
حاشية الصبان
شرح الأشموني
على ألفية ابن مالك
ومعه شرح الشواهد للعيني
تحقيق
طه عبد الرؤوف سعد

فهرس الجزء الأول
من كتاب شرح الأشموني على الألفية

فهرس شواهد العينى من كتاب شرح الأشموني على الألفية

فهرس الجزء الثاني

من كتاب شرح الأشمونى على الألفية

الموضوع الصفحة

فهرس شواهد العينى على الجزء الثانى من الأشموني


المكتبة التوفيقية
أمام الباب الأخضر - سيدنا الحسين

فهرس الجزء الثالث
من كتاب شرح الأشموني على الألفية

فهرس شواهد العيني على الجزء الثالث من الأشموني

فهرس الجزء الرابع
من كتاب شرح الأشمونى على الألفية

فهرس شواهد العينى على الجزء الرابع من الأشمونى

المكتبة التوفيقية
أمام الباب الأخضر - سيدنا الحسين

حاشية الصبان

شرح الأشمونى

على ألفية ابن مالك

ومعه

شرح الشواهد للعينى

تحقيق

طه عبد الرؤوف سعد

الجزء الأول

المكتبة التوفيقية

أمام الباب الأخضر - سيدنا الحسين



بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة ابن مالك(*)

(٦٠٠ - ٦٧٢ هـ = ١٢٠٣ - ١٢٧٤ م)

نســبه :

ابن مالك : هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك .. الإمام العلامة .. الأوحد .. جمال الدين أبو عبد الله الطائى .. الجيانى[١] المالكى حين كان بالمغرب .. الشافعى حين انتقل إلى المشرق .. النحوى .. نزيل دمشق .. إمام النحاة .. وحافظ الأئمة وشيخ العربية .. إمام أهل اللسان .. وقدوة أرباب المعانى والبيان .. صاحب التَّسْهِيلِ والْأَلْفِيَّة .

مـولـده :

ترددت كتب الأنساب والروايات ـ قليلا ـ فى تحديد سنة ميلاد ابن مالك .. قال الذهبى : ولد سنة ستمائة أو إحدى وستمائة . وقال المقرى ـ فى نفح الطيب ـ: ولد سنة ستمائة أو فى التى بعدها .

ويرى بعضهم أن ولادته سنة ثمان وتسعين وخمسمائة ، وعليه عول شيخ شيوخ شيوخنا ابن غازى[٢] فى قوله :

(*) ترجمة السبكى : فى طبقات الشافعية جـ ٥ : ٢٨ ، المقرى : نفح الطيب جـ ٧ : ٢٥٧ - ٢٩٦ ، ابن كثير : البداية والنهاية جـ ١٣ : ٦٧ ، ابن الجوزى : طبقات القراء جـ ٢ : من ص ١٨٠ ، ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة جـ ٧ : ٢٤٤ .
المقريزى : السلوك . ابن شاكر الكتبى : فوات الوفيات جـ ٢ : ٢٢٧ - ٢٢٨ .
الصفدى : الوافى بالوفيات : جـ ٣ : ٣٥٩ - ٣٦٦ .
السيوطى : بغية الوعاة جـ ١ : ص ٥٣ - ٥٧ .
أبو الفداء : المختصر فى أخبار البشر جـ ٤ : ٨ - ٩ .
اليافعى : مرآة الجنان جـ ٤ : ١٧٢ - ١٧٣ .
ابن العماد : شذرات الذهب : جـ ٥ : ٣٣٩ .

(١) نسبة إلى مدينة جَيَّان الحرير وهى مدينة من مدن الأندلس وهى مفتوحة الجيم وياؤها مشددة تحتانية - راجع : نفح الطيب جـ ٧ : ٢٨١ - ٢٨٢ . وقال بعض الحفاظ حين عرف بابن مالك : يقال إن « عبد الله » فى نسبه مذكور مرتين متواليتين ، وبعض يقول مرة واحدة وهو الموجود بخطه أوّل شرحه لعمدته - يريد كتاب (عمدة الحافظ وعدة اللافظ) وهو مقدمة فى النحو وقد شرحه مؤلفه ابن مالك ، وله أيضا « العمدة فى النحو » وهو مختصر - وهو الذى اعتمده الصفدى وابن خطيب داريا - ابن خطيب داريا هو جلال الدين أبو المعاطى محمد بن أحمد بن سليمان ابن يعقوب الأنصارى الخزرجى السعدى النيسابورى الأصل الشيخ الأديب البارع ولد سنة ٧٤٥ وعنى بالأدب ، ومهر فى اللغة وعلومها وتوفى فى شهر ربيع الأول سنة ٨١٠ هـ - وعلى كل حال فهو أى ابن مالك - مشهور بجده فى المشرق والمغرب . راجع : المقرى .. نفح الطيب جـ ٧ : ٢٧٩ - ٢٨٠ .

(٢) هو الإمام العلامة أبو عبد الله محمد بن أحمد بن غازى العثمانى المكناسى ثم الفاسى توفى سنة ٩١٩ هـ كان السلطان أبو عبد الله محمد

قد خبع ابن مالك فى «خبعا» وهو ابن عه كذا وعى من قدر وعى[1]

نشــأتــه :

نشأ ابن مالك ببلاد الأندلس .. وكان سمة أهل الأندلس فى ذلك الزمان أن يبدأ حياة النشء بحفظ القرآن الكريم .. والاهتمام بعلوم الدين ويتبع ذلك الاهتمام بلغة القرآن الكريم وعلم القراءات ... إلخ .

كان ذلك وغيره له الأثر العظيم فى تكوين شخصية ابن مالك العلمية ويعتبر القرآن الكريم هو النواة الأولى التى غرزت فى عقل الصبى منذ نعومة أظافره وكان بمثابة اللبنة الأولى فى البناء العلمى الضخم فى شخصية ابن مالك بعد ذلك .

ومن الواضح أن ابن مالك لم يكن مستمعاً جيداً للدرس فقط بل تعدى هذا إلى طريق البحث والتنقيب بمفرده والتدقيق والإمعان بالاعتماد على المراجع التى وقعت بين يديه والاستعداد الفطرى والموهبة وقوة التحصيل والفكر الحاد .. ونستدل على أنه اعتمد على نفسه اعتمادا كبيرا ـ وخاصة فى تحصيل علم النحو ـ ما ذكره أبو حيان فى كتابه النضار حيث قال : « بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخا مشهورا يُعتمد عليه ويرجع فى حل المشكلات إليه إلا أن بعض تلامذته ذكر أنه قال : قرأت على ثابت بن حيان بحيان وجلست فى حلقة أبى على الشَّلَوْبين نحوا من ثلاثة عشر يوماً . ولم يكن ثابت بن حيان من الأئمة النحويين وإنما كان من أئمة المقرئين »[2] .

شـيوخـه :

برغم ما قاله أبو حيان عن شيوخه إلا أن ذلك يعنى به علم النحو ، لكن ابن مالك كان له شيوخ ذوو مستوى ثقافى عالٍ أثروا فى تلاميذهم عظيم الأثر ، والدليل ما وصل إليه ابن مالك فى العلوم الدينية على أيد هؤلاء الشيوخ إضافة إلى ما يتمتع به ابن مالك من الذكاء الفطرى وحب المطالعة والبحث والاستيعاب الذى فاق به الأقران .

ومن جملة شيوخه ما ذكرهم المقرى حيث قال : « ... سمع بدمشق من مُكْرَمٍ وهو

= الشيخ بن أبى زكريا الوطاسى ملك فاس استدعى ابن غازى من مكناس إلى فاس ، فولى أولا الخطابة بالمسجد الجامع من فاس الجديد ، ثم ولى الإمامة والخطابة ثانيا بمسجد القرويين من فاس ، وصار شيخ الجماعة بها واستوطنها إلى أن مات رحمه الله .

(١) الغرض من البيت تحديد السنة التى ولد فيها ابن مالك والسنة التى توفى فيها بحساب الجُمَّل بمجموع « خبع » بهذا الحساب ٦٧٢ إن لم يعتد بألف الإطلاق ، فإن حسبت أيضا « خبعا » كانت سنة وفاته ٦٧٣ « فالخاء ٦٠٠ والباء ٢ والعين ٧ » وهى سنة وفاته ، وقوله هو ابن « عه » أى ابن ٧٥ سنة بمجموع حرفى [٥٤ـ ٧٠، ٥ ـ بطرح ٧٥ من سنة وفاته ٦٧٢] تكون سنة ميلاده [٦٧٧ ـ ٧٥ = ٥٩٨] وأصل خبع بالمكان معناه أقام به، أو دخل فيه، وكأنه يريد أن ابن مالك دخل القبر وأقام به فى سنة ٦٧٣ بعد أن عاش مدة ٧٥ سنة «عه». راجع: المقرى: نفح الطيب [جـ ٧: ٢٨١] .

(٢) كبرى زاده : مفتاح السعادة جـ ١ : ١٣٧ ، السيوطى : بغية الوعاة : جـ ١ : ١٣٠ ـ ١٣١ .

أبو الفضل نجم الدين مكرم بن محمد بن حمزة القرشي الدمشقي ــ وأبي صادق الحسن بن صباح ــ المخزومي المصرى الكاتب ، كان أديبا ديِّنا صالحًا جليلاً . وأبي الحسن بن السخاوى ــ النحوى ــ وغيرهم ، وأخذ العربية عن غير واحد »[1] .

هؤلاء هم شيوخه وممن سمع منهم بدمشق .. أما شيوخه بجيان : فقال المقرى : « فممن أخذ عنه بجيان ، أبو المظفر ، وقيل أبو الحسن ــ ثابت بن خيار[2] ــ عُرف بابن الطَّيْلَسَانِ . وأبي رزين[3] ــ ابن ثابت محمد بن يوسف بن خيار من أهل لبلة ، وأخذ القراءات عن أبي العباس أحمد بن نوار وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله بن مالك المرشانى » .

أما شيوخه فى حلب فذكر المقرى : « ... وجالس يعيش[4] ، وتلميذه ابن عمرون[5] وغيره بحلب .. »[6] . وأكد ذلك السيوطى فى البغية حيث قال : « له شيخ جليل وهو ابن يعيش الحلبى ذكر ابن إياز فى أوائل شرح التصريف أنه أخذ عنه »[7] .

« ولم يقتصر ابن مالك على هؤلاء الشيوخ بل من المؤكد أن له شيوخا آخرين قد سقطت الإشارة إليهم فى كتب الروايات ــ لكن من الواضح والمؤكد أنه لم يكتف بشيوخه الذين عايشهم وحضر مجالسهم بل تطلع إلى أبعد من ذلك حيث إنه اطلع على كتب السابقين وشرب من منهلهم فقد ذكر المقرى مؤكدا ذلك ... وقرأ كتاب سيبويه .. وصرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية ، وأربى على المتقدمين »[8] .

وخلاصة القول بعد هذا العرض أنه تنجلى لنا صورة عن تحصيل ابن مالك للعلم سواء كان ذلك عن طريق شيوخه ومجالسهم والاستقاء المباشر من عملهم كما ذكرت لنا كتب الروايات نجد أنه سلك طريقًا آخر وهو طريق التحصيل والاطلاع من كتب السابقين حتى كون ابن مالك شخصيته العلمية التى فاقت الأقران وأفرزت للبشرية علوما تعد مرجعا أساسيًا يتناوله البشر ــ خاصة المهتمين بعلم اللغة والنحو ــ بشغف وهذا لا يتأتى باليسير لكن وقد اختار الطريق الصعب ، وسهل عليه ذلك

(١) المقرى : نفح الطيب جـ ٧ : ٢٥٧ ، كبرى زاده : مفتاح السعادة جـ ١ : ١٣٦، السيوطى : بغية الوعاة جـ ١: ١٣٠.
ذكره السيوطى فى البغية : ثابت بن حيان جـ ١ : ١٣٠ - ١٣١ .

(٢) واسمه : أبو الحسين ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعى الغرناطى كان فاضلا نحويا ماهرا مقرئا ، لكن المعروف بابن الطيلسان هو القاسم بن محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان الحافظ الطيلسانى الأنصارى الأوسى القرطبى - ولد سنة ٥٧٥ هـ .

(٣) ثابت بن حسن بن خليفة بن عبد الكريم اللخمى النحوى أبو رزين... كان شيخا فاضلا من أهل الإسكندرية ويعرف بالكريوفى ولد سنة ٥٥٣ وتوفى سنة ٦٢٥ هـ بالإسكندرية .

(٤) موفق الدين أبو البقاء يعيش بن على بن يعيش بن محمد بن أبى السرايا محمد بن على بن المفضل بن عبد الكريم بن يحيى النحوى الحلبى المشهور بابن يعيش ، ولد سنة ٥٥٣ هـ بحلب وكان من كبار أئمة العربية ماهرا فى النحو ...

(٥) أبو عبد الله جمال الدين محمد بن محمد بن أبى على بن أبى سعد بن عمرو بن الحلبى النحوى ولد سنة ٥٩٦ هـ جالس ابن مالك وتوفى سنة ٦٤٩ هـ .

(٦) نفح الطيب : المقرى جـ ٧ : ٢٥٩ .

(٧) بغية الوعاة للسيوطى : جـ ١ : ١٣١ .

(٨) نفح الطيب : المقرى جـ ٧ : ٢٥٢ - ٢٥٩ .

شخصيته التى لابد أن يتحلى بها أى باحث أو عالم وأن ينهجوا نهجه ويحذوا حذوه من صبر وسعة أفق وتأمل واطلاع وعكوف على طلب العلم .. إنه قدوة لمن اختار هذا الدرب ومثل يحتذى .

ويؤكد ذلك أيضًا ما قاله أبو حيّان .. رغم أنه كان يهاجم ابن مالك قال : « وكان ابن مالك لا يحتمل المباحثة ، ولا يثبت للمناقشة ، لأنه إنما أخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه ، هذا مع كثرة ما اجتناه من ثمرة غرسه »[١] .

ونرد سريعاً على أبى حيان بأن كتب التاريخ قد أوردت لنا بعضا من شيوخ ابن مالك ولا يغيب على ابن مالك أن يكون مطلعا بخاصة نفسه لأن هذه من صفات الباحثين والمدققين .

ويؤكد الصفدى على أن ابن مالك كان له شيوخ غير الذى جالسهم وحضر ساحة علمهم بل تطلع إلى علمهم عن طريق مؤلفاتهم حيث قال : « أخبرنى أبو الثناء محمود[٢] قال : ذكر يوما ما انفرد به صاحب المحكم[٣] عن الأزهرى[٤] فى اللغة ، قال الصفدى : وهذا أمر معجز ، لأنه يحتاج إلى معرفة جميع ما فى الكتابين .. »[٥] .

ومما سبق تتجلى لنا صورة مصغرة عن تحصيل ابن مالك للعلم سواء كان ذلك عن طريق الشيوخ ومجالسهم والاستسقاء المباشر من علمهم أو عن طريق التحصيل والاطلاع على كتب السابقين ، حتى كون ابن مالك شخصيته العلمية المتميزة التى فاقت الأقران وأفرزت للبشرية علوما تعد مرجعًا أساسيا إلى اليوم يتناولها البشر بشغف ، وهذا لا يتأتى باليسير لكن ابن مالك اختار الطريق الصعب وسهل عليه ذلك الطريق ما تتمتع به شخصيته التى لابد أن يتحلى بها أى باحث أو عالم من الصبر وسعة الأفق والتأمل والاطلاع والعكوف على طلب العلم .

تلاميذه :

كما خلد لنا ابن مالك قريحة عقله من المؤلفات التى تعتبر إلى اليوم من أهم المراجع فى العلوم التى تناولها إلا أنه خلد لنا أيضا علمًا متواصلاً من خلال تلاميذه الذين تتلمذوا عليه واستمعوا إليه ونهجوا نهجه وحذوا حذوه وتأثروا بعلمه وخُلقه فأصبح هناك جيل بعد جيل لتواصل العلم واستكمال الرسالة التى من أجلها عاش ابن مالك .

---

(١) السيوطى : بغية الوعاة : جـ ١ : ١٣١ .

(٢) هو شهاب الدين محمود بن سليمان بن فهد الحلبى ثم الدمشقي أبو الثناء كاتب السر بدمشق الحنبلى ، كان علامة الأدب وعلم أولى البلاغة ، حدث عن ابن مالك ، وأخذ العربية عنه وخدم الإنشاء نحو خمسين سنة ، واشتهر بالنظم والنثر ، ثم ذاع اسمه ، واحتيج إليه ، فطلب إلى الديار المصرية ، وارتفع ذكره ، وبعد صيته ، وصار المشار إليه فى هذا الشأن فى القطرين المصرى والشامى ... توفى سنة ٧٧٤ هـ .

(٣) كتاب المحكم والمحيط الأعظم فى اللغة لأبى حسن على بن إسماعيل المعروف بابن سيده اللغوى ، وهو كتاب كبير مشتمل على أنواع اللغة .

(٤) أراد كتاب « تهذيب اللغة » لأبى منصور محمد بن أحمد بن طلحة الأزهرى اللغوى ، المتوفى سنة ٣٧٠ ، وهو كتاب كبير فى اللغة .

(٥) المقرى : نفح الطيب جـ ٧ : ٢٦٠ - ٢٦١ .

وترجع أهمية ذكر تلاميذه إلى أنهم تواصلوا بعده العلم وكما نعلم إن تلاميذ ابن مالك شرحوا كتبه التى تناولها جيلا بعد جيل لتصل إلينا ونحن نوصلها إلى من بعدنا .

ذكر السيوطى فى البغية عن الذهبى : « أقام بدمشق مدّة يصنف ويشتغل ، وتصدّر بالتربة العادلية وبالجامع المعمور وتخرج به جماعة كثيرة وصنف تصانيف مشهورة ، وروى عنه ابنه الإمام بدر الدين[١] ، والشمس ابن أبى الفتح البعلى[٢] ، والبدر بن جماعة[٣] ، والعلاء بن العطار[٤] ... وخلق »[٥] .

ونستكمل بعض تلاميذ ابن مالك مما ذكره المقرى ، حيث قال : « ... محب الدين ابن جعوان[٦] ، وزين الدين أبو بكر المزى[٧] ، والشيخ أبو الحسن اليونينى[٨] ، وأبو عبد الله الصيرفى[٩] ، وشهاب الدين محمود ، وشهاب الدين بن غانم ، وناصر الدين بن شافع وخلق كثير سواهم »[١٠] .

وقد ذكرالمقرى أيضا فى نفح الطيب : « ... تخرج على ابن مالك أئمة ذلك الزمان كابن المنجى[١١] ... وبهاء الدين بن النحاس[١٢] ... وعلم الدين سليمان بن أبى حرب الفارق الحنفى » .

---

(١) راجع له شرح ألفية والده تظهر قريبا من تحقيقنا .

(٢) هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبى الفتح بن أبى الفضل البعلى الفقيه الحنبلى المحدث النحوى اللغوى ، ولد سنة ٦٤٥ هـ ببعلبك ... وعنى بالحديث ، وقرأ العربية على ابن مالك ولازمه حتى برع فى ذلك وصنف تصانيف مفيدة ، منها شرح الألفية ، وكان إماما فى المذهب واللغة توفى بالقاهرة سنة ٧١٥ هـ بعد دخوله إياها بنحو شهر .

(٣) هو قاضى القضاة شيخ الإسلام بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن حازم بن صخر بن عبد الله الكنانى الحميرى الشافعى ، ولد سنة ٦٣٩ هـ بحماة ، وسمع الكثير واشتغل ، وأفتى ودرس ، وقرأ النحو على جمال الدين ابن مالك ، وولى قضاء القدس سنة ٦٧٧ هـ ثم نقل إلى قضاء الديار المصرية سنة ٦٩٠ هـ .. توفى فى جمادى الأولى سنة ٧٣٣ هـ ودفن قريبا من الإمام الشافعى وله أربع وتسعون سنة رحمه الله .

(٤) هو الحافظ الزاهد علاء الدين على بن إبراهيم بن داود بن سليمان أبو الحسن بن العطار الشافعى ، ولد سنة ٦٥٤ هـ وأخذ العربية عن جمال الدين ابن مالك ، توفى فى دمشق سنة ٧٢٤ هـ .

(٥) السيوطى : بغية الوعاة جـ ١ : ١٣٠ .

(٦) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن عباس بن أبى بكر بن جعوان بن عبد الله بن جندى الأنصارى الدمشقى الشافعى النحوى الحافظ أحد الأئمة ولد سنة ٦٥٠ هـ وأخذ النحو عن ابن مالك ، وكان من كبار أصحابه ، توفى فى عنفوان شبابه فى جمادى الأولى سنة ٦٨٢ هـ .

(٧) هو زين الدين أبو بكر بن يوسف المزى بن الحريرى الشافعى توفى سنة ٦٧٦ هـ .

(٨) هو شيخ بعلبك الحافظ شرف الدين أبو الحسين على بن محمد بن أحمد اليونينى ، ولد سنة ٦٢١ هـ وتوفى ببلده ببعلبك فى شهر رمضان سنة ٧٠١ هـ .

(٩) وهو أحد ثلاثة ربما يكون هو مجد الدين محمد بن محمد بن على بن الصيرفى المتوفى بدمشق سنة ٧٢٢ هـ عن ٦١ سنة ، أو هو سبط ابن الحبوبى شهاب الدين أبى الحسن على بن محمد بن أحمد بن حمزة بن على التغلبى الدمشقى المتوفى سنة ٦٨٦ هـ ، أو يكون هو شرف الدين حسن بن على بن عيسى اللخمى المصرى المحدث ابن الصيرفى المتوفى سنة ٦٩٩ هـ .

(١٠) المقرى : نفح الطيب جـ ٧ : ٢٧١ وما قبلها .

(١١) هو العلامة زين الدين أبو البركات المنجى بن عثمان بن أسعد بن المنجى التنوخى الدمشقى الحنبلى ، أحد من انتهت إليه رياسة المذهب أصولا وفروعا ، مع التبحر فى العربية والنظر والبحث والعبادة ، والوقار والمهابة ، ولد سنة ٦٣١ هـ وأخذ عن فضلاء عصره ، وقرأ النحو على ابن مالك ... وله تفسير كبير للقرآن الكريم . توفى فى شعبان سنة ٦٩٥ هـ .

(١٢) هو بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن نصر الحلبى الأصل المعروف بابن النحاس وهو شيخ أبو حيان ، ولم يأخذ ابن حيان عن ابن مالك وإن عاصره بنحو ثلاثين سنة .. وكان ابن النحاس شيخ الديار المصرية فى علم اللسان ولد سنة ٦٢٧ هـ وسمع =

هكذا أجمعت كتب الروايات من ذكر بعض تلاميذ ابن مالك ... لكن الحق يقال إن تلاميذه لم يقتصروا على الذين عايشوه وحضروا مجالس علمه فى دمشق أو بالتربة العادلية أو بالجامع المعمور ... أو ... لكن تلاميذه أكثر من ذلك بكثير وهم إضافة إلى ما ذكرنا الذين تتلمذوا على مؤلفاته وهم لا يعدون ولا يحصون فإلى اليوم يشربون من منهله وخاصة علم النحو والصرف وخير دليل على ذلك الكتاب الذى بين أيدينا فهو شاهد عين وعقل . على ما للعقلية العربية من تقدم فى جميع المجالات .

قالوا فيه :

قد أثنى على ابن مالك كثير من العلماء وأصحاب كتب التراجم والروايات وهذا الثناء ينبع من عدة أسباب أولها وأهمها ما خلده ابن مالك من علم وخاصة فى النحو والصرف واللغة إذ فاق بها الأقران حتى بلغ فيها الغاية ... وعلم القراءات فقد كان عالماً بها ، وأما اللغة فكان إليه المنتهى وكذلك المعانى والبيان والبديع والعروض والمنطق والفقه والأصول ...

هذا إلى جانب ما تتحلى به شخصية ابن مالك من حب المطالعة والبحث والتنقيب والتدقيق والتمحيص ويحتاج ذلك إلى مصابرة واجتهاد واعتكاف للعلم .

ولا يتأتى ذلك إلا إذا كان ابن مالك معتصماً بالدين متمسكا بعلومه وشريعته متأملا فى أحكامه عاملا بتعاليم الله عز وجل متبعاً فى ذلك لسنة نبيه محمد ﷺ وقد كان كذلك .. وصدقنى إذا تمسكت بذلك فقد سهل لك الطريق . ولذلك أثنى عليه العلماء وما أدراك ما هى شهادة العلماء فهى توثيق لشخص ابن مالك وتوثيق لعلمه واعتراف منهم بقيمة هذا العلم فيما بينهم وهذا الاعتراف والتوثيق يتجلى فيما قالوه عنه ونسرد هنا بعضا من ثنائهم عليه عله يكون توثيقا لنا أيضا عبر الأجيال وعبر التاريخ .

قال السيوطى : « ... كان إماما فى القراءات وعللها . وأما اللغة فكان إليه المنتهى فى الإكثار من نقل غريبها ، والاطلاع على وحشيّها ، وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحراً لا يجارى ، وحبراً لا يبارى . وأما أشعار العرب التى يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحيرون فيه ، ويتعجبون من أين يأتى بها ..! وكان نظم الشعر سهلا عليه : رجزه وطويله وبسيطه وغير ذلك ؛ هذا مع ما هو عليه من الدين المتين ، وصدق اللهجة ، وكثرة النوافل ، وحسن السَّمت ، ودقة القلب ، وكمال العقل ، والوقار والتؤدة ... »[1] .

هذا كلام السيوطى فقد عبر عما يجيش فى قلبه تجاه ابن مالك وليس فى قلبه وحده بل

= من فضلاء الشام ، ثم دخل مصر وأخذ عن بقايا شيوخها ، ثم جلس للإفادة وتخرج به جماعة من الأئمة وفضلاء الأدب وكان من الأذكياء خبيرا بالمنطق وكان فيه ظرف النحاة وانبساطهم ، توفى فى جمادى الآخرة سنة ٦٩٨ هـ .

(١) السيوطي : بغية الوعاة جـ ١ : ١٣٠ .

قلوب كل المهتمين باللغة العربية وكل المشتغلين فى هذا الفن .

وقال الصفدى[١] : « أخبرنى أبو الثناء محمود[٢] قال : ذكر ابن مالك يوما ما انفرد به صاحب المحكم[٣] عن الأزهرى فى اللغة[٤] ، قال الصفدى : وهذا أمر معجز لأنه يحتاج إلى معرفة جميع ما فى الكتابين »[٥] .

هكذا وصف الصفدى تحصيل ابن مالك بأنه أمر معجز ، لأن كتاب المحكم والمحيط الأعظم فى اللغة ، وكتاب تهذيب اللغة هما كتابان كبيران مشتملان على أنواع اللغة .

وقد ذكر فى فوات الوفيات : « ... وكان إماما فى العادلية[٦] ، فكان إذا صلى فيها يشيعه قاضى القضاة شمس الدين بن خُلكان[٧] إلى بيته تعظيما له ... »[٨] وهذه شهادة أخرى على علو قدره وتعظيم شأنه وإنها لشهادة من عالم كبير مثل ابن خُلكان .

وذكر السيوطى : « ... وكان أُمَّةً فى الاطلاع على الحديث ، فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث[٩] ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب . وكان كثير العبادة ، كثير النوافل ، حسن السمعة ، كامل العقل ، وانفرد عن المغاربة بشيئين : حسن الكرم ، ومذهب الإمام الشافعى »[١٠] .

وفى فوات الوفيات : « ... وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحرا لا يشق مُوجه وكان الشيخ ركن الدين ابن القوبع يقول : إن ابن مالك ما خلى للنحو حُرمة »[١١] .

(١) هو صلاح الدين أبو الصفا خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدى ، توفى سنة ٧٦٤ هـ .
(٢) هو شهاب الدين محمود بن سليمان الحلبى ثم الدمشقى أبو الثناء كاتب السر بدمشق الحنبلى ... حدث عن ابن مالك ، وأخذ العربية عنه ... واشتهر بالنظم والنثر وكان دينا خيرا متعبدا صالحا ... حسن المحاورة كثير الفضائل ، توفى فى شهر شعبان سنة ٧٢٥ هـ .
(٣) كتاب المحكم والمحيط الأعظم فى اللغة لأبى حسن على بن إسماعيل المعروف بابن سيده اللغوى .
(٤) يريد كتاب « تهذيب اللغة » لأبى منصور محمد بن أحمد بن طلحة الأزهرى اللغوى المتوفى سنة ٣٧٠ هـ وهو كتاب كبير من الكتب المختارة فى اللغة .
(٥) المقرى : نفح الطيب جـ ٧ : ص ٢٦٠ ، ص ٢٦١ .
(٦) المدرسة العادلية بدمشق بناها الملك العادل سيف الدين أبو بكر محمد بن الأمير أبى الشكر نجم الدين أيوب بن شادى أخو السلطان صلاح الدين الأيوبى .
(٧) القاضى شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد المعروف بابن خلكان المشهور صاحب كتاب « وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان » توفى سنة ٦٨١ هـ .
(٨) محمد شاكر بن أحمد الكتبى : فوات الوفيات ، جـ ٥ : ص ٤٥٢ .
(٩) اعتبر ابن مالك أول من اتخذ من الأحاديث شواهد على القواعد النحوية لأن النحويين قبله اعتبروا أن المحدثين استجازوا رواية الحديث بالمعنى لاعتقادهم بأن اللفظ المروى للحديث ربما لا يكون ملتزماً بالنص الوارد عن النبى ﷺ وراجع مقدماتى لفتح البارى المعروفة بمفاتيح القارى لأبواب فتح البارى فى مجلدين .
(١٠) السيوطى : بغية الوعاة جـ ١ : ص ١٣٤ .
(١١) محمد بن شاكر الكتبى : فوات الوفيات جـ ٢ : ٤٥٢ .

ابن مالك وحياته العلمية :

ابن مالك العالم الرحالة الذى ارتحل من بلاد الأندلس إلى بلاد المشرق طالباً للعلم . وسبب ترحاله إلى الشرق يرجع للمناخ السياسى للأندلس فى ذلك الحين ... لأنه مناخ عقيم لا يشجع على الاستزادة فى طلب العلم وذلك لكثرة الفتن والحروب والصراعات ، فالبيئة أصبحت لا تلهم العلماء فما بالك بشخصية ابن مالك التواقة للعلم والتفكير والبحث والتناول .. لذلك ارتحل ابن مالك شاباً من الأندلس إلى بلاد المشرق فى أولى خطواته على طريق لمعان نجمه فى سماء العلم .

وبالفعل كانت هذه الرحلة بمثابة حجر الأساس فى صرح هذه الشخصية العلمية فى بلاد المشرق خاصة بلاد الشام ومصر ... وهنا تفجرت شخصيته كدارس وباحث ومحصل واعٍ ومحقق حاذق ، فأقبل على العلم بكل كيانه وكرس كل ملكات عقله ؛ حتى وقته لم يستنزف منه إلا للعلم والتحصيل فكان نهما شرها لهذه المهمة التى أولاها كل اهتمام وكل ما يملك سواء كانت مادية أو عقلية فصرف همته وبصيرته للعلم والتأليف والبحث .. فوهب نفسه ونذر كل ما يملك للعلم عن قناعة تامة بجدوى ما يقدمه للبشرية جمعاء .

وبعد تمام هذه المرحلة كانت شخصية ابن مالك قد تشبعت وتحصنت بكل أدوات العلم التى أعقبتها مرحلة أخرى وهى ما تهمنا الآن ألا وهى مرحلة التأليف والمراجعة وإعادة النظر وأصبح العصر الذى نضج فيه ابن مالك وبدأ التأليف فيه بمثابة نقطة تحول فى تاريخ اللغة ، فقد كانت المؤلفات اللغوية قبل ابن مالك صعبة الفهم وحشية اللغة .. وكان الدارس لها يجد مشقة فى الأخذ بها والاستفادة منها ... ودخول ابن مالك مرحلة التأليف يعد انقلاباً ونقطة تحول فى هذا المجال لأن ابن مالك بمؤلفاته السهلة اليسيرة اللينة فى اللغة وأسلوب التناول فى علاج الموضوعات .. ناهيك عن أسلوب العرض الذى يتسم بالسلاسة وقرب المأخذ .. ولابد أن نضع فى الاعتبار ما اتسم به علماء الأندلس عامة ـ ومنهم ابن مالك ـ من السلاسة والسهولة فى تعبيرهم وعرض الموضوعات وطريقة التناول ومعالجة الاختلافات .

فكان ابن مالك من أشهر علماء هذا العصر فقد كانت مؤلفاته تبهر عقول العلماء والدارسين حتى إنهم ولوا وجهتهم وعقولهم إلى مؤلفه « كتاب الشافية »[1] فى النحو والصرف .

ومما يذكر عن تحول الناس لمؤلفاته ما رواه السيوطى فى البغية ـ نقلا عن الصلاح الصفدى ـ ما ذكره تلميذه الشهاب محمود عن ابن مالك أنه قال : « وكان يقول عن الشيخ جمال الدين بن الحاجب أنه أخذ نحوه من صاحب المفصل[2] ، وصاحب المفصل نحوى صغير قال : وناهيك

(١) ثلاثة آلالف بيت .

(٢) يريد الزمخشرى .

بمن يقول هذا فى حق الزمخشرى ! وكان الشيخ ركن الدين بن القويع يقول : إن ابن مالك ما خلى للنحو حُرمة هذا وإن دل على شيء فإنما يدل على أن الناس ولوا اهتمامًا بالغاً لمؤلفات ابن مالك وصرفوا همتهم عن مؤلفات الزمخشرى التى كانت صعبة التناول فى لغة التأليف التى أجهدت عقولهم ووقتهم فكان كتاب (الكافية الشافية) فيه كافية العقول وشافية النفس للدارسين » .

وقد تطالعنا كتب الروايات ما يلخص لنا قيمة ابن مالك العلمية وطريقة درسه وتدريسه وتناوله وما يحكى عن اجتهاده وها نحن نختار منها بعض المقتطفات التى قد تعيننا على فهم أدق لشخصية ابن مالك العلمية .. وتكشف لنا عن حياة عَلم من أعلام اللغة ـ خاصة ـ أنه رحل عنا منذ حوالى ثمانية قرون ومن قبلها ومن يومها ولا يزال علمه إلى الآن وسوف يظل إلى ما شاء الله مرجعًا أساسيًا للمهتمين والمشتغلين والدارسين تفيد وتكون عبرة ومثلا يحتذى .

ففى كلمة موجزة ذكرها المقرى نقلا عن بعض من عَرَّف بابن مالك : « أنه تصدر بحلب مُدة ، وأمَّ بالسلطانية ، ثم تحول إلى دمشق ، وتكاثر عليه الطلبة ، وحاز قصب السبق ، وصار يُضرب به المثل فى دقائق النحو وغوامض الصرف ، وغريب اللغات ، وأشعار العرب ، مع الحفظ والذكاء والورع والديانة وحسن السمت والصيانة ، والتحرى لما ينقله ، والتحرير فيه .

وكان دا عقل راجح ، حسن الأخلاق مهذبا ، ذا رزانة وحياء ووقار ، وانتصاب للإفادة ، وصبر على المطالعة الكثيرة تخرَّج به أئمة ذلك الزمان ... وسارت بتصانيفه الركبان وخضع لها العلماء الأعيان ، وكان حريصا على العلم حتى إنه حفظ يوم موته ثمانية شواهد »[1] ... ثم قال فى موضع آخر : « وكان ـ رحمه الله تعالى ـ كثير المطالعة ، سريع المراجعة لا يكتب شيئا من محفوظه حتى يُراجعه فى محله ، وهذه حالة المشايخ الثقات والعلماء الأثبات ، ولا يُرى إلا وهو يصلى أو يتلو أو يصنف أو يقرئ ، وكذا كان الشيخ أبو حيان ، ولكن كان جَدُّهُ فى التصنيف والإقراء . وحُكى أنه توجه يوما مع أصحابه للفرجة بدمشق ، فلما بلغوا الموضع الذى أرادوه غفلوا عنه سُوَيْعة فطلبوه فلم يجدوه ، ثم فحصوا عنه فوجدوه منكبا على أوراق »[2] .

هذه صورة أخرى تجسد من خلالها شخصية ابن مالك وشهادة تاريخية تؤكد كل ما سبق على أن الشخصية العلمية عند ابن مالك لم تكن صدفة ولم تتكون من فراغ بل كان وراءها جهدٌ وعرق وإصرار وعكوف والتزام ورغبة بلا حدود للتعلم فلم يكن عند ابن مالك تهاون أو تخاذل ...

حقا إن شخصية ابن مالك يجب أن نقف عندها طويلا ... ومن الأمثلة التى تجسد أيضًا شخصية ابن مالك العلمية ما حكاه الصفدى حيث قال : ومن أهم ما يذكر لابن مالك علاقته بالشعر وكيف كان يستشهد بأشعار العرب فذكر المقرى عن ذلك : « ... وأما اطلاعه على أشعار العرب التى يستشهد

(١) بغية الوعاة للسيوطى : جـ ١ : ١٣٤ .
(٢) نفح الطيب للمقرى : جـ ٧ : ٢٧٨ - ٢٧٩ .

بها على النحو واللغة فكان أمراً عجيبا ، وكان الأئمة الأعلام يتحيرون فى أمره ... »[1] فابن مالك له منهج فى الاستشهاد بأشعار العرب فقد ذكر المقرى فيها حبه فى ذلك فقال : « ... لأنه كان أكثر ما يستشهد بالقرآن ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث ، وإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب ... »[2] .

ومما ذكر عنه أيضا : « ... وكان نظم الشعر عليه سهلًا ، رجزه وطويله وبسيطه ولابن مالك أشعار كثيرة اختار المقرى[3] من نظم ابن مالك فى الحلية هذه الأبيات :

خَيْلُ السِّبَاقِ ٱلْمُجَلِّى، يَقْتَفِيهِ مُصَلْـ ـلٍ، وَٱلْمُسَلِّي، وَتَالٍ، قَبْلَ مُرْتَاحِ
وَعَاطِفٌ، وَحَظِيٌّ، وَٱلْمُؤَمِّلُ، وٱلْـ ـلَطِيمُ، وَٱلْفُسْكُلُ، ٱلسُّكَيْتُ، يَا صَاحِ[4]

ابن مالك والخصومات الفكرية:

ذاع صيت ابن مالك فى الأجواء بمؤلفاته وتدريسه وشخصيته التى لم يختلف عليها كل معاصريه وإلى اليوم ... وكما نعلم أن مؤلفات ابن مالك قد أحدثت هزة عنيفة فى مجال اللغة والنحو عند العلماء خاصة والناس عامة وقد صاحب هذا النجاح رد فعل عكسى لدى أعداء تطور علم النحو ولكنهم لم يقفوا أمام تطور علم النحو بقدر وقوفهم أمام تطور ابن مالك بعلم النحو وبما حسدوه عليه وتمنوا أن يكونوا هم أصحاب هذا التطور ، فأنكروا الشمس وقت الظهيرة وغاب عن بصيرتهم أن هناك مئات بل ألوفا بل أكثر من ذلك شاهدين شهادة حق وهم لا يعلمون أن التاريخ يسجل عليهم تطاولهم وحقدهم ومياعة قولهم بدون سند أو حجة .

فقد نقلت لنا كتب الروايات صورة تحمل هجوم أبى حيان على ابن مالك ومؤلفاته ومهما يكن هذا الهجوم فإننى وغيرى من المهتمين بعلم النحو عامة ومؤلفات ابن مالك خاصة لا نجد العناء فى الرد على أبى حيان لسبب واحد فقط ألا وهو أن الهجوم جاء من أبى حيان وحده والرد عليه جاء من أكثر من عالم قد أنصفوا ابن مالك .. وهذه الردود الشافية قاطعة مقنعة وردت من علماء أجلاء غاروا على علم النحو وعلى إمام علم النحو ابن مالك فكانت ردودهم بمثابة شهادة للتاريخ تنصف ابن مالك ، لذلك اقتصر دورى على عرض الهجوم والرد عليه .. كما رواه المقرى فى نفح الطيب حيث روى عن أبى حيان ادعاءاته وهذا نصها :

(١) نفح الطيب للمقرى : جـ ٧ : ٢٦٢ .
(٢) نفح الطيب للمقرى : جـ ٧ : ٢٦٢ - ٢٦٣ .
(٣) نفح الطيب للمقرى : جـ ٧ : ٢٦٣ .
(٤) البيتان فى ترتيب خيول السبق فى حلبة الرهان ، وهى عشرة مرتبة حسب النظم ، فأولها وأسبقها المجلى ويليه المصلى ، ثم المسلى ، والتالى ، والمرتاح ، والعاطف ، والحظى ، والمؤمل الثامن ، واللطيم وهو التاسع ، سمى بذلك لأنه يلطم وَجهه فلا يدخل السرادق ، والفسكل والعاشر السكيت . راجع : نفح الطيب للمقرى جـ ٧ : ٢٧١ .

قال أبو حيان : « بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخا مشهورًا يعتمد عليه ، ويُرجع فى حل المشكلات إليه ؛ إلا أن بعض تلامذته ذكر أنه قال : قرأت على ثابت بن حيان بجيان ، وجلست فى حلقة أبى علىّ الشلوبين نحوا من ثلاثة عشر يوما ؛ ولم يكن ثابت بن حيان من الأئمة النحويين وإنما كان من أئمة المقرئين .

قال : وكان ابن مالك لا يحتمل المباحثة ولا يثبت للمناقشة لأنه إنما أخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه ، هذا مع كثرة ما اجتناه من ثمرة غرسه » انتهى .

وقد رد عليه السيوطى فقال: «قلت: وله شيخ جليل وهو ابن يعيش الحلبىّ، ذكره ابن إياز فى أوائل شرح التصريف أنه أخذ عنه»[1].

وذكر أبو حيان فى الجوازم من تذييله وتكميله[2] أنه لم يصحب من له البراعة فى علم اللسان ، فضعف استنباطاته وتعقباته على أهل هذا الشأن، وينفر من المنازعة ، والمراجعة ، قال : وهذا شأن من يقرأ بنفسه ، ويأخذ العلم من الصحف بفهمه ولقد طال فحصى وتنقيرى عمن قرأ عليه ، واستند فى العلم إليه ، فلم أجده يذكر لى شيئا من ذلك ، ولقد جرى هذا الحديث يوما مع صاحبنا علم الدين سُليمان بن أبى حرب الفارقى الحنفى فقال : ذكر لنا أنه قرأ على ثابت بن خيار ـ من أهل بلده جيان ـ وأنه جلس فى حلقة الأستاذ أبى على الشلوبين نحوا من ثلاثة عشر يوما ، وثابت بن خيار ليس من أهل الشهرة فى هذا الشأن .

هذا حاصل ما ذكره أبو حيان .

قال بعض المحققين وهو العلامة يحيى العجيسى : وليس ذلك منه بإنصاف ولا يحمل على مثله إلا هوى النفس وسرعة الانحراف ، فنفيه المسن عنه والمتبع ، شهادة نفى فلا تنفع ولا تسمع ، ويكفى ما سطر فى حقه قوله فى أثنائه : نظم فى هذا العلم كثيرا ، ونثر ، وجمع ـ باعتكاف على الاشتغال به ، ومراجعة الكتب ومطالعة الدواوين العربية ، وطول السِّنّ ـ من هذا العلم غرائب ، وحوت مصنفاته منها نوادر وعجائب ، وإن منها كثيرا استخرجه من أشعار العرب وكتب اللغة ، إذ هى مرتبة الأكابر النقاد ، وأرباب النظر والاجتهاد .

وقوله فى موضع آخر من تذييله : لا يكون تحت السماء أنحى ممن عرف ما فى تسهيله ، وقرنه فى بحره[3] بمصنف سيبويه ، فما ينبغى له أن يغمصه[4] ولا أن يحط عليه ، ولا أن يقع فيما وقع

(١) السيوطى : بغية الوعاة جـ ١ : ١٣٠ - ١٣١ .

(٢) التذييل والتكميل فى شرح التسهيل ، لأثير الدين بن حيان الأندلسى .

(٣) يريد كتاب « البحر المحيط » فى التفسير ، للشيخ أثير الدين أبى حيان محمد بن يوسف الأندلسى المتوفى سنة ٧٤٥ هـ وقد اختصره وسماه « النهر الماد من البحر » واختصره تلميذه الشيخ تاج الدين أحمد بن عبد القادر بن مكتوم المتوفى سنة ٧٤٧ هـ وسماه « الدر اللقيط من البحر المحيط » .

(٤) غمصه : إذا احتقره واستصغره ولم يره شيئا .

فيه ، فإنه مما يجرى على أمثاله الغبى والنبيه ، والحليم والسفيه ، وما هذا جزاء السلف ، من الخلف ، والدرر من الصدف ، والجيد من الحشف[١] أو ما ينظر إلى شيخه أبى عبد الله بن النحاس[٢] ؟! فإنه لا يذكره إلا بأحسن ذكر كما هو دأب خيار الناس ، ومن كلامه فى نقله عنه ـ وهو الثقة فيما ينقل والفاضل حين يقول ، وإلى تلميذه أبى البقاء[٣] الحافظ المصرى حيث يقول فيه ـ أعنى فى أبى حيان ـ:

هو الأوحد الفرد الذى تم علمه ... وسار مسير الشمس فى الشرق والغرب
ومن غاية الإحسان مبدأ فضله ... فلا غرو أن يسمو على العُجْم والعرب

« ومن غاية الإحسان فى هذا الشان ، التصانيف التى سارت بها الركبان فى جميع الأوطان واعترف بحسنها الحاضر والبادى والدانى والقاصى والصديق والعدو فتلقاها بالقبول والإذعان ، فسامح الله تعالى أبا حيان فإن كلامه يحقق قول القائل : كما تدين تُدان ، ورحم الله تعالى ابن مالك فلقد أحيا من العلم رسومًا دارسة ، وبين معالم طامسة وجمع من ذلك ما تفرق ، وحقق ما لم يكن منه تبين ولا تحقق ، ورحم شيخه ثابت ابن الخيار فإنه كان من الثقات الأخيار »[٤] .

هكذا كان الادعاء بالباطل ومحاولة الإيهام بضحالة علم ابن مالك والتقليل من شأنه ... وهكذا أيضا كان الرد بالإنصاف .

وقد ذكر لنا المقرى ادعاءً آخر من ادعاءات أبى حيان حيث روى :.. وكان أبو حيان يغض[٥] من هذا الكتاب ، ويقول : ما فيه من الضوابط والقواعد حائد عن مهيع السداد والصواب وكثيرا ما يشير إلى ذلك فى شرحه المسمى بمنهج السالك[٦] ومن غضه منه بالنظم فى ملأ من الناس من جملتهم شيخه بهاء الدين بن النحاس ، والأقسرانى[٧] يجاريه مقتفيا له ومتأسيا فى تسويد القرطاس :

أُلَفِيَّةُ ابْنِ مَالِكِ ... مَطْمُوسَةُ الْمَسَالِكِ
وَكَمْ بِهَا مُشْتَغِلٌ ... أُوقِعَ فِى الْمَهَالِكِ

(١) الحشف : الردىء من التمر ، الذى لا نوى له كالشيص ، أو اليابس الفاسد لا طعم له .

(٢) هو العلامة حجة العرب بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن أبى عبد الله الحلبى شيخ العربية بالديار المصرية ، توفى سنة ٦٩٨ هـ .

(٣) هو بهاء الدين أبو البقاء محمد بن عبد البر بن يحيى بن على بن تمام السبكى الشافعى ولد سنة ٧٠٧ هـ وأخذ عن فضلاء عصره ، ولازم أبا حيان والجلال القزوينى وابن عم أبيه تقى الدين السبكى وغيرهم ... وانتقل إلى دمشق سنة ٧٣٩ هـ حين ولى قريبه تقى الدين القضاء ، وناب عنه فى الحكم بدمشق ، ثم تولاه استقلالا بعد صرف تاج الدين السبكى مدة شهر واحد ، ثم ولى قضاء طرابلس ، ثم عاد إلى القاهرة فولى قضاء العسكر ووكالة بيت المال ، ثم ولى قضاءها سنة ٧٦٠ هـ بعد العز بن جماعة ، ثم ولى قضاء دمشق حتى توفى بها سنة ٧٧٧ هـ .

(٤) المقرى : نفح الطيب جـ ٧ : ٢٨٣ - ٢٨٧ . (٥) يغض : ينقص ويحط .

(٦) منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك . ذكر فيه أن غرضه فى مقاصد ثلاثة : تبيين ما أطلقه وتنبيه على الخلاف الواقع فى الأحكام ، وحل ما أشكل .

(٧) الأقسرانى أو الأقصرانى محمد بن أبى محمد الحنفى نزيل القاهرة ، توفى سنة ٧٩٧ .

ولا تغتر أنت بهذا الغرر ، فإنه ما كل سحاب أبرق مطر ، ولا كل عود أورق ثمر . وقيل معارضة للقوم وتنبيها لهم مما هم فيه من النوم :

أُلْفِيَّـــــةُ ابْـــــنِ مَالِـــــكِ مُشْرِقَـــــةُ الْمَسَـــــالِكِ
وَكَـــــمْ بِهَـــــا مُشْتَغِـــــلِ عَـــــلاَ عَلَـــــى الْأَرَائِـــــكِ

وما أحسن قول ابن الوردى[1] فى هذا المعنى :

يا عائبًا ألفية ابـن مالـك وغائبًا عـن حفظها وفهمهـا
أما تراها قد حوت فضائـلا كثيرة فلا تجر فى ظلمهـا
وازجر لمن جادل من يحفظها برابـع وخـامس مـن اسمهـا[2]

انتهى ملخصا[3] .

نلاحظ تطرف الهجوم على الألفية التى أجمع على أهميتها كل طالب علم ـ عامة ـ وكل مشتغل بعلم النحو ـ خاصة ـ ونلاحظ أيضا بلاغة الرد من فرط الثقة بما قدمه ابن مالك لهذا الفن من الفنون العربية دون المبالغة فى الرد أو سفاهة ، ونحن لا نزال مع ما رواه المقرى فى نفح الطيب من رواية أبى حيان حيث روى : (... وقال أيضا عند ذكره مصنفات ابن مالك وهى كما قيل غزيرة المسائل ولكنها على الناظر بعيدة الوسائل ، وهى مع ذلك كثيرة الإفادة ، موسومة بالإجادة ، وليست هى لمن هو فى هذا الفن فى درجة ابتدائه ، بل للمتوسط يترقى بها درجة انتهائه . انتهى .

واعلم أن الألفية مختصرة من الكافية ـ كما تقدم ـ وكثير من أبياتها فيها بلفظها ومتبوعة فيها ابن معطى ، ونظمه أجمع وأوعب ، ونظم ابن معطى أسلس وأعذب)[4] .

نقول رداً على ذلك الاتهام كيف يتهم مؤلف ابن مالك بهذا الاتهام ونحن جميعاً نعلم أن مؤلفات ابن مالك قد صرفت الناس عن مؤلفات غيره لأنهم وجدوا فيها مأربهم وملاذهم بعد أن أنفقوا فى مؤلفات غيره الوقت والجهد وخاصة كتابه « الكافية الشافية » فى النحو والصرف الذى أولاه الناس وجهتهم واعتبروه مرجعهم وانصرفوا عن مفصل الزمخشرى ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ الذى صاغه بأسلوب صعب التحصيل والإدراك .. فكيف يُتهم ابن مالك بهذه التهمة ؟!

ومع تقديرى الخاص جدًّا لابن معطى ونظمه إلا أن ألفية ابن مالك كانت ولا تزال ملاذا للمريدين فى طلب علم النحو .

---

(١) هو زين الدين عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن أبى الفوارس بن الوردى المصرى الحلبى الشافعى كان إماما بارعا فى اللغة والفقه والنحو والأدب ذا افتنان فى العلوم والمعارف ناظما ناثرا ، وله شرح على ألفية ابن مالك وآخر على ألفية ابن معطى وله مؤلفات ممتعة غير ذلك ... توفى سنة ٧٤٩ هـ .

(٢) الصاد والهاء هما الحرفان الرابع والخامس من اسمها « خلاصة » .

(٣) المقرى : نفح الطيب جـ ٧ : ٢٨٧ – ٢٨٩ .

(٤) المقرى : نفح الطيب جـ ٧ : ٢٨٩ .

رحم الله ابن مالك رحمة واسعة وجزاه خير الجزاء لما قدمه من مؤلفات صاغتها تلاميذه ومن اتبعهم إلى هذا اليوم وإن لم تكن هذه المؤلفات ضاربة بجذورها فى تربة العلم لما ازدهرت وأثمرت فى سماء العلم وتؤتى ثمارها إلى اليوم لكل المشتغلين والمهتمين وأصبح ما تركه لنا علما خالداً ينتفع به وإذا كان رديئا كما ادعى حساد ابن مالك لما خلدت هذه المؤلفات ، بل التى يجب أن تموت وتمحى هذه الادعاءات التى لا أساس لها من الصحة .

ويكفى أن نطرحها اليوم لتكون عبرة لكل من يحاول أن يلطخ طاهراً أو يطمس حقا .

بعض مؤلفاته :

عكف ابن مالك على العلم وكرس كل وقته وجهده وتفكيره وتمحيصه ـ وحتى ماله ـ للعلم فترك لنا مؤلفات هى عصارة كل ذلك وأكثر وهى خلاصة علم مصفى خالٍ من الزيف والتعقيد بل من أهم سماته السلاسة التى اتسمت بها مؤلفاته علاوة على التنوع حيث ألف فى كثير من الفنون مثل النحو واللغة والصرف والقراءات وهذه المؤلفات الخالدة تعد من أهم المراجع فى الفنون التى صنف بها إلى الآن .

وهذه المؤلفات بمثابة موسوعة علمية نادرة ، وأيضا من النادر أن تجد شخصا واحدا يقوم بتأليفها ، وخير دليل على عظمة ابن مالك هذه المؤلفات التى نسردها ونحصرها لعدة أسباب أولها وأهمها أن هذه المؤلفات تعد دليلا قاطعًا على ما ذكرته فى حق ابن مالك ودليل على عدم المغالاة فى ترجمته ، وثانيها أن نضع أمام القارئ هذه المؤلفات لتكون مرجعا له .. ونحن فى صدد سردها .

أولاً : مؤلفاته فى النحو :

١ - الكافية الشافية[١] .

٢ - الوافية فى شرح الكافية .

٣ - الخلاصة ، المشهورة بالألفية[٢] .

٤ - التسهيل ، واسمه الكامل : تسهيل الفوائد ، وتكميل المقاصد[٣] .

---

(١) هى ثلاثة آلاف بيت ، وشرحها ، وقد لخص الألفية منها وأولها :

قال ابن مالك محمد وقد نوى إفادة بما فيه اجتهد
الحمد لله الذى من رفده توفيق من وفقه لحمده

ثم شرحها شرحا سماه الوافية ، وشرحها ولده بدر الدين محمد ، وقد ذيلها أبو الثناء شهاب الدين محمود بن محمد الحموى بأكثر من مائة بيت سماها ، وسيلة الإصابة ، نظمها سنة ٨٠٥ هـ ثم شرحها .

(٢) أورد فيها مهمات التسهيل وعليها شروح مفيدة ومن جملة شروحها شرح ولد المصنف - رحمه الله - وهو محمد ابن عبد الله بن مالك الإمام ابن جمال الدين ، الطائى الدمشقى الشافعى النحوى ابن النحوى . أيضا هذا الشرح الذى نحن بصدده .

(٣) قال فيه طاش كبرى زادة : يكاد ألا يخل بمسألة من النحو ، لكن عباراته صعبة ، لا ينتفع به المبتدئ . مفتاح السعادة جـ ١ : ١٩٣ .

٥ – شرح التسهيل – لم يكمله[1] .

٦ – الموصل فى نظم المفصل[2] .

٧ – سبك المنظوم ، وفك المختوم .

٨ – عمدة الحافظ ، وعدة اللافظ[3] .

٩ – شرح عمدة الحافظ ، وعدة اللافظ .

١٠ – إكمال العمدة .

١١ – شرح إكمال العمدة .

١٢ – شرح شواهد التوضيح ، والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، أو إعراب مشكل البخارى .

= وذكر محمد بن شاكر الكتبى : وصنف كتاب « تسهيل الفوائد » مدحه سعد الدين بن عربى بأبيات مليحة إلى الغاية وهى هذه :

إنّ الإِمَامَ جَمَالَ الدِّينِ جَمَّلَهُ ... رَبُّ الْعُلاَ وَلِنَشْرِ الْعِلْمِ أَهَّلَه

أمل كتابا يسمى الفوائد لم ... يزل مفيدا لذى لب تأمله

فكل مسألة فى النحو يجمعها ... إن الفوائد جمع لا نظير له

وفى البغية ذكر السيوطى البيت هكذا :

إنّ الإمام جمال الدين فضله ... إلاهه ولنشر العلم أهَّلَهُ

هكذا فى كتاب فوات الوفيات ، والوافى بالوفيات جـ ٢ : ٤٥٣ .

وقال السيوطى : وله مجموع يسمّى الفوائد فى النحو وهو الذى لخص منه التسهيل ؛ وذكر شيخنا قاضى القضاء محيى الدين ابن عبد القادر بن أبى القاسم المالكى نحوى مكة فى أول شرح التسهيل له وقال : الألف واللام فى تسهيل الفوائد للعهد ، أشار بها إلى الكتاب المذكور . قال : وإياه عنى سعد الدين بن العربى – أو عربى كما ذكر فى الوافى – بقوله : « ثم ذكر الأبيات » .

قال : وقد ظن الصلاح الصفدى أنّ الأبيات فى التسهيل فقال فى قوله : « إن الفوائد جمع لا نظير له » تورية ، لولا أنّ الكتاب تسهيل الفوائد لا الفوائد ، وليس كذلك وإنما أراد ما ذكرناه . راجع : البغية جـ ١ : ١٣٢ – ١٣٣ . ونفح الطيب جـ ٧ : ٢٦٤ – ٢٦٥ .

(١) قال السيوطى : فقد وصل فيه إلى باب مصادر الفعل الثلاثى وكمل عليه ولده إلى باب ...

وذكر الصّلاح الصفدىّ أنّه كمله . وكان كاملا عند شهاب الدين أبى بكر بن يعقوب الشافعى تلميذه ، فلما مات المصنف ظنّ أنهم يُجلسونه مكانه ، فلما خرجت عنه الوظيفة تألم لذلك ، فأخذ الشرّح معه ، وتوجه لليمن غضبًا على أهل دمشق ، وبقى الشّرح مخروما بين أظهر الناس فى هذه البلاد . راجع : البغية جـ ١ : ١٣٤ . وهذا الكتاب لخصه من مجموعه المسماة بالفوائد ، وهو كتاب جامع لمسائل النحو بحيث لا يفوت ذكره مسألة من مسائله ، ويذكر أن ولده بدر الدين محمد المتوفى سنة ٦٨٦ هـ قد أتمه وكمله أيضا الصلاح الصفدى – المتوفى سنة ٧٩٤ هـ – وقد اهتم به العلماء فتناولوه بالشرح فقد شرحه ابن مالك حتى وصل إلى باب مصادر الفعل ويقال إنه كمله – كما ذكرنا – ومن شروحه شرح العلامة أثير الدين أبى حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسى المتوفى سنة ٧٤٥ هـ لخص فيه شرح المصنف وتكملة ولده ، وله شرح آخر على الأصل سماه « التذييل والتكميل » وهو شرح كبير فى مجلدات ، ثم جرد أحكام هذا الشرح فى كتابه « الارتشاف » ومن شروحه شرح العلامة جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام المتوفى سنة ٧٦٢ هـ وشرح العلامة بدر الدين محمد بن محمد الدمامينى ألفه سنة ٨٢٠ هـ وغيرها من الكتب .

(٢) كتاب المفصل فى النحو للعلامة جار الله الزمخشرى المتوفى سنة ٥٣٨ هـ وهو كتاب عظيم القدر كما قيل فيه :

مفصل جار الله فى الحسن غاية ... وألفاظه فيه كدر مفصل

وقد عنى به أئمة العربية ، فشرحه أبو عمرو عثمان بن على المعروف بابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ وعلى شرحه حاشية لفخر الدين أحمد بن الحسن الجاربردى المتوفى سنة ٧٤٦ هـ وشرحه أبو البقاء عبد الله بن الحسن العكبرى المتوفى سنة ٦١٦ هـ وشرحه ابن مالك .

(٣) أو عدّة اللافظ وعمدة الحافظ ، فوات الوفيات جـ ٢ : ٤٥٣ .

١٣- المقدمة الأسدية[١] .

١٤- شرح الجزولية[٢] .

١٥- نكته النحوية على مقدمة ابن الحاجب .

١٦- مختصر الشافية .

ثانيا : مؤلفاته فى الصرف :

١٧- إيجاز التعريف : فى علم التصريف[٣] .

١٨- شرح تصريف ابن مالك ، المأخوذ من كافيته[٤] .

ثالثاً : مؤلفاته فى اللغة :

١٩- نظم الفوائد[٥] .

٢٠- مثلثات ابن مالك المسماة : إكمال الإعلام ، بمثلث الكلام .

٢١- إكمال الإعلام بتثليث الكلام[٦] .

٢٢- ثلاثيات الأفعال .

٢٣- لامية الأفعال[٧] .

٢٤- شرح لامية الأفعال .

٢٥- تحفة المودود : فى المقصور والممدود .

٢٦- شرح تحفة المودود .

٢٧- الاعتضاد : فى الفرق بين الظاء ، والضاد .

٢٨- الاعتماد : فى نظائر الظاء ، والضاد .

٢٩- أرجوزة فى الظاء ، والضاد .

٣٠- النظم الأوجز : فيما يهمز ، وما لا يهمز ، وشرحه .

٣١- الوفاق : فى الإبدال .

٣٢- كتاب الألفاظ المختلفة .

٣٣- ذكر معانى أبنية الأسماء الموجودة فى المفصل .

---

(١) صنفها باسم ولده تقىّ الدين الأسد .

(٢) ذكر السيوطى : ورأيت بخط الذهبى فى مختصر طبقات النحاة للقفطى فى ترجمة الجزولىّ أن ابن مالك شرح الجزولية .

(٣) ذكر طاش كبرى زاده : ولابن مالك مختصر فى ضروب التصريف وشرحه ووسمه بالتعريف . راجع : مفتاح السعادة جـ ١: ١٣٦.

(٤) وهو شرح لقسم الصرف بالكافية الشافية .

(٥) وهو ضوابط وفوائد منظومة ، ليست على روىٍّ واحد ، راجع : البغية جـ ١ : ١٣٢ .

(٦) قال المقرى : وهو مجلد كبير كثير الفوائد يدل على اطلاع عظيم .

(٧) وهى قصيدة فى الأفعال .

٣٤- فتاوى فى العربية[1] .
٣٥- منظومة : فيما ورد من الألفاظ بالواو ، والياء .
٣٦- كتيب صغير لبيان ما فيه لغات ثلاث ، فأكثر .
٣٧- كتاب : فيما جاء أفعل وفَعَلَ .
٣٨- مختصر فى الإبدال .

رابعاً : مؤلفات ابن مالك فى القراءات :

٣٩- المالكية فى القراءات .
٤٠- اللامية فى القراءات .

هذه جملة ما وقع لنا من مؤلفات ابن مالك وهى خير سفير له عبر الأجيال ومن خلالها يستطيع أى باحث أو طالب علم أو متخصص أن يستوعب بسهولة تلك الشخصية والكم الهائل لمؤلفات ابن مالك مع تمييزها ، فقد أعطت لهذه الشخصية رونقا خاصا وامتدادًا عبر الأجيال .

وفـاتـه :

أجمعت كتب الروايات والتراجم والأنساب على تاريخ وفاة ابن مالك فقال السيوطى وطاش كبرى زاده : « توفى ابن مالك ثانى عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة »[2] .

وأشار إلى مكان وفاته ودفنه : المقرى فى نفح الطيب حيث قال : « وتوفى ابن مالك بدمشق ... ودفن ابن مالك بسفح قاسيون بتربة القاضى عز الدين بن الصائغ[3] ... وقال العجيسى : بتربة ابن جعوان[4] »[5] .

وقد تأثر العلماء برحيل ابن مالك عظيم الأثر ويجسد هذا الحزن والتأثر ما قالوه رثاءً له ... وهم أخلص البشر فى التعبير عما يجيش فى صدورهم ولعل هذا الرثاء يفى حق ابن مالك أو بعض حقه :

قال الشرف الحصنى يرثيه :

يا شَتَاتَ ٱلْأَسْمَاءِ وَٱلْأَفْعَالِ ... بَعْدَ مَوْتِ ٱبْنِ مَالِكٍ ٱلْمِفَضَالِ
وَٱنْحِرَافِ ٱلْحُرُوفِ مِنْ بَعْدِ ضَبْطٍ ... مِنْهُ فِى ٱلِانْفِصَالِ وَٱلِاتِّصَالِ
مَصْدَرًا كَانَ لِلْعُلُومِ بِإِذْنِ ٱلْـ ... ـلَهِ مِنْ غَيْرِ شُبْهَةٍ وَمُحَالِ

(١) ذكر السيوطى : وقد رأيت فى بعض المجاميع الموقوفة بخزانة محمود فتاوى له فى العربية ، جمعها له بعض طلبته ، وقد نقلتها فى تذكرتى ، ثم فى الطبقات الكبرى فى ترجمته . البغية جـ ١ : ١٣٢ .
(٢) السيوطى : بغية الوعاة جـ ١ : ١٣٤ .
(٣) هو قاضى القضاة عز الدين أبو المفاخر محمد بن عبد القادر بن عبد الخالق بن خليل الدمشقى الشافعى كان فقيها جليلا بارعا فى الأصول والمناظرة ، ودرس بالشامية مع شمس الدين المقدسى ثم ولى وكالة بيت المال ، ثم ولى قضاء الشام ... وتوفى سنة ٦٨٣ هـ .
(٤) متوفى سنة ٦٨٢ هـ .
(٥) راجع : نفح الطيب للمقرى جـ ٧ : ٢٧٦ .

عَدِمَ ٱلنَّحْوُ وَٱلتَّعَطُّفُ وَٱلتَّوْ كِيدُ مُسْتَبْدَلًا مِنَ الأَبْدال

ألم اعتراه[1] أسكن منه حركات كانت بغير اعتلال

يا لها سكتة لهمز قضاء أورثته طول مدة الانفصال[2]

رفعوه فى نعشه فانتصبنا نصب تمييز كيف سير الجبال

فخموه عند الصلاة بدل فأميلت أسراره للدلال

صرفوه، يا عُظم ما فعلوه وهو عدل[3] معروف بالجمال

أدغموه فى الترب من غير مثل سالما من تغيير الانتقال

وقفوا عند قبره ساعة الدفـ ـن وقوفا ضرورة الامتثال

ومددنا الأكف فطالب قصرا مسكنا للتنزيل من ذى الجلال

آخر الآى من سبا الحظ منه[4] حظه جاء أول الأنفال

يا بيان الإعراب[5]، يا جامع الإغـ ـراب، يا مفهما لكل مقال

يا فريد الزمان فى النظم والنثـ ـر وفى نقل مُسندات العوالى

كم عُلوم بثثتها فى أناس علموا ما بثثت عند الزوال

انتهت مُلخصة.

وقال الصفدى: «وما رأيت مرثية فى نحوى أحسن منها على طولها»[6].

وذكر المقرى: ورثاه الشيخ بهاء الدين ابن النحاس بقوله:

قل لابن مالك إن جرتْ بك أدمعى حمرا يحاكيها النجيع القانى[7]

فلقد جرحت القلب حين نُعيت لى وتدفقت بدمائه أجفانى

لكن يهون ما أجن من الأسى علمى بنقلته إلى رضوان

فسقى ضريحا ضمه صوب الحيا يهمى به بالروح والريحان

---

(١) فى بغية الوعاة: «ألم قد عراه».

(٢) فى بعض النسخ: «يا لها سكتة لهمز قناة».

(٣) يوجه بمنع الاسم من الصرف للتعريف بالعلمية مع العدل.

(٤) أشار إلى قوله تعالى فى آخر سورة سبأ: ﴿وحيل بينهم وبين ما يشتهون﴾ وفى بعض النسخ: «حظنا منه» بدلا من الحظ منه.

(٥) فى بعض النسخ: يا لسان العرب.

(٦) المقرى: نفح الطيب جـ ٧: ٢٧٤ وما بعدها، وأيضا السيوطى: بغية الوعاة جـ ١: ١٣٤ - ١٣٥.

(٧) النجيع: الدم أو دم مائل للسواد، أو دم الجوف خاصة. القانى: الشديد الحمرة.

ومما يذكر عن ابن مالك يوم وفاته ما قاله بعض من عرف به : « ... إنه حفظ يوم موته ثمانية شواهد وفى عبارة بعض (أو نحوها) ـ لقنه ابنه إياها وهذا ما يصدق ما قيل : (بقدر ما تتعنى تنال ما تتمنى) فجزاه الله خيرا عن هذه الهمة العلية »[٨] .

هكذا ختم ابن مالك حياته الذى وهبها ـ منذ أن وعى ـ للعلم فأخلص له وأعطاه حتى آخر لحظة فى حياته ، وتقول الحكمة : « من جد وجد » فها نحن الآن بعد حوالى ثمانية قرون نخلد ذكره ، ونستعين بعلمه هكذا العلماء يرحلون عنا بأجسادهم وتظل عقولهم نبعا لنا . رحم الله ابن مالك رحمة واسعة وادخله فسيح جناته وجعل علمه مما ينتفع به فيزاد فى حسناته ويثقل به ميزانه .

(٨) المقرى : نفح الطيب جـ ٧ : ٢٧٩ وما بعدها .

ترجمة الأشمونى شارح الألفية

(٨٣٨ - نحو ٩٠٠ هـ/١٤٣٥ - نحو ١٤٩٥ م)

قال الزركلى فى الأعلام ١٠/٥ : على بن محمد بن عيسى ، أبو الحسن ، نور الدين الأشمونى : نحوى ، من فقهاء الشافعية . أصله من أشمون (بمصر) ومولده بالقاهرة . ولى القضاء بدمياط . وصنف « شرح ألفية ابن مالك » فى النحو ، و « نظم المنهاج » فى الفقه ، و « شرحه » و « نظم جمع الجوامع » و « نظم إيساغوجى » فى المنطق . قال السخاوى : راج أمره ورُجِّح على الجلال ابن الأسيوطى .

وقال عنه السخاوى فى الضوء اللامع م ٣ جـ ٦ : (على) بن محمد بن عيسى بن يوسف ابن محمد النور أبو الحسن ابن الشمس بن الشرف الأشمونى الأصل ثم القاهرى الشافعى ويعرف بالأشمونى . ولد فى شعبان سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة بنواحى قناطر السباع ونشأ فحفظ القرآن والمنهاج وجمع الجوامع وألفية النحو واشتغل من سنة أربع وخمسين وثمانمائة فأخذ فى الفقه عن المحلى والعلم البلقينى والمناوى والبامى ولازمه كثيراً والنور الجوجرى وهو أول شيوخه ، وكذا أخذ فى الأصلين « أصول الدين وأصول الفقه » والعربية والفرائض وغيرها عن جماعة ومن شيوخه فى ذلك وغيره الكافياجى وسيف الدين والتقى الحصنى والشارمساحى ، وتميز وبرع فى الفضائل وتصدى فى تلك النواحى للإقراء من سنة أربع وستين فانتفع به الطلبة وحضر بعض ختومه العبادى والفخر المقسى وجميعها الزين عبد الرحيم الإبناسى .

وتلقن الذكر من على حفيد يوسف العجمى وسمع الحديث وشرح ألفية ابن مالك وقطعة من التسهيل ونظمه لجمع الجوامع ومجموع الكلائى وإيساغوجى فى المنطق وعمل حاشية على الأنوار للأردبيلى وغيرها ، ورد على البقاعى انتقاده قول الغزالى ليس فى الإمكان أبدع مما كان ، وكنت ممن قرض نظمه لجمع الجوامع وراج أمره هناك ورجح على الجلال بن الأسيوطى ، وقد حج فى سنة خمس وثمانين موسميًا كل ذلك وهو متكسب بالشهادة .

ثم ولاه الزين زكريا القضاء بل أرسله لدمياط عقب موت الولوى البارنبارى فدام ثلاث سنين وانتفع به هناك وكان المنصور يذاكره ثم امتحن بالترسيم مدة كان الأستادار يمده فيها ويسعفه إلى أن خلص وأقام مستمرًا على نيابته وأشغاله ولأهل تلك النواحى به غاية النفع كان الله له .

وقال عنه الشيخ محمد الطنطاوى فى نشأة النحو ٢٩٢/٢٩٩ ننقله بتصرف : الأشمونى هو أبو الحسن على نور الدين بن محمد بن عيسى الأشمونى أصلا ، ولد بقناطر السباع ، وتوطن القاهرة مكبًا على العلم مع التقشف فى مأكله وملبسه ومفرشه ، لا هم له إلا العلم والطاعة ، أخذ عن الجلال

المحلى والكافيجى والتقى الحصنى وغيرهم ، ومن أشهر مؤلفاته النحوية شرحه على الألفية المسمى « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك » .

تعريف بشرح الأشمونى :

فى الحق أنه أغزر شروح الألفية مادة على كثرتها واختلاف مشاربها ، بل إنه من أوفى كتب النحو جمعًا لمذاهب النحاة وتعليلاتهم وشواهدهم على نمط البسط والتفصيل ، ولا غرابة أن يجمع فى شرحه ما جمع ، فأمامه من شروح الألفية شرح ابن الناظم والمرادى وابن عقيل والشاطبى والتوضيح وغيرها ، ومن شروح الكافية شرح الناظم وغيره ، ومن شروح التسهيل المرادى وغيره ، وأمامه المغنى ، وهذا كله عدا كتب السابقين ، فما عليه ـ وقد رام أن يكون شرحه موسوعة ـ إلا أن يضم كل شىء إلى نظيره ويضعه فى موطنه ، وإذا أنعم النظر فى شرح الأشمونى وكانت الأصول السالفة بين يديه فإنه يسهل عليه أن يرجع المقال إلى مصدره .

وقد يحسن الأشمونى فى بعض الأحيان ، فينسب القول إلى قائله ، فيصرح بالشاطبى فى باب المعرب والمبنى عند قول الناظم « فى اسْمَىْ جئتنا » وبالمعنى عند قول الناظم « وفعلُ أمرٍ ومضىٌ بُنيا » ، وبالتوضيح فى باب النكرة والمعرفة عند قول الناظم « كافعل أوافق نغتبطْ إذ تشكرُ » ، وفى الابتداء بعد قول الناظم « وأخبروا باثنين أو بأكثرا ... إلخ » ، وبالمرادى فى التنازع عند قول الناظم « وأخرنه إن يكنْ هو الخبر » ، وكثيراً ما يصرح بلفظ الشارح ، يقصد ابن الناظم ، ولكن ذلك كله من الأشمونى قليل جدًا بالنسبة لإغفاله النسبة إلى صاحب الكلام .

فإذا قرأت فيه المباحث المتعلقة بالأدوات فى باب « عطف النسق » مثلا أو « النواصب » أو « الجوازم » أو « لو » أو « أما ولولا ولوما » أو « كم وكأين وكذا » وأمثال هذا فإنك واجده قد نقل كلام المغنى مع قليل من التغيير ؛ إما بنقص لا يلمح ، أو زيد لا يذكر ، أو تقديم أو تأخير .

بقى علينا للمطلوب أن نكتب كلمة عن شواهده لأهميتها لدى المستفيد :

شـواهـده :

سلك الأشمونى فى شواهده مهيع السابقين عليه الذين دونوها فى مصنفاتهم : سواء فى ذلك الشعر أم النثر ، وسواء فى النثر القرآن الكريم أم الحديث الشريف أم كلام العرب « مثلا أو غير مثل » .

أما الشواهد النثرية فمحشودة فى الشرح ، فلسنا فى حاجة إلى عرض شىء منها ، لأن النثر متفق على الاستشهاد به فى غير الحديث ، أما فيه فتابع لابن مالك المجيز له على ما سبق فى ترجمته ، وأما الشعر فكثير أيضاً ومقلد فيه من أخذه منهم ، وقد ساعده تأخره الزمنى على جمع مقدار كبير

من مختلف المؤلفات قبله ، فمما يمتاز به هذا الشرح زيادة الشواهد فيه على المصنفات النحوية زيادة يؤود الطالب حفظها والإحاطة بما تستوجبه المعرفة بها من : قائليها ومن قصائدها ومما قيلت فيه وغير هذا من مقتضيات الوقوف على جلية الحال فى الشعر ، وإن المتتبع لهذه الشواهد يعلم أنها للشعراء المعتدّ بهم إلا قليلا .

وقد رزق هذا الشرح القبول بين العلماء ، فعلق عليه كثيرون ، فمن حواشيه حاشية المدابغى (حسن ابن على) ، وحاشية الأسقاطى (أحمد بن عمر) ، وحاشية الحفنى ، وحاشية الصبان ، توفى الأشمونى سنة ٩٢٩ هـ .

قال الزركلى فى أعلامه الصبّان
(صاحب الحاشية على الأشمونى)
(- ١٢٠٦ هـ/ - ١٧٩٢ م)

مَحَمد بن على الصبان ، أبو العرفان : عالم بالعربية والأدب . مصرى . مولده ووفاته بالقاهرة . له « الكافية الشافية فى علمى العروض والقافية ـ ط » منظومة ، و« حاشية على شرح الأشمونى على الألفية ـ ط » فى النحو ، و« إتحاف أهل الإسلام بما يتعلق بالمصطفى وأهل بيته الكرام ـ خ » و« إسعاف الراغبين ـ ط » فى السيرة النبوية ، و« الرسالة الكبرى ـ ط » فى البسملة ، و« أرجوزة فى العروض ـ ط » مع شرحها ، و« حاشية على شرح الملوى على السلم ـ ط » فى المنطق ، ورسالة فى « الاستعارات ـ خ » و« حاشية على شرح الرسالة العضدية ـ ط » و« تقرير على مقدمة جمع الجوامع ـ خ » وكتاب فى « علم الهيئة ـ خ » و« حاشية على شرح العصام على السمرقندية ـ ط » بلاغة ، و« حاشية على السعد ـ ط » فى المعانى والبيان . جزءان ، وغير ذلك .

وقال عنه الشيخ محمد طنطاوى فى كتابه القيم نشأة النحو :

هو أبو العرفان محمد بن على ، ولد بالقاهرة ونشأ فقيرًا متواكلا مستجديًا الخلق مع العفة . ولم ينشب أن حفظ القرآن والمتون ، واجتهد فى طلب العلوم ، وحضر على أشياخ العصر كالمدابغى والبليدى والأجهورى والعدوى ، فنبغ فى العلوم عقليها ونقليها ، ودرس الكتب القيمة فى حيا أشياخه ، واعترف العلماء بفضله فى مصر والشام ، فالتف حوله الخلائق الكثيرون ، وصنف مؤلفات فى مختلف العلوم ، ومن أشهرها فى النحو « حاشيته » على الأشمونى التى سارت بها الركبان ، فاحتفى بها العلماء ، وعلقوا عليها تقارير كالإنبابى والحامدى والرفاعى ـ وتلك كلمة خاصة بها :

حاشية الصبان :

رسم الصبان فى مقدمة الحاشية الخطة التى سيتبعها فيها ، وأنها تقوم على ثلاثة عناصر : تلخيصه زبدة ما كتبه السابقون قبله على شرح الأشمونى ، وتنبيهه على ما وقع لهم من أسقام الأفهام ، وتعليقه مما فتح الله به عليه فاهتدى إليه . كما رسم اصطلاحًا خاصًا فى الإشارة إلى أسماء السابقين ومنهم الحَفنى الذى التزم التعبير عن اسمه بلفظ « البعض » .

أما العنصر الأول ، فالصبان فيه مواتٍ موفق .

وأما العنصر الثانى ، فإنه فيه عادل ، رائده تبيان الحقيقة العلمية مع غير الحفنى ، فإنه تحامل على الحفنى فى شدة وعنف لا سجاحة معهما ، وأسرف فى التشهير به متجاوزًا العرف التقليدى فى رد العلماء بعضهم على بعض حتى فى الهنات الهينات .

مما وافق فيه الصبان الحَفنى :

١ – ما كتبه فى باب « النداء » على قول الأشمونى : « والمثنى والمجموع » فى شرح قول الناظم : « وابن المعرف المنادى المفردا ... إلخ » .

٢ – ما كتبه فى باب « ما لا ينصرف » على قول الأشمونى : « ما فيه من الصيغة ... إلخ » فى شرح قول الناظم : « وإن به سمى أو بما لحق ... إلخ » .

٣ – ما كتبه فى باب « ما لا ينصرف » على قوله : « لضعف سبب البناء ... إلخ » فى شرح قول الناظم : « والعدل والتعريف مانعًا سحر ... إلخ » .

٤ – ما كتبه فى باب « إعراب الفعل » على قوله : « وبمعنى ما تأتينا فأنت تحدثنا » ، فى شرح قول الناظم : « وبعد فالجواب نفى أو طلب ... إلخ » .

٥ – ما كتبه فى باب « لو » على قوله : « إذ لو قدر حصوله » فى شرح قول الناظم : « لو حرف شرط فى مضى ... إلخ » .

مما خالف فيه :

١ – ما كتبه فى باب « ما لا ينصرف » على قول الأشمونى : « يعنى ما كان من الجمع ... إلخ » فى شرح قول الناظم : « وذا اعتلال منه كالجوارى ... إلخ » ثم قال معلقًا : « ولغفلة البعض ... إلخ » .

٢ – ما كتبه فى باب « ما لا ينصرف » على قول الأشمونى : « وذكر الأخفش ... إلخ » فى شرح قول الناظم : « ولسراويل بهذا الجمع ... إلخ » ـ ثم قال معلقًا ما نصه : « وأن تبجحه هنا مما لا ينبغى على من لولاه ما راح ولا جاء لم يتم ، نسأل الله العافية ... إلخ » .

وأما العنصر الثالث ، فالصبان فيه بحق السابق المجلى فى الكثير ، إذ لم يسلم فى القليل إلى غير ذلك مما أخذه عليه من اللوم فى أمور تتصل بالناحية العلمية ، وبالاستطراد إلى غير النحو .

وصفوة المقال أن حاشية الصبان مفيدة علميًا . وقد بسط الجبرتى ترجمة الصبان فى الجزء الثانى من تاريخه ، توفى وصلى عليه بالأزهر فى حفل مهيب سنة ١٢٠٦ هـ .





بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد حمد الله على ما منح من أسباب البيان. وفتح من أبواب التبيان. والصلاة

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهمّ على ما وجهت نحونا من سوابغ النعم. ونشكرك على ما أظهرت لنا من مبهمات الأسرار ومضمرات الحكم. ونشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك الفاعل لكلّ مبتدأ ومبتدع، ونشهد أن سيدنا محمدا عبدك ورسولك المفرد العلم والإمام المتبع. اللهمّ صلّ وسلم عليه وعلى آله وصحبه ما رفعت منصب المنخفض لجلالك. وجبرت بالسكون إليك كسر الجازم بوحدتك فى ذاتك وصفاتك وأفعالك. **(أما بعد)** فيقول راجي الغفران «محمد بن على الصبان» غفر الله ذنوبه وستر فى الدارين عيوبه. هذه حواش شريفة. وتقريرات جليلة منيفة. وتحقيقات فائقة: وتدقيقات رائقة. خدمت بها شرح العلامة نور الدين أبى الحسن «على بن محمد الأشمونّى» الشافعىّ على ألفية الإمام «ابن مالك» كل الخدمة. وصرفت فى تحرير مبانيها وتهذيب معانيها جميع الهمة. ملخصا فيها زبد ما كتبه عليه المشايخ الأعيان. منبها على كثير مما وقع لهم من أسقام الأفهام وأوهام الأذهان. ضاما إلى ذلك من نفائس المسطور ما ينشرح به الخاطر. مضيفا إليه من عرائس بنات فكرى ما تقر به عين الناظر. وحيث أطلقت شيخنا فمرادى به شيخنا العلامة المدابغى. أو قلت: شيخنا السيد فمرادى به شيخنا المحقق السيد البليدى. أو قلت: البعض فمرادى به الفهامة الفاضل سيدى يوسف الحنفى رحمهم الله تعالى وجزاهم عنا خيرا. وما كان زائدا على ما فى حواشيهم وليس معزوّا لأحد فهو غالبا مما ظهر لى وربما نسبته إلىّ صريحا. وعلى الله الاعتماد إنه ولى السداد. **(قوله أما بعد حمد الله إلخ)** اعترض[١] بأن هذه العبارة إنما تفيد سبق حمد وصلاة وسلام منه وهذه الإفادة لا يحصل بها المطلوب من الإتيان بالثلاثة فى ابتداء التأليف. ويجاب أولا بأنا لا نسلم تلك الإفادة لأن القصد من قوله حمد الله إنشاء الحمد. وقوله حمدا لله وإن لم يكن جملة فى قوة الجملة كأنه قال أما بعد قولى أحمد الله منشئا للحمد. وثانيا بأنا سلمنا تلك الإفادة لكن لا نسلم أن المطلوب لا يحصل بها لأن إفادة سبق الحمد منه تتضمن أن المحمود أهل لأن يحمد وهو وصف بالجميل فقد حصل الحمد ضمنا بهذه العبارة الواقعة فى ابتداء التأليف ولا يضر عدم حصوله صريحا إذ المطلوب حصول الحمد مطلقا فى الابتداء ومثل ذلك يقال فى الصلاة والسلام بناء على أن المقصود بهما التعظيم وهو حاصل بإفادة سبقهما كما أفاده العلامة ابن قاسم فى نكته عند قول المصنف(١) «أحمد ربى الله خير مالك، مصليا إلخ» وبه يعرف ما فى كلام البعض وما أجاب به هو وشيخنا من أن الشارح أتى بالثلاثة لفظا لا يحسم مادة

[١] (قوله اعترض) حاصله قياس مركب من الشكل الأول منع المحشى أولا صغراه وأورد على منعه بأنه مكابرة لا عبرة بها ويرد بأنه بحسب المراد وهو مبنى على أن مراد المعترض الإتيان بها لا لفظا ولا قصدا أما إن أراد الأول فلا يجاب عنه إلا بمنع أن المطلوب الإتيان لفظا تأمل، وقوله: سلمنا إلخ مراده به أنها تفيد السبق لفظا وقصدا فقط والحق أنه يدفع الإيراد خصوصا والمقام هنا قرينة عليه كما وضحه فى الآيات لكن ترك المنع فى الصلاة والسلام اتكالا على المقايسة تأمل، وثانيا كبراه وأورد عليه أنه لا يوافق رواية الرفع وأجيب بأن المقصود بها مجرد التمثيل لا خصوص اللفظ راجع أنواع القياس فى كتب المنطق المتخصصة.

(١) يقصد الإمام ابن مالك صاحب المتن (الألفية).

والسلام على من رفع بماضي العزم وخفض العزم قواعد الإيمان ، وخفض بعامل الجزم كلمة البهتان.

الاعتراض لبقاء المؤاخذة بعدم كتابتها المطلوبة أيضا، والجواب بحصول الحمد بالبسملة غير نافع فى الصلاة والسلام. فإن قلت لا نسلم عدم حصول الحمد صريحا هنا لما تقرر من أن الأخبار عن الحمد حمد أى صريح. قلت: ما تقرر إنما هو فى الإخبار عن الحمد بثبوته لله بالجملة الاسمية أعنى الحمد لله لأنه ثناء بجميل صراحة فهو حمد صريح بخلاف الإخبار عن الحمد بسبق وقوعه، ومثله الإخبار بأنه يقع كما فى «أحمد ربى الله»[1] على أنه خبر لفظا ومعنى فتنبه[2]. **(قوله على ما منح من أسباب البيان)** على تعليلية وما موصول اسمى أو نكرة موصوفة فمن بيانية والعائد محذوف. ويظهر لى عند عدم استدعاء المقام أحد الوجهين ترجح الثانى لأن النكرة هى الأصل ولأن شرط الموصول إذا لم يكن للتعظيم أو التحقير عهد الصلة وقد لا يحصل عهدها إلا بتكلف فاحفظه، أو موصول حرف ويقوّى هذا أن الحمد يكون حينئذ على الفعل والحمد على الفعل أمكن من الحمد على أثره لأن الحمد على الفعل بلا واسطة وعلى أثره بواسطته. ومن زائدة على مذهب الأخفش وبعض الكوفيين أو تبعيضية نكتتها الإشارة إلى أنه تعالى يستحق الحمد على بعض نعمه كما يستحق الحمد على الكل بالأوْلى. والمنح الاعطاء وبابه قطع وضرب، والمنحة بالكسر العطية كذا فى المختار. والبيان يطلق بمعنى الظهور وبمعنى الفصاحة وبمعنى المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير أى المنطوق به لا المعنى المصدرى لأنه لا يوصف بالفصاحة حقيقة وهذا هو المراد هنا. والمراد بأسبابه جميع ماله دخل فى حصوله كسلامة اللسان من العيّ والفهامة وسلامة القلب من موانع الإدراك لا خصوص ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته لقصوره. **(قوله وفتح من أبواب التبيان)** قياس ما كان على التفعال فتح التاء كالتكرار والتذكار وشذ كسر تاء التبيان والتلقاء بعكس الفعلال، وورد الفتح أيضا فى التبيان كما فى القاموس وإن كان كسره أكثر. والتبيان كما قاله الخطابى أبلغ من البيان لأنه بيان مع دليل وبرهان فهو جار على الأصل من زيادة المعنى لزيادة المبنى[3]. والمراد بأبوابه كل ما له دخل فى حصوله كالإدراكات القوية وجودة اللسان والقلب فالأبواب استعارة مصرحة والفتح ترشيح أو فى التبيان استعارة بالكناية والأبواب تخييل والفتح ترشيح. وذكر المنح والأسباب فى جانب البيان والفتح والأبواب فى جانب التبيان لأن التبيان أبلغ كما مر فالوصول إليه أصعب يحتاج إلى فتح أبواب مغلقة. **(قوله والصلاة والسلام)** مجروران عطفا على حمد الله. **(قوله على من رفع)** متعلق بمحذوف صفة للصلاة والسلام أى الكائنين على من رفع، أو حال منهما. وقال شيخنا تبعا للمصرح متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب أيضا للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع اهـ. ومراده كما قاله الفاضل الرودانى محشى التصريح التنازع المعنوى الذى هو مجرد الطلب فى المعنى لا العملى بدليل كلامه فقوله متعلق بالسلام لقربه يعنى مع حذف متعلق الصلاة فسقط ما اعترض به البعض من أن التنازع لا يكون إلا فى فعلين متصرفين أو اسمين يشبهانهما كما سيأتى وما ذكر ليس كذلك أي لأن

---

(١) فى قول الناظم * أحمد ربى الله خير مالك *

(٢) فالخبر ما يحتمل الصدق والكذب لذاته وعكسه الإنشاء.

(٣) يقول أهل اللغة إن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى فلفظ كسْرته تعطى معنى أقوى من كسَرته.

(**مُحَمَّدٌ**) المنتخب من خلاصة معد ولباب عدنان . وعلى آله وأصحابه الذين أحرزوا

الصلاة والسلام اسما مصدرين جامدان على أنه سيأتى أن المراد اسمان يشبهانهما فى العمل لا فى التصرف بدليل تمثيلهم باسم الفعل والمصدر . وممن وافق على ذلك هذا البعض وحينئذ لا يدل ما سيأتى على عدم جريان التنازع الاصطلاحى بين اسمى المصدر بل على جريانه بينهما كالمصدرين فيتلاشى الاعتراض من أصله . والرفع الإعلاء والمراد به هنا الإظهار والإعزاز . (**قوله بماضى العزم**) من إضافة الصفة إلى الموصوف أى العزم الماضى قال فى الصباح : عزم على الشيء وعزمه عزما من باب ضرب عقد ضميره على فعله اهـ لكن سيذكر الشارح قبيل باب التنازع أن عزم لا يتعدّى بنفسه[1] وأن قوله تعالى : ﴿**ولا تعزموا عقدة النكاح**﴾[2] على تضمين معنى تنووا والماضى إما بمعنى النافذ يقال مضى الأمر أى نفذ ، وإما بمعنى القاطع يقال سيف ماض أى قاطع فيكون قد شبه فى النفس العزم بالسيف والماضى بمعنى القاطع تخييل . (**قوله قواعد الإيمان**) يحتمل وهو الظاهر أن يراد بالإيمان التصديق القلبى فتكون إضافة القواعد إليه من إضافة المتعلَّق بفتح اللام إلى المتعلِّق بكسرها والمراد بالقواعد جميع ما وجب الإيمان به مما ينبنى عليه غيره كعقائد التوحيد وضوابط الفقه المجمع عليهما ، أو جميع ما وجب الإيمان به سواء بنى عليه غيره أو لا فيكون فى التعبير بالقواعد تغليب ، أو البراهين الدالة على حقيقة[1] الإيمان ، ويحتمل أن يراد به الإسلام لتلازم الإيمان والإسلام الكاملين بالإضافة من إضافة الأجزاء إلى الكل . والمراد بالقواعد الأركان الخمسة المذكورة فى حديث «**بنى الإسلام على خمس**»[3] وعليه ففى الكلام تلميح إلى هذا الحديث . (**قوله وخفض بعامل الجزم**) الجزم القطع وعامله آلته كالسيف ووصفها بالعمل مجاز عقلى من وصف آلة عمل الشيء به . فإن قلت : عامل الجزم لا يخفض فى العربية فلا تتم التورية قلت : التورية لا تتوقف على خفضه فى العربية وإنما ورّى بخفضه الذى لا يقع فى العربية للإشارة إلى أن ما وقع منه ﷺ أمر فوق ما ألفه البشر خارج عن طوقهم . (**قوله كلمة البهتان**) البهتان الكذب والمراد به هنا الكفر أو مطلق الباطل والمراد بالكلمة الكلام وإضافتها إلى البهتان استغراقية . (**قوله محمد**) بدل مِنْ من أو عطف بيان وقوله المنتخب نعت لمحمد لا لمن لئلا يلزم تقديم البدل أو عطف البيان على النعت مع أن النعت هو المقدم على بقية التوابع عند اجتماعها . (**قوله من خلاصة معد ولباب عدنان**) خلاصة الشيء بضم الخاء وكسرها ما خلص منه وبمعناه اللباب ففى عبارته تفنن . ومعد بفتح الميم والعين ولد عدنان لصلبه . قال الجوهرى : وهو أبو العرب . وعدنان آخر النسب الصحيح لرسول الله ﷺ . وهو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصى ابن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤى بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر ابن نزار بن معد بن عدنان ، فعلم وجه ذكر معد وعدنان . ويحتمل أنه أراد بمعد وعدنان ذرية معد وذرية عدنان المسماتين باسمى أبويهما . وإنما أخر عدنان ذكرا مع تقدمه وجودًا لأنه لو قدمه لم يكن لذكر معد فائدة لأنه يلزم من كونه عليه الصلاة والسلام

---

[١] (قوله على حقيقة) كذا بالأصل ولعل صوابه حقن اهـ.

(١) وإنما يتعدى بحرف الجر تقول ﴿عزمت عليك أن تفعل كذا﴾ .

(٢) من الآية ٢٣٥ من سورة البقرة .

(٣) أخرجه البخارى صـ ٧ جـ ١ وشرحه القسطلانى فى صـ ١١٩ جـ ١ وابن حجر ١/٤٧ والعينى ١/١٣٩ راجع [١] كتاب الإيمان [٢] بابٌ : دعاؤكم إيمانكم الحديث رقم ٨ صـ ١٧ جـ ١ فتح البارى من تحقيقنا .

قصبات السبق فى مضمار الإحسان . وأبرزوا ضمير القصة والشان بسنان اللسان ولسان السنان . فهذا شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك . مهذب المقاصد واضح المسالك .

منتخبًا من لباب عدنان كونه منتخبا من خلاصة معد ولا عكس . **(قوله أحرزوا)** أى حازوا وقوله قصبات السبق إلخ كان من عادة العرب أن تغرز قصبة فى آخر ميدان تسابق الفرسان فمن أعدى فرسه إليها وأخذها عُد سابقا ففى الكلام استعارة تمثيلية إن شبه حال الصحابة فى غلبتهم لمن قاواهم فى الإحسان بحال السابقين على الخيل فى الميدان فى سبقهم إلى قصبة السبق بجامع مطلق حوز ما به الشرف ، أو استعارة مكنية إن شبه فى النفس الإحسان بساحة ذات ميدان وجعل إثبات المضمار أى الميدان تخييلا وإحراز قصبات السبق ترشيحا ، أو استعارة مصرحة إن شبهت مراتب العلو بقصبات السبق وجعل المضمار ترشيحا والإحسان تجريدا والمراد بالإحسان إما معناه الشرعى المبين فى حديث جبريل بقوله عليه الصلاة والسلام : « **أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك** » أو مطلق الطاعة وهذا أقرب . **(قوله وأبرزوا)** أى أظهروا . وقوله ضمير القصة والشأن يحتمل أن المراد ضمير المستور الذى كان له قصة وشأن عظيمان وهو دين الإسلام فيكون تسميته مضمرا باعتبار ما كان . ويحتمل أن المراد ضمير القصة والشأن الاصطلاحى الواقع فى قوله تعالى : ﴿ **فاعلم أنه لا إله إلا الله** ﴾ ففى الكلام حذف مضاف أى مفسر ضمير إلخ لأن الذى أظهروه مفسره وهو لا إله إلا الله ، أو مجاز مرسل علاقته المجاورة حيث سمى المفسِّر بكسر السين باسم المفسَّر بفتحها. **(قوله بسنان اللسان ولسان السنان)** السنان نصل الرمح ، والتركيبان إما من إضافة المشبه به إلى المشبه أى اللسان الذى كالسنان فى التأثير والسنان الذى كاللسان فى كثرة استعماله ، أو من الاستعارة بأن يكون شبه فى التركيب الأول كلام اللسان بالسنان فى التأثير وشبه فى النفس السنان فى التركيب الثانى بالإنسان فى صدور الفعل العظيم عن كل وأثبت له اللسان تخييلا ، أو شبه طرف السنان الذى به الجرح باللسان فى كثرة استعماله ، وجعل شيخنا إطلاق لسان السنان على طرفه الجارح لا تجوز فيه ممنوع لأنه ليس من معانى اللسان الحقيقية كما يؤخذ من القاموس وغيره . وفى قوله بسنان إلخ من أنواع البديع العكس وهو تقديم المؤخر وتأخير المقدم كقولهم عادات السادات سادات العادات . وقد اشتملت خطبته على أنواع أخر كبراعة الاستهلال والتورية فى الفتح والرفع والماضى ونحوها . والطباق فى الرفع والخفض والإيمان والبهتان والإفراط والتفريط . والجناس اللاحق فى الأسد والجسد والتحقيق والتدقيق والخل والملل ، وكذا بين الأدراج والأبراج كما قاله شيخنا والبعض وإن جعل شيخنا السيد الجناس بينهما مضارعا لما سيأتى والجناس المضارع فى خلا وعلا . والفرق بين الجناسين أن الاختلاف إن كان بحرف بعيد المخرج فاللاحق أو قريبه فالمضارع . ومعنى بعد المخرج أن يختلف الحرفان فى جنس المخرج ومعنى قربه أن يتحدا فى جنسه ويختلفا فى شخصه . **(قوله فهذا)** اسم الاشارة راجع إلى الألفاظ الذهنية المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة على أرجح الأوجه فهو مستعار مما وضع له ، وهو المبصر الحاضر للمعقول لشبهه به فى كمال إتقان المشير

يمتزج بها امتزاج الروح بالجسد . ويحل منها محل الشجاعة من الأسد . تجد نشر التحقيق

أو السامع إياه حتى كأنه مبصر عنده ، وهل استعارة اسم الإشارة ونحوه أصلية أو تبعية خلاف بيناه فى رسالتنا فى المجازات . والفاء واقعة فى جواب أما وجواب الشرط لابد أن يكون مستقبلا وكون الألفاظ المشار إليها شرحا لطيفا بديعا غير مستقبل فلابد من تقدير . أقول : بعد الفاء كما أفاده فى التصريح ، نعم إن كانت الخطبة قبل التأليف وجعل الشرح بالمعنى اللغوى على أنه مصدر بمعنى الشارح أى خارجا لم يحتج إلى التقدير لأن الشرح الخارجى المدلول على هذا الشرح الذى هو محط الجزاء مستقبل حينئذ بل قال الروداني فى حواشيه على التصريح : قد يكون فى الاستقبال وقد يكون فى الماضى كما فى شرط لو فليكن هذا منه ا هـ نعم قال يس : يندفع بتقدير القول إشكال آخر وهو أن كون هذه الألفاظ شرحا لطيفا بديعا ثابت حمد أو لم يحمد فما معنى كونه بعد الحمد ، فإذا جعل الجزاء القول كان هو المقيد بالبعدية ا هـ وهو مبنى على أن الظرف من متعلقات الجزاء كما هو الأحسن مع أن هذا الإشكال الآخر يندفع بجعل شرح بمعنى شارح مرادا منه المعنى اللغوى لصحة تقييده بالبعدية على أنه يرد على تقدير القول أن حذف القول يوجب حذف الفاء معه كما سيصرح به الشارح ، لكن فى الهمع[1] ما يدل على أن بعضهم يجوّز حذف القول مع بقاء الفاء كما سيأتى بسطه فى محله فتنبه . **(قوله لطيف)** يعنى لا يحجب ما وراءه من المعانى مجازا عما لا يحجب ما وراءه من المحسوسات . **(قوله بديع)** فعيل بمعنى المفعول أى مبتدع أى مخترع[2] لا على مثال سابق فإنه بهيئته المخصوصة لم يسبق له مثال والمراد أنه فائق فى الحسن على غيره من الشروح ويجىء بديع بمعنى مبدع ومنه بديع السموات والأرض . **(قوله على ألفية ابن مالك)** متعلق بمحذوف خاص دل عليه السياق أى دال على ألفية ابن مالك أى على معانيها ، أو على بمعنى لام التقوية متعلقة بشرح بمعنى شارح أى كاشف كما قاله البعض ، وفيه أنه يلزم على هذا نعت المصدر قبل استيفاء معموله أو بمعنى لام الاختصاص متعلقة بمحذوف صفة لشرح فيكون على استعارة تبعية أو شبه الشرح والمتن بجسم مستعلٍ وجسم مستعلًى عليه وذكر على تخييلا . **(قوله مهذب إلخ)** التهذيب التنقية ، والمقاصد المعانى ، والمسالك الألفاظ ، وهما مجروران بإضافة الوصف إليهما أو منصوبان على التشبيه بالمفعول به . **(قوله يمتزج بها إلخ)** فى الكلام مبالغة وإلا فالمزج الخلط بلا تمييز مع أن الشرح والمتن متمايزان ، وأشار بهذه السجعة إلى ما فى شرحه مما لابد منه فى بيان المتن وبالسجعة الثانية إلى ما زاد على ذلك والمقصود منهما وصف شرحه بجودة السبك وحسن التركيب مع ألفاظ المتن . **(قوله امتزاج الروح)** أى امتزاجا كامتزاج الروح بالجسد . لا يقال عبارته تفهم أن شرحه للمتن كالروح للجسد وأن المتن بدونه كالجسد بدون الروح وفى هذا تنقيص لبقية الشروح[1] لأنا نقول مقام المدح لا ينظر فيه إلى أمثال هذه المفاهيم . **(قوله ويحل)** بضم الحاء وكسرها لأن حل بمعنى نزل يجوز فى حاء مضارعه الوجهان كما فى القاموس وبهما قرئ فى السبع قوله تعالى : ﴿ **فيحل عليكم غضبى** ﴾[3] فاقتصار البعض كشيخنا على الضم تقصير .

[1] (قوله لبقية الشروح) أى وللألفية أيضاً وهذا ما لم يقصده الشارح .

(١) يقصد همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطى . (٢) يقصد اسم مفعول من غير الفعل الثلاثى . (٣) من الآية ٨١ من سورة طه .

من أدراج عباراته يعبق . وبدر التدقيق من أبراج إشاراته يشرق . خلا من الإفراط الممل.

وأما حل ضد حرم فجاء مضارعه بالكسر فقط . وحل بمعنى فك فجاء مضارعه بالضم فقط . **(قوله منها)** قال شيخنا السيد : حال أى كائنا منها لأن حل لا يتعدى بمن وكذا قوله من الأسد أى كائنة من الأسد . ولعل معنى كائنا منها وكائنة من الأسد منتسبا إليها ومنتسبة إلى الأسد ولا يبعد أن من فى الموضعين بمعنى فى . لا يقال الظرفية فى الأول غير ظاهرة لأنا نقول لما امتزج بها كأنه حل فيها . وقوله محل الشجاعة أى حلولها فمحل مصدر ميمى أى حلولا كحلول الشجاعة والمراد بالشجاعة الجراءة لا الملكة المخصوصة لاختصاص الملكات بذوى العلم . **(قوله تجد نشر التحقيق إلخ)** النشر الرائحة الطيبة . والتحقيق يطلق على ذكر الشيء على الوجه الحق ويطلق على إثبات المسألة بدليلها مع رد قوادحه . والأدراج بفتح الهمزة جمع درج بفتح الدال وسكون الراء أو فتحها ما يكتب فيه كما فى القاموس ويعبق بفتح الباء مضارع عبق الطيب بكسرها عبقا بالتحريك من باب فرح[٢] ظهرت رائحته ولا يكون إلا للذكية كما فى المصباح ، ففى كلامه استعارة مكنية وتخييل وترشيح حيث شبه التحقيق فى نفاسته بنحو المسك والنشر تخييل ويعبق ترشيح . قال شيخنا السيد : وفى العبارة قلب أى من عبارات أدراجه اهـ ونكتة القلب الإشارة إلى قوة النشر حتى سرى من العبارات إلى محلها المكتوبة فيه . **(قوله وبدر التدقيق إلخ)** البدر القمر ليلة كماله . والتدقيق يطلق على إثبات المسألة بدليلين أو أكثر وعلى إثبات دليل المسألة بدليل ، وعلى ذكر الشيء على وجه فيه دقة . والأبراج جمع برج وهو أحد أقسام الفلك الاثنى عشر المسماة بالبروج ، وعبر بالأبراج وهو جمع قلة مع أنها اثنا عشر لمزاوجة أدراج . ويشرق بضم أوله وكسر ثالثه مضارع أشرق أى أضاء أو بفتح أوله وضم ثالثه مضارع شرق كطلع وزنا ومعنى ، وعلى كل ففى كلامه عيب السناد وهو اختلاف حركة ما قبل الروى[٣] . وفى كلامه استعارة مكنية وتخييل وترشيحان حيث شبه التدقيق بالليلة المقمرة كال الإقمار بجامع الكمال والبدر تخييل والإشراق والأبراج ترشيحان قاله شيخنا السيد . وجعل شيخنا التدقيق مشبها بالسماء فى العلو . والمتانة ولك أن تجعل الأبراج استعارة مصرحة لعبارات الإشارات أى المعانى الدقيقة إن شبهت بالأبراج فى أن كلا محل لما ينتفع به إذ العبارات محل للمعانى والأبراج محل للكواكب ، أو تخييلا لاستعارة مكنية إن شبهت الإشارات بالسموات فى الرفعة والمتانة . ثم ذكر شيخنا السيد أن هنا أيضا قلبا أى من إشارات أبراجه ولا حاجة إليه كما لا يخفى . **(قوله خلا من الإفراط إلخ)** الإفراط مجاوزة الحد ، والتفريط التقصير أى خلا من الإفراط فى التطويل وعلا عن التفريط فى تأدية المعانى . وعبر فى جانب الإفراط بخلا وفى جانب التفريط بعدلا لأن التفريط أفحش فهو أحق بالتباعد عنه الذى هو المراد من علا . وأخر هاتين السجعتين مع أنهما من باب التخلية وما قبلهما من باب التحلية التفاتا إلى تقدم الإثبات على النفى وشرف الوجود على العدم . والممل والمخل وصفان لازمان لأن المراد الذى شأنه الإملال والذى شأنه الإخلال . **(قوله وكان**

(١) من الآية ٦٧ من سورة الفرقان . (٢) أى بكسر عين الكلمة فى الماضى وفتحها فى المضارع .
(٣) والسناد فى القافية اختلاف ما يراعى قبل الروى من الحركات وحروف المد ــ وهو من عيوب الشعر .

وعلا عن التفريط المخل. ﴿ وكان بين ذلك قواما ﴾[1] وقد لقبته « بمنهج السالك إلى ألفية ابن مالك » ولم آل جهدا فى تنقيحه وتهذيبه وتوضيحه وتقريبه . والله أسأل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم . وأن ينفع به من تلقاه بقلب سليم . إنه قريب مجيب . وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

بين ذلك قواما) أى عدلا . وأفرد اسم الإشارة مع رجوعه إلى اثنين : الإفراط والتفريط لتأوله بالمذكور والمرجح للإفراد حصول الاقتباس . (قوله وقد لقبته) أى سميته وإنما آثر التعبير بالتلقيب لما فى هذا الاسم من الإشعار بالمدح كاللقب[2] . (قوله ولم آل) مضارع مبدوء بهمزة تكلم تليها ألف منقلبة عن همزة ساكنة كما هو القاعدة عند اجتماع همزتين ثانيتهما ساكنة حذف منه الجازم لامه التى هى واو ، وماضيه ألا كعلا ، ومصدره إن كان بمعنى التقصير أو الترك أو الاستطاعة : ألو كدلو وألوّ كعلوّ كما فى القاموس ، وإن كان بمعنى المنع ألو كدلو كما فى حاشية شيخنا السيد لكن فى حاشية ابن قاسم على المختصر وحاشية خسرو على المطول أن المنع معنى مجازى مشهور للألو لا حقيقى ويصح هنا ما عدا الاستطاعة فعلى الأول قوله جهدا أى اجتهادا منصوب على التمييز محول عن الفاعل والتقدير لم يقصر اجتهادى على الإسناد المجازى ، أو نزع الخافض أى فى اجتهادى أو حال بمعنى مجتهدا ، وعلى الثانى مفعول به وعلى الأخير مفعوله الثانى وحذف مفعوله الأول لعدم تعلق الغرض بذكره والتقدير ولم أمنع أحدا جهدا . وعن أبى البقاء أن لم آل من الأفعال الناقصة بمعنى لم أزل ، فجهدا خبر بمعنى جاهدًا والذى يؤخذ من القاموس والمختار أن الجهد بمعنى الاجتهاد أو المشقة بفتح الجيم لا غير وبمعنى الطاقة بالفتح والضم . (قوله وتهذيبه) عطف تفسير قاله شيخنا . (قوله وتقريبه) عطف لازم . (قوله والله أسأل إلخ) سأل إن كان بمعنى استعطى كما هنا تعدى لمفعولين بنفسه[3] فالله مفعول قدم لإفادة الحصر أو للاهتمام لعظمته ، وأن يجعله مفعول ثان . وإن كان بمعنى استفهم تعدى للأول بنفسه وللثانى بعن نحو ﴿ يسألونك عن الأنفال ﴾ أو ما بمعناها نحو ﴿ فاسأل به خبيرا ﴾ أى عنه . (قوله سليم) أى سالم من الحقد والحسد ونحوهما . (قوله وما توفيقى إلا بالله) استقبح أهل اللسان نسبة الفعل إلى الفاعل بالباء لأنه يوهم الآلة فلا يحسن ضربى بزيد إذا كان زيد ضاربا والحسن ضربى من زيد . وفاعل التوفيق هو الله تعالى فالحسن وما توفيقى إلا بالله . وتوجيهه على ما يستفاد من الكشاف فى تفسير سورة هود أنه على تقدير مضاف وأن التوفيق مصدر المبنى للمجهول حيث قال أى وما كونى موفقا إلا بمعونته وتوفيقه أفاده ابن قاسم . (قوله عليه توكلت) أى اعتمدت فى جميع أمورى كما يؤخذ من حذف المعمول أو فى الإقدار على تأليف هذا الشرح كما يؤخذ من القيام . وتقديم الجار والمجرور لإفادة الحصر لأن الاعتماد فى جميع الأمور والإقدار على تأليف هذا الشرح لا يكون إلا عليه تعالى وإن كان قد يعتمد فى بعض الأمور على غيره . (قوله أنيب) أى أرجع .

---

(١) سورة الفرقان : آية ٦٧ .

(٢) واللقب كما يشعر بالمدح يشعر أيضا بالذم مثل قفة وأنف الناقة .

(٣) كقولك أسأل الله العفوَ .

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ) الإمام العلامة أبو عبد الله جمال الدين ابن عبد الله **(ابْنُ مالِكٍ)**

(قوله قال محمد) فيه التفات من التكلم إلى الغيبة إن روعى متعلق البسملة المقدر بنحو أؤلف أو تأليفى فإن لم يراع[١] كان فيه التفات على مذهب السكاكى المكتفى بمخالفة التعبير مقتضى الظاهر . وأتى بجملة الحكاية و لم يتركها خوفا من الرياء لقصد الترغيب فى كتابه بتعيين مؤلفه المشهور بالجلالة فى العلم والإخلاص فيه وبالانتفاع بكتبه وهذا أرجح[٢] من مراعاة الحذر من الرياء خصوصا مع الأمن من ذلك كما هو حال المصنف ، و لم يقدمها على البسملة أيضا ليحصل لها بركة البسملة ولئلا يفوت الابتداء الحقيقى بالبسملة و لم يؤخرها عن الحمدلة ليقع اسمه بين الجملتين الشريفتين فتحيط به بركتهما فاحفظه . **(قوله العلامة)** معناه لغة كثير العلم جدا لأن الصيغة للمبالغة والتاء لزيادته وكثرة العلم جدا تحصل بالتبحر فى أنواع من الفنون فما اشتهر من أنه الجامع بين المعقولات والمنقولات لعله اصطلاح لبعضهم . **(قوله جمال الدين)** هذا لقبه أى مجمل أهل الدين . فإن قيل : كل من جمال الدين ومحمد يشعر بالمدح فجعل أحدهما اسما والآخر لقبا تحكم ، قلت : يؤخذ جواب ذلك مما بحثه بعض المتأخرين ونصه : والذى يظهر أن الاسم ما وضعه الأبوان ونحوهما ابتداء كائنا ما كان ، وأن ما استعمل فى ذلك المسمى بعد وضع الاسم فإن كان مشعرا بمدح كشمس الدين فيمن اسمه محمد أو ذم كأنف الناقة فيمن اسمه ذلك فلقب ، أو كان مصدرا بأب كأبى عبد الله فيمن اسمه ذلك أو أم كأم عبد الله فيمن اسمها عائشة فكنية ، وعلى هذا يصح ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه أمير إفريقية فى تكنيته بأبى القاسم مع النهى عنه فأجاب بأنه اسمه لا كنيته نقله شيخنا عن الشنوانى . وحاصل الجواب أن اعتبار الإشعار والتصدير إنما يكون بعد وضع الدال على الذات ابتداء . والظاهر أن الموضوع للذات ابتداء محمد فهو الاسم والموضوع ثانيا مشعرا جمال الدين فهو اللقب . **(قوله ابن عبد الله بن مالك)** قد يتوهم من صنيع الشارح أنه جر ابن مالك صفة لعبد الله وليس كذلك لأنه يلزم عليه تغيير إعراب المتن وحذف ألف ابن مع أنها واجبة الثبوت فى المتن بل هو باق[٣] على رفعه فيكون بالنظر إلى كلام الشارح خبرا آخر لهو فاعرفه . فإن قلت : فى قول المصنف هو ابن مالك إلباس لإيهامه أن مالكا أبوه . قلت : هذا الإلباس لا يضر هنا لأنه ليس المقصود هنا بيان نسبه بل تمييزه عمن شاركه فى اسمه وهو إنما يتم بهذه الكنية لغلبتها عليه دون غيرها[٤] قاله سم ، وأيضا فيها تفاؤل بملكه رقاب العلوم . والأكثر حذف ألف مالك العلم وإن كان رسمها أيضا جيدا ومنه رسمها فى ﴿ ونادوا يا مالك ﴾ [الزخرف : ٧٧]

---

[١] (قوله فإن لم يراع إلخ) لا يخفى أن المفهوم من هذه العبارة فإن لم يراع متعلق البسملة المقدر بنحو أؤلف إلخ وذلك صادق بعدم مراعاة شيء أصلا وبمراعاته مقدرا بنحو يؤلف المبدوء بياء الغيبة وحينئذ يرد أنه لا التفات حتى عند السكاكى فى الصورة الثانية بل الالتفات فى المتعلق فقط عند السكاكى وليس الكلام فيه فلعل المحشى لم يبال بهذا لبعده .

[٢] (قوله أرجح) وقولهم درء المفاسد مقدم على جلب المصالح إذا قويت أو ترجحت فلا إيراد .

[٣] (قوله بل هو باق) اعلم أنه اختلف فى جواز تغيير إعراب المتن للشرح فقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز مطلقا وقيل يجوز للشارح المازج دون غيره مثل حذف الألف من قبيل الإعراب أولا تأمل .

[٤] (قوله دون غيرها) المناسب زيادة ودون غيره لأجل أن يتم التمييز .

الطائي[1] نسبًا ، الشافعي مذهبًا ، الجياني منشأ ، الأندلسي إقليما ، الدمشقي دارا ووفاة لاثنتي عشرة ليلة خلت من شعبان عام اثنين وسبعين وستمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة[2] **(أَحْمَدُ رَبِّي ٱللهَ خَيْرَ مَالِكِ)** أي أثني عليه الثناء الجميل اللائق بجلال عظمته وجزيل نعمته التي

في المصحف العثماني ويجب رسم ألف مالك الصفة كالذي آخر البيت . وأما رسم مالك يوم الدين بدونها فيه فلأن الخط العثماني لا يقاس عليه مع أنه لا يرد على قراءته بدون ألف . **(قوله الطائي نسبا)** سيأتي في المتن أن قولهم الطائي من شواذ النسب . **(قوله الجياني منشأ)** نسبة إلى جيان بلد من بلاد الأندلس فكان الأولى تأخيره عن قوله الأندلسي إقليما ليكون للمتأخر فائدة ، وجواب شيخنا السيد بأنه قدّم الجياني اهتماما بالأخص غير نافع وقد يجاب بأن الفائدة حاصلة على تأخير قوله الأندلسي إقليما لمن لا يعلم كون جيان من بلاد الأندلس . والأندلس بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الدال وضم اللام كذا في شرح ميارة على متن العاصمية في فصل المزارعة . ثم قال : وهي جزيرة متصلة بالبرّ الطويل والبرّ الطويل متصل بالقسطنطينية . وإنما قيل للأندلس جزيرة لأن البحر محيط بها من جهاتها إلا الجهة الشمالية . وحكى أن أول من عمرها بعد الطوفان أندلس بن يافث بن نوح عليه السلام فسميت باسمه ا هـ من مختصر ابن خلكان . ونقل صاحب المعيار عن القاضي عياض أن الأندلس كانت للنصارى دمرهم الله تعالى ثم أخذها المسلمون فمنها ما أخذ عنوة ومنها ما أخذ صلحا ثم أسلم بعض أولئك النصارى وسكنوها مع المسلمين ا هـ ما قاله ميارة ببعض حذف ، أي ثم بعد مدة طويلة أخذها النصارى . ثانيا : هذا ونقل بعض الطلبة أنه رأى نصا بضم الهمزة والدال أيضا . **(قوله ووفاة)** كذا في بعض النسخ وفي بعضها ووفاته والأولى أحسن لإفادتها محل الوفاة دون الثانية . وقبره بسفح قاسيون ظاهر يزار والتمييزات المذكورة من تمييز النسبة غير المحول بناء على ما ذهب إليه كثير كابن هشام أن تحويل تمييز النسبة أغلبي لا المحول عن الفاعل كما زعم لعدم صحته في الجميع ولا من تمييز المفرد وإن قاله شيخنا لأن تمييز المفرد عين مميزه في المعنى والأمر هنا ليس كذلك . **(قوله عام اثنين إلخ)** أي عام تمام اثنين إلخ . **(قوله أحمد)** بفتح الميم مضارع حمد بكسرها . قال المعرب وتبعه شيخنا والبعض : كان مقتضى الظاهر أن يقول يحمد بياء الغيبة لكنه التفت من الغيبة إلى التكلم ا هـ وهو غير صحيح لأن مقتضى الظاهر أن يعبر المتكلم عن فعله أو قوله بما للمتكلم ، فلفظ أحمد هو المقول للمصنف فهو الذي يحكى بقال ، وشرط الالتفات أن يكون التعبير الثاني خلاف مقتضى الظاهر كما في المطوّل والمختصر وغيرهما فلا التفات في نحو ﴿ **قال إني عبد الله** ﴾ ونحو أنا زيد فاعرفه ولا تكن أسير التقليد . **(قوله ربي الله خير مالك)** ذكر في عبارة حمده الفعل والذات والصفة إشارة إلى أنه تعالى يستحق الحمد لفعله وذاته وصفته وإنما قدم الأول لأنه إنعام فالحمد عليه كما هو مقتضى تعليق الحكم بالمشتق يقع واجبا لكن هذا لا يناسب تفسير الشارح الرب بالمالك وإنما يناسب تفسيره بالمربي وهو أولى هنا لذلك ولأن المالكية مذكورة في قوله خير مالك ، إلا أن يقال تفسيره بالمالك باعتبار الأشهر وقطع النظر عن خصوص كلام المصنف . وخير

---

(١) نسبة إلى قبيله طيئ نسبة شاذة إذ النسب يكون بزيادة ياء مشددة آخر الاسم فيكون على هذا طَيِّئِيٌّ .

(٢) انظر المقدمة وتحقيقنا تاريخ ميلاده ووفاته .

هذا النظم من آثارها . واختار صيغة المضارع المثبت لما فيها من الإشعار بالاستمرار التجددى وقصد بذلك الموافقة بين الحمد والمحمود عليه أى أن آلاءه تعالى لا تزال تتجدد

أفعل تفضيل حذفت همزته تخفيفا لكثرة الاستعمال كشرّ ويظهر لى أنه من الخير مصدر خار يخير أى تلبس بالخير أو من الخير بكسر الخاء وهو الكرم والشرف . وبين مالك الأول ومالك الثانى الجناس التام اللفظى لا الخطى إن رسم الأول بغير ألف كما هو الأكثر فى مالك العلم فإن رسم بها كما هو أيضا جيد كان لفظيا خطيا فإطلاق البعض كونه لفظيا خطيا محمول على الحالة الثانية . **(قوله الجميل)** صفة كاشفة أو مخصصة على الخلاف بين الجمهور القائلين باختصاص الثناء بالخير والعز بن عبد السلام[1] القائل بعمومه للخير والشر . **(قوله بجلال عظمته)** لا يبعد أنه إشارة إلى قوله خير مالك وأن قوله وجزيل نعمته إشارة إلى قوله ربى ، لكن يعكر على هذا تفسيره فيما بعد الرب بالمالك إلا أن يقال ما تقدم . والجلال العظمة ولا يتعين كون إضافته إلى ما بعده من إضافة الصفة إلى الموصوف كما يوهمه كلام البعض بل ولا يترجح لأنه وإن اقتضته مشاكلة قوله وجزيل نعمته يحوج إلى تأويل الجلال بالجليل . **(قوله وجزيل نعمته)** من إضافة الصفة للموصوف قال البعض : وأشار إليه شيخنا والمراد بالنعمة الإنعام بقرينة قوله التى هذا النظم أثر من آثارها لأنه ليس أثرا للنعمة بمعنى المنعم به بل هو فرد من أفراده اهـ ولا يتعين ذلك بل يصح أن تكون النعمة بمعنى المنعَم به ويترتب عليها ذلك الأثر كنعمة العلم والفهم والقدرة على التأليف فإنه يترتب عليها هذا الأثر . **(قوله واختار صيغة المضارع)** أى على الجملة الاسمية والماضوية . **(قوله المثبت)** لا حاجة إليه بل هو لبيان الواقع إذ المنفى لا يتأتى هنا . **(قوله لما فيها من الإشعار)** أى بواسطة غلبة الاستعمال . وقوله بالاستمرار التجددى أى الذى هو المناسب هنا كما بينه بعد بقوله وقصد إلخ وقوله التجددى أى الحاصل من تجدد الحمد مرة بعد أخرى وهكذا أو الموصوف به تجدده كذلك أى وكل من الاسمية والماضوية لا يفيد الاستمرار التجددى أصلا ، فإن الأولى لا تفيد التجدد وإن كانت تفيد الاستمرار بواسطة العدول كما سيذكره الشارح تبعا لبعضهم أو بواسطة غلبة الاستعمال كما هو الأرجح ، والثانية لا تفيد الاستمرار أصلا بل ولا التجدد بمعنى الحصول مرة بعد أخرى وهكذا وإن أفادت التجدد بمعنى الوجود بعد العدم . وقد اختلف هل الاسمية أبلغ أو المضارعية والتحقيق أن كلا أبلغ من الأخرى من بعض الوجوه ، فالاسمية أبلغ من حيث تعين الصفة المحمود بها فيها وهى ثبوت الحمد له تعالى إذ معنى الحمد لله ثابت لله والمعين أوقع فى النفس ، والمضارعية أبلغ من حيث صدق المحمود به فيها بجميع الصفات وببعضها الأعم من تلك الصفة لأن معنى أحمدك أثنى عليك بالجميل وصفاته تعالى جميلة كلها وبعضها ، فالمضارعية أكثر فائدة . **(قوله والمحمود عليه)** يعنى التربية المفهومة من قول ربى على ما تقدم فاندفع ما اعترض به البعض هنا بناء على ظاهر تفسير الشارح الرب بالمالك من أن كلام الشارح ربما يقتضى أن المصنف أوقع حمده فى مقابلة نعمه مع أنه لم يذكر ذلك ، ولا حاجة إلى اعتذاره بأنه يمكن أن يقال مراده المحمود عليه الذى يغلب وقوع الحمد فى مقابلته . **(قوله دائما)** توكيدا

---

(١) عبد العزيز بن عبد السلام راجع له قواعد الأحكام فى مصالح الأنام من تحقيقنا .

فى حقنا دائما كذلك نحمده بمحامد لا تزال تتجدد . وأيضا فهو رجوع إلى الأصل إذ أصل الحمد لله أحمد أو حمدت حمد الله فحذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه . ثم عدل إلى الرفع لقصد الدلالة على الدوام والثبوت . ثم أدخلت عليه أل لقصد الاستغراق . والرب

لقوله لا تزال تتجدد . وقوله : كذلك تأكيد لقوله كما . (**قوله نحمده بمحامد لا تزال تتجدد**) اعترضه البعض كشيخنا بأنه سيصرّح بأن الجملة إنشائية معنى ، وعليه لا يظهر ما ذكره لأن الحمد الإنشائى ينقطع بانقطاع التلفظ به فأين التجدد وإنما يظهر ذلك على جعلها خبرية لفظا ومعنى . ويمكن دفعه بأن إشعارها بالتجدد باعتبار حالها الأصلى الثابت لها قبل نقلها إلى الانشاء ، وكأنه لم يقطع النظر بعد النقل عما كان قبله بقرينة مناسبة المقام ، ولعل هذا مراد شيخنا من الاعتذار بأن ذلك الإشعار على سبيل التوهم والتخيل فافهم . (**قوله وأيضا**) هو مصدر آض إذا رجع ، وهو إما مفعول مطلق حذف عامله أو بمعنى اسم الفاعل حال حذف عاملها وصاحبها ، فالتقدير هنا على الأول أرجع إلى التعليل رجوعا ، وعلى الثانى أقول راجعا إلى التعليل ، وإنما تستعمل مع شيئين بينهما توافق ويغنى كل منهما عن الآخر فلا يجوز جاء زيد أيضا ، ولا جاء زيد ومضى عمرو أيضا ، ولا اختصم زيد وعمرو أيضا ، قاله شيخ الإسلام زكريا . (**قوله فهو**) الفاء للتعليل كما علم مما مر آنفا والضمير للاختيار المفهوم من قوله واختار لكن هذا التعليل إنما ينهض لاختيار المضارعية على الاسمية دون اختيارها على الماضوية بخلاف الأول ولهذا قدمه على هذا . (**قوله إلى الأصل**) أى أصل الجملة الاسمية . (**قوله فحذف الفعل**) أى وجوبا إن ذكر بعده وشكرا ، وشرط بعضهم فى الوجوب ذكر لا كفرا بعدهما وجوازا إن ذكر وحده كما سيأتى فى باب المفعول المطلق ، وإطلاق شيخنا الوجوب فى غير محله . (**قوله ثم عدل إلى الرفع إلخ**) هذا يقتضى أنه لو لم يعدل إلى الرفع لانتفت الدلالة على الدوام وهو كذلك كما صرح به الرضى فى باب المبتدأ[1] لأن بقاء النصب صريح فى ملاحظة الفعل وتقديره وهو يدل على التجدد فلا يستفاد الدوام إلا بالعدول إلى الرفع ، ولا يكفى فى إفادته وجوب حذف العامل مع النصب وإن صرح به الرضى فى باب المصدر ، وحمل شيخنا السيد ما صرح به فى باب المبتدأ على حالة جواز حذف العامل ليوافق كلامه فى باب المصدر ، لكن الأوجه إبقاؤه على إطلاقه كما يقتضيه التعليل السابق . لا يقال الاسمية هنا خبرها ظرف متعلق إما بفعل وإما باسم فاعل بمعنى الحدوث بقرينة عمله فى الظرف فيكون فى حكم الفعل ، والاسمية التى خبرها فعل تفيد التجدد والحدوث لا الدوام ، لأنا نقول : لا نسلم كون اسم الفاعل هنا للحدوث حتى يكون فى حكم الفعل ويكفى لعمله فى الظرف رائحة الفعل فيعمل فيه بمعنى الثبوت أيضا ، ولئن سلمناه فمحل إفادة الاسمية التى خبرها فعل للتجدد إذا لم يوجد داع إلى الدوام ، والعدول المذكور داع إليه ذكره الغزى . (**قوله لقصد الدلالة**) أى لمقصود هو الدلالة ولو حذف قصد لكان أخصر ، هذا إذا أريد بدخول اللام العلة الغائية ، فإن أريد السبب المتقدم على المسبب فقصد على حقيقته ومحتاج إليه . (**قوله والثبوت**) إن أراد به ثبوت المسند للمسند إليه وهو المتبادر فهو حاصل قبل العدول فكان الواجب

(١) راجع شرح الكافية لابن الحاجب أعاننا الله على إخراجه .

المالك . والله علم على الذات الواجب الوجود أى لذاته المستحق لجميع المحامد ولم يسم به سواه قال تعالى : ﴿ **هل تعلم له سميا** ﴾[١] أى هل تعلم أحدا تسمى الله غير الله . وهو عربى عند الأكثر ، وعند المحققين أنه اسم الله الأعظم : وقد ذكر فى القرآن العظيم فى ألفين وثلثمائة وستين موضعا واختار الإمام النووى تبعا لجماعة أنه الحى القيوم[٢] قال : ولهذا لم يذكر فى القرآن إلا فى ثلاثة مواضع : فى البقرة وآل عمران وطه[٣] والله أعلم .

(تنبيه) أوقع الماضى موقع المستقبل تنزيلا لقوله منزلة ما حصل إما اكتفاء بالحصول

حذفه ، وإن أراد به الاستمرار فهو مستغنى عنه بقوله الدوام فكان الأخصر حذفه . **(قوله لقصد الاستغراق)** أى مثلا وإلا فقد يكون لقصد العهد أو الجنس . **(قوله والله أعلم)** أى بالوضع لا بالغلبة التقديرية على التحقيق كما بيناه فى رسالتنا الكبرى فى البسملة . وسيأتى فى المعرف بأداة التعريف الفرق بين الغلبة التحقيقية والتقديرية . **(قوله الواجب الوجود)** وصف الذات بالواجب الوجود والمستحق لجميع المحامد لإيضاح الذات المسمى لا لاعتبارها فيه وإلا كان المسمى مجموع الذات والصفة مع أنه الذات المعينة فقط على الصحيح . وتخصيص هذين الوصفين بالذكر لأن وجوب الوجود للذات مبنى كل كمال . واستحقاق جميع المحامد هو وجه حصر الحمد فى كونه لله . **(قوله أى لذاته)** يحتمل وجهين : الأول أنه تفسير لواجب الوجود والمعنى حينئذ أى الموجود لذاته . والثانى أنه تقييد للوجوب أى الواجب الوجود لذاته أى ليس وجوب وجوده لغيره كما فى الحوادث المتعلق علم الله بوجودها . **(قوله وهو عربى عند الأكثر)** وقيل معرب وأصله بالسريانية . وقيل بالعبرانية لاها فعرّب بحذف ألفه الأخيرة وادخال أل . **(قوله وقد ذكر إلخ)** مسوق لتعليل كونه الاسم الأعظم ، ووجه الدلالة أن من أحب شيئا أكثر من ذكره . **(قوله قال ولهذا لم يذكر فى القرآن إلا فى ثلاثة مواضع)** اعترض الناس عليه بأن القلة لو كانت علة الأعظمية لكان اسمه المهيمن أولى بها لأنه لم يذكر إلا مرة واحدة ، وفيه بحث لأنه لم يجعل القلة علة الأعظمية بل جعل الأعظمية علة الذكر فى المواضع الثلاثة فقط لأنه لم يقل لأنه لم يذكر إلخ بل قال ولهذا لم يذكر إلخ ، ولئن سلم أنه قال لأنه لم يذكر فى القرآن إلا فى ثلاثة مواضع قلنا : ليس قصده التعليل بالذكر فى المواضع الثلاثة فقط من حيث القلة بل من حيث ورود خبر بأنه فى الثلاثة وهو ما روى عنه ﷺ أنه قال : « **هو فى ثلاث سور : البقرة وآل عمران وطه** » لكنه لا يرد على الجمهور القائلين بأعظمية اسم الجلالة لأنه متكلم فيه فاعرفه . **(قوله والله أعلم)** أى بالاسم الأعظم أو بكل شىء . **(قوله تنبيه)** الذى حققه العصام فى شرح الرسالة الوضعية أن أسماء الكتب من عَلَم الشخص وأنها من الوضع الشخصى الخاص بموضوع له خاص . قال : إذ الكتاب الذى هو عبارة عن الألفاظ والعبارات المخصوصة لا يتعدد إلا بتعدد التلفظ وذلك التعدد تدقيق فلسفى لا يعتبره أرباب العربية ، ألا ترى أنهم يجعلون وضع الضرب والقتل وضعا شخصيا لا نوعيا لجعل الموضوع أمرا متعينا لا متعددا اهـ . ومثل أسماء الكتب أسماء التراجم بكسر الجيم كالخواتم والعوالم وكثير من

---

(١) من الآية ٦٥ من سورة مريم عليها السلام . (٢) أى اسم الله الأعظم .
(٣) راجع الآية ٢٥٥ من سورة البقرة والآية الثانية من سورة آل عمران والآية ١١١ من سورة طه .

الذهني أو نظرا إلى ما قوى عنده من تحقق الحصول وقربه نحو : ﴿ **أتى أمر الله فلا تستعجلوه** ﴾[١] وجملة هو ابن مالك معترضة بين قال ومقوله لا محل لها من الإعراب .

الناس يضمها لحنا ، بل وأسماء العلوم لأن مسمياتها وهى الأحكام المعقولة المخصوصة إنما تتعدد بتعدد التعقل . وهذا التعدد تدقيق فلسفى لا يعتبره أيضا أرباب العربية ، هذا هو المتجه عندى وإن اشتهر الفرق فتأمل . والتنبيه لغة الإيقاظ ، واصطلاحا جملة دالة على بحث يفهم إجمالا من البحث السابق . قيل : أو على بحث بديهى ، فالترجمة به لما لم يفهم مما سبق و لم يكن بديهيا غير جارية على الاصطلاح كما هنا بل غالب تنبيهات الشارح من هذا القبيل فالمراد بها مطلق الإيقاظ الذى هو المعنى اللغوى . **(قوله أوقع الماضى موقع المستقبل)** أى على سبيل المجاز . وقرينة هذا المجاز تقدم الخطبة على المقصود بدليل وأستعين الله إلخ . وكون المراد وأستعين الله على إظهار ألفية أو الانتفاع بها فلا ينافى تأخر الخطبة عن المقصود خلاف المتبادر وقوله تنزيلا لمقوله أى الذى سيحصل فى الخارج منزلة ما حصل أى فى الخارج . وعلل هذا التنزيل بعلتين ذكر الأولى بقوله إما اكتفاء أى فى التنزيل بالحصول الذهنى يعنى أنه لما حصل فى الذهن قوله نزله منزلة ما حصل فى الخارج ، فالجامع على هذه العلة مطلق الحصول ، وذكر الثانية بقوله أو نظرا أى فى التنزيل إلى ما قوى عنده إلخ يعنى أنه لما قوى ما عنده من تحقق حصول قوله خارجا فى المستقبل وقربه نزله منزلة الحاصل فى الخارج فالجامع على هذه العلة تحقق الحصول ، لكن لو قال الشارح فى العلتين إما لحصول مقوله ذهنا أو لتحقق حصوله خارجا عنده لكان أخصر وأظهر . والذى أراه أن التنزيل فى كلام النحاة بمعنى التشبيه فى كلام البيانيين وأنه لا خلاف بينهما إلا فى العبارة بل كثيرا ما يعبر البيانيون بالتنزيل والنحاة بالتشبيه ، وأن التنزيل عند النحاة فى مثل ما نحن بصدده لا يكفى عن التجوّز فى اللفظ بل يقتضيه وإلا لزم أنهم يقولون بحقيقة كل لفظ استعمل فى غير ما وضع له لتنزيله منزلة ما وضع له كالأسد فى الرجل الشجاع المنزل منزلة الحيوان المفترس وهو فى غاية البعد أو باطل . وبهذا مع ما قررنا به أولا كلام الشارح يبطل اعتراض البعض على الشارح بما حاصله : أن قوله أوقع إلخ لا يصح لا على طريقة النحاة لأن التجوز فى مثل ذلك على طريقتهم إنما هو فى التنزيل ، ولا تجوز فى الماضى فهو واقع موقعه لا موقع المستقبل ، ولا على طريقة البيانيين لأنه لا تنزيل فى مثل ذلك على طريقتهم بل فيه تشبيه أحد المصدرين بالآخر واستعارة الفعل ، إلا أن يراد بالتنزيل التشبيه على المسامحة ، واعتراضه بأن قول الشارح إما اكتفاء إلخ لا يصح أيضا لأن الاكتفاء المذكور لا يحتاج معه إلى التنزيل والعكس . **(قوله من تحقق الحصول)** أى وجوده وثبوته ، وليس المراد بالتحقق التيقن لأنه لا يناسب قوله ما قوى عنده فتأمل . **(قوله معترضة)** بكسر الراء وبفتحها على الحذف والإيصال والأصل معترض بها وفائدة الاعتراض بها تمييز المصنف عن غيره ممن شاركه فى اسمه ، وتجويز جماعة كونها استئنافا بيانيا لا يخرجها عن كونها معترضة ، وجوز بعضهم كونها نعتا لمحمد بتقدير تنكيره وهو بعيد ، وبعضهم كونها حالا لازمة من محمد فمحلها على هذا نصب وعلى ما قبله رفع ولا محل لها على كونها معترضة . واندفع بكون الجملة معترضة

---

(١) من الآية الأولى من سورة النحل .

ولفظ رب نصب تقديرا على المفعولية ، والباء فى موضع الجر بالإضافة ، والله نصب بدل من رب أو بيان وخير نصب أيضا بدل أو حال على حد دعوت الله سميعا ، وموضع الجملة نصب مفعول لقال ولفظها خبر ومعناه الإنشاء أي أُنشيء الحمد **(مُصَلِّياً)** أى طالبا

غير مقصود بها قطع النعت أو نعتا أو حالا ما أورد على المصنف من أنها من قطع النعت وهو إنما يجوز إذا تعين المنعوت بدونه ، ولو سلم أنها من قطع النعت نقول يكفى فى جوازه تعين المنعوت ادعاء كما هنا . ولا يرد عليه وجوب حذف عامل النعت المقطوع لأن محله إذا كان النعت لمدح أو ذم أو ترحم . **(فائدة)** يصح اقتران الجملة المعترضة بالواو والفاء لا بثم . **(قوله ولفظ رب نصب)** أى منصوب ويصح قراءته بلفظ الماضى المجهول وكذا يقال فيما بعد . **(قوله تقديرا إلخ)** فقد اجتمع فى أحمد ربى الإعراب اللفظى فى أحمد والتقديرى فى ربى والمحلى فى الياء . والفرق بين التقديرى والمحلى أن المانع فى الأول من ظهور الإعراب قائم بآخر الكلمة وفى الثانى قائم بالكلمة بتمامها قاله الشيخ خالد[1] . **(قوله بدل من رب)** وكون المبدل منه فى نية الطرح أغلبى كما قاله جماعة ، أو بحسب العمل لا المعنى كما قاله آخرون ، أو معناه كما قاله الدمامينى أنه مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه كالنعت والبيان[2] . وقوله أو بيان أى لرب لأنه أوضح منه ورجح ابن قاسم كونه بدلا من جهة أن البدل على نية تكرار العامل فيكون حامدا فى عبارته مرتين ، ورجح المعرب الثانى من جهة أن المبدل منه توطئة للبدل وفى حكم الطرح غالبا . **(قوله بدل أو حال)** كونه بدلا لا يخلو عن ضعف لأن بدلية المشتق قليلة بل مقتضى كلام ابن هشام الذى نقله عنه المعرب امتناعها مع ما فى جعله بدلا من ربى أن جعل الله بدلا من مخالفة الجمهور المانعين تعدد البدل وما فى جعله بدلا من الله أن جعل الله بدلا من مخالفتهم فى منعهم الإبدال من البدل . وكونه حالا أى لازمة فيه ــ كما قاله ابن قاسم ــ إيهام تقييد الحمد ببعض الصفات فالأولى جعله منصوبا بنحو أمدح . **(قوله وموضع الجملة)** أى جملة أحمد ربى الله خير مالك أى والجمل بعدها معطوفة عليها كما سيصرح به الشارح عند قوله : وأستعين الله فى ألفية. وعبارة السندوبى وجملة أحمد ربى إلى آخر الكتاب فى محل نصب لأنها محكية بالقول ا هـ ويظهر لى حمل الأول على حالة ملاحظة العاطف من الحكاية وجعل كل جملة مقولا مستقلا ، وحمل الثانى على حالة ملاحظة العاطف من المحكى واعتبار كون المقول مجموع الجمل وجعل كل جملة جزء المقول فاحفظه فإنه نفيس . وإنما لم يقل مفعول به ليجرى على القولين كونه مفعولا به وكونه مفعولا مطلقا وإن كان الراجح الأول . **(قوله ومعناها الإنشاء)** قد عرفت فى الكلام على قول الشارح أما بعد حمدا لله أنه يصح كونها خبرية معنى ويكون حامدا

---

(١) يقصد الشيخ خالد الأزهرى .

(٢) راجع باب التوابع عند قول الناظم :

يتابع فى الإعراب الأسماء الأول نعت وتوكيد وعطف وبدل

من الله صلاته أى رحمته (**عَلَى ٱلنَّبِىِّ**) بتشديد الياء من النبوة أى الرفعة لرفعة رتبته على غيره من الخلق أو بالهمز من النبأ وهو الخبر لأنه مخبر عن الله تعالى فعلى الأول هو فعيل بمعنى مفعول ، وعلى الثانى بمعنى فاعل . ومصليا حال من فاعل أحمد منوية لاشتغال مورد الصلاة بالحمد أى ناويا الصلاة على النبى (**ٱلْمُصْطَفَى**) مفتعل من الصفوة وهو الخلوص

ضمنا[١] . (**قوله مصليا**) هذه الحال وإن كانت مفردة إلا أنها فى قوة جملة إنشائية أو خبرية على ما مر عند قول الشارح أما بعد حمد الله إلخ أفاده ابن قاسم . ويلزم على الوجه الأول وقوع الإنشاء حالا وهو ممنوع فتأمل . وإنما لم يأت بجملة صريحة إشارة إلى الفرق بين ما يتعلق به تعالى وما يتعلق به ﷺ . ولم يذكر السلام جريا على عدم كراهة إفراد أحدهما عن الآخر بل إذا صلى فى مجلس ولو بعد مدة طويلة كان آتيا بالمطلوب وهذا هو المختار عندى وفاقا للحافظ ابن حجر وغيره[٢] . والآية لا تدل على طلب قرنهما لأن الواو لا تقتضى ذلك . (**قوله أى رحمته**) أى اللائقة بمقامه فالإضافة للعهد . (**قوله بتشديد الياء من النبوة إلخ**) هكذا اشتهر تخصيص المشدد بكونه من النبوة والمهموز بكونه من النبأ بالتحريك وهو الخبر . وأنا أقول : يصح أن يكون المهموز من النبْ بسكون الباء وهو الارتفاع على ما ذكره صاحب القاموس أنه يقال نبأ بالهمز كمنع أى ارتفع بل هذا أولى لكون الساكن مصدرا بخلاف المتحرك ، وأن يكون المشدد مسهلا من المهموز فيكون من النبأ بفتح الباء أو سكونها فاعرف ذلك . وعلى كون النبى من النبوة يكون واوى اللام وأصله نبيو اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء[٣] . (**قوله أى الرفعة**) فيه مسامحة إذ النبوة المكان المرتفع وكأنه على حذف مضاف وموصوف أى المكان ذو الرفعة . (**قوله لأنه مخبر عن الله**) أى ولو بكونه نبأه فلا يرد أن النبى على الأصح لا يشترط فيه أن يؤمر بتبليغ الشرع الموحى إليه[٤] . (**قوله فعلى الأول إلخ**) يصح على كل من الأول والثانى أن يكون بمعنى اسم الفاعل وأن يكون بمعنى اسم المفعول ففى كلامه احتباك . (**قوله حال**) اعترض بأن الحالية تقتضى تقييد حمده بهذه الحالة ويدفع بأنها إنما تقتضى تقييد حمده فى هذا المتن بهذه الحالة لا تقييد مطلق حمده ولا ضرر فى ذلك بل هو الواقع . (**قوله منوية**) هى المقدرة ودفع بهذا الاعتراض بأن الصلاة غير ممكنة فى حال الحمد لاشتغال موردها حينئذ بالحمد . وفيه أنه حينئذ لا يكون مصليا بالفعل لأن نية الصلاة ليست صلاة فالأولى أنها مقارنة والمقارنة فى كل شىء بحسبه ، فمقارنة لفظ اللفظ وقوعه عقبه ، فاندفع الاعتراض ، ودفعه بعضهم بحمل الحمد بناء على خبرية جملته على العرفى لكن يرد عليه أن المأمور بالابتداء به الحمد اللغوى لا العرفى لحدوثه بعذر منه ﷺ . وتوجيه كونها مقارنة بأن المعنى أحمده بلسانى وأصلى بقلبى يرد عليه أن الصلاة بالقلب من غير تلفظ لا ثواب فيها . (**قوله من الصفوة**) كذا بالتاء فى نسخ وعليها فتذكير الضمير فى قوله بعد وهو الخلوص من الكدر لما قاله ابن الحاجب من أن كل لفظتين وضعتا لشىء واحد وإحداهما مؤنثة والأخرى مذكرة وتوسطهما

(١) فالخبر ما احتمل الصدق والكذب لذاته مثل نجح زيد أما الإنشاء فبعكسه نحو اللهم ارحمنا ـ يراجع الموضع فى كتب البلاغة المتخصصة .

(٢) راجع كتاب السلام والاستئذان فى المجلد السادس عشر من فتح البارى ـ من تحقيقنا ، ط دار الغد العربى .

(٣) راجع الإعلال والإبدال فى شذا العرف فى فن الصرف للشيخ الحملاوى .

(٤) عكس الرسول فى ذلك .

من الكدر قلبت تاؤه طاء لمجاورة الصاد ولامه ألفا لانفتاح ما قبلها ومعناه المختار (**وَآلِهِ**) أى أقاربه من بنى هاشم والمطلب (**ٱلْمُسْتَكْمِلِينَ**) باتباعه (**ٱلشَّرَفَا**) أى العلو .

(**تنبيه**) أصل آل أهل قلبت الهاء همزة كما قلبت الهمزة هاء فى هراق والأصل

ضمير جاز تأنيث الضمير وتذكيره . وفى نسخ من الصفوة بلا تاء وتذكير الضمير بعد ظاهر عليها . (**قوله وهو الخلوص من الكدر**) هذا يفيد أن معنى المصطفى فى الأصل الخالص من الكدر فقوله ومعناه المختار أى معناه المراد هنا . (**قوله لمجاورة الصاد**) أى لأنها من حروف الإطباق الأربعة : الصاد والضاد والطاء والظاء ، والتاء إذا وقعت بعد أحدها تقلب طاء . (**قوله أى أقاربه**) الأنسب هنا تفسيره بأتباعه فى العمل الصالح وحينئذ يدخل الصحب فلا يلزم على المصنف إهمالهم بل يكون فيه من أنواع البديع التورية لا خصوص الأقارب ولا عموم الأتباع ولو فى أصل الإيمان لعدم ملاءمته لقوله : « المستكملين الشرفا » وما اشتهر من أن اللائق فى مقام الدعاء تفسير الآل لعموم الأتباع لست أقول بإطلاقه بل المتجه عندى التفصيل . فإن كان فى العبارة المدعو بها ما يستدعى تفسير الآل بأهل بيته حمل عليهم نحو : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الذين أذهبت عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا ، أو ما يستدعى تفسير الآل بالأتقياء حمل عليهم نحو : اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد الذين ملأت قلوبهم بأنوارك وكشفت لهم حجب أسرارك ، فإن خلت مما ذكر حمل على الأتباع نحو : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، ونحو : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد سكان جنتك وأهل دار كرامتك . (**قوله المستكملين**) صفة لازمة لآل . والسين والتاء إما للطلب والمطلوب كمال زائد على الكمال الحاصل عندهم فالشرف بفتح الشين مفعول المستكملين ، أو زائدتان للتأكيد والمعنى الكاملين فهو منصوب على التشبيه بالمفعول به أو على نزع الخافض بناء على القول بأنه قياسى . ومما يدل على أن ثَمَّ قولا بقياسيته قول الشمس الشوبرى فى حواشيه على التحرير الفقهى : الراجح أن النصب بنزع الخافض سماعى اهـ . أو يقال إن المصنفين نزلوه منزلة القياسى لكثرة ما سمع منه فاعرف ذلك . أو للصيرورة كاستحجر الطين ، أى الذين صاروا كاملين فهو كذلك . واستشكل كلامهم بأنهم لم يبلغوا شرف الأنبياء فكيف تصح دعوى استكمالهم الشرف . وقد يقال المراد الشرف اللائق بهم ، أو الكلام محمول على المبالغة إشارة إلى أنهم لعلوّ مراتبهم فى الشرف كأنهم استكملوه . ومنهم من ضبطه بضم الشين فيكون جمع شريف صفة ثانية ويكون معمول المستكملين محذوفا أى كل شرف أو كل مجد مثلا . وجعل البعض هذا أولى لما فى الحذف من الإيذان بالعموم الأنسب بمقام المدح وفيه نظر لأن ذكر المعمول هنا مساو لحذفه لأن المعمول المذكور الشرف بأل الاستغراقية فهو مساو للمحذوف مع أن ذكر الشرفا بالضم بعد المستكملين ليس فيه كبير فائدة لانفهام الثانى من الأول . (**قوله قلبت الهاء همزة**) أى توصلا لقلبها ألفا فلا يرد أن الهمزة أثقل من الهاء مع أنها قلبت همزة باقية فى ماء وشاء ، ولعل وجهه أنهم قصدوا بقلب هائهما همزة جبر ضعفهما الحاصل بقلب عينهما ألفا لأن الهمزة أقوى من الهاء فتأمل . ولم تقلب الهاء ابتداء ألفا لعدم مجيئه فى موضع آخر حتى يقاس . (**قوله كما قلبت الهمزة هاء**) أشار بهذا التنظير إلى أن الحرفين تعارضا .

أراق ، ثم قلبت الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كا فى آدم وآمن هذا مذهب سيبويه[1] . وقال الكسائى[2] : أصله أَوَل كجمل من آل يئول تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا وقد صغروه على أهيل وهو يشهد للأول[3] ، وعلى أويل وهو يشهد للثانى ولا يضاف إلا إلى ذى شرف بخلاف أهل فلا يقال آل الإسكاف ولا ينتقض بآل فرعون فإن له شرفا باعتبار الدنيا . واختلف فى جواز إضافته إلى المضمر فمنعه الكسائى والنحاس[4] ، وزعم أبو بكر الزبيدى[5] أنه من لحن العوام والصحيح جوازه . قال عبد المطلب[6] :

[١] وانصر على آل الصليـــــب وعابديـه اليـوم آلك

وفى الحديث : « اللهم صل على محمد وآله » (وَأَسْتَعِينُ ٱللهَ فِى) نظم قصيدة (أَلْفِيَّةْ)

(قوله كما فى آدم وآمن) مثل بمثالين من الاسم والفعل . (قوله وقد صغروه على أهيل) ضعف باحتمال أنه تصغير أهل لا آل فلا يشهد للأول ، وأجيب بأن حسن الظن بالنقلة يقتضى أنهم لا يقدمون على التعيين إلا بدليل . (قوله وهو يشهد للأول) إن قيل الاستدلال بالتصغير فيه دور لأن المصغر فرع المكبر فهو متوقف عليه وقد توقف العلم بأصل ذلك الحرف فى المكبر على وجود الأصل فى المصغر أجيب بأن توقف المصغر على المكبر توقف وجود وهو غير توقف العلم بالأصالة فجهة التوقف مختلفة فلا دَور . (قوله ولا يضاف إلا إلى ذى شرف) لا ينافى هذا تصغير آل المقتضى الحقارة لأن شرف المضاف إليه لا ينافى تصغير المضاف . ولو سلم أن شرف المضاف إليه يقتضى شرف المضاف نقول الشرف باعتبار يجامع الحقارة باعتبار آخر . وقوله إلى ذى شرف أى معرف مذكر ناطق . وسمع آل المدينة وآل البيت وآل الصليب وآل فلانة . (قوله الإسكاف) بكسر الهمزة اسم جنس لمن يصلح النعال ، والأسكوف لغة فيه والجمع ، أساكفة . (قوله فمنعه الكسائى والنحاس) لعل شبهتهم أن الآل إنما يضاف إلى الأشراف والمفصح عنهم هو الظاهر لا الضمير ، والجواب منع الحصر لأن الضمير كمرجعه فى الدلالة ا هـ نجارى على المحلى . (قوله أنه) أى المذكور من الإضافة . (قوله قال عبد المطلب) أى حين قدم أبرهة بالفيل إلى مكة لتخريب الكعبة . (قوله وانصر على آل الصليب) يدل بظاهره على جواز إضافته إلى غير الناطق فينافى ما تقدم ، ويجاب بأنه بمنزلة الناطق عند أهله أو شاذ ارتكب للمشاكلة . (قوله وأستعين الله) أى أطلب منه الإعانة . والمراد بالإعانة هنا الإقدار وسماه إعانة لأنه بصورة الإعانة من حيث كون المقدور بين قدرتين : قدرة العبد كسبا بلا تأثير وقدرة الله تعالى إيجادا وتأثيرا إذ لا يصدق على هذه الإعانة الإعانة الحقيقية التى هى المشاركة فى الفعل ليسهل ، أفاده الشيخ يحيى فى حواشيه على المرادى . وأصل أستعين أستعون بكسر الواو نقلت كسرتها إلى ما قبلها فقلبت

---

[١] آل الصليب : الأحباش . وانصر : فعل أمر والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت وعلى حرف جر والصليب مجرور بعلى وهو مضاف والصليب مضاف إليه . وعابديه عاطف ومعطوف ومضاف إليه واليوم ظرف زمان منصوب بالفتحة . آلك مفعول به ومضاف إليه .

---

(١) عمرو بن عثمان إمام مدرسة البصرة النحوية تتلمذ على الخليل ويونس والأخفش صاحب الكتاب فى النحو توفى سنة ١٨٠ هـ ـ راجع إشارة التعيين فى تراجم النحاة واللغويين ـ أيضا طبقات النحويين واللغويين للزبيدى .

(٢) على بن حمزة أبو الحسن الكسائى إمام الكوفيين فى النحو صاحب قراءة للقرآن الكريم مات سنة ١٩٢ هـ . (٣) إذ التصغير يرد الأشياء إلى أصلها .

(٤) محمد بن إبراهيم أستاذ اللغة مات سنة ٦٩٨ هـ . (٥) محمد بن الحسن أبو بكر ألف مختصرا لكتاب العين مات سنة ٣٧٩ هـ .

(٦) عبد المطلب بن هاشم جد الرسول ﷺ راجع النسب الشريف فى السيرة النبوية لابن هشام ـ من تحقيقنا .

أى عدة أبياتها ألف أو ألفان بناء على أنها من كامل الرجز أو مشطوره[1] ، ومحل هذه الجملة أيضا نصب عطفا على جملة أحمد ، والظاهر أن فى بمعنى على لأن الاستعانة وما تصرف منها

الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها . وإنما لم يقدم اسم الجلالة على أستعين ليفيد الحصر مع صحة الوزن على تقديمه أيضا للاهتمام بالاستعانة فى نحو هذا المقام كما قالوه فى ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ على بعض التقادير . **(قوله فى نظم قصيدة)** قدر نظم لأن الاستعانة إنما تكون على الفعل ، وقصيدة لتجرى عليه الصفة أعنى ألفية لكن فى تسميته هذه الألفية قصيدة ما ستعرفه . **(قوله ألف)** نقل شيخنا السيد أن بعضهم أخبر بأنها تنقص عن الألف ستة أبيات فلينظر فإن جماعة ممن أثق بهم أخبرونى بعد التحرى فى عدها بأنها ألف . **(قوله أو ألفان)** لا يخفى بُعده ولا يرد عليه أنه كان عليه حينئذ أن يقول ألفينية لأن علامة التثنية والجمع يجب حذفها عند النسبة . **(قوله بناء على أنها إلخ)** فيه لف ونشر مرتب . **(قوله من كامل الرجز)** وزنه مستفعلن ست مرات . والشطر حذف النصف بأن يكون البيت على مستفعلن ثلاث مرات فعلى أنها من كامله يكون مثلا :

قال محمد هو ابن مالك أحمد ربى الله خير مالك

بيتا مصرعا أعنى مجعولة عروضه موافقة لضربه ، ويكون كل بيت شعرا مستقلا . وعلى أنها من مشطوره يكون مثلا قال محمد هو ابن مالك بيتا ، وأحمد ربى الله خير مالك بيتا ويكون كل بيتين شعرا مزدوجا مستقلا فعلى كل لا يسمى مثل هذه الأرجوزة قصيدة لأنهم لا يلتزمون بناء قوافيها على حرف واحد ولا على حركة واحدة ، فلو جعلنا مجموع الأبيات قصيدة للزم وجود الإكفاء والإجازة والإقواء والإصراف فى القصيدة الواحدة وتلك عيوب يجب اجتنابها ، وهم لا يعدون ذلك فى هذه الأراجيز عيبا ولا تجد نكيرا لذلك من العلماء كذا فى الدمامينى على الخزرجية . ومنه يعلم ما فى قول الشارح قصيدة . ويمكن أن يقال سماها قصيدة من حيث مشابهتها للقصيدة فى تعلق بعضها ببعض وفى كونها من بحر واحد فتدبر . **(قوله والظاهر أن فى بمعنى على)** فتكون لفظة « فى » استعارة تبعية لمعنى على كما فى ﴿ **ولأصلبنكم فى جذوع النخل** ﴾ [طه : ٧١] ومقابل الظاهر قوله أو أنه ضمن إلخ فهو معطوف على قوله والظاهر . وإنما كان الأول ظاهرا لأن الاستخارة قبل الفعل للمتردّد والمصنف جازم لشروعه فى الفعل ولأن ارتكاب التجوّز فى الحرف أخف منه فى الفعل لا على قوله إن فى بمعنى على إذ ليس ثَمَّ غير هذين الوجهين حتى يكون مقابل الظاهر . لا يقال المتبادر من كلامه التضمين النحوى وهو إشراب كلمة معنى أخرى بحيث تؤدى المعنيين فيكون مقابل الظاهر التضمين البيانى وهو تقدير حال تناسب الحرف لأنا نمنع كون التضمين النحوى ظاهرا عن البيانى للخلاف فى كون النحوى قياسيا وإن كان الأكثرون على أنه قياسى كما فى ارتشاف أبى حيان دون البيانى فاعرفه . **(قوله لأن الاستعانة)** أى أصل هذه المادة فلا يرد أن أعانه فى الآية من

---

[1] فى الحقيقة أن عدد أبيات الألفية ٩٨٨ بيتا إن كانت من كامل الرجز أو ١٩٧٦ إن كانت من مشطور الرجز .

إنما جاءت متعدية بعلى قال تعالى : ﴿ **وأعانه عليه قوم آخرون** ﴾[1] . ﴿ **والله المستعان على ما تصفون** ﴾[2] أو أنه ضمن أستعين معنى أستخير ونحوه مما يتعدى بفى أى وأستخير الله فى ألفية (**مَقَاصِدُ النَّحْوِ**) أى أغراضه وجل مهماته (**بِهَا**) أى فيها (**مَحْوِيَّهْ**) أى محوزة .

تصاريف الإعانة لا الاستعانة . (**قوله إنما جاءت**) لم يثنّ الضمير مراعاة لمعنى ما وهو المتصرفات بعد مراعاة لفظها فى تصرف ، أو الضمير للاستعانة وخبر ما محذوف لعلمه من هذا . وقوله متعدية أى إلى المستعان عليه لا المستعان لتعديها إليه بنفسها كما هنا وبالباء كما فى قوله تعالى : ﴿ **يا قوم استعينوا بالله** ﴾ . (**قوله قال تعالى إلخ**) استشهاد على التعدية بعلى لا استدلال على المدعى من الحصر المذكور لأن الآية لا تدل عليه . (**قوله معنى أستخير ونحوه**) أحسن منه معنى أرجو ونحوه لما عرفت من أن الاستخارة قبل الفعل للمتردد . (**قوله أى أغراضه**) هذا تفسير بحسب اللغة . وقوله وجل مهماته عطف على تفسير للمراد أشار به إلى أن مراده بالمقاصد المهمات التى عبر بها فى آخر الكتاب وأن فى كلامه حذف . مضاف ودفع بذلك التنافى بين ما هنا وقوله آخر الكتاب : * نظما على جل المهمات اشتمل * وقد أجيب بأجوبة غير هذا : منها أن ما هنا فى حيز الطلب وما يأتى أخبار بما تيسر له . وأما الجواب بأن المقاصد اسم كتاب للمصنف فباطل من وجوه ذكرها السيوطى فى آخر نكته ، وصرفوا ما هنا إلى ما يأتى دون العكس لأن ما يأتى هو المطابق للواقع لأنه ترك من المقاصد باب القسم وباب التقاء الساكنين وغيرهما . (**قوله بها أى فيها**) من ظرفية المدلول فى الدال لأن الألفية اسم للألفاظ المخصوصة الدالة على المعانى والمقاصد تلك المعانى . ويصح أن تكون الباء سببية وصلة محوية محذوفة أى محوية لمتعاطيها بسببها . (**قوله محوية**) اسم مفعول أصله محووية اجتمعت الواو الثانية والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وكسرت الواو الأولى التى قبل الياء المدغمة للمناسبة[3] . (**قوله النحو فى الاصطلاح إلخ**) تعريف الفن أحد الأمور التى يتوقف الشروع فيه على بصيرة عليها . ومنها موضوعه وغايته وفائدته : فموضوع هذا الفن الكلمات العربية من حيث عروض الأحوال لها حال إفرادها كالإعلال والإدغام والحذف والإبدال أو حال تركيبها كحركات الإعراب والبناء . وغايته الاستعانة على فهم كلام الله ورسوله والاحتراز عن الخطأ فى الكلام . وفائدته معرفة صواب الكلم من خطئه كذا فى شرح الخطيب على المتن . وفى كلام البعض جعل الاحتراز عن الخطأ هو الفائدة وله أيضا وجه . وفى الاصطلاح إما مستقر متعلق بمقدر معرف صفة للنحو أو منكر حال منه على تجويز بعض النحاة مجيء الحال من المبتدأ ، وإما لغو متعلق بمعنى النسبة التى اشتملت عليها الجملة . (**قوله العلم**) أى القواعد المعلومة أى التى من شأنها أن تعلم لا ما عُلم بالفعل لأن النحو له حقيقة فى نفسه سواء علم أو لم يعلم فهو مجاز على مجاز بحسب اللغة ، والعلاقة فى الأوّل التعلق بين المصدر وما اشتق منه ، وفى الثانى الأول ، وإن كان مجازا فقط بحسب العرف علاقته الأول لأن إطلاقه على القواعد

---

(١) من الآية ٤ من سورة الفرقان . (٢) من الآية ١٨ من سورة يوسف .

(٣) أى لمناسبة الياء .

(تنبيه): النحو فى الاصطلاح هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التى ائتلف منها . قاله صاحب المقرب[1] فعلم

المعلومة بالفعل حقيقة عرفية كإطلاقه على الملكة أى الكيفية الراسخة فى النفس التى يقتدر بها على استحضار ما كانت علمته واستحصال ما لم تعلمه . وأما إطلاقه على الإدراك فحقيقته لغة وعرفا . وأما إطلاقه على فروع القواعد أى المسائل الجزئية المستخرجة منها بجعل القاعدة كبرى لصغرى سهلة الحصول هكذا زيد من قام زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فزيد من قام زيد مرفوع[2] فمجاز عند الحكماء . حقيقة عرفية عند علماء الشريعة والأدب كما نقله البعض عن سرى الدين . والمجاز على المجاز جائز عند البيانيين والأصوليين إلا الآمدى كما فى البحر المحيط فى الأصول للزركشى فنقل شيخنا السيد المنع عن الأصوليين فيه نظر . والباء فى قوله بالمقاييس للتصوير . وما ذكرناه من أن العلم هنا بمعنى القواعد والباء للتصوير هو اللائق هنا لا الإدراك ولا الملكة سواء جعلنا الباء للسببية متعلقة بالمستخرج إذ لا يستخرجان بالمقاييس المذكورة ، أو جعلناها للتصوير إذ لا يتصوران بها ولا الفروع وإن قال به البعض لأنه يلزم عليه كما قاله شيخنا ألا تسمى تلك القواعد نحوا وفيه ما فيه بل الظاهر أنها هى النحو فتأمل . وخرج بالمستخرج العلم المنصوص فى الكتاب والسنة . **(قوله بالمقاييس)** بغير همز لأصاله الياء الأولى كما فى مقايس جمع مقياس وهو ما يقاس عليه الشىء ويوافق به من القواعد الكلية . **(قوله من استقراء كلام العرب)** من إضافة الصفة إلى الموصوف أى من كلام العرب المستقرأ أى من أحوال أجزائه ، ففى العبارة حذف مضافين وإن أوّلت الكلام بالكلمات كان فيها حذف مضاف واحد وخرج بهذا القيد المستخرج من الكتاب والسنة والطب ونحوه . **(قوله الموصلة)** صفة للمقاييس وتوصيلها لمن بعد الصدر الأول كما أن استنباطها من الصدر الأول . فاندفع ما يقال : استنباط المقاييس من أحوال أجزاء كلامهم يقتضى سبق معرفة تلك الأحوال على استنباط المقاييس وتوصيلها إلى معرفة تلك الأحوال يقتضى تأخرها عنه وفى هذا تناقض وهو ظاهر ودور لتوقف المعرفة على المقاييس المتوقفة على المعرفة مع أن هذا إنما يرد إذا جعل الضمير فى قوله أجزائه راجعا إلى عين كلام العرب ، أما إذا جعل راجعا إلى جنس كلامهم لأن أحكام ما تكلموا به عرفت بنطقهم فلا تناقض ولا دور أصلا لأن السابق معرفة غير المتأخر معرفته حينئذ . وحاصل الدفع الأول اختلاف المعرفة باختلاف العارف . وحاصل الثانى اختلافها باختلاف المعروف وخرج بهذا القيد علم المعانى والبيان ونحوهما . **(قوله أحكام أجزائه)** المراد بالأحكام ما يشمل الأحكام التصريفية والأحكام النحوية . **(قوله التى ائتلف منها)** صفة للأجزاء والضمير فى ائتلف يرجع إلى الكلام فالصلة جرت على غير ما هى له ، ولم يبرز الضمير جريا على مذهب الكوفيين من جواز عدم إبرازه عند أمن اللبس . وقال البعض : نقل الراعى فى باب المبتدا والخبر كما أفاده البهوتى أن البصريين فصلوا فى وجوب إبراز الضمير بين ما إذا كان المتحمل للضمير وصفا أو فعلا فأوجبوه فى الأول دون الثانى اهـ . وهو مخالف لما فى الهمع والتصريح من أن الفعل كالوصف فى الخلاف المذكور .

---

(١) هو ابن عصفور على بن مؤمن أبو الحسن الأشبيلى أستاذ اللغة فى الأندلس مات سنة ٦٦٣ هـ .

(٢) هى قضية منطقية وقد أساء البعض إلى النحو بمثل تلك القضايا الخارجة عن مضمونه .

أن المراد هنا بالنحو ما يرادف قولنا علم العربية لا قسيم الصرف ، وهو مصدر أريد به اسم المفعول أى المنحوّ كالخلق بمعنى المخلوق ، وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم وإن كان كل علم منحوا أى مقصودا كما خصت الفقه بعلم الأحكام الشرعية الفرعية وإن كان كل علم فقها أى مفقوها أى مفهوما . وجاء فى اللغة لمعان خمسة : القصد يقال نحوت نحوك أى قصدت قصدك والمثل نحو مررت برجل نحوِك أى مثلك ، والجهة نحو توجهت نحو البيت أى جهة البيت ، والمقدار نحو له عندى نحو ألف أى مقدار ألف ، والقسم نحو هذا على أربعة أنحاء أي أقسام . وسبب تسمية هذا العلم بذلك ما روى أن عليا رضى الله تعالى عنه

(قوله فعلم) أى من تعريف النحو بما يشمل التصريف . **(قوله ما يرادف قولنا علم العربية)** أى المراد به ما يشمل النحو والصرف فقط لتخصيص غلبة الاستعمال علم العربية بهما وإن أطلق على ما يشمل اثنى عشر علما : اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعانى والبيان والعروض والقافية وقرض الشعر والخط وإنشاء الخطب والرسائل والمحاضرات ومنه التواريخ ، وجعلوا البديع ذيلا[1] لا قسما برأسه . وإضافة علم إلى العربية من إضافة العام إلى الخاص . **(قوله لا قسيم الصرف)** هذا اصطلاح القدماء واصطلاح المتأخرين تخصيصه بفن الإعراب والبناء وجعله قسيم الصرف ، وعليه فيعرّف بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء وموضوعة الكلم العربية من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء . **(قوله وهو مصدر إلخ)** قال البهوتى : انظر هل يجوز استعمال اسم المصدر بمعنى اسم المفعول كما استعملوا المصدر كذلك أولا . قال البعض : لا مانع من الجواز فكان عليه أن يقول هل وقع استعماله كذلك أو لا ا هـ . وأقول : وقع فى قوله تعالى : ﴿ **هذا عطاؤنا** ﴾ كما يفيده كلام البيضاوى . **(قوله وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم)** أى صار علما بالغلبة عليه والباء داخلة على المقصور عليه . **(قوله وجاء فى اللغة لمعان خمسة)** زاد شيخ الإسلام سادسا وهو البعض كأكلت نحو السمكة . وذكر أن أظهر معانيه وأكثرها تداولا القصد ولهذا صدر به الشارح ، قيل لما كان اللغوى متعددا أخره عن الاصطلاحى وإن كان الأنسب تقديم اللغوى . **(قوله وسبب تسمية هذا العلم بذلك)** أى سبب إطلاقه عليه بالغلبة لا بالوضع فلا ينافى ما مر . **(قوله الديلى)** ضبطه بعضهم بكسر الدال وسكون التحتية وبعضهم بضم الدال وفتح الهمزة . واسمه ظالم بن عمرو . قال فى التصريح : وقد تضافرت الروايات على أن أول من وضع النحو أبو الأسود وأنه أخذه أولا عن على بن أبى طالب رضى الله عنه وكان أبو الأسود كوفى الدار بصرى المنشأ ومات وقد أسن . واتفقوا على أن أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة إلى بيع الثياب الهروية . **(قوله وشيئا من الإعراب)** أى حيث قال : الأشياء ظاهر ومضمر وغيرهما وهو الذى يتفاوت فى معرفته . قال السيرافى يعنى اسم الاشارة . **(قوله انح هذا النحو يا أبا الأسود)** روى أن مما ذكره أبو الأسود حكم إن وأن وكأن وليت ولعل ولم يذكر لكنّ

---

(١) أى للمعانى والبيان .

لما أشار إلى أبي الأسود الدؤلي أن يضعه وعلمه الاسم والفعل والحرف وشيئا من الإعراب قال : انح هذا النحو يا أبا الأسود[1] (**تُقَرِّبُ**) هذه الألفية للأفهام (**الأَقْصَى**) أى الأبعد من المعاني (**بِلَفْظٍ مُوجَزٍ**) الباء بمعنى مع أى تفعل ذلك مع وجازة اللفظ أى اختصاره (**وَتَبْسُطُ**) أى توسع (**الْبَذْلَ**) بالمعجمة أى العطاء وهو إشارة إلى ما تمنحه لقارئها

فأمره الإمام كرم الله وجهه أن يزيدها فزادها . (**قوله تقرب إلخ**) إسناد التقريب إليها مجاز عقلي من باب الإسناد إلى الآلة إذ الفاعل في الحقيقة الله تعالى وفى الظاهر المصنف . (**قوله أى الأبعد من المعانى**) تفسير بحسب ظاهر اللفظ فلا ينافى أن المناسب جعل أفعل التفضيل هنا على غير بابه ليشمل بالمطابقة الأبعد والبعيد لأن البعد مقول بالتشكيك . وما قيل من أنه على ظاهره وتقريب البعد يفهم بالأولى ضعف بأنه لا يلزم ذلك لأنها قد تهتم بالأبعد لشدة خفائه ولا تقرب البعد . (**قوله الباء بمعنى مع**) لم يجعلها سببية لأن المعهود سببا للتقريب البسط لا الإيجاز . قال سم : ويصح كونها للسببية ويكون فيه غاية المدح للمصنف حيث اتصف بالقدرة على توضيح المعانى بالألفاظ الوجيزة التى من شأنها تبعيدها . ولا إشكال فى كون الإيجاز قد يكون سببا للإيضاح إذا بولغ فى تهذيب الوجيز وتنقيحه وترتيبه ا هـ . وقد يقال السبب حينئذ هذه المبالغة لا الإيجاز . (**قوله مع وجازة اللفظ**) دفع بتقدير المضاف اتحاد المصاحب والمصاحب وعليه ففى الكلام وضع الظاهر موضع المضمر والأصل مع وجازتها . وأنت خبير بأن الاتحاد إنما يأتى إذا جعلت المعية حالا من فاعل تقرّب ويصح أن تكون من الأقصى فيكون أحد المتصاحبين المعنى والآخر اللفظ فلا اتحاد . وما نقله البعض هنا عن ابن قاسم فيه ما فيه فانظره . (**قوله أى اختصاره**) ظاهره ترادف الإيجاز والاختصار وهو ما عليه جماعة . وفى المصباح أن الإيجاز تقليل اللفظ مع عذوبته وسهولة معناه فهو أخص من الاختصار على هذا . (**قوله وتبسط البذل**) فسره الشارح بتوسع العطاء أى الإعطاء يعنى تكثر إفادة المعانى ، ففيه استعارة إما تمثيلية بأن يكون شبه حال الألفية فى كثرة إفادتها المعانى بسرعة عند سماعها بحال الكريم فى كثرة إعطائه ووفائه بما يعد ، أو مصرحة حيث شبه إفادة المعانى ببذل المال والوعد ترشيح ، أو مكنية حيث شبه الألفية بكريم والبذل تخييل والوعد ترشيح . (**قوله وهو**) أى البذل إشارة إلى ما تمنحه أى إلى منح ما تمنحه ليوافق تفسيره أولا البذل بالعطاء أى الإعطاء . ويحتمل أن هذا إشارة إلى أن المراد بالبذل المبذول وأن تفسيره أولا بالعطاء بالنظر إلى معناه الأصلى . وقوله من كثرة الفوائد أى من الفوائد الكثيرة . (**قوله بوعد منجز**) الباء بمعنى مع أو سببية . فإن قلت : الإعطاء بدون وعد أبلغ فى المدح فلم قيد بالوعد ؟ قلت : كأنه لأنه الواقع لأن فهم المعانى منها لا يحصل بمجرد وجودها بل لابدّ من الالتفات إليها وتصور ألفاظها فكأنها لتهيئها للفهم منها وتوقف الفهم منها على ذلك تعد وعدا ناجزا قاله سم . ويمكن أن

(١) أيضا حينا كان يعرض أبو الأسود عليه ما فعل كان يقول له ما أحسن ما نحوت !

من كثرة الفوائد (**بِوَعْدٍ مُنْجِزٍ**) أى موفى سريعا .

(**تنبيه**)*: قال الجوهرى[1] : أوعد عند الإطلاق يكون للشر ووعد للخير وأنشد :

[٢] وإنى وإن أوعدته أو وعدته لمخلف إيعادى ومنجز موعدى

(**وَتَقْتَضِى**) أى تطلب لما اشتملت عليه من المحاسن (**رِضًا**) محضا (**بِغَيْرِ سُخْطٍ**) يشوبه (**فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ**) الإمام العلامة أبى الحسن يحيى (**آبْنِ مُعْطِى**) بن عبد النور الزواوى الحنفى الملقب زين الدين سكن دمشق طويلا واشتغل عليه خلق كثير ثم سافر إلى مصر

يوجه أيضا التقييد بالوعد بأنه للإشارة إلى عزة معانيها لأن الموعود به تتشوف إليه النفس فتكون أحرص عليه ويكون هو أعز عليها . وبين موجز ومنجز الجناس اللاحق وإن قال بعضهم مضارع . (**قوله ووعد للخير**) أى عند الإطلاق وحذفه اكتفاء . (**قوله لمخلف إيعادى إلخ**) فيه لف ونشر مرتب . (**قوله وتقتضى أى تطلب**) أى من الله أو من قارئها أو منهما معا وإسناد الطلب إليها مجاز عقلى من الإسناد إلى السبب إذ الطالب فى الحقيقة ناظمها . ويحتمل أنه شبه الألفية بعاقل تشبيها مضمرا فى النفس على طريق الاستعارة المكنية وإثبات الطلب تخييل ويحتمل أنه أراد بالاقتضاء الاستلزام على التجوز . (**قوله رضا**) كسر رائه سماعى كضم سين سخط وسكون خائه والقياس الفتح لأن فعلهما كفرح يفرح . (**قوله محضا**) كأنه زاد تمهيدا لقوله بغير سخط يشوبه ليقع قوله بغير سخط يشوبه تفسيرا لمحضا . وقوله يشوبه أى يتخلل بين أزمنة الرضاء أو المراد يشوبه من وجه آخر غير وجه الرضا . وعلى كل علم أن قوله وتقتضى رضا لا يغنى عن قوله بغير سخط ، والسخط تغير النفس وانقباضها لأخذ الثأر والمراد منه فى حقه تعالى لازمه وهو إرادة الانتقام أو الانتقام . (**قوله فائقة**) أى عالية فى الشرف . وإنما فاقتها لأنها من بحر واحد وألفية ابن معطى من بحرين فإن بعضها من السريع وبعضها من الرجز ، ولأنها أكثر إحكاما من ألفية ابن معطى . (**قوله الحنفى**) فى حواشى الشيخ يحيى أنه كان مالكيا وتفقه بالجزائر على أبى موسى الجزولى ثم تشفع كابن مالك وأبى حيان حين الخروج من الغرب اهـ ويمكن أنه تحنف بعد أن تشفع . (**قوله الملقب زين الدين**) يؤخذ منه مع قوله فى الديباجة وقد لقبته بمنهج السالك أن لقب يتعدى بنفسه وبالحرف كسمى . (**قوله بالجامع العتيق**) هو جامع عمرو بن العاص . (**قوله لإقراء الأدب**) اسم لما يشمل الاثنى عشر علما المتقدمة فهو مرادف للعربية بالمعنى الشامل لها . (**قوله فى سلخ**) أى آخر . (**قوله على شفير الخندق**) أى حرف الخليج الذى حفره عمرو بن العاص بأمر عمر بن الخطاب ليحمل على السفن فيه الغلال إلى الحرمين متصلا بالبحر المالح . (**قوله : ومولده سنة**) بنصب سنة على الظرفية متعلق بمحذوف

---

[٢] البيت لعامر بن الطفيل وهو من بحر الطويل .

(١) إسماعيل بن حماد صاحب الصحاح أبو نصر الفارابى إمام فى اللغة والأدب وعلم أصول الفقه تتلمذ على الفارسى والسيرافى توفى سنة ٣٩٦ هـ .

وتصدَّر بالجامع العتيق لإقراء الأدب إلى أن توفى بالقاهرة فى سلخ ذى القعدة سنة ثمان وعشرين وستمائة ودفن من الغد على شفير الخندق بقرب تربة الإمام الشافعى رضى الله تعالى عنه ومولده سنة أربع وستين وخمسمائة.

(تنبيه) و يجوز فى فائقة النصب على الحال من فاعل تقتضى والرفع خبرًا لمبتدأ محذوف والجر نعتا لألفية على حد ﴿**وهذا كتاب أنزلناه مبارك**﴾[1] فى النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة والغالب العكس وأوجبه بعضهم (**وَهْوَ**) أى ابن معطى (**بِسَبْقٍ**) الباء للسببية أى بسبب سبقه إياى (**حَائِزٌ تَفْضِيلاَ**) علىّ (**مُسْتَوْجِبٌ**) علىّ (**ثَنَائِىَ ٱلْجَمِيلاَ**) عنيه لما يستحقه السلف من ثناء الخلف وثنائى مصدر مضاف إلى فاعله وهو الياء والجميل إما

إن جعل مولده مصدرا ميميا بمعنى الولادة أى كائن فى سنة، وبرفعها على الخبرية أن جعل اسم زمان. **(قوله فى فائقة)** أى فى هذا اللفظ بقطع النظر عن حركة آخره. **(قوله من فاعل تقتضى)** لم يجعلها من ألفية لأنها وإن كانت نكرة تخصصت بالوصف، أو من فاعل تقرب أو تبسط لقرب تقتضى. **(قوله خبرا لمبتدأ محذوف)** أى والجملة حالية أو استئنافية. **(قوله بالجملة)** أى جنسها فيصدق بما زاد على واحدة كما فى المتن. **(قوله وأوجبه بعضهم)** قال شيخنا: والبعض لعل القائل بالوجوب يجعل مبارك فى الآية خبر مبتدأ محذوف اهـ. وأحسن منه أن يجعل خبرا ثانيا لهذا. **(قوله بسبق)** أى علىَّ فى الزمن والإفادة وفى تقديم المعمول إشارة إلى أنه لم يحز الفضل على المصنف إلا بالسبق، والجار والمجرور مرتبط بكل من حائز ومستوجب. **(قوله حائز تفضيلا)** أى فضلا من إطلاق المسبب على السبب، أو هو مصدر المبنى للمفعول فاندفع الاعتراض بأن التفضيل صفة المفضل بالكسر فكيف يحوزه المفضل بالفتح ويمكن أن يدفع أيضا بأن الحيازة فى كل شىء بحسبه. فمعنى حيازة التفضيل تعلقه به على وجه التعظيم له. ولا يرد على الجواب الثانى والثالث أنه لا يلزم من التفضيل له على غيره أنه فاضل فى نفسه عليه حتى يكون فيه كبير مدح لأن المراد التفضيل ممن يعتد بتفضيله. **(قوله مستوجب)** قال سم: أى مستحق اهـ ويحتمل أن السين والتاء للتصيير أى مصير الثناء واجبا علىّ. **(قوله لما يستحقه السلف إلخ)** لا يظهر أنه علة لمستوجب لتقديم المصنف علته وهو السبق بناء على ارتباط قوله بسبق بقوله مستوجب أيضا بل هو علة للعلية أى لكون السبق علة للاستيجاب، لكن لا يظهر التعليل إلا بتقدير مضاف أى لوجوب ما يستحقه إلخ ولو قال لاستحقاق السلف ثناء الخلف لكان أخصر وأوضح. **(قوله مصدر)** فيه مسامحة لأن الثناء اسم مصدر أثنى، ويمكن أن يجعل كلامه على حذف المضاف. **(قوله إما صفة)** أى لازمة أو مخصصة على القولين فى الثناء وعلى الوصفية يحتاج إلى تعليق قول الشارح عليه بمحذوف حال من ثنائى أو بدل منه أى كائنا عليه أو ثنائى عليه، لا بثنائى المذكور لاستلزامه وصف المصدر قبل تمام عمله.

---

(١) من الآية ٩٢ من سورة الأنعام.

صفة للمصدر أو معمول له (**وَٱللَّهِ يَقْضِي**) أى يحكم (**بِهِبَاتٍ**) جمع هبة وهى العطية أى عطيات (**وَافِرَةٍ**) أى تامة (**لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ ٱلْآخِرَةِ**) الدرجات. قال فى الصحاح: هى الطبقات من المراتب. وقال أبو عبيدة[1]: الدرج إلى أعلى والدرك إلى أسفل[2] والمراد مراتب السعادة فى الدار، ولفظ الجملة خبر ومعناها الطلب[3].

(**تنبيه**) و وصف هبات وهو جمع بوافرة وهو مفرد لتأوله بجماعة وإن كان الأفصح وافرات لأن هبات جمع قلة والأفصح فى جمع القلة مما لا يعقل وفى جمع العاقل مطلقًا المطابقة نحو الأجذاع

وقوله أو معمول له أى على أنه صفة لمفعول مطلق لهذا المصدر حذف وأنيب هو منابه أى ثنائى الثناء الجميل، أو على أنه مفعول به على التوسع بإسقاط الخافض والأول أولى لأن الثانى سماعى على الأصح. (**قوله أى يحكم**) فسر القضاء فى كلامه بالحكم كما هو معناه لغة لأن معناه عند الأشاعرة –كما فى شرح المواقف– إرادته الأزلية المتعلقة بالأشياء على ما هى عليه فيما لا يزال وهذا لا يناسب الطلب. قال: وتقديره إيجاده إياها فيما لا يزال على ما هى عليه فيه اهـ. والمراد بالحكم هنا التعلق التنجيزى فيرجع إلى التقدير. (**قوله أى عطيات**) أتى به مع علمه من تفسير المفرد تحسينا لسبك قول المصنف وافرة مع ما قبله من كلام الشارح. (**قوله أى تامة**) أفاد به أن وافرة اسم فاعل وفر اللازم لا المتعدى يقال وفر الشىء يفر وفورا أى تم، ووفرته أفره وفرا أى أتممته. (**قوله لى وله فى درجات الآخرة**) الظرفان صفتان لهبات. وخص درجات الآخرة بالذكر لأنها المهم عند العاقل ولأن الدعاء لابن معطى بعد موته إنما يتأتى بها دون درجات الدنيا. (**قوله قال فى الصحاح**) بفتح الصاد ومعناه فى الأصل الصحيح ومنهم من يكسر على صيغة الجمع. (**قوله هى الطبقات من المراتب**) أى علية أو دنية فهو أعم من تفسير أبى عبيدة قاله البعض ورد جعل بعضهم كلام أبى عبيدة بيانا لما فى الصحاح. (**قوله والمراد**) أى من درجات الآخرة وأشار بهذا إلى أن الإضافة فى درجات الآخرة على معنى فى. (**قوله وصف هبات إلخ**) هذا تصحيح لوصف الجمع بالمفرد. وحاصله أن المطابقة فى الإفراد حاصلة تأويلا فقوله لتأوله بجماعة أى وهو مفرد لفظا وإن كان جمعا معنى. (**قوله وإن كان الأفصح وافرات**) أى محافظة على المطابقة اللفظية والواو للحال وإن زائدة ويظهر لى فى الجواب عن المصنف أن الإفراد لاستعماله جمع القلة فى الكثرة كما هو المناسب لمقام الدعاء فهو جمع كثرة بحسب المعنى فاحفظه فإنه نفيس. (**قوله لأن هبات جمع قلة**) أى بناء على مذهب سيبويه أن جمعى السلامة[4] للقلة. والذى ارتضاه السعد التفتازانى والدمامينى أن جمعى القلة والكثرة مبدؤهما ثلاثة ومنتهى جمع القلة عشرة ولا منتهى لجمع الكثرة فهما مشتركان فى المبدأ مختلفان

---

(١) ولذلك يقال دركات جهنم أعاذنا الله منها. (٢) أى الإنشاء.
(٣) معمر بن المثنى صاحب اللغة تتلمذ على يونس توفى سنة ٢٠٩ هـ.
(٤) أى جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم وإن كان للصرفيين اصطلاح آخر يقول الناظم جامعا أوزان القلة.

بأفعل وأفعال وأفعلة وفعلة ... يعرف الأدنى من العدد

انكسرت ومنكسرات والهندات والهنود انطلقن ومنطلقات والأفصح فى جمع الكثرة مما لا يعقل الإفراد نحو الجذوع انكسرت ومنكسرة.

(خاتمة) بدأ بنفسه لحديث «**كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعا بدأ بنفسه**» رواه أبو داود وقال تعالى حكاية عن نوح عليه الصلاة والسلام: «**رب اغفر لى ولوالدى**» وعن موسى عليه السلام: ﴿**رب اغفر لى ولأخى**﴾ وكان الأحسن أن يقول رحمه الله تعالى:

والله يقضى بالرضا والرحمه   لى وله ولجميع الأمة

لما عرفت ولأن التعميم مطلوب.

[الْكَلَامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ]

الأصل هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه اختصر للوضوح.

فى المنتهى. والمشهور أن مبدأ جمع الكثرة أحد عشر فيكونان مختلفين فى المبدأ والمنتهى. وعلى هذا يأتى استكشال القرافى[1] الذى ذكر أن له عشرين سنة يطلب جوابه ولم يجده وهو أنه إذا قال علىّ دراهم كان إقرارا بثلاثة إجماعا وحقه بأحد عشر لأنه أقل جمع الكثرة فلم قدم المجاز مع إمكان الحقيقة. وإن أجيب عنه ببناء الأقارير على العرف وأما على ما مر عن السعد والدمامينى فلا مجاز ولا استشكال. **(قوله والأفصح فى جمع القلة إلخ)** وجه ذلك بأن العاقل منظور إليه فاعتنى بشأنه فى المطابقة بخلاف غيره. وطوبق جمع القلة لغير العاقل جبرا للقلة. وقال شيخنا السيد: المطابقة فى جمع العاقل وجمع القلة لغيره على الأصل وعدمها فى جمع الكثرة لغيره لأنه لانحطاطه عن العاقل فى حكم المفرد بالنسبة إليه ولم يراع ذلك فى جمع القلة جبرا للقلة. **(قوله مما لا يعقل)** أى من جموع ما لا يعقل. **(قوله وقال تعالى إلخ)** لما لم يصلح دليلا لكونه شرع من قبلنا وهو ليس شرعا لنا وإن ورد فى شرعنا ما يقرره على ما رجحوه فى مذهبنا معاشر الشافعية لم يقل وقوله عطفا على مجرور اللام وإنما ذكره استئناسا. **(قوله لما عرفت)** أى من ارتكاب خلاف الأفصح. **(قوله ولأن التعميم مطلوب)** قال سم: لعله عمم فى اللفظ دون الكتابة ويبقى الكلام فى أنه هل يطلب التعميم فى الكتابة أيضا وهو محل نظر اهـ. أقول: الأقرب الطلب قياسا على طلب كتابة البسملة والحمدلة والصلاة والسلام فتأمل.

[الكلام وما يتألف منه]

أى والكلم بمعنى الكلمات العربية الثلاث التى يتألف الكلام منها، وذكّر الضمير مراعاة للفظ ما. **(قوله أى هذا باب شرح الكلام إلخ)** لا شك أنه شرح الكلام وما يتألف منه على هذا الترتيب. فشرح الكلام أولا: بتعريفه والكلم الثلاث التى يتألف منها، ثانيا: بذكر أسمائها وعلاماتها فالشرح

(١) راجع له شرح تنقيح الفصول من تحقيقنا.

(كَلامُنا) أيها النحاة (لَفْظٌ) أى صوت مشتمل على بعض الحروف تحقيقًا كزيد أو تقديرًا

مختلف، وللإشارة إلى اختلافه صرح بلفظ شرح فى المعطوف، على أنه كما قال الروداني تقدير معنى لا تقدير إعراب وإن أوهمه صنيع الشارح لأن شرح المضاف إلى المعطوف عليه متسلط على المعطوف أيضا عند عدم إعادته معه لأن الصحيح أن العامل فى المعطوف نفس العامل فى المعطوف عليه لا مقدر مثله. وما أشار إليه من أن الكلام خبر مبتدأ محذوف تبعا للموضح غير متعين إذ يجوز كما قاله الشنواني رفعه على أنه مبتدأ حذف خبره أى باب الكلام هذا الآتى، ونصبه على المفعولية بنحو خذ مقدرا لا هاك كما وقع لبعضهم لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفا. وفى قوله ما يتألف الكلام إشارة إلى رجوع ضمير يتألف فى كلام المصنف إلى الكلام فالصلة جارية على غير ما هى له ولم يبرز الضمير لأمن اللبس المجوز لعدم إبرازه عند الكوفيين. **(قوله واختصر للوضوح)** قيل على التدريج لأنه أنسب بالقواعد وأوقع فى النفس بأن حذف المبتدأ ثم خبره وأنيب عنه شرح، ثم شرح وأنيب عنه الكلام. وقيل دفعة واحدة لأنه أقل عملا وعليه يحتمل أن الكلام نائب عن الخبر فقط أو عن الخبر والمضاف إليه. ورفع لشرف الرفع على الجر لكونه حكم العُمد فلم ينب الكلام عن المبتدأ على هذا القول أصلا كما لم ينب عنه على القول الأول، بل هو على القولين حال فى مكانه مقدر ملحوظ فيه لم يقم مقامه شىء، فتجويز البعض نيابته عن المبتدأ على الثانى غير صحيح فتدبر. **(قوله كلامنا)** أتى بالإضافة وإن كان مستغنى عنها بكون التأليف فى النحو كما صرح به فى الخطبة للإشارة إلى اختلاف الاصطلاحات فى الكلام وللإشارة إلى أن المصنف من مجتهدى النحاة. **(قوله أيها النحاة)** أى مبنية على الضم فى محل نصب بأخص محذوفا. وها للتنبيه والنحاة نعت له على اللفظ. ويظهر لى أن معنى قولهم على اللفظ أنه ضم اتباعا لضم لفظ أى، فتكون ضمته ضمة اتباع ويكون منصوبا بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاتباع، ضرورة أن النعت موافق للمنعوت فى إعرابه ثم رأيته عن بعض المحققين كما سيأتى فى محله فاحفظه. **(قوله صوت)** يستعمل مصدرا لصات يصوت فيكون معناه فعل الشخص الصائت، ويستعمل بمعنى الكيفية المسموعة الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا أفاده يس. وهو قائم بالهواء وقيل الصوت الهواء المتكيف بالكيفية المسموعة. **(قوله مشتمل على بعض الحروف)** من اشتمال الكل على جزئه المادى كما قاله البعض لكن هذا ظاهر إذا كان اللفظ حرفين أو أكثر فإن كان حرفا واحدا كواو العطف كان من اشتمال المطلق على المقيد أو العام على الخاص. **(قوله تحقيقا إلخ)** تعميم فى الصوت فالمنصوب مفعول مطلق لمحذوف أى محقق تحقيقا أو مقدرا تقديرا أو بمعنى محققا أو مقدرا حال، ويعلم من هذا التعميم أن لماهية اللفظ أفرادا محققة وأفرادا مقدرة. قال الروداني: واستعماله فى كل منهما حقيقة لا أنه فى المقدرة مجاز اهـ ومن التحقيقى المحذوف على ما قاله البعض لتيسر النطق به صراحة وكذا كلامه تعالى اللفظى قبل التلفظ به لا كلامه القديم على قول جمهور أهل السنة انه ليس بحرف ولا صوت. فالتحقيقى اما منطوق به بالفعل أو بالقوة والتقديرى ما لا يمكن النطق به فإن الضمير المستتر

كالضمير المستتر (**مُفِيدٌ**) فائدة يحسن السكوت عليها (**كَاسْتَقِمْ**) فإنه لفظ مفيد بالوضع . فخرج باللفظ غيره من الدوالّ مما ينطلق عليه فى اللغة كلام كالخط والرمز والإشارة . وبالمفيد المفرد نحو زيد ، والمركب الإضافى نحو غلام زيد ، والمركب الإسنادى المعلوم

كما قاله الرضى[1] لم يوضع له لفظ حتى ينطق به ، قال : وإنما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل للتدريب ا هـ فقول المعربين فى استقم مثلا ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت أى تصوير معناه تقريبا وتدريبا أنت ، قال البعض : وحينئذ فليس فى اضرب مثلا إلا الفاعل المعقول واكتفى بفهمه من غير لفظ عن اعتبار لفظ له فأقيم مقام اللفظ فى جعله جزء الكلام الملفوظ كجعله جزء الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة يكون ممكنا جسمًا أو عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت إذا رجع الضمير إلى لصوت فقول بعضهم كالجامى ليس من مقولة الحرف أو الصوت أصلا ليس على ما ينبغى أفاده العصام . (**قوله المستتر**) أى وجوبا وجوازا فيما يظهر . (**قوله مفيد**) أى بالوضع فاندفع ما أراد على التعريف من أنه يشمل اللفظ المفيد عقلا أو طبعا مع أن المراد بالفائدة فى تفسير المفيد بالدال على فائدة يحسن السكوت عليها النسبة بين الشيئين . (**قوله فائدة يحسن السكوت عليها**) مراد الشارح بهذا بيان ما يطلق عليه المفيد عندهم لا ذكر قيد زائد على ما فى المتن لئلا يلزم كون تعريف المتن غير مانع . واندفع بهذا البيان ما يقال المفيد يصدق بما يفهم معنى ما ولو مفردا والمراد بالسكوت سكوت المتكلم على الأصح ، ويحسنه عدّ السامع إياه حسنا بألا يحتاج فى استفادة المعنى من اللفظ إلى شىء آخر لكون اللفظ الصادر من المتكلم مشتملا على المحكوم عليه وبه . (**قوله بالوضع**) الظاهر أن مراده الوضع العربى الذى هو قيد لابد منه فى تعريف الكلام كما قال الشاطبى[2] وغيره ليخرج كلام الأعاجم ، لا القصد لأنه أدرجه فى الإفادة كما سيأتى لكن لا وجه لزيادته فى بيان انطباق التعريف على المثال مع تركه فى نفس التعريف ، فكان الأولى زيادته فى التعريف أيضا . ثم حمل الوضع على الوضع العربى مبنى على أن المركبات موضوعة وهو الصحيح لكن وضعها نوعى فهو المراد فى التعريف . (**قوله فخرج باللفظ**) لما كان بينه وبين فصله العموم الوجهى أخرج به . (**قوله من الدوال مما ينطلق إلخ**) من الأولى بيانية والثانية تبعيضية إذ ينطلق الكلام لغة على غير الدوال من كل قول . وقيد بقوله من الدوال مع أن اللفظ يخرج غيره دل أو لا لأن الدال هو المتوهم دخوله لتسميته كلامًا فى اللغة وغيره يفهم خروجه بالأولى . (**قوله والرمز**) بابه قتل وضرب وهو الإشارة بالحاجب أو الهدب أو الشفة كما فى المصباح فعطف الإشارة عليه عطف عام على خاص . (**قوله وبالمفيد إلخ**) أخرج به أمورا خمسة وكان الأحسن ذكر المركب التقييدى والمزجى مع الإضافى . (**قوله والمركب الإسنادى المعلوم إلخ**) جرى فى إخراج الضرورى وغير المقصود من الكلام على ما ذهب إليه المصنف ونقله فى شرح التسهيل عن سيبويه والراجح خلافه

(١) الرضى : هو الإمام المشهور صاحب شرح الكافية لابن الحاجب . وانظر البغية [٥٦٧/١] .
(٢) الشاطبى : هو القاسم بن فيرة بن أبى القاسم خلف بن أحمد الرعينى . كان إمامًا فاضلًا فى النحو والقراءات والتفسير والحديث ، وأستاذا فى العربية ، أخذ القراءات عن ابن هذيل وغيره ، وأخذ عنه السخاوى ... وله متن الشاطبية المشهور فى القراءات والرائية فى الرسم ، وكان محققًا ذكيًا واسع المحفوظ . توفى سنة ٥٩٠ هـ انظر بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة .

مدلوله ضرورة كالنار حارة ، وغير المستقل كجملة الشرط نحو إن قام زيد وغير المقصود كالصادر من الساهي والنائم .

(تنبيهات)*: الأول : اللفظ مصدر أريد به اسم المفعول أي الملفوظ به كالخلق بمعنى المخلوق . الثاني : يجوز في قوله كاستقم أن يكون تمثيلاً وهو الظاهر[1] فإنه اقتصر في شرح الكافية[2] على ذلك في حد الكلام ، ولم يذكر التركيب والقصد نظرًا إلى أن الإفادة تستلزمهما لكنه في التسهيل صرح بهما ، وزاد فقال الكلام ما تضمن من الكلم إسنادًا

كما ذهب إليه أبو حيان وغيره ، فالمراد بإفادة اللفظ فائدة يحسن السكوت عليها دلالته على النسبة الإيجابية أو السلبية سواء كانت حاصلة عند السامع قبل أو لا . قصد بها المتكلم الكلام أو لا ، طابق كلامه الواقع أو لا . **(قوله مصدر أريد به اسم المفعول)** أي لا اسم جنس جمعي للفظة حتى يرد اعتراض أبي حيان على التعريف باستلزام أن الكلام المركب من كلمتين لا يسمى كلاما لأن مدلول اسم الجنس الجمعي ثلاثة فأكثر فيكون التعريف غير جامع ، ولا باق على مصدريته حتى يرد أن اللفظ فعل اللافظ والكلام النحوي ليس فعلا . فإن قلت : إطلاق المصدر بمعنى اسم المفعول مجاز فلا يحسن دخوله في التعريف . قلت : صار حقيقة عرفية في الملفوظ به لهجر النحاة معناه الأصلي وهو الرمي مطلقا أو من الفم فلا إشكال ، فتنظيره بالخلق بمعنى المخلوق الباقي على مجازيته لعدم هجر معناه الأصلي وهو الإيجاد إنما هو في مجرد إطلاق المصدر وإرادة المفعول . **(قوله أن يكون تمثيلا)** أي فقط وعليه فهو خبر لمبتدأ محذوف أي وذلك كاستقم . **(قوله وهو الظاهر)** أي من العبارة فلا ينافي أن كونه تمثيلا وتتميما كما أشار إليه ابن الناظم أولى[3] . وإنما كان ظاهرها التمثيل فقط لما ذكره الشارح بقوله فإنه اقتصر إلخ ولأن عادتهم بعد إيراد تعريف الشيء إيراد الكاف ومجرورها لمجرد تمثيله . **(قوله فإنه اقتصر في شرح الكافية)** أي والألفية خلاصة الكافية . **(قوله نظرا إلى أن الإفادة تستلزمهما)** أي لأن المفيد الفائدة المذكورة لا يكون إلا مركبا ، ولا ترد الأعداد المسرودة لما تقدم من أن المراد بالإفادة الدلالة على النسبة الإيجابية أو السلبية ، وحسن سكوت المتكلم يستدعي أن يكون قاصدا لما تكلم به . **(قوله لكنه إلخ)** استدراك على قوله فإنه اقتصر إلخ لدفع توهم اقتصاره على ذلك في بقية كتبه أيضا . **(قوله صرح بهما)** أما تصريحه بالقصد فظاهر . وأما بالتركيب فلذكره بدله الإسناد المفسر كما في شروح التلخيص بضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى أو ما يجري مجراها بحيث يفيد أن مفهوم إحداهما ثابت لمدلول الأخرى . وفسره شيخنا السيد تبعا لغيره بالنسبة بين الركنين ، وأرجع بعضهم الأول إلى الثاني بتأويل الضم بالانضمام وتقدير مضاف أي لازم انضمام كلمة إلخ . ثم قال شيخنا السيد[4] : فهو شرط في تحقق الكلام لا جزء منه وإن اقتضاه كلام ابن الحاجب وصرّح به الرضي[5] ، فقد استشكله السيد الصفوي قاله الشيخ يس والشيخ يحيى . ووقع الخلاف أيضًا في الفضلات

(١) وممن ذهب إلى ذلك ابن جابر والأندلسي الهواري في شرحه لألفية ابن مالك . (٢) لابن الحاجب أعان الله على إتمامه .
(٣) انظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم . من تحقيقنا / يظهر قريبا .
(٤) انظر له شرح الكافية لابن الحاجب . (٥) يقصد همع الهوامع للسيوطي .

مفيدًا مقصودًا لذاته[1] فزاد لذاته ، قال لإخراج نحو قام أبوه من قولك جاءني الذى قام أبوه وهذا الصنيع أولى لأن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام ، ومن ثم جعل الشارح[2] قوله كاستقم تتميمًا للحد . الثالث : إنما بدأ بتعريف الكلام لأنه المقصود بالذات إذ به يقع التفاهم . الرابع :

هل هى خارجة عن الكلام أو داخلة فيه قولان والثالث التفصيل فإن كان حذفها مضرًّا كنساؤه طوالق إلا هندا وعبيده أحرار إلا زيدا دخلت وإلا فلا هـ وسيأتى لهذا مزيد بحث . **(قوله من الكلم)** أى الكلمات ومن تبعيضية وهى ومجرورها فى موضع الحال من ضمير تضمن . **(قوله فزاد لذاته)** زاد بعضهم أيضا من ناطق واحد احترازا من أن يصطلح اثنان على أن يذكر أحدهما فعلا والآخر فاعلا ، وأجيب بأن هذه الزيادة غير محتاج إليها لأن كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام ، وإنما اقتصر على التصريح بإحدى الكلمتين اتكالا على تصريح الآخر بالأخرى فهو مقدر ما صرح به الآخر فلا يتصوّر تركيب كلام واحد من متكلمين ، ولو سلم قلنا اتحاد الناطق غير شرط فى الكلام كما أن اتحاد الكاتب غير شرط فى الخط أفاده فى الهمع . **(قوله لإخراج نحو قام أبوه إلخ)** أى لأن الإسناد فيه ليس مقصودا لذاته بل لتعيين الموصول وتوضيحه ، ومثلها الجملة الخبرية والحالية والنعتية . **(قوله وهذا الصنيع)** أى التصريح بأجزاء الماهية فى الحدّ . **(قوله لأن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام)** اعترضه شيخنا السيد بأن الظاهر أن التركيب والقصد داخلان فى مفهوم المفيد فدلالته عليهما تضمنية لا التزامية والتضمنية غير مهجورة فى الحدود ، ولو سلم أنها التزامية فهجرها إنما هو فى الحدود الحقيقية التى بالذاتيات ومثل هذا التعريف ليس منها بل من الرسوم ، وقد ينازع فيما استظهره وفى قوله ومثل هذا التعريف ليس منها بل من الرسوم . فإن الأمور الاصطلاحية حصلت مفهوماتها ووضعت أسماؤها بإزائها فليس لها معانٍ غير تلك المفهومات فتكون هى حدودا أفاده شيخ الإسلام فى آخر مبحث الكليات من شرحه على إيساغوجى نقلا عن الإمام الرازى . **(قوله ومن ثَمَّ)** أى هنا أى من أجل أن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام . **(قوله جعل الشارح)** يعنى ابن الناظم . **(قوله تتميما للحدّ)** أى من جهة الدلالة به على أمرين يتضمنهما معتبرين فى الكلام أى وتمثيلا أيضا من جهة الإيضاح به للمحدود لا تمثيلاً فقط . ولا ينافى فى ذلك قول ابن الناظم فى آخر كلامه فاكتفى عن تتميم الحدّ بالتمثيل[3] لأن معناه أنه اكتفى عن تتميم الحد بذكر التركيب والقصد صريحا بتتميمه بالمثال المتضمن لهما ، على أنه لو منع مانع كونه تتميما وتمثيلا وسلمنا له ذلك والتزمنا أن المراد تتميما للحد فقط فالمنافاة مدفوعة بحمل ما قاله فى آخر كلامه على المعنى الذى ذكرناه ، وأن تسمية قول المصنف كاستقم تمثيلا باعتبار الصورة ، وعلى كلا الوجهين سقط ما نقله البعض عن البهوتى وأقره من الاعتراض على الشارح بأن فى آخر كلام ابن الناظم ما ينافى ما سنده إليه الشارح وإن كان فى أول كلامه ما يشير إليه فتأمل . والظاهر على كونه تتميما للحد أن كاستقم ظرف مستقر نعت ثان للفظ . وقول البعض هو فى موضع النعت لمفيد يلزم عليه نعت النعت مع وجود المنعوت

(١) انظر تسهيل الفرائد وتكميل المقاصد صـ ٣ .

(٢) المراد بالشارح هو العلامة بدر الدين ابن الناظم .

(٣) انظر شرح الألفية لابن الناظم من تحقيقنا / يظهر قريبا .

إنما قال وما يتألف ولم يقل وما يتركب لأن التأليف كما قيل أخص إذ هو تركيب وزيادة وهى وقوع الألفة بين الجزءين (**وَٱسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ ٱلْكَلِمْ**) الكلم مبتدأ خبره ما قبله أى الكلم الذى يتألف منه الكلام ينقسم باعتبار واحده إلى ثلاثة أنواع : نوع الاسم ونوع الفعل

من غير مقتض مع أنه يضاربه قوله بعد ذلك ومجرور الكاف محذوف والتقدير كفائدة استقم ا هـ لأن مقتضى هذا أن يكون كاستقم نعتا لمفعول مفيد محذوفا والأصل مفيد فائدة كفائدة استقم ، فعليك بالإنصاف . (**قوله إنما بدأ بتعريف الكلام إلخ**) جواب عما يقال : لم بدأ بالكلام مع أن الكلمات أجزاؤه والجزء مقدم على الكل ولهذا بدأ كثير بالكلمة ؟ وحاصل الجواب أنه راعى كون المقصود بالذات الكلام وأما قصد الكلمات فلتألف الكلام منها والنكات لا تتزاحم . (**قوله لأن التأليف إلخ**) وقال السيد : هما بمعنى واحد ، قال البعض : وهو معنى التأليف . (**قوله وقوع الألفة**) المراد بها الارتباط بين الكلمتين بإسناد إحداهما إلى الأخرى ، أو إضافتها إليها ، أو وصفها بها أو نحو ذلك بخلاف ضمها إليها بدون شيء من ذلك كقام جاء قاله الشنوانى أى وليس المراد بها تناسبهما فى المعنى لئلا يخرج نحو الحجر مأكول . (**قوله الكلم مبتدأ إلخ**) أى كما يقتضيه قولهم إذا اجتمعت معرفة ونكرة فالمعرفة مبتدأ والنكرة خبر . واعلم أن الشارح حمل الكلم فى عبارة المصنف على الكلم الاصطلاحى كما يدل عليه كلامه الآتى فى غير موضع ، وإن كان قوله أى الكلم الذى يتألف منه الكلام يفيد حمل الكلم على الكلمات لأن تألف الكلام منها لا من الكلم الاصطلاحى فيؤوّل بتقدير مضاف ليوافق أكثر كلامه أى من أجزائه التى يتركب من مجموعها . وقوله باعتبار واحده يحتمل أن المراد بواحده مفرده الاصطلاحى الذى هو لفظ كلمة ، ويحتمل أن المراد به جزؤه أى جزء ما صدق عليه . وعلى كل ففى عبارته حذف مضاف تقديره على الأول مفهوم واحده لأن الانقسام إلى الثلاثة باعتبار مفهوم كلمة لا لفظها . وتقديره على الثانى جنس واحده لأن جزأه فرد من أفراد الكلمة ، والانقسام إلى الثلاثة باعتبار جنس الكلمة لا فرد من أفرادها ثم انقسام الشيء باعتبار شيء آخر انقسام للآخر فى الحقيقة فاتضح قول الشارح لأن المقسم وهو الكلمة إلخ . وبتقريرنا كلام الشارح على هذا الوجه تلتئم عبارته ويسقط ما اعترض به البعض وغيره عليه هنا وفيما يأتى فتنبه . ولك أن تستغنى عن اعتبار واحد الكلم فى تقسيم المصنف الكلم إلى اسم وفعل وحرف بأن تجعل الكلم فى كلامه بمعنى الكلمات وترجع الضمير فى واحده إلى الكلم بمعنى الكلم الاصطلاحى على الاستخدام لا بمعنى الكلمات وإلا لأنث الضمير فيصير المعنى واسم وفعل ثم حرف الكلمات أى الأنواع الثلاثة للكلمة ، وواحد الكلم الاصطلاحى كلمة وهذا أولى لعدم إحواجه إلى تقدير . (**قوله لأن المقسم**) أى محل القسمة يعنى المقسوم . (**قوله صادق إلخ**) قال يس : الصدق فى المفردات بمعنى الحمل ، ويستعمل بعلى فيقال صدق الحيوان على الإنسان . وفى القضايا بمعنى التحقق ويستعمل بفى فيقال هذه القضية صادقة فى نفس الأمر أى متحققة . (**قوله من تقسيم الكل إلخ**) تقسيم الكل إلى أجزائه تحليل المركب إلى أجزائه التى تركب منها . وتقسيم الكلى إلى جزئياته ضم قيود إلى أمر مشترك لتحصل أمور متعددة بعدد القيود . والتقسيم حقيقى إن تباينت أقسامه وإلا فاعتبارى .

ونوع الحرف(١) فهو من تقسيم الكلي إلى جزئياته لأن المقسم وهو الكلمة صادق على كل واحد من الأقسام الثلاثة أعنى الاسم والفعل والحرف . وليس الكلم منقسما إليها باعتبار ذاته لأنه لا جائز حينئذ أن يكون من تقسيم الكل إلى أجزائه لأن الكلم ليس مخصوصًا بهذه الثلاثة بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدًا ، ولا من تقسيم الكلي إلى جزئياته وهو ظاهر . ودليل انحصار الكلمة فى الثلاثة أن الكلمة إما أن تصلح ركنا للإسناد أو لا الثانى الحرف ، والأول إما أن يقبل الإسناد بطرفيه أو بطرف الأول الاسم والثانى

(قوله ليس مخصوصا بهذه الثلاثة) أى باجتماعها أى لتحققه بدون اجتماعها نحو زيد أبوه قائم والباء داخلة على المقصور عليه . وقوله بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدا أى وإن كانت من نوع الاسم فقط ، أو من نوع الاسم والفعل فقط ، أو الحرف فقط ، والظاهر من كلامهم أن المراد بالكلمات فى الكلم الكلمات الاصطلاحية فلا يطلق الكلم على ما تركب من ثلاثة ألفاظ مهملة كلها أو بعضها . ويمكن اختيار كونه من تقسيم الكل إلى أجزائه ويكون جعل الثلاثة أجزاءه باعتبار تركبه من مجموعها وإن لم يتركب من جميعها . **(قوله وهو ظاهر)** للزوم تحقق الكلم فى الاسم الواحد والفعل الواحد والحرف الواحد مع أنه باطل . **(قوله ودليل انحصار إلخ)** أخذ الانحصار من تقديم الخبر فى قوله واسم إلخ وإنما يتم هذا الدليل بمعونة الاستقراء وإلا فيمكن أن يقال لا نسلم أن ما لا يصلح ركنا للإسناد هو الحرف فقط ، وما يقبله بطرفيه هو الاسم فقط ، وما يقبله بطرف هو الفعل فقط . **(قوله أن الكلمة)** أظهر مع تقدم المرجع لئلا يتوهم عود الضمير إلى الثلاثة . **(قوله إما أن تصلح إلخ)** إما حرف تفصيل وأن تصلح فى تأويل مصدر خبر أن على تقدير مضاف أى ذات صلوح ، أو تأويل المصدر باسم الفاعل أى صالحة لأن الكلمة ليست الصلوح . وهذا أحسن من تقدير مضاف قبل اسم إن أى حال الكلمة لأنه المناسب للمقام ، إذ الكلام فى تقسيم نفس الكلمة لا فى تقسيم حالها ، ولأنه فى وقت الحاجة لا قبلها ، ولأن التقدير قبل اسم أن يحتاج معه فى صحة قوله الثانى الحرف إلى تقدير أى ذات الثانى الحرف أو الثانى حال الحرف ولأن الحصر لا يصح عليه لأن حال الكلمة لا ينحصر فى الصلوح وعدمه . وفرق السيد بين صريح المصدر وأن والفعل حيث قال : من رجع إلى المعنى يعرف أن الأول لا يرتبط بالذات من غير تقدير أو تأويل بخلاف الثانى . قال شيخنا السيد : ويؤيده صحة عسى زيد أن يقوم دون عسى زيد قياما . وسيأتى لهذا مزيد بيان فى آخر الموصول . **(قوله أو بطرف)** ليس المراد الطرف الدائر الصادق بأن تكون الكلمة مسندة وبأن تكون مسندا إليها بل الطرف المعين وهو أن تكون الكلمة مسندة بقرينة قوله والثانى الفعل . **(قوله الأول الاسم)** أورد عليه أن من الأسماء ما لا يقبله أصلا كالظروف التى لا تتصرف ، وما لا يقع إلا مسندا كأسماء الأفعال ، وما لا يقع إلا مسندا إليه كالضمائر المتصلة . وأجيب بأن الكلام باعتبار الغالب أفاده فى الأشباه(٢) .

---

(١) وانحصار الكلمة فى هذه الأقسام الثلاثة استقرائى لأن العلماء تتبعوا كلامًا معربًا فلم يجدوا نوعا رابعا للكلمة انظر قطر الندى وبل الصدى لابن هشام صـ ١٤ .

(٢) انظر الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطى ، من تحقيقنا .

الفعل[1] . والنحويون مجمعون على هذا إلا من لا يعتد بخلافه[2] . وقد أرشد بتعريفه إلى كيفية تألف الكلام من الكلم بأنه ضم كلمة إلى كلمة فأكثر على وجه تحصل معه الفائدة المذكورة لا مطلق الضم . وأقل ما يكون منه ذلك اسمان نحو ذا زيد وهيهات نجد ، أو فعل واسم نحو استقم وقام زيد بشهادة الاستقراء ، ولا نقض بالنداء فإنه من الثانى .

(قوله على هذا) أى انحصار الكلمة فى الثلاثة . **(قوله إلا من لا يعتد بخلافه)** هو أبو جعفر بن صابر فإنه زاد اسمُ الفعل مطلقا وسماه خالفة والحق أنه من أفراد الاسم . **(قوله إلى كيفية تألف)** الإضافة للبيان أى كيفية وحالة هى تألف . وقوله بأنه فى موضع الحال من التألف والباء للتصوير ، والمراد بالضم الانضمام من إطلاق اسم الملزوم على اللازم . ووجه الإرشاد أنه ذكر فى التعريف الإفادة المستلزمة للتركيب . فعلم أن التأليف يكون بالضم والإفادة . وقوله على وجه حال من الضم والمراد بهذا الوجه الحكم بإحدى الكلمتين على الأخرى وقوله الفائدة المذكورة أى التى يحسن السكوت عليها . **(قوله وأقل ما يكون منه ذلك)** أى التألف . وظاهره أن الكلام يتركب من أكثر من اسمين أو اسم وفعل وهو ما اعتمده ابن هشام وفصله[3] فى شرح القطر مع الإشارة إلى رد ما دل عليه قول ابن الحاجب لأنه لا يتأتى إلا من اسمين أو اسم وفعل . ويوافقه قول الرضى : وكان على المصنف يعنى ابن الحاجب أن يقول كلمتين أو أكثر ا هـ لكن قال السيد : قيل الإسناد نسبة فلا يقوم إلا بشيئين مسند ومسند إليه لا بأكثر . وهما إما كلمتان أو ما فى حكمهما فى قبول إسناده أو الإسناد إليه فلذلك اقتصر على كلمتين ا هـ . وقال فى محل آخر إن الكلام إنما يتحقق بالإسناد الذى يتحقق بالمسند إليه والمسند فقط ، وهما إما كلمتان أو ما يجرى مجراهما وما عداهما من الكلمات التى ذكرت فى الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها ا هـ نقله سم . **(قوله اسمان)** أى حقيقة كما مثل به أو حكما كزيد قائم فإن الضمير المستتر فى الوصف كالعدم لأنه لا يبرز فى تثنية ولا فى جمع فلا يقال زيد قائم ثلاثة أسماء لا اسمان فقط . **(قوله نحو ذا زيد)** اعترض بأن الأولى نحو ذا أحمد لأن التنوين حرف معنى . ورد بمنع أنه حرف معنى لا سيما على مذهب من زاد فى تعريف الكلمة قيد الاستقلال لإخراج مثل ألف المفاعلة وياء التصغير وياء النسب وحروف المضارعة وتاء التأنيث كالمصنف فى تسهيله . والمراد بالمستقل ما يسوغ النطق به وحده بنفسه أو بمرادفه فلا ترد الضمائر المتصلة . **(قوله أو فعل واسم)** قدم الفعل على الاسم لأن المؤلف من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه فى الذكر ا هـ يس . **(قوله وقام زيد)** إنما مثل بالماضى وفاعله الظاهر لأن الماضى على تقدير أن فيه ضميرا لا يسمى كلاما على الأصح لأن شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوى أن يكون الضمير واجب الاستتار أفاده فى التصريح . وناقشه يس بأنه لا شك فى أن قام فى جواب هل قام زيد ونحوه كلام فكيف يشترط وجوب الاستتار ويمكن حمله على غير الواقع جواب سؤال . **(قوله ولا نقض بالنداء)** أى الجملة الندائية فإنه أى عند الجمهور من الثانى أى المركب

(١) انظر شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ١٥/١ ، وانظر دليل الحصر فى شرح الألفية لابن جابر الأندلسى .
(٢) لأن ذلك تقسيم عقلى ينطبق على جميع اللغات ، ولأن ما أثبته العقل لا يناقضه العقل .
(٣) انظر أوضح المسالك للألفيه ١١/١ ، قطر الندى وبل الصدى صـ ١٣ ، ١٤ .

(تنبيه): ثم في قوله ثم حرف بمعنى الواو إذ لا معنى للتراخي بين الأقسام . ويكفى فى الإشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسيميه ترتيب الناظم لها فى الذكر على حسب ترتيبها فى الشرف ووقوعه طرفا . واعلم أن الكلم اسم جنس على المختار . وقيل جمع

من فعل واسم لأن « يا » نائبة عن أدعو وهو فعل واسم وأما المنادى فهو فضلة زائدة على حقيقة الكلام لا منها حتى يقال أن يا زيد مركب من فعل واسمين لا من الثاني . فإن قلت : قد أسلفت أن ظاهر قوله وأقل ما يكون إلخ أن الكلام يتركب من أكثر من اسمين أو اسم وفعل ومقتضاه عد المنادى من أجزاء الكلام فيكون منافيًا لقوله هنا فإنه من الثاني ، قلت : لعله يشترط في الأكثر الذي يتألف منه الكلام أن تتوقف عليه الإفادة نحو زيد أبوه قائم وإن قام زيد قمت فلا يلزم عد المنادى من الأجزاء حتى ينافي ما سلف لعدم توقف إفادة أدعو على ذكر المدعو ، ثم لا يلزم من نيابة لفظ عن لفظ أن يعطى جميع أحكامه حتى يرد أن النداء إنشاء وأدعو إخبار ، على أنه لا مانع من أن يقال إنما نابت يا عن أدعو بعد نقله إلى الإنشاء فتأمل . وأورد أيضا ألا ماء لأنه كلام مركب من حرف واسم لأن ألا التي للتمنى لا خبر لها لا ظاهرا ولا مقدرا ، ويمكن دفعه بما قيل في يا زيد . **(قوله ثم في قوله ثم حرف بمعنى الواو)** قال الدماميني في قول المغني الباب الثاني من الكتاب في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها ما نصه : الباب مبتدأ والثاني صفة له وفي تفسير الجملة خبر ، ومن الكتاب إما حال من الضمير المستكنّ في الخبر ولا يضر هنا تقديم الحال على عاملها المعنوي لأنها ظرف . وقد صرح ابن برهان بجوازه لتوسعهم في الظروف وأما حال من المبتدأ على حد ما أجاز سيبويه في قول الشاعر : * لمية موحشا طلل[1] * إذ صاحب الحال عنده هو النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلا للظرف كما يقول الأخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف فكذا ما نحن فيه ، وغاية ما يلزم كون العامل في الحال غير العامل في صاحبها وهذا ليس بمحذور عنده ، وأما صفة للمبتدأ بأن يقدر متعلقه معرفة أي الباب الثاني الكائن من الكتاب على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته . وقد اعتمد هذه الطريقة كثير من الأعاجم المتأخرين اهـ وما ذكره في قول المغني من الكتاب يأتي مثله في قول الشارح ثم في قوله ثم حرف . **(قوله إذ لا معنى للتراخي بين الأقسام)** فيه أن هذا من حيث الانقسام لا من حيث ذواتها فإن بين الأقسام التراخي الرتبي من حيث ذواتها فتكون ثم للتراخي الرتبي بينها من حيث ذواتها . وقوله يكفي في الإشعار إلخ فيه أن ثم أدل على ذلك لأن المتأخر ذكرًا قد يكون أشرف كما في آية : ﴿ **لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة** ﴾[2] فالأولى إبقاء ثم على حالها وجعلها للتراخي الرتبي بين الأقسام من حيث ذواتها لا من حيث الانقسام **(قوله أن الكلم اسم جنس على المختار)** أي لدلالته وضعا على الماهية من حيث هي . وللبهوتي اعتراض بتنافي كلام الشارح نقله البعض وأقره ، وقد عرفت سقوطه مما قررناه سابقا عند قوله الكلم مبتدأ فلا تغفل . **(قوله وقيل جمع)** ردّ بأن الغالب تذكيره والغالب على الجمع تأنيثه . وقوله وقيل اسم جمع رد بأن له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلافه. **وقوله فالمختار أنه**

---

(١) هذا البيت لكثير عزة ، وتمامه ... يلوح كأنه خِلَلُ . والشاهد فيه هو تقديم الحال على صاحبها النكره . وهذا البيت أنشده سيبويه [جـ ١ صـ ٢٧٦] وذكر في شذوذ الذهب رقم [٧] . وعجز البيت * يلوح كأنه خلل *

(٢) الآية ٢٠ : سورة الحشر .

وقيل اسم جمع ، وعلى الأول فالمختار أنه اسم جنس جمعى لأنه لا يقال إلا على ثلاث كلمات فأكثر سواء اتحد نوعها أو لم يتحد أفادت أم لم تفد . وقيل لا يقال إلا على ما فوق العشرة . وقيل إفرادى أى يقال على الكثير والقليل كماء وتراب . وعلى الثانى فقيل جمع كثرة وقيل جمع قلة ، ويجرى هذا الخلاف فى كل ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء . وعلى المختار يجوز فى ضميره التأنيث ملاحظة للجمعية والتذكير على الأصل وهو الأكثر

اسم جنس جمعى الجمعى صفة لاسم لا لجنس على الصواب قاله يس . واعلم أن الجمع ما دل على آحاده دلالة تكرار الواحد بالعطف . واسم الجمع ما دل على آحاده دلالة الكل على أجزائه والغالب أن لا واحد له من لفظه كقوم ورهط وطائفة وجماعة وقد يكون كركب وصحب . واسم الجنس الإفرادى ما دل على الماهية لا بقيد قلة أو كثرة كماء وتراب والجمعى ما دل على أكثر من اثنين وفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا كتمر وكلم . قال اللقانى : اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هى ولا يخفى أن ذلك مناف لكونه جمعيا وجوابه ما فى الرضى فى باب الجمع من أنه وضع للماهية واستعمل فى الجمع فهو اسم جنس وضعا جمعى استعمالا . قال الروداني : لكن يلزم كونه مجازا دائما والظاهر أنه غير مجاز . وقد يقال إنه مستعمل فى الجنس فى ضمن أفراد كذا قيل . وفيه أنه لا يدفع التجوز لما قال المحققون من أن استعمال رجل فى زيد إن كان من حيث الرجولية مع قطع النظر عن خصوص التشخص فحقيقة وإن كان بملاحظة خصوصه فمجاز فالأولى التزام لزوم المجاز ولا ثلم فيه ا هـ . وأقول : الأولى أن يقال إنه غلب استعماله فى ثلاثة أفراد فأكثر حتى صار حقيقة عرفية فى ذلك فاندفع التجوز من أصله . ولا يبعد حمل كلام الرضى[1] على ما قلنا بأن يكون معنى قوله واستعمل فى الجمع وغلب استعماله فى الجمع بحيث صار حقيقة عرفية فيه فاحفظه . ثم أقول : بقى أن تقسيم اسم الجنس إلى إفرادى وجمعى غير حاصر إذ منه ما ليس جمعيا ولا إفراديا كأسد ثم رأيت بعض المحققين زاده وسماه أحاديا . **(قوله وقيل لا يقال)** أى الكلام لأنه المحدث عنه لا مطلق اسم الجنس الجمعى . **(قوله أى يقال على الكثير والقليل)** هذا بناء على أنه ما دل على الماهية من حيث هى وأما على أنه ما دل عليها بقيد الوحدة الشائعة فلا يستقيم إطلاقه على الكثير إلا من أل مثلا ولذا تدخل عليه مجردا عن الوحدة على هذا ، قاله يس . **(قوله يجوز فى ضميره)** أى الكلم لا مطلق اسم الجنس الجمعى لأن المحدث عنه الكلم ولأن من اسم الجنس الجمعى ما يجب تذكير ضميره كغنم وما يجب تأنيث ضميره كبط وما يجوز فى ضميره الأمران كبقر وكلم وكذا اسم الجمع منه واجب التذكير كقوم ورهط وواجب التأنيث كإبل وخيل وجائز الأمرين كركب كذا قال أرباب الحواشى وفى غالبه خلاف نذكره إن شاء الله تعالى فى باب العدد .

---

(١) انظر شرح الرضى [١٨٧/٢] .

نحو ﴿ إليه يصعد الكلم الطيب ﴾[1] ﴿ يحرفون الكلم عن مواضعه ﴾[2] وقد أنثه ابن معطى[3] فى ألفيته فقال : واحدها كلمة . وذكره الناظم فقال (**وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ**) ونظير كلم وكلمة من المصنوعات لبن ولبنة ، ومن المخلوقات نبق ونبقة . فاسم الجنس الجمعى هو الذى يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا بأن يكون واحده بالتاء غالبًا والاحتراز بغالبًا عما جاء منه على العكس من ذلك أن يكون بالتاء دالا على الجمعية وإذا تجرد منها يكون للواحد نحو كمء وكمأة . وقد يفرق بينه وبين واحده بالياء نحو روم ورومى وزنج وزنجى . وحد الكلمة قول مفرد وتطلق فى الاصطلاح مجازًا على أحد جزءى العلَم المركب نحو

(**قوله واحده كلمة**) قال سم : أى واحد معنى الكلم يسمى كلمة ا هـ ومراده بواحد معناه جزء ما صدق عليه ويصح أن يكون مراد المصنف بواحد مفرده الاصطلاحى كما مر . (**قوله ومن المخلوقات**) أى ما ليس للعبد دخل فيه وإلا فالعبد وصنعته مخلوقان لله تعالى . (**قوله فاسم الجنس الجمعى**) قال البعض : تفريع على قول المصنف واحده كلمة ا هـ وفيه أنه لا تعرض فى كلام المصنف لكون الكلم اسم جنس جمعيا حتى يتفرع عليه أن اسم الجنس الجمعى يفرق إلخ فالوجه أنه تفريع على قول الشارح سابقا فالمختار أنه اسم جنس جمعى مع قول المصنف واحده كلمة ، لكن ما سيذكره من الغلبة غير داخل فى التفريع . ولك أن تجعل الفاء فصيحة أى إذا أردت معرفة اسم الجنس الجمعى فاسم إلخ والجمعى[4] صفة لاسم كما مر. (**قوله هو الذى يفرق إلخ**) أى و لم يغلب تأنيثه ليخرج نحو تخم مما فرق بينه وبين واحده بالتاء وهو جمع. واعلم أن فرق بالتضعيف والتخفيف فى الأجرام والمعانى وما نقل عن القرافى من تخصيص المضعف بالأجرام والمخفف بالمعانى لعله أريد به الأولوية لأن الفرق لما كان أظهر فى الأجرام ناسبه التضعيف عكس المعانى وإلا فأهل اللغة متواطئون على أن مثل كسَرته وكسَّرته فى المعانى والأجرام مطلقا أفاده الرودانى . فإن قلت : يرد على التخصيص وإن حمل على الأولوية قوله تعالى : ﴿ **إن الذين فرقوا دينهم** ﴾[5] ﴿ **وإذ فرقنا بكم البحر** ﴾[6] قلت : أريد فى الآية الأولى إفادة التكثير وإنما يؤتى بالمخفف إذا لم ترد تلك الإفادة ، وفى الثانية لما كان الماء جسما لطيفا شفافا فهو كالمعانى أتى فيه بالمخفف . (**قوله والاحتراز بغالبا**) أى الثانية وأما محترز غالبا الأولى فقد ذكره بقوله وقد يفرق إلخ . (**قوله وزنج**) بكسر الزاى وفتحها طائفة من السودان . (**قوله قول**) خبر عن حد وتطابقهما ظاهر . وقول البعض لم يؤنث الخبر مع أن شروط التطابق موجودة لكونه فى الأصل مصدرا لا يثنى ولا يجمع وإن أريد به هنا المقول لأن اعتبار الأصل جائز فى مثله إنما يستقيم لو قال الشارح والكلمة قول مفرد لكنه لم يقل ذلك فليس بمستقيم . والتاء فى الكلمة للوحدة الراجعة لوحدة الإفراد بحيث لا تطلق الكلمة على قولين مفردين معا فلا تنافى كلية الجنس المدلول عليه بأل الداخلة على

(١) الآية ١٠ : سورة فاطر. (٢) من الآية ٤٦ سوره النساء. (٣) ابن معط له نبذة مختصرة تأتى فيما بعد إن شاء الله تعالى .
(٤) الفرق بين اسم الجمع واسم الجنس الجمعى أن اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين ، أما اسم الجنس الجمعى فخلافه ، وذلك على الرغم من اشتراكهما فى أنهما ليسا على أوزان الكسرة ولا القلة : ولا المشهورة فيه مثل نسوة على وزن « فعلة » .
(٥) الآية ١٥٩ : سورة الأنعام. (٦) الآية ٥٠ : سورة البقرة .

امرىء القيس فمجموعهما كلمة حقيقة ، وكل منهما كلمة مجازا وفيها ثلاث لغات : كلمة على وزن نبقة وتجمع على كلم كنبق . وكلمة على وزن سدرة وتجمع على كلم كسدر . وكلمة على وزن تمرة وتجمع على كلم كتمر . وهذه اللغات فى كل ما كان على وزن « فَعِل » ككبد وكتف . فإن كان وسطه حرف حلق جاز فيه لغة رابعة وهى اتباع فائه لعينه فى الكسر اسما كان نحو فخذ أو فعلا نحو شهد[1] **(وَٱلْقَوْلُ)** وهو على الصحيح لفظ دالٌّ على معنى **(عَمْ)** الكلام والكلم والكلمة عمومًا مطلقًا فكل كلام أو كلم أو كلمة قول

المحدود . وزاد فى التسهيل فى حد الكلمة قيد الاستقلال لتخرج ألف المفاعلة وأحرف المضارعة وياء التصغير وياء النسب وتاء التأنيث ونحو ذلك فإنها ليست بكلمات على مذهب المصنف ، وذهب الرضى إلى أنها كلمات . **(قوله وتطلق فى الاصطلاح مجازا)** وكذا فى اللغة . وخص الاصطلاح بالذكر لأنه أهم لأن وضع الكتاب لبيانه فسقط قول البعض الصواب إسقاط قوله فى الاصطلاح لتوافق اللغة والاصطلاح فى ذلك . والمجاز المذكور مرسل علاقته الكلية[2] وما ذكره الشارح من أن هذا الإطلاق مجاز أحد قولين . والثانى أنه حقيقة عند النحاة وأن المفرد عندهم اللفظة الواحدة بدليل إعراب كل منهما بإعراب مستقل والإعراب إنما يكون على آخر الكلمة وأن تفسيره بما لا يدل جزؤه على جزء معناه اصطلاح المناطقة فذكره فى العربية من خلط اصطلاح باصطلاح . **(قوله وتجمع)** أى جمعا لغويا لا اصطلاحيا فلا ينافى ما سبق من اختياره أنه اسم جنس جمعى لا جمع . **(قوله كسدر)** أى بسكون الدال وأما بفتحها كعنب فجمع لسدرة كقربة وقرب ، وتجمع أيضا على سدور وسدرات بسكون الدال وكسرها للاتباع وفتحها للتخفيف كما فى القاموس وغيره . **(قوله فى كل ما كان على وزن فعل)** أى من الأسماء فقط كما يشعر به التمثيل . وقوله فإن كان وسطه أى وسط ما كان على وزن فعل ووسطه حرف حلق اسما كان أو فعلا ، فتسمية اللغة الأخيرة رابعة ليست بالنسبة إلى الأسماء فقط وإن توهمه البعض ، بل بالنسبة إلى الأفعال التى وسطها حرف حلق أيضا . قال السعد فى شرح تصريف العزى فى نحو نعم وشهد أربع لغات : كسر الفاء مع سكون العين ، وكسرها وفتح الفاء مع سكون العين وكسرها وهذه اللغات جارية فى كل اسم أو فعل على فعل مكسور العين وعينه حرف حلق اهـ ومثله للشارح فى باب نعم وبئس فإن لم يكن وسط الفعل الذى على فعل حلقيا كعلم فليس فيه إلا فتح فائه وكسر عينه أو سكونها تخفيفا . **(قوله والقول)** أى المقول . **(قوله على الصحيح)** مقابله أربعة أقوال ذكر الشارح منها فيما يأتى قولين . والثالث أنه مرادف للكلمة . والرابع أنه مرادف للفظ حكاه السيوطى فى جمع الجوامع . **(قوله لفظ دال)** المراد باللفظ ما يشمل الحقيقى كالكلمات القرآنية لأنها ملفوظة بالفعل بالنسبة لغيره تعالى والحكمى كالضمير المستتر . والمراد بالدال ما يدل بالوضع الشخصى كزيد ورجل أو النوعى كالمركبات والمجازات . ومن هذا يعلم سقوط تشكيك

(١) اللغة الأصلية « كلمة » وهو الأول فى اللغات والباقى تفريعات . وانظر شذا العرف من الصرف باب تصريف الأسماء . للشيخ الحملاوى وشرح الكافية لابن الحاجب

(٢) وهو ذكر اللفظ الدال على الكل ويراد به الجزء لا غير كما فى قوله : ﴿يجعلون أصابعهم فى آذانهم﴾ فعبر بالأصابع ويريد الأنامل والقرينة معنوية.

ولا عكس . أما كونه أعم من الكلام فلانطلاقه على المفيد وغيره والكلام مختص بالمفيد . وأما كونه أعم من الكلم فانطلاقه على المفرد وعلى المركب من كلمتين وعلى المركب من أكثر والكلام مختص بهذا الثالث . وأما كونه أعم من الكلمة فلانطلاقه على المركب والمفرد وهى مختصة بالمفرد . وقيل القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد فيكون مرادفا للكلام . وقيل هو عبارة عن المركب خاصة مفيدا كان أو غير مفيد فيكون أعم مطلقا من الكلام والكلم ومباينا للكلمة . وقد بان لك أن الكلام والكلم بينهما عموم وخصوص من وجه فالكلام أعم من جهة التركيب وأخص من جهة الإفادة والكلم بالعكس ، فيجتمعان فى

صاحب التصريح المذكور فى تصريحه فانظره . **(قوله على معنى)** أى واحد أو أكثر فدخل المشترك . والمعنى مصدر ميمى بمعنى المفعول أى المقصود من اللفظ . **(قوله عم الكلام والكلم والكلمة عموما مطلقا)** أى عم كلا من الثلاثة عمومًا مطلقًا يجتمع مع كل وينفرد عنه لوضعه للقدر المشترك الشامل لها ولنحو غلام زيد . وليس مراده عم مجموع الثلاثة بدليل قوله عاطفا بأو فكل كلام أو كلم أو كلمة إلخ وبدليل قوله أما كونه إلخ . وحمل الشارح عم على أنه فعل ماض لتبادره وعدم إحواجه إلى تكلف وقرره على وجه يستفاد منه ما يستفاد على جعل عم أفعل تفضيل حذفت همزته ضرورة من كونه عم كلا منها وزاد بشموله نحو غلام زيد لحمله العموم على العموم المطلق فلم يكن جعله أفعل تفضيل أكثر فائدة من جعله فعلا هكذا ينبغى تقرير عبارة الشارح ، وبه يعلم ما فى كلام البعض فانظره . ومثل جعله أفعل تفضيل فى البعد بل أبعد جعله اسم فاعل حذفت ألفه ضرورة . واعلم أن عمْ كغيره من الألفاظ المشددة الموقوف عليها فى الشعر يجب تخفيفه لئلا يفسد الوزن . **(قوله ولا عكس)** أى بالمعنى اللغوى . **(قوله وقد بان لك)** أى من تعريف المصنف الكلام وتعريف الشارح الكم بقوله سابقا بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدا ، وليس مراده بان لك من تكلم المصنف على الكلام والكلم إذ لا قرينة على هذه الإرادة . فسقط ما نقله البعض عن البهوتى وأقره من اعتراضه بقوله هذا أى قول الشارح وقد بان لك إلخ ظاهران أعرب الكلم مبتدأ خبره ما بعده لأنه حينئذ مستعمل فى معناه الاصطلاحى وهو المركب من ثلاث كلمات فصاعدا ، فإن أعرب مبتدأ خبره ما قبله كما مشى عليه الشارح أشكل لأنه حينئذ بمعنى الكلمات النحوية وهى الاسم والفعل والحرف اهـ مع أن دعواه ظهور ذلك البيان على جعل الكلم فى عبارة المصنف بمعناه الاصطلاحى غير مسلمة لأن كون الكلام والكلم بينهما العموم من وجه إنما يتبين بتعريفهما لا بتعريف الكلام ومجرد أن واحد الكلم كلمة . ومع أن دعواه كون الكلم بمعناه الاصطلاحى كما بيناه سابقا فتنبه ولا تكن أسير التقليد . **(قوله بينهما عموم وخصوص من وجه)** الجار والمجرور راجع لكل من عموم وخصوص .

---

(١) ابن جماعة : هو محمد بن أبى بكر بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة . وهو الأستاذ العلامة المتفنن فى سائر العلوم والفنون . وكان أعجوبة زمانه فى التقرير توفى سنة ٨١٩ : (انظر البغية ٦٣/١ ــ ٦٦) .

الصدق فى نحو زيد أبوه قائم ، وينفرد الكلام فى نحو قام زيد ، وينفرد الكلم فى نحو إن قام زيد .

(تنبيه)*: قد عرفت أن القول على الصحيح أخص من اللفظ مطلقا فكان من حقه أن يأخذه جنسا فى تعريف الكلام كما فعل فى الكافية لأنه أقرب من اللفظ[1] ، ولعله إنما عدل عنه لما شاع من استعماله فى الرأى والاعتقاد حتى صار كأنه حقيقة عُرفية واللفظ ليس كذلك **(وَكِلْمَة بها كَلاَمٌ قَدْ يُؤمْ)** أى يقصد كلمة مبتدأ خبره الجملة بعده . قال المكودى[2] : وجاز الابتداء بكلمة

(فائدة) : قال ابن جماعة لا بد في اللذين بينهما عموم وجهى من معرفة أمور : معروضين وعارضين وثلاث ماصدقات ومادة ومتعلق . وبيان ذلك هنا ليقاس عليه غيره أن المعروضين الكلام والكلم ، والعارضين العموم والخصوص ، والماصدقات الثلاث ماصدقات اجتماعهما وانفراد كل ، والمادة الاسم والفعل والحرف ، والمتعلق الصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين أو أكثر وفى عدم الاستغناء عن معرفة هذا المتعلق نظر إذ الظاهر أنه يستغنى عن معرفته . **(قوله قد عرفت)** أى من تعريف القول . **(قوله على الصحيح)** احترز بقوله على الصحيح من بعض الأقوال المقابلة له وهو القول بمرادفته للفظ وإن لم يحكه الشارح سابقا فلا ينافى أنه أخص من اللفظ على بعض الأقوال غير الصحيحة أيضا كالقولين اللذين حكاهما الشارح سابقا فى مقابلة الصحيح . والحاصل أن فى مفهوم قوله على الصحيح تفصيلا فلا يعترض به فاعتراض البعض تبعا لشيخنا على قوله على الصحيح غير وجيه فافهم . **(قوله فكان من حقه)** أى القول أى مما يستحقه ، أو المصنف أى من الحق المطلوب منه أى على وجه الأولوية وإلا فأخذ البعيد فى التعريف جائز . **(قوله أقرب من اللفظ)** أى إلى الكلام لأنه أقل عموما من اللفظ . **(قوله حتى صار كأنه حقيقة عرفية)** يفيد أنه لم يصر بالفعل وهو كذلك لعدم هجر المعنى الأصلى . وقال الفاكهى : يطلق على غير اللفظ من الرأى والاعتقاد بطريق الاشتراك لكن لا يعترض بهذا على من أخذ القول فى التعريف لوضوح القرينة على المراد . **(قوله وكلمة بها كلام قد يؤم)** مجموع هذا الكلام جملة كبرى لأن الخبر فيها جملة ، وجملة قد يؤم صغرى لوقوعها خبرا ، وجملة كلام قد يؤم كبرى وصغرى بالاعتبارين . **(قوله خبره الجملة بعده)** أى جملة كلام قد يؤم التى هى اسمية مركبة من مبتدأ ثان وخبر وقد فصل بين المبتدأ الأول وخبره بمعمول خبر المبتدأ الثانى وهو بها للضرورة . **(قوله للتنويع)** قال سم : حمل الكلمة على التنويع يقتضى أنه أراد بها هنا معناها دون لفظها وهو غير صحيح لأن المراد بها هنا نفس اللفظ أى ولفظ كلمة إلى آخره ، وحينئذ فما قاله المكودى لا يصح لا أنه غير محتاج إليه فقط . ويمكن أن يجاب بأن لفظ كلمة فرد من أفراد مسمى كلمة إذ يصدق مسمى كلمة على لفظ كلمة كما يصدق على لفظ زيد وعمرو مثلا ، فكأنه قال وفرد من مسمى كلمة به كلام قد يؤم فصح ما قاله المكودى[3] اهـ ببعض تصرف .

---

(١) انظر الكافية الشافية صـ ٣ . يقول فيها .

قولـه ، مفيـد ، طلبـا ، أو خبـرا هو الكلام ، كاستمع ، و ، ستـرى ،

(٢) هو أبو زيد : عبد الرحمن بن على بن صالح المكودى ، قبيلة ، له شرح المكودى على ألفيه ابن مالك ، وهو آخر من قرأ كتاب سيبويه فى النحو .

(٣) انظر شرح المكودى لألفية ابن مالك صـ ٧ .

للتنويع لأنه نوَّعها إلى كونها إحدى الكلم وإلى كونها يقصد بها الكلام انتهى. ولا حاجة إلى ذلك فإن المقصود اللفظ وهو معرفة أى هذا اللفظ وهو لفظ كلمة يطلق لغة على الجمل المفيدة، قال تعالى: ﴿كلا إنها كلمة هو قائلها﴾[1] إشارة إلى ﴿رب ارجعون لعلى أعمل صالحا فيما تركت﴾[2] وقال عليه الصلاة والسلام: «أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد:

[٣] * أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ ٱللهَ بَاطِلُ * »

(قوله إحدى الكلم) لو قال واحد الكلم لكان أوفق. **(قوله وهو معرفة)** أى بالعلمية لأن كل كلمة أريد بها لفظها فهى علم عليه بناء على مذهب السعد ومن تبعه أن الألفاظ موضوعة لأنفسها تبعا لوضعها لمعانيها لا قصدا حتى يصير به اللفظ مشتركا فتنوينها مع وجود العلمية والتأنيث للضرورة. وقال السيد: دلالة الألفاظ على أنفسها إن سلمت فليست بالوضع اهـ. والظاهر أن العلمية المذكورة شخصية كما يعلم مما قررناه فى أسماء الكتب عند قول الشارح تنبيه أو قع الماضى موقع المستقبل إلخ وإن قال شيخنا السيد علمية جنسية كما هو ظنى. **(قوله يطلق لغة)** أى إطلاقا مجازيا كما فى التصريح[3] وغيره ويشير إليه الشارح بذكر العلاقة بقوله وهو من باب إلخ، فما نقله البعض عن بعضهم من أن هذا

(بسم الله الرحمن الرحيم) الحمد لله رب العالمين. فقد رأينا ـ خدمة لهذا الكتاب الجليل ـ أن نحلى هذه الطبعة بشرح شواهده، فأخذنا من شرح الشواهد (للعينى) كل ما تعرض لشرحه من شواهد الأشمونى والله نسأل التوفيق وحسن السدا .

[شواهد الكلام]

[٣] قاله لبيد بن ربيعة العامرى الصحابى شاعر مفلق فارس جواد مخضرم، عاش مائة وأربعين سنة. توفى فى خلافة عثمان رضى الله عنه. وتمامه: * وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ * وهو من قصيدة لامية من الطويل أولها قوله:

أَلاَ تَسْأَلاَنِ ٱلْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلاَلٌ وَبَاطِلُ

قوله باطل يعنى زائل وفائت من بطل الشيء بطلا وبطلا وبطولا وبطلانا إذا ذهب ضياعا. والنعيم ما أنعم الله عليك وكذلك النعمة والنعمى والنعماء، قوله لا محالة بالفتح أى لا بد وقيل لا حيلة. قيل الجنة نعيم وهى لا تزول أبدا فكيف قال هكذا وهذا غير صحيح، ولهذا رد عليه عثمان بن مظعون رضى الله عنه وكذبه حين أنشده فى مجلس قريش وعثمان هناك. يقال إنما قال ذلك قبل إسلامه فيحتمل أن يكون اعتقاده أن لا وجود للجنة أو لا دوام لها كما هو مذهب طائفة من أهل الضلال، أو يكون أراد به ما سوى الجنة من نعيم الدنيا لأنه كان فى صدد ذم الدنيا وبيان سرعة زوالها. وأما تكذيب عثمان إياه فلحمله كلامه على العموم، وألا حرف استفتاح غير مركبة خلافا للزمخشرى. وكل إذا أضيفت إلى النكرة تقتضى عموم الأفراد وإذا أضيفت إلى المعرفة تقتضى عموم الأجزاء تقول: كل رمان مأكول، لا كل الرمان. وخلا إذا دخلت عليها ما لا تجر عند الجمهور خلافا للجرمى، وعند التجرد تجر على أنها حرف جر، وتنصب على أنها فعل فاعله مضمر وجوبا والمستثنى مفعوله. وكذلك عدا. ثم هذه الجملة يجوز أن تكون حالا وبه جزم السيرافى فالتقدير ألا كل شيء حال كونه خاليا عن الله باطل. ويجوز أن تكون نصبا على الظرفية والتقدير ألا كل شيء وقت خلوه عن الله باطل، قوله يحاول من حاولت الشيء إذا أردته. والنحب بفتح النون وسكون الحاء المهملة وهو المدة والوقت. يقال قضى فلان نحبه إذا مات[4] وأورده شاهدا لإطلاق الكلمة على الكلام وهو مجاز من تسمية الشيء باسم جزئه. وقد روينا عن أبى هريرة رضى الله عنه من طريق البخارى ومسلم رضى الله عنهما عن النبى ﷺ أنه قال: «أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكاد ابن أبى الصلت أن يسلم».

(١) من الآية ١٠٠ سورة المؤمنون. (٢) من الآية ٩٩ سورة المؤمنون. (٣) أى شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى.

(٤) ويؤيد ذلك ما جاء فى الكتاب العزيز قوله تعالى ﴿فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر﴾ وانظر لسان العرب لابن منظور مادة (نحب). باب الباء فصل النون.

وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه كتسميتهم ربيئة القوم عينا والبيت من الشعر قافية. وقد يسمون القصيدة قافية لاشتمالها عليها وهو مجاز مهمل فى عرف النحاة.

الإطلاق حقيقة عند اللغويين فيه نظر . (**قوله على الجمل**) أى جنسها الصادق بالجملة الواحدة والأكثر . (**قوله المفيدة**) قال يس : ليس بقيد فإن العلاقة الآتية تفيد أن إطلاقها على الجمل لا يختص بالمفيدة وإن اشتهر فى كلامهم التقييد بها ا هـ وقد يقال كلامهم فى الإطلاق بالفعل والذى تفيده العلاقة جواز إطلاقها على الجمل غير المفيدة لا إطلاقها بالفعل . (**قوله أنها**) أى جملة ارجعون إلخ . (**قوله قالها الشاعر**) أل للجنس . (**قوله كلمة لبيد**) هو ابن ربيعة العامرى الصحابى توفى فى خلافة عثمان عن مائة وأربعين سنة . وقيل فى أول خلافة معاوية عن مائة وسبع وخمسين سنة ، قيل : إنه لم يقل شعرا منذ أسلم وهو الصحيح عند الإخباريين وقد عمر فى الإسلام دهرا . وكان يقول : أبدلنى الله بالشعر القرآن حتى قال له عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فى مدة خلافته : يا لبيد أنشدنى شيئا من شعرك ، فقال : ما كنت لأقول الشعر بعد أن علمنى الله البقرة وآل عمران فزاده عمر فى عطائه خمسمائة درهم وقيل بل قال فى الإسلام هذا البيت :

ما عاتب المرء الكريم كنفسه ... والمرء يصلحه القرين الصالح

وقيل بل هذا البيت :

الحمد لله إذ لم يأتنى أجلى ... حتى اكتسيت من الإسلام سربالا

(**قوله ألا كل شىء ما خلا الله باطل**) أى ذاهب فان . أى جائز عليه ذلك فلا يرد نحو الجنة والنار والأرواح . والظاهر من إيراد العلماء هذا الشطر فقط أنه الواقع فى الحديث والخبر عن أصدق دون تمام البيت وهو : * **وكل نعيم لا محالة زائل** *

واعترض بأن نعيم الجنة لا يزول ، وأجيب بأنه قاله قبل إسلامه وكان يعتقد أن لا جنة أو لا دوام لها ، وبأن المراد جائز عليه الزوال وبأن المراد هنا نعيم الدنيا لأن سياق القصيدة لذم الدنيا . وقوله لا محالة بفتح الميم أى لابد وقيل لا حيلة . (**قوله وهو**) أى الإطلاق المذكور من باب إلخ أى فيكون مجازا مرسلا من إطلاق اسم الجزء على الكل . واعترضه شيخنا السيد بأن السعد نص على أنه يجب أن يكون الجزء الذى يطلق اسمه على الكل له من بين الأجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكل ، فلا يجوز إطلاق اليد أو الأصبع على الربيئة والأمر هنا ليس كذلك ، قال إلا أن يحمل كلام السعد على الجزء الخاص وما هنا جزء عام لأن الكلمة تعم سائر أجزاء الكلام . هذا ويصح أن يكون من باب الاستعارة لأن الكلام لما ارتبط بعضه ببعض وحصلت له بذلك وحدة أشبه الكلمة . (**قوله ربيئة القوم**) كذا فى بعض النسخ بالموحدة فتحتية ساكنة فهمز وفى بعضها بالهمز فالتحتية المشددة وهو من يجلس على مكان عال لينظر القوم . (**قوله والبيت من الشعر قافية**) لأنها أشرف أجزائه . (**قوله وقد يسمون القصيدة إلخ**) من ذلك قول معن بن أوس فى ابن أخته :

أعلمه الرماية كلّ يوم ... فلما استدّ ساعده رمانى

(تنبيه): قد فى قوله قد يؤم للتقليل ومراده التقليل النسبى ، أى استعمال الكلمة فى الجمل قليل بالنسبة إلى استعمالها فى المفرد ، لا قليل فى نفسه فإنه كثير . وهذا شروع فى العلامات التى يمتاز بها كل من الاسم والفعل والحرف عن أخويه . وبدأ بالاسم لشرفه فقال **(بِالْجَرِّ)** ويرادفه الخفض . قال فى شرح الكافية : وهو أولى من التعبير بحرف الجر لتناوله الجر بالحرف والإضافة **(وَالتَّنْوِينِ)** وهو فى الأصل مصدر نوّنت أى أدخلت نونا ، ثم غلب حتى صار اسمًا لنون تلحق الآخر لفظًا لا خطًّا لغير توكيد . فقيد لا خطًّا

وكم علمته نظم القوافى فلما قال قافية هجانى[1]

واستدّ بالسين المهملة أى قوى كما فى شيخ الإسلام . **(قوله وهو مجاز مهمل فى عرف النحاة)** أى أنهم لا يستعملون الكلمة بمعنى الكلام أصلا . ومن هنا اعترض على المصنف فى ذكره حتى قيل إنه من أمراض الألفية التى لا دواء لها . وقد أطال سم فى دفعه بما حاصله أن إهمال المعنى المجازى فى عرفهم بتقدير تسليم حصوله من جميعهم لا يمنع من ذكره بل يؤكده لأن إهماله يوهم انتفاءه فيتأكد التنبيه عليه ، ويكون قد فى عبارته للتوقع فإن استعمال اللفظ فى المعنى المجازى بصدد أن تدعو حاجة إليه فيرتكب ، أو أنه أراد بيان المعنى اللغوى المجازى لكثرته فى نفسه وإن كان قليلا بالنسبة إلى المعنى الحقيقى . **(قوله وهذا)** أى الشروع فى الكلام الآتى ليصح الحمل ويصح رجوع الإشارة لنفس الكلام ويقدر مضاف فى الخبر أى ذو شروع . **(قوله فى العلامات)** العلامة يجب اطرادها أى وجود المعلم عند وجودها ولا يجب انعكاسها أى انتفاؤه بخلاف التعريف فإنه يجب اطراده وانعكاسه حدا كان أو رسما إلا عند من جوّز التعريف بالأعم أو الأخص . **(قوله لشرفه)** أى لوقوعه محكوما عليه وبه ولأنه لا غنى لكلام عنه . **(قوله بالجر)** هو على أن الإعراب لفظى الكسرة وما ناب عنها ، وتعريفه بالكسرة التى يحدثها عامل الجر فيه قصور لعدم تناوله نائب الكسرة كالياء والفتحة ، ودور لأخذ المعرف فيه وإن أجيب عن الثانى بأنه تعريف لفظى لمن عرف الطرفين وجهل النسبة بينهما ، وبأن الجر ليس من أجزاء التعريف وإنما ذكر لتعيين العامل وعلى أنه معنوى تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها . وتقديم الجار والمجرور للاهتمام لا للحصر فإن العلامات تزيد على ما ذكره المصنف . **(قوله وهو أولى)** قد يقال لا أولوية لأن التعبيرين لم يتواردا على أمر واحد بل على علامتين مختلفتين . ويجاب بأن الأولوية بالنظر لمن أراد أن يقتصر على أحد التعبيرين . **(قوله من التعبير بحرف الجر)** رجح التعبير به ابن هشام من جهة أن عن وعلى والكاف الاسميات ونحوها يستدل على اسميتها بحرف الجر لعدم ظهوره فيها . ولا يرد عليه نحو عجبت من أن تقوم ويوم ينفع لأن المدخول اسم تأويلا لتأويل أن تقوم بالقيام وينفع بالنفع . **(قوله والإضافة)** أى المضاف ليجرى على الصحيح أن عامل الجر هو المضاف . ولم يقل والتبعية لأن الصحيح أن التبعية ليست عاملة بل العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع[2] . ولم يقل والمجاورة والتوهم لندرتهما . **(قوله وهو فى الأصل)** أى اللغة . **(قوله أى أدخلت نونا)** أى أو صوّت فالتنوين يطلق لغة على إدخال النون وعلى التصويت . **(قوله ثم غلب إلخ)** فى العبارة اختصار والتقدير ثم نقل إلى النون

(١) ليس بالأبيات شاهد نحوى ، وإنما هو شاهد لغوى فى أن الكلمة تطلق ويراد بها الكلام ، وهى من قضايا علم البلاغة لا النحو . فقد أطلق على القصيدة قافية وهو ما يسمونه بالمجاز المرسل والذى علاقته الجزئية .

(٢) وذلك لأن التابع يتبع المتبوع فى جميع حالاته إفرادًا وتثنية وجمعًا ، ورفعًا ونصبًا وجرًّا مثل النعت ومنعوته .

فصل مخرج للنون فى نحو ضيفن اسم للطفيلى وهو الذى يجىء مع الضيف متطفلا[1] وللنون اللاحقة للقوافى المطلقة أى التى آخرها حرف مد عوضا عن مدة الإطلاق فى لغة تميم وقيس كقوله :

المدخلة مطلقا ثم غلب إلخ لأن العلم بالغلبة ما وضع لمعنى كلى وغلب استعماله فى بعض جزئياته . والنون التى غلب استعمال التنوين فيها فرد من مطلق النون المدخلة لا من إدخال النون إذ هى مباينة له . وباعتبار النقل والغلبة اندفع اعتراض السهيلى بأن التنوين فعل المنون فلا يصح حمل النون عليه . **(قوله تلحق الآخر)** لم يأخذ الشارح محترزه وسيأتيك عن الروداني . وقوله لفظا قال يس : بيان للواقع لا للاحتراز . وقوله لا خطا أى لأن الكتابة مبنية على الابتداء والوقف وهو يسقط وقفا رفعا وجرا ولما ثبت عوضه وهو الألف فى الوقف نصبا كتبت الألف والمراد باللحوق خطاً المنفى لحوقها بنفسها لا أو عوضها حتى يرد أن المنون المنصوب فى الدرج لا يصدق عليه لفظا لا خطا لأن عوضها وهو الألف لاحق خطا وحتى يكون قوله لغير توكيد مستدركا لخروج نون « لنسفعًا » حينئذ بقوله لا خطا ، لكن يرد على طرده نون إذن على الصحيح من أنها تكتب ألفا ففى الدرج تلحق لفظا لا خطا وليست تنوينا . ولو زاد قيد الزيادة فى التعريف كغيره لخرجت ، ويجاب بأنها آخر الكلمة لا أنها لحقت الآخر فتخرج بقيد لحوق الآخر كذا فى الروداني . **(قوله مخرج للنون)** أى الأولى المتحركة المزيدة فى آخر ضيف ، وأخرجها الروداني بقيد « تلحق الآخر » نظرا إلى أنها آخر ضيفن لا أنها لحقت آخره . والشارح ومن وافقه نظروا إلى أنها لحقت آخر ضيف كما فهم مما قدمته ولحقت آخره للإلحاق بجعفر وأما الثانية فتنوين . **(قوله فى نحو ضيفن)** كرعشن للمرتعش اليد . **(قوله مع الضيف)** الضيف يطلق على الواحد والواحدة والاثنين والجماعة . ويجوز ضيف وضيفة وضيفان وأضياف والأول أفصح. قال تعالى: ﴿**هؤلاء ضيفى فلا تفضحون**﴾ [الحجر : ٦٨] قاله الدنوشرى . **(قوله للقوافى)** جمع قافية وقد اختلف فيها العروضيون على اثنى عشر قولا أشهرها قولان: قول الخليل بأنها من المتحرك قبل الساكنين إلى انتهاء البيت، وقول الأخفش بأنها الكلمة الأخيرة . واعترض قوله للقوافى المطلقة بأنه يلحق الأعاريض المصرعة أيضا وبأن المراد آخر القوافى وآخرها مدة والتنوين بدل منها لا أنه لحقها. وأجيب عن الأول بأن المراد بالقوافى ما يشمل الأعاريض المصرعة على الجمع بين الحقيقة والمجاز أو عموم المجاز . وعن الثانى بمنع أن المراد آخرها بل ما يصح حمل الكلام عليه وذلك روى القافية كذا فى الروداني . ولا يرد عليه ما إذا وصل الروى بالهاء نحو مقامه لأن المراد لحوق التنوين روىّ القافية ولو مع فصل بينهما نعم . يرد ما إذا كان الروى مدة أصلية.فإن الظاهر حينئذ حذفها والإتيان بالتنوين بدلها فليس التنوين لاحقا لروى القافية فى هذه الصورة فتدبر . **(قوله عوضا)** مفعول لأجله عامله اللاحقة وعليه فالعوض بمعنى التعويض أو حال من ضمير اللاحقة . **(قوله فى لغة)** متعلق باللاحقة وقوله تميم وقيس عبارة التصريح فى لغة تميم أكثرهم أو جميعهم وكثير من قيس وأما فى لغة الحجازيين فلا تلحق . **(قوله كقوله)** أى الشاعر المفهوم من السياق وإن لم يفهم بخصوص اسمه كجرير هنا والنابغة فيما بعده . **(قوله عاذل)** منادى مرخم وأصبتُ بضم التاء كما

---

(١) والمتطفل هو الإنسان الذى يأتى مع غيره ولا يكون مرفوعا فى إتيانه معه فى محل الضيافة ويكون عبئًا على المُضِيف لعدم رغبته فيه .

[٤] أَقِلِّي اللَّوْمَ عَـاذِلَ وَالْعِتَابَـنْ ... وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ

الأصل العتابا وأصابا . وقوله :

[٥] أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا ... لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِنْ

الأصل قدى . ويسمى تنوين الترنم على حذف مضاف أى قطع الترنم لأن الترنم مد الصوت بمدة تجانس الروى[1] ، ومخرج أيضا للنون اللاحقة للقوافى المقيدة وهى التى رويها ساكن غير مد ، كقوله :

فى التصريح وهو الأقرب وبكسرها كما فى الشمنى أى إن أردت النطق بالصواب بدل اللوم . وجملة لقد أصابن مقول القول وجواب الشرط محذوف يفسره قولى . **(قوله أفد)** فى رواية أزف وكلاهما بوزن فهم وبمعنى قرب . والركاب الإبل التى يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها كما فى الصحاح . ولما نافية وتزل مضارع زال التامة . والرحال جمع رحل وهو المسكن وكأن قدن أى كأن قد زالت وذهبت والاستثناء منقطع[2] أى لكن رحالنا لم تزل بالفعل مع عزمنا على الترحل . **(قوله على حذف مضاف إلخ)** وقيل لا حذف لأن الترنم يحصل بالنون نفسها لأنها حرف أغنّ نقله فى التصريح عن ابن يعيش وغيره . وعليه لا يكون الترنم خصوص مد الصوت بمدّة تجانس الروى . **(قوله تجانس الروى)** أى حركة الروى . والروى الحرف الذى تنسب إليه القصيدة .

[٤] قاله جرير بن عطية بن حذيفة الخطفى التيمى من فحول شعراء الإسلام توفى سنة عشر أو إحدى عشرة ومائة . وجرير فى اللغة الحبل وهو من قصيدة بائية طويلة من الوافر وأولها هذا ، وبعده :

أَجِدَّكَ لاَ تُذَكِّرُ عَهْدَ نَجْدٍ ... وَحَيًّا طَالَ مَا انْتَظَرُوا الإِيَابَا

وأقلى أمر من الإقلال من القلة . واللوم بالفتح العذل . وعاذل بفتح اللام منادى مرخم أصله يا عاذلة .. والعتابن عطف على اللوم . قوله لقد أصابن مفعول القول وجواب الشرط محذوف تقديره إن أصبت لا تعذلى وقولى لقد أصاب . والشاهد فى العتابن وأصابن لأن أصلهما العتابا وأصابا فجىء بالتنوين بدلا من الألف لأجل قصد الترنم نص عليه ابن يعيش . والذى عليه سيبويه والمحققون أنه لقطع الترنم الذى يحصل من النون لأن الترنم وهو التغنى يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها لمد الصوت فيها فإذا أنشدوها ولم يترنموا جاءوا بالتنوين مكانها . قوله أجدك أى أبجد منك هذا ونصبها على طرح الباء وقال ثعلب : ما أتاك فى الشعر من قوله أجدك فهو بالكسر وإذا أتاك بالواو وجدك فهو مفتوح .

[٥] قاله النابغة الذبيانى بضم الذال المعجمة وكسرها واسمه زياد بن معاوية شاعر مفلق كان ممن يجالس النعمان بن المنذر وينادمه . وكان عنده بمكانة . وسمى بالنابغة لأنه لم يقل شعرا حتى صار رجلا وساد قومه فلم يفجأهم إلا وقد نبغ عليهم بالشعر بعدما كبر فسمى النابغة . وهو من قصيدة دالية من الكامل قالها فى المتجردة امرأة النعمان . وأولها :

مِنْ آلِ مَيَّةَ رَائِحٌ أَوْ مُغْتَـدِ ... عَجْلاَنَ ذَا زَادٍ وَغَيْـرَ مُـزَوَّدِ

أفد الترحل إلخ : وأفد على وزن فعل بكسر العين معناه قرب . ودنا ويروى أزف . والترحل الرحيل والركاب الإبل الرواحل واحدها راحلة ولا واحد لها من لفظها . وقيل جمع ركوب . والرحال من الرحيل وجمع رحل أيضا وهو مسكن الرجل ومنزله . قوله وكأن قد أى وكأن قد زالت وذهبت بقرينة لما تزل ، والاستثناء منقطع أى قرب ارتحالنا لكن رحالنا بعد لم تزل مع عزمنا على الانتقال . وكأن مخففة من المثقلة . والشاهد فى دخول تنوين الترنم فى الحرف أعنى فى قد . وفيه شاهد آخر وهو حذف الفعل الواقع بعد قد لكن لم يورد إلا للأول .

(١) وهذا التنوين ليس من علامات الأسماء .

(٢) أى أن المستثنى ليس بعضا مما قبله عكس المستثنى المتصل . كما سيأتى إن شاء الله .

[٦] أَحَارِ بْنَ عَمْرٍو كَأَنِّى خَمِرْنْ وَيَعْدُو عَلَى ٱلْمَرْءِ مَا يَأْتَمِرْنْ

الأصل خمر ويأتمر ، وقوله :

[٧] وَقَاتِمِ ٱلْأَعْمَاقِ خَاوِى ٱلْمُخْتَرَقْنْ

الأصل المخترق وقوله :

[٨] قَالَتْ بَنَاتُ ٱلْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْنْ كَانَ فَقِيراً مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْنْ

(قوله أحار إلخ) حار منادى مرخم حارث[1] . وخمر بفتح فكسر أى مخمور أى مستور العقل مغلوبه . ويعدو يسطو والواو استئنافية أو تعليلية على مذهب مجوّز ذلك ولا حاجة إلى زيادة البعض كونها زائدة على مذهب

[٦] قاله امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندى الشاعر المفلق الفائق ، مات فى بلاد الروم بأنقرة منصرفا من قيصر وقيل عند جبل يقال له عسيب بفتح العين وسكون السين المهملتين وفى آخره باء موحدة . وكان أبوه أول ملوك كندة . وقد روينا من حديث أبى هريرة رضى الله عنه خرجه أحمد فى مسنده قال : قال رسول الله ﷺ : « امرؤ القيس صاحب لواء الشعراء إلى النار » وصدره : * أحار بن عمرو كأنى خمرن وهو من قصيدة طويلة من المتقارب وهو أولها . وبعده :

لَا وَأَبِيكِ ٱبْنَةَ ٱلْعَامِرِىِّ لَا يَدَّعِى ٱلْقَوْمُ أَنِّى أَفِرْ

قوله : أحار بن عمرو منادى مرخم يعنى يا حارث بن عمرو والراء فى حار مكسورة كما كانت أولا . وخمر بفتح الخاء المعجمة وكسر الميم معناه كأنى خامرنى داء أو وجع . وأصله من الخمر بفتحتين وهو كل ما سترك من شجر أو بناء ، ومنه الخمر التى تشرب لأنها تستر العقل . ويأتمرن فاعل يعدو ، وما مصدرية ، والتقدير ويعدو على الرجل ائتماره أمرا ليس برشيد لأنه إذا ائتمر أمرا ليس برشيد فكأنه يعدو عليه فيهلكه . والواو تصلح أن تكون للاستئناف والتعليل على رأى من أثبت هذا فيكون المعنى يا حارث بن عمرو كأنى خامرنى داء لأجل عدوان الائتمار بأمر ليس برشيد ، وأن تكون زائدة على رأى الأخفش والكوفيين . والشاهد فيما يأتمرون حيث أدخل فيه التنوين الغالى .

[٧] قاله رؤبة بن العجاج المذكور آنفا ، وهو من قصيدة مرجزة تنيف على مائة وسبعين بيتا والواو فيه واو رب أى ورب قاتم الأعماق . والقاتم المكان المظلم المغبر من القتام وهو الغبار . وقال ابن السكيت : يقال أسود قاتم وقات من قتم يقتم من باب ضرب يضرب ، ومن قتم يقتم من باب علم يعلم قتما وقتمة . والأعماق جمع عمق بفتح العين وضمها وهو ما بعد من أطراف المفازة . والخاوى بالخاء المعجمة من خوى البيت إذا خلا عن الساكن والبطن من الطعام . والمخترق الممر الواسع المتخلل للرياح لأن المار يخترقه ، مفتعل من الخرق وهى المفازة الواسعة تنخرق فيها الرياح . فى الحقيقة القاتم صفة موصوفها محذوف أى ورب مهمه قاتم الأعماق وإضافته لفظية . وخاوى المخترقن مجرور بالوصفية ، وجواب رب محذوف وهو قطعته أو جبته أو نحو ذلك . والشاهد فى المخترقن وهو النون الساكنة التى تسمى التنوين الغالى . والغرض من إلحاقها الدلالة على الوقف ، ولهذا لا يلحق إلا القافية المقيدة أى الساكنة لتظهر فائدتها دون المطلقة .

[٨] قيل قاله رؤبة ولم أجده فى ديوانه . وقيل غير ذلك . وقبله :

قَالَتْ سُلَيْمَى لَيْتَ لِى بَعْلاً يَمُنْ يَغْسِلُ جِلْدِى وَيُنَسِّينِى ٱلْحَزَنْ

وَحَاجَةً مَا إِنْ لَهَا عِنْدِى ثَمَنْ مَيْسُورَةٌ قَضَاؤُهَا مِنْهُ وَمَنْ

قَالَتْ بَنَاتُ ٱلْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْنْ كَانَ فَقِيراً مُعْدِماً قَالَتْ وَإِنْنْ =

(١) وقد انطبقت على هذا الإسم شروط الترخيم ومنها العلمية ومتجاوزا لثلاثة أحرف ، لذلك حُذف آخره وفى ذلك يقول ابن مالك :

ترخيما احذف آخر المنادى كيا « سُعا » فى مَن دعا « سعادا »

وانظر شرح ابن عقيل على الألفية جـ ٣ صـ ٢٨٧ وما بعدها ، النحو الوافى جـ ٤ صـ ١٠١ وما بعدها . وانظر ما جاء عن الترخيم فى « المحتسب » جـ ٢ صـ ٢٥٧ . وانظر نظر الندى لابن هشام صـ ٢٩٧ .

فإن هاتين النونين زيدتا فى الوقف كما زيدت نون ضيفن فى الوصل والوقف ، وليستا من أنواع التنوين حقيقة لثبوتهما مع أل وفى الفعل والحرف ، وفى الخط والوقف ، وحذفهما فى الوصل . ويسمى التنوين الغالى زاده الأخفش ، وسماه بذلك لأن الغلو الزيادة وهو زيادة على الوزن[١] . وزعم ابن الحاجب أنه إنما سمى غاليا لقلته[٢] وقد عرفته أن إطلاق اسم التنوين على هذين مجاز فلا يردان على الناظم . وقد لغير توكيد فصل آخر مخرج

الأخفش والكوفيين . ما يأتمرون ما مصدرية أى ائتماره لآمر غير رشيد . قال فى التصريح : والمشهور تحريك ما قبله أى ما قبل التنوين الغالى بالكسرة كما فى صه ويومئذ واختار ابن الحاجب الفتح حملا على فتح ما قبل نون التوكيد الخفيفة[٣] . قال الموضح : وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان فى الوقف وهذا خلاف ما أجمعوا عليه اهـ ويظهر لى جواز تحريكه بضمته الثابتة له قبل لحوق التنوين فيكون رجوعا إلى الأصل . **(قوله وقاتم)** أى ورب مكان قاتم والقاتم المظلم والأعماق جمع عمق بفتح العين وضمها ما بعد من أطراف المفازة مستعار من عمق البئر والخاوى الخالى والمخترق الممر الواسع لأن المار يخترقه أى يقطعه وخبر مجرور رب محذوف أى قطعته . **(قوله قالت بنات العم إلخ)** ضمير كان يرجع إلى البعل أى الزوج ، وجواب الشرط الأول محذوف تقديره ترضين به ، والثانى حذف فعله وجوابه وتقديرهما وإن كان فقيرا رضيت به . **(قوله فإن هاتين النونين)** أى اللاحقة للقوافى المطلقة واللاحقة للقوافى المقيدة . وقوله فإن هاتين النونين إلخ أن جعل تعليلا لإخراج قيد لا خطا هاتين النونين وجعل قوله كما زيدت إلخ تنظيرا فى الثبوت وقفا فى قوّة التعليل لإخراجه نون ضيفن اتجه عليه أنه كان الصواب حينئذ أن يقول فإن هاتين النونين لحقتا خطا كما لحقت نون ضيفن خطا ، لأن القيد المذكور فى التعريف المخرج به ما ذكر قولنا لا خطا لا قولنا لا وقفا ، فالمناسب أن يكون تفريعا على الشواهد المتقدمة لما فيها من زيادة النونين وقفا ، قصد به الشارح بيان حالة زيادتهما فى القوافى ، فيكون قوله كما زيدت إلخ تنظيرا فى مطلق المخالفة للتنوين الحقيقى . هذا وكان الأولى أن يؤخر هذه الجملة والتى بعدها أعنى قوله وليستا إلخ عن قوله ويسمى التنوين الغالى إلخ كما فعل الموضح لتعلق ما ذكره ثانيا بالنون الثانية المتكلم فيها قبل قوله فإن هاتين إلخ وتعلق ما ذكره أولًا بالنونين معًا . بقي أن الدماميني نقل عن الزمخشري أن تنوين الترنم لا يؤتى به وفقًا .

= سلمى وسليمى واحدة والبعل الزوج . قوله يمن بتخفيف الوزن وأصله التشديد لأنه من المنة . قوله ومن أصله ومنى حذف التشديد والياء للضرورة . وعيا موضع فقيرا رواية من العى وهى العجز . قوله يمن فى محل النصب صفة لبعلا وتقديره يمن على . وقوله يغسل إلخ جملتان كاشفتان للجملة الأولى . وحاجة بالنصب عطفا على بعلا وأراد بها قضاء الشهوة حيث فسرها بالجملتين التاليتين . وما نافية وإن زائدة لتأكيد النفى . وميسورة صفة حاجة والألف واللام فى العم بدل من المضاف إليه تقديره بنات عمى وجواب الشرط فى الأولى محذوف وفى الثانية الشرط والجزاء جميه والتقدير وإن كان البعل فقيرا ترضين به أو تقبلينه أو نحو ذلك . والتقدير فى الثانية وإن كان فقيرا رضيت والمعطوف عليه محذوف والتقدير قالت وإن كان البعل غنيا وإن كان فقيرا . والشاهد فى انن فى الموضعين حيث أدخل فيهما التنوين زيادة على الوزن فلذلك سمى العالى . ألا ترى أن الوزن لا يستقيم إلا بحذفه وفى هذا من الأمور المتعسفة ما لا يخفى .

---

(١) وطالما أن هذا التنوين زيادة فلا يعتد به فى تقطيع البيت تقطيعا عروضيًا .

(٢) وهذا التنوين ليس من علامة الأسماء والأصل فيها : وإنْ . فهاتان النونان زائدتان ولا يعتد بهما فى الوزن .

(٣) انظر التصريح جـ ١ صـ ٢٦ .

لنون التوكيد الثابتة فى اللفظ دون الخط نحو لنسفعًا . وهذا التعريف منطبق على أنواع التنوين وهى أربعة : الأول تنوين الأمكنية ويقال تنوين التمكن وتنوين التمكين كرجل وقاض ،

(قوله وليستا من أنواع التنوين حقيقة) ذكره مع علمه من تعريف التنوين توطئة لذكر ما لم يعلم من التعريف وهو تعليل خروجهما بغير ثبوتهما فى الخط لأن تعليل خروجهما بثبوتهما فى الخط يعلم أيضا من التعريف . **(قوله وهو زيادة على الوزن)** فهو فى آخر البيت كالخزم بمعجمتين فى أوله وهو زيادة أربعة أحرف فأقل أول البيت . **(قوله وزعم ابن الحاجب)** لعل وجه تعبيره بالزعم أن ورود الغلو لغة بمعنى القلة غير معروف كما يشعر بذلك عدم ذكر صاحب القاموس له ، أو أن التنوين الغالى ليس قليلا وإن أمكن دفع هذا بأن قلته بالنسبة لتركه . واختلف فى فائدته فقيل الترنم فلا يصح أن يكون قسيما لتنوين الترنم وهذا إنما يتجه على القول الثانى الذى لم يجر عليه الشارح فى قولهم تنوين الترنم . وقيل الإيذان بالوقف إذ لا يعلم فى الشعر المسكن آخره للوزن أو أصل أنت أم واقف . **(قوله وقد عرفت)** أى من خروجهما من تعريف التنوين . **(قوله مجاز)** أى بالاستعارة علاقته المشاكلة التى هى المشابهة فى الشكل والصورة كما بين فى محله . ومن هذا يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض وشيخنا السيد من الخبط . **(قوله مخرج لنون التوكيد الثابتة فى اللفظ دون الخط)** وهى نون التوكيد الخفيفة التى قبلها فتحة على مذهب الكوفيين من رسمها ألفا لا نونا . أما على مذهب البصريين من كتابتها نونا فهى خارجة بقيد لا خطا كما خرج به التى قبلها ضمة أو كسرة فيستغنى عن قيد « لغير توكيد » أفاده شيخ الإسلام . **(قوله وهى أربعة)** أى المشهور منها الكثير الوقوع أربعة . فلا يرد أنه بقى من أنواع التنوين الحقيقى المختصة بالاسم تنوين الحكاية كتنوين عاقلة علم امرأة حكاية لما قبل العلمية . وتنوين الضرورة كتنوين ما لا ينصرف فى قوله : * **ويوم دخلت الخدر خدر عنيزةٍ** * وكتنوين المنادى المضموم فى قوله : * **سلام الله يا مطرٌ عليها** *[1] وتنوين الشذوذ حكى هؤلاءٍ قومك بتنوين هؤلاء لتكثير اللفظ . وتنوين المناسبة كما فى قراءة بعضهم سلاسلًا مع أن بعضهم أدخل الأولين فى تنوين التمكين زاعما فى القسم الأول أن تنوينه لما كان قبل العلمية تنوين صرف وحكى بعدها بقى على كونه تنوين صرف ، وردّه الدمامينى بأنه ليس فى لفظ الحكاية تنوين صرف قطعا ، وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه علتان مانعتان من الصرف[2] ولا ينافى ذلك كونه فى المحكى تنوين صرف ، ألا ترى أن الحركة فى مثل من زيدا بالنصب حكاية لزيدا فى قول القائل : رأيت زيدا حركة حكاية مع أنها فى المحكى حركة إعراب ، وزاعما فى النوع الأول من القسم الثانى أن الضرورة أباحت الصرف . ورده الدمامينى[3] بأن تنوين الصرف هو التنوين الذى يدل على أمكنية الاسم وسلامته من شبه الحرف والفعل . والاسم الموجود فيه مقتضى منع الصرف قد ثبت شبهه بالفعل قطعا كما ستعرفه . ودخول التنوين فيه عند الضرورة لا يرفع ما ثبت له من شبه الفعل غايته أن أثر العلتين قد تخلف للضرورة فالتحقيق أنه ليس تنوين صرف . ولا يرد قولهم يجوز صرف غير المنصرف للضرورة لأنه منتقد . على أنهم قد يطلقون الصرف ويريدون به ما هو أعم من تنوين الأمكنية . وزاعما فى النوع الثانى من القسم الثانى أن الضرورة لما أباحت التنوين أباحت الإعراب ويرد بأن سبب البناء قائم ولا ضرورة إلى الإعراب بل إلى مجرد التنوين فاعرف ذلك . **(قوله تنوين الأمكنية)** من إضافة الدال إلى

---

(١) هذا شطر من البيت استشهد به المرادى على تنوين المنادى المضموم وهو تنوين الاضطرار وقد زاده توضيح المقاصد لمسالك [١/٣١ ، ٣٢] .

(٢) والعلتان إحداهما · أنه فرع عن الاسم لأنه مأخوذ من المصدر ، والثانية : أنه مفتقر إلى الاسم لحاجته إلى الفاعل .

(٣) هو (ابن الدماميني) محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر القرشي المخزومي الإسكندراني. فاق في النحو والنظم. (انظر البغية ١/٦٦، ٦٧).

سمي بذلك لأنه لحق الاسم ليدل على شدة تمكنه فى باب الاسمية أى أنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف . والثانى تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض المبنيات فى حالة تنكيره ليدل على التنكير ، تقول سيبويه بغير تنوين إذا أردت معينا ، وإيه بغير تنوين إذا استزدت مخاطبك من حديث معين ، فإذا أردت غير معين قلت سيبويهٍ وإيهٍ بالتنوين .

المدلول وكذا يقال فيما بعد . وتنوين الأمكنية هو اللاحق للاسم المعرب المنصرف . **(قوله ويقال تنوين إلخ)** ويقال له تنوين الصرف أيضا . **(قوله وتنوين التمكين)** أى التنوين الدال على تمكين الواضع الاسم فى باب الاسمية أو المراد بالتمكين التمكن . **(قوله كرجل وقاض)** أى وزيد لأنه يدخل المعرفة والنكرة . وإنما مثل برجل ردّوا على من زعم أن تنوين المنكر للتنكير ، فقد رد بأنه لو كان كذلك لزال بزوال التنكير حيث سمى به واللازم باطل وقد يمنع بطلانه بأن تنوين التنكير زال وخلفه تنوين التمكين ولا يخفى تعسفه . وجوَّز بعضهم كون تنوين المنكر للتمكين لكون الاسم منصرفا ، وللتنكير لكونه موضوعا لشىء لا بعينه ، ومثل بقاض دفعا لتوهم أن التنوين عوض عن الياء المحذوفة لفساده بثبوت التنوين مع الياء فى النصب . **(قوله لأنه لحق إلخ)** هذا التعليل أنسب بالاسم الأول . **(قوله أى أنه)** بيان للشدة . **(قوله فيبنى)** منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية فى جواب النفى . **(قوله لبعض المبنيات)** يعنى العلم المختوم « بويه » قياسا واسم الصوت سماعا كما فى التصريح . و لم يعين البعض بصريح العبارة اتكالا على ظهور المراد . فلم تدخل هؤلاء فى البعض حتى يرد أن تنوينها ليس للتنكير . **(قوله تقول سيبويه بغير تنوين إذا أردت معينا)** أى فهو حينئذ معرفة بالعلمية . **(قوله وإيه بغير تنوين إذا استزدت مخاطبك من حديث معين)** قال فى التصريح فهو معرفة من قبيل المعرفة بأل العهدية أى الحديث المعهود كذا قالوا ، وهو مبنى على أن مدلول اسم الفعل المصدر ، وأما على القول بأن مدلوله الفعل فلا لأن جميع الأفعال نكرات اهـ . وقوله أى الحديث المعهود المناسب أى الزيادة المعهودة أى التى هى من حديث معين ، وقوله المصدر أى مدلوله وهو الحدث كما عبر به غيره . وقال محشيه الروداني : قوله لأن جميع الأفعال نكرات فيه أنه اسم للفظ الفعل لا لمعناه الذى هو نكرة حتى يكون نكرة بل مسماه لفظ مخصوص فلا يشك فى أنه علم له اهـ أى علم شخصى لما أسلفناه عن العصام أن اللفظ لا يتعدد بتعدد التلفظ ، والتعدد بتعدده تدقيق فلسفى لا يعتبره أرباب العربية ، وعبارة الشارح صالحة لحملها على هذا القول أيضا . ولا يخفى أن ما ذكر من علمية اسم الفعل جار فى المنوَّن وغيره لأنه على كلا الحالين اسم للفظ المخصوص كما مر فكيف جعل المنوّن نكرة على القول بأنه اسم للفظ الفعل ، ويظهر لى فى التخلص عن ذلك أن المنوّن اسم للفظ الفعل المراد به أى فرد من أفراد حدثه ، وغير المنوّن اسم للفظ الفعل المراد به فرد مخصوص من أفراد حدثه : فإيه مثلا غير منوّن اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة من حديث معين ، وإيه منونا اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة من أى حديث ، وأن معنى كون الثانى نكرة أنه فى حكم النكرة ومشبه لها . وإنما لم يعتبروا التعريف والتنكير فى الفعل بالطريق الذى اعتبروا به التعريف والتنكير فى اسم الفعل لأنه لا ضرورة تدعو إلى مثل ذلك فى الفعل بخلاف اسم الفعل فإنه من جملة الأسماء فأجروه مجراها . ويعتبر مثل ذلك فى اسم الصوت فغاق بلا تنوين لحكاية صوت مخصوص لغراب مخصوص وبالتنوين لحكاية صوت الغراب من غير ملاحظة خصوص . وفى كلام البعض هنا نظر يعلم وجهه مما ذكرناه فتأمل . **(قوله استزدت)** السين والتاء للطلب . **(قوله بإضافة بيانية)** لأن بين المتضايفين عموما وجهيا .

والثالث تنوين التعويض ويقال له تنوين العوض بإضافة بيانية وبه عبَّر فى المغنى وهو أولى[١] ، وهو إما عوض عن حرف وذلك تنوين نحو جوارٍ وغواش عوضا عن الياء المحذوفة فى الرفع والجر هذا مذهب سيبويه والجمهور ، وسيأتى الكلام على ذلك فى باب ما لا ينصرف مبسوطًا إن شاء الله تعالى . وإما عوض عن جملة وهو التنوين اللاحق لإذ فى نحو يومئذ وحينئذ فإنه عوض عن الجملة التى تضاف إذ إليها فإن الأصل يوم إذ كان كذا فحذفت

(قوله وهو أولى) لعلة لأن البيانية أشهر من إضافة المسبب إلى السبب وقيل الأول أولى لأن الإضافة عليه حقيقية على معنى اللام . **(قوله نحو جوار وغواش)** أى من كل اسم ممنوع الصرف منقوص كعواد وأُعيْم تصغير أعمى . **(قوله عوضا عن الياء المحذوفة)** أى لالتقاء الساكنين بناء على الراجح من حمل مذهب سيبويه . والجمهور على تقديم الإعلال على منع الصرف لتعلق الإعلال بجوهر الكلمة بخلاف منع الصرف فإنه حال للكلمة : فأصل جوار جوارى بالضم والتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم حذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجموع تقديرا لأن المحذوف لعلة كالثابت فخيف رجوع الياء لزوال الساكنين فى غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بكونه فرعا فعوّضوا التنوين من الياء لينقطع طمع رجوعها ، أو للتخفيف بناء على حمل مذهبهم على تقديم منع الصرف على الإعلال : فأصله بعد منع صرفه جوارى بإسقاط التنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء تخفيفا وعوّض عنها التنوين لئلا يكون فى اللفظ إخلال بالصيغة ومقابل مذهب سيبويه والجمهور ما قاله المبرد[٢] والزجاج[٣] أنه عوض عن حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الإعلال فأصله بعد منع صرفه جوارى بإسقاط التنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت وأتى بالتنوين عوضا عنها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذا يقال فى حالة الجر على الأقوال الثلاثة . وإنما كانت الفتحة حال الجر على تقديم منع الصرف ثقيلة لنيابتها عن ثقل وهو الكسرة . ومن العوض عن حرف تنوين جندل فإنه عوض عن ألف والأصل جنادل على ما قاله ابن مالك واختار فى المغنى أنه للصرف أفاده فى التصريح ببعض زيادة . **(قوله لإذ فى نحو يومئذ وحينئذ)** قال المصنف : إضافة يوم إلى إذ من إضافة أحد المترادفين إلى الآخر . وقال الدمامينى[٤] : للبيان كشجر أراك . وكأن الأول لم يعتبر تقييد إذ بما تضاف إليه والثانى اعتبره . وما ذكراه ظاهر إن كان المراد من اليوم مطلق الوقت كما هو أحد معانيه مع إطلاق إذ عن تقييدها بالزمن الماضى ، أو كان المراد منه ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس مع كون الوقت المستعمل فيه إذ كذلك ، فإن كان المراد من اليوم مطلق الوقت وكانت إذ باقية على تقييدها بالزمن الماضى فالإضافة للبيان مطلقًا لعموم المضاف وخصوص المضاف إليه مطلقًا . وإن كان المراد منه ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس وكان الوقت المستعمل فيه إذ أقصر من هذا القدر فمن إضافة الكل إلى الجزء . أو زائدًا عليه فمن إضافة الجزء إلى الكل وأما حينئذ فإضافته كإضافة

---

(١) انظر مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام جـ ٢/ ٣٤١ . أعاننا الله على إخراجه .

(٢) المبرد : هو (أبو العباس) محمد بن يزيد الأزدى البصرى ، أخذ عن المازنى ، وكان إمامًا فى اللغة وروى عنه نفطويه ... وله مؤلفات منها المقتضب ، والكامل (البغية ١/ ٢٦٥ - ٢٧١) .

(٣) الزجاج : هو (أبو إسحاق الزجاج) إبراهيم بن السرى ، لزم المبرد ... وله مصنف معانى القرآن وغيره من المصنفات (البغية ١/ ٤١١ - ٤١٣) .

(٤) سبق التعريف به فى صـ ٣٥ .

الجملة وعوض عنها التنوين وكسرت إذ لالتقاء الساكنين كما كسرت صه ومه عند تنوينهما . وزعم الأخفش[١] أن إذ مجرورة بالإضافة ، وأن كسرتها كسرة إعراب[٢] . ورد بملازمتها للبناء لشبهها بالحرف فى الوضع وفى الافتقار دائما إلى الجملة وبأنها كسرت حيث لا شىء يقتضى الجر فى قوله :

[٩] نَهَيْتُكَ عَنْ طِلاَبِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَافِيَـةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيـحُ[٣]

قيل : ومن تنوين العوض ما هو عوض عن كلمة وهو تنوين كل وبعض عوضًا عما يضافان

يومئذٍ إذا أريد باليوم مطلق الوقت فافهم . ومثل إذ على ما بحثه جماعة من المتأخرين من أنها تحذف الجملة بعدها ويعوض عنها التنوين نحو ﴿ **وإذا لآتيناهم** ﴾[٤] ﴿ **إذا لأمسكتم** ﴾[٥] ﴿ **وإنكم إذا لمن المقربين** ﴾[٦] وتقول لمن قال غدا آتيك إذًا أكرمك بالرفع أى إذا أتيتنى أكرمك فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين وحذفت الألف لالتقاء الساكنين . قالوا وليست إذا فى هذه الأمثلة الناصبة للمضارع لأن تلك تختص به ولذا عملت فيه وهذه لا تختص به بل تدخل عليه وعلى الماضى وعلى الاسم . **(قوله فحذفت الجملة)** أى جوازا للاختصار . **(قوله وزعم الأخفش)** قال بعضهم : حمله على ذلك أنه جعل بناءها ناشئا عن إضافتها إلى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة . **(قوله ورد بملازمتها للبناء)** أى على السكون وفيه أن ملازمتها للبناء هى دعوى مخالف الأخفش فكيف يرد عليه بهما ؟ فكان الأولى أن يحذفها ويقول ورد بأنها تشبه الحرف ، إلا أن يقدر مضاف أى باستحقاق ملازمتها للبناء . **(قوله فى قوله نهيتك إلخ)** أجاب عن هذا الأخفش بأن الأصل حينئذ فحذف المضاف وبقى الجرّ كما فى قراءة بعضهم ﴿ **والله يريد الآخرة** ﴾[٧] أى ثواب الآخرة أفاده فى المغنى ويضعفه أنه تقدير أمر مستغنى عنه وأن إبقاء المضاف إليه على جره بعد حذف المضاف شاذ . والطلاب بكسر الطاء بمعنى الطلب وبعافية حال من الكاف الأولى أو الثانية أى حال كونك متلبسا بعافية ، وكذا وأنت إذ صحيح وهو بمعنى بعافية قاله الدماميني . قال الشمنى : وهو بناء على أنه بالفاء وقد رأيناه بالقاف فى صحاح الجوهرى فى باب الذال المعجمة وعليه فبعاقبة متعلق بنهيتك أى بذكر عاقبة هذا الطلب لك . **(قوله قيل ومن تنوين العوض إلخ)** حكاه بقيل لما قاله المصرح من أن التحقيق أن تنوينهما تنوين تمكين . قال بعضهم : ولا مخالفة بين القولين فتنوينهما عوض عن المضاف إليه بلا شك وللتمكين لأن مدخوله

---

(١) هو : (أبو الحسن) سعيد بن مسعده ، من أهل بلخ ، قرأ النحو على سيبويه وكان عالمًا بالجدل وعلم الكلام ، ألف الأوساط فى النحو ، ومعانى القرآن والعرض والقوافى .

(٢) إذ يصح أن يضاف إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه مثل يومئذ أو غير صالح للاستغناء عنه مثل قوله تعالى : ﴿ بعد إذ هديتنا ﴾ .

(٣) البيت لأبى ذؤيب الهذلى ، وهو من بحر الوافر . انظر المغنى صـ ٨٦ ، ٩٢ .

(٤) الآية ٦٧ : سورة النساء . (٥) الآية ١٠٠ : سورة الإسراء .

(٦) الآية ٤٢ : سورة الشعراء . (٧) الآية ٦٧ : سورة الأنفال .

إليه ذكره الناظم . والرابع تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات مما جمع بألف وتاء ، سمي بذلك لأنه فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم فى نحو مسلمين . وليس بتنوين الأمكنية خلافا للربعي[1] لثبوته فيما لا ينصرف مه وهو ما سمى به مؤنث كأذرعات

معرب منصرف ومثلهما أى . **(قوله تنوين المقابلة)** من إضافة المسبب إلى السبب . **(قوله لأنه فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم)** قال فى التصريح : قال الرضى معناه أنه قائم مقام التنوين الذى فى الواحد فى المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كما أن النون قائمة مقام التنوين الذى فى الواحد فى ذلك ا هـ وقوله أولا الذى فى الواحد يرد عليه أن الجمع بالألف والتاء قد لا يكون فى واحده تنوين كما فى فاطمات إلا أن يجعل التنوين فى كلامه شاملا للفظى والتقديرى . ثم إنه يؤخذ مما ذكر أن المراد بالمقابلة المناظرة ولا يلزم من القيام المذكور كونه فى رتبتها بل هو أحط منها لسقوطه مع اللام وفى الوقت دون النون لأن النون أقوى وأجلد بسبب حركتها . وما نقله الإسقاطى عن البيضاوى فى قوله تعالى : ﴿ **فإذا أفضتم من عرفات** ﴾[2] من أن أل تدخل فيما فيه تنوين المقابلة زيفه حواشيه . **(قوله للربعى)** بفتح الباء الموحدة نسبة إلى ربيعة كما فى يحيى على المرادى . **(قوله وهو ما سمى به مؤنث)** لاجتماع مانعى الصرف فيه وهما العلمية والتأنيث وتنوين التمكين لا يجامع العلتين ولى فيه بحث لأن من ينون نحو عرفات ينظر إلى ما قبل العلمية فلا يعتبر الاجتماع المذكور كما أن من يمنعه التنوين ويجره بالفتحة ينظر إلى ما بعدها ومن يمنعه ويجره بالكسرة ينظر إلى الحالتين فافهم . **(قوله مردود بأن الكسرة إلخ)** وبأنه لو كان عوضا عن الفتحة لم يوجد حالة الرفع والجر . **(فائدة)**: قال فى المغنى : يحذف التنوين لزوما لدخول أل وللإضافة ولشبهها نحو لا مال لزيد إذا قدر الجار والمجرور صفة والخبر محذوفا ، فإن قدر خبرا فحذف التنوين للبناء ، وإن قدرت اللام مقحمة والخبر محذوفا فهو للإضافة ولمانع الصرف وللوقف فى غير النصب أما فيه فيبدل ألفا على اللغة المشهورة وللاتصال بالضمير نحو رضا بك فيمن قال إنه غير مضاف ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به وأضيف إلى علم من ابن أو ابنة اتفاقا أو بنت عند قوم من العرب . فأما قوله : ★ **جارية من قيس ابن ثعلبه** ★ فضرورة . ويحذف لالتقاء الساكنين قليلا كقوله :

فألفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله إلا قليلا

وإنما آثر ذلك على حذفه للإضافة ليتماثل المتعاطفات فى تعين التنكير لاحتمال ذاكر المضى فتفيده إضافته التعريف وقرئ ﴿ **قل هو الله أحد الله الصمد** ﴾ بترك تنوين أحد لتماثل الكلمات فى ترك التنوين ﴿ **ولا الليل سابق النهار** ﴾[3] بترك تنوين سابق ونصب النهار ليماثل ما قبل العاطف فى ترك التنوين

(١) هو (أبو الحسن الزهرى) على بن عيسى بن الفرج ، أحد أئمة النحو ، أخذ علمه فى النحو عن السيرافى وكان فيه حاذقًا ، وعاش ببغداد ومات بها .
(٢) الآية ٩٨ : سورة البقرة . (٣) من الآية ٤٠ : سورة يس .

لقرية ، ولا تنوين تنكير لثبوته مع المعربات ، ولا تنوين عوض وهو ظاهر . وما قيل إنه عوض عن الفتحة نصبا مردود بأن الكسرة قد عوضت عنها (**والندا**) وهو الدعاء بيا أو إحدى أخواتها فلا يرد نحو ﴿ **يا ليت قومي يعلمون** ﴾ [يس : ٢٦] :

* **يارب سار بات ما توسد** *

﴿ **ألا يا اسجدوا** ﴾[1] في قراءة الكسائي لتخلف الدعاء عن يا فإنها لمجرد التنبيه . وقيل إنها للنداء والمنادى محذوف تقديره يا هؤلاء وهو مقيس في الأمر كالآية وفي الدعاء كقوله :

وفي الحركة اهـ بإيضاح. والأصل في تحريكه لساكن يليه الكسر ومن العرب من يضمه إذا ولي الساكن ضم لازم نحو هذا زيد أخرج إليه فإن لم يكن لازما فليس إلا الكسر نحو زيد ابنك. همع . (**قوله والندا**) قال في المصباح النداء الدعاء وكسر النون أكثر من ضمها والمد فيهما أكثر من القصر اهـ فعلم أن لغاته أربع وأن القصر في عبارة المصنف ليس للضرورة بل على لغة، لكن المكسور الممدود مصدر قياسي وغيره سماعي لأن قياس مصدر فاعل كنادى الفعال والمفاعلة ووجه الروداني لغة الضم والمد بأنه لما انتفت المشاركة في نادى كما لا يخفى كان في معنى فعل بلا ألف فمن ضم ومد لم يراع جهة اللفظ المقتضية للكسر والمد بل راعى جهة المعنى لأن المصدر المقيس لفعل الدال على الصوت فعال كصراخ ونباح وصرح كثير كالجوهري والمرادي بأن المضموم اسم لا مصدر . (**قوله وهو الدعاء إلخ**) أي طلب إقبال مدخول الأداة بها. (**قوله فلا يرد**) تفريع على تفسيره الندا بما ذكر لا بدخول حرف النداء الوارد عليه ما ذكر. (**قوله يارب سار**) أي عازم على السرى لتحصيل غرضه بات ما توسدا أي لم يضع رأسه على وسادة بل على نحو كفه لئلا يغلب عليه النوم فيفوت مقصوده. (**قوله فإنها لمجرد التنبيه**) أي وحرف التنبيه لا يختص بالاسم. ولا ينافيه كونه يستدعي منبها والمنبه لا يكون إلا معنى اسم إذ يكفي في ذلك ملاحظة المنبه عقلا من غير تقدير له في نظم الكلام لأنه لم يذكر بعد أداة التنبيه لفظا أصلا بخلاف النداء فاندفع ما اعترض به هنا. (**قوله تقديره يا هؤلاء**) أي في الآيتين وأما في البيت فيقدر ما يناسب. (**قوله وهو مقيس**) أي حذف المنادى مع كون حرف النداء يا خاصة. (**قوله ألا يا اسلمي**) تقدير المنادى يا هذه. ومي قيل ترخيم مية للضرورة. وقيل مي اسم آخر لا ترخيم مية وعلى معنى من. (**قوله وأل**) المراد لفظ أل فهو حينئذ اسم همزتها همزة قطع كهمزات الأسماء غير المستثناة كما في شرح الجامع. وهذا التعبير هو اللائق على القول بأن حرف التعريف ثنائي الوضع وهمزته قطع وصلت لكثرة الاستعمال. وإلا قيس على القول بأنه ثنائي وهمزته وصل زائدة معتد بها في الواضع كالاعتداد بهمزة نحو استمع حيث لا يعد رباعيا نظرا إلى الاعتداد بالهمزة. ويجوز على الثاني التعبير بالألف واللام نظر إلى زيادة الهمزة. أما على

البيت من الرجز ، وقائله مجهول وتكملة البيت ... إلا دراع العنس أو كف اليدا .

(١) من الآية ٢٥ : سورة النمل ، وقد قرأ الكسائي ، بالتخفيف للفظة (ألا) في الآية .

* ألاَ يا اسْلَمِى يا دَارَ مَىِّ عَلَى البِلاَ[١] *

(وَأَلْ) معرفة كانت كالفرس والغلام ، أو زائدة كالحرث وطبت النفس . ويقال فيها أم فى لغة طيىء ، ومنه « ليس من امبر امصيام فى امسفر » . وسيأتى الكلام على الموصولة . وتستثنى الاستفهامية فإنها تدخل على الفعل نحو أل فعلت بمعنى هل فعلت حكاه قطرب[٢] . وإنما لم يستثنها لندرتها (وَمُسْنَدٍ) أتى محكوم به من اسم أو فعل أو جملة

القول بأن المعرف اللام وحدها فاللائق التعبير بالألف واللام أفاده المرادى . **(قوله ويقال فيها أم فى لغة طيىء)** يمكن جعل فى الأولى بدلية كالباء فى ﴿**أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة**﴾ [البقرة : ٨٦] وفى الثانية ظرفية أى ويقال بدل أل أم فى لغة طيىء فلم يلزم تعلق حرفى جرّ بلفظ واحد بمعنى واحد بعامل واحد . **(قوله ومنه ليس إلخ)** محمول كما قاله السيوطى على صوم النفل فلا يخالف قوله تعالى : ﴿**وأن تصوموا خير لكم**﴾ [البقرة : ١٨٤] والحديث ورد بلفظ أل ولفظ أم كلاهما بسند رجاله رجال الصحيح كما قاله المناوى . **(قوله وسيأتى الكلام على الموصولة)** حاصله أن الجمهور على اختصاصها بالاسم وأن دخولها على الفعل ضرورة . والناظم جوز دخولها على المضارع اختيارا فلا تختص بالاسم عنده . **(قوله تدخل على الفعل)** أى الماضى كما فى التصريح . **(قوله لندرتها)** أى والنادر كالعدم . **(قوله ومسند أى محكوم به)** فلا يسند إلا إلى الاسم لكن تارة يراد من الاسم المسند إليه معناه وهو الأكثر نحو زيد قائم ، وتارة يراد منه لفظه الواقع فى تركيب آخر غير هذا التركيب الذى وقع فيه الإسناد إلى اللفظ نحو « زيد ثلاثى » و « ضرب فعل ماض » و « من حرف جر » لأن الكلمة إذا أريد لفظها كانت اسما مسماها لفظها الواقع فى التركيب المستعمل فى معناه ، وهو أعنى مسماها المذكور هو المحكوم عليه فى الأمثلة الثلاثة ، وليس المحكوم عليه فيها اللفظ الواقع فيها حتى يعترض بأن جعل ضرب ومن فى ضرب فعل ماض ومن حرف جر اسمين ينافى الإخبار عن الأول بفعل ماض وعن الثانى بحرف جر . ويصح تسمية الإسناد فى نحو الأمثلة الثلاثة بالإسناد المعنوى ، لأن المحكوم عليه فيها معنى اللفظ الواقع فيها لما مر عن السعد التفتازانى أن الألفاظ موضوعة لأنفسها تبعا لوضعها لمعانيها كما صح تسميته بالإسناد اللفظى لأن المحكوم عليه فيها لفظ كما عرفت . هذا هو التحقيق وإن كان المشهور تسميته بالثانى . **(فائدة)** إذا أسندت إلى الاسم مرادا منه لفظه وكان لفظه مبنيا جاز لك أن تعربه إعرابا ظاهرا بحسب العوامل كأن تقول ضربٌ بالرفع والتنوين ومنٌ بالرفع والتنوين ما لم يمنع من الظهور مانع ككون آخر الاسم ألفا كما فى على حرف جر وإذا كان ثانى الكلمة الثنائية المراد لفظها حرف لين ضاعفته فتقول فى لو : لوّ ، وفى فى فىّ ، وفى ما ماء ، بقلب الألف الثانية الحادثة بالتضعيف همزة لامتناع اجتماع ألفين ، وجاز لك أن تحكيه بحالة لفظه وهو الأكثر فيكون إعرابه مقدرا منع من ظهوره حركة الحكاية أو سكونها ، ولا يبعد إذا كان لفظه حرفًا أن يبنى

(١) البيت من الطويل ، وهو للشاعر ذو الرُّمة وتكملته * ولا زال فهلًا بجرعائك القطر * .

(٢) هو : (أبو على النحوى) محمد بن المستير ، المعروف بقطرب والذى أطلق عليه قطرب سيبويه عندما كان يراه دائمًا على بابه عند خروجه فقال ما أنت إلا قطرب ليل . (انظر البغية ١/٢٤٢ ، ٢٤٣) .

نحو أنت قائم وقمت و﴿**إنا نحن نزلنا الذكر**﴾[١] .

(تنبيه) : حمل الشارح لفظ مسند فى النظم على إسناد فقال ومسند أى إسناد إليه فأقام اسم المفعول مقام المصدر وحذف صلته اعتمادا على التوقيف[٢] ، ولا حاجة إلى هذا التكلف فإن تركه على ظاهره كاف ، أى من علامات اسمية الكلمة أن يوجد معها مسند فتكون هى مسندا إليها ولا يسند إلا إلى الاسم . وأما « تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » فتسمع منسبك مع أن المحذوفة بمصدر والأصل أن تسمع أى سماعك . فحذفت أن ،

للشبه اللفظى بالحرف . وجعل الرضى وتبعه الدمامينى التفصيل بين حرف اللين والحرف الصحيح فيما جعل من ذلك علما لغير اللفظ . أما ما جعل علما للفظ وقصد إعرابه فيضعف ثانيه مطلقا صحيحا كان أو حرف لين . وسيأتى مزيد كلام فى هذا المقام فى بابى الحكاية والنسب . **(قوله على إسناد)** هو كما مر ضم كلمة إلى أخرى على وجه الإنشاء أو الإخبار فهو أعم من كل منهما . **(قوله فأقام اسم المفعول مقام المصدر)** فيه أن صيغة مفعل كمسند تأتى مصدرا ميميًّا لأفعل كأسند كما تأتى اسم مفعول واسم زمان واسم مكان ، فهلا جعل مسندا من أول الأمر مصدرا واستغنى عن تكلف هذه الإقامة . **(قوله وحذف صلته)** أى الجار والمجرور المتعلقين به وهما إليه واحتاج إلى تقديرها لأن الإسناد بقطع النظر عنها لا يختص بالاسم بل يشاركه فيه الفعل إذ كل منهما يكون مسندا . **(قوله اعتمادا على التوقيف)** أى التعليم اعترضه المرادى بأن الاعتماد على التوقيف لا يحسن فى مقام التعريف ورده زكريا بأن الاعتماد عليه فى مثل ذلك لا يؤثر . **(قوله ولا حاجة إلى هذا التكلف)** مثله جعل اللام فى الاسم بمعنى إلى متعلقة بمسند للاحتياج مع ذلك إلى تقدير صلة التمييز . وقول البعض لا حذف فى الكلام على هذا غير صحيح إلا أن يريد نفى حذف متعلق مسند فقط . **(قوله ولا يسند إلا إلى الاسم)** أى على الصحيح . وقيل يجوز الإسناد إلى الجملة مطلقا . وقيل يجوز بشرط كون المسند قلبيا واقترانه بمعلق نحو ظهر لى أقام زيد وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿ **ثم بدا لهم من بعد ما رَأَوُا الآيات ليسجننه** ﴾[٣] وهو على الأول مؤول بأن فى بدا ضميرا يعود على البداء المفهوم من الفعل ، وليسجننه معمول لقول محذوف أى قالوا ليسجننه ، وقيل بشرط ذلك وكون المعلق استفهاما ويأتى بسطه فى باب الفاعل . **(قوله تسمع بالمعيدى)** تصغير معدى منسوب إلى معد بن عدنان . وإنما خففت الدال استثقالا للجمع بين التشديدين مع ياء التصغير وهو مثل للرجل الذى له صيت فى الناس لكنه محتقر المنظر . **(قوله فحذفت أن)** أى ورفع المثل . قال الشُّمُنِّىُّ[٤] : وحذف أن مع رفع الفعل ليس قياسيا على المختار اهـ وجزم الرودانى بأنه قياسى وأما رواية نصبه فعلى إضمارها لأن المضمر فى قوة المذكور بخلاف المحذوف لكن نصبه على إضمارها فى مثل ذلك شاذ كما ستعرفه فى باب إعراب الفعل .

---

(١) الآية ٩ : سورة الحجر . (٢) انظر شرح ابن الناظم لألفية ابن مالك . تظهر قريبا من تحقيقنا .

(٣) الآية ٣٥ : سورة يوسف .

(٤) الشُّمُنِّى : هو : أحمد بن محمد بن محمد بن حسين بن على بن يحيى . كان بحرًا فى التفسير ، والحديث وكان يرجع إليه فى حل المشاكل ، وكان إماما فى الفقه والأصول . وكان عالمًا بالنحو حتى قيل إن الخليل لو أدركه لاتخذه خليلاً . أو يونس لأنس بدرسك وتوفى سنة ٨٧٢ ورواه خلق كثير (انظر البغية ٣٧٥ - ٣٨١).

وحسن حذفها وجودها فى أن تراه . وقد روى أن تسمع على الأصل[1] وأما قولهم زعموا مطية الكذب فعلى إرادة اللفظ مثل من حرف جر وضرب فعل ماض ، فكل من زعموا ومن وضرب اسم للفظ مبتدأ وما بعده خبر[2] **(لِلاسْمِ تَمْييزٌ)** عن قسيميه **(حَصَلْ)** تمييز مبتدأ والجملة بعده صفة له وللاسم خبر وبالجر متعلق بحصل . وقدم معمول الصفة على الموصوف الممنوع اختيارا للضرورة وسهلها كونه جارا ومجرورا . وإنما ميزت هذه الخمسة الاسم لأنها خواص له . أما الجر فلأن المجرور مخبر عنه فى المعنى ولا يخبر إلا عن الاسم . وأما التنوين فلأن معانيه الأربعة لا تتأتى فى غير الاسم . وأما النداء فلأن المنادى مفعول

(قوله وأما قولهم إلخ) هذا وارد على قوله ولا يسند إلا إلى الاسم . **(قوله زعموا مطية الكذب)** أى مطية الحاكى قول غيره إلى نسبة الكذب إلى القول الذى يحكيه على ما قاله شيخنا . ويحتمل أن المراد مطية الكاذب إلى حكاية القول الكذب الذى يحكيه أى كالمطية فى التوصيل إلى المقصود . ويروى مظنة بالظاء المشالة والنون . **(قوله اسم للفظ)** أى علم شخصى للفظ الواقع فى غير هذا التركيب من التراكيب المستعمل فيها اللفظ فى معناه كما فى سرت من البصرة ، وضرب زيد كما مر مفصلا . **(قوله تمييز)** أى تميز لأنه الثابت للاسم لا التمييز الذى هو فعل الفاعل فهو من إطلاق المصدر على الحاصل به . **(قوله تمييز مبتدأ والجملة بعده صفة إلخ)** هذا أحد الأوجه فى إعراب البيت والمعنى عليه التمييز الحاصل بالجر وما عطف عليه كائن للاسم . ومنها أن يكون الخبر الجملة وللاسم متعلق بتمييز وبالجر متعلق بحصل . ومنها أن يكون الخبر بالجر والجملة صفة تمييز وللاسم متعلق بحصل . وأوصلها أرباب الحواشى إلى سبعين وجها أو أكثر وفى كثير منها نظر يعلم بالتأمل فيما كتبوه . **(قوله الممنوع)** صفة لمعمول الصفة فنائب فاعله ضمير عائد عليه لا على قوله الموصوف وإن أوهمه كلام البعض على حذف مضاف أى الممنوع تقديمه لأن الصفة متأخرة فى الرتبة عن الموصوف فكيف يقدم ما هو فرعها عليه . ويحتمل أن الممنوع صفة للموصوف فنائب فاعله ضمير عائد عليه على حذف ثلاث مضافات وجار ومجرور أى الممنوع تقديم معمول صفته عليه وفى هذا تكلف كثير . وفى الذى قبله الفصل بين المنعوت والنعت بأجنبى . وأحسن منهما جعل الممنوع صفة لمفعول مطلق محذوف أى التقديم الممنوع . **(قوله مخبر عنه فى المعنى)** فزيد فى مررت بزيد أو جاء غلام زيد مخبر عنه فى المعنى على الأول بأنه ممرور به وعلى الثانى بأن له غلاما . وإنما لم يكتفوا عن التمييز بالجر بالتمييز بالإخبار عنه لوضوح الجر فى المجرور بخلاف كونه مخبرا عنه . **(قوله معانيه الأربعة)** أى الحكم الأربع لأنواعه الأربعة : وهى دلالته على أمكنية الاسم ، ودلالته على تنكيره ، وكونه فى جمع المؤنث السالم مقابلا للنون فى جمع المذكر السالم ، وكونه عوضا فالإضافة على تقدير مضاف أو هى لأدنى ملابسة . وإطلاق معنى الشىء على حكمته لأنها غرض مقصود منه كثير فى كلامهم . **(قوله لا تتأتى فى غير الاسم)** أما الدلالة على أمكنية الاسم والدلالة على تنكيره فظاهرتان وأما كونه فى جمع المؤنث السالم مقابلا لنون جمع المذكر

---

(١) ولا يشترط تمييز الاسم وجود هذه العلامات فى الفعل . بل يكفى أن يكون الاسم صلحا لقبولها .

(٢) لذلك لم تحتج إلى تقدير وهو المختار من الروايات عند الميدانى .

به والمفعول به لا يكون إلا اسما . وأما أل فلأن أصل معناها التعريف وهو لا يكون إلا للاسم . وأما المسند فلأن المسند إليه لا يكون إلا اسمًا .

(تنبيه): لا يشترط لتمييز هذه العلامات وجودها بالفعل بل يكفى أن يكون فى الكلمة صلاحية لقبولها (**بتا**) الفاعل متكلما كان نحو (**فَعَلْتُ**) بضم التاء أو مخاطبا

السالم فلأن الفعل والحرف لا يجمعان جمع مذكر ولا جمع مؤنث حتى يتصوّر فيهما ذلك . وأما كونه عوضا فلأن العوضية إن كانت عن جملة فالفعل والحرف لا يعقبهما جملة ، أو عن مضاف إليه فالمضاف لا يكون إلا اسما ، أو عن حرف فالحرف المعوّض عنه إنما هو آخر الاسم الممنوع من الصرف . (**قوله فلأن المنادى مفعول به**) قال شيخنا السيد : ظاهره لفظا ومعنى وهو مذهب سيبويه والجمهور قالوا المنادى مفعول به لفعل واجب الحذف تقديره أنادى . وقال ابن كيسان[1] وابن الطراوة[2] : بل هو مفعول به معنى ولا تقديرا هـ . وفى حاشية السيوطى على المغنى أن بعضهم ذهب إلى أن أحرف النداء أسماء أفعال متحملة لضمير المتكلم . (**قوله والمفعول به لا يكون إلا اسما**) أورد عليه أمران : الأول أنه كان ينبغى حينئذ التعريف بمطلق المفعولية لا بخصوص النداء وأجاب ابن هشام[3] بأن تلك علامة خفية لا يدركها المبتدى بخلاف كون الكلمة مناداة . وبحث فيه سم بأنه إن أراد بكون الكلمة مناداة مجرد دخول حرف النداء عليها لم يصح علامة لدخوله على غير الاسم أو كون مدلولها مطلوبا إقباله ففى إدراك المبتدى إياه دون المفعولية نظر ظاهر . الثانى أن المفعول به قد يكون جملة نحو أظن زيدا أبوه قائم ونحو قال زيد حسبى الله . وأجيب بأنها مفرد فى المعنى لأن المعنى أظن زيدا قائم الأب وقال زيد هذا اللفظ أو هذا المقول . ويدل لهذا ما سننقله أن التحقيق أن الخبر فى نحو نطقى الله حسبى من قبيل الخبر المفرد ، فاستبعاد البعض كون مفعول القول مفردا فى المعنى غير متجه . (**قوله وهو لا يكون إلا للاسم**) لأن وضع الفعل على التنكير والإبهام والحرف غير مستقل . (**قوله بتا الفاعل**) أشار الشارح بهذا إلى أنه ليس المقصود بقول المصنف بتا فعلت خصوص التاء المضمومة أو خصوص التاء المفتوحة مثلا بل تاء الفاعل مطلقا من ذكر الملزوم وإرادة اللازم على طريق الكناية أو المجاز المرسل . ومثل ذلك يقال فى قوله ويا افعلى ونون أقبلن . وقوله نحو إلخ يقتضى ضم التاء فى عبارة المصنف مع أن الرواية الفتح ولعله آثر الأعرف وهو ضمير المتكلم والأشرف وهو الضم أو أشار إلى صحة غير المروى . ثم المراد بتاء الفاعل التاء الدالة بالمطابقة على من وجد منه الفعل أو قام به أو نفى عنه ذلك كضربت ومت وما ضربت وما مت . وبهذا علم أنه ليس المراد الفاعل الاصطلاحى للزوم القصور عليه بخروج التاء اللاحقة لكان وأخواتها ولزوم الدَّوْر حيث عرّف الفعل هنا بقبول

(١) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان : حفظ المذهب الكوفى والبصرى فى النحو ، لأنه أخذ عن المبرد وثعلب ، وقال عنه أبو بكر ابن مجاهد : كان أنحى منهما ، ومن تصانيفه المهذب فى النحو ، البرهان فى غريب علم الحديث ، معانى القرآن ، علل النحو ... توفى سنة ٢٩٦ ويقال توفى سنة ٣٢٠ (انظر البغية ١٨/١ ، ١٩) .

(٢) هو : سليمان بن محمد بن عبد الله السَّبائى المالقى أبو الحسين . كان نحويًا ماهرًا وأديبًا بارعًا : سمع على الأعلم كتاب سيبويه ، وروى عن أبى الوليد الباجى وغيره ، وله آراء فى النحو خالف بها جمهور النحاه ، توفى سنة (انظر البغية ٦٠٢/١) .

(٣) هو ابن هشام الأنصارى صاحب أوضح المسالك لألفيه ابن مالك ، وقطر الندى وبل الصدى ، ومغنى اللبيت عن كتب الأعاريب .

نحو تباركت يا ألله بفتحها أو مخاطبة نحو قمتِ يا هند بكسرها (وَ) تاء التأنيث الساكنة أصالة نحو (أَتَتْ) هند والاحتراز بالأصالة عن الحركة العارضة نحو قالت أمة بنقل ضمة الهمزة إلى التاء ، و ﴿ قالت امرأة العزيز ﴾ [يوسف : ٥١] بكسر التاء لالتقاء الساكنين ، وقالتا

تاء الفاعل وعرف الفاعل فى بابه بأنه الاسم المسند إليه فعل ولا الفاعل اللغوى وهو من حصل منه الفعل لخروج التاء فى نحو ما ضربت ومت . وعلم أيضا سقوط اعتراض جماعة كالبعض بدخول التاء فى نحو ما قام إلا أنت لأنها ليست دالة بالمطابقة على نفس الفاعل بل الدال عليه أن والتاء حرف خطاب فقط . لكن بقى أنه لم تدخل التاء اللاحقة لليس حتى ينهض ما سيأتى من رد زعم حرفيتها بلحاق تاء الفاعل إذ لا يصدق عليها أنها تاء من وجد منه الفعل أو قام به أو نفى عنه لعدم دلالة ليس على الحدث وإن دلت بقية أخواتها عليه ، نص على ذلك المصنف فى تسهيله ، بل هى تاء من نفى عنه الخبر اللهم إلا أن يراد بالفعل ما يشمل مدلول الخبر . وأما دخول اللاحقة لعسى فظاهر إذ هى تاء من قام به الرجاء أو انتفى عنه . ويتعين القصر فى قول الناظم بتا للوزن وإن كان فى نحو الباء والتاء والثاء المد والقصر كما فى الهمع . **(قوله وأتت)** عطف على تا فعلت بتقدير مضاف أى وتاء أتت أو على فعلت مع جعل التاء فى قوله بتاء من استعمال المشترك فى معنييه كما أفاده سم فلا اعتراض بأن كلام المصنف يقتضى اتحاد تاء فعلت وتاء أتت مع أنهما نوعان متباينان . **(قوله التأنيث)** أى تأنيث الفاعل فلا يرد تاء ربت وثمت على لغة سكونها نعم يرد أنه لم تدخل التاء اللاحقة لليس حتى ينهض ما سيأتى من رد زعم حرفيتها بلحاق تاء التأنيث ، إذ ليست التاء فى نحو ليست هند قائمة تاء تأنيث الفاعل بالمعنى المتقدّم لما مر إلا أن يجاب بما مر . لكن الاعتراض بليس هنا وفيما مر آنفا مبنى على ما اشتهر أنها للنفى لا على ما يأتى عن السيد فتنبه . ويرد أيضا أنه لم تدخل اللاحقة لعسى حتى ينهض ذلك إذ ليست التاء فى نحو عست هند أن تقوم تاء المتصفة بالرجاء إذ المتصف به المتكلم ، إلا أن يجاب بما مر أو بأن معنى عسى فى الأصل قارب كما يأتى وهند مثلا هى المتصفة بالمقاربة ، وكذا تاء نعمت وبئست فإن معناهما إن كان أمدح وأذم ففاعلهما المتكلم والتاء ليست له ، أو حسن وقبح فالفاعل الجنس وهو لا يتصف بذكورة ولا أنوثة . ويمكن اختيار الثانى . ويقال لما كان مدح الجنس لأجل تلك المؤنثة كان كأن الجنس مؤنث فتأمل . **(قوله الساكنة)** هذا القيد للإخراج وقوله أصالة قيد لهذا القيد فيكون للإدخال . فقوله بعد والاحتراز بالأصالة عن الحركة العارضة أى عن خروج ذى الحركة العارضة . وإنما سكنت تاء الفعل للفرق بين تائه وتاء الاسم ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة إلى ثقل الفعل . **(قوله قالت أمة بنقل إلخ)** هو رواية ورش[1] عن نافع[2] فهى سبعية . **(قوله لالتقاء الساكنين)** أى للتخلص من التقائهما . **(قوله بفتحها لذلك)** أى للتخلص من التقاء الساكنين واعلم أن لفتح التاء جهتين جهة عموم وهى جهة كونه حركة . وجهة خصوص وهى جهة كونه فتحا : فعلة جهة العموم التخلص وعلة جهة الخصوص مناسبة

---

(١) أى قراءة ورش عن نافع لقوله تعالى فى سورة الأعراف : ﴿ وإذ قالت أمة منكم لم تعظون قومًا ... ﴾ وورش أحد القراء العشرة ، واسمه عثمان ابن سعيد بن عبد الله بن سليمان بن إبراهيم ، كان مولى لآل الزبير بن العوام وكنيته أبو سعيد ، والذى لقبه بورش هو نافع حيث كان يقول له اقرأ يا ورشان ، أين الورشان فخففت وأصبحت « ورش » وذلك لبياض لونه .

(٢) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبى نعيم وكنيته أبو رويم ، أو أبو الحسن ، وكان حليف حمزه بن عبد المطلب ، وقيل حليف العباس بن عبد المطلب ، وأحد القراء السبعة ، لإمام الأول فى القراءة بالمدينة ، وروى عنه اثنان هما قالون وورش .

بفتحها لذلك . أما تاء التأنيث المتحركة أصالة فلا تختص بالفعل بل إن كانت حركتها إعرابا اختصت بالاسم نحو فاطمة وقائمة وإن كانت غير إعراب فلا تختص بالفعل بل تكون في الاسم نحو لا حول ولا قوة إلا بالله ، وفي الفعل نحو هند تقوم ، وفي الحرف نحو ربت وثمت . وبهاتين العلامتين وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة رد على من زعم من البصريين كالفارسي[1] حرفية ليس ، وعلى من زعم من الكوفيين حرفية عسى ، وبالثانية رد على من زعم من الكوفيين كالفراء[2] اسمية نعم وبئس .

(تنبيه): اشترك التاآن في لحاق ليس وعسى ، وانفردت الساكنة بنعم وبئس ، وانفردت تاء الفاعل بتبارك ، هكذا مشى عليه الناظم فإنه قال في شرح الكافية : وقد انفردت يعني تاء التأنيث بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك . وفي شرح الآجرومية للشهاب البجائي أن تباركت تقبل التاءين تقول تبارك يا ألله ، وتباركت أسماء الله **(وَيَا افْعَلِي)** يعني ياء المخاطبة ويشترك في لحاقها الأمر والمضارع نحو قومي يا هند ، وأنت يا هند

الألف . والكلام هنا في فتح التاء من جهة العموم بدليل قوله والاحتراز بالأصالة عن الحركة العارضة وقوله أما تاء التأنيث المتحركة أصالة، فلهذا قال الشارح «لذلك» و لم يقل لمناسبة الألف فسقط ما اعترض به البعض وغيره على قوله لذلك فلا تكن من الغافلين . **(قوله وإن كانت غير إعراب)** بأن كانت حركة بناء كما في قوة ، أو حركة بنية كما في تقوم فلا اعتراض على تمثيله . **(قوله نحو ربت وثمت)** أي على لغة تحريك تاءيهما وهما ولات ولعلت على لغة من ألحق لعل تاء ساكنة ، وليس من الحروف ما أنث بالتاء إلا هي كما نقله شيخنا السيد عن الشيخ إبراهيم اللقاني . **(قوله رد على من زعم من البصريين إلخ)** أجاب الفارسي بأن لحاق التاء لليس لشبهها بالفعل في كونه على ثلاثة أحرف ، وبمعنى ما كان ، ورافعا ، وناصبا كذا في الدماميني ومثله يجرى في عسى . **(قوله حرفية ليس)** أي قياسا على ما النافية . نقل الروداني أن السيد ذكر في العباب أن عسى زيد أن يخرج معناه الأصلي قارب زيد الخروج ثم صار إنشاء للرجاء ا هـ وما قاله إنما يظهر على أنها فعل كما هو الصحيح أما على كونها حرفا فهي للترجي . **(قوله في لحاق)** بفتح اللام مصدر لحق بكسر الحاء . **(قوله وتباركت أسماء الله)** قال في التصريح : هذا إن كا مسموعا فذاك وإلا فاللغة لا تثبت بالقياس[4] ا هـ وردّ بأن هذا ليس من إثبات اللغة بالقياس لأنه وضع اسم معنى على معنى آخر لجامع بينهما وما هنا ليس كذلك لأن غاية ما فيه ادخال علامة في فعل يصلح لدخولها . **(قوله ويا افعلي)** بقصر يا للوزن و لم يقل وياء الضمير أو وياء المتكلم للحوقهما

---

(١) هو : (أبو علي الفارسي) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد ، أخذ عن الزجاج ... ومن تلامذته ابن حسن والربعي وله مصنفات مهمة في النحو منها توفي سنة ٣٧٧ هـ (انظر بغية الدعاة ٤٩٦/١ ، ٤٩٨) .

(٢) هو : (أبو زكريا) يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان ، كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي ، وأخذ عنه سلمة بن عاصم ومحمد بن الجهم ... ومن مصنفاته الشهيرة معاني القرآن ، مات سنة ٢٨٧ (انظر بغية الدعاة ٣٣٣/٢) .

(٤) وانظر في ذلك توضح المقاصد والمسالك ٤٠/١ ، انظر التوضيح ٤٠/١ .

تقومين (ونُونِ) التوكيد ثقيلة كانت أو خفيفة نحو (أقْبِلَنَّ) ونحو لنسفعا . وقد اجتمعتا حكاية في قوله : ﴿ ليسجنن وليكونا ﴾ [يوسف : ٣٢] وأما لحاقها اسم الفاعل في قوله :

[١٠] * أشاهِرُنَّ بَعْدَنا السُّيُوفَا *[1]

وقوله : [١١] * أقائِلُنَّ أحْضِرُوا الشُّهُودَا *[2] فشاذ .

الاسم والفعل والحرف نحو مرّ بي أخي فأكرمني . وبهذه العلامة رد على من قال كالزمخشري(١) بأن هاتِ بكسر التاء وتعالَى بفتح اللام اسما فعلي أمر : فهات بمعنى ناول وتعالى بمعنى أقبل . والصحيح أنهما فعلا أمر مبنيان على حذف حرف العلة إن خوطب بهما مذكر وعلى حذف النون إن خوطب بهما مؤنث . **(قوله يعني ياء المخاطبة)** أي لا خصوص اللاحقة للأمر وإن أوهمته العبارة . وانظر لم لَمْ يقل كسابقه ولاحقه وياء المخاطبة في الأمر نحو افعلي والمضارع نحو أنت يا هند تقومين ولعله للتفنن . **(قوله ليسجنن وليكونا)** قيل أكدت في الأولى بالثقيلة لقوة قصدها سجنه وشدة رغبتها فيه ، وفي الثاني بالخفيفة لعدم قدرة قصدها تحقيره وإهانته وعدم شدة رغبتها في ذلك لما عدها من المحبة له . **(قوله وأما لحاقها اسم الفاعل)** وكذا الماضي في قوله :

دا من سعدك إن رحمت متيما لولاك لم يك للصبابة جانحا

(قوله أشاهرن) هو جمع كما يفيده صدر البيت : * يا ليت شعري منكم حنيفا *

أي يا ليتني أعلم حال كوني حنيفا منكم جواب هذا الاستفهام . وأما جعل البعض تبعا للعيني حنيفا مفعول شعري فيلزم عليه عدم ارتباط قوله أشاهرن إلخ بما قبله ، على أن الرضي(٢) قال : التزم حذف الخبر في ليت شعري مردفا باستفهام نحو ليت شعري أتاتيني أم لا ؟ فهذا الاستفهام مفعول شعري والخبر محذوف

---

[١] صدر البيت : * يَا لَيْتَ شِعْرِي مِنْكُمْ حَنِيفَا *

قاله رؤبة . شعري معناه علمي . والحنيف المسلم ههنا . ويقال شهر سيفه إذا انتضاه فرفعه ، يعني أبرزه من غمده . وحرف النداء هنا للتنبيه لدخولها على ما لا يصلح للنداء . وقد قيل على أصلها والمنادى محذوف والتقدير يا قوم ليت شعري أي ليتني أشعر ، فأشعر هو الخبر . وناب شعري الذي هو المصدر عن أشعر . ونابت الياء في شعري عن اسم ليت الذي في قولك ليتني . وحنيفا مفعول المصدر المضاف إلى فاعله . ومنكم في محل النصب على أنه صفة لحنيفا . والتقدير ليتني أشعر حنيفا كائنا منكم . والشاهد في أشاهرن حيث دخلت فيه نون التوكيد وهو اسم ، والسيوف منصوب به .

[٢] قاله رؤبة . وقبله :

أرَيْتَ إنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودَا * مُرَجَّلاً وَيَلْبَسُ الْبُرُودَا * أقائِلُنَّ أحْضِرُوا الشُّهُودَا

أريت أصله أرأيت . والأملود بضم الهمزة : الناعم . والمرجل بالجيم : المزين ، من رجلت شعره إذا سرحته . وقيل بالحاء المهملة وهو برد تصور عليه الرحال . والشاهد في قوله أقائلن حيث أدخل فيه نون التأكيد وهو اسم الفاعل وهذا نادر . وإنما سوغها شبه الوصف بالفعل . والمعنى هل أنتم قائلون فأجراه مجرى أتقولون . وقال ابن جني : دل هذا على أن نون التوكيد ليست من خواص الفعل لدخولها على اسم الفاعل . وفيه نظر لأن هذا لا يلتفت إليه لندوره وقلته لا سيما الشاعر لأنه مضطر .

---

(١) الزمخشري : هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري (أبو القاسم جار الله) كان واسع العلم ، غاية في الذكاء وجودة القريحة متفننا في كل علم ، ومن تصانيفه الكشاف في التفسير ، الفائق في غريب الحديث ، المفصل في النحو . توفي سنة ٥٣٨ (انظر البغية ٢/٢٧٩ ، ٢٨٠) .

(٢) الرضي : هو الإمام المشهور في النحو ، وصاحب شرح الكافية لابن الحاجب ، وله شرح على الشافية ، وكان حسنَ التعليل والتحقيق ، وكان يلقب بنجم الأئمة . توفي سنة ٨٦٤ (انظر البغية ١/٥٦٧ ، ٥٦٨) .

(فِعْلٌ يَنْجَلِي) مبتدأ . وخبر وسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس مثل قولهم : تمرة خير من جرادة . وبتا متعلق بينجلى أى يتضح الفعل ويمتاز عن قسيميه بهذه العلامات لاختصاصها به فلا توجد مع غيره إلا فى شذوذ كما تقدم .

(تنبيه)*: قولهم فى علامات الاسم والفعل يعرف بكذا أو بكذا هو من باب الحكم بالجميع لا بالمجموع أى كل واحد علامة بمفرده لا جزء علامة **(سِوَاهُمَا)** أى سوى قابلى

وجوبا بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال اهـ فأصله أشاهرون فأدخلت نون التوكيد فحذفت نون الجمع لتوالى الأمثال ثم الواو لالتقاء الساكنين وكذا أقائلن كما يفيده كلام العينى . وروى أقائلون وقوله الشهودا أى على أن الولد الذى حبلت به تلك المرأة من حليلها كما قاله السيوطى ، فالاسم معرب بالواو ولو كان مفردا لأعرب مع النون بالحركة ولم يبن معها كالمضارع لأن الأصل فى الاسم الإعراب بخلاف الفعل . وبحث الدمامينى فى الاستشهاد بالأخير بأنه يجوز أن يكون الأصل أقائل أنا فحذفت همزة أنا اعتباطا وأدغم التنوين فى النون . وفى هذا الاحتمال من البعد والمخالفة لرواية أقائلون ما يصحح الاستشهاد المبنى على الظاهر فتدبر . **(قوله فشاذ)** وسهل شذوذه مشابهته للمضارع لفظا ومعنى . **(قوله قصد الجنس)** أى فى ضمن أفراد بعض أنواعه من غير تعيين لهذا البعض قبل اعتبار خصوص علامة من العلامات الأربع ومع تعيينه بعد اعتبار خصوص العلامة التى يقبلها ، فإن اعتبر خصوص تاء الفاعل أو تاء التأنيث الساكنة تعين هذا البعض بكونه الماضى ، أو خصوص نون التوكيد تعين بكونه المضارع أو الأمر ، أو خصوص ياء المخاطبة فكذلك . فسقط بقولنا فى ضمن أفراد ما قيل من أن الجنس الماهية الذهنية وهى لا تلحقها العلامات لعدم حصولها فى الخارج ، وبقولنا بعض أنواعه إلخ ما قيل إن الجنس الماهية الذهنية وهى لا تلحقها العلامات لعدم حصولها فى الخارج ، وبقولنا بعض أنواعه إلخ ما قيل إن الجنس يوجد فى ضمن جميع أفراده وجنس الفعل فى ضمن جميع أفراده لا ينجلى بواحدة من العلامات الأربع إذ لا شىء منها يلحق الأنواع الثلاثة جميعا . وجعل المعرب المسوّغ كون فعل قسيم المعرفة أى الاسم والحرف . **(قوله وبتا متعلق بينجلى)** إن قلت يلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ وهو ممنوع قلت هذا التقديم مغتفر هنا للضرورة أو لكون المعمول جارا ومجرورا والظروف يتوسع فيها ، مع أن منع هذا التقديم أحد مذهبين ، وثانيهما جوازه وهو الأصح . **(قوله فلا توجد مع غيره)** فيه إشارة إلى أن الباء فى قوله لاختصاصها به داخلة على المقصور عليه . **(قوله من باب الحكم بالجميع)** أى بكل فرد . قال شيخنا السيد[٢] : ولا حاجة لكون الباء بمعنى على لأن العلامات متعلقة بالمحكوم به لأن المعنى الفعل ينجلى بكل مما ذكر . وقوله لا بالمجموع أى الأفراد معتبرا فيها الهيئة الاجتماعية أى الحاصلة من اجتماع هذه العلامات . وقوله أى كل واحد إلخ بيان لحاصل المعنى . ولو قال أى الفعل ينجلى بكل واحد مما ذكر لكان أوفق كما يعلم مما قدمناه عن شيخنا السيد . **(قوله سواهما)** خبر مقدم والحرف مبتدأ مؤخر لأنه المحدث عنه فهو المبتدأ وإن قلنا بتصرف سوى كما هو الراجح .

---

(١) هو الحسن بن محمد بن شرفشاه العلوى الأستراباذى أبو الفضائل السيد ركن الدين . كان متوقد الذكاء والفطنة ، وكان يجيد درس الحكمة ، وكتب الحواشى على التجريد وغيره ، وشرح مقدمة ابن الحاجب بثلاثة شروح ... وتوفى سنة ٧١٥ (انظر البغية ١/٥٢١ ، ٥٢٢) .

العلامات التسع المذكورة (**اَلْحَرْفُ**) لما علم من انحصار أنواع الكلمة فى الثلاثة ، أى علامة الحرفية ألا تقبل الكلمة شيئا من علامات الأسماء ولا شيئا من علامات الأفعال ثم الحرف على ثلاثة أنواع : مشترك (**كَهَلْ**) فإنك تقول هل زيد قائم وهل يقعد (**وَ**) مختص بالأسماء

(**قوله أى سوى قابلى العلامات**) أشار بذلك إلى ما قاله ابن هشام من أن فى كلام المصنف حذف مضافين والتقدير والحرف سوى قابلى علاماتهما ، ولو لم يحصل على ذلك اختلّ فإنه قد علم من قوله : * **واسم وفعل ثم حرف الكلم** * أن كلا من الثلاثة غير الآخرين قطعا . وأورد عليه سم فى نكته أنه علم من قوله واسم إلخ أيضا قطعا أن الحرف سوى قابلى علامات الاسم والفعل للقطع بأن مقابل الشىء لا يقبل علاماته فما ذكره من التقدير مختل أيضا ، إلا أن يقال إن فى هذا التقدير إشارة إلى أن علامة الحرف مجرد عدم قبول علاماتهما ولهذا قال الشارح بعد أى علامة الحرفية إلخ فهو بيان للمقصود من التقدير . ومنهم من جعل فائدة قوله سواهما الحرف التمهيد لتقسيمه إلى أقسامه الثلاثة . لا يقال هذا شامل للجملة لأنها لا تقبل شيئا من علامات الاسم والفعل لأنا نقول جنس تعريفه الحرف بقوله سواهما الحرف كلمة مقدرة بقرينة أن الحرف من أقسام الكلمة والتقدير الحرف كلمة سواهما . (**قوله التسع المذكورة**) هى وإن كان بعضها حروفا فى الواقع إلا أنها لم تجعل علامات بعنوان كونها حروفا حتى يعترض بلزوم الدور فى جعل عدم قبولها علامة الحرف بل بعنوان كونها ألفاظا معينة بقطع النظر عن كونها حروفا أو لا . وإنما قال الشارح التسع المذكورة لأنه لو عمم فى العلامات وجعلها شاملة للعلامات التى لم تذكر هنا لكان فى الكلام إحالة على مجهول . وأورد على كلامه أن من الأسماء ما لا يقبل شيئا من هذه التسع كقط وعوض وحيث وبعض اسم الفعل . وأجيب بأن هذا تعريف بالأعم وهو جائز عند المتقدمين لإفادته التمييز فى الجملة . وما قيل من أنه يؤدى إلى خطأ المبتدى إذ يعتقد حرفية بعض الأسماء دفع بأن التوقيف الذى لا يستغنى عنه المبتدى كاف فى بيان اسمية ما انتفت عنه العلامات المذكورة . وقد يجاب عن أصل الإيراد بأنا لا نسلم أن ما ذكر لا يقبل الإسناد إليه لأن المراد بقبول الاسم ذلك ما هو أعم من أن يقبل بنفسه أو بمرادفه أو بمعنى معناه ، وقط وعوض وحيث تقبله بمرادفها وهو الوقت الماضى والوقت المستقبل والمكان . واسم الفعل يقبله إما بمرادفه وهو المصدر بناء على أن مدلوله الحدث أو بمعنى معناه بناء على أن مدلوله لفظ الفعل ، ونعنى بمعنى معناه المعنى التضمنى لمعناه فتنبه . (**قوله أى علامة الحرفية ألا تقبل إلخ**) أورد عليه أن عدم قبول ما ذكر لا يصلح علامة للحرف لتصريحهم بأن العدم لا يصلح علامة للوجودى . وأجيب بأن ذلك فى العدم المطلق وما هنا عدم مقيد . (**قوله ثم الحرف على ثلاثة أنواع**) إشارة إلى نكتة تعداد المصنف الأمثلة . ولك أن تجعل نكتته الإشارة إلى أن الحرف مهمل وعامل العمل الخاص بالأسماء وعامل العمل الخاص بالأفعال لكن يرد على هذا ترك العامل العمل المشترك . ومراد الشارح بالأنواع الأنواع اللغوية وهى الأصناف من الشىء لا المنطقية

نحو (فِي وَ) مختص بالأفعال نحو (لَمْ) .

(تنبيهان)*: الأول إنما عدت هل من المشترك نظرا إلى ما عرض لها فى الاستعمال من دخولها على الجملتين نحو ﴿ **فهل أنتم شاكرون** ﴾[1] و ﴿ **هل يستطيع ربك** ﴾[2] لا نظرا إلى أصلها من الاختصاص بالفعل ، ألا ترى كيف وجب النصب وامتنع الرفع بالابتداء فى نحو هل زيدا أكرمته كما سيجىء فى بابه ، ووجب كون زيد فاعلا لا مبتدأ فى هل زيد قام التقدير هل قام زيد قام وذلك لأنها إذا لم تر الفعل فى

لأن الحرف نوع من جنس الكلمة والكليات المندرجة تحت النوع ليست أنواعا بل هى أصناف . ثم الأنواع الثلاثة التى ذكرها الشارح بالبسط ثمانية لأن المشترك إما مهمل لا عمل له وهو الأصل فيه كهل وبل ، أو عامل على خلاف الأصل كما ولا وأن المشبهات بليس . والمختص بالأسماء أما عامل العمل الخاص بها وهو الأصل كفى أو غير الخاص كإن وأخواتها أو مهمل لام التعريف . والمختص بالأفعال كذلك كلم ولن وقد . وما جاء على الأصل لا يُسأل عنه ، وما جاء على خلافه يُسأل عن حكمة مخالفته الأصل وسيذكر الشارح ذلك . **(قوله لا نظرا إلى أصلها من الاختصاص بالفعل)** إنما كان أصلها ما ذكر لأنها فى الأصل بمعنى قد كما فى ﴿ **هل أتى على الإنسان** ﴾[3] وقد مختصة بالفعل لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن الاختصاص . **(قوله ألا ترى)** استدلال على اختصاصها بحسب الأصل بالفعل والاستفهام للتقرير بالرؤية كهو فى ألم نشرح ، لأن الاستفهام التقريرى حمل المخاطب على الإقرار بالحكم الذى يعرفه من إثبات كما فى ﴿ **ألم نشرح لك صدرك** ﴾[4] ﴿ **أليس الله بكاف عبده** ﴾[5] أو نفى كما فى ﴿ **أأنت قلت للناس اتخذونى وأمى إلهين من دون الله** ﴾[6] لا حمل المخاطب على الإقرار بما يلى الهمزة دائما وإلا ورد مثل هذه الآيات وإنما أولى الهمزة ضد المقرر به فى مثل هذه الآيات لنكتة ككون إيراد الكلام على صورة ما يزعمه الخصم أبعث له على إصغائه إليه وإذعانه للحق الذى هو المقر به فاعرفه . وقال شيخنا السيد : الاستفهام للإنكار أى لإنكار نفى الرؤية . **(قوله كيف وجب)** الجملة فى محل نصب لسدها مسد مفعولى ترى المعلق بالاستفهام وكيف فى محل نصب على الحالية من فاعل وجب . **(قوله فى نحو هل زيدا أكرمته)** هذا والمثال بعده يدلان على أن هل يجوز أن يليها لفظا اسم بعده فعل اختيارا مرفوعا كان أو منصوبا وأنه يكفى فى هذه الصورة أن يليها تقديرا فعل وهو مذهب الكسائى ومذهب سيبويه أن الفعل متى وجد فى حيزها لا يجوز أن يليها لفظا اسم فى الاختيار وأنه لا يكفى حينئذ أن يليها تقديرا فعل . **(قوله وذلك)** أى المذكور من وجوب النصب على المفعولية لمحذوف فى هل زيد قام ثابت لأنها إلخ هكذا ينبغى فهم العبارة وما قاله البعض فى حلها غير ظاهر . **(قوله فى حيزها)** أى قرب حيزها لاشتغال حيزها بها أو المراد بحيزها تركيبها أى التركيب التى هى فيه .

---

(١) الآية ٨٠ : سورة الأنبياء . (٢) الآية ١١٢ : سورة المائدة . (٣) الآية الأولى من سورة الإنسان .
(٤) الآية الأولى من سورة الشرح . (٥) الآية ٣٦ : من سورة الزمر . (٦) الآية ١١٦ : من سورة المائدة .

حيزها تسلت عنه ذاهلة ، وإن رأته فى حيزها حنت إليه لسابق الألفة فلم ترض حينئذ إلا بمعانقته . الثانى : حق الحرف المشترك الإهمال ، وحق المختص يقبل أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل ، وإنما عملت ما ولا وإن النافيات مع عدم الاختصاص لعارض الحمل على ليس ، على أن من العرب من يهملهن على الأصل كما سيأتى . وإنما لم تعمل ها التنبيه وأل المعرفة مع اختصاصهما بالأسماء ، ولا قد والسين وسوف وأحرف المضارعة مع اختصاصهن بالأفعال لتنزيلهن منزلة الجزء من مدخولهن ، وجزء الشىء لا يعمل فيه . وإنما لم تعمل إن وأخواتها وأحرف النداء الجر لما يذكر فى موضعه . وإنما عملت لن

(قوله ذاهلة) أى غافلة عنه تركًا له فى مقابلة تركه لها . **(قوله حنت)** بالتشديد والتخفيف . **(قوله لسابق الألفة)** أى للألفة السابقة . **(قوله إلا بمعانقته)** أى ولو تقديرا على ما مشى عليه الشارح قيل من مذهب الكسائىّ أما على مذهب سيبويه فلا ترضى إلا بمعانقته لفظا . **(قوله حق الحرف المشترك الإهمال)** استظهر بعضهم أن حقه عدم العمل الخاص لا عدم العمل مطلقا . **(قوله أن يعمل العمل الخاص)** لتظهر مزية الاختصاص الدال على قوة تأثير الحرف فى القبيل المختص به . **(قوله لعارض الحمل)** أى لعارض هو الحمل فالإضافة للبيان أو للحمل على ليس العارض فالإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف والحمل القياس والجامع فيه إفادة كل النفى . **(قوله ها التنبيه)** بالقصر ولا يجوز المدّ لأنه علم على الكلمة المركبة من هاء وألف فنكر وأضيف إلى التنبيه إضافة الدال إلى المدلول ليتضح المراد به ، ولو مدّ اقتضى أن لنا هاء مفردة تكون للتنبيه وليس كذلك أفاده يسّ . **(قوله وأل المعرفة)** قيد بالمعرفة مراعاة لمذهب المصنف من عدم اختصاص الموصولة بالأسماء . ولا ترد الزائدة لأنها فى الأصل المعرفة فهى داخلة فى عبارته فاندفع ما اعترض به البعض . **(قوله لتنزيلهن)** أى الستة . ووجه التنزيل فى ها التنبيه وأل وأحرف المضارعة أن العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها . ووجهه فى قد والسين وسوف أن قد تفيد قرب الفعل من الحال أو تحقيقه أو تقليله ، ومقابليها يفيدان تأخره فمجموع الفعل وأحد الثلاثة بمنزلة كلمة دالة وضعا على الحدث وقربه أو تحقيقه أو تقليله أو تأخره ، لكن فى كون أحرف المضارعة بمنزلة الجزء نظر فإنها أجزاء من المضارع حقيقة لا تنزيلا . وقوله لتنزيلهن إلخ أورد عليه بعضهم أن وكى المصدريتين لعملهما فى المضارع مع كونهما بمنزلة الجزء لأنهما موصولتان . وعلل عدم عمل تلك الحروف بأنها مخصصة لمدخولها والمخصص للشىء كالوصف له والوصف لا يعمل فى الموصوف فتأمله . **(قوله لما يذكر فى موضعه)** أى من شبه إن وأخواتها بالأفعال فى المعنى فإن وأن يشبهان أؤكد ، وليت أتمنى ، ولعل أترجى ، وكأن أشبه ، ولكن استدرك ومن نيابة أحرف النداء عن أدعو . **(قوله وإنما عملت لن النصب إلخ)** هذا سؤال يجرى فى أن وكى وإذن الناصبات للمضارع أيضا دون الجواب فتدبر . **(قوله لأنها بمعناها)** أى ملابسة لمعناها أى لجنس معناها وهو مطلق النفى فلا يرد أن لا لنفى الجنس ولن لمطلق النفى .

النصب دون الجزم حملا على لا النافية للجنس لأنها بمعناها ، على أن بعضهم جزم بها كما سيأتى . ولما كانت أنواع الفعل ثلاثة : مضارع وماض وأمر أخذ فى تمييز كل منها عن أخويه مبتدئا بالمضارع لشرفه بمضارعته الاسم أى بمشابهته كما سيأتى بيانه فقال (**فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِى**) أى يتبع (**لَمْ**) النافية أى ينفى بها (**كَيَشَمْ**) بفتح الشين مضارع شممت الطيب ونحوه بالكسر من باب علم يعلم ، هذه اللغة الفصحى . وجاء أيضا من باب نصر ينصر ، حكى هذه اللغة الفراء[١] وابن الأعرابى[٢] ويعقوب[٣] وغيرهم ؛ ولا عبرة بتخطئة ابن درستويه[٤] العامة فى النطق بها (**وَمَاضِىَ ٱلْأَفْعَالِ بِالتَّا**) المذكورة أى تاء فعلت وأتت (**مِزْ**) لاختصاص كل منهما به . ومز أمر من مازه يميزه . يقال مزته فامتاز . وميزته فتميز (**وَسِمْ**) أى علم (**بِالنُّونِ**) المذكورة أى نون التوكيد (**فِعْلَ ٱلْأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ**) أى طلب (**فُهِمْ**) من اللفظ أى علامة فعل الأمر مجموع شيئين : إفهام الكلمة الأمر اللغوى وهو الطلب . وقبولها نون التوكيد فالدور منتف . فإن قبلت الكلمة النون و لم تفهم الأمر فهى مضارع نحو هل تفعلن .

(**قوله لشرفه**) ولسبق الاستقبال على المضى فإن الغد المستقبل يصير ماضيا ، هذا إذا كان الزمن المتصف بالاستقبال والمضى واحدا فإن كان متعددا كأمس وغد فالماضى سابق ؛ كذا قال الشُّمُنِّى[٥] وبه يجمع بين القولين . (**قوله بمضارعته الاسم**) أى المصوغ للفاعل لفظا لموافقته له فى السكنات والحركات وعدد الحروف بقطع النظر عن خصوص الحركة والحرف ومعنى لدلالة كل منهما على الحال والاستقبال . (**قوله لم النافية**) الصفة لازمة . (**قوله وماضى الأفعال**) الإضافة على معنى من التبعيضية . (**قوله بالتاء المذكورة**) أى فأل للعهد الذكرى والمعهود التاء المقدمة بنوعيها على أنها من باب استعمال المشترك فى معنييه كما مر . ولا يجوز أن تكون للجنس لدخول التاء الخاصة بالأسماء فيه كما قاله الراعى[٦] . (**قوله فهم من اللفظ**) أى باعتبار وضعه فلا يرد الأمر المستعمل فى غير الطلب مجازا لأن عدم فهم الطلب منه باعتبار القرينة لا الوضع ، على أن القرينة إنما تمنع إرادة المعنى الحقيقى لا فهمه أى تصوره عند سماع اللفظ . والمراد بقوله من اللفظ من صيغته فلا يرد المضارع المقرون بلام الأمر لأن انفهام الطلب ليس من صيغة المضارع بل من اللام . (**قوله وقبولها نون التوكيد**) صريح فى قبول هات وتعال على الصحيح من فعليتهما نون التوكيد وإن لم يسمعا بها قاله الروداني فيجوز هاتين وتعالين بإعادة اللام مفتوحة كما تقول ارمين واخشين . (**قوله فالدور**) أى الحاصل من أخذ الأمر فى تعريف فعل الأمر منتف وهذا تفريع على تفسير الأمر فى

---

(١) الفراء سبق التعريف به فى صـ ٤٢ .

(٢) ابن الأعرابى : هو محمد بن زياد ، من النحاة ومن العلماء بالشعر ، وكان صاحب لغة غزيرة وكان موالى بنى هاشم (انظر البغية ١٠٥/١ ، ١٠٦) .

(٣) يعقوب أبو يوسف بن السكين، كان عالمًا باللغة والنحو والشعر، من الرواة الثقات وأخذ عن الكوفيين والبصريين. توفى سنة ٢٤٤هـ (انظر البغية ٣٤٩/٢).

(٤) ابن درستوريه : هو عبد الله بن جعفر بن درستوريه ، ذاع صيتهُ واشتهر بالعلم والتصنيف الجيد ...، ومن تصانيفه الإرشاد فى النحو ، والرد على المفصل ... (انظر البغية ٣٦/٢) .

(٥) سبق التعريف به صـ ٣٩ .

(٦) الراعى : هو محمد بن محمد بن إسماعيل الأندلسى المالكى (أبو عبد الله النحوى) اشتغل بالفقه والأصول والعربية ومهر فيها واشتهر بها ... وأجاز له جماعة ومن مصنفاته شرح الألفية والأجروميه . توفى سنة ٨٥٣ (انظر البغية ٢٣٣/١) .

أو فعل تعجب نحو أحسنن بزيد . فإن أحسن لفظه لفظ الأمر وليس بأمر على الصحيح كما ستعرفه (**وَٱلْأَمْرُ**) أى اللفظ الدال على الطلب (**إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلْ * فِيهِ**) فليس

قوله إن أمر فهم بالأمر اللغوى الذى هو الطلب فالمعلم الأمر الاصطلاحى والمعلم به اللغوى . (**قوله فإن قبلت الكلمة إلخ**) لما لم يتكلم المصنف على مفهوم هذا القيد كما تكلم على مفهوم قبول النون تكلم الشارح على مفهومه بقوله فإن قبلت الكلمة إلخ لكن كان الأنسب ذكره بعد قول المصنف الآتى والأمر إلخ . (**قوله أو فعل تعجب**) فيه أن دخول النون على فعل التعجب شاذ والكلام فى قبول الكلمة النون قياسا ، وإلا كان عليه ذكر اسم الفاعل والماضى لورود تأكيدهما بها شذوذا فالمناسب ترك فعل التعجب . (**قوله كما ستعرفه**) أى فى بابه . (**قوله والأمر**) مبتدأ خبره هو اسم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر ، وكأن قول الشارح فليس بفعل أمر إشارة إلى تقديره . ومن جعل هو اسم جزاء الشرط حذفت منه الفاء للضرورة سها عن قولهم متى اجتمع مبتدأ وشرط وكان المبتدأ مقدما فإن لم يقترن ما وقع بعد بالفاء و لم يصلح لمباشرة الأداة كان خبرا والجزاء محذوف وإن اقترن بالفاء أو صلح لمباشرة الأداة كان جواب الشرط والخبر محذوف كذا قال البعض . ونقل شيخنا السيد عن شيخه ابن الفقيه أن الخبر فى الحالة الثانية مجموع الشرط والجواب وهو المتجه عندى . ثم رأيت صاحب المغنى فى خاتمة الباب الخامس منه جزم بهذا وجوز ما جوزه البعض وما منعه فى قول ابن معطى[1]: * **اللفظ إن يفد هو الكلام** * فيحمل ما نقله البعض فى الحالة الأولى على السعة . وبقى حالة ثالثة وهى أن يكون المبتدأ اسم الشرط وفى خبره حينئذ ثلاثة أقوال : قيل فعل الشرط وقيل جوابه وقيل مجموعهما والأصح الأول ، فيكون من الخبر المفيد بتابعه فافهم . (**قوله أى اللفظ الدال**) أى بنفسه فخرج لام الأمر لأن دلالة الحرف بغيره . وفى كلامه إشارة إلى أن فى كلام المصنف حذف مضاف أى دال الأمر وأن المراد بالأمر الأمر اللغوى لا الاصطلاحى فلا منافاة بين المبتدأ والخبر . وفى عبارته ميل إلى أن مدلول اسم الفعل معنى الفعل لا لفظه ويوافقه قوله بعد الدالة على معنى المضارع وقوله الدالة على معنى الماضى . وفى قوله الآتى فإن معناه اسكت وقوله معناه أقبل إلخ ميل إلى أن مدلوله لفظ الفعل وهو الراجح . قال سعد الدين[2] فى حاشيته على الكشاف : كل لفظ وضع بإزاء معنى اسما كان أو فعلا أو حرفا فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالته على ذلك الاسم أو الفعل أو الحرف ، كما تقول فى قولنا خرج زيد من البصرة خرج فعل وزيد اسم ومن حرف جر فتجعل كلا من الثلاثة محكوما عليه ،لكن هذا وضع غير قصدىّ لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى مسماه ، وقد اتفق لبعض الأفعال أن وضع لها أسماء أخر غير ألفاظها تطلق ويراد بها الأفعال من حيث دلالتها على معانيها وسموها أسماء الأفعال : فصه مثلا اسم موضوع بإزاء لفظ اسكت لكن لا يطلق ويقصد به نفس اللفظ كما فى الأعلام المذكورة

---

(١) ابن معطى : هو يحيى بن معطى بن عبد النور أبو الحسين زين الدين الزواوى المنفى المغربى النحوى . كان إمامًا فى العربية ، وسمع من ابن عساكر وأقرأ النحو بدمشق ، ومن تصانيفه الألفية فى النحو ، الفصول ، العقود والقوانين فى النحو ، كتاب شرح الجمل ، كتاب شرح أبيات سيبويه ، وله قصيدة فى القراءات السبع ... توفى سنة ٦٢٨ (انظر البغية ٢/٣٤٤) .

(٢) سعد الدين : هو مسعود بن عمر بن عبد الله الشيخ سعد الدين التفتازانى . إمام ، علامة عالم بالنحو والتصريف والمعانى ... ومن تصانيفه الإرشاد فى النحو ، حاشية الكشاف ولم تتم ، شرح تصريف العزى ، التلويح على التنقيح فى أصول الفقه ... توفى ٧٩١ (انظر البغية ٢/٢٨٥) .

بفعل أمر بل (**هُوِ اسْمٌ**) إما مصدر نحو « فندلاً زريقُ المال »[1] أي اندل . وأما اسم فعل أمر (**نَحْوُ صَهْ**) فإن معناه اسكت (**وَحَيَّهَلْ**) معناه . أقبل . أو قدم . أو عجل ولا محل للنون فيهما .

(**تنبيهات**)*: **الأول** كما ينتفي كون الكلمة الدالة على الطلب فعل أمر عند انتفاء قبول النون كذلك ينتفي كون الكلمة الدالة على معنى المضارع فعلا مضارعا عند انتفاء قبول لم . كأوّه بمعنى أتوجع . وأف بمعنى أتضجر . وينتفي كون الكلمة الدالة على معنى الماضي فعلا ماضيا عند انتفاء قبول التاء كهيهات بمعنى بعد . وشتان بمعنى افترق . فهذه أيضا أسماء أفعال فكان **الأولى** أن يقول :

وما يرى كالفعل معنى وانخزل عن شرطه اسم نحو صه وحيهل

ليشمل أسماء الأفعال الثلاثة ولعله إنما اقتصر في ذلك على فعل الأمر لكثرة مجيء اسم الفعل بمعنى الأمر وقلة مجيئه بمعنى الماضي والمضارع كما ستعرفه . **الثاني** : إنما يكون

بل ليقصد به اسكت الدال على طلب السكوت حتى يكون صه مع أنه اسم لاسكت كلاما تاما ، بخلاف اسكت الذي هو اسم لاسكت الذي هو فعل أمر في قولك اسكت فعل أمر ا هـ . وبقي قولان آخران كون مدلوله الحدث وكون اسم الفعل فعلا فالأقوال أربعة كما في الروداني . (**قوله محل**) مصدر ميمي بمعنى حلول . (**قوله إما مصدر**) فيه أن المصدر لم يدل على الأمر بل ناب مناب الدال عليه وهو فعل الأمر قاله الروداني ويمكن دفعه بأن يراد بالدلالة الدلالة ولو باعتبار النيابة عن الدال . (**قوله نحو صه وحيهل**) لو مثل بنزال ودراك كما فعل صاحب التوضيح لكان أحسن لأن اسمية صه وحيهل علمت مما تقدم لقبولهما التنوين . وفي حيهل ثلاث لغات : سكون اللام وفتحها منونة وبلا تنوين ، وكلام المصنف يحتمل الأولى والأخيرة وكذا الثانية بناء على اللغة القليلة من الوقف على المنصوب المنون بالسكون كالمرفوع والمجرور . ونقل شيخنا السيد لغة رابعة هي إبدال الحاء عينا وانظر ضبط اللام على هذه اللغة . (**قوله معناه أقبل أو قدم أو عجل**)[2] يتعدى على الأول بعلى وعلى الثاني بنفسه وعلى الثالث بالباء . (**قوله ولا محل**) أي حلول كما مر . (**قوله كذلك**) تأكيد لقوله كما . (**قوله فكان الأولى أن يقول**) قال ابن غازي : ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال :

وما يكن منها لذي غير محل فاسم كهيهات ووي وحيهل

أي وما يكن من الكلمات الدالة على معاني الأفعال الثلاثة غير محل لهذه العلامات المذكورة للفعل فهو اسم إلخ .

---

(١) القائل : أعشى همدان يهجو لصوصا والبيت الطويل ، وهو من شواهد سيبويه في كتابه . [١/٥٩] والإنصاف ٢٩٣ ، والخصائص لابن جني ١/١٢٠ . والبيت بتمامه .

على حين ألهى الناسَ جلُّ أمورِهم فندلاً زُرَيْقُ المالَ ندلَ الثعالِبِ

والشاهد في البيت قوله (فندلاً زريق المال) حيث ناب المصدر عن الفعل ، ونصب المفعول ، وتأثر المصدر بالعامل المحذوف .

(٢) ويقال أن حيهل مركب من حيَّ وهلْ ويستعمل حي وحده بمعنى أقبل ، كما في قول المؤذن حي على الصلاة ، وهلا بمعنى أقبل أيضا كما في قول النابغة الجعدي ... ألا حييا ليلى وقولا لها هلا . أي تعالي وأقبلي ، واستعمال حي وحدها أكثر من استعمال هلا وحدها (انظر المفصل لابن يعيش جـ ٤/٤٧) . والمشهور أن هلا اسم لزجر الدابة .

انتفاء قبول التاء دالا على انتفاء الفعلية إذا كان للذات فإن كان لعارض فلا وذلك كما في أفعل في التعجب . وما عدا وما خلا وحاشا في الاستثناء . وحبذا في المدح . فإنها لا تقبل إحدى التاءين مع أنها أفعال ماضية . لأن عدم قبولها التاء عارض نشأ من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح . بخلاف أسماء الأفعال فإنها غير قابلة للتاء لذاتها . **الثالث** : إنما دل انتفاء قبول لم والتاء والنون على انتفاء الفعلية مع كون هذه الأحرف علامات والعلامة ملزومة لا لازمة فهي مطردة ولا يلزم انعكاسها . أي يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم لكونها مساوية للازم فهي كالإنسان وقابل الكتابة يستلزم نفي كل منهما نفي الآخر . بخلاف الاسم وقبول النداء فإن قبول النداء علامة للاسم ملزومة له وهي أخص منه إذ يقال كل قابل للنداء اسم ولا عكس . وهذا هو الأصل في العلامة .

(قوله عن شرطه) أي علامته . **(قوله أسماء الأفعال الثلاثة)** يصح جر الثلاثة ونصبها . **(قوله كما ستعرفه)** أي من قول الناظم في باب اسم الفعل :

وما بمعنى افعل كآمين كثر وغيره كوى وهيهات نزر

(قوله إذا كان) أي هذا الانتفاء للذات أي ذات الكلمة . **(قوله وما عدا إلخ)** أي وعدا وخلا من ما عدا وما خلا وحب من حبذا . **(قوله لأن عدم قبولها التاء عارض إلخ)** أي كما عرض لسبحان ولبيك ونحوهما عدم قبول خواص الأسماء من التزام طريقة واحدة . **(قوله نشأ من استعمالها في التعجب إلخ)** أي من استعمالها فيما ذكر استعمال الأمثلة التي تلزم طريقة واحدة . **(قوله والعلامة ملزومة لا لازمة)** أي الغالب فيها ذلك كما يعلم مما بعده أي وانتفاء الملزوم وهو العلامة لا يوجب انتفاء اللازم وهو المعلم لجواز كون اللازم أعم كالضوء للشمس والأعم ينفرد عن الأخص . **(قوله فهي مطردة إلخ)** اطراد الشيء استلزام وجوده وجود شيء آخر وانعكاسه استلزام عدمه عدم شيء آخر ، فقول الشارح أي يلزم من وجودها الوجود تفسير لقوله مطردة ؛ وقوله ولا يلزم من عدمها العدم تفسير لقوله ولا يلزم انعكاسها على اللف والنشر المرتب لكن في قوله ولا يلزم انعكاسها حزازة ولو قال ولا ينعكس لكان مستقيما لما علمت من أن الانعكاس استلزام العدم للعدم . **(قوله لكونها)** علة لقوله دل . **(قوله مساوية للازم)** أي لازمها وهو المعلم : أي والملزوم المساوي للازمه مطرد منعكس ، فقولهم العلامة غير منعكس محله إذا لم تكن مساوية للمعلم . وأجاب ابن قاسم في نكته بأن قبول ذلك مع كونه علامة هو شرط لازم فلزم من عدم القبول العدم من جهة كونه شرطا لازما لا من جهة كونه علامة إذ الشرط يلزم من عدمه العدم . **(قوله وهي أخص)** لم يرد بالأخص ما هو المتبادر منه وهو ما يصح حمل الأعم عليه بل ما يلزم من وجوده وجود الأعم من غير عكس . **(قوله وهذا هو الأصل)** أي الغالب .

[الْمُعْرَبُ وَالْمَبْنِى]

المعرب والمبنى اسما مفعول مشتقان من الإعراب والبناء. فوجب أن يقدم بيان الإعراب والبناء. فالإعراب في اللغة مصدر أعرب أى أبان. أى أظهر. أو أجال. أو حسن. أو غير. أو أزال عرب الشيء وهو فساده. أو تكلم بالعربية. أو أعطى العربون. أو ولد له ولد عربى اللون. أو تكلم

[المعرب والمبنى]

أى من الاسم والفعل لذكره هنا المعرب والمبنى من الفعل أيضا بقوله : * **وفعل أمر ومضىّ بنيا** * وأعربوا مضارعا إلخ والقصر على الاسم[1] وجعل ذكر الفعل هنا استطراديا تعسف لا حاجة إليه وإن سلكه شيخنا وتبعه البعض . **(قوله المعرب والمبنى اسما مفعول إلخ)** لم يضمر لأن الترجمة للمعرب والمبنى المصطلح عليهما والاشتقاق لما يعم الاصطلاحى واللغوى ولأنهما فى الترجمة بمعنى المعنى وفى قوله المعرب والمبنى اسما مفعول بمعنى اللفظ . **(قوله فوجب أن يقدم إلخ)** أى عكس ما فعل المصنف حيث أخر بيان الإعراب بقوله والرفع والنصب إلخ ففى كلامه تلميح إلى اعتراض ابن هشام على المصنف . وأجاب عنه سم بأنه ليس المراد هنا بيان المعرب والمبنى من حيث اتصافهما بالإعراب والبناء بالفعل حتى يقال معرفة المشتق منه سابقة على معرفة المشتق بل ، من حيث قبولهما الإعراب والبناء وبيان سبب القبول وضابطه وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه ، وعلى هذا ففى تقديم بيان المعرب والمبنى على بيان الإعراب والبناء توطئة لإجرائهما على الكلمة ، لأن من عرف أولا قابل الإعراب وغير قابله تأتّى له إجراء الإعراب على قابله ونفيه عن غير قابله لأن إجراء الإعراب على الكلمة وعدم إجرائه عليها فرعا قبولها وعدم قبولها فلذا بين أولا القابل وغير القابل ثم بين الإعراب وغيره ، قال سم فتأمله فإنه فى غاية الدقة والنفاسة غفل عنه المعترض بما ذكر . وقيل إنما قدم المعرب على الإعراب نظرا إلى تقدم المحل على الحال . وفى حواشى البعض أن كلام الشارح يوهم أن المصنف أغفل الكلام على الإعراب مع أنه سيأتى فى قوله والرفع والنصب إلخ اهـ ودعواه الإيهام ممنوعة كما علم من صدر القولة . **(قوله أى أبان)** هذا أنسب بالمعنى الاصطلاحى على أن الإعراب لفظى كما هو الصحيح ولهذا قدم معنى الإبانة ، والأنسب به على أنه معنوى التغيير . **(قوله أى أظهر)** أتى به لأن أبان يأتى بمعنى فصل ولازما بمعنى ظهر . **(قوله أو أجال)** يقال أعرب زيد دابته أى أجالها ونقلها من مكان فى مرعاها إلى آخر . **(قوله أو أزال عرب الشيء)** بفتحتين يقال عَرِبَ يَعْرَبُ عَرَبًا من باب فرح أى فسد كذا فى القاموس . **(قوله أو أعطى العربون)** بفتحتين وبضم فسكون ويقال عربان بضم فإسكان وبإبدال العين همزة فى الثلاثة ففيه ست لغات . **(قوله أو لم يلحن فى الكلام)** هذا لازم للتكلم بالعربية ، إلا أن يراد بالتكلم بها التكلم بألفاظها

---

(١) وذلك لأن الأصل فى الأسماء الإعراب ، لأنها يتعاقب عليها معان كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، وهذه المعانى تفتقر فى التمييز بينها إلى الإعراب أما البناء فإن الإسم يبنى إذا أشبه الحرف شبهًا قويًا يدنيه منه وأنواع هذا الشبه أربعة (انظر شرح ابن عقيل ٣٠/١ ـ ٣٤) .

بالفحش. أو لم يلحن فى الكلام. أو صار له خيل عراب. أو تحبب إلى غيره. ومنه العروب المتحببة إلى زوجها. وأما فى الاصطلاح ففيه مذهبان: أحدهما أنه لفظى واختاره الناظم ونسبه إلى المحققين، وعرفه فى التسهيل بقوله: ما جىء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف[1] . والثانى أنه معنوى والحركات دلائل عليه، واختاره الأعلم[2] وكثيرون؛ وهو ظاهر مذهب سيبويه؛ وعرَّفوه بأنه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا . والمذهب الأول أقرب إلى الصواب لأن

بقطع النظر عن أحوال أواخرها . **(قوله ما جىء به)** أى شىء نطق به وإن لم يكن طارئا ليصدق على الواو من جاء أبوك لوجودها قبل دخول عامل الرفع أفاده الدنوشرى . **(قوله لبيان مقتضى العامل)** أى مطلوبه فالعامل كجاء ورأى والباء والمقتضى الفاعلية والمفعولية والإضافة العامة لما فى الحرف ، والإعراب الذى يبين هذا المقتضى الرفع والنصب والجر ، لكن هذا التعريف يقتضى اطراد وجود الثلاثة أعنى المقتضى والإعراب والعامل مع كل معرب ، وليس كذلك بل هو أغلبى فقط لعدم تحقق المقتضى فى نحو لم يضرب زيد وخرج بهذا القيد حركة البناء والنقل والاتباع والمناسبة والتخلص من التقاء الساكنين وسكون البناء وحرفه وحذفه وسكون الوقف والإدغام والتخفيف . ثم إن فسر العامل بما فسره به ابن الحاجب[3] رحمه الله تعالى وهو ما به يتقوم المعنى المقتضى للإعراب لزم الدور كما قاله سم لأخذ الإعراب فى تعريف العامل وأخذ العامل فى تعريف الإعراب ، قال إلا أن يجعل التعريف لفظيا . ولزم القصور أيضا لعدم دخول نحو لم إذ لم يتقوّم بها معنى يقتضى الجزم كما مر فإن فسر بالطالب لأثر مخصوص لم يلزم الدور ولا القصور . **(قوله من حركة)** بيان لما . **(قوله أو سكون أو حذف)** قال الروداني : كونهما لفظيين إنما هو من حيث إشعار اللفظ بهما لأن من سمعه بنقص حركة أو حرف علم بهما أو من حيث إن اللفظ متعلقهما ومحل لهما . **(قوله والحركات)** أى وجودا وعدما ليدخل السكون . وكان الأحسن أن يزيد والحروف أى وجودا وعدما ليدخل الحذف . وتوجيه جماعة كشيخنا والبعض الاقتصار على الحركات بأنها الأصل أى فى الجملة وإلا فقد تكون فرعا كفتحة ما لا ينصرف وكسرة جمع المؤنث السالم لا يدفع أحسنية زيادة الحروف . **(قوله تغيير أواخر الكلم)** أورد عليه أن التغيير فعل الفاعل فهو وصل له فلا يصح حمله على الإعراب الذى هو وصف للكلمة . وأجيب بأن المراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو التغير أو هو مصدر المبنى للمفعول . واستشكل البعض قول المورد إن الإعراب وصف للكلمة وتأويل المجيب التغيير بما يصح وصف الكلمة به بأن الإعراب مصدر أعرب أى غير لغة واصطلاحا فهو وصف للفاعل لا للكلمة ، يدلك

---

(١) انظر تسهيل الفوائد صـ ٧ .

(٢) الأعلم : هو يوسف بن عيسى ، النحوى الشنتمرى . مشهور بالإتقان والضبط وكان عالمًا بالعربية ، واللغة ومعانى الأشعار ، وأخذ عن إبراهيم الإفليل ومات سنة ٤٧٦ . (انظر البغية للسيوطى ٢/٣٥٦) .

(٣) ابن الحاجب : هو عثمان بن عمر بن أبى بكر بن يونس جمال الدين (أبو عمرو بن الحاجب) كان من أذكياء العالم وكان نحويًا مالكيًا ، وحفظ القرآن وبحث القراءات عن الشاطبى وتعلم كثيرًا من فنون العلم وبرع فيها إلا أن النحو كان أغلب عليه. ومن تصانيفه الكافية فى النحو أعاننا الله على إتمامه، الوافية وشرحها، الأمالى... وغيرها كثير حتى قال عنه ابن خلكان: كان أحسن خلق الله ذهنًا. توفى سنة ٦٤٦ (انظر البغية ٢/١٣٤،١٣٥).

المذهب الثاني يقتضى أن التغيير الأول ليس إعرابا لأن العوامل لم تختلف بعد وليس كذلك . والبناء فى اللغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت . وأما فى الاصطلاح فقال

على هذا قول النحاة هذا اللفظ معرَب بصيغة المفعول وقد صرحوا بأن الأصل فى المعانى الاصطلاحية كونها أخص من اللغوية لا مباينة لها ، فالذى ينبغى إبقاء المصدر على ظاهره وعدم ارتكاب التأويل فيه . وأنا أقول : يرد على هذا البعض قول النحاة هذا اللفظ مبنى بصيغة المفعول فإنهم اشتقوه من البناء وهو مفسر اصطلاحا على القول بأنه معنوى بلزوم آخر الكلمة حالة واحدة الذى هو وصف للكلمة قطعا لا بإلزام آخر الكلمة حالة واحدة فحيث لم يدل قولهم مبنى على أن البناء وصف للفاعل لم يدل قولهم معرب على أن الإعراب وصف للفاعل . وحيث كان البناء اصطلاحا وصفا للكلمة بدليل تعريفهم له كان مقابله وهو الإعراب كذلك ، وحينئذ يكون التغيير بمعنى التغير ويكون الإعراب اصطلاحا منقولا من وصف الفاعل إلى وصف الكلمة بقرينة أن مقابله وهو البناء كذلك والجرى على الأصل من أخصية المعانى الاصطلاحية إذا لم تقم قرينة على خلافه كما هنا ، ويكون قولهم معرب ومبنى باعتبار حال ما قبل النقل كما نقول بالنقل وباعتبارهم فى قولهم معرب ومبنى حال ما قبل النقل على القول بأن الإعراب والبناء لفظيان ، ولذلك نظائر كقولهم هذه الكلمة منوّنة مع أن التنوين اصطلاحا النون المخصوصة نعم إن أول اللزوم فى تعريف البناء بالإلزام اندفع عن هذا البعض الإيراد وكان كل من الإعراب والبناء وصفا للفاعل وكان قولهم معرب ومبنى باعتبار ما بعد النقل أيضا لكن يرجح ما قدّمناه تناسب القولين عليه وتواردهما على محل واحد أعنى القول بأن الإعراب والبناء لفظيان والقول بأنهما معنويان لتوافقهما عليه على أن كلا من الإعراب والبناء وصف للكلمة . نعم قد يطلق الإعراب على فعل الفاعل كما فى قولك أعربت الكلمة لكن ليس هذا هو المعقود له الباب بقرينة اختلافهم فى أنه معنوى أو لفظى إذ فعل الفاعل معنوى قطعًا هذا هو تحقيق المقام والسلام . ثم المراد بالتغيير الانتقال ولو من الوقف إلى الرفع أو غيره فلا يرد أن التعريف لا يشمل نحو سبحان اللازم النصب على المصدرية والإضافة فى أواخر الكلم للجنس فاندفع الاعتراض بأن العبارة تقتضى توقف تحقق الإعراب على تغيير ثلاث أواخر مع أنه ليس كذلك . وفى العبارة مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمة آحادا ، فاندفع الاعتراض بأن العبارة تفيد أن لكل كلمة أواخر مع أن الكلمة الواحدة ليس لها إلا آخر واحد والمراد بالآخر الآخر حقيقة أو تنزيلا لتدخل الأفعال الخمسة فإن إعرابها بالنون وحذفها وهى ليست الآخر حقيقة لأنها بعد الفاعل وهو إنما يأتى بعد الفعل ، لكن لما كان الفاعل الضمير بمنزلة الجزء من الكلمة كانت النون بمنزلة الآخر ، والمراد بتغيير الآخر ما يعم تغييره ذاتا بأن يبدل حرف بحرف حقيقة كما فى الأسماء الستة والمثنى المرفوع والمنصوب[٤] أو حكما كما فى المثنى المنصوب والمجرور أو صفة بأن تبدل حركة بحركة حقيقة كما فى جمع المؤنث السالم المرفوع والمنصوب أو حكما كما فى جمعه المنصوب والمجرور . وإنما جعل الإعراب والبناء فى الآخر لأنهما وصفان للكلمة والوصف متأخر عن الموصوف . **(قوله لاختلاف العوامل الداخلة عليها)** المراد بالاختلاف لازمه وهو الوجود ليدخل المعرب فى أول أحواله أفاده الشنوانى ومنه يؤخذ جواب اعتراض الشارح الآتى . وأل فى العوامل للجنس والمراد بدخول العامل على الكلمة طلبه إياها ليشمل العامل المعنوى كالابتداء

---

(٤) وفى هذا تنوب الحروف عن الحركات الإعرابية الأصلية .

فى التسهيل : ما جىء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب وليس حكاية أو اتباعا أو نقلا أو تخلصا من سكونين[1] ، فعلى هذا هو لفظى . وقيل هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونًا لغير عامل أو اعتلال ؛ وعلى هذا هو معنوى ؛ والمناسبة على المذهبين فيهما ظاهرة

والعامل المتأخر . وخرج بقوله لاختلاف إلخ التغيير لاتباع أو نقل أو نحوهما . **(قوله لفظا أو تقديرا)** الأولى أنهما راجعان إلى تغيير واختلاف العوامل ليدخل التغيير لفظا كما فى زيد وتقديرا كما فى الفتى ووجود العامل لفظا كما فى زيد وتقديرا كما فى الفتى ووجود العامل لفظا كما فى جاء زيد وتقديرا كما فى زيدا ضربته . وجعل التغيير لفظيًّا وتقديريًّا باعتبار داله من الحركة ونحوها والأظهر من جهة المعنى أنهما منصوبان بنزع الخافض وإن ضعف من جهة اللفظ بسبب أن النصب به سماعى أى على الراجح . ويصح أن يكون مفعولا مطلقا على تقدير أى تغيير واختلاف لفظ أو تقدير . **(قوله أقرب إلى الصواب)** يقتضى أنه ليس بصواب لأن الأقرب إلى الشىء غير ذلك الشىء . ويمكن دفعه بأن المغايرة هنا اعتبارية والمعنى أن الأول الذى هو الصواب باعتبار ظننا أقرب إلى الصواب باعتبار نفس الأمر . ويقتضى أن الثانى قريب إلى الصواب وهو كذلك على تأويل الاختلاف بالوجود لاندفاع اعتراض الشارح عليه بهذا التأويل . فاعتراض الشارح عليه المقتضى فساد الثانى لا قربه إلى الصواب إنما هو باعتبار الظاهر وقطع النظر عن التأويل وللإشارة إلى إمكان الجواب عبر بأقرب فاندفع ما أشار إليه البعض من تنافى كلام الشارح ولا حاجة إلى دفعه بأن أفعل التفضيل ليس على بابه . فإن قلت بعد التأويل السابق كانا متساويين لا أقربية لأحدهما على الآخر قلت : أقربية الأول حينئذ باعتبار عدم إحواجه إلى تأويل بخلاف الثانى . **(قوله لأن المذهب الثانى)** أى لأن تعريف أهل المذهب الثانى أو المراد لأن المذهب الثانى يقتضى باعتبار التعريف عليه فافهم . **(قوله التغيير الأول)** أى الانتقال من الوقف إلى الرفع . **(قوله لم تختلف بعد)** أى الآن أى حين التغيير الأول لأن حقيقة اختلاف الأشياء أن يخلف كل منها الآخر . **(قوله على صفة)** أى حال والجار والمجرور حال من وضع . واحترز بقوله على صفة إلخ عن الوضع لا على تلك الصفة فلا يسمى بناء لغة كوضع ثوب على ثوب . وقوله الثبوت أى مدة طويلة فأل للعهد[2] ولم يعبر بالثبات المشهور استعماله فى الدوام لإيهامه الدوام الحقيقى . فإن قلت : التعبير بالثبوت يوهم أن المراد به ما يقابل الانتفاء قلت : القرينة الظاهرة مانعة من ذلك وهى لزوم عدم الفائدة فى قوله على صفة إلخ على فرض أن يراد من الثبوت ما قابل الانتفاء لانفهام الثبوت بمعنى مقابل الانتفاء من قوله وضع شىء على شىء ، فاندفع ما اعترض به البعض . **(قوله لا لبيان إلخ)** خرج به الإعراب . **(قوله من شبه الإعراب)** بكسر فسكون أو بفتحتين أى مشابهه فى كون كل حركة أو سكونا أو حرفا أو حذفا ومن بيان لما . **(قوله وليس)** أى ما جىء به . وقوله حكاية إلخ أى لأجل الحكاية كما فى مَنْ زيدا حكاية لمن قال رأيت زيدا ، أو الاتباع كما فى الحمدِ لله بكسر الدال اتباعا لكسر اللام ، أو النقل كما فى فمن أوتى بنقل ضمة الهمزة إلى النون أو التخلص من التقاء الساكنين كما فى اضربِ الرجل فهذه الحركات ليست إعرابا

---

(١) انظر تسهيل الفوائد صـ ١٠ .

(٢) والعهد ثلاثة أنواع عهد ذكرى ، عهد ذهنى أو علمى ، عهد حضورى . وانظر فى ذلك شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك [جـ ١٧٨/١ ، ١٧٩] .

(وَٱلاسْمُ مِنْهُ) أى بعضه (مُعْرَبٌ) على الأصل فيه ويسمى متمكنا (وَ) منه أى وبعضه الآخر (مَبْنِى) على خلاف الأصل فيه ويسمى غير متمكن ولا واسطة بينهما على الأصح الذى ذهب إليه الناظم ويعلم ذلك من قوله:

ولا بناء بل الإعراب والبناء مقدر إن منع من ظهورهما هذه الحركات . ولا ينافى هذا ما سيأتى من عدم الاتباع والتخلص من أسباب البناء على حركة لأن ما هنا فيما إذا كان التابع والمتبوع والساكنان فى كلمتين وما سيأتى فيما إذا كان ذلك فى كلمة، وكان عليه أن يقول ولا مناسبة ولا وقفا ولا تخفيفا ولا إدغاما، ولكن درج على التعريف بالأعم. **(قوله لزوم آخر الكلمة)** كان الأولى إسقاط آخر لأن المبنى قد يكون حرفا واحدا كتاء الفاعل. والمراد باللزوم عدم التغير لعامل فلا يرد أن فى آخر حيث لغات: الضم والفتح والكسر. **(قوله حركة أو سكونا)** كان عليه أن يزيد أو حرفا أو حذفا ، وأمثلة الأربعة : هؤلاء ، كم ، لا رجلين ، ارم ، فدخل فى تعريف البناء بناء اسم لا والمنادى للزومهما حالة واحدة ما داما منادى واسم لا ويحتمل تخصيص التعريف بالبناء الأصلى فلا يردان لعروض بنائهما . **(قوله لغير عامل)** متعلق بلزوم وخرج به نحو سبحان والظرف غير المتصرف كلدى بناء على إعرابها كما سيأتى فى الإضافة والاسم الواقع بعد لولا الامتناعية فإن لزومها حالة واحدة للعامل وهو أسبح فى الأول ومتعلق الظرف فى الثانى والابتداء فى الثالث . **(قوله أو اعتلال)** خرج به نحو الفتى ، وأورد عليه أن المراد اللزوم لفظا وتقديرا والفتى غير لازم تقديرا بل هو متغير تقديرا فهو خارج من قولنا لزوم فلا حاجة إلى قوله أو اعتلال فى إخراج ما ذكر . ويمكن الاعتذار عنه بأنه لما كان لازما بحسب الظاهر وداخلا بحسبه فى اللزوم أتى بما يخرجه صريحا . هذا وفى كلام الشارح لف ونشر مرتب[1] فقوله لغير عامل راجع لقوله حركة وقوله أو اعتلال راجع لقوله سكونا كما قاله شيخنا السيد عن الشيخ يحيى ، والأولى رجوع قوله لغير عامل إلى الأمرين . **(قوله والمناسبة فى التسمية)** أى تسمية الإعراب والبناء باللفظى على المذهب الأول وتسميتهما بالمعنوى على المذهب الثانى . **(قوله ظاهرة)** لأن ما جىء به للبيان أولا للبيان من الحركات أو غيرها أمر ملفوظ به والتغير واللزوم معنيان من المعانى المعقولة . **(قوله أى بعضه)** تفسير من ببعض أقرب إلى مذهب الزمخشرى[2] الجاعل من التبعيضية اسما بمعنى بعض وعليه فمن مبتدأ ومعرب خبر وهذا أحسن فى المعنى . وأما على مذهب الجمهور من حرفيتها فمعرب مبتدأ ثان مؤخر ومنه خبر مقدم ويكون تفسيره المذكور بيانا لحاصل المعنى . **(قوله على الأصل)** أى الراجح والغالب . **(قوله ويسمى متمكنا)** فإن كان متصرفا يسمى متمكنا أمكن . **(قوله ومنه أى وبعضه)** دفع بتقدير ذلك ما يوهمه ظاهر العبارة من انصباب المعرب والمبنى على شىء واحد ومن أن المعرب والمبنى معا بعض . وقوله الآخر أفاد به أن هذا التقسيم للحصر وإن لم تفده العبارة والدليل على ذلك ما سيذكره من

---

(١) وهو أن يذكر اسمان ثم يأتى بصفاتهما على الترتيب حسب ذكرهما دون تبديل وإلا سمى لف ونشر مشوش إذا بدّل فى صفاتهما .

(٢) الزمخشرى . هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشرى أبو القاسم جار الله كان واسع العلم ، كثير الفضل ، غاية فى الذكاء وجودة القريحة ، متفننا فى كل علم ... أخذ الأدب عن أبى الحسن النيسابورى ، والأصبهانى ، وتلقب بجار الله وفخر خوارزم أيضا ... ومن تصانيفه : الكاشف فى التفسير ، الفائق فى غريب الحديث ، المفصل فى النحو ، أطواق الذهب ... وتوفى رحمه الله سنة ٥٣٨ هـ (انظر البغية ٢/٢٧٩/٢٨٠) .

★ ومعرب الأسماء ما قد سلما ★

من شبه الحرف[1] وبناؤه (**لِشَبَهٍ مِنَ ٱلْحُرُوفِ مُدْنِي**) أي مقرب لقوته يعني أن علة بناء الاسم منحصرة في مشابهته الحرف شبها قويا يقربه منه . والاحتراز بذلك من الشبه الضعيف وهو الذي عارضه شيء من خواص الاسم (**كَالشَّبَهِ ٱلْوَضْعِيِّ**) وهو أن يكون الاسم

أن علة البناء شبه الحرف شبها قويا وأن المعرب ما سلم من هذا الشبه . قال السندوبى : وكما لا تقتضى عبارته الحصر لا تقتضى ثبوت الواسطة خلافا لبعض الشراح . فإن قلت : ما تصنع فى من التبعيضية فإنها تقتضى ذلك . قلت : هى هنا على حد قوله تعالى : ﴿ **فمنهم من آمن ومنهم من كفر** ﴾[2] وقولهم منا ظعن ومنا أقام إذ ليس فى الآية والشاهد إلا قسمان فكذلك قول الناظم والاسم إلخ اهـ وحاصل الجواب أن من التبعيضية إنما تقتضى بعضية مدخولها وكل من المعرب والمبنى على حدته مدخول لها لا مجموعهما لما عرفت من أن التقدير منه معرب ومنه مبنى فالذى تقتضيه العبارة أن كلا بعض من الاسم وهو صحيح . (**قوله ولا واسطة**) كان المناسب التفريع إلا أنه راعى قوله على الأصح فقط فترك التفريع . (**قوله على الأصح**) وقيل المضاف إلى ياء المتكلم لا معرب ولا مبنى والصحيح أنه معرب . وذهب بعضهم إلى أن الأسماء قبل التركيب لا معربة ولا مبنية وسينقل الشارح هذا قبيل قوله ومعرب الأسماء . (**قوله ويعلم ذلك**) أى عدم الواسطة . (**قوله من قوله ومعرب الأسماء إلخ**) أى مع قوله هنا ومبنى لشبه إلخ . (**قوله وبناؤه**) أى الواجب فلا يرد على الناظم ما سيأتى فى الإضافة أن من أسباب البناء الإضافة إلى مبنى لأنها مجوّزة . وإنما قدر الشارح ذلك مع أنه يصح تعلق قوله لشبه بقوله مبنى ليتوافق قسما التقسيم فى الإطلاق فيتناسبا ، وليفيد انحصار البناء فى كونه لشبه الحرف على حد الكرم فى العرب لأن الإضافة تأتى لما تأتى له اللام ولهذا قال الشارح يعنى أن علة بناء الاسم منحصرة إلخ . (**قوله لشبه من الحروف مدنى**) اعترض على التعليل بأنه يقتضى تقدم وضع الحرف على وضع الاسم وإلا لزم حمل الاسم الموجود على الحرف المعدوم ولا معنى لذلك مع أن اللائق تقدم وضع الاسم لشرفه . وأجيب بأنا لا نسلم ذلك الاقتضاء فإنه يمكن مع تقدم وضع الاسم الحاقه بالحرف مع تأخر وضعه بأن يوضع الاسم أولا من غير نظر إلى حكمه من إعراب أو بناء ، ثم الحرف ثانيا ، ثم يحكم للاسم بحكم الحرف لوجود المشابهة ، وأيضا يجوز أن يكون بناء الاسم لشبه الحرف باعتبار تعقل الواضع وما رتبه فى عقله بأن يكون تعقل أولا الأنواع الثلاثة عند إرادة وضعها ولاحظ معانيها ومقتضاها وحكم باستحقاق بعضها الحمل على بعض فيما يقتضيه من الحكم . وإنما اكتفى فى بناء الاسم بشبهه للحرف من وجه واحد ولم يكتف فى منع الصرف بشبه الفعل إلا من جهتين جهة اللفظ وجهة المعنى لأن الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه من الحرف الذى ليس بينه وبينه مناسبة إلا فى الجنس الأعم وهو الكلمة ، والفعل ليس كالحرف فى البعد عن الاسم لأن كل منهما له معنى فى نفسه بخلاف الحرف . وإنما لم يعرب الحرف إذا أشبه الاسم كما بنى الاسم إذا أشبه الحرف لعدم فائدة الإعراب فى الحرف وهى تمييز المعانى المتواردة عى اللفظ المفتقرة إلى الإعراب لأن الحرف لا تتوارد عليه تلك المعانى .

---

(١) وذلك لأن شبه الحرف هو سبب البناء الأصلي اللازم للكلمة ، أما بناء العدد المركب فهو عارض للكلمتين بالتركيب مفارق بمفارقته .

(٤) الآية ٢٥٢ سورة البقرة .

موضوعًا علي صورة وضع الحروف : بأن يكون قد وضع على حرف أو حرف هجاء كما (**فِي آسْمَيْ**) قولك (جِئْتَنَا) وهما التاء ونا ، إذ الأول على حرف والثانى على حرفين ، فشابه الأول الحرف الأحادى كباء الجر ، وشابه الثانى الحرف الثنائى كعن . والأصل فى وضع الحروف أن تكون على حرف أو حرفى هجاء ، وما وضع على أكثر فعلى خلاف الأصل . وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة فصاعدا فما وضع على أقل منها فقد شابه الحرف فى

(**قوله منحصرة فى مشابهة الحرف إلخ**) أى خلافا لمن يجعل البناء بغير شبه الحرف أيضا كشبه الفعل كما فى نزال المشابه لا نزل ، وشبه شبه الفعل كما فى حذام المشابه لنزال المشابه لا نزل ، والوقوع موقع الضمير كما فى المنادى والتركيب كما فى اسم لا وكل هذه فى التحقيق ترجع لشبه الحرف . (**قوله وهو الذى عارضه إلخ**) كما فى أى فإنها سواء كانت موصولة أو شرطية أو استفهامية مشابهة للحرف ، ولكن عارض شبهها للحرف لزومها الإضافة التى هى من خواص الأسماء . (**قوله كالشبه الوضعى**) نسبة الشبه إلى الوضع نسبة له إلى وجهه . فإن قلت : قال سيبويه إذا سميت بباء اضرب قلت اب باجتلاب همزة الوصل وبالإعراب ، وقال غيره : قلت رب بالإتيان بما قبل الحرف وبالإعراب وهذا ينافى فى اقتضاء الشبه الوضعى للبناء . قلت : لا منافاة لأن شرط تأثير هذا الشبه كونه بأصل وضع اللغة بخلاف وضع التسمية فإنه عارض فضعف عن تأثير البناء ولما كان التعبير بالوضعى منبها على شرط تأثير هذا الشبه اختاره على التعبير باللفظى الأنسب فى مقابلة المعنوى ولعل الإتيان بهمزة الوصل أو بما قبل الحرف لتكون الكلمة ثنائية فيكون لها نظير بحسب الظاهر فى الإعراب بالحركات كيد ودم ، فاندفع ما نقله البعض عن الطبلاوى وسكت عليه من استشكال الإتيان بالهمزة مع تحرك الآخر بحركات الإعراب وإنما قدم الوضعى مع إنكار كثيرين له تقديما للحسىّ أو اهتماما به لكونه فى مظنة المنع . (**قوله على صورة وضع الحرف**) المصدر بمعنى المفعول والإضافة بيانية أى موضوع هو الحرف قاله شيخنا السيد . (**قوله قد وضع على حرف إلخ**) بالتنوين والإضافة على حدّ : قطع الله يد ورجل من قالها . (**قوله فى اسمى جئتنا**) الإضافة على معنى من واشتراط صحة الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف فى الإضافة التى على معنى من فيما إذا كان المضاف إليه جنسا للمضاف أفاده الروداني . (**قوله قولك**) ذكره لزيادة الإيضاح لا لما قيل من أنه لو لم يذكره لم يصح التمثيل لأن المراد حينئذ لفظ جئتنا والذى يراد لفظه علم كما سلف فتكون التاء ونا فيه كالزاى من زيد لا اسمين لأن المراد اسمى مسمى جئتنا التى نطق بها المصنف وهو جئتنا المستعمل فى معناه كما فى قولك جئتنا يا زيد والتاء ونافيه اسمان لا نفس جئتنا التى نطق بها المصنف حتى يلزم ما ذكر على أن إرادة لفظ جئتنا ثابتة مع تقدير القول أيضا فلو تم ما قيل لم يخلص منه تقدير القول فتأمل . (**قوله كعن**) هذا على مذهب غير الشاطبى ولو جرى عليه لقال كما ولا . (**قوله والأصل فى وضع الحروف إلخ**) أراد بالأصل الغالب فلا يرد قول الصرفيين الأصل فى كل كلمة أن توضع على

وضعه واستحق البناء[1] . وأعرب نحو «يد ودم»[2] لأنهما ثلاثيان وضعا .

(تنبيه) : قال الشاطبي[3] : نا في قوله جئتنا موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين وضعا أوّليا كما ولا ، فإن شيئا من الأسماء على هذا الوضع غير موجود نص عليه سيبويه والنحويون ، بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ؛ ثم قال : وبهذا بعينه اعترض ابن جنى[4] على من اعتل لبناء كم ومن بأنهما موضوعان على حرفين فأشبها هل وبل . ثم قال : فعلى الجملة وضع الحرف المختص به إنما هو إذا كان ثانى الحرفين حرف لين على حدّ ما مثل به الناظم ، فما أشار إليه هو

ثلاثة أحرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما لأن مرادهم بالأصل الملائم للطبع . **(قوله أو حرفى هجاء)** ظاهره ولو كان ثانيهما غير حرف لين وهو مذهب غير الشاطبى وقيده الشاطبى بكون الثانى حرف لين كما سيذكره الشارح . **(قوله وأعرب نحو يد ودم إلخ)** جواب سؤال مقدر وارد على قوله فما وضع على أقل منها إلخ وحاصله أنهم أعربوا ذلك مراعاة لأصله كما راعوه فى التصغير والنسب فأعادوا الياء مع قلبها واوا فى النسب على ما سيأتى فقالوا فى التصغير يدية ودمىّ وفى النسب يدوى ودموى ، وكذا راعوه فى التثنية على شذوذ فقد جاء شذوذا يديان ودميان ودموان قاله السيوطى فى جمع الجوامع . قال البعض : قد يقال حكمة عدم مراعاتهم الأصل فى التثنية أى على اللغة غير الشاذة أنه لما طالت الكلمة بحرفى التثنية لم تعد الياء لئلا يتزايد الثقل ولغة العرب مبنية على التخفيف ما أمكن اهـ وهذا غير صحيح لوجود الطول بحرفين فى النسب إلى يد ودم لأن ياء النسب بحرفين وفى تصغير يد لأن المؤنث بلا تاء إذا صغر لحقته التاء كما سيأتى مع أنهم أعادوا الياء فيهما فلعل ترك إعادتها فى التثنية على اللغة الكثيرة للتخفيف لأن استعمال تثنية يد ودم أكثر من استعمال تصغيرهما ونسبهما إليه فتنبه . **(قوله قال الشاطبى)** هو أبو إسحاق شارح المتن وأما القارئ صاحب حرز الأمانى فهو أبو القاسم وما قاله الشاطبى قال يس : هو الحق لكن رجح الشيخ يحيى فى حواشيه على المرادى ما لغير الشاطبى . **(قوله وضعا أوليا)** احتراز عن نحو شربت ما بالقصر والوقف لأن وضعه على حرفين ثانوى عرض بالتغيير لا أولى فلا يعتد به . **(قوله فإن شيئا)** علة لمحذوف تقديره وهذا الوضع خاص بالحرف لأن شيئا إلخ . **(قوله من الأسماء)** أى المعربة لوجود أسماء مبنية على هذا الوضع كالموصولة والشرطية والاستفهامية . وقال الدمامينى : المراد الأسماء البحتة أى التى لا تؤدى مع المعنى الاسمى معنى الحرف فلا يرد نحو ما المذكورة . **(قوله فليس ذلك من وضع الحرف المختص به)** لوجوده فى الاسم معربًا نحو مع بناء على القول بأنها ثنائية وضعًا .

---

(١) ولذلك بدأ بالشبه الوضعى ، لأن الأصل فى وضع الحروف أن تكون على حرف واحد أو حرفين ، وما وضع على أكثر فهو خلاف للأصل وقد يبنى حملاً على ما هو الأصل ، والأصل فى الأسم أن يكون موضوعًا على ثلاثة أحرف فأكثر ، وما وضع على أقل منها فقد شابه الحرف فى الوضع واستحق للبناء ولذا فهى نسبة وضع لا نسبة تسمية .

(٢) والأصل فى « دم » دمَوَ بالتحريك ، فقال سيبويه الأصل دَمْى ، وعند المبرد دَمَى بالتحريك ... فحذفت الياء « انظر مختار ماده (د م ا) والكلام كذلك فى يد أيضًا » .

(٣) سبق التعريف به .

(٤) ابن جنّى : هو عثمان بن جنّى وكنيته أبو الفتح النحوى ، من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف وعلمه بالتصريف أقوى وأكمل والسبب أن أبا على الفارسى مر عليه فسأله عن مسألة فى التصريف فقصر فيها ، فقال له أبو على : زَبَّبْتَ قبل أن تحصرمَ . ومن وقتها لزم التصريف . ومن مصنفاته الخصائص فى النحو ، سر الصناعة ، شرح تصريف المازنى .... توفى رحمه الله سنة ٣٩٢ هـ (انظر البغية ٢/١٣٢) .

التحقيق ؛ ومن أطلق الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف فليس إطلاقه بشديد . انتهى (وَ) كالشبه (ٱلْمَعْنَوِىّ) وهو أن يكون الاسم قد تضمن معنى من معانى الحروف ، لا بمعنى أنه حل محلا هو للحرف كتضمن الظرف معنى فى والتمييز معنى من بل بمعنى أنه خلف حرفا فى معناه : أى أدى به معنى حقه أن يؤدى بالحرف لا بالاسم ، سواء تضمن معنى حرف موجود كما (فِى مَتَى) فإنها تستعمل للاستفهام نحو متى تقوم ، وللشرط نحو متى تقم أقم ، فهى مبنية لتضمنها معنى الهمزة فى الأول ومعنى إن فى الثانى ، وكلاهما موجود أو غير موجود (وَ) ذلك كما (فِى هُنَا) أى أسماء الإشارة فإنها مبنية لأنها تضمنت معنى

وقيل ثلاثية وضعًا وأصلها معى ونحو قد الاسمية التى بمعنى حسب بناء على لغة إعرابها وإن كان الغالب بناءها . **(قوله وبهذا بعينه)** أى كون الوضع على حرفين المختص بالحرف أن يكون الثانى حرف لين . **(قوله على من اعتل إلخ)** أى فالصحيح على ما ذكره الشاطبى أن علة بناء كم الشبه المعنوى لتضمنها معنى همزة الاستفهام إن كانت استفهامية ومعنى رب التكثيرية إن كانت خبرية . وعلة بناء من الشبه المعنوى إن كانت استفهامية أو شرطية ، والافتقارى إن كانت موصولة ، وحملت النكرة الموصوفة على الموصولة فلا إشكال . **(قوله فعلى الجملة)** أى أقول قولا مشتملا على الجملة أى الإجمال أو جملة الأحوال وجميعها قال المنوفى : وكان حكمة الاختصاص كون الحرف آلة للغير فخفف فى وضعه . **(قوله قد تضمن معنى)** أى زيادة على معناه الأصلى الموضوعه له أولا وبالذات ولكون وضعه له أولا وبالذات ووضعه لمعنى الحرف ثانيا وبالعرض جعل اسما ولم يجعل حرفا ، ولذا قال تضمن ولم يقل وضع لئلا يتوهم منه الوضع الأول وإنما راعينا تضمنه معنى الحرف فبنيناه وفاء بحق المعنى الثانوى أيضا . والحاصل أنا راعينا ما وضع له أولا فجعلناه اسمًا وما وضع له ثانيا فبنيناه وفاء بحق المعنيين . **(قوله من معانى الحروف)** أى من المعانى التى حقها أن تؤدى بالحروف وهى النسب الجزئية الغير المستقلة بالمفهومية على ما اختاره العضد والسيد الجرجانى ونقله شيخنا السيد فى باب النكرة والمعرفة عن الشاطبى عن جميع النحاة إلا أبا حيان من أن معانى الحروف جزئيات وضعا واستعمالا ، فعلى هذا يكون المتبادر من عبارة الشارح أن المعنى الذى تضمنه الاسم المبنى النسبة الجزئية . وقال الروداني : المراد بالمعنى هنا متعلق المعنى لا النسبة الجزئية التى حقق السيد أنها معنى الحرف اهـ والظاهر أن مراده بمتعلق المعنى كليه كما فى فن البيان ، ولعل وجه ما ذكره أنه المتبادر من مثل قولهم تضمنت من الاستفهامية الاستفهام والشرطية الشرط وغير ذلك . **(قوله لا بمعنى أنه حل محلا هو للحرف)** أى بحيث يكون الحرف منظورا إليه جائز الذكر لكون الأصل فى الموضع ظهوره وإنما نفى التضمن بهذا المعنى لأنه بهذا المعنى لا يقتضى البناء . **(قوله خلف حرفا فى معناه)** أى فى إفهام معناه أى بحيث صار الحرف مطروحا غير منظور إليه وغير جائز الذكر مع الاسم . **(قوله سواء تضمن إلخ)** تعميم فى قوله أن يكون الاسم قد تضمن معنى إلخ . **(قوله أو غير موجود)** معطوف على قوله موجود من قوله سواء تضمن معنى حرف موجود . **(قوله فما فعلوا)** قال يس : نوزع فيه بأنهم قد صرحوا بأن اللام العهدية يشار بها إلى معهود ذهنًا

حرف كان من حقهم أن يضعوه فما فعلوا ، لأن الإشارة معنى حقه أن يؤدى بالحرف كالخطاب والتنبيه (وَكَنِيَابَةٍ عَنِ ٱلْفِعْلِ) فى العمل (بِلاَ تَأَثُّرِ) بالعوامل ويسمى الشبه الاستعمالى ، وذلك موجود فى أسماء الأفعال فإنها تعمل نيابة عن الأفعال ، ولا يعمل غيرها

أو خارجا وهى حرف فقد وضعوا للإشارة حرفا اهـ . وأجيب بأن المراد بالإشارة التى لم يضعوا لها حرفا الإشارة الحسية وهى ما كانت بشىء من المحسوسات كاليد والرأس والإشارة بأل ليست كذلك ، هذا وقد نقل ابن فلاح[١] عن أبى على كما فى نكت السيوطى أن هنا بنيت لتضمنها معنى أل كأمس وعلى هذا فقد تضمنت معنى حرف موجود . (**قوله حقه أن يؤدى إلخ**) لكونه نسبة مخصوصة بين المشير والمشار إليه ، كما أن الخطاب مثلا نسبة مخصوصة بين المخاطب والمخاطب ، والتنبيه نسبة مخصوصة بين المنبه والمنبه . (**قوله وكنيابة**) أى وكشبه نيابة أى شبه فى نيابة كما يفيده عطفه على قوله كالشبه الوضعى ومثله يقال فى قوله وكافتقار أصلا . (**قوله فى العمل**) زاد فى التصريح والمعنى . (**قوله بلا تأثر**) التأثر قبول الأثر الذى هو الإعراب ، فالمعنى يبنى الاسم لشبهه الحرف فى مجموع شيئين : النيابة وعدم قبول الإعراب بحسب وضعه ومعناه بأن يأبى وضعه ومعناه الإعراب ، وبقولنا بحسب وضعه ومعناه اندفع عن المصنف ما أوردوه عليه من أن التأثر قبول الأثر الذى هو الإعراب فكأنه قال يبنى الاسم لعدم قبوله الإعراب وهو غير مستقيم لما فيه من التهافت ، ولأن عدم التأثر مسبب عن البناء فهو متأخر عنه ، وجعله سببا له يقتضى تقدمه وهذا تناف . وأجيب أيضا بأن المراد بعدم التأثر سببه وهو عدم تسلط العامل عليه ونظر فيه بأن عدم تسلط العامل فرع البناء فهو متأخر عنه فلا يصلح سببا له لتقدم السبب . ولك أن تمنع الفرعية فتأمل . فإن قلت : وجه الشبه ينبغى أن يكون فى المشبه به أصلا ، وهل وجه الشبه هنا وهو مجموع النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل أصل فى الحرف ؟ قلت : لا شك أن عدم التأثر بالعامل أصل فى الحرف دون الاسم لأن الأصل فى الاسم الإعراب فبتسليم أن النيابة عن الفعل أصل فى كل من الاسم والحرف لا فى الحرف فقط تكون أصالة وجه الشبه بالمشبه به باعتبار أحد جزءى وجه الشبه وهو عدم التأثر هكذا ينبغى تقرير السؤال والجواب ومنه يعرف ما فى صنيع البعض . (**فائدة**) قال الشيخ خالد[٢] بلا تأثر متعلق بمحذوف نعت لنيابة ولا هنا اسم بمعنى غير نقل إعرابها إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف وتأثر مصدر حذف متعلقه والتقدير وكنيابة كائنة بغير تأثير بعامل اهـ . أقول : لم قيل بنقل إعراب لا إلى تأثر وتقدير إعراب تأثر مع أن ذلك خلاف الظاهر ، ولم لم يقل بأن لا معربة محلا أو تقديرا وأنها مضافة إلى تأثر وأن جر تأثر إعراب له لا للا إلا أن يستأنس لما مر بالقياس على نقل إعراب إلا بمعنى غير إلى ما بعدها كما فى ﴿ **لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا** ﴾[٣] فتأمل . (**قوله ويسمى الشبه الاستعمالى**) الضمير يعود إلى معلوم من السياق أى يسمى الشبه فى النيابة بلا تأثر الشبه الاستعمالى ومثله يقال فى قوله ويسمى الشبه الافتقارى .

---

(١) ابن فلاح . منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان بن معمر اليمنى . الشيخ تقى الدين أبو الخير المشهور بابن فلاح كان صاحب معرفة بأصول الفقه ، وكانت له فوائد كثيرة ذكرت فى جمع الجوامع ، ومن مؤلفاته الكافى ... وتوفى رحمه الله سنة ٦٨٠ هـ (انظر البغية ٢/٣٠٢) .
(٢) الشيخ خالد : هو الشيخ خالد الأزهرى صاحب شرح التوضيح على التصريح .
(٣) الآية ٢٢ : سورة الأنبياء .

فيها بناء على الصحيح من أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب كما سيأتى ، فأشبهت ليت ولعل مثلا ؛ ألا ترى أنهما نائبتان عن أتمنى وأترجى ، ولا يدخل عليهما عامل . والاحتراز بانتفاء التأثر عما ناب عن الفعل فى العمل ولكنه يتأثر بالعوامل كالمصدر النائب عن فعله فإنه معرب لعدم كمال مشابهته للحرف (**وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلاَ**) ويسمى الشبه الافتقارى وهو أن يفتقر الاسم إلى الجملة افتقارا مؤصلا أى لازما كالحرف ، كما فى إذ وإذا وحيث

(قوله وذلك موجود فى أسماء الأفعال) فكلها مبنية للشبه الاستعمالى وفتحة نحو وراءك فتحة حكاية لما قبل نقله من الظرفية إلى اسمية الفعل خلافا لابن خروف فى جعله معربا بالفتحة منصوبا بما ناب عنه كنصب المصدر . **(قوله ولا يعمل غيرها فيها)** أى لعدم دخول عامل عليها ، ولو قال ولا يدخل عليها عامل لكان أوضح لإيهام ما عبر به أن العامل قد يدخل عليها ولا يعمل مع أن العامل لا يدخل عليها اتفاقا ، ولا يرد قول زهير :

فلنعم حشو الدرع أنت إذا دعيت نزال ولج فى الذعر[1]

لأنه من الإسناد إلى اللفظ . **(قوله بناء على الصحيح)** مقابله أنها مبتدأ أغنى فاعلها عن الخبر كما لجماعة أو مفعول مطلق لمحذوف وجوبا موافق لها فى المعنى بناء على أنها موضوعة للحدث كما لجماعة منهم المازنى ، وانظر ما علة البناء على هذين القولين . **(قوله نائبتان عن أتمنى وأترجى)** لعل معنى نيابتهما عن الفعلين إفادتهما معناهما لا أن الأصل ذكر الفعلين فتركا وأقيم مقامهما الحرفان كما فى نيابة حرف النداء عن أدعو . **(قوله كالمصدر النائب إلخ)** مبنى على أحد مذهبين ثانيهما أن المنصوب بعده معمول للفعل المحذوف لا له وعليه فهو نائب عن الفعل معنى لا عملا . وإنما قيد بالنائب لأنه العامل لزوما وغيره وإن كان أيضا يتأثر بالعوامل تارة يعمل وتارة لا . **(قوله أصلا)** ألفه للإطلاق ولو جعلها ضمير تثنية عائدا على نيابة وافتقار لصلح واستغنى عن قوله بلا تأثر المسوق لإخراج المصدر النائب عن فعله لأن نيابته عنه عارضة فى بعض التراكيب بخلاف اسم الفعل فإن نيابته عنه متصلة حقيقة فى المرتجل كآمين وتنزيلا فى المنقول كوراءك . **(قوله وهو)** أى الشبه الافتقارى ، أن يفتقر الاسم ، أى ذو أن يفتقر الاسم ، أو الضمير راجع إلى افتقار . **(قوله إلى الجملة)** أى أو ما قام مقامها كالوصف فى أل الموصولة أو عوض عنها كالتنوين فى إذ اهـ دنوشرى . ولعله أخذ التقييد بالجملة من جعل تنوين افتقارا للتعظيم وهو أولى من جعل شيخنا إياه للتنويع لأن النوع كما يتحقق بالافتقار إلى الجملة يتحقق بغيره . ولا يرد على كلامه القول المقصود منه الحكاية لعدم افتقاره دائما إلى الجملة أو المفرد القائم مقامها كالقصيدة والشعر لأنه قد ينصب المفرد المراد به لفظه كقلت زيدا أى قلت : هذا اللفظ والمفرد الواقع على مفرد كقلت كلمة إذا كنت تلفظت بزيد مثلا ، وقد ينزل منزلة الفعل اللازم فلا ينصب شيئا . هكذا ينبغى تقرير المقام ومنه يعلم ما فى كلام البعض .

---

(١) الشاهد فى البيت « نزال » وهى المقصود بها اللفظ . ووقعت نائب فاعل . مرفوعة بضمة مقدرة على آخرها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلى . والبيت لزهير بن أبى سلمى المزنى .

والموصولات الاسمية . أما ما افتقر إلى مفرد كسبحان[١] ، أو إلى جملة لكن افتقارا غير مؤصل أى غير لازم كافتقار المضاف فى نحو ﴿ **هذا يومُ ينفع الصادقين صدقهم**﴾[٢] إلى الجملة بعده فلا يبنى لأن افتقار يوم إلى الجملة بعده ليس لذاته وإنما هو لعارض كونه مضافا إليها ، والمضاف من حيث هو مضاف مفتقر إلى المضاف إليه ، ألا ترى أن يوما فى غير هذا التركيب لا يفتقر إليها نحو هذا يوم مبارك ؛ ومثله النكرة الموصوفة بالجملة فإنها مفتقرة إليها لكن افتقارا غير مؤصل لأنه ليس لذات النكرة وإنما هو لعارض كونها موصوفة بها ، والموصوف من حيث هو موصوف مفتقر إلى صفته وعند زوال عارض الموصوفية يزول الافتقار .

(تنبيهان) : **الأول** إنما أعربت أى الشرطية والاستفهامية والموصولة وذان وتان واللذان واللتان لضعف الشبه بما عارضه فى أىّ من لزوم الإضافة[٣] ، وفى البواقى من وجود

(**قوله أى لازما**) تفسير مراد إذا المؤصل غير العارض لكن لما كان من شأنه اللزوم أطلق وأريد به اللازم فهو من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم بحسب الشأن . (**قوله كالحرف**) إنما افتقر الحرف فى إفادة معناه إلى الجملة لأنه وضع لتأدية معانى الأفعال أو شبه الأفعال إلى الأسماء . (**قوله كسبحان**) أى على المشهور من مذهبين ثانيهما أنه يستعمل مضافا وغير مضاف كقوله : * **سبحان من علقمة الفاخر** *[٤] أى براءة منه . قال عبد الحكيم فى حواشيه على شرح المواقف : سبحان نصب على المصدر بمعنى التنزيه والتبعيد من السوء الأصل سبحت بتشديد الباء سبحانا حذف الفعل وجوبا لقصد الدوام وأقيم المصدر مقامه وأضيف إلى المفعول فهو مصدر من الثلاثى استعمل بمعنى مصدر الرباعى كما فى أنبت الله الشىء نباتا . ويجوز أن يكون مصدر سبح فى الأرض والماء كمنع إذا ذهب وأبعد أى أبعد من السوء إبعادا أو من إدراك العقول وإحاطتها فيكون مضافا إلى الفاعل . ولا يجوز أن يكون من سبح سبحانا كمنع أو سبح تسبيحًا إذا قال سبحان الله فيهما للزوم الدور اهـ مع بعض إيضاح وزيادة من القاموس . وفى كونه علم جنس على التنزيه أو غير علم خلاف . (**قوله فلا يبنى**) جواب أما أى فلا يبنى وجوبا أعم من ألا يبنى أصلا كما فى سبحان أو يبنى جوازا كما فى يوم وبنائه على الفتح قرأ نافع . (**قوله وعند زوال عارض الموصوفية**) كذا فى نسخ وهو المناسب لقوله قبل لعارض كونها موصوفة وفى نسخ الوصفية وهو لا يناسب ما قبله إلا أن يجعل المصدر من المبنى للمفعول فيكون بمعنى ما فى النسخ الأولى . (**قوله إنما أعربت إلخ**) جواب سؤال وارد بالنظر إلى أى الشرطية والاستفهامية وذان وتان على الشبه المعنوى ، وبالنظر إلى أى الموصولة واللذان واللتان على الشبه الافتقارى . (**قوله من لزوم الإضافة**) أى إلى المفرد فخرج باللزوم كم فإنها قد تضاف إلى المفرد وقد لا تضاف أصلا وبالمفرد إذ وإذا وحيث فإنها إنما تضاف إلى الجملة ولدن فإنها قد تضاف إلى المفرد وقد

---

(١) لذلك فسبحان معربة لأنها تحتاج لمفرد منقول سبحان الله فهى منصوبة على المصدرية بفصل محذوف تقديره « أسبح » . وقال الفخر الرازى : سبحان مصدر لا فعل له، فيستعمل مضافًا وغير مضاف، وإذا لم يضاف ترك تنوينه لأنه معرفة، وفى آخره ألف ونون فقيل: سبحان من زيد، أى براءة منه.

(٢) من الآية ١١٩ : سورة المائدة .

(٣) وهذه الإضافة من خصائص الأسماء والإضافة هنا إلى مفرد .

(٤) البيت للأعشى يهجو به علقمة بن علاثة ، والبيت كاملاً يقول :

قد قلت لما جاءنى فخره ... سبحان من علقمة الفاخر

والشهاد : فى فى مجئ سبحان مضافة .

صورة التثنية وهما من خواص الأسماء ، وإنما بنيت أىّ الموصولة وهى مضافة لفظا إذا كان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو : ﴿ **ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد** ﴾[1] قرئ بضم أى بناء ، وبنصبها لأنها لما حذف صدر صلتها نزل ما هى مضافة إليه منزلته فصارت كأنها منقطعة عن الإضافة لفظا ونية مع قيام موجب البناء ؛ فمن لاحظ ذلك بنى ومن لاحظ الحقيقة أعرب . فلو حذف ما تضاف إليه أعربت أيضا لقيام التنوين مقامه كما فى كل . وزعم ابن الطراوة[2] أن أيهم مقطوعة عن الإضافة فلذلك بنيت ، وأن هم أشد مبتدأ وخبر . ورد برسم المصحف الضمير متصلا ، والإجماع على أنها إذا لم تضف كانت معربة . وإنما بنى الذين وإن كان الجمع من خواص الأسماء لأنه لم يجر على سنن الجموع

تضاف إلى الجملة فلم يوجد المعارض ولو سلم وجوده فى لدن فإعراب لدن لغة والمعارض قد لا يمنع إلا تحتم البناء . وبهذا الأخير يجاب عن إيراد قد الاسمية لأن فيها أيضًا لغتى الإعراب والبناء . **(قوله من وجود صورة التثنية)** اعترض بأن من قال بالإعراب حكم بأن التثنية حقيقية ومن قال بالبناء لاشتراطه فى إعراب التثنية إعراب المفرد وقبوله التنكير وهو الأصح حكم بأنها صورية لأن مفرد ما ذكر مبنى لا يقبل التنكير ، والشارح لفق بين القولين فحكم أولا بالإعراب وثانيا بأن التثنية صورية والجواب منع التلفيق بل هو جاز على القول بالإعراب ولا ينافيه التعبير بالصورة لأنه لما لم تجئ هذه التثنية على قياس التثنية لأن قياس تثنية ما كان كذا وتا والذى والتى ذيان وتيان واللذيان واللتيان كان كأنها غير حقيقية فلذلك قال صورة . **(قوله وهما)** أى الإضافة والتثنية . **(قوله إنما بنيت أى الموصولة)** دفع لما يرد على قوله لضعف الشبه بما عارضه إلخ وكذا قوله فيما يأتى وإنما بنى الذين إلخ . **(قوله وبنصبها)** ذكره زيادة فائدة ولا دخل له فى الإيراد وهذه القراءة شاذة . **(قوله كأنها منقطعة عن الإضافة لفظا ونية)** أما الأول فللتنزيل المذكور . وأما الثانى فلأنه لا معنى لتقدير المضاف إليه مع وجوده لفظا ، ومصب كأن مجموع قوله لفظا ونية لا كل واحد على حدته حتى يرد أنها على هذا التنزيل منقطعة عن الإضافة نية تحقيقا فتأمل . **(قوله مع قيام موجب البناء)** وهو شبه الحرف فى الافتقار اللازم إلى جملة . **(قوله فمن لاحظ ذلك)** أى التنزيل المذكور مع قيام موجب البناء . **(قوله ومن لاحظ الحقيقة)** أى وجود المعارض للشبه من الإضافة . **(قوله فلو حذف ما تضاف إليه)** أى سواء ذكر صدر الصلة أو حذف أعربت أيضا أى كما أعربت حال الإضافة وحذف صدر الصلة على لغة . **(قوله لقيام التنوين مقامه)** أى مقام ما تضاف إليه ، ولما لم يحسن تنزيل هذا التنوين منزلة صدر الصلة لتكون كأنها منقطعة عن الإضافة فتبنى اتفق على إعرابها . **(قوله وزعم ابن الطراوة)** هذا مقابل لقوله سابقا وهى مضافة لفظا إذا كان صدر صلتها ضميرا محذوفا إلخ . وحاصل ما زعمه ابن الطراوة شيئان ردهما الشارح على طريق اللف والنشر المشوش . **(قوله وإن كان الجمع)** أى اللغوى فلا ينافى أنه اسم جمع والواو للحال . **(قوله لأنه لم يجر على سنن الجموع)** يرد عليه أن التثنية

---

(١) الآية ٦٩ : سورة مريم .

(٢) سبق التعريف به صـ .

لأنه أخص من الذى وشأن الجمع أن يكون أعم من مفرده . ومن أعربه نظر إلى مجرد الصورة . وقيل هو على هذه اللغة مبنى جىء به على صورة المعرب ومن أعرب ذو وذات الطائيتين حملهما على ذى وذات بمعنى صاحب وصاحبة . **الثانى** عد فى شرح الكافية من أنواع الشبه الشبه

فى ذان وتان واللذان واللتان لم تجر أيضا على سنن التثنية لما مر . ويمكن دفعه بأن جهة عدم جريان التثنية فيما ذكر على سنن التثنية لفظية وجهة عدم جريان الجمع فى الذين على سنن الجموع معنوية والجهة المعنوية أقوى فلهذا اعتبرت دون الجهة اللفظية . فاحفظه فإنه نفيس . **(قوله لأنه أخص من الذى)** لأن الذى يستعمل فى العاقل وغيره حقيقة والذين لا يستعمل حقيقة إلا فى العاقل . **(قوله ومن أعربه)** أى بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا نظر إلى مجرد الصورة أى إلى صورة الجمع المجردة عن النظر إلى المعنى من كونه أخص من مفرده . **(قوله على هذه اللغة)** اسم الإشارة يرجع إلى لغة الإعراب لا بقيد كونه حقيقيا فلا ينافى قوله بعد مبنى إلخ أو إلى لغة من ينطق بالواو فى حال الرفع المعلومة من المقام . **(قوله ومن أعرب ذو وذات)** جواب سؤال وارد على الشبه الافتقارى . **(قوله الشبه الإهمالى)** أى شبه الاسم الحرف المهمل فى إهماله عن العمل أى كونه لا عاملا ولا معمولا . قال فى التصريح : وأدخله ابن مالك فى الشبه المعنوى وأدخله غيره فى الاستعمالى اهـ وإنما يظهر القولان اللذان ذكرهما إذ لم يرد بالمعنوى والاستعمالى خصوص معناهما السابق بل أريد الأعم الشامل للشبه الإهمالى . وعد بعضهم من أنواع الشبه الشبه الجمودى والأقرب إرجاعه إلى الشبه الاستعمالى بمعنى يشمله لا بخصوص معناه السابق ، وبعضهم الشبه اللفظى فقد ذكر الناظم أن حاشا الاسمية بنيت لشبهها الحرفية فى اللفظ وكذا يقال فى على الاسمية وكلا بمعنى حقا وقد الاسمية . ونقل شيخنا السيد أن الشبه اللفظى مجوز للبناء لا محتم له ، فعليه يجوز أن يكون حاشا وعلى وكلا الاسميات معربة تقديرا كالفتى . وقد الاسمية معربة لفظا وقد مر هذا . **(قوله ومثل له)** أى للمشتمل عليه بفواتح السور نحو صٓ وقٓ والٓمٓ وهذا مبنى على أنها لا محل لها لكونها متشابهة لا يعرف معناها ولم يصحبها عامل . أما على أنها أسماء للسور مثلا وأن محلها رفع بالابتداء أو الخبرية ، أو نصب على المفعولية لمحذوف أى اقرأ ، أو جر بحرف القسم المقدر فليست من هذا النوع بل ما كان منها مفردا كصٓ أو موازن مفرد كحمٓ موازن قابيل جاز إعرابه لفظا أو تقديرا بأن يسكن حكاية لحاله قبل العلمية وما عدا ذلك كالٓمٓ وكهيعصٓ يتعين فيه الثانى كذا فى تفسير البيضاوى[1] وحواشيه . وفى الهمع أن المفرد إذا أعرب يصرف ويمنع من الصرف باعتبار تذكير المسمى وتأنيثه ، وأن موازنه إذا أعرب يمنع لموازنته الاسم الأعجمى ، وأن ما لم يكن مفردا ولا موازنه وأمكن جعله مركبا مزجيا كطسمٓ يجوز فيه الحكاية وبناء الجزءين على الفتح كخمسة عشر والإعراب على الميم مع فتح النون أو على النون مع إضافة أول الجزءين لثانيهما وعلى هذا فى ميم الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتأنيثه اهـ بتصرف وبقولنا ولم يصحبها عامل سقط ما للبعض من الاعتراض على التعليل بكونها متشابهة بأن كونها متشابهة لا يقتضى عدم المحل وعدم الإعراب لثبوت ذلك فى غيرها من المتشابه .

(١) البيضاوى : هو عبد الله بن عمر بن محمد بن على أبو الخير قاضى القضاة ناصر الدين البيضاوى ، كان إمامًا علامة ، عارفًا بالفقه والتفسير والعربية والمنطق متعبدًا شافعيًا . صنَّف مختصر الكشاف ، والمنهاج فى الأصول ، وشرح مختصر ابن الحاجب فى الأصول ، شرح الكافية لابن الحاجب وتوفى سنة ٦٨٥ هـ وقيل سنة ٦٩١ هـ (انظر البغية ٢/ ٥٠ ، ٥١) .

الإهمالى ، ومثل له بفواتح السور والمراد الأسماء مطلقا قبل التركيب فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة فى كونها لا عاملة ولا معمولة . وذهب بعضهم إلى أنها موقوفة أى لا معربة ولا مبنية ، وبعضهم إلى أنها معربة حكمًا(١) ولأجل سكوته عن هذا النوع أشار إلى عدم الحصر فيما ذكره بكاف التشبيه(٢) : **(وَمُعْرَبُ ٱلْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا * مِنْ شَبَهِ ٱلْحَرْفِ)** الشبه المذكور . وهذا على قسمين

(قوله والمراد) أى بما بنى للشبه الإهمالى . وقوله الأسماء أى التى لم تكن مبنية قبل التركيب وبعده لا كمتى وأين . وقوله مطلقا أى فواتح السور أولا . والمراد بالتركيب كما قاله الغنيمى ما يشمل الإسنادى والإضافى . **(قوله وبعضهم إلى أنها معربة حكما)** أى قابلة للإعراب فالخلاف بينه وبين ما قبله لفظى لأن الأول لا ينفى قبولها للإعراب والثانى لا ينفى كونها غير معربة ولا مبنية بالفعل فالخلاف بينهما إنما هو فى التسمية وعدمها كذا قال البعض وهو يدل على أن القولين متفقان على أنها معربة بالمعنى المصطلح عليه فى المعرب وهو ما سلم من شبه الحرف فرجع الخلاف إلى قولين فقط : كونها مبنية لشبهها بالحرف ، وكونها معربة لسلامتها من شبهه . وقال فى شرح الجامع وعلى أنها معربة حكما فللمعرب معنيان : أحدهما المتصف بالاختلاف بالفعل والثانى مقابل المبنى فبين المبنى والمعرب بالمعنى الثانى تقابل العدم والملكة ، وبين المبنى والمعرب بالمعنى الأول تقابل التضاد ولذا جاز ارتفاعهما اهـ ببعض تلخيص . وقال الجامى فى شرح قول ابن الحاجب فى كافيته : فالمعرب أى من الأسماء المركب الذى لم يشبه مبنى الأصل أى المبنى الذى هو أصل فى البناء ما نصه : اعلم أن صاحب الكشاف جعل الأسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع فى المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك أعربت فإن ذلك لا يحصل إلا بإجراء الإعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل فى المعرب اصطلاحا ، فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الإعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الإمام عبد القاهر ، واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا أخذ التركيب فى تعريفه . وأما وجود الإعراب بالفعل فى كون الاسم معربا فلم يعتبره أحد ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهى معربة اهـ وهو حسن ينبغى أن يحمل عليه موهم خلافه . **(قوله ولأجل سكوته عن هذا النوع)** أى وعن غيره كالشبه الجمودى وإن أوهم تقديمه الظرف خلافه . **(قوله بكاف التشبيه)** . الأولى بكاف التمثيل **(قوله ومعرب الأسماء)** قال يس : الإضافة على معنى من وضابطها موجود وهو أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه اهـ . واعتراض البعض عليه بأن شرط هذه الإضافة صحة حمل الثانى على الأول كخاتم حديد مدفوع بما مر عن الروداني من أن صحة الحمل أغلبى لا شرط لازم . وإنما صرح المصنف بتعريف معرب الأسماء مع انفهامه من قوله : ومبنى لشبه من الحروف مدنى . توطئة لتقسيمه إلى ظاهر الإعراب ومقدره . **(قوله ما قد سلما من شبه الحرف)** ما واقعة على اسم فاندفع الاعتراض بأن التعريف صادق على الحرف إذ الشىء لا يشبه نفسه .

---

(١) أى أنها قابلة للإعراب ، والخلاف بين الرأيين هنا خلاف لفظى ، لأن الأول لا ينفى قبول الإعراب ، والثانى لا ينفى كونها غير معربة ولا مبنية .
(٢) وذكر ابن مالك نوعًا سادسًا ، سماه الشبه اللفظى ، مثل « حاشا » الاسمية ، فإنها أشبهت حاشا الحرفية فى اللفظ .

صحيح يظهر إعرابه (كَأَرْضٍ وَ) معتل يقدر إعرابه نحو (سُمًا) بالقصر لغة فى الاسم . وفيه عشر لغات منقولة عن العرب : اسم وسم وسما مثلثة ، والعاشرة سماة . وقد جمعتها فى قولى :

لغات الاسم قد حواها الحصر ... فى بيت شعر وهو هذا الشعر

اسم وحذف همزه والقصر ... مثلثات مع سماة عشر

(تنبيه) : بدأ فى الذكر بالمعرب لشرفه ، وفى التعليل بالمبنى لكون علته وجودية وعلة المعرب عدمية ، والاهتمام بالوجودى أولى من الاهتمام بالعدمى ، وأيضا فلأن أفراد معلول علة البناء محصورة بخلاف علة الإعراب ، فقدم علة البناء ليبين أفراد معلولها (وَفِعْلُ أَمْرٍ وَ)

(قوله الشبه المذكور) أشار به إلى أن الإضافة فى شبه الحرف للعهد الذكرى[1] والمعهود شبه الحرف المتقدم أعنى المدنى أى الذى لم يعارضه معارض . وبجعل الإضافة عهدية دخلت أى ونحوها من المعربات التى أشبهت الحرف شبها ضعيفا فلا يقال التعريف غير جامع لخروج أى ونحوها لأن فيها شبها بالحرف . **(قوله يظهر إعرابه)** أى إن لم يمنع من ظهوره مانع كوقف وإدغام وحكاية وتخفيف واتباع . **(قوله وفيه عشر لغات)** بل ثمانى عشرة جمعت فى هذا البيت :

سم سمة اسم سماة كذا سما ... سماء بتثليث لأوّل كلها

(قوله فى الذكر) أى ذكر قسمى الاسم ولو قال فى التقسيم لكان أوضح إذ الذكر لا يخص التقسيم . **(قوله وفى التعليل)** المراد بالتعليل ما يشمل الصريح كما فى المبنى والضمنى كما فى المعرب ، لأن قوله ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف يتضمن تعليل الإعراب بسلامة الاسم من شبه الحرف لأن تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بالعلية فلا يرد أن المصنف لم يعلل إعراب الاسم . والمراد أيضا ما يشمل التعليل بعلة تامة كما فى المبنى والتعليل بعلة ناقصة كما فى المعرب ، فلا يرد أن علة إعراب الاسم ليست السلامة فقط بل توارد المعانى التركيبية المختلفة عليه مع السلامة . **(قوله فلأن)** الفاء زائدة وهذا تعليل ثان لتقديم المبنى فى التعليل . **(قوله أفراد معلول علة البناء)** أى أفراد موصوف معلول علة البناء لأن علة البناء شبه الحرف ومعلولها البناء وموصوفه المبنى وأفراده النوعية محصورة لأنها المضمرات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الأفعال وأسماء الأصوات[2] وكذا المنادى واسم لا إن جعل الكلام فيما يشمل البناء الأصلى والعارض ويصح أن يراد أفراده الشخصية فيتعين جعل الكلام فى البناء الأصلى وإلا ورد أن أفراد المنادى واسم لا الشخصية غير محصورة . **(قوله بخلاف علة الإعراب)** أى أفراد معلول علة الإعراب أى أفراد موصوف معلولها . **(قوله فقدم علة البناء ليبين أفراد معلولها)** أى فيما يأتى وكان الأولى حذفه لأن تبيين أفراد معلول علة البناء لا يصلح علة لتقديم علة البناء مع أنه أسلف تعليل تقديم علة البناء فتأمل .

(١) والعهد الذكرى هو أن يتقدم الاسم مذكورًا صراحةً فى اللفظ أو كناية .

(٢) وهذه هى أبواب البناء كما حصرها الشارح .

فعل (**مُضِي بُنِيَا**) على الأصل فى الأفعال : **الأول** : على ما يجزم به مضارعه من سكون أو حذف . **والثانى** على الفتح لفظا كضرب أو تقديرا كرمى . وبنى على الحركة لمشابهته المضارع فى وقوعه صفة وصلة وخبرًا وحالاً وشرطًا ، وبنى على الفتح لخفته . وأما نحو ضربت وانطلقنا واستبقن فالسكون فيه عارض أوجبه كراهتهم توالى أربع متحركات فيما هو

(**قوله وفعل مضىّ**) فيه إشارة إلى جرّ مضى وتقدير مضاف حذفه المصنف لمماثلته المعطوف عليه وأبقى المضاف إليه بحاله ، وأن قوله بنيا الرافع لضمير التثنية خبر عن المذكور والمحذوف فلا يلزم الإخبار عن مفرد بمتحمل ضمير التثنية . ويحتمل كلام المصنف رفع مضى عطفا على فعل على أنه أقيم مقام المضاف عند حذفه أو على أنه بمعنى ماض . ويحتمل أن ألف بنيا للإطلاق وأن ضميره يرجع إلى فعل مرادا به الجنس فى ضمن نوعيه : فعل الأمر وفعل المضى . وأصل مضى مضوى قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ، وقلبت ضمة الضاد كسرة للمناسبة . (**قوله الأول على ما يجزم به مضارعه**) تبع فيه التوضيح وأورد عليه أن أمر الإناث مبنى على السكون صحيحا كاضربن أو معتلا كاخشين مع أن مضارعه ليس مجزوما لبنائه باتصال نون الإناث والأمر المؤكد بالنون مبنى على سكون مقدر مع أن مضارعه ليس مجزوما لبنائه باتصال نون التوكيد والأمر الذى لا مضارع له كهات وتعال مبنى مع أنه لا مضارع له حتى يكون مجزوما . وأجاب بعضهم عن الأولين بأن المضارع الذى اتصلت به نون الإناث أو نون التوكيد فى محل جزم واستبعد لكن يأتى قريبا ما يؤيده . وبعضهم بأن المراد ما يجزم به مضارعه بقطع النظر عن اللواحق ويرد عليه أمر الإناث المعتل فإنه مبنى على السكون ومضارعه المجرد من نون الإناث مجزوم بحذف آخره ، وبعضهم عن الأخير بأن المراد لو كان له مضارع ولك أن تستغنى عن هذه التكلفات بجعل كلامه أغلبيا . وقال شيخنا السيد : التحقيق أن هات له مضارع يقال هاتى يهاتى مهاتاة كناجى يناجى مناجاة اهـ . (**قوله من سكون**) أى ظاهر أو مقدر كمر بزيد وقوله أو حذف أى حذف حرف علة أو نون وقد لا يبقى منه إلا حركة كما فى قل أصله قل أى عد نقلت حركة الهمزة إلى اللام وحذفت . (**قوله لمشابهته المضارع**) أى والمضارع معرب والأصل فى الإعراب الحركة . (**قوله فى وقوعه صفة إلخ**) لا يخفى أن الواقع صفة وصلة وخبرا وحالا هو الجملة لا الفعل وحده لكن لما كان المقصود بالذات من الجملة الفعل اعتبروه أو المراد وقوعه كذلك صورة قاله يس . (**قوله وأما نحو ضربت إلخ**) أشار بالأمثلة الثلاثة إلى الصور الثلاث التى يعرض فيها سكون آخر الماضى وهى اتصاله بتاء الضمير أو نا التى للفاعل أو نون النسوة . (**قوله كراهتهم توالى أربع متحركات**) أى فى الثلاثى وبعض الخماسى كانطلقت وحمل الرباعى والسداسى وبعض الخماسى كتعظمت عليه إجراء للباب على وتيرة واحدة . وإنما حمل الأكثر على الأقل لأن فى حمله على الأقل دفع المحذور بخلاف العكس . ولا يرد على كراهتهم ذلك علبط وجندل لأنهما مزالان عن أصلهما وهو علابط وجنادل ، ولا نحو شجرة

كالكلمة الواحدة لأن الفاعل كالجزء من فعله ، وكذلك ضمة ضربوا عارضة أوجبها مناسبة الواو[1] .

(تنبيه) : بناء **الماضي** مجمع عليه وأما **الأمر** فذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر مقدرة[2] . وهو عندهم مقتطع من المضارع ، فأصل قم لتقم فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة . قال في المغني : وبقولهم أن قول ، لا الأمر معنى فحقه أن يؤدى بالحرف ، ولأنه أخو النهي وقد دل عليه بالحرف[3] ا هـ **(وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً)** بطريق

لأن تاء التأنيث على تقدير الانفصال . ويرد عليه أن نحو قلنسوة يدل على اعتبارها وعدم تقدير انفصالها وإلا وجب قلب الواو ياء والضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ما قبلها وأيضا جعل الفعل مع تاء الفاعل كالكلمة الواحدة وعدم جعل الكلمة مع تاء تأنيثها كالكلمة الواحدة تحكم . ومن ثم اختار بعضهم أن الموجب لسكون آخر الفعل فيما مر تمييز الفاعل من المفعول في نحو أكرمنا بالسكون وأكرمنا بالفتح وحملت التاء ونون النسوة على نا للمساواة في الرفع والاتصال . **(قوله فيما هو إلخ)** ظرف للتوالي لا لأربع متحركات لئلا يلزم ظرفية الشيء في نفسه في نحو ضربت لا في نحو انطلقت بل ظرفية الأربع فيه من ظرفية الجزء في الكل . **(قوله لأن الفاعل إلخ)** علة للتشبيه . **(قوله وكذلك ضمة ضربوا إلخ)** ليس من هذا القبيل على الأوجه فتحة ضربا بل هي أصلية لا لمناسبة الألف والأصلية ذهبت كما قيل بمثل ذلك في مررت بغلامي . والفرق أن كسرة الإعراب غير سابقة على ياء المتكلم حتى تستصحب بعد الإضافة إليها لوجود ياء المتكلم قبل دخول عامل الجرّ فتكون الكسرة كسرة مناسبة فتستصحب بعد دخول عامل الجر بخلاف فتحة بناء الفعل فإنها سابقة على الألف فتستصحب بعده هكذا ينبغي تقرير الفرق . **(قوله أوجبها مناسبة الواو)** لا يرد عليه نحو غزوا وقضوا حيث لم يضم ما قبل الواو لوجود الضم قبلها تقديرا إذ الأصل غزووا وقضيوا قلبت الواو في الأول والياء في الثاني ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين . **(قوله فذهب الكوفيون)** قال شيخنا السيد : أي والأخفش . مما ضعف به مذهبهم أن حذف الجازم وإبقاء عمله ضعيف كحذف الجار . ولهم منع ذلك في لام الأمر **(قوله وتبعها حرف المضارعة)** أي دفعا للبس بالمضارع الخبري الصحيح العين واللام في الوقف وحمل المعتل العين أو اللام كقم وارم والصحيح في الوصل عليه . **(قوله لأن الأمر معنى)** أي نسبي بين الآمر والمأمور فلا يستقل بالمفهومية وإنما حذف النعت لأخذه من قوله فحقه إلخ فاتضح قوله فحقه إلخ واندفع الاعتراض بأنه ليس كل معنى يؤدى بالحرف فإن المضي معنى والاستقبال معنى وقد أديا بغير الحرف . **(قوله ولأنه أخو النهي)** أي نظيره في مطلق الطلب وإن كان الأمر طلب فعل والنهي طلب ترك على كلام بين في محله . وبحث شيخنا السيد في هذا التعليل فقال : قد يقال الأمر الذي هو أخو النهي ما كان معنى غير مستقل كما هو معنى الحرف وأما الأمر الذي

(١) ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ قالوا الآن جئت بالحق فذبحوها وما كادوا يفعلون ﴾ حيث بنى الفعل الماضي على الضم لمناسبة الواو .

(٢) وإلى ذلك ذهب الأخفش من البصريين أيضا ، أما باقي جمهور البصريين فقد أجمعوا على أن فعل الأمر بنى على أصح وبنى على ما يجزم به مضارعه .

(٣) انظر ما قاله ابن هشام في المغني عن هذا ... (١/ ٢٢٧) .

الحمل على الاسم لمشابهته إياه فى الإبهام والتخصيص ، وقبول لام الابتداء[١] ، والجريان على لفظ اسم الفاعل فى الحركات والسكنات وعدد الحروف وتعيين الحروف الأصول والزوائد[٢] . وقال الناظم فى التسهيل بجواز شبه ما وجب له[٣] ، يعنى من قبوله بصيغة واحدة

هو مدلول فعل الأمر فمعنى مستقبل لكونه مع الحدث . **(قوله وأعربوا)** أى العرب بمعنى نطقوا به معربا أو النحاة بمعنى حكموا بإعرابه . **(قوله على الاسم)** أى مطلق الاسم لا خصوص اسم الفاعل كما يؤخذ من قوله والجريان على لفظ اسم الفاعل حيث لم يقل والجريان عليه . **(قوله فى الإبهام إلخ)** ذكر لشبه المضارع بالاسم أربعة وجوه : أما الأول والثانى فلاحتمال المضارع الحال والاستقبال وتخصيصه بأحدهما بالقرينة كالآن وغدا مثل رجل فإنه مبهم ويتخصص بقرينة كالوصف وأل . وأما الثالث والرابع فظاهران . فإن قلت : ذكروا فى باب الإضافة أن المضاف لا يكون إلا اسما لأنه يستفيد من المضاف إليه تعريفا أو تخصيصا وهما لا يكونان إلا فى الاسم فيشكل على قولهم هنا الفعل المضارع يشبه الاسم فى التخصيص . قلت : المراد بالتخصيص المذكور فى باب الإضافة التخصيص الحاصل بالحرف المقدر كاللام أو من ، وتقديره لا يكون فى الفعل ، أو يقال ما هناك بالنظر للأمرين معا أى التعريف والتخصيص لا يكونان معا إلا فى الاسم ، أو المراد أن ذلك لا يكون بالأصالة إلا فيه . ثم ظاهر ما مر من احتمال المضارع الحال والاستقبال أنه مشترك بينهما وهو أحد الأقوال ، ثانيها أنه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال واعتمده جماعة كالدمامينى والسيوطى لترجح كونه للحال عند التجرد عن القرائن كما هو شأن الحقيقة وللأول أن يقول قد يكثر استعمال المشترك فى أحد معنييه بحيث يتبادر منه عند الإطلاق فيترجح الحمل عليه ولأن المناسب أن يكون للحال صيغة تخصه كما أن للماضى صيغة الفعل الماضى وللمستقبل صيغة فعل الأمر ، ثالثها عكسه وليس المراد بالحال عند أهل العربية الآن وهو الزمان الفاصل بين الزمان الماضى والمستقبل بل أجزاء من أواخر الماضى وأوائل المستقبل مع ما بينهما من الآن ولهذا تسمعهم يقولون يصلى من قول القائل زيد يصلى حال مع أن بعض أفعال صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة فى الآنات المتتالية واقعة فى الحال قاله الدمامينى وما ذكرنا من أن زمن فعل الأمر مستقبل هو باعتبار الحدث المأمور به أما باعتبار الأمر والطلب فحال . **(قوله والجريان)** أى ولو باعتبار الأصل ليدخل يقوم فإنه جار على لفظ قائم باعتبار الأصل لأن أصله يقوِم نقلت حركة الواو إلى ما قبلها للثقل . **(قوله فى الحركات)** أى مطلقها من غير نظر إلى خصوص الحركة . **(قوله وتعيين الحروف الأصول والزوائد)** أى تعيين مقدار كل منهما وإن اختلف محل الزائد أو شخصه كما فى يضرب وضارب وينطلق ومنطلق . **(قوله وقال الناظم فى التسهيل)** أى لعدم ارتضائه التعليل السابق فقد رده فى شرحه بأن الوجه الأول والثانى يأتيان فى الماضى فإن زمانه يحتمل القرب والبعد فإذا دخلت عليه قد تخصص بالقرب ، والثالث أيضا يأتى فى الماضى فإنه يقبل اللام إذا كان جوابا للو . والرابع ليس بمطرد فقد لا يجرى المضارع على اسم الفاعل

---

(١) يقبل الفعل المضارع لام الابتداء كما يقبلها الاسم فتقول : إن محمدا ليفهم . كما تقول : إن محمدا لفاهم .

(٢) أى تعيين الحروف الأصلية ثم تحديد الحروف الزائدة ومحل الزيادة مثل يستخرج ومستخرج .

(٣) انظر تسهيل الفوائد لابن الناظم صـ ٧ .

معانى مختلفة لولا الإعراب لالتبست . وأشار بقوله بجواز إلى أن سبب الإعراب واجب للاسم وجائز للمضارع ، لأن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب لأن معانيه مقصورة عليه ،

فى جميع ما ذكر ولو سلم فالماضى قد يجرى على الاسم كفرح فهو فرح وأشر فهو أشر ، وغلب غلبا وأجلب جلبا فالأوجه الأربعة ليست تامة فى نفسها وبتقدير تمامها لا تفيد لأنها ليست علة حكم الأصل وهو الاسم حتى يترتب على ثبوتها فى الفرع وهو المضارع حكم الأصل مع أن شرط القياس ذلك . وأجيب عن قوله وبتقدير تمامها لا تفيد إلخ بأن وجود علة حكم الأصل فى الفرع إنما يشترط فى قياس العلة . ويصح أن يكون ما هنا من قياس الشبه وقد صرحوا بأنه يصح الإلحاق فيه بسبب المشابهة ولو فى غير علة الحكم لكن يرد عليه أن قياس الشبه لا يصار إليه مع إمكان قياس العلة وهو ممكن هنا بأن يقاس المضارع على الاسم فى الإعراب بجامع توارد المعانى التركيبية التى يميزها الإعراب على كل وإن أمكن تمييزها فى الفرع بغير الإعراب كما سيأتى . ودعوى أن قياس العلة متعذر هنا لأن علة إعراب الاسم توارد المعانى التى لا يميزها إلا الإعراب لا مطلقا وهذا غير موجود فى المضارع لا يسلمها المصنف . **(قوله بجواز شبه)** أى مشابه والباء سببية متعلقة بشابه فى كلام التسهيل حيث قال شابه الاسم بجواز إلخ أى بسبب جواز قبول المضارع المعانى المختلفة المشابه لما وجب للاسم من قبوله المعانى المختلفة . ومعنى كون قبوله واجبا أن معانيه الواردة عليه التى يقبلها كالفاعلية والمفعولية والإضافة فى نحو ما أحسن زيدا مقصورة عليه لا تتعدى إلى غيره . ومعنى كون قبول المضارع جائزا أن معانيه الواردة عليه التى يقبلها كالنهى عن كل من الفعلين فى المثالين اللذين ذكرهما الشارح والنهى عن المصاحبة والنهى عن الأول وإباحة الثانى غير مقصورة عليه بل تستفاد بوضع اسم مكانه . وإنما قال شبه لاختلاف القبولين كما عرفت باعتبار الصفة لأن أحدهما واجب والآخر جائز وباعتبار المعانى المقبولة أيضا فسقط اعتراض الدمامينى على ذكر شبه بأنه فاسد ، وسقط ما قد يقال المتصف بالوجوب والجواز الإعراب لا قبول المعانى . نعم يرد على المصنف أن الماضى أيضا قابل للمعانى التركيبية المختلفة نحو ما صام واعتكف فإنه يحتمل كون المعنى ما صام وما اعتكف ، وما صام معتكفا ، وما صام ولكن اعتكف . وأجيب بأنه نادر فلا يعتبر وفيه بحث تأمل . **(قوله لالتبست)** أى فى بعض الأحيان وإنما قيدنا ببعض الأحيان لأن الإعراب قد يدخل فيما لا إلباس فيه نحو يشرب زيد الماء حملا على ما فيه الإلباس ليجرى الباب على سنن واحد اهـ دمامينى . بقى له بحث وهو أن اللازم على فرض عدم الإعراب هو الإجمال لا الإلباس لاحتمال المعانى حينئذ على السواء من غير تبادر خلاف المراد وقد قالوا الإجمال من مقاصد البلغاء . وجوابه أنه ليس من مقاصدهم فى مقام البيان كمقام بيان الفاعلية والمفعولية والإضافة بل يتحاشون عنه فيه فاعرفه . **(قوله لأن معانيه)** أى المعانى المتواردة عليه كالفاعلية والمفعولية والإضافة . **(قوله مقصورة عليه)** أى لا تحصل إلا بلفظه فتعين إعرابه طريقا لبيانها . **(قوله لا تعن)** بصيغة المجهول على المشهور لأنه بمعنى تهتم بخلاف الذى بمعنى تقصد فمبنى للفاعل .

والمضارع يغنيه عن الإعراب وضع اسم مكانه كما فى نحو : لا تعن بالجفاء وتمدح عمرًا ، فإنه يحتمل المعانى الثلاثة فى لا تأكل السمك وتشرب اللبن . ويغنى عن الإعراب فى ذلك وضع الاسم مكان كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع ؛ فيقال لا تعن بالجفاء ومدح عمرو ، ولا تعن بالجفاء مادحًا عمرًا ، ولا تعن بالجفاء ولك مدح عمرو ؛ ومن ثم كان الاسم أصلاً والمضارع فرعًا خلافا للكوفيين فإنهم ذهبوا إلى أن الإعراب أصل فى الأفعال كما هو أصل فى الأسماء ؛ قالوا لأن اللبس الذى أوجب الإعراب فى نحو الأسماء موجود فى الأفعال فى بعض المواضع كما فى نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن كما تقدم . وأجيب بأن اللبس فى المضارع كان يمكن إزالته بغير الإعراب كما تقدم . وإنما يعرب المضارع **(إنْ عَرِيَا . مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ)** له نحو ﴿ **ليسجنن وليكونا** ﴾[يوسف : ٣٢] **(وَمِنْ * نُونِ إِنَاثٍ كَيَرُعْنَ)** من قولك النسوة يرعن أى يخفن **(مَنْ فُتِنْ)** فإن لم يعر منهما لم يعرب لمعارضة شبه الاسم

(قوله فيقال لا تعن بالجفاء ومدح عمرو إلخ) ومثل ذلك يقال فى لا تأكل السمك وتشرب اللبن . **(قوله ومن ثم)** أى من أجل أن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب بخلاف الفعل . **(قوله كان الاسم)** أى إعرابه أصلا والمضارع أى إعرابه فرعًا . **(قوله خلافا للكوفيين)** أى ولمن ذهب إلى أن الإعراب أصل فى الفعل فرع فى الاسم لوجوده فى الفعل من غير سبب فهو لذاته بخلاف الاسم وهو باطل لما علمت من أن سبب الإعراب فيهما توارد المعانى . **(قوله إن عريا)** بكسر الراء ماضى يعرى كرضى يرضى أى خلا ، وأما عرا يعرو كعلا يعلو فبمعنى عرض . **(قوله مباشر)** أى ولو تقديرا كقوله :

لا تهين الفقير علك أن   تركع يوما والدهر قد رفعه[1]

أصله تهينن بنون التوكيد الخفيفة حذفت لالتقاء الساكنين أفاده يس وغيره . **(قوله ومن نون إناث)** أى نون موضوعة للإناث وإن استعملت مجازا فى الذكور كما فى قوله :

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم   ويرجعن من دارين بجر الحقائب

(قوله لم يعرب) أى لفظا وهو معرب محلا إن دخل عليه ناصب أو جازم كما فى يس . وسكت عن محلية الرفع بالتجرد والقياس أنها كذلك ، إلا أن يقال التجرد ضعيف لأنه عامل معنوى كذا قال شيخنا السيد . ثم رأيت شيخنا فى باب إعراب الفعل نقل عن سم أن له محل رفع فى حال التجرد من الناصب والجازم ونظر فيه . وجزم بأنه ليس له فى حال التجرد محل رفع ناقلا ذلك عن القليوبى وغيره . **(قوله لمعارضة إلخ)** فيه أن عدم إعرابه هو الأصل فلا يحتاج إلى التعليل ويجاب بأن المضارع لما أشبه الاسم فى الأمور المتقدمة كان كأن الإعراب متأصل فيه فإذا خرج عنه فكأنه خرج عن الأصل فلهذا ذكر وجه البناء . **(قوله بما هو من خصائص الأفعال)** أى القوى

---

(١) البيت للشاعر الأضبط بن قريع . والشاهد فيه هو مجئ نون التوكيد مقدرة فى الفعل المضارع وهو : تهين ، والأصل : تهينن ، فالنون الأولى لام الكلمة ، والثانية نون التوكيد الخفيفة ، ولو لم تكن النون مقدرة فى الفعل لوجب أن يقول : لا تهن بحذف الياء وهى عين الفعل تخلصًا من التقاء الساكنين .

بما هو من خصائص الأفعال فرجع إلى أصله من البناء فيبنى مع الأولى على الفتح لتركيبه معها تركيب خمسة عشر ، ومع الثانية على السكون حملا على الماضى المتصل بها لأنهما مستويان فى أصالة السكون وعروض الحركة كما قاله فى شرح الكافية[1] والاحتراز بالمباشر عن غير المباشر وهو الذى فصل بين الفعل وبينه فاصل : ملفوظ به كألف الاثنين ، أو مقدر كواو الجماعة وياء الواحدة المخاطبة ، نحو هل تضربان يا زيدان ، وهل تضربن يا زيدون ، وهل تضربن يا هند ، الأصل تضربانن وتضربونن وتضربينن ، حذفت نون الرفع لتوالى الأمثال ، ولم تحذف نون التوكيد لفوات المقصود منها بحذفها ، ثم حذفت

بتنزيله منزلة الجزء الخاتم للكلمة فاندفع الاعتراض بلزوم بناء المضارع المقرون بلم أو قد أو حرف التنفيس أو ياء الفاعلة لمعارضة الشبه فيه بما هو من خصائص الأفعال . لكن هذا الاندفاع لا يظهر بالنسبة لياء الفاعلة لاتصالها بالآخر وتنزلها منزلة الجزء من الفعل إلا أن يقال تنزل نون التوكيد أقوى وأتم . **(قوله لتركيبه معها إلخ)** تعليل لكون البناء على الفتح كما قاله غير واحد لا لأصل البناء لأنه ذكره لا لأن التركيب لا يصلح علة للبناء بدليل بعلبك كما قيل لأن المراد هنا خصوص التركيب العددى كما يصرح به قول الشارح تركيب خمسة عشر لا مطلق التركيب المزجى . والتركيب العددى يصلح علة للبناء كما ستعرفه فى بابه وإنما اقتضى التركيب الفتح لأنه يحصل به ثقل فيحتاج معه إلى التخفيف بالفتح . وقال شيخنا السيد : ما ذكره الشارح علة لكون البناء على الفتح مع نون التوكيد وعلى السكون مع نون الإناث عازيا لشرح الكافية إنما ذكره المصنف فى شرح الكافية علة لأصل البناء لا لكونه على الفتح أو السكون ففى عزوه إلى شرح الكافية نظر . **(قوله حملا على الماضى المتصل به)** أى فى كون كل ساكن الآخر لفظا لا فى البناء على السكون لئلا ينافى ما سبق من كون الماضى المتصل بنون الإناث مبنيا على فتح مقدر وإن درج شيخنا على المنافاة أخذا بظاهر العبارة . وإنما علل سكونه مع أن الأصل فى المبنى السكون لأنه لما استحق الإعراب الذى أصله الحركة وبنى مع نون التوكيد على حركة دل على أن المنظور إليه فيه هو الحركة فاحتيج فى خروجه عنها مع نون الإناث إلى وجه . **(قوله لأنهما)** أى الماضى والمضارع وهذا تعليل للحمل على الماضى فى سكون الآخر لفظا لا فى البناء على السكون لما عرفت . **(قوله مستويان فى أصالة السكون وعروض الحركة)** لما مر من أن الأصل الأصيل فى الأفعال البناء وفى المبنى السكون ، فإن قلت : إذا كان الماضى والمضارع مستويين فى أصالة السكون فلا معنى لحمل المضارع على الماضى . قلت : المراد بالاستواء الاشتراك ولو مع التفاوت فى القوة . ولما خرج المضارع عن أصله وأعرب ضعفت أصالة السكون فيه فحمل على الماضى الذى لم يخرج فلم تضعف أصالة السكون فيه . **(قوله لتوالى الأمثال)** أى الممنوع وذلك إذا كانت كلها زوائد فلا يرد نحو النسوة جننّ لأن الزائد المثل الأخير فقط .

(١) لابن الحاجب أعاننا الله على إتمامه .

الواو والياء لالتقاء الساكنين ، وبقيت الضمة والكسرة دليلا على المحذوف ، و لم تحذف الألف لئلا يلتبس بفعل الواحد وسيأتى الكلام على ذلك فى موضعه مستوفى فهذا ونحوه معرب . والضابط أن ما كان رفعه بالضمة إذا أكد بالنون بنى لتركبه معها. وما كان رفعه بالنون إذا أكد بالنون لم يبن لعدم تركبه معها لأن العرب لم تركب ثلاثة أشياء.

(تنبيه) : ما ذكرناه من التفرقة بين المباشرة وغيرها هو المشهور والمنصور . وذهب الأخفش[1] وطائفة إلى البناء مطلقا ، وطائفة إلى الإعراب مطلقا . وأما نون الإناث فقال فى شرح التسهيل : إن المتصل بها مبنى بلا خلاف ، وليس كما قال ، فقد ذهب قوم منهم ابن درستويه[2] وابن طلحة[3] والسهيلى[4] إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه

(قوله لفوات المقصود منها بحذفها) أى لعدم ما يدل عليها بخلاف نون الرفع فإنها وإن أتى بها لمعنى مقصود لكن لا يفوت بحذفها لوجود الدليل عليها وهو أن الفعل معرب لم يدخل عليه ناصب ولا جازم للعلم حينئذ بأن نون الرفع مقدرة . **(قوله لالتقاء الساكنين)** أى لدفعه وفيه أن التقاء الساكنين هنا على حده فهو جائز فلا حاجة إلى حذف الواو والياء للتخلص منه . ويمكن دفعه بأنه وإن كان جائزا لا يخلو عن ثقل ما فالحذف للتخلص من الثقل الحاصل به . **(قوله لئلا يلتبس بفعل الواحد)** لا يقال كسر النون يدفع اللبس لأنا نقول لو حذفت لم تكسر النون لأن سبب الكسر وقوعها بعد ألف تشبه ألف المثنى على أن اللبس حاصل حال الوقف . **(قوله بنى لتركبه معها)** علل الشارح هنا أصل البناء بالتركيب مخالفا لما أسلفه وقد أسلفنا أن هذا ما درج عليه الناظم فى شرح الكافية فيكون الشارح هنا موافقا له فافهم . **(قوله لم تركب ثلاثة أشياء)** اعترض بأنهم ركبوها فى قولهم لا ماء بارد ببناء الوصف معها على الفتح كما سيأتى فى باب لا . وأجيب هناك بأن لا إنما دخلت بعد تركيب الموصوف والوصف وجعلهما كالشىء الواحد ولا يقاس على باب لا غيره ، فلا يدعى هنا تركيب الفعل مع الفاعل ثم إدخال نون التوكيد . **(قوله بين المباشرة)** أى بين نون التوكيد المباشرة لأن نون الإناث لا تكون إلا مباشرة ولذا لم يقيدها الناظم بالمباشرة . **(قوله إلى البناء)** أى على الفتح حتى فى المسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة لكنه فيه مقدر منع من ظهوره حركة المناسبة هذا هو الأقرب وإن توقف فيه البعض . **(قوله إلى الإعراب مطلقا)** لكنه فى المباشرة مقدر منع من ظهوره حركة التمييز بين المسند للواحد والمسند للجماعة والمسند للواحدة . **(قوله ما)** أى سكون ، ومن فى قوله من الشبه بالماضى تعليلية وجعل السكون عارضا للمضارع باعتبار ما صار كالمتأصل فيه من الإعراب فلا ينافى ما أسلفه الشارح من استواء المضارع والماضى فى أصالة السكون لأنه باعتبار الأصل الأصيل فتنبه .

---

(١) سبق التعريف به . (٢) سبق التعريف به صـ ٤٥ .

(٣) هو محمد بن طلحة بن عبد الملك بن أحمد الأموى الإشبيلى ، كان إمامًا فى صناعة العربية ، عارفًا بعلم الكلام ، وكان مشهورًا بالعقل والذكاء ، درس العربية والآداب بإشبيلية لمدة خمسين سنة ... توفى سنة ٦١٨ . (انظر البغية ١/١٢١) .

(٤) هو عبد الرحمن بن عبد الله ... الإمام أبو زيد ... السهيلى الخثعمى الأندلسى ، كان عالما بالقراءات واللغة العربية ، جامعًا بين الرواية والدراية ، كان نحويًا وأديبًا وعالمًا بالتفسير ، ومن مصنفاته الروض الأنف ، وشرح الجمل ... توفى سنة ٥٨١ (انظر البغية ٢/٨١) .

من الشبه بالماضى[1] . (**وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا**) الذى به الإجماع إذ ليس فيه مقتضى الإعراب لأنه لا يعتوره من المعانى ما يحتاج إلى الإعراب (**وَٱلْأَصْلُ فِى ٱلْمَبْنِىِّ**) اسما كان أو فعلاً أو حرفا (**أَنْ يُسَكَّنَا**) أى السكون لخفته وثقل الحركة ، والمبنى ثقيل فلو حرك اجتمع ثقيلان (**وَمِنْهُ**) أى من المبنى ما حرك لعارض اقتضى تحريكه والمحرك (**ذُو فَتْحٍ**

(**قوله الذى به**) أشار به إلى الجواب عن الاعتراض بأن كلام المصنف لا يفيد بناء الحروف بالفعل إذ لا يلزم من الاستحقاق الحصول . وحاصل ما أشار إليه من الجواب أن أل فى البناء للعهد الحضورى أى البناء الحاضر فى الحرف فيكون كلام المصنف مفيدا لبناء كل حرف واستحقاقه بناءه الحاصل له . ويجاب أيضا بأن حصول البناء للحرف علم من قوله : * **لشبه من الحروف مدنى** * والقصد الآن بيان استحقاق الحرف بناءه الحاصل له . (**قوله لا يعتوره**) أى لا يتوارد عليه . (**قوله ما يحتاج**) أى معان تركيبية يحتاج التمييز بينها إلى الإعراب . وأما المعانى الإفرادية كالابتداء والتبعيض والبيان بالنسبة إلى من فتعتور الحرف لكن لا يميز بينهما بالإعراب . (**قوله والأصل فى المبنى**) أى الراجح فيه أو المستصحب لا الغالب إذ ليس غالب المبنيات ساكنا . (**قوله أى السكون**) فسر أن يسكن بالسكون لأنه عبارة النحاة لا لتأوله بالتسكين والتسكين فعل الفاعل فهو وصف له لا للكلمة وإن توهمه شيخنا والبعض لأن المصدر المؤول به أن يسكن مبنى للمفعول قطعا أى كونه مسكنا وهو وصف للكلمة قطعا فلا تغفل . بقى شىء آخر أورده السيوطى فى نكته وهو أن المصنف لم يذكر أن غير السكون والفتح والكسر والضم ينوب عنها كما ذكر نظير ذلك فى الإعراب فربما توهم عدم ذلك هنا ، وليس كذلك فينوب عن السكون الحذف فى الأمر المعتل والأمر لاثنين أو جماعة أو مخاطبة ، وعن الفتح الكسر فى نحو لا مسلمات لك ، والياء فى نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ، والألف فى نحو « **لا وتران فى ليلة** » وعن الكسر الفتح فى نحو سحر على رأى من يقول ببنائه ، وعن الضم الواو والألف فى نحو يا زيدون ويا زيدان اهـ وفيما ذكره من نيابة الفتح عن الكسر فى نحو سحر نظر فتأمل . (**قوله والمبنى ثقيل**) للزومه حالة واحدة ولافتقار الحرف إلى ضميمة وتركب معنى الفعل ومشابهة الاسم المبنى الحرف الثقيل . وأما تعليل ثقله بكون مدلوله مركبا لتضمنه معنى الحرف زيادة على معناه الأصلى كما اقتصر عليه البعض فقاصر كما قاله شيخنا على المبنى من الأسماء للشبه المعنوى كمتى . (**قوله ومنه**) أشار به إلى عدم الانحصار فيما ذكره لأن من المبنى ما بنى على حرف كيا زيدان ويا زيدون ولا رجلين ، وما بنى على حذف كاغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربى .

(١) وذلك فى صيرورة النون جزءًا منه مثل ﴿ والوالدات يرضعن أولادهن ﴾ فيرضعن فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع ظهور هامشه يرضعن بأرضعن فى أن النون صارت فيه جزءًا منه .

وَذُو كَسْرٍ وَ) ذو (**ضَمّْ**) فذو الفتح (**كَأَيْنَ**)وضرب ورب . وذو الكسر نحو (**أَمْسِ**) وجير[1] . وذو الضم نحو (**حَيْثُ**) ومنذ (**وَٱلسَّاكِنُ**) نحو (**كَمْ**) واضرب وهل . فالبناء على السكون يكون فى الاسم والفعل والحرف لكونه الأصل . وكذلك الفتح لكونه أخف الحركات وأقربها إلى السكون. وأما الضم والكسر فيكونان فى الاسم والحرف لا الفعل لثقلهما وثقل الفعل ، وبنى أين لشبهه بالحرف فى المعنى وهو الهمزة إن كان استفهاما وإن إن كان شرطا وبنى أمس عند الحجازيين لتضمنه معنى حرف التعريف لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة . وبنى حيث للافتقار اللازم إلى جملة . وبنى كم للشبه الوضعى أو لتضمن الاستفهامية معنى الهمزة والخبرية معنى رب التى للتكثير .

(قوله ذو فتح) قدمه لأن الفتح أخف الحركات ويليه الكسر . **(قوله وذو الضم نحو حيث)** فإن قلت : من أين يعلم أن الناظم أتى بها مثالا للضم مع أن فيها الفتح والكسر أيضا . قلت : لأن أين تعينت مثالا للفتح وأمس تعينت مثالا للكسر فيكون حيث مثالا للضم وأيضا الضم أشهر والحمل على الأشهر أرجح . **(قوله لا الفعل)** وأما نحو ضربوا فمبنى على فتح مقدر والضمة للمناسبة كما مر . وأما رد بضم الدال فمبنى على سكون مقدر وضمته للاتباع . وأما نحو ع، قِ فمبنى على الحذف والكسرة كسرة بنية . وأما رد بكسر الدال فمبنى على سكون مقدر والكسرة للتخلص من التقاء الساكنين . **(قوله لثقلهما وثقل الفعل)** أما الأول فلأن الضم إنما يحصل بأعمال العضلتين معا والكسر بأعمال العضلة السفلى بخلاف الفتح فإنه يحصل بمجرد فتح الفم . وأما الثانى فلتركب معناه من حدث وزمان قيل ونسبة على ما بين فى محله . **(قوله وهو الهمزة)** الضمير يرجع إلى الحرف . **(قوله وبنى أمس عند الحجازيين)** أى بشروط خمسة ذكرها الشارح فى باب ما لا ينصرف : أن يراد به معين ، وألا يضاف ، ولا يصغر ، ولا يكسر ، ولا يعرف بأل . وأما التميميون فبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف فى الأحوال الثلاثة للعلمية والعدل عن الأمس وأكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع ويبنيه على الكسر فى غيرها فإن فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف فى إعرابه وصرفه . **(قوله لتضمنه معنى حرف التعريف)** معناه التعيين . وبيان ذلك أنه اسم لمعين وهو اليوم الذى يليه يومك . وأما المقرون بأل العهدية فهو لليوم الماضى المعهود بين المتخاطبين وليه يومك أم لا وإذا نوّن كان صادقا على كل أمس . وفيها ألغز ابن عبد السلام بقوله : ما كلمة إذا عرفت نكرت وإذا نكرت عرفت ، ومراده بالأول حالة اقترانه بأل وبالثانى حالة بنائه فاعرفه . فإن قلت : العلة التى ذكرها الشارح موجودة فى جميع المعارف لتضمنها التعيين فيلزم بناؤها قلت : التعيين الذى هو معنى أل نسبة جزئية غير مستقلة بالمفهومية كما هو شأن معنى الحرف بخلاف التعيين الاسمى الموجود فى العلم مثلا فافهم . قال الشنوانى : والفرق بين العدل والتضمين أن العدل يجوز معه إظهار أل بخلاف التضمين ا هـ فعلى بنائه لتضمنه معنى أل تكون أمس مؤدية معنى أل مع طرحها وعدم النظر إليها وامتناع ذكرها ، وعلى إعرابه إعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل يكون أمس حالا محل الأمس مع النظر إلى أل وجواز ذكرها .

---

(١) حرف جواب بمعنى « نعم » .

(تنبيه) : ما بني من الأسماء على السكون فيه سؤال واحد لم بني ؟ وما بني منها على الحركة فيه ثلاثة أسئلة : لم بني ولم حرك ولم كانت الحركة كذا وما بني من الأفعال أو الحروف على السكون لا يسأل عنه . وما بني منهما على حركة فيه سؤالان : لم حرك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟. وأسباب البناء على الحركة خمسة : التقاء الساكنين كأين ، وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات ، أو عرضة لأن يبتدأ بها كباء الجر ، أو لها

(قوله لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة) بدليل وصفه بالمعرفة فى نحو قولهم أمس الدابر لا يعود(١) . وكان ينبغى حذف قوله ظاهرة لإيهامه أن الأداة مقدرة مع أن من يعلل البناء بالتضمين المذكور يقول بتأدية أمس معنى حرف التعريف مع طرح الحرف وقطع النظر عنه وبعد ذلك فالعلة ناقصة ، ولو قال لأنه معرفة وليس من أنواع المعرفة الآتية لتم التعليل فافهم . **(قوله وبنى كم للشبه الوضعى)** أى على مذهب غير الشاطبى وقوله أو لتضمن إلخ أى على مذهب الشاطبى أيضا. **(قوله وما بنى من الأفعال)** أى غير المضارع لأن المضارع لما استحق الإعراب بسبب المشابهة السابقة حتى كأنه أصل فيه استحق أن يسأل عنه إذا بنى على السكون سؤالان : لم بنى ؟ و لم سكن ؟ كما يدل على ذلك قول الشارح سابقا لمعارضة شبه الاسم إلخ وقوله ومع الثانية على السكون حملا على الماضى المتصل بها قاله البعض . أقول : يؤخذ منه أن قول الشارح وما بنى منهما على حركة إلخ محله أيضا فى غير المضارع وأن سؤالى المضارع المبنى على حركة لم بنى و لم كانت الحركة كذا وأنه لا يسأل عن تحريكه لموافقته ما يستحقه المضارع من الإعراب الذى الأصل فيه الحركة، ويرد على ما ذكر أنه لا يسأل عن سكون المبنى من الأسماء ويسأل عن تحريكه مع أنها أشد أصالة من المضارع فى الإعراب الذى الأصل فيه الحركة . اللهم لا أن يقال لما ضعفت أصالة المضارع فى الإعراب لكون الأصل الأصيل فيه البناء فربما توهم عدم تأصله فى الإعراب بالكلية احتيج إلى دفع هذا التوهم بالسؤال عند سكونه عن سبب سكونه وعدم السؤال عند تحريكه عن سبب تحريكه لإشعار ذلك بأن له أصالة ما فى الإعراب الذى الأصل فيه الحركة بخلاف أصالة الاسم فى الإعراب فإنها قوية غير محتاجة إلى ذلك فتأمل . **(قوله وأسباب البناء على الحركة)** المقصود بالذات قوله على الحركة لا قوله البناء، ولو قال وأسباب تحرك المبنى لكان أوضح . ونظير ذلك يقال فى قوله وأسباب البناء على الفتح وما بعده . **(قوله التقاء الساكنين)** أى دفعه . وأورد هنا إيرادا أسلفناه مع جوابه عند الكلام على تعريف البناء على أنه لفظى. **(قوله وكون الكلمة على حرف واحد)** يرد عليه أن السبب ما يلزم من وجوده الوجود والكون المذكور ليس كذلك فقد يوجد ولا توجد الحركة كما فى تاء التأنيث الساكنة وبعض الضمائر كواو الجماعة وألف الاثنين وياء المخاطبة ويجاب بأن المراد بالسبب هنا أعم من ذلك. **(قوله أو عرضة لأن يبتدأ بها)** اعترض بأنه يغنى عنه ما قبله لأنه من أفراد ما قبله ويجاب بأنه بصدد التنصيص على ما يصلح سببا للبناء على حركة وكون الكلمة عرضة لأن يبتدأ بها يصلح سببًا باعثًا له ولو مع الذهول عن كون الكلمة على حرف

---

(١) وذلك لأنه اسم لمعين وهو اليوم الذى يليه يومك . وبنى لتضمنه حرف التعيين .

أصل في التمكن كأول ، أو شابهت المعرب كالماضي فإنه أشبه المضارع في وقوعه صفة وصلة وحالًا وخبرًا كما تقدم . وأسباب البناء على الفتح . طلب الخفة كأين ، ومجاورة الألف كأيان ، وكونها حركة الأصل نحو يا مضر ترخيم مضارر اسم مفعول . والفقر بين معنيين بأداة واحدة نحو يا لزيد لعمرو ، والاتباع نحو كيفي بنيت على الفتح اتباعًا لحركة الكاف ، لأن الياء بينهما ساكنة والساكن حاجة غير حصين ، وأسباب البناء على الكسر : التقاء الساكنين كأمس . ومجانسة العمل كباء الجر، والحمل على المقابل كلام الأمر

واحد كما أن كون الكلمة على حرف واحد يصلح سببا لبنائها على حركة وإن لم تكن عرضة لأن يبتدأ بها كتاء الفاعل ، هكذا ينبغى تقرير الاعتراض والجواب . **(قوله أولها أصل فى التمكن)** أى حالة فى التمكن أى أنها تعرب فى بعض الأحوال وليس المراد أنها متمكنة أصالة حتى يعترض بمنافاته حكمهم بأن المبنى غير متمكن . **(قوله كأول)** أى إذا حذف ما تضاف إليه ونوى معناه كابدأ بذا من أول بالضم . **(قوله أو شابهت المعرب كالماضى)** لأن بناءها على الحركة أقرب إلى الإعراب من بنائها على السكون . **(قوله يا مضار)** أى على لغة من ينتظر[1] . ونظر فيه الشنوانى بأن هذه الفتحة ليست فتحة البناء التى الكلام فيها بل هى فتحة بنية . وحركة البناء على هذه اللغة إنما هى الضمة على الحرف المحذوف للترخيم وكذا يقال فى الموضعين الآتيين . **(قوله والفرق بين معنيين)** أى كالمستغاث به والمستغاث له فى المثال المذكور . وقوله بأداة واحدة متعلق بمحذوف صفة لمعنيين أى منبه عليهما بأداة واحدة لا ظرف لغو متعلق بالفرق لأن الفرق باختلاف الحركة لا بالأداة الواحدة . **(قوله نحو يا لزيد لعمرو)** بفتح لام المستغاث به للفرق بينهما وبين لام المستغاث له . وأورد عليه أن الفرق يحصل بالعكس . وأجيب بأن المراد الفرق المصحوب المناسبة وهى هنا أن المستغاث منادى والمنادى كضمير المخاطب واللام الداخلة عليه مفتوحة . **(قوله نحو كيف)** إن قلت : لم مثل للفتح اتباعا بكيف وللفتح تخفيفا بأين مع أنه يصح العكس وكون الفتح فى كل للأمرين معا لأن الأسباب قد تتعدد . أجيب بأن وجه ما صنعه أن الهمزة لما كانت ثقيلة ناسب أن يمثل بأين لطلب الخفة بخلاف الكاف فإنها خفيفة فناسب أن يمثل بكيف للاتباع . **(قوله التقاء الساكنين)** فيه أن التقاء الساكنين إنما هو سبب البناء على حركة والمعدود من أسباب الكسر كونه الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين لأن الكسرة لا تلتبس بحركة الإعراب إذ لا تكون حركة إعراب إلا مع التنوين أو أل أو الإضافة قاله يس . وعبارة الدمامينى على المغنى قالوا : وإنما كان الأصل فى ذلك الكسر لأن الجزم فى الأفعال عوض عن الجر فى الأسماء وأصل الجزم السكون فلما ثبت بينهما التعارض وامتنع السكون فى بعض المواضع جعلوا الكسر عوضا عنه اهـ . **(فائدة)** الساكنان يلتقيان فى الوقف مطلقا سواء كان الأول حرف لين أم لا ، ولا يلتقيان فى الوصل إلا وأولهما حرف لين . وثانيهما مدغم متصل كدابة ودويبة فلو لم يكن الأول حرف لين حرك كما فى اضرب الرجل بكسر الباء أو حذف كما فى اضرب الرجل بفتحها تريد اضربن بنون التوكيد

---

(١) أى لغة من ينتظر الحرف ، فعند الترخيم يحذف الحرف ويترك باقى الكلمة على ما هو عليه من حركة أو سكون فتقول فى « جعفر » : « ياجعف » وانظر شرح ابن عقيل للألفية (جـ ٢٩٢/٣ ، ٢٩٣) .

كسرت حملا على لام الجر، فإنها فى الفعل نظيرتها فى الاسم، والإشعار بالتأنيث نحو أنت، وكونها حركة الأصل نحو يا مضار ترخيم مضارر اسم فاعل، والفرق بين أداتين كلام الجر كسرت فرقا بينها وبين لام الابتداء فى نحو لموسى عبد، والاتباع نحو ذه وته بالكسر فى الإشارة للمؤنثة. وأسباب البناء على الضم ألا يكون للكلمة حال الإعراب نحو: ﴿**لله الأمر من قبل ومن بعد**﴾[1] بالضم، ومشابهة الغايات نحو يا زيد فإنه أشبه قبل وبعد، قيل: من جهة أنه يكون متمكنًا فى حالة أخرى، وقيل من جهة أنه لا تكون له

الخفيفة . ولو لم يكن الثانى مدغما حرك كغلاماى ومن سكنه من القراء فى ومحياى فللوصل بنية الوقف ، ولو لم يكن الثانى متصلا حذف الأول نحو ﴿ **دعوا الله** ﴾[2] ﴿ **يقولوا التى** ﴾[3] ﴿ **أفى الله شك** ﴾[4] وربما ثبت كقراءة ﴿ **عنه تلهى** ﴾[5] بإشباع الهاء وتشديد التاء ﴿ **ما لكم لا تناصرون** ﴾[6] بإثبات ألف لا وتشديد التاء وربما فرّ من التقائهما فى المتصل بإبدال الألف همزة مفتوحة قرئ « ولا جأن » ـ « ولا الضألين » بالهمزة . قال أبو حيان : ولا ينقاس شيء من ذلك إلا فى الضرورة على كثرة ما جاء منه . همع بتلخيص وزيادة . (**قوله ومجانسة العمل**) نقض بكاف التشبيه وواو القسم وتائه إلا أن يقال المراد أخذا من كلام الشاطبى ومجانسة الحرف اللازم للحرفية عمله اللازم له ، فخرج بلزوم الحرفية كاف التشبيه ، وبلزوم العمل واو القسم وتاؤه لأن الواو والتاء لا يلزمهما الجر لانفكاكه عنهما إذا كانتا للعطف والخطاب . (**قوله حملا على لام الجر**) أى الداخلة على ظاهر غير مستغاث به . (**قوله فإنها**) أى لام الأمر حالة كونها فى الفعل نظيرتها أى لام الجر حالة كونها فى الاسم أى فى أن كلا عمل العمل الخاص بمدخوله . (**قوله والإشعار بالتأنيث**) أى لأن الكسر المعنوى يناسب المؤنث فيكون فى الكسر اللفظى إشعار به . (**قوله والفرق بين أداتين**) قال هنا بين أداتين وفى يا لزيد لعمرو جعل الأداة واحدة لاختلاف النوع هنا واتحاده هناك فإن لام الابتداء نوع غير لام الجر بخلاف اللامين هناك فإنهما من نوع حرف الجر . (**قوله كسرت فرقا بينها إلخ**) ولم يعكس لتناسب حركة لام الجر عملها واعترض كلامه بأن الفرق لا يظهر مع الضمير نحو الزيدون لهم عبيد إلا أن يقال الكلام باعتبار الأغلب . (**قوله نحو لموسى عبد**) الأنسب كسر اللام ليكون مثالا للام الجر المحدّث عنها . (**قوله ومشابهة الغايات**) هى الظروف المنقطعة عن الإضافة كقبل وبعد سميت بذلك لصيرورتها بعد حذف المضاف إليه غاية فى النطق اهـ فاكهى . وإنما لم يسم كل وبعض بذلك لوجود ما هو عوض عن المضاف إليه وهو التنوين . (**قوله نحو يا زيد**) أى فضمة زيد لمشابهته للغايات وأما أصل بنائه فلتضمنه معنى الخطاب الذى هو من معانى الحروف وأما كونه على حركة فلأن له أصلا فى التمكن أى حالة فى الإعراب . (**قوله وقيل من جهة إلخ**) لا يخفى مغايرته لما قبله المتحد مع قول السيرافى معنى فقول شيخنا أنه بمعنى قول السيرافى غير صحيح .

---

(١) الآية ٤ : سورة الروم . (٢) الآية ٢٢ : سورة يونس . (٣) الآية ٥٣ : سورة الإسراء .
(٤) الآية ١٠ : سورة إبراهيم . (٥) الآية ١٠ : سورة عبس . (٦) الآية : ٢٥ : سورة الصافات .

الضمة حالة الإعراب. وقال السيرافى[1]: من جهة أنه إذا نكر أو أضيف أعرب. ومن هذا حيث فإنها إنما ضمت لشبهها بقبل وبعد من جهة أنها كانت مستحقة للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها فمنعت ذلك كما منعت قبل وبعد الإضافة، وكونها حركة الأصل نحو يا تحاج ترخيم تحاجج مصدر تحاج إذا سمى به، وكونه فى الكلمة كالواو فى نظيرتها كنحن ونظيرتها هموا، وكونه فى الكلمة مثله فى نظيرتها نحو اخشوا القوم، ونظيرتها قل ادعوا. والاتباع كمنذ. وقد بان لك أن ألقاب البناء ضم وفتح وكسر وسكون، ويسمى أيضا وقفا.

(قوله لا تكون له الضمة حالة الإعراب) أى وهو منادى وأما الفتح والكسر فيوجدان فيه وهو منادى معرب أما الأول فظاهر وأما الثانى ففى حالة الاستغاثة به باللام. **(قوله وقال السيرافى)** هذا عين القول الأول. **(قوله ومن هذا حيث)** أى مما ضم لمشابهته الغايات حيث على لغة ضمها ولما كان شبهها بالغايات ليس من الجهات السابقة بين الشارح وجه الشبه بقوله فإنها إنما ضمت إلخ. **(قوله كالواو)** أى فى كون كل يكون علامة رفع ومن وادٍ واحد. **(قوله كنحن إلخ)** حاصله أن نحن ضمير لجماعة الحاضرين وهمو ضمير لجماعة الغائبين فهما نظيرتان فلما بنوا نحن على حركة لالتقاء الساكنين اختاروا الضمة لتناسب الواو فى نظيرتها ولما كانت نحن لعدد أقله اثنان وهمو لعدد أقله ثلاثة كانت همو أقوى فاستحقت واوها أن تكون أصلا يحمل عليه الضم عند فقد سبب آخر له وكون علة الضم ما ذكر أحد أقوال. **(قوله نحو اخشوا القوم إلخ)** حاصله أنهم ضموا آخر قل عند وصله بنحو ادعوا اتباعا لثالث ما اتصل به لا نقلا لأن الهمزة همزة وصل فلما أرادوا تحريك واو اخشوا التى هى لكونها فاعلا بمنزلة الجزء الأخير من الفعل عند اتصال نحو القوم به اختاروا الضمة حملا للشيء على نظيره، فوجه الشبه بين الضمتين كون كل فى آخر الفعل أعم من أن يكون آخرا حقيقة أو تنزيلا. وأورد على الشارح أن ضمة الواو لمناسبتها لها كما قالوا فى لتبلونّ فهى ضمة مناسبة لا ضمة بناء، وضمة قل لاتباع ثالث ما بعده فهى ضمة اتباع لا ضمة بناء. وأصل تحريكهما للتخلص من التقاء الساكنين وكلامنا فى أسباب ضم البناء فكان الأولى إسقاط هذا الأخير. **(فائدة)** ضم واو الجمع المفتوح ما قبلها الساكن ما بعدها هو المشهور، وسمع كسرها وفتحها، كما سمع الضم فى غير واو الجمع نحو لو انطلقنا كذا فى الهمع. **(قوله وقد بان لك)** أى من قوله والأصل فى المبنى أن يسكنا ومنه إلخ. **(قوله أن ألقاب البناء)** أى ألقاب أنواع البناء الأصلية فاندفع بأنواع الاعتراض بأن هذه الألقاب ليست للبناء الذى هو جنس كلى لأن حق ألقاب الشيء اتحادها معنى، والأمر هنا ليس كذلك بل لأنواعه المخصوصة بمعنى أن كل نوع منها له لقب من هذه الألفاظ، ويجرى الاعتراض والجواب فى قولهم ألقاب الإعراب أيضا، وبالأصلية اعتراض بأن أنواع البناء لا تنحصر فى الأربعة فإن منه البناء على حرف

---

(١) هو الحسن بن عبد الله المرزبان، القاضى، أبو سعيد السيرافى، النحوى، كان أبوه مجوسيًا اسمه بهزاد، وسماه أبو سعيد، وكان أبو سعيد يدرس علوم القرآن ببغداد وأخذ النحو عن ابن السراج وقبرمان، وقال عنه أبو حيان التوحيدى: هو إمام الأئمة فى النحو والمعرفة بالفقه واللغة والشعر ... ما رأيت احفظ منه لجوامع الزهد نظمًا ونثرًا ... ومن تصانيفه شرح كتاب سيبويه، شرح الدُّريدية، الإقناع فى النحو ولم يتممه وأتمه ولده يوسف. توفى سنة ٣٦٨ (انظر البغية ٥٠٧ ـ ٥٠٩).

وهذا شروع فى ذكر ألقاب الإعراب وهى أيضا أربعة : رفع ونصب وجر وجزم وعن المازنى[1] أن الجزم ليس بإعراب : فمن هذه الأربعة ما هو مشترك بين الأسماء والأفعال ، وما هو مختص بقبيل منهما . وقد أشار إلى الأول بقوله (**وَٱلرَّفعَ وَٱلنَّصْبَ ٱجْعَلَنْ إعْرابًا * لِاسْمٍ وَفِعْلٍ**) فالاسم نحو إن زيدا قائم والفعل (**نَحْوُ**) أقوم و(**لَنْ أَهَابَا**) وإلى الثانى أشار بقوله (**وَٱلِاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ**) أى فلا يوجد فى الفعل . قال فى التسهيل : لأن عامله لا يستقل فيحمل غيره عليه بخلاف الرفع والنصب[2] (**كَما * قَدْ خُصِّصَ ٱلفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا**) أي بالجزم لكونه

كما فى يا زيدان ويا زيدون ولا رجلين والبناء على حذف كما فى اغز واخش وارم ، واضربا واضربوا واضربى واعلم أن أنواع البناء وأنواع الإعراب وإن اتحدتا فى الصورة مختلفتان فى الحقيقة كما اختلفتا فى الأسماء ، فإن الأولى لازمة غير مجتلبة لعامل ، والثانية متغيرة مجتلبة لعامل . واصطلحوا على تسمية الضمة والفتحة والكسرة والسكون فى الإعراب رفعا ونصبا وجرا أو خفضا وجزما . وفى البناء ضما وفتحا وكسرا وسكونا فلا يطلق اسم نوع من أنواع أحدهما على نوع من أنواع الآخر . وهل حركات البناء أصل لعدم تغيرها ؟ أو حركات الإعراب لدلالتها على المعانى كالفاعلية والمفعولية والإضافة وتغيرها إنما هو لمعان ؟ أو كل أصل أقوال . (**قوله رفع إلخ**) بدأ بالرفع لأنه أشرف إذ هو إعراب العمد ولا يخلو منه كلام ، وثنى بالنصب لأنه أوسع مجالا فإن أنواعه أكثر . قال أبو حيان : ولو بدأ بالجر لأنه مختص بالاسم الذى الإعراب فيه أصل لاتجه أيضا اهـ دمامينى . (**قوله وعن المازنى أن الجزم ليس بإعراب**) وجهه أن الجزم ليس فى الاسم حتى يحمل عليه المضارع قاله الشيخ يحيى . (**قوله والرفع والنصب اجعلن إعرابا**) اعترضه السيوطى بأن الفعل المؤكد بالنون لا يتقدم معموله عليه والناظم مشى على ذلك فى عدة مواضع كقوله : * **والفاعل المعنى انصبن بأفعلا** * وقوله : وبه الكاف صلا ، وعلله بعض شراح الجزولية بأن تأكيد الفعل يقتضى اهتماما به فيقدم أفاده الشيخ يحيى . وينبغى حمل امتناع التقدم ـ إن سلم ـ على حالة الاختيار دون الضرورة كما هنا ، وحينئذ يندفع الاعتراض . (**قوله والاسم قد خصص بالجر**) الباء داخلة على المقصور كما هو الأكثر . لا يقال هذا تكرار مع قوله سابقا بالجر والتنوين إلخ لأنا نقول ذكر الجر هناك لبيان علامة الاسم وهنا لبيان أنه نوع من أنواع الإعراب خاص بالاسم[3] . (**قوله لأن عامله**) أى عامل الجر أصالة وهو الحرف لا يستقل لافتقاره إلى ما يتعلق به . وقوله فيحمل بالنصب لوقوعه بعد فاء جواب النفى بإضمار أن . وقوله غيره عليه أى غير الجر فى الاسم وهو الجر فى الفعل لو كان على الجر فى الاسم ، وقوله بخلاف الرفع والنصب أى فى الاسم فإنهما لقوة عاملهما أصالة بالاستقلال يقبلان أن يحمل عليهما رفع المضارع ونصبه . (**قوله كما قد خصص إلخ**) الكاف قد تأتى لمجرد التنظير من غير اعتبار كون المشبه به أقوى كما هنا .

(١) المازنى : هو بكر بن محمد بن بقية ـ وقيل ابن عدي ـ بن حبيب الإمام أبو عثمان المازنى روى عن أبى عبيدة والأصمعى وأبى زيد وعنه المبرد والفضل بن محمد اليزيدى ... كان إماما فى العربية متسعا فى الرواية ... كان لا يناظره أحد إلا قطعه ... فقد ناظر الأخفش فى أشياء كثيرة فقطعه ... ، وقال المبرد لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبى عثمان ... ومن مصنفاته : علل النحو ، تفاسير كتاب سيبويه ، التصريف ... وتوفى سنة ٢٤٩ هـ (انظر البغية ١/٤٦٣ ـ ٤٦٦).

(٢) انظر تسهيل الفوائد صـ ٨ .

(٣) أى أن الجر علامة خاصة بالاسم وعلامته الأصلية الكسرة ، وهو أحد أنواع الإعراب الأربعة .

فيه حينئذ كالعوض من الجر قاله فى التسهيل . واعلم أن الأصل فى كل معرب أن يكون إعرابه بالحركات أو السكون . والأصل فى كل معرب بالحركات أن يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله :

فَارْفَعْ بِضَمٍّ وَٱنْصِبَنْ فَتْحاً وَجُرْ كَسْرًا كَذِكْرُ ٱللهِ عَبْدَهُ يَسُرّ[1]

فذكر مبتدأ وهو مرفوع بالضم ، والاسم الكريم مضاف إليه وهو مجرور بالكسر ، وعبده مفعول به وهو منصوب بالفتح . ثم أشار إلى ما بقى وهو الجزم بقوله: **(وَٱجْزِمْ بِتَسْكِينٍ)** نحو لم يقم.

(قوله أى بالجزم) فسر أن ينجزم بالجزم لأنه الواقع فى عبارة النحاة لمناسبته الرفع والنصب والخفض فيكون المصنف أطلق اللازم وأراد الملزوم باعتبار المعنى الأصلى للجزم . **(قوله لكونه فيه حينئذ)** أى حين إذ خص الاسم بالجر والفعل بالجزم كالعوض من الجر ليحصل لكل من الاسم والفعل ثلاثة أوجه من الإعراب : اثنان مشتركان وواحد مختص ولا يخفى أن عامل الجزم أصالة الحرف فهو كالجر فى عدم استقلال العامل أصالة لأن الحرف غير مستقل جارا كان أو جازما أو غيرهما ، فلا شرف للجزم على الجر باستقلال عامله ، أصالة حتى يرد ما ذكره البعض من لزوم اختصاص الإشراف وهو الاسم بالمرجوح وهو الجر لعدم استقلال عامله ، فيجاب بأن له جهة رجحان وهو كونه ثبوتيا فتعادلا فالسؤال من أصله باطل وإن اغتر به المذكور . فإن قلت : كان القياس خفض المضارع إذا أضيف إليه أسماء الزمان نحو : ﴿ **هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم** ﴾[2] لاقتضاء الإضافة جر المضاف إليه وجزم الاسم الذى لا ينصرف لشبه الفعل ، فلم لم يخفض المضارع المذكور ولم يجزم الاسم المذكور ؟. قلت : أما الأول فلأن الإضافة فى المعنى للمصدر المفهوم من الفعل لا الفعل . وأما الثانى فلما يلزم من الإجحاف لو حذفت الحركة أيضا بعد حذف التنوين إذ ليس فى كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة . **(قوله واعلم أن الأصل إلخ)** توطئة للمتن . **(قوله فارفع بضم)** الباء للتصوير من تصوير النوع بصنفه ليوافق مذهب الناظم من أن الإعراب لفظى وسيأتى للشارح كلام آخر . **(قوله وانصبن فتحا وجر كسرا)** الأقرب أن فتحا وكسرا منصوبان بنزع الخافض ليتوافقا مع قوله بضم . وقوله بتسكين وإن كان النصب به سماعيا على الراجح لأنه لا يبعد عندى أن محل كونه سماعيا على هذا القول إذا لم يصرح بالخافض فى نظير المنصوب بحذفه . **(قوله تنبيه لا منافاة إلخ)** قصده الجواب عن منافاة ظاهر قول المصنف فارفع بضم إلخ من كون الإعراب معنويا لما هو مذهبه من كونه لفظيا . **(قوله لا منافاة بين جعل هذه الأشياء)** يعنى الضم وأخواته إعرابا كما هو مذهب المصنف لا كما هو مقتضى قوله اجعلن إعرابا لأن جعل الرفع والنصب إعرابا جار على المذهبين . والخلاف إنما يظهر فى الضمة وأخواتها ؛ فعلى أنه لفظى هى نفس الإعراب ، وعلى أنه معنوى علامات إعراب . وقوله وبين جعلها علامات إعراب أى كما هو ظاهر قوله فارفع بضم إلخ لأن المتبادر منه أن الضم وأخواته علامات إعراب

---

(١) «فارفع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت «بضمّ» جار ومجرور متعلق بارفع «وانصبن» الواو عاطفة ، انصب : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة «فتحًا» منصوب على نزع الخافض أى بفتح «وجر» الواو عاطفة ، جر : فعل أمر معطوف على ارفع وفاعله مستتر وجوبًا تقديره أنت «كسرًا» منصوب على نزع الخافض «كذكر» الكاف حرف جر لمجرور محذوف ، والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف والتقدير ، وذلك كائن كقولك ، وذكر : مبتدأ مضاف ، الله مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله . وعبد : مفعول به لذكر بالفتحة ظاهرة . عبد مضاف والضمير مضاف إليه . ويسر : فعل مضارع والفاعل مستتر جوازًا أجد الجملة فى محل رفع خبر المبتدأ وهو ذكر .

(٢) الآية ١١٩ : سورة المائدة .

(تنبيه)*: لا منافاة بين جعل هذه الأشياء إعرابا وجعلها علامات إعراب ، إذ هى إعراب من حيث عموم كونها أثرا جلبه العامل ، وعلامات إعراب من حيث الخصوص **(وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ)** من الإعراب بالحركات والسكون مما سيأتى فرع عما ذكر **(يَنُوبُ)** عنه : فينوب عن الضمة الواو والألف والنون . وعن الفتحة الألف والياء والكسرة وحذف النون . وعَن الكسرة الفتحة والياء . وعن السكون حذف الحرف . فللرفع أربع علامات وللنصب خمس علامات ، وللجر ثلاث علامات ، وللجزم علامتان ، فهذه أربع عشرة علامة : منها أربعة أصول وعشرة فروع لها تنوب عنها . فالإعراب بالفرع النائب **(نَحْوُ جَا أَخُو بَنِى نَمِرْ)** فأخو فاعل والواو فيه نائبة عن الضمة ، وبنى مضاف إليه والياء فيه نائبة عن الكسرة وعلى هذا الحذو . واعلم أن النائب فى الاسم إما حرف وإما حركة ؛ وفى الفعل إما حرف وإما حذف ؛ فنيابة الحرف عن الحركة فى الاسم تكون فى ثلاثة مواضع : الأسماء الستة والمثنى والمجموع على حده ، فبدأ بالأسماء الستة لأنها أسماء مفردة ، والمفرد سابق المثنى والمجموع ،

والمعنى فارفع معلما بضم إلخ وإن احتمل أن تكون الباء للتصوير فتندفع المنافاة من أصلها كما مر . وكلامه يقتضى أن القائل بأن الإعراب لفظ يجوّز جعل هذه الأشياء علامات من حيث خصوصها بمعنى أن وجودها علامة على وجود الإعراب من تعليم وجود الكلى بوجود جزئيه ولا مانع من ذلك . وإن كان المشهور أن القائل بأن الإعراب لفظى يقول مرفوع ورفعه كذا . والقائل بأنه معنوى يقول مرفوع وعلامة رفعه كذا . بقى شىء آخر وهو أنه تقدم أن الضم وأخواته أنواع البناء فكيف جعلت إعرابا أو علامات إعراب ويمكن أن يقال فى عبارة المصنف ومن عبر مثل تعبيره مسامحة والأصل فارفع بضمة وانسب بفتحة واجرر بكسرة فتكون الضمة والفتحة والكسرة مشتركة بين الإعراب والبناء وكذا السكون . وقال شيخنا السيد : البصريون يطلقون ألقاب البناء على علامات الإعراب فاحفظه . **(قوله من الإعراب بالحركات والسكون)** بيان لما وقوله مما سيأتى بيان لغير . **(قوله فرع عما ذكر إلخ)** أى على طريق التوزيع فالواو والألف والنون فروع الضمة ، والألف والياء والكسرة وحذف النون فروع الفتحة وهكذا . وليس المعنى أن كل واحد من غير ما ذكر فرع عن كل واحد مما ذكر . وليس هذا حل إعراب بل هو دخول على قول المصنف ينوب مناسب له أتى به الشارح لأنه المقابل صريحا لقوله سابقا والأصل فى كل معرب أن يكون إعرابه إلى قوله رفعه بالضمة إلخ وبتقريرنا قول الشارح فرع عما ذكر على هذا الوجه يسقط ما نقله البعض عن البهوتى وسكت عليه من الاعتراض . **(قوله نحو جا أخو بنى نمر)** بقصر جا لا للضرورة بل لكثرة حذف إحدى الهمزتين من كلمتين إذا اجتمعتا . ونمر بفتح فكسر أبو قبيلة من العرب . **(قوله والياء فيه نائبة عن الكسرة)** لأنه ملحق بجمع المذكر السالم . **(قوله وعلى هذا الحذو)** يعنى القياس من حذاه يحذوه إذا تبعه وهو مرفوع بالابتداء خبره الظرف قبله أو مجرور بدلا من اسم الإشارة ومتعلق الظرف محذوف أى واجر على هذا الحذو ، أو منصوب مفعولا لمحذوف أى احذ هذا الحذو . **(قوله والمجموع على حده)** أى حد المثنى وطريقه من الإعراب بالحروف . واحترز به عن جمع التكسير فإن إعرابه بالحركات .

ولأن إعرابها على الأصل فى الإعراب بالفرع من كل وجه فقال : (**وَٱرْفَعْ بِوَاوٍ وَٱنْصِبَنَّ بِالأَلِفِ * وَٱجْرُرْ بِيَاءٍ**) أى نيابة عن الحركات الثلاث (**مَا**) أى الذى (**مِنَ ٱلأَسْمَا أَصِفُ**) لك بعد (**مِنْ ذَاكَ**) أى من الذى أصفه لك (**ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا**) أى أظهر لا ذو الموصولة الطائية فإن الأشهر فيها البناء عند طيء[1] (**وَٱلْفَمُ حَيْثُ ٱلْمِيمُ مِنْهُ بَانَا**) أى انفصل ، فإن لم ينفصل

(**قوله فبدأ**) أى إذا علمت ذلك فبدأ والأولى الواو قاله شيخنا أى لعدم احتياجها إلى تقدير بخلاف الفاء الفصيحة . (**قوله ولأن إعرابها على الأصل إلخ**) أى لأن الأصل فى المعرب بالفرع وهو الحرف أن يكون رفعه بالواو ونصبه بالألف وجره بالياء ليجانس الفرع الأصل ، ويؤخذ من هذه العلة الثانية وجه تقديم ما ناب فيه حرف عن حركة على ما ناب فيه حركة عن حركة لأنه لم يجر على الأصل ولا من بعض الوجوه بخلاف ما ناب فيه حرف عن حركة فإن بعضه جاء على الأصل فى الإعراب بالفرع من كل وجه كالأسماء الستة وبعضه جاء على الأصل من بعض الوجوه كالمثنى والجمع على حده فإن الأول جاء على الأصل فى الجر والثانى جاء عليه فى الرفع والجر . (**قوله وارفع بواو**) المناسب الفاء لأن هذا تفصيل لقوله وغير ما ذكر ينوب إلخ والواو توهم أنه أجنبى منه . (**قوله نيابة عن الحركات الثلاث**) مفعول مطلق لمحذوف أى تنوب هذه الأحرف نيابة ولا يصح أن يكون مفعولا لأجله تنازعه العوامل الثلاثة لعدم صحة انفراد أحدها بالعمل فيه نظرا إلى متعلقه أعنى قوله عن الحركات الثلاث إلا أن تجعل أل للجنس . (**قوله ما من الأسما أصف**) تنازعه العوامل الثلاثة فأعملنا الأخير وأضمرنا فيما قبله ضميره وحذفناه لكونه فضلة ولا يجوز كون العامل غير الأخير لوجوب إبراز الضمير حينئذ فيما بعد وإن كان فضلة . (**قوله ذو**) مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة لأن إعرابها بالحروف إذا كانت مستعملة فى معناها وهى هنا المراد بها اللفظ . (**قوله إن صحبة أبانا**) صحبة مفعول لمحذوف يفسره المذكور من باب الاشتغال لا مفعول مقدم لأبانا لأن أداة الشرط لا يليها إلا فعل ظاهر أو مقدر واشترط كون الشاغل ضميرا أكثرىّ لا كلى أو الضمير مقدر قاله يس . وقد يقال إذا جعل صحبة مفعولا مقدما لأبانا فقد ولى أن الفعل الظاهر تقديرا . (**قوله لا ذو الموصولة**) احترز عنها مع أن الكلام فى المعرب وهى مبنية دفعا لتوهم المبتدى الذى لا يعرف أنها مبنية دخولها فى قوله ذو . (**قوله والفم حيث الميم منه بانا**) استعمل حيث فى الزمان على رأى الأخفش أو فى المكان الاعتبارى أعنى التركيب واعترض كلامه بأنه يوهم أن الأصل فم بالميم فالذى ينبغى وفوه إن لم يبدل من واوه ميم وقد يقال لا نسلم أن الأصل الواو قال الناظم : الصحيح أن للفم أربع مواد ف م ى ف م و ف م م ف و ه كذا فى الروداني وبأن الفم إذا فارقته الميم هو الفاء وحدها ولا تعرب أصلا والمعرب هو فوك وهو غير الفم بنقص الميم ففى عبارته حكم على ما لم يثبت له الحكم مع ترك الحكم على ما ثبت له الحكم . وأجيب بأن المراد بالفم العضو المخصوص لا اللفظ على تقدير مضاف أى ودال الفم حيث الميم من داله بان والدال يعم ما معه ميم وما معه غيرها .

(١) أى كان « ذو » الطائية لا تُفهِمْ صحبة ، بل هى بمعنى الذى ، وتكون مبنية ، وآخرها الواو رفعًا ونصبًا وجرًا مثل قول الشاعر :

فإما كـرام مـوسرون لقـيتهم ... فحسبى من ذو عندهم ما كفانيا

وهذا البيت من الطويل للشاعر : منظور بن سحيم الفقعي .

منه أعرب بالحركات أعنى الظاهرة عليها . وفيه حينئذ عشر لغات : نقصه وقصره وتضعيفه مثلث الفاء فيهن ، والعاشرة اتباع فائه لميمه[١] ، وفصحاهن فتح فائه منقوصا و(**أَبٌ**) و(**أَخٌ**) و(**حَمٌ كَذَاكَ**) مما أصف (**وَهَنُ**) وهى كلمة يكنى بها عن أسماء الأجناس ، وقيل عما يستقبح ذكره ، وقيل عن الفرج خاصة . فهذه الأسماء الستة تعرب بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرًّا . وهذا الإعراب متعين فى الأول منها وهو ذو ولهذا بدأ به ، وفى الثانى منها وهو الفم فى حالة عدم الميم ولهذا ثنى به ، وغير متعين فى الثلاثة التى تليهما : وهى أب وأخ وحم لكنه الأشهر والأحسن فيها (**وَٱلنَّقْصُ فِي هَذَا ٱلأخِيرِ**) وهو من (**أَحْسَنُ**) من الإتمام وهو الإعراب بالأحرف الثلاثة ولذلك أخره . والنقص أن تحذف لامه ويعرب بالحركات الظاهرة على العين وهى النون . وفى الحديث : « **من تعزى بعزاء الجاهلية فأعِضُّوهُ**

(**قوله الظاهرة عليها**) كان الأولى إسقاطه لتدخل الحركات المقدرة فى لغة القصر . (**قوله وفيه حينئذ**) أى حين إذ لم ينفصل منه الميم وقوله عشر لغات قال شيخ الإسلام فى شرحه على الشذور ما نصه : الفم بالميم يعرب بالحركات مع تضعيف ميمه وبدونه ومنقوصا كقاض ومقصورا كعصا بتثليث فائه فيها فهذه مع لغة حذف الميم ثلاث عشرة لغة ، واقتصر فى التسهيل على عشرة وأفصحها فتح فائه منقوصا اهـ فأنت تراه ذكر فى الفم بالميم اثنتى عشرة لغة بزيادة ثلاث لغات على ما ذكره الشارح وهى إعرابه على الياء كقاض مثلث الفاء وإسقاط لغة اتباع فائه لميمه فإذا ضمت إلى الاثنتى عشرة كانت لغات الفم بالميم ثلاث عشرة فما نقله البعض وسكت عليه من أنها عشرون وأن شيخ الإسلام ذكرها فى شرحه على الشذور لا أصل له . وبقى لغات ثلاث نقلها الدمامينى وغيره وهى فاه وفوه وفيه قال وجمع الثلاثة أفواه ثم وجه ذلك فراجعه . (**قوله نقصه**) مراده بالنقص حذف اللام وجعل الإعراب على الميم . (**قوله وقصره**) أى إعرابه بالحركات مقدرة على الألف كما فى فتى . (**قوله اتباع فائه لميمه**) أى فى حالة نقصه قيل وهذه اللغة أضعف اللغات ذكره شيخنا . (**قوله وأب**) مبتدأ لأنه معرفة لأن المراد لفظه وأخ وحم معطوفان عليه وكذاك خبر أى كما ذكر من ذو والفم فى كون كل مما أصف فقول الشارح مما أصف بيان لحاصل معنى قوله كذلك . والحم أقارب الزوج وقد يطلق على أقارب الزوجة . (**قوله وهن**) مبتدأ محذوف الخبر أى كذلك . (**قوله عن أسماء الأجناس**) كان ينبغى حذف أسماء لأن ما ذكر كناية عن الأجناس نفسها قال الجوهرى[٢] : الهن كناية ومعناه شىء تقول هذا هنك أى شيئك ، ويمكن جعل عن متعلقة بمحذوف لا بيكنى أى بدلا على أسماء الأجناس فصح كلام الشارح . (**قوله عما يستقبح ذكره**) أى فرجا كان أو غيره . (**قوله ولهذا ثنى به**) أى لكونه متعين الإعراب بالحروف لا مطلقا بل فى حالة عدم الميم . (**قوله أحسن**) أى أكثر استعمالا يسّ . (**قوله من تعزى إلخ**) قال الموضح فى شرح شواهد ابن الناظم : تعزى بمثناة مفتوحة فعين مهملة فزاى مشددة أى من انتسب وانتمى ، وهو الذى

---

(١) انظر تسهيل الفوائد ص٩ .

(٢) سبق التعريف به صـ ١٨ .

بِهَنِ أبيهِ ولا تكنوا »[1] ولقلة الإتمام فى هن أنكر الفراء[2] جوازه وهو محجوج بحكاية سيبويه[3] الإتمام عن العرب ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (**وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ**) وهما أخ وحم (**يَنْدُرُ**) أى يقل النقص . ومنه قوله :

[١٢] **بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الكَرَمْ ... وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ**

(**وَقَصْرُهَا**) أى قصر أب وأخ وحم (**مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ**) قصرها مبتدأ ، وأشهر خبره ، ومن نقصهن متعلق بأشهر وهو من تقديم من على أفعل التفضيل وهو قليل كما ستعرفه . والمراد أن استعمال أب وأخ وحم مقصورة أى بالألف مطلقا أكثر وأشهر من استعمالها

يقول يا لفلان ليخرج الناس معه فى القتال إلى الباطل ، فأعضوه بهمزة مفتوحة فعين مهملة مكسورة فضاد معجمة مشددة ، أى قولوا له عض على هن أبيك أى على ذكر أبيك استهزاء به ، ولا تجيبوه إلى القتال الذى أراده أى تمسك بذكر أبيك الذى انتسبت إليه عساه أن ينفعك فأما نحن فلا نجيبك . ولا تكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون مضمومة مخففة أى لا تذكروا كناية الذكر وهى الهن بل اذكروا له صريح اسمه وهو الأير بفتح الهمزة وسكون التحتية ا هـ وقوله أى تمسك بذكر أبيك الذى انتسبت إليه إلخ يحتمل أيضا أن معنى عض على هن أبيك عض على ذكر أبيك حيث لم يلد من يعضدك على الباطل من أخوتك . **(فائدة)** قال يس : الحديث المذكور فى الجامع الصغير عن الإمام أحمد والنسائى لكن بلفظ : « **إذا رأيتم الرجل يتعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه** » إلخ وقد اقتصر ابن الأثير فى النهاية على ما فى الشرح ا هـ . **(قوله فما ظلم)** أى ما حصل منه ظلم فى المشابهة لأنه لم يشابه أجنبيًّا فالفعل منزل منزلة اللازم أو ما ظلم أحدا فى الصفة المشابه فيها لكونها صفة أبيه ، فالمفعول محذوف إيذانا بالعموم ، أو ما ظلم أباه بتضييع صفته ، أو ما ظلم أمه باتهامها فيه إذا لم يشابه أباه . **(قوله وقصرها من نقصهن)** عبر بضمير الإفراد ثم بضمير الجمع إشارة إلى جواز الأمرين وإن كان الأفصح فى الثلاث إلى العشر هن وفيما فوق العشر ها كما يشير إليه الإفراد أولا والجمع ثانيا فى قوله تعالى : ﴿ **إن عدة الشهور** ﴾ [التوبة : ٣٦] ، الآية . ذكره السيوطى فى كتابه المسمى بالشماريخ فى علم التاريخ : فما فى حاشية شيخنا السيد من أن العشر كما فوقها ليس على ما ينبغى . **(قوله أشهر)** يفيد أن النقص شهير وهو كذلك

---

[١٢] قاله رؤبة . وأراد به عدى بن حاتم الطائى الصحابى الجليل رضى الله عنه . والمعنى أن عديا اقتدى بأبيه حاتم فى الجود والكرم فمن يشابه أباه ويحاكيه فى صفاته فما ظلم فى هذا الاقتداء ، لأنه أتى بالصواب ووضع الشىء فى محله . والظلم وضع الشىء فى غير محله . وقد اقتبس الراجز فيه المثل السائر من أشبه أباه فما ظلم ، واختلف فى معنى فما ظلم فى المثل فقيل : فما وضع الشبه فى غير موضعه . وقيل : فما ظلم أبوه حيث وضع زرعه حيث أدى إليه الشبه . وقيل : الصواب فما ظلمت أى أمه حيث لم تزن بدليل مجىء الولد على مشابهة أبيه قاله اللحيانى . ويضعف هذين القولين أن اسم الشرط إذا كان مبتدأ فلابد فى الغالب من ضمير يعود من الجزاء إليه وهذا البيت يرد قول اللحيانى . والباء فى بابه تتعلق باقتدى قدم للاختصاص وأبه منصوب بيشابه والفاء جواب الشرط ، وروى فمن بالفاء ووجهه إن صح أن تكون للتعليل والشاهد فيه أن الأب فى الموضعين استعمل بحذف اللام معربا بالحركات وهذه لغة بعض العرب فعلى هذه التثنية أبان والجمع أبون . وقد قيل إن الأصل بأبيه وأباه فحذفت الياء والألف للضرورة .

---

(١) الحديث أخرجه أحمد فى مسنده ، وأخرجه مسلم والنسائى والبخارى . ومعنى « أعضوه بهن أبيه » أى قولوا له : عضى أير أبيك . ومعنى « ولا تكنوا » أى قولوا له ذلك بلفظ صريح مبالغة فى التشنيع . ومحل الشاهد قوله صلى الله عليه وسلم : « بهن أبيه » حيث إنه جر لفظ « الهن » بالكسرة الظاهرة .

(٢) سبق التعريف به صـ ٤٢ . (٣) سبق التعريف به صـ ١٤ .

منقوصة أى محذوفة اللامات معربة على الأحرف الصحيحة بالحركات الظاهرة . ومن القصر قوله :

[١٣] إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا[1] قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا

وفى المثل: مكره أخاك لا بطل[2]. وحاصل ما ذكره أن فى أب وأخ وحم ثلاث لغات أشهرها الإعراب بالأحرف الثلاثة، والثانية أن تكون بالألف مطلقا، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة وهذا نادر. وأن فى هن لغتين: النقص وهو الأشهر، والإتمام وهو قليل؛ وزاد فى التسهيل فى أب التشديد[3] فيكون فيه أربع لغات، وفى أخ التشديد وأخو بإسكان الخاء فيكون فيه خمس لغات، وفى حم حمو كقرو، وحمء كقرء، وحمأ كخطأ ، فيكون فيه ست لغات[4] .

ولا ينافيه قوله وفى أب وتاليه يندر أى النقص لأن الشهرة ضد الخفاء فلا تنافى الندرة التى هى قلة الاستعمال . وأشهر أفعل تفضيل شاذ لأنه إما من شهر المبنى للمجهول أو أشهر الزائد على الثلاثى . (**قوله والمراد إلخ**) إنما قال: والمراد لأن المتن لا يصرح بالأكثرية وكأن الشارح يشير إلى أن فى كلام المتن حذفا . (**قوله أكثر وأشهر إلخ**) مقتضاه أن النقص فيهن كثير وهو مناف لتصريح المصنف بندرته فيهن . إلا أن يقال الندرة فى كلام المصنف بالنسبة إلى القصر والإتمام فلا تنافى كثرته فى نفسه . (**قوله إن أباها إلخ**) الشاهد فى الثالث صراحة وفى الأولين بقرينة الثالث إذ يبعد كل البعد التلفيق بين لغتين فمن قال الشاهد فى الثالث فقط أراد الشاهد صراحة . وقول غايتاها على لغة من يلزم المثنى الألف والضمير

---

[١٣] قاله أبو النجم قاله الجوهرى . وقيل قاله رؤبة ، وليس بصحيح . وعن الفضل أنشدنى أبو الغول لبعض أهل اليمن :

أىُّ قَلُوصٍ راكبٍ تراها شالوا عَلاهُنَّ فشُلْ عَلاها
واشْدُدْ بمثنى حَقَبٍ حَقواها ناجيةً وناجياً أباها

إن أباها وأبا أباها إلخ . وأنشد الجوهرى قبله :

واهاً لريَّا ثم واهاً وَاهَا هى المُنى لو أنَّنا نِلناها
يا لَيْتَ عيناهَا لنا وفاها بثمنٍ نُرضى به أباها

إن أباها إلخ واها كلمة يقولها المتعجب . وريا اسم امرأة . ويروى لليلى . والمجد الكرم ، ومنه المجيد وهو الكريم . والشاهد فى موضعين : الأول أنه استعمل الأب مقصورا وهو الذى أراد به الشراح ههنا . الثانى فيه استعمال المثنى بالألف فى حالة النصب وهو قوله غايتاها ، وكان القياس أن يقال غايتيها لأنه مفعول بلغا ونسب الكسائى هذه اللغة إلى بالحارث وزبيد وخثعم وهمدان ، ونسبها أبو الخطاب لكنانة . ونسبها بعضهم لبلعنبر وبلهجيم وبطون من ربيعة ، وأنكره المبرد مطلقا وهو مردود بنقل الأئمة أبى زيد وأبى الخطاب وأبى الحسين والكسائى ، ولما سمع من ذلك قولهم ضربت يداه ، ويشهد لذلك ما ثبت فى صحيح البخارى من حديث أنس رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «ما صنع أبو جهل» فانطلق ابن مسعود رضى الله عنه فوجده قد ضربه ابنا عفراء حتى برد فقال له : أنت أبا جهل ؟ قال ابن علية قال سليم : هكذا قال أنس رضى الله عنه وهو واضح وهو مما روى بلفظه لا بمعناه ، وهذا يؤيد صحة ما روى عن الإمام أبى حنيفة رضى الله عنه من قول : لا ولو رماه بأباقبيس حيث لم يقل بأبى قبيس ، وأن هذه لغة صحيحة ، وأنه ليس بخطأ كما زعمه بعض المتعصبين حتى لحنوا الإمام فى ذلك بجهلهم وإفراطهم فى تعصبهم .

---

(١) الشاهد فى « أباها » الثالثة ، لأن الأولى والثانية يحتملان الإجراء على اللغة المشهورة فى الإعراب .

(٢) قيل إن أول من قال هذا المثل هو عمرو بن العاص . وقيل قائله أبو حنش حين دفعه خاله لمقاتله من قتلوا إخوانه . وانظر لتفصيل هذا المثل (الكواكب الدارية فى الشواهد النحويه ١/٦٨ ــ ٧٠) . (٢) انظر التسهيل الفوائد ص ٩ . وهمع الهوامع ١/٢٩ . (٣) انظر تسهيل الفوائد ص ٩ .

(٤) هو الخليل بن أحمد الفراهيدى ، البصرى ، صاحب العربية وعلم العروض وهو أول من استخرج علم العروض ، وكان يلجأ إليه فى استخراج مسائل النحو ، وهو أستاذ سيبويه ... كان زاهدًا متواضعًا ... توفى سنة ١٧٥ هـ (انظر البغية ١/٥٥٦ ــ ٥٦٠) .

(تنبيه): مذهب سيبويه أن ذو بمعنى صاحب وزنها فعل بالتحريك ولامها ياء. ومذهب الخليل[٤] أن وزنها فعل بالإسكان ولامها واو فهي من باب قوة. وأصله ذَوو وقال ابن ابن كيسان[١]: تحتمل الوزنين جميعا. وفوك وزنه عند الخليل وسيبويه فعل بفتح الفاء وسكون العين، وأصله فوه لامه هاء وذهب الفراء إلى أن وزنه فعل بضم الفاء؛ وأب وأخ وحم وهن وزنها عند البصريين فعل بالتحريك ولاماتها واوات بدليل تثنيتها بالواو. وذهب بعضهم إلى أن لام حم ياء من الحماية لأن أحماء المرأة يحمونها، وهو مردود بقولهم فى التثنية حموان وفى إحدى لغاته حمو، وذهب الفراء إلى أن وزن أب وأخ وحم فعل بالإسكان، ورد بسماع قصرها وبجمعها على أفعال. وأما هن فاستدل الشارح على أن أصله التحريك بقولهم

إلى المجد وأنثه باعتبار الصفة أو الرتبة. والمراد بالغايتين المبدأ والمنتهى كما قيل. أو غاية المجد فى النسب وغاية المجد فى الحسب. وقيل الألف بعد التاء الفوقية للإشباع لا للتثنية. **(قوله مكره أخاك)** خبر مقدم ومبتدأ مؤخر أو مكره مبتدأ وأخاك نائب فاعل سد مسد الخبر على قول الكوفيين والأخفش من أنه لا يشترط فى الوصف اعتماده على نفى أو شبهه. قال فى التصريح: قيل أول من قاله عمرو بن العاص حين حمله معاوية على مبارزة علىّ فلما التقيا قال له عمرو ذلك فأعرض عنه علىّ رضى الله تعالى عنهم. وذكر الأخ للاستعطاف. **(قوله وأن فى هن لغتين)** زاد فى الهمع ثالثة دونهما وهى تشديد النون. **(قوله وزاد فى التسهيل إلخ)** ذكر الروداني أنه يجوز فى الأب والأخ المشددين إعرابهما بالحروف فيقال هذا أبوك وأخوك مثلا بالتشديد والإعراب بالحروف. **(قوله كقرو)** القرو بفتح القاف وسكون الراء وبالواو يطلق على القصد والتتبع وقدح من خشب. **(قوله كقرء)** القرء بفتح القاف وسكون الراء وبالهمز يطلق على الجمع والحيض والطهر وقد تضم قافه كما فى القاموس. **(قوله وزنها فعل بالتحريك ولامها ياء)** أما الأول فلانقلاب لامها ألفا فى نحو ذواتا وقيل ذاتا أيضا بلا رد اللام كما فى التسهيل وأما الثانى فلأن يائي اللام أكثر من واويه والحمل على الأكثر أرجح فأصلها ذوى حذفت الياء اعتباطا ونقلت حركة الإعراب إلى الواو وحركت الذال بحركة الواو اتباعا لها، ثم فى حال الرفع حذفت ضمة الواو للثقل وفى النصب قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها، وفى حال الجر حذفت كسرة الواو للثقل فوقعت الواو متطرفة إثر كسرة فقلبت ياء. فإن قلت: لا وجه للنقل والاتباع فى حال النصب لفتح الواو والذال فتحا أصليا. قلت: يقدر ذهاب فتحهما الأصلى وفتح الواو بفتحة الإعراب التى كانت على اللام المحذوفة وفتح الذال بفتحة الاتباع لتكون حالة النصب كحالتى الرفع والجر على قياس ما سيأتى للشارح ترجيحه فى أب قبيل التنبيه الآتى، ولك ألا تتكلف ذلك على مقياس مقابله الآتى. **(قوله فعل بالإسكان)** أى مع فتح الفاء واستدل بأن الحركة زيادة فلا يقدم عليها إلا مثبت. وأجيب عن حجة سيبويه بأن الاسم إذا حذفت لامه ثم ثنى لا ترد عينه إلى سكونها قاله يس، أى فالمقتضى لقلب اللام ألفا موجود. **(قوله ولامها واو)** انظر ما دليله على أن لامها واو. ثم رأيت الاستدلال بأن أول أحواله واو ولام أخواته غير فوك واو فأجرى الباب على سنن واحد. **(قوله من باب قوة)** أى من باب ما عينه ولامه واو بقطع النظر عن حركة الفاء. **(قوله وأصله ذوو)** حذفت الواو الثانية اعتباطا ونقلت حركة الإعراب إلى الواو الأولى وفعل بالكلمة ما تقدم.

---

(١) هو الخليل بن أحمد الفراهيدى، البصرى، صاحب العربية وعلم العروض وهو أول من استخرج علم العروض، وكان يلجأ إليه فى استخراج مسائل النحو، وهو أستاذ سيبويه ... كان زاهدا متواضعا ... توفى سنة ١٧٥ هـ (انظر البغية ١/٥٥٦ ـ ٥٦٠).

(٢) سبق التعريف به.

هنة وهنوات[1] . وقد استدل بذلك بعض شراح الجزولية ، واعترضه ابن إياز[2] بأن فتحة النون فى هنة يحتمل أن تكون لهاء التأنيث ، وفى هنوات لكونه مثل جفنات فتح لأجل جمعه بالألف والتاء وإن كانت العين ساكنة فى الواحد ؛ وقد حكى بعضهم فى جمعه أهناء فبه يستدل على أن وزنه فعل بالتحريك (**وَشَرْطُ ذَا ٱلْإِعْرَابِ**) بالأحرف الثلاثة فى الكلمات

(**قوله بفتح الفاء وسكون العين**) لأن حركة العين زيادة فلا تثبت إلا بمثبت ولا يرد جمعه على أفعال لأن ما على فعل الساكن العين يجمع على أفعال إذا كان معتل العين كثوب وسيف . (**قوله وأصله فوه**) حذفت الهاء ، اعتباطا لشبهها بحرف العلة فى الخفاء وقربها منه فى المخرج ثم تارة يعوض عن واوه الميم لأنها من مخرجها وأخف من الياء وتارة لا فتنقل حركة الإعراب إلى الواو ويفعل بالكلمة ما تقدم . (**قوله لامه هاء**) بدليل قولهم فى الجمع أفواه وفى التصغير فويه . (**قوله بسماع قصرها**) لأن قصرها يوجب فتح العين إذ لا مقتضى لقلب اللام ألفا إلا تحركها مع انفتاح ما قبلها . (**قوله ويجمعها على أفعال**) أى لأن ما على فعل الصحيح العين الساكنها لا يجمع على أفعال بل على أفعل كما سيأتى فى قول الناظم : * **لفعل اسما صح عينا افعل** * لكن هذا لا ينهض على القراء إلا فى حم لا فى أب وأخ لأن مذهبه أن ما على فعل بالسكون وفاؤه همزة يجوز جمعه على أفعال وأفعل ومفاد كلام الشارح جواز جمع أخ على آخاء وتوقف شيخنا فى سماعه . (**قوله فبه يستدل**) أى لا بما ذكره الشارح كما يفيده تقديم المعمول لما علمت من رده . (**قوله وشرط ذا الإعراب بالأحرف الثلاثة**) أخذه الشارح من كون المقام مقام الإعراب بالنائب ومن المثال ويكفى هذان فى صرف اسم الإشارة عن رجوعه إلى أقرب مذكور فلا اعتراض على المصنف . (**قوله أن يضفن**) أى ولو نية فى فانصبا كما فى التسهيل وجمع الجوامع للسيوطى كقول العجاج :

* **خالط من سلمى خياشيم وفا**[3] * أى خياشيمها وفاها قال فى الهمع[4] : خص البصريون ذلك بالضرورة ، وجوزه الأخفش والكوفيون وتابعهم ابن مالك فى الاختيار تخريجا على أنه حذف المضاف إليه ونوى ثبوته فأبقى المضاف على حاله . ورأيت بخط الشنوانى عن سم أنه لا يقاس على ذلك عند المصنف أيضا غير فا من فو وفى وبقية الأسماء الستة وأورد عليه أن هذا الاشتراط فى ذو والفم بلا ميم تحصيل الحاصل لأنهما ملازمان للإضافة . وأجيب بأن الشرط ينصرف إلى ما هو محتاج إليه بدلالة العقل والمحتاج إليه هنا هو ما عداهما ، فقول الشارح فى الكلمات الست فيه . ما فيه ولا يرد على اشتراط الإضافة لا أبالك لأنه مضاف إلى الضمير واللام مقحمة على مذهب الجمهور فالشرط موجود فيه فى الحقيقة ، نعم انجرار ما بعد اللام بها لا بالمضاف كما قاله فى المغنى وعلله بأن اللام أقرب وبأن الجار لا يعلق فيكون مستثنى من عمل المضاف فى المضاف إليه . فإن قلت : لو كان مضافا إلى الضمير لكان معرفة فيجب الرفع وتكرار لا كما سيأتى فى باب لا النافية للجنس . قلت : تركوا الرفع والتكرار نظرا إلى عدم الإضافة بحسب الظاهر الحاصل أنا راعينا الحقيقة تارة فأعربنا ما بعد لا بالحرف والظاهر تارة فأعملنا لا فيه و لم نكررها . أقول : بقى أن يقال لم أعربنا لا أبالى بالحرف مع إضافته فى الحقيقة للياء

---

(١) انظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم صـ ٣٧ .

(٢) ابن إياز . وهو الحسن بن بدر بن إياز ، كان أوحد زمانه فى النحو والتصريف ... قرأ على التاج الأرموى ، وقرأ عليه التاج بن السباك ... ومن تصانيفه قواعد الفارحة ، والإسعاف فى الخلاف ... توفى رحمه الله سنه ٦٨١ هـ (انظر البغية ٥٣٢/١) .

(٣) البيت للعجاج فى وصف الخمر، من سلمى جر ومجرور حال مقدم، وهذه الإضافة إضافة منوية الثبوت فى المعطوف والمعطوف عليه، وقيل: شاذ.

(٤) يقصد همع الهوامع لجلال الدين السيوطى .

الست (**أَنْ يُضَفْنَ لَا * لِلْيَا**) مع ما هن عليه من الإفراد والتكبير (**كَجَا أُخُو أَبِيكَ ذَا اَعْتِلَا**) فكل واحد من هذه الأسماء مفرد مكبر مضاف وإضافته لغير الياء . وقد احتوت هذه الأمثلة على أنواع غير الياء ، فإن غير الياء إما ظاهر أو مضمر ، والظاهر إما معرفة أو نكرة . واحترز بالإضافة عما إذا لم تضف فإنها تكون منقوصة معربة بالحركات الظاهرة ، نحو جاء أبٌ ورأيت أخًا ومررتُ بحم . وكلها تفرد إلا ذو فإنها ملازمة للإضافة وإذا أفرد فوك عوض من عينه وهى الواو ميم وقد تثبت الميم مع الإضافة كقوله :

[١٤] * **يُصْبِحُ ظَمْآنَ وَفِي ٱلْبَحْرِ فَمُهْ** *

وعدم إضافته أصلا فى الظاهر ؟ والقاطع للإشكال من أصله ما ذكره بعضهم من حمل ما ذكر على لغة القصر وإنما ترك التنوين للبناء وسيأتى بسط ذلك فى باب لا . (**قوله لا لليا**) معطوف على متعلق يضفن المحذوف والتقدير أن يضفن لأى اسم لا للياء ولم يقيد الياء بياء المتكلم لأن الإضافة لا تكون لياء المخاطبة أصلا لاختصاصها بالفعل . (**قوله مع ما هن عليه إلخ**) أشار به إلى دفع اعتراض على المصنف فى سكوته عن الشرطين المذكورين وحاصل الدفع أنه استغنى عن التصريح بهما بكونه ذكرها كذلك . (**قوله ذا اعتلا**) حال من المضاف لا من المضاف إليه لعدم شرطه . والاعتلاء العلوّ . (**قوله أنواع غير الياء**) أى أنواع المضاف إليه المغاير للياء . (**قوله عما إذا تضف**) أى تلك الأسماء أى القابل منها لعدم الإضافة فلا يرد أن ذوو الفم بلا ميم ملازمان للإضافة . (**قوله فإنها تكون منقوصة معربة بالحركات الظاهرة**) يظهر لى أنه ليس بقيد بالنسبة إلى أب وأخ وحم لإطلاقهم جواز قصرها مثلا فتفطن ولا يرد عليه قوله :

* **خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمَ وَفَا** *

لأن لفظ المضاف إليه منوى الثبوت فهو كالمذكور صراحة أى خياشيمها وفاها . ولا يرد عليه أيضا أن من لغات الفم الفمى كالفتى وهو مقصور معرب بالحركات المقدرة مع الإضافة وعدمها لأن الكلام ليس فى الفم بالميم بل ليس فى ذى والفم مطلقا كما ذكرناه عند قول المصنف أن يضفن وما ذكرناه عند قول الشارح عما إذا لم تضف فافهم . (**قوله عوض من عينه وهى الواو ميم**) وجه التعويض أن الإضافة إذا زالت يأتى التنوين فيدخل على واو هى ساكنة فتحذف للساكنين فعوضوا الميم عنها لتبقى ، وعند الإضافة لا يحتاج إلى الميم للأمن من ذلك لفقد التنوين أفاده الدماميني ، وتقدم وجه ايثار الميم دون غيرها . (**قوله وقد تثبت**) أى على قلة ، إجراء لحال الإضافة مجرى حال عدمها . (**قوله يصبح**) أى الحوت المذكور قبل ، وجملة وفى البحر فمه حاليه . (**قوله خلوف فم الصائم**) بضم الخاء وقد تفتح لكن الفتح لغة شاذة كما فى تحفة ابن حجر بل قيد خطأ : أى تغير رائحته بعد الزوال . ومعنى أطيبيته عند الله أحقيته بثناء الله على صاحبه ورضاه به . ولا تختص أطيبيته بيوم القيامة على

---

[١٤] قاله رؤبة وهو من قصيدة طويلة مرجزة . وقبله : كالحُوتِ لَا يُرْوِيهِ شَيْءٌ يَلْهَمُهْ * أى يبتلعه . وظمآن منصوب لأنه خبر يصبح . ومنع من الصرف للوصف والألف والنون المزيدتين . وفى البحر فمه جملة اسمية وقعت حالا . والشاهد فى فمه حيث أثبت الراجز الميم فى حال الإضافة ، وليس ذلك بضرورة خلافا لأبى على .

ولا يختص بالضرورة خلافًا لأبى على لقوله ﷺ : « **لَخلوف فم الصائم أطيبُ عند الله من ريح المسك** »[1] والاحتراز بقوله لا لليا عما إذا أضيفت للياء فإنها تعرب بحركات مقدرة كسائر الأسماء المضافة للياء وكلها تضاف للياء إلا ذو فإنها لا تضاف لمضمر وإنما تضاف لاسم جنس ظاهر غير صفة وما خالف ذلك فهو نادر وبكونها مفردة عما إذا كانت مثناة أو مجموعة جمع سلامة فإنها تعرب إعرابهما . وإن جمعت جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة . وبكونها مكبرة عما إذا صغرت فإنها تعرب أيضًا بالحركات الظاهرة . واعلم أن ما ذكره الناظم من أن إعراب هذه الأسماء بالأحرف هو مذهب طائفة من النحويين منهم الزجاجي وقطرب والزيادى من البصريين ، وهشام من الكوفيين فى أحد قوليه . قال فى شرح

المعتمد وذكره فى رواية مسلم لكونه وقت الجزاء . **(قوله فإنها تعرب بحركات مقدرة)** أى على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها كسرة المناسبة فى أبى وأخى وحمى وهنى بلا رد للاماتها المحذوفة كما هو الشائع ، أو منع من ظهورها سكون ما قبل الياء للإدغام فى الأربعة برد لاماتها وقلبها ياء وإدغامها فى ياء المتكلم وفى فىّ فيجب قلب عين فى ياء وادغامها فى ياء المتكلم معربا بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها سكونه للإدغام كما صرّح به الرضى . **(قوله لاسم جنس ظاهر)** أراد باسم الجنس ما وضع لمعنى كلى معرفا أو منكرا : وأراد بالصفة المشتق للدلالة على معنى وذات لا المعنى القائم بالموصوف . وخرج بقوله اسم جنس العلم والجملة فلا يقال أنت ذو محمد أو ذو تقوم . وبقوله ظاهر الضمير الراجع إلى بعض الأجناس فلا يقال الفضل ذوه أنت . وبقوله غير صفة الصفة فلا يقال أنت ذو فاضل هكذا ينبغى تقرير عبارة الشارح . ووجه ما ذكره الشارح من الحصر أن ذو صلة للوصف والضمير ، والعلم لا يوصف بهما . والمشتق غنى عنها لصلاحيته بنفسه للوصف وكذا الجملة . **(قوله وما خالف ذلك فهو نادر)** كإضافته إلى العلم فى نحو « أنا الله – ذو بكة » وإلى الجملة فى نحو اذهب بذى تسلم : أى اذهب فى وقت صاحب سلامة . وفى نكت السيوطى أن إضافته إلى العلم قليلة وإلى الجملة شاذة . وفى يسّ أنه أضيف إلى الضمير شذوذا . **(قوله أو مجموعة جمع سلامة)** أى بالواو والنون أو الياء والنون إن أريد بها من يعقل أو بالألف والتاءان أريد بها ما لا يعقل كأن يقال أبوات وأخوات وقد سمع جمع أب وأخ وذى جمع مذكر سالما . قيل : وهن وحم وفم بلا ميم أيضا . **(قوله وأبعدها عن التكلف)** بخلاف مذهب سيبويه فإن فيه تكلف جركات مقدرة مع الاستغناء عنها بنفس الحروف لحصول فائدة الإعراب بها وهى بيان مقتضى العامل . ولا محذور فى جعل الإعراب حرفا من نفس الكلمة إذا صلح له كما جعلوه فى المثنى والمجموع على حده من نفسها . **(قوله وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر)** إن قلت : لم أتبعوا فى هذه الأسماء دون نظائرها من الأسماء المعتلة نحو عصاك ورحاك . قلت : الفرق أن للاتباع فى هذه الأسماء فائدة وهى الإشعار بأن ما قبل الآخر كان فى غير حالة الإضافة حرف

---

(١) أخرجه البخارى ومسلم فى صحيحهما والنسائى وابن ماجة فى سننهما كلهم فى كتاب الصوم ، وأخرجه أحمد فى مسنده .

التسهيل : وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف . ومذهب سيبويه والفارسى وجمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر ، فإذا قلت : قام أبو زيد فأصله أَبُوُ زيد ثم أتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار أَبُوُ زيد فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت . وإذا قلت : رأيت أبا زيد فأصله أَبَوَ زيد فقيل تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا . وقيل : ذهبت حركة الباء ثم حركت اتباعا لحركة الواو ثم انقلبت الواو ألفا . قيل : وهذا أولى ليتوافق النصب مع الرفع والجر فى الاتباع . وإذا قلت : مررت بأبى زيد فأصله بأَبَوِ زيد فأتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بأَبِوِ زيد فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت كما حذفت الضمة ثم قلبت الواو ياء لكونها بعد كسرة كما فى نحو ميزان وذكر فى التسهيل أن هذا المذهب أصح[1] وهذان المذهبان من جملة عشرة مذاهب فى إعراب هذه الأسماء وهما أقواها .

(تنبيه): إنما أعربت هذه الأسماء بالأحرف توطئة لإعراب المثنى والمجموع عَلَى حده بها ، وذلك أنهم أرادوا أن يعربوا المثنى والمجموع بالأحرف للفرق بينهما

إعراب نحو : ﴿ **إن له أبا شيخا كبيرا** ﴾[2] ﴿ **فقد سرق أخ له** ﴾[3] بخلاف النظائر . ومن المقرر أن الشيء إذا لزم شيئا من باب أجرى جميع الباب على وتيرته فلا يرد فوك وذو مال . **(قوله ثم انقلبت الواو ألفا)** أى لتحركها وانفتاح ما قبلها . **(قوله وهذا أولى)** أورد عليه أن حركة الباء على هذا عارضة للاتباع فلا تصلح موجبا لقلب الواو المتحركة ألفا لما سيأتى فى محله من أنه يشترط أصالة الفتح . وأجيب بأن حركتها فى الحقيقة غير عارضة . والحكم بذهاب حركتها الأصلية واتيان بحركة أخرى للاتباع أمر تقديرى ارتكبناه إجراء للباب على وتيرة واحدة . وعلى تسليم عروضها فى الحقيقة يقال لما حلت محل الأصلية ونابت عنها واتحدت معها نوعا أعطيت حكمها أفاده الدماميني . **(قوله وذكر فى التسهيل أن هذا المذهب أصح)** أى لأن الأصل فى الإعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة فمتى أمكن تقديرها لم يعدل عنه ، ولا يمكن تمشية كلام المصنف هنا عليه لأنه فى الإعراب بالنيابة كما قال سابقا وغير ما ذكر ينوب إلخ . **(قوله من جملة عشرة مذاهب)** بل من جملة اثنى عشر مذهبا ساقها السيوطى فى همع الهوامع فراجعه . **(قوله إنما أعربت هذه الأسماء بالأحرف)** الأولى والمناسب لقوله فى السؤال الثانى وإنما اختيرت هذه الأسماء أن يقول هنا إنما أعرب بعض المفردات بالأحرف إلخ ثم يقول : وكان ذلك البعض الأسماء الستة لأنها تشبه المثنى إلخ وتصحيح كلام الشارح أن يقال المنظور إليه فى السؤال الأول جهة عموم الأسماء الستة وهى كونها بعضا من الأسماء المفردة لا جهة خصوصها وهى كونها هذه الأسماء بأشخاصها . **(قوله للفرق بينهما إلخ)** و لم يعكس ليكون الأصل للأصل والفرع للفرع . **(قوله وكذا البواقى)** فالحم لكونه أقارب الزوج أو الزوجة يستلزم واحدا منهما ، وذو لكونه بمعنى الصاحب يستلزم مصحوبًا ، والفم

---

(١) أصح ولكن الحق أن فيه تكلفًا وتعقيدًا لا داعى إليهما . (٢) من الآية ٧٨ : سورة يوسف . (٣) من الآية ٧٧ : سورة يوسف .

وبين المفرد ، فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس بها الطبع . فإذا انتقل الإعراب بها إلى المثنى والمجموع لم ينفر منه لسابق الألفة وإنما اختيرت هذه الأسماء لأنها تشبه المثنى لفظا ومعنى أما لفظا فلأنها لا تستعمل كذلك إلا مضافة والمضاف مع المضاف إليه اثنان . وأما معنى فلاستلزام كل واحد منها آخر : فالأب يستلزم ابنا والأخ يستلزم أخا وكذا البواقى وإنما اختيرت هذه الأحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة (**بِالْأَلِفِ ٱرْفَعِ ٱلْمُثَنَّى**) نيابة عن الضمة . والمثنى اسم ناب عن اثنين اتفقا فى الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف : فاسم ناب عن اثنين يشمل المثنى الحقيقى كالزيدين وغيره

يستلزم صاحبه وكذا الهن. (**قوله ارفع المثنى**) سيأتى شروط المثنى. (**قوله والمثنى**) أى اصطلاحًا أما لغة فهو المعطوف كثيرا . (**قوله اسم**) أى معرب بدليل أن الكلام فى المعرب فلا يرد على التعريف أنتما . (**قوله ناب عن اثنين**) أى اسمين اثنين أعم من أن يكونا مذكرين أو مؤنثين مفردين كالزيدين أو جمعى تكسير كالجمالين أو اسمى جمع كالركبين ، أو اسمى جنس كالغنمين[1] . والمراد ناب عنهما فى الحالة الراهنة لأن معنى الفعل غير معتبر فى التعاريف فلا يرد أن التعريف غير مانع لدخول المثنى المسمى به والمراد النيابة عنهما بطريق الوضع فلا يرد أن التعريف غير جامع لخروج نحو : ﴿ **ثم ارجع البصر كرتين** ﴾[2] مما استعمل فى الكثرة لأن نيابته عن أكثر من اثنين ليست بطريق الوضع ، على أن منهم من جعله ملحقا بالمثنى لا مثنى حقيقة . (**قوله فى الوزن والحروف**) لم يقل والمعنى مراعاة لمذهب الناظم الذى يجوز تثنية المشترك مرادا بها معنياه المختلفان وجمعه كذلك عند أمن اللبس بتثنيته مرادا بها فردان لأحد معنييه . نحو عندى عينان : منقودة ومورودة وبجمعه كذلك . ويجوز تثنية اللفظ مرادا بها حقيقته ومجازه وجمعه كذلك عند ذلك معللا ذلك بأن الأصل فى التثنية والجمع العطف وهو فى المتفقين والمختلفين جائز بالاتفاق والعدول عنه اختصارا فإذا جاز فى أحدهما فليجز فى الآخر قياسا . قال فى شرح الجامع : وبعضهم بنى المسألة على جواز استعمال المشترك فى معنييه أى واللفظ فى حقيقته ومجازه . فإن قلنا به جاز وإلا فلا ا هـ وهو ظاهر . (**قوله بزيادة**) الباء سببية متعلقة بناب . (**قوله أغنت عن العاطف والمعطوف**) فلا يقال جاء زيد وزيد مثلا فى غير ضرورة أو شذوذ إلا لنكتة كقصد تكثير نحو أعطيتك مائة ومائة ، وكفصل ظاهر نحو جاء رجل طويل ورجل قصير أو مقدر نحو قول الحجاج : أنا لله محمد ومحمد فى يوم . أى محمد ابنى ومحمد أخى وأل فى العاطف للعهد والمعهود الواو خاصة ففى كتاب العسكرى : لا يجوز فى قام زيد فزيد قام الزيدان بخلاف قام زيد وزيد . قال : ولهذا لا يجوز قام زيد فزيد الظرفان لأن النعت كالمنعوت فكما لا يجتمع المنعوتان فى لفظ واحد كذلك نعتاهما كذا فى الدماميني . وعلى هذا لا يجوز بالطريق الأولى جاء زيد فعمرو الظريفان وعندى أنه يجوز جاء زيد فزيد الظريفان وجاء زيد فعمرو الظريفان لانتفاء اللبس المانع من

(١) الغنم لا واحد لها من لفظها ، والواحدة شاة ، وهو اسم مؤنث للجنس ، يقع على الذكور والإناث ، وعليها جميعها ، والجمع أغنام وغنوم وأغانم . وقالوا فى التثنية غنمان على إرادة القطيعين .

(٢) من الآية ٤ : سورة الملك .

كالقمرين، واثنين واثنتين، وكلا وكلتا، والألفاظ الموضوعة للاثنين كزوج وشفع فخرج

جواز جاء الزيدان فى جاء زيد فزيد أو فعمرو ولأنه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع فعليك بالإنصاف . وأل فى المعطوف أيضا للعهد والمعهود المعطوف من لفظ المثنى فلا يرد أن التعريف يدخل فيه اثنان لنيابته عن رجل ورجل واثنتان لنيابته عن امرأة وامرأة لأن المعطوف ليس من لفظ المثنى . **(قوله فاسم ناب عن اثنين يشمل إلخ)** يتبادر من هذا مع سكوته عن إخراج قوله ناب عن اثنين ، لما دلَّ على أقل من اثنين كرجلانٍ أى ماشٍ . ولما دَلَّ على أكثر كصنوان جمع صنو ولما أعرب كالمثنى والمراد به مفرد اسم جنس ككلبتى الحداد أو علم كالبحرين لمكان . وجعله اتفاقا فى الوزن قيدا أول أنه جعل مجموع قوله اسم ناب عن اثنين جنسا وهو خلاف المألوف والموافق للمألوف جعل اسم جنسا وناب عن اثنين فصلا أول مخرجا لما مر . **(قوله كالقمرين)** للشمس والقمر تغليبا للمذكر . ولم يغلبوا المؤنث إلا فى مسألتين : قولهم ضبعان بفتح فضم فى تثنية ضبع للمؤنث ، وضبعان بكسر فسكون للمذكر . ونحو قولك كتبته لثلاث بين يوم وليلة وضابطه أن يكون معك عدد مميز بمذكر ومؤنث كلاهما مما لا يعقل وفصلا من العدد ببين كذا فى المغنى . قال الدماميني : ومن أمثلة المسألة الثانية اشتريت عشرا بين جمل وناقة . ثم قال : ووقع تغليب المؤنث فى غير تينك المسألتين ففى التنزيل : ﴿ **والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا** ﴾[1] والمراد عشرة أيام بلياليهن لكن أنث العدد لتغليب الليالى . وقوله تعالى : ﴿ **إن لبثتم إلا يوما** ﴾[2] بعد قوله : ﴿ **إن لبثتم إلا عشرا** ﴾[3] مشعر بأن المراد بالعشر الأيام فأنث تغليبا لليالى . وزعم زاعم أنه عليه الصلاة والسلام غلب المؤنث فى قوله : « **حبب إلىّ من دنياكم ثلاث النساء والطيب وجعلت قرّة عينى فى الصلاة** » اهتماما بالنساء. وهذا الحديث رواه النسائى عن أنس وليس فيه ذكر الثلاث ولا أعلمها ثابتة من طريق صحيح اهـ. أقول: عد فى آخر المغنى من أمثلة التغليب قولهم المروتين فى الصفا والمروة وهذا من تغليب المؤنث .

(فائدة) وأذكر فى ذكر القمرين قول القائل:

رأت قمر السماء فأذكرتنى ليالى وصلها بالرقمتين
كلانا ناظر قمرا ولكن رأيت بعينها ورأت بعينى

قال الدماميني : هذا من المبالغة حيث ادعى أن القمر الحقيقى هو وجهها وأن قمر السماء قمر مجازى لمشابهته وجهها . وقوله رأيت بعينها ورأت بعينى يرشد إليه اهـ أى لأن معنى رأيت بعينها إلخ أنى رأيت القمر الحقيقى وهى رأت القمر المجازى لأنى رأيت وجهها وهو القمر الحقيقى وهى رأت قمر السماء وهو القمر المجازى . قال الصلاح الصفدى : وهذا أحسن ما يقال فى معنى البيتين . وذهب بعضهم إلى أن نحو القمرين مثنى حقيقة وأن التثنية إنما حصلت بعد تسمية المغلب عليه باسم المغلب مجازا وهو مبنى على جواز تثنية اللفظ مراداً بها حقيقته ومجازه .

(١) من الآية ٢٣٤ : سورة البقرة . (٢) من الآية ١٠٤ : سورة طه . (٣) من الآية ١٠٣ : سورة طه .

بالقيد الأول نحو العَمرين فى عمرو وعمر وبالثانى نحو العُمرين فى أبى بكر وعمر ، وبالثالث كلا وكلتا واثنان واثنتان وثنتان ، إذ لم يسمع كل ولا كلت ، ولا اثن ولا اثنة ولا ثنت

(قوله كزوج وشفع) فيه أنهما لم يوضعا لاثنين خاصة بل لأعم من اثنين وهو ما انقسم بمتساويين ومثلهما زكا يقال خسا أو زكا أى فردا أو زوجا قاله الروداني . **(قوله فخرج بالقيد الأول نحو العمرين)** يصح ضبطه بالفتح فالإسكان تغليبا للأخف وبالضم فالفتح إشارة إلى قوله ﷺ : « **اللهم أعز الإسلام بأحبّ العمرين إليك** » يعنى عمر بن الخطاب وعمرو بن هشام الذى هو أبو جهل تغليبا للأشرف الذى سبقت له السعادة فيكون فى الحديث رمز إلى أنه الذى يسلم . قال الدماميني : يغلب الأخف لفظا ما لم يكن غير الأخف مذكرا . **أقول** : أو اقتضى تغليبه سبب غير التذكير كما قررناه فى العمرين بالضم فالفتح . وما نقلناه عن الدماميني نقله الشمنى عن التفتازانى . ثم نقل الدماميني عن ابن الحاجب أن شرط التغليب تغليب الأدنى على الأعلى وضعفه ، وعن غيره أن شرطه تغليب الأعلى على الأدنى وضعفه . **(قوله وبالثانى نحو العمرين)** كان الأولى أن يقول نحو الزيدين فى زيد وعمرو لأن المثال الذى ذكره خارج بالقيد الأول لاختلاف الوزن أيضا فيه . **(قوله وبالثالث كلا وكلتا إلخ)** قال شيخنا : أى خرج بالثالث ما لا زيادة فيه أغنت عن العاطف والمعطوف بألا يكون فيه زيادة أصلا أو يكون فيه زيادة لا تغنى عن العاطف والمعطوف بألا يكون له مفرد من لفظه اهـ فالأول نحو كلا وزوج وشفع والثانى نحو كلتا واثنان واثنتان وثنتان إذ لم يسمع كلت واثن واثنة وثنت ، ومن هذا يعلم أنه كان ينبغى للشارح ذكر زوج وشفع من الألفاظ الخمسة لخروجهما أيضا بالقيد الثالث إلا أن يقال تركهما للمقايسة وأنه كان ينبغى له تعليل خروج كلا بعدم الزيادة فيها أصلا لا بعدم سماع مفرد لها لإيهامه أن فيها زيادة لكن لا تغنى عن العاطف والمعطوف لعدم سماع مفرد لها فتأمل . واعلم أن إخراج زوج وشفع بالقيد الثالث إنما هو على التنزل مع الشارح فى ذخول شفع وزوج فى قولنا اسم ناب عن اثنين وتقدم ما فيه .

(فائدة)*: قال فى التصريح : ويشترط فى كل ما يثنى عند الأكثرين ثمانية شروط : **أحدها** : **الإفراد** فلا يثنى المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد ولا جمع المؤنث السالم وإن ثنى غير ذلك من جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس كما مر . الثانى : الإعراب فلا يثنى المبنى وأما ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للاثنين وليس من المثنى حقيقة على الأصل عند جمهور البصريين ، وأما قولهم منان ومنين فليست الزيادة فيهما للتثنية بل للمحكاية بدليل حذفها وصلا ولا يرد نحو يا زيدان ولا رجلين لأن البناء وارد على المثنى فهما من بناء التثنية لا من تثنية المبنى . **الثالث** : عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيبا إسناديا باتفاق ولا مزجيا على الأصح فإن أريد الدلالة على اثنين أو اثنتين مما سمى بهما أضيف إليهما ذوا أو ذواتا والمجوّزون تثنية المزجى . قال بعضهم : يقال معديكربان وسيبويهان . وقال بعضهم : يحذف عجز المختوم بويه ويثنى صدره ويقال سيبان . وأما العلم الإضافى فإنما يثنى جزؤه الأول على الصحيح وانظر حكم المركب التقييدى العلم . **الرابع** : التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى مقرونا بأل أو ما يفيد فائدتها ليكون كالعوض

وأما قوله : [١٥] * فِى كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَهْ *

فإنما أراد كلتا فحذف الألف للضرورة . فهذه المخرجات ملحقات بالمثنى فى إعرابه

من العلمية فيقال جاء الزيدان ويا زيدان مثلا ولهذا لا تثنى كنايات الأعلام كفلان وفلانة لأنها لا تقبل التنكير . **الخامس** : اتفاق اللفظ وأما نحو الأبوين للأب والأم فتغليب وتقدم بيانه . **السادس** : اتفاق المعنى فلا يثنى اللفظ مرادا به حقيقته ومجازه أو مرادا به معنياه المختلفان المشترك هو بينهما عند الجمهور . وأما قولهم القلم أحد اللسانين فشاذ[(١)] وأورد عليهم جواز تثنية العلم إذ نسبة العلم المشترك إلى مسمياته كنسبة المشترك إلى مسمياته . وأجاب ابن الحاجب بوجهين أقواهما أنه لا يلزم من جواز تثنية العلم المشترك جواز تثنية المشترك لأن تثنية المشترك باعتبار معنييه تلتبس بتثنيته باعتبار فردى أحد معنييه وهذا مفقود فى تثنية العلم إذ ليس شىء من معانيه جنسا وقد مر أن المصنف يشترط أمن اللبس فلا يرد عليه ما ذكر . **السابع** : أن لا يستغنى عن تثنيته بتثنية غيره نحو سواء فإنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سىّ فقالوا سيان لا سواءان أى قياسا فلا ينافى أنه شذ سواءان وبعض فإنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية جزء أو بملحق بالمثنى نحو أجمع وجمعاء فإنهم استغنوا عن تثنيتهما بكلا وكلتا أو بغير ذلك نحو ثلاثة وأربعة فإنهم استغنوا عن تثنيتهما بستة وثمانية . **الثامن** : أن يكون له ثان فى الوجود فلا يثنى الشمس والقمر ، وأما قولهم القمران فتغليب وقد مر بيانه ا هـ مع زيادة من الهمع وغيره ويظهر أن المركب التقييدى العلم كالمزجى . وزاد بعضهم كالسيوطى فى الهمع أن يكون لتثنيته فائدة فلا يثنى كل وأحد وعريب وديار لإفادة الجميع العموم ورد زيادته بأنه يغنى عنه الاتفاق فى المعنى غير ظاهر وأن لا يشبه الفعل فلا يثنى أفعل من . ورد بعضهم زيادة هذا بأن مانع التثنية فى أفعل من عرض من التركيب أى مع من فلا يعتدّ به إذ هو فى حد ذاته يصح أن يثنى . **(قوله سلامى)** هى بضم السين المهملة وتخفيف اللام وفتح الميم العظم بين المفصلين من مفاصل أصابع اليد أو الرجل قاله العينى . **(قوله وكلا)** هذا شروع فى ذكر بعض ما حمل على المثنى . وألف كلا قيل بدل عن واو وقيل عن ياء وألف كلتا للتأنيث والتاء بدل عن واو وقيل عن ياء . وقيل الألف أصلية لام الكلمة والتاء زائدة للإلحاق وقيل للتأنيث . فإن قلت : إذا كانت ألف كلا أصلية وألف كلتا للتأنيث أو أصلية فالألف فيهما غير مجتلبة لعامل فكيف تكون إعرابا . أجيب بأن الإعراب قد يكون حرفا من نفس الكلمة كما فى الأسماء الستة والمثنى

---

[١٥] تمامه : * كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَهْ *

(قوله فى كلت رجليها) أى فى إحدى رجليها . وفيه الشاهد حيث استدل به البغداديون على أن كلت تجىء للواحدة ، وكلتا للمثناة . وأجيب بأنه حذف الألف للضرورة وقدرانها زائدة فلا يجوز الاحتجاج به . وسلامى بضم السين المهملة وتخفيف اللام وفتح الميم هى واحدة السلاميات ، وهى العظام التى تكون بين مفصلين من مفاصل الأصابع من اليد والرجل . وهو مرفوع بالابتداء ، وواحدة صفته ، وفى كلت رجليها خبره مقدما .

---

(١) وأجاز ابن مالك ذلك إذا لم يلتبس بالمثنى الذى أريد به فردان لأحد معنييه مثل: عندى عينان منقودة ومورودة، ويجوز جمعه كذلك. وسر هذه المسألة أنه يشترط فى المثنى أن يتفق لفظ المفردين ومعناهما فإن اختلف اللفظان فى الحروف أو الحركات لم تكن تثنيتهما من المثنى على التحقيق ولكن من الملحق بالمثنى عند الجمهور .

وليست منه (**وَكِلاَ * إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وُصِلاَ**) الألف للإطلاق أى وارفع بالألف كلا إذا وصل بمضمر حال كونه مضافا إلى ذلك المضمر حملا على المثنى الحقيقى (**وكِلْتَا كَذَاكَ**) أى ككلا فى ذلك : تقول جاءنى الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما ، فإن أضيفا إلى ظاهر أعربا بحركات مقدرة على الألف رفعا ونصبا وجرا . وبعضهم يعربهما إعراب المثنى فى هذه الحالة أيضا . وبعضهم يعربهما إعراب المقصور مطلقا ومنه قوله :

[١٦] **نِعْمَ الفتى عَمَدَتْ إِلَيْه مَطِيتِي ... فى حِينِ جَدَّ بنا المسِيرُ كِلاَنَا**

(**تنبيه**)*: كلا وكلتا اسمان ملازمان للإضافة ولفظهما مفرد ومعناهما مثنى ، ولذلك أجيز فى ضميرهما اعتبار المعنى فيثنى واعتبار اللفظ فيفرد ، وقد اجتمعا فى قوله :

[١٧] **كلاهُما حِين جدَّ الجَرْىُ بَيْنَهُمَا ... قَدْ أَقْلَعَا وكلاَ أَنْفَيْهِمَا رَابِى**(1)

والجمع على حده لكن ذلك الحرف قبل دخول العامل ليس إعرابا بل هو دال على التثنية أو الجمع أو غير دال على شيء كما فى الأسماء الستة وبعد دخوله إعراب فقد تغير الآخر بدخول العامل عما كان عليه قبل دخوله تغير صفة فتدبر . (**قوله بمضمر**) متعلق بوصل مقدرة لدلالة وصل المذكورة لأن أداة الشرط لا يليها إلا فعل ظاهر أو مقدر كذا قيل وفيه ما مر . وقوله مضافا حال من الضمير المستتر فى وصل العائد إلى كلا مؤسسة احترز به عما إذا اتصلت بالضمير غير مضافة إليه نحو زيد وعمرو هما كلا الرجلين لأن الاتصال يشمل القبلى والبعدى فعلم ما فى كلام شيخنا . (**قوله أى وارفع إلخ**) أشار إلى أن كلا معطوف على المثنى وأن مضافا حال من نائب فاعل وصل وأن متعلق مضافا محذوف لدلالة الكلام عليه . (**قوله كلتا كذاك**) مبتدأ وخبر هذا هو الظاهر . (**قوله فى هذه الحالة**) أى حالة الإضافة إلى ظاهر . (**قوله مطلقا**) أى سواء أضيفا إلى مضمر أو ظاهر . (**قوله عمدت**) أى قصدت وبابه ضرب كما فى المختار والإسناد فى جد بنا المسير مجاز عقلى والأصل جددنا فى المسير . (**قوله ملازمان للإضافة**) أى إلى المعرف الذى يدل على اثنين بلا تفرق ولو كان بحسب اللفظ مفردا أو جمعا كما سيأتى فى الإضافة . (**قوله كلاهما**) أى الفرسين وقوله جد الجرى مجاز عقلى والأصل جدا فى الجرى وقوله قد أقلعا أى كفا عن الجرى وقوله رابى أى منتفخ والشاهد فى أقلعا ورابى .

---

[١٦] البيت من الكامل ، وقائله مجهول . ومحل الشاهد فى البيت قوله « كلانا » حيث إنها جاءت توكيدًا للضمير المجرور محلا بالياء فى قوله « بنا » .

[١٧] قاله الفرزدق . كلاهما يعنى كلا الفرسين وهو مبتدأ وقد أقلعا خبره (**قوله حين جدّ**) أى حين اشتد الجرى وقوى بين الفرسين المذكورين . وهذا إسناد مجازى وأصله جدّا فى الجرى . قد أقلعا أى قد كفا عنه وكلا مبتدأ ورابى خبره . والجملة حال وهو من ربا يربو ربوًا وهو النفس العالى ، يقال ربا الفرس إذ انتفخ من عدو أو فزع . والشاهد فى موضعين : **الأول** : أنه اعتبر معنى كلا وثنى الخبر حيث قال قد أقلعا . **الثانى** : أنه اعتبر لفظ كلا ووحد الخبر حيث قال رابى .

(١) فى هذا البيت كلا وكلتا وهما اسمان ملازمان للإضافة ، ولفظهما مفرد ، ومعناهما مثنى وأجيز فى ضميرهما اعتبار اللفظ فيفرد ، واعتبار المعنى فيثنى وقد اجتمعا معًا فى هذا الشاهد ، إلا أن اعتبار اللفظ أكثر .

إلا أن اعتبار اللفظ أكثر ، وبه جاء القرآن قال تعالى : ﴿ **كلتا الجنتين آتت أكلها** ﴾[١] ولم يقل آتتا فلما كان لكلا وكلتا حظ من الإفراد وحظ من التثنية أجريا فى إعرابهما مجرى المفرد تارة ومجرى المثنى تارة ، وخص إجراؤهما مجرى المثنى بحالة الإضافة إلى المضمر لأن الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات ، والإضافة إلى المضمر فرع الإضافة إلى الظاهر لأن الظاهر أصل المضمر فجعل الفرع مع الفرع والأصل مع الأصل مراعاة للمناسبة[٢] (**اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ**) بالمثلثة اسمان من أسماء التثنية وليسا بمثنيين حقيقة كما سبق (**كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ**) بالموحدة اللذين هما مثنيان حقيقة (**يَجْرِيَانِ**) مطلقًا فيرفعان بالألف

(**قوله وبه جاء القرآن**) أى نصا وأما اعتبار المعنى فلم يجئ فيه نصا لأن الضمير فى قوله تعالى : ﴿ **وفجرنا خلالهما نهرا** ﴾[٣] لا يتعين رجوعه إلى كلتا من قوله تعالى : ﴿ **كلتا الجنتين آتت أكلها** ﴾ بل يحتمل رجوعه إلى الجنتين وإن كان رجوع الضمير إلى المضاف أكثر من رجوعه إلى المضاف إليه ولهذا مشى فى شرح الجامع على رجوع الضمير إلى كلتا . قال الدماميني : ويتعين الإفراد مراعاة للفظ فى نحو : كلانا غنى عن أخيه وضابطه أن ينسب إلى كل منهما حكم الآخر بالنسبة إليه لا بالنسبة إلى ثالث إذ المراد كل واحد منا غنى عن أخيه . قال فى المغنى : وقد سئلت قديما عن قول القائل زيد وعمرو كلاهما قائم وكلاهما قائمان أيهما الصواب فكتبت أن قدر كلاهما توكيدا قيل قائمان لأنه خبر عن زيد وعمرو وإن قدر مبتدأ فالوجهان والمختار الإفراد وعلى هذا فإذا قيل إن زيدا وعمرا فإن قيل كليهما قيل قائمان أو كلاهما فالوجهان ا هـ . (**قوله اثنان واثنتان**) تجوز إضافتهما إلى ما يدل على اثنين لكن لا بد أن يكون الاثنان الواقع عليهما المضاف غير الاثنين الواقع عليهما المضاف إليه لئلا يلزم إضافة الشىء إلى نفسه لا فرق فى ذلك بين الظاهر والضمير على المرضى عندى . ويؤيده تصريح بعضهم كما فى الروداني بجواز اثنا كما إذا أريد بالاثنين أمران غير المخاطبين مضافان إليهما كعبدين لهما . وأما ما نقله فى التصريح عن الموضح فى شرح اللمحة وتبعه البعض من امتناع إضافة اثنين واثنتين إلى ضمير تثنية لأنها إضافة الشىء إلى نفسه فغير ظاهر على إطلاقه . (**قوله من أسماء التثنية**) أى من الأسماء الدالة وضعا على اثنين. (**قوله كابنين وابنتين إلخ**) قال بعضهم : لما لم يتزن له أن يقول مثل المثنى أتى بمثالين منه وأقام ذلك مقام قوله كالمثنى . وقال آخر كان يمكنه أن يقول مثل المثنى فيه يجريان أى فى الرفع بالألف أفاده فى النكت . (**قوله مطلقا**) أى سواء أفردا كقوله تعالى : ﴿ **حين الوصية اثنان** ﴾[٤] أى شهادة اثنين ليصح الإخبار به عن شهادة بينكم أو ركبا نحو : ﴿ **فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا** ﴾[٥] أو ضيفا نحو اثناكم واثنتاكم . (**قوله وتخلف اليا**) أى تقوم مقامها فى بيان مقتضى العامل لا فى النوع الخاص بالألف وهو الرفع والمراد الخلف ولو تقديرا

---

(١) من الآية ٣٣ : سورة الكهف . (٢) انظر شرح الألفية لابن جابر الأندلسى .
(٣) من الآية ٣٣ : سورة الكهف . (٤) من الآية ١٠٦ : سورة المائدة . (٥) من الآية ١٦٠ : سورة الأعراف .

ومثل اثنين ثنتان فى لغة تميم (**وَتَخْلُفُ الْيَا فِى**) هذه الألفاظ (**جَمِيعِهَا**) أى المثنى وما ألحق به (**الْأَلِف * جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِف**) اليا فاعل تخلف قصره للضرورة والألف مفعول به وجرا ونصبا نصب على الحال من المجرور بفى أى مجرورة ومنصوبة . وسبب فتح ما قبل الياء الإشعار بأنها خلف عن الألف ، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا . وحاصل ما قاله أن المثنى وما ألحق به يرفع بالألف ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها .

(**تنبيهان**)*: الأول : فى المثنى وما ألحق به لغة أخرى وهى لزوم الألف رفعًا ونصبًا وجرًّا[١] وهى لغة بنى الحرث بن كعب وقبائل أخر[٢] ، وأنكرها المبرد[٣] وهو محجوج بنقل الأئمة . قال الشاعر :

[١٨] فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى مَسَاغاً لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا

ليدخل نحو لبيك مما لم يستعمل مرفوعا . (**قوله فى هذه الألفاظ جميعها**) جعل الشارح جميعا تأكيدا لمحذوف وهو ممنوع عند غير الخليل إلا أن يقال هو حلّ معنى لا حلّ إعراب . (**قوله بعد فتح قد ألف**) ذكره وإن كان يؤخذ الفتح من السكوت على ما قبل الألف الذى هو مفتوح لأن التصريح أقوى من البيان ولإفادة علة فتح ما قبل ياء المثنى وهى ألفة الفتح مع الألف كما فى نكت السيوطى فقوله قد ألف فى معنى التعليل . (**قوله للضرورة**) فيه أن قصر ذى الألف من أسماء حروف التهجى لغة لا ضرورة إلا أن يقال المراد أن القصر هنا متعين لضرورة الوزن . (**قوله نصب على الحال**) فيه أن مجىء المصدر حالا وإن كان كثيرا مقصور على السماع فالأولى كونه منصوبا على الظرفية بتقدير مضاف حذف وأقيم المضاف إليه مقامه والأصل وقت جر ونصب كما فى آتيك طلوع الشمس . (**قوله أى مجرورة ومنصوبة**) لم يقل أى مجرورا ومنصوبا مع أن المجرور بفى وهو لفظ جميع مذكر لأن الغالب مراعاة ما أضيف إليه كل وجميع لا لمجرد اكتساب التأنيث من المضاف إليه وإن اقتضاه كلام شيخنا والبعض . (**قوله وسبب فتح**) أى إبقاء فتح والسبب الذى ذكره غير السبب المستفاد من كلام المصنف كما مر . (**قوله خلف عن الألف**) إنما كانت الألف أصلا لأن الرفع أول أحوال الإعراب ومثلها الواو فى الجمع . (**قوله والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا**) فى معنى التعليل للإشعار . (**قوله لزوم الألف**) أى والإعراب بحركات مقدرة عليها كالمقصور وبعض من يلزمه الألف يعربه بحركات ظاهرة على النون كالمفرد الصحيح فيقول جاء الزيدان بضم النون ورأيت الزيدان بفتحها ومررت بالزيدان بكسرها وهى لغة قليلة جدا كذا فى الدمامينى وغيره والظاهر على هذه اللغة منع صرف المثنى إذا انضم إلى زيادة الألف والنون علة أخرى كالوصفية فى نحو صالحان فتأمل . (**قوله لصمما**) أى عض ونيب .

---

[١٨] قال الشاعر : لناباه بالألف ، مع أنها مسبوقة باللام الجارة ، وعلاقة الجر كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والهاء مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق برأى .

(١) أى تعرب بحركات مقدرة عليها كالمقصور .

(٢) انظر شرح شذور الذهب صـ ٤٨ ، وانظر الكواكب الدرية ١/٥٢ ـ ٥٤ .

(٣) سبق التعريف به صـ ٣٦ .

وجعل منه ﴿ إنْ هَذَانِ لساحران ﴾ [طه : ٦٣] ولا وتران فى ليلة . الثانى : لو سمى بالمثنى ففى إعرابه وجهان : أحدها إعرابه قبل التسمية والثانى يجعل كعمران فيلزم الألف ويمنع الصرف وقيده فى التسهيل بأن لا يجاوز سبعة أحرف فإن جاوزها كاشهيبا بين لم يجز إعرابه بالحركات (وَٱرْفَعْ بِوَاوٍ) نيابة عن الضمة (وبِيَا ٱجْرُرْ وٱنْصِبِ) نيابة عن الكسرة والفتحة

(**قوله وجعل منه إن هذان لساحران**) وقيل اسم إن ضمير الشأن وهذان مبتدأ وساحران خبر مبتدأ محذوف دخلت عليه لام الابتداء أى لهما ساحران والجملة خبر هذان والجملة خبر إن . واعترض بأن حذف ضمير الشأن شاذ إلا مع أن المفتوحة المخففة وكأن المخففة فإنهم استسهلوه معهما لكونه فى كلام بنى على التخفيف فحذفه تبع لحذف النون ورب شيء يحذف تبعا ولا يحذف استقلالا كالفاعل يحذف مع الفعل ولا يحذف وحده وإنما كان مع غيرهما شاذا لأن فائدة ضمير الشأن تمكين ما يعقبه فى ذهن السامع لأنه موضوع لمبهم يفسره ما بعده فإذا لم يتعين للسامع منه معنى انتظر ما بعده ولهذا اشترط أن يكون مضمون الجملة مهما وهذه الفائدة مفقودة عند حذفه وبأن حذف المبتدأ ينافى التأكيد لأن تأكيد الشيء يقتضى الاعتناء به وحذفه يقتضى خلافه . وأجيب عن هذا بمنع تنافيهما لعدم تواردهما على محل واحد لأن التأكيد للنسبة والحذف للمبتدأ ولأن المحذوف لدليل كالثابت وقد صرح الخليل وسيبويه بجواز حذف المؤكد وبقاء التأكيد فى نحو مررت بزيد وجاءنى أخوه أنفسهما بالرفع على تقديرهما صاحباى أنفسهما وبالنصب على تقدير أعينهما أنفسهما قاله الدماميني . وقيل : هذان مبنى لتضمنه معنى الإشارة كمفرده وجمعه وكذا هذين لما ذكر لكن هذان أقيس لأن الأصل فى المبنى ألا تختلف صيغه لاختلاف العامل مع أن فيه مناسبة لألف ساحران وإنما قال لأكثر هذين جرًّا ونصبًا نظرا لصورة التثنية . (**قوله ويمنع الصرف**) للعلمية وزيادة الألف والنون . (**قوله كاشهيبابين**) تثنية اشهيباب وهى السنة المجدبة التى لا مطر فيها . (**قوله وارفع بواو**) أى ظاهرة كما فى الزيدون أو مقدرة كما فى صالحو القوم أو منقلبة إلى الياء كما فى مسلميّ على التحقيق . (**قوله وبيا اجرر وانصب**) ليس المجرور متنازعا فيه لاجرر وانصب على الأصح لتأخر العاملين فلا يصح عمل المتأخر المعطوف فيما قبل المعطوف عليه للفصل به بل يقدر له معمول آخر وعلى القول الثانى يصح كونه من باب التنازع لطلب المعمول فى الجملة قاله الشيخ يحيى . وبه يعرف ما فى كلام البعض وعلى هذا القول فالذى أعملناه هو الثانى إذ لو كان الأول لوجب الإضمار فى الثانى بلا حذف للضمير وقصر يا مع حذف تنوينه للضرورة كما قاله الشنوانى . (**قوله نيابة عن الكسرة والفتحة**) يحتمل أن يكون مفعولا مطلقا لمحذوف وجوبا أى نابت الياء فيما ذكر نيابة . ويحتمل أن يكون قوله نيابة عن الكسرة مفعولا لأجله لقوله اجرر وقوله والفتحة أى ونيابة عن الفتحة مفعولا لأجله لقوله وانصب فيكون كلامه على التوزيع والحذف من الثانى لدلالة الأول .

(سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَ) جمع (مُذْنِبٍ) وهما عامرون ومذنبون ويسمى هذا الجمع جمع المذكر السالم لسلامة بناء واحده . ويقال له جمع السلامة لمذكر ، والجمع على حد المثنى لأن كلا منهما يعرب بحرف علة بعده نون تسقط للإضافة . وأشار بقوله (وَشِبْهِ ذَيْنِ) إلى أن الذى يجمع هذا الجمع اسم وصفة فالاسم ما كان كعامر علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث[1] ومن

(قوله سالم) تنازعه العوامل الثلاثة قبله وأعمل الأخير وأضمر فى الأولين ضميره وحذفه . وإضافته إلى جمع من إضافة الصفة إلى الموصوف والصفة لبيان الواقع بالنسبة لعامر ومذنب إذ لا جمع لهما غير سالم ومخصصة بالنسبة لشبه ذين . ويشترط فى هذا الجمع زيادة على ما يأتى شروط التثنية كما قاله الروداني وغيره . وسيأتى الكلام على جمع التكسير فى بابه . **(قوله وجمع مذنب)** دفع بتقدير جمع هنا إيهام كلام المصنف اشتراك عامر ومذنب فى جمع واحد وإنما لم يبال المصنف بهذا الإيهام لضعفه جدا بوضوح انتفاء الاشتراك فلا لبس والمضاف إلى متعدد إنما تجب فيه المطابقة إذا خيف اللبس . **(قوله جمع المذكر السالم)** أى المذكر باعتبار معناه لا لفظه فدخل نحو زينب وحبلى لمذكرين فإنهما يقال فيهما زينبون وحبلون . وخرج زيد وعمرو علمين لمؤنثين فلا يجمعان هذا الجمع ويصح نصب السالم نعتا لجمع وجره نعتا للمذكر والأرجح الثانى لأن السلامة فى الحقيقة للمذكر عند جمعه كما يفهم من قوله لسلامة بناء واحده نقله شيخنا السيد عن الشنوانى . **(قوله لسلامة بناء واحده)** أى بنيته أى لغير إعلال فدخل فى جمع السلامة نحو قاضون ومصطفون . **(قوله اسم وصفة)** جمع الوصف بالواو لتكون الواو فيه كواو الجماعة فى الفعل بجامع الدلالة على الجمعية وكانت واو الفعل أصلا لأنها اسم وواو الوصف حرف والعلم لتأويله بالمسمى كان وصفا نقله الشيخ يحيى عن السهيلى . **(قوله علما)** أى شخصيا فلا يجمع العلم الجنسى بالواو والنون أو الياء والنون إلا ما كان علما على الشمول التوكيدى نحو أجمع فإنه يقال فيه أجمعون وأجمعين لأنه صفة فى أصله لأنه أفعل تفضيل أصالة قاله الروداني . ثم اشتراط العلمية للإقدام على الجمعية واشتراط عدمها المصرح به فى قولهم لا يثنى العلم ولا يجمع إلا بعد قصد تنكيره لتحقق الجمعية بالفعل فلا منافاة بين الاشتراطين أو يقال العلمية من الشروط المعدة بكسر العين أى المهيئة لقبول الجمعية وهى لا توجد مع المشروط وبهذين الجوابين ينحل لغز الدماميني المشهور الذى ذكره شيخنا والبعض . **(قوله لمذكر عاقل)** أى مذكر باعتبار المعنى لا اللفظ فدخل زينب وسعدى علمين لمذكرين وخرج زيد وعمرو علمين لمؤنثين . وإنما لم يعتبروا المعنى فى طلحة واعتبروا اللفظ حيث لم يجمعوه بالواو والنون أو الياء والنون بل جمعوه بالألف والتاء لوجود المانع من مراعاة المعنى وهو تاء التأنيث كذا نقل عن الغزى والمراد مذكر عاقل ولو تنزيلا ومنه فى الصفة قوله تعالى : ﴿ قالتا أتينا طائعين ﴾[2] ﴿ رأيتهم لى ساجدين ﴾[3] والمراد ما شأن جنسه العقل فدخل الصبى غير المميز والمجنون هذا . وقد ذكر فى التسهيل أنه يكفى ذكورة بعض أفراد المثنى والمجموع وعقله مع اتحاد المادة

---

(١) أى يجمع هذا الجمع علم أو صفة ، والعلم لابد أن يكون لمذكر ـ فى المعنى ـ عاقل خاليًا من تاء التأنيث ما لم تكن عوضًا عن فاء أو لام فإنها تلحق بجمع المذكر ، واشترط الخلو من تاء التأنيث لعدم اللبس بجمع ما لا تاء فيه .

(٢) من الآية ١١ : سورة فصلت .　　(٣) من الآية ٤ : سورة يوسف .

التركيب ومن الإعراب بحرفين فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الأسماء غير علم كرجل[1] أو علما لمؤنث كزينب ، أو لغير عاقل كلاحق علم فرس ، أو فيه تاء التأنيث كطلحة ، أو التركيب المزجي كمعديكرب وأجازه بعضهم ، أو الإسنادى كبرق نحره بالاتفاق أو الإعراب بحرفين كالزيدين أو الزيدين علما . والصفة ما كان كمذنب صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث ليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوى

أى لا مع اختلافها فلا يقال رجلان فى رجل وامرأة ولا عالمون فى عالم وقائمتين . قال سم : وقضية عبارته اشتراط العقل والتذكير فى التثنية أيضا فليحرر ا هـ . أقول : فى الدماميني على التسهيل أن إدخال المثنى فى هذا الحكم سهو وأنه لا حاجة إلى اشتراط اتحاد المادة هنا لأن الاتفاق فى اللفظ مأخوذ فى تعريف كل من التثنية والجمع وتقدم الكلام على التغليب . **(قوله خاليا من تاء التأنيث)** ما لم تكن عوض فاء أو لام كما سيذكره الشارح . أما ألف التأنيث فلا يشترط الخلو منها مقصورة أو ممدودة فلو سمى مذكر بسلمى أو صحراء جمع هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب همزة الممدودة واوا . وإنما اشترط الخلوّ من تاء التأنيث لأنها إن حذفت فى الجمع التبس بجمع ما لا تاء فيه وإن أبقيت لزم الجمع بين علامتين متضادتين بحسب الظاهر ووقوع تاء التأنيث حشوا وإنما اغتفروا وقوعها حشوا فى التثنية لأنه ليس لتثنية ذى التاء صيغة تخصها فلو حذفوا التاء من تثنيته لالتبست بتثنية ما لا تاء فيه بخلاف جمعه . **(قوله ومن التركيب ومن الإعراب بحرفين)** قال البعض الأولى حذفهما لأنهما شرطان لمطلق الجمع مصححا أو مكسرا وكلامنا فى شروط جمع السلامة بخصوصه ا هـ ولك أن تقول لا دليل على أن كلامنا فى شروط جمع السلامة بخصوصه بل الظاهر أن كلامنا فى شروطه أعم من أن تخصه أولا لكن يعكر عليه أنه لم يستوف مطلق شروطه . **(قوله بحرفين)** فيه مسامحة إذ الإعراب بحرف فقط ولا دخل للنون فيه لكن لما كانت النون قرينة حرف الإعراب قال ذلك تسمحا ، أو يقال أراد بالحرفين الواو والياء على سبيل التوزيع أى الواو فى حال الرفع والياء فى حالى النصب والجر . **(قوله وأجازه بعضهم)** أى مطلقا وقيل إن ختم بويه جاز وإلا فلا وعلى الجواز فى المختوم بويه قيل تلحق العلامة بآخره فيقال سيبويهون وقيل تلحق بالجزء الأول ويحذف الثانى فيقال سيبون . **(قوله أو الإسنادى)** فإذا أريد الدلالة على اثنين أو أكثر مما سمى بأحد هذين المركبين قيل ذوا كذا وذوو كذا من إضافة المسمى إلى الاسم كذات مرة وذات يوم . وسكت عن الإضافى لأنه يثنى ويجمع جزؤه الأول وجوز الكوفيون تثنية الجزءين وجمعهما قال الروداني : لا أظن أن أحدا يجترئ على مثل ذلك فيما فيه الإضافة إلى الله تعالى ﴿ إنما الله إله واحد ﴾[2] ا هـ . **(قوله كالزيدين أو الزيدان علما)** أى إعرابا إعرابهما قبل التسمية لاستلزامه اجتماع إعرابين فى كلمة واحدة فإن أعربا بالحركات جاز جمعهما . **(قوله صفة لمذكر عاقل)** لا يرد عليه الجمع المطلق عليه تعالى كما فى ﴿ وإنا لموسعون ﴾[3] ﴿ فنعم الماهدون ﴾[4] ﴿ ونحن الوارثون ﴾[5] لأنه سماعى لأن أسماءه تعالى توقيفية والكلام فى الجمع المقيس . قال الدماميني : معنى

---

(١) وجوّز الكوفيون جمع الجزأين فيقال على رأيهم ، علمو الدينيين رفعًا ، علمى الدنيين جرًا أو نصبًا .

(٢) من الآية ١٧١ : سورة النساء . (٣) من الآية ٤٧ : سورة الذاريات .

(٤) من الآية ٤٨ : سورة الذاريات . (٥) أى أن المذكر والمؤنث يستويان فى مثل هذه الصفات .

فى الوصف به المذكر والمؤنث ، فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الصفات لمؤنث ، كحائض ، أو لمذكر غير عاقل كسابق صفة فرس أو فيه تاء التأنيث كعلامة ونسابة أو كان من باب أفعل فعلاء كأحمر . وشذ قوله :

[١٩] فَمَا وَجَدَتْ نِسَاءُ بَنِي تَمِيمٍ حَلَائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَا

أو من باب فعلان فعلى كسكران فإن مؤنثه سكرى أو يستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث كصبور وجريح فإنه يقال فيه رجل صبور وجريح وامرأة صبور وجريح .

(تنبيهات): الأول أجاز الكوفيون أن يجمع نحو طلحة هذا الجمع * الثانى يستثنى مما فيه التاء ما جعل علما من الثلاثى المعوض من فائه تاء التأنيث نحو عدة

الجمعية فى أسماء الله تعالى ممتنع وما ورد منها بلفظ الجمع فهو للتعظيم يقتصر فيه على محل وروده ولا يتعدى فلا يقال الله رحيمون قياسا على ما ورد كوارثون اهـ . **(قوله خالية من تاء التأنيث)** أى من التاء الموضوعة له وإن استعملت فى غيره ليصح إخراج علامة فإن تاءه لتأكيد المبالغة لا للتأنيث . **(قوله أفعل فعلاء)** بالإضافة التى لأدنى ملابسة أى ليست من باب أفعل الذى له مؤنث على فعلاء وكذا يقال فى نظيره وعبارته صادقة بألا يكون من باب أفعل أصلا كقائم وبأن يكون من باب أفعل الذى ليس له مؤنث أصلا كأكمر لكبير كمرة الذكر وبأن يكون له مؤنث على غير فعلاء كفعلى بالضم نحو الأفضل فهذان القسمان يجمعان هذا الجمع كالقسم الأول وكذا قوله ولا من باب فعلان فعلى صادق بألا يكون من باب فعلان أصلا كقائم وبأن يكون من باب فعلان الذى ليس له مؤنث أصلا كلحيان لطويل اللحية وبأن يكون له مؤنث على غير فعلى كفعلانة نحو ندمان وندمانة من المنادمة لا من الندم . وقوله ليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما إلخ هو بمعنى قول الموضح قابلة للتاء أو تدل على التفضيل وإنما اعتبر فى الصفة قبول التاء لأن قبولها يدل على شبه الفعل لأنه يقبلها وجمع الصفة هذا الجمع إنما هو لتكون الواو فيها كالواو فى الفعل الذى هو أخوها فى الاشتقاق فى الدلالة على الجمعية كما مر وإنما جمع الأفضل لالتزام التعريف فيه عند جمعه فأشبه الفعل اللازم للتنكير . **(قوله كصبور وجريح)** محل استواء المذكر والمؤنث باطراد فى فعول إذا كان بمعنى فاعل وأجرى على موصوف مذكور وفى فعيل إذا كان بمعنى مفعول وأجرى على موصوف مذكور فإن جعل نحو صبور وجريح علما جمع هذا الجمع . **(قوله يستثنى مما فيه التاء ما جعل علما إلخ)** لا يخفى أن هذا لا ينافيه ما سيأتى من عد جمع الثلاثى المذكور من الملحقات بجمع السلامة لا أنه جمع سلامة حقيقة لأن ما هنا فيما إذا جعل علمًا وما سيأتى فيما إذا لم يجعل علمًا .

---

[١٩] البيت من بحر الوافر ، والقائل حكيم بن الأعور الكلبي وقد هجا مضر . وانظر البيت لابن يعيش ٦٠/٥ ، والشافية ص ١٤٣ ، والمقرب ٥٠/٢ ؛ والشاهد فى البيت قوله : « أسودين ، وأحمرين » حيث جمع « أسود ، وأحمر » جمع مذكر سالم ، مع أن مؤنثهما : سوداء ، وحمراء . وجمعت شذوذًا ، وجوَّز ابن كيسان جمع الصفة جمع تصحيح ... وهذا ضعيف .

أو من لامه نحو ثبة . فإنه يجوز جمعه هذا الجمع . الثالث يقوم مقام الصفة التصغير فنحو رجيل يقال فيه رجيلون * الرابع : لم يشترط الكوفيون الشرط الأخير مستدلين بقوله :

[٢٠] **مِنَّا ٱلذِى هُو مَا إن طَرَّ شاربُهُ وٱلعَانسونَ[1] وَمِنَّا ٱلْمُرْدُ والشيبُ**

فالعانس من الصفات المشتركة التى لا تقبل التاء عند قصد التأنيث لأنها تقع للمذكر والمؤنث بلفظ واحد ولا حجة لهم فى البيت لشذوذه (**وَبِهِ**) أى وبالجمع السالم المذكر (**عِشْرُونَا * وَبَابُهُ**) إلى التسعين (**أُلحِقَ**) فى الإعراب بالحرفين وليس بجمع وإلا لزم صحة انطلاق ثلاثين مثلاً على تسعة وعشرين ، على ثلاثين وهو باطل (**وَ**) ألحق به أيضًا

(**قوله فإنه يجوز جمعه هذا الجمع**) أى عند الجمهور ومنعه المبرد وأوجب جمعه على نحو عدات . (**قوله التصغير**) لدلالته على التحقير ونحوه مما يناسب المقام . (**قوله الشرط الأخير**) يعنى ألا يستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث هذا هو الذى يقتضيه صنيع الشارح بعد وإن خالف الكوفيون فى اشتراط ألا يكون من باب أفعل فعلاء أو فعلان فعلى أيضا كما فى الهمع . (**قوله ما إن طرّ**) ما نافية وإن زائدة وطر بفتح الطاء من باب مرَّ أى نبت وتضم بهذا المعنى أيضا وبمعنى قطع . والعانس من بلغ أوان التزوج ولم يتزوّج ذكرا كان أو أنثى والأمرد من لم يبلغ أوان الإنبات وليس مكررا مع قوله ما إن طر شاربه لأن المراد لم ينبت شاربه مع بلوغه أوان الإنبات وتخلص ابن السكيت من التكرار بجعله ما بمعنى حين زيدت بعدها إن لشبهها فى اللفظ بما النافية انتهى عينى بتلخيص وزيادة . ويرد على البيت بعد ذلك أن العانس صادق على الشائب(*) فلا يكون قسيما له ودفعه الدماميني بتقدير صفة للشيب أى والشيب غير العانسين . (**قوله وبه عشرونا إلخ**) شروع فى ذكر ما ألحق

---

[٢٠] قاله أبو قيس بن رفاعة الأنصارى قاله ابن السيرافى . وقال البكرى اسمه دينار وهو من شعراء يهود . وقال أبو عبيد أحسبه جاهليا . وقال القالى فى الأمالى هو قيس بن رفاعة . وقال الأصبهانى : قائل هذا البيت أبو قيس بن الأسلب الأوسى فى حديث تغلب واسمه نغير وهو من البسيط . (**قوله طر بالفتح**) أى نبت شاربه ، قيل بالضم خطأ لأن طر بالضم معناه قطع ومنه طر النبات وفيه نظر لأن صاحب العباب قال : ويقال طر بالضم أيضا بعد أن قال طر النبت يطر طرورا مثال مر يمر مرورا نبت . ومنه طر شارب الغلام والذى مبتدأ ومنا مقدما خبره . (**وقوله هو ما إن طر شاربه**) صلة للموصول . قال ابن السكيت : ما بمعنى حين وزيدت بعدها أن لشبهها فى اللفظ بما النافية ، والمعنى حين طر شاربه . وقيل ما نافية وزيادة إن قياسية . (**قلت**) هرب ابن السكيت من هذا إلى ما ذهب إليه للفساد وذلك لأن ذكر المرد بعد ذلك لا يحسن لأن الذى لم ينبت شاربه أمرد فلذلك قيل إن فى هذا الشعر عيبا لأن الذى ما طر شاربه لا يضاد المرد والعانسون لا تضاد الشيب فإذا لم تكن الأقسام متقابلة كانت القسمة باطلة . والعانسون جمع عانس وهو من بلغ حد التزوج ولم يتزوّج ذكرا كان أو أنثى وفيه الشاهد فإن الكوفيين احتجوا به على جواز جمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء . وعند الجمهور فيه شذوذان : الأول إطلاق العانس على المذكر والمشهور استعماله فى المؤنث . والثانى جمعه بالواو والنون والمرد بالضم جمع أمرد وهو مبتدأ ، ومنا مقدما خبره ، والشيب عطف عليه وهو بكسر الشين جمع أشيب وهو المبيض الرأس .

(*) (**قوله صَادِقٌ عَلَى الشَّائب**) صوابه الأشيب ا هـ مصححه .

---

(١) هو الشاهد فى البيت « العانسون » وهو شاذ من وجهين عن البصريين : إطلاق العانس على الرجل ، وهذا نادر لأن العنوسة فى النساء ، والعانس بعد تجويز إطلاقه على الرجل ـ صفة غير قابلة للتاء ، لأنها تطلق على الأنثى من غير زيادة تاء التأنيث ، وعند البصريين شرط وجود التاء فى صفة المؤنث ، والكوفيون لا يشترطون ذلك وإنما يسوغون الجمع .

(**الأَهْلُونَا**) لأنه وإن كان جمعا لأهل فأهل ليس بعلم ولا صفة وألحق به (**أُولُو**) لأنه اسم جمع لا جمع (وَ) ألحق به أيضا (**عَالَمُونَا**) لأنه إما ألا يكون جمعا لعالم لأنه أخص منه إذ لا يقال إلا على العقلاء والعالم يقال على كل ما سوى الله ويجب كون الجمع أعم من مفرده أو يكون جمعا له باعتبار تغليب من يعقل فهو جمع لغير علم ولا صفة وألحق به

بالجمع وهو أربعة أنواع: أسماء جموع كعشرين وأولى، وجموع لم تستوف شروط الجمع كأهلين وعالمين، وجموع سمى بها كعليين، وجموع تكسير كأرضين وسنين. (**قوله وبابه**) أى نظيره وقوله إلى التسعين الغاية داخلة. (**قوله ألحق**) أفرد و لم يثنّ على إرادة المذكور. (**قوله بالحرفين**) أى الواو والياء على التوزيع أو المراد الواو والنون أو الياء والنون على المسامحة السابقة. (**قوله وليس بجمع**) بل هو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا من معناه كما قاله الدنوشرى والروداني. (**قوله وعشرين**) أى وانطلاق عشرين. (**قوله وهو**) أى اللازم باطل أى فكذا الملزوم. (**قوله وإن كان جمعا**) أى غير مستوف لشروط الجمع. (**قوله فأهل ليس بعلم ولا صفة**) بل هو اسم جنس جامد للقريب بمعنى ذى القرابة. وأورد عليه الوصف به فى قولهم الحمد لله أهل الحمد. وأجيب بأن الكلام فى الأهل بمعنى القريب لا المستحق فإن هذا وصف وجمعه على أهلين حقيقى لا ملحق كذا قالوا. ولى فيه بحث لأنه إن كان المعتبر اللفظ فهو جامد مطلقا أو المعنى فهو فى معنى المشتق مطلقا فما الفارق الداعى إلى كون الذى بمعنى القريب غير صفة والذى بمعنى المستحق صفة إلا أن يختار الثانى ويقال القريب بمعنى ذى القرابة ملحق بالجامد لغلبة الاسمية عليه فتأمل. ثم رأيت الروداني ذكر أن أهلا الوصف لم يستوف جمعه الشروط لأنه لا يقبل التاء ولا يدل على التفضيل. (**قوله لأنه اسم جمع**) أى لذى ويكتب بالواو بعد الهمزة للفرق بينه وبين إلى الجارة فى الرسم نصبا وجرا وحمل عليهما الرفع. (**قوله إما ألا يكون جمعا لعالم**) أى بل يكون اسم جمع له. (**قوله على كل ما سوى الله**) أى على مجموع ما سوى الله تعالى وهذا أحد إطلاقيه والإطلاق الثانى إطلاقه على كل صنف من أصناف المخلوقات على حدته. (**قوله ويجب كون الجمع إلخ**) من تمام العلة والمتجه عندى أن هذا كلى لا أغلبى وأنه لا يجوز أن يكون مساويا لمفرده وإن ذكره شيخنا والبعض إذ لو جاز كونه مساويا له لم يكن فى الجمع فائدة و لم يتم قولهم أقل مراتب الجمع أن يشمل ثلاثة من مفرده أو اثنين على الخلاف لأنهما إذا تساويا فأين الشمول وما استندا إليه من حصول المساواة على الاحتمال الثانى فى كلام الشارح سيظهر لك رده فتنبه وانصف. (**قوله أو يكون جمعا له**) أى غير مستوف للشروط كما يفيده قوله فهو جمع لغير علم ولا صفة. (**قوله باعتبار تغليب من يعقل**) اندفع باعتبار التغليب الاعتراض بأن الجمع بالواو والنون أو الياء والنون من خواص العقلاء وكان عليه أن يزيد وباعتبار إطلاق العالم على كل صنف من أصناف الخلق على حدته ليندفع بهذا الاعتبار لزوم عدم كون الجمع أعم من مفرده لأنا إذا جعلنا على هذا الاحتمال الثانى مفرد العالمين عالما بمعنى صنف من الأصناف على حدته لم يلزم كون المفرد أعم ولا مساويا لأن مدلول المفرد حينئذ صنف من أصناف العوالم ومدلول الجمع جميع تلك الأصناف فلم يكن المفرد أعمّ ولا مساويا بل الأعم الجمع فما ذكره شيخنا والبعض من لزوم كون المفرد مساويا لجمعه على الاحتمال الثانى وأنه لا محذور فى ذلك لأن كون الجمع أعم أغلبى غير مسلم كما انكشف لك. لا يقال المساواة من حيث صدق عالم المفرد على أى عالم كان وصدق الجمع على أى عالم كان لأنا نقول فرق بين الصدقين لأن صدق عالم المفرد عموم بدلى وصدق الجمع عموم شمولى والمعتبر هنا العموم الشمولي وإلا لزم أن غالب الجموع

(**عِلِّيُونا**) لأنه ليس بجمع وإنما هو اسم لأعلى الجنة (**وَأرضُونَ**) بفتح الراء جمع أرض بسكونها (**شَذَّ**) قياسا لأنه جمع تكسير ومفرده مؤنث بدليل أريضة وغير عاقل (**وَ**) كذلك (**آلسِّنُونا**) بكسر السين جمع سنة بفتحها (**وَبابُهُ**) كذلك شذ قياسا . والمراد ببابه كل كلمة ثلاثية حذفت لامها وعوضت منها هاء التأنيث ولم تكسر . فهذا الباب اطرد فيه الجمع بالواو

وهو كل جمع لغير علم كالرجال والصالحين مساوية لمفردها فيبطل قولهما أن كون الجمع أعم أغلبى هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام . (**قوله لغير علم ولا صفة**) بل اسم جنس لكل صنف من أصناف المخلوقات أى فهو جمع لم يستوف شروط جمع السلامة لمذكر . وقال الرضى العالم الذى يعلم منه ذات موجده تعالى ويكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال اهـ وبالنظر إلى هذا يكون صفة فيكون جمعه مستوفيا للشروط كما قاله شيخنا . (**قوله لأنه ليس بجمع**) أى فى هذه الحالة فلا ينافى ما قيل إنه فى الأصل جمع علّى كسكيت من العلوّ ثم سمى به أعلى الجنة أو الكتاب الموضوع فيه . (**قوله اسم لأعلى الجنة**) وعلى هذا التفسير يحتاج إلى تقدير مضاف فى قوله تعالى : ﴿ **كتاب مرقوم** ﴾[1] أى محل كتاب . وفى الكشاف أنه اسم لديوان الخير الذى دوّن فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين وعلى هذا يكون كتاب فى قوله ﴿ **إن كتاب الأبرار** ﴾[2] مصدرا بمعنى كتابة مع تقدير مضاف أى كتابة أعمال الأبرار . (**قوله وأرضون**) مبتدأ وشذ خبره وقوله والسنون مبتدأ خبره محذوف أى كذلك . هذا ما درج عليه الشارح . (**قوله بفتح الراء**) وحكى إسكانها قاله الدماميني وقال شيخنا تسكينها ضرورة . (**قوله شذ قياسا**) أى لا استعمالا أما كونه شذ قياسا فلعدم استيفائه شروط جمع المذكر السالم وأما كونه لم يشذ استعمالا فلكثرة استعماله والشاذ استعمالا ما ندر وقوعه وإنما خص أرضين وباب سنين بالتنصيص على شذوذهما قياسا مع أن جميع الملحقات شاذة قياسًا ولهذا كانت ملحقة بجمع المذكر السالم لا منه حقيقة لشدة شذوذهما لكونه من ثلاثة أوجه ذكرها الشارح لأن كلًّا منهما جمع تكسير ومفرده مؤنث وغير عاقل بل أربعة لأن مفرد كل غير علم وغير صفة ويدل على ما ذكرناه قول المصنف فى شرحه على العمدة ما ملخصه : أن عالمين وأهلين مستويان فى الشذوذ وأن أرضين وسنين أشذ منهما اهـ وقولنا : مع أن جميع الملحقات شاذة شامل لعليين وعلى شذوذه درج التسهيل ونازع فيه الدماميني بأنه إذا جعل اسما لأعلى الجنة كان علما منقولا عن جمع والعلم المنقول عن جمع ولو كان المسمى به غير عاقل ولو كان مفرده فى الأصل غير علم ولا صفة يستحق هذا الإعراب ألا ترى إلى قنسرين ونصيبين بل صرح المصنف بأنه إذا سمى بالجمع على سبيل النقل يعنى عن الجمع أو على سبيل الارتجال يعنى لصيغة تشبه صيغة الجمع ففيه تلك اللغات يعنى التى سيذكرها الشارح فى الجمع المسمى به . ثم قال الدماميني : نعم لو قيل إن عليين غير علم بل هو جمع علّى وصفت به الأماكن المرتفعة كان شاذا لعدم العقل . (**قوله بدليل أريضة**) وبدليل يا عبادى إن أرضى واسعة . (**قوله كذلك**) أى مثل أرضين فى الشذوذ قياسا فقوله بعد شذ قياسا بيان لوجه الشبه .

---

(١) الآية ٢٠ : سورة المطففين . (٢) الآية ١٨ : سورة المطففين .

والنون رفعاً وبالياء والنون جرًّا ونصبًا نحو عضة وعضين وعزة وعزين وإرة وإرين وثبة وثبين وقلة وقلين ، قال الله تعالى : ﴿ **كم لبثتم فى الأرض عدد سنين** ﴾[1] . ﴿ **الذين جعلوا القرآن عضين** ﴾[2] . ﴿ **عن اليمين وعن الشمال عزين** ﴾[3] وأصل سنة سنو أو سنه لقولهم فى الجمع سنوات وسنهات ، وفى الفعل سانيت وسانهت[4] . وأصل سانيت سانوت قلبوا الواو ياء حين جاوزت متطرفة ثلاثة أحرف وأصل عضه عضو من العضو واحد الأعضاء ، أى أن الكفار جعلوا القرآن أعضاء أى مفرقا ، يقال غضَّيته وعضوته تعضية أى فرقته تفرقة . قال ذو الرمة :

[٢١] * **وليسَ دينُ الله بـــالمعضَّى** *

أى بالمفرق لأنهم فرقوا أقاويلهم فيه ، أو عضه من العضه وهو البهتان ، والعضه أيضا السحر فى لغة قريش . قال الشاعر :

(**قوله كل كلمة ثلاثية**) ذكر ستة قيود : كون الكلمة ثلاثية والحذف منها وكون المحذوف اللام والتعويض عنها وكون العوض هاء التأنيث وعدم التكسير ولكن من تأمل كلام الشارح الآتى فى أخذ المحترزات عرف أن الشارح ألغى القيد الأول فلم يخرج به وجعل ما يخرج به نحو إوزّون خارجا بقيد الحذف وهذا يقتضى أنه جعل قوله ثلاثية لبيان الواقع لا للاحتراز وكل جائز . (**قوله ولم تكسر**) أى تكسيرا تعرب معه بالحركات وإلا فسنون جمع تكسير وإنما اشترط انتفاء التكسير لأنه إذا كسر ردت لامه المحذوفة والحامل على جمعه بالواو والياء والنون جبر حذف لامه . وشرط بعضهم شرطا آخر وهو ألا يكون له مذكر جمع بالواو أو الياء والنون ليخرج نحو هنة فإن مذكره وهو هن جمع به فلو جمع هو أيضا به التبس المؤنث بالمذكر . (**قوله اطرد فيه الجمع**) أى كثر وشاع استعمالا فلا ينافى قوله آنفا شذ قياسا . (**قوله سنو أو سنه**) أو للتخيير لا شك كما زعمه شيخنا لثبوت أصالة كل منهما بدليل . (**قوله لقولهم فى الجمع إلخ**) اعترض بأن فيه دورا لتوقف الجمع على المفرد لأنه فرع المفرد وتوقف الحكم بأصالة ذلك الحرف فى الفرد على ثبوته فى الجمع ودفع بأن توقف الجمع على المفرد توقف وجود وتوقف الحكم بأصالة الحرف فى المفرد على الجمع توقف علم فلم تتحد جهة التوقف . (**قوله وفى الفعل سانيت**) أى والفعل المسند إلى التاء يرد الأشياء إلى أصولها . (**قوله وأصل سانيت**) جواب عما يقال ما ذكرت من الفعل يدل على أن الأصل الياء لا الواو . (**قوله عضو**) بدليل ما يأتى وبدليل جمعه على عضوات . (**قوله أعضاء**) أى كالأعضاء فى التفرقة فقوله أى مفرقا بيان لحاصل المعنى . (**قوله أى مفرقا**) أى مفرقا فيه أى مفرقة أقوالهم فى شأنه . (**قوله يقال عضيته وعضوته**) الأول بالتشديد والثانى بالتخفيف إذ لو كان مشددا لقلبت واوه ياء لمجاوزتها متطرفة ثلاثة أحرف فقوله تعضية مصدر الأول ومصدر الثانى عضو بفتح فسكون . وقوله أى فرقته تفرقة تفسير لهما وإن كان بالأول أنسب . (**قوله لأنهم فرقوا أقاويلهم فيه**) علة لقوله جعلوا القرآن

[٢١] وقيل قائل هذا الشعر رؤبة ، وهو من أرجوزة طويلة يمدح فيها تميما وسعدًا من نفسه (انظر ديوان رؤبة صـ ٨٤) .

(١) الآية ١١٢ : سورة المؤمنون . (٢) الآية ٩١ : سورة الحجر . (٣) الآية : ٣٧ : سورة المعارج .

(٤) وكذا باب هذا الجمع وهو كل اسم ثلاثى حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكن له جمع تكسير ويعرب بالحركات .

[٢٢] أَعُوذُ بِرَبِّي مِنَ النَّافِثَا تِ فِي عُقَدِ العَاضِهِ العَضِهْ

وأصل عزة ــ وهي الفرقة من الناس ــ عزو ، وأصل أرة وهي موضع النار ــ أرى ، وأصل ثبة ــ وهي الجماعة ــ ثبو وقيل ثبي من ثبيت أي جمعت والأول أقوى وعليه الأكثر لأن ما حذف من اللامات أكثره واو . وأصله قلة وهي عودان يلعب بهما الصبيان قلو ، ولا يجوز ذلك في نحو تمرة لعدم الحذف وشذا إضون جمع أضاة كقناة وهي الغدير ، وحرون جمع حرة ، وأحرون جمع أحرة ، والأحرة والحرة الأرض ذات الحجارة السود ، وأوزون جمع أوزة وهي البطة ، ولا في نحو عدة وزنة لأن المحذوف الفاء ، وشذرقون في جمع رقة وهي الفضة ، ولدون في جمع لدة وهي الترب ، وحشون في جمع حشة وهي الأرض الموحشة . ولا في نحو يد ودم لعدم التعويض وشذ أبون وأخون ولا في نحو اسم وأخت لأن المعوض غير الهاء

أعضاء أي فمنهم من قال سحر ومنهم من قال شعر ومنهم من قال أساطير الأولين . **(قوله أو عضه)** ويدل له تصغيره على عضيهة . **(قوله من النافثات)** جمع نافثة من النفث وهو البصق اليسير والعاضه الساحر والعضه مبالغة العاضه(*) والبيت يعطي أن النافثات غير السحرة إلا أن يكون من الإظهار في مقام الإضمار **(قوله عزو)** في التصريح عزى فلامه ياء . **(قوله وهي الجماعة)** أي لا وسط الحوض لأن ثبة بمعنى وسط الحوض ليست مما نحن فيه على الصحيح لأنها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب إذا رجع وقيل بل هي أيضا محذوفة اللام من ثبيت فعلى الأول لا تجمع بالواو والنون وعلى الثاني تجمع بهما . **(قوله ولا يجوز ذلك إلخ)** شروع في محترزات ضابط باب سنة ولو عبر بالفاء لكان أحسن . **(قوله وشذ إضون)** بكسر الهمزة أي شذ قياسا واستعمالا وكذا يقال فيما يأتي فلا اعتراض بأن الباب كله شاذ . **(قوله وإحرون)** بكسر الهمزة وحكى فتحها وبفتح الحاء وتشديد الراء وقوله جمع إحرة بكسر الهمزة وفي التصريح أن إحرين أيضا جمع حرة وأن أصل حرة إحرة حذفت همزته وأن هذا الأصل ترك وصار نسيا منسيا أي فالمستعمل حرة بلا همزة وعلى هذا يكون قول الشارح جمع إحرة بالنظر إلى الأصل لا المستعمل الآن . **(قوله ولا في نحو عدة إلخ)** أصل عدة وزنة ورقة ولدة وحشة وعد ووزن وورق وولد ووحش بكسر الواو في الكل فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما بعدها وحذفت الواو وعوض عنها هاء التأنيث . **(قوله وهي الفضة)** ظاهره مطلقا وقيدها صاحب القاموس وغيره بالمضروبة . **(قوله وهي الترب)** أي المساوي في السن . **(قوله لعدم التعويض)** أي من لامها المحذوفة وأصلهما يدي ودمي بسكون الدال والميم اهـ تصريح . وحكى في المصباح قولا بفتح الدال وقولا بفتح الميم وقولا بأن لام دم واو . **(قوله وشذ أبون وأخون)** أي وهنون وحمون وذوون وفون على القول بسماع الكل كما مر . قال الدماميني : نحو أبون يحتمل وجهين الأول أن يكون الأصل أبوون أي برد اللام ثم أتبعوا كما أتبعوا في المفرد المضاف ثم استثقلوا ضمة اللام

[٢٢] البيت من المتقارب ، وقائله مجهول .. وإن كان البعض نسبه لأحد شعراء قريش .

(*) **(قوله والعضة مبالغة العضه)** لا مبالغة بل الذي في الصحاح أنه المعضه بالميم من أعاضه الرباعي اهـ .

إذ هو في الأول الهمزة وفى الثانى التاء . وشذ بنون فى جمع ابن[1] وهو مثل اسم ، ولا فى نحو شاة وشفة لأنهما كسرا على شياه وشفاه . وشذ ظبون فى جمع ظبة وهى حد السهم والسيف فإنهم كسروه على ظبى بالضم وأظب ومع ذلك جمعوه على ظبين .

(تنبيه): ما كان من باب سنة مفتوح الفاء كسرت فاؤه فى الجمع نحو سنين ،

فحذفوها ثم حذفوا اللام للساكنين والثانى أنهم لم يردوا اللام بل استعملوه ناقصا كما كان فى حالة إفراده وعدم إضافته . **(قوله اسم وأخت)** أصل الأول سمو بكسر السين أو ضمها وسكون الميم حذفت لامه تخفيفا وعوض عنها الهمزة وسكنت السين وأصل أخت أخو بضم الهمزة وسكون الخاء كما استظهره الرودانى حذفت اللام وعوض عنها تاء التأنيث لا هاؤه وكذا أصل بنت بنو بكسر فسكون كما استظهره الرودانى فعل به ما مر . وقيل أصل الكلمتين بفتحتين كمذكريهما وهو مفاد كلام الشارح فى النسب . قال فى التصريح : والفرق بين تاء التأنيث وهائه أن تاء التأنيث لا تبدل فى الوقف هاء وتكتب مجرورة وهاء التأنيث يوقف عليها الهاء وتكتب مربوطة ا هـ . **(قوله وشذ بنون فى جمع ابن)** قال فى التصريح : وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال فى تثنيته ابنان ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية أدت إلى حذف الهمزة ا هـ . قال الرودانى : هى أن أصل ابن بنو حذفت لامه تخفيفا وعوض عنها الهمزة وتثنيته وجمعه بنوان وبنون لأنهما يردان الأشياء إلى أصولها فأرادوا مناسبتهما للمفرد كمناسبة هراو لهراوة ففعل بهما ما فعل بالمفرد من حذف اللام وتعويض الهمزة لكن استثقال الانتقال من كسرة الهمزة فى الجمع إلى ضمة النون أوجب حذف الهمزة والفاصل بينهما لكونه لسكونه حاجزا غير حصين كلا فاصل . ثم إن جمع ابن هذا الجمع خاص بما إذا أريد به من يعقل . قال فى التسهيل : يقال فى المراد به من يعقل من ابن وأب وأخ وهى وذى بنون وأبون وأخون وهنون وذوون ا هـ أى وأما المراد به ما لا يعقل فيجمع بالألف والتاء . **(قوله شاة وشفة)** أما شاة فأصلها شوهة قال فى التصريح بسكون الواو فحذفت لامها وهى الهاء وقصد تعويض هاء التأنيث منها فلقيت الواو هاء التأنيث فلزم انفتاحها فقلبت ألفا فصار شاة . ويرد عليه أن حركة الواو عارضة فلا توجب قلبها ألفا وقال الرودانى : لو قيل أصله شوهة كرقبة لكان أقرب مسافة لأن إعلالا واحدا أولى من إعلالين ولكان كشفه إذ أصله شفهة ا هـ وأما شفة فأصله شفهة بالتحريك كما يفيده كلام الرودانى فحذفت لامها وهى الهاء وقصد تعويض هاء التأنيث منها . **(قوله على شياه)** أصله شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها . **(قوله فى جمع ظبة)** بكسر الظاء كما فى التصريح وبضمهما كما فى القاموس ولامها كما فى التصريح قال لقولهم ظبوته إذا أصبته بالظبة . **(قوله وأظب)** أصله أظبو كأرجل . **(قوله كسرت فاؤه فى الجمع)** أى ما لم يكن مضعف العين فيبقى فتحه كحرون فى حرة أو يقال الكلام فى المطرد وحرون ونحوه مما شذ على أن الكلم فى باب سنة وجرة ليست من باب سنة كما علم من الضابط المتقدم .

---

(١) وهو جمع من جموع التكسير تغير فيها بناء المفرد وجمع جمعًا سالمًا قياسًا .

وما كان مكسور الفاء لم يغير فى الجمع على الأفصح نحو مئين . وحكى مئون وسنون وعزون بالضم ، وما كان مضموم الفاء ففيه وجهان الكسر والضم نحو ثبين وقلين (وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ * ذَا آلْبَابُ) فيكون معربا بالحركات الظاهرة على النون مع لزوم الياء كقوله(١) :

[٢٣] دَعَانِىَ من نَجدٍ فإنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بنَا شَيْبًا وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا

(قوله على الأفصح) راجع لكل من قوله كسرت وقوله لم يغير بدليل قوله وحكى إلخ فيستفاد من كلام الشارح أن فى جمع مفتوح الفاء ومكسورها ومضمومها لغتين لكن الأفصح فى الأولين الكسر وهل هما فى الثالثة على حد سواء أولا والذى يؤخذ من عبارة جمع الجوامع للسيوطى أنهما سواء حيث قال : وكثر فاء كسرت أو فتحت فى مفرد أشهر من ضمها أو ساغا إن ضمت ا هـ وكذا يؤخذ من الشارح وأما عبارة التصريح فلفظها وما كان مضموم الفاء ففى جمعه وجهان الضم والكسر نحو ثبين بضم الثاء وكسرها وهو الأكثر ا هـ وهى ليست نصا فى أكثرية كسر جمع المضموم مطلقا لاحتمال أن حكمه بالأكثرية على الكسر فى يبين فقط ففى نقل البهوتى عن شرح التوضيح أكثرية الكسر فيما مفرده مضموم تساهل وإن نقله عنه البعض وسكت عليه اللهم إلا أن يريد بشرح التوضيح شرحا آخر غير التصريح وهو فى غاية البعد والذى يتجه عندى رجحان الضم فى حال الرفع لمناسبة الواو وللفرار من الانتقال من كسر إلى ضم ورجحان الكسر فى حالى النصب والجر لمناسبة الياء وللفرار من الانتقال من ضم إلى كسر . (قوله نحو مئين) قضيته أنه من باب سنين وبه صرح فى النكت ولامها المحذوفة المعوض عنها هاء التأنيث ياء كما صرح به فى المصباح فزال توقف البعض فيها . (قوله ومثل حين) حال من ذا أو صفة لمحذوف أى ورودا مثل ورود حين أى فى الإعراب بالحركات الظاهرة على النون ولزوم الياء ولزوم النون فلا تسقط للإضافة لكن فى باب سنين حينئذ لغتان التنوين وعدمه(٢) كما فى التصريح وكأن تركه مراعاة لصورة الجمع ثم رأيت المرادى قال فى شرحه على التسهيل : علل المصنف ترك التنوين بأن وجوده مع هذه النون كوجود تنوينين فى كلمة واحدة وظاهر كلامه أن من لم ينون يجر بالكسرة الظاهرة وظاهر كلام الفراء أنه يمنع الصرف فيجر بالفتحة ا هـ وانظر ما علة منع الصرف . وبقى فى باب سنين لغتان أخريان ذكرهما السيوطى فى جمع الجوامع:

[٢٣] قاله الصمة بن عبد الله بن الطفيل ، شاعر إسلامى بدوى مقل من شعراء الدولة الأموية ، مات فى طبرستان . وهو من قصيدة من الطويل قالها وقد اشتاق إلى ذى الود وطنه بنجد . (قوله دعانى) أى اتركانى يخاطب به خليله ومن عادتهم يخاطبون الواحد بصيغة التثنية كما فى قول امرىء القيس : قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل . ونجد اسم للبلاد التى أعلاها تهامة واليمن وأسفلها العراق والشام . وأولها من ناحية الحجاز ذات عرق إلى ناحية العراق والتقدير دعانى من ذكر نجد والفاء فى فإن للتعليل والشاهد فى سنينه حيث أجراه مجرى الحين فى الإعراب بالحركات وإلزام النون مع الإضافة ولو لم يجعل الإعراب بالحركة على نون الجمع لحذف النون وقال فإن سنيه . والشيب بكسر الشين جمع أشيب من شاب رأسه شيبا وشيبة فهو أشيب على غير قياس لأن هذا النعت إنما يكون من باب فعل يفعل مثل علم يعلم . وانتصابه على أنه حال من قوله بنا أى حال كوننا فى الشيب . وشيبننا عطف على لعبن . ومردا حال من ضمير المفعول فى قوله شيبننا .

(١) فى هذا البيت أجرت العرب « سنين » وبابه مجرى « حين » على روايتين الأولى : إعرابه بحركات ظاهرة على النون ، والثانية غير منون ، ولا تسقط النون للإضافة .

(٢) أى أن اللغتين إحداهما : أن يلزم الواو وفتح النون فيكون معربًا بحركات مقدرة الثانية : أن يلزم الواو ويعرب بحركات ظاهرة على النون غالبًا وذلك على لغة بنى عامر فى التنوين ، وغير منون على لغة تميم لشبه العجمة .

وفى الحديث : « **اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف** » فى إحدى الروايتين[1] (**وَهُوَ**) أى مجىء الجمع مثل حين (**عِنْدَ قَوْمٍ**) من النحاة منهم الفراء (**يَطَّرِدُ**) فى جمع المذكر السالم وما حمل عليه خرجوا عليه قوله :

[٢٤] **رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِى طَلَالٍ لا يَزَالونَ ضَارِبِينَ القِبَابِ**

وقوله : [٢٥] **وَقَدْ جَاوَزْتُ حدَّ الأَرْبعينِ**

والصحيح أنه لا يطرد بل يقتصر فيه على السماع .

(تنبيهات) : الأول : قد عرفت أن إعراب المثنى والمجموع على حده مخالف للقياس من وجهين الأول من حيث الإعراب بالحروف ، **والثانى** : من حيث أن رفع المثنى

إحداهما : أن يلزم الواو وفتح النون والظاهر أن إعرابه على هذه اللغة بحركات مقدرة على الواو كما سيتضح قبيل الكلام على قوله وجر بالفتحة إلخ . **ثانيهما** : أن يلزم الواو ويعرب على النون بالحركات . (**قوله دعانى**) أى اتركانى وعادتهم يخاطبون الواحد بلفظ الاثنين تعظيما والشاهد فى قوله فإن سنينه لأنه لو كان معربا بالحروف لحذفت النون للإضافة . (**قوله فى إحدى الروايتين**) والرواية الأخرى سنين كسنى يوسف بإسكان الياء وحذف النون . (**قوله أى مجىء**) لو قال أى ورود لكان أحسن لأنه المتقدم ضمنا فى قوله يرد إلا أن يقال أشار بذلك إلى أن الورود بمعنى المجىء وقوله الجمع يعنى جمع سنة وبابه وإضافة مجىء إلى الجمع بمعنى اللام والمعنى المجىء مثل حين الثابت لسنين وبابه يطرف فى جمع المذكر السالم فلا ركاكة فى الشارح لأنها إنما تكون إذا أريد بالجمع فى قوله أى مجىء الجمع جمع المذكر السالم القياسى . (**قوله عرندس**) أى قوىّ شديد والطلال بالفتح الحالة الحسنة وفى قوله لا يزالون مراعاة معنى الحى بعد مراعاة لفظه والقباب جمع قبة وهى التى تتخذ من الأديم والخشب واللبد ونحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء والشاهد فى ضاربين حيث أثبت النون ولم يحذفها للإضافة فعلم أنه معرب بالحركات وقيل الأصل ضاربين ضاربى القباب على الأبدال أو ضاربين للقباب فحذف المضاف أو اللام وأبقى القباب على جره . (**قوله مخالف للقياس**) أى الأصل .

---

[٢٤] هو من الخفيف . وعرندس بفتح العين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال وفى آخره سين مهملة وهو الشديد ومنه تسمى الناقة الشديدة عرندسا والأسد أيضا . والطلال بفتح الطاء المهملة وتخفيف اللام وهى الحالة الحسنة والهيئة الجميلة . والقباب بكسر القاف جمع قبة وهى التى تتخذ من الأديم والخشب واللبد ونحوها . وقد يطلق على ما يتخذ من البناء . ويروى ضاربين الرقاب . وفيه الشاهد حيث أجراه مجرى غسلين فى الإعراب فصار إعرابه على النون فلذلك ثبتت فى الإضافة وخرج على أن يكون أصل ضاربين ضاربى القباب فحذف ضاربى لدلالة ضاربين عليه ، أو يكون القباب منصوبا بضاربين ويريد القبابى فألحق الجمع ياء النسبة ثم حذف إحدى الياءين ثم أسكن الياء الباقية لما كان الاسم فى موضع نصب .

[٢٥] البيت لسحيم من وثيل الرياحى ، وهو من الوافر وصدر البيت يقول فيه الشاعر :

وماذا تبغى الشعراء منى ... ...

وانظر هذا البيت لابن يعيش ١١/٥ ، ١٣ . وهذا البيت من الوافر ، وقد قيل إن نون الجمع السالم لم وما ألحق به مفتوحة للخفة ، وقيل كسرها لغة وقيل ضرورة ، وقد جاءت النون مكسورة فى هذا البيت ، وهذا مما يستدل به من يعربه بحركات ظاهرة على النون .

(١) الحديث أخرجه البخارى ومسلم ، وروى لفظ كسنين « كسنى » يوسف بحذف النون للإضافة ، وسكون الياء المخففة .

ليس بالواو ونصبه ليس بالألف وكذا نصب المجموع أما العلة فى مخالفتهما القياس فى الوجه الأول فلأن المثنى والمجموع فرعان عن الآحاد ، والإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات فجعل الفرع للفرع طلبا للمناسبة وأيضا فقد أعرب بعض الآحاد وهى الأسماء الستة بالحروف فلو لم يجعل إعرابهما بالحروف لزم أن يكون للفرع مزية على الأصل . ولأنهما لما كان فى آخرهما حروف وهى علامة التثنية والجمع تصلح أن تكون إعرابا بقلب بعضها إلى بعض فجعل إعرابهما بالحروف لأن الإعراب بها بغير حركة أخف منها مع الحركة . وأما العلة فى مخالفتهما للقياس فى الوجه الثانى فلأن حروف الإعراب ثلاثة والإعراب ستة ثلاثة للمثنى وثلاثة للمجموع فلو جعل إعرابهما بها على حد إعراب الأسماء الستة لالتبس المثنى بالمجموع فى نحو رأيت زيداك ، ولو جعل إعراب أحدهما كذلك دون الآخر بقى الآخر بلا إعراب فوزعت عليهما وأعطى المثنى الألف لكونها مدلولا بها على

(قوله من حيث إن رفع المثنى) بكسر الهمزة أو بفتحها على أنها مع معموليها فى تأويل مبتدأ والخبر محذوف أى من حيث ذلك موجود هذا إن جرينا على مذهب الجمهور من اختصاص حيث بالجمل فإن جرينا على مذهب الكسائى من عدم الاختصاص جاز الفتح من غير تقدير خبر . **(قوله وأيضا فقد أعرب بعض الآحاد)** هذا لتوجيه يقتضى أن سبب إعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف إعراب بعض الآحاد بها لأنهما لو أعربا بالحركات لزم مزية الفرع على الأصل وقد سبق عنه أن سبب إعراب بعض الآحاد بها إرادة إعراب المثنى والمجموع بها ليكون توطئة لإعرابهما بها وفى هذا دور فافهم . **(قوله لزم أن يكون للفرع مزية على الأصل)** اعترض بأن التثنية والجمع ليسافر عين لكل مفرد بل لمفردهما وبأن هذا يقتضى إعراب كل جمع بالحروف لوجود الفرعية وليس كذلك . ويجاب عن الأول بأنهما فرعان عن المفرد فى الجملة وبأن من جملة المثنى أبوان وأخوان ونحوهما ومن جملة الجمع أبون وأخون وحمون فلو أعربت بالحركات لزم مزيتها على مفرداتها المعربة بالحروف وعن الثانى بأن ما ذكر حكمة فلا يلزم اطرادها . **(قوله لما كان)** أى وجد ، جواب لما قوله فجعل والفاء زائدة وفى بعض النسخ بإسقاط لما وهى ظاهرة . **(قوله بقلب بعضها إلى بعض)** أى خلف بعضها عن بعض . **(قوله بغير حركة)** أى بغير اعتبار حركة للإعراب ظاهرة أو مقدرة وقوله أخف منها أى أخف من وجودها ملغاة وهى صالحة للإعراب بها وقوله مع الحركة أى مع اعتبار الحركة هكذا ينبغى تقدير هذا المحل . **(قوله فلأن حروف الإعراب)** أى فى الاسم فلا يرد النون فى الأفعال الخمسة . **(قوله والإعراب ستة)** أى رفع ونصب وجر فى المثنى ومثلها فى الجمع . **(قوله فى نحو رأيت زيداك)** أى من كل مثنى أو مجموع أضيف سواء كان مع الألف فى حال النصب أو مع الواو فى حال الرفع لا الياء لتميزهما معها بفتح ما قبلها فى المثنى وكسره فى الجمع فقول البعض أو الياء سهو . **(قوله بقى الآخر بلا إعراب)** إن كان المراد بقى الآخر بلا إعراب أصلا ورد عليه أن المقدم لا يستلزم التالى حينئذ لجواز إعراب الآخر بحرفين فقط وإن كان المراد بلا إعراب على حد إعراب الأسماء الستة ورد عليه أن لزوم هذا

التثنية مع الفعل اسما فى نحو اضربا ، وحرفا فى نحو ضربا أخواك ، وأعطى المجموع الواو لكونها مدلولا بها على الجمعية فى الفعل اسما فى نحو اضربوا وحرفا فى نحو أكلونى البراغيث ، وجرا بالياء على الأصل وحمل النصب على الجر فيهما ، و لم يحمل على الرفع لمناسبة النصب للجر دون الرفع لأن كلا منهما فضلة ، ومن حيث المخرج لأن الفتح من أقصى الحلق والكسر من وسط الفم والضم من الشفتين . الثانى : ما أفهمه النظم وصرح فى شرح التسهيل من أن إعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف هو مذهب قطرب وطائفة من المتأخرين ، ونسب إلى الزجاج والزجاجى . قيل : وهو مذهب الكوفيين وذهب سيبويه ومن وافقه إلى أن إعرابهما بحركات مقدرة على الأحرف (**وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ ٱلْتَحَقْ**) فى إعرابه (**فَافْتَحْ**) طلبا للخفة من ثقل

لا يضر فلا يتم التوجيه إذ لقائل أن يقول هلا أعرب الآخر بغير إعراب الأسماء الستة بأن يعرب بحرفين وإن كان المراد بلا إعراب رافع للالتباس ولو أعرب الآخر بحرفين لزم التباس المثنى بالمجموع فى الرفع والنصب ورد عليه أن لنا احتمالين لا التباس فيهما بأن يعرب المجموع بالأحرف الثلاثة والمثنى بالألف والياء والعكس اللهم إلا أن يقال المثنى سابق على المجموع فهو الأحق بأن يعطى الأحرف الثلاثة ويعطى المجموع حرفين والمناسب أن يكون أحدهما الواو رفعا لدلالتها على الجمعية وحينئذ يحصل الالتباس ولابد فيكون المراد بلا إعراب دافع للالتباس لائق لكن هذا يؤدى إلى أن المراد بأحدهما فى كلام الشارح المثنى وبالآخر المجموع لا الأحد الدائر والآخر الدائر فتأمل .

(**قوله اسما**) حال من الضمير فى بها العائد على الألف . (**قوله لأن كلا منهما فضلة**) أى إعراب فضلة أو التقدير لأن محل كل منهما فضلة . (**قوله ومن حيث المخرج**) عطف على قوله لأن كلا منهما فضلة فهو علة ثانية للمناسبة أى ولتقارب المخرج . (**قوله لأن الفتح إلخ**) اعترضه البعض كشيخنا بأنه غير ظاهر لأن الحركة تابعة للحرف فى المخرج فإن كان الحرف حلقيا كالهمزة فحركته مطلقا كذلك وقس على ذلك وهو مدفوع بأن الحركة فى حد ذاتها إن كانت فتحة فلها ميل إلى أقصى الحلق وإن كانت كسرة فلها ميل إلى وسط الفم وإن كانت ضمة فلها ميل إلى الشفتين والحس شاهد صدق على ذلك فإنك إذا نطقت بالهمزة مفتوحة ورجعت إلى حسك وجدت لها ميلا إلى أقصى الحلق أو مكسورة وجدت لها ميلا إلى وسط الفم أو مضمومة وجدت لها ميلا إلى الشفتين . (**قوله بحركات مقدرة**) رده الناظم بلزوم ظهور النصب فى الياء لخفته وبلزوم تثنية المنصوب بالألف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها وأجاب أبو حيان عن الأول بأنهم لما حملوا النصب على الجر جعلوا الحكم واحدا فقدروا الفتحة كما قدروا الكسرة تحقيقا للحمل وعن الثانى بأن المانع من قلبها قصد الفرق بين المثنى وغيره .

الجمع ، وفرقا بينه وبين نون المثنى (وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ) من العرب . قال فى شرح التسهيل : يجوز أن يكون كسر نون الجمع وما ألحق به لغة، وجزم به فى شرح الكافية، ومما ورد منه قوله[1]:

[٢٦] عَرَفْنَا جَعْفَرًا وبَنِي أَبِيهِ وأَنكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ

وقوله :[٢٧] وقَدْ جَاوَزْتُ حدَّ الأَربعينِ

(وَنُونُ مَاثُنِّيَ والمُلْحَقِ بِهْ) وهو اثنان واثنتان وثنتان (بِعَكْسِ ذَاكَ) النون (اسْتَعْمَلُوهُ)

(قوله ونون مجموع) الأقرب نصبه على المفعولية لا فتح والفاء زائدة لتزيين اللفظ ورفعه مبتدأ يحوج إلى تقدير الرابط فى الخبر (فائدة) تحذف نون الجمع ونون المثنى للإضافة وللضرورة ولتقصير الصلة نحو :

خليلَيّ ما إن أنتما الصادقا هوى إذا خفتما فيه عذولا وواشيا

ونحو قراءة الحسن والمقيمي الصلاة بنصب الصلاة . وقد تحذف نون الجمع اختيارا قبل لام ساكنة كقراءة بعضهم غير معجزى الله بنصب الله . وقراءة بعضهم :﴿ إنكم لذائقوا العذاب ﴾[الصافات : ٣٨] بنصب العذاب وهو أكثر من حذفها لا قبل لام ساكنة كقراءة الحسن﴿ وما هم بضارين به من أحد ﴾[البقرة : ١٠٢] كذا فى التسهيل وشرحه للدماميني . وفى المغنى يحذف النونان لشبه الإضافة نحو لا غلامى لزيد ولا مكرمى لعمرو . وإذا قدر الجار والمجرور صفة والخبر محذوفا وسيأتى بسط إعرابهما فى باب لا . (قوله فافتح) أى ضاما ما قبل الواو ولو تقديرا فى نحو﴿ وأنتم الأعلون ﴾[آل عمران : ١٣٩] إذ أصله الأعلوون وكاسرا ما قبل الياء ولو تقديرا فى نحو

---

[٢٦] قبله :

عَرِينٌ من عُرَيْنَةَ ليسَ مِنَّا بَرِئْتُ إلى عُرَيْنَةَ من عَرِينِ
عَرَفْنَا إلخ ....

قالهما جرير وهما من قصيدة نونية من الوافر . وأراد بعرين عرين بن ثعلبة بن يربوع . وقال الأخفش : عرين بن يربوع وهو وهم ، وهو بفتح العين وكسر الراء المهملتين ، وعرينة بضم العين بطن من بجيلة . (قوله ليس منا) إما استئناف وإما خبر ثان . ومعنى برئت تبرأت وكلمة إلى للغاية . والمعنى برئت من عرين منتهيا إلى عرينه كما فى قولك أحمد إليك الله أى أنهى حمده إليك ، فيكون محل إلى عرينه نصبا على الحال والعامل برئت . (قوله وبنى أبيه) أى بنى أبى جعفر . ويروى عرفنا جعفرا وبنى رياح وأنشده ابن القاسم عرفنا جابرا وبنى رياح . وفى شرح التسهيل : عرفنا جعفرا وبنى عبيد بفتح العين وكسر الباء . وجعفر وعرين وعبيد أولاد ثعلبة بن يربوع . والزعانف بفتح الزاى المعجمة والعين المهملة وبعد الألف نون وفى آخره فاء وهو جمع زعنفة بكسر الزاى والنون ، وأراد بها الأدعياء الذين ليس أصلهم واحدا . وقيل هم الفرق بمنزلة زعانف الأديم وهى أطرافه، أرادوا أنكرنا الأدعياء من جماعة آخرين. والشاهد فيه أنه كسر نون الجمع للضرورة وقيل هو لغة قوم.

[٢٧] قبله :

أكُلَّ الدهرِ حلٌّ وارتحالٌ أما يُبْقِي عليَّ ولا يَقِينِي
وماذا يَبْتَغِي الشعراءُ مِنِّي إلخ ....

قالهما سحيم بن وثيل الرياحي وفيه اختلاف ذكرناه فى الأصل . (قوله حل) أى حلول وارتفاعه بالابتدا والمقدم خبره ويجوز ارتفاعه بالظرف للاعتماد . (قوله ولا يقيني) أى ولا يحفظني من وقى وقاية . والضمير فيه يرجع إلى الدهر وكذلك فى يبقى . (قوله وماذا يبتغي) من الابتغاء وهو الطلب . وأنشده الزمخشرى والجوهرى وماذا يدّرى يقال ادّراه وتدراه إذا خدعه . فما مبتدأ وذا مبتدأ ثان والجملة خبره والجميع خبر للأول والعائد محذوف تقديره يبتغيه ، والواو فى وقد للحال . والشاهد فى كسر نون الأربعين للضرورة . ويجرى أن يكون أجراه مجرى الحين فاعربه بالحركات .

---

(١) ربما أن حق نون الجمع وما ألحق به الفتح ، فقد كسرت شذوذًا فى هذا البيت ، وما بعده ، وأعربت « آخرين » صفة منصوبة بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، والشاهد هو كسر نون « آخرين » وقيل إنها لغة وقيل شذوذ وذلك لأن القصيدة مكسورة القافية .

فكسروه كثيرا على الأصل فى التقاء الساكنين ، وفتحوه قليلا بعد الياء **(فَانْتَبِهْ)** لذلك وهذه اللغة حكاها الكسائى والفراء كقوله(١) :

[٢٨] عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ ٱسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً   فَمَا هِىَ إِلَّا لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ

وقيل لا تختص هذه اللغة بالياء بل تكون مع الألف أيضا وهو ظاهر كلام النظم ، وبه صرح السيرافى . كقوله(٢) :

[٢٩] أَعْرِفُ مِنهَا الجِيدَ وَٱلعَيْنَانَا   ومَنخِرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

﴿ وإنهم عندنا لمن المصطفين ﴾ [ص : ٤٧] إذ أصله المصطفوين . **(قوله من ثقل الجمع)** من تعليلية متعلقة بطلبا . **(قوله وفرقا)** أى وزيادة فرق إذ أصل الفرق حاصل فى نحو المصطفين بحذف ألف الجمع وقلب ألف المثنى ياء وفى غيره بحركة ما قبل الياء . **(قوله وقل من بكسره نطق)** أى مع الياء . قال فى التصريح : و لم تكسر النون بعد الواو فى نثر ولا شعر لعدم التجانس . **(قوله لغة)** أى لا ضرورة كما قيل به . **(قوله وجزم به)** أى بكونه لغة وهذا هو الراجح . **(قوله زعانف)** جمع زعنفة بكسر الزاى والنون وهو القصير وأراد بهم الأدعياء الذين ليس أصلهم واحدا . **(قوله حد الأربعين)** استشهد به هنا على أن كسر نون الجمع والملحق به لغة لبعض من يعربهما بالحروف وسابقا على أن إعرابه بالحركة على النون لغة نظرا إلى أن كلا محتمل ويرد عليه أن الشاهد لا يكفى فيه الاحتمال كما صرحوا به وإن زعم البعض خلافه ويمكن أن يجعل مثلا . **(قوله وهو اثنان واثنتان وثنتان)** الحصر بالنسبة لما ذكره المصنف من الملحقات المصحوبة بالنون وإن

---

[٢٨] قاله حميد بن ثور بن حزم أبو المثنى وقيل أبو خالد . شهد حنينا مع الكفار ثم قدم على النبى ﷺ وأسلم وأنشد أبياتا . وهو من قصيدة بائية من الطويل يصف بها القطاة . والأحوذى بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وتشديد الياء آخر الحروف وهو الخفيف فى المشى ، وأراد بهما ههنا جناحى قطاة يصفهما بالخفة ، وليست الياء فيه للنسبة بل مثل ما يقال لنوع من الحصر بردى . ويتعلق الجار والمجرور باستقلت ومعناه استبدت يقال استقل الطائر ارتفع فى الهواء والضمير الذى فيه يرجع إلى القطاة المذكورة فى الأبيات التى قبله . وعشية نصب على الظرف ، والمراد بها إما عشية ما ، أو عشية معينة فإن أريد بها معينة تمنع من الصرف عند البعض وهو القياس . **(قوله فما هى)** كان أصله فما مشاهدتها ثم حذف المضاف الأول وأناب عنه الثانى ثم الثانى وأناب عنه الثالث فارتفع وانفصل . ومثله فى حذف مضافين أنت منى فرسخان أى ذو مسافة فرسخين إلا أن هذا حذف من الخبر وقد يقدر بعدك منى فرسخان فالمحذوف واحد من المبتدأ . **(قوله وتغيب)** معناه تغيب بعدها ، وهى جملة فعلية عطفت على الاسمية وفيه خلاف مشهور فأجازه البعض مطلقا ومنعه آخرون مطلقا . وقال أبو على يجوز فى الواو فقط والشاهد فيه فتح نون التثنية والقياس كسرها وهى لغة بنى أسد وليس بضرورة .

[٢٩] قيل قائله مجهول . وقيل هو رؤبة وكلاهما غير صحيح . والصحيح ما قاله أبو زيد أنشدنى المفضل لرجل من بنى ضبة هلك من منذ أكثر من مائة سنة :

إن لِسَلْمَى عندنا دِيوَانا   آوَى فُلانا وابنَه فُلانا
كانتْ عَجوزا عَمَّرتْ زمانا   فهى تَرى سَيِّئَها إحْسانا
أعرِفُ منها الجيدَ والعَيْنانا   ومَنخِرَيْنِ أشْبَها ظَبْيانا

والجيد بكسر الجيم العنق . وظبيانا بفتح الظاء المعجمة وسكون الباء الموحدة وبالياء آخر الحروف اسم رجل بعينه وليس بتثنية ظبى . والضمير فى منها يرجع إلى سلمى فى البيت السابق . والشاهد فى قوله والعينانا حيث فتح فيه نون التثنية . وفيه شاهد آخر وهو =

---

(١) البيت من الطويل ، والشاهد فيه فتح نون المثنى بعد الياء كما فى لغة لبنى أسد فجاءت « أحوذين » بفتح النون .

(٢) فى هذا البيت جاءت النون مفتوحة مع الألف فى قول الشاعر ، ولذلك قيل إنها لا تختص بالياء . وهذا البيت أنشده ابن عصفور والسيرافى وغيرهما بفتح النون فى « العينانا » تثنية « عين » .

وحكى الشيباني(١) ضمها مع الألف كقول بعض العرب : هما خليلانُ وقوله :

[٣٠] يا أبتا أَرَّقَنِي القِذَّانُ فالنومُ لا تألَفُهُ العَيْنَانُ

(تنبيه) : قيل لحقت النون المثنى والمجموع عوضا عما فاتهما من الإعراب بالحركات ومن دخول التنوين وحذفت مع الإضافة نظرا إلى التعويض بها عن التنوين . ولم تحذف مع الألف واللام وإن كان التنوين يحذف معهما نظرا إلى التعويض بها عن الحركة أيضا . وقيل لحقت لدفع توهم الإضافة فى نحو جاءنى خليلان موسى وعيسى ،

كان الملحق المصحوب بالنون لا ينحصر فى الألفاظ الثلاثة لأن منه المدروين والثنايين وما سمى به من المثنى كالبحرين وباب التغليب كالقمرين على قول الجمهور فاندفع ما اعترض به شيخنا والبعض . **(قوله بعكس ذاك)** أى بخلافه لأن الكثير هنا قليل هناك والقليل هنا كثير هناك فالعكس لغوىّ قطعا فما حكاه البعض من أنه لا لغوىّ ولا منطقى غير صحيح . **(قوله على الأصل فى التقاء الساكنين)** قد يقال هذا خلاف الأصل لأن قياس التقاء الساكنين إذا كان الأول حرف لين أن يحذف كما قال :

إن ساكنان التقيا اكسر ما سبق وإن يكن لينا فحذفه استحق

ويجاب بأن محل الحذف ما لم يمنع مانع من حذفه ولو حذف هنا للزم فوات الإعراب والتثنية . ووجه كون النون ساكنة أنها عوض عما هو ساكن وهو التنوين أو أنها زائدة والزائد ينبغى فيه التخفيف والساكن أخف . **(قوله على أحوذيين)** تثنية أحوذىّ وهو خفيف المشى لحذفه وأراد بهما هنا جناحى قطاة يصفها بالخفة والضمير فى استقلت أى ارتفعت يرجع إليها . وقوله فما هى إلا لمحة أى فما مسافة رؤيتها إلا مقدار لمحة . وقوله وتغيب أى بعد تلك اللمحة جملة فعلية عطفت على الجملة الاسمية قبلها . **(قوله أعرفمنها)** الضمير يرجع إلى سلمى فى البيت قبله كما قاله العينى . والجيد العنق . وقوله ومنخرين إن كان بفتح النون الأخيرة فالأمر ظاهر أو بكسرها ففى البيت تلفيق من لغتين وفى البيت تلفيق آخر من لغتين لأنه جرى فى قوله والعينانا على لغة من يلزم المثنى الألف وفى قوله ومنخرين على لغة من ينصبه ويجره بالياء . وقال الدمامينى فى قوله : ومنخرين بالياء دلالة على أن أصحاب تلك اللغة لا يوجبون الألف بل تارة يستعملون المثنى بالألف مطلقا وتارة يستعملونه كالجماعة اهـ وعلى هذا ينتفى التلفيق الثانى . والمنخر بفتح الميم وكسر الخاء وبفتحهما وضمهما . وظبيان اسم رجل على ما صوّبه العينى رادا على من جعله تثنية ظبى كالدمامينى وعلى ما قاله العينى فانظر هل المراد أشبها منخرى ظبيان فى الكبر أو أشبها نفس الرجل فى العظم أو القبح . **(قوله أرّقنى)** أى أسهرنى والقذان بكسر القاف وتشديد الذال المعجمة جمع قذة بضم فتشديد أو قذذ كبطل والقذة والقذذ البرغوث مثلث الباء والضم أفصح . **(قوله عما فاتهما من الإعراب بالحركات إلخ)** هذا مذهب سيبويه والصحيح الذي اختاره المحقق الرضي وغيره أن النون عوض عن التنوين في المفرد فقط لقيام الحروف مقام حركات الإعراب على الراجح ولأن

= إجراء المثنى بالألف حالة النصب وهى لغة بنى الحارث بن كعب وبنى العنبر وبنى الهجيم وليس بضرورة . وبهذه اللغة قرأ نافع وابن عامر والكوفيون إلا حفصا : ﴿إن هذان لساحران﴾ وقيل الشاهد فى ظبيانا وهو تثنية ظبى وإليه مال الهروى وهو غير صحيح لما ذكرنا.

[٣٠] البيت مجهول القائل ، وهو من الرجز وموطن الشاهد فيه « العينان » حيث ضُمت النون مع الألف وقد حكاها ابن حسن أيضًا والقذان مشدودة وقد سمع تشديد نون المثنى فى تثنية اسم الإشارة قيل قراءة قوله تعالى : ﴿ فذانك برهانان ﴾ .

---

(١) الشيبانى : هو إسحاق بن مرار أبو عمرو الشيبانى الكوفى ، وكان يعرف بأبى عمرو الأحمر كما قال الأزهرى ، وليس من شيبان بل أدب أولادًا منهم فنسب إليهم ... كان واسع العلم باللغة والشعر ، ثقة فى الحديث ، كثير السماع ، نبيلاً فاضلاً ، عالمًا بكلام العرب ، حافظًا للغاتها وهو عند الخاصة من أهل العلم والرواية ، مشهور معروف ... ومن تصانيفه كتاب الجيم ، والنوادر ، غريب المصنف ، غريب الحديث .... وتوفى رحمه الله سنة ٢٠٥ وقيل ٢٠٦ أو ٢١٣ جـ وانظر (البغية ١/٤٣٩ ، ٤٤٠) .

ومررت ببنين كرام ، ودفع توهم الإفراد فى نحو جاءنى هذان ومررت بالمهتدين ؛ وكسرت مع المثنى على الأصل فى التقاء الساكنين لأنه قبل الجمع ، ثم خولف بالحركة فى الجمع طلبا للفرق ، وجعلت فتحة طلبا للخفة وقد مرّ ذلك وإنما لم يكتف بحركة ما قبل الياء فارقا لتخلفه فى نحو المصطفين . ولما فرغ من بيان ما ناب فيه حرف عن حركة من الأسماء أخذ فى بيان ما نابت فيه حركة عن حركة وهو شيئان : ما جمع بألف وتاء وما لا ينصرف . وبدأ بالأول لأن فيه حمل النصب على غيره ، والثانى فيه حمل الجر على غيره ، والأول أكثر فقال : (**وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا**)[1] الباء متعلقة بجمع أى ما كان جمعا بسبب

سيبويه يقول إن إعراب المثنى والمجموع بحركات مقدرة والمقدر كالثابت فلا يصح التعويض عنها ، إلا أن يقال المراد أنها عوض عن ظهور الحركات . فإن قلت : إذا كانت النون عوضا عن التنوين فقط فلما ثبتت مع أل مع أن المعوض عنه لا يثبت مع أل . قلت : قال الرضى : إنما سقط التنوين مع لام التعريف لأنه يلزم عليه اجتماع حرف التعريف وحرف يكون فى بعض المواضع علامة التنكير وفى ذلك قبح لا يخفى والنون لا تكون للتنكير أصلا فلذلك ثبتت معها اهـ . (**قوله ومن دخول التنوين**) أى الظاهر أو المقدر كما فى الممنوع من الصرف . (**قوله وحذفت مع الإضافة إلخ**) حاصله أنه تارة رجح جانب التعويض بها عن التنوين فحذفت مع الإضافة كما يحذف التنوين معها وتارة جانب التعويض بها عن الحركة فثبتت مع أل كما ثبتت الحركة معها ولم يعكس للزوم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنون والفصل بينهما ممتنع بغير الأمور الآتية فى قول الناظم فصل مضاف إلخ . (**قوله نظرا إلى التعويض بها عن الحركة أيضا**) لا وجه لقوله أيضا لأن المنظور إليه فى عدم الحذف مع أل هو كونها عوضا عن الحركة فقط إلا أن يكون المراد كما نظر إلى التعويض بها عن التنوين فى الحذف مع الإضافة . (**قوله وقيل لدفع إلخ**) هذا هو الذى اختاره الناظم . (**قوله لدفع توهم الإضافة**) أى وحمل ما لا توهم فيه على ما فيه توهم وكذا يقال فيما بعده . (**قوله ودفع توهم الإفراد**) أورد عليه أنه لو اعتبر دفع هذا التوهم لامتنعت إضافة جمع المنقوص جرا نحو مررت بقاضيك لالتباسه بالمفرد حينئذ . وأجيب بالفرق بأنه فى الجمع المذكور يمكن دفع الالتباس بالوقف على المضاف لعود النون حينئذ ولا كذلك ما نحن فيه على تقدير عدم النون واقتصرنا فى الإيراد على الجر لأنه لا التباس حال النصب لأن ياء المفرد تفتح نصبا وياء الجمع تسكن ، فما نقله شيخنا عن سم وأقره هو والبعض من زيادة النصب سهو . (**قوله فى نحو جاءنى هذان**) مبنى على أنه مثنى حقيقة والراجح خلافه أو يراد بالمثنى فى أول التنبيه هو وما ألحق به . (**قوله طلبا للفرق**) أى بين نونى المثنى والجمع وكلامه هذا يقتضى أن طلب الفرق علة اختلاف الحركة وهو مخالف لما قدمه من جعل الفرق علة للفتح إلا أن يحمل ما مر على تعليل الفتح من جهة عمومه وهو كونه حركة غير كسرة لا من جهة خصوصه . وحاصل ما استفيد من كلامه هنا أن تحريك النون فيهما للتخلص من التقاء الساكنين وأن الكسر فى المثنى لكونه الأصل فى التخلص وأن مخالفة حركة نون الجمع لحركة نون المثنى للفرق وأن خصوص فتحها لطلب الخفة فافهم . (**قوله وقد مر ذلك**) أى مر أن علة الفتح طلب الخفة . (**قوله لتخلفه فى نحو المصطفين**) فيه كما قال سم أن هذا التخلف لا يضر لحصول الفرق بحذف الألف فى الجمع وقلبها ياء فى التثنية كما مر على أنه لو كان الفرق بحركة النون للتخلف المذكور لورد عليه أن النون الحاصل بحركتها الفرق تسقط فى

---

(١) أى جمع مؤنث سالم ، وهو الذى يجمع بالألف والتاء ، وقيد بالسالم احترازا عن جمع التكسير الذى لا يسلم فيه بناء واحده مثل : هنود .

ملابسته للألف والتاء أى كان لهما مدخل فى الدلالة على جمعيته **(يُكْسَرُ فى ٱلْجَرِّ وَفى ٱلنَّصْبِ مَعَا)** كسر إعراب خلافا للأخفش فى زعمه أنه مبنى فى حالة النصب، وهو فاسد إذ لا موجب لبنائه، وإنما نصب بالكسرة مع تأتى الفتحة ليجرى على سنن أصله وهو

حال إضافة نحو المصطفين ولو قال: وإنما لم يكتف بحركة ماقبل الياء فارقا مبالغة فى الفرق لكان أتم. **(قوله من الأسماء)** بيان لما مشوب بتبعيض. **(قوله ما نابت فيه حركة عن حركة)** لم يقل من الأسماء لعدم الاحتياج إلى التقييد به هنا لأن ما ناب فيه حركة عن حركة لا يكون إلا من الأسماء بخلاف ما ناب فيه حرف عن حركة. **(قوله والأول أكثر)** لأنه أفراد ثلاثة أنواع هى المثنى والمجموع على حده والجمع بالألف والتاء. وأما الثانى فأفراد نوع واحد هو ما لا ينصرف. **(قوله وما)** أى جمع وقوله قد جمعا أى تحققت وحصلت جمعيته فاندفع ما قيل يلزم تحصيل الحاصل إن أوقعت ما على جمع وإعراب المفرد فى حالتى النصب والجر بالكسر مع أن المعرب به الجمع إن أوقعت ما على مفرد. واعلم أن الجمع بالألف والتاء يطرد فى خمسة أنواع[1] ما فيه تاء التأنيث مطلقا وما فيه ألف التأنيث مطلقا ومصغر مذكر ما لا يعقل كدريهم وعلم مؤنث لا علامة فيه كزينب ووصف مذكر غير عاقل كأيام معدودات ونظمها الشاطبى[2] فقال:

وقسه فى ذى التا ونحو ذكرى ودرهم مصغر وصحرا
وزينب ووصف غير العاقل وغير ذا مسلم للناقل

فيقتصر فيما عدا الخمسة على السماع كسموات وأرضات وسجلات وحمامات وثيبات وشمالات وأمهات. ويستثنى من الأول خمسة ألفاظ لا تجتمع بالألف والتاء: امرأة وأمة وشاة وشفة وقلة[3]، زاد الرودانى: وأمة بالضم والتشديد وملة وقيل تجمع شفة على شفهات أو شفوات وأمة على أموات أو أميات. ومن الثانى فعلاء أفعل وفعلى فعلان غير منقولين إلى العلمية لما لم يجمع مذكرهما بالواو والنون لم يجمع مؤنثهما بالألف والتاء واختلف فى فعلاء الذى لا أفعل له كعجزاء ورتقاء فقال ابن مالك: يجمع بألف وتاء لأن المنع فى حمراء تابع لمنع جمع التصحيح وهو مفقود هنا ومنعه غيره. ويستثنى من الرابع باب حزام فى لغة من بناه قاله الرودانى وغيره. **(قوله بتا)** بالتنوين لأنه مقصور للضرورة على ما مر والمقصور إذا لم تدخل عليه أل ولم يضف ولم يوقف عليه ينوّن فإعرابه مقدر على الألف المحذوفة لا على الهمزة المحذوفة لأن حذف الألف لعلة تصريفية والمحذوف لعلة تصريفية كالثابت بخلاف الهمزة، فهى أحق من الهمزة بجعلها حرف الإعراب ويجوز ترك تنوينه للوصل بنية الوقف. **(قوله بسبب ملابسته)** أشار بقوله بسبب إلى أن الباء سببية وبقوله ملابسته إلى أن فى عبارة المصنف تقدير مضاف لأن السبب ليس وجود الألف والتاء ولو من غير ملابستهما للكلمة بل السبب ملابستهما لها وبهذا يستغنى عما أطال به البهوتى هنا من التعسف وبجعل الباء سببية يستغنى عن تقييد الألف والتاء بالزيادة لأنهما إنما يكونان سببا فى الجمعية إذا كانتا مزيدتين. **(قوله فى الجر)** إنما ذكره مع أنه جاء على الأصل والكلام فى النيابة ولهذا لم يذكر الرفع للإشارة إلى أن النصب حمل على الجر. **(قوله معا)** منصوب على الحال وهى بمعنى جميعا عند الناظم فلا تقتضى اتحاد الوقت فلا إشكال على مذهبه أما عند ثعلب وابن خالويه فتقتضى اتحاد الوقت بخلاف جميعا وعلى هذا تكون معا هنا مجازا فى مطلق الاجتماع بقرينة استحالة اجتماع النصب والجر فى وقت واحد.

(١) قال الرضى فى جـ ١٨٧/٢: ويجمع هذا الجمع غير المفرد نوعان من الأسماء: أحدهما اسم الجنس المذكر الذى لا يعقل، وثانيها الجموع التى لا تكسر.

(٢) سبق التعريف به صـ ٦٥.

(٣) وقد استغنى بجمعها جمع تكسير عن جمعها بالألف والتاء.

جمع المذكر السالم في حمل نصبه على جره . وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا ، وهشام[1] فيما حذفت لامه، ومنه قول بعض العرب: سمعت لغاتهم. ومحل هذا القول ما لم يرد إليه المحذوف فإن رد إليه نصب بالكسرة كسنوات وعضوات.

(تنبيه) : إنما لم يعبر بجمع المؤنث السالم كما عبر به غيره ليتناول ما كان منه كمذكر كحمامات وسرادقات ، وما لم يسلم فيه بناء الواحد نحو بنات وأخوات ، ولا يرد عليه نحو أبيات وقضاة[2] لأن الألف والتاء فيهما لا دخل لهما في الدلالة على الجمعية (**كَذَا أُولاَتٌ**) وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه يعرب هذا الإعراب إلحاقا له

(**قوله ليجرى على سنن أصله**) ولأنه لو لم يحمل نصبه على جره لزم مزية الفرع على الأصل . فإن قلت : قد تحملت مزية كون جمع المؤنث معربا بالحركات فهلا تحملت تلك المزية أيضا ؟ قلت : تحملها ثم لغرض فقد هنا وهو دفع الثقل الناشئ من اجتماع الحرف والحركة ولا يلزم من تحمل المحذور لغرض تحمله لا لغرض قاله شيخ الإسلام . وقوله من اجتماع الحرف والحركة أي في جمع المذكر السالم لو أعرب بحركة على الواو والياء . (**قوله مطلقا**) أي حذفت لامه أولا . (**قوله وهشام فيما حذفت لامه**) لمشابهته المفرد حيث لم يجر على سنن الجموع في رد الأشياء إلى أصولها وجبر الحذف لامه . (**قوله سمعت لغاتهم**) أي بفتح التاء وهو جمع لغة أصلها لغو أو لغي حذفت اللام وعوض هنا هاء التأنيث . (**قوله فإن رد إليه نصب بالكسرة**) لانتفاء العلتين المذكورتين . (**قوله إنما لم يعبر بجمع المؤنث السالم إلخ**) أجيب عمن عبر به بأنه صار علما في اصطلاحهم على ما جمع بألف وتاء مزيدتين . (**قوله وسرادقات**) جمع سرادق وهو ما يمد فوق صحن البيت كما في القاموس . (**قوله نحو بنات وأخوات**) لم ترد اللام في بنات ووردت في أخوات حملا لكل على جمع مذكره وهو أبناء وأخوة لعدم الرد في أبناء والرد في أخوة قاله البعض وفيه نظر لأنهم ردوا اللام في أبناء أيضا لكنهم قلبوها همزة كما هو شأن الواو بعد الألف الزائدة كما في كساء إلا أن يقال لما غيرت عن أصلها كان كأنها لم ترد . (**قوله لا دخل لهما في الدلالة على الجمعية**) بل الدلالة على الجمعية فيهما بالصيغة . (**قوله كذا أولات**) أي مثل ما جمع بألف وتاء في إعرابه السابق أولات فقول الشارح يعرب هذا الإعراب بيان لوجه الشبه ولا يخفى أن المقصود لفظ أولات فيكون معرفة بالعلمية فإن اعتبرت مؤنثة لتأولها بالكلمة أو اللفظة منعت الصرف لاجتماع العلمية والتأنيث المعنوي وإن اعتبرت مذكرة لتأولها باللفظ أو الاسم صرفت وإنما لم تكن مؤنثة لفظا لأن ما فيها تاء التأنيث والمانع للصرف هو هاء التأنيث كما سننقله عن شيخنا وبهذا يعرف ما في كلام البعض . وأصل أولات ألى بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء ألفا ثم حذفت لاجتماعها مع الألف والتاء المزيدتين فوزنه فعات قاله في التصريح ، قال الروداني فيه أنه يلزم من زيادتهما أن يكون جمعا حقيقيا لا ملحقا به وهو خلاف المفروض فالصواب أن وزنه فعلت بلا حذف اللام وما قيل لا يلزم من زيادتهما أن يكون جمعا يدفعه أنا لم نجد زيادتهما في غير المفرد معنى إلا وهو جمع بخلاف المفرد نحو أرطاة وسعلاة وبهماة فلو كانتا زائدتين لكان جمعا اهـ .

---

(١) هشام : هو هشام بن معاوية الضرير ، أبو عبد الله النحوي ، الكوفي أحد أعيان أصحاب الكسائي ، له مقالة في النحو تُعزى إليه ... ومن تصانيفه : مختصر النحو ، الحدود ، القياس وقد توفي سنة ٢٠٩ هـ (انظر البغية ٣٢٨/٢) .

(٢) ومثل أبيات وقضاة في ذلك : أموات ، وأصوات ، وأثبات ، أحوات جمع حوت ، وأسحات جمع سحت بمعنى « حرام » . وذلك لأن الألف « التاء لا تدلان على الجمع ، والمراد ما كانت الألف والتاء تدل على الجمع مثل « هندات » .

بالجمع المذكور . قال تعالى : ﴿ وإن كنّ أولات حمل ﴾ [الطلاق : ٦] (وَٱلَّذِى ٱسْمًا قَدْ جُعِلْ) من هذا الجمع (كَأُذْرِعاتٍ) اسم قرية بالشام ، وذاله معجمة أصله جمع أذرعة التى هى جمع ذراع (فِيهِ ذَا) الإعراب (أَيْضاً قُبِلْ) على اللغة الفصحى ومن العرب من يمنعه التنوين ويجره وينصبه بالكسرة ، ومنهم من يجعله كأرطاة علما فلا ينونه ويجره وينصبه بالفتحة . وإذا وقف عليه قلب التاء هاء . وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله :

[٣١] تَنَوَّرتُها مِنْ أَذْرِعاتٍ(١) وأهلُها بيَثْرِبَ أدنى دَارِهَا نَظَرٌ عالي[١]

(قوله لا واحد له من لفظه) بل من معناه وهو ذات فهو فى المؤنث نظير أولى فى المذكر إلا أن أولى مختص بالعاقلين بخلاف أولات . (قوله وإن كنّ) أصله كون بفتح الواو ثم نقل إلى فعل بالضم توصلا لما يأتى ثم نقلت ضمة الواو إلى الكاف فسكنت الواو فاجتمع ساكنان فحذفت الواو لالتقاء الساكنين . (قوله والذى اسما) أى علما لمذكر أو مؤنث كما فى شرح التسهيل لابن عقيل لكن محل جواز منع التنوين كما فى اللغتين الأخرين إذا سمى به مؤنث فإن سمي به مذكر لم يمتنع التنوين لفقد التأنيث كما فى التصريح وغيره . قال شيخنا : وإنما لم يجعل من التأنيث اللفظى لأن ما فيه تاء التأنيث والمانع من الصرف هو هاء التأنيث كما سيأتى . (قوله كأذرعات) بكسر الراء وقد تفتح قاموس . (قوله أيضا) أى كما قيل فى أولات كذا قيل . ويبعده عدم وقوعه عقب قوله فيه مع أن حمله على هذا المعنى يؤدى إلى عدم فائدة له والمفيد الذى يقتضيه وقوعه عقب قوله ذا حمله على أن المعنى كما قيل فيه غير هذا الإعراب من الوجهين اللذين سيذكرهما الشارح . (قوله قبل) أراد القبول القياسى لأنه إنما يتكلم فى الأصول القياسية اهـ يس . (قوله على اللغة الفصحى) المراعى فيها الحالة الأصلية فقط . وقال المرادى : إنما بقى تنوينه مع أن حقه منع الصرف للتأنيث والعلمية أى إذا كان علمًا على مؤنث لأن تنوينه ليس للصرف بل للمقابلة اهـ أى وتنوين المقابلة يجامع علتى منع الصرف . (قوله من يمنعه التنوين) أى مراعاة للحالة الراهنة المقتضية منع تنوينه لاجتماع العلمية والتأنيث المعنوى وإن لم يكن تنوينه تنوين صرف بل مقابلة كما مر لأنه مشبه لتنوين الصرف فى الصورة كما قاله شيخنا وغيره وبه يوجه ترك التنوين فى الوجه الثالث وقوله ويجره وينصبه بالكسرة أى مراعاة للحالة الأصلية . ففى هذه اللغة مراعاة الحالتين ومن كون المراعى فى جره ونصبه بالكسرة

[٣١] قاله امرؤ القيس الكندى وهو من قصيدة طويلة من الطويل وأولها :

أَلَا عِمْ صَبَاحًا أَيُّها الطَّلَلُ البَالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي العُصُرِ الخَالِي

(قوله تنوّرتها) يعنى نظرت إلى نارها وإنما يعنى بقلبه لا بعينه ، يقال تنورت النار من بعيد أى تبصرتها ، فكأنه من فرط الشوق يرى نارها . وأذرعات مدينة كورة البثنية(*) من كور دمشق . ويثرب مدينة النبى ﷺ . (قوله أدنى دارها نظر عالى) يقول كيف أراها وأدنى دارها نظر مرتفع . وقيل معناه أقرب دارها منى بعيد . والحاصل أن القريب من دارها بعيد فكيف بها ودونها نظر عالى . والواو فى وأهلها للحال . والشاهد فى أذرعات فإنه يجوز فيه الأوجه الثلاثة : الأول : أنه يعرب على اللغة الفصحى فيكسر فى النصب والجر وينون . والثانى : أنه يعرب ولكنه يمنع من التنوين . والثالث : أنه يمنع من الصرف فيجر وينصب بالفتح ولا ينون ، وهذا ممنوع عند البصريين خلافًا للكوفيين .

(١) الشاهد فى أذرعات وقد جاءت بالأوجه الثلاثة ، وهى قرية من قرى الشام ، ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله ﴾ فكلمة «عرفات» جائز فيها الأوجه الثلاثة ، ولكن الأفصح أن يعرب هذا النوع إعراب الجموع بالألف والتاء ، وعن يعرب إعراب الممنوع من الصرف يراعى فيه أنه علم مؤنث فلا ينونه ويجره بالفتحة ، وهو ممنوع عند البصريين جائز عند الكوفيين . (*) فى معجم البلدان : البثنية : ناحية من نواحى دمشق .

والوجه الثالث ممنوع عند البصريين جائز عند الكوفيين .

(تنبيه) : قد تقدم بيان حكم إعراب المثنى إذا سمى به وأما المجموع على حده ففيه خمسة أوجه : الأول : كإعرابه قبل التسمية به . والثانى : أن يكون كغسلين فى لزوم الياء والإعراب بالحركات الثلاث على النون منونة . والثالث : أن يجرى مجرى عربون فى لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون منونة . والرابع : أن يجرى مجرى هرون فى لزوم الواو والإعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه المعجمة . والخامس أن تلزمه الواو وفتح

الحالة الأصلية يعلم أن الكسرة فى حال النصب نائبة عن الفتحة لا فى حال الجر وإن ذكره شيخنا والبعض تبعا للتصريح . **(قوله ومنهم من يجعله كأرطاة)** والمراعى فى هذه اللغة الحالة الراهنة فقط . **(قوله وإذا وقف عليه قلب التاء هاء)** يعنى فلا يرد أن المنع إنما هو مع هاء التأنيث لا مع تائه على أن التأنيث المعنوى موجود أيضا . **(قوله تنورتها)** أى نظرت بقلبى لا بعينى إلى نارها لشدة شوقى إليها وجملة وأهلها بيثرب حالية وكذا جملة أدنى دارها إلخ ويثرب اسم لمدينة النبى ﷺ سميت باسم من نزلها من العماليق وقد ورد النهى عن تسميتها بيثرب لأنه من التثريب وهو الحرج وأما قوله تعالى : ﴿ **يا أهل يثرب** ﴾ [الأحزاب : ١٣] فحكاية عمن قاله من المنافقين . وأدنى دارها مبتدأ ونظر عالى خبر والكلام على حذف مضاف إما من المبتدأ أى نظر أدنى دارها أو الخبر أى ذو نظر عالى . والمعنى أن نظر الأقرب من دارها إلىّ نظر عظيم فكيف بنظرى نفس دارها . **(قوله جائز عند الكوفيين)** هو الحق لوجود العلتين فيه وورود السماع به فلا وجه لمنعه . **(قوله قد تقدم)** أى فى الشرح أى وتقدم حكم إعراب المسمى بما جمع بألف وتاء فى المتن وأورد عليه أنه تقدم فى المتن حكم إعراب المسمى بجمع المذكر السالم حيث قال عليون ومقتضى كلام الشارح أنه لم يتقدم والجواب أن مراده أنه لم يتقدم بسائر أوجهه بل بوجه واحد وهو إعرابه كإعرابه قبل التسمية به . **(قوله كغسلين)** هو ما يسيل من جلود أهل النار وشبه بغسلين دون حين لشبه الجمع بغسلين فى كونه ذا زيادتين الياء والنون . **(قوله منونة)** أى إن لم يكن أعجميا فإن كان أعجميا امتنع التنوين وأعرب إعراب ما لا ينصرف نحو قنسرين اهـ تصريح . قال شيخنا : ومثله يقال فيما بعده والعجمة ليست بقيد بل مدار عدم التنوين على أن ينضم إلى العلمية مانع آخر كالعجمة والتأنيث المعنوى أفاده البعض وقد كتب الروداني على قول المصرح فإن كان أعجميا إلخ ما نصه : هذا كلام ظاهرى فإن ضمير كان عائد إلى ما سمي به من الجمع وما ألحق به وقنسرون وسائر الأعجميات ليس واحدا منها بل هى أسماء مرتجلات لمسمياتها فلابد من زيادة نوع فى أنواع الملحقات بالجمع تركه الموضح وزاده الدمامينى فى شرح التسهيل وهو كل اسم وافق لفظه لفظ الجمع نكرة كان كياسمين أو علما كصفين ونصيبين وقنسرين وفلسطين فإنه يعرب إعراب الجمع للمشابهة اللفظية كما منعوا سراويل من الصرف لتلك المشابهة والأولى جعل عليين من هذا النوع اهـ ببعض تغيير وهو حسن جدا طالما كان يلوح ببالى . **(قوله وشبه العجمة)** لأن وجود الواو والنون فى الأسماء المفردة من خواص الأسماء الأعجمية وقد نص بعضهم على أن نحو حمدون وسحنون يجوز فيه الصرف والمنع للعلمية وشبه العجمة كما فى الشيخ يحيى .

النون ذكره السيرافى . وهذه الأوجه مترتبة كل واحد منها دون ما قبله . وشرط جعله كغسلين وما بعده ألا يتجاوز سبعة أحرف ، فإن تجاوزها كاشهيبابين تعين الوجه الأول . قاله فى التسهيل (**وَجُرَّ بِالفَتْحَةِ**) نيابة عن الكسرة (**ما لاَ يَنْصَرِفُ**) وهو ما فيه علتان من علل تسع كأحسن ، أو واحدة منها تقوم مقامهما كمساجد وصحراء كما سيأتى فى بابه ، لأنه شابه الفعل فثقل فلم يدخله التنوين لأنه علامة الأخف عليهم والأمكن عندهم ، فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين لتآخيهما فى اختصاصهما بالأسماء ، ولتعاقبهما على معنى واحد

(**قوله أن تلزمه الواو وفتح النون**) والإعراب بحركات مقدرة على الواو لا النون كما يفيده كلام التصريح حيث قاسه على المثنى عند من يلزمه الألف ويكسر نونه ويقدر الإعراب على الألف لا النون ويؤيده أنه لا معنى لتقدير الحركات على النون مع سهولة ظهورها عليها وما اعترض به من أنه يلزم تقدير الإعراب فى وسط الكلمة يمكن دفعه بأن النون لما كانت فى الأصل أعنى فى حالة الجمعية قبل التسمية عوضا عن التنوين وهو إنما يلحق الآخر استصحب ذلك بعد التسمية فتكون الواو آخر الكلمة . (**قوله وجر**) يحتمل كونه فعل أمر ناصبا ما لا ينصرف على المفعولية فيكون مثلث الآخر وكونه ماضيا مجهولا رافعا له بالنيابة عن الفاعل فيكون مفتوح الآخر يؤيد الأول لاحقه والثانى سابقه والمراد بالفتحة ما يشمل الظاهرة كأحمد والمقدرة كموسى وأورد اللقانى على قوله وجر بالفتحة إلخ أنه منقوض بما سمى به مؤنث من الجمع بألف وتاء والملحق به بناء على أنه معرب بإعراب أصله ويمكن دفعه بأنه علم استثناؤه من قوله سابقا والذى اسما قد جعل إلخ فافهم . (**قوله وهو ما فيه علتان**) العلة اصطلاحا ما يترتب عليه الحكم والحكم هنا وهو منع الصرف إنما يترتب على اثنتين من التسع أو واحدة منها تقوم مقام اثنتين فالعلة فى الحقيقة على الأول مجموع الاثنتين فتسمية كل منهما علة من تسمية الجزء باسم الكل أو أراد بالعلة ما يشمل العلة الناقصة . (**قوله لأنه شابه الفعل**) أى فى اجتماع علتين فرعيتين إحداهما لفظية والأخرى معنوية كما سيأتى بسط ذلك وهذا تعليل لقول المصنف وجر إلخ ومحط التعليل قوله فامتنع الجر بالكسر لمنع التنوين . (**قوله فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين**) فإذا نوّن للضرورة عاد الجر بالكسرة لأنه إنما اتبع تبعا له وقد عاد فيعود وهذا ظاهر على القول بأن تنوين الضرورة تنوين صرف أما على القول بأنه تنوين آخر أتى به لمجرد الضرورة وهو الراجح فقيل لا يجر بالكسرة بل بالفتحة مع التنوين الضرورى وقيل يجر بالكسرة نظرا إلى أنه بصورة تنوين الصرف . (**قوله ولتعاقبهما**) أى تناوبهما على معنى واحد هو مطلق التمييز أعم من أن يكون نصا أو احتمالا وذلك أنك إذا قلت عندى راقود خلا كان القصد المظروف نصا لأن التمييز المنصوب على معنى من نصا وإذا قلت عندى راقود خل احتمل أن يكون خل تمييزا على معنى من فيكون القصد المظروف وأن تكون إضافة راقود إليه على معنى اللام فيكون القصد الظرف ووجه تعاقبهما أن راقودا إن نوّن لم يجر خلّ بل ينصب تمييزا وإلا جرّ بإضافة راقود إليه إضافة المميز إلى التمييز . والراقود دنّ طويل يطلى داخله بالقار وهو معرب كما فى زكريا .

(١) الآية ٨٦ : سورة النساء .

(٢) أى يعرب الممنوع من الصرف هذا الإعراب كغيره من الأسماء إذا كان غير مضاف ولم تدخل عليه أل ، فإذا أضيف أو دخلت عليه أل جر بالكسرة على الأصل مثال قوله تعالى : ﴿ فإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها ﴾ . (٣) الآية ٢٣٦ : سورة البقرة .

فى باب راقودُ خلًّا وراقودُ خلّ ، فلما منعوه الكسرة عوّضوه منها الفتحة نحو ﴿ **فحيوا بأحسن منها** ﴾ [النساء : ٨٦] وهذا (**ما لَمْ يُضَفْ أَوْيَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ**)[1] أى تبع فإن أضيف أو تبع أل ضعف شبه الفعل فرجع إلى أصله من الجر بالكسرة نحو ﴿ **فى أحسن تقويم** ﴾ [التين : ٤] ﴿ **وأنتم عاكفون فى المساجد** ﴾ [البقرة : ١٨٧] ولا فرق فى أل بين المعرِّفة كما مثل والموصولة نحو « كالأعمى والأصم » وقوله[2] :

[٣٢] **وَمَا أَنْتَ بِالْيَقْظَانِ نَاظِرُهُ إذا   نسيتَ بِمَن تهواهُ ذِكْرَ العَواقِبِ**

بناء على أن أل توصل بالصفة المشبهة وفيه ما سيأتى . والزائدة كقوله :

[٣٣] **رَأَيْتُ الوليدَ بنَ اليَزِيدِ مُبَارَكاً**

(**قوله نحو فحيوا بأحسن منها**) تمثيل للجر بالفتحة وقوله سابقا كأحسن وكمساجد وصحراء تمثيل لذى العلتين وذى العلة . (**قوله ما لم يضف إلخ**) أى مدة عدم الإضافة والردف لأل لأن النفى مع العطف بأو يفيد نفى كل نحو ﴿ **ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهنّ فريضة** ﴾[البقرة : ٢٣٦] ، قاله سم فهو من عموم النسب . (**قوله ردف**) ليس حشوا لأن البعدية لا تقتضى الاتصال ا هـ يس (**قوله فإن أضيف**) أى إلى ظاهر نحو مررت بأفضلكم أو مقدر نحو ★ **ابدأ بذا من أول** ★ فى رواية الكسر بلا تنوين على نية لفظ المضاف إليه شنوانى . (**قوله ضعف شبه الفعل**) أى لمصاحبته خاصة الاسم المؤثرة فى معناه وهى أل والإضافة لاختصاصهما بالاسم وتأثيرهما فى معناه التعريف أى فى الجملة فلا ترد أل الزائد والإضافة اللفظية وبقولنا المؤثرة فى معناه يندفع الاعتراض بأن مقتضى التعليل جرّ ما لا ينصرف بالكسرة إذا صحب حرف الجر لأنه من خصائص الاسم . (**قوله وما أنت**) فى بعض النسخ ما أنت فيكون فى البيت الخرم بخاء معجمة فراء وهو حذف أول البيت والناظر يطلق كثيرا على إنسان العين والمراد به هنا القلب بدليل الشرط . (**قوله بناء**) بالنصب مفعول لأجله لمحذوف أى ومثلنا بالأعمى والأصم واليقظان لأنا بنينا على إلخ أو مفعول مطلق لمحذوف أى والتمثيل به بنى بناء أو الرفع خبر محذوف أى والتمثيل به بناء على إلخ أى مبنى .

---

[٣٢] هو من الطويل من الضرب الثانى المماثل للعروض وفيه الثلم وقد أنشد وما أنت فلا ثلم حينئذ والرواية المشهورة هى الأولى . واليقظان الحذر . والباء فيه زائدة ومحلها الرفع لأنها خبر ما التى بمعنى ليس والألف واللام موصولة فلوجودها انصرف وإلا لكان غير منصرف للوصف والألف والنون المزيدتين وناظره مرفوع به وهو من المقلة السواد الأصغر الذى فيه إنسان العين والباقى بما تهواه للسببية والمعنى إذا نسيت ذكر العواقب بسبب هواك وجواب الشرط محذوف لدلالة السياق عليه والشاهد فى انصراف اليقظان لما قلنا .

[٣٣] تمامه : ★ **شَدِيدًا بِأَحْنَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ** ★

قاله ابن ميادة الرماح بن أبرد وهو من قصيدة من الطويل يمدح بها الوليد بن اليزيد بن عبد الملك بن مروان من بنى أمية . ورأيت بمعنى أبصرت أو علمت . والأحناء جمع حنو بكسر الحاء المهملة وهو حنو السرج والقتب . ويروى بأعباء الخلافة جمع عبء بكسر العين المهملة وفى آخره همزة وهو كل ثقل من غرم أو غيره . وأراد بذلك أمور الخلافة الشاقة ، والكاهل ما بين الكتفين . والمعنى بصرت هذا الرجل فى حال كونه مباركا شديدًا كاهله بأحناء الخلافة وارتفاع كاهله بشديدًا والشاهد فيه فى إدخال الألف واللام فى العلمين بتقدير التنكير فيهما .

---

(١) أى يعرب الممنوع من الصرف هذا الإعراب كغيره من الأسماء إذا كان غير مضاف ولم تدخل عليه أل ، فإذا أضيف أو دخلت عليه أل جر بالكسرة على الأصل مثال قوله تعالى : ﴿ فإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها ﴾ .

(٢) الشاهد فى البيت قوله « اليقظان » بالجر حيث بالكسرة لدخول أل ـ وهو صفة مشبهة ممنوعة من الصرف لزيادة الألف والنون . و « باليقظان » الباء حرف جر زائد . واليقظان خبر ما منصوب بفتحة مقدرة ، أو خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

ومثل أل أم في لغة طيىء كقوله :

[٣٤] أإنْ شِمْتَ من نَجْدٍ بُرَيْقًا تَأَلَّقَا تبيتُ بِلَيْلِ آمْ أَرْمَدِ اعتادَ أولقَا

(تنبيهان) : الأول ما الأولى موصولة والثانية حرفية ، وهي ظرفية مصدرية أي مدة كونه غير مضاف ولا تابع لأل الثاني ظاهر كلامه أن ما لا ينصرف إذا أضيف أو تبع أل يكون باقيا على منعه من الصرف وهو اختيار جماعة . وذهب جماعة منهم المبرد[1] والسيرافي[2] وابن السراج[3] إلى أنه يكون منصرفا مطلقا وهو الأقوى . واختار الناظم في نكته على مقدمة ابن الحاجب أنه إذا زالت منه علة فمنصرف نحو بأحمدكم ، وإن بقيت العلتان فلا نحو

(قوله إن شمت إلخ) يحتمل أن تكون أن مصدرية حذفت قبلها لام التعليل وأن تكون شرطية أتى بجوابها مرفوعا لأن فعل الشرط ماض والاستفهام للتقرير وشمت بكسر الشين المعجمة أي نظرت . وبريقا تصغير برق وتألق لمع والأولق الجنون وجملة اعتاد أولقا حال من المضاف إليه أو نعت له لأنه نكرة في المعنى كما في ﴿ **كمثل الحمار يحمل أسفارا** ﴾ [الجمعة : ٥] كذا قال العيني وتبعه غيره وفي الحالية نظر لعدم شرط مجيء الحال من المضاف إليه . **(قوله ظاهر كلامه)** إنما كان ظاهر كلامه البقاء على المنع لأن الضمير في يضف وما بعده يرجع إلى ما لا ينصرف ومفهومه أنه إذا أضيف ما لا ينصرف أو تبع إلى جرّ بالكسرة ولا شك أن المحكوم عليه في هذا المفهوم ما لا ينصرف . **(قوله وهو اختيار جماعة)** هو مبني على أن الصرف هو التنوين فقط وهو مفقود مع أل والإضافة وإنما جر بالكسرة لأمن دخول التنوين فيه قاله في الهمع وظاهر صنيع الشارح أن هؤلاء يقولون بالمنع وإن زالت منه علة ولا وجه له إلا الاستصحاب . **(قوله وذهب جماعة إلخ)** يحتمل أن القائل بهذا المذهب يقول الصرف هو التنوين و لم يظهر لوجود أل أو الإضافة ويحتمل أن يقول هو الجر بالكسرة فقول شيخنا والبعض : إنه مبني على أن الصرف هو الجر بالكسرة إن كان مستنده أن الواقع أن هؤلاء يقولون إن الصرف هو الجر بالكسرة فمسلم وإن كان استنباطا فلا . **(قوله مطلقا)** أي زالت منه علة أولا . **(قوله وهو الأقوى)** التحقيق تفصيل الناظم . **(قوله إذا زالت منه علة)** أي بأن كانت إحدى علتيه العلمية لأن العلم لا يضاف ولا تدخل عليه أل حتى ينكر . **(قوله فمنصرف)** أي و لم يظهر التنوين لوجود أل أو الإضافة . **(قوله واجعل لنحو يفعلان إلخ)** إنما أعربت هذه الأمثلة بالحرف لمشابهة فعل الاثنين مثنى الاسم وفعل الجماعة مجموعه فأجريا مجراهما في الإعراب بالحرف وحمل

---

[٣٤] قاله بعض الطائيين . يقال شمت البرق أشيمه شيما إذا رقبته تنظر أين يصوب . **(قوله بريقا)** أي لمعانا كذا وجدته بخط الفضلاء على صورة التصغير وتألق البرق بتشديد اللام إذا لمع . **(قوله تبيت)** جواب الشرط . وقوله بليل أم أرمد : أي بليل الأرمد والشاهد فيه فإن أرمد لا ينصرف ولكن لما دخله الميم التي هي عوض اللام على لغة أهل اليمن انجر بالكسرة كما ينجر فيما إذا دخله اللام . **(قوله أولقا)** أي جنونا ، وهو مفعول اعتاد ، والجملة حال لأنه اكتسى حلية التعريف في اللفظ . ويحتمل الوصف لأنه نكرة في المعنى كما في قوله عز وجل : ﴿ **كمثل الحمار يحمل أسفارا** ﴾ .

---

(١) سبق التعريف به صـ ٣٦ . (٢) سبق التعريف به صـ ٦٦ .

(٣) ابن السراج: هو أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي، وهو أحد علماء الأدب، وعلماء اللغة العربية، أخذ النحو عند المبرد، وأخذ رياسة النحو بعد وفاة المبرد... ومن مصنفاته كتاب الأصول في النحو... وتوفي سنة ٣١٦ هـ (إنباه الرواة ٣/١٤٥... مقدمة كتابه أصول النحو ١/١٠،..).

بأحسنكم . ولما فرغ من مواضع النيابة فى الاسم شرع فى مواضعها فى الفعل فقال (**وَٱجْعَلْ لِنَحْو يَفْعَلانِ**) أى من كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين اسما أو حرفا (**ٱلنُّونَا * رفْعًا**) الأصل علامة رفع فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، يدل على ذلك ما بعده ؛

على الفعلين فعل المخاطبة لمشابهته لهما ولأنها لو أعربت بالحركات لكانت إما مقدرة على الضمائر أو على ما قبلها ولا سبيل إلى الأول لأن الضمائر كلمات فى ذاتها ولا يقدر إعراب كلمة على كلمة أخرى ولا إلى الثانى لأن ضمائر الرفع المتصلة شديدة الاتصال بالأفعال فكأن ما قبلها حشو والإعراب لا يقع حشوا ولمن يعربها بحركات مقدرة على ما قبل الضمائر أن يقول إن سلم أن ما قبلها كالحشو لا يسلم أن الإعراب لا يكون على ما هو كالحشو بدليل أن البناء الذى هو نظير الإعراب يكون على ما هو كالحشو نحو ضربت وضربوا فافهم ولم يكن حرف إعرابها الألف والواو والياء الموجودات لأنها أسماء والأسماء لا تكون حروف إعراب وأيضا لو كانت إعرابا لأذهبها الجازم كما فى سائر حروف العلة ولا حرف علة آخر لوجوب حذفه لالتقائه ساكنا مع الضمائر الساكنة وكان حرف إعرابها النون لمشابهتها حروف العلة لأنها تدغم فى الواو نحو من وال وفى الياء نحو ومن يقنت وتبدل ألفا فى الوقف على المنصوب المنون فى اللغة المشهورة وفى الوقف على المؤكد بنون التوكيد الخفيفة التالية فتحا وفى الوقف على إذن وجاز وقوع علامة الإعراب بعد الفاعل لأنه هنا ضمير رفع متصل وهو كالجزء وقد تحذف هذه النون فى حالة الرفع وجوبا فتقدر كما فى نحو هل تضربانّ هل تضربن يا زيدون وهل تضربن يا هند وجوازا بكثرة فى الفعل المتصل بنون الوقاية نحو تأمرونى[1] بناء على الصحيح من أن المحذوف نون الرفع لا نون الوقاية وإذا لم تحذف جاز الفك والإدغام وبالأوجه الثلاثة قرئ تأمرونى وبقلة فى غير ذلك نحو :

أبيت أسرى وتبيتى تدلكـى وجهك بالعنبر والمسك الذكى[2]

وفى الحديث : « **والذى نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا** » الأصل لا تدخلون ولا تؤمنون وقرئ « قالوا ساحران يَظَّاهَرَا » أى يتظاهران فأدغم التاء فى الظاء وحذف النون كذا فى التصريح وغيره لكن قال الدماميني وشارح الجامع إنه شاذ وقال فى الهمع لا يقاس عليه فى الاختيار . (**قوله ألف اثنين**) أى شخصين سواء كانا مخاطبين أو مخاطبتين أو غائبين أو غائبتين . (**قوله اسما**) بأن كانت ضميرا فاعلا نحو الزيدان يفعلان وقوله أو حرفا أى دالا على التثنية نحو يفعلان الزيدان على لغة أكلونى البراغيث . (**قوله الأصل علامة رفع**) دفع بتقدير المضاف عدم تناسب كلامى المصنف لأنه جعل أوّلا النون إعرابا وثانيا الحذف علامة إعراب والمناسب جعلهما معا إعرابا أو علامة إعراب وأرجع ما هنا إلى ما سيأتى من قوله وحذفها إلخ ولم يعكس مع أن في العكس التأويل وقت الحاجة لا قبلها لبعد التأويل في الثاني بحمل الجزم والنصب على المعنى المصدري الذي هو فعل الفاعل لأنهما

(١) وذلك من قوله تعالى : ﴿ أفغير الله تأمرونى أعبد أيها الجاهلون ﴾ . (٢) فقد حذفت النون فى هذا البيت وهذا الحذف قليل .

والتقدير اجعل النون علامة الرفع لنحو يفعلان (وَ) لنحو (تَدْعِينَ) من كل مضارع اتصل به ياء المخاطبة . (وَتَسْأَلُونَا) من كل مضارع اتصل به واو الجمع اسما أو حرفا . فالأمثلة خمسة على اللغتين وهى يفعلان وتفعلان وتفعلون ويفعلون وتفعلين ، فهذه الأمثلة رفعها بثبات النون نيابة عن الضمة (وَحَذْفُهَا) أى النون (لِلْجَزْمِ وَٱلنَّصْبِ سِمَهْ) أى علامة

لا يطلقان اصطلاحا بهذا المعنى دون التأويل فى الأول ولا ينافى التأويل فى الأول مذهب المصنف من كون الإعراب لفظيا كما قيل لما قدمه الشارح من أنه لا منافاة بين جعل الشىء إعرابا وجعله علامة إعراب لأن جعله إعرابا من حيث عموم كونه أثرا جلبه عامل وجعله علامة إعراب من حيث خصوصه فاندفع ما أطال به البعض . **(قوله اتصل به ياء المخاطبة)** ترك التعميم هنا لأنها لا تكون إلا اسما . **(قوله واو الجمع)** المراد الجمع بالمعنى اللغوى وهو الجماعة ليدخل نحو زيد وعمرو وبكر يفعلون وفى نسخ واو الجماعة وهى ظاهرة . **(قوله فالأمثلة خمسة)** تفريع على ما يفيده تعميم الشارح فى الفعل حيث قال من كل فعل إلخ ويشعر به بدء المصنف الفعل تارة بالياء وتارة بالتاء بعد ثبوت الأمرين لا على تعميمه فى ألف الاثنين وواو الجماعة بقوله اسما أو حرفا لأن المعروف أن عدّها خمسة باعتبار بدء يفعلان ويفعلون تارة بالياء وتارة بالتاء لا باعتبار اسمية الألف والواو وحرفيتهما ويدل على ما ذكرناه قوله وهى يفعلان وتفعلان إلخ فقوله خمسة على اللغتين أى جارية على كل من اللغتين وإن كان الاختلاف بين اللغتين فى غير تفعلون بالفوقية وتفعلين ومراده باللغتين لغة من يجرد الفعل المسند إلى اثنين أو جماعة من العلامة ولغة من يلحقها به وهذه الخمسة بالتفصيل عشرة باعتبار أن تضربان بالفوقية يصلح للمخاطبين والمخاطبتين والغائبتين والألف فى الأولين اسم فقط وفى الثالث تكون اسما وحرفا ويضربان بالتحتية للغائبين فقط اسما أو حرفا فهذه ستة ويضربون بالتحتية للغائبين اسما أو حرفا وتضربون بالفوقية للمخاطبين اسما فقط والعاشرة تضربين وإن نظر إلى تغليب المذكر على المؤنث أو الحاضر على الغائب والعكس وإلى كون المؤنث حقيقى التأنيث أو مجازيه زاد العدد وسمى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين أمثلة لأنه ليس المقصود هى بخصوصها بل هى وما ماثلها فى اتصال الألف أو الواو أو الياء .

(فائدة) إذا قلت : هما تفعلان تعنى امرأتين فهل يفتتح الفعل بتاء فوقية حملا للمضمر على المظهر ورعيا للمعنى أو بياء تحتية رعيا للفظ فإن هذا اللفظ يكون للمذكرين الأول قول ابن أبى العافية تلميذ الأعلم وهو الراجح الذى ورد به السماع والثانى قول ابن الباذش قاله الدمامينى . **(قوله بثبات النون)** أى بثبوتها أى بالنون الثابتة لكن عبر بذلك لتكون المقابلة بقوله وحذفها إلخ أتم وهذه النون تكسر مع الألف وتفتح مع الواو والياء تشبيها بنون المثنى والجمع وقد تفتح مع الألف أيضا قرئ ﴿ **أتعداننى أن أخرج** ﴾ [الأحقاف : ١٧] ، بفتحها وذكر ابن فلاح فى المغنى أنها تضم أيضا قرئ شاذا ﴿ **لا يأتيكما طعام ترزقانه** ﴾ [يوسف : ٣٧] بضمها قاله الرودانى . **(قوله وحذفها للجزم إلخ)** وقد تحذف حيث لا ناصب ولا جازم كما مر . **(قوله مظلمه)** بفتح اللام على القياس وكسرها على الكثير . **(قوله لأنه الأصل)** أى الحذف للجزم أصل للحذف للنصب وإنما

نيابة عن السكون فى الأول وعن الفتحة فى الثانى (**كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَة**) الأصل تكونين وترومين، فحذفت النون للجازم فى الأول وهو لم، وللناصب فى الثانى وهو أن المضمرة بعد لام الجحود.

(تنبيهان) الأول: قدم الحذف للجزم لأنه الأصل والحذف للنصب محمول عليه، وهذا مذهب الجمهور. وذهب بعضهم إلى أن إعراب هذه الأمثلة بحركات مقدرة على لام الفعل. الثانى: إنما ثبتت النون مع الناصب فى قوله تعالى: ﴿**إلا أن يعفون**﴾ [البقرة: ٢٣٧] لأنه ليس من هذه الأمثلة إذ الواو فيه لام الفعل والنون ضمير النسوة والفعل معها مبنى مثل يتربصن ووزنه يفعلن بخلاف الرجال يعفون فإنه من هذه الأمثلة، إذ واوه ضمير الفاعل ونونه علامة الرفع تحذف للجازم والناصب نحو ﴿**وأن تعفوا أقرب للتقوى**﴾ [البقرة: ٢٣٧] ووزنه تفعوا، وأصله تعفووا[1]. ولما فرغ من بيان إعراب الصحيح من القبيلين شرع فى بيان إعراب المعتل منهما وبدأ بالاسم فقال (**وَسَمِّ مُعْتَلًّا مِنَ الأَسْمَاءِ مَا**) أي

كان أصلًا لمناسبة الحذف للسكون الذى هو الأصل الأصيل فى الجزم ووجه المناسبة كون كل عدم شيء فالسكون عدم الحركة والحذف عدم الحرف تأمل. (**قوله والحذف للنصب محمول عليه**) كما حل النصب على الجر فى المثنى والجمع على حده لأن الجزم نظير الجر فى الاختصاص. (**قوله وهذا**) أى إعراب تلك الأمثلة بثبوت النون رفعا وحذفها جزما ونصبا مذهب الجمهور إلخ ولو قدمه الشارح على التنبيه لكان أليق. (**قوله بحركات مقدرة على لام الفعل**) منع من ظهورها حركة المناسبة أى وثبوت النون أو حذفها دليل على ذلك المقدر اهـ دمامينى فالحذف عند الجازم فرقا بين صورتى المجزوم والمرفوع لا به والجازم إنما حذف الحركة المقدرة وكالجازم الناصب والمراد الحركات وجودا أو عدما ليدخل السكون. (**قوله بخلاف الرجال يعفون**) أى فى الأمور الأربعة المذكورة لكن لم يصرح بكون الفعل فى هذا معربا اكتفاء بدلالة قوله علامة الرفع على الإعراب. (**قوله تعفووا**) أى بواوين الأولى لام الفعل والثانية ضمير الفاعل استثقلت الضمة على الأولى فحذفت ثم الأولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة بخلاف الثانية فكلمة عمدة. (**قوله وبدأ بالاسم**) لكن فى ابتدائه بالاسم فصل بين النظائر وهى أبواب النيابة ولهذا قدم الموضح الفعل المعتل. (**قوله معتلا**) مفعول ثان وما مفعول أول والمعتل عند النحاة ما آخره حرف علة وعند الصرفيين ما فيه حرف علة أولا أو وسطا أو آخرا كالوعد ووعد وكالبيع وباع وكالفتي والرمى ويغزو ويسمى الأول مثالا لمماثلته الصحيح فى عدم إعلال الماضى واسمى الفاعل والمفعول والثانى أجوف وذا الثلاثة لأنه فى الحكاية عن النفس بالماضى على ثلاثة أحرف كقلت وبعت والثالث ناقصًا ومنقوصا لنقص حرفه الأخير وقفا وجزما من بعض أفراده كاغز ولم يغز ونقص الإعراب كلا أو بعضًا من بعض

---

(١) أى أن أصل الفعل بواوين، الأولى لام الكلمة، والثانية واو الجماعة واستثقلت الضمة على واو فحذفت، والتقى الساكنان وحذفت الأولى لأنها جزء من الكلمة، والفعل «تعفوا» من الأفعال الخمسة منصوب بحذف النون.

الاسم المعرب الذى حرف إعرابه ألف لينة لازمة (**كَالْمُصْطَفَى**) وموسى والعصا ، أو ياء لازمة قبلها كسرة كالداعى (**وَالْمُرْتَقِى مَكَارِمَا**) .

(تنبيه): إنما سمى كل من هذين الاسمين معتلا لأن آخره حرف علة ، أو لأن الأول يعل آخره بالقلب إما عن ياء نحو الفتى ، أو عن واو نحو المصطفى . والثانى يعل آخره بالحذف ، فخرج بالمعرب نحو متى والذى ، وبذكر الألف فى الأول المنقوص نحو المرتقى ، وبذكر اللينة المهموز

آخر كالفتى ويغزو وذا الأربعة لأنه فى الحكاية على أربعة كدعوت والمعتل بالفاء والعين ولا يكون فى الفعل أو بالعين واللام لفيف مقرون أو بالفاء واللام لفيف مفروق ومعتل الثلاثة نادر كالواو والصحيح إن سلم من التضعيف والهمز فسالم وإلا فلا فكل سالم صحيح ولا عكس . **(قوله الذى حرف إعرابه ألف إلخ)** دخل فيه المثنى على لغة من يلزمه الألف . **(قوله لينة)** لم يكتف بكون الألف عند الإطلاق تنصرف إلى اللينة لأن توهم الشمول قائم والمطلوب فى التعاريف الإيضاح . **(قوله لازمة)** أى فى الأحوال الثلاثة لفظا أو تقديرا كما فى المقصور المنون واعترض بأنه لا يشمل الألف المنقلبة عن الهمزة كالمقرأ اسم مفعول من أقرأه الكتاب لعدم لزومها إذ يجوز النطق بدلها بالهمزة أى التى هى الأصل . وأجيب بأن إبدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذا والشاذ لا يعترض به ومثل هذا الاعتراض والجواب يجرى فى قوله ياء لازمة . **(قوله كالمصطفى وموسى والعصا)** أشار بتعدد الأمثلة إلى أنه لا فرق بين الثلاثى والمزيد أو إلى أنه لا فرق بين ما ياؤه أصلية كالمرتقى أو منقلبة عن واو كالداعى ولم يذكر المصنف فى معتل الأسماء ما آخره واو كما ذكره فى معتل الأفعال لأنه لا يوجد اسم معرب عربى آخره أصالة واو لازمة فلا يرد الاسم المبنى كذو الطائية والأعجمى قال فى الهمع[1] : كهند ورأيت بخط ابن هشام السمندو ا ه وما واوه عارضة التطرف نحو يا ثمو مرخم ثمود أو غير لازمة كالأسماء الستة حالة الرفع . **(قوله مكارما)** منصوب على المفعولية أو التمييز المحول عن الفاعل أو الظرفية المجازية . **(قوله يعل)** أى يغير آخره بالقلب أى دائما فلا يرد أن الثانى قد يعل آخره بالقلب كما فى الداعى فإن ياءه منقلبة عن واو كما مر . **(قوله والثانى يعل آخره بالحذف)** أى حذف يائه للتنوين وفيه أن الأول يعل آخره بحذف الألف للتنوين أيضا . **(قوله فخرج بالمعرب)** لم يخرج من معتل الأسماء بالاسم الفعل والحرف كيخشى وعلى ويرمى وفى نظرا إلى أن شأن الجنس ألا يخرج به وبعضهم أخرجهما به نظرا إلى أن الجنس إذا كان بينه وبين فصله عموم وجهى كما هنا قد يخرج بكل ما دخل فى الآخر وفيه أن الحرف لم يدخل فى المعرب كما لم يدخل فى الاسم . **(قوله وغلاميك)** لا يقرأ بصيغة الجمع للاستغناء به حينئذ عما بعده ولأن

---

(١) يقصد همع الهوامع لجلال الدين السيوطى .

نحو الخطأ ، وبذكر الياء فى الثانى المقصور نحو الفتى ، وبذكر اللزوم فيهما نحو رأيت أخاك وجاء الزيدان فى الأول ، ومررت بأخيك وغلاميك وبنيك فى الثانى ، وباشتراط الكسرة قبل الياء نحو ظبى وكرسى (**فَالْأَوَّلُ**) وهو ما كان كالمصطفى (**الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا جَمِيعُهُ**) على الألف لتعذر تحريكها (**وَهْوَ ٱلَّذِى قَدْ قُصِرَا**) أى سمى مقصورا ، والقصر الحبس ، ومنه ﴿ **حور مقصورات فى الخيام** ﴾ [الرحمن : ٧٢] أى محبوسات على بعولتهن . وسمى بذلك لأنه محبوس عن المدّ أو عن ظهور الإعراب (**وَٱلثَّانِ**) وهو ما كان كالمرتقى (**مَنْقُوصٌ**) سمى بذلك لحذف لامه للتنوين ، أو لأنه نقص منه ظهور بعض الحركات (**وَنَصْبُهُ ظَهَرْ**) على الياء لخفته نحو رأيت المرتقى ومرتقياه و﴿ **أجيبوا داعى الله** ﴾ [الأحقاف : ٣١] ﴿ **وداعيا إلى الله بإذنه** ﴾ [الأحزاب : ٤٦] (**وَرَفْعُهُ يُنْوَى**) على الياء ولا يظهر نحو :

الغلام ليس علما ولا صفة بل بصيغة التثنية واعتراض شيخنا والبعض عليه بأن المثنى خارج باشتراط الكسرة يرده أن اشتراط الكسرة متأخر عن اشتراط اللزوم وإنما الإخراج بالسابق. (**قوله نحو ظبى وكرسى**) مما آخره ياء قبلها ساكن صحيح أو معتل . (**قوله جميعه**) إما تأكيد للضمير فى قدرا العائد إلى الإعراب أو نائب فاعل قدرا وتأكيد للإعراب ولا يضر الفصل بما توسط بينهما لكونه معمولا للمؤكد فهو على حد ﴿ **ولا يحزنّ ويرضين بما آتيتهن كلهن** ﴾ [الأحزاب : ٥١] لكن الفاصل فى الآية معمول لعامل المؤكد ويستثنى من تقدير الكسرة حال الجر ما لا ينصرف حال الجر فإنه إنما يقدر فيه الفتحة خلافا لابن فلاح معللا بأنه لا ثقل مع التقدير كما قاله سم . (**قوله على الألف**) موجودة كالفتى ومقدرة كفتى . (**قوله والقصر**) أى فى اللغة . (**قوله لأنه محبوس عن المد**) أى الفرعي وهو الزائد على المد الطبيعي ووجه التسمية لا يوجبها فلا يعترض على هذا التعليل بوجوده فى نحو يخشى ولا على الثانى بوجوده فى نحو غلامى على أنه قد يقال المراد الحبس الذاتى عن ظهور الحركات والحبس عنه فى نحو غلامى ليس ذاتيا . (**قوله لحذف لامه**) لا يرد عليه حذف لام المقصور للتنوين ولا على الثانى نحو يدعو ويرمى كما مر . (**قوله ونصبه ظهر على الياء**) ما لم تكن الياء آخر الجزء الأول من مركب مزجى أعرب إعراب المتضايفين نحو معديكرب وقالى قلا فتسكن ولا تظهر عليها الفتحة قال فى همع الهوامع : بلا خلاف استصحابا لحكمها حالة البناء وحالة منع الصرف ووجه ذلك الرضى بأن هذه الإضافة ليست حقيقية بل شبهت الكلمتان بالمتضايفين من حيث إن أحدهما عقب الأخرى لكن فى حواشى شيخنا عن سم أن الدمامينى نقل عن البسيط وشرح الصفار جواز فتح الياء وإسكانها . (**قوله لخفته**) لكونه فتحا غير لازم للياء بخلاف الفتح فى نحو يبيع ورمى فإنه للزومه الياء لو أبقى استثقل فقلبت الياء ألفا فاندفع استشكال الفرق فتأمل . (**قوله ورفعه ينوى**) عبر هنا بالنية وسابقا بالتقدير للتفنن . (**قوله ولا يظهر**) فائدته بعد قوله ينوى دفع

﴿ **يوم يدعو الداعى** ﴾ [القمر : ٦] ﴿ **لكل قوم هاد** ﴾ [الرعد : ٧] فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الياء الموجودة أو المحذوفة و(**كَذَا أَيْضاً يُجَرْ**) بكسر منوى نحو ﴿ **أجيب دعوة الداع** ﴾ [البقرة : ١٨٦] وأنهم فى كل واد . وإنما لم يظهر الرفع والجر استثقالا لا تعذرا لإمكانهما . قال جرير[1] :

[٣٥] **فَيَوْمًا يُوافِينَ الْهَوَى غيرَ مَاضِي**

وقال الآخر :

[٣٦] **لَعَمْرُكَ مَا تدرى متى أنتَ جَائِيٌ ولكنَّ أَقْصَى مُدَّةِ الْعُمْرِ عَاجِلُ**

(**تنبيه**) : من العرب من يسكن الياء فى النصب أيضا . قال الشاعر :

[٣٧] **ولَـوْ أَنَّ واشٍ بِالْيَمَامَـةِ دَارُهُ وَدَارِى باعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا**

قال أبو العباس المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر ، لأنه حمل حالة النصب على حالتى الرفع والجر (**وَأَيُّ فِعْلٍ**) كان (**آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ**) نحو يخشى (**أَوْ وَاوٌ**) نحو يدعو (**أَوْ يَاءٌ**)

توهم أن المراد ينوى جوازا . (**قوله بكسر منوىّ**) أى إذا كان منصرفا وإلا قدرت الفتحة حال الجر . (**قوله غير ماضى**) أى وفاء غير نافذ بل مقطوع . (**قوله ولو أن واش إلخ**) واش اسم أن منصوب بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها السكون العارض من إجراء المنصوب مجرى المرفوع والمجرور . (**قوله وهو من أحسن ضرورات الشعر**) الأصح جوازه فى السعة بدليل قراءة جعفر الصادق من أوسط ما تطعمون أهاليكم بسكون الياء . (**قوله وأى فعل**) أى مضارع ولم يقيد به لأن الكلام فى المعرب . (**قوله وكان بعده مقدرة**) جواب عما يقال أداة الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية لكن اعترض بأن الفعل لا يحذف بعد أداة

---

[٣٥] تمامه : * وَيَوْمًا تُرَى مِنهُنَّ غُولًا تَغَوَّلُ *

قاله جرير . وهو من قصيدة طويلة من الطويل يهجو بها الأخطل . الفاء للعطف . ويوما نصبا على الظرف . ويوافين أى يجازين من المجازات بالزاى المعجمة . وهكذا هو فى رواية الزمخشرى . وقال ابن برى . ويروى يجارين بالراء المهملة . أى تجارين الهوى بألسنتهن ولا يمضينه . والشاهد فى قوله غير ماضي حيث حركت الياء للضرورة . ويرى غير ما صبى من صبا يصبو بالصاد المهملة : أى من غير صبى منهن إلى . وقال ابن القطاع : هو الصحيح وقد صحفه جماعة . قلت : وهكذا هو فى ديوانه فعلى هذا لا استشهاد فيه وانتصابه على أنه مفعول ثان ليوافين والتقدير فى الأصل وصلا غير ماض . والغول بالضم أخبث السحالى . وأصل تغول تتغول فحذفت إحدى التاءين ، من تغولت الإنسان الغول أى ذهبت به وأهلكته . المعنى أنه يصفهن بأنهن يوما يجازين العشاق بوصل متقطع ويوما يهلكنهم بالصدود والهجران . وهى جملة فى محل النصب على أنها مفعول ثان لترى .

[٣٦] البيت من الطويل ، وقائله مجهول ، والشاهد فى قوله : « جائى » حيث رفع بالضمة الظاهره على الياء والقياس حذفها .

[٣٧] البيت لمجنون ليلى وهو من الطويل ، واستشهد به ابن يعيش ٥١/٦ ، فى المغنى ٢٨٩ ، والشاهد فيه قوله : « واش » حيث سكّن الياء فى حالة النصب ، كما فى النصب والجر .

---

(١) البيت من الطويل وقائله مجهول ، والشاهد فيه قوله « غير ماض » حيث جر المنقوص بالكسرة الظاهرة على الياء ، والقياس حذفها لسكونها ، وثقل الكسرة عليها ، والتنوين بعدها ساكن متحذف للتخلص من التقاء الساكنين .

نحو يرمى (**فَمُعْتَلًّا عُرِفْ**) أى شرط ، وهو مبتدأ مضاف وفعل مضاف إليه ، وكان بعده مقدرة ، وهى إما شانية وآخر منه ألف جملة من مبتدأ وخبر خبرها مفسرة للضمير المستتر فيها ، أو ناقصة وآخر اسمها وألف خبرها ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ، وعرف جواب الشرط وفيه ضمير مستكن نائب عن الفاعل عائد على فعل وخبر المبتدأ جملة الشرط وقيل هى وجملة الجواب معا ، وقيل جملة الجواب فقط . ومعتلا حال منه مقدم على عامله . والمعنى أى فعل كان آخره حرفا من الأحرف المذكورة فإنه يسمى معتلا (**فَالْأَلِفَ انْوِ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ**) وهو الرفع والنصب نحو زيد يسعى ولن يخشى لتعذر الحركة على الألف ، والألف نصب بفعل مضمر يفسره الفعل الذى بعده (**وَأَبْدِ**) أى أظهر (**نَصْبَ مَا**) آخره واو (**كَيَدْعُو**) أو ياء نحو (**يَرْمِي**) لخفة النصب .

وأما قوله :

[٣٨] * أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلاَ أَبِ *

الشرط غير أن ولو إلا إن كان مفسرا بفعل بعده كما نص عليه ابن هشام فى شرح بانت سعاد[1] اللهم إلا أن يكون ذلك فى غير الضرورة . (**قوله إما شانية**) أى إما ناقصة شانية أى اسمها ضمير الشان وقوله أو ناقصة أى غير شانية ففى عبارته شبه احتباك فاندفع الاعتراض بأن الشانية من الناقصة على الأصح فلا تحسن مقابلتها بها وفى بعض النسخ أو غير شانية والأمر عليها ظاهر . (**قوله جملة من مبتدأ وخبر خبرها**) فهى فى محل نصب وقولهم الجملة المفسرة لا محل لها فى مفسرة العامل لا ضمير الشأن . (**قوله وألف خبرها**) وعلى هذا فقوله أو واو أو ياء خبر مبتدأ محذوف أى أو هو واو أو ياء فلا إشكال فى رفعه . (**قوله وخبر المبتدأ جملة الشرط**) هذا هو الراجح وتوقف الفائدة على الجواب من حيث التعليق لا من حيث الخبرية قاله فى المغنى . (**قوله حال منه**) أى من الضمير المستكنّ فى عرف وهذا على المتبادر من عدم جعل عرف بمعنى علم فإن جعل بمعنى علم فهو مفعوله الثانى وهذا أولى لأن القصد علم كونه معتلا لا معرفة ذات مقيدة به . (**قوله والمعنى إلخ**) لا يخفى أنه حل معنى لا حل إعراب فلا يقال مقتضى حله أن كان غير شانية وأن معتلا مفعول عرف بمعنى سمى . (**قوله والألف نصب إلخ**) ويجوز رفعه لكنه خلاف المختار كما سيعلم من باب الاشتغال . (**قوله يفسره**) أى معنى لا لفظا والتقدير اقصد الألف أو اعتبر أو لا بس . (**قوله أبى الله إلخ**) يعنى أن علوه وسيادته من نفسه لاتصافه بالأوصاف الحميدة لا أنها وراثة من آبائه .

[٣٨] قاله عامر بن الطفيل سيد بنى عامر . قال أبو موسى : اختلف فى إسلامه . وأورده المستغفرى فى الصحابة وليس بصحيح . وصدره : * فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ * وهو من قصيدة من الطويل . قوله أن أسمو : من السمو وهو العلو والارتفاع وفيه الشاهد حيث سكن الواو مع الناصب للضرورة . وأن مصدرية والتقدير أبى الله سموى وسيادتى بأم ولا أب أى من جهة الآباء والأمهات . وكلمة لا زائدة لتأكيد النفى وقدم الأم للقافية .

(١) أى قصيدة بانت سعاد للشاعر المخضرم زهير بن أبى سلمى ، وكانت هذه القصيدة لطلب العفو من الرسول صلى الله عليه وسلم له ، رغم ما قاله الوشاة له من أن محرزا سيقتله .

وقوله :

[٣٩] **مَا أَقْدَرَ اللهُ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحَطٍ ** من دارُهُ الحَزْنُ مِمَّنْ دارُهُ صُولُ**

فضرورة (**وَالرَّفْعَ فِيهِمَا**) أى الواوى واليائى (**انْوِ**) لثقله عليهما (**وَاحْذِفْ جَازِمًا * ثَلاثَهُنَّ**) وأبق الحركة التى قبل المحذوف دالة عليه (**تَقْضِ حُكْمًا لازِمَا**) نحو لم يخش

(**قوله ما أقدر الله أن يدني على شحط * من داره الحزن ممن داره صول**) ما تعجبية وعلى بمعنى مع والشحط بشين معجمة فحاء مهملة مفتوحتين البعد . والحزن بفتح المهملة فسكون الزاى موضع ببلاد العرب وصول بضم الصاد المهملة ضيعة من ضياع جرجان كذا فى شرح الشواهد للعينى والذى فى القاموس أنه قرية بصعيد مصر وهذا الشاهد ساقط فى كثير من النسخ . (**قوله ثلاثهن**) من إضافة الصفة إلى الموصوف وإنما جاز حذف الآخر فى الجزم وليس علامة الرفع قال الرضى : لأن شأن الجازم عندهم حذف الرفع الذى فى الآخر والرفع الذى فيه محذوف للاستثقال أو التعذر قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد فى الآخر إلا حرف العلة مشابها للحركة فحذفه . ومذهب سيبويه أن الجازم حذف الحركة المقدرة وحرف العلة حذف عند الجازم لا به فرقا بين صورة المجزوم والمرفوع وكلام المصنف محتمل لهذا المذهب أيضا وإنما لم يلحق النصب بالجزم فى الفعل المعتل كما ألحق به فى الأفعال الخمسة لأنه إنما ألحق به ثم لتعذر الإعراب بالحركة بخلافه هنا فأعرب نصبا بالحركة على الأصل وقولنا بخلافه هنا هو باعتبار الغالب فلا ينافى أن ما آخره ألف من المعتل متعذر الحركة فتأمل . وقال بعضهم : إنما ثبتت ألف نحو يخشى نصبا لا جزما لأن الجزم ذهاب الحركات وإذا ذهبت فلا فائدة لثبوت حرفها الذى هو الألف بخلاف النصب فإن الحركة فيه موجودة إلا أنها تغيرت من ضمة إلى فتحة فلو حذفت الألف بقيت الحركة التى هى الفتحة بلا حرف . واعلم أنه لا يحذف حرف العلة إلا إذا كان متأصلا فإن كان بدلا من همزة كيقر أو يقرى ويوضو فإن كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو قياسى لسكون الهمزة ويمتنع الحذف لأن العامل أخذ مقتضاه وإن كان قبله فهو شاذ والأكثر حينئذ عدم الحذف بناء على عدم الاعتداد بالعارض . (**قوله أو يكون معمولا للحال**) لو قال أو للحال لكان أخصر وأنسب بالعطف على قوله إما لا حذف .

---

[٣٩] قاله حندج بن حندج المرى وهو من قصيدة من البسيط . قوله ما أقدر الله مثل ما أعظم الله وهو صيغة التعجب . وفيه إشكال على قول الفراء حيث جعل ما فى باب التعجب استفهامية وهو ضعيف لاقتضاء الاستفهام الجواب . وأما على قول سيبويه الذى هو الوجه فلا إشكال لأنه جعل ما نكرة بمعنى شىء ، وحظها الرفع على الابتدا وما بعده خبره ، والمسوغ لذلك كون القصد منه التعجب لا الإخبار المحض واشتراط التعريف فى الخبر المحض . قلت : يمكن التقصى عنه على قول الفراء أيضا وذلك لأن العباد اعتقدوا عظمة الله وقدرته وأنهما قديمتان فلا يخطر بالبال أن شيئا صيره كذلك وقد خفى علينا. وقد قيل لفظه تعجب ومعناه الطلب والتمنى. وقوله يدنى من الإدناء من الدنو وهو القرب ، وفيه الشاهد حيث أثبت الياء ساكنة مع تقدير النصب وهو قليل . والشحط بفتحتين البعد وأصله ساكن العين لأنه مصدر شحط يشحط بفتح العين فيهما ، ولكنها حركت للضرورة . قوله من موصولة وداره الحزن جملة صلتها فى محل النصب على أنها مفعول يدنى وأن مصدرية . والتقدير ما أقدر الله على إدناء من داره الحزن ممن داره صول ، أراد أن يدنى من هو مقيم بالحزن وهو اسم موضع ببلاد العرب بفتح الحاء ممن هو مقيم بالصول بضم الصاد المهملة اسم موضع أيضا قاله الجوهرى . قلت : هو ضيعة من ضياع جرجان ، ويقال لها جول بالجيم .

ولم يغز ولم يرم . فالرفع نصب بالمفعولية لانو ، وفيهما متعلق به ، واحذف عطف على انو ، وفى كل منهما ضمير مستتر وهو فاعله ، وجاز ما حال من فاعل احذف ، وثلاثهن مفعول به أما لاحذف والضمير فى ثلاثهن لأحرف العلة الثلاثة ، ومعمول الحال محذوف وهى الأفعال الثلاثة المعتلة والتقدير احذف أحرف العلة ثلاثهن حال كونك جازما الأفعال الثلاثة المذكورة ، أو يكون معمولا للحال والضمير للأفعال ومعمول الفعل محذوف وهو الأحرف الثلاثة . والتقدير احذف أحرف العلة حال كونك جازما الأفعال ثلاثهن . وتقض مجزوم جواب احذف ، وحكما مفعول به إن كان نقض بمعنى تؤد ومفعول مطلق إن كان بمعنى تحكم .

(خاتمة)*: قد ثبت حرف العلة مع الجازم فى قوله :

[٤٠] وَتَضْحَكُ مِنِّى شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِى أَسِيرًا يَمَانِيَا

(قوله إن كان تقض بمعنى إلخ) والحكم على هذا بمعنى المحكوم به . واعلم أنه لا ينحصر تقدير الإعراب فى الاسم المعتل والفعل إذ منه فى الاسم ما سكن آخره للإدغام نحو ﴿ **وقتل داود جالوت** ﴾ [البقرة : ٢٥١] بإدغام الدال فى الجيم أو للوقف أو للتخفيف والمحكى نحو من زيدا لمن قال ضربت زيدا ومنه ما جعل علما من المركب الإسنادى على مختار السيد وسيأتى فى العلم والمشتغل آخره بحركة الاتباع والمضاف لياء المتكلم لفظا أو تقديرا كالياء بدلها نحو يا غلاما ويا أبتا ويا أمتا ومنه فى الفعل ما سكن للإدغام نحو زيد يضرب بكرا أو للوقف أو للتخفيف نحو يأمركم بسكون الراء ولا يختص ذلك بالشعر بل يجوز فى النثر على الصحيح وما حرك لالتقاء الساكنين كـ ﴿ **لم يكن الذين كفروا** ﴾ [البينة : ١] وما أدغم فى آخره كلم يشد وما حرك من القوافى نحو * وأنك مهما تأمرى القلب يفعل * وكما تقدر الحركات تقدر الحروف كما فى الأسماء الستة أو المثنى أو الجمع إذا أضيف إلى كلمة أولها ساكن . **(قوله قد ثبت حرف العلة)** أى وجد وليس المراد خصوص حرف العلة الموجود قبل دخول الجازم الذى هو لام الكلمة بل الأعم منه ومن المزيد للإشباع فظهر قول الشارح بعد فقيل ضروره وقيل بل حذف إلخ أى فقيل حرف العلة الموجود هو الأصلى وثبت مع الجازم للضرورة وقيل ليس هو الأصلى بل الأصلى حذف ثم أشبعت الفتحة إلخ فلا حاجة إلى ما تكلفه البعض . هذا وفى الهمع أن ثبوت حرف العلة مع الجازم لغة فيكون أهل هذه اللغة قد اكتفوا عند دخول الجازم بحذف الحركة المقدرة .

[٤٠] قائل البيت هو عبد يغوث بن وقاص الحارثى ، والبيت من الطويل ، والشاهد فى البيت قوله : « لم ترى » حيث أثبت الشاعر الألف فى ترى مع وجود الجازم : وهذه لغة أو ضرورة .

وقوله :

[٤١] أَلَمْ يَأْتِيكَ وَٱلْأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ[١]

وقوله :

[٤٢] هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا ... مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ[٢]

فقيل ضرورة وقيل بل حذف حرف العلة ثم أشبعت الفتحة فى تر فنشأت ألف ،

(قوله فى قوله وتضحك إلخ) وأما قراءة قنبل ﴿ أنه من يتقي ويصبر ﴾ [يوسف : ٩٠] بإثبات الياء وتسكين الراء فقيل من موصولة وتسكين يصبر للتخفيف أو الوصل بنية الوقف وقيل شرطية والياء إشباع أو لإجراء المعتل مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركة المقدرة . **(قوله شيخة عبشمية)** أى عجوز منسوبة إلى عبد شمس ويمانيا أصله يمنيا حذفت إحدى ياءي النسب وعوض عنها الألف . **(قوله والأنباء تنمى)** بفتح الفوقية أى الإخبار تزداد وتنتشر يقال نما الشيء ينمو وينمى ازداد . ونمى الحديث ينمى ارتفع ونماه بالتخفيف ينميه رفعه كذا فى القاموس . قال العينى : والجملة معترضة بين الفعل والفاعل وهو ما لاقت والباء زائدة ويحتمل أنه تنازع يأتى وتنمى فى ما لاقت وأعمل الثانى وأضمر الفاعل فى الأول وحينئذ فلا اعتراض ولا زيادة والباء على هذا للتعدية قال فى المغنى : والمعنى على الأول يعنى زيادة الباء واعتراض الجملة أوجه إذ الأنباء من شأنها أن تنمى بهذا وبغيره وقوله لبون هى الناقة ذات اللبن ويروى قلوص بفتح القاف وضم اللام وهى الناقة الشابة . **(قوله هجوت زبان)** اسم رجل والقصد الإنكار عليه فى الهجو ثم الاعتذار حيث لم يثبت على حالة واحدة . **(قوله فقيل ضرورة)** وعليه فجزم الفعل بإسقاط الضمة المقدرة .

---

[٤١] قاله قيس بن زهير العبسى جاهلى . وهو من قصيدة من الوافر . والأنباء جمع نبأ وهو الخبر . وتنمى بفتح التاء المثناة من فوق من نميت الحديث أنميه بالتخفيف إذا بلغته على وجه الإصلاح وطلب الخير ، وإذا بلغته على وجه الإفساد والنميمة قلت : نميته بالتشديد . والقلوص بفتح القاف وضم اللام هى الناقة الشابة ، ويروى لبون وهى الناقة ذات اللبن . وبنو زياد هم الربيع بن زياد وأخوته الذين أغار قيس على إبلهم . وقوله بما لاقت فاعل يأتيك والباء زائدة والأنباء تنمى جملة معترضة ويحتمل أن يتنازع يأتى وتنمى فيما لاقت وأعمل الثانى وأضمر الفاعل فى الأول فحينئذ لا اعتراض ولا زيادة للباء . وارتفاع قلوص بلاقت . والشاهد فى يأتيك حيث أثبت الياء مع الجازم . وعن الأصمعى : الأهل أتاك . وعن بعضهم ألم يأتك بالجزم فلا شاهد فى الوجهين .

[٤٢] هو من البسيط . وزبان اسم رجل . واشتقاقه من الزبن وهو طول الشعر وكثرته ، ومنع من الصرف للعلمية والألف والنون المزيدتين وأصل الجملتين لم تهجه ولم تدعه . وأراد بهذا الإنكار عليه فى هجوه ثم اعتذاره عنه حيث لم يستمر على حالة واحدة، فلا هو استمر على هجوه ولا هو تركه من الأول فصار أمره بين الأمرين ، فلا ذم فى هجوه لاعتذاره ولا شكر عليه لسبق هجوه . والجملتان كاشفتان فلذلك ترك العاطف . والشاهد فى لم تهجو حيث أثبت الواو مع الجازم للضرورة .

والكسرة فى ياتك فنشأت ياء ، والضمة فى تهج فنشأت واو . وأما ﴿ **سنقرئك فلا تنسى** ﴾[الأعلى : ٦] فلا نافية لا ناهية أى فلست تنسى .

[النَّكِرةُ وَالْمَعْرِفَةُ]

(**نَكِرَةٌ قَابِلُ أَلْ مُؤَثِّرَا**) فيه التعريف كرجل وفرس وشمس وقمر (**أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا**

[النكرة والمعرفة]

هما فى الأصل اسما مصدرين لنكر وعرف ثم جعلا اسمى جنس للاسم المنكر والاسم المعرف لا علمين وإن وقع فى كلام شيخنا . قيل : تقسيم الاسم إلى النكرة والمعرفة على سبيل منع الخلو لا منع الجمع لأن المعرف بلام الجنس نكرة معنى والتحقيق أنه معرفة معنى أيضا لأنه الماهية المشخصة بقيد ظهورها فى فرد ما فالشيوع إنما جاء من انتشار الفرد وهذا لا يقدح فى كون الاسم معرفة معنى لتعين الموضوع له وهو الماهية غاية الأمر أن انتشار الفرد جعله كالنكرة أفاده الروداني .

(**فائدة**) الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور بعد النكرة المحضة صفتان نحو رأيت طائرا يصيح أو فوق غصن أو على غصن وبعد المعرفة المحضة حالان نحو رأيت الهلال يضىء أو بين السحاب أو فى الأفق وبعد النكرة التى كالمعرفة أو المعرفة كالتى كالنكرة محتملان للوصفية والحالية نحو هذا ثمر يانع يعجب الناظر أو فوق أغصانه أو على أغصانه لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة ونحو يعجبنى الزهر يفوح نشره أو فوق أغصانه أو على أغصانه لأن المعرف الجنسى كالنكرة فقول المعربين الجمل وشبهها بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال ليس على إطلاقه كذا فى المغنى . وأسلفنا عن الدمامينى جواز كون الظرف بعد المعرفة المحضة صفة بتقدير متعلقه معرفة .

(**فائدة ثانية**) قال فى المغنى : قالوا إن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى وإن أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كانت نفس الأولى وحملوا على ذلك ما روى « لن يغلب عسر يسرين » ثم نقض الأحكام الأربعة بتخلفها ثم دفع النقض بحمل كلامهم على الإطلاق وعدم القرينة فأما مع القرينة فالتعويل عليها ووجه حمل لن يغلب عسر يسرين على ذلك أن قوله إنّ مع العسر يسرا وإن احتمل التأكيد فيكون أخذ اليسرين من جعل تنوين يسرا للتكثير لكن جعله تأسيسا خير فيكون فى الكلام عسر واحد ويسران والمراد بالعسر عسر الدنيا الذى كانوا فيه وباليسرين ما تيسر لهم من الفتوح فى زمنه عليه الصلاة والسلام وما تيسر فى أيام الخلفاء أو يسر الدنيا ويسر الآخرة . وقال التفتازانى فى تلويحه المذكور أولا إما نكرة أو معرفة وعلى

قَدْ ذُكِرَا) أي ما يقبل أل ، وذلك كذي بمعنى صاحب ، ومن وما فى الشرط والاستفهام

كل إما أن يعاد نكرة أو معرفة فالأقسام أربعة وحكمها أن الثانى إن كان نكرة فهو مغاير للأول وإلا كان المناسب التعريف لكونه معهودا سابقا فى الذكر وإن كان معرفة فهو الأول حملا له على المعهود الذى هو الأصل فى اللام والإضافة ا هـ وكلامه مخالف لكلام المغنى فى صورة إعادة المعرفة نكرة وقد حكى البهاء بن السبكي فيها قولين كما فى الشمنى فكل منهما مشى على قول . ثم قال التفتازانى : واعلم أن المراد أن هذا هو الأصل عند الإطلاق وخلوّ المقام من القرائن وإلا فقد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة نحو ﴿ **وهو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله** ﴾[1] وقد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة نحو ﴿ **وهذا كتاب أنزلناه مبارك** ﴾[2] إلى قوله تعالى : ﴿ **أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين** ﴾[3] وقد تعاد المعرفة معرفة مع المغايرة نحو ﴿ **وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدّقا لما بين يديه من الكتاب** ﴾[4] وقد تعاد المعرفة نكرة مع عدم المغايرة نحو ﴿ **إنما إلهكم إله واحد** ﴾[5] ا هـ ومثال تخلف الحكم الرابع على ما مشى عليه المغنى ﴿ **يسألك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا** ﴾[6] . **(قوله نكرة قابل أل إلخ)** أو رد عليه أنه غير جامع لخروج الأسماء المتوغلة فى الإبهام كأحد الملازم للنفى وهو ما همزته أصلية وبمعنى إنسان لا ما يقع فى الإثبات والنفي وهو ما همزته بدل من واو شذوذا وبمعنى واحد فالفرق بينهما من جهة الاستعمال وجهة اللفظ وجهة المعنى وكعريب وديار وغير وشبه لأنها لا تقبل أل وخروج أسماء الفاعلين والمفعولين لأن أل الداخلة عليها موصولة وخروج الحال والتمييز واسم لا التبرئة ومجرور ربّ وأفعل من لأنها لا تقبل أل وغير مانع لدخول ضمير الغائب العائد إلى نكرة كجاءنى رجل فأكرمته لوقوعه موقع ما يقبل أل وهو رجل ودخول يهود ومجوس فإنهما يقبلان أل مع أنهما معرفتان إذ منعا الصرف للعلمية والتأنيث والجواب عن الأول بمنع الخروج لأن كلا من المتوغلة وأسماء الفاعلين والمفعولين واقع موقع ما يقبل أل كإنسان وكذات ثبت لها الضرب أو وقع عليه الضرب مثلا والحال وما بعدها قابلة لأل فى حالة الإفراد ولا يضر عدم قبولها أل فى تلك التراكيب وعن الثانى بمنع وقوع الضمير المذكور موقع ما يقبل أل لأن معناه الرجل المتقدم ذكره فليس واقعا موقع رجل بل موقع الرجل والرجل لا يقبل أل أفاده سم . ومنع أن يهود ومجوس يقبلان أل حال كونهما معرفتين بالعلمية على القبيلتين وإنما يقبلان أل حال كونهما جمعين ليهودى ومجوسى كروم ورومى وهما حينئذ نكرتان . **(قوله كرجل وفرس إلخ)** لا يخفى على النبيه حكمة تعداد الأمثلة . **(قوله أو واقع إلخ)** أو للتنويع أى لتنويع مفهوم النكرة إلى نوعين فهى موضوعة لقدر مشترك بين النوعين وهو ما دل على شائع فى جنسه كما قاله ابن هشام . **(قوله كذى بمعنى صاحب)** أورد عليه أن صاحبا الذى يقع موقعه ذو صفة من باب اسم الفاعل

(١) الآية ٨٤ : سورة الزخرف . (٢) الآية ١٥٥ : سورة الأنعام . (٣) الآية ١٥٦ : سورة الأنعام .
(٤) الآية ٤٨ : سورة المائدة . (٥) الآية ٦ : سورة فصلت . (٦) الآية ١٥٣ : سورة النساء .

خلافا لابن كيسان فى الاستفهاميتين فإنهما عنده معرفتان ، فهذه لا تقبل أل لكنها تقع موقع ما يقبلها ، إذ الأولى تقع موقع صاحب ، ومن وما يقعان موقع إنسان وشىء ، ولا يؤثر خلوهما من تضمن معنى الشرط والاستفهام ، فإن ذلك طارئ على من وما إذ لم يوضعا فى الأصل له ، ومن ذلك أيضا من وما نكرتين موصوفتين كما فى مررت بمن معجب لك وبما معجب لك ، فإنهما لا يقبلان أل لكنهما واقعان موقع إنسان وشىء وكلاهما يقبل أل . وكذلك صه ومه بالتنوين لا يقبلان أل لكنهما يقعان موقع ما يقبلها وهو سكوتا وانكفافا وما أشبه ذلك . ونكرة مبتدأ والمسوّغ قصد الجنس ، وقابل أل خبر ، ومؤثرا حال من

وإن كان صاحب يستعمل كثيرا استعمال الأسماء الجامدة وأل الداخلة على الصفة التى من باب اسم الفاعل موصولة لا معرفة . وأجيب بأن المراد واقع موقع ما يقبل أل ولو فى الجملة وصاحب يقبل أل المعرفة باعتبار معناه الاسمى وإن لم يكن معناه عند وقوع ذى موقعه قاله سم أو يقال صاحب الذى هو معنى ذو واقع موقع ذات ثبت لها الصحبة فذو واقع موقع ما يقبل أل بواسطة وقال الروداني : تحرير هذا المحل أن ذو اسم فيه معنى الوصف وضع لأن يوصف به كما يوصف بالصفات المشبهة وهو متحمل للضمير كالصفة وأن صاحب لا يشك فى أنه يجوز أن يستعمل مرادا به الحدوث من صحبه فهو صاحب أى مصاحب وعليه يقال مررت برجل صاحب أخوه عمرا وإنكار ذلك مكابرة للواضح ويجوز أن يستعمل صفة مشبهة بأن يراد به الثبوت والدوام وهو بهذا المعنى مرادف لذو فتكون أل الداخلة عليه معرفة لا موصولة فلا يتجه التزام كون أل فى الصاحب الواقع موقعه ذو موصولة والجواب بما مر ا هـ ملخصا وهو حسن . **(قوله فإنهما عنده معرفتان)** لأن جوابهما معرفة نحو زيد ولقاؤك فى جواب من عندك وما دعاك إلى كذا . وشرط الجواب مطابقة السؤال . وردّ بجواز أن يقال فى الجواب رجل من بنى فلان وأمر مهمّ كذا فى شرح الجامع . **(قوله ولا يؤثر خلوّهما)** جواب عن إيراد على قوله ومن وما يقعان إلخ . **(قوله موصوفتين)** أى بمفرد كما مثل أو بجملة كمررت بمن قام وسررت بما رأيت أى بإنسان قام وبشىء رأيت وإنما مثل بما وصف بالمفرد لعدم احتماله كون من وما موصولتين لأن العلة لا تكون مفردا . **(قوله وهو سكوتا وانكفافا)** أى النائبين عن اسكت وانكفف أى اسكت سكوتا ما وانكفف انكفافا ما وبجعل المراد المصدرين النائبين عن الفعلين المراد بهما طلب سكوت ما وانكفاف ما كانا دالين على الطلب والتنكير كصه ومه[1] فاندفع اعتراض اللقانى بأنه إن أريد المصدر النائب عن فعله فات التنكير لأن اسكت إنما يدل على طلب السكوت من حيث هو أو غير النائب فات الطلب على أن قولهم الفعل من قبيل النكرات يقتضى دلالة اسكت على طلب سكوت ما لكن قيل ما ذكره الشارح مبنى على أن مدلول اسم الفعل هو المصدر والذى عليه الجمهور أن مدلوله الفعل . قال الروداني : والذى نفهمه أنه يصح كلامه على المذهبين فيكون صه واقعا موقع سكوتا بواسطة وقوعه موقع اسكت عند الجمهور وبلا واسطة عند غيرهم .

(١) وصه ومه هنا بالتنوين ، لأنهما لا يقبلان أل ، ولكنهما يقعان موقع ما يقبلها أى سكوتًا وانكفافًا عن اسكت وانكفف .

المضاف إليه وهو أل . وشرط جواز ذلك موجود وهو اقتضاء المضاف العمل فى الحال وصاحبها . واحترز بمؤثرا عما يدخله أل من الأعلام لضرورة أو لمح وصف على ما سيأتى بيانه فإنها لا تؤثر فيه تعريفا فليس بنكرة .

(تنبيه): قدم النكرة لأنها الأصل إذ لا يوجد معرفة إلا وله اسم نكرة[1] ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له ، والمستقل أولى بالأصالة ، وأيضا فالشىء أول وجوده تلزمه الأسماء العامة ، ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة كالآدمى إذا ولد فإنه يسمى إنسانا أو مولودا أو موجودا ، ثم بعد ذلك يوضع له الاسم العلم واللقب والكنية . وأنكر النكرات مذكور ، ثم محدث ، ثم جوهر ، ثم جسم ، ثم نام ، ثم حيوان ، ثم إنسان ، ثم رجل ، ثم عالم ؛ فكل واحد من هذه أعم مما تحته واخص

(قوله ونكرة مبتدأ) منع البعض فيما يأتى كون نكرة مبتدأ حتى يحتاج إلى مسوّغ وعلل ذلك بأن التعريف غير محمول على المعرف لا حمل مواطأة ولا حمل اشتقاق بل هو تصوّر ساذج أى لا حكم معه كما صرح به الميزانيون . وفيه نظر لا يخفى إذ التصوّر الساذج مجرد التعريف لا مجموع القضية المركبة من المعرف والتعريف إذ لا تخلو قضية عن الحكم ودعوى أن التعريف غير محمول على المعرف أصلا ينبغى حملها على معنى أن المقصود من التعريف تصوّر ماهية المعرف لا حمله عليه وإن كان حمله عليه حمل مواطأة لازما فتأمل . **(قوله قصد الجنس)** أى فى ضمن الأفراد إذ الحقيقة المحضة لا تتصف بقبول أل ولا الوقوع موقع ما يقبلها وقيل المسوّغ الوقوع فى معرض التقسيم وقيل غير ذلك . **(قوله وقابل أل خبر)** ولا يعترض بتذكير الخبر وتأنيث المبتدأ لأن قابل صفة لمحذوف أى اسم قابل والاسم يقع على المذكر والمؤنث ويحتمل أن يكون قابل مبتدأ مؤخرا ونكرة خبرا مقدّما وهو أنسب بقول المصنف وغيره معرفة لكن يضعفه أن المحدث عنه النكرة فهى الأولى بالابتداء . **(قوله أو لمح وصف)** لو قال أو لمح أصل لكان أولى ليدخل نحو النعمان فإنه فى الأصل اسم عين للدم . **(قوله لأنها الأصل)** أى الغالب والسابق ، يدل على الغلبة الأولى وعلى السبق العلة الثانية ولا يرد أن المعرفة أشرف لأن النكات لا تتزاحم ولأن الأنسب اعتبار كون الأسبق فى الوجود هو الأسبق فى الذكر . **(قوله إلا وله)** أى لمدلوله . **(قوله ويوجد كثير من النكرات)** كأحد وعريب وديار وقول البعض وحائط وحصير وحصاة يرده أن الثلاثة لها معرفة بأل . **(قوله والمستقل إلخ)** من تمام علة الأصالة ومراده بالمستقل ما ينفرد فى بعض الصور ويلزمه الأكثرية ولو عبر بدله بالأكثر لكان أوضح . **(قوله الاسم العلم واللقب والكنية)** العلم عطف بيان على الاسم لدفع توهم أن المراد بالاسم ما قابل الفعل والحرف وقوله واللقب والكنية معطوفان على الاسم لكن قد يقال دفع التوهم حاصل بعطف الكنية واللقب فكان الأولى تقديم العلم على الاسم ليكون لذكر المتأخر كبير فائدة وليكون ما بعد العلم تفصيلا بعد إجمال . **(قوله مذكور ثم موجود إلخ)** ليس القصد من هذا الحصر بل التقريب إذا ما شابه

---

(١) وانظر شرح ابن جابر الأندلسى لألفية ابن مالك فى هذا الباب .

بما فوقه : فقول كل عالم رجل ولا عكس ، وهكذا كل رجل إنسان إلى آخره (**وَغَيْرُهُ**) أى غير ما يقبل أل المذكورة أو يقع موقع ما يقبلها[1] (**مَعْرِفَةٌ**) إذ لا واسطة . واستغنى بحد النكرة عن حد المعرفة . قال فى شرح التسهيل : من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه . وأنواع المعرفة[2] على ما ذكره هنا ستة : المضمر (**كَهُمْ وَ**) اسم الإشارة نحو (**ذِى * وَ**) العلم نحو (**هِنْدَ وَ**) المضاف إلى معرفة نحو (**ٱبْنِى وَ**) المحلى بأل نحو (**ٱلْغُلَامُ وَ**) الموصول نحو (**ٱلَّذِى**) وزاد فى شرح الكافية المنادى المقصود كيا رجل . واختار فى التسهيل أن تعريفه بالإشارة إليه والمواجهة[3] ، ونقله فى شرحه

هذه الأشياء كهى فكمذكور أى ما شأنه أن يذكر معلوم أى ما شأنه أن يعلم وكموجود معدوم وكحيوان شجر وكإنسان فرس وكرجل امرأة وكعالم جاهل بقى النظر فى الشيئين اللذين بينهما العموم والخصوص الوجهى والظاهر أنهما فى مرتبة واحدة لسقوط عموم كل بخصوصه . (**قوله ثم نام ثم حيوان**) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها إسقاط ثم نام والأولى أولى . (**قوله ثم عالم**) أورد عليه أن عالما يطلق على الله تعالى وعلى الملك والجنى فهو أعم من رجل من هذا الوجه وأجيب بأن المراد ثم عالم من بنى آدم وفيه ما فيه . (**قوله وأخص مما فوقه**) هذا باعتبار غالب ما ذكره إذ الطرف الأعلى ليس فوقه شىء فتأمل . (**قوله وغيره معرفة**) فى الإخبار قلب كما يقتضيه صنيع نظيره السابق وجعلهم المحدث عنه هو المبتدأ وإنما أفرد الضمير مع أن المرجع اثنان لتأوّله بالمذكور وقول البعض لكون العطف بأو سهو عن المنصوص عليه من أن إفراد الضمير إنما هو بعد أو التى للشك ونحوها مما يكون الحكم معها لأحد الأمرين أو الأمور لا التى للتنويع لأنها بمنزلة الواو . (**قوله إذ لا واسطة**) وأثبتها بعضهم فى المجرد من أل والتنوين كمن وما ومتى وأين وكيف . (**قوله بحد النكرة**) أى تعريفها الصادق بالرسم فاندفع ما يقال إن ما ذكره رسم لأحد على أنا قدّمنا رده فى بحث الكلام وقوله عن حد المعرفة اعترض بأن قوله وغيره معرفة فى قوة قولك المعرفة ما لا يقبل أل ولا يقع موقع ما يقبلها فقد ذكر لها حدا . وأجيب بأن المراد عن حدها مصرحا به فلا ينافى أنه يفهم من كلامه ضمنا . (**قوله دون استدراك**) أى اعتراض عليه الضمير إلى من أوحدّ . ومن جملة ما علل به المصنف أن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظا كما فى قولك كان ذلك عاما أول وعكسه كأسامة . قال الدمامينى : وهو كلام ظاهرى خال عن التحقيق أى لأن الأول فى الأصل مبهم وتعينه عارض من الوصف فهو نكرة لفظا ومعنى بحسب الأصل والثانى مدلوله عند غير الناظم معين وهو الماهية فهو معرفة معنى ولفظا وقد عرّف غير واحد المعرفة بما وضع لشىء بعينه ولا استدراك . (**قوله والمضاف إلى معرفة**) أى إضافة محضة كما يشير إليه المثال . (**قوله المنادى المقصود**) أى المنكر المقصود نداؤه بعينه وإنما سكت عنه هنا لذكره له فى باب النداء كما سكت عن اسم الفعل غير المنون وأجمع ونحوه من ألفاظ التوكيد وسحر المراد به سحر

---

(١) يقصد النوع الذى لا يقبل أل المفيدة للتعريف ولا يقع موقع ما يقبلها ولا يكون من النكرة ما لا يقبل أل أصلاً مثل محمد ، وزيد ، ولا يكون منها ما يقبلها ولكنها لا تؤثر فيه التعريف مثل : حارث ، وعباس قال لا تفيدها التعريف لأنها معارف بالعلمية ، واللام دخلت عليها للمح الأصل بها .

(٢) المعرفة : هى ما وضع لشىء بعينه ، ولا يعترض فى هذا بأن أل الداخلة على صاحب فوصولة معرفة لأنه قد تنوس فى الصحبة معناها الأصلى بحسب لا مستعمال ، وصارت من قبيل الجوامد ، أو لأنها واقعة موقع ذات وقع فيها الحدث وذات تقبل « أل » منقول الذات .

(٣) انظر توضيح المقاصد والمسالك ، ١٢٦/١ . وانظر عبارة ابن أم قاسم المرادى فى تفسير المراجع .

عن نص سيبويه وذهب قوم إلى أنه معرفة بأل مقدرة وزاد ابن كيسان من وما الاستفهاميتين كما تقدم ولما فات على الناظم ترتيب المعارف فى الذكر على حسب ترتيبها فى المعرفة لضيق النظم رتبها فى التبويب على ما ستراه فأعرفها المضمر على الأصح ، ثم العلم ثم اسم الإشارة ، ثم الموصول ، ثم المحلى وقيل هما فى مرتبة واحدة وقيل المحلى أعرف

يوم بعينه وأمس المراد به يوم بعينه لذكره الأول فى بابه والثانى فى باب التوكيد والثالث والرابع فيما لا ينصرف على أن منهم من يرد الأربعة إلى الستة أما المنكر غير المقصود نداؤه بعينه فهو باق على تنكيره وأما المعرف قبل النداء فالصحيح بقاؤه على تعريفه وإنما زاده النداء وضوحا وقيل تعرف بالنداء بعد زوال تعريف العلمية . **(قوله واختار إلخ)** بيان لوجه زيادته وأنه ليس من المعارف الستة . **(قوله والمواجهة)** يظهر أن العطف تفسيرى . **(قوله بأل)** أى الحضورية وناب حرف النداء منابها . **(قوله فات على الناظم)** كان عليه حذف على لأن فات يتعدى بنفسه ويمكن أنه ضمنه معنى عسر . **(قوله فأعرفها)** فيه صوغ أفعل التفضيل من الرباعى المجهول وهو شاذ من وجهين والسالم التعبير بأعلاها أو أرفعها من رفع ككرم رفعة بكسر الراء شرف وعلا قدره كما فى القاموس . واعلم أنه قد يعرض للمفوق ما يجعله مساويا لفائقه كالموصول والعلم فى سلام على من أنزل عليه الكتاب أو فائقا عليه كالعلم والضمير فى جواب طارق الباب للقائل من بالباب نبه عليه الشارح فى شرحه على التوضيح . **(قوله على الأصح)** وقيل أعرفها العلم وقيل اسم الإشارة وقيل المحلى والخلاف فى غير اسم الله تعالى فهو أعرف المعارف إجماعا قال الشنوانى ويليه ضميره . **(قوله ثم العلم)** وأعرفه علم المكان ثم علم الآدمى ثم علم غيره من الحيوانات وقيد المصنف فى بعض نسخ التسهيل العلم بالخاص . قال شارح الجامع : ولابد منه كما قاله أبو حيان ليخرج بذلك نحو أسامة اهـ يعنى فليس بعد العلم وقيل اسم الإشارة وانظر ما رتبته فتأمل . **(قوله ثم اسم الإشارة)** وأعرفه ما للقريب ثم ما للمتوسط ثم ما للبعيد . **(قوله ثم الموصول)** قيل أعرفه ما كان مختصا ثم ما كان مشتركا ويظهر أن أعرف كل منهما ما كان معهودا معينا ثم ما للاستغراق ثم ما للجنس لمجيء الموصول للثلاثة كأل والإضافة . **(قوله ثم المحلى)** وأعرفه ما للعهد ثم ما للاستغراق ثم ما للجنس . فإن قلت : مدار التعريف والتنكير على المعنى وقد شاع أن المعرف بلام الجنس نكرة معنى وإن كان معرفة لفظا . قلت : التحقيق أنه معرفة معنى أيضا كما مر عن الروداني فى أول الباب . **(قوله وقيل هما فى مرتبة واحدة)** اختاره الناظم وعلله بأن تعريف كل منهما بالعهد وهو يقتضى أن الذى فى مرتبة الموصول عنده هو المحلى بأل العهدية كما أشار إليه الدمامينى . **(قوله وقيل المحلى أعرف من الموصول)** قائله ابن كيسان واستدل بقوله تعالى : ﴿ **قل من أنزل الكتاب الذى جاء به موسى** ﴾ [الأنعام : ٩١] إذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف . وأجاب المصنف بأن الذى بدل أو مقطوع أو الكتاب علم بالغلبة على التوراة عند المقصودين بالخطاب وهم بنو إسرائيل ولك أن تجيب أيضا بأن الآية على تقدير وصفية الذى إنما تمنع أعرفية الموصول من المحلى لا تساويهما الذى ذهب إليه المصنف وحينئذ فلا تدل الآية على أعرفية المحلى فافهم .

من الموصول وأما المضاف فإنه فى رتبة ما أضيف إليه مطلقا عند الناظم وعند الأكثر أن المضاف إلى المضمر فى رتبة العلم وأعرف الضمائر ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب السالم عن الإبهام وجعل الناظم هذا فى التسهيل دون العلم[1] **(فَمَا)** وضع **(لِذِى غَيْبَةٍ)**

(قوله فى رتبة العلم) أى لا الضمير لأنه يقع صفة للعلم فى نحو مررت بزيد صاحبك على أن اسم الفاعل للمضى والصفة لا تكون أعرف بل مساوية أو دون كذا قالوا والأظهر عندى أن المضاف دون المضاف إليه مطلقا كما ذهب إليه المبرد لاكتسابه التعريف منه وأن قولهم فى علة استثناء الضمير أن الصفة لا تكون أعرف ممنوع لأنه إذا كان المقصود من الصفة إيضاح الموصوف فأى مانع من كونها أعرف لا يقال المانع أن التابع لا يفضل عن المتبوع لأنا نقول هذا منقوض بجواز إبدال المعرفة من النكرة ويقوّى ذلك المنع أنه يقال جاء الرجل الذى قام أبوه والظاهر أن الموصول فيه نعت ثم رأيت الفارضى فى باب النعت نقل عن ابن هشام جواز كون النعت أعرف من المنعوت وذكر أن اشتراط كونه أو مساويه مذهب الأكثر ورأيت الشارح أيضا فى باب النعت نقل جواز ذلك عن الفراء والشلوبين وأن الناظم رجحه وبما ذكر يعلم عدم اتجاه رد القول بأن المضاف دون المضاف إليه مطلقا بنحو ﴿ **وواعدناكم جانب الطور الأيمن** ﴾ [طه : ٨٠] لأن النعت لا يكون أعرف فتأمل منصفا . **(قوله ثم الغائب السالم عن الإبهام)** فسر فى التصريح السلامة من الإبهام بأن يتقدم اسم واحد معرفة أو نكرة فمثال غير السالم جاءنى زيد وعمرو فأكرمته فهذا الضمير ناقص الاختصاص باحتمال عوده للأول والثانى لعدم ما يعين رجوعه إلى أحدهما بخصوصه وإن كان عوده للثانى راجحا فاندفع ما نقله شيخنا والبعض عن الدمامينى من النظر ويحتمل تفسيرها بأن يرجع إلى معرفة أو نكرة معينة بالصفة فتأمل أما الذى لم يسلم منه فقيل مؤخر عن رتبة العلم وقيل فى رتبته هذا . وقد اختلف فى ضمير الغائب العائد إلى النكرة فالجمهور على أنه معرفة مطلقا وقيل إن خصصت قبل بحكم نحو جاءنى رجل فأكرمته بخلاف ربه رجلا ويا لها قصة ورب رجل وأخيه واختاره الدمامينى وعلله بأن فى الضمير فى الأول من التعيين والإشارة إلى المرجع ما ليس فى المظهر النكرة ألا ترى أنك إذا أردت تفسير الضمير فى جاءنى رجل فأكرمته قلت هذا الرجل لا رجلا وقيل إن لم يجب تنكيرها بخلاف واجبته كالحال والتمييز وقيل ليس معرفة بالكلية . **(قوله وجعل الناظم هذا)** أى السالم عن الإبهام فغير السالم بالأولى وهذا من جملة مقابل الأصح المتقدم . **(قوله فما وضع)** قدر متعلق الجار والمجرور خاصا لدلالة المقام عليه وما واقعة على جامد وقوله لذى غيبة أو حضور أى مع اعتبار دلالته على الغيبة أو الحضور فخرج بما التى أوقعناها على جامد لفظ غائب وحاضر ومتكلم ومخاطب وبقوله لذى غيبة أو حضور ضمير الفصل وياء الغيبة لأنهما حرفان وضع أولهما للغيبة أو الحضور لا لذى الغيبة أو ذى الحضور وثانيهما للغيبة لا لذى الغيبة وكاف الخطاب وتاؤه الحرفيان لأنهما وضعا

---

(١) انظر توضيح المقاصد والمسالك ١٠٠/١٢٦ ، وانظر شرح الألفية لابن الهوارى فى هذا الموضع .

تقدم ذكره لفظا أو معنى أو حكما على ما سيأتى فى آخر باب الفاعل **(أَوْ)** لذى **(حُضُورٍ)** متكلم

للخطاب لا لذى الخطاب ونون تكلم المتكلم مصاحبا لغيره أو معظما نفسه لأنها وضعت للتكلم لا لذى التكلم وكذا همزة التكلم وبقولنا مع اعتبار دلالته على الغيبة أو الحضور الأسماء الظاهرة المستعملة فى غائب أو حاضر هكذا ينبغى تقرير هذا المحل وبه تندفع الإيرادات هذا وكلام المصنف يحتمل جريانه على مذهب السعد والجمهور من أن المضمرات ونحوها كليات وضعا جزئيات استعمالا . والمعنى فما وضع لمفهوم ذى غيبة أو حضور وعلى مذهب العضد والسيد من أنها جزئيات وضعا واستعمالا . والمعنى فما وضع لكل فرد ذى غيبة أو حضور على حدته بواسطة استحضار أمر عام لتلك الأفراد ثم المراد الغيبة والحضور حقيقة أو تنزيلا . **(قوله تقدم ذكره إلخ)** بيان لما يجب لضمير الغائب وتقدم الذكر لفظا أن يتقدم المرجع صريحا نحو جاءنى رجل فأكرمته وضرب زيدا غلامه وتقدمه معنى أن يكون المرجع فى قوة المتقدم صريحا لتقدمه رتبة نحو ضرب غلامه زيد أو لتضمن الكلام السابق إياه نحو ﴿ **اعدلوا هو أقرب للتقوى** ﴾[1] فإن الفعل متضمن لمرجع الضمير أو لاستلزام الكلام إياه استلزاما قريبا نحو ﴿ **ولأبويه لكل واحد منهما السدس** ﴾[2] أى الميت بقرينة ذكر الإرث أو بعيدا نحو ﴿ **حتى توارت بالحجاب** ﴾[3] أى الشمس على قول بقرينة ذكر العشى وتقدمه حكما أن يلحق بالمتقدم لحكم الواضع بتقدم المرجع وإن خولف لنكتة الإجمال ثم التفصيل وهذا فى المسائل الست التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة نحو نعم رجلا زيد كذا فى الخطابى وحفيد السعد وخرج بذلك نحو ضربته زيدا فإن المرجع لم يتقدم فيه لا لفظا ولا معنى ولا حكما أما الأولان فظاهران وأما الثالث فلأنه لم يلحق بما تقدم فيه المرجع إذ ليس من المسائل الست وبتقرير المقام على هذا الوجه يسقط ما ذكره البعض هنا فتدبر وتلك المسائل الست رفع الضمير بنعم وبابه ورفعه بأول المتنازعين وجره برب وإبدال المفسر منه نحو اللهم صل عليه الرءوف الرحيم وضمير الشأن والإخبار عن الضمير بالمفسر نحو هى النفس تحمل ما حملت وهى العرب تقول ما شاءت وقيل الضمير فيه للقصة وقيل ما بعده بدل مفسر له ونحو ﴿ **إن هى إلا حياتنا الدنيا** ﴾[4] وجوّز الزمخشرى تفسير الضمير بالتمييز بعده فى غير بابى نعم ورب نحو ﴿ **فسواهن سبع سموات** ﴾[5] ﴿ **فقضاهن سبع سموات** ﴾[6] جوّز كون سبع تمييزا مفسرا للضمير وقولنا وإن خولف لنكتة الإجمال ثم التفصيل إيضاحه أنهم إنما خالفوا فى المسائل الست وضع الضمير بتأخير مفسره لأنهم قصدوا التفخيم بذكر الشىء أولا مبهما ثم تفسيره لتضمن ذلك تشوق النفس إلى التفسير فيكون أوقع فيها والذكر مرتين بالإجمال والتفصيل فيكون آكد وفى الهمع أن الضمير قد يرجع إلى نظير السابق نحو ﴿ **وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره** ﴾[7] أى عمر معمر ، آخر :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا   إلى حمامتنا أو نصفه فقد[8]

أى نصف حمام ، آخر بقدره عندى درهم ونصفه أى نصف درهم آخر اهـ . قال الدمامينى : كذا قال ابن مالك وجماعة قال ابن الصائغ : وهو خطأ إذ المراد ومثل نصفه فالضمير عائد على نفس ما قبله .

---

(١) الآية ٨ : سورة المائدة . (٢) الآية ١١ : سورة النساء . (٣) الآية ٣٢ : سورة ص . (٤) الآية ٢٩ : سورة الأنعام .
(٥) الآية ٢٩ : سورة البقرة . (٦) الآية ١٢ : سورة فصلت . (٧) الآية ١١ : سورة فاطر .
(٨) هذا البيت للنابغة الزيانى وهو من البسيط وهو من شواهد الكتاب وشذور الذهب . وليس هذا مكانه الأصلى فى الاستشهاد النحوى . إذ هو فى باب ما الزائدة التى تعمل أولا على اختلاف النحاة فيها .

أو مخاطب (**كَأَنْتَ**) وأنا (**وَهُوَ**) وفروعها (**سَمِ**) فى اصطلاح البصريين (**بِالضَّمِيرِ**) والمضمر. وسماه الكوفيون كناية ومكنيا.

(**تنبيه**): رفع إبهام دخول اسم الإشارة فى ذى الحضور بالتمثيل (**وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لاَ يُبْتَدَا**) به (**وَلاَ يَلِى إِلَّا**) الاستثنائية (**اخْتِيَارًا أَبَدَا**) وقد يليها اضطرارا كقوله[1]:

[٤٥] **وَما نُبَالِى إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا ... أَلَّا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكِ دَيَّارُ**

(**فائدة**) قال فى التسهيل: ولا يكون أى مفسر ضمير الغائب غير الأقرب إلا بدليل اهـ. قال الدمامينى: وينبغى أن يكون المراد بالأقرب غير المضاف إليه أما إذا كان الأقرب مضافا إليه فلا يكون الضمير له إلا بدليل. ثم قال: فإن قلت هذا أى ما ذكره المصنف إذا لم يمكن عود الضمير إلا إلى أحدهما أى الشيئين المتقدمين كما فى قولك جاءنى زيد وعمرو وأكرمته وأما إذا أمكن عوده إلى أحدهما وعوده إليهما معا كما فى قولك جاء الزيدون والعمرون وأكرمتهم فهل الحكم كذلك. قلت: لم أر فيه بخصوصه نصا وينبغى أن يجرى على مسألة ما إذا تعقب الاستثناء أو الصفة مثلا أشياء معدودة فمن قال هناك بالعود إلى الأخير يقول هنا كذلك ومن قال عناك بالعود إلى الجميع وهو الصحيح يقول هنا الضمير عائد لكل ما تقدم لا إلى الأقرب فقط فتأمله. (**قوله كأنت وهو**) ليس من جر الكاف للضمير المنفصل على حد ما أنا كأنت لأن المراد هنا اللفظ لا معنى الضمير يس. (**قوله بالضمير**) فعيل من الضمور وهو الهزال. وقوله والمضمر مفعل من الإضمار وهو الإخفاء فإطلاق الأول على كثير الحروف كنحن، والثانى على البارز بتغليب غيرهما عليهما. (**قوله رفع إبهام إلخ**) أى رفع قوته وأضعفه وإلا فالتمثيل ليس نصا فى الرفع. (**قوله ما لا يبتدأ به ولا يلى إلا**) أى ما لا يؤتى به فى افتتاح النطق ولا يقع بعد إلا بحسب قانون اللغة العربية وإن أمكن ذلك عقلا كما قاله حفيد الموضح وإنما لم يبتدأ به ولم يل إلا لأن وضعه على أن يلى عامله نعم كان القياس أن يلى إلا على القول بأنها عاملة لكنه رفض والمراد لا يبتدأ به ولا يلى إلا باقيا على حالته التى كان عليها قبل الابتداء وتلو إلا فاندفع ما أورده اللقانى من أن الضمير فى ضربتهما وضربتهم وضربتهن متصل ويبتدأ به ويقع بعد إلا نحو هما ضربا وهم ضربوا وهن ضربن وما ضرب إلا هما أو هم أو هن لصيرورته مبتدأ أو فاعلا بعد أن كان مفعولا وإنما يرد لو صح أن يقال هما ضربت مثلا على

[شواهد النكرة والمعرفة]

[١] أنشده الفراء ولم يعزه إلى أحد. وهو من البسيط. والمبالاة بالشىء الاكتراث به. ويروى عنلا يجاورنا بإبدال الهمزة عينا والجملة فى محل النصب مفعول ما نبالى. وإن مصدرية والتقدير ما نبالى عدم مجاورة أحد غيرك إيانا إذا ما كنت أنت جارتنا. فالحاصل إذا حصلت أيتها المحبوبة فلا التفات لنا إلى غيرك. وكلمة ما زائدة. والمعنى حين كنت. ويجوز أن تكون مصدرية والتقدير حين كونك جارتنا. وإلا بمعنى غير وهو استثناء مقدم. والمعنى ألا يجاورنا ديارا لا أنت. يقال ما بالدار ديار أى أحد وكذلك ما بها دويرى وهو فيعال من درت وأصله ديوار قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء. والشاهد فى قوله إلاك فإنه أتى بالضمير المتصل بعد إلا، والقياس المنفصل أى إياك، وهو شاذ للضرورة. وأنكر المبرد وقوع هذا. وأنشد سواك ديار.

(١) هذا البيت من البسيط وهو مجهول قائله واستشهد به ابن يعش ١٠١/٣، وفى المغنى صـ ٤٤١. و «ما» فى البيت تستعمل نافية، وهى فى ذلك تستعمل بكثرة، وقد تستعمل للإثبات إذا جاء معها أخرى نفية مثل قول، الشاعر:

لقد بالبيت فطمن أم أوفى ... ولكن أم أوفى لاتبالى

«وديار» هنا معناه أحد، ولا يستعمل إلا فى النفى العام. والشاهد فى البيت قول «إلاك» حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا شذوذًا، وانظر فى هذا (الكواكب الدرية ١٠٨/١ ـ ١٣٩).

وذلك (كَالْيَاء وَالْكَافِ مِن) قولك (ٱبْنِى أَكْرَمَكْ * وَٱلْيَاءِ وَٱلْهَاءِ مِنْ) قولك (سَلِيهِ مَا مَلَكْ) فالأول : وهو الياء ضمير متكلم مجرور . والثانى : وهو الكاف ضمير مخاطب منصوب . والثالث وهو الياء ضمير المخاطبة مرفوع . والرابع : وهو الهاء ضمير الغائب

أن هما مفعول به لضربت وأما ما أجاب به هو نقلا عن الرضى وغيره من أن الضمير حال الاتصال الهاء فقط وحال الانفصال المجموع فلا يأتى على مذهب من يجعله الهاء فقط حال الانفصال أيضا مع أن فيه اعترافا بالانفصال حال الابتداء أو تلو إلا . **(قوله الاستثنائية)** قيل هو بيان للواقع وقيل احتراز عن إلا الوصفية التى بمعنى غير فى نحو مررت برجل إلاك أى غيرك لكن فى شرح الجامع ما نصه : وربما اقتضى كلامه أى ابن هشام فى متن الجامع أن إلا إذا كانت لغير الاستثناء كالموصوف بها يجوز معها الاتصال وليس مرادا ا هـ. **(قوله إلاك)** الكاف فى محل نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار . **(قوله كالياء والكاف إلخ)** أشار بتعداد الأمثلة إلى أنواع الضمير الثلاثة المتكلم والمخاطب والغائب ومحاله الثلاثة الرفع والنصب والجر والمقصود بذكر ياء وهاء سليه التمثيل للمرفوع وللغائب لا المخاطب والمنصوب لحصولهما بالكاف من أكرمك ومن المتصل المرفوع تاء تضم للمتكلم وتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة للفرق وخصوا المتكلم بالضمة لتقدم مرتبته فأعطى أشرف الحركات والمخاطب المذكر بالفتح لأن خطابه أكثر من خطاب المؤنث فالتخفيف به أولى وأيضا هو مقدم على المؤنث فأعطى التخفيف فلم يبق للمؤنث إلا الكسر وحكى بعضهم أن وصل فتحة تاء الضمير وكافه بألف وكسرتهما بياء لغة رديئة لربيعة فيجوز عليها قمتا ورأيتكا وقمتى ورأيتكى وتوصل التاء المذكورة مضمومة بميم وألف للمخاطبين والمخاطبتين . وإنما ضمت التاء إجراء للميم مجرى الواو لتقاربهما فى المخرج وبميم ساكنة للمخاطبين ويجوز ضم الميم موصولة بواو بل هو أكثر من التسكين إذا ولى الميم ضمير متصل كضربتموه وشذ ضمها بلا وصل وهو المسمى اختلاسا وبنون مشددة للمخاطبات دمامينى ملخصا . قال الرضى : زيد للإناث نون مشددة لتكون بإزاء الميم والواو فى الذكور واختاروا النون لمشابهتها بسبب الغنة الميم ا هـ ولم تحذف النون الثانية كما تحذف الواو لأنها غير مدة . **(قوله والهاء)** تضم هذه الهاء إلا أن وليت كسرة أو ياء ساكنة فيكسرها غير الحجازيين أما هم فيضمونها وبلغتهم قرأ حفص ﴿ **وما أنسانيه** ﴾[1] و ﴿ **بما عاهد عليه الله** ﴾[2] وحمزة ﴿ **لأهله امكثوا** ﴾[3] ، وتشبع حركتها بعد متحرك ويختار الاختلاس بعد ساكن مطلقا عند المبرد والناظم وبقيد كونه حرف علة نحو عليه ورموه عند غيرهما والراجح الأول وقد تسكن أو تختلس حركتها بعد متحرك عند بنى عقيل وبنى كلام اختيارا فيقولون له بالإسكان والاختلاس وعند غيرهم اضطرارا وإن فصل فى الأصل الهاء المتحركة ساكن حذف جزما نحو ﴿ **لا يؤدّه إليك** ﴾[4] و ﴿ **نصله جهنم** ﴾[5] أو بناء نحو فألقه جازت الأوجه الثلاثة . وكسر ميم الجمع بعد الهاء المكسورة باختلاس قبل ساكن نحو ﴿ **بهم الأسباب** ﴾[6] وبإشباع دونه نحو فيهم إحسان أسهل من ضمها وإن كان الضم أقيس لأنه حركة واو الجماعة وضمها قبل ساكن وإسكانها قبل متحرك أشهر فقد قرأ الأكثر بهم الأسباب بضم الميم وأنعمت عليهم بسكونها ، دمامينى ملخصًا . **(قوله مجرور)** أى فى محل جر وكذا يقال فى نظائره . **(قوله وكل مضمر إلخ)** كان الأولى تقديمه على تقسيم الضمير إلى المتصل وغيره بالكلية أو تأخيره عنه بالكلية ولا يخفى أنه لا يستفاد بناء الضمائر جميعها

---

(١) الآية ٦٣ : سورة الكهف . (٢) الآية ١٠ : سورة الفتح . (٣) الآية ٢٩ : سورة القصص .
(٤) الآية ٧٥ : سورة آل عمران . (٥) الآية ١١٥ : سورة النساء . (٦) الآية ١٦٦ : سورة البقرة .

منصوب . وهى ضمائر متصلة لا تتأتى البداءة بها ولا تقع بعد إلا (**وَكُلُّ مُضْمَرٍ**) متصلا كان أو منفصلا (**لَهُ ٱلْبِنَا يَجِبْ**) باتفاق النحاة . واختلف فى سبب بنائه : فقيل لمشابهته الحرف فى المعنى لأن كل مضمر مضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة وهى من معانى الحروف . وذكر فى التسهيل لبنائها أربعة أسباب[1] : الأول : مشابهة الحرف فى الوضع لأن أكثرها على أكثرها على حرفين أو حرفين وحمل الباق على الأكثر . والثانى : مشابهته فى الافتقار لأن المضمر لا تتم دلالته على مسماه إلا بضميمة من مشاهدة أو غيرها . والثالث : مشابهته له فى الجمود فلا يتصرف فى لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير ولا بأن يوصف أو يوصف به . الرابع : الاستغناء عن الإعراب باختلاف صيغه لاختلاف المعانى . قال الشارح[2]

من قوله سابقا كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا وإن زعمه البعض حتى تلتمس فائدة لذكر هذا بعد قوله كالشبه إلخ إذ المستفاد من قوله كالشبه إلخ بناء التاء ونا فقط . (**قوله يجب**) أى يلزم فاندفع ما نقله البعض عن البهوتى وأقره من أنه لا يلزم من الوجوب الحصول بالفعل وحينئذ لا يستفاد من كلامه أنها مبنية بالفعل نظير ما قيل فى قوله : * وكل حرف مستحق للبنا * (**قوله وهى من معانى الحروف**) أى من المعانى النسبية التى حقها أن تؤدى بالحروف . قال ابن غازى : وقد أديت بالفعل بأحرف المضارعة وباللواحق فى نحو إياى إيانا إياه بناء على أنها حروف لا ضمائر ومقتضى هذا أن مثل أحرف المضارعة كلمات اصطلاحية وهو قول الرضى كما قدمنا . (**قوله مشابهته فى الافتقار**) اعترض بأن الافتقار لا يوجب البناء إلا إذا كان إلى جملة . (**قوله فى الجمود**) أى عدم التصرف كما يدل عليه قوله فلا يتصرف إلخ . (**قوله فلا يتصرف فى لفظه**) فلا يثنى ولا يجمع وأما هما وهم ونحن فأسماء للاثنين والجماعة ، دمامينى . (**قوله الاستغناء عن الإعراب**) أى مشابهة الحرف فى الاستغناء إلخ قال سم : فيه بحث إذ مقتضى كون البناء للاستغناء ألا يكون لها محل من الإعراب فإنه إذا كان مستغنى عنه فلا معنى لإثباته فى المحل ولا فائدة لذلك اهـ وقد يجاب بأن إثباته فى المحل لطرد أبواب الفاعل والمفعول والمضاف إليه ونحوها على وتيرة واحدة فتأمل . (**قوله باختلاف صيغه**) الباء سببية متعلقة بالاستغناء واللام فى قوله لاختلاف المعانى لتعليل اختلاف الصيغ قال البعض : المراد باختلاف صيغه اختلاف ألفاظه أعم من أن يكون اختلاف مادة كما بين هو ونحن وبين أنت وإياه أو هيئة كما بين تاء المتكلم وتاء المخاطب وتاء المخاطبة والمراد باختلاف المعانى اختلافها حقيقة كأنا للمتكلم وأنا للمخاطب وهو للغائب أو باختلاف محالها من الإعراب كالمتكلم له فى الرفع تاء مضمومة وفى النصب والجر ياء والمخاطب له فى الرفع مع التذكير تاء مفتوحة ومع التأنيث تاء مكسورة وفى النصب والجر مع التذكير كاف مفتوحة ومع التأنيث كاف مكسورة فأغنى ذلك عن إعراب الضمير لأن المقصود من الإعراب الامتياز وهو حاصل اهـ بإيضاح ولا يخفى أنه لا دخل لاختلاف بعض المواد كهو ونحن

---

(١) عبارة الناظم فى ذلك : « وبنى المضمر لشبهه بالحرف وضعًا وافتقارًا وجمودًا أو لإستغناء باختلاف المعانى » وانظر ذلك كله فى التسهيل صـ ٢٩ ، فى شرح الألفية .

(٢) الشارح : هو ابن الناظم وانظر شرحه لألفية ابن مالك صـ ٥٧ .

ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ فى بناء المضمرات[1] . ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب كأنه قصد بذلك إظهار علة البناء فقال : (**وَلَفظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ**) نحو إنه وله ، ورأيتك ومررت بك (**لِلرَّفْعِ وَٱلنَّصْبِ وَجرنَا**) الدال على المتكلم المشارك أو المعظم

واختلاف الهيئة واختلاف المعانى حقيقة فى سبب الاستغناء عن الإعراب فالأنسب حمل اختلاف الألفاظ على اختلاف بعض موادها كأنت وإياه ونحن وإياك وحمل المعانى على المعانى التى تقتضيها العوامل كالفاعلية والمفعولية لأن ما ذكر هو الذى له دخل فى استغناء الضمير عن الإعراب فتأمل . هذا ولا يضر فى كون اختلاف الصيغ لاختلاف المعانى سببا فى استغناء الضمير عن الإعراب اشتباه صيغ المنصوب بصيغ المجرور ولا صلاحية نا للأحوال الثلاثة كما لم يضرّ اشتباه النصب بالجر فى جمع المؤنث السالم وما لم ينصرف وغاية ذلك أن يكون اختلاف الصيغ لاختلاف المعانى أغلبيا . (**قوله ولعل هذا إلخ**) قال الشنوانى : يعارضه قوله السابق كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا . (**قوله عقبه بتقسيمها**) أى إلى صيغ مختلفة وقوله بحسب الإعراب أى المحلى فلا اعتراض بأن المضمر مبنى وبأن تقسيمها بحسب الإعراب يقتضى أنها معربة فكيف يتضمن علة البناء نعم يرد على ابن الناظم أنه إنما عقبها بصلاحية ضمير الجر المتصل للنصب وصلاحية نا للأحوال الثلاثة وصلاحية الألف والواو والنون للغائب والمخاطب وليس هذا سببا للبناء بل ينبغى أن يكون سببا للإعراب إلا أن يقال محط التعقيب قوله وذو ارتفاع إلخ . (**قوله كأنه قصد بذلك إظهار علة البناء**) لأنه إذا ذكر أن صيغة الضمير الذى يقع فى محل رفع غير صيغة الضمير الذى يقع فى محل نصب وهكذا علم أنها تتميز باختلاف الصيغ فتستغنى عن الإعراب فتبنى . (**قوله ولفظ ما جر**) الإضافة للبيان والمراد الجر محلا والنصب محلا والرفع محلا فلا يرد أن المضمرات واجبة البناء والجر والنصب والرفع أنواع للإعراب وإنما قال : * **ولفظ ما جر كلفظ ما نصب** * ولم يقل ولفظ ما نصب كلفظ ما جر لينبه من أول وهلة على أن كلامه فى المتصل إذ المجرور من خواصه فالمعنى ولفظ ما جر من الضمائر المتصلة كلفظ ما نصب منها فاندفع اعتراض ابن هشام بأن مشابهة ضمير الجر لضمير النصب خاصة بالمتصل فكيف يطلق . (**قوله كلفظ ما نصب**) ولو مع اختلاف الحركة نحو به وضربته . (**قوله نحو إنه وله**) ونحو لى وإنى . (**قوله للرفع**) متعلق بصلح وقدم معمول الخبر الفعلى على المبتدإ لجواز تقدمه عند البصريين إذا كان الخبر الفعلى متصرفا كما هنا وإن لم يجز تقدم عامله الذى هو الخبر الفعلى وقولهم جواز تقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل أغلبى . (**قوله وجر**) وعطف النكرة على المعرفة كما عطف المعرفة على النكرة فى قوله بعد وألف والواو إلخ إشارة إلى جواز ذلك ولقد أحسن المصنف حيث اكتفى بهذه الإشارة هنا عن التصريح بالمسألة فى باب العطف .

---

(١) والمضمرات كلها مبنية لشبهها بالحروف فى الجمود ، لذلك فإنها لا تثنى ولا تجمع ، وشبهها بالحروف شبه وضعى ، بسبب كون أكثرها على حرف أو حرفين ، وحمل ما وضع على أكثر من حرفين عليه حملًا للأقل على الأكثر .

نفسه (صَلَحْ) مع اتحاد المعنى والاتصال (كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا آلْمِنَحْ) فنا فى بنا فى موضع جر بالباء ، وفى فإننا فى موضع نصب بإن ، وفى نلنا فى موضع رفع بالفاعلية . وأما الياء وهم فإنهما يستعملان للرفع والنصب والجر لكن لا يشبهان نا من كل وجه ، فإن الياء وإن استعملت للثلاثة وكانت ضميرا متصلا فيها إلا أنها ليست فيها بمعنى واحد ، لأنها فى حالة الرفع للمخاطبة نحو اضربى ، وفى حالة الجر والنصب للمتكلم نحو لى وإنى . وهم تستعمل للثلاثة وتكون فيها بمعني واحد إلا أنها فى حالة الرفع ضمير منفصل ، وفى الجر والنصب ضمير متصل (وَأَلِفٌ وَٱلْوَاوُ وَٱلنُّونُ) ضمائر رفع بارزة متصلة (لِمَا * غَابَ وَغَيْرِهِ) أى المخاطب فالغائب (كَقَامَا) وقاموا وقمن (وَ) المخاطب نحو (آعْلَمَا) واعلموا واعلمن .

(تنبيه)*: رفع توهم شمول قوله وغيره المتكلم بالتمثيل * ولما كان الضمير

(قوله أو المعظم نفسه) ظاهر عبارة الشارح وغيره أن استعمال نا ونون المضارعة فى المعظم نفسه حقيقة وفى الدمامينى أن بعضهم قال إنما يستعمل المعظم لنفسه نون المضارعة فى نفسه وحدها حيث ينزل نفسه منزلة الجماعة مجازا ا هـ ومثلها نا . (قوله صلح) بفتح اللام وضمها والفتح أوفق بالقافية لعدم اختلاف ما قبل الروى عليه . (قوله كاعرف بنا) أى اعترف بقدرنا . (قوله بالفاعلية) أى بسبب الفاعلية أو الباء بمعنى على ولو قال بالفعل لكان أوضح . (قوله وأما الياء وهم إلخ) جواب عن سؤال تقديره لم خص المصنف نا بذكر الصلاحية للأحوال الثلاثة مع أن الياء وهم أيضا صالحان لها . (قوله لكن لا يشبهان نا من كل وجه إلخ) اعترض بأن هذا ظاهر بالنسبة لما مثل به ونحوه لا مطلقا لأن الياء تكون بمعنى واحد فى الأحوال الثلاثة فى نحو أعجبنى كونى مسافرا إلى أبى فإنها فى الجميع للمتكلم ومحلها نصب فى الأول ورفع فى الثانى وجر فى الثالث وهم يكون ضميرا متصلا فى الأحوال الثلاثة فى نحو أعجبهم كونهم مسافرين إلى آبائهم فإنها ضمير متصل فى الجميع ومحلها نصب فى الأول ورفع فى الثانى وجر فى الثالث والجواب أن وقوع الياء وهم فيما ذكر فى محل رفع عارض نشأ من كون المضاف كالفعل يطلب مرفوعا والكلام فيما هو مشترك بين الثلاثة بطريق الأصالة. (قوله والواو) ندر حذفها والاستغناء عنها بالضمة قبلها كقوله:

فلو أن الأطباء كان حولى وكان من الأطباء الأساة

وكقراءة طلحة : ﴿ قد أفلح المؤمنون ﴾ [المؤمنون : ١] ، بضم الحاء والجرى على لغة أكلونى البراغيث كما فى الكشاف وبهذه القراءة يرد على قول أبى حيان أن ذلك ضرورة وسمع ذلك مع الأمر أيضا أفاده الدمامينى . (قوله ضمائر رفع بارزة) أى إذا اتصلت بالأفعال كما فى مثاله فالألف والواو فى نحو الضاربان والضاربون حرفان والفاعل مستتر .

المتصل على نوعين بارز وهو ما له وجود فى اللفظ ومستتر وهو ما ليس كذلك[1] وقدم الكلام على الأول شرع فى بيان الثانى بقوله : (**وَمِنْ ضَمِيرِ ٱلرَّفْعِ**) أى لا النصب ولا الجر (**مَا يَسْتَتِرُ**) وجوبا أو جوازا ، **فالأول** هو الذى لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل ، وهو المرفوع بأمر الواحد المخاطب (**كَافْعَلْ**) يا زيد ، أو بمضارع مبدوء بهمزة المتكلم مثل (**أُوَافِقُ**) أو بنون المتكلم المشارك أو المعظم نفسه مثل (**نَغْتَبِطْ**) أو بتاء المخاطب نحو (**إِذْ تَشْكُرُ**) أو بفعل استثناء كخلا وعدا ولا يكون فى نحو قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا ولا يكون بكرا ، أو بأفعل التعجب نحو ما أحسن الزيدين ، أو بأفعل التفضيل نحو ﴿ **هم أحسن أثاثا** ﴾[2] ، أو باسم فعل ليس بمعنى المضى كنزال ومه وأوفٍ وأوَّه . **والثانى** : هو الذى يخلفه الظاهر أو

(**قوله ما له وجوده فى اللفظ**) أى ولو بالقوة فيدخل الضمير المحذوف فإن له وجودا فى اللفظ بالقوة لإمكان النطق به بخلاف المستتر فإنه لا وجود له فى اللفظ لا بالفعل ولا بالقوة لعدم إمكان النطق به بل هو أمر عقلى فحصل الفرق بين المستتر والمحذوف . قال اللقانى : فإن قلت فالمحذوف أحسن حالا من المستتر والأمر بالعكس ولذا اختص المستتر بالعمدة . قلت : المستتر متصف بدلالة العقل واللفظ والمحذوف زالت عنه دلالتهما ولذا احتاج إلى قرينة ودلالتها أضعف من دلالتهما اهـ ومن ثم كان المستتر فى حكم الموجود بخلاف المحذوف ولهذا إذا سمى بيضرب من زيد يضرب حكى كما تحكى الجمل وإذا سمى بقائم من أيهم قائم بحذف صدر الصلة أعرب ولا يحكى إذ ليس جملة كما قاله الروداني . (**قوله ومستتر**) تصريح بأن المستتر قسم من المتصل وهو أصح أقوال ثلاثة ثانيها منفصل ثالثها واسطة . (**قوله أى لا النصب ولا الجر**) أخذه من تقديم الخبر وقوله وجوبا أو جوازا أى استتارا ذا وجوب أو ذا جواز . (**قوله لا يخلفه ظاهر**) أى لا يحل محله بألا يرتفع بعامله . (**قوله بأمر الواحد**) خرج أمر الواحدة والاثنين والجمع فالضمير فيها بارز . وقوله المخاطب بيان للواقع وأما نهى الواحد المخاطب فهو داخل فى الفعل المبدوء بتاء الخطاب وبهذا يعرف ما فى كلام البعض . (**قوله أو بمضارع**) أى مذكور لأنه إذا حذف المضارع برز الضمير منفصلا كما سيأتى . (**قوله أو بتاء المخاطب نحو إذ تشكر**) لا يخفى أنه يحتمل أن تكون التاء فى مثال المتن للتأنيث كهند تشكر بل هو أولى ليكون الناظم ممثلا للمستتر جوازا أيضا وخرج بإضافة تاء إلى المخاطب الضمائر المرفوعة بمضارع مبدوء بتاء المخاطبة أو المخاطبين والمخاطبتين والمخاطبين والمخاطبات فإنها بارزة . (**قوله أو بفعل استثناء**) لأنه لكثرة استعماله أجروه مجرى الأمثال التى تلزم طريقة واحدة . (**قوله أو بأفعل التفضيل**) أى فى غير مسألة الكحل وبدون ندور فلا يرد أن أفعل التفضيل يرفع الظاهر باطراد فى مسألة الكحل وبندور فى غيرها نحو مررت برجل أفضل منه أبوه . (**قوله أو باسم فعل**) زاد بعضهم الصفة الجارية على من هى له فعلا أو غيره لأن بروزه يوهم جريانها على غير من هى له وزاد فى التصريح المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو ﴿ **فضرب الرقاب** ﴾[3] وأما زيادة فاعل نعم وبئس إذا كان ضميرا فغير صحيحة كما يعلم من ضابطى واجب الاستتار وجائزه .

---

(١) والفرق بين الضمير المتصل البارز والمستتر : أن البارز له صورة فى اللفظ ينطق بها حقيقة مثل التاء والهاء فى « أكرمته » ، والمستتر لا ينطق به أصلاً ، وإنما يستعار له ضمير منفصل - حين فيقال مستتر جوازًا تقديره هو ، أو يقال مستتر وجوبًا تقديره أنا أو أنت ، وذلك لقصد التقريب على المتعلمين . (انظر شرح ابن عقيل ١/٩٤ - ٩٧) .

(٢) الآية ٧٤ : سورة مريم .

(٣) الآية ٤ : سورة محمد « القتال » . وفى هذه الآية موضع من مواضع استتار الضمير جوازا قطعًا ، وذلك لإنابة المصدر عن فعل الأمر فى الآية .

الضمير المنفصل وهو المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة أو الصفات المحضة . قال فى التوضيح[1] : هذا تقسيم ابن مالك وابن يعيش[2] وغيرهما ، وفيه نظر إذ الاستتار فى نحو زيد قام واجب فإنه لا يقال قام هو على الفاعلية ، وأما زيد قام أبوه أو ما قام إلا هو فتركيب آخر .

(قوله ليس بمعنى المضى) أما الذى بمعناه فمرفوعه جائز الاستتار لأنه يخلفه الظاهر ويجمع رفعه والضمير قولك هيهات العقيق هيهات على أنه من تأكيد الجمل . **(قوله كنزال ومه)** فالضمير فيهما مستتر وجوبا سواء كانا لمفرد مذكر أو غيره ، نحو نزال يا زيد ويا زيدان ويا زيدون ويا هند ويا هندان ويا هندات ، وكذا كل اسم فعل أمر . **(قوله يخلفه الظاهر)** أى يحل محله بأن يرتفع بعامله . **(قوله بفعل الغائب أو الغائبة)** أى غير ما تقدم من فعلى الاستثناء والتعجب . **(قوله المحضة)** أى التى لم يغلب عليها الاسمية ومثلها الظرف والجار والمجرور أما غير المحضة كالأبطح والأجرع فغير متحملة للضمير أصلا وكان عليه أن يقول أو باسم فعل ماض نحو هيهات العقيق هيهات بناء على أنه من تأكيد الجمل كما مر وأما تمثيل المصرح بزيد هيهات فإنما يصح على القول بأن اسم الفعل يتأثر بالعامل وهو خلاف المشهور على ما قاله الرودانى وفيه نظر لأن الاختلاف إنما هو فى تأثر اسم الفعل نفسه أما تأثر الجملة المركبة منه ومن فاعله محلا فما أظن أحدا يمنعه فتأمل ولعل الشارح لم يزده لنقصانه عن فعل الغيبة والصفات المحضة بعدم رفعه الضمير البارز والظاهر المحصور كما نقله شارح الجمع عن ارتشاف أبى حيان . **(قوله وفيه نظر)** قال سم : حيث فسر المستتر جوازا بما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل فى الرفع بعامله لم يرد هذا الاعتراض وإنما يرد لو فسر بما يجوز إبرازه على الفاعلية ولا مشاحة فى الاصطلاح فمعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا وعدم وجوب ذلك لا وجوب استتار الضمير المستتر بألا يجوز بروزه وعدم وجوبه بأن يجوز بروزه إذ ليس لنا ضمير مستتر يجوز بروزه فقول الموضح إذ الاستتار إلخ إن أراد وجوب الاستتار بمعناه عندهم منع وإن أراد بمعناه عنده كان مشاحة فى الاصطلاح على أن تقسيم الاستتار بالمعنى الذى بيناه هو عين التقسيم الذى جعله التحقيق لا فرق بينهما إلا باعتبار أن المقسم فى تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل وفى تقسيمه عكسه اهـ مع بعض تلخيص . **(قوله فإنه لا يقال قام هو على الفاعلية)** أى حتى يلزم بروز الضمير المستتر فيكون استتاره جائزا وبحث فى هذا النفى بأن سيبويه أجاز فى قوله تعالى : ﴿ **أن يمل هو** ﴾[البقرة : ٢٨٢] وقولك مررت برجل مكرمك هو كون الضمير فاعلا وكونه تأكيد وإن استشكل بأن القاعدة أن لا فصل مع إمكان الوصل إلا فيما استثنى وليس هذا منه فعلى قياس ما ذكره سيبويه يجوز أن يقال قام هو على الفاعلية . **(قوله فتركيب آخر)** فيه أن هذا لا يضرهم أصلا إذ لم يشترطوا فى الخلفية اتحاد التركيب وكلامهم فى الضابط لا يدل على اشتراطه أصلا وبتحقيق المقام على هذا الوجه يعلم ما فى تأييد البعض النظر من النظر .

---

(١) انظر التوضيح ١٠٢/١ .

(٢) ابن يعيش : هو يعيش بن على بن يعيش بن أبى السرايا محمد بن على النحوى ، موفق الدين ، أبو البقاء ، وشهرته ابن يعيش ... قرأ النحو على فتيان الحلبى وأبى العباس النيروزى . وكان من كبار أئمة العربية ، كان ماهرًا فى النحو والتصريف ... وتصدر للإقراء زمانًا ... وكان حسن الفهم ، لطيف الكلام ... ومن مصنفاته : شرح المفصل ، شرح تصريف ابن حسن . وتوفى سنة ٦٤٣ هـ (انظر البغية ٣٥١/٢ ، ٣٥٢) .

والتحقيق أن يقال: ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير كأقوم، وإلى ما يرفعهما كقام انتهى.

(تنبيه): إنما خص ضمير الرفع بالاستتار لأنه عمدة يجب ذكره ، فإن وجد فى اللفظ فذاك وإلا فهو موجود فى النية والتقدير ، بخلاف ضميرى النصب والجر فإنهما فضلة ولا داعى إلى تقدير وجودهما إذا عدما من اللفظ **(وَذُو آرْتِفَاعٍ وَآنْفِصَالٍ أَنَا)** للمتكلم و**(هُو)** للغائب **(وَأَنْتَ)** للمخاطب **(وَآلْفُرُوعُ)** عليها واضحة **(لا تَشْتَبِهُ)** عليك **(وَذُو آنْتِصَابٍ فِى آنْفِصَالٍ جُعِلاَ * إِيَّاىَ)** وفروعه **(وَآلتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا)** فتلخص أن الضمير على خمسة

(قوله إلى ما لا يرفع إلا الضمير) أى المستتر كما يؤخذ من المقام أى بطريق الأصالة فلا يرد أن أقوم مثلا يرفع البارز المؤكد للمستتر بناء على أن العامل فى التابع فى المتبوع لأنه بطريق التبعية للمستتر . **(قوله وإلى ما يرفعهما)** أى الضمير والظاهر وعبارة التوضيح وإلى ما يرفعه وغيره ولو أتى بها لكان أحسن . **(قوله يجب ذكره)** أى لفظا أو تقديرا أو المراد بذكره اعتباره . **(قوله والتقدير)** قال شيخنا عطف تفسير . **(قوله ولا داعى إلى تقدير وجودهما)** أى غالبا فلا يعترض بأنه قد يكون هناك داع إلى تقديرهما كربط الصفة أو الصلة أو الخبر أو الحال بهما . **(قوله وذو ارتفاع)** أى محلا وكذا يقال فيما بعد . قال الروداني : ينبغى تقييد ما ذكره المصنف بكونه على وجه الكثرة والأصالة والاطراد حتى لا ينتقض بنحو أنا كأنت فإنه قليل ولا بما أكد به المنصوب أو المجرور كما يأتى فى باب التوكيد فإنه بطريق النيابة ولا بنحو يا أنت لأنه فى محل نصب فإن ذلك شاذ لا مطرد اهـ . **(قوله أنا إلخ)** وقد تنوب الثلاثة عن ضمير الجر فتجر بالكاف نحو أنا كأنت وأنت كأنا وأنت كهو . **(قوله هو)** قال فى التسهيل : وتسكين هاء هو وهى بعد الواو والفاء واللام وثم جائز وقد تسكن بعد همزة الاستفهام وكاف الجر اضطرارا وقد تحذف الواو والياء اضطرارا وتسكنهما قيس وأسد وتشدّدهما همدان اهـ بزيادة كلمة من الدمامينى . **(قوله والفروع عليها)** أى المتفرعة عليها . **(قوله فى انفصال)** أى مع انفصال والظاهر أن قوله هنا فى انفصال وقوله قبل وانفصال للتفنن . **(قوله إياى)** قال الغزى فى شرحه : اقتصر الناظم هنا على المتكلم فقط ولم يذكر المخاطب وهو إياك والغائب وهو إياه كما فعل فى المرفوع أى مع أن الثلاثة أصول فى الموضعين لأن جميع المراتب الثلاث هنا اللفظ فيها واحد وإنما اختلف بتكلم أو خطاب أو غيبة فى آخره فلذلك قال : والتفريع أى على إياى ليس مشكلا اهـ ولا بعد فى جعل الأصلين فرعين لإياى قال فى الهمع : وفى أيا سبع لغات قرئ بها تشديد الياء وتخفيفها مع الهمزة وإبدالها هاء مكسورتين ومفتوحتين فهذه ثمانية يسقط منها فتح الهاء مع التشديد وأشهرها كسر الهمزة مع التشديد وبها قرأ الجمهور . **(قوله والتفريع)** لما ذكر هنا أصلا واحدا وذكر فيما قبله أصولا ثلاثة عبر هنا بالتفريع وعبر فيما قبله بالفروع ليكون الواحد مع الواحد والجماعة مع الجماعة .

أنواع : مرفوع متصل ، ومرفوع منفصل ، ومنصوب متصل ، ومنصوب منفصل ، ومجرور ولا يكون إلا متصلا .

(تنبيه)*: مذهب البصريين أن ألف أنا زائدة والاسم هو الهمزة والنون . ومذهب الكوفيين واختاره الناظم أن الاسم مجموع الأحرف الثلاثة ، وفيه خمس لغات ذكرها فى التسهيل[(١)] : فصحاهن إثبات ألفه وقفا وحذفها وصلا . والثانية : إثباتها وصلا ووقفا وهى لغة تميم . والثالثة : هنا بإبدال همزته هاء . والرابعة : آن بمدة بعد الهمزة . قال الناظم : من قال آن فإنه قلب أنا كما قال بعض العرب راء فى رأى . والخامسة : أن كعن حكاها قطرب[(٢)] . وأما هو فمذهب البصريين أنه بجملته ضمير وكذلك هى . وأما هما وهم وهنَّ فكذلك عند أبى على[(٣)] وهو ظاهر كلام الناظم هنا

(قوله فتلخص) أى من مجموع كلامه حيث أشار إلى المرفوع المتصل بقوله وألف إلخ وقوله ومن ضمير إلخ وإلى المرفوع المنفصل بقوله وذو ارتفاع إلخ وإلى المنصوب والمجرور المتصلين بقوله كالياء والكاف إلخ وقوله ولفظ ما جر كلفظ إلخ وإلى المنصوب المنفصل بقوله وذو انتصاب إلخ وإلى المتصل المرفوع والمنصوب والمجرور بقوله للرفع والنصب إلخ . **(قوله على خمسة أنواع)** تحت النوع الأول الذى هو المرفوع المتصل ستة عشر ضربت ضربنا ضربت ضربتِ ضربتما ضربتم ضربتن ضرب ضربت ضربا ضربوا ضربن أضرب نضرب تضرب اضربى وأما اضربا وضربتا[١] فهما وضربا قسم واحد لاتحاد لفظ الضمير فيها وكذا اضربوا واضربن مع ضربوا وضربن وكذا تضربين مع اضربى وكذا اضرب مع تضرب والاثنا عشرالأول تجرى نظائرها فى الأنواع الأربعة الباقية فجملة الضمائر أربعة وستون وبما ذكرنا يعرف ما فى كلام البعض وغيره من القصور . **(قوله مذهب البصريين إلخ)** تظهر فائدة الخلاف فيما إذا سمينا به فعلى أن الضمير مجموع الحروف يعرب لأن سبب البناء قد زال وعلى أنه أن يحكى لكونه مركبا من اسم وحرف نقله يس . **(قوله هو الهمزة والنون)** أى وزيدت الألف وقفا لبيان الحركة فهى كهاء السكت . **(قوله والثالثة هنا)** انظر هل يوافق أهل هذه اللغة أهل اللغة الأولى فى الألف الأخيرة أو أهل اللغة الثانية لم أر من صرح بذلك والأقرب الأول . **(قوله فإنه قلب أنا)** أى قلبا مكانيا وهو تقديم الحرف عن مكانه أو تأخيره عنه واستشكل الدمامينى كونه قلبا بأن الحرف وشبهه برىء من الصرف والقلب نوع منه . **(قوله حكاها)** أى اللغة الخامسة . **(قوله وأما هما وهم وهنّ)** أى المنفصلات . **(قوله وقيل غير ذلك)** هو ما ذهب إليه الكوفيون من أن الهاء من هو وهى الضمير والواو والياء إشباع وهو ضعيف وما ذهب إليه جمهور البصريين من أن الميم والألف فى هما والميم فى هم والنون فى هن حروف زائدة والضمير والهاء فقط . **(قوله فالضمير عند البصريين أن إلخ)** وذهب الفرّاء إلى أن الضمير مجموع أن والتاء وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير التاء فقط وكثرت بأن . همع .

[١] **(قوله وأما اضربا وضربتا)** أى وكذلك يضربان وتضربان . وقوله وكذا اضربوا أى ويضربون وتضربون . وقوله واضربن أى ويضربن وتضربن . وبقى عليه أن يزيد على ما ذكره يضرب مع ضرب وتضرب للغائبة مع ضربت تأمل اهـ .

(١) انظر تسهيل الفوائد صـ ٢٥ . (٢) سبق التعريف به صـ ٣٩ . (٣) انظر التسهيل صـ ٢٦ .

وفى التسهيل[١] . وقيل غير ذلك . وأما أنت فالضمير عند البصريين أن ، والتاء حرف خطاب كالاسم لفظا وتصرفا . وأما إياى فذهب سيبويه إلى أن إيا هو الضمير ، ولواحقه وهى الياء من إياى والكاف من إياك والهاء من إياه حروف تدل على المراد به من تكلم أو خطاب أو غيبة . وذهب الخليل إلى أنها ضمائر واختاره الناظم (**وَفِى اخْتِيَارٍ لَا يَجِىءُ**) الضمير (**الْمُنْفَصِلُ * إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِىءَ**) الضمير (**الْمُتَّصِلُ**) لأن الغرض من وضع المضمرات إنما هو الاختصار ، والمتصل أخصر من المنفصل فلا عدول عنه إلا حيث لم

(**قوله والتاء حرف خطاب**) أى حرف جعل له الواضع مدخلا فى الدلالة على الخطاب بمعنى أنه شرط فى دلالة الضمير على الخطاب لحاق التاء له قاله الشنوانى وبه يندفع ما أورد من أن الضمير هو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب والدال على الخطاب التاء لا أن كما يفيده ظاهر كلام الشارح ومثل الإيراد والجواب المذكورين يجرى فى إياى . وأجيب أيضا عن الإيراد فيها بأن إيا مشتركة بين المتكلم والمخاطب والغائب فيحتاج فى فهم المراد منها إلى قرينة تعينه وهى اللواحق فالتكلم والخطاب والغيبة مدلولات لإيا لكن المعين للمراد منها حال استعمالها تلك اللواحق وفى قول الشارح تدل على المراد به إلخ إشارة إلى هذا الجواب . (**قوله كالاسم**) أى كالتاء الواقعة اسما فى نحو ضربت وقوله وتصرفا أى فى الجملة إذ تاء أنت لا تضم ويحتمل أن مراده كتاء الخطاب الواقعة اسما وحينئذ لا يحتاج إلى قولنا فى الجملة . (**قوله وذهب الخليل إلخ**) وقيل الضمير هو اللواحق وإيا عماد أى حرف زائد تعتمد عليه اللواحق ليتميز الضمير المنفصل من الضمير المتصل وقيل الضمير اللواحق وإيا اسم ظاهر أضيف إليها . (**قوله إلى أنها ضمائر**) أى وإيا مضافة إليها بدليل ظهور الإضافة فى قوله فإياه وإيا الشواب إضافة العام للخاص لأن إيا مشتركة كما مر ورد بأنه لو صح ذلك لوجب إعرابها لأن المبنى إذا لزم الإضافة أعرب وما استدل به شاذ والشاذ لا تقوم به حجة . (**قوله واختاره الناظم**) وجعل إضافته مع أنه معرفة لزيادة الوضوح كما فى * **علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم** * (**قوله وفى اختيار**) مفهومه أنه فى حال الضرورة يجىء المنفصل مع إمكان المتصل وهو صحيح على قول الجمهور أن الضرورة ما وقع فى الشعر وإن كان للشاعر عنه مندوحة أما على قول الناظم أنهما ما ليس للشاعر عنه مندوحة فمشكل إلا أن يراد بإمكان الاتصال عدم المانع الصناعى غير الوزن أو أنه لا مفهوم لقوله وفى اختيار ويدل على هذا صنيع الشارح فإنه لم يأخذ له مفهوما وجعل الضرورة من أسباب عدم تأتى الاتصال حيث قال لم يتأت الاتصال لضرورة نظم إلخ . (**قوله لضرورة نظم إلخ**) ذكر من أسباب عدم تأتى الاتصال خمسة وبقى عليه أسباب أخر ذكرها فى التصريح ، منها أن يرفع الضمير بمصدر مضاف إلى منصوب نحو بنصركم نحن كنتم ظافرين

---

(١) سبق التعريف به صـ ٤٢ .

يتأتّ الاتصال لضرورة نظم كقوله[1] :

[٤٤] وَمَا أُصَاحِبُ مِن قَوْمٍ فأذْكُرَهُمْ   إلّا يَزِيدُهُـمُ حُبًّـا إلـىّ هُـمُ

وقوله :

[٤٥] بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ   إيَّاهُمُ الأرْضُ فِى دهر الدَّهَارِيرِ

أو يرفع بصفة جارية على غير من هى له مطلقا عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو زيد عمرو ضاربه هو وأن يكون عامله حرف نفى نحو ﴿ ما هنّ أمهاتهم ﴾[2] وأن يفصله متبوع نحو ﴿ يخرجون الرسول وإياكم ﴾[3] وأن يلى واو المصاحبة كقوله :

فآليت لا أنفكّ أحذو قصيدةً   تكون وإياها بها مثلا بعدى[4]

وأن يلى إما المكسورة نحو إما أنا وإما أنت ومن الأسباب التى عدها فى التصريح أن ينصب بمصدر مضاف إلى المرفوع نحو عجبت من ضرب الأمير إياك ورده الدمامينى بجواز اتصاله فاصلا بين المتضايفين كأن يقال

---

[٤٤] قاله زياد بن حمل التميمى . وهو من قصيدة طويلة من البسيط قالها فى اليمن فازعا أى مشتاقا إلى وطنه ببطن الرمث من بلاد بنى تميم . المعنى لست أصاحب قوما فأذكر لهم قومى ألا يزيدون أنفس قومى حبا إلىّ ، يدل عليه ما وجدناه فى أصل قصيدته : * لم ألق بعدهم حيا فأخبرهم * ألا يزيدهم إلخ . وكلمة من زائدة . وقوله فاذكرهم بالنصب لأنه جواب النفى ، ويجوز الرفع عطفا على أصاحب . وهم فى قوله يزيدهم مفعول أول ليزيد وحبا مفعول ثان له . وهم الذى فى آخر البيت مرفوع لأنه فاعل يزيد . قال ابن مالك : الأصل يزيدون أنفسهم ، ثم صار يزيدونهم ، ثم فصل ضمير الفاعل للضرورة وأخر عن ضمير المفعول . والذى حمله على ذلك ظنه أن الضميرين لمسمى واحد . وليس كذلك فإن مراده أنه ما يصاحب قوما فيذكر قومه لهم إلا ويزيد هؤلاء القوم قومه حبا إليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم والشاهد فى فصل الضمير المرفوع لأجل الضرورة ، والقياس إلا يزيدونهم حبا إلىّ .

[٤٥] قاله الفرزدق . وما قيل إنه لأمية بن أبى الصلت غير صحيح . وقبله :

إنِّى حَلَفْتُ وَلَمْ أَحْلِفْ عَلَى فَنَدٍ   فِنَاءَ بَيْتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَعْمُورُ

وهما من البسيط . والفند بفتح الفاء والنون : الكذب . وأراد بالبيت الكعبة المشرفة ، وبالساعين الطائفين . والباعث الذى يبعث الأموات ويحييهم ، والباء فيه تتعلق بحلفت . والوارث الذى يرجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك . والأموات إما منصوب بالوارث على أن الوصفين تنازعا فيه وأعمل الثانى ، وإما مجرور بإضافة الأول أو الثانى على حد قوله : بين ذراعى وجبهة الأسد . وضمنت بكسر الميم المخففة بمعنى تضمنت أى اشتملت عليهم ، أو بمعنى كفلت كأنها تكفلت بأبدانهم . والأرض مرفوع به . وإياهم مفعوله ، وفيه الشاهد حيث فصل الضمير المنصوب للضرورة ، والقياس قد ضمنتهم . والدهر الزمان ، وقيل الأبد . وقولهم دهر دهارير أى شديد كليلة ليلاء ، ويوم ، أيوم وساعة سوعا ، والإضافة فيه مثل جرد قطيفة يقال قطيفة جرد وجرداء إذا سحقت وبليت .

---

(١) قيل قائل هذا البيت زياد بن منقذ ، وقيل زياد بن حمل التيمى ، وفيه أنه يحن إلى قومه وقد تركهم إلى اليمن وذهب إلى نجد ، وكلما صاحب قومًا وذكر لهم قومه بالغوا فى الثناء عليهم حتى يزيدوا حبًّا إليه . والبيت من البسط .

(٢) الآية ٢ : سورة المجادلة . ومثل هذه الآية قوله تعالى : ﴿ ما هم بضارين به من أحد ﴾ .

(٣) الآية ١ : سورة الممتحنة . ﴿ فإياكم ﴾ معطوف على « الرسول » والعامل فيها يخرج ومثله قول الشاعر :

جـزأ مـن عيـوب النـاس كلهـم   فـالله يرعـى أبـا حـفص وإيانـا

(٤) البيت من الطويل لأبى ذؤيب ، وكان ذؤيب يرسل ابن أخته إلى معشوقته فأفسدها عليه ، وحتها إلى نفسه ، فقال قصيدته التى فيها هذا البيت . والشاهد فيه وقوع الضمير بعد واو المصاحبة (المعية) .

الأصل إلا يزيدونهم ، وقد ضمنتهم . أو تقدم الضمير على عامله نحو ﴿ إياك نعبد ﴾[1] أو كونه محصورا بأل أو إنما نحو ﴿ أمر ألَّا تعبدوا إلا إياه ﴾[2] ونحو قوله :

[٤٦] أَنَا الذائدُ الْحَامِي الذِّمَارَ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

لأن المعنى لا يدافع إلا أنا أو كون العامل محذوفا أو معنويا نحو إياك والشر ، وأنا زيد ، لتعذر

عجبت من ضربك الأمير بجر الأمير . **(قوله فأذكرهم)** بالنصب جوابا للنفي وبالرفع عطفا على أصاحب والضمير يرجع إلى قومه لا إلى القوم الذين صاحبهم وكذا ضمير يزيدهم بخلاف الضمير المنفصل آخر البيت والمعنى وما أصاحب قوما فأذكر لهم قومي إلا يزيدون قومي حبا إلى لكثرة ثنائهم على قومي والشاهد في هم الأخير الذى هو فاعل يزيد كذا في المغني واستقرب الدماميني أن الذكر قلبي بمعنى التذكر وأن زيادتهم قومه حبا إليه لكونه يراهم منحطين رتبة عن قومه وجوز الشمني أن يكون فاعل يزيد ضميرا يرجع إلى الذكر القلبي المفهوم من فأذكرهم والضمير المنفصل تأكيدا للمتصل لأنه يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل ولا شاهد على هذا . **(قوله بالباعث)** الباء متعلقة بحلفت في بيت قبله . والباعث هو الذى يبعث الأموات ويحييهم . والوارث هو الذى ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك والأموات إما مجرور بإضافة الباعث أو الوارث إليه على حدّ قوله : * **بين ذراعي وجبهة الأسد**[3] * أو منصوب بالوارث على أن الوصفين تنازعاه وأعمل الثاني . وضمنت بمعنى تضمنت أى اشتملت عليهم أو بمعنى تكفلت بأبدانهم والدهارير . قال في التصريح بمعنى الشدائد اهـ وتبعه شيخنا والبعض والذى في القاموس : الدهارير أول الدهر في الزمن الماضي بلا واحد والسالف . ودهور دهارير مختلفة اهـ . وقال العيني : وقولهم دهر دهارير أى شديد كليلة ليلاء ويوم أيوم وساعة سوعاء والإضافة فيه مثل جرد قطيفة اهـ والموافق لصدر عبارته أن يقول والإضافة فيه مثل مسجد الجامع فافهم . **(قوله أو كونه محصورا)** أى فيه قد يقال ما قبله محصور فيه أيضا . وأجاب شيخ الإسلام بأن هذه مصطلح علماء المعاني أما النحاة فإنما يكون الحصر عندهم بإنما أو ما وإلا . **(قوله أنا الذائد)** بالذال المعجمة أى المانع والحامي من الحماية وهي الوقاية والذمار ما لزم الشخص حفظه مما يتعلق به والحسب الفعل الحسن للشخص ولآبائه مأخوذ من الحساب لأنهم يحسبونه ويعدونه عند المفاخرة. قال السعد التفتازاني: لما كان غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره إذ لو قال وإنما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى إنما أدافع عن

---

[٤٦] قاله الفرزدق همام . وهو من قصيدة طويلة من الطويل عارض بها جريرا وهجاه ، والذائد بالذال المعجمة في أوله . من ذاد يذود إذا منع . ويقال من الذود وهو الطرد ، ورجل ذائد وذواد أى حامي الحقيقة دفاع ، فوقع الحامي هنا تفسيرا للذائد وهو اسم فاعل من الحماية وهو الدفع . والذمار بكسر الذال المعجمة وتخفيف الميم وهو ما لزمك حفظه مما وراءك ويتعلق بك ويجوز فيه النصب والجر ، فالنصب على المفعولية والجر على الإضافة . وقوله أنا فاعل يدافع ، وأو مثلي عطف عليه ، وقصد بهذا القصر والاختصاص . والمعنى ما يدافع عن أحساب قومه إلا أنا أو من يماثلني في إحراز الكمالات ، وفيه الشاهد حيث أتى بضمير منفصل لغرض القصر و لم يتأت له الاتصال لمعنى إلا ، لأن معنى وإنما يدافع عن أحسابهم أنا ما يدافع إلا أنا ، فافهم .

(١) الآية ٥ : سورة الفاتحة . (٢) الآية ٤٠ : سورة يوسف . (٣) هذا عجز البيت وتوره .

يامَـــنْ رأى عــــارضًا أُسِرُّ لَـــهُ ... ...

والشاهد في البيت جبهة وفيه جواز الأمرين أحدهما الجر بالكسرة الظاهرة على أنه مضاف إليه ، والثاني النصب بالفتحة على أنه مفعول به .

الاتصال بالمحذوف والمعنى (**وَصِلْ أَوِ ٱفْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا * أَشْبَهَهُ**) أى وما أشبه هاء سلنيه من كل ثانى ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع والعامل فيهما غير ناسخ للابتداء ، سواء كان فعلا نحو سلنيه وسلنى إياه ، والدرهم أعطيتكه وأعطيتك إياه ، والاتصال حينئذ أرجح ، قال تعالى : ﴿ **فسيكفيكهم الله** ﴾[1] ﴿ **أنلزمكموها** ﴾[2] ﴿ **إن يسألكموها** ﴾[3] ﴿ **إذ يريكهم الله فى منامك قليلا ولو أراكم كثيرا** ﴾[4] ومن الفصل : إن الله ملككم إياه. ولو شاء لملكهم إياكم. أو اسما نحو: الدرهم أنا معطيكه ومعطيك إياه، والانفصال حينئذ أرجح. ومن الاتصال قوله[5]:

[٤٧] **لئن كَانَ حُبُّكِ لِى كاذِباً ... لقد كانَ حُبُّكِ حَقًّا يَقِيناً**

أحسابهم لا عن أحساب غيرهم وهو ليس بمقصود . (**قوله إياك والشر**) أصله احذر تلاقيك والشر . (**قوله وصل أو افصل إلخ**) استثنى هذه الأبواب الثلاثة من القاعدة المتقدمة فى قوله وفى اختيار إلخ وقوله أو افصل أى ائت بالضمير المنفصل بدلها لأن هاء سلنيه لا يمكن فصلها لأنها لا وجود لها مع الانفصال والهاء الموجودة معه حرف غيبة وقدم الوصل إشارة إلى رجحانه مع الفعل الذى صرح به فى عبارته . (**قوله أولهما أخص**) أى أعرف فلو لم يكن أعرف وجب الوصل فى نحو ضربونا والفصل فى نحو أعطاه إياك أو إياه وأعطاك إياى أو إياك كما ستعرفه . (**قوله وغير مرفوع**) أى فقط فلا يرد نحو حبيك فى البيت الآتى لأنه وإن كان فى محل رفع هو فى محل جر أيضا بالإضافة فلو كان مرفوعا وجب الوصل إن كان العامل فعلا نحو ضربته أما إذا كان اسما ولا يكون حينئذ الضمير الأول المرفوع إلا مستترا فيجوز اتصال الثانى وانفصاله نحو أنا الضاربك والضارب إياك عند من يعرب الضمير مفعولا لا مضافا إليه . أما عند من يعربه مضافا إليه فيتعين الوصل إذ الضمير المنفصل لا يكون مجرورا . (**قوله أنلزمكموها إن يسألكموها**) الواو فيهما تولدت من إشباع الضمة ا هـ شنوانى . (**قوله إذ يريكهم الله إلخ**) هذا التمثيل لا يناسب هنا لأن الكلام فيما إذا كان العامل فى الضميرين غير ناسخ للابتداء . ويرى فى الآية حلمية وهى من نواسخ الابتداء فكان ينبغى ذكرها فى أمثلة باب خلتنيه . وأجيب بأن النسخ فى الآية إنما هو للمفعول الثانى والثالث لا للأول والثانى إذ الأول فاعل فى الأصل فالنسخ ليس للضميرين معا بل لثانيهما فقط فالآية داخلة فيما نحن فيه لأن المراد بالنسخ المنفى فى قولنا غير ناسخ للابتداء نسخ المفعولين معًا فتأمل . وفى الهمع : إذا وردت مفاعيل أعلم الثلاثة ضمائر فحكم الأول والثانى حكم باب أعطيت وإن كان بعضها ظاهرا فإن كان المضمر واحدا وجب اتصاله أو اثنين أول وثان أو ثالث فكأعطيت أو ثان وثالث فكظننت . (**قوله إن الله ملككم إياهم إلخ**) ساقه فى التصريح حديثا والشاهد فى هذه الجملة فقط وضمير الغيبة للإرقاء . (**قوله والانفصال حينئذ أرجح**) لأن عمل الاسم لمشابهته الفعل لا لذاته فهو نازل الدرجة عنه فى اتصال الضمير به . (**قوله لئن كان إلخ**) لام لئن موطئة للقسم كما قاله العينى والشيخ خالد زاد العينى وتسمى المؤذنة أيضا لأنها تؤذن

[٤٧ هو من أبيات الحماسة . وهو من المتقارب ، وفى أصل الحماسة وإن كان حبك ، وكذا أنشده أبو حيان فى شرح التسهيل=

(١) الآية ١٣٧ : سورة البقرة . (٢) الآية ٢٨ : سورة هود . (٣) الآية ٣٧ : سورة محمد . (٤) الآية ٤٣ : سورة الأنفال .

(٥) هذا البيت ذكره أبو تمام فى ديوان الحماسة ولم ينسبه لقائل ، والشاهد فيه مجئ الضمير الثانى وهو « الكاف » متصلاً ، ولو فصل لقال « حبى إياك » . وانظر هذا الشاهد وشرحه فى (شرح التصريح ١/١٠٧) .

وقوله : [٤٨] وَمَنْعُكَهَا بِشَيءٍ يُسْتَطَاعُ

وَ (فى) هاء (كُنْتُهُ) وبابه (الْخُلْفُ) الآتى ذكره (انْتَمَى) أى انتسب وَ (كَذَاكَ) فى هاء (خِلْتَنِيهِ) وما أشبهه من كل ثانى ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع ، والعامل فيهما ناسخ للابتداء (وَاتِّصَالاً[1] أَخْتَارُ) فى البابين لأن الأصل ومن الاتصال فى باب كان قوله ﷺ فى ابن صياد : « **إن يكنه فلن تسلط عليه ، وإلا يكنه فلا خير لك فى قتله** » وقول الشاعر[2] :

بأن الجواب بعد أداة الشرط التى دخلت عليها مبنى على قسم قبلها لا على الشرط اهـ وبذلك يعلم بطلان ما ذكره البعض فى البيت الآتى أعنى قول الشاعر : لئن كان إياه إلخ من أن الموطئة هى لام لقد فتنبه ولام لقد جواب القسم كما قاله الشيخ خالد . وقول العينى إنه جواب الشرط واللام للتأكيد مردود كما يعلم من صدر عبارته وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه والشاهد فى الشطر الثانى فقط وقول العينى : الشاهد فيه وفى الأول لا يلتفت إليه كما نبه الشيخ خالد عليه . **(قوله ومنعكها)** مصدر مضاف لفاعله كما قاله العينى وغيره لا لمفعوله الأول بعد حذف الفاعل وها مفعول ثان أى ومنعيكها لأنه لا يناسب سياق القصيدة وضمير الغيبة راجع إلى فرس تسمى سكاب مذكورة فى الأبيات قبله كان طلبها بعض الملوك من الشاعر فاستعطفه ليرجع عن طلبه إياها والباء . أما صلة المنع ويستطاع خبر منع أى منعك إياها منى بأى شىء أردت مستطاع لك هين عليك فلا ينبغى أن توجه همتك العلية إليها وأما زائدة فى خبر منع ويستطاع صفته وصدر البيت :

★ **فلا تطمع أبيت اللعن فيها** ★ وأبيت اللعن كانت تحية الملوك فى الجاهلية أى أبيت أسباب لعن الناس لك والواو فى ومنعكها للحال من فاعل تطمع أو مجرور فى لا للعطف لما يلزم عليه من عطف الخبر على الإنشاء من شرح شواهد المغنى للسيوطى وشرح الشواهد للعينى وغيرهما . **(قوله وبابه)** أى أخوات كان سواء كان الاسم ضميرا كالمثال أم لا نحو الصديق كأنه زيد ومحل جواز الوجهين فى كان وأخواتها فى غير الاستثناء أما فيه فيجب الفصل نحو زيد قام القوم ليس إياه

= واللام فيه تسمى الموطئة لأنها وطأت الجواب للقسم أى مهدته ، والمؤذنة أيضا لأنها تؤذن بأن الجواب بعد أداة الشرط التى دخلت عليها مبنى على قسم قبلها . وحبيك مصدر مضاف إلى مفعوله وهو ياء المتكلم ، والكاف فاعله ، وفيه الشاهد حيث أتى بالاتصال عند اجتماع الضميرين مع أن الفصل أرجح ، والقياس حبك إياى ، ولكنه أتى بالاتصال للضرورة . والأصح أن هذا غير مختص بالضرورة . وقد ضبط أكثرهم لئن كان حبك بدون ضمير المتكلم . والتقدير إن كان حبك إياى كاذبا لقد كان حبى إياك حقا يقينا . والصحيح ما قلناه بضمير المتكلم . وهكذا ضبطه أبو حيان . فالشاهد فى الشطرين جميعا . وعلى ضبط هؤلاء يكون الشاهد فى الشطر الثانى فقط وهو قوله لقد كان حبيك وهو جواب الشرط فدخلت اللام للتأكيد وقد للتحقيق . ويقينا صفة لحقا من الصفات المؤكدة فافهم .

[٤٨] صدر البيت :

فَلاَ تَطْمَعْ أَبَيْتَ اللَّعْنِ فِيهَا ومنعكهـا إلخ ....

قاله قحيف العجلى . وقيل رجل من بنى تميم وكان قد طلب منه ملك من الملوك فرسا يقال له سكاب فمنعه إياها فقال :

أَبَيْتَ اللَّعْنَ انَّ سَكَابَ عِلْقٌ نَفِيسٌ لا يُعَارُ وَلاَ يُبَاعُ

وهى من الوافر . وأبيت اللعن تحية الملوك فى الجاهلية . والمعنى أبيت أن تأتى من الأمر ما تلعن عليه . والعلق بالكسر النفيس من كل شىء . =

---

(١) والأرجح عند الجمهور الفصل ، لأن الضمير خبر فى الأصل ، وحق الخبر الفصل .

(٢) وهذا هو الراجح عند ابن الطراوة وابن مالك والرمانى ، فقد جاء خبر يكون وتكون فى قول الرسول صلى الله عليه وسلم لعمر ابن الخطاب ، وقول ابن الأسود الدؤلى ضميرًا متصلًا . وانظر قول الشاعر فى المقتضب ٩٨/٣ .

[٤٩] فإن لا يَكُنْهَا أو تَكُنْهُ فإنَّهُ أخوهَا غَذَّتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

وأما الاتصال فى باب خال فلمشابهة خلتنيه وظننتكه بسألتنيه وأعطيتكه وهو ظاهر ومنه قوله[1] :

[٥٠] بَلَغْتَ صُنْعَ آمْرِىءٍ بَرٍّ إخالُكَهُ إذْ لَمْ تزَلْ لِاكْتِسَابِ آلْحَمْدِ مُبْتَدِرَا

وأما (غَيْرِى) سيبويه والأكثر فإنه (آخْتَارَ الانْفِصَالَا) فيهما ، لأن الضمير فى البابين خبر فى الأصل وحق الخبر الانفصال وكلاهما مسموع . فمن الأول قوله[2] :

[٥١] لَئِنْ كَانَ إيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عن الْعَهْدِ وَآلْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيرُ

ومن الثانى قوله[3] :

ولا يكون إياه فلا يجوز ليسه ولا يكونه كما لا يجوز إلاه فكما لا يقع المتصل بعد إلا لا يقع بعد ما هو بمعناها والظاهر أن كاد وأخواتها لا تدخل فى باب كان لأن خبرها يجب كونه فعلا مضارعا إلا فى ندور وجزم فى شرح التسهيل بأن ذلك خاص بكان وأن الفصل متعين فى أخواتها وأن قولهم ليسى وليسك شاذ. (**قوله الخلف**) أى فى الراجح من الوجهين كما يشير إليه قول الشارح الآتى ذكره فلا خلاف فى جوازهما. (**قوله قوله ﷺ**) أى لعمر بن الخطاب حين أراد قتل ابن صياد ظنا منه أنه الدجال ولعل هذا الترديد منه عليه الصلاة والسلام قبل أن يعرف تفصيل حال الدجال. (**قوله فإن لا يكنها إلخ**) قبله:

دع الخمر يشربها الغواة فإننى رأيت أخاها مغنيا بمكانها

يخاطب غلاما له ينهاه عن الخمر دون نبيذ الزبيب وهو المراد بأخيها واللبان بالكسر اللبن والضمير المستتر فى

= (**قوله**) فيها أى فى سكاب (**قوله**) ومنعكها مصدر مضاف إلى فاعله مرفوع على الابتداء وخبره يستطاع وبشىء يتعلق بالمصدر والشاهد فيه أنه وصل ثانى ضميرين عاملهما اسم واحد والقياس ومنعك إياها .

[٤٩] قاله أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلى قاضى البصرة الذى وضع النحو بإشارة على بن أبى طالب رضى الله عنه . وقبله :

دَعِ الْخَمْرَ يَشْرَبْهَا الْغُوَاةُ فإنَّنِى رَأَيْتُ أخاهَا مُغْنِيـاً بِمَكَانِهَا

وهما من الطويل . (**قوله دع الخمر**) أى اتركها يخاطب به مولى له كان حمل له تجارة إلى الأهواز ، وكان إذا مضى إليها يتناول شيئا من الشراب ، فاضطرب أمر البضاعة فقال أبو الأسود : دع الخمر إلخ ينهاه عن ذلك ، ويقول له إن نبيذ الزبيب يقوم مقامها فإن لم تكن الخمر نفسها هى نبيذ الزبيب فهى أخته اغتذيا من شجرة واحدة . والغواة جمع غاو وهو الضال . وأراد بأخيها النبيذ الذى يعمل من الزبيب . واللبان بكسر اللام يقال هذا أخوه بلبان أمه ولا يقال بلبن أمه ، وإنما اللبن الذى يشرب ، وبالفتح المصدر وبالضم الحاجة . (**قوله**) فإن الفاء تفسيرية تفسير معنى الشطر الثانى من البيت الذى قبله وقوله لا يكنها فعل الشرط والشاهد فيه حيث وصل الضمير المنصوب بكان ، والقياس فإلا يكن إياها أو تكن إياه . (**وقوله فإنه**) جواب الشرط . قوله غذته أمه أى غذت النبيذ أمه بلبان الخمر وهى جملة فى محل الرفع على أنها خبر بعد خبر . ويجوز أن يكون حالا من الهاء فى أخوها .

[٥٠] هو أيضا من البسيط يقال رجل بر صادق وهو صفة لامرىء وإخالكه بكسر الهمزة وهو الأفصح وإن كان القياس فتحها أى أظنكه . وفيه الشاهد حيث أتى فيه بالضمير المتصل ولم يقل أخالك إياه . والجمهور على الفصل واختار الرمانى وابن الطراوة وابن مالك الاتصال محتجين به وإذ للتعليل ومبتدرا بالنصب خبر لم تزل ، واللام فى لاكتساب الحمد تتعلق به وهو من الابتدار وهو الإسراع .

[٥١] قاله عمر بن عبد الله بن أبى ربيعة المخزومى الشاعر المشهور توفى سنة ثلاث وتسعين للهجرة بالغرق فى سفينة. وهو من قصيدة طويلة=

---

(١) الشاهد فى قول الشاعر : قوله « إخالكه » حيث جاء بالضمير الثانى « الهاء » متصلاً ، وهو الراجح عند ابن مالك ، وابن الطراوة والرمانى .

(٢) الشاهد فى البيت قوله « كان إياه » حيث جاء بالضمير « إياه » منفصلاً ، لأنه خبر كان وهو حجة الجمهور .

(٣) الشاهد فى البيت قوله « حسبتك إياه » حيث جاء بالضمير الثانى وهو « إياه » منفصلاً ، وهو المفعول الثانى لحسب ، واختاره الجمهور ومنهم سيبويه .

[٥٢] أخِي حَسِبْتُكَ إيَّاهُ وَقَدْ مُلِئَتْ أرْجَاءُ صَدْرِكَ بِالْأضْغَانِ وَالْإِحَنِ

(تنبيه) : وافق الناظم في التسهيل[1] سيبويه على اختيار الانفصال في باب خلتنيه قال : لأنه خبر مبتدأ في الأصل وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر ؛ بخلاف هاء كنته فإنه خبر مبتدأ في الأصل ، ولكنه شبيه بهاء ضربته في أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع والمرفوع كجزء من الفعل[2] وما اختاره الناظم هنا هو مختار الرماني وابن الطراوة[3] . **(وَقَدِّمِ ٱلْأَخَصَّ)** من الضميرين في الأبواب الثلاثة على غير الأخص منهما وجوبا . **(فِي)** حال **(ٱتِّصَالِ)** فقدم ضمير المتكلم على ضمير المخاطب وضمير المخاطب على ضمير الغائب كما في سلنيه وأعطيتكه وكنته وخلتنيه وظننتكه وحسبتنيك . ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف ولا الهاء ولا الكاف على الياء في الاتصال **(وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ)** من الأخص وغير الأخص **(فِي ٱنْفِصَالِ)** نحو سلني إياه وسله إياي والدرهم أعطيتك إياه وأعطيته إياك ، والصديق كنت إياه وكان إياي ، وهكذا إلى آخره : ومنه إن الله ملككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم .

(تنبيه) : حاصل ما ذكره أن الضمير الذي يجوز اتصاله وانفصاله هو ما كان خبرا لكان أو إحدى أخواتها ، أو ثاني ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع ، فخرج مثل الكاف من نحو أكرمتك

يكنها يرجع إلى أخيها والبارز إليها وقوله أو تكنه بالعكس والمراد بأمه شجرة الكرم . **(قوله وأما الاتصال إلخ)** لا موقع لأما هنا ولو قال عطفا على قوله لأنه الأصل ولمشابهة خلتنيه إلخ لكان حسنا . **(قوله وهو ظاهر)** أي ماذكر من المشابهة لأن كلا من الضميرين في البابين منصوب وأولهما أخص . **(قوله بلغت)** الظاهر أنه بتاء التكلم أي أخبرت بصنع امرىء بر بفتح الباء أي محسن أخالكه بكسر الهمزة على الأفصح وفتحها على القياس . **(قوله لأن الضمير إلخ)** رده الناظم في شرح الكافية[4] بأنه يقتضي جواز انفصال الضمير الأول بل رجحانه لأنه مبتدأ في الأصل وهو ممتنع بالإجماع وأجاب الرضي[5] بأن قرب الأول من الفعل منع من رعاية الأصل . **(قوله وكلاهما)** أي البابين أي فصليهما مسموع . **(قوله لئن كان إياه)** انظر مرجع الضمير وقوله حال أي تحول . **(قوله أخي حسبتك إياه)** الظاهر أن أخي مبتدأ وحسبتك إياه خبر أو أن الكلام من باب الاشتغال لا أن أخي منادى حذف منه حرف النداء كما زعمه العيني ثم رأيت الدنوشري قال ماقلته وقوله وقد ملئت إلخ جملة حالية والأرجاء جمع رجا بالقصر وهو الناحية والأضغان والإحن

= جدا من الطويل . واللام في لئن هي اللام الداخلة على أدات الشرط للإيذان بأن الجواب بعدها مبنى على قسم قبلها لا على الشرط فلذلك تسمى المؤذنة وتسمى الموطئة أيضا لأنها وطأت الجواب للقسم . **(وقوله إياه)** خبر كان ، وفيه الشاهد حيث جاء منفصلا . قال ابن الناظم : الصحيح اختيار الاتصال لكثرته في النظم والنثر الفصيح ، وقال الزمخشري : الاختيار في ضمير خبر كان وأخواتها الانفصال كقوله لئن كان إياه ، والصواب ماقاله الزمخشري لأن منصوب كان خبر في الأصل والأصل في الخبر أن يكون منفصلا وليس للاتصال فيه دخل . **(قوله والإنسان قد يتغير)** جملة اسمية وقعت حالا .

[٥٢] هو من البسيط . قوله أخي منادى بحذف حرف النداء وإياه مفعول ثان فحسبت ، وفيه الشاهد حيث فصل الضمير وهو مختار الجمهور نظرا إلى أنه خبر في الأصل واختارت طائفة الاتصال لكونه أخصر . وقوله وقد ملئت حال : والأرجاء جمع رجا غير مهموز كعصا وهو الناحية ، وكل ناحية رجا . وارتفاعه على أنه مفعول ناب عن الفاعل . والأضغان جمع ضغن بكسر الضاد وهو الحقد . وقد ضغن عليه بالكسر ضغنا . وباؤها تتعلق بملئت . والإحن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة جمع إحنة وهي الحقد أيضا ؟ .

---

(١) انظر التسهيل صـ ٢٧ . (٢) انظر توضيح المقاصد والمسالك ١/ ١٤٥ . (٣) واختاره ابن مالك أيضا .
(٤) انظر شرح الكافية لابن الحاجب أعاننا الله على إتمامه . (٥) سبق التعريف به صـ

ودخل مثل الهاء من نحو قوله :

[٥٣] ★ وَمَنْعُكَهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ ★

فإن الهاء ثانى ضميرين أولهما وهو الكاف أخص وغير مرفوع لأنه مجرور بإضافة المصدر إليه (**وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ**) وهو ألّا يكون فيهما أخص بأن يكونا معا ضميرى تكلم أو خطاب أو غيبة (**الْزَمْ فَصْلاً**) نحو سلنى إياى وأعطيتك إياك وخلته إياه ولا يجوز سلنينى ولا أعطيتكك ولا خلتهه (**وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبِ**) أى كونهما للغيبة (**فِيهِ**) أى فى الاتحاد (**وَصْلاً**) من ذلك ما رواه الكسائى[1] من قول بعض العرب : **هم أحسن الناس وجوها وانضرهموها** . وقوله[2] :

[٥٤] لِوَجْهِكَ فِي الإِحْسَانِ بَسْطٌ وَبَهْجَةٌ أَنَالَهُمَاهُ قَفْوُ أَكْرَمِ وَالِدِ

وقوله[3]:

[٥٥] وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِمَاهَا يَقْرَعُ الْعَظْمَ نَابُهَا

جمع اضغن وإحنة بكسر أولهما وهما الحقد . (**قوله والمرفوع كجزء من الفعل**) أى فالفصل به كلا فصل . (**قوله وقدم الأخص إلخ**) من فوائده التنصيص على تقييد جواز الأمرين فى باب سلنيه بتقديم الأخص وأنه إذا قدم غير الأخص تعين الانفصال وأما مجرد قوله وما أشبهه فلا يفيده صريحا الجواز ألا يعتبر فى الشبه تقديم الأعرف أفاده سم وإنما وجب تقديم الأخص فى حال الاتصال كراهة تقديم الناقص على القوى فيما هو كالكلمة الواحدة وإنما قدموه على القوى فى نحو ضربتنى لتقويه بتوغله فى الجزئية بكونه فاعلا بخلاف ما نحن فيه من الضميرين اللذين ليس أولهما مرفوعا . (**قوله فى الأبواب الثلاثة**) فلا يجب تقديم الأخص فى غيرهما كضربونا . (**قوله وحسبتنيك**) كذا فى بعض النسخ بياء المتكلم قبل الكاف وفى بعضها وحسبتكه بلا ياء متكلم بل بكاف بعدها هاء والأول المناسب لقول الشارح بعد ولا الكاف على الياء وأما على الثانى فيكون قوله ولا الكاف على الياء أى فى مثال آخر غير ما تقدم فتأمل . (**قوله ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف إلخ**) أى إلا ما ندر من قول عثمان أراهمنى الباطل شيطانا وقاسه المبرد وكثير من القدماء[4] ولكن الانفصال عندهم أرجح كذا فى زكريا . (**قوله وقدم ما شئت فى انفصال**) أى فى حال انفصال ثانى الضميرين وشرط ذلك أمن اللبس فإن خيف وجب تقديم الفاعل منهما فى المعنى نحو زيد أعطيتك إياه ومن هذا تعلم أن الحديث الذى ذكره الشارح ليس من باب التخيير بل تقديم الأخص فى الجملة الأولى منه واجب وتقديم غيره فى الجملة الأخيرة منه واجب فافهم .

---

[٥٣] سبق هذا الشاهد برقم ٥٠ ، وتقدم الكلام عنه .

[٥٤] هو من الطويل . قوله فى وقت الإحسان بسط أى بشاشة وترك تعبس ، وبهجة أى حسن وسرور وهو عطف على بسط المرفوع بالابتداء والخبر ، لوجهك . (**قوله أنالهماه**) جملة من الفعل والمفعولين : أحدهما هما الذى يرجع إلى البسط والبهجة ، والآخر هو الضمير الذى بعده الذى يرجع إلى الوجه ، وفيه الشاهد لأن القياس أنالهما إياه بالانفصال فجاء متصلا . وقوله (**قفو**) : مرفوع بالفاعلية مضاف إلى أكرم ، وأكرم إلى والد : من قفوت أثره قفوا وقفوا إذا اتبعته . المراد أكرم الوالدين أى الآباء .

[٥٥] قاله مغلس بن لقيط شاعر جاهلى . وهو من قصيدة من الطويل يرثى بها أخاه أطيطا . ويشتكى من قريبين له يؤذيانه . وقيل هما ابنا =

(١) سبق التعريف به صـ ١٤ .

(٢) البيت من الطويل ، وقائله مجهول واستشهد به فى التصريح ١٠٩/١ ، همع الهوامع ٦٣/١ . والشاهد فى البيت ، قوله : « أنالهماه » حيث جاء بالضمير الثانى ، وهو الهاء متصلا ، والأكثر فيه الانفصال ، وإنما جاز الاتصال والانفصال فى الضميرين المتحدى الرتبة إذا كانا ضميرى غيبة لصحة تعدد مدلوليهما .

(٣) الشاهد فى البيت قوله : « لضغمهماها » حيث جاء الضميران غيبة ولذا جاز الاتصال .

(٤) وذلك فى حال الاتصال وتقديم غير الأخص مثل : الكتاب أعطيتهوك ، وإن كان الانفصال عندهم أرجح .

وشرط الناظم لجواز ذلك أن يختلف لفظاهما كما فى هذه الشواهد . قال : فإن اتفقا فى الغيبة ، وَفى التذكير أو التأنيث ، وفى الإفراد أو التثنية أو الجمع ولم يكن الأول مرفوعا وجب كون الثانى بلفظ الانفصال ، نحو فأعطاه إياه ولو قال فأعطاهوه بالاتصال لم يجز لما فى ذلك من استثقال توالى المثلين مع إيهام كون الثانى تأكيدًا للأول ، وكذا لو اتفقا فى الإفراد والتأنيث نحو أعطاها إياها ، أو فى التثنية أو الجمع نحو أعطاهما إياهما ، أو أعطاهم إياهم ، أو أعطاهن إياهن ، فالاتصال فى هذا وأمثاله ممتنع . هذه عبارته فى بعض كتبه . ثم قال : فإن اختلفا وتقاربت الهاءان نحو أعطاهوها وأعطاهاه ازداد الانفصال حسنا وجودة ، لأن فيه تخلصًا من قرب الهاء من الهاء ، إذ ليس بينهما فصل إلا بالواو فى نحو أعطاهوها وبالألف فى نحو أعطاهاه بخلاف انضرهموها وأنا لهماه وشبهه .

(تنبيه) : قد اعتذر الشارح عن الناظم فى عدم ذكره الشرط المذكور بأن قوله وصلاً بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل تعريض بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد

(قوله أو ثانى ضميرين إلخ) أى سواء كان العامل فيهما ناسخا أو لا فدخل بابا سأل وخال . **(قوله وفى اتحاد الرتبة)** متعلق بباب سلنيه وخلتنيه لأن من قيودهما كون أحد الضميرين أعرف فذكر فى هذا البيت مفهوم هذا القيد أفاده سم . **(قوله الزم فصلا)** أى على الصحيح كما يصرح به قول المرادى أجاز بعضهم الاتصال مع اتحاد الضميرين فى التكلم أو الخطاب أو الغيبة مطلقا وهو ضعيف اهـ وقوله مطلقا أى سواء اختلف ضمير الغيبة فيما يأتى واتفقا . **(قوله وخلته إياه)** وانعقاد المبتدأ والخبر من مفعولى خال هنا على حد شعرى شعرى كما قاله زكريا . **(قوله أى كونهما للغيبة)** كان الظاهر أن يقول أى وجود ضمير غيبة ليكون لقول المصنف فيه فائدة إذ على تفسير الشارح يصير ضائعا لعلم اتحاد الرتبة من كونهما ضميرى غيبة . **(قوله وأنضرهموها)** الضمير الثانى للوجوه وهى تمييز فيلزم وقوع الضمير تمييزا فإما أن يجرى على القول بأن الضمير العائد على النكرة نكرة أو على المذهب الكوفى أنه لا يشترط فى التمييز أن يكون نكرة . **(قوله لوجهك فى الإحسان)** أى فى وقت الإحسان . والبسط البشاشة ، والبهجة الحسن ، والقفو الاتباع والمراد أن ذلك

= أخيه مدرك ومرة . والضغمة بالضاد والغين المعجمتين وهى العضة ، يكنى بها عن الشدة والمصيبة لأن من عرضت له الشدة يعض على يديه ، وهى مفعول تطيب كما تقول طبت بزيد ، فاللام بمعنى الباء وليست بمعنى المفعول لأجله ، لأنه لم يرد أنها طابت لأجل الضغمة ، وإنما يريد أنها طابت بالضغمة . **(قوله لضغمهماها)** اللام فيه للتعليل ، والضمير الأول فى موضع خفض بالإضافة ، وهو فاعل فى المعنى يرجع إلى الرجلين المذكورين فى البيت السابق وهما مدرك ومرة ، والضمير الثانى فى موضع نصب على المفعولية وهو عائد إلى الضغمة ، والتقدير وقد جعلت نفسى تطيب بضغمة يقرع العظم نابها لأجل ضغمهما إياها مثل هذه الضغمة التى أصبتها . والشاهد فيه حيث اجتمع فيه ضميران ، والقياس فى الثانى الانفصال نحو لضغمهما إياها ، وقد قيل الضمير الأول مفعول به والثانى فاعل أى تطيب نفسى لأن ضغمتهما ضغمة كما ضغمتني . **(وقوله يقرع العظم نابها)** فى موضع صفة إما لضغمة الأولى وفصل للضرورة بالجار والمجرور وهو لضغمهماها وهذا ضعيف لأجل الفصل بين الصفة والموصوف بالأجنبى . وأما فى موضع الصفة لمثل محذوف لأن معناه لضغمهما مثلها لأن الضغمة الأولى لم تصب هذين وإنما أصابهما مثلها فهو فى المعنى مراده . ومثل نكرة وإن أضيف إلى المعرفة فجاز أن يوصف بالجملة . ويجوز أن يكون جملة مستأنفة تبين أمر الضغمة فى الموضعين جميعا فلا موضع لها من الإعراب لأنها لم تقع موقع مفرد . **(فإن قلت)** إذا كانت اللام فى لضغمهما للتعليل فما موقعه ؟ قلت : بدل من قوله لضغمة . لا يقال كيف يبدل العام من الخاص لأن الضغم مصدر والضغم مرة منه ، ومثله من بدل الغلط كما فى قولك مررت بزيد القوم لأنا نقول التاء ليست للمرة أو هى محذوفة من الأخيرة للضرورة .

فى الغيبة مطلقًا ، بل بقيد وهو الاختلاف فى اللفظ (وَقَبْلَ يَا ٱلنَّفْسِ) دون غيرها من المضمرات (مَعَ ٱلْفِعْلِ) مطلقا (ٱلْتُزِمْ * نُونُ وِقَايَةٍ) مكسورة نحو دعانى ، ويكرمنى ، وأعطنى ، وقام القوم ما خلانى ، وما عدانى وحاشانى ، إن قدرتهن أفعالا ؛ وما أحسننى إن اتقيت الله ، وعليه رجلا ليسنى ، وندر ليسى بغير نون كما أشار إليه بقوله : (وَلَيْسِي قَدْ نُظِمْ) أى فى قوله[1] :

إِذْ ذَهَبَ ٱلْقَوْمُ ٱلْكِرَامُ لَيْسِي [٥٦]

وجوز الكوفيون ما أحسنى بناء على ما عندهم من أنه اسم لا فعل . وأما نحو تأمرونى فالصحيح أن المحذوفة نون الرفع .

وراثة من آبائه وليس عارضا فيه . (قوله وقد جعلت نفسى إلخ) هذا البيت من قصيدة يرثى بها الشاعر أخاه ويشتكى من قريبين له يؤذيانه . والضغمة العضة يكنى بها عن الشدة لعض الإنسان عندها على يده . واللام فى لضغمة بمعنى الباء وفى لضغمهماها للتعليل والضميران مفعولان لضغم : الأول مفعول به والثانى مفعول مطلق فهو مصدر حذف فاعله أى لأجل ضغم الدهر القريبين إياها أى مثل الضغمة التى ضغمت بها . ويقرع العظم نابها صفة لضغمة أفاده زكريا . والإضافة فى نابها لأدنى ملابسة . (قوله يختلف لفظاهما) بأن يكون أحدهما مذكرا والآخر مؤنثا ، أو مفردا والآخر مثنى أو جمعا ، أو مثنى والآخر جمعا كما يفيده ما بعد . (قوله ولم يكن الأول مرفوعا) احترز به عن نحو الدرهم زيد أعطاه ، والزيدون العمرون أعطوهم ، فلا يجب الفصل هنا لأن استتار الضمير الأول فى الأول ومخالفته للثانى لفظا فى الثانى مانع من توالى المثلين المستثقل واختلاف المحل مانع من إيهام التأكيد . ومن مثل كالبعض بنحو زيد ضربه عمرو فقد أخطأ من وجهين لأنه خروج عما الكلام فيه وهو باب سلنيه وخلتنيه ولأنه ليس فى هذا المثال إلا ضمير واحد . (قوله لم يجز) فى كلام سيبويه ما يدل على الجواز حيث قال : والكثير فى كلامهم أعطاه إياه وينبغى أن جواز ذلك عند الفصل بين الهاءين بواو الإشباع كما فى عبارة الشارح وأنه إذا لم يؤت بها تعين الانفصال . (قوله وكذا) أى كاتفاقهما فى الإفراد والتذكير فى نحو أعطاه إياه . (قوله وتقاربت الهاءان) وبالأولى إذا توالتا نحو أعطاهما . (قوله ازداد الانفصال إلخ) يقتضى أن الانفصال عند تباعد الهاءين حال الاتحاد حسن وجيد ، وهو كذلك كما يستفاد من كلام الناظم . (قوله على معنى نوع إلخ) أى ووكل بيان ذلك النوع إلى الموقف . (قوله مطلقا) أى ماضيا أو مضارعا أو أمرا متصرفا أو جامدا كما مثل . (قوله نون وقاية) نقل يس عن بعضهم أنه عدها فى حروف المعانى وأن المعنى الموضوعة له الوقاية واستشكله الرودانى بأن الوقاية ليست مدلول النون بل حاصلة به كما تحصل بأى حرف لو فرض الحجز به . وقال الدنوشرى : الظاهر أنها حرف مبنى وذكر المغنى لها فى أوجه النون المفردة يفيد أنها حرف معنى . (قوله مكسورة) أى مناسبة

---

[١] قاله رؤبة وصدره : * عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ ٱلطَّيْسِ * والعديد مثل العدد ، يقال هم عديد الثرى والحصى فى الكثرة ، والطيس بفتح الطاء المهملة وسكون الياء آخر الحروف وفى آخره سين مهملة وهو الرمل الكثير ، وقد يسمى طيسلا بزيادة اللام . قوله إذ ظرف زمان ، والكرام صفة القوم . قوله ليسى : أى ليس الذاهب إياى ، فاسم ليس مستتر فيها وخبرها الضمير المتصل به . والشاهد فيه حيث حذف منه نون الوقاية للضرورة مع لزومها جميع الأفعال قبل ياء المتكلم ، وحيث جاء خبر ليس التى هى من أخوات كان مضمرا متصلا على خلاف القياس ، ولكن لم يورد لذلك .

(١) لقد نسب جماعة من العلماء ـ منهم ابن منظور فى لسان العرب (طى س) لرؤبة بن العجاج وليس فى ديوان رجزه ، لكنه فى زيادات الديوان . وقال ابن منظور : « لقد اختلفوا فى تفسير الطيسى ، الرمل الكثير ، فقال بعضهم : كل ما على ظهر الأرض من الأنام ، وقال بعضهم : هو كل خلق كثير النسل مثل الذباب والنمل والهوام ، والشاهد فى البيت ، فى البيت شاهدان ، كلاهما فى لفظ « ليس » أما الأول فإنه أتى بخبره ضميرا متصلا ، ولا يجوز عند جمهرة النحاة أن يكون إلا منفصلا ، والثانى وهو الموضع الذى نحن بصدده حيث حذفت نون الوقاية من ليس مع اتصالها بياء المتكلم ، وذلك شاذ عند من ذهب إلى أن « ليس » فعل .

(تنبيه): مذهب الجمهور أنها إنما سميت نون الوقاية لأنها تقى الفعل الكسر . وقال الناظم : بل لأنها تقى الفعل اللبس فى أكرمنى فى الأمر فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة ، وأمر المذكر بأمر المؤنثة ، ففعل الأمر أحق بها من غيره ، ثم حمل الماضى والمضارع على الأمر (وَلَيْتَنى) بثبوت نون الوقاية (فَشَا) حملا على الفعل لمشابهتها له مع عدم المعارض (وَلَيْتِي) بحذفها (نَدَرَا) ومنه قوله[1] : [٥٧] **★ كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي ★** وهو ضرورة . وقال الفراء[2] : يجوز ليتى وليتنى . وظاهره الجواز فى الاختيار **(وَمَعْ لَعَلَّ**

لياء المتكلم . **(قوله إن قدرتهن أفعالا)** فإن قدرتهن حروفا أسقطت نون الوقاية وفيه أن تقدير الحرف لا يظهر فى ما خلا وما عدا لوجود ما المصدرية التى لا توصل إلا بالفعل ولا يظهر جعل ما زائدة . فقوله إن قدرتهن أفعالا لا يظهر إلا فى حاشا كذا فى يس عن اللقانى ، ولهذا قال فى المغنى وحاشا إن قدرت فعلا . ويمكن دفعه بجعل المفهوم بالنسبة لغير حاشا باعتبار غير هذا التركيب مما ليس فيه ما فتأمل . **(قوله وعليه رجلا ليسنى)** فى المغنى أنه قاله بعضهم وقد بلغه أن إنسانا تهدده أى ليلزم رجلا غيرى اهـ فمدلول اسم الفعل هنا ليس فعلا موضوعا للأمر بل فعل مضارع مقرون بلام الأمر وهذا شاذ لأن الفعل والحرف مختلفا الجنس فينبغى ألا ينوب عنهما الاسم . **(قوله وندر ليسى بغير نون)** وإنما جاز حذف النون فيها لأنها لا تتصرف فأشبهت الحروف الآتى بيانها . زكريا . **(قوله إذ ذهب إلخ)** صدره : **★ عددت قومى كعديد الطيس ★** بفتح الطاء أى الرمل الكثير . وفى قوله ليسى شذوذ آخر من جهة الوصل لما تقدم من وجوب الفصل مع فعل الاستثناء . **(قوله نحو تأمرونى)** بنون واحدة مخففة . **(قوله فالصحيح أن المحذوفة إلخ)** لأنها نائبة عن الضمة وقد حذفت تخفيفا فى قراءة السوسى « ومايشعركم » بسكون الراء فحذف النائبة عنها للتخفيف أولى وللاحتجاج إلى تغيير حركة النون بالكسر لو كانت الباقية نون الرفع بخلاف ما إذا كانت نون الوقاية . وقيل : نون الوقاية لأنها منشأ الثقل فهى أولى بالحذف ولأنها الأمر استحسانى ولا دلالة لها على شىء بخلاف نون الرفع ، وعليه يستثنى هذا الموضع من وجوب لحاق نون الوقاية الفعل . بقى ما إذا اجتمع نون الوقاية ونون الإناث فالمحذوف نون الوقاية قال فى البسط إجماعا . وقال المصنف فى شرح التسهيل على الصحيح لأن نون الإناث فاعل والفاعل لا يجوز حذفه أفاده الدمامينى . **(قوله لأنها تقى الفعل الكسر)** أى الذى يدخل مثله فى الاسم وهو الكسر بسبب ياء المتكلم أى والكسر أخو الجر فصين عنه الفعل كما صين عن الجر . أما الكسر الذى ليس بهذه المثابة فلا حاجة إلى صونه عنه كالكسر قبل ياء المخاطبة والكسر للتخلص من التقاء الساكنين كذا فى شرح الجامع . قال زكريا : والتعليل المذكور ظاهر فى غير المعتل . أما فيه نحو دعاورمى فلا فكان ينبغى أن يزاد وألحق المعتل بغيره طردا للباب اهـ وكان ينبغى أن يزاد أيضا وتقى ما تتصل به غير الفعل من تغير آخره ليشمل التعليل نون الوقاية فى غير الفعل . **(قوله ثم حمل الماضى إلخ)** قال البعض : ظاهره أنه لا لبس مع الماضى وليس كذلك لوجوده فى نحو ضربنى إذ لولا النون لالتبس الماضى بالاسم فإن الضرب نوع من الفعل اهـ وفيه أنه إنما يتجه إذا كان مراده مطلق اللبس أما إذا أريد خصوص التباس فعل أمر الواحد بفعل أمر الواحدة كما يؤخذ من قوله فى نحو أكرمنى إلخ فلا فتدبر . **(قوله لمشابهتها له)** أى فى المعنى والعمل . وقوله مع عدم المعارض هو الجر وتوالى الأمثال فأل للجنس .

---

[٥٧] تمامه : ★ أُصَادِفُهُ وَأُفْقِدُ بَعْضَ مَالِى ★

قاله زيد الخيل الذى سماه النبى ﷺ زيد الخير وهو من المؤلفة قلوبهم . توفى فى آخر خلافة عمر رضى الله عنه ، وقبله :

تَمَنَّى مَزْيَدٌ زَيْدًا فَلاَقَى ... أَخَا ثِقَةٍ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالِى =

---

(١) البيت لزيد الخيل ، وهو واسمه فى الجاهلية وسماه الرسول صلى الله عليه وسلم عندما دخل الإسلام زيد الخير الطائى ، وكان فارسًا .

آعْكِسْ هذا الحكم . فالأكثر لَعَلِّى بلا نون ، والأقل لعلنى . ومنه قوله[1] :

[٥٨] **فَقُلْتُ أَعِيرَانِى ٱلْقَدُومَ لَعَلِّـى ... أَخُطُّ بِهَا قَبْرًا لِأَبْيَضَ مَاجِـدِ**

ومع قلته هو أكثر من ليتى ؛ نبه على ذلك فى الكافية ، وإنما ضعفت لعل عن أخواتها لأنها تستعمل جارة نحو : [٥٩] *** لَعَلَّ أَبِى ٱلْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ ***

وفى بعض لغاتها لعن بالنون فيجتمع ثلاث نونات (**وَكُنْ مُخَيَّرًا فِى**) أخوات ليت ولعل (**ٱلْبَاقِيَاتِ**) على السواء فتقول إنى وإننى، وكأنى وكأننى، ولكنى ولكننى ؛ فثبوتها لوجود المشابهة المذكورة، وحذفها لكراهة توالى الأمثال (**وَٱضْطِرَارًا خَفَّفَا * مِنِّى وَعَنِّى بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا**) من العرب فقال :

(قوله وهو ضرورة) يفيد ظاهره أن قول الناظم ندر معناه وقع ضرورة والمناسب حمله على المتبادر أنه قليل فيصدق بوقوعه نثرا كما هو أحد قولى الناظم وإن كان قوله الثانى أنه ضرورة وإنما قلنا ظاهره لاحتمال أن يكون الشارح أشار بقوله وهو ضرورة إلى قول آخر مقابل لما فى المتن ثم أشار إلى ما فى المتن مؤيداً له بموافقة الفراء . فقال : وقال الفراء إلخ بل هذا الاحتمال هو المناسب لتفسير الشارح العكس مع لعل بقوله فالأكثر لعلى بلا نون والأقل لعلنى ولو جرى على ما يوافق ذلك الظاهر لقال فالكثير لعلى بلا نون والضرورة لعلنى . ويمكن تطبيق قوله فالأكثر إلخ على ذلك الظاهر بأن يراد بالأقل الضرورة لكن قد يتوقف فى كون لعلنى ضرورة. ثم رأيت ابن الناظم صرّح بأنه ضرورة لكن رده الموضح وغيره فتأمل. **(قوله فالأكثر لعلى بلا نون والأقل لعلنى)** أفعل التفضيل فى الموضعين على غير بابه . **(قوله فقلت أعيرانى إلخ)** القدوم آلة النحت ، وأخط أنحت والقبر الغلاف والأبيض السيف ، والماجد العظيم . **(قوله لأنها تستعمل إلخ)** ولتعدد المعارض فيها قوى على المشابهة بخلاف أخواتها الآتية فإن المعارض

= وهما من الوافر . ومزيد بفتح الميم وسكون الزاى المعجمة وفتح الياء آخر الحروف رجل من بنى أسد كان يتمنى لقاء زيد ، فلما لقيه طعنه زيد فهرب ، وكذلك جابر كان عدوه يتمنى لقاءه فلما لقيه طعنه فهرب . فقال زيد : الخيل حينئذ تمنى إلخ . والعوالى الرماح واحدها العالية . والمنية بضم الميم التمنى مجرورة بالكاف . ولكنها فى محل النصب على أنها صفة لمصدر محذوف تقديره تمنى مزيد تمنيا كتمنى جابر . وإذ ظرف بمعنى حين والعامل فيه المصدر ، والضمير فى قال يرجع إلى جابر . قوله ليتى أصادفه مقول القول واسم ليت مضمر متصل وخبرها قوله أصادفه . والشاهد فيه حيث جاء بدون نون الوقاية للضرورة . ومعنى أصادفه أجده . ومعنى أفقد لا أجد . وروى الجوهرى جل مالى . ويروى وأغرم بعض مالى . ويروى واغرم وأفقد مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير وأنا أفقد . وهذا أصح مما قيل أنه عطف على أصادفه لأنه يلزم أن يكون فقد بعض ماله متمنى . وقيل : أفقد منصوب لأنه جواب التمنى . قلت : هذا لا يتمشى إلا بالفاء فافقد ، ولكن إن قيل نصب بإضمار أن تقديره ليتنى أصادفه وإن أفقد بعض مالى فله وجه .

[٥٨] هو من الطويل . والقدوم بفتح القاف وضم الدال المخففة وهى الآلة التى ينجر بها الخشب وانتصابه على المفعولية . **(قوله لعلنى)** اسمه الضمير المتصل به ، وخبره قوله أخط بها قبرا ، وفيه الشاهد حيث جاءت بنون الوقاية ، والأشهر فيها بدون النون كما فى قوله تعالى : ﴿**لعلى أبلغ الأسباب**﴾ وهو فى هذا الباب عكس ليت ، ومعنى أخط أنحت . وأراد بالقبر الغلاف لأن المراد من الأبيض السيف . وسمى الغلاف بالقبر لمعنى المواراة لأن الغلاف يوارى السيف كما أن القبر يوارى الميت . والماجد من مجد الشىء إذا عظم . وقيل : إن أخط بمعنى أحفر . والقبر قبر الميت . والأبيض الماجد شخص وهو بعيد وإن كان له وجه إلا على . رواية : من يروى لأكرم ماجد فالماجد حينئذ اسم رجل . وإضافة أكرم إليه من قبيل جرد قطيفة وسحق عمامة . فالماجد على هذه الرواية مجرور بالإضافة ، وعلى المشهورة صفة لأبيض مجرور بالتابعية فافهم .

[٥٩] البيت من المديد ، وقائله مجهول . وقال عنه الناظم إنه من وضع النحاة ، وقال ابن هشام عنه فى النفس شىء من هذا البيت إعراب البيت . أيها : أى منادى بأداة نداء محذوفة مبنى على الضم . وها حرف تنبيه . السائل : صفة لأى مرفوعة . عنهم : جار ومجرور متعلق بالسائل . وعنى : الواو عاطفة ، وعنى : جار ومجرور ومعطوف على ما قبله . لست : ليس فعل ماضى جامد ناسخ ، والتاء اسمه . من قيس : جر ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس . ولا : الواو عاطفة ، ولا نافية . قيس : مبتدأ مرفوع . منى : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

(١) البيت من الطويل ، وهو لمدرك بن حصن الأسدى ، تهذيب الألفاظ ، لابن السكيت صـ ٢٩٢ .

[٦٠] أَيُّهَا ٱلسَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِى لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنِى

وهو فى غاية الندرة ، والكثير منى وعنى بثبوت نون الوقاية ، وإنما لحقت نون الوقاية من وعن لحفظ البناء على السكون (**وَفِى لَدُنِّى**) بالتشديد (**لَدُنِى**) بالتخفيف (**قَلّ**) أى لدنى بغير نون الوقاية قل فى لدنى بثبوتها ، ومنه قراءة نافع : ﴿ **قد بلغت من لدُنِى عذرا** ﴾ [الكهف : ٧٦] بتخفيف النون وضم الدال ، وقرأ الجمهور بالتشديد (**وَفِى * قَدْنِى وَقَطْنِى**) بمعنى حسبى (**ٱلحَذْفُ**) للنون (**أَيْضاً قَدْ يَفِى ***) قليلا ومنه قوله ــ جامعا بين اللغتين فى قدنى(٢) :

[٦١] * قَدنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِى *

توالي الأمثال فقط . (**قوله وحذفها لكراهة توالى الأمثال**) مبنى على أن المحذوفة فى أنى نون الوقاية لأنها منشأ الثقل . وقيل الأولى المدغمة لأنها ساكنة والساكن يسرع إليه الإعلال . وقيل الوسطى المدغم فيها لأنها فى محل اللامات التى يلحقها التغيير وبعض هذا الخلاف يجرى فى أنا فقيل المحذوفة الأولى وقيل الثانية ، ولم يقل أحد يعتد به أنها الثالثة لأنها اسم كذا فى الروداني . (**قوله لست من قيس إلخ**) يجوز فى قيس الصرف على إرادة أبى القبيلة والمنع على إرادتها نفسها ومنع الثانى أوفق بالقافية . (**قوله لحفظ البناء على السكون**) إنما حافظوا عليه دون غيره كالبناء على الفتح والضم لأنه الأصل ولهذا قال سيبويه : يقال فى لد بالضم لدى بغير نون وفى لد بالسكون لدنى بالنون . (**قوله ومنه قراءة نافع**) قيل : يجوز أن تكون المذكورة نون الوقاية لأن حذف نون لدن لغة . وأجيب بأن المحذوفة النون المتحركة الآخر لا تلحقها نون الوقاية كما مر فى كلام سيبويه لأنها إنما يؤتى بها فى مثل ذلك لتقى الآخر من الحركة والمحذوفة النون الساكنة الآخر التى تلحقها النون للمحافظة على سكون البناء الأصلى لا يحتملها ما فى الآية لضم دال ما فيها وأما ما ذكره البعض تبعا للدمامينى من الجواب بأن نون لدن إنما تحذف إذا كان المضاف إليه ظاهرا لا ضميرا فيرده ما مر فى كلام سيبويه من أنه يقال فى لد بالضم لدى بغير نون لصراحته فى أنه يضاف إلى ياء المتكلم فتأمل (**قوله بمعنى حسبى**) راجع للأمرين قبله . احترز به عن قد الحرفية وقط الظرفية فإن ياء المتكلم لا تتصل بهما وعن قد وقط اسمى فعل بمعنى يكفى على ما يأتى ، فإن نون الوقاية تلزمهما عند اتصال الياء بهما اهـ زكريا . قال الروداني : والغالب عليهما إذا كانا بمعنى حسب البناء على السكون وقد يبنيان على الكسر وقد يعربان . (**قوله قد يفى**) أى يأتى . وأشار بقد إلى قلة الحذف لكنه ليس من الضرورات على الصحيح .

[٦٠] قائله مجهول كذا قاله صاحب التحفة وهو من المديد . قوله عنهم أى عن القوم المعروفين عندهم . قوله لست من قيس أى من قبيلة قيس وهو أبو قبيلة من مضر ، وهو قيس غيلان ، واسمه إلياس بن مضر بن نزار وقيس لقبه . ولا قيس أى وليس قيس منى ، وارتفاع قيس بالابتدا لأن لا إنما تعمل فى النكرات . والشاهد فى عنى ومنى حيث ترك فيهما نون الوقاية . قيل هو ضرورة وقيل شاذ .

[٦١] قاله حميد بن مالك الأرقط قاله الجوهرى . وقال ابن يعيش قاله أبو بجدلة ، وبعده :

لَيْسَ الإِمَامُ بِالشَّحِيحِ ٱلْمُلحِدِ وَلَا بِوَثْنٍ بِالحِجَازِ مُفْرَدِ =

(١) البيت من المديد ، وقائله مجهول . وقال عنه الناظم إنه من وضع النحاة ، وقال ابن هشام عنه فى النفس شىء من هذا البيت إعراب البيت . أيها : أى منادى بأداة نداء محذوفة مبنى على الضم . وها حرف تنبيه . السائل : صفة لأى مرفوعة . عنهم : جار ومجرور متعلق بالسائل . وعنى : الواو وعاطفة ، وعنى : جار ومجرور ومعطوف على ما قبله . لست : ليس فعل ماضى جامد ناسخ ، والتاء اسمه . من قيس : جر ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس . ولا : الواو عاطفة ، ولا نافية . قيس : مبتدأ مرفوع . منى : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

(٢) قائل البيت أبو نخيلة حميد بن مالك الأرقط ، وهو أحد شعراء عصر بنى أميه ، والبيت من أرجوزة له يمدح فيها الحجاج بن يوسف ويعرض بعبد الله ابن الزبير ، وأراده بهذا التعريض لأن عبد الله بن الزبير كان قد نصب نفسه خليفة بعد موت معاوية بن يزيد ، وكان مع ذلك - بخيلا لا تمتد يده بعطاء .

وفى الحديث : « **قط قط بعزتك** » يروى بسكون الطاء وبكسرها مع الياء ودونها . ويروى قطنى قطنى بنون الوقاية وقط قط بالتنوين ، والنون أشهر . ومنه قوله :

[٦١] **امتَلأَ الحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي مَهْلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلأْتَ بَطْنِي**

وكون قد وقط بمعنى حسب فى اللغتين هو مذهب الخليل وسيبويه ، وذهب الكوفيون إلى أن من جعلهما بمعنى حسب قال قدى وقطى بغير نون كما تقول حسبى . ومن جعلهما اسم فعل بمعنى أكتفى قال : قدنى وقطنى بالنون كغيرهما من أسماء الأفعال .

(قوله قدنى من نصر الخبيبين قدى) قيل : أراد بهما عبد الله بن الزبير وأخاه مصعبًا على التغليب لأن عبد الله كان يكنى أبا خبيب . وقيل : خبيب بن عبد الله بن الزبير وأباه عبد الله قيل على التغليب أيضا وفيه نظر . ويروى الخبيبين بصيغة الجمع على إرادة خبيب بن عبد الله وأبيه وعمه مصعب بن الزبير . وقيل على إرادة أبى خبيب عبد الله ومن كان على رأيه . واعترض الاستشهاد على حذف النون بجواز أن الأصل قد بالسكون وحركت بالكسر لأجل الروى فتكون الياء للإشباع لا للمتكلم . قال الرودانى : أو أن الشاعر جرى فيه على لغة من يبنيه على الكسر والياء للإشباع اهـ وقد يقال مشاكلة اللاحق للسابق ترجح احتمال الإضافة لياء المتكلم . **(قوله وفى الحديث قط قط)** فى صحيح البخارى مرفوعًا : **«لا تزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة قدمه فيها فتقول قط قط وعزتك ويزوى بعضها إلى بعض»**[1] . **(قوله والنون أشهر)** راجع إلى قول المصنف : وفى قدنى وقطنى إلخ . **(قوله مهلا)** اسم مصدر أمهل ، ورويدا مصغر إروادا بمعنى إمهالا تصغير الترخيم كما سيذكره الشارح فى باب أسماء الأفعال والأصوات فهو تأكيد لمهلا لا صفته كما زعمه العينى وتبعه غيره كشيخنا والبعض . وملأت بفتح التاء كما قاله شيخنا السيد وشيخنا والضم الذى جوّزه البعض يحوج إلى تجوّز . **(قوله بمعنى أكتفى)** كان الصواب بمعنى يكفى كما فى المغنى أو كفى كما فى الجنىّ الدانى لابن أم قاسم واستقر به الدمامينى لأن مجىء اسم الفعل بمعنى المضارع فيه خلاف وفى كلام التفتازانى مجىء قط بمعنى انته فيكون اسم فعل أمر وإنما قلنا الصواب ذلك ليكون متعديا . **(قوله كغيرهما من أسماء الأفعال)** أى التى تتصل بها ياء المتكلم وهي المتعدية لكون مدلولاتها أفعالًا متعدية كدار كني وعليكني وسمع الفراء مكانكني : أي انتظرني وإنما اتصلت بها نون الوقاية حملًا لها على

= **(قوله قدنى)** يعنى حسبى . وفيه الشاهد حيث ألحق فيه النون تشبيها بقطنى ، وفى قوله قدى أيضا حيث أضيف إلى ياء المتكلم بلا نون تشبيها له بحسبى وأراد بالخبيبين خبيب بن عبد الله بن الزبير بن العوام رضى الله عنهم أجمعين وأباه عبد الله لأنه كان يكنى بأبى خبيب . ويقال أراد بهما عبد الله وأخاه مصعبا ابنى الزبير بن العوام ، وهو بضم الخاء المعجمة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء آخر الحروف . ويروى بصيغة الجمع على إرادة عبد الله ومن كان على رأيه وكلاهما تغليب . والشحيح : البخيل . والملحد : الجائر المائل عن الحق . ويقال الملحد : الظالم فى الحرم . والوتن بفتح الواو وسكون التاء المثناة من فوق وفى آخره نون بمعنى واتن . أى ولا بدائم ثابت فى أرض الحجاز مفرد . ويقال للماء المعين الدائم الذى لا يذهب واتن . وكذا واثن بالثاء المثلثة.

[٦٢] هذا رجز لا يعلم قائله . **(قوله وقال)** أى الحوض قطنى أى حسبى ، فالحوض لا يتكلم ولكن لما أريد به نهاية الامتلاء التى لا يزاد عليها فكأنه قد تكلم بذلك والشاهد فى قطنى حيث استعمله بنون الوقاية . ومهلًا منصوب بفعل محذوف أى امهل مهلا . ورويدا صفته . وقد ملأت بطنى جملة من الفعل والفاعل والمفعول فى موضع التعليل تقديرا ، وأصله لأنك قد ملأت بطنى بالماء .

---

(٢) الحديث : أخرجه البخارى فى كتاب الأيمان والنذور رقم [٦٦٦١] فتح البارى ، وأخرجه مسلم فى صفة النار عن عبد الله بن حميد ، والنسائى فى النعوت عن الربيع بن محمد عن آدم ، والترمذى فى التفسير عن حميد .

(خاتمة): وقعت نون الوقاية قبل ياء النفس مع الاسم المعرب فى قوله ﷺ لليهود: «**فهل أنتم صادقونى**» وقول الشاعر[1]:

[٦٣] وَلَيْسَ بِمُعْيِينى وَفى النّاس مُمْتِعٌ ... صَدِيقٌ إذا أعْيَا عَلَىَّ صَدِيقُ

وقوله :

[٦٤] وَلَيْسَ المُوَافِينى لِيُرفَدَ خائِبًا ... فإنَّ لَهُ أضعَافَ ما كانَ أمَّلا[1]

للتنبيه على أصل متروك ، وذلك لان الاصل أن تصحب نون الوقاية الأسماء المعربة المضافة إلى ياء المتكلم لتقيها خفاء الإعراب فلما منعوها ذلك نبهوا عليه فى بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل . ومما لحقته هذه النون من الأسماء المعربة المشابهة للفعل أفعل التفضيل فى قوله ﷺ : «**غير الدجال أخوفنى عليكم**» لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجب ، نحو ما أحسننى إن اتقيت الله والله أعلم .

مدلولاتها وهى الأفعال المتعدية وما ذكره الشارح من وجوب لحاق نون الوقاية أسماء الأفعال هو ما صرح به فى التوضيح واقتضاه صنيع التسهيل لكن عبارة سبك المنظوم تشعر بقلة لحاقها فإنه قال وربما لحقت اسم الفاعل اختيارا واسم الفاعل اضطرارا اهـ. قال شيخنا : وصريح كلام الرضى أن لحاقها اسم الفعل جائز لا واجب وفى المغنى وشرحه للدماميني أن أجل يأتى حرفا بمعنى نعم واسم فعل بمعنى يكفى فتلزمه نون الوقاية وهو نادر واسما مرادفا لحسب فلا تلحقه نون الوقاية إلا قليلا . **(قوله وقعت نون الوقاية)** أى شذوذا . **(قوله ليرفد)** بالبناء للمجهول أى يعطى . **(قوله للتنبيه على أصل متروك)** اعترض بأنه لو كان للتنبيه لأدخلوها على ما لم يشابه الفعل من نحو غلامى فالأولى أنه لمشابهة الفعل كدخول نون التوكيد فى اسم الفاعل ولك أن تقول الدخول للتنبيه وتخصيص اسم الفاعل ونحوه لمشابهة الفعل فتأمل . **(قوله فلما منعوها)** أى للزوم الفصل بالنون بين المضاف والمضاف إليه . **(قوله غير الدجال أخوفنى عليكم)** روى بحذف النون أيضا أى أخوف مخوفاتى عليكم فاندفع ما يقال الحديث يقتضى أن الدجال وغيره خائفان لا مخوف منهما لأن حق أفعل التفضيل أن يصاغ من الثلاثى وهو هنا خاف لا أخاف وأن غير الدجال الواقع عليه أخوف بعض النبى ﷺ لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه نعم يبقى صوغ أفعل من المبنى للمجهول وهو شاذ عند الجمهور .

---

[٦٣] هذا البيت قائله مجهول والبيت من الطويل، ومعنى الموافى: الآتى، ويرفد: يمنح ويعطى. والشاهد فى البيت: قوله «الموافينى» حيث جاء بنون الوقاية مع اسم الفاعل عند الإضافة للياء إلحاقا بالفعل شذوذا وإنما ضمت إضافة ما فيه أل إلى المجرد منها فى الشاهد «الموافينى» لأن المضاف إليه معرفة على رأى الفراء. ويرى المبرد والرمانى أن الضمير فى موضع جر ويرى الأخفش وهشام أنه فى موضع نصب. ويرى سيبويه أن الضمير كالظاهر فهو منصوب.

[٦٤] هو من الطويل يقال وافيت فلانا إذا أتيته . والمعنى وليس الذى يوافينى أى يأتينى ليرفد أى ليعطى من الرفد وهو العطاء، وفيه الشاهد، فإن النون فيه نون الوقاية وليست نون التنوين كما ذهب إليه بعضهم، إذ التنوين لا يجتمع مع الألف واللام. والموصول مع صلته اسم ليس وخائبا خبره. وليرفد على صيغة المجهول بالنصب على تقدير لأن يرفد. واللام للتعليل وكذا الفاء فى فإن. وأضعاف اسم إن، وله مقدمًا خبر. وما موصولة. وكان أملا صلتها، والعائد محذوف أى أمهله. والألف فيه للإطلاق.

---

(١) الأصل فى الاسم المعرب ألا تتصل به نون الوقاية مثل ضاربى ومكرمى، ولقد ألحقت نون الوقاية اسم الفاعل المضاف لياء المتكلم فى هذا البيت. ومثل هذا قول الشاعر:

ألا فتًى من بنى زبيان يحملنى ... وليس حاملنى إلا ابن حمَّالِ

[العَلَمُ]

(اسْمٌ يُعَيِّنُ ٱلْمُسَمَّى) به (مُطْلَقًا * عَلَمُهُ) أى علم ذلك المسمى . فاسم مبتدأ . ويعين المسمى جملة فى موضع رفع صفة له . ومطلقًا حال من فاعل يعين وهو الضمير المستتر ، وعلمه خبر . ويجوز أن يكون علمه مبتدأ مؤخرا ، واسم يعين المسمى خبرا مقدمًا ، وهو حينئذ مما تقدم فيه الخبر وجوبًا لكون المبتدأ ملتبسا بضميره . والتقدير علم المسمى اسم يعين المسمى مطلقا : أى مجردا عن القرائن الخارجية . فخرج بقوله يعين المسمى النكرات ،

(فائدة) وحيث قيل بالجواز والامتناع فى أحكام العربية فإنما يعنى بالنسبة إلى اللغة ولا يلزم من التكلم بما لا يجوز لغة الإثم الشرعى فمن لحن فى غير التنزيل والحديث كأن نصب الفاعل ورفع المفعول لا نقول أنه يأثم إلا أن يقصد إيقاع السامع فى غلط يؤدى إلى نوع ضرر فعليه حينئذ إثم هذا القصد المحرم. قاله الشيخ بهاء الدين السبكى فى شرح المختصر.

[العلم]

يطلق على الجبل والراية والعلامة والظاهر أن النقل إلى المعنى الاصطلاحى من الثالث بدليل قولهم لأنه علامة على مسماه . **(قوله يعين المسمى)** أى خارجا كعلم الشخص الخارجى أو ذهنا كعلم الجنس بناء على التحقيق الآتى . أما على مذهب المصنف فعلم الجنس غير داخل فى هذا التعريف لخروجه بقوله يعين فيكون خاصا بعلم الشخص وكعلم الشخص الذهنى أعنى الموضوع لمعين ذهنا متوهم وجوده خارجا كالعلم الذى يضعه الوالد لابنه المتوهم وجوده خارجًا فى المستقبل وكعلم القبيلة فإنه موضوع لمجموع أبناء الأب الموجودين حين الوضع وغير الموجودين حينه فإن المجموع لا وجود له إلا فى ذهن الواضع فقولهم تشخص العلم الشخصى خارجى أغلبى أفاده يس. والمراد بقوله يعين المسمى أنه يدل على مسمى معين لا أنه يحصل له التعيين لأنه معين فى نفسه فيلزم تحصيل الحاصل . **(قوله حال)** أو صفة مفعول مطلق محذوف أى يعين تعيينا مطلقا . **(قوله ويجوز أن يكون إلخ)** هذا أولى بل متعين لأن المعرف هو الذى يجعل مبتدأ والتعريف هو الذى يجعل خبرا ولأن علمه معرفة ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة على ما سيأتى . **(قوله بضميره)** أى ضمير ملابسه كما يدل عليه قوله والتقدير علم المسمى إلخ . **(قوله مجردا عن القرائن الخارجية)** أى الخارجية عن ذات الاسم كما سيصرح به والمراد غير الوضع إذ لابد منه وهو من القرائن كما فى الروداني . **(قوله النكرات)** كرجل وفرس فإنهما لا تعيين فيهما أصلا وكشمس وقمر فإنهما وإن عينا فردين لكن ذلك التعيين لأمر عرض بعد الوضع وهو عدم وجود غيرهما من أفراد المسمى . وأما بحسب الوضع فلا تعيين فيهما . ودخل نحو زيد مسمى به جماعة فإنه باعتبار كل وضع يعين مسماه والشيوع إنما جاء من تعدد الأوضاع وهو أمر عارض . ولا يخرج بقوله مطلقا لأنه وإن احتاج فى تعيين مسماه إلى قرينة من وصف أو إضافة أو نحوهما لكن ذلك الاحتياج عارض لا بالنسبة إلى أصل الوضع كبقية المعارف .

وبقوله مطلقًا بقية المعارف فإنها إنما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجة عن ذات الاسم . أما لفظية كأل والصلة ، أو معنوية كالحضور والغيبة . ثم العلم على نوعين : جنسى وسيأتى ، وشخصى ومسماه العاقل وغيره مما يؤلف من الحيوان وغيره (**كَجَعْفَرٍ**) لرجل (**وَخِرْنِقَا**) لامرأة ، وهى أخت طرفة بن العبد لأمه (**وَقَرَنٍ**) لقبيلة ينسب إليها أويس القرنى (**وَعَدَنٍ**) لبلد (**ولاَ حِقٍ**) لفرس (**وشَذْ قَمٍ**) لجمل (**وَهَيْلَةٍ**) لشاة (**وَوَاشِقٍ**) لكلب (**وَٱسْمًا أَتَى**) العلم ، والمراد به هنا ما ليس بكنية ولا بلقب (وَ) أتى (**كُنْيَةً**) وهى ما صدر بأب أو أم ، كأبى

(**قوله كأل**) ولو للعهد الذهنى لأن المراد بمدخولها الحقيقة وهى معينة وكونها مرادة فى ضمن فرد مبهم لا يخرجها عن التعيين . (**قوله كالحضور**) أى فى ضميرى المتكلم والمخاطب . وقوله والغيبة أى ومرجع الغيبة يعنى أن تعين معنى ضمير الغيبة بواسطة مرجعه . أما إذا كان المرجع معرفة فالتعيين ظاهر وأما إذا كان نكرة فلأن معناه الشىء المتقدم فتعين معناه من حيث إن المراد به الشىء المتقدم بعينه وإن كانت عين ذلك الشىء مبهمة فسقط ما للبعض هنا . وكان عليه أن يقول أو حسية كالإشارة الحسية فى اسم الإشارة لأنها القرينة التى بها تعين مدلول اسم الإشارة لا مجرد الحضور كما زعمه البعض مدخلًا لقرينة اسم الإشارة فى قوله أو الحضور . ويمكن أن يقال أراد الشارح بالمعنوية ما قابل اللفظية فشمل الحسية فافهم . (**قوله لرجل**) أى مخصوص وكذا يقال فيما بعد وهو منقول عن اسم النهر الصغير . (**قوله وخرنقا**) هو منقول عن اسم ولد الأرنب . (**قوله أخت طرفة**) بفتح الراء كما فى القاموس . (**قوله وعدن لبلد**) أى بساحل اليمن تصريح . (**قوله ولا حق لفرس**) أى لمعاوية بن أبى سفيان رضى الله تعالى عنهما تصريح . (**قوله وشذ قم**) ضبطه بعضهم بالذال المعجمة وبعضهم بالمهملة وهو الذى يقتضيه صنيع القاموس وذكر شيخنا فيه الوجهين . وقوله لجمل أى للنعمان بن المنذر . (**قوله وواشق لكلب**) قال فى التصريح : ذكر فى النظم سبعة أعلام وثامنها علم الكلب وفى ذلك موازاة لقوله تعالى : ﴿ **ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم** ﴾ [الكهف : ٢٢] . (**قوله والمراد به هنا**) أى بخلافه فى تعريف العلم فإن المراد به ما قابل الفعل والحرف . ويطلق أيضا الاسم ويراد به ما قابل الصفة وقوله ما ليس أى علم ليس إلخ . (**قوله وكنية**) من كنيت أى سترت . واعلم أنه قد يقصد بالكنية التعظيم والفرق بينها حينئذ وبين اللقب المقصود به التعظيم أن التعظيم فى اللقب بمعناه وفى الكنية لا بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم لأن بعض النفوس تأنف أن تخاطب باسمها وقد يقصد بها التفاؤل كتكنية الصغير تفاؤلا بأن يعيش حتى يصير له ولد أفاده الروداني . (**قوله وهى ما صدر**) أى علم مركب تركيبا إضافيًا صدر فلا انتقاض بنحو أبو زيد قائم وأب لزيد قائم مسمى بهما لأن المركب الإضافى فى الأول جزء العلم لا هو والثانى لا إضافة فيه أفاده الشنوانى .

بكر وأم هانىء (و) أتى (وَلَقَبًا) وهو ما أشعر برفعة مسماه أوضعته كزين العابدين وبطة (وَأَخِّرَنْ ذَا) أى أخر اللقب (إِنْ سِوَاهُ) يعنى الاسم (صَحِبًا) تقول جاء زيد زين العابدين ، ولا يجوز جاء زين العابدين زيد لأن اللقب فى الأغلب منقول من غير الإنسان كبطة ، فلو

(قوله بأب أو أم) أو ابن أو بنت أو أخ أو أخت أو عم أو عمة أو خال أو خالة كما ذكره سم[1] . **(قوله وهو ما أشعر)** أى بحسب وضعه الأصلى لا العلمى إذ بحسب وضعه العلمى لا إشعار له إلا بالذات كذا قال جمع من أرباب الحواشى والمتجه عندى أنه يشعر بحسبه أيضا وإن كان المقصود بالذات الدلالة على الذات إذ الإشعار الدلالة الخفية وهى لا تنافى كون المقصود بالذات ما ذكر ، ولا مانع من قصد الواضع ذلك تبعا . ثم رأيت فى التصريح عن بعضهم وفى كلام السيد ما يؤيده . وأورد على تعريف اللقب أنه يشمل بعض الأسماء نحو محمد ومرة وبعض الكنى نحو أبى الخير وأبى جهل . وأجيب بأن ما وضع للذات أولا : فهو الاسم أشعر أو لم يشعر صدّر أو لم يصدر ، ثم ما وضع . ثانيا : وصدّر فهو الكنية أشعر أو لم يشعر ، ثم ما وضع . ثالثا : وأشعر فهو اللقب . فالإشعار وعدمه والتصدير وعدمه غير منظور إليه فى الموضوع أولا : والإشعار وعدمه غير منظور إليه فى الموضوع . ثانيا : كذا نقل عن سم والأقرب عندى من هذا وجهان : الأول : أن الاسم هو الموضوع أولا للذات واللقب الموضوع لا أولا لها مشعرًا بالرفعة أو الضعة فبينهما التباين وأن الكنية ما صدرت بأب أو أم سواء وضعت أو لا أشعرت أولا فتجامع كلا منهما وتنفرد فيما وضع لا أولا و لم يشعر وإنما كان هذا أقرب من ذاك لشمول اللقب عليه ما وضع . ثانيًا : وأشعر وشمول الكنية عليه ما وضع . ثالثا : وصدر وعدم شمولها على ذاك ما ذكر فيلزم عليه كون ما ذكر واسطة وهو خلاف المقرر ، ولأن اشتراط كون وضع الكنية ثانيًا واللقب ثالثا مع كونه لا وجه له مخالف لكلام المحدثين وغيرهم حيث جعلوا بعض الكنى من الأسماء كما فى أم كلثوم فقد قالوا اسمها كنيتها . الثانى : ما قيل إنه يصح اجتماع الثلاثة والفرق بينها بالحيثية وإنما كان هذا أيضا أقرب من ذاك لما مر وفى الروداني أن المفهوم من كلام الأقدمين أن الاسم ما وضع أول مرة كائنا ما كان والكنية ما وضع بعد ذلك وصدر بأب أو أم دل على المدح أو الذم أولا ، واللقب ما وضع بعد ذلك أيضا أى بعد الاسم وأشعر بمدح أو ذم و لم يصدر بأب أو أم فهى متباينة اهـ ويرد عليه أيضا أنه مخالف لما نقلناه عن المحدثين وغيرهم فتأمل . **(قوله أوضعته)** بفتح الضاد أو كسرها أى خسته وهاؤه عوض عن الواو . **(قوله يعنى الاسم)** تفسير للسوى وأبقاه كثير على عمومه مرجحين وجوب تأخيره عن الكنية أيضا ويؤيده تعليله الآتى بقوله لأن اللقب فى الأغلب إلخ لاقتضائه وجوب تأخيره عن الكنية أيضا لجريانه فيها ولا يدل على التخصيص قول المصنف وأن يكونا مفردين كما سيأتى للشارح لما يأتى عن سم ومحل وجوب تأخير اللقب عن الاسم إذا لم يكن اجتماعهما على سبيل إسناد أحدهما إلى الآخر وإلا أخر منهما ما قصد المتكلم الحكم به . **(قوله لأن اللقب إلخ)** وقيل لأنه لو قدم ضاعت

---

(١) وقال فى التصريح : زاد الإمام الفخر الرازى فى العلم الجنسى أو ابن أو بنت كابن داية للغراب ـ دايت الشيء كسعيت ختلته ـ وبنت الأرض للحصاة . وهذا ما قاله الفخر فى التصريح .

قدم لأوهم إرادة مسماه الأول وذلك مأمون بتأخيره[١] . وقد ندر تقديمه في قوله[٢] :

[٦٥] أَنَا ٱبنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو وَجَدِّي ... أَبُوهُ مُنْذِرٌ مَاءُ السَّمَاءِ[١]

وقوله : [٦٦] بأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرُهُمْ حَسَبًا ... بِبَطْنِ شِرْيَانَ يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّيبُ[١]

(تنبيه) : لا ترتيب بين الكنية وغيرها فمن تقديمها على الاسم قوله :

[٦٧] أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ ... مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَرْ[٢]

فائدة الاسم لأنه يفيد فائدة الاسم وزيادة ولأنه يشبه الصفة وهي متأخرة عن الموصوف وقوله في الأغلب احتراز عن نحو زين العابدين . **(قوله فلو قدم لأوهم)** يؤخذ منه أنه إذا انتفى ذلك الإيهام لاشتهار المسمى باللقب جاز تقديمه وهو كذلك كما في قوله تعالى : ﴿**إنما المسيح عيسى ابن مريم**﴾ [النساء : ١٧١] أفاده يس . **(قوله أنا ابن إلخ)** الشاهد في مزيقيا حيث قدم اللقب على الاسم . وقصر مزيقيا للضرورة كما قاله الروداني . وإنما لقب به لأنه كان يلبس كل يوم حلتين فإذا أمسى مزقهما كراهة أن يلبسهما ثانيا أو أن يلبسهما غيره . وعمرو هذا من أجداد أوس بن الصامت قائل هذا البيت أخي عبادة بن الصامت . وقوله وجدي أي من جهة الأم . وإنما لقب منذر بماء السماء لحسن وجهه وقيل هو في الأصل لقب أمه ثم استعمل فيه . ومراد الشاعر أنه نسيب الطرفين . **(قوله بأن ذا الكلب)** أي صاحب الكلب والباء متعلقة بأبلغ في البيت قبله وهو :

[شواهد العلم]

[٦٥] قاله أوس بن الصامت الصحابي أخو عبادة بن الصامت رضي الله عنهما . وهو الذي ظاهر من امرأته ووطئها قبل أن يكفر فأمره ﷺ أن يكفر بخمسة عشر صاعا من شعير على ستين مسكينا . ومزيقيا بضم الميم وفتح الزاي وسكون الياء آخر الحروف وكسر القاف وتخفيف الياء الأخرى وهو لقب عمرو ، وهو أحد أجداد أوس المذكور فلذلك قال أنا ابن مزيقيا عمرو . وفيه الشاهد حيث قدم اللقب على الاسم والأصل تأخيره عن الاسم . وكان عمرو من ملوك اليمن يلبس كل يوم حلتين فإذا أمسى مزقهما كراهية أن يلبسهما ثانيا وأن يلبسهما غيره فلقب بذلك . وهو ابن عامر بن حارثة . **(قوله وجدي)** مبتدأ وأراد به أحد أجداده من الأم . وقوله أبوه كلام إضافي مبتدأ ثان . **(وقوله منذر)** خبره والجملة خبر المبتدأ الأول ، وهو منذر بن امرئ القيس بن النعمان بن امرئ القيس المحرق وهم ملوك الحيرة وعمال الأكاسرة وأراد أوس بذلك أنه كريم الطرفين بسبب الجهتين . **(وقوله ماء السماء)** مرفوع لأنه صفة منذر . وكان يلقب بذلك لحسن وجهه . والذي ذكره أهل النقل أن أم المنذر كان يقال لها ماء السماء لحسنها ، واشتهر المنذر بأمه فقيل له المنذر بن ماء السماء ، واسمها مارية بنت عوف بن جشم .

[٦٦] قبله :

أَبْلِغْ هُذَيْلاً وَأَبْلِغْ مَنْ يُبَلِّغُهَا ... عَنِّي حَدِيثاً وَبَعْضُ الْقَوْلِ تَكْذِيبُ

بأنَّ ذَا الْكَلْبِ إلخ ....

قالتهما جنوب أخت عمرو ذي الكلب . وقيل ريطة بنت عاصم ، والأول هو الأصح ، وهما من قصيدة من البسيط ترثي بها أخاها عمرو وأولها :

كُلُّ امْرِئٍ بِمِحَالِ الدَّهْرِ مَكْرُوبُ ... وَكُلُّ مَنْ غَالَبَ الأَيَّامَ مَغْلُوبُ

ومحال الدهر بكسر الميم : كيده ومكره . **(قوله مكروب)** أي مغلوب . وهذيلا مفعول أبلغ . ومن موصولة ، ويبلغها صلتها والضمير ترجع إلى هذيل اسم قبيلة . وحديثا مفعول ثان لأبلغ الأول ويقدر مثله لأبلغ الثاني . والتقدير أبلغ هذيلا عني حديثا وأبلغ من يبلغها عني حديثا . والواو في وبعض القول للحال . **(قوله بأن)** يتعلق بقوله حديثا والأظهر أنه بدل منه . وذا الكلب اسم إن وهو لقب عمرو وأخي جنوب . وفيه الشاهد حيث قدم اللقب على الاسم . **(قوله نسبا)** تمييز والباء في ببطن شريان في محل النصب على الحال والتقدير عمرا كائنا ببطن شريان . وكان عمرو قد دفن فيه . وهو بكسر الشين المعجمة وفتحها شجر : يعمل منه القسي . وقوله يعوي حوله الذئب : جملة وقعت صفة لبطن شريان .

[٦٧] **(أقسم بالله أبو حفص عمر)** قال ابن يعيش : قاله رؤبة وهذا خطأ لأن وفاة رؤبة في سنة خمس وأربعين ومائة ولم يدرك عمر رضي الله عنه ولا عده=

---

(١) ولأن اللقب يشبه النعت في إشعاره بالمدح أو الذم والنعت فلا يقدم على المنعوت . فكذا أشبهه ، ويرى الرضي أن اللقب فيه مع العلمية شيء من معنى النعت فلو أتي به أولا لأغنى عن الاسم . وقد قال ابن الأنباري : إن اللقب إذا كانوا أشهر من يبدأ به قبل الاسم .

(٢) البيت من الوافر ، ومزيقيا : أصلها مزيقياء ، وتقصر للضرورة ، وهو لقب عمرو بن عامر ملك اليمن . والشاهد في البيت قوله : مزيقيا . حيث جاء اللقب مقدمًا على الاسم وهو عمرو .

ومن تقديم الاسم عليها قوله :

[٦٨] **وَمَا آهتزَّ عَرشُ اللهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ   سَمعنا بِهِ إلاَّ لسَعْدٍ أَبِى عَمرو**

وكذلك يفعل بها مع اللقب اهـ وقد رفع توهم دخول الكنية فى قوله سواه بقوله **(وَإن يَكُونَا)** أى الاسم واللقب **(مُفرَ دَيْنِ فَأَضِفْ) الاسم إلى اللقب (حَتمًا)** إن لم يمنع من الإضافة مانع على ما سيأتى بيانه . هذا ما ذهب إليه جمهور البصريين[1] ، نحو هذا سعيد كرز يتأولون الأول بالمسمى والثانى بالاسم ، وذهب الكوفيون إلى جواز اتباع الثانى للأول على

أبلغ هذيلا وأبلغ من يبلغها   عنى حديثا وبعض القول تكذيب

قالتهما أخت عمرو المذكور من قصيدة ترثيه بها أولها :

كل امرىء بمحال الدهر مكروب   وكل من غالب الأيام مغلوب

وقوله ببطن شريان بكسر الشين المعجمة وفتحها اسم موضع دفن فيه عمرو . والشريان شجر يتخذ منه القسى ، وببطن خبر أنّ إذا نصب خير على النعتية لعمرو وخبر ثان إذا رفع على الخبرية لأن **(قوله وغيرها)** أى اسما أو لقبا كما سيذكره . **(قوله أقسم بالله أبو حفص عمر إلخ)** بعده ★ **فاغفر له اللهم إن كان فجر** ★ أنشده بعض العرب حين قال لعمر بن الخطاب رضى الله عنه : إن ناقتى قد نقبت فاحملنى ، فقال له عمر كذبت وحلف على ذلك . والنقب والدبر رقة الخف . وفجر حنث فى يمينه كذا فى التصريح . **(قوله هالك)** أى ميت . وسعد أبو عمرو هو سعد بن معاذ سيد الأوس رضى الله تعالى عنه . **(قوله وكذلك يفعل بها مع اللقب)** ذهب قوم كابن الصائغ والمرادى إلى تأخير اللقب عن الكنية وأبقوا قوله سواه على ظاهره من العموم . **(قوله وقد رفع إلخ)** قال سم الرفع ممنوع لصدق قوله وأن يكونا مفردين مع عموم قوله سواه : أى وإن يكن اللقب وسواه مفردين كما فى الاسم واللقب : ولا يمنع ذلك كون بعض أفراد سواه لا يكون إلا مركبا كالكنية . **(قوله مفردين)** المراد بالمفرد هنا ما قابل المركب ، كما أن المراد به فى باب الإعراب ما قابل المثنى والمجموع والملحق بهما والأسماء الستة وفى باب المبتدأ ما قابل الجملة وفى باب لا والمنادى ما قابل المضاف والمشبه به . وأما إطلاقه على ما لا يدل جزؤه على جزء معناه فاصطلاح منطقى . **(قوله فأضف حتما)** لا يخفى أن الإضافة بالتأويل الآتى فى الشرح تخرج عن إضافة الاسم إلى اسم اتحد به فى المعنى لأنها على التأويل الآتى تكون من إضافة المسمى إلى الاسم فمعنى الاسم الأول الذات دون الثانى لأن المقصود منه لفظه ، فمعناه اللفظ الواقع فى التركيب المستعمل فى الذات فلا تنافى بين قوله هنا فأضف حتما وقوله فيما سيأتى : ★ **ولا يضاف اسم لما به اتحد** ★ معنى . وإن ذكره شيخنا والبعض . **(قوله كرز)** هو فى الأصل خرج الراعى ويطلق على اللئيم والحاذق .

= أحد من التابعين وإنما قاله أعرابى كان استحمل عمر بن الخطاب رضى الله عنه وقال إن ناقتى قد نقبت فقال له كذبت و لم يحمله فقال :

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفصٍ عُمَرْ * مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَرْ * فَاغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إنْ كَانَ فَجَرْ

يقال نقب البعير ينقب من باب علم يعلم إذا رق خفه ، ودبر البعير أيضًا من هذا الباب إذا حفى . وقوله إن كان فجر أى حنث فى يمينه . والشاهد فيه حيث قدم الكنية على الاسم .

[٦٨] قاله حسان بن ثابت الأنصارى الصحابى رضى الله عنه شاعر رسول الله ﷺ . توفى قبل الأربعين فى خلافة على بن أبى طالب =

---

(١) أى أنه إذا كان الاسم واللقب مفردين وجب إضافة الاسم إلى اللقب ويراد بالأول المسمى ، لأنه هو المعرض للإسناد إليه ، ويراد بالثانى الاسم وقُدِّر هذا لئلا يلزم إضافة الشيء لنفسه . أو لأنه لما كان اللقب أشهر من الاسم كان هو الأعرف وصار الاسم مجهولًا حتى اعتقد فيه التنكير ، وأضيف إلى اللقب للتعريف ، وجعلوا الاسم مع اللقب بمنزلة ما أضيف ثم سمى به مثل : مثل عبد الله . (انظر شرح المفصل لابن يعش جـ ٣ صـ ٩) . وقال الزمخشرى : إضافة الاسم إلى اللقب من قبل الإضافة اللفظية .

أنه بدل منه أو عطف بيان نحو هذا سعيد كرز ، ورأيت سعيدا كرزا ومررت بسعيد كرز . والقطع إلى النصب بإضمار فعل ، وإلى الرفع بإضمار مبتدأ نحو مررت بسعيد كرزا وكرز ، أى أعنى كرزا وهو كرز (**وَإِلَّا**) أى وإن لم يكونا مفردين : بأن كانا مركبين نحو عبد الله أنف الناقة ، أو الاسم نحو عبد الله بطة ، أو اللقب نحو زيد أنف الناقة امتنعت الإضافة للطول ؛ وحينئذ (**أَتْبِعِ الَّذِى رَدِفْ**) وهو اللقب للاسم فى الإعراب بيانًا أو بدلاً ، ولك القطع على ما تقدم ؛ وكذا إن كانا مفردين ومنع من الإضافة مانع كأل نحو الحارث كرز[٢] (**وَمِنْهُ**) أى بعض العلم (**مُنْقُولٌ**) عن شىء سبق استعماله فيه قبل العلمية ، وذلك المنقول

(**قوله يتأولون الأول بالمسمى إلخ**) أى غالبا وإلا فقد يعكسون كما فى كتبت سعيد كرز ونحوه من كل تركيب لا يناسب الحكم فيه إلا ذلك . (**قوله وذهب الكوفيون**) أى وبعض البصريين كما يدل عليه ما قبله وهذا المذهب هو الحق وجرى عليه فى التسهيل . (**قوله على أنه بدل منه**) أى بدل كل من كل وجوّز الدنوشرى وجها ثالثا وهو أن يكون تأكيدا بالمرادف . (**قوله والقطع**) يفيد أن البدل والبيان يقطعان وهو كذلك كما يفيده كلام الشنوانى ، ونقله يس عن بعضهم ، وصرح به الروداني . وقال بعضهم لا يقطعان إلا شذوذا . (**قوله بإضمار فعل**) أى جوازا وكذا قوله بإضمار مبتدأ فيجوز إظهارهما صرح به فى التصريح . (**قوله وإلا إلخ**) ظاهره وصريح كلام الشارح امتناع الإضافة إذا كان الأول مفردا والثانى مركبا والوجه خلافه كما صرح به الرضى لجواز كون المضاف إليه مركبا كغلام عبد الله بخلاف المضاف . (**قوله أتبع الذى ردف**) أى تبع الإتباع ، الأول اصطلاحى والثانى لغوى فليس فى كلامه طلب تحصيل الحاصل الذى هو عبث . وهذا الأمر كناية عن منع الإضافة فلا ينافى ما صرح به الشارح من جواز القطع . وأتبع جواب إن الشرطية المدغمة فى لا ، وحذف الفاء للضرورة . (**قوله بيانا**) وهذا أنسب بكون اللقب أوضح . (**قوله كأل**) وككون اللقب وصفا فى الأصل مقرونًا بأل كهرون الرشيد ومحمد المهدى قاله فى التصريح . (**قوله عن شىء**) أى معنى ، وضمير سبق استعماله راجع إلى بعض العلم ، وضمير فيه راجع إلى شىء ، فالمنقول عنه معنى لا لفظ ، هذا مفاد هذه العبارة . وقوله وذلك المنقول عنه مصدر كفضل واسم عين مثل أسد إلخ يفيد أن المنقول عنه لفظ ويمكن إرجاع عبارته الثانية إلى الأولى بتقدير مضاف فى الثانية أى معنى مصدر إلخ والعكس بتقدير مضاف فى الأولى أى عن لفظ شىء إلخ ولا يرد على هذا اتحاد المنقول والمنقول عنه لاختلافهما صفة ، فإن لفظ فضل مثلا متصف قبل العلمية بالمصدرية وبعدها بالعلمية وهذا الاختلاف كاف . بقى أنه يرد على الشارح أنه خالف ظاهر المتن بلا حاجة حيث جعل قوله كفضل إلخ تمثيلا للمنقول عنه ، وظاهر المتن أنه تمثيل للمنقول فتدبر اهـ .

(**قوله سبق استعماله فيه**) الأولى سبق وضعه له ليدخل فى المنقول ما وضع لشىء ولم يستعمل فيه ثم نقل لغيره فإنه من المنقول كما يفيده كلام الجامع وصرح به شارحه . (**قوله قبل العلمية**) أل للعهد الحضورى أى قبل النوع الحاضر من العلمية ، فيتناول الحد ما استعمل قبل نوع العلمية الحاضرة فى نوع آخر من العلمية كأسامة علما لشخص فهو من المنقول كما قاله الشنوانى

= رضى الله عنه ، وعمره مائة وعشرون سنة ، وهو من الطويل . (**قوله هالك**) أى ميت ، وأصل الهلال السقوط . (**قوله سمعنا به**) جملة فى محل الجر لأنها صفة لهالك والباء فى به فى محل النصب على المفعولية ، واللام فى لسعد تتعلق باهتز . وأراد به سعد بن معاذ الأنصارى رضى الله عنه الذى استشهد زمن الخندق ، وصح أنه عليه الصلاة والسلام قال : « **اهتز العرش لموت سعد بن معاذ** » وعن هذا أخذ حسان وقال : وما اهتز إلخ . وقوله أبى عمرو مجرور لكونه صفة لسعد . وفيه الشاهد حيث أخره وهو كنية عن الاسم وهو عكس ما فى البيت السابق .

(٢) **وذلك لئلا يلزم إضافة ما فيه أل إلى المجرد منها ، وإذا كان اللقب وصفًا فى الأصل مقرونًا بأل مثل هارون الرشيد ، قيل لئلا يتوهم إرادة ملح الأصل ، وقيل لأن الموصوف لا يضاف إلى صفته وهذا ما قاله فى شرح التصريح .**

عنه مصدر (**كَفَضْلٍ وَ**) اسم عين مثل (**أَسَدٍ**) واسم فاعل كحرث . واسم مفعول كمسعود ، وصفة مشبهة كسعيد ، وفعل ماض كشمر علم فرس(١) . قال الشاعر :

[٦٩] **أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضيفِ بُرْدَهُ ... وَجَدِّى يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرَا**

وفعل مضارع كيشكر . قال الشاعر :

[٧٠] *** وَيَشْكُرُ اللهُ لَا يَشْكُرُهُ ***

وجملة وسيأتى (**وَ**) بعضه الآخر (**ذُو آرْتِجَالٍ**) إذ لا واسطة على المشهور . وذهب بعضهم إلى أن الذى علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل(٢) . وعن سيبويه أن الأعلام كلها منقولة . وعن الزجاج كلها مرتجلة(٣) . والمرتجل هو ما استعمل من أول الأمر علمًا (**كَسُعَادَ**)

وغيره وبأعتبارنا النوع دون الشخص يندفع ما قاله الروداني من أن جعل أل للعهد الحضورى يقتضى أن سعاد مسمى به امرأة غير الأولى منقول وهو باطل فافهم. (**قوله أبوك حباب**) أى جبان على ما قيل، و لم أجده فى القاموس ولا غيره. وفى القاموس أنهم سموا بمضموم الحاء ناسا وشيطانا، ويطلقونه على الحية، وسموا بمفتوحها ومكسورها ناسًا وذكر للثلاثة معانى أخر لا تناسب هنا. وسارق الضيف من إضافة الوصف لفاعله وبرده مفعول له. وقد يقال لا شاهد فى البيت لاحتمال أن يكون منقولا من جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر إلا أن يقال النقل من الجملة خلاف الغالب، والشئ يحمل على الغالب ما لم يصرفه عنه صارف، وكذا يقال فى الشاهد بعده. (**قوله وذو ارتجال**) من ارتجل الخطبة والشعر أى ابتدأهما من غير تهيؤ لهما قبل. فمعنى كون العلم مرتجلا أنه ابتدئ بالتسمية به من غير سبق استعماله من غير علم قاله الدماميني. (**قوله إذ لا واسطة إلخ**) علة لمقدر أى وزدت لفظ الآخر المفيد للحصر مع أن عبارة الناظم لا تؤديه لأنه لا واسطة. (**قوله لا منقول ولا مرتجل**) أما الأول فلأن النقل يستدعى الوضع للمعنى الثانى ولا وضع فيه له، وأما الثانى فلأنه سبق له استعمال فى غير العلمية والتحقيق أنه منقول بوضع تنزيلى لأن غلبة استعمال المستعملين بمنزلة الوضع منهم كما ذكره سم فى الآيات البينات. (**قوله كلها منقولة**) أى لأن الأصل فى الأسماء التنكير ولا يضر جعل المعنى الأصلى للاسم الذى يتوهم أنه مرتجل. (**قوله كلها مرتجلة**) مبنى على قوله أن المرتجل ما لم يتحقق عند وضعه قصد نقله من معنى أول وهذا القصد غير متحقق وموافقة بعض الأعلام نكرة أو وصفا أو غيرهما أمر اتفاق لا بالقصد. (**قوله ما استعمل من أول الأمر علما**) أورد عليه أنه غير جامع لعدم صدقه على ما وضع للذات ابتداء ولم يستعمل فيه مع أنه علم مرتجل، إذ لا يشترط فى العلمية الاستعمال كما هو ظاهر قول التفتازانى: العلم ما وضع لمسمى بمشخصاته وغير مانع لصدقه على علم الشخص المنقول من علم الجنس كأسامة علما لشخص. ويمكن دفع هذا بأن المراد العلمية الحاضرة كما مر. قال البعض: فكان الأولى أن يقول ما وضع لشىء لم يسبق وضعه لغيره اهـ وفيه أنه يخرج عن

---

[٦٩] البيت من الطويل، وقائله جميل وذكره صاحب الشذور صـ ٤٥٤ . والشاهد فى البيت قوله: «شمرا» فإنه فى الأصل فعل ماضى، ثم نقل عن الفعلية وسمّى به فرسًا. ومعنى البيت: قول جميل لمن يخاطبه وهو يوازن بين شرف الآباء... أبوك ماكر خبيث وسارق للضيف برده، ولكن جدى فارس مشهور وفرسه شمر كذلك.

(١) أو اسم تفضيل مثل: أشرف، وأكرم.

(٢) انظر توضيح المقاصد والمسالك ١٧٣/١ .

(٣) والمرتجل عنده هو ما لم يتحقق عند وضعه قصد نقله من معنى أول.

علم امرأة (وَأُدَدْ) علم رجل (وَ) عن المنقول ما أصله الذى نقل عنه (جُمْلَةٌ) فعلية والفاعل ظاهر كبرق نحوه وشاب قرناها ، أو ضمير بارز كأطرقا ، علم مفازة . قال الشاعر :

[٧١] على أَطْرِقَا بَالِيَاتِ ٱلْخِيَام

أو مستتر كيزيد فى قوله[1] :

[٧٢] نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِـي يَزِيـدُ ظُلْمًـا عَلَيْنَـا لَهُـم فَدِيـدُ

ومنه إصمت علم مفازة[2] . قال الشاعر :

هذا العلم المرتجل المسمى به شخص بعد تسمية آخر به فيكون هذا أيضا غير جامع فتأمل . **(قوله وأدد)** نوزع بأنه جمع أدة بمعنى المرة من الودّ فالهمزة بدل من واو كما فى أقتت فهو منقول من جمع لا مرتجل . **(قوله ومن المنقول إلخ)** أشار بذلك لدفع ما يوهمه ظاهر المتن من عطفه على ما قبله المقتضى كونه قسيما للمنقول والمرتجل . وإنما تكلم على المنقول من جملة ، والمنقول من مركب مزجى ، والمنقول من متضايفين دون المنقول من بقية المركبات كالمركب التقييدى لكونها المسموعة عن العرب دون غيرها . قاله يس . **(قوله قرناها)** أى ذؤابتاها .

(قوله على أطرقا باليات الخيام) يحتمل أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ، ويحتمل أن الجار والمجرور متعلق بقوله عرفت الديار فى البيت السابق . وباليات الخيام منصوب على الحال من الديار . وسميت تلك المفازة بأطرقا لأن السالك فيها يقول لصاحبيه أطرقا أى اسكتا مخافة ومهابة . قاله العينى . **(قوله نبئت)** أى أخبرت يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل : الأول: التاء التى نابت عن الفاعل. الثانى: أخوالى، وبنى يزيد بدل أو بيان لأخوالى. الثالث: جملة

---

[٧١] تمامه : *إلاَّ ٱلثُّمَامَ وَإلاَّ ٱلْعِصِى*

قاله أبو ذؤيب خويلد بن خالد الهذلى ، جاهلى إسلامى توفى فى خلافة عثمان رضى الله عنه بطريق مكة . وقيل بمصر منصرفا من إفريقية ، وكان غزاها مع عبدالله بن الزبير رضى الله عنهما . وهو من قصيدة من المتقارب يذكر فيها خلو الديار عن ساكنيها . **(قوله على اطرقا)** يتعلق بعرفت فى قوله :

عَـرَفْتُ ٱلدِّيَـارَ كَرَقْـمِ الـدَّوا ةِ يَزْبُرُهَـا الكَـاتِبُ الحِمْيَـرِى

وهو أول القصيدة . وأطرقا بفتح الهمزة وسكون الطاء وكسر الراء وهو اسم علم لمفازة . وفيه الشاهد لأنه منقول من فعل الأمر . وهو من أطرق إذا سكت ونظر إلى الأرض . سميت بذلك لأن السالك فيها يقول لصاحبيه اطرقا مخافة ومهابة . والباليات جمع بالية من البلى بكسر الباء الموحدة ، يقال بلى يبلى . من باب علم يعلم إذا خلق ، والخيام جمع خيمة . وليس هذا من قبيل إضافة الصفة إلى موصوفها ، بل هو من قبيل إضافة البيال ، نحو قولهم أخلاق ثياب . ويجوز فيه الوجهان الرفع على الابتداء وخبره على اطرقا . و النصب على الحال من الديار . والثمام بضم الثاء المثلثة وتخفيف الميم : نبت يحشى به فرج البيوت . وأراد به ما يستر به جوانب الخيمة . والعصى بكسر العين جمع عصا ، وأراد بها قوائم الخيمة ، ويجوز فى إعرابهما أوجه : النصب فى الثمام لأنه استثناء من موجب ، وهو استثناء منقطع ، والرفع على الابتداء والخبر محذوف تقديره إلا الثمام لم يبل . والرفع فى العصى حملا على المعنى ، لأنه لما قال بليت إلا الثمام كان معناه بقى الثمام ، فعطف على هذا المعنى . ورفعهما من باب الاتباع على المعنى دون اللفظ نحو أعجبنى ضرب زيد العاقل برفع العاقل ، أو يكونان بدلين على اللغة القليلة .

[٧٢] قاله رؤبة **(قوله نبئت)** على صيغة المجهول بمعنى أخبرت ، يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل : الأول التاء التى نابت عن الفاعل ، والثانى أخوالى ، والثالث=

---

(١) البيت من الرجز ، وقائله رؤبة ، ومعنى نبئت : أخبرت ، وفديد : صياح . يزيد : علم ، وروى تزيد بالتاء وهو علم أيضًا . ويريد الشاعر أن يقول أخبرت بأن أخوالى بنى يزيد يصيحون علينا ظالمين لنا . وإعراب البيت . نبئت : فعل ماضى مبنى للمجهول ، والتاء ضمير مبنى فى محل رفع نائب فاعل وهو المفعول الأول . أخوالى : مفعول ثان لنبئت . والياء مضاف إليه . بنى : بدل أو عطف بيان . يزيد : مضاف إليه مجرور بكسره مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية . ظلمًا : يصح أن تكون مفعول ثالث لنبئت على معنى ذو ظلم أو ظالمين وتكون حالة : لهم فديد مفسرة لظلمهم ، ويصح أن تكون مفعول لأجله ، وناصبه فعل محذوف تقديره يصيحون . علينا . جر ومجرور تعلق بظلم . لهم : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، فديد : مبتدأ مؤخر – والجملة الاسمية مفسرة لا محل لها من الإعراب .

(٢) انظر توضيح المقاصد والمسالك ١/١٣٦ .

[٧٣] أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا بِوَحْشِ إِصْمِتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوَدُ

(تنبيه) : حكم العلم المركب تركيب إسناد وهو المنقول من جملة أن يحكى

لهم فديد أى صياح ، وظلما مفعول لأجله ناصبه محذوف تقديره يصيحون ، وعلينا متعلق بهذا المحذوف لا بفديد لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه ، و لم يقل عليهم لأن المتكلم يغلب على غيره فى إعادة الضمير تقول أنا و زيد فعلنا ولا تقول فعلا كذا فى التصريح . وأنت خبير بأنه حيث كان العامل فى ظلما وعلينا محذوفا تقديره يصيحون كان هو الجدير بجعله المفعول الثالث فيكون جملة لهم فديد حالا مؤكدة . والشاهد فى يزيد فإنه علم منقول عن الجملة بدليل ضمة الدال . والمشهور فى يزيد فى البيت أنه بالياء التحتية . وتصويب ابن يعيش أنه بالتاء الفوقية أبو قبيلة من العرب تنسب إليه البرود التزيدية رده ابن الحاجب كما فى زكريا بأن الرواية إنما صحت بالتحتية . وبأن تزيد بالفوقية لم يسمع إلا مفردا لا جملة ونظير يزيد فى هذا البيت جلا فى قوله : * **أنا ابن جلا وطلاع الثنايا** * على القول بأنه علم محكى منقول من نحو زيد جلا ، فيكون جملة لا من نحو جلا زيد وإلا كان مفردا منصرفا لأن هذا الوزن لا يؤثر منع الصرف عند الجمهور . وقيل الموصوف محذوف أى أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها كذا فى المغنى والدمامينى . **(قوله ومنه إصمت)** بهمزة قطع وميم مكسورتين . وإن كان الأمر من الصمت بهمزة وصل وميم مضمومتين على أنه من صمت بفتح الميم ، وبهمزة وصل مكسورة وميم مفتوحة على أنه من صمت بكسرها لأن الأعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل كما فى التصريح . **(قوله أشلى)** أى أغرى الصائد سلوقية أى كلابا سلوقية نسبة إلى سلوق قرية باليمن . والباء فى بها بمعنى مع . وقوله بوحش صلة أشلى . وقوله فى أصلابها أود أى عوج جملة فى محل نصب صفة لسلوقية . وعندى وقفة فى الاستشهاد بهذا البيت على النقل من جملة فعل الأمر وفاعله المستتر لأن إصمت فى البيت مجرور بالفتحة كما هو شأن المنقول من الفعل وحده ، ولو كان منقولا من الجملة لوجب بقاء سكون الفعل كما وجب بقاء ضمة يزيد فى البيت السابق وكون التحريك للضرورة بعيد . ثم رأيت بعضهم نقل عن بعض شرّاح التسهيل الاستشهاد به على النقل من الفعل وحده ، ورأيت صاحب التصريح عدّ أصمت مما نقل من الفعل وحده كشمر ويشكر وهو يؤيد ما قلنا فاحفظه . **(قوله حكم العلم المركب تركيب إسناد)** مثله المركب العددى فإنه يحكى وكذا المركب من حرفين كأنما أو حرف وفعل كقد قام أو حرف واسم كيا زيد فكل ذلك يحكى ، و لم ينص الشارح على ما ذكر لأنه شبيه

= قوله لهم فديد . وهى جملة من المبتدأ والخبر ، والتقدير فاذين . والفديد بالفاء : الصياح . والمعنى أخبرت أن هذه الجماعة الذين هم أقربائى لهم صياح من أجل ظلمهم علينا . وقوله بنى يزيد : بدل من أخوالى أو عطف بيان . وفيه الشاهد ، فإن يزيد بضم الدال اسم علم منقول عن المركب الإسنادى دل عليه ضمة الدال لأنها تدل على الحكاية . وكونها محكية تدل على أنها كانت جملة إسنادية فى الأصل ، إذ لا يحكى غيرها . وقال ابن يعيش : وصوابه تزيد بالتاء المثناة من فوق ، وهو اسم رجل وإليه تنسب الثياب التزيدية . وقال الرشاطى تزيد فى الأنصار : وهو تزيد بن جشم بن الخزرج ، وفى قضاعة تزيد بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة . وظلما نصب على التعليل ويجوز أن يكون حالا بتقدير ظالمين . ويجوز أن يكون مفعولا ثالثا ويكون ما بعده كالتفسير . ويجوز أن يكون تمييزا أى يصيحون ظلما لا عدلا . وهذا أضعفها .

[٧٣] البيت من البسيط ، والقائل الراعى ، أنشد هذا البيت فى قصيدة مدح بها عبد الله بن معاوية بن أبى سفيان . والمعنى : إغراء الصياد كلابه السلوقيه وهى المنسوبه إلى اليمن « موضع » يقال له سلوقه فقد أغراها بوحوش البرية على الرغم بأنها موصوفة بالاعوجاج فى أصلابها . والشاهد فى البيت قوله : « إصمت » حيث سمى به وهو فى الأصل فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر . فهو من باب نقل الجملة المركبة من فعل وفاعل إلى العلمية .

أصله ، و لم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ وخبر[١] ، لكنه بمقتضى القياس جائز ا هـ (وَ) من العلم (**مَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا**) وهو كل اسمين جعلا اسما واحدا منزلا ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيث مما قبلها ، نحو بعلبك . وحضرموت ، ومعديكرب ، وسيبويه و(**ذَا**) المركب تركيب مزج (**إنْ بِغَيْرِ وَيْهِ تَمَّ**) أى ختم (**أُعْرِبَا**) إعراب ما لا ينصرف على الجزء الثانى ، والجزء الأول يبنى على الفتح[٢] ما لم يكن آخره ياء كمعد يكرب فيبنى على السكون . وقد يبنى ما تم بغير ويه على الفتح تشبيهًا بخمسة عشر . وقد يضاف صدره إلى عجزه والأول

بالمركب الإسنادى فكأنه داخل فيه . ويستثنى من المركب من حرف واسم المركب من جار فوق حرف ومجرور فإن الأجود فيه إعراب الجار مضافا لمجروره معطى ما له لو سمى به وحده بأن يضعف آخره إن كان لينا كفى ولا يضعف بل يجعل كيد ودم إن كان صحيحا كمن ويجوز حكايته ، وقيل يجب الإعراب والإضافة فى ثلاثى أو ثنائى صحيح كربّ ومن ، والحكاية فى ثنائى معتل كفى فإن كان الجار حرفا أحاديا وجبت الحكاية عند الجمهور . وأجاز المبرد والزجاج إعرابهما مكملاً أولهما بتضعيف حرف لين يجانس حركته كما لو سمى به وحده فيقال فى بزيد جاءنى كذا فى الهمع . وأما المركب من تابع ومتبوع فكالمفرد كما صرح به شيخ الإسلام فيعرب بحسب العوامل . وأما نحو قائم أبوه فيعرب قائم بحسب العوامل ويبقى مرفوعه بحاله ومثله ضارب زيدا . (**قوله أن يحكى أصلا**) أى ويكون معربا تقديرا كما نقله يس عن السيد واللباب . وقيل مبنى لا محكى . وذكر فى التسهيل أنه ربما أضيف صدر ذى الإسناد إلى عجزه إن كان ظاهرا نحو جاء برق نحره . واحترز من المضمر نحو برقت وخرجت مسمى بهما فلا يجوز فيهما إلا الحكاية وأجاز بعضهم إعرابه تقول هذا قمت ورأيت قمتا ومررت بقمت أفاده الدمامينى . (**قوله ولم يرد عن العرب إلخ**) بيان لمفهوم قوله سابقا وجملة فعلية . (**قوله ومن العلم**) الأولى ومن المنقول . (**قوله بمزج**) أى مع مزج . (**قوله منزلا ثانيهما**) حال من ضمير جعلا الراجع إلى الاسمين . وقوله منزلة تاء التأنيث مما قبلها أى فى فتح ما قبلها وجريان حركات الإعراب عليها . واعترض اللقانى هذا الحد بأنه لا يشمل نحو معديكرب ولا نحو سيبويه ، ومنشؤه جعل وجه التنزيل فتح ما قبلها وجريان حركات الإعراب غير المحلى عليها ولو جعل وجهه لزوم ما قبلها حالة واحدة فى أحوال الإعراب الثلاثة وجريان حركات الإعراب ولو محلا لم يتجه هذا الاعتراض . وقد يؤيد ما قلنا التعبير بتاء التأنيث التى قد يكون ما قبلها ساكنا كما فى بنت وأخت دون هاء التأنيث فتأمل . (**قوله ومعديكرب**) بكسر الدال شذوذا والقياس فتحها كمرمى ومسعى قاله المصرح هنا ، لكن قال فى باب النداء : معنى معديكرب عداه الكرب أى تجاوزه ا هـ وقضيته أنه اسم مفعول أعلّ إعلال مرمى فلا شذوذ فى كسر داله لا مفعل فإنه خلاف المعنى المذكور قاله الروداني ، ويبعد كونه اسم مفعول تخفيف يائه إذ القياس تشديدها كما فى مرمىّ . (**قوله يبنى على الفتح إلخ**) كان الأولى والأخصر يبقى على ما كان عليه من فتح أو سكون لأنهما ليسا للبناء . (**قوله تشبيها بخمسة عشر**) أى تشبيها بصنف آخر من المزجى

(١) انظر توضيح المقاصد والمسالك ١٧٦/١ . (٢) مثل حضرموت ، وبعلبك .

هو الأشهر . أما المركب المزجى المختوم بويه كسيبويه وعمرويه فإنه مبنى على الكسر لما سلف . وقد يعرب غير منصرف كالمختوم بغير ويه (**وَشَاعَ فِي ٱلْأَعْلَامِ ذُو ٱلْإِضَافَهْ**) وهو كل اسمين جعلا اسما واحدًا منزلاً ثانيهما من الأول منزلة التنوين . وهو على ضربين : غير كنية (**كَعَبْدِ شَمْسٍ وَ**) كنية مثل (**أَبِى قُحَافَهْ**) وإعرابه إعراب غيره من المتضايفين (**وَوَضَعُوا لِبَعْضِ ٱلْأَجْنَاسِ**) التى لا تؤلف غالبا كالسباع والوحوش والأجناس (**عَلَمْ**) عوضا عما فاتها من وضع الأعلام لأشخاصها لعدم الداعى إليه . وهذا هو النوع الثانى من نوعى العلم وهو

والمركب العددى فلا يقتضى كلامه أن العددى ليس من المزجى كما زعمه البعض تبعا لغيره . ولا ينافيه تعريفه السابق لأن المراد بالإعراب فيه ما يشمل الإعراب المحلى كما مر ، لكن قال يس : إذا كان العددى من المزجى ورد أنه إذا سمى به يحكى كما صرح به اللقانى ، والناظم لم يذكر الحكاية فى المزجى اهـ وهو مدفوع بأنه لا مانع من اختصاص صنف من نوع بحكم وأن المصنف لم يذكر الحكاية فى المزجى لأن كلامه فى المزجى غير العددى . (**قوله وقد يضاف صدره إلى عجزه**) فيخفض العجز ويعطى ما يستحقه لو انفرد من صرف وغيره نحو هذا رام هرمز . ويجرى الأول بوجوه الإعراب إلا أن الفتحة لا تظهر فى المعتل نحو معديكرب وقد يمنع العجز من الصرف مطلقًا مع جريان الأول بوجوه الإعراب اهـ دمامينى بإيضاح وزيادة من الهمع . (**قوله لما سلف**) علة لكون البناء على الكسر لأن مراده بما سلف كون الكسر الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين . وأما أصل البناء فلأن ويه اسم صوت وهو مبنى لما سيأتى فى بابه فبنى سيبويه تغليبا لجانب الصوت لأنه الآخر . (**قوله وقد يعرب غير منصرف إلخ**) وقد يبنى على الفتح كخمسة عشر قاله فى الهمع . (**قوله وهو على ضربين إلخ**) نبه على حكمة تعداد المثال ويحتمل أن تكون حكمته الإشارة إلى أنه لا فرق فى الجزء الأول بين أن يكون معربا بالحركات أو الحروف وفى الثانى بين أن يكونا منصرفا أو غير منصرف . (**قوله وإعرابه إعراب غيره من المتضايفين**) أى لأنهم أجروا على كلمتيه أحكامهما قبل العلمية فأعربوا الجزءين وأعطوا جزءه الأخير حكم العلم فمنعوا صرف أو بر وهريرة فى بنات أو بر وأبى هريرة ، وقالوا جاء أبو بكر بن زيد بترك تنوين بكر مع أن الموصوف بابن مجموع المركب قاله ابن هشام[1] وغيره . (**قوله ووضعوا**) أى العرب وإسناد الوضع إليهم مجاز لكونه ظهر على ألسنتهم وإلا فالواضع على الأصح هو الله تعالى . وفى كلامه إشارة إلى أن علم الجنس سماعى فلا يقاس على ما ورد منه . (**قوله غالبا**) وقد يوضع العلم الجنسى لجنس يؤلف كما سيذكره الشارح فى الخاتمة. (**قوله والوحوش**) عطف عام لشموله ما لا يعدو بنابه . وقوله والأحناش بحاء مهملة ثم شين معجمة آخره عطف مغاير لأن الحنش – كما فى القاموس – الذباب والحية وكل ما يصطاد من الطير والهوام وحشرات الأرض وهى صغار دوابها . (**قوله لعدم الداعى**) علة للفوات والداعى هو الألفة.

(١) هو ابن هشام الأنصارى صاحب أوضح المسالك ، شذور الذهب ، قطر الندى ومغنى اللبيب من كتب الأعاريب .... وقد سبق التعريف به صـ ٩٤ .

(**كَعَلَمِ ٱلْأَشْخَاصِ لَفْظًا**) فلا يضاف ، ولا يدخل عليه حرف التعريف ؛ ولا ينعت بالنكرة ، ويبتدأ به ، وتنصب النكرة بعده على الحال ، ويمنع من الصرف مع سبب آخر غير العلمية كالتأنيث فى أسامة وثعالة ووزن الفعل فى بنات أوبر وابن آوى ، والزيادة فى سبحان علم التسبيح ، وكيسان علم على الغدر . وعلم مفعول بوضعوا ، ووقف عليه بالسكون على

(**قوله وهو كعلم الأشخاص**) ظاهره أن كعلم خبر مبتدأ محذوف والأولى أنه نعت لعلم . (**قوله فلا يضاف**) أى ما دامت علميته فإن نكر جازت إضافته وكذا يقال فيما بعده .

(**فائدة**) : قد ثنوا وجمعوا علم الجنس أيضا فقالوا الأسامتان والأسامات . وينبغى أن يكون ذلك كما فى الارتشاف بالنظر إلى الشخص الخارجى لا الكلى الذهنى لاستحالة ذلك فيه ا هـ شرح الجامع وتقدم فى مبحث جمع المذكر السالم أنه لا يجمع منه بالواو أو الياء والنون إلا علم الشمول التوكيدى كأجمع فيقال أجمعون . (**قوله ويبتدأ به**) أى بلا مسوّغ وكذا يقال فيما بعده . (**قوله بعده**) إنما قيد به لأن تقدم الحال مسوّغ لمجيئها من النكرة . (**قوله فى بنات أوبر**) علم على ضرب رديء من الكمأة . (**قوله وابن آوى**) علم على حيوان كريه الرائحة فوق الثعلب ودون الكلب فيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب طويل الأظفار يشبه صياحه صياح الصبيان قاله الكمال الدميرى ا هـ تصريح . (**قوله علم التسبيح**) أى عند قطعه عن الإضافة كما عليه البيضاوى أو مطلقا كما عليه غيره ، وإضافته للإيضاح كحاتم طيىء وفرعون موسى فلا تبطل العلمية لأن المبطلة لها ما للتعريف أو التخصيص ومنع كثير علميته . قال الرضى : لا دليل على علميته لأن أكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما وإذا قطع فقد جاء منونا فى الشعر كقوله : * **سبحانه ثم سبحانا نعوذ به** * وقد جاء باللام كقوله : * **سبحانك اللهم ذا السبحان** * قالوا دليل علميته قوله : * **سبحان من علقمة الفاخر** * ولا منع من أن يقال حذف المضاف إليه ونوى وبقى المضاف على حاله مراعاة لأغلب أحواله أعنى التجرد عن التنوين كقوله : * **خالط من سلمى خياشيم وفا**(١) * هذا وقول الشارح علم التسبيح كذا فى بعض النسخ . وفى بعضها علم على التسبيح وهو المناسب لقوله وكيسان علم على الغدر ويتعين عليه رفع علم بالخبرية لمحذوف أى وهو علم إلخ ولا يصح جر علم على النعتية لسبحان لأن المقصود لفظه فيكون معرفة فلا يصح وصفه بالنكرة ، وهكذا قوله علم على الغدر . (**قوله عمّ**) فعل ماض كما أشار إليه الشارح بالعطف لا أفعل تفضيل حذفت همزته ضرورة لاقتضائه العموم فى المفضل عليه وهو علم الشخص وليس كذلك . (**قوله فى أمته**) أى جماعته وأفراده . (**قوله وأنه فى الشياع كأسد**) أى الذى هو اسم جنس نكرة وهو من ذكر اللازم بعد الملزوم . (**قوله بين اسم الجنس**) أى الذى هو النكرة كما للآمدى وابن الحاجب وجماعة . وكما هو الظاهر من عبارات كثير من النحاة

---

(٢) البيت للعجاج فى وصف الخمر ، وقد مضى فى باب الأسماء الستة .

لغة ربيعة . ولفظا تمييز : أى العلم الجنسى كالعلم الشخصى من حيث اللفظ (وَهْوَ) من جهة المعنى (عَمّ) وشاع فى أمته فلا يختص به واحد دون آخر ، ولا كذلك علم الشخص لما عرفت . وهذا معنى ما ذكره الناظم فى باب النكرة والمعرفة من شرح التسهيل من أن أسامة ونحوه نكرة معنى معرفة لفظا ، وأنه فى الشياع كالأسد ، وهو مذهب قوم من النحاة لكن تفرقة الواضع بين اسم الجنس وعلم الجنس فى الأحكام اللفظية تؤذن بالفرق بينهما فى المعنى أيضا . وفى كلام سيبويه الإشارة إلى الفرق ، فإن كلامه فى هذا حاصله أن هذه

وسيصرح به الشارح نقلا عن بعضهم. وأما ما فى حواشى شيخنا السيد أن النحاة على أن اسم الجنس وضع للماهية بلا قيد الاستحضار ففيه ما فيه. **(قوله تؤذن بالفرق إلخ)** إذ لو لم يكن بينهما فرق من جهة المعنى لزم التحكم. **(قوله الإشارة إلى الفرق)** أى بين علم الجنس واسم الجنس الذى هو النكرة على ما مر. ولما لم يبين سيبويه معنى اسم الجنس اتكالا على ظهوره عندهم عبر بالإشارة. واشتهر عن كثير من العلماء الفرق بين الثلاثة بما حاصله أن علم الجنس موضوع للحقيقة المعينة ذهنا باعتبار حضورها فيه بمعنى أن الحضور جزء مفهومه أو شرط على القولين، والصحيح عندى منهما الثانى وإن اقتصر البعض على الأول لأن التعين سواء كان شخصيًّا كما فى علم الشخص أو ذهنيا كما فى علم الجنس أمر اعتبارى كما صرحوا به، فلو كان جزءا داخلا فى مفهوم العلم لزم أن يكون مدلول العلم شخصيًّا أو جنسيًّا أمرا اعتباريًّا لأن المجموع المركب من الوجودى والاعتبارى، وأن دلالة لفظ زيد مثلا على مجرد الذات تضمن لا مطابقة، وكل من اللازمين فى غاية البعد إن لم يكن باطلاً، واسم الجنس موضوع للحقيقة المعينة ذهنًا لا بهذا الاعتبار والنكرة موضوعة للفرد المنتشر. قال البعض: ولى فيه وقفة لأن اسم الجنس على تقدير كونه موضوعا للحقيقة يلزم أن يكون معرفة لأن الحقيقة من حيث هى متحدة معينة ذهنا وعدم اعتبار قيد الحضور معها لا يخرجها عن التعين وحينئذ فالفرق المذكور من جهة المعنى لا يجدى نفعا فى إجراء أحكام المعارف على علم الجنس دون اسمه ويؤيد ذلك حكمهم على مدخول أل الجنسية فى قولك الرجل خير من المرأة بأنه معرفة مع أن المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هى مع أن جعل اسم الجنس قسيما للنكرة ينافى حصر الجمهور الاسم فى المعرفة والنكرة، ومنهم القائلون بهذا الفرق فالذى يختاره العقل ويميل إليه أن اسم الجنس كالنكرة موضوع للفرد المنتشر كما سيذكره الشارح هذا كلامه.
وأنا أقول: قال العلامة سم فى الآيات البينات عند قول ابن السبكى: العلم ما وضع لمعين إلخ ما نصه: فيه أى فى تعريف العلم بما ذكر أن النكرة وضع لمعين أيضا إذ الواضع إنما يضع لمعين فقوله أى المحلى خرج النكرة ممنوع. ويجاب بأن المراد أنه وضع لمعين باعتبار تعينه فخرج النكرة فإنه وإن وضع لمعين لم يعتبر تعينه اهـ وقد عرّف غير واحد من المحققين المعرفة بما وضع لمعين باعتبار تعينه. فتبين أن تعين الموضوع له حاصل فى النكرة أيضا وأن الفرق بين النكرة والمعرفة اعتبار التعين فى المعرفة وعدم اعتباره

الأسماء موضوعة للحقائق المتحدة فى الذهن ، ومثله بالمعهود بينه وبين مخاطبه ، فكما صَحَّ

فى النكرة ، فوجود التعين المراد من الحضور فى عبارة من عبر به فى اسم الجنس من غير اعتباره لا يقتضى كونه معرفة واستناده إلى حكمهم على مدخول أل الجنسية بأنه معرفة مع أن المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هى من باب الاشتباه لأن المراد بقولهم من حيث هى فى كلامهم على مدخول أل الجنسية عدم اعتبار الفرد معها بالكلية لا عدم اعتبار التعين لأنه معتبر فى مدخولها كما صرح به السعد فى مطوله ومختصره فى الكلام على تعريف المسند إليه بأل ، وكذا سائر المعارف كما علمت . ومن ثم فرقوا بين علم الجنس ومدخول أل الجنسية بأن دلالة الأول على اعتبار التعين بجوهره والثانى بقرينة أل . والمراد بقولهم من حيث هى فى تعريف اسم الجنس عدم اعتبار التعين فيه وتشبثه بأن جعل اسم الجنس قسيما للنكرة ينافى حصر الجمهور الاسم فى المعرفة والنكرة ومنهم القائلون بهذا الفرق لا ينهض لأن النكرة تطلق إطلاقين خاصا وعامة كما قاله يس وغيره . فتطلق تارة ويراد بها ما قابل المعرفة فتعم اسم الجنس ، وتطلق تارة ويراد بها ما قابل اسم الجنس فتخص . إذا أشرقت فى سماء بصيرتك شمس أنوار هذا التحقيق عرفت الخلال وقفته بحذافيرها والله ولى التوفيق . وكثيرا ما يخطر ببالى فرق آخر بين علم الجنس واسمه قريب من الفرق السابق وهو أن الحقيقة الذهنية لها جهتان : جهة تعينها ذهنا وجهة صدقها على كثيرين ، فعلم الجنس هو ما وضع للحقيقة من حيث تعينها ذهنا بمعنى أن تعينها ذهنا هو المعتبر الملحوظ فى وضعه دون الصدق ، فيكون الصدق حاصلا غير مقصود فى وضعه ولهذا كان معرفة ، واسم الجنس ما وضع لها من حيث صدقها على كثيرين ، بمعنى أن الصدق هو المعتبر الملحوظ فى وضعه دون التعين فيكون التعين حاصلا غير مقصود فى وضعه ولهذا كان نكرة عند تجرده من أل والإضافة وهو فرق نفيس ، وفى ظنى أنى رأيت ما يؤيده فى كلام بعضهم والذى استوجهه الشيخ الغنيمى وتلميذه الشبراملسى أن الفرق بين اسم الجنس والنكرة بأن اسم الجنس للحقيقة بلا قيد والنكرة للفرد اعتبارى وأن كلا من رجل وأسد يصح أن يكون نكرة واسم جنس بالاعتبارين المذكورين ويمكن مثله فى فرقنا أيضا هذا . وفى حواشى شيخنا السيد أن المراد بالذهن فى هذا المقام ذهن المخاطب لأن المعتبر فى جميع المعارف تعينها وعهدها فى ذهن المخاطب ، وكان رحمه الله تعالى يقرر ذلك فى دروسه ، ويعكر عليه أن بعض أصحاب الفرق الأول وهو المحقق الخسرو شاهى شيخ القرافى صرح بأنه ذهن الواضع فاعرف ذلك . **(قوله أن هذه الأسماء)** أى أعلام الأجناس . **(قوله للحقائق المتحدة فى الذهن)** أى المتوحدة فيه ، وانظر هل يقول سيبويه بأن اسم الجنس للحقيقة المتحدة ذهنا فيكون الفرق بين علم الجنس واسمه عنده اعتبار التعين فى علم الجنس دون اسمه كما هو المشهور أو بأنه للفرد المنتشر فيكون الفرق عنده ظاهرا ولعل هذا أقرب إلى كلامه . **(قوله ومثله)** أى نظيره وشبهه فى اعتبار التعين فقط فلا يرد أن الممثل ماهية والممثل به فرد والضمير يرجع إلى الحقائق المتحدة فى الذهن ، وذكره للتأول بالمذكور أو مدلول هذه الأسماء أى وتماثلهما يقتضى أن ما ثبت لأحدهما يثبت هو أو نظيره للآخر فلذلك قال فكما صح أن يعرف ذلك المعهود باللام أى التى هى أحد طرق التعريف فلا يبعد أن يوضع له أى للمذكور من تلك الحقائق علم لأن العلمية أحد طرق التعريف أيضا نظير أل .

أن يعرف ذلك المعهود باللام فلا يبعد أن يوضع له علم[١] . قال بعضهم : والفرق بين أسد وأسامة أن أسدا موضوع للواحد من آحاد الجنس لا بعينه فى أصل وضعه، وأسامة موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن. فإذا أطلقت أسدا على واحد أطلقته على أصل وضعه وإذا أطلقت أسامة على واحد فإنما أردت الحقيقة. ولزم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار

(قوله قال بعضهم) هذا تأييد وإيضاح لما قاله سيبويه فى علم الجنس وتصريح بما سكت عنه من بيان اسم الجنس. **(قوله لا بعينه)** أى حالة كون الواحد غير ملتبس بتعينه فى أصل وضعه. **(قوله أطلقته على أصل وضعه)** أى إطلاقا جاريا على أصل هو وضعه، أو المراد بالوضع الموضوع له والظرف حينئذ لغو متعلق بأطلقته والإضافة على كل للبيان وهذا على ما قدمه من أنه موضوع للواحد لا بعينه. وأما على أنه موضوع للحقيقة فإذا أطلق على الفرد المبهم أو المعين من حيث وجودها فيه وصدقها عليه كان إطلاقا حقيقيا وإلا كان مجازا، وكذا يقال فى علم الجنس إذا أطلق على الفرد المبهم أو المعين قاله الفاكهى. وما ذكر من التفصيل هو الذى قاله السعد فى مطوّله. والذى قاله الكمال بن الهمام ونقله عن المتقدمين أن إطلاق اسم الحقيقة على أفرادها حقيقة مطلقا. **(قوله وإذا أطلقت أسامة على واحد)** أى معين كما فى هذا أسامة مقبلا، أو مبهم كما فى إن رأيت أسامة ففر منه. **(قوله فإنما أردت الحقيقة)** أى لاحظت حال إطلاقه على الفرد ما تضمنه من الحقيقة فالذى استعمل فيه اللفظ وأطلق عليه حقيقة هو الحقيقة الموجودة فى الفرد. ويرد عليه أنه يجوز أن يريد بأسامة الفرد من غير ملاحظة لحقيقة فما ذكره من الحصر ممنوع ويمكن دفعه بأن كلامه فى الإطلاق الحقيقى أى وإذا أطلقت أسامة على واحد إطلاقا حقيقيا فيتم الحصر. **(قوله باعتبار الوجود)** أى وجودها فى ضمن الأفراد المستعمل فيها اللفظ وقوله فجاء التعدد أى تعدد معنى أسامة تعددا بدليا ضمنا أى لزوما من الإطلاق والاستعمال، إذ يلزم من إطلاقه على الحقيقة التى توجد فى ضمن أفراد متعددة التعدد. وقوله لا باعتبار أصل الوضع عطف على محذوف أى باعتبار الإطلاق والاستعمال لا باعتبار أصل الوضع فاندفع قول البعض كان المناسب لقوله لا باعتبار أصل الوضع أن يقول فجاء التعدد باعتبار الاستعمال. **(قوله وهى)** أى مسألة الفرق. **(قوله للفجره)** لم يقل للفجور لأن فعال من أعلام المؤنث. **(قوله بمعنى الفجور)** أى لا بمعنى المرة من الفجور فالتاء لتأنيث الحقيقة لا للوحدة. **(قوله أنا اقتسمنا)** بفتح همزة أنا لوقوعها مفعولا لعلمت فى البيت قبله والخطة بالضم الخصلة. وأما بالكسرة فالأرض التى يخط عليها لتحاز وتبنى. **(قوله دعوا)** بالبناء للمفعول كيسان أى إلى كيسان. **(قوله يكون للذوات والمعانى)** هذا التقسيم على مذهب غير المصنف باعتبار الماصدق لا المفهوم الذى هو دائما الماهية الذهنية وكونه للذوات أكثر من كونه للمعانى.

(١) عبارة الكتاب : « هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعا فى الأمة .... » انظر الكتاب ٢٦٣/١ .

الوجود التعدد ، فجاء التعدد ضمنا لا باعتبار أصل الوضع . قال الأندلسى شارح الجزولية : وهي مسألة مشكلة (**مِنْ ذَاكَ**) الموضوع علما للجنس (**أُمُّ عِرْيَطٍ**) وشبوة (**لِلْعَقْرَبِ * وَهٰكَذَا ثُعَالَةٌ**) وأبو الحصين (**لِلثَّعْلَبِ**) وأسامة وأبو الحرث للأسد ، وذؤالة وأبو جعدة للذئب (**وَمِثْلُهُ بَرَّةُ**) علم (**لِلْمَبَرَّةْ**) بمعنى البرو (**كَذَا فَجَارِ**) بالكسر كحذام (**عَلَمٌ لِلْفَجَرَةْ**) بمعنى الفجور وهو الميل عن الحق . وقد جمعهما الشاعر فى قوله :

[٧٤] **أَنَّـا اقْتَسَمْنَـا خُطَّتَيْنـا بَيْنَنَـا ... فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَاحْتَمَلْتَ فَجَارِ**

ومثله كيسان علم على الغدر . ومنه قوله :

[٧٥] **إِذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَانَتْ كُهُولُهُم ... إلى الغَدْرِ أدنى مِن شَبَابِهِمُ المُرْدِ**

وكذا أم قشعم للموت ، وأم صبور للأمر الشديد . فقد عرفت أن العلم الجنسى يكون للذوات والمعانى ويكون اسما وكنية .

(**خاتمة**)*: قد جاء علم الجنس لما يؤلف كقولهم للمجهول العين والنسب : هيان بن بيان ، كقولهم للمجهول العين والنسب : هيان بن بيان ، وللفرس : أبو المضاء ، وللأحمق أبو الدغفاء وهو قليل .

(**قوله قد جاء علم الجنس لما يؤلف**) هو ما احترز عنه بقوله فيما مر غالبا (**قوله كقولهم للمجهول إلخ**) وكقولهم للبغل أبو الأثقال ، وللجمل أبو أيوب ، وللحمار أبو صابر ، وللدجاجة أم جعفر ، وللشاة أم الأشعث ، وللنعجة أم الأموال . (**قوله هيان بن بيان**) هو من أسماء الأضداد لأن المجهولات مستصعبة خفية ، لا هينة بينة . (**قوله وهو قليل**) لأن الأشياء المألوفة توضع الأعلام لآحادها لا لأجناسها .

---

[٧٤] قاله النابغة زياد بن معاوية الذبيانى . وهو من قصيدة من الكامل يهجو بها زرعة بن عمرو بن خويلد الفزارى . (**قوله أنا**) بفتح الهمزة لأنها وقعت مفعولا لقوله :

أَعَلِمْتَ يَوْمَ عُكَاظَ حِينَ لَقِيتَنِى ... تَحْتَ العَجَاجِ فَما شَقَقْتَ غُبَارى

ويروى أرأيت يوم عكاظ ، وأن مع اسمها وخبرها سدت مسد مفعولى علمت ، والخطة القصة والخصلة ، وهذا مثل أى كانت لى ولك خطتان فأخذت أنا البرة أى الوفاء ، والبر يخبر به عن نفسه ، وأخذت أنت فجار أى الفجور ونقض العهد ، يخاطب به زرعة بن عمرو . والشاهد فى برة وفجار فإنهما من أعلام الجنس المعنوى ، فإن بره علم للبر وفجار علم للفجور . وإنما خص نفسه بالحمل وزرعة بالاحتمال تنبيها على كثرة غدر زرعة لأن التاء تدل على التكثير كما فى كسب واكتسب فافهم .

[٧٥] البيت من الطويل ، وقائله ضمرة بن ضمرة وقيل النمر بن تولب فى أخواله بن أسد وقبله :

إذا كنت فى سعد وأمك منهم ... غريبًا فلا يغررك خالك من سعد

وبعده :

فإن ابن أخت القوم مُصْغًى إناؤه ... إذا لم يزاحم خاله باب جلد

وكيسان بمعنى الغدر . والمرد . جمع أمرد وهو الشاب طر شاربه ولم تنبت لحيته ، والكهول : جمع كهل وهو من خطه الشيب ، أو من جاوز الثلاثين إلى إحدى وخمسين . والشاهد فى البيت قوله : « كيسان » حيث جاء اسمًا للغدر .

[اسم الإشارة]

اسم الإشارة : ما وضع لمشار إليه ، وترك الناظم تعريفه بالحد اكتفاء بحصر أفراده

[اسم الإشارة]

أى اسم تصحبه الإشارة الحسية وهى التى بأحد الأعضاء . **(قوله لمشار إليه)** أى إشارة حسية ، ولم يصرّح بذلك لأن الإشارة حقيقة فى الحسية دون الذهنية والمطلق يحمل على حقيقته ، فلا يرد ضمير الغائب وأل ونحوهما لأن الإشارة بذلك ذهنية ، ولا دور فى التعريف لأن أخذ جزء المعرف فى التعريف لا يوجبه لجواز أن يكون معرفة ذلك الجزء ضرورية أو مكتسبة بشىء آخر ، صرح بجميع ذلك الدمامينى . وأما الجواب بأن الإشارة فى التعريف لغوية وفى المعرف اصطلاحية ففيه أن المراد بالمعرف اسم تصحبه الإشارة الحسية فالإشارة فيه لغوية كالتعريف ، وكون الإشارة حسية يستلزم كون المشار إليه محسوسا بالبصر حاضرا فاستعماله فى غيره مجاز بالاستعارة التصريحية الأصلية أو التبعية على خلاف فى ذلك بيناه فى رسالتنا فى الاستعارات . وما يقتضيه كلام ابن الناظم من أن استعماله فى المنزل منزلة المحسوس الحاضر حقيقة خلاف المعروف . **(قوله بحصر أفراده)** أى أفراد اسم الإشارة وهى سبعة عشر : ثلاثة للمفرد المذكر ، وعشرة للمفردة المؤنثة ، وذان وتان وأولى بالمد والقصر ، فقوله وهى ستة غير ظاهر إلا أن يقال جعله أفراد اسم الإشارة ستة باعتبار المشار إليه وإن كانت فى نفسها أكثر من ستة ، وباعتبار المشار إليه يندفع ما يقال كيف عد اسم إشارة الجمع المذكر والمؤنث فردين مع اتحاد اللفظ . **(قوله بذا)** تقديم الجار والمجرور للحصر الإضافى أى بالنسبة إلى الصيغ المذكورة فى المتن . فالمعنى بذا لا بغيره من الصيغ الآتية ، فلا ينافى أنه يشار إلى المفرد المذكر بغير ذا مما ذكره الشارح . وزاد فى التسهيل للبعيد آلك بهمزة ممدودة فلام . قال الدمامينى : وينبغى أن يكون كل من الذال والهمزة أصلا ليس أحدهما بدلا من الآخر لتباعد مخرجيهما ويسأل عن هذا فى باب النداء عند ذكر آفى حروف نداء البعيد فيقال فى أى موضع يكون آ اسما ا هـ باختصار . واعلم أن مذهب البصريين أنه ثلاثى الأصل لا ثنائى ، وألفه زائدة لبيان حركة الذال كما يقوله الكوفيون ، ولا ثنائى وألفه أصلية مثل ما كما يقول السيرافى لغلبة أحكام الثلاثى عليه من الوصفية والموصوفية والتثنية والتصغير ولا شىء من الثنائى كذلك . وأصله ذيى بالتحريك بدليل الانقلاب ألفا حذفت لامه اعتباطا وقلبت عينه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . وقيل ذوى لأن باب طويت أكثر من باب حييت . وقيل ذيى بإسكان العين والمحذوف العين والمقلوب ألفا اللام لأن حذف الساكن أهون من حذف المتحرك . وردّ الأول بحكاية سيبويه إمالة ألفه ولا سبب لها هنا إلا انقلابها عن الياء مع كون الحذف أليق بالآخر فلا يقال يحتمل أن المحذوف الواو والمقلوب الياء ، والثانى بأن الحذف أليق بالآخر . **(قوله لمفرد)** قيل اللام بمعنى إلى ومقتضاه أن الإشارة لا تتعدى باللام وهو ما يفيده صنيع القاموس ، والمراد المفرد حقيقة أو حكما كالجمع والفريق . قال فى

بالعد[1] وهي ستة لأنه إما مذكر أو مؤنث ، وكل منهما إما فرد أو مثنى أو مجموع (**بِذَا**) مقصورا (**لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرْ**)[2] وقد يقال ذاء بهمزة مكسورة بعد الألف ، وذائه بهاء مكسورة بعد الهمزة و(**بِذِى وَذِهْ**) وته بسكون الهاء وبكسرها أيضا بإشباع وباختلاس فيهما و(**تِى**) و(**تَا**) وذات (**عَلَى ٱلْأُنثَى**) المفردة (**ٱقْتَصِرْ**) فلا يشار بهذه العشرة لغيرها كما حكاها فى التسهيل[3] (**وَذَانِ**) و(**تَانِ لِلْمُثَنَّى ٱلْمُرْتَفِعْ**) الأول لمذكره والثانى لمؤنثه (**وَفِى سِوَاهُ**) أى سوى المرتفع وهو المجرور والمنتصب (**ذَيْنِ**) و(**تَيْنِ**) بالياء (**ٱذْكُرْ تُطِعْ**) وأما ﴿ **إن هذان لساحران** ﴾ [طه : ٦٣] فمؤول (**وَبِأُولَى أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطلَقًا**) أى مذكرًا كان أو مؤنثًا (**وَالمَدُّ أُولَى**) فيه

متن الجامع : وقد يستعار لغير المفرد ما له نحو ﴿ **عوان بين ذلك** ﴾ [البقرة : ٦٨] أى الفارض والبكر . ولك أن تقول المرجع ما ذكر فهو مفرد حكما . (**قوله مذكر**) أى حقيقة أو حكما نحو ﴿ **فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى** ﴾ [الأنعام : ٧٨] وقيل التذكير لأن الله تعالى حكى قول إبراهيم ولا فرق فى لغته بين المذكر والمؤنث لأن الفرق بينهما خاص بالعرب . (**قوله بعد الهمزة**) أى المكسورة أيضا . وروى ضمهما معا أيضا كما فى التصريح . (**قوله بذى**) بقلب ألف ذا ياء ، وذه بقلب ياء ذى هاء ، وتى بقلب الذال تاء والألف ياء . وعلى هذا قياس البقية نقله الروداني . (**قوله وذات**) بالبناء على الضم وهى أغربها واسم الإشارة ذا والتاء للتأنيث . شنواني . (**قوله على الأنثى**) أى حقيقة أو حكمًا كالمذكر المنزل منزلة الأنثى وقوله المفردة : أى حقيقة أو حكما كالفرقة والجماعة . (**قوله فلا يشار بهذه العشرة إلخ**) أشار إلى أن الباء داخلة على المقصور لا على المقصور عليه وهذا إذا لوحظ كل واحد من العشرة على حدته فإن لوحظ المجموع جاز الأمران . (**قوله للمثنى المرتفع**) اعترض بأنه إن أريد بالمثنى اللفظ الذى هو صيغة التثنية ورد عليه أنه نفس ذان وتان وحينئذ يختل الكلام . وإن أريد به المعنى الذى هو الاثنان ورد عليه أن الارتفاع وصف اللفظ لا المعنى ويجاب باختيار الشق الثانى وتقدير مضاف عقب المرتفع : أى المرتفع داله ، أو الأول وتقدير المضاف قبل المثنى أى المدلول المثنى المرتفع وهو الاثنان أو لا تقدير والنسبة المستفادة من اللام من نسبة الجزئى لكليه . والمراد المثنى صورة المرتفع محلا فلا يقال اسم الإشارة مبنى فلا يثنى ولا يرفع . هذا هو الأصح . والظاهر أن الاسمين مبنيان على الألف والياء كما فى يا رجلان ولا رجلين . واعلم أنه لا يثنى من أسماء الإشارة إلا ذا وتا . (**قوله الأول لمذكره والثانى لمؤنثه**) أورد عليه ﴿ **فذانك برهانان** ﴾ [قصص : ٣٢] لأن المرجع اليد والعصا وهما مؤنثان . وأجيب بأن التذكير لمراعاة الخبر ذكره فى المغنى . (**قوله وفى سواه**) أى فى حال إرادة سواه . (**قوله فمؤول**) من تأويلاته أنه على لغة من يلزم المثنى الألف . (**قوله مطلقا**) حال من جمع وهو نكرة بلا مسوّغ من المسوغات الآتية فى باب الحال فيكون مجيء الحال منه من القليل .

---

(١) ولم يحد اسم الإشارة ، لأنه محصور كما قيل بالعد فلا يحتاج إلى الحد . وانظر ذلك فى توضيح المقاصد والمسالك ١/١٨٧ .

(٢) وهذا هو الأكثر ورودًا وشهرة .

(٣) انظر التسهيل صـ ٣٩ .

من القصر لأنه لغة الحجاز ، وبه جاء التنزيل ، قال الله تعالى : ﴿ **ها أنتم أولاء تحبونهم** ﴾ [آل عمران : ١١٩] والقصر لغة تميم .

(تنبيه) : استعمال أولاء فى غير العاقل قليل . ومنه قوله :

[٧٦] **ذُمَّ الْمَنازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ ٱللِّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولئِكَ ٱلأَيَّـامِ**

وما تقدم هو فيما إذا كان المشار إليه قريبا (**وَلَدى ٱلْبُعْدِ**) وهي المرتبة الثانية من مرتبتى المشار إليه على رأى الناظم (**ٱنْطِقَا**) مع اسم الإشارة (**بِالْكَافِ حَرْفًا**) ألف انطقا مبدلة من نون التوكيد الخفيفة ، وحرفا حال من الكاف : أى انطقن بالكاف محكومًا عليه بالحرفية ، وهو اتفاق . ونبه عليه لئلا يتوهم أنه ضمير كما هو فى نحو غلامك ، ولحق الكاف للدلالة

(**قوله والمدّ أولى فيه من القصر**) فيه أن المد والقصر من خواص المعرب عند النحاة وأولى مبنى. والجواب أنه جرى على عرف اللغويين والقراء الذين لا يخصونهما بالمعرب. ووزن الممدود فعال وقيل فعل كهدى زيد فى آخره ألف فانقلبت الثانية همزة ووزن المقصور فعل اتفاقا وألفها أصل لعدم التمكن وقيل منقلبة عن ياء لإمالتها وتنوين الممدود لغة. قال ابن مالك: والجيد أن يقال إن صاحب هذه اللغة زاد نونا كنون ضيفن وبناء آخره على الضم لغة وكذا إشباع الهمزة أوله وإبدال أوله هاء مضمومة وإبداله هاء مفتوحة تليها واو ساكنة كذا فى التسهيل وشرحه وتكتب مقصورة وممدودة بواو قبل اللام لئلا يلتبس بإليك جارا ومجرورا وتكتب ألف المقصورة ياء. (**قوله قليل**) ومنه فى القرآن: ﴿**إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا**﴾ [الإسراء: ٣٦]. (**قوله ذم**) بفتح آخره تخفيفا وكسره على الأصل وضمه اتباعا وهى على هذا الترتيب فى الحسن على ما يظهر لى. والمراد بالعيش المعيشة. (**قوله قريبا**) أى حقيقة أو حكما وكذا فى البعد. (**قوله ولدى البعد**) أى بعد المشار إليه قليلا أو كثيرا على رأى الناظم أن له مرتبتين كما سيأتى. (**قوله على رأى الناظم**) أى تبعا لبعض النحاة، وعزى لسيبويه وهو الراجح لأنه سيأتى أن ترك اللام لغة التميميين والإتيان بها لغة الحجازيين، فلو كانت المراتب ثلاثة كما عليه الجمهور للزم أن التميميين لا يشيرون إلى البعيد والحجازيين لا يشيرون إلى المتوسط. (**قوله محكوما عليه بالحرفية**) أشار إلى أن هذه الحال وإن كانت جامدة لفظا هى مشتقة تأويلا. (**قوله للدلالة على الخطاب**) أى بالمادة وقوله وعلى حال المخاطب أى بهيئته أو ما يلحقه. وأما دلالتها على البعد فعارض نشأ من استعمالهم إياها عند البعد.

---

[١] قاله جرير بن عطية. وهو من قصيدة من الرمل. قوله ذم أمر من ذم يذم، ويجوز فى الميم الحركات الثلاث: الفتح للتخفيف، والضم للاتباع، والكسر على الأصل. وبعد حال من المنازل وفيه حذف تقديره بعد مفارقة منزلة اللوى. (**قوله والعيش**) عطف على المنازل. والشاهد فى قوله أولئك الأيام حيث استعمل أولئك فى غير العقلاء، كما فى قوله تعالى: ﴿**إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا**﴾ والأيام بالجر: إما صفة أو عطف بيان. ويروى الأقوام فحينئذ لا شاهد فيه.

على الخطاب ، وعلى حال المخاطب من كونه مذكرا أو مؤنثا ، مفردا أو مثنى أو مجموعًا فهذه ستة أحوال تضرب فى أحوال المشار إليه وهى ستة كما تقدم فذلك ستة وثلاثون يجمعها هذان الجدولان وطريقة هذين الجدولين المشار إليهما أنك تنظر لأحوال المخاطب

(فائدة) تتصل هذه الكاف الحرفية بأرأيت بمعنى أخبرنى لا بمعنى أعلمت مغنيا لحاق علامات الفروع بها عن لحاقها بالتاء ، والتاء حينئذ اسم مجرد عن الخطاب ملتزم فيه الافراد والتذكير هو الفاعل . وعكس الفراء فجعل التاء حرف خطاب والكاف فاعلا . وقال الكسائىّ : التاء فاعل والكاف مفعول . والصحيح الأول قال ابن هشام : وأرأيت هذه منقولة من أرأيت بمعنى أعلمت لا من أرأيت بمعنى أأبصرت ، ألا ترى أنها تتعدى إلى مفعولين ، وهذا من الإنشاء المنقول إلى إنشاء آخر ، يعنى أن هذا الكلام كان أولا لإنشاء هو الأمر إذ هو بمعنى أخبر . وقال الرضى : أرأيت بمعنى أخبر منقول من أرأيت بمعنى أأبصرت أو أعرفت ولا يستعمل إلا فى الاستخبار عن حالة عجيبة . وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذى كان مفعولا به نحو أرأيت زيدًا ما صنع ، وقد يحذف نحو ﴿ **أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله** ﴾ [الأنعام : ٤٠] الآية وكم ليس بمفعول بل حرف خطاب ولابد سواء أتيت بذلك المنصوب أولا من استفهام ظاهر أو مقدر يبين الحال المستخبر عنها ، فالظاهر نحو أرأيت زيدا ما صنع وأرأيتكم أن أتاكم عذاب الله الآية ، والمقدر نحو ﴿ **أرأيتك هذا الذى كرمت علىّ لئن أخرتن** ﴾ [الإسراء : ٦٢] أى أرأيتك هذا المكرم لم كرمته علىّ . وقوله لئن أخرتن كلام مستأنف ولا محل لجملة الاستفهام لأنها مستأنفة لبيان الحال المستخبر عنها كأن المخاطب قال لما قلت أرأيت زيدًا عن أى شيء من حاله تستخبر فقلت : ما صنع فهو بمعنى قولك أخبرنى عنه ما صنع ، وليست الجملة المذكورة مفعولا ثانيًا لأرأيت كما ظنه بعضهم ا هـ بحذف وفيه مخالفة لكلام ابن هشام من وجهين : أحدهما جعله أرأيت منقولا من أرأيت بمعنى أأبصرت أو أعرفت ، والثانى أنها ليست متعدية إلى مفعولين وأن الجملة المذكورة بعدها مستأنفة لا مفعول ثان ولم يبين وجه نصب زيد فى مثل أرأيت زيدا ما صنع فإنه لا يصح أن يكون منصوبا على إسقاط الخافض أى أخبرنى عن زيد وإن كان فى كلامه ما يشير إلى هذا الوجه وذلك لأن النصب على إسقاط الخافض ليس بقياس فى مثل هذا ولا مفعولا به لأرأيت لأن معنى الرؤية قد انسلخ عن هذا اللفظ ونقل إلى طلب الإخبار ، والذى يظهر لى أنه على حذف مضاف أى خبر زيد ا هـ دمامينى ملخصًا . وقد يختار ما أشار إليه الرضى ويجعل النصب بنزع الخافض هنا من موارد السماع . ومفاد ما مر عن ابن هشام أن زيدا مفعول به أول وجملة الاستفهام فى موضع المفعول الثانى وبه صرّح غيره ، ويشكل عليه الانسلاخ المذكور اللهم إلا أن ينظر إلى المنقول عنه فتأمل . **(قوله فذلك ستة وثلاثون)** هذا العدد ملحوظ فيه المعنى لا اللفظ وإلا فمن ستة المشار إليه حالتان مشتركتان فى اللفظ وهما الجمع المذكر والجمع المؤنث ومن ستة المخاطب حالتان كذلك وهما المثنى المذكر والمثنى المؤنث ، فبالنظر إلى اللفظ يكون المضروب خمسة

الستة ، فتأخذ كل حال منها مع أحوال المشار إليه الستة مبتدئا منها بالمفرد بقسميه ، ثم بالمثنى كذلك ، ثم بالمجموع كذلك ، وابتدئ بالمخاطب المذكر المفرد ثم المثنى ثم المجموع . ثم المخاطبة المؤنثة المفردة ثم المثنى ثم المجموع . وإنما قضى على هذه الكاف بالحرفية على اختلاف مواقعها ، لأنها لو كانت اسما لكان اسم الإشارة مضافا[1] واللازم باطل ، لأن اسم الإشارة لا يقبل التنكير بحال . وتلحق هذه الكاف اسم الإشارة[2] **(دُونَ لَامٍ)** كما رأيت ، وهى لغة تميم **(أَوْ مَعَهْ)** وهى لغة الحجاز . ولا تدخل اللام على الكاف مع جميع

والمضروب فيه خمسة بخمسة وعشرين كما قاله شيخنا ومن هنا يظهر لك ما فى كلام البعض من السهو . واعلم أنك إذا ضربت الستة والثلاثين فى مرتبتى القريب التى هى ستة باعتبار أحوال المشار إليه لا تتعدد بحسب أحوال المخاطب إذ لا يلحقها كاف الخطاب فيسقط ثلاثون والممتنع منها اثنا عشر وهى ما اجتمع فيها الكاف واللام ، والجائز منها ست وستون ، فمن جدولها منهم كالشارح لم يستوعب أقسامها الجائزة ، ومن لم يجدولها كصاحب التصريح بل اكتفى بالتصوير العقلى لم يبين المتعذر منها والجائز والممتنع .

وهذا جدول كافل بجميع ذلك . والصفر الموضوع فى الأسطر الستة علامة على أنه ليس لذلك الاسم علامة تدل على المخاطب بالإشارة ، وذلك فى جميع صور القريب .

(قوله مبتدئا منها) أى من أحوال المشار إليه . **(قوله بالمفرد بقسميه)** المذكر والمؤنث وعلى هذا يقرأ السطر الأول من الجدول الأيمن ثم السطر المقابل له من الجدول الأيسر ثم السطر الثانى من الأيمن ثم المقابل له من الأيسر وهكذا . **(قوله وابتدئ)** أى من أحوال المخاطب فترتيب أحواله على خلاف ترتيب أحوال المشار إليه . **(قوله على اختلاف إلخ)** أى مع اختلاف مواقعها كالاسمية قال فى التصريح : هذه الكاف وإن كانت حرفية تتصرف تصرف الكاف الاسمية فى غالب اللغات فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتلحقها علامة التثنية والجمعين ، ودون هذا أن تفتح فى التذكير وتكسر فى التأنيث ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ، ودون هذا أن تفتح مطلقا ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع . **(قوله لأن اسم الإشارة إلخ)** ولقولهم ذانك وذينك ولو كان مضافا لحذفت النون . **(قوله لا يقبل التنكير بحال)** لأنه لمصاحبته الإشارة الحسية لا يقبل شياعا أصلا . **(قوله وتلحق هذه الكاف اسم الإشارة)** ظاهره مطلقا وفى الدمامينى والهمع وغيرهما أنها لا تلحق من إشارات المؤنث إلا تى وتا وكذا ذى على خلاف قالوا تيك وتلك وتيلك بكسر التاء فى الثلاثة ، وتيك وتلك بفتح التاء فيهما ، وتالك وذيك وأنكر الأخيرة ثعلب وجعلها الجوهرى خطأ ولا يقتضى جواز فتح تيك جواز تى بفتح التاء للقريب إذ لا بعد فى اختصاص فتح التاء بالمتوسط والبعيد كاختصاص ذلك بالبعيد .

---

(١) واسم الإشارة لا يقبل الإضافة لملازمته للتعريف .

(٢) ولو كانت اسمًا لكان لها محل من الإعراب والظاهر هنا أن يكون محل جر بإضافة اسم الإشارة إليها .

[جدول المحشى]

	مراتب المشار إليه	مفرد مذكر مخاطب	مفرد مؤنث مخاطب	مثنى مذكر مخاطب	مثنى مؤنث مخاطب	جمع مذكر مخاطب	جمع مؤنث مخاطب	
مفرد	قريب	ذا	•	•	•	•	•	متعذر
مذكر	متوسط	ذاك	ذاك	ذاكما	ذاكما	ذاكم	ذاكن	جائز
مشار إليه	بعيد	ذلك	ذلك	ذلكما	ذالكما	ذلكم	ذلكن	جائز
مفرد	قريب	تا	•	•	•	•	•	متعذر
مؤنث	متوسط	تاك	تاك	تاكما	تاكما	تاكم	تاكن	جائز
مشار إليه	بعيد	تالك	تالك	تالكما	تالكما	تالكم	تالكن	جائز
مثنى	قريب	ذان	•	•	•	•	•	متعذر
مذكر	متوسط	ذانك	ذانك	ذانكما	ذانكما	ذانكم	ذانكن	جائز
مشار إليه	بعيد	ذانلك	ذانلك	ذانلكما	ذانلكما	ذانلكم	ذانلكن	ممتنع
مثنى	قريب	تانا	•	•	•	•	•	متعذر
مؤنث	متوسط	تانك	تانك	تانكما	تانكما	تانكم	تانكن	جائز
مشار إليه	بعيد	تانلك	تانلك	ذلكما	تانلكما	تانلكم	تانلكن	ممتنع
جمع	قريب	اولى	•	•	•	•	•	متعذر
مذكر	متوسط	اولاك	اولاك	اولاكما	اولاكما	اولاكم	اولاكن	جائز
مشار إليه	بعيد	اولالك	اولالك	ذلكما	اولالكما	اولالكم	اولالكن	جائز
جمع	قريب	اولى	•	•	•	•	•	متعذر
مؤنث	متوسط	اولاك	اولاك	اولاكما	اولاكما	اولاكم	اولاكن	جائز
مشار إليه	بعيد	اولالك	اولالك	اولالكما	اولالكما	اولالكم	اولالكن	جائز

أسماء الإشارة بل مع المفرد مطلقا ، نحو ذلك ، وتلك . ومع أولى مقصورًا نحو أولاك وأولى لك . وأما المثنى مطلقا وأولاء الممدود فلا تدخل معهما اللام . (**وَٱللاَّمُ إنْ قَدَّمْتَ هَا**) التنبيه فهى (**مُمْتَنِعَهْ**) عند الكل ، فلا يجوز اتفاقا هذلك ، ولا هاتلك ولا هؤلاء لك كراهة كثرة الزوائد .

(**تنبيه**) : أفهم كلامه أن ها التنبيه تدخل على المجرد من الكاف ، نحو هذا وهذه وهذان وهاتان وهؤلاء وعلى المصاحب لها وحدها نحو هذاك وهاتيك وهاذانك وهاتانك وهؤلائك ، لكن هذا الثانى قليل . ومنه قول طرفة[1] :

(**قوله وهى لغة تميم**) فلا يأتون باللام مطلقا لا فى مفرد ولا فى مثنى ولا فى جمع كما فى التوضيح وشرحه للشيخ خالد فقول الشارح ومع أولى مقصورا أى عند غير بنى تميم ممن يوافقهم فى القصر كقيس وأسد وربيعة كما فى التصريح فلا يقال القصر لغة بنى تميم وهم لا يأتون باللام وفى شرح التوضيح للشارح أن بنى تميم يأتون باللام مع الجمع مقصورا وهو مخالف لما مر فتدبر . (**قوله أو معه**) أو للتخيير بالنسبة إلى المفرد وأولى المقصور ولتنويع اسم الإشارة بالنسبة إلى المثنى وأولاء الممدود مع غيرهما ، وظاهر عبارة الشارح أنها لتنويع خلاف العرب فافهم . (**قوله بل مع المفرد مطلقا**) أى مذكرا أو مؤنثا على ما علم مما مر وهذه اللام لتأكيد بعد المشار إليه على ما يناسب مذهب المصنف وقيل لبعد المشار إليه وقيل لبعد المخاطب حكى الثلاثة يس . وأصلها السكون وكسرت للتخلص من التقاء الساكنين أو للفرق بينها وبين لام الجر فى نحو ذلك لكن تارة يبقى سكونها وتحذف الياء أو الألف قبلها للتخلص من التقاء الساكنين كما فى تلك بكسر التاء وتلك بفتحها . وتارة تبقى الياء أو الألف قبلها وتحرك هى بالكسر كما مر فى تيلك وتالك وذلك .

(**قوله واللام**) مبتدأ خبره ممتنعة وجواب الشرط محذوف لدلالة خبر المبتدأ عليه . وما أشار إليه الشارح تبعا للمكودى من أن ممتنعة خبر مبتدأ محذوف مع الفاء والجملة جواب الشرط وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ ممنوع كما تقدم بيانه فى قوله المصنف : * **والأمر إن لم يكن للنون محل** * إلخ كذا قال البعض ، وهو مبنى على ما ذكره هناك من الضابط وقد أسلفنا هناك أن صاحب المغنى جوز الوجهين فى قول ابن معطى : * **اللفظ إن يفد هو الكلام** * وأن ذلك الضابط محمول على السعة فاعرفه . (**قوله وهاذانك وهاتانك وهؤلائك**) أى على الأصح عند أبى حيان وغيره . وقيل لا يجمع بين الكاف وها التنبيه فى مثنى أو جمع وعليه المصنف فى شرح التسهيل والقولان ذكرهما فى الهمع فسقط اعتراض البعض كغيره على تمثيل الشارح بالأمثلة الثلاثة الأخيرة . (**قوله لكن هذا الثانى قليل**) أى لأن المخاطب ربما لا يبصر المتوسط أو البعيد فلا يصح أن ينبه عليه إذ لا ينبه أحد

---

(١) البيت من الطويل وهو لطرفة بن العبد البكرى . والبيت من شواهد الهمع ٧٦/١ . والمعنى : يقول الشاعر : إننى معروف يعرفنى الفقراء الأضياف كما يعرفنى السادة والأغنياء ، وبنى الغبراء هم الفقراء على وجه الأرض . والشاهد فى البيت قوله : « هذاك » حيث دخلت « ها » التنبيه على « ذلك » مع وجود الكاف وذلك قليل عند العرب .

[جدول الشارح]

السؤال	أسماء الإشارة	المشار إليه	المخاطب
كيف	ذاك	الرجل	يارجل
كيف	ذانك	الرجلان	يارجل
كيف	أولئك	الرجال	يارجل
كيف	ذاكما	الرجل	يارجلان
كيف	ذانكما	الرجلان	يارجلان
كيف	أولئكما	الرجال	يارجلان
كيف	ذاكم	الرجل	يارجال
كيف	ذانكم	الرجلان	يارجال
كيف	أولئكم	الرجال	يارجال
كيف	ذاك	الرجل	ياامرأة
كيف	ذانك	الرجلان	ياامرأة
كيف	أولئك	الرجال	ياامرأة
كيف	ذاكما	الرجل	ياامرأتان
كيف	ذانكما	الرجلان	ياامرأتان
كيف	أولئكما	الرجال	ياامرأتان
كيف	ذاكن	الرجل	يانساء
كيف	ذانكن	الرجلان	يانساء
كيف	أولئكن	الرجال	يانساء

السؤال	أسماء الإشارة	المشار إليه	المخاطب
كيف	تيك	المرأة	يارجل
كيف	تانك	المرأتان	يارجل
كيف	أولئك	النساء	يارجل
كيف	تيكما	المرأة	يارجلان
كيف	تانكما	المرأتان	يارجلان
كيف	أولئكما	النساء	يارجلان
كيف	تيكم	المرأة	يارجال
كيف	تانكم	المرأتان	يارجال
كيف	أولئكم	النساء	يارجال
كيف	تيك	المرأة	ياامرأة
كيف	تانك	المرأتان	ياامرأة
كيف	أولئك	النساء	ياامرأة
كيف	تيكما	المرأة	ياامرأتان
كيف	تانكما	المرأتان	ياامرأتان
كيف	أولئكما	النساء	ياامرأتان
كيف	تيكن	المرأة	يانساء
كيف	تانكن	المرأتان	يانساء
كيف	أولئكن	النساء	يانساء

[٧٧] رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطِّرَافِ الْمُمَدَّدِ

(وَبِهُنَا) المجردة من ها التنبيه (أَوْهٰهُنَا) المسبوقة بها (أَشِرْ إِلَى * دَانِي الْمَكَانِ) أى قريبه نحو ﴿إِنَّا هٰهُنَا قَاعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤] (وَبِهِ الْكَافَ صِلَا فِي الْبُعْدِ) نحو هناك وههناك (أَوْ بِثَمَّ فُهْ) أى انطق فى البعد بثم، نحو ﴿وأزلفنا ثم الآخرين﴾ [الشعراء: ٦٤] (أَوْ هَنَّا) بالفتح والتشديد (أَوْ بِهُنَالِكَ) أى بزيادة اللام مع الكاف (انْطِقَنْ) على لغة الحجاز كما تقول ذلك نحو ﴿هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأحزاب: ١١] ولا يجوز ههنالك كما لا يجوز هذا لك على اللغتين

ليرى ما ليس بمرئى له، ولهذا لا يجامع اللام التى لأقصى البعد قاله فى شرح الجامع. **(قوله بنى غبراء)** قيل أراد بهم اللصوص وقيل الفقراء والصعاليك، وقيل الأضياف وقيل أهل الأرض لأن الغبراء اسم للأرض وأهل عطف على الضمير المرفوع فى لا ينكروننى. وقد وقع الفصل بالمفعول. والطراف بكسر الطاء المهملة البيت من الأدم. وأراد بأهل الطراف الأغنياء قاله العينى. **(قوله وبهنا إلخ)** تقديم المعمول المفيد لحصر الإشارة إلى المكان فى هذه الألفاظ إنما هو من حيث كونه ظرفا للفعل فإنه من هذه الحيثية لا يشار إليه إلا بها فلا ينافى صلاحية أسماء الإشارة المتقدمة لكل مشار إليه ولو مكانا وقع غير ظرف أفاده يس. واعلم أن هنا ملازمة للظرفية أو شبهها لكن شبه الظرفية فيها ليس خصوص الجر بمن كما فى عند ولدن وقبل وبعد الجر بمن أو إلى كما فى أين. قاله الدماميني. ومثل هنا ثم كما فى شرح الجامع. قال: ولذا غلط من زعم أن ثم فى قوله تعالى: ﴿وإذا رأيت ثم رأيت﴾ [الإنسان: ٢٠]، مفعول لرأيت بل مفعوله محذوف إما اختصارا أى وإذا رأيت ثم الموعود به، أو اقتصارا أى وإذا حصلت رؤيتك فى ذلك المكان. **(قوله وبه الكاف صلا)** ظاهره مساواة هذه الكاف لكاف ذلك فى التصرف وليس كذلك بل هذه تلزم الفتح والإفراد كما نقله سم عن أبى حيان وابن هشام وغيرهما. **(قوله أو بثم)** وقد تلحقها وقفا هاء السكت، وقد يجرى الوصل مجرى الوقف، وقد تلحقها تاء التأنيث كربت كذا رأته فى غير موضع ومقتضى التشبيه بربت جواز فتح التاء وإسكانها. **(قوله وأزلفنا ثم)** أى فى المسلك الذى سلكه موسى وقومه وهو ما بين الماءين وسط البحر. الآخرين: أى فرعون وقومه قرّبناهم من بنى إسرائيل وأدنينا بعضهم من بعض حتى لا ينجو منهم أحد. **(قوله أو هنا)** هى والمكسورة وتصحبها والكاف كما فى همع الهوامع.

---

[٧٧] قاله طرفة بن العبد. وهو من قصيدته المشهورة إحدى المعلقات السبع من الطويل. وأراد ببنى الغبراء اللصوص، قاله المبرد. وقيل الفقراء والصعاليك. وقيل الأضياف. وقيل أهل الأرض لأن الغبراء إما اسم الأرض أو صفة لها وبنوها أهلها. وقوله لا ينكروننى حال، ويجوز أن يكون مفعولا ثانيا إذا كان رأيت بمعنى علمت. وقوله ولا أهل بالرفع عطف على الضمير المرفوع فى لا ينكروننى. وقد وقع الفصل بالمفعول وأراد بأهل الطراف– بكسر الطاء– الأغنياء، وهو البيت من الأدم. والممدد صفته. والشاهد فى قوله هذاك حيث ألحق الهاء بالمقرون بالكاف وهو قليل.

(**أوْ هِنَّا**) بالكسر والتشديد قال الشاعر :

[٧٨] **هَنَّا وَهِنَّا وَمِنْ هُنَّا لهنَّ بِهَا ... ذَاتَ ٱلشَّمَائِلِ وَالأَيْمَانِ هَيْنُومُ**

تروى الأولى بالفتح والثانية بالكسر والثالثة بالضم بتشديد النون فى الثلاث ، وكلها بمعنى ، وهو الإشارة إلى المكان ، لكن الأوليان للبعيد ، والأخيرة للقريب ، وربما جاءت للزمان ومنه قوله :

[٧٩] **حَنَّتْ نَوَارُ وَلَاتَ هَنَّا حَنَّتِ ... وَبَدا ٱلَّذِى كَانَتْ نَوَارُ أُجَنَّتِ**

(**خاتمة**) : يفصل بين ها التنبيه وبين اسم الإشارة بضمير المشار إليه نحو ها أنا ذا ،

(**قوله هنالك ابتلي المؤمنون**) أى على أنها فى الآية للمكان كما عليه أبو حيان . وذهب ابن مالك إلى أنها فى الآية للزمان المذكور قبل فى قوله : ﴿**إذا جاءوكم**﴾ [الأحزاب : ١٠] الآية . (**قوله هنا وهنا ومن هنا**) روى البيت بفتح الثلاثة وبفتح الأول وكسر الثانى وضم الثالث فاستفيد منه لغة الضم مع التشديد قاله الرودانى والضمير فى لهن للجن وفى بها أى فيها للأرجاء فى البيت قبله ، وذات نصب على الظرفية بالعامل فى بها المقدر ، والشمائل جمع شمال على غير قياس ، والأيمان جمع يمين والهينوم الصوت الخفى . (**قوله وربما جاءت**) ظاهره رجوع الضمير للأخيرة وأرجعه بعضهم إلى الثلاثة وعبارة الجامع وقد يستعار غير ثم للزمان . (**قوله حنت نوار**) بكسرة البناء كحذام وضمة الإعراب قاله شيخنا . وقوله ولات هنا حنت لات ههنا مهملة وهنا خبر مقدم وحنت مبتدأ مؤخر على تقدير حرف السبك كما عند الفارسى[1] أى وليس فى هذا الوقت حنين . وقوله أجنت بالجيم أى سترت والمراد بالذى أجنته محبتها وشوقها . (**قوله وبين اسم الإشارة**) ظاهره مطلقا وقيده فى التسهيل[2] بالمجرد من الكاف . قال الدمامينى : وإنما امتنع ها أنا ذاك مع أن ها التنبيه تدخل على ذاك لأن لحاق ها له قليل فلم يحتمل التوسع اهـ . وأفهم كلام الشارح منع إدخال ها التنبيه على الضمير المنفصل الذي ليس خبره اسم الإشارة وبه صرّح الدماميني نقلا عن ابن هشام فإنه قال في حاشيته على

---

[٧٨] قاله ذو الرمة غيلان وهو من قصيدة طويلة من البسيط . قوله هنا بفتح الهاء وتشديد النون فى الثلاثة كلها . وقد قيل هنا الأول بفتح الهاء وتشديد النون ، وهنا الثانى بكسر الهاء وتشديد النون . وهنا الثالث بضم الهاء وتشديد النون والكل بمعنى واحد وهو الإشارة إلى المكان ولكنها تختلف فى القرب والبعد ، فبالضم يشار إلى القريب وبالآخرين إلى البعيد . وفيه الشاهد حيث فتح هاؤها وشددت نونها ، وهنا الأول ظرف لقوله زجل فى قوله فى البيت السابق : * **لِلجِنِّ بِاللَّيْلِ فِي أَرْجائِهَا زَجَلُ** * أى صوت رفيع والثانى والثالث عطف عليه على تقدير زيادة كلمة من الثالث على رأى من رأى ذلك فى الإثبات . وقوله هينوم مبتدأ وهو الصوت الخفى وخبره قوله لهن أى للجن بها أى فيها . والضمير يرجع إلى الأرجاء فى البيت السابق . قوله ذات الشمائل نصب على الظرف والعامل فيه استقر المقدر فى بها . وقوله والأيمان بالجر عطف على الشمائل وهو جمع يمين والتقدير وذات الأيمان والشمائل جمع شمال على غير قياس .

[٧٩] قاله شبيب بن جعيل الثعلبى حين أسر يخاطب به أمه نوار بنت عمرو بن كلثوم . وقد نسبه بعضهم إلى حجل بن فضلة قاله فى نوار وقد أصابها يوم طلح فركب بها الفلاة خوفا من أن يلحق . ونوار بالرفع فاعل حنت على لغة تميم لأنه معرب غير منصرف وعلى لغة الجمهور هو مبنى على الكسرة . ولا بمعنى ليس . وهنا بضم الهاء وتشديد النون . وفيه الشاهد حيث أشير بها إلى الزمان ، وأصلها أن تكون للمكان كما ذكرنا . وقال الفارسى : لات مهملة وهنا خبر مقدم وحنت مبتدأ مؤخر بتقدير إن مثل تسمع بالمعيدى خير من أن تراه . والتقدير إن حنت أى حنينها هنا . وقال ابن عصفور : أن هنا اسم لات وحنت خبرها بتقدير مضاف أى وقت حنت وهذا وهم لأنه يقتضى هذا الإعراب الجمع بين معموليها وإخراج هنا عن الظرفية وإعمال لات فى معرفة ظاهرة وفى غير الزمان وهو الجملة النائبة عن المضاف . وقيل هنا خبر لات واسمها محذوف تقديره ليس الحين حين حنينها . (**قوله وبدا**) أى ظهر الشيء الذى كانت نوار أجنت بالجيم أى سترت . والمفعول العائد إلى الموصوف محذوف أى أجنته . المذكور باسما الإشارة غير شرط وليس كذلك فإن تخلفه إنما يقع شاذا . اهـ . كلام الدمامينى .

---

(١) هو أبو على الفارسى وسبق التعريف به صـ ٤٢ .

(٢) المقصود كتاب تسهيل الفوائد فى النحو .

وها نحن ذان ، وها نحن أولاء ، وها أنا ذى ، وها نحن تان ؛ وها نحن أولاء ، وها أنت ذا ، وها أنتما ذان ، وها أنتم أولاء ، وها أنت ذه ، وها أنتما تان ، وها أنتن أولاء ، وها هو ذا ، وهاهما ذان ، وها هم أولاء ، وها هى تا ، وها هما تان ، وها هن أولاء ، وبغيره قليلا نحو :

هَا إِنَّ ذِى عِذْرَةٌ

وقد تعاد بعد الفصل توكيدا نحو ﴿ **ها أنتم هؤلاء** ﴾ [النساء : ١٠٩] والله أعلم .

[المَوْصُولُ]

(**مَوْصُولُ . ٱلْأَسمَاءِ**) ما افتقر أبدا إلى عائد أو خلفه ، وجملة صريحة أو مؤولة كذا حده فى التسهيل(١) ، فخرج بقيد الأسماء الموصول الحرفى وسيأتى ذكره آخر الباب . وبقوله أبدا

المغنى : وقع للمصنف إدخال ها التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع أن خبره ليس اسم إشارة كقوله فى ديباجة الكتاب وها أنا بائح بما أسررته . وقد صرح المصنف فى حاشيته على التسهيل بشذوذ ذلك مشيرا إلى أن قول صاحب التسهيل وأكثر استعمال ها مع ضمير رفع منفصل أو اسم إشارة معترض بأن ظاهره أن الإخبار عن الضمير المذكور باسم الإشارة غير شرط وليس كذلك فإن تخلفه إنما يقع شاذًا اهـ. كلام الدماميني.

(**قوله نحو ها أنا ذا**) ها للتنبيه وأنا مبتدأ وذا خبر كما هو صريح الدمامينى . وحاصل ما ذكره الشارح ثمانية عشر مثالا لأن ضمير المشار إليه إما ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب وكل إما مذكر أو مؤنث وكل إما مفرد أو مثنى أو جمع . (**قوله وبغيره**) أى غير الضمير المذكور قليلا ، ويستثنى من الغير كاف التشبيه نحو هكذا واسم الله تعالى فى القسم عند حذف الجار نحو ها الله ذا بقطع الهمزة ووصلها مع إثبات ألف ها وحذفها قاله الدمامينى .

(**قوله ها إن ذى عذرة**) بكسر العين أى معذرة ، وأما بالضم فالبكارة . وهو صدر شطر بيت من كلام النابغة .

(**قوله توكيدا**) أى لتوكيد التنبيه .

[الموصول]

أى الاسمىّ بقرينة عدم ذكره الحرفى لا الأعم لئلا يلزم الترجمة لشىء والنقص عنه ، ولأن الكلام فى المعارف . وأل فيه معرفة[١] لا موصولة لانسلاخ مدخولها عن الوصفية . (**قوله موصول الأسماء**) مبتدأ والذى مبتدأ ثان حذف خبره تقديره منه والجملة خبر المبتدأ الأول . (**قوله إلى عائد**) هو الضمير وخلفه هو الاسم الظاهر على ما سيأتى تفصيله ومن اقتصر على العائد أراد مطلق الرابط . (**قوله أو مؤوّلة**) من باب الحذف والإيصال أى مؤوّل بها غيرها والمراد بتأويل الغير بها كونه فى معناها كما فى صلة أل أو تقديرها قبله كما فى الظرف والجار والمجرور . (**قوله فخرج بقيد الأسماء**) اعترضه سم وغيره بأنه فى حيز المعرّف لا التعريف حتى يخرج به ، فالمناسب إخراج الحرفى بقوله إلى عائد أو ما الواقعة على اسم لأنها وإن كانت جنسا فبينها وبين الفصل

---

[١] (**قوله معرفة**) إن كان اسم جنس فظاهر وإن كان منقولا مع أل فلا تكون معرفة بل كالجزء .

(١) انظر تسهيل الفوائد صـ ٣٣ . وعبارة التسهيل فى ذلك قوله : وهو من الأسماء : ما افتقر أبدًا إلى عائد ، أو خَلَفه ، وجمله صريحة أو مؤولة ، غير طلبية ، ولا إنشائية .

النكرة الموصوفة بجملة فإنها إنما تفتقر إليها حال وصفها بها فقط . وبقوله إلى عائد حيث وإذ وإذا فإنها تفتقر أبدا إلى جملة لكن لا تفتقر إلى عائد . قوله أو خلفه لإدخال نحو قوله :

[٨٠] سُعادُ التى أَضناكَ حُبُّ سُعادا

وقوله :

[٨١] وَأَنتَ الذى فى رَحمَةِ اللهِ أَطْمَعُ

مما ورد فيه الربط بالظاهر . وأراد بالمؤولة الظرف ، والمجرور ، والصفة الصريحة على ما سيأتى بيانه . وهذا الموصول على نوعين : نص ومشترك ، فالنص ثمانية **(ٱلَّذى)** للمفرد المذكر

عموم وجهى فيصح الإخراج بها. وأجيب بأن مراده الأسماء التى هى مصدوق ما لا الواقعة فى حيز المعرف وسماها قيدا مع أنها جنس لأنها من حيث الخصوص فصل، ولذا صح الإخراج به. وهو مع بعده يرد عليه أن ما واقعة على اسم كما قدمنا لا على أسماء لأن المعهود فى التعاريف الإفراد لا الجمع ولأنها خبر عن موصول الأسماء الذى هو مفرد فتدبر. **(قوله حيث وإذ وإذا)** أى وضمير الشأن. **(قوله فى رحمة الله)** والقياس فى رحمته وإن كان يجوز فى رحمتك كما سيأتى. **(قوله مما ورد)** أشار إلى أن الربط بالظاهر سماعى لا مقيس. **(قوله وأراد بالمؤوّلة إلخ)** قال البعض أو رد عليه أن كلا من الثلاثة ليس جملة أوّلت بشىء آخر فالصواب أن يقول وجملة ملفوظ بها أو مقدرة أو مفرد مؤول بالجملة اهـ وقد علمت سقوطه بما كتبناه على قوله أو مؤوّلة فتنبه. **(قوله نص)** أى مختص بمعنى وضع له كأن يختص بالمفرد المذكر أو المفردة المؤنثة أو المثنى المذكر وهلمّ جرا. **(قوله الذى)** يكتب الذى والتى بلام واحدة لكثرة كتابتهما وإن كان الأصل كتابتهما بلامين كما هو القياسفى كتابة اللفظ المبدوء بلام المحلى بأل كاللبن ويكتب الذين جمعا بلام واحدة لتلك الكثرة وللفرق بين رسمه ورسم اللذين مثنى فى الجر والنصب لا الرفع لحصول الفرق فيه بالألف فى المثنى دون الجمع ولم يعكس لسبق المثنى فيكون أحق بالأصل من اجتماع اللامين فافهم. وقيد الفنرى فى حواشى المطوّل كتابة الذين جمعا بلام واحدة بلغة لزوم الياء مطلقا دون لغة من ينطق به بالواو رفعًا، ووجه ذلك بأن لزوم حالة واحدة يوجب الثقل فخخف بحذف إحدى اللامين.

---

[٨٠] البيت من الطويل، وقائله مجهول وتكملته... ... وإعراضها استمر وزادا ومعنى أضناك حب سعاد: أجهدك وأمرضك، والشاعر يقول السابق: إنها سعاد التى أتعبك حبها واستمر إعراضها عنك. والشاهد فى البيت مجىء الشاعر بالاسم الظاهر «حب سعادا» بدلاً من الضمير «حبها».

[٨١] البيت من الطويل، وقائله مجنون ليلى، وهو من شواهد الهمع ٨٧/١، والتصريح ١٤٠/١. وصدر البيت: فيارب أنت الله فى كل موطن... والشاهد فى البيت قوله «الذى فى رحمة الله» حيث وضع الاسم الظاهر «الله» موضع الضمير فى «رحمته».

عاقلا كان أو غيره و(**ٱلْأُنثَى**) المفردة لها (**ٱلَّتي**) عاقلة كانت أو غيرها. وفيهما ست لغات: إثبات الياء، وحذفها مع بقاء الكسرة وحذفها مع إسكان الذال أو التاء، وتشديدها مكسورة ومضمومة. والسادسة حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة (**وَٱلْيَا**) منهما (**إذَا مَا ثُنِّيَا لاَ تُثْبِتِ بَلْ مَا تَلِيهِ**) الياء وهو الذال من الذى والتاء من التى (**أَوْلِهِ ٱلعَلاَمَةْ**) الدالة على التثنية وهى الألف فى حالة الرفع والياء فى حالتى الجر والنصب، تقول اللذان واللتان، واللذين، واللتين، وكان القياس اللذيان واللتيان واللذيين واللتيين بإثبات الياء،

(**قوله للمفرد**) أى حقيقة أو حكما كالفريق. وقوله المذكر أى حقيقة أو حكما كالفرقة، وكذا يقال فيما بعد. ولم يقل المصنف الذى للمذكر اكتفاء بعلمه من قوله الأنثى التى. (**قوله عاقلا كان**) الأولى عالما لإطلاقه عليه تعالى بخلاف العاقل. قال الروداني: والعجب كيف لا يتحاشون عن لفظ المذكر أيضا وقول بعضهم إنهم أرادوا بالمذكر ما ليس بمؤنث لا يدفع البشاعة اللفظية فهو كقول القائل المراد بالعاقل العالم مجازا لعلاقة اللزوم. (**قوله لها التى**) مقتضاه أن التى مبتدأ ثان خبره محذوف والجملة خبر المبتدأ الأول الذى هو الأنثى وهو غير متعين لجواز أن يكون التى خبر الأنثى. والمعنى الأنثى للذى التى أى مؤنث الذى التى فتأمل. (**قوله وحذفها**) أى الياء. (**قوله وتشديدها**) أى الياء مكسورة كسر بناء ومضمومة ضم بناء وقيل يجوز على لغة التشديد إعرابها بوجوه الإعراب وهو مشكل لقيام موجب البناء بلا معارض. (**قوله إذا ما ثنيا**) وكذا إذا جمع ولم يذكره لمجيئه فى قول جمع الذى الألى الذين ولأن سقوط الياء إذا جمع على قياس جمع المنقوص كالقاضين فلا حاجة لذكره. قيل: كان عليه أن يقول فى غير تصغير لأنك تقول فى التصغير اللذيان واللتيان بإثبات الياء والجواب أنه إنما حكم على لفظ الذى والتى المكبرين. (**قوله لا تثبت**) بضم التاء الأولى على أنه مسند لضمير المخاطب ولا ناهية والياء مفعول مقدم وهو المناسب لقوله أوله العلامة، ولا يلزم عليه تقديم معمول جواب الشرط على الشرط إذ ليس فى كلامه ما يقتضى أن إذا شرطية، وأما جعله بفتح التاء على أنه مسند إلى ضمير الياء والياء مبتدأ ففيه أنه مع عدم مناسبته كان الواجب حينئذ رفع تثبت لتجرده عن الناصب والجازم ولا ضرورة خصوصا عند الناظم اهـ يس مع زيادة. والمراد لا تجز ثبوتها فلا يقتضى كلامه امتناع حذف الياء فى حالة الإفراد. (**قوله بل ما تليه**) تصريح بما علم مما قبله وبل للإنتقال لا للإضراب وما واقعة على ما قبل الياء وهو الذال والتاء، والضمير المستتر فى تليه عائد على الياء كما أشار إليه الشارح بقوله الياء فهو بدل أو بيان لهذا الضمير لا على ما فالصلة جارية على غير ما هى له ولم يبرز لأمن اللبس. وأما الضمير البارز فى تليه فعائد على ما. (**قوله وكان القياس اللذيان إلخ**) ظاهر قول المصنف ثنيا وقول الشارح وكان القياس أى قياس التثنية أنها تثنية

كما يقال: الشجيان والشجيين في تثنية الشجيّ وما أشبهه، إلا أن الذي والتي لم يكن لبائيهما حظ في التحريك لبنائهما، فاجتمعت ساكنة مع العلامة فحذفت لالتقاء الساكنين **(وَالنُّونُ)** من مثنى الذي والتي **(إنْ تُشْدَدْ فَلاَ مَلاَمَهْ)** على مشددها وهو في الرفع متفق على جوازه وقد قرئ: ﴿**واللذانّ يأتيانها منكم**﴾ [النساء: ١٦] وأما في النصب فمنعه البصري وأجازه الكوفي وهو الصحيح، فقد قرئ في السبع: ﴿**ربنا أرنا اللذينّ أضلانا**﴾ [فصلت: ٢٩] **(وَالنُّونُ مِن ذَيْنِ وَتَيْنِ)** تثنية ذا وتا **(شُدِّدا * أيضاً)** مع الألف باتفاق، ومع الياء على الصحيح. وقد قرئ ﴿**فذانّك برهانان**﴾ [القصص: ٣٢] ﴿**إحدى ابنتي هاتينّ**﴾ [القصص: ٢٧]، بالتشديد فيهما **(وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ)**

حقيقية وإليه ذهب بعضهم غير مشترط في التثنية الحقيقية الإعراب. وذهب بعضهم إلى أنهما صيغتان مستأنفتان الدلالة على اثنين وليس وضعهما مبنيا على واحدهما. ويمكن إجراء كلامهما على هذا بأن يكون معنى قول المصنف إذا ما ثنيا إذا أتى بهما على صورة المثنى. ومعنى قول الشارح وكان القياس أي قياس صورة المثنى. والأصح أنهما مبنيان. والظاهر أن بناءهما على الألف أو الياء. **(قوله فحذفت لالتقاء الساكنين)** ولقصد الفرق بين تثنية المعرب وتثنية المبني سم. **(قوله والنون أن تشدد فلا ملامه)** والنون المزيدة قال الفارسي هي الثانية لئلا يلزم الفصل بين ألف التثنية ونونها. وقال أبو حيان هي الأولى لئلا يكثر العمل بإسكان الأولى وإدغامها. قال في التوضيح وشرحه: وبلحارث وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان في حالة الرفع تقصير الموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشيء الواحد. قال الفرزدق:

أبني كليب إنّ عمي اللذا ... قتلا الملوك وفككا الأغلالا[1]

الهمزة للنداء وبني منادى، والغلّ بالضم حديد يجعل في العنق اهـ مع حذف. وبلحارث أصله بنو الحرث وبعضهم يستعمله هكذا ثم نحت من الكلمتين كلمة واحدة كما نحت من عبد القيس عبقسي في النسب. وشاهد حذف نون اللتان قوله:

هما اللتان لو ولدت تميم ... لقيل فخر لهم صميم[2]

وفيها لغة رابعة لذان ولتان بحذف أل. **(قوله وقد قرئ واللذان)** هي قراءة سبعية وكذا فذانك. **(قوله وأما في النصب)** أي والجر وترك ذكره لعلمه بالمقايسة. **(قوله ربنا أرنا اللذين)** ضبطه البعض بسكون الراء لأن من يشدد النون يسكن راء أرنا وهذا مستحسن لا واجب لأن التلفيق من قراءة جائز إذا لم يختل المعنى والإعراب كما هنا. **(قوله وتعويض)** مبتدأ خبره قصد. وسوغ الابتداء به ما في الجملة من معنى الحصر لأن المعنى ما قصد بذلك إلا التعويض فهو على حد شيء جاء بك أي ما جاء بك إلا شيء، وفائدة هذا الحصر الرد على القول الضعيف. قال سم: ينبغي على

---

(١) البيت من الكامل، وهو للفرزدق أحد أعلام النقائض. والمعنى: كليب بن يربوع من قوم جرير. الأغلال: جمع غل وهو القيد. الإعراب: أبني: الهمزة: للنداء، وبني منادى منصوب بالياء. كليب: مضاف إليه. إن: حرف توكيد ونصب. عمي: اسم منصوب بالياء لأنه مثنى، وياء المتكلم مضاف إليه. اللذا: خبر إن. قتلا الملوك: فعل وفاعل ومفعول، والجملة لا محل لها من الإعراب صله الموصول. وفككا الأغلال: الواو عاطفة، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول معطوفة. والشاهد في البيت حذف نون «اللذان» في حالة الرفع.

(٢) البيت للأطفال وهو من الرجز. والمعنى: صميم أي خالص. وإعراب البيت: هما: مبتدأ. اللتا: خبر. لو: شرطية. ولدت تميم: فعل وفاعل. لقيل: اللام واقعة في جواب لو، وقيل فعل ماضي مبني للمجهول: فخر: خبر لمبتدأ محذوف والتصوير هذا فخر. لهم جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لفخر. صميم: صفة لفخر والجملة في محل رفع نائب فاعل قيل، وجملة الشرط وجوابه صلة الموصول والشاهد في البيت حذف النون من اللتان.

التشديد من المحذوف وهو الياء من الذى والتى ، والألف من ذا وتا (**قُصِدَا**) على الأصح .
وهذا التشديد المذكور لغة تميم وقيس . وألف شددا وقصدا للإطلاق . انتهى حكم تثنية
الذى والتى . وأما (**جَمْعُ الَّذِى**) فشيئان : الأول (**اَلأُلَى**) مقصورا وقد يمد قال الشاعر :

[٨٢] **وَتُبْلِى الأُلَى يَسْتَلْئمونَ عَلَى الأُلَى ... تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوعِ كَالحِدَإِ القُبْل**

وقال الآخر :

[٨٣] **أَبَى اللهُ لِلشُّمِّ الأَلَاءِ كَأَنَّهُم ... سُيُوفٌ أَجَادَ القَيْنُ يَوْمًا صِقَالَهَا**

والكثير استعماله فى جمع من يعقل ، ويستعمل فى غيره قليلا . وقد يستعمل أيضا
جمعا للتى كما فى قوله فى البيت الأول على الألى تراهن وقوله :

[٨٤] **مَحَا حُبُّهَا الأُلَى كُنَّ قَبلَهَا**

أن التشديد للتعويض ألا يجوز التشديد فى المصغر لعدم الحذف منه فلا تعويض اهـ وإنما لم يعوضوا فى يدين ودمين لأن الحذف فيهما ليس للتثنية بخلاف ما نحن فيه فحصل الفرق . (**قوله على الأصح**) من جملة مقابله أن التشديد لتأكيد الفرق بين تثنية المعرب وتثنية المبنى . (**قوله الألى**) يلزمه أل فلا يشتبه بإلى الجارة ولهذا يكتب بغير واو كما فى التصريح عن ابن هشام بخلاف أولى الإشارية فتكتب بواو بعد الهمزة لعدم أل فيها فتشتبه بإلى الجارة . (**قوله وتبلى**) الضمير راجع إلى المنون فى البيت قبله وهو الموت . ويستلئون يلبسون اللأمة وهى الدرع وعلى الألى حال أى حالة كونهم على الخيول الألى إلخ . والروع بالفتح الفزع والمراد الحرب . والحدأ كعنب جمع حدأة كعنبة وهى الطائر المعروف . والقبل بضم فسكون جمع قبلاء كحمراء وهى التى فى عينها قبل بفتحتين أى حول . قاله العينى . (**قوله للشم**) قال العينى : فى محل نصب على المفعولية جمع أشم من الشمم وهو ارتفاع قصبة الأنف مع استواء أعلاه . والقين الحدّاد ، والصقال الجلاء اهـ

---

[٨٢] قبله : **فَتِلْكَ خُطُوبٌ قَد تَمَلَّتْ شَبَابَنَا ... قَدِيمًا فَتُبْلِينَا الْمَنُونُ وَمَا نُبْلِى**

قالهما أبو ذويب خويلد الهذلى . وهما من قصيدة طويلة من الطويل . الفاء للعطف ، وتلك مبتدأ وخطوب خبره وهو جمع خطب وهو الأمر العظيم . (**قوله قد تملت**) أى استمتعت شبابنا ، وقديما نصب على الظرف . (**قوله المنون**) أى المنية مرفوع لأنه فاعل تبلينا من الإبلاء وهو الإفناء ، وثلاثيه بلى يبلى بلاء بكسر الباء ، ومفعول وما نبلى محذوف أى وما نبليها ، أى نحن ما نقدر على إبلاء المنون كإبلائها إيانا . ويجوز أن تكون هذه الجملة حالا . (**قوله وتبلى**) بضم التاء من الإبلاء وفاعله مستتر فيه وهو المنون . (**وقوله الألى يستلئمون**) مفعوله : أى الذين يلبسون اللأمة وهى الدرع ، وفيه الشاهد حيث أطلق الألى على الذين ، وفى قوله على الألى أيضا حيث أطلقه على اللاتى لأن المعنى على الخيول اللاتى تراهن يوم الروع بفتح الراء أى يوم الحرب . ومحل على الأولى النصب على الحال . (**قوله كالحدإ**) فى محل النصب على أنه مفعول ثان لترى وهو بكسر الحاء وفتح الدال وفى آخره همزة جمع حدأة وهى الطائر المعروف كعنب وعنبة . والقبل بضم القاف وسكون الباء الموحدة وهى التى فى أعينها قبل بفتحتين وهو الحول . قال الأصمعى : وفى العين الحول والقبل ، يقال حولت عينه تحول حولا ، وأحولت حوالا . وقبلت تقبل قبلا ، وأقبلت قبالا . فالحول أن تكون كأنها تنظر إلى الحجاج . والقبل كأنها تنظر إلى عرض الأنف . والحجاج بفتح الحاء وكسرها وبعدها جيمان بينهما ألف وهو العظم الذى ينبت عليه الحاجب .

[٨٣] قاله كثير بن عبد الرحمن الشاعر المشهور كان رافضيا توفى سنة خمس ومائة بالمدينة . وكثير تصغير كثير وإنما صغر لأنه كان حقيرا شديد القصر . وكان يلقب زب الذباب . وهو من قصيدة من الطويل . قوله للشم فى محل نصب على المفعولية ، وهو جمع أشم من الشمم وهو ارتفاع فى قصبة الأنف مع استواء أعلاه . (**قوله الألاء**) أى الذين وفيه الشاهد فإنها موصولة بمعنى الذين للجمع المذكر ولهذا وصف بها المذكر . والقين الحداد وهو فاعل أجاد أى أحكم ويوما نصب على الظرف وصقالها كلام إضافى منصوب لأنه مفعول أجاد القين .

[٨٤] تمامه : **وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلَّ مِنْ قَبْلُ** =

والثانى (**اَلَّذِينَ**) بالياء (**مُطْلَقًا**) أى رفعا ونصبا وجرا (**وَبَعضهُمْ**) وهم هذيل أو عقيل (**بِالوَاوِ رَفْعًا نطَقَا**) قال:

[٨٥] . نحنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَومُ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلحَاحَا

(**تنبيه**): من المعلوم أن الألى اسم جمع لا جمع، فإطلاق الجمع عليه مجاز[1]، وأما الذين فإنه خاص بالعقلاء، والذى عام فى العاقل وغيره، فهما كالعالم والعالمين انتهى

وكأنه يشير إلى أن الشم مفعول به دخلت عليه اللام الزائدة وحينئذ ففى الكلام حذف أى أبى الله ضرر الشم إلخ. وبحث الروداني فى الاستشهاد بالبيت على أن المدلغة باحتمال أنه ضرورة. وقد يقال الأصل عدم الضرورة. (**قوله أو عقيل**) كذا بالشك فى التصريح أيضا وعقيل بالتصغير. (**قوله بالواو رفعا نطقا**) وهل هو حينئذ معرب أو مبنى جيء به على صورة المعرب قولان الصحيح الثانى إذ هذا الجمع ليس حقيقيا حتى يعارض شبه الحرف لاختصاص الذين بالعقلاء وعموم الذى للعاقل وغيره، ولأن الذى ليس علما ولا صفة ولهذا لم تتفق العرب على إجرائه مجرى المعرب بخلاف التثنية، ولعل وجه الأول أنه على صورة الجمع الذى هو خصائص الأسماء فيعارض. (**قوله صبحوا الصباحا**) أى صبحوهم أى أتوهم فى الصباح، وذكر الصباح تأكيد لانفهامه من صبحوا، والنخيل بالتصغير موضع بالشام والغارة اسم مصدر من الإغارة على العدوّ مفعول له أو بمعنى مغيرين حال. والملحاح بكسر الميم الشديد الدائم. هذا ملخص ما فى التصريح والعيني. ويكتب الذون على هذه اللغة بلامين لمشابهته المعرب الذين تظهر معه أل كما فى يس وقد مرت المسئلة عن الفنرى بتعليل آخر قريبا (**قوله مجاز**) أى بالحذف والتقدير اسم جمع الذى أو بالاستعارة لعلاقة المشابهة بالجمع الحقيقى فى إفادة كل التعدد. ولك أن تجعل الجمع بمعناه اللغوى وحينئذ لا تجوز (**قوله فإنه خاص بالعقلاء إلخ**) كذا فى ابن الناظم، ورد بأن عموم الذى لا يمنع جرى جمعه على سنن الجموع بل إن كان للعاقل جمع على الذين وإن كان لغيره منع كسائر الأوصاف من نحو قائم وداخل وخارج فإنها عامة للعاقل وغيره وتجمع إن كانت للعاقل وإلا فلا، ويكون جمعها على سنن الجموع قطعا. والحق أن الجمع غير جار على سنن الجموع لكن لا من الحيثية التى ذكرها الشارح بل من حيث إن الذى ليس علما ولا صفة، والتثنية جارية على ما حقه أن يكون على سنن تثنية المبنيات

= قاله مجنون ليلى قيس بن ملوح، وهو من قصيدة من الطويل. (**قوله حبها**) فاعل محا، أى حب ليلى. (**قوله حب الألى**) كلام إضافى مفعول: أى حب النساء اللاتى كن قبلها. وفيه الشاهد حيث استعمل الألى موضع اللاتى. (**قوله وحلت**) أن ليلى مكانا أى فى مكان لم يكن حل فيه أحد من قبلها. ولما قطع قبل عن الإضافة بنى على الضم. وحل على صيغة المجهول فاعله مستتر فيه، ويجوز أن يكون على صيغة المعلوم ويكون فاعله هو من بفتح الميم فى من قبل، والتقدير لم يكن حل فيه من كان قبلها جناحه.

[٨٥] قاله رجل من بنى عقيل جاهلى، كذا قاله أبو زيد وابن الأعرابى. وقيل قاله رؤبة. وقال الصنعانى: قالته ليلى الأخيلية فى قتل دهر الجعفى:

نحنُ قَتَلْنَا المَـلِكَ الجَحْجَاحَـا دَهْـرًا فهَيَّجْنَـا بِـهِ أَنْوَاحَـا

لا كَـذِبَ اليَـومَ ولاَ مُزَاحَـا قَومِـى اللَّـذُونَ صَبَّحُـوا الصَّبَاحَـا

* يَومَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلحَاحَا *

والجحجاح بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة بعدها جيم أيضا وبعد الألف حاء مهملة أيضا ومعناه السيد. وقوله دهرا عطف بيان للجحجاح أو بدل منه. والأنواح جمع نوح. (**قوله لا كذب**) بفتح الكاف وكسر الذال. والمزاح المزح بالزاى المعجمة. وقال أبو حاتم بالراء المهملة من مرح إذا بطر. (**قوله نحن**) مبتدأ وخبره اللذون صبحوا وفيه الشاهد فإنه أجراه مجرى المذكر السالم حيث رفعه بالواو فى حالة الرفع، وهذه لغة هذيل. وقيل=

(١) انظر توضيح المقاصد، والمسالك ١/١٢٧.

(**باللّاتِ وَاللّاءِ**) بإثبات الياء وحذفها فيهما (**آلّتي قَد جُمِعَا**) التي مبتدأ، وقد جمع خبره وباللات متعلق بجمع، أي التي قد جمع باللاتي واللائي نحو ﴿**واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم**﴾ [النساء: ١٥]، ﴿**واللائي يئسن من المحيض**﴾ [الطلاق: ٤٠]، وقد تقدم أنها تجمع على الألى وتجمع أيضا على اللواتي بإثبات الياء وحذفها، وعلى اللواء ممدودا ومقصورا، وعلى اللا بالقصر واللاءات مبنيا على الكسرة أي معربا إعراب أولات، وليست هذه بجموع حقيقة وإنما هي أسماء جموع (**وَاللاءِ كَالَّذِين نَزْرًا وَقَعَا**) واللاء مبتدأ، ووقع خبره، وكالذين متعلق به، ونزرا أي قليلا حال من فاعل وقع، وهو الضمير المستتر فيه والألف للإطلاق والمعنى أن اللاء

فإن المبني لاحظ له من الحركة فياؤه ساكنة وحقها الحذف لالتقاء الساكنين كما تقدم. وإثبات الياء حق المعربات لا حق المبنيات كذا في الروداني. ولك منع الرد بأن الذي ليس صفة كما اعترف به بعد فكيف يقاس على سائر الأوصاف فتأمل. وإنما اختص الذين بالعقلاء لأنه على صورة ما يختص بهم كالزيدين والعمرين. والمراد بالعقلاء العقلاء حقيقة أو تنزيلا كما في شرح الجامع. ومثل للثاني بقوله تعالى: ﴿**إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم**﴾ [الأعراف: ١٩٤]، بتنزيل المشركين الأصنام منزلة من يعقل (**قوله فهما كالعالم والعالمين**) أي في اختصاص الجمع بالعقلاء وعموم المفرد لهم ولغيرهم أي فيكون الذين اسم جمع كالعالمين وهو مبني على خلاف التحقيق كما مر بيانه قوله بلا للات الباء بمعنى على أو للآلة (**قوله أي التي قد جمع باللاتي**) لم يقل كالنظم باللات بلا ياء إشارة إلى أن إثبات الياء هو الأصل ويشير إلى ذلك أيضا تقديمه إثباتها على حذفها في قوله بإثبات إلخ (**قوله على الألى**) أي فتكون الألى مشتركة بين جمع الذي وجمع التي اهـ دماميني (**قوله وتجمع أيضا على اللواتي**) هذا عطف على قوله وقد تقدم إلخ قال الروداني والصحيح أن اللوائي واللواتي جمعان للائي واللاتي كالهادي والهوادي. واللاءات جمع اللائي اهـ ويؤخذ من مجموع كلامه وكلام الشارح أنه يقال اللوائي بالمد وإثبات الياء واللواء بالمد وحذف الياء واللوا بالقصر وحذف الياء واللاءات بألفين بينهما همزة (**قوله واللاء كالذين**) قال شيخنا يحتمل أن يريد أن اللاء وقع موضع الذين ويحتمل أن يريد أنه كالذين في أنه يزاد فيه الياء والنون فيقال اللائين كما قال الشاعر:

وأنا من اللائين إن قدروا عفوا وإن أتربوا جادوا وإن تربوا عفوا

وسمع اللاءون رفعا كما سمع اللذون رفعا اهـ ولتبادر الأول جرى عليه الشارح (**قوله وكالذين متعلق به**) ظاهره أنه ظرف لغو متعلق بوقع وهو غير ظاهر وعبارة المعرب متعلق بحال محذوفة من فاعل وقع ونزرا حال أخرى منه اهـ وهذا هو الظاهر ويمكن إرجاع كلام الشارح إليه ومن هنا يعرف ما في كلام البعض فتأمل (**قوله والمعنى أن اللاء إلخ**) قال شيخنا فيكون اللاء مشتركا بين جمع الذي والتي كالألى اهـ وقد يدعى أن استعمال

= لغة بني عقيل. والتشديد في صبحوا ليس للتكثير من صبحته إذا أتيته صباحا، والمفعول محذوف تقديره نحن الفرسان اللذون صبحوهم صباحا أي في وقت الصباح، فانتصابه على الظرفية وكذا يوم النخيل نصب على الظرفية، وهو بضم النون وفتح الخاء المعجمة تصغير نخل في الأصل، وهو اسم لعدة مواضع. وأراد به الشاعر موضعا بالشام مسمى بنخيل. والغارة اسم من الإغارة على العدو، وانتصابه على التعليل. ويجوز أن يكون حالا والتقدير مغيرين. والملحاح بكسر الميم من إلح السحاب إذا دام مطره، وإلح السائل إذا ألحف، وأراد غارة شديدة لازمة.

وقع جمعا للذى قليلا ، كما وقع الألى جمعا للتى كما تقدم ، ومن هذا قوله(١) :

[٨٦] **فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ عَلَيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهَدُوا الحُجُورَا**

. والمشترك ستة : منْ وما وأل وذو وذا وأى على ما سيأتى شرحه ، وقد أشار إليه بقوله **(وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِى)** أى فى الموصولية **(مَا ذُكِرَ)** من الموصولات **(وَهٰكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّئٍ شُهِرْ)** بهذا فأما من فالأصل استعمالها فى العالم وتستعمل فى غيره لعارض تشبيه به كقوله :

[٨٧] **أَسِرْبَ القَطَا هَلْ مَن يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّى إلى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ**

اللاء بمعنى الذين مجاز ويفرق بينه وبين استعمال الألى بمعنى اللائى بقلته التى صرّح بها المصنف ، ويؤيده تقديمهم احتمال المجاز على احتمال الاشتراك فتأمل **(قوله وقع جمعا)** أى اسم جمع وكذا يقال فيما بعد **(قول بأمنّ منه)** أى من هذا الممدوح واللاء إلخ صفة لآباؤنا وفيه الفصل بين النعت والمنعوت بأجنبى وتجويزه قول **(قوله وأل)** نقل بعن السعد وغيره أن الخلاف الجارى فى أل المعرفة من أنها أل بجملتها أو اللام فقط يجرى فى الموصولة **(قوله تساوى ما ذكر)** أى تساوى كلا مما ذكر سابقا أى تستعمل فيما يستعمل فيه كل مما ذكر **(قوله فى الموصولية)** لو قال فى الاستعمال أى استعمالها فى المذكر والمؤنث والمفرد وقسيميه لكان أولى ، إذ ليس الغرض مساواة هذه لما ذكر فى مجرد كون كل موصولة لأنه لا يفيد لاشتراك الذى هو المقصود **(قوله وهكذا إلخ)** هكذا أى هكذا حال من الضمير فى شهر وذو مبتدأ وشهر خبره أى ذو شهر حالة كونه كمن وما وأل وإفراد اسم الإشارة بتأول المذكور **(قوله بهذا)** أى بالمساواة التى تضمنها تساوى تضمن الفعل حدثه الذى هو معنى مصدره . وتذكير اسم الإشارة باعتبار المذكور أو بالتساوى اللازم لتساوى فافهم **(قوله وتستعمل فى غيره)** أى مجازا بالاستعارة وإليه أشار بقوله لعارض تشبيه أو مرسلا لعلاقة الجزئية وإليه أشار بقوله أو تغليبه عليه لأن التغليب مجاز مرسل علاقته الجزئية على ما قاله ابن كمال باشا، أو لعلاقة المجاورة وإليه أشار بقوله أو اقترانه إلخ هذا ما ظهر لى فى تقرير عبارته . والضمير فى تستعمل عائد على من لا بقيد كونها موصولة فصح تمثيله بقوله أسرب القطا إلخ مع أن من فيه نكرة لا موصولة **(قوله أسرب القطا)** الهمزة للنداء، والسرب القطيع من كل شيء، وهويت بكسر الواو من باب رضى وأما هوى يهوى كرمي فبمعنى سقط . فنداؤه السرب وطلب إعارة الجناح منه يقتضى تشبيه بالعالم .

---

[٨٦] قاله رجل من بنى سليم . وهو من الوافر . ومعناه ليس آباؤنا الذين أصلحوا شأننا ومهدوا أمرنا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد بأكثر امتنانا علينا من هذا الممدوح . الفاء للعطف إن تقدمه شيء وما بمعنى ليس . وقوله بأمن منه خبره والباء زائدة والضمير فى منه يرجع إلى الممدوح **(قوله اللاء)** صفة لآباؤنا وفيه الشاهد حيث أطلق اللاء على جماعة المذكر موضع الذين ، والأكثر كونها لجمع المؤنث نحو قوله تعالى : ﴿ **واللاء يئسن** ﴾ وحذف منه الياء أيضا إذ أصله اللائى وقد قرىء بهما جميعا .

[٨٧] قاله العباس بن الأحنف . وتمامه : * **لَعَلِّى إلَى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ** * وهو من قصيدة من الطويل . والسرب بكسر السين وسكون الراء المهملتين وفى آخره باء موحدة وهو الجماعة من القطا . ومثله السربة بالضم والهمزة فيه حرف نداء وهل للاستفهام من مبتدأ . ويعير جناحه فى محل الرفع خبره وفيه الشاهد حيث أطلق من على غير العاقل لأنه لما نادى سرب القطا كما ينادى العاقل وطلب منها إعارة الجناح لأجل الطيران نحو محبوبته التى هو متشوق إليها وباك لأجلها نزلها منزلة العقلاء . ويروى هل من معير جناحه فلا شاهد فيه فافهم .

(١) نُسب هذا البيت لرجل من بنى سليم والذى نسبه إليه الفراء . والشاهد فى البيت قوله « اللاء » حيث جاء فى جمع الذكور كالذين وجعله وصفًا لآباء .

وقوله :

[٨٨] أَلا عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ البالِي وَهَل يَعِمَنْ مَن كَانَ فِي الْعُصُرِ الخالِي

أو تغليبه عليه فى اختلاط نحو ﴿ولله يسجد من فى السموات ومن فى الأرض﴾[1] [الحج : ١٨]

(**قوله ألا عم صباحا**) قيل أصل عم أنعم من نعم ينعم بكسر العين فيهما أى تنعم حذفت الهمزة والنون تخفيفا على غير قياس، ويصح أن يكون أمرا من وعم يعم كوعد يعد بمعنى نعم أى تنعم، وكذا يصح الوجهان فى قوله يعمن. ويقال عم بفتح العين من نعم ينعم كعلم يعلم أو من وعم يعم كوضع يضع. وصباحا منصوب على الظرفية أو التمييز عن الفاعل. والطلل ما شخص من آثار الديار. والبالى المشرف على العدم والاستفهام إنكارى. والعصر بضمتين لغة فى العصر فسكون كالعصر بضم فسكون. وعم صباحا من تحية الجاهلية دمامينى ببعض زيادة (**قوله فى اختلاط**) أى فى حال اختلاط العاقل بغيره. قال فى المغنى يغلبون على الشىء غيره لتناسب بينهما كما فى الأبوين للأب والأم والمشرقين والمغربين إلا أن يراد مشرقا الصيف والشتاء ومغرباهما والخافقين للمشرق والمغرب وإنما الخافق المغرب ثم تسميته خافقا مجاز لأنه مخفوق فيه أى مغروب فيه والقمرين للشمس والقمر ولاختلاط كما فى تغليب المخاطبين على الغائبين فى ﴿**لعلكم تتقون**﴾ [البقرة: ١٨٣] بعد قوله ﴿**اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم**﴾ [البقرة: ٢١] لأن لعلكم مرتبط بخلقكم لا باعبدوا والمذكر على المؤنث حتى عدت منهم من وكانت من القانتين بناء على أن من تبعيضية. والملائكة على إبليس حتى استثنى منهم من ﴿**فسجدوا إلا إبليس**﴾ [البقرة: ٣٤] ولهذا عد جماعة الاستثناء متصلا والذين آمنوا بشعيب عليه فى ﴿**أو لتعودنّ فى ملتنا**﴾ [الأعراف: ٨٨] بعد قوله تعالى: ﴿**لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا**﴾ [الأعراف: ٨٨]، فإنه عليه الصلاة والسلام لم يكن فى ملتهم قط بخلاف الذين آمنوا معه والمخاطبين على الغيب والعقلاء على غيرهم فى يذرؤكم فيه بعد قوله تعالى: ﴿**جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام أزواجا**﴾ [النحل: ٧٢]، وإلا لقال يذريكم وإياها ومعنى يذرؤكم فيه يبثكم ويكثركم بهذا الجعل اهـ مع اختصار وبعض زيادة من الدمامينى (**قوله نحو ولله يسجد**) أى يخضع فلا إشكال فى وصف غير العاقل به. وما ذكره الشارح ليس لفظ الآية فلعله لم يرد التلاوة فلا اعتراض عليه قال فى التوضيح ونحو من يمشى على رجلين فإنه يشمل الآدمى والطائر اهـ قال شيخنا ومنه يعلم أن ذكر الشارح له ليس للتمثيل به بل لنظم الآية لأنه ليس من الثانى بل من الأول يعنى التغليب.

[٨٨] قاله امرؤ القيس بن حجر الكندى. وهو أول قصيدة طويلة من الطويل. وهو مصرع فلذلك أتت عروضه سالمة. وكلمة إلا للعرض والتحضيض. وعم فعل وفاعل. وأصله انعم حذفت منه الألف والنون استخفافا. ويجوز فى العين الفتح والكسر والفتح من أنعم مفتوح العين والكسر من مكسورها. وقيل إنه من وعم يعم مثل وعد يعد بمعنى نعم ينعم. وهو من تحايا الجاهلية ففى الغدوات يقولون عم صباحا، وفى العشاآت عم مساء. وانتصاب صباحا على الظرف كأنه قال انعم فى صباحك. ويجوز أن يكون تمييزا منقولا نحو اشتعل الرأس شيبا، وأيها منادى حذف حرف ندائه. والطلل صفة للمنادى تابع له وهو ما شخص من آثار الدار، والبالى صفته من بلى يبلى إذا اخلولق وهذا من عاداتهم يخاطبون الجمادات ويعنون أهلها (**قوله وهل**) استفهام على سبيل الإنكار والمعنى قد تفرق أهلك وذهبوا فتغيرت بعدهم عما كنت عليه فكيف تنعم بعدهم وكأنه يعنى بذلك نفسه (**وقوله يعمن**) أصله ينعمن وهو فعل مؤكد بالنون ومن فاعله، وفيه الشاهد حيث استعملها فى غير العقلاء تنزيلا لها منزلة العقلاء. والعصر بضمتين بمعنى العصر بفتح العين وسكون الصاد وهو الدهر والزمان ويجمع على عصور، والخالى صفته من خلا الشىء يخلو خلاء.

(١) ليس هذا لفظ الآية، لأن ما ذكره الشارح وهو الأشمونى لم يرد به التلاوة، وإنما يرد به التمثيل فقط.

أو اقترانه به في عموم فصل بمن نحو ﴿**فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع**﴾ [النور: ٤٥]، لاقترانه بالعاقل في كل دابة. وتكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفرداً كان أو مثنى أو مجموعا، والأكثر في ضميرها اعتبار اللفظ نحو ﴿**ومنهم من يؤمن به**﴾ [يونس: ٤٠]، ﴿**ومن يقنت منكنّ**﴾ [الأحزاب: ٣١] ويجوزا اعتبار المعنى نحو

(قوله أو اقترانه) أي غير العاقل به أي العاقل ولم يعبر بالاختلاط بدل الاقتران تفننا لتعبير المغني بالاختلاط في هذه الآية الثانية أيضا أو لحمله العموم في صورة التغليب على الكل المجموعي وفي هذه الآية على الكل الإفرادي فافهم **(قوله فصل بمن)** أي الجارة هذا هو الأوجه لأنها المتقدمة في الذكر والأقرب إلى عبارته لأنه لو كان مراده الموصولة لقال بها بالإضمار لأن الكلام فيها وفي التصريح بمن الموصولة **(قوله نحو فمنهم من يمشي إلخ)** فيه أنه يحتمل أن تكون من نكرة موصوفة إلا أن يقال هذا مثال والمثال لا يضره الاحتمال ويظهر أن من الوسطى للاقتران والتغليب معا لشمولها الإنسان والطائر واقترانها في العموم السابق **(قوله والأكثر في ضميرها)** أي من لا بقيد الموصولة بدليل التمثيل بقوله تعالى: ﴿**ومن يقنت**﴾ [الأحزاب: ٣١] ومحل كون الأكثر مراعاة اللفظ إذا لم يحصل من مراعاة اللفظ إذا لم يحصل من مراعاته لبس نحو أعط من سألتك لا من سألك أو قبح نحو من هي حمراء أمك فيجب مراعاة المعنى فلا يقال أعط من سألك ولا من هو حمراء أمك لقبح الإخبار بمؤنث عن مذكر كعكسه نحو من هي أحمر أمك ولا من هو أحمر أمك لأن الموصول وصلته كشيء واحد، فكأنك أخبرت عن مذكر بمؤنث لكن القبيح في الصورتين الأوليين أشد، لأن تخالف الخبر والمخبر عنه فيهما في الصلة وفي الموصول وخبره، وفي الصورة الثالثة في الموصول وخبره فقط، وما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله ★**وإن من النسوان من هي روضة**★ فأنث الضمير لتقدم ذكر النسوان كذا في التصريح مع زيادة من حاشية الروداني عليه، ومن الدماميني. ولي فيه بحث لأنه يلزم على مراعاة اللفظ في قوله من هي روضة أيضا الإخبار بمؤنث عن مذكر، فمقتضى التعليل به لوجوب مراعاة المعنى في قوله من هي حمراء أمك وجوب مراعاة المعنى في قوله من هي روضة أيضا، إذ لا فرق بين المؤنث بالتاء والمؤنث بالألف كما في الدماميني، ولا بين الصفات كحسنة وحمراء والأسماء كروضة وصحراء بدليل ما مر من استقباح من هو حمراء أمك فتدبر. **(فائدة)** يعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا نحو ﴿**ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين**﴾ [البقرة: ٨] وقد يعتبر اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ نحو ﴿**ومن الناس من يشتري لهو الحديث**﴾ [لقمان: ٦]، –إلى قوله– **وإذا تتلى عليه آياتنا**﴾ [الأنفال: ٣١]، وأما الاقتصار على اعتبار المعنى ثم اللفظ فممنوع كما نقله الفارسي عن النحويين وعللوه بأنه يكون إلباسا بعد البيان بخلاف اعتبار اللفظ ثم المعنى فإنه يكون تفسيرا، وأقره ابن هشام وغيره اهـ دماميني ملخصا، لكن قال في الهمع وتجوز البداءة بالمعنى كقولك من قامت وقعد وشرط قوم لجوازه وقوع الفصل بين الجملتين نحو من يقومون في غير شيء وينظر في أمرنا قومك اهـ وفي الرضي ما نصه: وأما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من أول الأمر فنقل أبو سعيد عن بعض الكوفيين منعه والأولى الجواز على ضعف إلا في اللام

﴿ومنهم من يستمعون إليك﴾ [يونس: ٤٢] ومن قوله(١):

[٨٩] تَعَشَّ فَإنْ عَاهَدْتَنِى لَا تَخُونُنى نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ

وأما ما فإنها لغير العالم نحو ﴿ما عندكم ينفد﴾ [النحل: ٩٦]، وتستعمل فى غيره قليلا إذا اختلط به نحو ﴿يسبح لله ما فى السموات وما فى الأرض﴾ [الجمعة: ١] وتستعمل أيضا فى

الموصولة فإنه يمنع ذلك فيها فلا يقال الضاربة جاء لخفاء موصوليتها ا هـ (**قوله تعش**) الخطاب لذئب وقوله لا تخوننى أى على ألا تخوننى وقيل جواب القسم الذى تضمنه عاهدتنى (**قوله فإنها لغير العالم**) أى موضوعة لغير العالم. قال فى التلويح كون ما لغير العقلاء قول بعض أئمة اللغة والأكثرون على أنها للعقلاء وغيرهم ا هـ قال فى شرح الجامع روى ذلك أى كونها لغير العقلاء عن النبى ﷺ كما فى كثير من كتب الأصول وغيرها أن ابن الزبعرى لما سمع قوله تعالى: ﴿**إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم**﴾ [الأنبياء: ٩٨] قال لأخصمن محمدا فجاء إلى النبى ﷺ فقال أليس قد عبدت الملائكة أليس قد عبد المسيح فيكون هؤلاء حصب جهنم فقال له النبى ﷺ: «**ما أجهلك بلغة قومك؟ ما لما لا يعقل**» ا هـ وهذا إن صح كان نصا فى المسألة (**قوله نحو ما عندكم ينفد**) قيل أى ما عندكم من متاع الدنيا ومتاع الدنيا يشمل الرقيق وهو عاقل فيكون من الاستعمال فى غير العالم للاختلاط (**قوله وتستعمل فى غيره**) الضمير لغير العالم وغير غيره هو العالم واستعمالها فيه إما على طريق الاستعارة أو المجاز المرسل وإن لم يشر الشارح إلا إلى الثانى بقوله إذ اختلط به أى بأن غلب غير العالم على العالم. (**قوله فى صفات العالم**) أى فى ذوات العالم ملحوظًا فيها الصفات غير المفهومة من الصلة كالبكارة والثيوبة فى المثال الأول لأنه لما كان الملحوظ فيها الصفات وهى من غير العالم كان كأنها مستعملة فى غير العالم وإنما قلنا أى فى ذوات إلخ لأن ما فى الأمثلة ليست واقعة على الصفات نفسها إذ النكاح فى المثال الأول لا يتعلق إلا بالذات والتنزيه فى المثالين الأخيرين للذات، وإنما قلنا غير المفهومة من الصلة لئلا يرد عليه أن كل

---

[٨٩] قاله الفرزدق. وهو من قصيدة يخاطب بها الذئب الذى أتاه وهو نازل فى بعض أسفاره فى بادية، وكان قد أوقد نارا ثم رمى إليه من زاده وقاله له: تعال تعش ثم بعد ذلك ينبغى ألا يخون أحد منا صاحبه حتى نكون مثل الرجلين اللذين يصطحبان (**قوله تعش**) أمر والخطاب للذئب. وفى كتاب سيبويه تعال: قوله لا تخوننى قيل إنه جواب الشرط ولا محل لها من الإعراب، والحق أن يكون الجواب هو قوله نكن مثل من ياذئب، ويكون قوله لا تخوننى جواب القسم الذى تضمنه عاهدتنى، أو يكون جملة حالية (**قوله مثل من**) كلام إضافى منصوب لأنه خبر نكن، ومن موصولة، ويصطحبان صلته. وقوله ياذئب معترض بين الموصول وصلته. والشاهد فى مثل من حيث راعى معنى من فى قوله يصطحبان بالتثنية، ومن الموصولة يجوز فى ضميرها الاعتبار أن اللفظ والمعنى.

---

(١) البيت من الطويل وهو للفرزق بن همام بن صعصعة. وقد ذكره ابن يعش فى المفصل ١٣٢/٢، وذكره سيبويه فى الكتاب ٤٠٤/١، والمحتسب ١٤٥/٢/٢١٩/١.

صفات العالم نحو ﴿ **فانكحوا ما طاب لكم من النساء** ﴾ [النساء : ٣]، وحكى أبو زيد[١] سبحان ما يسبح الرعد بحمده ، وسبحان ما سخر كنَّ لنا . وقيل بل هى فيها لذوات من يعقل . وتستعمل فى المبهم أمره كقولك ــ وقد رأيت شبحا من بعد ــ: انظر إلى ما رأى ؛ وتكون بلفظ واحد كمن .

(تنبيه): تقع من وما موصولتين كما مر ، واستفهاميتين نحو من عندك ، وما عندك ،

موصول استعمل فى العالم نحو جاءنى من قام ملحوظ فيه الصفة المفهومة من صلته لوجوب ملاحظة الصلة. وعبارة الكشاف فى تفسير قوله تعالى: ﴿**فانكحوا ما طاب لكم من النساء**﴾ [النساء: ٣٠]، ما نصه وقيل ما ذهابا إلى الصفة ولأن الأناث من العقلاء يجرين مجرى غير العقلاء ا هـ قال السعدى فى حواشيه عليه التفرقة أى بين من وما إذا أريد الذات أى لا مع ملاحظة الصفة أما إذا أريد الصفة أى لوحظت مع الذات نحو ما زيد أفاضل أم كريم وفى الموصولة نحو أكرم ما شئت من هؤلاء الرجال القائم والقاعد فما كمن بحكم الوضع على ما ذكره المصنف أى الزمخشرى والسكاكى وغيرهما وإن أنكره البعض. والمعنى ههنا انكحوا الموصوفة بأى صفة أردتم من البكر والثيب إلى غير ذلك من الأوصاف ا هـ ويجود فى بعض نسخ الشارح بعد فانكحوا ما طاب لكم من النساء أى الطيب، والمتبادر منه أن المراد الصفة المفهومة من الصلة وليس كذلك كما مر فالجيد سقوطه كما فى غالب النسخ (**قوله لذوات من يعقل**) أى أعم من أن يلاحظ الصفات معها أولا وكان الأولى يعلم بدل يعقل (**قوله وتستعمل**) أى حقيقة كما فى يس. وقوله فى المبهم أمره أى الذى لم يدرأ إنسان هو أو غير إنسان. قال المصنف وكذا لو علمت إنسانيته ولم يدر أذكر هو أو أنثى كقوله تعالى: ﴿**إنى نذرت لك ما فى بطنى محررًا**﴾ [آل عمران: ٣٥]، (**قوله وتكون بلفظ واحد كمن**) أى والأكثر فى ضميرها اعتبار اللفظ ويجوز اعتبار المعنى (**قوله تقع من وما إلخ**) ذكر خمسة معان تشترك فيها من وما وتنفرد ما عن من بمعان أخر ككونها تعجبية ونافية وكافة وزائدة ومصدرية ظرفية وغير ظرفية ومهيئة كما فى حيثما فإن ما هيأت حيث للشرطية أو مغيرة كما فى لو ما ضربت زيدا فإن ما غيرت لو من الشرطية إلى التحضيض. قال المصنف فى التسهيل ويوصف بها أى بما على رأى ا هـ قال الدمامينى نحو لأمر ما جدع قصير أنفه أى لأمر أىّ أمر وهذه التى يعبر عنها بالإبهامية، ويتفرع على الإبهام الحقارة نحو أعطه شيئا، والفخامة نحو لأمر ما جدع قصير أنفه، والنوعية نحو اضربه ضربا ما قال المصنف والمشهور أنها زائدة منبهة على وصف لائق بالمحل وهو أولى لأن زيادتها عوضا عن محذوف

---

(١) أبو زيد: هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن قيس بن زيد... بن الخزرج الإمام المشهور. كان إمامًا فى النحو، صاحب تصانيف أدبية ولغوية، وغلبت عليه اللغة والنوادر، روى عن أبى عمرو بن العلاء ورؤبة بن العجاج... وأبى حاتم السجستانى... وروى له أبو داود والترمذى. ومن تصانيفه: لغات القرآن والتثليث، خلق الإنسان، إيمان عثمان، المقتضب غريب الأسماء... اللامات، واللغات، الحظر من إلى توفى رحمه الله سنة ٢١٥هـ أو ٢١٤ أو ٢١٦، انظر البغية ١/٥٨٢، ٥٨٣.

وشرطيتين نحو ﴿ من يهد الله فهو المهتدى ﴾ [الإسراء : ٩٧]، ﴿ وما تفعلوا من خير يوف إليكم ﴾ [البقرة : ٢٧٢]، ونكرتين موصوفتين كقوله :

[٩٠] * أَلَا رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّهُ لَكَ نَاصِحٌ *

وقوله :

[٩١] رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَهُ ... قَدْ تَمنَّى لِيَ مَوْتًا لَمْ يُطَعْ

وقوله :

[٩٢] لِمَا نَافِعٍ يَسْعَى اللَّبِيبُ فَلاَ تَكُنْ ... بشيء بعيدٍ نَفْعُهُ الدَّهْرَ سَاعِيَا

وقوله :

[٩٣] رُبَّ مَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ... ـرِ له فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

ثابتة فى كلامهم نحو أما أنت منطلقا انطلقت، فزادها عوضا من كان. وليس فى كلامهم نكرة موصوف بها جامدة ألا وهى مردفة بمثل الموصوف نحو مررت برجل أى رجل، وطعمنا شاة كل شاة فالحكم على ما المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية حكم بما لا نظير له فوجب اجتنابه اهـ باختصار **(قوله وما تفعلوا من خير يوف إليكم)** المتجه أن الشارح لم يقصد لفظ التلاوة حتى يرد اعتراض البعض كغيره بأنه لفق من آيتين فكان الصواب أن يقول إما ﴿**وما تنفقوا من خير يوف إليكم**﴾ وإما ﴿**وما تفعلوا من خير يعلمه الله**﴾[البقرة: ١٩٧]، بل قصد ذكر مثال من عنده **(قوله رب ما تكره)** يجب فصل رب من ما لأن الذى يوصل برب ما الكافة وما هنا نكرة موصوفة بالجملة بعدها والرابط ضمير محذوف أي تكرهه . وقوله فرجة بالفتح أي انفراج . وقال النحاس الفرجة بالفتح في الأمر المعنوي وبالضم فيما يرى من الحائط ونحوه كذا في العيني . وفي القاموس أن الفرجة بمعنى

---

[٩٠] البيت : *وهو مؤتمن بالغيب غير أمين*

وهو من الطويل، وهو لعبد الله بن همام.

[٩١] البيت من الرمل، وهو لسويد بن أبي كاهل.

[٩٢] البيت من الطويل وهو بلا نسبة.

[٩٣] قاله أمية بن أبى الصلت . ونسبه فى الحماسة البصرية إلى حنيف بن عمير اليشكرى . وقيل هو لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب لعنه الله، والأول أشهر. وهو من الخفيف. المعنى رب شيء تكرهه النفوس من الأمر له انفراج سهل سريع كحل= عقال الدابة . وفى رواية سيبويه ربما تجزع النفوس . ورب من الحروف الجارة . وكلمة ما بمعنى شيء نكرة مجردة عن معنى الحروف ناقصة موصوفة، والتقدير رب شيء تكرهه النفوس، فحذف العائد الذى هو مفعول تكره، والجملة صفة ما، وفيه الشاهد . ويجوز أن تكون ما كافة والمفعول المحذوف اسما ظاهرا أى قد تكره النفوس من الأمر شيئا والأصل من الأمور أمرا. وفى هذا إنابة المفرد عن الجمع وفيه وفى الأول إنابة الصفة غير المفردة عن الموصوف إذ الجملة بعده صفة له. **(قوله فرجة)** بفتح الفاء وهى التفصى والانفراج . وقال النحاس الفرجة بالفتح فى الأمر وبالضم فيما يرى من الحائط . والعقال بكسر العين وهو القيد وقال ابن الأثير هو الحبل الذى يعقل به البعير.

ومن ذلك فيهما قولهم : مررت بمن معجب لك ، وبما معجب لك . ويكونان أيضا نكرتين تامتين : أما مَنْ فعلى رأى أبى علىّ زعم أنها فى قوله(١) :

[٩٦] وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍ وَاعْلاَنِ

تمييز والفاعل مستتر وهو هو المخصوص بالمدح . وقال غيره من موصول فاعل ، وقوله هو مبتدأ خبره هو آخر محذوف على حد قوله شعرى شعرى . وأما ما فعلى رأى

الخلوص من الهم مثلثة وأن فرجة نحو الحائط بالضم . والعقال بالكسر الحبل الذى تشد به الدابة يمنعها من القيام ووجه الشبه السهولة والسرعة . قال فى المغنى ويجوز أن تكون ما كافة والمفعول المحذوف اسما ظاهرا أى قد تكره النفوس من الأمر شيئا أى وصفا فيه، أو الأصل من الأمور أمرا وفى هذا إنابة المفرد عن الجمع وفيه وفى الأول إنابة الصفة غير المفردة عن الموصوف إذ جملة له فرجة إلخ عليهما صفة للمحذوف اهـ وقوله إنابة الصفة إلخ أى وهى لا تجوز اختيارا إلا إذا كان الموصوف بعض اسم سابق مجرور بمن أو فى منا ظعن ومنا أقام وفينا ظعن وفينا أقام **(قوله فعلى رأى أبى على)** متعلق بمحذوف أى فتكون نكرة تامة على رأى أبى على **(قوله والفاعل مستتر)** أى يعود على التمييز كما سيأتى فى قوله :

ويرفعان مضمرا يفسره ... مميز كنعم قوما معشره

وسيأتى أنه مما يغتفر عوده على متأخر لفظا ورتبة **(قوله وهو هو المخصوص)** أى ولفظ هو هو المخصوص فهو إما مبتدأ خبره متعلق الجار والمجرور المحذوف والمعنى هو الممدوح مثلا فى سر وإعلان ، أو الجملة قبله والجار والمجرور فى محل نصب على الحال وإما خبر مبتدا محذوف على ما يأتى **(قوله خبره هو آخر)** أى والجملة صلة الموصول والجار والمجرور متعلق بهو المحذوف لما فيه من معنى الفعل أى ونعم من هو الموصوف بالفضائل فى حالتى سر وإعلان . قال ابن هشام ويحتاج إلى تقدير هو ثالث يكون مخصوصا خبره الجملة قبله . قال الدماميني ورابع على القول بأن المخصوص مبتدأ حذف خبره اهـ وفيه أنه لا يتعين تقدير الخبر هو لجواز تقديره الممدوح مثلا . فإن قيل هلا جعل الجار والمجرور خبر هو المذكور؟ أجيب بأنه لو كان كذلك لكان متعلقا بكون عام والمراد تعلقه بكون خاص هو معنى هو المحذوف إذ المراد ونعم من هو الموصوف بالفضائل فى سر وإعلان .

---

[٩٤]صدره : * وَنِعْمَ مَزْكَاءُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ *

وقبله : وَكَيْفَ أُرْهَبُ أَمْرًا أَوْ أُرَاعُ لَهُ ... وَقَدْ زَكَأْتُ إِلَى بِشْرِ ابْنِ مَرْوَانِ

وهما من البسيط (قوله مزكاء) بفتح الميم وسكون الزاى المعجمة مفعل من زكأت إلى فلان أى لجأت إليه **(قوله ونعم من هو)** قال ابن القطاع نعم مكررة . وقيل إن فاعله مستتر تقديره ونعم هو من هو ومن تمييز وهو مخصوص بالمدح . وحكى أبو على بأن من ههنا نكرة تامة غير موصوفة . وفيه الشاهد . وقيل من موصولة فاعل نعم ، وهو مبتدأ وخبره هو آخر محذوف تقديره نعم من هو هو فى سر وإعلان ، والظرف يتعلق بالمحذوف لأن فيه معنى الفعل : أى ونعم من هو الثابت فى حالتى السر والإعلان . **(قلت)** ويحتاج فى ذلك إلى تقدير هو ثالث يكون مخصوصا بالمدح فافهم .

---

(١) البيت من البسيط، وقائله مجهول. وهو من شهواهد الهمع ١/١٩٢، ٢/٨٦.

البصريين إلا الأخفش في نحو ما أحسن زيدا؛ إذ المعنى شيء حسن زيدا على ما سيأتي بيانه في بابه. وفي باب نعم وبئس عند كثير من النحويين المتأخرين منهم الزمخشري نحو غسلته غسلا نعما، أي نعم شيئا فما نصب على التمييز. وأما أل فللعاقل وغيره. وما ذكره الناظم من أنها اسم موصول هو مذهب الجمهور. وذهب المازني إلى أنها حرف موصول، والأخفش إلى أنها حرف تعريف[1]. والدليل على اسميتها أشياء: الأول عود الضمير عليها في

وفيه أنه يجوز تعلقه بخاص لقرينة المدح أي الممدوح في سر وإعلان كما جرينا عليه آنفا **(قوله على حد قوله شعري شعري)** أي على طريقته في التأويل بما يخرجهما عن الاتحاد من كل وجه بأن يراد بهو المبتدأ الذات بقطع النظر عن صفتها وبهو الخبر الذات الموصوفة بالفضائل **(قوله إلا الأخفش)** اعترض بأنه لا يمنع ذلك بل يجوزه، ويجوز كون ما موصولة أو نكرة موصوفة والخبر عليهما محذوف وجوبا تقديره شيء عظيم **(قوله وفي باب نعم وبئس)** عطف على قوله على رأي البصريين إلخ. وزاد بعضهم موضعا ثالثا وهو قولهم إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل الكتابة مثلا إن زيدا مما أن يكتب أي من شيء كتابة فما بمعنى شيء وأن وصلتها في تأويل مصدر بدل من ما أو عطف بيان، والمعنى أنه ملازم للكتابة حتى كأنه خلق منها أفاده الدماميني **(قوله فما نصب على التمييز)** اعترض بأن ما مساوية للضمير في الإبهام فكيف تميزه. وأجيب بمنع المساواة لأن معناها شيء عظيم، وبهذا الاعتبار يحصل التمييز اهـ شمني ثم الفاعل على هذا ضمير مستتر في نعم يعود على التمييز والمخصوص محذوف تقديره هو وما درج عليه الشارح أحد أقوال في ما هذه ستأتي في باب نعم وبئس، وقد درج عليه في المغني في موضع، ودرج في موضع آخر على قول آخر منها وهو أنها معرفة تامة فاعل ومثل بها للمعرفة التامة الخاصة أي المقدرة من لفظ اسم تقدمها هو وعاملها صفة له في المعنى فتقديرها في المثال نعم الغسل ومثل للتامة العامة أي المقدرة بالشيء وهي ما لم يتقدمها ذلك بنحو **﴿إن تبدوا الصدقات فنعمَّا هي﴾** [البقرة: ٢٧١] أي فنعم الشيء هي والأصل فنعم الشيء إبداؤها، لأن الكلام فيه فحذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه فانفصل وارتفع، والحاصل أن ما الاسمية كما تكون نكرة ناقصة وهي الموصوفة وتامة وهي غير الموصوفة تكون معرفة ناقصة وهي الموصولة وتامة كما مر **(قوله هو مذهب الجمهور)** محل الخلاف حيث لا عهد أي في الخارج وإلا فهي حرف تعريف اتفاقا نحو جاء محسن فأكرمت المحسن قاله الرضي **(قوله إلى أنها حرف موصول)** رد بأنها لو كانت كذلك لأولت مع ما بعدها بمصدر **(قوله إلى أنها حرف تعريف)** رد بأنها لو كانت كذلك لمنعت من إعمال اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الحال أو الاستقبال لإبعادها لهما عن شبه الفعل كالتصغير وبدخولها على الجملة .

---

(١) واستدل الأخفش على ذلك بأن العامل يتخطاها كما يتخطاها مع الاسم الجامد مثل: الرجل، ولو كانت اسمًا لكان لها موضع إعرابي، واستحقت الصفة التي بعدها الإعمال، لأن الصلة لا يسلط عليها عامل الموصول، وأجيب عن ذلك بأن الإعراب قد نقل إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف.

نحو أفلح المتلقى ربه . وقال المازنى عائد على موصوف محذوف ، ورد بأن لحذف الموصوف مظان لا يحذف فى غيرها إلا لضرورة وليس هذا منها . الثانى استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف ، نحو جاء الكريم ، فلولا موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف . الثالث إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضى فلولا أنها موصولة واسم الفاعل فى تأويل الفعل لكان منع اسم الفاعل حينئذ معها أحق منه بدونها . الرابع دخولها على الفعل فى نحو(1) :

[٩٥] مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ ٱلتُرضَى حُكومَتُهُ

(قوله عود الضمير عليها) أى والضمير لا يعود إلا على الأسماء (قوله بأن الحذف الموصوف مظان) أى مواقع وهى ثلاثة كون النعت صالحا لمباشرة العامل، وكون المنعوت بعض اسم سابق مخفوض بمن أو فى نحو ﴿أن اعمل سابغات﴾ [سبأ: ١١] أي دروعا ومنا ظعن ومنا أقام أى فريق، وفينا سلم وفينا هلك (قوله إلا لضرورة) كقوله: *ترمي بكفى كان من أرمي البشر* أى بكفى رجل (قوله وليس هذا منها) قد يقال هو من الأول لأن النعت صالح لمباشرة العامل (قوله نحو جاء الكريم) فيه أن كريما صفة مشبهة وأل المتصلة بها حرف تعريف على الأصح فكان الأولى التمثيل بنحو جاء الضارب (قوله لكان منع اسم الفاعل) أى منع اسم الفاعل بمعنى المضى حينئذ أى حين إذ كانت غير موصولة بل حرف تعريف. وقوله أحق منه أى من منع عمل اسم الفاعل بمعنى المضى بدونها أى والواقع أنه يعمل معها ويمتنع عمله بدونها ووجه الأحقية أن عمله بسبب شبهه الفعل المضارع وهى مبعدة له شبهه ومقربة له من الجوامد لأنها حينئذ من خصائص الأسماء التى الأصل فيها الجمود لأن أصل وضعها للذوات والتزم الأخفش كون اسم الفاعل بمعنى المضى لا يعمل معها فلم ينهض عليه هذا الدليل. (قوله على حرفيتها) أى فى القولين الأخيرين (قوله لكان لها موضع من الإعراب) أى واستحق مدخولها عدم الإعراب لكون العامل أخذ مقتضاه كما يؤخذ مما بعده (قوله قال الشلوبين) تقوية وإيضاح لما قبله (قوله واستحق قائم البناء) يعنى عدم الإعراب بدليل ما بعده (قوله مهمل) أى لا يتسلط عليه عامل (قوله لا يتسلط عليها عامل الموصول) أى لأخذه مقتضاه من العمل فى الموصول (قوله وأجاب) أى الناظم وقوله بأن مقتضى الدليل أى القياس على جعل الإعراب على عجز المركب المزجي الشبيه بمجموع الموصولة وصلته أخذًا مما يأتي. قال الروداني

[١] ذكره العينى فى شواهد الكلام ، شاهدا لدخول الألف واللام على الفعل المضارع تشبيها له بالصفة .

(١) البيت من البسيط ، وقائله الفرزدق ، وهو من أبيات يهجو بها رجلًا من بنى عذرة . وعجز البيت قوله :

.... ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل

والمعرفة مختصة بالاسم . واستدل على حرفيتها بان العامل يتخطاها نحو مررت بالضارب ، فالمجرور ضارب ولا موضع لأل؟ ولو كانت اسما لكان لها موضع من الإعراب . قال الشلوبين[١] الدليل على أن الألف واللام حرف قولك جاء القائم ، فلو كانت اسما لكان فاعلا واستحق قائم البناء لأنه على هذا التقدير مهمل لأنه صلة والصلة لا يسلط عليها عامل الموصول . وأجاب فى شرح التسهيل بأن مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول فى آخر الصلة لأن نسبتهما منه نسبة عجز المركب منه ، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والجمل لا تتأثر بالعوامل ، فلما كانت صلة الألف واللام فى اللفظ غير جملة جىء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع انتهى[٢] ويلزم فى ضمير أل اعتبار المعنى نحو الضارب والضاربة والضاربين والضاربات . وأما ذو فإنها للعاقل وغيره قال الشاعر[٣]:

[٩٦] ذَاكَ خَلِيلِى وَذُو يُوَصِلُنِى ... يَرْمِى وَرَائِى بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ

وإنما لم يمنع مجموع أل وصلتها من الصرف مع أنه شبيه بالمزجى لعدم العلمية اهـ وبحث الدمامينى فى الجواب بما حاصله الفرق بين الموصول والمركب المزجى بأن المقصود والموصول وإنما جىء بالصلة لتوضيحه فحق الإعراب أن يدور عليه بخلاف المركب المزجى ، والدليل على ذلك ظهور الإعراب فى أىّ الموصلة واللذين واللتين على القول بإعرابهما والذين واللائين على لغة ، وأجاب الرضى عن الدليل بأن أل لما كانت على صورة الحرف نقل إعرابها إلى صلتها عارية كما فى لا التى بمعنى غير **(قوله لأن نسبتها منه نسبة عجز المركب منه)** ولهذا لا الموصول ولا يخبر عنه ولا يستثنى منه قبل تمام الصلة **(قوله ويلزم فى ضمير أل إلخ)** أى لخفاء موصوليتها وجوز أبو حيان مراعاة اللفظ إذا لم يقع خبرا أو نعتا نحو جاء الضارب **(قوله وذو يواصلنى)** عطف على خليل وجملة يرمى إلخ خبر ثان لذاك وقوله وامسلمه بكسر اللام وهى الحجر .

[٩٦] قاله بجير بن غنمة الطائى شاعر جاهلى مقل . وقد ركب ابن الناظم وأبوه من قبله صدر البيت على عجز بيت آخر فإن الرواية فيه :

وَإِنَّ مَـوْلَاىَ ذُو يُعَيِّرُنِى ... لَا إِحْنَةٌ بَيْنَنَا وَلَا جَرِمَـةْ
يَنْصُرُنِى مِـنْكَ غَيْـرَ مُعْتَـذِرٍ ... يَرْمِى وَرَائِى بِأَمْ سَهْمٍ وأَمْ سَلِمَةْ

وفى رواية السهيلى والجوهرى وذو يعاتبنى . وهو من المنسرح . وأصله مستفعلن مفعولات مستفعلن مرتين **(قوله ذاك)** مبتدأ وخليلى خبره ، أى صاحبى . وذو بمعنى الذى . وفيه الشاهد حيث جاء بمعنى الذى للمذكر . واستشهد به الزمخشرى على مجىء الميم مكان لام التعريف فى قوله بامسهم وامسلمة والأصل بالسهم والسلمة . وأهل اليمن يجعلون عوض اللام ميما . والسلمة بفتح السين واللام واحدة السلم وهو شجرة من شجر العضاه ، كذا فسره البعلى فى شرح الجرجانية وتبعه على هذا بعض المتأخرين . وليس كذلك . بل الصحيح أن سلمة ههنا بكسر اللام وهى واحدة السلام وهى الحجارة ولما ذكر الجوهرى السلمة بكسر اللام استشهد عليه بهذا البيت **(فإن قلت)** يرمى ما موقعه من الإعراب؟ قلت خبر ثان ويجوز أن يكون حالا . وقيل الواو فى وذو يعاتبنى زائدة والجملة صفة لقوله ذلك . وقوله خليلى بدل منه ويرمى خبر لذالك وفيه نظر لا يخفى .

(١) الشلوبين : هو عمر بن محمد بن عمر ... الأستاذ أبو على ، الاشبيلى الأزدى ، المعروف بالشلوبين . كان إماما فى العربية فى عصره بلا منافس ، آخر أئمة هذا الشأن بالمشرق والمغرب . وأمرأ نحو ستين . ومن تصانيفه : تعليقه على كتاب سيبويه ، وشرحين على الجزولية . توفى رحمه الله سنة ٦٤٥ هـ (انظر البغية ٢/٢٢٤ ، ٢٢٥).
(٢) انظر توضيح المقاصد ، والمسالك ١/٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ .
(٣) البيت من شواهد ابن يعيش ٩/١٧ ، والهمع ١/٧٩ ، والدرر ١/٥٣ .

وقال الآخر :

[٩٧] فَقُولَا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جاء سَاعِيًا هَلُمَّ فانَّ المشْرَفِى الفرائضُ

وقال الآخر :

[٩٨] فإمَّا كِرامٌ مُوسِرونَ لَقِيتُهُم فَحَسْبِى مِنْ ذُو عِنْدَهُم ما كَفانِيَا

وقال الآخر :

[٩٩] فإنَّ الماءَ ماءُ أبى وَجَدِّى وَبِئْرى ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

والمشهور فيها البناء وأن تكون بلفظ واحد كما فى الشواهد . وبعضهم يعربها إعراب ذى صاحب ، وقد روى بالوجهين قوله :

[١٠٠] * **فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا** *

(**وكالتى أيضًا لديهم**) أى عند طيئ (**ذات**) أى بعض طيئ ألحق بذو تاء التأنيث

(**قوله ساعيا**) أى آخذا لصدقات الأموال. والمشرفى السيف المنسوب إلى مشارف موضع بأرض العرب، والفرائض الزكوات (**قوله وبعضهم يعربها إلخ**) استشكل الإعراب بقيام سبب البناء وعدم معارض له (**قوله إعراب ذى بمعنى صاحب**) أى بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرا. وخص بعضهم الإعراب بحال الجر قال لأنه المسموع كما فى التصريح (**قوله ألحق بذو تاء التأنيث**) أى بعد قلب الواو ألفا ومفاد عبارته أن ذات ليست صيغة مستقلة بل أصلها ذو ومفاد عبارة غيره كالغزى أنها صيغة مستقلة فتأمل. وقوله مع بقاء البناء على الضم ينبغى حذف لفظ بقاء لاقتضائه أن ذو مبنية على الضم مع أنها مبنية على السكون وفى التوضيح. وحكى إعراب ذات وذوات إعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات أى مع التنوين لعدم الإضافة كما فى التصريح. وحكى إعراب ذات إعراب جمع المؤنث السالم كما فى الهمع وشرح ابن عقيل على النظم فيكون فى ذات ثلاث لغات.

[٩٧]البيت لقوّال الطائى، وهو من شعراء الدولة الأموية، والبيت من الطويل. والشاهد فيه قوله: «وجاء» حيث جاءت «ذو» للعاقل وهو المرء الذى يجمع الزكاة.

[٩٨]ذكر العينى هذا الشاهد فى شواهد المعرب والمبنى بلفظ «من ذى» دليلا على إعراب ذى بمعنى الذى اعراب ذى بمعنى صاحب، ولم يذكره الأشمونى هناك، وذكره هنا بلفظ ذو دليلا على صحة إطلاقها على العاقل ولم يذكره العينى.

[٩٩]قاله سنان بن الفحل من طى وهو من قصيدة من الوافر والفاء فى فإن للتعليل. قوله وبئرى كلام إضافى مبتدأ، وقوله ذو حفرت خبره، وفيه الشاهد فإن ذو فيه موصولة وأطلقه على المؤنث وهى البئر أى وبئرى التى حفرت والتى طويت والعائد فيهما محذوف أى حفرتها وطويتها، ويقال طويت البئر إذا بنيتها بالحجارة. وتسمى هذه ذو الطائية فإن طيا يقولون هذا ذو قال ذاك ورأيت ذو قال ذاك ومررت بذو قال ذاك، فيستعملونه للمذكر والمؤنث جميعا.

[١٠٠]راجع الشاهد رقم ١٠٠، وراجع البيت فى ابن يعيش ١٣٨/٣، والتصريح ١٢٧/١، والحقى. ٤١ (٢٨١) والمقرب ٢٧.

مع بقاء البناء على الضم ، حكى الفراء : بالفضل ذو فضلكم الله به[1] ، والكرامة ذات أكرمكم الله بَهْ (وَمَوْضِعَ اللَّاتِي أَتَى ذَوَاتُ) جمعا لذات . قال الراجز[2] :

[١٠١] جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقِ ذَوَاتِ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ

(تنبيه) : ظاهر كلام الناظم أنه إذا أريد غير معنى التي واللاتي يقال ذو على الأصل وأطلق ابن عصفور القول في تثنية ذو وذات وجمعهما . قال الناظم : وأظن أن الحامل له

(قوله بالفضل إلخ) ليس بشعر كما توهم أي أسألكم بالفضل . وبه الأخيرة بفتح فسكون أصله بها نقلت حركة الهاء إلى الباء بعد سلب حركتها فسكنت الهاء وحذفت الألف لالتقاء الساكنين **(قوله جمعتها)** أي النوق المتقدمة في البيت قبله والأنيق جمع ناقة وأصلها نوقة قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . وأصل أينق أنوق قدمت الواو لتسلم من الضم وقلبت ياء مبالغة في التخفيف . والموارق جمع مارقة أي سوابق . وقوله ذوات ينهضن بدل أو نعت على مذهب الكوفيين المجوّزين تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا في المدح والذم أو خبر لمحذوف أي هن ذوات إلخ . ويجوز كون ذوات بمعنى صاحبات أضيف إلى الفعل بمعنى المصدر أي ذوات نهوض كقولهم اذهب بذي تسلم أي بوقت ذي سلامة . وقوله بغير سائق بالهمزة من السوق **(قوله إذا أريد)** أي على لغة من يقول ذات وذوات ، وقوله غير معنى التي واللاتي بأن أريد المفرد المذكر أو المثنى مطلقا أو جمع الذكور أي مع أن مثنى المؤنث يقال له على هذه اللغة ذات لا ذو . قال الرضي في ذو الطائية أربع لغات أشهرها ما مر أعني عدم تصريفها أصلا مع بنائها والثانية ذو للمفرد المذكر ومثناه ومجموعه في الأحوال الثلاثة وذات مضمومة للمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه والثالثة كالثانية إلا أنه يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة في الأحوال كلها . والرابعة تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع إعراب جميع تصريفاتها حملا على التي بمعنى صاحب وكل هذه لغات طائيه اهـ والمصنف ذكر الأولى وكذا الثالثة بنوع تأويل بأن يجعل في كلامه حذف والتقدير وكالتي واللتين لديهم إلخ . ولا مكان هذا التقدير قال الشارح ظاهر كلام الناظم إلخ فافهم **(قوله وأطلق ابن عصفور القول في تثنية إلخ)** المتجه أن الجار والمجرور متعلق بالقول ومعنى إطلاق القول فيه عدم تقييده ببعض طيء بل أسنده إليهم

---

[١٠١] قاله رؤبة . أي جمعت النوق المذكورة فيما قبله . والأينق بسكون الياء آخر الحروف ثم النون المضمومة جمع ناقة وأصلها نوقة فتجمع على أنوق في القلة ، فاستثقلت الضمة على الواو فقدمت الواو فصار أونق ، ثم قلبت الواو ياء فصار أينق . وتجمع على أيانق جمع الجمع . والموارق جمع مارقة من مرق السهم من الرمايا شبهت هذه الأينق بالسهام التي تمرق من الرمايا في سرعة مشيها وجريها وسبقها . وروى سوابق جمع سابقة . وقوله ذوات موصولة بمعنى اللاتي ، وفيه الشاهد فإنه جمع ذات لغة جماعة من طي ، وأكثرهم يستعملون ذو الموصولة بلفظ واحد للمفرد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث . وقوله ينهضن صلة الموصول . قوله بغير سائق من السوق فافهم .

---

(١) أي أسألكم بالفضل الذي فضلكم الله به .

(٢) البيت من الرجز ، وهو لرؤبة ، وهو من الشواهد المقرب ٦ ، والتصريح ١/١٣٨ . الإعراب : جمعتها : فعل وفاعل ومفعول . من أنيق : جار ومجرور متعلق بجمع . موارق : صفة الأينق . ذوات : صفة ثانية لأينق ، على رأى من يجيز تخالف الصفة والموصوف في التعريف والتنكير ، أو بدل منها أو خبر لمبتدأ محذوف عند من لا يجيز . ينهض : فعل وفاعل ، والجملة صلة الموصول . بغير : جار ومجرور متعلق بينهض . سائق : مضاف إليه .

على ذلك قولهم ذات وذوات بمعنى التي واللاتى فأضربت عنه لذلك ، لكن نقل الهروى وابن السراج عن العرب ما نقله ابن عصفور (**وَمِثْلُ ما**) الموصولة فيما تقدم من أنها تستعمل بمعنى الذى وفروعه بلفظ واحد (**ذَا**) إذا وقعت (**بَعْدَ ما ٱسْتِفهامٍ**) باتفاق (**أَوْ**) بعد (**مَنْ**) استفهام على الأصح وهذا (**إذا لَمْ تُلْغَ**) ذا (**فِي ٱلْكَلَامِ**) والمراد بإلغائها أن تجعل مع ما أو من اسما واحدا مستفهما به ويظهر أثر الأمرين فى البدل من اسم الاستفهام وفى الوجوب ، فتقول عند جعلك ذا موصولا: ماذا صنعت أخير أم شر بالرفع على البدلية من

جملة فعلية مؤاخذة من هذه الجهة أيضا نبه عليه الشاطبى وغيره لكن الشارح لم يتعرض لها بل إنما تعرض لمؤاخذة المصنف إياه من جهة إثبات غير ذو وذات وذوات وإنما لم يتعرض الشارح لتلك الجهة لأن فى نقل هذا الإطلاق عن ابن عصفور نظرا . قال ابن عصفور فى المقرب وذو وذات فى لغة طيء وتثنيهما وجمعهما عند بعضهم . وقال السيوطى فى النكت لم يذكر ابن مالك فى جميع كتبه تثنية ذو وجمعه فبان أن لا إطلاق فى عبارة ابن عصفور لتصريحه بأن ذلك خاص ببعض طيء وأن ابن مالك إنما نازع فى الثبوت كذا فى الروداني ، وعلى هذا كان ينبغى للشارح أن يقول وحكى ابن عصفور تثنية إلخ (**قوله على ذلك**) أى على قوله بتثنية ذو وذات وجمعهما (**قوله لذلك**) أى لكونه قاله قياسا على ما قالوه (**قوله ومثل ماذا**) لعل التشبيه بما دون من مثلا لموازنتها ذا وخفتها باختتامها بالألف فتدبر (**قوله من أنها إلخ**) إنما قصر وجه الشبه على ذلك لأن من جملة ما تقدم كون ما لغير العاقل من أن ذا تكون للعاقل بعد من ولغيره بعد ما كما نقله ابن غازى (**قوله من استفهام**) ففى المتن حذف من الثانى لدلالة الأول لكن فى صنيع الشارح تحريك من مع سكونها فى المتن (**قوله على الأصح**) وقيل بعد ما الاستفهامية فقط ورد بالسماع فى كليهما (**قوله اسما واحدا مستفهما به**) أى أو مع ما اسما واحدا موصولا أو نكرة موصوفة ، فصور التركيب ثلاثة ويقال له الإلغاء الحكمى وإلغاؤها الحقيقى جعل ذا زائدة وما استفهامية على رأى الناظم تبعا للكوفيين المجوّزين زيادة الأسماء قالوا وذلك المجموع اسما واحدا مستفهما به بخصوص بجواز عمل ما قبله فيه نحو أقول ماذا ، ذكره الدمامينى نقلا عن المصنف وغيره وكذا فى الروداني وغيره فما ذكره البعض من عدم عمل ما قبله فيه توهما منه أنه كبقية أسماء الاستفهام غير صحيح . ويظهر أثر الإلغاءين فى نحو سألته عماذا فتثبت الألف مع الجار على تقدير الإلغاء الحكمى وتحذف معه على تقدير الحقيقى قاله الشيخ يحيى (**قوله لأنه مبتدأ وذا وصلته خبر**) قال شيخنا الظاهر أنه يجوز عكسه بل هو أولى لأن ذا معرفة حينئذ فتأمل اهـ وجاز هنا الإخبار بمعرفة عن نكرة لأن هذا التركيب من قبيل كم مالك وقد قال الناظم لا يخبر بمعرفة عن نكرة وإن تخصصت إلا فى نحو كم مالك وخير منك زيد سيبويه . وفى النسخ نحو فإن حسبك الله على أن ابن هشام اكتفى فى الإخبار عن النكرة بالمعرفة بتخصيصها ثم الموافق للصناعة أن الخبر أو المبتدأ الموصول فقط لا مجموع الموصول والصلة كما صنع الشارح فتدبر . (**قوله قال الشاعر إلخ**) قال الدمامينى يجوز فى البيت كون ماذا اسما واحدا مبتدأ خبره يحاول والرابط محذوف أى يحاوله لجواز مثل هذا فى الشعر أو مفعولا ليحاول ونحب خبر محذوف أى هو نحب (**قوله يحاول**) أى يطلب . والنحب فى الأصل المدة يقال فلان قضى نحبه أى مدة حياته وأراد به هنا النذر والمعنى

ما لأنه مبتدأ وذا وصلته خبر، ومثله من ذا أكرمت أزيد أم عمر وقال الشاعر[1] :

[١٠٢] ألا تسألانِ المَرءَ ماذا يُحاوِلُ ... أنَحبٌ فَيُقضَى أم ضَلالٌ وَباطِلُ

وتقول عند جعلهما اسما واحدا: ماذا صنعت أخيرا أم شرا، ومن ذا أكرمت أزيدا أم عمرا[2] بالنصب على البداية من ماذا أو من ذا لأنه منصوب بالمفعولية مقدما وكذا تفعل في الجواب نحو ﴿**ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو**﴾ [البقرة: ٢١٩] قرأ أبو عمرو برفع العفو على جعل ذا موصولا، والباقون بالنصب على يجعلها ملغاة كما في قوله تعالى: ﴿**ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا**﴾ [النحل: ٣٠]، فإن لم يتقدم على ذا ما ومن الاستفهاميتان لم يجز أن تكون موصولة، وأجازه الكوفيون[3] تمسكا بقوله:

[١٠٣] عَدَسْ ما لِعَبادٍ عَلَيْكِ إمارَةٌ ... نَجَوْتِ وهذا تَحْمِلين طليقُ

ألا تسألان المرء ماذا يطلبه باجتهاده في أمور الدنيا أنذر أوجبه على نفسه فهو يسعى في قضائه أم هو ضلال وباطل (**قوله وتقول عند جعلهما اسما واحدا**) فيصح أيضا في هذه الحالة تقدير ضمير منصوب بالفعل وجعل ماذا في موضع رفع مبتدأ خبره الجملة الفعلية والعائد الضمير المقدر أو في موضع نصب بمحذوف يفسره المذكور ولكن كل هذا تكلف مع أنه يرد على الأول أن حذف رابط جملة الخبر مخصوص بالشعر كما يقيده ما مر عن الدماميني وعلى الثاني أن حذف الضمير الشاغل قبيح كما سيأتي في باب الاشتغال (**قوله وكذا تفعل في الجواب**) أي استحسانا لأن حق الجواب أن يطابق السؤال اسمية أو فعلية (**قوله قل العفو**) أي الزائد على قدر الحاجة (**قوله وأجازه الكوفيون**) أي كما أجازوا في بقية أسماء الإشارة أن تكون موصولة تمسكا بقوله تعالى: ﴿**ثم أنتم هؤلاء تقتلون**﴾ [البقرة: ٨٥]، وقوله تعالى: ﴿**وما تلك بيمينك**﴾ [طه: ١٧] أي الذين تقتلون والتي بيمينك. وأجيب بجعل تقتلون وبيمينك حالا قاله الدماميني.

[١٠٢] قاله لبيد العامري. وهو من قصيدة من الطويل. وكلمة ألا كلمة تنبيه، وما استفهامية مبتدأ وذا خبرها، ويجوز العكس على الخلاف. وفيه الشاهد فإن ذا فيه بمعنى الذي والجملة بعدها صلتها وذلك لأن تقدمها استفهام بما وهذا بالاتفاق. ومعنى يحاول يطلب والعائد فيه محذوف أي يحاوله.

[١٠٣] قاله يزيد بن مفرغ الحميري. وهو من قصيدة من الطويل هجا بها عباد بن زياد بن أبي سفيان وملأ البلاد من هجوه وكتبه على الحيطان. فلما ظفر به ألزمه محوه بأظفاره ففسدت أنامله، ثم أطال سجنه فكلموا فيه معاوية فوجه بريدا يقال له حمحام فأخرجه وقدمت له فرس من خيل البريد فنفرت فقال * عدس ما لعباد عليك إمارة * إلخ. ويقال قدمت له بغلة وهو الأظهر. قوله عدس بفتح العين والدال والسين المهملات وهو في الأصل صوت يزجر به البغل، وقد يسمى البغل به، وتقديره يا عدس حذف منه حرف النداء. وقوله إمارة بكسر الهمزة أي أمر وحكم، وارتفاعه على الابتداء وخبره قوله ما لعباد. قوله أمنت جملة كاشفة لمعنى الجملة السابقة. قوله وهذا بمعنى الذي وفيه الشاهد على رأي الكوفيين فإنهم قالوا هذا هنا موصول. وقال البصريون هو اسم إشارة فلا يقع موصولا وتحملين حال، والتقدير وهذا طليق محمولا. وعلى قولهم هذا مبتدأ، وطليق خبره. وتحملين صلة الموصول، والعائد محذوف: أي والذي تحملينه طليق أي مطلق من الحبس.

(١) البيت من الطويل والمعنى: يحاول: يحتال. نحب: نذر. والإعراب: ألا: أداة استفتاح. تسألان: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والألف فاعل. المرء: مفعول به. ماذا: ما اسم استفهام مبتدأ، وذا اسم موصول خبر. يحاول: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر، والجملة لا محل لها صلة الموصول. أنحب: الهمزة للاستفهام، ونحب بدل من ما الاستفهامية الواقعة مبتدأ. فيقض: الفاء عاطفة، ويقضى فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع، ونائب الفاعل ضمير مستتر. أم: حرف عطف. ضلال: معطوف على نحب. وباطل: معطوف على ضلال.

(٢) وتكون ذا بعد (من) للعاقل، وبعد ما لغير العاقل. وجاءت بعد من للعاقل في قول الشاعر:

ألا إن قلبي لدى الظاعنين ... حزين فمن ذا يعزي الحزينا

(٣) ولكن البصريين رأوا أن هذا اسم إشارة. لأن ها التنبيه لا تدخل على الموصولات ويجعلونه مبتدأ كما قال الكوفيون.

وخرِّج على أن هذا طليق جملة اسمية وتحملين حال أى وهذا طليق محمولا .

(تنبيه): يشترط لاستعمال ذا موصولة مع ما سبق ألا تكون مشارا بها نحو ماذا التوانى ؟ وماذا الوقوف ؟ وسكت عنه لوضوحه **(وَكُلُّها)** أى كل الموصولات **(يَلْزَمُ)** أن تكون **(بَعْدَهُ صِلَهْ)** تعرفه ويتم بها معناه إما ملفوظة نحو جاء الذى أكرمته[1] أو منوية كقوله :

[١٠٤] **نَحْنُ الأُلَى فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا**

أى نحن الألى عرفوا بالشجاعة بدلالة المقام . وأفهم بقوله بعده أنه لا يجوز تقديم الصلة

(قوله عدس) اسم صوت يزجر به البغل وقد يسمى به البغل . والإمارة بالكسر الحكم . والبيت من قصيدة هجا بها الشاعر عباد بن زياد بن أبى سفيان وقد كتب هجوه على الحيطان فلما ظفر به ألزمه محوه بأظفاره ففسدت أنامله ثم أطال سجنه فكلموا فيه معاوية فوجه له بريدا فأخرجه وقدمت له بغلة فنفرت فقال ذلك عينى . باختصار **(قوله وتحملين حال)** أى من ضمير طليق بناء على الأصح من جواز تقديم الحال على عاملها الصفة المشبهة كما فى شرح الجامع **(قوله ألا تكون مشارا بها)** زاد البعض تبعا لشيخنا شرطا آخر وهو ألا يكون بعدها اسم موصول نحو ﴿ **من ذا الذى يشفع عنده إلا بإذنه** ﴾ [البقرة : ٥٥] ولا حاجة إليه للاستغناء عنه بقوله إذا لم تلغ فى الكلام لأنها فى هذه الحالة ملغاة فتكون مع من مبتدأ والذى خبر . وفى الدمامينى أن الإلغاء يترجح فى هذه الحالة أيضا ولا يتعين لأنه يحتمل أن تكون ذا موصولة والذى تأكيد له أو خبر لمبتدأ محذوف ا هـ وفى البيضاوى أن من مبتدأ وذا خبر والذى بدل ا هـ **(قوله وكلها يلزم بعده صلة)** قال فى التسهل وقد ترد صلة بعد موصولين أو أكثر مشتركا فيها أو مدلولا بها على ما حذف ا هـ فالاشتراك فيما إذا ناسب الصلة جميع ما قبلها من الموصولات والدلالة فيما لم تناسب إلا واحدا منها والقسم الأول داخل تحت قول الشارح ملفوظة والثانى داخل تحت قوله أو منوية **(قوله بعده)** ويجوز الفصل بينه وبينها بالجملة القسمية والندائية والاعتراضية كما فى الهمع والدمامينى .

---

[١٠٤] قاله عبيد بفتح العين وكسر الباء الموحدة ابن الأبرص ، شاعر فحل من شعراء الجاهلية وهو من قصيدة من الكامل **(قوله نحن)** مبتدأ وخبره قوله الألى ، وهو بمعنى الذين وصلتها محذوفة لدلالة قوله فاجمع جموعك إلى آخره عليه . وفيه الشاهد وهو أن الصلة لابد منها للموصول إما لفظا وإما تقديرا . والتقدير نحن الذين جمعنا جموعنا فاجمع أنت أيضا جموعك . وقال أبو عبيد الذين ههنا لا صلة لها **(قوله ثم وجههم)** عطف على فاجمع . وفيه شاهد آخر وهو أن الألى بمعنى الذين .

---

(١) وذلك الأكثر فى ذكر الصلة صارحة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلا ﴾ .

ولا شيء منها على الموصول وأما نحو ﴿ وكانوا فيه من الزاهدين ﴾ [يوسف : ٢٠] ففيه متعلق بمحذوف دلت عليه صلة أل لا بصلتها والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين ويشترط فى الصلة أن تكون معهودة أو منزلة منزلة المعهود وإلا لم تصلح للتعريف فالمعهودة نحو

(قوله تعرفه) اعترض بأن الموصول لو كان معرّفا بصلته لتعرفت النكرة الموصوفة بصفتها . وأجيب بأن تعين الموصول بصلته وضعى لوضعه معرفة مشارا به إلى المعهود بمضمون صلته بين المتكلم والمخاطب ، فمعنى قولك لقيت من ضربته إذا كانت موصولة لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروبا لك ، فهى موضوعة على أن تكون معرفة بصلتها . وأما إذا جعلتها موصوفة فالمعنى لقيت إنسانا مضروبا لك فالتخصيص بمضروبية المخاطب وإن حصل لقولك إنسانا لكنه ليس تخصيصا وضعيا بل هو عارض لأن إنسانا موضوع لإنسان ما ، بخلاف الذى ومن مثلا فإنهما وضعا لمخصوص بمضمون صلتهما فالفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة أن تخصيص المعرفة وضعى وهو المراد بالتعريف عندهم ، وليس المراد به مطلق التخصيص ألا ترى أنك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شيء آخر مع أنها لا تسمى بذلك معرفة لكونه غير وضعى كقولك اعبد إلها خلق السموات والأرض اهـ دمامينى ببعض تلخيص وسيأتى قريبا جواب آخر فتنبه **(قوله ولا شيء منها)** أى ولو ظرفا أو جارا ومجرورا **(قوله على الموصول)** وأما تقديم بعض أجزاء الصلة على بعض فجائز نحو جاء الذى قائم أبوه . قال فى التسهيل وقد يلى معمول الصلة الموصول إن لم يكن حرفا أو أل . وعلل فى الشرح المنع مع الحرف وأل بأن امتزاج الحرف بصلته أشد من امتزاج الاسم بصلته فتقديم معمولها كإيقاع كلمة بين جزءى مصدر وكذا اشتد امتزاج أل . قال المرادى وفصل فى الحرف قوم فأجازوا فى غير العامل نحو عجبت . مما زيدا تضرب ومنعوا فى العامل كأن **(قوله ففيه متعلق إلخ)** اختار قوم كابن الحاجب جواز تقديم معمول صلة أل إذا كان ظرفا كما فى الآية وعليه لا تقدير . قال ابن الحاجب والفرق عندنا بين أل وغيرها أن أل على صورة الحرف المنزل جزءا من الكلمة فكانت كغيرها من الأجزاء التى لا تمنع التقدم وفرقنا بينها وبين غيرها فى ذلك كالفرق بينها وبين غيرها اتفاقا فى جعل صلتها اسم فاعل أو اسم مفعول لتكون مع أل كالاسم الواحد . واختار السيوطى ما نقله فى الهمع عن الكوفيين من جواز تقديم الظرف المتعلق بصلة الموصول اسميا كان أو حرفيا[1] **(قوله بمحذوف)** تقديره وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين وعلى هذا يكون من الزاهدين إما صفة مؤكدة نحو عالم من العلماء أو مؤسسة على معنى ممن بلغ بهم الزهد إلى أن يعدوا من الزاهدين أو خبر ثان لكان أفاده الدمامينى **(قوله دلت عليه صلة أل)** لا يرد أن ما لا يعمل لا يفسر عاملا لأن ذلك فى باب الاشتغال قاله يس **(قوله أن تكون معهودة)** بأن يعلمها المخاطب ويعلم تعلقها بمعين أما صفة النكرة فالشرط فيها علم المخاطب بها فقط هذا هو الفرق بينهما ومنه يعلم وجه تعرف الموصول بصلته دون النكرة بصفتها قيل محل اشتراط العهد إذا أريد بالموصول معهود فإن أريد به الجنس أو

---

(١) وهذا أحسن وأولى بالاتباع .

جاء الذى قام أبوه ، والمنزلة منزلة المعهود هى الواقعة فى معرض التهويل والتفخيم نحو ﴿ **فغشيهم من اليم ما غشيهم** ﴾ [طه : ٧٨] ، ﴿ **فأوحى إلى عبده ما أوحى** ﴾ [النجم : ١٠] ، وأن تكون (**عَلَى ضَمِيرٍ لاَئِقٍ**) بالموصول أى مطابق له فى الإفراد والتذكير وفروعهما (**مُشْتَمِلَهْ**) ليحصل الربط بينهما وهذا الضمير هو العائد على الموصول وربما خلفه اسم ظاهر كقوله[1] :

الاستغراق فالشرط كون صلته كذلك وفى الروداني بعد كلام والتحرير أن المراد بكون الصلة معهودة أن تكون معروفة للسامع سواء كان تعريفها العهد الخارجي نحو وإذ تقول للذى أنعم الله عليه أو تعريف الحقيقة : أى من حيث هى نحو المعطي خير من الآخذ أو تعريف الحقيقة فى ضمن بعض الأفراد نحو كمثل الذى ينعق أو فى ضمن جميع الأفراد نحو اقتلوا المشركين بناء على أن أل موصولة أو الذى يشرك أو الذين يشركون أو من يشرك أو نحو ذلك فالصلة فى الجميع معهودة والعهد خارجي فى الأول وذهني فى غيره وأما نحو ﴿ **فغشيهم من اليم ما غشيهم** ﴾ فالظاهر أنه من تعريف الحقيقة فى ضمن كل فرد ويحتمل العهد الخارجي أى الذى يعرف فى الخارج أنه غشيهم فإن المعهود خارج يجوز أن يكون مجملا كما يكون مفصلا فظهر أن العهد فى الجميع وأن استثناء مقام إرادة الجنس أو الاستغراق أو التهويل غير صحيح (**قوله أو منزلة منزلة المعهود**) إجراء لدلالتها بقرينة المقام على عظمة موصولها مجرى العهد لتعيينها موصولها بهذا الاعتبار ، فاندفع قول سم وأقرّه شيخنا والبعض . قد يقال إن عرفت الصلة مع الإبهام فلا معنى لاشتراط العهد مطلقا على أنه قد يشكل الاكتفاء بالتنزيل فى حصول التعريف فليتأمل وعبارة التوضيح معهودة إلا فى مقام التفخيم والتهويل فيحسن إبهامها اهـ وعلى هذا لا حاجة إلى التنزيل المذكور (**قوله فى معرض التهويل**) أى التخويف والتفخيم أى التعظيم أى المجرد عن التخويف فلا يقال من لازم التهويل التفخيم وقوله نحو فغشيهم إلخ مثال للتخويف وقوله فأوحى إلخ مثال للتفخيم (**قوله وأن تكون إلخ**) يلزم على صنيعه تغيير إعراب قول المصنف مشتملة (**قوله أى مطابق له إلخ**) المراد المطابقة أعم من أن تكون لفظا ومعنى كما فى الموصولات الخاصة أو لفظا فقط أو معنى فقط كما فى المشتركة غير أل على ما مر . هذا ويجوز مراعاة المعنى بعد مراعاة اللفظ كثيرا وعكسه قليلا بل قيل بمنعه . ومراعاة اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ كما مر ذلك (**قوله وربما خلفه اسم ظاهر**) قال شيخنا الظاهر أن بقية الروابط الآتية فى الابتداء تأتى هنا إذ لا فرق ومن خلف الظاهر قوله تعالى : ﴿ **وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدّق لما معكم لتؤمنن به** ﴾ [آل عمران : ٨١] ، فاللام الأولى للابتداء وما موصول بمعنى الذى مبتدأ وآتيتكم صلة عائدها محذوف أى آتيتكموه وثم جاءكم عطف على آتيتكم عائدها معكم لأنه اسم ظاهر خلف عن الضمير والأصل مصدق ، ولتؤمنن به جواب قسم محذوف ومجموع القسم والجواب خبر المبتدأ وقيل غير ذلك (**قوله فى رحمة الله**) لو أضمر لقال فى رحمتك

---

(١) مر هذا الشاهد برقم (٨٢) انظره فى موضعه .

[١٠٥] * سُعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادَا *

وقوله(١) :

[١٠٦] * وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ(*) *

كما سبقت الإشارة إليه وهو شاذ فلا يقاس عليه .

(تنبيه) : الموصول إن طابق لفظه معناه فلا إشكال فى العائد ، وإن خالف لفظه معناه فلك فى العائد وجهان : مراعاة اللفظ وهو الأكثر ، ومراعاة المعنى كما سبقت الإشارة إليه وهذا ما لم يلزم من مراعاة اللفظ لبس فإن لزم لبس نحو أعط من سألتك لا من سألك وجبت مراعاة المعنى **(وَجُمْلَةٌ أو شِبْهُهَا)** من ظرف ومجرور تامين **(الَّذِى وُصِلْ * بِهِ)** الموصول **(كَمَنْ عِنْدِى الَّذِى ابْنُهُ كُفِلْ)** فعندى ظرف تام صلة من وابنه كفل جملة اسمية صلة الذى . وإنما كان الظرف والمجرور التامان شبيهين بالجملة

نظر إلى المبتدأ أو رحمته نظرا إلى الخبر واعتبار الخبر أكثر وأقيس كما فى التسهيل وشرحه للدمامينى ولاحتمال الضمير هنا وتعينه فى الشاهد قبله للغيبة عدد الشاهد . **(قوله فلا إشكال فى العائد)** أى فى مطابقته لظهور حصول المطابقة لفظا ومعنى **(قوله وهو الأكثر)** أى فى غير أل على ما مر **(قوله فإن لزم لبس إلخ)** اعترض بأن اللازم فى المثال إجمال لا لبس ولا محذور فى الإجمال بل قد يكون من مقاصد البلغاء ويمكن دفعه بأن المراد باللبس هنا الإجمال فى مقام البيان وهو معيب وكاللبس قبح الإخبار بمؤنث عن مذكر فى نحو من هى حمراء أمك على ما تقدم بيانه فتنبه **(قوله وجملة)** خبر مقدم والذى مبتدأ مؤخر لأنه المعرفة وتجويز البعض كغيره العكس غير صحيح على ما ذكره الناظم كما مر . وفى وصل ضمير يعود إلى كلها هو نائب الفاعل وظاهر صنيع الشارح عوده إلى الموصول المعلوم من المقام أو المتقدم فى قوله موصول الأسماء ومنهم من جعل نائب فاعل وصل الضمير المجرور بعده **(قوله من ظرف ومجرور تامين)** فيه أنهما هنا متعلقان بفعل فتكون الصلة حينئذ جملة فلا حاجة لقوله أو شبهها إلا أن يقال مراده بالجملة فى قوله وجملة الملفوظ بها وبشبهها الجملة المقدرة كما فى الدمامينى . والمراد بالتام ما يفهم عند ذكره متعلقة العام وكذا الخاص إذا دلت عليه قرينة كما قاله الدمامينى ومثل له بأن يقال اعتكف زيد فى الجامع وعمرو فى المسجد فتقول بل زيد الذى فى المسجد وعمرو الذى فى الجامع . وبالناقص ما لا يفهم عند ذكره متعلقه الخاص لعدم القرينة عليه وبهذا التحقيق يعلم ما فى كلام البعض .

---

[١٠٥] قاله مجنون بنى عامر كذا قيل . وصدره :

* فَيَارَبِّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ *

وهو من الطويل **(قوله وأنت)** مبتدا وخبره الذى فى رحمة الله أطمع ، والتقدير أنت الذى أطمع فى رحمتك . وهذا من المواضع التى خلف الضمير العائد اسم ظاهر كما فى قولهم : أبو سعيد الذى رويت عن الخدرى . وفيه الشاهد إذ القياس وأنت الذى فى رحمته أطمع ، أو فى رحمتك ، ولكنه أتى بالظاهر على خلاف القياس .

(١) هذا الشاهد مر برقم (٨٣) انظره فى موضعه . وهو فى هذا الموضع على خلاف القياس .

لأنهما يعطيان معناها لوجوب كونهما هنا متعلقين بفعل مسند إلى ضمير الموصول تقديره الذى استقر عندك والذى استقر فى الدار . وخرج عن ذلك ما لا يشبه الجملة منهما وهو الظرف والمجرور الناقصان نحو جاء الذى اليوم والذى بك ، فإنه لا يجوز لعدم الفائدة .

(تنبيه): من شرط الجملة الموصول بها مع ما سبق أن تكون خبرية لفظا ومعنى ، فلا يجوز جاء الذى أضربه أو ليته قائم أو رحمه الله خلافا للكسائى[1] فى الكل وللمازنى فى الأخيرة وأما قوله :

(قوله يعطيان معناها) أى يدلان عليه لأنهما يدلان على نفس الجملة ويلزم من ذلك دلالتهما على معناها **(قوله متعلقين بفعل)** قال فى المغنى قال ابن يعيش وإنما لم يجز فى الصلة أن يقال إن نحو جاء الذى فى الدار بتقدير مستقر على أنه خبر لمحذوف على حد تماما على الذى أحسن بالرفع لقلة واطراد هذا ، ولى فيه بحث إذ مقتضى تعليله صحة تقدير مستقر على أنه خبر مبتدأ محذوف إذا طالت الصلة لفظا نحو جاء الذى فى الدار النفيسة لانتفاء العلة حينئذ وظاهر إطلاقهم يخالفه . ولعل هذا وجه عدول الدمامينى عن تعليل المنع بما ذكره ابن يعيش إلى تعليله بأن شرط الحذف من الصلة ألا يصلح الباق للوصل وهو مفقود هنا لصلاحية الباقى وهو الجار والمجرور للوصول فليتأمل **(قوله خبرية)** اعتراض بأن شرط الخبرية قصد نسبتها بالذات كما أفاده السيد فى شرح المفتاح وجملة الصلة ليست كذلك وكذا جملة الصفة والحال والخبر . ويمكن أن يجاب بأن تسميتها خبرية باعتبار الأصل قبل جعلها صلة وبجواز عدم موافقة النحاة على هذا الشرط . ومن الخبرية الجملة القسمية عند من يسميها خبرية نظرا إلى الجواب . وأما من يسميها إنشائية نظرا إلى القسم فيستثنيها من عدم جواز الوصل بالإنشائية والشرطية كالقسمية فى جواز الوصل بها إذا كان جوابها خبرا وإلا فلا كذا فى الروداني ، وإنما اشترط كون جملة الصلة خبرية لأنه يجب أن يكون مضمونها معلوم الانتساب إلى الموصول للمخاطب قبل الخطاب والجمل الإنشائية ليست كذلك لأن مضمونها لا يعلم إلا بعد إيراد صيغها أفاده الدمامينى ولم يكتف عن قيد الخبرية بقيد العهد إذ يلزم من كونها معهودة كونها خبرية قال الروداني دفعا لتوهم أنها فى مقام التهويل قد تكون غير خبرية **(قوله جاء الذى أضربه إلخ)** المثال الأول للإنشائية لفظا ومعنى الطلبية صراحة والثانى للإنشائية لفظا ومعنى الغير الطلبية صراحة والثالث للإنشائية معنى لا لفظا **(قوله شطت نواها)** أى بعد بعدها وتأنيث الفعل لاكتساب الفاعل التأنيث من المضاف إليه وفسر الدمامينى والشمنى نواها بجهة قصدها من السفر . وعد فى القاموس من معانى النوى الدار ، والتأنيث على هذين الوجهين ظاهر **(قوله وأن ماذا فى الثانى إلخ)** قال بعض المحققين المشهور أن عسى إنشاء لكن دخول الاستفهام عليها نحو ﴿ **فهل عسيتم** ﴾ ووقوعها خبرا لأن إنى عسيت صائما دليل على أنه فعل خبرى ، وإذا ثبت كونها خبرا فينبغى أن يجوز وقوعها صلة بلا خلاف ا هـ .

(١) لأن الكسائى أجاز أن تكون الصلة إنشائية .

[١٠٧] وَإِنِّى لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ التى لَعَلِّى وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا

وقوله :

[١٠٨] وَمَاذَا عَسَى ٱلْوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنَّنِى لَكِ عَاشِقُ

فمخرّج على إضمار قول فى الأول أى قبل التى أقول فيها لعلى أزورها ، وأن ماذا فى الثانى اسم واحد وليس ذا موصولة لموافقة عسى لعل فى المعنى وأن تكون غير

(قوله لموافقة عسى) علة لمحذوف تقديره وإنما كانت جملة عسى إنشائية لموافقة إلخ **(قوله وإن كانت عندهم خبرية)** أى بحسب الأصل لا بحسب الاستعمال فإنها بحسبه إنشائية اتفاقا فحينئذ عدم استعمالها صلة إنشائية لا خبرية كذا فى الروداني وقيل لأن التعجب إنما يكون فيما خفى سببه ففيه إبهام مناف لما يقصد بالصلة من التبيين **(قوله وألا تستدعى إلخ)** بقى من الشروط ألا تكون معلومة لكل أحد نحو جاء الذى حاجباه فوق عينيه قاله يس نقلا عن المصنف ولعل وجه عدم تعيين مثل هذه الصلة للموصول لثبوتها لكل ذى حاجبين وعينين وعلى هذا يتجه جواز نحو هذا المثال إذا قصد الاستغراق فاستفده فإنه نفيس **(قوله وصفة إلخ)** نقل يس عن الزمخشرى فى المفصل والسعد فى المطوّل أن الوصف من مرفوعه الواقع صلة أل جملة لا شبه جملة وجعله فى التوضيح شبه جملة وهو الظاهر ولعل مراد القائل بأنه جملة أنه جملة فى المعنى **(قوله اسم الفاعل واسم المفعول)** أى اللذان أريد بهما الحدوث فإن أريد بهما الثبوت كالمؤمن والصانع كانت أل الداخلة عليهما معرفة لأنها حينئذ صفة مشبهة ا هـ يس **(قوله وجه المنع)** أى منع كونها صلة لأل ووجه الجواز شبه الفعل باعتبار رفعها الظاهر باطراد مطلقا بخلاف أفعل التفضيل فإنه لا يرفع الظاهر باطراد إلا فى مسألة الكحل . قوله : **(لأنها للثبوت)** أي والفعل للتجدد والحدوث . قوله : **(ومن ثم)** أي من أجل أن منع وصل أل بالصفة المشبهة من حيث أنه لا تؤول بالفعل وفيه أن هذا إنما ينتج أصل المنع لا المنع باتفاق إلا أن يجعل كلامه من باب ذكر جزء العلة وحذف جزئها الثاني وهو عدم رفع أفعل التفضيل الظاهر باطراد

---

[١٠٧] البيت للفرزدق ، وهو من الطويل ، ومعناه : أنه يريد ويرجو نظرة جهة التى يأكل أن يزورها وإن بعدت دارها . ولقد استدل به الكسائى على جواز مجيء الصله إنشائية ، حيث وقعت الجملة الإنشائية المصورة « بلعل » صله للاسم الموصول « التى » وهذا قد رد على تقدير قول محذوف . والجملة الواقعة صلة خبرية ، وجملة لعلى مقول القول : . أو أن أزورها صلة التى وجملة لعل معترضة ، وخبر لعل محذوف .

[١٠٨] البيت لجميل بن معمر ، وهو من الطويل ومعناه : يقول الشاعر : إن الوشاة لن يستطيعوا أن يقولوا شيئًا إلا أننى أحبك ، والوشاة جمع واش ، وهو النمام الساعى بالفساد . واستدل الكسائى بهذا البيت أيضًا على مجيء الصلة إنشائية واستدل به على أن ـ ذا ـ اسم موصول . وجملة الصلة انشائية ، لأن عسى بمعنى لعل ، وقد رد هذا بأن ذا مركبة هنا مع ما فماذا كلها اسم واحد مستفهم به ، وليست ـ ذا ـ اسمًا موصولاً .

تعجبية[١] ، فلا يجوز جاء الذى ما أحسنه وإن كانت عندهم خبرية ، وأجازه بعضهم وهو مذهب ابن خروف[٢] قياسا على جواز النعت بها ، وألا تستدعى كلاما سابقا فلا يجوز جاء الذى لكنه قائم (**وَصِفَةٌ صَرِيحَة**) أى خالصة الوصفية (**صِلَةُ أَلْ**) الموصولة . والمراد بها هنا اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة ، وفى الصفة المشبهة خلاف . وجه المنع أنها لا تؤوّل بالفعل لأنها للثبوت ومن ثم كانت أل الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بالاتفاق ، وخرج بالصريحة الصفة التى غلبت عليها الإسمية نحو أبطح وأجرع وصاحب ، فأل فى مثلها حرف تعريف لا موصولة . والصفة الصريحة مع أل اسم لفظا فعل معنى ومن ثم حسن عطف الفعل عليها نحو ﴿ **فالمغيرات صبحا فأثرن به نقعا** ﴾ [العاديات : ٣ - ٤] . ﴿ **إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا** ﴾ [الحديد : ١٨] وإنما لم يؤت بها فعلا كراهة أن يدخلوا على الفعل ما هو على صورة المعرفة الخاصة بالاسم فراعوا الحقين (**وَكَوْنُهَا**) أى صلة أل (**بِمُعْرَبِ ٱلْأَفْعَالِ**) وهو المضارع (**قَلّ**) من ذلك قوله :

إلا فى مسألة الكحل بخلاف الصفة فتدبر (**قوله التى غلبت عليها الاسمية**) أى بسبب كثرة استعمالها فى الذات بقطع النظر عن الصفة (**قوله نحو أبطح وأجرع وصاحب**) أما أبطح فهو فى الأصل وصف لكل مكان منبطح أى متسع من الوادى ثم صار اسما للأرض المتسعة . وأما أجرع فهو فى الأصل وصف لكل مكان مستو ثم صار اسما للأرض المستوية ذات الرمل التى لا تنبت شيئا . وأما الصاحب فهو فى الأصل وصف للفاعل ثم صار اسما لصاحب الملك . قال الشاطبى والدليل على أن هذه الأسماء انسلخ عنها الوصفية أنها لا تجرى صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا (**قوله فالمغيرات صبحا**) أى فالخيول المغيرات فى الصبح . والنقع الغبار (**قوله فراعوا الحقين**) أى حق الموصولية فأدخلوها على ما هو فى معنى الجملة وحق المشابهة الصورية فأدخلوها على مفرد لفظا (**قوله وكونها**) مصدر كان الناقصة وهو مبتدأ والضمير المضاف إليه اسمه فى محل جر باعتبار الإضافية ومحل رفع باعتبار اسمية الكون والجار والمجرور خبر من حيث النقصان وقل خبره من حيث الابتداء (**قوله أى صلة أل**) على هذا الحل تكون الباء بمعنى من ويصح عود الضمير على أل فالباء على ظاهرها أى وكون أل موصولة بمعرب إلخ (**قوله بمعرب الأفعال**) بحث الدمامينى أن أل إذا وصلت بجملة مضارعية أو غير مضارعية كان لها محل من الإعراب وكان محلها بحسب ما يقتضيه العامل فى المفرد الذى يصح حلوله محلها من رفع أو نصب أو جر ، وأن قولهم جملة لا محل لها من الإعرب ليس على إطلاقه .

---

(١) ولقد اختلف العلماء فى جملة التعجب أهى خبرية أم إنشائية ، فذهب قوم إلى أنها إنشائية ، وقالوا جميعًا : لا يجوز أن يوصل بها الاسم الموصول ، وذهب فريق إلى أنها خبرية وأجازوا الوصل بها ومنهم ابن خروف ، وعند الجمهور لا يجوز ، لأن التعجب يُتكلم به عند خفاء السبب ، والابهام مناف للبيان ، فتكون مستثناه من الخبرية ، وقيل : إنما لم توصل بها لانها وإن كانت خبرية فى الأصل ، إنشائية فى الاستعمال .

(٢) « ابن خروف » هو على بن محمد بن على ... أبو الحسن بن خروف الأندلسى ، النحوى ... كان إمامًا فى العربية محددًا ، موفقًا ماهرًا مشاركًا فى الأصول ... أقرأ النحو بعدة بلاد ، وأقام بحلب مدة ...، وكان من تصانيفة شرح سيبويه ، وشرح الجمل ، وكتابًا فى الفرائض ... وقد توفى سنة ٩٠٦ هـ (انظر البغية ٢/٢٠٣) .

[١٠٩] مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ ٱلتُّرضَى حُكُومَتُهُ ... وَلَا الأَصِيلِ وَلَا ذِى الرَّأْيِ وَٱلْجَدَلِ

وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة ، ومذهب الناظم جوازه اختيارًا وفاقا لبعض الكوفيين ، وقد سمع منه أبيات .

(تنبيه) : شذ وصل ال بالجملة الاسمية كقوله[1] :

ورأيت بخط الشنوانى عازيا لسم ما نصه : يمكن أن يرد هذا البحث بأن الجملة إنما يكون لها محل إن صح حلول المفرد محلها إذا كان ذلك المفرد مفردا حقيقة . أما إذا كان مفردا صورة جملة حقيقية فلا يكون للجملة التى يصح حلولها محلها . وقد بين الرضى أن صلة أل المفرد : اسم صورة ، فعل حقيقة اهـ وكذا قال الشمنى وزاد أو يقال محل ذلك إذا كان إعراب ذلك المفرد بالأصالة وإعراب الاسم بعد أل عارية منها كما مر **(قوله الترضى)** بإدغام اللام وتركه بخلاف لام أل الحرفية فإنه يجب إدغامها فى التاء ونحوها تخفيفا لكثرة الاستعمال قاله سم **(قوله وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة)** بناء على قولهم إنها ما وقع فى الشعر مما لا يقع مثله فى النثر . وما قاله ابن مالك بناء على قوله إنها ما اضطر إليه الشاعر ولم يجد عنه مندوحة . ولهذا قال لتمكنه من أن يقول المرضى لكن ضعف مذهبه بأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها بنظم تركيب آخر . ورأيت بخط الشنوانى عازيا لسم ما نصه : قد يقال مراد المصنف بما ليس عنه مندوحة ما هو كذلك بحسب العبارات المتبادرة التى يسهل استحضارها فى العادة فلا يرد عليه ما ردّ به عليه فليتأمل اهـ جواب حسن كان يخطر كثيرا ببالى **(قوله وفاقا لبعض الكوفيين)** فى التصريح أن ما عليه المصنف اختيار ثالث فى المسألة لأن بعض الكوفيين يجيزونه اختيارا والجمهور يخصونه بالضرورة فالقول بالجواز أى اختيارا على قلة قول الثالث اهـ وتبعه على ذلك البعض فحمل قول الشارح وفاقا لبعض الكوفيين على أن المراد وفاقا لبعض الكوفيين فى الجواز اختيارا لا فى القلة لعدم قولهم بها . والذى يظهر لى أن بعضهم المذكور يقول بالقلة أيضا وإن لم يصرح بها إذ يبعد غاية البعد أن يقول بكثرته اختيارا فيكون الخلاف على قولين فقط . ثم رأيت فى كلام الرودانى ما يؤيده **(قوله على المعه)** أى الكائن معه ، فيجب تقدير المتعلق اسما لما تقدم من أن صلتها مفرد فى معنى الفعل فيكون مستثنى من إطلاقهم أن الظرف إذا وقع صلة وجب تقدير متعلقه فعلا أفاده الإسقاطى . وقوله حر أى حقيق **(قوله تستعمل موصولة)** مع قوله وتكون بلفظ واحد إشارة إلى وجه الشبه فى قوله كما وأنه ناقص لأن ما لغير العاقل وأيا لهما وما مبنية

[١٠٩] البيت للفرزدق ، وقد سبق هذا البيت برقم (٩٧) . انظره هناك .

(١) هذا البيت قائله مجهول وهو من شواهد المغنى رقم (٥٩) ، والهمع ١/١٨٥ . ولقد قال العينى : « هذا البيت أنشده ابن مالك للاحتجاج به ، ولم يعزه إلى قائله » اهـ ، وروى البغدادى بيتا يشبه أن يكون هو هذا البيت ولم يعزه لقائل أيضا ، وهو :

بَلِ القَوْمُ الرَّسُولُ اللهِ فيهم ... هُمُ أهلُ الحكومةِ من قُصَىّْ

[١١٠] مِنَ ٱلْقَوْمِ الرسولُ اللهِ مِنهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِى مَعَدِ

وبالظرف كقوله(١) :

[١١١] مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى ٱلْمَعَهْ فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَهْ

و (**أَيٌّ**) تستعمل موصولة خلافا لأحمد بن يحيى(٢) فى قوله إنها لا تستعمل إلا شرطا أو استفهاما ، وتكون بلفظ واحد فى الإفراد والتذكير وفروعهما (**كَمَا**) وقال أبو موسى(٣) إذا أريد بها المؤنث لحقتها التاء ، وحكى ابن كيسان أن أهل هذه اللغة يثنونها ويجمعونها (**وَأُعْرِبَتْ**) دون أخواتها (**مَا لَمْ تُضَفْ * وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ ٱنْحَذَفْ**) فإن أضيفت

دائما وأيا مبنية فى حالة فقط فعلم أن قوله وتكون إلخ ليس دخولا على قول المصنف كما وإن زعمه البعض بل قوله مرتبط بكل من قوله تستعمل إلخ وقوله وتكون إلخ فافهم .

(**قوله خلافا لأحمد بن يحيى**) هو ثعلب ورد عليه بقوله : * **فسلم على أيهم أفضل** * لأن أى الاستفهامية والشرطية لا يبنيان على الضم ولا يصلحان هنا اهـ تصريح بالمعنى . وبحث فيه باحتمال أن تكون أى فى البيت استفهامية هى وخبرها مقول قول محذوف نعت لمجرور على محذوفا أى على شخص مقول فيه أيهم أفضل كما قالوا مثل ذلك فى : ما هى بنعم الولد ، ما ليلى بنام صاحبه . وسيأتى جوابه قريبا فتفطن (**قوله إلا شرطا أو استفهاما**) أى لا موصولة فالحصر إضافى إذ لا ينفى استعمالها نعتا وحالا ووصلة لنداء ما فيه أل (**قوله يثنونها ويجمعونها**) يقال أيان وأيتان وأيون وأيات بالإعراب فى جميع الأحوال إعراب المثنى والجمع . ولك أن تصرح بالمضاف إليه كأن تقول أيتهن وأياهم وأيتاهن وأيوهم وأياتهن وعلى هذه اللغة لا تكون أى من المشترك . وفى صرف أية وأيات ومنع صرفهما للتأنيث والتعريف بنية الإضافة لمعرفة الذى هو شبه العلمية خلاف . قال الروداني والجمهور على الصرف أى لأن التعريف بنية الإضافة ليس من علل منع الصرف عندهم (**قوله ما لم تضف**) أى مدة انتفاء إضافتها

---

[١١٠] هو من الوافر . أصله من القوم الذين رسول الله منهم . وفيه الشاهد حيث أتى بوصل الألف واللام الموصولة على صورة الجملة الاسمية على وجه الشذوذ . وقيل إن الألف واللام من الذين مبقاة والباقى محذوف للضرورة ، والرسول مرفوع بالابتداء ، ومنهم خبره (**قوله لهم**) بدل من قوله من القوم . ورقاب مرفوع بدانت أى ذلت وخضعت . وبنو معد هم قريش وهاشم . ومعد بفتح الميم هو ابن عدنان بن أدد بن هميسع بن نبت بن قيدار بن إسماعيل بن إبراهيم خليل الرحمن صلوات الله عليهم .

[١١١] لم أقف على اسم راجزه . ومن مبتدأ وخبره فهو حر . ودخله الفاء لتضمين المبتدأ معنى الشرط . والشاهد فى قوله على المعه حيث وصل الموصول بالظرف وهو شاذ ، وأصله على الذى معه . وحر بفتح الحاء وكسر الراء أى فهو جدير لائق بعيشة واسعة . يقال حر وحرى وحرى كلها بمعنى واحد .

---

(١) البيت مكن الرجز ، وقائله مجهول ، وهو من شواهد الدرر ٦١/١ ، المغنى برقم (٥٩) . وهذا البيت مأخوذ من قوله تعالى : ﴿ولئن شكرتم لأزيدنكم﴾ .

(٢) هو أحمد بن يحيى بن يسار الشيبانى ... الإمام أبو العباس ثعلب ... إمام أهل الكوفة فى النحو واللغة ... حفظ كتاب الفراء فلم يشذ منها حرف ... ومن مصنفاته صنف المصون فى النحو ، معانى الشعر ، معان القرآن ، القراءات توفى ٢٩١ هـ (انظر البغية ٣٩٦/١ ـ ٣٩٨) .

(٣) «أبو موسى» هذا أبو موسى الحامض سليمان بن محمد بن أحمد النحوى ، البغدادى المعروف بالحامض ، كان أوحد المذكورين من العلماء بنحو الكوفيين ، وأخذ النحو عن ثعلب ، وجلس فى موضعه ، وروى عنه الزاهد وغلام منطويه ... ، ومن تصانيفه صنف خلق الإنسان ، الوحوش ... المختصر فى النحو . توفى سنة ٣٠٥ هـ (البغية ٦٠١/١) .

وحذف صدر صلتها بنيت على الضم نحو ﴿ ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد ﴾ [مريم : ٦٩] ، التقدير أيهم هو أشد ، وإن لم تضف أو لم يحذف نحو أى قائم وأى هو قائم وأيهم هو قائم أعربت ، وقد سبق الكلام على سبب إعرابها فى المبنيات **(وَبَعْضُهُمْ)** أى بعض النحاة وهو الخليل ويونس[(1)] ومن وافقهما **(أَعْرَبَ)** أيا **(مُطْلَقًا)** أى وإن أضيفت وحذف صدر صلتها ، وتأولا الآية : أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر والتقدير ﴿ ثم لننزعن من كل شيعة ﴾ الذى يقال فيه أيهم أشد . وما يونس فجعلها استفهامية أيضا لكنه حكم بتعليق الفعل قبلها عن العمل ، لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب ، واحتج عليهما بقوله :

[١١٢] إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِى مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ[1]

المقيدة أخذا من واو الحال بحذف صدر صلتها بأن ينتفيا معا نحو أىّ هو قائم أو تنتفى الإضافة دون الحذف نحو أى قائم ، أو ينتفى الحذف دون الإضافة نحو أيهم هو قائم ، فهذه الصور الثلاث منطوق عبارته على قاعدة أن النفى إذا توجه إلى مقيد بقيد صدق بانتفاء المقيد والقيد معا وانتفاء المقيد فقط وانتفاء القيد فقط أما إذا أضيفت وحذف الصدر فتبنى وهذه صورة المفهوم والشارح قدم بيان المفهوم على بيان المنطوق لقلته . ووجه البناء فى الأخيرة قيام موجبه وهو الشبه الافتقارى مع عدم المعارض لتنزيل المضاف إليه منزلة صدر الصلة فكأنه لا إضافة . ومن أعربها فى هذه الصورة أيضا لم يقل بهذا التنزيل . ووجه إعراب الثلاث الأول وجود المعارض من الإضافة اللفظية فى الثالثة والتقديرية فى الأولين لقيام التنوين فيهما مقام المضاف إليه و لم ينزل التنوين فى الثانية منزلة الصدر لضعفه عن ذلك ولأن قيام التنوين مقام المضاف إليه معهود كما فى كل وبعض وحينئذ بخلاف قيامه مقام المبتدأ **(قوله وصدر وصلها ضمير)** ظاهره التقييد بالضمير . ويحتمل أن يقال إن الاسم الظاهر كذلك نحو جاء أيهم ضاربه أى جاء أيهم زيد ضاربه فى مقام عهد فيه أن زيدا ضرب واحدا من الجماعة سم . ويؤخذ مما ذكر ما نقل عن أبى حيان أنها إذا وصلت بظرف أو مجرور أو جملة فعلية أعربت إجماعا **(قوله على الضم)** للإشارة به لكونه أقوى الحركات إلى أن للكلمة حالة إعراب وأصل التحرك لالتقاء الساكنين **(قوله وإن لم تضف)** أى سواء ذكر صدر الصلة أو حذف بقرينة تمثيله .

---

[١] قاله غسان بن وعلة . وهو من المتقارب . وكلمة ما زائدة ، وإذا فيها معنى الشرط فلذلك دخلت الفاء فى جوابها وهو فسلم **(قوله أيهم)** أى موصول مضاف إلى الضمير وصدر صلته محذوف والتقدير على أيهم هو أفضل . وفيه الشاهد حيث حذف صدر صلته فلذلك بنى على الضم . وروى بالجر على لغة من أعرب أيا مطلقا . وهذا حجة على أحمد بن يحيى فى زعمه أن أيا لا يكون إلا استفهاما أو جزءا .

(١) يونس : هو يونس بن حبيب الضبى الولاء البصرى ، أبو عبد الرحمن من أصحاب أبى عمرو بن العلاء ، برع فى النحو ، وسمع من العرب ، وروى عن سيبويه ، وله قياس فى النحو ... وسمع منه الكسائى والفراء مات سنة ١٨٢ هـ (البغية ٣٦٥/٢) .

بضم أى لأن حروف الجر لا يضمر بينها وبين معمولها قول ولا تعلق . وبهذا يبطل قول من زعم أن شرط بنائها ألا تكون مجرورة بل مرفوعة أو منصوبة ، وذكر هذا الشرط بن إياز وقال نص عليه النقيب فى الأمالى . ويحتمل أن يريد بقوله وبعضهم إلى آخره أن بعض العرب يعربها فى الصور الأربع ، وقد قرئ شاذا أيهم أشد بالنصب على هذه اللغة .

(تنبيهان) : الأول لا تضاف أى لنكرة خلافا لابن عصفور[1]، ولا يعمل فيها إلا مستقبل

(قوله وتأولا الآية إلخ) فالمفعول على قول الخليل محذوف وأى مبتدأ فضمته إعراب وأشد خبر والجملة نائب فاعل يقال وأما على قول يونس فسدت جملة أيهم أشد مسد المفعول . وبقى رأى ثالث للأخفش والكسائى وهو جعلها استفهامية والمفعول كل شيعة ومن زائدة بناء على قولهما إنها تزاد فى الإيجاب وجملة الاستفهام مستأنفة شرح الجامع **(قوله فجعلها استفهامية أيضا)** اعترض عليه بأن الاستفهام لا يقع بعد الفعل إلا إذا كان من أفعال العلم أو القول على الحكاية فلا يجوز ضربت أزيد عندك أم عمرو وتنزع ليس منها **(قوله الذى يقال فيه)** أى الفريق الذى إلخ . ويلزم على هذا الحل حذف الموصول وبعض الصلة وهو ممتنع فلو قال فريقا يقال فيه إلخ لكان أولى **(قوله وبين معمولها)** اعترض بأنه على تقدير القول لا يكون معمولها اسم الاستفهام بل شيئا آخر . وأجيب بأن المراد بالمعمول ما يليق أن يكون معمولا وهو اسم الاستفهام المذكور ، وبكون المراد بالمعمول ما يليق أن يكون معمولا للحرف يندفع اعتراض آخر وهو أن ما قاله الشارح ينافيه تقديرهم القول فى قولهم ما هى بنعم الولد وقولهم على بئس العير . وحاصل الجواب أن ما بعد الحرف هنا يليق أن يكون معمولا فلا ضرورة إلى تقدير القول بخلافه فيما ذكر لأن ما بعده فعل . وعبارة المغنى فى توجيه رد بيت الشاعر الأقوال الثلاثة السابقة نصها لأنه لا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته وحرف الجر لا يعلق ولا يستأنف ما بعد الجار اهـ بتقديم وتأخير مراعاة لترتيب الأقوال كما سبق **(قوله لا تضاف أىّ)** أى الموصولة التى الكلام فيها أما الواقعة نعتا أو حالا فلا تضاف إلا إلى نكرة وأما الشرطية والاستفهامية فيضافان إلى النكرة وكذا إلى المعرفة الدالة على متعدد نحو أى الرجال أفضل أو المفردة المقدر قبلها دالّ على متعدد نحو أى زيد أحسن أى أى أجزائه أحسن وأى الدينار دينارك أى أىّ أفراده أو المفردة المعطوف عليها مثلها بالواو كقول الشاعر * **أيى وأيك فارس الأحزاب** * وهما فى النكرة بمنزلة كل فيراعى فى الضمير المضاف إليه ومع المعرفة بمنزلة بعض فيراعى المضاف فيقال أى غلامين أتيا أى غلمان أتوا أى الغلامين أتى أى الغلمان أتى كما تقول ذلك عند الإتيان بلفظ كل وبعض . إن قيل الموصول معرفة بصلته فيلزم اجتماع معرفين على أىّ . أجيب بأن أيا لوضعها على الإبهام محتاجة إلى تعريف جنس ما وقعت

---

(١) والصور الأربع هى :

« أ » أن تضاف ويذكر صدر صلتها مثل يعجبنى أيهم هو قائم .

«ب» أن لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها . مثل يعجبنى أىٌّ قائم .

«جـ» أن لا تضاف ويذكر صدر صلتها . مثل يعجبنى أىٌّ هو قائم .. وهذه الأحوال الثلاثة معربة بالحركات .

« د » أن تضاف ويحذف صدر الصلة مثل قوله تعالى : ﴿ ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيًا ﴾ وهذه الحالة لا تعرب إلا إذا أضيفن وذكر صدر الصلة ، وانظر ٢٤٣/١ ، ٢٤٤ توضح القاصد والمسالك ...

متقدم كما فى الآية والبيت . وسئل الكسائى لم يجوز أعجبنى أيهم قام فقال أى كذا خلقت . الثانى تكون أى موصولة كما عرف . وشرطا نحو ﴿ **أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى** ﴾ [الإسراء : ١١٠] واستفهامًا نحو ﴿ **فأى الفريقين أحق بالأمن** ﴾ [الأنعام : ٨١] ، ووصلة لنداء ما فيه أل ، ونعتا النكرة . دالا على الكمال نحو مررت برجل أى رجل ، وتقع حالا بعد المعرفة نحو « هذا زيد أى ، رجل »[1] ومنه قوله :

عليه وإلى تعريف عينه فالأول بالمضاف إليه والثانى بالصلة بخلاف غيرها فإنه محتاج إلى الثانى فقط فأى معرفة بالإضافة والصلة من جهتين كذا قالوا . ولى فيه بحث لأنه لا يتأتى فيما إذا كانت أى الموصولة للجنس لأن صلتها حينئذ لا تعرف العين ، ويمكن دفعه بأن المراد بالعين التى تعرفها صلة أى ما يعم قسم الجنس المعرف بالإضافة . لا يقال تعريف العين بالصلة يستلزم تعريف الجنس لأنا نمنع ذلك فقد يتميز الشىء ببعض صفاته مع الجهل بجنسه . هذا . وجوز الرضى اجتماع معرفين مختلفين وفرع عليه جواز إضافة العلم مع بقاء علميته . وإنما لم تجز إضافتها إلى النكرة مع أن بيان جنس ما وقعت عليه يحصل بها لأن الموصول مراد تعيينه وإضافته إلى النكرة تقتضى إبهامه فيحصل التدافع ظاهرا **(قوله ولا يعمل فيها إلخ)** هذا مذهب الكوفيين وتبعهم الموضح . وقال الناظم فى التسهيل تبعا للبصريين ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافا للكوفيين **(قوله والبيت)** اعترض بأن أيا لم يعمل فيها فى البيت فعل فضلا عن كونه مستقبلا لأن العامل فيها حرف جر . وأجيب بأن الجار والمجرور متعلق بالفعل فهو عامل فى المجرور محلا **(قوله وسئل الكسائى)** أى فى حلقة يونس . تصريح **(قوله أى كذا خلقت)** أى وضعت ووجه ابن السراج ذلك كما فى التصريح بأن أيا وضعت على الإبهام ولو قلت أعجبنى أيهم قام كان على التعيين وإيضاحه أى معنى أعجبنى أيهم قام أعجبنى الشخص الذى وقع منه القيام فى الخارج فهو متعين فى الخارج بوقوع القيام منه فى الماضى بالفعل وإذا قلت يعجبنى أيهم يقوم فمعناه يعجبنى الشخص الذى يقع منه القيام وهو مبهم لعدم تعينه بوقوع القيام منه خارجا ومثله قولك اضرب أنت أيهم يقوم فعلم أن الإبهام فى يعجبنى أيهم يقوم ليس من جهة صلاحية المضارع للحال والاستقبال حتى يرد اعتراض شيخنا على التوجيه بأن الأمر يعمل فيها ولا إبهام فيه لأنه للاستقبال فقط نعم يرد أن مفاد التوجيه أن سبب التعيين وعدمه مضى الصلة واستقبالها لا مضى العامل واستقباله فافهم وإنما اشترط التقدم تمتاز الموصولة عن الشرطية والاستفهامية لأنهما لا يعمل فيهما إلا متأخر **(قوله ووصلة لنداء ما فيه أل)** قال الرضى وذلك لأنهم استكرهوا اجتماع آلتى التعريف فحاولوا أن يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج إلى ما يزيل إبهامه فيصير المنادى فى الظاهر ذلك المبهم وفى الحقيقة ذلك المخصص الذى يزيل الإبهام ويعين الماهية فوجدوا ذلك الاسم أيا إذا قطع عن الإضافة واسم الإشارة لوضعهما مبهمين مشروطا إزالة إبهامهما إلا أن اسم الإشارة قد يزال إبهامه بالإشارة الحسية فلا يحتاج إلى الوصف بخلاف أى فكانت أدخل فى الإبهام فلهذا جاز يا هذا ولم يجز يا أى بل لزم أن يردفه ما يزيل إبهامه اهـ وبهذا أيضا كان الفصل بأى أكثر من الفصل باسم الإشارة.

---

(١) انظر تسهيل الفوائد صـ ٣٧ .

[١١٣] فأَوْمَيْتُ إِيمَاءً خفِيًّا لِحَبْتَـرٍ فَلِلَّهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيَّما فَتـى

(وَفِي * ذَا ٱلحَذْفِ) المذكور فى صلة أى وهو حذف العائد إذا كان مبتدأ (أَيًّا غَيْرُ أيٍ) من الموصولات (يَقْتِفِي) غير أى مبتدأ ، ويقتفى خبره ، وأيا مفعول مقدم . وأصل التركيب غير أى من الموصولات يقتفى أيا أى يتبعها فى جواز حذف صدر الصلة (إنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ) نحو ما أنا بالذى قائل لك سواء أى بالذى هو قائل لك ، ومنه ﴿ وهو الذى فى السماء إله ﴾ [الزخرف : ٨٤] أى هو فى السماء إله (وَإنْ لَمْ يُسْتَطَلْ) الوصل (فالحَذْفُ نَزْرٌ) لا يقاس عليه وأجازه الكوفيون(١) . ومنه قراءة يحيى بنى يعمر ﴿ تماما على الذى أحسنُ ﴾ [الأنعام : ١٥٤]

(قوله دالا على الكمال) أى فيما أضيفت إليه مشتقا أو جامدا والثناء على الموصوف فى الأول باعتبار الوصف المدلول عليه بالمضاف إليه وفى الثانى باعتبار كل ما يمدح به الموصوف من أوصاف الكمال فيكون أبلغ كمررت بفارس وبرجل أى فارس وبرجل أى رجل . قال الفارسى رجل الثانى غير الأول لأن الأول واحد ، والثانى جنس لأن أيا بعض ما تضاف إليه (قوله لحبتر) اسم رجل ويلزم فى هذين الوجهين أى كونها نعتا وكونها حالا الإضافة إلى مماثل الموصوف لفظا ومعنى أو معنى فقط نحو مررت برجل أى إنسان بخلاف مررت برجل أى عالم فلا يجوز كما فى التسهيل والهمع (قوله حذف العائد إذا كان مبتدأ) أخذ كونه عائدا من قوله ضمير وأخذ كونه مبتدأ من قوله وصدر وصلها (قوله إن يستطل) أى يعدّ طويلا فالسين والتاء لعدّ الشىء كذا كاستحسنه أو يطل بالبناء للمجهول أى يطيلها المتكلم فهما زائدتان فزيادتهما لا تتوقف على بنائها للفاعل كما توهمه البعض و لم يشترط طول الصلة فى أى لملازمتها للإضافة لفظا أو نية فالطول بالإضافة لازم لأى فكان مغنيا عن اشتراط طول الصلة لكن يقبح يعجبنى أى قائم وإن جاز لعدم الطول لفظا نقله ابن خروف وغيره عن سيبويه (قوله ومنه وهو الذى فى السماء إله) فإله خبر مبتدأ محذوف هو العائد وفى السماء متعلق بإله لأنه بمعنى معبود ولا يجوز تقدير إله مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو فاعلا بالظرف لخلوّ الصلة حينئذ من العائد على الموصول ، ولا يحسن جعل الظرف متعلقا بفعل هو صلة وإله الأول والثانى بدلين من الضمير المستتر فيه ، وفى الأرض معطوف على فى السماء لتضمنه الإبدال مرتين مع اتحاد المبدل منه وهو ضعيف بل قيل بامتناعه ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون وفى الأرض إله مبتدأ وخبرا لئلا يلزم فساد المعنى إن استؤنف وخلوّ الصلة من عائدا إن عطف كذا فى التصريح والروداني عليه والمغنى (قوله فالحذف نزر) إلا فى لا سيما زيد فإنهم جوّزوا إذا رفع زيد أن تكون ما موصولة وزيد خبر

[١١٣] البيت من الطويل ، وقائله الراعى ، وهو من شواهد الهمع ٩٣/١ والشاهد فيه قوله : « أيما فتى » حيث وقعت « أى » حال من المعرفة : حبتر .

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقًا ، سواء كان الموصول أيا أم غيره ، وسواء أطالت الصلة أم لم تطل . وذهب البصريون إلى جواز حذف هذا العائد إذا كان الموصول أيا مطلقًا ، فإذا كان الموصول غير أى لم يجيزوا الحذف إلا بشرط طول الصلة ، فالخلاف بين الفريقين منحصر فيما إذا لم تطل الصلة وكان الموصول غير أى . واستدلال الكوفيون جاء سماعيًا ومنه ما ذكر .

وقراءة مالك بن دينار وابن السماك ﴿ ما بعوضةٌ ﴾ [البقرة : ٢٦] بالرفع . وقوله :

[١١٤] لا تَنْوِ إلَّا الَّذِى خَيْرٌ فما شَقِيَت   إلَّا نُفوسُ الأُلَى لِلشَّرِّ ناوُونا

وقوله :

[١١٥] مَنْ يُعْنَ بالْحَمدِ لا يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ   وَلا يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ

(وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ) العائد المذكور أى يقتطع ويحذف (إنْ صَلُحَ الْبَاقِى) بعد حذفه (لِوَصْلٍ مُكْمِلٍ) بأن كان ذلك الباقى بعد حذفه جملة أو شبهها لأنه والحالة هذه لا يدرى أهناك محذوف أم لا لعدم ما يدل عليه ، ولا فرق فى ذلك بين صلة أى وغيرها ، فلا يجوز جاءنى الذى يضرب أو أبوه قائم أو عندك أو فى الدار على أن المراد هو يضرب أو هو

مبتدأ محذوف وجوبا باطراد لتنزيلهم لا سيما منزلة إلا استثنائية وهى لا يصرح بعدها بجملة فإذا قيل لا سيما زيد الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنعت ذكر ذلك فى المغنى **(قوله وابن السماك)** بالكاف على وزن العطار فإن صدر بأب فباللام كذا نقل عن الفراء **(قوله بالرفع)** أى فى الآيتين . أما بنصب أحسن فالذى اسم موصول حذف عائده أى على العلم الذى أحسنه وجوز الكوفيون كونه موصولا حرفيا فلا يحتاج لعائد أى على إحسانه وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج لصلة ويكون أحسن حينئذ اسم تفضيل لا فعلا ماضيا وفتحته إعراب لا بناء وهى علامة الجر كذا فى الروداني . وأما بنصب بعوضة فبعوضة بدل من مثلا وما حرف زائد للتوكيد . وقيل ما نكرة موصوفة وبعوضة صفة لما ويجوز على قراءة الرفع أن تكون ما حرفا زائدا ويضمر المبتدأ تقديره مثلا هو بعوضة كذا فى إعراب القرآن لأبى البقاء **(قوله من يعن)** بالبناء للمجهول على اللغة المشهورة أى من يعنيه ويهمه حمد الناس له لرغبته فيه ، ويحد بفتح الياء التحتية وكسر الحاء المهملة من حاد إذا مال **(قوله العائد المذكور)** أى الذى هو صدر الصلة والأكثر فائدة جعل الضمير عائدا على العائد مطلقا سواء كان صدر صلة أولا كما صنع ابن عقيل فلا يجوز حذف الهاء من ضربته فى قولك جاء الذى ضربته فى داره لأن الباقى بعد حذفه صالح للوصل **(قوله ويحذف)** عطف تفسير **(قوله مكمل)** أى للموصول وهو صفة لازمة **(قوله جملة أو شبهها)** أى مشتملة على العائد **(قوله لأنه والحالة هذه إلخ)** فيه أن غاية ذلك حصول الإجمال وهو ليس بعيب ولو قال لأن المتبادر حينئذ إلى فهم السامع عدم الحذف لاستفهام التعليل .

---

[١١٤] البيت من البسيط ، وقائله مجهول ، وهو من شواهد الأشمونى فقط . والشاهد فيه قوله : « إلا الذى خير » حيث حذف عائد الموصول مع كونه مرفوعًا بالابتداء والصلة ليست طويلة ، وذلك على تقليل ، وأجازة الكوفيون .

[١١٥] هو من البسيط **(قوله من)** موصولة فى محل الرفع على الابتداء ، ولا ينطق خبره مجزوم لتضمن المبتدأ معنى الشرط . ويعن بضم الياء آخر الحروف ، وسكون العين ، وفتح النون من قولهم عنيت بحاجتك بضم أوله أعنى بها . والمعنى من يعتنى بحصول الحمد أى من يرغب فى حمد الناس له فلا يتكلم بالذى هو سفه : أى كلام فاحش . وما فى بما موصولة وصدر صلتها محذوف أى بما هو سفه : أى بالذى هو سفه ، وفيه الشاهد حيث حذف العائد المرفوع بالابتداء مع عدم طول الصلة وهو ضعيف . **(قوله ولا يحد)** بالجزم عطفا على لا ينطق من حاد عن الطريق يحيد حيودا وحيدة وحيدودة : إذا مال وعدل عنه .

أبوه قائم أو هو عندك أو هو فى الدار ، ولا يعجبنى أيهم يضرب أو أبوه قائم أو عندك أو فى الدار كذلك ، أما إذا كان الباقى غير صالح للوصل بأن كان مفردا أو خاليا عن العائد نحو ﴿ **أيهم أشد** ﴾ [مريم : ٦٩] ﴿ **وهو الذى فى السماء إله** ﴾ [الزخرف : ٨٤] جاز كما عرفت للعلم بالمحذوف .

(تنبيهان) : الأول ذكر غير الناظم لحذف العائد المبتدأ شروطا أخر : أحدها ألا يكون معطوفا نحو جاء الذى زيد وهو فاضلان . ثانيها ألا يكون معطوفا عليه نحو جاء الذى هو وزيد قائمان ، نقل اشتراط هذا الشرط عن البصريين ، لكن أجاز الفراء وابن السراج فى هذا المثال حذفه . ثالثها ألا يكون بعد لولا نحو جاء الذى لولا هو لأكرمتك . الثانى أفهم كلامه أن العائد إذا كان مرفوعا مبتدأ لا يجوز حذفه فلا يجوز جاء اللذان قام ولا اللذان جنّ (**وَٱلحَذْفُ عِنْدَهُمْ**) أى عند النحاة أو العرب (**كَثِيرٌ مُنْجَلِى . فى عائِدٍ مُتَّصِلٍ إنِ ٱنْتَصَبْ * بِفِعْلٍ**) تام (**أوْ وَصْفٍ**) هو غير صلة أل فالفعل (**كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ**) أى نرجوه ،

(قوله على أن المراد هو يضرب إلخ) أما على قطع النظر عن الضمير وجعل الباقى بعد حذفه صلة مستقلة فيجوز **(قوله بأن كان مفردا)** أى اسما واحدا **(قوله نحو أيهم أشد إلخ)** فى كلامه لف ونشر مرتب **(قوله ألا يكون معطوفا)** اشترط هذا الشرط مع أن الكلام فى حذف العائد المبتدأ لأن المعطوف على المبتدأ مبتدأ ، واشترطوه لأن حذفه وحده يؤدى إلى بقاء العاطف بدون المعطوف ومع العاطف فيه صورة الإخبار عن مفرد بمثنى **(قوله ألا يكون معطوفا عليه)** لأنه يؤدى إلى وقوع حرف العطف صدرا أو الإخبار عن مفرد بمثنى صورة **(قوله ألا يكون بعد لولا)** لوجوب حذف الخبر بعدها بقيده الآتى فلو حذف العائد لأدى إلى الإجحاف ، وبقى شرطان آخران ألا يكون بعد حرف نفى نحو جاء الذى ما هو قائم وألا يكون بعد حصر نحو جاء الذى ما فى الدار إلا هو وإنما فى الدار هو ، وأما اشتراط كونه غير منسوخ احترازًا عن نحو اللذان كانا قائمين فمعلوم من إطلاق لفظ المبتدأ لأن المنسوخ لا يسمى مبتدأ على الإطلاق **(قوله أفهم كلامه)** أى حيث أشار إلى حذف الصدر بقوله : وفى ذا الحذف **(قوله فلا يجوز جاء اللذان قام إلخ)** لأن الفاعل ونائبه لا يحذفان إلا فى مواضع ليس هذا منها **(قوله عندهم)** متعلق بكثير وقوله كثير منجلى خبران للحذف . وقوله فى عائد متعلق بكثير ومنجلى على سبيل التنازع هذا هو الظاهر . وفى كلامه من عيوب القافية التضمين[1] وهو تعلقها بما بعدها إلا أن يخص بكون ما بعدها ركن الإسناد كما قاله بعضهم **(قوله متصل)** فى مفهومه تفصيل فإن كان انفصال الضمير لمعنى يفوت بحذفه بأن كان للتقديم أو لكونه بعد أداة الحصر امتنع حذفه وإن لم يكن لذلك جاز نحو ﴿ **ومما رزقناهم ينفقون** ﴾ [البقرة : ٣] بناء على تقدير العائد منفصلا لأنه أرجح أى رزقناهم إياه على أنه سيأتى عن الروداني أن المراد بالمتصل هنا ما ليس واجب الانفصال وعليه يخرج القسم الأول ويدخل الثانى .

---

(١) التضمين أحد عيوب القافية ، وهو تعلق ما فيه قافية بأخرى، وهو قبيح إن كان مما لا يتم الكلام بدونه ـ ومقبول ـ إذا كان فيه بعض المعنى لكنه يفسر ما بعده .

أو هذا الذى بعث الله رسولا أى بعثه ، ومما علمت أيدينا أى علمته . والوصف كقوله :

[١١٦] **ما اللهُ مُوليكَ فَضْلٌ فأحمَدَنْهُ به فما لدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ ولا ضَرَرُ**[١]

أى الذى الله موليكه فضل ، وخرج عن ذلك نحو جاء الذى إياه أكرمت ، وجاء الذى

(قوله إن انتصب * بفعل أو وصف) فإن قلت قد نصوا فى قوله تعالى : ﴿ **أين شركائى الذين كنتم تزعمون** ﴾ [القصص : ٦٢] أنه يجوز أن يكون التقدير يزعمونهم شركائى وهذا لا إشكال فيه ، وأن يكون التقدير تزعمون أنهم شركائى وعلى هذا فقد صح حذف العائد المنصوب بغير فعل ولا وصف . قلت الذى اعتمد بالحذف المعمول المشتمل على الضمير و لم يعتمد الضمير بالحذف ورب شىء يجوز تبعا لغيره ولا يجوز مستقلا ، مثاله حذف الفاعل فى نحو زيدا ضربته تبعا للفعل وحذف الفاء فى نحو ﴿ **فأما الذين اسودّت وجوههم أكفرتم** ﴾ [آل عمران : ١٠٦] ، تبعا للقول اهـ دمامينى **(قوله أو وصف)** أى تام أيضا ليخرج نحو جاء الذى أنا كائنه **(قوله غير صلة أل)** أما منصوب صلة أل فلا يجوز حذفه إن عاد إليها لدلالتهم بذكر الضمير على اسميتها الخفية وعند حذفه يفوت الدليل فإن عاد إلى غيرها جاز حذفه نحو جاء الذى أنا الضارب أى الضاربه وبذلك يقيد إطلاقه الآتى أيضا ، أما جاء رجل أنا الضارب أى الضاربة فلا حاجة إلى الاحتراز عنه بالتقييد لأن المحذوف غير عائد الموصول والكلام فى حذف عائده **(قوله ومما عملت أيدينا)** ونحو قوله تعالى : ﴿ **وما عملت أيديهم** ﴾ [يس : ٣٥] ، فى قراءة الكوفيين إلا حفصا بالحذف أى عملته كما فى قراءة الباقين . قال الأصفهانى شارح اللمع لم يأت فى القرآن إثبات العائد اتفاقا إلا فى ثلاث آيات : ﴿ **كالذى يتخبطه الشيطان من المس** ﴾ [البقرة : ٢٧٥] ، ﴿ **كالذى استهوته الشياطين** ﴾ [الأنعام : ١٧١] ، ﴿ **واتل عليهم نبأ الذى آتيناه** ﴾ [الأعراف : ١٧٥] ، شرح الجامع **(قوله أى الذى الله موليكه)** قدر الضمير متصلا مع أن الراجح انفصاله لأن الكلام فى المتصل ومنه يعلم أن المراد بالمتصل هنا ما ليس واجب الانفصال قاله الروداني **(قوله نحو جاء الذى إياه أكرمت)** أى وجاء الذى لم أكرم إلا إياه فلا يجوز حذف العائد لأنه لو حذف فى الأول لتبادر إلى الذهن تقديره مؤخرا فيفوت الغرض من تقديره وهو الحصر أو الاهتمام ، ولو حذف فى الثانى لتبعه فى الحذف إلا فيتوهم نفى الفعل عن المذكور والمراد نفيه عن غيره قاله ابن هشام فى شرح بانت سعاد . ويؤخذ من العلة ما قدمناه من أن محل منع حذف المنفصل إذا كان انفصاله بسبب التقديم أو الحصر فلو كان لغرض لفظى جاز حذفه نحو فاكهين بما آتاهم ربهم أى آتاهم إياه . ولا يقدر متصلا لما مر من أن انفصال ثانى الضميرين المتحدين غيبة المختلفين فى الإفراد والتذكير وفروعهما مع الفصل بينهما بحرف أو حرفين أحسن من اتصاله فالمناسب حمل القرآن عليه وبهذا تعرف ما فى كلام البعض فتأمل .

[١] هو أيضا من البسيط . وكلمة ما موصولة فى محل الرفع على الابتداء وخبره فضل . وقوله الله موليك جملة من المبتدأ والخبر صلة للموصول ، والعائد محذوف تقديره موليكه أى موليك إياه : من أولاه النعمة إذا أعطاه إياها . وفيه الشاهد وهو حذف الضمير المنصوب بالوصف العائد إلى الموصول . والفاء فى الموضعين للتعليل . والنون فى احمدنه مخففة للتأكيد والباء فى به تصلح للسببية ، والضمير يرجع إلى الفضل . قوله فما لدى غيره أى ليس عند غير الله نفع حاصلا ولا ضرر .

إنه فاضل ، وجاء الذى كأنه زيد ، والضاربها زيد هند ، فلا يجوز حذف العائد فى هذه الأمثلة ، وشذ قوله :

[١١٧] مَا الْمُسْتَفِزُّ الهوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ ... وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلاَ كَدَرِ

وقوله(١) :

[١١٨] فِى الْمُعْقِبِ الْبَغْيِ أَهْلَ الْبَغْيِ مَا ... يَنْهَى أمْرَأً حَازِمًا أَنْ يَسْأَمَـا

[١١٩] أَخٌ مُخْلِصٌ وَافٍ صَبُورٌ مُحَافِظٌ ... عَلَى الْوُدِّ والْعَهد الذِّى كَانَ مَالِكُ

أى كأنه مالك .

(تنبيهات): فى عبارته أمور : الأول ظاهرها أن حذف المنصوب بالوصف كثير كالمنصوب بالفعل وليس كذلك ، ولعله إنما لم ينبه عليه للعلم بأصالة الفعل فى ذلك وفرعيه الوصف فيه مع إرشاده إلى ذلك بتقديم الفعل وتأخير الوصف . الثانى ظاهرها أيضا التسوية بين الوصف الذى هو غير صلة أل والذى هو صلتها . ومذهب الجمهور أن منصوب صلة أل لا يجوز حذفه . وعبارة التسهيل وقد يحذف منصوب صلة الألف والام(٢) .

(قوله ما المستفز) أى المستخف . والهوى فاعل المستفز والهاء المحزوفة مفعوله أى المستفزه . وأتيح بفوقية فتحتية فحاء مهملة أى قدر كذا فى العينى **(قوله فى المعقب البغى إلخ)** أى فى الشيء الذى يعقبه البغى أهل البغى ما يمنع الرجل الضابط أن يسأم من سلوك طريق السداد . فالبغى فاعل وأهل مفعوله الأول مؤخر والهاء المحذوفة مفعوله الثانى مقدم أى المعقبة ، كذا فى العينى وإسناد النهى إلى مدلول الضمير الراجع إلى ما مجاز **(قوله كان مالك)** علم لرجل والضمير فى كأنه إلى الأخ(**) **(قوله تنبيهات)** وفى نسخ تنبيه وكل منهما غير مناسب أما الأولى فلأن المعدود الأمور لا التنبيهات

---

[١١٧] هو أيضا من البسيط **(قوله ما بمعنى)** ليس والمستفز من الاستفزاز وهو الاستخفاف والهوى فاعله والمفعول محذوف تقديره ما المستفزه الهوى وفيه الشاهد حيث حذف فيه الضمير المنصوب الذى لصله الألف واللام إذ أصله ما الذى هو مستفزة الهوى وهذا نادر . وقوله محمود عاقبة : كلام إضافى منصوب لأنه خبر ما **(قوله ولو أتيح)** أى ولو قدر له : من أتاح الله الشيء إذا قدره ومادته تاء مثناة من فوق وياء اخر الحروف وحاء مهملة ، والمعطوف عليه محذوف تقديره إن لم يتح له صفو وان أتيح له . وكذا جواب الشرط محذوف وهو لا يحمد عاقبته . حذف لدلالة الجملة الأولى عليه . وحاصل المعنى ليس الذى استفزه الهوى أى استخفه وغلبه محمودا عاقبته وإن قدر له صفاء بلا كدر .

[١١٨] هو من البسيط المجزوء السالم . معناه فى الشيء الذى يعقب البغى أهل البغى من النكال ما يمنع الرجل الجازم الضابط أن يسأم أى يمل من سلوك طريق السداد . والمعقب اسم فاعل من أعقب وهو يتعدى إلى مفعولين ، قال تعالى ﴿فأعقبهم نفاقا﴾ والبغى مرفوع لأنه فاعله . وأهل البغى كلام إضافى مفعول أول ، والمفعول الثانى هو العائد المحذوف لأن أصله فى المعقبه ، البغى وفيه الشاهد حيث حذف العائد المنصوب بالوصف وهو قليل والجملة خبر عن ما فى قوله ما ينهى ، وهى موصولة وينهى صلتها ، وامرأ مفعوله ، وحاز ما صفته ، وأن مصدرية والتقدير ينهاه عن السآمة فى سلوك طريق السداد فافهم.

[١١٩] البيت من الطويل ، وقائله مجهول . والشاهد فيه قوله : «العهد الذى كان مالك» حيث حذف العائد من جملة الصلة ، التى هى قوله : «كان مالك» إلى الموصول ، مع أن العائد منصوب بفعل ناقص .

---

(١) البيت مجهول القائل وهو من البسيط . والشاهد فيه حذف الضمير العائد إلى «أل» من الصلة وهذا شاذ لا يقاس عليه . لأن المنصوب عائد على أل نفسها ، وهو الذى يدل على إسمية أل ؛ فإذا حذف زال الدليل على ذلك .

(٢) انظر تسهيل الفوائد صـ ٣٥ .

(**) قوله والضمير فى كأنه للأخ لا يخلو عن شيء ، فإنه على ذلك لم يكن عائدا على الموصول مع أن البيت مسوق للاستشهاد على حذف العائد المنصوب بالفعل الناقص شذوذا ، فالأولى ما أفاده غيره من قوله أخ إلخ خبر مقدم ومالك مبتدأ مؤخر ، واسم كان ضمير مستتر يعود على مالك وخبرها هو المحذوف العائد على الذى ، أى الذى كان مالك إياه ، أى عليه تأمل اهـ . مصححه .

الثالث شرط جواز حذف هذا العائد أن يكون متعينا للربط قاله ابن عصفور ، فإن لم يكن معينا لم يجز حذفه نحو جاء الذى ضربته فى داره . الرابع إنما لم يقيد الفعل بكونه تاما اكتفاء بالتمثيل كما هى عادته . الخامس إذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففى توكيده والعطف عليه خلاف أجازه الأخفش والكسائى ، ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة ؛ واتفقوا على مجيء الحال منه إذا كانت متأخرة عنه نحو هذه التى عانقت مجردة : أى عانقتها مجردة ، فإن كانت الحال متقدمة نحو هذه التى مجردة عانقت فأجازها ثعلب ومنعها هشام[1] . وهذا شروع فى حكم حذف العائد المجرور ، وهو على نوعين : مجرور بالإضافة ومجرور بالحرف . وبدأ بالأول فقال : (**كَذَاكَ**) أى مثل حذف العائد المنصوب المذكور فى جوازه وكثرته (**حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ**) عامل (**خُفِضَا * كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ**) فعل (**أَمْرٍ مِنْ قَضَى**) قال تعالى ﴿**فاقض ما أنت قاض**﴾ [طه : ٧٢] ، أى قاضيه . ومنه قوله :

[١٢٠] **وَيَصْغُرُ فى عَيْنِى تِلاَدِى إذا انْثَنَتْ ... يَمِينى بِإدْرَاكِ الَّذِى كُنْتُ طَالِباَ**

ماعدا الخامس وأما الثانية فلأن الخامس ليس من الأمور الواردة على عبارة المصنف والمناسب تنبيهان بالتثنية الأول فى عبارته أمور ثم يقول بدل قوله الخامس الثانى (**قوله بأصالة الفعل فى ذلك**) أى فى حذف المعمول الذى هو نوع من التصرف الذى الأصل فيه الفعل (**قوله وعبارة التسهيل إلخ**) مقابل لماقبله ويمكن حملها على منصوب صلة أل العائد إلى غيرها فلا ينافى كلام الجمهور ولا يعارضه التعبير بقد لأن التقليل نسبى فاندفع ما للبعض (**قوله حذف هذا العائد**) لو حذف لفظ هذا لكان أحسن لأن هذا الشرط عام كما سيأتى قاله سم (**قوله لم يجز حذفه إلخ**) لأن الضمير المجرور يغنى عنه فى الربط فيتبادر إلى ذهن السامع أن لا حذف وأن المجرور هو الرابط مع ملاحظة للتكلم المحذوف رابطا ولأنه لا يدرى أمدلول الموصول هو المضروب أم غيره فى داره مع أن المقصود إفادة أنه المضروب فلو قطع النظر عن المحذوف ولوحظ المجرور رابطا ولم يقصد إفادة عين المضروب جاز الحذف (**قوله إنما يقيد الفعل بكونه تاما إلخ**) فيه أن الناظم لا يراه كما صرح بذلك قاله يس (**قوله ففى توكيده**) نحو جاء الذى ضربت نفسه والعطف عليه نحو جاء الذى ضربت وعمراً .

(**قوله أجازه الأخفش**) تبع فى العزو للأخفش الشيخ المرادى والذى لغيره المنع عنه كما فى المغنى . والأخافشة ثلاثة لكن المراد عند الإطلاق أبو الحسن الأخفش شيخ سيبويه قاله الشيخ يحيى (**قوله فأجازها ثعلب**) هو الراجح (**قوله ما يوصف عامل**) أى ناصب للعائد محلا باعتبار أنه فى المعنى مفعوله لاستيفائه شروط عمله وإن كان جاراله محلا أيضا باعتبار الإضافة والمراد بالوصف هنا خصوص اسم الفاعل فلا يجوز حذف العائد المخفوض باسم المفعول نحو جاء الذى

---

[١٢٠] قاله بن ناشب من بنى مازن ، وكان أصاب دما فهدم بلال داره . وقيل إن الحجاج هو الذى هدم داره بالبصرة وحرقها وهو من قصيدة من الطويل (**قوله تلادى**) بكسر التاء المثناة من فوق هو ما تحبه أنت من مال ، وهو فاعل تصغر ، وأراد به صغر ، القدر وخص التلاد لأن النفس أضن به . ونبه بهذا على أنه كما يخفف على قلبه ترك الدار خشية التزام العار كذلك يقل فى عينه إنفاق المال عند إدراك المطلوب (**قوله إذا انثنت**) أى انصرفت . المعنى يحقر فى عينى أعز أموالى ولا أراه شيئا إذا ظفرت بإدراك ما انا طالبه ، وجواب إذا مقدم عليه . والشاهد فى قوله طالبا حيث حذف العائد المجرور بإضافة الوصف إليه ، إذ أصله كنت طالبه ، كما فى قوله تعالى ﴿**فاقض ما أنت قاض**﴾ أى قاضيه .

أى طالبه . أما المجرور بإضافة غير وصف نحو وجهه حسن أو بإضافة وصف غير عامل نحو جاء الذى أنا ضاربه أمس فلا يجوز حذفه .

(تنبيه)*: إنما لم يقيد الوصف بكونه عاملا اكتفاء بإرشاد المثال إليه وَ **(كَذَا)** يجوز حذف العائد **(ٱلَّذِي جُرَّ)** وليس عمدة ولا محصورا **(بِمَا ٱلْمَوْصُولَ جَرّ)** من الحروف مع اتحاد متعلقى الحرفين لفظا ومعنى **(كَمُرَّ بِالَّذِى مَرَرْتُ فَهْوَ بَرّ)** أى مررت به ومنه ﴿ **ويشرب مما تشربون** ﴾ [المؤمنون : ٣٣] ، أى منه . وقوله :

[١٢١] **لاَ تَرْكَنَنَّ إِلَى الأَمْرِ الَّذِى رَكَنَتْ أَبْنَاءُ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ**

أى ركنت إليه وقوله :

[١٢٢] **لَقَدْ كُنْتَ تُخْفِى حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةٍ فَبُحْ لاَنَ مِنهَا بِالَّذِى أَنْتَ بَائِحُ**[٢]

أنت مضروبه قاله فى التصريح ، وظاهره ولو اسم مفعول المتعدى إلى اثنين نحو جاء الذى أنت معطاه والذى تميل إليه نفسى جواز حذف مخفوضه . لا يقال إذا اشترط فى الوصف الخافض كونه ناصبا محلا كان هذا مكررا مع قوله والحذف عندهم إلخ لأنا نقول المراد بالمنصوب فيما مر المنصوب فقط لا المنصوب والمجرور باعتبارين **(قوله بعد أمر من قضى)** أى بعد فعل أمر مشتق من قضى بقصر الممدود للضرورة على تقدير المصدرية أو من مادة قضى فعلا ماضيا على تقدير الفعلية قاله الشيخ خالد **(قوله ويصغر فى عينى تلادى)** هو بكسر الفوقية ما ولد عندك من مالك كالتالد . والتلد بفتح التاء وضمها ، والتلد بفتحتين والتليد والمتلد قاله فى القاموس . وخصه بالذكر لأن النفس أضمن به إذا اثنت أى انصرفت ، أى يحقر فى عينى أعز أموالى إذا ظفرت بإدراك ما كنت طالبه **(قوله فلا يجوز حذفه)** لأن الحذف إنما هو لكون المجرور منصوبا محلا وهو فيما ذكر غير منصوب محلا **(قوله يجوز حذف العائد)** حل معنى أشار به إلى وجه الشبه لا حل إعراب وإلا فكذا خبر مقدم والذى مبتدأ مؤخر **(قوله وليس عمدة إلخ)** حاصله أن شروط حذف العائد المجرور بالحروف باطراد سبعة : ثلاثة تؤخذ من قول المصنف بما الموصول جر وهى جر الموصول بالحرف وأن يكون الجار له موافقا لجار العائد لفظا ومعنى كما يدل على ذلك كلام الشارح الآتى وزاد الشارح أربعة تؤخذ من مثال المصنف وهى : ألا يكون العائد عمدة ولا محصورا وأن يتحد متعلقا الحرفين لفظا ومعنى أما حذفه فى نحو ذلك الذى يبشر الله عباده أى به فسماعى **(قوله لفظا)** أى مادة لا هيئة فلو كان أحدهما ماضيا والآخر مضارعا ، أو فعلا والآخر اسم فاعل لم يضر .

---

[١٢١] قاله كعب بن زهير قائل بانت سعاد الذى أنشده بحضرة النبى ﷺ : وقبله بيت آخر وهو :

إِنْ تُغْنِ نَفْسُكَ بِالأَمْرِ الَّذِى عُنِيتْ نُفُوسُ قَوْمٍ سَمَوْا تَظْفَر بِمَا ظَفِرُوا

وهما من البسيط **(قوله لا تركنن)** من ركن يركن بفتح عين الفعل فيهما ركنا : إذا مال . ولغة سفلى مضر ركن يركن من باب نصر ينصر . وقال قوم ركن يركن بالكسر فى الماضى والضم فى الغابر وهو شاذ **(قوله ركنت أبناء يعصر)** صلة للموصول والعائد محذوف تقديره ركنت إليه . وفيه الشاهد حيث حذف الضمير المجرور بالحرف لأن الموصوف بالموصول مجرور بمثله ، ففى مثل ذلك يجوز حذف العائد لكون الموصوف هو الموصول فى المعنى . ويعصر بفتح الياء آخر الحروف وسكون العين وضم الصاد وفى آخره راء كلها مهملات ، وهو اسم رجل لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل ، وهو اسم أبى قبيلة منها باهلة . والضمير فى اضطرها يرجع إلى الأبناء ، والتأنيث باعتبار القبيلة

[١٢٢] قاله عنترة بن شداد العبسى . وهو من قصيدة طويلة من الطويل . وسمراء اسم امرأة . وحقبة بكسر الحاء وسكون القاف وفتح الباء الموحدة ، ومعناها مدة طويلة ، وانتصابها على الظرفية . وأصلها فى اللغة يطلق على ثمانين عاما . وقد ضبطه بعضهم خفية من خفى الشىء إذا لم يظهر =

أى بائح به . وخرج عن ذلك نحو جاء الذى مررت به ، ومررت بالذى مر به ، ومررت بالذى ما مررت إلا به ، ورغبت فى الذى رغبت عنه ، وحللت فى الذى حللت به ، ومررت بالذى مررت به تعنى بإحدى الباءين للسببية والأخرى الإلصاق ، وزهدت فى الذى رغبت فيه ، وسررت بالذى فرحت به ، ووقفت على الذى وقفت عليه تعنى بأحد الفعلين الوقف والآخر الوقوف ، فلا يجوز حذف العائد فى هذه الأمثلة . وأما قول حاتم :

[١٢٣] وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَىَّ قَوْمِى ... وَأَىُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِى

أى فيه . وقول الآخر :

[١٢٤] وَإِنَّ لِسَانِى شَهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا ... وَهُوَّ عَلَى مَن صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ

(قوله أى منه) لم يقدر العائد منصوبا أى تشربونه لأن ما كان مشروبا لهم لا ينقلب مشروبا للغير هم وتصحيحه بجعل المعنى مما تشربون جنسه تكلف (قوله إلى الأمن) أى الفرار من القتال كما قاله يس . ويعصر كينصر أبو قبيلة كما قاله العينى (قوله سمراء) اسم امرأة ، حقبة بحاء مهملة مكسورة فقاف ساكنة فموحدة أى مدة طويلة ، وضبطه بعضهم بخاء معجمة مضمومة ففاء فتحتية من خفى الشيء إذا لم يظهر والأول أصح . وقوله فبح بضم الموحدة جواب شرط محذوف تقديره إذا كان كذلك فبح وقوله لأن : أصله الآن نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الهمزة لالتقائهما اهـ . عينى ببعض زيادة وحذف (قوله ورغبت فى الذى رغبت عنه) ظاهر صنيعه أن المتعلقين فى هذا المثال متحدان لفظا ومعنى لأنه سيذكر أمثلة اختلافهما مع أنهما مختلفان معنى لأن معنى الأول المحبة والثانى الزهد . وأجاب شيخنا بأنهما متحدان معنى بقطع النظر عن الحرف قال وفيه بعد وأجاب غيره بأن اختلاف معنى المتعلق فى هذا المثال حاصل غير مقصود (قوله وسررت بالذى فرحت به) استوجه .

= والأول أصح (قوله فبح) جواب شرط محذوف تقديره إذا كان كذلك فبح ، وهو بضم الباء الموحدة وسكون الحاء المهملة أمر من باح بالشيء يبوح به إذا أعلن . والبائح فاعل منه (قوله لان) أصله الآن ، فحذف منه الهمزتين ، ويقال لان لغة فى الآن ، كما يقال فيه تلان أيضا بالتاء المثناة من فوق . وقد روى الأعلم هذا البيت هكذا :

تَعَزَّفْتَ عَنْ ذِكْرَى سُمَيَّةَ حِقْبَةً ... فَبُحْ عَنْكَ مِنْهَا بِالَّذِى أَنْتَ بَائِحُ

ثم قال الحقبة السنة . ومعنى فبح عنك منها أى أخبر عن نفسك ما كنت تكتمه من حبها والاشتياق إليها (قوله انت بائح) جملة اسمية صلة للموصول ، والعائد محذوف تقديره أنت بائح به . وفيه الشاهد وذلك لأن العائد إذا كان مجرورا بحرف لا يحذف إلا إذا دخل على الموصول حرف مثله ، نحو مررت بالذى مررت به . ولك أن تقول مررت بالذى مررت بدون به .

[١٢٣] قاله حاتم بن عدى الطائى . وهو من الوافر (قوله ومن) للتعليل كما فى قوله تعالى ﴿مما خطاياهم اغرقوا﴾ يتعلق بيجور ، أى ولأجل الحسد يجوز على قومى . والحسد تمنى زوال نعمة المحسود . والجور الظلم (قوله وأى) ههنا استفهامية أضيفت إلى الدهر . وذو بمعنى الذى وهى ذو الطائية . ولم يحسدونى جملة صلتها . والعائد محذوف تقديره لم يحسدونى فيه وفيه الشاهد فإنه حذف العائد المجرور والحال أن شروطه لم تكمل . وهذا شاذ وقيل نادر .

[١٢٤] قاله رجل من همدان لم يسم . وهو من الطويل . وشهدة بضم الشين وهى العسل المشمع (قوله يشتفى بها) جملة فى محل الرفع =

(١) لقد حذف الضمير فى البيت وذلك شاذ ، والمعنى : أى لم يحسدونى فيه ، فقد حذف الضمير المجرور بالحرف مع عدم جر الاسم الموصول ـ لمو ـ.

أى عليه فشاذان وحكم الموصوف بالموصول فى ذلك حكم الموصول كما فى قوله :

[١٢٥] لاَ تَرْكَنَنَّ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِى رَكَنَتْ

البيت . وقد أعطى الناظم ما أشرت إليه من القيود بالتمثيل .

(تنبيهات): الأول حذف العائد المنصوب هو الأصل ، وحمل المجرور عليه لأن كلا منهما فضلة . واختلف فى المحذوف من الجار والمجرور أولا : فقال الكسائى حذف الجار أولا ثم حذف العائد . وقال غيره حذفا معا . وجوّز سيبويه والأخفش الأمرين ا هـ . الثانى قد يحذف ما علم من موصول غير أل ، ومن صلة غيرها : فالأول كقوله :

شيخ الإسلام ما ذهب إليه بعضهم من جواز حذف العائد فى هذه الصورة وخرّج عليه قوله تعالى ﴿**فاصدع بما تؤمر**﴾[الحجر : ٩٤]أى اؤمر بما تؤمر به ،وقال الأول الحذف تدريجى فالمحذوف فى الآية عائد منصوب لا مجرور ، وله أن يقول التقدير تؤمره على لغة تعديته إلى الثانى بنفسه كقوله أمرتك الخير أو ما موصول حرفى كما جوزه غير واحد كالبيضاوى واستظهره فى المغنى أى اجهر بأمرك **(قوله ومن حسد)** من تعليلية **(قوله شهدة)** أى كالشهدة وكذا قوله علقم . وهوّ بتشديد الواو كما هو أحد اللغات السابقة والشاهد فى قوله على من صبه الله إذ فيه حذف العائد مع اختلاف متعلقى الحرفين إذ متعلق الأول متعلق الكاف الداخلة تقديرا على علقم كما مر أو نفس علقم لتأوله بمعنى المشتق أى شاق ومتعلق الثانى صب فعلم ما فى كلام البعض من التساهل **(قوله فشاذان)** رد بأن محل الشروط المتقدمة ما لم يتعين الحرف المحذوف كما فى البيتين فلا شذوذ **(قوله وحكم الموصوف بالموصول إلخ)** مثل ذلك المضاف للموصول كمررت بغلام الذى مررت أى به كما قاله المرادى والدمامينى كلاهما فى شرح التسهيل والمضاف بالموصوف بالموصول كمررت بغلام الرجل الذى مررت أى به كما بحثه الشنوانى وغيره **(قوله واختلف فى المحذوف إلخ)** لا يخفى أن الخلاف ليس فى المحذوف أولا لأن القول الثانى إنما هو بحذفهما معا فلا أولية فكان الأولى أن يقول واختلف فى كيفية الحذف **(قوله فقال الكسائى إلخ)** تظهر فائدة الخلاف فى نحو ﴿ **ذلك الذى يبشر الله عباده** ﴾[الشورى : ٢٣]أى به فعلى رأى الكسائى الحذف قياسى لأن المحذوف عائد منصوب وعلى رأى غيره سماعى لعدم جر الموصول بل حذف كل عائد مجرور على قول الكسائى من حذف المنصوب بخلافه على قول غيره ، ويلزم حينئذ أن الكسائى ينكر حذف العائد المجرور ولا يقول به ، اللهم إلا أن تجعل تسميته مجرورا على قوله باعتبار ما قبل الحذف فتأمل **(قوله من موصول)** أى اسمى لأن الكلام فيه أما الحرفى فلا يجوز حذفه إلا أن فيجوز حذفها باطراد إجماعا فى نحو .

= صفة لشهدة **(قوله وهوّ)** بتشديد الواو مبتدأ وعلقم خبره على تأويل مرّ وفيه الشاهد حيث حذف العائد المجرور بالحرف مع اختلاف المتعلق، إذ التقدير وهو علقم على من صبه الله عليه . وهذا شاذ . وفيه شذوذ آخر وهو اختلاف متعلق الحرفين ، فإن على الظاهر يتعلق بقوله علق المقدر، وعلى المقدر يتعلق بقوله صبه، وهو من صببت الماء فانصب : أى سكبته فانسكب . والعلقم الحنظل. والمعنى أن لسانى مثل العسل يشتفى به الناس، ولكنه مثل العلقم على من سلطه الله عليه.

[١٢٥] مر هذا الشاهد برقم ١١٩ انظره فى موضعه .

[١٢٦] أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنكُمْ وَيَمْدَحُــهُ وَيَـنْصُرُهُ سَوَاءُ

والثانى كقوله :

[١٢٧] نَحْنُ ٱلْأُلَى فَاجْمَعْ جُمُـو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا

وقد تقدم هذا الثانى .

(خاتمة) : الموصول الحرفى كل حرف أول مع صلته بمصدر(٢) وذلك ستة : أن. وأن.

﴿يريد الله ليبين لكم﴾ [النساء : ٢٦] ، وعلى خلاف فى نحو ﴿ومن آياته يريكم البرق﴾ [الروم : ٢٤] وتسمع بالمعيدى خير من أن تراه . ويجوز حذف صلة الحرفى إن بقى معمولها نحو أما أنت منطلقا انطلقت أى لأن كنت منطلقا انطلقت فحذفت كان وبقى معمولها ، فإن لم يبق معمولها فلا كما فى التسهيل **(قوله كل حرف إلخ)** اعترض هذا الضابط بشموله همزة التسوية . وأجيب بأن المؤوّل بالمصدر ما بعدها لا هو معها أو يدّعى عدّها من الموصولات الحرفية وفى كل من الجوابين نظر وإن أقرهما البعض وغيره أما الأول فلأن المؤول بالمصدر فى الموصولات الحرفية أيضا ما بعدها لتصريحهم بأنها آلة فى السبك والمسبوك ما بعدها وأما الثانى فتلاعب بارد والأقرب أن فيه حذفا والتقدير كل حرف مصدرى : هذا ، ومقتضى كلامه حرفية الذى المصدرية وهو أيضا مقتضى كلام التوضيح وهو الظاهر ونقل فى التصريح عن الرضى أنه قال لا خلاف فى اسمية الذى المصدرية على القول بمجيئها مصدرية **(قوله أول)** أى بالقوة والصلاحية وإن لم تؤول بالفعل **(قوله مع صلته)** أى ما اتصل به فالمراد الصلة اللغوية فلا يقال العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول ففى التعريف دور أفاده اللقانى **(قوله ستة)** الراجح خمسة بإسقاط الذى وأما ﴿وخضتم كالذى خاضوا﴾ [التوبة : ٦٩] فأجيب عنه بأنه يحتمل أن الأصل كالذين حذفت النون على لغة أو إن الأصل كالخوض الذى خاضوه فحذف الموصوف والعائد أو أن الأصل كالجمع الذى خاضوا فأفراد أولا باعتبار لفظ الجمع وجمع ثانيا باعتبار معناه واستشكل اللقانى القول بأنها تكون موصولا حرفيا باقترانها بأل لأنها بجميع أقسامها من خواص الاسم وأقره شيخنا والبعض ولصاحب هذا القول دفع الإشكال بمنع أنها بجميع أقسامها من خواص الاسم بدليل أن أل الموصولة تدخل على غير الاسم فليكن مثلها أل فى الذى فتأمل .

---

[١٢٦] البيت من الوافر ، وقائله حسان بن ثابت ـ رضى الله عنه ـ، والبيت من شواهد المغنى ٦٢٥ ، والمحتسب ٤٣/١ ، ... والشاهد فيه قوله : « أمن يهجو ... ويمدحه » حيث حذف الشاعر الموصول وأبقى صلته .

[١٢٧] مر هذا الشاهد برقم ١٠٥ انظره فى موضعه .

---

(٢) انظر الكفاية ٢٤٠/٢ .

وما . وكى . ولو . والذى . نحو ﴿ أو لم يكفهم أنا أنزلنا ﴾ [العنكبوت : ٥١]

(قوله أن) أى المشددة وتوصل بمعموليها وتؤوّل بمصدر من خبرها مضاف إلى اسمها إن كان خبرها مشتقا أو بالكون المضاف إلى اسمها إن كان جامدا ومثلها المخففة منها **(قوله وأن)** أى الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماض خلافا لابن طاهر فى دعواه أن الموصولة بالماضى غير الموصولة بالمضارع مستدلا بأنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعه بالنصب كما حكم على موضعه بالجزم بعد إن الشرطية ولا قائل به . وأجاب ابن هشام بأن الحكم على موضع الماضى بالجزم بعد إن الشرطية لأنها أثرت فى معناه القلب إلى الاستقبال فأثرت الجزم فى محله بخلاف أن المصدرية أو مضارعا أو أمرا على قول سيبويه فى هذا وصحح ، واستدل عليه بدخول حرف الجر فى قولهم كتبت إليه بأن قم لأن حرف الجر ولو زائد لا يدخل على اسم أو مؤوّل به . وقال أبو حيان لا يقوى عندى وصلها بالأمر لأمرين : أحدهما أنها إذا سبكت والفعل بمصدر فات معنى الأمر المطلوب . والثانى أنه لا يوجد فى كلامهم يعجبنى أن قم ولا يجوز ذلك ولو كانت توصل به لجاز . وأجاب ابن هشام عن الثانى بأن عدم الجواز إنما هو من عدم صحة تعلق الإعجاب ونحوه بالإنشاء وكان ينبغى له ألا يسلم مصدرية كى لأنها لا تقع فاعلا ولا مفعولا وأنما تقع مخفوضة بلام التعليل ، وعن الأول فإن فوات الأمر لا يضر كفوات المضى والاستقبال وبحث الدمامينى فى هذا الجواب عن الأول بأن فيه تسليم فوات الأمر عند السبك وهو قابل للمنع ففى الكشاف ما يفيد أن معناه عند السبك مصدر طلبى حيث قال فى تفسير قوله تعالى **﴿إنا أرسلنا نوحا إلى قومه أن أنذر قومك﴾** [نوح : ١] أى بالأمر بالإنذار فعلى هذا يقدر فى نحو كتبت إليه بأن قم ولا تقعد كتب إليه بالأمر بالقيام والنهى عن القعود فلا يفوت معنى الطلب على تقدير التسليم فلا نسلم(١) أن فوات الأمر كفوات المضى والاستقبال لأن السبك مفوّت للأمر بالكلية لعدم دلالة اللفظ حينئذ عليه بوجه بخلافهما لدلالة المصدر على مطلق الزمان التزاما ، وفى الجواب عن الثانى بأنا إذا جعلنا أن الموصولة بالأمر مؤوّلة مع صلتها بمصدر طلبى كما مر لم يكن مانع من تعلق نحو الإعجاب به إذ التقدير أعجبنى الأمر بالقيام . ثم قال ويتجه أن يقال لم يقم دليل للجماعة على أن أن الموصولة بالماضى والأمر هى الناصبة للمضارع لا سيما وسائر الحروف الناصبة لا تدخل على غير المضارع فادعاء خلاف ذلك فى أن من بين أدوات النصب خروج(٢) عن النظائر ولا دليل(٣) .
لهم أيضا على أنَّ أنْ التى يذكر بعدها فعل الأمر والنهى موصول حرفى إذ كل موضع تقع فيه كذلك

---

(١) **(قوله فلا نسلم إلخ)** فيه أن الذى قاس عليه ابن هشام فوات خصوص المضى والاستقبال واللازم إنما هو مطلق زمن .
(٢) **(قوله خروج)** قد يقال هى أم الباب .
(٣) **(قوله ولا دليل)** عدم الوجدان لا يقتضى عدم الوجود على أن هذا سوء ظن بالأئمة .

﴿ وأن تصوموا خير لكم ﴾ [البقرة : ١٨٤] ﴿ بما نسوا يوم الحساب ﴾ [ص : ٢٦] ، ﴿ لكيلا يكون على المؤمنين حرج ﴾ [الأحزاب : ٣٧] ، ﴿ يود أحدهم لو يعمر ﴾ [البقرة : ٩٦] ، ﴿ وخضتم كالذى خاضوا ﴾ [التوبة : ٦٩] .

محتمل لأن تكون تفسيرية أو زائدة[1] فالأول نحو أرسلت إليه أن قم أو لا تقم . والثانى نحو كتبت إليه بأن قم أو لا تقم زيدت فيه أن كراهة دخول حرف الجر على الفعل فى الظاهر والمعنى كتبت إليه بقم او بلا تقم اى بهذا اللفظ فالباء إنما دخلت فى الحقيقة على اسم فتأمل . **(فائدة)** : فى حاشية السيوطى على المغنى عن ابن القيم أن فائدة العدول عن المصدر الصريح إلى أن والفعل ثلاثة أمور : دلالتهما على زمان الحدث : من مستقبل فى نحو يعجبنى أن تقوم ، وماض فى نحو أعجبنى أن قمت ، والدلالة على إمكان الفعل دون وجوبه واستحالته ، والدلالة على تعلق الحكم بنفس الحدث تقول أعجبنى أن قدمت أى نفس قدومك ولو قلت أعجبنى قدومك لاحتمل أن إعجابه الحالة من أحواله كسرعته لا لذاته . ثم نقل عن ابن جنى فرقين : أن أن والفعل لا يؤكد بهما الفعل فلا يقال ضربت أن اضرب ، ولا يوصفان فلا يقال يعجبنى أن تضرب الشديد بخلاف المصدر الصريح فيهما اهـ . أقول بقى أمران : أحدهما سد أن والفعل مسد الاسم والخبر فى نحو عسى أن تكرهوا شيئا بناء على نقصان عسى ومسد المفعولين فى نحو ﴿**أحسب الناس أن يتركوا**﴾ [**العنكبوت** :٢] . **ثانيهما صحة الإخبار به عن الجثة بلا تأويل عند بعضهم فى نحو زيد إما أن يقول كذا وإما أن يسكت لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بينهما بخلاف المصدر الصريح (قوله وما)** وتكون زمانية أى يقدر الزمان قبلها وغير زمانية ، وتوصل بالماضى والمضارع المتصرفين ولو تصرفا ناقصا بدليل وصلها بدام وندر وصلها بجامد كخلا وعدا وتوصل أيضا على الأصح بجملة اسمية[2] لم تصدر بحرف بخلاف المصدرة به نحو ما أن نجما فى السماء فالتقدير ما ثبت أن نجما فى السماء . قال فى المغنى وعدات عن قول كثير ظرفية إلى قولى زمانية لتشمل نحو ﴿**كلما أضاء لهم مشوا فيه**﴾ [البقرة : ٢٠] ، فإن الزمان المقدر هنا مخفوض أى كل وقت إضاءة لهم والمخفوض لا يسمى ظرفا وجعل الأخفش كما فى المغنى ما المصدرية موصولة اسمية واقعة على الحدث مقدرا عائدها فمعنى أعجبنى ما قمت أعجبنى القيام الذى قمته **(قوله وكى)** أى الناصبة للمضارع وتقرن بلام التعليل لفظا أو تقديرا وتوصل بالمضارع خاصة **(قوله ولو)** وتوصل بالماضى والمضارع المتصرفين قال ابن هشام ولا يحفظ وصلها بجملة اسمية . قال الدمامينى قلت قد جاء فى قوله تعالى ﴿**يودوا لو أنهم بادون فى الأعراب**﴾ [الأحزاب : ٢٠] ، فلو هذه مصدرية وقعت بعدها أن وصلتها كما وقع ذلك بعد لو الشرطية وقد ذهب كثير إلى أن ما بعدها رفع بالابتداء والخبر محذوف أى ثابت فمقتضى هذا القول جعل ما بعد لو المصدرية كذلك فتكون قد وصلت بالجملة الاسمية على هذا الرأى نعم . ينبغى أن تقيد الاسمية بهذا النوع ولا تؤخذ على الإطلاق فتأمله اهـ . ملخصا . والغالب وقوعها بعد مفهم التمنى كودّ وأحب . ومن خلاف الغالب .

ما كان ضرّك لو مننت وربما *** من الفتى وهو المغيظ المحنق[3]

(١) (قوله أو زائدة) فى التسهيل تزادان جوازبعد لما وبين القسم ولو شذوذا بعد كاف الجر . قال الدمامينى وتزاد أيضا شذوذا بعد إذ .

(٢) (قوله بجملة اسمية) أى نص فيها فلا يرد ما بعد .

(٣) البيت من الكامل ، وقائله قتيلة بنت النضر بن الحارث . وقبله :

فالنضر أقرب من أصبت وسيلة *** وأحقهم إن كان عتق يعتق

ولقد قيل هذا ضمن أبيات قالها بعد قتل النبى ﷺ أباها بعد غزوة بدر . بيت وقوفه من الدعوة الإسلامية .

[المُعرَّف بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ]

(**أَلْ**) بجملتها (**حَرْفُ تَعْرِيفِ**) كما هو مذهب الخليل وسيبويه على ما نقله عنه فى التسهيل وشرحه (**أَوِاللاَّمُ فَقَطْ**) كما هو مذهب بعض النحاة ونقله فى شرح الكافية عن سيبويه (**فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ آلنَّمَطْ**) فالهمزة على الأول عند الأول همزة قطع أصلية وصلت لكثرة الاستعمال[1] ، وعند الثانى زائدة معتد بها فى الوضع[2] ، وعلى الثانى همزة وصل زائدة لا مدخل لها فى التعريف ، وقول الأول أقرب لسلامته من دعوى الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف ، وللزوم فتح همزته ، وهمزة الوصل مكسورة وإن فتحت فلعارض

[المعرف بأداة التعريف]

الأخصر والأنسب بتراجم بقية المعارف أن يقول ذو الأداة ، والتعبير بأداة التعريف أولى من التعبير بأل لجريانه على جميع الأقوال وصدقه على أم فى لغة حمير (**قوله كما هو مذهب إلخ**) أى كالقول الذى هو مذهب والمغايرة بين المشبه والمشبه به بالاعتبار لاعتبار النسبة إلى المصنف فى المشبه والنسبة إلى سيبويه فى المشبه به وجعل الكاف بمعنى على أى بناء على إلخ يوقع فى إشكال آخر وهو اتحاد المبنى والمبنى عليه فتمحل شيخنا والبعض به لا يجدى (**قوله أو اللام**) أو لتنويع الخلاف وتفصيله إلى قولين لا للتخيير وخبر اللام محذوف أى حرف تعريف (**قوله فقط**) الفاء قيل زائدة لتزيين اللفظ وقط بمعنى حسب . وقيل فى جواب شرط مقدر ، وقط بمعنى انته فيكون اسم فعل أو حسب أى إذا عرفت ذلك فانته عن طلب غيره أو فهو حسب أى كافيك (**قوله فنمط عرفت**) أى أردت تعريفه . واعترض بأنه لا فائدة فيه لأنه فى الوضوح غاية . وأجيب بأنه لما كان الباب معقودا للمعرف بالأداة قبح أن يذكر الأداة ولا ينعطف على ذكر المعرف بها وبأنه قصد الإشارة الى محل أداة التعريف وأنه مخالف لمحل أداة التنكير . والنمط يطلق على نوع من البسط وعلى الجماعة الذين أمرهم واحد ، وعلى الطريقة وعلى غير ذلك ، ونمط مبتدأ سوغ الابتداء به الوصف بالجملة بعده . وقوله قل فيه النمط خبر ، والنمط مقول القول وصح نصبه بالقول مع أنه مفرد لأن المراد لفظه (**قوله على الأول**) أى كونها أل بجملتها . وقوله عند الأول أى الخليل . وقوله وعند الثانى أى سيبويه زائدة أى همزة وصل زائدة معتد بها فى الوضع كما فى الهمع وغيره وإن أوهم صنيع الشارح أنها عنده همزة قطع . ومعنى الاعتداد بها وضعا أنها جزء أداة التعريف وإن كانت زائدة فى أداته فهى كهمزة اضرب واللام الأولى فى لعل فاندفع اعتراض اللقانى بأن الاعتداد بها وضعا ينافى زيادتها وحاصل الدفع أن المنافى للاعتداد وضعا الزيادة على الأداة لا فيها أفاده يس (**قوله وعلى الثانى**) أى من قولى المتن وهو كون الأداة اللام فقط وتظهر ثمرة الخلاف بين هذا والقولين قبله فى نحو قام القوم ، فعليه لا همزة هناك أصلا لعدم الاحتياج

---

(١) وهذا هو مذهب الخليل بن أحمد ، حيث إنه قال : إن « أل » برمتها أداة تعريف ، وأن الهمزة فيها همزة قطع ؛ بدليل أنها مفتوحة ، إذ لو كانت وصلا لكسرت ، لأن الأصل فى همزة الوصل الكسر ، ولا تفتح ولا تضم إلا لعارض .

(٢) وهذا ما ذهب إليه سيبويه ، حيث إن اللام وحدها عنده أداة التعريف ، والهمزة زائدة ، وأنها همزة وصل أتى بها للتوصل للساكن بالنطق ، وجاءت الهمزة ليتوصل بها إلى الساكن ولم تتحرك اللام لأن اللام لو حُركت بالكسر كتبت بلام الجر ، وبالفتح التبست بلام الابتداء ، أو بالضم فتكون لا نظير كاف العربية .. انظر شرح ابن عقيل ١/١٧٧ ، ١٧٨ .

كهمزة ايمن الله فإنها إنما فتحت لئلا ينتقل من كسر إلى ضم دون حاجز حصين ، وللوقف عليها فى التذكر ، وإعادتها بكمالها حيث اضطر إلى ذلك كقوله :

[١٢٨] يَا خَلِيلَيَّ ٱرْبَعَا وَٱسْتَخْبِرَا ٱلْـ ـمَنْزِلَ ٱلدَّارِسَ عَنْ حَيٍّ حِلَالِ
مِثْلَ سَحْقِ ٱلْبُرْدِ عَفَّى بَعْدَكَ ٱلْـ ـقَطْرُ مَغْنَاهُ وَتَأْوِيبُ ٱلشَّمَالِ

وكقوله(١) :

[١٢٩] دَعْ ذَا وَعَجِّل ذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَا ال بالشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلِلْنَاهُ بَجَلْ

ودليل الثانى شيئان : الأول هو أن المعرف يمتزج بالكلمة حتى يصير كأحد أجزائها ،

إليها وعليهما حذفت الهمزة لتحرك ما قبلها كذا فى الهمع . قال شارح الجامع : وقيل الأداة الهمزة فقط وزيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام ، فالأقوال أربعة : قولان ثنائيان وقولان أحاديان (**قوله لا مدخل لها فى التعريف**) بدليل سقوطها فى الدرج وقد يقال سقوطها لكثرة الاستعمال (**قوله فيما لا أهلية فيه للزيادة**) أى لأن يزاد فيه لأن الزيادة نوع من التصريف والحرف لا يقبله كما يأتى فى قوله ★ **حرف وشبهه من الصرف برى** ★ ولا يرد لعل فإنها حرف ولامها الأولى زائدة لأنها خارجة عن القياس فلا يقاس عليها أفاده سم (**قوله وللزوم فتح إلخ**) دليل لقوله همزة قطع وما عداه من الأدلة دليل لقوله أصلية (**قوله وإن فتحت فلعارض**) قد يقال فتحها هنا أيضا لعارض وهو كثرة الاستعمال اهـ . دمامينى (**قوله وللوقف عليها**) أى ولا يوقف على أحادى . وقوله فى التذكر أى تذكر ما بعدها وللعرب فى الوقف عليها فيه طريقان : سكون آخرها وإلحاق مدة تشعر باسترساله فى الكلام فيقولون إلى وتعاد على كلا الطريقين كما يستفاد من الهمع وشرح التسهيل للمرادى وغيرهما ولهذا جعلوا البيتين الأولين من الوقف للضرورة لا للتذكر والبيت بعدهما للتذكر وبهذا يعرف ما فى كلام الشارح ، ولو قال وحيث اضطر إلى الوقف لاستقام كلامه (**قوله يا خليلى اربعا**) من ربع يربع بفتح الموحدة فيهما إذا وقف وانتظر ، والدارس المندرس ، وقوله حلال بكسر الحاء أى حالين ، ومثل بالنصب حال من المنزل وقول البعض تبعا للعينى صفة لمنزل لا يصح على القول الصحيح من اشتراط مطابقة النعت للمنعوت تعريفا وتنكيرا لأن مثل لا تتعرف بالإضافة لتوغلها فى الإبهام . وسحق البرد بفتح السين من إضافة الصفة إلى الموصوف أى

---

[١٢٨] قالهما عبيد بن الأبرص وهما من قصيدة من الرمل وفيه الخبن والقصر (**قوله اربعا**) أمر من ربع يربع بفتح عين الفعل فيها إذا وقف وانتظر واستخبرا عطف عليه والشاهد فيه حيث فصل أل من قوله منزل فإن أصله استخبر المنزل الدارس فدل هذا على ما ذهب إليه الخليل كما ذكرنا ، وكذا فى قوله بعدك أل قطر حيث فصل فيهما ، ولو كانت اللام وحدها للتعريف لما جاز فصلها من الكلمة التى عرفها . والمنزل بالنصب مفعول استخبرا ، والدارس بالنصب صفته من درس إذا عفى (**قوله حلال**) بكسر الحاء المهملة وتخفيف اللام أى حى حالين أى نازلين (**قوله مثل**) بالنصب لأنه صفة المنزل والسحق بفتح السين المهملة وسكون الحاء هو الثوب البالى . والبرد بضم الباء الموحدة نوع من الثياب معروف (**قوله عفى**) بالتشديد فعل ، والقطر فاعله : أى المطر . ومغناه بالغين المعجمة مفعوله أى منزله . وتأويب الشمال بفتح الشين المعجمة وتخفيف الميم عطف عليه ، وهى الريح التى تهب من ناحية القطب . وتأويبها تردد هبوبها مع السرعة .

[١٢٩] قاله غيلان بن حريث الربعى الراجز . وهو من الرجز المسدس (**قوله**) عجل أمر ولنا فى محل النصب مفعوله وكذا هذا (**قوله**) وألحقنا فى رواية سيبويه والزقنا (**قوله بذا ال**) أراد به الشحم ، فأفرد أل ثم أعادها فى الشطر الثانى بقوله بالشحم بطريق البدل . وفيه الشاهد حيث احتج به الخليل على أن حرف التعريف هو أل ، وذلك لأن الشاعر وقف عليه ثم أعادها فصار كقد فلا يقال الألف واللام كما لا يقال القاف والدال (**قوله إنا قد مللناه**) بكسر اللام الأولى من الملالة (**قوله بجل**) بفتح الباء والجيم بمعنى حسب . وضبطه بعض شراح أبيات الكتاب بخل بالباء الجارة والخاء المعجمة ، وأراد به الخل المعهود وهذا أقرب .

---

(١) هذا البيت اختلف فى قائله فقيل : ذو الرمة ، وقيل : غيلان بن حريث . وهو من الرجز المسدس . وهذا البيت من شواهد الكتاب ٢/٦٤ ، والخصائص ١/٢٩١ ، والهمع ١/٧٩ .

ألا ترى أن العامل يتخطاه ولو أنه على حرفين لما تخطاه ، وأن قولك رجل والرجل فى قافيتين لا يعد إيطاء[1] ولو أنه ثنائى لقام بنفسه[2] . الثانى أن التعريف ضد التنكير وعلم التنكير حرف أحادى وهو التنوين فليكن مقابله كذلك ، وفيهما نظر وذلك لأن العامل يتخطى ها التنبيه فى قولك مررت بهذا وهو على حرفين ، وأيضا فهو لا يقوم بنفسه ، ولا الجنسية من علامات التنكير وهى على حرفين فهلا حمل المعرف عليها . واعلم أن اسم الجنس الداخل عليه أداة التعريف قد يشار به إلى نفس حقيقته الحاضرة فى الذهن من غير اعتبار لشىء مما صدق عليه من الأفراد ، نحو الرجل خير من المرأة ، فالأداة فى هذا لتعريف الجنس ،

البرد السحق أى البالى . وعفى بالتشديد أبلى والمغنى بالغين المعجمة المنزل من غنى كرضى أى أقام كما فى القاموس والضمير فيه للحى . والشمال بفتح الشين ريح تهب من جهة القطب الشمال . وتأويبها ترديد هبوبها بسرعة على ما فى العينى أوهبوبها النهار كله على ما فى القاموس (**قوله مللناه**) بكسر اللام من الملل وهو السآمة كذا أفاده العينى وغيره ولعل الهاء فيه عائدة على ذا فى قوله دع ذا والأقرب عندى أنه من قولهم ملت اللحم بكسر اللام الأولى أى أدخلته فى الملة بفتح الميم وتشديد اللام وهو الرماد الحار والجمر والهاء عليه عائدة على الشحم كما هو المتبادر . وقوله بجل ضبطه بعضهم بفتح الباء والجيم بمعنى حسب وبعضهم بباء مكسورة جارة وخاء معجمة وهو الأقرب كما فى الشواهد (**قوله ودليل الثانى**) أى القول الثانى من قولى المتن وهو أن المعرف اللام فقط (**قوله أن المعرف يمتزج بالكلمة**) أى ولا يمتزج إلا الحرف الأحادى واستدل على هذا الامتزاج بأمرين ذكرهما فى قوله ألا ترى إلخ إلا أنه كان المناسب فى الاستدلال عليه بهما أن يقول ألا ترى أن العامل يتخطاها ولو لم يمتزج لما تخطاه وأن قولك رجل والرجل فى قافيتين لا يعد إيطاء ولو لم يمتزج لقام بنفسه فيعد إيطاء لكنه أقام كونه ثنائيا مقام عدم الامتزاج لاستلزامه عند المستدل عدم الامتزاج فافهم (**قوله ولو أنه على حرفين**) أى ولو ثبت أنه على حرفين (**قوله وأن قولك**) عطف على أن العامل (**قوله ولو أنه ثنائى**) أى ولو ثبت أنه ثنائى لقام بنفسه أى فيحصل الإيطاء وفيه أن قيام أل بنفسها لا يقتضى أن ما بعدها نكرة لأنه معرفة على كل حال والنكرة والمعرفة مختلفان معنى فالإيطاء مدفوع والاستدلال ممنوع ومعنى قيامه بنفسه كونه كلمة مستقلة بذاتها ترسم وحدها (**قوله وعلم التنكير**) أى علامته (**قوله يتخطى ها التنبيه**) وكذا لا نحو بلا مال وألا نفعل (**قوله وهو على حرفين**) أى فلا يقتضى التخطى الامتزاج المستلزم للأحادية كما يقول صاحب القول الثانى (**قوله وأيضًا**) أى ويبطل الثانى من دليلى الامتزاج أيضا لأن ها التنبيه لا يقوم بنفسه فلا يلزم من عدم القيام بالنفس الامتزاج المستلزم للأحادية كما يقول صاحب القول الثانى (**قوله ولا الجنسية**) أى التى لنفى الجنس وهذا إبطال للشىء الثانى .

---

(١) والإيطاء : هو أحد عيوب القافية ، وهو إعادة ذكر اللفظة ذاتها بلفظها ومعناها ولكن يجوز ذلك إذا كان بمعنى مختلف مثل « إنسان » للرجل ، ولناظر العين ، وأجازوا إعادة اللفظة ذاتها بمعناها بعد سبعة أبيات .

(٢) وذلك لاختلاف المعنى فى الكلمتين .

ومدخولها فى معنى علم الجنس، وقد يشار به إلى حصة مما صدق عليه من الأفراد معينة فى الخارج لتقدم ذكرها فى اللفظ صريحا أو كناية، نحو ﴿**وليس الذكر كالأنثى**﴾ [آل عمران: ٣٦]، فالذكر تقدم ذكره فى اللفظ مكنيا عنه بما فى قولها ﴿**نذرت لك ما فى بطنى محررا**﴾ [آل عمران: ٣٥] فإن ذلك كان خاصا بالذكور، والأنثى تقدم ذكرها صريحا فى قولها:

(**قوله أن اسم الجنس**) أراد به ما يشمل الدال على الحقيقة والدال على الفرد وصريح كلامه أن أقسام أل أربعة: أولها للحقيقة والثلاثة للفرد وهو أحد احتمالات. ثانيها ورجحه السيد الصفوى وصرح به التفتازانى أن أل قسمان كما فى التوضيح وغيره: الأول التى للعهد الخارجى بأقسامه الثلاثة الذكرى والعلمى والحضورى، الثانى التى للجنس وتحتها أيضا ثلاثة أقسام التى للحقيقة وهى ما قصد به الحقيقة من حيث هى والتى للعهد الذهنى وهى ما قصد به الحقيقة فى ضمن فرد مبهم والتى للاستغراق وهى ما قصد به الحقيقة فى ضمن جميع الأفراد. ثالثها ورجحه العلامة القوشجى أنها موضوعة للحقيقة لا بشرط شىء لكن تقصد بدلالة القرينة، تارة من حيث هى، وتارة من حيث وجودها فى ضمن فرد معين، وتارة من حيث وجودها فى ضمن فرد مبهم وتارة من حيث وجودها فى ضمن جميع الأفراد (**قوله يشار به**) أى بمصاحبه من الأداة إشارة عقلية أو المراد قد يراد به أفاده يس (**قوله مما صدق عليه**) الصلة جارية على غير من هى له و لم يبرز لأمن اللبس (**قوله نحو الرجل إلخ**) أى حقيقة الرجل خير من حقيقة المرأة وهذا لا ينافى خيرية بعض أفراد حقيقة المرأة لخصوصيات فيه من بعض أفراد حقيقة الرجل ومن هذا القسم أل الداخلة على المعرفات نحو الإنسان حيوان ناطق ومنه والله لا أتزوّج النساء ولا ألبس الثياب فهى هنا لتعريف حقيقة مدخولها وهو هنا جمع وأقله ثلاث فلابد فى الحنث من أقله كما يقول الشافعية بناء على أن معنى الجمع باق مع أل الجنسية وليس مسلوبا بها، ومنهم من حنث بواحدة اعتبارا بالجنسية دون الجمعية بناء على زواله معها فليست أل فى المثال للاستغراق وإلا لتوقف الحنث على تزوّج نساء الدنيا ولبس ثيابها قال التفتازانى فى تلويحه فإن نواه الحالف لم يحنث قط ويصدق ديانة وقضاء لأنه حقيقة كلامه وقيل ديانة فقط لأنه نوى حقيقة لا تثبت إلا بالنية فصار كأنه نوى المجاز (**قوله فالأداة فى هذا لتعريف الجنس**) أى نفس الحقيقة من غير نظر إلى ما تصدق عليه من الأفراد وتسمى لام الحقيقة والماهية والطبيعة شرح الجامع (**قوله ومدخولها فى معنى إلخ**) من ظرفية الدال فى المدلول والفرق أن علم الجنس يدل على الحقيقة بجوهره والمعرف بأل بواسطة الأداة وكذا الفرق بين علم الشخص والمعهود خارجا. ومعنى كونه فى معناه أنه يدل على ما يدل عليه لا أنه فى مرتبته تعريفا، فلا ينافى أن العلم مطلقا أعرف من المحلى بأل (**قوله إلى حصة**) أى بعض واحدا أو أكثر وقوله مما صدق عليه ضمير صدق يرجع إلى اسم الجنس وضمير عليه إلى ما فالصلة جرت على غير من هى له و لم يبرز لأمن اللبس ومن الأفراد بيان لما وقوله لتقدم علة لمعينة .

﴿رب إني وضعتها أنثى﴾ [آل عمران : ٣٦] ، أو لحضور معناها فى علم المخاطب نحو ﴿إذ هما فى الغار﴾ التوبة : ٤٠] ، أو حسّه نحو القرطاس لمن فوق سهما ، فالأداة لتعريف العهد الخارجي ومدخولها فى معنى علم الشخص ، وقد يشار به إلى حصة غير معينة فى الخارج بل فى الذهن نحو قولك ادخل السوق حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك فى الخارج . ومنه ﴿وأخاف أن يأكله الذئب﴾ [يوسف : ١٣] ، والأداة فيه لتعريف العهد الذهنى ومدخولها فى معنى النكرة ، ولهذا نعت بالجملة فى قوله :

[١٣٠] وَلَقَدْ أَمُرُّ على ٱللَّئِيمِ يَسُبُّنِي

وقد يشار به إلى جميع الأفراد على سبيل الشمول إما حقيقة نحو ﴿إن الانسان لفى خسر﴾ [العصر : ٢] ، أو مجازا نحو أنت الرجل علما وأدبا ، فالأداة فى الأول لاستغراق أفراد الجنس

(قوله مكنيا عنه بما) أى باعتبار تقييدها بمحررا وإلا فما عامة للذكر والأنثى وهى كناية اصطلاحية على قول صاحب التلخيص إن الكناية ذكر الملزوم وإرادة اللازم لأن ما باعتبار تقييدها بمحررا ملزوم للذكر لأن المحرر لا يكون إلا ذكرا فيكون ذكرها بذلك الاعتبار من ذكر الملزوم وإرادة اللازم وهو الذكر. قال الفنرى وهو من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة بأن تختص صفة من الصفات بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها إلى الموصوف وهو هنا الذكر ولا يتأتى جريان الكناية الاصطلاحية على قول السكاكى أنها اللفظ المراد به ملزوم ما وضع له لأن التحرير ليس لازما للذكر حتى يقال أطلق ما باعتبار تقييدها بمحررا وأريد الملزوم وهو الذكر **(قوله محررا)** قال فى الكشاف معتقا لخدمة بيت المقدس لا يدلى عليه ولا أستخدمه ولا أشغله بشىء فكان هذا النوع من النذر مشروعا عندهم اهـ. **(قوله فإن ذلك)** أى التحرير المفهوم من محررا أو النذر المفهوم من نذرت **(قوله أو لحضور معناها)** أى لحصة أى معنى هو الحصة فالإضافة للبيان **(قوله فى علم المخاطب)** أى الناشىء عن غير المشاهدة والذكر كما يؤخذ من المقابلة هذا وجعله أل فى الحاضر معناه فى علم المخاطب للعهد الخارجى تبع فيه أهل البيان وجعلها النحاة فيه للعهد الذهنى قاله يس **(قوله أو حسه)** أى الإحساس به بالبصر أو اللمس أو سماع صوته وقصر البعض كشيخنا له على الإحساس به بالبصر قصور **(قوله القرطاس)** بالنصب: أى أصب القرطاس وقوله لمن فوّق سهما أى رفعه للرمى **(قوله وقد يشار به إلى حصة غير معينة)** جعل غيره أل فى نحو ادخل السوق للحقيقة فى ضمن فرد مبهم وهو اللائق بجعلهم المعرف بهذه اللام معرفة لتعين الحقيقة فى نفسها ذهنا وتقييدها بكونها فى ضمن فرد مبهم لا يخرجها

---

[١٣٠] البيت من الوافر ، وقائله ، رجل من بنى سلوك واستشهد به سيبويه فى الكتاب ٤١٦/١ ، وصاحب المغنى ١٠٢ ،=

ولهذا صح الاستثناء منه ، وفى الثانى لاستغراق خصائصه مبالغة . ومدخول الأداة فى ذلك فى معنى نكرة دخل عليها كل (وَقَدْ تُزادُ) أل كما يزاد غيرها من الحروف فتصحب معرفا بغيرها وباقيا على تنكيره ، وتزاد (لازِماً) وغير لازم ، فاللازم فى ألفاظ محفوظة وهى الأعلام

نفسها عن التعيين فيكون جعلهم هذا القسم فى معنى النكرة بالنظر إلى الفرد المبهم الذى اعتبرت الحقيقة فى ضمنه فتدبر **(قوله بل فى الذهن)** أى باعتبار ما فيه من الحقيقة وإلا فنفس الحصة ليست معهودة لا خارجا ولا ذهنا **(قوله ولهذا نعت بالجملة إلخ)** أى بناء على جعلها نعتا ويصح جعلها حالا أى حالة كونه يسبنى وجعلها حالا لا يقتضى تقييد السب بحال المرور كما يوهمه كلام يس الذى ذكره شيخنا والبعض وأقراه بل تقييد المرور بحال السب نعم رجح جماعة جعلها نعتا بأنه يشعر بأن السب دأبه بخلاف جعلها حالا لأن الغالب كون الحال مفارقة ورجح ابن يعقوب جعلها حالا بأنه المناسب لقوله ثمت قلت لا يعنينى لأن المتبادر منه لا يعنينى بالسب الذى سمعته منه لما مررت عليه مع أن الحال إذا جعلت لازمة أفادت الدوام **(قوله وقد يشار به إلى جميع الأفراد)** وعند عدم قرينة البعضية تحمل أل على الاستغراق سواء وجدت قرينة الكلية أولا **(قوله على سبيل الشمول)** تأكيد لقوله إلى جميع الأفراد . وقوله إما حقيقة إلخ راجع لقوله إلى جميع الأفراد **(قوله أو مجازا)** أى بالاستعارة بأن شبهت جميع الخصائص بجميع الرجال بجامع الشمول فى كل واستعمل اللفظ الموضوع لجميع الرجال وهو الرجل بأل الاستغراقية فى جميع الخصائص ويدل لهذا قوله وفى الثانى لاستغراق خصائصه لكن مقتضاه فى المفرد أن معنى أنت الرجل أنت كل خصيصة . وحينئذ فالحمل إما على المبالغة أو على تقدير مضاف أى جامع كل خصيصة ولو جعل التجوّز باستعارة اللفظ الموضوع لجميع الرجال للرجل الواحد لمشابهته جميعهم فى استجماع الخصائص لكان أقرب ثم رأيت اللقانى كتب على قول التوضيح فهى لشمول خصائص الجنس ما نصه : هذا بيان لحاصل المعنى المراد فى قولك أنت الرجل لا لمدلول اللفظ إذ مدلوله أنت كل رجل مبالغة والمراد منه أنت لجامع لخصائص كل رجل اهـ . فاحفظه **(قوله أنت الرجل علما وأدبا)** أى كل رجل من جهة العلم والأدب وفيه أن هذا ليس مستغرقا لخصائص الرجال بل للوصفين المذكورين فقط ويجاب

= والخزانة ١/١٧٣ ، ٥٢٨ ،... وشطر البيت الثانى :

... ... فمضيت ثمت قلت : لا يعنينى

والشاهد فيه قوله : « اللئيم يسبنى » حيث جاءت جمله يسبنى نعتًا لقوله : « اللئيم » ودل على ذلك أن الاسم المعرف « بأل » المشار بها إلى حصة معينة فى الذهن فى قوة الاسم النكرة .

التى قارنت أل وضعها **(كَالَّلاتِ)** والعزى علمى صنمين ، والسموأل واليسع علمى رجلين **(وَ) الإشارة** نحو **(آلآنَ)** للزمن الحاضر بناء على أنه معرف بما تعرفت به أسماء الإشارة لتضمنه معناها ، فإنه جعل فى التسهيل ذلك علة بنائه وهو قول الزجاج[1] ، أو أنه متضمن معنى أداة التعريف ، ولذلك بنى لكنه رده فى شرح التسهيل أما على القول بأن الأداة فيه لتعريف الحضور فلا تكون زائدة **(وَآلَّذِينَ ثُم آلَّلاتى)** وبقية الموصولات

بأن المراد بالخصائص عند التقييد بصفة خصائص تلك الصفة أى جميع أحوالها وأصنافها وعند الإطلاق خصائص جميع الأوصاف فهو أبلغ **(قوله لاستغراق أفراد الجنس)** أى آحاده ولو كان مدخول أل جمعا على ما حققه التفتازانى فى شرحى التلخيص **(قوله ولهذا صح الاستثناء منه)** ظاهر تخصيص هذا القسم بصحة الاستثناء أن الثانى ليس كذلك والظاهر أنه كذلك إذ لا مانع من أن يقال زيد الرجل إلا فى الشجاعة كما لا يمتنع زيد الكامل إلا فى ذلك ذكره الدمامينى **(قوله وقد تزاد أل)** فيه إشارة إلى أن ضمير تزاد راجع إلى لفظة أل فى قول المصنف أل حرف إلخ ومن زعم كالبعض أن هنا استخداما فقدسها لأن المراد بأل وضميرها واحد وهو لفظ أل ، وعدم اعتبارنا فى الضمير الحكم على المرجع بأنه حرف تعريف لا يقتضى الاستخدام فلا تغفل . والمراد بزيادتها كما قاله الناصر اللقانى كونها غير معرفة لإصلاحيتها للسقوط إذ اللازم لا يصلح له وبهذا يندفع اعتراض الدمامينى على القول بزيادة أل فى السموأل واليسع بأن العلم مجموع أل وما بعدها فهى جزء من العلم كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال بأنه زائد **(قوله معرفا بغيرها)** كالعلم والموصول وقوله وباقيا على تنكيره كالتمييز **(قوله لازما)** حال من ضمير تزاد غير أنه ذكر بعدما أنث إشارة إلى جواز الأمرين فالتأنيث باعتبار الكلمة أو الأداة والتذكير باعتبار الحرف أو اللفظ وكذا سائر الحروف ويصح جعله صفة لمفعول مطلق محذوف : أى زيدا لازما مصدر زاد زيدا وزيادة **(قوله لازما وغير لازم)** تعميم المعرف فقط أما المنكر فغير لازم فقط **(قوله وضعها)** أى للعلمية فدخل ما قارنت أل نقله للعلمية كالنضر ، وما قارنت أل ارتجاله كالسموأل أفاده المصرح **(قوله علمى صنمين)** وقيل العزى اسم لشجرة كانت لغطفان ، والقولان حكاهما الخازن **(قوله علمى رجلين)** الأول علم شاعر يهودى والثانى علم نبى ، قيل هو يوشع بن نون فتى موسى عليهما الصلاة والسلام . واختلف فيه فقيل هو أعجمى وأل قارنت ارتجاله وقيل عربى وأل قارنت نقله من مضارع وسع ، واستشكل الثانى بأنهم نصوا على أن لا عربى من أسماء الأنبياء إلا شعيبا وهودا وصالحا ومحمدا . وأجيب بأن المراد العربى المصروف لا العربى مطلقا ، وبأن المراد العربى المتفق على عربيته واستشكل الأول بأن أل كلمة عربية فكيف تقارن الوضع العجمى . وأجيب بأن الواضع الله تعالى ولا مانع من أنه تعالى يضم العربى إلى العجمى . وأورد عليه أن الأعلام خارجة من محل الخلاف فإن الواضع لها الأبوان اتفاقا ، ولك أن تقول إنما ذلك فيما لا يمكن فيه الوحى ، أما أسماء أولاد الأنبياء وأصحابهم فيمكن أن يكون واضعها الله تعالى بالوحى إلى ذلك النبى نحو ﴿**اسمه يحيى**﴾ [مريم : ٧] ، ﴿**وبشرناه بإسحاق**﴾ [الصافات : ١١٢] ، ﴿**اسمه المسيح عيسى ابن مريم**﴾ [آل عمران : ٤٥] ، واليسع من هذا

---

(١) انظر ٢٦١/١ توضيح المقاصد ، والمسالك ...

مما فيه أل بناء على أن الموصول يتعرف بصلته . وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بأل إن كانت فيه نحو الذى وإلا فبنيتها نحو من وما إلا أيا فإنها تتعرف بالإضافة ، فعلى هذا لا تكون أل زائدة . وغير اللازم على ضربين اضطرارى وغيره وقد أشار إلى الأول بقوله (وَلِاضْطِرَارٍ) أى فى الشعر (كَبَنَاتِ ٱلْأَوْبَرِ) فى قوله :

[١٣١] وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

القبيل كذا فى الروداني مع بعض زيادة وهو صريح فى أن اليسع غير مصروف وبه يعرف ما فى قول البعض إنه مصروف لوجود أل وإن كانت زائدة ، وضعف سم استشكال الأول بما مر بأنه يتوقف فى أن أل ليست فى لغة العجم **(قوله والإشارة)** اعلم أنه اختلف فى الآن فالجمهور على أنه علم جنس للزمان الحاضر ثم اختلفوا فى سبب بنائه فقال الزجاج تضمنه معنى الإشارة فإنه بمعنى هذا الوقت ، وقيل شبه الحرف فى ملازمة لفظ واحد لأنه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ونحوها ، وقيل غير ذلك وغير الجمهور على أنه اسم إشارة حقيقة للزمان ، كما أن هناك اسم إشارة حقيقة للمكان وعليه الموضح أفاده الروداني . إذا عرفت هذا فقول الشارح والإشارة أن حمل على مذهب الجمهور بجعل المعنى وشبيه الإشارة أى شبيه اسم الإشارة فى الدلالة على الحضور فى كل نافاه قوله معرف بما تعرفت به أسماء الإشارة لأن تعريفه على مذهبهم بالعلمية . وإن حمل على مقابل قولهم بجعل المعنى واسم الإشارة حقيقة نافاه قوله وهو قول الزجاج إذ هو من الجمهور القائلين بأنه علم جنس للزمان الحاضر ، وإنما اختلافهم فى سبب البناء . ويمكن اختيار الثانى وجعل الضمير فى قوله وهو قول الزجاج إلى جعل تضمن معنى الإشارة علة بنائه فقط وبهذا يعرف ما فى كلام البعض **(قوله نحو الآن)** لو قال وهى الآن لكان مستقيما **(قوله بما تعرفت به أسماء الإشارة)** قيل هو الحضور وفيه أن المعروف أنها تعرفت بالإشارة الحسية **(قوله معناها)** أى معنى الإشارة والإضافة للبيان **(قوله فإن جعل فى التسهيل ذلك)** أى التضمن المذكور لأن الإشارة من المعانى التى حقها أن تؤدى بالحرف كما مر ، فيكون التضمن المذكور أكسبها التعريف والبناء وكذا تضمن معنى أداة التعريف على القول الثانى **(قوله متضمن معنى إلخ)** أى لأن أل الموجودة زائدة ولا يخفى ما فيه من الغرابة للحكم فيه بتضمن الكلمة معنى حرف موجود فيها لفظه وإلغاء هذا الحرف الموجود لفظه **(قوله أما على القول إلخ)** هذا هو المختار والكلمة عليه معربة كما فى نكت السيوطى **(قوله والذين)** المناسب لما أسلفه الشارح فى نظرية أن يقول والموصولات كالذين إلخ وحكمه بلزوم أل فى الذين واللاتى ونحوهما مبنى على لغة أكثر العرب وإلا فقد قال فى التسهيل وقد يقال لذى ولذان ولتى ولتان ولاتى ا هـ . **(قوله وإلا فبنيتها)** ظاهره شمول ذلك لأل الموصولة فتكون معرفة بنية أل المعرفة ولا مانع منه **(قوله ولاضطرار)** أى وغير لازم لاضطرار فحذف المقابل اكتفاء بدليله سم .

[١٣١] هو من الكامل . الواو للقسم ، واللام للتأكيد ، وقد للتحقيق **(قوله جنيتك)** أى جنيت لك ، من جنيت الثمرة أجنيها فحذف الجار توسعا **(قوله أكمؤا)** مفعول جنيت وهو بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم الميم وفى آخره همزة جمع كمء على وزن فلس وهو واحد كماة على وزن فعلة على العكس من باب تمر وتمرة **(قوله وعساقلا)** عطف عليه جمع عسقول بضم العين وسكون السين المهملتين ، وهو نوع من الكمأة وأصله عساقيل فحذفت المدة للضرورة . وبنات الأوبر كمأة صغار مزغبة على لون التراب ، وهى أردأ الكمآت . وفيه الشاهد حيث زاد الألف واللام فى الأوبر للضرورة ، إذ أصله بنات أوبر .

أراد «بنات أوبر» لأنه علم على ضرب من الكمأة ردىء كما نص عليه سيبويه[1] ، وزعم المبرد أن بنات أوبر ليس بعلم ، فأل عنده غير زائدة بل معرفة و (كَذَا) من الاضطراري زيادتها في التمييز نحو (وطِبْتَ النَّفْسَ يَاقَيْسُ السَّرِي) في قوله :

[١٣٢] رَأَيْتُكَ لَمَّا أن عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

أراد طبت نفسا لأن التمييز واجب التنكير[2] خلافا للكوفيين . وأشار إلى الثاني بقوله (وَبَعْضُ الأَعْلاَمِ) أي المنقولة (عَلَيْهِ دَخَلاَ * لِلَمحِ مَا قَدْ كَانَ) ذلك البعض (عَنْهُ نُقِلاَ) مما

(قوله كبنات الأوبر) التمثيل به مبنى على أن بنات أوبر علم كما في الشرح لا على أنه جمع ابن أوبر كبنات عرس جمع ابن عرس أو بنت عرس تفرقة بين جمع العاقل وغيره لأنه إذا كان جمعا دخلته أل المعرفة لأنه حينئذ نكرة فحكم البعض على بنات الأوبر في كلام المصنف بأنه جمع ابن أوبر غير سديد إلا أن يكون كلامه باعتبار ما قبل العلمية **(قوله ولقد جنيتك)** أي جنيت لك فهو على الحذف والإيصال وحسنه موازنة نهيتك والأكموْ جمع كمء واحد الكمأة فهو على خلاف الغالب من كون التاء في الواحد والعساقل جمع عسقول كعصفور نوع من الكمأة ، وأصل عساقل عساقيل كعصافير فحذفت المدة للضرورة قاله العيني وزكريا وفي شرح الدماميني للمغني أن العساقل الكمأة الكبار البيض وأن بنات أوبر كمأة صغار مزغبة على لون التراب **(قوله لأنه علم)** أي والعلم لا تدخله أل المعرفة **(قوله ليس بعلم)** أي بل نكرة وعليه فمنعه من الصرف إذا جرد من أل للوزن والوصفية الأصلية لأن أوبر في الأصل وصف بمعنى كثير الوبر وطروّ الاسمية على الوصفية الأصلية لا يخرجها عن منعها الصرف كأسود للحية وأدهم للقيد . ومنعه على الأول للوزن والعلمية لأن جزء العلم في حكمه **(قوله كذا)** خبر عن قوله وطبت وقول الشارح من الاضطراري إلخ حل معنى بين به وجه الشبه لا حل إعراب . والواو في وطبت من المحكى والسرى الشريف **(قوله من الاضطراري زيادتها في التمييز)** ويلحق بذلك ما زيد شذوذا في الأحوال نحو ادخلوا

[١٣٢] قاله رشيد بن شهاب اليشكري ، وما قيل إنه مصنوع غير صحيح . وهو من قصيدة من الطويل . والخطاب لقيس ابن مسعود بن قيس بن خالد اليشكري ، وهو المراد من قوله يا قيس عن عمرو ، وهو بمعنى أبصرتك فلذلك اقتصر على مفعول واحد . وكلمة أن زائدة والمراد بالوجوه الأنفس أو الذوات أو الأعيان منهم ، يقال هؤلاء وجوه القوم : أي أعيانهم وساداتهم **(قوله صددت)** جواب لما ، أي أعرضت **(قوله وطبت النفس)** أي طابت نفسك عن عمرو الذي قتلناه . وكان عمرو حميم قيس . وفيه الشاهد حيث ذكرا لتمييز معرفا بالألف واللام ، وكان حقه أن يكون نكرة وإنما زادها للضرورة **(قوله عن عمرو)** يتعلق بطبت والتقدير عن قتل عمرو .

(١) انظر كتاب سيبويه ٢٦٤/١ . وقد يجوز أن «أوبر» نكرة فعرفت باللام ، كما حكى سيبويه أن عرسًا من ابن عرس قد نكره بعضهم فقال : هذا ابن عرس مقبل اهـ . كلام الأصمعي .

(٢) وذلك على مذهب البصريين ، لأن الكوفيين لا يوجبون تنكير المميز ، بل جائز عندهم أن يكون معرفة ، وأن يكون نكرة .

يقبل أل من مصدر (**كَالفَضْلِ وَ**) صفة مثل (**ٱلْحَارِثِ وَ**) اسم عين مثل (**ٱلنُّعمانِ**) وهو فى الأصل اسم من أسماء الدم[١] . وأفهم قوله وبعض الأعلام أن جميع الأعلام المنقولة مما يقبل أل لا يثبت له ذلك وهو كذلك ، فلا تدخل على نحو محمد وصالح ومعروف إذ الباب سماعي . وخرج عن ذلك غير المنقول كسعاد ، وأدد والمنقول عما لا يقبل أل كيزيد ويشكر فأما قوله :

الأول فالأول وجاءوا الجماء الغفير أى ادخلوا واحدا فواحدا وجاءوا جميعا سندوبى (**قوله وجوهنا**) أى أكابرنا أو ذواتنا وضمن طبت معنى تسليت فعداه بعن أى طبت عن عمرو المقتول وكان صديق قيس ويحتمل أن عن متعلقة بصددت (**قوله أراد طبت نفسا إلخ**) قيل لا يتعين ذلك لجواز أن تكون النفس فى البيت مفعول صددت وتمييز طبت محذوف أولا تمييز له (**قوله عليه دخلا**) الضمير لأل ، وذكر باعتبار أنها لفظ أو حرف وهذا أحسن من جعل الألف للتثنية عائدة على الألف واللام المفهومين من أل (**قوله للمح**) أى ملاحظة ما أى المعنى الذى قد كان هو أى ذلك البعض كما ذكر الشارح فالصلة جارية على غير من هى له ، وضمير عنه يرجع إلى ما (**قوله مما يقبل أل**) بيان لما على تقدير مضاف أى مدلول اللفظ الذى يقبل أل فصح ما قاله شيخنا واندفع اعتراض البعض عليه بأن ما واقعة على المعنى والقابل اللفظ الدال عليه ، فلا يصح أن يكون مما يقبل أل بيانا لما مع أنه يمكن إيقاع ما على اللفظ بأن يراد بما نقل عنه العلم أصله قبل العلمية من المصدر أو الصفة أو اسم العين ويقدر مضاف فى كلام الناظم أى للمح معنى ما كان إلخ وعلى هذا يصح أن يكون قوله كالفضل إلخ تمثيلا لبعض الأعلام وهو المتبادر أو لما وعلى الأول يتعين الأول فافهم . وقوله من مصدر بيان لما يقبل أل (**قوله والنعمان**) أى الذى لم يقارن أل وضعه للعلمية أما هذا وهو اسم النعمان بن المنذر ملك العرب كما فى الشمنى فليس مما للمح ولهذا لم يسمع بدونها وعليه يحمل تمثيل المصنف فى شرح التسهيل لما قارنت أل وضعه بالنعمان . وأما قوله :

---

[١] لذلك يجوز دخول « أل » فى هذه الثلاثة نظرًا للأصل وحذفها نظرًا للحال . وهنا شيئان . الأول : أن الذى تلمحه حين تدخل « أل » على نعمات هو وصف الحمرة التى يدل عليها لفظه بحسب الأصل الأول التزامًا ، لأن الحمرة لازمه للدم . الثانى : أن الناظم فى كتاب التسهيل جعل « نعمان » من أمثلة العلم الذى قارنت « أل » وضعه كاللات والعزى والسموْال ، وهذه لازمة .. وزيدت هنا للمح الأصل وليست بلازمة ، فالذكر والحذف سيان ، وهذا أسهل ، فإذا سميت « النعمان » مقرونا « بأل » فيكون من النوع الأول ، « ونعمان » بدون أل من النوع الثانى .

[١٣٣] رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا

فضرورة سهلها تقدم ذكر الوليد . ثم قوله للمح ان أراد أن جواز دخول أل على هذه الأعلام مسبب عن لمح الأصل النطر من العلمية الى الأصل فيدخل أل **(فَذِكْرُ)** أل **(ذَا)** حينئذ **(وَحَذْفُهُ سِيَّانِ)** إذ لا فائدة مترتبة على ذكره ، وان أراد أن دخول أل سبب

أيا جبلى نعمان بالله خليا نسيم الصبا يخلص إلى نسيمها

فليس مما نحن فيه بالكلية لأن نعمان فيه بالفتح كما فى يس عن الشمنى . وفى القاموس والصحاح وغيرهما ما يؤيده اسم لواد فى طريق الطائف يخرج إلى عرفات ويقال له نعمان الأراك ، وبه يعرف ما فى كلام المصرح الذى تبعه شيخنا والبعض من الخلل . والضمير فى نسيمها يرجع إلى محبوبة الشاعر وهو مجنون ليلى أو إلى النسيم الأول مرادا به الريح وبالنسيم الثانى نفسها الضعيف ، ويؤيد هذا رواية طريق الصبا إذ الضمير عليها يرجع إلى الصبا وبعد هذا البيت :

فإن الصبا ريح إذا ما تنسمت على نفس مهموم تجلت همومها

(فائدة) الصبا ريح مهبها المستوى من مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار . قال الصفدى الظاهر أنها يختلف مزاجها وتأثيرها باختلاف البقاع التى تمر عليها والفضول لأنا نشاهدها بدمشق وما قاربها يابسة المزاج تجفف الرطوبات وتنحل الأجسام وتحرق الثمار والزروع ، وهى فى الديار المصرية أشد منها فى الشامية مع أن أشعار العرب مملوءة من الاسترواح بها ووصفها باللطف وتنفيس الكرب ، فلعلها فى الحجاز وما أشبهه بهذه الصفة . وعن الواحدى صاحب التفسير أنها استأذنت ربها أن تأتى يعقوب بريح يوسف عليهما السلام قبل أن يأتيه البشير بالقميص فأذن لها فأتته بذلك فلذلك يتروح بها كل محزون . من شرح شواهد المغنى للسيوطى **(قوله على نحو محمد إلخ)** أى من الأعلام التى لم يسمع دخول أل عليها للمح فاندفع اعتراض شيخنا تبعا للشارح فى شرح الأوضح بأن الوجه حذف نحو **(قوله إذ الباب سماعى)** أى باب إدخال أل للمح الأصل فما سمع من العرب إدخالها عليه كان لك إدخالها عليه ولو فى غير مسماهم وما لا فلا فالقيود المتقدمة ليست شروطا لجواز إدخال أل للمح بل بيان لمورد السماع وبهذا يندفع ما قاله سم حيث كان الباب سماعيا فلا كبير حاجة إلى التقييد بالمنقول عما يقبل أل والاحتراز عن غيره **(قوله رأيت الوليد إلخ)** لقد كذب الشاعر فإن الوليد هذا كان فاسقا متهتكا مولعا بالشرب والغناء جبارا عنيدا ، تفاءل يوما فى المصحف فخرج له **(واستفتحوا وخاب كل جبار عنيد)** فمزق المصحف وأنشد :

---

[١٣٣] قد مر الكلام فيه مستوفى فى شواهد المعرب والمبنى .

للمح الأصل فليسا بسببين لما يترتب على ذكره من الفائدة وهو لمح الأصل . نعم هما سيان من حيث عدم إفادة التعريف فليحمل كلامه عليه . قال الخليل دخلت أل فى الحرث والقاسم والعباس والضحاك والحسن والحسين لتجعله الشيء بعينه .

(تنبيه)*: فى تمثيله بالنعمان نظر لأنه مثل به فى شرح التسهيل لما قارنت الأداة فيه لازمة والتى للمح الأصل ليست لازمة **(وَقَدْ يَصِيرُ عَلَماً)** على بعض مسمياته **(مُضَافٌ)** كابن عباس وابن عمر وابن الزبير وابن مسعود فانه غلب على العبادلة حتى صار علما عليهم دون من عداهم من اخوتهم **(أوَمَصْحُوبُ أَلْ)** العهدية **(كَالْعَقَبَةِ)** والمدينة والكتاب والصعق والنجم لعقبة أيلى ، ومدينة طيبة ، وكتاب سيبويه ، وخويلد بن نفيل ، والثريا **(وَحَذْفَ أَلْ ذِى)** الأخيرة **(إنْ تُنَادِ)** مدخولها **(أَوْ تُضِفْ * أَوْجِبْ)** لأن أصلها المعرفة فلم تكن بمنزلة

تهدد كل جبـــــار عنيــــد فهـــا أنـــا ذاك جبـــار عنيـــد
إذا ما جئت ربك يــوم حشر فقــل يــا رب مزقنــى الوليـــد

فلم يلبث الا أياما حتى ذبح وعلق رأسه على قصره ثم على سور بلده . نسأل الله السلامة من شرور أنفسنا **(قوله فضرورة)** وقيل نكر يزيد ثم دخلت عليه أل للتعريف . قال المصرح وعندى فيه نظر لأنه وان نكر لا يقبل أل نظرا الى أصله وهو الفعل والفعل لا يقبل أل بخلاف زيد اذا نكر **(قوله سهلها تقدم ذكر الوليد)** أى فيكون دخولها للمشاكلة وأل فى الوليد للمح **(قوله ثم قوله للمح الخ)** هذا الترديد متفرع على كون اللام للعلة الباعثة أو للعلة الغائية فالشق الأول مبنى على الأول والثانى على الثانى واللامح على الأول المتكلم وعلى الثانى السامع . قال شيخنا وقدم الشق الأول لأنه الظاهر **(قوله فيدخل)** أى النظر على المجاز العقلى أو الوضع المفهوم من السباق **(قوله إذ لا فائدة الخ)** اعترض بأن ذكر أل دليل للسامع على لمح مدخل أل الأصل وعند حذفها لا دليل على ذلك فكيف يكونان سيين **(قوله قال خليل الخ)** دليل على أن الدخول سبب للمح . وقوله لتجعلة الشيء بعينه أى لتجعل المذكور من الأعلام أى لتجعل مسماء الشيء نفسه أى المعنى المنقول عنه نفسه فى ذهن السامع فأل فى الحرث تجعل مسماه ذاتا يحصل منها عبوس كثير فى وجوه الأعداء وهكذا **(قوله وقد يصير الخ)** قال ابن هشام ذكره فى باب العلم أحسن فيقال العلم ضربان علم بالوضع وعلم بالغلبة لأن النوعين المضاف وذا أل يكونان حينئذ مذكورين فى مركزهما بخلاف ذكر المضاف هنا فانه استطراد **(قوله بالغلبة عليه)** هى أن يغلب اللفظ على بعض أفراد ما وضع له وهى تحقيقية ان استعمل بالفعل فى غير ما غلب عليه والا فتقديرية **(قوله وابن مسعود)**قيل الصواب أن يذكر بدله عبد الله بن عمرو بن العاصى لموت ابن مسعود قبل اطلاق اسم العبادلة على الأربعة وليس بشيء لأنه انما يرد لو قال الشارح غلب اسم العبادلة على فلان وفلان وفلان وابن مسعود بعد أن كان جمع عبد الله أيا كان وهو انما قال غلبت

الحرف الأصلي اللازم أبدا كما هي في نحو اليسع كما تقدم ، فتقول يا صعق ويا أخطل وهذه عقبة أيلي ومدينة طيبة . ومنه :

[١٣٤] أَحَقًّا أَنَّ أُخْطَلَكُمْ هَجَانِي

والأخطل من يهجو ويفحش . وغلب على الشاعر المعروف حتى صار علما عليه دون غيره . وتقول أعشى تغلب ، ونابغة ذبيان **(وَفي غَيْرِهِمَا)** أي في غير النداء والإضافة

هذه الاعلام الاربعة على العبادلة أي الأشخاص الاربعة الذين سمي كل منهم بعبد الله بحيث صارت لا تطلق الا عليهم دون من عداهم من اخوتهم ، فابن مسعود مثلا صار علما بالغلبة على عبد الله بن مسعود دون من عداه من اخوته غاية الأمر أن الشارح استعمل لفظ العبادلة في كلامه بالمعنى الوضعي لا الغلي ولا محذور فيه **(قوله من اخوتهم)** الأحسن أن المراد باخوتهم نظر أوهم في اسم الأب لا خصوص الاخوة في النسب **(قوله العهدية)** أي بحسب الأصل والا فهي الآن زائدة ، ولا يخفى أن أل العهدية تدخل على كل فرد عهد بين المتخاطبين على البدل فمصحوبها كل فرد عهد بينهما كذلك مثلا . لفظ العقبة المعرف بأل العهدية وضع في الأصل لأن يستعمل في كل فرد عهد بينهما على البدل فخصصته الغلبة بعقبة أيلة ، فسقط بهذا التحقيق ما اعترض به الناصر وسكتوا عليه من أن اللفظ الذي يستحقه كل فرد من الأفراد بالوضع هو المجرد من أل لا المقرون بها ، لأن المستحق له الفرد المعهود بين المتخاطبين دون من عداه . فافهم ذلك والله تعالى الموفق **(قوله لعقبة أيلي)** بالقصر والذي في التصريح والقاموس وغيرهما أيلة بالتاء فلعل ما في الشرح سهو . والعقبة في الأصل اسم للطريق الصاعد في الجبل **(قوله وخويلد بن نفيل)** كان رجلا يطعم الناس بتهامة فهبت ريح فسفت في جفانه أي أوعية طعامه التراب فسبها ، فرمي بصاعقة فسمي الصعق بكسر العين فعل بمعنى مفعول ، والصعق في الأصل اسم لمن رمي بصاعقة **(قوله والثريا)** تصغير ثروى من الثروة وهي الكثرة لكثرة كواكبها لأنها سبعة وقيل أكثر ، وأصلة ثريوى اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء **(قوله وحذف أل ذي إلخ)** اعترض تخصيص حذف أل للنداء والإضافة بهذه بأن أل لا تجامع الإضافة وكذا النداء إلا ضرورة كما سيذكره المصنف بقوله : وباضطرار خص جمع يا وأل وأجيب بأنه ليس مراده أن أل هذه لا تباشر حرف النداء حتى يرد أن أل مطلقا لا تباشره ، بل مراده أن أل هذه لا تثبت مع حرف النداء أصلا حتى لا يتوصل لنداء ما هي فيه بأي أو ذا كما يتوصل لنداء ما أل غيرها فيه بذلك فلا تقول يا أيها النابغة كما تقول يا أيها الرجل ويا ذا الرجل ، لكن هذا الجواب إنما ينفع بالنسبة إلى النداء دون الإضافة كما لا يخفى . وقد يقال إنما خص هذه لدفع توهم أنها لكونها في الحالة الراهنة زائدة تجامع النداء والإضافة **(قوله لأن أصلها المعرّفة)** وصارت الآن زائدة .

---

[١٣٤] صدره : * ألا أبلغ بني خلف رسولا *

قاله النابغة الجعدي قيس بن عبد الله ، أو عبد الله بن قيس ، أو حبان بن قيس ، عاش مائتين وأربعين سنة . وفد على النبي =

(قَدْ تنحَذِفُ) سمع هذا عيوق طالعا ، وهذا يوم اثنين مباركا فيه .

(تنبيهان)*: الأول المضاف فى أعلام الغلبة كابن عباس لا ينزع عن الإضافة بنداء ولا غيره ، إذ لا يعرض فى استعماله ما يدعو إلى ذلك . الثانى كما يعرض فى العلم

(قوله كما هى فى نحو اليسع) المتبادر من سياقه أنه متعلق بالمنفى وهو تكن لا بالنفى ، وأن أل فى نحوه تبقى مع النداء والإضافة بل قوله كما تقدم أى كون أل فى نحو اليسع لازمة قد يعين أن مراده ذلك وجزم بهذا شيخنا تبعا لما مشى عليه الفارضى من البقاء المذكور واستدل بقوله فى الكافية :

وقـد تقـارن الأداة التسميـة ... فتستـدام كـأصول الأبنيـة

وتبعه على الجزم به البعض وزاد أن الهمزة تقطع وهو خلاف ما فى الهمع والتسهيل وشرحه لابن عقيل وغيره وحاشية الروداني على التصريح . قال فى الهمع أل فيما غلب بها لازمه ويجب حذفها فى النداء والإضافة وقلّ حذفها فى غيرهما ، وأما ما غلب بالإضافة فلا يفصل منها بحال . ولو قارنت اللام نقل علم كالنضر والنعمان أو ارتجاله كاليسع والسموأل فحكمها حكم ما غلب بها من اللزوم إلا فى النداء والإضافة ، قال ابن مالك هذا النوع أحق بعدم التجرد لأن الأداة فيه مقصودة فى التسمية قصد همزة أحمد وياء يشكر وتاء تغلب بخلافها فى الأعشى ونحوه فإنها مزيدة للتعريف ثم عرض بعد زيادتها شهرة وغلبة اغتنى بها ، إلا أن الغلبة مسبوقة بوجودها فلم تنزع اهـ . مع حذف . وقال فى التسهيل ومثله ما قارنت الأداة نقله أو ارتجاله اهـ . قال ابن عقيل فى شرحه عليه أى مثل الذى فيه أل من العلم بالغلبة فى نزع أل منه حيث تنزع أل من العلم بالغلبة كالنداء اهـ . وسنذكر كلام الروداني . ومن الحذف للنداء فيما قارنت الأداة نقله قول خالد بن الوليد :

يا عز كفرانك لا سبحـانك ... إنى رأيت الله قـد أهـانك

فان عز مرخم عزى . نعم قد يقال أل المقارنة لوضع العلم جزء منه كالجيم من جعفر كما مر عن الدمامينى وهذا يمنع من تجويز حذفها عند النداء والإضافة إلا أن يقال كونها فى صورة المعرفة التى لا تجامع النداء والاضافة اقتضى حذفها عندهما فاعرفه . ولولا قول الشارح كما تقدم لجعلنا قوله كما هى فى نحو اليسع متعلقا بالنفى فتأمل **(قوله أحقا)** الاستفهام للتوبيخ أى أفى الحق أى أفى .

= ﷺ فأسلم . وهو من قصيدة من الوافر يهجوبها الأخطل النصرانى حين هجاه الأخطل . وألا للتنبيه ، وأبلغ أمر من الإبلاغ ، وبنى خلف مفعوله وهم رهط الأخطل ، وهم من بنى تغلب . ويروى بنى جشم وهى أيضا قبيلة **(قوله رسولا)** حال من الفاعل ، أو اسم للمصدر بمعنى الرسالة فيكون مفعولا ثانيا ، والهمزة فى أحقا للإنكار التوبيخى ، وانتصاب حقا على وجهين إما ظرف مجازى التقدير أفى حق هجانى أخطلكم وإليه ذهب سيبويه ، وأما صفة لمصدر محذوف أى أهجانى أخطلكم هجوا حقا ، وإليه ذهب المبرد . والشاهد فى أخطلكم لأنه علم بالغلبة على غياث بن غوث النصرانى الشاعر المشهور ، فلما نكره نزع منه الألف واللام وأضافه إلى قبيلته ليعرفه بهم ، وأن بالفتح فى محل الرفع على الابتداء وخبره قوله أحقا . والتقدير أفى حق هجو أخطلكم إياى .

بالغلبة الاشتراك فيضاف طلبا للتخصيص كما سبق ، كذلك يعرض فى العلم الأصلى . ومنه قوله :

[١٣٥] عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأسَ زَيْدِكُمْ   بِأَبْيَضَ مَاضِى الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِى

وقوله :

[١٣٦] بِاللهِ يَاظَبَيَاتِ القَاعِ قُلْنَ لَنَا   لَيْلاَىَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ ٱلْبَشَرِ

(خاتمة) : عادة النحويين انهم يذكرون هنا تعريف العدد ، فإذا كان العدد مضافا وأردت تعريفه عرفت الآخر ، وهو المضاف إليه ، فيصير الأول مضافا إلى معرفة ، فتقول ثلاثة الأثواب ، ومائة الدرهم ، وألف الدينار ، ومنه قوله :

الأمر الثابت أن أخطلكم هجانى **(قوله أعشى تغلب)** أصله الأعشى فحذفت منه أل وأضيف إلى تغلب بفتح الفوقية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام اسم قبيلة سميت باسم أبيها . وكذا يقال فيما بعده . والأعشى فى الأصل اسم لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على أعشى تغلب **(قوله ونابغة ذبيان)** بضم الذال المعجمة وكسرها كما فى القاموس . والنابغة فى الاصل اسم لكل من ظهر الشعر وأجاده والتاء فيه للمبالغة ثم غلب على نابغة ذبيان **(قوله عيوق)** فيعول بمعنى فاعل كقيوم وضع لكل عائق أى حاجز ، ثم غلب على النجم المعروف لعوقه الدبران عن الثريا لكونه بينهما**(قوله يوم اثنين)** أصله يوم الاثنين وهو من إضافة المسمى إلى الاسم وبحث فى التمثيل به بأن اثنين فى الأصل اسم لمجموع شيئين لا للفرد المتأخر منهما فقط وحينئذ فعلميته على اليوم المعين بالنقل لا بالغلبة . وذكر الروداني أن الصحيح أن أسماء الأسبوع أعلام جنسية منقولة من الأعداد دخلت عليها أل للمح المعنى العددى ، وأل فيها مقارنة للنقل فلا ينبغى التمثيل بها لذى غلبة حذفت منه أل ، بل لما حذفت منه أل المقارنة للوضع فإنه أيضا كذى الغلبة يحذف منه أل فى النداء والإضافة وجوبا وقد يحذف فى غيرهما **(قوله ما يدعو إلى ذلك)** أى إلى نزعه عن الإضافة لأنه ينادى ويضاف معها فيقال يا ابن عباس وهو ابن عباسنا كذا قيل وفيه أن المضاف إن كان تمام العلم ناقض ما تقدم فى باب العلم عند قول المصنف :

★ وإن يكونا مفردين فأضف ★

---

[١٣٥] البيت من الطويل ، وقائله سلمة بن عياش ، والبيت من شواهد الأغانى ٨٤/٢١ . والمعنى : أن زيدنا علا يوم النقا بالسيف رأس زيدكم ، وقتله بسيف أبيض ، ماضى الضربة ، وهذا السيف مصنوع فى اليمن ... والشاهد فى البيت ، قوله : « زيدنا » حيث أضاف العلم إلى ضمير المتكلم فى الأول وإلى ضمير المخاطب فى الثانى ، وكان من حقه ألا يفعل ذلك لأن العلم معرفة بالعلمية والإضافة إلى الضمير للتعريف ، ولا يجوز الجمع بين معرفين على معرف واحد .

[١٣٦] البيت من البسيط ، واختلف في نسبته ، فنسب للمجنون ، ولذي الرمة ، وللعرجي ، وللحسين بن عبد الله ، ولبدوي اسمه كامل الثقفي .

[١٣٧] مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ ٱلْأَشْبَارِ

وقوله :

[١٣٨] وَهَلْ يُرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ العَنَا ثَلَاثُ الْأَثَافِي وَالدِّيَارُ الْبَلَاقِعُ

وأجاز الكوفيون الثلاثة الأثواب تشبيها بالحسن الوجه . قال الزمخشرى وذلك بمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء[1] ، وإذا كان العدد مركبا ألحقت حرف التعريف

إلخ من أن العلم الإضافى لا يضاف ، وإن كان المضاف إليه فقط ورد أمران : الأول أن المضاف لا بد أن يكون كلمة مستقلة وهو هنا جزء كلمة لأن العلم مجموع المتضايفين فكل منهما كالزاى من زيد ، ويمكن الجواب عن هذا برعاية الأصل . الثانى أن القصد ليس توضيح مسمى المضاف إليه فقط باضافة بل توضيح مسمى العلم بتمامه بها ويمكن الجواب عن هذا أيضا بأن إضافة المضاف إليه يحصل بها المقصود من توضيح مسمى العلم فتدبر منصفًا **(قوله طلبا للتخصيص)** كان المناسب أن يقول للإيضاح لأن التخصيص فى النكرات والإيضاح فى المعارف **(قوله كما سبق)** من نحو أعشى تغلب ونابغة ذبيان **(قوله خاتمه)** نظم العلامة الأجهورى حاصلها فقال :

وعددا تريد أن تعرّفا فأل بجزئيه صلن إن عطفا

وان يكن مركبا فالأول وفى المضاف عكس هذا يفعل

وخاف الكوفى فى الأخير فعرف الجزءين يا سميرى

والمراد بالأخير غير الأول فيشمل الثانى وهو المركب لأن الكوفى خالف فيه أيضا كما سيأتى وكان الأحسن أن يقول بدل الأخير :

وخالف الكوفى فى هذين ففيهما قد عرف الجزءين

(قوله عرفت الآخر) بكسر الخاء ولم يقل الثانى ليشمل ما فيه أكثر من إضافة نحو خمسمائة ألف دينار وفى كلام شيخنا أن منهم من لايضيف بل يعرف الأول فقط فيقول هذه الخمسة أثوابا وخذ المائة درهما ودع الألف دينارا **(قوله ما زال)** اسم زال ضمير مستتر يعود على يزيد فى البيت قبله وخبرها يدنى فى بيت بعده . وقوله فسما بالفاء العاطفة على عقدت . وأراد بخمسة الأشبار السيف .

---

[١٣٧] البيت للفرزدق يمدح فيه آل المهلب ، والبيت من الكامل . وهو من شواهد ابن يعيش فى المفصل ١٢١/٢ ، ٣٣/٦ . والشاهد فى البيت قوله : « خمسة الأشبار » ، حيث جاء العدد مجردًا من الإضافة إلى المعدود من أداة التعريف . والاكتفاء بتعريف المضاف إليه .

[١٣٨] البيت لذو الرمة ، والبيت من الطويل ، وهو من شواهد ابن يعيش ١٢٢/٢ . والشاهد فى البيت قوله « ثلاث الأثافى » حيث اكتفى بتعريف المعدود بالألف واللام عن تعريف اسم العدد .

---

(١) انظر المفصل لابن يعيش ٢٣/٦ .

بالأول تقول الأحد عشر درهما والاثنتا عشرة جارية و لم تلحقه بالثانى لأنه بمنزلة بعض الاسم ، وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون ، فقالوا الأحد العشر درهما ، والاثنتا العشرة جارية لأنهما فى الحقيقة اسمان والعطف مراد فيهما ولذلك بنيا ، ويدل عليه إجازتهم ثلاثة عشر وأربعة عشر وتاء التأنيث لا تقع حشوا ، فلولا ملاحظة العطف لما جاز ذلك . ولا يجوز الأحد العشر الدرهم لأن التمييز واجب التنكير ، نعم يجوز عند الكوفى ، وقد استعمل ذلك بعض الكتاب . وإذا كان معطوفا عرفت الاسمين معا تقول الأحد والعشرون درهما لأن حرف

(قوله وهل يرجع التسليم) بضم الياء مضارع رجع لمجيئه متعديا أيضا والأثافى بالمثلثة ثم الفاء فالتحتية التى تشدد فى غير هذا البيت وتخفف أحجار يوضع عليها القدر جمع أثفية بضم الهمزة وكسرها وتشديد التحتية وهى أحد تلك الأحجار كما فى القاموس وإن أوهم كلام البعض أن الأثفية هى نفس تلك الأحجار . وقال الإسقاطى بالفوقية ثم النون أصله أتانين حذفت نونه الأخيرة ضرورة وهو جمع أوتون كتنور وقد تخفف أخدود الخباز ، وأقره البعض كشيخنا ، وفيه نظر لأن جمع أتون المخفف أتن كعمود وعمد وجمع المشدد أتاتين بفوقية ثانية بعد الألف اللينة لا نون كما هو قياس جمع تنور ونحوه . وقد ورد الجمعان كما أفاده صاحب القاموس فلعل الفوقية تحرفت على الجماعة بنون والله تعالى أعلم . والبلاقع جمع بلقع وهى الأرض المقفرة . والمعنى وهل يرد التحية أو يزيل تعب المحبة مواضع طبخ الأحباب وديارهم الخالية **(قوله تشبها بالحسن الوجه)** رد الإضافة فى ذلك لفظية لا تفيد تعريفا بخلاف العدد **(قوله عند أصحابنا)** أى البصريين **(قوله عن القياس واستعمال الفصحاء)** أما الأول فلأن إدخال أل فى كل من المتضايفين إنما يكون إذا كان الأول وصفا نحو الضارب الرجل ولأن فائدة أل التعريف وتعريف المضاف حاصل بتعريف المضاف إليه ، فيكون دخول أل على المضاف ضائعا . وأما الثانى فلأن المسموع والمشهور دخول اللام على المضاف إليه دون المضاف **(قوله ولذلك بنيا)** أى فى غير اثنى عشر واثنتى عشرة بقرينة ما مر أن إعراب اثنين واثنتين كإعراب المثنى وإن ركبا مع عشر وعشرة . وظاهر قوله بنيا أن فتحة آخر الجزء الأول بناء والظاهر أن البناء عند البصرى على آخر الجزء الأخير فقط لأن محله آخر الكلمة وآخر الجزء الأول صار حشوا بالتركيب ففتحته ليست بناء بل بنية ، ويمكن أن يقال المراد بنى مجموعهما **(قوله وتاء التأنيث إلخ)** فى معنى التعليل لقوله ويدل ، ولو قال لأن تاء التأنيث إلخ لكان أوضح **(قوله ولا يجوز الأحد العشر درهم)** أى ولا الأحد عشر الدرهم ولا أحد عشر الدرهم **(قوله عرفت الاسمين معا)** لم يذكر فيه خلافا وفى الدمامينى أن قومًا أجازوا ترك تعريف المعطوف واختاره الآمدى **(قوله واعلم أن)** اسم أن ضمير الشأن **(قوله فى تعريف المضاف)** أى فى حالة تعريف العدد المضاف . وقوله قد يكون المعرّف بفتح

العطف فصل بينهما . واعلم أن فى تعريف المضاف قد يكون المعرف إلى جانب الأول كما تقدم ، وقد يكون بينهما اسم واحد نحو خمسمائة الألف ، وقد يكون بينهما اسمان نحو خمسمائة ألف الدينار ، وقد يكون بينهما ثلاثة أسماء نحو خمسمائة ألف دينار الرجل ، وقد يكون بينهما أربعة أسماء نحو خمسمائة ألف دينار غلام الرجل ، وعلى هذا . ولو قلت عشرون ألف رجل امتنع تعريف المضاف إليه ، لأن المضاف منصوب على التمييز ، فلو عرف المضاف إليه صار المضاف معرفة بإضافته إليه والتمييز واجب التنكير نعم ، يجوز ذلك عند الكوفيين ، ولو قلت خمسة آلاف دينار جاز تعريف المضاف إليه نحو خمسة آلاف الدينار ، وكذلك حكم المائة لأن مميزها يجوز تعريفه كما عرفت ، ولا تعرف الآلاف لإضافتها والله أعلم .

الراء أى المعرف بأل أو بكسرها أى المعرف للمضاف إليه وهو أل . وقوله إلى جانب الأول أى مضموما إلى جانب الأول . وقوله كما تقدم أى فى ثلاثة الأثواب ومائة الدرهم وألف الدينار **(قوله وعلى هذا)** أى قس الفصل بينهما بأكثر من أربعة **(قوله ولوقلت عشرون الخ)** تقييد لإطلاقه فى أول الخاتمة تعريف المضاف إليه من العدد الإضافى **(قوله كما عرفت)** أى من التمثيل سابقا بمائة الدرهم وألف الدينار **(قوله لإضافتها)** أى إلى ما بعدها سواء أضيفت لمعرفة أو نكرة لأن أل لا تدخل على المضاف فى مثل ذلك . وأما ما وقع فى صحيح البخارى فى باب الكفالة فى القرض والديون ثم قدم الذى كان أسفله وأتى بالألف دينار فأوله الدمامينى بتقدير مضاف مبدل من المعرف أى بالألف ألف دينار قال ولا يقال إن أل زائدة لأن ذلك لا ينقاس .

[الابْتِدَاءُ]

المبتدأ هو الاسم العارى عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرا عنه أو وصفًا رافعًا

[الابتــداء]

هذا شروع فى الأحكام التركيبية . والتركيب المفيد أما جملة اسمية ومنها اسم الفعل مع مرفوعه والوصف مع مرفوعه المغنى عن الخبر . أو فعليه ومنها الجملة الندائية ، ولم يقل المبتدأ والخبر لأن الابتداء يستدعى خبرًا أو ما يسد مسده غالبا على ما ستعرفه فأطلق الابتداء وأراد ما يلزمه مباشرة أو بواسطة ، ففى الترجمة به تأدية للمقصود مع الاختصار والإشارة الى عدم تلازم المبتدإ والخبر فلا يقال ترجم لشىء ولم يبينه ويبين شيئا ولم يترجمه . نعم قد يقال هذه النكتة حاصلة لو قال المبتدأ فلم لم يترجم به ويمكن أن يجاب بأنه آثر التعبير بالابتداء على التعبير بالمبتدأ للإشارة فى الترجمة إلى أنه العامل فتأمل . وقدم باب المبتدأ على باب الفاعل لما قيل إنه أصل المرفوعات لأنه مبدوء به . وقيل الفاعل لأن عامله لفظى . وقيل كل أصل . قال الدمامينى تظهر فائدة الخلاف فى نحو زيد جوابا لمن قام فعلى الأول يترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر ، وعلى الثانى يترجح كونه فاعلا لفعل محذوف وعلى الثالث يستوى الوجهان ، ثم اعترض بأن استحسان مطابقة الجواب للسؤال فى الاسمية والفعلية يقتضى ترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر مطلقا . وأجاب بأن جملة من قام اسمية فى الصورة فعلية فى الحقيقة . وبيان ذلك أن قولك من قام أصله أقام زيد أم عمرو أم خالد إلى غير ذلك لا أزيد قام أم عمرو أم خالد لأن الاستفهام بالفعل أولى لكونه متغيرا فيقع فيه الإبهام ولما أريد الاختصار وضعت كلمة من دالة إجمالا على تلك الذوات المفصلة ومتضمنة لمعنى الاستفهام وبهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية فى الصورة لعروض تقدم ما يدل على الذات فعلية فى الحقيقة ، فإن أجبت بالفعلية نظرا إلى جانب الحقيقة فالمطابقة حاصلة معنى وإن أجبت بالاسمية نظرا إلى الصورة فالمطابقة حاصلة لفظا فإذن لا ترجيح بمجرد المطابقة لوجودها فى الصورتين فبقى الترجيح بأصالة الفاعل أو المبتدأ سالما فتدبر ا هـ . وفيه نظر لأن مقتضى قولهم همزة الاستفهام يليها المسئول عنه أن أصل من قام أزيد قائم أم عمرو أم خالد إذ المسئول عنه بمن قام القائم لا القيام فاعرفه **(قوله المبتدأ هو الاسم الخ)** لم يعرف الابتداء مع أنه المترجم به لقصد تعريفه عند قوله :

★ ورفعــوا مبتــدأ بالابتــدا ★

وكأنه لم يعكس لعدم قصد الابتداء بالذات من الترجمة بل المقصود بالذات منها المبتدأ ومرفوعه .

المستغنى به[1] . فالاسم يشمل الصريح والمؤول نحو ﴿**وأن تصوموا خير لكم**﴾ [البقرة : ١٨٤] وتسمع بالمعيدى خير من أن تراه[2] والعارى عن العوامل اللفظية مخرج لنحو الفاعل

(**قوله العارى الخ**) أورد على التقييد به أنه يخرج اسم إن ولا التبرئة مع أنه يجوز رفع صفته على المحل فهو مبتدأ وليس عاريا . وأجيب بأنه باعتبار الرفع عار لأن الحرف كالعدم باعتباره وإنما يعتد به إذا اعتبر النصب كذا نقل شيخنا السؤال والجواب وأقرهما وتبعه البعض وفى الجواب تسليم أنه مبتدأ والذى يظهر لى منعه بدليل ما سيأتى فى بابى إن ولا من أن رفع الصفة على المحل مبنى على القول بأنه لا يشترط فى مراعاة المحل بقاء المحرز أى الطالب لذلك المحل لعدم المحرز هنا وهو الابتداء وإذا عدم الابتداء عدم المبتدأ وحينئذ لا يرد الاعتراض من أصله فتأمل (**قوله عن العوامل**) أل للجنس ، وقوله اللفظية نسبة إلى اللفظ نسبة المفعول إلى المصدر إن أريد باللفظ التلفظ . أو الجزئى إلى الكلى إن أريد الملفوظ . والمراد اللفظية تحقيقا أو تقديرا لتدخل العوامل المقدرة . وقوله غير الزائدة أى وشبهها كرب ولعل الجارة والقيدان للإدخال كما هو شأن قيد القيد (**قوله مخبرا عنه**) أى محدثا عنه فالإخبار لغوى لا مذكورا بعده خبره الاصطلاحى للزوم الدور لأخذ الخبر حينئذ فى تعريف المبتدأ وأخذ المبتدأ فى التعريف الآتى للخبر ، وجعله حالا من الضمير فى العارى أولى من جعله حالا من الاسم وإن اقتصر عليه شيخنا والبعض لثبوت الخلاف فى مجىء الحال من الخبر كالمبتدأ (**قوله أو وصفا الخ**) عطف على مخبرا عنه المجعول حالا من الضمير فى العارى ، وفى ذلك تصريح باشتراط العروّ فى الوصف أيضا فيخرج نحو ﴿**لاهية قلوبهم**﴾ [الأنبياء : ٣٠] ، على أنا لا نسلم أنه رافع لمكتفى به كما قاله الرودانى وهو ظاهر . والمراد الوصف ولو تأويلاً ليدخل لا نولك أن تفعل لأن نول وإن كان مصدرا بمعنى التناول إلا أنه هنا بمعنى المفعول أى ليس متناولك هذا الفعل أى لا ينبغى لك تناوله ، فنولك مبتدأ وأن تفعل نائب فاعله . وقول المصرح ومن تبعه كالبعض أن تفعل فاعله غير صحيح كما فى الرودانى وقال أبو حيان نولك مبتدأ وأن تفعل خبره وأورد على التعريف أنه غير جامع إذ لا يشمل أقل رجل يقول ذلك فإن أقل مبتدأ وليس مخبرا عنه ولا وصفا رافعا ، ولا غير قائم الزيدان فإن غير مبتدأ وليس مخبرا عنه ولا وصفا رافعا ، وأجيب عن الأول بأن المعرف المبتدأ الاطرادى وهذا سماعى لا يقاس عليه ، وإنما لم يخبروا عنه لأنه ليس فى المعنى مبتدأ إذ المعنى قلّ رّجل يقول ذلك . وقيل لأن صفة النكرة بعده أغنت عن الخبر فى الإفادة على أن بعضهم أجاز جعل الجملة خبرا عن أقل ، وعن الثانى بأن المبتدأ مضاف للوصف الرافع والمضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد ، وبأن الوصف وإن خفض لفظا فى قوّة المرفوع بالابتداء وكأنه قيل ما قائم الزيدان (**قوله والمؤوّل**) قد يدعى أنه اسم حقيقة فلا اعتراض على إرادته فى التعريف بلزوم الجمع بين الحقيقة

---

(١) انظر شرح الألفية لابن الناظم صـ ١٠٥ .

(٢) هذا المثل يُضرب لمن خبره خير من مرآه وانظره مفصلاً فى مجمع الأمثال للميدانى ١٣٦/١ .

واسم كان ، وغير الزائدة لإدخال نحو بحسبك درهم ﴿**وهل من خالق غير الله**﴾ [فاطر : ٣] ، ومخبرا عنه أو وصفا إلى آخره مخرج لأسماء الأفعال والأسماء قبل التركيب ، ورافعا لمستغنى به يشمل الفاعل نحو أقائم الزيدان ونائبه نحو أمضروب العبدان ، وخرج به نحو أقائم من قولك أقائم أبوه زيد فإن مرفوعه غير مستغنى به . وأو فى التعريف للتنويع لا للترديد أى المبتدأ نوعان : مبتدأ له خبر ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر ، وقد أشار إلى الأول بقوله : (**مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ**

والمجازفيه ، أو يقال النحاة لا يبالون بمثل ذلك أفاده سم (**قوله وتسمع إلخ**) أى لأنه على تقدير أن وقيل الفعل إذا أريد به مجرد الحدث صح أن يسند إليه ويضاف إليه ويكون اسما حكما كما فى : ﴿**سواء عليهم أأنذرتهم**﴾ [البقرة : ٦] ، ﴿**هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم**﴾ [المائدة : ١١٩] ، فيكون المراد بالاسم ما يعم الحقيقى والحكمى أفاده سم (**قوله نحو بحسبك درهم**) أى مما يلى حسبك فيه نكره فإن وليها معرفة نحو بحسبك زيد فالمعرفة هى المبتدأ وحسبك الخبر لأنه نكرة لا يتعرف بالإضافة . وإن تخصص بها . قال الناظم ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وإن تخصصت إلا فى نحو كم مالك وخير منك زيد عند سيبويه ، وفى النسخ نحو ﴿**فان حسبك الله**﴾ [الأنفال : ٦٢] ، وأيده سم وغيره واكتفى ابن هشام فى الأخبار بمعرفة عن المبتدأ النكرة بتخصيصة وجعل حسب مبتدأ سواء وقع بعده نكرة أو معرفة لأن الباء لا تزاد فى الخبر فى الإيجاب . والذى عليه الجمهور كما فى المغنى أنه لا يخبر عن النكرة بالمعرفة وإن تخصصت مطلقا ، وهل المجرور بحرف الجر الزائد أو شبهه مرفوع تقديرا ولا محذورا فى اجتماع إعرابين لفظى وتقديرى من جهتين مختلفتين ، أو محلا ولا يختص المحلى بالمبنيات قولان . واعلم أن زيادة الباء فى نحو بحسبك سماعية بخلاف زيادة من فى نحو الآية الآتية فقياسية (**قوله غير الله**) إما نعت لخالق لرفعه تقديرا أو محلا على الخلاف والخبر محذوف أى لكم ، أو هو الخبر ولا يصح أن يكون غير الله فاعلا لخالق أغنى عن الخبر لأن الوصف الذى له فاعل أغنى عن الخبر بمنزلة الفعل والفعل لا تدخل عليه من الزائدة فكذا ما هو بمنزلته كذا فى يس والروادنى ، ولا كون يرزقكم هو الخبر لأن هل لا تدخل على مبتدأ خبره فعل إلا شذوذا عند سيبويه (**قوله مخرج لأسماء الأفعال**) أى بعد التركيب (**قوله ورافعا لمستغنى به يشمل إلخ**) الأولى ومستغنى به يشمل إلخ لأن الفاعل ونائبه من أفراد المستغنى به لا الرافع (**قوله غير مستغنى به**) لاحتياج الضمير إلى مفسر يسبقه فيكون زيد مبتدأ وقائم خبرا مقدما وأبوه فاعلا ، أو أبوه مبتدأ ثانيا وقائم خبرا عنه مقدما والجملة خبر زيد . وجوّز بعضهم كون قائم مبتدأ ثانيا وأبوه فاعلا أغنى عن الخبر والجملة خبر زيد بناء على أن المراد باستغناء الوصف بمرفوعه استغناؤه عن الخبر لا مطلقا . وبحث فيه بعدم اعتماد الوصف لأن الاستفهام فى المثال داخل فى الحقيقة على زيد لا عليه وقد يمنع فتأمل . نعم يظهر لى أن محل المنع إذا لم يعلم المرجع أما إذا علم كأن جرى ذكر زيد فقيل أقائم أبوه فلا منع لأن التركيب حينئذ بمنزلة أقائم أبو زيد ويشعر بهذا تعليلهم . واعلم أن قولهم الوصف

وَعاذِرٌ خَبَرْ) أى له (إنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ ٱعْتَذَرْ) وإلى الثانى بقوله : (وَأَوَّلٌ) أى من الجزءين (مُبْتَدأٌ وَٱلثَّانِى) منهما (فاعِلٌ ٱغْنَى) عن الخبر (فى) نحو (أسارٍ ذانِ) الرجلان . ومنه قوله :

[١٣٩] أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعْنًا

وقوله:[١٤٠] أَمُنْجِزٌ أَنْتُمُ وَعْدًا وَثِقْتُ بِهِ أَمِ ٱقْتَفَيْتُمْ جَمِيعًا نَهْجَ عُرْقُوبِ

مع مرفوعه ولو اسما ظاهرا من قبيل المفرد يستثنى منه الوصف الواقع مبتدأ استغنى بمرفوعه عن الخبر ، وكذا الوصف الواقع صلة لأل الموصولة على قول كما مر لأنه فى قوّة الفعل فى الصورتين **(قوله وأول)** سوّغ الابتداء به قصد التقسيم أو كونه قرينا للثانى المعرف **(قوله والثانى فاعل أغنى عن الخبر)** قال فى التسهيل لشدة شبهه بالفعل ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع إلا على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة ا هـ . **(قوله أغنى عن الخبر)** أى عن أن يكون له خبر فلا اعتراض باقتضاء كلامه أن له خبرا أغنى عنه المرفوع مع أنه لا خبر له أصلا لأنه بمعنى الفعل والفعل لا خبر له **(قوله أقاطن)** أى مقيم ، والظعن الرحيل ، والعيش المعيشة والحياة **(قوله نهج عرقوب)** أى طريقته وهو رجل يضرب به المثل فى إخلاف الوعد **(قوله وقس على هذا)** أى الوصف المذكور فى المثال ولو قال على هذين المبتدءين كما فعل المكودى والمرادى لكان أكثر فائدة **(قوله من كل وصف)** لا فرق بين أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال أولا بخلاف عمله النصب كما يأتى ، ولا بين أن يكون ملفوظا أو مقدرا نحو أفى الدار زيد أو عندك عمرو على أحد احتمالات ، إذ يحتمل كون المرفوع مبتدأ مؤخرا أو فاعلا لمبتدأ محذوف تقديره كائن مثلا أغنى هذا الفاعل عن الخبر فالجملة اسمية أو فاعلا لاستقر مثلا محذوف فهى فعلية أو فاعلا للظروف فهى ظرفية كذا فى المغنى **(قوله أو صفة مشبهة)** أو اسم تفضيل أو منسوبا نحو هل أحسن فى عين زيد الكحل منه فى عين غيره وما قرشى الزيدان والظاهر عندى أن مثل ذلك نحو أذومال العمران لأنه فى معنى المشتق ، ثم رأيت فى كلام الشارح عند قول المصنف : وإن

★ يشـتق فهـو ذو ضمـير مسـتكن ★

[شواهد الإبتداء]

[١٣٩] تمامة : إنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطنا

هو من البسيط ، والهمزة للاستفهام . وقاطن مبتدأ ، وقوم سلمى فاعله قد سد مسد الخبر لأنه مع الوصف فى قوة الفعل ، فلذلك حسن عطف الفعل وفاعله ما عليهما بأم المعادلة . من قطن بالمكان إذا أقام به ، وفيه الشاهد حيث سد الفاعل مسد الخبر . وهذا لا يحسن إلا إذا اعتمد على يقر وما به من الفعل وهو الاستفهام أو النفى **(قوله فعجيب عيش من قطنا)** جواب الشرط وارتفاع عيش بالابتداء مضاف إلى من ، وخبره عجيب مقدما . والظعن بفتحتين وبسكون العين أيضا ـ مصدر ظعن يظعن بالفتح فيهما ـ إذا سار . والمعنى قوم سلمى التى هى المحبوبة هل هم مقيمون أم نووا الرحيل فإن هم نوه فعيش من يقيم ويتخلف عنهم يكون عجيبًا .

[١٤٠] البيت قائله مجهول ، وهو من البسيط ، والشاهد فيه قوله : « أمنجز أنتم » حيث سد الفاعل مسد الخبر ، لكونه وصفًا معتمدًا على استفهام .

(وَقِسْ) على هذا ما أشبهه من كل وصف اعتمد على استفهام ورفع مستغنى به[1] . ثم لا فرق فى الوصف بين أن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة ، ولا فى الاستفهام بين أن يكون بالهمزة أو بهل أو كيف أو من أو ما . ولا فى المرفوع بين أن يكون ظاهرا أو ضميرا منفصلا[2] **(وَكَاسْتِفهَامٍ)** فى ذلك **(النَّفْيُ)** الصالح لمباشرة الاسم حرفا كان

ما يؤيده **(قوله أو كيف أو من أو ما)** نحو كيف جالس العمران ، وما راكب البكران ، ومن ضارب الزيدان وكيف فى الأول فى محل نصب على الحال ، وما ومن فى الأخيرين فى محل نصب على المفعولية . وكالأدوات المذكورة بقية أدوات الاستفهام كأين ومتى **(قوله أو ضميرا منفصلا)** فلا يسد المستتر مسد الخبر ، فإذا قلت أقائم زيد أم قاعد فليس قاعد مبتدأ والضمير المستتر فيه فاعلاً سد مسد الخبر ، بل قاعد خبر مبتدأ محذوف أى هو قاعد . وإذا قلت أقائم الزيدان وأردت العطف وجب إفراد الوصف المعطوف وإبراز الضمير منفصلا فتقول أم قاعد هما ، وحكى أم قاعدان على المطابقة واتصال الضمير ، وعليه فقال ابن هشام قاعدان مبتدأ لأنه عطف بأم المتصلة على المبتدأ وليس له خبر ولا فاعل منفصل . وإنما جاز ذلك لأنهم يتوسعون فى الثوانى ا هـ . فأشار إلى فاعلية الضمير المستتر وإغنائه عن الخبر لأنه يغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الأوائل ومثله يجرى فى المثال الأول وجوّز غيره كون قاعدان خبر مبتدأ محذوف أى أم هما قاعدان ، فتكون أم منقطعة والعطف من عطف الجمل وهذا قياس ما سبق فى أقائم زيد أم قاعد فتأمل **(قوله وكاستفهام النفى)** أى ولو معنى نحو إنما قائم الزيدان لأنه فى قوّة قولك ما قائم إلا الزيدان كذا فى التصريح ومنه يعلم أن النفى المنقوض يكفى فى الاعتماد وأفهم تقييدهم الاعتماد بالنفى والاستفهام أن مطلق الاعتماد غير كاف هنا فلا يجوز فى زيد قائم أبواه كون قائم مبتدأ وإن اعتمد على المخبر عنه كما فى المغنى . قال فى التصريح وهل تقدم النفى أو الاستفهام شرط فى العمل أو فى الاكتفاء بالمرفوع من الخبر قولان أرجحهما الثانى كما فى المغنى **(قوله الصالح إلخ)** حمل الشارح الاستفهام والنفى فى عبارة المصنف على اللفظ المستفهم به واللفظ المنفى به فوصف النفى بالصالح إلخ وقسمه إلى حرف وغيره لأن هذا شأن اللفظ لا المعنى المصدرى ولا عيب فيما صنع وإن عابه البعض تبعا لشيخنا ، ولو أبقى الشارح المصدر على ظاهره وقال النفى بلفظ صالح إلخ لصح أيضا واحترز بالصالح عما لا يصلح مما يختص بالفعل كان و لم ولما **(قوله على أنه اسمها)** وإدخاله فيما نحن فيه باعتبار كونه مبتدأ فى الأصل وكذا يقال فى اسم ما الحجازية . وقوله يغنى عن خبرها وإدخال الفاعل فيما نحن فيه باعتبار كونه مغنيا عن خبر مبتدأ فى الأصل وكذا يقال فى خبر ما الحجازية ثم فى إغناء الفاعل عن خبر ليس أو ما أغناء مرفوع عن منصوب ولا ضرر فى ذلك . ويظهر أنه لا يقال هذا الفاعل فى محل نصب باعتبار إغنائه عن خبر ليس أو ما ، لأنه ليس لليس أو ما فى هذه الحالة خبر حل محله الفاعل بل الذى تستحقه بعد اسمها فاعل اسمها فتدبر **(قوله وبعد غير يجر بالإضافة)** وإدخاله فيما نحن فيه باعتبار أن ما أضيف إليه أى إلى هذا الوصف مبتدأ والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد أو باعتبار أنه فى قوة المرفوع بالابتداء كما مر **(قوله فاطرح اللهو)** بتشديد الطاء وكسر الراء ، والسلم بالكسر والفتح الصلح أى بسلم عارض **(قوله على زمن)** نائب فاعل الوصف أغنى عن خبر غير .

---

(١) وذلك عند البصريين .

(٢) وفى الضمير المنفصل خلاف سيذكر فيما بعد .

وهو ما ولا وإنْ ، أو اسما وهو غير ، أو فعلا وهو ليس إلا أن الوصف بعد ليس يرتفع على أنه اسمها ، أو الفاعل يغنى عن خبرها : وكذا ما الحجازية ، وبعد غير يجر بالإضافة وغير هى المبتدأ وفاعل الوصف أغنى عن الخبر ، ومن النفى بما قوله :

[١٤١] خَلِيلَىّ مَا وَافٍ بِعَهْدِىَ أَنْتُمَا إذَا لَمْ تَكُونَا لِى عَلَى مَنْ أُقَاطِعِ

ومن النفى بغير قوله :

[١٤٢] غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَاطِّرِحِ اللَّهْـ ـوَ وَلاَ تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سِلْمْ

وقوله :

[١٤٣] غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ يَنْقَضِى بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

(وَقَدْ * يَجُوزُ) الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد على نفى أو استفهام (نَحْوُ

(قوله وقد يجوز إلخ) اعلم أن المذاهب ثلاثة كما فى الهمع : مذهب البصريين وهو منع الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد ، ومذهب المصنف وهو الجواز بقبح كما صرح به فى التسهيل وأشار إليه هنا بقد لأن تقليل الجواز كناية عن قبحه ، وأشار إليه الشارح أيضا بقوله وهو قليل جدا ، ومذهب الكوفيين والأخفش وهو الجواز بلا قبح ، فقول الشارح خلافا للأخفش والكوفيين أى فى قولهم بالجواز بلا قبح ، وفى كلامه حذف أى وللبصريين قولهم بالمنع بالكلية . وقوله ولا حجة أى للمصنف والأخفش والكوفيين على أصل الجواز فى قوله إلخ فهو تورك من الشارح على بعض أدلتهم على أصل الجواز بعد موافقته إياهم فى المستدل عليه فاندفع بتقريرنا عبارة الشارح على هذا الوجه ما ادعاه البعض من منافاتها لعبارة المتن فافهم (قوله من غير اعتماد إلخ) ويكون المسوّغ للابتداء به مع أنه نكرة عمله فى المرفوع بعده لاعتماده على المسند إليه وهو المرفوع وأما تعليل المصرح وتبعه شيخنا والبعض

---

[١٤١] هو من الطويل : أى يا خليلى ، وكلمة ما نافية ووافٍ مبتدأ وحذفت الضمة منه استثقالا فى اللفظ . وقوله أنتما فاعل له ، وقد سد مسد الخبر . وفيه الشاهد حيث سد مسده لاعتماده على النفى . ومن موصولة وأقاطع صلتها ، والعائد محذوف أى أقاطعة من قطع أخاه وقاطعه . المعنى يا صاحباى ما أنتما وافيان بعهدى وصحبتى إذا لم تكونا لأجلى على من أقاطعه وأهجره

[١٤٢] البيت من الخفيف ، وقائله مجهول . الإعراب : غير : مبتدأ مرفوع . لاهٍ : مضاف إليه وهو اسم فاعل من لها . عداك : فاعل لاسم الفاعل – لاه – سديد الخبر ، عدا يضاف والكاف مضاف إليه . فاطرح : الفاء واقعة فى جواب شرط مقدر ، والتقدير : إذا كان الأمر كذلك فاطرح اللهو ، واطرح فعل أمر مبنى على السكون ، وفاعله ضمير مستتر . اللهو : مفعول به . ولا : الواو عاطفة ، ولا ناهية . ت . تغترر : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت . بعارض : جار ومجرور متعلق بتغترر . سلم : مضاف إليه مجرور .

[١٤٣] قاله أبو نواس الحسن بن هانىء الحكمى ، وهو من الطبقة الأولى من المولدين ولد سنة خمس وأربعين ومائة ، وتوفى سنة خمس أو ست أو ثمان وتسعين ومائة ببغداد ، لقب بذلك لذؤابتين كانتا له تنوسان على عاتقيه . وما ينسب إليه من الأمر البشيع فغير صحيح وبعده :

إِنَّمَا يَرْجُو الحَيَاةَ فَتًى عَاشَ فِى أَمْنٍ مِنَ الْمِحَنِ

يذم بهما الزمان الذى هذه حالته ، فكأنه قال : زمان ينقضى بالهم والحزن غير مأسوف عليه فزمان مبتدأ وما بعده صفة له وغير خبره ، ثم حذف المبتدأ مع صفته وجعل إظهار الهاء مؤذنا بالمحذوف ، فصار بعد الحذف والإظهار غير مأسوف على زمن * ينقضى بالهم والحزن ذكر هذه تمثيلا للاكتفاء فى باب المبتدأ أو الخبر لا استشهادا به لأن أبا نواس وأمثاله لا يحتج بهم (وقوله بالهم) حال اى ينقضى مشوبا بالهم

فَائِزٌ أُولُو ٱلرَّشَدِ) وهو قليل جدًّا[1] خلافا للأخفش والكوفيين ، ولا حجة فى قوله :
قوله : [١٤٤] **خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلاَ تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطيرُ مَرَّتِ**
لجواز كون الوصف خبرا مقدما على حد ﴿**والملائكة بعد ذلك ظهير**﴾ وقول :
[١٤٥] هـن صديـق للـذى لـم يشـب
(والثَّانِي مُبْتَدَا) مؤخر **(وَذَا ٱلْوَصْفُ)** المذكور **(خَبَرٌ)** عنه مقدم **(إِنْ فِي سِوَى ٱلإِفْرَادِ)** وهو التثنية والجمع **(طِبْقًا ٱسْتَقَر)** أى استقر الوصف مطابقا للمرفوع بعده ، نحو أقائمان

بأن الأخفش أى والكوفيين لا يشترطون فى عمله الاعتماد فمقتضاه عدم الاعتماد هنا وليس كذلك كما عرفت ولئن سلم فالتعليل بعدم اشتراط الاعتماد لا يأتى على مذهب المصنف لأنه مع كونه يجوز ابتدائية الوصف من غير اعتماد على نفى أو استفهام يشترط فى عمله الاعتماد الأعم كما سيأتى فى باب إعمال اسم الفاعل فتأمل **(قوله خبير بنو لهب الخ)** المعنى أن بنى لهب عالمون بالزجر والعيافة فلا تلغ مقالة رجل لهبي إذا زجر وعاف حين يمر عليه الطير وزجر الطير بالزاى فالجيم فالراء عيافته، وهى كما فى القاموس أن تعتبر بأسمائها ومساقطها وأنوائها فتسعد أو تتشاءم **(قوله على حد الخ)** جواب عما يقال كيف أخبر عن الجمع بالمفرد . وحاصله أنه على طريقة الآية وتوجيهها أن ظهير على وزن المصدر كصهيل ونهيق والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فكذا ما يوازنه كذا قالوا . وفيه أنه يقتضى استواء المذكر والمؤنث فى فعيل سواء كان بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول فينافى ما قالوه من أن محل استوائهما فيه إذا كان بمعنى مفعول . ويمكن التوفيق بأن هذا شرط لقياسية الاستواء فلا ينافى سماعه فى فعيل بمعنى فاعل لكونه على وزن المصدر فتكون موازنة نكتة السماع لا علامة الجواز باطراد، فاحفظه فإنه نفيس **(قوله والثانى مبتدا)** بإبدال الهمزة ألفا ثم حذفها لالتقاء الساكنين **(قوله وهو التثنية والجمع)** أى سواء كان جمع تصحيح أو جمع تكسير وقيل جمع التكسير كالمفرد **(قوله مطابقا)** أشار به إلى أن الطبق بمعنى المطابق كالمثل والشبه بمعنى المماثل والمشابه، وأنه حال من فاعل استقر وليس الطبق مصدرا بمعنى المطابقة حتى يرد أن حالية المصدر سماعية وحتى يقال الأولى جعله تمييزا محولا عن فاعل استقر أى استقر طبقه أى مطابقته، فما ذكره البعض تبعا للمعرب غير صحيح فلا تغفل **(قوله فإن تطابقا فى الإفراد)** مثل ذلك ما إذا كان الوصف يستوي فيه المفرد وغيره نحو أجنب زيد أو الزيدان أو الزيدون .

---

[١٤٤] قاله رجل من الطائيين . وهو من الطويل . قوله خبير مبتدا، والخبير بالشيء العالم به . وبنو لهب بكسر اللام وسكون الهاء حى من الازد وهم أزجر قوم، وهو فاعل خبير سد مسد الخبر . وفيه الشاهد حيث سد مسده من غير اعتماد على استفهام أو نفى وهذا قبيح عند سيبويه وسائغ عند الكوفيين قيل سيبويه معهم والصحيح خلافه . فإن قلت : خبير نكرة فكيف وقع مبتدأ؟ قلت هو عامل فيما بعده وقد عدوه من جملة المخصصات . وملغيا من الإلغاء يقال ألغيت كلامه إذا عددته ساقطا . واللهبى نسبة إلى بنى لهب . والمعنى أن بنى لهب عالمون بالزجر والعيافة، فلا تلغ كلام رجل لهبى إذا زجر أو عاف حين يمر عليه الطير .

---

(١) وهذا هو رأى ابن مالك، لأنه يشترط فى عمله الاعتماد على النفى أو الاستفهام .

الزيدان ، وأقائمون الزيدون ، ولا يجوز أن يكون الوصف فى هذه الحالة مبتدأ وما بعده فاعلا أغنى عن الخبر إلا على « لغة أكلونى البراغيث » ، فإن تطابقا فى الإفراد جاز الأمران نحو أقائم زيد وما ذاهبة هند **(وَرَفَعُوا)** أى العرب **(مُبْتَدَأً بِالابتدَا)** وهو الاهتمام بالاسم

(قوله جاز الأمران) لكن الأرجح الأول وهو كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا، لأن الوصف عدم التقديم والتأخير بل يتعين فى صورتين لمانع فيهما من الثانى وهما: أحاضر القاضى امرأة ونحو **﴿أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم﴾** [مريم : ٤٦]، بناء على الظاهر من عدم تقدير متعلق للجار والمجرور، والمانع من الثانى فى الصورة الأولى لزوم عدم تطابق المبتدأ والخبر، وفى الثانية[١] لزوم الفصل بين العامل والمعمول بأجنبى وهو أنت، وقد يتعين الابتداء لمانع من الفاعلية نحو أفى داره زيد إذ يلزم على الفاعلية عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة. وأما أفى داره قيام زيد فمنعه الكوفيون مطلقا: أما على الفاعلية فلما مر، وأما على الابتداء فلأن الضمير لم يعد على المبتدأ بل على ما أضيف إليه المبتدأ والمستحق للتقديم هو المبتدأ. وأجازه البصريون على الابتداء للسماع، ولأن ما هو من تمام مستحق للتقديم، ثم جواز الوجهين فى نحو أقائم أنت مذهب البصريين. وأوجب الكوفيون ابتدائية الضمير ووافقهم ابن الحاجب(١)، واحتجوا بأن الضمير المرتفع بالفعل لا ينفصل عنه لا يقال قام أنا، ويجاب بأنه إنما انفصل مع الوصف لئلا يجهل معناه لأنه يكون معه مستترا بخلافه مع الفعل فإنه يكون بارزًا كقمت وقمت ولأن طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل فاحتمل معه الفصل، ولأن مرفوع الوصف سد فى اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل كذا فى المغنى. واعلم أن صور المطابقة وعدمها تسع بالفوقية: ثلاثة فى المطابقة وهى أقائم زيد، أقائمان الزيدان، أقائمون الزيدون، وحكم الأولى جواز الأمرين وحكم الأخيرتين تعين كون الوصف خبرا مقدما: وست فى عدمها، أقائم الزيدان، أقائم الزيدون ، أقائمان زيد، أقائمون زيد أقائمان الزيدون أقائمون الزيدان. وحكم الأوليين من الست تعين كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا. وحكم الأربع الأخيرة الفساد. وإذا فصلت الجمع إلى صحيح ومكسر كانت الصور اثنتى عشرة[٢] صورة إذا علمت ما تلوناه عليك ظهر لك أن قول شيخنا والبعض حاصل الصور سبعة بالموحدة قصور. بقى شىء آخر وهو أنه أورد على تجويز كون الثانى مبتدأ مؤخرا أن تأخيره يلبس بالفاعل وقد منعوا تأخيره فى زيد قام لذلك. وأجيب بأن اللازم على تأخير المبتدأ فى أقائم زيد إجمال لا إلباس بخلاف اللازم على التأخير فى زيد قام، ولئن سلم أنه إلباس فليس فيه كبير ضرر لأن الجملة اسمية على كل حال بخلافه فى زيد قام فافهم **(قوله أى العرب)** لو قال أى سيبويه وموافقوه لكان أحسن لعدم حكم العرب بأن رفع المبتدأ بالابتداء ذكره البعض. ولك أن تقول ليس فى عبارته ما يقتضى أنهم حكموا بأن رفع المبتدأ بالابتداء إذ غاية مفادها أن العرب رفعوا المبتدأ وأن رفعهم إياه حاصل بالابتداء أى بحسب ما فهم سيبويه وموافقوه ونظير عبارته قولك رفع العرب الفاعل بالفعل فافهم.

[١] **(قوله وفى الثانية)** قال الدمامينى ويرده وفى النار هم خالدون والتوسع فى الظرف مشهور وقوله واعلم إن نظرت لكون الجمع لمذكر أو مؤنث كثرت ا هـ.

[٢] **(قوله اثنتى عشرة)** بل ست عشرة تأمل ا هـ.

(١) صاحب شرح الكافيه أعاننا الله على إتمامه.

وجعله مقدمًا ليسند إليه فهو أمر معنوى (**كَذَاكَ رَفعُ خبرٍ بالمُبْتَدا**) وحده . قال سيبويه : فأما الذى بنى عليه شىء هو هو فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء[1] . وقيل رافع الجزءين هو الابتداء لأنه اقتضاهما ونظر ذلك أن معنى التشبيه فى كأن لما اقتضى مشبها ومشبها به كانت عاملة فيهما . وضعف بأن أقوى العوامل لا يعمل رفعين بدون

(**قوله وهو الاهتمام بالاسم**) اعلم أن الابتداء فى اللغة الافتتاح ، وفى الاصطلاح قيل كون الاسم معرى عن العوامل اللفظية ، وقيل جعل الاسم أولا ليخبر عنه ، فقول الشارح الاهتمام بالاسم من باب ذكر لازم المعنى معه إذ يلزم معنى الابتداء بالاسم فى اللغة وفى الاصطلاح الاهتمام به فعلم أن جعل البعض الاهتمام معنى لغويا للابتداء تخليط . ثم قيل إن الاهتمام والجعل من أوصاف الشخص المهتم والجاعل لا الكلمة والابتداء وصف لها لأن معناه كونها مبتدأ بها ويمكن أن يجاب بأن الاهتمام والجعل فى كلامه مصدران للمبنى للمجهول (**قوله ليسند إليه**) لا يشمل ابتداء الوصف المستغنى بمرفوعه عن الخبر لعدم إسناد شىء إليه لأنه مسند فلو قال للإسناد لكان أولى (**قوله كذاك**) أى كرفع المبتدأ بالابتداء رفع الخبر بالمبتدأ فى الانتساب إليهم ، فكذلك خبر مقدم ورفع مبتدأ مؤخر وبالمبتدأ ظرف لغو متعلق برفع ، ويحتمل أن كذاك حال وما بعده مبتدأ وخبر الأول أقرب (**قوله فأما الذى إلخ**) أى المبتدأ الذى والضمير المنفصل الأول للشىء والثانى للذى وأشار به إلى أن الخبر عين المبتدأ فى المعنى أى بحسب الماصدق لا المفهوم على ما سيأتى تفصيله . وقوله فإن المبنى عليه أى فإن الشىء المبنى عليه أى على ذلك الذى بنى عليه شىء ، وقوله كما ارتفع هو أى ذلك الذى بنى عليه شىء . واعترض القول برفع المبتدأ للخبر بأن المبتدأ عين الخبر فى المعنى فيلزم رفع الشىء نفسه وبأن المبتدأ قد يرفع الفاعل نحو القائم أبوه ضاحك فيلزم رفع العامل الواحد معمولين بغير اتباع ولا نظير له وبأنه قد يكون جامدا كزيد ، والعامل إذا كان غير متصرف لا يجوز تقديم معموله عليه ، والمبتدأ ولو جامدا يجوز تقديم خبره عليه . وأجيب عن الأول بأن الخبر عين المبتدأ فى الماصدق فقط أما فى المفهوم فمختلفان على أن اختلاف اللفظ يكفى . وعن الثانى بأن جهة طلبه للفاعل مخالفة لجهة طلبه للخبر . وعن الثالث بأن ما ذكر فيه إنما هو فى العامل المحمول على الفعل والمبتدأ ليس عمله فى الخبر بالحمل على الفعل بل بالأصالة (**قوله لأنه اقتضاهما**) أى استلزمهما لأن الابتداء يستلزم مبتدأ والمبتدأ يستلزم خبرا وما يسد مسده (**قوله ونظير ذلك إلخ**) فى التنظير نظر إذ العامل فى النظير لفظ كأن لا التشبيه المقتضى لما ذكر بخلاف ما نحن فيه ، وأيضا العاملان فى النظير مختلفان وفيما نحن فيه متحدان (**قوله وضعف الخ**) اعترض بأن من العوامل اللفظية ما يعمل رفعين بدون اتباع وهو المبتدأ المتعدد الخبر . وأجيب بأن الخبر المتعدد فى المعنى متحد وهو لا يظهر فى نحو زيد عالم شجاع ، إلا أن يقال هو فى تأويل زيد متصف بالعلم والشجاعة .

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه ٢٧٨/١ ، وابن الناظم ١٠٨/١ .

اتباع ، فما ليس أقوى أولى ألا يعمل ذلك . وذهب المبرد الى أن الابتداء رافع للمبتدأ وهما رافعان للخبر وهو قول بما لا نظير له . وذهب الكوفيون إلى أنهما مترافعان(١) وهذا الخلاف لفظى (**وَٱلْخَبَرُ ٱلْجُزْءُ ٱلْمُتِمُّ ٱلْفَائِدَهْ**) مع مبتدأ غير الوصف المذكور بدلالة المقام

(**قوله بأن أقوى العوامل**) وهو الفعل (**قوله وهو قول بما لا نظير له**) أى من اجتماع عاملين على معمول واحد . وأجيب بأن العامل عنده مجموع الأمرين لا كل منهما فالعامل واحد قاله الدماميني (**قوله مترافعان**) أى رفع كل منهما الآخر لطلب كل منهما صاحبه قياسا على عمل كل من اسم الشرط والفعل المجزوم به فى صاحبه نحو ﴿**أيًّاما تدعوا**﴾ [الإسراء : ١١٠] ، وقد يفرق باتحاد العامل فى المقيس واختلافه فى المقيس عليه (**قوله لفظى**) أى لا يترتب عليه فائدة ومنعه بعضهم بأنك إذا قلت زيد قائم وعمرو جالس وأردت جعله من عطف المفردات يكون صحيحًا عن القول بأن العامل فى الجزءين الابتداء بخلافه على بقية الأقوال للزوم العطف على معمولى عاملين مختلفين (**قوله والخبر الخ**) لم يكتف بالإشارة بقوله وعاذر خبر إلى تعريفه كما اكتفى بالإشارة فى المبتدأ اهتماما بمحط الفائدة وتوطئة إلى تقسيمه إلى مفرد وجملة سم (**قوله المتم الفائدة**) أى المحصل لها فلا اعتراض[١] باقتضاء كلامه حصولها قبله بالمسند والمسند إليه وإنما هو متم لها أى زيادة فيها فلا يصدق الحد إلا بالفضلة والمراد المتم الفائدة ولو بواسطة شيء يتعلق به فدخل نحو ﴿**بل أنتم قوم تجهلون**﴾ [النمل : ٥٥] ، وأورد أن التعريف غير جامع لخروج خبر المبتدأ الثانى فى نحو قولك زيد أبوه قائم إذ لا يحصل به مع مبتدئه فائدة إذ الجملة الواقعة خبرا غير مقصود إسنادها بالذات ، ولذلك قالوا إن النسبة فيها من قبيل النسبة التقييدية لا التامة ، فمعنى زيد أبوه قائم زيد قائم الأب ، وأيضا لا بد فى إفادة هذه الجملة من تقدم المرجع وغير مانع لشموله نحو يضرب فى قولك زيد يضرب أبوه لحصول الفائدة به مع مبتدئه مع كونه ليس خبرا بل جزء خبر . وأجيب عن الأول بأن المراد المتم الفائدة ولو بحسب الأصل . والجملة الواقعة خبرا خبرها قبل جعلها خبرًا كذلك ، ومن حيث نفس الإسناد وتوقف الإفادة على المرجع من حيث الضمير . وعن الثانى بأن المراد الفائدة المطلوبة والفائدة التى أفادها يضرب وحده غير الفائدة المطلوبة التى يفيدها جملة يضرب أبوه . واعلم أنه استشكل وقوع الاستدراك خبرا فى نحو زيد وإن كثر ماله لكنه بخيل مع وقوعه فى كلامهم ، وخرجه بعضهم على أن الاستدراك خبر عن المبتدأ مقيدا بالغاية ، وبعضهم جعل الخبر محذوفا والاستدراك منه كذا فى الشهاب على البيضاوى (**قوله مع مبتدأ**) خرج به فاعل الفعل ونائبه (**وقوله غير الوصف المذكور**) خرج به فاعل الوصف المذكور ونائبه ، فقول الشارح بعد فلا يرد الفاعل أى فاعل الفعل وفاعل الوصف على التوزيع وما قاله البعض من أنه لو قيل بدل قولهم خرج الفاعل نائبه وخرج الفعل لكان حسنا لأنه الذى يلتبس بالخبر من جهة كون كل حديثاً عن غيره مدفوع بأن الفاعل يلتبس أيضًا بالخبر من جهة كون كل اسماً ملازم الرفع متأخراً عن صاحبه من مبتدأ أو فعل .

---

[١] (**قوله فلا اعتراض الخ**) لا ورود له بعد تفسير أقوى العوامل بالفعل ، نعم لو فسر بالعامل اللفظى وردا هـ .

(١) أى أن كل منهما يحتاج للآخر ، واحتجوا لقولهم بأن أى الشرطية عاملة فى الفعل بعدها ، وهو عامل فيها قال تعالى : ﴿أيًّا مَّا تدعوا فله الأسماء الحسنى﴾ .

والتمثيل بقوله (**كَاللهُ بَرٌّ وَٱلْأَيَادِى شَاهِدَهْ**) فلا يرد الفاعل ونحوه (**وَمُفْرَدًا يَأْتِى**) الخبر وهو الأصل . والمراد بالمفرد هنا ما ليس بجملة كبر وشاهدة (**وَيَأْتِى جُمَلَهْ**) وهى فعل مع فاعله ، نحو زيد قام أبوه ، أو مبتدأ مع خبره نحو زيد أبوه قائم . ويشترط فى الجملة أن تكون (**حَاوِيَةً مَعْنَى**) المبتدأ (**ٱلَّذِى سِيقَتْ**) خبرًا (**لَهْ**) ليحصل الربط ، وذلك بأن يكون فيها ضميره لفظا كما مثل ، أو نية نحو السمن منوان بدرهم أى منوان منه ، أو خلف عن

(**قوله بدلالة المقام**) راجع لكل من قوله مع مبتدأ وقوله غير الوصف المذكور أما فى الأول فلدلالة قوله مبتدأ زيد إلخ على أن الخبر لا يصاحب إلا المبتدأ وأما فى الثانى فلدلالة قوله أغنى على أن الوصف لا خبر له (**قوله كالله بر**) أى محسن والأيادى جمع أيد جمع يد بمعنى النعمة مجازا (**قوله فلا يرد الفاعل ونحوه**) يعنى نائب الفعل (**قوله ومفردا**) حال من فاعل يأتى (**قوله وهو الأصل**) أى الغالب أو السابق لأنه جزء الجملة والجزء سابق على الكل (**قوله ويأتى جملة**) لم يقل وظرفا وجارا ومجرورا لما سيفيده كلامه من أنهما لا يخرجان عن المفرد والجملة . واعلم أن الجملة أعم من الكلام لأنه لا يشترط أن يكون إسنادها مقصودًا لذاته بخلاف الكلام وقيل ترادفه (**قوله وهى فعل مع فاعله**) لو قال كالفعل مع فاعله إلخ لكان أحسن ليدخل اسم الفعل مع فاعله نحو العقيق هيهات ، والفعل مع نائب الفاعل نحو زيد ضرب ، وكان مع اسمها وخبرها وإن كذلك ، ولا فرق فى الجملة بين أن تكون خبرية أو إنشائية على الصحيح بخلاف النعت فلا يصح بالإنشائية . والفرق أن الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب ولا يميز له إلا بما هو معلوم عنده قبل الخطاب والإنشائية ليست كذلك لأن مدلولها لا يحصل إلا بها لكن إذا وقعت الجملة الإنشائية خبرًا طلبًا كانت أو غيره لم تكن خبريتها عن المبتدأ باعتبار نفس معناها القيامه بالطالب والمنشىء لا بالمبتدأ بل باعتبار تعلق معناها بالمبتدأ فإذا قالت زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس حالا من أحوال زيد إلا باعتبار تعلقه به ، وبهذا الاعتبار كانت الجملة خبرا عنه فكأنه قيل زيد مطلوب ضربه أو مستحق لأن يطلب ضربه ، وبه أيضا صح احتمال الكلام للصدق والكذب . هذا خلاصة ما نقله الدمامينى عن بعض المتأخرين وقال هو فى غاية الحسن (**قوله وزيد قام أبوه**) قال الدمامينى بعض المحققين على أنه لا إسناد للجملة من حيث هى جملة إلى زيد بل القيام فى نفسه مسند إلى الأب ومع تقييده مسند إلى زيد وأما المجموع المركب من الأب والقيام والنسبة الحكمية بينهما فلم يسند إلى زيد ولذلك يؤوّلون زيد قام أبوه بأنه قائم الأب ، قولهم الخبر الجملة بأسرها توسع ا هـ (**قوله حاوية معنى الذى إلخ**) أى مشتملة على ما يدل على معنى المبتدأ (**قوله وذلك**) أى احتواؤها على معنى المبتدأ (**قوله بأن يكون فيها ضميره**) يشمل ضميره الذى عطف هو أو ملابسه على شىء فى الجملة بالواو خاصة لأنها لمطلق الجمع ، فالاسمان معها أو الأسماء كمثنى أو جمع فيه ضمير نحو زيد قام عمرو وهو أو وأبوه والذى فى نعت أو بيان شىء فيها نحو زيد ضربت رجلا يحبه أو ضربت عمرا أخاه فإن قدرت أخاه

ضميره كقولها : زوجي المس مس أرنب ، والريح ريح زرنب ، قيل أل عوض عن الضمير ، والأصل مسه مس أرنب وريحه ريح زرنب[1] ، كذا قاله الكوفيون وجماعة من البصريين وجعلوا منه ﴿ **وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى * فإن الجنة هي المأوى** ﴾ [النازعات : ٤٠] ، أي مأواه والصحيح أن الضمير محذوف أي المس له أو منه ، وهي المأوى له ، وإلا لزم جواز نحو زيد الأب قائم وهو فاسد ، أو كان فيها إشارة إليه نحو

بدلاً امتنعت المسألة بناء على المشهور أن عامل البدل ليس عامل المبدل منه بل مقدر فكان الضمير من جملة أخرى ، ومن ثم امتنع حسن الجارية أعجبتني هو لأن هو بدل اشتمال (**فائدة**) قد يكون الضمير الذي في الجملة لغير المبتدأ ويحصل به الربط لقيامه قيام ظاهر مضاف لضمير المبتدأ كما في قوله تعالى : ﴿ **والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن** ﴾ [البقرة : ٢٣٤] بناء على قول الناظم كالكسائي الأصل يتربص أزواجهم فجيء بالنون مكان الأزواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لأن النون لا تضاف كسائر الضمائر ، وحصل الربط بالضمير القائم مقام المضاف إلى ضمير المبتدأ . وقيل يقدر أزواج . قبل الذين وقيل يقدر أزواجهم قبل يتربصن . وقيل يقدر بعدهم بعد يتربصن كذا في المغني (**قوله نحو السمن إلخ**) وكقراءة ابن عامر في سورة الحديد ﴿ **وكل وعد الله الحسنى** ﴾ [الحديد : ١٠] وهي تشكل على ما نقله الدماميني من منع البصريين حذف الضمير العائد على لفظ كل إذا كان مبتدأ . قال ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر . وسلك الأدب ابن أبي الربيع فقال جاء في الشعر وفي قليل من الكلام كقراءة ابن عامر . وحكى عن الكسائي والفراء إجازة ذلك ا هـ قال في المغني ولم يقرأ ابن عامر برفع كل في سورة النساء بل بنصبه كالجماعة مناسبة للفعلية قبله والفعلية بعده (**قوله منوان**) تثنية منا كعصا مكيال أو ميزان ، وتقلب ألفه ياء أيضا في التثنية كذا في القاموس ، وهو ثان ، وسوّغ الابتداء به الوصف المقدر أي منوان منه (**قوله زوجي إلخ**) ليس بيت شعر كما توهم ، وكنت بذلك عن لين بشرته وطيب رائحته والزرنب نوع من الطيب ، وقيل نبات طيب الرائحة . وقيل الزعفران (**قولهُ وإلا لزم جواز نحو زيد الأب قائم**) قال سم جواز ذلك لازم على الصحيح أيضا . لا يقال أهل المذهب الصحيح لا يجوزون مثل هذا التركيب ومحل ما ذهبوا إليه من تقدير له أو منه إذا لم يلزم اللبس وإلا وجب التصريح به لأنا نقول للكوفيين أيضا أن يقولوا بنظير ذلك (**قوله وهو فاسد**) لإيهامه أن الأب نعت لزيد وأن زيدا القائم مع أنه ابن والقائم أبوه (**قوله أو كان فيها إشارة إلخ**) عطف على مدخول أن في قوله بأن يكون فيها ضميره إلخ ، ولو قال إشارة إليه إلخ لكان أخصر وأنسب (**قوله ولباس التقوى**) أي على قراءة من رفع لباس وأن ذلك مبتدأ اما على قراءة النصب عطفا على لباسا وهي سبعية أيضا أو الرفع على أنه بدل أو عطف بيان أو نعت كما جوزه الفارسي وتبعه أبو البقاء وجماعة بناء على أن النعت قد يكون أعرف من المنعوت فالخبر مفرد .

---

(١) من حديث أم زرع للنبي صلى الله عليه وسلم ، وانظر صفوة صحيح البخارى ٥٥/٤ .

﴿ **ولباس التقوى ذلك خير** ﴾ [الأعراف: ٢٦]، أو اعادته بلفظه نحو ﴿ **الحاقة ما الحاقة** ﴾ [الحاقة: ١، ٢]، قال أبو الحسن أو بمعناه نحو زيد جاءنى أبو عبد الله إذا كان أبو عبد الله كنية له ، أو كان فيها عموم يشمله نحو زيد نعم الرجل . وقوله :

[١٤٦] **فأما القتالُ لا قتالَ لديكُمُ**

كذا قالوه . وفيه نظر لاستلزامه جواز زيد مات الناس وخالد لا رجل فى الدار ، وهو غير جائز فالأولى أن يخرج المثال على ما قاله أبو الحسن بناء على صحته ، وعلى أن أل فى فاعل نعم للعهد لا للجنس ، أو وقع بعدها جملة مشتملة على ضميره بشرط كونها

(قوله أو إعادته بلفظه) ولا يختص ذلك بمواقع التفخيم وإن كان فيها أكثر لأن وضع الظاهر موضع المضمر قياسى وإن لم يكن باللفظ الأول ذكره البعض **(قوله ما الحاقة)** ما للاستفهام التفخيمى مبتدأ ثان خبره ما بعده وسوّغ الابتداء بها عمومها على أنها معرفة عند ابن كيسان كما تقدم **(قوله بمعناه)** أى حال كون الإعادة ملتبسة بمعناه لا بلفظه الأول **(قوله نحو زيد نعم الرجل)** أى بناء على الأصح أن أل للجنس المستغرق لا للعهد ومثله نعم الرجل زيد على القول بأن زيد مبتدأ خبره الجملة قبله وأن أل للجنس المستغرق لا للعهد **(قوله وهو غير جائز)** قد يقال لا مانع من التزام جوازه أخذا من هذا الكلام . اللهم إلا أن يكونوا صرحوا بامتناعه أفاده سم **(قوله أن يخرّج المثال)** أى زيد نعم الرجل هذا هو الظاهر أى ويخرّج البيت على أنه من إعادة المبتدأ بلفظه بناء على إرادة الجنس فى المبتدأ واسم لا **(قوله بناء على صحته)** أى صحة ما قاله أبو الحسن وإنما قال ذلك لمخالفة الجمهور له **(قوله وعلى أن أل)** أى وبناء على أن أل **(قوله لا للجنس)** أو للجنس ويراد بالجنس زيد مبالغة **(قوله أو وقع بعدها إلخ)** زاد فى المغنى عكس ذلك وهو أن تعطف على جملة مشتملة على ضمير المبتدأ جملة أخرى خالية منه بالفاء نحو ﴿ **ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة** ﴾ [الحج : ٦٣] . **(قوله إما معطوفة إلخ)** التحقيق أن الخبر مجموع الجملتين المتعاطفتين بالفاء أو الواو لا المعطوف عليها فقط فالرابط حينئذ الضمير ، وانظر هل يقال مثل ذلك فى نحو زيد يقوم عمرو إن قام الظاهر نعم .

---

[١٤٦] تمامه : * وَلَكِنَّ سَيْرًا فِى عِرَاضِ ٱلْمَوَاكِبِ *

وقبله : فَضَحْتُم قُرَيْشًا بِالْفِرارِ وَأَنْتُمُ * قَمُدُّونَ سُودَانٌ عِظَامُ ٱلْمَنَاكِبِ وهما من الطويل . قال أبو الفرج هذا مما هجا به قديما بنو أسد بن أبى العيص بن أمية بن عبد شمس ، وعراض المواكب بالعين المهملة والضاد المعجمة أى فى شقها وناحيتها . وقد صحفه من يقول جمع عرصة الدار . والمواكب جمع موكب وهم القوم الركوب على الإبل للزينة وكذلك جماعة الفرسان . وقمدون جمع قمد بضم القاف والميم وتشديد الدال وهو القوى الشديد والشاهد فى قوله لا قتال حيث حذف منه الفاء التى تدخل بعد أمّا كما فى من يفعل الحسنات الله يشكرها وهو خبر لقوله القتال . وسيرا نصب على المصدر على تقدير تسيرون سيرا .

إما معطوفة بالفاء نحو زيد مات عمرو فورثه ، وقوله :

[١٤٧] وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحسِرُ المَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو وَتَارَاتٍ يَجُمّ فَيَغْرَقُ

قال هشام أو الواو نحو زيد ماتت هند وورثها . وأما شرطا مدلولا على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو إن قام **(وَإِنْ تَكُنْ)** الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ **(إِيَّاهُ مَعْنًى اكْتَفَى * بِهَا)**

(قوله يحسر) بضم السين أى ينكشف ويأتى متعديا أيضا فيقال حسره أى كشفه . ويجم بضم الجيم وكسرها أى يكثر ويتراكم . شمنى **(قوله أو الواو)** أى بناء على أن الواو للجمع فى الجمل أيضا . ورده فى المغنى بجواز هذان قائم وقاعد دون يقوم ويقعد . وفى كلام الرضى أو ثم فإنه قال الجملة التى يلزمها الضمير كخبر المبتدأ والصفة والصلة إذا عطفت جملة أخرى متعلقة بها معنى مضمونها بعد مضمون الأولى بتراخ أو تعقب أو مقارنا جاز تجريد إحدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما فى أختها التى هى كجزئها سواء كان مضمون الأولى سببا لمضمون الثانية كما فى مثال الذباب أولا كما تقول الذى جاء فغربت الشمس زيد ، لأن المعنى الذى يعقب مجيئه غروب الشمس زيد ، وتقول الذى جاء ثم غربت الشمس زيد لأن المعنى الذى تراخى عن مجيئه غروب الشمس زيد . وتقول الذى تزول الجبال ولا يزول أنا إذ المعنى الذى يقترن عدم زواله بزوال الجبال أنا ، فههنا تتساوى الواو والفاء وثم من جهة التعلق المعنوى وهو البعدية والاقتران المعلوم من قرينة الحال . بخلاف قوله الذى قام وقعدت هند أنا فإنه لا يجوز لعدم التعلق المعنوى وهو الاقتران إذ لا دليل عليه ولو وجد الدليل لجاز كما تقول الذى قام وقعدت هند فى تلك الحال أنا ا هـ وأقرّه الدمامينى إلا أنه فى قصر التعلق المعنوى فى الواو على الاقتران إذ قد تقوم القرينة فيها على التعقيب أو التراخى كما تقول الذى قام وقعدت هند بعقب تلك الحال أو بتراخ عنها أنا **(قوله وإن تكن إياه معنى إلخ)** قال يس قال الناظم فى شرح التسهيل : الجملة المتحدة بالمبتدأ معنى كل جملة مخبر بها عن مفرد يدل على جملة كحديث وكلام ومنه ضمير الشأن ا هـ وبه يسقط الاعتراض المشهور بأنه إن أريد بكون الجملة نفس المبتدأ الاتحاد فى الماصدق ولو باعتبار قصد المتكلم دون الوضع فكل مبتدأ وخبر كذلك أو فى المفهوم فباطل لأنه يؤدى إلى إلغاء الحمل ا هـ وهذا يدل على أن المراد بالشأن القصة والحديث وأن المراد بخبره لفظ الجملة كما فى منطوق الله حسبى لا أن المراد بالشأن الحالة والصفة ، وبخبره مضمون الجملة وإن نقله البعض عن البهوتى وأقره .

---

[١٤٧] قاله ذو الرمة غيلان ، وهو من قصيدة من الطويل ، وإنسان عينى كلام إضافى مبتدأ وهو المثال الذى يرى فى السواد ، وخبره يحسر الماء أى يكشف بالحاء المهملة . وتارة نصب على المصدر **(قوله فيبدو)** جملة خبر بعد خبر ، وفيه الشاهد حيث وقع الجملتان خبرا ولا رابط إلا فى الجملة الأخيرة وهو الضمير الذى فى فيبدو ، وذلك لأن الجملة عطفت على الأخرى بالفاء التى هى للسببية فتنزلتا منزلة الشرط والجزاء فاكتفى بضمير واحد كما يكتفى فى جملتى الشرط والجزاء نحو ، جاء زيد جاء عمرو فأكرمه وفى العطف بالواو ونحو زيد يقوم بكر ويغضب خلاف ، وتارات جمع تارة . ويجم بالجيم من الجموم وهو الكثرة ، وهو خبر مبتدأ محذوف أى هو يجم . وفيغرق عطف عليه .

عن الرابط (**كَنُطْقِي ٱللهُ حَسْبِيَ وَكَفَى**) فنطقي مبتدأ وجملة الله حسبي خبر عنه ، ولا رابط فيها لأنها نفس المبتدأ في المعنى . والمراد بالنطق المنطوق ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين** ﴾ [يونس: ١٠] وقوله عليه الصلاة والسلام « **أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله** »[1] (وَ) الخبر (**ٱلْمُفْرَدُ ٱلْجَامِدُ**) منه (**فَارِغٌ**) من ضمير

ومما يؤيد ذلك قولهم خبر ضمير الشأن لا يكون إلا جملة إذ لو لم يكن المراد بالشأن القصة والحديث بل الحالة والصفة لصح الإخبار عنه بالمفرد بأن يقال هو الأحدية مثلا فتنبه (**قوله اكتفى**) أى المبتدأ بها والمعنى أنه لا ضمير فيها لا أنه مستتنى عنه مع إمكان الإتيان به (**قوله كنطقي الله حسبي**) الحكم على الخبر في هذا المثال ونحوه بأنه جملة إنما هو بحسب الظاهر أما في الحقيقة فمفرد كما قاله المرادى لأن المقصود بالجملة لفظها ، فالمعنى منطوقي هذا اللفظ . والمراد بالنطق المنطوق والإضافة في نطقي للعهد (**قوله وكفى**) فاعله ضمير مستتر وهو من باب الحذف والإيصال والأصل وكفى به حسيبا لأن الأكثر في فاعل كفى أن يجرّ بالباء الزائدة ا هـ خالد مع زيادة (**قوله وآخر دعواهم**) أى دعائهم قال البعض كغيره أن مخففة من الثقيلة ا هـ وهو غير مناسب لجعل الشارح الآية من الإخبار بجملة هي عين المبتدأ في المعنى لأن الخبر حينئذ مفرد لتأولها مع معموليها بمصدر وجعلها تفسيرية يشترط كونها بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه لأنها هنا بعد مفرد فتأمل (**قوله منه**) قدره للإشارة إلى أن الجامد مبتدأ ثان خبره فارغ والجملة خبر المفرد والرابط محذوف تقديره منه ، وإنما فعل ذلك لئلا يعود الضمير في قوله وإن يشتق للموصوف بدون صفته على تقدير جعل الجامد صفة لأنه خلاف المتبادر وإن كان جائزا عند القرينة وهي هنا استحالة كون الجامد مشتقا . وفيه أن جعل الجامد مبتدأ ثانيا بتقديره الرابط خلاف المتبادر أيضا إلا أن يقال تقدير الرابط كثير بخلاف إرجاع الضمير إلى الموصوف بدون صفته بل جعل الشاطبي خطأ مستدلا بقول سيبويه وغيره من النحاة : الموصوف والصفة بمنزلة الاسم الواحد وإن توزع في التخطئة (**قوله فارغ**) أى على الصحيح خلافا للكوفيين في قولهم بتحمله الضمير ومحل الخلاف الجامد الذي ليس في تأويل المشتق أما هو كأسد بمعنى شجاع فمحتمل اتفاقا والمناطقة يوجبون تأويل الجامد المحض بالمشتق في نحو هذا زيد لأن الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا عندهم أصلاً ، فلا بد

---

(١) فأفضل مبتدأ ، وجملة لا إله إلا الله خبر ، ولم تشتمل على رابط لأنها نفس المبتدأ في المعنى ، وقال الشيخ يسّ العليمي في حاشيته على شرح التصريح ١/١٦٠ تنبيهان : الأول : لا يمتنع كون الجملة هنا كلية خلافًا لابن السراج وابن الأنبارى مثل قول الشاعر :

قلت : من عيل صبره كيف يسلو صاليا نار لوعة وغرام

ولا قسمية خلافًا للثعلب مثل قوله : ﴿ والذين هاجروا في سبيل الله ثم قتلوا أو ماتوا ليرزقنهم الله رزقًا حسنًا ﴾ . ولا مصدرة بالسين أو سوف خلافًا لابن الطراوة . الثاني : قد يجب أن كون الخبر جملة وذلك في أماكن أوصلها بعض الفضلاء إلى ثمانية منها : خبر ضمير الشأن . وخبر كان ـ لعل الصواب كاد ـ. والمخصوص بالمدح إذا تقدم ، والمنصوب على الاختصاص ، فإنه يجب فيه أن يتقدم عليه اسم بمعناه وهو مبتدأ ، والمنصوب على الاختصاص معمول الأخص والجملة خبر لمن ذلك الاسم . وما في التعجب ، وخبر المبتدأ الواقع بعد إذ نحو ﴿ إذ هما في الغار ﴾ وخبر المبتدأ الواقع بعد لو الشرطيه نوح ﴿ ولو أنهم صبروا ﴾ .

المبتدأ خلافا للكوفيين (**وَإِنْ * يُشْتَقَّ**) المفرد بمعنى يصاغ من المصدر ليدل على متصف به كما صرح به فى شرح التسهيل (**فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ**) فيه يرجع إلى المبتدأ . والمشتق

من تأويله بمعنى كلى وإن كان فى الواقع منحصرا فى شخص ، فيؤول زيد فى نحو هذا زيد بصاحب هذا الاسم حتى عند من لا يشترط فى الخبر أن يكون مشتقا كذا فى شرح الجامع . وقوله والمناطقة أى جمهورهم وإلا فمنهم من لا يوجب ذلك لتجويزه حمل الجزئى الحقيقى (**قوله بمعنى يصاغ من المصدر إلخ**) هذا هو المشتق بالمعنى الأخص وهو المراد هنا أما المشتق بالمعنى الأعم فهو ما أخذ من المصدر للدلالة على ذات وحدث وهو بهذا المعنى يتناول أسماء الزمان والمكان والآلة فلا تصح إرادته هنا لخلو الثلاثة المذكورة من الضمير . والمراد بالمصدر ما يشمل المستعمل والمقدر ليدخل نحو ربعة من الصفات التى أهملت مصادرها . واستظهر بعضهم أن نحو ربعة ليس مشتقا أصلا بل أجرى مجرى المشتق لكونه بمعناه كما قاله المصنف فى نحو شمردل بمعنى طويل (**قوله فهو ذو ضمير**) أى واحد . نعم إن تعدد المشتق وجعل الخبر المجموع نحو الرمان حلو حامض ففيه خلاف : قيل إنه واحد تحمله معنى المجموع المجعول خبرا وهو مز لأنه لا يجوز خلو الخبرين من الضمير لئلا تنتقض قاعدة المشتق ولا انفراد أحدهما به لأنه ليس أولى من الآخر ، ولا أن يكون فيهما ضمير واحد لأن عاملين لا يعملان فى معمول واحد ، ولا أن يكون فيهما ضميران لأنه يصير التقدير كله حامض وهو خلاف الغرض وقيل واحد مستتر فى الأول لأنه الخبر فى الحقيقة والثانى كالصفة والتقدير الرمان حلو فيه حموضة . وقال الفارسى واحد مستتر فى الثانى لان الأول بمنزلة الجزء من الثانى ، والثانى هو تمام الخبر . وقال أبو حيان اثنان تحملهما جزءا الخبر ولا يلزم أن يكون كل منهما خبرا على حدته لأن المعنى أنه ذو طعم بين الحلاوة والحموضة الصرفتين . قال أبو حيان وتظهر ثمرة الخلاف إذا جاء بعدهما اسم ظاهر نحو هذا البستان حلو حامض رمانه . فإن قلنا لا يتحمل إلا أحدهما تعين أن يكون الرمان مرفوعا به ، وإن قلنا يتعمل كل كان من باب التنازع كذا فى الهمع ، ومحل كون الخبر المشتق ذا ضمير اذا لم يرفع الظاهر وإلا كان فارغا لأنه لا يرفع فاعلين نحو زيد قائم أبوه (**قوله مستكن**) أى وجوبا إلا لعارض يقتضى البروز كالحصر فى نحو زيد ما قائم إلا هو ، والجريان على غير من هوله فى نحو زيد عمرو وضاربه هو ، ومذهب سيبويه جواز الإبراز كما يؤخذ من تجويزه فى نحو مررت برجل مكرمك هو أن يكون فاعلا وتوكيدا للضمير المستتر (**قوله يرجع إلى المبتدأ**) الظاهر أن المراد إلى مبتدأ ذلك الخبر . وأورد عليه أنه قدير يرجع إلى غيره فى نحو زيد عمر وضاربه هو ، وأجيب بأن كلامه جرى على الغالب . وسينبه على خلاف الغالب بقوله وأبرزنه إلخ . وأجاب شيخنا بأن فرض كلام الناظم فى المستكن فلهذا قال الشارح يرجع إلى المبتدأ والضمير فى المثال المذكور بارز ، وهذا جواب وجيه كما لا يخفى على نبيه فالبعض الذى شنع عليه الأحق بالتشنيع والأجدر باللوم والتقريع . لا يقال جوابه وإن دفع إيراد المثال المذكور لا يدفع إيراد نحو زيد هند ضاربها لأن الضمير فى الخبر مستتر مع رجوعه إلى غير مبتدئه لأنا نقول المتن جار على مذهب البصريين من وجوب إبراز الضمير إذا جرى الخبر على من هو له مطلقا ، وحينئذ لا يصح هذا المثال فلا يرد أصلاً فافهم .

بالمعنى المذكور هو اسم المفعول واسم الفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل . وأما أسماء الآلة والزمان والمكان فليست مشتقة بالمعنى المذكور فهي من الجوامد وهو اصطلاح .

(تنبيهان : الأول) في معنى المشتق ما أول به نحو زيد أسد أي شجاع ، وعمرو تميمي أي منتسب إلى تميم ، وبكر ذو مال أي صاحب مال . ففي هذه الأخبار ضمير المبتدأ . الثاني يتعين في الضمير المرفوع بالوصف أن يكون مستترا أو منفصلا ولا يجوز أن يكون بارزًا متصلا ، فألف قائمان وواو قائمون من قولك الزيدان قائمان والزيدون قائمون ليستا بضميرين كما هو في يقومان ويقومون ، بل حرفا تثنية وجمع وعلامتا إعراب **(وَأَبْرِزَنْهُ)** أي الضمير المذكور **(مُطلَقًا)** أي وإن أمن اللبس **(حَيْثُ تَلاَ)** الخبر **(ما)** أي مبتدأ **(لَيْسَ مَعْنَاهُ)** أي معنى الخبر **(لَهُ)** أي لذلك المبتدأ **(مُحَصَّلًا)** مثاله عند خوف اللبس أن تقول عند إرادة الإخبار بضاربية زيد ومضروبية عمرو زيد عمرو ضاربه هو ، فضاربه خبر عن عمرو ومعناه هو الضاربية لزيد ، وبإبراز الضمير علم ذلك[1] ولو استتر آذن التركيب بعكس المعنى . ومثل ما أمن فيه اللبس زيد هند ضاربها هو وهند زيد ضاربته هي فيجب الإبراز أيضا الجريان الخبر على غير من هو له . وقال الكوفيون لا يجب الإبراز حينئذ ووافقهم الناظم في غير هذا الكتاب واستدلوا لذلك بقوله :

(قوله ففي هذه الأخبار ضمير المبتدأ) ويرتفع بها الظاهر إذا جرت على غير من هي له كما يرتفع بالمشتقات نحو زيد أسد أبوه قاله الفارضي **(قوله وأبرزنه)** يوهم كلامه أن وجوب الإبراز خاص بضمير المفرد مع أنه يجب في الجملة أيضا نحو زيد عمرو ضربه هو لوجود المحذور فيها أيضا ، وكذا ما احتمل أن يكون مفردا أو جملة من الظرف والجار والمجرور نحو زيد عمرو في داره هو أو عنده هو ، وهل يجوز وضع الظاهر موضعه عند الإبهام ؟ قال أبو حيان نعم ، وخالفه المرادي **(قوله حيث تلا الخبر)** مثله والنعت والصلة كركب عمرو الفرس طارده هو ، ومر زيد برجل ضاربه هو ، وبكر الفرس الراكبه هو كذا إذا وقعت الثلاثة جملة فعلية فالفعل كالوصف المفرد في الثلاثة والخبر حكما وخلافا كما في الهمع **(قوله مثاله)** أي الإبراز عند خوف اللبس والضمير في صورة الخوف فاعل عند الكل إلا الرضى فإنه قال : تأكيد للضمير المستتر ، وفي صورة الأمن فاعل عند البصريين . وجوز الكوفيون كونه فاعلا وكونه تأكيدا ، وتظهر فائدة ذلك في التثنية والجمع فيقال على تقدير . فاعلية الضمير الهندان الزيدان ضاربتهما هما وعلى تقدير كونه تأكيدا ضاربتاهما هما ، ومثل ذلك الجمع المسموع من العرب إفراد الوصف في مثل ذلك إلا في لغة أكلوني البراغيث قاله الدماميني **(قوله ومثال ما أمن فيه اللبس)** قال اللقاني ينبغي أن يخص بظهوره إذا لم يلبس استتاره عموم قوله : * **وفي اختيار لا يجيء المنفصل** * إلخ **(قوله واستدلوا لذلك إلخ)** وجه التمسك به أن قومي مبتدأ أول وذرى المجد مبتدأ ثان وبانوها جمع بان من بني يبني

---

(١) وهذا الضمير البارز عند خوف اللبس يعرب فاعلاً عند الجميع ، إلا الرضى فإنه قال : إنه تأكيد للضمير المستتر . أما عند عدم الخوف من اللبس فالضمير فاعل عند البصريين ، وجوَّز الكوفيون أن يكون فاعلاً وأن يكون توكيدًا .

[١٤٨] قَوْمِى ذُرَى المَجْدِ بانُوها وَقَدْ عَلِمَت بِكُنْهِ ذِلِكَ عَدْنانٌ وقَحْطَـانُ

(تنبيهان)*: **الأول** من الصور التى يتلو الخبر فيها ما ليس معناه له أن يرفع ظاهرا نحو زيد قائم أبوه ، فالهاء فى أبوه هو الضمير الذى كان مستكنا فى قائم ، ولا ضمير فيه حينئذ لامتناع أن يرفع شيئين ظاهرا ومضمرا . **الثانى** قد عرفت أنه لا يجب الإبراز فى زيد هند ضاربته ، ولا هند زيد ضاربها ، ولا زيد عمرو ضاربه تريد الإخبار بضاربية عمرو لجريان الخبر على من هوله ، بل يتعين الاستتار فى هذا الأخير لما يلزم الإبراز من إيهام ضاربية زيد **(وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ)** نحو زيد عندك **(أَوْ بِحَرْفِ جَرْ)** مع مجروره نحو زيد

خبر الثانى والجملة خبر الأول والهاء عائدة على ذرى المجد والعائد على المبتدأ الأول مستتر فى بانوها فقد جرى الخبر على غير من هوله ، ولم يبرز الضمير لكون اللبس مأمونا للعلم بأن الذرى مبنية لا بانية ، ولو أبرز لقيل على اللغة الفصحى بانيها هم لأن الوصف كالفعل إذا أسند إلى ظاهر أو ضمير منفصل مثنى أو جمع وجب تجريده من علامتهما وعلى غير الفصحى بانوها هم . وأجاب البصريون باحتمال أن يكون ذرى المجد معمولا لوصف محذوف يفسره المذكور والأصل بانون ذرى المجد بانوها . وفيه أن اسم الفاعل هنا بمعنى المضى ومجرد من أل فلا عمل له فلا يفسر عاملا . وأجيب بأنه لا مانع من أن يراد بالوصف الدوام والاستمرار فيكون بمنزلة الحال فى صحة العمل فيفسر عاملا كما قاله الناصر **(فائدة)** تكتب ذرى بالألف عند البصريين لانقلاب ألفه عن واو ، وبياء عند الكوفيين لضم أوله **(قوله قد عرفت)** أى من مفهوم قوله : * ما ليس معناه له محصلا * **(قوله بظرف)** أى تام يحصل بالإخبار به فائدة أخذا من تعريف الخبر السابق . والمراد بالظرف ما يعلم المكانى والزمانى الواقع خبرا عن غير جثة أو عنها على الفائدة وقصره على المكانى كما فعل البعض قصور **(قوله مع مجروره)** لو قال ومجروره لكان أولى لاقتضاء عبارته أن المجرور قيد للخبر الذى هو حرف الجر كما هو شأن الحال والنعت لاجزء منه . هذا . وقد حقق الرضى أن المحل أى محل النصب بالمتعلق المحذوف بناء على أنه الخبر أو بالتعلق الملفوظ به فى نحو زيد جالس فى الدار وذهبت بزيد . أو الرفع بالمبنى للمجهول فى نحو مر بزيد إنما هو للمجرور فقط لأن الجار لتوصيل معانى الأفعال وما فى حكمها إلى الأسماء كالهمزة والتضعيف فى أذهبت زيدا وفرحته ، لكن هذا الذى حققه لا يقتضى أن الإخبار فى الظاهر الذى أراده المصنف بالمجرور فقط ، فتفريع البهوتى على كلام الرضى أن الخبر المجرور فقط وأن المصنف أطلق الجار وأراد المجرور مجازا لعلاقة المجاورة غلط ، وإن نقله البعض وأقره .

---

[١٤٨] هو من البسيط **(قوله قومى)** مبتدأ ، وذرى المجد مبتدأ ثان ، وهو جمع ذروة الشىء وهو أعلاه . والمجد الكرم **(قوله بانوها)** أى بانوا ذرى المجد ، أى زادوا عليها ، من البون بضم الباء وهو الفضل والمزية ، يقال بانه يبونه ويبينه ، قاله الجوهرى وهو خبر المبتدأ الثانى والجملة خبر الأول . وفيه الشاهد حيث ذكر بانوها بدون إبراز الضمير حيث لم يقل بانوها هم لأن إبراز الضمير إنما يكون عند خوف اللبس ههنا . وأخبر ببانوها عن الذرى وإنما هو المعنى للقوم لأنهم البانون **(قوله وقد علمت)** الواو للقسم ، وقد للتحقيق ، وعدنان فاعل علمت ، وقحطان عطف عليه ، وذلك إشارة إلى ما سبق من الكلام ، والتذكير باعتبار المذكور .

فى الدار **(ثاوينَ)** متعلقهما إذ هو الخبر حقيقة حذف وجوبا وانتقل الضمير الذى كان فيه

وقال السيد فى حواشى الكشاف المحل لمجموع الجار والمجرور فى المستقر وللمجرور فقط فى اللغو نحو ﴿ **أنعمت عليهم** ﴾ [الفاتحة : ٧] ، ومر بزيد ا هـ ومراده بالمحل الذى للمجموع فى الخبر الظرفى محل الرفع بناء على أن الجار والمجرور هو الخبر فلا ينافى ما للرضى فتنبه . والحاصل أن محل المجموع فى المستقر تارة يكون رفعا إذا كان خبرا وتارة يكون نصبا إذا كان حالاً مثلا ، وتارة يكون جرا إذا كان صفة لموصوف مجرور ، ومحل المجرور فى اللغو تارة يكون رفعا كما فى مر بزيد بالبناء للمجهول ، وتارة يكون نصبا كما فى مررت بزيد ولا يكون جرا فاحفظ ذلك **(قوله إذا هو الخبر حقيقة)** وقيل الظرف أو الجار والمجرور وقيل المجموع واختاره الرضى وابن الهمام . والقائل بالأول نظر إلى أن العامل هو الأصل وأن معموله قيد له ، والقائل بالثانى نظر إلى الظاهر ، والقائل بالثالث نظر إلى توقف مقصود المخبر على كل منهما . قال الرودانى حاول بعضهم جعل الخلاف لفظيا ، ومن تأمله حق التأمل علم أنه حقيقى ، ثم الخلاف فى المتعلق بالكون العام أما المتعلق بالكون الخاص فالخبر ذلك الخاص ذكر أو حذف لدليل اتفاقا . واعلم أن كلا من الظرف والجار والمجرور قسمان : لغو ومستقر بفتح القاف فاللغو ما ذكر عامله ولا يكون إلا خاصا والمستقر ما حذف عامله عاما كان ولا يكون إلا واجب الحذف أو خاصا واجب الحذف نحو يوم الجمعة صمت فيه أو جائزه نحو زيد على الفرس أى راكب . وقيل المستقر ما متعلقه عام واللغو ما متعلقه خاص وعليه اقتصر الدمامينى وهو مقتضى قول المغنى لا ينتقل الضمير من المحذوف إذا كان خاصا إلى الظرف والجار والمرجرو ا هـ وسمى اللغو لغوا لخلوه من الضمير فى المتعلق ، والمستقر مستقرا أى مستقرا فيه لاستقرار الضمير فيه **(قوله حذف وجوبا)** إنما قال وجوبا لأن كلام المصنف فى المتعلق العام ، فاندفع اعتراض سم وأقره شيخنا والبعض بأن هذا يقتضى أن المحذوف كون عام إذ الخاص لا يجب حذفه فى هذا المقام مع أن المحذوف قد يكون خاصا كما أوضحه السيد فى بحث الحمد لله من حاشية الكشاف هذا . وجوّز ابن جنى إظهار المتعلق العام **(قوله وانتقل الضمير إلخ)** فى كلامه تلفيق من مذهبين فإن القائلين بالانتقال هم القائلون بأن الخبر الظرف أو الجار والمجرور وهم جمهور البصريين . وأما القائلون بأنه المتعلق فالضمير عندهم باق فى المتعلق لم ينتقل كما يفيده كلام الهمع . وغيره وعبارة الهمع بعد ذكر القولين فى أن الخبر الظرف أو متعلقه المقدر وأن التحقيق الثانى نصها والوجهان جاريان فى عمله الرفع هل هو له حقيقة أو للمقدر وفى تحمله الضمير هل هو فيه حقيقة أو فى المقدر والأكثرون فى المسائل الثلاث على أن الحكم للظرف حقيقة ا هـ ولهذا قال الرودانى هذا يعنى قول الشاعر فإن يك جثمانى إلخ دليل على ضعف أن الخبر المتعلق أو منعه ، ودليل على ترجيح أنه الظرف لأن الضمير إنما يستكنّ فى الخبر ا هـ. فاحفظ ذلك فقد غفل عنه . وأرجح الاحتمالات كما

فى الظرف والجار والمجرور ، وزعم السيرافى أنه حذف معه ولا ضمير فى واحد منهما وهو مردود بقوله :

[١٤٩] **فَإنْ يَكُ جُثْمانِى بِأرْضٍ سِواكُمُ ۞ فَإنَّ فُؤادِى عِندَكِ الدهرَ أجْمعُ**

والمتعلق المنوى إما من قبيل المفرد وهو ما فى (مَعنَى كَائِن) نحو ثابت ومستقر

قاله ابن قاسم أن الانتقال مع الحذف لا قبله ولا بعده لأنه لا يلزم عليه شىء بخلاف الثانى فإنه يلزم عليه تفريغ العامل من الضمير وهو ممتنع ، وإن أجيب بمنع امتناعه بدليل أنه بعد الحذف فارغ منه فقد يفرق بأنه بعد الحذف ناب عنه الظرف فى تحمل الضمير فلم يضر فراغه منه بخلافه قبل الحذف الثالث فإنه يلزم عليه حذف العامل فى الضمير مع بقائه وهو غير ممكن وإن أجيب بأن البعدية أمر اعتبارى تقديرى فإنه لا يخلو من ضعف فتأمل **(قوله إلى الظرف والجار والمجرور)** فيرتفع بهما على الفاعلية كارتفاعه بالمنتقل عنه وكذا يرتفع بهما السببى إن جاء بعدهما كزيد خلفك أبوه . شرح الجامع **(قوله فى واحد منهما)** أى الظرف والجار والمجرور **(قوله وهو مردود بقوله فإن يك إلخ)** وجهه أن أجمع لا يصح كونه تأكيدا لفؤادى ولا يصح كون تأكيدا لفؤادى ولا للدهر لنصبهما ولا للضمير المحذوف مع المتعلق لامتناع حذف المؤكد على الراجح لمنافاة الحذف للتوكيد ولا لفؤادى باعتبار محله قبل دخول الناسخ لزوال الطالب للمحل بدخوله فتعين كونه تأكيدا للضمير فى الظرف . ولا يشكل عليه الفصل بالأجنبى وهو الدهر لجوازه ضرورة قاله فى التصريح . أقول سبق فى باب المعرب والمبنى أن الخليل وسيبويه يجيزان حذف المؤكد ، وسيأتى فى باب إن أن مذهب الناظم تبعا للكوفيين وبعض البصريين عدم اشتراط بقاء الطالب للمحل وأنه يجوز مراعاة المنسوخ وإن زال الابتداء بدخول الناسخ وعليه لا ينهض الرد على السيرافى . وقول الشاعر سواكم على حذف مضاف أى سوى أرضكم قاله السيوطى فى شرح شواهد المغنى وهو يفيد أن بأرض سواكم تركيب توصيفى لا إضافى وإلا لم يحتج لتقدير المضاف وقوله عندك ضبطه البغدادى بكسر الكاف قال لأنه خطاب لامرأة وإنما قال سواكم لأن المرأة قد تخاطب بخطاب جماعة الذكور مبالغة فى سترها **(قوله ناوين معنى إلخ)** أى ناوين كائنا أو استقر أو ما فى معناهما لا خصوص هذا اللفظ قاله سم **(قوله ما فى معنى كائن)** من ظرفية الدال فى المدلول والمراد كائن . وما فى معناه من كل وصف عام المعنى ولو بمعنى الماضى لأن الوصف بمعنى الماضى يعمل فى الجار والمجرور اتفاقا وفى الظرف على

[١٤٩] البيت من الطويل . وقائله جميل ، والبيت من شواهد المغنى ٤٩ (٥٩) والخزانة ١٤/١ ، ٤٧٧/٢ . والشاهد فيه قوله : « أجمع » فهو مرفوع ، ولا يصح أن تكون توكيدًا لفؤادى ولا للدهر لأنهما منصوبان ، ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار ، لأن التوكيد والحذف يتنافيان ، ولا لاسم إن على محله وهو الرفع على الابتداء ، لأن الناسخ قد أزال رفعه ، فتعين أن يكون توكيدًا للضمير المنتقل إلى الظرف ، وفُصل بينهما بالأجنبى ـ الدهر ـ للضرورة .

(أو) الجملة وهو ما فى معنى (اَسْتَقَرّ) وثبت والمختار عند الناظم الأول. قال فى شرح الكافية وكونه اسم فاعل أولى لوجهين: **أحدهما** أن تقدير اسم الفاعل لا يحوج إلى تقدير آخر لأنه واف بما يحتاج إليه المحل من تقدير خبر مرفوع. وتقدير يحوج إلى تقدير اسم فاعل إذ لابد من الحكم بالرفع على محل الفعل إذا ظهر فى موضع الخبر، والرفع المحكوم عليه به لا يظهر إلا فى اسم الفاعل. **الثانى** أن كل موضع كان فيه الظرف خبرًا وقدر تعلقه بفعل أمكن

الأصح. وكائن المقدر من كان التامة لا الناقصة وإلا كان الظرف أو الجار والمجرور فى موضع الخبر لها فيقدر له متعلق آخر وهكذا إلى ما لا نهاية له نقله الشمنى عن السعد. واعلم أن الأصل تقدير المتعلق مقدما على الظرف والجار والمجرور كسائر العوامل مع معمولتها وقد يعرض ما يقتضى تقديره مؤخرا نحو إن فى الدار زيدا لأن أن لا يليها مرفوعها ونحو فى الدار زيد على تقديره فعلا لأن الخبر الفعلى لا يتقدم على المبتدأ أما على تقديره وصفا فيستوى الوجهان لأن رجحان تقديره مؤخرا بكونه فى الحقيقة الخبر والأصل فى الخبر أن يتأخر عن المبتدأ يعارضه أن المتعلق عامل والأصل فى العامل أن يتقدم على المعمول. هذا ما انحط عليه كلام ابن هشام فى المغنى **(قوله أو الجملة)** فيه أن المتعلق المنوى ليس الجملة بل الفعل وحده فكان ينبغى أن يقول والمتعلق المنوى إما من قبيل الاسم وهو ما فى معنى كائن إلخ أو الفعل وهو ما فى معنى استقر. ويمكن أن يجاب بأن تعبيره بالجملة للإشارة إلى أن الخبر الذى هو ظرف أو جار ومجرور لا يخرج عن أحد القسمين المارين فى قوله * ومفردا يأتى ويأتى جملة * وإنما أفرده المصنف نظرا إلى الظاهر أو إلى أنه لا يتعين فيه واحد فافهم **(قوله والمختار عند الناظم الأول)** ولهذا قدمه هنا واختار بعضهم الثانى وذهب ابن هشام إلى تساويهما ما لم يقتض المقام أحدهما فإذا كان المعنى على الحال قدر الاسم، أو المضارع أو على الاستقبال قدر المضارع، أو على المضى قدر الماضى، قال فإن جهلت المعنى فقدر الوصف لانه صالح للأزمنة كلها وإن كان حقيقة فى الحال اهـ قال الدمامينى كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر فى الحال فالمخرج من العهدة ألا يقدم على تقدير شىء معين بل يردّد الأمر ويقال إن أريد الماضى قدر كذا وإن أريد الحال قدر كذا وإن أريد المستقبل قدر كذا **(قوله إلى تقدير آخر)** بالتنوين وبالإضافة أى تقدير اسم فاعل آخر **(قوله وتقدير الفعل يحوج إلخ)** بحث فيه الدمامينى بأن كون الجملة ذات محل من الإعراب لا يقتضى كونها مقدرة بمفرد مأخوذ منها بل يكفى فى ذلك وقوعها موقع مفرد ما **(قوله إلى تقدير اسم فاعل)** أى إلى تقدير الفعل باسم فاعل **(قوله إذا ظهر)** أى الفعل **(قوله والرفع المحكوم عليه به)** أى على الفعل محل الفعل بالرفع وقوله لا يظهر إلا فى اسم الفاعل أى فلابد من تقدير الفعل به ثانيا ليظهر الرفع، وفيه أن هذا يقتضى أن كل ما لم يظهر فيه الإعراب ولو مفردا لابد من تقديره بما يظهر فيه ولم يذهب أحد إلى ذلك ولا فارق، فالحق أن تقدير الفعل لا يحوج إلى تقدير شىء آخر كما تقدم.

تعلقه باسم الفاعل . وبعد أما وإذا الفجائية يتعين التعلق باسم الفاعل نحو أما عندك فزيد ، وخرجت فإذا فى الباب زيد لأن أما وإذا الفجائية لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر ، وإذا تعين تقدير اسم الفاعل فى بعض المواضع و لم يتعين تقدير الفعل فى بعض المواضع وجب رد المحتمل إلى ما لا احتمال فيه ليجرى الباب على سنن واحد ثم قال وهذا الذى دللت على أولويته هو مذهب سيبويه ، والآخر مذهب الأخفش هذا كلامه . ولك أن تقول ما ذكره من الوجهين لا دلالة فيه لأن ما ذكره فى الأول معارض بأن أصل العمل للفعل ، وأما الثانى فوجوب كون المتعلق اسم فاعل بعد أما وإذا إنما هو لخصوص المحل كما أن وجوب كونه فعلا فى نحو جاء الذى فى الدار وكل رجل فى الدار فله درهم كذلك لوجوب

(قوله وبعد أما إلخ) فى قوة التعليل المقدر أى ولا عكس لأنه بعد أما إلخ **(قوله وإذا الفجائية)** فى بعض النسخ وإذا المفاجئة بإضافة الدال إلى المدلول **(قوله يتعين التعلق باسم الفاعل)** أما فى أما فلأنها مقدرة بأداة الشرط وفعله أى أعنى مهما يكن والجواب ما بعد الفاء فتعذر إيلاؤها الفعل لأن أداة الشرط لا يليها من الأفعال إلا فعل الشرط ثم جوابه . وأما فى إذا فلأنها لا يليها إلا الاسم على الأصح فرقا بينها وبين إذا الشرطية **(قوله ولم يتعين تقدير الفعل فى بعض المواضع)** أى مواضع الخبر كما نبه عليه سابقا بقوله كان الظرف فيه خبرا فلا ترد الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ وفى خبرها الفاء **(قوله وجب رد المحتمل)** أى ترجح لأن الخلاف إنما هو فى الراجح **(قوله لا دلالة)** أى معمولا بها فلا يرد أن المعارضة تمنع العمل بالمعارض بفتح الراء لا الدلالة **(قوله معارض بأن إلخ)** قد يقال يتقوى الأول بأن الأصل فى الخبر الإفراد **(قوله إنما هو لخصوص المحل)** أى لعارض اقتضاه خصوص المحل لا لوقوع الظرف أو الجار والمجرور خبرا وقد يقال ما تعين تقديره فى بعض مواضع الخبر لخصوص المحل أرجح مما لم يتعين فى بعضها لخصوص المحل **(قوله كما أن إلخ)** تنظير فى كون التعين لأمر عارض ، وقوله كذلك أى لخصوص المحل فليس قصد الشارح منع ما اقتضاه كلام المصنف فى شرح الكافية من اختصاص التعين باسم الفاعل حتى يعترض على الشارح بأن كلام المصنف فى الخبر لا فى الصلة والصفة ، لأنه لو كان قصد ذلك لقال وأما الثانى فممنوع بوجوب تقدير الفعل فى نحو جاء الذى إلخ **(قوله فى نحو جاء الذى فى الدار)** قال ابن يعيش إنما لم يجز فى الصلة تقدير المفرد على أنه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم ﴿ **تماما على الذى أحسن** ﴾ بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا اهـ مغنى . ولنا فيه بحث أسلفناه فى الموصول **(قوله وصفة النكرة إلخ)** وأما قوله :

كل أمر مباعد أو مدانى فمنوط بحكمة المتعالى

فنادر اهـ مغنى **(قوله الواقعة مبتدأ)** أى أو مضافا إليها المبتدأ كما فى المثال **(قوله على أن ابن جنى إلخ)** هذا رد لقول المصنف فى دليله الثانى وبعد أما وإذا الفجائية إلخ أورده بعد تسليم امتناع تقدير الفعل بعد أما وإذا الفجائية واللائق العكس كما هو مقرر فى آداب البحث **(قوله لا يلزم ذلك)** أى لزوما مضرا وإلا فتقدير الفعل بعد إذا فى مثاله لابد منه .

كون الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ فى خبرها الفاء جملة ، على أن ابن جنى سأل أبا الفتح الزعفرانى(١) هل يجوز إذا زيدا ضربته **(فقال نعم)** فقال ابن جنى يلزمك إيلاء إذا الفجائية الفعل ولا يليها إلا الأسماء ، فقال لا يلزم ذلك لأن الفعل ملتزم الحذف ، ويقال مثله فى أما فالمحذوف ظهور الفعل بعدهما لا تقديره بعدهما لأنهم يغتفرون فى المقدرات ما لا يغتفرن فى الملفوظات . سلمنا أنه لا يليهما الفعل ظاهرا ولا مقدار لكن لا نسلم أنه وليهما فيما نحن فيه إذ لا يجوز تقديره بعد المبتدأ فيكون التقدير أما فى الدار فزيد استقر ، وخرجت فإذا فى الباب زيد حصل . لا يقال إن الفعل وإن قدر متأخرا فهو فى نية التقديم إذ رتبة العامل قبل المعمول لأنا نقول هذا المعمول ليس فى مركزه لكونه خبرا مقدما وكون المتعلق فعلا هو مذهب أكثر البصريين ونسب لسيبويه أيضا .

(تنبيه): إنما يجب حذف المتعلق المذكور حيث كان استقرارا عاما كما تقدم ،

(قوله إذ يجوز تقديره بعد المبتدأ) كان ينبغى أن يقول إذ يجب لما سيأتى أنه يجب الخبر إذا كان فعلا ظاهرا أو مقدرا عن المبتدأ . فإن قلت علة امتناع تقديم الخبر الفعلى على المبتدأ خوف التباس الجملة الاسمية بالفعلية وهذا إنما يكون فى الملفوظ لا المقدر . قلت أعطوا المقدر حكم الملفوظ وإن كانت العلة لا توجد فى المقدر إجراء للباب على سنن واحد قاله الشمنى **(قوله ليس فى مركزه)** أى محله الأصلى بل مقدم فمتعلقه الذى هو ذلك العامل كذلك فالوالى لأما فى الحقيقة والرتبة هو المبتدأ **(لكونه خبرا)** أى بحسب الظاهر أو على أحد الأقوال الثلاثة **(قوله وكون الخ)** يظهر أنه وجه آخر لضعف ما ذهب إليه المصنف **(قوله إنما يجب حذف المتعلق المذكور)** أى فى قول المصنف * ناوين معنى كائن أو استقر * لكن لا بقيد عمومه المفهوم من هذه العبارة ليكون لقول الشارح حيث كان عاما فائدة . واعترض البعض تبعا لشيخنا على الحصر بأنه قد يجب حذف المتعلق الخاص نحو يوم الجمعة صمت فيه والأمثال نحو الكلاب على البقر أى أرسل ، وهو سهو عن كون موضوع الكلام متعلق الخبر الظرف أو الجار والمجرور كما يصرح به قوله المذكور **(قوله وجب ذكره)** أى إن لم يدل على دليل كما يؤخذ من التعليل فإن دل عليه دليل جاز حذفه نحو زيد على الفرس أى راكب ، ومن لى بفلان أى من يتكفل لى به لكن لا ينتقل الضمير من الخاص إلى الظرف ولا يسمى معه الظرف خبرا ولا يكون محله رفعا ذكره الدمامينى **(قوله ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة)** أى ذات والتقييد باسم الزمان والجثة نظرا للغالب من أن اسم الزمان إنما يفيد الإخبار به عن المعنى لا عن الجثة ، وأن ظرف المكان يفيد الإخبار به عن كليهما ، فإن لم يفد الإخبار بالزمان عن المعنى نحو القتال زمانا أوحينا وبالمكان عن الجثة أو المعنى نحو زيد أو القتال مكانا

---

(١) الزعفرانى هو : محمد بن يحيى ، أبو الحسن الزعفرانى ، النحوى ، البصرى ، من تلاميذ على بن عيسى الربعى ، وقرأ الكتاب على الفارسى ، وكان الربعى يثنى عليه وقال له الفارسى بعد أن قرأ عليه الكتاب : أنت مستغن عنى يا أبا الحسن فقال : إن استغنيت عن الفهم لم أستغن عن الفخر ... (البغية ١/٢٦٨) .

فإن كان استقرارا خاصا نحو زيد جالس عندك أو نائم فى الدار وجب ذكره لعدم دلالتهما عليه عند الحذف حينئذ (**وَلَا يَكُونُ آسْمُ زَمَانٍ خَبَرا » عَنْ جُثَّةٍ**)[١] فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة (**وَإِنْ يُفِدْ**) ذلك بواسطة تقدير مضاف هو معنى (**فَأُخْبِرَا**) كما فى قولهم الهلال الليلة والرطب شهرى ربيع ، واليوم خمر وغدا أمر[٢] ، وقوله : أكل عام نعم تحوونه[٣] ،

امتنع . هذا محصل ما ذكره الشاطبى قال سم وهو حسن جدا ومن المنعى الزمان نحو الجمعة اليوم ومثل الخبر الحال والصفة والصلة . وما ذكره المصنف مبنى كما استظهره سم على مذهب من يشترط تجدد الفائدة ، أما على مذهب من لا يشترط تجددها فيجوز . واعلم أن الزمان إذا أخبر به عن المعنى يرفع غالبا إن استغرق المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نكره نحو الصوم يوم والسير شهر أى زمن الصوم يوم إلخ وقد ينصب ويجر بفى ، فإن لم يستغرق الجميع أو الأكثر أو كان الزمان معرفة نصب أو جر بفى غالبا نحو الخروج يوما أو فى يوم والصوم اليوم أو فى اليوم ، وقد يرفع ومنه ﴿ **الحج أشهر معلومات** ﴾[البقرة : ١٩٧] ، وأن ظرف المكان المتصرف إذا أخبر به عن اسم عين ترجح رفعه على نصبه إن كان المكان نكرة نحو المسلمون جانب والمشركون جانب ، ويجوز جانبا ، فإن كان معرفة ترجح نصبه على رفعه نحو زيد أمامك ودارى خلف دارك بالنصب ، ويجوز الرفع ولا يختص رفع المعرفة بكونها بعد اسم مكان كما علمت من التمثيل خلافا للكوفيين ويجب نصب غير المتصرف كفوق . ثم اعلم أنه يجوز رفع اليوم ونصبه إذا أخبر به عن اسم زمان تضمن عملا كاليوم الجمعة أو السبت أو العيد لتضمنها معنى الجمع والقطع والعود ، ومنه اليوم يومك لتضمنه معنى شأنك الذى تذكر به ، ويتعين الرفع إذا لم يتضمن كالأحد إلى الخميس وأجاز الفراء وهشام النصب . ويتعين رفع أسماء الشهور فى نحو أول السنة المحرم ، والوقت الطيب المحرم أفاده فى الهمع . وقوله وأن ظرف المكان المتصرف إذا أخبر به عن اسم عين إلخ الظاهر أن اسم المعنى كاسم العين فى ذلك فتدبر (**قوله بواسطة تقدير مضاف**) اعلم أن الفائدة تحصل بأحد أمور ثلاثة : الأول أن يتخصص الزمان بوصف أو إضافة مع جره بفى كنحن فى يوم طيب أو شهر كذا . الثانى أن تكون الذات مشبهة للمعنى فى تجددها وقتا فوقتا نحو الرطب شهرى ربيع . الثالث تقدير مضاف هو معنى نحو اليوم خمر . إذا علمت ذلك ظهر لك أن اقتصار الشارح على الثالث ليس فى محله وأن نحو الرطب شهرى ربيع لا يحتاج إلى تقدير المضاف لمشابهته للمعنى فيما ذكر كما قاله الناظم فى تسهيله ، لكن يدفع عنه الاعتراض قوله هذا مذهب جمهور البصريين (**قوله وغدا أمر**) من تتمة المثال ولا شاهد فيه لأن الإخبار فيه عن معنى . وهذا الكلام قاله امرؤ القيس حين أخبر بقتل والده (**قوله هذا مذهب جمهور البصريين**) الإشارة إلى تقدير المضاف الذى به حصلت الفائدة بدليل المقابلة بقوله وذهب قوم إلخ (**قوله نظرا إلى أن هذه الأشياء تشبه المعنى إلخ**)

(١) المراد بالجثة : الجسم على أى وضع كان .
(٢) هذا المثل قاله امرؤ القيس بن حجر الكندى عندما أخبر بقتل والده وهو يلهو ، فقال يشغلنا اليوم الخمر ، وغدا يشغلنا أمر .
(٣) البيت الرجز . وقائله قيس بن حصين الحائى ، والبيت من شواهد الكتاب ٦٥/١ . والشاهد فيه قوله « أكل عام » حيث وقع اسم الزمان خبر عن اسم الزوات . وهو « نعم » .

أى طلوع الهلال ووجود الرطب وشرب خمر وإحراز نعم ، فالإخبار حينئذ باسم الزمان إنما هو عن معنى لا جثة . هذا مذهب جمهور البصريين . وذهب قوم منهم الناظم فى تسهيله إلى عدم تقدير مضاف نظرا إلى أن هذه الأشياء تشبه المعنى لحدوثها وقتا بعد وقت وهذا الذى يقتضيه إطلاقه **(وَلَا يَجُوزُ الْابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ * مَالَمْ تُفِدْ)** كما هو الغالب فإن أفادت جاز الابتداء بها و لم يشترط سيبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة إلّا حصول الفائدة . ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى إلى مواضع الفائدة فتتبعوها ، فمن مقل مخل ومن مكثر مورد مالا يصح ، أو معدد لأمور متداخلة ، والذى يظهر انحصار مقصود ما ذكروه فى

الشبه المذكور غير ظاهر بالنسبة لقولهم اليوم خمر وقوله أكل عام إلخ والتقصير من الشارح لأن المصنف لم ينظر إلى ذلك فى هذه الأشياء كلها كما يعلم بالوقوف على التسهيل **(قوله ولا يجوز الابتدا بالنكرة)** لأن معناها غير معين والإخبار عن غير المعين لا يفيد مالم يقارنه ما يحصل به نوع فائدة كالمسوغات الآتية ولا يرد مجيء الفاعل نكرة مع أنه مخبر عنه فى المعنى لتخصصه قبل ذكره بالحكم المتقدم عليه كذا قالوا . ومقتضاه جواز الابتداء بالنكرة إذا تقدم خبرها أى خبر كان نحو قائم رجل و لم يقولوا بذلك مع أنه مبحوث فيه بأن اختصاص الفاعل بالحكم أثر الحكم ، فيكون الحكم على غير مختص ولذا اختار الرضى أن الفاعل كالمبتدأ فتأمل . والكلام فى النكرة المخبر عنها كما يرشد إليه التعليل السابق لا التى لها فاعل أغنى عن الخبر لصحة الابتداء بها وإن كانت نكرة محضة كما سيأتى عن الدماميني . ثم ما ذكره مبنى على اشتراط تجدد الفائدة أما من لا يشترطها فيجوز عنده الابتداء بها مطلقا . ويمكن أن يقال منعه هنا من الابتداء بالنكرة وسابقا من الإخبار باسم الذات عن الجثة باعتبار الكلام المعتد به عند البلغاء لا مطلق الكلام فيكون كلامه جاريا على القولين **(قوله كما هو)** أى عدم إفادة والأحسن أن الكاف بمعنى لام التعليل لمقدر أى وتخصيص النكرة بالذكر مع أن الإفادة شرط فى الكلام مطلقا لأن الغالب عدم إفادة الابتداء بالنكرة **(قوله ولم يشترط سيبويه والمتقدمون إلخ)** يعنى أنهم لم يعتنوا بتعديد الأماكن التى يسوغ الابتداء فيها بالنكرة ، وإنما ذكروا ضابطا كليا وهو أنه متى حصلت الفائدة جاز الإخبار عن النكرة دمامينى **(قوله إلا حصول الفائدة)** أى علم حصولها إذ نفس الحصول متأخر عن الابتداء والشرط مقارن . قاله الناصر وهو إنما يظهر إذا أريد الحصول بالفعل لا الحصول بالشأن فافهم . وفى يس لنا نكرة لا تحتاج إلى مسوغ مذ ومنذ **(قوله فمن مقلّ مخلّ)** فيه أوجه : من أظهرها أن من تبعيضية والجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف والمجرور صفة لمحذوف والتقدير فبعضهم من فريق مقل مخل **(قوله انحصار مقصود ما ذكروه إلخ)** قد يتوقف فى اندراج بعض ما ذكروه فيما سيذكر ككون النكرة محصورة بإنما فى نحو إنما رجل قائم أفاده الدمامينى **(قوله أن يكون الخبر مختصا)** المراد بالاختصاص هنا أن يكون المجرور فى الخبر الجار والمجرور والمضاف إليه فى الظرف والمسند إليه فى الجملة صالحا للإخبار عنه قاله الشمني .

الذى سيذكر ، وذلك خمسة عشر أمرا : **الأول** : أن يكون الخبر مختصا ظرفا أو مجرورا أو جملة ويتقدم عليها (**كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةٌ**) وفى الدار رجل ، وقصدك غلامه إنسان ، قيل ولا دخل للتقديم فى التوسيع وإنما هو لما فى التأخير من توهم الوصف . فإن قلت الاختصاص نحو عند رجل مال ، ولإنسان ثوب امتنع لعدم الفائدة . **الثانى** : أن تكون عامة إما بنفسها كأسماء الشرط والاستفهام نحو من يقم أكرمه وما تفعل أفعل ، ونحو من عندك وما عندك ، أو بغيرها وهى الواقعة فى سياق استفهام أو نفى نحو ﴿ **أإله مع الله** ﴾ [النمل : ٦٠] (**وهَلْ فَتًى فيكُمْ فَمَا خِلٌّ لَنَا**) وما أحد أغير من الله . **الثالث** : أن تخصص بوصف إما لفظا نحو :

(**قوله كعند زيد نمرة**) هى اسم لبردة من صوف تلبسها الأعراب . غزى (**قوله قيل ولا دخل إلخ**) قائله ابن هشام فى المغنى ووجه تمريض هذا القول أن المبتدأ يتخصص بتقديم الخبر كما قيل بذلك فى الفاعل لأنه إذا قيل فى الدار علم أن ما يذكره بعد وهو رجل مثلا موصوف بالاستقرار فى الدار فهو فى قوة التخصيص بالصفة كما فى الجامى وأقره شيخنا والبعض . وقد يقال كان ينبغى حينئذ الاكتفاء بالتقديم فى التسويغ وإن لم يكن الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا أو جمله مع أنه يرد عليه أن اختصاص المبتدأ المؤخر بالحكم أثر الحكم فيكون الحكم على غير مختص كما مر نظيره فى الفرق بين المبتدأ والفاعل . ولذا قال غير واحد الحق ما قاله ابن هشام فتدبر (**قوله فإن فات الاختصاص إلخ**) لم يمثل لفوات الاختصاص فى الجملة فيوهم كلامه أنها لا تكون إلا مختصة مع أنها قد تكون غير مختصة كما فى ولد له ولد رجل كذا ينبغى أن يمثل . وأما تمثيل البهوتى بمات فى يوم رجل فغير صحيح وإن أقره البعض لفساده على تقدير اختصاصه أيضا لأن فيه تقديم الخبر الفعلى الرافع لضمير المبتدأ على المبتدأ (**قوله وما تفعل أفعل**) التمثيل به مبنى على أن ما مبتدأ والعائد محذوف أى ما تفعله أفعله لا على أن ما مفعول مقدم لتفعل (**قوله فى سياق استفهام**) اعترض بأن الكلام فى العموم الشمولى والنكرة فى سياق الاستفهام إنما يكون عمومها شموليا إذا كان إنكاريا كل فى الآية التى مثل بها الشارح لأنه فى معنى النفى لا إذا كان غير إنكارى كما فى مثال المصنف . نعم قد تكون فى غير المنفى وما فى معناه والنهى للعموم الشمولى مجازا فينزل عليه مثال المصنف ، على أنه لا مانع من جعل الاستفهام فى مثاله أيضا إنكاريا فلا يكون ثم إشكال فتدبر (**قوله وما أحد أغير من الله**) الأنسب بالمقام جعل ما تميمية لأن الكلام فى المبتدأ فى الحال (**قوله أن تخصص بوصف**) مقتضاه جواز حيوان ناطق فى الدار وامتناع إنسان فى الدار لوصف المبتدأ فى الأول وعدمه فى الثانى مع أن المعنى متحد فيهما . ويمكن الفرق بأن فى الأول نكتة الإجمال ثم التفصيل بخلاف الثانى . ثم رأيت سم نقل بهامش الدمامينى عن شيخه السيد الصفوى ما نصه : تحقيق المقام أن العرب اعتبروا التخصيص لنكتة توجد فى بعض المواضع وحكموا باطراد الحكم لتلك النكتة وإن لم يظهر أثرها فى بعض المواضع . وعلى هذا اندفع الإيراد لأن الحكم بعدم صحة إنسان وصحة حيوان ناطق لا لأمر

﴿ولعبد مؤمن خير من مشرك﴾ [البقرة: ٢٢١]، (وَرَجُلٌ مِنَ ٱلْكِرَامِ عِنْدَنَا) أو تقديرا نحو ﴿وطائفة قد أهمتهم أنفسهم﴾ [آل عمران: ١٥٤]، أى طائفة من غيركم بدليل ما قبله، وقولهم السمن منوان بدرهم أى منه. ومنه قولهم: شرّ أهر ذاناب[1] أى شر عظيم، أو معنى نحو رجيل عندنا لأنه فى معنى رجل صغير، ومنه ما أحسن زيدا لأن معناه شيء عظيم حسن زيدا، فإن كان الوصف غير مخصص لم يجز نحو رجل من الناس جاءنى لعدم الفائدة. **الرابع**: أن تكون عاملة إما رفعا نحو الزيدان إذا جوزناه أو نصبا نحو أمر بمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة (وَرَغْبَةٌ فِي ٱلْخَيْرِ خَيْرٌ) وأفضل منك عندنا، إذ المجرور فيها منصوب المحل بالمصدر والوصف، أوجرا نحو خمس صلوات كتبهن الله (وَعَمَلٌ* بِرٌّ يَزِينُ) ومثلك لا يبخل، وغيرك لا يجود. **الخامس**: العطف بشرط أن يكون أحد المتعاطفين يجوز

معنوى فيهما بل لقاعدة حكموا بها لنكتة يظهر أثرها فى موضع آخر طردا للباب فافهمه ينفعك فى مواضع ا هـ **(قوله نحو ولعبد مؤمن)** وقيل المسوغ معنى العموم . وقيل لام الابتداء **(قوله وطائفة قد أهمتهم أنفسهم)** الواو للحال فهى مسوغ آخر . وقوله من غيركم المراد بالغير المنافقون **(قوله شرّ أهرّ ذا ناب)** أى جعل الكلب هارا أى مصوّتا مثل يضرب عند ظهور أمارات الشر **(قوله أو معنى)** الفرق بين الموصوف تقديرا والموصوف معنى أن استفادة الوصف فى الأول من مقدر وفى الثانى من النكرة المذكورة بقرينة لفظية كياء التصغير أو حالية كما فى التعجب . وقد يصح فى المعنوى التصريح بالوصف كما فى صورة التصغير فيما ذكره شيخنا والبعض هنا من الفرق بأن الأول يصح التصريح معه بالوصف بخلاف الثانى فيه نظر **(قوله نحو قائم الزيدان إذا جوزناه)** أى حكمنا بجوازه على رأى من لا يشترط اعتماد الوصف على نفى أو استفهام وتعقبه الدمامينى بأن الكلام فى المبتدأ المخبر عنه أما الوصف الرافع لمغن عن الخبر فشرطه التنكير كما نصوا عليه فكان الصواب التمثيل بنحو ضرب الزيدان حسن ، ويؤيد تعقبه أن تعليلهم امتناع الابتداء بالنكرة بأنها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد لا يجرى فيه لأن المبتدأ هنا محكوم به لا محكوم عليه **(قوله خمس صلوات)** مبتدأ وجملة كتبهن الله أى أوجبهن نعت . وقوله فى اليوم والليلة ، خبر أو جملة كتبهن خبر وقوله فى اليوم والليلة خبر بعد خبر . ولا يظهر جعله ظرفا لغوا متعلقا بكتب لاستلزامه كون الكتب فى كل يوم وليلة مع أن الكتب فى ليلة الإسراء إظهار وفى الأزل قضاء **(قوله ومثلك لا يبخل وغيرك لا يجود)** لا يقال المبتدأ فيهما معرفة لإضافته إلى الضمير لتوغل مثل وغير فى الإبهام فلا تفيدهما الإضافة تعريفا **(قوله العطف بشرط إلخ)** إنما كان العطف بهذا الشرط مسوغا لأن حرف العطف مشرك فهو يصير المتعاطفين كالشيء الواحد فالمسوّغ مع فى أحدهما مسوغ فى الآخر **(قوله يجوز الابتداء به)** بأن يكون معرفة أو نكرة مسوغة فتحته أربع صور لكن الشارح اقتصر فى التمثيل على صورتى التنكير لعلم صورتى التعريف بالأولى **(قوله طاعة وقول معروف)** مثال من غير القرآن .

---

(١) هذا المثل يُضرب عند ظهور علامات الشر وأماراته ، وانظر مجمع الأمثال للميدانى ٣٨٤/١ .

الابتداء به نحو ﴿ **طاعة وقول معروف** ﴾ [محمد : ٢١] ، أى أمثل من غيرهما ، ونحو ﴿ **قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى** ﴾ [البقرة : ٢٦٣] ، **السادس** : أن يراد بها الحقيقة نحو رجل خير من امرأة . ومنه تمرة خير من جرادة . **السابع** : أن تكون فى معنى الفعل وهذا شامل لما يراد بها الدعاء نحو ﴿ **سلام على آل ياسين** ﴾ [الصافات : ١٣٠] ، ﴿ **ويل للمطففين** ﴾ [المطففين : ١] ، ولما يراد بها التعجب نحو عجب لزيد . وقوله :

[١٥٠] **عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةٍ إِقَامَتِى فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ القَضِيةِ أَعْجَبُ**

ونحو قائم الزيدان عند من جوزه فيكون مسوغا كما فى نحو ﴿ **وعندنا كتاب حفيظ** ﴾ [ق : ٤]

أما طاعة وقول معروف الذى فى قوله تعالى : ﴿ **فأولى لهم ؞ طاعة وقول معروف** ﴾ فليس خبره مقدرا بل مذكور قبله وهو أولى أو هو خبر وأولى مبتدأ (**قوله أن يراد بها الحقيقة**) أى الماهية من حيث هى وقال فى شرح الجامع باعتبار وجودها فى فرد غير معين فتعم حينئذ جميع الأفراد إذ ليس بعض أولى بالحمل عليه من بعض آخر ولهذا عبر ابن مالك عن هذا المسوغ بأن يراد بالنكرة العموم ا هـ وأراد بقوله فتعم حينئذ إلخ العموم الشمولى لأنه المسوغ . وفى تفريعه على إرادة الحقيقة فى ضمن فرد ما نظر علم مما أسلفناه . وأما تعبير ابن مالك عن هذا المسوغ بأن يراد بالنكرة العموم فينبغى حمله على إرادة الحقيقة فى ضمن كل فرد وكأنه قيل كل رجل خير من كل امرأة أى باعتبار حقيقته فلا ينافى أن بعض أفراد المرأة خير باعتبار ما اشتمل عليه من الخصوصيات (**قوله لما يراد بها الدعاء**) أى لشخص أو عليه (**قوله عجب**) مبتدأ ولتلك خبر وقضية بالنصب على الحال أو تمييز المفرد والجر على البدلية من تلك والرفع على الخبرية لمحذوف . قيل الوجه نصب عجبًا بالفعل المحذوف وجوبا كما فى حمدا وشكرًا لعدم اطراد الرفع فى مثل ذلك على ما يقتضيه كلام سيبويه وهو لا يرد على البيت لأن الرفع فيه مسموع بل على المثالى (**قوله فيكون فيه مسوغان**) هما كونه فى معنى الفعل وعمله الرفع فيما بعده . وقوله كما فى نحو إلخ أى كالمسوغين فى نحو إلخ وهما الوصف وكون الخبر مجرورا مختصا مقدما (**قوله إن منعه**) أى قائم الزيدان (**قوله وقوع ذلك**) أى معنى الخبر كالتكلم فى المثال (**قوله فى أول الجملة الحالية**) أى لحصول الفائدة بجعل نسبة هذه الجملة قيدا لما قبلها وعلل فى المغنى إفادة الابتداء بالنكرة فى أول الجملة الحالية وبعد إذا الفجائية بأن العادة لا توجب مقارنة معنى العامل لمعنى الجملة الحالية ولا مفاجأة الأسد مثلاً عند الخروج وبه يتضح التعليل الأول .

[١٥٠] البيت من الكامل ، وقائله ضمرة بن جابر ، وهو من شواهد الكتاب ١٦١/١ ، وابن يعيش ١١٤/١ ، والتصريح ٨٧/٢ . والشاهد فيه قوله « عجبٌ لتلك » فقد وقع المبتدأ نكرة ، لأنه فى معنى الفعل « أعجب » .

فقد بان أن منعه عند الجمهور ليس لعدم المسوغ بل لعدم شرط الاكتفاء بمرفوعه وهو الاعتماد. **الثامن**: أن يكون وقوع ذلك للنكرة من خوارق العادة نحو بقرة تكلمت. **التاسع**: أن تقع فى أول الجملة الحالية سواء ذات الواو وذات الضمير كقوله:

[١٥١] سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا ... مُحَيَّاكِ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ

وكقوله:

[١٥٢] الذِّئْبُ يَطْرُقُهَا فِى الدَّهْرِ وَاحِدَةً ... وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِى مُدْيَةٌ بِيَدِى

العاشر: أن تقع بعد إذا المفاجئة نحو خرجت فإذا أسد بالباب. وقوله:

(**قوله محياك**) أى وجهك وقوله كل شارق أى كل كوكب طالع من شرق يشرق شروقا كطلع يطلع طلوعا لفظا ومعنى (**قوله الذئب يطرقها إلخ**) قبله:

تركت ضأنى تود الذئب راعيها ... وأنها لا ترانى آخر الأبد

والشاهد فى قوله مدية بيدى فإنها جملة حالية من ياء المتكلم مبتدؤها نكرة والرابط الضمير فى بيدى وروى نصب مدية على أنه مفعول لحال محذوفة أى ممسكا كما فى المغنى أو على أنه بدل اشتمال من الياء كما ارتضاه الدماميني وناقشه الشمنى بأن بدل الاشتمال ما اشتمل المبدل منه عليه من حيث إشعاره به إجمالا وتقاضيه له بوجه ما، وليست المدية مع ضمير المتكلم كذلك. والطروق والطرق المجىء ليلا، وضمير يطرقها بضم الراء كما فى المصباح وغيره للضأن. وقوله واحدة أى مرة واحدة والمدية السكين وتفرقة الشاعر بينه وبين الذئب بما ذكره بقوله الذئب يطرقها إلخ غير ظاهر فتأمل (**قوله حسبتك فى الوغى إلخ**) الوغى الحرب، وبردى تثنية برد على ما قاله البعض، وضبطه شيخنا السيد بفتحات على وزن جمزى قال: وهو البحر وجبل بالحجاز، والخور بفتح الخاء المعجمة والواو الجبن، وهو مبتدأ خبره الظرف بعده، وسحقًا بضم السين كما في القاموس أي بعداً.

---

[١٥١] هو من الطويل (**قوله سرينا**) من السرى. وقد يتصحف بشربنا من الشراب. والواو فى ونجم للحال وهو مبتدأ. وقد أضاء خبره. وفيه الشاهد حيث وقع المبتدأ نكرة والمسوغ وقوعه بعد بواو الحال (**قوله فمذ بدا**) فى محل الرفع على الابتداء وخبره قوله أخفى ضوؤه، والتقدير فمذ بدا محياك أى وجهك أخفى ضوؤه كل شارق، أو فمذ وقت بدو. وقوله كل شارق مفعول أخفى، وهو يطلق على كل شىء يشرق أى يضىء من الشمس والقمر والنجوم وغيرها.

([١٥٢] البيت من البسيط، قائله مجهول، وهو من أبيات الحماسة. والشاهد فيه قوله «مدية بيدى» حيث وقع المبتدأ نكرة لكونه واقعًا فى جمله الحال.

[١٥٣] حَسِبْتُكَ فِي الْوَغَى بُرِدَيْحُرُوبِ ‌‌ إذَا خُورٌ لَدَيْكَ فَقُلْتُ سُحقًا[١]

بناء على أن إذا حرف كما يقول تبعا للأخفش ، لا ظرف مكان كما يقول ابن عصفور تبعًا للمبرد ، ولا زمان كما يقول الزمخشرى تبعا للزجاج[٢] . **الحادى عشر** : أن تقع بعد لولا كقوله :

[١٥٤] لَوْلَا آصْطِبَارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِى مِقَةٍ[١]

الثانى عشر : أن تقع بعد لام الابتداء نحو لرجل قائم . **الثالث عشر** : أن تقع جوابا نحو رجل فى جواب من عندك التقدير رجل عندى . **الرابع عشر** : أن تقع بعد كم الخبرية كقوله :

[١٥٥] كَم عمَّةٌ لَكَ يا جَرِيُر وَخالَةٌ ‌‌ فَدْعاءُ قَدْ حَلَبَتْ عليَّ عِشارِي[٢]

قوله : (**لا ظرف مكان**) وعلى هذين القولين تكون هي الخبر والمسوغ وصفه في المثال بقوله بالباب ، وفي البيت بقوله لديك كذا قيل وهو ظاهر فى البيت على القولين لكون المبتدأ فيه اسم معنى ، وأما فى المثال فلا يظهر على القول بأنه ظرف زمان لكون المبتدأ فيه اسم عين إلا أن يقدر مضاف هو معنى أى رؤية أسد أو وجود أسد (**قوله أن تقع بعد لولا**) إنما كان هذا مسوغا لحصول الفائدة بتعليق الجواب على الجملة المبتدأ فيها بالنكرة (**قوله لأودى كل ذى مقة**) بكسر الميم أى هلك كل ذى محبة والهاء عوض من الواو يقال ومقه يمقه بالكسر فيهما أى أحبه فهو وامق (**قوله أن تقع بعد لام الابتداء**) أى لتخصيص مدخولها بالتأكيد بها (**قوله التقدير رجل عندى**) وليس التقدير عندى رجل إلا على ضعف لأن الجواب يسلك به سبيل السؤال قاله المصنف فى شرح التسهيل . قال سم هذا الدليل يقتضى أنه لا فرق بين المعرفة والنكرة فى السلوك بالجواب سبيل السؤال ويؤيده كلام غيره (**قوله كقوله كم عمة إلخ**) أى بناء على أن كم خبرية أو للاستفهام التهكمى فى محل نصب على الظرفية أو المصدرية مميزها محذوف أى كم وقت أو كم حلبة بجر التمييز إن كانت خبرية ونصبه إن كانت استفهامية ، وناصبها حلبت ، وعمة مرفوع بالابتداء ولك صفة عمة ، وفدعاء صفة خالة ، والخبر قد حلبت فيكون فيه مسوغان . أما على أن كم استفهامية وعمة بالنصب تمييز ها أو خبرية وعمة بالجر تمييز لها فلا شاهد فى البيت لأن

[١٥٣] ضبطه الأستاذ محمد محيى الدين فى شرحه على شواهد الأشمونى « مردى » ، وقال : المردى – بكسر الميم وسكون الراء المهملة – الحجر يرمى به ، ويقال للشجاع : إنه لمردى حروب . وهو واضح ، ومناسب للمقام .

[١٥٤] تمامه : « لَمَّا آسْتَقَلَّتْ مطاياهُنَّ للظَّعَنِ »

هو من البسيط . واصطبار مرفوع بالابتداء وفيه الشاهد حيث وقع مبتدأ وهو نكرة . ولكن المسوغ كونه تلو لولا والخبر محذوف وهو موجود أو حاصل (**قوله لأودى**) جواب لولا أى هلك وهو فعل لازم . والمقة المحبة من ومق يمق (**قوله لما استقلت**) ويروى حين استقلت أى انتهضت . والمطايا جمع مطية وهى الناقة التى يركب مطاها . أى ظهرها والظعن بفتحتين : الرحيل مصدر من ظعن إذا سار .

[١٥٥] قاله الفرزدق . وهو من قصيدة من الكامل يهجو جريرا (**قوله كم**) خبرية أو استفهامية ، ويجوز فى عمة مع الخالة المعطوفة عليها الحركات الثلاث : الجر على أن كم خبرية وعمة تمييزها ، والنصب على أن كم استفهامية وهى تمييزها ، والاستفهام على سبيل الاستهزاء والتهكم ، والرفع على أن يكون عمة مبتدأ وصفت بقوله لك ، وخبره قد حلبت والمميز على هذا محذوف فلا يخلو إما أن يقدر مجرورا أو منصوبا على اختلاف كم وعلى التقديرين كم فى محل النصب بالظرف أو المصدر ، أى كم وقت عمة لك أو كم حلبة عمة لك . والعامل فيه قد حلبت وأما فى الوجهين الأولين فكم فى محل الرفع على الابتداء وخبره قد حلبت . والشاهد فى رفع عمة وهى نكرة لوقوعها بعد كم الخبرية (**قوله فدعاء**) بالفاء وهى المرأة التى اعوجت أصابعها من كثرة حلبها . وقيل هى التى أصاب رجلها فدع من كثرة مشيها وراء الابل ، وهى صفة الخالة ، وإنما لم يقل فدعاوين صفة لهما لأنه حذف صفة العمة والتقدير كم عمة لك فدعاء وخالة لك فدعاء ، وكذا الكلام فى قد حلبت حيث لم يقل قد حلبتا لما ذكرنا من التقدير (**قوله عشارى**) كلام اضافى معمول حلبت . وهو بكسر العين جمع عشراء ، وهى الناقة التى أتت عليها من زمان حملها عشر أشهر (**فان قلت**) ما معنى على ههنا (**قلت**) أشار بذلك إلى أنه كان منكرها أن تحلب عشاره أمثال عمة جرير وخالته ، لأن منزلتهما كانت أدنى من ذلك

(١) البيت من الوافر . وقائله مجهول والشاهد فيه قوله « إذا خور لديك » حيث وقع المبتدأ نكرة لتقدم إذا الفجائية عليها . على مذهب الأخفش والناظم .

(٢) انظر مفتاح الإعراب صـ ١٣٥ للدكتور عبد الحميد السيد محمد .

الخامس عشر: أن تكون مبهمة كقوله:

[١٥٦] مُرَسَّعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ ... بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْنَبَا[1]

(**وَلْيُقَسْ**) على ما قيل (**ما لَمْ يُقَلْ**) والضابط حصول الفائدة[1] (**وَٱلأَصْلُ فِي ٱلأَخْبَارِ أَنْ**

كم نفسها على هذين الوجهين هي المبتدأ في محل رفع خبرها قد حلبت لا أن المبتدأ ما بعد كم. والفدعاء بفاء ودال وعين مهملتين المرأة التي اعوجت أصابعها من كثرة الحلب. ولم يقل فدعاوين قد حلبتا لأنه حذف مع كل من الموصوفين ما أثبته للآخر. وحذف خبر أحدهما لدلالة خبر الآخر. والعشار جمع عشراء كالنفاس جمع نفساء والعشراء التي أتى عليها من زمن حلبها عشرة أشهر. وأشار بعلي إلى أنه كان مكرها على أن يحلب عشاره أمثال عمة جرير وخالته لأنهما عنده أدنى من ذلك (**قوله أن تكون مبهمة**) أي مقصودا إبهامها لأن البليغ قد يقصده فلا يرد أن إبهام النكرة هو المانع من صحة الابتداء بها فكيف يكون مسوغا (**قوله مرسعة**) بالسين والعين المهملتين على زنة اسم المفعول: تميمة تعلق على الرسغ مخافة البلاء أو الموت. وفي القاموس رسغ الصبي كمنع شد في يده أو رجله خرزا الدفع العين اهـ وهو مبتدأ وبين أرساغه خبره، وهو جمع رسغ عظيم بين الكوع والكرسوع. وفي قوله أرساغه تغليب الرسغ على غيره. والعسم بفتح العين والسين المهملتين يبس في مفصل الرسغ تعوج منه اليد. ويبتغي أن يطلب. والأرنب حيوان معروف. وفي الكلام حذف مضاف أي كعب أرنب لأنهم كانوا يعلقون كعب الأرنب حفظا من العين والسحر، لأن الجن تمتطي الثعالب والظباء والقنافذ وتجتنب الأرانب

---

[١٥٦] قاله امرؤ القيس بن مالك الحميري. وقيل إنه لامرئ القيس بن حجر الكندي. وقال أبو القاسم الآمدي في المختلف والمؤتلف هذا ليس بصحيح والصحيح الأول (**قلت**) هو مثبت في ديوان الكندي وقال في شرحه وهي رواية أبي عبيدة والأصمعي، وكذا نص عليه الأعلم. وهو من قصيدة من المتقارب وأولها:

أيا هند لا تنكحي بوهة ... عليه عقيقته أحسبا

مرسعة إلى آخره. هند هي أخت امرئ القيس، يقول لها لا تتزوجي رجلا مثل البوهة بضم الباء الموحدة وهي البومة العظيمة. قال أبو حاتم: رجل بوهة لا خير فيه (**قوله عقيقته**) أي شعره الذي خرج به من بطن أمه، أراد إنه لا يطلي ولا يحلق شعره ولا يتنظف. والأحسب الأحمر في سواد، وهو حال من العقيقة (**قوله مرسعة**) بضم الميم وفتح الراء والسين المشددة والعين المهملتين وهي التميمة التي تعلق على الرسغ مخافة أن يموت أو يصيبه بلاء. وقيل بكسر السين اسم فاعل والهاء للمبالغة كعلامة وهو الذي يجعل التميمة في رسغ، وارتفاعه بالابتداء. وفيه الشاهد حيث وقع مبتدأ وهو نكرة، والمسوغ أن النكرة إذا لم يرد بها معين ساغ الابتداء بها لأنه لا يريد مرسعة دون مرسعة، بخلاف رجل قائم، ويروى بنصب مرسعة على الأكثر (**قوله بين أرباعة**) خبره، ويروى وسط أرباعه، ويروى بين أرساغه، ويروى بين أرباقه، فالمعنى على أنه ملازم ارباعه أي منازله لا يسافر ولا يغزو ولا يهتدي لخيره، فهو يرسع تميمته أي يجعلها في رسغه يتعوذ بها وعلى الثانية ظاهر. والأرساغ جمع رسغ. وعلى الثالثة أنه يرسع على الأرباق وهي حبال فيها عدة عرى، والواحدة ربق بكسر الراء وسكون الباء الموحدة وفي آخره قاف، وينبغي أن يكون بالكسر على الأولى، والثالثة وبالفتح على الثانية فافهم فإن به دقة (**قوله عسم**) مبتدأ بفتح العين والسين المهملتين وهو يبس في الرسغ وزيغ (**وقوله به**) مقدما ما خبره، والجملة صفة للمرسعة إذا كان بكسر السين والرفع، وبفتحها والنصب صفة لبوهة، فحينئذ لا شاهد فيه (**قوله يبتغي**) أي يطلب، وفاعله مستتر فيه، وأرنبا مفعوله وهو الحيوان المشهور، والكلام فيه كالكلام في الجملة الأولى. وإنما خص الأرنب لأنهم كانوا يعلقون كعبها كالمعاذة، ويزعمون أن من علقه لا تضره عين ولا سحر، لأن الجن تمتطي أي تركب الثعالب والظبا والقنافذ وتجتنب الأرانب لمكان الحيض لأنها تحيض من بين سائر الحيوانات. وقد قيل إن الذكر منها يتحول سنة أنثى وسنة ذكرا، وكذلك الأنثى تتحول سنة ذكرا وسنة على حالها أنثى. والله أعلم.

---

(١) انظر شرح ابن عقيل ١/٢٢٧ فقد أوصلها إلى أربعة وعشرين مسوغًا ولم يذكر الباقي ربما لأنه ليس بصحيح، أو لرجوعه إلى ما ذكره. وقد أوصلها بعض المتأخرين إلى نيف وثلاثين موضعًا.

تُؤَخَّرا) عن المبتدآت لأن الخبر يشبه الصفة من حيث أنه موافق فى الإعراب لما هو له ، دال عَلَى الحقيقة أو على شىء من سببيه ولما لم يبلغ درجتها فى وجوب التأخير توسعوا فيه **(وَجَوَّزوا ٱلتقدِيمَ إذْ لاَ ضَرَرا)** فى ذلك نحو تميمى أنا ، ومشنوء من يشنؤك[1] ، فإن حصل فى التقديم ضرر فلعارض كما ستعرفه . إذا تقرر ذلك **(فَامْنَعْهُ)** أى تقديم الخبر **(حينَ يَستوِى ٱلجزءانِ)** يعنى المبتدأ والخبر **(عُرْفًا وَنُكْرًا)** أى فى التعريف والتنكير **(عادِمَىْ بيَانِ)**

لحيضها ومرجع هذه الضمائر فى بيت قبله . عينى مع زيادة وحذف **(قوله وليقس)** أى على ما أشير إليه سابقا من الأمور المسوغة ما لم يقل من بقية المسوغات والإشارة بالكاف فى قوله كعند زيد نمرة إلى بقية أمثلة تلك الأمور فلا تكرار أفاده سم **(قوله والاصل فى الأخبار أن تؤخرا)** اعلم أن للخبر فى نفسه حالتين التقدم والتأخر ، والأصل منهما التأخر بقطع النظر عن كونه واجبا أو جائزا ، ولهما ثلاثة أحكام : وجوب التأخر وامتناع التقدم والعكس وجواز التأخر والتقدم وهذا هو الأصل من الثلاثة إذ الأصل عدم الموجب والمانع قاله اللقانى **(قوله من حيث إنه إلخ)** حيثية تعليل أو تقييد . وقوله لما أى للمبتدأ الذى هو أى الخبر له أى خبر له . وقوله دال خبر بعد خبر . وقوله على الحقيقة أى ذات المبتدأ كزيد قائم فقائم يدل على ذات هى ذات زيد . وقوله أو على شىء من سببيه أى على ذات من الذوات التى تتعلق بزيد كزيد قائم أبوه ومبنية داره ، فكل من قائم ومبنية يدل على ذات تتعلق بزيد وهى ذات أبيه فى الأول وذات داره فى الثانى . والمراد بالذات ما يشمل الصفة فيما إذا كان السببى صفة كزيد غزير علمه . وبهذا التحقيق يعلم أنه لا حاجة إلى ما تكلفه شيخنا والبعض فى تقرير عبارة الشارح **(قوله ولما لم يبلغ درجتها فى وجوب)** أى حالتها المتسببة فى وجوب إلخ أى هى سبب فى وجوب تأخير الصفة ، وتلك الدرجة والحالة هى ما حوته الصفة من وجوب مطابقة الموصوف تعريفا وتنكيرا ومتابعته فى إعرابه المتجدد أيضا فهى تابعة للموصوف من كل وجه فلما لم يحو الخبر هذه الدرجة توسعوا فيه وجوزوا تقديمه ، وبتقرير عبارة الشارح على هذا الوجه سقط قول البعض كان الصواب حذف قوله فى وجوب التأخير لاقتضائه أن كلا منهما واجب التأخير لكن درجة الخبر فى ذلك أحط وأنزل وذلك غير صحيح فى نفسه وغير ملائم لما بعده **(قوله وجوزوا التقديم)** أى لم يمنعوه وليس المراد بالجواز استواء الطرفين لما علمت من أن التأخير هو الأصل الراجح وهذا ذكر لأول أحوال الخبر الثلاثة : جواز التقديم والتأخير ومنع التقديم ووجوبه وسيأتيان ، وبدأ بالأول لأنه الأصل من الثلاثة كما مر عن اللقانى ، ثم بالثانى لأنه على الأصل من جهة التأخير ومخالفته له من جهة الوجوب ثم بالثالث لمخالفته الأصل من كل وجه **(قوله إذ لا ضرر)** الأحسن والأنسب بقول المصنف فامنعه حين إلخ أن إذ طرفيه لا تعليلية **(قوله ومشنوء)** أى مبغوض **(قوله فإن حصل فى التقديم ضرر فلعارض)** هذا الكلام منه مبنى على أن إذ تعليلية وهو خلاف ما رجحناه ، واللائق على كونها ظرفية أن يقول فإن حصل فى التقديم ضرر امتنع **(قوله منعه حين يستوى الجزءان إلخ)** أى على مذهب الجمهور ، فقد نقل الدمامينى عن قوم منهم ابن السيد

---

(١) أى مكروه من يكرهك ، ومن هذا النوع قول حسان بن ثابت :

قد ثكلَتْ أمُّه من كنت واحدَه ... وبات مُنتشِبًا فى بُرثُنِ الأسد

ومنتشبًا أى عالقًا ، وبرثن الأسد : مخالبه . ومنه أيضًا قول الفرزدق يمدحُ الوليد بن عبد الملك يقول : =

أى قرينة تبين المراد نحو صديقى زيد ، وأفضل منك أفضل منى ، لأجل خوف اللبس ، فإن لم يستويا

أنهم أجازوا فى نحو صديقى زيد كون زيد مبتدأ وكونه خبرا ولم يبالوا بحصول اللبس نظرا إلى حصول أصل المعنى ، فى تقديم الخبر على المبتدأ هنا خلافا كتقديم المفعول على الفاعل فى نحو ضرب موسى عيسى ، فحصل الجواب عما ذكره شيخنا والبعض من التوقف فى ذلك فاحفظه **(قوله أى فى التعريف والتنكير)** أشار إلى أنهما اسما مصدرين للتعريف والتنكير وأنهما منصوبان بنزع الخافض لأن المعنى عليه وإن كان مقصورا على السماع أوضح من جعلهما تمييزين محوّلين عن فاعل يستوى ، والمراد الاستواء فى جنس التعريف بأن يكون كل منهما معرفة وإن كان أحدهما أعرف من الآخر قيل هذا ما عليه النحاة ، وذهب أهل المعانى إلى تعين الأعرف للابتداء ولعل المراد بالنحاة جمهورهم لما مر قريبا عن الدمامينى ولقول المغنى يجب الحكم بابتدائه المقدم من معرفتين متساويتين أو متفاوتتين هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرًا مطلقا ، وقيل المشتق خبر وإن تقدم . والتحقيق أن المبتدأ هو الأعرف عند علم المخاطب بهما أو جهله لهما أو لغير الأعرف فقط والمعلوم له غير الأعرف عند جهله بالأعرف والمعلوم له عند تساويهما تعريفا اهـ بإيضاح من الشمنى . ثم قال المغنى : فإن علمهما وجهل النسبة يعنى واستويا تعريفا فالمقدم المبتدأ يعنى وتقدم أيهما شئت . ثم قال ويستثنى من المتفاوتتين اسم الإشارة المقرون بالتنبيه مع معرفة أخرى فيتعين للابتداء لمكان التنبيه إلا مع الضمير فإن الأفصح جعله المبتدأ وإدخال التنبيه عليه فتقول ها أنا ذا وسمع قليلا هذا أنا ، وما حكاه من أن المشتق خبر وإن تقدم هو رأى الفخر الرازى قال لأنه الدال على المعنى المسند إلى الذات والذات المسند إليها فيكون الدال عليها هو المبتدأ . فإذا قلت زيد المنطلق أو المنطلق زيد فزيد مبتدأ والمنطلق خبره فيهما ، قال صاحب التلخيص : ورد بأن المعنى الشخصى الذى له الصفة صاحب الاسم فالصفة جعلت دالة على الذات ومسندا إليها ، والاسم جعل دالا على أمر نسبى ومسندا . قال بهاء الدين السبكى وقد يقال الدال على الوصفية إنما هو منطلق أما المنطلق فأل فيه موصول بمعنى الذى فهو فى الجمود والدلالة على الذات كزيد اهـ. وقد يعكر على النقل السابق عن أهل المعانى قول المطول والمختصر الذى يقدم ويجعل مبتدأ هو ما يعلم المخاطب اتصاف الذات به ، والذى يؤخر ويجعل خبرا هو ما يجهل المخاطب اتصاف الذات به فإذا عرف المخاطب زيدا بعينه واسمه وجهل اتصافه بأنه أخوك قلت زيد أخى ، وإذا عرف أن لك أخا وجهل عينه واسمه قلت أخى زيد . قال : ويتضح هذا فى قولنا رأيت أسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب اهـ أى لأن الأسود لابد لها من الغاب فيكون معلوما فاعرف ذلك . والاستواء فى نوع التنكير بأن يكون كل منهما نكرة محضة أو نكرة مسوغة وإن اختلف المسوغ فلا يؤثر الاستواء فى جنس التنكير مع كون أحدهما فقط نكرة مسوغة هذا ما يدل عليه كلام الشارح وقيل المراد الاستواء فى جنس التنكير كالتعريف فنحو رجل صالح حاضر خارج بقوله عادمى بيان لأن الصفة قرينة لفظية مبينة وهذا أحسن **(قوله عادمى بيان)** حال من فاعل يستوى والبيان بمعنى المبين بدليل قول الشارح أى قرينة إلخ **(قوله نحو صديقى زيد)** فالمجهول للسامع هو الذى يجعل خبرا فى مثل ذلك على ما مر **(قوله وأفضل منك أفضل منى)** أى لكونى دونك أو مساويك .

= إلى ملك ما أمه من محارب ... أبوه ولا كانت كليب تصاهره

ومحارب وكليب قبيلتان من العرب . وقبل هذا البيت قوله :

وأوني فنادوني أسوق مطيتي ... بأصوات هُلّال سغاب حرائره

وانظر ما ذكره بعض شراح شواهد ابن عقيل ج ١ ص ١٣٠ ، ١٣١ .

نحو رجل صالح حاضر ، أو استويا واجدى بيان أى قرينة تبين المراد نحو أبو يوسف أبو حنيفة جاز التقديم ، فتقول حاضر رجل صالح ، وأبو حنيفة أبو يوسف ، للعلم بخبرية المقدم . ومنه قوله :

[١٥٧] بَنُونَا بَنُوا أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا بَنُوهنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

أى بنو أبنائنا مثل بنينا و (**كذا**) يمتنع التقديم (**إِذَا مَا ٱلْفِعْلُ**) من حيث الصورة المحسوسة ، وهو الذى فاعله ليس محسوسًا بل مستترا (**كَانَ ٱلْخَبَرَا**) لإيهام تقديمه والحالة هذه فاعلية المبتدأ ، فلا يقال فى نحو زيد قام قام زيد ، على أن زيدا مبتدأ بل فاعل ، فإن كان الخبر ليس فعلا فى الحس بأن يكون له فاعل محسوس من ضمير بارز أو اسم ظاهر نحو

(**قوله لأجل خوف اللبس**) علة لا منعه (**قوله للعلم بخبرية المقدم**) أما فى نحو حاضر رجل صالح فلتعين المبتدأ والخبر من عدم الاستواء وأما فى نحو أبو حنيفة أبو يوسف فللقرينة المعنوية الدالة على تشبيه أبى يوسف بأبى حنيفة لا العكس وكونه من التشبيه المقلوب نادر فلا التفات إلى احتماله قال فى المغنى اللهم إلا أن يقتضى المقام المبالغة (**قوله إذا ما الفعل**) قال الرودانى مثله اسم الفعل فلا يتقدم فى نحو زيد هيهات اهـ قيل ومثله الوصف المسبوق بنفى أو استفهام نحو ما زيد قائم وأزيد قائم لوجود التباس المبتدأ بالفاعل لو قدم الخبر وقيل لا يمتنع ، والفرق أن ضرر اللبس فى الفعل أشد لأنه يخرج الجملة من الاسمية إلى الفعلية لو قدم بخلاف الوصف وعدم الامتناع هو ما يدل عليه قول الشارح سابقا فإن تطابقا فى الأفراد جاز الأمران نحو أقائم زيد وما ذاهبة هند (**قوله من حيث الصورة المحسوسة**) دفع به ما يقال الواقع خبرا هو الجملة من الفعل والفاعل لا الفعل وحده (**قوله لإيهام تقديمه والحالة هذه**) أى كون الخبر فعلا فى الصورة فاعلية المبتدأ أى فيفوت غرضان تفيدهما الجملة الاسمية الدوام وتقوى الحكم بتكرار الإسناد لكن حقق السيد كما فى الدمامينى أن الجملة الاسمية التى خبرها فعل تفيد التجدد لا الدوام وعليه فلا يفوت إلا التقوى والمراد بإيهام الفاعلية جعلها المتبادرة إلى الوهم أى الذهن لا مجرد تطرق الاحتمال فلا يرد أن من كلامهم مختارا وعميرا ، والأول يحتمل اسم الفاعل واسم المفعول والثانى يحتمل تصغير عمرو وتصغير عمر ويؤخذ من تعليل امتناع تقديم الخبر الفعلى بالعلة المذكورة جواز تقديم معموله على المبتدأ لانتفاء العلة فيجوز عمرا زيد ضرب (**قوله فاعلية المبتدأ**) أى أو نائبية الفاعل فى نحو زيد ضرب (**قوله فتقول فأما الزيدان**) فيه أن الألف تحذف لفظا لالتقاء الساكنين فاللبس حاصل لفظا . وأجيب بأنه يمكن دفعه بالوقف على قاما أو الوصل بنية الوقف ، نعم لا لبس بحال فى نحو قاما أخواك ودعوا الزيدان فلا إشكال فى جوازه .

---

[١٥٧] استشهد به النحاة على جواز تقديم الخبر مع كونه مساويا للمبتدأ لقيام قرينة على تعيين كل منهما ، لأنه من المعلوم أن المراد تشبيه بنى الأبناء بالأبناء لا تشبيه الأبناء بأبناء الأبناء (**فقوله بنو أبنائنا**) مبتدأ ، وبنونا مقدما خبره . والمعنى بنو أبنائنا مثل بنينا . والمراد الحكم عليهم بأنهم كالبنين لا العكس . وقد قيل لا تقديم فيه ولا تأخير ، وإنه جاء على العكس التشبيه للمبالغة فلا شاهد فيه حينئذ . والفرضيون على دخول أبناء الأبناء فى الميراث وإن الأنساب إلى الآباء ، والفقهاء كذلك فى الوصية . وأهل المعانى والبيان فى التشبيه (**قوله وبناتنا**) كلام إضافى مبتدأ ، وبنوهنّ كذلك مبتدأ ثان ، وأبناء الرجال كذلك خبره ، والجملة خبر الأول ، والأباعد صفة الرجال جمع أبعد .

الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، وزيد قام أبوه جاز التقديم ، فتقول قام الزيدان وقاموا الزيدون وقام أبوه زيد للأمن من المحذور المذكور ، إلّا على لغة أكلوني البراغيث ، وليس ذلك مانعًا من تقديم الخبر لأن تقديم الخبر أكثر من هذه اللغة ، والحمل على الأكثر راجح ، قاله في شرح التسهيل . وأصل التركيب كذا إذا ما الخبر كان فعلا ، لأن الخبر هو المحدث عنه ، فلا يحسن جعله حديثا لكنه قلب العبارة لضرورة النظم وليعود الضمير على أقرب مذكور في قوله (**أَوْ قُصِدَ آسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرًا**) أى وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا استعمل منحصرا نحو ﴿ **وما محمد إلا رسول** ﴾[آل عمران : ١٤٤] ، ﴿ **إنما أنت منذر** ﴾ [الرعد : ٧] ، إذ لو قدم الخبر والحالة هذه لانعكس المعنى المقصود ، ولأشعر التركيب حينئذ بانحصار المبتدأ . فإن قلت : المحذور منتف إذا تقدم الخبر المحصور بإلا مع إلا . قلت هو كذلك إلا أنهم ألزموه التأخير حملا على المحصور بإنما وأما قوله :

[١٥٨] **وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ ٱلْمُعَوَّلُ**

فشاذ وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا كانت لام الابتداء داخلة على المبتدأ نحو لزيد قائم

(**قوله إلا على لغة إلخ**) راجع لقوله للأمن من المحذور المذكور بالنسبة للمثالين الأولين وقوله وليس ذلك أى وجود المحذور المذكور على هذه اللغة (**قوله أكثر من هذه اللغة**) أى ومن كون الظاهر بدلا من الضمير لأنه خلاف الظاهر ولهذا قالوا في قوله تعالى : ﴿ **ثم عموا وصموا كثير منهم** ﴾ [المائدة : ٧١] ، وقوله تعالى : ﴿ **وأسروا النجوى الذين ظلموا** ﴾ [الأنبياء : ٣] ، إن كثير والذين مبتدءان مؤخران لابد لأن (**قوله منحصرا**) يروى بكسر الصاد وأورد عليه أن المنحصر فيما نحن فيه هو المبتدأ وأما الخبر فمحصور فيه ويمكن دفعه بتقدير مضاف أى منحصرا مبتدؤه ، فيه وما أجاب به بعضهم وارتضاه البعض من أن المراد بالمنحصر المقرون بأداة الحصر فلا يظهر في الحصر بإنما . ويروى بفتحها أى منحصرا فيه على الحذف والإيصال وهو أقرب من الكسر إلى المقصود وإن ضعف بأن الحذف والإيصال سماعى فقد يمنع كونه سماعيا (**قوله وما محمد إلا رسول**) الحصر إضافى وكذا في إنما أنت منذر (**قوله ولأشعر إلخ**) العطف للتفسير (**قوله بانحصار المبتدأ**) أى بالانحصار فيه أى بانحصار الخبر فيه (**قوله وأما قوله وهل إلخ**) وارد على قوله ألزموه التأخير (**قوله وهل إلا عليك المعوّل**) صدره * **فيارب هل إلا بك النصر يرتجى** * ولم يأت به لاحتمال أن يكون بك هو الخبر ويرتجى حال ، وعليه ففيه الشاهد أيضا وأن يكون يرتجى هو الخبر ، وبك متعلق به وعليه فلا شاهد فيه لأن المتقدم المحصور

---

[١٥٨] بعض شطرة بيت ، صدره : * **فَيَارَبُّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى** * **عَلَيْهِمْ**

قاله الكميت بن زيد شاعر مقدم من شعراء مضر ، كان في أيام بنى أمية ، ولم يدرك الدولة العباسية ، وهو من قصيدة طويلة من الطويل يرثى فيها زيد بن على وابنه الحسين بن زيد ويمدح بنى هاشم . ومعناه ما النصر على الأعداء يرتجى إلا بك ولا المعول أى الاعتماد في الامور إلا عليك (**قوله فيا رب**) أصله ربى حذفت الياء للضرورة ، وهل نافية (**قوله النصر**) مبتدأ وخبره قوله بك ، وهو يتعلق بيرتجى ، وفيه الشاهد حيث قدم الخبر المحصور بإلا للضرورة . وكان حقه أن يقول وهل النصر يرتجى إلا بك . وكذا في إلا عليك المعول ، والأصل فيه وهو المعول إلا عليك ولا يجوز أن يقال المعول مرفوع بالظرف لاعتماده لأنه حينئذ في محله ، لأنه خلف عن الفعل فكما لا يجوز ما إلا قام زيد كذلك لا يجوز ما إلا في الدار زيد .

كما أشار إليه بقوله (**أَوْ كَانَ**) أى الخبر (**مُسْنَدًا لِلذِى لَامِ ٱبْتِدَا**) لاستحقاق لام الابتداء الصدر . وأما قوله :

[١٥٩] **خالِى لَأَنْتَ وَمَن جَرِيرٌ خَالُهُ ۝ يَنَلِ الْعَلَاءَ وَيُكْرِمِ ٱلْأَخْوَالَا**

فشاذ أو مؤول . وقيل اللازم زائدة وقيل اللام داخلة على مبتدأ محذوف أى لهو أنت . وقيل أصله لخالى أنت أخرت اللام للضرورة (**أَوْ**) مسندا لمبتدأ (**لَازِمِ ٱلصَّدْرِ**) كاسم الاستفهام والشرط والتعجب وكم الخبرية (**كَمَنْ لِى مُنجِدًا**) ومن يقم أحسن إليه ، وما أحسن زيدا ، وكم عبيد لزيد . ومنه قوله :

فيه معمول الخبر لا الخبر ، إلا أن يقال ما ثبت لمعمول الخبر يثبت للخبر ، وفيه ما لا يخفى ، وأول العجز عليهم . والاستفهام إنكارى بمعنى النفى (**قوله فشاذ**) ولا يجوز أن يكون المعول فاعلا للجار والمجرور لاعتماده على الاستفهام لأن إلا مانعة من ذلك لأنه حينئذ كالفعل ويمتنع هل إلا قام زيد (**قوله ينل العلاء ويكرم الأخوال**) خبر من ، وجزمهما وإن كانت من موصولة إجراء لها مجرى الشرطية وحركهما بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ويجوز فى يكرم الرفع أى وهو يكرم والعلاء بالفتح والمد العلوّ ، وبالضم والقصر جمع عليا بالضم والقصر والأخوال مفعول يكرم أن بنى للفاعل ومنصوب بنزع الخافض إن بنى للمجهول أى للأخوال هذا ما ظهر (**قوله أى لهو أنت**) ضعف بأن الحذف ينافى التأكيد باللام لاستدعائه الطول وفيه ما مر (**قوله لمبتدأ لازم الصدر**) ومنه ضمير الشأن وما أشبهه نحو كلامى زيد منطلق كما فى التسهيل (**قوله كاسم الاستفهام والشرط إلخ**) إنما وجب تقديمها لأنها تدل على نوع الكلام والحكمة تقتضى تقديم ما يدل على نوع من أنواع الكلام ليعلمه السامع من أول الأمر وينتفى عنه التحير الذى يحصل له لو تقدم غيره لاحتمال الكلام حينئذ كل نوع من أنواع الكلام . فإن قيل فيلزم أن يقدم كل من زيد أو ضربت إذا قيل زيدا ضربت لأنه إذا قدم زيدا تحير السامع فيما بعده أضربت أو أكرمت مثلا ، وإذا قدم ضربت تحير السامع فيما بعده أزيدا أو عمرا مثلا . قلت : أجاب ابن الحاجب فى أماليه بوجوه منها أن هذا لا يمكن أن يكون إلا كذلك لأنه لابد من تقديم جزء على جزء فمهما قدم أحد الجزءين احتمل الآخر كل ما يصلح . ومنها : أن هذا التباس فى آحاد أجزاء الكلام وذلك التباس فى أنواع الكلام فكان أهم .

---

[١٥٩] هو من الكامل (**قوله خالى**) مبتدأ ، ولأنت خبره . وفيه الشاهد حيث دخلت اللام الخبر والحال أن لها صدر الكلام وهو شاذ ، وعن هذا أولوه بأن أصله لخالى أنت ، فأخر اللام للضرورة ، أو المراد لأنت خالى فقدم الخبر على المبتدأ وإن كانت فيه اللام للضرورة . ويروى ومن تميم خاله . ويروى ومن عويف خاله ، وهو فى محل الرفع على الابتداء ، وخبره ينل العلاء أى العلو والارتفاع . وقوله جرير مبتدأ وخاله خبر . وينل ويكرم كلاهما مجزومان . ولما اتصلتا باللام حركتا بالكسر الذى هو أصل . وحذفت الألف من ينال لالتقاء الساكنين ، ويجوز فى يكرم الرفع على تقدير وهو يكرم .

[١٦٠] كَم عَمَّةٍ لَكَ يا جَرِيرُ وَخالَةٍ فَدْعَاءَ قَد حَلَبَت عَلَىَّ عِشَارِى

وفى معنى اسم الاستفهام والشرط ما أضيف إليهما ، نحو غلام من عندك وغلام من يقم أقم معه ، فهذه خمس مسائل يمتنع فيها تقديم الخبر .

(تنبيه)*: ويجب أيضا تأخير المقرون بالفاء نحو الذى ياتينى فله درهم قاله فى شرح الكافية . وهذا شروع فى المسائل التى يجب فيها تقديم الخبر **(وَنحو عِندِي دِرهَمٌ وَلِى وَطَرْ)** وقصدك غلامه رجل **(مُلْتَزَمٌ فِيه تَقَدُّمُ ٱلْخَبَرْ)** رفعا لإيهام كونه نعتًا فى مقام الاحتمال ، إذ لو

(قوله ومنه قوله كم عمة إلخ) أى على رواية جر عمة على أن كم خبرية لأنه على رواية النصب تكون كم استفهامية وعلى رواية الرفع تكون خبرية أو استفهامية فى محل نصب على الظرفية أو المصدرية فلا يكون مما نحن فيه .

(قوله ما أضيف إليهما) أى لأنه استحق التصدير لاكتسابه الاستفهام والشرط بالإضافة إلى اسم الاستفهام واسم الشرط ، فالشرط والجواب حينئذ للمضاف لا المضاف إليه كما قاله الناصر ، وعليه فمن مجردة فى هذه الحالة عن الاستفهام والشرط لخلعها ذلك على المضاف ، وظاهره أن الجازم المضاف لا من لكن ، قال الروداني : الظاهر أن الجزم بمن لا بغلام اهـ ومثل ما أضيف إليهما ما أضيف إلى كم الخبرية نحو مال كم رجل عندك كما فى التوضيح .

(قوله يجب أيضا تأخير الخبر المقرون بالفاء) أى لأن الفاء إنما دخلت فى الخبر المذكور لشبهه بالجزاء والجزاء لا يتقدم على الشرط وبقيت أشياء منها ما إذا كان الخبر جملة طلبية أو مقرونا بالباء الزائدة نحو ما زيد بقائم على لغة الإهمال أو كان المبتدأ مذ أو منذ نحو ما رأيته مذ أو منذ يومان عند من أعربهما مبتدءين .

(قوله وهذا شروع فى المسائل إلخ) أل للجنس فإنه لم يستوفها كما ستعرفه .

(قوله ونحو عندى درهم) اعترض بأن هذا معلوم من قوله سابقا كعند زيد نمرة ، وأجيب بأن ذكره هناك من حيث توقف الابتداء بالنكرة عليه وهنا من حيث توقف دفع اللبس عليه **(قوله ولى وطر)** أى حاجة .

(قوله فى مقام الاحتمال) أى احتمال كونه نعتا أى احتمالا راجحا لأن الاحتمال على الاستواء إجمال ولا محذور فى الإجمال **(قوله لأنه نكرة محضة)** علة لمحذوف أى وكونه نعتا أقرب لأنه إلخ .

(قوله ليفيد الإخبار) علة لحاجة لأنها بمعنى احتياج **(قوله ولهذا)** أى لكون وجوب التقديم لدفع إيهام الصفة التى تحتاج النكرة إليها .

قلت درهم عندى ، ووطر لى ، ورجل قصدك غلامه احتمال أن يكون التابع خبرا للمبتدأ وأن يكون نعتا له لأنه نكرة محضة ، وحاجة النكرة إلى التخصيص ليفيد الإخبار عنها فائدة يعتد بمثلها آكد من حاجتها إلى الخبر . ولهذا لو كانت النكرة مختصة جاز تقديمها نحو ﴿ **وأجل مسمى عنده** ﴾ [الأنعام : ٢] و (**كَذَا**) يلتزم تقديم الخبر (**إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ * مِمَّا**) أى من المبتدأ الذى (**بِهِ**) أى بالخبر (**عَنْهُ**) أى عن ذلك المبتدأ (**مُبِينًا يُخْبَرُ**) والمعنى أنه يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ نحو على التمرة مثلها زُبْدًا . وقوله :

[١٦١] **أَهَابُكِ إجْلالاً وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ ولَكِنْ مِلءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا**

فلا يجوز مثلها زُبْدًا على التمرة ، ولا حبيبها ملء عين لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، وقد عرفت أن قوله « عاد عليه » هو على حذف مضاف أى عاد على ملابسه و (**كَذَا**) يلتزم تقدم الخبر (**إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا**) بأن يكون اسم استفهام أو

(**قوله كذا**) أى مثل التزام تقدم الخبر فيما مر يلتزم تقدمه إذا عاد عليه مضمر من المبتدأ الذى بذلك الخبر يخبر عنه حال كون الخبر مبينًا أى مفسرًا للضمير العائد إليه من المبتدأ فمبينا حال من الضمير فى به لبيان الواقع فصل بينها وبين صاحبها بأجنبى للضرورة . قال ابن غازى هذا البيت مع ما فيه من التعقيد كان يغنى عنه وعما بعده أن يقول :

كذا إذا عاد عليه مضمر من مبتدأ وما به يصدر

(**قوله زيدًا**) تمييز مفرد أو حال ويجوز رفعه بدلا أو بيانا أو مبتدأ أو فاعلا بالظرف عند من لا يشترط الاعتماد على النفى أو الاستفهام وعلى هذين فمثل منصوب على الحال من النكرة المؤخرة وفتحته إعراب أو بناء . وبحث الدمامينى فى تمثيلهم بقولهم على التمرة مثلها زبدا بأن الخبر الكون المطلق المحذوف وهو يصح تقديره مؤخرا على الأصل كما تذكره مؤخرًا لو كان كونا خاصًا مثل على الله عبده متوكل ويمكن أن يجاب بأن التمثيل بذلك مبنى على أن الظرف هو الخبر فتدبر (**قوله أهابك**) بكسر الكاف (**قوله لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة**) أى وهو غير جائز هنا اتفاقا بخلافه فى نحو ضرب غلامه زيدا فإن فيه خلافا . والفرق أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا فى العامل فى الثانى دون الأول (**قوله وقد عرفت**) أى من التمثيل (**قوله هو على حذف مضاف**) أى عاد على ملابسه يستثنى من ذلك ما إذا أمكن تقديم المفسر وحده على المبتدأ فإن أمكن صح تأخير الخبر جوازا نحو عمرا علمه نافع أو وجوبا نحو عمرا اعلمه نفع عند البصريين وبعض الكوفيين ومنع أكثرهم تقديم

---

[١٦١] قاله نصيب بن رياح الأكبر . وكان عبدا أسود ، شاعرًا إسلاميا حجازيا من شعراء بنى مروان ، ونصيب الأصغر هو مولى المهدى . وهو من الطويل (**قوله إجلالا**) نصب من قبيل قولك قعدت جلوسا ، لأن معنى أهابك أجلك لأن من هاب أحدا فقد أجله ويجوز أن يكون نصبا على التعليل أى لأجل إجلالك وتعظيمك . وقد قيل نصب على الحال بمعنى مجلا (**قوله وما بك قدرة على**) حال ، والمعنى أهابك لا لاقتدارك على ولكن إعظاما لقدرك ، لأن العين تمتلىء بمن تحبه فتحصل لها المهابة . والضمير فى حبيبها للعين وإن جعل للمرأة يجوز . قاله الخطيب التبريزى . وهو مبتدأ وملء عين كلام إضافى مقدما خبره . وفيه الشاهد حيث يجب فيه تأخير المبتدأ إذ لو قدم يلزم عود الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز .

مضافًا إليه (**كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرًا**) وصبيحة أى يوم سفرك (**وَخَبَرَ**) المبتدأ (**ٱلْمَحْصُورِ**) فيه بإلا أو بإنما (**قَدِّمْ أَبَدًا**) على المبتدأ (**كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَا**) وإنما عندك زيد لما سلف .

(**تنبيه**)*: كذلك يجب تقديم الخبر إذا كان المبتدأ أن وصلتها نحو عندى أنك فاضل ، إذ لو قدم المبتدأ لالتبست أن المفتوحة بالمكسورة ، وأن المؤكدة بالتى هى لغة فى لعل ، ولهذا يجوز ذلك بعد « أمَّا » كقوله :

[١٦٢] **عِنْدِى ٱصْطِبَارٌ وَأَمَّا أَنَّنِى جَزِعٌ ... يَوْمَ ٱلنَّوَى فَلِوَجْدٍ كَادَ يَبْرِينِى**

لأن إن المكسورة ولعل لا يدخلان هنا ا هـ . (**وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ**) من الجزءين بالقرينة

المفسر وحده فى الصورتين كما فى التسهيل والهمع . وأما قول البعض الأولى إبقاء المتن على ظاهره إلى آخر ما قال فغير مستقيم فتأمله .

(**قوله يستوجب**) أى يستحق التصدير أى فى جملته فلا يرد نحو زيد أين مسكنه (**قوله صبيحة أى يوم سفرك**) أى ابتداء سفرك لأنه المظروف فى الصبيحة ولا ريب أنه لا يستغرق الصبيحة ولا أكثرها فيكون صبيحة بالنصب ويقل فيها الرفع كما علم مما أسلفناه ، وبهذا يعرف ما فى كلام البعض من الخلل (**قوله وخبر المحصور**) أى المحصور فيه كما صرح به الشارح فهو على الحذف والإيصال (**قوله لما سلف**) الذى سلف هو تعليل امتناع تقديم الخبر بأنه لو قدم لانعكس المعنى المقصود والمطلوب هنا تعليل وجوب تقديمه بأنه لو أخر لا نعكس المعنى المقصود فلابد من تقدير مضاف أى لنظير ما سلف .

(**قوله كذلك يجب تقديم الخبر إلخ**) ومن مواضع وجوب التقديم ما لو قرن المبتدأ بفاء الجزاء نحو أما عندك فزيد ، أو كان تأخيره يخل بفهم المقصود نحو لله درك فإنه لو أخر لم يفهم منه التعجب أو كان الخبر اسم إشارة مكان نحو ثم أوهنا زيد (**قوله لا لتبست**) أى خطا فقط فى التباس أن المفتوحة بالمكسورة ولفظا وخطا فى التباسها بأن التى هى فى لعل (**قوله ولهذا**) أى لكون علة وجوب التقديم خوف الالتباس المذكور (**قوله كاد يبرينى**) بفتح ياء المضارعة من بريت القلم أى نحته (**قوله لا يدخلان هنا**) لأن أما لا يفصل بينهما وبين الفاء بجملة وإن المكسورة مع معموليها جملة وكذا أن بمعنى لعل (**قوله ما يعلم**) أى بعينه فلا يكفى علمه إجمالا بأن يعلم أن فى الكلام حذفا .

---

[١٦٢] هو من البسيط (**قوله اصطبار**) مبتدأ ، وعندى مقدما خبره ، وأما حرف شرط وتفصيل وتوكيد ، والشاهد فى قوله أننى جزع ، وذلك أن المبتدأ إذا كان أن المفتوحة وصلتها يجب تقديم الخبر خوفًا من التباس المكسورة بالمفتوحة ، وإذا كان بعد أم يلزم ذلك ، بل يجوز التقديم والتأخير كما فى هذا البيت ، وجزع بكسر الزاى ، صفة مشبهة من الجزع بفتحتين وهو نقيض الصبر . والنوى بالنون : البعد والفراق .

(**جَائِزٌ كَمَا * تَقُولُ زَيْدٌ**) من غير ذكر الخبر (**بَعْدَ**) ما يقال لك (**مَنْ عِنْدَكُمَا**) والتقدير زيد عندنا . وإن شئت صرَّحت به . ولو كان المجاب به نكرة نحو رجل قدر الخبر أيضا بعده . قال فى شرح التسهيل : ولا يجوز أن يكون التقدير عندى رجل إلّا على ضعف (**وَفِى جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ دَنِفٌ**) بغير ذكر المبتدأ (**فَزَيْدٌ**) المبتدأ (**ٱسْتُغْنِى عَنْهُ**) لفظا (**إِذْ**) قد (**عُرِفْ**) بقرينة السؤال والتقدير هو دنف وإن شئت صرحت به . وقد يحذف الجزءان معا إذا حلًّا محل مفرد كقوله تعالى : ﴿ **واللائى لم يحضن** ﴾ [الطلاق : ٤] ، أى فعدتهن ثلاثة أشهر

(**قوله من الجزءين**) أى المبتدأ والخبر كما هو موضوع المقام أما المبتدأ الرافع لمستغنى به فلا يحذف هو ولا مرفوعه كما نقله يسّ عن الشاطبى . وخرج أيضا فاعل ونائب الفاعل فلا يحذفان وإن علما . واختلف فيما إذا دار الأمر بين جعل المحذوف المبتدأ أو الخبر ، فقيل الأحسن حذف الخبر لأن الحذف تصرف وتوسع والأحق بذلك الخبر فإنه يقع مفردا مشتقا وجامدا وجملة اسمية وفعلية وظرفية ولأن الحذف أليق بالإعجاز ، وقيل الأحسن حذف المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة (**قوله جائز**) أى غير ممتنع فيصدق بوجوب حذف المبتدأ وحذف الخبر كما سيأتى تفصيله (**قوله كما تقول إلخ**) لم يقل تقولان ليوافق عندكما لاحتمال أن المجيب أحد المسئولين فقط (**قوله لك**) ينبغى لكما لأن المخاطب اثنان وإن كان المجيب واحدا (**قوله قدر الخبر أيضا بعده**) والمسوغ وقوعه فى الجواب سم (**قوله ولا يجوز**) أى جواز مستوى الطرفين بل هو خلاف الأولى لأنه يلزم عليه عدم مطابقة الجواب للسؤال فى ترتيب أجزاء الجملة . فقوله إلا على ضعف أى خلاف الأولى كما أفاده سم ، وإلا بمعنى لكن (**قوله قل دنف**) أى مريض من العشق أو غيره مرضا ملازما كما فى القاموس وهو مبنى على أن كيف اسم غير ظرف وأنها فى محل رفع ، أما على قول سيبويه أنها ظرف كائن وأن المعنى فى أى حال فيكون الجواب فى صحة مثلا قاله يسّ . وعبارة الدمامينى اعلم أن فى كيف ثلاث عبارات : إحداها أنها ظرف يستفهم به عن الأحوال فمعناها فى أى حال على أن الظرفية مجازية كما فى زيد فى حالة حسنة ، وهذه عبارة سيبوية ، فموضعها عنده نصب دائما . الثانية أنها اسم يستفهم به عن الأحوال فمعناها على أى حال ، وهذه عبارة السيرافى والأخفش ، فموضعها عندهما رفع مع المبتدأ ونصب مع غيره . الثالثة أنها سؤال عن وصف ما يذكر بعدها فمعناها ما نعت زيد ، وهذه عبارة ابن المصنف والمراد بالوصف عليها اللفظ الدال على ذات باعتبار معنى هو المقصود لا هذا المعنى وإلا اتحد هذا بالقول الثانى . ثم اعترض القول الأول والثانى بأمور ثم قال : وأما القول الثالث فلا إشكال عليه ألبتة : ثم ذكر أن كيف قد تسلب معنى الاستفهام وتخلص لمعنى الحال كما فى قول بعضهم انظر إلى كيف يصنع زيد أى إلى الحال التى يصنعها ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها اهـ ملخصا . (**قوله هو دنف**) قدره ضميرا تبعا للنحاة لئلا يتوهم المغايرة ، وظاهر قول المصنف فزيد إلخ أنه يقدر اسما ظاهراً وهو صحيح .

فحذفت هذه الجملة لوقوعها موقع مفرد، وهو كذلك لدلالة الجملة التى قبلها وهى ﴿فعدتهن ثلاثة أشهر﴾ [البقرة: ٢٥١] عليها . واعلم أن حذف المبتدأ والخبر منه ما سبيله الجواز كما سلف، ومنه ما سبيله الوجوب وهذا شروع فى بيانه (**وَبَعْدَ لَوْلَا**) الامتناعية (**غَالِبًا**) أى فى غالب أحوالها وهو كون الامتناع معلقا بها على وجود المبتدأ الوجود المطلق (**حَذْفُ الخَبَرْ * حَتْمٌ**) نحو ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض﴾ [البقرة: ٢٥١] أى

(**قوله إذا حلا محل مفرد**) ليس بقيد بدليل صحة قولك نعم لمن قال أزيد قائم كذا فى يس عن ابن هشام ، وهو لا يظهر إلا على القول بأن الجملة مقدرة بعد نعم لا على القول بأنها مفهومة من نعم بلا تقديرها ، ولعل كلام الشارح مبنى على هذا فتأمل (**قوله كقوله تعالى : واللائى لم يحضن**) إنما لم يجعل اللائى معطوفا على اللائى قبله وما بينهما خبر الاقتران الخبر بالفاء وتقدم أن الخبر المقرون بها يجب تأخيره لتنزله من المبتدأ منزلة الجواب من الشرط ، وأيضا لو جاز ذلك لاستدعى جواز زيد قائمان وعمرو مع أنه لا يجوز للقبح اللفظى بخلاف زيد فى الدار وعمرو نقله يس عن ابن هشام . وفى استدعاء جواز ذلك زيد قائمان وعمرو نظر للفرق بحصول المطابقة بين المعطوف عليه والخبر فى الآية دون المثال المذكور فليس فيها قبح لفظى بخلافه ، على أن الذى فى المغنى صحة عدم تقدير شىء ، فى الآية بالجعل السابق . ولا يرد عندى اقتران الخبر بالفاء لأن المتقدم عليه تابع المبتدأ ويغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع . ثم ما درج عليه الشارح من تقدير الخبر فعدتهنّ ثلاثة أشهر قول الفارسى ومن تبعه ليكون المقدر من لفظ الخبر المذكور قال فى المغنى : والأولى أن يكون الأصل واللائى لم يحضن كذلك لأنه ينبغى تقليل المحذوف ما أمكن ولأن أصل الخبر الإفراد ولأنه لو صرح بالخبر لم يحسن إعادة ذلك المتقدم تقليلا للتكرار (**قوله لدلالة الجملة إلخ**) علة لحذفت بعد تعليله بالعلة الأولى فاندفع الاعتراض بلزوم تعلق حرفى جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد لاختلاف العامل بالإطلاق والتقييد على ما قيل فى نظائره (**قوله وبعد لولا**) متعلق بحذف أو حتم ، وتقديم معمول المصدر عليه إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا جائز على ما قال التفتازانى إنه الحق .. وقال ابن هشام فى شرح بانت سعاد : إن كان المصدر ينحل بأن والفعل امتنع مطلقا وإلا جاز (**قوله الامتناعية**) خرج التحضيضية إذ لا يقع بعدها المبتدأ كما صرح به الناظم فى قوله وأولينها الفعلا (**قوله أى فى غالب أحوالها وهو إلخ**) أشار بذلك إلى دفع الاستشكال بأن الوجوب ينافى الغلبة . وحاصله أن الجواب منصب على الحذف والغلبة منصبة على بعض معين من أحوال لولا وهو كون الامتناع معلقا بها على وجود المبتدأ الوجود المطلق وبتعين محل الغلبة يتعين محل الوجوب (**قوله للعلم به**) علة لأصل الحذف وقوله وسد إلخ علة لوجوبه وكذا يقال فيما يأتى وبكون العلم بالمحذوف علة لأصل الحذف لا لوجوبه . لا يرد ما قيل إن العلة التى هى العلم موجودة إذا كان الخبر وجوداً مقيداً ودلت القرينة الخارجية عليه مع أن الحذف حينئذ غير واجب حتى يحتاج إلى الجواب

ولولا دفع الله الناس موجود ، حذف موجود وجوبا للعلم به ، وسد جوابها مسده ، أما إذا كان الامتناع معلقا على الوجود المقيد وهو غير الغالب عليها ، فإن لم يدل على المقيد دليل وجب ذكره نحو لولا زيد سالما ما سلم وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام : « **لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم** » وإن دل عليه دليل جاز إثباته وحذفه نحو لولا أنصار زيد حموه ما سلم ، وجعل منه قول المعرّى[1] :

[١٦٣] **يُذِيبُ الرُّعْبُ منه كُلَّ عَضْبِ ... فَلَوْلاَ الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ**

عنه بأن المراد علم ذلك بمقتضى لولا إذ هى دالة على امتناع الجواب لوجود المبتدأ لا بقرينة خارجية لأنهم لاعتنائهم بالخبر لكونه ركن الإسناد ومحط الفائدة لا يكتفون فى وجوب حذفه بالقرينة الخارجية وإن مشى على وروده ، والجواب عنه بهذا البعض مع أن فى الجواب بحثا لأنه إن أراد الخارجية عن كلام لولا ورد عليه أن القرينة مع القيد قد تكون من نفس الكلام وإن كانت غير نفس لولا كما فى لولا أنصار زيد حموه ما سلم ولولا الغمد يمسكه لسالا ، لدلالة الأنصار على الحماية والغمد على الإمساك ، وإن أراد الخارجية عن لولا وإن كانت من الكلام وهذا هو المتبادر من عبارته ورد عليه أن اعتبار دلالة لولا فى وجوب الحذف دون دلالة غيرها من أجزاء الكلام تحكم ، ولهذا قال سم فى الجواب ما نصه : كأنهم اعتبروا فى وجوب الحذف أن يكون الخبر مدلولا عليه من الكلام لا من قرينة خارجية عن الكلام اعتناء بالخبر اهـ وإن ورد عليه ما ذكره فى الشق الأول فتدبر . نعم قد يقال سد الجواب مسد الخبر المحذوف إذا كان وجودا مقيدا أيضا مع أن حذفه غير واجب ، اللهم إلا أن يمنع السد حينئذ فتأمل (**قوله وسد جوابها مسده**) أى فهو عوض عنه ولا يجمع بين العوض والمعوض ، ولا فرق فى ذلك بين الجواب المذكور والمقدر نحو ﴿ **ولولا رجال مؤمنون** ﴾[الفتح : ٢٥] أى لأذن لكم فى الفتح وإن لزم فى الثانى حذف العوض والمعوض معا لأن القرينة تجعله فى قوة المذكور والمراد بسد الجواب مسده قيامه مقامه وحلوله محله كما يؤخذ من التصريح (**قوله على الوجود المقيد**) أى بقيد زائد على أصل الوجود كالمسالمة (**قوله لولا قومك حديثو عهد**) أى قريبو زمن والخطاب لعائشة وممن روى هذه الرواية البخارى فى كتاب العلم من صحيحه فما نقل عن ابن أبى الربيع من أنه لم يقف على ورودها من طريق صحيح فيه ما فيه (**قوله وإن دل عليه دليل**) أى سواء كان من أجزاء كلام لولا كما مثل أو من غيرها كقولك فى جواب هل زيد محسن إليك لولا زيد أى محسن إلى لهلكت (**قوله لولا أنصار إلخ**) الدليل قوله أنصار لأن شأن الناصر الحماية .

---

[١٦٣] قاله أبو العلاء أحمد بن عبد الله التنوخى المعرى اللغوى الشاعر الأعمى المتفلسف ، ولد سنة ثلاث وستين وثلثمائة بالمعرة ، وتوفى بها سنة تسع وأربعين وأربع مائة ، ومكث خمس وأربعين سنة لا يأكل اللحم تدينا ، وهو من أول قصيدة طويلة من الوافر ، وهى أول قصائد كتابه المسمى بسقط الزند ، وأولها :

أَغَـنْ وَخْـدِ الـقِلاَصِ كَشَفْتَ حَـالاَ ... وَمِـنْ عِنْـدِ الـظَّلاَمِ طَلَـبْتَ مَـالاَ

والوخد - بالخاء المعجمة والدال المهملة - : ضرب من السير . والقلاص بالكسر جمع قلوص وهى الشابة من النوق - ويذيب من أذاب إذابة أى أسال . والرعب فاعله . ومنه حال من الرعب ، وكل عضب مفعوله وهو بفتح العين المهملة وسكون الضاد المعجمة السيف القاطع ، والغمد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف وارتفاعه بالابتداء ، ويمسكه خبره . وقيل الخبر محذوف ، ويمسكه بدل اشتمال (**قوله لسال**) جواب لولا ، وهذا للتمثيل لا للاستشهاد فإن المعرى لا يحتاج بشعره . ووجهه أنه ذكر الخبر بعد لولا ، ومع هذا يجوز تركه فإنه لو قال لولا الغمد لسال صح الكلام والمعنى ، ولكنه ذكره دفعا لإيهام تعليق الامتناع على نفس الغمد بطريق المجاز ، وقد خطأه بعضهم فى هذا حيث أثبت الخبر والمخطىء مخطىء لما ذكرناه .

---

(١) هذا البيت ليس شاهدا ، لكنه مثال ، وذلك لأن المعرى جاء بعد عصور الاحتجاج ، حيث إنه توفى سنة ٤٤٩ هـ .

واعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب الرماني وابن الشجرى[1] والشلوبين ، وذهب الجمهور إلى أن الخبر بعد لولا واجب الحذف مطلقا بناء على أنه لا يكون إلا كونا مطلقا ، وإذا أريد الكون المقيد جعل مبتدأ فتقول لولا مسالمة زيد إيانا ما سلم ، أى موجودة ، وأما الحديث فمروى بالمعنى ولحنوا المعرّى[2] **(وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا)** الحكم وهو حذف الخبر وجوبا **(ٱسْتَقَرْ)** نحو لعمرك لأفعلن ، وايمن الله لأقومن ، أى لعمرك قسمى ، وأيمن الله يمينى

(قوله وجعل منه قول المعرى إلخ) لأن شأن الغمد إمساك السيف **(قوله كل عضب)** هو السيف القاطع والغمد غلاف السيف . فإن قلت عجز البيت يناقض صدره إذ العجز يقتضى عدم السيلان لأن جواب لولا منتف والصدر يقتضى وجوده لأن الإذابة الإسالة وهى إيجاد السيلان ، وإنما عبر بالمضارع لاستحضار الصورة العجيبة أو لقصد الاستمرار . قلت : المراد لولا إمساك الغمد له لسال منه فالمنفى سيلان خاص قاله الدماميني **(قوله هو مذهب الرمانى إلخ)** هذا هو الحق **(قوله مطلقا)** أى فى كل تركيب **(قوله فتقول لولا مسالمة إلخ)** أى وأما نحو لولا زيد سالما ما سلم فتركيب فاسد **(قوله فمروى بالمعنى)** والمشهور فى الروايات لولا حدثان قومك لولا حداثة قومك لولا أن قومك حديثو عهد ، ورد بأنه يؤدى إلى رفع الوثوق عن جميع الأحاديث أو غالبها على أنه إنما يتم لو لم يكن رواة الحديث عربا أما إذا كانوا عربا وهو الظاهر فلا لقيام الحجة بلسانهم اهـ سم وفى حاشية المغنى للدماميني : أسقط أبو حيان الاستدلال على الأحكام النحوية بالأحاديث النبوية باحتمال رواية من لا يوثق بعربيته إياها بالمعنى وكثيرا ما يعترض بذلك على الإمام ابن مالك فى استدلاله بها ورده شيخنا ابن خلدون بأنها على تسليم أنها لا تفيد القطع بالأحكام النحوية تفيد غلبة الظن بها لأن الأصل عدم التبديل لا سيما والتشديد فى ضبط ألفاظها والتحرى فى نقلها بأعيانها مما شاع بين الرواة . والقائلون منهم . بجواز الرواية بالمعنى معترفون بأنها خلاف الأولى وغلبة الظن كافية فى مثل تلك الأحكام بل فى الأحكام الشرعية فلا يؤثر فيها الاحتمال المخالف للظاهر وبأن الخلاف فى جواز النقل بالمعنى فى غير ما لم يدون فى كتب أما ما دون فلا يجوز تبديل ألفاظه بلا خلاف كما قاله ابن الصلاح وتدوين الأحاديث وقع فى الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية وحين كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به وغايته يومئذ تبديل لفظ يحتج به بآخر كذلك ثم دون تلك البدل ومنع تغييره ونقله بالمعنى فبقى حجة فى بابه صحيح ولا يضر توهم ذلك الاحتمال السابق فى استدلالهم المتأخر اهـ باختصار **(قوله ولحنوا المعرى)** أى خطئوه ورد تلحينه بورود مثله فى الشعر الموثوق به كقول الشاعر :

*** لولا زهير جفانى كنت معتذرا ***

وكان يغنى الجمهور عن تلحينه جعل يمسكه بدل اشتمال من الغمد على أن الأصل أن يمسكه فحذفت أن وارتفع حينئذ الفعل كما أفاده الدماميني **(قوله وفى نص يمين)** من إضافة الصفة إلى الموصوف **(قوله استقر)** إظهاره الكون العام ضرورة أو مراده بالاستقرار الثبات وعدم التزلزل فيكون خاصا على حد ما قيل فى قوله تعالى : ﴿ **فلما رآه مستقرا عنده** ﴾ [النمل : ٤٠] .

---

(١) ابن الشجرى : هو هبة الله بن على بن محمد ... أبو السعادات المعروف بابن الشجرى كان أوحد زمانه فى علم العربية ، ومعرفة اللغة وأشعار العرب ... قرأ على الخطيب التبريزى ، وأخذ عنه التاج الكندى ، ألف الأمالى ، وكتاب الحماسة ... توفى سنة ٥٤٢ هـ . انظر (البغية ٢/٣٢٤) .

(٢) والحق أن هذا تكلف لا داعى له ، وأن الأسلوب ورد عمن يوثق به فلا داعى لرده ومن ذلك قول أبى عطاء السندى :

لولا أبوك ولولا قبله عمر ألقت إليك معد المقاليد

فحذف الخبر وجوبا للعلم به ، وسد جواب القسم مسده فإن كان المبتدأ غير نص فى اليمين جاز إثبات الخبر وحذفه نحو عهد الله لأفعلن وعهد الله علىّ لأفعلن .

(تنبيه)*: اقتصر فى شرح الكافية على المثال الأول ، وزاد ولده المثال الثانى وتبعه عليه فى التوضيح ، وفيه نظر إذ لا يتعين كون المحذوف فيه الخبر لجواز كون المبتدأ هو المحذوف والتقدير قسمى ايمن الله بخلاف المثال الأول لمكان لام الابتداء (وَ) كذا يجب حذف الخبر الواقع (**بَعْدَ**) مدخول (**وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ**) وهى الواو المسماة بواو المصاحبة (**كَمِثْلِ**) قولك (**كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ**) وكل رجل وضيعته ، تقديره مقرونان

(**قوله لعمرك**) أى حياتك التزموا فتح عينه فى القسم تخفيفا لكثرة استعماله فيه وإن صح فى غيره الفتح والضم أفاده الدمامينى (**قوله وايمن الله**) أى بركته (**قوله للعلم به**) أى من كون ما ذكر نصًّا فى اليمين (**قوله نحو عهد الله**) إنما لم يكن نصا فى اليمين لعدم ملازمته له فقد يستعمل فى غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه المقسم إلا بذكر المقسم عليه قاله المصرّح وأقره شيخنا والبعض وفيه أن قولهم لعمرك كذلك نحو لعمرك طويل أو مبارك فيه والأقرب عندى أن المراد بالنص الظاهر لغلبة استعمال لعمرك فى اليمين بخلاف عهد الله ، ويحمل إثبات أهل العربية صراحة العمر فى القسم على ظهوره فيه ونفى الفقهاء صراحة عمر الله وعهد على نفى كونه يمينا معتدا به شرعا على الإطلاق يجمع بين كلام أهل العربية وقول الفقهاء عمر الله وعهد الله كل منهما كناية لا ينعقد به اليمين إلا إذا نوى بالعمر البقاء أو الحياة وبالعهد استحقاقه لا يجاب ما أوجبه علينا بخلاف ما إذا أطلق أو نوى بهما ما تعبدنا به لأنهما يطلقان على هذا كما رأيته بخط الشنوانى نقلا عن سم (**قوله على المثال الأول**) يعنى لعمرك لأفعلن . وقوله المثال الثانى يعنى ايمن الله لأقومن (**قوله وفيه نظر إذ لا يتعين إلخ**) أجاب سم بأنهم لم يدعوا التعين والمثال يكفيه الاحتمال (**قوله هو المحذوف**) قال سم : ولعل الحذف حينئذ أى حين إذ كان المحذوف المبتدأ غير واجب إذ لم يسد الجواب مسده ا هـ أى لعدم حلوله محل المبتدأ لكن قال الروداني لا يتوقف وجوب حذف المبتدإ على أن يسد شيء مسده بخلاف الخبر ، والفرق أن الخبر محط الفائدة فاعتنى بشأنه فشرط فى وجوب حذفه ذلك (**قوله لمكان لام الابتداء**) أى كونها أى وجودها فمكان مصدر ميمى من كان التامة ، واعترض بأنه يجوز كون اللام داخلة على مبتدأ مقدر كما قيل فى قوله خالى لأنت فوجودها لا ينافى كون مدخولها فى اللفظ خبرا . وأجيب بأن دخول اللام على شيء واحد لفظا وتقديرا أولى من دخولها لفظا على شيء وتقديرا على آخر ، فالحمل على الأول أرجح مع أن حذف المبتدأ ينافيه لام الابتداء كما مر مع ما فيه ثم رأيت صاحب المغنى نقل عن ابن عصفور تجويز لوجهين فى المثالين وعن غيره الجزم بأنهما من حذف الخبر (**قوله عينت مفهوم مع**) أى كانت ظاهرة فيه إذ الواو فيما ذكره تحتمل غير المعية كأن يقال كل صانع وما صنع مخلوقان أفاده سم .

إلا أنه لا يذكر للعلم به ، وسد العطف مسده ، فإن لم تكن الواو للمصاحبة نصا كما فى نحو زيد وعمرو مجتمعان لم يجب الحذف . قال الشاعر :

[١٦٤] تَمَنَّوْا لِيَ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى يَشْعَبُ الفَتى وَكُلُّ ٱمْرِىءٍ وَٱلْمَوْتُ يَلْتَقِيانِ

وزعم الكوفيون والأخفش أن نحو كل رجل وضيعته مستغن عن تقدير خبر لأن معناه مع ضيعته ، فكما أنك لو جئت بمع موضع الواو لم تحتج إلى مزيد عليها وعلى ما يليها فى حصول الفائدة ، كذلك لا تحتاج إليه مع الواو ومصحوبها **(وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرَا)** أى ويجب حذف الخبر إذا وقع قبل حال لا تصلح خبرًا **(عَنِ)** المبتدأ **(ٱلَّذِى خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرا)**

(قوله وما صنع) الأظهر أن ما مصدرية لأن الصنعة هى الملازمة للصانع لا المصنوع **(قوله وضيعته)** أى حرفته ، وسميت ضيعة لأن صاحبها يضيع بتركها أو لأنها تضيع بتركها . فإن قلت الضمير فى ضيعته لا يصح عوده إلى كل إذ المعنى عليه كل رجل وضيعة كل رجل مقترنان وهو فاسد ولا إلى رجل إذ المعنى عليه كل رجل وضيعة رجل مقترنان وهو أيضا فاسد . قلت : لما كانت كل نائبة عن أسماء كثيرة كان ضميرها أو ضمير مدخولها أيضا كذلك ومقابلة الجمع بالجمع تقتضى القسمة آحادًا فكأنه قيل زيد وضيعته مقترنان وعمرو وضيعته مقترنان وهكذا **(قوله وسد العطف)** اعترض بأن تقدير الخبر مقرونان فهو مثنى فهو خبر عن مجموع المتعاطفين فمحله بعد المعطوف فكيف يسد المعطوف مسده ولهذا قال الرضى : الظاهر أن الحذف غالب لا واجب . وأجاب سم بأن الخبر من حيث هو خبر المعطوف عليه محله قبل المعطوف فسد المعطوف مسد الخبر من حيث هو خبر المعطوف عليه فوجب حذفه من هذه الجهة وإن لم يسد مسده من حيث هو خبره إذ لا يشترط لوجوب الحذف سد الشيء مسد المحذوف من كل وجه **(قوله فإن لم تكن الواو للمصاحبة نصا)** أى ظهورا بأن لم تكن للمصاحبة بالكلية بل لمجرد التشريك فى الحكم نحو زيد وعمرو متباعدان أو للمصاحبة لا نصا أى ظهورا كما فى بيت الشارح ومثاله[1] ، لأن ظهور المعية فيهما إنما جاء من مادة الخبر وأما الواو فتحتمل التشريك والمعية بدون ظهور المعية لأن الظاهرة فيها يصح الاكتفاء بها فى إفادة المعية كما قاله الشنوانى . قال : ولو قيل كل امرىء والموت أى معه لم يكن كافيا وبذلك التحقيق يعلم ما فى كلام البعض فافهم **(قوله لم يجب الحذف)** بل يجوز إن دل دليل عليه **(قوله يشعب)** كيذهب أى يفرق **(قوله مستغن عن تقدير خبر إلخ)** رد بأن كون الواو بمعنى مع لا يستلزم كونها بمنزلتها لأن مع ظرف يصلح للإخبار به بخلاف الواو . زكريا **(قوله وقبل حال)** أى مفردة أو جملة أو ظرف مثال الثالث ضربى زيدا مع عصيانه على جعله حالا من ضمير زيد .

---

[١٦٤] قاله الفرزدق وهو من الطويل **(قوله يشعب)** أى يفرق والجملة صفة الموت . وقوله وكل امرىء كلام إضافى مبتدأ والموت عطف عليه . ويلتقيان خبره . وفيه الشاهد حيث أثبت فيه ذكر خبر المبتدا المعطوف عليه بالواو لأنها ههنا ليست صريحة فى المصاحبة فلم يجب الحذف . وإذا كانت صريحة فيها فلا يجوز إظهاره نحو كل ثوب وقيمته ، لأن الواو وما بعدها قاما مقام مع وسدا مسد الخبر .

---

(١) لأن الواو ليست نصًا فى معنى المصاحبة والاقتران ولذلك يقول الشيخ خالد الأزهرى ، الجرجاوى : آثار الشاعر ذكر الخبر وهو « يلتقيان » . انظر التصريح [١/ ١٨٠] .

وذلك فيما إذا كان المبتدأ مصدراً عاملاً فى اسم مفسر لضمير ذى حال بعده لا تصلح لأن تكون خبرا عن ذلك المبتدأ ، أو اسم تفضيل مضافاً إلى المصدر المذكور أو إلى مؤوّل به فالأول (**كَضَرْبِى ٱلعَبْدَ مُسِيئًا وَ**) الثانى مثل (**أَتمّ . تَبيينى ٱلحَقَّ مَنُوطًا بِالْحكَمْ**) إذا جعل منوطا جاريا على الحق لا على المبتدأ . والثالث نحو أخطب ما يكون الأمير قائما ،

(**قوله لا تصلح خبرا**) أى بحسب ذاتها كالمثال الأول أو قصد المتكلم كالمثال الثانى ولهذا قال الشارح إذا جعل منوطا جاريا على الحق لا على المبتدأ ، فاندفع الاعتراض بأن المثال الثانى تصلح الحال فيه للخبرية ، واعترض الراعى المثال الأول بأنه يصح الإخبار عن الضرب بكونه مسيئا على وجه المجاز . وأجيب بأن المراد لا تصلح على وجه الحقيقة ، وقد يقال لا حجر فى المجاز حتى يجب إضمار الخبر ، ويمتنع رفع الحال على الخبرية المجازية إلا أن يقال لا تصلح على وجه المجاز بحسب قصد المتكلم . والحاصل أن المثال الأول لا تصلح الحال فيه للخبرية حقيقة بحسب ذاتها ولا مجازا بحسب قصد المتكلم فاعرف ذلك (**قوله عن الذى خبره قد أضمرا**) أى وإن صلحت أن تكون خبرا عن غيره فليس الشرط ألا تصلح للخبرية أصلا فلهذا قال عن الذى إلخ فالقصد منه الإشارة إلى ما ذكر لا إلى كون الخبر مضمرا لأنه معلوم من قوله وقبل حال ، لأن المعنى ويحذف الخبر وجوبا قبل حال . وقوله قد أضمرا أى قدر (**قوله مصدرا**) أى صريحا لا مؤوّلا عند جمهور البصريين ومذهب قوم أنه لا فرق نحو أن ضربت زيدًا قائمًا (**قوله فى اسم**) أى ظاهر كالعبد والحق فى المثالين ، أو مضمر كإياه فى قولك العبد ضربى إياه مسيئا ، وظاهر عبارته عدم اشتراط إضافة المصدر نحو ضرب عمرا قائمًا . وظاهر كلام الرضى اشتراطها حيث قال ويكون المصدر مضافا للفاعل أو للمفعول أولهما[1] إلا أن يقال قصده التعميم فى الإضافة لاشتراطها . وقوله أولهما أى كما فى تضاربنا أو مضاربتنا ، ففى بعض حواشى الجامى أن نا فى محل رفع ونصب باعتبار الفاعل والمفعول ، وفى محل جر باعتبار الإضافة والجمهور على أنه لا يجوز اتباع المصدر المذكور فلا يقال ضربى زيدًا الشديد قائما ولا شربى السويق كله ملتوتا لغلبة معنى الفعل عليه مع عدم السماع وأجازه الكسائى ووافقه المصنف فى تسهيله اتباعا للقياس (**قوله لضمير**) بالتنوين هو الضمير فى إذ كان أو إذا كان ، ويصح ترك التنوين على أن الإضافة للبيان إن أريد ذو الحال الاصطلاحى الذى هو لفظ الضمير أو حقيقية إن أريد ذو الحال المعنوى الذى هو مدلول الضمير (**قوله بعده**) نعت لحال أى بعد الضمير أو المفسر (**قوله إذا جعل منوطا جاريا على الحق**) أى جعل حالا من ضميره وقيد بذلك ليكون المثال مما نحن فيه لأنه لو جعل جاريا على المبتدأ بأن قصد إيقاعه على معنى المبتدأ وأرجع الضمير فى الخبر المقدر إلى المبتدأ وجعل منوطا حالا من ذلك الضمير لم يكن مما نحن فيه لعدم إضافة اسم التفضيل

---

(١) فالمصدر المضاف للفاعل مثل قوله تعالى : ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض﴾ . والمصدر المضاف للمفعول مثل قول الشاعر :

تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة ... نفى الدراهيم تنقاد الصياريف

حيث أضيف المصدر « نفى » إلى المفعول به « الدراهيم » .

والتقدير إذ كان أو إذا كان مسيئا ومنوطا وقائما ، نصب على الحال من الضمير فى كان ، وحذفت جملة كان التى هى الخبر للعلم بها وسد الحال مسدها ، وقد عرفت أن هذه الحال لا تصلح خبرًا لمباينتها المبتدأ إذ الضرب مثلا لا يصح أن يخبر عنه بالإساءة . فإن قلت جعل هذا المنصوب حالًا مبنى على أن كان تامة ، فلم لا جعلت ناقصة والمنصوب خبرها ، لأن حذف الناقصة أكثر : فالجواب أنه منع من ذلك أمران : أحدهما أنا لم نر العرب استعملت فى هذا الموضع إلا أسماء منكورة مشتقة من المصادر فحكمنا بأنها أحوال إذ لو كانت أخبارًا لكان المضمرة لجاز أن تكون معارف ونكرات ومشتقة وغير مشتقة . الثانى وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « **أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد** » وقول الشاعر :

إلى مصدر عامل فى اسم مفسر لضمير ذى حال ، إذ ليس المفسر حينئذ معمول المصدر بل يكون مما يصلح فيه الحال للخبرية بحسب الذات وقصد المتكلم فيجب رفعه على الخبرية **(قوله أخطب ما يكون)** أى أخطب كون بمعنى أكوان ، ومن أول بالجمع ابتداء فقد تسمح ، وأخطب من الخطب وهو الشدة أى أشد أحواله قاله بعضهم **(قوله والتقدير)** أى تقدير ما زاد على متعلق الظرف من المحذوف من هذه المثل ، ولم يتعرض لتقدير المتعلق الذى هو حاصل أو حصل مثلا لوضوحه **(قوله إذا كان)** أى عند إرادة المضى أو إذا كان أى عند إرادة الاستقبال . قاله الدمامينى والسيوطى وغيرهم . وفى الرضى أن إذا هنا للاستمرار كما فى قوله تعالى : ﴿ **وإذا قيل لهم لا تفسدوا فى الأرض** ﴾ [البقرة : ١١] وقال الروداني : بقى أنه قد يراد الحال أو الاستمرار ولو قال يقدر وقت كان أو حين كان لكان أشمل لسائر الأزمنة بلفظ واحد اهـ ورأيت بخط الشنوانى أنه إذا أريد الاستمرار يؤتى بإذا لأنها تأتى للاستمرار **(قوله وحذفت جملة كان)** أى مع الظرف المضاف إليها . وقوله التى هى الخبر ، فيه مسامحة إذ الخبر إما متعلق الظرف كما هو الأصح أو نفس الظرف المضاف إلى تلك الجملة **(قوله للعلم بها)** أى مع الظرف أى من كون المراد الإخبار عن المصدر أو ما أضيف إليه بالكون مقيدا . بحال من أحوال تعلق به المصدر أو ما أضيف إليه . وقوله وسد الحال مسدها أى مع الظرف . والحاصل أن الحال قامت مقام إذ كان لأن فى الحال معنى الظرفية اذ معنى لقيت زيدا راكبا لقيته فى وقت الركوب ، وإذ كان سدّ مسد المتعلق الذى هو الخبر فى الحقيقة كسداد بقية الظروف مسد متعلقاتها العامة فالحال سدت مسد الخبر فى الظاهر مباشرة والخبر فى الحقيقة بواسطة **(قوله لمباينتها)** أى بالذات أو باعتبار قصد المتكلم **(قوله إلا أسماء منكورة مشتقة)** الحصر إضافى أى لا معارف ولا جوامد فلا ينافى مجىء الحال جملة كما سيأتى **(قوله لجاز)** أى جوازا وقوعيا أن تكون معارف إلخ وكون مجيئها منكورة مشتقة أمرا اتفاقيا لا لكون المنصوب حالا بعيد ، لأن الظاهر

[١٦٥] خيرُ اقترابى منَ المولى حَلِيفُ رِضًا وَشَرُّ بُعْدِى عَنْهُ وَهْوَ غَضبانُ

فإن قلت : فما المحوج إلى إضمار كان لتكون عاملة فى الحال وما المانع أن يعمل فيها المصدر ، فالجواب أنه لو كان العامل فى الحال هو المصدر لكانت من صلته فلا تسد مسد خبره فيفتقر الأمر إلى تقدير خبر ليصح عمل المصدر فى الحال فيكون التقدير ضربى العبد مسيئًا موجود وهو رأى كوفى . وذهب الأخفش إلى أن الخبر المحذوف مصدر مضاف إلى ضمير ذى الحال والتقدير ضربى العبد ضربه مسيئا . واختاره فى التسهيل ، وقد منع الفراء وقوع هذه الحال فعلا مضارعا وأجازه سيبويه ، ومنه قوله :

أن التزامهم التنكير والاشتقاق لا يكون إلا لنكتة وأن النكتة كونها أحوالا (**قوله مقرونة بالواو**) ويجوز أيضا وقوع الاسمية موقعه بلا واو على ما قاله الكسائى وارتضاه المصنف ونقل عن البصريين أيضا فيجوز ضربى زيدا هو قائم (**قوله موقعه**) أى موقع المنصوب (**قوله حليف رضا**) أى إذا كنت أو إذا وجدت حليف رضا قاله العينى ، وبه يعرف أنه لا يتعين لفظ كان بل مثلها ما فى معناها وأن الضمير الذى يفسره معمول المصدر قد يكون بارزا عند تقدير الخبر وأن معمول المصدر صادق بما أضيف إليه المصدر ولو ضميرًا وإن لزم عليه كون المفسر والمفسر ضميرين لكن الظاهر عندى أنه يصح أن يكون التقدير إذ كان حليف رضا أى مصاحبا للرضا بل هذا أنسب بقوله وهو غضبان لتعليق كل من الحالين حينئذ بالمولى فافهم ، وحليف الرضا المحالف المعاقد على الرضا (**قوله وهو غضبان**) هذا هو الشاهد (**قوله أن يعمل فيها المصدر**) وذلك بأن تجعل حالا من منصوب المصدر لأن العامل فى صاحب الحال عامل فيها (**قوله لكانت من صلته**) أى متعلقاته فمحلها قبل الخبر فلا تسد مسده لما علمت من أن الشىء لا يسد مسد غيره إلا إذا كان فى محله أفاده سم (**قوله إلى تقدير خبر**) أى بعد الحال ، إذ لو قدر قبلها لم يصح عمل المصدر فيها للفصل بين المصدر ومعموله حينئذ كذا قيل ، وفيه أن الفصل ليس بأجنبى لأن الخبر معمول للمبتدأ إلا أن يجعل كالأجنبى فى كونه معموله والمراد تقديره مع عدم ما يسد مسده وإلا فالخبر مقدر على كل حال (**قوله وهو رأى كوفى**) أى إعمال المصدر فى الحال وتقدير الخبر بعده رأى كوفى أى وهو معترض بفوات المعنى المقصود عليه من الحصر أى حصر الضرب مثلا فى كونه حال الإساءة ، ولعل وجه إفادة نحو ضربى العبد مسيئا للحصر مشابهة المصدر بإضافته المعرف بلام الجنس ، والمعرف بلام الجنس منحصر فى الخبر فكذا ما شابهه ، وعلى كلامهم يكون الحذف جائزًا لا واجبًا لعدم سد شىء مسده (**قوله إلى ضمير ذى الحال**) الإضافة للبيان إن أريد ذو الحال الاصطلاحى الذى هو لفظ الضمير لأن صاحب الحال هنا اصطلاحا الضمير وحقيقة إن أريد ذو الحال المعنوى الذى هو مدلول الضمير (**قوله ضربه مسيئا**) بالحال حصل التغاير بين المبتدأ والخبر (**قوله واختاره فى التسهيل**) وكذا ابن هشام فى المغنى لقلة المقدر عليه ، لأن المقدر عليه شيئان

---

[١٦٥] هو من البسيط (**قوله خير اقترابى**) كلام إضافى مبتدأ ، والمراد بالمولى الحليف وهو المعاقد باليمين ، وحليف رضا كلام إضافى نصب على الحال ، ولكنه خبر للمبتدأ بتقدير حذف ، أى خير اقترابى من الحليف إذا وجدت حليف رضا ، ففى الحقيقة الخبر إذا وجدت ، كما فى قولك أكثر شربى السويق ملتوتًا أى إذا كان ملتوتًا ، وهذا من المواضع التى يجب فيها حذف الخبر وهو بعد كل مبتدأ هو مصدر منسوب إلى الفاعل أو المفعول أو إليهما مذكور بعده الحال أو أفعل التفضيل . وشر بعدى كلام إضافى أيضا مبتدأ . وقوله وهو غضبان جملة اسمية حالية سددت مسد الخبر وفيه الشاهد ، وهو حجة على سيبويه فى منعه مثل هذا إلا إذا كانت اسما منصوبا كما فى الشرط الأول . ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : « **أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد** » وقاس الكسائى التى بلا واو على التى بالواو ، ومنعه الفراء

[١٦٦] وَرَأْيُ عَيْنَيَ الْفَتَى أَبَاكَا يُعطِي ٱلْجَزِيلَ فَعَلَيكَ ذَاكَا

أما إذا صلح الحال لأن يكون خبرًا لعدم مباينته للمبتدأ فإنه يتعين رفعه خبرًا فلا يجوز ضربي زيدًا شديدًا ، وشذ قولهم حكمك مسمطا أى حكمك لك مثبتا[1] ، كما شذ زيد قائما وخرجت فإذا زيد جالسا فيما حكاه الأخفش ، أى ثبت قائما وجالسا . ولا يجوز أن يكون الخبر المحذوف إذ كان أو إذا كان لما عرفت من أنه لا يجوز الإخبار بالزمان عن الجثة .

(تنبيه)*: لم يتعرض هنا لمواضع وجوب حذف المبتدأ وعدها فى غير هذا الكتاب أربعة : **الأول** : ما أخبر عنه بنعت مقطوع للرفع فى معرض مدح أو ذم أو ترحم

والمقدر على الأول خمسة أشياء ولأن التقدير من اللفظ مع صحة المعنى أولى ، ولأن تقدير إذ مع الجملة المضاف إليها لم يثبت فى غير هذا الموضع ، نعم يلزم عليه حذف المصدر وإبقاء معموله والجمهور على منعه **(قوله ورأى عينى إلخ)** رأى مصدر مضاف لفاعله والفتى مفعول وأباك بدل أو بيان وقوله يعطى الجزيل حال سد مسد خبر رأى ، وقوله فعليك ذاكا أى الزم الإعطاء الذى كان عليه أبوك **(قوله فإنه يتعين رفعه)** أى عند عدم قصد المتكلم جعله حالا من ضمير معمول المصدر المستتر فى الخبر فإن قصد ذلك وجب النصب وذكر الخبر بأن يقال ضربى زيدا إذ كان شديدا أو ضربه شديدًا كما نقله شيخنا **(قوله فلا يجوز ضربى زيدًا شديدًا)** بل يجب الرفع عند قصد الخبرية والنصب وذكر الخبر عند قصد الحالية كما مر إذ لو لم يذكر الخبر لربما وقف على المنصوب بالسكون على لغة ربيعة فيتوهم الخبرية والقصد الحالية كذا قيل ، وفيه أن هذه العلة تأتى فى نحو أتم تبيينى إلخ مع أنهم لم يوجبوا فيه ذكر الخبر فتأمل **(قوله وشذ قولهم)** أى لرجل حكموه عليهم ، وشذوذه من وجهين النصب مع صلاحية الحال للخبرية ، وكون الحال ليست من ضمير معمول المصدرّ بل من ضمير المصدر المستتر فى الخبر قاله المصرح **(قوله مسمطا)** بضم الميم الأولى وفتح السين المهملة وتشديد الميم الثانية مفتوحة **(قوله مثبتا)** يعنى نافذا **(قوله أى ثبت قائما وجالسا)** التقدير فى فإذا زيد جالسا على غير القول بأن إذا الفجائية ظرف مكان أما عليه فلا حذف بل هى الخبر **(قوله أن يكون الخبر المحذوف)** أى فى زيد قائما وخرجت فإذا زيد جالسا **(قوله أربعة)** بقيت أشياء فى الهمع وغيره منها المبتدأ المخبر عنه باسم واقع بعد لا سيما فى لا سيما زيد برفع زيد ، ومنها

---

[١٦٦] قاله رؤبة بن العجاج **(قوله رأى)** مضاف إلى عينى إضافة المصدر إلى فاعله مرفوع بالابتداء ، والفتى مفعول المصدر وأباك بدل منه أو عطف بيان ، ويعطى الجزيل جملة فعلية وقعت حالا وسدت مسد الخبر للمبتدأ وهو الشاهد وهو حجة على الفراء فى منعه الجملة الحالية أن تسد مسد الخبر . وعليك اسم فعل معناه الزم ، وذاك مفعوله وهو إشارة إلى العطاء الجزيل . والمعنى رؤية عينى أباك حصلت إذا كان يعطى العطاء الجزيل فالزم طريقته وتشبه به فى ذلك لأن الولد سر أبيه ومن يشابه أباه فما ظلم .

الثانى : ما أخبر عنه بمخصوص نعم وبئس المؤخر ، نحو : نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو إذا قدر المخصوص خبرا ، فإن كان مقدمًا نحو زيد نعم الرجل فهو مبتدأ لا غير ، وقد ذكر الناظم هذين فى موضعهما من هذا الكتاب . **الثالث** : ما حكاه الفارسى من قولهم فى ذمتى لأفعلن التقدير فى ذمتى عهد أو ميثاق . **الرابع** : ما أخبر عنه بمصدر مرفوع جىء به بدلا من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة ، أى أمرى سمع وطاعة . ومنه قوله :

[١٦٧] **وَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا ... أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ**

المبتدأ المخبر عنه بجار ومجرور مبين لفاعل أو مفعول المصدر قبله البدل عن الفعل نحو سقيا لك ورعيًا لك فلك خبر مبتدأ محذوف وجوبا ليلى الفاعل أو المفعول فى المعنى المصدر كما كان يلى الفعل ، أى وهذا الدعاء لك نقل هذا الثانى الدنوشرى عن الرضى وعندى أنه إنما يحتاج إليه إذا كان المجرور ضمير المخاطب كما فى التمثيل لعدم صحة الجمع بين الخطاب بفعل أمر أو بدله لشخص ، والخطاب بغيره لشخص فى جملة واحدة . أما نحو سقيا لزيد ورعيا لعمرو فالظاهر أن اللام لتقوية العامل ومدخولها معمول للمصدر فاحفظ هذا التحقيق **(قوله ما أخبر عنه بنعت مقطوع إلخ)** قال أبو على : إنما التزموا فى النعت المقطوع فى المدح والذم والترحم حذف الفصل أو المبتدأ فى النصب أو الرفع للتنبيه على شدة الاتصال بالمنعوت ، وقيل : للإشعار بإنشاء المدح أو الذم أو الترحم كما فعلوا فى النداء . دمامينى بتصرف ، وتسمية المقطوع نعتا باعتبار ما كان **(قوله فى معرض مدح إلخ)** خرج بذلك ما إذا كان النعت للتخصيص أو للإيضاح فإنه يجوز ذكر المبتدأ وحذفه كما فى التصريح وغيره **(قوله ما أخبر عنه بمخصوص إلخ)** إنما وجب حذفه لصيرورة الكلام لإنشاء المدح أو الذم فجرى مجرى الجملة الواحدة **(قوله المؤخر)** بيان للواقع إذ لا يكون المخصوص خبرا إلا إذا أخر **(قوله من قولهم فى ذمتى إلخ)** لدلالة الجواب عليه وسد مسده وحلوله محله لأن المبتدأ هنا واجب التأخير **(قوله فى ذمتى عهد)** أى متعلق عهد أو ميثاق وهو مضمون الجواب لأنه الذى يستقر فى الذمة ، دنوشرى **(قوله بدلا من اللفظ بفعله)** أى بواسطة لأن الأصل أسمع سمعا وأطيع طاعة ، حذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ثم عدل إلى الرفع لإفادة الدوام ، وأوجبوا حذف المبتدأ إعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الأصلية التى هى حالة النصب إذ يجب فيها حذف الفعل ، أفاده زكريا **(قوله وقالت حنان)** أى رحمة وأكثر النسخ بإسقاط الواو فيكون فيه الثلم . وقوله : أذو نسب إلخ أى ذو قرابة هنا جئت لهم أم لك معرفة بالحى . وإنما قالت ذلك خوفا عليه من إنكار الحى إياه قاله العينى ، فلقنته

---

[١٦٧] هذا من أبيات الكتاب وهو من الطويل **(قوله فقالت)** أى المرأة المعهودة **(قوله حنان)** خبر مبتدأ محذوف أى أمرى حنان ، أى رحمة . وفيه الشاهد حيث حذف منه المبتدأ حذفا واجبا لأن أصله أتحنن عليك حنانا ، ثم حذف الفعل ثم رفع المصدر لان فى رفعه تصير الجملة اسمية وهى أدل على الثبوت والدوام من الفعلية ، فلما رفع قدر له مبتدأ كما قدرنا **(قوله ما)** استفهام أى أى شىء أتى بك ههنا يعنى عندنا **(قوله أذو نسب)** الهمزة للاستفهام وذو نسب كلام إضافى خبر مبتدأ محذوف ، أى أأنت ذو نسب أم أنت بالحى عارف ، والحذف فيه ليس بواجب وحاصل المعنى لأى شىء جئت ههنا ألك نسب ههنا يعنى قرابة جئت لهم ؟ أم لك معرفة بالحى ، وإنما قالت ذلك خوفا عليه ورحمة لئلا يتأتى عليه أمر من جهة إنكار الحى إياه . فافهم .

أى أمرى حنان أى رحمة . وقول الراجز :

[١٦٨] شكَا إلى جَمَلِي طُولَ السُّرى صَبْرٌ جَميلٌ فَكِلانا مُبْتَلَى

أى أمرنا صبر جميل (**وَأَخْبَرُوا باثْنَينِ أَو بأَكْثَرَا * عَن**) مبتدأ (**وَاحِدٍ**) لأن الخبر حكم ، ويجوز أن يحكم على الشيء الواحد بحكمين فأكثر . ثم تعدد الخبر على ضربين الأول تعدد فى اللفظ والمعنى (**كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا**) ونحو : ﴿ **وهو الغفور الودود * ذو العرش المجيد * فعال لما يريد** ﴾ [البروج : ١٤] وقوله :

[١٦٩] مَنْ يَكُ ذَا بَتٌّ فَهذَا بَتِّى مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّى

الحجة موهمة أنها لا تعرفه (**قوله وأخبروا باثنين أى بأكثرا**) أى مع كون كل مفردا أو جملة أو شبه جملة أو مع الاختلاف . وفى المغنى : زعم الفارسى أن الخبر لا يتعدد مختلفا بالإفراد والجملة فيتعين عنده فى نحو زيد عالم يفعل الخير كون الجملة الفعلية صفة للخبر ، ومثله عنده وعند غيره نحو زيد رجل صالح أو يفعل الخبر لعدم إفادة الإخبار بالأول وحده ، ويجوز عنده وعند غيره فى نحو زيد كاتب شاعر كون شاعر خبرا ثانيا وكونه صفة لكاتب اهـ بتصرف ثم قال : وأجب الفارسى فى : ﴿ **كونوا قردة خاسئين** ﴾ [البقرة : ٦٥] كون خاسئين خبرا ثانيا لأن جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل اهـ وأما نحو زيد يقرأ يكتب فمن تعدد الخبر لا غير (**قوله لأن الخبر حكم**) أى محكوم به (**قوله فى اللفظ والمعنى**) علامة ذلك صحة الاقتصار على كل من الخبرين أو الإخبار كما فى الدمامينى (**قوله سراة**) بفتح السين وقد تضم أصلها سرية جمع سرى على غير قياس ، إذ قياس جمع فعيل المعتل اللام أفعلاء كنبى وأنبياء وتقى وأتقياء وذكى وأذكياء . وأما قول شيخنا وشيخنا السيد : والبعض كغيرهم لأن قياس جمع فعيل فعلاء كشريف وشرفاء فغير مستقيم لأن ما قالوه فعيل الصحيح اللام وما نحن بصدده من فعيل معتلها

وقيل : هو اسم جمع (**قوله من يك ذا بت**) البت : الكساء الغليظ المربع ، ومن شرطية لا موصولة وإن زعمها البعض تبعا لصدر كلام العينى المتناقض بدليل يك . والمعنى من يك ذا بت فأنا مثله لأن هذا البت بتى فحذف المسبب وأقام السبب مقامه ، وقوله مقيظ إلخ أى كاف لى قيظا وصيفا وشتاء ، والقيظ : شدة الحر .

---

[١٦٨] البيت من الرجز ، وهو من شواهد الكتاب (١٦٢/١) ... وقائله مجهول ، والشاهد فيه : قوله : « صبرٌ جميلٌ » فقد جاء مرفوعًا على الخبر ، والمبتدأ محذوف وجوبًا ...

[١٦٩] قاله رؤبة . ومن موصولة مبتدأ وخبره قوله فهذا بتى (**وقوله ذا بت**) خبر يك ، والبت بفتح الموحدة وتشديد الباء المثناة من فوق ، وهو الكساء الغليظ المربع ، وقيل : طيلسان من خز (**قوله مقيظ**) بكسر الياء ، وكذلك مصيف ، وكذلك مشتى بكسر التاء المثناة من فوق ، وفيها الشاهد فإنها أخبار تعددت بلا عاطف كما فى قوله تعالى : ﴿ **وهو الغفور الودود * ذو العرش المجيد * فعال لما يريد** ﴾ والمعنى فهذا بتى يكفينى لقيظى وهو زمان شدة الحر ، ويكفينى للصيف والشتاء ، فإن قلت : كيف هذا الشرط والجزاء ، فإن كون ذلك البت بته لا يتسبب عن كون غيره ذابت . قلت : المعنى من كان ذابت فأنا مثله لأن هذا البت بتى ، فحذف المسبب وأناب عنه السبب .

وقوله(١) :

[١٧٠] يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْـهِ وَيَتَّقِـي بِأُخرى الْأَعَادى فَهوَ يَقْظَانُ نَائِمُ

وهذا الضرب يجوز فيه العطف وتركه . والثانى تعدد فى اللفظ دون المعنى ، وضابطه ألا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ نحو : هذا حلو حامض أى مز ، وهذا أعسر أيسر : أى أضبط . وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف خلافا لأبى على هكذا اقتصر الناظم على هذين النوعين فى شرح الكافية ، وزاد ولده فى شرحه نوعًا ثالثًا يجب فيه العطف وهو أن يتعدد الخبر لتعدد ما هو له(٢) إما حقيقة نحو بنوك كاتب وصائغ وفقيه . وقوله :

(قوله ينام إلخ) الضمير للذنب والذى وقع فى الشارح يقظان نائم لكن المروى الذى يدل عليه بقية القوافى من القصيدة هاجع أى نائم . والشاهد فى قوله فهو يقظان نائم فإن الخبر فيه تعدد لفظا ومعنى على ما قاله الشارح وغيره وهو مبنى على أن المراد يقظان من وجه نائم من وجه ، ولك أن تجعله مما تعدد فيه الخبر لفظا فقط بناء على أن المراد بين اليقظان والنائم أى جامع بين طرف من اليقظة وطرف من النوم **(قوله يجوز فيه العطف)** أى بالواو وغيرها بخلاف النوع الثالث فالعطف فيه لا يكون إلا بالواو أفاده شيخنا السيد **(قوله وضابطه إلخ)** هذا صادق بنحو هذا أبيض أسود للأبلق مع أن الرضى صرح بجواز العطف فيه إلا أن يراد عن المبتدأ كلا أو بعضا فيخرج نحو هذا المثال **(قوله ألا يصدق الإخبار إلخ)** ولهذا قال بعضهم : إطلاق الخبر على كل واحد مجاز من إطلاق ما للكل على الجزء **(قوله أى مز)** يعنى أن الموجود فى الرمان هو المزازة ، وهى كيفية متوسطة بين الحلاوة والحموضة الصرفتين وليس فيه طعم الحلاوة وطعم الحموضة إذ هما ضدان لا يجتمعان فليس المعنى هنا كالمعنى فى زيد كاتب شاعر من أنه جامع للصفتين إذ كل من الصفتين موجودة فى زيد قال الناصر اللقانى **(قوله أى أضبط)** أى فى العمل لكونه يعمل بكلتا يديه وكان عمر بن الخطاب كذلك ، ولا يقال أعسر أيسر كما فى الصحاح **(قوله لا يجوز فيه العطف)** أى نظرا للمعنى لأن الخبرين فى المعنى شيء واحد والعطف يقتضى خلاف ذلك **(قوله خلافا لأبى على)** فإنه أجاز العطف نظرا إلى تغاير اللفظ **(قوله وزاد ولده)** أى على ما فى شرح الكافية فلا ينافى أنه تابع فى هذه الزيادة لأبيه فى شرح التسهيل **(قوله لتعدد ما هو له)** بهذا التعليل حصل الفرق بين هذا النوع ونحوهم

[١٧٠] قاله حميد بن ثور الهلالى وهو من قصيدة طويلة من الطويل يصف بها الذئب تزعم العرب أنه ينام بإحدى عينيه والأخرى مفتوحة يحرس بها ، وهو قوله ينام أى الذئب ، وهو خبر مبتدأ محذوف أى هو ينام ، وقوله ويتقى عطف على ينام **(قوله بأخرى)** أى بمقلة أخرى . وأراد بالمقلتين العينين . والمنايا جمع منية . ويروى بأخرى الأعادى **(قوله فهو)** مبتدأ ويقظان خبر وهاجع خبر آخر ، ويتقى عطف على ينام وفيه الشاهد فإنهما خبران عن مبتدأ واحد ويجوز فيه العطف وتركه للمغايرة بين الخبرين لفظا ومعنى أما لفظا فظاهر وأما معنى فإن الهاجع هو النائم . والمعنى جامع بين اليقظة والمهجوع كما فى قولك هذا مز أى جامع بين الحلاوة والحموضة ويروى فهو يقظان نائم . وهو وإن كان مثله لكنه يخالف أبيات القصيدة لأن أواخرها كلها عين فكأن الذى روى هذا لم يطلع على القصيدة .

(١) وهذا المثل يروى : خذ حكمك مسمطًا ، أى مجوزًا نافذًا .

(١) قائل هذا البيت حميد بن ثور ، والصواب فى القافية أن نقول « هاجع » لأن القصيدة كلها على حرف روى واحد وهو « العين » فيجب أن تسير الآيات كلها على نفس الروى دون تغيير ، ويقال إن رواية هذا البيت بقوله فى القافية « نائم » أخطأ .

[١٧١] يداكَ يدٌ خيْرُها يُرْتَجَى وَأُخرَى لِأَعْدَائِهَا غائظَهْ

وإما حكمًا كقوله تعالى : ﴿ اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر فى الأموال والأولاد ﴾[الحديد : ٢٠] ، واعترضه فى التوضيح فمنع أن يكون النوع الثانى والثالث من باب تعدد الخبر بما حاصله أن قولهم حلو حامض فى معنى الخبر الواحد بدليل امتناع العطف وأن يتوسط بينهما مبتدأ ، وأن نحو قوله :

[١٧٢] يداك يد خيرها يرتجى وأخرى لأعدائها غائظه

فى قوة مبتدءين لكل منهما خبر ، وأن نحو : ﴿ إنما الحياة الدنيا لعب ولهو ﴾[الحديد : ٢٠] ، الثانى تابع لا خبر . قلت : وفى الاعتراض نظر أما ما قاله فى الأول فليس بشىء إذ لم يصادم كلام الشارح بل هو عينه لأنه إنما جعله متعددا فى اللفظ دون المعنى وذكر له ضابطا بألا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ كما قدمته فكيف يتجه الاعتراض عليه بما ذكر . وأما الثانى فهو أن كون يداك ونحوه فى قوة مبتدءين لا ينافى كونه بحسب اللفظ مبتدأ واحدا إذ النظر إلى كون المبتدأ واحدا أو متعددا إنما هو إلى لفظه لا إلى معناه وهو واضح لا خفاء فيه . وأما قوله فى الثالث أن الثانى يكون تابعًا

سراة شعرا لأن تعدد الخبر فيه ليس لتعدد المبتدأ لأن كلا من أفراد المبتدأ فيه متصف بأنه سرى شاعر بخلاف نحو بنوك إلخ فإنه لم يتصف كل من البنين بالأوصاف الثلاثة بل اختص كل بوصف فتعدد الخبر لتعدد المبتدأ **(قوله يداك يد إلخ)** يد خبر المبتدأ وأخرى معطوف عليه وما بعد كل صفة له **(قوله وإما حكما إلخ)** إنما كان التعدد حكميا فى الآية لكون المبتدأ المفرد ذا أقسام فجعل فى حكم الجمع الدال على الإفراد **(قوله إنما الحياة)** أى حالها **(قوله واعترضه)** أى ما ذكر من النوعين الثانى والثالث والمفهوم من اعتراض الموضح قصر تعدد الخبر على تعدده لفظا ومعنى مع اتحاد المبتدأ لفظا ومعنى ، وابن الناظم لا يقصره على ذلك **(قوله وأن يتوسط بينهما مبتدأ)** كما يمتنع توسط المبتدأ بينهما يمتنع تأخر المبتدأ عنهما فلا يجوز حلو حامض الرمان نقله صاحب البديع عن الأكثر كما فى الهمع فقول البعض بعد عزوه إلى بعضهم ولا وجه له لا يسمع **(قوله فى قوة مبتدءين إلخ)** إنما رد بهذا مع إمكان الرد بأن الثانى تابع كما فعل فى الآية لأن هذا الذى ذكره يرفع تعدد الخبر معنى واصطلاحا ، بخلاف كونه تابعا فإنه يرفع التعدد اصطلاحا فقط أفاده الناصر **(قوله الثانى تابع)** أى الثانى منه تابع فالرابط محذوف وإنما لم يرد بكون المبتدأ فى قوة مبتدءات لتعدده حكما كما فعل فيما قبله مع أنه أقوى فى رفع تعدد الخبر كما مر لأن تعدد المبتدا

---

[١٧١] أنشده الخليل . وما قيل إنه لطرفة لم يثبت ، وهو من المتقارب يمدح رجلا بان إحدى يديه يرتجى منها الخير ويده الأخرى غيظ للأعداء وهو الغضب الكامن . ويداك كلام إضافى مبتدأ وخبره محذوف ، وتقديره يداك المشار إليهما أو خبر مبتدأ محذوف أى هاتان يداك **(قوله يد)** خبر لمبتدأ محذوف أى إحداهما يد وخبرها يرتجى ، جملة وقعت صفة لها . والأوجه أن تكون يداك مبتدأ ويد خبره وأخرى عطف عليه ، وفيه الشاهد لتعدد الخبر بتعدد المخبر عنه ، فوجب العطف بالواو . وقيل : التقدير إحدى يديك يد ترتجى خيرها فلما حذف المضاف اقيم المضاف إليه مقامه فافهم .

لا خبرا ، فإنا نقول : لا منافاة أيضا بين كونه تابعا وكونه خبرا ، إذ هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه ، خبر من حيث عطفه على خبر إذ المعطوف على الخبر خبر ، كما أن المعطوف على الصلة صلة ، والمعطوف على المبتدأ مبتدأ ، وغير ذلك وهو أيضا ظاهر .

(خاتمة)*: حق خبر المبتدأ ألا تدخل عليه فاء لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف ، إلا أن بعض المبتدءات يشبه أدوات الشرط فيقترن خبره بالفاء إما وجوبا وذلك بعد أما نحو : ﴿ **وأما ثمود فهديناهم** ﴾[فصلت : ١٧] . وأما قوله :

فى الآية خفى لكونه حكميا فلم يعرج عليه فى الرد لذلك فافهم **(قوله وفى هذا الاعتراض)** أى الاعتراض المذكور على النوعين **(قوله وأما الثانى)** أى دفع ما قاله فى الثانى . **(فائدة)***: فى البحر المحيط للزركشى : قال بعض الفضلاء الصفات المذكورة فى الحدود لا يجوز أن تعرب أخبارا ثوانى بل يتعين إعرابها صفة لما يلزم على الأول من استقلال كل جزء بالحد ومن هنا منع جماعة أن يكون حلو حامض خبرين ، وأوجب الأخفش أن يكون حامض صفة والجمهور القائلون إن كلا منهما خبر لا يلزمهم القول بمثله فى نحو الإنسان حيوان ناطق لأن حلو حامض ضدان ، فالعقل يصرف عن توهم قصد كل منهما استقلالا بخلاف الإنسان حيوان ناطق اهـ ولم يتعرض الشارح كالناظم لتعدد المبتدأ وهو قسمان : أحدهما أن يجرد كل من المبتدءات عن إضافته لضمير ما قبله ويؤتى بعد خبر المبتدأ الأخير بالروابط نحو زيد عمرو هند ضاربته فى داره من أجله ، والمعنى هند ضاربته عمرو فى داره من أجل زيد . الثانى أن يضاف كل من المبتدءات غير الأول لضمير ما قبله نحو زيد عمه خاله أخوه قائم ، والمعنى أخو خال عم زيد قائم **(قوله لأن نسبته)** أى الخبر من المبتدأ أى إلى المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل أى كنسبة الفعل إلى الفاعل ، يعنى أن الخبر بالنسبة إلى المبتدأ كالفعل بالنسبة إلى الفاعل ووجه الشبه كون كل منهما محكوما به وبسبب هذه المشابهة منع الخبر من الفاء كما منع الفعل إلا لمقتض كإفادة التسبب فى نحو قام زيد فدخل عمرو ، فاندفع الاعتراض بأن الفعل يقترن بالفاء كما فى هذا المثال . هذا ملخص ما قاله البعض والأقرب عندى فى تقرير عبارة الشارح ودفع الاعتراض عنها أن يبقى كلام الشارح على ظاهره من أن التشبيه بين النسبتين لا بين الخبر والفعل ، وأن يجعل المعنى أن نسبة الخبر إلى المبتدأ كنسبة الفعل إلى الفاعل فى أن كلا نسبة محكوم به إلى محكوم عليه ، فكما لا يفصل بين الفعل وفاعله بالفاء لا يفصل بين الخبر ومبتدئه بالفاء . فإن قلت : هذا التقرير يؤدى إلى جواز فقائم زيد لعدم الفصل بين المبتدأ والخبر . قلت : رتبة المبتدأ التقديم فالفصل حاصل تقديرا ، فافهمه فإنه نفيس **(قوله يشبه أدوات الشرط)** أى أسماءه أى فى العموم **(قوله فيقترن خبره بالفاء)** أى أن تأخر عن المبتدأ فإن سبقه نحو له درهم الذى يأتينى وجب ترك الفاء لأن الجواب إنما يقترن بالفاء إذا تأخر . **(قوله إما وجوبا وذلك بعد أما)** كان ينبغى إسقاط هذا القسم لأن اقتران الخبر فيه بالفاء لأجل أما المتضمنة معنى الشرط لا لشبه المبتدأ بأداة الشرط .

[١٧٣] أَمَّا ٱلْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ

فضرورة ، وإما جوازًا وذلك إما موصول بفعل لا حرف شرط معه ، أو بظرف وإما موصوف بهما أو مضاف إلى أحدهما ، وإما موصوف بالموصول المذكور بشرط قصد العموم واستقبال معنى الصلة أو الصفة ، نحو ذلك يأتينى أو فى الدار فله درهم ، ورجل

(قوله وذلك) أى المبتدأ الذى يقترن خبره بالفاء جوازا إما موصول إلخ وجملة صوره خمس عشرة صورة : موصول بفعل لا حرف شرط معه ، موصول بظرف موصول بجار ومجرور ، موصوف بأحد هذه الثلاثة ، فهذه ست صور . مضاف إلى الموصول أو للموصوف المذكورين وتحته ست صور موصوف بالموصول المذكور وتحته ثلاث صور وقد تدخل الفاء على خبر كل مضافا إلى غير موصوف نحو كل نعمة فمن الله ، أو موصوف بغير ما ذكر نحو :

كل أمر مباعد أو مدانى فمنوط بحكمة المتعالى

قيل : ومنه حديث كل أمر ذى بال إلخ وفيه بحث أبديته فى رسالتى الكبرى فى البسملة **(قوله لا حرف شرط معه)** فلو كان معه حرف شرط نحو الذى إن يأتنى أكرمه مكرم امتنعت الفاء لأنها إنما دخلت فى الخبر لشبه المبتدأ بالشرط وهو هنا منتف إذ لا يدخل شرط على شرط وأجاز بعضهم دخولها فى هذا أيضا ، وخرج بقوله بفعل أو ظرف الموصول بغيرهما فلا يجوز الذى أبوه محسن فمكرم خلافا لابن السراج ، ولا القائم فزيد أو فاضربه خلافا للناظم فى تسهيله فإنه صرح فيه بجوازه ومثل له فى شرحه بقوله تعالى : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ [المائدة : ٣٨] ، وجعل الجمهور الخبر محذوفا أى مما يتلى عليكم حكم السارق ، وكان على الشارح أن يزيد وألا يكون مصدرا بعلم استقبال ولا بقد ولا بما النافية أو يقول موصول بفعل صالح للشرطية كما فى التسهيل ليفيد اشتراط ما ذكر **(قوله أو بظرف)** المراد به ما يشمل الجار والمجرور كما يدل عليه تمثيله بالجار والمجرور **(قوله وإما موصوف)** أى اسم منكر موصوف . وقوله بهما أى بواحد من الفعل والظرف **(قوله أو مضاف إلى أحدهما)** أى الموصول والموصوف المذكورين بأقسامهما . واعلم أن المضاف إلى الموصول بما ذكر لا يشترط أن يكون لفظ كل وما بمعناها كجميع فيجوز غلام الذى عندك فلا درهم معه . وأما المضاف إلى النكرة الموصوفة بما ذكر فيشترط أن يكون لفظ كل وما بمعناها فقول الشارح وكل الذى تفعل إلخ ذكر كل فيه ليس قيدا ، وقوله كل رجل يتقى الله إلخ ذكر كل فيه قيد معتبر قاله شيخنا السيد **(قوله بشرط قصد العموم)** قيد فى جميع ما قبله ولو حذف لفظ قصد كما فى قوله فلو عدم العموم وكما فى قول التسهيل عام لكان أخصر لعدم الحاجة لذكره ، بل لا حاجة كما قاله الدماميني إلى اشتراط العموم من أصله بعد كون موضوع المسألة المبتدأ المشبه لاسم الشرط فى العموم **(قوله واستقبال معنى الصلة)** يفهم أنه لا يشترط استقبال لفظها وهو كذلك فشمل نحو ما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويدل على أن ما موصولة سقوط

يسألني أو في المسجد فله برٌّ ، وكل الذى تفعل فلك أو عليك ، وكل رجل يتقى الله فسعيد ، والسعى الذى تسعاه فستلقاه . فلو عدم العموم لم تدخل الفاء لانتفاء شبه الشرط وكذلك لو عدم الاستقبال أو وجد مع الصلة أو الصفة حرف شرط ، وإذ دخل شيء من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذى اقترن خبره بالفاء أزال الفاء إن لم يكن إن أو أن أو لكن بإجماع المحققين ، فإن كان الناسخ إن وأن ولكن جاز بقاء الفاء ، نص على ذلك فى إن وأن سيبويه وهو الصحيح الذى ورد نص القرآن المجيد به كقوله تعالى : ﴿ إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾ [الأحقاف : ١٣] ﴿ إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهبا ﴾ [آل عمران : ٩١] ﴿ إن الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب أليم ﴾ [آل عمران : ٢١] ، ﴿ واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه ﴾ [الأنفال : ٤١] ، ﴿ قل إن الموت الذى تفرون منه فإنه ملاقيكم ﴾ [الجمعة : ٨] ، ومثال ذلك مع لكن قول الشاعر :

[١٧٤] بكُلِّ دَاهِيَةٍ أَلْقَى العِدَاءَ وَقَدْ ... يُظَنُّ أَنِّى فِى مَكْرِى بِهِمْ فَزِعُ

الفاء فى قراءة نافع وابن عامر . همع (قوله فلو عدم العموم) وعدمه إما بتقييد الصلة أو الصفة كالسعى الذى تسعاه فى الخير ستلقاه ، وكل رجل يأتينى فى المسجد له كذا ، وإما بتقييد الموصوف نحو : كل رجل كريم يأتينى له كذا هذا ما قالوه وفيه بحث لأن ما ذكر من الأمثلة لم يعدم فيه العموم بل قلّ . فإن قيل : المراد بعدم العموم قلته لا عدمه رأسا ، قلت : لا وجه لإرادة ذلك لأن قلة العموم لا تخرج المبتدأ عن شبه اسم الشرط لأنها توجد فيه نحو : من يقم فى المسجد فله درهم فتأمل (قوله وكذا لو عدم الاستقبال) نحو الذى زارنا أمس له كذا وأجاز بعضهم دخول الفاء هنا أيضا تمسكا بقوله تعالى : ﴿ وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله ﴾ وأول على معنى وما يتبين إصابته إياكم قاله الدماميني (قوله الذى اقترن خبره بالفاء) أى الذى يجوز اقتران خبره بالفاء وقوله أزال الفاء أى أزال جواز دخولها ، وليس المراد أن النواسخ دخلت على تركيب فيه الفاء فأزالتها كما نبه عليه الدماميني ، لكن هذا التأويل مع كونه غير ضرورى يأباه قول الشارح بعد جاز بقاء الفاء ، وكون المراد جاز بقاء جواز الفاء لا يخفى ما فيه ، وإنما أزال الناسخ جواز الفاء لزوال شبه المبتدأ بالشرط بدخول الناسخ لأن اسم الشرط لازم التصدير فلا يعمل فيه ما قبله ، وهنا تقدم على المبتدأ الناسخ وعمل فيه (قوله جاز بقاء الفاء) أى لأنها ضعيفة العمل إذ لم يتغير بدخولها المعنى الذى كان مع الابتداء ولهذا جاز العطف معها بالرفع

---

[١٧٤] البيت من البسيط وقائله مجهول ، والشاهد فيه قوله : « ولكن ما أبديه فكى يغروا » فقد زاد الفاء فى خبر المبتدأ والمنسوخ « بلكن » لكونه أشبه اسم الشرط ، وخبره أشبه الجواب .

كَلَّا وَلَكِنَّ مَا أُبْدِيهِ مِنْ فَرَقٍ ... فَكَيْ يُغَرُّوا فَيُغْرِيهِمْ بِيَ الطَّمَعُ

وقال الآخر :

[١٧٥] فَوَاللهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيًا لَكُمْ ... وَلَكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

وروى عن الأخفش أنه منع دخول الفاء بعد إن ، وهذا عجيب لأن زيادة الفاء في الخبر على رأيه جائزة وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة الشرط نحو زيد فقائم ، فإذا دخلت إن علم اسم يشبه أداة الشرط فوجود الفاء في الخبر أحسن وأسهل من وجودها في خبر زيد وشبهه ، وثبوت هذا عن الأخفش مستبعد . والله أعلم .

[كَانَ وَأَخَوَاتُهَا]

(**تَرْفَعُ كَانَ ٱلْمُبْتَدَأ**) إذا دخلت عليه ويسمى (**اسْمًا**) لها . وقال الكوفيون هو باق على

على الاسم مراعاة لمحل الابتداء بخلاف بقية أخوات إن فإنها قوية في العمل لتغييرها المعنى (**قوله قل إن الموت إلخ**) كان الأنسب تقديمه على ما قبله لتتصل أمثلة إن المكسورة بعضها ببعض ، وقد يوجه تأخيره بأنه من الموصوف بالموصول وهو آخر الأقسام في كلامه سابقا (**قوله من فرق**) أى خوف وبابه فرح (**قوله فوجود الفاء في الخبر**) أى خبر المبتدأ المشبه لاسم الشرط وقوله أحسن وأسهل لعل الأحسنية من جهة المعنى والأسهلية من جهة اللفظ . والله تعالى أعلم .

[كان وأخواتها]

أى نظائرها في العمل ففيه استعارة مصرحة أصلية وأفرد كان بالذكر إشارة إلى أنها أم الباب ولذا اختصت بزيادة أحكام . وإنما كانت أم الباب لأن الكون يعم جميع مدلولات أخواتها . ووزنها فعل بفتح العين لا بضمها لمجيء الوصف على فاعل لا فعيل ولا بكسرها لمجيء المضارع على يفعل بالضم لا بالفتح (**قوله ترفع كان المبتدأ**) أى تجدد له رفعا غير الأول الذى عامله معنوى وهو الابتداء وتسميته مبتدأ باعتبار حاله قبل دخول الناسخ وأل في المبتدأ للجنس فإن منه ما لا تدخل عليه كلازم التصدير إلا ضمير الشأن ولازم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع وما لا يتصرف بأن يلزم الابتداء كطوبى للمؤمن كذا في الهمع والتصريح وغيرهما (**قوله ويسمى اسما لها**) تسمية المرفوع اسمها والمنصوب خبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة لأن زيدا في كان زيد قائما اسم للذات لا لكان والأفعال لا يخبر عنها إلا أن يقال الإضافة لأدنى ملابسة ، والمعنى اسم مدلول مدخولها وخبرها أى الخبر عنه وقد يسمى المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا مجازا .

---

[١٧٥] البيت من الطويل ، وقائله الأفوه الأودى ، وهو من شواهد التصريح [١/١٢٥] ، والهمع [١/١١٠] . والشاهد فيه قوله : « فسوف يكون » وذلك لدخول الفاء الزائدة على خبر « لكن » .

رفعه الأول (وَٱلْخَبَرَ * تَنْصِبُهُ) باتفاق ويسمى خبرها (كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرْ) فعمر اسم كان وسيدًا

(قوله وقال الكوفيون) أى ما عدا الفراء فإنه موافق للبصريين ، ورد مذهبهم بأنه يلزم عليه أن الفعل ناصب غير رافع ولا نظير له ، وأما الرد عليهم بأن العامل اللفظى أقوى من المعنوى فلا ينهض عليهم وإن أقره البعض واقتصر عليه لأن العامل فى المبتدأ عندهم ليس معنويا بل هو لفظى وهو الخبر ، وتظهر ثمرة الخلاف فى كان زيد قائما وعمر جالسا فعلى مذهب الكوفيين لا يجوز للزوم العطف على معمول عاملين مختلفين ، وعلى مذهب البصريين يجوز لأن العامل واحد ، هكذا ظهر لى فاحفظه (قوله باق على رفعه الأول) فهو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها (قوله والخبر تنصبه) أل فيه أيضا للجنس فإن منه ما لا تدخل عليه كالخبر الطلبى فلا يقال كان زيدا ضربه والإنشائى فلا يقال كان عبدى بعتكه على قصد الإنشاء لأن هذه الأفعال إن كانت خبرية فهى صفات لمصادر أخبارها فى الحقيقة إذ معنى كان زيد قائما لزيد قيام له حصول فى الزمن الماضى ، ومعنى أصبح زيد قائما لزيد قيام له حصول فى الزمن الماضى وقت الصبح ، وقس على هذا سائرها وكون الخبر طلبيا أو إنشائيا ينافى حصوله فى الماضى فيناقض آخر الكلام أوله وإن كانت غير خبرية فإن توافق طلبها وطلب أخبارها اكتفى بطلبها عن طلب أخبارها إذ الطلب فيها طلب فى أخبارها تقول كن قائما أى قم وهل تكون قائما أى هل تقوم ولا تقول كن قم ولا هل تكون هل تقوم أما قوله :

* وكونى بالمكارم ذكرينى *

فذكرينى فيه بمعنى تذكرينى وإن اختلف الطلبان كأن يكون أحدهما أمرا والآخر استفهاما نحو كونى هل ضربت اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر فى حالة واحدة وهو محال ، أفاده الرضى . وكالخبر الفعلى الماضوى فى صار وما بمعناها ودام وزال وأخواتها لدلالتها على اتصال الخبر بزمن الإخبار والماضى على انقطاعه فيتنافيان وهذا متفق عليه وكالخبر المفرد المضمن معنى الاستفهام فى دام وليس والمنفى بما على الأصح ، فلا يقال لا أكلمك كيف ما دام زيد ، ولا أين ما زال زيد ، ولا أين ما يكون زيد ، ولا أين ليس زيد ، وجوزه الكوفيون بخلاف المنفى بغير ما وغير المنفى نحو أين لا يزال زيد وأين كان زيد كذا فى الهمع وغيره . قال الدمامينى نقلا عن غيره : ينبغى أن تكون إن كذلك لأن لها الصدر بدليل أنها تعلق نحو ﴿ وتظنون إن لبثتم إلا قليلا ﴾ [الإسراء : ٥٢] ، ثم ذكر أن لا فى جواب القسم كذلك وسيأتى إيضاحه فى باب ظن وأخواتها ، وعلة المنع كما فى الدمامينى ازدحام اثنين على طلب الصدرية فى المنفى بما ولزوم تأخير ما له الصدر أو تقدم معمول الصلة فى دام ولزوم تقديم خبر ليس عليها فى ليس والصحيح منعه ، قال الدمامينى : ويوافق نقل الجواز عن الكوفيين نقل المصنف عنهم أن ما النافية لا تلزم الصدر (قوله باتفاق) أى وإن اختلفوا فى نفس المنصوب فقال الفراء : هو شبيه بالحال وبقية الكوفيين حال حقيقة وعلى مذهبهم أين خبر المرفوع وهل يقال سدت الحال مسده والبصريون شبيه

خبرها و (**كَكَانَ**) في ذلكَ (**ظَلَّ**) ومعناها اتصاف الخبر عنه بالخبر نهارا و (**بَاتَ**) ومعناها اتصافه به ليلا و (**أَضْحَى**) ومعناها اتصافه به فى الضحى و (**أَصْبَحَا**) ومعناها اتصافه به فى الصباح و (**أَمْسَى**) ومعناها اتصافه به فى المساء (**وَصَارَ**) ومعناها التحول من صفة إلى صفة (**ولَيْسَ**) ومعناها النفى وهى عند الإطلاق لنفى الحال وعند التقييد بزمن بحسبه

بالمفعول وهو الصحيح لوروده باطراد معرفة وجامدا . وأما اعتراض الكوفيين عليهم بأنه لو كان مشبها بالمفعول لم يقع جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا . فأجيب عنه بأن المفعول قد يكون جملة وذلك بعد القول وفى التعليق وأما الظرف وشبهه فليسا الخبر على الأصح إنما الخبر متعلقهما المحذوف وهو اسم مفرد ، قاله الدمامينى (**قوله وككان فى ذلك**) أى فى العمل المذكور لا فى المعنى . ومعنى كان اتصاف المخبر عنه بخبرها أى بمدلول خبرها التضمنى وهو الحدث فى زمان صيغتها (**قوله ومعناها**) أى مع معموليها لأن معناها وحدها مطلق حدث فى زمان ماض نهارى . وقوله بالخبر أى بمدلوله التضمنى . وقوله نهارا أى ماضيا ، ومثل ذلك كله يقال فيما بعده (**قوله ومعناها التحول إلخ**) أى فهى موضوعة له وأما استفادة التحول من غيرها لدلالة الفعل على التجدد والحدوث فبطريق اللزوم لموضوعها فحصل الفرق أفاده سم (**قوله وليس**) أصلها عند الجمهور ليس بكسر العين فخفف بالسكون لثقل الكثرة على الياء و لم تقلب الياء ألفا لأنه جامد فكرهوا فيه القلب دون التخفيف لأنه أسهل من القلب ، ولو كانت بالفتح لم تسكن لخفة الفتح بل كان يلزم القلب ، ولو كانت بالضم لقيل فيها لست بضم اللام وعلى ما حكاه أبو حيان من قولهم لست بضم اللام تكون قد جاءت من البابين . وحكى الفراء لست بكسر اللام ، كذا فى الهمع مع زيادة من الدمامينى .

(**فائدة**) ذكر فى التسهيل أن ليس تختص بجواز الاقتصار على اسمها وحذف خبرها قال الدمامينى . حكى سيبويه ليس أحد أى هنا ا هـ وقد بسط المسألة صاحب الهمع فقال : قال أبو حيان : نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها لا اختصارا ولا اقتصارا أما الاسم فلأنه بشبه الفاعل وأما الخبر فكان قياسه جواز الحذف لأنه إن روعى أصله وهو خبر المبتدأ جاز حذفه أو ما آل إليه من شبهه بالمفعول فكذلك لكنه صار عندهم عوضا من المصدر لأنه فى معناه إذ القيام مثلا كون من أكوان زيد والأعواض لا يجوز حذفها فالواو قد يحذف فى الضرورة ومن النحويين من أجاز حذفه لقرينة اختيارا وفصل ابن مالك فمنعه فى الجميع إلا ليس فأجاز حذف خبرها اختيارا ولو بلا قرينة إذا كان اسمها نكرة عامة تشبيها بلا وإلى هذا ذهب الفراء أيضا ا هـ وكتب سم على قوله ولا حذف خبرها انظر هل هذا يخالف ما يأتى فى نحو إن خير فخير من أن خير الأول اسم كان المحذوفة مع خبرها فقد جوزوا حذف الخبر هناك أو هذا مخصوص بذاك أو بحذف الخبر وحده فليحرر ا هـ (**قوله وهى عند الإطلاق**) خرج نحو ليس خلق الله مثله فهى فى هذا

و (**زَالَ**) ماضى يزال و (**بَرِحَا**) و (**فَتِيءَ وَٱنْفَكَّ**) ومعنى الأربعة ملازمة الخبر عنه على ما يقتضيه الحال نحو: ما زال زيد ضاحكا، وما برح عمرو أزرق العينين. وكل هذه الأفعال ما عدا الأربعة الأخيرة تعمل بلا شرط (**وَهٰذِى ٱلْأَرْبَعَهْ**) الأخيرة لا تعمل إلا بشرط كونها (**لِشِبْهِ نَفْيٍ**) والمراد به النهى والدعاء (**أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ**) سواء كان النفى لفظا نحو: ما زال زيد قائما ﴿**ولا يزالون مختلفين**﴾ [هود: ١١٨]، ﴿**لن نبرح عليه عاكفين**﴾ [طه: ٩١] وقوله:

[١٧٦] **لَيسَ يَنفَكُّ ذا غِنًى وَاعتِزَازٍ ... كُلُّ ذِى عِفَّةٍ مُقِلٍ قَنُوعِ**

أو تقديرا نحو: ﴿**تالله تفتؤ تذكر يوسف**﴾[1] وقوله:

للماضى واسمها ضمير الشأن ونحو: ﴿ **ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم** ﴾ [هود: ٨]، فهى فى هذا للمستقبل (**قوله لنفى الحال**) أى لانتفاء الحدث فى الحال ويرد عليه أنه فعل ماض وزمن الفعل الماضى ماض ويمكن أن يجاب بأن مخالفتها لسائر الأفعال فى الدلالة على المضى عارض نشأ من شبهها الحرف فى الجمود وفى المعنى (**قوله ماضى يزال**) احتراز عن زال ماضى يزيل بفتح أوله فإنه تام متعد بمعنى ماز، وعن زال ماضى يزول فإنه تام قاصر بمعنى انتقل وذهب، ومصدر الأول الزيل ومصدر الثانى الزوال ولا مصدر للناقصة ووزن الناقصة فعل بكسر العين ووزن غيرها فعل بفتحها كما فى التصريح وغيره (**قوله وفتىء**) بتثليث التاء وأفتأ. همع (**قوله ومعنى الأربعة**) أى مع النفى (**قوله على ما يقتضيه الحال**) أى ملازمة جارية على ما يقتضيه الحال من الملازمة مدة قبول المخبر عنه للخبر سواء دام بدوامه نحو ما زال زيد أزرق العينين ما زال الله محسنا أولا نحو: ما زال زيد ضاحكا (**قوله وهذى الأربعة**) أى موادها، فاندفع ما قيل إن هذه الأربعة أفعال ماضية والنهى لا يدخل على الماضى (**قوله إلا بشرط إلخ**) لأن المقصود من الجملة الإثبات والأربعة متضمنة للنفى ونفى النفى إثبات (**قوله والمراد به النهى والدعاء**) ظاهر إطلاقه الدعاء عدم تقييده بلا وهو المتجه عندى وإن نقل المصرح عن الارتشاف تقييده بلا فيدخل صدر قول الشاعر:

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلـ ... ـت لكم خالدًا خلود الجبال

بناء على ورود لن للدعاء كما فى البيت ووجه الشبه عدم تحقق حصول الفعل فى كل قيل ومثلهما الاستفهام الإنكارى (**قوله ليس ينفك إلخ**) ليس إما مهملة وإما عاملة اسمها ضمير الشأن وجملة ينفك إلخ خبرها وكل اسم ينفك وذا غنى خبرها مقدما كما قاله زكريا وغيره ولا يصح أن يكون كل اسم ليس مؤخرا لأن الكلام عليه من باب سلب العموم والقصد عموم السلب فتأمل.

---

[١٧٦] هو من الخفيف. معنا لم يزل كل ذى عفاف وإقلال وقناعة غنيا وعزيزا (**قوله ليس**) أهمل هنا ولم يعمل ويجوز أن تعمل بأن يضمر فيها ضمير الشأن، ويكون اسمه وما بعده وينفك من الأفعال الناقصة، وفيه الشاهد حيث أعمل عمل كان لتقدم النفى عليها. وكل ذى عفة اسمه، وذا غنى خبره مقدما (**قوله مقل قنوع**) مجروران على الوصفية، وضبط الشيخ أبو حيان مقل قنوع برفع قنوع على الابتداء، ومقل مقدما خبره، والمقل بضم القاف وتشديد اللام بمعنى القليل دخلت عليه باء الجر، وقيل: تنازع ليس وينفك فى قوله كل ذى عفة، والأصح إعمال الثانى لقربه.

(١) الآية ٨٥: سورة يوسف. والتقدير فيها: أى لا تفتؤ.

[١٧٧] فَقُلْتُ يمينَ اللهِ أبرَحُ قاعدًا وَلَوْ قطعَوا رأسى لَدَيْكِ وأوْصَالِي

ولا يحذف النافى معها قياسا إلا فى القسم كما رأيت ، وشذ قوله :

[١٧٨] وَأبرحُ ما أدامَ اللهُ قَوْمى بحمدِ اللهِ مُنتطِقًا مُجيدًا

أى لا أبرح . ومثال النهى قوله :

[١٧٩] صاحِ شَمِّرْ وَلا تزَلْ ذاكِرَ المَوْ تِ فَنِسْيانُهُ ضلالٌ مُبينُ

ومثال الدعاء قوله[١] :

[١٨٠] أَلَا يا سْلَمِي يا دَارَ مَيَّ على البِلَى ولا زالَ مُنْهَلًّا بِجرْعَائِكِ القطرْ

(قوله يمين الله) خبر لمبتدأ محذوف أى قسمى أو هو المبتدأ والمحذوف الخبر والأوصال جمع وصل وهو العضو. **(قوله معها)** أى مع الأفعال الأربعة **(قوله إلا فى القسم)** أى بشرط كون الفعل مضارعا والنافى لا كما فى التصريح وغيره **(قوله منتطقا مجيدا)** أى صاحب نطاق وجواد وهما خبران لأبرح بناء على الراجح من جواز تعدد الخبر فى هذا الباب أو الثانى نعت للأول بناء على مقابله **(قوله مىّ)** قال فى التصريح هو اسم امرأة وليس ترخيم مية كما قد يتوهم ا هـ .

---

[١٧٧] قاله امرؤ القيس الكندى وهو من قصيده طويلة من الطويل . الفاء للعطف . ويمين الله مبتدأ وخبره محذوف ، أى على يمين الله ، والجملة مقول القول **(قوله أبرح)** أى لا أبرح ، وفيه الشاهد حيث حذف منه حرف النفى ، وقاعدا خبره ، والأوصال جمع وصل الأعضاء ، وجواب لو محذوف دل عليه الكلام الأول ، أى ولو قطعوا رأسى لا أبرح .

[١٧٨] قاله خراش بن زهير ، وهو من الوافر . والشاهد فى قوله وأبرح حيث حذف منه كلمة لا لأن أصله لا أبرح وهو شاذ ، لأن لا لا تحذف فيه إلا بعد القسم . وخبره قوله منتطقا أى صاحب نطاق ، يقال جاء فلان منتطقا فرسه إذا جانبه ولم يركبه . وقيل أى قائلا قولا يستجاد فى الثناء على قومى . وقوله مجيدا بضم الميم خبر بعد خبر ينزل على المعنيين المذكورين **(قوله بحمد الله)** يتعلق بمحذوف أى أحمد على ذلك بحمد الله . ويجوز أن يتعلق بأبرح .

[١٧٩] هو من الخفيف . يعنى يا صاحب اجتهد واستعد للموت ولا تنس ذكره فإن نسيانه ضلال ظاهر . ولا تزل نهى من زال يزال . واسمه مستتر فيه ، وخبره ذاكر الموت . وفيه الشاهد فإنه أجرى فيه زال مجرى كان لتقديم شبه النفى وهو النهى . وقد علم أن زال وأخواته لا تفارق أداة النفى فى حال نقصانها إما ملفوظا بها أو مقدرة . والفاء فى فنسيانه للتعليل ، وهو مبتدأ وضلال خبره ومبين صفته .

[١٨٠] قاله ذو الرمة غيلان ، وهو من قصيدة من الطويل . والبلا بكسر الباء من بلى الثوب إذا خلق من باب علم . ومى مرخم مية ، ومنهلا بضم الميم وسكون النون وتشديد اللام من الانهلال وهو انسكاب الماء وانصبابه ، وانتصابه على أنه خبر لزال ، والقطر اسمه أى المطر . وفيه الشاهد حيث عمل لا زال الرفع والنصب لوجود شرطه وهو تقدم النفى عليه . وقد علم إن زال وبرح وفتىء وانفك الأفعال الناقصة لا تعمل إلا بشرط تقدم نفى أو شبهه . والجرعاء رملة مستوية لا تنبت شيئا . والكاف خطاب لمية .

---

(١) هذا الشاهد قد سبق برقم (١١) ، ولكن استشهد به هنا بقوله : « ولا زال فهلًا » فقد قام المصدر « زال » بعمل كان ، مع السبق « بلا » الدالة على الدعاء .

(وَمِثْلُ كَانَ) فى العمل المذكور (دَامَ مَسْبُوقًا بِماَ) المصدرية الظرفية (كَأَعْطِ ما دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمَا) أى مدة دوامك مصيبًا .

(تنبيه)*: مثل صار فى العمل ما وافقها فى المعنى من الأفعال ، وذلك عشرة وهى آض ورجع وعاد واستحال وقعد وحار وارتد وتحوّل وغدا وراح كقوله :

[١٨١] وبالمَحْضِ حتى آضَ جَعْدًا عَنطَنَطًا إذا قامَ ساوى غارِبَ ٱلْفَحلِ غارِبُهْ

وفى الحديث : « **لا ترجعوا بعدى كفارا** » وقوله :

[١٨٢] وكانَ مُضِلِّى مَنْ هُدِيتُ بِـرُشدهِ فَلِلهِ مُغْوٍ عـادَ بالـرشدِ آمـرا

وفى الحديث : « **فاستحالت غربا** »(١) ومن كلام العرب : أرهف شفرته حتى قعدت

وكأنه قصد الرد على العينى فى قوله ومى ترخيم مية اهـ ومن تتبع كلام ذى الرمة نظما ونثرا وجده يسمى محبوبته بهما وقوله على البلى أى منه وهو بكسر الباء من بلى الثوب كرضى إذا صار خلقا والجرعاء أرض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا والقطر المطر والمنهل المنسكب والمراد الانهلال الغير المضر بقرينة الدعاء فلا اعتراض **(قوله دام)** أى الناقصة أما التامة كما فى ما دامت التامة السموات والأرض فلا تعمل العمل المذكور **(قوله الظرفية)** أما لو كانت مصدرية فقط فلا تعمل العمل المذكور نحو يعجبنى ما دمت صحيحا أى دوامك صحيحا ، فدام تامة بمعنى بقى وصحيحا حال ولا توجد الظرفية بدون المصدرية **(قوله كأعط إلخ)** أى كأعط المحتاج درهما ما دمت مصيبا له ففى الكلام تقديم وتأخير وحذف **(قوله ما دمت)** أصله دومت بضم الواو لنقله من باب فعل المفتوح العين إلى مضمومها عند إرادة اتصال ضمير الرفع المتحرك به فنقلت ضمة الواو إلى الدال بعد سلب حركتها وحذفت الواو لالتقاء الساكنين **(قوله مثل صار فى العمل)** أى على خلاف فى ذلك **(قوله وبالمحض)** أى وربيته أى ذلك البعير بالمحض ، وهو بالمعجمتين اللبن ، الخالص ، والجعد يطلق على معان منها الكريم والبخيل والكثير الوبر والغليظ كما فى القاموس ، وأنسبها هنا الأخيران فعلم ما فى قول البعض الجعد الكريم كما فى القاموس والمراد به فى البيت الغليظ اهـ من المؤاخذات . والعنطنط بالعين المهملة المفتوحة والنونين المفتوحتين والطاءين المهملتين كما فى القاموس : الطويل . والغارب بالغين المعجمة والراء الكاهل **(قوله غربا)** أى دلوا عظيمة **(قوله أرهف شفرته)** بفتح الشين المعجمة أى سن سكينه . وذكر ابن الحاجب أنه لا يطرد عمل قعد هذا العمل إلا إذا كان الخبر مصدرا بكأن ، واستحسنه الرضى فلا يقال قعد زيد كاتبا بمعنى صار وطرده كثير مطلقا وجعلوا منه قعد

[١٨١] البيت من الطويل ، وقائله فرعان بن الأعرف التميمى ، والشاهد فيه قوله : « آض جعدًا » حيث عمل المصدر « آض » عمل « كان » فى رفع الاسم ونصب الخبر .

[١٨٢] البيت من الطويل ، وقائله سواد بن قارب الدوسى . والشاهد فيه قوله « عاد آمرًا » فقد عمل المصدر « عاد » عمل « كان » فرفع الضمير المستتر ، ونصب « آمرًا » على أنه خبر .

(١) انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى حديث رقم ٧٠١٩ (كتاب التعبير) . ابن حجر الكندى ، والشاهد فيه قوله « تحولن أبؤسا » حيث عمل « تحول » عمل « كان » فرفع الاسم ، ونصب الخبر .

كأنها خربة . وقال بعضهم :

[١٨٣] وما المرءُ إلا كالشهابِ وَضوْئِهِ يحورُ رَمادًا بعْدَ إذ هو ساطعُ

وقال الله تعالى : ﴿ ألقاه على وجهه فارتدّ بصيرا ﴾ [يوسف : ٩٦] ، قال امرؤ القيس :

[١٨٤] وَبُدّلْتُ قَرْحًا دَامِيًا بَعْدَ صحَّةٍ فيا لَكِ من نُعْمى تُحوَّلنَ أَبْؤسًا

وفى الحديث : « لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا » . وحكى سيبويه عن بعضهم ما جاءت حاجتك بالنصب والرفع بمعنى ما صارت ، فالنصب على أن ما استفهامية مبتدأ ، وفى جاءت ضمير يعود إلى ما ، وأدخل التأنيث على ما لأنها هي الحاجة ، وذلك الضمير

لا يسأل حاجة إلا قضاها ، وجعل منه الزمخشرى قوله تعالى : ﴿ فتقعد مذموما مخذولا ﴾ [الإسراء : ٢٢] . **(قوله وبدلت)** بالبناء للمجهول ، قرحا بفتح القاف وضمها أى جرحا داميا أى سائل الدم . والنعمى مثل النعمة وهى بضم النون مع القصر وبفتحها مع المد وجمع النعمة نعم كعنب وأنعم كأفلس وجمع النعماء أنعم أيضا نعم البأساء والأبؤس كذا فى المصباح . ومثله فى القاموس . وزاد جمعين للنعماء بالفتح والمد وهما نعم ونعمات بكسرتين وقد تفتح العين . إذا تقرر ذلك عرفت أن النعمى فى البيت بالضم لأنها فيه بالقصر ودعوى أن القصر للضرورة غير مسموعة ، وعرفت أن النعمى بوجهيها مفردة لا جمع فعود ضمير الجماعة عليها فى قوله تحوّلن أبؤسا باعتبار الخبر أو باعتبار أن هذه النعمة التى هى الصحة بمنزلة نعم عديدة لأنها أم النعم . فقول البعض النعمى بفتح النون جمع نعمة فاسد . والأبؤس كأفلس جمع بأس قاله البعض كشيخنا وقد استفيد مما مر عن المصباح أنه يصح أن يكون جمع بأساء **(قوله تغدو خماصا إلخ)** فى التمثيل به نظر لأن الظاهر أن الفعلين تامان بمعنى تذهب فى الغدوة وترجع فى الرواح أى المساء فانتصب ما بعدهما على الحال **(قوله وحكى سيبويه)** غير الأسلوب لأنه نادر كما فى التسهيل **(قوله ما جاءت حاجتك)** ذكر الدمامينى أن الأندلسى قال : جاء لا تستعمل بمعنى صار إلا فى خصوص هذا التركيب فلا يقال جاء زيد قائما بمعنى صار وأن ابن الحاجب طرده فى غيره وجعل منه جاء البر قفيزين ونقل هذا السيوطى فى الهمع عن قوم **(قوله وأدخل التأنيث على ما)** أى أوقعه ضمير ما أى أنث ضمير ما أو المراد أدخل علامة التأنيث على الفعل المسند إلى ضمير ما .

---

[١٨٣] البيت من الطويل ، وقائله لبيد بن ربيعة العامرى وهو من شواهد الهمع [١/١١٢] . والشاهد فيه قوله « يحور رمادًا » حيث عمل « يحور » عمل كان فرفع الاسم ، ونصب الخبر .

[١٨٤] البيت من الطويل ، وقائله امرؤ القيس .

هو اسم جاءت ، وحاجتك خبر ، والتقدير أية حاجة صارت حاجتك ؟ وعلى الرفع حاجتك اسم جاءت وما خبرها . وقد استعمل كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثيرا ، نحو : ﴿ وفتحت السماء فكانت أبوابا ۞ وسيرت الجبال فكانت سرابا ﴾ [النبأ : ٢٠] ، وقوله :

[١٨٥] بِتَيْهاءَ قَفْرٍ وَالمطِيّ كأنَّهــا قطَا الحَزْنِ قدْ كانتْ فِراخًا بُيُوضُها

ونحو : ﴿ ظل وجهه مسودًا وهو كظيم ﴾ [النحل : ٥٨] ، وقوله :

[١٨٦] ثُمَّ أَضحَوْا كأنهم وَرَق جفْـ ـفَ فأَلْوَتْ به الصَّبا والدَّبورُ

وقوله :

[١٨٧] فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نِعمَتَهُمْ إذ هُمْ قُرَيشٌ وإذْ ما مِثْلُهُم بَشَرُ

وقوله :

(قوله بتيهاء) أى أرض يتيه فيها السائر قفر أى خالية . والمطىّ الواو للحال وهو اسم جنس جمعى للمطية سميت مطية لأنها تمطو فى سيرها أى تسرع كأنها أى فى سرعة السير قطا الحزن أى القطاف الحزن بفتح الحاء ما غلظ وصعب من الأرض . وفائدة هذه الإضافة أن الحزن لا تألفه القطا لأن الغالب عليه قلة الماء والعشب فتكون أسرع سيرا فيه وجملة قد كانت إلخ حال من قطا الحزن ، وفائدتها التنبيه على شدة سرعة سيرها لأن إسراعها إلى فرخها غالبا أشد من إسراعها إلى البيض .

(قوله فألوت) أى طارت والصبا والدبور ريحان متقابلتان .

(قوله فأصبحوا إلخ) فى الاستشهاد به نظر لما تقدم من اشتراط ألا يكون خبر صار وما بمعناها ماضيا .

---

[١٨٥] البيت من الطويل ، وقائله ابن أحمر ، واستشهد به ابن يعش [١٠٢/٧] . والشاهد فيه قوله : « قد كانت فراخًا بيوضها » فقد استعمل « كان » بمعنى صار .

[١٨٦] البيت من الخفيف ، قائله عدى بن زيد العبادى . والشاهد فيه قوله : « ثم أضحوا » حيث استخدم « أضحى » بمعنى « صار » .

[١٨٧] البيت من البسيط ، وقائله الفرزدق فى مدح عمر بن عبد العزيز ـ رضى الله عنه ـ وللشاهد فيه قوله : « فأصبحوا » فقد استخدم « أصبح » بمعنى صار ، وعمل الفعل عمل كان .

[١٨٨] **أَمسَتْ خلاءَ وأَمْسى أَهلُها احتملوا أخنى عليها الذى أخنى عَلَى لُبَدِ**

قال فى شرح الكافية : وزعم الزمخشرى أن بات ترد أيضا بمعنى صار ، ولا حجة له على ذلك ولا لمن وافقه (**وَغَيرُ ماضٍ**) وهو المضارع والأمر واسم الفاعل والمصدر (**مِثْلَهُ**) أى مثل الماضى (**قَدْ عَمِلا**) العمل المذكور (**إِنْ كانَ غَيرُ الماضِ مِنْهُ آسْتُعمِلَا**) يعنى أن ما تصرَّف من هذه الأفعال يعمل غير الماضى منه عمل الماضى . وهى فى ذلك على ثلاثة أقسام قسم لا يتصرَّف بحال وهو ليس باتفاق ودام على الصحيح ، وقسم يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال وأخواتها ، فإنه لا يستعمل منها الأمر ولا المصدر ، وقسم يتصرف تصرفا تاما وهو باقيها فالمضارع نحو : ﴿**ولم أك بَغِيًا**﴾ [مريم: ٢٠]، والأمر نحو: ﴿**قل كونوا حجارة أو حديدا**﴾ [الإسراء: ٥٠]

(**قوله أمست خلاء**) الشاهد فى هذا فقط لا فى الثانى لكون الخبر فيه ماضيا وصار ما بمعناها لا يكون خبرهما ماضيا كما مر ، وأخنى عليها أهلكها ، ولبد كعنب(*) نسر عمر طويلا (**قوله وهو المضارع إلخ**) يشعر بأنه لا يجىء منها اسم مفعول وهو كذلك على الصحيح . وأما قول سيبويه مكوّن فيه فقال فى شرح اللمحة إن أبا الفتح سأل أبا على عنه فقال : ما كل داء يعالجه الطبيب (**قوله مثله**) حال من فاعل عمل مقدّمة على عامله لتصرفه أو نعت لمفعول مطلق محذوف أى عملا مثل عمل الماضى ويشكل على كل منهما ما ذكره بعضهم من منع تقدم معمول الفعل المقرون بقد عليه فلعله غير متفق عليه (**قوله وهى**) أى هذه الأفعال فى ذلك أى التصرف ثبوتا مع التمام أو النقصان والانتفاء (**قوله ودام على الصحيح**) مقابله ما قاله الأقدمون وقليل من المتأخرين أن لها مضارعا وهو يدوم فهى متصرفة عندها تصرفا ناقصا ذكره فى التوضيح وشرحه ، قالوا : ولا يرد على القول الصحيح يدوم ودم ودائم ودوام لأنها من تصرفات دوام التامة . ولى بالأقدمين ومن وافقهم أسوة لعدم ظهور الفرق بين قولك لا أكلمك ما دمت عاصيا وقولك لا أكلمك ما تدوم عاصيا ، بل الصحيح عندى أن لها مصدرا أيضا بدليل أنهم شرطوا سبق ما المصدرية الظرفية عليها ومن المعلوم أن ما المصدرية تؤوّل مع ما بعدها بمصدر وأن هذا المصدر مصدرها ، وقد وقع هذا المصدر فى عبارات كثيرين كالشارح عند قول المصنف كأعط إلخ فلا يقال إنها مع ما بعدها فى تأويل مصدر مقدر لا موجود . والحكم عليهم بأن ذلك منهم اختراع لما لم يرد عن العرب جور وسوء ظن . فإذا قلت : أحبك مدة دوامك صالحا كان دوام مصدر الناقصة وصالحا خبره مثل أحبك ما دمت صالحا والفرق تحكم محض فتدبر (**قوله تصرفا تاما**) المراد التمام النسبى إذ لم يجىء لها اسم مفعول (**قوله ولم أك بغيا**) أصل أك أكون حذفت ضمته للجازم وواوه لالتقاء الساكنين ونونه للتخفيف فلم يبق من أصول الكلمة إلا فاؤها . وأصل بغيا بغويا

---

[١٨٨] البيت من البسيط . وقائله النابغة الذبيانى . والشاهد فيه قوله : « أمست خلاء » حيث استخدم فيه « أمسى » بمعنى « صار » .

(*) قوله ولبد : كعنب صوابه كصرد كما فى القاموس والصحاح .

والمصدر كقوله :

[١٨٩] بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سادَ فى قومه آلفتى وكَوْنُكَ إياهُ عليكَ يسيـرُ

واسم الفاعل كقوله :

[١٩٠] وما كُلُّ من يُبْدى آلبشاشةَ كائنًا أخاكَ إذا لَمْ تُلْفِهِ لكَ مُنْجدًا

وقوله :

اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وكسرت الغين لمناسبتها وأدغمت الياء فى الياء كذا فى التصريح . ولعل وجه جعله من باب فعول لا من باب فعيل أن فعيلا لا يستوى فيه المذكر والمؤنث بإطراد إلا إذا كان بمعنى مفعول والظاهر أن بغيا هنا بمعنى فاعل . وأما فعول فيستوى فيه المذكر والمؤنث باطراد إذا كان بمعنى فاعل **(قوله قل كونوا حجارة أو حديدا)** أصل كونوا قبل اتصال واو الجماعة به كون حذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار كن فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو فرجعت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين قاله فى التصريح . قال الروداني : إن قيل لم لم ترجع الواو لزوال التقاء الساكنين فى نحو : ولم أك بغيا بحذف النون ؟ قلنا : لما كان المقتضى لحذف النون ليس واجبا بل هو أمر جائز وهو مجرد التخفيف صارت كأنها غير محذوفة بل هى ثابتة فى التقدير ، فموجب حذف الواو من التقاء الساكنين قائم بعينه بخلافه هنا فإنه لما وجب تحريك النون لأجل واو الجماعة زال سكونها لفظا وتقديرا فزال موجب حذف الواو لفظا وتقديرا ، فلو حذفت لكان حذفها بلا مقتض **(قوله والمصدر)** فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر أضحى وأصبح وأمسى الإضحاء والإصباح والإمساء ، ومصدر صار الصير والصيرورة ، ومصدر بات البيات والبيتوتة ، ومصدر ظل الظلول **(قوله وكونك إياه)** أى الفتى المذكور وخبر الكون من حيث النقصان إياه ومن حيث الابتداء يسير **(قوله إذا لم تلفه)** أى تجده . واعلم أنه إذا قيل ما منفك عمرو قائما كان منفك مبتدأ ناقصا معتمدا على نفى فيحتاج إلى اسم وخبر من حيث النقصان وهما عمرو وقائما وإلى مرفوع يسد عن خبره من حيث الابتداء فهل هو مجموع الاسم والخبر أو الاسم فقط أو الخبر فقط ويرد على الأول أن فيه إقامة مرفوع ومنصوب مقام مرفوع وعلى الثانى أن المبتدأ لا يكتفى بهذا المرفوع لعدم حصول الفائدة بدون الخبر وعلى الثالث أن المغنى عن

---

[١٨٩] هو من الطويل . والبذل العطاء يتعلق بساد من السيادة ، والفتى فاعله **(قوله وكونك)** مصدر مضاف إلى فاعله وهو اسمه وإياه خبره . وفيه الشاهد حيث عمل فيه مصدر كان عمل كان . وخرج على أن يكون إياه مفعول فعل مقدر حذف فانفصل . والتقدير وكونك تفعله . ويسير مرفوع على أنه خبر قوله وكونك ، وفيه دلالة على أن الأفعال الناقصة لها مصادر كغيرها من الأفعال ردا على من أنكر ذلك .

[١٩٠] هو أيضا من الطويل ، ويبدى من الإبداء وهو الإظهار . والبشاشة بفتح الباء الموحدة مصدر بششت أبش بفتحها ، وهى طلاقة الوجه ، وكائنا خبر ما التى بمعنى ليس ، وفيه الشاهد فإنه اسم فاعل وقد عمل عمل فعله حيث نصب أخاك . واسمه مستتر فيه . ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : « **إن هذا القرآن كائن لكم أجرا وكائن عليكم وزرا** » **(قوله لم تلفه)** بالفاء أى لم تجده . والضمير المنصوب فيه يرجع إلى من . ومنجدا حال منه من أنجده إذا أعانه . وحاصل المعنى لا يكون من يبدى البشاشة اليك أخاك إذا لم تجده معينا لك فى مهماتك .

[١٩١] قضى اللهُ يا أسماءَ أن لَسْتُ زائلًا   أُحِبُّكِ حتى يُغْمِضَ ٱلْجَفْنَ مُغْمِضُ

(وَفِى جَمِيعِهَا) أى جميع هذه الأفعال حتى ليس وما دام **(تَوَسُّطَ ٱلخَبَرْ)** بينهما وبين الاسم **(أجِزْ)** إجماعا نحو : ﴿ **وكان حقًّا علينا نصر المؤمنين** ﴾ [الروم : ٤٧] ، وقراءة حمزة وحفص : ﴿ **ليس البِرَّ أن تولوا** ﴾ [البقرة : ١٧٧] ، بنصب البر وقوله :

[١٩٢] سَلِى إنْ جَهِلْتِ النَاسَ عنَّا وَعَنْهُمْ   فليسَ سَوَاءً عالِمٌ وَجهُولُ

وقوله:[١٩٣] لا طيبَ للعيشِ ما دَامتْ مُنَغَّصَةً   لَذَّاتُهُ باذِّكارِ المَوْتِ وٱلْهَرَمِ

(تنبيهان) : الأول : منع ابن معطى توسط خبر ما دام وهو وهم إذ لم يقل به غيره .

الخبر هو المرفوع والخبر منصوب . واختار الحلبى على شرح الأزهرية أنه الخبر فيكون قائما فى المثال مع كونه خبر منفك من حيث النقصان سد مسد خبر منفك من حيث الابتداء لأن به تمام الفائدة قال ولا يضر كونه منصوبا لأنه ليس خبرا حقيقة وإنما هو سادّ مسده وربما ينازع فيه قولهم ويغنى عن الخبر مرفوع وصف إلا أن يقال إنه أغلبى والأقرب عندى أنه الاسم لأنه مرفوع الوصف ولا يرد عدم الاكتفاء به لأن ذلك لعارض نقصان المبتدأ فافهم **(قوله أن لست)** أن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وجملة لست زائلا أحبك خبرها وزائلا خبر ليس واسم زائلا ضمير مستتر فيها وأحبك خبرها **(قوله أجز إجماعا)** لم يكترث بالمخالف فى دام وليس لغلطه فى هذه المخالفة كما سيذكره الشارح فلهذا حكى الإجماع والشارح أبقى الجواز فى كلام المصنف على ظاهره من استواء الطرفين لقوله بعد محل جواز توسط الخبر ما لم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنعه ويصح أن يراد به ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب كما فى ليس فى تلك الدار صاحبها **(قوله لا طيب للعيش)** أى الحياة وبحث شيخ الإسلام فى الاستشهاد بالبيت باحتمال أنه من التنازع وأعمل الثانى وهو منغصة وأضمر فى الأول وهو دامت بل يلزم على الإعراب الأول الفصل بين العامل وهو منغصة والمعمول وهو باذكار بأجنبى وهو لذاته .

---

[١٩١] قاله الحسين بن مطير الأسدى . وهو أول قصيدة من الطويل وبعده :

فَحُبُّكِ بَلْوَى غَيْرَ أَلَّا يَسُوءُنِى   وَإِنْ كانَ بَلْوَى أَنَّنِى لكِ مُبْغِضُ

(قوله قضى الله) أى حكم أو قدر . وأسماء اسم محبوبته ، وأن لست مفعول قضى أى بأن لست . ويروى بارحًا موضع زائلا وهو خبر لست ، وفيه الشاهد فإنه أجراه مجرى فعله والتقدير لست أزال أحبك **(قوله يغمض)** من الإغماض وهو إطباق الجفن على الجفن ، ومغمض فاعله .

[١٩٢] قاله السموءل بن عاديا الغسانى اليهودى . وقيل : قاله اللجلاج الحارثى ، والأول أشهر . وهو من قصيدة من الطويل والقافية متواترة ، وسلى الخطاب للمؤنث ، والناس مفعوله . وقوله : إن جهلت شرطية وجوابها سلى وترك الفاء فيه ضرورة ، وقد يقع الجواب فعلا طلبيا كما فى قوله تعالى : ﴿ **فإن تولوا فاعلموا** ﴾ ومفعول جهلت محذوف أى إن جهلت حالنا وحالهم . وعالم اسم ليس ، وسواء مقدما خبره . وفيه الشاهد . وهو جائز خلافا لابن درستويه ، والبيت حجة عليه .

[١٩٣] هو من البسيط . الطيب بكسر الطاء اسم لما تطيبه النفس ، وهو خلاف ما تكرهه ، وهو اسم لا وخبره محذوف وهو حاصل ونحوه وهو يتعلق به للعيش . وما فى ما دامت مصدرية توقيتية ، ولذاته بالرفع اسمه ، وخبره منغصة . وفيه الشاهد حيث قدم على خبره وهو جائز واقع خلافا لابن معطى . والبيت حجة عليه . والادكار هو الذكر . والهرم كبر السن من هرم بالكسر أى وبالهرم .

ونقل صاحب الإرشاد خلافا فى جواز توسط خبر ليس ، والصواب ما ذكرته . الثانى محل جواز توسط الخبر ما لم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنعه ، فمن الموجب أن يكون الاسم مضافا إلى ضمير يعود على شىء فى الخبر نحو : كان غلام هند بعلها ، وليس فى تلك الديار أهلها ، لما عرفت . ومن المانع خوف اللبس نحو كان صاحبى عدوى ، واقتران الخبر بإلا نحو : ﴿ وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء ﴾ [الأنفال : ٣٥] ، وأن يكون فى الخبر ضمير يعود على شىء فى الاسم نحو : كان غلام هند مبغضها لما عرفت أيضا **(وكُلٌّ)** أى كل العرب أو النحاة **(سَبْقَهُ)** أى سبق الخبر **(دَامَ حَظَرَ)** أى منع ، سبق مصدر نصب بحظر مضاف إلى فاعله . ودام فى موضع النصب بالمفعولية . والمراد أنهم أجمعوا عَلَى منع تقديم خبر دام عليها ، وهذا تحته صورتان : الأولى أن يتقدم على ما ، ودعوى الإجماع على منعها مسلمة ، والأخرى أن يتقدم على دام وحدها ويتأخر عن ما وفى دعوى الإجماع

(قوله منع ابن معطى إلخ) لعله يرى وجوب ترتيب أجزاء صلة الحرف المصدرى **(قوله والصواب ما ذكرته)** إن كان المراد من نفى الخلاف كما قد يتبادر ورد أن المثبت مقدم على النافى إلا أن يقال المخالفة الشاذة وجودها كالعدم فلا ينبغى اعتبارها **(قوله نحو كان غلام هند بعلها)** فى هذا المثال الأول نظر لعدم وجوب توسط الخبر فيه لجواز تقديم خبر غير دام وليس على الناسخ فالصواب التمثيل بنحو يعجبنى أن يكون فى الدار صاحبها فإن الحرف المصدرى مانع من التقديم والضمير مانع من التأخير فوجب التوسط . وأجاب سم بأن مراد الشارح بوجوب التوسط امتناع التأخير **(قوله لما عرفت)** أى فى شرح قول الناظم :

* كـذا إذا عـاد عليـه مضمـر *

من لزوم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لو أخر الخبر **(قوله واقتران الخبر بالإ)** يأتى هنا سؤال الشارح وجوابه اللذان ذكرهما فى شرح قوله أو قصد استعماله منحصرا **(قوله إلا مكاء)** أى صفيرا والتصدية التصفيق **(قوله وأن يكون فى الخبر إلخ)** الصواب الجواز فى مثل هذا لعود الضمير على متقدم رتبة وإن تأخر لفظا . والحاصل أن للخبر أحوالا ستة : وجوب التأخير نحو ما كان زيد إلا قائما وكان صاحبى عدوّى ، ووجوب التوسط نحو : يعجبنى أن يكون فى الدار صاحبها ، ووجوب التقديم على الفعل نحو أين كان زيد ، ووجوب التأخير أو التوسط نحو هل كان زيد قائما ، ووجوب التوسط أو التقديم نحو كان غلام هند بعلها ، ونحو : ما كان قائما إلا زيد لجواز تقديم الخبر على كان مؤخرا عن ما كما قاله سم ، جواز الثلاثة نحو : كان زيد قائما **(قوله أى سبق الخبر)** وأما الاسم فقال ابن هشام فى الحواشى إن مرفوع هذه الأفعال مشبه بالفاعل وهو لا يتقدم على الفعل فكذلك ما أشبه **(قوله وهذا)** أى تقديم خبر دام عليها كما يفيده ما بعده .

على منعها نظر لأن المنع معلل بعلتين : إحداهما عدم تصرفها وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعًا باتفاق بدليل اختلافهم فى ليس مع الإجماع على عدم تصرفها ، والأخرى أن ما موصول حرفى ولا يفصل بينه وبين صلته ، وهذا أيضا مختلف فيه وقد أجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفى وصلته إذا كان غير عامل كما المصدرية ، لكن الصورة الأولى أقرب إلى كلامه ، أشعر بذلك قوله (**كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ**) أى كما منعوا أن يسبق الخبر ما المصدرية كذلك منعوا أن يسبق ما النافية (**فَجِيءْ بِهَا مَتْلُوَّةً لَا تَالِيَهْ**) أى متبوعة لا تابعة لأن لها الصدر ، ولا فرق فى ذلك بين أن يكون ما دخلت عليه يشترط فى عمله تقدم النفى كزال أو لا ككان ، فلا تقول قائمًا ما كان زيد ولا قاعدًا ما زال عمرو . قال فى شرح الكافية : وكلاهما جائز عند الكوفيين لأن ما عندهم لا يلزم تصديرها . ووافق ابن كيسان البصريين فى ما كان ونحوه وخالفهم فى ما زال ونحوه لأن نفيها إيجاب[1] .

(**قوله مسلمة**) للزوم تقدم بعض الصلة على الموصول الحرفى وهو ممنوع ، ولزوم عمل ما بعد الحرف المصدرى فيما قبله وهو أيضا ممنوع (**قوله وفى دعوى الإجماع إلخ**) ما اعترض به على دعوى الإجماع لا يبطلها لأنه قدح فى علة المنع بأنها لا تفيد الاتفاق عليه ، ولا يلزم من ذلك عدم الاتفاق لجواز أن يكونوا أجمعوا على هذا الحكم ولو كانت العلة قاصرة فكان الأولى القدح بنقل الخلاف وقد نقل الخلاف ابن قاسم الغزى فى شرحه . ويمكن الجواب عن منع دعوى الإجماع فيها بثبوت الخلاف بحمل الإجماع فيها على إجماع البصريين كما فى يحيى . وعن قدح الشارح فى التعليل بأن علة المنع مجموع الأمرين لا كل واحد على حدته (**قوله بدليل اختلافهم فى ليس**) أى فى امتناع تقديم خبرها عليها . قال سم : قد يقال اختلافهم فى ليس مع الإجماع على عدم تصرفها لا ينافى الاتفاق فى دام لمدرك يخصها . قال المبعض إذا كان هناك مدرك يخصها يكون هو علة المنع لا ما ذكر من عدم التصرف والكلام على أن ما ذكر لا يتم إلا ببيان المدرك وإلا كان شاهد زور لا لك ولا عليك اهـ وهو كلام حسن (**قوله وقد أجاز**) الأولى الفاء (**قوله إذا كان غير عامل**) بخلاف العامل كأن . والفرق أن العامل أشد اتصالا بصلته من غير العامل لطلبه إياها من جهة العمل والموصولية بخلاف غير العامل لأن طلبه إياها من جهة الموصولية فقط (**قوله لكن الصورة الأولى**) استدراك على قوله وهذا تحته صورتان . وقوله أقرب إلى كلامه أى باعتبار قوله كذاك سبق إلخ ولهذا وضح الأقربية بقوله أشعر بذلك قوله إلخ وإلا فالأقرب إلى قوله دام بقطع النظر عن قوله كذاك إلخ الصورة الثانية . ولعل وجه الإشعار كما يشير إليه كلامه بعد حصول التناسب بين المشبه والمشبه به من حيث أن المسبوق فى كل منهما ما (**قوله ما النافية**) مثلها همزة الاستفهام وكذا إن النافية عند الرضى وجعل السيوطى إن كلا (**قوله كذلك**) تأكيد لقوله كما منعوا (**قوله فجىء بها إلخ**) هذا الشطر توكيد لما قبله (**قوله ولا فرق فى ذلك**) أى فى امتناع تقديم الخبر على ما النافية .

---

(١) انظر [١/٣٠٠] توضيح المقاصد ، والمسالك .

(تنبيهات)*: الأول أفهم كلامه أنه إذا كان النفى بغير ما يجوز التقديم نحو قائمًا لم يزل زيد ، وقاعدًا لم يكن عمرو . قال فى شرح الكافية عند الجميع ، واستدل له بقول الشاعر :

[١٩٤] **وَرَجِّ الفَتَى لِلْخَيرِ مَا إنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ**

أراد لا يزال يزيد على السن خيرًا ، فقدم معمول الخبر وهو خيرًا على الخبر وهو يزيد مع النفى بلا ، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل غالبا ، لكنه حكى فى التسهيل[1] الخلاف عن الفراء . قلت ومن شواهده الصريحة قوله :

[١٩٥] **مَهْ عَاذِلِي فَهَائِمًا لَنْ أَبْرَحَا بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى**

(قوله لأن نفيها إيجاب) أى الكلام بدخولها صار إيجابا لأن مدخولها للنفى وهى للنفى ونفى النفى إيجاب فكأنه لم يكن هناك ما النافية المستحقة للتصدير . وأجاب ابن هشام عن دليل ابن كيسان بأن نحو : ما زال زيد قائما نفى باعتبار اللفظ إيجاب باعتبار المعنى فمنعوا التقدير نظرا إلى اللفظ والاستثناء المفرغ نظرا إلى المعنى . ولما كان التقديم أمرًا رجعا إلى اللفظ نظر فيه إلى اللفظ والاستثناء أمرا رجعا إلى المعنى لأنه إخراج من معنى الأول نظر فيه إلى المعنى **(قوله ورجّ الفتى)** أى الشاب ، للخير أى لفعل الخير ، وما زائدة ، على السن أى على السن زيادته أى كلما ازداد عمره **(قوله وهو خيرا)** اقتصر عليه مع قوله على السن معموله أيضا لأنه ظرف متوسع فيه فلا ينهض دليلا **(قوله على الخبر إلخ)** كذا فى بعض النسخ وفى بعضها على النفى بلا وهو أخصر وأولى لأن الكلام فى التقدم على النفى لا فى التقدم على الخبر **(قوله غالبا)** احترز به عن نحو إن فى الدار زيدا جالس ، وزيدا لن أضرب وعن نحو عمرا زيد ضرب على رأى البصريين المجيزين تقديم المعمول فيه على المبتدأ ، وعن نحو : ﴿ **فأما اليتيم فلا تقهر** ﴾ [الضحى : ٩] . **(قوله لكنه إلخ)** استدراك على قول المصنف فى شرح الكافية عند الجميع **(قوله الخلاف عن الفراء)** أى أنه يمنع التقديم فى جميع حروف النفى **(قوله ومن شواهده)** أى جواز التقديم على النفى بغير ما **(قوله بمثل أو أحسن)** أى بمثل شمس الضحى فحذف من الأول لدلالة الثانى ، والأحسن أن أو بمعنى بل .

[١٩٤] قاله المعلوط القريعى . وهو من الطويل . ورج أمر من الترجية من الرجاء ، والفتى مفعوله ، وللخير مفعول ثان لرج . وما مصدرية وإن زائدة ، والتقدير ورج الفتى للخير مدة رؤيتك إياه لا يزال يزيد خيرًا على طول السن . ويجوز أن يكون على بمعنى مع أى لا يزال يزيد خيرًا مع زيادة سِنّه ، والألف واللام فيه بدل من المضاف إليه وخيرًا نصب على أنه مفعول يزيد . ويجوز أن يكون تمييزًا مقدمًا على رأى المازنى ، والجملة خبر لا يزال . وفيه الشاهد حيث قدم الخبر ، والفراء منعه فى حروف النفى . والبيت حجة عليه .

[١٩٥] البيت من الرجز ، وقائله مجهول . والشاهد فيه قوله : « فهائمًا لن أبرحا » حيث تقدم خبر « أبرح » وهو « هائمًا » على أبرح ، مع أن أبرح منفيًا بلن .

(١) انظر التسهيل صـ (٥٤) .

الثاني أفهم أيضا جواز توسط الخبر بين ما والمنفى بها نحو : ما قائما كان زيد ، وما قاعدا زال عمرو ، ومنعه بعضهم والصحيح الجواز. الثالث قوله كذاك يوهم أن هذا المنع مجمع عليه لأنه شبهه بالمجمع عليه وإنما أراد التشبيه فى أصل المنع دون وصفه لما عرفت من الخلاف (**وَمَنْعِ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ ٱصْطُفِى**) منع مصدر رفع بالابتداء مضاف إلى مفعوله وهو سبق، والفاعل محذوف، وسبق مصدر جر بالإضافة مضاف إلى فاعله وهو خبر، وليس فى محل نصب بالمفعولية، واصطفى جملة فى موضع رفع خبر المبتدأ. والتقدير منع من منع أن يسبق الخبر ليس اصطفى أى اختير، وهو رأى الكوفيين والمبرد والسيرافى والزجاج وابن السراج والجرجانى[1] وأبى على فى الحلبيات وأكثر المتأخرين، لضعفها بعدم التصرف وشبهها بما النافية. وحجة من أجاز قوله تعالى: ﴿**ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم**﴾ [هود: ٨] لما علم من أن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل.

(**قوله بين ما والمنفى بها**) سيصرح الشارح فى الخاتمة بأنه إذا دخل على غير زال وأخواتها من أفعال هذا الباب ناف كان المنفى هو الخبر ، وحينئذ لا تستقيم عبارته فكان الأولى أن يقول بين ما والفعل . وقد يجاب بأن المنفى فى الظاهر الفعل فهو مراد الشارح بالمنفى (**قوله وإنما أراد إلخ**) أى وليس هذا مراده وإنما أراد إلخ (**قوله لما عرفت من الخلاف**) من قوله سابقا وكلاهما جائز عند الكوفيين (**قوله ومنع سبق خبر إلخ**) الخلاف فى غير ليس الاستثنائية إذ لا يتقدم عليها الخبر إجماعًا ومثلها لا يكون فى الاستثناء وأفهم كلام المصنف جواز تقدم الخبر على غير دام وليس والمنفى بما وهو كذلك فتقول قائما كان زيد . نعم إن رفع الخبر اسما ظاهرا نحو : كان زيد كريما أبوه امتنع تقديمه بدون مرفوعه لئلا يلزم الفصل بينه وبين معموله بأجنبى كما فى الفارضى وغيره فإن قدم مرفوعه فالظاهر الجواز . قال الرضى : فإن كان معمول الخبر منصوبا وقدم الخبر دون منصوبه جاز على قبح نحو : ضاربا كان زيد عمرا لأن منصوبه ليس كجزئه ، وإن كان ظرفًا أو جارا ومجرورًا جاز بلا قبح نحو : ضاربًا كان زيد اليوم أو فى الدار إذ الظروف يتوسع فيها ا هـ ثم رأيت المسألة بتفاصيلها الثلاثة فى التسهيل . ووقع الخلاف إذا كان الخبر جملة اسمية نحو كان زيد أبوه فاضل أو فعلية نحو كان زيد يقوم أبوه والأصح جواز تقدمه كما فى التسهيل (**قوله فى الحلبيات**) هى مسائل أملاها بحلب (**قوله لضعفها بعدم التصرف**) هذه العلة من طرف جميع المانعين . وقوله وشبهها بما النافية من طرف المانعين من غير الكوفيين لما تقدم من تجويز الكوفيين تقدم الخبر على ما النافية لمنعهم وجوب تصديرها (**قوله ألا يوم يأتيهم**) أى العذاب (**قوله من أن تقديم المعمول إلخ**) أى غالبا فلا يرد نحو : زيدا لن أضرب . وإنما امتنع تقديم أضرب لضعف عامله بخلاف زيدا ، قاله زكريا (**قوله وأجيب إلخ**) أجيب أيضا بأن يوم يأتيهم معمول لمحذوف أى ألا يعرفون يوم يأتيهم

---

(١) الجرجانى هو عبد القادر بن عبد الرحمن الجرجانى ، أخذ النحو عن ابن أخت الفارسى ، وكان من كبار أئمة العربية والبيان ، ومن مصنفاته المغنى فى شرح الإيضاح ... والعمدة فى التعريف ... والعوامل المائة ... مات سنة ٤٧١ هـ أو ٤٧٤ (انظر البغية ١٠٦/٢) .

وأجيب بأن معمول الخبر هنا ظرف والظروف يتوسع فيها أيضا فإن عسى لا يتقدم خبرها إجماعا لعدم تصرفها مع عدم الاختلاف فى فعليتها ، فليس أولى بذلك لمساواتها لها فى عدم التصرف مع الاختلاف فى فعليتها .

(تنبيه)*: خبر فى كلامه منون ليس مضافا إلى ليس كما عرفت ، وإلا توالى خمس حركات وذلك ممنوع (**وَذُو تَمَامٍ**) من أفعال هذا الباب أى التام منها (**مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِى**)

وجملة ليس مصروفا عنهم حال مؤسسة وإن زعم البعض كشيخنا أنها مؤكدة وبأن يوم فى محل رفع بالابتداء وفتحته بناء لإضافته إلى الجملة ، وليس مصروفا عنهم خبره وضمير ليس على هذا لليوم وبأن يوم متعلق بليس بناء على الصحيح من جواز تعلق الظرف والجار والمجرور بكان وأخواتها لدلالتها على الأحداث كما سيأتى (**قوله بأن معمول الخبر هنا ظرف إلخ**) قال الروداني فيه : أنه يلزم الجمهور حينئذ القول بجواز تقديم خبر ليس إذا كان ظرفا أو عديله وليس كذلك لإطلاقهم المنع ا هـ وقد يقال لا لزوم لأن معمول المعمول للناسخ دون المعمول للناسخ ، ولا يلزم من تجويز انتقال الضعيف عن رتبته انتقال القوى عن رتبته فافهم (**قوله وأيضا فإن عسى إلخ**) ليس جوابا ثانيًا كما يوهمه ظاهر العبارة بل هو تعليل ثالث لامتناع تقدم خبر ليس عليها فكان الأولى تقديمه على قوله وحجة إلخ ويمكن أن يقال هو معارضة لدليلهم بعد إبطاله (**قوله مع عدم الاختلاف فى فعليتها**) يرده ما تقدم فى شرح قوله بتا فعلت من أن بعض الكوفيين زعم حرفية عسى ودفعه شيخنا السيد بأن المراد بالاختلاف المعدوم فى عسى والاختلاف الموجود فى ليس اختلاف البصريين لا تفاقهم على فعلية عسى وقول بعضهم كالفارسى بحرفية ليس (**قوله كما عرفت**) أى من قوله : وليس فى محل نصب بالمفعولية إذ لو كان خبرا مضافا إلى ليس لقال فى محل جر بالجر بالإضافة (**قوله وذلك ممنوع**) أى فى الشعر (**قوله وذو تمام إلخ**) فيه إشارة إلى أن التمام الاكتفاء بالمرفوع والنقصان الافتقار إلى المنصوب أيضا فتسمية هذه الأفعال ناقصة لنقصانها عن بقية الأفعال بالافتقار إلى شيئين وقيل لنقصانها عنها بتجردها من الحدث . قال المحققون كالرضى أى من الحدث المقيد لأن الدال عليه هو الخبر أما هى فتدل على حدث مطلق يقيده الخبر حتى ليس وحدثها الانتفاء . فإذا قلت : كان زيد قائما أو ليس زيد قائما فكأنك قلت فى الأول حصل شىء لزيد حصل القيام . وفى الثانى انتفى شىء عن زيد انتفى القيام فيكون فى الكلام إجمال ثم تفصيل وعليه فتعمل فى الظرف وقيل لا تدل على الحدث أصلا بل هى لنسبة الحدث الدال عليه خبرها إلى مرفوعها وزمانه وممن قال به المحقق الشريف وهو الموافق لقول كثير من علماء المعانى المسند فى باب كان هو الخبر قيد له ، ولقول المنطقيين إن كان رابطة يربط بها المحمول بالموضوع فلا تعمل فى الظرف وهو مشكل عندى فيما له مصدر إذ لا معنى للمصدر إلا الحدث اللهم إلا أن يكون أصحاب هذا القول ينكرون مجىء مصدر لشىء منها ، ثم رأيته مسطورا ، لكن يرد الإنكار :

أى يستغنى بمرفوعه عن منصوبه كما هو الأصل فى الأفعال ، وهذا المرفوع فاعل صريح (**وَمَا سِوَاهُ**) أى ما سوى المكتفى بمرفوعه (**نَاقِصٌ**) لافتقاره إلى المنصوب (**وَالنَّقْصُ فِي * فَتِيءَ**) و (**لَيْسَ**) و (**زَالَ**) ماضى يزال التى هى من أفعال الباب (**دَائِمًا قُفِي**) فلا تستعمل هذه الثلاثة تامة بحال . وما سواها من أفعال الباب يستعمل ناقصًا وتامًّا نحو ما شاء الله كان أى حدث . ﴿ **وإن كان ذو عسرة** ﴾ [البقرة : ٢٨٠] ، أى حضر . وتأتى كان بمعنى كفل وبمعنى غزل ، ويقال كان فلان الصبى إذا كفله . وكان الصوف إذا غزله . ونحو : ﴿ **فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون** ﴾ [الروم : ١٧] ، أى حين تدخلون فى المساء وحين تدخلون فى الصباح . ﴿ **خالدين فيها ما دامت السموات والأرض** ﴾ [الروم : ١٧] ، أى ما بقيت . وكقوله :

[١٩٦] **وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةِ ذِى العَائِرِ الأَرْمَدِ**

*** وكونك إياه عليك يسير ***

إلا أن يدعى أنه مصدر التامة وأن التقدير وكونك تفعله أى المذكور قبل من البذل والحلم ، على أن الجملة حال فلما حذف الفعل انفصل الضمير وشمل تعريفه التام كان بمعنى كفل أو غزل لعدم توقف الفعل المتعدل على المفعول . واعلم أن أقرب ما قيل فى لأضربنه كائنا ما كان أن ما نكرة خبر كائنا واسمها الضمير المستتر فيها وكان تامة صفة لما أى لأضربنه حالة كونه كائنا شيئا كان أى كائنا أى شيء وجد (**قوله بمرفوعه**) فيه إشارة إلى أن الرفع بمعنى المرفوع كما هو الأقرب (**قوله فى فتيء**) أى لا بفتح التاء أما مفتوحها فيجيء تاما بمعنى كسر وأطفأ يقال فتأته عن الأمر كسرته ، والنار فتأتها أطفأتها حكاه المصنف فى شرح التسهيل عن الفراء ، وذكره صاحب القاموس ثم قال عن ابن مالك فى كتابه جمع اللغات المشكلة وعزاه للفراء وهو صحيح وغلط أبو حيان وغيره فى تغليطه اهـ (**قوله بحال**) أى فى حال (**قوله أى حدث**) تفسير كان فى المثال الأول بحدث وفى الثانى بحضر من تفسير الشيء بجزئيات معناه مراعاة للأنسبية والأوضحية فلا ينافى أن كان التامة التى ليست بمعنى كفل أو غزل معناها ثبت . هذا . وقال الراغب كان فى الآية ناقصة أى وإن كان ذو عسرة غريما لكم فحذف الخبر لدلالة السياق عليه . واعلم أن الكون مصدر لكان مطلقا إلا التى بمعنى كفل فمصدرها الكيانة كالحراسة قاله الدمامينى (**قوله أى ما بقيت**) وتأتى دام التامة بمعنى سكن ومنه الحديث : « **لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم** » أى الساكن (**قوله وبات وباتت إلخ**) الشاهد فى بات الأولى لأنها التامة أما الثانية فناقصة بمعنى صار اسمها ليلة

---

[١٩٦] قاله امرؤ القيس بن عانس بالنون قبل السين المهملة الصحابى . وقيل : قاله امرؤ القيس بن حجر الكندى على ما ثبت فى كتاب الشعراء الستة ، وليس بصحيح ، الأول ، نص عليه ابن دريد وغيره . وهذا موضع وهم للمحصلين وتمامه : * **كليلة ذى العائر الأرمد** *
وهو من قصيدة من الوافر أولها * قوله:

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالإِثْمِدِ وَنَامَ الْخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ

الأثمد بفتح الهمزة وسكون الثاء المثلثة وضم الميم اسم موضع . وقد روى بكسر الهمزة والميم كالإثمد الكحل . والخلى الخالى عن الهموم والأحزان والعائر بعين مهملة وهمزة بعد ألف وهو الذى تدمع له العين وقيل هو نفس الرمد فعلى هذا يكون الأرمد صفة مؤكدة . والشاهد فى قوله بات حيث استعملها تامة ولم يحتج فيه إلى خبر . والضمير فيه يرجع إلى نفس الشاعر . وفيه التفات من الخطاب إلى الغيبة . وليلة مرفوع لأنه فاعل باتت . والأولى أن يكون الواو للحال : أى وبت والحال إن بيتوتتى كانت شديدة دل على شدتها التشبيه المذكور .

وقالوا : بات بالقوم أى نزل بهم ليلا ونحو ظل اليوم أى دام ظله وأضحينا أى دخلنا فى الضحى ومنه قوله :

[١٩٧] إذا الليلةُ الشَّهْبَاءُ أضحَى جَلِيدُهَا

أى بقى جليدها حتى أضحى . أى دخل فى الضحى . ويقال صار فلان الشىء بمعنى ضمه إليه ، وصرت إلى زيد تحولت إليه . وقالوا : برح الخفاء وانفك الشىء بمعنى انفصل وبمعنى خلص .

(تنبيهان) : الأول إنما قيدت زال بماضى يزال للاحتراز عن ماضي يزيل فإنه فعل

وخبرها له بناء على مذهب الزمخشرى أن بات تأتى بمعنى صار والعائر . بالعين المهملة والراء اسم جامد يطلق على القذى الذى تدمع له العين وعلى الرمد بثر فى الجفن الأسفل وعلى كل ما أعلّ العين كما فى القاموس ، فالأرمد على الثانى صفة لذى العائر مؤكدة وعلى ما عداه مؤسسة وليس العائر فى البيت اسم فاعل من العور بسكون الواو ، لأن معناه كما فى القاموس وغيره الأخذ والإذهاب والذهاب والإتلاف ولا يناسب هنا شىء من هذه المعانى . إذا فهمت ما ذكرناه فى البيت علمت ما فى كلام غير واحد كالبعض من الوهم فلا تكن أسير التقليد **(قوله بات بالقوم)** وكذا يقال بات القوم متعديا بنفسه أى أتاهم ليلا .

(قوله ظل اليوم أى دام ظله) فى التسهيل أن ظل التامة بمعنى دام وبمعنى طال ، ومثل الدمامينى الأول بنحو : لو ظلّ الظلم هلك الناس ، والثانى بنحو : ظل الليل وظل النبت .

(قوله إذا الليلة الشهباء) أى التى لا غيم فيها ، والجليد البرد الشديد وصدر البيت :

* ومن فعلاتى أننى حسن القرى *

(قوله بمعنى ضمه إليه) أى أو قطعه كما فى التسهيل . قال شارحه الدمامينى نقلا عن المصنف : يقال صاره يصيره ويصوره أى ضمه أو قطعه ا هـ ومنه بمعنى الضم : ﴿ **فصرهن إليك** ﴾ [البقرة : ٢٦٠] . وفى الهمع أنها تأتى بمعنى رجع أيضا ومنه : ﴿ **ألا إلى الله تصير الأمور** ﴾ [الشورى : ٥٣] .

(قوله برح الخفاء) أى ذهب وتأتى بمعنى ظهر أيضا . وقوله بمعنى انفصل وبمعنى خلص معنيان لانفك كما فى شرح الجامع والهمع متقاربان .

---

[٢٩٧] البيت من الطويل ، وقائله عبد الواسع بن أمامة ، وهو من شواهد ابن يعيش [١٠٣/٧] والشاهد فيه قوله : « أضحى جليدها » حيث جاءت « أضحى تامة » بمعنى دخول الضحا .

تام متعدد معناه ماز ويولون زل ضأنك عن معزك أى مز بعضهم من بعض، ومصدره الزيل، ومن ماضى يزول فإنه فعل تام قاصر معناه الانتقال، ومنه قوله تعالى: ﴿**إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا**﴾ [فاطر: ٤١]، ومصدره الزوال. الثانى إذا قلت كان زيد قائما جاز أن تكون كان ناقصة فقائما خبرها، وأن تكون تامة فيكون حالا من فاعلها وإذا قلت كان زيد أخاك وجب أن تكون ناقصة لامتناع وقوع الحال معرفة (**وَلَا يَلِي ٱلعَامِلَ**) أى كان وأخواتها (**مَعْمُولُ ٱلخَبَرِ**) مطلقا عند جمهور البصريين سواء تقدم الخبر على الاسم نحو كان طعامك آكلا زيد خلافًا لابن السراج والفارسى وابن عصفور، أم لم يتقدم نحو كان طعامك زيد آكلا، وأجازه الكوفيون مطلقا تمسكا بقوله:

[١٩٨] **قَنَافِذُ هَدَّا جُونَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا**

(**قوله للاحتراز عن ماضى يزيل**) مبنى على المشهور من أن يزيل لم يرد مضارع الزال الناقصة أما على ما حكاه الكسائى والفراء من وروده مضارعا لها وأنهم يقولون لا أزيل أفعل كذا فينبغى أن يقال زال لا بمعنى ماز ولا بمعنى انتقل قاله الدمامينى (**قوله وجب أن تكون ناقصة**) أى ما لم تكن بمعنى كفل (**قوله ولا يلى العامل إلخ**) للفصل بين العامل ومعموله بمعمول غيره. قاله فى التصريح. قال سم: ويفهم منه جواز نحو: زيد كان طعامك آكلا وبه صرح الدمامينى لأن الاسم مستتر وهو سابق على معمول الخبر فلا فصل اهـ. واعلم أن مثل هذا التقديم ممنوع فى غير هذا الباب كمنعه فيه فلو قيل: جاء عمرا يضرب زيد لم يجز لأن سبب المنع إيلاء الفعل معمول غيره فلا يختص بفعل دون فعل، نقله يس عن المصنف. وزيد فى مثاله فاعل جاء وفاعل يضرب ضمير مستتر فيه يرجع إلى زيد (**قوله سواء تقدم الخبر على الاسم**) أى وتقدم المعمول أيضا على الخبر كما مثل أما إذا تقدم الخبر عليه فإنه يجوز إجماعا نحو: كان آكلا طعامك زيد وكذا يجوز تقدمه على العامل نحو: ﴿**وأنفسهم كانوا يظلمون**﴾ [الأعراف: ١٧٧]، واعلم أن نحو: كان زيدا آكلا طعامك يتحصل فيه أربع وعشرون صورة حاصلة من ضرب ستة فى أربعة، لأن التركيب مشتمل على أربعة ألفاظ، وفى تقدم كل واحد منها ستة أوجه حاصلة من التخالف فى الألفاظ الثلاثة بعده: مثلا إذا قدمت كان فإن ذكر بعده زيد فإما أن يتقدم الخبر أو معموله، وإن ذكر بعده آكلا فإما أن يتقدم الاسم أو المعمول، وإن ذكر بعده طعامك فإما أن يتقدم الاسم أو الخبر وقس على ذلك، وكلها جائزة عند البصريين إلا كان طعامك زيدا آكلا وكان طعامك آكلا زيد وآكلا كان طعامك زيد كما يؤخذ من كلام الناظم.

---

[١٩٨] قاله الفرزدق همام يهجو به قوما وصفهم بالفجور والخيانة، وشبههم فى مشيهم بالليل فى طلبهم. والقنفذ يضرب به المثل فى السرى يقال هو أسرى من قنفذ. قيل: يحتمل أن يكون مدحا وثناء لقوم بأنهم يتفقدون بالليل قاصديهم ولا ينامون عن من ينزل بهم والأول أقرب لأنه قيل إن الفرزدق يهجو به جريرا وإن المراد بقوله عطية هو أبو جرير ومعناه أن أبا جرير هو الذى عودهم ذلك وهو من الطويل. وقنافذ مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف أى هم قنافذ. وهو استعارة بالكناية حيث شبههم بالقنافذ وطوى ذكر المشبه (**قوله هداجون**) صفته والهداج فعال بالتشديد من الهدجان وهو مشية الشيخ، من هدج من باب ضرب. والباء فى بما كان للسببية. والضمير المنصوب فى إياهم يرجع إلى رهط جرير إذا كان المراد من عطية أباه وهو اسم كان وخبره عودا (**وقوله اياهم**) مفعول عود، وفيه الشاهد حيث فصل به بين كان واسمه والحال إنه ليس بظرف ولا مجرور على رأى الكوفيين، فإنهم يجوزون كان طعامك زيدا آكلا. وأجاب البصريون بأن فى كان ضمير الشان والجملة خبر كان فلا فصل، أو هى زائدة فلا اسم ولا خبر. وما موصولة واسم كان مستتر فيه يرجع إلى ما. وعطية مبتدأ وعود خبره. وإياهم مفعول مقدم والعائد محذوف، والتقدير بالذى كان عطية عودهم أو هو ضرورة فلا اعتبار به.

وخرّج على زيادة كان أو إضمار اسم مراد به الشأن ، أو راجع إلى ما وعليهن فعطية مبتدأ وقيل ضرورة وهذا التأويل متعين فى قوله :

[١٩٩] بَاتَتْ فُؤَادِىَ ذَاتُ ٱلْخَالِ سَالِبَةً فَالْعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِى عَيْشٌ مِنَ العَجَبِ

وقوله :

[٢٠٠] لَئِنْ كَانَ سَلْمَى الشَّيْبُ بِالصَّدِّ مُغْرِيًا لَقَدْ هَوَّنَ السُّلْوَانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ

لظهور نصب الخبر . وأصل تركيب النظم ولا يلى معمول الخبر العامل فقدم المفعول وهو العامل وأخر الفاعل وهو معمول الخبر لمراعاة النظم وليعود الضمير إلى أقرب مذكور من قوله: (**إلا إذا ظرفًا أتى**) أى معمول

(**قوله قنافذ إلخ**) قاله الفرزدق يهجو رهط جرير بالفجور والخيانة ويشبههم بالقنافذ فى مشيهم ليلًا ، فقوله : قنافذ تشبيه بليغ أو استعارة مصرحة وهو جمع قنفذ بقاف مضمومة ثم فاء مضمومة أو مفتوحة فذال معجمة كما فى التصريح ، والهداجون من الهدجان وهى مشية الشيخ والباء فى بما سببية وعطية قيل هو أبو جرير والشاهد فى إيلائه كان معمول عود الذى هو خبرها . وما مر من أن هذا البيت من كلام الفرزدق هو ما فى التصريح وشواهد العينى فقول البعض هو من كلام جرير غير صحيح (**قوله أو إضمار اسم**) أى لكان وقوله : مراد به الشأن أى وحينئذ فعائد الموصول محذوف أى عودهم به ولا تحتاج جملة الخبر إلى رابط لأن الاسم ضمير الشأن (**قوله أو راجع إلى ما**) وعليه فعائد الموصول الضمير المستتر فى كان ورابط جملة الخبر بالمبتدأ المنسوخ محذوف أى عودهم به (**قوله فعطية مبتدأ**) ولا يضر تقدم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ لجوازه عند البصريين كما فى سم عن الشيخ خالد (**قوله وهذا التأويل**) أى جعله ضرورة متعين أى بالنسبة لبقية التأويل المذكورة ، فلا ينافى احتمال فؤادى فى البيت الأول وسلمى فى الثانى للنداء ومعمول سالبة ومغريًا محذوف أى لك . ولا يعارضه فى الثانى قوله فيه عنها حيث لم يقل عنك لاحتمال الالتفات فاندفع الاعتراض على الشارح فى دعواه التعين (**قوله إن حم**) بالبناء للمجهول أى قدر (**قوله التحلم**) أى تكلف الحلم والصبر عنها أو المراد رؤيتها فى الحلم بالضم أى المنام والأول أحسن (**قوله لظهور نصب الخبر**) أى فلا يمكن زيادة كان وبات ولا إضمار ضمير الشأن (**قوله إلى أقرب مذكور من قوله إلخ**) فيه أن أقرب مذكور من قوله إلا إذا إلخ الخبر وليس الضمير عائدا إليه ، إلا أن المراد مذكور مقصود بالذات والمضاف إليه مذكور لتقييد المضاف فافهم .

[١٩٩] هو من البسيط . وذات الشامة . وهو اسم باتت ، وسالبة خبره . وفؤادى مفعول سالبة وفيه الشاهد حيث ولى باتت معمول خبرها وهو فؤادى وليس هو بظرف ولا مجرور على رأى الكوفيين ، وحمله البصريون على الضرورة (**قوله فالعيش**) مبتدأ وخبره من العجب (**وقوله إن حم لى عيش**) جملة معترضة ، والتقدير ان حم لى عيش فالعيش من العجب ، والجزاء هو قوله فالعيش فلذلك دخله الفاء . وحم على صيغة المجهول معناه قدر .

[٢٠٠] البيت مجهول القائل ، والشاهد فيه قوله : « كان سلمى الثيب مغريًا » حيث جاء بعد كان معمول خبرها وهو « سلمى » والخبر قوله : « مغريًا » ولا يوجد تأويل .

الخبر (**أَوْحَرفَ جَرْ**) مع مجروره فإنه حينئذ يلي العامل اتفاقا نحو كان عندك أو فى الدار زيد جالسا زيد للتوسع فى الظرف والمجرور (**وَمُضْمَرَ ٱلشَّأْنِ ٱسْمًا ٱنْوِ**) فى العامل (**إِنْ وَقَعْ**) شيء من كلامهم (**مُوهِمُ**) جواز (**مَا ٱسْتَبَانَ**) لك (**أَنَّهُ ٱمْتَنَعْ**) كما تقدم بيانه فى قوله : قنافذ هداجون البيت . وقوله :

[٢٠١] **فَأَصْبَحُوا وَالنَّوى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ ... وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى يُلْقِي الْمَسَاكِينُ**

(**قوله أو حرف جرّ**) أو مانعة خلوّ فتجوز الجمع إذ يجوز أن يقال كان عندك فى الدار زيد جالسا أو جالسا زيد (**قوله ومضمر الشان**) مفعول مقدم لانو وهو من إضافة الدال إلى المدلول وقوله اسما حال من مضمر أى حالة كونه محكوما باسميته لكان فيفيد أن كان الشانية ناقصة وهو الأصح لأنه لم يثبت فى كلامهم ضمير الشأن إلا مبتدأ فى الحال أو فى الأصل نحو : ﴿ **قل هو الله أحد** ﴾ ونحو أشهد أن لا إله إلا الله وقيل تامة فاعلها الضمير والجملة مفسرة وقيل واسطة . (**فائدة**)*: قال فى المغنى : ضمير الشأن مخالف للقياس من خمسة أوجه : أحدها عوده على ما بعده لزوما فلا يجوز تقدم الجملة المفسرة له ولا شيء منها عليه . ثانيها أن مفسره لا يكون إلا جملة مصرحا بجزءيها عند جمهور البصريين . ثالثها أنه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه . رابعها لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه . خامسها أنه ملازم للإفراد فلا يثنى ولا يجمع وإن فسر بحديثين أو أحاديث ويذكر باعتبار الشأن مثلا ويؤنث باعتبار القصة إن كان فى مفسره مؤنث عمدة وتأنيثه حينئذ أولى ولمخالفة القياس من الأوجه الخمسة لا يحسن الحمل عليه إذا أمكن غيره ، ومن ثم ضعف قول الزمخشرى فى إنه يراكم أن اسم أن ضمير الشأن فالأولى كونه ضمير الشيطان ، ويؤيده قراءة وقبيله بالنصب إذ ضمير الشأن لا يعطف عليه ، واحتمال كونه مفعولا معه مرجوح هنا فلا ينبغى تخريج التنزيل عليه وضعف قول كثير من النحاة أن اسم أن المفتوحة المخففة ضمير الشأن فالأولى أن يعاد على غيره إذا أمكن ويؤيده قول سيبويه فى أن يا إبراهيم أن تقديره أنك ، وفى كتبت إليه ألا تفعل أنه يجزم على النهى وينصب على معنى لئلا ويرفع على أنك اهـ بتلخيص وبعض زيادة ، وأن على الجزم تفسيرية وعلى النصب مصدرية وعلى الرفع مخففة (**قوله كما تقدم بيانه**) أى كموهم الجواز الذى تقدم بيانه وهو قوله فى البيت بما كان إياهم إلخ (**قوله وقوله عطف على ما**) أى وكالموهم فى قوله .

---

[٢٠١] قاله حميد بن ثور الأرقط أحد البخلاء المشهورين ، وكان الهجاء للضيفان ، وهو من قصيدة من البسيط يصف بها أضيافا نزلوا به فقد لهم تمرا ، وأولها :

لَا مَرْحَبًا بِوُجُوهِ ٱلْقَوْمِ إِذْ حَضَرُوا ... كَأَنَّهَا إِذْ أَنَاخُوهَا الشَّيَاطِين

والنوى مبتدأ ، وعالى معرسهم خبره وقعت حالا ، وهو بضم الميم وفتح العين والراء موضع النزول آخر الليل ، وأراد به الموضع الذى أنزلهم فيه ، فلما أصبحوا ورأى من النوى شيئا كثيرا فى معرسهم أنشد هذه القصيدة ، وأشار إلى كثرة أكلهم . واسم ليس مستتر فيه ضمير الشأن . وكان النوى منصوب بيلقى من الإلقاء ، والمساكين فاعله ، والجملة خبر ليس ، واستشهد به ابن الناظم للكوفية فى تجويزهم كان طعامك زيدا آكلا ، وكان طعامك آكلا زيد ، وهذا وهم منه إذ لو كان المساكين اسم ليس لكان يلقى مسندا إلى ضميره وكان يجب أن يقال يلقون أو تلقى بالتاء المثناة من فوق ، ولم يرو إلا بالياء آخر الحروف فوجب توجيهه بما ذكرنا . والواو فى وليس للحال فافهم .

فى رواية تلقى بالتاء المثناة من فوق ، وبه احتج من أجاز ذلك مع تقديم الخبر . وقال الجمهور التقدير ليس هو أى الشأن ، وقد عرفت أنه إنما يقدر ضمير الشأن حيث أمكن تقديره . ومن الدليل على صحة تقديرِ ضمير الشأن فى كان قوله :

[٢٠٢] **إذَا مُتُّ كانَ النَّاسُ صِنْفانِ شامِتٌ وآخَرُ مُثْنٍ بالذى كنْتُ أصْنَعُ**

(وَقدْ تُزادُ كانَ فى حَشْوٍ) أى بين شيئين ، وأكثر ما يكون ذلك بين ما وفعل

(قوله معرسهم) على صيغة المفعول وهو محل النزول آخر الليل لكن المراد به محل نزولهم ليلا **(قوله فى رواية تلقى بالتاء المثناة من فوق)** قيد بذلك لأنه لا يكون موهما الجواز ما استبان امتناعه وحجة بحسب الظاهر لجواز إيلاء العامل معمول الخبر عند تقدم الخبر على الاسم الأعلى هذه الرواية ليصح كون المساكين اسم ليس وتلقى خبرها لأنه على رواية يلقى بالتحتية وهى الأصح يتعين أن يكون المساكين فاعل يلقى وإلا لقال يلقون ليطابق المساكين فى الجمعة . وأما على رواية الفوقية فينبغى عن المطابقة فى الجمعية تاء التأنيث بتأويل المساكين بالجملة أو الجماعة . وقصد الشاعر وصفهم بكثرة الأكل من التمر الذى قدمه لهم حين نزلوا به وكان أحد البخلاء المشهورين **(قوله ليس هو أى الشأن)** فاسمها ضمير الشأن وكل النوى مفعول تلقى والمساكين فاعل تلقى والجملة خبر ليس **(قوله وقد عرفت)** أى من قوله : وهذا التأويل متعين إلخ والقصد من هذا الكلام تقييد قول المصنف ومضمر الشأن إلخ **(قوله حيث أمكن تقديره)** بأن كان مفسر ضمير الشأن جملة مصرحًا بجزءيها اسمية أو فعلية **(قوله إذا مت إلخ)** لا يقال يحتمل أنه جاء على لغة من يلزم المثنى الألف لأنا نقول يمنعه قوله شامت ومثن بالرفع وتقدير مبتدأ خلاف الظاهر **(قوله وقد تزاد كان)** أى لا تعمل الرفع والنصب بل لا تعمل شيئا أصلا كما هو مذهب الفارسى والمحققين ، ونسب إلى الجمهور وهو الأصح ، وذهب جماعة إلى أنها تعمل الرفع فقط ومرفوعها ضمير يرجع إلى مصدرها وهو الكون إن لم يكن ظاهرا أو ضميرا بارزًا ، ومعنى زيادتها على هذا عدم اختلال المعنى بسقوطها فكان زائدة على المذهب الأول لا تامة ولا ناقصة ، وعلى الثانى تامة . فقول المصنف وقد تزاد كان أى لا بقيد التمام أو النقصان فاعرفه . ثم هى باقية على دلالتها على الزمن الماضى على المشهور ولهذا كثر زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على المضى . وقال الرضى : لا بل هى لمحض التأكيد فالدالة على الزمن الماضى كما فى نحو ما كان أحسن زيدا كالزائدة لا زائدة حقيقية ، وتبعه حفيد الموضح ، وبنى على ذلك أن الحكم بزيادتها بين ما وفعل التعجب فيه تجوّز وفى كلام شيخنا السيد أنها قد تزاد مجردة عن الزمان لمحض التأكيد وقد تزاد دالة على الزمن الماضى كما كان أصح إلخ ، ولا تدل على الحدث اتفاقًا على ما أفاده

---

[٢٠٢] قاله العجير بن عبد الله السلولى . وهو من قصيدة من الطويل . والمعنى إذا مت كان الناس نوعين نوع منهم يشمت فى ونوع يثنى على بالذى كنت أصنعه فى حياتى . والشاهد فى قوله : كان الناس صنفان حيث وقع اسم كان ضمير الشأن ، فالناس مبتدأ وصنفان خبره . ويروى صنفين على أن يكون الناس اسم كان فلا شاهد حينئذ . وقوله خبر مبتدأ محذوف أى أحد الصنفين شامت قيل : يجوز أن يكون بدلًا من صنفان . وقوله مثن ، أى على ، وأصنع أى أصنعه لأنه عائد الموصول فافهم .

التعجب (كَماَ كانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا) وما كان أحسن زيدًا ، وزيدت بين الصفة والموصوف فى قوله :

[٢٠٣] فِي غُرَفِ الجَنَّةِ ٱلْعُلْيا التى وَجَبَتْ   لهم هُناكَ بِسَعْيٍ كانَ مشكورِ

وجعل منه سيبويه قول الفرزدق :

[٢٠٤] فَكَيْفَ إذا مَررتَ بِدارِ قَوْمٍ   وَجيرَانٍ لنا كانوا كِـرَامِ

البعض وهو عندى مشكل لأن مقتضى القول السابق أن لها مرفوعا بل صريحه دلالتها على الحدث إذ لا يسند فى الحقيقة من الأفعال إلا الأحداث ، فالوجه أن عدم دلالتها على الحدث عند من يقول بأنها لا فاعل لها فقط فلا تكن من الغافلين . واعلم أن زيادة كان كثيرة فى نفسها فالتقليل المستفاد من قول الناظم وقد تزاد بالنسبة إلى عدم زيادتها أفاده يس .

(فائدة) قال في المغنى : يجوز فى كان من نحو إن فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب نقصانها وتمامها وزيادتها وهى أضعفها ، والظرف متعلق بها على التمام وباستقرار محذوف مرفوع على زيادة ومنصوب على النقصان إلا أن قدرت الناقصة شأنية فالاستقرار مرفوع لأنه خبر المبتدأ . وكان فى ﴿ **فانظر كيف كان عاقبة مكرهم** ﴾[النمل : ٥١] ، تحتمل الأوجه الثلاثة لكنها على النقصان لا تكون شأنية لأجل الاستفهام وتقديم الخبر لأن خبر ضمير الشأن لا يكون إلا جملة خبرية متأخرة بجميع أجزائها ، وكيف حال على التمام ، وخبر لكان على النقصان وللمبتدأ على الزيادة اهـ مع زيادة من الشمنى **(قوله العليا)** بضم العين مع القصر وأما بفتحها فمع المد فلا يناسب البيت لوجوب القصر فيه وجعل القصر فيه للضرورة لا ضرورة إليه والأظهر أنه صفة للغرف **(قوله وجعل منه سيبويه إلخ)** المتجه فى البيت ما ذكره الدماميني وفاقا للمبرد وكثير أنها ناقصة والضمير اسمها ولنا خبرها فليست زائدة ، وعلى أنها زائدة فعلى إعمالها هى تامة والضمير فاعلها ، وعلى إهمالها قيل الأصل هم لنا ثم قدم الخبر ووصل الضمير بكان الزائدة إصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل بجانب الفعل ، وقيل : الضمير توكيد للمستتر فى لنا على أن لنا صفة لجيران ثم وصل لما ذكر ، فتحصل فى كان فى البيت أربعة أقوال أفاده المصرح وعلى القولين الأخيرين يكون هذا الضمير مستثنى من قاعدة أن الضمير لا يتصل إلا بعاملة .

---

[٢٠٣] البيت من البسيط ، وقائله مجهول والشاهد فيه قوله : « بسعى كان مشكور » حيث جاءت « كان » زائده بين الموصوف وصفته .

[٢٠٤] قاله الفرزدق من قصيدة من الوافر يمدح بها هشام بن عبد الملك . ويروى وكيف . وروى سيبويه وكيف إذا رأيت ديار قوم **(قوله وجيران)** عطف على قوم ، ولنا فى موضع جر نعت للجيران على تقدير زيادة كانوا لأنهم قالوا إنها زيادة بين الصفة والموصوف أعنى جيران كرام . وقال ابن هشام : وليس من زيادتها قوله فكيف إذا مررت بدار قوم إلى آخره لرفعها الضمير خلافا لسيبويه ، لأنها مسندة إلى الضمير الذى هو الواو وذلك يدل على الاهتمام بها . ورد بأنها لا يمنع إسنادها زيادتها بدليل إلغاء ظننت مسندة متأخرة ومتوسطة . فإن قلت : الواو اسمها ولنا خبرها مقدما والتقدير وجيران كرام كانوا لنا فلا زيادة ، قلت : عدم جواز تقديم الخبر فى الأصل منع كون لنا خبرا مقدما .

وردّ ذلك عليه لكونها رافعة للضمير ، وليس ذلك مانعا من زيادتها ، كما لم يمنع من إلغاءِ ظن عند توسطها أو تأخرها إسنادها إلى الفاعل . وبين العاطف والمعطوف عليه كقوله :

[٢٠٥] فِي لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بُحورُهَا   فِي الجاهليَّـةِ كانَ وَالإسلامِ

وبين نعم وفاعلها كقوله :

[٢٠٦] وَلَبِسْتُ سِرْبَالَ الشَّبَابِ أَزورُهَا   وَلَنِعْـمَ كانَ شَبِيبَةُ آلْمُحْتَـالِ

ومن زيادتها بين جزءى الجملة قول بعض العرب[1] : وَلدت فاطمة بنت آلْخُرْشُب الكملة من بنى عبس لم يوجد كان مثلهم . نعم شذت زيادتها بين الجار والمجرور كقوله :

(قوله ورد ذلك إلخ) الرد مبنى على أن معنى زيادتها أنها لا تعمل أصلا **(قوله وليس ذلك)** أى رفع كان للضمير وهذا رد للرد وهو مبنى على أن معنى زيادتها صحة سقوطها وإن علمت عند ذكرها ، وقد يمنع قياسه بأن الإلغاء ليس كالزيادة فتأمل **(قوله فى لجة)** أى شدة ففيه استعارة تصريحية ، وغمرت بحورها ترشيح **(قوله ولبست سربال الشباب)** أى تلبست بالأحوال الدالة على الشباب ففيه استعارة تصريحية تبعية فى لبست أو أصلية فى سربال . والشبيبة الشباب .

(قوله بنت الخرشب) بخاء معجمة مضمومة فراء ساكنة فشين معجمة مضمومة ، فموحدة والكملة جمع كامل . قال الزمخشرى فى المستصفى : فاطمة بنت الخرشب الأنمارية ولدت لزياد العبسى الكملة : ربيعا الكامل ، وقيسا الحافظ ، وعمارة الوهاب ، وأنس الفوارس . وقيل لها : أىّ بنيك أفضل ؟ فقالت : ربيع بل عمارة بل قيس بل أنس ثكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل ، والله إنهم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها .

(قوله نعم شذت إلخ) استدراك على إطلاق قوله فى حشو فإنه يوهم أنها تزاد قياسا حتى بين الجار والمجرور استفيد منه أن زيادتها فيما سبق قياسية وهو الذى أيده سم . وفى شرح ابن عقيل على النظم أنها سماعية فيما عدا التعجب وهو المفهوم من قول الدمامينى وزيادتها بعدما التعجبية مقيس ا هـ وبهذا علم أن نقل شيخنا السيد والبعض عن الدمامينى قياسيتها فيما سبق فيه نظر بالنسبة إلى ما عدا التعجب . اللهم إلا أن يكون له قولان .

---

[٢٠٥] البيت من الكامل ، وقائله الفرزدق ، وهو من شواهد الخزانة [٣٥/٤] . والشاهد فيه قوله : « فى الجاهلية كان والإسلام » فقد زيدت « كان » بين المعطوف والمعطوف عليه ولا عمل لكان .

[٢٠٦] البيت من الكامل ، قائله مجهول . والشاهد فيه قوله : « نعم شبيبة المحتال » فجاءت « كان » زائدة بين « نعم » وفاعها .

---

(١) هو قيس بن غالب البدرى .

[٢٠٧] سَرَاةُ بَني أبِي بَكْرٍ تَسامى عَلى كانَ المُسَوَّمَةِ العِرابِ

(تنبيهات): الأول أفهم كلامه أنها لا تزاد بلفظ المضارع ، وهو كذلك إلا ما ندر من قول أم عقيل :

[٢٠٨] أنْتَ تَكُونُ ماجِدٌ نَبِيلُ إذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ

الثاني أفهم قوله فى حشو أنها لا تزاد فى غيره ، وهو كذلك خلافا للفراء فى إجازته زيادتها آخرا . الثالث أفهم أيضا تخصيص الحكم بها أن غيرها من أخواتها لا يزاد ، وهو كذلك إلا ما شذ من قولهم : ما أصبح أبردها وما أمسى أدفاها . روى ذلك الكوفيون . وأجاز أبو على زيادة أصبح وأمسى فى قوله :

[٢٠٩] عَدُوُّ عَيْنَيْكَ وَشانِيهِمَا أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولِ

(قوله سراة) بفتح السين المهملة جمع سرى أى سيد على غير قياس ، تسامى أى تتسامى ، والمسوّمة الخيل المجعول عليها سومة بضم السين أى علامة لتترك فى المرعى ، والعراب العربية ويروى المطهمة الصلاب ، والمطهمة المتنافسة الأعضاء والصلاب الشداد **(قوله من قول أم عقيل)** أى وهى تلاعب ولدها عقيل ابن أبى طالب **(قوله نبيل)** من النبل بالضم أو بالنبالة وهما الفضل ، وشمأل كجعفر كما هو أحد لغاته ريح تهب من ناحية القطب الشمالى . ثانيها شأمل كجعفر مقلوب شمأل . ثالثها شمال كسحاب . رابعها شمل بسكون الميم . خامسها شمل بتحريكها ، وبليل بمعنى فاعلة أو مفعولة أى بالة أو مبلولة لما فيها من الندى ، والمراد أنها رطبة وكنت بقولها إذا تهب إلخ عن الدوام **(قوله لا تزاد فى غيره)** أى الأول والآخر للاعتناء بهما **(قوله أبردها إلخ)** الضميران للدنيا كما قاله زكريا **(قوله وشانيهما)** أى باغضهما[1] والقصد بقوله مشغول بمشغول الدعاء عليه بعشق شخص مشغول عنه بعشق غيره ، أو المراد مشغول بمشغول به لأن المحب لا يرضى الشركة فى حبيبه .

[٢٠٧] لا يعرف هذا إلا من قبل الفراء ، من الوافر ، ويروى سراة (*) بنى أبى بكر بفتح السين جمع سرى ، ولا يعرف فعيل على فعلة غيره يعنى خيولهم الجياد وهو جمع جواد وهو الفرس النفيس . وارتفاعه بالابتداء ، وتسامى خبره . وأصله تتسامى من السمو وهو العلو والشاهد فى زيادة كان أى على المسومة العراب وهى الخيل التى جعلت عليها علامة وتركت فى المرعى . والعراب : الخيل العربية ويروى المطهمة الصلاب ، يقال : فرس مطهم إذا كان متناسق الأعضاء . وعن الأصمعى : المطهم التام كل شيء منه على حدته . ووجه مطهم مجتمع ومدور .

[٢٠٨] قالته أم عقيل بن أبى طالب وهى ترقصه ، وأنت مبتدأ وماجد خبره ، أى كريم من مجد بالضم ، وتكون زائدة وفيه الشاهد حيث جاء على لفظ المضارع ومن شرطها إذا كانت زائدة أن تكون بلفظ الماضى وهو شاذ . ونبيل خبر بعد خبر من النبل بالضم وهو الفضل وكذا النبالة . وشمأل فعلل بسكون العين وهى التى تهب من ناحية القطب . وبليل بفتح الباء الموحدة بمعنى مبلولة صفة .

[٢٠٩] البيت من السريع ، وقائله مجهول . والشاهد فيه قوله : « أصبح مشغول بمشغول » حيث زيد « أصبح » بين المبتدأ والخبر .

(١) قوله : باغضهما الأولى مبغضهما من أبغض ، لأن بغض تعديته رديئة كما فى كتب اللغة اهـ (*) رواية العينى « جياد » بدل سرات .

وقوله :

[٢١٠] أعاذِلَ قُولِى ما هوَيْتِ فأوِّبِى كَثيرًا أرَى أمْسى لدَيْكِ ذُنوبِى

وأجاز بعضهم زيادة سائر أفعال الباب إذا لم ينقص المعنى (**وَيحْذِفُونَهَا**) أى كان إما وحدها أو مع الاسم وهو الأكثر (**وَيُبْقُون آلْخَبَرْ**) على حاله (**وَبَعْدَ إنْ وَلَوْ**) الشرطيتين (**كَثِيرًا ذَا**) الحكم (**آشْتَهَرْ**) من ذلك : المرء مجزى بعمله إن خيرًا فخير وإن شرًّا فشر . وقوله :

[٢١١] قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إنْ صِدْقًا وَإنْ كَذِبًا

(**قوله أعاذل إلخ**) الهمزة للنداء ، وعاذل منادى مرخم ، وأوِّبى من التأويب وهو الترجيع وكثيرا مفعول ثان لأرى (**قوله أى كان**) أى هذه المادة لا بقيد الزيادة ولا بقيد الصيغة الماضوية لما سيأتى عن سيبويه فى ولو تمر من تقدير يكون (**قوله إما وحدها**) فالاقتصار على الخبر فى قوله ويبقون الخبر لبقائه على الحالتين فلا ينافى هذا الاقتصار قول الشارح إما وحدها وإن أورده سم وأقره شيخنا والبعض (**قوله وهو الأكثر**) أى لأن الفعل ومرفوعه كالشىء الواحد (**قوله وبعد إن**) الظرف متعلق باشتهر وكثيرا الأحسن أنه حال من فاعل اشتهر ولا تكرار فى الجمع بين الكثرة والشهرة لأنه لا يلزم من إحداهما الأخرى . قال فى التصريح : والغالب فى أن هذه أن تكون تنويعية (**قوله ولو**) أى المندرج ما بعدها فيما قبلها فلا يجوز الأحشف ولو تمرا وإنما كثر حذفها بعدهما لأن إن أم أدوات الشرط العاملة ولو أم غير العاملة كما أن كان أم بابها وهم يتوسعون فى الأمهات ما لم يتوسعوا فى غيرها قاله فى التصريح (**قوله المرء إلخ**) قال شيخنا : والبعض لفظ الحديث : « **الناس مجزيون بأعمالهم** » إلخ ا هـ وقال شيخنا السيد : المرء مجزىّ بعمله ليس حديثا وإن صح معناه قاله القليوبى ، ولذلك حكاه الحافظ فى الهمع بلفظ قيل وكذا غيره ا هـ وهذا قد يفيد أنه لم يرد مطلقا ، ويؤيده تعبير صاحب التوضيح بقوله وقولهم الناس مجزيون بأعمالهم إلخ وكذا فى همع السيوطى فيما رأيته من نسخه وعلى تسليم ورود الناس مجزيون بأعمالهم إلخ يكون الشارح رواه بالمعنى .

[٢١٠] البيت من الطويل ، وقائله مجهول ، والشاهد فيه قوله : « أرى أمسى لديك ذنوبى » حيث زاد أمسى أرى ومفعوله .

[٢١١] تمامه : * فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إذَا قِيلَ *

قاله النعمان بن المنذر ملك الحيرة . وهو من قصيدة من البسيط (**قوله ما قيل**) مفعول قد قيل ناب عن الفاعل . قوله إن صدقا أى إن كان القول صدقا وإن كان القول كذبا . وفيهما الشاهد حيث حذف كان فيهما وهو حذف شائع ذائع . (**قوله فما اعتذارك**) جزاء شرط مقدما فلذلك دخلت الفاء . والتقدير إذا قيل قول فما اعتذارك عنه .

وقوله :

[٢١٢] حَدِبَتْ عَلَىَّ بُطُونُ ضَبَّةَ كُلُّهَا إنْ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإنْ مَظْلُومَا

وفى الحديث : « التمس ولو خاتما من حديد » . وقال الشاعر :

[٢١٣] لَا يَا مَنُ الدَّهْرَ ذُو بَغْي وَلَوْ مَلِكًا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنهَا السهلُ وَٱلْجَبَلُ

(تنبيهان)*: الأول قد تحذف كان مع خبرها ويبقى الاسم ، من ذلك : مع أن المرء مجزى بعمله إن خير فخير وإن شر فشر برفعهما أى إن كان فى عمله خير فجزاؤه خير ، وإن كان فى عمله شر فجزاؤه شر . وفى هذه المسألة أربعة أوجه مشهورة هذان والثالث نصبهما على تقدير إن كان عمله خيرًا فهو يجزى خيرًا . والرابع عكس الأول أى رفع الأول ونصب الثانى . وهذا الرابع أضعفها والأول أرجحها ، وما بينهما متوسطان[1] . ومنه مع لو ألا

(قوله بعمله) أى بجنس عمله لأن العمل ليس مجزيا به بل عليه قاله الناصر أو الباء بمعنى على **(قوله حدبت إلخ)** حدب بحاء ودال مهملتين كفرح عطف ورقّ . وضبة بفتح الضاد المعجمة وتشديد الموحدة ، ويروى بكسر الضاد وتشديد النون ، ومدلولا العلمين متغايران **(قوله إن كان فى عمله خير)** لم يقدر كان التامة مع الاستغناء معها عن تقدير المنصوب لتوافق حالة النصب ولأن الناقصة أكثر استعمالا من التامة **(قوله أربعة أوجه مشهورة)** نص فى التسهيل على أنه ربما جر المقرون بأن أو إن لا إذا عاد اسم كان إلى مجرور بحرف قال الدمامينى نحو المرء مقتول بما قتل به إن سيف فسيف أى إن كان قتل بسيف فقتله أيضا بسيف . وحكى يونس : مررت برجل صالح إن لا صالح فطالح أى ألا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح ، وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره لكن هذا مما يسهل الحذف لا مما لا يوجب الاطراد فلا يقال منه إلا ما سمع ، هذا مذهب سيبويه ونص المصنف على اطراده اهـ ببعض حذف **(قوله وهذا الرابع أضعفها)** أفعل التفضيل ليس على بابه بالنسبة إلى الأول كما أن قوله أرجحها ليس على بابه بالنسبة إلى الرابع . وإنما كان أضعف لأن فيه حذف كان وخبرها وحذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعد فاء الجزاء وكلاهما نادر . ومن هذا يعلم أن أرجحية الأولى لسلامته منهما واشتماله على شيئين مطردين وهما إضمار كان واسمها بعد أن وإضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء وإن توسط الثانى والثالث لسلامة

---

[٢١٢] قاله النابغة الذبيانى وهو من قصيدة من الكامل . حدبت من حدب عليه بكسر الدال إذا عطف ورق . وبطون ضبة كلام إضافى فاعله . وضبة بفتح الضاد المعجمة وتشديد الباء الموحدة ، وهو ضبة ابن إد بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار . ويروى ضنة بكسر الضاد وتشديد النون . وهو ضنة بن عبد بن كثير بن عذرة بن سعد بن هديم . وكذا رواه الأعلم . وقال : ضنة من قضاعة من عذرة . والشاهد فى الشطر الأخير حيث حذف كان فى الموضعين . والتقدير إن كنت ظالما وإن كنت مظلوما .

[٢١٣] هو من البسيط . المعنى لا يأمن غدرات الزمان صاحب بغى وظلم ولو كان ملكا له جنود كثيرة بحيث ضاق عنها السهل والجبل **(قوله ذو بغى)** فاعل لا يأمن ، والدهر نصب على الظرفية أو مفعول ، أى لا يأمن فى الدهر الحوادث ، أو لا يأمن غدرات الدهر . والشاهد فى قوله ولو ملكا حيث حذف منه كان مع اسمها بعد الشرط . وجنوده مبتدأ والجملة بعده خبره فى محل النصب على أنها صفة لملكا ، والسهل فاعل ، والجبل عطف عليه . والجملة الصغرى محلها الرفع . وهو من البسيط .

طعام ولو تمر ، جوز فيه سيبويه رفع تمر على تقدير ولو يكون عندنا تمر . الثانى قل حذف كان مع غير إن ولو كقوله :

[٢١٤] مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلَائِهَا

قدره سيبويه من لد أن كانت شولا (**وَبَعْدَ أَنْ**) المصدرية (**تَعْوِيضُ مَا عَنْهَا**) أى عن كان (**ارْتُكِبْ**) فتحذف كان لذلك وجوبًا إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض

كل من أحدهما واشتماله على أحد المطردين ومقتضى هذا أنهما متساويان وبه قال الشلوبين . وقال ابن عصفور : رفعهما أحسن من نصبهما ووجه بأن الحذف فى الرفع أقل منه فى النصب . وقال الدمامينى : الرفع ضعيف من جهة المعنى لأن معنى إن كان فى عملهم خير غير مقصود لأن مراد المتكلم إن كان نفس عملهم خيرا لا إن كان لهم أعمال منها خير وقد يدفع بأنه على التجريد مثل : ﴿**لهم فيها دار الخلد**﴾ [فصلت : ٢٨] ، قاله سم (**قوله على تقدير ولو يكون عندنا تمر**) المناسب عند كم إلا أن يكون استفهام المتكلم من أهل بيته واستفيد منه أن الحذف ليس خاصا بلفظ الماضى بخلاف الزيادة (**قوله من لد شولا**) بفتح الشين وسكون الواو مع التنوين جمع شائلة على غير قياس إذ قياس جمعها شوائل ، والشائلة : الناقة التى خف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية . والشائل : بلا هاء الناقة التى تشول بذنبها للقاح أى ترفعه لأجله ولا لبن بها أصلا وجمعها شول بضم الشين وتشديد الواو كراكع وركع والفاء زائدة . والإتلاء : بالكسر مصدر أتلت الناقة إذا تلاها ولدها أى تبعها أى من زمن كونها شولا إلى زمن تبعية أولادها لها كذا فى التصريح وغيره (**قوله قدره سيبويه من لد أن كانت شولا**) أتى فى التقدير بأن لقلة إضافة لدن إلى الجمل . واعترض بأنه يلزمه حذف الموصول الحرفى وصلته وإبقاء معمولها وهو ممنوع وإن جاز حذف إن وحدها خلافا لما يوهمه كلام البعض . وأجيب بأنه حل معنى لا حل إعراب وحل الإعراب من لد كانت وإن كانت إضافة لد إلى الجملة قليلة وقدره بعضهم من لد شالت شولا فجعل شولا مصدرا لا جمعا وهو أقل كلفة من تقدير سيبويه (**قوله ارتكب**) يوهم خروجه عن القياس وليس كذلك لأنهم عوضوا الحرف عن الجملة فى نحو يومئذ قياسا فهذا أولى (**قوله فتحذف كان**) أى وحدها إذ لا يجوز حذف الاسم معها كما صرح به الفارضى (**قوله وجوبا**) أى عند الجمهور وأجاز المبرد أما كنت منطلقا انطلقت ، ولم يسمع هذا العمل إلا فى ضمير المخاطب ، وأجاز سيبويه أما زيد ذاهبا ذهبت .

---

[٢١٤] هذا من الرجز المشطور أنشده سيبويه فى كتابه ، وهو مثل بين العرب (**قوله من لد**) أصله من لدن . وشولا : بفتح الشين المعجمة وسكون الواو وفى آخره لام ، ومادته تدل على الارتفاع ، لكن اختلف فى المراد به ههنا فقيل : مصدر شالت الناقة بذنبها أى رفعته للضراب فهى شائل بغيرها ، والجمع شول مثل ركع ، والتقدير من لدن شالت شولا . وقال سيبويه : التقدير من لدن كانت شولا ، وفيه الشاهد حيث حذف كان بعد لدن وهو قليل . وقيل : اسم جمع شائلة على غير القياس ، وهى الناقة التى خف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية . والتقدير مثل ما قال سيبويه . وقد رجح الأول بأنه روى من لد شول بالخفض وأجيب بأن التقدير من لد شولان شول ، أو زمان شول ، أو كون شول ، فحذف المضاف ، والتقدير الأخير أولى ليتحد المعنى فى الروايتين ولكن يحتاج إلى الخبر أى موجودا فإن قدر الكون مصدر كان التامة لم يحتج إلى ذلك وقد يرجع الثانى برواية الجرمى من لد شولا بغير التنوين على أن أصله شولاء بالمد ولكن قصر للضرورة ولكنها تقتضى إن المحدث عنه ناقة لا نوق . وقيل : شولا نصب على التمييز أو التشبيه بالمفعول به كانتصاب غدة بعدها فى قولهم لدن غدوة ، ولا تقدير فى البيت . وهذا مردود باتفاقهم على اختصاص هذا الحكم بغدوة (**قوله إتلائها**) بكسر الهمزة وسكون التاء المثناة من فوق ومن أتلت الناقة إذا تلاها ولدها أى تبعها فهى متلية ، والولد تلو ، والجمع أتلاء بفتح الهمزة .

(**كَمِثْلِ أما أَنْتَ بَرًّا فاقْتَرِبْ**) فأن مصدرية وما عوض من كان وأنت اسمها وبرا خبرها ، والأصل : لأن كنت برًّا ، فحذفت لام التعليل لأن حذفها مع أن مطرد ، ثم حذفت كان فانفصل الضمير المتصل بها ، ثم عوض عنها ما وأدغمت فيها النون ، ومنه قوله :

[٢١٥] **أَبَا خُرَاشَةَ أما أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فإنَّ قَوْمِيَ لَمْ تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ**

(**تنبيه**)*: حذفت كان مع معموليها بعد إن فى قولهم افعل هذا إما لا ، أى إن كنت

(**قوله إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض**) كما لا يجوز حذفهما معا فلا يقال إن أنت برا ، قاله الفارضى (**قوله فاقترب**) الفاء زائدة دخلت تشبيها بفاء الجواب لأن الأول سبب والثانى مسبب (**قوله فأن مصدرية**) أى عند البصريين وذهب الكوفيون إلى أنها شرطية بدليل الفاء لأنهم يجيزون فتح همزة إن الشرطية ونقل البعض فى بعض نسخ حاشيته الأول عن غير البصريين والثانى عن البصريين سبق قلم . قال الفارضى : وأن المصدرية حينئذ فى محل نصب أو جر على الخلاف فى محلها بعد حذف حرف الجر معها اهـ (**قوله وأنت اسمها**) أى اسم كان وقيل العامل نفس ما لنيابتها عن كان فالاسم والخبر لها (**قوله والأصل لأن كنت برًّا**) أى الأصل الثانى والأصل الأول اقترب لأن كنت برًّا فقدمت العلة على المعلول ثم حذفت اللام إلخ ما قال الشارح وزيدت الفاء لما مر (**قوله ثم حذفت كان**) أى وصلة الموصول الحرفى تحذف نحو ما أن حراء مكانه أى ما ثبت ، أفاده يس (**قوله أبا خراشة**) بضم الخاء المعجمة صحابى وهو منادى حذف منه حرف النداء وقوله : أما أنت إلخ معلولى العلتين لدلالة المقام والأصل لأن كنت ذا نفر افتخرت علىّ لا تفتخر علىّ فإن قومى إلخ . والضبع : حيوان معروف شبه به السنة المجدبة على طريق الاستعارة التصريحية والأكل ترشيح . وقيل : الضبع حقيقة فيها أيضا . ويحتمل أن المراد به الحيوان المعروف فيكون الكلام كناية عن عدم ضعف قومه لأن القوم إذا ضعفوا عاثت فيهم الضباع قاله السيوطى فى شرح شواهد المغني .

---

[٢١٥] قاله العباس بن مرادس السلمى الصحابى من المؤلفة قلوبهم ، وهو من البسيط يعنى يا أبا خراشة ، وهو بضم الخاء المعجمة . واسمه خفاف [كغراب] ابن ندبة بالنون ، وهو أيضا صحابى وأحد أغربة العرب ، وأحد فرسان قيس وشعرائها (**قوله أما**) بفتح الهمزة مركبة من كلمتين الثانية عوض من كان محذوفة ، وأصله لأن كنت ، فحذفت اللام تناسيا ، ثم حذفت كان لكثرة الاستعمال ثم جيء بالضمير المنفصل خلفا عن المتصل ، ثم عوضت عن كان ما الزائدة قبل الضمير ، والتزم حذفها لئلا يجتمع العوض والمعوض منه ، ثم أدغم نونها فى الميم فصارا ما أنت وفيه الشاهد حيث حذف كان بعد إن الناصبة ، وقيل هى كلمتان الثانية عوض عن كان محذوفة ، والأولى إن المصدرية عند البصرية ، والشرطية عند الكوفية . وزعموا أن أن المفتوحة قد تجازى بها ، ويؤيده رواية ابن دريد إما كنت بالكسر وبذكر كان ، ومجيء الفاء بعدها . وقيل : هى مركبة من إن وما التى تدخل للتأكيد . وقال أبو على وأبو الفتح : ما فى إما هى الرافعة والناصبة لأنها عاقبت الفعل الرافع الناصب . يعنى إن كان فعملت عمله فيهما (**قوله ذا نفر**) خبر كان والفاء فى فإن قيل زائدة ، والصواب أنها رابطة لما بعدها بالأمر المستفاد من السابق لأن المعنى تنبه يا أبا خراشة إن كنت كبير القوم عزيزًا ، فإن قومى معروفون لم تأكلهم الضبع ، أى السنة المجدبة من القلة والضعف وهو بفتح الضاد وضم الباء . قيل هو على التشبيه . وقال أبو على فى الإيضاح : هو اسم للسنة المجدبة يعنى عن الحقيقة ، ويروى فإن قومك . وهذا وهم لأنه خلاف ما قصده الشاعر .

لا تفعل غيره، فما عوض عن كان، ولا نافية للخبر ومنه قوله:

[٢١٦] أَمْرَعَتِ الأَرْضُ لَو آنَّ مَالَا   لَو أنَّ نُوقًا لَكِ أَوْ جِمَالَا
* أَوْ ثَلَّةً مِنْ غَنَمٍ إمَّا لَا *

التقدير إن كنت لا تجدين غيرها (**وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ**) ناقصة كانت أو تامة (**مُنْجَزِمْ**) بالسكون لم يتصل به ضمير نصب وقد وليه متحرك (**تُحْذَفُ نُونٌ**) هي لام الفعل تخفيفا (**وَهْوَ حَذْفٌ**) جائز (**مَا الْتُزِمْ**) نحو: ﴿**وإن تك حسنة**﴾ [النساء: ٤٠]، في القراءتين بخلاف نحو: ﴿**من تكون له عاقبة الدار**﴾ [يوسف: ٩]، ﴿**وتكون لكما الكبرياء**﴾ [يونس: ٧٨]، ﴿**وتكونوا من بعده قوما صالحين**﴾ [يوسف: ٩]، (**إن يكنه فلن تسلط عليه**) ﴿**لم يكن الله ليغفر لهم**﴾ [النساء: ١٦٨]، وخالف في هذا أخيرا يونس فأجاز الحذف حينئذ تمسكا بقوله:

[٢١٧] فإنْ لَمْ تَكُ المِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً   فَقَدْ أَبْدَتِ المِرآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ

(**قوله حذفت كان**) أي وجوبا وقوله مع معموليها جعله المصنف من حذفها مع اسمها فقط لأن لا من الخبر فكأنه لم يحذف لبقاء بعضه (**قوله بعد إن في قولهم إلخ**) نقل في التصريح عن الكوفيين جواز حذف الثلاثة بلا عوض فإذا قيل لك: لا تأت الأمير فإنه جائر جاز أن تقول أنا آتيه وإن ومنه قالت وأنن (**قوله فما عوض عن كان**) قضيته أنها ليست عوضا عن اسمها وخبرها أيضا فيكونان حذفا بلا تعويض (**قوله ولا نافية للخبر**) الظاهر أن لا جزء من الخبر أي وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه. هذا. وجعل اللقاني ما زائدة لتأكيد إن الشرطية من غير تقدير لكان كما في: ﴿**فإما ترين**﴾ [مريم: ٢٦]، ولا داخلة على فعل الشرط واستحسن هذا غير واحد لأنه أقل تكلفا وضعفه الروداني بأن ما لا تزاد قبل الشرط المنفي بلا وبأن الجواب لا يحذف إلا إن كان الشرط ماضيا لفظا أو معنى والشرط على زعمه مسقبل وجواب الشرط على كل محذوف لدلالة أفعل قبله عليه، والتقدير فافعل هذا (**قوله أمرعت**) أي أخصبت والثلة بضم المثلثة وقد تفتح القطعة من الشيء والظاهر أن لو في الموضعين للتمني كما في: ﴿**لو أن لنا كرة**﴾ [البقرة: ١٦٧]، وخبر أن في الموضع الأول محذوف تقديره لك (**قوله ومن مضارع إلخ**) متعلق بتحذف. والحاصل أن نون مضارع كان تحذف بخمسة شروط ذكر المصنف والشارح منها أربعة والخامس أن يكون وصلا لا وقفا (**قوله تحذف نون**) أي لكثرة الاستعمال وشبهها بحروف العلة (**قوله في القراءتين**) أي قراءة الرفع على التمام والنصب على النقصان.

[٢١٦] البيت وما بعده من الرجز، والقائل مجهول، والشاهد فيه قوله: «إما لا» حيث حذفت «كان» مع اسمها، وعوض عنها «ما».

[٢١٧] قاله الخنجر بن صخر الأسدي، وهو من الطويل. والمرآة بكسر الميم آلة مشهورة، فكأنه نظر وجهه فيها فلم يره حسنا فتسلى بأنه يشبه الأسد. الفاء في فإن لم تك للعطف إن تقدمه شيء. وتك أصله تكن والشاهد في حذف نونه مع وقوعها بعد الجازم وهو قبل الساكن، روى ذلك عن يونس والكوفية. والوسامة: الحسن والجمال من وسم. والضيغم: الأسد من الضغم وهو العض. والياء فيه زائدة.

وحمل على الضرورة ، قال الناظم وبقوله أقول ، إذ لا ضرورة لإمكان أن يقال فإن تكن المرآة أخفت وسامة ، وقد قرىء شاذا : « لم يكُ كفروا » .

(خاتمة) إذا دخل على غير زال وأخواتها من أفعال هذا الباب ناف فالمنفى هو الخبر نحو ما كان زيد عالما فإن قصد الإيجاب قرن الخبر بإلا نحو : ما كان زيدا إلا عالما فإن كان الخبر من الكلمات الملازمة للنفى نحو يعيج لم يجز أن يقترن بإلا ، فلا يقال فى ما كان زيد يعيج بالدواء : ما كان زيدا لا يعيج . ومعنى يعيج ينتفع ، وحكم ليس حكم ما

(قوله بخلاف نحو من تكون إلخ) خرج هو وما بعده بالجزم وقوله : وتكونوا إلخ بالسكون وقوله : إن يكنه إلخ بقوله لم يتصل إلخ وقوله : لم يك إلخ بقوله وقد وليه متحرك **(قوله فإن تك المرآة إلخ)** كأنه نظر وجهه فلم يره حسنا فتسلى بأنه يشبه وجه الضيغم وهو الأسد من الضغم وهو العض **(قوله إذ لا ضرورة إلخ)** مبنى على مذهبه فى الضرورة وقد مر ما فيه وقوله : لا مكان أن يقال فإن تكن المرآة أخفت وسامة فيه أن هذا أخصّ من كلام الشاعر لأن الشرط على هذا إخفاء الوسامة المقتضى ثبوتها فى نفسها والشرط على كلام الشاعر عدم إبداء الوسامة الصادق بانتفائها فى نفسها فتأمل **(قوله نحو يعيج)** أى التى بمعنى ينتفع كما سيذكره الشارح أما عاج التى بمعنى أقام أو وقف أو رجع أو أمال فلا يختص بالنفى ، ونحو يعيج أحد وديار وعريب ، فلا يقال
ما كان مثلك إلا أحدا **(قوله فى كل ما ذكر)** أى فى أن المنفى هو الخبر وفى أنه إذا قصد الإيجاب قرن الخبر بإلا وفى أنه إذا كان الخبر ملازما للنفى لم يجز أن يقترن بإلا . بقى أن ليس وما كان يشتركان فى شيء آخر نبه عليه فى التسهيل . وعبارته مع زيادة من الدماميني عليه : وتختص ليس بجواز اقتران خبرها بواو وإن كان جملة موجبة بإلا كقوله :

ليس شيء إلا وفيه إذا ما قابلته عين البصير اعتبار

ومنع بعضهم ذلك وتأول البيت إما على حذف الخبر والجملة حال أو على زيادة الواو ويشاركها فى ذلك كان بعد نفى كقوله :

ما كان من بشر إلا وميتته محتومة لكن الآجال تختلف

وربما شبهت الجملة المخبر بها فى هذا الباب بالحالية فوليت الواو مطلقا كقوله :

وكانوا أناسا ينفحون فأصبحوا وأكثر ما يعطونك النظر الشزر
فظلوا ومنهم سابق دمعه له وآخر يثنى دمعة العين بالمهل

وهذا إنما أجازه الأخفش دون غيره من البصريين ولا حجة فى البيتين لاحتمال أصبح وظل فيهما للتمام وجعل الجملة حالية ، أو يقال هما ناقصان والخبر محذوف اهـ. وقال فى التسهيل : ورفع ما بعد

كان فى كل ما ذكر . وأما زال وأخواتها فنفيها إيجاب فلا يقترن خبرها بإلا كما لا يقترن بها خبر الخالية من نفى لتساويهما فى اقتضاء ثبوت الخبر وما أوهم خلاف ذلك فمؤوّل كقوله :

[٢١٨] **حَرَاجِيجُ لا تَنفَكُّ إِلَّا مُنَاخَةً   عَلَى ٱلْخَسْفِ أَوْ نَرْمِى بِهَا بَلَدًا قَفْرًا**

أى ما تنفصل عن الإتعاب إلا فى حال إناختها على الخسف إلى أن نرمى بها بلدًا قفرًا ،

إلا فى نحو ليس الطيب إلا المسك لغة تميم ا هـ أى حملا لها عند انتقاض نفيها على ما فى الإهمال كما فى المغنى . قال الدمامينى : حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء ثم نقل فى رد نحو هذا التركيب إلى اللغة المشهورة تأويلات منها أن الطيب اسمها وإلا المسك نعت للاسم لأن تعريفه تعريف الجنس والخبر محذوف أى ليس طيب غير المسك موجودًا ، وأورد عليه أن فيه التزام حذف الخبر بلا ساد مسده ثم قال : قال ابن هشام : وما تقدم من نقل أبى عمرو أن ذلك لغة تميم يرد هذه التأويلات ا هـ وقوله موجودا عبارة المغنى طيب .

(قوله فنفيها إيجاب) أى باعتبار مآل المعنى لما مر من أنها للنفى ونفى النفى إيجاب **(قوله فلا يقترن خبرها بإلا)** أى لأن الاستثناء المفرغ لا يكون فى الموجب إلا فى الفضلات على قلة والخبر ليس فضلة فلا يجوز ما زال زيدا لا قائما لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات إلا القيام .

(قوله فمؤوّل) أى بوجهين أولهما أحسنهما للاعتراض على ثانيهما بأن عامل الحال إن جعل تنفك ففيه أن ما قبل إلا لايعمل فيما بعد المستثنى إلا فى تابعه أو فى المستثنى منه وعلى الخسف ليس واحدًا منهما ، وإن جعل الظرف لزم تقدم المستثنى فى الاستثناء المفرغ على عامله وقد منعه البصريون وتقدم الحال على عاملها الظرف وهو نادر وبأن الاستثناء المفرغ فى المفضلات قليل فى الإيجاب . وخرج ابن جنى البيت على أن تنفك ناقصة وإلا زائدة كما يجوز الواحدى فى قوله تعالى : ﴿ **كمثل الذى ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء** ﴾ [البقرة : ١٧١] .

(قوله حراجيج) جمع حرجوج بحاء مهملة فراء فجيمين بينهما واو كعصفور وهى الناقة السمينة أو الشديدة أو الضامرة والمراد بالخسف حبسها عن المرعى يعنى أنها تناخ معدة للسير فلا ترسل من أجل ذلك إلى المرعى ، وأو بمعنى إلى أن كما صنع الشارح تبعا للمرادى فتسكين الياء للضرورة على رواية نرمى بالنون . قال الدمامينى : وأحسن منه جعلها عاطفة على مناخة ونائب فاعل يرمى على روايته بالتحتية قولها بها .

---

[٢١٨] البيت من الطويل ، وقائله ذو الرمة ، والبيت من شواهد الكتاب [٤٢٨/١] .

فتنفك هنا تامة ، ويجوز أن تكون ناقصة وخبرها على الخسف ، ومناخة منصوب على الحال أى لا تنفك على الخسف إلا فى حال إناختها والله أعلم .

[فصل فى ما ولا ولات وإن المشبهات بليس]

إنما شبهت هذه بليس فى العمل لمشابهتها إياها فى المعنى . وإنما أفردت عن باب كان لأنها حروف وتلك أفعال (**إِعْمَالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا**) النافية نحو ما هذا بشرا وما هنّ أمهاتهم ، وهذه لغة الحجازيين وأهملها بنو تميم وهو القياس لعدم اختصاصها بالأسماء . ولا عمالها عند الحجازيين شروط أشار إليها بقوله (**دُونَ إِنْ * مَعَ بَقَا ٱلنَّفْيِ وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ**) أى علم . فإن فقد

(**قوله إلا فى حال إناختها إلخ**) أى فهى تنتقل من مشقة إلى مشقة . وقوله على الخسف أى على وجه الخسف .

[فصل فى ما ولا ولات وإن المشبهات بليس]

أى فى العمل كما أشار إليه الشارح (**قوله لمشابهتها إياها فى المعنى**) وهو النفى . والمثبت لإعمالها عمل ليس هو الاستقراء وتلك المشابهة علة إعمال العرب إياها عمل ليس لا أن المثبت قياسنا إياها على ليس وتلك المشابهة جامع القياس إذ لا قياس مع النص ، فالاعتراض بأن هذا قياس فى اللغة وهو ممتنع ساقط جدا نعم ، قال سم : إنما يظهر التعليل بمشابهتها ليس فى المعنى لو كان عمل ليس لما فيها من المنفى وليس كذلك بدليل عملها مع انتقاض نفيها (**قوله لأنها حروف**) إن قلت : الفعل أقوى من الحرف فهلا قدم عليها أفعال المقاربة . قلت : لأنها أظهر شبها بباب كان من حيث ظهور عملها الرفع والنصب كثيرا لكثرة مجيء خبرها مفردا بخلاف أفعال المقاربة ومن حيث موافقتها لبعض باب كان معنى وعملا بخلاف أفعال المقاربة (**قوله أعملت ما**) أى عند البصريين وجعل الكوفيون المرفوع مبتدأ والمنصوب خبره على نزع الخافض وهى وإن عند الإطلاق لنفى الحال كليس كما فى الهمع (**قوله وأهملها بنو تميم**) بلغتهم قرأ ابن مسعود ما هذا بشر بالرفع ونقل عن عاصم ما هن أمهاتهم بالرفع (**قوله شروط**) أى أربعة ذكر الناظم منها ثلاثة صراحة وواحدا ضمنا فى قوله وسبق حرف جر إلخ فإنه تضمن أن شرط عملها لا يتقدم معمول خبرها وهو غير ظرف على اسمها . وزاد قوم شرطين آخرين ألا تتكرر ما نحو ما زيد قائم وألا يبدل من خبرها موجب بإلا نحو ما زيد شيء إلا شيء لا يعبأ به ، وتركهما المصنف لأن الأول إن كان المراد منه ألا تتكرر على أن الثانية نافية مؤسسة فهو داخل فى شرط بقاء النفى لأن نفى النفى إزالة للنفى ، وإن كان المراد منه ألا تتكرر على أن الثانية نافية مؤكدة فهو ضعيف كما ستعرفه . والثانى له داخل فى شرط بقاء النفى لأن إيجاب البدل للمبدل منه مع أن ابن عقيل رجح فى شرحه على النظم أن إبدال موجب من خبرها لا يبطل عملها وعليه مشى الشارح فى الاستثناء جاعلاً رفع البدل

شرط من هذه الشروط بطل عملها نحو: ما إن زيد قائم فما حرف نفى مهمل وإن زائدة وزيد مبتدأ وقائم خبره. ومنه قوله:

[٢١٩] بَنِي غُدَانَةَ مَا إنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ وَلاَ صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ

واما رواية يعقوب بن السكيت ذهبا بالنصب فمخرَّجة على أن إن نافية مؤكدة لما لا زائدة وكذا إذا انتقض النفى بإلا نحو: ﴿وما محمد إلا رسول﴾ [آل عمران: ١٤٤] فأما قوله:

على محل الخبر. وعبارة المغنى إذا قلت ليس زيد شيئا لا يعبأ به جاز كون النصب على الاستثناء أو البدل فإن جئت بما مكان ليس بطلت البدلية لأن ما لا تعمل فى الموجب ا هـ. قال الشاطبى: لا تعمل ما إلا بهذه الشروط بخلاف ليس فإنها تعمل دون شرط منها وأورد عليه سم ألا تلى ليس كما اعترف به بعد ذلك يعنى ومقتضى عموم قوله دون شرط منها أن ليس تعمل وإن وليها إن مع أنها لا تلى ليس أصلًا هذا مراد سم ولم يفهم البعض مراده فقال ما قال.

(قوله دون أن) أى المزيدة لا النافية المؤكد بها كما يستفاد من قول الشارح فمخرجة على أن إن نافية إلخ وبالأولى تأكيد ما النافية بما نافية أخرى فلا يبطل عملها كما يصرح به كلام المصنف فى شرح التسهيل واعتمده الدمامينى والمرادى وإن خالف فى ذلك بعضهم كما مر، وقد يتبادر من هذا الكلام أن تعقيب ما النافية بما أخرى زائدة لا نافية مبطل للعمل فلينظر. وإنما لم تعمل مع أن لبعدها عن شبه ليس بوقوع إن بعدها وقيل لضعفها عن تخطى إن وكذا يقال فى زيادة ما بعدها إن قلنا بإبطالها العمل.

(قوله مع بقا النفى) أى نفى الخبر فلا يضر انتقاض نفى معمول خبرها نحو ما زيد ضاربا إلا عمرا سم **(قوله أى علم)** أى من باب المبتدأ والخبر فإنه علم منه أن حق المبتدأ التقدم والخبر التأخر **(قوله بنى غدانة)** بضم الغين المعجمة. والصريف الفضة. والخزف الفخار.

(قوله لا زائدة) أى كما هى على رواية الإهمال فالتأكيد بإن على أنها نافية لفظى لأنه بمنزلة تكرير ما وعلى أنها زائدة معنوى كالتأكيد بسائر الحروف الزائدة وكذا فى حاشية السيوطى على المغنى **(قوله وكذا)** أى كوجود أن إذا انتقض إلخ وهذه الجملة معطوفة على محذوف قبل قوله نحو ما إن زيد قائم تقديره فيبطل عملها إذا وجدت إن نحو إلخ والمعطوف والمعطوف عليه تفصيل لقوله فإن فقد شرط إلخ فانتظمت عبارة الشارح.

---

[٢١٩] البيت من البسيط، والقائل مجهول، والبيت فى التصريح [١/١٩٦]. والشذور [١٩٤].

[٢٢٠] وَمَا ٱلدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ ٱلْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبَا

فشاذ أو مؤوّل . وكذا يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها نحو ما قام زيد . ومنه قوله :

[٢٢١] وَمَا خُذَّلٌ قَوْمِي فأُخْضَعَ لِلْعِدَا وَلَكِنْ إِذَا أَدْعُوهُمُ فَهُمُ هُـمُ

وأما قول الفرزدق :

[٢٢٢] فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ ٱللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُم قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرُ

فشاذ وقيل غلط سببه أنه تميمي وأراد أن يتكلم بلغة الحجاز ، و لم يدر أن من شرط النصب

(قوله بإلا) خرج الانتقاض بغير فلا يبطل العمل عند البصريين نحو : ما زيد غير قائم **(قوله وما الدهر)** قال الناصر : المراد به نفس الفلك مجازا لا حركته فيكون اسم عين فصح أنه من باب ما زيد إلا سيرا والمنجون الدولاب الذى يسقى عليه الماء وضم داله أكثر من فتحها **(قوله أو مؤوّل)** بجعله من باب ما زيد إلا سيرا . والأصل وما الدهر إلا يدور دوران منجنون وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذبا أى تعذيبا فهما منصوبان على المفعولية المطلقة لفعلين محذوفين مختلفين بتقدير مضاف فى الأول وجعل معذبا مصدرا ميميا بمعنى تعذيبا أو مؤوّل بجعلهما مفعولين لفعلين محذوفين متحدين أى يشبه منجنونا ويشبه معذبا وهذا أقل كلفة **(قوله نحو ما قائم زيد)** أى على جعل قائم خبرا أما على جعله مبتدأ رافعا لمكتفى به عن الخبر فلا إشكال فى بقاء العمل لبقاء التركيب والمرفوع بالمبتدأ فى هذه الحالة فاعل بالوصف أغنى عن خبر ما على ما تقدم قاله شيخنا السيد **(قوله وقيل غلط)** أى لحن وفيه أن المعروف أن العربى لا يقدر أن يلحن كما أنه لا يقدر أن ينطق بغير لغته كذا فى

[شواهد ما ولا ولات ولن المشبهات بليس]

[٢٢٠] منع بعضهم الاحتجاج به وهو من الطويل أى وما الزمان إلا يدور دوران منجنون تارة يرفع وتارة يضع ، وهو بفتح الميم الدولاب التى يستقى عليها . فيكون انتصابه كنصب المصادر ، أو بفعل محذوف أى وما الدهر إلا يشبه منجنونا . وزعم ابن باب شاد أن أصله إلا كمنجنون ثم حذف الجار فانتصب المجرور ورواه المازنى « أرى الدهر إلا (منجنونا) بأهله » ثم حكم بزيادة إلا وتبعه ابن مالك فيه . والأول هو المحفوظ ، والشاهد فى منجنونا ومعذبا حيث نصبا مع بطلان عمل ما بدخول إلا . قال ابن الناظم : هذا نادر وسكت عن تأويله وقد ذكرناه .

[٢٢١] هو من الطويل . وخذل بضم الخاء جمع خاذل من خذله إذا ترك عونه . ونصره وهو خبر ما . وقومى اسمه وفيه الشاهد حيث أبطل فيه عمل ما لتقدم خبرها على اسمها **(قوله فأخضع)** بالنصب لأنه جواب النفى والتقدير فإنا أخضع . والعدى بكسر العين جمع عدو **(قوله فهم هم)** مبتدأ وخبر جواب الشرط فلذلك دخلت عليها الفاء أى هم الكاملون فى الشجاعة الكاملة .

[٢٢٢] قاله الفرزدق . وهو من قصيدة من البسيط يمدح بها عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه . فأصبحوا بمعنى صاروا . وقوله قد أعاد له نعمتهم . حال ، ويروى دولتهم . وإذ للتعليل . وهم قريش مبتدأ وخبر . وإذ الثانى عطف عليه ، والشاهد فى مثلهم حيث نصب مع تقدمه على اسم ما وهو نادر . قيل : هذا من غلط الفرزدق لانه تميمى وليس من لغته نصب الخبر ، فقصد أن يتكلم باللغة الحجازية و لم يعلم أن من شرط نصب الخبر تأخره فغلط . وقيل : هو نصب على الحال لأنه صفة لبشر ، وصفة النكرة إذا تقدمت عليها نصبت على الحال . والتقدير وإذ ما فى الدنيا بشر حال كونه مثلهم . وقيل : ظرف والتقدير وإذ ما مكانهم بشر أى فى مثل حالهم .

عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر وقيل مؤول .

(تنبيهان): الأول في التسهيل : وقد تعمل متوسطا خبرها وموجبا بإلا وفاقا لسيبويه في الأول وليونس في الثاني[1] . الثاني اقتضى إطلاقه منع العمل عند توسط الخبر ولو كان ظرفا أو مجرورا . قال في شرح الكافية[2] : من النحويين من يرى عمل ما إذا تقدم خبرها وكان ظرفا أو مجرورا وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور **(وَسَبْقَ حَرْفِ جَرّ)** مع مجروره

الروداني . ثم قال : والذي ينبغي ألا يشك فيه أن ذلك إذا ترك العربي وسليقته أما لو أراد النطق بالخطأ أو بلغة غيره فلا يشك في أنه لا يعجز عن ذلك . وقد تكلمت العرب بلغة الحبش واللغة العبرانية وغيرها وأبو الأسود عربي ، وقد حكى قول بنته لأمير المؤمنين عليّ ما أشد الحر بالرفع ، فقول سيبويه في قصته مع الكسائي في مسألة كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي مرهم يا أمير المؤمنين أن ينطقوا بذلك لابد من تأويله كأن يقال المراد مر من لم يسمع مقالة الكسائي ولم يدر القصة أو نحو ذلك مما يقتضي نطقهم على سليقتهم الذي هو المعيار ا هـ وهو كلام في غاية النفاسة طالما جرى في نفسي **(قوله وقيل مؤول)** أي بأن فتحته بناء لإضافته إلى مبني فهو في محل رفع بالابتداء أو بأن الخبر محذوف أي موجود ومثلهم حال من الضمير في الخبر وإنما قدرنا الخبر مرفوعا لما علم من أن الشاعر تميمي **(قوله وفاقا لسيبويه في الأول)** رد بأن المنصوص عن سيبويه المنع والمجوز إنما هو الجرمي والفراء **(قوله اقتضى إطلاقه)** لا يقال قوله وسبق إلخ يقيد هذا الإطلاق لشموله نفس الخبر ومعموله والتمثيل بالمعمول في قوله كما بي إلخ لا يخصص والقاعدة حمل المطلق على المقيد لأنا نقول عادته إعطاء الحكم بالمثال مع أن التعميم مبني على مذهب ابن عصفور المخالف للجمهور ومنهم المصنف **(قوله وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور)** وتأييده بقياسه على معمول الخبر بالفرق بأنه يتوسع في الفضلة ما لا يتوسع في العمدة . فإن قيل : قد اغتفروا تقدم خبر إن وأخواتها على اسمها إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا . أجيب بأن هذه الحروف ضعيفة لأنها فرع الفرع لأنها محمولة على ليس وليس محمولة على كان على ما قيل بخلاف إن وأخواتها **(قوله وسبق إلخ)** أشار به كما تقدم إلى شرط رابع وهو ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها إذا كان غير ظرف أو جار ومجرور لأن هذه الأحرف ضعيفة العمل فلا تقوى على أن يتصرف معها ، ويؤخذ من العلة منع تقديم معمول الخبر على الخبر نفسه ومنع تقديم معمول الاسم عليه فلا يقال ما زيد طعامك آكلا ولا ما زيدا ضارب قائما للزوم الفصل بينها وبين معمولها بأجنبي وإن تردد فيهما سم كذا في يس واستظهر البعض عدم بطلان العمل بتقدم معمول الخبر على الخبر . وللنفس ميل إليه لأن الفصل فيه ليس بين ما ومعموليها معا بخلاف تقدم معمول الاسم عليه . وانظر هل يجوز تقدم معمول الاسم عليه إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا للتوسع فيهما أولا .

---

(١) انظر تسهيل الفوائد صـ (٥٧) . (٢) شرح الكافية لابن الحاجب أعاننا الله على إتمامه .

(**أَوْ ظَرْفٍ**) مدخولى ما مع بقاء العمل (**كما * بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا**) وما عندك زيد قائما (**أَجَازَ الْعُلَمَا**) سبق مصدر نصب بالمفعولية لأجاز مضاف إلى فاعله ، والمراد أنه يجوز تقديم معمول خبر ما على اسمها إذا كان ظرفا أو مجرورا كما مثل . ومنه قوله :

[٢٢٣] **بِأُهْبَةِ حَزْمٍ لُذْ وَإِنْ كُنْتَ آمِنًا فَمَا كُلَّ حِينٍ مَنْ تُوالِى مُوَالِيَا**

فإن كان غير ظرف أو مجرور بطل العمل نحو ما طعامك زيد آكل . ومنه قوله :

[٢٢٤] **وَقَالُوا تَعَرَّفْهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِنًى وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ**

وأجاز ابن كيسان بقاء العمل والحالة هذه (**وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلٰكِنْ أَوْ بِبَلْ * مِنْ بَعْدِ**) خبر (**مَنْصُوبٍ بِمَا**) الحجازية (**الْزَمْ حَيْثُ حَلّْ**) رفع مصدر نصب بالمفعولية لا لزم مضاف إلى مفعوله ، والفاعل محذوف ، والتقدير الزم رفعك معطوفا بلكن أو ببل إلى آخره . وإنما وجب الرفع لكونه خبر مبتدأ مقدر . ولا يجوز نصبه عطفًا على خبر ما لأنه موجب وهى لا تعمل فى

(**قوله أو ظرف**) لا يبعد أن أو مانعة خلو تجوز الجمع (**قوله مدخولى ما**) مفعول سبق دفع به توهم أن المراد سبق ذلك على ما لامتناعه لأن مالها الصدارة (**قوله والمراد إلخ**) عبر بالمراد لإيهام العبارة شمول نفس الخبر أيضا (**قوله بأهبة حزم**) الأهبة كما فى القاموس العدة بالضم (**قوله وإن كنت آمنا**) عطف على محذوف أى إن لم تكن آمنا وإن كنت آمنا ، أو الواو للحال وإن وصلية فيكون خلاف هذه الحالة مفهوما بالأولى والشاهد فى تقدم كل حين لأن كل بحسب ما بعدها ظرف فتكون هى ظرفا (**قوله تعرفها المنازل**) أى اطلب معرفتها فى المنازل . والشاهد فى قوله وما كل إلخ حيث أهمل ما عند تقدم معمول خبرها الذى ليس ظرفا ولا مجرورا ، هذا على رواية نصب كل ، أما على رواية رفعه فكل اسمها وجملة أنا عارف فى محل نصب خبرها والعائد محذوف أى عارفه . ولا شاهد فيه حينئذ (**قوله من بعد منصوب**) أى أو مجرور بالباء الزائدة ولا يجوز جره ، سم (**قوله ولا يجوز نصبه**) أى على رأى الجمهور أما على رأى يونس المتقدم من عدم اشتراط بقاء النفى فالنصب جائز (**قوله لأنه موجب**) أى على مذهب الجمهور وأجاز المبرد كون بل ناقلة النفى إلى ما بعدها فعليه يجوز ما زيد قائماً بل قاعدًا بالنصب

---

[٢٢٣] هو أيضا من الطويل . والباء فى بأهبة تتعلق بلذ ، وهو أمر من لاذ والأهبة فى الأصل عدة الحرب ، ولكن المراد ههنا الاستعداد والتهيؤ . والحزم ضبط الأمر ، وإن كنت آمنا معطوفة على محذوف أى إن لم تكن آمنا وإن كنت آمنا (**قوله فما**) الفاء للتعليل ، وما بمعنى ليس ومن فى محل الرفع اسمه ومواليا خبره ، وكان حين نصب على الظرف وهو معمول الخبر ، فلما تقدم لم يبطل عمل ما . وفيه الشاهد لأن المعمول الخبر إذا كان ظرفا أو مجرورا لا يبطل به العمل إذا تقدم على اسمها فافهم .

[٢٢٤] قاله مزاحم بن الحارث العقيلى شاعر إسلامى . وهو من الطويل ، يقال تعرفت ما عند فلان أى تطلبت حتى عرفت ، والضمير يرجع إلى محبوبته . والمنازل نصب على الظرفية . ومنى قرية ينحر بها الهدايا . أراد أنه اجتمع بها فى الحج ثم فقدها فسأل عنها فقالوا تعرفها وسل عنها فى منازل الحج من منى ، فقال : لا أعرف كل من وافى منى حتى أسأل عنها (**قوله وما**) نفى ، وكل نصب على أنه مفعول عارف على لغة تميم وليس بظرف . ويجوز أن يرفع على أنه اسم ما والجملة أعنى أنا عارف خبرها ، والعائد محذوف أى عارفه . والشاهد فيه على إبطال عمل ما لا يلائها معمول الخبر .

الموجب ، تقول : ما زيد قائما ، وما عمرو شجاعًا لكن كريم ، أى بل هو قاعد ولكن هو كريم . فإن كان العطف بحرف لا يوجب كالواو والفاء جاز الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعد ولا قاعدا . والأرجح النصب .

(تنبيه): قد عرفت أن تسمية ما بعد بل ولكن معطوفا مجاز إذ ليس بمعطوف ، وإنما هو خبر مبتدأ مقدر ؟ وبل ولكن حرفا ابتداء **(وَبَعْدَمَا)** النافية **(وَلَيْسَ جَرَّالبَا)** الزائدة

أى بل ما هو قاعدا أفاده اللقانى وفيه إشكال لأن نقل النفى إلى ما بعد العاطف صير ما قبله غير منفى فما وجه نصبه وجوابه أن النفى إنما انتقل بعد تمام العمل فالنصب متجه **(قوله جاز الرفع)** أى على إضمار مبتدأ أو اتباعا لمحل الخبر قبل دخول الناسخ بناء على مذهب من لا يشترط بقاء المحرز أى وجود الطالب للمحل **(قوله ولا قاعدا)** لا زائدة للتأكيد **(قوله قد عرفت)** أى من قوله لكونه خبر مبتدأ مقدر **(قوله مجاز)** أى بالاستعارة التصريحية لعلاقة المشابهة الصورية **(قوله وبعدما)** أى عاملة أو مهملة ما لم يكن إهمالها لانتقاض النفى فإن كان له لم تدخل الباء لأن الكلام حينئذ إيجاب **(قوله وليس)** أى غير الاستثنائية لأنها بمعنى إلا ومصحوب إلا لا يقترن بالباء كذا فى التصريح وسيأتى عن ابن هشام ما يوافقه **(قوله جرالبا الخبر)** بشرط عدم نقض نفيه بإلا كما تقدم فلا يجوز ما زيد إلا بقائم وقبوله الإيجاب فلا يجوز ما مثلك بأحد وألا يكون فى الاستثناء فلا يجوز قام القوم ليس بزيد أو لا يكون بزيد نقله يس عن ابن هشام . وكالخبر الاسم إذا وقع فى موضع الخبر على قلة كقراءة بعضهم : « ليس البرّ بأن تولوا[*] وجوهكم » بنصب البرّ وهذه الباء لتأكيد النفى على مذهب الكوفيين وهو الصحيح . وقال البصريون لدفع توهم الإثبات لأن السامع قد لا يسمع أول الكلام . وقيل : إنما زيد الحرف سواء كان الباء أو غيرها لا تساع دائرة الكلام إذ ربما لا يتمكن المتكلم من نظمه أو سجعه إلا بزيادة الحرف ومحل المجرور بها نصب على الإعمال وعليه يحمل ما ورد فى القرآن لأن الخبر ما لم يقع فى القرآن مجردا من الباء إلا منصوبًا ورفع على الإهمال **(فائدة)** قال فى التسهيل : وقد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها . قال الدماميني : وهذا هو المعروف عندهم بالعطف على التوهم والذى عليه جمهور النحاة أنه غير مقيس . ثم قال فى التسهيل : ويندر ذلك أى جر المعطوف على الخبر المذكور فى غير ليس وما ، ثم قال : وإن ولى العاطف بعد خبر ليس أو ما وصف يتلوه سببى نحو ليس أو ما زيد قائما ولا ذاهبا أخوه أعطى الوصف ماله مفردا فينصب أو يجر على التوهم ورفع به السببى وهو أخوه فى المثال أو جعلا مبتدأ وخبرا فترفعهما ويتطابق الوصف حينئذ والمبتدأ فتقول : ولا ذاهبان أخواه ولا ذاهبون إخوته . ولك أن تجعل الوصف مبتدأ والسببى فاعلا به أغنى عن الخبر لاعتماده على النفى وإن تلاه أجنبى عطف بعد ليس على اسمها والوصف على خبرها فتقول ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو ،

(الْخَبَرْ) كثيرا نحو : ﴿ وما ربك بظلام ﴾ [فصلت : ٤٦] ، ﴿ أليس الله بكاف عبده ﴾ [الزمر : ٣٦] (وَبَعْدَ لَا) النافية (وَنَفْيِ كَانَ) وبقية النواسخ (قَدْ يُجَرْ) قليلا من ذلك قوله :

[٢٢٥] فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ   بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ ابْنِ قَارِب

وقوله :

[٢٢٦] وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ   بِأَعْجَلِهِم إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

وقوله :

[٢٢٧] دَعَانِي أَخِي وَالْخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ   فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدَدِ

وإن جر بالباء على الأصح جر الوصف المذكور وليس ذلك من العطف على معمولى عامين مختلفين لأن جر المعطوف بباء مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة ويتعين رفع الوصف المعطوف مع ما سواء نصبت خبرها أو جررته بالباء لأن خبرها لا يتقدم على اسمها فكذا خبر ما عطف على اسمها فيرجع العطف حينئذ إلى عطف الجمل ا هـ مع زيادة من شرحه للدماميني **(قوله وبعد لا)** أى عاملة عمل إن أو عمل ليس **(قوله ونفى كان)** أى وكان المنفية أى غير الاستثنائية كما مر **(قوله وبقية النواسخ)** عطف على كان فنفى مسلط عليها والمراد النواسخ غير إن وأخواتها وغير كاد وأخواتها **(قوله قليلا)** أتى به دفعا لتوهم أن قد ليست للتقليل **(قوله فكن)** الخطاب للنبى ﷺ ، والفتيل : الخيط الذى فى شق النواة وهو منصوب على النيابة عن المفعول المطلق أى إغناء ما ، وقوله عن سواد ابن قارب من وضع الظاهر موضع المضمر **(قوله إذ أجشع)** من الجشع وهو شدة الحرص على الأكل ، وأعجل بمعنى عجل كما فى التصريح ولا بقاء أعجل على ظاهره وجه .

---

[٢٢٥] قاله سواد بن قارب السدوسى الصحابى رضى الله عنه . وهو من قصيدة من الطويل . والشاهد فى قوله لاذ وشفاعة بمغن حيث جاءت لا بمعنى ليس ، ودخلت الباء الزائدة فى خبرها كما تدخل فى خبر ليس . وفتيلا بفتح الفاء وهو الخيط الذى يكون فى شق النواة نصب على أنه مفعول مغن ، والأصل قدر فتيل كما فى قوله تعالى : ﴿ **ولا يظلمون فتيلا** ﴾ .

[٢٢٦] قاله الشنفرى الأزدى عمرو بن براق . وهو من قصيدة من الطويل . والشاهد فى قوله بأعجلهم حيث دخلت الباء فيه وهو خبر كان المنفى . وإذ للظرف بمعنى حين مضاف إلى الجملة التى بعده ، والعامل فيه أعجلهم . وأجشع القوم مبتدأ وأعجل خبره وهو من الجشع بالجيم وهو الحرص على الأكل . قال الجوهرى : هو أشد الحرص .

[٢٢٧] قاله دريد بن الصمة ، قتل يوم حنين كافرا . وهو من قصيدة من الطويل **(قوله والخيل)** بينى وبينه جملة حالية . وأراد بالخيل الفرسان . وأخوه عبد الله وكان قتل وجعل دريد يندب وهو جريح والشاهد فى بقعدد حيث دخلت الباء فيه وهو مفعول ثان لوجد لتقدم النفى عليه وهو بضم القاف وسكون العين وضم الدال الأولى وفتحها . والمعنى ههنا لم يجدنى ضعيفا متأخرا والمعنى طلبنى فى الحرب والحال أن الفرسان بينى وبينه ولما طلبنى لم يجدنى متأخرا .

وربما أجروا الاستفهام مجرى النفي لشبهه إياه كقوله :

[٢٢٨] يَقولُ إذا اقلَوْلَى عليها وأقرَدَتْ ألا هَلْ أخو عَيشٍ لذيذٍ بدائِم

وَندر في غير ذلك كخبر إنَّ ولكنَّ وليت في قوله :

[٢٢٩] فإنْ تَنْأَ عَنْهَا حِقْبَةً لا تُلاقِها فانك مِنَّا أحدَثْتَ بالمجرَّبِ

وقوله :

[٢٣٠] وَلَكِنَّ أجرًا لوْ فَعَلْتَ بِهَيِّنٍ وهلْ يُنكَرُ المعروفُ في النَّاسِ والأجرُ

(قوله والخيل) يعني الفرسان ، والقعدد بضم القاف فسكون المهملة فضم الدال وفتحها الضعيف المتأخر ، قاله العيني **(قوله أجروا الاستفهام)** ظاهره ولو غير إبطالي . وفي التصريح أن هل في البيت للجحد **(قوله لشبهه إياه)** أي في عدم تحقق مدخول كل **(قوله يقول إلخ)** هو هجو من الفرزدق لجرير بأن قومه كليبا يأتون الأتن فالضمير في يقول إلى الكلبي ، إذا اقلولى أي ارتفع على الأتان . وأقردت الأتان بالقاف : لصقت بالأرض وسكنت ألا هل إلخ مقول القول . واعترض البعض الاستشهاد بهذا بأنه خروج عما نحن فيه إذ الكلام في زيادة الباء بعد الناسخ وهو مدفوع بأن قول الشارح : وربما أجروا الاستفهام غير مقيد بأن يكون الاستفهام داخلا على ناسخ وإن أوهمته عبارته بل هو أعم والمعنى ربما أجروا الاستفهام الموجود في الكلام مجرى النفي الداخل على الناسخ فالاستشهاد بالبيت في محله **(قوله وندر)** أي قل جدا **(قوله كخبران إلخ)** وكالحال في ما جاءني زيد براكب **(قوله فإن تنأ)** أي تبعد عنها أي عن أم جندب المذكورة في قوله أول القصيدة :

خليليّ مرّا بي على أم جندب لنقضي حاجات الفؤاد المعذب

---

[٢٢٨] قاله الفرزدق وصدره : * تقول إذا اقلولى عليها وأقردت *
وهو من قصيدة من الطويل يهجو بها جريرا وكليبا رهطه ويرميهم بإتيان الأتن كما أن بني فزارة يرمون بإتيان الإبل **(قوله اقلولى)** أي يقول الكلبي إذا ارتفع على الأتان وأقردت الأتان بالقاف يعني لصقت بالأرض وسكنت **(قوله ألا ليت إلخ)** مقول القول **(وقوله ذا)** اسم ليت والعيش بدل منه واللذيذ صفته وبدائم خبره . وفيه الشاهد حيث زيدت الباء في خبر ليت . وروى الجوهري الأهل أخو عيش لذيذ بدائم . وعليه تكون الباء زائدة في خبر المبتدأ الذي دخلت عليه هل لشبهها بالنفي . وقد صرف بعضهم معنى البيت إلى معنى حسن ولكنه ليس مراد الشاعر وهو أن الجنازة تقول بلسان الحال إذا ارتفع عليها الميت والحال إنها أقردت أي سكنت : ألا هل صاحب عيش لذيذ يدوم في عيشه ؟ والحامل لذلك عدم إطلاعهم على السابق واللاحق .

[٢٢٩] البيت من الطويل ، وقائله امرؤ القيس الكندي . والشاهد فيه زيادة « الباء » في خبر « إن » في قوله : « بالمجرب » وذلك على سبيل القلة .

[٢٣٠] هو من الطويل . والشاهد في بهين حيث دخلت عليه الباء وهو خبر لكن لشبهه بالفاعل وهو نادر **(قوله لو فعلت)** معترض بين اسم لكن وخبره ، ومفعوله محذوف أي لو فعلته ، وجواب لو محذوف ، والتقدير ولكن أجراهين لو فعلته هين . وهل للنفي **(قوله والأجر)** مرفوع عطفا على المعروف .

وقوله :

[٢٣١] **أَلَا لَيْتَ ذَا العَيْشِ اللَّذِيذِ بدائِمِ**

على إحدى الروايتين . وإنما دخلت في خبر إن في قوله : ﴿ **أو لم يروا أن الله الذى خلق السموات والأرض ولم يعى بخلقهن بقادر** ﴾ [الأحقاف : ٣٣] ، لأنه في معنى أو ليس الله بقادر .

(تنبيهات)*: الأول لا فرق في دخول الباء في خبر ما بين أن تكون حجازية أو تميمية كما اقتضاه إطلاقه وصرح به في غير هذا الكتاب . وزعم أبو على أن دخول الباء مخصوص بالحجازية وتبعه على ذلك الزمخشرى وهو مردود ، فقد نقل سيبويه ذلك عن تميم وهو موجود في أشعارهم فلا التفات إلى من منع ذلك . الثاني اقتضى إطلاقه أيضا أنه لا فرق في ذلك بين العاملة والتي بطل عملها بدخول إن ، وقد صرح بذلك في غير هذا الكتاب . ومنه قوله :

[٢٣٢] **لَعَمْرُكَ مَا إِنْ أَبُو مَالِكٍ بِوَاهٍ وَلَا بِضَعِيفٍ قُوَاهُ**

حقبة أي مدة ، لا تلاقها بدل من تنأ لأن عدم الملاقاة هو النأى كما قاله زكريا **(قوله لو فعلت)** معترض بين اسم لكن وخبرها وجواب لو محذوف أى لو فعلته لأصبت أو هى للتمنى **(قوله وإنما دخلت إلخ)** جواب عما يرد على قوله وندر . وحاصله كيف تدعى ندور ما ذكر مع وقوعه في القرآن المنزه عن وقوع النادر استعمالا . وحاصل الجواب أن دخولها في الآية لأن مدخولها يؤول بحسب المعنى إلى خبر ليس **(قوله لأنه في معنى إلخ)** بدليل التصريح به في قوله تعالى : ﴿ **أو ليس الذى خلق السموات والأرض بقادر** ﴾ ، أو يقال لأن أنّ ومعموليها سدا مسد مفعولى يروا العلمية وهى من النواسخ فمدخولها جزء من معمولى الناسخ فكأنه معموله وقد أجاز الزجاج القياس على ما في الآية أجاز ما ظننت أن أحدا بقائم **(قوله في خبر ما)** الإضافة لأدنى ملابسة بالنسبة للتميمية لأنها خبر لها أى الخبر الواقع في حيزها .

(قوله وتبعه على ذلك الزمخشرى) بناء منهما على أن المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر وليس كذلك فإن المقتضى نفيه ا هـ دمامينى أى بدليل دخولها في نحو لم أكن بقائم وامتناعها في كنت قائما . **(قوله في أشعارهم)** كقول الفرزدق :

* **لعمرك ما معن بتارك حقه** *

---

[٢٣١] هو عجز البيت . وهو الشاهد السابق برقم (٢١٩) .

[٢٣٢] البيت من المتقارب ، وقائله المتنخل الهذلى في رثاء أبيه . والشاهد فيه زيادة الباء في خبر « ما » .

الثالث إقتضى إطلاقه أيضا أنه لا فرق فى لا بين العاملة عمل ليس كما تقدم والعاملة عمل إن ، نحو قولهم : لا خير بخير بعده النار أى لا خير خير (**فِى ٱلنَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لَا**) النافية بشرط بقاء النفى والترتيب على ما مر ، وهو أيضا خاص بلغة الحجاز دون تميم . ومنه قوله :

[٢٣٣] **تعَزَّ فلَا شيءٌ على الأرضِ بَاقيَا ۝ وَلا وَزَرٌ مِما قضى ٱللهُ واقيَا**

(**قوله بدخول إن**) أى أو بعدم الترتيب لا بانتقاض النفى بإلا فالمفهوم فيه تفصيل فلا اعتراض (**قوله لا خير بخير**) بحث فيه باحتمال كون الباء ظرفية لا زائدة والخبر الجار والمجرور . وأجاب غير واحد كالبعض بأن هذا الاحتمال الظاهر وإن ادعى الدمامينى ظهوره . وأنا أقول لابد من التزام هذا الاحتمال أو التزام كون الكلام على زيادة الباء مقلوبا لأن المعنى المقصود من هذا الكلام نفى كينونة الخير فى الخير الذى بعده النار أى نفى وجود شيء من الخير الذى بعده النار وهذا إنما يفيده الكلام إذا جعل مقلوبا والأصل لا خير بعده النار خير ، وليس المقصود نفى الخيرية التى بعدها النار عن الخير كما يفيده جعل الباء زائدة من غير التزام القلب لأن معنى كون لا لنفى الجنس أنها لنفى الخبر عن الجنس . فإن قلت : يغنى عن التزام القلب جعل بعده النار صفة لاسم لا . قلت : يلزم حينئذ الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبى وهو خير وحيث كانت دعوى الزيادة محوجة إلى ارتكاب القلب الذى هو خلاف الأصل كان احتمال الظرفية هو الظاهر وفاقا للدمامينى فتدبره فإنه فى غاية الحسن والمتانة .

(**قوله فى النكرات**) إنما اختص عمل لا بالنكرات لأنها عند الإطلاق لنفى الجنس برجحان والوحدة بمرجوحية وكلاهما بالنكرات أنسب ا هـ سم أما التى لنفى الجنس نصا فعاملة عمل إن وأورد على تخصيص عمل لا بالنكرات أنه وقع فى أمثلة سيبويه ما زيد ذاهبا ولا أخوه قاعدًا . وأجيب بأنه لا عمل للا بل هى زائدة والاسمان تابعان لمعمولى ما قاله المصرح (**قوله كليس**) حال من لا أو مفعول مطلق على معنى عملا كعمل ليس (**قوله بشرط بقاء النفى والترتيب**) أى بين اسمها وخبرها ولم يقل وعدم الاقتران بأن لأنها لا تقترن بها أصلا فلا يحتاج إلى اشتراطه وبقى شرطان عدم تقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف أو جار ومجرور وألا تكون لنفى الجنس نصا ولا يرد البيت الآتى أعنى تعز إلخ لأن التنصيص على نفى الجنس فيه من القرينة الخارجية لا من نفس لا .

---

[٢٣٣] هو أيضا من الطويل . وتعز أمر من العزاء وهو الصبر والتسلى (**وقوله فلا شيء على الأرض باقيا**) جواب الأمر ولا فى الموضعين بمعنى ليس ، والشاهد فيهما حيث عمل عملها فيهما . والوزر : الملجأ ، والواقى : الحافظ . المعنى اصبر وتسل على ما أصابك من المصيبة فإنه لا يبقى شيء على وجه الأرض ولا ملجأ يقى الشخص ويحفظه مما قضى الله رب العالمين .

(تنبيهات) : الأول ذكر ابن الشجرى أنها أعملت فى معرفة ، وأنشد للنابغة الجعدى :

[٢٣٤] **وَحَلَّتْ سَوادَ القلبِ لا أَنَا باغِيًا … سِواها ولا عنْ حُبِّها مُتراخِيًا**

وتردد رأى الناظم فى هذا البيت ، فأجاز فى شرح التسهيل القياس عليه ، وتأوله فى شرح الكافية فقال : يمكن عندى أن يجعل أنا مرفوع فعل مضمر ناصب باغيا على الحال تقديره لا أرى باغيا ، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل . ويجوز أن يجعل أنا مبتدأ والفعل المقدر بعده خبرا ناصبًا باغيًا على الحال . ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه . ونظائره كثيرة منها قولهم حكمك مسمطا ، أى حكمك لك مسمطا أى مثبتا ، فجعل مسمطا وهو حال مغنيا عن عامله مع كونه غير فعل ، فأن يعامل باغيًا بذلك وعامله فعل أحق

(قوله على ما مر) أى من البيان قيل ومن الخلاف **(قوله تعز)** أن تصبر وتسلّ والوزر الملجأ ، والشاهد فى الشطرين وقيل : لا شاهد فى الشطر الأول لاحتمال أن باقيا حال من الضمير فى على الأرض وعلى الأرض خبر فيكون محتملا للرفع والنصب . وفيه أنا لو سلمنا أن على الأرض خبر لكان نصب الخبر فى الشطر الثانى قرينة على نصبه فى الأول وإلا كان تلفيقا بين لغتين فيكون الاستشهاد بالشطرين غاية الأمر أنه فى الأول بقرينة الثانى **(قوله سواد القلب)** أى حبته السوداء وباغيًا طالبًا **(قوله مرفوع فعل)** أى على أنه نائب فاعل **(قوله لا أرى)** أى لا أبصر إذ لو كانت علمية لكان المنصوب مفعولا ثانيا لا حالا ولعله لم يجعلها علمية والمنصوب مفعولا مع أنه أنسب بالمعنى لأن حذف غير القلبى أكثر من حذف القلبى **(قوله والفعل المقدر بعده)** إنما قدر بعده لما مر من وجوب تأخير الخبر الفعلى الرافع لضمير المبتدأ **(قوله هذا)** أى الوجه الثانى من باب الاستغناء بالمعمول إلخ أى من باب سد الحال مسد الخبر العامل فيها كما يؤخذ مما بعده أى قوله ونظائره إلخ فلا اعتراض بأن الوجه الأول فيه أيضا الاستغناء بالمعمول وهو أنا عن العامل وهو فعله المحذوف قاله شيخنا والبعض . ولك أن ترجع اسم الإشارة إلى التأويل بوجهيه ويكون التنظير على وجهه الأول بنحو حكمك مسمطا فى الاستغناء بمطلق معمول عن مطلق عامل وإن لم يكن المعمول حالا والعامل خبرا وحينئذ فلا اعتراض ولا جواب **(قوله حكمك مسمطا)** تقدم أن هذا شاذ فلا يناسب التنظير به .

---

[٢٣٤] قبله :

بَدَتْ فِعْلَ ذِى وُدٍ فَلَمَّا تَبِعْتُهَا … تَوَلَّتْ وَبَقَّتْ حَاجَتِى فِى فُؤَادِيَا

قالهما النابغة الجعدى الصحابى عمّر مائتين وأربعين سنة . قيل : اسمه عبد الله بن قيس . وقيل : قيس بن عبد الله . وقيل : حيان بن قيس : وهما من قصيدة من الطويل . ولم يورد أبو تمام فى حماسته غيرهما لكونهما مختارين وهى تنيف على عشرة أبيات **(قوله بدت)** أى ظهرت أى المحبوبة ويروى دنت . وفعل ذى ود نصب بنزع الخافض أى كفعل ذى ود أى محبة . وبقت بالتشديد ، ويروى وحلت حاجتى **(قوله فى فؤاديا)** أصله فؤادى بسكون ياء المتكلم ، فلما حركت للضرورة أشبعت بالألف . والشاهد فى قوله لا أنا باغيا حيث عمل لا بمعنى ليس فى المعرفة وهو شاذ . وقد ذهب إليه أبو الفتح وابن الشجرى . وأجيب بأن يجعل أنا مرفوعا بفعل مضمر وباغيا نصب على الحال تقديره لا أرى باغيا سواها أى طالبا غيرها ، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل . ويروى : ٭ **وحلت سواد القلب لا أنا مبتغى** ٭ فعلى هذا لا أيضا معملة ، ولكن سكّن ياء مبتغى للضرورة وسواد القلب حبته ، وكذلك سوداؤه وسويداؤه .

وأولى ، هذا لفظه . الثانى اقتضى كلامه مساواة لا لليس فى كثرة العمل وليس كذلك ، بل عملها عمل ليس قليل حتى منعه الفراء ومن وافقه[1] ، وقد نبه عليه فى غير هذا الكتاب . الثالث الغالب على خبر لا أن يكون محذوفا حتى قيل إن ذلك لازم كقوله :

[٢٣٥] مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرانِهَا فأنا ٱبْنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ

أى لا براح لى . والصحيح جواز ذكره كما تقدم (**وَقَدْ تَلِى لَاتَ وإن ذَا ٱلعَمَلَا**)

(قوله اقتضى كلامه) حيث شبه لا بليس ثم قال وقد تلى لات فأفاد أن إعمال لا كليس كثير ولعل مراد الشارح باقتضاء كلام المصنف المساواة فى الكثرة اقتضاؤه المساواة فى أصل الكثرة فلا يمنع كلام الشارح بأن الغالب ضعف المشبه عن المشبه به **(قوله قليل)** بل قيده فى شرح القطر بالشعر وجعله ابن الحاجب سماعيا وتبعه الجامى وعللت القلة بنقصان شبهها بليس لأنها للنفى مطلقا وليس لنفى الحال وما اقتضاه كلامه هنا صرح به فى تسهيله حيث قال : ويلحق بها أن النافية قليلا ولا كثيرا اهـ قال السيوطى : قال ابن مالك عمل لا أكثر من عمل أن ، وقال أبو حيان : الصواب عكسه لأن أن قد عملت نظما ونثرا ولا أعمالها قليل جدا بل لم يرد منه صريحا سوى البيت السابق اهـ **(قوله عن نيرانها)** أى الحرب وقوله فأنا ابن قيس إلخ علة للجواب المحذوف أى فأنا لا أصد لأنى ابن قيس والقافية مطلقة لا مقيدة بدليل بقية القوافى فلا يقال يحتمل أن لا عاملة عمل إن لأن ظهور الضم يمنع هذا الاحتمال ، قاله الرودانى **(قوله وقد تلى)** من ولى الشىء يليه ولاية إذا تولاه ويشترط لإعمال لات وإن عمل ليس ما اشترط فى ما إلا الشرط الأول لأن لا تزاد بعدهما فلا معنى لاشتراط عدم زيادتها بعدهما ويظهر قياسا على ما سبق فى ما أن تأكيدان النافية بأن نافية أخرى لا يبطل عملها وتزيد لات باشتراط أن يكون معمولاها اسمى زمان وقد للتحقيق بالنسبة للات وللتقليل النسبى بالنسبة لأن بناء على جواز استعمال المشترك فى معنييه فلا ينافى قوله صاحب التوضيح وعملها أى لات إجماع من العرب وعلى تسليم أن قد للتقليل بالنسبة إلى لات أيضا يقال الإجماع على الجواز فلا ينافى قلة الوقوع . فإن قلت : إذا أجمعت العرب على إعمالها فكيف منعه بعض النحاة كالأخفش ؟ قلت : معنى إجماع العرب على إعمالها كما فى الزودانى أنه وجد فى لغة الحجازيين والتميميين بعدها مرفوع وحده ومنصوب وحده فهذا مراده بالعمل المجمع عليه وهذا لا ينافى اختلاف النحاة فى ذلك الموجود هل هو معمول لها أولا .

[٢٣٥] قاله سعد بن مالك جد طرفة ، وهو من قصيدة من الكامل المرفل المضمر ، فإن « سن لا يراح » مستفعلاتن مضمر مرفل **(قوله من صد)** أى أعرض . ومن شرطية والضمير فى نيرانها يرجع إلى الحرب **(قوله فأنا)** مبتدأ وابن قيس خبره ، والجملة جواب الشرط . والشاهد فى قوله لابراح حيث استعمل لا بمعنى ليس ، والخبر محذوف أى لابراح لى ، أى ليس لى براح . قيل : يجوز أن يكون براح مبتدأ . ورد بأن لا الداخلة على الجملة الاسمية يجب إعمالها أو تكرارها فلما لم تتكرر علم أنها عاملة . ورد بأن هذا شعر فيجوز فيه أن ترد غير عاملة ولا مكررة . ورد بأن الأصل كون الكلام على غير الضرورة **(فإن قلت)** ما موقع لابراح ؟ قلت : مستأنفة كأنه قال أنا ابن قيس الذى عرفت بالشجاعة فلا يحتاج إلى البيان . ثم قال على سبيل الاستئناف لابراح لى . ويجوز أن يكون حالا مؤكدة كأنه قال أنا ابن قيس ثابتا فى الحرب نحو زيد أبوك عطوفا فافهم .

(١) وانظر شرح ابن عقيل فى ذلك [٣١٦/١] .

المذكور أما لات فأثبت سيبويه والجمهور عملها ، ونقل منعه عن الأخفش . وأما إن فأجاز إعمالها الكسائى وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين ، ومنعه جمهور البصريين . واختلف النقل عن سيبويه والمبرد ، والصحيح الإعمال ، فقد سمع نثرا ونظما ، فمن النثر قولهم : إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية . وجعل منه ابن جنى قراءة سعيد بن جبير : ﴿ **إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم** ﴾ [الأعراف : ١٩٤] ، على أن إن نافية رفعت الذين ونصبت عبادا أمثالكم خبرا ونعتا . والمعنى ليس الأصنام الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم فى الإتصاف بالعقل ، فلو كانوا أمثالكم وعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين ، فكيف حالكم فى عبادة من هو دونكم بعدم الحياة والإدراك ؟ ومن النظم قوله :

[٢٣٦] **إن هُوَ مُسْتَوْلِيًا على أَحَـدٍ إلَّا على أضْعَـفِ المَجَانيـنِ**

(قوله ذا العملا) اسم الإشارة راجع إلى عمل ليس فى قوله أعمال ليس لا إلى عمل لا فى قوله فى النكرات إلخ كما ظنه سم لكونه أقرب فاعترض وتبعه البعض بإشعار كلامه باشتراط التنكير مع لأت وإن وهو غير مسلم فى أن لأنها تعمل فى المعارف والنكرات بل قيل باشتراط المعرفة **(قوله ونقل منعه عن الأخفش)** وعليه فالمرفوع الذى يليها مبتدأ حذف خبره والمنصوب الذى يليها مفعول لفعل محذوف تقديره أرى مثلا أفاده فى التصريح **(قوله ومنعه جمهور البصريين)** ومما يتخرج عليه قول بعضهم إن قائم بتشديد النون أصله إن أنا قائم حذفت همزة أنا اعتباطا وأدغمت النون فى النون وحذفت ألفها للوصل ، ومثل هذا فى : ﴿ **لكنا هو الله ربى** ﴾ [الكهف : ٣٨] فأصله لكن أنا ففعل فيه ما مر وسمع إن قائما على الإعمال ، أفاده المغنى . قال الدمامينى : قرأ ابن عامر لكنا بإثبات ألف أنا وصلا ووقفا تعويضا بالألف عن الهمزة المحذوفة وغيره بإثباتها وقفا فقط على الأصل ا هـ وانظر لم لم ترسم أن قائما بألف عقب النون مع أنه القياس لثبوتها وقفا ولعله لدفع التباس إن خطا بأنا التى هى ضمير رفع منفصل وإعراب ﴿ **لكنا هو الله ربى** ﴾ لكن حرف استدراك أنا مبتدأ أول خبره الجملة بعده ورابطها ياء المتكلم وهو ضمير الشأن مبتدأ ثان خبره الجملة بعده ولا تحتاج لرابط لأنها عين المبتدأ والله مبتدأ ثالث خبره ربى . وهذه الآية مما اجتمع فيه الجملة الكبرى فقط والصغرى فقط باعتبارين **(قوله قراءة سعيد إلخ)** خرّجها بعضهم على أن إن مخففة من الثقيلة ناصبة للجزءين لتتوافق القراءتان إثباتا وهو تخريج على شاذ لأن نصبها الجزءين شاذ .

---

[٢٣٦] أنشده الكسائى . وهو من الوافر . والشاهد فى قوله إن ، فإنها نافية بمعنى ليس وعملت عملها وهو نادر **(قوله هو)** اسمها ومستوليا خبرها والاستثناء مفرغ . ويروى إلا على حزبه الملاعين . وفيه شاهد آخر وهو أن انتقاض النفى بعد الخبر لا يقدح فى العمل .

وقوله :

[٢٣٧] إنِ ٱلْمَرءُ مَيْتًا بانقِضاءِ حياتِهِ ولكنْ بأنْ يُبْغى عليهِ فيُخْذَلا

وقد عرفت أنه لا يشترط فى معموليها أن يكونا نكرتين .(وَمَا لِلَاتَ فِي سِوَى) اسم (حِينٍ) أى زمان (عَمَلْ) بل لا تعمل إلا فى أسماء الأحيان نحو حين وساعة وأوان . قال تعالى : ﴿ ولات حين مناص ﴾ [ص : ٣] . وقال الشاعر :

[٢٣٨] نَدِمَ ٱلْبُغاةُ ولاتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ

وقال الآخر :

[٢٣٩] طَلَبـوا صُلْحَنـا وَلَاتَ أَوَانٍ فأَجَبْنا أنْ لَيْسَ حِينَ بَقَـاءُ

(قوله خبرا ونعتا) على اللف والنشر المرتب (قوله والمعنى إلخ) أشار به إلى دفع التنافى بين القراءة المشهورة المثبتة للمثلية ومقابلها النافية لها . وحاصل الدفع أن النفى والإثبات لم يتواردا على مثلية واحدة فالمثبتة المماثلة فى العبودية والمنفية المماثلة فى الإنسانية وأحوالها كالعقل .

(قوله إلا على أضعف المجانين) يعلم منه أن انتقاض النفى بالنسبة إلى معمول الخبر لا يبطل عمل إن كما (قوله وقد عرفت) أى من الأمثلة (قوله فى سوى اسم حين) قدر اسم لدفع توهم أن المراد لفظ حين فقط كما قيل بذلك (قوله مناص) أى فرار .

(قوله ولات ساعة مندم) الواو للحال والمندم الندامة . (قوله أن ليس) أن تفسيرية واسم ليس ضمير مستتر عائد إلى الأوان . وقوله حين بقاء أي بقاء للصلح .

---

[٢٣٧] هو من الطويل . المعنى ليس المرء ميتا بانقضاء حياته ولكن إنما يموت إذا بغى عليه فيخذل عن النصر والعون . والشاهد فى قوله إن المرء ميتا حيث عمل فيه إن عمل ليس (قوله يبغى عليه) على صيغة المجهول . والتقدير ولكن يموت بأن يبغى عليه من البغى وهو الظلم (قوله فيخذلا) بالنصب عطف عليه فيترك نصره وعونه .

[٢٣٨] قاله محمد بن عيسى التيمى . وقيل مهلهل بن مالك الكنانى وهو من الكامل . والبغاة جمع باغ . والشاهد فى قوله ولات ساعة مندم حيث زيدت التاء بعد لات التى بمعنى ليس ، والجملة حال . والمعنى ندموا وقت لا ينفعهم الندم . والبغى مبتدأ ومرتع مبتغيه كلام إضافى مبتدأ ثان ، ووخيم خبره والجملة خبر الأول وهو من الوخامة .

[٢٣٩] قاله أبو زنيد المنذر بن حرملة الطائى ، مات على دين النصرانية . وقد أدرك الإسلام ، وكان عثمان رضى الله عنه يقربه ويدنى مجلسه . وهو من قصيدة طويلة من الخفيف . والشاهد فى قوله ولات أوان حيث وقع خبره لفظة أوان كالحين ، وهى حالية أى ليس الأوان أوان صلح ، فحذف المضاف إليه ثم بنى أوان كما بنى قبل وبعد عند حذف المضاف إليه ، ولكنه بنى على الكسر لشبهه بنزال فى الوزن ، ثم نون للضرورة ، وإن تفسيرية وليس للنفى ، واسمه محذوف . وقوله : حين بقاء خبره ، أى ليس الحين حين بقاء الصلح .

أى وليس الأوان أوان صلح فحذف المضاف إليه أوان منوى الثبوت ، وبنى كما فعل وبعد إلا أن أو أنا لشبهه بنزال وزنا بنى على الكسر ونوّن اضطرارا . وأما قوله :

[٢٤٠] لَهِفِى عَلَيْكِ لِلَهْفَةٍ من خائِفٍ   يَبْغِى جِوَارَكِ حِينَ لَاتَ مُجِيرُ

فارتفاع مجير على الابتداء أو الفاعلية ، أى لات يحصل مجير أو لات له مجير . ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان .

(تنبيه)*: للنحويين فى لات الواقع بعدها هنا كقوله :

[٢٤١] * حَنَّتْ نوارِ وَلَاتَ هُنَّا حَنَّتِ *

(قوله أى وليس إلخ) تفسير لقوله ولات أوان **(قوله منوىّ الثبوت)** .

أى معنى ليصح البناء **(قوله وبنى)** أى عند الجمهور وذهب الفراء إلى أنها قد يجربها الزمان كما فى البيت وقراءة بعضهم ولات حين مناص بالجر . وأجيب بأن الجر فى الآية على تقدير من الاستغراقية ويجوز ذلك فى البيت أيضا .

(قوله لشبهه بنزال إلخ) قد يستفاد منه جواز بناء أمام فى الحالة المذكورة على الكسر لشبهها بنزال فتأمل **(قوله بنى على الكسر)** قال البعض : ويحتمل أن يكون مبنيا على السكون على أصل التقاء الساكنين ونوّن للضرورة اهـ وهو فاسد لأن التقاء الساكنين يمنع البناء على السكون .

(بفتح الهاء) بفتح الهاء من باب فرح كما فى القاموس أى حزنى مبتدأ خبره عليك . أو للهفة أى لأجل لهفة أى أتحزّن عليك لأجل تحزن الخائف الذى يطلب جوارك أى إغاثتك .

(قوله فارتفاع مجير على الابتداء) والمسوّغ له وقوعه بعد النفى أو تقدم الخبر إلى هذا أشار بقوله أو لات له مجير **(قوله أو الفاعليه)** أى بفعل محذوف . **(قوله أى لات إلخ)** لف ونشر مشوّش **(قوله هنا)** أى بضم الهاء وتشديد النون مكسورتها ومفتوحتها لما مرّ أن الثلاثة جاءت للزمان .

---

[٢٤٠] قاله شمردل الليثى وهو من قصيدة من الكامل يرثى بها منصور بن زياد . أى حسرتى عليك من لهف إذا تحسر . ولهفى مبتدأ وعليك خبره أى حاصل عليك . واللام فى للهفة للتعليل ، أراد إنه يتلهف عليه لأجل تلهف الخائف الذى كان يطلب جواره . وقد قيل إنه كلهفة بكاف التشبيه أى يتلهف كتلهف الخائف ، ولكن الرواية بلام التعليل ، وأيضا فيه من المبالغة ما ليس فى الكاف **(قوله يبغى)** أن يطلب وجوارك مفعوله . وحين نصب على الظرف . ولات مهملة . وفيه الشاهد حيث أهملت من العمل لعدم دخولها على الزمان ، لأن شرط عملها كون معموليها اسمى زمان ، وعند الجمهور هى تعمل عمل ليس ولا يذكر بعدها إلا أحد المعمولين . والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع . وقوله مجير ، فاعل من أجار ، وارتفاعه بالابتداء وخبره محذوف . وتقديره حين لات مجير له .

مذهبان : أحدهما : أن لات مهملة لا اسم لها ولا خبر . وهنا فى موضع نصب على الظرفية لأنه إشارة إلى المكان . وحنت مع أن مقدرة قبلها فى موضع رفع بالابتداء ، والتقدير حنت نوار ولات هنالك حنين وهذا توجيه الفارسى . والثانى : أن تكون هنا اسم لات وحنت خبرها على حذف مضاف ، والتقدير وليس الوقت حنين . وهذا الوجه ضعيف لأن فيه إخراج هنا عن الظرفية وهى من الظروف التى لا تتصرف ، وفيه أيضا إعمال لات فى معرفة وإنما تعمل فى نكرة . واختصت لات بأنها لا يذكر معها معمولاها معا ، بل لابد من حذف أحدهما (**وَحَذْفُ ذِى الرَّفعِ**) منهما وهو الاسم (**فَشَا**) فتقدير ولات حين مناص ولات الحين حين مناص ، أى وليس الوقت وقت فرار ، فحذف الاسم وبقى الخبر (**وَٱلعكْسُ قَلّ**) جدا قرأ بعضهم شذوذا : ﴿ **ولات حين مناص** ﴾ [ص : ٣]، برفع حين على أنه اسمها والخبر محذوف[٢] ، والتقدير ولات حين مناص لهم ، أى كائنا لهم .

(**خاتمة**)*: أصل لات لا النافية زيدت عليها تاء التأنيث كما فى ربت وثمت ، قيل ليقوى شبهها بالفعل ، وقيل للمبالغة فى النفى كما فى نحو علامة ونسابة للمبالغة . وحركت

(**قوله ولات هنا**) بضم الهاء كما فى الدمامينى (**قوله وهنا فى موضع إلخ**) أى خبر مقدم (**قوله على حذف مضاف**) أى والفعل إذا أضيف إليه كان لمجرد الحدث فهو اسم حكما كما ذهب إليه بعضهم ومر بيانه (**قوله والتقدير وليس الوقت إلخ**) جرى على القليل من استعمال هنا للزمان ولم يجر على الكثير من استعمالها للمكان فرارا من عمل لات فى غير الزمان (**قوله وفيه أيضا إلخ**) وفيه أيضا الجمع بين معمولى لات وحذف المضاف إلى جملة (**قوله إعمال لات فى معرفة**) أى ظاهرة كما فى المغنى . وقوله : وإنما تعمل فى نكرة أى عملا ظاهرا فلا ينافى أن المقدر لابد أن يكون معرفة كما قاله المصنف ، وأشار إليه الشارح بقوله سابقا فليس الأوان أوان صلح ، وبقوله بعد ولات الحين حين مناص . قال المصنف : لأن المراد نفى كون الحين الخاص حينا ينوصون فيه لا نفى كون جنس الحين اهـ ولعل هذا إذا كان المقدر الاسم بدليل تقديرهم الخبر نكرة فى قراءة من رفع حين مناص (**قوله فشا**) أى كثر ، لأن الخبر محط الفائدة (**قوله أى كائنا لهم**) ظاهره جعل كائنا خبر لات وهو لا يصح لأن من شروط عملها كون معموليها اسمى زمان فيجب أن يقدر ولات حين مناص حينا كائنا لهم ، فيكون كائنا صفة للخبر لا خبرا (**قوله كما فى ربت وثمت**) أى فالتأنيث المستفاد من تاء لات للفظ . قال فى التصريح : زيادة التاء فى لات أحسن من زيادتها فى ربت وثمت لأن لات محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على إن (**قوله بالفعل**) يعنى ليس ، إذ بلحاق التاء لها صارت بوزن ليس وعدد حروفها (**قوله وقيل للمبالغة**) يرد عليه وقفهم عليها بالتاء غالبا كما فى الدمامينى (**قوله كما فى نحو علامة ونسابة**) التشبيه فى مطلق المبالغة فلا ينافى أن التاء فى لات لأصل المبالغة فى النفى وفى علامة ونسابة لزيادة المبالغة فى الإثبات .

---

(٢) وقال الزمخشرى صاحب الكشاف : والرفع على ولات حين مناص حاصلا لهم ـ وقرئ حين مناص بالكسر ـ انظر : الكشاف [٧١/٤] ، وانظر : كتاب البديع لابن خالويه صـ (١٢٩) فى مختصر شواذ القرآن .

فرقا بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل ، وليس لالتقاء الساكنين بدليل ربت وثمت فإنها فيهما متحركة مع تحريك ما قبلها . وقيل أصلها ليس قلبت الياء ألفا والسين تاء ، وهو ضعيف لوجهين : الأول أن فيه جمعًا بين إعلالين وهو مرفوض فى كلامهم لم يجىء منه الإماء وشاء ، ألا ترى أنهم لم يدغموا فى يطد ويتد فرارا من حذف الواو التى هى الفاء وقلب العين إلى جنس اللام . والثانى أن قلب الياء الساكنة ألفا وقلب السين تاء شاذان لا يقدم عليهما إلا بدليل ولا دليل والله أعلم .

[أفعال المقاربة]

اعلم أن هذا الباب يشتمل على ثلاثة أنواع من الفعل : أفعال المقاربة وهى ثلاثة :

(قوله وحركت إلخ) متعلق بالقول بأن التاء للتأنيث فكان الأوضح تقديمه على قوله وقيل للمبالغة **(قوله أصلها ليس)** أى بكسر الياء كما فى المغنى والتصريح وإن صرح الشارح بعد بأنها ساكنة فهى حينئذ فعل ماض . وقيل : هى ماضى يليت أى ينقص يقال لات يليت وألت يألت وبهما قرىء قوله تعالى : ﴿ **لا يلتكم من أعمالكم شيئا** ﴾ [الحجرات : ١٤] **(قوله والسين تاء)** كما قيل أصل ست سدس قلبت السين تاء وكذا الدال وأدغمت **(قوله بين إعلالين)** أى قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقلبت السين تاء **(قوله وهو مرفوض إلخ)** قال بعضهم : الحق عدم الرفض بدليل باب قه وعه ، بل قد يجتمع أكثر من إعلالين كما فى باب قضايا وخطايا فتدبر **(قوله الإماء وشاء)** أصلهما موه وشوه قلبت الواو ألفا والهاء همزة **(قوله فى يطد ويتد)** مضارعا وطد الشىء وطدا وطدة أثبته ، ووتده وتدا وتدة ثبته وأصلهما يوطد ويوتد حذفت الواو لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة **(قوله وقلب العين إلخ)** أى ليتأتى الإدغام **(قوله الياء الساكنة)** فيه أنها عند هذا القائل متحركة كما مر .

[أفعال المقاربة]

لم يقل كاد وأخواتها على قياس ما سبق لأن هذه العبارة تدل على أن كاد أم بابها ولا دليل عليه بخلاف أمية لأن أحداث أخوات كان داخلة تحت حدثها ولأن لها من التصرفات ما ليس لغيرها والمقاربة مفاعلة على غير بابها والمراد أصل القرب لأن الفعل هنا من واحد كسافر لا من اثنين كقاتل أفاده سم وتبعه البعض وغيره . ولك أن تجعلها على بابها لقرب كل من معنى الاسم ومعنى الخبر من الآخر وإن كانت دلالتها على قرب الخبر بالموضع وعلى قرب الاسم باللزوم . وهل عين كاد ياء أو واو قولان ، واستدل لكونها واوا بحكاية سيبويه كدت بضم الكاف أكاد ، وكان قياس مضارع هذه اللغة أكود لكنهم شذوا فقالوا أكاد ، وجعله ابن مالك من تداخل اللغتين فاستغنوا بمضارع كدت المكسورة الكاف عن مضارع مضمومها .

كاد وكرب وأوشك ، وضعت للدلالة على قرب اعلم أن هذا الباب يشتمل على ثلاثة أنواع من الفعل : أفعال المقاربة وهي ثلاثة : كاد وكرب وأوشك ، وضعت للدلالة الخبر . وأفعال الرجاء وهي أيضا ثلاثة : عسى وحرى واخلولق . وضعت للدلالة على رجاء الخبر . وبقية أفعال الباب للدلالة على الشروع في الخبر .وهي أنشأ وطفق وأخذ وجعل وعلق ، فتسمية الكل أفعال مقاربة من باب التغليب[1] **(كَكَانَ)** في العمل **(كَادَ وعَسَى لَكِنْ * غَيْرُ)** جملة فعل **(مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ)**

(قوله وضعت للدلالة إلخ) اللام تعليلية لا صلة الوضع فلا ينافي أن الموضوع له نفس قرب الخبر لا الدلالة عليه وكذا يقال فيما بعد **(قوله على قرب الخبر)** أي قرب معناه من مسمى الاسم وقربه منه لا يستلزم وقوعه بل قد يستحيل عادة كما في يكاد زيتها يضيء **(قوله على رجاء الخبر)** يعني الطمع في الخبر محبوبا والإشفاق أي الخوف منه مكروها ففي كلامه إطلاق الرجاء على الطمع والإشفاق وهو تغليب كما قاله يس . وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ **وعسى أن تكرهوا شيئا** ﴾ [البقرة : ٢١٦] ، الآية كما المغني . قال الدماميني : فالأولى للترجي والثانية للإشفاق بحسب ما في نفس الأمر أي ما كرهتموه من الغزو ينبغي أن يترجى لأنه خير لأن فيه إما الظفر والغنيمة أو الشهادة والجنة وأما أحببتموه من القعود عن الغزو ينبغي أن يكره لأن فيه الذلّ وحرمان الغنيمة والأجر . وقال الشمني : الأول لإشفاق المخاطبين نظرا إلى ما عندهم من الكراهية . والثاني لترجيهم نظرا إلى ما عندهم من المحبة **(قوله على الشروع)** أي التلبس بأول أجزاء الفعل **(قوله من بابا التغليب)** أي تغليب بعض أنواع الباب لشهرة غالبه وكثرة وقوعه في الكلام على بقية الأنواع فلا ترد شهرة عسى لأنها المشهورة فقط من نوعها وهو أفعال الرجاء . وما قاله الشارح أولى من قول صاحب التوضيح من باب تسمية الكل باسم جزئه لقول الناصر اللقاني تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن إطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة . وأما تسمية الأشياء المجتمعة من غير تركيب منها فتغليب كالعمرين والقمرين . هذا وقد قيل إن في أفعال الرجاء وأفعال الشروع أيضا مقاربة . وممن أفاد ذلك النيلي حيث قال المقاربة تختلف فتارة تكون لمقاربة الفعل من الرجاء كعسى لأن رجاء الفعل دنوّ لتقدير نيله ، وتارة تكون للأخذ فيه لأن الشروع في الفعل يلزمه القرب منه اهـ . وعلى هذا لا تغليب أيضا لأن الكل عليه أفعال مقاربة ولو بطريق الاستلزام ، أفاده الروداني **(قوله في العمل)** أي لا في كل أحكامها فإن الخبر لا يتقدم هنا ويجوز حذفه إن علم بخلافه في باب كان في المسألتين على كلام في الثانية مرّ وسنذكره . وأما توسط الخبر فجائز باتفاق إذا لم يقترن بأن وعلى أحد القولين إذا اقترن بأن وصححه ابن عصفور كذا في الهمع والدماميني . ولما كانت عبارة المصنف توهم عمل كاد في كل ما تعمل فيه كان دفع ذلك بالاستدراك **(قوله كاد وعسى)** أي وأخواتهما الآتية **(قوله لكن ندر إلخ)** قال الدماميني نقلا عن المصنف : وقع الخبر في هذا الباب غير مضارع تنبيها على أصل متروك وذلك أن سائر أفعال هذا الباب مثل كان في الدخول

---

(١) أي تغليبها في العمل وشهرتها في بابها وكثرة وقوعها فيه .

وأخواتهما من أفعال الباب (خبرٌ) فلذلك افترقا ببابين ، وغير جملة المضارع المفرد كقوله :

[٢٤٢] فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِبًا

وقوله :

[٢٤٣] لَا تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسِيتُ صَائِمًا

وأما : ﴿فطفق مسحًا بالسوق﴾ [ص : ٣٣] ، فالخبر محذوف أي يمسح مسحا .

على مبتدأ وخبر فالأصل أن يكون خبرها كخبر كان في وقوعه مفردا وجملة اسمية وفعلية وظرفا فترك الأصل والتزم كون الخبر مضارعا . ثم نبه على الأصل شذوذا في مواضع **(قوله غير جملة إلخ)** قدر جملة لأن الخبر ليس الفعل فقط لكن يرد أن خبرهما إذا اقترن بأن خرج من باب الجملة إلى باب المفرد إلا أن يراد الجملة ولو بحسب الصورة الظاهرة **(قوله وأخواتهما)** زاده دفعا لما يقال غير المضارع يصدق بالجملة الاسمية والماضوية وهما لم يخبر بهما عن كاد وعسى بالكلية وظاهر النظم يوهم ورودهما خبرا عنهما . وحاصل الدفع أن في المتن حذف الواو مع ما عطفت أي لهذين وأخواتهما والمعنى على التوزيع . ويجاب أيضا بأن غير نكرة في سياق الإثبات فلا عموم لها **(قوله فلذلك افترقا)** أي لاختصاص خبرها بما ذكر وهذا أيضا حكمة تأخيرها عما حمل على ليس مع أنها حروف وهذه أفعال **(قوله فأبت)** أي رجعت إلى فهم : قبيلة **(قوله لا تكثرن)** أي من العذل **(قوله أي يمسح مسحًا)** قيل فيه حذف عامل المصدر المؤكد وهو ممنوع عند الناظم . وأجيب بأنه ليس بمؤكد بل نوعي لتعلق ما بعده به وهو بالسوق أي فطفق يمسح السيف مسحًا كائنا بسوق الخيل وأعناقها .

[شواهد أفعال المقاربة]

[٢٤٢] قاله تأبط شرا واسمه ثابت بن جابر . وتمامه :

* وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ *

وهو من قصيدة من الطويل **(قوله فأبت)** أي رجعت . وفهم قبيلة . وهي فهم بن عمرو بن قيس بن غيلان . والشاهد في قوله : وما كدت آيبا حيث استعمل خبر كاد اسما مفردا وإنما قياسه الفعل . ويروى وما كنت آيبا فإن صح فلا استشهاد فيه . وكم خبرية بمعنى كثير وخبره قوله فارقتها أي وكم مثل هذه الخطة فارقتها والحال أنها تصفر : من صفير الصائر . ومثلها مجرور تمييز .

[٢٤٣] صدره : * أَكْثَرْتَ فِي ٱلْعَذْلِ مُلِحًّا دَائِمًا *

قال أبو حيان : هذا مجهول لم ينسبه الشراح إلى أحد فسقط الاحتجاج به . وكذا قال عبد الواحد في بغية الأمل **(قلت)** لو كان الأمر كذلك لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من كتاب سيبويه لم يعلم قائلها . وقد حرف ابن الشجري هذا الرجز فأنشده :

قُمْ قَائِمًا قُمْ قَائِمًا إِنِّي عَسِيتُ صَائِمًا

وإنما قائما صدر رجز آخر . وملحا حال من الإلحاح . ودائما صفته . ولا تكثرن نهي مؤكد بالنون الخفيفة . ويروى لا تلحني بمعنى لا تلمني . والشاهد في عسيت صائما . وذلك لأن الأصل أن يكون خبر عسى فعلا مضارعا وقد جاء ههنا مفردا وهو نادر .

والجملة الإسمية كقوله :

[٢٤٤] وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِى زِيَادٍ ... مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ

وجملة الماضى كقول ابن عباس رضى الله عنهما : فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا (**وَكَوْنُهُ**) أى كون المضارع الواقع خبراً (**بِدُونِ أَنْ**) المصدرية (**بَعْدَ عَسَى * نَزْرٌ**) أى قليل . ومنه قوله :

[٢٤٥] عَسَى الكَرْبُ الَّذِى أَمْسَيْتُ فِيهِ ... يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

(**قوله وقد جعلت إلخ**) القلوص : الناقة الشابة . والأكوار : جمع كور بفتح الكاف وهو الرحل أى المنزل والمرتع المرعى ومن الأكوار متعلق بقريب . والمعنى طفقت تقرب مرتعها من الأكوار لما بها من الإعياء (**قوله فجعل الرجل إلخ**) الاستشهاد به مبنى على أن إذا ظرف لأرسل غير شرط . فإن جعلت شرطية فخبر جعل الجملة الشرطية وجملة أرسل جواب الشرط ولا شاهد فيه حينئذ . هذا ما قاله البعض تبعا لشيخنا وفى التصريح ما يرده ، ويصحح الاستشهاد به على أن إذا شرطية حيث قال بعد ذكر كلام ابن عباس ما نصه : فأرسل خبر جعل وهو فعل ماض . قال الموضح فى شرح الشواهد : وهذا لم أر من يحسن تقريره . ووجه أن إذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمعمول مؤخر فى التقدير عن عامله فأول الجملة فى الحقيقة أرسل فافهموه اهـ (**قوله بعد عسى نزر**) لأن المترجى مستقبل فناسبه أن . وقيل : تجردها من أن خاص بالشعر وإنما ساغ الإخبار بأن يقوم مثلا مع أنه من تأويل مصدر ولا يخبر عن الذات بالمعنى لأنه على تقدير(*) مضاف أى عسى حال زيد أن يقوم أو عسى زيد ذا أن يقوم أو على سبيل المبالغة وقيل : المصدر المؤوّل قد يصح حمله على الاسم من غير تأويل . وقيل : يقدر أن الإخبار إنما وقع أولا بالفعل ثم جىء بأن لتؤذن بالتراخى لا لقصد السبك وبهذا الجواب الأخير يندفع الاعتراض المتقدم على تقدير الشارح جملة . وقيل : المقرون بأن مفعول به على تضمين الفعل معنى قارب أو على إسقاط الخافض على تضمينه معنى قرب .

---

[٢٤٤] هذا من أبيات الحماسة ولم يعز إلى أحد . وقبله :

فَلَسْتُ بِنَازِلٍ إِلَّا أَلَمَّتْ ... بِرَحْلِى أَوْ خَيَالَتُهَا الْكَذُوبُ

وبعده :

كَأَنَّ لَهَا بِرَحْلِ الْقَوْمِ بَوًّا ... وَمَا إِنْ طِبُّهَا إِلَّا اللُّغُوبُ

وهى من الوافر . والخيالة بمعنى الخيال . والقلوص الشابة من النوق بمنزلة الجارية من النساء . ويروى « بنى سهيل » : والأكوار جمع . كور . ومرتعها : مرعاها . طفقت لقرب مرتعها من الأكوار . وجعلت ههنا من أفعال المقاربة أسندت إلى قلوص . والشاهد فى قوله مرتعها قريب فإنها جملة اسمية وقعت خبرا لجعلت مع أن الأصل أن يكون خبرها فعلا مضارعا ومن الأكوار يتعلق بقريب قيل : جعلت ههنا بمعنى طفقت ولذلك لا يتعدى . ومرتعها قريب حال أى أقبلت قلوص هذين الرجلين قريبة المرتع من رحالهم لما بها من الإعياء . والبو : بفتح الباء الموحدة وتشديد الواو وهو جلد الحوار يحشى فتعطف عليه الناقة إذا مات ولدها . واللغوب : بفتح اللام وهو التعب والإعياء وهى لغة فى اللغوب بضم اللام ، قرأ يحيى بن يعمر وسعيد بن جبير ويزيد النحوى : ﴿**وما مسنا من لغوب**﴾ بالفتح .

[٢٤٥] قاله هدبة بن خشرم العذرى وهو من قصيدة قالها وهو فى السجن وهى طويلة من الوافر . والكرب اسم عسى ويكون خبره ، وفيه الشاهد حيث استعمل عسى استعمال كاد فى أن خبره مضارع بغير أن وفرج اسم يكون وخبره قوله وراءه وقريب صفته والصواب أن فرج مبتدأ وخبره الظرف ، والجملة خبر كان ، واسمها مستتر لأن خبر هذا الباب لا يرفع الظاهر إلا شاذا ، تقول : كاد زيد يموت ولا يقال كاد زيد يموت أخوه إلا شذوذا . وقيل : يجوز أن تكون تامة ويكون فاعلها ضمير الكرب والجملة الاسمية حالا فافهم .

(*) (**قوله على تقدير إلخ**) قال الدمامينى : وفى هذا العذر تكلف إذ لم يظهر المضاف الذى قدروه يوما من الدهر لا فى الاسم ولا فى الخبر اهـ .

(وكَادَ الأمرُ فِيهِ عُكِسَا) فاقترانه بأن بعدها قليل كقوله :

[٢٤٦] كَادَتِ النفسُ أنْ تَفِيض عَلَيْهِ

وقيل : بدل اشتمال من الفاعل على تضمينه معنى قرب . وعسى على هذين القولين تامة . وقيل : بدل اشتمال من الفاعل على تضمينه معنى قرب . وعسى على هذين القولين . وقيل : بدل اشتمال من المرفوع وسدّ هذا البدل مسدّ الجزءين كما سدّ مسدّ المفعولين فى قراءة حمزة : ﴿ **ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملى لهم خير لأنفسهم** ﴾ [آل عمران : ١٧٨] ، بالتاء الفوقية وفتح السين ولا محذور فى لزوم البدل لأنه المقصود بالحكم ولا ينافيه كونه تابعا فرب تابع يلزم كتابع مجرور رب الظاهر عند الأكثر ولم يجعل المبدل منه اسم عسى وأول مفعولى تحتسب لأن المبدل منه فى حكم المطروح . وعسى على هذا القول ناقصة كقول الجمهور كذا فى المغنى وحواشيه ولك أن تقول نص الزمخشرى وغيره على أنه ليس معنى كون المبدل منه فى حكم المطروح أنه مهدر بل أن البدل مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه النعت والبيان وحينئذ لا مانع من جعل المبدل منه اسم عسى وأول مفعولى تحسب كما أن الفاعل فى نحو نفعنى زيد علمه هو المبدل منه لا بدل الاشتمال فتأمل **(فائدة)** قال الشيخ اللقانى : عسى موضوعة للزمن الماضى ولم تستعمل فيه فلا تكون حقيقة فهى فى كلام الخلق للرجاء المجرد عن الزمن وفى كلامه تعالى للعلم المجرد فهما معنيان مجازيان بدون معنى حقيقى فقول العلامة المحلى[1] لم يثبت مثل هذا فى كلامهم ممنوع . وأجاب سم بأن مراده لم يعلم ثبوته وما ذكره فى عسى غير معلوم إذ كونها موضوعة للزمان غير معلوم وإن كان جائزا إذ المفهوم كما قاله السيد الصفوى من شرح المفصل للشيخ ابن الحاجب عدم وضع عسى للزمان لكنها لما وجد فيها خواص الفعل قدر ذلك إدراجا لها فى نظم أخواتها ومنه يتحقق أن المراد الوضع التحقيقى أو التقديرى اهـ ومن المعلوم أن الوضع التقديرى لا يكفى فى كون اللفظ مجازا وكونها فى كلامه تعالى للعلم المجرد أمر غير ثابت وإن قاله جماعة لاحتمال كونها فى كلامه تعالى للرجاء باعتبار المخاطبين كما هو نص سيبويه فى لعل . وقال الرضى : إنه الحق كذا فى يسّ ؟ وقول اللقانى : عسى موضوعة للزمن الماضى أى للرجاء مع الزمن الماضى ، وقول الصفوى : ومنه يتحقق أن المراد أى بالوضع فى قولهم الفعل الماضى موضوع للزمن الماضى **(قوله الذى أنسيت فيه)** روى بفتح التاء وضمها . وقوله يكون إلخ قال الدمامينى : ينبغى أن يجعل فرج مبتدأ خبره وراءه والجملة فى محل نصب خبر يكون واسمها ضمير فيها يعود إلى الكرب لما يلزم على جعل فرج اسم يكون ، ووراءه خبرها من رفع الفعل من الخبر أجنبيا عن الاسم

---

[٢٤٦] تمامه : ● إذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ ●

هو أيضا من الخفيف . يرثى به الشاعر ميتا . ألا ترى كيف قال : إذ غدا حشو ريطة وبرود ، يعنى حين صار حشو الكفن . والكفن يكون منهما . والريطة : بفتح الراء الملاءة إذا كانت قطعة واحدة . والبرود : بضم الباء جمع برد من الثياب ويجمع على إبراد أيضا . والشاهد فى قوله كادت النفس أن تفيظ حيث جاء الخبر مقرونا بأن وهو قليل والأكثر تجريده عنها . وتفيظ بالظاء المعجمة من فاظ الميت وفاظت نفسه . قال الزجاجى : وفاظت نفسه . قال الزجاجى : وفاظت نفسه بالظاء جائز عند الجميع إلا الأصمعى فإنه لا يجمع بين الظاء والنفس بل يقول : فاظ الرجل بالظاء وفاضت نفسه بالضاد . وقال ابن برى : المجوز فاظت نفسه بالظاء يحتج بهذا البيت . وقال أبو زيد وأبو عبيدة : فاظت نفسه بالظاء لغة قيس . وبالضاد لغة تميم . وفى كتاب الضاد والظاء لأبى الفرج بن سهيل : يقال فاظ الميت يفيظ فيظا إذا قضى . وقيل : فاظت تفوظ وهو نادر .

(١) وهو أحد الإمامين اللذين يطلق على تفسيرهما تفسير الجلالين فقد بدأ التفسير الإمام المحلى ، وأكمله الإمام السيوطى .

وقوله :

[٢٤٧] **أَبَيْتُمْ قَبولَ السِّلْمِ مِنَّا فَكِدْتُمُو لَدَى الحَرْب أَنْ تُغْنُو السُّيوفَ عَنِ السَّلِّ**

وأنشد سيبويه :

[٢٤٨] **فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاجِدٍ فَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ**

وقال : أراد بعدما كدت أن أفعله ، فحذف أن وأبقى عملها . وفيه إشعار باطراد اقتران خبر كاد بأن ، لأن العامل يحذف ويبقى عمله إلا إذا اطرد ثبوته (**وَكَعَسَى**) فى العمل والدلالة على الرجاء (**حَرَى وَلٰكِنْ جُعِلَا * خَبَرُهَا حَتْمًا بِأَنْ مُتَّصِلَا**) نحو : حرى زيد أن يقوم ، ولا يجوز حرى زيد يقوم (**وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ ، أَنْ مِثْلَ حَرَى**) فقالوا : اخلولقت السماء أن تمطر ، ولم يقولوا : اخلولقت تمطر (**وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا أَنْ نَزُرَا**) أى قل ، والكثير الاقتران بها كقوله :

وهو ممنوع كما يأتى (**قوله عكسا**) لدلالة كاد على قرب الخبر فكأنه فى الحال (**قوله أن تفيض عليه**) بالفاء والضاد المعجمة أى تخرج (**قوله فلم أر مثلها**) أى مثل تلك الأموال من الإبل والغنم وغيرهما التى كان أراد نهبها . وقوله : خباسة بضم الخاء المعجمة أى مغنم ، نهنهت زجرت ، وكدت بكسر الكاف وضمها (**قوله أراد بعدما كدت أن أفعله**) وقيل : الأصل بعدما كدت أفعلها أى تلك الفعلة ففعل به ما فعل بقولهم والكرامة ذات أكرمكم الله به بفتح الباء ، ورجحه فى المغنى بكون الخبر عليه من الكثير (**قوله وفيه إشعار باطراد إلخ**) دفع لما قد يقال يحتمل أن إثبات أن فى البيتين السابقين شاذ لا قليل فقط (**قوله وألزموا اخلولق أن مثل حرى**) للإشعار بأنهما للرجاء ولما كانت عسى شهيرة فيه لم تلزمها أن وإن اشتركت الثلاثة فى الرجاء المختص بالمستقبل (**قوله وبعد أوشك انتفا أن نزرا**) قال اللقانى : لأن القرب المرجح للتجرد من أن أمر عارض فيها دون أختيها كاد وكرب لأنها موضوعة للإسراع المفضى إلى القرب بخلاف كاد وكرب فللقرب فلهذا اختصت عنهما بغلبة الاقتران بأن وضبط شيخنا السيد نقلا عن البهوتى أو شك فى قوله وبعد أوشك بسكون الكاف لئلا ينتقل من الرجز إلى الكامل سهو ظاهر لأن هذا إنما هو في أوشك في قوله بعد عسى اخلولق أوشك ..

---

[٢٤٧] هو من الطويل . والسلم بالكسر والفتح الصلح . وقوله : إن تغنوا خبر كدتمو وفيه الشاهد حيث جاء مقرونا بأن حملا على عسى . وقد جاء فى النثر قول جبير بن مطعم : كاد قلبى أن يطير ، والمعنى أنا عرضنا عليكم الصلح فلم تقبلوه ، فلما التقينا جبنتم وعجزتم عن مقاومتنا حتى كدتم تغنونا عن سل السيوف لعدم احتفالنا بكم . ولدى الحرب معترض .

[٢٤٨] البيت من الطويل ، وقائله عامر بن الطفيل ، والبيت من شواهد الكتاب (١/١٥٥) ، الإنصاف (٥٦١) ، الهمع (١/٥٨ ، ٣/١٨ ، ...) .

[٢٤٩] وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوشَكُوا ... إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

ومن التجرد قوله :

[٢٥٠] يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ... فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

(وَمِثْلُ كَادَ فِي ٱلْأَصَحِّ كَرَبَا) بفتح الراء ونقل كسرها أيضا ، يعنى أن إثبات أن بعدها قليل ومنه قوله :

[٢٥١] قَدْ بُرْتَ أو كَرَبْتَ أَنْ تَبُورَا ... لَمَّا رَأَيْتَ بَيْهَسًا مَثْبُورَا

وقوله :

[٢٥٢] سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلَامِ سَجْلًا عَلَى الظَّمَا ... وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا

(قوله غراته) بكسر الغين أى غفلاته **(قوله ومثل كاد إلخ)** أى فى أنها للمقاربة وفى أن الكثير تجردها من أن وإن اقتضى كلام الشارح أن التشبيه فى الثانى فقط **(قوله فى الأصح)** مقابله شيئان مقتضى كلام سيبويه حيث لم يذكر فيها إلا التجرد . ومذهب ابن الحاجب حيث جعلها من أفعال الشروع وسيذكر الشارح الأول واقتصار شيخنا والبعض على كونه أشار بقوله فى الأصح إلى خلاف ابن الحاجب قصور **(قوله قد برت)** بضم الموحدة أى هلكت . وبيهس اسم رجل ، والمثبور الهالك **(قوله سقاها)** الضمير إلى العروق المتقدمة فى قوله :

---

[٢٤٩] وهو من الطويل . والمعنى أن من طبع الناس أنهم لو سئلوا إن يعطوا ترابا وقيل لهم هاتوا التراب لمنعوا ذلك التراب وملوا . والتراب مفعول ثان لسئل . ولأوشكوا جواب الشرط والضمير فيه اسمه ، وخبره أن يملوا . وفيه الشاهد حيث جاء الخبر فعلا مضارعا مقرونا بأن كعسى غالبا . وفيه رد على الأصمعى وأبى على حيث أنكرا أوشك بصيغة الماضى . قال أبو على : لا يقال هاتوا أوشك ولا يوشك بفتح الشين ذكره ابن قرقول فى المطالع وإذا قيل معترض وهاتوا مقول القول ومفعوله محذوف ، أى هاتوا التراب .

[٢٥٠] قاله أمية بن الصلت الثقفى ، وهو من قصيدة المنسرح **(قوله يوشك)** بكسر الشين ، ومن فر صلة وموصول وقعت اسمية ، وخبره قوله يوافقها ، وفيها الشاهد حيث استعمل ككاد فى كون خبره مضارعا بلا إن . والغرات بكسر الغين المعجمة جمع غرة وهى الغفلة . أراد أن من يفر من منيته أى موته فى الحرب يوشك أن يقع فيها بسبيل الغفلة .

[٢٥١] قال العجاج الراجز **(قوله برت)** بضم الباء الموحدة من باريبور إذا هلك ، والتاء فى كربت اسمه وخبره أن تبورا . وفيه الشاهد حيث جاء مضارعا مقرونا بأن . والبيهس بفتح الباء الموحدة وسكون الياء وفتح الهاء وفى آخره سين مهملة اسم رجل ، وهو فى الأصل اسم أسد سمى به الرجل ومن ضبطه بالنون بعد الهاء فقد حرف . والمثبور من الثبور بالثاء المثلثة ثم الباء الموحدة وهو الهلاك والخسران .

[٢٥٢] قاله أبو زيد الأسلمى ، وهو من قصيدة من الطويل والضمير فى سقاها يرجع إلى العروق المذكورة فى البيت الذى فى أولها وهو :

* مَدَحْتُ عُرُوقًا لِلنَّدَى مَصَّتِ الثَّرَى *

وذوو الأحلام أصحاب العقول ، ويروى ذوو الأرحام . وسجلا مفعول ثان لسقى وهو بفتح السين الدلو إذا كان فيه ماء قل أو جل ولا يقال وهى فارغة . والواو فى وقد كربت للحال . وأعناقها اسم كرب وأن تقطعا خبره وفيه الشاهد حيث جاء بأن ، ولا يجيء ذلك إلا فى الضرورة . وقد زعم سيبويه أن خبره لا يقترن بأن . وفيه رد عليه . وأصل أن تقطعا بتائين كما فى نارا تلظى . وتقطع أعناقها إما لشدة العطش أو للذل الذى هى فيه .

والكثير التجرد ولم يذكر سيبويه غيره . ومنه قوله :

[٢٥٣] كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ ... حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدٌ غَضوبُ

(وَتَرْكُ أَنْ مَعْ ذِى الشُّرُوعِ وَجَبَا) لما بينهما من المنافاة لأن أفعال الشروع للحال وأن للاستقبال (كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو وَطَفِقْ) زيد يعدو بكسر الفاء وفتحها ، وطبق بالباء أيضا و (كَذَا جَعَلْتُ) أتكلم (وَأَخَذْتُ) أقرأ (وَعَلِقْ) زيد يسمع . ومنه قوله :

[٢٥٤] أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنَا ... وَظُلْمُ الجَارِ إِذْلاَلُ المُجِيرِ

(تنبيهات)*: الأول : عد الناظم فى غير هذا الكتاب من أفعال الشروع هب وقام ، نحو : هب زيد يفعل ، وقام بكر ينشد . الثانى : إذا دل دليل على خبر هذا الباب جاز حذفه ومنه

---

* مدحت عروقا للندى مصت الثرى *

قيل : المقصود بالعروق جماعة أراد الشاعر هجوهم بأنهم حديثون فى الغنى والعطاء وأن أصلهم الفاقة وعدم العطاء قاله العينى فى شواهده الكبرى ، وهو يفيد أن العروق بضم العين جمع عرق ويؤيده الجمع فى قوله أعناقها فتفسير البعض العروق فى البيت بالفرس الخفيفة لحم اللحيين بانيا ذلك على أنها بفتح العين ليس فى محله . والأحلام العقول والسجل بالفتح قال فى القاموس الدلو العظيمة مملوءة ا هـ ونقل شيخنا عن الشارح فى شرحه للتوضيح أنه الدلو التى فيها ماء قلّ أو جلّ وتقطعًا أصله تتقطع .

(قوله من جواه) أى شدة وجده **(قوله وترك أن إلخ)** تحصل من كلام المصنف أن خبر أفعال هذا الباب بالنسبة إلى اقترانه بأن وتجرده منها أربعة أقسام ما يجب اقترانه وهو حرى واخلولق وما يجب تجرده وهو أفعال الشروع وما يغلب اقترانه وهو عسى وأوشك وما يغلب تجرده وهو كاد وكرب .

(قوله وطبق بالباء) أى المكسورة كما فى التصريح **(قوله هب وقام)** أقوال يجب أن يعد منها شرع فى نحو : زيد يأكل **(قوله ينشد)** إما مضارع الثلاثى نشد ينشدها من باب نصر أو مضارع الرباعى أنشد الشعر .

---

[٢٥٣] قاله كلحبة اليربوعى ، وقيل : رجل من طى وهو من الخفيف ، وكرب بفتح الراء بمعنى كاد فلذلك جاء خبره من غير أن وهو يذوب وهو الشاهد . والجوى : شدة الوجد . والوشاة : جمع واش به إذا نم عليه . ويروى حين قال العذول هند غضوب . وغضوب فعول يستوى فيه المذكر والمؤنث . والمعنى كاد القلب يذوب من شدة شوقه حين قال : اللائم محبوبتك هند غضوب عليك . وهند يجوز صرفه ومنعه .

[٢٥٤ البيت من الوافر ، وقائله مجهول .

الحديث : « **ومن تأنى أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أو كاد** » . **الثالث** : يجب فى المضارع الواقع خبرا لأفعال هذا الباب غير عسى أن يكون رافعا لضمير الاسم وأما قوله :

[٢٥٥] وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبُثُّهُ ... تُكَلِّمُنِى أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهْ

وقوله :

[٢٥٦] وقَدْ جَعَلْتُ إذَا مَا قُمتُ يُثْقِلُنِى ... ثَوْبِى فَأَنْهَضُ نهْضَ الشاربِ الثملِ

فأحجاره وثوبى بدلان من اسمى كاد وجعل . وأما عسى فإنه يجوز فى المضارع بعدها

(**قوله على خبر هذا الباب**) أى بخلاف باب كان فقد قال السيوطى فى الهمع : قال أبو حيان : نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها لا اختصارا ولا اقتصارا اهـ . قال سم : ولينظر ذلك مع ماذكروه فى نحو أن خير فخير من أن خير الأول اسم كان المحذوفة مع خبرها اللهم إلا أن يخص المنع بغير ذلك اهـ ثم نقل فى قولين آخرين فى حذف خبر كان وأخواتها وقد مر افى بابها (**قوله أن يكون رافعا لضمير الاسم**) لوضعها على ارتباط الفعل المقرب أو المرجى أو المشروع فيه بنفس مرفوعها . وجوز فى التسهيل رفعه السببى على قلة ومثل له الدمامينى بقول الشاعر : وقد جعلت إذا إلخ (**قوله وأما قوله إلخ**) مثل قوله تعالى : ﴿**من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم**﴾ [التوبة : ١١٧] ، فيؤول بأن قلوب بدل من الضمير فى كاد الراجع إلى القوم وفاعل يزيغ ضمير راجع إلى قلوب لتقدمها رتبة وسيتضح ذلك لكن هذا إنما يتأتى على قراءة من قرأ تزيغ بالتاء الفوقية أما على قراءة من قرأه بياء الغيبة فلا لوجوب تأنيث الفعل إذا أسند إلى ضمير المؤنث وكذا لا يتأتى أن يكون فى تنازع لما ذكرنا وإنما هو على إضمار ضمير الشأن كذا قال الدمامينى وفى كونه على إضمار ضمير الشأن نظر ظاهر وإذا أرجع إلى الضمير فى يزيغ بياء الغيبة إلى القلوب باعتبار الجمع كان ضمير مذكر (**قوله وأسقيه**) أى ربع مية بدمعى وشكواى مما أبثه أظهره ، وما موصول اسمى . وملاعبه مواضع اللعب (**قوله الثمل**) أى السكران (**قوله بدلان من اسمى كاد وجعل**) أى الأول بدل بعض إن كانت الأحجار والملاعب من أجزاء الربع وهو ظاهر وإلا فبدل اشتمال كالثانى أى لا فاعلان ليثقلنى وتكلمنى والتقدير جعل ثوبى

[٢٥٥] قاله ذو الرمة . وهو من قصيدة طويلة من الطويل (**قوله وأسقيه**) أى ربه مية ، وحتى بمعنى إلى ، واسم كاد الضمير فيه الذى يرجع إلى الربع وتكلمنى خبره (**قوله أحجاره**) بالرفع بدل من اسم كاد . وليس هو بفعل تكلمنى وفيه الشاهد لأن من الشرط أن يكون كاد رافعا لضمير الاسم والتقدير حتى كادت أحجاره تكلمنى مما أبثه أى من أجل ما أظهر له بثى وحزنى وكذلك ملاعبه لأنه عطف على أحجارا والتقدير حتى كادت ملاعبه تكلمنى وهو جمع ملعب وهو موضع اللعب . وما فى مما يجوز أن تكون موصولة وأن تكون مصدرية .

[٢٥٦] قاله أبو حية النمرى واسمه المشمر بن الربيع . وحية بالياء آخر الحروف . وقد نسب للحكم بن عبدل الأعرج وليس بصحيح . ويروى الشطر الثانى : فقمت قيام الشارب السكر ، وكنت أمشى على رجلى . وهكذا رواه الحافظ فى كتاب الحيوان فى باب العرجان . وأنشد هكذا :

وَقَدْ جَعَلْتُ إذَا مَا قُمْتُ يُوجِعُنِى ... ظَهْرِى فَقُمْتُ قِيَامَ الشَّارِبِ السَّكِرِ
وَكُنْتُ أَمْشِى عَلَى رِجْلَىَّ مُعْتَدِلًا ... فَصِرْتُ أَمْشِى عَلَى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ

وهما من البسيط ، والتاء فى جعلت اسمه وقوله : يثقلنى خبره ، وقوله : ثوبى بدل عن اسم جعلت بدل اشتمال وفيه الشاهد ، وليس هو فاعل يثقلنى . والتحقيق أنه أقام السبب وهو الإثقال مقام المسبب وهو النهوض نهض الشارب الثمل أى السكران ، وهو بفتح الثاء وكسر الميم . والمعنى وقد جعلت أنهض نهض الثمل لإثقال ثوبى إياى ، فقدم ذكر السبب . والسكر بفتح السين وكسر الكاف صفة بمعنى السكران :

خاصة أن يرفع السببى كقوله :

[٢٥٧] وَماذَا عَسى الحجَّاجُ يَبلُغُ جَهدُهُ إذا نحنُ جاوزْنا حَفِيرَ زِيـادِ

روى بنصب جهده ورفعه ، ولا يجوز أن يرفع ظاهرا غير سببى وأما قوله :

[٢٥٨] عَسَى الكَرْبُ الذى أمسَيْتُ فيهِ يكُـونُ وَراءَهُ فَـرجٌ قَـرِيبُ

فإن فى يكون ضمير الاسم والجملة بعده خبر كان (وَٱسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِأَوْشَكَا) كما رأيت وهو أكثر استعمالا من ماضيها (وَكَادَ لَا غَيْرُ) أى دون غيرهما من أفعال الباب ، فإنه ملازم

يثقلنى وكادت أحجاره تكلمنى فعاد الضمير على البدل لأنه المقصود بالحكم مع تقدمه رتبة وصار يثقلنى وتكلمنى خبرين لعامل البدل المقدر فأغنى ذلك عن عود الضمير إلى المبدل منه وعن خبرى عامل المبدل منه فلم يرفع الخبر إلا ضمير الاسم لا خبرين لكاد وجعل المذكورين لأن الفعل حينئذ رافع لغير ضمير الاسم فلا يتم الجواب . قاله الناصر **(قوله أن يرفع السببى)** أى الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود إلى الاسم **(قوله وماذا)** مبتدأ أو ذا ملغاة أو اسم موصول وعسى إلخ على إضمار القول صلة لأن الإنشاء لا يقع صلة أى ما الذى يقال فيه عسى إلخ . والمعنى ما الذى يرجى للحجاج أن يناله منى أحبسى أم قتلى ؟ أى لا يرجى له شيء من ذلك . والجهد بالضم الوسع والطاقة والبيت من كلام الفرزدق حين توعده الحجاج الثقفى فهرب من العراق . وحفير زياد موضع بين الشام والعراق وزياد هو أخو معاوية بن أبى سفيان كان أميرا بالعراق نيابة عن معاوية . تصريح **(قوله روى بنصب جهده)** أى على المفعولية ليبلغ ولا شاهد فيه حينئذ لرفعه ضمير الاسم وعائد الموصول محذوف أى يبلغ به وقوله ورفعه أى على الفاعلية والمفعول ضمير محذوف فى يبلغ يعود على الموصول هو العائد **(قوله خبر كان)** أى مضارع كان ولو قال يكون لكان أحسن **(قوله كما رأيت)** أى من قوله يوشك من فر إلخ .

---

[٢٥٧] قاله الفرزدق . وهو من الطويل . وكلمة ما استفهام وذا إشارة ، والحجاج اسم عسى ، وأراد به الحجاج بن يوسف الثقفى الظالم . وكان قد توعد الفرزدق فهرب من العراق إلى الشام . وأنشده . ويبلغ جهده خبره وفيه الشاهد حيث جاء بدون أن وهو قليل . ويجوز فى جهده الرفع على أنه فاعل يبلغ ، والنصب على أنه مفعول لأنه يستعمل لازما ومتعديا . وحفير زياد بين الشام والعراق . وهو زياد بن أبى سفيان أخو معاوية أمير العراق نيابة عنه .

[٢٥٨] قاله أبو سهم الهذلى وهو من المتدارك **(قوله فموشكة)** بمعنى توشك . وفيه الشاهد حيث استعمل اسم الفاعل من يوشك وهو نادر . وأرضنا اسمه وخبره ان تعودا **(قوله خلاف الأنيس)** أى بعد المؤانس . ومن قوله تعالى : ﴿ **فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله** ﴾ أى بعده . ووحوشا نصب على الحال بمعنى متوحشة وهو جمع وحش يقال بلد وحش أى قفر . وقيل بفتح الواو صفة كصبور فيستوى فيه التأنيث والتذكير **(قوله يبابا)** بفتح الياء آخر الحروف ، وتخفيف الباء الموحدة بعدها ألف ساكنة وبعدها باء أخرى . يقال أرض يباب أى خراب . قال الجوهرى : يقال خراب يباب وليس باتباع ، يعنى يقال على سبيل التأكيد ، مثل سبلا فجاجا . قيل : يجوز أن يكون أصله ويبابا فحذف حرف العطف للضرورة . وإن وحوشا بدلا من خلاف الأنيس **(قلت)** له وجه إذا كان الخلاف على حقيقته .

لصيغة الماضى (وَزادُوا مُوشِكًا) اسم فاعل من أوشك معملا عمله كقوله :

[٢٥٩] فَمُوشِكَةٌ أرضُنَا أنْ تَعُودَا خِلَافَ الأنِيسِ وَحُوشًا يَبَابا

وقوله:[٢٦٠] فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَلَّا تَرَاهَا وَتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةَ ٱلعَوَادِى

وهو نادر :

(تنبيهان) : الأول أثبت جماعة اسم الفاعل من كاد وكرب ، وأنشدوا على الأول قول : [٢٦١] أَمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرِّجَامِ وَإِنَّنِى يَقِينًا لَرَهْنٌ بالذِى أنا كائِدُ

وعلى الثانى قوله :

(قوله فموشكة أرضنا إلخ) موشكة خبر مقدم وأرضنا مبتدأ مؤخر وفى موشكة ضمير هو اسمها وأن تعود خبرها . خلاف الأنيس أى بعد الأنيس كقوله تعالى : ﴿ **فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله** ﴾ [التوبة : ٨١] ، وحوشا بفتح الواو أى متوحشة وبضمها أى ذات وحوش يبابا أى خرابا تعود بمعنى تصير **(قوله وتغدو دون غاضرة)** بالغين والضاد المعجمتين أى تعوق دون هذه الجارية العوائق ، وهو من وضع الظاهر موضع المضمر **(قوله قوله)** أى قول كبير بالباء الموحدة والتكبير ابن عبد الرحمن كما فى التصريح ، ولا ينافيه قول الشارح بعد فى شرح ديوان كثير أى بالمثلثة والتصغير لاحتمال أن تكلمه على هذا البيت استطرادى لا لكونه فى الديوان لكن نقل شيخنا عن شرح التوضيح للشارح أنه قول كثير عزة . وكان كثير بالمثلثة والتصغير رافضيا سيىء الاعتقاد . وكان عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه يقول : إنى لأعرف صالح بنى هاشم ببغضه لكثير وفاسدهم بحبه له **(قوله أموت أسى)** أى حزنا . والرجام بكسر الراء وبالجيم اسم موضع وقعت به وقعة . لرهن أى مرهون بالذى أنا كائد أى كائد آتيه فالخبر محذوف .

---

[٢٥٩] تقدم الكلام عنه فى الشواهد آنفا .

[٢٦٠] قاله كثير بن عبد الرحمن وهو من قصيدة من الوافر قالها فى غاضرة ـ بالغين والضاد المعجمتين ـ جارية أم البنين بنت عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز . والشاهد فى قوله موشك حيث استعمل اسم الفاعل من أوشك وهو نادر قليل وأن لا تراها خبر موشك **(قوله وتعدو)** إلى آخره حال أى وتصرف دونها الصوارف ، لأن العوادى بالعين المهملة عوائق الدهر .

[٢٦١] قاله كبير بن عبد الرحمن وهو من قصيدة من الطويل **(قوله أموت)** جملة وقعت خبرا لقوله :

وَكِدْتُ وَقَدْ سَالَتْ مِنَ ٱلعَيْنِ عَبْرَةٌ سَمَى عَائِدٌ مِنْهَا وَأَسْبَلَ عَائِدُ

وأسى نصب على التعليل من أسيت على الشيء إذا حزنت . والرجام بكسر الراء المهملة وبالجيم اسم موضع . وكثير منهم حتى بعض الفضلاء قد صحفه بالزاى المعجمة والحاء المهملة واللام فى لرهن للتأكيد وهو خبر إن . ويقينا صفة لمصدر محذوف أى إننى لرهن رهنا يقينا أى حقا ، ويجوز أن يكون مفعولا مطلقا . وقوله : أنا كائد جملة اسمية وقعت وصلة للموصول ، والعائد محذوف أى كائده . وفيه الشاهد حيث استعمل من كاد اسم الفاعل وهو لا يجيء منه غير المضارع . وقيل : الصواب كابد بالباء من المكابدة وبهذا جزم ابن السكيت فى شرح ديوان كثير فحينئذ لا استشهاد فيه **(فإن قلت)** لا يجيء من المكايدة إلا مكابد . قلت : هذا ليس بجار على فعله ، وقال ابن سيده : كابده مكابدة وكبادًا أى قاساه . والاسم كابد كالكاهل والغارم . فإن قلت : ما الدليل على دعوى الصواب **(قلت)** قيل : عدم مجيء الخبر له وفيه نظر .

[٢٦٢] أُبُنَيَّ إنَّ أَباكَ كارِبُ يَوْمِـهِ فَإذا دُعِيتَ إلى المكارِمِ فَاعْجَلِ

والصواب أن الذى فى البيت الأول كابد بالباء الموحدة كما جزم به ابن السكيت[1] فى شرح ديوان كثير، اسم فاعل من المكابدة غير جار على فعله إذا القياس مكابد. قال ابن سيده[2]: كابده مكابدة وكبادا قاساه، والاسم كابد كالكاهل والغارب، وإن كاربا فى البيت الثانى اسم فاعل من كرب التامة نحو قولهم: كرب الشتاء أى قرب كما جزم به الجوهرى وغيره. الثانى حكى الأخفش: طفق يطفق كضرب يضرب، وطفق يطفق كعلم يعلم. وسمع أيضا: إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجه (**بَعْدَ عَسَى**) و(**اَخْلَوْلَقَ**) و(**أَوْشَكَ قَدْ يَرِدُ غِنًى بِأَنْ يَفْعَلَ**) أى يستغنى بأن والمضارع (**عَنْ ثَانٍ**) من معموليها (**فُقِدْ**) وتسمى حينئذ تامة نحو: ﴿**وعسى أن تكرهوا شيئا**﴾ [البقرة: ٢١٦] واخلولق أن يأتى، وأوشك أن يفعل، فأن والمضارع فى تأويل اسم مرفوع بالفاعلية مستغنى به عن المنصوب

(**قوله كارب يومه**) أى كارب فى يومه يموت فالخبر محذوف (**قوله اسم فاعل من كرب التامة**) وأصله كارب يومه برفع يوم أى قريب يوم وفاته (**قوله كضرب وقوله كعلم**) الأحسن كجلس وكفرح ليفيد زنة المصدر أيضا فإنه مصدر المكسور طفق كفرح قاله الناصر (**قوله حتى يجعل**) بالرفع لأن حتى ابتدائية وفى هذا المسموع ما تقدم فى قول ابن عباس فجعل الرجل إلخ (**قوله بعد عسى إلخ**) أى لا بعد غير هذه الثلاثة وكأنه لعدم السماع (**قوله غنى بأن يفعل إلخ**) اعلم أن مذهب الجمهور أنها فى هذه الحالة أفعال تامة وأن يفعل فاعلها ولا خبر لها ومذهب الناظم أنها ناقصة وأن يفعل سد مسد معموليها كما سد مسد المفعولين فى نحو: ﴿**أحسب الناس أن يتركوا**﴾ [العنكبوت: ٢]، وكلام الناظم محتمل لهما ومعناه على مذهب الجمهور غنى بأن يفعل عن أن يكون لها ثان تمامها وعلى مذهبه غنى بأن يفعل عن أول وثان لكن لم يذكر الأول لظهور إغناء أن يفعل لوقوعه فى محله بخلاف الثانى. والشارح رحمه الله تعالى حمل كلامه على غير مذهبه والمناسب خلافه ويلزم على مذهب الناظم أن أن يفعل فى محل رفع ونصب ولا مانع منه لوجود محلين مختلفين لشىء واحد باعتبارين فى نحو: أعجبنى كونك مسافرا (**قوله مستغنى به عن المنصوب**) أى عن أن يكون له منصوب فاندفع الاعتراض بأن الشارح ماش على مذهب الجمهور ولا منصوب لها عندهم حتى يقال إن أن والفعل أغنى عنه.

[٢٦٢] قاله عبد قيس بن خفاف. وهو من قصيدة لامية من الكامل. ويروى أجبيل. والهمزة فيه حرف النداء. والشاهد فى كارب يومه حيث استعمل من كرب اسم الفاعل. وقد أوله بعضهم منهم الجوهرى إنه فاعل من كرب التامة فى نحو قولهم كرب الشتا. أى قرب وليس هو من كرب من أفعال المقاربة التى تستدعى الاسم والخبر. قوله إلى المكلوم ويروى إلى العظائم.

(١) هو ابن السكيت: هو يعقوب بن إسحاق، كان عالمًا بنحو الكوفيين، وعالمًا بالشعر واللغة أخذ عن البصريين والكوفيين، من تصانيفه فى النحو ومعانى الشعر وتفسير الدواوين، وكان معلمًا للصبيان ببغداد، وكان مؤدبًا لأولاد المتوكل ... توفى سنة ٢٤٤ هـ (انظر: البغية ٣٤٩/٢).

(٢) ابن سيده: هو على بن أحمد بن سيده اللغوى، كان حافظًا وكان عالمًا باللغة، ولم يكن فى زمانه أعلم منه باللغة والشعر والنحو، وروى عن أبيه، ومن تصانيفه المحكم فى اللغة، والمحيط لأعظم كذلك ... ومات سنه ٤٥٨ هـ (انظر: البغية ١٤٣/٢).

الذى هو الخبر. وهذا إذا لم يكن بعد أن والمضارع اسم ظاهر فإن كان نحو: عسى أن يقوم زيد فذهب الشلوبين إلى أنه يجب أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بيقوم وأن يقوم فاعل عسى وهى تامة لا خبر لها، وذهب المبرد والسيرافى والفارسى إلى تجويز ذلك، وتجويز وجه آخر وهو أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بعسى اسما لها، وأن والمضارع فى موضع نصب خبرا لها متقدما على الاسم، وفاعل المضارع ضمير يعود على الاسم الظاهر، وجاز عوده عليه متأخر التقدمة فى النية، وتظهر فائدة الخلاف فى التثنية والجمع والتأنيث فتقول على رأيه عسى أن يقوم الزيدان، وعسى أن يقوم الزيدون وعسى أن تقوم الهندات، وعسى أن تطلع الشمس، وبتأنيث تطلع وتذكيره وعلى رأيهم يجوز ذلك ويجوز عسى أن يقوما الزيدان وعسى أن يقوموا الزيدون وعسى أن يقمن الهندات وعسى أن تطلع الشمس بتأنيث تطلع فقط. وهكذا أوشك واخلولق.

(تنبيه) و يتعين الوجه الأول فى نحو: عسى أن يضرب زيد عمرا فلا يجوز أن يكون زيد اسم عسى لئلا يلزم الفصل بين صلة أن ومعمولها وهو عمرا بأجنبى وهو زيد، ونظيره قوله تعالى: ﴿**عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا**﴾ [الإسراء: ٧٩]، **(وَجَرِّدَنْ عسى)** وأختيها اخلولق وأوشك من الضمير واجعلها مسندة إلى أن يفعل كما مر **(أَوِ ٱرْفَعْ مُضْمَرَا بِهَا)** يكون اسمها وأن يفعل خبرها **(إِذَا ٱسْمٌ قَبْلَها قَدْ ذُكِرَا)** ويظهر أثر ذلك فى التثنية

(قوله وتجويز وجه آخر) أورد على هذا المذهب لزوم التباس اسم عسى المبتدأ فى الأصل بفاعل الفعل بعدها، وقد منعوا فى باب المبتدأ تقديم الخبر الفعلى الرافع لضمير المبتدأ خوفا من التباس المبتدأ بالفاعل. وقد يجاب بأن هذا اللباس لا محذور فيه هنا لأنه لا يخرج الجملة عن كونها فعلية لابتدائها بفعل أبدا وهو عسى بخلافه هناك فإنه يخرج الجملة من الاسمية إلى الفعلية وقد يدفع هذا الجواب تجويز تقدير الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرا كما ذكره الشارح فى شرحه على التوضيح، أفاده سم. وإنما منع الشلوبين هذا الوجه لضعف هذه الأفعال عن توسط الخبر بينهما وبين الاسم كما فى الأوضح **(قوله أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بعسى)** قال سم: هل يجوز ذلك الوجه إذا لم يقترن الفعل بأن نحو عسى يقوم زيد اهـ. قال البعض: الظاهر جوازه إذ لا فرق تأمل اهـ. وأقول: بل يجب إذا لم يجعل الفعل على تقدير أن لعدم ما يصلح لمرفوعية عسى غيره **(قوله بتأنيث تطلع وتذكيره)** أى لجوازهما فى المسند إلى ظاهر مجازى التأنيث **(قوله بتأنيث تطلع فقط)** لوجوب تأنيث المسند إلى ضمير المؤنث ولو كان مجازى التأنيث **(قوله ونظيره قوله تعالى: ﴿ عسى أن يبعثك ربك مقامًا محمودا ﴾)** أى أن جعل نصب مقاما بالفعل المذكور على أنه ظرف أو غير ذلك فإن جعل نصبه بمحذوف على المصدرية أى فتقوم مقاما جاز أن تكون عسى تامة وأن تكون ناقصة على التقديم والتأخير قاله الفارضى.

والجمع والتأنيث، فتقول على الأول الزيدان عسى أن يقوما والزيدون عسى أن يقوموا، وهند عسى أن تقوم، والهندان عسى أن يقوما، والهندات عسى أن يقمن. وهكذا اخلولق وأوشك هذه لغة الحجاز. وتقول على الثانى الزيدان عسيا، والزيدون عسوا، وهند عست، والهندان عستا، والهندات عسين. وهكذا اخلولق وأوشك. وهذه لغة تميم.

(تنبيهان) و **الأول**: ما سوى عسى واخلولق وأوشك من أفعال الباب يجب فيه الإضمار، تقول الزيدان أخذا يكتبان ﴿**وطفقا يخصفان**﴾ [طه: ١٢١]، ولا يجوز أخذ يكتبان وطفق يخصفان. **الثانى**: اختلف فيما يتصل بعسى من الكاف وأخواتها نحو عساك وعساه فذهب سيبويه إلى أنه فى موضع نصب حملا على لعل كما حملت لعل على عسى فى اقتران خبرها بأن كما فى الحديث «**فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض**»(1) وذهب المبرد والفارسى إلى أن عسى على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر، لكن الذى كان

(قوله إذا اسم قبلها قد ذكرا) أى لفظا كما مثل أو رتبة كما فى عسى أن يقوم زيد على جعل زيد مبتدأ مؤخرا فيجوز حينئذ فى عسى الوجهان رفعها المضمر وتجريدها منه . قاله الشارح فى شرح التوضيح . قال سم : ويشكل على تجويزه جعل زيد مبتدأ مؤخرا أنه يلزم التباس المبتدأ بالفعل وقد تحرزوا منه كما مر فى المبتدأ **(قوله لغة الحجاز)** وعليه قوله تعالى : ﴿ **لا يسخر قوم من قوم** ﴾ [الحجرات : ١١] الآية **(قوله يجب فيه الإضمار)** أما فيما لا يقترن خبره بأن فلعدم جواز إسناد الفعل إلى الفعل وأما فيما يقترن بأن كحرى فلعدم السماع **(قوله وأخواتها)** كالهاء والياء التحتية فى عساه وعسانى **(قوله فى موضع نصب)** أى اسما لها فمذهبه إبقاء طرفى الإسناد بحملهما والمنعكس إنما هو العمل ويدل له : * **فقلت عساها نار كأس وعلها** * برفع نار **(قوله حملا على لعل)** أى فى العمل بجامع الترجى أو الإشفاق فى كل قال فى التوضيح وشرحه التصريح ما نصه : وهى حينئذ أى حين إذ نصبت الاسم ورفعت الخبر حرف كلعلّ لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف وفاقا للسيرافى ونقله أى نقل السيرافى القول بحرفيته عن سيبويه وخلافا للجمهور فى إطلاق القول بفعليته . ولابن السراج وثعلب فى إطلاق القول بحرفيته . فالحاصل فى عسى ثلاثة أقوال فعل مطلقا حرف مطلقا التفصيل إن عمل عمل لعل فحرف وإلا ففعل ومحل الخلاف فى عسى الجامدة . أما عسى المتصرفة فإنها فعل باتفاق ومعناها اشتد اهـ ببعض حذف **(قوله ألحن)** أى أفصح **(قوله لكن الذى كان اسما)** أى كان حقه أن يجعل اسما لعسى لكونه المخبر عنه وهو المبتدأ فى الأصل وهو الضمير جعل خبرا أى مقدما والذى كان حقه أن يجعل خبرا لها وهو خبر المبتدأ فى الأصل جعل اسما أى مؤخرا فمذهب المبرد إقرار العمل والمنعكس إنما هو طرفا الإسناد ويلزم عليه جعل خبر عسى اسما صريحا وهو نادر كما تقدم .

---

(1) هذا الحديث جاء فى المتخاصمين اللذين يكون أحدهما أقوى فى بيان حجته من الآخر وقد يكون لهذا الآخر الحق ، لكنه لم يستطع بيانه ...

اسما جعل خبرا والذى كان خبرا جعل اسما . وذهب الأخفش إلى أن عسى على ما كانت عليه إلا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع كما ناب عنه فى قوله :

[٢٦٣] يا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا وَطَالَمَا عَنَّيْتَنَا إلَيْكَا

وكما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب وضمير الجر فى التوكيد نحو رأيتك أنت ، ومررت بك أنت ، وهذا ما اختاره الناظم قال : ولو كان الضمير المشار إليه فى موضع نصب كما يقول سيبويه والمبرد لم يقتصر عليه فى مثل :

[٢٦٤] يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَساكَا

(قوله وذهب الأخفش إلى أن عسى على ما كانت عليه) أى من رفع الاسم ونصب الخبر مع بقاء طرفى الإسناد بحملهما فاللازم على مذهبه إنما هو التجوّز فى الضمير بجعل ضمير النصب مكان ضمير الرفع .

(قوله وهذا ما اختاره الناظم) ردّ بأمرين : الأول أن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبتت فى المنفصل نحو ما أنا كأنت وأما :

* يا ابن الزبير طالما عصيكا *

فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفيا لا من باب إنابة ضمير عن ضمير . الثانى ظهور الخبر مرفوعا فى قوله :

* فقلت عساها نار كأس وعلها *

قاله الدمامينى (قوله كما يقول سيبويه والمبرد) لأنهما اتفقا على أنه فى محل نصب وإن افترقا فى أن سيبويه يقول هو اسم والمبرد يقول هو خبر مقدم .

(قوله لم يقتصر عليه إلخ) قد يقال إن علك فى البيت الذى أنشده قد اقتصر فيه على ما هو فى موضع نصب فلو كان الاقتصار فى عساك على الكاف يمنع كونه فى موضع نصب لمنع الاقتصار

---

[٢٦٣] البيت من الرجز ، وقائله أحد الرجاز من حمير . والشاهد فيه قوله : « عصيكا » حيث جاء معه بضمير النصب وهو الكاف ، موقع ضمير الرفع وهو « التاء » . وابن الزبير فى هذا البيت هو : عبد الله بن الزبير ، وهو حوارى رسول الله ﷺ الذى قال فيه الرسول ﷺ : « لكل نبى حوارى وحوارىّ الزبير » .

[٢٦٤] البيت من الرجز ، وقائله رؤبة ، وهو من شواهد الكتاب [٢٨٨/١] ، وصدر هذا البيت قوله :

تقول بنتى قد أنى أناكا ... ...

لأنه بمنزلة المفعول ، والجزء الثاني بمنزلة الفاعل ، والفاعل لا يحذف ، وكذا ما أشبهه انتهى . وفيه نظر (**وَٱلفَتْحَ والكَسْرَ أَجِزْ فِي ٱلسِّينِ مِنْ**) عسى إذا اتصل بها تاء الضمير أو نوناه كما فى : (**نحوِ عَسَيْتُ**) وعسينا وعسين (**وَٱنتِقَا ٱلفَتْحِ زُكِنْ**) انتقا بالقاف مصدر انتقى الشيء أى اختاره وزكن علم أى اختيار الفتح علم لأنه الأصل وعليه أكثر القراء فى قوله تعالى : ﴿ **فهل عسيتم** ﴾ [محمد : ٢٢] وقرأ نافع بالكسر .

(**خاتمة**)*: قال فى شرح الكافية : قد اشتهر القول بأن كاد إثباتها نفى ونفيها إثبات حتى جعل هذا المعنى لغزا :

أَنحْوِيَّ هَذا العَصْرِ مَا هِيَ لَفظَةٌ ... جرَتْ فِي لِسَانَيْ جُرْهُمٍ وَثَمُودِ
إذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي صُورَ الجَحْدِ أُثْبِتَتْ ... وَإنْ أُثْبِتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

فى علك على الكاف كونه فى موضع نصب ولا قائل به للاتفاق على أنه فى موضع نصب اسم علّ ويدفع بأن عسى فعل وجنس الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ولعلّ حرف وجنس الحرف لا يرفع الفاعل ولا ينصب المفعول فالذى يشبه الفاعل والذى يشبه المفعول هو مرفوع عسى ومنصوبها لا مرفوع لعلّ ومنصوبها (**قوله والجزء الثانى**) أى من معمولى عسى وهو الخبر (**قوله وفيه نظر**) لأنه لا يلزم من كون شيء بمنزلة شيء أن يعطى سائر أحكامه على أنه ورد حذف المرفوع فى قولهم إن مالا وإن ولدا بل عهد حذف الفاعل فى مواضع يمكن قياس ما هنا عليها (**قوله والكسر**) لأن كسر سين عسى بوزن رضى لغة فاحفظه (**قوله أو نوناه**) فيه تغليب نون الإناث على نا (**قوله لأنه الأصل**) أى الغالب (**قوله فهل عسيتم**) استدل به بعضهم على أن عسى خبر لأن الاستفهام لا يدخل على الإنشاء والجواب أنه محمول على المعنى كما قال الزمخشرى والمعنى : هل قاربتم أن تفسدوا فى الأرض بمعنى أتوقع إفسادكم فأدخل هل مستفهما عما هو متوقع عنده والاستفهام للتقرير وإثبات أن المتوقع كائن وأنه صائب فى توقعه كذا فى يس . وحاصله أن المراد من عسى مجرد المقاربة فهى فى معنى الخبر (**قوله بأن كاد إثباتها نفى إلخ**) اعلم أن ظاهر هذا المشهور أن كاد إثباتها نفى لها نفسها ونفيها إثبات لها نفسها . والرد الآتى مبنيّ على حمله على هذا الظاهر وحمله كثير على أن كاد إثباتها نفى للخبر ونفيها إثبات للخبر ورده على هذا الحمل بأن الخبر بمقتضى كاد منفيّ على كل حال فالشق الأول مسلم والثانى غير مسلم (**قوله أنحوى هذا العصر إلخ**) قائله المعرى ، وجرهم وثمود قبيلتان من العرب وأراد باللسان اللغة وقد أجابه الشهاب الحجازى بقوله :

لقد كاد هذا اللغز يصدىء فكرتى ... وما كدت منه أشتفى بورود
فهذا جواب يرتضيه أولو النهى ... وممتنع عن فهم كل بليد

(**قوله ونفس البكاء إلخ**) أى لأن القرب من الفعل يستلزم انتفاءه إذ لو حصل لكان الموصوف متلبسا به لا قريبا منه كذا قيل وقد يمنع الاستلزام وعبارة المغنى لأن الإخبار بقرب الشيء يقتضى عرفا عدم حصوله

ومراد هذا القائل كاد . ومن زعم هذا فليس بمصيب بل حكم كاد حكم سائر الأفعال ، وأن معناها منفى إذا صحبها حرف نفى وثابت إذا لم يصحبها . فإذا قال قائل : كاد زيد يبكى فمعناه قارب زيد البكاء ، فمقاربة البكاء ثابتة ونفس البكاء منتف ، وإذا قال لم يكد يبكى فمعناه لم يقارب البكاء ، فمقاربة البكاء منتفية ، ونفس البكاء منتف انتفاء أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة ، ولهذا كان قول ذى الرمة :

[٢٦٥] إِذَا غَيَّرَ النأْىُ المحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

صحيحا بليغا لأن معناه إذا تغير حب كل محب لم يقارب حبى التغير، وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه، فهذا أبلغ من أن يقول لم يبرح لأنه قد يكون غير بارح وهو قريب من البراح بخلاف المخبر عنه بنفى مقاربة البراح. وكذا قوله تعالى: ﴿**إذا أخرج يده لم يكد يراها**﴾ [النور: ٤٠]، هو أبلغ فى نفى الرؤية من أن يقال لم يرها لأن من لم يَرَها يقارب الرؤية بخلاف من لم يقارب. وأما قوله تعالى: ﴿**فذبحوها وما كادوا يفعلون**﴾ [البقرة: ٧١] ، فكلام تضمن كلامين مضمون كل واحد منهما فى وقت غير وقت الآخر. والتقدير:

وإلا كان الإخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربته إذ لا يحسن عرفا أن يقال لمن صلى قارب الصلاة وإن كان ما صلى حتى قارب الصلاة اهـ ويمكن حمل الأول على هذا **(قوله قول ذى الرمة)** بضم الراء وتشديد الميم قطعة الحبل البالية واسمه غيلان . قيل : لقب ذا الرمة لأنه أتى مية صاحبته وعلى كتفه قطعة حبل بالية فاستسقاها فقالت له : اشرب يا ذا الرمة فلقب به وقيل غير ذلك **(قوله النأى)** أى البعد والرسيس ويطلق على أول الشىء وعلى الشىء كما فى القاموس . ومن بيانية لرسيس الهوى أو للهوى ويشير إلى الأول قول الشارح لم يقارب حبى ولو جرى على الثانى لقال لم يقارب رسيس حبى ويبرح يذهب **(قوله وأما قوله تعالى إلخ)** جواب عما يقال لو كان خبر كاد المنفية منفيا بالأولى لكن قوله تعالى : ﴿ **فذبحوها** ﴾ الآية متناقضا ويوضح جوابه قول الرضى قد يكون مع كاد المنفية قرينة تدل على ثبوت مضمون الخبر بعد انتفاء قربه فتكون تلك القرينة هى الدالة على ثبوت مضمونه فى وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء قربه لا لفظ كاد ، ولا تنافى بين انتفاء الشىء فى وقت وثبوته فى وقت آخر وذلك كما فى : ﴿ **فذبحوها وما كادوا يفعلون** ﴾ **(قوله فذبحوها وما كادوا يفعلون)** ضمير يفعلون عائد لضمير كادوا كما هو القاعدة رجوع ضمير من الخبر إلى الاسم . قال يس : ولا مانع من كون مرجع الضمير ضميرا .

---

[٢٦٥] البيت من الطويل ، وقائله ذو الرمة : غيلان بن عقبة ، وهو من شواهد المفصل لابن يعيش [١٢٤/٧] ، [١٢٥] ، والشاهد فيه قوله : « لم يكد رسيسُ الهوى ... يبرح » . وفيه مذاهب .

فذبحوها بعد أن كانوا بعداء من ذبحها غير مقاربين له . وهذا واضح والله أعلم :

[إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا]

(لِإِنَّ) و (أَنَّ) و (لَيتَ) و (لَـكِنَّ) و (لَعلَّ) و (كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ) الناقصة (مِنْ عَمَلْ) فتنصب المبتدأ اسما لها وترفع الخبر خبرا لها (كَإِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّى ـ كُفْءٌ وَلَـكِنَّ ٱبْنَهُ ذُو ضِغْنِ) أى حقد . وقس الباقى هذه اللغة المشهورة . وحكى قوم منهم ابن سيده أن قوما

(قوله فكلام إلخ) إنما جعله كلام واحدا لأن قوله : وما كادوا يفعلون حال من فاعل فذبحوها فيكون المجموع جملة واحدة (قوله كل واحد منهما إلخ) أى ولا تناقض بين انتفاء الشيء فى وقت وثبوته فى وقت آخر .

[إن وأخواتها]

(قوله فتنصب المبتدأ) أل فى المبتدأ والخبر للجنس فإن من المبتدإ ما لا تنصبه كلازم التصدير إلا ضمير الشأن وكواجب الابتداء نحو : طوبى للمؤمن ومن الخبر ما لا ترفعه كالطلبى والإنشائى . قال الدماميني : ومن هنا يعلم أن جملتى نعم وبئس خبريتان لا إنشائيتان لقوله تعالى : ﴿ إن الله نعما يعظكم به ﴾ [النساء : ٥٨] ، ولقوله تعالى : ﴿ إنهم ساء ما كانوا يعملون ﴾ [التوبة : ٩] ، . وسيأتى فى ذلك كلام فى باب نعم وبئس إن شاء الله تعالى اهـ أشار بقوله وسيأتى إلخ إلى ما ذكره هناك وسنذكره إن شاء الله تعالى من قول جماعة كابن الحاجب إن نعم وبئس لإنشاء المدح والذم واعتراض الدماميني عليه بما هو متجه ولمن يجعلهما للإنشاء تأويل الآيتين بإضمار القول كما قيل فى قول الشاعر :

إن الذين قتلتم أمس سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

أو جعلهما واردين على الاستعمال الثانى فى نعم وبئس وشبههما وهو استعمالهما أخبارا كما سيأتى فى باب نعم وبئس . قال فى المغنى : ينبغى أن يستثنى من منع الإخبار هنا بالطلب خبر أن المفتوحة المخففة فإنه يجوز أن يكون جملة دعائية كما فى قوله تعالى : ﴿ والخامسة أن غضب الله عليها ﴾ [النور : ٩] ، على القراءة بتخفيف النون بعدها جملة فعلية . وقولهم : أما أن جزاك الله خيرا على فتح الهمزة اهـ وحذف أحدهما لقرينة جائز على قلة إلا الاسم الذى هو ضمير الشأن فإن حذفه كثير وعليه خرج المصنف حديث : « إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون » والتزم حذف الخبر فى ليت شعرى مردفا باستفهام نحو ليت شعرى هل قام زيد أى ليت شعرى جواب أو بجواب هذا الاستفهام حاصل . وقيل : جملة الاستفهام حاصل . وقيل : جملة الاستفهام هى الخبر على تقدير مضاف أى ليت مشعورى جواب هذا الاستفهام . وتختص ليت أيضا بجواز اتصال أن ومعموليها بها سادة مسد معموليها نحو : ليت أنك قائم وقيل الخبر محذوف تقديره حاصل مثلا وقاس الأخفش لعل على ليت فجوز لعل أن زيدا قائم .

من العرب تنصب بها الجزءين معا من ذلك قوله:

[٢٦٦] إذَا اسوَدَّ جُنحُ الليلِ فَلتَأتِ وَلتَكُنْ ... خُطاكَ خِفَافًا إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

وقوله:

[٢٦٧] يَالَيتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا

وقوله:

[٢٦٨] كَـأنَّ أُذْنَيْـهِ إذَا تَشَوَّفَـا ... قَادِمَـةً أو قَلَمًـا مُحَرَّفَـا

(تنبيهات): الأول لم يذكر الناظم فى تسهيله أن المفتوحة نظرا إلى كونها فرع

(قوله وحكى قوم إلخ) ظاهره أن ذلك لغة وبه صرح بعضهم ومنع الجمهور ذلك وأولوا ما ثبت منه بأن الجزء الثالث حال والخبر محذوف والتقدير فى إن حراسنا أسدا تلقاهم أسدا ، وفى يا ليت إلخ أقبلت رواجعا ، وفى كأن أذنيه إلخ يحكيان قادمة بل التأويل فى الثالث متعين لئلا يلزم الإخبار بالمفرد عن المثنى .

(قوله جنح الليل) بالضم والكسر طائفة منه ، والخطاء بالكسر والمد لكن قصره الشاعر للوزن جمع خطوة بالفتح كركوة وركاء كما فى الصحيح . وهى نقل القدم . وجعلها بالضم جمع خطوة بالضم ما بين القدمين كما زعمه الشمنى فتبعه شيخنا والبعض غير مناسب فى البيت .

(قوله كأن أذنيه) أى الحمار والتشوف التطلع ، والعامل فى إذا معنى التشبيه فى كأن ، والقادمة واحدة قوادم الطير وهى مقادم ريشه وهى عشر فى كل جناح ا هـ شمنى .

(قوله نظرا إلى كونها إلخ) وإنما ذكر كأن مع أن أصلها أن المكسورة أدخلت عليها الكاف التشبيهية ففتحت الهمزة لانتساخ هذا الأصل بإدخال الكاف وجعل المجموع كلمة واحدة بدليل عدم احتياج الكاف إلى متعلق وعدم كون مدخولها فى موضع جر عند الجمهور بخلاف أن المفتوحة فليس أصلها منسوخا بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كما يعطف بعد المكسورة قاله فى الهمع .

---

[٢٦٦] البيت من الطويل ، وقائله : عمر بن أبى ربيعة ، وليس فى ديوانه (معجم الشواهد العربية) (٩٢/١) .

[٢٦٧] البيت من الرجز ، وقائله العجاج ، وهو من شواهد الكتاب (٢٨٤/١) ، المفصل لابن يعيش (١٠٣/١ ، ١٠٤) ، (٨٤/٨) ، الهمع (١٣٤/١) ،...

[٢٦٩] البيت من الطويل ، وقائله النجاشى وهو من شواهد الكتاب (٩/١) ، المغنى (٢٩١) ، (٢٣٩) . والشاهد فيه قوله : « ولاكِ اسقنى » حيث حذفت النون من « لكن » للتخلص من التقاء الساكنين تشبيهًا لها بالتنوين .

المكسورة ، وهو صنيع سيبويه حيث قال : هذا باب الحروف الخمسة . الثانى أشار بقوله عكس ما لكان إلى ما هذه الأحرف من الشبه بكان فى لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما ، فعملت عملها معكوسا ليكونا معهن كمفعول قدم وفاعل أخر تنبيها على الفرعية ، ولأن معانيها فى الأخبار فكانت كالعمد والأسماء كالفضلات فأعطيا إعرابيهما . **الثالث** : معنى إن وأن التوكيد ، ولكن الاستدراك والتوكيد ، وليست مركبة على الأصح . وقال الفراء : أصلها

(قوله فى لزوم المبتدأ والخبر) بيان لوجه الشبه ، واحترز باللزوم عن ألا وأما الاستفتاحيتين لدخولهما على الجملتين ، وقوله : والاستغناء بهما إلخ احتراز عن لولا الامتناعية لاحتياجهما معها إلى جواب الفجائية لاحتياجها معهما إلى سبق كلام **(قوله معكوسا)** ليس من جملة المفرع إذ المشابهة لا تنتج العكس ولذلك احتاج إلى تعليله بقوله ليكونا إلخ فينبغى جعله معمولا لمحذوف أى وعملت عملا معكوسا ليكونا إلخ فينبغى جعله معمولا لمحذوف أى وعملت عملا معكوسا ليكونا إلخ **(قوله تنبيها على الفرعية)** أى بإعطائها الفرع الذى هو تقدم شبه المفعول وتأخر شبه الفاعل و لم يحتج لذلك فى ما وأخواتها المحمولة على ليس لعدم احتياج فرعيتها تنبيه لعدم اتفاق العرب على إعمالها واشتراط شروط فى عملها يبطل بفقدان واحد منها **(قوله ولأن معانيها فى الأخبار)** قال سم : وقد يقال وكان وأخواتها كذلك اهـ . قال الإسقاطى : هو كذلك لكن هذا الوجه عارضة فى كأن وأخواتها أصالتها فأعطيت الأصل وهو تقديم المرفوع على المنصوب بخلافه فى إن وأخواتها اهـ . بقى أن الدمامينى اعترض على العلتين بجريانهما فى ما الحجازية وأخواتها مع أن منصوبها لم يقدم على مرفوعها وقد أسلفنا قريبا دفعه عن العلة الأولى فتأمل **(قوله فأعطيا)** أى الأخبار والأسماء . وقوله : إعرابيهما أى العمد والفضلات . وفى الكلام توزيع **(قوله التوكيد)** أى تقوية النسبة وتقريرها فى ذهن السامع إيجابية أو سلبية على الصحيح ، وتوكيد النسبة تارة يكون لدفع الشك فيها وتارة يكون لدفع إنكارها وتارة يكون لا ولا ، فالأول مستحسن والثانى واجب والثالث لا ولا ، قاله فى التصريح فالثالث عربى إلا أنه غير بليغ ولذا لم يذكره أهل المعنى قاله الروداني . قال سم : ولا ينافى كون المفتوحة للتوكيد أنها بمعنى المصدر وهو لا يفيد التوكيد لأن كون الشيء بمعنى الشيء لا يلزم أن يساويه فى كل ما يفيده فاندفع ما لأبى حيان **(قوله الاستدراك)** هو تعقيب الكلام بنفى ما يتوهم منه ثبوته أو إثبات ما يتوهم منه نفيه هذا هو التعريف السالم من التكلف المحتاج إليه فى تصحيح تعريفه بقولهم تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته وهو جعل نفيه بالجر عطفا على ضمير ثبوته . هذا وذكر شيخنا السيد عن الدمامينى ويس أن رفع التوهم ليس لازما للكن بل هو أغلبى فقط لأنها لا تكون لرفع التوهم نحو زيد قائم لكنه ضاحك فالتعريفان المذكوران مبنيان على الغالب ، وفسر بعضهم الاستدراك كما فى الروداني بمخالفة حكم ما بعد لكن لحكم ما قبلها مع التوهم أولا وهذا أعم **(قوله والتوكيد)** أى على قلة نحو : لو جاء زيد لأكرمته لكنه لم يجيء إذ عدم المجيء معلوم من لو .

لكن أن فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين . كقوله :

[٢٦٩] وَلَسْتُ بِآتِيـــهِ وَلَا أَسْتَطِيعُـــهُ وَلَاكِ آسْقِنِى إنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ

وقال الكوفيون : مركبة من لا وإن والكاف الزائدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفا . ومعنى ليت التمنى فى الممكن والمستحيل لا فى الواجب فلا يقال ليت غدا يجيء . وأما قوله تعالى : ﴿ **فتمنوا الموت** ﴾ [البقرة : ٩٤ ، الجمعة : ٦] مع أنه واجب فالمراد تمنيه قبل وقته وهو الأكثر . ولعل الترجى فى المحبوب نحو : ﴿ **لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا** ﴾ [الطلاق : ١] ، والإشفاق فى المكروه نحو : ﴿ **فعلك تارك بعض ما يوحى إليك** ﴾ [هود : ١٢] ، وقد اقتصر على هذين فى شرح الكافية وزاد فى التسهيل أنها تكون للتعليل والاستفهام فالتعليل نحو : ﴿ **لعله يتذكر** ﴾ [طه : ٤٤] ،

(قوله لكن أن) بفتح الهمزة كما فى الهمع وسم **(قوله ونون لكن للساكنين إلخ)** أنشد البيت ليدفع بما دل عليه من عهد حذف نون لكن للساكنين ما يقال هلا كان المحذوف النون الأولى من أن لأن الضرر حصل بها ويدفع أيضا بلزوم الإجحاف حينئذ فافهم .

(قوله ولست بآتيه إلخ) هذه حكاية لكلام ذئب دعاه المخاطب ليرافقه ويؤاخيه . فقوله : ولست بآتية أى ما دعوتنى إليه والفضل الزيادة .

(قوله من لا و إن) أى المكسورة الهمزة كما هو صريح كلام يس وشيخنا السيد **(قوله والكاف الزائدة)** أى المفتوحة أصالة لكن كسرت اتباعا للهمزة كما قاله يس . وقال شيخنا السيد : كسرتها كسرة نقل من الهمزة .

(قوله لا التشبيهية) لأن المعنى على الاستدراك لا التشبيه **(قوله وحذفت الهمزة)** أى بعد نقل حركتها إلى الكاف على ما قاله شيخنا السيد وقد مر **(قوله وليت)** ويقال لت بإبدال الياء تاء وإدغامها فى التاء . همع **(قوله فى الممكن)** أى غير المتوقع أى المنتظر وقوعه بخلاف الممكن فى الترجى فمنتظر وقوعه **(قوله وهو الأكثر)** أى التمنى فى المستحيل **(قوله والإشفاق)** هو توقع الخوف .

(قوله فلعلك تارك إلخ) أورد أن ترك بعض ما يوحى إليه غير ممكن لعصمته . وأجيب بأن المراد بالممكن فى قوله وتختص لعل بالممكن الممكن عقلا وإن استحال عادة أو شرعا كذا فى حاشية البعض . وفيه نظر لأن ترك النبى بعض ما يوحى إليه مستحيل عقلا لأن دليل استحالته عقلى كما قرر فى فن الكلام .

---

[٢٦٩] البيت من الطويل ، وقائله النجاشى وهو من شواهد الكتاب [٩/١] ، المغنى (٢٩١) ، (٢٣٩) . والشاهد فيه قوله : « ولاكِ اسقنى » حيث حذفت النون من « لكن » للتخلص من التقاء الساكنين تشبيهًا لها بالتنوين .

والاستفهام نحو : ﴿**وما يدريك لعله يزكى**﴾[عبس: ٣]، وتابع فى الأول الأخفش وفى الثانى الكوفيين وتختص لعل بالممكن وليست مركبة على الأصح ،وفيها عشر لغات مشهورة ،وكأن التشبيه

(قوله لعله يزكى) أى يزكى أى ما يدريك جواب هذا السؤال **(قوله وتختص لعل إلخ)** لا يرد قول فرعون : لعلى أطلع إلى إله موسى لأنه فى زعمه الباطل ممكن . هذا وقد اختلف فى لعل الواقعة فى كلامه تعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله فى حقه تعالى فقيل : إنها باعتبار حال المخاطبين ، فالرجاء والإشفاق متعلق بهم كما أن الشك فى أو كذلك . وفى شرح المناوى على الجمع الصغير أن لعل فى كلام الله تعالى وكلام رسوله للوقوع اهـ وفيه نظر ظاهر وكلعل عسى ويؤخذ من التصريح كما قاله الروداني أن معنى عسى ولعل فى القرآن أمر بالترجى أو الإشفاق . وفى حاشية الكشاف للتفتازانى : لعل موضوعة لتوقع محبوب وهو الترجى أو مكروه وهو الاشفاق والتوقع بوجهيه قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما تشهد به موارد الاستعمال وقد وردت فى القرآن للإطماع مع تحقق حصول المطمع فيه لكن عدل عن طريق التحقيق إلى طريق الإطماع دلالة على أنه لا خلف فى إطماع الكريم وأنه كجزمه بالحصول . ولما كان ما بعد لعل الإطماعية محقق الحصول وصالحا لكونه غرضا مما قبلها زعم ابن الأنبارى وجماعة أن لعل قد تكون بمعنى كى ورده المصنف يعنى الزمخشرى بأن عدم صلوحها لمجرد معنى العلية يأباه ، ألا تراك تقول : دخلت على المريض كى أعوده ولا يصح لعل وقد لا تصلح لعل لشىء من هذه المعانى كما فى قوله تعالى : ﴿ **لعلكم تتقون** ﴾ [البقرة : ٢١] ، أما كونها ليست للإشفاق فظاهر أو لترجى الله فلاستحالته أو لترجى المخلوقين فلأنهم لم يكونوا حال الخلق عالمين بالتقوى حتى يرجوها ، أو وللإطماع فلأنه إنما يكون فيما يتوقعه المخاطب ويرغب فيه من جهة المتكلم والتقوى ليست كذلك بل هى مستعارة لحالة شبيهة بالترجى لتردد حال العباد بين التقوى وعدمها كتردد المترجى بين حصول المرجوّ وعدمه أو مجاز فى الطلب . نعم إن قلنا بأن لعل قد تأتى للتعليل صح حملها فى الآية عليه عند من لا يمنع تعليل فعله تعالى بالغرض العائد إلى العباد فإن منعه بعيد جدا لمخالفته كثيرا من النصوص اهـ باختصار **(قوله وفيها عشر لغات)** قال فى التسهيل : وقد يقال فى لعل عل ولعن وعن ولأن وأن ورعنّ ورغنّ ولغنّ أى بغين معجمة فى هذين ولعلت . قال شيخنا : وزاد بعضهم لغتين وغلّ وغن بالمعجمة فيهما ، وفى الهمع زيادة لونّ ولعا ورعلّ بمهملة . ونقل البعض زيادة عل وأل بفتح اللام فى هذين ، فإن أراد فتح اللام مشددة لزمه التكرار لتقدم عل المشددة اللام فى كلامه وإن أراد فتحها مخففة ورد عليه قول الشارح فى آخر الباب خاتمة لا يجوز تخفيف لعل على اختلاف لغاتها اهـ فإن الكلام وإن قاله الشارح فى مقام تخفيف حروف الباب بالسكون يفيد ظاهره ثبوت التشديد فى جميع لغات لعل . وبالجملة فزيادة هذين محتاجة إلى تحرير ونقل صريح ولم أقف عليه ومجموع اللغات بهما سبع عشرة .

وهى مركبة على الصحيح ، وقيل بإجماع ـ من كاف التشبيه وأن ، فأصل كأن زيدا أسد أن زيدا كأسد ، فقدم حرف التشبيه اهتماما ففتحت همزة إن لدخول الجار (**وَرَاعِ ذَا ٱلتَّرْتِيبَ**) وهو تقديم اسمها وتأخير خبرها وجوبا (**إِلَّا فِي**) الموضع (**ٱلَّذِى**) يكون الخبر فيه ظرفا أو مجرورا (**كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ ٱلْبَذِى**) للتوسع فى الظروف والمجرورات . قال فى العمدة : ويجب أن يقدر العامل فى الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف .

(**تنبيهان**)*: الأول حكم معمول خبرها حكم خبرها فلا يجوز تقديمه إلا إذا كان

(**قوله وكأن التشبيه**) أى المؤكد . وقيد البطليوسى كونها للتشبيه بما إذا كان خبرها اسما أرفع من اسمها أو أحط وليس صفة من صفاته نحو كأن زيدا ملك وكأن زيدا حمار فإن كان خبرها فعلا أو ظرفا أو جارا ومجرورا أو صفة من صفات اسمها كانت للظن نحو كأن زيدا قام أو قائم أو عندك أو فى الدار لأن زيدا نفس القائم ونفس المستقر لا يشبه بنفسه (**فائدة**) قال الرضى : أولى ما قيل فى كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل أن التقدير كأنك تبصر بالدنيا أى تشاهدها كما فى قوله تعالى : ﴿ **فبصرت به عن جُنُبٍ** ﴾ [القصص : ١١] ، والجملة بعد المجرور بالباء حال بدليل رواية و لم تكن و لم تزل . وقولهم : كأنى بالليل وقد أقبل وكأنى بزيد وهو ملك . وأما قولهم : كأنك بالشتاء مقبل وكأنك بالفرج آت فالأولى فيه أن ما بعد المجرور هو الخبر والمجرور متعلق به (**قوله لدخول الجار**) أو تخفيفا لثقل الكلمة بالتركيب (**قوله وراع ذا الترتيب**) أى المعلوم من الأمثلة السابقة لضعف العمل بالحرفية (**قوله إلا فى الذى إلخ**) إن قلت حيث توسع فى الظرف والمجرور فهلا جاز تقديم خبرها عليها نفسها إذا كان ظرفا أو مجرورا . قلت : لم يجز لأن لها الصدر كما فى الحاجبية قالوا : ليعلم من أول الأمر اشتمال الكلام على التأكيد أو التشبيه أو الاستدراك أو التمنى أو الترجى سوى أن المفتوحة فليس لها الصدر . فإن قلت : فحينئذ لم يجر خبرها عليها . قلت : يوجه بالحمل على المكسورة فإنها فرعها . فإن قلت : فلم امتنع تقدم خبر ما الحجازية على اسمها وإن كان ظرفا أو مجرورا كما تقدم . قلت : يوجه بأن هذه أقوى لأنها تشبه الأفعال لفظا من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعدا ومبنية على الفتح ومعنى لأنها بمعنى أكدت وشبهت وتمنيت إلخ ولأنها مشبهة بفعل متصرف وهو كان وما مشبهة بفعل جامد وهو ليس والفعل المتصرف أقوى سم باختصار ووجه استثناء أن المفتوحة من لزوم الصدر أنها تستدعى سبق بعض كلامها فلا ترد لكن لأنها تستدعى سبق كلام تام فلا ينافى صدارتها فى كلامها فاعرفه (**قوله غير البذى**) أى فاحش اللسان (**قوله بعد الاسم**) هذا يؤدى إلى أن المتقدم على الاسم معمول الخبر لا الخبر بناء على أن الخبر هو العامل مع أن كلامه فى تقديم الخبر إلا أن يقال جعل المثالين من تقديم الخبر باعتبار الظاهر وقطع النظر عن المتعلق المحذوف (**قوله وهو غير ظرف**) كما فى قولهم إن مالا وإن ولدا (**قوله فلا يجوز تقديمه**) أى على الاسم ويجوز تقديمه مطلقا على الخبر كما يأتى فى قوله : وتصحب الواسط معمول الخبر ويفرق بأن فى تقديمه على الاسم فصلا لها من معموليهما معا .

ظرفا أو جارا ومجرورا، نحو: إن عندك زيدا مقيم وإن فيك عمرا راغب، ومنه قوله:

[٢٧٠] فَلا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ ٱلْقَلْبِ جَمٌّ بَلابِلُهْ

وقد صرح به فى غير هذا الكتاب ومنعه بعضهم الثانى محل جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفا أو مجرورا فى غير نحو إن عند زيد أخاه وليت فى الدار صاحبها لما سلف (**وَهمزَ إِنَّ ٱفْتَحْ**) وجوبا (**لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا**) مع معموليها لزوما بأن وقعت فى محل فاعل نحو: ﴿**أو لم يكفهم أنا أنزلنا**﴾ [العنكبوت: ٥١]، أو مفعول غير محكى بالقول نحو: ﴿**ولا تخافون أنكم أشركتم**﴾ [الأنعام: ٨١]،

(**قوله فلا تلحنى**) أى تلمنى، جم كثير بلابله وساوسه وهمومه (**قوله ومنعه بعضهم**) الوجه خلافه لأنه يجوز تقديمه

تقديمه فى ما وهذه أقوى بدليل جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا هنا وامتناعه هناك أفاده سم. وما علل به المنع من أن تقديم المعمول يؤدى بجواز تقديم العامل والعامل هنا لا يتقدم نظر فيه شيخنا بأنه أغلبى كما مر لا كلى (**قوله محل جواز تقديم الخبر إلخ**) إذا حمل الجواز على مقابل الامتناع صدق بالوجوب فلا يحتاج إلى التقييد (**قوله فى غير نحو إلخ**) أى من كل تركيب لابس فيه الاسم ضميرا يعود على شىء فى الخبر فيجب التقديم فرارا من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة. وقد يمتنع نحو: إن زيدا لفى الدار لامتناع تقديم الخبر باللام. وأما التمثيل لممتنع التقديم بنحو أن صاحب الدار فيها فنوقش بأن امتناع التقديم فيه مذهب الكوفيين وأما البصريون فأجازوه لأن الاسم وإن تأخر لفظا متقدم رتبة فكذا ما أضيف هو إليه (**قوله وجوبا**) أبقى الشارح الأمر هنا على ظاهره لأن التأويل فى الثانى أعنى قوله وفى سوى ذاك تكسر بجعله شاملا للكسر الواجب والجائز على طريق استعمال صيغة الأمر فى حقيقتها ومجازها أولى من التأويل هنا وإبقاء الثانى على ظاهره (**قوله لسد مصدر**) هو مصدر خبرها إن كان مشتقا والكون إن كان جامدا (**قوله لزوما**) متعلق بسد (**قوله فى محل فاعل**) أى ولو لفعل مقدور نحو: ﴿**ولو أنهم صبروا**﴾ [الحجرات: ٥]، أى ثبت أنهم صبروا على قول الكوفيين إن المرفوع بعد لو فاعل ثبت مقدرا واختاره المحققون. وقال أكثر البصريين: هى مبتدأ محذوف الخبر وجوبا ونحو اجلس ما إن زيدا جالس أى ما ثبت بناء على أن ما المصدرية لا توصل بالجملة الاسمية وهو الأصح. فقول البعض إن المصدرية لا تدخل إلا على الفعل إجماعا فأن ومعمولاها بعدها فاعل لمقدر إجماعا غير صحيح (**قوله مفعول**) أى به أوله نحو جئت أنى أجلك أو معه نحو يعجبنى جلوسك وأنك تحدثنا وتقع مستثنى نحو: يعجبنى أمورك

---

[٢٧٠] هو من أبيات الكتاب. وهو من الطويل. يقال: لحيت الرجل ألحاه لحيا إذا لمته وعذلته، من باب فتح يفتح، فيها أى فى المحبوبة، والفاء فى فإن للتعليل، والشاهد فى بحبها فإنه يتعلق بقوله مصاب القلب فهو معمول الخبر قدم على الاسم، ولا يجوز ذلك إلا عند البعض وقد تعلقوا به، وقوله: أخاك اسم إن، ومصاب القلب كلام إضافى فى خبره. وبلابله أى وساوسه، وهو مبتدأ. وجم خبره مقدما أى عظيم. وهذه الجملة إما خبر آخر أو بدل من مصاب القلب.

أو نائب عن الفاعل نحو : ﴿ **قل أوحي إليّ أنه استمع** ﴾[الجن : ١] ، أو مبتدأ نحو : ﴿ **ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة** ﴾[فصلت : ٣٩] ، أو خبر عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو اعتقادى أنك فاضل ، بخلاف قولى إنك فاضل ، واعتقاد زيد أنه حق ، أو مجرور بالحرف نحو : ﴿ **ذلك بأن الله هو الحق** ﴾[الحج : ٦٢] أو الإضافة نحو : ﴿ مثل ما أنكم تنطقون ﴾[الذاريات : ٢٣] أو معطوف على شيء من ذلك نحو : ﴿ **اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وأنى فضلتكم** ﴾[البقرة : ٤٧] أو مبدل منه نحو : ﴿ **وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم** ﴾[الأنفال : ٧] .

إلا أنك تشتم الناس ، لا مفعولا فيه ولا مفعولا مطلقا ولا حالا ولا تمييزا كذا فى الدمامينى وغيره **(قوله غير محكى)** أى بالقول وكان عليه أن يزيد وغير خبر فى الأصل ليخرج نحو : ظننت زيدا أنه قائم إلا أن يقال تركه لاستفادته من التنبيه الآتى قريبا **(قوله أو مبتدأ)** أى فى الحال كما فى الآية أو فى الأصل نحو كان عندى أنك فاضل **(قوله نحو : ومن آياته إلخ)** هذا مذهب الخليل ونقل المطرزى عن سيبويه أن اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل له وإن لم يعتمد الظرف على شيء . قال : ومنه : ﴿ **ومن آياته أنك ترى الأرض** ﴾ أفاده فى التصريح **(قوله أو خبر عن اسم معنى إلخ)** حاصله أن المخبر عنه إذا كان اسم معنى فإما أن يكون قولا أو غيره وعلى كل فإما أن يكون خبر إن صادقا على اسم المعنى أى يصح حمله عليه أولا . وتكلم الشارح على ثلاثة وسكت عما إذا كان قولا وخبر إن صادقا عليه نحو : قولى إنه حق لعلم وجوب كسرها بالأولى إذا كانت تكسر مع واحد من كون اسم المعنى وصدق خبر إن عليه فمعهما أولى . نعم فى صورة كون اسم المعنى قولا إذا كان خبر إن قولا واتحد قائل القولين جاز الفتح والكسر نحو قولى : إنى أحمد الله كما سيأتى فإن اختلف القائل وجب الكسر نحو قولى : إن زيدا يحمد الله **(قوله عليه خبرها)** أى على المعنى خبر إن **(قوله اعتقادى أنك فاضل)** أى معتقدى فضلك ولم يجز الكسر على أن تكون مع معموليها جملة مخبرا بها عن المبتدأ لعدم الرابط **(قوله واعتقاد زيد أنه حق)** لم يصح الفتح على معنى اعتقاد زيد كون اعتقاده حقا لاختلاف الضمير ومرجعه لأن الاعتقاد الواقع عليه الضمير فى قولنا اعتقادُ زيد أنه حق غير الاعتقاد المجعول مبتدأ الراجع إليه الضمير بحسب الظاهر لأن هذا هو المتعلق بكون ذلك حقا فاستفده **(قوله ذلك بأن الله هو الحق)** أى متلبس بحقيقة الله **(قوله أو الإضافة)** أى إن كان المضاف إليها مما لا يضاف إلا إلى المفرد بدليل ما سيأتى ، فاندفع اعتراض سم وغيره بأن الفتح لا يجب عند كل إضافة لوجوب الكسر إذا كان المضاف إلى أن مما لا يضاف إلا إلى الجملة كحيث ، وجواز الفتح والكسر إذا كان مما يضاف إلى المفرد والجملة **(قوله مثل ما أنكم)** ما زائدة **(قوله وأنى فضلتكم)** عطف خاص على عام **(قوله أنها لكم)** أى استقرارها لكم وهو بدل اشتمال من إحدى الطائفتين .

(تنبيه) و إنما قال لسد مصدر ولم يقل لسد مفرد لأنه قد يسد المفرد مسدها. ويجب الكسر نحو ظننت زيدا إنه قائم **(وَفِى سِوَى ذَاكَ آكْسِرِ)** على الأصل **(فَاكْسِرْ فِى آلابْتِدَا)** إما حقيقة نحو: ﴿**إنا فتحنا لك**﴾ [الفتح: ١]، أو حكما كالواقعة بعد ألا الاستفتاحية: ﴿**ألا إن أولياء الله**﴾ [يونس: ٦٢]، والواقعة بعد حيث نحو اجلس حيث إن زيدا جالس والواقعة خبرا عن اسم الذات نحو زيد إنه قائم، والواقعة بعد إذ نحو جئتك إذ إن زيدًا غائب **(وَفِى بَدْءِ صِلَهْ)** نحو: ﴿**ما إنَّ مفاتحه لتنوء**﴾ [القصص: ٧٦]، بخلاف

(قوله نحو ظننت زيدا إنه قائم) فإن فيه واجبة الكسر لعدم سد المصدر مسدها إذ لا يصح ظننت زيدا قيامه **(قوله اكسر)** أى أدم الكسر **(قوله فى الابتدا)** أى ابتداء جملتها إما حقيقة بأن لا يسبقها شيء له تعلق بتلك الجملة أو حكما بأن يسبقها ذلك ، ومن القسم الأول الواقعة بعد كلًا بناء على قول الجمهور إنها حرف ردع وزجر لا غير حتى أجازوا أبدا الوقف عليها والابتداء بما بعدها ، وحتى قال جماعة منهم : متى سمعت كلا فى سورة فاحكم بأنها مكية لأن أكثر ما نزل التهديد والوعيد بمكة لأن أكثر العتوّ كان بها . وقال أبو حاتم : تكون بمعنى ألا الاستفتاحية ووافقه على ذلك الزجاج وغيره وعليه تكون من القسم الثانى . وقال النضر بن شميل : تكون حرف تصديق كأن . وقال الكسائى : تكون بمعنى حقا وضعف بأنه لم يسمع فتح إن بعدها وهو واجب بعد حقا وما بمعناه . قال مكى : وهى حينئذ اسم كمرادفها ولتنوينها فى قراءة بعضهم : ﴿ **كلا سيكفرون بعبادتهم** ﴾ [مريم : ٨٢] وقال غيره : اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل مخالف للأصل ومحوج لتكلف علة لبنائها وخرج التنوين فى الآية على أنه بدل من حرف الإطلاق المزيد فى رؤوس الآى ثم وصل بنية الوقف ، أفاده فى الهمع **(قوله بعد ألا الاستفتاحية)** أى التى يستفتح بها الكلام لتنبيه المخاطب على ذلك الكلام لتأكد مضمونه عند المتكلم اهـ دمامينى . وفى المغنى : ألا تكون للتنبيه فتدل على تحقق ما بعدها ويقول المعربون فيها حرف استفتاح فيبينون مكانها ويهملون معناها اهـ ويقال فيها هلا بإبدال الهمزة هاء اهـ همع . وهل هى بسيطة أو مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية قولان **(قوله والواقعة بعد حيث)** أى عقب حيث فخرج نحو جلست حيث اعتقاد زيد أنه مكان حسن فإن هذه واجبة الفتح كما علم مما مر . هذا والصحيح جواز الفتح حيث . أما على القول بجواز إضافتها إلى المفرد فظاهر . وأما على المشهور من وجوب إضافتها إلى الجملة فلأنه يقدر تمام الجملة من خبر أو فعل وقيل يكتفى بإضافتها إلى صورة الجملة وإذ مثل حيث فى جواز الفتح فيما يظهر **(قوله والواقعة خبرا عن اسم الذات)** لم يصح الفتح لتأول المفتوحة بمصدر ولا يخبر به عن اسم الذات إلا بتأويل وهو ممتنع مع أن على ما ذكره المصرح وإن كان للبحث فيه مجال . وما نقل عن السيد من جواز الإخبار بالمصدر المؤول عن اسم الذات من غير تأويل الظاهر أنه مفروض فى بعض التراكيب نحو عسى زيد أن يقوم وعمرو إما أنه قائم أو قاعد ، فقول البعض الظاهر على كلام السيد جواز الفتح غير ظاهر فتأمل **(قوله وفى بدء صلة)** أى الموصول اسمى أو حرفى وقد مثل الشارح لهما ومثل الصلة الصفة نحو : مررت برجل إنه فاضل .

حشو الصلة نحو جاء الذى عندى أنه فاضل ، ولا أفعله ما أن فى السماء نجما ، إذ التقدير ما ثبت أن فى السماء نجما (**وَحَيْثُ إنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ**) يعنى وقعت جوابًا له سواء مع اللام أو دونها نحو ﴿ **والعصر إن الإنسان لفى خسر** ﴾ [العصر : ١] ، ﴿ **حم * والكتاب المبين * إنا أنزلناه** ﴾ [الدخان : ١] ، (**أَوْ حُكِيَتْ بالقَوْلِ**) نحو : ﴿ **قال إنى عبد الله** ﴾ [مريم : ٣٠] ، فإن لم تحك بل أجرى القول مجرى الظن وجب الفتح ، ومن ثم روى بالوجهين قوله :

[٢٧١] **أتَقُولُ إنَّكَ بالحياةِ مُمَتَّعٌ**

(**قوله ما إن مفاتحه لتنوء**) أى تثقل والاستشهاد مبنى على أن ما موصولة ويصح كونها نكرة موصوفة (**قوله بخلاف حشو الصلة**) أى بحسب اللفظ فلا ينافى كونها فى المصدر باعتبار الرتبة فى جاء الذى عندى أنه فاضل والمراد باللفظ ما يشمل المقدر ليدخل فى الحشو لا أفعله ما أن فى السماء نجما (**قوله سواء مع اللام**) أى ولا فرق معها بين وجود فعل القسم أولا . وقوله أو دونها أى مع حذف فعل القسم فلا يعارض . هذا ما يأتى من جواز الوجهين عند عدم اللام وذكر فعل القسم ، على أن من فتح فى هذه الصورة الآتية لم يجعلها جواب القسم كما سيذكره الشارح وكلامنا هنا فيما إذا كانت جوابا . فبان لك أن كلام المصنف والشارح شامل لثلاث صور وإن لم يمثل الشارح إلا لصورتين ، وأن قول البعض الكلام هنا فى قسم لم يصرح بفعله بقرينة قول الشارح فيما يأتى أو فعل قسم ظاهر غير ظاهر لأنه يلزم عليه عدم تعرض المصنف هنا وفيما يأتى لحكم صورة ذكر فعل القسم مع ذكر اللام وما استند إليه من القرينة لا يشهد له كما لا يخفى ولا يشهد له أيضا قول الشارح فيما يأتى والتقييد إلخ لما ستعرفه . وهذا وفى التصريح أن ابن كيسان حكى عن الكوفيين جواز الوجهين إذا حذف الفعل و لم تذكر اللام نحو والله إن زيدا قائم وأنهم يفضلون الفتح فى هذا المثال على الكسر وأن أبا عبد الله الطوال منهم يوجبه و لم يثبت لهم سماع بذلك ا هـ وفى شرح الجامع أن القول بجواز الفتح فى نحو هذا المثال لم يؤيده سماع وليس له وجه بل هو غلط وأطال فى بيان ذلك كما نقله شيخنا ولعدم سماع الفتح حكى فى التوضيح إجماع العرب على تعين الكسر فى الصور الثلاث (**قوله أو حكيت بالقول**) الباء للآلة (**قوله فإن لم تحك بل أجرى القول مجرى الظن**) أى بالفعل بأن عمل وجعل بمعناه بالفعل فلا منافاة بين إيجاب الشارح الفتح فى هذه الحالة وبين تجويز المرادى الفتح والكسر عند صلاحية القول للحكاية به ولا جزائه مجرى الظن قبل اختيار أحدهما وارتكابه بالفعل قال : لأن الحكاية بالقول مع استيفائه شروطه إجرائه مجرى الظن جائزة .

[٢٧١] قيل قاله الفرزدق . وعجزه : * **وَقَدِ آسْتَبَحْتَ دَمَ آمْرِئٍ مُسْتَسْلِمِ** *

هو من الكامل ، الهمزة للاستفهام على وجه الإنكار . والشاهد فى قوله : إنك حيث يجوز فيه الوجهان : الفتح على إعمال تقول إعمال تظن ، والكسر على الحكاية . والواو فى وقد للحال .

(**أَوْ حَلَّتْ مَحَلْ** * **حالٍ**) أما مع الواو (**كَزُرْتُهُ وَإِنِّى ذُو أَمَلْ**) ﴿ **كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون** ﴾ [الأنفال : ٥] وقوله :

[٢٧٢] **مَا أعطَيَانِى وَلَا سَأَلْتُهُمَا إلا وإنِّى لحاجِزى كَرَمِى**

أو بدونه نحو : ﴿ **إلا إنهم ليأكلون الطعام** ﴾ [الفرقان : ٢٠] ، (**وَكَسَرُوا**) أيضا (**مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ**) قلبى (**عُلِّقا**) عنها (**باللَّامِ كَاعْلَمْ إنَّهُ لَذُو تُقى**) ﴿ **والله يعلم إنك لرسوله** ﴾ [المنافقون : ١] ، وأنشد سيبويه :

[٢٧٣] **أَلَمْ تَرَ إنِّى وابْنَ أَسْوَدَ لَيْلَةً لَنَسْرِى إلى نارَيْنِ يَعْلُو سَناهُما**

و (**بَعْدَ إذا فُجَاءَةٍ أَوْ**) فعل (**قَسَمٍ**) ظاهر (**لَا لامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَينِ نُمِى**) أى نسب نظرا لموجب كل منهما لصلاحية المقام لهما على سبيل البدل ، فمن الأول قوله :

(**قوله أو حلت محل حال**) لم تفتح حينئذ لأن وقوع المصدر حالا وإن كثر سماعى ، على أن السماع إنما ورد فى المصدر لا المؤوّل ، ولأن المصدر المنسبك من أن المفتوحة الناصبة لمعرفة معرفة والحال نكرة ولابد من كون إن فى ابتداء الحال ليخرج نحو : خرج زيد وعندى أنه فاضل (**قوله كما أخرجك**) ما مصدرية (**قوله ألا إنهم**) أى المرسلين ولكسر إن فى الآية سبب آخر وهو وقوع اللام فى خبرها (**قوله علقا عنها باللام**) أى لام الابتداء واحترز عن غير اللام من المعلقات الآتية (**قوله ليلة**) ظرف لتسرى وقوله سناهما أى ضوؤهما (**قوله بعد إذا**) حال من الضمير فى نمى الراجع إلى همز إن (**قوله ظاهر**) أى حقيقة أو حكما بأن كان مقدرا جائز الذكر بأن كان حرف القسم الباء الموحدة دون الواو والتاء الفوقية (**قوله نمى**) أى همز إن بقطع النظر عن كونه مفتوحا أو مكسورا (**قوله نظرا لموجب كل منهما**) موجب الكسر مع إذا اعتبار إن ومعموليها جملة بلا احتجاج إلى تقدير خبر ، ومع فعل القسم اعتبار ذلك جملة جواب القسم ، وموجب الفتح مع ذلك اعتبار ذلك مفردا مبتدأ مع تقدير الخبر ومع فعل القسم اعتبار تقدير الخافض كما سيبينه الشارح ، وقوله لصلاحية علة لنظر وضمير لهما إلى الموجبين .

---

[٢٧٢] البيت من الكامل ، وقائله الفرزدق ، وليس موجودًا فى ديوانه . انظر : (معجم الشواهد العربية) (٣٧٤/١) ، والشاهد فيه كسر همزة « إن » لسببين وهما : وقوعها فى جملة الحال ، واقتران خبرها باللام .

[٢٧٣] قال سيبويه : سمعناه ممن ينشد من العرب ، وهو من الطويل . والهمزة للاستفهام دخلت على النفى كما فى قوله تعالى : ﴿ **ألم نشرح لك صدرك** ﴾ والشاهد فى قوله : إنى حيث كسرت لمجىء اللام فى الخبر وهو لنسرى . والسنا مقصور : الضوء .

[٢٧٤] وَكُنت أُرى زيدًا كما قيل سيِّدًا إذا إنَّهُ عَبدُ القَفَا واللَّهازِمِ

يروى بالكسر على معنى فإذا هو عبد القفا ، وبالفتح على معنى فإذا العبودية أى حاصلة ، كما تقول : خرجت فإذا الأسد . قال الناظم : والكسر أولى لأنه لا يحوج إلى تقدير . لكن ذهب قوم إلى أن إذا هى الخبر ، والتقدير فإذا العبودية ، أى ففى الحضرة العبودية ، وعلى هذا فلا تقدير فى الفتح أيضا فيستوى الوجهان ، ومن الثانى قوله :

[٢٧٥] أوْ تَحْلِفِى بِرَبِّكِ العَلِّى أنى أبو ذَيَّالِكِ الصَّبِىِّ

(قوله وكنت أرى) بضم الهمزة بمعنى أظن لغلبة استعماله بالضم فى معنى أظن كما قاله يس وإن جاز فى الذى بمعنى أظن الفتح أيضا تتعدى إلى مفعولين سواء فتحت أو ضمت، فزيدا مفعوله الأول وسيدا مفعوله الثانى كما قاله المصرح والعينى ووجه تعدية المضموم إلى مفعولين مع أنه مضارع أرى المتعدى إلى ثلاثة استعماله بمعنى أظن المتعدى إلى اثنين من باب الاستعمال فى اللازم كما قاله الغزى، إذ معنى أرانى زيد عمرا فاضلا جعلنى زيد ظانا عمرا فاضلا، ويلزم هذا المعنى ظن المتكلم عمرا فاضلا لكن فى شرح المتن للمرادى أن من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة أرى بالبناء للمفعول مضارع أريت بمعنى أظننت كذلك وكذا فى شرحه للتسهيل وزاد فيه عن سيبويه وغيره أن أريت بمعنى أظننت لم ينطق له بمبنى للفاعل كما لم ينطق بأظننت التى أريت بمعناها قال : ولا يكون المفعول الأول لأريت هذه ومضارعها إلا ضمير متكلم كأريت وأرى ونرى، وقد يكون ضمير مخاطب كقراءة من قرأ : ﴿**وترى الناس سكارى**﴾ [الحج : ٢]، بضم التاء ونصب الناس اهـ يس، والقفا مؤخر العنق واللهازم جمع لهزمة بالكسر طرف الحلقوم وخصهما بالذكر لأن القفا موضع الصفع واللهازم موضع اللكز . وقوله كما قيل أى ظنا موافقا لما يقوله الناس من أنه سيد **(قوله لكن ذهب قوم إلخ)** يحتمل أنه من كلام الناظم وأنه من كلام الشارح وعلى كل ليس المقصود به منازعة قول الناظم وأنه من كلام الشارح، وعلى كل ليس المقصود به منازعة قول الناظم والكسر أولى إلخ حتى يرد عليه اعتراض غير واحد كالبعض بأنه لا ينهض على المصنف لأن مذهبه أن إذا حرف بل دفع ما يتوهم من أن أولوية الكسر متفق عليها **(قوله هى الخبر)** أى لكونها ظرف مكان بقرينة قوله أى ففى الحضرة العبودية وإن ذهب بعضهم إلى أنها ظرف زمان وأنها خبر أى ففى الوقت العبودية **(قوله أو تحلفى)** أو بمعنى إلى أو إلا وذيالك تصغير ذلك على غير قياس.

---

[٢٧٤] هو من أبيات الكتاب، و لم ينسب فيه إلى أحد، وهو من الطويل. وأرى بمعنى أظن، وزيدا مفعوله الأول، وسيدا الثانى وكما قيل معترض بينهما، وما مصدرية أى كقول الناس فيه. والشاهد فى إذا إنه حيث جاز فيه الوجهان : الكسر لأنها فى ابتداء الجملة والفتح على تقديرها بالمفرد أى فإذا عبوديته حاصلة . وعبد القفا واللهازم كناية عن الخسة . واللهازم جمع لهزمة بكسر اللام هى طرف الحلقوم، وقيل هى مضغة تحت الأذن أراد أنه ظن سيادته فلما نظر إلى قفاه ولهازمه تبين عبوديته ولؤمه، وخص هذين لأن القفا موضع الصفع . واللهازم موضع اللكز . وقيل : المعنى كنت أظنه سيدا كما قيل فإذا هو ذليل خسيس عبد البطن.

[٢٧٥] قبله :

لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ القَصِىِّ مِنِّى ذِى القَاذُورَةِ المَقْلِىِّ
أوْ تَحْلِفِى بِرَبِّكِ العَلِىِّ أنى إلخ.......................=

يروى بالكسر على جعلها جوابا للقسم ، وبالفتح على جعلها مفعولا بواسطة نزع الخافض أى على أنى . والتقييد بكون القسم بفعل ظاهر للاحتراز عما مر قريبا فى المكسورة . وبقوله لا لام بعده عما بعده اللام من ذلك حيث يتعين فيه الكسر نحو : ﴿ **ويحلفون بالله إنهم لمنكم** ﴾ [التوبة : ٥٦]، و : ﴿ **أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم** ﴾ [المائدة : ٥٣]، وقد اتضح لك أن من فتح أن لم يجعلها جواب القسم ، لأن الفتح متوقف على كون المحل مغنيا فيه المصدر على أن وصلتها ، وجواب القسم لا يكون كذلك ، فإنه لا يكون إلا جملة ، ويجوز الوجهان أيضا (**مَعْ تِلْوَفَا آلجزاَ**) نحو : ﴿ **فأنه غفور رحيم** ﴾ [الأنعام : ٥٤]، جواب : ﴿ **من عمل منكم سوءا بجهالة** ﴾ [الأنعام : ٥٤]، قرىء بالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة أى فهو غفور رحيم ، وبالفتح على تقديرها بمصدر هو خبر مبتدأ محذوف أى فجزاؤه الغفران ، أو مبتدأ خبره محذوف أى فالغفران جزاؤه ، والكسر أحسن فى القياس . قال الناظم : ولذلك لم يجىء الفتح فى القرآن إلا مسبوقا بأن المفتوحة (**وَذَا**)

(**قوله على جعلها مفعولا إلخ**) أى سادا مسد الجواب (**قوله للاحتراز عما مر**) أى بعض ما مر وهو الصورتان اللتان مثل لهما عند قول المصنف * **وحيث إن ليمين مكمله** * وهما صورة عدم ذكر فعل القسم مع عدم ذكر اللام وصورة عدم ذكر فعل القسم مع ذكر اللام لوجوب الكسر حينئذ (**قوله عما بعد اللام**) أى عن فعل القسم الظاهر الذى بعده اللام وقوله من ذلك أى مما مر أى حالة كونه بعض ما مر من الصور الثلاث الداخلة تحت قول المصنف سابقا * **وحيث إن ليمين مكمله** * كما قدمناه (**قوله وقد اتضح لك**) أى من قوله يروى بالكسر إلخ (**قوله لم يجعلها جواب القسم**) أى بل مفعولا كما تقدم ولا يضر عدم الجواب لأن الجار والمجرور يقوم مقامه ويؤدى مؤداه (**قوله ويجوز الوجهان أيضا**) أشار بذلك إلى أن الظرف معطوف على بعد إذا بحذف حرف العطف (**قوله مع تلو فالجزا**) مثل فاء الجزاء ما يشبهها كما فى قوله : ﴿ **واعلموا أنما غنمتم من شىء فأن لله خمسه** ﴾ [الأنفال : ٤١]. (**قوله هو خبر مبتدا محذوف**) هو أولى مما بعده لأن نظائره أكثر نحو : ﴿ **وإن مسه الشر فيئوس** ﴾ [فصلت : ٤٩]، أى فهو يئوس (**قوله أحسن فى القياس**) لعدم إحواجه إلى تقدير (**قوله إلا مسبوقا بأن المفتوحة**) أى كقوله : ﴿ **ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فأن له نار جهنم** ﴾ [التوبة : ٦٣] .

= قالهما رؤبة الراجزى . أى لتقعدين أيتها المرأة ، فلما دخلت نون التأكيد سقطت نون الكلمة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وكسرت الدال لتدل على الياء المحذوفة . ومقعد القصى إما مفعول مطلق على أن يكون المقعد بمعنى القعود ، أو على أنه مفعول فيه أى فى مقعد القصى أى البعيد ، من قصا المكان يقصو إذا بعد . يقال رجل قاذورة وذو قاذورة لا يخالط الناس لسوء خلقه . والمقلى المبغوض من قلاه يقليه قلى بالكسر ، وهما صفتان للقصى (**قوله أو**) بمعنى إلى ، فلذلك نصب الفعل بإضمار أن بعدها . والشاهد فى أنى حيث يجوز فيه الوجهان : الكسر لأنه جواب القسم ، والفتح على إضمار على أى أو تحلفى بربك على أنى ، فلما أضمر الجار فتحت أن . وذيالك مصغر ذلك ، كما أن مصغر ذاك ذياك .

الحكم أيضا (**يَطَّرِدُ * فِي**) كل موضع وقعت إن فيه خبر قول وكان خبرها قولا والقائل واحد كما فى (**نحوِ خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ**) الله ، فالفتح على معنى خير القول حمد الله ، والكسر على الإخبار بالجملة لقصد الحكاية ، كأنك قلت خير القول هذا اللفظ ، أما إذا انتفى القول الأول فالفتح متعين ، نحو عملى أنى أحمد الله ، أو القول الثانى أو لم يتحد القائل فالكسر ، نحو قولى إنى مؤمن وقولى إن زيدا يحمد الله .

(**تنبيه**)*: سكت الناظم عن مواضع يجوز فيها الوجهان : الأول أن تقع بعد

وقوله : ﴿ **كتب عليه أنه من تولاه فأنه يضله** ﴾ [الحج : ٤] ، بخلاف ما لم تسبق بأن المفتوحة فواجبة الكسر نحو : ﴿ **إنه من يأت ربه مجرما فإن له جهنم** ﴾ [طه : ٧٤] ، ﴿ **إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين** ﴾ [يوسف : ٩٠] ، ولذلك لم يفتح ﴿ **فإنه غفور رحيم** ﴾ [الأنعام : ٥٤] ، إلا من فتح ﴿ **أنه من عمل منكم سوءا بجهالة** ﴾ [الأنعام : ٥٤]، ونافع ممن فتح أنه من عمل وكسر فإنه غفور رحيم كذا فى البيضاوى (**وقوله وذا الحكم**) أى جواز الوجهين (**قوله خبر قول**) أى ما بمعنى القول سواء كان من مادة القول أو الكلام أو نحوهما وكذا يقال فى قوله وكان خبرها قولا (**قوله خير القول**) إنما كان المخبر عنه هنا قولا لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه (**قوله فالفتح**) إذا فتحت فالقول على حقيقته من المصدرية وإذا كسرت فهو بمعنى المقول . قاله فى التصريح ولابد فى كل من جعل أل للعهد أى قولى أو القول منى لئلا يلزم الإخبار بخاص عن عام (**قوله حمدا لله**) أى اللغوى بأى عبارة كانت (**قوله على الإخبار بالجملة**) و لم تحتج إلى رابط لأنها عين المبتدأ قال الشارح فى شرح التوضيح ومثل سيبويه هذه المسألة بقوله أول ما أقول أنى أحمد الله ، وخرج الكسر على أنه من باب الإخبار بالجملة وعليه جرى أكثر النحويين وقيل الكسر على أن الجملة مقول القول محكية به والخبر محذوف كأنك قلت أول قولى هذا اللفظ ثابت وليس بمرضى ، ثم أطال فى بيان ذلك وعلل فى شرح الجامع رده . بأن مفهوم الكلام عليه أن غير أول القول من بقيته غير ثابت وليس مرادا اللهم إلا أن يدعى زيادة أول والبصريون لا يجيزونها (**قوله لقصد الحكاية**) أى حكاية لفظ الجملة أى الإتيان بها بلفظها وليس المراد أنها مقول القول كما اتضح مما نقلناه عن شرح التوضيح للشارح وإن زعم شارح الجامع أنها مقول القول (**قوله نحو عملى أنى أحمد الله**) محل وجوب الفتح فى هذا المثال إذا لم يرد بالعمل المعمول اللسانى وهو المنطوق وتجعل الإضافة للعهد فإن كان كذلك جاز الكسر وكان هذا التركيب مثل قولى إنى أحمد الله فى جواز الوجهين وفاقا لحفيد الموضح وابن قاسم الغزى . وقال فى شرح الجامع مؤيدا وجوب الفتح إن البصريين يمنعون حكاية الجمل بما يرادف القول كالكلام فما لا يرادفه مما أريد به معناه كما فى هذا المثال على الوجه المذكور أولى بالمنع فعلى قواعدهم يجب الفتح فى المثال حينئذ ا هـ وأقره شيخنا والبعض وفيه نظر إذ ليس الكلام على الكسر من حكاية الجمل حتى يتجه ما ذكر بل من الإخبار بالجملة فاعرفه .

واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو : ﴿ **إن لك ألّا تجوع فيها ولا تعرى * وإنك لا تظمأ فيها ولا تضحى** ﴾ [طه : ١١٩]، قرأ نافع وأبو بكر بالكسر إما على الاستئناف أو العطف على جملة إن الأولى والباقون بالفتح عطفا على ألا تجوع(١) . الثانى أن تقع بعد حتى فتكسر بعد الابتدائية نحو مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه ، وتفتح بعد الجارة والعاطفة نحو عرفت أمورك حتى أنك فاضل . الثالث أن تقع بعد أما نحو أما إنك فاضل فتكسر إن كانت أما استفتاحية بمنزلة ألا ، وتفتح إن كانت بمعنى حقا كما تقول حقا أنك ذاهب ومنه قوله :

[٢٧٦] **أحَقًّا أنَّ جِيرَتَنَا ٱسْتَقَلُّوا**

(قوله سكت الناظم) أى لم يصرح بذلك وإلا فهى داخلة فى كلامه **(قوله بعد واو)** ليست الواو قيدا **(قوله صالح للعطف عليه)** احتراز عن نحو إن لى مالا وإن عمرًا فاضل فما لا غير صالح لعطف إن الثانية عليه لصيرورة المعنى إن لى مالًا وفضل عمرو **(قوله فتكسر بعد الابتدائية)** أى التى تبتدأ بها الجمل وتستأنف وهى بمعنى فاء السببية ، وبحث البعض فى عدّ هذا من مواضع جواز الوجهين بأن المراد جوازهما فى تركيب واحد ، والتركيب هنا مختلف . وهو بحث قوى وإن كان يمكن دفعه بأن اتحاد ما قبل إن فى التركيبين هنا كاف . هذا وما ذكره الشارح من وجوب الكسر بعد الابتدائية قال شيخنا السيد : مخالف لما لابن الحاجب حيث قال : إذا وقعت إن بعد حتى الابتدائية فإن قلنا : لا يجوز فى المبتدأ الواقع بعدها أن يحذف خبره وجب كسرها وإن قلنا : يجوز حذفه وإثباته جاز الكسر والفتح **(قوله حتى أنك فاضل)** الأظهر أنها فيه عاطفة ، ومثال الجارة أصاحبك حتى أنك تعصى **(قوله فتكسر)** قدم الكسر لأنه الكثير **(قوله أما استفتاحية)** أى حرف استفتاح على ما مر قريبا فى ألا بسيطا . وقيل : مركب من همزة الاستفهام وما النافية ، وفى الهمع أن همزتها تبدل هاء وعينا وأن ألفها تحذف فى الأحوال الثلاثة وأن همزتها تحذف مع ثبوت الألف اهـ . قال الدمامينى : وأجاز المصنف الفتح على أن المصدر المؤول مبتدأ خبره محذوف كأنه قيل أما معلوم أنك فاضل اهـ وهو يستلزم جواز الفتح بعد ألا الاستفتاحية ونقل عن بعضهم **(قوله بمعنى حقا)** الذى صوبه فى المغنى أنها بمعنى أحقا وأنها كلمتان همزة الاستفهام وما التامة بمعنى

---

[٢٧٦] تمامه : * **فَبَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ فَرِيقُ** *

قاله المفضل بن معسر البكرى . وسمى مفضلا بالقصيدة التى هذا البيت منها . ونسب فى الحماسة البصرية إلى عامر بن أسحم الكندى الجاهلى . وهى من الوافر . وحقا نصب على الظرف المجازى عند سيبويه والجمهور . والأصل أفى حق هذا الأمر . وقال المبرد : انتصب على المصدرية ، والتقدير احق حقا . وارتفاع أن عنده على الفاعلية ، ونسبه ابن الناظم إلى والده لعدم إطلاعه على النقل من المبرد . والشاهد فى أن جيرتنا حيث فتحت أن فيه بعد حقا كما تقول حقا أنك ذاهب أى أفى حق ذهابك . وفيه وجهان : أن يكون مبتدأ وخبره الظرف ، أى أفى حق استقلال جيرتنا ، وأن يكون فاعلا بالظرف لاعتماده وهو الأوجه . والجيرة بالكسر جمع جار واستقلوا أى نهضوا مرتحلين . وأراد بقوله فنيتنا الوجه الذى يقصده المسافر من قرب أو بعد ومعنى فريق متفرقة . وهو يقع للواحد وغيره .

---

(١) انظر : الكشاف للزمخشرى [٩٢/٣] .

أى أفى حق هذا الأمر ؟. الرابع أن تقع بعد لا جرم نحو : ﴿ **لا جرم أن الله يعلم** ﴾ [النحل : ٢٣] ، فالفتح عند سيبويه على أن جرم فعل وأن وصلتها فاعل ، أى وجب أن الله يعلم ولا صلة ، وعند الفراء على أن لا جرم بمنزلة لا رجل ومعناه لابد ، ومن بعدها مقدرة والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لآتينك (**وَبَعْدَ ذَاتِ ٱلْكَسْرِ تَصْحَبُ ٱلْخَبَرْ**) جوازا (**لَامُ ٱبْتِدَاء نَحْوُ إِنِّى لَوَزَرْ**) أى ملجأ ، وكان حق

شىء وذلك الشىء هو الحق وموضع ما على هذا نصب على الظرفية الاعتبارية كما نصب حقًا عليها فى البيت الآتى على قول سيبويه . وقال المبرد : حقا مصدر لحق محذوفا وأن وصلتها فاعل . وقال ابن خروف : أما هذه حرف بسيط وهى مع أن ومعموليها كلام تركب من حرف واسم كما قال الفارسى فى يا زيد كذا فى شرح التوضيح للشارح . وفى المغنى عن بعضهم أنها اسم وأنها عند هذا البعض وابن خروف بمعنى حقا (**قوله واستقلوا**) أى نهضوا مرتحلين (**قوله ولا صلة**) الذى فى الدماميني عن سيبويه أن لا نافية رد على الكفرة ، ثم رأيت الوجهين فى المغنى (**قوله من أن بعضهم**) أى العرب (**قوله فيقول لا جرم لآتينك**) فأجيبت باللام كما يجاب بها القسم قال شيخنا وهو صريح فى أن لآتينك جواب لا جرم وهو أظهر من جعل البعض لآتينك جواب قسم محذوف قام مقامه لا جرم ، وانظر ما إعرابها على ما حكاه الفراء هل هو كما يقول سيبويه فيكون الجواب مغنيا عن الفاعل ، أو كما يقول الفراء فيكون الجواب مغنيا عن خبر لا الأقرب الثانى لكون الحاكى هو الفراء ، وزاد فى الأوضح جواز الوجهين أن تقع فى موضع التعليل نحو : ﴿ **إنا كنا من قبل ندعوه أنه هو البر الرحيم** ﴾ [الطور : ٢٨] ، قرىء بالفتح على تقدير لام العلة وبالكسر على أنه تعليل مستأنف مثل : ﴿ **وصلِّ عليهم إن صلاتك سكن لهم** ﴾ [التوبة : ١٠٣] . (**قوله وبعد ذات الكسر**) الظرف متعلق بتصحب قدم لإفادة الحصرى أى لا بعد ذات الفتح ولا غيرها من أخوات المسكورة ونحوهن فالحصر إضافى فلا ينافى أنها تصحب المبتدأ وكذا خبره المقدم نحو لقائم زيد على الأصح قيل والفعل نحو ليقوم زيد : ﴿ **لبئس ما كانوا يعملون** ﴾ [المائدة : ٦٢] ، ﴿ **لقد جاءكم رسول من أنفسكم** ﴾ [التوبة : ١٢٨] ، والمشهور أنها فى ذلك لام القسم وأنها لا تدخل على الجملة الفعلية إلا فى باب إن . قاله فى المغنى (**قوله تصحب الخبر لام ابتداء**) بشروط أربعة : تأخره عن الاسم ، وكونه مثبتا ، وغير ماض متصرف ، وغير جملة شرطية بأن كان مفردا أو مضارعا ولو مقرونا بحرف تنفيس خلافا للكوفيين أو ماضيا غير متصرف أو ظرفا جارا ومجرورا أو جملة اسمية وأول جزءيها أولى باللام ، فقولك زيدا لوجهه حسن أولى من أن زيدا وجهه لحسن بل فى البسيط أنه شاذ لا عدم تقدم معمول الخبر عليه خلافا لابن الناظم بدليل : ﴿ **إن ربهم بهم يومئذ لخبير** ﴾ [العاديات : ١١] ، وسميت لام الابتداء لدخولها على المبتدأ أو على غيره بعد إن المكسورة العاملة فيما أصله المبتدأ .

هذه اللام أن تدخل على أول الكلام لأن لها الصدر ، لكن لما كانت للتأكيد وان للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد فزحلقوا اللام إلى الخبر .

(تنبيه): اقتضى كلامه أنها لا تصحب خبر غير إن المكسورة وهو كذلك ، وما ورد من ذلك يحكم فيه بزيادتها ، فمن ذلك قراءة بعض السلف ﴿ **إلا أنهم ليأكلون الطعام** ﴾ [الفرقان : ٢٠] ، بفتح الهمزة[1] وأجازه المبرد ، وما حكاه الكوفيون من قوله :

(قوله وكان حق هذه اللام إلخ) أى كما أن حق إن وأخواتها ذلك لأن لها أيضا الصدارة إلا أن هذا لم يكن مانعا من تقدم لام الابتداء بحسب الأصل لجواز أن يكون تقدمها كتقدم حرف العطف وألا الاستفتاحية لا يفوت صدارة ما بعدها فاندفع اعتراض البعض على قوله لأن لها الصدر بأنه قد يعارض بأن إن وأخواتها لها أيضا الصدر **(قوله بين حرفين لمعنى واحد)** أورد عليه أمران : الأول هلا جمع بينهما على طريق التأكيد اللفظى وأجاب سم بأن التأكيد اللفظى إعادة اللفظ بعينه أو مرادفه وذلك مفقود هنا وفيه نظر وإن أقره شيخنا والبعض وغيرهما لفظى لوجود الترادف لاتحاد المعنى كما صرح به الشارح وقد عدوا من التوكيد اللفظى بالمرادف فى الحروف قول الشاعر :

وقلن على الفردوس أول مشرب ... نعم جيران إن كانت أبيحت دعائره

وسيأتى هذا للشارح فى باب التوكيد فافهم . الثانى أنهم جمعوا بينهما فى لهنك قائم بإبدال الهمزة هاء سواء قيل : إن اللام للقسم أو للابتداء لأن كلا منهما لتأكيد النسبة كان وهن وأيضا اجتمع حرفا تأكيد فى لقد قام زيد فإن قد لتحقيق النسبة وهو التأكيد وحرفا تنبيه فى ألا يا ليتك تقوم ، وقد يدفع ايراد لهنك بأن الاجتماع سهله زوال صورة ما له الصدر بإبدال همزته هاء كما فى الرودانى **(قوله فزحلقوا اللام)** بالقاف والفاء ، أى أخروا و لم يزحلقوا إن لأنها قويت بالعمل وحق العامل التقدم ، وإنما ادعى أن الأصل فى ان زيدا لقائم لأن زيدا قائم و لم يدع أن الأصل إن لزيدا قائم لئلا يفصل بين ان ومعموليها معا بما له صدر الكلام ، ولنطقهم ، باللام مقدمة على أن فى قولهم لهنك ولأن صدارتها بالنسبة لما قبل إن دون ما بعدها ، دليل الأول أنها تمنع من تسلط فعل القلب على أن ومعموليها ولهذا كسرت فى نحو : ﴿ **والله يعلم إنك لرسوله** ﴾ [المنافقون : ١] ، ودليل الثانى أن عمل إن يتخطاها تقول إن فى الدار لزيدا وإن زيدا لقائم وأن عمل العامل بعدها يتخطاها تقول إن زيدا طعامك لآكل كذا فى المغنى .

(قوله اقتضى كلامه) لتقديمه الظرف **(قوله لا تصحب خبر غير إن المكسورة)** إنما لم تدخل اللام على خبر غيرها لأنها تدخل على الجملة ولا تغير معناها ولا حكمها بخلاف أخواتها فليت تحدث فى الخبر التمنى ولعل الترجى وكأن التشبيه ولكن تصير الجملة لا تستعمل إلا بعد كلام وأن المفتوحة تصير جملة فى تأويل المصدر قاله يس **(قوله بزيادتها)** أى مع كونها مفيدة للتأكيد فالمنسلخ عنها كونها لام الابتداء فقط **(قوله بفتح الهمزة)** أى شذوذا فلا يشكل بما تقدم من وجوب كسر إن فى صدر الحال .

---

(١) وإن مكسورة باتفاق القراء العشرة ، واللام لابتداء زائدة فى الخبر . وانظر فى ذلك : حاشية الجمل [٣/٢٥٠] .

[٢٧٧] وَلَكِنَّنى مِن حُبِّهَا لَعَمِيدُ

ومنه قوله :

[٢٧٨] أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَـةْ ... تَرضى مِنَ اللَّحْمِ بِعظْمِ الرَّقَبَةْ

وقوله :

[٢٧٩] فَقَالَ منْ سُئِلوا أَمْسى لمجْهودَا

(**قوله لعميد**) من عمده العشق بكسر الميم أى هدّه .

(**قوله ومنه قوله**) أعاد من لاختلاف النوع ولدفع توهم أنه مما حكاه الكوفيون . وقيل : إن اللام داخلة على مبتدأ مقدر أى لهى عجوز فلا تكون من الداخلة على خبر غير إن المكسورة .

(**قوله شهربة**) أى فانية ومن تبعيضية إن قدر مضاف أى بلحم عظم الرقبة وبمعنى بدل إن لم يقدر .

(**قوله فقال من سئلوا**) بالبناء للفاعل والعائد محذوف أى من سألوه أو للمفعول وهذا أقرب لمساعدة الرسم له لأن الهمزة مكتوبة بصورة الياء ولو كان مبنيا للفاعل لكتبت بصورة الألف ولعدم حواجه إلى تقدير وإن كان فى الأول مراعاة لفظ من وهو أكثر من مراعاة معناها فادعاء البعض أولوية الأول غير مسلم وصدر البيت :

* مروا عجالى فقالوا كيف سيدكم *

---

[٢٧٧] ذكر النحاة أن قائل هذا لا يعرف ولا تحفظ له تتمة . والشاهد فى لعميد حيث دخلت عليه اللام ، وهو خبر لكن على رأى الكوفيين ، وهو من عمده العشق بكسر الميم إذا هذه . وقيل : هو من انكسر قلبه بالمودة . ويروى لكميد من الكمد وهو الحزن . وتأوله البصرية على أن أصله ولكن أنا من حبها لعميد ، فحذفت الهمزة واتصلت لكن بنا وأدغمت النون فى النون فصار كما ترى . واستشهد به الزمخشرى على أن أصل لكننى لكن إننى بدليل دخول اللام فى خبرها .

[٢٧٨] قاله رؤبة . وقال فى العباب قاله عنترة بن عروس . وأم الحليس مبتدأ بضم الحاء المهملة وفتح اللام وسكون الياء آخر الحروف وفى آخره سين مهملة . وقوله لعجوز خبرها ، إذا حكمنا بزيادة اللام ، وإن قلنا للتأكيد يكون العجوز خبر مبتدأ محذوف أى لهى عجوز ، والجملة خبر المبتدأ الأول . وفيه الشاهد وهو أن المبتدأ إذا اقترن بلام الابتداء يؤكد الاهتمام بأوليته وتأخيره مناف لذلك ، وشهر به صفة فى الحالتين وهى الفانية ، وكذلك الشهبرة ، وكذلك ترضى صفة ، ومن الباء يتعلقان به ، ومن للبدل كما فى قوله تعالى : ﴿ **أرضيتم بالحياة الدنيا فى الآخرة** ﴾ والمعنى ترضي بدل اللحم بعظم الرقبة أى بلحم الرقبة والمضاف محذوف .

وقوله :

[٢٨٠] وَمَا زِلْتُ من لَيلَى لَدُنْ أنْ عَرَفْتُهَا لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكِلِّ مَرَادِ

وقوله :

[٢٨١] أمْسَى أبانٌ ذَليلًا بَعْدَ عِزَّتِهِ وَما أبانٌ لَمِنْ أعْلاجِ سُودَانِ

(وَلَا يَلِي ذِي ٱللَّامَ مَا قَدْ نُفِيَا) ذى إشارة واللام نصب بالمفعولية وما من قوله ما قد نفيا فى موضع رفع بالفاعلية ، أى لا تدخل هذه اللام على منفى إلا ما ندر من قوله :

[٢٨٢] وَأَعْلَمُ أنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا لَلَا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءُ

(قوله من ليلى) أى من أجل حبها والهائم الذاهب لا يدرى أين يتوجه والمقصى بضم الميم وفتح الصاد المهملة المبعد والمراد بفتح الميم المذهب (قوله أبان) بالصرف نظرا إلى أن وزنه فعال وبمنعه نظرا إلى أنه وزنه أفعل منقول من أبان ماضى يبين وهو الأصح والأعلاج جمع علج بكسر العين الرجل الغليظ من كفار العجم . وسودان جمع أسود . وذهب الكوفيون كما فى شرح الجامع إلى أن اللام بمعنى إلا فلا شاهد فيه وهذا المعنى هو المناسب هنا لأن المقام للذم وللبصريين أن يجعلوا التنوين فى سودان للتعظيم والنفى منصبا على القيد فيناسب الذم (قوله ولا يلى) ليس المراد بالولى التبعية من غير فاصل وإلا اقتضى جواز التبعية من الفصل بين اللام وما نفى بأداة النفى عن أنه ممتنع ، وإنما لم يلها لأن غالب أدواة النفى مبدوءة باللام فلووليتها لزم توالى لامين وهو مكروه وحمل الباقى ، وللتنافى بين اللام التى هى لتأكيد الإثبات وبين حرف النفى (قوله ذى إشارة إلخ) كان الأولى بل الصواب أن يقول ذى اسم إشارة فى محل نصب على المفعولية واللام بدل أو عطف بيان أو صفة (قوله وأعلم إن) بالكسر تسليما أى على الناس وقيل : المراد تسليم الأمر وتركا أى للتسليم للمتشابهان أى متقاربان ولا سواء أى ولا متساويان وكان حقه أن يقول لا سواء ولا متشابهان لكنه اضطر فقدم وأخر وسواء اسم مصدر بمعنى الاستواء فلذلك صح وقوعه خبرا عن اثنين فقول البعض سواء فى الأصل مصدر فيه مسامحة قال فى التصريح وتبع

[٢٨٠] قاله كثير عزة . وهو من قصيدة لامية . وفى موضع مراد سبيل . ويحتمل ألا يكون من القصيدة المنسوبة إلى كثير وهو محل نظر . والتاء فى ومازلت اسمه وخبره قوله لكالهائم . وفيه الشاهد حيث دخلت فيه لام التأكيد وهو خبر زال وهو نادر . والهائم من هام على وجهه يهيم هيما وهيمانا ذهب من العشق أو غيره . والمقصى بضم الميم المبعد ، مفعول من أقصى إقصاء (قوله بكل مراد) بفتح الميم أى كل مذهب . وهو فى الأصل مراد الريح وهو المكان الذى يذهب فيه ريحا (قوله لدن أن عرفتها) أى عند معرفتى إياها ، وأن مصدرية . فافهم .

[٢٨١] البيت من البسيط ، وقائله مجهول . والشاهد فيه قوله : « ما أبان لمن علاج » حيث زيدت اللام فى خبر ما النافيه شذوذًا .

[٢٨٢] قاله أبو حزام غالب بن الحارث العكلى . وهو من الوافر والمعنى أعلم وأجزم أن التسليم على الناس وتركه ليسا متساويين ولا قريبين من السواء . ولولا الضرورة كان حقه أن يقول للا سواء ولا متشابهان . وقيل معناه أعلم أن تسليم الأمر لكم وتركه ليسا متساويين ولا متشابهين . والشاهد فى قوله للا متشابهان حيث زيدت اللام للتأكيد فى الخبر المنفى بلا وهو شاذ . والسواء فى الأصل مصدر بمعنى المساوات فلذلك صح وقوعه خبرا عن متعدد .

(وَلَا) يليها أيضا **(مِنَ ٱلْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَنَا)** ماض متصرف غير مقرون بقد ، فلا يقال إن زيدا لرضى ، وأجازه الكسائى وهشام ، فإن كان الفعل مضارعا دخلت عليه : متصرفا كان نحو إن زيدا ليرضى ، أو غير متصرف نحو إن زيدا ليذر الشر . وظاهر كلامه جواز دخول اللام على الماضى إذا كان غير متصرف نحو إن زيدا لنعم الرجل ، أو لعسى أن يقوم ، وهو مذهب الأخفش والفراء ، لأن العمل الجامد كالاسم ، والمنقول عن سيبويه أنه لا يجيز ذلك ، فإن اقتران الماضى المتصرف بقد جاز دخول اللام عليه كما أشار إليه بقوله **(وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَإِنَّ ذَا * لَقَدْ سَمَا عَلَى ٱلعِدَا مُسْتَحْوِذَا)** لأن قد تقرّب الماضى من الحال فأشبه حينئذ المضارع ، وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم خلافا لصاحب الترشيح وقد تقدم أن الكسائى وهشامًا يجيزان أن زيدًا لرضي ، وليس ذلك عندهما

غير واحد . وفيه أى فى البيت شذوذ من وجهين دخول اللام على الخبر المنفى وتعليق الفعل عن العمل حيث كسرت إن وكان القياس ألا يعلق لأن الخبر المنفى ليس صالحا للام وسوغ ذلك كما قيل إنه شبه لا بغير فأدخل عليها اللام اهـ وقد يقال كيف يحكم بشذوذ التعليق وكسر إن مع وجود موجبهما وهو لام الابتداء وإن كان وجوده هنا شاذا إلا أن يقال جعل ذلك شاذا من حيث ترتبه على الشاذ **(قوله من الأفعال)** بيان لما تقدم عليه مشوب بتبعيض ، وقوله ماض إلخ بدل أو عطف بيان لقوله ما كرضيا وأشار به إلى وجه الشبه **(قوله فلا يقال إن زيدا لرضى)** أى على أن اللام للابتداء فيقال على أنها للقسم **(قوله وأجازه الكسائى وهشام)** أى على إضمار قد كما فى المغنى وسيأتى فى الشرح وفى الأوضح بدل الكسائى الأخفش ويمكن الجمع **(قوله دخلت)** عليه أى لشبهه بالاسم كما تقدم **(قوله أو غير متصرف)** أى تصرفا تاما وإلا فقد جاء ليذر أمر نحو : ﴿ فذرهم ﴾ الآية **(قوله إذا كان غير متصرف)** دخل فى ظاهر عمومه ليس مع أنه يمتنع دخول اللام عليها . قال الشاطبى : ولعله لم يحترز عنها اتكالا على علة امتناع دخول اللام على أدوات النفى . وقال ابن غازى وتبعه البعض بل على أنه داخل فى قوله ما قد نفيا وفيه نظر ظاهر إذ ليست ليس مما قد نفى لأنها للنفى **(قوله كالاسم)** أى الجامد فى عدم التصرف **(قوله مستحوذا)** أى غالبا **(قوله فأشبه حينئذ المضارع)** أى المشبه للاسم ومشبه المشبه مشبه **(قوله وليس جواز ذلك)** أى دخول اللام على قد بقطع النظر عن كونها لام الابتداء لئلا يعارضه قوله بتقدير اللام للقسم **(قوله خلافا لصاحب الترشيح)** خطاب بن يوسف الماردى حيث ذهب إلى أن لام الابتداء لا تدخل على الماضى المقترن بقد وإذا سمع دخول اللام عليه قدرت لام جواب القسم فالتقدير فى إن زيدا لقد قام إن زيد والله لقد قام .

إلا لإضمار ، قد ، واللام عندهما لام الابتداء ، أما إذا قدرت اللام للقسم فإنه يجوز بلا شرط . ولو دخل على إن والحالة هذه ما يقتضى فتحها فتحت مع هذه اللام نحو علمت أن زيدا لرضى (**وَتَصْحَبُ**) هذه اللام أعنى لام الابتداء أيضا (**ٱلْوَاسِطَ**) بين اسم إن وخبرها (**مَعْمُولَ ٱلْخَبَرْ**) بشرط كون الخبر صالحا لها نحو : إن زيدا لعمرا ضارب ، فإن لم يكن الخبر صالحا لها لم يجز دخولها على معموله المتوسط ، نحو إن زيدا عمرا ضرب ، لأن دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر ، وبشرط ألا يكون ذلك المعمول حالًا ، فإن كان حالًا

(**قوله وقد تقدم أن الكسائى إلخ**) قيل هو رد لكلام صاحب الترشيح[1] . وحاصله أن الكسائى وهشاما ذهبا إلى أن قد المضمرة مجوزة لدخول لام الابتداء فقد الظاهرة بالأولى . وأنت خبير بأن هذا معارضة مذهب بمذهب وهى لا تصلح ردًا ، فالأولى جعله تذكيرا بمخالفتهما صاحب الترشيح (**قوله واللام عندهما إلخ**) جملة حالية وقوله أما إذا قدرت مقابل قوله واللام عندهما إلخ . وقوله بلا شرط أى بلا شرط إضمار قد لأن لام القسم تدخل على الماضى مطلقا (**قوله والحالة هذه**) أى تقدير اللام للقسم وقوله مع هذه اللام أى لما مر من أن كسر إن إنما يكون بعد الفعل المعلق بلام الابتداء لا بغيرها من بقية المعلقات كلام القسم (**قوله الواسط**) أى المتوسط من وسط الشىء كوعد أى توسطه . وقوله بين اسم إن وخبرها جرى على ظاهر المتن ولو حمل الواسط على المتوسط بين الألفاظ الواقعة بعد إن لكان أولى ليدخل نحو إن عندك لفى الدار زيدا جالس مما وقع المعمول المقرون باللام بعد معمول آخر قبل الاسم والخبر وقوله معمول الخبر بدل أو عطف بيان أو حال . والمراد بمعمول الخبر عند المصنف ما يشمل المفعول به والمفعول المطلق نحو إن زيدا لضربا ضارب ، والمفعول له نحو إن زيدا لا جلالا قادم ونازع أبو حيان فى الأخيرين (**قوله بشرط إلخ**) الشرط أربعة : واحد فى المتن وهو المتوسط وذكر الشارح شرطين يمكن أخذ أولهما من المتن بجعل أل فى الخبر للعهد أى الخبر الذى سبق أنه يصح اقترانه باللام . والشرط الرابع ألا تدخل اللام على الخبر فلا يجوز أن زيدا لعمر الضارب وأجازه بعضهم قاله الشارح على الأوضح كذا ذكره شيخنا . قال البع :ض وظاهره أن الرابع لم يذكره الشارح وليس كذلك بل صرح به بقوله تنبيه إذا دخلت اللام إلخ ا هـ وهو غفلة عجيبة فإن الشارح لم يتعرض فى التنبيه المذكور لامتناع دخول اللام على الخبر ومعموله معا أصلا كما ستعرفه (**قوله لم يجز دخولها على معموله إلخ**) جوزه الأخفش والفراء محتجين بأن المانع قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا والمعمول ليس كذلك ، ورجحه الموضح قال بدليل إجازة البصريين تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ مع حكمهم بامتناع تقديم نفس الخبر لأن المانع من تقديمه الإلباس وذلك لا يوجد فى المعمول (**قوله فرع دخولها على الخبر**) أى وهى لا تدخل عليه فكذا معموله (**قوله حالا**) مثله التمييز والفرق بينهما وبين المفعول أنه ينوب عن الفاعل فيصير عمدة وإذا قدم صار مبتدأ واللام تدخل عليه بخلافهما أفاده المصرح وسم .

---

(١) هو خطاب بن يوسف الماوردى .

لم يجز دخولها عليه ، فلا يجوز إن زيدا لراكبا منطلق . واقتضى كلامه أنها لا تصحب المعمول المتأخر ، فلا يجوز إن زيدا ضارب لعمرا **(وَ)** تصحب أيضا **(ٱلْفَصْلَ)** وهو الضمير المسمى عمادا نحو : ﴿ **إن هذا لهو القصص الحق** ﴾ [آل عمران : ٦٢] ، إذا لم يعرب هو مبتدأ **(وَ)** تصحب **(اسْمًا)** لإن **(حَلَّ قَبْلَهُ ٱلْخَبَرْ)** نحو : إن عندك لبرا ، ﴿ **وإن لك لأجرا** ﴾ [القلم : ٣] . وفى معنى تقدم الخبر تقدم معموله نحو : إن فى الدار لزيدا قائم .

(قوله لا تصحب المعمول المتأخر) أى لأن المعمول من تمام الخبر فإذا دخلت عليه مع تقدمه كان كدخولها على الخبر لكونه فى موضعه بخلافه مع المتأخر وكالمتأخر المتقدم على الاسم فلا يقال إن لعندك زيدا جالس **(قوله وتصحب الفصل)** قيل هو حرف لا محل له من الإعراب وعليه أكثر النحاة كما فى الروداني فتسميته ضميرا مجاز علاقته المشابهة فى الصورة . وسمى ضمير الفصل لفصله بين الخبر والصفة فى نحو زيد هو القائم ، وعمادا لاعتماد المتكلم عليه فى رفع الاشتباه بين الخبر والصفة . وقيل : هو اسم لا محل له من الإعراب كما أن اسم الفعل كذلك . وقيل : محله محل ما قبله . وقيل محل ما بعده ففى نحو زيد هو القائم محله رفع باتفاق القولين الأخيرين وفى نحو كان زيد هو القائم محله رفع على أولهما ونصب على ثانيهما ، وفى نحو ان زيدا هو القائم بالعكس وإنما يكون على صيغة ضمير الرفع مطابقا لما قبله غيبة وحضورا وغيرهما بين مبتدأ وخبر فى الحال أو فى الأصل معرفتين أو ثانيهما كالمعرفة فى عدم قبول أل كأفعل من ، وفى بعض هذه الشروط خلاف بسطه فى المغنى ، وفائدته الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا صفة وتأكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط وقصر المسند على المسند إليه . قال التفتازاني فى حاشية الكاشف : وهذا إنما يتأتى فيما الخبر فيه نكرة وإلا فتعريف الخبر بلام الجنس يفيد قصره على المبتدأ وإن لم يكن معه ضمير فصل مثل زيد الأمير وعمرو الشجاع وتعريف المبتدأ بلام الجنس يفيد قصره على الخبر وإن كان معه ضمير الفصل نحو الكرم هو التقوى . وقال فى المطول التحقيق إنه قد يكون للتخصيص أى قصر المسند على المسند إليه نحو : زيد هو أفضل من عمرو وزيد هو يقاوم الأسد . وقد يكون لمجرد التأكيد إذا كان فى الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند إليه نحو : ﴿ **إن الله هو الرزاق** ﴾ [الذاريات : ٥٨] أى لا رزاق إلا هو أو قصر المسند إليه على المسند نحو الكرم هو التقوى أى لا كرم إلا التقوى اهـ . قال الناظم : وجاز دخول لام الابتداء عليه لأنه مقوّ للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعا فنزل منزلة الجزء الأول من الخبر أى إذا كان الخبر جملة اسمية **(قوله إذا لم يعرب هو مبتدأ)** فان أعرب مبتدأ كان جزءا من الخبر فتكون داخلة عليه وكان غير ضمير فصل كما فى التصريح **(قوله حل قبله الخبر)** فى هذا البيت إيطاء لكن فى بعض النسخ تنكير خبر الثانى وهو دافع للإيطاء على الأصح **(قوله وفى معنى تقدم الخبر تقدم معموله)** مثله تقدم معمول الاسم نحو : إن فى الدار لساكنا رجل .

(تنبيه)*: إذا دخلت اللام على الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر ، فلا يجوز إن زيدا لهو لقائم ، ولا إن لفي الدار لزيدا ، ولا إن في الدار لزيدا لجالس **(وَوَصْلُ مَا)** الزائدة **(بِذِى ٱلْحُرُوفِ مُبْطِلُ * إعْمَالَهَا)** لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء وتهيئها للدخول على الفعل فوجب إهمالها لذلك ، نحو : إنما زيد قائم ، وكأنما خالد أسد ، ولكنما عمرو جبان ، ولعلما بكر عالم **(وَقَدْ يُبَقَّى ٱلْعَمَلُ)** وتجعل ما ملغاة وذلك مسموع في ليت لبقاء اختصاصها كقوله :

(قوله أو على الاسم المتأخر) أي عن الخبر أو عن معموله كما يفيده التمثيل **(قوله ووصل ما الزائدة)** فخرجت الموصولة والموصوفة والمصدرية نحو : إن ما عندك حسن وإن ما فعلت حسن وتكتب مفصولة من إن بخلاف ما الزائدة ، واعلم أن إنما وأنما يفيدان الحصر وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ **قل إنما يوحى إليّ أنما إلهكم إله واحد** ﴾ [الأنبياء : ١٠٨]، أي ما يوحى إليّ إلا قصر الإله على الوحدة فالحصر الأول من قصر الصفة على الموصوف قصر قلب نزل المخاطبون المشركون منزلة من اعتقد إيحاء الإشراك إلى نبينا ﷺ حيث أصروا عليه والثاني من قصر الموصوف على الصفة قصر قلب أيضا والآيتان به مبالغة في الرد وإلا فمجرد ثبوت الوحدة ناف للتعدد والاعتراض على إفادة إنما الحصر بفواته عند التأويل بالمصدر مدفوع بأن الحصر من اللفظ المصرح به ولا يضر فواته بالتأويل كفوات التأكيد لأنه أمر تقديري . ثم قيل : الحصر من اجتماع إن وهي للإثبات وما وهي للنفي فصرف الإثبات للمذكور والنفي لغيره . وقيل لاجتماع مؤكدين إن وما الزائدة واعتراض هذا بأن اجتماع مؤكدين لا يستلزم الحصر وإلا لوجد في إن زيدا لقائم مثلا والأول بأنه ينافي ما قدمنا من أن ما الملحقة بإن وإن زائدة . وقد يجاب عن اعتراض الثاني بأن اجتماع المؤكدين على وجه تركبهما أقوى لشدة التلاصق فيه وعن اعتراض الأول بأن ما هذه نافية أصالة لكن انسلخ عنها النفي بعد التركيب فصارت زائدة بدليل عدم ذكر منفيها هذا ما ظهر لي فاعرفه واعترض في المغني الأول أيضا بأن إن ليست للإثبات بل لتوكيد الكلام إثباتا نحو : إن زيدا قائم أو نفيا نحو : إن زيدا ليس بقائم . قال الشمني : فيه بحث لأن إن لتوكيد النسبة التي بين اسمها وخبرها وهي لا تكون إلا ثبوتا وإن كان نفس خبرها نفيا **(قوله مبطل إعمالها)** أي وجوب إعمالها فلا ترد ليت **(قوله تزيل اختصاصها بالأسماء)** أي ما عدا ليت كما سيأتي **(قوله فوجب إهمالها)** أي ما عدا ليت ووجوب الإهمال هو مذهب سيبويه والجمهور كما يؤخذ مما يأتي في الشرح وقوله لذلك يغني عنه التفريع **(قوله وقد يبقى العمل)** قد للتقليل بالنسبة لغير ليت وللتحقيق بالنسبة لليت لأن إعمالها كثير بل أوجبه بعضهم كما سيأتي ففي كلامه استعمال المشترك في معنييه **(قوله ملغاة)** أي عن الكف **(قوله قالت)** أي زرقاء اليمامة ولفظ مقولها : ليت الحمام ليه * إلى حمامتيه * أو نصفه قديه * تم الحمام ميه . وقصتها أنها كانت لها قطاة ومر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت ما ذكر . ثم إن القطا وقع في شبكة صياد فعدّ فإذا هو ستة وستون فإذا ضم إليها نصفها مع قطاتها كانت مائة .

[٢٨٣] قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا ٱلْحَمَامَ لَنَا ... إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

يروى بنصب الحمام على الإعمال ورفعه على الإهمال . وأما البواقى فذهب الزجاج وابن السراج إلى جوازه فيها قياسا ، ووافقهم الناظم ولذلك أطلق فى قوله : وقد بقى العمل ، ومذهب سيبويه المنع لما سبق من أن ما أزالت اختصاصها بالأسماء وهيأتها للدخول على الفعل نحو : ﴿ **قل إنما يوحى إلىّ أنما إلهكم إله واحد** ﴾ [الأنبياء : ١٠٨]، ﴿ **كأنما يساقون إلى الموت** ﴾ [الأنفال : ٦]، وقوله :

[٢٨٤] فو ٱللهِ ما فَارَقْتُكُمْ قَالِيًا لكُمْ ... وَلكنَّ ما يُقْضَى فَسَوْفَ يَكونُ

وقوله :

(قوله أو نصفه) أو بمعنى الواو **(قوله قياسا)** قال الدماميني : ظاهر كلام الزجاجى فى الجمل أنه مسموع من العرب وذلك أنه قال فى باب حروف الابتداء : ومن العرب من يقول إنما زيدا قائم ولعلما بكرا قائم فيلغى ما وينصب بأن وكذلك أخواتها هذا كلامه ا هـ .

(قوله ومذهب سيبويه) أى والجمهور وصححه ابن الحاجب كما فى النكت **(قوله لما سبق إلخ)** للمصنف ومن وافقه أن يقول يكفى فى صحة الإعمال الاختصاص بحسب الأصل ولا يضر عروض زواله ، ولذلك نظائر كثيرة كجواز إعمال إن المخففة من الثقيلة على قلة مع تعليلهم إعمالها بكثرة بزوال اختصاصها بالأسماء كما فى وإن كانت لكبيرة أفاده سم .

(قوله ولكن ما يقضى إلخ) الصواب التمثيل بدله بقول امرىء القيس :

*** ولكنما أسعى لمجد مؤثل ***

لأن ما فى البيت الذى ذكره موصول اسمى بدليل عود الضمير فى يقضى عليها .

---

[٢٨٣] قاله النابغة الذبيانى . وهو من قصيدة من البسيط . والضمير فى قالت يرجع إلى الزرقاء : امرأة من بقية طسم وجديس يضرب بها المثل فى حدّة النظر . قيل : كانت ترى من مسافة ثلاثة أيام ، ولها قصة ذكرناها فى الأصل . وألا هنا للمتمنى والشاهد فى ليتما هذا الحمام حيث يجوز فيه إعمال ليت بعد دخول ما الكافة وإهمالها . فعلى الأول ينصب الحمام وعلى الثانى يرفع . والحمام عند العرب ذات الأطواق من نحو الفواخت والقمارى والقطا والوارشين ونحوها ، وعند العامة هى الدواجن فقط **(قوله لنا)** خبر ليت وإلى بمعنى مع كما فى قوله تعالى : ﴿ **من أنصارى إلى الله** ﴾ أى مع الله . وأو بمعنى الواو . والدليل عليه أنه روى ونصفه بالواو ، وهو بالرفع والنصب جميعا عطفا على الحمام **(قوله فقد)** يعنى فحسب . وأصله البناء على السكون ، وكسر هنا للضرورة وهو مبتدأ وخبره محذوف أى فحسبى ذلك .

[٢٨٥] أَعِدْ نظَرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ ٱلنَّارُ ٱلحِمارَ ٱلْمُقَيَّدَا

بخلاف ليت فإنها باقية على اختصاصها بالأسماء ، ولذلك ذهب بعض النحويين إلى وجوب الإعمال فى ليتما ، وهو يشكل على قوله فى شرح التسهيل : يجوز إعمالها وإهمالها بإجماع (**وَجَائِزٌ**) بالإجماع (**رَفْعُكَ مَعْطُوفًا على ۰ مَنصُوبِ إنَّ**) المكسورة (**بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا**) خبرها نحو إن زيدا آكل طعامك وعمرو ، ومنه :

[٢٨٦] فَمَنْ يَكُ لَم يُنجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ فَإنَّ لَنا ٱلأُمَّ ٱلنَّجِيبَةَ وَٱلأَبُ

وليس معطوفا حينئذ على محل الاسم مثل ما جاءنى من رجل وامرأة بالرفع ، لأن الرافع

(**قوله أعد إلخ**) غرض الشاعر هجو عبد قيس بأنه يفعل بالحمار الفاحشة. وأضاء قد يستعمل متعديا كما فى البيت (**قوله ولذلك**) أى لبقائها على اختصاصها بالأسماء (**قوله وهو يشكل إلخ**) قد يقال لم ينظر المصنف إلى هذا الخلاف لكونه واهيا فحكى الإجماع (**قوله معطوفا على منصوب إن**) ظاهره أن المعطوف عليه هو اسم إن فيكون الرفع باعتبار محله قبل إن بناء على القول بعدم اشتراط وجود الطالب للمحل ونسب إلى الكوفيين وبعض البصريين وهو الأقرب إلى عبارة المصنف وسيأتى بقية الأوجه. ولو قال : رفعك تالى عاطف لكان جاريا على سائر الأوجه الآتية. وفى التسهيل أن النعت والتوكيد وعطف البيان كعطف النسق عند الجرمى والزجاج والفراء تقول إن زيدا قائم الفاضل أو أبو عبد الله أو نفسه بالنصب والرفع. قال سم فيما كتبه بهامش شرح التسهيل للدمامينى هو ظاهر إن قلنا إن الرفع على العطف على محل اسم إن فإن قلنا على الابتداء وإنه من عطف الجمل فالقياس امتناع ما عدا النسق فليتأمل. وقاس الرضى البدل ومثل له بقوله: إن الزيدين قد استحسنتهما شمائلهما بالرفع. وقيل: الرفع مخصوص بعطف النسق. قال فى الهمع وهو الأصح. قال فى شرح الجامع و لم يقيد العطف بالواو لأن لا كذلك تقول إن زيدا قائم لا عمرا أولا عمرو اهـ والظاهر أن الفاء وثم وأو وحتى كذلك (**قوله بعد أن تستكملا**) متعلق برفعك أو معطوفا لا بجائز خلافا للمكودى لما فيه من الفصل بالمبتدأ وهو أجنبى من الخبر (**قوله لم ينجب**) أى يلد ولدا ناجبا. وقوله النجيبة من وضع فعيل موضع مفعل أى المنجبة ، أو الأصل النجيبة أبناؤها فحذف المضاف واتصل الضمير (**قوله وليس معطوفا إلخ**) أى كما هو ظاهر كلام المصنف. ويمكن أن تسميته معطوفا عليه مجاز علاقته المشابهة الصورية.

---

[٢٨٥] البيت من الطويل ، وقائله الفرزدق ، واستشهد به ابن يعيش [٨/ ٥٤] ، وابن هشام فى المغنى [٢٨٧ ، ٢٢٨] ، وشذور الذهب [٢٧٩] .

[٢٨٦] هو من الطويل (**قوله فمن**) موصولة مبتدأ أو خبره فإن لنا ، دخلت الفاء فيه لتضمن المبتدأ معنى الشرط . وينجب بضم الياء من أنجب الرجل إذا ولد ولدا نجيبا ، ولا يقال للمرأة التى تلد النجباء إلا منجبة ومنجاب ، وههنا قال نجيبة إما على حذف الزوائد للضرورة ، أو يكون الأصل النجيبة أبناؤها ، ثم حذف للمضاف إليه فارتفع واستتر . والشاهد فى قوله والأب حيث رفع عطفا على محل الأم لأنه فى الأصل مبتدأ .

فى مسألتنا الابتداء ، وقد زال بدخول الناسخ ، بل إما مبتدأ خبره محذوف والجملة ابتدائية عطف على محل ما قبلها من الابتداء ، أو مفرد معطوف على الضمير فى الخبر إن كان فاصل . كما فى المثال والبيت ، فإن لم يكن فاصل نحو : إن زيدا قائم وعمرو تعين الوجه الأول . وقد أشعر قوله وجائز أن النصب هو الأصل والأرجح ، أما إذا عطف على المنصوب المذكور قبل استكمال إن خبرها تعين النصب وأجاز الكسائى الرفع مطلقا تمسكا بظاهر قوله تعالى :

(قوله مثل ما جاءنى إلخ) ظاهره أن رجلا إعرابه محلى وهو القول الأصح لعدم لزوم اجتماع حركتى إعراب وقيل تقديرى ويلزم عليه ما ذكر لكن مر فى أول الابتداء دفعه **(قوله وقد زال بدخول إلخ)** لم يشترط بعض البصريين بقاء الطالب لذلك المحل ونسب إلى الكوفيين أيضا كما مر وعليه لا إشكال فى العطف على محل اسم إلا من جهة لزوم الفصل بين التابع والمتبوع بأجنبى وهو الخبر وذلك ممنوع كما فى الروداني **(قوله ابتدائية)** أى استئنافية **(قوله على محل ما قبلها من الابتداء)** من باب لما على تقدير مضاف أى ذات الابتداء أى الجملة الابتدائية أى المستأنفة . وفى عبارته أمران : الأول كان ينبغى حذف محل لأن الابتدائية لا محل لها . الثانى القصور لعدم شمولها البيت لأن الجملة فيه جواب الشرط الجازم فهى فى محل جزم لا ابتدئية ، وكذا ما عطف عليها **(قوله تعين الوجه الأول)** أى كونه من عطف الجمل أى عند الجمهور وإلا فبعضهم يجيز العطف على الضمير المستتر بلا فصل بقلة فعليه يجوز الوجه الثانى **(قوله تعين النصب)** أى لما يلزم على الرفع من العطف قبل تمام المعطوف عليه إن جعل من عطف الجمل ومن تقدم المعطوف على المعطوف عليه إن عطف المرفوع على الضمير فى الخبر . قال سم : لم لا يجوز الرفع قبل الاستكمال على أنه مبتدأ حذف خبره ويكون من قبيل الاعتراض بين اسم إن وخبرها لا العطف . وأقول : مقتضى التعليل بما ذكر جواز الرفع بالعطف على محل اسم إن بناء على عدم اشتراط بقاء طالب المحل . وقال الرضى : إنما منعوا رفع المعطوف قبل الاستكمال لأن العامل فى خبر المبتدأ هو المبتدأ وفى خبر إن هو إن فيكون قائمان من قولك إن زيدا وعمرو قائمان خبرا عن إن وعمرو معا فيعمل عاملان مستقلان فى معمول واحد ولا يجوز ذلك اهـ ومقتضى هذا التعليل تخصيص المنع بما إذا كان الخبر للاسمين معا وبه صرح ابن هشام فى شرح بانت سعاد[1] كما سيأتى قريبا ومقتضى إطلاق الموضح وغيره والتعليل السابق وبحث سم فيه شمول المنع لغير ذلك نحو إن زيدا وعمرو قائم وهو الذى حققه الروداني . وصنيع الشارح فيما يأتى أقرب إلى هذا فتدبر .

(قوله وأجاز الكسائى إلخ) موضع الخلاف حيث يتعين جعل الخبر للاسمين جميعا نحو : إن زيدا وعمرو ذاهبان ، فإن لم يتعين ذلك نحو : إن زيدا وعمرو فى الدار جاز اتفاقا ، قاله الموضح فى شرح بانت سعاد وهو مخالف لما أطلقه هنا كذا فى التصريح ومثل إن زيدا وعمرو فى الدار إن زيدا وعمرو قائم وقد رد الفاضل الروداني كلام الموضح فى شرح بانت سعاد وحقق أن نحو : إن زيدا وعمرو فى الدار أو قائم من محل الخلاف فتنبه .

---

(١) وهى قصيدة من ديوان زهير بن أبى سلمى ، قالها عندما ذهب إلى رسول الله ﷺ يطلب منه العفو عنه ... .

﴿ إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون ﴾ [المائدة : ٦٩] وقراءة بعضهم : ﴿ إن الله وملائكته يصلون ﴾ [الأحزاب : ٥٦] ، برفع ملائكته[1] . وقوله :

[٢٨٧] فمَنْ يَكُ أمسى بالمدينةِ رَحْلُهُ ... فإنى وقيَّارٌ بها لغريبُ

وخرّج ذلك على التقديم والتأخير أو حذف الخبر من الأول كقوله :

[٢٨٨] خليلىَّ هَلْ طِبٌّ فإنّى وَأنتما ... وإنْ لم تبوحا بالهوى دَنِفانِ

ويتعين الأول فى قوله : * فإنّى وَقيارٌ بها لَغريبُ *

(قوله مطلقا) أى سواء قبل الاستكمال وبعده وسواء ظهر إعراب المعطوف عليه أو خفى فالإطلاق فى مقابلة التقييد السابق والتقييد اللاحق وإن جعله البعض فى مقابلة اللاحق فقط (قوله رحله) أى منزله . وقيار : اسم فرس الشاعر وقيل : اسم جمل . وقوله : فإنى إلخ دليل الجواب أى فأنا لا يمسى فيها رحلى لأنى إلخ (قوله على التقديم والتأخير) أى تقديم المعطوف وتأخير الخبر والقصد العكس والتقدير : إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن إلخ والصابئون والنصارى كذلك ومن آمن فى محل رفع بالابتداء وخبره فلا خوف إلخ والجملة خبر إن وخبر الصابئون محذوف أى كذلك كما علم . ويجوز أن يكون من آمن إلخ خبر الصابئون وخبر إن محذوف لدلالة خبر الصابئون عليه فالحذف على هذا من الأول لدلالة الثانى وعلى الأول من الثانى لدلالة الأول وهو الكثير كما فى المغنى والعائد على كل محذوف أى من آمن منهم . وأورد بعضهم على التخريج على التقديم والتأخير أنه يستلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه ومجرد ملاحظة التقديم والتأخير لا يدفع ذلك وقد يقال بل يدفعه التقدم المعطوف عليه بتمامه حينئذ فى النية . هذا وقال الروداني : اعتبار التقديم والتأخير وأمثاله إنما يرجع إليه فى التخريج المسموع ولا يجوز لأحد اليوم أن يتكلم بمثل ذلك ويدعى أنه نوى التقديم والتأخير (قوله هل طب) مثلث الطاء كما فى القاموس .

---

[٢٨٧] قاله ضابىء ـ بالضاد المعجمة وبعد الألف باء موحدة ثم همزة ـ ابن الحارث البرجمى ، وهو من قصيدة من الطويل ، والشطر الأول كناية عن السكنى بالمدينة واستيطانها ، وقيار : بفتح القاف وتشديد الياء آخر الحروف اسم رجل . وزعم الخليل أنه اسم فرس له غبراء . وقال أبو زيد : اسم جمله . ومعنى الشطر الثانى أنه ومركوبه غريبان فى المدينة مقيمان بها . قال ذلك حين حبسه عثمان رضى الله عنه بالمدينة لجرم اقترفه ، والشاهد فى عطف قيار على محل اسم إ ، واحتج به الكسائى والفراء . والمحققون على أنه مرفوع بالابتداء وخبره محذوف والتقدير فإنى بها لغريب وقيار غريب أو قيار غريب أو قيار كذلك . وقيل لغريب خبر عن الاسمين جميعا لأن فعيلا يخبر به عن الفاعل فما فوقه نحو : ﴿ والملائكة بعد ذلك ظهير ﴾ ورد بأنه لا يكون للاثنين وإن كان يجوز كونه للجميع . وعورض بقوله : ﴿ عن اليمين وعن الشمال قعيد ﴾ وأجيب بأن أصله قعيدان .

[٢٨٨] هو من الطويل . يعنى يا خليلى . وطب مرفوع بالابتداء وخبره موجود المقدر وهو مثلث الطاء ، والشاهد فى قوله فإنى حيث حذف خبره لدلالة خبر المعطوف عليه وهو قوله دنفان . والتقدير فإنى دنف وأنتما دنفان ، وهو بفتح الدال وكسر النون من الدنف بفتحتين وهو المرض الملازم ، فإذا كسرت النون اثنت وثنيت ، وجمعت وإذا فتحت يستوى فيه الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث . يقال : باح بسره إذا أظهره ، وإن لم تبوحا عطف على مقدر تقديره بحتما بالهوى وإن لم تبوحا .

(١) وذلك عطفا على محل « إن » واسمها ، وذلك ظاهر على مذهب الكوفيين ، وعند البصريين بحذف الخبر لدلالة « يصلون » عليه ، وهنا رأى الزمخشرى . انظر : الكشاف [٣/٥٥٧] .

لأجل اللام فى الخبر، والثانى فى وملائكته لأجل الواو فى يصلون إلا إن قدرت للتعظيم مثلها فى: ﴿رب ارجعون﴾ [المؤمنون: ٩٩] ووافق الفراء الكسائى فيما خفى فيه إعراب المعطوف عليه نحو: إنك وزيد ذاهبان، وإن هذا وعمرو عالمان تمسكا ببعض ما سبق. قال سيبويه: واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان (**وأُلحِقتْ بإنَّ**) المكسورة فيما تقدم من جواز العطف بالرفع بعد الاستكمال (**لَكِنَّ**) باتفاق كقوله:

[٢٨٩] **وَمَا قَصَّرَتْ بِى فِى التَّسَامِى خُؤُلَةٌ ... وَلَكِنَّ عَمِّى الطَّيِّبُ الأَصْلِ وَالْخَالُ**

(**وأَنْ**) المفتوحة على الصحيح إذا كان موضعها موضع الجملة بأن تقدمها علم أو معناه

(**قوله ويتعين الأول إلخ**) نظر فيه سم بجواز أن تقدر اللام داخلة على مبتدأ محذوف أى لهو غريب وقد يقال الأصل والظاهر عدم التقدير وكلام الشارح مبنى عليه (**قوله إلا إن قدرت للتعظيم**) بحث فيه بأنه لم يسمع إنا قائمون على التعظيم بل لا بد من المطابقة اللفظية على حد: ﴿**وإنا لنحن نحيى ونميت ونحن الوارثون**﴾ [الحجر: ٢٣]، كما فى المغنى (**قوله فيما خفى**) أى فى تركيب خفى إلخ أى لكونه مبنيا أو مقصورا مثلا. قال سم: انظر لو خفى إعراب المعطوف دون المعطوف عليه. ويحتمل أنه عنده كذلك. وقال الروداني: قضية التعليل بالاحتراز من تنافر اللفظ أن خفاء إعراب المعطوف كذلك فيجوز عنده العطف بالرفع فى إن زيدا والفتى ذاهبان اهـ. (**قوله واعلم**) بهمزة المتكلم والقصد بنقل ما ذكر الرد به على الفراء والكسائى ولا يخفى أنه من باب دعوى بدعوى. وقوله: يغلطون من باب فرح. واعترض بأنه كيف يسند الغلط إلى العرب. وأجيب بأنه لا مانع من ذلك لما سبق من أن الحق قدرة العربى على الخطأ إذا قصد الخروج عن لغته والنطق بالخطأ. وقيل: مراد سيبويه بالغلط مجرد توهم أن ليس فى الكلام إن وهذا هو ما يدل عليه بقية كلامه كما بسطه فى المغنى. ويحتمل أن مراده بالغلط شدة الشذوذ (**قوله باتفاق**) ولهذا قدم المصنف لكن على إن (**قوله فى التسامى**) أى العلو والعراقة فى النسب، خؤولة أى ولا عمومة بدليل ما بعده. قال العينى: هى إما مصدر أو جمع خال كالعمومة وفيه ما فيه (**قوله وأن المفتوحة على الصحيح**) اختلف فيه دون إن ولكن لعدم نقلهما الجملة إلى باب المفرد فأشبها الحروف الزائدة للتأكيد بخلافها (**قوله إذا كان موضعها موضع الجملة**) لأنها حينئذ بمنزلة المكسورة وذلك بأن وقعت فى محل الجملة بحسب الأصل لسدها ومعموليها بعد العلم مسد مفعوليه وهما أصلهما المبتدأ والخبر وخرج بذلك نحو: أعجبنى إن زيدا قائم وعمرا فيتعين النصب لأنها ليست فى موضع الجملة ولذلك جاز دخول لام الابتداء وكسر إن فى نحو: علمت إن زيدا القائم وامتنع ذلك فى نحو: أعجبنى إن زيدا قائم كما قاله الدمامينى نقلا عن ابن الحاجب.

---

[٢٨٩] وقبله:

ومَـا زِلْتُ سبَّاقًـا إلى كل غَايَـةٍ ... بِها يُبْتغى فِى النَّاسِ مجدٌ وإجْـلالُ

وهما من الطويل. والسباق مبالغة سابق، وأراد بغاية غاية المراتب والمفاخر والمجد والكرم، والإجلال التعظيم، والتسامى العلو والعراقة فى النسب. ويروى فى المعالى. والخؤولة بضم الخاء: إما بمعنى المصدر كالعمومة، أو جمع خال كالعمومة جمع عم والمعنى أنه حصل له السؤدد من وجهين أحدهما من قبل نفسه وهو كونه سباقا إلى غاية المفاخر. والآخر من قبل نفسه من جهتى أبيه وأمه، وإلى الثانى أشار بقوله خؤولة، أما الأول فلأن فى البيت حذفا تقديره ولا عمومة يدل على ذلك عجزه فافهم. والشاهد فى قوله والخال حيث عطف على محل عمى لأنه فى الأصل مبتدأ، والتقدير والخال طيب الأصل كذلك، والدليل على الرفع القافية فإنها مرفوعة.

نحو: ﴿**وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله برىء من المشركين ورسوله**﴾ [التوبة: ٣]، (**مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنْ**) حيث لا يجوز فى المعطوف مع هذه الثلاث إلا النصب تقدم المعطوف أو تأخر لزوال معنى الابتداء معها وأجاز الفراء الرفع معها أيضا متقدما ومتأخرًا بشرطه السابق وهو خفاء الإعراب (**وَخُفِّفَتْ إِنَّ**) المكسورة (**فَقَلَّ ٱلْعَمَلُ**) وكثر الإهمال لزوال اختصاصها حينئذ نحو: ﴿**وإن كل لما جميع لدينا محضرون**﴾ [يس: ٣٢]، وجاز إعمالها استصحابا للأصل نحو: ﴿**وإن كلا لما ليوفينهم**﴾ [هود: ١١١]

(**قوله أو معناه**) أى دال معناه كأذان فى الآية الشريفة أى إعلام (**قوله ورسوله**) أى بالرفع وقرىء شاذا ورسوله بالنصب عطفا على لفظ اسم أن كما فى الفارضى (**قوله لزوال معنى الابتداء**) أى معنى الجملة ذات الابتداء لأن الكلام قبل هذه الثلاثة للإخبار عن المسند إليه بالمسند وبعدها تمنى المسند للمسند إليه أو ترجيه له أو تشبيهه به . وقيل: لأن هذه الثلاثة تغير معنى الجملة بنقلها من الخبر إلى الإنشاء فيلزم عليه عطف الخبر على الإنشاء لكن هذا التعليل لا يتم على القول بجواز عطف الخبر على الإنشاء ولا على أن العطف على الضمير فى خبر إن ولهذا قال فى متن الجامع: يرفع مطلقا تالى العاطف أن نسق على ضمير الخبر وبعد إن وأن ولكنّ إن قدر مبتدأ إلخ ، وكذا لا يتم على أن العطف على محل الاسم ، هذا وقد لزم مما تقرر أن الكلام مع كأن إنشاء لا خبر وقد يتوقف فيه فتأمل . ثم رأيت صاحب المغنى صرح بأن كأن للإخبار ورأيت الدمامينى نقل قولا آخر عن بعضهم أنها لإنشاء التشبيه (**قوله بشرطه السابق**) راجع إلى قوله متقدما فقط كما هو صريح قول الهمع وأجازه أى الرفع الفراء فى ليت وأختيها بعد الخبر مطلقا وقبله بشرطه المذكور عنه (**قوله وخففت إن**) أى بشرط ألا يكون اسمها ضميرا وأن يكون خبرها صالحا لدخول اللام ويستثنى الخبر المنفى لأنه وإن لم تدخل عليه اللام لا يتوهم معه أن إن نافية نقله يسّ عن ابن هشام (**قوله فقل العمل**) إنما قل هنا وبطل فيما إذا كفت بما على مذهب سيبويه مع أن العلة فى الموضعين زوال الاختصاص بالأسماء لأن المزيل هناك أقوى لأنه لفظ أجنبى زيد وهو بخلافه هنا فإنه نقصان بعض الكلمة ، ومحل ما ذكر إن وليها اسم فإن وليها فعل كما فى الأمثلة الآتية وجب الإهمال ولا يدعى الإعمال وإن اسمها ضمير الشأن والجملة الفعلية خبرها . قاله زكريا (**قوله نحو وإن كل لما إلخ**) أى على قراءة تخفيف الميم أما على قراءة التشديد فلا شاهد فيه لأن إن عليها نافية ولما بمعنى إلا . وإعرابه على التخفيف كل مبتدأ واللام لام الابتداء وما زائدة وجميع خبر ومحضرون نعته وجمع على المعنى ولدينا متعلق به أو جميع مبتدأ ثان ومحضرون خبره والجملة خبر الأول وهذا أولى لما يلزم على الأول من دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ ، والمسوّغ للابتداء بجميع العموم أو الإضافة تقديرا والرابط على جعل جميع مبتدأ ثانيا إعادة المبتدأ بمعناه لأنه على هذا بمعنى كل وعلى الأول بمعنى مجموع .

(وَتَلْزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ) لتفرق بينها وبين إن النافية ولهذا تسمى اللام الفارقة ، وقد عرفت أنها لا تلزم عند الإعمال لعدم اللبس .

(تنبيه)*: مذهب سيبويه أن هذه اللام هي لام الابتداء[٣] . وذهب الفارسي إلى أنها غيرها اجتلبت للفرق ، ويظهر أثر الخلاف في قوله عليه الصلاة والسلام : « **قد علمنا إن كنت لمؤمنا** » ، فعلى الأول يجب كسر إن ، وعلى الثاني يجب فتحها **(وَرُبَّمَا آسْتُغْنِي عَنْهَا)**

(قوله وإن كلا لما إلخ) أي على قراءة تخفيف الميم أما على قراءة التشديد فلا شاهد فيه لما مر ولعل نصب كلا حينئذ بمحذوف تقديره أرى ثم رأيته في المغني . وإعرابه على التخفيف كلا اسم إن واللام الأولى لام الابتداء وما زائدة للفصل بين اللامين أو موصولة خبر إن وليوفينهم جواب قسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وإن كلا للذين والله ليوفينهم . قال في المغني : لكن الصلة في المعنى جملة الجواب فقط وإنما جملة القسم مسوقة لمجرد التأكيد فلا يقال جملة القسم إنشائية والصلة لا تكون إلا خبرية اهـ . وقيل : ما نكرة موصوفة بقول مقدر حذف وأقيم معموله وهو جملة القسم مقامه أي وإن كلا لخلق مقول فيهم والله ليوفينهم ولا حاجة لتقدير القول كما علم مما مر عن المغني وكذا الإعراب على التخفيف مع تشديد النون . وأما على تشديد النون والميم معا فقال ابن الحاجب : أحسن ما قيل فيه إن لما هي الجازمة حذف فعلها تقديره لما يهملوا ، واعتراضه في المغني بأن لما تفيد توقع منفيها وإهمال الكفار غير متوقع . وأجاب الدماميني بأن توقع منفيها غالب لا لازم ولو سلم فالكفار يتوقعون الإهمال ولا يشترط في التوقع أن يكون من المتكلم . ثم قال في المغني : والأولى عندي أن يقدر لما يوفوا أعمالهم لدلالة ليوفينهم إلخ عليه ولتوقع التوفية **(قوله وتلزم اللام)** أي عند عدم القرينة المراد بدليل ما يأتي فلا تنافي بين قوله : وتلزم اللام وقوله : وربما استغني إلخ وينبغي كما بحثه الروداني أن محل لزوم اللام إذا قصد البيان وأنه إذا قصد الإجمال من مقاصد البلغاء **(قوله إذا ما تهمل)** أي أو تعمل مع حصول اللبس بأن كان إعراب الاسم خفيا نحو : إن هذا أو الفتى لقائم كما يؤخذ من قول الشارح لعدم اللبس وصرح به الدماميني **(قول وذهب الفارسي إلخ)** قال الدماميني : حجته دخولها على الماضي المتصرف نحو : إن زيد لقام وعلى منصوب الفعل المؤخر على ناصبه نحو : ﴿ **وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين** ﴾ [الأعراف : ١٠٢] ، وكلاهما لا يجوز مع المشددة اهـ . وقد يجاب بأن المخففة ضعفت بالتخفيف فتوسع معها ما لم يتوسع مع غيرها فتأمل **(قوله يجب فتحها)** أي لطلب العامل ولا معلق لأن اللام الفارقة على الثاني ليست من المعلقات وظاهر هذا الكلام دخول اللام الفارقة على خبر أن المفتوحة المخففة مع أنها لا تلتبس بأن النافية حتى يحتاج للفرق . وقد يقال إنها دخلت بعد إن المكسورة للفرق فلما دخل الفعل فتحت الهمزة

(٣) انظر ذلك مفصلا في الكتاب له [٢٧٣/١] .

أى عن اللام (**إنْ بَدَا**) أى ظهر (**مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعتَمِدًا**) على قرينة إما لفظية كقوله :

[٢٩٠] **إِنِ ٱلْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى ذِى بَصِيرَةٍ** ....

أو معنوية كقوله :

[٢٩١] **أَنَا ٱبْنُ أُبَاةِ ٱلضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ ٱلْمَعَادِنِ**

(**وَٱلْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا**) للابتداء وهو كان وكاد وظن وأخواتها (**فَلَا تُلْفِيهِ**) أى لا تجده (**غَالِبًا بِإنْ ذِى**) المخففة من الثقيلة (**مُوصَلَا**) وإن كان ناسخا وجدته موصلا بها كثيرا

وأبقيت اللام ، فالكسر وقصد الفرق سابقان على دخول الطالب لفتح الهمزة أو يقال لام الفرق تدخل مع عدم الاحتياج إلى الفرق كما تدخل بعد المكسورة عند قيام القرينة والاستغناء عن اللام (**قوله وربما استغنى عنها**) ليس المراد بالاستغناء عدم الاحتياج إلى اللام حتى يعترض بأن التعبير بربما يقتضى أن اللام قد لا يستغنى عنها مع القرينة بل المراد به ترك اللام ولا شك أنه مع القرينة يجوز ترك اللام وذكرها (**قوله إن الحق إلخ**) القرينة اللفظية فيه لفظ لا فإنه يبعد معها أن يراد بأن النفى إذ لو أريد ما ذكر لجىء بالإثبات بدلا عن نفى النفى الصائر إلى الإثبات ، وفيه أيضا قرينة معنوية وهى أنه لو أريد بإن النفى ونفى النفى إثبات لكان المعنى الحق يخفى على ذى بصيرة وفساده ظاهر . وينبغى أن تكون القرينة المعتمد عليها هذه القرينة المعنوية لأن لا مبعدة للنفى لا مانعة منه فتأمل (**قوله أنا ابن أباة إلخ**) القرينة هنا دلالة مقام المدح على أن الكلام إثبات فلأجلها لم يقل كانت لكرام ، وأما عدم قوله لكانت كرام فلما مر من امتناع أن يلى اللام فعل متصرف خال من قد وما قيل من إن هذا الامتناع مخصوص بإن العاملة دون المهملة يرده تصريح أبى حيان فى ارتشافه باستوائهما فى ذلك وبأن اللام لو دخلت فى هذا البيت لدخلت على كرام فاعرف ذلك . والأباة : جمع آب كقضاة وقاض من أبى إذا امتنع . والضيم : الظلم . ومالك : اسم قبيلة . ولهذا قال : كانت ، وصرفها مراعاة للحى قاله المصرح (**قوله غالبا**) ظرف زمان أو مكان متعلق بالنفى والمعنى انتفى فى غالب الأزمنة أو فى غالب التراكيب وجود الفعل موصلا بأن إذا لم يكن ناسخا ، ومفهوم ذلك أن وجود الفعل الناسخ موصلا بأن لم ينتف فى الغالب فيصدق

---

[٢٩٠] البيت من الطويل ، وقائله مجهول ، واستشهد به ابن هشام فى المغنى (٢٣٢) ، وعجز البيت يقول :

.... وإن هو لم يعدم خلاف معاند

والشاهد فيه قوله : « إن الحق لا يخفى » حيث جاءت « إن » المخففة من الثقيلة المؤكدة وأهملها .

[٢٩١] قاله الطرماح ، واسمه الحكم بن حكيم ، وهو من الطويل . والأباة : جمع آب كالقضاة جمع قاض من أبى إذا امتنع . والضيم : الظلم . ومالك : اسم أبى القبيلة ، ومالك الثانى هو القبيلة ، ولهذا قال : كانت كرام المعادن بتأنيث الفعل وصرف للضرورة (**قوله من آل مالك**) بدل من قوله : ابن أباة الضيم ، والشاهد فى قوله : وإن مالك كانت حيث ترك فيه لام الابتداء التى تفرق بين إن المخففة من المثقلة وبين إن النافية ، والتقدير وإن مالك لكانت

نحو : ﴿ **وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم** ﴾ [القلم : ٥١] ، ﴿ **وإن نظنك لمن الكاذبين** ﴾ [الشعراء : ١٨٦] ، وأكثر منه كونه ماضيا نحو : ﴿ **وإن كانت لكبيرة** ﴾ [البقرة : ١٤٣] ، ﴿ **وإن كدت لتردين** ﴾ [الصافات : ٥٦] ، ﴿ **وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين** ﴾ [الأعراف : ١٠٢] ، ومن النادر قوله :

[٢٩٢] **شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا**

ولا يقاس عليه ، نحو إن قام لأنا وإن قعد لزيد خلافا للأخفش والكوفيين ، وأندر منه

بالكثرة ولو جعل متعلقا بالمنفى لكان المفهوم أن وجود الفعل الناسخ موصلا بأن غالبى مع أن القوم إنما ذكروا الكثرة لا الغلبة ، أفاده سم **(قوله موصلا)** اسم مفعول من أوصل الرباعى المتعدى وثلاثيه اللازم وصل بمعنى اتصل وإن كان وصل يستعمل متعديا أيضا ، فقول البعض تبعا لما نقله شيخنا عن الغزى اسم مفعول من أوصل بمعنى اتصل فاسد **(قوله وجدته موصلا إلخ)** بشرط كونه غير ناف ليخرج ليس وغير منفى ليخرج زال وأخواتها وغير صلة ليخرج دام ودخول اللام مع الفعل الناسخ على ما كان خبرا فى الأصل نحو : ﴿ **وإن كانت لكبيرة** ﴾ [البقرة : ١٤٣] ، ﴿ **وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين** ﴾ [الأعراف : ١٠٢] ، ومع غير الناسخ على معموله فاعلا كان أو مفعولا ظاهرا أو ضميرا منفصلا فالفاعل بقسميه نحو : إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه . والمفعول الظاهر نحو : إن قتلت لمسلما وأما المفعول الضمير فكما لو عطف على قولك : إن قتلت لمسلما قولك وإن أهنت لإياه لكن إنما تدخل على المفعول دون الفاعل إذا كان الفاعل ضميرا متصلا كما رأيت أو مستترا نحو : زيدان ضرب لعمرا **(قوله وأكثر منه)** أى من كون مدخولها مضارعا المفهوم من الأمثلة أو من نحو : وإن يكاد إلخ . والحاصل أن الأقسام أربعة كثير وأكثر ويقاس عليهما اتفاقا ، ونادر فى القياس عليه خلاف ، وأندر ولا يقاس عليه اتفاقا . وسبب ذلك أن إن المشددة مختصة بالمبتدأ والخبر فلما ضعفت بالتخفيف وزال اختصاصها بهما عوضوها كثرة الدخول على فعل يختص بهما وهو الناسخ مراعاة لحقها الأصلى فى الجملة وكان الماضى أكثر لشبهها بعض الماضى كقيل فى عدد الحروف والهيئة والبناء على الفتح ولما انتفى فى الثالث اختصاص مدخولها بالمبتدأ والخبر كان نادرا ، ولما انتفى الاختصاص والشبه فى الأخير كان أندر **(قوله شلت)** بفتح الشين من باب فرح والضم لغة رديئة **(قوله خلافا للأخفش والكوفيين)** تبع فى هذا العز والتوضيح والتسهيل ، والذى فى الهمع والمغنى أن الكوفيين لا يجيزون تخفيف إن المكسورة ويؤوّلون ما ورد مما يوهم ذلك بأن إن نافية واللام إيجابية بمعنى إلا ولذلك رد عليهم بقوله تعالى : ﴿ **وإن كلا لما ليوفينهم** ﴾ [هود : ١١١] فى قراءة من خفف إن ولما

---

[٢٩٢] قالته عاتكة بنت زيد العدوية ابنة عم عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، كانت من المهاجرات . وهو من قصيدة من الكامل ترثى بها الزبير بن العوام رضى الله عنه . والخطاب لعمرو بن جرموز قاتل الزبير **(قوله شلت)** بفتح الشين إخبار ومعناه الدعاء . وفى العباب يقال : شلت يمينه تشل . وشلت على ما لم يسم فاعله لغة رديئة . والشاهد فى قوله : إن قتلت لمسلما حيث ولى إن فعلا وليس هو من نواسخ الابتداء ، وذلك أن إن المخففة إذا وليهما فعل لم يكن فى الغالب إلا من نواسخ الابتداء ، وإذا كان من غيره يكون شاذا فلا يقاس عليه ، فلا يقال إن قام لزيد خلافا للأخفش وحلت عليك أى وجبت

كونه لا ناسخا ولا ماضيا ، كقولهم : إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه[1] **(وَإنْ تُخَفَّف أنَّ)** المفتوحة **(فَاسْمُها)** الذى هو ضمير الشأن **(اَسْتَكَنْ)** بمعنى حذف من اللفظ وجوبا ونوى وجوده لا أنها تحملته لأنها حرف ، وأيضا فهو ضمير نصب وضمائر النصب لا تستكن . وأما بروز اسمها وهو غير ضمير الشأن فى قوله :

[٢٩٣] **فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ ٱلرَّخاءِ سَأَلْتِنِي ... طَلاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ**

وقوله :

وإن أجيب عنهم بأن لهم أن يجعلوا نصب كلا بأرى محذوفا واللام بمعنى إلا كما هو رأيهم فى مثلها وما مزيدة للفصل بين اللامين أو موصولة أو نكرة على ما مر ، ويمكن الاعتذار بأن ذكر الكوفيين مع الأخفش نظرا إلى موافقتهم له صورة لقياسهم أيضا على إن قتلت لمسلما وإن كان قياسهم عليه على وجه أن إن مخففة واللام لام الابتداء فمراد الشارح خلافا لمن ذكروا فى مطلق القياس على إن قتلت لمسلما **(قوله الذى هو ضمير الشأن)** أى فقط عند ابن الحاجب وهو أو غيره عند المصنف والجمهور فكان المناسب حذف القيد ليجرى فى حل كلام المصنف على مذهبه . ومما يتعين فيه تقدير ضمير الشأن قول الشاعر :

فى فتية كسيوف الهند قد علموا ... أن هالك كل من يحفى وينتعل

قال ابن الحاجب فى شرح المفصل : ولولا أن ضمير الشأن مقدر لم يستقم تقديم الخبر هنا فالذى سوّغ التقديم كون الجملة واقعة خبرا لا كون إن بطل عملها فصار ما بعدها مبتدأ وخبرا لأنهم يعتبرون مع التخفيف ما يعتبرونه مع التشديد من امتناع تقديم خبرها اهـ . باختصار **(قوله وأما بروز إلخ)** وارد على قوله فاسمها الذى هو ضمير الشأن استكن . وحاصل الإيراد أنه وجد فى كلامهم اسم أن المخففة غير ضمير الشأن وغير مستكن **(قوله فلو أنك إلخ)** يصف هذا الشاعر نفسه بكثرة الجود حتى لو سأله الحبيب الفراق لأجابه كراهة رد السائل . وخص يوم الرخاء بالذكر لأن الإنسان ربما يفارق الأحباب فى الشدة . وجملة وأنت صديق حالية قيد بها لأن الإنسان لا يعز عليه فراق عدوه . وصديق فعيل بمعنى اسم المفعول أى مصادقة بفتح الدال أو من إجراء فعيل بمعنى فاعل مجرى فعيل بمعنى مفعول . وفى المصباح يقال : امرأة صديق وصديقة .

---

[٢٩٣] هو من الطويل يصف نفسه بالجود حتى لو سأله الحبيب الفراق لأجابه إلى ذلك كراهة رد السائل وإن كانت فى يوم الرخاء ، خصه بالذكر لأن الإنسان ربما يفارق الأحباب فى يوم الشدة . والشاهد فى قوله فلو أنك حيث خففت إن من المثقلة وبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن وهو قليل لأن الواجب فيه أن يكون المحذوف غير ضمير الشأن ويكون خبرها جملة وههنا الكاف اسمها وسألتنى خبرها . والخطاب فى إنك وسألتنى وفراقك وأنت كلها للمؤنث ومع هذا قال صديق على تأويل أنت إنسان صديق ، أو شبه فعيلا بمعنى فاعل بفعيل بمعنى مفعول . وقوله لم أبخل جواب الشرط ، وأنت صديق حال .

(١) ولقد أجاز الكوفيون هذا التعبير ، على أن « إن » نافية ، واللام بمعنى « إلا » . وانظر فى ذلك : معنى اللبيب لابن هشام [٢٤] ، حيث إنه يرى أن المخففة أصلها المشددة .

[٢٩٤] بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالَا

فضرورة (وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ) نحو : علمت أن زيد قائم ، فأن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف وزيد قائم جملة فى موضع رفع خبرها .

(تنبيه)*: أن المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة لأن لفظها كلفظ عض مقصودا به الماضى أو الأمر . والمكسورة لا تشبه إلا الأمر كجد فلذلك أوثرت أن المفتوحة المخففة ببقاء عملها على وجه يبين فيه الضعف وذلك بأن جعل اسمها محذوفا لتكون بذلك عاملة كلا عاملة . ومما يوجب مزيتها على المكسورة أن طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص

(قوله مريع) بفتح الميم أى كثير العشب من مرع الوادى بتثليث الراء أى كثر عشبه كأمرع فوصف الغيث به من وصف الحال بوصف المحل ، وبضمها من أراع الشىء أى نما وكثر كراع يريع ريعا ، أفاده فى القاموس . والثمال بكسر المثلثة الغياث **(قوله فضرورة)** أى من وجهين عند ابن الحاجب كون اسمها غير ضمير الشأن وكونه مذكورا . ومن الوجه الثانى فقط عند الناظم **(قوله والخبرا جعل جملة)** أى إن حذف الاسم سواء كان ضمير شأن أولا على مذهب المصنف فإن ذكر الاسم جاز كون الخبر جملة وكونه مفردا وقد اجتمعا فى قوله بأنك ربيع إلخ **(قوله من بعد أن)** من وضع الظاهر موضع المضمر للضرورة **(قوله تنبيه أن المفتوحة إلخ)** هذا جواب عما قيل لماذا أعملوا أن المفتوحة وأهملوا المكسورة غالبا وكان اللائق التسوية أو العكس لئلا يلزم مزية الفرع عن الأصل . وحاصل الجواب أن الفرع قد يميز على الأصل لمعنى فيه لا يوجد فى الأصل **(قوله لا تشبه إلا الأمر)** قد يقال بل تشبه نحو : قيل وبيع أيضا إلا أن يقال صيغة المجهول محولة عن صيغة المعلوم لا أصلية **(قوله فلذلك)** أى لكونها أشبه بالفعل إلخ أوثرت أى خصت ، وقوله على وجه إلخ ليس من جملة التفريع إذ لا ينتجه ما قبل التفريع فهو متعلق بمحذوف دل عليه السياق أى وعملت على وجه إلخ أى لئلا يظهر بالكلية مزية الفرع على أصله ، وبه يجاب عما قيل لم أعملوا المفتوحة فى محذوف غالبا والمكسورة فى مذكور ، وأجاب بعضهم بأن ذلك إعطاء للأصل الأصل والفرع الفرع وبهذا أيضا يجاب عما قيل لم أعملوا المفتوحة فى ضمير والمكسورة فى ظاهر .

---

[٢٩٤] قبله :

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ إِذَا اغْبَرَّ أُفُقٌ وَهَبَّتْ شَمَالَا

قالتهما جنوب أخت عمرو ذى الكلب من قصيدة من المتقارب . والمرملون : من أرمل القوم إذا نفد زادهم ، وعام أرمل قليل المطر **(قوله وهبت)** أى الريح وليس بإضمار قبل الذكر لاستحضارها فى الذهن بذكر فعل لا يصلح إلا لها . وشمالا بفتح الشين تمييز أو حال وهو الصحيح . والشاهد فى قوله بأنك وفى قوله وأنك حيث صرح باسم أن المخففة فى الموضعين للضرورة فاخبر عن الأول بالمفرد وعن الثانى بالجملة . وغيث أى مطر . ومريع بفتح الميم وكسر الراء ، يقال أرض مريعة أى مخصبة كثيرة النبات . والثمال بكسر الثاء المثلثة الغياث ، وهو خبر تكون فافهم

ومن جهة وصليتها بمعمولها ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص فضعفت بالتخفيف وبطل عملها بخلاف المفتوحة (وَإنْ يَكُنْ) صدر الجملة الواقعة خبر أن المفتوحة المخففة (**فِعْلًا وَلَمْ يَكنْ**) ذلك الفعل (**دُعَا *وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا. فَالْأَحْسَنُ**) حينئذ (**الفَصْلُ**) بين أن وبينه (**بِقَدْ**) نحو: ﴿**ونعلم أن قد صدقتنا**﴾ [المائدة: ١١٣] وقوله:

[٢٩٥] **شهِدْتُ بأنْ قَدْ خُطَّ ما هُو كائِنٌ ... وَأنَّكَ تَمْحُو ما تَشَاءُ وَتُثْبِتُ**

(**أوْ نَفْي**) بلا أو لن أو لم نحو: ﴿**وحسبوا ألَّا تكون فتنة**﴾ [المائدة: ٧١] ، ﴿**أيحسب أن لن يقدر عليه أحد**﴾ [البلد: ٥]، ﴿**أيحسب أن لم يره أحد**﴾ [البلد: ٧]، (**أوْ**) حرف (**تَنْفِيس**) نحو: ﴿**علم أن سيكون**﴾ [المزمل: ٢٠]، وقوله:

[٢٩٦] **وَاعْلَمْ فعِلْمُ المرء ينفعُه ... أنْ سَوْفَ يأتِي كُلُّ ما قُدِرَا**

(**أوْ لَوْ**) نحو: ﴿**وألَّوِ استقاموا على الطريقة**﴾ [الجن: ١٦]، (**وَقَلِيلٌ**) فى كتب النحاة (**ذِكْرُ لَوْ**)

(**قوله من جهة الاختصاص**) أى بالأسماء وقوله وصليتها أى كونها حرفا موصولا بمعمولها.

(**قوله وبطل عملها**) أى فى الغالب كما سبق (**قوله صدر الجملة إلخ**) أشار به إلى أن الضمير فى يكن إلى الخبر بتقدير مضاف أى صدر الخبر ولو عبر الشارح بذلك لكان أحسن وإن كان المآل واحد أو دفع بذلك ما يوهمه ظاهر عبارته أن الخبر نفس الفعل. فإن قلت: الظاهر أن الحرف الفاصل بين أن والفعل جزء من الخبر فهو الصدر لا الفعل. قلت: المراد صدر ما بعد هذا الحرف من التركيب الإسنادى.

(**قوله دعا**) أى ذا دعاء أى قصد به الدعاء. (**قوله فالأحسن حينئذ الفصل**) أى للفرق بين المخففة والمصدرية التى تنصب المضارع. ولما كانت المصدرية لا تقع قبل الاسمية ولا الفعلية التى فعلها جامد أو دعاء لم يحتج لفاصل معها. وأفعل التفضيل ليس على بابه كما يدل عليه تعبير الموضح بالوجوب فعدم الفصل قبيح لكن ينبغى أن يكون محل قبحه إذا لم يكن هناك فارق بين المخففة والمصدرية غير الفصل كوقوع أن بعد العلم وإلا لم يقبح كما فى الروداني، ويظهر أن ترك الفصل عند وجود فارق آخر خلاف الأولى أن من الفارق غير الفصل ظهور رفع المضارع كما فى أن تهبطين (**قوله وبينه**) أى الفصل (**قوله بلا**) أى مع الماضى والمضارع وكذا لو. واستشكل الفصل بلا بأنه

---

[٢٩٥] البيت من الطويل، وقائله مجهول، والشاهد فيه قوله: «بأن قد خط ...» حيث استخدم «أن» المخففة من الثقيلة، وقد علمت فى ضمير الشأن المحذوف، واقترنت خبرها بقد.

[٢٩٦] أنشده أبو على ولم يعزه إلى أحد. وهو من الرجز. والشاهد فى قوله: أن سوف فإنها مخففة من المثقلة ووقع خبرها جملة فعلية وفعلها متصرف وليس بدعاء، وفصل بينها وبين خبرها حرف التنفيس. والجملة سدت مسد مفعولى اعلم. وقوله: فعلم المرء ينفعه جملة معترضة والفاء هى التى تميزها من الحالية.

وإن كان كثيرا فى لسان العرب . وأشار بقوله فالأحسن الفصل إلى أنه قد يرد والحالة هذه بدون فاصل كقوله :

[٢٩٧] عَلِموا أَنْ يُؤَمَّلونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

وقوله:[٢٩٨] إِنِّـي زَعِيـمٌ يـا نُوَيْـ ـقَةُ إِنْ أَمِنتِ مِنَ الرَّزَاحِ

وَنَجوتِ مِنْ عَرَضِ المَنُو نِ مِنَ العَشِيِّ إِلَى الصَّبَاحِ

أَنْ تَهْبِطِيـنَ بِلادَ قَـوْ مٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطِّلاحِ

أما إذا كانت جملة الخبر اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء فلا تحتاج إلى فاصل كما هو مفهوم الشرط من كلامه نحو : ﴿**وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين**﴾ [يونس : ١٠] ﴿**وأن ليس للإنسان إلا ما سعى**﴾ [النجم : ٣٩] ، ﴿**والخامسة أن غضب الله عليها**﴾ [النور : ٩] ، (**وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيْضًا**) حملا على أن المفتوحة (**فَنُوِى مَنْصُوبُهَا**) وهو ضمير الشأن كثيرا (**وَثَابِتًا أَيْضًا رُوِى**) وهو غير ضمير

لا فائدة فيه لأن أن المخففة لا تحتاج بعد العلم إلى تمييزها عن المصدرية لأن المصدرية لا تقع بعد العلم وأما بعد الظن فيقعان لكن لا تميز لا بينهما لوقوعها بعد كل منهما فلا يتم تعليل الفصل بالفرق بين المخففة والمصدرية وكذا استشكل الفصل بعد العلم بغير لا كقد والسين بأنه لا فائدة فيه لعدم وقوع المصدرية بعد العلم . والجواب أن كون الفصل للتفرقة المذكورة باعتبار الغالب . وفى شرح الجامع أن الفصل بالمذكورات إما لئلا تلتبس بالمصدرية أو ليكون كالعوض من تخفيفها ولا إشكال عليه (**قوله ألا تكون**) أى على قراءة تكون بالرفع على أن أن مخففة (**قوله زعيم**) أى كفيل . والرزاح : بضم الراء وكسرها الهزال . والمنون : الموت ، وإضافة عرض إليه من إضافة الصفة للموصوف أى المنون العرض أى العارض . والطلاح : بالكسر جمع طلحة بالفتح شجرة من شجر الغضى (**قوله فلا يحتاج إلى فاصل**) أن لما علمت من أن هذه الجملة لا تقع بعد أن الناصبة للمضارع (**قوله أن غضب الله**) أى فى قراءة نافع أن بسكون النون وغضب بصيغة الماضى مقصودا به الدعاء فهى قراءة سبعية وما فى التصريح مما يخالف ذلك سبق قلم (**قوله فنوى منصوبها إلخ**) أى حذف وعلم من ذلك أنها واجبة الإعمال لأنه أثبت لها منصوبا منويا تارة وثابتا أخرى قاله يس لكن جوز الدمامينى فى قوله : كأن ظبية إلخ على رواية رفع ظبية أن يكون الرفع لإهمال كأن بتخفيفها .

---

[٢٩٦] هو من الخفيف . والشاهد فى قوله : أن يؤملون حيث جاءت أن مخففة من الثقيلة مصدرة بفعل مضارع من غير فصل والتقدير أنهم يؤملون ، واسم أن محذوف والجملة سدت مسد مفعولى علموا وهو على صيغة المجهول من التأميل وهو الرجاء ، ومفعول فجادوا محذوف أى فجادوا بالمال كذا قاله بعضهم . والصحيح أن قوله : بأعظم سؤال هو مفعوله لأن الباء تتعلق به لا بقوله أن يسألوا ، أو الضمير فى يسألوا مفعول غاب عن الفاعل والمفعول الثانى محذوف أى قبل أن يسألهم السائلون . والسؤل بالضم بمعنى المسئول .

[٢٩٧] قالها القاسم من معن قاضى الكوفة . وهى من الكامل المرفل المضمر . والزعيم : الكفيل ، والرزاح : بضم الراء بعدها الزاى المعجمة وهو الهزال ، وهو مصدر رزحت الناقة ترزح بالفتح فيهما رزوحا ورزاحا سقطت من الإعياء : والإبل رزحى ورزاحى بالفتح ، ورزحتها أنا ترزيحا . والمنون : الموت . والشاهد فى أن تهبطين حيث جاءت أن مخففة من الثقيلة مصدرة بمضارع من غير فصل ، وأصله أنك تهبطين فخففها وحذف اسمها وأولاها الفعل المنصرف الخبرى . وهذا ليس بنص فى الشاهد لاحتمال كونها ناصبة وأنه أهملها حملا على أختها ما المصدرية . والطلاح بكسر الطاء جمع طلحة بفتحها وهو شجر من العضاة .

الشأن قليلا كمنصوب أن . فمن الأول قوله :

[٢٩٩] وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

وقوله :

[٣٠٠] وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

(قوله كثيرا) راجع لكل من قوله فنوى وقوله وهو ضمير الشأن فيفيد أن منصوبها قد يثبت وذكر هذا المصنف بقوله وثابتا إلخ وأنه قد ينوى وهو غير ضمير الشأن وسيمثل له الشارح بالشاهد الثانى هذا هو المناسب لما عليه المصنف من أن اسم كأن المخففة المحذوف قد يكون ضمير الشأن وقد يكون غيره ولما سيذكره الشارح أن الخبر فى الشاهد الثانى مفرد إذ لو وجب كون الاسم المحذوف ضمير الشأن لم يجز أن يكون الخبر عند حذف الاسم مفردا لأن ضمير الشأن لا يخبر عنه بمفرد بخلاف ما لو أرجع كثيرا لقوله فنوى فقط فإن مفاد كلام الشارح على هذا أن اسمها المنوى لا يكون إلا ضمير الشأن وهذا خلاف مذهب المصنف ومناف لقول الشارح بعد وأن يكون مفردا كما فى الثانى فافهم **(قوله قليلا)** راجع لقوله وثابتا إلخ **(قوله كمنصوب أن)** التشبيه فى مطلق الثبوت والذكر فلا ينافى أن ثبوت منصوب أن ضرورة كما مر بخلاف ثبوت منصوب كأن فإنه ليس بضرورة **(قوله فمن الأول)** أى المحذوف لا بقيد كونه ضمير الشأن بدليل الشاهد الثانى فإن المحذوف فيه غير ضمير الشأن كما سيصرح به بل ضمير المرأة على أن الدمامينى قال : لا يظهر لى تعين كون الاسم فى الشاهد الأول ضمير الشأن إذ يجوز أن يكون ضميرا عائدا إلى المتقدم الذكر أى كأن النحر ثدياه حقان **(قوله مشرق النحر)** أى مضىء العنق ثدياه أى الصدر أى الثديان فيه حقان أى فى الاستدارة . ويجوز أن يكون ثدياه اسم كأن على لغة من يلزم المثنى الألف وحقان خبرها ولا شاهد فيه حينئذ **(قوله توافينا)** أى تقابلنا ، والمقسم الحسن من القسام وهو الحسن ، تعطو أي

---

[٢٩٩] هذا من أبيات الكتاب وهو من الهزج . رواه سيبويه هكذا ووجه ، فعلى هذا لا بد من تقدير مضاف فى ثدياه أى ثديا صاحبه . وروى عنه وصدر فعلى هذا لا تقدير ، ورواه الزمخشرى ونحر وقيل : هو الصواب وهو ظاهر . والواو فيه وواو رب فلهذا جرت الوجه . والمعنى ورب وجه يلوح لونه وثديا صاحبه كحقين فى الاستدارة والصغر ، أو ورب نحر يلوح وثدياه كحقين ، وقيل : يجوز رفعه على الابتداء والخبر محذوف أى ولها وجه أو صدر وله وجه ، ولكنهم حتى الزمخشرى نصوا على أن الواو فيه واو رب والشاهد فيه تخفيف كان وإلغاء عملها وحذف اسمها ووقوع خبرها جملة ، وأصله كأنه والضمير للوجه أو النحر أو الشأن والجملة الاسمية خبر .

[٣٠٠] قاله كعب بن أرقم اليشكرى يذكر امرأته ويمدحها كذا فى المنقد . وقال النحاس : هو لابن صريم اليشكرى . قلت : اسمه باعث بالثاء المثلثة وهو من الطويل **(قوله ويوما)** عطف على شىء قبله وأنشده بعضهم ويوم بالجر ثم=

على رواية من رفع فيهما وعلى رواية النصب هما من الثانى . وقد عرفت أنه لا يلزم فى خبرها عند حذف الاسم أن يكون جملة كما فى أن ، بل يجوز أن يكون جملة فى البيت الأول وأن يكون مفردا كما فى الثانى .

(تنبيه): إذا كان خبر كأن المخففة جملة اسمية لم يحتج إلى فاصل كما فى البيت الأول ، وإن كانت فعلية فصلت بقد أو لم نحو : ﴿ **كأن لم تغن بالأمس** ﴾ [يونس : ٢٤] ، وكقوله :

[٣٠١] **لَا يَهولَنَّكَ اصْطِلَاءُ لظَى الْحَرْ بِ فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا**

تأخذ وعداه بالى وإن كان يتعدى بنفسه لتضمنه معنى الميل . وقال الدمامينى : أى تتطاول إلى الشجر لتتناول منه كذا فى القاموس اهـ . والجملة صفة لظبية ، إلى وارق السلم أى مورق هذا الشجر ، يقال : ورق يرق وأورق يورق أى صار ذا ورق **(قوله هما من الثانى)** وعليه فالخبر فى البيت الثانى محذوف أى هذه المرأة على عكس التشبيه للمبالغة ويروى ظبية بالجر أيضا على أن الأصل كظبية وزيدت أن بين الكاف ومجرورها **(قوله وقد عرفت)** أى من التمثيل بالبيت الثانى وقوله كما فى أن راجع للمنفى لا للنفى **(قوله وأن يكون مفردا كما فى الثانى)** لكون الاسم فيه غير ضمير الشأن إذ التقدير كأنها أى المرأة ظبية . وبما قررناه لك يندفع ما أورد هنا مما هو ناشىء عن عدم التأمل فى أطراف كلام الشارح **(قوله وإن كانت فعلية)** أى فعلها غير جامد وغير دعاء قياسا على ما مر **(قوله فصلت بقد أو لم)** للفرق بين كأن المخففة وأن الناصبة للمضارع الداخلة عليها كاف الجر **(قوله لا يهولنك)** أى لا يفزعنك . واللظى : النار فهى إما استعارة لمشقات الحرب أو إضافتها إلى

= قال : الواو فيه واو رب وتوافينا مضارع من الموافات وهى المقابلة بالإحسان والخير والمجازة الحسنة والخطاب للمرأة ومقسم بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة أى حسن من القسام وهو الحسن يقال رجل قسيم الوجه أى جميله والشاهد فى قوله كأن ظبية بتسكين النون مخففة من المثقلة حيث حذف اسمها وجاء خبرها مفردا وهو شاذ . ويجوز فى ظبية الرفع على الخبرية أى كأنها ظبية ، والنصب على أنها اسم لأن والخبر محذوف أى كأن ظبية هذه المرأة فهذا على جعل المشبه مشبها به للمبالغة ويجوز أن يكون تعطوا خبرا وحينئذ فلا عكس والجر على كون أن زائدة والكاف للتشبيه أى كظبية تعطو وهى جملة وقعت صفة لها أى تتناول ولكنه ضمن معنى الميل فلذلك وصل بالى . والوارق بمعنى المورق وهو نادر إذ فعله أورق كأيفع فهو يافع . وقيل : يقال وَرِقَ الشجر كما يقال أورق ، فعلى هذا هو على الأصل . والسلم بفتحتين جمع سلمة وهو شجر من شجر العضاة . ويروى إلى ناضر السلم من نضر وجهه بتثليث الضاد إذا حسن ، وأراد به الخضرة .

[٣٠١] هو من الخفيف . هاله الأمر يهوله إذا أفزعه ، يشجعه بهذا ويصبره على الثبات فى الحرب والاقتحام فيها .=

(خاتمة): لا يجوز تخفيف لعل على اختلاف لغاتها[1] . وأما لكن فتخفف فتهمل وجوبا نحو : ﴿ **ولكن الله قتلهم** ﴾ [الأنفال : ١٧] ، وأجاز يونس والأخفش إعمالها حينئذ قياسا[2] . وحكى عن يونس أنه حكاه عن العرب . والله أعلم .

الحرب من إضافة المشبه به للمشبه واصطلاء النار التدفى بها فهو ترشيح للاستعارة أو التشبيه والمراد باصطلاء الحرب تعاطيها والتلبس بها ومحذورها هو الموت ، كأن قد ألما أى نزل أى فالموت لابد منه (**قوله فتهمل وجوبا**) لزوال اختصاصها بالأسماء لدخول المخففة على الجملتين .

(تم الجزء الأول ، ويليه الجزء الثانى وأوله : لا التى لنفى الجنس)

= يقول : لا تفزع من دخولها فإن ما تخافه قد وقع فلا فائدة بعد ذلك فى الامتناع . والاصطلاء من اصطليت بالنار وتصليت بها . ولظى الحرب نارها أضيف إليه الاصطلاء الذى هو فاعل لا يهولنك . والفاء فى فمحذورها للتعليل وارتفاعه على الابتداء وخبره كأن قد ألما . وفيه الشاهد لأنه لما حذف اسم كأن وكان خبرها جملة فعلية فصلت بقد ، وربما تفصل بلم نحو قوله تعالى : ﴿**كأن لم تغن بالأمس**﴾ والالمام النزول . يقال ألم به أمر إذا نزل .

(١) عند السيوطى لا تخفف ، وعند الفارسى تخفف وتعمل فى ضمير الشأن المحذوف .

(٢) أى قياسا على « أن ، إن ، وكأن » . انظر : الهمع [١٤٣/١] .

حاشية الصبان

شرح الأشمونى

على ألفية ابن مالك

ومعه

شرح الشواهد للعينى

تحقيق

طه عبد الرءوف سعد

الجزء الثانى

المكتبة التوفيقية

أمام الباب الأخضر - سيدنا الحسين

بسم الله الرحمن الرحيم

[لَا التِي لِنَفْي الجِنسِ]

اعلم أنه إذا قصد بلا نفى الجنس على سبيل الاستغراق اختصت[1] بالاسم لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من لفظًا أو معنى ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات فوجب للا عند ذلك القصد عمل فيما يليها وذلك العمل إما رفع وإما نصب وإما جر فلم يكن جرًا لئلا يعتقد أنه بمن المنوية فإنها في حكم الموجودة لظهوره

[لا التى لنفى الجنس]

أى لنفى الخبر عن الجنس الواقع بعدها نصًا . ونفيه عن الجنس يستلزم نفيه عن جميع أفراده ، وتسمى لا التبرئة بإضافة الدال إلى المدلول لتبرئة المتكلم وتنزيهه الجنس عن الخبر . والمراد بكونها لنفى الجنس نصًا كونها له فى الجملة لأن لا العاملة عمل إن إنما تكون نصًا فى نفى الجنس إذا كان اسمها مفردًا فإن كان مثنى نحو لا رجلين أو جمعًا نحو لا رجال كانت محتملة لنفى الجنس ولنفى قيد الاثنينية أو الجمعية كما أوضحه السعد فى مطوله . وأما لا العاملة عمل ليس فإنها عند افراد اسمها لنفى الجنس ظهورًا لعموم النكرة مطلقًا فى سياق النفى ولنفى وحدة مدخولها المفرد بمرجوحية فتحتاج إلى قرينة ، ولهذا يجوز بعدها أن تقول بل رجلان أو رجال ، فإن ثنى اسمها أو جمع كانت فى الاحتمال مثل لا العاملة عمل إن إذا ثُنى اسمها أو جمع ، فالاختلاف بين العاملة عمل إن والعاملة عمل ليس إنما هو عند افراد الاسم . فاحفظ هذا التحقيق ولا تلتفت إلى ما وقع فى كلام البعض وغيره مما يخالفه . والمهملة كالعاملة عمل ليس . ولا يرد على كون العاملة ليس ليست لنفى الجنس نصًا عند افراد اسمها أم الجنس منفى نصًا فى :

* **تعز فلا شىء على الأرض باقيا** *

مع عملها عمل ليس لأن التنصيص فيه لقرينة خارجية .

(قوله على سبيل الاستغراق) أى نصًا وقوله اختصت بالاسم أى النكرة بدليل قوله ولا يليق ذلك إلخ **(قوله لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من)** وذلك لأن الموضوع لنفى الجنس نصًا على سبيل الاستغراق لفظة لا متضمنة معنى من قاله سم **(قوله وجود من)** أى الاستغراقية كما فى التصريح وهو الموافق لقول الشارح ولا يليق ذلك إلخ ويعبر عنها بالزائدة . وفى سم أنها البيانية . قال شيخنا : وهذا إن صح فوجهه أن أصل لا رجل لا شىء من رجل . **(قوله ولا يليق ذلك)** أى وجود من لفظًا أو معنى وقوله إلا بالأسماء النكرات أى لأنها

(١) قول الشارح اختصت إلخ . قال السيد : أقول ظاهر العبارة أن قصد نفى الجنس على جهة الاستغراق إنما يستلزم الاختصاص بالاسم بواسطة كونه لمن مع أن استغراق أفراد الجنس كاف فى الاختصاص بالاسم ، وتضمن من إنما هو علة لاستغراق النفى ، إلا أن يريد بقوله ولا يليق ذلك لا بالأسماء النفى على الوجه المذكور من قصد استغراق الأفراد ومن تضمن من ليكون نصًا : ثم رأيت الشنوانى قاله ما نصه بيانا لهذه العبارة : كأن الحاصل أنهم وضعوا لنفى الجنس نصا على سبيل الاستغراق لفظة لا مضمنة معنى من البيانية ، فلزم من ذلك أنهم إذا قصدوا النفى المذكور اختصت بالاسم فليتأمل اهـ وسيأتى عن الروداني ما فى قوله أنهم إلخ .

فى بعض الأحيان كقوله :

[٣٠٢] فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدِ

ولم يكن رفعًا لئلا يعتقد أنه بالابتداء فتعين النصب ولأن فى ذلك إلحاقا لمشابهتها إياها فى التوكيد فإن لا لتأكيد النفى وإن لتأكيد الإثبات ولفظ لا مساو للفظ إذا خففت فى تضمن متحرك بعده ساكن فلما ناسبتها حملت عليها فى العمل . وقد أشار إلى عملها على وجه يؤذن بذلك فقال (**عَمَلَ إنَّ ٱجْعَلْ لِلَا فِي نَكِرَهْ * مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ**) نحو لا غلام رجل قائم (**أَوْ مُكَرَّرَهْ**) نحو لا حول ولا قوة إلا بالله ، وهو مع المفردة على سبيل الوجوب ومع المكررة على سبيل الجواز كما ستراه .

(**تنبيه**) : شروط اعمال لا العمل المذكور على ما أفهمه كلامه تصريحًا وتلويحًا

التى تدخل عليها من المذكورة (**قوله فوجب إلخ**) تفريع على قوله اختصت بالاسم وإنما وجب ذلك لأن حق المختص بقبيل أن يعمل فيه . (**قوله بمن المنوية**) أى تضمنًا لا تقديرًا كما يفهم من الدمامينى وذكره يس (**قوله لظهورها فى بعض الأحيان**) أى ضرورة كما فى حاشية شيخنا السيد (**قوله يذود**) أى يطرد (**قوله لئلا يعتقد أنه بالابتداء**) يرد عليه أنه يخشى من هذا الاعتقاد فى العاملة عمل ليس أيضًا ولم يراعوه إلا أن يقال اعتناؤهم بالعاملة عمل ليس أقل من اعتنائهم بالعاملة عمل إن لأن العاملة عمل إن أقوى عملًا من العاملة عمل ليس للإجماع على اعمالها دون اعمال العاملة عمل ليس (**قوله ولأن فى ذلك إلخ**) عطف على مقدر مفهوم مما سبق والتقدير فتعين النصب لدفع الاعتقادين المذكورين ولأن إلخ أو لسلامته مما ذكر ولأن إلخ (**قوله لتأكيد النفى**) يعنى للنفى المؤكد بمعنى أنها تفيد نفيًا أكيدًا قويًا وهذا لا يقتضى وجود النفى أولًا بغيرها فلا اعتراض عليه (**قوله وإن لتأكيد الإثبات**) أى إثبات المنسوب للمنسوب إليه ولو كان المنسوب نفيًا كما فى القضية المعدولة المحمول نحو إن زيدًا ليس فى الدار فاندفع الاعتراض بأنها لتوكيد النسبة مطلقًا إثباتًا أو نفيًا (**قوله حملت عليها فى العمل**) ولذلك كانت منحطة عنها فلم تعمل إلا بالشروط الآتية ولم يجز تقدم خبرها على اسمها ظرفًا أو مجرورًا (**قوله يؤذن بذلك**) أى بالحمل (**قوله شروط اعمال لا إلخ**) شمل الإعمال فى عبارته اعمال النصب فى المضاف والتشبيه به ، وحينئذ فعده من الشروط كون النفى للجنس وكونه نصا صريح فى أن لا لنفى الجنس نصا سواء بنى اسمها أو نصب وهو كذلك خلافًا للتاج

---

[٣٠٢] هو من الطويل (**قوله فقام**) عطف على ما قبله من الأبيات ، ويذود الناس جملة وقعت حالا أى يدفع ، من ذاد ذودا . وقال عطف على فقام ، وألا للتنبيه ، ولا لنفى الجنس ومن زائدة لا فائدة استغراق الجنس . وفيه الشاهد حيث برزت للضرورة وإن كانت هى الدالة على البناء والمعنى المذكور ، والخبر محذوف وهو نحو حاصل .

سبعة : أن تكون نافية ، وأن يكون منفيها الجنس ، وأن يكون نفيه نصًا ، وأن لا يدخل عليها جار ، وأن يكون اسمها نكرة ، وأن يتصل بها ، وأن يكون خبرها أيضًا نكرة فإن كانت غير نافية لم تعمل . وشذ إعمال الزائدة فى قوله :

[٣٠٣] لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لَا ذُنُوبَ لَهَا إِذَنْ لَلَامَ ذَوُو أَحْسَابِهَا عُمَرَا

السبكى حيث خص إفادتها ذلك بما إذا بنى اسمها . ولابن الهمام حيث ذهب إلى أن المبنية أيضًا ليست نصًا فى العموم وأنه يجوز لا رجل بل رجلان كما جاز ذلك فى رافعة الاسم ، وكما جاز لا رجال بل رجلان اتفاقًا . فإن قيل تقدم عن سم أن الموضوع لنفى الجنس نصًا على سبيل الاستغراق لا المضمنة معنى من وتضمنها مفقود عند عملها فى المضاف وشبهه وإلا لبنيا ، قلت لا تسلم الفقد كما صرح به غير واحد كالرودانى وإنما أعربا لمعارضة الإضافة الإضافة وشبهها شبه الحرف **(قوله سبعة)** الثلاثة الأول فهمت من الترجمة : أما الاولان ففهمهما منها ظاهر . وأما الثالث فلأنه متى أطلق نفى الجنس انصرف إلى نفيه نصًا قاله سم وعدم دخول جار عليها من قوله عمل إن اجعل للا لأن عملها عمل إن إنما هو مع عدم دخول الجار لما هو معلوم أن الجار إنما يتعلق بالأسماء فإذا دخل على لا لم يكن متعلقا بها بل بالاسم بعدها فيكون الاسم بعدها معمولًا للجار لا لها فلا عمل لها حينئذٍ . وتنكير الاسم والخبر من قوله فى نكرة والاتصال من قوله الآتى وبعد ذاك الخبر اذكر لإفادته جواز الفصل بينهما وبين اسمها بالخبر ، وبالأولى عدم جوازه بغيره قاله بعضهم . وبحث فيه بأنه إنما يفيد قوله وبعد ذاك الخبر اذكر عدم تقدم الخبر على الاسم . وهذا لا يستلزم امتناع الفصل بينها وبين الاسم لجواز أن يكون امتناع تقدم الخبر على الاسم لوجوب الترتيب لا لامتناع الفصل **(قوله وأن يكون نفيه نصا)** أى أن يقصد المتكلم نفيه نصا ولا شك فى سبق هذا القصد على المشروط الذى هو عملها عمل إن فلا يرد أن يكون النفى نصا فرع عن عمل المذكور لأن السامع إنما يفهمه من هذا العمل فلا يكون شرطًا لسبق الشرط على المشروط **(قوله وشذا عمال الزائدة)** أى لعدم اختصاصها فحقها الاهمال **(قوله لو لم تكن إلخ)** وجه كونها زائدة أن معنى البيت لو لم يكن لغطفان ذنوب للاموا عمر أى امتنع لومهم عمر ابن هبيرة الفزارى الذى كان يهجو قبيلة غطفان لثبوت الذنوب لها المستفاد من النفى المأخوذ من لو المسلط على النفى المأخوذ من لم لأن نفى النفى إثبات فلم يستفد من لا نفى أصلًا فتعين أن تكون زائدة . وإنما أفاد البيت امتناع لومهم لأن لو تدل على امتناع جوابها كشرطها على ما هو المشهور . وقال الرودانى الصواب جعلها نافية والمعنى لو كان لغطفان ذنوب للاموا عمر لأن ذنوبهم كلا

[٣٠٣] قاله الفرزدق . وهو من قصيدة من البسيط يهجو بها عمر بن هبيرة الفزارى . وغطفان قبيلة صرفت هنا للضرورة والشاهد فى لا ذنوب لها ، فإن كلمة لا زائدة مع انها علمت عمل غير الزائدة لأن ذنوب اسمها ولها خبرها . وأصل الكلام لو لم تكن غطفان لها ذنوب . والجملة حال **(قوله إذ اللام)** جواب الشرط من اللوم وهو العدل . والاحساب جمع حساب وهو ما يعد من المآثر . وأراد بعمر عمر بن هبيرة الفزارى .

وإن كانت لنفى الوحدة أو لنفى الجنس لا على سبيل التنصيص عملت عمل ليس كما مر ، وإن دخل عليها جاز خفض النكرة نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شىء ، وشذ جئت بلا شىء بالفتح ، وإن كان الاسم معرفة أو منفصلًا أهملت ووجبت تكرارها نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ، ولا فى الدار رجل ولا امرأة . وأما نحو : قضية ولا أبا حسن لها و :

[٣٠٤] لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِىِّ

وقوله :

[٣٠٥] يَكَدْنَ وَلَا أُمَيَّةَ فِى الْبِلَادِ

ذنوب بالنسبة إلى ذنوبه فما بالك بأنهم يلومونه حين لم يذنبوا يعنى أنهم يلومونه على كل حال كان لها ذنوب أو لا مثل لو لم يخف الله لم يعصه اهـ وما ذكره محتمل لا متعين فالتصويب فى غير محله **(قوله أو لنفى الجنس)** أى مطلقًا عن قيد الوحدة وإلا فالتى لنفى الوحدة لنفى الجنس أيضًا لكن فى ضمن الفرد المقيد بالوحدة على ما أفاده البعض . ولك أن تقول إنها لنفى الفرد بقيد الوحدة فتدبر **(قوله عملت عمل ليس)** أى أو أهملت وكررت **(قوله خفض النكرة)** أى ولا ملغاة معترضة بين الجار ومجروره وعن الكوفيين أن لا حينئذٍ اسم بمعنى غير مجرور بالحرف وما بعده مجرور بإضافة لا إليه **(قوله بلا شىء بالفتح)** وجه بأن الجار دخل بعد التركيب فأجرى المركب مجرى الاسم الواحد فمحله جر بالباء ولا خبر للا حينئذ لصيرورتها فضلة قاله فى التصريح **(قوله وإن كان الاسم معرفة)** سكت عن محترز تنكير الخبر لعلمه من محترز تنكير الاسم بالمقايسة **(قوله ووجب تكرارها)** أى عند الجمهور أما فى المعرفة فجبرا لما فاتها من نفى الجنس ، وأما فى الانفصال فتنبيهًا بالتكرير على كونها لنفى الجنس لأن نفى الجنس تكرار للنفى فى الحقيقه أفاده الدماميني ، ومنه يعلم أن إلغاءها لا يخرجها عن كونها لنفى الجنس فى النكرات وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار فى الموضعين **(قوله قضية ولا أبا حسن لها)** أى هذه قضية ولا أبا حسن قاض لها وهو نثر من كلام عمر فى حق على رضى الله تعالى عنهما كما فى شرح الجامع لا شطر بيت ولهذا لم يذكره العينى فى شواهده وصار مثلا يضرب عند الأمر العسير ، فقول البعض هو من كلام علىّ وهو من الكلام ودخله الوقص فى جزءيه الأول والثانى خبط فاحش **(قوله ولا هيثم)** كلام آخر لقائل آخر والواو عاطفة من كلام الشارح ، وهيثم بالمثلثة اسم سارق أوراع أو حاد أقوال . وهذا شطر بيت من الرجز **(قوله فمؤول)** أى بأنه على تقدير مضاف لا يتعرف بالإضافة كلفظ مثل أو بجعله اسم جنس لكل من اتصف بالمعنى المشهور به مسمى

فمؤول ، وعدم التكرار في قوله :

[٣٠٦] أَشَاءُ مَا شِئْتِ حَتَّى لَا أَزَالَ لِمَا لَا أَنْتِ شَائِيَةٌ مِنْ شَأْنِنَا شَانِى

ضرورة ا هـ . واعلم أن اسم لا على ثلاثة أضرب : مضاف ، ومشبه بالمضاف وهو ما بعده شيء من تمام معناها ويسمى مطولًا وممطولًا أى ممدودًا ، ومفرد وهو ما سواهما

ذلك العلم ، والمعنى قضية ولا فيصل لها كما قالوا لكل فرعون موسى بتنوين العلمين على معنى لكل جبار قهار قاله الرضى ، والثانى أولى من الأول لأنه معترض بأن العرب التزمت تجرد الاسم المستعمل هذا الاستعمال من أل فلم يقولوا ولا أبا الحسن مثلا ولو كانت إضافة مثل منوية لم يحتج إلى ذلك الالتزام لعدم منافاة أل حينئذٍ تنكير اسم لا فى الحقيقة ، وبأن العرب أخبروا عن الاسم المذكور بمثل كما فى قوله :

* يبكى على زيد ولا زيد مثله *

ولو كانت إضافة مثل منوية لكان التقدير ولا مثل زيد مثله وهو فاسد وإن كان يجاب عن الأول بأن أل فى أبى الحسن وإن كانت للمح إلا أن الأصل فيها أن تكون علامة لفظية للتعريف وتعريف العلمية وإن كان أقوى منها إلا أنه معنوى فلو وجدت أل مع علامة التنكير وهى لا للزم القبح ظاهرًا وعن الثانى بأن الفساد فى موضع لمقتض لا يستلزم الفساد فى موضع ليس فيه ذلك المقتضى ، نعم ذلك يستلزم عدم الاطراد فتأمل ، وأما التأويل بإرادة مسمى هذا الاسم فغير مناسب إذ ليس كل مسمى بهذا الاسم بتلك المزية لأنها ليست للاسم حتى تلزم مسماه **(قوله حتى لا أزال)** الأظهر أن حتى ابتدائية بمعنى فاء السببية فالفعل بعدها مرفوع وإن اقتصر شيخنا والبعض تبعا للتصريح على كونها غائية بمعنى إلى والفعل بعدها منصوب . وقوله شانى أى باغضًا خبر لا أزال وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ولما متعلق به وما موصولة أو موصوفة والرابط محذوف أى شائيته . ومن شأننا متعلق بشائية على ما فى الشواهد الكبرى والظاهر أنه حال من ما أو صفة **(قوله ومشبه بالمضاف)** من حيث إن كلا منهما اتصل به شيء من تمام معناه **(قوله وهو ما بعده شيء من تمام معناه)** أى بعمل غير الجر أو عطف فلا اعتراض بشموله المضاف والمنعوت مع أنه قسم من المفرد ، على أن سم نقل عن الرضى فى النداء أن الموصوف بالجملة من التشبيه بالمضاف ، بل صرح صاحب الهمع فى النداء بأن الموصوف بمفرد أو جملة أو ظرف من شبه المضاف ، والمراد بالتمام المتمم .

---

[٣٠٦] هو من البسيط . أشاء مضارع للمتكلم ، وما شئت مفعوله والتاء مكسورة . وحتى للغاية بمعنى إلى ، ولا أزال منصوب بأن المقدرة واسمه الضمير المستتر فيه ، وخبره هو قوله شانى ، وأصله شانيا بالنصب فترك للضرورة وهو فاعل من الشناء . وهو البغض والشاهد فى قوله لا أنت حيث ترك التكرار للضرورة لأن لا إذا كان اسمها معرفة أو منفصلا منها يجب تكرارها . ومذهب المبرد وابن كيسان أنه لا يشترط التكرار مطلقا واحتجابه . واللام فى لما يتعلق بقوله شانى فى آخر البيت . وما موصولة ، ولا مهملة عند الجمهور لأن اسمها معرفة وهو أنت وهو مبتدأ ، وشائية خبره ، وهو من المشيئة فافهم .

(فَانْصِبْ بِهَا مُضَافًا) نحو لا صاحب بر ممقوت **(أَوْ مُضَارِعَهُ)** أى مشابهه نحو لا طالعًا جبلًا ظاهر **(وَبَعْدَ ذَاكَ)** المنصوب **(ٱلْخَبَرَ ٱذْكُرْ)** حال كونك **(رافِعَهُ)** حتمًا . وأما الرافع فقال الشلوبين لا خلاف فى أنّ لا هى الرافعة له عند عدم تركيبها ، فإن ركبت مع الاسم المفرد فمذهب الأخفش أنها أيضًا هي الرافعة له . وقال فى التسهيل إنه الأصح ، ومذهب سيبويه أنه مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها ولم تعمل إلا فى الاسم .

(قوله فانصب بها مضافًا) قال سم إنما لم يبن لتعذر التركيب فيما فوق اثنين وإنما بنى ظريف فى لا رجل ظريف لأن الصفة وموصوفها واحد فى المعنى ا هـ وهذا ظاهر على القول بأن بناء اسمها المفرد لتركبه معها ، أما على القول بأنه لتضمنه معنى من فإعراب المضاف لمعارضة الإضافة التى هى من خصائص الأسماء شبه الحرف وحمل المشبه به عليه . ودخل فى المضاف ما فصل باللام الزائدة من المضاف إليه نحو لا أبا لك ولا أخا لك ولا غلامى لك ولا يدى لك بناه على مذهب سيبويه والجمهور أن مدخول لا مضاف حقيقة إلى المجرور باللام الزائدة لئلا تدخل لا على ما ظهره التعريف والخبر محذوف والإضافة غير محضة فهى مثل مثلك لأنه لم يقصد نفى أب معين مثلا بل هو دعاء بعدم الأب وكل من يشبهه أى لا ناصر لك والإضافة غير المحضة ليست محصورة فى إضافة الوصف العامل إلى معموله فلم تعمل لا فى معرفة ، ولو سلم أن الاسم معرفة فهو نكرة صورة ، ويؤيد مذهبهم وروده بصريح الإضافة عن العرب شذوذًا ، وأوله جماعة كالفارسى وابن الطراوة واختاره السيوطى بأن مدخول لا مفرد لكن جاء أباك وأخاك على لغة القصر وحذف تنوينه للبناء وحذفت نون غلامى ويدى للتخفيف شذوذًا واللام ومجرورها خبر . وفيه أن المنصوص عليه أن الجار هنا لا يكون غير اللام وعلى القصر لابد من التزام جواز كونه غير اللام إذ لا وجه لمنع لا أبا فيها أو عليها على لغة القصر ومنهم من جعل اللام ومجرورها صفة وجعل الاسم شبيهًا بالمضاف لأن الصفة من تمام الموصوف وجعل حذف التنوين والنون للشبه به **(قوله أو مضارعه)** جوّز البغداديون ترك تنويه حملًا له فى هذا على المضاف كما حمل عليه فى الإعراب وخرّج ابن هشام على قولهم حديث : **« لا مانع ما أعطيت ولا معطى لما منعت »** . قال الدمامينى ويمكن تخريجه على مذهب البصريين الموجبين تنوينه أيضا بجعل مانع اسم لا مفردًا مبنيًا والخبر محذوف أى لا مانع مانع لما أعطيت واللام للتقوية وكذا القول فى ولا معطى لما منعت **(قوله وأما الرافع له)** معادلها محذوف أى أما الرافع فلا خلاف فيه وأما الرافع إلخ **(قوله لا خلاف)** أى بين البصريين إذ الكوفيون لا يقولون برفع إن للخبر فلا أولى أفاده الدمامينى **(قوله فمذهب الأخفش إلخ)** دليله أن ما استحقت به العمل باق والتركيب لا يبطله **(قوله ومذهب سيبويه أنه مرفوع إلخ)** مقتضاه أنه مرفوع بالمبتدأ قبل دخول الناسخ وهو الاسم بعد دخول الناسخ . وفى التصريح أن

(تنبيه)*: أفهم قوله وبعد ذاك الخبر اذكر أنه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها وهو ظاهر **(وركِّبِ)** الاسم **(ٱلْمُفْرَدَ)** وهو ما ليس مضافًا لا مشبهًا به مع لا تركيب خمسة عشر **(فَاتِحَاً)** له من غير تنوين وهذه الفتحة فتحة بناء على الصحيح . وإنما بنى والحالة هذه لتضمنه حرف الجر لأن قولنا لا رجل فى الدار مبنى على جواب سؤال سائل

العامل فيه الرفع لا مع اسمها لأن موضعهما رفع بالابتداء عند سيبويه والذى يتجه كما أشار إليه ابن قاسم حمل عبارة التصريح ونحوها على التسمع وأن العامل فى الحقيقة هو النكرة فقط التى هى المبتدأ قبل دخول الناسخ لكن لما كانت كجزء منها نسبوا ذلك إلى المجموع تمسحًا وبه يندفع الاستشكال بأنه لو كانت لا مع اسمها فى محل رفع مبتدأ لزم أن المخبر عنه بالخبر مجموعهما فلا يكون للنفى تسلط على الخبر فيكون معنى لا رجل قائم غير الرجل قائم وليس مرادًا . وورد أن المبتدأ لا يكون مجموع اسم وحرف غير سابك . فإن قلت كون النكرة مبتدأ زال بدخول الناسخ فهى الآن ليست مبتدأ فلا ترفع الخبر . قلت يجاب بما ذكره المصنف فى شرح تسهيله وشرح كافيته أن لا عامل ضعيف فلم تنسخ عمل الابتداء لفظا وتقديرا بل هو باق تقديرا ولهذا أتبعنا اسمها رفعا باعتبار محله ولم نفعل ذلك فى اسم لقوتها وتخسها عمل الابتداء لفظا ومحلا . فتلخص أن ما فى الشارح هو التحقيق وأن ما يخالفه ينبغى إرجاعه إليه بالتأويل هذا . وقد وجه سيبويه عدم عمل لا فى الخبر بضعف شبهها بأن حالة التركيب لأنها صارت كجزء كلمة وإنما عملت فى الاسم لقربه . وقال فى المغنى الذى عندى أن سيبويه يرى أن المركبة لا تعمل فى الاسم أيضا لأن جزء الشىء لا يعمل وأما لا رجل ظريفا بالنصب فإنه عنده مثل يا زيد الفاضل بالرفع اهـ أى أن النصب بالتبعية على اللفظ كما أن الرفع الفاضل كذلك . قال فى شرح الجامع ويظهر أثر الخلاف بين الأخفش وسيبويه فى نحو لا رجل ولا امرأة قائمان فعلى قول الاخفش يمتنع لما فيه من إعمال عاملين لا الأولى ولا الثانية فى معمول واحد وعلى قول سيبويه يجوز لأن العامل واحد اهـ بإيضاح وسيأتى عند كلامنا على قول الناظم أو مركبا ما يرده **(قوله تقديم خبرها)** ولو ظرفا أو جارا ومجرورا وكذا معمول خبرها وهل يتقدم معمول الخبر على نفس الخبر الأقرب عندى نعم ويرشحه قوله * **تعز فلا إلفين بالعيش متعا** * **(قوله فاتحا له)** فتحًا ظاهرًا أو مقدرًا كما فى المبنى ولو على الفتح قبل دخول لا نحو لا خمسة عشر عندنا وفى قوله فاتحا قصور سيشير الشارح إليه لعدم شموله المثنى والمجموع على حده لأنهما يبنيان على الياء وجمع المؤنث السالم لأنه يبنى على الكسر كالفتح ويمكن أن يكون اقتصاره على الفتح لكونه الأصل أو مراعاة لمذهب المبرد الآتى قريبا وفى المثنى والجمع على حده ومذهب ابن عصفور الآتى قريبا فى جمع المؤنث السالم **(قوله على الصحيح)** وقيل فتحة إعراب وحذف التنوين تخفيفا **(قوله لتضمنه حرف الجر)** اعترض بأن المتضمن

محقق أو مقدر سأل فقال هل من رجل فى الدار ، وكان من الواجب أن يقال لا من رجل فى الدار ليكون الجواب مطابقًا للسؤال ، إلا أنه لما جرى ذكر من السؤال استغنى عنه فى الجواب فحذف فقيل لا رجل فى الدار فتضمن من فبنى لذلك ، وبنى على الحركة إيذانًا بعروض البناء ، وعلى الفتح لخفته . هذا إذا كان المفرد بالمعنى المذكور غير مثنى أو مجموع جمع سلامة وهو المفرد (كَلَا حَوْلَ ، وَلَا قُوَّةَ) إلا بالله . وجمع التكسير مثل لا غلمان لك . أما المثنى والمجموع جمع سلامة لمذكر فيبنيان على ما ينصبان به وهو الياءِ

ذلك إنما هو لا نفسها ، ورده الروداني بأنه دعوى بلا دليل ولا نظير إذ ليس فى العربية حرف دال على معناه متضمن معنى آخر والتضمن إنما عهد فى الأسماء فالصواب أن المتضمن معنى من إنما هو النكرة وهو وجيه فينبغى حمل من قال بتضمن لا معنى من على التسمح فافهم . **(قوله مبنى)** أى مرتب على جواب سؤال وكان الصواب إسقاط جواب لأن لا رجل إلخ مرتب على السؤال لأنه نفس الجواب كذا قال البعض ويمكن دفعه بأن المراد موضوع ومذكور لأجل اجابة سؤال إلخ **(قوله أو مقدر)** أى مفروض وإنما فرض لأن الكلام بعد السؤال أوقع فى النفس **(قوله من الواجب)** أى المستحسن **(قوله فتضمن من فبنى لذلك)** كلامه يوهم أن تضمن معنى من مختص بالمبنى وليس كذلك كما أسلفناه وحينئذ فإعراب المضاف وشبهه لمعارضة الاضافة وشبهها شبه الحرف كما مر . وقول البعض كلامه كالصريح فى أن تضمن معنى من ليس مختصا بالمبنى غير مسلم واعترض على تعليل البناء بذلك بأن تضمن معنى الحرف هنا عارض بدخول لا والتضمن المقتضى للبناء يشترط فيه أن يكون بأصل الوضع ولهذا علل سيبويه وكثير البناء بتركيب الاسم مع لا تركيب خمسة عشر وأشار إليه الناظم بقوله وركب إلخ وإن نقل يس عن ابن هشام أن التركيب أيضا لا يصلح علة لأصل البناء بل للفتح لاقتضائه التخفيف وبأن هذا التضمن أشبه بالتضمن الذى يقتضى البناء كتضمن الحال معنى فى والتميز معنى من بدليل ورود التصريح بمن فى قوله فقام يذود الناس إلخ . ويجاب عن الأول بأن اشتراط كون التضمن بأصل الوضع إنما هو فى البناء الأصلى لا العارض والحاصل أن البناء على ثلاثة أنواع : أصلى وهو المشروط فيه ذلك وهو الذى حصر ابن مالك سببه فى شبه الحرف . وعارض واجب ومن أسبابه التضمن العارض والتركيب وتوارد أسباب موانع الصرف . وعارض جائز ومن أسبابه إضافة المبهم إلى المبنى وإضافة الظرف إلى الجملة المصدرة بماض . فاحفظ هذا التحقيق ينفعك فى مواطن كثيرة وعن الثانى بأن التصريح بمن ضرورة كما مر فلا يعتبر هذا التضمن كتضمن الحال معنى فى والتميز معنى من **(قوله لخفته)** ولأنه إعراب هذا النوع نصبا **(قوله وهو المفرد)** أى فى باب الإعراب والضمير للغير **(قوله فيبنيان إلخ)** لم يعارض التثنية والجمع هنا سبب البناء مع معارضتهما إياه فى اللذين والذين على القول بإعرابهما لأن سبب البناء وارد هنا على الثنية والجمع والوارد له قوة وهناك بالعكس ولا يخفى أن القائل بإعراب اللذين والذين يقول بأن تثنية اللذين وجمع الذين حقيقيان فقول البعض إنهما غير حقيقيين إنما يأتى على

كقوله :

[٣٠٧] تَعَزَّ فَلَا إِلْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتِّعَا وَلَكِنْ لِوُرَّادِ الْمنونِ تَتَابُعُ

وقوله :

[٣٠٨] يُحْشَرُ النَّاسُ لَا بَنِيْنَ وَلَا آ بَاءُ إِلَّا وَقَدْ عَنَتْهُمْ شُؤُونُ

مذهب القائل ببنائهما وليس الكلام فيه **(قوله تعز)** أى تسل وتصبر **(قوله وقد عنتهم)** أى أهمتهم والشئون جمع شأن وهو الخطب . قال فى التصريح : والجملة أى جملة وقد عنتهم شئون فى موضع رفع خبر لا ولا يضر اقترانه بالواو لأن خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كقول الحماسى : فأمسى وهو عريان ، وقولهم ما أحدا لا وله نفس أمارة ، وليست حالا خلافا للعينى لأن واو الحال لا تدخل على الماضى التالى إلا كما قاله الموضح فى باب الحال اهـ . قال الروداني فى قوله لأن خبر النسخ إلخ فيه أن هذا غير مسلم على إطلاقه . وحاصل ما فى التسهيل والهمع أن الخبر ان كان جملة بعد إلا لم يقترن بالواو إلا بعد ليس وكان المنفية دون غيرهما من النواسخ وبغير إلا يقترن بالواو بعد كان وجميع أخواتها لا بعد جميع النواسخ هذا عند الاخفش وابن مالك وغيرهما لا يجيز اقتران الخبر بالواو وأصلا ، وحملوا ما ورد من ذلك على أنه حال والفعل تام لا ناقص أو محذوف الخبر ضرورة فظهر أن جملة وقد عنتهم شئون لا يصح أن تكون خبر لا وأيضا هذه الجملة بعد إلا الإيجابية وسيأتى فى باب الاستثناء أن لا النافية للجنس لا تعمل فى موجب وصرح فى المغنى بأن من شروط عملها أى لا يبطل نفيها كما الحجازية فالصواب أن الجملة حال كما قال العينى . وقد نقل الشارح فى باب الحال جواز اقتران الماضى التالى إلا بالواو وخبر لا محذوف قبل إلا فلم يبطل نفيها إلا بعد استيفاء عملها نحو ما زيد قائما إلا فى الدار اهـ وكتب على قوله وقولهم ما أحد إلخ ما نصه فيه أن ما لإبطال نفيها بإلا ليست ناسخا ولو سلم أنه جاء على مذهب يونس الذى لا يشترط عدم إبطاله بإلا فخبر هذا الناسخ لا يقترن بالواو لما تقدم فأحد مبدأ محذوف الخبر والجملة بعد إلا حال لا أنه اسم وخبرها محذوف قبل إلا كما مر فى لا بنين لأن خبر ما يجوز حذفه اهـ وقال الشارح فى شرحه على التوضيح الجملة صفة للنكرة عند الزمخشرى . قال فى قوله تعالى : ﴿ **وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم** ﴾ [الحجر : ٤] ، أن ولها إلخ جملة وقعت صفة للنكرة وتوسط الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وتابعه على ذلك أبو البقاء وهو عند غيرهما حال . **(قوله**

---

[٣٠٧] هذا أيضا من الطويل . وتعز أمر من العزاء وهو الصبر ، والفاء للتعليل . والشاهد فى قوله جاء بالياء والنون فى حالة البناء الذى كان حقه فى المعرب النصب ، كما فى لا غلامين قائمان ، ولا كاتبين فى الدار . وهو تثنية ألف بكسر الهمزة وهو الأليف ومتعا خبر لا والباء تتعلق به . والمنون الموت . ووراده الذين يردونه وهو جمع وارد . وتتابع ره . والمعنى لا يبقى أحد بعد مضى الالفين ولكن يتبع بعضهم بعضا .

[٣٠٨] هو من الخفيف **(قوله يحشر الناس)** من الحشر وهو الجمع والناس مفعول ناب عن الفاعل . والمعنى يحشر الله الناس يوم القيامة للعدل والفصل . ولا آباء جمع آب . وقيل ولا أبناء جمع ابن وهو تحريف وتكرار لقوله لا بنين . والشاهد فيه حيث بنى على الياء لكونه مجموعا على حد مثناه كما بنى فى جمع التكسير على الفتح وهو حال كما فى قوله تعالى : ﴿ **والله يحكم لا معقب لحكمه** ﴾ وخبر لا محذوف **(قوله ولا آباء)** عطف عليه والاستثناء مفرغ وقيل قد عنتهم شؤون جملة حالية أى اهمتهم شؤون جمع شان وهو الخطب . وقد حرف من روى وقد علتهم من العلو . ويجوز أن تكون الواو زائدة لتأكيد الصفة بالموصوف لأن قوله علتهم شؤن صفة للبنين . وقد قال الزمخشرى فى قوله تعالى : ﴿ **وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم** ﴾ أن ولها كتاب معلوم جملة واقعة صفة لقرية ، وتوسط الواو لتأكيد الصفة بالموصوف كما فى الحال ، وبهذا يرد على ابن مالك فى قوله الا لا تقع بين موصوف وصفته .

وذهب المبرد إلى أنهما معربان . وأما جمع السلامة لمؤنث فيبنى على ما ينصب به وهو الكسر ، ويجوز أيضًا فتحه ، وأوجبه ابن عصفور . وقال الناظم الفتح أولى وقد روى بالوجهين قوله :

[٣٠٩] إنَّ الشَّبَابَ الَّذِى مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ وَلَا لَذَّاتِ لِلشَّيِّبِ

وقوله :

[٣١٠] لَا سَابِغَاتِ وَلَا جَأْوَاءَ بَاسِلَةً تَقِى الْمَنُونَ لَدَى اسْتِيفَاءِ آجَالِ

(وَالثَّانِ) وهو المعطوف مع تكرر لا كقوة من لا حول ولا قوة إلا بالله (اجْعَلَا مَرْفُوعًا) كقوله :

[٣١١] لَا أُمَّ إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

وذهب المبرد إلى أنهما معربان) لبعدهما بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف ولو صح هذا لاعرب يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به قال الشارح فى شرحه على التوضيح ومثله فى التصريح وتظهر ثمرة الخلاف فى نحو لا بنين كراما لكم فعنده لا يجوز بناء الصفة على الفتح وعند الجمهور يجوز **(قوله وهو الكسر)** أى بلا تنوين لأن تنوينه وإن كان للمقابلة لا للتمكن مشبه لتنوين التمكن وجوز بعضهم تنوينه قياسا لا سماعا نظرا إلى أن التنوين للمقابلة وهو منقوض بنحو يا مسلمات بلا تنوين قاله الرضى **(قوله وقد روى بالوجهين)** ثبوتهما عن العرب يبطل تعيين أحدهما **(قوله للشيب)** بفتح الشين على ما يتبادر من صنيع العينى فهو على حذف مضاف أى لذى الشيب ، وضبطه الشارح على الأوضح بالكسر جمع أشيب وهو أنسب ببقية القوافى **(قوله لا سابغات)** أى دروعا سابغات أى واسعة . والجأواء كحمراء فاؤها جيم وعينها همزة الجماعة التى يعلوها الجأو أى السواد لكثرة الدروع . وباسلة نعت لجأواء من البسالة وهى الشجاعة **(قوله والثانى)** مفعول أول لا جعل لكن سكن الياء ضرورة

---

[٣٠٩] قاله سلامة بن جندل السعدى وهو من قصيدة بائية من البسيط . وشاب كل شيء أوله ، وهو اسم إن وخبرها الجملة أعنى قوله فيه نلذ ، وهو بنون المتكلم ، والمعنى إنما تكون اللذات والطيب فى الشباب . والذى فى محل النصب صفة للشباب ، وصدر صلته محذوف تقديره الذى هو مجد . وعواقبه مرفوع بمجد لأن المصدر عمل عمل فعله . والمعنى إذا تعقب أمور الشباب وجد فى عواقبه العز ، وليس فى الشيب ما ينتفع به إنما فيه الهرم والعلل ، والشاهد فى قوله ولا لذات حيث يجوز فيه البناء على الفتح والكسر جميعا ، لأن اسم إذا كان جمعا بألف وتاء يجوز فيه الوجهان الأشهر البناء على الفتح ، نص عليه ابن مالك . قال ابن هشام أنشده ابن مالك :

* أوْدَى الشَّبَابُ الذى مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ *

وهذا تحريف منه والصواب إن الشباب **(وقوله فيه نلذ)** خبران . وعلى ما أورده لا يكون له ما يرتبط به ، والذى أوله أودى بيت آخر وهو أول القصيدة :

أَوْدَى الشَّبَابُ حمِيدًا ذُو التعاجيب أودى وذلك شأوٌ غير مَطْلُوب

(قلت) هذا فى المفضليات مثل أورده ابن مالك . وفى شرحه يروى ذاك الشباب ولم يتعرض أصلا إلى أن فإذا لا فائدة فى التشفيع عليه .

[٣١٠] هو من البسيط ، ولا لنفى الجنس ، وسابغاة اسمه . وفيه الشاهد حيث يجوز فيه الوجهان الكسر بلا تنوين والفتح . وهو المختار ، وهو جمع سابغة وهى الدرع الواسعة ، ولا جأواء عطف عليه وهو بفتح الجيم وبسكون الهمزة وفتح الواو ممدودا . يقال كتيبة جأواء بينة الجأو وهى التى يعلوها السواد لكثرة الدروع . والجأوة مثل الجعوة لون من ألوان الخيل والإبل وهى حمرة تضرب إلى السواد يقال فرس اجأى ورمكة جأواء . وباسلة بالنصب صفة لجأواء من البسالة وهى الشجاعة **(قوله تقى المنون)** أى ترد الموت عند استكمال الاعمار وهو خبر لا فافهم .

[٣١١] * هَذا وجَدِّكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ *

(أَوْ مَنْصُوبَاً) كقوله :

[٣١٢] لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً

(أَوْ مُرَكَّبَاً) كالأول نحو : ﴿ لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة ﴾ [البقرة : ٢٥٤] ، ف

وحذفها للساكنين **(قوله أو منصوبا)** هذا أضعف الأوجه بل قيل ضرورة كما فى التوضيح **(قوله اليوم)** خبر لا الأول وخبر الثانية محذوف لدلالة خبر الأولى أى ولا خلة اليوم وتمامة قيل * اتسع الخرق على الراقع * وقيل * اتسع الفتق على الراتق * وعلى هذا القالى وابن الوردى وغيرهما بل قيل هو الصواب لأن القافية قافية **(قوله أو مركبا)** يجوز على هذا عند سيبويه أن يقدر بعدهما خبر واحد لهما معا أى لا حول ولا قوة موجودان لنا لأن لا حول عنده فى موضع رفع مبتدأ ولا قوة فى محل رفع معطوف على المبتدأ فالمقدر خبر عن مجموعهما نحو زيد وعمرو قائمان فيكون الكلام جملة واحدة ويجوز أن يقدر

= نسبه سيبويه فى كتابه إلى رجل من مذحج ، وأبو رياش إلى همام بن مرة ، وزعم ابن الاعرابى إنه لرجل من بنى عبد مناة قبل الإسلام بخمسمائة عام . وقال الحاتمى هو لابن أحمر ، والأصفهانى هو أضمرة بن ضمرة ، وكان له أخ يدعى جندبا وكان أبوه وأهله يؤثرونه عليه فانف من ذلك وقال قصيدة من الكامل هو منها . ومنها قوله :

وَإِذَا تكُونُ كَرِيهَةٌ أُدْعَى لَهَا وَإِذَا يُحَاسُ الْحَيسُ يُدعَى جُنْدُبُ

وأراد بالكريهة الحرب ، أو كل أمر فيه شدة . والحيس بفتح الحاء وبالسين المهملتين بينهما ياء آخر الحروف ساكنة . وهو تمر يخلط بسمن واقط ثم يدلك حتى يختلط **(قوله هذا)** مبتدأ . والصغار بفتح الصاد خبره أى الذلة والهوان ، والو فى وجدكم للقسم . أى وحق حظكم وبختكم . ويروى لعمركم والخبر محذوف أى لعمركم قسمى أو يمينى . والعمر بالفتح يستعمل فى القسم من عمر الرجل بالكسر إذا عاش زمنا طويلا ، واللام للتأكيد ، وبعينه تأكيد للصغار ، والباء زائدة وقيل حال بمعنى حقا . وأم اسم لا النافية ولى خبرها ، وكان تامة ، وذاك فاعله إشارة إلى الامر الذى استجلب له الصغار . والجملة الشرطية اعترضت بين المعطوف والمعطوف عليه ، وجواب الشرط محذوف لدلالة الجمل عليه ، والشاهد فى قوله ولا أب حيث رفع على جعل لا بمعنى ليس عطفا على محل اسم لا فى لا أم لى . فافهم .

[٣١٢] قاله أنس بن عباس بن مرداس . ويقال أبو عامر جد العباس . ورواه القالى فى نوادره اتسع الفتق على الراتق . وقيل الصواب لأن قبله :

لَا صُلْحَ بَيْنِى فَاعْلَمُوهُ وَلَا بَيْنَكُمُ مَا حَمَلَتْ عَاتِقِى

وكلمة لا لنفى الجنس . ونسب اسمها مبنى على الفتح . واليوم ظرف محل الخبر وهو محذوف تقديره لا نسب اليوم حاصل بيننا والشاهد فى ولا خلة حيث نصب على تقدير زيادة لا للتأكيد عطفا على محل اسم لا السابقة . وقال يونس : هو مبنى ولكنه نونه للضرورة وليس بشيء . وقال الزمخشرى هو منصوب بفعل مقدر لا أنه اسم لا .

قراءة أبي عمرو وابن كثير . فأما الرفع فإنه على أحد ثلاثة أوجه : العطف على محل لا مع اسمها فإن محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه ، وحينئذ تكون لا الثانية زائدة بين العاطف

لكل خبر على حدته أى لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين وكذا يجوز عند غيره أن يقدر لهما خبر واحد مرفوع بلا الأولى والثانية لأنهما وإن كانتا عاملتين الا أنهما متماثلتان فيجوز أن يعملا فى اسم واحد عملا واحدا كما فى زيدا وان عمرا قائمان ، وأن يقدر لكل خبر على حدته كذا التصريح والدمامينى وكتب عليه سم قوله فالمقدر خبر عن مجوعهما ظاهره أنه خبر عن مجموع المتبدأين اللذين كل منهما لا واسمها ، وفيه أن الاخبار عن مجموع لا واسمها يستلزم عدم تسلط النفى على الخبر وذلك مناف لكون لا لنفى الجنس بمعنى نفى الخبر عن جنس الاسم فلابد من تأويل هذا الكلام كأن يراد أن الخبر للاسمين المتصلين بلا لا لهما مع لا ا هـ ببعض تصرف . وكتب الرودانى قوله متماثلتان أى لفظا ومعنى فلا يرد من جلس وقعد زيد ليس فاعلا بهما بل بأحدهما لعدم تماثل الفعلين لفظا هذا والحق المتجه رفع الخبر فى ذلك وفى نحو إن زيدا وإن عمرا قائمان إنما هو بمجموع الحرفين لا بكل إذ لا يعقل معمول لعاملين لا متماثلين ولا مختلفين لاستحالة أثر بين مطلقا ، ولأن قائمان لكونه لا يخبر به عن كل من الاسمين لكونه مفردا بل عن مجموعهما فلزم كونه معمولا لمجومع الحرفين وكذا نحو زيد وزيد أو وعمرو وقائمان ، فالرافع للخبر مجموع الاسمين مثل الزيدان قائمان ، ولا فرق إلا أن التثنية فى أول بحرف العطف . وفى الثانى بالصيغة ولا أثر له ا هـ واقتصر فى المغنى على تقدير خبرين عند غير سيبويه **(قوله فأما الرفع)** أى رفع الثانى مع فتح الأول **(قوله على محل لا مع اسمها إلخ)** فالعطف من عطف المفردات والخبر المحذوف مثنى خبر عنهما معا . وفى عبارة الشارح هنا وفيما يأتى التسمح المتقدم بيانه ، والمحل فى الحقيقة للاسم فقط باعتباره قبل دخول لا فلا تغفل **(قوله فإن محلهما إلخ)** نقل سم عن الدمامينى أن الأمر كذلك عند سيبويه فى المضاف وشبهه وهذا أيضا فيه التسمح المتقدم ، وفيه عندى نظر لأنه يلزم عليه عدم عمل هذا المبتدأ فى شيء عند سيبويه لأن رفع الخبر بلا عنده كغيره إذا كان اسمها مضافا أو شبهه كما مر إلا أن يقال الناف والمنفى كالشيء الواحد فعمل أحدهما كأنه عمل الآخر ونظيره غير قائما الزيدان فتأمل **(قوله زائدة بين إلخ)** فيه أن لا على هذا الوجه من جملة المعطوف عليه فلا تسلط لها على المعطوف فكيف تكون لا الثانية زائدة ؟ والجواب أن فى الكلام تسمحا كما مر إيضاحه والمحل للاسم فقط باعتباره قبل دخول لا والعطف عليه[1] فقط بهذا الاعتبار ومن أحاط بما قدمناه لم يشكل عليه هذا الجواب وان أشكل على البعض . قال الرودانى والفرق بين لا الزائدة ولا الملغاة أن الزائدة هى التى لا عمل لها أصالة والملغاة هى التى لها عمل أصالة لكن أهملت ا هـ وظاهره أن الزائدة باقية على كونها للنفى وينافيه قولهم الحرف الزائد هو الذى لا معنى له ولا يختل الكلام بسقوطه إلا أن يكون أغلبيا . والأوجه الفرق بأن الزائدة يستغنى الكلام

---

(١) **(قوله والعطف عليه)** أى فتكون الأولى مسلطة على ما بعد الثانية . فإن قلت كون لا الثانية لتأكيد النفى يقتضى صحة الاستغناء فى إفادة المقصود وهو نفى كل من الأمرين وليس كذلك لأن الكلام بدونها يحتمل نفى المجموع كما يحتمل نفى كل واحد . قلت : كونها لتأكيد النفى لا ينافى تأكيده بها يدفع احتمال نفى المجموع ويعين نفى كل واحد سم ا هـ من خط الشنوانى .

والمعطوف لتأكيد النفى ، أو بالابتداء وليس للا عمل فيه ، أو أن لا الثانية عاملة عمل ليس . وأما النصب فبالعطف على محل اسم لا ، وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف كما مر (وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلا) إما بالابتداء أو على إعمال لا عمل ليس ، فالثاني وهو

عنها بخلاف الملغاة فتأمل (**قوله أو بالابتداء وليس للا عمل فيه**) أى بل هى ملغاة من العمل فى الاسم وإن كانت نافية للجنس لوجود شرط جواز الغائها وهو تكرير لا قاله الدماميني . وظاهر صنيع الشارح حيث جعل الرفع على هذا الوجه بالابتداء دون العطف كما فى الوجه الذى قبله أن يكون المرفوع مبتدأ مستقلا ليس معطوفا على مبتدأ تقدم فيكون العطف من عطف الجمل . ويجب على هذا أن يقدر لكل خبر لئلا يلزم توارد عاملين وهما لا والمبتدأ عند غير سيبويه والمبتدأ الأول الثانى المستقل عند سيبويه على معمول واحد وهو الخبر ، هذا ما ظهر لى (**قوله أو أن لا الثانية إلخ**) وعليه يقدر لكل من لا الأولى ولا الثانية خبر والعطف من عطف الجمل ، ولا يصح أن يكون المقدر واحدا خبرا عنهما لامتناع توارد عاملين على معمول واحد ولزوم كون الخبر مرفوعا منصوبا (**قوله وأما النصب فبالعطف إلخ**) وعلى هذا يجب عند سيبويه أن يقدر لكل خبر على حدته فيكون الكلام جملتين ويمتنع عنده أن يقدر لهما خبر واحد لأن الخبر بعد لا الأولى مرفوع عنده بما كان مرفوعا قبل دخول لا والخبر بعد الثانية مرفوع بلا الأولى لأن لا الاولى ناصبة لما بعد لا الثانية ولا الناصبة عاملة فى الخبر عنده كغيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز . وأما عند غيره فيقدر لهما خبر واحد لأن العامل واحد وهو لا الأولى كذا فى شرح الجامع بإيضاح . ومثله فى التصريح وفيه عندى نظر أما أولا فلأن مقتضى جعل النصب بالعطف على محل الاسم ولا الثانية زائدة أن العطف من عطف المفردات والكلام جملة واحدة والمقدر خبر واحد مرفوع بما كان مرفوعا به قبل لا عند سيبويه وبلا الأولى عند غيره . وأما ثانيا فلأنه يبعد رفع ما بعد الثانية بالأولى مع عدم رفعها ما بعدها وتعليل ذلك بأن الأولى ناصبة للاسم بعد الثانية أى لفظا فتكون عاملة فى الخبر بعد الثانية يرده إناطة عمل لا فى الخبر وعدمه بالتركيب وعدمه كما فى عبارة الشارح السابقة وعبارة الهمع وغيرهما . ولا فى مبحثنا مركبة فلا عمل فى الخبر عند سيبويه مطلقا مع أن المتبادر من الناصبة لاسمها بأن كان مضافا أو شبهه لا مطلق الناصبة ولو للمعطوف على اسمها فاعرف ذلك . وزاد فى التصريح أنه يجوز أن يقدر لكل خبر عند غير سيبويه وفى هذا الزيادة من النظر ما فيها فتأمل (**قوله على محل اسم لا**) أى أو على لفظه وإن كان مبنيا لمشابهة حركته حركة الاعراب فى العروض ومثل ذلك جائز مطلقا عند سيبويه وفى الضرورة عند الأخفش كما فى شرح التوضيح للشارح لكن الحركة على هذا اتباعية والإعراب مقدر رفعا أو نصبا فتدبر (**قوله أما رفعه**) وعليه فالخبر واحد إن قدرت لا الثانية زائدة وما بعدها معطوفا سواء جعلت لا الأولى مهملة أو عاملة عمل ليس ويجب خبر إن إن قدرت لا الأولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس ولا يصح على هذا بقسيمه أن يكون الخبر واحدا لئلا يلزم كون الخبر الواحد مرفوعا ومنصوبا وتوارد عاملين على معمول واحد ، فإن جعلتهما معا عاملتين عمل ليس جاز لك تقدير خبرين وكذا تقدير خبر واحد ولا ضرر على ما مر فى حالة بنائهما معا على الفتح فتنبه . اقتصر فى المغنى على تقدير خبرين

المعطوف (لَا تَنْصِبًا) لأن نصبه إنما يكون بالعطف على منصوب لفظًا أو محلًا ، وهو حينئذٍ مفقود ، بل يتعين أما رفعه ، كقوله :

[٣١٣] فَمَا هَجَرْتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً لَا نَاقَةٌ لِى فِى هَذَا وَلَا جَمَلُ

وإما بناؤه على الفتح ، كقوله :

[٣١٤] فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيم فِيهَا وَمَا فَاهُوْا بِهِ أَبَدًا مُقِيمُ

عند جعلهما عاملتين عمل ليس **(قوله واما بناؤه على الفتح)** وعلى هذا يتعين خبر إن عند الجميع إن جعلت الأولى عاملة عمل ليس لئلا يلزم المحذور إن السابقان وكذا إن جعلت معملة عند غير سيبويه لذلك وأما عند سيبويه فيجوز خبر إن ، وكذا يجوز خبر واحد عن مجموع المبتدأين إن كان سيبويه لا يوجب كون لا مع اسمها مبتدأ غير معطوف على مبتدأ قبله ، فإن كان يوجب ذلك وجب خبر إن ، وهكذا ظهر لى ، ثم رأيت فى كلام الدمامينى ما ظهره وجوب خبرين مطلقا حيث قال الخامس لا حول ولا قوة برفع الأول على إلغاء لا أو اعمالها عمل ليس وفتح الثانى للتركيب وكلام جملتان اهـ **(قوله فلا لغو إلخ)** اللغو القول الباطل والتأثيم قولك لآخر أثمت والضمير للجنة **(قوله فى نحو لا حول إلخ)** أى من كل تركيب تكررت فيه لا وسبق الثانية عطف وكان كل من الاسمين مفردا صالحا لعمل لا فإن لم تتكرر لا فسيأتى حكمه فى قول المصنف والعطف إن لم تتكرر لا إلخ أو لم يسبق الثانية عطف فالكلام جملتان مستقلتان ، أو كان أحد الاسمين غير مفرد فإن كان الأول ففيه أيضا خمسة أوجه بإبدال فتح الأول بنصبه نحو لا غلام رجل ولا امرأة فيها ، وهذا ما فى التنبيه الأول وإن كان الثانى

---

[٣١٣] قاله الراعى عبيد بن حصين ، وهو من قصيدة من البسيط ويروى وما صرمتك ، أى ما قطعت حبل ودك حتى تبرأت منى معلنة بذلك حيث قلت لا ناقة فى هذا ولا جمل ، وهذا مثل ضربه لبراءتها منه ، وهو مثل مشهور فى هذا المعنى ، ومعلنة حال من الضمير الذى فى قلت بكسر التاء . والشاهد فى قوله لا ناقة لى فى هذا ولا جمل حيث عملت لا عمل ليس لما كررن كما فى قوله تعالى : ﴿ لا بيع فيه ولا خلة ﴾ فى إحدى القراءات . وهذه الجملة مقول القول **(وقوله ولى)** فى محل الرفع لأنها صفة لناقة . وقوله فى هذا خبر لا ، ولا جمل عطف عليه ، وخبره محذوف أى ولا جمل لى فى هذا .

[٣١٤] قاله أمية بن أبى الصلت ، وهو من قصيدة الوافر يذكر فيها أوصاف الجنة وأهلها وأحوال يوم القيامة وأهلها الفاء للعطف . والأصح الواو ، ولا لنفى الجنس ولكنها الغيت وأعملت عمل ليس وهو الشاهد . واللغو القول الباطل اسم لا ، وخبرها فيها . ولا تأثيم مبنى على الفتح لأنه مفرد ، وإن لم تعملها وجب الرفع لعدم نصب المعطوف عليه لفظا ومحلا ، وعند سيبويه فيها خبر لهما ، ولأحدهما عند آخرين وخبر الآخر محذوف . والتأثيم من أثمته إذا قلت له أثمت . والمعنى ولا فى الجنة هذا القول **(قوله وما فاهوا به أبدا مقيم)** تحريف من النحاة حيث ركبوا صدر بيت على عجز آخر والأصل فى القصيدة فى ديوانه هكذا :

وَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا وَلَا حَيْنٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمُ
وَفِيهَا لَحْمُ سَاهِرَةٍ وَبَحْرٍ وَمَا فَاهُوا بِهِ لَهُمُ مُقِيمُ

أى وفى الجنة لحم ساهرة وبحر ، أى لحم بر وبحر . والساهرة أرض يجددها الله تعالى يوم القيامة . وما موصول مبتدأ . وفاهوا به صلته وابدا نصب على الظرف.ومقيم خبره أى الذى يلفظ به مما يشتهون حاصل موجودا بدا لا ينقطع ولا يغيب .

فحاصل ما يجوز في نحو لا حول ولا قوة إلا بالله خمسة أوجه : فتحهما ، وفتح الأول مع نصب الثانى ، وفتح الأول مع رفع الثانى ، ورفعهما ، ورفع الأول مع فتح الثانى .

(تنبيهان) : الأول أفهم كلامه أنه إذا كان الأول منصوبًا جاز فى المعطوف أيضًا الأوجه الثلاثة : الفتح ، والنصب ، والرفع ، نحو لا غلام رجل ولا امرأةَ ولا امرأةً ولا امرأةٌ . الثانى محل جواز الأوجه الثلاثة فى المعطوف إذا كان صالحًا لعمل لا ، فإن لا يكن صالحًا تعين رفعه نحو لا امرأة فيها ولا زيد ، ولا غلام رجل فيها ولا عمرو **(وَمُفْرَدًا**

تعين رفعه أو نصبه نحو لا امرأة ولا غلام رجل فيها ، وإن كان غير صالح لعمل لا تعين الرفع وهذا ما فى التنبيه الثانى **(قوله خمسة أوجه)** أى اجمالا وثلاثة عشر تفصيلا لأن ما بعد الأولى إما مبنى على الفتح أو مرفوع بالابتداء أو على اعمال لا عمل ليس وما بعد الثانية كذلك أو مرفوع بالعطف على محل لا مع اسمها فهذه اثنا عشر ، والثالث عشر بناء ما بعد الأولى على الفتح ونصب ما بعد الثانية وهى القسمة العقلية عشرون حاصلة من ضرب أربعة ما بعد الأولى والنصب والرفع بوجهيه فى خمسة ما بعد الثانى هذه الأربعة والرفع بالعطف على محل لا مع اسمها يسقط منها نصب ما بعد الأولى مضروبا فى خمسة ما بعد الثانية ورفع ما بعد الأولى بوجهيه مع نصب ما بعد الثانية . إذا سمعت ما تلوناه عليك عرفت أن قول شيخنا والبعض تبعا للتصريح واثنا عشر تفصيلا لم يوافق القسمة الواقعية ولا العقلية **(قوله أفهم كلامه)** يعنى قوله :

* **وإن رفعت أولا لا تنصبا** *

لأنه علق منع النصب على رفع الأول فأفهم أنه إذا كان مفتوحا أو منصوبا بأن كان مضافا أو شبهه جاز فيه الأوجه الثلاثة **(قوله صالحا لعمل لا)** بأن كان نكرة **(قوله تعين رفعه)** أى بالابتداء أو بالعطف على محل لا مع اسمها لا باعمال لا عمل ليس لأن العاملة عمل ليس تختص أيضا بالنكرات **(قوله ومفردا)** مفعول مقدم لا فتح لأن فاءه زائدة للتحسين فلا تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها فقوله أجز فيه إلخ حل معنى لا حل إعراب ونعتا عطف بيان أو بدل ولمبنى صفة نعتا ويلى صفة ثانية . هذا ومن النعت المذكور قولهم لا ماء باردا عندنا فماء الثانى نعت للأول فيجوز فيه الثلاثة لأنه يوصف بالاسم الجامد إذا وصف بمشتق نحو مررت برجل رجل صالح ويسمى نعتا ولابد من تنوين باردا لأن العرب لا تركب أربعة أشياء ، ولا يصح أن يكون ماء الثانى توكيدا لفظيا ولا بدلا لأنه مقيد بالوصف والأول مطلق فليس مرادفا حتى يكون توكيدا ولا مساويا حتى يكون بدلا كما فى التوضيح وشرحه قاله شيخنا وقيل هو تأكيد لفظى وقد جوزوا التأكيد مع الوصف كقوله تعالى : ﴿ **ناصية كاذبة خاطئة** ﴾ [العلق : ١٦] ، وقال فى النكت يجوز كونه عطف بيان أو بدلا لجواز كونهما أوضع من المتبوع ووجه الروداني جواز كونه توكيدا أو بدلا بأنه لا مانع من اعتبار كون وصف الثانى طارئا بعد التوكيد أو الإبدال أو يكون وصف الأول محذوفا لدلالة وصف الثانى عليه وفيه بحث لأن ما ذكره من الوجهين إنما يصلح

نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ يَلِي) منعوته أجز فيه الأوجه الثلاثة **(فَافْتَحْ)** على نية تركيب الصفة مع الموصوف قبل دخول لا مثل خمسة عشر ، نحو لا رجل ظريف فيها **(أَوْ ٱنْصِبَنْ)** مراعاة لمحل اسم لا نحو لا رجل ظريفًا فيها **(أَوِ ٱرْفَعْ تَعْدِلِ)** مراعاة لمحل لا مع المنعوت ، نحو لا رجل ظريف فيها **(وَغَيْرَ مَا يَلِي)** منعوته **(وَغَيْرَ ٱلْمُفْرَدِ)** وهو المضاف والمشبه به **(لَا تَبْنِ)** لتعذر موجب البناء بالطول **(وَٱنْصِبْهُ)** نحو لا رجل فيها ظريفًا ولا رجل صاحب بر فيها ولا رجل طالعًا جبلًا ظاهر **(أَوْ ٱلرَّفْعَ ٱقْصِدِ)** نحو لا رجل فيها ظريف ولا رجل صاحب برّ فيها ولا رجل طالعًا جبلًا ظاهر . وكذا يمتنع البناء ويجوز الأمران الآخران إذا كان المنعوت غير مفرد نحو لا غلام سفر ماهرًا أو ماهر فيها وقد يتناوله قوله وغير المفرد

توجيها للتوكيد لا الإبدال لأن حاصل الوجه الأول اتحاد اللفظين إطلاقا وحاصل الثانى اتحادهما تقييدا ومثل جاءنى رجل رجل أو رجل عاقل رجل عاقل إنما هو التوكيد اللفظى لا من الإبدال **(قوله فافتح)** جرى على الغالب وإلا فقد يكون مبنيا على غير الفتح كالياء فى النعت المثنى أو المجموع على حده وهل يقال عند بناء النعت ان مجموع النعت والمنعوت فى محل نصب أو يحكم بالحمل على كل اختار يس على التصريح الثانى واستظهره بعضهم وفارقت صفة لا صفة المنادى البمنى حيث لم تبن لأن الصفة هنا هى المنفية فى المعنى بخلاف صفة المنادى فإنها ليست فى المعند كما قاله سم **(قوله على نية)** أى بنية تركيب الصفة مع الموصوف . فيه أن هذا خلاف ما مشى عليه سابقا من أن بناء الاسم لتضمنه معنى من الا أن يقال ما تقدم فى أصل البناء وما هنا فى كونه على الفتح فلا مخالفة لكن يمنع من هذا قوله بعد التعذر موجب البناء لأن المراد به التركيب فالأولى أن يقال مشى فى كل من الموضعين على قول من القولين فى علة البناء إشارة إلى الخلاف فيها هذا . وجوز بعضهم أن تكون فتحة الصفة إعرابية باعتبار المحل لكن حذف تنوينها للتشاكل وعلى قياس ما مر وما يأتى يجوز أن تكون اتباعية **(قوله قبل دخول لا)** أى لئلا يلزم تركيب ثلاثة أشياء **(قوله أو انصبن)** مفعوله محذوف وكذا ارفع ولا تنازع لأن الناظم لا يرى التنازع فى المتقدم **(قوله مراعاة لمحل اسم لا)** أو اتباعا للحركة البنائية **(قوله وغير المفرد إلخ)** وفارق صفة المنادى المضافة حيث يتعين فيها النصب لتعينه ولو باشرتها يا وعدم تعينه لو باشرت النعت هنا لا لجواز رفعه عند التكرار **(قوله لتعذر موجب البناء)** أى مقتضيه وهو التركيب وقوله بالطول غير ظاهر بالنسبة إلى غير ما يلى الفاصل لاحظ له فى البناء حتى يكون المانع لبناء المجموع الذى هو منه الطول لانه خبر والخبر لا يبنى فى هذا الباب وكان ينبغى أن يزيد أو بالفصل أفاده سم **(قوله وكذا يمتنع البناء إلخ)** هذا مفهوم قول المصنف لمبنىّ **(قوله أو ماهر فيها)** بالرفع على القطع قيل أو بالعطف على محل لا مع اسمها لأن موضعهما رفع بالابتداء عند سيبويه فى غير البناء أيضا كما تقدم وقد أسلفنا ما فيه فتنبه **(قوله وقد يتناوله قوله وغير المفرد)** أى بأن يراد وغير المفرد من نعت أو منعوت وفيه أنه يمنعه قوله أو الرفع اقصد إلا أن يراد برفع المنعوت غير المفرد رفعه على اعمال

(وَٱلْعَطْفُ إنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا) معه (ٱحْكُما ٭ لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِى ٱلْفَصْلِ ٱنْتَمَىٰ) من جواز النصب والرفع دون البناء كقوله :

[٣١٥] فَلَا أَبَ وَابْناً مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ

بنصب ابن ويجوز رفعه ويمتنع بناؤه على الفتح . وأما ما حكاه الأخفش من نحو لا رجل وامرأة بالفتح فشاذ ، وما ذكره فى معطوف يصلح لعمل لا فإن لم يصلح تعين رفعه نحو لا رجل وهند فيها .

(تنبيه) حكم البدل الصالح لعمل لا حكم النعت المفصول نحو لا أحد رجلًا وامرأة فيها ، ولا أحد رجل وامرأة فيها . فإن لم يصلح له تعين الرفع نحو لا أحد زيد

لا عمل ليس أو إلغائها **(قوله دون البناء)** أى لوجود الفصل بحرف العطف **(قوله مثل مروان)** إما صفة والخبر محذوف فمثل مرفوع أو منصوب أو خبر فهو مرفوع فقط **(قوله بالفتح)** أى فتح البناء **(قوله فشاذ)** وخرجه بعضهم على أن الأصل ولا امرأة فحذفت لا وأبقى البناء بحاله على نية لا **(قوله حكم البدل إلخ)** مثله عطف البيان وأما التوكيد فقال الرضى إن كان لفظيا فالأولى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التوين وجاز الرفع والنصب ا هـ أى وأما المعنوى فلا يجوز تأكيد المنفى المبنى به أى لأنه نكرة وألفاظ التوكيد المعنوى معارف وفى تأكيد النكرة بالمعرفة قولان وعلى الجواز يتعين الرفع إذ لا تعمل لا فى معرفة فاحفظه وجوز الأندلسى بناء البدل إذا كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لى . قال الرضى وقوله أقرب إذا لم يفصل عن المنفى المبنى لأنه لا يقصر عن النعت الذى يبنى جوازا بل يربو عليه من حيث كونه المقصود وتعليل امتناع بنائه بأنه على نية تكرار العامل فهناك فاصل مقدر يقتضى جوازه لا امتناعه لأن العامل المقدر هو لا وهى تقتضى الفتح **(قوله رجلا)** أى منه أى من الأحد فوجه الضمير المشترط فى بدل البعض والنصب إما إتباع للمحل أو للفظ **(قوله رجل)** بالرفع بدل من محل لا مع اسمها **(قوله تعين الرفع)** أى على الابدال من محل لا مع اسمها فالعامل فيه الابتداء **(قوله نحو لا أحد**

---

[٣١٥] تمامه : ٭ إذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ٱرْتَدَى وَتَأَزَّرَا ٭

قاله رجل من عبد مناة بن كنانة . وذكره سيبويه فى كتابه غير معزوة وهو من الطويل . الفاء عاطفة ولا لنفى الجنس وأب اسمها ومثل مروان خبرها . وأراد به مروان بن الحكم وبابنه عبد الملك بن مروان . والشاهد فى قوله وابنا حيث عطف بالنصب على لفظ اسم لا . ويجوز فيه الرفع لعدم تكرر لا وقال أبو على : يحتمل أن يكون مثل مروان صفة وأن يكون خبرا ، فإن كان خبرا فهو مرفوع لا غير ولا حذف ، وإن كان صفة تقدر الخبر ، ويحتمل مثل النصب على اللفظ والرفع على المحل **(قوله إذا)** منصوب بمثل لما فيه من معنى المماثلة وهو مبتدأ وارتدى خبره وتأزرا عطف عليه ، وأفرد الضمير فيهما كما فى قوله تعالى : ﴿ وإذا رأوا أو لهوا انفضوا إليها ﴾ . وقال أبو الحجاج : ولو أمكنه الوزن لقال ارتديا واتزرا لكنه اكتفى بالخبر عن الواحد منهما ضرورة . وروى ابن الأنبارى إذا ما ارتدى بالمجد ثم تأزرا . ورواية سيبويه أولى لأن الاتزار قبل الارتداء والواو لا تدل على الترتيب بخلاف ثم . فافهم .

وعمرو فيها (**وَأَعْطِ لَا**) هذه (**مَعْ هَمْزَةِ ٱسْتِفْهَامٍ * مَا تستحِقُّ**) من الأحكام (**دُوْنَ ٱلاسْتِفْهَامِ**) على ما سبق بيانه . وأكثر ما يكون ذلك إذا قصد بالاستفهام معها التوبيخ والإنكار ، كقوله :

[٣١٦] **أَلَا فُـــرْسَانَ عَادِيَــــةً   إِلَّا تَجَشُّؤُكُمْ حَوْلَ ٱلتَّنَانِيرِ**

وقوله :

[٣١٧] **أَلَا ٱرْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ   وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَـرَمُ**

زيد) منه بدلا البعض والاشتمال المضافان إلى ضمير المبدل منه فإن لم يضافا إلى ضميره بل جر ضميره بعدهما بالحرف كانا من الصالح (**قوله هذه**) الأولى حذفه لشمول الاعطاء للعاملة عمل ليس أيضا (**قوله مع همزة استفهام**) هذا باعتبار ما كان وهى الآن همزة توبيخ وإنكار كذا فى الشيخ يحيى والروداني وكلامهما بالنسبة لغير صورة الاستفهام عن النفى واستعمال الهمزة فى غير الاستفهام الحقيقى مجاز كما سنوضحه فى باب العطف (**قوله من الأحكام**) كالاعمال عمل إن وجواز الالغاء إذا تكررت وجواز جواز رفع المعطوف ونصبه بلا تكرار لا وجواز تثليث النعت والمعطوف بعد لا الثانية بالشروط السابقة (**قوله وأكثر ما يكون ذلك**) أى الإعطاء المذكور (**قوله التوبيخ**) أى على الفعل الماضى والإنكار أى على الحال ويصح جعل كليهما على كليهما والمراد بالإنكار عدّه منكرا قبيحا لا الجحد والنفى (**قوله ألا طعان**) أى موجود وألا فرسان أى موجودون على رواية من نصب عادية نعتا لفرسان ، أما على رواية من رفعها فهى خبر لا الثانية ، والفرسان بضم الفاء جمع فارس وعادية يروى بالعين المهملة من العدو وهو إسراع السير أو العدوان وهو الظلم كناية عن القوة والشجاعة بالمعجمة من الغدو ضد الرواح . وقوله إلا تجشؤكم أى الناشىء من كثرة الأكل والاستثناء منقطع والتنور ما يخبز فيه . من شرح شواهد المغنى للسيوطى مع زيادة (**قوله ألا ارعواء**) أى انكفاف والشبيبة وهو لغة حداثة السن . وعند الأطباء كون الحيوان فى زمان تكون حرارته الغريزية قوية قالوا وهو سن الوقوف ويكون من نحو ثلاثين إلى نحو خمس

---

[٣١٦] قاله حسان بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه . وهو من قصيدة من البسيط يهجو بها الحارث بن كعب المجاشعى . الهمزة للاستفهام دخلت على لا النافية للجنس ، وفيه الشاهد حيث قصد بها التوبيخ والإنكار مع بقاء عملها . والطعان من طاعن يطاعن مطاعنة وطعانا ، وهو اسم لا وليس لها خبر عند سيبويه والخليل ، وعند غيرهما محذوف أى ألا طعان موجود وكذا قوله ألا فرسان وهو جمع فارس . وفى كتاب سيبويه ولا فرسان بواو العطف . وعادية حال من الفرسان بالعين المهملة من العدو ، وقيل بالمعجمة من الغدو الذى يقابل الرواح . وقال أبو الحسن بالمهملة أحب إلى للعموم ويروى بالرفع فوجهه إن صح يكون خبرا والاستثناء منقطع . والتجشؤ بالجيم والشين المعجمة من الجشاء ويقال بالمهملتين من الاحساء . وروى بالرفع على أن ألا بمعنى غير . وقال النحاس هو غلط . والمعنى ألا طعان عندكم ولا فرسان منكم يعدون على أعدائهم أى لستم بأهل حرب وإنما أنتم أهل أكل كثير عند التنانير . وكنى بالتجشؤ عن كثرة الأكل لأن الجشاء لا يحصل إلا من من كثرة الأكل . والتنانير جمع تنور وهو الذى يوقد فيه النار .

[٣١٧] هو من البسيط . والهمزة للاستفهام ولا لنفى الجنس قصد بها التوبيخ والإنكار . وهو الشاهد . والارعواء الانكفاف عن القبيح اسم لا وخبره محذوف ، واللام تتعلق به ، والشبيبة الشباب أى لمن أدبر شبابه ، وآذنت اعملت بمشيب ، أى شيحوخة بعدها هرم أى فناء .

ويقل ذلك إذا كان مجرد استفهام عن المنفى حتى توهم الشلوبين أنه غير واقع ، كقوله :

[٣١٨] أَلَا اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أم لَهَا جَلَدٌ إِذَا أُلَاقِى الَّذِى لَاقَاهُ أَمْثَالِى

أما إذا قصد بالاستفهام التمنى وهو كثير كقوله :

[٣١٩] أَلَا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الْغَفَلَاتِ

فعند الخليل وسيبويه أن ألا هذه بمنزلة أتمنى فلا خبر لها ، وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة

وثلاثين أو أربعين سنة . والمشيب قيل الشيب وقيل دخول الرجل فى حدّ الشيب والشيب بياض الشعر والهرم كبر السن . شمنى مع زيادة . قال الدمامينى : وآذنت إن كان حالا على تقدير قد فلا إشكال أو عطفا على الصلة فارتباط الصلة المعطوفة بعود الضمير منها على الشبيبة المضافة إلى ضمير الموصول مع أنه يمكن جعل الصلة مجموع الجملتين فيكفى ضمير شبيبته فى الربط لأن مجموعهما حينئذ كجملة واحدة اهـ باختصار **(قوله ويقل ذلك)** أى الاعطاء المذكور وقوله عن النفى متعلق باستفهام وتجرده خلوّه من التوبيخ والإنكار . وقرر البعض العبارة بما لا ينبغى فاحذره **(قوله لسلمى)** هى زوجته . وقوله الذى لاقاه أمثالى يعنى الموت وأم تحتمل الاتصال فيكون المطلوب بها وبالهمزة التعيين والانقطاع فتكون اضرابا عن الاستفهام عن عدم الصبر إلى الاستفهام عن الصبر . دمامينى **(قوله أما إذا قصد بالاستفهام)** أى مع لا إذ المجموع هو الدال على التمنى على المذهبين الآتيين . وقوله بالاستفهام أى بالهمزة التى للاستفهام باعتبار ما كان وإلا فالآن قد انسلخ عنها الاستفهام كما انسلخ النفى ع‍ لا أفاده الرودانى **(قوله فيرأب)** أى يصلح منصوب فى جواب التمنى أثأت أخربت **(قوله بمنزلة أتمنى فلا خب‍ر لها)** أى لا لفظا ولا تقديرا كما قاله الدمامينى كما أن أتمنى كذلك إذ لا خبر للفعل وبحث فيه الرودانى بأن كونه بمنزلة أتمنى إن أوجب أن لا يكون لها خبر أوجب أيضا أن لا يكون لها اسم فإنّ أتمنى كما لا خبر له لا اسم له وذلك باطل . قال والحق أنهما إن أرادا بأنه لا خبر لها أنه يحذف ولا يذكر فمسلم والا فتسليط التمنى على مجرد الاسم

---

[٣١٨] نسبه بعضهم إلى قيس بن الملوح . وذكر موضع سلمى ليلى ، وهو من البسيط ، والمعنى ليت شعرى إذا لاقيت ما لاقاه أمثالى من الموت اينتفى الصبر من هذه المرأة ، أم لها تثبت وجلد ، وكنى عن الموت بما ذكره تسلية لها . والشاهد فى قوله إلا اصطبار حيث أريد مجرد الاستفهام عن النفى والحرفان باقيان على معنيهما وهو قليل حتى توهم الشلوبين إنه غير واقع وبه رد عليه **(قوله لسلمى)** يتعلق بالخبر المحذوف ، وام متصلة معادلة للهمزة عطفت بها الجملة على الجملة ، وجلد مرفوع بالابتداء ولها خبره ، وإذا للظرف والذى مفعول الاقى ، وأمثالى فاعل لاقاه .

[٣١٩] هو من الطويل . ألا كلمة واحدة للتمنى ، وفيه الشاهد حيث أريد بها التمنى ، وقيل الهمزة للاستفهام دخلت على لا التى لنفى الجنس ولكن أريد به التمنى فيبقى للا بعده ما كان لها من العمل . أو لكن ليس لها خبر لا لفظا ولا تقديرا ، فقوله عمر اسمها مبنى على الفتح ، وولى جملة وقعت صفة له ، وكذا قوله مستطاع رجوعه صفة أخرى ، ورجوعه مرفوع بالابتداء أو على الفاعلية . قوله فيرأب بالنصب جواب التمنى مقرون بالفاء من رابت الإناء إذا شعبته وأصلحته ، ومادته راء وهمزة وباء موحدة . قوله ما أثأت يد الغفلات فى محل النصب على المفعولية وما موصولة ، وأثأت أى أخرمت ، ومادته ثاء مثلثة وهمزة وتاء مثناة من فوق ، ويد الغفلات فاعله ، والجملة صلة والعائد محذوف أى ما أثأته . واستعار للغفلات التى هى جمع غفلة يد تشبيها بمن يكتسب أشياء بيده .

محلها مع اسمها ، ولا إلغاؤها إذا تكررت ، وخالفهما المازنى والمبرد ، ولا حجة لهما فى البيت ، إذ لا يتعين كون مستطاع خبرًا أو صفة ورجوعه فاعلًا ، بل يجوز كون مستطاع خبرًا مقدمًا ورجوعه مبتدأ مؤخرًا والجملة صفة ثانية ولا خبر هناك .

(تنبيه) : تأتى ألا لمجرد التنبيه وهى الاستفتاحية ، فتدخل على الجملتين نحو :

دون معنى فيه لا يعقل والمعقول إنما هو تمنى المعنى فى الاسم فيلزم كون المعنى خبرا ا هـ وقد يقال كما حصلت الفائدة المطلوبة بقوله أتمنى ماء حصلت بما هو بمنزلته فلم يحتج إلى خبر فلا يرد قوله وإلا فتسليط إلخ . والحاصل أن ألا ماء كلام حملا على معناه وهو أتمنى ماء كما قاله الدمامينى والاسم هنا بمنزلة المفعول به وأتمنى له مفعول فلا يرد قوله إن أوجب كونها بمنزلة أتمنى إلخ **(قوله وخالفهما المازنى والمبرد)** فجعلاها كالمجردة من الهمزة واستدلا بالبيت لأن مستطاع إما خبر للا أو صفة لاسمها ورفع مراعاة لمحل لا مع اسمها والخبر على هذا محذوف أى راجع ، وعلى كل فرجوعه نائب فاعل مستطاع وأيا كان يبطل المذهب الأول . قال فى الهمع : والفرق بين المذهبين من جهة المعنى أن التمنى واقع على الاسم على الأول وعلى الخبر على الثانى **(قوله ولا حجة لهما)** أى للمازنى والمبرد **(قوله خبرا)** أى حتى يمنع قول الخليل وسيبويه لا خبر لها ، وقوله أو صفة أى حتى يمنع قولهما لا تجوز مراعاة محلها مع اسمها ففى كلامه لف ونشر مرتب **(قوله ورجوعه)** أى على الوجهين فاعلا أى نائب فاعل **(قوله والجملة صفة ثانية)** أى فى محل نصب اتباعا لمحل اسم لا المفرد أو للفظه لمشابهة حركته البنائية حركة الاعراب فى عروضها بعروض لا وزوالها بزوالها فكأنها عاملة لها قاله الشمنى . وما ذكر من كون الجملة صفة ثانية يشكل عليه ما صرح به الرضى فى المنادى أن الموصوف بالجملة من الشبيه بالمضاف وحينئذ فلو كان من الموصوف بالجملة لوجب نصبه إلا أن يخرّج على ما أجازه المصنف من ترك تنوين الشبيه بالمضاف مع إعرابه ا هـ سم أو يقال هو من وصف المنفى لا من نفى الموصوف فيكون الوصف متأخرا عن البناء كما يقال فى صورة النداء من وصف المنادى لا من نداء الموصوف ، وهذا الإشكال وارد على كلام المازنى والمبرد أيضا لأن جملة ولى صفة لعمر كما نبه عليه الشارح بقوله صفة ثانية ، وسيأتى فى باب النداء جواز نحو يا حليما لا يعجل من المفرد وجعله من الشبيه بالمضاف . هذا . وبحث الرودانى فى كون مستطاع رجوعه صفة ثانية بأنه كمكابرة مقتضى العقل إذ لا يشك عاقل تأمل فى أن المتمنى إنما هو استطاعة ورجوع عمر ولى ، فيكون مستطاع خبرا ولا يعقل أن المتمنى هو العمر المدبر المستطاع رجوعه **(قوله لمجرد التنبيه)** أى فتدل على تحقق ما بعدها وتقوّيه لتركبها فى الأصل من همزة الانكار الابطالى ولا النافية ونفى النفى يستلزم الثبوت فهو كدعوى الشىء ببينة كذا فى المغنى والدمامينى عليه . قال الشمنى قال التفتازانى لكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه لا مثل ألا إن زيدا قائم وكذا الكلام فى أما والأكثر على أنهما حرفان موضوعان لا

﴿ ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ﴾ [يونس : ٦٢] ، ﴿ ألا يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم ﴾ [هود : ٨] ، وللعرض والتحضيض فتختص بالفعلية نحو : ﴿ ألا تحبون أن يغفر الله لكم ﴾ [النور : ٢٢] ، ﴿ ألا تقاتلون قوماً نكثوا أيمانهم ﴾ [التوبة : ١٣] ، وقوله :

[٣٢٠] أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللهُ خَيْراً يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تُبِيتُ

تركيب فيهما اهـ . **(قوله ألا يوم يأتيهم)** مثال لدخولها على الفعلية لأن ألا داخلة في الحقيقة على ليس **(قوله وللعرض)** أى الطلب برفق والتحضيض أى الطلب بازعاج وقد مثل لهما على اللف والنشر المرتب **(قوله فتختص بالفعلية)** أى ولو تقديرا كما في البيت ، ويشترط في الجملة أن تكون خبرية فعلها مضارع أو مؤوّل به كما سيأتى **(قوله ألا رجلا إلخ)** بعده :

ترجل لمتى وتقمّ بيتى وأعطيها الإتاوة إن رضيت

قال الأزهرى : هما لأعرابى أراد أن يتزوج امرأة بمتعة ، ورجلا منصوب بمحذوف أى ألا ترونني رجلا أو هو منصوب بما يفسره جزاه قاله البعض تبعا لغيره وفيه أن نصبه بما يفسره جزاه يخرج ألا عن كونها للعرض أو للتحضيض لكون الفعل انشائيا فلا يطلب ويصيرها استفتاحية فلا يكون البيت شاهدا لمدعى الشارح . ثم رأيته في الدماميني على المغني . ثم رأيت صاحب المغني اعترض أيضا جعله من الاشتغال بأن طلب رجل هذه صفته أهم من الدعاء له فالحمل عليه أولى وبأن شرط منصوب الاشتغال أن يقبل الرفع بالابتداء ورجلا نكرة . وأجيب بأن النكرة هنا موصوفة بقوله يدل على محصلة تبيت وباستلزامه الفصل بين الموصوف وصفته بالجملة المفسرة . وأجيب بأن ذلك جائز كقوله تعالى : ﴿ إن امرؤ هلك ليس له ولد ﴾ [النساء : ١٧٦] ، وبقى وجه ثالث وهو قول يونس ألا للتمني ونوّن الاسم ضرورة ويروى بالجر على تقدير من وبالرفع على الابتداء . والمحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن واختارها لتكون عونا له على استخراج الذهب من تراب معدنه . وقوله تبيت بفتح التاء من بات يفعل كذا إذا فعله ليلا واسمه الضمير الذى فيه وخبره قوله في البيت الثانى ترجل لمتى إلخ . وقيل بضم التاء من أبات أى تبيتني عندها . وقيل معناه تكون لى بيتا أى امرأة بنكاح وقوله ترجل لمتى أى تسرح شعر رأسي . واللمة بكسر اللام هى في الأصل الشعر الذى يجاوز شحمة الاذن فإذا بلغ المنكبين فهو جمة بضم الجيم .

[٣٢٠] هذا من أبيات الكتاب وبعده :

تُرَجِّلُ لِمَّتِي وَتَقُمُّ بَيْتِي وأُعْطِيها الإتَاوَةَ إنْ رَضِيتُ

قال الأزهرى ، هما لأعرابى أراد أن يتزوج امرأة بمتعة ، وهما من الوافر ، وألا ههنا للعرض والتحضيض ، وفيه الشاهد ، ومعناهما طلب الشيء ، ولكن العرض طلب بلين والتحضيض بحث ، ورجلا منصوب بمقدر تقديره ألا ترونني رجلا ، ويقال فيه حذف على شريطة التفسير أى ألا جزى الله رجلا جزاه الله . ويروى رجل بالجر على تقدير ألا من رجل وأنشده ابن فارس بالرفع ، فإن صح فوجهه أن يكون مبتدأ تخصص بتقديم الاستفهام عليه وخبره قوله يدل ، وعلى النصب هو صفة ، والمحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن . وتبيت بفتح التاء من باب يفعل كذا إذا فعل بالليل ، واسمه الضمير الذى فيه وخبره قوله ترجل في البيت الثانى . ويقال بضم التاء من أبات ، يقال غابت فلانة عن منزلها فتبيتنا عندها ، وقيل معناه تكون لى بيتا أى امرأة بنكاح . وقال ابن هشام اللخمي في شرح أبيات الجمل : هو تبيث بثاء مثلثة والعرب تقول بثت الشيء ثابو وبثته بيثا إذا استخرجته ، فأراد امرأة =

وليست الأولى مركبة على الأظهر ، وفى الأخيرتين خلاف ، وكلامه فى الكافية يشعر بالتركيب (**وَشَاعَ فِي ذَا ٱلْبَابِ إِسْقَاطُ ٱلْخَبَرْ**) جوازًا عند الحجازيين ولزومًا عند التميميين والطائيين (**إِذَا ٱلْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ**) بقرينة نحو : ﴿ **ولو ترى إذ فزعوا فلا فوت** ﴾ [سبأ : ٥١] ، ﴿ **قالوا لا ضير** ﴾ [الشعراء : ٥٠] ، فإن خفى المراد وجب ذكره عند الجميع ولا فرق بين الظرف وغيره . قال حاتم :

[٣٢١] **وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً وَلَا كَرِيمَ مِنَ ٱلْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ**

وقوله وتقمّ بينى بضم القاف أى تكنسه . والأتاوة بكسر الهمزة وبالفوقية الخراج كما قاله العينى ولعل المراد به هنا المهر (**قوله وليست الأولى**) أى الاستفتاحية مركبة أى من همزة الاستفهام ولا النافية (**قوله على الأظهر**) أى من الخلاف بدليل تعبير التصريح بالأصح فما يوهمه قوله وفى الأخيرتين خلاف من أنه لا خلاف فى تركيب الأولى غير مراد . ولعل وجه صنيعه أنه لم يظهر له ترجيح فى الأخيرتين بخلاف الأولى لكن فى التصريح أن الأصح البساطة فى الثلاث (**قوله يشعر بالتركيب**) إلا أنهما انسلخا عن المعنى الأصلى (**قوله إسقاط الخبر**) ومنه لا سيما ولا إله إلا الله فلفظ الجلالة بدل من الضمير المستكن فى الخبر المحذوف وهو موجود لا خبر لا لوجوب تنكيره ولأن خبرها خبر فى الأصل لاسمها ولا يصح أن يكون لفظ الجلالة خبر إله لتعريفه وتنكير إله ، ولما قال ابن الحاجب من أن المستثنى من مذكور لا يكون خبرا عن المستثنى منه لأنه لم يذكر إلا لبيان ما قصد بالمستثنى منه واحترز بقوله من مذكور منّ نحو وما محمد إلا رسول الله . وقيل بدل من محل لا مع اسمها وقيل من محل اسمها قبل دخولها وستتكلم على القولين فى الاستثناء . فإن قلت البدل هو المقصود بالنسبة وهى بالنظر إلى المبدل منه سبيلة فيفيد التركيب ضد المطلوب . قلت : النسبة إنما وقعت للبدل بعد نقض النفى بإلا فالبدل هو المقصود بالنفى المعتبر فى المبدل منه لكن بعد نقضه ونفى النفى إثبات أفاده الدمامينى (**قوله إذا المراد**) بإذا الشرطية أو إذا التعليلية والشرط أولى لايهام التعليل ظهور المراد فى كل تركيب وقعت فيه لا وليس كذلك (**قوله فلا فوت**) أى لهم بدليل وأخذوا من مكان قريب قالوا لا ضير أى علينا بدليل وإنا إلى ربنا لمنقلبون (**قوله قال حاتم**) نوزع فى نسبته إلى حاتم . والحرف الناقة المهزولة وقيل المسنة . والمصرّمة بفتح الراء المشددة التى يعالج ضرعها لينقطع

= تعينه على استخراج الذهب وتخليصه من تراب المعدن . وهذا وهم فاحش منشأه من عدم الاطلاع على البيت الثانى . وكذا وهم الاعلم فى تفسيره الراوية بقوله طلبها للمبيت إما للتحصيل وإما للفاحشة . والترجيل من رجلت الشعر إذا سرحته . واللمة بكسر اللام وتشديد الميم الشعر الذى يجاوز شحمة الاذن ، فإذا بلغ المنكبين فوجمة . والاتاوة بكسر الهمزة الخراج .

[٣٢١] زعم الزمخشرى أنه لحاتم . وأورد فى المفصل عجزه فقط . وهذا مما ركب فيه صدر بيت على عجز آخر . وقد أورده سيبويه والجرمى وأبو على وابن الناظم وغيرهم هكذا . وقيل سلم الزمخشرى من هذا الغلط ولكنه غلط فى نسبته إلى حاتم كما غلط الجرمى فى نسبته كله لأبى ذؤيب . والصواب أنه لرجل جاهلى من بنى النبيت اجتمع هو =

(تنبيه)*: ندرس من هذا الباب حذف الاسم وإبقاء الخبر ، من ذلك قولهم : لا عليك ، يريدون لا بأس عليك ا هـ .

(خاتمة)*: إذا اتصل بلا خبر أو نعت أو حال وجب تكرارها نحو : ﴿ **لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون** ﴾ [الصافات : ٤٧] ، ﴿ **توقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية** ﴾ [النور : ٣٥] ، وجاء زيد لا خائفًا ولا آسفًا . وأما قوله :

[٣٢٢] **وَأَنْتَ آمْرُؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا حَيَاتُكَ لَا نَفْعٌ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ**

وقوله :

[٣٢٣] **بَكَتْ جَزَعًا وَآسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ رَكَائِبُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا**

وقوله :

[٣٢٤] **قَهَرْتُ آلْعِدَا لَا مُسْتَعِينًا بِعُصْبَةٍ وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخَدَائِعِ وَالْمَكْرِ**

فضرورة والله أعلم .

لبنها ليكون أقوى لها . والولدان جمع وليد من صبي وعبد . والمصبوح اسم مفعول من صحبته أي سقيته الصبوح وهو الشراب صباحا . وقد لفق الشارح عجز بيت إلى صدر بيت آخر كما بينه العيني **(قوله ندر في هذا الباب إلخ)** كما ندر حذفهما معا في قوله لا في جواب القائل أعليّ بأس **(قوله إذا اتصل بلا خبر إلخ)** وتكون حينئذ مهملة **(قوله وجب تكرارها)** ما لم يكن الخبر أو النعت أو الحال جملة فعلية نحو زيد لا يقوم ومررت برجل لا يكرم أخاه وجاء زيد لا يركب فرسا **(قوله نفع)** أي لا نافية ويحتمل أنها عاملة عمل ليس والخبر محذوف أي لا نفع فيها فلا شاهد فيه .

= وحاتم والنابغة الذبياني عند ماوية بنت عفزر خاطبين لها فقدمت حاتما عليهما وتزوجته فقال هذا الرجل :

هَلَّا سَأَلْتِ النَّبِيتِيِّينَ مَا حَسَبِي عِنْدَ الشِّتَاءِ إِذَا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ
وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً فِي الرَّأْسِ مِنْهَا وَفِي الْأَصْلَاءِ تَمْلِيحُ
إِذَا اللِّقَاحُ غَدَتْ مُلْقَى أَصِرَّتُهَا وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

وهي من البسيط . النبيتيون جمع نبيتي نسبة إلى نبيت وهو عمرو بن مالك ابن أوس . والجازر الذي ينحر الإبل وأراد به الجنس ههنا إذ لا يكون للحي جازر واحد عادة وهو فاعل رد . وحرفا مفعوله وهي الناقة المهزولة . وقيل المسنة ومصرمة صفتها ، يقال ناقة مصرمة إذا قطع طبياها لييبس الاحليل اللبن ليكون أقوى لها . ويروى مضمرة أي مهزولة من الضمر وهو الهزال والشاهد في الشرط الثاني حيث ذكر فيه خبر لا لأنه لم يكن مما يعلم فإذا لم يعلم يجب ذكره . والاصلاء جمع صلا وهو ما حول الذنب ويروى وفي الانقاء جمع نقي بكسر النون وسكون القاف وهو كل عظم فيه مخ أو شيء من دسم **(قوله تمليح)** أي شيء من ملح أي شحم سمي بالملح تشبيها له به . واللقاح جمع لقوح وهي الناقة الحلوب . والأصرة جمع صرار بكسر الصاد وهو خيط يشدّ ضرع الناقة لئلا يرضعها ولدها ، وإنما يلقى إذا لم يكن ثم در . والولدان جمع وليد وهو الصبي والعبد . ومصبوح من صحبته إذا سقيته الصبوح وهو الشراب بالغداة .

[ظن وأخواتها]

هذه الأفعال تدخل بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين . وهي على نوعين : أفعال قلوب سميت بذلك لقيام معانيها بالقلب ، وأفعال تصيير ، وقد أشار

[ظن وأخواتها]

ما دخلت عليه كان تدخل عليه هذه الأفعال وما لا فلا إلا المبتدأ الذى هو اسم استفهام أو مضاف إليه فإن هذه الأفعال تدخل عليه ويقدم نحو أيهم ظننت أفضل ولا تدخل عليه كان لأن اسمها لا يقدم عليها وأما الخبر فيجوز أن يكون اسم استفهام أو مضافا إليه فى البابين إذ لا مانع من تقديمه فيهما نحو أين كنت وأين ظننت عمرا قاله سم **(قوله تدخل بعد استيفاء فاعلها)** جرى على الغالب فلا يرد أن الفاعل قد يتأخر ويتقدم المبتدأ والخبر على الفاعل بل قد يتقدمان على العامل قاله يس **(قوله على المبتدأ والخبر)** يشكل عليه حسبت أن زيدا قائم وأن يقوم زيد كلاهما على مذهب سيبويه أنه لا حذف فى الكلام لا على مذهب المبرد أن الخبر محذوف أى ثابتا أو مستقرا وحسبت زيدا عمرا وأفعال التصيير كصيرت الطين خزفا . وأجيب عن الجميع بأنه ليس فى العبارة أن هذه الافعال لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر وعن الأخيرين بأن أصل المفعولين فيهما المبتدأ والخبر لكن الأخبار فى ثانيهما باعتبار الأولى وفى أولهما باعتبار اعتقاد أن المسميين بالاسمين واحد كذا قاله البعض وفيه أن القائل ظننت زيدا عمرا ربما اعتقد التغاير كما هو الواقع ولكن اعتقد أن المرئى له عمرو وهو فى الواقع زيد فينبغى التعبير بما يصدق باعتقاد الاتحاد واعتقاد التغاير كأن يقال باعتبار اعتقاد أن زيدا هو عمرو أى أنهما متحدان أو أن المرئى الذى هو زيد فى الواقع عمرو **(قوله وهى على نوعين)** جعل الأخفش من هذا الباب سمع المتعلقة بعين الخبر بعدها بفعل دال على صوت نحو سمعت زيدا يتكلم بخلاف المتعلقة بمسموع نحو سمعت كلاما ، ووافقه على ذلك الفارسى وابن بابشاذ وابن عصفور وابن الصائغ وابن أبى الربيع واحتجوا بأنها لما دخلت على غير مسموع أتى بمفعول ثان يدل على المسموع كما أن ظن لما دخلت على غير مظنون أتى بعد ذلك بمفعول ثان يدل على المظنون والجمهور أنكروا ذلك وقالوا لا تتعدى سمعت إلا إلى مفعول واحد فإن كان مما يسمع فهو ذاك وإن كان عينا فهو المفعول والفعل بعده فى موضع نصب على الحال وهو على حذف مضاف أى سمعت صوت زيد فى حال كونه يتكلم وهذه الحال مبينة واحتج ابن السيد لقولهم بأنها من أفعال الحواس وأفعال الحواس كلها تتعدى إلى مفعول واحد وبأنها تعدت إلى اثنين لكانت اما من باب أعطى أو من باب ظن ويبطل الأول كون الثانى فعلا والفعل لا يكون فى موضع الثانى من باب أعطى ويبطل الثانى أنها لا يجوز الغاؤها وباب ظن يجوز فيه الالغاء اهـ همع . وللأخفش ومن وافقه اختيار الثانى ودفع هذا الابطال بأن من باب ظن

إلى الأول بقوله (**إنصِبْ بِفِعْلِ ٱلْقَلْبِ جُزْأَيِ ٱبْتِدَا**) يعنى المبتدأ والخبر (**أَعْنِى**) بفعل القلب (**رَأى**) بمعنى علم وهو الكثير كقوله :

[٣٢٥] **رَأَيْتُ اللهُ أَكْبَرَ كُلِّ شَىْءٍ مُحَاوَلَةً وأَكْثَرَهُمْ جُنُودَاً**

وبمعنى ظن وهو قليل . وقد اجتمعتا فى قوله تعالى : ﴿ **إنهم يرونه بعيدًا ونراه قريبًا** ﴾ [المعارج : ٦] ، أى يظنونه ونعلمه ، فإن كانت بصرية أو من الرأى أو بمعنى أصاب رئته تعدت إلى واحد . وأما الحلمية فستأتى و (**خَالَ**) بمعنى ظن كقوله :

ما لا يجوز الغاؤه كهب وتعلم وأفعال التصيير كما يأتى فلتكن سمع مثل ما ذكر فتدبر (**قوله لقيام معانيها**) أى التضمنية[١] (**قوله جزأى ابتدا**)أى جزأى جملة ذات ابتداء وعبارته توهم جواز كون المفعول الثانى جملة انشائية وليس كذلك ولهذا قال فى تسهيله ولهما أى للمفعولين من التقديم والتأخير ما لهما مجردين أى عن هذه الأفعال ولثانيهما الأقسام والأحوال ما لخبر كان ا هـ . قال الدمامينى : فمن الأحوال أنه لا يكون جملة طلبية ولهذا قال ما لخبر كان و لم يقل ما لخبر المبتدأ وأما قول أبى الدرداء : وجدت الناس أخبر تقله ، فعلى إضمار القول أى وجدت الناس مقولا فى حق كل واحد منهم أخبر تقله كما أول قول الشاعر : * **وكونى بالمكارم ذكرينى** * بأنه خبر معنى أى تذكريننى (**قوله رأى بمعنى علم إلخ**) يستثنى منه أرى المبنى للمفعول فإنه ايتعمل بمعنى أظن و لم يستعمل بمعنى أعلم وإن استعمل فى الأكثر أريت بمعنى أعلمت نقله اللقانى عن الرضى (**قوله يرونه**) أى يظنون البعث ممتنعا ونعلمه واقعا لأن العرب تستعمل البعد فى الانتفاء والقرب فى الحصول . قال الشيخ يحيى : لا يخفى أنهم جازمون بالبعد فحمله على الظن مشكل إلا أن يحمل الظن على ما يشمل الاعتقاد الجازم المخالف للواقع (**قوله أو من الرأى**) بمعنى الاعتقاد الناشىء عن اجتهاد يقال رأى أبو حنيفة حل كذا أى اعتقد حله فيتعدى إلى واحد ولا يرد رأى أبو حنيفة كذا حلالا لجواز أن يكون بمعنى ظن أو علم لكن صرح بعضهم كما فى الدمامينى بأن رأى الاعتقادية متعدية إلى اثنين . وقال الرضى : لا دلالة فى قولك رأى أبو حنيفة حل كذا على أن رأى التى من الرأى متعدية إلى واحد دائما لجواز أن تتعدى تارة إلى مفعولين كرأى أبو حنيفة كذا حلالا وتارة إلى واحد هو مصدر ثانى هذين المفعولين مضافا إلى أولهما كرأى أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم المتعدية لاثنين هذا الاستعمال ا هـ . وهذا صريح فى جواز

[شواهد ظن واخواتها]

[٣٢٥] قاله خداش بن زهير . وهو من قصيدة من الوافر . ورأيت من رؤية القلب بمعنى العلم وهو الشاهد ، فلذلك يقتضى مفعولين أولهما لفظة الله والآخر أكبر وهو مضاف إلى كل ، ومحاولة تمييز أى من حيث المحاولة أى القدرة والطاقة ، وأكثر بالنصب عطف على أكبر ، وجنودا تمييز .

---

(١) (**قوله أى التضمنية**) أى فى الجملة فلا يرد زعم على بعض الأقوال (**قوله تقله**) قال الشيخ المدابغى فى باب التوابع قلى يقلى كرمى يرمى ، وقلى يقلى كرضى يرضى ا هـ .

[٣٢٦] إخالُكَ إنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذَا هَوًى يَسُومُكَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ

وبمعنى علم وهو قليل كقوله :

[٣٢٧] دَعَانِي الْغَوَانِي عَمَّهُنَّ وَخِلْتُنِي لِيَ اسْمٌ فَلَا أُدْعَى بِهِ وَهْوَ أَوَّلُ

فإن كانت بمعنى تكبر أو ظلع فهى لازمة و (عَلِمْتُ) بمعنى تيقنت كقوله :

[٣٢٨] عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ الْمَعْرُوفَ فَانْبَعَثَتْ إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتُ الشَّوْقِ وَالْأَمَلِ

وقوله :

[٣٢٩] عَلِمْتُكَ مَنَّاناً فَلَسْتُ بِآمِلٍ نَدَاكَ وَلَوْ ظَمْآنَ غَرْثَانَ عَارِيَا

استعمال أفعال هذا الباب متعدية إلى واحد هو مصدر ثانى الجزءين مضافا إلى أولهما من غير تقدير مفعول ثان لأن هذا المصدر هو المفعول به فى الحقيقة كما صرح به الرضى غير مرة فليجز الاقتصار عليه فى العبارة . وفى الدمامينى ما يخالف ذلك وعلله بأن المضاف إليه غير مقصود لذاته بل لغيره وهذه الأفعال مستدعية فى المعنى لشيئين ينعقد منهما المعنى المراد فشرطوا استقلال كل منهما بنفسه فلا يكون أحدهما كالتتمة للآخر وهو قابل للبحث وما قدمناه عن الرضى أوجه فتأمل **(قوله أصاب رئته)** بالهمز عضو ذو شعبتين فى القلب **(قوله إخالك)** بكسر الهمزة على غير قياس وقد تفتح وذا هو مفعوله الثانى ، تغضض الطرف أى تكفه ، يسومك أى يكلفك والضمير المستتر للهوى **(قوله دعانى)** أى سمانى الغوانى جمع غانية وهى المرأة المستغنية بجمالها عن الحلى والحلل ، وخلتنى الياء مفعول أول وجملة لى اسم مفعوله الثانى . وقوله فلا أدعى يظهر أنه على تقدير همزة الاستفهام الإنكارى أى أفلا أدعى به وهو اسم لى وجملة وهو أول حال وقد عمل خال هنا فى ضميرين لشىء واحد وهو خاص بأفعال القلوب فلا يقال ضربتنى كما سنبسطه **(قوله أو ظلع)** من باب نفع كما فى المصباح أى عرج **(قوله المعروف)** بالنصب مفعول الباذل أو

---

[٣٢٦] هو من الطويل . إحالك أى ظنك وفيه الشاهد حيث نصب مفعولين : أحدهما الكاف والآخر ذا هوى ويستعمل عند الجمهور بكسر الهمزة وإن كان القياس فتحها على ما هو لغة بنى أسد من خال يخال خيلا وخيلة وخيلولة وخيلانا فهو خائل والشىء مخيل ، والأمر خل كدع **(قوله إن لم تغضض)** الطرف شرطية معترضة وجوابها أظنك ذا هوى أى عشق ومحبة إن لم تنم ولم يأخذك النوم لأن صاحب الهوى لا ينام **(قوله يسومك)** أى يكلفك الهوى جملة فى محل الجر لأنها صفة لهوى وما لا يستطاع مفعول ثان أى ما لم يقدر عليه ، ومن الوجد بيان لما وهو شدة العشق من وجدت بفلانة وجدا إذا أحببتها حبا شديدا .

[٣٢٧] قاله النمر بن تولب الصحابى رضى الله عنه وهو من قصيدة من الطويل . الغوانى جمع غانية بالغين المعجمة وهى المرأة التى غنيت بحسنها وجمالها . ويروى العذارى جمع عذراء وهى الجارية التى لم يمسها رجل وهى بكر ، وهو فاعل دعانى ، وقد جاء تذكير الفعل عند إسناده إلى المؤنث الحقيقى ، فحكى سيبويه قال فلانة ، وما قيل أنه ضرورة لا يصح . ورواه أبو على دعاء العذارى عمهن والتقدير أنكرت دعاء العذارى إياى عمهن أى تسميتهن إياى بالعم والشاهد فى خلتنى فإن خال فيه بمعنى اليقين أى خلت نفسى . والمعنى تيقنت فى نفسى أن لى اسما كنت ادعى به وأنا شاب . قوله اسم مبتدأ ولى مقدما ما حبره والحملة فى محل النصب على المفعولية ، والتقدير تيقنت أن لى اسما فلا ادعى به أى فلم أسمي به وهو أول أى والحال أنه أول أى الاسم الأول الذى كنت أدعى به ، والحاصل أنه ينكر عليهن دعاء العم لأنه لا يدعى به إلا الشيوخ ولا تدعو النساء بمثل ذلك إلا من لا التفات لهن إليه لأن ميلهن إلى الشباب أظهر وأغلب .

[٣٢٨] هو من البسيط . الشاهد فى علمتك حيث نصب علمت مفعولين أحدهما الكاف والآخر الباذل المعروف . ويجوز فى المعروف الجر بالإضافة والنصب على المفعولية ، والفاء للتعليل ، وبى صلة انبعثت فى محل النصب على المفعولية ، وإليك حال معترض =

وبمعنى ظننت وهو قليل نحو : ﴿ **فإن علمتوهن مؤمنات** ﴾[الممتحنة : ٦٠] ، فإن كانت من قولهم علم الرجل إذا انشقت شفته العليا فهو أعلم فهى لازمة . وأما التي بمعنى عرف فستأتى و (وَجَدَا) بمعنى علم نحو : ﴿ **وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين** ﴾ [الأعراف : ١٠٢] ، ومصدرها الوجود ، فإن كانت بمعنى أصاب تعدت إلى واحد ومصدرها الوجدان . وإن كانت بمعنى استغنى أو حزن أو حقد فهى لازمة . و (ظَنَّ) بمعنى الرجحان كقوله:

[٣٣٠] **ظَنَنْتُكَ إنْ شَبَّتْ لَظَى الْحَرْبِ صَالِيَاً   فَعَرَّدْتَ فِيمَنْ كَانَ عَنْهَا مُعرِّدَا**

وبمعنى اليقين وهو قليل نحو : ﴿ **يظنون أنهم ملاقوا ربهم** ﴾ [البقرة : ٤٦] ، وأما التى بمعنى اتهم فستأتى و (حَسِبْتُ) بمعنى ظننت كقوله تعالى : ﴿ **يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف** ﴾[البقرة : ٢٧٣] ، ﴿ **وتحسبهم أيقاظًا وهو رقود** ﴾[الكهف : ١٨] ، وبمعنى تيقنت وهو قليل كقوله :

[٣٣١] **حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خِيْرَ تِجَارَةٍ   رَبَاحَاً إذَا مَا الْمَرْءُ أصْبَحَ ثَاقِلَا**

وفى مضارعها لغتان : فتح السين وهو القياس وكسرها وهو الأكثر فى الاستعمال ،

الجر بإضافة الباذل إليه فانبعثت أى انطلقت واجفات الشوق أى دواعيه وأسبابه (**قوله منانا**) أى معددا للنعم . والندى الجود . والغرثان بفتح الغين المعجمة فسكون الراء بعدها ثاء مثلثة الجائع (**قوله علم الرجل**) بالفتح فالكسر وأما علمه بفتحتين فمتعد إلى واحد بمعنى شق شفته العليا كذا فى القاموس (**قوله شفته العليا**) أما مشقوق السفلى فأفلح (**قوله ومصدرها الوجود**) وقيل الوجدان (**قوله ومصدرها الوجدان**) بكسر الواو كما فى القاموس قيل والوجود أيضا (**قوله فهى لازمة**) ومصدر الأولى وجد بتثليث الواو ، ومصدر الثانية وجد بفتحها ومصدر الثالثة موجدة اهـ سم أى بفتح الميم وكسر الجيم (**قوله إن شبت**) بفتح الشين وضمها كما فى القاموس أى اتقدت ، صاليا هو اسم فاعل من صلى النار كرضى قاسى حرّها ، فعرّدت بالعين المهملة فالراء المشددة أى انهزمت (**قوله وظنوا أنهم ملاقوا ربهم**) التلاوة : ﴿ **الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم** ﴾ [البقرة : ٤٦] ، ولعله لم يرد نظم القرآن (**قوله ثاقلا**) أى ميتا (**قوله وفى مضارعها لغتان**) بخلاف التى بمعنى عد فهى بفتح السين ومضارعها بالضم

= بينهما ، واجفات الشوق فاعل انبعث أى دواعيه وأسبابه المشوقة إلى الانبعاث إليه لأجل معروفه ، والشوق نزاع النفس إلى الشىء والأمل بالجر عطف على الشوق . والتقدير علمتك صاحب الإحسان والكرم فلأجل ذلك انبعثت بى واجفات الشوق قاصدة إليك .

[٣٣٠] هو من الطويل . الشاهد فيه ظننتك فإن ظن فيه يحتمل أن يكون بمعنى اليقين وأن يكون بمعنى الرجحان ، والغالب فيه هو الثانى كباب حسب وخال ، ومفعوله الأول الكاف والثانى صاليا ، وإن شبت لظى الحرب معترض بينهما وإن للشرط وشبت مجهول فعل الشرط من شبت والحرب أشبها شبا وشبوبا إذا أوقدتها ولظى الحرب مفعول ناب عن الفاعل أى نارها . والفاء فى فعردت تصلح للتعليل من عرد الرجل بالتشديد انهزم وترك القصد ، والمعرد فاعل منه وهو المنهزم والباقى ظاهر .

[٣٣١] قاله لبيد بن ربيعة العامرى ، وهو من قصيدة من الطويل ، الشاهد فى قوله حسبت حيث جاء بمعنى علمت ، ونصبب مفعولين : أحدهما التقى والآخر خير تجارة ولفظة خير ههنا للتفضيل فلذلك استوى فيه الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث . ورباحا نصب على التمييز أى من حيث الربح والفائدة ، وإذا للظرف ، وما زائدة ، والمرء مبتدأ ، وأصبح ثاقلا خبره ، وثاقلا نصب لأنه خبر أصبح ، أراد ميتا لأن الأبدان تخف بالأرواح فإذا مات الإنسان يصير ثاقلا كالجماد .

ومصدرها الحسبان بكسر الحاء والمحسبة ، فإن كانت بمعنى صار أحسب - أى ذا شقرة أو حمرة أو بياض كالبرص - فهى لازمة (**وَزَعَمْتُ مَعَ عَدْ**) بمعنى الرجحان ، فالأول كقوله :

[٣٣٢] **زَعَمَتْنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ ۝ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبَا**

ومصدرها الزعم . قال السيرافى هو قول مقرون باعتقاد صح أم لا . وقال الجرجانى هو قول مع علم . وقال ابن الأنبارى إنه يستعمل فى القول من غير صحة ، ويقوى هذا قولهم زعم مطية الكذب أى هذه اللفظة مركب الكذب ، فإن كانت بمعنى تكفل أو رأس

ومصدرها حسب بالفتح وحسبان بالضم والكسر وحساب وحسبة وحسابة بكسرهن كذا فى القاموس ، فقول البعض مصدرها الحسبان فيه قصور (**قوله والمحسبة**) أى بفتح السين وكسرها (**قوله مع عد**) حال من مفعول أعنى (**قوله يدب**) بكسر الدال أى يمشى متمهلا (**قوله ومصدرها الزعم**) بتثليث الزاى كما فى القاموس (**قوله قال السيرافى إلخ**) ساق كلام السيرافى دليلا لقوله للرجحان لكن قد يقال الاعتقاد هو الحكم الجازم فالدليل مناف للمدلول إلا أن يجاب بأن المراد بالاعتقاد الظن كهو فى قول المصنف وجعل اللذ كاعتقد أو بالرجحان ما عدا اليقين فيشمل الجزم لا عن دليل المسمى اعتقادا وساق كلام الجرجانى وكلام ابن الأنبارى ليقابل بكل منهما القول الأول أما مقابلته بكلام الجرجانى فلاشتراط الجرجانى فى الزعم العلم المستلزم للصحة والجزم والدليل ، وأما مقابلته بكلام ابن الأنبارى فلاشتراط ابن الأنبارى عدم الصحة وإطلاقه القول عن قيد اقترانه بالاعتقاد ، فعلم أن بين القول الأول وقول الجرجانى التباين بناء على المراد بالاعتقاد فى الأول الظن أو بالرجحان ما قابل اليقين كما مر وأن بين الأول وقول ابن الأنبارى العموم والخصوص من وجه نعم إن حمل كلام ابن الأنبارى على أن الزعم يستعمل فى القول من غير صحة غالبا كما فى كلام كثير فلا ينافى أنه قد يستعمل فى القول الصحيح كما فى قول أبى طالب يخاطبه صلى الله عليه وسلم .

ودعوتنى وزعمت أنك ناصح ۝ ولقد صدقت وكنت ثم أمينا

كان بينه وبين كلام السيرافى العموم والخصوص المطلق . وأما بين قول ابن الأنبارى فالتباين لاشتراط الصحة فى أولهما لأن المعلوم لابد أن يكون صحيحا كما عرفت واشتراط عدمها فى ثانيهما على ما مر والمراد الصحة وعدمها فى الواقع وإن خالفه الاعتقاد . وتقدير البعض كلام الشارح على غير هذا الوجه ناشىء عن عدم التأمل (**قوله فإن كانت بمعنى تكفل إلخ**) عبارة الهمع فإن كانت بمعنى كفل تعدت إلى واحد والمصدر الزعامة أو بمعنى رأس تعدت تارة إلى واحد وأخرى بحرف الجر ا هـ . وفى القاموس

---

[٣٣٢] قاله أبو أمية الحنفى واسمه أوس . وهو من قصيدة من الخفيف . الشاهد فى قوله زعمتنى حيث جاء بمعنى الظن فلذلك نصب مفعولين : أحدهما الضمير المتصل به والآخر شيخا ، والباء فى بشيخ زائدة وهو خبر ليس ، ومن يدب أى من يدرج فى المشى رويدا ، ودبيبا نصب على المصدرية .

تعدت لواحد تارة بنفسها وتارة بالحرف ، وإن كانت بمعنى سمن أو هزل فهى لازمة .

(تنبيه) : الأكثر تعدى زعم إلى أن وصلتها نحو : ﴿ **زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا** ﴾ [التغابن : ٧] ، وقوله :

[٣٣٣] **وَقَدْ زَعَمَتْ أَنِّى تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِى يَا عَزُّ لَا يَتَغَيَّرُ**

والثاني كقوله :

[٣٣٤] **فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِى الْغِنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكُكَ فِى الْعُدْمِ**

فإن كانت بمعنى حسب تعدت لواحد و **(حَجَا)** بمعنى ظن ، كقوله :

[٣٣٥] **قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ**

فإن كانت بمعنى غلب في المحاجاة أو قصد أو رد تعدت إلى واحد ، وإن كانت بمعنى

الزعم الكفيل وقد زعم به زعما وزعامة ثم قال والزعامة الشرف والرياسة **(قوله وتارة بالحرف)** أى الباء فى الأولى وعلى فى الثانية **(قوله هزل)** هو بمعنى أصابه الهزال مما لزم البناء للمجهول وأما هزل المبنى للفاعل فضد الجد كما فى الصحاح **(قوله إلى أن)** أى المشددة والمخففة منها بدليل الأمثلة ، وكزعم فى أكثرية التعدى إلى أن وصلتها تعلم كما سيذكره الشارح وبعكسهما هب فإن تعديه إلى أن وصلتها قليل حتى منعه الجوهرى والحريرى كذا فى المغنى والدماميني **(قوله والثاني)** أى عد **(قوله المولى)** أى الصاحب مفعول ثان وشريكك مفعول أولى أى مخالطك فى حال الغنى . والعدم كقفل : الفقر **(قوله بمعنى حسب)** أى بفتح السين **(قوله ثقة)** بالنصب صفة أخا فمعنى ثقة موثوقا به أو الخفض بإضافته إليه فمعنى ثقة وثوق الملمات الحوادث النازلة بالشخص **(قوله فى المحاجاة)** فى القاموس حاجيته محاجاة وحجاء فحجوته فاطنته فغلبته **(قوله أورد)** أى أو ساق أو حفظ أو كتم كما فى التسهيل **(قوله دريت)**

---

[٣٣٣] قاله كثير بن عبد الرحمن ، وهو كثير عزة ، وهو من قصيدة من الطويل . الواو للعطف وقد للتحقيق والشاهد فى زعمت أنى حيث وقع على أن لأن وقوعها على أن وأن كثير نحو : ﴿ **زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا** ﴾ وقوله أنى مع اسمها وخبرها سد مسد مفعولى زعمت ، والضمير فى بعدها العزة ، ومن استفهامية مبتدأ وذا خبره ويا عز معترض بين الموصول وصلته وأصله يا عزة رخمت .

[٣٣٤] قاله النعمان بن بشير الأنصارى له ولأبيه صحبة رضى الله عنهما . وهو من قصيدة من الطويل . الفاء للعطف ، ولا للنهى وتعدد مجزوم به وحرك بالكسر للوصل ، وفيه الشاهد حيث جاء بمعنى الظن فلذلك نصب مفعولين أحدهما المولى والآخر شريكك والمولى جاء لمعان كثيرة وأراد به ههنا الصاحب أو الحليف . والعدم بضم العين : الفقر .

[٣٣٥] قاله تميم بن أبى مقبل فيما زعم ابن هشام ، ونسبه فى المحكم لأبى شنبل الأعرابى ، وهو من البسيط . وأحجو بمعنى أظن . وفيه الشاهد فلذلك نصب مفعولين : أحدهما أبا عمر والآخر أخاثقة . ولم يذكر أحد من النحاة أن حجا يحجو يتعدى إلى مفعولين غير ابن مالك ، وحتى الغاية بمعنى إلى ، والملمات النوازل جمع ملمة أى كنت أظن كذا إلى أن نزلت بنا النوازل ، وبنا فى محل النصب على المفعولية ويوما على الظرفية وملمات فاعل ألمت .

أقام أو بخل فهي لازمة و (دَرَى) بمعنى علم كقوله :

[٣٣٦] **دُرِيتَ الْوَفِيَّ الْعَهْدَ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ فَإِنَّ اغْتِبَاطاً بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ**

والأكثر فيه أن يتعدى إلى واحد بالباء تقول دريت بكذا ، فإن دخلت عليه همزة النقل تعدى إلى واحد بنفسه وإلى آخر بالباء نحو : ﴿ **قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا أدراكم به** ﴾ [يونس : ١٦] ، وتكون بمعنى ختل أي خدع فتتعدى لواحد نحو دريت الصيد أي ختلته (**وَجَعَلَ ٱللَّذْ كَاعْتَقَدْ**) في المعنى نحو : ﴿ **وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثًا** ﴾ [الزخرف : ١٩] ، فإن كانت بمعنى أوجد أو وجب تعدت إلى واحد نحو : ﴿ **وجعل الظلمات والنور** ﴾ [الأنعام : ١] ، وتقول جعلت للعامل كذا والتي بمعنى أنشأ قد مضى الكلام عليها في بابها وأما التي بمعنى صير فستأتي (**وَهَبْ**) بلفظ الأمر بمعنى

التاء المفتوحة كما في شرح التوضيح للشارح نائب فاعل وهو المفعول الأول والوفى مفعول ثان مضاف للعهد أو ناصب أو رافع له والنصب أرجحها والرفع أضعفها وعرو منادى مرخم عروة فاغتبط أي دم على الاغتباط وهو تمنى مثل حال المغبوط من غير أن يزول عنه (**قوله والأكثر فيه إلخ**) عطف على مقدر أي هذا الاستعمال قليل والأكثر إلخ أي الكثير إذ لا كثرة في الاستعمال الأول (**قوله فإن دخلت عليه همزة النقل إلخ**) محله إذا لم يدخل على الفعل استفهام فإن دخل عليه تعدى إلى ثلاثة مفاعيل نحو قوله تعالى : ﴿ **وما أدراك ما القارعة** ﴾ [القارعة : ٣] ، فالكاف مفعول أول والجملة بعدها سدت مسد المفعولين قاله شيخ الاسلام . ولا يبعد عندي منع التقييد وجعل الجملة سادة مسد الثاني المتعدى إليه بالحرف لما في الهمع والمغني أنها تسد مسد المفعول المتعدى إليه بالحرف فتكون في محل نصب بإسقاط الجار كما في فكرت أهذا صحيح أم لا (**قوله كاعتقد**) أي ظن كما يدل عليه عد الشارح وغيره له مما يدل على الرجحان كما سيأتي إلا أن يراد بالرجحان ما عدا اليقين فيشمل الجزم لا عن الدليل كما قد يراد بالظن ذلك كما في الأطول . ثم قضية المتن أن اعتقد يتعدى إلى اثنين وقد نقل في الهمع عن السكاكي زيادة أفعال منها اعتقد وتوهم (**قوله وجعلوا الملائكة**) قال الناظم في شرح الكافية أي اعتقدوا . وقال ابن الناظم : أي ظنوا . وقال الزمخشري أي صيروا كذا في شرح الغزي فالتمثيل بالآية مبني على غير ما ذكره الزمخشري (**قوله تعدت إلى واحد**) أي بنفسها فلا ينافي أن جعل بمعنى أوجب يتعدى إلى ثان بحرف الجر كما في المثال (**قوله بمعنى ظن**) احتراز عن هب أمرا من الهبة وهب

---

[٣٣٦] هو من الطويل . ودريت مجهول من درى إذا علم . وفيه الشاهد فلذلك اقتضى مفعولين : أولهما التاء نابت مناب الفاعل والآخر الوفى . وله استعمالان أغلبهما بالباء نحو : ﴿ **ولا أدراكم به** ﴾ ويعدى إلى الضمير بالهمزة وأندرهما أن يتعدى إلى اثنين بنفسه كما في البيت . ويجوز في العهد الخفض بالإضافة والنصب على التشبيه بالمفعول به والرفع على الفاعلية وتقدير الضمير أي العهد منه ، فأرجحها وأضعفها الرفع ، ويا عرو منادى مرخم أي يا عروة ، والفاء في فاغتبط جواب شرط محذوف لأن التقدير إذا دريت الوفى العهد فاغتبط من الغبطة وهو أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها عنه بخلاف الحسد . والفاء في فإن للتعليل والباء تتعلق بالخبر أعني حميد أي بوفاء العهد .

ظن ، كقوله :

[٣٣٧] فَقُلْتُ أُجِرْنِى أَبَا خَالِـدٍ وإلَّا فَهَبْنِى امْرَأً هَالِكَـا

أى اعتقدنى و (تَعَلَّمْ) بمعنى اعلم ، كقوله :

[٣٣٨] تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِى التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ

والكثير المشهور استعمالها فى أن وصلتها كقوله :

[٣٣٩] فَقُلْتُ تَعَلَّمْ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً وَإلَّا تُضَيِّعْهَا فَـإنَّكَ قَاتِلُـهْ

وقوله :

تَعَلَّمْ رَسُوْلَ ٱللهِ أَنَّكَ مُدْرِكِى

وفى حديث الدجال : « تعلموا أن ربكم ليس بأعور » أى اعلموا فإن كانت بمعنى تعلم الحساب ونحوه تعدت لواحد . فقد بان لك أن أفعال القلوب المذكورة على أربعة أنواع : الأول ما يفيد فى الخبر يقينًا وهو ثلاثة : وجد وتعلم ودرى . والثانى ما يفيد فيه رجحانًا وهو خمسة : جعل وحجا وعد وزعم وهب . والثالث ما يرد للأمرين والغالب

أمرا من الهيبة (قوله أى اعتقدنى) بمعنى ظننى كما عبر به فى الهمع أو أراد بالظن فى قوله سابقا بمعنى ظن ما قابل اليقين فلا منافاة فى كلامه (قوله غرة) أى غفلة وقوله وإلا تضيعها أى هذه الوصية فانك قاتله أى مدركه ومصيبه (قوله بمعنى تعلم الحساب) أى حصل علمه فى المستقبل بتعاطى أسبابه بخلاف التى بمعنى اعلم فهى أمر بتحصيل العلم فى الحال بما يذكر من المتعلق بالالتفات إلى سماع المتكلم فحصل الفرق واندفع الاعتراض بأن معنى اعلم موجود فى نحو تعلم الحساب لأنه أمر بالعلم فأىّ فرق أفاده سم (قوله فى الخبر) أى فى ثبوته للمخبر عنه سم (قوله

---

[٣٣٧] قاله ابن همام السلولى . وهو من المتقارب . المعنى قلت يا أبا خالد أجرنى وأغثنى وإن لم تجرنى فظننى من الهالكين . وأبا خالد منادى منصوب حذف حرف ندائه (قوله وإلا) أصله وإن لم فعل الشرط محذوف وجزاؤه فهبنى ، وهب ههنا بمعنى الظن . وفيه الشاهد فلذلك نصب مفعولين : أحدهما الضمير المتصل به والآخر قوله امرأ .

[٣٣٨] قاله زياد بن سيار . وهو من الطويل وتعلم بمعنى اعلم وفيه الشاهد حيث نصب مفعولين مثله ، ولكن أكثر استعماله فى أن وبدونها قليل ، واحد المفعولين شفاء النفس . والآخر قهر عدوها (قوله فبالغ بلطف) عطف على تعلم والباقى ظاهر .

[٣٣٩] قاله زهير بن أبى سلمى . وهو من قصيدة من الطويل . الواو للعطف على ما قبله ، وتعلم بمعنى اعلم . وفيه الشاهد كما فى البيت السابق ولكن بان أكثر كما ذكرنا ، ومنه فى حديث الدجال : « تعلموا أن ربكم ليس بأعور » أى اعلموا وأن بالفتح مع اسمها وخبرها سد مسد مفعولى تعلم ، وإلا مركبة من أن ولا وليست للاستثناء . وقوله فإنك قاتله ، جواب الشرط . والمعنى إن لم تصنع ما قلت لك من الوصية فإنك قاتل هذا الصيد لأنه ربما كان مفترا .

كونه لليقين وهو اثنان رأى وعلم . والرابع ما يرد لهما والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة : ظن وخال وحسب .

(تنبيه) : إنما قال أعنى رأى إلى آخره إيذانًا بأن أفعال القلوب ليست كلها تنصب مفعولين إذ منها ما لا ينصب إلا مفعولًا واحدًا نحو عرف وفهم ، ومنها لازم نحو جبن وحزن . وهذا شروع فى النوع الثانى من أفعال الباب وهى أفعال التصيير **(وَٱلَّتِى كَصَيَّرَا)** من الأفعال فى الدلالة على التحويل نحو جعل واتخذ وتخذ ووهب وترك ورد **(أَيْضًا بِهَا انْصِبْ)** بعد أن تستوفي فاعلها **(مُبْتَدَا وخَبَرا)** نحو :

[٣٤٠] **فَصُيِّروا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُوْلِ**

كصيرا) تضعيف صار أخت كان وربما أتى بالهمزة بدل التضعيف فقيل أصار كما فى التسهيل . وأما صير بمعنى نقل تضعيف صار اللازم بمعنى انتقل فليست من أفعال هذا الباب **(قوله نحو جعل إلخ)** إنما قال نحو لإدخال ما زاده كثير من حذاق النحاة كما فى الغزى وهو ضرب العامل فى المثل نحو : ﴿ **ضرب الله مثلا قرية** ﴾ [النحل : ١١٢] ﴿ **واضرب لهم مثلا أصحاب القرية** ﴾ [يس : ١٣] ، لكن الذى اختاره المصنف فى تسهيله عدم عده من أفعال هذا الباب وعليه فهو بمعنى ذكر متعد لواحد والمنصوب الآخر بيان أو بدل وما زاده بعضهم من نبذ فى نحو : ﴿ **نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم** ﴾ [البقرة : ١٠١] ، فكتاب الله مفعول أول ووراء مفعول ثان ولا يصح أن يكون ظرفا لنبذ لأن الظرف لابد أن يكون حاويا لفاعل العامل فيه وذلك متعذر هنا كذا نقله غير واحد كالبعض عن ابن هشام وأقره ، وهو يقتضى أن ما كان بمعنى نبذ كرمى وطرح مثلها فى ذلك ، وأن الظرفية للعامل لا تصح فى نحو خلفت زيدا ورائى وأجلست عمرا أمامى وهو بعيد جدا ، ثم رأيت الفاضل الروداني قال : ينبغى أن لا يشك فى بطلان هذه الدعوى إذ لا شك فى صحة أبصرت الهلال فى السماء وبين السحاب مع عدم احتواء الظرف على الفاعل . فالحق أن الظرف تارة يحوى الفاعل كدعوت الله فى المسجد ، وتارة يحوى المفعول كالذى مر ، وتارة يحويهما معا كضربت زيدا فى السوق فلا نسلم الحاق نبذ بأفعال التصيير **(قوله ووهب)** وهو بهذا المعنى لازم المضى **(قوله فصيروا مثل كعصف مأكول)** هو عجز بيت من السريع الموقوف ، فلام مأكول ساكنة وكاف كعصف قيل زائدة ومثل مضاف إلى عصف وفيه قطع الجار عن العمل بلا كاف فالأولى أنها اسم بمعنى مثل تأكيد لمثل الأولى أو مضافة إلى عصف ومضاف إليها

---

[٣٤٠] قاله رؤبة بن العجاج . وصدره :

* وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلْ *

وهو من السريع مستفعلن مستفعلن مفعولات مرتين . الشاهد فى صيروا حيث نصب مفعولين لأنه من أفعال التصيير التى تنصبهما . كجعل واتخذ أحدهما المفعول النائب عن الفاعل ، والآخر مثل ، وفيه شاهد آخر لم يقصد ههنا وهو زيادة الكاف فى كعصف وهو بقل الزرع ، ومأكول بالجر صفته .

ونحو : ﴿ فجعلناه هباء منثورًا ﴾ [الفرقان : ٢٣] ، ونحو : واتخذ الله إبراهيم خليلًا ﴾ [النساء : ١٢٥] ، وكقوله :

[٣٤١] تَخِذَتْ غُرَازَ إِثْرَهُمْ دَلِيلَا

وما حكاه ابن الأعرابى من قولهم وهبنى الله فداءك ونحو : ﴿ وتركنا بعضهم يومئذٍ يموج فى بعض ﴾ [الكهف : ٩٩] ، وقوله :

[٣٤٢] وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهْ

ونحو : ﴿ لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارًا ﴾ [البقرة : ١٠٩] ، وقوله :

[٣٤٣] فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضاً وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبِيضَ سُوْدَا

مثل . وأجيب كما فى الروداني بأنه نظير لا أبا لك حيث جر الضمير بالمضاف وزيدت اللام عند الجمهور . والعصف زرع أكل حبه وبقى تبنه وقيل ورق الزرع (قوله غراز) بضم الغين المعجمة وفتح الراء ثم زاى اسم واد ومنع من الصرف لقصد البقعة ، أثرهم أى عقب رحيلهم ودليلا بالدال المهملة (قوله فداءك) بالمد والقصر وقد يفتح المقصور كذا فى القاموس (قوله فردّ) الضمير يرجع إلى الحدثان فى البيت قبله وهو قوله :

رمى الحدثان نسوة آل حرب بمقدار سمدن له سمودا

والحدثان بالكسر كما فى القاموس ، وحدثان الأمر ابتداؤه ، وحدثان الدهر كما هنا تجدد مصائبه . وفى العينى ما يقتضى أنه محرك مثنى لأنه فسره بالليل والنهار ، وعليه فالضمير فى فرد للمقدار ، وسمدن بفتح الميم كما يستفاد من القاموس أى حزن . وقال العينى بالبناء للمفعول ، ثم قال : والسامد الساكت والحزين الخاشع اهـ ففى كلامه تناف لأن فاعلا اما يصاغ من المبنى للفاعل (قوله وخص بالتعليق إلخ) المناسب لما قبله من قوله : والتى

---

[٣٤١] تمامه : * وَفَرُّوا إِلَى الحِجَازِ لِيُعْجِزُونِى *

قاله أبو جندب بن مرة الهذلى . وهو من قصيدة من الوافر . الشاهد فى تخذت بفتح التاء وكسر الخاء حيث نصب مفعولين ، وهو بمعنى اتخذت : أحدهما غراز بضم الغين المعجمة وتخفيف الراء وفى آخر زاى معجمة اسم واد وقد حرف من فسره بأنه اسم رجل وصحف من قال فى آخره نون وهو موضع بناحية عمان وهو لا ينصرف للعلمية والتأنيث والآخر دليلا . وأثرهم نصب على الظرف يعنى عقيبهم ، والضمير فى فروا يرجع إلى بنى لحيان فى البيت السابق ، وكذا فى أثرهم ، وكلمة فى بمعنى إلى كما فى قوله تعالى : ﴿ فردوا أيديهم فى أفواههم ﴾ أى إلى أفواههم واللام فى ليعجزونى للتعليل وهو منصوب بأن المقدرة فافهم .

[٣٤٢] قاله فرعان بن الأعرف . وهو من قصيدة من الطويل قالها فى ابنه منازل . والضمير فى ربيته يرجع إليه ، وحتى للابتداء وإذا فى موضع نصب والعامل فيه جوابه ، والتقدير حتى إذا ما تركته ، ويجوز أن تكون حرفا جارة ويكون ذا فى موضع الجر على ما ذهب إلى نحو هذا الأخفش ، وما زائدة ، والشاهد فى تركته حيث نصب مفعولين لأنه إذا كان فيه معنى التحويل يستدعى مفعولين فأحدهما الضمير والآخر أخا القوم . وقيل هو حال من الضمير المنصوب فى تركته . وجاز ذلك لأنه وإن كان معرفة فى اللفظ لكنه لا يعنى به قوما بأعيانهم وإنما يريد تركته قويا لا حقا بالرجال . فعلى هذا لا استشهاد فيه . وفى واو واستغنى وجهان العطف والحال .

[٣٤٣] قاله عبد الله بن الزبير بفتح الزاى وكسر الباء الأسدى من قصيدة من الوافر . الفاء للعطف والضمير فى رد يرجع إلى قوله بمقدار فى البيت الذى قبله وهو :

=

(وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ) وهو إبطال العمل لفظًا لا محلًا (وَالإِلْغَاءِ) وهو إبطاله لفظًا ومحلًا (مَا) ذكر (مِنْ قَبْلِ هَبْ) من أفعال القلوب وهو أحد عشر فعلًا وذلك لأن هذه الأفعال لا تؤثر فيما دخلت عليه تأثير الفعل فى المفعول لأن متناولها فى الحقيقة ليس هو الأشخاص ،

كصيرا * **أيضا بها انصب مبتدأ وخبرا** * أن يكون خص فعل أمر ولما بعده من قوله والأمر هب قد ألزما أن يكون خص ماضيا مبنيا للمجهول ويرجح الأول قوله اجعل كل ماله زكن . وقوله وانو ضمير الشأن ، وقوله وجوّز الالغاء وقوله والتزم التعليق بناء على أن الرواية فى هذين الأمر كما هو المشهور . ثم التخصيص إضافى أى بالنسبة لهب وما بعده فلا يرد جريان التعليق فى نحو فكر وأبصر أو التخصيص بالنظر إلى مجموع الالغاء والتعليق والباء داخلة على المقصور . ومما خص به الأفعال القلبية المتصرفة أيضا جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدين معنى نحو ﴿ **أن رآه استغنى** ﴾ [العلق : ٧] ، وظننتنى داخلا ، وظننتك داخلا وهل يجوز وضع نفس مكان الضمير الثانى نحو ظننت نفسى عالما . قال ابن كيسان نعم والأكثرون . لا وألحق بها فى ذلك رأى البصرية والحلمية بكثرة ، وعدم وفقد ووجد بقلة ولا يجلة ذلك فى بقية الأفعال فلا يجوز ضربتنى مثلا بالاتفاق وعلله سيبويه بالاستغناء عنه بالنفس نحو : ﴿ **قال رب إنى ظلمت نفسى** ﴾ [النحل : ٤٤ ، القصص : ١٦] ، وقيل لئلا يكون الفاعل مفعولا وقيل لئلا يجتمع ضميران . أحدهما مرفوع والآخر منصوب وهما لشىء واحد وقيل لأن الغالب فى غير أفعال القلوب تغاير الفاعل والمفعول ، فلو قالوا ضربتنى مثلا لربما سبق إلى الفهم ما هو الغالب من التغاير و لم تقو حركة المضمر على دفع ذلك وأما أفعال القلوب فمفعولها ليس المنصوب الأول فى الحقيقة بل مصدر الثانى مضافا إلى الأول فجاز فيها ذلك ، وأيضا ليس الغالب فيها المغايرة لأن علم الإنسان بصفات نفسه وظنه إياها أكثر فإن كان أحد الضميرين منفصلا جاز فى كل فعل نحو ما ضربت إلا إياك ويمتنع الاتحاد فى هذا الباب وفى غيره أن أضمر الفاعل متصلا مستترا مفسرا فلا يجوز ظن قائما ولا زيدا ضرب تريد نفسه وضرب نفسه ، أما مع الانفصال والبروز فجائز نحو ما ظن زيدا قائما إلا هو وما ضرب عمرا إلا هو هذا حاصل ما فى الهمع مع زيادة من الدماميني . وفى المغنى وغيره أنه يجب فيما أوهم كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين متحدين معنى تقدير نفس نحو : ﴿ **وهزّى إليك بجذع النخلة** ﴾ [مريم : ٢٥] ، ﴿ **واضمم إليك جناحك من الرهب** ﴾ [القصص : ٣٢] ، ﴿ **أمسك عليك زوجك** ﴾ [الأحزاب : ٣٧] ، أى إلى نفسك وقس (**قوله وذلك**) أى تخصيص ما ذكر من قبل هب بالتعليق والالغاء ثابت لأن إلخ (**قوله تأثير الفعل**) أى تأثيرا كتأثير الفعل غيرها فى المفعول وذلك لأنك إذا قلت ضربت زيدا كان متعلق الضرب الذات لا الحدث بخلاف أفعال هذا الباب فإن

رَمَى الحِدْثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدَارٍ سَمِدْنَ لَهُ سُمُودَا

وفيه الشاهد فى الموضعين حيث نصب مفعولين لأنه بمعنى صير : أحدهما شعورهن والآخر بيضا ، وكذا فى الشطر الثانى . والسود جمع أسود والبيض بالكسر جمع أبيض والحدثان الليل والنهار (**قوله سمدن**) على صيغة المجهول أى احزن واسكتن . والسامد الساكت ، والحزين الخاشع . وفيه من من البديع العكس والتبديل وهو أن يقدم فى الكلام جزء ثم يؤخر ، وهو على وجوه منها أن يقع بين متعلقى فعلين كما فى قوله تعالى : ﴿ **يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى** ﴾ ومنه البيت المذكور فإنه قدم السود على البيض فى الجملة الأولى وأخره عنه فى الثانية .

وإنما متناولها الأحداث التى تدل عليها أسامى الفاعلين والمفعولين ، فهى ضعيفة العمل بخلاف أفعال التصيير ، وإنما لم يدخل التعليق والإلغاء هب وتعلم وإن كانا قلبيين لضعف شبههما بأفعال القلوب من حيث لزوم صيغة الأمر كما أشار إليه بقوله **(وَالأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا كَذَا تَعَلَّمْ)** ألزما ماض مجهول فيه ضمير مستتر يعود على هب نائب عن الفاعل والألف للإطلاق ، والأمر نصب بالمفعولية ، والجملة خبر المبتدأ وهو هب **(وَلِغَيْرِ ٱلْمَاضِ)** وهو المضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر **(مِنْ * سِواهُمَا)** أى سوى هب وتعلم من أفعال الباب **(ٱجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ)** أى للماضى **(زُكِنْ)** أى علم من الأحكام من نصب مفعولين هما فى الأصل مبتدأ وخبر ، نحو ظن زيدًا قائمًا ، ويا هذا ظن زيدًا قائمًا ، وأنا ظان زيدًا قائمًا ، ومررت برجل مظنون أبوه قائمًا ، وأعجبنى ظنك زيدًا قائمًا ، ومن جواز الإلغاء فى القلبى وتعليقه على ما ستراه **(وَجَوِّزِ ٱلإِلْغَاءَ لَا فِى)** حال **(ٱلابْتِدَا)** بالفعل

متعلقها الأحداث كقيام زيد فى قولك علمت زيدا قائما فمراده بمتناولها متعلقها . وقيل وجه التخصيص أن أفعال القلوب ضعيفة من حيث خفاء معانيها لكونها باطنية **(قوله التى تدل)** أى دلالة تضمنية **(قوله أسامى)** أى الواقعة مفاعيل ثانية غالبا **(قوله بخلاف أفعال التصيير)** فإن متناولها الذات فهى قوية فى العمل **(قوله لضعف شبههما بأفعال القلوب)** أى غيرهما أى فلا يضم إليه وإلى ضعفهما الحاصل لغيرهما أيضا من أفعال القلوب وهو ما ذكره الشارح آنفا ضعف آخر وهو دخول الالغاء والتعليق لئلا يجتمع على الكلمة ثلاث مضعفات ، فلا يقال إن تعليل الشارح يقتضى ثبوت التعليق والالغاء فيهما بالأولى **(قوله كذا تعلم)** قال الدمامينى هذا مذهب الأعلم وذهب غيره إلى أنها تتصرف وهو الصحيح حكى ابن السكيت : تعلمت أن فلانا خارج . قال سم : وقياس تصرفها أن يدخلها الالغاء والتعليق **(قوله ألزما ماض مجهول إلخ)** يلزم على هذا الإعراب تقديم معمول الخبر الفعلى وفيه خلاف والبصريون يجيزونه ولو رفع الأمر على أنه مبتدأ أول وهب مبتدأ ثان وقد ألزما خبر المبتدأ الثانى والرابط محذوف تقديره ألزمه لسلم من ذلك **(قوله ولغير الماض)** مفعول ثان لا جعل ومن سواهما حال لازمة من غير أتى به لبيان الواقع أى اجعل كل الأحكام التى علمت للماضى ثابتة لغير الماضى حالة كونه جائيا من سوى هب وتعلم **(قوله وهو المضارع إلخ)** نبه بالحصر على أن دخول الصفة المشبهة وأفعل التفضيل وفعل التعجب غير مراد لأن الأولى لا تصاغ إلا من لازم والأخيرين لا ينصبان مفعولين وما نقله البعض عن البهوتى وأقره من التعليل بأنهما لا يصاغا من فعل قلبى لا يخفى بطلانه إذ لا يمنع أحد زيد أعلم من عمرو وما أعلم زيدا **(قوله ومن جواز الالغاء)** أى فى غير المصدر أما فيه فيجب الالغاء إذا تقدم عليه مفعولاه أو أحدهما لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه كما سيأتى أو المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب **(قوله فى القلبى)** قيد به لاخراج أفعال التصيير الداخلة فى قوله سابقا من أفعال الباب **(قوله وتعليقه)** إن عطف على جواز فلا إشكال أو على الالغاء فالمراد بالجواز ما قابل الامتناع

بل فى حال توسطه أو تأخره ، وصدق ذلك بثلاث صور : الأولى أن يتوسط الفعل بين المفعولين ، والإلغاء والإعمال حينئذٍ سواء كقوله :

[٣٤٤] شَجَاكَ أَظُنّ رَبْعُ ٱلظَّاعِنِيــنَ

فيصدق بالوجوب فلا ينافى ما سيأتى من أن التعليق لازم عند وجود المعلق لا جائز أو المراد بجوازه جواز الإتيان بسببه وهو المعلق **(قوله بل فى حال توسطه أو تأخره)** لكن يقبح الالغاء إذا أكد الفعل بمصدر لمنافاة تأكيده لالغائه ويقل إذا أكد باسم إشارة أو ضمير عائدين إلى المصدر المفهوم منه نحو زيد ظننت ذاك أى الظن منطلق وزيد ظننته أى الظن منطلق ، ورأيت بخط الشنوانى على هامش شرح التسهيل الدمامينى نقلا عن سم ما نصه : ذكر المرادى أن لجواز الالغاء قيدين أهملهما المصنف : أحدهما أن لا تدخل لام الابتداء على الاسم فإن دخلت نحو لزيد قائم ظننت وجب الالغاء . الثانى أن لا ينفى الفعل فإن نفى امتنع فيمتنع نحو زيد قائما لم أظن لبناء الكلام على النفى ، ولم يتعرض المصنف ولا غيره من أتباعه لهذا الذى ذكره المرادى وهو محل نظر إذ قد يدفع الأول بأنه لا حاجة لاستدراكه لأنه من باب التعليق إذ الظاهر أن تأخير الفعل مع وجود المعلق لا يمنع من التعليق ويدفع الثانى بمنعه وقد يؤيد اهـ أى يؤيد منعه منافاة بناء الكلام على النفى للالغاء وبقول الشاعر :

* وما إخال لدينا منك تنويل *

على ما فيه وما نقله المرادى نقله السيوطى فى نكته عن أبى حيان شيخ المرادى . قال سم : وينبغى أن يكون كاللام غيرها من المعلقات اهـ وقد تصرف البعض فى عبارة السيوطى بلا فهم صحيح فوقع فى الخلل حيث قال عقب الشرط الأول فلا يجوز لزيد قائم ظننت ولا لزيد ظنت قائم **(قوله وصدق ذلك)** أى قول المصنف لا فى الابتداء لأن المراد بالابتداء أن لا يسبق على الفعل شىء كما هو صريح صنيع الشارح بعد **(قوله سواء)** أى لأن العامل اللفظى لما ضعف بالتوسط قاومه العامل المعنوى الذى هو الابتداء وقيل الأعمال أقوى لأن اللفظى أقوى وإن توسط ورجحه فى التوضيح وكل من التعليلين لا يجرى فى نحو قول الشاعر شجاك إلخ على تقدير الشارح الآتى إذ ليس فيه على تقديره عامل معنوى كما ستعرفه وإنما يجريان فى نحو زيد ظننت قائم **(قوله شجاك)** أى أحزنك ربع الظاعنين أى منزل الراحلين **(قوله يروى برفع ربع إلخ)** مفاد كلام الشارح تعين الالغاء على رفع ربع وتعين الأعمال على نصبه وأن جوازهما عند عدم التزام واحد بعينه من الرفع والنصب وهو كلام صحيح لا ينبغى أن يقع فيه

---

[٣٤٤] تمامه :

* وَلَمْ تَعْبَأْ بِعَذْلِ ٱلْعَاذِلِينَا *

هو من الوافر . شجاك أى أحزنك من الشجو والربع الدار بعينها ، وارتفاعه على أنه فاعل شجاك ، وأظن معترض بينهما . وفيه الشاهد حيث ألغى عمله لتوسطه بينهما ومنهم من نصب الربع على إنه مفعول أول لا ظن وعلى أن شجاك فى محل النصب على إنه مفعول ثان مقدما ويكون فيه ضمير يرجع إلى الربع لأنه مؤخر تقديرا . ولم تبعا لم تلتفت حال . والألف فى الظاعنينا أى الراحلين ، والعاذلينا أى اللائمين للاشباع .

يروى برفع ربع على أنه فاعل شجاك أى أحزنك ، وأظن لغو وبنصبه على أنه مفعول أول لأظن ، وشجاك المفعول الثانى مقدم . الثانية أن يتأخر عنهما والإلغاء حينئذٍ أرجح كقوله :

[٣٤٥] آتٍ ٱلْمَوْتُ تَعْلَمُونَ فَلَا يُرْ هِبْكُمْ مِنْ لَظَى ٱلْحُرُوبِ ٱضْطِرَامُ

الثالثة أن يتقدم عليهما ولا يبتدأ به بل يتقدم عليه شىء نحو متى ظننت زيدًا قائمًا والاعمال حينئذٍ أرجح . وقيل واجب . ولا يجوز إلغاءُ المتقدم خلافًا للكوفيين والأخفش

خلاف بين بصرى وكوفى . وأما قول المصنف فى تسهيله وإلغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافا للكوفيين فالظاهر عندى أن مراده بمرفوع الفعل يصلح مرفوعا له لا المرفوع بالفعل ، وكيف يدّعى على أحد جواز الالغاء مع فرض ما قبل العامل فعلا وما بعده مرفوعا به على الفاعلية . وبما ذكرناه يعلم ما فى كلام البعض فافهم ولا تغفل **(قوله وأظن لغو)** فهو مع فاعله جملة معترضة كما فى المغنى والجملة المعترضة تقع بين الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره فاعتراض البعض بأنه يلزم على الالغاء المذكور الفصل بين الفعل ومرفوعه بأجنبى مدفوع **(قوله وشجاك المفعول الثانى)** أى جملة فى محل نصب مفعول ثان وجعل الدمامينى وغيره شجا فى البيت اسما مضافا إلى الكاف لا فعلا ماضيا ، والشجا الحزن . والمعنى أن سبب حزنك ربع الأحبة الظاعنين أى المرتحلين باعتبار ما تثيره عندك رؤيته خاليا منهم من لوعة الفراق وتذكر أوقات الأنس الفائتة **(قوله أن يتأخر عنهما)** وجملته حينئذ استئنافية كما فى المغنى **(قوله فلا يرهبكم)** بفتح الياء والهاء أو بضم الياء وكسر الهاء أى يخفكم اضطرام أى اشتغال **(قوله بل يتقدم عليه شىء)** أى سواء صلح لأن يكون معمول الخبر كمتى فى المثال أو لم يصلح كأنى فى البيت الآتى كما يدل عليه قول الشارح الآتى نعم يجوز إلخ . وإنما جوّز تقدم ذلك الالغاء لتنزيله منزلة تقدم معمول الفعل وفى كلام شيخنا وغيره تقييد الشىء المتقدم بأن لا يكون معمولا للفعل فإن كان معمولا له كمتى فى المثال إن جعل معمولا للفعل لا للخبر امتنع الالغاء عند البصريين لأن المتقدم على ظن حينئذ معمولها فهى فى الحقيقة فى الابتداء بخلاف معمول الخبر لأنه أجنبى من الفعل إذ معمول المعمول ليس بمعمول **(قوله وقيل واجب)** لأن العبرة فى الابتداء بالفعل بوقوعه قبل المفعولين وإن سبقه شىء غيرهما **(قوله ولا يجوز إلغاء المتقدم)** هذا بيان لمفهوم قوله لا فى الابتداء ودخول على المتن والمراد المتقدم على المقولين وغيرهما بأن لا يتقدم عليه شىء كما يدل عليه كلامه قبل لكن ينافيه تمثيله بعد لموهم إلغاء المتقدم بالبيتين الآتيين لأن الفعل فيهما مسبوق بشىء وإنما يكون هذا التمثيل مناسبا

[٣٤٥] هو من الخفيف . المعنى تعلمون أن الموت آت ألبتة فلا يخوفكم اضطرام نار الحرب **(قوله آت)** اسم فاعل من أتى مرفوع على أنه خبر المبتدأ متأخر وهو الموت . والجملة مفعول تعلمون ، وفيه الشاهد حيث ألغى عمل تعلمون لتأخره عنها . والفاء جواب شرط محذوف تقديره إن كان الأمر كذلك فلا يرهبكم وهو نفى وليس بنهى . واضطرام فاعله . ولظى الحروب نارها وشدتها والمجرور فى محل الرفع على أنه صفة لاضطرام .

(وَانْوِ ضَمِيرَ ٱلشَّأْنِ) ليكون هو المفعول الأول ، والجزءان جملة فى موضع المفعول الثانى (أَوْ) انو (لَامَ ٱبْتِدَا) لتكون المسألة من باب التعليق (فِي مُوهِمٍ إلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا) كقوله :

[٣٤٦] أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ

وقوله :

[٣٤٧] كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِى أَنِّى رَأَيْتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ ٱلأَدَبُ

فعلى الأول التقدير إخاله ورأيته أى الشأن ، وعلى الثانى للملاك وللدينا . فالفعل عامل على التقديرين . نعم يجوز أن يكون ما فى البيتين من باب الإلغاء لتقدم ما فى الأول وإنى فى الثانى على الفعل ، لكن الأرجح خلافه كما عرفت ، فالحمل على ما سبق أولى (وَٱلْتَزِمِ ٱلتَّعْلِيقَ) عن العمل فى اللفظ إذا وقع الفعل قبل شىء له الصدر كما إذا وقع (قَبْلَ نَفْى مَا)

لو حمل تقدم الفعل على تقدمه على المفعولين وإن سبق بشىء غيرهما مما يتعلق بالجملة ويمكن أن يعمم فى قوله المصنف وانو إلخ بأن يرد انو وجوبا وذلك إذا لم يسبق الفعل بشىء وباعتبار هذا القسم اتجه الدخول على المتن بقوله ولا يجوز إلخ أو استحسانا وذلك إذا سبق بشىء غير مفعوليه وإن اقتصر الشارح فى التمثيل على القسم الثانى وقد يؤيد هذا قوله نعم يجوز إلخ فتأمل (**قوله وآمل**) من عطف المرادف ولا يكون إلا بالواو وكما قاله زكريا وغيره (**قوله تنويل**) أى إعطاء (**قوله كذاك**) أى مثل الأدب المذكور . وقوله ملاك الشيمة بكسر الميم وفتحها ما يقوم به . والشيمة بالكسر الخلق (**قوله فالفعل عامل على التقديرين**) لكنه على تقدير ضمير الشأن عامل فى محل كل من المفعولين على حدته أعنى ضمير الشأن المقدر والجملة بعده وعلى تقدير لام الابتداء عامل فى الجملة السادة مسد المفعولين (**قوله نعم يجوز إلخ**) استدراك على ما يوهمه التمثيل بالبيتين من أنه لا يصح أن يكون من باب الالغاء (**قوله كما عرفت**) أى من قوله والإعمال حينئذ أرجح وقيل واجب (**قوله فالحمل على ما سبق**) أى حمل البيتين على نية ضمير الشأن أو لام الابتداء (**قوله نفى ما**) أى ما النافية فلا حاجة لقول الشارح النافية (**قوله لقد علمت ما هؤلاء**

---

[٣٤٦] قاله كعب بن زهير بن أبى سلمى الصحابى رضى الله عنه . وهو من قصيدته المشهورة التى أولها : * **بانت سعاد فقلبى اليوم متبول** * من البسيط . وأرجو وآمل جملتان من الرجاء والأمل ، وليس من عطف الشىء على نفسه لاختلاف اللفظ كما فى قوله تعالى : ﴿ **فما وهنوا لما أصابهم فى سبيل الله وما ضعفوا** ﴾ وهذا العطف من خصائص الواو ، وأن تدنو فى محل النصب على المفعولية وأن مصدرية والتقدير دنو مودتها ، وسكنت الواو للضرورة . والشاهد الفعل القلبى وهو اخال المقدم على مفعوليه ، وبذلك استدل الأخفش والكوفيون . وقيل إنما ألغى عمله لتوسطها بين النافى وهو ما والمنفى وقيل علقها عن العمل لام مقدرة أى وما أخال للدنيا . وقيل ليست بملغاة ولا معلقة بل مفعول الأول محذوف أى وما أخاله أى الامر والشان . والجملة أعنى لدينا منك تنويل فى محل النصب على أنها مفعول ثان ، وتنويل مبتدأ ، ولدين خبره . ومنك حال من التنويل ، وهو من نولته بالتشديد إذا أعطيته نوالا وهو العطاء .

[٣٤٧] قاله بعض الفزاريين . وقبله :

أُكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لِأُكْرِمَهُ وَلَا أُلَقِّبُهُ وَالسَّوْءَةُ اللَّقَبُ

وهما من البسيط وقد وقع هذا البيت مرفوع القافية عند الشارح . ووقع فى الحماسة منصوب القافية . ملاك الشيمة الادباء . والسوءة اللقبا . وكذاك إشارة إلى ما ذكر من قوله أكنيه حين أناديه والكاف للتشبيه أى كمثل الأدب المذكور وهو على صيغة المجهول وحتى للغاية وأنى بفتح الهمزة فاعل صار . وملاك الشيمة بكسر الميم وفتحها ما يقوم بها . والشيمة بالكسر الخلق وارتفاعه =

النافية نحو : ﴿ **لقد علمت ما هؤلاء ينطقون** ﴾ [الأنبياء : ٦٥] ، (**وَإنْ وَلَا**) النافيتين فى جواب قسم ملفوظ أو مقدّر نحو علمت والله أن زيد قائم وعلمت أن زيد قائم ، وعلمت والله لا زيد فى الدار ولا عمرو ، وعلمت لا زيد فى الدار ولا عمرو و (**لَامُ ٱبْتِدَاءٍ أَوْ**) لام جواب (**قَسَمٍ * كَذَا**) نحو : ﴿ **ولقد علموا لمن اشتراه** ﴾ [البقرة : ١٠٢] ، وكقوله :

[٣٤٨] **وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... إنَّ ٱلْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا**

ينطقون) جملة هؤلاء ينطقون لفظها واحد قبل التعليق وبعده وإنما الفرق بينهما أن المحل للجملة السادة مسد المفعولين بعد التعليق ولكل من جزأيها قبله قاله يس **(قوله وإن)** أى سواء كانت عاملة أو مهملة وإن لم يمثل الشارح إلا للمهملة **(قوله ولا)** أى سواء كانت عاملة عمل إن أو عمل ليس أو مهملة وإن اقتصر الشارح فى التمثيل على المهملة وقيدها شارح اللباب بالنافية للجنس **(قوله فى جواب قسم)** قيل الصحيح أنه ليس بقيد لكن فى المغنى ما يظهر به وجه التقييد حيث نقل فيه أن الذى اعتمده سيبويه أن لا النافية إنما يكون لها الصدارة حيث وقعت فى صدر جواب القسم . وقال فى محل آخر لا النافية فى جواب القسم لها الصدر لحلولها محل ذوات الصدر كلام الابتداء وما النافية اهـ وإن كلا **(قوله علمت والله إن زيد قائم)** جواب القسم مع الفعل المقدر وهو أقسم فى محل نصب سد مسد المفعولين . وقولهم جواب القسم لا محل له إذا لم يضم إلى غيره كما هنا ولا يضر وقوع المعلق بالكسر فى غير صدر الجملة المعلقة ، أما على القول بعدم اشتراط ذلك فظاهر وأما على الاشتراط فلأن المقصود بالقسم تأكيد الجواب فهو معه كالشيء الواحد فالمتقدم على القسم هذا ما قالوه . ولقائل أن يقول العلم إنما تعلق بمضمون جملة الجواب فقط فهى التى فى محل نصب سدت مسد المفعولين ولا يرد أن جملة الجواب لا محل لها لجواز أن يكون لها محل باعتبار التعليق ولا يكون لها باعتبار الجواب كما جوّز المصرح فى قول الناظم فى باب الفعل وستره حتم نصب أن الجملة حالية معترضة ولها محل من حيث إنها حالية ولا محل لها من حيث أنها معترضة ولا منافاة أو يخصص قولهم جملة الجواب لا محل لها بما إذا لم يتسلط عليها عامل فاعرفه **(قوله لام ابتداء)** مبتدأ خبره كذا أى كنفى ما وإن ولا **(قوله نحو ولقد علموا إلخ)** اللام الأولى لام القسم ولا شاهد فيها والثانية لام الابتداء وفيها الشاهد ، ومن مبتدأ أول وخلاق مبتدأ ثان مجرور بمن الزائدة وله خبره والجملة خبر من ، وجملة من اشتراه

= بالابتداء ، والأدب خبره . والشاهد فيه إبطال عمل رأيت بتقدير لام الابتداء فى المبتدأ والتقدير لملاك الشيمة الأدب : هكذا أوله النحاة مستشهدين به على أنه لا ضرورة إلى ذلك لأجل الالغاء بل القافية منصوبة كما ذكرنا . ويروى وجدت موضع رأيت .

[٣٤٨] قاله لبيد بن عامر كذا قالوا . ولكنى لم أجد فى ديوانه إلا الشطر الثانى حيث يقول :

صَادَفْنَ مِنْهَا غِرَّةً فَأَصَبْنَهُ ... إنَّ المَنَايَا لَا تطيشُ سِهَامُهَا

قاله فى جملة قصيدة طويلة من الكامل فى وصف بقرة صادفتها الذئاب فأصبن ولدها ، وقد أكد قوله ولقد علمت بالواو للقسم واللام للتأكيد وقد للتحقيق . واللام فى لتأتين جواب القسم . والشاهد فيه أنها علقت علمت عن العمل يعنى منعته من الاتصال بما بعده والعمل فى لفظه . وبهذا ظهر الفرق بين التعليق والالغاء لأن الملغى لا عمل له لفظا ولا تقديرا بمنزلة الحرف المهمل ، والمعلق عامل معنى إذا لولاه لظهر فافهم . والمنية الموت والمنايا جمعها . وطاش السهم عن الهدف عدل . والمعنى أن الموت لا تعدل سهامه عن أحد .

(**وَٱلْأَسْتِفْهَامُ ذَا**) الحكم (**لَهُ ٱنْحَتَمْ**) سواء كان بالحرف نحو : ﴿ **وإن أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون** ﴾ [الأنبياء : ١٠٩] ، أم بالاسم سواء كان الاسم مبتدأ نحو : ﴿ **لنعلم أى الحزبين أحصى** ﴾ [الكهف : ١٢] ، ﴿ **ولتعلمنَّ أينا أشد عذابًا** ﴾ [طه : ٧١] ، أم خبرًا نحو علمت متى السفر ، أم مضافًا إليه المبتدأ نحو علمت أبو من زيد أم فضلة نحو : ﴿ **وسيعلم الذين ظلموا أىّ منقلب ينقلبون** ﴾ [الشعراء : ٢٢٧] ، فأي نصب على المصدر بما بعده أي ينقلبون منقلبًا أي انقلاب ، وليس منصوبًا بما قبله لأن الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله .

(**تنبيهات**) : الأول إذا كان الواقع بين المعلق والمعلق غير مضاف نحو علمت زيدًا

إلخ فى محل نصب سدت مسد المفعولين (**قوله ولقد علمت لتأتين إلخ**) اللام الأولى للتأكيد والثانية لام جواب القسم كما قاله العينى وجملة المقدرة وجوابه فى محل نصب سدت مسد المفعولين على ما قيل وفيه ما مر ولك جعل اللام الاولى لام جواب قسم آخر بأن يكون أقسم على العلم وأقسم على الاتيان (**قوله والاستفهام**) أى ولو بهل على الصحيح كما بسطه الدمامينى (**قوله ذا الحكم**) أى التعليق لالتزامه لقوله انحتم (**قوله وإن أدرى إلخ**) أى ما أدرى جواب هذا السؤال ، وما توعدون مبتدأ خبره ما قبله أو فاعل بقريب لاعتماده على استفهام أو ببعيد على التنازع والجملة على كل فى محل نصب بأدرى (**قوله أحصى**) فعل ماض وقيل اسم تفضيل على غير قياس لأنه من رباعى . ورده فى المغنى بأن الأمد ليس محصيا بل محصى وشرط التمييز المنصوب بعد أفعل كونه فاعلا فى المعنى كزيد أكثر ما لا واللام على الأول زائدة وعلى الثانى للتعدية (**قوله أم مضافا إليه المبتدأ**) أى أو الخبر نحو علمت صبيحة أى يوم سفرك (**قوله أبو من**) أبو اسم استفهام مبتدأ مضاف إلى من فقول الشارح أو مضافا إليه المبتدأ هو بالنظر للأصل وإلا فاسم الاستفهام بعد الإضافة هو أبو كما مر . لا يقال ما له الصدر لا يعمل فيه ما قبله فكيف عمل أبو فى من لأنا نقول محل ذلك إذا لم يكن العامل جارا (**قوله فأى نصب على المصدر إلخ**) عبارة الفارضى فأى اسم استفهام مفعول مطلق منصوب بينقلبون وهو مقدم من تأخير لأن الأصل ينقلبون أى منقلب يعنى أى انقلاب فقدم لأن له صدر الكلام (**قوله منقلبا أى انقلاب**) يوهم أن أيا صفة لمصدر محذوف وهو ينافى ما أسلفه من كونها استفهامية لأن الاستفهامية لا تكون صفة كما أن الصفة لا تكون استفهامية كما نص عليه الشمنى (**قوله فلا يعمل فيه ما قبله**) ما لم يكن حرف جر نحو ممن أخذت وبم جئت وعم تسأل وعلى أى حال أتيت أو مضافا نحو غلام من أنت (**قوله جاز نصبه**) أى على أنه مفعول أول والجملة بعده مفعول ثان وهذه الصورة مستثناة من كون التعليق واجبا وليس من ذلك أرأيت زيدا أبو من هو بمعنى أخبرنى عن زيد لأن زيدا منصوب بنزع الخافض وجوبا والجملة بعده مستأنفة ولا تعليق ، فإن وقع بعد التاء كاف فهى حرف خطاب .

من هو جاز نصبه وهو الأجود لكونه غير مستفهم به ولا مضاف إلى مستفهم به ، وجاز أيضًا رفعه لأنه المستفهم عنه فى المعنى ، وهذا شبيه بقولهم أن أحدًا لا يقول ذلك ، فأحدًا هذا لا يستعمل إلا بعد نفى وهنا قد وقع قبل النفى لأنه والضمير فى لا يقول شىء واحد فى المعنى . الثانى من المعلقات أيضًا لعل نحو : ﴿ **وإن أدرى لعله فتنة لكم** ﴾ [الأنبياء : ١١١] ، ذكر ذلك أبو على فى التذكرة . ولو الشرطية كقوله :

[٣٤٩] **وَقَدْ عَلِمَ الأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا   أَرَادَ ثَرَاءَ ٱلْمَالِ كَانَ لَهُ وَفْرُ**

وإنَّ التى فى خبرها اللام نحو علمت أن زيدًا لقائم ، ذكر ذلك جماعة من المغاربة ، والظاهر أن المعلق إنما هو اللام لا إنَّ ، إلا أن ابن الخباز حكى فى بعض كتبه إنه يجوز

قال الشهاب فى حواشى البيضاوى : استعمال أرأيت بمعنى أخبرنى مجاز ووجه المجاز أنه لما كان العلم بالشىء وابصاره سببا للإخبار عنه استعمل رأى التى بمعنى علم أو أبصر فى الإخبار والهمزة التى للاستفهام عن الرؤية فى طلب الاخبار لاشتراكهما فى مطلق الطلب ففيه مجازان ا هـ باختصار **(قوله وهو الأجود)** وعليه فالتعليق ليس إلا عن المفعول الثانى ، وقد نقل الدمامينى عن صاحب الانتصاف أنه قال التعليق عن أحد المفعولين فيه خلاف وعن صاحب التقريب أنه استشكل وقوع الجملة الاستفهامية مفعولا ثانيا بأنه لا معنى لقولك علمت زيدا جواب هذا الاستفهام ويمكن دفعه بتقدير متعلق بدل جواب **(قوله أيضا)** لعل أيضا مقدمة من تأخير ويختص تعليقها بدرى فلا تعلق غيره كما فى الجامع وشرحه . ومنها كم الخبرية أيضا كما قاله الزمخشرى وأيده صاحب المغنى فى الجملة السادسة من الباب الخامس ، بل قال الدمامينى إنما سكت عنها النحويون استغناء بتصريحهم بأن لها الصدر كالاستفهامية إذ كل ماله الصدر يعلق ، نعم لا تعلق على ما حكاه الأخفش عن بعض العرب من عدم التزام صدارتها وقال إنه لغة رديئة **(قوله لو أن حاتما)** أى ومعمولاها فاعل ثبت محذوفا وثراء المال والمد كثرته والوفر الكثير **(قوله فى خبرها)** أى أو اسمها المتأخر علمت ﴿ **إن فى ذلك لعبرة** ﴾ [آل عمران : ١٣] ، أو معمول خبرها نحو علمت أن زيدا لفى الدار قائم **(قوله والظاهر أن المعلق إنما هو اللام)** يفيد أن المعلق لا يشترط أن يكون فى صدر الجملة المعلق عنها . وقد يقال أن اللام حقها فى الأصل صدر الجملة لكن زحلقت عنه كراهة توالى حرفى توكيد كما مر فهى مصدرة حكما نقله شيخنا **(قوله فعلى هذا المعلق إن)** أى ولا يحتاج إلى ما سبق من اشتراط وجود اللام فى خبرها لأن إن أيضا لها الصدارة . قال سم : لعل التعليق هنا جائز لا واجب فيستثنى من وجوب التعليق

[٣٤٩] البيت من الطويل ، وهو لحاتم الطائى .

علمت أن زيدًا قائم بالكسر مع عدم اللام وأن ذلك مذهب سيبويه ، فعلى هذا المعلق إن . الثالث قد عرفت أن الإلغاء سبيله عند وجود سببه الجواز ، والتعليق سببه الوجوب ، وأن الملغى لا عمل له ألبتة والمعلق عامل فى المحل حتى يجوز العطف بالنصب على المحل كقوله :

[٣٥٠] وَمَا كُنْتُ أُدْرِى قَبْلَ عَزَّةَ مَا ٱلْبُكَا وَلَا مُوجِعَاتِ ٱلقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

يروى بنصب موجعات بالكسر عطفًا على محل قوله ما البكا . ووجه تسميته تعليقًا أن العامل ملغى فى اللفظ عامل فى المحل فهو عامل لا عامل فسمى معلقًا أخذًا من المرأة

ونقل عن غيره أنه واجب فلا استثناء ولك أن تقول معنى تجويز سم التعليق هنا أنه لا يتعين كسر إنّ وتعليق الفعل بها بل يجوز الفتح وجعل الفعل غير معلق . ومعنى إيجاب غيره التعليق أنه يتعين ما دام كسر إنّ فلا خلاف فى الحقيقة **(قوله الجواز)** أى فى غير المصدر أما إذا كان الملغى مصدرا متوسطا أو متأخرا فالغاؤه واجب لأن المصدر لا يعمل فى متقدم نحو زيد قائم ظنى غالب وزيد ظنى غالب قائم ، وفى غير اقتران المفعول الأول المقدم على عامله بلام الابتداء فالالغاء حينئذ واجب على ما مر **(قوله والمعلق عامل فى المحل)** أى فى محل الجملة بعد أن كان عاملا فى لفظ كل من الجزأين أو فى محله **(قوله حتى يجوز إلخ)** حتى ابتدائية تفريعية فالفعل بعدها واجب الرفع . ويستفاد من جواز العطف بالنصب على المحل أن المعلق إنما يمنع العمل بالنسبة للجملة التى اتصل بها لا بالنسبة لتوابعها وأن العطف على المحل جائز لا واجب **(قوله كقوله وما كنت إلخ)** قال الدمامينى ليس بقاطع لاحتمال أن تكون ما زائدة والبكاء مفعول به أو أن الأصل ولا أدرى موجعات القلب فيكون من عطف الجمل ا هـ ولا يخفى كفاية الظواهر فى أمثال هذه المقامات **(قوله ولا موجعات)** عطف على محل ما البكا ، ولابد من تقدير ما هى بعد موجعات القلب أو اعتبار أن موجعات القلب فى معنى الجملة أى ولا موجعات لقلبى وإلا لزم عمل أدرى فى مفعول واحد وهو لا يجوز على ما مر فيشترط على المشهور فى المعطوف على المحل أن يكون جملة فى الأصل لفظا نحو علمت لزيد قائم وبكرا أو تقديرا نحو الذى مرّ على الوجه الأول فيه أو معنى نحو علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره لأنه بمعنى وزيدا متصفا بغير ذلك ونحو الذى مر على الوجه الثانى فيه فلا يجوز علمت لزيد قائم وعمرا بدون تقدير . وبهذا التحقيق يعلم ما

---

[٣٥٠] قاله كثير عزة . وهو من قصيدة من منتخبات قصائده من الطويل . الواو وللعطف وما للنفى والتاء فى كنت اسم كان وأدرى خبره وما الهوى مفعوله . والشاهد فى ولا موجعات القلب حيث عطف بنصب التاء على محل مفعول أدرى ، وهو بمعنى اعلم يقتضى مفعولين ، وما الاستفهامية علقته عن العمل لفظا وحتى للغاية بمعنى إلى أن تولت .

المعلقة التي لا مزوجة ولا مطلقة . ولهذا قال ابن الخشاب : لقد أجاد أهل هذه الصناعة في هذا اللقب لهذا المعنى . الرابع قد ألحق بأفعال القلوب في التعليق أفعال غيرها نحو : ﴿ **فلينظر أيها أزكى طعامًا** ﴾ [الكهف : ١٩] ، ﴿ **فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون** ﴾ [القلم : ٦] ، ﴿ **أو لم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة** ﴾ [الأعراف : ١٨٤] ، ﴿ **يسألون أيان يوم الدين** ﴾ [الذاريات : ١٢] ، ﴿ **ويستنبئونك أحق هو** ﴾ [يونس : ٥٣] ، ومنه ما حكاه سيبويه من قولهم : أما ترى أى برق ههنا (**لِعِلْمِ**

فى كلام البعض (**قوله من المرأة المعلقة**) أى المفقود زوجها فقوله لا مزوجة أى بحسب الصورة (**قوله ولهذا**) أى لشبه المعلق بالمرأة المذكورة (**قوله بأفعال القلوب**) أى الناصبة للمفعولين ، وقوله أفعال غيرها أى غير أفعال القلوب الناصبة لهما بأن كان فعلا غير قلبى كما فى الأمثلة غير أو لم يتفكروا إلخ أو فعلا قلبيا غير ناصب لهما بل لواحد فقط كنسى وعرف ولم يمثل له الشارح أولا لشىء أصلا كما فى أو لم يتفكروا ويختص التعليق فى القسم الأول أعنى غير القلبى بالاستفهام بخلاف القلبى هذا هو المناسب لتمثيل الشارح والمغنى بقول تعالى : ﴿ **أو لم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة** ﴾ [الأعراف : ١٨٤] ، بناء على الظاهر كما قاله الشمنى أن ما نافية لكن فى التسهيل والهمع تخصيص تعليق هذه الأفعال الملحقة بالاستفهام وعليه يكون الوقف على قوله أو لم يتفكروا وما بعده استئناف . قال الشمنى : وقيل ما استفهامية بمعنى النفى أى أى شىء بصاحبكم من الجنون أى ليس به شىء منه اهـ وعليه لا مخالفة فتأمل .

(**فائدة**) : الجملة بعد المعلق مسد المفعولين إن كان يتعدى إليهما ولم ينصب الأول فإن نصبه سدت مسد الثانى نحو علمت زيدا أبو من هو وإن لم يتعد إليهما فإن كان يتعدى بحرف الجر فهى فى موضع نصب باسقاط الجار نحو فكرت أهذا صحيح أم لا وإن كان يتعدى إلى واحد سدت مسده نحو عرفت أيهم زيد فإن كان مفعوله مذكورا نحو عرفت زيدا أبو من هو فقال جماعة الجملة حال . وردّ بأن الجملة الانشائية لا تكون حالا . وقال آخرون بدل فقيل بدل كل بتقدير مضاف أى عرفت شأن زيد وقيل بدل اشتمال ولا حاجة إلى تقدير . وقال الفارسى : مفعول ثان لعرفت بتضمينه معنى علمت واختاره أبو حيان كذا فى الهمع ومثله فى المغنى وزاد أن القول الأخير رد بأن التضمين لا ينقاس وهذا التركيب مقيس ورجح فى محل آخر القول بالبدلية قال : وعلى تضمين عرف معنى علم هل يقال الفعل معلق أم لا ؟ قال جماعة من المغاربة : إذا قلت علمت زيد لا أبوه قائم أو ما أبوه قائم فالعامل معلق عن الجملة عالم فى محلها النصب على أنه مفعول ثان وخالف بعضهم لأن حكم الجملة فى مثل هذا أن تكون فى موضع نصب وأن لا يؤثر العامل فى لفظها وإن لم يوجد معلق نحو علمت زيد أبوه قائم (**قوله أو لم يتفكروا إلخ**) ما نافية على ما مر والجنة الجنون وتفكر لازم علق بما عن المجرور إذ الأصل أو لم يتفكروا فيما ذكر (**قوله لعلم عرفان**) من إضافة

عِرْفانٍ وَظَنّ تُهَمَةْ تَعْدِيَةٌ لواحِدٍ مُلْتزَمَةْ) نحو : ﴿ **والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئًا** ﴾ [النحل : ٧٨] ، أى لا تعرفون . وتقول سرق مالى وظننت زيدًا : أى اتهمته . واسم المفعول منه مظنون وظنين ، قال الله تعالى : ﴿ **وما هو على الغيب بضنين** ﴾ [التكوير : ٢٤] ، أى بمتهم . وقد نبهت على استعمال بقية أفعال القلوب فى غير ما يتعدى فيه إلى مفعولين كما رأيت . وإنما خص هو علم وظن بالتنبيه لأنهما الأصل إذ غيرهما لا ينصب المفعولين إلا إذا كان بمعناهما . وأيضًا فغيرهما عند عدم نصب المفعولين يخرج عن القلبية غالبًا بخلافهما **(وَلِرَأى)** التى مصدرها **(ٱلرُّؤْيَا)** وهى الحلمية **(ٱنْمِ)** أى انسب **(مَا لِعَلَمَا * طَالِبَ مَفْعُولَينِ مِنْ قَبْلُ ٱنْتَمَىٰ)** أى انتسب . ما موصول صلته انتمى فى موضع نصب مفعول لا نم ، وطالب حال من علم ولرأى متعلق بانم ، ولعلما متعلق بانتمى ، وكذلك من قبل ، والتقدير أنسب لرأى التى مصدرها الرؤيا الذى انتسب لعلم

الدال للمدلول أى لهذه المادة الدالة على العرفان بأى صيغة كانت وكذا يقال فيما بعده ، والجار والمجرور خبر تعدية ، وملتزمة نعت تعدية ، أو ملتزمة الخبر والجار والمجرور متعلق به **(قوله تعدية لواحد ملتزمه)** للفرق فى المعنى بين علم العرفانية وعلم المتعدية إلى اثنين بأن الأولى تتعلق بنفس الشىء وذاته كعلمت زيدا أى عرفت ذاته ، والثانية باتصافه الشىء بصفة كعلمت زيدا قائما أى عرفت اتصاف زيد بالقيام كالفرق بين عرف وعلم ، فمعنى علمت أن زيدا قائم علمت اتصاف زيد بالقيام لا علمت حقيقة القيام المضاف إلى زيد فى نفسه ، ومعنى عرفت أن زيدا قائم عرفت القيام فى نفسه لا اتصاف زيد به وبين المعنيين فرق ظاهر . ما ذهب له إليه ابن الحاجب وغيره . وقال الرضى لا فرق بينهما فى المعنى . والفرق فى العمل إنما هو باختيار العرب ولا مانع من تخصيصهم أحد المتساويين معنى بحكم لفظى **(قوله واسم المفعول منه)** أما اسم المفعول من ظن التى للرجحان فمظنون فقط وأراد اسم المفعول فى المعنى فلا يرد أن ظنينا ليس على وزن اسم المفعول **(قوله فى غير ما)** أى التركيب أو ما واقعة على المعنى وفى فى فيه سببية **(قوله بالتنبيه)** أى على استعمالها فى غير ما يتعديان فيه إلى المفعولين **(قوله غالبا)** احتراز من نحو وجد بمعنى حزن وحقد وحجا بمعنى بخل **(قوله بخلافهما)** أى عند نصبهما مفعولا واحدا الذى نبه عليه المتن وإن عم ظاهر الشرح لزومهما أيضا فلا يرد علم إذا انشقت شفته العليا فإنه لازم **(قوله التى مصدرها الرؤيا)** حل معنى لا حل إعراب وما يلزمه من تغيير إعراب المتن مغتفر لأنه غير ظاهر **(قوله وهى الحلمية)** بضم الحاء نسبة إلى الحلم بضم فسكون وبضمتين كما فى القاموس مصدر حلم بفتح اللام أى رأى فى منامه **(قوله من قبل)** أى قبل ذكر علم العرفانية ، وهو ظرف لغو متعلق بانتمى كما سيذكره الشارح أتى به لمجرد الايضاح ويصح كونه مستقرا حالا من علم

متعدية إلى مفعولين من الأحكام ، وذلك لأنها مثلها من حيث الإدراك بالحس الباطن . قال الشاعر :

[٣٥١] أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنِي وَطَلْقٌ ... وَعَمَّارٌ وآوِنَةً أُثَالَا
أَرَاهُمْ رُفْقَتِي حَتَّى إِذَا مَا ... تجَافَى اللَّيْلُ وَانْخَزَلَ انْخِزَالَا
إِذَا أَنَا كَالذِي يَجْرِي لِوِرْدٍ ... إلى آلٍ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلَالَا

فهم من أراهم مفعول أول ، ورفقتي مفعول ثان . وإنما قيد بقوله طالب مفعولين من قبل لئلايعتقد أنه أحال على علم العرفانية . فإن قلت : ليس فى قوله الرؤيا نص على المرادإذ الرؤيا تستعملمصدر الرأى مطلقًا حلمية كانت أو يقظية . قلت :الغالب والمشهور كونها

(قوله من الأحكام) أى إلا التعليق والإلغاء خلافا للشاطبى كما فى التصريح وغيره **(قوله أبو حنش يؤرقنى إلخ)** أبو حنش وطلق وعمار وأثالة أشخاص فقوله ، أثالا مرخم فى غير النداء للضرورة . يؤرقنى أى يسهرنى وآونة جمع أوان وهو الحين أى الزمن كذا فى القاموس . وقول البعض : وأوان جمع آن مخالف للمنصوص مع كونه يرده أن فعالا ليس من صيغ الجموع وهو منصوب على الظرفية فصل به بين العاطف والمعطوف أعنى أثالا . وإذا الأولى ظرفية شرطية والثانية فجائية ، والليل الزمن المعروف ويجوز أن يكون أراد به النوم ومعنى تجافى زال وكذا معنى انخزال ، واللام فى لورد تعليلة والورد بالكسر المنهل أى الماء الذى يورد ، والآل بالمد . قال فى المصباح : هو الذى يشبه السراب اهـ والسراب كما فى القاموس ما تراه نصف النهار كأنه ماء . وقال القاموس الآل السراب أو خاص بما فى أول النهار اهـ والبلال بالكسر ما يبل به الحلق من ماء وغيره وأراد به هنا الماء . وبحث الدمامينى فى الاستشهاد بذلك بأن القصد أنه رأى ذواتهم لا كونهم رفقته لأنه محقق ليس الكلام فيه ، وجعل رفقتى حالا وضعف بأن رفقتى معرفة والحال لا يكون معرفة . وأجيب بأن الرفقة بمعنى المرافقين فهو بمعنى اسم الفاعل واضافته غير محصنة . ولك أن تقول المحقق كونهم رفقته فى اليقظة لا كونهم رفقته فى المنام الذى كلام الشاعر فيه فلا يرد البحث **(قوله وإنما قيد بقوله إلخ)** ظاهر صنيعه أن من قبل ظرف مستقر حال وهو يخالف ما قدمه من أنه لغو متعلق بانتمى **(قوله أو يقظية)** فى تعبيره باليقظية دون البصرية اشعار بان الرؤيا قد تكون مصدرا لرأى العلمية والبصرية . هذا ومذهب الحريرى والمصنف أن الرؤيا لا تكون إلا مصدر الحلمية وعليه لا إشكال **(قوله الغالب إلخ)** أى وأما الرؤية بالتاء فالغالب كونها مصدر رأى البصرية ورأى

[٣٥١] قالها عمرو بن أحمر الباهلي . وهى من قصيدة من الوافر يذكر بها جماعة من قومه لحقوا بالشام فصار يراهم إذا أتى أول الليل . وأبو حنش كنية رجل مبتدأ وخبره يورقنى أى يسهرنى من أرقه تأريقا إذا أسهره ، وثلاثيه أرق بكسر العين ، وطلق اسم رجل عطف عليه ، وكذا عمار ، وآونة نصب على الظرف جمع أوان **(قوله أثالا)** بضم الممزة وبالثاء المثلثة اسم رجل وأصله أثالة فرخم . وفيه محذوران : أحدهما هو الفصل بين حرف العطف والمعطوف ، لأن تقديره وعمار واثالة آوانة ، والآخر الترخيم فى غير حده . وعندى وجه للتخريج وهو أن الواو بمعنى باء الجر كما فى بعت الشياه شاة ودرهما أى بدرهم ، وتكون للظرف أى بآونة أى فيها . ويكون أصل اثالا وأثالا بواو العطف فحذف للضرورة وهو كثير فى الشعر . وعلى كل تقدير لا يخلو عن تعسف . والشاهد فى أراهم حيث نصبت أرى التى هى من الرؤيا مفعولين أحدهما الضمير والآخر رفقتى وحتى ابتدائية ، وإذا للظرف وما زائدة =

مصدر للحلمية (وَلَا تُجِزْ هُنَا) في هذا الباب (بِلَا دَلِيْلِ * سُقُوْطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ) ويسمى اقتصارًا . أما الثانى فبالإجماع وفى الأول وهو حذفهما معًا اقتصارًا خلاف : فعن سيبويه والأخفش المنع مطلقًا كما هو ظاهر إطلاق النظم . وعن الأكثرين الجواز مطلقًا تمسكًا بنحو : ﴿ أعنده علم الغيب فهو يرى ﴾ [النجم : ٣٥] ، أى يعلم : ﴿ وظننتم ظنّ السوء ﴾ [الفتح : ١٢] وقولهم من يسمع يخل ، وعن الأعلم الجواز فى أفعال الظنّ

العلمية . قال فى القاموس : الرؤية النظر بالعين وبالقلب **(قوله فى هذا الباب)** لانعدام الفائدة بانعدامها أو انعدام أحدهما أما فى الثانى فظاهر وأما فى الأول فلأن الشخص لا يخلو عن ظن أو علم بخلاف المفعول فى غيره فيجوز حذفه بدليل وبلا دليل لحصول الفائدة مطلقا وينبغى أن محل امتناع الحذف إذا أريد الاخبار بحصول مطلق ظن أو علم ، أما إذا أريد ظننت ظنا عجيبا أو عظيما أو نحو ذلك أو أريد إعلام السامع بتجدد الظن أو العلم أو إبهام المظنون أو المعلوم لنكتة فينبغى الجواز أفاده الروداني . ومما يجوز الحذف أيضا تقييد الفعل بظرف أو جار ومجرور نحو ظننت فى الدار أو ظننت لك لحصول الفائدة حينئذ نص عليه فى التسهيل **(قوله ويسمى اقتصارا)** أى يسمى الحذف بلا دليل اقتصارا للاقتصار على نسبة الفعل إلى الفاعل بتنزيله منزلة اللازم فى صورة حذف المفعولين وعلى أحد المفعولين لتنزيله منزلة المتعدى إلى واحد فى صورة حذف أحدهما . فعلم أن الاقتصار للتنزيل المذكور ولا ينافى ذلك نص البيانيين على أن المنزل منزلة اللازم لا مفعول له لأن نظرهم إلى المعانى الحاصلة فى الحال ونظر النحاة إلى الألفاظ بحسب الوضع تعديا ولزوما ووافق فى المعنى البيانيين ، ويحتمل أن الاقتصار لا للتنزيل بل مع ملاحظة المفعولين من غير إقامة دليل عليهما والمتجه عندى ضعف القول بالمنع على احتمال التنزيل وضعف القول بالجواز على احتمال الملاحظة وأن الأولى الجمع بين القولين بتوزيعهما على الاحتمالين فاحفظه **(قوله أما الثانى فبالاجماع)** إنما أجمع هنا واختلف فيما بعده لأن المفعول حقيقة مضمون المفعولين كقيام زيد فى ظننت زيدا قائما فحذف أحدهما كحذف جزء الكلمة وحذف الكلمة بتمامها كثير بخلاف حذف جزئها . ومثله يقال فى الحذف لدليل . وإنما أجمع على منع حذف أحدهما اقتصارا . واختلف فى حذف أحدهما اختصارا لأن المحذوف لدليل كالمذكور ولهذا أجمع على جواز حذفهما اختصارا واختلف فى حذفهما اقتصارا **(قوله مطلقا)** أى فى أفعال العلم وأفعال الظن فهو فى مقابلة تفصيل الأعلم الآتى **(قوله فهو يرى)** أى ما يعتقده حقا وقد يقال كما فى الروداني أن قوله تعالى : ﴿ **أعنده علم الغيب** ﴾[النجم : ٣٥] ، يشعر بالمفعولين فحذفهما لدليل **(قوله وظننتم ظن السوء)** أى ظننتم انقلاب الرسول والمؤمنين إلى أهليهم منتفيا أبدا ، وظن السوء مفعول مطلق . ولى فى كون الحذف هنا لغير دليل نظر لأن قوله تعالى : ﴿ **بل ظننتم أن لن ينقلب الرسول والمؤمنون إلى أهليهم أبدا وزين ذلك فى قلوبكم** ﴾ [الفتح : ١٢] ، يشعر بالمفعولين أو بما سد مسدهما وهو أن لن ينقلب إلخ **(قوله من يسمع يخل)** أى مسموعه

= ويجوز أن تكون حتى جارة وإذا فى موضع جر ، وتجافى الليل نطوى ، والنخزال انقطاع **(قوله إذا)** للمفاجأة وأنا مبتدأ وخبره كالذى أى كالرجل الذى ، ويورى يجرى لورد وهو الأشهر . والورد بكسر الواو خلاف الصدر من ورد الماء ، واللام فيه للتعليل ، والآل الذى تراه أول النهار وآخره كأنه برفع الشخوص وليس هو . والسراب الذى تراه نصف النهار كأنه ماء وبلالا بكسر الباء الموحدة ما يبل به الحلق من الماء وغيره ، وأراد به ههنا الماء .

دون أفعال العلم . أما حذفهما لدليل ويسمى اختصارًا فجائز إجماعًا نحو : ﴿ **أين شركائى الذين كنتم تزعمون** ﴾ [الأنعام : ٢٢] ، وقوله :

[٣٥٢] **بأىّ كتابٍ أم بأيّةِ سنّةٍ ترى حُبّهُمْ عارًا علىّ وتَحْسِبُ**

وفى حذف أحدهما اختصارًا خلاف : فمنعه ابن ملكون وأجازه الجمهور من ذلك ، والمحذوف الأول قوله تعالى : ﴿ **ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرًا لهم** ﴾ [آل عمران : ١٨٠] ، فى قراءة يحسبنَّ بالياء آخر الحروف ، أى ولا يحسبنَّ الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرًا . ومنه – والمحذوف الثانى – قوله :

[٣٥٣] **وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تَظُنّى غَيْرَهُ مِنّى بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ**

حقا وجعله جماعة كالرضى من الحذف لدليل . قال الروداني : وينبغى أن لا يختلف فى أنه الحق لظهور أن يسمع دليل على المفعول الأول وحال التخاطب دليل على الثانى . وما قيل لا دلالة فيه فى على الثانى قطعا مكابرة لمقتضى الذوق السليم ا هـ ومنهم من تخلص عن ذلك بحمل جعله من الحذف لغير دليل على أن المعنى من يسمع خبرا يحصل له خيلة أى ظن بتنزيله منزلة اللازم **(قوله وعن الأعلم الجواز فى أفعال الظن)** لكثرة السماع فيها ا هـ تصريح **(قوله تزعمون)** التقدير تزعمونهم شركائى أو تزعمون أنهم شركائى جريا على الأكثر من تعدى زعم إلى أن وصلتها ، ولا يرد أن الكلام فى حذف المفعولين لا فى حذف ما يسد مسدهما لأن ما يسد مسدهما بمنزلتهما **(قوله وتحسب)** جعل الواو بمعنى أو أبلغ فى المعنى قاله الروداني **(قوله ابن ملكون)** ضبطه بعضهم بضم الميم فحرره **(قوله هو خيرا)** هو ضمير فصل والمفعول الأول محذوف قدره الشارح فيما يأتى ما يبخلون ويصح تقديره بخلهم **(قوله بالياء آخر الحروف)** أما على قراءة الفوقية فالفعل استوفى مفعوليه مع تقدير مضاف أى ولا تحسبنّ بخل الذين يبخلون إلخ **(قوله ولقد نزلت إلخ)** كون البيت منه مبنى على أن منى متعلق بنزلت وهو الظاهر ، أما على أنه مفعول ثان لتظن أى فلا تظنى غيره كائنا منى فليس منه فقول الشارح أى لا

---

[٣٥٢] قاله كميت بن زيد الأسدى وهو من الطويل . الباء تتعلق بترى وأى للاستفهام والضمير فى حبهم يرجع إلى أهل البيت ، لأن البيت من قصيدة مدحهم ، والشاعر كان يتغالى فى محبتهم جدا ، والشاهد فى وتحسب حيث حذف منه مفعولاه والتقدير وتحسبه عارا على . وهذا بلا خلاف عند قيام القرينة .

[٣٥٣] قاله عنترة العبسى من قصيدته المشهورة من الكامل ، أراد أنت عندى بمنزلة المحب المكرم فلا تظنى غير ذلك الواو للقسم واللام للتأكيد وقد للتحقيق . والخطاب فى نزلت لمحبوبته ، فلا تظنى جواب القسم معترض بين الجار ومتعلقه . وغيره مفعول أول لتظنى والثانى محذوف أى واقعا أو نحوه . وفيه الشاهد حيث حذفه للاختصار دون الاقتصار وهو جائز عند الجمهور خلافا لابن ملكون . والمحب بفتح الحاء بمعنى المحبوب أخرجه على أصله . ويروى الأكرم موضع المكرم وهو لتفضيل المفعول دل عليه المكرم .

أى فلا تظنى غيره واقعًا مني (وَكَتَظُنُّ) عملًا ومعنى (اَجْعَلْ) جوازًا (تَقُولُ) مضارع قال المبدوء بتاء الخطاب ، فانصب به مفعولين (إنْ وَلِى * مُسْتَفْهَمًا بِهِ) من حرف أو اسم (وَلَمْ يَنْفَصِلِ) عنه (بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ) وهو الجار والمجرور (أَوْ عَمَلْ) أى معمول (وإِنْ بِبَعْضِ ذِى) المذكورات (فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ) فمن ذلك حيث لا فصل قوله :

[٣٥٤] عَلَامَ تَقُولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عَاتِقِى إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعَنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ

تظنى غيره واقعا منى موهم خلاف المراد والتاء مكسورة كما فى التصريح ولعل ضمير غيره للنزول المفهوم من نزلت . والمحب المكرم بوزن اسم المفعول فيهما كما فى التصريح **(قوله وكتظن)** مفعول ثان لا جعل ومفعول ثان لا جعل ومفعول الأول تقول **(قوله عملا ومعنى)** أى عند الجمهور وقيل عملا فقط وتظهر ثمرة الخلاف كما بحثه صاحب التصريح فى الالغاء والتعليق فيجريان فيه على الأول دون الثانى **(قوله جوازا)** فلذا تجوز الحكاية مع استيفاء الشروط الآتية لكن إذا حكى به كان بمعنى التلفظ كما فى الرودانى **(قوله مضارع قال)** وألحق به السيرافى . قلت بالخطاب والكوفيون قل بالأمر كما فى التصريح **(قوله بتاء الخطاب)** أى لا بقيد الإفراد والتذكير . دمامينى **(قوله مستفهما به)** أى عن الفعل أو عن غيره مما يتعلق به كما فى الدمامينى وغيره وإن اقتضى كلام بعضهم كالمصرح اشتراط كون الاستفهام عن الفعل فالثانى نحو علام تقول البيت فإن الاستفهام عن سبب القول لا عن القول ونحو : * **متى تقول القلص الرواسما** * البيت فإن متى ظرف ليدنين **(قوله أى معمول)** المراد به ما يعم المفعولين معا نحو أزيدا قائما تقول ومعمول نحو أهندا تقول زيدا ضاربا ، والمعمول غير المفعول كالحال نحو أراكبا تقول زيدا آتيا أفاده سم **(قوله وإن ببعض ذى)** أى منفردا أو مجتمعا مع أحد أخويه أو معهما فالفصل بكلها كالفصل ببعضها على ما بحثه سم ، قال لأن الأصل فى ضم الجائز إلى الجائز الجواز ، قال يس : والأقرب أنه احتراز عن الفصل بكلها ، قال : ويشهد له النهى عن تتبع الرخص فى الشرعيات وعلى هذا يندفع أن قوله وإن ببعض ذى إلخ حشو لأنه لم يفد زيادة على ما قبله **(قوله علام تقول إلخ)** ما استفهامية حذفت ألفها لدخول الجار عليها وأطعن بضم العين وفتحها يدل عليه قول القاموس طعنه بالرمح كمنعه ونصره طعنا ضربه ووخزه اهـ قيل والطعن فى السن من باب منع وفى المصباح :

[٣٥٤] قاله عمرو بن معد يكرب المذحجى الصحابى رضى الله عنه ، وهو من قصيدة من الطويل . وأصل علام على ما وما للاستفهام فلما اتصل به حرف الجر حذفت الألف منه . والشاهد فى تقول حيث نصب مفعولين لأنه بمعنى تظن أحدهما الرمح والآخر الجملة أعنى قوله يثقل عاتقى من الأثقال . والمعنى بأى حجة أحمل السلاح إذا لم أقاتل عند كر الخيل ، ويجوز فى الرمح الرفع على الابتداء وخبره يثقل على أن يكون تقول على بابه وإذا ظرف لقوله يثقل ، وإذا الخيل ظرف لقوله لم أطعن ، والجملتان بعد إذا فى الموضعين اسميتان فى الصورة فعليتان فى التقدير ، إذ أصلهما إذا لم أطعن أنا وإذا كرت الخيل فحذف الفعل لدلالة الثانى عليه .

وقوله :

[٣٥٥] مَتَى تَقُولُ الْقُلُصَ الرَّوَاسِمَا يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

ومنه – مع الفصل بالظرف – قوله :

[٣٥٦] أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَمْلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتُومَا

ومنه – مع الفصل بالعمول – قوله :

[٣٥٧] أَجُهَّالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا

فإن فقد شرط من هذه الأربعة تعين رفع الجزءين على الحكاية نحو قال زيد عمرو

طعنه بالرمح ضربه وطعن فى المفازة ذهب وفى السن كبر وفى الأمر أخذ فيه ودخل وطعن فيه بالقول وعليه طعنا وطعانا قدح وعاب وباب الكل نصر ، وجاء الأخير من باب منع فى لغة وأجاز الفراء فتح عين المضارع فى الكل لمكان حرف الحلق ا هـ بالمعنى ، وإذا الأولى ظرف ليثقل والثانية ظرف للم أطعن والمعنى بأىّ حجة أحمل السلاح إذا لم أقاتل عند كرّ الخيل **(قوله القلص)** بضمتين جمع قلوص الناقة الشابة ، الرواسم جمع راسمة من الرسم وهو التأثير فى الأرض لشدة الوطء فى القاموس **(قوله أبعد بعد إلخ)** هذا مثال الفصل بالظرف الزمانى ومثل الفصل بالظرف المكانى أعندى تقول زيدا جالسا **(قوله شملى)** مصدرشملهم الأمر كفرحونصر شملا وشمولا إذا عمهم كما فى القاموس . وفى شواهد العينى هو الاجتماع . وفى المصباح : جمع الله شملهم أى ما تفرق من أمرهم ، وفرق شملهم أى ما اجتمع من أمرهم **(قوله وأأنت تقول زيد منطلق)** إنما يتعين فيه الرفع إذا جعل فاعل محذوف يفسره

---

[٣٥٥] قاله هدبة بن خشرم العذرى . الشاهد فى تقول حيث نصب مفعولين لأنه بمعنى تظن : أحدهما القلص جمع قلوص وهى الشابة من النوق ، والرواسم صفته جمع راسمة من الرسيم نوع من سير الإبل والآخر يحملن ، ويروى متى تظن فلا شاهد فيه . ويقال الصواب أم خازما لقصة هذا ذكرناها فى الأصل .

[٣٥٦] هو من البسيط . الهمزة للاستفهام ، وبعد نصب على الظرف ، والعامل فيه تقول وبعد بضم الباء مجرور بالإضافة . وبينهما جناس محرف والشاهد فى تقول حيث نصب المفعولين وهما الدار جامعة وكذا تقول الثانى نصب البعد محتوما وشملى معمول لجامعة وهو الاجتماع ، يقال جمع الله شمله إذا دعا له بتأليف .

[٣٥٧] قاله كميت بن زيد الأسدى ، وهو من قصيدة من الوافر يمدح بها مضر على أهل اليمن والهمزة للاستفهام . وتقول بمعنى تظن وهو الشاهد ، وجهالا جمع جاهل مفعوله الثانى . وبنى لؤى مفعوله الأول . وأراد بهم قريشا . والمعنى أتظن بنى لؤى جهالا أم متجاهلين حين استعالوا أهل اليمن على أعمالهم وآثروهم على المضريين مع فضلهم عليهم ، والمتجاهل الذى يرى من نفسه الجهل وليس به . ولعمر أبيك معترض بين المعطوف والمعطوف عليه ، وخبره محذوف أى قسمى وأم معادلة للهمزة والألف للاشباع .

منطلق ، ويقول زيد عمرو منطلق ، وأنت تقول زيد منطلق ، وأأنت تقول زيد منطلق .

(تنبيه) : زاد السهيلى شرطًا آخر وهو أن لا يتعدى باللام نحو أتقول لزيد عمرو منطلق . وزاد فى التسهيل أن يكون حاضرًا . وفى شرحه أن يكون مقصودًا به الحال . هذا كله فى غير لغة سليم **(وَأُجْرِىَ ٱلْقَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقَاً)** أى ولو مع فقد الشروط المذكورة **(عِنْدَ سُلَيْمٍ نحو قُلْ ذا مُشْفِقَاً)** وقوله :

[٣٥٨] **قَالَتْ - وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينَاً هَـذَا لَعَمْـرُ ٱللهِ إِسْرَائِيْنَـا**

المذكور جاز العمل اتفاقا لتوفر الشروط كذا فى التوضيح . واستشكله فى التصريح بما نقله عن الموضح فى الحواشى من أن الحكم إنما هو للمذكور وأما المضمر فلا عمل له إلا فى الاسم المشتغل عن خاصة والعمل فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام لكن هذا غير متفق عليه فقد صرح بعضهم بأن الحكم للمضمر وذكر الظاهر لمجرد التفسير **(قوله باللام)** لأنها تبعده من الظن **(قوله أن يكون حاضرا)** وعليه فيشترط فى الاستفهام أن لا يكون بهل لأنها تخصص المضارع بالاستقبال والذى عليه الأكثر عدم اشتراط الحضور فالاستفهام على إطلاقه ، واستدل لما عليه الأكثر بنحو قوله : * **فمتى تقول الدار تجمعنا** * بنصب الدار على أنه المفعول الأول وتجمعنا فى موضع الثانى فقد عمل تقول مع استقباله لأن متى ظرف مستقبل متعلق به . وبحث فيه الموضح والدمامينى وغيرهما بأنا لا نسلم علق متى بتقول بل هى متعلقة بتجمعنا فالمستقبل هو الجمع وأما الظن فحال وكون الاستفهام عن القول غير شرط كما مر حتى يتوجه نظر الشيخ خالد بأن الفعل على هذا البحث ليس هو المسئول عنه . قال الدمامينى : فإن قيل المسئول عنه هو ما يلى أداة الاستفهام فالجواب أن ذلك فى الهمزة وأم وهل على ما فيه لأنها أحرف لا موضع لها من الإعراب فأما الأسماء فانها ترتبط بعواملها أو معمولاتها فذلك هو المسئول عنه **(قوله وفى شرحه أن يكون إلخ)** ظاهر العبارة أن هذا شرط آخر غير ما ذكره فى التسهيل وليس كذلك بل هو تفسير له فيؤول كلام الشارح بأن المعنى وفسره فى شرحه بأن يكون إلخ **(قوله وأجرى القول كظن مطلقا * عند سليم)** وهل يعلمونه باقيا على معناه أو لا يعلمونه حتى يضمنوه معنى الظن ؟ قولان اختار ثانيهما ابن جنى ، وعلى الأول الأعلم وابن خروف وصاحب البسيط ، واستدلوا بقوله قالت وكنت إلخ ا هـ سم ، ووجه الاستدلال أنه ليس المعنى على الظن لأن

---

[٣٥٨] قاله إعرابى صاد ضبا وأتى به إلى امرأته فقالت له هذا ــ وأشارت إليه ــ لعمر الله إسرائين : أى ما مسخ من بنى إسرائيل . وإسرائين بالنون لغة فى بنى إسرائيل باللام ومعناه عبد الله . وقيل سمى يعقوب عليه السلام إسرائيل لأنه لما هرب من أخيه عيصو كان يسرى بالليل ويكمن بالنهار . الشاهد فى قالت . حيث نصب مفعولين لأنه بمعنى ظننت على لغة سليم . أحدهما هذا والآخر إسرائينا . وفيه حذف تقديره هذا ممسوخ إسرائين أى بنى إسرائيل ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وأشبعت حركة النون بالألف . ولعمر الله معترض بينهما وهو مبتدأ وخبره محذوف أى لعمر الله يمينى أو قسمى . وكذا قوله وكنت رجلا معترض بين القول ومعموليه . والفطين من الفطنة وهو الذكاء والفهم الجيد .

(تنبيه): على هذه اللغة تفتح أن بعد قلت وشبهه . ومنه قوله :

[٣٥٩] إِذَا قُلْتُ أَنِّي آيِبٌ أَهْلَ بَلْدَةٍ وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْهَجْرِ

(خاتمة): قد عرفت أن القول إنما ينصب المفعولين حيث تضمن معنى الظن ، وإلا فهو وفروعه مما يتعدى إلى واحد ، ومفعوله إما مفرد وهو على نوعين : مفرد فى معنى الجملة نحو قلت شعرًا وخطبة وحديثًا ، ومفرد يراد به مجرد اللفظ نحو : ﴿ **يقال له إبراهيم** ﴾ [الأنبياء : ٦٠] ، أى يطلق عليه هذا الاسم ، ولو كان مبنيًا للفاعل لنصب إبراهيم خلافًا لمن منع هذا النوع . وممن أجازه ابن خروف والزمخشرى . وإما جملة فتحكى

هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضبا فقالت هذا إسرائين لأنها تعتقد فى الضباب أنها من مسخ بنى إسرائيل قال ابن عصفور : ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون هذا مبتدأ وإسرائين على تقدير مضاف أى مسخ بنى إسرائين فحذف المضاف الذى هو الخبر وبقى المضاف إليه على جره بالفتحة لأنه غير منصرف للعلمية والعجمية لأنه لغة فى إسرائيل ا هـ تصريح **(قوله هذا)** إشارة إلى ضب صاده الأعرابى قائل هذا البيت والضمير فى قالت إلى امرأته إسرائينا أى من ممسوخ بنى إسرائين لغة فى إسرائيل ومعناه عبد الله **(قوله على هذه اللغة)** مقتضاه عدم الفتح على غير لغة سليم وأن أجرى القول مجرى الظن وهو المنقول عن الكوفيين لقوة إجرائه مجرى الظن عند سليم دون غيرهم ، والمنقول عن البصريين الفتح إذا أجرى مجرى الظن على لغة سليم وغيرها **(قوله تفتح أن)** أى جواز لما مر أن الحكاية جائزة حتى مع استيفاء الشروط ، وقوله وشبهه أى من بقية تصرفات القول **(قوله آيب أهل بلدة)** أى إلى أهل بلدة اسم فاعل من أبت إلى فاعل من أبت إلى بنى فلان أتيتهم ليلا كذا فى شواهد العينى . وفى القاموس أنه بمعنى رجع وضمير عنه يعود إلى الجمل ، والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد التحتية البرذعة . والهجر بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والأصل فتحها نصف النهار عند اشتداد الحر كما فى التصريح وغيره **(قوله حيث تضمن معنى الظن)** المناسب لقوله سابقا وكتظن عملا ومعنى أن يقول حيث كان بمعنى الظن لإيهام عبارته أن القول فى هذه الحالة مستعمل فى معناه الأصلى أيضا **(قوله وهو على نوعين)** بقى ثالث وهو المفرد الذى مدلوله لفظ نحو قلت كلمة إذا كنت تلفظت بلفظة زيد مثلا صرح به الرضى **(قوله لمن منع هذا النوع)** وجعل إبراهيم فى الآية منادى أو خبرا لمبتدأ محذوف **(قوله وإما جملة)** أى ملفوظ بجميع أجزائها أولا كما فى : ﴿ **قالوا سلاما قال سلام** ﴾ [الذاريات : ٢٥] ، أى سلمنا سلاما وعليكم سلام **(قوله فتحكى به)** يقتضى اعتبار كونها متلفظا بها قبل هذا الكلام وإلا لم يكن القول حكاية لها وهو كذلك وأما الحكاية به لما لم يتلفظ به قبل وكقول المصنف قال محمد

---

[٣٥٩] قاله الحطيئة جرول بن أوس . وهو من قصيدة من الطويل يمدح فيها بعيره وأوصافه التى ترغب فى الإبل . وإذا للشرط ، وقلت بمعنى ظننت ، ، وفيه الشاهد فلذلك جاءت أنى بالفتح وهو على لغة تسليم . وأهل بلدة كلام إضافى منصوب بآيب وأصله آيب إلى أهل بلدة ، يقال ابت إلى بنى فلان إذا أتيتهم ليلا **(قوله وضعت)** جواب إذا والباق بها بمعنى فى وكذا التى فى بالهجر ، وهو بفتح الهاء نصف النهار عند اشتداد الحر ، وأصله تحريك الجيم وسكنت للضرورية . والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء آخر الحروف وهى البرذعة، قاله أبو عبيد . ويقال هى التى توضع تحت البرذعة . والضمير فى بها يرجع إلى البلدة وفى عنه إلى بعيره الممدوح .

به فتكون فى موضع مفعوله . والله أعلم .

[أَعْلَمَ وَأَرَى]

(**إِلَى ثَلَاثَةٍ**) من المفاعيل (**رَأَى وَعَلِمَا**) المتعديين إلى مفعولين (**عَدَّوْ إِذَا**) دخلت عليهما همزة النقل و (**صَارَ أَرَى وَأَعْلَمَا**) لأن هذه الهمزة تدخل على الفعل الثلاثى فيتعدى بها إلى مفعول كان فاعلًا قبل ، فيصير متعديًا إن كان لازمًا ، نحو جلس زيد وأجلست زيدًا ، ويزاد مفعولًا إن كان متعديًا : نحو لبس زيد جبة ، وألبست زيدًا جبة ، ورأيت الحق

إلخ معلى طريق المجاز كما مر . واعلم أن الأصل فى الحكاية بالقول أن يحكى لفظ الجملة كما سمع وتجوز على المعنى بإجماع ، فإذا قال زيد عمرو منطلق فلك أن تقول قال زيد عمر ومنطلق أو المنطلق عمر وكذا فى الهمع . وقال الرضى : فلك أن تقول حكاية عمن قال زيد قائم قال فلان قام زيد وإذا قال زيد أنا قائم وقلت لعمرو أنت بخيل فلك أن تقول قال زيد أنا قائم وقلت لعمرو أنت بخيل رعاية للفظ المحكى وأن تقول قال زيد هو قائم وقلت لعمرو هو بخيل بالمعنى اعتبارا بحال الحكاية فإن زيدا وعمر فيه غائبان ا هـ وصرح صدر عبارته جواز تغيير الاسمية بالفعلية وهو ما رأيته بخط الشنوانى . والظاهر أن العكس كذلك قال فى الهمع وتحكى الجملة الملحونة بالمعنى فتقول فى قول زيد عمر وقائم بالجر قال زيد عمر وقائم بالرفع وهل تجوز حكايتها باللفظ قولان صحح ابن عصفور المنع قال : لأنهم إذا جوزوا المعنى فى المعربة فينبغى أن يلتزموه فى الملحونة ا هـ والوجه عند الجواز إذا كان قصد الحاكى حكاية اللحن (**قوله فى موضع مفعوله**) أى المفعول به عند الجمهور والمفعول المطلق النوعى عند غيرهم .

[اعلم وأرى]

كذا فى نسخ وفى نسخ أخرى أرى وأعلم ووجهت هذه بأن فيها موافقة الترجمة لما بعدها فى الترتيب ووجهت الأولى بأن المخالفة ليتعادل كل من أرى إذ لا مزية لإحداهما على الأخرى فليست إحداهما تابعة فى العمل للأخرى فليست إحدى النسختين أحسن كما زعمه يس وتبعه البعض . وأصل أرى أرأى قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها (**قوله رأى**) ولو حلمية نحو : ﴿ **إذ يريكهم الله فى منامك قليلا ولو أراكهم كثيرا**) [الأنفال : ٤٣] (**قوله على الفعل الثلاثى**) قيد بذلك لأن غير الثلاثى لا تدخل عليه همزة النقل (**قوله إن كان متعديا**) أى لواحد أو اثنين بقرينة التمثيل (**قوله وما حقق**) قدر المتعلق حقق دون كان أو استقر مثلا لأنه يشعر به قول المصنف للثان والثالث أيضا حققا (**قوله مطلقا**) حال من ضمير حقق متعلق قوله

غالبًا ، وأرانى الله الحق غالبًا ، وعلمت الصدق نافعًا ، وأعلمنى الله الصدق نافعًا (**وَمَا**) حقق (**لِمَفْعُولَى عَلِمْتُ**) ورأيت الأحكام (**مُطْلَقاً * لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ**) من مفاعيل أعلم وأرى (**أَيْضاً حُقِّقَا**) فيجوز حذفهما معا اختصارًا إجماعًا ، وفى حذف أحدهما اختصارًا ما سبق . ويمتنع حذف أحدهما اقتصارًا إجماعًا ، وفى حذفهما معًا اقتصارًا الخلف السابق . ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما نحو عمرو وأعلمت زيدًا قائم ومنه البركة أعلمنا الله مع الأكابر . وقوله :

[٣٦٠] **وَأَنْتَ أَرَانِي اللهُ أَمْنَعُ عَاصِمٍ وَأَرْأَفُ مُسْتَكْفَى وَأَسْمَحُ وَاهِبِ**

وكذلك يعلق الفعل عنهما نحو : أعلمت زيدًا لعمرو قائم ، وأريت خالدًا لبكر منطلق . وأما المفعول الأول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ولا إلغاؤه . ويجوز حذفه اختصارًا واقتصارًا (**وَإِنْ تَعَدَّيَا**) أى رأى وعلم (**لِوَاحِدٍ بِلَا هَمْزٍ**) بأن كانت رأى بصرية وعلم عرفانية (**فَلِاثْنَيْنِ**

لمفعولى أو حققا متعلق قوله للثان والثالث ، أو صفة مطلق أو تحقيقا مطلقا أى عن التقييد بحكم بخصوصه من الأحكام المتقدمة ويحتمل على جعله بحققا متعلق قوله للثان والثالث أن الإطلاق عن التقييد ببعض الأحوال كبناء أعلم ونحوه للمجهول على من اشترطه لجواز الإلغاء والتعليق فى هذا الباب ليكون بمنزلة ظننت لفظا فى طلب مفعولين (**قوله للثان والثالث**) أى لأن أصلهما المبتدأ والخبر كمفعولى علمت ورأيت (**قوله فيجوز حذفهما معا**) أى مع ذكر الأول أو حذفه بل يجوز حذف الثلاثة ولو اقتصارا ففى التصريح أما حذف الثلاثة فالصواب كما قال الناظم : جوازه مطلقا لحصول الفائدة إذا الاعلام قد يخلو عنه الشخص فلا يكون كحذف مفعولى ظننت وحينئذ فالمتن مخصوص بغير الحذف (**قوله وفى حذف أحدهما اختصارا ما سبق**) أى من الخلاف ووجه القول بالمنع ما فى حذف أحدهما من الاقتصار على ما هو كجزء الكلمة كما أوضحناه فى الباب السابق (**قوله وفى حذفهما معا إلخ**) قال شم : قضيته أن المانع هناك مانع هنا وهو غير لازم لحصول الفائدة هنا بذكر الأول بخلافه هناك على أن الفائدة تحصل بدون ذكر الأول أيضا كما علمت مما مر على ابن مالك (**قوله وأنت أرانى الله إلخ**) الأصل أرانى إياك أمنع عاصم فلما قدم المفعول فلما قدم المفعول الثانى أبدل بضمير الرفع وجعل مبتدأ ، والعاصم الحافظ (**قوله مستكفى**) بفتح الفاء كما فى العينى أى مطلوبا منه الكفاية (**قوله ويجوز حذفه**) أى مع حذفهما أو ذكرهما وكذا مع حذف أحدهما فقط اختصارا على الخلاف (**قوله فلاثنين به توصلا**)

[شواهد أعلم وأرى]

[٣٦٠] هو من الطويل . وأنت مبتدأ . وامنع عاصم خبره . وافعل فى المواضع الثلاثة للتفضيل . والشاهد فى أرانى الله حيث ألغى عمل أرى الذى يستدعى ثلاثة مفاعيل بتوسطه بين مفعوليه . ومستكفى اسم مفعول من استكفيته الشىء فكفانيه . والرأفة الشفقة والحنو . والسماحة الجود والكرم .

بِهِ) أى بالهمزة **(تُوُصِّلَا)** لما عرفت ، فتقول أريت زيدًا الهلال ، وأعلمته الخبر **(وَالثَّانِ مِنْهُمَا)** أى من هذين المفعولين **(كَثَانِي اثْنَيْ)** مفعولى **(كَسَا)** وبابه من كل فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر نحو كسوت زيدًا جبة وأعطيته درهمًا **(فَهْوَ)** أى الثانى من هذين المفعولين **(بِهِ)** أى الثانى من مفعولى باب كسا **(فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا)** أى ذو اقتداء ، فيمتنع أن يخبر به عن الأول ، ويجوز الاقتصار عليه وعلى الأول ويمتنع الإلغاء . نعم يستثنى من إطلاقه التعليق ، فإن أعلم وأرى هذين يعلقان عن الثانى لأن أعلم قلبية وأرى إن كانت بصرية فهى ملحقة بالقلبية فى ذلك ومن تعليق أرى عن الثانى قوله تعالى : ﴿ **ربّ أرنى كيف تحيى الموتى** ﴾ [البقرة : ٢٦٠] **(وَكَأَرَى السَّابِقِ)**

اعترض بأن المسموع تعدية علم بمعنى عرف إلى اثنين بالتضعيف نحو : ﴿ **وعلم آدم الأسماء كلها** ﴾ [البقرة : ٣١] ، لا بالهمزة . وأجيب بأن فى كلام الشاطبى دلالة على سماع تعديتها بالهمزة إلى اثنين ، ولو سلم عدم السماع فالقياس على نحو ألبست زيدا جبة جائز . وتوصلا إما ماض مبنى للمجهول أو فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة المنقلبة ألفا للوقف ويرجح هذا وجود الفاء بدون احتياج إلى تقدير قد عقبها بخلاف الأول **(قوله لما عرفت)** أى فى أول الباب **(قوله اثنى مفعولى)** الإضافة بيانية **(قوله فهو به إلخ)** أتى به دفعا لما قد يتوهم من أن التشبيه فى بعض الأحكام فقط لكن لو قال بدل هذا الشطر : * **ومن يعلق ههنا فما أسا** * لكان أحسن كما ستعرفه **(قوله فى كل حكم ذو ائْتِسَا)** منه عدم صحة كونه جملة كالمشبه به وكأن هذا حكمة اقتصار الناظم على الثانى لأنه لو شبه المفعولين بمفعولى كسا لتوهم أنه من تشبيه المجموع بالجميع وأنه فى غير امتناع كون الثانى جملة بدليل أن الأول لا يكون جملة قاله سم **(قوله ويجوز الاقتصار عليه وعلى الأول)** ويجوز حذفهما معا كما فى التصريح وغيره **(قوله ويمتنع الإلغاء)** تقول زيدا الهلال أريت وزيدا الكتابة أعلمت بالإعمال وجوبا ، كما تقول زيدا درهما أعطيت . وإنما امتنع الإلغاء لامتناع الأخبار بالثانى عن الأول **(قوله ومن تعليق أرى عن الثانى)** أى بناء على أن الرؤية هنا بصرية وهو الظاهر ، وقيل علمية فلا شاهد فيها لما نحن بصدده وفى التمثيل بالآية لتعليق الفعل بحث لاحتمال أن تكون كيف بمعنى الكيفية لأن كيف تستعمل اسما معربا مجردا عن الاستفهام بمعنى كيفية كما قيل فى قوله تعالى : ﴿ **ألم تر كيف فعل ربك** ﴾ [الفجر : ٦] ، ويكون مضافا إلى الفعل بعده بتأويله بالمصدر كما فى يوم ينفع فالمعنى أرنى كيفية إحيائك الموتى ، فظهر أن أرنى كيفية إحيائك تفسير لكيف برديفه لا تأويله بالمصدر وإن سبك جملة تحيى بإحياء لكونها مضافا إليها أفاده الروداني وتقرير المصرح وتبعه غير واحد كالبعض البحث بأن جملة كيف تحيى الموتى

المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل فيما عرفت من الأحكام (نبَّا) و (أُخبَرَا) و (حَدَّثَ) و (أَنْبَأَ) و (كَذَاكَ خَبَّرَا) لتضمنها معناه كقوله :

[٣٦١] نُبِّئْتُ زُرْعَةَ والسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا يُهْدِى إلَىَّ غَرَائِبَ الأشْعَارِ

وكقوله :

[٣٦٢] وَمَا عَلَيْكِ إذَا أُخبِرْتِنِى دَنِفاً وَغَابَ بَعْلُكِ يَوْمَاً أَنْ تَعُودِيْنِى

يحتمل كونها فى تأويل مصدر مفعول أرنى أى أرنى كيفية إحيائك الموتى كما قال الكوفيون وابن مالك فى قوله تعالى : ﴿ وتبين لكم كيف فعلنا بهم ﴾ [إبراهيم : ٤٥] ، أن التقدير كيفية فعلنا بهم فليست الآية من باب التعليق يرد عليه أن الكيفية ليست مصدرًا **(قوله نبا وأخبرا إلخ)** قال شيخ الإسلام : اعلم أن نبأ وأنبأ وحدث وأخبر وخبر لم تقع تعديتها إلى ثلاثة مفاعيل فى كلام العرب إلا وهى مبنية للمفعول ا هـ وقد وقع فى القرآن تعدية نبأ مبنية للفاعل إليها واحد صريح واثنين سد مسدهما إن المكسورة المعلقة باللام ومعمولاها فى قوله تعالى : ﴿ ينبئكم إذا مزقتم ﴾ [سبأ : ٧] ، الآية إلا أن يقال مراد شيخ الإسلام ثلاثة مفاعيل صريحة ، وفى الدمامينى من ألحق هذه الأفعال بأعلم ليس قائلا بأن الهمزة والتضعيف فيها للنقل إذ لم يثبت فى لسانهم ما ينقل عنه ما ذكر وإنما هو من باب التضمين أى تضمينها معنى أعلم ، وفى قول الشارح لتضمنها معناه إشارة إلى ذلك ، وفى التصريح عن الناظم أن أولى من اعتبار التضمين حمل الثانى على نزع الخافض والثالث على الحال وعندى فيه نظر إذا الحال قيد فى عاملها على معنى فى فيكون التقدير أخبرت زيدا بعمر وفى حال كونه قائما فيعطى الكلام تقييد الإخبار بحال قيام عمرو ولا يعطى ما الخبر به من أحوال عمرو مع أن هذا هو المطلوب دون ذلك وانظر ما المانع من كون الهمزة والتضعيف للنقل عن فعل مقدر فإن له نظائر كثيرة فاعرفه **(قوله نبئت زرعة إلخ)** التاء نائب فاعل وهى المفعول الأول وزرعة مفعول ثان وجملة يهدى إلى إلخ مفعول ثالث وجملة والسفاهة كاسمها أى قبيحة اعتراضية عرض الشاعر فيها بذم زرعة الذى كان يسفه عليه فى أشعاره **(قوله وما عليك إلخ)** ما للاستفهام الإنكارى أى أىّ شىء عليك وقوله أن تعودينى أى فى أن تعودينى متعلق بما

---

[٣٦١] قاله النابغة الذبيانى من قصيدة من الكامل يهجو بها زرعة بن عمرو بن خويلد . الشاهد فى قوله نبئت حيث اقتضى ثلاثة مفاعيل : الأول التاء التى نابت عن الفاعل أى أخبرت . والثانى زرعة . والثالث يهدى إلى **(قوله والسفاهة)** مبتدأ وكاسمها خبره اعترض بين المفعولين . أراد السفاهة كاسمها قبيح فكذلك المسمى بهذا الاسم قبيح لأن السفه كما ينكر فعله ينكر اسمه . وغرائب الأشعار كلام إضافى مفعول يهدى .

[٣٦٢] وبعده : وَتَجْعَلِى نُطْفَةً فِى الْقَعْبِ بَارِدَةً وَتَغْمِسِى فَاكِ فِيهَا ثُمَّ تَسْقِيْنِى

قالهما رجل من بنى كلاب . وهما من البسيط . وما بمعنى ليس أى ليس بأس عليك . وقيل ما استفهام مبتدأ وعليك خبره وإذا متعلقة به . والشاهد فى أخبرتنى حيث نصب ثلاثة مفاعيل التاء والضمير المنصوب . ودنفا وهو بفتح الدال وكسر النون وفى آخره فاء صفة مشبهة من الدنف بفتحتين وهو المرض الملازم . وغاب بعلك حال ويوما ظرف لأخبرتنى **(قوله إن تعودينى)** أى بأن تعودينى والباء تتعلق بخبر ما وإن مصدرية والمعنى ليس عليك بسبب عيادتك إياى بأس وقت غياب بعلك أى زوجك .

وكقوله :

[٣٦٣] أَوْ مُنِعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُد دِثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ ؟

وكقوله :

[٣٦٤] وَأُنْبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنْ

وكقوله :

[٣٦٥] وَخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمَصْرَ أَعُودُهَا

(تنبيه) : دخول همزة النقل وصوغ الفعل للمفعول متقابلان بالنسبة إلى ما ينشأ عنهما ، فدخول الهمزة على الفعل يجعله متعديًا إلى مفعول لم يكن متعديًا إليه بدونها ، وصوغه للمفعول يجعله قاصرًا عن مفعول كان متعديًا إليه قبل الصوغ ، فالذى لا يتعدى إن دخلته همزة النقل تعدى إلى واحد ، والمتعدى إلى ثلاثة إذا صغته للمفعول صار متعديًا إلى اثنين ، وذو الاثنين يصير متعديًا إلى واحد ، وذو الواحد يصير غير متعد ،

تعلق به عليك . وقول البعض أن تعودينى مفعول لعليك فاسد **(قوله ما تسألون)** بالبناء للمجهول كما قاله شيخنا **(قوله ولم أبله)** أى أجر به كما زعموا أى بلوا كالبلو الذى زعموه **(قوله سوداء الغميم)** سوداء لقب امرأة كانت تنزل بموضع من بلاد غطفان يسمى الغميم بفتح الغين المعجمة واسمها ليلى . وقوله بمصر صفة لأهلى أى الكائنين بمصر وجملة أعودها حال من تاء فأقبلت **(قوله فالذى لا يتعدى إلخ)** تفريع على قوله فدخول الهمزة إلخ ولم يقل والذى يتعدى إلى واحد إن دخلته همزة النقل تعدى إلى اثنين والذى يتعدى إلى اثنين إن دخلته همزة النقل تعدى إلى ثلاثة لتقدم ذلك أول الباب وإنما ذكر القسم الأول مع تقدمه هناك أيضا توطئة لقوله والمتعدى إلى ثلاثة إلخ

---

[٣٦٣] قاله الحارث بن حلزة اليشكرى . وهو من قصيدته المشهورة من الخفيف **(قوله أو منعتم)** عطف على قوله أو سكتم فى البيت السابق . والمعنى أو منعتم ما تسألون من النصفة فيما بيننا وبينكم فلأى شىء كان ذلك منكم مع ما تعرفون من عزنا وامتناعنا وما موصولة . وتسألون مجهول صلتها والعائد محذوف أى تسألونه . ومن استفهام فى معنى النفى كما فى قوله تعالى : ﴿ **ومن يغفر الذنوب إلا الله** ﴾[آل عمران : ١٣٥] والشاهد فى حدثتموه حيث نصب ثلاثة مفاعيل : الضمير المرفوع الذى ناب عن الفاعل والضمير المنصوب والجملة أعنى قوله له علينا العلاء . والمعنى فمن بلغكم إنه اعتلانا أو قهرنا فى قديم الدهر فتطمعون فى ذلك منا ، ولا يجوز أن يكون حالا لأنها هى المحدث بها .

[٣٦٤] قاله الأعشى بن ميمون بن قيس من قصيدة طويلة من المتقارب يمدح بها قيس بن معدى كرب الشاهد فى أنبئت حيث نصب ثلاثة مفاعيل التاء وقيسًا وخير أهل اليمن **(قوله ولم أبله)** حال أى لم أختبره من بلوته إذا جربته واختبرته **(قوله كما زعموا)** صفة لمصدر محذوف أى لم أبله بلوا مثل الذى زعموا أى قالوا . وما موصولة والعائد محذوف أى كما زعموا فيه . ويجوز أن تكون مصدرية أى كزعمهم فيه أنه من خير أهل اليمن .

[٣٦٥] قاله العوام بن عقبة بن كعب بن زهير . وهو من قصيدة من الطويل ، والشاهد فى خبرت حيث نصب ثلاثة مفاعيل : التاء وسوداء الغميم بالغين المعجمة وهى امرأة كانت تنزل الغميم من بلاد غطفان وكان عقبة بن كعب تشبب بها ثم علقها بعده ابنه العوام بن عقبة ، فخرج إلى مصر فى ميرة فبلغه أنها مريضة فترك ميرته وكر نحوها ، وأنشأ يقول البيت . ومنها : =

فإن كان المصوغ للمفعول من باب أعلم لحق بباب ظن ، وإن كان من باب ظن لحق بباب كان ، وكالمصوغ للمفعول فى ذلك المطاوع[1] ا هـ .

(خاتمة) : أجاز الأخفش أن يعامل غير علم ورأى من أخواتهما القلبية الثنائية معاملتهما فى النقل إلى ثلاثة بالهمزة ، فيقال على مذهبه أظننت زيدًا عمرًا فاضلًا ؟ وكذلك أحسبت وأخلت وأزعمت . ومذهبه فى ذلك ضعيف لأن المتعدى بالهمزة فرع من المتعدى بالتجرد وليس فى الأفعال متعدّ بالتجرد إلى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة وكان مقتضى هذا أن لا ينقل علم ورأى إلى ثلاثة لكن ورد السماع بنقلهما فقبل ، ووجب أن لا يقاسَ عليهما ولا يستعمل استعمالهما إلا ما سمع ، ولو ساغ القياس على علم أو رأى لجاز أن يقال ألبست زيدًا عمرًا ثوبًا ، وهذا لا يجوز إجماعًا ، والله أعلم .

[الفَاعِلُ]

(ٱلْفاعِلُ) فى عرف النحاة هو الاسم **(ٱلَّذِى)** أسند إليه فعل تام أصلى الصيغة أو مؤول به

(قوله لحق بباب ظن) أى فى التعدى إلى اثنين لا فى سائر الأحكام كما هو ظاهر فلا يقال المفعولان فى باب ظن لا يجوز حذفهما اقتصارا لعدم الفائدة كما تقدم بخلافه هنا **(قوله المطاوع)** هو الدال على أثر فاعل فعل آخر ككسرته فانكسر فمطاوع المتعدى إلى ثلاثة متعد إلى اثنين كأعلمته الصدق نافعا فعلمه نافعا ، ومطاوع المتعدى إلى اثنين متعد إلى واحد كعلمته الحساب فتعلمه ، ومطاوع المتعدى إلى واحد لازم ككسرته فانكسر **(قوله الثنائية)** أى التعدية إلى اثنين أما غير الثنائية من القلبية كفهم وحزن فلا يعمل معاملة علم ورأى فى النقل إلى ثلاثة بالهمزة اتفاقا وإن كان منه ما ينقل بها إلى اثنين كفهم وإلى واحد كحزن **(قوله بالتجرد)** أى من الهمزة والتضعيف **(قوله فيحمل)** أى يقاس بالنصب فى جواب النفى **(قوله ووجب أن لا يقاس عليهما)** لأن الخارج عن القياس لا يقاس عليه **(قوله لجاز أن يقال ألبست إلخ)** فيه أن نحو ما ذكر لا يجوز ولو جوّزنا القياس على أعلم وأرى لأن لبس متعد لواحد فالهمزة إنما تعديه إلى الثانى فقط فكان الأولى أن يقول لجاز أن يقال أكسوت زيدا عمرا جبة .

[الفاعل]

(قوله فى عرف النحاة) وأما فى اللغة فمن أوجد الفعل **(قوله أسند إليه فعل)** أى على وجه الإثبات أو النفى أو التعليق أو الإنشاء فدخل الفاعل فى لم يضرب زيد وإن ضرب زيد وهل قام زيد والمتبادر من الإسناد أصالة فخرج من التوابع البدل والمعطوف بالحرف لأن الإسناد فيهما تبعى . قال يس : على أنا لا نسلم الإسناد فى البدل بناء على أن عامله مقدر من جنس الأول . قال شيخنا : أى فالمذكور لم يسند إليه أصلا وكلاما فيه لا فى المقدر ا هـ .

= فَيَا لَيْتَ شِعْرِى هَلْ تَغَيَّر بَعْدَنَا مَلَاحَةُ عَيْنَيْهَا أَمِ اغْبَرَّ جِيدُهَا

ويروى سوداء القلوب وهو لقبها ، واسمها ليلى . والثالث مريضة **(قوله بمصر)** صفة لقوله أهلى ، وأعودها جملة وقعت حالا .

---

(١) والفعل المطاوع هو الذى يتعدى إلى واحد لازم أو إلى اثنين فتقول : علمته نتعلم . فهذا مطاوع فتعدى لواحد لازم . أما المتعدى لاثنين نقول : أعلمته العلم نافعًا نعلمه نافعًا . والمطاوعة هى حصول الأثر من الأول للثانى .

(**كَمَرْفُوعَىْ**) الفعل والصفة من قولك (**أَتَى * زَيْدٌ مُنِيْرَاً وَجْهُهُ نِعْمَ ٱلْفَتَى**) فكل من زيد والفتى فاعل لأنه أسند إليه فعل تام أصلى الصيغة ، إلا أن الأول متصرف والثانى جامد ، ووجهه فاعل لأنه أسند إليه مؤوَّل بالفعل المذكور وهو منيرًا : فالذى أسند إليه فعل يشمل الاسم الصريح كما مثل والمؤوَّل به نحو : ﴿ **أو لم يكفهم أنا أنزلنا** ﴾ [العنكبوت : ٥١]

وأما بقية التوابع فلا إسناد فيها والمراد الإسناد ولو غير تام فيدخل فاعل المصدر وفاعل اسم الفاعل (**قوله تام**) قال الشيخ فى شرحه على التوضيح : لا حاجة إلى هذا القيد لأن المخرج به وهو اسم كان خرج بقيد أسند إليه فعل لأن اسم كان لم يسند إليه كان لأن معناه ليس منسوبا إليه وإنما هو منسوب إلى مضمون الجملة ا هـ وفيه نظر يعلم مما قدمناه فى باب كان وأخواتها (**قوله أصلى الصيغة**) المراد بأصالتها عدم تحويلها إلى صيغة ما لم يسم فاعله لا عدم التصرف فيها مطلقا حتى يعترض بخروج فاعل نعم وفاعل شهد بفتح فسكون أو بكسر فسكون أو بكسرتين لأن الفعل فيهما ليس أصلى الصيغة لأن الصيغة الأصلية بفتح فكسر ، نعم لو قال على طريقة فعل لكان أوضح والصيغة كما قال اللقانى كيفية تعرض لحروف الكلمة باعتبار حركتها وسكناتها وتقدم بعضها على بعض (**قوله أو مؤوّل به**) أى الفعل كما مشى عليه الشارح فيما يأتى ومعنى كونه مؤوّل بالفعل كونه بمعناه وحالا محله فدخل اسم الفعل (**قوله كمرفوعى أتى**) عد[1] فاعلى أتى ونعم واحدا كما أشار إليه الشارح لأن الرافع فى كل فعل (**قوله الصريح**) المراد به ما قابل المؤوّل بقرينة المقابلة فدخل فيه الضمير فى نحو قاما وقم (**قوله والمؤوّل به**) أى لوجود سابك ولو تقديرا وهو هنا أن المفتوحة وأن الناصبة للفعل وما دون كى ولو فلا يؤوّل الفاعل بالاسم من غير سابك عند البصريين وإنما يقدر منه أن الساكنة النون لعدم ثبوت تقدير غيرها كذا فى التصريح واستثنى الدمامينى باب التسوية إن جعلنا سواء فى قوله تعالى : ﴿ **إن الذين كفروا سواء عليهم** ﴾ [البقرة : ٦] ، خبرا وما بعده فاعلا وظاهر كلام الشارح أن الفاعل لا يكون جملة وهو كذلك على مذهب البصريين المختار . وقيل تقع فاعلا مطلقا نحو يعجبنى يقوم زيد وظهر لى أقام زيد بدليل : ﴿ **ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه** ﴾ [**يوسف : ٣٥**] ، ﴿ **وتبين لكم كيف فعلنا بهم** ﴾ [إبراهيم : ٤٥] ، ولا حجة فيهما أما الأول فلاحتمال أن يكون فاعل بدا ضميرا مستترا فيه راجعا إلى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدا لهم بداء كما جاء مصرحا به فى قوله : * **بدا لى من تلك القلوص بداء** * وجملة ليسجننه جواب قسم محذوف ومجموع القسم وجوابه مفسر لذلك البداء ولا يمنع من هذا كون القسم إنشاء لأن المفسر هنا فى الحقيقة المعنى المتحصل من الجواب الذى هو خبر وهذا المعنى هو سجنه عليه الصلاة والسلام فهذا هو البداء الذى بدا لهم كذا فى المغنى . وأما الثانى فلما يأتى . وقيل تقع إن علق عنها فعل قلبى بمعلق . وقال الدمامينى تبعا للمغنى : إن

---

(١) (**قوله عد إلخ**) أظهر منه أن قوله نعم إلخ لم يقصد به التمثيل للفاعل بل قصد به التعميم فى العامل .

والتقييد بالفعل يخرج المبتدأ ، وبالتام نحو اسم كان ، وبأصلى الصيغة النائب عن الفاعل ، وذكر أو مؤوَّل به لإدخال الفاعل المسند إليه صفة كما مثل أو مصدر أو اسم فعل أو ظرف أو شبهه .

(تنبيه) : للفاعل أحكام أعطى الناظم منها بالتمثيل البعض وسيذكر الباقى : الأول الرفع وقد يجر لفظه بإضافة المصدر نحو : ﴿ **ولولا دفع الله الناس بعضهم** ﴾ [البقرة : ٢٥١] ، أو اسمه نحو : (**من قبلة الرجل امرأته الوضوء**) ، أو بمن أو الباء الزائدتين نحو : ﴿ **أن تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير** ﴾ [المائدة : ١٩] ، ونحو : ﴿ **وكفى بالله شهيدًا** ﴾ [النساء : ٧٩] ، وقوله :

كان التعليق بالاستفهام كالمثال الثانى والآية الثانية لأن الإسناد حينئذ فى الحقيقة إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة إذ المعنى ظهر لى جواب أقام زيد وهذا التقدير لابد منه دفعا للتناقض إذ ظهور الشىء مناف للاستفهام عنه اهـ فالأقوال أربعة وصرح بعضهم بأن إسناد الفعل إلى الجملة عند من جوزه إنما هو باعتبار مضمونها **(قوله يخرج المبتدأ)** أورد عليه أنه يدخل فى قوله أو مؤوّل به فإن زيد من زيد قائم أسند إليه مؤوّل بالفعل . وأجاب سم بأن المتبادر من قوله أسند إليه فعل أو مؤول به ما يكون المسند فيه ما ذكر فقط ولا كذلك زيد قائم فإن المسند اسم الفاعل مع الضمير المستتر فيه **(قوله وبأصلى الصيغة النائب عن الفاعل)** ومن يسميه فاعلا يحذف هذا القيد كما أن من يسمى اسم كان فاعلا يحذف قيد التمام وكلام الشارح مبنى على الصحيح أن صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم أما على القول بأنها صيغة أصلية فيحتاج إلى إبدال قولنا أصلى الصيغة بقولنا على طريقة فعل **(قوله صفة)** المراد بها ما يشمل اسم الفاعل واسم التفضيل وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة ومن الصفة الجامد المؤول بالمشتق كأسد بمعنى شجاع **(قوله أو مصدر)** لعله أراد به ما يشمل اسم المصدر ، فالمصدر نحو أعجبنى ضرب زيد الأمير واسمه نحو أعجبنى عطاء المال عمرو ، واسم الفاعل نحو هيهات نجد ، والظرف نحو أعندك زيد ، وشبهه هو الجار والمجرور نحو ﴿ **أفى الله شك** ﴾ [إبراهيم : ١٠] ، وهذان بحسب الظاهر وإلا ففى الحقيقة العامل فى الفاعل متعلق الظرف وشبهه **(قوله أحكام)** أى سبعة بحسب ما ذكره المصنف والشارح لكن من أحكامه ما لم يذكراه كوحدته[1] فلا يتعدد فالفاعل[2] فى نحو اختصم زيد وعمرو المجموع إذ هو المسند إليه فلا تعدد إلا فى أجزائه لكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع الإعراب جعل فى أجزائه . وأما قوله : ★ **فتلقفها رجل رجل** ★

فالأصل فتلقفها الناس رجلا رجلا أى متناوبين فحذف الفاعل[3] وأقيم الحال مقامه **(قوله بإضافة المصدر)** أى بالمصدر المضاف أو الباء سببيه ليجرى كلامه على الأصح من أن العامل المضاف وما ذكره الشارح من تسمية المجرور بالمصدر أو الحرف الزائد فاعلا هو المشهور . وذهب بعضهم إلى أن المجرور بالمصدر وبالحرف الزائد أو شبهه لا يسمى فاعلا اصطلاحا .

---

(١) **(قوله كوحدته)** لأن الأثر الواحد لا ينشأ إلا من واحد .

(٢) **(قوله فالفاعل إلخ)** فيه أن الثانى تابع كما مر ، وتوقف معنى الفعل على شىء آخر لا يمنع التبعية .

(٣) **(قوله فحذف الفاعل)** فيه أن المعتبر الظاهر فيكون الثانى تابعا بإسقاط العاطف . ولو كان من باب الحذف لذكر فى المواضع الآتية .

[٣٦٦] أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمَى بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِى زِيَادِ

ويقضى حينئذٍ بالرفع على محله حتى يجوز فى تابعه الجر حملًا على اللفظ والرفع حملًا على المحل نحو ما جاءنى من رجل كريم وكريمٌ . وما جاءنى من رجل ولا امرأة ولا امرأةٌ ، فإن كان المعطوف معرفة تعين رفعه نحو ما جاءنى من عبد ولا زيد لأن شرط جر الفاعل بمن

(قوله بمن أو الباء الزائدتين) مثلهما اللام الزائدة نحو ﴿ **هيهات هيهات لما توعدون** ﴾ [المؤمنون : ٣٦] **(قوله بما لاقت)** فالباء زائدة وما فاعل يأتيك وجملة والأنباء تنمى أن تشيع حالية **(قوله على محله)** جرى على أحد القولين مبنى على عدم اختصاص المحلى بالمبنيات والجمل . وأيد بعدم لزوم اجتماع حركتى إعراب فى آخر الكلمة وهذا قول الأكثر والثانى أنه تقديرى لا محلى بناء على اختصاص المحلى بهما وأيد بقول الرضى معنى كون الكلمة معربة بكذا محلا أنها فى موضع لو كان فيه اسم معرب كان إعرابه كذا لاقتضائه أن المحلى لا يكون فى المعرب . كما هنا وفرقهم بين المحلى والتقديرى بأن المانع فى المحلى قائم بجملة الكلمة وفى التقديرى بالحرف الأخير منها لقيام المانع هنا بالحرف الأخير . ويمكن إجراء كلام الشارح على هذا القول بأن يراد بالمحلى ما قابل اللفظى **(قوله حتى يجوز)** حتى ابتدائية فالفعل مرفوع بعدها لكن جواز رفع التابع مخصوص بالفعل المجرور بالحرف الزائد دون المجرور بالمصدر قاله البعض ، ثم فرق بفرق أحسن منه أن يقال الفرق ضعف الجار فى الأول لكونه حرفا زائدا وقوّته فى الثانى ، لكن فى حاشية شيخنا أن ما أضيف إليه المصدر أو اسمه يجوز فى تابعه الرفع والجر ولو كان معرفة ا هـ وهذا هو الذى سيصرح به المصنف فى باب المصدر بقوله :

وجرّ ما يتبع ما جرّ ومن راعى فى الاتباع المحل فحسن

فانظر من أين أتى للبعض ما قاله **(قوله فإن كان المعطوف)** أى على المجرور بمن وكذا إذا كان المعطوف نكرة والعطف ببل أو لكن لأنهما بعد النفى والنهى لإثبات الحكم لما بعدهما نعم إنْ قصد ببل نقل النفى لما بعدها كما جوزه المبرد وعبد الوارث جاز الجر فيما يظهر **(قوله جر الفاعل بمن)** بخلاف الباء واللام الزائدتين **(قوله كونه عمدة لا يجوز حذفه)** عد الشارح هنا كونه عمدة وكونه لا يجوز حذفه حكما واحدا وعدهما فى باب النائب عن

[٣٦٦] البيت من الوافر ، وهو لقيس بن زهير .

أن يكون نكرة بعد نفى أو شبهه . الثانى كونه عمدة لا يجوز حذفه لأن الفعل وفاعله كجزأى كلمة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ، وأجاز الكسائى حذفه تمسكًا بنحو قوله :

[٣٦٧] **فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِى ... إِلَى قَطَرِىِّ لَا إِخَالُكَ رَاضِيَا**

الفاعل حكمين وهو ظاهر ولعل وجه ما هنا أن العمدية لازمة لعدم جواز الحذف غالبا فتأمل **(قوله لا يجوز حذفه)** أى بدون رافعه أما معه فيجوز لدليل كما فى التسهيل . ويستثنى من عدم جواز حذفه خمسة أبواب : بناء الفعل للمجهول نحو ضرب عمرو ، والمصدر نحو ضربًا زيدا أو اطعام فى يوم بناء على ما ذكروه من عدم تحمله الضمير لجموده ، وذهب السيوطى إلى أنه فى مثل ذلك يتحمل لأن الجامد إذا أول بمشتق تحمل ، وضربا زيدا فى معنى اضرب واطعام فى معنى أن يطعم وهذا تأويل بمشتق والفعل المؤكد بالنون فى نحو : ﴿ ولا يصدنك ﴾ [القصص : ٨٧] ، وكون الفاعل فيه محذوفا لعله فهو كالثابت لا يمنع كونه محذوفا بل يقرره فلا معنى لاعتراض البعض بذلك والتعجب نحو : ﴿ أسمع بهم وأبصر ﴾ [مريم : ٣٨] ، أى بهم فحذف فاعل الثانى ، والاستثناء المفرغ نحو ما قام إلا زيد الأصل ما قام أحد إلا زيد وفى استثناء هذين نظر أما التعجب فلاحتمال أن الفاعل ضمير استتر حين حذفت الباء لا محذوف ، ولو سلم أنه محذوف فهو فضلة لفظا فكان المحذوف غير فاعل ، ثم رأيت شيخنا السيد نقل فى باب التنازع عن الدمامينى ما نصه على مذهب سيبويه والبصريين يجوز أحسن بزيد وأجمل بزيد على أن يكون الأصل أحسن به ثم حذفت الباء لدلالة الثانية عليها ثم اتصل الضمير واستتر كما استتر الثانى فى قوله تعالى : ﴿ أسمع بهم وأبصر ﴾ [مريم : ٣٨] ، ا هـ وهو نص فيما قلناه أولا فلله الحمد . وأما الاستثناء المفرغ فلأن الفاعل اصطلاحا هو ما بعد إلا وهو مذكور وكون الأصل ما قام أحد إلا زيد هو بالنظر إلى المعنى ونظر النحاة إلى الألفاظ . قال يس : وبقى سادس وهو ما قام وقعد إلا زيد لأنه من الحذف لا من التنازع لأن الإضمار فى أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفى الفعل عنه وإنما هو منفى عن غيره مثبت له ا هـ وقد يقال يضمر فى أحدهما مع الإتيان بالّا أخرى فلا يرد ما قاله فتأمل **(قوله لأن الفعل وفاعله إلخ)** مقتضاه أنه لا يجوز حذف الفعل مع أنه يجوز لقرينة ، فالأولى أن يعلل بأن مدلول الفعل عرض قائم بمدلول الفاعل فلو حذف لزم شبه قيام العرض بنفسه . هكذا ينبغى تقرير هذا التعليل لا كما قرره البعض **(قوله تمسكا بنحو قوله فإن كان**

[شواهد الفاعل]

[٣٦٧] قاله سوار بن المضرب من قصيدة من الطويل حين هرب من الحجاج خوفا على نفسه . الفاء للعطف وإن للشرط وكان لا يرضيك فعله ، وجوابه لا إخالك . والشاهد فى حذف فاعل كان الذى هو اسمه فإن التقدير فإن كان هو لا يرضيك أى ما نحن عليه من السلامة . واحتج به الكسائى على جواز حذف الفاعل وحتى للغاية . وتردنى منصوب بان المقدرة ويتعلق به إلى قطرى . وأراد به قطرى بن الفجاءة الخارجى . والأفصح كسر الهمزة فى لا إخالك أى لا أظنك . والكاف مفعوله الأول وراضيا مفعول الثانى .

وأوله الجمهور على أن التقدير فإن كان هو أى ما نحن عليه من السلامة . الثالث وجوب تأخيره عن رافعه ، فإن وجد ما ظاهره تقدم الفاعل وجب تقدير الفاعل ضميرًا مستترًا ، وكون المقدم إما مبتدأ كما فى نحو زيد قام وإما فاعلًا محذوف الفعل كما فى نحو : ﴿ **وإن أحد من المشركين استجارك** ﴾ [التوبة : ٦] ، ويجوز الأمران فى نحو : ﴿ **أبشر يهدوننا** ﴾ [التغابن : ٦] ، و ﴿ **أأنتم تخلقونه** ﴾ [الواقعة : ٥٩] ، والأرجح الفاعلية لما سيأتى فى باب الاشتغال ، وإلى هذا الثالث الاشارة بقوله (**وَبَعْدَ فِعْلٍ**) أى وشبهه (**فَاعِلٌ**)

إلخ) أى حيث حذف اسم كان وهو فاعل مجازا وفاعل يرضيك أيضا وإن لم يتعرض له الشارح فى التأويل اكتفاء بالتعرض لاسم كان . وحتى للغاية بمعنى إلى كما فى العينى . وقطرى بفتح القاف والطاء رجل خارجى (**قوله على أن التقدير فإن كان هو**) أى فالفاعل ضمير مستتر عائد على معلوم من المقام لا محذوف (**قوله وجوب تأخيره**) أى عند البصريين دون الكوفيين ولهذا يجيزون فاعلية زيد فى زيد قام كما سيذكره الشارح (**قوله كما فى نحو وإن أحد إلخ**) على أى الأصح من أن جملة الشرط لا تكون إلا فعلية وجوّز الكوفيون كونها اسمية فأجازوا كون أحد مبتدأ مخبرا عنه بالفعل بعده وسوّغ الابتداء به وقوعه بعد الشرط ونعته بالجار والمجرور بعده (**قوله لما سيأتى**) من أن الأصل فى الاستفهام أن يكون عما يتجدد والمفيد لذلك أصالة الفعل فالغالب دخول الاستفهام على الجملة الفعلية واعترض ترجيح الفاعلية فى الآية الثانية بأن مرجح الفعلية فيها وهو الاستفهام عارضه مرجح الاسمية وهو عطف أم نحن الخالقون لاقتضائه اسمية المعطوف عليه ليتناسب المتعاطفان فتساقطا . ودفعه الروداني بأن مرجح الفعلية أقوى لأنه أمر معنوى كما عرفت بخلاف مرجح الاسمية فإنها مجرد مناسبة لفظية فلا تعارض لأنه لا يكون إلا بين متساويين (**قوله وبعد فعل فاعل**) أى بعد كل فعل فاعل فالنكرة للعموم كما فى علمت نفس ويستثنى الفعل المكفوف بما كقلما وكثر ما وطالما كذا قالوا . قال الشاطبى وهو غير متعين فى قلما لأنها تستعمل للنفى المحض فيمكن أن تكون حرفا نافيا كما فلا تطلب فاعلا وقوله تستعمل للنفي المحض أى غالبا وقد تستعمل لإثبات الشيء القليل كما قاله الرضى وعندى أن ما مصدرية هى وما بعدها فى تأويل مصدر فاعل ثم رأيته فى المغنى عن بعضهم وذكر فيه أن الفعل المكفوف بما لا يليه إلا جملة فعلية صرح بفعلها وأن إيلاؤها فعلا مقدرا يفسره المذكور فى قول الشاعر :

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

ضرورة . وقيل هو من تقديم الفاعل على فعله للضرورة . ويستثنى أيضا الفعل المؤكد كما فى ★ **أتاك أتاك اللاحقون** ★[1] وكان الزائدة على الصحيح قاله ابن هشام (**قوله أى وشبهه**) وإنما خص الفعل بالذكر لأنه الأصل ويحتمل أن المراد الفعل اللغوى أى وبعد مفهوم فعل إلخ فلا اقتصار

---

(١) هنا صدر من بيت شعرى وتكملته : ... احبس احبس . والشاهد فيه أن بعض الأفعال لا تحتاج إلى فاعل لأنها مؤكدة .

فاعل مبتدأ خبره. في الظرف قبله ، أي يجب أن يكون الفاعل بعد الفعل **(فَإِنْ ظَهَرْ)**[1] في اللفظ نحو قام زيد والزيدان قاما **(فَهُوَ)** ذاك **(وَإِلَّا)** أي وإن لم يظهر في اللفظ **(فَضَمِيرْ)** أي فهو ضمير **(ٱسْتَتَرْ)** نحو قم وزيد قام وهند قامت لما مر من أن الفعل وفاعله كجزأي كلمة ، ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها ، وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل مع بقاء فاعليته تمسكا بقول الزباء :

[٣٦٨] مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا ... أَجَنْدَلًا يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا

في كلامه **(قوله فاعل مبتدأ)** والمسوّغ للابتداء بالنكرة وقوع الخبر ظرفا مختصا إذ المراد باختصاصه كما مر في محله عن الشمني أن يكون ما أضيف إليه الظرف صالحا لأن يبتدأ به وهو هنا كذلك ، لأن المراد كما أسلفناه وبعد كل فعل وكل فعل صالح لأن يبتدأ به فهو مختص بالمعنى المذكور وإن كان عاما فلا تغفل **(قوله فإن ظهر)** أي الفاعل في المعنى أي داله والمراد بالفاعل في المعنى المحكوم عليه بالفعل فهو ذاك أي الفاعل في الاصطلاح فلا اتحاد بين الشرط والجزاء معنى كذا قال المرادي . وفيه أن مرجع الضمير الفاعل في قوله وبعد فعل فاعل والمراد به الاصطلاحي إذ هو المتكلم عليه هنا ولأنه الواجب التأخير عن الفعل . اللهم إلا أن يرتكب الاستخدام ثم التقسيم إلى ظاهر وضمير فيما عدا مواضع حذف الفاعل فلا اعتراض على قوله وإلا فضمير استتر بأنه لا يلزم من عدم ظهوره استتاره لجواز أنه محذوف فاعرفه فإنه أحسن مما ارتكبه غير واحد هنا **(قوله لما مر إلخ)** علة لقوله أي يجب أن يكون الفاعل إلخ **(قوله وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل إلخ)** فلا يضر عندهم عدم تميز المبتدأ من الفاعل في نحو زيد قام . وتظهر ثمرة الخلاف في التثنية والجمع فنحو الزيدان قام والزيدون قام جائز عند الكوفيين ممتنع عند البصريين وفي كلام الدماميني ما يفيد أن من المانعين للتقدم من يخص منعه بالاختيار حيث قال نص الأعلم وابن عصفور[2] في قول الشاعر :

صددت فأطولت الصدود وقلما ... وصال على طول الصدود يدوم

على رفع وصال بيدوم وقدم للضرورة وهو ظاهر كلام سيبويه فقد تحقق تقديم الفاعل على رافعه في الجملة اهـ وكذا في التصريح **(قوله تمسكا بقول الزباء)** ملكة الجزية حيث رفع مشيها فاعلا للحال أعني وئيدا ولا يجوز كونه مبتدأ لعدم وجود خبر له وما للجمال مبتدأ وخبر والوئيد صفة مشبهة من التؤدة وهي التأني والجندل الحجر وإنما لم يجعل مشيها فاعلا للجار والمجرور لاعتماده على

[٣٦٨] قالته الخنساء بنت عمر الصحابية رضي الله عنها . وجمهور أهل اللغة على أنه للزباء بفتح الزاى المعجمة وتشديد الباء الموحدة . وما استفهام . والجمال جمع جمل ، واللام تتعلق بمحذوف أي استقر ، والشاهد في مشيها وئيدا حيث استدلت به الكوفية على جواز تقديم الفاعل ، وأن مشيها فاعل ارتفع بقوله وئيدا ، وهو اسم فاعل كالقوى والسمين بفتح الواو وكسر الهمزة وهو صوت شدة الوطء على الأرض يسمع كالدوى من بعد . وقالت البصرية هو مبتدأ خبره محذوف باق معموله والتقدير مشيها يكون وئيدا أو وجد . وقيل روى هذا مثلثا ، الرفع على ما ذكرنا من الخلاف ، والنصب على المصدر أي تمشي مشيها ، والخفض بدل اشتمال من الجمال والهمزة للاستفهام . وجندلا منصوب بيحتملن وهو الحجر ، وأم متصلة عطف على أجندلا أي أم يحملن حديدا .

(١) أشار بذلك إلى أن الفاعل وشبهه لابد له من مرفوع .

(٢) سبق التعريف بهما .

وأوله البصريون على أن مشيها مبتدأ محذوف الخبر والتقدير مشيها يكون أو يوجد وئيدًا . وقيل ضرورة وقد روى مثلثًا : الرفع على ما ذكرنا ، والنصب على المصدر أى تمشى مشيها ، والخفض بدل اشتمال من الجمال (**وَجَرِّدِ الْفِعْلَ**) من علامة التثنية والجمع (**إِذَا مَا أُسْنِدَا * لِاثْنَيْنِ**) كفاز الشهيدان ويفوز الشهيدان (**أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الشُّهَدَا**) ويفوز الشهداء وفازت الهندات وتفوز الهندات . هذه اللغة المشهورة (**وَقَدْ يُقَالُ**) على لغة قليلة (**سَعِدَا**) الزيدان ويسعدان الزيدان (**وَسَعِدُوا**) العمرون ويسعدون العمرون . وسعدن الهندات ويسعدن الهندات . ومن ذلك قوله :

[٣٦٩] **تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ**

الاستفهام لأن الجار والمجرور على هذا التقدير رافع للاسم الظاهر فلا ضمير فيه يرجع إلى ما فتخلوا الجملة الخبرية عن رابط والتقدير تكلف (**قوله محذوف الخبر**) أى وجوبا لسد الحال مسده وأورد عليه المغنى أنه تخريج على شاذ لعدم استكمال شروط حذف الخبر وسد الحال مسده لأن هذه الحال تصلح خبرا عن المبتدأ (**قوله وقيل ضرورة**) قائل ذلك وهو بعض البصريين لا يطلق منع تقدم الفاعل بل يخصه بالسعة كما مر فلا يقال هذا القول لا يظهر لأن البصريين يمنعون مطلقا والكوفيون يجيزون مطلقا (**قوله على ما ذكرنا**) أى من الوجهين (**قوله وجرد الفعل**) هذا هو الحكم الرابع ومثل الفعل الوصف كما قاله ابن هشام[1] ففى قوله الفعل ما تقدم فى قوله وبعد فعل (**قوله لاثنين**) أى لدال اثنين أو جمع أى دال جمع ولو بطريق العطف فيهما على الصحيح نحو ما قاما زيد وعمرو ، وقاموا زيد وعمرو وبكر . ومنع أبو حيان أن يقال على هذه اللغة جاءونى من جاءك لأنها لم تسمع فى ذلك ، وضعفه فى المغنى بأنه إذا كان سبب لحاق الواو بيان جمعية الفاعل كان لحاقها هنا أولى لخفاء الجمعية قال : وقد جوّز الزمخشرى فى : ﴿ **لا يملكون الشفاعة إلا من اتخذ عند الرحمن عهدا** ﴾ [مريم: ٨٧] ، كون من فاعلا والواو علامة (**قوله على لغة قليلة**) فى الدماميني ينبغى على هذه اللغة ترك العلامة جواز فى قولك قام اليوم أخواك ووجوبا فى قولك ما قام إلا أخواك كما يفعل فى علامة التأنيث أى على أحد القولين فى الفصل بإلا كما يأتى وإنه إذا قيل : قام وقعد أخواك فإنه يتصل بكل من الفعلين ألف إلا أنها فى المهمل ضمير وفى المعمل علامة ، وجوّز فى المغنى فى قوله تعالى : ﴿ **ثم عموا وصموا منهم** ﴾ [**المائدة** : ٧١] تنازع العاملين فى الظاهر وجعل الواو فيهما علامة وتقدير ضمير

[٣٦٩] قاله عبد الله بن قيس الرقيات من قصيدة طويلة من الطويل يرثى بها مصعب بن الزبير بن العوام رضى الله عنهما . الضمير فى تولى يرجع إلى مصعب ، وبنفسه تأكيد والباء زائدة . وأراد بالمارقين الخوارج من مرق السهم من الرمية مروقا إذا خرج من الجانب الآخر . والشاهد فى قوله وقد أسلماه حيث ثنى الفعل المسند إلى الفاعلين الظاهرين وهما مبعد وحميم ، والقياس أسلمه أى خذلاه . يقال أسلمت فلانا إذا لم تعنه و لم تنصره على عدوه . والجملة حال . وأراد بالمبعد الأجنبى . وبالحميم الصاحب الذى يهتم لصاحبه .

(١) انظر مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام فى هذا الصدد .

وقوله :

[٣٧٠] نُسِيَا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ فَا ضَتْ عَطَايَاكَ يَا آبْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ(١)

وقوله :

[٣٧١] نَصَرُوكَ قَوْمِي فَأَعْزَزْتَ بِنَصْرِهِمْ وَلَوَ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلَا

وقوله :

[٣٧٢] يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ أَهْلِي فَكُلُّهُمُ يَعْذِلُ

وقوله :

[٣٧٣] رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ

ويعبر عن هذه اللغة بلغة أكلونى البراغيث ، وعليها حمل الناظم قوله عليه الصّلاة

مستتر فى المهمل . قال : وهذا أعنى وجوب استتار الضمير فى فعل الغائبين من غرائب العربية ا هـ قيل مما جاء على هذه اللغة قوله عليه الصلاة والسلام : « أو مخرجي هم » والمناسب أن يكون هم مبتدأ مؤخرا ومخرجيّ خبرا مقدما فيكون على اللغة الفصحى التى هى لغته ﷺ وقد قال الناظم سابقا :

والثان مبتدأ وذا الوصف خبر إن فى سوى الإفراد طبقا استقر

(قوله تولى) أى مصعب بن الزبير . والمارقين الخارجين . أسلماه أى خذلاه وأسلماه إلى عدوّه . والمبعد فى التصريح اسم مفعول من الإبعاد والمراد به الأجنبى من للنسب ا هـ والظاهر أنه يصح كونه اسم فاعل من أبعد بمعنى تباعد مرادا به غير الصاحب والحميم القريب كما فى التصريح أو الصاحب الذى يهتم بصاحبه كما فى غيره والبيت رثاء فيه بعد موته **(قوله أكلونى البراغيث)** عبر بأكلونى مع أن حقها أكلتنى أو أكلننى لأن الواو للعقلاء سواء كانت ضميرا أو علامة جمع تشبيها لها بهم من حيث فعلها فعلهم من الجور والتعدى المعبر عنه بالأكل مجازا

---

[٣٧٠] البيت من الخفيف .

[٣٧١] البيت من الكامل .

[٣٧٢] هو من المتقارب . الشاهد فى يلومونني حيث جمع الفعل المسند فى الظاهر وهو قوله أهلي **(قوله فكلهم)** مبتدأ ، وألوم خبره من اللوم وهو العذل . ويروى يعذل من العذل . وإفراد الخبر بالنظر إلى لفظ كل أو للضرورة فافهم .

[٣٧٣] قاله أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبى من ولد عتبة بن أبي سفيان . وهو من الطويل . الشاهد فى رأين حيث جمع مع أنه مسند إلى الفاعل الظاهر ، والقياس رأت الغوانى وهو جمع غانية وهى المرأة التى غنيت بحسنها وجمالها . والشيب مفعول رأين وهو من رؤية العين فلذلك اقتصر على مفعول واحد ولاح بعارضى حال أى ظهر فى صفحة خدى . وفاء عرضن عطف على رأين . والفاء تصلح للتسبب . والباء فى بالخدود وتتعلق بأعرضن . يقال أعرض عنه بخده إذا لم يلتفت إليه . ويجوز أن تكون للسببية أى بسبب الخدود النواضر أعرضن عنى لأن الخدود النواضر لا تكون إلا فى الشبيبة وهو جمع ناضر من النضر وهى الحسن والرونق .

---

(١) **البيت من الخفيف ، وقائله مجهول والشاهد فيه قوله :** (نسيا حاتم وأوس) حيث ألحق الشاعر علامة التثنية بالفعل (نسى) وهو مسند إلى اثنين .

ومن ذلك قول عروة بن الورد :

وأحقرهم وأهونهم عليه وإن كانا له نسبٌ وخيرُ

والسلام : « **يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار** » أخرجه مالك فى الموطأ . ثم قال : لكننى أقول فى حديث مالك أن الواو فيه علامة إضمار لأنه حديث مختصر . رواه البزار مطولًا مجردًا فقال : « **إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم** » وحكى بعض النحويين أنها لغة طيىء ، وبعضهم أنها لغة أزد شنوءة (**وَٱلْفِعْلُ**) عَلَى هذه اللغة ليس مسندًا لهذه الأحرف بل هو (**لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ**) وهذه أحرف دالة على تثنية الفاعل وجمعه كما دلت التاء فى قامت هند على تأنيث الفاعل . ومن النحويين من يحمل ما ورد من ذلك على أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر . ومنهم من يحمله على إبدال الظاهر من المضمر وكلا الحملين غير ممتنع فيما سمع من غير أصحاب هذه اللغة . ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الإبدال أو التقديم والتأخير ، لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن اتفقوا على أن قومًا من العرب يجعلون هذه الأحرف علامات للتثنية والجمع ، وذلك بناء منهم على أن من العرب من يلتزم مع تأخير الاسم الظاهر الألف فى فعل الاثنين ، والواو فى جمع المذكر ، والنون فى فعل جمع المؤنث ، فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفًا . وقد لزمت للدلالة على

كذا فى شرح الجامع والمغنى (**قوله يتعاقبون**) أى تأتى طائفة عقب طائفة (**قوله ثم قال لكننى أقول إلخ**) تبع فيه المرادى . قال الشيخ يحيى هذا كلام السهيلى وأما الناظم فاستدل به على تلك اللغة فالشارح خلط الكلامين (**قوله لأنه حديث مختصر**) أى من الراوى يعنى أن الراوى اختصر اللفظ النبوى الذى هو الحديث المطول بحذف صدره واللفظ النبوى : « **إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم بالليل وملائكة بالنهار** »[1] فالواو فى يتعاقبون ضمير يرجع إلى ملائكة السابق ، وقوله ملائكة بالليل إلخ بيان لما أجمل فى ملائكة السابق وهكذا الحال بعد الاختصار فالواو فى المختصر عائدة على ملائكة الأولى المحذوفة قاله البهوتى دافعا به بحث سم بأن اللفظ المختصر يتعين كون الواو فيه حرفًا لإسناد الفعل إلى الظاهر أى فلا يتم الجواب بالاختصار ولا يخفى ما فى كلام البهوتى من البعد فتأمل (**قوله رواه البزار**) ومثل ما رواه البزار فى صحيح البخارى (**قوله مجردا**) أى من علامة الجمع الموجودة مع الاسم الظاهر لعدم إسناده إلى الظاهر بل إلى الضمير (**قوله فقال إن لله ملائكة إلخ**) لم يذكر تمام الحديث لأخذه مما سبق (**قوله أزد شنوءة**) حى من اليمن ويقال أيضا أسد شنوءة بالسين المهملة بدل الزاى ، وقد وجد هكذا فى بعض نسخ الشارح (**قوله للظاهر**) أو الضمير المنفصل فى نحو ما قاما إلا هما وإنما قاما هما (**قوله حمل جميع ما جاء إلخ**) أى ما سمع من أصحاب هذه اللغة وما سمع من غيرهم (**قوله كما لزمت التاء إلخ**) الفرق بينها وبين علامتى التثنية والجمع على مذهب جمهور العرب أنها قد يتوهم فاعليتهما لوجود الفاعل على صورتهما بخلافها وأيضا الاحتياج إلى تاء التأنيث أتم لأن الفاعل قد لا يعلم منه التأنيث إذ اللفظ قد يكون بصورة المذكر والمراد منه مؤنث وبالعكس بخلاف لفظ التثنية والجمع فإنه لا احتمال فيه

---

(١) **لقد استشهد ابن مالك بهذا الحديث على أن الواو فى « يتعاقبون »** علامة جمع الذكور والفاعل « **الملائكة** » مذكور بعد الفعل المتصل بالواو . وهذا الحديث ورد مطولًا فى رواية أخرى ولكن الاستدلال هنا بما جاء فى موطأ أنس بن مالك .

التثنية والجمع كما لزمت التاء للدلالة على التأنيث ، لأنها لو كانت أسماء للزم إما وجوب الإبدال أو التقديم والتأخير ، وإما إسناد الفعل مرتين واللازم باطل اتفاقًا (**وَيَرْفَعُ ٱلفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا**) أى حذف من اللفظ أما جوازًا كما إذا أجيب به استفهام محقق (**كَمِثْلِ زَيْدٌ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَا**) إذا جعل التقدير قرأ زيد . ومنه : ﴿ **ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولنّ الله** ﴾ [لقمان : ٢٥] ، أى خلقهن الله أو مقدر كقراءة ابن عامر وشعبة : ﴿ **يسبح له فيها بالغدوّ والآصال رجال** ﴾ [النور : ٣٦] ، وقراءة ابن كثير : ﴿ **كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك الله** ﴾ [الشورى : ٣] ، وقراءة بعضهم : ﴿ **زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم** ﴾ [الأنعام : ١٣٧] وقوله :

[٣٧٤] **لِيُبْكَ يَزِيْدُ ضَارِعٌ لِخُصُوْمَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيْحُ الْطَوَائِحُ**

ولا إبهام قاله سم (**قوله للزم**) أى عند هؤلاء الأقوام المخصوصين (**قوله وأما إسناد الفعل مرتين**) أى إن جعل كل من الضمير والظاهر فاعلا (**قوله واللازم باطل اتفاقا**) لقائل أن يقول لا نسلم هذه الدعوى وأى مانع من القول بأحد هذه اللوازم عند أصحاب هذه اللغة فلو قال وهو بعيد لكان أولى . فإن قلت كيف يتصوَّرُ إسناد الفعل الواحد إلى فاعلين . قلت لا مانع من ذلك عقلا إذا اتحد الفعلان فى المعنى كما هنا لأن مدلول الضمير والاسم الظاهر واحد (**قوله ويرفع الفاعل فعل**) هذا هو الحكم الخامس (**قوله استفهام محقق**) أى ملفوظ بداله وإن كان فى حيز شرط لم يوجد مدلوله فى الخارج كما فى ﴿ **ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض** ﴾ [لقمان : ٢٥] ، وقوله أو مقدر أى غير ملفوظ بداله (**قوله يسبح له فيها إلخ**) له نائب فاعل والآصال جمع أصل بضمتين جمع أصيل وهو المساء ويجمع آصال على أصائل (**قوله وقراءة بعضهم**) هذه القراءة شاذة بخلاف ما قبلها ولذلك أبهم القارىء (**قوله مضارع**) أى مسكين لخصومة علة للفعل المحذوف ومختبط أى محتاج وما مصدرية أى من أجل إطاحة الأشياء المطيحة أى المهلكة. وكان القياس أن يقول المطيحات لكنه وضع فاعل موضع مفعل اضطرارا

---

[٣٧٤] قاله نهشل بن حرّى النهشلى . وعزاه الثعلبى إلى الحارث بن نهيك النهشلى ، والنيلى لضرار النهشلى ، وبعضهم لمزرد ، وأبو عبيدة لمهلهل . وهو من قصيدة من الطويل يرثى بها أخاه يزيد . واللام فى ليبك لام الفعل والفعل مجهول وقد ارتفع يزيد به . والشاهد فى ضارع حيث رفع بفعل مقدر أى يبكيه ضارع أى ذليل مسكين . ورواه الأصمعى بنصب يزيد وليبك معلوم فعلى هذا لا شاهد فيه . واللام تتعلق به ويجوز أن تكون بمعنى عند ومختبط عطف عليه أى محتاج . وقال النحاس هو طالب المعروف وما فى مما مصدرية أى من إطاحة الأشياء المطيحة . يقال طوحته الطوائح أى نزلت به المهالك وأصلحه من طاح يطيح إذ هلك وسقط وكان القياس إن يقال المطاوح ولكنه اضطر وقال الطوائح والمعنى ليبك يزيد رجلان خاضع : متذلل لمن يعلونه وطالب معروف ومتوقع إحسان .

ببناء الأفعال للمفعول ، والأسماء المذكورة رفع بالفاعلية لأفعال محذوفة ، كأنه قيل : من يسبح ؟ ومن يوحى ؟ ومن زينه ؟ ومن يبكيه ؟ فقيل : يسبح رجال ، ويوحى الله ، وزينه شركاؤهم ، ويبكيه ضارع . وهذا أولى من تقدير هذه المرفوعات أخبار مبتدآت محذوفة لاعتضاد التقدير الأول بما رجحه ، أما الآية الأولى فلثبوته فيما يشبهها وهو : ﴿ **ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولنّ خلقهن العزيز العليم** ﴾ [الزخرف : ٩] ، وفيما هو على طريقتها وهو : ﴿ **قال من يحيى العظام وهى رميم * قل يحييها الذى أنشأها أوّل مرة** ﴾ [يس : ٧٩] ، ﴿ **قالت من أنبأك هذا قال نبأنى العليم الخبير** ﴾ [التحريم : ٣] وأما البواقى فبالرواية الأخرى وهى رواية البناء للفاعل . نعم فى غير ما ذكر

(قوله لأفعال محذوفة) أى قياسا على الأصح إلا إذا توهم كون المذكور نائب فاعل فلا يجوز يوعظ فى المسجد رجل على أن رجل فاعل فعل محذوف **(قوله لاعتضاد التقدير الأول)** لا يقال يعارض هذا كون جملة الاستفهام اسمية لاقتضاء ذلك كون الجواب كذلك للتناسب لأنّا نقول قال السيد جملة السؤال فعلية حقيقة وإن كانت اسمية صورة لأن قولك من قام أصله أقام زيد أم عمرو أم بكر إلخ لا أزيد قائم أم عمرو أم بكر إلخ لأن الاستفهام للفعل أولى فاختصر وأتى بلفظ من الدالة إجمالا على تلك الذوات المفصلة ولتضمنها معنى الاستفهام وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية فى الصورة فنبه بإيراد الجواب جملة فعلية على أصل السؤال فالمطابقة حاصلة باعتبار الحقيقة ولم يترك هذا التنبيه إلا لمانع هنا منه كما فى آية : ﴿ **قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر** ﴾ [الأنعام : ٦٣] ، فإن قصد الاختصاص هنا أوجب تقديم المسند إليه اهـ وفيه كما قال الروداني تبعا لحفيد السعد أن المسؤول عنه بالهمزة ما يليها ففى أخلق الله المشكوك فيها إنما هو صدور الخلق من خالقه أو أن الفعل المحقق صدوره من الله هل هو خلق أو غيره فعلى الأول يقال أخلق الله أم لم يخلق وعلى الثانى أخلق الله أم أرسل ، وتقول أقام زيد أم لم يقم وأقام زيدا أم ضرب ويقال إذا سئل عن الفاعل آلله خالق أم غيره وأزيد قائم أم عمرو فلا نسلم أن من خلق بمعنى أخلق لأنهم لا يشكون فى صدور الخلق ولا فى أن الفعل الصادر هو الخلق لا غيره وإنما السؤال عن الخالق أهو الله أم غيره فمن خلق حينئذ فى معنى آلله خلق أم غيره فهو جملة اسمية لفظا ومعنى قال فى الأطول ونكتة ترك المطابقة على هذا أن فى رعايتها بايراد الجواب جملة اسمية إيهام قصد التقوية وهو لا يليق بالمقام اهـ أى لأن التقوية شأن ما يشك فيه أو ينكر واعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام **(قوله فلثبوته فيما يشبهها)** وجه الشبه أن كلا سؤال عن خلق السموات والأرض . فإن قلت هذا معارض بالمثل فيقال الدليل على أنه مبتدأ وقوعه كذلك كقوله تعالى : ﴿ **قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر** ﴾ [الأنعام : ٦٣] ، ﴿ **قل الله ينجيكم منها** ﴾ [الأنعام : ٦٤] . قلت وقوعه فاعلا أكثر والقليل لا يعارض الكثير **(قوله وفيما هو على طريقتها)** من حيث إن كلا سؤال عن شىء ولكون التناسب بين الآية الأولى التى شبهها بها أتم منه بين الأولى وآية : ﴿ **قال من يحيى العظام** ﴾ عبر فى الأول بالشبه دون الثانى **(قوله وأما البواقى)** أى وأما اعتضاد التقدير الأول فى البواقى إلخ **(قوله فبالرواية الأخرى)** أى بالحمل عليها **(قوله نعم فى غير ما ذكر)** أى فى غير ما أجيب به استفهام محقق أو مقدر وقد عضد تقدير كونه فاعلا مرجح وغير ما ذكر كزيد فى جواب من القائم فجعله خبرا أولى من جعله

يكون الحمل على الثانى أولى لأن المبتدأ عين الخبر ، فالمحذوف عين الثابت فيكون الحذف كلا حذف ، بخلاف الفعل فإنه غير فاعل ، أو أجيب به نفى كقوله :

[٣٧٥] تَجَلَّدْتُ حتَّى قِيلَ لَمْ يَعْرُ قَلْبَهُ مِنَ الْوَجْدِ شَىْءٌ قُلْتُ بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

أى بل عراه أعظم الوجد ، أو استلزمه فعل قبله كقوله :

[٣٧٦] أُسْقِى الإِلٰهُ عُدُوَاتِ الْوَادِى وَجَوْفَهُ كُلَّ مُلِثٍّ غَادِى
★ كُلُّ أَجَشَّ حَالِكِ السَّوَاد ★

أى سقاها كل أجش . وإما وجوبًا كما إذا فسر بما بعد الفاعل من فعل مسند إلى ضميره أو ملابسه نحو : ﴿ **وإن أحد من المشركين استجارك** ﴾ [التوبة : ٦] وهلا زيد قام أبوه ، أى وإن استجارك أحد استجارك[1] ، وهلا لابس زيد قام أبوه إلا إنه لا يتكلم به لأن الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ بالفعل المضمر فلا يجمع بينهما (**وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِى**

فاعلا وأما تمثيل البعض بدنف فى جواب كيف زيد فغير ظاهر لتعين كونه خبرا لا رجحانه فقط (**قوله أو أجيب به نفى**) عطف على قوله أجيب به استفهام والظاهر أن المراد النفى بالجملة الفعلية كما فى الشاهد فإن كان بالجملة الاسمية فلا يترجح كون المرفوع فاعلا كما لو قيل :

تجلدت حتى قيل لا وجد عنده فقلت مجيب القول بل أعظم الوجد

فالأرجح أن التقدير عندى أعظم الوجد هذا ما ظهر لى (**قوله أسقى الإله إلخ**) العدوات بضمتين جمع عدو بضم العين وكسرها مع سكون الدال فيهما جانب الوادى والملث بالمثلثة من ألث المطر دام أياما ، والغادى الآتى فى الغداة ، والأجش بالجيم والشين المعجمة السحاب الذى معه رعد شديد . وحالك السواد شديده والشاهد فى قوله كل أجش فإنه فاعل فعل محذوف استلزمه أسقى تقديره سقى ما ذكر كل إلخ على الإسناد المجازى لأن إسقاء الله عدوات الوادى وجوفه الماء يستلزم سقى الماء عدوات الوادى وجوفه ولا يقدح فى ذلك استعمال أسقى بمعنى سقى أيضا هكذا ينبغى تقرير هذا المحل لا كتقرير البعض له بما لا يناسب (**قوله وإما وجوبا**) عطف على قوله أما جواز (**قوله أو ملابسة**) أى الضمير عطف على قوله ضميره وقد مثل للأمرين على اللف والنشر المرتب (**قوله وتاء**

---

[٣٧٥] هو من الطويل . و لم يعر هو من عراه هذا الأمر إذا غشيه ، واعتراه همه ، وقلبه منصوب به ، وشىء بالرفع فاعله . وبل للاضراب . والشاهد فى أعظم الوجد حيث حذف فيه الفعل الرافع تقديره بل عراه أعظم الوجد وهو شدة الاشتياق .

[٣٧٦] قاله رؤبة . والعدوات جمع عدوة بضم العين المهملة وكسرها وهو جانب الوادى وحافته . وروى سيبويه جنبات الوادى وجوفه بالنصب عطف على عدوات . وكل ملث بالنصب أيضا مفعول اسقى كما تقول أسقيت زيدا ماء وهو بضم الميم وكسر اللام وتشديد الثاء المثلثة من ألث المطر إذ دام أياما لا يقع . والغادى بالغين المعجمة هو الآتى فى الغداة . والشاهد فى كل اجش حيث حذف منه الفعل إذ تقديره سقاها كل اجش لدلالة أسقى عليه وهو السحاب الذى فيه صوت الرعد الشديد . وقوله حالك السواد أى شديده : من حلك الشىء يحلك حلوكة اشتد سواده واحلولك مثله . ويوصف السحاب بذلك لكثرة ما يحمله من المطر . ويجوز فى الحالك الرفع على إنه صفة لكل والجر على إنه صفة لأجش .

---

(١) وهكذا يحدث فى كل اسم مرفوع وقع بعد (إن) أو (إذا) ويكون مرفوعًا بفعل محذوف وجوبًا . وهذا هو مذهب جمهور النحويين ، وانظر فى ذلك شرح ابن عقيل للألفية ج ٢ ، ص ٨٦ .

ٱلْمَاضِي إِذَا * كَانَ لِأُنْثَى) لتدل على تأنيث الفاعل وكان حقها أن لا تلحقه لأن معناها في الفاعل إلا أن الفاعل لما كان كجزء من الفعل جاز أن يدل ما اتصل بالفعل على معنى في الفاعل، كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل في الأفعال الخمسة وسواء في ذلك التأنيث الحقيقي **(كَأَبَتْ هِنْدُ ٱلْأَذَى)** والمجازي كطلعت الشمس **(وَإِنَّمَا تَلْزَمُ)** هذه التاء من الأفعال **(فِعْلَ)** فاعل **(مُضْمَرٍ * مُتَّصِلٍ)** سواء عاد على مؤنث حقيقي كهند قامت والهندان قامتا، أو مجازي كالشمس طلعت والعينان نظرتا[1] **(أَوْ)** فعل فاعل ظاهر متصل **(مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرٍ)** أي فرج، وهو المؤنث الحقيقي، كقامت هند وقامت الهندان وقامت

تأنيث إلخ) هذا هو الحكم السادس والإضافة من إضافة الدال للمدلول **(قوله تلي الماضي)** أي وجوبًا أو جوازًا على التفصيل الآتي وكالماضي الوصف نحو أقائمة هند. وقوله لأنثى أي مسندا لأنثى والمراد بالأنثى المؤنث حقيقة أو مجازا أو تأويلا كالكتاب مرادا به الصحيفة أو حكما كالمضاف إلى المؤنث **(قوله لتدل على تأنيث الفاعل)** أي من أول الأمر فلا يقال الدلالة حاصلة بتاء التأنيث التي في الفاعل على أنه قد يخلو الفاعل المؤنث من التاء كهند وقد تلحق المذكر كطلحة. وأيضا في عدم الاكتفاء بتاء الاسم إجراء الباب على وتيرة واحدة **(قوله تأنيث الفاعل)** لو قال تأنيث مرفوع الفعل ليدخل في ذلك نائب الفاعل واسم كان لكان أحسن إلا أن يقال قيد بالفاعل لكون الكلام فيه **(قوله لما كان كجزء إلخ)** فإن قلت: يلزم لحاق التاء لما هو كحشو الكلمة فهلا ألحقت بالفاعل لأنه الآخر. قلت: لما كان بعض أفراد الفاعل تأنيثه لفظيّ كفاطمة لحقت التاء الفعل لئلا يلزم اجتماع علامتي تأنيث في كلمة واحدة ولم يكتف في هذا البعض بتائه لما ذكرناه قريبا **(قوله وسواء في ذلك)** أي في تلو تاء التأنيث الماضي **(قوله التأنيث الحقيقي)** معنى حقيقية التأنيث حقيقية إطلاق المؤنث على الشيء. ومعنى مجازيته إطلاق المؤنث عليه **(قوله فعل مضمر)** أي فعل فاعل مضمر مستترا كان أو بارزًا كما يؤخذ من تمثيل الشارح. ويستثنى من كلامه نحو قمت وقمن فإن تاء التأنيث لا تلحق فيما ذكر فضلا عن لزومها لعدم الحاجة إليها، ونحو نعمت امرأة هند لأن الفاعل وإن كان ضمير مؤنث متصلا يعود على التمييز كما في الدماميني وغيره لكن لا تلزم التاء في فعله بل تجوز لما ستعرفه في قول المصنف والحذف في نعم الفتاة إلخ وإنما لزمت مع المضمر لخفاء حاله. ثم هذا اللزوم باق إذا عطف عليه ما ذكر نحو هند قامت هي وزيد كما يلزم في نحو قامت هند وزيد، وكما يلزم التذكير في عكسه نحو قام زيد وهند وقولهم يغلب المذكر على المؤنث عن الاجتماع خاص بنحو هند وزيد قائمان **(قوله أو فعل فاعل ظاهر إلخ)** يستثنى منه كفى المجرور فاعله بالباء نحو كفى بهند لأنه في صورة الفضلة وهي لا يؤنث لها الفعل **(قوله ظاهر متصل)** أي بفعله فيكون المصنف حذف قيد الاتصال من الثاني لدلالة الأول عليه **(قوله حر)** بكسر الحاء أصله صرح بدليل تصغيره على حريح وجمعه على أحراح حذفت لامه اعتباطا وجعل كيد ودم. وقد يعوض منها راء ويدغم فيها عين الكلمة **(قوله فرج)** المراد به كما في يس المحل المعد للوطء فيه ولو دبرا فقط كما في الطير، وبه يجاب عن إيراد أن الحر خاص

---

(١) أي أنه لا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازي، ولكن لها حالتان: حالة لزوم وحالة جواز. انظر شرح ابن عقيل ج ٢ ص ٨٨.

الهندات ، فيمتنع هند قام ، والهندان قاما ، والشمس طلع ، والعينان نظرا ، وقام هند ، وقام الهندان ، وقام الهندات . وقد أفهم أن التاء لا تلزم فى غير هذين الموضعين فلا تلزم فى المضمر المنفصل نحو هند ما قام إلا هى وما قام إلا أنت ، ولا فى الظاهر المجازى التأنيث نحو طلع الشمس ولا فى الجمع غير ما ذكر على ما سيأتى بيانه .

(تنبيهان) : الأول يضعف إثبات التاء مع المضمر المنفصل . الثانى تساوى هذه التاء فى اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة والغائبتين **(وَقَدْ يُبِيحُ الفصْلُ)** بين الفعل وفاعله

بفرج المرأة مع أن الحكم عام لذات الفرج مطلقا . نعم قال فى النكت يرد عليه اسم الجنس الذى واحده بالتاء كشاة وبقرة وحمامة فإن التاء تلحق المسند إليه لزوما سواء كان ذكرا أو أنثى بلا خلاف قال ابن عصفور وهذا بخلاف الإخبار عنه فإن بحسب ما يراد المعنى ا هـ **(قوله وهو المؤنث الحقيقى)** أى تأنيثا معنويا فقط كزينب أو مَعْنويًا ولفظيا كفاطمة ويستثنى من ذلك المجرد من التاء الذى لا يتميز مذكره عن مؤنثه كبرغوث فإنه لا يؤنث وإن أريد به مؤنث كما أن المؤنث بالتاء الذى لا يتميز مذكره عن مؤنثه كنملة يؤنث وإن أريد به مذكر قاله أبو حيان . والحاصل أنه يراعى اللفظ لعدم معرفة حال المعنى فى الواقع **(قوله فلا تلزم فى المضمر المنفصل)** أى بل تجوز مع ضعف كما سيذكره المصنف والشارح وهذا محترز قوله مضمر متصل أما محترز الاتصال مع الظاهر فذكره المصنف بقوله وقد يبيح الفصل إلخ وقول الشارح ولا فى الظاهر المجازى التأنيث أى بل تجوز مع رجحان محترز قوله مفهم ذات حر **(قوله ولا فى الجمع غير ما ذكر)** نحو قام الهنود وذكر هذا فى حيز التفريع يدل على أن قوله فلا تلزم فى المضمر إلخ تفريع على كلام المصنف وعلى اقتصار الشارح فى التمثيل على جمع المؤنث السالم لا تفريع على كلام المصنف وحده ولا تفصيل لقوله وقد أفهم أن التاء لا تلزم فى غير هذين الموضعين لأن عبارة المصنف لا تفهم عدم اللزوم فى غير الجمع المذكور **(قوله تنبيهان الأول إلخ)** قيل لا حاجة إلى ذكر هذا الأول لعلمه من قول المصنف * **والحذف من فصل بالأفضلا** * وهو ممنوع لأن من أفراد الضمير المنفصل ما لم يعلم ضعف لحاق التاء لفعله من قول المصنف والحذف إلخ نحو انما قام أنت وإنما قام هى **(قوله فى اللزوم)** أى بأحد السببين المتقدمين وقوله وعدمه أى بسبب أحد الأمور الآتية فيستفاد من كلامه مساواة تاء المضارع لتاء التأنيث فيما سيأتى أيضا فلا قصور فيه كما توهمه البهوتى وتبعه البعض **(قوله الغائبة والغائبتين)** لا المخاطبة والمخاطبتين لأن تاءهما للخطاب لا للتأنيث والظاهر أن تاء الغائبات كتاء الغائبة والغائبتين فكان عليه أن يزيد ذلك **(قوله وقد يبيح الفصل)** أى بغير إلا بدليل ما يأتى وفى التعبير بقد والإباحة إشعار بأن الإثبات أجود

الظاهر الحقيقى التأنيث (تَرْكَ ٱلتَّاءِ) كما (فِي * نحوِ أَتَى ٱلْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ) وقوله :

[٣٧٧] لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سُوءٍ

وقوله :

[٣٧٨] إِنِ ٱمْرُءًا غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ بَعْدِي وَبَعْدَكِ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُوْرُ

والأجود الإثبات (وَٱلحذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإِلَّا فُضِّلَا) على الإثبات (كَما زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ٱبْنِ ٱلْعَلَا) إذ معناه ما زكا أحد إلا فتاة ابن العلا ، ويجوز ما زكت نظرًا إلى اللفظ ، وخصه الجمهور بالشعر كقوله :

[٣٧٩] مَا بَرِئَتْ مِنْ رِيْبَةٍ وَذَمِّ فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ العَمِّ

وقوله :

(**قوله كما فى نحو**) أى كالفصل الذى فى نحو أو كالترك الذى فى نحو وإنما أتى الشارح بقوله كما دفعا لتوهم كون الظرف قيدا (**قوله والأجود الإثبات**) بل قيل واجب وفرض كلامه فيما إذا كان المسند إليه حقيقى التأنيث وهل الحكم كذلك إذا كان المسند إليه مجازى التأنيث أو الأجود الحذف نقل الدمامينى عنهم الثانى قال إظهارًا لفضل الحقيقى على غيره ثم قال والذى يظهر لى خلاف ذلك فإن الكتاب العزيز قد كثر فيه الإتيان بالعلامة عند الإسناد إلى ظاهر غير حقيقى كثرة فاشية فقد وقع فيه من ذلك ما ينيف على مائتى موضع ووقع فيه مما تركت فيه العلامة فى الصورة المذكورة نحو خمسين موضعا ، وأكثرية أحد الاستعمالين دليل أرجحيته فينبغى أن إثبات العلامة أحسن ونازعه سم بأن كثرة الإثبات فى القرآن يحتمل أن تكون لاقتضاء المقام إياها (**قوله مع فصل بإلا فضلا**) وقيل واجب ومثل إلا سوى وغير وإن كان مذكرا لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه ويدل على أنهما مثل إلا قوله إذ معناه إلخ قاله سم (**قوله إذ معناه ما زكا أحد**) أى فالمسند إليه بالنظر إلى المعنى الذى هو أولى من

---

[٣٧٧] قاله جرير بن الخطفى . وتمامه :

* عَلَى بَابِ ٱسْتِهَا صُلُبٌ وَشَامُ *

وهو من قصيدة من الوافر يهجو بها الأخطل ويذم تغلب . اللام وقد للتأكد . والشاهد فى ولد حيث ترك فيه التاء والحال إنه مسند إلى أم سوء لوجود الفصل . والصلب بضمتين جمع صليب النصارى . والشام جمع شامة . وأراد أنه عارف بذلك الموضع .

[٣٧٨] هو من البسيط . الشاهد فى غره حيث ذكره مع إسناده إلى واحدة ، لأن التقدير امرأة واحدة كذا قدره سيبويه والجمهور . والتأنيث حقيقى وذلك للفصل بالمفعول والجار والمجرور . وقال المبرد التقدير خصلة واحدة فلا دليل حينئذ فيه ، لأن التأنيث مجازى ، ومنكن فى محل الرفع صفة الواحدة ، ويجوز أن يكون حالا (**قوله بعدى**) ظرف لغره . ولمغرور خبر إن واللام للتأكيد .

[٣٧٩] هو رجز لم أدر راجزه . الشاهد فى برئت حيث جاء بالتأنيث فإن الأصل فيه أن تحذف التاء فلا يجوز ما قامت إلا هند إلا فى الضرورة ، والبيت من هذا القبيل وإذا كان الفاصل بين الفعل وفاعله غيرا لا يجوز فيه الوجهان ، والتأنيث أكثر ، وإذا كان إلا فالتذكير أكثر إلا فى الشعر . وقد جاء فى النثر على قراءة منْ قرأ إن كان إلا صيحة بالرفع .

[٣٨٠] فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَاشِعُ *(١)

قال الناظم : والصحيح جوازه فى النثر أيضًا ، وقد قرىء : ﴿ فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم ﴾ [الأحقاف : ٢٥] ، ﴿ إن كانت إلا صيحة واحدة ﴾ [يس : ٢٩] ، (وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي) مع الظاهر الحقيقى التأنيث (بِلَا فَصْلٍ) شذوذًا ، حكى سيبويه قال فلانة (وَمَعْ * ضَمِيرِ ذِي) التأنيث (الْمَجَازِ) الحذف (فِي شِعْرٍ وَقَعْ) أيضًا كقوله :

[٣٨١] فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

النظر إلى اللفظ مذكر (قوله الجراشع) كقنافذ جمع جرشع كقنفذ أى الضلوع المنتفخة الغليظة فتكون الخفيفة قد ذهبت . والجمع فى هذا البيت وفى آية : ﴿ فأصبحوا لا ترى مساكنهم ﴾ [الأحقاف : ٢٥] ، وإن كان للتكسير إلا أن جواز الإثبات معه يفيد جوازه مع واجب الاثبات عند عدم الفصل بالأولى فاندفع ما اعترض به البعض (قوله وقد قرىء إلخ) القراءتان المذكورتان فى الآيتين ليستا سبعيتين (قوله مع الظاهر الحقيقى التأنيث) لعله لم يقل ومع ضميره لأنه لم يسمع (قوله بلا فصل) أى لا بإلا ولا بغيرها (قوله ذى التأنيث المجاز) التأنيث بمعنى إطلاق لفظ المؤنث فالمعنى ومع ضمير الفاعل ذى الإطلاق المجاز أى الذى يطلق عليه المؤنث مجازا . ولا يخفى أن الإطلاق يوصف بالمجاز حقيقة لما تقرر فى محله من أن المجاز يطلق بالاشتراك على اللفظ المخصوص وعلى إطلاقه ، فقول البعض التأنيث لا يوصف بالمجاز إلا لمجاز كما هو ظاهر ، فلو قال : ومع ضمير المؤنث ذى المجاز لكان أولى ممنوع (قوله فإما ترينى) إن شرطية أدغمت فى ما الزائدة وجملة ولى لمة حالية واللمة بكسر اللام شعر الرأس دون الجمة . أودى بها أى أهلكها و لم يقل أودت بها لأجل التأسيس وهو ألف قبل الروى بحرف متحرك كما فى عالم لوجوب توافق القوافى فى التأسيس كذا قال العينى(٢) وتبعه غيره ، وهو إنما يتم لو كان الروى هاء الضمير

[٣٨٠] قاله ذو الرمة غيلان . وصدره : * طوى النحز والإجراز ما فى غروضها *

وهو من قصيدة من الطويل يصف فيها ناقته . وطوى من الطى وأراد به التهزمل . والنحز فاعله ــ وهو النخس والدفع ــ بفتح النون وسكون الحاء المهملة وبالزاى المعجمة . والاجراز عطف عليه جمع جرز وهى أرض لانبات بها ومادته جيم وراء وزاى وما فى غروضها مفعوله ، وهو بضم الغين المعجمة جمع غرض بضم الغين وسكون الراء وبالضاد المعجمة ، وهو حزام الرجل . والفاء تصلح للتفسيرية . والشاهد فى بقيت حيث أنثه مع أن المختار حذف التاء لوجود الفصل بألا كذا قال ابن الناظم . ولكن نص الأخفش ان التأنيث خاص بالشعر . والجراشع صفة الضلوع جمع جرشع بضم الجيم والشين المعجمة المنتفخ البطن والجنب .

[٣٨١] قاله الأعشى ميمون بن قيس . وهو من قصيدة المتقارب يمدح بها رهط قيس بن معدى كرب ، ويزيد بن عبد المدان الحارثى . الفاء للعطف . وأما أصله إن ما ، فإن شرطية وما زائدة . والمعنى فإن ترينى كما فى قوله تعالى : ﴿ فإما ترين من البشر أحدا ﴾ وقد اشتبه على كثير منهم ظانين بأنها أما التفصيلية ، ودل على ذلك ما رواه ابن كيسان * فإن تعهدى لامرىء لمة * (قوله ولى لمة) جملة حالية ، وهى بكسر اللام وتشديد الميم شعر الرأس دون الجمة . والفاء فى فإن جواب الشرط . والحوادث جمع حادثة . وقيل أراد بها الحادثان الليل والنهار ، والشاهد فى أودى حيث لم يقل أودت بها لأن تأنيث الحوادث مجازى لأنه جمع ، =

(١) هذا عجز من بيت من قصيدة من الطويل . أول هذه القصيدة قول ذى الرمة :

أمنزلتى مىّ ، سَلَامٌ عليكُمَا ! هل الأزمن اللاتى مضين رواجع ؟
وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثافى والديار البلاقع ؟

ابن الناظم . ولكن نص الاخفش أن التأنيث خاص بالشعر . والجراشع صفة الضلوع جمع جرشع بضم الجيم والشين المعجمة : المنتفخ البطن والجنب .

(٢)العينى وهو صاحب شرح الشواهد التى وردت عند الأشمونى وهى التى معنا فى هذه النسخة .

وقوله :

[٣٨٢] فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلَا أَرْضُ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

(وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى ٱلسَّالِمِ مِنْ * مُذَكَّرٍ) والسالم مؤنث كما مر (كَالتَّاء مَعْ) المؤنث المجازى وهو ما ليس له فرج حقيقى مثل (إِحْدَى ٱللَّبِنْ) أعنى لبنة ، فكما تقول سقطت اللبنة وسقط اللبنة تقول قامت الرجال وقام الرجال ، وقامت الهنود وقام الهنود ،

وهم يأبون كونه رويا كما قرر فى محله فينبغى أن يقال لأجل الردف وهو حرف لين يتلوه الروى وهو هنا الباء لوجوب توافق القوافى فى الردف أيضا (**قوله فلا مزنة**) هى السحابة البيضاء . ودقت ودقها أى أمطرت كأمطارها . وأبقل إبقالها أى أنبتت البقل كإنباتها . وقيل التذكير فى أبقل على اعتبار المكان والتأنيث فى إبقالها على اعتبار البقعة ، ولا مانع من إعادة ضميرين على جائز التذكير والتأنيث : أحدهما باعتبار تذكيره والآخر باعتبار تأنيثه ، وممن نص على أن البيت من هذا القبيل البهاء السبكى فى عروس الأفراح فقول التصريح التذكير فى أبقل باعتبار المكان يأباه الهاء فى إبقالها غير مسلم ونص الدماميني فى حاشية المغنى على أنه لا يجوز تذكير ضمير حقيقى التأنيث باعتبار التأويل ، وأنه لا يقال هند قام مثلا على تأويل هند بشخص (**قوله والتاء مع جمع**) أشار به أن اللزوم السابق مختص بغير الجمع المذكور والمراد بالجمع ما دل على جماعة ، فدخل اسم الجمع كالنساء واسم الجنس الجمعى كالبقر فإن حكمهما كذلك قاله سم . قال ابن جنى : إذا أنثت الجمع أعدت الضمير إليه مؤنثا وإن ذكرته أعدت الضمير مذكرا ، فتقول ذهبت الرجال إلى إخوتها ، وذهب الرجال إلى إخوتهم كذا فى يس . والظاهر أن هذا على سبيل الأولوية لا الوجوب كما يعلم مما مر فى القولة السابقة (**قوله سوى السالم إلخ**) قال شيخنا قال الشاطبى ما حاصله : إن الجمع السالم إذا لزم فيه تغيير الواحد أو غلب أو جاء على شكل السالم وليس فيه شروطه كأرضين جاز فيه الوجهان ، وكذلك ما جاء من هذا النحو بالألف والتاء نحو لذات حكم التاء معه التخيير اهـ وفى كلام الشارح فى التنبيه الآتى ما يؤيده (**قوله والسالم من مؤنث**) أى من جمع مؤنث حقيقى التأنيث فخرج نحو طلحات وثمرات فيجوز الوجهان فى نحوهما كما قاله المصنف فى تسهيله فى الأول والشاطبى فى الثانى (**قوله حقيقى**) لا حاجة إليه إذ الفرج لا ينقسم إلى حقيقى ومجازى (**قوله تقول قامت الرجال إلخ**)

= والجمع واسم الجمع واسم الجنس كلها تأنيث مجازى ، يقال أودى إذا هلك ، ويتعدى بالباء وإنما لم يقل أودت وإن كان لا يضر الوزن لأن القافية مؤسسة ، والتأسيس هو الألف الواقع قبل حرف الروى بحرف متحرك كألف عالم . والروى هو حرف القافية . والقافية هى اللفظ الأخير من البيت الذي يكمل البيت .

[٣٨٢] قاله عامر ابن جوين الطائى . وهو من المتقارب . يصف به سحابة وأرضا نافعتين . الفاء للعطف ، ومزنة مبتدأ . أو اسم لا على إلغائها أو إعمالها عمل ليس . وودقت خبر للمبتدأ أو خبر لا أو نعت لمزنة والخبر محذوف أى موجودة ، وهى السحابة البيضاء . وودق المطر يدق إذا قطر ، ومنه سمى المطر ودقا ، وودقها نصب على المصدر . ولا أرض عطف على ما قبله . وأرض اسم لا التبرئة وأبقل خبرها . وفيه الشاهد حيث ذكر الفاعل مع إسناده إلى الأرض وهى مؤنثة . وقال ابن الناظم لأجل الضرورة ، ولا ضرورة على ما لا يخفى ، بل تأنيث الأرض ليس بحقيقى ، وقيل روى أبقالها بالرفع فلا شاهد فيه حينئذ . وقيل لا شاهد على النصب أيضا على أن يكون الأصل ولا مكان أرض ، فحذف المضاف وقال أبقل على اعتبار المحذوف وأبقالها على اعتبار المذكور . وأبقلت الأرض إذا خرج بقلها .

وقامت الطلحات وقام الطلحات . فإثبات التاء لتأوله بالجماعة ، وحذفها لتأوله بالجمع . وكذا تفعل باسم الجمع كنسوة ، ومنه : ﴿ **وقال نسوة فى المدينة** ﴾ [يوسف : ٣٠] .

(تنبيه) : حق كل جمع أن يجوز فيه الوجهان إلا أن سلامة نظم الواحد فى جمعى التصحيح أوجبت التذكير فى نحو قام الزيدون ، والتأنيث فى نحو قامت الهندات . وخالف الكوفيون فجوزوا فيهما الوجهين ، ووافقهم فى الثانى أبو على الفارسى[1] ، واحتجوا بقوله : ﴿ **آمنت به بنو إسرائيل** ﴾ [يونس : ٩٠] ، ﴿ **إذا جاءك المؤمنات** ﴾ [الممتحنة : ١٢] ، وقوله :

[٣٨٣] **فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي ... وَالظَّاعِنُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا**

وأجيب بأن البنين والبنات لم يسلم فيهما نظم الواحد ، وبأن التذكير فى جاءك

لكن حذف التاء أجود فيما ذكر من جمع التكسير مطلقا والجمع بالألف والتاء لمذكر واسم الجمع واسم الجنس الجمعى على ما للدماميني . والذى للسيوطى استواء الأمرين فى الأربعة وتقدم رجحان الإثبات فى المجازى وحينئذ فقول الناظم كالتاء مع إحدى اللبن أى فى أصل الجواز فلا يرد اختلافهما فى الرجحان **(قوله وقام الهنود)** إنما لم يعتبر التأنيث الحقيقى الذى كان فى المفرد لأن المجازى الطارىء أزال الحقيقى كما أزال التذكير الحقيقى فى رجال قاله الدماميني **(قوله لتأوله بالجماعة)** أى وهى مؤنث مجازى قال فى شرح الشذور وليس لك أن تقول التأنيث فى نحو النساء والهنود حقيقى لأن الحقيقى الذى له فرج والفرج لآحاد الجمع لا للجمع وإنما أسندت الفعل إلى الجمع لا إلى الآحاد اهـ وفيه عندى نظر لما تقرر من أن الحكم على الجمع من باب الكلية وحينئذ فالفعل مسند فى الحقيقة إلى آحاد الجمع إلا أن يكون كلامه باعتبار الظاهر فاعرفه **(قوله وكذا تفعل باسم الجمع)** قيده فى التصريح بالمعرب وقال إن المبنى نحو الذين لا يقال فيه قالت الذين وإن قيل إنه جمع الذى اهـ أى اسم جمع الذى . وكاسم الجمع اسم الجنس الجمعى كبقر ونخل كما مر **(قوله أن يجوز فيه الوجهان)** أى لتأتى التأويلين المتقدمين فيه **(قوله أوجبت التذكير إلخ)** أى لأن الواحد كالمذكور حينئذ وعند الإسناد إلى الواحد يجب ما ذكر **(قوله وخالف الكوفيون)** وعليه يحمل قول بعضهم وقيل إنه الزمخشرى :

إن قومى تجمعوا * وبقتلى تحدثوا ... لا أبالى بجمعهم * كل جمع مؤنث

أى وجوبا أو جوازا **(قوله شجوهن)** أى لشجوهن أى حزنهن . وتصدعوا تفرقوا **(قوله لم يسلم فيهما نظم الواحد)** أى لأنه تغير شكله وحذفت لامه واعترض على هذا الجواب بأن قضيته جواز التذكير فى نحو جاءت

---

[٣٨٣] هو من الكامل . الشاهد فى فبكى بناتى حيث جاء الفعل بلا تأنيث . واحتج به الكوفية والفارسي على أن سلامة نظم الواحد وجمع المؤنث لا يوجب التأنيث . وقالت البصرية : سلامته فى جمع التصحيح توجب التذكير إن كان الجمع للمذكر والتأنيث إن كان للمؤنث . وأجابوا بأن البنات لم يسلم فيها لفظ الواحد وكذا البنون . وشجوهن نصب على التعليل ، وهو الحزن والهم . وتصدعوا : تفرقوا .

---

(١) سبق التعريف به .

للفصل ، أو لأن الأصل النساء المؤمنات أو لأن أل مقدرة باللاتى وهو اسم جمع **(وَٱلْحَذْفُ فِي نِعْمَ ٱلْفَتَاةُ)** وبئس الفتاة **(ٱسْتَحْسَنُوا)** أى رأوه حسنًا **(لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيْهِ بَيِّنُ)** فالمسند إليه الجنس ، وأل فى الفتاة جنسية خلافًا لمن زعم أنها عهدية ، ومع كون الحذف حسنًا الإثبات أحسن منه **(وَٱلْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا)** بالفعل لأنه كجزء منه ، ألا ترى أن علامة الرفع تتأخر عنه فى الأفعال الخمسة **(وَٱلْأَصْلُ فِي ٱلْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا)** عنه بالفاعل لأنه فضلة **(وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ ٱلْأَصْلِ)** فيتقدم المفعول على الفاعل إما جوازًا

الحبليات ودفع بظهور أن التغيير المشترط فى التكسير هو الاعتباطى كما فى بنات لا التصريفى فإنه لكونه عن علة كلا تغيير **(قوله وبأن التذكير فى جاءك إلخ)** اعترض على الأجوبة الثلاثة عن التذكير فى جاءك أما الأول فلما تقدم من أن الراجح فى الفصل بغير إلا الإثبات وقد أجمعت السبعة على الحذف فيلزم إجماع السبعة على مرجوح . وأما الثانى فلما يلزم عليه من حذف الفاعل وهو غير جائز عند البصريين . وأما الثالث فلأن أل فى نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبات والدوام لا للتجدد فهو صفة مشبهة ويمكن دفعه عن الأول بأنه مشترك الإلزام إذ الظاهر أن الكوفيين أيضا يرجحون الإثبات على أن بعضهم التزم أن السبعة قد تجمع على الوجه المرجوح وعن الثانى بقيام الصفة مقام الموصوف وعن الثالث بأن الصفة هنا لا يبعد أن يراد بها التجدد كما يشعر به قصة الآية **(قوله فى نعم الفتاة)** قال السيوطى مثله نعم فتاة هند **(قوله لأن قصدا إلخ)** مقتضاء جواز الوجهين فى نحو صارت المرأة خيرا من الرجل لما ذكر وهو كذلك وليس من ذلك ما قامت امرأة لأن المرأة هنا لم يرد بها الجنس بل المراد واحدة ، والعموم لأفراد الجنس إنما جاء من النافى بخلاف ما قامت من امرأة فبالخيار لأن دخول من أفاد معنى الجنس قاله الشاطبى[1] . ونقل ابن هشام أن الأكثر فى المؤنث المقرون بمن الزائدة أن لا تلحقه علامة التأنيث كذا فى يس **(قوله والأصل)** أى الغالب والراجح وهذا شروع فى الحكم السابع **(قوله والأصل فى المفعول أن ينفصلا)** تصريح بما علم من الجملة الأولى . وقال سم : وكل هذا لا يغنى عنه ما قبله لاحتمال أن يكون الأصل فى كل منهما الاتصال كما نقل عن الأخفش ا هـ ونوقش بأنه لا يتأتى اتصالهما معا حتى يكون الأصل فى كل منهما الاتصال ويمكن دفعه بأن معنى كون الأصل فى كل منهما الاتصال أن الأصل اتصال أحدهما أيا كان منهما لا اتصال الفاعل بعينه واتصال المفعول بعينه فتدبر . والمراد المفعول به أو مطلق المفعول . ولا يقدح فى ذلك امتناع مجىء المفعول معه بخلاف الأصل لأن الأصل قد يلزم . وقوله وقد يجاء بخلاف الأصل لا يفيد أن المجىء بخلاف الأصل فى كلها **(قوله وقد يجاء إلخ)** أفاد بقد أمرين : أن ذلك قليل وأنه قد لا يجىء المفعول قبل الفاعل ، وعدم مجيئه قبله إما للاقتصار على أحد الجائزين أو لكونه ممتنعا

---

(١) سبق التعريف به .

وإما وجوبًا ، وقد يمتنع ذلك كما سيأتى (**وَقَدْ يَجِى ٱلْمَفْعُوْلُ قَبْلَ الْفِعْلِ**) وفاعله وهو أيضًا على ثلاثة أوجه : جائز نحو : ﴿ **فريقًا هدى** ﴾ [الأعراف : ٣٠] ، وواجب نحو من أكرمت ، وممتنع ويمنعه ما أوجب تأخره أو توسطه على ما سيأتى بيانه (**وَأَخِّرِ الْمَفْعُوْلَ**) عن الفاعل وجوبًا (**إنْ لَبْسٌ حُذِرْ**) بسبب خفاء الإعراب وعدم القرينة إذ لا يعلم الفاعل من المفعول والحالة هذه إلا بالرتبة كما في نحو ضرب موسى عيسى وأكرم ابنى أخى ، فإن أمن اللبس لوجود قرينة جاز التقديم نحو ضربت موسى سلمى ، وأضنت سعدى الحمى .

(**تنبيه**) : ما ذكره الناظم هو ما ذهب إليه ابن السراج وغيره وتظافر عليه نصوص

كما فى أكرمتك . فقول الشارح وقد يمتنع ذلك أى تقدم المفعول على الفاعل ليس من زيادته على المتن ، والحاصل أن ارتكاب الأصل قد يكون واجبا نحو أكرمتك ، وقد يكون جائزا نحو ضرب زيد عمرًا وقد يكون ممتنعا نحو ضربنى زيد ومخالفة الأصل فى الأول ممتنعة وفى الثانى جائزة وفى الثالث واجبة (**قوله وقد يجى**) قصره على لغة من يقول جايجى وشايشى بالقصر (**قوله وواجب**) فى مسألتين : أن يكون المفعول مما له الصدر نحو من أكرمت ؟ أيا ما تدعوا ، وغلام من أكرمت وغلام أىّ رجل تضرب أضرب ، وأن يقع عامله بعد الفاء وليس له منصوب غيره مقدم عليه نحو ﴿ **وربك فكبر** ﴾ [المدثر : ٣] ، ﴿ **فأما اليتيم فلا تقهر** ﴾ [الضحى : ٩] ، بخلاف نحو أما اليوم فاضرب زيدا كذا فى التوضيح (**قوله ما أوجب تأخره**) كالحصر فيه نحو إنما ضرب زيد عمرا ، والتباسه نحو ضرب موسى عيسى ، أو توسطه ككونه ضميرا متصلا والفاعل اسم ظاهر نحو ضربنى زيد ، ويمنع أيضا تقدم المفعول العامل كون المفعول أن المشدّدة ومعموليها إلا أن يسبقها أما نحو أما إنك فاضل فعرفت وكونه أن المخففة ومعموليها ، وكونه معمول فعل تعجبى أو واقع صلة حرف مصدرى ناصب بخلاف الناصب فيجوز عجبت مما زيدا تضرب . ومنهم من أطلق فى المنع ولم يقيد بالنصب ، أو مجزوم إلا إذا قدم على الجازم أيضا فيمتنع لم زيدا أضرب ، ويجوز زيدا لم أضرب وكذا المنصوب بلن أما المنصوب بأن أو كى فمن الواقع صلة حرف مصدرى ناصب وهو لا يجوز تقدم معموله عليه مطلقا وأما المنصوب بإذن فالراجح منع تقدم معموله عليه وحده وأما تقدمه عليه وعلى إذن معا . فقال أبو حيان : لا أحفظ فيه نصا للبصريين ومقتضى قواعدهم المنع وجوزه الكسائى[1] أو مقرون بلام ابتداء غير مسبوقة بأن بخلاف المسبوقة بها فيمتنع عمرا ليرضى زيدا ويجوز إن زيدا عمرا ليرضى أو لام قسم أو قد أو سوف أو قلما أو ربما أو نون توكيد هذا ما فى الهمع مع زيادة من الدمامينى (**قوله وإن لبس حذر**) أى إن خيف لبس المفعول بالفاعل (**قوله بسبب خفاء الإعراب**) بأن كان تقديريا أو محليا وتحت كل منهما أقسام كثيرة (**قوله وعدم القرينة**) عطف عام (**قوله لوجود قرينة**) أى لفظية كالمثال الأول أو معنوية كالمثال الثانى (**قوله وتظافر**) هكذا اشتهر بالظاء المشالة والصواب تضافر بالضاد المعجمة يقال تضافر القوم أى تعاونوا كما فى

---

(١) سبق التعريف به .

المتأخرين ، ونازع فى ذلك ابن الحاج فى نقده على ابن عصفور ، فأجاز تقديم المفعول والحالة هذه محتجًا بأن العرب تجيز تصغير عمر وعمرو على عمير ، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء ، وبأنه يجوز ضرب أحدهما الآخر ، وبأن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز عقلًا وشرعًا ، وبأنه قد نقل الزجاج أنه لا اختلاف فى أنه يجوز فى نحو : ﴿ **فما زالت تلك دعواهم** ﴾ [الأنبياء : ١٥] أن تكون تلك اسم زال ودعواهم الخبر والعكس . قلت : وما قاله ابن الحاج[1] ضعيف لأنه لو قدم المفعول وأخر الفاعل والحالة هذه لقضى اللفظ بحسب الظاهر بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل فيعظم الضرر ويشتد الخطر ، بخلاف ما احتج به فإن الأمر فيه لا يؤدى إلى مثل ذلك هو ظاهر (**أَوْ أُضْمِرَ ٱلْفَاعِلُ**) أى وأخر

كتب اللغة (**قوله محتجا بأن العرب إلخ**) لو قال محتجا بأن العرب تجيز الإجمال وتقصده كتصغير عمر وعمرو على عمير ونحو ضرب أحدهما الأخر لكان أحسن وأخصر (**قوله وبأن الإجمال إلخ**) مبنى على أن لا فرق بين اللبس والإجمال والحق الفرق وأن الأول تبادر فهم غير المراد والثانى احتمال اللفظ للمراد وغيره من غير تبادر لأحدهما وأن الأول مضر دون الثانى وتصغير عمر وعمرو على عمير وضرب أحدهما الآخر من الثانى (**قوله وبأن تأخير البيان إلخ**) هذا فى المجمل لا فى الملتبس (**قوله يجوز فى نحو فما زالت إلخ**) أى فلم يبالوا بالتباس الاسم بالخبر فكذلك التباس الفاعل بالمفعول (**قوله قلت إلخ**) حاصله بالنسبة لغير الوجه الأخير أن ما استدل به ابن الحاج من باب الإجمال وما نحن فيه من باب الالتباس . والثانى ضار لتبادر غير المراد فيه دون الأول لعدم تبادر شىء فيه قال سم : قال يس وهذا الجواب لا يجدى الناظم نفعا لما سيأتى له فى باب التعدى واللزوم من أن الحذف مع إن وأن يطرد مع أمن اللبس . واحترز بأمن اللبس من نحو رغبت فى أن تفعل أو عن أن تفعل فلا يحذف الجار للالتباس فسمى ما لا يتبادر منه شىء التباسا ا هـ وقد يقال لا يلزم من شمول اللبس للاجمال عند المصنف فى بعض الأبواب شموله له عنده فى بقية الأبواب لكن ينظر ما الفارق . ثم قال سم : وأما بالنسبة للوجه الأخير فهو أنه لا يلزم من إيراد الزجاج الوجهين فى الآية جواز مثل ذلك فى نحو ضرب موسى عيسى لأن التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها ا هـ وكأن وجهه أن الاسم والخبر أصلهما المبتدأ والخبر والمبتدأ عين الخبر فى المعنى بخلاف الفاعل والمفعول . ورد شيخنا ذلك بأن الناظم لا يفرق بين الاسم والخبر وبين الفاعل والمفعول ، قال ويظهر أن المصنف لا يسلم للزجاج ما نقله ويؤيد منعه أن النحويين منعوا تقديم الخبر على المبتدأ فى غير النسخ إذا خيف الإلتباس أى فلتكن حالة النسخ كحالة عدم النسخ (**قوله لا يؤدى إلى مثل ذلك**) أى لأن اللازم عليه إما الإجمال وهو لا يضر أو الإلباس الغير الضار (**قوله أى وأخر المفعول إلخ**) المراد بوجوب تأخيره عن الفاعل عدم جواز توسطه بينه وبين الفاعل فيصدق بوجوب تأخره عنهما كالمثال الأول وجواز تقدمه

---

(١) ابن الحاج : هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزدى ، أبو العباس ، الإشبيلى ، يُعرف بابن الحاج ، قرأ على الشلوبين ، وصنف فى علوم القوافى وعلم الإملاء ، ومختصر خصائص ابن جنى .. وغير ذلك وتوفى سنة ٦٤٧ هـ (انظر البغية ٣٥٩/١ - ٣٦٠) .

المفعول عن الفاعل أيضًا : وجوبًا إن وقع الفاعل ضميرًا **(غَيْرَ مُنْحَصِرْ)** نحو أكرمتك وأهنت زيدًا **(وَمَا بِإِلَّا أَوْ بِإِنَّمَا آنْحَصَرْ)** من فاعل أو مفعول ظاهرًا كان أو مضمرًا **(أَخِّرْ)** عن غير المحصور منهما : فالفاعل المحصور نحو ما ضرب عمرًا إلا زيد أو إلا أنا ، وإنما ضرب عمرًا زيد أو أنا ؛ والمفعول المحصور نحو ما ضرب زيد إلا عمرًا ، وما ضربت إلا عمرًا وإنما ضرب زيد عمرًا وإنما ضربت عمرًا **(وَقَدْ يَسْبِقُ)** المحصور فاعلًا كان أو مفعولًا غير المحصور **(إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ)** بأن كان الحصر بإلا وتقدمت مع المحصور بها نحو ما ضرب إلا زيد عمرًا ، وما ضرب إلا عمرًا زيدًا ؛ ومن الأول قوله :

[٣٨٤] **فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةَ إِنَآءِ آلدِّيَارِ وشَامُهَا**

وقوله :

عليهما كالمثال الثاني وهذا حكمة تعداد المثال فالوجوب إضافي بالنسبة إلى التوسط **(قوله إن وقع الفاعل ضميرًا)** أى متصلًا إذ لو أخر لزم أن لا يكون متصلا والفرض أنه متصل **(قوله غير منحصر)** على صيغة اسم الفاعل أى منحصرا فيه غيره كما يدل عليه قوله انحصر **(قوله انحصر)** أى فيه وقوله عن غير المحصور أى فيه وكذا يقال فيما بعد وما ذكر من قصر الصفة على الموصوف إلا أنه إذا كان المحصور فيه الفاعل فالصفة المقصورة مضروبية المفعول وإذا كان المفعول فالصفة المقصورة ضاربية الفاعل ، فقولك ما ضرب عمرا إلا زيد لقصر مضروبية عمرو على زيد أى أنه لم يحصلها لعمرو إلا زيد وقولك ما ضرب زيد إلا عمر لقصر ضاربية زيد على عمرو أى أنه لم يتعد أثرها إلا إلى عمرو **(قوله وما ضربت إلا عمرا)** كان الأولى بل الصواب أن يقول وما ضرب زيد إلا إياك لأن العموم السابق فى قوله ظاهرًا كان أو مضمرًا فى المحصور فيه وكذا يقال فى إنما ضربت عمرًا وفى نسخ إسقاط قوله وما ضربت إلا عمرا **(قوله وقد يسبق إلخ)** قد يقال لم أجيز هنا تقديم المحصور فيه مع إلا ومنع فى باب المبتدأ والخبر حكموا بشذوذ قوله : * **وهل إلا عليك المعول** * وأجاب شيخنا السيد بأن الفرق أن الفعل أقوى فى العمل فاحتمل معه تقديم المحصور وبأن اللازم فيه تقديم أحد المعمولين على الآخر لا تقدم المعمول على العامل ولا كذلك المبتدأ والخبر **(قوله عشية إلخ)** منصوب على الظرفية والآناء كالإبعاد وزنا ومعنى . والوشام بكسر الواو جمع وشيمة وهى الكلام الشر والعداوة

---

[٣٨٤] هو من الطويل . الفاء للعطف وإلا بمعنى غير . وفيه الشاهد حيث احتج الكسائى به . على أن الفاعل المحصور بإلا لا يجب تأخيره على مفعوله بل يجوز تقديمه ، فإن قوله إلا الله فاعل . وما هيجت مفعوله . وأوله الجمهور على أنه مفعول للفعل المقدر وليس مفعولا للمذكور تقديره درى ما هيجت لنا : أى ما أثارت . يقال هيجت وهجت كلاهما متعديان . وعشية نصب على الظرف مضاف إلى إناء الديار ، وهو جمع أناء وهو البعد ، والتقدير أناء أهل الديار . فسمى أهل الديار ديارا تسمية للحال باسم المحل **(قوله وشامها)** بالرفع فاعل هيجت . وهو بكسر الواو وجمع وشم . من وشم يده إذا غرزها بإبرة ثم ذر عليها النيلة : ويروى عشية بالرفع فإن صحت فوجهه أن يكون فاعل هيجت وحينئذ ينتصب وشامها على المفعولية .

[٣٨٥] مَا عَابَ إِلَّا لَئِيمٌ فِعْلَ ذِى كَرَمٍ وَلَا جَفَا قَطُّ إِلَّا جُبَّأٌ بَطَلَا

ومن الثانى قوله :

[٣٨٦] تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِى كَلَامُهَا

وقوله :

[٣٨٧] وَلَمَّا أَبَى إِلَّا جِمَاحًا فُؤَادُهُ وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلَا أَهْلِ

فإن لم يظهر القصد بأن كان الحصر بإنما أو بإلا و لم تتقدم مع المحصور امتنع تقديمه لانعكاس المعنى حينئذٍ وذلك أوضح .

(تنبيه) : الذى أجاز تقديم المحصور بإلا مطلقًا هو الكسائى محتجًا بما سبق . وذهب بعض البصريين إلى منع تقديم المحصور مطلقًا . واختاره الجزولى[1] والشلوبين حملا لـ « إلّا » على إنما . وذهب الجمهور

وشامها فاعل هيجت **(قوله جبأ)** بضم الجيم وتشديد الموحدة والهمزة : الجبان **(قوله ولما أبى إلا جماحا)** أى إسراعا وجواب لما فى بيت بعده **(قوله الذى أجاز)** أى قبل المصنف وعبارته توهم أنه تقدمت إشارة إلى أن هناك قائلا بالجواز مطلقا غير المصنف والقصد الآن تعيينه مع أنه لم يتقدم إشارة إلى ذلك فكان الظاهر إسقاط لفظ الذى ويكون التنبيه بمعناه اللغوى **(قوله مطلقا)** أى فاعلًا كان أو مفعولا **(قوله وذهب بعض البصريين إلخ)** قال الفاكهى هو الأصح اهـ وعليه فما تقدم من الأبيات شاذ أو مؤوّل بتقدير عامل للمنصوب والمرفوع غير المحصورين كأن يقدر قبل ما هيجت درى ، وقبل كلامها زاد وقوله إلى منع تقديم المحصور أى بإلا مطلقا أى فاعلا كان أو مفعولا ، ووجه الدمامينى هذا المذهب بأنه إذا قدم المحصور فيه بإلا كأن قيل ما ضرب إلا زيد عمرا مستثنيان معًا والتقدير ما ضرب أحد أحدا إلا زيد عمرا أفاد أن الضرب إنما وقع من زيد لعمرو و لم يحصل من غيره لغيره وهذا غير ما يفيده تأخير المحصور فيه لأن

---

[٣٨٥] هو من البسيط . واللئيم البخيل المهين النفس الدنىء . وألا بمعنى غير فى الموضعين . ولا جفاء عطف على ما عاب وجبأ . بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة بعدها همزة من غير مد ، وهو الجبان والبطل الشجاع ، وانتصابه على المفعولية . والشاهد فيه أن الكسائى احتج به على أن الفاعل المحصور بألا لا يجب تأخيره والجمهور على وجوب تأخيره عن المفعول كما فى قوله تعالى : ﴿ **إنما يخشى الله من عباده العلماء** ﴾[فاطر : ٢٨] .

[٣٨٦] قاله مجنون بنى عامر . وهو من الطويل . بتكليم ساعة فى محل ساعة النصب على المفعولية . وإضافة تكليم إلى ساعة من قبيل إضافة يا سارق الليلة . والفاء تصلح للتعليل . وزاد فعل متعد ، وكلاهما بالرفع فاعله ، والمستثنى المنصوب مفعوله مقدما . وفيه الشاهد حيث احتجت به البصرية على جواز تقديم المفعول المحصور بإلا على فاعله . وقيل لا دليل فيه على ذلك لجواز أن يكون مستترا راجعا إلى التكليم ، ويقدر عامل آخر لكلامها رد بأن هذا إنما يحسن إذا كان فى الكلام السابق إبهام فتستأنف له جملة توضحه فيكون جوابا لسؤال . وأجيب بأن الفاعل لما كان مستترا حصل الإبهام فسوّغ السؤال والجواب .

[٣٨٧] ذكر البيارى شارح الحماسة أن الذى قاله هو دعبل بن على الخزاعى ، وهو من المحدثين ، وليس ممن يحتج بهم وهو من الطويل ولما ظرف وجوابه فى البيت الثانى وهو قوله :

تَسَلَّى بأخرى غيرها فإذا التى تَسَلَّى بِها تُغْرِى بِلَيْلَى وَلَا تُسْلِى

وأبى امتنع ، وفؤاده فاعله ، وإلا جماحا استثناء من موجب فيجوز نصبه . فالناصب هو إلا عند المحققين . ولكن جماحا فى الحقيقة مفعول حصر بإلا وتقدم على فاعله ، وفيه الشاهد حيث احتجت البصرية به على جواز تقديم المفعول المحصور بإلا على الفاعل . وذهبت طائفة إلى أن المحصور بإلا يجب تقديم فاعله كما فى ما ضرب زيد عمرا . والجماح ههنا من جمح إذا أسرع إسراعا فلا يرده شىء والجموح من الرجال الذى يركب هواه فلا يمكن رده **(قوله ولم يسل)** عطف على أبى من السلو . ويغرى من الإغراء وهو الإشلاء والتحريض .

---

(١) الجزولى : هو عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت بن عيسى ... البربرى المراكشى ، العلامة أبو موسى الجزولى آخذ عن الشلوبين وابن معط ، شرح =

من البصريين والفراء وابن الأنباري إلى منع تقديم الفاعل المحصور . وأجازوا تقديم المفعول المحصور لأنه في نية التأخير (وَشَاعَ) في لسان العرب تقديم المفعول الملتبس بضمير الفاعل عليه (نَحْوَ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ) وقوله :

[٣٨٨] جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ

لأن الضمير فيه وإن عاد على متأخر في اللفظ إلا أنه متقدم في الرتبة (وَشَذَّ) في كلامهم تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول عليه (نَحْوَ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ) لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة . قال الناظم : والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع هذا ، والصحيح جوازه ؛ واستدل على ذلك بالسماع . وأنشد على ذلك أبياتًا منها قوله :

[٣٨٩] وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا

وقوله :

[٣٩٠] وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ الْمَرْءَ رَاجِيًا جَزَاءً عَلَيْهَا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الأَمْرُ

وقوله :

مفاده أن ضرب عمرو محصور في زيد وهذا لا ينافي أن الضرب حاصل من غير زيد لغير عمرو ، ولزم محذور اخر وهو استثناء شيئين باداة واحدة بغير عطف وهو ممنوع مطلقا كما ستعرفه في باب الاستثناء وإن أريد أن عمرا مقدم معنى وليس مستثنى لم يلزم المحذوران المذكوران لكن يلزم عمل ما قبل إلا فيما بعدها مما لم يذكروا جواز عمل ما قبل إلا فيه في قولهم لا يعمل ما قبل إلا فيما بعدها إلا أن كان مستثنى نحو ما قام إلا زيد أو مستثنى منه نحو ما قام إلا زيدا أحد أو تابعا له نحو ما قام أحد إلا زيدا فاضل اهـ وللكسائي اختيار الشق الثاني وزيادة المحصور المقابل للمحصور فيه فيما جوزوا اعمل ما قبل إلا فيه فتدبر (قوله في نية التأخير) أي فتقديمه كلا تقديم (قوله جاء الخلافة) الضمير يرجع إلى الممدوح وهو عمر بن عبد العزيز وقوله أو كانت يروى بأو بمعنى الواو وبإذ ،

= أصول ابن السراج وله المقدمة المشهورة ، وهي حواشي على الجُمل للزجاجي ... وآخر من روى عنه بالإجازة أبو عمر بن حَوْط الله ، ومات سنة ٦٠٧ هـ (البغية ، ٢٣٦ ، ٢٣٧) .

---

[٣٨٨] قاله جرير بن الخطفي ، وهو من قصيدة من البسيط يمدح بها عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه . والضمير في جاء يرجع إلى عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه . والخلافة بالنصب مفعوله . ويروى أتى الخلافة ، وإذ ظرف بمعنى حين ، وكانت أي الخلافة له أي لعمر قدرًا مقدرة . والكاف للتشبيه وما مصدرية . والجملة في محل النصب على إنها صفة لمصدر محذوف . والتقدير أتى الخلافة إتيانا كإتيان موسى بن عمران عليه السلام ربه عز وجل . وربه بالنصب مفعول . وليس بإضمار قبل الذكر لأن الفاعل مقدم في الرتبة . وفيه الشاهد حيث توسط المفعول بين الفعل والفاعل .

[٣٨٩] قاله حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه . المجد الشرف والكرم ، يقال رجل مجيد أي شريف . وأخلد من الإخلاد وهو الإبقاء وهو خبران ، وواحدا مفعوله . والدهر نصب على الظرف في الموضعين . ومن الناس صفة لواحد . وأبقى جواب لو . والشاهد في مجده حيث أعاد الضمير إلى مطعم وهو متأخر للضرورة . وأراد به مطعم بن عدي والد جبير الصحابي رضي الله عنه . وانتصابه على أنه مفعول أبقى .

[٣٩٠] البيت من الطويل .

[٣٩١] جَزَى بَنُوهُ أَبَا ٱلْغِيلَانِ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ

وقوله :

[٣٩٢] كَسَا حِلْمُهُ ذَا ٱلْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودَدٍ وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا ٱلنَّدَى فِى ذُرَى ٱلْمَجْدِ

وقوله :

[٣٩٣] جَزَى رَبُّهُ عَنِّى عَدِىَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

وذكر لجوازه وجهًا من القياس . وممن أجاز ذلك قبله وقبل أبى الفتح الأخفش من

وقوله قدرا أى مقدرة **(قوله وشذ)** أى على مذهب الجمهور لا على مذهبه لما ستعلمه **(قوله والصحيح جوازه)** أى نظما ونثرًا **(قوله أبا الغيلان)** بكسر الغين المعجمة ، وعن بمعنى بعد . وقوله كما يجزى أى جزى . وسنمار بكسر السين والنون وتشديد الميم اسم لرجل رومى بنى قصرا عظيما بظهر الكوفة للنعمان بن امرىء القيس ملك الحيرة ، فلما فرغ من بنائه ألقاه من أعلاه لئلا يبنى لغيره مثله ، فضربت به العرب المثل فى سوء المجازاة **(قوله جزاء الكلاب العاويات)** قيل هو الضرب والرمى بالحجارة . وقيل هو دعاء بالأبنة لأن الكلاب إنما تتعاوى عند طلب السفاد ، وعدىّ بن حاتم الطائى صحابى فلا يليق به هذا الهجو **(قوله وجها من القياس)** يعنى أنه قاسه على المواضع التى يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وستأتى قريبا . وأجيب بأنها مخالفة للقياس فلا يقاس عليها أفاده فى التصريح ونقل شيخنا عن الهمع أن هذا الوجه هو أن المفعول كثر تقدمه على الفاعل فجعل لكثرته كالأصل . وعبارة الشارح على التوضيح اكتفاء بتقديم المفعول فى الشعور لأن الفعل المتعدى إشعارًا به فعاد الضمير على متقدم شعورا ومن فى

---

[٣٩١] قاله سليط بن سعد . وهو من البسيط . الشاهد فى جزى بنوه حيث أعاد الضمير إلى أبى الغيلان وهو متأخر عنه للضرورة . وهو بكسر الغين المعجمة كنية رجل ، وعن بمعنى فى أى فى كبر . وحسن فعل أى وعن حسن فعل إليه . والكاف للتشبيه وما مصدرية : والجملة فى محل النصب على أنها صفة لمصدر محذوف . أى جزى بنوه جزاء كجزاء سنمار بكسر السين والنون وتشديد الميم ، وهو اسم صانع رومى بنى الخورنق الذى بظهر الكوفة للنعمان ملك الحيرة ، وهو قصر عظيم لم تر العرب مثله ، فلما فرغ ألقاه من أعلاه فخر ميتا لئلا يبنى لغيره مثله ، فضربت به العرب مثل فى سوء المكافأة . ويجزى مضارع مجهول لحكاية الحل الماضية لغرابتها .

[٣٩٢] هو من الطويل . معناه كسى حلم الممدوح صاحب الحلم ثياب السيادة ، وأعلى عطاؤه صاحب العطاء فى أعلى مراتب المجد والكرم . والشاهد فى كسى حلمه ونداه فان الضمير فيهما للفاعل ولم يسبق ذكره فأجاز ذلك ابن جنى مطلقا وتبعه على ذلك ابن مالك والجمهور على أنه مختص بالضرورة . ورقى بالتشديد من الرقى وهو الصعود والارتفاع . والندى بفتح النون العطاء والذرى بضم الذال المعجمة جمع زروة بكسر الذال ، وذروة كل شىء أعلاه . ومنه ذروة السنام .

[٣٩٣] عزاه بعضهم إلى النابغة الذبيانى ، وأبو عبيدة إلى عبد الله بن همارق ، والأعلم لأبى الأسود ، وقيل لم يدر قائله حتى قال ابن كيسان أحسبه مولدًا مصنوعًا . والشاهد فى قوله جزى ربه حيث احتج به الأخفش وجماعة من المتأخرين على صحة القول بنحو زان نوره الشجر ، والجمهور على المنع مطلقًا ، فأجابوا بأن الضمير يرجع إلى الجزاء الذى دل عليه جزى كما فى : **﴿ اعدلوا هو أقرب للتقوى ﴾** أى جزى رب الجزاء ، أو ضرورة ، أو شاذ ، أو الضمير لغير عدى . وجزاء الكلاب نصب على المصدرية . أو بنزع الخافض أى كجزاء الكلاب . والعاويات جمع عاوية من عوى الكلب والذئب وابن آوى يعوى عواء : صاح واختلف فى جزائها فقيل هو الضرب والرمى بالحجارة . وقال الأعلم ليس بشىء وإنما دعى عليه بالابنه ، إذ الكلاب تتعاوى عند طلب السفاد ، قال وهذا من ألطف الهجو **(قوله وقد فعل)** الواو للحال : أى وقد فعل الله ذلك أى الجزاء .

البصريين والطُّوال[1] من الكوفيين . وتأول المانعون بعض هذه الأبيات بما هو خلاف ظاهرها . وقد أجاز بعض النحاة ذلك فى الشعر دون النثر وهو الحق والإنصاف لأن ذلك إنما ورد فى الشعر .

(تنبيهات) : الأول : لو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائدًا على ما اتصل بالمفعول المتأخر نحو ضرب أبوها غلام هند امتنعت المسألة إجماعًا ، كما امتنع صاحبها في الدار . وقيل فيه خلاف . واختلف فى نحو ضرب أباها غلام هند فمنعه قوم وأجازه آخرون ، وهو الصحيح لأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كعوده على ما رتبته التقديم . الثاني : كما يعود الضمير على متقدم رتبة دون لفظ ويسمى متقدمًا حكمًا كذلك يعود على متقدم معنى دون لفظ ، وهو العائد على المصدر المفهوم من الفعل : نحو أدب ولدك فى الصغر ينفعه فى الكبر ، أى التأديب ؛ ومنه : ﴿ **اعدلوا هو أقرب للتقوى** ﴾ [المائدة : ٨] ، أى العدل . الثالث : يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة سوى ما تقدم فى ستة مواضع : أحدها : الضمير المرفوع بنعم وبئس : نحو نعم رجلًا زيد ، وبئس رجلًا عمرو ، وبناء على أن المخصوص مبتدأ لخبر محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف . الثاني : أن يكون مرفوعًا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما كقوله :

[٣٩٤] **جَفَوْنِي وَلَم أَجْفُ الأَخِلَّاءُ إِنَّنِي ... لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلَيَّ مُهْمِلُ**

على ما سيأتى فى بابه . الثالث : أن يكون مخبرًا عنه فيفسره خبره نحو : ﴿ **إن هى إلا**

كلام الشارح على الحل الأول بيانية والقياس عليه بمعناه المعروف وأما على الوجهين الأخيرين فمن تبعيضية والقياس بمعنى النظر أى من أوجه النظر والرأى **(قوله وممن أجاز ذلك إلخ)** اختار هذا المذهب أيضا الرضى **(قوله والطوال)** بضم الطاء وتخفيف الواو **(قوله وتأول المانعون بعض إلخ)** قالوا فى قوله جزى إلخ الضمير عائد إلى الجزاء المفهوم من جزى أو لشخص غير عدى **(قوله فى الشعر)** أى للضرورة **(قوله امتنعت المسألة إجماعا)** أجمع هنا واختلف فى نحو زان نوره الشجر لاختلاف العامل هنا فى مرجع الضمير وملابسه واتحاده فى زان نوره الشجر فهو طالب للمرجع أيضا فكأنه متقدم رتبة وقوله كما امتنع إلخ أى لما مر من اختلاف العامل **(قوله فى نحو ضرب أباها غلام هند)** أى من كل ما اتصل فيه المفعول المتقدم بضمير يعود على ما اتصل بالفعل المتأخر **(قوله بناء على أن المخصوص إلخ)** أما على أنه مبتدأ خبره الجملة قبله فهو مما عاد فيه الضمير على متقدم رتبة **(قوله على ما سيأتى فى بابه**

---

[٣٩٤] البيت من الطويل .

(١) الطُّوَال : هو محمد بن أحمد بن عبد الله الطُّوَال النحوى ، من الكوفة ، ومن أصحاب الكسائى ، وحدث عن الأصمعى ، وقدم بغداد ، وسمع منه أبو عمرو الدورى المقرىء بالقراءات ... وكان حاذقًا باللغة العربية وإلقائها . توفى سنة ٢٤٣ هـ (انظر : البغية ١/٥٠) .

حياتنا الدنيا ﴾ [الأنعام : ١٢٩ ؛ المؤمنون : ٣٧] . الرابع : ضمير الشأن والقصة نحو : ﴿ **قل هو الله أحد** ﴾ [الإخلاص : ١] ، ﴿ **فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا** ﴾ [الأنبياء : ٩٧] . الخامس : أن يجر برب وحكمه حكم ضمير نعم وبئس في وجوب كون مفسره تمييزًا وكونه مفردًا ، كقوله :

[٣٩٥] **رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إِلَى مَا يُوْرِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا**

ولكنه يلزم أيضًا التذكير فيقال ربه امرأة لا ربها ، ويقال نعمت امرة هند . السادس : أن يكون مبدلًا منه الظاهر المفسر له : كضربته زيدًا . قال ابن عصفور(١) : أجازه الأخفش ومنعه سيبويه . وقال ابن كيسان(٢) هو جائز بإجماع انتهى .

(خاتمة) : قد يشتبه الفاعل بالمفعول ، وأكثر ما يكون ذلك إذا كان أحدهما اسمًا ناقصًا والآخر اسمًا تامًا ، وطريق معرفة ذلك أن تجعل في موضع التام إن كان مرفوعًا ضمير المتكلم المرفوع ، وإن كان منصوبًا ضميره المنصوب ، وتبدل من الناقص اسمًا

أي من الخلاف فالبصريون يجيزونه والكوفيون يمنعونه **(قوله أن يكون مخبرا عنه فيفسره خبره)** كان الأولى أن يقول مخبرا عنه بخبر يفسره والمراد غير ضمير الشأن لئلا يتكرر مع ما بعده والأصح أن الضمير في الآية عائد على معلوم من السياق لا على الحياة الدنيا المخبر بها وإلا كان التقدير أن حياتنا الدنيا إلا حياتنا الدنيا وهو ممنوع إلا أن يجاب بأن الضمير راجع إلى الموصوف بقطع النظر عن صفته **(قوله ضمير الشأن والقصة)** المراد بالشأن والقصة الحديث كما تقدم في باب المبتدأ وهو ضمير غيبة يفسره جملة خبرية بعده مصرح بجزأيها ويؤتى به للدلالة على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه ويذكر باعتبار الشأن ويؤنث باعتبار القصة . وإنما يؤنث إذا كان في الجملة بعده مؤنث عمدة وتأنيثه حينئذ أولى نحو إنها هند حسنة إنها قمر جاريتك ﴿ **فإنها لا تعمى الأبصار** ﴾ [الحج : ٤٦] ، ولا يفسر بجملة فعلية إلا إذا دخل عليه ناسخ وبقية الكلام عليه سلفت في باب كان وأخواتها **(قوله وكان مفردًا إلخ)** أجاز الكوفيون مطابقته للتمييز في التأنيث والتثنية والجمع وليس بمسموع . مغني **(قوله دائبا)** أي دائما **(قوله ولكنه يلزم أيضا التذكير)** أي فيخالف ضمير نعم من هذا الجهة **(قوله قد يشتبه الفاعل)** أي في الواقع بالمفعول أي في الواقع **(قوله وأكثر ما يكون ذلك)** أي الاشتباه **(قوله اسما ناقصا)** أراد به الاسم الموصول لعدم دلالته على معناه إلا بصلته وما أشبهه مما لا يتضح معناه إلا بضميمة كالموصوفية وبالتام ما عداه وقيل أراد بالناقص خفي الإعراب وبالتام ظاهره **(قوله وطريق معرفة ذلك)** أي الفاعل

---

[٣٩٥] البيت من الخفيف .

بمعناه فى العقل وعدمه ، فإن صحت المسألة بعد ذلك فهى صحيحة قبله وإلا فهى فاسدة ، فلا يجوز أعجب زيد ما كره عمرو إن أوقعت ما على ما لا يعقل ، لأنه لا يجوز أعجبت الثوب ، ويجوز نصب زيد لأنه لا يجوز أعجبنى الثوب ، فإن أوقعت ما على أنواع من يعقل جاز رفعه ، لأنه يجوز أعجبت النساء وتقول أمكن المسافر السفر بنصب المسافر لأنك تقول أمكننى السفر ، ولا تقول أمكنت السفر والله أعلم .

[النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ[1]]

(يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ) حذف لغرض : إما لفظى كالإيجاز وتصحيح النظم ، أو معنوى كالعلم به والجهل والإبهام والتعظيم والتحقير والخوف منه أو عليه . وسيأتى أنه

الصواب والمفعول الصواب (**قوله إن كان مرفوعا**) أى فى عبارة المتكلم أعم من أن يكون رفعه صوابا أو خطأً (**قوله اسما بمعناه**) أى الناقص . وقوله فى العقل إما أن تكون فى بمعنى من بيانا للمعنى أو متعلقة بمحذوف صفة ثانية للاسم مفسرة للصفة الأولى أى مماثلا له فى العقل وعدمه . وإنما ذكره دفعًا لتوهم أن المراد بكونه بمعناه ترادفهما (**قوله ويجوز نصب زيد**) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا اعتراض بأن نصب زيد واجب وقوله جاز رفعه أى ونصبه (**قوله على أنواع من يعقل**) أراد بالأنواع ما يشمل الأفراد (**قوله ونقول أمكن إلخ**) هذا من غير الأكثر لأن الفاعل والمفعول اسمان تامان .

[النائب عن الفاعل]

هذه العبارة أولى وأخصر من قول كثير المفعول الذى لم يسم فاعله لصدقه على دينارًا من أعطى زيد دينارًا ، وعدم صدقه على الظرف وغيره مما ينوب عن الفاعل وأن أجيب بأن المفعول الذى لم يسم فاعله صار كالعلم بالغلبة على ما ينوب مناب الفاعل من مفعول وغيره (**قوله لغرض**) المراد بالغرض هنا السبب الباعث لا الفائدة المترتبة على الفعل المقصود منه لأنه لا يظهر فى جميع ما ذكره من الأغراض (**قوله كالعلم به**) ﴿ **وخلق الإنسان ضعيفا** ﴾ [النساء : ٢٨] ، وقوله والجهل نظر فيه ابن هشام بأن الجهل إنما يقتضى أن لا يصرح باسمه الخاص به لا أن يحذف بالكلية ألا ترى أنك تقول سأل سائل وسام سائم . وقد يقال لا يشترط فى الغرض من الشىء أن لا يحصل من غيره . فاعرفه قال شيخنا وتبعه البعض : جعل الشارح الجهل من الغرض المعنوى تبع فيه الناظم وهو غير ظاهر والظاهر ما فى التوضيح من جعله مقابلًا للغرض اللفظى والمعنوى ا هـ وعندى أن الظاهر ما مشى عليه الناظم والشارح فتأمل . وقوله والإبهام أى على السامع كقول مخفى صدقته تصدق اليوم على

---

(١) ترجمة الجمهور : باب المفعول الذى لم يسم فاعله ، وترجمة ابن مالك النائب عن الفاعل ، وهى أولى وأخصر ... وانظر فى هذا الموضوع : حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل [١/١٧٥] .

ينوب عن الفاعل أشياء غير المفعول به لكن هو الأصل فى النيابة عنه (**فِيمَا لَهُ**) من الأحكام كالرفع والعمدية ووجوب التأخير وغير ذلك (**كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ**) فخير نائب عن الفاعل المحذوف إذ الأصل نال زيد خير نائل ، نعم النيابة مشروطة بأن يغير الفعل عن صيغته الأصلية إلى صيغة تؤذن بالنيابة (**فَأَوَّلَ الْفِعْلِ**) الذى تبنيه للمفعول (**اضْمُمَنْ**) مطلقًا (**وَ**) الحرف (**الْمُتَصِلْ بِالآخِرِ**) منه (**اكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كَوُصِلْ**) وخرج (**وَاجْعَلْهُ**) أى المتصل

مسكين ويأتى فيه تنظير ابن هشام . وقوله والتعظيم أى تعظيم الفاعل بصون اسمه عن لسانك أو عن مقارنة المفعول نحو خلق الخنزير . وقوله والتحقير أى تحقير الفاعل . نحو طعن عمر وقتل الحسين . ومن المعنوى كراهة السامع سماع لفظ الفاعل قال ابن هشام وهذا من تطفل النحويين على صناعة البيان اهـ وأراد بالبيان ما يشمل علم المعانى لأن ما ذكر من تعلقات علم المعانى (**قوله وسيأتى أنه ينوب إلخ**) إشارة إلى سؤال وجواب منشؤهما اقتصار المصنف هنا على المفعول به (**قوله فيما له من الأحكام**) لا يعترض بأن من جملتها أنه إذا قدم أعرب مبتدأ والنائب إذا كان ظرفا أو مجرورا وقدم لا يعرب مبتدأ وأنه يؤنث الفعل له ، والنائب إذا كان أحدهما لا يؤنث الفعل له لأن كلامه هنا فى النائب المفعول به لا مطلق النائب (**قوله كالرفع إلخ**) وكوجوب ذكره واستحقاقه الاتصال بالعامل وكونه كالجزء منه وتأنيث الفعل لتأنيثه على التفصيل السابق واغنائه عن الخبر فى نحو أمضروب العبدان . وتجريد العامل من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى (**قوله ووجوب التأخير**) صرح بالوجوب هنا فقط للخلاف فيه دون الأولين . وقول البعض للخلاف فى الأولين سبق قلم (**قوله نائل**) اسم مصدر بمعنى النوال أى العطاء (**قوله نعم النيابة إلخ**) استدراك على قوله : * **ينوب مفعول به عن فاعل** * فيما له . دفع به توهم نيابته عنه من غير تغيير لصيغته مع أن نائب الفاعل لا يرتفع إلا بالفعل المغير أو اسم المفعول ، وفى ارتفاعه بالمصدر المؤول بأن والفعل المبنى للمجهول خلاف فقيل بالمنع مطلقا لأن ما يرفع الفاعل من فعل أو وصف لا يكون على صيغة ما يرفع المفعول والمصادر لا تختلف صيغها فلا تصلح لذلك ولأنه قد يلبس بالمصدر الرافع للفاعل . وقيل بالجواز مطلقا والأصح الجواز حيث لا لبس كعجبت من أكل الطعام بتنوين أكل ورفع الطعام بخلاف الملبس كعجبت من ضرب عمرو ، وعلى جواز ذلك يجوز أيضا إضافة المصدر لنائب فاعله فيكون فى محل رفع كما يجوز جعل ما أضيف إليه المصدر فى محل نصب على المفعولية والفاعل حذف من غير نيابة شىء عنه وعلى المنع يتعين إضافة المصدر لما بعده على أنه فى محل نصب على المفعولية أفاده فى شرح الجامع (**قوله عن صيغته الأصلية**) هذا كالصريح فى أن المبنى للمفعول فرع المبنى للفاعل وهو مذهب الجمهور وقيل كل أصل (**قوله اضممن**) أى ولو تقديرا كنيل وقوله مطلقا أى ماضيا أو مضارعا (**قوله اكسر**) أى ولو تقديرا

بالآخر (**مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحاً * كَيَنْتَحِي ٱلْمَقُولِ فِيهِ**) عند البناء للمفعول (**يُنْتَحَى و**) الحرف (**الثَّانِيَ التَّالِيَ تَا ٱلْمُطَاوَعَهْ**) وشبهها من كل تاء مزيده (**كَالأَوَّلِ ٱجْعَلْهُ بِلَا مُنَازَعَهْ**) تقول تدحرج الشيء وتغوفل عن الامر باتباع الثانى للأول فى الضم (**وَثَالِثَ**) الفعل (**ٱلَّذِى**) بدىء (**بِهَمْزِ ٱلْوَصْلِ * كَالأَوَّلِ ٱجْعَلَنَّهُ كَاسْتُحْلِي**) الشراب، واستخرج المال فتتبع الثالث أيضًا للأول فى الضم (**وَٱكْسِرْ أو ٱشْمِمِ فَا**) فعل (**ثُلَاثِي أُعِلْ * عَيْنًا**) واويا أو يائيا فقد قرىء وقيل : ﴿ **يا أرض ابلعى ماءك ويا سماء أقلعى وغيض الماء** ﴾ [هود :

كرد وطلب كسره ظاهر إذا لم يكن مكسورا فى الأصل ، فإن كان مكسورا فى الأصل فأما أن يقال يقدر أن الكسر الأصلى ذهب وأتى بكسر بدله ، أو يقال المراد اكسر إذا لم يكن مكسورا فى الأصل وكذلك يقال فى قوله * **واجعله من مضارع منفتحا** * والكسر هو الكثير فى لسان العرب ومنهم من يسكنه ومنهم من يفتحه فى المعتل اللام ويقلب الياء ألفا ، فيقول فى رؤى زيد رأى بفتح الهمزة وقلب الياء ألفا فتحصل فى الماضى المعتل اللام ثلاث لغات قاله المصرح (**قوله منفتحا**) أى ولو تقديرا كيقال (**قوله كينتحى**) من الانتحاء وهو الاعتماد . وقيل الاعتراض والمقول بالجر نعت له أو بالضم على الاستئناف (**قوله والثانى**) أتى به ليفيد أن هذا فى الماضى لأن تالى تاء المطاوعة لا يكون ثانيا فى المضارع بل ثالثًا فيه لزيادة حرف المضارع قبلها فالتالى لتاء المطاوعة فى المضارع باق على ما كان عليه فى المبنى للفاعل وسماها تاء المطاوعة مع أن التى للمطاوعة هى المبنية بنفسها لاختصاص تلك التاء بهذه البنية فسميت باسمها كذا فى الشاطبى والمطاوعة حصول الأثر من الأول للثانى نحو علمته فتعلم وكسرته فتكسر (**قوله من كل تاء مزيدة**) أى زيادة معتادة لتخرج التاء من قولهم ترمس الشيء بمعنى رمسه أى دفنه فلا يضم ثانى الفعل معها إذا بنى للمجهول كما فى التصريح وإنما كانت غير معتادة لأن الأصل فى التوصل إلى الساكان المصدر به الكلمة أن يكون بالهمزة (**قوله تدحرج الشيء وتغوفل عن الأمر**) فيه مع قوله تاء المطاوعة وشبهها لف ونشر مرتب . وفى التمثيل بالأول نظر لأنه لا يبنى للمفعول به إلا المتعدى (**قوله وثالث الفعل**) أى الماضى الزائد على أربعة أحرف لأن همزة الوصل لا تلحق المضارع والماضى الثلاثى والرباعى (**قوله كالأول**) أى كالحرف الأول (**قوله فتتبع**) بالنصب فى جواب الأمر (**قوله أو اشمم**) بنقل حركة الهمزة إلى الواو (**قوله أعل عينا**) أى غيرت عينه فخرج المعتل الذى لم تغير عينه نحو عور وصيد واعتور فإنه إذا بنى للمفعول سلك به مسلك الصحيح وقوله واويا كان أى كقيل أو يائيا أى كغيض ، وأصل قيل قول نقلت

٤٤] ، بهما والإشمام هو الإتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر ، وقد يسمى روما (وَضَمٌّ جَا) فى بعض اللغات (كَبُوْعَ) وحوك (فاحْتُمِلْ) كقوله :

[٣٩٦] **لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ**

وكقوله :

[٣٩٧] **حُوكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلَا تُشَاكُ**

(تنبيه) : أشار بقوله فاحتمل إلى ضعف هذه اللغة بالنسبة للغتين الأوليين ، وتعزى

كسرة الواو لاستثقالها عليها إلى القاف بعد سلب حركتها فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما فى الميزان وأصل غيض غيض نقلت كسرة الياء كذلك **(قوله والاشمام)** أى هنا ويطلق عند القراء على الإشارة بالشفتين إلى الرفع أو الضم عند الوقف على نحو نستعين ومن قبل وعلى الانحاء بالكسرة نحو الضمة فتميل الياء الساكنة نحو الواو وعلى خلط الصاد بالزاى فى الصراط وأصدق ، وقوله بين الضم والكسر بأن يؤتى بجزء من الضمة قليل سابق وجزء من الكسرة كثير لاحق ومن ثم تمحضت الياء قاله العلوى فالبينة على وجه الإفراز لا الشيوع وفى الأشباه والنظائر للسيوطى عن صاحب البسيط وغيره أن الحركات ست الثلاث المشهورة وحركة بين الفتحة والكسرة وهى التى قبل الألف الممالة وحركة بين الفتحة والضمة وهى التى قبل الألف المفخمة فى قراءة ورش نحو الصلاة والزكاة والحياة وحركة بين الكسر والضمة وهى حركة الإشمام فى نحو قيل وغيض على قراءة الكسائى **(قوله وضم)** سوغ الابتداء به وقوعه فى معرض التفصيل **(قوله ليت إلخ)** ليت الثانية مراد بها لفظها فاعل ينفع وليت الثالثة تأكيد للأولى التى لها الاسم والخبر ، وشيئا مفعول مطلق لا مفعول به وفاقا للموضح وخلافا للعينى **(قوله حوكت على نيرين)** أى نسجت على طاقين لتقوى ، والضمير للرداء وهو يذكر ويؤنث

---

[٣٩٦] هذا رجز عزاه بعضهم إلى رؤبة و لم يثبت . وليت للتمنى ولو فى المستحيل . وليت الثالث تأكيد له وليت الثانى فاعل مع فعله أعنى ينفع معترض بين المؤكد والمؤكد . وشيئا مفعول به وهل للمنفى . ويروى ليت وما ينفع شيئا ليت . وشبابا اسم ليت الأول وبوع خبره ، وفاشتريت عطف عليه . والشاهد فى بوع فإن القياس فيه بيع لأنه مجهول باع ، لكن من العرب من يخفف هذا النوع بحذف حركة عينه ، فإن كانت واوا سلمت كما فى حوكت فى البيت الآتى . والقياس حيكت . وإن كانت ياء قلبت واوا لكونها وانضمام ما قبلها كما فى بوع فإن أصله بيع بضم الباء وكسر الياء ، فحذفت حركة الياء ، فصار بيع بضم الباء وسكون الياء فقلبت الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها .

[٣٩٧] هو أيضا رجز . والشاهد فى حوكت ، فإن القياس فيه حيكت ، وقد قررناه الآن من حاك الثوب يحوكه حوكا وحياكة نسجه ، فهو حائك ، وهم حاكة ، وحوكة . والنول بفتح النون وسكون الواو وهو الخشب الذى يلف عليه الحائك الثوب . ويقال له المنوال أيضا . ويروى على نيرين بكسر النون وسكون الياء آخر الحروف وفى آخره راء . والنير علم الثوب ولحمته أيضا ، فإذا نسج على نيرين كان أصفق وأبقى ، تقول : نرت الثوب أنيره نيرا وكذلك أنرته ونيرته . والضمير فيه مفعول ناب عن الفاعل يرجع إلى كل واحدة من إزاره وردائه ، لأنه يصفهما بغاية الثفافة حتى أنها تختبط الشوك ولا يؤثر بها . وعلى نولين فى محل النصب على الحال وإذ ظرف ، وحاك بمعنى حيكت ، والضمير فى تختبط يرجع إلى الإزار والرداء باعتبار كل واحدة . والشوك مفعوله ، ولا تشاك جملة أخرى معطوفة عليها : أى ولا يدخل فيها شوك ، والجملتان استئناف فافهم .

لبنى فقعس وبنى دبير(١) (**وَإِنْ بِشَكْلٍ**) من هذه الأشكال (**خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ**) ذلك الشكل ويعدل إلى شكل آخر لا لبس فيه ، فإذا أسند الفعل الثلاثى المعتل العين بعد بنائه للمفعول إلى ضمير متكلم أو مخاطب : فإن كان يائيًا كباع من البيع اجتنب كسره وعدل إلى الضم أو الإشمام لئلا يلتبس بفعل الفاعل : نحو بعت العبد فإنه بالكسر ليس إلا وإن كان واويًا كسام من السوم اجتنب ضمه وعدل إلى الكسر أو الإشمام لئلا يلتبس بفعل الفاعل : نحو سمت العبد فإنه بالضم ليس إلا .

(**تنبيه**) : ما ذكره من وجوب اجتناب الشكل الملبس على ما هو ظاهر كلامه هنا وصرح به فى شرح الكافية(٢) لم يتعرض له سيبويه ، بل ظاهر كلامه جواز الأوجه الثلاثة مطلقًا(٣)، ولم يلتفت للإلتباس لحصوله في نحو مختار وتضار . نعم الاجتناب أولى وأرجح (**وَمَا لِبَاعَ**) ونحوه من جواز الضم والكسر والإشمام (**قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبّ**) ورد من

وقوله إذ تحاك أى إذ حيكت (**قوله وبنى دبير**) بالتصغير (**قوله من هذه الأشكال**) ظاهره أن الإشمام شكل ولا مانع منه وإن منعه البعض لأن المراد بالشكل الكيفية الحاصلة للفظ لكن الإشمام لا يخاف به لبس فكان الأحسن أن يقول من شكلى الضم والكسر (**قوله خيف لبس**) أى بين الفعل المبنى للفاعل والفعل المبنى للمفعول (**قوله يجتنب**) أى حيث لا قرينة على المراد كما هو معلوم من نظائر فلا اعتراض على إطلاقه على أن اللبس إنما يتحقق عند عدم القرينة (**قوله أو مخاطب**) أو نون الإناث كما فى شرح الجامع (**قوله فإن كان يائيا**) ينبغى أن يكون مثله الواوى الذى مضارعه بفتح العين نحو خفت فيضم أو يشم عند إرادة بنائه للمفعول لئلا يلتبس بالمبنى للفاعل فإنه بالكسر ليس إلا . ثم رأيت فى سم ما يؤيده (**قوله نحو بعت العبد**) مثال لفعل الفاعل وكذا قوله بعد نحو سمت العبد (**قوله فإنه**) أى فعل الفاعل بالكسر إلخ (**قوله وإن كان واويا**) أى مضارعه على غير يفعل بفتح العين كما علم مما مر (**قوله على ما هو ظاهر كلامه**) إنما قال ظاهر لاحتمال أن يراد يجتنب جوازا أو استحسانا (**قوله لحصوله فى نحو مختار وتضار**) أى فى الاسم والفعل إذ الاول يحتمل اسم الفاعل فتكون ألفه منقلبة عن ياء مكسورة واسم المفعول فتكون منقلبة عن ياء مفتوحة . والثانى يحتمل البناء للفاعل فتكون الراء الأولى قبل الإدغام مكسورة والبناء للمفعول فتكون مفتوحة ، ورد بأنهما من باب الإجمال لا من باب اللبس الذى كلامنا فيه (**قوله وما لباع إلخ**) قال سم وتبعه غيره : هذا شامل لمسألة اللبس المتقدمة فيجتنب الشكل الملبس فى المضاعف كالضم فى رد لا لباسه بالأمر فيعدل إلى الكسر أو الإشمام وإنما لم يعدل إلى أحدهما فى قوله تعالى : ﴿ **ولو ردوا لعادوا** ﴾ [الأنعام : ٢٨] ، لأن وقوعه بعد لو قرينة تدفع اللبس بالأمر لأنه لا يقع بعد أداة الشرط اهـ ولا يخفى ما فى كون المترتب على الضم فى رد الباسا لأنه إجمال فافهم . بقى أن ظاهر كلامه يوهم أن الذى يكسر هناك يكسر هنا وكذلك الإشمام والضم وليس كذلك إلا فى الإشمام فمن يكسر هناك يضم هنا ومن يضم هناك يكسر هنا . ومن ثم كان

---

(١) وهما من فصحاء بنى أسد . انظر شرح ابن عقيل [٢/١١٥] . ويقول الشيخ خالد الأزهرى فى التصريح بمضمون التوضيح : « وهى موجودة أيضًا فى كلام هذيل » كما حكيت عن بنى ضبة ، وكذلك تميم . انظر التصريح [١/٢٩٤] .

(٢) انظر شرح الكافية للرضى [٢/٢٥٢] .

(٣) انظر أوضح المقاصد والمسالك [٢/٢٦] .

كل فعل ثلاثي مضاعف مدغم ، لكن الإفصح هنا الضم حتى قال بعضهم لا يجوز غيره . والصحيح الجواز ، فقد قرأ علقمة : ﴿ **رِدت إلينا** ﴾ [يوسف : ٦٥] ﴿ **ولو رِدوا** ﴾ [الأنعام : ٢٨] (**وَمَا لِفَا بَاعَ**) ونحوه من جواز الأوجه الثلاثة ثابت (**لِمَا الْعَيْنُ تَلِى * فِى**) كل فعل على وزن افتعل أو انفعل نحو (**اَخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهٍ يَنْجَلِى**) فتقول اختور وانقود ، واختير وانقيد بضم التاء والقاف وكسرهما والإشمام وتحرك الهمزة بحركتهما (**وَقَابِل**) للنيابة (**مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ * أَوْ**) مجرور (**حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِى**) أى حقيق وما لأفلا : فالقابل للنيابة من الظروف والمصادر هو المتصرف المختص : نحو صيم رمضان ، وجلس أمام الأمير : ﴿ **فإذا نفخ فى الصور نفخة واحدة** ﴾[الحاقة : ١٣] ، بخلاف اللازم منهما نحو عند وإذا وسبحان ومعاذ لامتناع الرفع ، وأجاز الأخفش جلس عندك وبخلاف المبهم نحو صيم رمضانٌ وجلس مكان وسير سير ، لعدم الفائدة ، فامتناع سير على

الضم هنا أفصح اللغات فالإشمام فالكسر وكان الأمر فى باع بالعكس أفاده الشاطبى (**قوله لما العين تلى**) أى للحرف الذى تليه العين (**قوله على وزن افتعل أو نفعل**) ولو مضاعفين كاشتد وانهل فإن اللغات الثلاث تجرى فى ذلك أيضا كما قاله الشاطبى وإن أوهم كلام المصنف خلافه حيث اقتصر التمثيل بالمعتل (**قوله وتحرك الهمزة بحركتهما**) أى من ضم أو كسر أو إشمام وإن أوهم كلام المصنف لزوم الضم مطلقا لأنه أولا أن الفعل يضم أوله واقتصر هنا على جريان الأوجه الثلاثة فيما قبل العين قاله الشاطبى (**قوله وقابل من ظرف إلخ**) إسناد الفعل عند نيابة المفعول به حقيقة وعند نيابة غيره من الظرف والمجرور والمصدر مجاز عقلى كما عليه الدمامينى وغيره . ونازع فيه السيد الصفوى وكذا الروداني فإنه حقق أن الإسناد فى الثلاثة أيضا حقيقة (**قوله أو من مصدر**) مراده به ما يشمل اسم المصدر كما يؤخذ من تمثيل الشارح فيما يأتى بسبحان (**قوله أو مجرور حرف جر**) أجرى المتن على مذهب البصريين من أن نائب الفاعل المجرور فقط مع أن مذهب المصنف على مقتضى ظاهر كلامه فى الكافية والتسهيل أنه مجموع الجار والمجرور ونقل ترجيحه عن ابن هشام فكان الأنسب إجراء كلامه هنا عليه ، لكن فى الروداني ما نصه وقول التسهيل أو جار ومجرور منتقد بأنه لم يذهب أحد إلى أن الجار والمجرور معا هو النائب ا هـ فى الهمع عن أبى حيان (**قوله هو المتصرف المختص**) المتصرف من الظروف ما يفارق النصب على الظرفية والجر بمن ومن المصادر ما يفارق النصب على المصدرية والمختص من الظروف ما خصص بشىء من أنواع الاختصاص كالإضافة والصفة والعلمية ومن المصادر ما يكون لغير مجرد التوكيد (**قوله لامتناع الرفع**) تعليل لقوله بخلاف اللازم منهما (**قوله جلس عندك**) أى بالنصب على الظرفية ويكون حينئذ فى محل الرفع فليست الدال مضمومة كما توهم إذ الأخفش لا يقول بخروجه عن ملازمة الظرفية وإنما الخلاف فى نيابته عن الفاعل وعدمها فالأخفش يجوز نيابة الظرف غير المتصرف

إضمار السير أحق خلافًا لمن أجاز . فأما قوله :

[٣٩٨] وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلْ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلْ يَسُؤْكَ وَإِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرَبِ

فمعناه ويعتلل هو أى الاعتلال المعهود ، أو اعتلال عليك ، فحذف عليك لدلالة عليك الأول عليه ، كما هو شأن الصفات المخصصة وبذلك يوجه : ﴿ وحيل بينهم ﴾ [سبأ :

مع بقائه على النصب صرح به الدماميني **(قوله لعدم الفائدة)** لدلالة الفعل على المبهم من المصدر والزمان وضعا وعلى المبهم من المكان التزاما **(قوله فامتناع سير)** أى بالبناء للمجهول على إضمار السير أى إضمار ضمير يعود على السير المبهم المفهوم من سير أحق أى بالمنع من سير سير لأن الضمير أكثر إبهاما من الظاهر أما على إضمار ضمير يعود على سير مخصوص مفهوم من غير العامل فجائز كما فى بلى سير لمن قال ما سير سير شديد كما فى الهمع ، ويدل عليه كلام الشارح بعد **(قوله خلافا لمن أجازه)** يعنى ابن درستويه ومن معه كما يأتى **(قوله ويعتلل)** أى يعتذر أو يتجنى لمجيء الاعتلال بالمعنيين ، وقوله وإن يكشف غرامك أى حرارة غرامك بالوصل تدرب من باب فرح أى تعتد أى يصر لك ذلك عادة ، والمراد أنها لا تقطع وصاله دائما فيحمله ذلك على اليأس والسلو ، ولا تصلح دائما فيتعود ذلك ويطلبه كل حين كذا قال العينى ومقتضاه أن تدرب بالدال المهملة . وضبطه الدماميني والشمني بالذال المعجمة أى يحتد لسانك **(قوله أى الاعتلال المعهود)** أى بين المتكلم المخاطب لا المفهوم من الفعل لعدم إفادة النائب حينئذ ما لم يفده الفعل كذا قال الشمني : أى فالضمير الذى هو نائب فاعل عائد إلى مصدر مختص بأل العهدية مفهوم جنسه من الفعل لا مبهم . وقوله أو اعتلال عليك أى فالضمير الذى هو نائب فاعل عائد إلى مصدر مختص بصفة محذوفة لدلالة ما قبل مفهوم جنسه من الفعل لا مبهم ، فالموصوف مرجع الضمير لا الضمير حتى يرد ما قيل إن الضمير لا يوصف فلا يتم قوله كما هو شأن الصفات المخصصة **(قوله كما هو)** أى الحذف حواز الدليل شأن الصفات المخصصة كما فى قوله تعالى : ﴿ **فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا** ﴾ [الكهف : ١٠٥] ، أى نافعا بدليل : ﴿ **ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم** ﴾ [الأعراف : ٩ ، المؤمنون : ١٠٣] **(قوله وبذلك)** أى بكون الضمير عائدا على مختص بالعهد أو الصفة فيكون التقدير وحيل هو أى الحول المعهود أو حول بينهم إلا أن الصفة هنا مذكورة . ومثل ذلك يقال فى قول الشاعر حيل دونها فلا يكون فيهما دليل لمن

[٣٩٨] قاله امرؤ القيس الكندى وهو الصحيح . ومن قال لعلقمة بن عبدة فقد وهم وهما فاحشا . المعنى أن بخل عليك بالوصال واعتل ساءك ذلك ، وإن وصلت وكشف غرامك كان ذلك عادة لك ودربة . حاصلة إنها لا تقطع وصاله كل القطع فيحمله ذلك على اليأس والسلو ولا تصل كل الوصال فيتعود ذلك . الشاهد فى ويعتلل فإن النائب عن الفاعل فيه هو ضمير المصدر أى يتعلل هو أى الاعتلال المعهود ، أو التقدير يتعلل اعتلال عليك ، فيقدر عليك ههنا لدلالة عليك الظاهر عليه . ويسؤك جواب متى : من ساءه إذا أحزنه . وتدرب الشرط وحركت الباء للضرورة .

٥٤] وقوله :

[٣٩٩] فَيَا لَكَ مِنْ ذِى حَاجَةٍ حِيْلَ دُوْنَهَا ... وَما كُلُّ مَا يَهْوَى آمْرُؤٌ هُوَ نَائِلُهْ

والقابل للنيابة من المجرورات هو الذى لم يلزم الجار له طريقة واحدة فى الاستعمال ، كمذ ومنذ ورب وحروف القسم والاستثناء ، ونحو ذلك ، ولا دل على تعليل كاللام والباء وعن إذا جاءت للتعليل . فأما قوله :

[٤٠٠] يُغْضِى حَيَاءً وَيُغْضَى مِن مَهَابَتِهِ ... فَلَا يُكَلَّمُ إِلَّا حِيْنَ يَبْتَسِمُ

أجاز نيابة ضمير المصدر المبهم المفهوم من الفعل لكن يحتاج إلى جعل المرجع الموصوف مقدما على الضمير وإن تأخرت الصفة ، أو جعله المصدر المفهوم من الفعل لا بقيد كونه مبهما بقرينة صفته ، أو جعل تقدم مفهم جنسه وهو الفعل كتقدمه ، وإنما احتيج إلى ذلك لئلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فتأمل . لا يصح كون الظرف نائبا لأن بين ودون غير متصرفين كما فى التصريح . نعم يتجه أن يكون بينهم ودونها نائب فاعل بناء على قول الأخفش بجواز إنابة غير المتصرف **(قوله فيالك من ذى حاجة)** يا للنداء واللام للاستغاثة ومن ذى حاجة متعلق بمحذوف أى أستغيثك من أجل ذى حاجة وجعل العينى اللام للاستغاثة ويا للتنبيه لا للنداء لا يخفى ما فيه **(قوله كمذ ومنذ إلخ)** مثال للمنفى فمذ ومنذ مختصان بجر الزمان ورب بالنكرات وحروف القسم بالمقسم وحروف الاستثناء بالمستثنى **(قوله ونحو ذلك)** كحتى المختصة بالظاهر الذى هو غاية لما قبلها **(قوله ولا دل على تعليل)** لأنه مبنى على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى وبهذا يعلل منع نيابة المفعول لأجله والحال والتمييز . وأما علة منع نيابة المفعول معه والمستثنى فوجود الفاصل بينهما وبين الفعل فى المقام بحث وهو أن كون المفعول له والحال مبنيين على السؤال مقدر دون المفعول به لم يتضح وجهه وإن شاع عندهم ، لأنه كما يجوز أن يقدر كيف جئت ولم جئت فى قولك جئت راكبا محبة يجوز أن يقدر من ضربت فى قولك ضربت زيدا ، ثم هو اعتبار ضعيف لا ينبغى جعله سببا لمنع نحو يقام لا جلال زيد ويهتز من اشتياقه مما هو كلام مفيد فتأمل **(قوله إذا جاءت)** أى الثلاثة للتعليل فإن لم تجىء له بأن كانت لغيره لم يمتنع إنابة مجرورها **(قوله يغضى حياء)** الضمير يرجع إلى زين العابدين علىّ بن الحسين رضى الله تعالى

[٣٩٩] قاله طرفة بن العبد البكرى . وهو من قصيدة من الطويل الفاء للعطف ويا للتنبيه ليست للنداء واللام للاستغاثة ومن ذى حاجة يتعلق بمحذوف . والشاهد فى حيل فإن النائب عن الفاعل فيه ضمير المصدر . والتقدير حيل هو أى الحول . وما الاولى للنفى ، والثانية موصولة ، فالعائد محذوف ، أى يهواه من هوى من باب علم يعلم . ونائله من نال إذا أصاب .

[٤٠٠] قاله الفرزدق . وهو من قصيدة طويلة من البسيط يمدح بها زين العابدين على بن الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنه **(قوله يغضى)** على صيغة المعلوم من الإغضاء وهو إدناء الجفون . والضمير فيه يرجع إلى زين العابدين فى محل الرفع ، على أنه خبر لمبتدأ محذوف : أى هو يغضى . وحياء نصب على التعليل . والشاهد فى يغضى الثانى فإنه مجهول . والنائب فيه عن الفاعل ضمير المصدر أى هو أى الإغضاء ومن للتعليل . والاستثناء من غير موجب ، فيجوز النصب على الاستثناء والرفع على البدلية فافهم .

فالنائب فيه ضمير المصدر كذلك على ما مر ، لا قوله من مهابته .

(تنبيهات) : الأول : ذكر ابن إياز أن الباء الحالية فى نحو خرج زيد بثيابه لا تقوم مقام الفاعل ، كما أن الأصل الذى تنوب عنه كذلك وكذلك المميز إذا كان معه من ، كقولك طبت من نفس فإنه لا يقوم مقام الفاعل أيضًا . وفى هذا الثانى نظر ، فقد نص ابن عصفور على أنه لا يجوز أن تدخل من على المميز المنتصب عن تمام الكلام . الثاني : ذهب ابن درستويه والسهيلى وتلميذه الرندي[1] إلى أن النائب في

عنهما . والإغضاء إدناء الجفون بعضها من بعض[2] . واستقرب الروداني جعل النائب ضميرا عائدا على الطرف المفهوم التزاما من يغضى لأن الأغضاء خاص بالطرف **(قوله كذلك)** أى كالمذكور من الآية والبيتين . وقوله على ما مر أى على الوجه الذى مر فى ويتعلل لكن الصفة هنا مذكورة **(قوله لا تقوم)** على حذف مضاف أى لا يقوم مدخولها وقوله كما أن الأصل يعنى الحال التى تعلقت بها الباء **(قوله إذا كان معه من)** مقتضاه أنه إذا لم يكن معه من يقوم مقام الفاعل وهو قول والصحيح خلافه فليجعل التقييد لكون الكلام فى المجرور بالحرف **(قوله وفى هذا الثانى)** أى فى مثاله لأن مناقشته إنما هى فى المثال أما الحكم وهو عدم نيابة التمييز المجرور بمن عن الفاعل فقد سلمه **(قوله فقد نص ابن عصفور إلخ)** بل سيأتى فى قول الناظم :

واجرر بمن إن شئت غير ذى العدد   والفاعل المعنى كطب نفسا تفد

وغيرهما هو تمييز المفرد كقفيز برّ ورطل زيت **(قوله المنتصب عن تمام الكلام)** أراد بتمام الكلام متممه الذى يحصل به فائدته وهو الفاعل وعن متعلقة بمحذوف أى المحوّل عن تمام الكلام أى الفاعل فاندفع قول شيخنا والبعض أن كل تمييز ينتصب عن تمام الكلام أى بعده فكان الظاهر أن يقول المحوّل عن الفاعل **(قوله ذهب ابن درستويه إلخ)** اعلم أنه لا خلاف فى إنابة المجرور بحرف زائد وأنه فى محل رفع كما فى ضرب من أحد . فإن جر بغير زائد ففيه أقوال أربعة : أحدها : وعليه الجمهور أن المجرور هو النائب فى محل رفع . ثانيها : وعليه ابن هشام أن النائب ضمير مبهم مستتر فى الفعل وجعل مبهمًا ليحتمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو زمان أو مكان إذ لا دليل على تعيين أحدها . ثالثها : وعليه الفراء أن النائب حرف الجر وحده فى محل رفع كما يقول بأنه وحده بعد الفعل المبنى للفاعل فى محل نصب نحو مررت بزيد . رابعها : وعليه ابن درستويه والسهيلى والرندى أن النائب ضمير عائد عن المصدر المفهوم من الفعل ويتفرع على هذا الخلاف جواز تقديم الجار والمجرور على الفعل وامتناعه . فعلى الأول والثالث يمتنع وعلى الثانى والرابع يجوز اهـ همع باختصار . ولا يبعد عندى جواز تقديمه حتى على الأول والثالث لأن علة المنع إلباس الجملة الفعلية بالاسمية وهى مفقودة هنا وكالمجرور

---

(١) الرندى : هو عمر بن عبد المجيد ، الرندى ، أبو على ، الأستاذ النحوى وهو من تلاميذ السهيلى ، وله شرح على الجمل للزجاجى وهو أحد قراء كتاب سيبويه [انظر البغية ٢/٢٢٠] .

(٢) وهذا يدل على شدة الحياء عند زين العابدين على بن الحسين رضى الله عنهما ، ويطلق عليه أهل البلاغة « كناية » .

نحو مر بزيد ضمير المصدر ، لا المجرور ، لأنه لا يتبع على المحل بالرفع ، ولأنه يتقدم : نحو : ﴿ **كان عنه مسؤلا** ﴾ [الإسراء : ٣٦] ، ولأنه إذا تقدم لم يكن مبتدأ ، وكل شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ ، ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو مر بهند . ولنا : سير بزيد سيرًا ، وأنه إنما يراعى محل يظهر في الفصيح ، نحو لست بقائم ولا قاعدًا بالنصب ، بخلاف مررت بزيد الفاضل بالنصب ، ومر بزيد الفاضل بالرفع ، لأنك تقول لست قائمًا ولا تقول في الفصيح مررت زيدًا ، ولا مر زيد ، على أن ابن جنى أجاز أن يتبع على محله بالرفع والنائب في الآية ضمير راجع إلى ما رجع إليه اسم كان هو المكلف ، وامتناع الابتداء لعدم التجرد وقد أجازوا النيابة في نحو لم يضرب من أحد ، مع امتناع من أحد لم يضرب . وقالوا في : ﴿ **وكفى بالله شهيدًا** ﴾ [النساء : ١٦٦] أن المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند . الثالث : مذهب البصريين أن النائب إنما هو المجرور

الظرف فاعرفه **(قوله الرندى)** بضم الراء وسكون النون نسبة إلى رندة قرية من قرى الأندلس **(قوله ضمير المصدر)** أى الضمير الراجع إلى المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه كذا في التصريح فنائب الفاعل عند ابن درستويه ومن معه ضمير مصدر مبهم لأنه المفهوم من الفعل ويؤيده الرد عليهم بسير بزيد سيرا فهؤلاء المراد بمن في قول الشارح سابقا ، فامتناع سير على إضمار السير أحق خلافا لما أجازه ا هـ وبهذا يعرف ما في كلام البعض هنا من الخلل **(قوله لأنه لا يتبع إلخ)** فلا يقال مر بزيد الظريف ولا ذهب إلى زيد وعمرو برفع التابع فيهما مراعاة لمحل النائب كما في تابع الفاعل المجرور بحرف الجر الزائد وبالمصدر المضاف **(قوله ولأنه يتقدم)** أى على عامله ولو كان نائب فاعل لم يتقدم عليه كما أن أصله وهو الفاعل لا يتقدم على عامله . وفيه أنهم إن أرادوا أنه يتقدم مع كونه فاعل منع وإن أرادوا لا مع كونه نائب فاعل لم يفد لأن الفاعل نفسه يتقدم لا مع كونه فاعلا ونائبه غير المجرور يتقدم لا مع كونه نائبه فكان الأولى أن يتركوا هذا التعليل فتأمله فإنه وجيه **(قوله ولنا)** أى المقوّى لنا معشر الجمهور . وقوله سير بزيد سيرًا رد لدعواهم من أصلها لأن العرب لم تنب المصدر الظاهر مع وجود المجرور فبالأولى عدم إنابة ضميره . وقوله وإنه إنما يراعى إلخ رد أول للدليل الأول . وقوله على أن ابن جنى رد ثان له ، وقوله يظهر في الفصيح احتراز من نحو تمرون الديار . وقوله والنائب في الآية رد للدليل الثانى . وقوله ضميرا إلخ أى لا عنه بل المجرور في محل نصب على المفعولية . وقوله وهو المكلف أى المعلوم من السياق أى لا كل كما هو مبنى كلام الثلاثة . وقوله وامتناع الابتداء لعدم التجرد أى من العوامل اللفظية الأصلية رد أول للدليل الثالث . وقوله وقد أجازوا أى هؤلاء رد ثان له وإنما أجازوا ذلك لأن من زائدة وهم إنما يمنعون نيابة المجرور بأصلىّ لكن هذا الرد لا يتجه عليهم لأنهم لم يدّعوا أن كل نائب فاعل يصح تقديمه على أنه مبتدأ بل قالوا إذا تقدم أى صح أن يقدم يكون مبتدأ ويمكن جعله تنظيرا في عدم جواز التقدم على الابتداء لا ردا ثانيا حتى يرد ما ذكر . وقوله مع امتناع من أحد أى لأن من لا تزاد إلا بعد النفى لا لوقوع أحد في الإثبات لأن نفى ضمير مسوّغ كقوله : * **إذا أحد لم يعنه شأن طارق** *

لا الحرف ولا المجموع ، فكلام الناظم على حذف مضاف لكن ظاهر كلامه فى الكافية والتسهيل أن النائب المجموع (**وَلَا يَنُوبُ بَعْضُ هَذِى**) المذكورات أعنى الظرف والمصدر والمجرور (**إنْ وُجِدْ * فِى اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ**) بل يتعين إنابته . هذا مذهب سيبويه ومن تابعه ، وذهب الكوفيون إلى جواز إنابة غيره مع وجوده مطلقًا (**وَقَدْ يَرِدْ**) ذلك كقراءة أبى جعفر : ﴿ **ليجزى قومًا بما كانوا يكسبون** ﴾ [الجاثية : ١٤] ، وقوله :

[٤٠١] **لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إلَّا سَيِّداً ... وَلَا شَفَى ذَا الغَىِّ إلَّا ذُو هُدى**

وقوله :

[٤٠٢] **وَإنَّمَا يُرْضِى الْمُنِيبُ رَبَّهُ ... مَا دَامَ مَعْنِيّاً بِذِكْرٍ قَلْبُهُ**

ووافقهم الأخفش ، لكن بشرط تقدم النائب كما فى البيتين .

نص عليه ابن مالك كما فى التصريح . وقوله وقالوا فى كفى بالله رد للدليل الرابع وإنما امتنع كفت بهند ومررت بهند لكون المسند إليه فى صورة الفضلة وإنما قيل ﴿ **وما تسقط من ورقة** ﴾ [الأنعام : ٥٩] ﴿ **وما تحمل من أنثى** ﴾ [فاطر : ١١] لأن جر الفاعل بمن كثير فضعف كونه فى صورة الفضلة قاله سم (**قوله لا الحرف**) أى خلافا للفراء ومذهبه فى غاية الغرابة إذ الحرف لاحظ له فى الإعراب أصلا (**قوله إن وجد فى اللفظ**) احتراز عما لو وجد فى المعنى بأن كان الفعل يطلب المفعول به لكن لم يذكر فى اللفظ فلا يمتنع إنابة غيره سم (**قوله مفعول به**) ولو منصوبا بإسقاط الجار فيمتنع إنابة غيره مع وجوده فلو اجتمع منصوب بنفس الفعل ومنصوب بإسقاط الجار نحو اخترت زيدا الرجال امتنع إنابة الثانى عند الجمهور وجوّزها الفراء ووافقه فى التسهيل (**قوله مطلقا**) أى تقدم النائب على المفعول به أو تأخر (**قوله وقد يرد**) أى ورد ضرورة أو شذوذا (**قوله المنيب**) من الإنابة وهى الرجوع إلى الله تعالى بفعل الطاعات وترك المعاصى (**قوله كما فى البيتين**) ويؤول هو والجمهور الآية السابقة بأن النائب فيها ضمير مستتر يعود إلى الغفران المفهوم من يغفروا . وغاية ما فيه إنابة المفعول الثانى وهو جائز ويحمل الجمهور البيتين على الضرورة . قال فى شرح الجامع : والحق أنه إن كان الغير أهمّ فى الكلام كان أولى

---

[٤٠١] أصل الكلام لم يعن الله بالمرتبة العلياء إلا سيدًا ، أى لم يجعل الله أحد يعتنى بالعلياء إلا من له سيادة ، فحذف الفاعل وأنيب قوله بالعلياء عنه . واستثنى السيد على جهة التفريغ فترك الاسم العام الذى هو أحد ، وقدر السيد مفعولا وقد كان فى الأصل بدلا من أحد ومنصوبا على الاستثناء . وقيل يحتمل أن يكون استثناء منقطعا : أى لكن السيد عنى بالعليا الشاهد فيه فى نيابة حرف الجر فيه عن الفاعل كما ذكرناه . وهذا لا يجوز عند البصرية فهذا وأمثاله ضرورة ، فإن عندهم لا يجوز نيابة الظرف ولا المصدر ولا حرف الجر مع وجود المفعول به ، خلافا للأخفش والكوفية . والغى ـ بفتح الغين المعجمة ـ: الضلال .

[٤٠٢] هو من الرجز ويرضى من الإرضاء والمنيب من الإنابة وهو الرجوع إلى الله تعالى بالتقوى وترك الذنوب وربه مفعوله ، والضمير فيما دام اسمه ، ومعنيا خبره . وهو بفتح الميم وبسكون العين المهملة وكسر النون وتشديد الياء آخر الحروف من قولهم عنيت بحاجتك أعنى بها فإنا بها معنى أى اهتممت بها وهو اسم المفعول حكمه حكم ما لم يسم فاعله فى رفعه نيابة عن الفاعل . ومعناه يعنى بذكر ربه ، وقوله بذكر جار ومجرور ناب عن الفاعل ، وترك المفعول به وهو قلبه . وفيه الشاهد حيث احتج الكوفية والأخفش على جواز نيابة غير المفعول به مع وجوده .

(تنبيه) : إذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء . قيل ولا أولوية لواحد منها . وقيل المصدر أولى وقيل المجرور . وقال أبو حيان[1] : ظرف المكان (**وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ**) المفعول (**ٱلثَّانِ مِنْ * بَابِ كَسَا فِيمَا ٱلْتِبَاسُهُ أُمِنْ**) نحو كسى زيدًا جبة ، وأعطى عمرًا درهم ، بخلاف ما لم يؤمن التباسه نحو أعطيت زيدًا عمرًا ، فلا يجوز اتفاقًا أن يقال فيه أعطى زيدًا عمرو ، بل يتعين فيه إنابة الأول لأن كلا منهما يصلح لأن يكون آخذاً .

(تنبيه) : فيما ذكره من الاتفاق نظر . فقد قيل بالمنع إذا كان نكرة والأول معرفة ، حكى ذلك عن الكوفيين . وقيل بالمنع مطلقًا . وقوله وقد ينوب الإشارة إلى أن ذلك قليل

بالنيابة من المفعول به مثلا إذا كان المقصود الأصلي وقوع الضرب أمام الأمير أقيم ظرف المكان مقام الفاعل مع وجود المفعول به كما أفاده السيد (**قوله وقيل المصدر أولى**) لأنه أشرف جزأى مدلول العامل . وقول وقيل المجرور أى لأنه مفعول به بواسطة الجار . وقوله وقال أبو حيان إلخ أى لأن فى إنابة المجرور خلافا ودلالة الفعل على المكان لا بالوضع بل الالتزام كدلالته على المفعول به فهو أشبه بالمفعول به من المصدر وظرف الزمان لدلالة الفعل وضعا على الحدث والزمان كذا فى الهمع . وبحث فيه سم بأن شرط إنابة المصدر وظرف الزمان اختصاصها والفعل لا يدل على الحديث والزمان المختصين لكن هذا البحث لا يمنع أولوية ظرف المكان لأن غايته عدم دلالة الفعل أصلا على الحدث والزمان المختصين ودلالته التزاما على المكان فلم يخرج عن كونه أشبه بالمفعول به منهما (**قوله من باب كسا**) هو كل فعل نصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ أو الخبر و لم ينصب أحدهما بإسقاط الجار فبالأول خرج باب ظن وبالثانى خرج نحو اخترت الرجال زيدا (**قوله فيما التباسه أمن**) أى فى تركيب أمن فيه التباس . قال سم : قد يتوهم أنه لو كان المفعول الثانى مؤنثا وأنيب مناب الفاعل وأنث الفعل لذلك أن اللبس يندفع وليس كذلك لأن غاية ما يدل عليه تأنيث الفعل أن المؤنث هو النائب ولا يلزم من كونه النائب أنه المفعول الثانى لجواز أنه الأول (**قوله فلا يجوز اتفاقا**) إن قيل هلا جاز ذلك ومنع من تقديمه ويكون ذلك دافعا للالتباس كما قيل بمثله فى ضرب موسى عيسى وصديقى صديقك فانهم احترزوا من اللبس بالرتبة . أجيب بأنه هنا يمكن الاحتراز بالكلية بإقامة غير الثانى بخلاف الموضعين المذكورين فإنه لا طريق إلى دفع اللبس إلا بحفظ الرتبة قاله سم وأقوى من جوابه أن يقال لما كانت إنابة الثانى توهم فاعليته معنى لكون الأصل إنابة ما هو فاعل معنى كان ذلك معارضا لتأخره لزوما فضعفت دلالته على كون المتأخر بخلاف الموضعين المذكورين لعدم المعارض فيهما (**قوله فقد قيل بالمنع إذا كان إلخ**) وجهه أن النائب عن الفاعل مسند إليه كالفاعل والمعرفة أحق بالإسناد إليها من النكرة لكن هذا إنما يقتضى أولوية إنابة المعرفة لا وجوبها (**قوله وقيل بالمنع مطلقا**) أى سواء كان الأول معرفة أو نكرة طرد اللباب (**قوله لما سلف**) أى لنظير ما سلف لأن السالف هو قوله لأن كلًا منهما يصلح لأن يكون آخذًا فيقال هنا

---

(١) أبو حيان : هو محمد بن يوسف بن على بن يوسف بن حيان ، الإمام أثير الدين ، أبو حيان الأندلسى ، نحوى عصره ، ولغويه ، ومفسره ، ومحدثه ، ومقرئه ، ومؤرخه ، وأديبه . ولد سنة ٦٥٤ هـ ، وأخذ العلم من أعلامه فى المغرب وأخذ العلم عن أبى جعفر بن الزبير وغيره ، وقد شرف كتب ابن مالك ووجه تلاميذه لشرحها ، ومن أجل مؤلفاته : البحر ، والنهر ، وشرح التسهيل . وتوفى سنة ٧٤٥ هـ (البغية ٢٨٠/١ إلى ٢٨٥) .

بالنسبة إلى إنابة الأول . أو أنها للتحقيق اهـ (**فِي بَابِ ظَنَّ وَ**) باب (**أَرَى ٱلْمَنْعُ**) من إقامة المفعول الثانى (**ٱشْتَهَرْ**) عن النحاة وإن أمن اللبس ، فلا يجوز عندهم ظن زيدًا قائم ، ولا أعلم زيدًا فرسك مسرجًا (**وَلَا أَرَى مَنْعًا**) من ذلك (**إِذَا ٱلْقَصْدُ ظَهَرْ**) كما فى المثالين ، وفاقًا لابن طلحة وابن عصفور فى الأول ، ولقوم فى الثانى ، فإن لم يظهر القصد تعينت إنابة الأول اتفاقًا ، فيقال فى ظننت زيدًا عمرًا وأعلمت بكرًا خالدًا منطلقًا ، ظن زيد عمرًا ، وأعلم بكر خالدًا منطلقًا . ولا يجوز ظن زيدًا عمرو ، ولا أعلم بكرًا خالد منطلقًا لما سلف .

(**تنبيهات**) : الأول : يشترط لإنابة المفعول الثانى مع ما ذكره أن لا يكون جملة . فإن كان جملة امتنعت إنابته اتفاقًا . الثانى : أفهم كلامه أنه لا خلاف فى جواز إنابة المفعول الأول فى الأبواب الثلاثة . وقد صرح به فى شرح الكافية . وأما الثالث : فى باب أرى ، فنقل ابن أبى الربيع وابن هشام الخضراوى[1] وابن الناظم الاتفاق على منع إنابته . والحق أن الخلاف موجود ، فقد أجازه بعضهم حيث لا لبس وهو مقتضى كلام التسهيل[2] : نحو أعلم زيدًا فرسك مسرج . الثالث : احتج من منع إنابة الثانى فى باب ظن مطلقا بالإلباس فيما إذا كانا نكرتين أو معرفتين وبعود الضمير على متأخر لفظ ورتبة

لأن كلا منهما يصلح لأن يكون مظنونا أنه الآخر فى باب ظن ولأن يكون معلما ومعلما به فى باب أرى (**قوله يشترط لإنابة المفعول الثانى**) أى لظن لأنه الذى يتصور وقوعه جملة بخلاف ثانى كسا وأرى لعدم تصور ذلك فيه . وكباب ظن فى امتناع إنابة الجملة غيره على الصحيح إلا إذا كانت محكية بالقول لأنها لكون المقصود لفظها فى حكم المفرد نحو ﴿ **وإذا قيل لهم لا تفسدوا فى الأرض** ﴾[البقرة : ١١] ، أو مؤوّلة بالمفرد نحو فهم كيف قام زيد . وفى إنابة المفعول إذا كان ظرفا أو مجرورا مع وجود المفعول الأول المذاهب الثلاثة فى إنابة غير المفعول مع وجوده . وعلى الجواز فالنائب المجرور دون متعلقه بل لا يتصور له متعلق حينئذ على ما ارتضاه سم قال : وفى كلام الشاطبى ما يؤيده اهـ وفيه نظر والظاهر أن له متعلقا وأن هذا المتعلق هو النائب فى الحقيقة كما أنه المفعول الثانى فى الحقيقة على الأصح فتدبر (**قوله مع ما ذكره**) أى من أمن اللبس (**قوله فافهم كلامه**) قيل وجه الإفهام أنه حكى خلافا فى إنابة الثانى فى بابى ظن وأرى والاتفاق على إنابته فى باب كسا وسكت عن الأول فى الثلاثة فيعلم أنه لا خلاف فى إنابته ، وفيه أنه سكت عن الثالث فى باب أرى أيضا مع أنه لا اتفاق على إنابته إلا أن يقال لم يسكت عنه لأنه ثانى مفعولى ظن وقد ذكر حكمه (**قوله وهو مقتضى كلام التسهيل**) ظاهر كلامه أن المصنف أهمله هنا وهو ما قاله الموضح ورده المصرح بأنه ثانى مفعولى ظن وقد ذكر حكمه (**قوله احتج من منع إلخ**) لا ينهض هذا الاحتجاج على المصنف لشرطه عدم اللبس قاله سم . وقوله مطلقا أى من غير قيد ومن غير شرط .

---

(١) ابن هشام الخضراوى : هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوى .. العلامة أبو عبد الله الأنصارى ، الخزرجى الأندلسى ، كان رأسًا فى العربية ، عاكفًا على التعليم ، فقد أخذها عن ابن خروف ، ومصعب ، وابن الزبير ، والرندى ، وأخذ عن الشلوبين ، ومن مصنفاته الإفصاح بفوائد الإيضاح ، وتوفى سنة ٦٤٦ هـ (انظر : البغية ٢٦٧/١ ، ٢٦٨) .

(٢) انظر : تسهيل الفوائد ص ٧٧ .

إن كان الثانى نكرة نحو ظن قائم زيدًا ، لأن الغالب كونه مشتقًا . واحتج من منع إنابته مطلقًا فى باب أعلم ، وهم قوم معهم الخضيراوى والأبدى وابن عصفور بأن الأول مفعول صريح ، والآخران مبتدأ وخبر ، شبهًا بمفعولى أعطى ، وبأن السماع إنما جاء بإنابة الأول كقوله :

[٤٠٣] - وَنُبِّئْتُ عَبْدَ ٱللهِ بِالْجَوِّ أصْبَحَتْ كِرَامًا مَوَالِيهَا لَئِيما صَمِيمُهَا

الرابع : حكى ابن السراج أن قومًا يجيزون إنابة خبر كان المفرد، وهو فاسد لعدم الفائدة، ولاستلزامه إخبارًا عن غير مذكور ولامقدر؛ وأجاز الكسائى نيابة التمييز، فأجاز فى

وقوله فيما إذا كانا نكرتين أو معرفتين : مثال الأول ظننت أفضل منك أفضل من زيد ، ومثال الثانى ظننت صديقك زيدا **(قوله ويعود الضمير إلخ)** وذلك لأن رتبة نائب الفاعل التقدم والاتصال بالفعل فإذا قلت ظن قائم زيدا لزم عود الضمير فى قائم على زيد المتأخر لفظا وهو ظاهر ورتبة لأنه وإن كان مفعولا أول ورتبته التقديم لكن لما أنيب الثانى صار رتبة الأول التأخير وقد يقال هذه العلة تنتفى عند تأخير النائب وتقديم المفعول الأول ، فهلا قال بالمنع عند تقديم النائب والجواز عند تأخيره مع أنه قد يقال المفعول الأول من حيث كونه مفعولا أول رتبته التقديم وهذا كاف فى جواز عود الضمير عليه مع تأخره لفظا . وسكت عن القسم الرابع وهو ما إذا كان الثانى معرفة والأول نكرة لعدمه **(قوله بأن الأول مفعول صريح)** أى ليس أصله مبتدأ أولا خبرا بل هو مفعول به حقيقة واقع عليه الإعلام . وفى بعض النسخ صحيح وهو بمعنى صريح . وقوله والآخران مبتدأ وخبر أى فى الأصل شبها أى فى نصبهما بمفعولى أعطى أى فإطلاق المفعولية عليهما مجاز قاله فى التصريح ورد سم هذه الحجة بأنها لا تقتضى المنع بل أولوية إنابة الأول وهذه الحجة والتى بعدها يفيدان امتناع إنابة الثالث أيضا قال الإسقاطى : ولا تجرى هذه الحجة فى باب ظن كما توهم لعدم المفعول الصريح **(قوله ونبئت عبد الله)** اسم قبيله وقوله بالجو متعلق بمحذوف صفة لعبد الله أى الكائنة بالجو والجو أرض اليمامة وجملة أصبحت مفعول ثالث ومواليها فاعل كراما والموالى العبيد والصميم الخالص والمراد رؤساء القبيلة وأعيانها كذا فى التصريح **(قوله إنابة خبر كان المفرد)** نحو كين قائم وظاهر التقييد بالمفرد أن خبرها الجملة متفق على عدم إنابته وليس كذلك لثبوت الخلاف عن الفراء والكسائى كما فى الهمع **(قوله لعدم الفائدة)** إذ معنى كين قائم حصل كون لقائم ومعلوم أن الدنيا لا تخلو عن حصول كون لقائم **(قوله ولاستلزامه)** عطف سبب على مسبب وقوله عن غير مذكور هو الاسم وقد يمنع الاستلزام بأن الخبر لما ناب عن الاسم انسلخ عن كونه خبرا وصار محدّثا عنه بالفعل المجهول كما انسلخ عمرو فى ضرب عمر

---

[٤٠٣] قاله الفرزدق . وهو من الطويل . الشاهد فى نبئت حيث ناب عن الفاعل فيه المفعول الأول وهو التاء ، والثانى عبد الله وهو اسم قبيلة لا علم لمفرد ، والثالث أصبحت وهذا يفسر أن عبد الله اسم قبيلة ولهذا ذكره بالتأنيث ولم يقل أصبح . والجو بفتح الجيم وتشديد الواو جو اليمامة ، كانت جواثم سميت باليمامة . وكراما خبر أصبحت ، وهو جمع كريم . ومواليها مرفوع به ، ولئيما خبر بعد خبر . ويروى لئاما . وصميمها مرفوع به ، وصميم الشىء خالصه ، وأراد به رؤس عبد الله وأعيانها .

امتلأت الدار رجالًا امتلاء رجال ، وإلى ذلك أشار فى الكافية بقوله[1] :

وَقَولُ قوم قد ينوبُ الخبرُ   بباب كانُ مُفردًا لا يُنصَر
وناب تمييزٌ لدى الكِسائىْ   لِشاهِدٍ عن القياس نائِى

واعلم أنه كما لا يرفع رافع الفاعل إلا فاعلًا واحدًا ، كذلك لا يرفع رافع النائب عنه إلا نائبًا واحدًا (وَمَا سَوَى) ذلك (آلنَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا * بَالرَّافِعِ) له (آلنَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا) إما لفظًا إن لم يكن جارًا ومجرورًا ، أو محلًا أن يكنه .

(تنبيه) : قال فى الكافية[2] :

ورفعُ مفعولٍ به لا يُلْتَبسْ   معْ نَصب فَاعل رَوَوْا فَلَا تقسْ

أى قد حملهم ظهور المعنى على إعراب كل من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر ، كقولهم خرق الثوب المسار . وقوله :

[٤٠٤]   مِثْل الْقَنَافِذِ هَدَّاجُوْن قَدْ بَلَغتْ   نَجْرَانَ أوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرْ

ولا يقاس على ذلك اهـ .

وعن كونه مفعولا وصار محدثا عنه بالفعل المجهول فتدبر **(قوله وما سوى النائب)** أى وتابعه مما علقا بالرافع أى تعلق به من حيث كونه معمولا وقوله بالرافع له أى لذلك النائب وقوله النصب له أى لما سوى النائب مبتدأ أو خبر ونصبه برافع النائب على الصحيح فيكون متجددا وقيل برافع الفاعل المحذوف فيكون مستصحبا وقيل بفعل مقدر تقديره فى أعطى زيد درهما قبل أو أخذ **(قوله إن لم يكن جارا ومجرورا إلخ)** اعترض عليه غير واحد كالبعض بأنه كان أولى أن يقول لفظا إن كان مما يظهر إعرابه أو محلا أو تقديرا إن لم يكن كذلك ليدخل المبنى والمقدر . وأجاب الرودانى بأن المراد باللفظى أن يتوصل إليه العامل بنفسه وبالمحل أن يتوصل إليه بواسطة حرف الجر كما قالوا بمثل ذلك فى قول الناظم فى باب الاشتغال بنصب لفظه أو المحل فدخل ما ذكر ومقابلة لفظا بمحلا ظاهرة فى إرادة ذلك فافهم **(قوله ورفع مفعول به إلخ)** مقتضاه أن المنصوب فاعل والمرفوع فيكون فيه نقض للقاعدة وجعل الشاطبى المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا اصطلاحا وإن كان المعنى على خلافه هذا . ومن العرب من يرفعهما معا ومنهم من ينصبهما معا عند ظهور المراد **(قوله تعين رفع عشرين على النيابة)** أى عند

---

[٤٠٤] البيت من البسيط .

(١) انظر : الكافية الشافية لابن الحاجب ص ٣٠ .

(٢) انظر : الكافية الشافية لابن الحاجب ص ٣٠ .

(خاتمة) : إذا قلت : زيد فى رزق عمرو عشرون دينارًا تعين رفع عشرين على النيابة ، فإن قدمت عمرًا فقلت : عمرو زيد فى رزقه عشرون جاز رفع العشرين ونصبه ، وعلى الرفع فالفعل خال من الضمير فيجب توحيده مع المثنى والمجموع ، ويجب ذكر الجار والمجرور لأجل الضمير الراجع إلى المبتدأ . وعلى النصب فالفعل متحمل للضمير فيبرز فى التثنية والجمع ، ولا يجب ذكر الجار والمجرور .

[اشْتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ]

(إِنْ مُضْمَرَ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلًا شَغَلْ عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ الْمَحَلْ) أى حقيقة باب

الجمهور المانعين إنابة غير المفعول مع وجوده **(قوله جاز رفع العشرين)** أى على النيابة والرابط للخبر المبتدأ الضمير المجرور وقوله ونصبه أى على المفعولية بالفعل ونائب الفاعل ضمير يعود على المبتدأ هو الرابط **(قوله فيبرز فى التثنية والجمع)** فيقال العمران زيدا فى رزقهما عشرين ، والعمرون زيدوا فى رزقهم عشرين وإن شئت حذفت المجرور .

[اشتغال العامل عن المعمول]

المقصود بالذكر هو المشتغل عنه ووسطوا ذكره بين المرفوعات والمنصوبات لأن بعضه من المرفوعات وبعضه من المنصوبات وأركان الاشتغال ثلاثة : مشغول وهو العامل نصبا أو رفعا ويشترط[١] فيه أن يصلح للعمل فيما قبله فيشمل الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف والفعل غير المتصرف كفعل التعجب لأنه لا يفسر فى هذا الباب إلا بما يصلح للعمل فيما قبله نعم يجوز الاشتغال مع المصدر واسم الفعل على القول بجواز تقدم معمولها عليهما ومع ليس على القول بجواز تقدم خبرها عليها كما سيأتى وأن لا يفصل[٢] بينه وبين الاسم السابق كما سيأتى . ومشغول عنه وهو الاسم السابق الذى شأنه أنه يعمل فيه العامل أو مناسبه الرفع أو النصب لو سلط عليه ويشترط فيه أن يكون متقدما فليس من الاشتغال نحو ضربته زيدا بل الاسم إن نصب كان بدلا من الضمير أو رفع كان مبتدأ أخبره الجملة قبله وأن يكون قابلا للإضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتمييز ومصدر مؤكد ومجرور بما لا يجر المضمر كحتى وأن يكون مفتقرا لما بعده فليس من الاشتغال نحو فى الدار زيد فأكرمه وأن يكون مختصا لا نكرة محضة ليصح رفعه بابتداء وإن تعين نصب لعارض[٣] كصور وجوب النصب فليس من الاشتغال قوله تعالى : ﴿ **ورهبانية ابتدعوها** ﴾ [الحديد : ٢٧] بل المنصوب معطوف على ما قبله بتقدير مضاف أى وحب رهبانية وابتدعوها صفة كما فى المغنى وأن يكون واحد لا متعددا على ما فيه من الخلاف الآتى قريبا . قيل قد يكون الاسم المشغول عنه ضميرا منفصلا كقوله تعالى : ﴿ **وإياى فارهبون** ﴾ [البقرة : ٤٠] ﴿ **وإياى فاعبدون** ﴾ [العنكبوت : ٥٦]

---

(١) **(قوله يشترط)** لا يظهر فى الرافع ودعوى أنه إن تأخر الاسم المرفوع عمل فيه الرافع خلاف مرادهم على أنه لا معنى لمنع الاشتغال فى المصدر وما معه حينئذ .

(٢) **(قوله وأن لا يفصل)** أى بالنسبة للفعل دون الوصف .

(٣) **(قوله لعارض)** فيه أن ما امتنع كونه مفسرا إنما هو للعارض والظاهر أن للمرفوع ضابطا آخر وتأمل فى المقام .

الاشتغال أن يسبق اسم عاملًا مشتغلًا عنه بضميره أو ملابسه لو تفرغ له هو أو مناسبه لنصبه لفظًا أو محلًا ، فيضمر للاسم السابق عند نصبه عامل مناسب للعامل الظاهر مفسر به

﴿ وإياى فاتقون ﴾ [البقرة : ٤١] ونحوه لأن الفعل اشتغل بعمله فى الياء المحذوفة بعد نون الوقاية تخفيفا والتقدير وإياى ارهبو فارهبون ونقل عن السعد فى حواشى الكشاف أنه ليس منه لمكان الفاء بل إياى منصوب بفعل مضمر يدل عليه فارهبون فهو من باب مطلق التفسير الذى هو أعم من الاشتغال وفى كلام الروداني تضعيف الاحتجاج بوجود الفاء حيث قال إضافة مضمر إلى اسم لأدنى ملابسة أى مضمر يلاقى اسما متقدما ما فى ذات واحد فيدخل ما إذا كان الشاغل والمشغول عنه ضميرين لذات واحد نحو وإياى فارهبون فإن تقديره إن كنتم ترهبون أحدا فإياى ارهبوا ارهبون بالفاء الشرطية مزحلقة عن الصدر فسقط ما قيل إن ما بعد الفاء الشرطية لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا ا هـ أى لأن الفاء إنما تمنع إذا كانت فى محلها . ومشغول به ويشترط أن يكون ضميرا معمولا للمشغول أو من تتمة معموله كزيدا ضربته أو مررت به أو ضربت غلامه أو مررت بغلامه . ويجوز حذف الضمير الشاغل بقبح لما فيه من القطع بعد التهيئة **(قوله إن مضمر اسم)** المتبادر من الاسم الاسم الواحد لأنه نكرة فى سياق الإثبات ففيه تنبيه على أن شرط المشغول عنه أن يكون اسما واحدا فلا يجوز أن يقال زيدا درهما أعطيته إياه لأنه لم يسمع وأجازه الأخفش إذ أجاز أن يعمل الفعل المقدر فى أكثر من واحد كما فى المثال . وعن الرضى أنه يجوز أن يتوالى اسمان أو أكثر لعاملين مقدرين أو عوامل كزيد أخاه غلامه ضربته أى لابست زيدا أهنت أخاه ضربت غلامه ويرد على من اشترط كون الاسم واحدا أن من الاشتغال اتفاقا زيدا وعمرا وبكرا ضربتهم إلا أن يقال المعطوف تابع والاسم المتبوع واحد فاعرفه وقوله فعلا مثله اسم الفاعل واسم المفعول كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله عاملا وسكت المصنف عنهما هنا لذكرهما بعد بقوله وسوّى فى ذا الباب إلخ قوله شغل أى ذلك المضمر والمراد بشغل المضمر الفعل ما هو أعم من شغله إياه بنفسه أو بملابسه كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله أو ملابسه أى ملابس ضمير الاسم . وقوله بنصب ظاهره وظاهر قول الشارح لنصبه أن العامل إذا اشتغل برفع ذلك المضمر نحو إن زيد قام يكرم لا يكون من باب الاشتغال وكلام الشارح فى الخاتمة كالتوضيح يقتضى أنه منه وهو المنقول عن شرح التسهيل للمصنف وأبى حيان ويؤيده ما فى شرح الجامع وهو المتجه وحينئذ ففى الضابط قصور فزيد فى المثال مرفوع بفعل محذوف يفسره المذكور وإن كان لا يعمل فى زيدا لو فرضناه فارغا من الضمير لأن عدم عمله فيه لعارض تقدمه المانع من رفع الفعل المتأخر عنه له على الفاعلية لا لذاته بدليل أنه لو تأخر عن الفعل لعمل فيه فلا يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملا فافهم والجمهور على اشتراط اتحاد جهة نصب المشغول به والمشغول عنه . ونقل الأخفش عن العرب أزيدا جلست عنده وهو يقتضى عدم الاشتراط لأن زيدا مفعول به وعنده مفعول فيه وصححه الدمامينى **(قوله لو تفرغ له هو أو مناسبه)** ظاهره يقتضى أن المناسب أيضا مشتغل وليس كذلك إلا أن يقال المراد بالتفرغ التسلط **(قوله لنصبه)** أى لصلح فى حد ذاته لنصبه وإن لم يصلح

على ما سيأتى بيانه ، فالضمير فى عنه وفى لفظه للاسم السابق ، والباء فى بنصب بمعنى عن ، وهو بدل اشتمال من ضمير عنه بإعادة العامل ، والألف واللام فى المحل بدل من الضمير[1] ، والتقدير إن شغل مضمر اسم سابق فعلًا عن نصب لفظ ذلك الاسم السابق : أى نحو زيدًا ضربته أو محله نحو هذا ضربته (**فَالسَّابِقَ آنْصِبْهُ**) إما وجوبًا وإما جوازًا راجحًا أو مرجوحًا أو مستويًا ، لا أن يعرض ما يمنع النصب على ما سيأتى بيانه (**بِفِعْلٍ أُضْمِرَا * حَتْمًا**) أى إضمارًا حتمًا أى واجبًا ، أو هو حال من الضمير فى أضمر أى محتومًا . وذلك لأن الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ به فلا يجمع بينهما (**مُوَافِقٍ**) ذلك

باعتبار العارض فيشمل قسم وجوب الرفع لأن الراجح أنه من باب الاشتغال كما سيأتى فقول المصنف بنصب لفظه أو المحل يعنى به النصب باعتبار حالته الذاتية وإن منع منه مانع عرض ويخرج ما امتنع عمله فيما قبله لذاته كفعل التعجب واسم التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل لا يقال يرد عليه قول المصنف الآتى فى الوصف : إن لم يك مانع حصل * ومثلوا للمانع بوقوع الوصف صلة امتناع عمل الصلة فيما قبلها لا لذاتها لأنا نقول اشتراط المصنف عدم المانع للنصب بما يفسره الوصف لا لعده من الاشتغال كما يعلم مما يأتى أفاده سم (**قوله والباء فى بنصب إلخ**) ويحتمل أن تكون سببية متعلقة بشغل وضمير لفظه للمضمر والمراد بنصب لفظ الضمير تعدى الفعل إليه بلا واسطة حرف الجر كزيدا ضربته وبنصب محله تعديه بواسطته كزيدا مررت به ولا يرد على هذا أنه يلزم التكرار فى قوله الآتى * **وفصل مشغول بحرف جر** * لأن ما يأتى أعم مما هنا لأنه يشمل ما لو كان حرف الجر داخلا على ضمير الاسم السابق وهو ما هنا وما لو كان داخلا على مضاف إلى الضمير ولو بواسطة ولا تكرار مع ذكر الأعم قاله سم . (**قوله بإعادة العامل**) أى بمعناه لا بلفظه (**قوله بدل من الضمير**) أى على مذهب الكوفيين وإن اختار للمصنف خلافه (**قوله إما وجوبا إلخ**) أشار بهذا التفصيل إلى أن الأمر فى كلام الناظم للإباحة المقابلة للمنع الصادقة بالإيجاب (**قوله ما يمنع النصب**) كوقوع الاسم بعد إذا الفجائية وليتما (**قوله أو هو حال**) عطف على مقدر متصيد من الكلام السابق تقديره هو وصف المحذوف أو هو حال أى حال سببى أى محتوما إضماره لكن فيه حذف مرفوع السببى وهو غير جائز ولعل هذا مراد سم بقوله قوله أى محتوما فيه شىء لا يخفى (**قوله كالبدل**) أى العوض فالمراد البدل اللغوى فلا اعتراض وقوله من اللفظ أى التلفظ (**قوله فلا يجمع بينهما**) أى لأن الجمع ينافى العوضية وأما قوله تعالى : ﴿ **إنى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين** ﴾ [يوسف : ٤] ، فليس من باب الاشتغال بل رأيت الثانى تأكيد للأول أو المفعول الثانى لرأيت الأول محذوف لدلالة ما بعد عليه والتقدير إنى رأيت أحد عشر كوكبا ساجدين لى والشمس والقمر مفعول لمحذوف

---

(١) وعبارة الشيخ خالد الأزهرى : « وأل فيه خلف عن الضمير المضاف إليه ، والتقدير : إن شغل مضمر اسم سابق فعلا عن الاسم السابق بنصب لفظ المضمر ، أو بنصب محله » .

الفعل المضمر **(لِمَا قَدْ أظْهِرَا)** إما لفظًا ومعنى كما فى نحو زيدًا ضربته ، إذ تقديره ضربت زيدًا ضربته ، وإما معنى دون لفظ كما فى نحو زيدًا مررت به ، إذ تقديره جاوزت زيدا مررت به .

يفسره المذكور بعد والجمع على هذا فى رأيتهم وساجدين للتعظيم **(قوله لما قد أظهرا)** ولا محل لجملة الظاهر على الصحيح لأنها مفسرة لكن كون المفسر جملة ظاهر فى اشتغال المنصوب الذى كلامنا الآن فيه وأما فى اشتغال المرفوع فلا لأن المفسر الفعل وحده لا الجملة بدليل أن المفسر المحذوف فعل لا جملة فليكن مفسره كذلك . وقال الشلوبين : جملة التفسير ما تفسيره فهى فى نحو زيدا ضربته لا محل لها وفى نحو : ﴿ **وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم** ﴾ [الفتح : ٢٩] فى محل نصب إذ لو صرح بالموعود به المفسر بجملة لهم إلخ لكان منصوبا وفى نحو : ﴿ **إنا كل شىء خلقناه بقدر** ﴾ [القمر : ٤٩] ، ونحو زيد الخبز يأكله بنصب الخبر فى محل رفع ولهذا يظهر الرفع إذا قلت آكله وقال : * **فمن نحن نؤمنه بيت وهو آمن** * بجزم نؤمنه موافقة للفعل المحذوف وضعف الاحتجاج بالبيت بأنه من تفسير الفعل بالفعل وكلامنا فى تفسير الجملة بالجملة . قال ابن هشام : وكأن الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل . و لم يثبت الجمهور وقوع البيان أو البدل جملة و لم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان . واختلف فى المبدل منه وقال أبو على الفعل المذكور والفعل المحذوف فى نحو قوله * **لا تجزعى إن منفسا أهلكته** *[1] مجزومان محلا وجزم الثانى ليس على البدلية إذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكريران : أى أن أهلكت منفسا إن أهلكته وساغ إضمار أن وإن لم يسع إضمار لام الأمر إلا فى ضرورة لاتساعهم فيها ولقوّة الدلالة عليها بتقديم مثلها . واستغنى بجواب إن الأولى عن جواب الثانية كما استغنى فى نحو أزيدا اظننته قائما بثانى مفعولى ظننت المذكورة عن ثانى مفعولى ظننت المقدرة انظر المغنى وفى حاشية الدمامينى عليه أنه لا يتعين كون قائما ثانى مفعولى ظننت المذكورة بل يجوز مفعولى المقدرة بل هو الأولى لأن المقدرة هى المقصودة بالذات والثانية إنما أتى بها لضرورة التفسير **(قوله وإما معنى)** أى وأما موافقة له المعنى . قال سم : بقى أن لا يوافقه لفظا ولا معنى لكن يكون لازما للمذكور كزيدا ضربت أخاه فإن ضرب أخى زيد ملزوم أى عرفا لإهانة زيد ا هـ ويمكن أن يراد بالموافقة فى المعنى أن يدل الملفوظ به وضعا أو لزوما عرفيا على معنى المقدّر فالأول : كما فى زيدا مررت به فالمقدر جاوزت والمجاوزة والمرور والمتعدّى بالباء بمعنى واحد بخلاف المتعدى بعلى فإنه بمعنى المحاذاة . والثانى : كما فى زيد ضربت أخاه أو أهنت وزيدا ضربت عدوّه أى أكرمت ، وكما فى زيدا

(١) هذا صدر من البيت للشاعر النمر بن تولب ، وهو من قصيدة من الكامل .

(تنبيه) : يشترط فى الفعل المفسر أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق ، فلو قلت زيدًا أنت تضربه به لم يجز للفصل بأنت (**وَٱلنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا**) أى تبع الاسم (**ٱلسَّابِقُ مَا**) أى شيئًا (**يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ**) وذلك كأدوات الشرط (**كَإِنْ وَحَيْثُمَا**) وأدوات التخصيص ، وأدوات الاستفهام غير الهمزة نحو إن زيدًا لقيته فأكرمه وحيثما عمرًا لقيته فأهنه ، وهلا بكرًا ضربته ، وأين

مررت بغلامه أى لابست (**قوله فى الفعل**) أى دون الوصف وقوله أن لا يفصل أى بغير الظرف لما سيذكره الشارح من أن الفصل بالظرف كلا فصل وأنه لا يضر فصل الوصف (**قوله لم يجز**) أى فيتعين الرفع وأجاز الكسائى النصب مع الفصل قياسا على الوصف وسيأتى الفرق (**قوله يختص بالفعل**) الباء داخلة على المقصور عليه (**قوله وأدوات الاستفهام غير الهمزة**) فجميعها إلا الهمزة يختص بالفعل إذا رأته فى حيزها وإنما خصوا أهل يذكر ذلك لأن الاستفهام أصل تضمنى فى وضع غيرها وطارىء عليها بالتطفل على الهمزة . أما الهمزة فتدخل على الاسم وإن كان الفعل فى حيزها لكن الغالب دخولها على الفعل وإنما لم تختص كأخواتها لأنها أم الباب وهم يتوسعون فى الأمهات ، ولكونها أم الباب اختصت بجواز الحذف والدخول على النافى وواو العطف وفائه وثم والشرط وإن كما فى الهمع . وأنا لا أرى بأسا بدخول هل أيضا على الشرط . وإنما كانت إما لأن دلالتها على الاستفهام بذاتها ودلالة غيرها عليه بالتضمين أو التطفل ، ولأنها أعم موردا لأنها ترد لطلب التصديق نحو أقام زيد ، ولطلب التصور نحو زيد قائم أم عمرو ، ونحو أقائم زيد أم قاعدًا ، وهل لا تكون إلا لطلب التصديق وبقية الأدوات لا تكون إلا لطلب التصور ، فإن قلت : المسند إليه فى نحو أزيد قائم أم عمرو ، والمسند فى نحو أقام زيد أم قاعد متصوران للمتكلم قبل استفهامه ، فكيف يطلب تصورهما وإنما المطلوب له فى الأول التصديق بنسبة القيام إلى أحد الشخصين على التعيين وفى الثانى التصديق بنسبة أحد الوصفين على التعيين إلى زيد لأن هذين التصديقين غير حاصلين عند المتكلم إذ الحاصل عنده فى الأول التصديق بنسبة القيام إلى أحد الشخصين لا بعينه وفى الثانى التصديق بنسبة أحد الوصفين لا بعينه إلى زيد . قلت لما كان الاختلاف بين التصديقين الأولين والأخيرين باعتبار تعيين المسند إليه أو المسند فى الأولين وعدم التعيين فى الأخيرين وكان أصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا بأن التصديق حاصل ، وأن المطلوب[١] صور المسند إليه أو المسند أو قيد من قيودهما نقله الدمامينى على المغنى واستحسنه وذكر فى محل آخر أن هل أنت لطلب التصور ندورا كما فى قوله عليه الصلاة والسلام لجابر بن عبد الله : « **هل تزوجت بكرا أم ثيبا** »[٢] ثم أورد على قولهم بقية الأدوات لطلب التصور أن المنقطعة المقدرة ببل والهمزة أو الهمزة فقط فإنها لطلب التصديق وممن عد أم من أدوات الاستفهام السكاكى فى المفتاح وأبو حيان وغيره من النحاة ، ثم قال لكنى أستشكل عدهم أو منها أما المتصلة فلأن مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فمشاركته له فى كونه مستفهما عنه بقضية العطف ، ألا ترى أنك إذا أبدلت أم بأو كان ما بعد أو مستفهما عنه كما مع أم وإن كان المطلوب مع أم التعيين دون أو كما بسطه فى المغنى فى بحث أم ولم يقل أحد بأن أو من أدوات الاستفهام وأما المنقطعة فلا نسلم أن الاستفهام جزء معناها أو أحد معنييها اهـ ببعض إيضاح . قال الشمنى : لعلهم إنما عدوا أم من أدوات الاستفهام لأن

---

(١) (**قوله وأن المطلوب**) لا يقال التصور حاصل أيضا لأنا نقول لما كان الجواب بالمفرد أوثر التصور ولك أن تقول إن المطلوب تصور المعين من حيث إمراده تدبرًا.

(٢) أخرجه البخارى فى كتاب النكاح . والحديث موجه لجابر رضى الله تعالى عنه عندما تزوج وذهب إلى النبى ﷺ ، مثال له : « **هل تزوجت بكرًا أم ثيبًا** » على سبيل الاستفهام أو التصديق منه .

زيدًا وجدته . ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ لأنه لو رفع الحالة هذه لخرجت هذه الأدوات عما وضعت له من الاختصاص بالفعل نعم قد يجوز رفعه بالفاعلية لفعل مضمر مطاوع[1] للظاهر كقوله :

[٤٠٥] لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ

المتصلة ملازمة للاستفهام الحقيقى أو المجازى سابقا عليها أو المنقطعة مصاحبة فى الغالب له متأخرا عنها و لم يريدوا أنها موضوعة للاستفهام ا هـ و لم يعدها منها الزمخشرى فى المفصل وابن الحاجب وشراح كلامهما ثم قال الدمامينى . فإن قيل السائل بقوله من جاءك مثلا قد حصل التصديق بأن أحدا جاء المخاطب وهذا التصديق غير التصديق بأن زيدا مثلا جاء فهو بسؤاله يطلب التصديق الثانى فتكون من لطلب التصديق على قياس ما سبق فى نحو أزيد قائم أم عمرو . قلت : فرق[2] بينهما لأن السائل بمن جاءك لم يتصور خصوص زيد أو غيره بهذا السؤال فإذا أجيب بزيد مثلا أفاده تصور خصوصه واختلف بحسبه التصديق أيضا بخلاف نحو أزيد قائم أم عمرو إذ لا يفيد جوابه تصور التصور السائل الشخصين قبله بل مجرد تصديق ا هـ ببعض إيضاح وستأتيك بقية مباحث الاستفهام فى باب العطف **(قوله وحيثما عمرا إلخ)** التمثيل بهذه الأمثلة مجاراة لما يقتضيه ظاهر إطلاق المتن من جواز دخول ما يختص بالفعل كالأدوات المذكورة على الاسم المنصوب المقدر قبله فعل فى النثر والنظم وسيجىء أنه لا يليها فى النثر إلا الفعل الصريح ما لم تكن أداة الشرط إذا مطلقا أو أن والفعل ماض **(قوله ولا يجوز رفع)** كان الأولى فاء التفريع لتفرعه على قول المصنف والنصب حتم إلخ **(قوله على أنه مبتدأ)** ينبغى جواز الرفع بالابتداء عند من أجاز وقوع المبتدأ بعد أدوات الشرط والتخصيص والاستفهام **(قوله والحالة هذه)** أى كونه مبتدأ **(قوله نعم قد يجوز إلخ)** استدراك على قول المصنف والنصب حتم إلخ أفاد به تقييده[3] بما إذا لم يقدر فعل برفع الاسم ولو قال فيجوز إلخ تفريعا على قوله ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ لكان أقرب . قال سم : يمكن أن يستفاد ذلك أى جواز الرفع بالفاعلية من كلام المصنف بأن يقال[4] المراد بتحتم النصب امتناع الرفع على الابتداء أخذا من قوله ما يختص بالفعل إذ يفهم منه أن وجوب النصب ليس إلا لتحصيل الفعل فلو حصل مع الرفع كفى لوجود المقصود ا هـ **(قوله مطاوع)** قيد به لأن كلامه فيما إذا كان العامل الظاهر ناصبا لضمير الاسم السابق **(قوله لا تجزعى)** أى لا تخافى الفقر إن منفس بضم

[شواهد اشتغال العامل عن المعمول]

[٤٠٥] قاله النمر بن تولب من قصيدة من الكامل . الشاهد فى أن منفس حيث جاء مرفوعا بفعل مضمر مطاوع للظاهر . والتقدير إن هلك منفس بضم الميم وهو المال النفيس ، ويروى منصوبًا على شريطة التفسير لأن أن تقديره أهلكت منفسا أهلكته ، يصف نفسه بالكرم ، ولما لامته امرأته على إتلاف ماله جزعًا من الفقر قال لها لا تجزعى إلى آخره . الفاء الأولى للعطف والثانية زائدة ، والثالثة جواب إذا . وسيبويه يجعل الثانية جواب الشرط ، والثالثة لعطف الإنشاء على الخبر فافهم .

(١) والفعل المطاوع هو الذى يقبل تأثير الأول فيه ، فتقول كسرته فانكسر ، وعلمته فتعلم .

(٢) (قوله فرق) لا يخفى أن المطلوب بالهمزة فى مثاله التصور كما مر .

(٣) (قوله تقييده) وإن كان الكلام فى المنصوب تدبرا .

(٤) (قوله بأن يقال إلخ) لا يوافق ما مر .

وفي رواية منفس بالرفع . وقوله :

[٤٠٦] فَإنْ أنْتَ لَمْ يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الأوَائِلُ

التقدير إن هلك منفس أهلكته ، وإن لم تنتفع بعلمك لم ينفعك علمك .

(تنبيه) : لا يقع الاشتغال بعد أدوات الشرط والاستفهام إلا في الشعر . وأما في الكلام فلا يليهما إلا صريح الفعل إلا إذا كانت أداة الشرط إذا مطلقًا أو إن والفعل ماض فيقع في الكلام فتسوية الناظم بين أن وحيثما مردودة **(وإنْ تَلَا)** الاسم **(السَّابِقُ مَا بِالابْتِدَا**

الميم وكسر الفاء أي مال نفيس يصف الشاعر نفسه بالكرم ولما لامته امرأته على اتلاف ماله جزعا من الفقر قال لها لا تجزعي إلخ . عيني **(قوله فإن أنت إلخ)** أي إن لم تتعظ بعلمك بموت صاحب لك فانتسب إلى أجدادك لتجدهم ماتوا جميعا فتقيس نفسك عليهم فتتعظ فلعل تعليلية أفاده السيوطي في شرح شواهد المغني **(قوله وإن لم تنتفع بعلمك)** أي فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل **(قوله لا يقع الاشتغال إلخ)** قال الروداني أي لا يقع وقوعا حسنا لأنه يقع بعدهما في النثر أيضا لكنه قبيح **(قوله والاستفهام)** أي غير الهمزة بقرينة ما تقدم إذ الاشتغال بعدها جائز نظما ونثرا . وسكت الشارح عن أدوات التحضيض مع أنها كأدوات الشرط والاستفهام لا تدخل في النثر إلا على الفعل الصريح فكان الأولى ذكرها **(قوله وأما في الكلام)** أي النثر وقوله فلا يليهما إلا صريح الفعل أي في باب الاشتغال كما فرضه الشارح فلا ينافي صحة إيلائها الاسم اتفاقا إذا لم تر الفعل في حيزها نحو أين زيد . ويستثنى من كلامه أما فإن الاسم يليها ولو كان في حيزها فعل نحو ﴿ **وأما ثمود فهديناهم** ﴾ [فصلت : ١٧] ، بنصب ثمود على الاشتغال بمقدر بعده أي وأما ثمود فهدينا فهديناهم أو هو جار على القول بإنها ليست أداة شرط كما نقل عن أبي حيان أفاده سم ويس **(قوله إلا إذا كانت أداة الشرط إذا)** أي لأنها لا تجزم قال الروداني مثل إذا في ذلك كل شرط لا يجزم كلو نحو : « **لو ذات سوار لطمتني** » لو غيرك قالها يا أبا عبيدة **(قوله مطلقا)** أي سواء كان الفعل ماضيا أو مضارعا **(قوله أو إن)** لأنها أم أدوات الشرط وهم يتوسعون في الأمهات **(قوله والفعل ماض)** أي لفظا نحو أن زيدا لقيته فأكرمه أو معنى نحو إن زيدا لم تلقه فانتظره ، والفرق أنها لما جزمت المضارع لفظا قوي طلبها له فلا يليها غيره بخلاف الماضي فإنها لم تجزمه لفظا إما لكونه ماضيا عرفا أو مضارعا مجزوما بغيرها فضعف طلبها له فيليها غيره ظاهرا قاله المصرح **(قوله فتسوية الناظم إلخ)** أجيب بأن التسوية بينهما في وجوب النصب وفي مطلق الاختصاص بالفعل وإن كان أحدهما أقوى من الآخر وعبارة الناظم لا تقتضي غير ذلك **(قوله ما بالابتدا)** أي بذي الابتداء **(قوله فالرفع التزمه أبدا)** أي على الصحيح

---

[٤٠٦] البيت للبيد بن ربيعة وهو من الطويل .

يَخْتَصُّ) كإذا الفجائية وليتما (**فَالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أبَدَا**) على الابتداء ، وتخرج المسألة عن هذا الباب إلى باب المبتدأ والخبر ، نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو وليتما بشر زرته ، فلو نصبت زيدًا وبشرًا لم يجز لأن إذا المفاجأة وليت المقرونة بما لا يليهما فعل ولا معمول فعل . ومما يختص بالابتداء أيضًا واو الحال فى نحو خرجت وزيدًا يضربه عمرو فلا يجوز وزيدًا يضربه عمر وبنصب زيد و (**كَذَا**) التزم رفع الاسم السابق (**إذَا الفِعْلُ**) المشتغل عنه (**تَلَا**) أى تبع (**مَا**) أى شيئًا (**لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وُجِدْ**) كأدوات الشرط ، والاستفهام ، والتحضيض ، ولام الابتداء ، وما النافية ، وكم الخبرية ، والحروف الناسخة ،

وللرد على المقابل أكيد بقوله أبدا (**قوله وتخرج المسألة عن هذا الباب إلخ**) أى لأنه يعتبر فى الاشتغال أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو تفرغ له العامل أو مناسبه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية وقد تبع الشارح فى ذلك التوضيح والمتجه ما اقتضاه إطلاق كلام الناظم من عده منه لأن العامل صالح للعمل فى الاسم السابق لذاته والمنع من عمله لعارض كما تقدم عن سم (**قوله وليتما بشر زرته**) فلا يجوز نصب بشر على الاشتغال لامتناع تقدير الفعل الناصب بناء على عدم إزالة ما اختصاص ليت بالجمل الاسمية وجوزه ابن أبى الربيع بناء على الإزالة . قال فى المغنى والصواب أن انتصابه بليت لأنا لم يسمع ليتما قام زيد مثلا (**قوله إذا المفاجأة**) من إضافة الدال للمدلول ولا يصح النصب على الوصفيا إلا بتكلف (**قوله لا يليهما فعل**) أى ظاهر ولا معمول فعل أى مقدر فالمراد أنه لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر (**قوله ومما يختص بالإبتداء**) فصله عما قبله لأن اختصاص واو الحال بالابتداء ليس فى جميع الأحوال بل فى حالة كون الواقع بعد الاسم مضارعا مثبتا (**قوله فى نحو خرجت إلخ**) أى من كل فعل مضارع مثبت بعد اسم مصحوب بواو الحال وقوله فلا يجوز إلخ أى لما يأتى فى الحال من أن الجملة المضارعية المثبتة الواقعة فيها الربط بالواو ومما يختص بالابتداء لام الابتداء أيضا إذا كان بعد الاسم مدخولها فعل ماض متصرف لم يقترن بقد نحو أنى لزيد ضربته (**قوله ما لم يرد إلخ**) أى شيئا لم يرد ما قبله معمولا لا لما وجد بعده (**قوله كأدوات الشرط إلخ**) أى وكأدوات الاستثناء نحو ما زيدا لا يضربه عمر وبرفع زيد لا غير كما فى التسهيل وشروحه وكلا النافية فى جواب القسم ولهذا قال سيبويه فى قول الشارع : * **آليت حب العراق الدهر أطعمه** * إن نصب حب بإسقاط على لا بالاشتغال وإن كان مقيسا دون إسقاط الخافض لأن أطعمه بتقدير لا أطعمه بخلاف حرف التنفيس على الراجح فيجوز النصب فى نحو زيد سأضربه أو سوف أضربه كما فى المنع (**قوله والتحضيض**) مثله العرض (**قوله وكم الخبرية**) قيد بالخبرية لدخول الاستفهامية فى قوله والاستفهام .

(**فائدة**) : كم فى قوله تعالى : ﴿ **سل بنى إسرائيل كم آتيناهم من آية** ﴾ [البقرة : ٢١١] ،

والموصول ، والموصوف ، تقول زيد إن زرته يكرمك ، وهل رأيته ، وهلا كلمته ، وهكذا إلى آخرها بالرفع . ولا يجوز النصب لأن هذه الأشياء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فلا يفسر عاملًا فيه لأنه بدل من اللفظ به **(وَٱخْتِيرَ نَصْبٌ)** أى رجح على الرفع فى ثلاثة أحوال : الأول : أن يقع اسم الاشتغال **(قَبْلَ فِعْلٍ ذِى طَلَبْ)** وهو الأمر والنهى والدعاء نحو زيدًا اضربه ، أو ليضربه عمرو ، أو لا تهنه واللهم عبدك ارحمه ، أو لا تؤاخذه ، وبكرا غفر الله له . وإنما وجب الرفع فى نحو زيد أحسن به لأن الضمير فى محل رفع . وإنما

استفهامية فإن جعلت كناية عن جماعة مثلا وحذف تمييزها لفهم المعنى ومن زائدة وآية مفعولا ثانيا فكم مبتدأ أو مفعول لآتينا مقدرا بعده لأن الاستفهام له الصدارة على طريقة الاشتغال وإن جعلت كم كناية عن آية ومن بيانية لم يجز واحد من الوجهين لعدم الراجع حينئذ إلى كم وتعين كونها مفعولا ثانيا مقدما وجوز الزمخشرى كونها خبرية والجملة بيان لكثرة الآيات المسؤول عنها المحذوفة والأصل سل بنى إسرائيل عن الآيات التى آتيناهم . لخصته من المغنى والدمامينى **(قوله وهكذا إلى آخرها)** نحو زيد لأنا ضاربه ، زيد ما ضربته ، زيد كم ضربته ، زيد إنى ضربته ، زيد الذى ضربته ، زيد رجل ضربته **(قوله ولا يجوز النصب)** أى على وجه الاشتغال وقوله لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لأن لها الصدر ولو عمل ما بعدها قبلها لزم وقوعها حشوا وقوله فلا يفسر عاملا فيه أى على الوجه المعتبر فى هذا الباب وهو كون المشغول عوضا عن العامل المقدر فلو نصبت بمقدر وقصدت الدلالة عليه بالملفوظ فقط دون التعويض جاز ولم تكن المسألة من باب الاشتغال فالمجعول دليلا دون تعويض لا يلزم صلاحيته فيما قبله ولهذا صرح المصنف بأن دلوى فى * **يأيها الماتح دلوى دونكا** * مفعول لفعل محذوف يفسره دونك مع أن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله ويترتب على ذلك جواز إظهار المحذوف بخلاف الاشتغال سم إيضاح وزيادة **(قوله لأنه بدل من اللفظ به)** أى لأن ما بعدها من العامل المذكور بدل من اللفظ بالعامل المحذوف أى وشأن البدل موافقة المبدل منه فلابد من جواز عمل المذكور فيما قبله كالمحذوف **(قوله ذى طلب)** أى بنفس الفعل أو بواسطة حرف طلب فعل كان أو طلب ترك باللفظ والمعنى كان الطلب أو بالمعنى فقط بدليل أمثلة الشارح ولا إشكال فى الاشتغال فى نحو زيدا لتضربه أو لا تضربه لما فى الروداني عن شرح المقرب أن لام الأمر ولا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما فيفسر العامل ولا يلزم من عدم تقديم الفعل عليهما كونهما مما يلزم الصدر كما لم يلزم ذلك فى نحو لم ولما ولن فما يفيده كلام التصريح ومن تبعه كالبعض مما يخالف ذلك غير سديد وإنما اختير النصب لأن وقوع هذه الأشياء أخبارا للمبتدأ قليل بل قيل بمنعه **(قوله وإنما وجب الرفع إلخ)** مقتضاه أى أحسن فى التعجب دال على الطلب حتى احتيج إلى الجواب عنه مع أن الصحيح أنه ماض جىء به على صورة الأمر ولا دلالة له على الطلب . وقد يقال الاحتياج إلى الجواب عنه باعتبار كونه على صورة

اتفق السبعة عليه فى نحو : ﴿ **الزانية والزانى فاجلدوا** ﴾ [النور : ٢] لأن تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم الزانية والزانى . ثم استؤنف الحكم[1] ، وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده فى الخبر فى نحو هذا ، ولذا قال فى قوله :

[٤٠٧] وَقَائِلَةٍ خَوْلَانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ

إن التقدير هذه خولان . وقال المبرد الفاء لمعنى الشرط ، ولا يعمل الجواب فى الشرط

الأمر وإنما أجاب الشارح بما ذكره لا يمنع دلالته على الطلب لاستلزام ما ذكره منع دلالته على الطلب ومن قال كالزمخشرى إنه أمر حقيقة وفيه ضمير المخاطب والباء للتعدية فامتناع نصب زيد عنده لا لما ذكره الشارح بل لأن فعل التعجب لجموده لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا **(قوله لأن الضمير)** أى المجرور بالباء فى محل رفع أى وإنما ينصب الاسم السابق إذا لم يكن ضميره فى محل رفع **(قوله وإنما اتفق السبعة إلخ)** دفع للاعتراض بلزوم إجماع السبعة على الوجه المرجوح . وحاصل الدفع أن هذا ليس مما نحن فيه بل الاسم المرفوع عند سيبويه مبتدأ خبره محذوف والجملة بعده مستأنفة فالكلام جملتان وعند المبرد مبتدأ خبره الجملة بعده ودخلت الفاء لما فى المبتدأ من معنى الشرط فلهذا لم يجز نصب الاسم إذ لا يعمل الجواب فى الشرط فكذا ما أشبهه وما لا يعمل لا يفسر عاملا . وقال ابن السيد وابن بابشاذ مما نحن فيه والرفع يختار فى العموم كالآية . قال البعض : وذكر السعد أنه لا يمتنع إجماع السبعة على المرجوح كقوله تعالى : ﴿ **وجمع الشمس والقمر** ﴾ [القيامة : ٩] ، لأن المختار جمعت لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقىّ بلا فاصل اهـ أى ولا يمنع من اختيار التأنيث عطف مذكر على الفاعل كما تقدم **(قوله ثم استؤنف)** فيه إشارة إلى أن استئنافية لا عاطفة لئلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر **(قوله لا تدخل عنده)** وأجاز الأخفش وجماعة زيادتها فى الخبر مطلقا وقيد الفراء وجماعة الجواز بكون الخبر أمرا أو نهيا تصريح **(قوله فى نحو هذا)** أى من كل تركيب لم يكن المبتدأ فيه موصولا بفعل أو ظرف أو موصوفا بأحدهما على ما تقدم **(قوله وقائله)** أى ورب قائلة وخولان بفتح الخاء

---

[٤٠٧] قائله مجهول ، وهو من الطويل وتمامه :

* وَأُكْرُومَةُ الْحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا *

الواو واو رب أى رب امرأة قائلة . وخولان مبتدأ اسم قبيلة ، وفانكح فتاتهم خبره . وفيه الشاهد وهو أن الفاء لا تدخل على الخبر ولكنه أولى بتقدير هؤلاء خولان ، إذا كان كذلك فانكح فتاتهم . وفيه إشارة إلى ترتيب الحكم على الوصف . والأكرومة كالأعجوبة من الكرم ، وأراد بالحيين حى أبيها وحى أمها ، أراد أنها كريمة الطرفين . وهو مبتدأ وخلو خبره بكسر الخاء بمعنى خلية عن الأزواج ، والجملة حال . وما فى كما أما موصولة مبتدأ محذوف الخبر : أى كالحال التى هى عليها ، وما كافة لحرف الجر والضمير مبتدأ محذوف الخبر أيضا . وأما زائدة والضمير المرفوع وقع موضع الضمير المجرور نحو ما إنا كانت . وفيه عشرة أشياء ذكرناها فى الأصل .

---

(١) انظر : كتاب سيبويه ١/٧١ ، ٧٢ .

فكذلك ما أشبهه ، وما لا يعمل لا يفسر عاملًا[1] . وقال ابن السيد[2] وابن بابشاذ[3] : يختار الرفع فى العموم كالآية ، والنصب فى الخصوص كزيدًا اضربه (وَ) الثانى : أن يقع (**بَعْدَ مَا إِيَلَاؤُهُ ٱلْفِعْلَ غَلَبْ**) أى بعد ما الغالب عليه أن يليه فعل فإيلاؤه مصدر مضاف إلى المفعول الثانى والفعل مفعول أول لأنه الفاعل فى المعنى . والذى يليه الفعل غالبًا أشياء : منها همزة الاستفهام نحو : ﴿ **أبشر منا واحدًا نتبعه** ﴾ [القمر : ٢٤] ، فإن فصلت الهمزة فالمختار الرفع نحو أأنت زيدًا تضربه ، إلا فى نحو أكلَّ يوم زيدًا تضربه لأن الفصل بالظرف كلا فصل وقال ابن الطراوة : إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع نحو أزيد ضربته ،

المعجمة قبيلة باليمن . والفتاة الشابة (**قوله لمعنى الشرط**) أى لما فى المبتدإ من معنى الشرط وهو التعليق أو المعمول فالمعنى من زنت ومن زنى فاجلدوا إلخ (**قوله ولا يعمل الجواب فى الشرط**) فهم الجماعة أن المراد فى اسم الشرط . ولهذا قال اللقانى لعل الجمهور لا يوافقونه على ذلك لأن إذا من أسماء الشرط وهى منصوبة عندهم بجوابها و لم يفرقوا بين كونها بالفاء وعدمه اهـ ومثل إذا بقية أدوات الشرط التى هى ظروف فلا وجه لتخصيص الإيراد بإذا ويحتمل عندى أن المراد فى فعل الشرط يعني أن الاسم المرفوع قام مقام كل من أداة الشرط وفعله فلم يجز أن يعمل فيه ما بعد الفاء المشبه لجواب الشرط لأن الجواب لا يعمل فى فعل الشرط فكذا لا يعمل مشبه الجواب فيما قام مقام فعل الشرط فتأمل فإنه وجيه . وحاصل كلام الشارح أن المانع من الاشتغال عند سيبويه كونهما من جملتين وعند المبرد كون الاسم السابق فى معنى الشرط وما بعده فى معنى الجواب (**قوله ابن السيد**) بكسر السين وسكون الياء ، وبابشاذ كلمة أعجمية مركبة يتضمن معناها الفرح والسرور قاله فى التصريح (**قوله فى العموم**) أى ذى العموم لشبهه بالشرط (**قوله أن يليه فعل**) فيه إشارة أن فى عبارة المصنف تأخير المفعول الذى هو فاعل فى المعنى وتقديم المفعول الذى بخلافه ولهذا فرع عليه قوله فإيلاؤه إلخ (**قوله لأنه الفاعل فى المعنى**) أى لأنه الذى يلى الأشياء الآتية (**قوله منها همزة الاستفهام**) بخلاف بقية أدوات الاستفهام فيجب النصب معها كما تقدم سم (**قوله فإن فصلت إلخ**) أى هذا إن اتصلت بالاسم المشتغل عنه فإن فصلت إلخ . وقوله فالمختار الرفع أى لأن الاستفهام حينئذ عن الضمير رفعت ما بعده أو نصبت فيترجح الرفع لأنه لا يحتاج إلى تقدير ، هذا إن لم تجعل الضمير فاعل فعل مقدر برز وانفصل حين حذف بل جعلته مبتدأ وإلا وجب النصب بالفعل المقدر كما صرح به الدمامينى ونقله شيخنا السيد عن سم لأن الاستفهام حينئذ عن الفعل الواقع على ما بعد الضمير والرفع يفيد أنه عن مجرد الفعل فقول التصريح وأقره شيخنا والبعض المختار النصب إذا جعل فاعل فعل مقدر برز وانفصل فيه نظر ولا ترد صورة الفصل على الناظم لأن البعدية ظاهرة فى الاتصال (**قوله إلا فى نحو إلخ**) أى مما فصل فيه بظرف أو جار ومجرور (**قوله فالرفع**) أى وجب بدليل قوله وحكم بشذوذ إلخ وإنما وجب لأن الاستفهام عن تعيين المفعول أما الفعل فمحقق فلا تعلق للهمزة به والحق عدم الوجوب لأن السؤال عن الاسم إنما يوجب دخول

---

(١) انظر المواضع العشرة التى استقاها العينى من البيت [٥٣١/٢ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣] .

(٢) سبق التعريف به .

(٣) ابن بابشاذ : هو عبد الله بن محمد بن السيد أبو محمد ، البطليوسى ، كان عالمًا باللغات والآداب متبحرًا فيهما ، انتصب لإقراء علوم النحو واجتمع إليه الناس .. وصنف أدب الكاتب ، وشرح الموطأ ، إصلاح الخليل الواضح فى الجمل . توفى سنة ٥٢١ هـ [البغية ٥٥/٢ ، ٥٦] .

أم عمرو ، وحكم بشذوذ النصب فى قوله :

[٤٠٨] أَثَعْلَبَةَ ٱلْفَوَارِسَ أَمْ رِيَاحًا عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ وَٱلْخِشَابَا

ومنها النفى بما أولًا أو إن : نحو ما زيدًا رأيته ، لا عمرًا كلمته ، وإن بكرًا ضربته . وقيل ظاهر كلام سيبويه اختيار الرفع قول ابن الباذش(١) وابن خروف(٢) : يستويان . ومنها حيث المجردة من ما نحو اجلس حيث زيدًا ضربته (وَ) الثالث أن يقع (بَعد عَاطِفٍ بِلا

الهمزة عليه فقط لا مع رفعه مبتدأ بدليل أن السؤال فى نحو أزيدًا ضربت أم عمرًا بلا ضمير إنما هو عن الاسم مع أنه واجب النصب إجماعا **(قوله أثعلبة إلخ)** ثعلبة ورياحا وطهية والخشاب قبائل ، ومراده مدح الأولين وذم الآخرين . وثعلبة منصوب بفعل مقدر من معنى العامل المذكور تقديره أحقرت ثعلبة إلخ . والفوارس صفة لثعلبة ورياحا بالياء التحتية . وطهية بضم الطاء المهملة منصوب على المفعولية إن كان عدلت بمعنى ساويت وبنزع الخافض والباء بدلية إن كانت بمعنى ملت أى ملت بدلهم إلى طهية . والخشابا بخاء معجمة مكسورة وشين معجمة وباء موحدة **(قوله النفى بما إلخ)** قيد بالثلاثة لأن لم ولما ولن لا يليها الاسم إلا ضرورة ويجب نصبه عند ذلك لاختصاصها بالفعل **(قوله ولا عمرا كلمته)** مقتطع من كلام أى لا زيدًا رأيته ولا عمرًا كلمته لأن لا الداخلة على الماضى غير الدعائية يجب تكرارها كذا نقله شيخنا عن الدنوشرى وأقره هو والبعض وعندى أنه يقوم مقام تكرار لا الإتيان بدل لا الأولى بما النافية كما فى المثال لأنها مثلها فى الدلالة على النفى وفى الصورة إذ كل منهما لفظ ثنائى آخره ألف لينة فافهم **(قوله اختيار الرفع)** لعلة لأن مرجح عدم التقدير أقوى عنده من مرجح غلبة الدخول على الفعل . وأما ما علل به البعض هنا من أن المذكورات تدخل على الأسماء والأفعال على السواء فيرجع إلى مرجح عدم الإضمار فغير صحيح لأنه يصادم جعل الشارح وغيره المذكورات مما يغلب دخولها على الفعل **(قوله ابن الباذش)** بكسر الذال المعجمة تصريح **(قوله يستويان)** لأن لكل مرجحا يساوى عنده مرجح الآخر **(قوله وبعد عاطف)** أى ولو غير الواو كما فى الشاطبى . وقوله بلا فصل أى بينه وبين اسم الاشتغال صفة لعاطف **(قوله نحو قام زيد وعمرًا أكرمته)** الفرق بينه وبين

---

[٤٠٨] قاله جرير من قصيدة من الوافر . الهمزة للاستفهام وثعلبة منصوب بفعل مضمر يفسره بعده . والتقدير أساويت ثعلبة بطهية . وإنما قدرنا ساويت لأن عدلت لا يتعدى إلا بالحرف فلا وجه . إلا أن يضمر فعل من معناه . وفيه الشاهد حيث نصب ثعلبة بعد بهمزة الاستفهام . وحكم ابن الطراوة بشذوذه لوجوب الرفع إذا . وكان الاستفهام عن اسم ثعلبة ورياح بكسر الراء والياء آخر الحروف . وطهية بضم الطاء وفتح الهاء ، والخشاب بكسر الخاء وبالشين المعجمتين كلها قبائل الفوارس بالنصب صفة ثعلبة جمع فارس على غير قياس وأم متصلة ويروى أو رياحًا والألف فى الخشابا للإشباع .

---

(١) ابن الباذش : هو على بن أحمد بن خلف بن محمد ، الأنصارى الغرناطى ، الإمام أبو الحسن بن الباذش ، أوحد زمانه إتقانا ، تفرد بعلم العربية ، كبير الفضل ، ومن مصنفاته شرح كتاب سيبويه ، والمقتضب ، شرح أصول ابن السراج ، والإيضاح ، والجمل .. مات سنة ٥٢٨ هـ [البغية ١٤٢ ، ١٤٣] .

(٢) سبق التعريف به .

فَصْلٍ عَلَى مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلَا) سواء كان ذلك المعمول منصوبًا نحو لقيت زيدًا وعمرًا كلمته ، أو مرفوعًا نحو قام زيد وعمرًا أكرمته ، وإنما رجح النصب طلبًا للمناسبة بين الجملتين ، لأن من نصب فقد عطف فعلية على فعلية ، ومن رفع فقد عطف اسمية على فعلية ، وتناسب المتعاطفين أحسن من تخالفهما . واحترز بقوله بلا فصل من نحو قام زيد وأما عمرو فأكرمته ، فإن الرفع فيه أجود لأن الكلام بعد أما مستأنف مقطوع عما قبله ، وبقوله فعل مستقر أولًا من العطف على جملة ذات وجهين وستأتى .

(تنبيهان) : الأول : تجوّز الناظم فى قوله على معمول فعل إذ العطف حقيقة إنما هو على الجملة الفعلية كما عرفت . الثانى : لترجيح النصب أسباب أخر لم يذكرها ههنا : أحدها أن يقع اسم الاشتغال بعد شبيه بالعطف على الجملة الفعلية نحو أكرمت

عكسه وهو عمرو أكرمته وقام زيد حيث ترجح الرفع مع أن طلب التناسب بين المتعاطفين يقتضى ترجح النصب فيه أيضا أن النصب فيه يأتى على صورة النصب الضعيف فى زيدا ضربته إذا لم يأت بعده شىء لعدم تقدم مرجحه فتأتى الفعلية بعد استقرار الضعف فى الصورة ولا كذلك قام زيد وعمرًا أكرمته لأن تقديم الفعلية تقديم لما يستدعى النصب ويمهد له هذا ما أفاد البعض أن ابن هشام استقر رأيه عليه بعد أن كان يقول باستواء الصورتين فى ترجيح النصب واقتصر الرودانى على ما يخالفه فقال كما يترجح النصب لمشاكلة جملة سابقة يترجح لمشاكلة جملة لاحقة نحو زيدا ضربته وأكرمت عمرا اهـ وكذا فى شرح الجامع عن ابن هشام وهو الذى رأيته فى مغنيه ولو قيل بتساوى الرفع والنصب فى هذه الصورة لكان له وجه فتدبر **(قوله طلبا للمناسبة إلخ)** ولم يعارضه أن الأصل عدم التقدير لضعفه بكثرة الحذف فى العربية وقلة تخالف المتعاطفين جدا بل نقل فى المغنى عن الإمام الرازى أن التخالف قبيح . فاندفع ما قيل إن فى الرفع تخلصا من تقدير العامل فلكل مرجح فينبغى التساوى ووجه اندفاعه أن اعتبار التخلص من التخالف أقوى من اعتبار التخلص من التقدير لأن التقدير خطبه سهل والتخالف قليل قبيح لكن محل ذلك ما لم يقتضى الحال تخالفهما كقصد إفادة التجدد فى الفعلية والثبوت فى الاسمية كقوله تعالى : ﴿ **سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون** ﴾ [الأعراف : ١٩٣] **(قوله فإن الرفع فيه أجود)** ما لم يرجح النصب مرجح كوقوع الاسم قبل فعل ذى طلب كأكرم زيدا وأما عمرا فأهنه . قال الرضى : ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها إلا مع أما لكونها فى غير محلها أو إذا كانت زائدة . قال الدمامينى : ويمتنع أن يقدر الفعل قبل الفاء لأنه لا يفصل بينها وبين أما بأكثر من جزء واحد **(قوله مستأنف إلخ)** يقال هذا حينئذ خارج بقوله بعد عاطف لأن الواو حينئذ ليست عاطفة فلا حاجة لقوله بلا فصل ويمكن دفعه بأنه أتى به دفعا لتوهم أن المراد عاطف ولو صورة فيكون الشارح إنما أخرج هذا بقوله بلا فصل لأنه أصرح فى إخراجه **(قوله تجوّز الناظم)** أى بتقدير المضاف أى على جملة معمول فعل **(قوله بعد شبيه بالعاطف)** إعطاء لشبه العاطف على الجملة الفعلية حكم

القوم حتى زيدًا أكرمته ، وما قام بكر لكن عمرًا ضربته ، فحتى ولكن حرفا ابتداء أشبها العاطفين ، فلو قلت أكرمت خالدًا حتى زيدًا أكرمته ، وقام بكر لكن عمرو ضربته تعين الرفع لعدم المشابهة إذ لا تقع حتى العاطفة إلا بين كل وبعض ، ولا تقع لكن العاطفة إلا بعد نفى وشبهه . ثانيها : أن يجاب به استفهام منصوب كزيدًا ضربته جوابًا لمن قال أيهم ضربت أو مَنْ ضربت ، ومثل المنصوب المضاف إليه نحو غلام زيد ضربته جوابًا لمن قال غلام أيهم ضربت . ثالثها : أن يكون رفعه يوهم وصفًا مخلًا بالمقصود ويكون نصبه نصًا فى المقصود كما فى : ﴿ **إنا كل شىء خلقناه بقدر** ﴾ [القمر : ٤٩] إذ النصب

العاطف عليها من ترجح النصب بعده طلبا للمناسبة بين المتعاطفين . قال الشارح فى شرح التوضيح وإنما لم تكن حتى ولكن فى المثالين الآتيين عاطفتين لدخولهما على الجمل والعاطف منهما إنما يدخل على المفردات ووجه الشبه بالعطف فى حتى أن ما بعدها بعض مما قبلها وفى لكن وقوعها بعد النفى ومثل لكن بل (**قوله حتى زيدا أكرمته**) محل كون زيدًا منصوبًا بفعل مقدر إذا لم يجعل معطوفا على القوم وأكرمته تأكيد أى لأكرمت زيدا الذى تضمنه أكرمت القوم لشمولهم زيدًا لا لأكرمت القوم وإن أوهمه كلام

بعضهم لاختلافهما مفعول (**قوله تعين الرفع**) الحق أنه لا يتعين بل يترجح كما يفيده قول المصنف الآتى * **والرفع فى غير الذى مر رجح** * إذ لا وجه لتعينه غايته أنه حينئذ مثل زيد ضربته أفاده سم (**قوله استفهام منصوب**) أى مستفهم به إذ هو الموصوف بالنصب وإنما ترجح النصب ليطابق الجواب السؤال ولهذا لو رفع اسم الاستفهام كما لو قيل أيهم ضربته برفع أى ترجح الرفع فى الجواب أفاده يس (**قوله ومثل المنصوب المضاف إليه**) أى إلى المنصوب وتسميته منصوبا باعتبار ما كان وإلا فهو بعد الإضافة مجرور (**قوله إذ النصب نص إلخ**) اعترضه الرضى بأن المعنى على الوصف بالمخلوقية رفعت أو نصبت جعلت على الرفع خلقناه صفة أو خبرا إذ لا يصح أن يراد كل ما وقع عليه الشىء لأنه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية لأن الخلق الإيجاد وغير المتناهى لا يدخل تحت الوجود فلابد على كل حال من تقييد الشىء بكونه مخلوقا فالمعنى على النصب وعلى الرفع مع كون خلقناه خبرا كل شىء مخلوق خلقناه بقدر وعلى الرفع مع كون خلقناه صفة كل شىء خلقناه كائن بقدر والمعنيان متحدان . وأجاب السعد بأن الشىء اسم للموجود أو مقيد به فلا يرد أنه لم يخلق ما لا يتناهى مع وقوع لفظ الشىء عليه لا على أنه لو سلم التقييد بالمخلوق فلا نسلم اتحاد المعنيين لظهور الفرق بأن المعنى الأول يفيد أن كل شىء مخلوق مخلوق له تعالى بخلاف الثانى فإن مفاده أن كل شىء مخلوق له تعالى كائن بقدر والمحكوم عليه فى الأول أعم منه فى الثانى مفهوما بل وما صدقا عند المعتزلة كذا فى شرح الجامع ببعض زيادة وحينئذ فجعل الجملة صفة غير مقصودة لإيهامه ما ذكره الشارح (**قوله وفى

نص فى عموم خلق الأشياء خيرها وشرّها بقدر وهو المقصود ، وفى الرفع إيهام كون الفعل وصفًا مخصصًا وبقدر هو الخبر ، وليس المقصود إيهامه وجود شىء لا بقدر لكونه غير مخلوق ، ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الإيهام مرجّحًا للنصب ، وقال : النصب فى الآية مثله فى زيدًا ضربته قال وهو عربى كثير ، وقد قرىء بالرفع لكن على أن خلقناه فى موضع الخبر للمبتدأ والجملة خبران وبقدر حال ، وإنما كان النصب نصًا فى المقصود لأنه لا يمكن حينئذٍ جعل الفعل وصفًا لأن الوصف لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملًا فيه ومن ثم وجب الرفع فى قوله تعالى : ﴿ **وكل شىء فعلوه فى الزبر** ﴾ [القمر : ٥٢] ، (**وَإِنْ تَلَا ٱلْمَعْطُوفُ**) جملة ذات وجهين غير تعجبية بأن تلا (**فِعْلًا مُخْبَرًا بِهِ**) مع معموله (**عَنِ ٱسْمٍ**) غير ما التعجبية (**فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرًا**) فى اسم الاشتغال بين الرفع والنصب على السواء بشرط أن

الرفع إيهام كون الفعل إلخ) إنما قال إيهام لأن الكلام عند رفع كل كما يحتمل كون الفعل وصفا وبقدر خبرا يحتمل كون الفعل خبرا وبقدر الحال من الهاء كما سيذكره الشارح (**قوله لكونه غير مخلوق**) أى له تعالى وهذا مذهب المعتزلة فى أفعال العباد الاختيارية والشر (**قوله ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الإيهام مرجحا للنصب**) أى لأنه يدفعه المقام فلا ينظر إليه ويلزم عليه مرجوحية قراءة الأكثر والوجه اعتباره مرجحا وأورد الروداني أن إيهام الوصفية حاصل من النصب أيضا لأنه يجوز كون خلقناه صفة وكل شىء منصوب بخلقناه مقدرا لا من باب الاشتغال والأصل خلقنا كل شىء خلقناه مثل وفعلت فعلتك التى فعلت ثم حذف العامل جواز الدلالة المتأخر عليه وحينئذ لا مرجح للنصب وقد يدفع بأن احتمال الوصفية على النصب ضعيف عن احتمالها على الرفع (**قوله ومن ثم**) أى من أجل أن الصفة لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملا وقوله وجب الرفع أى لتأتى الوصفية التى بها استقامة المعنى إذ النصب يقتضى أنهم فعلوا فى الزبر أى صحف الأعمال كل شىء مع أنهم لم يفعلوا فيها شيئا إذ لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها الكتابة . فإن قلت يستقيم المعنى على النصب إذا جعل الظرف نعتا لكل شىء لأن المعنى حينئذ فعلوا كل شىء مثبت فى صحائف أعمالهم وهو معنى مستقيم . قلت هو وإن كان مستقيما خلاف المعنى المقصود حالة الرفع إذ المراد فيه أن كل ما فعلوه مثبت فى صحائف أعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة كما فى آية ﴿ **وكل صغير وكبير مستطر** ﴾ [القمر : ٥٣] . (**قوله وإن تلا المعطوف**) أى غير المفصول بأما أما المفصول بها نحو زيد قام وأما عمرو فأكرمته فالمختار رفعه ما لم يرجح النصب مرجح كوقوع الاسم قبل الطلب نظير ما مر قاله الشارح الجامع (**قوله جملة ذات وجهين**) يعنى اسمية الصدر فعلية العجز كما فى التسهيل لكن هذا خلاف المعنى المشهور لذات الوجهين وهو ما كانت صغرى باعتبار وكبرى باعتبار نحو أبوه غلامه منطلق فى قولنا زيد أبوه غلامه منطلق (**قوله بشرط أن يكون فى الثانية إلخ**) هذا الشرط لجواز نصب الاسم المشغول عنه لأن

يكون فى الثانية ضمير الاسم الأول ، أو عطفت بالفاء نحو زيد قام وعمرو أكرمته فى داره ، أو فعمرًا أكرمته برفع عمرو ونصبه ، فالرفع مراعاة للكبرى والنصب مراعاة للصغرى ، ولا ترجيح لأن فى كل منهما مشاكلة ، بخلاف ما أحسن زيدًا وعمرو أكرمته عنده فإنه لا أثر للعطف فيه ، فإن لم يكن فى الثانية ضمير الاسم الأول و لم تعطف بالفاء فالأخفش والسيرافى يمنعان النصب ، والفارسى وجماعة منهم الناظم يجيزونه . وقال هشام :

جملته حينئذ تكون معطوفة على الخبر فلابد فيها من رابط كالخبر . والتمثيل بما ذكر مبنى على عود الضمير الثانى إلى الاسم الأول ولا يضر احتمال عوده إلى الثانى لأن المثال يكفى فيه الاحتمال فسقط ما للبعض كغيره هنا من المقال **(قوله أو عطفت بالفاء)** فى هذا العطف حزازة ولو قال أو عطف بالفاء أو قال أو تكون الثانية معطوفة بالفاء لكان مستقيما وإنما قامت الفاء مقام الضمير لأنها لإفادتها السببية تربط إحدى الجملتين بالأخرى كالضمير **(قوله لأن فى كل منهما مشاكلة)** ولأن سلامة الرفع من الحذف والتقدير عارضها ترتب النصب على أقرب المشاكلين . شرح الجامع **(قوله مشاكلة)** أى للمعطوف عليه **(قوله عنده)** لا حاجة إليه إن رجع الضمير لزيد لأنه ليس مبتدأ بل هو مفعول ولا معنى له إن رجع الضمير للمبتدإ أعنى ما والحامل له على ذكره مراعاة قوله سابقا بشرط أن يكون فى الثانية ضمير الاسم الأول إلخ **(قوله فإنه لا أثر للعطف فيه)** أى على الجملة الصغرى يعنى أنه لا يصح العطف عليها لأنه يلزم عليه تسلط ما التعجبية على الجملة المعطوفة وهو لا يصح لعدم قصد التعجب بها فالراجح الرفع على العطف على مجموع الجملة الاسمية بناء على خبريتها أو جواز عطف الخبر على الإنشاء ويجوز النصب على العطف المذكور وإن لم يكن فيه تناسب المتعاطفين **(قوله يمنعان النصب)** أى بناء على أن العطف على الصغرى لعدم الرابط كما فى التصريح فلا ينافى عزو المصنف فى تسهيله إلى الأخفش ومن وافقه ترجيح الرفع لا وجوبه لأنه مبنى على أن العطف على الكبرى لفوات التناسب فى النصب حينئذ فاعرفه **(قوله يجيزونه)** أى مع كون العطف على الصغرى كما صرح به الدمامينى وسم قال الإسقاطى فيكون مستثنى مما يحتاج إلى الرابط كما يدل عليه قول المصرح بعد ذكره أن هذا المذهب الثانى ظاهر كلام سيبويه ما نصه : ونقل ابن عصفور أن سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرا واستدل لذلك بإجماع القراء على نصب ﴿ **والسماء رفعها** ﴾ [الرحمن : ٧] ، وهى معطوفة على يسجدان من : ﴿ **والنجم والشجر يسجدان** ﴾ [الرحمن : ٦] ، وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر ا هـ ووجه الاستثناء أنهم يغتفرون فى الثوانى ما لا يغتفرون فى الأوائل ا هـ كلام الإسقاطى وأقره شيخنا وغيره . فعلم أن الخلاف معنوى لا لفظى وأن بناء البعض الجواز فى القول الثانى على أن العطف على الكبرى وإن فات التناسب فيكون الخلف لفظيا مصادم للمنقول وعزوه إلى التوضيح أن الخلف لفظى تقول باطل . بل قول الموضح عقب مذهب الأخفش والسيرافى وهو المختار يدل على أنه معنوى وظهر أن قوله تفريعا على ما ذكره مما مر نصه فلا حاجة إلى استثناء مثل ذلك من اشتراط وجود الرابط

الواو كالفاء وهو ما يقتضيه كلام الناظم .

(تنبيه) : شبه العاطف فى هذا أيضًا كالعاطف ، وشبه الفعل كالفعل ، فالأول نحو أنا ضربت القوم حتى عمرًا ضربته ، والثانى نحو هذا ضارب زيدًا وعمرًا يكرمه برفع عمرو ونصبه على السواء فيهما (**وَالرَّفْعُ فِى غَيْرِ ٱلَّذِى مَرَّ**) أنه يجب معه النصب أو يمتنع أو يكون راجحًا أو مساويًا (**رَجَحْ**) على النصب ، لسلامة الرفع من الإضمار الذى هو خلاف الأصل ، فرفع زيد بالابتداء فى قولك زيد ضربته أرجح من نصبه بإضمار فعل ، ونصبه عربى جيد خلافًا لمن منعه . وأنشد ابن الشجرى على جوازه قوله :

[٤٠٩] فَارِساً مَا غَادَرُوهُ مُلْحَماً غَيْرَ زُمَّيْلٍ وَلَا نِكْسٍ وَكِلْ

ولا إلى بيان وجه استثنائه خلافا لسم باطل مبنى على باطل نعوذ بالله من التساهل (**قوله وقال هشام**) هذا القول أخص من قول الفارسى ومن معه لشمول قولهم العطف بغير الفاء والواو كثم (**قوله الواو كالفاء**) ردّ بأن الواو إنما تكون للجمع فى المفردات ولذا لم يجوزوا هذان يقوم ويقعد لكن ستعلم فى باب العطف أن كونها للجمع فى المفردات فقط أحد قولين (**قوله وهو ما يقتضيه كلام الناظم**) أى حيث أطلق فى المعطوف بل إطلاقه يقتضى أن ثم مثلا كالفاء (**قوله شبه العاطف**) وهو حتى ولكن وبل الابتدائيات (**قوله فى هذا**) أى فى جواز الأمرين على السواء إذا سبقه جملة ذات وجهين ولا يأتى لصحة النصب هنا اشتراط الضمير أو الفاء إذ لا عطف هنا حتى يحتاج إلى الرابط (**قوله أيضا**) أى كما فى الموضع الثالث من مواضع اختيار النصب (**قوله وشبه الفعل**) أى الوصف الناصب للمفعول بخلاف ما لم ينصبه فالرفع أرجح فقولك مثلا هذا قائم الأب وعمرو يكرمه هو أرجح من قولك هذا قائم الأب وعمرا يكرمه لأن مشابهة هذا الوصف للفعل غير تامة (**قوله برفع عمرو ونصبه إلخ**) فى تساوى الرفع والنصب فى المثال الثانى بحث لأنه إذا نصب عمرو أفاد الكلام أن عمرًا مفعول به الإكرام وإذا رفع أفاد أنه فاعل الإكرام إلا إذا برز الضمير لجريان الخبر على غير من هوله وقيل هذا ضارب زيدًا وعمرو يكرمه هو فعند عدم الإبراز كما فى عبارة الشارح لا يتحد معنى الرفع والنصب حتى يتخير المتكلم بينهما بل يتعين عليه الوجه الذى يفيد مقصوده وحينئذ لا يكون الوصف فى مثال الشارح كالفعل الذى خير المصنف فيه المتكلم بين الرفع والنصب لاتحاد المعنى ووجود التناسب على كل ولو نبه الشارح على الإبراز مع الرفع أو مثل بنحو هذا ضارب زيدا وعمرا أكرمته فى داره لكان أولى (**قوله فى غير**) متعلق برجح على ما قال الشيخ خالد أنه الظاهر (**قوله فارسا**

[٤٠٩] قاله علقمة . وقيل امرأة من بلحارث بن كعب . وهو من الرمل . الشاهد فى فارسا حيث اختير فيه النصب على الرفع والتقدير غادروا فارسا ما غادروه . والرفع أرجح لأن عدم الإضمار أرجح من الإضمار . وهو حجة على من منع مثل هذا ، وما زائدة وغادره تركوه . ومنه الغدير لأنه ترك فيه الماء بعد ذهاب السيل . وملحما مفعول ثان لغدروه بضم الميم وفتح الحاء المهملة من ألحم الرجل واستلحم إذا نشب فى الحرب فلم يجد له مخلصا ، وألحمه غيره . وقد ضبطه بعضهم بالجيم فما أظنه صحيحًا وغير زميل حال أى غير جبان بضم الزاى المعجمة وتشديد الميم المفتوحة وسكون الياء آخر الحروف وفى آخره لام . ولا نكس عطف على المضاف إليه بكسر النون وسكون الكاف وفى آخره سين مهملة وهو الرجل الضعيف (**قوله وكل**) بفتح الواو وبالكاف وهو الذى يكل أمره إلى غيره لعجزه وضعف رأيه وقلة معرفته بالأمور . وهذه صفة النكس . واللام مجرورة ولكنها سكنت لأجل الضرورة .

ومنه قراءة بعضهم : ﴿ جنات عدن يدخلونها ﴾[1] ، بنصب جنات . ثم إذا عرفت ما أوردناه من القواعد (**فَمَا أُبِيحَ**) لك فيما يرد عليك من الكلام أن ترده إليه وتخرجه عليه (**ٱفْعَلْ وَدَعْ ما لَمْ يُبَحْ**) لك فيه ذلك (**وَفَصْلُ مَشْغُولٍ**) من ضمير الاسم السابق (**بِحَرْفِ جَرٍّ**) مطلقًا (**أَوْ بِإِضافَةٍ**) وإن تتابعت أو بهما معًا (**كَوَصْلٍ يَجْرِى**) فى جميع ما تقدم . فالأحكام الخمسة الجارية مع اتصال الضمير بالمشغول تجرى مع انفصاله منه بما ذكر . فيجب النصب فى نحو إن زيدًا مررت به أو بغلامه ، أو حبست عليه أو على غلامه ،

ما غادروه) أى تركوه وما زائدة ، ملحما بالحاء المهملة المفتوحة أى غشيه الحرب فلم يجد له مخلصا غير زميل بضم الزاى وتشديد الميم أى غير جبان ، ولا نكس بكسر النون وسكون الكاف أى ضعيف ، وكل بفتح الواو وكسر الكاف من وكل أمره إلى غيره لعجزه ويحتمل أنه بفتح الكاف فعل . فإن قلت شرط الاسم المشتغل عنه أن يكون مختصا كما مر وفارسًا نكرة محضة . أجيب بأن ما وإن كانت زائدة هى قائمة مقام الوصف أى فارسًا أى فارس (**قوله فما أبيح إلخ**) فائدته دفع توهم أن خالف ما خالف المختار من الوجوه السابقة لا يقاس عليه بل يقتصر فيه على السماع نقله سم عن الشاطبى (**قوله فيما يرد إلخ**) حال من ما التى هى مفعول مقدّم لا فعل وقول البعض حال من ما على رأى سيبويه أو من ضميره فى الخبر على رأى غيره مبنى على زعم أن ما مبتدأ وهو خروج عن الظاهر المستقيم إلى التعسف السقيم . وقوله أن ترده إليه نائب فاعل أبيح كما أشار إليه شيخنا وصرح به البعض لكن يلزم عليه حذف المتن نائب فاعل أبيح وهو لا يجوز فالذى ينبغى جعله بدل اشتمال من الضمير فى أبيح وضمير ترده وتخرجه إلى ما أبيح وإليه وعليه إلى ما أوردناه من القواعد والمعنى فافعل الحكم من رفع ونصب الذى أبيح لك ردّه إلى ما أوردناه عليك من القواعد وتخريجه عليه حاله كون ذلك الحكم كائنا فيما يرد على لسانك من الكلام ولو قال الشارح فما أبيح لك بمقتضى تلك القواعد افعل ودع ما لم يبح بمقتصاها لكان أخصر وأوضح وأولى (**قوله وفصل مشغول**) أى عامل مشغول وقوله من ضمير متعلق بفصل وقوله مطلقًا أى غير مقيد بحرف بخصوصه وقوله أو بإضافة أى بمضاف أو ذى إضافة وقوله أو بهما معافية إشارة إلى أن أو فى كلام المصنف مانعة خلوّ فتجوّز الجمع واعترض الشاطبى كلام المصنف بأن الفصل لا يتقيد بما ذكر إذ يجوز زيدا ضربت وراغبا فيه وزيدا أكرمت من أكرمه ا هـ وحينئذ فليست أو مانعة جمع ولا مانعة خلو (**قوله فى جميع ما تقدم**) أى من الأحكام الخمسة فلا يرد أن المقدر فى الوصل مقدر من لفظ المذكور وفى الفصل من معناه أو لازمه كما مر والمراد التشبيه فى مطلق ثبوت الأحكام الخمسة فلا يرد أن النصب فى الوصل أحسن منه فى الفصل كما سيذكره (**قوله أو حبست عليه إلخ**) أتى بهذا إشارة إلى أنه لا فرق فى حرف الجر بين الباء وغيرها فهو مراعاة لقوله السابق بحرف جر مطلقا (**قوله بقية الأمثلة**) الأولى بقية الأحكام إلا أن يكون اسم

---

(١) الآية ٢٣ : سورة الرعد ، والآية ٣١ : سورة النحل .

وقال أبو حيان : « ... وقرأ زيد بن ثابت ، وأبو عبد الرحمن ﴿ جنات عدن ﴾ بالنصب على الاشتغال أى : يدخلون جنات عدن يدخلونها ... » انظر : البحر المحيط [٤٨٨/٥] .

أو أكرمت أخاه ، أو غلام أخيه أكرمك ، كما يجب فى نحو أن زيدًا أكرمته ويمتنع النصب ويتعين الرفع فى نحو خرجت فإذا زيد مر به أو بغلامه ، أو حبس عليه أو على غلامه ، أو يضرب أخاه أو غلام أخيه عمرو ، كما وجب الرفع فى نحو فإذا زيد يضربه عمرو ، وقس على ذلك بقية الأمثلة .

(تنبيه) : النصب فى نحو زيدًا ضربته أحسن منه في نحو زيدًا ضربت أخاه . وفي نحو زيدًا ضربت أخاه أحسن منه فى نحو زيدًا مررت بأخيه **(وَسَوِّ فِي ذَا ٱلْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلْ)** وهو اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحال أو الاستقبال **(بِالْفِعْلِ)** فى جواز تفسير ناصب الاسم السابق ، نحو أزيدًا أنت ضاربه ، أو مكرم أخاه ، أو مارّ به ، أو محبوس

الإشارة راجعا إلى ما ذكر من أمثلة الحكمين فالمراد بقية أمثلة الأحكام أى ويختار النصب فى نحو زيدًا مر به أو بغلامه أو أكرم أخاه أو غلام أخيه كما يختار فى زيدًا اضربه ويستوى الأمران فى نحو زيد قام وعمرو مررت به فى داره كما يستويان فى زيد قام وعمر وأكرمته فى داره ويترجح الرفع فى زيد مررت به كما يترجح فى زيد ضربته **(قوله أحسن منه من نحو زيدا ضربت أخاه)** لأن المقدر فى الأول من لفظ المذكور ومعناه . وفى الثانى من لازم معناه فقط ولعدم الفصل فيه بين العامل وضمير الاسم المشغول عنه بخلاف الثانى . وقول البعض بين العامل وشاغله سهو ولم يقل وأحسن منه فى نحو زيدا مررت بأخيه لانفهامه بالأولى كما ستعرفه **(قوله وفى نحو زيدا ضربت أخاه أحسن إلخ)** لأن الفصل فيه أقل من الفصل فى الثانى ولم يتعرض لزيدًا مررت به مع زيدًا ضربت أخاه ، والمنقول عن أبى حيان أن النصب فى الأول أحسن منه فى الثانى لاتحاد الفعلين المذكور والمقدر فى المعنى واتحاد متعلقهما وهما الظاهر والضمير فى المعنى فى الأول دون الثانى لاختلاف الفعلين معنى واختلاف متعلقهما معنى فيه **(قوله وسوّى ذا الباب وصفا)** أى فى الجملة إذ لا يتأتى وجوب النصب لأنه لا يكون إلا إذا وقع الاسم بعدما يختص بالفعل وإلى هذا الإشارة بقول الشارح فى جواز إلخ ويرشد إليه كما قاله سم قول المصنف السابق والنصب حتم إلخ إذ المختص بالفعل لا يتصوّر فى الاسم ولا فرق فى الوصف بين المفرد والمثنى والمجموع جمع تصحيح كزيدا أنتما ضارباه أو أنتم ضاربوه أو أنتنّ ضارباته وكذا جمع التكسير عند بعضهم كزيدا أنتم ضرّابه أو أنتن ضواربه **(قوله ذا عمل)** أى فيما قبله سم فتخرج الصفة المشبهة **(قوله وهو اسم الفاعل)** أراد به ما يشمل مثال المبالغة **(قوله فى نحو أزيدا أنت ضاربه)** قال سم ينبغى أن يكون خبر المبتدأ الوصف المحذوف وحينئذ فرفع المذكور لكونه مفسر للمحذوف المرفوع وقائم مقامه ا هـ وقال الدمامينى أجاز صاحب البسيط فى المثال أن يكون نصب زيد بإضمار فعل وأن يكون بتقدير اسم الفاعل لصحة اعتماده وهو مبتدأ وأنت مرتفع به أو اسم الفاعل المقدر خبر لأنت مقدم وضاربه على هذا التقدير خبر مبتدأ آخر ا هـ يعنى تقدير اسم الفاعل بوجهيه ولأجل أولهما جىء بالاستفهام **(قوله أو محبوس عليه)** نائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو إن نظر إلى

عليه ، تريد الحال أو الاستقبال ، كما تقول أزيدًا تضربه أو تكرم أخاه أو تمر به أو تحبس عليه . وإنما امتنع زيدًا أنت تضربه بخلاف أنت ضاربه لاحتياج الوصف إلى ما يعتمد عليه ، بخلاف الفعل فإن كان الوصف غير عامل لم يجز أن يفسر عاملًا ، فلا يجوز أزيدًا أنت ضاربه ، أو محبوس عليه أمس وإنما يكون الوصف العامل كالفعل فى التفسير **(إنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ)** يمنعه من ذلك كوقوعه صلة لأل لامتناع عمل الصلة فيما قبلها .

الموصوف المحفوظ أى شخص محبوس أى مقصور وأنت إن نظر إلى المبتدأ الذى هو أنت وليس نائب الفاعل الضمير المجرور بعلى وإلا لم يكن فى محل نصب **(قوله بخلاف أنت ضاربه)** أى بخلاف زيدا أنت ضاربه بدون استفهام هذا هو المتبادر من عبارته وحينئذ لا يرد على قوله لاحتياج الوصف إلى ما يعتمد عليه قول سم قد يقال يكفى الاعتماد على الاستفهام اهـ وإيضاح وجه عدم وروده أن مراد الشارح توجيه منع زيدا أنت تضربه به وجواز زيدا أنت ضاربه بلا استفهام فيهما بقرينة قوله وإنما امتنع زيدا أنت تضربه ثم هذه المخالفة كما قاله سم لا تنافى قوله سوّ لأن المعنى أن الوصف العامل كالفعل العامل من غير نظر لمادة مخصوصة . بقى شىء آخر وهو أن الوصف لا يفصل من معموله بأجنبى كما صرحوا به فى الكلام على قوله تعالى : ﴿ **أراغب أنت عن آلهتى** ﴾ [مريم : ٤٦] ، حينئذ لو لم يشتغل الوصف بالضمير وسلط على الاسم المتقدم لم ينصبه للفصل فلم يصدق ضابط الاشتغال على ما نحن فيه . ويجاب بأن المراد كما مر أنه لو سلط عليه لصلح بذاته لأن يعمل وإن عرض ما يمنع العمل والفصل عارض أو يقال أخذا من كلامهم هنا وكلامهم على قوله تعالى : ﴿ **أراغب أنت عن آلهتى** ﴾ [مريم : ٤٦] ، الفصل الممنوع وقوع الأجنبى بعد العامل مع تأخر المعمول عنهما كما فى الآية بخلاف وقوعه قبل العامل مع تقدم المعمول عليهما كما فى أزيدا أنت ضارب لأن المعمول وإن تقدم لفظا متأخر رتبة فكأنه لا فصل فتدبر **(قوله إن لم يك مانع حصل)** قد يقال هذا الشرط معلوم من تسوية المصنف الوصف بالفعل إذ الفعل لا يكون مفسرًا لناصب الاسم السابق إلا إذا فقد المانع . وأجيب بأنه صرح به اهتماما بجانب الاسم لأنه أضعف من الفعل فى العمل ولئلا يتوهم من السكوت عنه مع تقييد الوصف بكونه ذا عمل أنه ليس بشرط وقد مر[1] عن سم أن قول المصنف : إن لم يك مانع حصل شرط لنصب الاسم السابق بما يفسره الوصف لا لعده من اشتغال حتى يقال قد تقدم أن مدار الاشتغال على صلاحية العامل فى ذاته لأن ينصب الاسم السابق لو سلط عليه وإن عرض مانع من ذلك وصلة أن عاملة لذاتها وعدم عملها لعارض وقوعها صلة فلا موقع لهذا الشرط فعلم سقوط استشكال البعض بذلك وعدم الاحتجاج إلى ما تكلفه فى الجواب بأن الصلة متممة للموصول فهى كالجزء منه فكان منع العمل للذات

---

(١) **(قوله وقد مر)** عبارة الشارح تفيد أنه شرط للتفسير إلا أن يقال للتفسير الناصب له .

وما لا يعمل لا يفسر عاملًا . ومن ثم امتنع تفسير الصفة المشبهة . فلا يجوز زيدًا أنا الضاربه ، ولا وجه الأب زيد حسنة .

(تنبيه) : يتعين الرفع فى زيد عليكه ، أو زيد ضربًا إياه لأنهما غير صفة . نعم يجوز النصب عند من يجوّز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائى ، ومعمول المصدر الذى لا

(قوله ومن ثم) أى من أجل أن ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملا **(قوله امتنع تفسير الصفة المشبهة)** ظاهره ولو مع الظرف وإن جاز عملها فيه مع تقدمه ولا مانع من استثنائه ولا يرد على إخراجها من قول المصنف وصفا ذا عمل لأن الكلام فى الاشتغال على العموم أو بالنظر للمفعول به الذى هو الأصل فى الباب ا هـ سم **(قوله يتعين الرفع فى نحو زيد عليكه)** أى على أن زيد مبتدأ خبره الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر قاله فى التصريح قال شيخنا علم من قاله الفعل النائب إلخ[1] سقوط استشكال بعضهم رفع الاسم بأنه لا يصح أن يكون اسم الفعل أو المصدر خبره لأن اسم الفعل لا محل له على الراجح والمصدر منصوب ا هـ وهو ظاهر بالنسبة إلى المصدر أما بالنسبة إلى اسم الفعل فالظاهر أنه هو ومعموله خبر ولا يرد عليه ما ذكره من أن اسم الفعل لا محل له لأن المحل على ما قلنا لمجموع اسم الفعل ومعموله والمنفى محلية اسم الفعل وحده فاعرفه ومراده بتعين الرفع امتناع النصب بمحذوف يفسره المذكور على طريق الاشتغال فلا ينافى جواز نصبه بمحذوف مدلول عليه بالمذكور لا على طريق الاشتغال أما فعل كالزم واضرب إذ لا يشترط توافق المفسر والمفسر اسمية وفعلية على ما قيل ويؤيده ما مر عن صاحب البسيط ، وإما اسم فعل ومصدر على مذهب من يجوّز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين **(قوله نعم يجوز النصب)** أى على الاشتغال بفعل محذوف أو اسم فعل ومصدر محذوفين على ما مر ومحل جوز النصب إذا لم يمنع منه مانع كما هو ظاهر فيتعين فى قوله تعالى : ﴿ **والذين كفروا فتعسًا لهم** ﴾ [محمد : ٨] ، كون الذين مبتدأ وتعسا مصدر لفعل محذوف هو الخبر أى تعسهم الله تعسا ودخلت الفاء فى الخبر مع أن فعل الصلة ماض لجواز ذلك على قلة نحو : ﴿ **إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم** ﴾ [البروج : ١٠] ، ولا يصح نصبه على الاشتغال بمحذوف يفسره تعسا لوجود المانع وهو الفاء لأن ما بعدها لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر فى باب الاشتغال عاملا قاله الدماميني . وتعليله بوجود الفاء أولى من تعليل المغنى بأن اللام متعلقة بمحذوف استؤنف للتبيين لا بالمصدر لأنه لا يتعدى باللام وليست اللام التقوية لأنها لازمة ولام التقوية غير لازمة يعنى فالضمير من جملة أخرى غير التفسير فقد ردّ[2] الدمامينى دعوى لزومها بقول ابن الحاجب فى شرح المفصل انها تسقط فيقال سقيا زيدًا ورعيًا إياه فعلى كونها لام التقوية يجوز الاشتغال فى نحو زيدًا سقيا له كما عليه جماعة منهم أبو حيان وإن خالفهم فى المغنى بناء على تعليله السابق وكاسم الفعل والمصدر على هذا المذهب ليس على القول بجواز تقدم خبرها فيصح الاشتغال معها عليه نحو زيدًا لست مثله أى باينت زيدا **(قوله الذى لا ينحل إلخ)** هو الواقع بدلا من اللفظ بفعله كضربا فى المثال

---

(١) (قوله النائب إلخ) فيه أن اسم الفعل مدلوله لفظ الفعل الدال على معناه فلا نيابة اللهم إلا على بعض الأقوال .

(٢) (قوله رد إلخ) سبق أن سقيا لك يتعين فيه أنها للتبيين ويطرد الباب ، فما للمعنى متجهه .

ينحل بحرف مصدرى وهو المبرد والسيرافى (**وَعُلْقَةٌ**) بين العامل الظاهر والاسم السابق (**حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ**) سببى له جار على متبوع أجنبى منه ، وهو الشاغل نعتًا أو عطف نسق بالواو أو عطف بيان (**كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ ٱلاسْمِ**) السببى (**ٱلْوَاقِعِ**) شاغلًا ، فكما تقول زيدًا أكرمت أخاه أو محبه فتكون العلقة بين زيدًا وأكرمت عمله فى سببه ، وكذلك تقول زيدًا أكرمت رجلًا يحبه ، أو أكرمت عمرًا وأخاه أو عمرًا أخاه فتكون العلقة عمله فى متبوع سببه المذكور ؛ ويجوز أن يكون المراد بالعلقة الضمير الراجع إلى الاسم السابق فتكون الباء بمعنى فى أى أن وجود الضمير وجود الضمير فى تابع الشاغل كافٍ فى الربط كما يكفى وجوده فى نفس الشاغل ، وإن كان الأصل أن يكون متصلًا بالعامل أو منفصلًا عنه بحرف جر ونحو .

(**تنبيه**) : لو جعلت أخاه من قولك زيدًا أكرمت عمرًا بدلًا امتنعت المسألة نصبت

واحترز مما ينحل فإنه لا يجوز عمله فيما قبله اتفاقا لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول فلا تفسر عاملا قاله الشارح على التوضيح (**قوله وعلقة بين العامل الظاهر إلخ**) يعنى أن الارتباط بينهما الذى لابد منه فى الاشتغال ليكون العامل متوجها للاسم السابق فى المعنى كما يحصل بسبب نفس الشاغل للعامل لكونه ضمير الاسم السابق أو مضافا لضميره يحصل بتابع الشاغل الأجنبى لاشتمال ذلك التابع على ضمير الاسم السابق فالعلقة بمعنى الارتباط والباء فى قوله تعالى بتابع وبالاسم سببية لأن كلا من التابع والاسم سبب باعتبار عمل العامل فيه أو فى متبوعه فى حصول الارتباط بين العامل والاسم السابق وسيذكر الشارح وجها آخر (**قوله سببى له**) أى للاسم السابق (**قوله نعتا**) أى لذلك المتبوع ومراده تقسيم التابع ، وبقى البدل وسيذكر الشارح أنه لا يصح مجيئه هنا والتوكيد وهو أيضا لا يصح مجيئه هنا لأن الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبدًا فلا يكون رابطا للعامل بالاسم السابق والتوكيد بالمرادف لا ضمير فيه أصلا نعم يرد عليه أن العلقة تكون فى غير ما ذكره كصلة الشاغل نحو هندًا ضربت الذى تبغضه أو يبغضها وصلة المعطوف على الشاغل نحو زيدًا لقيت عمرًا والذى يحبه أى يحب زيدًا وصفة المعطوف على الشاغل نحو زيدًا لقيت عمرًا ورجلا يحبه وبيان المعطوف على الشاغل نحو زيدًا ضربت رجلا وعمرًا أخاه وحينئذ فالتقسيم غير مستوف ولو حمل التابع على التابع اللغوى لدخل ما ذكر (**قوله أو عطف نسق بالواو**) أى بشرط أن لا يعاد معه كما فى التسهيل وإلا لم يحصل به الربط لخروجه عن تبعية الشاغل بكونه من جملة أخرى (**قوله بنفس الاسم السببى**) كان الأحسن حذف السببى ليشمل الضمير فى نحو زيد ضربته كما فى سم (**قوله فتكون العلقة بين زيدًا وأكرمت عمله**) أى مسبب عمله وفى كلامه إشارة إلى أن فى كلام المصنف حذفا أى بالعمل فى متبوع تابع سببى وبالعمل فى نفس الاسم ولا حاجة إلى ذلك كما يعلم مما قدمناه فى قوله وعلقة بين العامل الظاهر إلخ (**قوله فتكون الباء بمعنى فى**) لو قال بمعنى مع لكان أولى (**قوله ونحوه**) أى كالمضاف (**قوله فى نية تكرير**

أو رفعت ، لأن البدل فى نية تكرير العامل فتخلو الأولى عن الرابط . نعم يجوز ذلك إن قلنا إن العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه ، وكذا تمتنع إذا كان العطف بغير الواو لإفادة الواو معنى الجمع ، بخلاف غيرها من حروف العطف .

(خاتمة) : إذا رفع فعل ضمير اسم سابق نحو أزيد قام أو غضب عليه ، أو ملابسًا لضميره نحو أزيد قام أبوه فقد يكون ذلك الاسم السابق واجب الرفع بالابتداء كخرجت فإذا زيد قام ، وليتما عمرو قعد إذا قدرت ما كافة ، أو بالفاعلية نحو : ﴿ **وإن أحد من المشركين استجارك** ﴾ [التوبة : ٦] ، وهلا زيد قام . وقد يكون راجح الابتدائية

العامل) يعنى أن عامل البدل فعل مقدر فهو مع البدل جملة أخرى فى الحقيقة وإن كانوا يسمون الكلام المشتمل على المبدل منه والبدل جملة واحدة اعتبارا بظاهر اللفظ . وقال الرودانى عامل البدل وإن كان مقدرا لكنه غير مقصود بالإسناد حتى يكون جملة ونظيره قمت قمت فى تأكيد الضمير فقط فإن الفعل غير مقصود بالإسناد وعزا الدمامينى القول بأن البدل على نية تكرار العامل إلى الأخفش والرمانى والفارسى وأكثر المتأخرين وعزا القول بأن عامله العامل فى متبوعه إلى سيبويه والمبرد والسيرافى والزمخشرى وابن الحاجب ومال إليه **(قوله فتخلوا الأولى عن الرابط)** فلا يصح أن تكون خبرًا إن وقعت لعدم الرابط بين المبتدأ والخبر ولا مفسرة لناصب الاسم السابق إن نصبت لعدم الرابط بين الاسم السابق والعامل **(قوله معنى الجمع)** أى معنى مطلق الجمع فالاسمان أو الأسماء معها بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير ا هـ دمامينى **(قوله إذا رفع فعل ضمير اسم)** أى على فاعلية أو النيابة عن الفاعل ولذا مثل بمثالين وقوله نحو أزيد قام أبوه كان عليه أن يزيد أو ضرب أبوه **(قوله فقد يكون إلخ)** كالصريح فى أن ما ذكر من باب الاشتغال وبه صرح فى التسهيل ويصرح به قول صاحب الهمع أيضا الاشتغال فى الرفع كالنصب فيجب كون الرفع بإضمار فعل فى نحو إن زيد قام ويترجح فى نحو أزيد قام ويجب كونه بالابتداء إلخ ا هـ بتصرف . لا يقال ضابط الاشتغال لا يصدق على ما ذكر لأن العامل لو فرغ عن الضمير لا يعمل فى الاسم المتقدم لأن الفاعل ونائبه لا يجوز تقديمهما . لأنا نقول المنع من العمل لعارض أن الفاعل ونائبه لا يتقدمان لا لذات العامل **(قوله إذا قدرت ما كافة)** أما إذا قدرتها زائدة غير كافة كان الرفع جائزًا لا واجبًا لجواز الإعمال والإلغاء حينئذ وكالكافة فى وجوب الرفع المصدرية لكن الرفع بعد المصدرية بالفعلية لفعل محذوف يفسره المذكور لأنه يجب أن يليها فعل ظاهر أو مقدّر على المشهور **(قوله أو بالفاعلية)** لو قال أو بفعل لكان أحسن إذ الفاعلية ليست رافعة إلا أن تحمل الباء على السببية وأعم ليدخل نائب الفاعل فى نحو إن زيد ضرب بالبناء للمفعول **(قوله وإن أحد من المشركين استجارك)** أورد عليه اللقانى أن أداة الشرط إنما تطلب فعلا رافعا أو نصبا وكون استجارك تفسيرًا لا يتعين لجواز أن يكون نعتا والتقدير إن وجدت أحدا . وأجاب

على الفاعلية نحو زيد قام ، وذلك عند المبرد وتابعيه وغيرهم يوجب ابتدائيته لعدم تقدم طلب الفعل ، وقد يكون راجح الفاعلية على الابتدائية نحو زيد ليقم ، ونحو قام زيد وعمر وقعد ، ونحو : ﴿ أبشر يهدوننا ﴾ [التغابن : ٦] ، و ﴿ أأنتم تخلقونه ﴾ [الواقعة : ٥٩] . وقد يستويان نحو زيد قام وعمرو قعد عنده ، والله أعلم .

[تعدى الفعل ولزومه]

(**عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى**) إلى مفعول به فأكثر ، ويسمى أيضًا واقعًا لوقوعه على المفعول به ، ومجاوزًا لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به ، أمران : الأول صحة (**أَنْ تَصِلْ هَا**) ضمير

يس بأن مراد الشارح بتعين الرفع على الفاعلية امتناع الرفع بالابتداء لا امتناع النصب بعامل مقدر وأجاب الروداني بأنه لا يمنع أحد مثل ذلك فى غير الآية إذا لم يرد به الاشتغال . وأما ما نحن فيه من الآية ومن إرادة معنى الاشتغال فى غيرها فيمتنع لأن التلاوة رفع أحد وفى غير القرآن لا يكون نصب أحد بوجدت من الاشتغال (**قوله على الفاعلية**) أى بفعل مقدر يفسره المذكور (**قوله عند المبرد ومتابعيه**) ينبغى أن يزاد الكوفيون فإنهم قائلون بجواز تقدم الفاعل على رافعه فيكون جواز الاشتغال فى ذلك عندهم أقيس من جوازه عند من قال لا يتقدم قاله الدماميني (**قوله وغيرهم**) وهم جمهور البصريين (**قوله لعدم تقدم طلب الفعل**) أى من نفى أو استفهام (**قوله نحو زيد ليقم**) إنما ترجحت الفاعلية فيه فرارا من الإخبار بالجملة الطلبية المختلف فيها وفيه كما قال المصرح إن ذلك يستدعى حذف الفعل المقرون بلام الأمر وهو شاذ فكيف يكون راجحًا وفى نحو قام زيد وعمرو قعد ترجحت الفاعلية طلبا للتناسب بين المتعاطفين وفى نحو ﴿ أبشر يهدوننا ﴾ [التغابن : ٦] ، لأن الغالب أن همزة الاستفهام يليها الفعل وكذا فى : ﴿ أأنتم تخلقونه ﴾ [الواقعة : ٥٩] ، لكن فيه كلام تقدم فى باب الفاعل (**قوله نحو زيد قام وعمرو قعد عنده**) إنما استوى الأمران فيه لأن فى كل منها مشاكلة المعطوف عليه فالرفع على الابتدائية مراعاة للكبرى وعلى الفاعلية مراعاة للصغرى والشرط المتقدم موجود وهو اشتمال الثانية على ضمير الاسم السابق .

[تعدى الفعل ولزومه]

من إضافة الصفة إلى الموصوف أى الفعل المتعدى أى بنفسه بحسب الوضع لأنه المراد عند الإطلاق لا المتعدى بحرف الجر ولا المتعدى بنفسه بواسطة إسقاط الخافض . والفعل اللازم وإنما جعلنا الإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف لأن الذى سيذكره صراحة المتعدى واللازم . وفى هذا الباب ذكر المفعول به (**قوله إلى مفعول به**) أما بقية المفاعيل فيعمل فيها المتعدى واللازم (**قوله أمران الأول إلخ**) فيه تغيير إعراب المتن إلا أن يقال هو حل معنى لا حل إعراب لكن لا يخفى ما فى تحميل الشارح كلام المصنف ، الأمر الثانى من التكلف الذى لا حاجة إليه ولا دليل عليه (**قوله إن تصل**)

راجع إلى (**غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ**) والثانى : أن يصاغ منه اسم مفعول تام وذلك (**نَحْوُ عَمِلْ**) فإنك تقول منه : الخير عمله زيد فهو معمول ، بخلاف نحو خرج فإنه لا يقال منه زيد خرجه عمرو ، ولا هو مخروج بل هو مخروج به أو إليه فلا يتم إلا بالحرف . والاحتراز بهاء غير المصدر من هاء المصدر فإنها تتصل باللازم والمتعدى نحو الخروج خرجه زيد ، والضرب ضربه عمرو[1] .

(**تنبيه**) : هذه الهاء تتصل بكان وأخواتها ، والمعروف أنها واسطة أى لا متعدية ولا لازمة ، ولعله جعلها من المتعدى نظرًا إلى شبهها به ، وربما أطلق على خبرها المفعول (**فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إنْ لَمْ يَنُبْ**) ذلك المفعول (**عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ**)

أى ولو بحسب الأصل فلا يرد على عكس التعريف الأفعال اللازمة للبناء للمفعول لأنها صالحة لذلك بحسب الأصل فهى متعدية واستعمالها لازمة للبناء للمفعول عارض بعد الوضع قاله الروداني . والمراد أن تصل من غير توسع بحذف الجار كما هو المتبادر فلا يرد على التعريف الليلة قمتها والنهار صمته والدار دخلتها . وأما إيراد الصديق كنته فسيذكر الشارح جوابه وأورد لزوم الدور لتوقف معرفة المتعدى على معرفة الصحة المذكورة والعكس . وأجيب بأن الصحة المذكورة تعرف بقبول النفس وصل الهاء إذ لا تقبل النفس قمته بإعادة الضمير إلى غير المصدر كما تقبل ضربته كذلك فلا تتوقف معرفة الصحة على معرفة المتعدى أفاده سم (**قوله ها ضمير إلخ**) الإضافة بيانية ، وخرج بها هاء السكت فإنها تتصل بالقسمين (**قوله أن يصاغ منه**) أى صحة من مصدره ليوافق مذهب البصريين (**قوله تام**) أى مستغن عن حرف الجر زاد فى التسهيل باطراد لإخراج نحو تمرون الديار فإنه يصح أن يصاغ منه اسم مفعول فيقال الدار ممرورة لكن لا باطراد (**قوله هذه الهاء**) أى هاء المصدر (**قوله والمعروف أنها**) أى فى حال نقصانها أما فى حال تمامها فهى من قسم اللازم تارة والمتعدى تارة أخرى (**قوله إلى شبهها به**) أى فى عمل الرفع والنصب والظاهر أن موضوع كلام المصنف الفعل التام بقرينة قوله فانصب به مفعوله وإلا لقال مفعوله أو خبره ولتقدم الكلام على الأفعال الناقصة فتكون أى فى الفعل فى عبارة المصنف للعهد فتدبر (**قوله مفعوله**) أى المفعول به لما مر (**قوله إن لم ينب عن فاعل**) أى ولم يضمن معنى فعل لازم وإلا كان لازما أو فى حكم اللازم كما سيأتى فى الخاتمة وكان الأولى التنبيه على هذا لأن ما ذكره من عدم نصب المفعول إذا ناب عن الفاعل علم من باب النائب عن الفاعل واعتراض اللقانى كلام المصنف بأن مقتضاه أن فعل المجهول متعد وفيه نظر لأن التعدى إلى شيء نصبه إياه ومرفوعه ليس منصوبًا ولا محلا وهو مدفوع بأنه متعد بحسب الأصل ومرفوعه منصوب بحسب الأصل بناء على الأصح أن صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم (**قوله إذ لا واسطة**) أى على ما يستفاد من كلامه هنا

(١) انظر شرح الألفية لابن جابر فى هذا الموضع .

فإن ناب عنه رفعته به كما سلف (**وَلَازِمٌ غَيْرُ ٱلْمُعَدَّى**) غير المعدى مبتدأ ولازم خبره : أى ما سوى المعدى هو اللازم إذ لا واسطة ، ويسمى قاصرًا أيضًا لقصوره على الفاعل ، وغير واقع ، وغير مجاوز لذلك (**وَحُتِمْ * لُزُومُ أَفْعَالِ ٱلسَّجَايَا**) وهى الطبائع . والمراد بأفعال السجايا ما دل على معنى قائم بالفعل لازم له (**كَنَهِمْ**) بكسر الهاء الرجل إذا كثر أكله ، وشجع ، وجبن ، وحسن ، وقبح ، وطال ، وقصر ، وما أشبه ذلك و (**كَذَا**) ما وازن (**افْعَلَلَّ**) نحو اقشعر واشمأز ، واطمأن ، وما ألحق به وهو افوعل نحو اكوهد الفرخ إذا

حيث قدم الخبر وإلا فالجمهور على أن كان وأخواتها واسطة كما تقدم والمصنف فى التسهيل على أن ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر مع شيوع كل من اللغتين كشكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له واسطة وهو الأصح من مذاهب ثلاثة فيه ثانيها متعد والحروف زائد . ثالثها : لازم وحذف الحرف توسع ولا يرد ما تعدى ولزم مع اختلاف المعنى كفغرفاه بمعنى فتحه . وفغرفوه بمعنى انفتح . وكزاد ونقص لأنه لا يخرج عن القسمين (**قوله لذلك**) أى للازم ذلك إذ عدم الوقوع على المفعول به وعدم المجاوزة إليه لازمان للمقصور المذكور (**قوله لازم له**) أى غالبا أو بشرط عدم المانع فلا يرد أن كثرة الأكل والحسن يزولان عند المرض أفاده سم (**قوله إذا كثر أكله**) أى كان كثرة الأكل سجية فلا يرد ما قاله ابن هشام كثرة الأكل عرض لا سحية لكن فسر الجوهرى وابن سيده النهم باشتداد الشهوة للأكل وفى القاموس النهم محركة وسحابة إفراط الشهوة فى الطعام وأن لا تمتلىء عين الآكل ولا يشبع . نعم كفرح وعنى فهو نهم ونهيم ومنهوم ا هـ فلعل قول الشارح أى كثر أكله قول آخر أو تفسير باللازم وفى التمثيل لأفعال السجايا بنهم المكسور العين ما يفيد أن أفعال السجايا لا يلزم أن تكون مضمومة العين وفى التصريح خلافه . بقى أن اللازم لا يصاغ منه اسم مفعول كما مر فكيف قيل منهوم اللهم إلا أن يقال هذا شاذ (**قوله وطال**) أصله طول بضم الواو كما نقله شيخنا عن الشارح (**قوله واشمأز**) نقل الروداني أنه جاء متعديا قالوا اشمأز الشىء أى كرهه (**قوله وما ألحق به**) أى وكذا ما وازن ما ألحق بافعلل فى الزنة واللاحاق جعل مثل أنقص من آخر موازنا له ليصير مساويا له فى عدد الحروف والحركات المعينة والسكنات وفى التكسير والتصغير وغيرهما من الاحكام وربما اختلف المعنى بالزيادة للالحاق كما فى حوقل وكوثر فانهما مخالفان لمعنى حقل وكثر وقد لا يكون لأصل الملحق معنى فى كلامهم كما فى كوكب وزينب فإنه لا معنى لككب وزنب وإنما كان افوعل ملحقا بافعلل لزيادة حرف فيه الألف وهو الواو بخلاف افعلل (**قوله وهو افوعل**) لو قال كافوعل لكان شاملا لنحو ابيضض (**قوله اكوهد**) أصله كهد أى أسرع ا هـ فارضى (**قوله إذا ارتعد**) يعنى لأمه لتزقه (**قوله افعنلل**) أى أصلى اللامين . وقوله وما ألحق به عطف على افعنلل فيكون المشبه به افعنلل أصل اللامين

ارتعد (وَ) كذا (اَلْمُضَاهِي) أى المشابه فى الوزن افعنلل نحو احرنجم ، يقال احرنجمت الإبل أى اجتمعت ، وما ألحق به وهو وزنًا افعنلل بزيادة إحدى اللامين نحو (اَقْعَنْسَسَا) يقال اقعنسس البعير إذا امتنع من الانقياد ، وافعنلى نحو احرنبى الديك إذا انتفش للقتال ، واستلقى الرجل إذا نام على ظهره . وقد جاء منه المتعدى نحو اسرندى واغرندى : أى علا وركب فى قول الراجز :

[٤١٠] قَدْ جَعلَ النّعَاسُ يَسْرَنْدِينِـي أُدْفَعُـهُ عَنِّـي وَيَغْرَنْدِينِـي

(**تنبيه**)*: يجوز فى اقعنسس أن يكون مفعولًا للمضاهى ، الأولى أن يكون فاعلًا له والمفعول محذوف : أى والمضاهية اقعنسس للما عرفت أنه ملحق باحرنجم (وَ) كذلك حتم أيضًا لزوم (مَا اَقْتَضَى) من الأفعال (نَظَافَةً أَوْ دَنَسًا) نحو نظف ، وطهر ،

وافعنلل زائد احداهما وهل الزائد الثانية أو الأولى قولان وافعنلى والمشبه الافعال المشبهة لهذه الصيغ فى الوزن نحو احر نجم واقعنسس واحرنبى فاعتراض البعض بأن ظاهر الشارح أنه معطوف على افعنلل فيكون من المشبه به وحينئذ فأين المشبه فكان الظاهر أن يوقل بدل قوله وما ألحق به والذى شابه افعنلل وزنان أو يحذف قوله وهو وتكون الجملة مستأنفة معقودة من مبتدأ وخبر لبيان المشبه والمضاهى فى غاية السقوط إذ لا داعى إلى جعل المشبه والمضاهى بكسر الهاء ما ألحق بافعنلل أصلى اللامين من الوزنين الأخيرين بل تمثيل الشارح المضاهى افعنلل بنحو احر نجم والمضاهى افعنلل زائد إحدى اللامين بنحو افعنسس والمضاهى افعنلل نحو احرنبى صريح فيما قلنا من أن المشبه والمضاهى بكسر الهاء الافعال المشبهة للصيغ الثلاث فى الوزن وإياك أن تتوهم أن كلام الشارح فى التنبيه يأباه فإن كلامه إنما هو بالنظر لبعض تلك الأفعال مع بعض لا بالنظر لها مع تلك الصيغ فاحفظ ما تلوناه عليك (**قوله وهو وزنان افعنلل**) لو قال كافعنلل لكان شاملا لنحو احونصل (**قوله وقد جاء منه المتعدى**) أى شذوذا فلا يرد على المتن أفاده المصرح (**قوله واغرندى**) بالغين المعجمة مرادف اسرندى كما فى المغنى فقول الشارح أى علا وركب راجعان لكل منهما (**قوله أن يكون مفعولا للمضاهى**) أى على طريق عكس التشبيه (**قوله والمفعول محذوف**) أى على رأى المصنف من جواز حذف عائد أل الموصولة (**قوله ما اقتضى**) أى أفاد (**قوله نحو نظف إلخ**) أى بضم العين فيما عدا دنس فإنه بكسرها لا غير وورد فتح العين أيضا فى طهر وكسرها وفتحها أيضا فى نجس وقذر . هذا مجموع ما فى القاموس والمصباح ومختار الصحاح وبه يعلم ما وقع للبعض من القصور والدعوى

---

[٤١٠] الرجز بلا نسبة .

ووضوءه ، ودنس ، ونجس ، وقذر (**أَوْ عَرَضاً**) وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير ثابت فيه ، كمرض وكسل ، ونشط ، وفرح ، وحزن ، ونهم إذا شبع (**أَوْ طَاوَعَ ٱلْمعَدَّى * لِوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فَامْتَدَّا**) ودحرجت الشيء فتدحرج . أما مطاوع المتعدى

التى تحتاج إلى بينة (**قوله أو عرضا**) زاد فى المغنى أو لونا كأحمر وأخضر وأدم واحمارّ وسوادّ أو حلية كدعج وشنب وسمن وهزل وزاد أيضا كون الفعل على فعل بالفتح أو فعل بالكسر ووصفهما ليس إلا على فعيل كذلّ وقوى وكونه على أفعل بمعنى صار كذا كأغدّ البعير أى صار ذا غدة وكونه على استفعل كذلك كاستحجر الطين أى صار حجرا (**قوله ما ليس حركة جسم**) أما ما هو حركته فمنه لازم كمشى ومتعد كمد . ويدخل فى التعريف فهم وعلم مع أنهما متعديان فإن أخرجتهما منه بجعلهما ثابتين أو منزلتين منزلة الثابت أشكلا على تعريف أفعال السجايا أفاده الدنوشرى أى لدخولهما فيها مع أنهما متعديان : وذكر ما اقتضى عرضا بعد ذكر ما اقتضى نظافة أو دنسا من ذكر العام بعد الخاص لأن النظافة والدنس من العرض وأفاد الشارح بتعريف العرض بما ذكره أنه ليس المراد بالعرض هنا العرض بالمعنى المقابل للجوهر حتى يرد أن الفعل من حيث هو عرض ولم يذكر فى تعريف السجية السابق هذا القيد أعنى ليس حركة جسم لظهوره ثم أفاده سم (**قوله غير ثابت فيه**) أى غير دائم فيه وبهذا القيد فارقت هذه الأفعال أفعال السجايا (**قوله كمرض وكسل إلخ**) وكلها بكسر العين قاله الشارح (**قوله أو طاوع إلخ**) المطاوعة قبول فعل أثر فاعل آخر يلاقيه اشتياقا ، وإن شئت قلت حصول الأثر من الأول للثانى من التلاقى اشتياقا والقيد الأخير لإخراج نحو ضربته فتألم وقد يتخلف معنى الثانى عن معنى الأول لتوقفه على شيء من جانب فاعل الثانى لم يحصل كعلمته فيجوز أن يقال فما تعلم بخلاف نحو كسرته فلا يجوز أن يقال فما انكسر لعدم توقفه على شيء من جانب المنكسر كذا قالوا وهو مبنى على ما زعموه من كون علمته موضوعا لما هو من جانب المعلم فقط وفيه بحث لأنه يلزم عليه أن لا يكون تعلم من قولك علمته فتعلم مطاوع علم لأنه حينئذ مثل أضجعته فنام مما يفضى فيه كثيرا الأول إلى الثانى بلا مطاوعة وكذا علمته فما تعلم يلزم أن يكون مثل أضجعته فما نام لأن الحقيقة المنفية ليست حينئذ لازمة للمثبتة ولا مستلزمة لها والإجماع على أن تعلم مطاوع علم إثباتا ونفيا فالوجه أن علم لما هو من جانب المعلم والمتعلم معا ولا يلزم التناقض فى علمته فما تعلم لاحتمال التجوز بعلمته فى عالجت تعليمه وأنه يجوز أن يقال كسرته فما انكسر على هذا التجوز ولا وجه لمنعه فلا فرق حينئذ بين علمته وكسرته فى صحة المعنى المجازى فى النفى دون المعنى الحقيقى فاحفظه . وقضية كلام المصنف أن الفعل ومطاوعه لا يجوز أن يكونا لازمين أو متعديين معا إلى مفعول أو مفعولين وعليه الجمهور . وزعم أبو على أنهما جاءا لازمين سمع فى شعرهم منهوى ومنغوى من هوى وغوى وهما لازمان وردّ بأنهما ضرورة وقيل مطاوعان لأهويته وأغويته وضعف بأن انفعل لأفعل شاذ ، وزعم ابن برى أنهما يقعان متعديين إلى اثنين نحو استعطيته درهما فأعطانى درهما وإلى واحد نحو استنصحته

لأكثر من واحد فإنه متعد كما مر (**وَعَدِّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرّ**) نحو ذهبت بزيد بمعنى أذهبته ، وعجبت منه ، وغضبت عليه (**وَإِنْ حُذِفْ**) حرف الجر (**فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرّ**) وجوبًا وشذ إبقاؤه على جره في قوله :

[٤١١] أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ

أى إلى كليب . وحيث حذف الجار في غير أن وأن فإنما يحذف (**نَقْلًا**) لا قياسًا مطردًا ،

فنصحنى ورد بأن هذا ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والاجابة كما فى المغنى (**قوله وعد لازما**) المراد باللازم و لم بالنسبة إلى ما يتعدى إليه بحرف الجر فيدخل المتعدى إلى المفعول الثانى بحرف الجر (**قوله بمعنى أذهبته**) فيه إشارة إلى أن الباء والهمزة على حد سواء وهو الراجح وقيل الباء تفيد مع التعدية المصاحبة بخلاف الهمزة واعترض بنحو : ﴿ **ذهب الله بنورهم** ﴾ [البقرة : ١٧] . وأجيب بأن المراد تفيد المصاحبة ما لم يمنع مانع منها كما فى الآية فإن استحالة الذهاب عليه تعالى منع من المصاحبة ثم هذه التعدية التى تعاقب عليها الباء الهمزة وبها يصير الفاعل مفعولا عى التعدية الخاصة بالباء أما التعدية العامة التى هى إيصال معنى الفعل إلى الاسم فيشترك فيها جميع حروف الجر ففى تمثيل الشارح إشارة إلى أن المراد بالتعدية فى المتن ما يشمل الخاصة والعامة (**قوله فالنصب للمنجر**) وناصبه عند البصريين الفعل وعند الكوفيين إسقاط الجار . يس (**قوله وشذا بقاؤه إلخ**) ويطرد فى رب نحو : وليل كموج البحر (**قوله أشارت إلخ**) صدره * **إذا قيل أى الناس شرّ قبيلة** * أشارت إلخ والأصل أشارت إلى كليب الأكف بالأصابع فدخله الحذف والقلب وقيل الباء بمعنى مع فتكون الإشارة بالمجموع وروى كليب بالرفع على أنه خبر لمحذوف أى هى كليب فيكون جمع بين العبارة والإشارة وكليب قبيلة جرير والبيت للفرزدق من قصيدة يهجو بها جريرا (**قوله فإنما يحذف نقلا**) جعل الشارح نقلا متعلقا بمحذوف من مادة حذف فيكون فى المعنى راجعا لقوله حذف لا للنصب ولا لهما معا والمتجه عندى ما صنعه الشارح وإن قال شيخ الإسلام : الوجه رجوعه إليهما معا بقرينة

[شواهد تعدى الفعل ولزومه]

[٤١١] صدره :

* إِذَا قِيلَ أَىُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ *

قاله الفرزدق من قصيدة من الطويل يخاطب بها جريرا . وإذا للظرف فيه معنى الشرط ، وأشارت جوابه ، وأى الناس مبتدأ ، وشر قبيلة خبره والجملة مقول القول . والشاهد فى كليب حيث جاء بالجر وأصله إلى كليب فأسقط الجار وأبقى عمله ، والأصل النصب توسعا وأراد به رهط جرير وهو كليب بن يربوع بن حنظلة . والأصابع مرفوع بأشارت والباء تتعلق به

وذلك على نوعين : الأول وارد فى السعة نحو سكرته ، ونصحته ، وذهبت الشام ، والثانى مخصوص بالضرورة . كقوله :

[٤١٢] آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ

وقوله :

[٤١٣] كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

قوله وفى أن وأن يطرد إلخ ولأن الحذف هو اللائق بأن يوصف بكونه سماعيا لأنه متبوع النصب ولصحة ما يفيده هذا الوصف من أن نقيض الحذف وهو عدم الحذف قياسى بخلاف النصب فإنه تابع للحذف ولا يصح ما يفيده وصفه بكونه سماعيا من أن نقيض النصب عند الحذف وهو الجر قياسى فافهم **(قوله مطردا)** صفة لازمة **(قوله الأول وارد فى السعة)** ظاهر تمثيله أن المراد الورود مع الفصاحة وعدم الندرة وحينئذ يبقى عليه نوعان الوارد فى السعة مع الفصاحة والندرة كقوله تعالى : ﴿ **لأقعدن لهم صراطك المستقيم** ﴾ [الأعراف : ١٦] ، أى على صراطك والوارد فى السعة مع الضعف والندرة سمع مررت زيداً **(قوله نحو شكرته ونصحته)** مبنى على القول بأنهما لازمان قال حفيد الموضح جعل الحذف مع أنّ وأن قياسا دون نصح وشكر غير ظاهر لأن المراد بقياسية الحذف معهما جواز حذف حرف الجر معهما من أى تركيب سمع شخصه أو لم يسمع وهذا بعينه فى نصح وشكر **(قوله وذهبت الشام)** الحذف مع ذهب خاص بالشام فإن ذكر غير الشام لم يحذف حرف الجر اختيارا فلا يقال ذهبت المسجد أو الدار مثلا بخلاف دخل ، ومثل ذهبت الشام توجهت مكة ومطرنا السهل والجبل وضربت فلانا الظهر والبطن قاله فى شرح التسهيل وكلام الشارح يفيد أن الشام مفعول به وقيل إنه منصوب على الظرفية شذوذا لأن الظرفية المكانية فى المكان المبهم وكذا الخلاف فى المنصوب بدخلت **(قوله مخصوص بالضرورة)** فلا يجوز لنا استعماله نثرا ولو فى منصوبه المسموع قاله الروداني **(قوله آليت)** بفتح التاء أى أقسمت خطاب لملك هجاه الشاعر فحلف أن لا يأكل الشاعر حب العراق كناية

---

[٤١٢] قاله المتلمس جرير بن عبد المسيح ، وهو من البسيط . آليت أى حلفت على حب العراق أنى لا أطعمه الدهر ، مع أن الحب متيسر يأكله السوس وهو قمل القمح ونحوه . واختلف فى حركة التاء فقيل بالضم يخبر عن نفسه . وقيل بالفتح يخاطب به ملك الحيرة . والشاهد فى حب العراق حيث حذف منه حرف الجر للضرورة ونصبه . والدهر نصب على الظرف **(قوله أطعمه)** أى لا أطعمه . فحذف منه حرف لا النافية . والحب مبتدأ والجملة خبره فى محل النصب على الحال .

[٤١٣] البيت بتمامه :

لَـدْنٌ بِهَـزِّ الكَـفِّ يَـعْسِلُ مَتْنُـهُ فِيـهِ كَمَـا عَسَلَ الطَّرِيـقَ الثَّعْـلَبُ

قاله ساعدة بن جوية الهذلى من قصيدة من الكامل **(قوله لدن)** خبر مبتدأ محذوف أى هو لدن بفتح اللام وسكون الدال وفى آخره نون أى ناعم لين . ويروى لذ بمعنى لذيذ من اللذة . والباء تتعلق بيعسل ، والهز مصدر مضاف إلى فاعله ومفعوله محذوف تقديره بهز الكف اياه يعنى الرمح . ويعسل بالعين والسين المهملتين من العسلان وهو اهتزاز الرمح . وأراد بالمتن ظهر الرمح فيه أى فى هزه والكاف للتشبيه وما مصدرية أى كعسلان الثعلب فى الطريق . والثعلب فاعل عسل والشاهد فى الطريق حيث نصب بتقدير فى توسعا إجراء للازم مجرى المتعدى .

أى على حب العراق وفى الطريق (وَ) حذفه (فِي أَنَّ وأَنْ يَطَّرِدُ) قياسًا (مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا) ﴿ أو عجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم ﴾ [الأعراف : ٦٣ ؛ ٦٩] ، ﴿ شهد الله أنه لا إله إلا هو ﴾ [آل عمران : ١٨] ، أى من يدوا أى يعطوا الدية ، ومن جاءكم ، وبأنه ، فإن خيف اللبس امتنع الحذف كما فى رغبت فى أن تفعل أو عن أن تفعل لأشكال المراد بعد الحرف . وأما قوله تعالى : ﴿ وترغبون أن تنكحوهن ﴾ [النساء : ١٢٧] ، فيجوز أن يكون الحذف فيه لقرينة كانت ، أو أن الحذف لأجل

عن عدم سكناه . قوله أطعمه بفتح الهمزة والعين وحذف لا النافية أى لا آكله **(قوله كما عسل)** بالإهمال والفتحات أى اضطرب وصدر البيت * **لدن بهز الكف يعسل متنه** * فيه كما عسل ، يصف رمحا بأنه لدن أن لين والباء فى بهز سببية وقوله يعسل متنه أى يضطرب ويهتز صدره . وقوله فيه مع هزّ الكف **(قوله وحذفه فى أنّ وأن)** أى معهما وظاهره اختصاص اطراد الحذف بما ذكر وليس كذلك إذ منه كما فى التسهيل نحو دخلت المسجد ونحو اعتكفت يوم الجمعة ونحو جئتك اكراما ونحو : ﴿ **فلينظر أيها أزكى طعاما** ﴾ [الكهف : ١٩] ، وليت شعرى هل قام زيد مما علق فيه العامل عن الجملة والتقدير فلينظر فى جواب أيها أزكى إلخ وليت شعرى بجواب هل إلخ حاصل وفى كلام شيخنا والبعض أن الحذف فى القسم الأخير واجب وتقدم فيه إعراب آخر ومنه أيضا كما سينبه عليه الشارح نحو جئت كى تكرمنى على جعل كى مصدرية مقدرا قبلهما لام التعليل لا تعليلية مقدرا بعدها أن . وفى الدمامينى عن ابن عصفور أن الأخفش الأصغر وابن الطراوة ذهبا فى الفعل المتعدّى إلى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بالجار أنه يجوز حذف الجار إن تعين الجار وتعين موضوعه لطول الفصل بالمفعولين فيجوز عندهما بريت القلم السكين وقبضت الدراهم زيدا ومنه : ﴿ **واختار موسى قومه سبعين رجلا** ﴾ [الأعراف : ١٥٥] ، قال ابن عصفور : ويحتمل أن قومه مفعول وسبعين بدل والمجرور محذوف أى من بنى إسرائيل ويكون المراد بقومه نخبة قومه والذى فى التسهيل عن الأخفش المذكور جواز حذف الجار متى تعين من غير اشتراط تعدى الفعل إلى مفعولين **(قوله لاشكال المراد بعد الحذف)** أى عدم فهمه فيكون إجمالا فهو مبنى على مذهب المصنف من شمول اللبس للإجمال وأنه مانع كاللبس وكذا إيراد الآية الآتية مبنى على هذا أيضا لأنها من الإجمال وقد مر غيره مرة أن الحق أن بينهما فرقا وأن الإجمال ليس معيبا ما لم يكن المقصود التعيين ويمكن حمل مذهب المصنف على صورة قصده فتنبه **(قوله فيجوز إلخ)** حاصل الجواب الأول أنه لا إجمال فى الآية قرينة سبب النزول تدلّ على الحرف المحذوف ولا يرد عليه اختلاف العلماء فى المقدر هل هو فى أو عن لأنه لاختلافهم فى سبب النزول فالخلاف فى الحقيقة فى القرينة قاله فى المغنى . وحاصل الثانى أن الإجمال مقصود فى الآية لعموم الفائدة وإنما يمتنع الإجمال

الإبهام ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهن ، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن . وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين .

(تنبيهان) : الأول إنما اطرد حذف حرف الجر مع أن وأن لطولهما بالصلة . الثانى اختلفوا فى محلهما بعد الحذف : فذهب الخليل والكسائى إلى أن محلهما جر تمسكًا بقوله :

[٤١٤] وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُوْنَ حَبِيْبَةً إِلَيَّ وَلَا دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ

إذا لم يقصد لنكتة **(قوله لقرينة كانت)** أى حين النزول يفهم منها المراد وهو فى عند القائلين أن سبب النزول يدل على معنى فى فقط وعن عند القائلين إنه يدل على معنى عن فقط وقيل أن المقول فى شأنهم كانوا فرقتين فرقة ترغب فيهنّ لما لهنّ وفرقة ترغب عنهنّ لدمامتهنّ وهذا لا ينافى وجود القرينة إذ لا مانع من قيام قرينة فى حق كل تناسبه **(قوله لأجل الإبهام)** أى لأجل قصد المتكلم الإبهام على السامع والبلغاء تقصد الإبهام إذا ناسب المقام **(قوله لدمامتهنّ)** بالمهملة أى قبحهنّ ومنه ما وراء الخلق الدميم إلا الخلق الذميم **(قوله وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين)** أى تقدير فى وتقدير عن فكان المناسب أن يقول كما فى المرادى وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين إذ ليس هذا الجواب عن إيراد الآية كذا قال البعض ويمكن أن يكون مراد الشارح بالتقديرين الجوابين فلا إشكال فى تعبيره بأجاب فافهم **(قوله لطولهما بالصلة)** أورد أن الموصول الاسمى طويل بالصلة ولا يحذف معه الجار وأجيب بأن العلة النحوية غير مُطردة وبأنهم فروا فى الموصول الحرفى من دخول الحرف على الحرف فى الظاهر بخلاف الاسمى **(قوله فذهب الخليل إلخ)** كذا فى البسيط والتسهيل لكن قال شيخنا وغيره الصواب ذكر سيبويه مكان الخليل والخليل مكان سيبويه كما فى المغنى والتصريح ا هـ وعبارة المغنى بعد نقل النصب عن سيبويه وأكثر النحويين وجوز سيبويه أن يكون المحل جرا فقال بعد ما حكى قول الخليل : ولو قال إنسان إنه جر لكان قولا قويا ا هـ فليس فى كلام سيبويه تعيين الجر كما يوهمه جعله مذهبا له فافهم **(قوله تمسكا بقوله إلخ)** أى حيث جّر المعطوف على أن تكون ومعنى البيت وما زرت ليلى لأن تكون حبيبة ولا لدين أنا طالبها به وإنما زرتها لضرورة نزلت بى ففى العبارة قلب ويحتمل أن الباء بمعنى نحو : ﴿ **مَنْ إِنْ تأمنه بقنطار** ﴾ [آل عمران : ٧٥] ، أى دين عليها قاله الدمامينى ويحتمل أنها يعنى متعلقة بطالب

[٤١٤] قاله الفرزدق من قصيدة من الطويل يمدح بها المطلب بن عبد الله المخزومى . المعنى ما زرت ليلى لتكون لى حبيبة ولا لأجل طلب دين لى عليها ولكن لأجل ضرورة تنزل بالشخص . الشاهد فى قوله إن تكون حبيبة حيث حذف حرف الجر منه ، إذ أصله لأن تكون ، وفيه خلاف فادعى الخليل إن محله الجر بدليل عطف قوله ولا دين بالجر عليه أى ولا لأجل دين . ومذهب سيبويه إنه النصب وتكون بمعنى كانت والباء فى بها بمعنى من تتعلق بطالبه ، وأنا مبتدأ ، وطالبه خبره ، والجملة صفة لدين وقيل الباء بمعنى على كما فى : ﴿ **من إن تأمنه بقنطار** ﴾ .

بجر دين . وذهب سيبويه والفراء إلى أنهما فى موضع نصب وهو الأقيس . ومثل إن وأن فى حذف حرف الجر قياسًا كى المصدرية نحو جئتك كى تقوم أى لكى تقوم (**وَٱلأَصْلُ**) فى ترتيب مفعولى الفعل المتعدى إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر (**سَبْقُ فَاعِلِ**) أى أن سبق الفاعل (**مَعْنًى**) منهما المفعول معنى (**كَمَنْ * مِنْ**) قولك (**أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ ٱلْيَمَنْ**) فإن من هو اللابس فهو الفاعل فى المعنى ، ونسج اليمن هو الملبوس فهو المفعول فى المعنى . ويجوز العدول عن هذا الأصل فيقدم ما هو مفعول فى المعنى على ما هو فاعل فى المعنى ، فيقال ألبسن نسج اليمن من زاركم (**وَ**) قد (**يَلْزَمُ الأَصْلُ**) المذكور (**لِمُوْجِبٍ عَرَى**) أى وجد ، وذلك كخوف اللبس نحو أعطيت زيدًا عمرًا ، وكون الثانى محصورًا كما أعطيت زيدًا إلا درهمًا ، أو ظاهرًا والأول ضمير متصل نحو : ﴿ **إنا أعطيناك الكوثر** ﴾ [الكوثر : ١] ، (**وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ**) لمانع وجد (**حَتْمًا قَدْ يُرَى**) أى قد يرى واجبًا ، وذلك كما إذا كان الذى هو الفاعل فى المعنى محصورًا نحو ما أعطيت الدرهم إلا زيدا ،

(**قوله وهو الأقيس**) أى الأقوى قياسا لأن قائله قاس على ما إذا كان المجرور غير أنّ وأن فإنه ينتصب لضعف حرف الجر عن أن يعمل محذوفا ، وقائل القول الأول قاس على مجرور رب مع النحاة من يجعل الجر عند حذف رب بواو رب لا برب فأفعل التفضيل على بابه ولعل القائل بالنصب يجب عن البيت بأن جرّ دين بالعطف على توهم اللام (**قوله كى المصدرية**) فيحذف معها ما يدخل عليها من حروف الجر وهو اللام فقط كما فى المغنى (**قوله سبق فاعل معنى**) أى وسبق ما لا يجر على ما قد يجر نحو اخترت زيدا الرجال فالأصل تقديم زيد لأن الفعل يتعدى إليه بنفسه بخلاف الرجال فإن الفعل قد يصل إليه بالحرف فنقول اخترت زيدا من الرجال قال المصنف فى الشرح يعنى ابن مالك فى شرح التسهيل ولذا يقال اخترت قومه عمرا ولا يقال اخترت أحدهم القوم إلا على قول من أجاز ضرب غلامه زيدا دمامينى (**قوله من ألبسن**) بضم السين أمرا للجماعة ليطابق من زاركم ويجوز فتحها على أن الميم للتعظيم أو أن المأمور بالإلباس واحد من الجماعة المزورين ونسج بمعنى منسوج (**قوله وقد يلزم الأصل**) التقليل بالنسبة إلى عدم اللزم (**قوله نحو أعطيت زيدا عمرا**) توقف سم فى جواز تقديمهما مرتبين على الفعل وفى جواز تقديم الثانى على الفعل واستظهر البعض الجواز وعلله بعدم اللبس أى والحاصل فى الصورة الثانية إجمال لا لبس وحينئذ فالمراد بلزوم الأصل امتناع تقديم الثانى على الأول متأخرين معا عن الفعل أو متقدمين معا عليه فتأمل (**قوله محصورا**) أى فيه (**قوله أو ظاهرا والأول ضمير**) اعتراضه حفيد الموضح بأنه يجوز تقديم الثانى على الفعل . وأجيب بأن لزوم الأصل إضافى بالنسبة إلى امتناع تقديم الثانى على الأولْ لا مع الفعل (**قوله أى قد يرى واجبا**) إشارة إلى أن حتما مفعول

أو ظاهرا والثانى ضميرًا متصلًا نحو الدرهم أعطيته زيدًا ، أو ملتبسًا بضمير الثانى نحو أسكنت الدار بانيها . فلو كان الثانى ملتبسًا بضمير الأول كما فى نحو أعطيت زيدًا ماله جاز وجاز ، على ما عرف فى باب الفاعل .

(تنبيه) : حكم المبتدأ مع خبره إذا وقعا مفعولين كحكم الفاعل فى المعنى مع المفعول فى المعنى فى هذه الأمور الثلاثة : فجواز تقديمه فى نحو ظننت زيدًا قائمًا ، ووجوبه فى نحو ظننت زيدًا عمرًا ، وامتناعه فى نحو ظننت فى الدار صاحبها **(وَحَذْفَ فَضْلَةٍ)** وهى المفعول من غير باب ظن **(أَجِزْ)** ختصارًا أو اقتصارًا **(إِنْ لَمْ يَضِرْ)** حذفها

ثان ليرى مقدم ويحتمل أن يكون إشارة إلى أنه حال من ضمير يرى مقدمة ويجوز أيضا أن يكون صفة مصدر محذوف أى تركا حتم أو حالا من ترك على مذهب سيبويه ويرى على هذه الثلاثة بمعنى يعتقد كما فى رأى الشافعى حل كذا بناء على القول بأن رأى بمعنى اعتقد متعدية إلى واحد كما مر فى محله **(قوله كما إذا كان الذى هو الفاعل فى المعنى محصورا)** أى فيه قال سم ما ملخصه : انظر إذا تعارض خوف اللبس وكون الفاعل فى المعنى محصورا فيه ما أعطيت عمرا إلا زيدا إذا كان زيد هو الفاعل فى المعنى فإنه إن قدم لخوف اللبس انعكس الحصر وإن قدم عمر لأجل الحصر فى زيد حصل اللبس ويمكن أن يقال يراعى الحصر مع القرينة الدافعية للبس ا هـ أى كأن يقال ما أعطيت عمرا عبدى إلا زيدا ويظهر لى أن من مراعاة الحصر مع دفع اللبس تقديم إلا مع المحصور فيه كأن يقال ما أعطيت إلا زيدا عمرا ، بقى ما إذا تعارض خوف اللبس وعود الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة كأعطيت المرأة زوجها إذا كان زوجها هو الفاعل فى المعنى والظاهر فيه أيضا مراعاة الضمير مع القرينة الدافعة للبس كأن يقال أعطيت المرأة الرقيقة زوجها وهذا أولى من قول الروداني الظاهر أنه يعدل عن التركيب المؤدى إلى ذلك فيقال فى هذا زوج الجارية أعطيته إياها ، وفيما قبله عمرو وما أعطيته إلا لزيد أو نحو ذلك مما يؤدى المراد بلا محذور **(قوله جاز وجاز)** أى جاز تقديم الثانى وجاز تأخيره لأنه عند تقديمه يعود الضمير على متقدم رتبة **(قوله كحكم الفاعل إلخ)** ولم يتعرض لهما الناظم لعلم حكمهما من باب المبتدأ والخبر **(قوله وهى المفعول من غير باب ظن)** لو قال وهى ما عدا مفعولى باب ظن مما ليس بعمدة لكان أعم وكان التخصيص بالمفعول لكون الكرم فيه أما مفعول ظن فيجوز حذفه اختصارا لا اقتصارا كما تقدم فى قوله * **ولا تجز هنا بلا دليل** * إلخ **(قوله أجز)** مراده بالجواز عدم الامتناع فيصدق بالوجوب نحو ضربت وضربنى زيد سم **(قوله أو اقتصارا)** لا يقال هذا لا يأتى فى المفعول به لأن الفعل المتعدى يدل عليه إجمالا فلا يكون حذفه إلا لدليل لأنا نقول المراد دليل يدل على خصوصه لا ما يدل عليه إجمالا ، وبهذا يعلم ما فى كلام الشاطبى هنا فافهم ومن الحذف

كما هو الأصل ، ويكون ذلك لغرض : إما لفظي كتناسب الفواصل نحو : ﴿ **ما ودعك ربك وما قلى** ﴾ [الضحى : ٣] ، ونحو : ﴿ **إلا تذكرة لمن يخشى** ﴾ [طه : ٣] ، وكالإيجاز في نحو : ﴿ **فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا** ﴾ [البقرة : ٢٤]، وإما معنوي كاحتقاره في نحو: ﴿ **كتب الله لأغلبن** ﴾ [المجادلة : ٢١] ، أي الكافرين ، أو استهجانه كقول عائشة رضي الله عنها: ما رأيت منه ولا رأى مني ، أي العورة . فإن ضر الحذف امتنع وذلك (**كَحَذْفِ مَا سِيْقَ جَوَابًا**) لسؤال سائل كضربت زيدًا لمن قال من ضربت (**أَوْ حُصِرْ**) نحو ما ضربت إلا زيدًا . وإنما ضربت زيدًا ، أو حذف عامله نحو إياك والأسد.

(**تنبيه**)و قوله يضر بكسر الضاد مضارع ضار يضير ضيرًا. بمعنى ضر يضر ضرًا قال الله تعالى: ﴿**لا يضركم كيدهم شيئا**﴾ [آل عمران: ١٢٠] أي لم يضركم (**وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا**)

اقتصارا حذف مفعول الفعل المنزل منزلة اللازم على رأي النحاة ، ورأي البيانيين ووافقهم في المغني أنه لا مفعول له أصلا . وعبارة المغني بعد ذكر رأي النحاة والتحقيق أن يقال إنه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع فيجاء بمصدره مسندا إليه فعل كون عام فيقال حصل حريق أو نهب ، وتارة يتعلق بالاعلام بإيقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى إذ المنوى كالثابت ولا يسمى محذوفا لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه : ﴿ **ربي الذي يحيي ويميت** ﴾[البقرة : ٢٥٨] ، وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكران وهذا النوع الذي إذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو : ﴿ **ما ودعك ربك وما قلى** ﴾[الضحى : ٣] ، ﴿ **أهذا الذي بعث الله رسولا** ﴾ [الفرقان : ٤١] اهـ باختصار (**قوله لغرض**) أي حكمة فلا يشكل في جانب الله تعالى . اسقاطي (**قوله كتناسب الفواصل**) جمع فاصلة وهي رأس الآية . تصريح (**قوله لمن يخشى**) الأصل يخشاه أي القرآن ويحتمل أن لا حذف وأن المفعول تنزيلا (**قوله وكالايجاز إلخ**) أي وكتصحيح النظم وهو كثير (**قوله فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا**) أي الإتيان بسورة من مثله ودعاء شهدائكم بدليل ما قبل (**قوله أو استهجانه**) أي استقباح التصريح به أي وكالعلم به أو الجهل به أو تعظيمه أو الخوف منه وبالجملة يحذف المفعول لما يحذف له الفاعل من الأغراض اللفظية والمعنوية (**قوله كحذف ما سيق**) أي مفعول سيق مع الفعل والفاعل لكن لما كان محط الجواب المفعول اقتصر عليه أي وكحذف المفعول في الاشتغال نحو زيدا ضربته وفي التنازع نحو ضربته زيد وكحذف مفعول أكرمته في نحو جاء الذي أكرمته في داره لأن حذفه يوهم أن العائد الضمير في داره (**قوله هو بكسر الضاد إلخ**) قال يس نقلا عن ابن هشام : ويجوز ضمها على أن الفعل أجوف واوي أو على أنه مضعف وقف عليه في القافية بالتخفيف لكن الكسر أنسب اهـ (**قوله أي لم يضركم**) المناسب لم يضركم (**قوله ويحذف الناصبها**) وإذا حذف فالأصل تقديره في مكانه الأصلي إلا لمانع أو مقتض فالأول نحو أيهم رأيته إذ لا يعمل في الاستفهام ما

أى ناصب الفضلة **(إِنْ عُلِمَا)** بالقرينة ، وإذا حذف فقد يكون حذفه جائزًا نحو قالوا خيرًا **(وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمًا)** كما فى باب الاشتغال والنداء والتحذير والإغراء بشرطه ، وما كان مثلًا : نحو الكلاب على البقر ، أى أرسل الكلاب ، أو أجرى مجرى المثل نحو : ﴿ **انتهوا خيرًا لكم** ﴾ [النساء : ١٧١] .

قبله ونحو : ﴿ **وأما ثمود فهديناهم** ﴾ [فصلت : ١٧] ، فيمن نصب إذ لا يلى أما فعل ونحو الدار زيد فيجب تأخير متعلق الظرف عن زيد أن قدرته فعلا لأن الخبر الفعلى لا يتقدم على المبتدا فى مثل هذا ونحو إن خلفك زيدا فيجب تأخير المتعلق قدرته اسما أو فعلا لأن مرفوع إن لا يسبق منصوبها بخلاف كان خلفك زيد فيجوز تقديم المتعلق ولو قدرته فعلا لأن خبر كان يجوز تقديمه مع كونه فعلا إذ تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية . والثانى كتأخير متعلق باء البسملة الشريفة لإفادة الحصر كذا فى المغنى وناقش الدمامينى التعليل بعدم الالتباس بأنك إذا قلت كان يقوم زيد فالالتباس حاصل فيما دخل عليه الناسخ لاحتمال كون زيد فاعل يقوم والجملة خبر ضمير الشأن دخلت عليه كان فاستتر فيها وكونه مبتدأ مؤخرا خبره يقوم وافتراق الجملتين بتقوّى الحكم وعدمه قبل دخول الناسخ لا يزيله دخوله ، فالالتباس حاصل بعده أيضا ، على أن ابن عصفور رجع منع التقدم فى نحو كان زيد يقوم قال لأن الذى استقر فى باب كان أنك إذا حذفتها عاد اسمها وخبرها إلى المبتدأ والخبر ولو أسقطتها فى المثال لم يرجع إلى ذلك . وأجاب الشمنى بأن احتمال كون اسم كان ضمير الشأن بعيد . وقد يقال ابن هشام لا ينبغى الحمل على ضمير الشأن متى أمكن غيره ولا يخفى ما فى قوله وكونه مبتدأ مؤخرا خبره يقوم فتأمل **(قوله إن علما)** اشتراط فى حذف الناصب علمه دون حذف الفضلة لأنه أحد ركنى الإسناد وعمدتيه فلا يستغنى الإسناد عنه حتى يحذف الفضلة **(قوله قالوا خيرا)** أى أنزل بدليل ماذا أنزل **(قوله كما فى باب الاشتغال والنداء)** إذ لا يجمع بين العوض والمعوض **(قوله بشرطه)** أى بشرط كان من التحذير والإغراء فشرط التحذيران يكون بإياك نحو إياك والأسد أو بالعطف نحو رأسك والسيف أو بالتكرار نحو الأسد الأسد وشرط الإغراء العطف نحو المروءة والنجدة أو التكرار نحو أخاك **(قوله الكلاب على البقر)** أى بقر الوحش كما فى التصريح والمراد خل الناس جميعا خيرهم وشرهم واسلك طريق السلامة . وقيل المراد إذا أمكنتك الفرصة فاغتنمها **(قوله أو أجرى مجرى المثل)** الفرق بينه وبين المثل كما أفاده الدنوشرى أن المثل مستعمل فى غير ما وضع له للمشابهة بين ما وضع له وغيره على طريق الاستعارة التمثيلية وما أجرى مجراه مستعملة فيما وضع له لكن أشبه المثل فى كثرة الاستعمال وحسن الاختصار فأعطى حكمه فى عدم التغيير **(قوله انتهوا خيرا لكم)** أى انتهوا عن التثليث

(خاتمة) : يصير المتعدى لازمًا أو فى حكم اللازم بخمسة أشياء : الأولى التضمين لمعنى لازم . والتضمين اشراب اللفظ معنى لفظ آخر واعطاؤه حكمه لتصير الكلمة تؤدى مؤدى كلمتين نحو : ﴿ **فليحذر الذين يخالفون عن أمره** ﴾ [النور : ٦٣] ، أى يخرجون : ﴿ **ولا تعد عيناك عنهم** ﴾ [الكهف : ٢٨] ، أى تنب أذاعوا به أى تحدثوا ، ﴿ **وأصلح لى فى ذريتى** ﴾ [الأحقاف : ١٥] ، أى بارك لى . ومنه قول الفرزدق :

وائتوا خيرا لكم **(قوله لازما)** بأن ينسلخ عن التعدية بالكلية بحسب الظاهر وبحسب الحقيقة كما فى الثانى والثالث . وقوله أو فى حكم اللازم بأن يكون بحسب الظاهر لازما وأما باعتبار المعنى أو بعض المعنى فمتعد كما فى الأول والرابع والخامس ، فإن المضمن باعتبار دلالته على معنى الفعل المتعدى متعد ، والضعيف عن العمل متعد فى المعنى للمفعول وطالب له ، وكذلك فى الضرورة هذا ما ظهر **(قوله لمعنى لازم)** بالإضافة أى لمعنى فعل لازم **(قوله معنى لفظ آخر)** ظاهره وجوب تغاير المعنيين وهو غير ظاهر فى نحو قوله تعالى : ﴿ **أحسن بى إذ أخرجنى من السجن** ﴾ [يوسف : ١٠٠] ، فإن تعدية أحسن بالباء لتضمنه معنى لطف والإحسان هو اللطف فالأولى أن يقال التضمين إلحاق مادة بأخرى فى التعدى أو اللزوم لتناسب بينهما فى المعنى أو اتحاد كذا قيل **(قوله لتصير الكلمة إلخ)** فيكون اللفظ مستعملا فى مجموع المعنيين مرتبطا أحدهما بالآخر فيكون مجازا لا فى كل مهما على حدته حتى يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز المختلف فيه نقله البعض عن ابن كمال باشا . وانظر ما علاقة المجاز على هذا ، لا يقال العلاقة الجزئية لأنا نقول الناصر اللقانى فى حواشيه على المحلى عن السعد التفتازانى أنه لابد فى اعتبار الجزئية من كون تركب الكل من الأجزاء حقيقيا لا اعتباريا كما هنا والأقرب عندى أنه مستعمل فى كل من المعنيين على حدته وإن لزم عليه الجمع المذكور فتختلف العلاقة باختلاف المعنيين فتكون تارة المشابهة بينهما وتارة تكون غيرها . ويؤيده ما نقل عن ابن عبد السلام وجزم به الدمامينى وغيره أنه مستعمل فى حقيقته ومجازه . وهذا هو التضمين النحوى وفى كونه مقيسا خلاف . ونقل أبو حيان فى فى ارتشافه عن الأكثرين أنه ينقاس . وأما البيانى فهو تقدير حال يناسبها المعمول بعدها لكونها تتعدى إليه على الوجه الذى وقع عليه ذلك المعمول ولا تناسب العامل قبلها لكونه لا يتعدى إلى ذلك المعمول على الوجه المذكور وهو قياسى اتفاقا لكونه من حذف العامل لدليل هذا ما درج عليه السعد ومتابعوه . وقال ابن كمال باشا : الحق أن التضمين البيانى هو التضمين النحوى وإنما جاء الوهم للسعد من عبارة الكشاف حيث قدر خارجين عن أمره فتوهم أنه تقدير لعامل آخر وليس كذلك بل هو تفسير للفعل المضمن **(قوله أى يخرجون)** اقتصار على بيان المعنى الطارىء لأنه المحتاج للبيان وكذا ما بعده إلا قوله أى صرفه بالقتل فهو بيان للمعنيين **(قوله أى تنب)** أى تبعد **(قوله وأصلح لى فى ذريتى أى بارك)** جعله ابن الحاجب من باب فلان يعطى ويمنع ويصل ويقطع ، أى من تنزيل

[٤١٥] كَيْفَ تَرَانِي قَالِيًا[1] مِجَنِّي قَدْ قَتَلَ اللهُ زِيَادًا عَنِّي

أى صرفه بالقتل . ومنه قول الآخر :

ضَمِنَتْ بِرِزْقِ عِيَالِنَا أَرْمَاحُنَا

أى تكلفت . وهو كثير جدًا . الثانى التحويل إلى فعل بالضم الغة والتعجب ، نحو ضرب الرجل ، وفهم ، بمعنى أما أضربه وأفهمه : الثالث مطاوعته المتعدى لواحد كما مر . الرابع الضعف عن العمل إما بالتأخير نحو : ﴿ **إن كنتم للرؤيا تعبرون** ﴾ [يوسف : ٤٣] ﴿ **الذين هم لربهم يرهبون** ﴾ [الأعراف : ١٥٤] ، أو بكونه فرعًا فى العمل نحو : ﴿ **مصدقًا لما بين يديه** ﴾ [آل عمران : ٣] ، ﴿ **فعال لما يريد** ﴾ [هود : ١٠٧] ،

المتعدى منزلة اللازم كأنه قيل يفعل الإعطاء والمنع والوصل والقطع وإذا قصد هذا المعنى ثم قصد ذكر خصوص متعلقه أتى به مجرورا بفى كأنه محل له فالمعنى فى الآية أوقع الصلاح فى دريتنى . دمامينى **(قوله ومنه)** أى من التضمين من حيث هو لا بقيد كون المضمن فعة متعديا صار بالتضمين لازما ، ولهذا فصله بمن فاندفع ما قاله شيخنا وأقره البعض أن البيت ليس مما نحن فيه لأن الفعل معه متعد إلى واحد وصار بالتضمين متعديا إلى ثان بحرف الجر **(قوله كيف ترانى قاليا مجنى)** بكسر الميم وفتح الجيم أى فى أى حالة ترانى باغضا ترسى ، ثم أجاب بقوله وقد قتل الله إلخ أى ذلك فى حال قتل الله زيادا عنى لأمنى حينئذ . وقيل : المراد بالمجن المحل فالمعنى فى أى حالة ترانى باغضا محلى لست قاليا له لأن الله قتل زيادا عنى ، فالاستفهام على هذا إنكارى وأراد بزياد زياد بن أبيه الذى استلحقه معاوية بن أبى سفيان بنسبه واعترف بأنه أخوه لأبيه **(قوله ومنه قول الآخر)** فصله بمن مع أنه مما نحن ليناسب ما قبله فى الفصل بمن **(قوله لقصد المبالغة والتعجب)** خرج به التحويل إلى فعل بالضم لا لهذا القصد بل لنقل ضمة العين إلى الفاء فى نحو قتله وطلته على قول سيبويه إن الأصل فعل بفتح العين فلما سكن آخره للضمير ولزم حذف عينه حوّل إلى فعل بالضم لتنتقل ضمته إلى فائه فيعلم أن عينه واو كما حوّلوا نحو باع إلى فعل بالكسر ليدل على أن عينه ياء فإنه هذا التحويل لا يقضى باللزوم أما على قول ابن الحاجب أن الصحيح أن الضم لبيان بنات الواو لا للنقل فالقيد لبيان الواقع **(قوله الضعف عن العمل إلخ)** فالعامل فيما يذكر متعد فى المعنى إلى ما بعد اللام الزائدة لكنه بحسب الظاهر لازم فهو مما فى حكم اللازم كما قدمناه فزيادة اللام لا تنافى كون الفعل لازما بحسب الظاهر مع أن لام التقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة كما فى المغنى فسقط اعتراض البعض **(قوله**

---

[٤١٥] الرجز للفرزدق .

(١) **صوابه (قاليا)** بالموحدة : أى جاعلا أعلاه أسفله ، أو لابسا إياه على غير الوجه الذى يلبسه عليه الناس .

البروج : ١٦] ، الخامس الضرورة كقوله :

[٤١٦] تَبَلَتْ فُؤَادَكَ فِي ٱلْمَنَامِ خَرِيدَةٌ تَسْقِي الْضَّجِيْعَ بِبَارِدٍ بَسَّامِ

ويصير اللازم متعديًا بسبعة أشيا : الأول همزة النقل كما أسلفته . الثانى تضعيف العين نحو فرح زيد وفرحت زيدًا . وقد جتمعا فى قوله تعالى : ﴿ **نزل عليك الكتاب بالحق مصدقًا لما بين يديه وأنزل التوراة والإنجيل** ﴾ [آل عمران : ٣] ، الثالث المفاعلة تقول فى جلس زيد ومشى وصار جالست زيدًا وماشيته وسايرته . الرابع استفعل للطلب أو

تبلت) بالفوقية فالموحدة أى أصابت . ويقال أتبل بالهمزة ، والخريدة المرأة الحسناء ، والضجيج بمعنى المضاجع ، ببارد أى بريق بارد بسام أى بسام محله والشاهد فى قوله ببارد فإن الفعل يتعدى إليه بنفسه فجعله الشاعر لازما بالنسبة إليه للضرورة ويحتمل عندى أنه ضمنه معنى تشفى فعداه بالباء وجوز الدمامينى أن يكون المراد تسقى الضجيج ريقها بفم بارد ريقه فيكون المفعول محذوفا والباء للاستعانة **(قوله ويصير اللام متعديا)** كان عليه أن يقول أو فى حكم المتعدى رن السادس والسابع يصيرانه فى حكم المتعدى لا متعديا **(قوله همزة النقل)** قال فى المغنى : الحق أن دخولها قياسى فى اللازم دون المتعدى . وقيل قياسى فيه وفى المتعدى إلى واحد . وقيل النقل بالهمزة كله سماعى ا هـ **(قوله كما أسلفته)** أى فى باب أعلم وأرى ويحتمل أن المراد كهذا اللفظ **(قوله تضعيف العين)** ما لم تكن همزة نحو نأى فيمتنع تضعيفها لئلا يؤدى إلى إدغام الهمزة أو الإدغام فيها ، وقلّ فى غيرها من باقى حروف الحلق كدهنه وبعده كذا فى التسهيل وشرحه . قال فى المغنى : التضعيف سماعى فى اللازم وفى المتعدى لواحد ولم يسمع فى المتعدى لاثنين . وقيل قياسى فى الأولين ا هـ .

(فائدة) : قال الزمخشرى والسهيلى وغيرهما : التضعيف يقتضى التكرار والتمهل بخلاف الهمزة وقيل لا يقتضى ذلك بل هو كالهمزة بدليل : ﴿ **لولا نزّل عليه القرآن جملة واحدة** ﴾ [الفرقان : ٣٢] ، والظاهر الأول وأن محله حيث لا قرينة وجملة واحدة قرينة فهو محل وفاق . ثم رأيت فى الكشاف ما يصرح به حيث قال فى تفسير هذه الآية نزل هنا بمعنى أنزل لا غير كخبر بمعنى أخبر وإلا كان متدافعا **(قوله الثالث المفاعلة)** أى ألف المفاعلة كما عبر به فى المغنى أو دلالته على المفاعلة أو اشتقاقه من المفاعلة وقول البعض أى المشتق منها سهو عن كون المعدود والأشياء التى يصير بها اللازم متعديا لا الأفعال المتعدية **(قوله الرابع استفعل)** أى كون الفعل على استفعل أو صوغه على استفعل كما عبر به فى المغنى والشارح فى الخامس **(قوله للطلب أو النسبة)** احترز عن استفعل للصيرورة

---

[٤١٦] البيت لحسان بن ثابت وهو من الكامل .

النسبة للشيء كاستخرجت المال واستحسنت زيدًا ، واستقبحت الظلم . وقد ينقل ذا المفعول الواحد إلى اثنين نحو استكتبته الكتاب ، واستغفرت الله الذنب . ومنه قوله :

أستغفر الله ذنبا لست أحصيه

وإنما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استتبت أى طلبت التوبة . الخامس صوغ الفعل على فعلت بالفتح أفعل بالضم لإفادة الغلبة تقول كرمت زيدًا أكرمه أى غلبته فى الكرم . السادس التضمين نحو : ﴿ **ولا تعزموا عقدة النكاح** ﴾ [البقرة : ٢٣٥] ، أى لا تنووا لأن عزم لا يتعد إلا بعلى : تقول عزمت على كذا لا عزمت كذا . ومنه رحُبتكم الطاعة ، وطلُع بشر اليمن : أى وسعتكم وبلغ اليمن . السابع إسقاط الجار توسعًا نحو : ﴿ **أعجلتم أمر ربكم** ﴾ [الأعراف : ١٥٠] ، أى عن أمره ، ﴿ **واقعدوا لهم كل مرصد** ﴾ [التوبة : ٥] أى عليه . وقوله :

فإنه لازم كاستحجر الطين (**قوله كاستخرجت المال**) مثال للطلب وما بعده مثالان للنسبة أى نسبة الحسن ونسبة القبح فأصل استحسنت زيدا واستقبحت الظلم حسن زيد وقبح الظلم وكلاهما لازم فصار بنقلهما إلى استفعل متعديين (**قوله وقد ينقل**) أى استفعل ذا المفعول الواحد أى الفعل صاحب المفعول الواحد أى وقد لا ينقل كاستفهمت الخبر أى طلبت فهمه . ومثل استفعل التضعيف فقد ينقل كما فى علم وقد لا ينقل كما فى كسر وأما همزة النقل فتنقل كل ما دخلت عليه ولا يرد توافق نحو رتج الباب وأرتجه أى أغلقه لأن الهمزة ليست للنقل (**قوله نحو استكتبته إلخ**) الأصل كتب الكتاب وغفر الله الذنب فنقلتهما صيغة استفعل إلى التعدى لاثنين (**قوله ومنه قوله أستغفر الله ذنبا**) قال سم انظر هذا مع قولهم فى باب لا : إن هذا على معنى من ا هـ وقد يقال يجوز أن تكون السين والتاء ناقلة للفعل من التعدى إلى واحد إلى التعدى إلى اثنين ويجوز أن لا تكون إذ لا يلزم من وجودهما نقله إليه كما أشار إليه الشارح بقد فما هنا مبنى على الأول وجعل أستغفر الله ذنبا بمعنى أطلب غفر الله وما فى باب لا مبنى على الثانى وجعل أستغفر الله بمعنى أستتيب كما يشير إليه قول الشارح وإنما جاز إلخ فلا تنافى فتأمل . ونقل الدماميني عن ابن الحاجب وغيره أن أستغفر يتعدى للثانى تارة بنفسه وتارة بمن (**قوله السادس التضمين**) قال فى المغنى : ويختص التضمين عن بقية المعديات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة ولذلك عدى ألوت بقصر الهمزة قصرت إلى مفعولين بعد ما كان قاصرا وذلك فى نحو قولهم لا آلوك نصحا لما تضمن معنى لا أمنعك . وعدى أخبر وخبر وحدّث وأنبأ ونبأ إلى ثلاثة تضمنت معنى أعلم وأرى بعد ما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار نحو : ﴿ **أنبئهم بأسمائهم فلما أنبأهم بأسمائهم** ﴾ ﴿ **نبئونى بعلم** ﴾ ا هـ (**قوله رحبتكم الطاعة وطلع بشر اليمن**) بضم العين فيهما ، قال فى المغنى ولا ثالث لهما أى ليس ثم فعل مضموم العين عدى بالتضمين إلى

[٤١٧] كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعلَبُ

أى فى الطريق . وليس انتصابهما على الظرفية ، خلافًا للفارسى فى الأول ، وابن الطراوة فى الثانى لعدم الإبهام . والله أعلم :

[التَّنَازُعُ فى العَمَلِ]

وإنْ عَامِلَانِ) فأكثر (اقْتَضَيَا) أى طلبا (فِي اسم عَمَلْ) متفقًا أو مختلفا (قوله قَبْلُ) أى

المفعول غير هذين (قوله كما عسل الطريق الثعلب) قال الفارضى فى إسناد العسلان إلى الثعلب تجوز لاختصاصه بالذئب نص عليه السيوطى فى المزهر (قوله لعدم الإبهام) أى الذى هو شرط فى نصب اسم المكان على الظرفية كما سيأتى وإنما كان الإبهام معدوما لأن المرصد مختص بالمكان الذى يرصد فيه والطريق اسم للمكان المستطرق . قاله في المغني .

[التنازع فى العمل]

التنازع لغة التجاذب[١] واصطلاحا أن يتقدم عاملان على معمول كل منهما طالب له من جهة المعنى . غزى (قوله إن عاملان) أى مذكوران كما صرح به فى التصريح فلا تنازع بين محذوفين نحو زيدا فى جواب من ضربت وأكرمت ووجه الروداني كون زيدا فى المثال ليس من التنازع بأن[٢] الجواب على سنن السؤال ، وضربت وأكرمت لم يتنازعا من لتقدمها بل عمل فيها الأول وعمل الثانى فى ضميرها محذوفا فهو مثل ضربت زيدا وأكرمت زيدا ولا تنازع فى ذلك فحينئذ يكون الجواب كالسؤال التقدير ضربت زيدا وأكرمت زيدا فذكر مفعول أحد العاملين المقدرين وحذف مفعول الآخرين من باب دلالة الأوائل على الأواخر أو العكس لا من باب التنازع فاعرفه ولا بين محذوف ومذكور كقولك فى جواب هذا السؤال أكرمت زيدا ، ولابد أن يكون بين العاملين ارتباط بالعطف مطلقا[٣] قال فى المغنى أو عمل أولهما فى ثانيهما نحو : ﴿ وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا ﴾ [الجن : ٧] اهـ وفيه تسمح لا يخفى أو كون ثانيهما جوابا للأول جواب السؤال أو الشرط نحو : ﴿ يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة ﴾ ﴿ آتونى أفرغ عليه قطرا ﴾ [الكهف : ٩٦] ، أو نحو ذلك من أوجه الارتباط كما فى المغنى فلا يجوز قام قعد أخوك (قوله اقتضيا) أى وجوبا على ما ذهب إليه جماعة من أنه يشترط فى التنازع وجوب توجه العاملين فلا تنازع فى نحو : ﴿ وأنه كان يقول سفيهنا على الله شططا ﴾ [الجن : ٤] ، لاحتمال عمل كان فى ضمير الشأن فلا تكون متوجهة إلى سفيهنا ولم يشترط ذلك آخرون فجوزوا التنازع فى المثال على تقدير عدم عملها فى ضمير الشأن وهذا هو الأظهر وإن استظهر الدمامينى الأول . نعم لا تنازع فى قام أظن زيد . لا على الأول لعدم

---

[٤١٧] البيت من الكامل .

(١) (قوله التجاذب) أى بالكلام . وقوله أن يتقدم بل هو طالب عاملين إلخ .

(٢) (قوله بأن إلخ) أى لمطابقة الفرع لأصله إلا لداع ولا داعى هنا يقال إذا لم يكن فى الجواب كقولك زيدا منكرا أو متعجبا بعد قوله ضربت وأكرمت زيدا وفيه تنازع ولعله يطرد الباب .

(٣) (قوله مطلقا) نقل فى النكت أن شرطه أن لا يكون أحدهما مقرونا بلا أو بل .

حال كونهما قبل ذلك الاسم (**فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا ٱلعَمَلْ**) اتفاقًا والاحتراز بكونهما مقتضيين للعمل من نحو :

[٤١٨] **أَتَاكَ أَتَاكَ اللاَّحِقُونَ**

إذ الثانى توكيد ، وإلا فسد اللفظ إذ حقه حينئذٍ أن يقول أتاك أتوك أو أتوك أتاك ، ومن نحو :

وجوب التوجه لاحتمال أن تكون أظن ملغاة فلا توجه لها إلى زيد ، ولا على الثانى لأنها إذا لم تقدر ملغاة وقدرت متوجهة إليه تعين إعمالها فى ضميره وليس هناك ضمير أفاده الدمامينى (**قوله فى اسم**) أى ظاهر أو ضمير منفصل مرفوع أو منصوب أو متصل مجرور نحو زيد إنما قام وقعد هو ، ونحو ما ضربت وأكرمت إلا إياك ، ونحو وثقت وتقويت بك على خلاف فى الأخيرين . وفى اسم متعلق بعمل قدم عليه مع أنه مصدر للضرورة هذا ما قال الشيخ خالد أنه الظاهر خلافا لقول المكودى متعلق باقتضيا (**قوله اتفاقا**) أى ممن لا يجوز عمل العاملين معا فلا يرد عليه أن الفراء يقول بعملهما معا إذا اتفقا فى طلب المرفوع كما سيأتى (**قوله أتاك أتاك اللاحقون**) بفتح الكاف بقرينة تمام الشطر وهو احبس احبس لأن كتابتهما بلا ياء نص فى أنهما خطاب لمذكر فيكون ما قبلهما كذلك ومفعول احبس محذوف احبس نفسك كما قاله العينى (**قوله إذ الثانى توكيد**) أى فهو بمنزلة حرف زيد للتوكيد فلا فاعل له أصلا قال المرادى فى شرح التسهيل : ويحتمل قوله أتاك أتاك أن يكون من التنازع ويكون قد أضمر مفردا كما حكى سيبويه ضربنى وضربت قومك بالنصب أى ضربنى من ثمت ؛ وقد أجاز أبو على التنازع فى قوله : * **فهيهات هيهات العقيق وأهله** * قال : ارتفع العقيق بهيهات الثانية وأضمرت فى الأولى أو بالأولى وأضمرت فى الثانية . وأجاز ابن أبى الربيع فى نحو قام قام زيد أن يكون زيد فاعلا بالثانى وأضمر فى الأول وأن يكون فاعلا بالأول والثانى توكيد لا فاعل له ، وأجاز المصنف فيه أن ينسب العمل لهما لكونهما شيئا واحدا فى اللفظ والمعنى فكأن العامل واحد اهـ مع زيادة من الدمامينى (**قوله وإلا فسد اللفظ**) أى من جهة الصناعة النحوية (**قوله وإلا فسد المعنى**) أى المعنى المراد إذ المعنى المراد كفانى إلخ ومعنى فساده إفادة الكلام خلافه فاندفع ما قيل تعليله لا ينتج مدعاه من فساد المعنى وعلل بعضهم الفساد بلزوم التناقض لأنه على التنازع يكون و لم أطلب معطوفا على كفانى

[شواهد التنازع فى العمل]

[٤١٨] البيت بتمامه :

فَأَيْنَ إلى أَيْنَ النَّجَاءُ بِبَغْلَةٍ أَتَاكَ أَتَاكَ اللاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

هو من الطويل . الفاء للعطف ، وأين للاستفهام متعلق بمحذوف : أى فأين تذهب . والنجاء بالمد الاسراع مبتدأ أو خبره إلى أين مقدما والشاهد فى أتاك أتاك اللاحقون فإنهما عاملان فى اللفظ ولكن الثانى منهما لا يقتضى إلا التأكيد ، إذ لو كان عاملا لقيل أتوك أتاك أو أتاك أتوك والنون فى اللاحقون سقطت بالإضافة إلى كاف الخطاب ومفعول احبس محذوف تقديره احبس نفسك ، والثانى تأكيد .

[٤١٩] كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المالِ

فإن الثانى لم يطلب قليل ، وإلا فسد المعنى ، إذ المراد كفانى قليل من المال و لم أطلب الملك ، وبكونهما قبل من نحو زيد قام وقعد لأن كل واحد منهما أخذ مطلوبه أعنى ضمير الاسم السابق فلا تنازع هكذا مثل الناظم وغيره وعللوا ؛ وفى كل من المثال والتعليل نظر : أما المثال فظاهر ، وأما التعليل فلقصور العلة لأن ذلك يقتضى أن لا يمتنع تقديم مطلوبهما

ليحصل الربط المعتبر هنا فيلزم كونه مثبتا لطلب القليل لوقوع النفى فى حيز لو المفيدة امتناع جوابها وما عطف عليه لامتناع شرطها ونفى إثبات والحال أنه نفاه أولا بقوله : * **ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة** * لاقتضاء لو النفى كما عرف والسعى لأدنى معيشة هو نفس طلب القليل أو مستلزم له فعلم من ذلك أن تجويز بعض النحاة كون البيت من التنازع إذا جعلت الواو استئنافية غير مسلم لفوات الربط المعتبر هنا إذا جعلت الواو استئنافية أفاده الفارضى وصاحب المغنى . وقال الكوفيون والفارسى أن البيت من التنازع وإعمال الأول ووجهه جماعة منه ابن الحاجب بأنه على تقدير الواو للحال وعليه الارتباط حاصل بلا تناقض فإنك لو قلت لو دعوته أجابنى غير متوان أفادت لو انتفاء الدعاء والإجابة دون انتفاء عدم التوانى حتى يلزم اثبات التوانى ونظر فيه فى المغنى بما نوقش فيه نعم يرد أن النفى إذا دخل على كلام مقيد توجه إلى تقييده إلا أن يقال هذا أغلبى ولعل الشارح لاحظ ما ذكر فعلل عدم التنازع بمخالفة المراد دون التناقض **(قوله ولم أطلب الملك)** يدل على المحذوف قوله :

ولــكنما أسعــى لمجد مؤثـــل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالى

هذا ولا يخفى أما ما ذكره الشارح فى توجيه البيت إنما يخرجه عن فساد المعنى وأما فساد اللفظ فباق لما فيه من العطف قبل استكمال المعطوف عليه إلا أن يجوز ذلك فى الشعر قاله يس **(قوله أما المثال فظاهر)** لأن كلا من الفعلين لم يطلب الاسم لأن يعمل فيه لأن الفعل لا يطلب الاسم المتقدم عليه بل ضميره فالمثال خارج بقوله اقتضيا فى اسم عمل **(قوله فلقصور العلة)** أى افهامها ما لا يصح .

---

[٤١٩] قاله امرؤ القيس بن حجر الكندى . وصدره :

* فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ *

وهو من قصيدة من الطويل **(قوله كفانى)** جواب لو . الشاهد فيه وفى و لم أطلب حيث تنازعاً فى قليل . قالت الكوفية : اعمل الأول مع امكان اعمال الثانى من غير ضرورة مع ارتكاب أمر محذور وهو حذف المفعول من الثانى فدل ذلك على أن اعمال الأول أولى . وأجيب بأنه ليس من التنازع لفساد المعنى لأن كفاية المال منتفية لانتفاء سعيه لأدنى معيشة بناء على أن لو التى هى لامتناع الثانى لا امتناع الأول إذا دخلت على المنفى يصير شيئا مثبتا والعكس بالعكس . وهذا يقتضى أن لا يكون طالبا لقليل من المال . وقوله و لم أطلب على تقدير كونه ما وجه إليه الأول يقتضى أن يكون طالب له بناء على أن ما هو معطوف على جواب لو حكمه حكم ذلك الجواب فيكون . طالباله وغير طالب ، وإنه ممتنع ، فإذا تعذر توجهه إلى قليل يكون مفعوله محذوفا وهو ملك أو مجد . فافهم .

إذا طلبا نصبًا وعاملان فى كلامه رفع بفعل مضمر يفسره اقتضيا ، وعمل مفعول به وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة .

(تنبيهات)*: الأول مراده بالعاملين فعلان متصرفان ، أو اسمان يشبهانهما ، أو اسم وفعل كذلك : فالأول نحو : ﴿ **آتونى أفرغ عليه قطرًا** ﴾ [الكهف : ٩٦] ، والثانى كقوله :

[٤٢٠] **عُهِدْتَ مُغِيثًا مُغْنِياً مَنْ أَجَرْتَهُ**

والثالث نحو : ﴿ **هاؤم اقرءوا كتابيه** ﴾ [الحاقة : ١٩] ، وقوله :

وقوله أن لا يمتنع تقديم مطلوبهما أى على سبيل التنازع إذا طلبا نصبا كما فى زيد اضربت وأكرمت أى لعدم أخذ كل منهما مطلوبه يعنى والحال أنه ممتنع على وجه التنازع لأخذ الأول المعمول بمجرد وقوعه عقبه فلا يكون للثانى طلبه كما قاله بعضهم ، أو لأنه يلزم عليه تقدم ما فى حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع فى غير الهمزة من نحو أفلم يسيروا كما قاله الدمامينى فيخرّج المثال على أن زيدا إنما طلبه أول العاملين وأما الثانى فطالب لضميره لكن حذف لكونه فضلة يجوز ذكره وحذفه وذهب جماعة منهم الرضى كما هو صريح عبارته لاظاهرها وإن زعمه البعض إلى جواز التنازع فى المتقدم المنصوب وأجازه الفارسي فى المتوسط نحو ضربت زيدا وأكرمت ودعوى البعض أن ثم قولا بجواز التنازع فى المتقدم ولو مرفوعا مع كونها فى غاية البعد تحتاج إلى سند فإن كان سنده فيها عبارة التوضيح لإيهامها ما ذكره قلنا من تأمل كلام شارحه علم أن الخلاف فى المنصوب والله أعلم **(قوله وعمل مفعول به)** أى للفعل المقدر **(قوله يشبهانهما)** أى فى العمل لا فى التصرف بدليل التمثيل بهاؤم اقرأوا كتابيه وقول الشاعر : * **لقيت ولم أنكل عن الضرب مسمعا** * وفى شرح التوضيح للشارح المراد بالاسم المشبه للفعل اسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل والمصدر ا هـ ويظهر أن اسم المصدر كالمصدر **(قوله أو اسم وفعل كذلك)** أى اسم يشبه الفعل وفعل متصرف **(قوله نحو آتونى أفرغ عليه قطرا)** فأعمل الثانى ونوى الضمير فى الأول وإنما حذفه لكونه فضلة يجب حذفه عند إهمال الأول كما سيأتى **(قوله عهدت)** بالبناء للمجهول وتاء الخطاب **(قوله هاؤم اقرءوا كتابيه)** هاء اسم فاعل بمعنى خذ والميم علامة الجمع والأصل هاكم أبدلت الكاف واوا ثم الواو همزة وفى إعراب القرآن للسمين زعم القتيبى أن الهمزة بدل من الكاف فإن عنى أنها تحل محلها فصحيح وإن عنى البدل الصناعى فليس

---

[٤٢٠] تمامه : * فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِنَاءَكَ مَوْئِلا *

هو من الطويل . عهدت مجهول من العهد : بمعنى معرفة الشيء على ما كان عليه ، والشاهد فى مغيثا من الإغاثة . ومغنيا من الاغناء ، فإنهما حالان تنازعا فى من أجرته من أجاره من فلان إذ أنقذه ، والفاء للتعليل : أى فلأجل ذلك لم أتخذ موئلا أى ملجأ إلا فناءك أى جوارك وقربك والمستثنى منصوب لأنه من غير موجب .

[٤٢١] لَقِيتُ وَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

ولا تنازع بين حرفين ، ولا بين حرف وغيره ، ولا بين جامدين ، ولا جامد وغيره . وعن المبرد إجازته فى فعلى التعجب نحو : ما أحسن وأجمل زيدًا ، وأحسن به وأجمل بعمرو

بصحيح ا هـ (**قوله ولم أنكل**) أى أعجز وبابه دخل وطرب مسمعا بكسر الميم الأولى اسم رجل (**قوله ولا تنازع بين حرفين**) لضعف الحرف ولفقد شرط صحة الإضمار فى المتنازعين إذ الحروف لا يضمر فيها وعندى فيه لأن المراد بالإضمار فى هذا الباب ما يشمل اعتبار الضمير ولو مع حذف كما فى ضربت وضربنى زيد وهذا يتأتى فى الحروف كما فى : ﴿ **علم أن سيكون منكم مرضى** ﴾ [المزمل : ٢٠] ، وقد نقل الدمامينى عن شرح المفصل لابن الحاجب ما نصه : وقالوا فى لعل وعسى زيد أن يخرج أنه من على إعمال الثانى لصحة عسى زيد أن يخرج وذلك يستلزم حذف معمولى لعل للقرينة . وقالوا لو أعمل الأول لقيل لعل وعسى زيدا خارج وليس بواضح إذ لا يقال عسى زيد خارجا وهذا أيضا يستلزم حذف منصوب عسى ا هـ قال المدامينى : وانظر من الذى قال هذا من النحاة فإن المعروف من كلامهم كون العاملين من الفعل وشبهه وكيف وجب إذا أعمل الأول أن يقال خارج مع أن خبر لعل يقترن بأن كثيرا ، وانظر أيضا أى محذور يلزم فى حذف منصوب عسى وقد قال الشاعر : * **يا أبتا علك أو عساكا** * وقد وقع فى المسائل الدمشقيات الدائرة بين أبى على الفارسى وأبى الفتح بن جنى ما قد يشهد لأن التنازع قد يقع فى الحروف ا هـ . قال يس : وأما فإن لم تفعلوا فالعامل لم ، ولم والفعل فى محل جزم بان (**قوله ولا بين جامدين**) أى فعلين جامدين . وقوله ولا جامد أى فعل جامد فلا يرد هاؤم اقرءوا كتابيه ولا البيت . قال الروداني : ينبغى تقييده بما إذا تقدم الجامد لأنه حينئذ يلزم الفصل بين الجامد ومعموله أما لو تأخر فلا مانع إذ لا فصل سواء أعملت الأول أو الثانى نحو أعجبنى ولست مثل زيد (**قوله وعن المبرد إجازته فى فعلى التعجب**) أى سواء أعلمت الثانى أو الأول ويغتفر الفصل بين فعل التعجب ومعموله لامتزاج الجملتين بحرف العطف واتحاد ما يقتضى العاملان ، ورجح هذا القول الرضى . همع (**قوله نحو ما أحسن إلخ**) هذا فى إعمال الثانى وتقول على إعمال الأول ما أحسن وأجمله زيدا وأحسن وأجمل به بعمرو ، وإنما جىء على إعمال الثانى مع الأول المهمل

---

[٤٢١] قاله المرار الأسدى . وصدره : * **لقد عَلِمَتْ أُولى المغيرة أننى** *

وهو من قصيدة من الطويل : أى الخيل المغيرة ولقيت خبر أن . وروى لحقت . وعند الزمخشرى كررت . وعند البعلى ضربت . ولم أنكل عطف على لقيت . أى ولم أعجز ويروى بالفاء والشاهد فى لقيت وعن الضرب حيث تنازعا فى قوله مسمعا بكسر الأول اسم رجل . فالأول فعل والثانى اسم وعكسه نحو قوله تعالى : ﴿ **هاؤم اقرأوا كتابيه** ﴾ وفيه شاهد آخر لم يورد له وهو نصب المصدر المعرف باللام . فافهم .

واختاره فى التسهيل . الثانى قد يكون التنازع بين أكثر من عاملين . وقد يتعدد المتنازع فيه من ذلك قوله عليه الصّلاة والسّلام : « **تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثًا وثلاثين** » وقول الشاعر :

[٤٢٢] **طَلَبْتُ فَلَمْ أُدْرِكْ بِوَجْهِىْ فَلَيْتَنِى قَعَدْتُ وَلَمْ أَبْغِ ٱلنَّدَى عِنْدَ سَائِبِ**

الثالث اشترط فى التسهيل فى المتنازع فيه أن يكون غير سببى مرفوع فنحو زيد قام وقعد أخوه . وقوله :

[٤٢٣] **وَعَزَّةُ مَمْطُوْلٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا**

بالضمير المجرور بالباء بناء على الصحيح أنه عمدة لأنه فاعل ويجب تركه عند القائلين أنه فضلة **(قوله واختاره فى التسهيل)** شرط فى شرحه للجواز إعمال الثانى تخلصا من الفصل المذكور . دمامينى **(قوله من ذلك)** أى ما تعدد فيه المتنازع وهى الأفعال الثلاثة والمتنازع فيه وهو الظرف أعنى دبر والمفعول المطلق أعنى ثلاثا وثلاثين وأعمل الأخير إذ لو أعمل الأول لأضمر عقب الثانى والثالث فيه إياها ولو أعمل الثانى لأضمر ذلك عقب الثالث وقد يدعى أنه أعمل غير الأخير بناء على جواز حذف الفضلة مطلقا كما اختاره فى التسهيل قاله سم **(قوله طلبت إلخ)** المتنازع طلبت وأدرك وأبغ والمتنازع فيه الندى وعند **(قوله أن يكون غير سببى مرفوع)** أى للزوم إسناد أحدهما إلى السببى والآخر ضميره فيلزم خلو رافع ضمير السببى من رابطه بالمبتدأ . واعتراض بأنه يكفى فى الربط رفعه لضمير السببى المضاف إلى ضمير المبتدأ كما اكتفى المصنف تبعا للأخفش والكسائى بضمير الأزواج المرتبطات بالمبتدأ فى قوله تعالى : ﴿ **والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن** ﴾ [البقرة : ٢٣٤] ، أى أزواجهم وبأن الفساد المتقدم حاصل فى نحو قولك زيد ضربت وأهنت أخاه ، مع أن المتنازع فيه سببى منصوب ولا فساد فى نحو قولك زيد أكرمه وأحسن إليه أخوه مع أن المتنازع فيه سببى مرفوع فلا معنى لتقييد المنع بالمرفوع والجواز بالمنصوب بل مدار الجواز على وجود ضمير المبتدأ مع كل من العاملين سواء كان السببى مرفوعا أو منصوبا ومدار المنع على عدم وجوده مع كل منهما مرفوعا كان السببى أو منصوبا وكوجود ضمير المبتدأ مع كل العطف بالفاء نحو زيد يقوم فيقعد أبوه **(قوله مبتدأ)** أى ثان وقوله والعاملان أى مع ضميريهما لأن

---

[٤٢٢] البيت للحماسى وهو من الطويل .

[٤٢٣] صدره : * **قَضَى كُلُّ ذِى دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ** *

قاله كثير من قصيدة من الطويل . وكل ذى دين فاعل قضى . ووفى عطف عليه ، وغريمه مفعول وفى . واحتجت به البصرية على أولوية اعمال الثانى فى باب التنازع ، فإن قضى ووفى تنازعا فى غريمه واعمال الثانى ، إذ لو أعمل الأول لقيل فوفاه وكذا غريمها للعامل الثانى ، وهو معنى من التعنية وهو الأسر ، إذ لو كان الممطول من المطل وهو التسويف لقيل معنى هو لأنه حينئذ صفة جرت على غير من هى له وهو الغريم . وأجيب بأن معنى لو أعمل لكان ممطول جاريا على عزة لفظا وهو الممطول ، وكان حقه أن يبرز الضمير فيقال ممطول هو وإنما لم يبرز لأنه إضمار على شريطه التفسير إذ الأصل ممطول غريمها فحذف اعتمادا على التفسير بعده وكأنه لم يجر على غير من هو له لذكر الفاعل بعده **(قوله وعزة)** مبتدأ ، وغريمها مبتدأ ثان ، وممطول معنى خبره ، والمبتدأ الثانى مع خبره خبر المبتدأ الأول . وقيل ممطول خبره ومعنى حال منه فالصفتان جاريتان على الغريم لا على عزة . والتقدير وعزة غريمها ممطول حال كونه معنى ، فعلى هذا لا تنازع فيه ، وهو محل الشاهد لأنه لا تنازع فيه بالتوجيه المذكور

محمول على أن السببي مبتدأ ، والعاملان قبله خبران عنه أو غير ذلك مما يمكن بخلاف السببي المنصوب كما مر ، ولم يذكر هذا الشرط أكثر النحويين ، وأجاز بعضهم في البيت التنازع (**وَٱلثَّانِ**) من المتنازعين (**أَوْلَى**) بالعمل من الأول (**عِنْدَ أَهْلِ ٱلْبَصْرَةْ**) لقربه (**وَٱخْتَارَ عَكْساً**) من هذا وهو أن الأول أولى لسبقه (**غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَهْ**) أي غير البصريين وهم الكوفيون ، مع اتفاق الفريقين على جواز إعمال كل منهما .

الخبر المجموع لا العامل وحده أي والجملة في المثال خبر المبتدأ الأول ويلزم على هذا الإعراب بالنيبة إلى المثال أي زيد إلخ تقدم الخبر الفعلي على المبتدأ والجمهور على منعه وقول البعض يلزم تقديم معمول الخبر الفعلي سهو (**قوله أو غير ذلك**) عطف على أن السببي ، ومن الغير كون ممطول خبرا ومعنى حال من غريمها ، وغريمها نائب فاعل ممطول (**قوله بخلاف السببي المنصوب**) نحو زيد ضربت وأكرمت أخاه ومنع الشاطبي التنازع فيه وعلله بأنك إذا أعملت الأول فلابد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه ولهذا قال في التصريح : الوجه امتناع التنازع في السببي مطلقا (**قوله كما مر**) كان الأولى حذفه لأنه لم يتقدم له تمثيل السببي المنصوب (**قوله والثان من المتنازعين أولى بالعمل من الأول عند أهل البصرة لقربه**) قال يس : ولو كان أضعف من الأول في العمل اهـ ثم كل مما قبله أولى من سابقه كما قاله سم للعلة المذكورة وعللت أيضا أولوية الثاني بسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه ومن الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وإن اغتفر ذلك هنا للضرورة (**قوله وهو أن الأول أولى لسبقه**) ثم كل مما يليه أولى من لاحقه للعلة المذكورة وهناك قول ثالث هما سواء ، ومحل الخلاف ما لم يوجد مرجح لأحدهما ففي بل نحو ضربت بل أكرمت عمرا يجب إعمال الثاني وبالعكس في لا نحو ضربت لا أكرمت زيدا نقله في النكت عن صاحب البسيط واستحسنه وعللت أيضا أولوية الأول بسلامته من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة إن أعمل الثاني أضمر في الأول ضمير الرفع كما هو رأي البصريين ، أو حذف الضمير من الأول إن أعمل الثاني وحذف من الأول ضمير الرفع كما هو الكسائي . أو عمل العاملين في معمول واحد إن اتفق العاملان في طلب المرفوع ، وتأخير ضمير الأول إن اختلفا كما هو رأي الفراء كما سيأتي في الشرح (**قوله ذا أسره**) ضبطه الشيخ خالد بفتح الهمزة وفسره الغزي بالجماعة القوية ، لكن في القاموس الأسرة بالضم الدرع الحصينة ، ومن الرجل الرهط الأدنون (**قوله على جواز إعمال كل منهما**) أي إذا لم يستلزم إعمال الثاني أن يضمر في الأول ضمير رفع فإن الكوفيين يمنعونه كما

(تنبيه): سكتوا عن الأوسط عند تنازع الثلاثة ، وحكى بعضهم الإجماع على جواز إعمال كل منها . ومن إعمال الأول قوله :

[٤٢٤] **كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِهِ فَاشْكُرَنْ لَهُ ... أخٌ لَكَ يُعْطِيْكَ الْجَزِيْلَ وَنَاصِرُ**

ومن إعمال الثالث قوله :

[٤٢٥] **جِئْ ثُمَّ حَالِفْ وَقِفْ بِالْقَوْمِ إِنَّهُمُ ... لِمَنْ أَجَارُوْا ذَوُو عِزّ بِلَا هُوْنِ**

(وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ) منهما وهو الذى لم يتسلط على الاسم الظاهر مع توجهه إليه فى المعنى **(فِى ضَمِيرِ مَا * تَنَازَعَاهُ وَالْتَزِمْ)** فى ذلك **(مَا الْتُزِمَا)** من مطابقة الضمير للظاهر ومن امتناع حذف هذا الضمير حيث كان عمدة . فى ذلك كان الأول هو المهمل **(كَيُحْسِنَانِ وَيُسِئُ ابْنَاكَا)** أم الثانى **(وَ)** ذلك نحو **(قَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا)** وهذا المثال الثانى متفق على جوازه ، والأول منعه الكوفيون لأنهم يمنعون الإضمار قبل الذكر فى هذا

سيأتى فلا منافاة بين ما هنا وبين ما يأتى فلا تغفل **(قوله ومن إعمال الأول)** أى بدليل الإضمار فى الثانى والثالث **(قوله ومن إعمال الثالث)** أى بدليل تعدية الثالث بالحرف وحذف الضمير من الأولين ولم يمثل لاعمال الثانى لأنه لم يحفظ إعماله فى كلام العرب كما قاله المرادى **(قوله فى ذلك)** أى فى حال إعمال المهمل فى الضمير **(قوله من مطابقة الضمير للظاهر)** فى التسهيل أن هذه المطابقة أغلبية لاجازة سيبويه ضربنى وضربت قومك بالنصب أى ضربنى من ذكر ، وسيذكره الشارح لكن صرح الدمامينى نقلا عن سيبويه بقبحه فيكون المراد التزام فى الفصيح ومحل المطابقة ما لم يستوفيه المذكر والمؤنث وإلا أضمر مفردا مذكرا لا غير نحو أجريح وقتيل هند أو الزيدان أو الزيدون **(قوله كيحسنان إلخ)** المثالان من تنازع الوصفين قولك أقائم هما وذاهب الزيدان ، أقائم وذاهب هما الزيدان ، وأقائم أنتما ، وذاهب أنتما وأقائم وذاهب أنتما أنتما ، فأنتما الأول فى المثال الأخير مضمر الثانى المهمل وأنتما الثان فاعل الأول المعمل وبعكسه المثال قبله كذا يؤخذ من الدمامينى على المغنى **(قوله وهذا المثال الثانى)** متفق على جوازه قال شيخنا هذا ينافى ما سيأتى عن الفراء من إعمالهما معا فى الظاهر عند اتفاقهما فى طلب المرفوع اهـ ويجاب بما قدمناه من أن المراد اتفاق من لا يجوز عمل العاملين معا فتدبر **(قوله والأول منعه الكوفيون)** أى من حيث اشتماله على إضمار ضمير الرفع فى الأول قبل الذكر لا من حيث اشماله على اعمال

---

[٤٢٤] البيت لأبى الأسود الدؤلى وهو من الطويل

[٤٢٥] البيت من البسيط .

الباب فذهب الكسائي ومن وافقه إلى وجوب حذف الضمير من الأول والحالة هذه للدلالة عليه تمسكًا بظاهر قوله :

[٤٢٦] تَعَفَّقَ بِالأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ فَبَذَّتْ نَبْلُهُمْ وَكَلِيبُ(١)

وقال الفراء : إن اتفق العاملان فى طلب المرفوع فالعمل لهما ولا إضمار ، نحو يحسن ويسىء ابناكا ، وإن اختلفا أضمرته مؤخرًا نحو ضربني وضربت زيدًا هو . والمعتمد ما عليه

الثانى بدليل كلامه بعد ، فلا ينافى فى هذا قوله سابقا مع اتفاق الفريقين على جواز إعمال كل منهما **(قوله قبل الذكر)** أى لفظا ورتبة **(قوله فذهب الكسائى إلخ)** تفصيل لمحذوف أى واختلفوا فى كيفية اعمال مع طلب الأول الرفع . قيل : ما وقع فيه أشنع مما فر منه لأن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر وهذا هو المشهور عنه وفى شرح الإيضاح ما حكى عن الكسائى من أنه يحذف الفاعل فى نحو ضربنى وضربت الزيدين باطل بل هو عنده مستتر فى الفعل مفرد فى الأحوال كلها قاله يس **(قوله تمسكا بظاهر قوله تعفق)** أى استتر . وضبطه الشارح فى شرحه على التوضيح بالغين المعجمة ، وفى التصريح أنه بالعين المهملة بالأرطى شجر ، لها أى للبقرة الوحشية ، فبذت بتشديد الذال المعجمة أى غلبت ، والنبل السهام ، وكليب جمع كلب كعبيد جمع عبد ، ووجه التمسك به أنه لم يضمر فى واحد من تعفق وأراد فلم يقل تعفقوا على إعمال الثانى ولا أرادوها على اعمال الأول وإنما قال بظاهر لا مكان تأويله بما سيأتى فى الشرح **(قوله فى طلب المرفوع)** الظاهر أن مثله اتفاقهما فى طلب المنصوب ويرشد إليه عبارة ونصها وقال الفراء : كلاهما يعملان فيه إن اتفقا فى الإعراب المطلوب **(قوله فالعمل لهما)** أورد عليه أن العوامل كالمؤثرات فلا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد إلا أن يريد أن العمل لمجموعهما كما فى زيد وعمرو وقائمان وفيه نظر للفرق بأن كلا من الفعلين يستقل برفع زيد وكل من الاسمين لا يستقل برفع هذا الخبر فليتأمل **(قوله ولا ضمار)** أى على أحد نقلين عنه ، ونقل عنه أنه يجوز الإضمار مؤخرا فى حال طلبهما المرفوع أيضا فتقول قام وقعد أخواك هما **(قوله أضمرته مؤخرا)** أى إن كان الأول هو الطالب للمرفوع كما فى المثال على ما هو قضية كلام التسهيل والتصريح فإن كان الأول الطالب للمنصوب فإن أعملته فمرفوع الثانى ضمير فيه وإن أهملته فلا إضمار فيه وما نقله الشارح عن الفراء إذا اختلفا هو ما نقله المصنف عنه والذى نقله الجمهور عنه وجوب إعمال الاول حينئذ كما فى الهمع **(قوله نحو ضربنى وضربت زيدا هو)** فهو فاعل ضربنى

(١) يصح عطف كليب على رجال . وفاعل « بذت » يعود على البقرة الوحشية . ومعنى بذت : سبقت وغلبت ، وعلى هذا يكون نبلهم منصوبا . يعنى لسرعة البقرة الوحشية سبقت نبل الصائد . وهو أقوى فى المعنى .

[٤٢٦] قاله علقمة بن عبده . وهو من قصيدة طويلة من الطويل بل يمدح بها الحارث بن جبلة الغسانى . الشاهد فى تعفق أى استتر وأرادها حيث تنازعا فى رجال . واحتج به الكسائى على وجوب حذف الفاعل لأنه أعمل الثانى ، ولو أعمل الأول لقيل تعفق بالارطى رجال ثم أرادوها لأنها عائد على جمع فيجب كونه على وفق الظاهر ، ولو أعمل الثانى لأبرز الضمير فى تعفق على وفق الظاهر لأنه ضمير جمع فعدم الابراز دليل على حذف الفاعل . وأجيب بأنه يجوز أن لا يبرز الضمير المرفوع وإن لم يكن مفردا على مذهب البصرية بل ينوى مفردا فى الأحوال كلها ، فتقول ضربنى وضربت الزيدين ، كأنك قلت ضربنى من ثم فعلى هذا كأنه قال تعفق من ثم ، ولهذا قال سيبويه أفرد وهو يريد الجمع ، والارطى من الأشجار التى يدبغ بها واحدتها ارطاة . والشمير فى لها وأرادها للبقرة **(قوله فبذت)** بالباء الموحدة والذال المعجمة أى غلبت ونبلهم فاعله وكليب عطف عليه وهو جمع كلب كعبيد جمع عبد . ويروى تعفق بضم القاف يعنى البقرة أى تلوذ بالارطى فيكون الفاعل فيه مضمرا ، وأصله تتعفق فحذف احدى التاءين .

البصريون وهو ما سبق لأن العمدة يمتنع حذفها ، لأن الإضمار قبل الذكر قد جاء غير هذا الباب نحو ربه رجلًا ونعم رجلًا ، وقد سمع أيضًا فى هذا الباب ، من ذلك ما حكاه سيبويه من قول بعضهم : ضربونى وضربت قومك . ومنه قوله :

[٤٢٧] جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلَّاءَ إِنَّنِي لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِيَ مُهْمِلُ

لا توكيد لمستتر فى الفعل لأنه يمنع أن فيه ضميرا مستترا كما مر **(قوله والمعتمد ما عليه البصريون)** أى من وجوب إضمار ضمير الرفع فى الأول عند إعمال الثانى **(قوله لأن العمدة يمتنع حذفها)** اعترض اللقانى هذا الدليل بأنه لا يفيد وجوب الإضمار بخصوصه بل هو أو الإظهار ، ويمكن أن يجاب بأنه اقتصر على جزء العلة لكفايته فى الرد على مجوّز الحذف وهو الكسائى والجزء الثانى لزوم التكرار عند الإظهار وقد يقال التكرار لا يقتضى منع الإظهار بل ضعفه فقط على أنه عهد حذف الفاعل فى مواضع معروفة تقدم بيانها فافهم **(قوله ولأن الإضمار)** بهذا يرد على جميع الكوفيين بخلاف الدليل الذى قبله فيرد به على الكسائى ومن يقول بقوله فقط **(قوله قد جاء فى غير هذا الباب)** أى فيقاس عليه هذا الباب وقد يعارض هذا الدليل بالمثال فيقال جاء حذف الفاعل فى غير هذا الباب فيقاس عليه هذا الباب . وبحث فيه اللقانى أيضا بأن جواز الإضمار قبل الذكر فى غير هذا الباب لغرض إيراد الشىء مجملا الشىء ثم مفصلا ليكون أوقع فى النفس لا يفيد جوازه مطلقا ولك دفعه بأنه لا مانع من كون الغرض هنا أيضا الإجمال ثم التفصيل فتأمل **(قوله وقد سمع)** ترقّ من قياس الإضمار قبل الذكر فى هذا الباب على الإضمار قبل الذكر فى غيره إلى سماعه فى هذا الباب فكأنه قال على أنه قد سمع إلخ أى سمع كثيرا نظما ونثرا وذلك علامة الاطراد فاندفع ما قيل للكسائى أن يقول سمع حذف الفاعل هنا أيضا كما فى قوله تعفق إلخ على أن ما استدل به على حذف الفاعل هنا غير صريح كما ستعرفه أفاده يس **(قوله وكمتا)** أى ترى خيلا كمتا جمع أكمت من الكمتة وهى حمرة تضرب إلى سواد مدماة أى شديدة الحمرة مثل الدم متونها ظهورها استشعرت لون مذهب أى جعلته شعارا ولباسا لها . والمذهب بضم الميم المموه بالذهب ووجه الاستشهاد أنه أعمل الثانى وأضمر فى الأول ضميره قبل الذكر ، لكن هذا البيت لا يحتاج به على الكسائى لأن الضمير فى الأول وهو جرى غير بارز فله أن يدعى خلوه منه ويحتج به على الرفاء لاختلاف العاملين وعدم ذكر الضمير مؤخرا **(قوله لاحتمال إفراد ضمير الجمع)** أى على تأوله بمن ذكر كما

---

[٤٢٧] هو من الطويل . الشاهد فيه جواز الإضمار قبل الذكر فى باب التنازع ، وذلك أن جفونى و لم أجف تنازعا فى الاخلاء جمع خليل ، وقد أعمل الثانى وأضمر الفاعل على شريطه التفسير وهو مذهب البصرية والفراء ، ومنعته الكوفية لأجل الإضمار قبل الذكر وهو حجة عليهم ، وهو فى الباب ثابت عن العرب ، حكى سيبويه ضربونى وضربت قومك ، ومهمل خبران من الاهمال وهو الترك .

وقوله :

[٤٢٨] هَوِيْنَنِي وَهَوِيتُ الْغَانِيَاتِ إِلَى أَنْ شِبْتُ فانْصَرَفَتْ عَنْهُنَّ آمَالِي

وقوله :

[٤٢٩] وَكُمْتًا مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

ولا حجة فيما تمسك به المانع لاحتمال أفراد ضمير الجمع . وقد أجاز ذلك البصريون فى الأحوال كلها ، تقول ضربني وضربت الزيدين ، كأنك قلت ضربنى من ، على ما لا يخفى (**وَلَا تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلَا * بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ**) وهو النصب لفظًا أو محلًا (**أوهِلَا**) أى جعل أهلًا (**بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ**) فى الأصل لأنه حينئذٍ فضلة فلا حاجة إلى إضمارها قبل الذكر فتقول ضربت وضربنى زيد ، ومررت ومر بى عمرو .

سيشير إليه أو تأوله بالجمع واعتراض بأن الإفراد قبيح كما مر عن الدماميني فيكيف ينفى عن الحجية ويمكن أن يقال احتمال البيت أمرا جائزا ولو مع قبح ينفى حجيته على ثبوت أمر آخر فتأمل ، وقد روى كما فى العينى تعفق بضم القاف على أنه مضارع حذفت منه احدى التاءين مسندا إلى ضمير الرجال لأنهم فى معنى الجماعة ولا شاهد فيه للكسائى حينئذ وقول العينى ومن تبعه كالبعض الضمير على هذه الرواية راجع إلى البقرة لا يلائم قوله لها إلا بتكلف (**قوله وقد أجاز ذلك**) أى الإفراد لا بقيد تعلقه بضمير الجمع لقوله فى الأحوال كلها أى إسناد الفعل إلى الواحد والاثنين والجماعة لكن الإفراد فى الاثنين والجماعة قبيح كما مر (**قوله لفظا أو محلا**) مراده بالمنصوب لفظا ما يصل إليه العامل بنفسه وبالمنصوب محلا ما يصل إليه بواسطة الحرف كما فى التصريح فلا يرد أن إعراب المضمرات محلّى دائما لبنائها (**قوله أو هلا**) يقال أهلك الله للخير بتشديد الهاء وأوهلك أى جعلك أهلاله (**قوله بل حذفه الزم**) أى على ما اختاره المصنف هنا وكذا قوله وأخرنه إلخ كما سيتضح (**قوله إن يكون غير خبر**) حذف فى الوضعين جواب أن التى فعلها مضارع وهو ضرورة قاله الشاطبى (**قوله فلا حاجة إلى إضمارها**) أى لفظا فلا ينافى أنها منوية وعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة إنما يهرب منه إذا كان الضمير ملفوظا

---

[٤٢٨] هو من البسيط . الشاهد فى هويننى وهويت حيث تنازعا فى الغانيات ، فاعمل الثانى وأضمر فى الأول . وهو جمع غانية بالغين المعجمة وهى المرأة التى تستغنى بجمالها عن الحلى . وإن مصدرية والتقدير إلى شيبوبتى . فانصرفت عطف على أن شبت ، وآمالى فاعله جمع أمل وهو الرجا .

[٤٢٩] قاله طفيل بن عوف الغنوى من قصيدة من الطويل فى وصف خباء وخيل . وكمتا عطف على قوله :

وَفِينَا رِبَاطُ الخَيْلِ كل مُطَهَّمٍ وَخَيْلٍ كَسِرْحَانِ الْـغَضَى الْمُتَأَوِّبِ

أى ترى فينا رباط الخيل وترى كمتا جمع أكمت ، وليس بجمع كميت من الكمية وهى حمرة تضرب إلى السواد ، وأراد بالمدمات شديدة الحمرة مثل الدم . والمتون جمع متن وهو الظاهر والشاهد فى جرى واستشعرت حيث توجها إلى معمول واحد ظاهر بعدهما وهو قوله لون مذهب ، بناء على أن مذهب البصرية اعمال الأقرب وإضمار الفاعل فى الأسبق تقديره جرى هو أى سال ، ومعنى استشعرت جعلت شعارها وهو علامتهم فى الحرب كذا قيل . والصحيح جعلت سعارا ولباسا . والمذهب المموه بالذهب تقديره لون شيء مذهب . وقيل المذهب اسم من أسماء الذهب ، فعلى هذا لا تقدير . فافهم .

ولا يجوز ضربته وضربنى زيد . ولا مررت به ومر بى عمرو . وأما قوله :

[٤٣٠] إذَا كُنتَ تُرْضِيهِ ويُرْضِيكَ صَاحِبٌ

فضرورة (وَأَخِّرْنَهُ إنْ يَكُنْ هُوَ ٱلْخَبَرْ) لأنه منصوب فلا يضمر قبل الذكر ، وعمدة فى الأصل فلا يحذف ، فتقول كنت وكان زيد قائمًا ، إياه وظننى وظننت زيدًا عالمًا إياه . أما امتناع الإضمار مقدمًا فادعى الشارح الاتفاق عليه فى دعواه نظر فقد حكى ابن عصفور ثلاثة مذاهب : أحدها جوازه كالمرفوع . وفى كلام والده فى الكافية وشرحها ميل إلى جواز إضمار المنصوب مطلقًا مقدمًا ، واحتج له وهو أيضًا كلام ظاهر كلام التسهيل . وأما الحذف فمنعه البصريون وأجازوه الكوفيون لأنه مدلول عليه بالمفسر وهو أقوى المذاهب لسلامته من الإضمار قبل الذكر ومن الفصل .

به **(قوله وأخرنه)** أى اذكره مؤخرا فكلامه متضمن لشيئين ، ولهذا علل الشارح الأمرين على اللف والنشر المشوش **(قوله وعمدة فى الأصل فلا يحذف)** يرد عليه أن خبر كان ومفعولى ظن يجوز حذفها لدليل ولهذا كان مذهب الكوفيين الآتى أقوى. **(قوله ثلاثة مذاهب)** هى فى منصوب كان وظن وأخواتهما كما يدل عليه كلام التوضيح لا فى الإضمار مقدما كما قد يتوهم من عبارة الشارح ، وزاد فى التوضيح رابعا وهو الإظهار **(قوله أحدها جوازه)** أى الاضمار للمنصوب مقدما كالمرفوع ثانيها وجوب تأخيره وهو ما فى النظم ، ثالثها جواز حذفه وعليه الكوفيون **(قوله ميل إلى جواز إلخ)** وقضيته تجويز اضماره مؤخرا بالأولى سم **(قوله مطلقا)** أى عمدة كان فى الأصل أو فضلة **(قوله واحتج له)** أى بشواهد من لسان العرب **(قوله وأجازه الكوفيون)** نقل المصرح عن أبى حيان أن شرطه عندهم أن يكون المحذوف مثل المثبت إفرادا وتذكيرا وفروعهما وإلا لم يجز حذفه نحو علمنى وعلمت الزيدين قائمين ، فلابد أن يقول إياه متقدما أو متأخرا ولا ينافى هذا ما سيأتى من وجوب الإظهار إذا لم يطابق الضمير المفسر وإن زعمه سم لأن ما سيأتى مذهب البصريين والكلام فى مذهب الكوفيين وهم لا يقولون بوجوب الإظهار حينئذ **(قوله لأنه مدلول بالمفسر)** أى وحذف المعمول لدليل جائز حتى فى باب كان وظن **(قوله لسلامته من الإضمار قبل الذكر)** أى إذا أضمر مقدما كما مال إليه فى شرح الكافية ومن الفصل أى بين العامل الأول المهمل ومعموله إذا أضمر مؤخرا كما قال به هنا **(قوله**

---

[٤٣٠] تمامه : ★ جِهاراً فَكُنْ فى ٱلْغَيْبِ أحفَظَ لِلْوُدِّ ★

وَأَلْغِ أَحَادِيثَ ٱلْوشَاةِ فَقَلَّمَا ... يُحَاوِلُ وَاشٍ غَيرَ إفْسَادِ ذِى عهْدِ

هما من الطويل . الشاهد فى ترضيه حيث أضمر فيه ضمير المفعول ، واعمل يرضيك لما تنازعا فى صاحب ، وكان القياس حذفه كما فى ضربت وضربنى زيد ، وهو عند الجمهور ضرورة **(قوله جهارا)** أى عيانا نصب بتقدير فى والفاء فى فكن جواب إذا ، وأحفظ خبر كن ، والود بالضم المحبة ، وفى الغيب حال من صاحب ، وألغ أمر من الالغاء ، وأحاديث الوشاة مفعوله ، وهو جمع واش كالقضاة جمع قاض : من وشى يشى وشاية إذا نم عليه . وقوله فقلما جواب الأمر فلذلك أتى بالفاء . وقل فعل دخلت عليه ما المصدرية والتقدير قل محاولة الواشى غير إفساد العهد . يقال حاولت الشىء إذا أردته . وأراد بالعهد ما عليه المتحابان من المودة والقيام بموجباتها .

(تنبيهات): الأولى اقتضى كلامه أنه يجاء بضمير الفضلة مع الثاني المهمل نحو : ضربني وضربته زيد ، ومربي ومررت بهما أخواك لدخوله تحت قوله :

* وأَعْمَلِ المهمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا * تنازعاه . ولم يخرجه ومنه قوله :

[٤٣١] إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةٍ تُنُخِّلَ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُوْدُ إِسْحَلِ

وأنه يجوز حذفه لمفهوم قوله والتزم ما التزما ، وهذا لم يلتزم ذكره لأنه فضلة . ومنه قوله :

[٤٣٢] بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِيـ ـنَ إِذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهْ

إذا هي) أي المرأة والأراكة واحدة الأراك تنحل بالبناء للمجهول ، والحاء المهملة على ما ذكره شيخنا السيد أي اختير ، لكن التنخل بالمعجمة هو المفسر في القاموس وغيره بالاختيار وهو جواب إذا ، والاسحل بكسر الهمزة فسكون السين المهملة ففتح الحاء المهملة شجر دقيق الأغصان يشبه الأثل يتخذ منه أيضا السواك كذا في العيني . والذي في القاموس والصحاح : الإسحل بالكسر شجر يستاك به وضبط الحاء بالقلم في نسخ القاموس الصحيحة بالكسر وهو الأقرب إلى قولهم بالكسر . والشاهد في تنحل واستاكت حيث تنازعا عودا سحل فأعمل الأول وأضمر في الثاني ضمير عودا سحل وذكره **(قوله بعكاظ)** سوق كانت في الجاهلية تجتمع فيها قبائل العرب فيتبايعون ويتعاكظون أي يتفاخرون ويتناشدون الشعر . قال في الصحاح بناحية مكة شهرا ، وقال في القاموس بصحراء بين نخلة والطائف وكان قيامها هلال ذي القعدة وتستمرّ عشرين يوما والباء في بعكاظ ظرفية وقوله يعشى بالعين المهملة كيعطي أي يسيء أبصارهم من العشا بالقصر وهو سوء البصر بالليل وقيل بالمعجمة كيرضى والضمير في شعاعه للسلاح . والشاهد في يعشى ولمحوا حيث تنازعا شعاعه فأعمل الأول

[٤٣١] قاله عمر بن أبي ربيعة فيما زعمه الزمخشري وشارح الكتاب . وقال النحاس : قال الأصمعي قاله طفيل الغنوي ونسبه الجرمي للمقنع الكندي ، والصواب مع الأصمعي . وهو من قصيدة الطويل يصف فيها امرأة تدعى سعدى ، وإذا للشرط ، وهي ضمير منفصل لتعذر اتثاله ، فحذف عامله تقديره إذا لم تستك هي أي سعدى : من الاستياك والأراكة بالفتح واحدة الأراك ، وهو شجر مر يتخذ منه المساويك **(قوله تنخل)** مجهول وقع جزاء الشرط أي اختير . والشاهد فيه وفي فاستاكت حيث تنازعا في عودا سحل ، فاعمل الأول وأضمر الثاني . واحتجت فيه الكوفية على أولوية إعمال الأول ، وأجيب بأنه يدل على الجواز ولا خلاف فيه ، وأما أن يدل على الأولوية فلا **(قوله به)** في محل النصب على إنه مفعول فاستاكت ، والفاء للعطف ، والإسحل بكسر الهمزة وسكون السين المهملة وفتح الحاء المهملة : شجر دقيق الأغصان يشبه الأثل ينبت بالحجاز يتخذ منه السواك .

[٤٣٢] قالته عاتكة بنت عبد المطلب عمة النبي ﷺ . اختلف في إسلامها . وهو من قصيدة من مربع الكامل وفيه الإضمار والترفيل الباء تتعلق بمجمع في قولها فيها قبله :

فَـيْنَا وَمَـا جُمِعُوا لَنَـا فِـي مَجْمَـعٍ بَـاقٍ شَنَاعُـهْ

وعكاظ بضم العين المهملة تخفيف الكاف وفي آخره ظاء معجمة : موضع بقرب مكة كانت تقام به في الجاهلية سوق ، فيقيمون فيه أياما . ويعشى من الإعشاء بالعين المهملة وقيل بالمعجمة . وشعاعه بالرفع فاعله ، والضمير يرجع إلى السلاح المذكور فيما قبله . والناظرين مفعوله وقد تنازع يعشى ولمحوا في شعاعه فاعمل الأول وأضمر في الثاني إذ أصله لمحوه وفيه الشاهد حيث حذف =

وخص بعضهم حذفه بالضرورة كالبيت لأن فى حذفه تهيئة العامل وقطعه عنه لغير معارض . الثانى كلامه هنا مخالف للتسهيل من وجهين : الأول جزمه بحذف الفضلة من الأول المهمل ، والثانى جزمه بتأخير الخبر ، ولم يجزم بهما فى التسهيل بل أجاز التقديم . الثالث يشترط لحذف الفضلة من الأول المهمل أمن اللبس ، فإن خيف اللبس وجب التأخير نحو استعنت واستعان على زيد ، لأنه مع الحذف لا يعلم هل المحذوف مستعان به أو عليه . الرابع قوله غير خبر يوهم أن ضمير المتنازع فيه إذا كان المفعول الأول في باب ظن يجب

وأضمر فى الثانى ضميره وحذفه **(قوله وخص بعضهم بالضرورة)** مقتضى التوضيح ترجيح هذا وأنه مذهب الجمهور فإنه وبعضهم يجيز حذف غير المرفوع لأنه فصلة كقوله بعكاظ إلخ . ولنا أن فى حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه والبيت ضرورة ا هـ **(قوله تهيئة العامل)** يعنى لمحوا للعمل أى فى الاسم الظاهر وقوله لغير معارض دفع لما يقال التهيئة والقطع لازمان على إعمال الثانى مع الحذف أيضا والمعارض عليه لزوم الإضمار قبل الذكر ومن جعل التهيئة عبارة عن إيلاء العامل ما هو معمول له معنى استغنى عن قوله لغير لفصل العامل الأول من المعمول بالعامل الثانى فى حال إعمال الثانى مع الحذف . قال سم وكأنهم أى المجوزين اختيارا حذفه عند إعمال الأول لا يعدون التهيئة والقطع مانعا أو يقال إعمال العامل الآخر فى المذكور دافع لتهيئة هذا فتأمله فإنه حسن **(قوله بل أجاز التقديم)** أى ذكر الضمير مقدما فى الأصل أو فضلة فليس الإضراب راجعا لقوله والثانى جزمه بتأخيرا الخبر فقط حتى يكون فى كلامه قصور كما توهمه البعض **(قوله الحذف الفضلة من الأول المهمل)** وكذا يشترط لجواز من الثانى المهمل على ما يظهر فلو ألبس لم يجز حذفه نحو استعان واستعنت به على زيد **(قوله أمن اللبس)** ولم يذكره الناظم لعلمه بطريق المقايسة على الأبواب السابقة ومن قوله سابقا * **وحذف فضلة أجز إن لم يضر** * **(قوله وجب التأخير)** وعلى ما قدمه عن التسهيل والكافية وشرحها يجوز التقديم **(قوله نحو استعنت واستعان علىّ زيد)** وجه اللبس أن المتبادر أن المحذوف بعد استعنت عليه بقرينه معمول الفعل الثانى مع أن المراد استعنت بزيد أما إذا أريد استعنت على زيد فالحذف جائز لعدم اللبس لأن المتبادر هو المراد أفاده سم .**(قوله لأنه مع الحذف لا يعلم إلخ)** لو علله بما ألفناه لكان مناسبا لأن تعليله إنما ينتج الإجمال لا اللبس لكن مرّ أنهم قد يطلقون اللبس على ما يعلم الإجمال وإن كان الصواب الفرق بينهما معنى وحكما كما تقدم بيانه وقوله هل المحذوف إلخ أى هل مدلول الضمير المحذوف المجرور بالحرف شخص مستعان به فيكون اللفظ المحذوف لفظ به أو شخص مستعان عليه فيكون اللفظ المحذوف لفظ عليه وليس المراد هل اللفظ المحذوف كما توهمه البعض . فاعترض بأن الأولى حذف مستعان إذ هو ليس من المحذوف **(قوله يوهم إلخ)** لأن من الغير المفعول الأول لأنه مبتدأ فى الأصل **(قوله**

= الضمير ضرورة . واللمح سرعة إبصار الشيء . والشعاع ما يظهر من النور . وإذا للمفاجأة . وهم مبتدأ . ولمحوه خبره . والشناع القبح .

حذفه ، وليس كذلك ، بل لا فرق بين المفعولين فى امتناع الحذف ولزوم التأخير نحو : ظننت منطلقة وظنتنى منطلقًا هند إياها ، فإياها مفعول أول لظننت ولا يجوز تقديمه ، وفى حذفه ما سبق ، ولذلك قال الشارح لو قال بدله :

واحْذِفْهُ إنْ لَمْ يَكُ مَفْعُولَ حُسِبْ وَإنْ يَكُنْ ذَاكَ فأخِّرْهُ تُصِبْ

لخلص من ذلك التوهم . لكن قال المرادى قوله مفعول حسب يوهم أن غير مفعول حسب يجب حذفه وإن كان خبرًا ، وليس كذلك لأن خبر كان لا يحذف أيضًا ، بل يؤخر كمفعول حسب ، نحو زيد كان وكنت قائمًا إياه . وهذا مندرج تحت قول المصنف غير خبر . ولو قال :

بَلْ حَذْفُهُ إنْ كَانَ فَضْلَةً حُتِمْ وَغَيْرُهَا تأخِيرُهُ قَدِ الْتُزِمْ

لأجاد . قلت : وعلى هذا أيضًا من المؤاخذة ما على بيت الأصل من عدم اشتراطه أمن اللبس كما أسلفته ، فكان الأحسن أن يقول :

واحذفه لا إن خيف لبس أو يرى لعمدة فجىء به مؤخرا

الخامس قاس المازنى وجماعة المتعدى إلى ثلاثة على المعتدى إلى اثنين وعليه مشى فى التسهيل : فتقول على هذا عند إعمال الأول ، أعلمنى وأعلمته إياه إياه زيد عمرًا قائمًا ، ويختار إعمال الثانى نحو أعلمنى وأعلمت زيدًا عمرًا قائمًا إياه إياه وأعلمت وأعلمنى زيد

بل لا فرق بين المفعولين إلخ) لأن كلا منهما عمدة فى الأصل ويمكن الجواب عن المصنف بأنه عبر بالملزوم وهو الخبر وأوراد اللازم وهو العمدة وبأن المبتدأ كما قال بعضهم مفهوم بالاولى لأشرفيته والاتفاق على عمديته فهو أولى بالذكر **(قوله وفى حذفه ما سبق)** أى من المنع عند البصريين والجواز عند الكوفيين وكان عليه أن يحذف قوله ولا يجوز تقديمه ويقول وفى حذفه وإضماره مقدما ما سبق لأن صنيعه يشعر بأنه لا خلاف فى عدم جواز إضماره مقدما وليس كذلك لوجودا الخلاف فى إضماره مقدما أيضا **(قوله ولذلك)** أى لكونه لا فرق بين المفعولين **(قوله لكن قال المرادى)** استدراك على قوله لخلص من ذلك التوهم دفع به توهم أن هذه العبارة لا يرد عليها شيء أصلا **(قوله أو يرى لعمدة)** بكسر اللام أى منتسبا لعمدة أو بفتحها على أنها زائدة للضرورة وفى نسخ بالكاف **(قوله قاس المازنى إلخ)** أى فى أنه إذا أعمل الأول أضمر فى الثانى ضمير المفعولين الثانى والثالث بجانبه لعودهما على متقدم فى الرتبة وإذا أعمل الثانى أضمر فى الأول ضميرهما مؤخرا لما تقدم وأما المفعول الأول فهو فضلة محضة فلا يجاء بضميره مع الأول المهمل بل يجب حذفه ويجوز ذكره وحذفه مع الثانى المهمل كما سبق **(قوله ويختار إعمال الثانى)** أى عند البصريين

عمرًا قائمًا إياه إياه (**وَأَظْهِرِ أنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَاً**) أى فى الأصل (**لِغَيرِ مَا يُطَابِقُ ٱلْمفَسِّرَا**) أى فى الأفراد والتذكير وفروعها ، لتعذر الحذف بكونه عمدة ، والإضمار بعدم المطابقة فتعين الإظهار وتخرج المسألة من هذا الباب (**نَحْوُ أَظُنُّ وَيظُنَّانِى أخا * زَيْدَاً وَعَمْرَاً أَخَوَيْنِ فِى ٱلرَّخَا**) على إعمال الأول فزيدًا وعمرًا أخوين مفعولًا أظن ، وأخا ثانى مفعولى يظنانى ، وجيء به مظهرًا لتعذر إضماره ، لأنه لو أضمر فإما أن يضمر مفردًا مراعاة للمخبر عنه فى الأصل وهو الياء من يظنانى ، فيخالف مفسره وهو أخوين فى التثنية وإما أن يثنى مراعاة للمفسر فيخالف المخبر عنه ، وكلاهما ممتنع عند البصريين . وكذا الحكم لو أعلمت الثانى نحو : يظنانى وأظن الزيدين أخوين أخا . وأجاز الكوفيون الإضمار على وفق المخبر عنه نحو : أظن ويظنانى إياه الزيدين أخوين ، عند إعمال الأول وإهمال الثانى . وأجازوا أيضًا الحذف نحو أظن ويظنانى الزيدين أخوين .

(**تنبيه**)*: وَجه كون هذه المسألة من هذا الباب هو أن الأصل أظن ويظننى الزيدين

لقربه كما مر (**قوله وأعلمت وأعلمنى زيد عمرا قائما إياه إياه**) لا يخفى أن إياه الأول ضمير المفعول الثانى وإياه الثانى ضمير المفعول الثالث و لم يذكر ضمير زيد الذى هو المفعول الأول لما تقدم (**قوله وأظهر**) أى ضمير المتنازع فيه أى ائت به اسما ظاهرا وقوله لغير ما يطابق المفسر أى لمبتدأ فى الأصل غير مطابق للمفسر كالياء فى يظنانى فى المثال المذكور (**قوله بعدم المطابقة**) أى للمخبر عنه أن أتى به مطابقا للمفسر وللمفسران أتى به مطابقا للمخبر عنه وتخرج المسألة من هذا الباب حينئذ بالنسبة إلى المفعول الثانى لا بالنسبة إلى المفعول الأول لتنازعهما غيه فأعملنا فى مثالنا الأول وضمرنا فى الثانى ضميره وهو الألف فى يظنانى (**قوله وكذا الحكم لو أعلمت الثانى نحو إلخ**) صوره فى عكس المثال مع أنه يمكن فيه وهو باق على حاله بأن يقال أظن ويظننى زيد وعمرو وأخا اياهما أخوين لأن ما ذكره أشبه فى العمل بمثال المتن وأقصر مسافة (**قوله على وفق المخبر عنه**) أى وإن خالف المفسر ويؤيده أن الرضى كما نقله الاسقاطى لم يوجب المطابقة بين الضمير ومرجعه إذا أمن اللبس واستدل له بقوله تعالى : ﴿ **فإن كنّ نساء** ﴾ [النساء : ١١] ، ثم قال : ﴿ **وإن كانت واحدة** ﴾ [النساء : ١١] ، مع أن الضمير فيها للأولاد لظهور المقصود (**قوله عند إعمال الأول وإهمال الثانى**) فإن أعلمت الثانى وأهملت الأول . قلت على ما يظهر أظن ويظننى الزيدان أخا إياهما إياهما (**قوله وأجازوا أيضا الحذف**) يعكر عليه ما تقدم نقله عن أبى حيان (**قوله وجه كون هذه المسألة من هذا الباب هو أن الأصل إلخ**) ظاهره أن كونها من هذا الباب إنما هو بالنسبة إلى المفعول الأول لا الثانى وبه صرح الموضح ، واستظهر سم وغيره أنها منه بالنسبة إلى الثانى أيضا باعتبار كونه مطلوبا لكل من

أخوين ، فتنازع العاملان الزيدين فالأول يطلبه مفعولًا والثانى يطلبه فاعلًا ، فأعملنا الأول فنصبنا به الاسمين ، وأضمرنا فى الثانى ضمير الزيدين وهو الألف ، وبقى علينا المفعول الثانى يحتاج إلى إضماره ، فرأينا متعذرًا لما مر ، فعدلنا به إلى الإظهار وقلنا أخًا فوافق المخبر عنه ، ولم تضره مخالفته لأخوين لأنه اسم ظاهر لا يحتاج إلى ما يفسره .

(خاتمة) : لا يتأتى التنازع فى التمييز وكذا الحال خلافا لابن معطى ، وكذا نحو

العاملين على أنه مفعول ثان بقطع النظر عن كونه مثنى أو مفردا وأطال فى إيضاح ذلك **(قوله فعدلنا به)** أى الإضمار أى عنه **(قوله لا يتأتى التنازع إلخ)** لأن كلا من الحال والتمييز لا يضمر لوجوب تنكيره . وقوله خلافا لابن معطى حيث أجازه فى الحال . قال الفارضى نحو زرنى أزرك راغبا ، على إعمال الثانى ، وزرنى أزرك فى هذه الحالة راغبا ، على إعمال الأول اهـ وفيه أن هذا مثل إعادة لفظ الحال ولا تنازع فيه **(قوله وكذا نحو ما قام إلخ)** لأنه إن أضمر فى الفعل المهمل بدون إلا انعكس المعنى المراد من الإثبات على وجه الحصر إلى النفى وإن أضمر فيه مع إلا بأن يقال ماقام إلا هو وما قعد إلا زيد كما نقل عن ابن هشام فإن أراد مع حذف إلا هو ورد أن البصرى لا يجيز حذف الفاعل هنا وهذا التركيب جائز عنده وإن أراد مع عدم حذفه فهو خلاف المسموع وصرح الرضى وغيره بأن هذا المنع خاص بالمرفوع أما المنصوب فلا يمتنع وقوع التنازع فيه نحو ما ضربت وأكرمت إلا زيدا . وفرق بأن المنصوب فضلة لا تتوقف صحة الكلام على تقدير ضميره بخلاف المرفوع . ولا يخفى أنه فرق غير نافع مع انعكاس المراد إن أضمر فى الفعل المهمل بدون إلا ولزوم حذف الفضلة المحصور فيها إن أضمر مع إلا . وقد صرحوا بأن المحصور فيه لا يحذف ولو فضلة وأنه يقتضى الامتناع إذا كان المنصوب عمدة فى الأصل نحو ما علمت وظننت إلا زيدا قائما ولو سوى بين المرفوع والمنصوب فى الامتناع أو الجواز لكان أحسن . ثم رأيت الروداني صحح تخريج التركيب على التنازع وسوى فى جواز التنازع بين المرفوع والمنصوب وبين الحصر بإلا والحصر بإنما فقال الذى يفهمه المتأمل أن تخرج ذلك إنما هو على التنازع وبيانه أن القياس يقتضى أن يقال ما قام وقعد إلا زيد هو لأن العاملين فرغا لما بعد إلا فيعمل أحدهما فى الظاهر والآخر فى ضميره المنفصل لكن لما أمكن اتصال هذا الضمير بعامله الملغى مع ظهور معنى الحصر لوجود دليله حال اتصال الضمير تعين ذلك فاتصل بعامله ثم بسبب عوده إلى ما بعده لفظا ورتبة يلزم أن يكون هو مقدما لفظا مؤخرا رتبة لأن رتبة الضمير وأصله أن يتأخر عن مرجعه ويلزم من كونه مؤخرا رتبة كونه موجبا محصورا بإلا التى قبله بحسب رتبته وأصله فتأخيره الأصلى دليل على إيجابه وحصره وعروض تقديمه لأجل إصلاح اللفظ لا يعتد به مانعا مما بالأصل من الحصر ، وقولهم إذا قصد الحصر وجب انفصال الضمير إنما هو فى الضمير الذى جاء على أصله وهو المتأخر لفظا ورتبة ولم أقف على أحد يستشكل التنازع بعد إنما التى يجب انفصال الضمير بعدها أيضا لإفادة الحصر مع أنها مثل إلا ، قياس التنازع فيها أن يقال إنما قام وقعد زيد هو والاستعمال على خلافه وجوابه كما تقدم أن الحصر مدلول التأخير

ما قام وقعد إلا زيد وما ورد مما ظاهره جواز ذلك مؤوّل . ويجوز فيما عدا ذلك من المعمولات . والله تعالى أعلم .

[المَفعُولُ المُطلَقُ]

زاد فى شرح الكافية فى الترجمة : وهو المصدر ، وذلك تفسير للشىء بما هو أعم منه مطلقًا ، كتفسير الإنسان بأنه الحيوان إذ المصدر أعم مطلقًا من المفعول المطلق ، لأن المصدر يكون مفعولًا لا مطلقًا ، وفاعلًا ومفعولًا به وغير ذلك ، والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدرًا نظرًا إلى أن ما يقوم مقامه مما يدل عليه خلف عنه فى ذلك وأنه

الأصلى ولا يفوت بعروض اتصال الضمير بعامله ا هـ باختصار **(قوله وما ورد إلخ)** كقوله :

ما صاب قلبى وأضناه وتيمه إلا كواعب من ذهل بن شيبانا

فيؤوّل بأنه من الحذف لدليل لكن يلزم عليه حذف الفاعل . وأجيب بأنه سوّغ ذلك وجوده معنى باعتبار المذكور وفيه ما فيه فتأمل **(قوله ويجوز فيما عدا ذلك من المعمولات)** استثنى منها المفعول له . قال بعضهم : وقياس جوازه فى المفعول فيه جوازه فى المفعول له فكما يقدر الضمير فى المفعول فيه مقترنا بقى مقترنا باللام ، وفرق الروداني بتوسعهم فى الظروف دون غيرها ألا ترى أنه لو لم يقدر فى ، وقيل صمت وسرت اليوم على أن التقدير صمته لصح هذا التقدير للتوسع بخلاف المفعول فلا يقال قمت وسرت خوفا إذ لا يجوز قمته أى الخوف لعدم التوسع فيه والنفس إلى جواز التنازع فيه أميل فتنبه .

[المفعول المطلق]

(قوله زاد فى شرح الكافية إلخ) يحتمل أن مراده التورك على الناظم بأنه كان ينبغى أن يزيد هنا ذلك لتظهر مطابقة الترجمة للمترجم له لأنه لا تصريح فيما سيذكره بأن المفعول المطلق أى شىء هو وإن كان يؤخذ ذلك من قوله المصدر إلخ بمعونة ذكره بعد الترجمة المشعر بأن المفعول المطلق ما ذكر وكونه منصوبا مفيدا للتوكيد أو مبينا للنوع أو العدد يؤخذ من قوله بمثله إلخ وقوله توكيدا إلخ ويحتمل أن مراده استحسان اقتصار المصنف هنا على قوله المفعول المطلق وتوركه على زيادته فى شرح الكافية وهذا هو الظاهر وإن جزم البعض بالاحتمال الأول **(قوله وذلك تفسير للشىء إلخ)** جوّزه المتقدمون بناء على أن المقصود التمييز فى الجملة **(قوله لا يكون)** أى أصالة بدليل ما بعد **(قوله نظرا إلى أن ما يقوم مقامه)** أى المصدر أى يحل محله ويوضع فى مكانه مما يدل عليه كلفظ كل وبعض المضاعفين إلى المصدر وكالعدد خلف عنه فى ذلك أى فى المفعولية المطلقة وأنه أى المصدر

الأصل . واعلم أن المفاعيل خمسة : مفعول به وقد تقدم فى باب تعدى الفعل ولزومه ، ومفعول مطلق ، ومفعول له ، ومفعول فيه ، ومفعول معه ؛ وهذا أول الكلام على هذه الأربعة : فالمفعول المطلق ما ليس خبرًا من مصدر مفيد توكيد عامله أو بيان نوعه أو عدده فما ليس خبرًا مخرج لنحو المصدر المبين للنوع فى قوله ضربك ضرب ألم ، ومن مصدر مخرج لنحو الحال المؤكدة نحو : ﴿ ولى مدبرًا ﴾ [النمل : ١ ، القصص : ٣١] ، ومفيد توكيد عامله إلخ مخرج لنحو المصدر المؤكد فى قولك : أمرك سَير سَير ، وللمسوق مع عامله لغير المعانى الثلاثة نحو : عرفت قيامك ، ومدخل لأنواع المفعول المطلق ما كان منها منصوبًا لكونه فضلة نحو : ضربت ضربًا ، أو ضربًا شديدًا ، أو ضربتين ، ومرفوعًا

الأصل أى والاعتبار ليس إلا بالأصل . أما إذا نظرنا إلى أن القائم مقامه يعطى حكمه ويعتبر اعتباره كان بينهما العموم والخصوص الوجهى **(قوله ما)** أى اسم وقوله من مصدر بيان لما والمراد المصدر الصريح فلا يقع المؤول مفعولا مطلقا ولم يقل منصوب نظرا إلى أنه قد يرفع نائبا عن الفاعل كما سيذكره ما سيأتى وإنما خص النفى بالخبر دون غيره كالمبتدأ والفاعل لأنه الذى قد يجىء مبينا لنوع عامله كما فى ضربك ضرب أليم أو عدده كما فى ضربك ضربتان **(قوله مفيد إلخ)** مما خرج به كراهتى فى قولك كرهت كراهتى على أن كراهتى مفعول به لكرهت إذ هو حينئذ لا يؤكد ولا يبين نوع عامله ولا عدده فالاعتراض بأن التعريف صادق عليه غير متوجه **(قوله توكيد عامله)** أى مصدر عامله الذى تضمنه ليتحد المؤكد والمؤكد إذ ذلك شرط فى التأكيد اللفظى الذى هذا منه فمعنى قولك ضربت ضربا أحدثت ضربا ضربا هذا ما أفاده الدمامينى والرضى . وبحث فيه بأنه يرفع التجوّز كالنفس والعين وردّ بأن التأكيد اللفظى قد يكون لرفع التجوّز ففى المختصر والمطول وأقره السيد أن نحو قطع اللص الأمير لرفع توهم التجوز فاعرفه . والمراد إفادته التوكيد من غير بيان نوع أو عدد وإلا فالتوكيد لازم للمفعول المطلق مطلقا وإن كان لا يقصد ، وأو فى قوله أو بيان نوعه أو عدده لمنع الخلو لكن تجويزها الجمع بالنظر إلى القسمين الأخيرين كما فى ضربت وضربنى الأمير لا بالنظر إلى القسم الأول لتقييده بعدم بيان النوع والعدد فلا يجتمع مع واحد من القسمين الأخيرين وبهذا يعلم ما فى كلام البعض **(قوله فما ليس خبرا)** لو قال : فليس خبرا لكان أحسن إذ لا دخل لما فى إخراج ما ذكر ولأن شأن الجنس أن لا يخرج به وقوله لنحو المصدر إلخ أى من كل ما هو خبر ولو غير مصدر **(قوله لنحو الحال المؤكدة)** يتبادر من نحو أن ثم شيئا آخر غير الحال المؤكدة لم يخرج إلا بقولنا من مصدر ولم نعثر عليه فلعله أشار بنحو إلى شىء آخر يخرج بقولنا من مصدر وإن خرج بما بعده أيضا كالجملة المحكية بالقول بناء على الصحيح أنها مفعول به فاعرفه **(قوله المصدر المؤكد)** هو المصدر الثانى المؤكد للخبر ووجه خروجه أنه لم يؤكد عامله بل مثله ولا بين نوعه لأن الذى بين نوع عامله هو المصدر الأول **(قوله أو مرفوعا الخ)** فيه أنه بعد رفعه لا يسمى اصطلاحا مفعولا مطلقا بل نائب فاعل **(قوله**

لكونه نائبًا عن الفاعل نحو : غُضب غَضب شديد . وإنما سمى مفعولًا مطلقًا لأن حمل المفعول عليه لا يحوج إلى صلة ، لأنه مفعول الفاعل حقيقة ، بخلاف سائر المفعولات فانها ليست بمفعول الفاعل . وتسمية كل منها مفعولًا إنما هو باعتبار إلصاق الفعل به أو وقوعه لأجله أو فيه أو معه . فلذلك احتاجت فى حمل المفعول عليها إلى التقييد بحرف الجر بخلافه ، وبهذا استحق أن يقدم عليها فى الوضع وتقديم المفعول به لم يكن على سبيل القصد بل على سبيل الاستطراد والتبعية . ولما كان المفعول المطلق هو المصدر مع ضميمة شيء آخر كما عرفت بدأ بتعريف المصدر لأن معرفة المركب موقوفة على معرفة أجزائه فقال (**ٱلْمَصْدَرُ ٱسْمُ مَا سِوَى ٱلزَّمَانِ مِنْ * مَدْلُولَيِ ٱلْفِعْلِ**) أى اسم الحدث ، لأن الفعل يدل

لأن حمل المفعول عليه) أى إطلاق لفظ المفعول على جزئياته أو المراد الإخبار بالمفعول عن جزئياته (**قوله لا يجوز إلى صلة**) أى بالحرف أو الظرف أو المراد لا يحوج إلى ذلك لغة فلا ينافى أنه مقيد عند النحاة بالإطلاق ولهذا قال فى المغنى المفعول إذا أطلق فى اصطلاح النحاة إنما ينصرف إلى المفعول به لأنه أكثر دورانا فى الكلام ولا يصدق على المصدر المذكور إلا مقيدا بقيد الإطلاق (**قوله لأنه مفعول الفاعل حقيقة**) أى الفعل الذى يصح إسناده إليه وليس المراد أنه موجد له حتى يرد مات موتا والمراد بالإسناد ما يعم ما على جهة الإيجاب أو السلب فلا يرد لم يضرب زيد ضربا (**قوله فإنها ليست بمفعول الفاعل**) أورد عليه المفعول لأجله وبعض أفراد المفعول به نحو كرهت قيامى ولك أن تقول المراد مفعول الفاعل من حيث أنه فاعل لذلك الفعل المذكور فيخرج ما ذكر فتأمل (**قوله باعتبار إلصاق الفعل به**) وإن لم يكن موجودا قبل ذلك الفعل نحو خلق الله السموات فالسموات مفعول به وإن كان وجودها بذلك الفعل لا قبله ومن جعلها مفعولا مطلقا كالشيخ عبد القاهر بناه على ما التزمه من أن المفعول به ما كان موجودا فأوجد الفاعل فيه شيئا آخر وغيرهم لا يلتزمون ذلك (**قوله إلى التقييد بحرف الجر**) أى أو الظرف كما فى المفعول معه أو أراد بحرف الجر عامله مطلقا (**قوله والتبعية**) أى لبيان تعدى الفعل ولزومه وبعضهم قدمه على سبيل القصد لكثرته ، والعطف قال شيخنا عطف سبب أو تفسير مراد (**قوله مع ضميمة شيء آخر**) أى كونه غير خبر ومفيد تأكيد عامله أو بيان نوعه أو عدده كلما أشار إلى ذلك المصنف بقوله توكيدا إلخ (**قوله المصدر إلخ**) لا يقال يدخل فى هذا التعريف اسم المصدر لأنا نقول اسم المصدر ليس مدلوله الحديث بل لفظ المصدر كما صرح به الشيخ خالد ونقله الدمامينى عن ابن يعيش وغيره وأقره أفاده سم . وقيل مدلوله الحدث كالمصدر لكن دلالته عليه بطريق النيابة عن المصدر وعلى هذا يخرج اسم المصدر من تعريف المصدر بأن تقيد الدلالة على الحدث فى تعريفه بالأصالة (**قوله اسم ما سوى الزمان من مدلولى الفعل)**

على الحدث والزمان ، فما سوى الزمان من المدلولين هو الحدث (**كَأَمْنٍ مِنْ**) مدلولى

صرح السيد والرضى بأن المفعول المطلق هو الأثر الناشىء عن تأثير الفعل المذكور أى إيقاعه الذى معناه أمه اعتبارى وهو تعلق القدرة بالمقدور وذلك الأثر نفس الحركات والسكنات كما صرح به التفتازانى فى شرح العقائد المصدر على كل منهما . وأنت خبير بأن ما قالاه لا يظهر فى نحو الحسن والقبح والموت مما ليس فيه تأثير فاعل المذكور وأنه يقتضى أن المصدر المستعمل فى التأثير كأثرت تأثيرا وأوقعت ايقاعا لا يسمى مفعولا مطلقا والوجه خلافه . والحاصل أن المصدر يطلق بالاشتراء وقيل بالحقيقة والمجاز على ثلاثة : على التأثير وهو متعلق بالفعل وعلى الأثر الحاصل عنه وهو متعلق بالفاعل باعتبار الصدور منه ، وبالمفعول باعتبار الوقوف عليه ، وعلى نحو الضاربية : أى الكون ضاربا والكون مضروبا ، ويسمى نحو الضاربية بالمصدر المبنى للفاعل ونحو المضروبية بالمصدر المبنى للمفعول . والثانى أعنى الأثر هو المختلف فى كونه مخلوقا للعباد أولا بيننا وبين المعتزلة كما فى شرح العقائد للتفتازانى وهو المكلف به على ما صرح به ابن أبى شريف فى حواشى المحلى وابن قاسم فى آياته . ولى فيه بحث وهو أن الثانى يتوقف حصوله على الأول فيكون أيضا مكلفا به لأن ما لا يتم المكلف به الا به فهو مكلف به ويمكن دفعه بأن مراده أن المكلف به أولا وبالذات الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر فلا ينافى التكليف بالفعل بالمعنى المصدرى ثانيا وبالتبع . وكونه أمرا اعتباريا لا وجود له خارجا لا يمنع التكليف به تبعا فتأمل ج

(**قوله من مدلولى الفعل**) أورد أبو حيان أن من المصادر ما لا فعل له وبالعكس . وأجيب بأن مالم يوضع يقدر . يس (**قوله اسم الحدث**) المراد بالحدث المعنى القائم بالغير (**قوله لأن الفعل يدل على الحدث والزمان**) أى على مجموعهما مطابقة بناء على مذهب الجمهور من عدم دخول النسبة فى مفهوم الفعل بل الدال عليها جملة الكلام ويدل على أحدهما تضمنا وعلى الفاعل والمكان التزاما . وأما على مذهب آخرين كالسيد من أن النسبة إلى الفاعل المعين جزء مفهوم الفعل فدلالته على مجموع الحدث والزمان تضمن وفى المقام بحث أبداه الشاطبى فقال دلالة الفعل على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة فتكون دلالته على أحدهما خارجة عن الدلالات الثلاث أما خروجها عن المطابقة فلأن مجموع الحروف والصيغة لم يوضع لواحد من المعنيين . وأما خروجها عن التضمين فلأن دلالة اللفظ على جزء مسماه مشروطة بأن تكون نسبة ذلك اللفظ إلى جميع أجزاء المعنى نسبة واحدة كلفظ العشرة بالنسبة إلى كل من الخمستين وليس ما نحن فيه كذلك لأن دلالته على الزمان ليست من الجهة التى يدل بها على الحدث لما علمت من أن دلالته على الأول بالصيغة وعلى الثانى بالمادة وأما خروجها عن الالتزام فلأن دلالة الالتزام هى الدلالة على الخارج والزمان والحدث لم يخرجا عنه ا هـ وأنا أقول نختار أنها من دلالة التضمن ونمنع اشتراط ما ذكره فى دلالة التضمن وسند المنع نحو الرجل فإن دلالته على الذات وتعينها ليست من جهة واحدة فتفطن . واعتراض قولهم الفعل يدل بمادته على الحدث أو مادة الفعل تدل

(أمِنْ) وضرب من مدلولى ضرب (**بِمِثْلِهِ**) ولو معنى دون لفظ (**أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ**) نحو : ﴿ **فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفورًا** ﴾ [الإسراء : ٦٣] ، ويعجبنى إيمانك تصديقًا : ﴿ **وكلم الله موسى تكليمًا** ﴾ [النساء : ١٦٤] ، ﴿ **والذاريات ذروًا** ﴾ [الذاريات : ١] ، (**وَكَوْنُهُ**) أى المصدر (**أَصْلًا**) فى الاشتقاق (**لِهَذَيْنِ**) أى للفعل والوصف (**انْتُخِبْ**) أى اختير ، وهو مذهب البصريين وخالف بعضهم فجعل الوصف مشتقًا من الفعل فهو فرع الفرع . وذهب الكوفيون إلى أن الفعل أصل لهما . وزعم ابن طلحة أن كلا من المصدر والفعل أصل برأسه ليس أحدهما مشتقًا من الآخر .

بمادته على الحدث أو مادة الفعل تدل على الحدث بأنا لا نسلم أن مادته تدل على الحدث بقطع النظر عن صيغته وإلا لزم دلالة ضرب بكسر الضاد أو ضمها مع فتح الراء أو ربض أو برض مثلا على الحدث المخصوص ولا قائل به . والجواب أن المراد أنها تدل بشرط الصيغة مع أن صيغة الفعل ليست بخصوصها شرطا بل الشرط صيغته المصدر أو الوصف فاعرفه .

(**قوله بمثله**) أى المفعول المطلق أى بمصدر فى اللفظ والمعنى أو فى المعنى فقط وقوله نصب أى المطلق أو ضمير بمثله للمصدر من حيث هو وضمير نصب للمصدر بقيد كونه مفعولا مطلقا ففيه على هذا استخدام . قال زكريا وشرط نصب مثل المصدر له ارادة الحدث كما يأتى (**قوله ولو معنى دون لفظ**) أى على الأصح عند المصنف لأن ما ذهب إليه الجمهور من أن العامل فى المماثل معنى فقط عامل مقدر من لفظ المصدر لا يطرد فى نحو حلفت يمينا وكان على المصنف أو الشارح أن ينبه على اشتراط المماثلة فى جانب الفعل والوصف أيضا ولعله تركه للمقايسة هذا . وقال شيخ الاسلام التحقيق ابقاء المماثلة على المماثلة فى اللفظ والمعنى وأما نحو يعجبنى ايمانك تصديقا فمن باب النيابة وستأتى فى قوله وقد ينوب عنه إلخ (**قوله أو فعل**) أى متصرف فخرج فعل التعجب وغير ناقص فخرج كان وأخواتها وغير ملغى عن العمل فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا .

(**قوله أو وصف**) أى متصرف اسم فاعل أو اسم مفعول أو بناء مبالغة لا اسم التفضيل ولا الصفة المشبهة وألحق ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل (**قوله فإن جهنم إلخ**) بحث فى التمثيل بالآية بأن الجزاء بمعنى المجزى بدليل حمله على جهنم فليس العامل مصدرا فى الحقيقة ، ولك أن تقول لا يتعين ذلك بل يصح ابقاء الجزاء على مصدريته بتقدير مضاف أى محل جزائكم أو بلا تقدير قصدا للمبالغة (**قوله أصلا فى الاشتقاق**) معنى كونه أصلا فيه أن يكون هو المشتق منه والاشتقاق ردّ لفظ إلى آخر لمناسبة بينهما فى المعنى والحروف (**قوله إلى أن الفعل**) أى المضارع على الأصح بناء على ما هو التحقيق من أسبقيته زمانا لأن الماضى كان قبل وجوده مستقبلا وحين وجوده حالا وبعد وجوده ومضيه ماضيا وقيل الماضى لسبق زمانه على زمان المضارع بمضيه . وهذا القائل فرض زمانى الفعلين فى شيئين بخلاف الأول فإنه فرض الأزمنة فى شىء واحد فهو أولى بالترجيح وأما الأمر فمقتطع عندهم من المضارع ويظهر على قول الكوفيين أن غير الأصل من المضارع والماضى مشتق من الأصل منهما .

والصحيح مذهب البصريين لأن من شأن الفرع أن يكون فيه ما فى الأصل وزيادة ، والفعل والوصف مع المصدر بهذه المثابة ، إذ المصدر إنما يدل على مجرد الحدث ، وكل منهما يدل على الحدث وزيادة (**تَوْكِيدًا أَوْ نَوعًا يُبِينُ**) المصدر المسوق مفعولًا مطلقًا (**أَوْ عَدَدْ**) أى لا يخرج المفعول المطلق على أن يكون لغرض من هذه الأغراض الثلاثة فالمؤكد (**كَسِرْتُ**) سيرًا ويسمى المبهم ومبين العدد ويسمى المعدود ، كسرت (**سَيْرَتَيْنِ**) و : ﴿ **دكتا دكة واحدة** ﴾ [الحاقة : ١٤] ، ومبين النوع كسرت (**سَيْرَ ذِى رَشَدْ**) أو سيرًا شديدًا أو السير الذى تعرفه ، ويسمى المختص هكذا فسره بعضهم . والظاهر أى المعدود من قبيل المختص كما فعل فى التسهيل . فالمفعول المطلق على قسمين : مبهم ومختص ، والمختص على قسمين : معدود وغير معدود (**وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ**) أى عن المصدر فى الانتصاب على المفعول المطلق (**مَا عَلَيْهِ**) أى ما على المصدر (**دَلْ**) وذلك ستة عشر شيئًا فينوب عن المصدر المبين

(**قوله إن كلا إلخ**) انظر على هذا المذهب ما أصل الوصف .

(**قوله لأن من شأن الفرع أن يكون فيه ما فى الأصل وزيادة**) كالمفرد والمثنى والجمع . والزيادة فى الفعل دلالته على الزمن وفى الوصف دلالته على الذات لا يقال يلزم مزية الفرع على أصله وهى ممنوعة لأنا نقول الفرع الممنوع مزيته على أصله هو ما كان أصله أعلى منه رتبة كجمع المؤنث بالنسبة لجمع المذكر وما هنا ليس كذلك أفاده الدنوشرى . هذا وقد ناقش سم قولهم إن من شأن الفرع الزيادة على الأصل بأنه لا برهان يقتضى ذلك وأطال فراجعه (**قوله يبين المصدر المسوق إلخ**) أشار إلى رجوع ضمير يبين إلى المصدر بقيد كونه مفعولا مطلقا ويصح إعادته للمفعول المطلق فى الترجمة (**قوله أى لا يخرج إلخ**) أخذ هذا الحصر من تقديم المعمول (**قوله كسرت سير ذى رشد إلخ**) ذهب بعضهم كالدمامينى إلى أن المضاف من النيابة إذ يستحيل أن يفعل الإنسان فعل غيره ، وإنما يفعل مثاله فالأصل سيرا مثل سير ذى رشد فحذف الموصوف ثم المضاف وهو حقيق بالقبول وان رده البعض بما لا يسمع ، غير أن هذا لا يرد على المصنف لأن مراده التمثيل للمصدر الواقع مفعولا مطلقا مبينا للنوع سواء كان أصليا أو نائبا والظاهر أن المعرف بأل العهدية كالمضاف فى ذلك (**قوله أن المعدود من قبيل المختص**) لتخصصه بتحديده بالعدد المخصوص (**قوله وقد ينوب عنه إلخ**) ظاهر كلامه أن المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازنى وعند الجمهور ناصبه فعل مقدر من لفظه تصريح . والأصح الأول لما مر .

(**قوله أى عن المصدر**) أى المتأصل فى المفعولية المطلقة وهو ما كان من لفظ عامله لا مطلق المصدر حتى يرد أن المفعول المطلق فى افرح الجذل مصدر (**قوله ثلاثة عشر**) يظهر لى زيادة ملاقيه

(للنوع) ثلاثة عشر شيئًا : الأول كليته (**كَجِدَّ كُلَّ الجِدِّ**) ومنه : ﴿ **فلا تميلوا كل الميل** ﴾ [النساء : ١٢٩] ، وقوله :

[٤٣٣] **يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَن لَا تَلَاقِيَا**

الثاني : بعضيته نحو : ضربته بعض الضرب . الثالث : نوعه نحو رجع القهقرى ، وقعد القرفصا . الرابع : صفته نحو سرت أحسن السير وأى سير . الخامس : هيئته نحو يموت الكافر ميتة سوء . السادس : مرادفه نحو قمت الوقوف (**وَٱفْرَحِ ٱلجَذَلْ**) ومنه قوله :

[٤٣٤] **يُعْجِبُهُ السُّخُونُ وَالْبُرُودُ وَالتَّمْرُ حُبًّا مَا لَهُ مَزِيدُ**

فى الاشتقاق نحو ﴿ **وأنبتها نباتا حسنا** ﴾ واسم المصدر غير العلم نحو توضأ وضوء العلماء **(قوله كليته)** أى دال كليته كلفظ كل وجميع وعامة ، وكذا قوله أو بعضيته أى دال بعضيته كبعض ونصف وشطر . **(قوله كجد)** أمر من جد يجد بكسر الجيم وضمها أى اجتهد كذا فى القاموس ، وبه يعلم أن الأمر أيضا بكسر الجيم وضمها . **(قوله القرفصا)** بضم القاف والفاء ممدودا أو بكسرها[1] مقصورا ، أى يجلس على أليبه ويلصق فخذيه ببطنه ويحتبى بيديه أو يجلس على ركبتيه منكبا ويلصق فخذيه ببطنه ويتأبط كفيه ، وعد القهقرى والقرفصا من النائب عن المصدر مع أنهما مصدران لقهقر وقرفص لكونهما من غير لفظ العامل . قاله سم وصحح الروداني أنهما إنما يكونان مصدرين إذا جريا على فعلهما نحو قهقر قهقرى وقرفص قرفصا أما بعد نحو رجع وقعد فهما اسمان لنوع مخصوص من الرجوع ونوع مخصوص من القعود .

(قوله نحو سرت أحسن السير إلخ) أى سرت السير أحسن السير وسرت سيرا أىّ سير . ومن نيابة الصفة كما قاله الدماميني ضربت ضرب الأمير وسرت سير ذى رشد على ما مر بيانه ، ومنه سرت طويلا بناء على أن التقدير سيرا طويلا ، ويحتمل الظرفية أى زمانا طويلا والحالية أى سرته أى السير حال كونه طويلا ومثله ﴿ **وأزلفت الجنة للمتقين غير بعيد** ﴾ [الشعراء : ٩٠] ، أى إزلافا غير بعيد أو زمنا غير بعيد أو أزلفته الجنة أى الإزلاف حال كونه أى الأزلاف غير بعيد ، إلا أن هذه الحال مؤكدة من الجنة والتذكير باعتبار تأويل الجنة بالبستان أو غير ذلك . كذا فى المغنى . **(قوله هيئته)** أى دال هيئته كفعله . **(قوله ومنه)** أى من المرادف أى مقارب المرادف لأن الحب ليس مرادفا للإعجاب بل لازم له ولهذا فصله عما قبله . **(قوله يعجبه السخون)** ما

[شواهد المفعول المطلق]

[٤٣٣] قاله قيس بن الملوح المجنون . وصدره :

* وَقَدْ يَجْمَعُ ٱللهُ الشَّتِيتَيْنِ بَعْدَمَا *

وهو من قصيدة من الطويل . الضمير فى يظنان يرجع إلى الشتيتين . والشاهد فى كل الظن حيث نصب بنيابته عن المصدر كما فى ﴿ **ولا تميلوا كل الميل** ﴾ وإن مخففة من المثقلة وهى مع اسمها وخبرها سدت مسد معمولى يظنان والتقدير يظنان أنه لا تلاق . وضمير الشأن هو اسم إن . وتلاقيا اسم لا ، وخبرها محذوف .

[٤٣٤] قاله رؤبة . الضمير فى يعجبه يرجع إلى معهود . والسخون بالفتح ما يسخن من المرق فاعله . والبرود بالفتح يعنى البارد والتمر معطوفان عليه . والشاهد فى حبا حيث نصب بقوله يعجبه من قبيل قولهم افرح الجذل ، وفرحت جذلا ، وأحببته معه لأن فى الإعجاب معنى المحبة . ويجوز أن ينتصب بفعل محذوف أى يحب ذلك حبا . وما له مزيد صفة لحبا .

---

(١) فى عبارة المحشى إيهام فى الضبط . وعبارة القاموس : « قعد القرفصى ـ مثلثة القاف والفاء ـ مقصورة . والقرفصاء بالضم . والقرفصاء بضم القاف والراء على الاتباع » .

السابع : ضميره نحو عبد الله أظنه جالسًا ومنه : ﴿ لا أعذبه أحدًا من العالمين ﴾ [المائدة : ١١٥] . الثامن : المشار به إليه نحو ضربته ذلك الضرب . التاسع : وقته ، كقوله :

[٤٣٥] أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا

سخن من المرق والبرود ما برد منه ، والسين والباء مفتوحتان . **(قوله عبد الله أظنه جالسًا)** الضمير للظن المفهوم من أظن وعبد الله مفعول أول وجالسا مفعول ثان فإن أرجع إلى عبد الله منصوبا على الاشتغال أو مرفوعا على الابتداء لم يكن مما نحن فيه قال الروداني : وكان الأولى التمثيل برفعهما على إلغاء العامل المتوسط لتعين مصدرية الضمير على رفعهما بخلاف نصبهما كما مر ا هـ ويعارضه ما مر من اشتراط عدم إلغاء ناصب المفعول المطلق فتأمل . ويرد على الشارح أن كلامه الآن فى النائب عن المصدر المبين للنوع وهذه الهاء ليست منه لأن مرجعها وهو المصدر المفهوم من الفعل مجرد عن الوصف وأل العهدية والإضافة فلا تكون نائبة عن مبين النوع ولهذا اختار ابن هشام أنها نائبة عن المصدر المؤكد نعم إن أرجع الضمير إلى مبين للنوع كظنى أو الظن المعهود لدلالة المقام صح كون الهاء نائبة عن مبين النوع وعدلنا إلى قوله لدلالة المقام عن قول البعض تبعا لغيره لأن الضمير معرفة فلا يقوم مقام النكرة لما يرد عليه من أن قيامه مقام المعرفة لا يقتضى كونه مبينا للنوع ألا ترى أنه يقوم مقام المعرف بأل الجنسية ولا بيان فيه للنوع فتأمل . **(قوله لا أعذبه)** الضمير للعذاب بمعنى التعذيب فصح كونه ضمير المصدر والمراد عذابا عظيما فصح كون الهاء نائبة عن مبين النوع فسقط ما قيل هنا . بقى شىء آخر وهو أنه لابد فى الآية من تقدير والأصل لا أعذب تعذيبا مثل التعذيب المذكور لأن نفس التعذيب الواقع على مرجع ضمير أعذبه الأول يستحيل وقوعه على أحد من العالمين سواه حتى ينفى والذى يمكن وقوعه على سواه إنما هو مثله وحينئذ فهذا الضمير فى الحقيقة ليس نائبا عن المصدر الذى هو المفعول المطلق أصالة بل عن المصدر النائب عن صفة المصدر الذى هو المفعول المطلق أصالة فتنبه . **(قوله المشار به)** أى وإن لم يكن متبوعا بالمصدر عند الجمهور نحو ضربته ذلك ، وذهب الناظم إلى أن الاتباع شرط وإنما يكون اسم الإشارة نائبا عن المصدر الذى هو المفعول المطلق أصالة فى مثل ما إذا قيل ضرب اللص فتقول ضربت ذلك الضرب أما لو قيل ضرب زيد اللص فقلت ضربت ذلك الضرب فالإشارة غير نائبة عن المصدر المذكور لأن فعل زيد لا تفعله أنت بل عن المصدر النائب عن صفة المصدر المذكور والأصل ضربت ضربا مثل ذلك الضرب **(قوله إلا أنه قليل)** أى ما نحن

---

[٤٣٥] قاله الأعشى ميمون بن قيس من قصيدة من الطويل فى مدح النبى ﷺ . وكان قد خرج إليه فى الهدنة يريد الإسلام . فرده مشركو مكة ، فلما وصل إلى قرية من قرى اليمن رمى به بعيره فقتله . وعجزه :

* وَعَادَ كَمَا عَادَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا *

الهمزة للاستفهام على سبيل التقرير . والشاهد فى ليلة أرمدا حيث نصب ليلة بالنيابة عن المصدر . والتقدير اغتماضا مثل اغتماض ليلة الأرمد . وليس انتصابها على الظرف . وأصله ليلة أرمد بجر الأرمد . ولكنه نصب للضرورة ليوافق مسهدا ، لأن البيت مصرع وهو بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الهاء : المسهر الذى لا ينام لئلا يدب السم فيه والسليم . اللديغ .

أى اغتماض ليلة أرمد ، وهو عكس فعلته طلوع الشمس إلا أنه قليل . العاشر : ما الاستفهامية نحو ما تضرب زيدًا . الحادى عشر : ما الشرطية نحو ما شئت فاجلس . الثانى عشر : آلته نحو ضربته سوطًا ، وهو يطرد فى آلة الفعل دون غيرها ، فلا يجوز ضربته خشبة . الثالث عشر : عدده نحو : ﴿ **فاجلدوهم ثمانين جلدة** ﴾ [النور : ٤] ، وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم نحو : برّ برة وفجر فجار . وفى شرح التسهيل أن اسم المصدر لا يستعمل مؤكدًا ولا مبينًا . وينوب عن المصدر المؤكد ثلاثة أشياء : الأول : مرادفه نحو شنأته بغضًا ، وأحببته مقة ، وفرحت جذلًا . الثانى ملاقيه فى الاشتقاق نحو : ﴿ **والله أنبتكم من الأرض نباتًا** ﴾ [نوح : ١٧] ، ﴿ **وتبتل إليه تبتيلًا** ﴾ [المزمل : ٨] ، والأصل إنباتًا وتبتلًا . الثالث اسم مصدر غير علم نحو : توضأ وضوءًا ، واغتسل

فيه من إنابة الظرف عند المصدر أما عكسه فكثير كما يأتى .

(قوله نحو ما تضرب زيدا) أى أىّ ضرب تضربه وقوله نحو ما شئت فاجلس أى أىّ جلوس شئته فاجلس . **(قوله آلته)** أى اسم آلته وقوله ضربته سوطا أى ضربة سوط . **(قوله فى آلة الفعل)** أى المعهودة له . **(قوله اسم المصدر العلم)** يظهر لى أن الفرق بين اسم المصدر العلم وغير العلم أن الأول موضوع للفظ المصدر باعتبار تعينه ذهنا والثانى للفظه لا باعتبار التعين أن قلنا مدلول اسم المصدر لفظ المصدر أو الأول لحقيقة الحدث باعتبار تعينها ذهنا والثانى لها لا باعتبار التعين إن قلنا مدلول اسم المصدر الحدث كالمصدر وإنما الفرق بين المصدر واسمه اشتمال المصدر على حروف فعله ونقصان اسمه عن حروف فعله فتدبر . **(قوله نحو برّ برة وفجر فجار)** يشكل على التمثيل فرقهم بين المصدر واسمه بأن الأول ما جمع حروف الفعل والثانى ما لم يجمعها لجمع كل من برّة وفجار حروف فعله إلا أن يدعى أن ذلك أغلبى أو أن مراد الشارح اسم المصدر ولو لغير الفعل المذكور كأبره وأفجره أى صيره بارًا وصيره فاجرا ، لكن كان ينبغى على هذا أن يقول الشارح نحو أبرّ برّة وأفجر فجار فتأمل . **(قوله أن اسم المصدر)** أى العلم كما فى التصريح لا مطلقا لنصه فى التسهيل على أن اسم المصدر غير العلم يقوم مقام المؤكد بل الظاهر أنه يقوم مقام المبين أيضا كما مر . وقوله لا يستعمل إلخ لا يرد عليه سبحان لأن مذهب المصنف عدم علميته . **(قوله ثلاثة أشياء)** زاد الروداني الضمير واسم الإشارة . **(قوله شنأته بغضا)** فى القاموس شناه كمنعه وسمعه شنأ ويثلث وشناة ومشنأ ومشناة ومشنؤة وشنآنا أبغضه .

(قوله ملاقيه فى الاشتقاق) أى المجتمع معه فى الاشتقاق أى فى أصول مادة الاشتقاق وهى الباء والتاء واللام أو النون والباء والتاء . فاندفع اعتراض شيخ الإسلام بأن الأولى مشاركه فى المادة لأن المصدر ليس مشتقا على المشهور كما توهمه عبارته . **(قوله نباتا)** فيه أنه اسم مصدر غير علم لأنبت مثل عطاء لأعطى فهلا ذكره بعد فى اسم المصدر غير العلم وقد يقال جعله من الملاق فى الاشتقاق إشارة إلى كفاية ملاحظة الملاقاة المذكورة فى النيابة أو نظرا إلى ما قاله الموضح من أنه اسم عين للنبات ناب عن المصدر . أفاده سم . لكن نص غير واحد على أن النبات مصدر سمى به النابت كما سمى

غسلًا ، وأعطى عطاء (وَمَا) سيق من المصادر (لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَاً) لأنه بمنزلة تكرير الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع (وَثَنِّ وَٱجْمَعْ غَيْرَهُ) أى غير المؤكد وهو المبين (وَأَفْرِدَا) لصلاحيته لذلك أما العددى فباتفاق نحو : ضربته ضربة ، وضربتين ، وضربات . واختلف فى النوعى فالمشهور الجواز نظرًا إلى أنواعه نحو سرت سير زيد : الحسن والقبيح ، وظاهر مذهب سيبويه المنع ، واختاره الشلوبين (وَحَذْفُ عَامِلِ) المصدر (ٱلمُؤَكِّدِ ٱمْتَنَعْ) لأنه إنما جيء به لتقوية عامله وتقرير معناه ، والحذف ينافى ذلك . ونازع فى ذلك الشارح (وَفِى)

بالنبت . (قوله غير علم) فلا يستعمل اسم المصدر العلم مؤكدا لأن معنى العلم زائد على معنى العامل قال المصنف ولأنه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل . دمامينى . (قوله نحو توضأ وضوءا إلخ) قال اللقانى : أن يقول إن كان مراده باسم المصدر ما ليس جاريا على الفعل العامل فيه وإن كان جاريا على فعل آخر كما فى ﴿ وتبتل إليه تبتيلا ﴾ [المزمل : ٨] ، فكان ينبغى أن يدخل فيه تبتيلا وإن كان مراده ما ليس جاريا على فعل أصلا فما مثل به ليس كذلك لجريان الغسل مثلا على غسل إلا أن يجاب بأن مراده بما ليس جاريا على فعله ما نقص فيه بعض حروف فعله ا هـ . وأجاب بعضهم أيضا بأن المراد الأول لكن مع كونه صيغ لغير الثلاثى بوزن ما للثلاثى كما عرفوه بذلك وهو بمعنى جواب اللقانى ، وما أجيب به إنما ينفع فى عدم إدخال تبتيلا فى اسم المصدر غير العلم لا فى عدم إدخال نباتا من قوله تعالى : ﴿ والله أنبتكم من الأرض نباتا ﴾ [نوح : ١٧] ، لصدق اسم المصدر بالمعنى المذكور عليه وقد مر آنفا الاعتذار عن عدم ذكره فى أمثلة اسم المصدر فتنبه .

(قوله لأنه بمنزلة تكرير الفعل) كان الأولى أن يقول لأن المقصود به الجنس من حيث هو كما أن المؤكد وهو المصدر الذى تضمنه الفعل كذلك وهو يصدق بالقليل والكثير لما تقدم من أنه مؤكد لمصدر عامله الذى تضمنه لا للعامل بتمامه فلا يكون بمنزلة تكرير الفعل . (قوله غيره) تنازعه العاملان قبله وأعمل الثانى وحذف مفعول أفرد لدلالة ما قبله . (قوله وأفردا) دفع به ما يتوهم من ظاهر الأمر فى قوله وثن إلخ ولا يغنى عنه مفهوم فوحد أبدا لصدقه بكون السلب كليا أى لا يوحد غيره دائما ، ويؤيد هذا الاحتمال ظاهر الأمر المذكور ا هـ سم فلا اعتراض بأن جواز الإفراد ظاهر لأنه الأصل . (قوله لصلاحيته) أى المبين لذلك أى المذكور من التثنية والجمع لأن الجنس الواحد يتعدد بتعدد أنواعه وآحاده . (قوله فالمشهور الجواز) ودليله قوله تعالى : ﴿ وتظنون بالله الظنونا ﴾ [الأحزاب : ١٠] ، والألف زائدة تشبيها للفواصل بالقوافى . تصريح . (قوله وحذف عامل المؤكد امتنع) وكذا يمتنع تأخيره عن مؤكده بخلاف عامل النوعى والعددى فلا يمتنع تأخيره عنهما . قاله الروداني . (قوله لتقوية عامله) أى تثبيت معناه فى النفس لتكريره وقوله وتقرير معناه أى رفع توهم المجاز عنه لا يؤكد نقله الزركشى فى البحر المحيط فى الأصول ونقض بقوله تعالى : ﴿ ومكرنا مكرا ﴾ [النمل : ٥٠] ، وقول الشاعر :

حذف عامل (**سِوَاهُ لِدَلِيْلٍ مُتَّسَعْ**) عند الجميع كأن يقال ما ضربت ، فتقول بلى ضربًا مؤلمًا ، أو بلى ضربتين . وكقولك لمن قدم من سفر : قدومًا مباركًا ، ولمن أراد الحج أو فرغ منه : حجًا مبرورًا ، فحذف العامل فى هذه الأمثلة وما أشبهها جائز لدلالة القرينة عليه وليس بواجب (**وَالْحَذْفُ حَتْمٌ**) أى واجب (**مَعَ**) مصدر (**آتٍ بَدَلًا * مِنْ فِعْلِهِ**)

*** وعجت عجيجا من جذام المطارف ***

وأجيب بأنه يرفع المجاز فيما يحتمل الحقيقة والمجاز كقتلت قتلا لا فيما هو مجاز لا غير كذا فى القسطلانى على البخارى فالمتعين للمجاز يؤكد كما فى الآية والبيت ، فقولهم المجاز لا يؤكد ليس على إطلاقه . (**قوله ونازع فى ذلك الشارح**) أى بما حاصله أن المؤكد قد لا يكون للتقوية والتقرير معا بل قد يكون للتقرير فقط فلا ينافى الحذف لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور جاز أن يقرر معنى المحذوف بالأولى وأن السماع ورد بحذف عامل المؤكد جوازا نحو أنت سيرا ووجوبا نحو سقيا ورعيا وأنت سيرا سيرا . ورد بأن الحذف مناف للتوكيد مطلقا لأن التوكيد يقتضى الاعتناء بالمؤكد والحذف ينافى ذلك فدعواه الأولوية مردودة ، وما ذكره وإن كان من أمثلة المؤكد مستثنى من عموم قوله :

*** وحذف عامل المؤكد امتنع ***

لنكات تأتى كما يدل على ذلك قوله بعد والحذف حتم إلخ وفيه أن نحو أنت سيرا لا دليل على استثنائه لعدم تحتم حذف عامله فالجواب بالنسبة إليه لا ينهض مع أن الخليل وسيبويه يجيزان الجمع بين الحذف والتأكيد كما مر . ورد ابن عقيل المنازعة بأن جميع الأمثلة التى ذكرها ليست من المؤكد بل المصدر فيها نائب مناب الفعل عوض منه دال على ما يدل عليه ويدل على ذلك أنه يمتنع الجمع بينهما ولا شىء من المؤكدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد ، وأنه لا خلاف فى عدم عمل المصدر المؤكد واختلفوا فى عمل المصدر الواقع موقع الفعل والصحيح أنه يعمل ولا يخفى أن دليله الأول لا يأتى فى نحو أنت سيرا وأنه يلزم على كلامه زيادة أقسام المصدر على الثلاثة المذكورة فى قوله توكيدا أو نوعا إلخ إلا أن يكون مراده أن تلك الأمثلة ليست من المؤكد الآن وإن كانت منه بحسب الأصل فتأمل . (**قوله متسع**) أى اتساع مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله هذا هو المناسب لحل الشارح ، ويحتمل أن المعنى والحذف فى سواه متسع فيكون بمعنى متسع فيه وإنما جاز حذف العامل فيما ذكر لدلالة المصدر على معنى زائد على معنى العامل فأشبه المفعول به فجاز حذف عامله . (**قوله ما ضربت**) ما نافية لا استفهامية بدليل الجواب وبلى لإثبات المنفى قبلها .

(**قوله حجا مبرورا**) يقدر فى الأول تحج وفى الثانى حججت . (**قوله والحذف حتم إلخ**) فى

لأنه لا يجوز الجمع بين البدل والمبدل منه ، وهو على نوعين : واقع فى الطلب . وواقع فى الخبر ، فالأول هو الواقع أمرًا أو نهيًا (كَنَدْلًا اَللَّذْ كَانْدُلَا) فى قوله :

[٤٣٦] عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِم فَنَدْلًا زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

فندلًا بدل من اللفظ باندل . والأصل اندل يا زريق المال : أى اختطفته . يقال ندل الشىء إذا اختطفه ومنه : ﴿ فضرب الرقاب ﴾ [محمد : ٤] أى فاضربوا الرقاب .

قوة الاستثناء من قوله وحذف عامل المؤكد امتنع . **(قوله بدلا من فعله)** أى عوضا من اللفظ بفعله ولو المقدر فى المصدر الذى لم يستعمل له فعل كويح وويل . قال الدماميني : والعامل المحذوف فى هذا المصدر إما فعل مرادف لفعله المهمل على حد قعدت جلوسا عند الجمهور وإما فعله المهمل وإن لم يصح النطق به إذ لا يلزم من كونه عاملا محذوفا صحة النطق به وعلى الأول اقتصر الشارح فى الخاتمة . **(قوله وواقع فى الخبر)** المراد بالخبر ما قابل الطلب فيشتمل الإنشاء[1] الذى ليس من الطلب كحمدا وشكرا لا كفرا ، وصبرا لا جزعا وعجبا ، وطاعة وسمعا ، نقله الدنوشرى عن اللقانى . وفى الهمع عن الشلوبين وابن مالك أن عجبا وحمدا وشكرا لا كفرا إنشاء ، وعن ابن عصفور أنها أخبار لفظا ومعنى . **(قوله فالأول هو الواقع)** أى المصدر الواقع وإن لم يكن متعديا على ما يؤخذ من الأمثلة الآتية ومن تمثيل السيوطى فى الهمع بخيبة خلافا لما وقع فى كلام الشاطبى وتبعه البعض . وهذا النوع الأول مقيس على الصحيح بشرط أن يكون له فعل من لفظه وأن يكون مفردا منكرا بخلاف النوع الثانى الآتى فسماعى على الصحيح إلا ما سيذكره المصنف من الواقع تفصيلا ومكررا وذا حصر ومؤكدا للجملة وذا تشبيه فقياسى وكذا من السماعى ما كان من الأول لا فعل له من لفظه كويحه وويله أو لم يكن مفردا منكرا .

(قوله والأصل اندل يا زريق) يقتضى أن زريقا اسم رجل وفى العينى أنه اسم قبيلة وعليه فالأصل اندلى أو أندلوا . ويمكن جعل صنيع الشارح على تأويل القبيلة بالجمع أو الحزب مثلا والجمع بأن الرجل أبو القبيلة وأنها سميت باسم أبيها . **(قوله إلخ)** لو قال وكقولهم قيامًا لا قعودًا لكان أنسب **(أى قم ولا تقعد)** فيه أن حذف

---

[٤٣٦] قبله :

يَمُــرُّونَ بِالدَّهْنَــا خِفَافًــا عِيَابُهُـــم وَيَخْرُجْـنَ مِـن دَارِيـنَ بُجْـرَ الْحَقَـائِبِ

قاله الأحوص فيما زعم بعضهم ، وعزاهما الجوهرى إلى جرير ، والصحيح ما قاله فى الحماسة البصرية أنهما لأعشى همدان يهجو لصوصا . وهما من الطويل ، يمرون أى اللصوص ، وقيل التجار لأنه فى وصفهم . وبالدهنا فى محل النصب على المفعولية – وهى موضع ببلاد تميم – ويمد ويقصر ، وههنا بالقصر . وخفافا حال . وعيابهم مرفوع به جمع عيبة – بالمهملة – وهو ما يجعل فيه الثياب . ويخرجن عطف على يمرون ، وأنثه على تأويل الجماعة وهو غريب ، ودارين بكسر الراء موضع فى البحرين يؤتى منه بالطيب ، وبجر الحقائب حال من يخرجن – بضم الباء الموحدة وسكون الجيم وفى آخره راء – وهو جمع بجراء وهى الممتلئة ، والحقائب جمع حقيبة وهى وعاء يجعل الرجل فيها زاده ويحتقبه الراكب حلفه فى سفره . **(قوله على حين)** يروى بالإعراب والبناء . وألهى من الإلهاء وهو الإشغال . وجل أمورهم فاعله . والشاهد فى فندلا حيث جاء بدلا من فعله ، إذ التقدير فيه اندل يا زريق ندلا وهو النقل والاختطاف . وزريق بضم الزاى وفتح الراء اسم قبيلة . والمال منصوب بالمقدر الذى ذكرناه ، وندل الثعالب منصوب بنزع الخافض .

---

(١) وهو ما لا يحتمل صدقا ولا كذبا أما الخبر فهو الذى يحتمل الصدق والكذب لذاته .

وتقول قيامًا لا قعودًا : أى قم ولا تقعد كذا أطلق الناظم وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار كقوله :

[٤٣٧] * فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا *

أو دعاء نحو : سقيًا ورعيًا وجدعًا وكيًا ، أو مقرونًا باستفهام توبيخى نحو : أتوانيا وقد جد قرناؤك . وقوله :

مجزوم لا الناهية ممنوع فالأولى أن يجعل قياما منصوبا بفعل محذوف ولا قعودا معطوفا عليه أى افعل قياما لا قعودا ولا يخفى أن التخلص بهذا من المحذور السابق أقرب من تخلص أبى حيان منه بأن لا نافية للجنس وقعودا اسمها ونوّن شذوذا مع أنه يحتاج معه كما قال الدمامينى إلى أن يقال إنه خبر بمعنى النهى . **(قوله بالتكرار)** ليقوم التكرار مقام العامل . **(قوله أو دعاء)** عطف على أمرا أى دعاءك أو عليه وقد مثل لهما . **(قوله نحو سقيا ورعيا إلخ)** اعلم أن من هذه المصادر نحوها ما سمع مضافا نحو : ويحك وويلك وبعدك وسحقك والنصب واجب عند الإضافة ولا يجوز الرفع لأنه حينئذ يكون مبتدأ لا خبر له ويجوز عند الإفراد النصب والرفع على الابتداء . كذا فى الهمع وأطلق فى التسهيل جواز الرفع ولم يقيده بعدم الإضافة وهو الأقرب ولا نسلم أنه حينئذ يكون مبتدأ لا خبر له إذ لا مانع من تقديره وعبارة التسهيل مع زيادة من الدمامينى وقد يرفع مبتدأ أو خبرا المفيد طلبا كقوله :

* صبر جميل فكلانا مبتلى *

أى صبر جميل أجمل أو أمرى صبر جميل وخبرا المكرر نحو : سير سير والمحصور نحو ما زيد إلا سير والمؤكد نفسه نحو له علىّ ألف اعتراف أى هذا اعتراف والمؤكد لغيره نحو زيد قائم حق والمفيد خبرا إنشائيا كقوله : عجب لتلك قضية وقيل لبعض العرب كيف أصبحت قال عجب حمد الله وثناء عليه أى أمرى عجب وشأنى حمد الله وثناء عليه وقيل عجب مبتدأ ولتلك خبر والمفيد خبرا غير إنشائى ا هـ أى نحو : أفعل ذلك وكرامة أى ولك كرامة . والظاهر أن ما لتفصيل العاقبة كذلك ثم قال الدمامينى : وظاهر كلام سيبويه أن الرفع غير مطرد لأنه قال وقد جاء بعض هذه رفعا ا هـ وفيه نظر لأن جاء فى كلامه بمعنى ورد وسماع البعض لا ينافى قياس غيره عليه فالأوجه الإطراد كما يفيده كلام ابن عصفور قال فى الهمع : ورفع المعرف بأل أحسن من نصبه نحو الويل له والخيبة لكن إدخال أل ليس مطردا فى جميعها وإنما هو سماع نص عليه سيبويه فلا يقال السقى لك والرعى وقال الفراء والجرمى بقياسه ا هـ وبقولهما أقول : والمجرور بعد نحو سقيا ورعيا معمول لمحذوف مسوق للتبيين أى لك أعنى

---

[٤٣٧] قاله قطرى بن الفجاءة الخارجى . وتمامه :

* فما نيل الخلود بمستطاع *

وهو من قصيدة من الوافر . الشاهد فى فصبرا وصبرا حيث حذف منه فعله وهو الطلب ، أى اصبرى يا نفس صبرا ، وذلك لأنه وقع مكررا على ما زعم ابن عصفور ، لأنه شرط فى وجوب الحذف التكرار ، وابن مالك أطلقه . والفاء جواب الشرط ، لأن التقدير إذا لم تطاعى يا نفس فى سؤالك بقا يوم على الأجل الذى قدر لك فاصبرى فى مجال الموت بفتح الميم من جال يجول جولا وجولانا . وصبرا تأكيد للأول .

[٤٣٨] * أَلُؤْمًا لَا أَبَا لَكَ وَاغْتِرَابًا *

والثانى ما دل على عامله قرينة وكثر استعماله، كقولهم عند تذكر النعمة: حمدًا وشكرًا لا كفرًا، وعند تذكر الشدة: صبرًا لا جزعًا، وعند ظهور معجب: عجبًا، وعند الامتثال: سمعًا وطاعة، وعند خطاب مرضى عنه: أفعل ذلك وكرامة ومسرة، وعند

أو لزيد أعنى أو الجار والمجرور خبر لمحذوف تقديره إرادتى أو دعائى وعلى كل فالكلام جملتان كذا قالوا وهو متجه إذا كان المجرور مخاطبا نحو سقيا لك أما إذا لم يكن مخاطبا نحو سقيا لزيد فالمتجه عندى أن يجعل معمولا للمصدر واللام للتقوية فالكلام جملة واحدة كما نقل عن الكوفيين إذ لا يلزم حينئذ المحذور من اجتماع خطابين لشخصين فى جملة واحدة على أن المحذور إنما يلزم فى سقيا لك أن جعل سقيا نائبا عن اسق فإن جعل نائبا عن سقى على أن الخبر بمعنى الطلب فلا.

(قوله وجدعا) بالدال المهملة يستعمل فى قطع الأنف وفى قطع الآذن كما فى يس. **(قوله أو مقرونا باستفهام توبيخى)** فى كلام غيره الاكتفاء فى وجوب الحذف بالتوبيخ ولو مجردا عن الاستفهام ونوقش فى جعل هذا الاستفهام من أقسام الطلب بأن الاستفهام مجازى لأنه خبر في المعنى وأجيب بأنه منها بحسب الصورة أو باعتبار استلزامه الطلب **(قوله ألؤما إلخ)** بضم اللام وسكون الهمزة أى أتلؤم لؤما وتغترب اغترابا وقوله: لا أبالك جملة قصد بها الدعاء على المخاطب وقد تقدم إشباع الكلام فيها والاغتراب البعد عن الأوطان **(قوله والثانى)** أى الواقع فى الخبر بالمعنى المتقدم وذلك خمسة أقسام كما فى التوضيح الأول ما أشار إليه الشارح بقوله ما دل إلخ والأربعة ستأتى فى المتن **(قوله حمدا وشكرا لا كفرا)** وجوب الحذف خاص باجتماع الثلاثة لجريان هذا التركيب مجرى الأمثال فلا اتجاه للاعتراض بأنه يقال حمدت الله حمدا وشكرته شكرا مع أن الكلام بذكر الفعل يكون خبر إلا إنشاء وكلامنا عند قصد الإنشاء وعنده يكون المصدر والفعل متعاقبين إذا ذكر أحدهما ترك الآخر كذا قال الدمامينى نقلا عن الشلوبين **(قوله وما سيق إلخ)** المتبادر أن ما مبتدأ ويحذف إلخ[1] خبره فيوهم أن هذا قسيم للآتى بدلا من فعله مع أنه قسم منه فإنه الآتى بدلا من فعله إما واقع فى الطلب كند لا وإما واقع

---

[٤٣٨] صدره: * أَعَبْدًا حَلَّ فِي شُعَبَى غَرِيبًا *

قاله جرير من قصيدة من الوافر يهجو بها خالد بن يزيد الكندي: أى ياعبدا، فيكون نصباً على النداء، وقيل على الحال، والتقدير اتفخر عبداً حال أى نزل في شعبي بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة والباء الموحدة اسم موضع، وألفه للتأنيث، فلا ينصرف وغريباً حال من الضمير الذي في حل. والشاهد في ألؤما واغترابا حيث جاء المصدران بدلاً من اللفظ بفعله بمعنى أتلؤم لؤماً واغترب اغتراباً، وهو من قبيل الطلب الذي هو استفهام على قصد التوبيخ **(قوله لا أبالك)** معترض بين المعطوف والمعطوف عليه، تارة يذكر في المدح وتارة في الذم كما في لا أم لك، وتارة في معرض التعجب وبمعنى جد في أمرك. وقد تحذف اللام.

---

(١) قوله ويحذف إلخ خبره، هكذا في الأصل الذي بيدي، ولعل صوابه وعامله يحذف إلخ خبره. تأمل اهـ.

خطاب مغضوب عليه : لا أفعل ذلك ولا كيدًا ولا همًّا ، ولا فعلت ذلك ورغمًا وهو أنا (وَمَا) سيق من المصادر (لِتَفْصِيْلِ) أى لتفصيل عاقبة ما قبله (كَإِمَّا مَنًّا) من قوله تعالى : ﴿ **فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء** ﴾ [محمد : ٤] ، (**عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا**) أي حيث عرض ، لما ذكر من أنه بدل من اللفظ بعامله ، والتقدير فإما تمون وإما تفادون (**كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُوْ حَصْرٍ وَرَدْ**) كل منهما (**نَائِبَ فعل لاسم عَيْنٍ اسْتَنَدْ**) نحو أنت سيرًا سيرًا ، وإنما أنت سيرًا ، وما أنت إلا سيرًا فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل ، والحصر ينوب مناب التكرير ، فلو لم يكن مكررًا ولا محصورًا جاز الإضمار والإظهار ، نحو أنت سيرًا وأنت تسير سيرًا . والاحتراز باسم العين عن اسم المعنى ، نحو أمرك سير سير فيجب أن يرفع على الخبرية هنا لعدم الاحتياج إلى إضمار فعل هنا ، بخلافه بعد اسم العين لأنه

في الخبر وهذا الثانى إما مسموع و لم يتعرض له وإما مقيس وهو الواقع تفصيلا لعاقبة جملة تقدمت أو مكررا إلخ فالأولى جعل قوله وما لتفصيل إلخ عطفا على ند لا فيكون مثالا ثانيا وعليه فقوله عامله يحذف تأكيد لما استفيد من التمثيل به للآتى بدلا المتحتم حذف عامله أفاده يس عن ابن هشام (**قوله لتفصيل عاقبة ما قبله**) أى لتفصيل المرتب على مضمون ما قبله وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب الحذف فيما لتفصيل عاقبة مفرد نحو لزيد سفر فإما يصح صحة أو يغتنم اغتناما (**قوله والتقدير فأما تمنون إلخ**) وفى بعض النسخ فأما تمنوا إلخ بحذف نون الرفع لغير ناصب وجازم على لغة قليلة (**قوله وكذا**) أى مثل ما سيق إلخ (**قوله فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل**) فيه أن العوض نفس المصدر لا تكراره بدليل جعلهم المكرر من إفراد المصدر الآتى بدلا من فعله كما مر إلا أن يقال لما كانت بدلية المصدر المكرر من فعله مشروطة بتكراره جعل التكرار بدلا تسمحا (**قوله جاز الإضمام إلخ**) هذا ظاهر بالنسبة إلى المصدر المبين دون المؤكد لامتناع إضمار عامله عند الناظم كما قال قبل : * **وحذف عامل المؤكد امتنع** * وبهذا يعلم ما فى تمثيل الشارح إلا أن يكون جرى على رأى ابن الناظم (**قوله والإظهار**) أى إن لم يكن مستفهما عنه ولا معطوفا عليه وإلا تعين الإضمار لقيام الاستفهام أو العطف مقام التكرار نحو أأنت سيرا وأنت أكلا وشربا قاله المصرح (**قوله والاحتراز باسم العين إلخ**) الذي يتجه عندى أن هذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز إذ المصدر فى أمرك سير سير ليس نائب فعل استند إلى معنى ، بل المصدر نفسه استند إلى اسم المعنى فهو خارج بقوله نائب فعل (**قوله فيجب أن يرفع إلخ**) هذا بيان مراد وإن لم يفهم من النظم إذ مفهومه أنه لا يحذف عامله وجوبا ، وهذا صادق بجواز الحذف ووجوب الذكر مرفوعا إن جعل العامل المبتدأ أو منصوبا إن جعل فعلا (**قوله بخلافه**) أى المصدر بعد اسم العين فإنه يحتاج إلى إضمار فعل لعدم صحة الخبرية ، وقوله لأنه يؤمن معه إلخ علة المحذوف أي وإنما جاز

يؤمن معه اعتقاد الخبرية ، إذ المعنى لا يخبر به عن العين إلا مجازًا ، كقوله :

[٤٣٩] **فَإِنَّمَا هِـيَ إِقْبَـالٌ وَإِدْبَـارُ**

أى ذات إقبال وإدبار (**وَمِنْهُ**) أى ومن الواجب حذف عامله (**مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدًا**) وهو إما مؤكد (**لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَالْمُبْتَدَا**) من النوعين ، وهو المؤكد لنفسه ، هو الواقع بعد جملة هى نص فى معناه ، وسمى بذلك لأنه بمنزلة إعادة الجملة فكأنه نفسها (**نَحْوُ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا**) أى اعترافًا ، ألا ترى أن له علىَّ ألف هو نفس الاعتراف (**وَالثَّانِ**) وهو المؤكد لغيره ، هو الواقع بعد جملة تحتمل غيره فتصير به نصًا . وسمى بذلك لأنه أثر فى الجملة فكأنه غيرها لأن المؤثر غير المؤثر فيه (**كَابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا**) فحقًا رفع ما احتمله أنت ابنى

حذف العامل بعد اسم العين لأنه يؤمن إلخ قال يس ومقتضى التعليل أن مثل اسم العين اسم المعنى الذى لا يصح وقوع المصدر خبرا عنه نحو أملك سيرا سيرا وحينئذ ففى مفهوم قوله لاسم عين تفصيل **(قوله إلا مجازا)** مقتضى قوله أى ذات إقبال وإدبار أنه مجاز بالحذف ولا يتعين بل يجوز أن يكون مجازا مرسلا علاقته التعلق .

(قوله ومنه ما يدعونه مؤكدا) لا يشكل على قوله سابقا :

*** وحذف عامل المؤكد امتنع ***

لأن الامتناع عنده فى غير الصور المشار إليها بقوله والحذف حتم إلخ التى منها مؤكد الجملة لقيام الجملة مقام العامل فكأنه مذكور **(قوله هو الواقع بعد جملة)** الأصح كما فى التسهيل منع تقديمه كالذى بعده على الجملة ومنع التوسط بين جزءيها . قال الدماميني لأنها دليل العامل فيه فلا يفهم منها إلا بعد تمامها . **(قوله هى نص فى معناه)** إن أراد لا تحتمل غيره حقيقة فما بعده وهو المؤكد لغيره كذلك وإن أراد ولو مجازا فممنوع سم أى لاحتمال أن تكون للتهكم مجازا . ويجاب باختيار الشق الثانى على معنى أنها لا تحتمل غيره ولو مجازا احتمالا قريبا .

(قوله فكأنه نفسها) الأنسب بالتسمية أن يقول فكأنها نفسه لكنه راعى قوله لأنه بمنزلة إعادة الجملة ولو جمع لكان أحسن **(قوله ألا ترى أن له علىّ ألف هو نفس الاعتراف)** فيه تسمح والمراد أن التكلم بهذه العبارة نفس الاعتراف ولو قال ألا ترى أن له علىّ ألف نص فى الاعتراف لكان أسلم وأوفق بما قبل **(قوله لأنه أثر فى الجملة)** أى برفع احتمال الغير .

(قوله كابنى أنت حقا) الذى يظهر لى أن حقا هنا بمعنى حقيقة ليكون رافعا لاحتمال المجاز ،

---

[٤٣٩] البيت من البسيط ، وهو للخنساء .

من إرادة المجاز و (**كَذَاكَ**) مما يلزم إضمار ناصبه المصدر المشعر بالحدوث (**ذُو ٱلتَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَة**) حاوية معناه ، وفاعله غير صالح ما اشتملت عليه للعمل فيه (**كَلِي بُكَا بُكَاءَ ذَاتِ**

أما إذا كان حقا بمعنى ضد الباطل فهو غير رافع لصحة الإتيان به مع إرادة المجاز كأن يريد بنوّة العلم لكن هذا إنما يتجه على ما درج عليه الشارح من أن قولنا حقا لرفع احتمال المجازى . والذى فى الرضى والدمامينى أنه لرفع احتمال بطلان القضية أى عدم تحققها فى الواقع . قال الرضى المؤكد لغيره فى الحقيقة مؤكد لنفسه وإلا فليس بمؤكد لأن معنى التوكيد تقوية الثابت بأن تكرره وإذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف يقوّى وإذا كان ثابتا فمكرره إنما يؤكد نفسه ثم قال معنى هذا المصدر تدل عليه الجملة السابقة نصل بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ وجميع الأخبار من حيث اللفظ لا تدل إلا على الصدق وأما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله وأما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم أن الكذب مدلول اللفظ الخبر كالصدق بل المعنى أنه يحتمل الكذب من حيث العقل أى لا يمتنع أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتا . قال ويقوّى ذلك أنه لا يجوز لك أن تقول زيد قائم غير حق أو هو عبد الله قولا باطلا لأن اللفظ السابق لا يدل عليه . قال وإنما قيل لمثل هذا المصدر مؤكد لغيره مع أن اللفظ السابق دال عليه نصا لأنك إنما تؤكد بمثل هذا التوكيد إذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة فى نفس الأمر وغلب فى ذهنه كذب مدلولها فكأنك أكدت باللفظ النص محتملا لذلك المعنى ولنقيضه فلذلك قيل مؤكد لغيره وأما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فسمي مؤكدا لنفسه ا هـ وقال الدمامينى بعد تمثيله للمؤكد لغيره بنحو زيد قائم حقا ما نصه فالجملة المذكورة قبل دخول المصدر كانت محتملة لأن يكون مضمونها ثابتا فى الواقع فيكون حقا ولأن يكون مضمونها غير ثابت فى الواقع فيكون غير حق فلما جاء المصدر المؤكد صارت به نصا فى الواقع وسمى مؤكدا لغيره لأن الجملة غير هذا المصدر لفظا ومعنى ا هـ فعلى ما قاله المراد بالحق ضد الباطل فاعرفه ، ومثل أنت ابنى حقا لا أفعله ألبتة أو أفعله البتة فالبتة مصدر حذف عامله وجوبا أى أبت البتة ، والتاء للوحدة والبت القطع أى أقطع بذلك القطعة الواحدة أى لا أتردد بعد الجزم ثم أجزم مرة أخرى فيحصل قطعتان أو أكثر وكأن اللام للعهد أى القطعة المعلومة منى التى لا تردد معها فقولك لا أفعله محتمل لاستمرار النفى وانقطاعه ولفظ ألبتة محقق لاستمراره . وأل فى ألبتة لازمة الذكر وقيل يجوز حذفها ، ولم يسمع فيها إلا قطع الهمزة والقياس وصلها[1] . قاله فى التصريح (**قوله صرفا**) أى خالصا نعت لحقا (**قوله مما يلزم إلخ**) بيان لوجه الشبه ويجوز رفعه بدلا مما قبله أو صفة له على تقدير مثل وهل النصب أرجح من الرفع أو هما مستويان قولان (**قوله المشعر بالحدوث**) أى التجدد أى الدال على أمر يتجدد لا على أمر راسخ ثابت . دمامينى (**قوله وفاعله**) أى فاعل معنى المصدر كالياء فى مثال المصنف وإرجاع

---

(١) إذا اعتبروها ال المعرفة وهمزتها إنما هى همزة وصل ولكن لما فيها من معنى البت قطعوها فأثبتوا فيها الهمزة .

عُضلَة) أى ممنوعة من النكاح ، ولزيد ضرب ضرب الملوك ، وله صوت صوت حمار ، فالمنصوب فى هذه الأمثلة قد استوفى الشروط السبعة ، بخلاف ما فى نحو لزيد يد أسد لعدم كونه مصدرًا ، ونحو له علم علم الحكماء ، لعدم الإشعار بالحدوث ، ونحو له صوت صوت حسن ، لعدم التشبيه ، ونحو صوت زيد صوت حمار لعدم تقدم جملة ، ونحو له ضرب صوت حمار لعدم احتواء الجملة قبله على معناه ، ونحو عليه نوح نوح الحمام لعدم احتوائها على صاحبه ، فيجب رفعه فى هذه الأمثلة ونحوها . وقد ينتصب فى هذا الأخير لكن على الحال وبخلاف ما فى نحو أنا أبكى بكاء ذات عضلة ، وزيد يضرب ضرب الملوك حيث يتعين كون نصبه بالعامل المذكور فى الجملة قبله لا بمحذوف لصلاحية المذكور للعمل فيه . وإنما لم يصلح المصدر المشتملة عليه الجملة فى نحو لى بكا ، ولزيد ضرب

المصدر المحدث عنه الذى هو الثانى يرد عليه أن مثال المصف ومثالى الشارح لم تشتمل الجملة فيها على فاعل معنى المصدر الثانى لأن فاعل البكاء الثانى والضرب الثانى والصوت الثانى ذات العضلة والملوك والحمار ، و لم تشتمل الجملة على شىء من الثلاثة . ويجاب بأن معنى بكاء ذات عضلة بكاء مثل بكاء ذات عضلة وفاعل هذا البكاء المثل قد اشتملت عليه الجملة وكذا يقال فى مثالى الشارح أفاده سم (**قوله كلى بكا بكاء ذات عضلة**) قصر بكاء الأول للضرورة فلا يقال إن البكا بالقصر إسالة الدموع وبالمد رفع الصوت فلم تشتمل الجملة على معنى المصدر وينبغى أن يكون قوله كلى إلخ صفة لجملة أى بعد جملة فى هذا الكلام ليكون إشارة إلى بقية الشروط أفاده يس عن الشاطبى (**قوله وله صوت صوت حمار**) هو مصدر صات يصوت إذا صاح فهو بمعنى التصويت لا اسم مصدر نائب المصدر كما زعمه البعض (**قوله لعدم الإشعار بالحدوث**) لأنه من قبيل الملكات . قال فى الهمع لم ينصب ذكاء الحكماء فى له ذكاء الحكماء لأن نصب صوت وشبهه إنما كان لسكون ما قبله بمنزلة يفعل مسندا إلى فاعل التقدير فى له صوت هو يصوت فاستقام نصب ما بعده لاستقامة تقدير الفعل فى موضعه وذلك لا يمكن فى له ذكاء فلم يستقم النصب (**قوله لعدم احتوائها على صاحبه**) أى لأن ضمير عليه للمنوح عليه لا للنائح فلم يكن فى الجملة فاعل معنى المصدر بخلاف مثال المصنف فالفرق بينهما فى غاية الظهور فدعوى البعض أن هذا المثال كمثال المصنف وأن الفرق بينهما تحكم فى غاية العجب (**قوله فيجب رفعه فى هذه الأمثلة ونحوها**) الذى يتجه لى صحة النصب فى نحو لزيد يد يد أسد أو علم علم الحكماء أو ضرب صوت الحمار على الحال من الضمير المستتر فى الخبر بتقدير مضاف أى مثل يد أسد إلخ أو على المفعولية لفعل محذوف أى تماثل يد أسد إلخ فتأمل (**قوله لكن على الحال**) أى بتقدير مثل فلا يرد أن نوح الحمام معرفة فلا يكون حالا وهو حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور فى النكت والدمامينى جواز نصبه على المصدرية على ضعف (**قوله حيث يتعين**) حيثية تعليل .

العمل ، لأن شرط إعمال المصدر أن يكون لا من الفعل أو مقدرًا بالحرف المصدرى والفعل . وهذا ليس واحدًا منهما .

(تنبيه) : مثل له صوت صوت حمار قوله :

[٤٤٠] **مَا إنْ يَمَسُّ الأَرْضَ إلَّا مَنْكِبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَيَّ الْمِحْمَلِ**

(قوله لأن شرط إلخ) ذهب الناظم فى تسهيله إلى أنه لا يشترط ذلك فى عمله بل هو غالب فقط فعليه يصح أن يكون النصب بالمصدر المذكور فى الجملة ، بل قال الدمامينى بعد ذكره إن كون المصدر المذكور منصوبا بالفعل المقدر مذهب الأكثر ما نصه : قال الرضى وظاهر كلام سيبويه أن المنصوب أى فى له صوت صوت حمار منصوب بصوت لا بفعل مقدر قال ، وإنما انتصب لأنك مررت به فى حال تصويت ومعالجة ا هـ ومنه يؤخذ ما مر أن المراد بالصوت التصويت أى إحداث ما يسمع إخراجه لا نفس ما يسمع وإن زعمه المرادى فى شرح التسهيل وجعله الداعى للجمهور إلى تقدير الناصب وعدم جعله منصوبا بصوت لأنه بمعنى ما يسمع ليس مقدرا بالحرف المصدرى والفعل ولا بدلا من فعله بخلافه بمعنى التصويت فقد رده الدمامينى . قال البعض : وإنما لم يكن مقدرا بالحرف المصدرى لوقوعه مبتدأ والأصل فيه الاسم الصريح ولذلك يؤول الحرف المصدرى والفعل به ا هـ وفيه نظر لاقتضائه منع عمل كل مصدر وقع مبتدأ وهو ممنوع ومفاد ما مر عن المرادى فى شرح التسهيل فى له صوت صوت حمار أنه يقدر بالحرف المصدرى والفعل . **(قوله ما أن يمس إلخ)** ما نافية وإن زائدة وحرف الساق معطوف على منكب . والمحمل بكسر الميم الأولى وفتح الثانية علاقة السيف . والمعنى أن هذا الفرس مدمج الخلق كطى المحمل متجاف كتجافى المحمل وأنه بلغ فى الضمور إلى أن لا يصل بطنه إلى الأرض إذا اضطجع وإنما يمس الأرض منكبه وحرف ساقه . والكلام مسوق للمدح فطى منصوب بمحذوف وجوبا على حد له صوت صوت حمار لكون الجملة بمنزلة له طى . كذا فى التصريح وغيره . **(قوله تذر)** أى السيوف . والجماجم جمع جمجمة بضم الجيمين عظم الرأس المشتمل على الدماغ وتطلق على الإنسان بتمامه مجازا وهو أليق بقوله هاماتها إذ هى جمع هامة وهى الرأس . وضاحيا من ضحا يضحو إذا برز عن محله . بله الأكف مصدر بمعنى ترك لفعل مهمل أقيم هو مقامه مضافا إلى المفعول على أحد الأوجه الآتية فى بله ، كأنها لم تخلق متعلق بضاحيا والضمير للهامات .

---

[٤٤٠] قاله أبو كبير بالباء الموحدة المكسورة : عامر بن الحليس الهذلى ، وهو من قصيدة من الكامل . يصف فرسه بخماصة البطن . يعنى إذا اضطجع لم يندلق ، إنما يمس منكبه الأرض وهو خميص البطن . وأراد بطى المحمل أنه مدمج الخلق كطى المحمل بكسر الميم الأولى وهو علاقة السيف . وما نافية وإن زائدة ، وحرف الساق بالرفع عطف على مكب ، والشاهد فى طى المحمل حيث نصب بتقدير يطوى طى المحمل .

لأن ما قبله بمنزلة له طى . قاله سيبويه .

(خاتمة) : المصدر الآتى بدلًا من اللفظ بفعله على ضربين : الأول : ما له فعل وهو ما مر . والثانى : ما لا فعل له أصلًا كَبَلْهَ إذا استعمل مضافًا كقوله :

[٤٤١] تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلْهَ الأَكُفِّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

فى رواية خفض الأكف ، فبله حينئذ منصوب نصب ضرب الرقاب . والعامل فيه فعل من معناه وهو اترك ، لأن بله الشيء بمعنى ترك الشيء فهو على حد النصب فى نحو شنأته بغضا ، وأحببته مقة . ويجوز أن ينصب ما بعد بله فيكون اسم فعل بمعنى اترك وهى إحدى الروايتين فى البيت ، وسيأتى فى بابه . ومثل بله المضاف ويله ، وويحه ، وويسه ، وويبه ؛ وهى كنايات عن الويل ، وويل كلمة تقال عند الشتم والتوبيخ ، ثم كثرت حتى صارت كالتعجب يقولها الإنسان لمن يحب ولمن يبغض ، ونصبها بتقدير ألزمه الله ، وهو قليل ، ولذلك لم يتعرض له هنا .

والمعنى أن هذه السيوف تترك القوم بارزة رؤوسهم عن محالها منفصلة كأنها لم تخلق على الأبدان فتركا لذكر الأكف لأنها سهلة القطع بالنسبة إلى الرؤوس .

(قوله فيكون اسم فعل إلخ) وعلى هذا ففتحته بنائية . وبقيت رواية ثالثة وهى رفع ما بعدها على الابتداء خبره بله بمعنى كيف لأنها تستعمل اسم استفهام بمعنى كيف وفتحته على هذا أيضا بنائية . والمعنى عليه كيف الأكف لا تترك ضاحية عن الأيدى مع أنها أسهل من الرؤوس فعلى هذا بله فى البيت للاستفهام التعجبى .

(قوله ومثل بله إلخ) أى فى وجوب حذف الناصب وكون ناصبه ليس من لفظه لا فى النصب على المفعولية المطلقة لما سيذكره الشارح من أن تقدير عاملها ألزمه الله فتكون مفعولا به وفى كلام غيره أن نصبها بالمفعولية المطلقة وأن تقدير العامل احزن .

(قوله وهى كنايات عن الويل) أى عند بعض اللغويين وذكر الجوهرى أن ويح كلمة رحمة وويل كلمة عذاب . وذكر شيخنا أن ويس كويح وويب كويل ومراد الشارح أنها كنايات عن الويل بالنظر لأصل الوضع فلا ينافى ما سيذكره الشارح من أنها صارت كالتعجب يقولها الإنسان لمن يحب ولمن يبغض . **(قوله تقال عند الشتم والتوبيخ)** أى عند إرادتهما . **(قوله وهو قليل)** أى هذا النوع الذى لا فعل له من لفظه .

---

[٤٤١] البيت من الكامل ، وهو لكعب بن مالك .

[المَفْعُولُ لَهُ]

ويسمى المفعول لأجله ومن أجله . وقدَّمه على المفعول فيه لأنه أدخل منه فى المفعولية ، وأقرب إلى المفعول المطلق بكونه مصدرا . كما أشار إلى ذلك بقوله (**يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ ٱلْمَصْدَرُ**) أى القلبى (**إنْ * أَبَانَ تَعْلِيلًا**) أى أفهم كونه علة للحدث ويشترط كونه من غير لفظ الفعل (**كَجُدْ شُكْرًا**) أى لأجل الشكر فلو كان من لفظ الفعل كحيل محيلًا كان انتصابه على المصدرية (**وَدِنْ**) طاعة (**وَهْوَ**) أى المفعول له (**بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ ***

[المفعـول لـه]

أل فيه موصولة بدليل عود الضمير إليها ، ومانع موصولية أل يرجع الضمير إلى الموصوف المحذوف . قال المرادى فى شرح التسهيل : ولا يجوز تعدده منصوبا أو مجرورا إلا بإبدال أو عطف . قال فى الهمع : ولذا امتنع فى قوله تعالى : ﴿ **ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا** ﴾ [البقرة : ٢٣١] ، تعلق الجار بالفعل إن جعل ضرارا مفعولا له وإنما يتعلق به إن جعل حالا . (**قوله لأنه أدخل منه إلخ**) أى لكونه مفعول الفاعل حقيقة كما أسلفناه . فقوله وأقرب إلخ عطف علة على معلول ومن قدم المفعول فيه علله بأن احتياج الفعل إلى الزمان والمكان أشد من احتياجه إلى العلة . (**قوله وأقرب إلى المفعول المطلق**) بل قال الزجاج والكوفيون إنه مفعول مطلق . تصريح .

(**قوله كما أشار إلى ذلك**) أى إلى أقربيته بكونه مصدرا . (**قوله ينصب مفعولا له المصدر**) أى بالفعل قبله على تقدير حرف العلة عند جمهور البصريين فعليه هو من المفعول به المنصوب بعد نزع الخافض . وقال الزجاج : ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير جئتك أكرمك إكراما وعليه فهو مفعول مطلق . وقال الكوفيون : ناصبه الفعل المقدم عليه لأنه ملاق له فى المعنى مثل قعدت جلوسا وعليه أيضا فهو مفعول مطلق ، ولذا قال فى التصريح : قال الزجاج والكوفيون إنه أى المفعول له مفعول مطلق ا هـ . (**قوله إن أبان تعليلا**) ظاهر كلامه وكلام الشارح حيث قال فيما يأتى أى يشترط لنصب المفعول له إلخ أن هذه الشروط شروط لنصبه وأنه عند جره يسمى مفعولا له والجمهور على أنه حينئذ مفعول به وعليه فهذه الشروط لتحقق ماهية المفعول له ومعنى قوله أبان تعليلا أظهر علة الشىء أى الباعث على الفعل سواء كان غرضا نحو : جئتك جبرا لخاطرك أو لا كقعدت عن الحرب جبنا . (**قوله ويشترط كونه من غير لفظ الفعل**) أى وغير معناه ويغنى عن هذا الشرط قول المصنف إن أبان تعليلا .
(**قوله أى لأجل الشكر**) أى لأجل أن تكون شاكرا . سم . (**قوله كحيل محيلا**) بفتح الميم وكسر الحاء وسكون الياء مصدر ميمى . (**قوله طاعة**) أشار به إلى أن دن مثال ثان بمعنى اخضع حذف مفعوله ، قال البعض : لدلالة الأول عليه وفيه نظر ظاهر ولو جعل الشارح مفعوله المحذوف شكرا آخر لكان الحذف لدليل . ثم كلام الشارح يقتضى أن المفعول له يجوز حذفه وهو ظاهر إذا دل عليه دليل .

وَقْتًا وَفَاعِلًا) الجملة حالية . ووقتًا وفاعلًا نصب بنزع الخافض : أى يشترط لنصب المفعول له مع كونه مصدرًا قلبيًا سيق للتعليل أن يتحد مع عامله فى الوقت وفى الفاعل . فالشروط حينئذٍ خمسة : كونه مصدرًا فلا يجوز جئتك السمن والعسل . قاله الجمهور . وأجاز يونس أما العبيد فذو عبيد بمعنى مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد . وأنكره سيبويه . وكونه قلبيًا : فلا يجوز جئتك قراءة للعلم ، ولا قتلًا للكافر . وأجاز الفارسى جئتك ضرب زيد : أى لتضرب زيدًا . وكونه علة : فلا يجوز أحسنت إليك إحسانًا إليك

(قوله بما يعمل) الباء بمعنى مع[1] متعلقة بمتحد خالد . **(قوله نصب بنزع الخافض)** كذا فى بعض النسخ وفيه أن النصب به سماعى على الراجح وفى بعض النسخ نصب على التمييز أى المحول عن الفاعل وهى أولى . **(قوله أن يتحد مع عامله فى الوقت)** بأن يقع حدث الفعل فى بعض زمان المصدر كجئتك طمعا أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر كحبستك خوفا من فرارك أو بالعكس كجئتك إصلاحا لحالك . قاله الرضى . **(قوله فالشروط حينئذ خمسة)** بل ستة . سادسها ما ذكره الشارح سابقا بقوله ويشترط كونه من غير لفظ الفعل . **(قوله وأجاز يونس أما العبيد فذو عبيد)** كان المناسب أن يقول وأجاز يونس كونه غير مصدر تمسكا بقولهم : أما العبيد فذو عبيد لأن هذا المثال ليس من عنديات يونس بل من كلام العرب . وقد يقال مراده وأجاز يونس كون أما العبيد إلخ من المفعول لأجله القياسى وجعله بعض النحاة مفعولا به لمحذوف أى مهما تذكر العبيد و لم يلتزم هذا البعض كيونس تقدير إما بمهما كمهما يكن من شىء بل قدره فى كل مكان بما يليق به . وجعله الزجاج مفعولا به بتقدير مضاف أى مهما تذكره لأجل تملك العبيد . **(قوله وأنكره سيبويه)** أى أنكر القياس عليه قائلا إن رواية النصب خبيثة رديئة فلا يجوز التخريج عليها **(قوله وكونه قلبيا)** قال فى التصريح : لأن العلة هى الحاملة على إيجاد الفعل والحامل على الشىء متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك ا هـ وعزا هذا الشرط السيوطى فى الهمع إلى بعض المتأخرين وعزاه الرضى إلى بعضهم معللا بما مر ، ثم رده فقال : إن أراد وجوب تقدم الحامل وجودا فممنوع وإن أراد وجوب تقدمه إما وجودا أو تصوّرا فمسلم ولا ينفعه وينتقض ما قاله بجواز جئتك إصلاحا لأمرك وضربته تأديبا اتفاقا ، فإن قال هو بتقدير مضاف أى إرادة إصلاح وإرادة تأديب قلنا : فجوّز أيضا جئتك إكرامك لى وجئتك اليوم إكراما لك غدا بل جوّز جئتك سمنا ولبنا فظهر أن المفعول له هو الظاهر لا مضاف مقدر وأن المفعول له على ضربين ما يتقدم وجوده على مضمون فاعله نحو قعدت جبنا فيكون من أفعال القلوب وما يتقدم على الفعل تصوّرا أى يكون غرضا ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجئته إصلاحا ا هـ . **(قوله وأجاز الفارسى جئتك ضرب زيد)** أى مع أن المصدر ليس قلبيا ولعله لا يقول باشتراط اتحاده

---

(١) إذ حروف الجر تتناوب .

لأن الشيء لا يعلل بنفسه . وكونه متحدًا مع المعلل به فى الوقت . فلا يجوز جئتك أمس طمعًا غدًا فى معروفك ، ولا يشترط تعيين الوقت فى اللفظ بل يكفى عدم ظهور المنافاة ، وفى الفاعل فلا يجوز جئتك محبتك أياى خلافًا لابن خروف .

(تنبيه) : قد يكون الاتحاد فى الفاعل تقديريًا كقوله تعالى : ﴿ **يريكم البرق خوفًا وطمعا** ﴾ [الرعد : ١٢] ، لأن معنى يريكم يجعلكم ترون ا هـ **(وَإِنْ شَرْطٌ)** من الشروط المذكورة ما عدا قصد التعليل **(فُقِدْ * فَاجْرُرْهُ بالْحَرْفِ)** الدال على التعليل وهو اللام أو ما يقوم مقامها ، وفى بعض النسخ باللام أى أو ما يقوم مقامها ، ففقد الأول وهو

مع العامل فاعلا أيضا حتى يجيز هذا المثال لعدم هذا الشرط أيضا فيه وربما يفهم ذلك قول الهمع شرط الأعلم والمتأخرون مشاركته لفعله فى الوقت والفاعل نحو ضربت ابنى تأديبا ثم قال : ولم يشترط ذلك سيبويه ولا أحد من المتقدمين فجوزوا اختلافهما فى الوقت واختلافهما فى الفاعل ا هـ وتقدم عن الرضى رد اشتراط كونه قلبيا . بقى أن التأديب هو الضرب كما صرح به الرضى فلا يصح أن يكون علة للضرب لأن الشيء لا يكون علة لنفسه لا يقال يندفع هذا بتقدير إرادة لأنا نقول يصير المعنى حينئذ أدبت ابنى لإرادة التأديب أو ضربته لإرادة الضرب وفيه ركاكة لا تخفى لأن الباعث على الشيء ليس مجرد إرادته . والحاسم عندى لمادة الاعتراض مع قرب المسافة أن يحمل التأديب على التأدب الذى هو أثر التأديب بناء على عدم اشتراط الاتحاد وقتا وفاعلا أو على إرادة التأدب الذى هو هذا الأثر بناء على الاشتراط فاحفظه . **(قوله وكونه علة)** أى كونه مفهما العلة وما قيل من أن العلية محل الشروط فكيف تكون شرطا ممنوع كما ذكره يس بل محل الشروط ماهية المفعول له أو نصبه على ما مر . **(قوله خلافا لابن خروف)** فإنه لم يشترط الاتحاد فى الفاعل تمسكا بقوله تعالى : ﴿ **يريكم البرق خوفا وطمعا** ﴾ [الرعد : ١٢] وسيذكر الشارح جوابه وجواز ابن الضائع – بمعجمة ثم مهملة – تعدد الوقت بل قدمنا عن الهمع أن سيبويه والمتقدمين لم يشترطوا الاتحاد وقتا ولا الاتحاد فاعلا . **(قوله تقديريا)** أى باعتبار التقدير والمعنى . **(قوله يجعلكم ترون)** أى ففاعل الرؤية التى تضمنها يريكم وفاعل الطمع والخوف واحد وهو المخاطبون وفيه أن هذا خلاف الظاهر وأن العامل الذى تتعلق به الأحكام النحوية هو يريكم لا ترون وأنه لا يظهر كون الخوف والطمع علة للرؤية لأنهم لا يرون لأجل الخوف والطمع بل يريهم الله لأجل أن يخافوا ويطمعوا فاستدلال ابن خروف قوى جلى فإن كان ولابد من التأويل فالأقرب أن يؤول الخوف والطمع بالإخافة والإطماع أو يجعلا حالين من المخاطبين على إضمار ذوى أو على التأويل باسمى فاعل . **(قوله ما عدا قصد التعليل)** أى ما عدا كونه علة فأطلق السبب وأراد المسبب[1] فلا يقال قصد التعليل ليس أحد الشروط المارة وإنما استثناه لأنه عند فقد التعليل لا يصلح للجر بحرف التعليل أيضا إذ لا تعليل . **(قوله أو ما يقوم مقامها)** هو الباء وفى ومن .

---

(١) فيكون مجازا مرسلا .

كونه مصدرًا نحو : ﴿ والأرض وضعها للأنام ﴾ [الرحمن : ١٠] . والثانى : وهو كونه قلبيًا نحو : ﴿ ولا تقتلوا أولادكم من إملاق ﴾ [الأنعام : ١٥١] ، بخلاف خشية إملاق . والثالث : وهو الاتحاد فى الوقت نحو قوله :

[٤٤٢] فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا

والرابع : وهو الاتحاد فى الفاعل نحو :

[٤٤٣] وَإِنِّى لَتَعْرُونِى لِذِكْرَاكِ هِـزَّةٌ

وقد انتفى الاتحادان فى: ﴿أقم الصلاة لدلوك الشمس﴾ [الإسراء: ٧٨]، (وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ) جره باللام أو ما يقوم مقامها (مَعَ) وجود (ٱلشُّرُوطِ) المذكورة (كَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ*

زاد الشاطبى الكاف نحو : ﴿ واذكروه كما هداكم ﴾ [البقرة : ١٩٨] ، وفى شرح اللمحة لابن هشام أن حروف السبب سبعة هذه الخمسة وحتى نحو أسلم حتى تدخل الجنة وكى نحو جئتك كى تكرمنى وأن الكاف وحتى وكى لا تدخل على المفعول له لأنها لا تكون للتعليل إلا مع الفعل المقرون بالحرف المصدرى اهـ وينبغى زيادة على نحو : ﴿ ولتكبروا الله على ما هداكم ﴾ [البقرة : ٢٨٥ ، الحج : ٣٧] . (قوله وفى بعض النسخ باللام) واقتصر عليها لأنها الأصل . (قوله وقد نضت) بتخفيف الضاد أى خلعت . (قوله فى نحو أقم الصلاة لدلوك الشمس) ففاعل الإقامة المخاطب وفاعل الدلوك أى الميل عن وسط السماء الشمس وزمنهما مختلف فزمن الإقامة متأخر عن زمن الدلوك وفيه مانع آخر وهو كون المصدر ليس قلبيا وفى المعنى أن اللام فى لدلوك بمعنى بعد وعليه فلا تعليل أيضا فلا تكون اللام لام التعليل . (قوله كلزهد ذا قنع) فيه تقدير معمول الخبر الفعلى وهو جائز عند الجمهور كما مر .

[شواهد المفعول له]

[٤٤٢] صدره : * لَدَى ٱلسِّتْرِ إِلاَّ لِبْسَةَ ٱلْمُتَفَضِّلِ *

قاله امرؤ القيس الكندى من قصيدته المشهورة من الطويل . الفاء للعطف . وقد نضت حال : من نضوت الثوب إذا ألقيته عنك ، والشاهد فى النوم حيث أبرز فيه لام التعليل وذلك لأن النوم لم يقارن نضوها ثيابها . والشرط هو المقارنة . والمتفضل هو الذى يبقى فى ثوب واحد . والمعنى جئت إليها فى حالة قد ألقت ثيابها عن جسدها لأجل النوم ، ولم يبق عليها إلا لبس – بكسر اللام – المتفضل ، وهو الثوب الواحد الذى يتوشح به ، وانتصاب لبسة على الاستثناء .

[٤٤٣] تمامه : * كَمَا ٱنْتَفَضَ ٱلْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ ٱلْقَطْرُ *

قاله أبو صخر الهذلى من قصيدة من الطويل . الواو للعطف . ولتعرونى خبر إن ، من عراه الشيء إذا غشيه ، واللام للتأكيد . والشاهد فى لذكراك حيث أبرزت فيه لام التعليل لعدم بعض شروط النصب باللام المقدرة ، وهو اتحاده بالفاعل ، وذلك لأن لذكراك فاعله المتكلم ، وفاعل تعرونى هزة . والكاف للتشبيه . وما مصدرية . وبلله القطر حال من العصفور بتقدير قد كما فى ﴿ أو جاءوكم حصرت ﴾ .

وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا) أى اللام **(ٱلْمُجَرَّدُ)** من أل والإضافة كهذا المثال ، حتى قال الجزولى إنه ممنوع ، والحق جوازه ، ومنه قوله :

[٤٤٤] مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُبِرْ

(وَٱلْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَلْ) وهو أن جره باللام كثير ونصبه قليل **(وَأَنْشَدُوا)** شاهدا لجوازه قول الراجز :

[٤٤٥] (لَا أَقْعُدُ ٱلْجُبْنَ عَنِ ٱلْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ ٱلْأَعْدَاءِ)

(تنبيهان) : الأول : أفهم كلامه أن المضاف يجوز فيه الأمران على السواء نحو : جئتك ابتغاء الخير ، ولابتغاء الخير . الثاني : أفهم أيضا جواز تقديم المفعول له على

(قوله أى اللام) فيه أن النسخة التى شرح عليها بالحرف وحينئذ فكان المناسب أن يقول أى الحرف وتأنيث الضمير حينئذ باعتبار الكلمة . **(قوله أفهم كلامه أن المضاف إلخ)** وجهه أنه لم يذكر فيه قلة ولا كثرة كما فعل فى قسيميه ، فدل على استواء الأمرين فيه . **(قوله منصوبا كان أو مجرورا)** أما إفهامه جواز تقديم المجرور فظاهر ، وأما إفهامه جواز تقديم المنصوب فلعله بطريق المقايسة .

[المفعول فيه وهو المسمى ظرفا]

أى عند البصريين ، واعترضهم الكوفيون بأن الظرف الوعاء المتناهي الأقطار ، وليس اسم الزمان والمكان كذلك أفاده المصرح . وأجيب بأنهم تجوزوا فى ذلك واصطلحوا عليه ولا مشاحة فى الاصطلاح . قال المصرح : وسماه الفراء محلا ، والكسائى وأصحابه صفة اهـ ولعله باعتبار الكينونة فيه . **(قوله بكونه)** أى المفعول المطلق أى معناه مستلزما له أى الظرف أى معناه فى الواقع أى فى نفس الأمر وإن لم يستلزم نفس المفعول المطلق نفس الظرف فى الاصطلاح . **(قوله لا بواسطة حرف ملفوظ)** أى ولا مقدر بل بواسطة نزع الخافض[1] ، والتقييد بالملفوظ ليفهم من مقابلته بالمفعول معه أن الفعل يتعدى إلى المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ . إذ لو أسقط القيد لصدق قوله بخلافه بأن الفعل يتعدى إلى المفعول معه بواسطة حرف مقدر . هذا . وقال الرضى لم يصل إليه بنفسه بل بواسطة حرف مقدر أى كما يصل إلى المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ . **(قوله بخلافه)** فإنه يصل إليه العامل بواسطة الواو . **(قوله وقت)** أى ولو متخيلا كما فى أمس قبل اليوم فإن التقدير أمس فى الزمان قبل اليوم . ومعلوم أن الزمان ليس

---

[٤٤٤] هذا أيضا رجز . وتمامه : *وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرْ*

المعنى من قصدكم لأجل رغبة فى إحسانكم فقد ظفر بمقصوده ، ومن تكونوا أنتم ناصرين له فقد انتصر على عدوه . ومن موصولة – وأمكم أى قصدكم صلته – فى محل الرفع على الابتداء ، وخبره ظفر . والتقدير فى الحقيقة فهو ظفر ، لأن المبتدأ يتضمن معنى الشرط . والشاهد فى لرغبة فإنه مفعول له ، وقد برزت فيه اللام . وهذا حجة على من منع ذلك عند استكمال الشروط . فهذا وإن كان جائزا ولكن نصبه أرجح .

[٤٤٥] هذا رجز لم أدر راجزه ، والشاهد فى الجبن حيث جاء بالألف واللام ، وهو مفعول له وهو قليل ، والأكثر خلوه عنهما . والهيجاء – تمد وتقصر – : الحرب . والزمر جمع زمرة . ولو هذه استغنت عن الجواب لدلالة السياق عليه .

---

(١) وهناك فرق بين الحرف المقدر ونزع الخافض .

عامله منصوبًا كان أو مجرورًا كزهدًا ذا قنع ولزهد ذا قنع .

(خاتمة) : إذا دخلت أل على المفعول له أو أضيف إلى معرفة تعرّف بأل أو بالإضافة خلافًا للرياشي والجرمي والمبرد فى قولهم إنه لا يكون إلا نكرة ، وإن أل فيه زائدة وإضافته غير محضة .

[المفعولُ فيه وهو المسمَّى ظَرفًا]

وتقديمه على المفعول معه لقربه من المفعول المطلق بكونه مستلزما له فى الواقع ، إذ لا يخلو الحدث عن زمان ومكان ، ولأن العامل يصل إليه بنفسه لا بواسطة حرف ملفوظ بخلافه . **(الظَّرْفُ)** لغة الوعاء واصطلاحًا **(وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ)** أى اسم وقت أو اسم مكان **(ضُمِّنَا)** معنى **(فِى)** دون لفظها **(باطِّرَادٍ كَهُنَا امْكُثْ أَزْمُنًا)** فهنا اسم مكان ، وأزمنا اسم زمان ، وهما مضمنان معنى فى لأنهما مذكوران للواقع فيهما وهو المكث . والاحتراز بقيد ضمنًا فى من نحو : ﴿ **يخافون يومًا** ﴾ [النور : ٣٧] ونحو : ﴿ **الله أعلم**

فى زمان فكون أمس فى زمان مجرد تخيل، وكما فى الله قبل العالم، فإن من العالم الزمان فوجود الله تعالى فى زمان قبل العالم الذى منه الزمان مجرد تخيل ، فتأمل . **(قوله أى اسم وقت أو اسم مكان)** قدر ذلك لأن المفعول فيه من صفات الألفاظ والمراد لفظ يدل على أحدهما ولو بالتأويل فيدخل ما عرضت دلالته على أحدهما أو جرى مجراه . فالأول : نحو سرت عشرين يوما ثلاثين فرسخا . والثانى : نحو أحقا أنك ذاهب كما فى التوضيح . ودخل فى التعريف ما استعمل تارة زمانا وتارة مكانا نحو أى وكل فإنهما بحسب ما يضافان إليه لأن المعنى أن الظرف لا يخرج عنهما لا أنه إما للزمان دائما وإما للمكان دائما قاله يس . وخرج ما ضمن معنى « فى » باطراد وليس واحدا منهما نحو : ﴿ **وترغبون أن تنكحوهنّ** ﴾ [النساء : ١٢٧] أى فى أن تنكحوهن على أحد التقديرين فإن النكاح ليس اسم زمان ولا مكان أفاده الشيخ خالد . قال البهوتى : وأقره الإسقاطى وشيخنا والبعض . وقد يقال حيث ضمن هذا معنى « فى » باطراد ينبغى أن يجعل ظرفا لأنه مكان اعتبارى وأنا أقول : معنى كونه باطراد كما قاله شيخنا والبعض وغيرهما وسيأتى : أن يتعدى إليه سائر الأفعال والاطراد فى نحو : ﴿ **وترغبون أن تنكحوهن** ﴾ ليس بهذا المعنى وحينئذ يكون خارجا بقيد الاطراد بمعناه المذكور فلا يتم كلام الشيخ خالد ولا كلام البهوتى . فتدبر . **(قوله ضمنا معنى فى)** هو الظرفية ومعنى تضمنه معناها إشارته إليه لكونه فى قوة تقديرها وإن لم يصح التصريح بها فى الظروف التى لا تتصرف كعند . **(قوله باطراد)** بأن يتعدى إليه سائر الأفعال وأورد عليه أنه يخرج لأسماء المقادير فإنها إنما ينصبها أفعال السير ، وما صيغ من الفعل فإنه إنما ينصبه ما اجتمع معه فى مادته كما يأتى . وأجيب بأنهما مستثنيان من شرط الاطراد بدليل ما سيأتى . **(قوله لأنهما مذكوران للواقع)** أى حالة كونهما ظرفين للواقع فيهما .

حيث يجعل رسالته ﴾ [الأنعام : ١٢٤] ، فإنهما ليسا على معنى فى ، فانتصابهما على المفعول به وناصب حيث يعلم محذوفًا لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعًا ، وبمعنى فى دون لفظها من نحو سرت فى يوم الجمعة ، وجلست فى مكانك فإنه لا يسمى ظرفًا فى الاصطلاح على الأرجح ، وباطراد من نحو دخلت البيت وسكنت الدار مما انتصب بالواقع فيه ، وهو اسم مكان مختص فإنه غير ظرف إذ لا يطرد نصبه مع سائر الأفعال ، فلا يقال نمت البيت ولا قرأت الدار ، فانتصابه على المفعول به بعد التوسع بإسقاط الخافض ، هذا مذهب الفارسى والناظم ، ونسبه لسيبويه ، وقيل منصوب على المفعول به حقيقة ، وأن نحو دخل متعدّ بنفسه وهو مذهب الأخفش وقيل على الظرفية تشبيهًا له

(قوله من نحو يخافون يوما) إذ المراد أنهم يخافون نفس اليوم لا أن الخوف واقع فيه . **(قوله ونحو الله أعلم إلخ)** إذ المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا أن العلم واقع فيه . **(قوله فانتصابهما على المفعول به)** أورد عليه أن فى جعل حيث مفعولا به ضربا من التصرف . وفى التسهيل أن تصرفها نادر وحينئذ فلا ينبغى حمل التنزيل عليه ، ولذا قال الدماميني : لو قيل إن المعنى يعلم الفضل الذى هو فى محل الرسالة لم يبعد ولم يكن فيه إخراج حيث عن الظرفية . **(قوله وناصب حيث)** أى محلا . **(قوله لا ينصب المفعول به)** لا يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملا لأنا نقول ذاك خاص بباب الاشتغال كما مر . **(قوله إجماعا)** نوقش بوجود القول بعمل اسم التفضيل فى المفعول به . فقد قال المصرح : قال الموضح فى الحواشى : قال محمد بن مسعود فى كتابه البديع غلط من قال إن اسم التفضيل لا يعمل فى المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى : و﴿**هو أهدى سبيلا**[1]﴾ [الإسراء: ٨٤]، وليس تمييزا لأنه ليس فاعلا كما هو فى زيد أحسن وجها. وقول العباس بن مرداس:

*** واضرب منا بالسيوف القوانسا ***

اهـ وقال أبو حيان فى الارتشاف : قال محمد بن مسعود : أفعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى : ﴿ **إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله** ﴾ [النجم : ٣٠] اهـ . وأجيب بأنه لم يلتفت إليه لشدة ضعفه وفيه نظر . **(قوله من نحو سرت فى يوم الجمعة)** فإن هذا التركيب مضمن لفظ فى بمعنى أنه مشتمل على لفظها ومصرح بلفظها فيه هذا هو المتبادر من تضمن لفظها وعليه جرى الشارح الأشمونى فردّ على ابن الناظم كما سيأتى إيضاحه[2] . **(قوله فلا يقال نمت البيت)** قال ابن قاسم : كما لا يقال ذلك لا يقال نمت فرسخا ولا قرأت مكانا فما الفرق اهـ ويظهر لى فى الفرق أن الأفعال الداخلة على نحو الفرسخ والمكان كثيرة فنزل كثرتها منزلة الاطراد بخلاف الأفعال الداخلة على نحو البيت والمسجد فإنها قليلة دخل وسكن ونزل كما قاله الرضى . **(قوله بعد التوسع إلخ)** أى فهو مفعول به مجازا كما فى تمرون الديار[3] .

---

(١) قول المحشى وهو أهدى سبيلا التلاوة بلا واو ولذلك أخرجناها خارج الدائرة .
(٢) راجع : شرح الألفية له من تحقيقنا .
(٥) وجاء مصرحا به فى قول الشاعر :
تمرون الديار ولم تعوجوا ... كلامكم علىّ إذا حرام

بالمبهم ، ونسبه الشلوبين إلى الجمهور وعلى هذين لا يحتاج إلى قيد باطراد ، وعلى الأول يحتاج إليه خلافًا للشارح .

(تنبيهان) : الأول : تضمن الاسم معنى الحرف على نوعين : الأول : يقتضى البناء وهو أن يخلف الاسم الحرف على معناه ويطرح غير منظور إليه كما سبق فى تضمن متى معنى الهمزة وإن الشرطية ، والثانى لا يقتضى البناء وهو أن يكون الحرف منظورًا إليه لكون الأصل فى الوضع ظهوره ، وهذا الباب من هذا الثانى . الثانى : الألف فى ضمنا يجوز أن تكون للإطلاق وأن تكون ضمير التثنية ، بناء على أن أو على بابها وهو الأظهر ، أو بمعنى الواو وهو الأحسن لأن كل واحد منهما ظرف لا أحدهما . انتهى

(قوله وأن نحو دخل متعدّ بنفسه) أى يتعدى بنفسه من غير توسع بإسقاط الجار لأنه يتعدى كذلك مرة وبالحرف أخرى وكثرة الأمرين فيه تدل على أصالتهما . **(قوله وعلى هذين لا يحتاج إلى قيد باطراد)** بل لا يصح على رأى الشلوبين لأنه داخل فى الظرف حقيقة غاية الأمر أنه من المبهم تنزيلا وإنما لم يحتج إليه على رأى الأخفش لخروج نحو دخلت البيت بقولنا ضمن معنى فى . **(قوله وعلى الأول)** أى كونه مفعولا به بعد التوسع يحتاج إليه لأنه مع كونه غير ظرف مضمن معنى فى بمعنى أنه مشير إلى معنى فى لكونه فى قوة تقديرها كما مر خلافا للشارح ابن الناظم فى دعواه عدم الاحتياج إليه على الأول أيضا لخروجه بقوله ضمنا معنى فى لأنه عليه مضمن لفظ فى بناء منه على أن المراد بالتضمن اللفظى ما هو أعم من أن يكون لفظها فى التركيب أو ملاحظا فيه بأن كان موجودا ثم حذف ، وقد علمت أن المتبادر من التضمن اللفظى كون التركيب مشتملا على لفظها كما درج عليه الشارح الأشمونى فقيد « باطراد » محتاج إليه على القول الأول ، فرد البعض تبعا لغيره على الشارح وجعله الحق مع ابن الناظم ناشىء عن عدم التدبر . **(قوله أن يخلف الاسم الحرف على معناه)** أى حالة كونه دالا على معناه بأن يصير الاسم مؤديا معنى الحرف بجوهره وقوله غير منظور إليه أى غير ملاحظ فى نظم الكلام . **(قوله وهو أن يكون الحرف منظورا إليه)** أى ملاحظا فى نظم الكلام أى فلم يؤد الاسم معنى الحرف بل يشير إليه فقط ، ومعناه باق فيه يؤديه هو محذوفا . **(قوله بناء على أن أو على بابها إلخ)** فيه لف ونشر مرتب . وفيه أن أو إذا كانت على بابها فهى للتنويع لا للشك فيجب فيها المطابقة فالألف للتثنية مطلقا . **(قوله وهو الأظهر)** أى المتبادر إلى الذهن لأن الأصل بقاء « أو » على حالها . **(قوله بالواقع فيه)** أى فى جميعه إن استغرقه الواقع فيه أو فى بعضه إن لم يستغرقه فالأول نحو صمت يوم الجمعة والثانى نحو صمت رمضان . وفى عبارة المصنف تسمح وسينبه عليه الشارح .

(فائدة) : قال الدماميني : الزمان أربعة أقسام : مختص معدود كرمضان والمحرم والصيف والشتاء فيقع جوابا لكم ولمتى ، ولا معدود ولا مختص فلا يقع جوابا لواحد منهما كحين ووقت ، ومعدود غير

(فَالنَّصبُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ) من فعل وشبهه **(مُظْهَرًا * كَانَ)** الواقع فيه نحو جلست يوم الجمعة أمامك ، وأنا سائر غدًا خلف الركب **(وَإِلَّا)** أى وإن لم يكن ظاهرا بل كان محذوفا من اللفظ جوازًا أو وجوبًا **(فَانْوِهِ مُقَدَّرَا)** فالجواز نحو يوم الجمعة لمن قال متى قدمت ،

مختص فيقع جوابا لكم فقط نحو يومين وثلاثة أيام وأسبوع وشهر وحول ، ومختص غير معدود فيقع جوابا لمتى فقط نحو يوم الخميس وشهر المضاف إلى أحد أسماء الشهور كشهر رمضان وشهر ربيع الأول ، فالذى يصلح جوابا لكم فقط أو لها ولمتى معرفة كان أو نكرة يستغرقه الحدث الذى تضمنه ناصبه إن لم يكن الحدث مختصا ببعض أجزاء ذلك الزمان فإذا قيل كم سرت فقلت شهرا وجب أن يقع السير فى جميع الشهر ليله ونهاره . إلا أن يقصد المبالغة والتجوز ، وكذا إذا قلت فى جوابه المحرم مثلا فإن كان حدث الناصب مختصا ببعض أجزاء الزمان استغرق جميع ذلك البعض كما إذا قلت شهرا فى جواب كم صمت أو كم سريت ، فالأول يعم جميع أيامه دون لياليه ، والثانى بالعكس وكذا الأبد والدهر والليل والنهار مقرونة بأل . وأما أبدا فلاستغراق ما يستقبل لا لاستغراق جميع الأزمنة ، تقول صام زيد الأبد فيشمل كل زمن من أزمنه عمره القابلة للصوم إلى حين وفاته ، ولا تقول صام أبدا وتقول لأصومنّ أبدا وما سوى ذلك جائز فيه التعميم والتبعيض كاليوم والليلة وأسماء أيام الأسبوع وأسماء الشهور مضافا إليها لفظ شهر كشهر رمضان ، بخلاف صورة عدم إضافته إليها كما مر ووجه ذلك كما قاله الصفار أن أسماء الشهور كالمحرم وصفر من المعدود فكل منها اسم للثلاثين يوما ، فمعنى سرت المحرم سرت ثلاثين يوما فيصلح جوابا لكم ، وكذا لفظ شهر بدون إضافته إلى اسم شهر من الشهور . وأما شهر المحرم فمعناه وقت المحرم فخرج لفظ شهر بإضافته عن كونه معدودا اسما لثلاثين يوما لأن الشىء لا يضاف إلى نفسه وصار شهر المحرم بمنزلة يوم الجمعة ولم يخالف فى ذلك إلا الزجاج فذهب إلى أن المحرم كشهر المحرم فجوز كون الحدث فى جميعه وفى بعضه ومقتضى ما ذكر جواز إضافة لفظ شهر إلى جميع أسماء الشهور وهو قول أكثر النحويين . وقيل يختص ذلك بربيع الأول وربيع الثانى ورمضان اهـ باختصار . وفى الهمع أن ما صلح جوابا لكم أو متى يكون الفعل فى جميعه تعميما أو تقسيطا فإذا قلت سرت يومين فالسير واقع فى كل منهما من أوله إلى آخره وقد يكون فى بعض كل ولا يجوز أن يكون فى أحدهما فقط ، وكذا يحتمل الأمرين قولك سرت المحرم . ثم نقل عن ابن السراج أنه أنكر ورود جواب كم معرفة . **(قوله من فعل وشبهه)** من مصدر أو صفة ولو تأويلا نحو أنا زيد عند الشدائد وأنا عمرو عند القتال ، فعند منصوب بزيد ويوم منصوب بعمرو لأنهما فى تأويل المشهور أو المعروف قاله أبو حيان . **(قوله مظهرا كان)** أى وإن كان مظهرا فحذف الشرط لدلالة المقابلة والجواب لدلالة قوله فانصبه عليه . ويحتمل أن كان زائدة ومظهرا حال والأول أنسب بقوله وإلا إلخ . **(قوله مقدرا)** حال مؤكدة . **(قوله نحو يوم الجمعة لمن قال متى إلخ)** الفرق بين متى وكم أن متى يطلب بها تعيين الزمان خاصة وكم يطلب بها تعيين المعدود زمانا أو مكانا أو غيرهما فهى أعم منها وقوعا .

وفرسخين لمن قال كم سرت ؛ والوجوب فيما إذا وقع خبرًا نحو زيد عندك ، أو صلة نحو رأيت الذى معك ، أو حالًا نحو رأيت الهلال بين السحاب[1] ، أو صفة نحو رأيت طائرًا فوق غصن ، أو مشتغلًا عنه نحو يوم الجمعة سرت فيه ، أو مسموعًا بالحذف لا غير كقولهم حينئذ الآن : أى كان ذلك حينئذٍ واسمع الآن .

(تنبيهان) : الأول : العامل المقدر فى هذه المواضع سوى الصلة استقرّ أو مستقر[2] ، وأما الصلة فيتعين فيها تقدير استقر لأن الصلة لا تكون إلا جملة كما عرفت . الثانى : الضمير فى فانصبه للظرف وهو اسم الزمان أو المكان ، وفى فيه لمدلوله وهو نفس الزمان أو المكان . وأراد بالواقع دليله من فعل وشبهه لأن الواقع هو نفس الحدث وليس هو الناصب . والأصل فانصبه بدليل الواقع فى مدلوله فتوسع بحذف المضاف من الأول والثانى لوضوح المقام . انتهى . **(وَكُلُّ)** اسم **(وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ)** النصب على الظرفية : مبهمًا كان أو مختصًا ، والمراد بالمبهم ما دل على زمن غير مقدر كحين

(قوله فيما إذا وقع خبرا إلخ) قال فى التصريح : لا يقع الظرف المقطوع عن الإضافة المبنى على الضم صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبرا . لا يقال مررت برجل أمام ، ولا جاء الذى أمام ، ولا رأيت الهلال أمام ، ولا زيد أمام ، لئلا يجتمع عليها ثلاثة أشياء : القطع والبناء والوقوع موقع شيء آخر ا هـ . قال يس : محل المنع إذا لم يعلم المضاف إليه لعدم الفائدة حينئذ . **(قوله نحو يوم الجمعة سرت فيه)** لم يقل سرته لأن ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بفى قاله المصرح . وسيأتى عن الشاطبى أنه قد ينصب على التوسع . **(قوله كقولهم حينئذ إلخ)** هذا مثل يذكر لمن ذكر أمرا تقادم عهده أى كان ما تقوله واقعا حين إذا كان كذا واسمع الآن ما أقول لك فهما من جملتين والمقصود نهى المتكلم عن ذكر ما يقوله وأمره بسماع ما يقال له . **(قوله الثانى الضمير إلخ)** أشار به إلى أن الكلام على حذف مضافين كما سيصرح به الشارح آخرا لا إلى أن فيه استخداما كما زعمه البعض اغترارا بظاهر أول عبارة الشارح وغفلة عن آخر كلامه . نعم كلام المتن فى حد ذاته محتمل له بأن يكون أعاد الضمير أولا على الظرف بمعنى اللفظ وثانيا على الظرف بمعنى مدلول اللفظ . **(قوله وفى فيه لمدلوله)** أى للظرف بتقدير مدلوله ليوافق صريح آخر عبارته . **(قوله وأراد بالواقع دليله)** يوهم أن المجاز لغوى لا بحذف المضاف فينافى ما بعد ، إلا أن يقال المعنى أراد بقوله الواقع إلخ . **(قوله وكل اسم وقت)** أى اسم ظاهر فلا يرد أنه يصدق على ضمير الظرف مع أنه لا ينصب على الظرفية بل على التوسع كما قاله الشاطبى وشمل كلامه على ما صيغ على مفعل مرادا به الزمان من فعله الناصب له نحو قعدت مقعد زيد مرادا به زمان القعود فإنه ينصب ظرف زمان كما ينصب ظرف مكان إذا أريد به المكان . **(قوله تقول سرت حينا ومدة)** فحينا ومدة تأكيد معنوى لزمن الفعل لأنه لا يزيد على ما دل عليه الفعل ومثله ﴿**أسرى بعبده ليلا**﴾ [الأسراء : ١] ، لأن الإسراء لا يكون إلا ليلا فالظرف يكون مؤكدا كالمفعول المطلق إلا أن تأكيد الظرف لزمن عامله وتأكيد المفعول المطلق لحدث عامله .

---

(١) أي حالة كونه بين السحاب .

(٢) فاستقر جملة ومستقر مفرد .

ومدة ووقت ، تقول سرت حينًا ومدة ووقتًا . وبالمختص ما دل على مقدر معلومًا كان وهو المعرف بالعلمية كصمت رمضان واعتكفت يوم الجمعة ، أو بأل كسرت اليوم وأقمت العام ، أو بالإضافة كجئت زمن الشتاء ويوم قدوم زيد ، أو غير معلوم وهو النكرة نحو سرت يومًا أو يومين أو أسبوعًا أو وقتًا طويلًا (**وَمَا * يَقْبَلُهُ آلْمَكَانُ إِلَّا**) فى حالتين : الأولى أن يكون (**مُبْهَمًا**) لا مختصًا والمراد هنا بالمختص ما له صورة وحدود محصورة : نحو الدار والمسجد والبلد . وبالمبهم ما ليس كذلك (**نَحْوُ آلْجِهَاتِ**) الست وهى : أمام ، ووراء ، ويمين ، وشمال ، وفوق ، وتحت ، وما أشبهها فى الشياع كناحية ومكان وجانب (**وَ**) نحو (**الْمَقَادِيرِ**) كفرسخ وبريد وغلوة ، تقول جلست أمامك ، وناحية المسجد ،

(**قوله ما دل على مقدر**) منه المعدود كسرت يومين كما سيذكره الشارح . (**قوله واعتكفت يوم الجمعة**) يقتضى أن العلم مجموع يوم الجمعة والذى فى كلام غيره أن العلم الجمعة فالإضافة من إضافة المسمى إلى الاسم . (**قوله أو بالإضافة**) و لم تضف العرب لفظ شهر إلا إلى رمضان والربيعين مع جواز ترك الإضافة أيضا معها . والراجح جواز الإضافة إلى غير الثلاثة قياسا عليها . (**قوله أو وقتا طويلا**) فيه أنه جعل المختص ما دل على مقدر وهذا ليس كذلك فينبغى جعله من المبهم . (**قوله وما يقبله المكان إلا مبهما**) وجه ابن الحاجب فى أماليه عدم نصب المختص من الأمكنة على الظرفية كما انتصب المبهم منه وظرف الزمان مطلقا بأمور : منها أنه لو فعل ذلك فيه لأدى إلى الإلباس بالمفعول به كثيرا ، ألا ترى أنك تقول اشتريت يوم الجمعة وبعت يوم الجمعة وما أشبه ذلك ولا يلبس ، ولو استعملت الدار ونحوها هذا الاستعمال لالتبس بالمفعول به . ومنها أن ظرف الزمان المبهم والمختص كثير فى الاستعمال فحسن فيه الحذف للكثرة وظرف المكان إنما كثر منه فى الاستعمال المبهم دون المختص فأجرى المبهم لكثرته مجرى ظرف الزمان وبقى ما لم يكثر فى الاستعمال على أصله . (**قوله هنا**) أى فى ظرف المكان بخلافه فى ظرف الزمان كما مرّ . (**قوله ما له صورة**) أى هيئة وشكل يدرك بالحس الظاهر ، وحدود أى نهايات من جهاته محصورة أى مضبوطة . (**قوله نحو الجهات الست**) أى أسمائها وإنما كانت مبهمة لعدم لزومها مسمى بخصوصه لأنها أمور اعتبارية أى باعتبار الكائن فى المكان ، فقد يكون خلفك أماما لغيرك وقد تتحوّل فينعكس الأمر ولأنه ليس لها أمد معلوم فخلفك مثلا اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا . كذا فى التصريح . (**قوله وما أشبهها فى الشياع كناحية إلخ**) ما مبتدأ وكناحية خبر والجملة مستأنفة لبيان نحو الجهات وما أفاده كلامه من صحة نصب ناحية ومكان وجانب ونحوها كجهة ووجه هو ما يفيده كلام الهمع ونقل الحفيد عن الرضى أنه قال : يستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وخارج الدار وداخلها وجوف البيت فلا ينتصب شىء منها على الظرفية بل يجب التصريح معه بالحرف اهـ . قال الحفيد : ومنه ظاهر وباطن ولذا يلحن من يقول ظاهر باب الفتوح اهـ والذى فى الدمامينى نقلا عن المصنف عدم صحة نصب نحو داخل وخارج وظاهر وباطن وجوف ، قال لأن فيها اختصاصا ما إذ لا تصلح لكل بقعة اهـ وهو يؤيد كلام الشارح فتدبر .

وسرت فرسخًا (وَ) الثانية (مَا * صِيغَ مِنَ) مادة (ٱلْفِعْلِ) العامل فيه (كَمَرْمَى مِنْ) مادة (رَمَى) تقول : رميت مرمى زيد ، وذهبت مذهب عمرو ، وقعدت مقعد بكر ، ومنه : ﴿ وإنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع ﴾ [الجن : ٩] ، (وَشَرطُ كَوْنِ ذا) المصوغ من مادة الفعل (مَقِيسًا أنْ يَقَعْ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَعْ) أى لما اجتمع معه فى أصل مادته

(قوله ونحو المقادير) جعلها من المبهم أحد مذاهب للنحاة والثانى : أنها من المختص لأن الميل مثلا مقدار معلوم من المسافة وكذا الباقى ، والثالث : وصححه أبو حيان أنها شبيهة بالمبهم من حيث إنها ليست شيئا معينا فى الواقع فإن الميل مثلا يختلف ابتداؤه وانتهاؤه وجهته بالاعتبار فهى مبهمة حكما ويحتمل أن المصنف جرى على هذا وأراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكما وسيذكر الشارح هذه المذاهب الثلاثة على ما فى بعض النسخ . وظاهر إعادة الشارح لفظ نحو قبل المقادير أن لها نحوا غير الجهات وما أشبهها وما صيغ من الفعل العامل فيه فلينظر ما هو ، وكلام المصنف يكفى فى صدقه وجود نحو بعض الأشياء التى ذكرها . **(قوله كفرسخ إلخ)** الفرسخ ثلاثة أميال ، والبريد أربعة فراسخ ، والغلوة بفتح الغين المعجمة مائة باع ، والميل قدر مد البصر وهو عشر غلوات فهو ألف باع نقله شيخنا عن الشارح . وفسر جماعة الغلوة بمقدار رمية السهم . **(قوله والثانية ما صيغ)** أى أن يكون اسم المكان ظرفا صيغ فتناسب الحالتان ، وجرى الشارح فى حل النظم على خلاف ما يتبادر منه من كون ما صيغ معطوفا على الجهات فيكون من المبهم لأن الظاهر من كلامه فى شرح الكافية ونص عليه غيره أنه من المختص كما سيأتى ، وعليه فما صيغ معطوف على مبهما والتقدير إلا فى حال كونه مبهما أو مصوغا من الفعل . **(قوله من مادة الفعل)** أى حروفه . قال سم : مما يدل على أن المراد من مادة الفعل لا من نفسه قوله الآتى لما فى أصله معه اجتمع ا هـ وإنما قدر لفظ مادة دون مصدر كما قدره غيره ليجرى على القولين فيما اشتق منه غير الفعل والمصدر هل هو الفعل أو المصدر . **(قوله الفعل العامل فيه)** جعل الشارح أل فى الفعل للعهد والمعهود الفعل العامل فيه ويلزم على ذلك ضياع الشرط الذى ذكره المصنف بعد ، إذ يلزم من صوغه من مادة الفعل العامل فيه اجتماعه معه فى المادة ثم الفعل ليس بقيد إذ العامل فيه قد يكون وصفا نحو أنا جالس مجلس زيد أو مصدرا نحو أعجبنى جلوسك مجلس زيد . **(قوله تقول رميت إلخ)** قال شيخنا : والبعض عدد الأمثلة إشارة إلى أنه لا فرق فى المصوغ المذكور بين الصحيح والمعتل والمفرد والجمع وهو لا ينهض حكمة لتعداده مثال المفرد الصحيح . **(قوله ظرفا)** هذا زائد على المقصود اشتراطه وهو الاجتماع فى المادة . وإنما أتى به ليعلق به قوله لما فى أصله إلخ وإنما كان زائدا لأن الظرفية مفهومة من اسم الإشارة الراجع إلى ما صيغ الواقع على الظرف المصوغ بقرينة المقام ، وبهذا يعلم ما فى كلام البعض .

كما مثل . وأما قولهم هو منى مزجر الكلب[1] ومناط الثريا ، وعمرو منى مقعد القابلة ومعقد الإزار[2] ونحوه فشاذ ، إذ التقدير هو منى مستقر فى مزجر الكلب فعامله الاستقرار ، وليس مما اجتمع معه فى أصله ، ولو أعمل فى المزجر زجر وفى المناط ناط وفى المقعد قعد لم يكن شاذًا .

(تنبيهان) : الأول : ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل المبهم ، وظاهر كلامه فى شرح الكافية أنه من المختص وهو ما نص عليه غيره . وأما النوع الذى قبله فظاهر كلام الفارسى أنه من المبهم كما هو ظاهر كلام الناظم وصححه بعضهم . وقال الشلوبين : ليس داخلًا تحت المبهم وصحح بعضهم أنه شبيه بالمبهم لا مبهم . الثانى :

(قوله فى أصل مادته) الإضافة للبيان فالأصل فى المتن بمعنى المادة لا المصدر حتى يرد عليه نحو سرنى جلوسك مجلس زيد لأنه ظرف لأصله لا لما اجتمع معه فى أصله وإنما لم يكتف فى نصب هذا النوع على الظرفية بالتوافق المعنوى كما اكتفى به فى المفعول المطلق نحو قعدت جلوسا لكونه نصبه على الظرفية مخالفا للقياس لكونه مختصا فلم يتجاوز به السماع بخلاف نحو قعدت جلوسًا . قاله في المغنى . **(قوله هو منى مزجر الكلب ومناط الثريا)** جعل الدمامينى من متعلقه بمضاف محذوف تقديره فى هذين المثالين بعده منى و[ف]ى المثالين الآتيين قربه منى ، وهو لا يناسب ما هو فرض الكلام من كون مزجر وأخواته ظرفا والمناسب ما فى التصريح من أن من والظرف متعلقان باستقرار محذوف خبر عن هو أى هو مستقر منى فى مزجر الكلب ومناط الثريا أى فى مكان بعيد كبعد مزجر الكلب من زاجره وكبعد مناط الثريا أى مكان نوطها وتعلقها من الشخص ، والأول ذم والثانى مدح كما قاله الدمامينى . **(قوله وعمرو منى مقعد القابلة ومعقد الإزار)** أى فى مكان قريب كقرب مكان القابلة أى المولِّدة من المولَّدة ، وكقرب محل عقد الإزار من عاقده . **(قوله ولو أعمل إلخ)** أى بأن قدر بعد المجرور زجر بالبناء للمفعول وناط وقعد ، ويظهر على هذا أن من بمعنى إلى وأن خبر هو الفعل المقدر أى هو بالنسبة إلى زجر مزجر الكلب وناط مناط الثريا إلخ ، بل جعل من بمعنى إلى محتاج إليه على غير هذا الاحتمال أيضا فيما يظهر وأما قول المصرح المعنى على هذا هو مستقر منى قعد مقعد القابلة وزجر إلخ فلا يظهر فتأمل . **(قوله ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل المبهم)** لأن المتبادر أن ما صيغ من الفعل معطوف على الجهات فيكون من أنواع المبهم وقد يوجه ظاهر النظم بأنه أراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكما كما مر وهذا منه لأن مجلس زيد مثلا وإن تعين بالإضافة فهو مبهم من جهة اختلافه بالاعتبار وعدم كونه محدودا أفاده سم . قال شيخنا : والذى فى غالب النسخ : تنبيه إنما استأثرت إلخ واسقاط التنبيه الأول . **(قوله النوع الذى قبله)** وهو المقادير . **(قوله ليس داخلا تحت المبهم)** أى لاختصاصه بقدر معلوم .

---

(١) كناية عن البعد . (٢) كناية عن القرب .

إنما استأثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية عن أسماء المكان لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان ، لأنه يدل على الزمان بصيغته ، وبالالتزام ، ويدل على المكان بالالتزام فقط ، فلم يتعد إلى كل أسمائه بل يتعدى إلى المبهم منها لأن فى الفعل دلالة عليه فى الجملة ، وإلى المختص الذى صيغ من مادة العامل لقوة الدلالة عليه حينئذٍ انتهى (**وَمَا يُرَى**) من أسماء الزمان أو المكان (**ظَرْفًا**) تارة (**وَغَيْرَ ظَرْف**) أخرى (**فَذَاكَ ذُوْ تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ**) النحوى كيوم ومكان تقول سرت يوم

(**قوله إنه شبيه بالمبهم**) أى من حيث إنه ليس شيئا معينا فى الواقع فإن الميل مثلا يختلف ابتداؤه وانتهاؤه وجهته بالاعتبار فهى مبهمة حكما ويحتمل أن المصنف جرى على هذا وأراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكما كما مر ، ولاحتمال كلام المصنف هذا قال الشارح فيما تقدم كما هو ظاهر كلام الناظم ولم يقل كما هو صريح كلام الناظم . (**قوله بصيغته**) أى بهيئته الموضوعة له مطابقة . وقوله وبالالتزام أى لأنه يدل على الحدث بمادته الموضوعة له مطابقة والحدث يستلزم الزمان فقد دل على الزمان ثانيا بواسطة دلالته على الحدث بخلاف المكان فإنه يدل عليه التزاما بواسطة دلالته على الحدث فقط . (**قوله فلم يتعدّ**) أى بنفسه . (**قوله فى الجملة**) أى من بعض الوجوه وهو الالتزام لأنه لابد لحدث الفعل من مكان ما . (**قوله وإلى المختص**) هذا جرى منه على ما جرى عليه أولا فى حل النظم من أن ما صيغ من الفعل من المختص كما سلف . (**قوله لقوة الدلالة عليه حينئذ**) لدلالة الفعل بالالتزام على مكان حدثه والظرف المصوغ من مادة الفعل يدل على مكان حدث الفعل فقويت دلالة الفعل على مدلول الظرف بدلالة الظرف عليه ثانيا . (**قوله حينئذ**) أى حين إذ صيغ من مادة العامل . (**قوله وغير ظرف**) أى مما لا يشبه الظرف بدليل قوله وغير ذى التصرف إلخ . (**قوله فذاك ذو تصرف**) أى ظرف ذو تصرف أى يسمى بذلك حالة كونه ظرفا لا مطلقا بدليل ما سبق ، وكذا يقال فيما بعد . واعلم أن من المتصرف ما هو كثير التصرف كيوم وشهر ويمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال وما هو متوسطه كغير الأربعة الأخيرة وغير فوق وتحت من أسماء الجهات بخلاف فوق وتحت فلا يستعملان غير ظرفين أصلا كما فى التسهيل . قال الدمامينى : وأجاز بعض النحويين فيهما فتصرف فى نحو فوقك رأسك وتحتك رجلاك برفعهما بخلاف ما فوق الرأس نحو فوقك قلنسوتك وما تحت الرجل نحو تحتك نعلاك تفرقة بينهما . والذى حكاه الأخفش عن العرب فى فوقك رأسك وتحتك رجلاك هو النصب ، لكن وقع لبعض رواة البخارى : وفوقه عرش الرحمن برفع فوق[1] ، ويتوقد تحته نارا برفع تحت وإنما يخرّجان على التصرف فتأمله ا هـ ببعض اختصار . وبين مجردة من التركيب وما والألف وما هو نادره كالآن وحيث ودون لا بمعنى ردىء ووسط بسكون السين ، فتصرف الأول كقوله عليه الصلاة والسلام حين سمع وجبة أى سقطة : « **هذا حجر رمى به فى النار منذ سبعين خريفا فهو يهوى فى النار الآن حين انتهى** » فالآن مبتدأ خبره حين انتهى ، وتصرف الثانى كقول الشاعر :

---

(١) راجع اللفظ فى فتح البارى من تحقيقنا . وانظر الفهارس .

الجمعة ، وجلست مكانك ، فهما ظرفان . وتقول اليوم مبارك ومكانك طاهر ، وأعجبنى اليوم ومكانك ، وشهدت يوم الجمل ، وأحببت مكان زيد ، فهما فى ذلك غير ظرفين لوقوع كل منهما فى الأول مبتدأ وفى الثانى فاعلًا ، وفى الثالث مفعولًا به ، وكذا ما أشبهها (**وَغَيْرُ ذِى التَّصَرُّفِ**) منهما هو (**ٱلَّذِى لَزِمْ * ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ ٱلْكَلِمْ**) أى غير المتصرف وهو الملازم للظرفية على نوعين : ما لا يخرج عنها أصلًا كقط وعَوْض ، تقول ما فعلته قط

*** لدى حيث ألقت رحلها أم قشعم ***

وتصرف الثالث كقوله :

ألم تريـــا أنى حميت حقيقتـــى وباشرت حد الموت والموت دونُها

برفع دون ، وتصرف الرابع كقوله :

وَسْطُهُ كالْيَرَاعِ[1] أَوْ سُرُجِ ٱلْمَجْـــدَلِ طَوْراً يَخْبُو وَطَوْراً يُنِيـرُ

برفع وسط على الابتداء ، ويروى بالنصب على الظرفية خبرا مقدما والكاف مبتدأ أما وسط بتحريك السين فظرف كثير التصرف ولهذا إذا صرح بفى فتحت السين كما نقله الصفار عن العرب ، وقال الفراء : إذا حسنت فى موضعه بين كان ظرفا نحو قعدت وسط القوم وإن لم تحسن كان اسما نحو احتجم وسط رأسه ويجوز فى كل منهما التسكين والتحريك ، لكن السكون أحسن فى الظرف ، والتحريك أحسن فى الاسم . وقال ثعلب : يقال وسط بالسكون فى متفرق الأجزاء نحو وسط القوم ووسط بالتحريك فى غير متفرقها نحو وسط الرأس وقال جماعة : الساكن ظرف والمتحرك اسم لا ظرف تقول جلست وسط الدار أى فى داخلها وضربت وسطه أى منتصفه . كذا فى الهمع والدمامينى . (**قوله فى الأول**) أى المقول الأول المشتمل على مثالى الزمان والمكان ، وكذا يقال فيما بعد . قاله سم . (**قوله وكذا ما أشبهها**) أى الأمثلة السابقة وفى نسخ بضمير التثنية أى اليوم والمكان . (**قوله أى شبهها**) معطوف على محذوف كما سيشير إليه الشارح أى أو لزم ظرفية أو شبهها ، ولا يجوز عطفه على ظرفية فى النظم لاقتضائه أن بعض الظروف يلزم شبه الظرفية إن جعلت أن تنويعية أو أن غير المتصرف هو ما يلزم أحد الأمرين الدائر فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظرفية بعينها إن جعلت أو للأحد الدائر واللزوم منصبا على الأحد الدائر . (**قوله وهو الملازم للظرفية**) أى الحقيقية والمجازية بدليل تقسيمه إلى النوعين بعده . (**قوله كقط**) ظرف يستغرق ما مضى من الزمان ، وعوض ظرف يستغرق ما يستقبل منه ولا يستعملان إلا بعد نفى أو شبهه ، والأفصح فى قط فتح القاف وتشديد الطاء مضمومة واشتقاقها من قططته أى قطعته ، فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع ومضى من عمرى ، وبنيت لتضمنها معنى من وإلى إذ المعنى من يوم خلقت إلى الآن ، وعلى حركة لئلا يلتقى ساكنان ، وكانت ضمة تشبيها بالغايات ، وقد يكسر على أصل التقاء الساكنين . وقد تتبع قافه طاءه فى الضم وقد تخفف مع ضمها أو إسكانها وعوض معرب إن أضيف نحو لا أفعله عوض العائضين مبنى إن لم يضف على الضم أو الكسر أو الفتح ، وسمى الزمان عوضا لأنه كلما مضى منه جزء جاء عوضه آخر . أفاده فى المغنى .

---

(١) اليراع : ذباب يرى بالليل كأنه نار ، وسرج جمع سراج ، والمجدل : القصر . يخبو من خبت النار : طفئت .

ولا أفعله عوض وما يخرج عنها إلى شبهها وهو الجر بالحرف نحو : قبل وبعد ولدن وعند . فيقضى عليهن بعدم التصرف مع أنَّ من تدخل عليهنّ ، إذ لم يخرجن عن الظرفية إلا إلى ما يشبهها ، لأن الظرف والجار والمجرور سيان فى التعلق بالاستقرار والوقوع خبرا وصلة وحالا وصفة . ثم الظرف المتصرف : منه منصرف نحو يوم وشهر وحول ، ومنه غير منصرف وهو غدوة وبكرة علمين لهذين الوقتين قصد بهما التعيين أو لم يقصد . قال

(قوله وهو الجر بالحرف) أى من فقط لكثرة زيادتها فى الظروف فلم يعتد بدخولها على ما لا يتصرف . وجر متى بإلى وحتى وأين بإلى مع عدم تصرفهما شاذ قياسا . **(قوله نحو قبل وبعد إلخ)** سيأتى الكلام على قبل وبعد وشبههما ولدن وعند ولدى وحيث وإذا وإذ ولما ومع فى باب الإضافة وعلى مذ ومنذ فى باب حروف الجر وعلى سحر فى باب ما لا ينصرف . **(قوله مع أن من تدخل عليهنّ)** قال الرضى : ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة أكثرها بمعنى فى نحو جئت من قبلك ومن بعدك ﴿ **ومن بيننا وبينك حجاب** ﴾[فصلت : ٥] وأما جئت من عندك وهب لى من لدنك فلابتداء الغاية اهـ وفى التصريح عن الناظم أن من الداخلة على قبل وبعد وأخواتهما زائدة . **(قوله لأن الظرف والجار والمجرور إلخ)** لا يخفى أن التعليل ينتج أعم من المدعى الذى هو جعل شبه الظرفية الجر بمن خاصة فكان الأولى التعليل بما قلناه آنفا . **(قوله ثم الظرف المتصرف منه متصرف إلخ)** أى ومنه مبنى على السكون كإذ عند إضافة اسم الزمان إليها نحو : ﴿ **بعد إذ هديتنا** ﴾[آل عمران : ٨] ، أو على غيره كأمس عند الحجازيين . **(قوله وهو غدوة وبكرة)** الأولى من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس والثانية من طلوع الشمس إلى الضحوة . **(قوله علمين لهذين الوقتين)** أى علمين جنسيين بمعنى أن الواضع وضعهما علمين جنسيين لهذين الوقتين أعم من أن يكونا من يوم بعينه أو لا وهذا معنى قوله قصد بهما التعيين أو لم يقصد كما وضع لفظ أسامة علما للحقيقة الأسدية أعم من أن يقصد به واحد بعينه أو لا فالتعيين المنفى قصده هو التعيين الشخصى لا النوعى إذ هو لابد منه فلا اعتراض بأن عدم قصد التعيين يصيرهما نكرتين منصرفتين . ويؤيد ما ذكرناه قول الدماميني كما يقال عند قصد التعميم : أسامة شر السباع ، وعند التعيين هذا أسامة فاحذره يقال عند قصد التعميم غدوة أو بكرة وقت نشاط وعند قصد التعيين لأسيرنّ الليلة إلى غدوة وبكرة . قال : وقد يخلوان من العلمية فينصرفان ومنه ﴿ **ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا** ﴾[مريم : ١٦٢] وحكى الخليل : جئت اليوم غدوة وجئتنى أمس بكرة . والتعيين فى هذا لا يقتضى العلمية حتى يمنع الصرف لأن التعيين أعم من العلمية فلا يلزم من استعمالهما فى يوم معين أن يكونا علمين لجواز أن يشار بهما إلى معين مع بقائهما على كونهما من أسماء الأجناس النكرات بحسب الوضع ، كما تقول رأيت رجلا وأنت تريد شخصا معينا فيحمل على ما أردته من المعين ولا يكون علما اهـ ببعض اختصار . وقال فى الهمع : ذكر أن غدوة(*) فى الآية إنما نونت لمناسبة عشيا اهـ .

(*) قوله : غدوة فى الآية ، صوابه بكرة .

فى شرح التسهيل : ولا ثالث لهما ، لكن زاد فى شرح الجمل لابن عصفور : ضحوة فقال إنها لا تنصرف للتأنيث والتعريف . والظرف غير المتصرف منه منصرف وغير منصرف فالمنصرف نحو سحر ، وليل ، ونهار ، وعشاء ، وعتمة ، ومساء ، وعشية ، غير

(قوله والتعريف) أى بالعلمية الجنسية . **(قوله والظرف غير المتصرف منه منصرف وغير منصرف)** أى ومنه مبنى على السكون كمذ ولدن أو على غيره كمنذ وما ركب من أسماء الزمان أو المكان كصباح صباح ويوم يوم وصباح مساء ، فإن فقد التركيب وأضيف أحدهما إلى الآخر أو عطف عليه أعرب وتصرف ، والمعنى مع التركيب والإضافة والعطف واحد فى الجميع عند الجمهور أى كل صباح وكل يوم ، وكل صباح ومساء ، وخالف الحريرى فى صباح مساء ففرق فيه بأن المعنى مع الإضافة أنه يأتى فى الصباح وحده كما يختص الضرب فى قولك ضربت غلام زيد بالغلام وحده دون زيد بخلافه مع التركيب والعطف ، وكبين بين فإن فقد التركيب أعرب وتصرف ، ومنه ﴿ **مودة بينكم** ﴾ [العنكبوت : ٢٥] ، ﴿ **لقد تقطع بينكم** ﴾ [الأنعام : ٩٤] ، ومن قرأه منصوبا مرفوع المحل فحملا له على أغلب أحواله وهو كونه ظرفا منصوبا كما قيل بذلك فى ﴿ **ومنا دون ذلك** ﴾ [الجن : ١١] ، وقيل غير ذلك . ومن غير المتصرف بالتاء عند غير خثعم ذا وذات مضافين إلى زمان فيلتزمون نصبهما على الظرفية : نحو لقيته ذا صباح وذا مساء وذات يوم وذات ليلة أى وقتا ذا صباح ووقتا ذا مساء ومدة ذات يوم ومدة ذات ليلة أى وقتا صاحب هذا الاسم ومدة صاحبة هذا الاسم . وأما خثعم فيخرجونهما على الظرفية كما حكاه عنهم سيبويه فيقولون سير عليه ذو يوم وذات يوم بالرفع ، وإنما منع غيرهم تصرفهما لقلة إضافة المسمى إلى الاسم واستقباح كل العرب تصرف صفات الأزمان القائمة مقام موصوفاتها إذا لم توصف ، فيقبح عند الجميع سير عليه طويل أى زمن طويل دون سير عليه طويل من الدهر ، ومن غير المتصرف بالتاء أيضا حوال وحوالى وحول وحولى وأحوال وأحوالى وليس المراد حقيقة التثنية والجمع ، ومنه بدل بمعنى مكان لا بمعنى بديل نحو خذ هذا بدل هذا أى مكانه ، أما بمعنى بديل فاسم متصرف لا ظرف ومنه مكان بمعنى بدل فكل من لفظ مكان وبدل إذا استعمل فى أصل معناه فهو متضرف وإن استعمل فى معنى الآخر لزم طريقة واحدة قاله الدمامينى وغيره . قال صاحب ديوان الأدب : ويستعمل حواليك مصدرا كلبيك لأن الحوال والحول كما يطلقان بمعنى جانب الشيء المحيط به يطلقان بمعنى القوة . **(قوله فالمنصرف نحو سحر إلخ)** فيه أن سحرا وليلا ونهارا ونحوها متصرفة . ومن خروج سحر عن الظرفية وشبهها قوله تعالى : ﴿ **نجيناهم بسحر** ﴾ [القمر : ٣٤] ، فكيف جعلها من غير المتصرف . **(قوله غير مقصود بها كلها التعيين)** فإن قصد بها التعيين فما وجد فيه علة أخرى كسحر وعتمة وعشية لم يصرف وإلا صرف ففى مفهومه تفصيل فلا اعتراض ، والعلة الأخرى فى سحر العدل عن السحر وفى عتمة وعشية التأنيث لكن منع صرف عتمة وعشية حينئذ إحدى لغتين كما يأتى .

مقصود بها كلها التعيين . وغير المنصرف نحو سحر مقصودًا به التعيين . ومن العرب من لا يصرف عشية فى التعيين (**وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ**) ظرف (**مَكانٍ مَصْدَرُ**) فينتصب انتصابه نحو جلست قرب زيد ، أى مكان قربه . ولا يقاس على ذلك لقلته فلا يقال آتيك جلوس زيد تريد مكان جلوسه (**وَذَاكَ فِى ظَرْفِ آلزَّمانِ يَكْثُرُ**) فيقاس عليه . وشرطه إفهام تعيين وقت أو مقدار : نحو كان ذلك خفوق النجم وطلوع الشمس ، وانتظرته نحر جزور وحلب ناقة ، والأصل وقت خفوق النجم ، ووقت طلوع الشمس ومقدار نحر جزور ومقدار حلب ناقة ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

(**تنبيه**) : قد يحذف أيضا المصدر الذى كان الزمان مضافًا إليه فينوب ما كان هذا المصدر مضافًا إليه من اسم عين ، نحو لا أكلمه القارظين ، ولا آتية الفرقدين ، والأصل مدة غيبة القارظين ومدة بقاء الفرقدين انتهى .

(**خاتمة**) : مما ينوب عن الظرف أيضًا صفته وعدده ، وكليته أو جزئيته ، نحو

(**قوله وغير المنصرف نحو سحر**) أى وعشية وعتمة وإنما لم يذكرهما لأن صرفهما مع التعيين هو الفصيح ومنعهما الصرف معه لغة قليلة كما قاله الدماميني . وأشار إليه الشارح فى عشية بقوله ومن العرب إلخ قال الدماميني : ولا يقدح فى تنكيرهما وصرفهما قصد أزمنة معينة منهما لما تقدم من أن التعيين أعم من العلمية . وقوله ومن العرب إلخ إشارة إلى مثال آخر لغير المتصرف من غير المنصرف وفصله عما قبله لضعفه عنه كما عرفت . وقوله عشية ، أى وعتمة فيكونان كغدوة وبكرة السابقتين إذ لا فرق ، وفى بعض النسخ ومنهم من يصرف بحذف لا فيكون إشارة إلى اختلاف العرب فى بعض مفهوم قوله غير مقصود بها كلها التعيين فافهم . (**قوله فينتصب انتصابه**) فهو مفعول فيه بطريق النيابة . (**قوله ولا يقاس على ذلك لقلته**) قال سم : لك أن تقول هذا من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وذلك مقيس عند الناظم إذا كان المضاف إليه غير قابل لنسبة الحكم إليه كما هنا إذ لا يتصوّر كون الجلوس فى القرب بالمعنى المصدرى فلم حكم على هذا بأنه غير مقيس . (**قوله يكثر**) أى لقوة دلالة الفعل على الزمن كما مر . (**قوله أو مقدار**) أى من الزمن وإن لم يكن معينا . (**قوله خفوق النجم**) أى غروب الثريا . وقوله وحلب ناقة بسكون اللام وتحرك : استخراج ما فى الضرع من اللبن ، مصدر حلب يحلب بضم لام المضارع وكسرها . والحلب بالتحريك اللبن المحلوب كذا فى القاموس . (**قوله لا أكلمه القارظين**) هما رجلان خرجا يجنيان القرظ فلم يرجعا فصارا مثلا . (**قوله صفته وعدده إلخ**) أى دوالّ هذه المذكورات . (**فائدة**) : هل يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه ؟ قال فى المغنى : أجاز الفارسى فى قوله تعالى : ﴿ **وأتبعوا فى هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة** ﴾ أن يكون يوم القيامة عطفا على محل هذه ا هـ قال الدماميني : إن أريد بالدنيا الأزمنة السابقة ليوم القيامة فلا إشكال فى عطفه

جلست طويلًا من الدهر شرقي ومكان وسرت عشرين يومًا ثلاثين بريدًا ، ومشيت جميع اليوم جميع البريد ، أو كل اليوم كل البريد أو نصف اليوم نصف البريد ، أو بعض اليوم بعض البريد .

[المفعُولُ مَعَهُ]

(يُنصَبُ) الاسم الفضلة (تَالِي ٱلْوَاوِ) التى بمعنى مع التالية لجملة ذات فعل أو اسم

عليها لأن كلا منهما زمان ، وإن أريد بها هذه الدار من حيث هى مكان ففيه عطف زمان على مكان . وفى الكشاف ما يقتضى منعه فإنه لما تكلم فى تفسير قوله تعالى : ﴿ لقد نصركم الله فى مواطن كثيرة ويوم حنين ﴾ قال : فإن قلت : كيف عطف الزمان على المكان وهو يوم حنين على المواطن ؟ قلت : معناه وموطن يوم حنين أو فى أيام مواطن كثيرة ، ويجوز أن يراد بالمواطن الوقت كمقتل الحسين ا هـ ووجهه بعض الأفاضل بأن الفعل مقتض لظرف الزمان اقتضاءه لظرف المكان فلا يجوز جعل أحدهما تابعا للآخر ، فلا يعطف عليه كما لا يعطف المفعول فيه على المفعول به ولا المفعول على الفاعل ولا المصدر على شىء من ذلك وبأن ظرف الزمان ينتصب على الظرفية مطلقا بخلاف ظرف المكان فإنه يشترط فيه الإبهام فلما اختلفا من هذه الجهة لم يجز عطف أحدهما على الآخر ، وبعدم سماع عطف أحدهما على الآخر لكن جوّزه بعضهم لاشتراكهما فى الظرفية تقول ضربت زيدا يوم الجمعة وفى المسجد أو فى المسجد ويوم الجمعة ، وعليه جرى جدى ابن المنير فى الانتصاف مناقشا به صاحب الكشاف ا هـ باختصار .

[المفعول معه]

(قوله الاسم الفضلة) قدر الموصوف معرفة وإن كان تالى الواو اسم فاعل مضافا إلى معموله فلا تفيده الإضافة تعريفا ولا تخصيصا كما سيأتى لأن المراد من اسم الفاعل هنا الثبوت لا الحدوث فتفيده الإضافة تعريفا لعدم عمله حينئذ فتكون إضافته معنوية أو الاستمرار الشامل للأزمنة الثلاثة[1] فتفيده الإضافة تعريفا باعتبار دلالته على المضى لعدم عمله بهذا الاعتبار كما قرروا مثل ذلك فى قوله تعالى : ﴿ مالك يوم الدين ﴾ ذكره يسّ فى حواشى المختصر . (قوله تالى الواو) فيه إشارة إلى عدم جواز الفصل بين الواو والمفعول معه ولو بالظرف وإن جاز الفصل به بين الواو العاطفة ومعطوفها لتنزل الواو هنا والمفعول معه منزلة الجار والمجرور ذكره يس . ويجب ذكر هذه الواو إذ لم يثبت فى العربية حذف واو المفعول معه كما فى المغنى . (قوله التى بمعنى مع) أى التى للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق أى مقارنته له فى الزمان سواء اشتركا فى الحكم كجئت وزيدا أو لا كاستوى الماء والخشبة وبذلك فارقت واو العطف فإنها تقتضى المشاركة فى الحكم ولا تقتضى المقارنة فى الزمان وإن وجدت فى نحو كل رجل وضيعته[2] ذكره شارح الجامع ، فلو لم يمكن التنصيص بها على المصاحبة لنصب ما قبلها وصحة تسلط العامل على ما بعدها كما فى ضربت زيدا وعمرا

---

(١) المضى والحال والاستقبال .

(٢) أى مقترنان وقد حذف الخبر وجوبا . وراجع فى هذا الموضوع الإمام السيوطى فى كتابه الأشباه والنظائر النحوية من تحقيقنا .

يشبهه مما فيه معنى الفعل وحروفه (**مَفْعُوْلًا مَعَهُ**) كما (**فِي نَحْوِ سِيْرِى وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةْ**) وأنا سائر والنيل ، وأعجبنى سيرك والنيل ، فالطريق والنيل نصب بالمفعول معه . وخرج بالاسم نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، ونحو سرت والشمس طالعة ، فإن تالى الواو فى الأول فعل وفى الثانى جملة ، وبالفضلة نحو اشترك زيد وعمرو ، وبالواو نحو جئت مع

كانت للعطف اتفاقا كما قاله الدماميني . ومما خرج بالتى بمعنى مع بالمعنى السابق نحو أشركت زيدا وعمرا وخلطت البر والشعير فما بعد الواو فى مثل هذا مفعول به لا مفعول معه لأن المعية فى مثله مستفادة مما قبل الواو لا منها فإنها لمجرد العطف فتدبر . (**قوله ذات فعل**) هذا مفهوم من قوله الآتى بما من الفعل إلخ . سم . (**قوله أو اسم يشبهه**) أى فى العمل ومنه اسم الفعل بدليل تمثيله به فيما يأتى . واستثنوا الصفة المشبهة وأفعل التفضيل فلينظر وجهه . ثم رأيت فى المغنى ما يؤخذ منه وجهه حيث قال : وقد أجيز فى حسبك وزيدا درهم كون زيدا مفعولا معه وكونه مفعولا به بإضمار يحسب وهو الصحيح لأنه لا يعمل فى المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يعمل فى المفعول به . (**قوله مما فيه معنى الفعل وحروفه**) يشكل عليه تمثيله فيما يأتى « بقدنى » فتأمل وقد أشار المصنف إلى هذه الشروط بالمثال . (**قوله كما فى نحو**) أى كالتالى للواو فى نحو إلخ فزاد الشارح لفظة كما دفعا لتوهم تقييد تالى الواو بالطريق وأن الإشارة بنحو إلى غير سيرى من بقية العوامل ، وغفل البعض عن هذه الدقيقة وعن بقاء إعطاء القيود بالمثال مع زيادة كما فقال كان الأظهر عدم زيادة كما ، ويكون الظرف وهو قوله فى نحو قيدا لينصب بناء على طريقة المصنف من إعطائه القيود بالمثال فيكون مشيرا إلى بقية القيود التى ذكرها الشارح . (**قوله سيرى والطريق**) يفيد أنه لا يشترط فى نصب الاسم على أنه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه وهو كذلك خلافا لابن جنى ا هـ سم . ومما لا يصح فيه العطف استواء الماء والخشبة إن كان استوى بمعنى ارتفع فإن كان بمعنى تساوى أى تساوى الماء والخشبة فى العلو فهو مما يصح فيه العطف . (**قوله بالمفعول معه**) أى بسبب كونه مفعولا معه ولم يقل نصبا لأن المصدر يخبر به عن الواحد وغيره . (**قوله وتشرب اللبن**) أى بنصب تشرب كما قيده بذلك ابن هشام وعليه فالمراد بالاسم فى التعريف الاسم الصريح وقال حفيد الموضح ينبغى أن يكون ذلك فى غير نصب تشرب وإلا فهو اسم تأويلا فينبغى أن يكون مفعولا معه وبه صرح بعضهم ا هـ والأول ظاهر صنيع الشارح لأن ظاهره أن الواو فى المثال بمعنى مع وهى إنما تكون بمعنى مع على النصب كما قاله شيخنا . (**قوله فإن تالى الواو فى الأول فعل إلخ**) فيه أن تالى الواو فى الأول جملة أيضا وقد يقال لما كان أحد ركنى الجملة فى الأول غير ظاهر بل ضمير مستتر كان التالى بحسب الظاهر الفعل فقط وباعتبار الظاهر يندفع أيضا ما يقال إن مقدرة قبل الفعل فتالى الواو اسم فى الحقيقة وبأن المراد بالاسم فى التعريف الاسم الصريح كما مر .

عمرو ، وبكونها بمعنى مع نحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده ، وبكونها تالية لجملة نحو كل رجل وضيعته ، فلا يجوز فيه النصب خلافًا للصيمري[1] ، وبكون الجملة ذات فعل أو اسم يشبهه نحو هذا لك وأباك فلا يتكلم به خلافًا لأبي علي ، وأما قولهم ما أنت وزيدًا ، وكيف أنت وقصعة من ثريد ، وما أشبهه فسيأتي بيانه (**بِمَا مِنَ ٱلْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ** * **ذَا ٱلنَّصْبُ**) ذا النصب رفع بالابتداء خبره في المجرور الأول وهو بما ، وسبق صلة ما ومن الفعل متعلق بسبق : أي نصب المفعول معه إنما هو بما تقدم في الجملة قبله من فعل وشبهه (**لَا بِالْوَاوِ فِي ٱلْقَوْلِ ٱلْأَحَقْ**) خلافًا للجرجاني في دعواه أن النصب بالواو ، إذ لو كان الأمر كما ادعى لوجب اتصال الضمير بها فكان يقال جلست وك ، كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو إنك ولك وذلك ممتنع باتفاق ، وأيضًا فهي حينئذ حرف مختص بالاسم

(**قوله وفي الثاني جملة**) أي وإن كانت الواو الحالية تفيد المقارنة . (**قوله نحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده**) قال البعض تبعا للمصرح : هذا خارج بقوله فضلة فلو قال بدل جاء رأيت لكان أولى اهـ ويرد بأن المراد بالفضلة كما هو أحد معنييها ما يتم الكلام بدونه ولو مرفوعا كالمعطوف في المثال بدليل أنه لو أريد بالفضلة غير المرفوع لدخل في التعريف نحو اشترك زيد وعمرا بالنصب مع أن المقصود خروجه لفساده فتدبر . (**قوله نحو رجل وضيعته**) أي إذا قدر الخبر مثنى كأن قيل كل رجل وضيعته مقترنان ، أما إذا قدر مفردا معطوفا على ضميره ما بعد الواو كأن قيل كل رجل موجود وضيعته لم يخرج لصحة كون ما بعد الواو حينئذ مفعولا معه . (**قوله فلا يجوز فيه النصب**) أي في هذا المثال الأخير . (**قوله للصيمري**) بفتح الميم وضمها . (**قوله فلا يتكلم به**) أي لفساده لتعين أن يقال هذا لك ولأبيك على رأي الجمهور ويجوز وأبيك على مذهب المصنف كما سيأتي في محله . (**قوله خلافا لأبي علي**) فإنه أجاز مثل ذلك بناء على مذهبه من الاكتفاء بما فيه معنى الفعل كالتنبيه والإشارة والظرف ولهذا أجاز في قوله :

*** هذا ردائي مطويا وسربالا ***

أن سربالا نصب على المعية بهذا والجمهور على أنه نصب بمطويا لا غير كما سيأتي . (**قوله فسيأتي بيانه**) أي في قوله وبعدما استفهام إلخ . (**قوله ذا النصب رفع بالابتداء**) فيه مسامحة إذ المرفوع بالابتداء ذا والنصب بدل أو عطف بيان . (**قوله متعلق بسبق إلخ**) أي بمعمول سبق لتعلق من بحال محذوفة من ضمير سبق العائد على ما أي حال كونه كائنا من الفعل وشبهه والعامل في صاحب الحال عامل فيها . (**قوله إنما هو بما تقدم إلخ**) أي بواسطة الواو فهي معدية العامل إلى المفعول معه . دماميني . (**قوله لوجب اتصال**) يعني لصح اتصال الضمير إذ اللازم على تقدير أن الناصب الواو الصحة لا الوجوب ألا ترى أن إن واللام مثلا يدخلان على الظاهر والضمير ، ولا ترد إلا الاستثنائية لما سيذكره الشارح في أوائل الاستثناء .

---

(١) عبد الله بن إسحاق صاحب كتاب التبصرة مشهور عند أهل المغرب .

غير منزل منزلة الجزء فحقه أن لا يعمل إلا الجر كحروف الجر ، ولا بالخلاف خلافًا للكوفيين . وإنما قيل غير منزل منزلة الجزء للاحتراز من لام التعريف فإنها اختصت بالاسم ، ولم تعمل فيه لكونها كالجزء منه بدليل تخطى العامل لها . وتناول إطلاق الفعل الظاهر كما مثل ، والمقدر كقوله :

[٤٤٦] **فَمَا لَكَ وَٱلتَّلَدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ [وَقَدْ ضَاقَتْ تِهَامَةُ بِالرِّجَالِ]**

أى ما تصنع والتلدد . ومن أعمال شبه الفعل قوله :

[٤٤٧] **فَحَسْبُكَ وَٱلضَّحَاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ**

(قوله فهى حينئذ) أى حين إذ عملت . **(قوله ولا بالخلاف)** أى مخالفة ما بعدها لما قبلها معطوف على قول المتن لا بالواو فهو قول ثالث للكوفيين[1] . وكان الأولى تأخيره وذكره قبيل قوله وتناول لأن ما بعده مرتبط بما قبله ومما ردّ به قول الكوفيين أن الخلاف معنى من المعانى ولم يثبت النصب بالمعانى وإنما ثبت الرفع بها كالابتداء والتجرد[2] ، وأن الخلاف لو نصب لقيام ما قام زيد بل عمرا بالنصب وهو لا يقال اتفاقا . وبقى قول رابع وهو أن المفعول معه مفعول به لفعلٍ محذوف أى سرت ولابست النيل . **(قوله خلافا للكوفيين)** تبع فى حكايته عنهم المصنف فى التسهيل . قال الدمامينى : ما حكاه المصنف عن الكوفيين إنما هو قول بعضهم . وقال معظمهم : والأخفش انتصابه على الظرف ، وذلك أن الواو لما أقيمت مقام مع المنصوب على الظرفية والواو فى الأصل حرف لا يحتمل النصب أعطى ما بعده إعرابه عارية كما أعطى ما بعد إلا التى بمعنى غير إعراب غير ولو كان الأمر كما قاله هؤلاء لجاز النصب فى كل رجل وضيعته مطردًا وليس كذلك **(وتناول إطلاق الفعل)** وتناول أيضا الفعل المتعدى وهو الصحيح خلافا لمن شرط اللزوم لئلا يلتبس بالمفعول به والناقص ككان وهو الصحيح بناء على أنها مشتقة وأنها تدل على معنى سوى الزمان . سم . **(قوله أى ما تصنع)** يؤخذ منه أنه ليس المراد بالمقدرِ المحذوف بل ما يعمه والعامل الذى يئول إليه معنى الكلام فإن تصنع لا يتأتى أن يكون محذوفا فى هذا التركيب لأنه لا يتعلق به الجار المذكور ويحتمل أن التقدير ما ثبت لك أو ما كان لك فيكون العامل محذوفا وهذا ما ذكره المصنف فى التسهيل ويمكن إجراء كلام الشارح عليه بأن يكون قوله أى ما تصنع بيانا لحاصل المعنى لا للفعل المقدر . فإن قلت : لم اكتفِ بتقدير الفعل

---

[٤٤٦] البيت من الوافر ، وهو لمسكين الدارمي .

[٤٤٧] البيت من الطويل ، وهو لجرير .

---

(١) راجع ما اختلف فيه البصريون مع الكوفيين فى كتاب (الأشباه والنظائر النحوية) للإمام السيوطى من تحقيقنا .

(٢) أى رفع المبتدأ بالابتداء كما قاله البعض ورفع الفعل المضارع لتجرده من الناصب والجازم .

وقوله :

[٤٤٨] فَقَدْنِى وَإِيَّاهُم فَإِنْ أَلْقَ بَعْضَهُمْ يَكُونُوا كَتَعْجِيلِ ٱلسَّنَامِ ٱلْمُسَرْهَدِ

وقوله :

[٤٤٩] لَا تَحْبِسَنَّكَ أَثْوَابِى فَقَدْ جُمِعَتْ هَذَا رِدَائِى مَطْوِيًّا وَسِرْبَالَا

فسربالا : نصب على المفعول معه والعامل فيه مطويًا لا هذا ، خلافا لأبى على فى تجويزه الأمرين .

(تنبيه) : أفهم بقوله سبق أن المفعول معه لا يتقدم على عامله وهو اتفاق . فلا يجوز والطريق سرت ، وفى تقدمه على مصاحبه خلاف والصحيح المنع . وأجاز ذلك ابن جنى تمسكا بقوله :

فيما ذكر و لم يكتف به فى هذا لك وأباك حيث منع فيه النصب ؟ أجيب بقوة الداعى للفعل فيما ذكر وهو تقدم الاستفهام الغالب دخوله على الفعل ووجود الجار والمجرور الذى الأصل فى العمل فيه الفعل بخلاف ذاك فإن الداعى فيه وجود الجار والمجرور فقط . ذكره الفاكهى . **(قوله فحسبك إلخ)** أى بناء على أن حسب اسم فعل بمعنى يكفى والكاف مفعوله وسيف فاعله والجمهور على أنه صفة مشبهة بمعنى كان فى مبتدأ وسيف خبره والضحاك مفعول به لمحذوف أى وبحسب الضحاك أى يكفيه من أحسب إذا كفى وفاعل بحسب ضمير يعود على سيف لتقدمه رتبة والواو عاطفة جملة على جملة لا مفعول معه لأن الصفة المشبهة لا تنصب المفعول معه كما مر فضمته على الأول بنائية وعلى الثانى إعرابية له . وروى كما فى المغنى جر الضحاك ورفعه أيضا فالجر قيل بإضمار حسب أخرى وقيل بالعطف والرفع على أن الأصل وحسب الضحاك فحذف حسب وخلفه المضاف إليه . **(قوله فقدنى)** أى يكفينى . كتعجيل خبر يكونوا أى كذوى تعجيل . والمسرهد : السمين . **(قوله فى تجويزه الأمرين)** أى بناء على مذهبه السابق من الاكتفاء بالعامل المعنوى . **(قوله وهو اتفاق)** أى محل اتفاق وفيه أن الرضى جوّز تقديمه على العامل مع تأخره عن المصاحب نحو إياك والنيل سرت .

[شواهد المفعول معه]

[٤٤٨] قاله أسيد بن دبير الهذلى . وهو من الطويل . الفاء للعطف إن تقدمه شىء . وقدنى بكفينى . والشاهد فى إياهم فإنه مفعول معه . ولم يتقدم عليه فعل ، بل تقدم عليه ما تضمن معنى الفعل كما فى حسبك وزيدا درهم . وفيه اختلاف : فالجمهور على أن العامل فى هذا الباب الفعل أو معناه . وقال الزجاج : هو منصوب بإضمار فعل بعد الواو . وقال الجرجانى : هو منصوب بنفس الواو على ما عرف فى موضعه . والفاء فى فإن للتعليل ويكونوا جواب الشرط . وكتعجيل السنام خبر يكونوا . ويحتمل أمرين : أن يكون مصدرا فيكون المضاف محذوفا أى كذى تعجيل السنام ، وأن يكون اسما . والمسرهد بالجر صفة السنام : أى السمين وربما يقال الشحم السنام المسترهد .

[٤٤٩] هو من البسيط . وأثوابى فاعل لا تحبسنك . والفاء للاستئناف : أى فهى قد جمعت . وهذا مبتدأ وردائى خبره ومطويا حال من ردائى . والشاهد فى وسربالا حيث نصب على أنه مفعول معه ولم يتقدمه الفعل بل ما يتضمن معناه وهو مطويا وأجاز أبو على أن يكون العامل هذا .

[٤٥٠] جَمَعْتَ وفُحْشًا غِيبَةً وَنمِيمةً ثَلَاثُ خِصَالٍ لستَ عَنَهَا بِمَرْعَوِى

وقوله :

[٤٥١] أَكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لِأُكْرِمَـهُ وَلَا أُلَقِّبُـهُ وَٱلسَّوْأَةَ ٱللَّقَبَـا

على رواية من نصب السوأة واللقب . يعنى أن المراد فى الأول جمعت غيبة ونميمة مع فحش . وفى الثانى ولا ألقبه اللقب مع السوأة لأن من اللقب ما يكون لغير سوأة ولا حجة له فيهما لإمكان جعل الواو فيهما عاطفة قدمت هى ومعطوفها وذلك فى البيت الأول ظاهر . وأما فى الثانى فعلى أن يكون أصله ولا ألقبه اللقب ولا أسوؤه السوأة ، ثم حذف ناصب السوأة (وَبَعْدَ مَا ٱسْتِفْهَامٍ أَوْ كَيْفَ نَصَبْ) الاسم على المعية (بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ) وجوبًا (بَعْضُ ٱلْعَرَبْ) فقالوا ما أنت وزيدًا . ومنه قوله :

[٤٥٢] فما أَنْتَ وَٱلسَّيْرَ فِى مَتْلَفِ

(قوله أكنيه) بفتح الهمزة أى أدعوه بكنيته . **(قوله قدمت هى ومعطوفها)** أى ضرورة كما سيأتى فى باب العطف . **(قوله فعلى أن يكون إلخ)** فتكون السوأة مفعولا مطلقا وعطفه من عطف الجمل . وأما اللقب فمفعول به ثان لألقب ، تقول لقبته لقبا وبلقب كسميته اسما وباسم . ودعوى البعض أن هذا غير ظاهر وأن الظاهر كونه مفعولا مطلقا غير ظاهرة بل كونه مفعولا به أظهر لإحواج المفعولية المطلقة إلى تأويل اللقب بالتلقيب . **(قوله بفعل كون)** أى بفعل مشتق من لفظ الكون لكن إذا صلح الكلام لتقدير غير فعل الكون كتصنع وتلابس جاز تقديره . فإن قلت لم اكتفى بتقدير الفعل فى نحو ما أنت وزيدا و لم يكتف به فى نحو هذا لك وأباك . أجيب بقوة الداعى للفعل فى نحو ما أنت وزيدا لوجود مقتضيين له : تقدم الاستفهام الذى هو أولى بالفعل ، والضمير المنفصل الذى كان متصلا به على أنه فاعله بخلاف نحو هذا لك وأباك فإن فيه مقتضيا للفعل واحدا كما بيناه قريبا . **(قوله وجوبا)** صرح غيره بل هو أيضا فى شرح التوضيح بأنه جوازا وهو الحق . **(قوله فقالوا ما أنت وزيدا)** وقالوا ما شأنك وزيدا أى ما يكون شأنك .

---

[٤٥٠] قاله يزيد بن الحكم بن أبى العاص الثقفى من قصيدة من الطويل . التاء فى جمعت لخطاب المذكر . والشاهد فى وفحشا حيث ذهب ابن جنى إلى أنه مفعول معه . والتقدير جمعت مع فحش غيبة . والجمهور على أن الواو للعطف لأنه معطوف على قوله : ونميمة ، ولكنه قدم عليها ضرورة . والتقدير جمعت غيبة ونميمة وفحشا . وهذه ضرورة قبيحة . وثلاث بالنصب على أنه صفة للمذكورات الثلاث . ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف : أى هى ثلاث . ولست عنها بمرعوى صفة لثلاث . والباء زائدة . وهو من الإرعواء وهو الكف عن القبيح .

[٤٥١] قاله بعض الفزاريين . وهو من البسيط . وأكنيه من كنى يكنى : أى أكنى ذلك الرجل . واللام فى لأكرمه للتعليل . وإن المصدرية مقدرة فيه أى لأجل إكرامه . ولا ألقبه بالرفع عطفا على أكنيه . والشاهد فى والسوأة فإنه مفعول معه عند ابن جنى مع تقدمه على مصحوبه . والتقدير ولا ألقبه اللقب والسوأة أى مع السوأة لأن من اللقب ما يكون لغير سوءة كتلقيب الصديق عتيقا العتاقة وجهه أى حسنه أو لكونه عتيقا من النار . والمعنى أن لقبته لقبته بغير سوء . وعند الجمهور الواو للعطف قدمت هى ومعطوفها والتقدير لا ألقبه اللقب . وأسوء السوأة . فاللقب مفعول به ، والسوأة مفعول مطلق ، ثم حذف ناصب السوأة وقدم العاطف ومعمول الفعل المحذوف .

[٤٥٢] تمامه : *يُبَرِّحُ بِالذَّكَرِ الضَّابِطِ* =

وقالوا كيف أنت وقصعة من ثريد ، والأصل ما تكون وزيدًا ، وكيف تكون وقصعة ، فاسم كان مستكن وخبرها ما تقدم عليها من اسم استفهام ، فلما حذف الفعل من اللفظ انفصل الضمير .

(تنبيهان) : الأول : من ذلك أيضًا قوله :

[٤٥٣] **أَزْمَانَ قَوِمى وَٱلْجَمَاعَةَ كَالَّذِى ... لَزِمَ ٱلرِّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيْلَا**

فالجماعة نصب على المعية بفعل كون مضمر ، والتقدير أزمان كان قومى والجماعة ، كذا قدره سيبويه . الثانى : فى قوله بعض العرب إشارة إلى أن الأرجح فى مثل ما ذكره الرفع بالعطف **(وَٱلْعَطْفُ إنْ يُمْكِنْ بِلَا ضَعْفٍ)** من جهة المعنى أو من جهة اللفظ **(أَحَقّ)** وأرجح من النصب على المعية ، كما فى نحو جاء زيد وعمرو ، وجئت أنا وزيد ﴿ **اسكن أنت**

(قوله ما أنت والسير فى متلف) بفتح الميم اسم مكان أى طريق قفر يتلف فيه سالكه . وهو شطر بيت من المتقارب المثلوم[1] وأنشده فى الهمع وما أنت ولا ثلم عليه . **(قوله فاسم مكان مستكن)** صريح فى أنها ناقصة ولا يتعين بل يصح أن تكون تامة فكيف حال وما مفعول مطلق . ذكره يس . **(قوله من ذلك)** أى من إضمار ناصب المفعول معه ولما لم يكن هنا استفهام فصله عما قبله . **(قوله أزمان قومى)** جمع زمن وقومى اسم كان المحذوفة أو فاعلها وكالذى خبرها أو حال أى كالراكب الذى . والرحالة بكسر الراء سرج من جلد لا خشب فيه كانوا يتخذونه للركض الشديد أن تميل أى بسبب أن تميل . والضمير للرحالة ولعل لا مقدرة أى بسبب أن لا تميل ، ويحتمل أن التقدير خوف أن تميل على أنه تعليل لكان قومى فيكون الضمير للجماعة بل هذا أقرب . ومميلا مصدر بمعنى ميلا . ورأيت بخط الشنوانى بهامش الدمامينى أن المراد بالبيت وصف ما كان من استواء الأمور واستقامتها قبل قتل عثمان رضى الله تعالى عنه اهـ . **(قوله والتقدير أزمان كان قومى)** تقدير كان هنا متعين ، وتحتمل النقصان والتمام كما مر وتعينها هنا يرجح تقديرها فى باقى الأمثلة ولأنها أعم الأفعال . اهـ دمامينى . وفيه أنه لا مانع هنا من تقدير نحو ثبت ووجد فتأمل . **(قوله وأرجح من النصب)** لعدم الخلاف فى جوازه بخلاف النصب إذ القائل سماعى كما

= قاله أسامة بن الحارث الهذلى من قصيدة من الوافر . الفاء لتزيين الكلام مع إقامة الوزن . لأنه أول القصيدة ولم يسبقه شىء . وما استفهام على وجه الإنكار ينكر على نفسه السفر فى مثل هذا المتلف – بفتح الميم – وهو القفر الذى يتلف فيه من سلكه ، وذلك لأن أصحابه كانوا سألوه أن يسافر معهم حين سافروا إلى الشام فأبى وقال هذا الشعر . ويروى فما أنا . والشاهد فى والسير حيث انتصب بالفعل المحذوف . أى ما تصنع والسير . ويجوز الرفع على أن تكون الواو عاطفة . ويبرح من برح به الأمر تبريحا إذا أجهده . وبالذكر مفعوله أى الذكر من الإبل ، فإذا برح بالذكر وهو أقوى كان أحرى أن يبرح بالناقة . والضابط بالجر صفته أى القوى .

[٤٥٣] قاله الراعى عبيد بن حصين شاعر فحل إسلامى ، حتى كان يعين بين جرير والفرزدق حكما . وهو من الكامل . **(قوله أزمان قومى)** أى أزمان كان قومى . وفيه الشاهد حيث حذف كان . وليست هى بعد إن المصدرية لأن كثرة حذفها بعدها وبدونها قليل . والجماعة منصوب على المعية . **(قوله كالذى)** أى كالراكب الذى والرحالة بكسر الراء وتخفيف الحاء : سرج من جلود ليس فيه خشب كانوا يتخذونه للركض الشديد . والباء السببية مقدرة فى أن تميل : أى بسبب ميلها . فأن مصدرية ومميلا بفتح الميم الأولى نصب على المصدر بمعنى ميلا .

---

(١) الثلم عند العروضيين حذف الفاء من (فعُولن) .

وزوجك الجنة﴾ [البقرة : ٣٥ ، الأعراف : ١٩] ، برفع ما بعد الواو على العطف لأنه الأصل ، وقد أمكن بلا ضعف ، ويجوز النصب على المعية فى مثله **(وَٱلنَّصْبُ)** على المعية **(مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ)** إما من جهة المعنى كما فى نحو قولهم : لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها ، فإن العطف فيه ممكن على تقدير لو تركت الناقة ترأم فصيلها وترك فصيلها يرضعها لرضعها ، لكن فيه تكلف وتكثير عبارة فهو ضعيف ، فالوجه النصب على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها . ونحو قوله :

[٤٥٤] **إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنَ آمْرِىءٍ ... فَدَعْهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا**

وقوله :

[٤٥٥] **فَكُونُوا أَنْتُمُ وَبَنِى أَبِيكُمْ ... مَكَانَ ٱلْكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ**

سيأتى فى الخاتمة لا يجيزه ولصيرورة العمدة فى النصب فضلة ولأن الأصل فى الواو العطف ومحل جواز الأمرين إذا قصد المتكلم مطلق النسبة فإن قصد التنصيص على المعية تعين النصب وإن قصد عدم التنصيص عليها وبقاء الاحتمال تعين الرفع. أفاده الدماميني. **(قوله وزوجك)** عطف على المستتر فى اسكن وعمل فعل الأمر فى الاسم الظاهر إنما يمتنع إذا لم يكن تابعا أما إذا كان تابعا فلا لأنه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع فلا حاجة لما قيل إنه فاعل لمحذوف أى وليسكن زوجك الجنة على أنه يلزم عليه حذف الفعل المقرون بلام الأمر وهو شاذ. **(قوله لأنه الأصل)** أى الغالب فى الواو. **(قوله ويجوز النصب على المعية)** المحل لفاء التفريع **(قوله على تقدير لو تركت إلخ)** أى لأن مجرد تركهما لا يتسبب عنه الرضاع لاحتمال نفرتها من ولدها أو تباعدهما بخلاف تركها ترأم فصيلها من باب سمع أى تعطف عليه وتركه يرضعها أى يتمكن من رضاعها فإنه يتسبب عن ذلك رضاعه إياها بالفعل . **(قوله وتكثير عبارة)** أى تكثير للعبارة المقدرة والعطف من عطف السبب على المسبب . **(قوله على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها)** أى معية فى الحس والمعنى لئلا يرد احتمال كونه معها وهى نافرة منه فلا يرضعها فتفطن . **(قوله إذا أعجبتك)** أى أوقعتك فى عجب . ومعنى قوله وواكل أمره والليال على العطف اترك أمره لليالى واترك الليالى لأمره وهذا وجه التعسف الذى سيذكره .

---

[٤٥٤] هو من الطويل . والدهر منصوب على الظرفية . وحال بالرفع فاعل أعجبتك . والفاء جواب الشرط . وواكل أمر من واكلت فلانا مواكلة إذا اتكلت عليه واتكل هو عليك . والشاهد فى والليالي حيث نصب لأنه معمول معه وهذا أرجح على قول من يقول إنه منصوب باعتبار العطف لأن فيه تعسفا .

[٤٥٥] هو من الوافر . الفاء للعطف . واسم كونوا مستتر فيه . وأنتم تأكيد له . والشاهد فى وبنى أبيكم فإن فيه وجهين : النصب على المعية والعامل فيه الفعل الظاهر وهو الراجح ، والرفع عطفا على أنتم وهو ضعيف من جهة المعنى . وأراد بهم الإخوة . المعنى كونوا أنتم مع أخوتكم متوافقين متصلين اتصال بعضكم ببعض كاتصال الكليتين وقربهما من الطحال . وأراد بهذا الحث على الائتلاف والتقارب فى المذهب . وضرب لهم مثلا بقرب الكليتين من الطحال .

لأن فى العطف تعسفًا فى الأول وتوهينا للمعنى فى الثانى . وفى النصب على المعية سلامة منهما فكان أولى . وإما من جهة اللفظ كما فى نحو جئت وزيدا واذهب وعمرا ، لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن ولا يقوى إلا مع الفصل ولا فصل . فالوجه النصب لأن فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف عنه مندوحة (**وَٱلنَّصْبُ**) على المعية (**إِنْ لَمْ يَجُزِ ٱلْعَطْفُ**) لمانع معنوى أو لفظى (**يَجِبْ**) فالمانع المعنوى كما فى سرت والنيل ، ومشيت والحائط ، ومات زيد وطلوع الشمس ، مما لا يصح مشاركة ما بعد الواو منه لما قبلها فى حكمه ، والمانع اللفظي كما فى نحو ما لك وزيدًا وما شأنك وعمرًا لأن العطف على

(**قوله مكان الكليتين**) بضم الكاف ويقال الكلوتين بضم الكاف مع الواو لحمتان حمراوان لاصقتان بعظم الصلب والطحال بكسر الطاء دم متجمد. (**قوله تعسفا فى الأول**) تعبيره هنا بالتعسف وفيما مر بالتكلف تفنن[1]. (**قوله وتوهينا**) أى تضعيفا للمعنى فى الثانى وجهه اقتضاء كون بنى الأب مأمورين وهو خلاف المقصود لأن المقصود أمر المخاطبين بأن يكونوا مع بنى أبيهم وبحث فيه بأنه ينتج التعين لا الرجحان فقط وإلى تعين النصب مال أبو البقاء[2] وتبعه المصرح. (**قوله يجب**) جواب الشرط والشرط وجوابه خبر المبتدإ وهذا أولى من جعل جواب الشرط محذوفا ويجب خبر المبتدإ لأن حذف الجواب مع كون الشرط مضارعا ضرورة كذا قال غير واحد. وفيه أن محل كونه ضرورة إذا لم يكن الشرط المضارع مجزوما بلم وإلا جاز حذف الجواب كما سيأتى لكونه ماضيا فى المعنى. واعلم أن عبارة المصنف تحتمل أمرين. الأول: كون أو للتخيير والمعنى إذا امتنع العطف كما فى سرت والنيل وجب أحد أمرين: إما النصب على المعية وإما النصب بإضمار عامل. الثانى : كون أو للتنويع والمعنى أن ما امتنع فيه العطف نوعان: نوع يجب فيه النصب على المعية نحو سرت والنيل ونوع لا يجوز فيه النصب على المعية بل ينصب بإضمار عامل نحو:

★علفتها تبنا وماء باردا★

وعلى هذا حل الشارح غير أنه زاد فى النوع الثانى وجها وهو تأويل العامل بما يصلح للمعطوف والمعطوف عليه ويرد على الاحتمال الأول ما لا تصح فيه المعية نحو علفتها إلخ وعلى الثانى أن دعوى عدم صحة تقدير العامل فى النوع الأول غير مسلمة لأنه يصح فى نحو سرت والنيل أن التقدير سرت ولابست النيل. (**قوله مما لا يصح**) أى من تركيب أو كلام لا يصح فيه ما ذكر ومنه ﴿**فأجمعوا أمركم وشركاءكم**﴾ [يوسف: ٧١]، إذ لا يقال أجمع زيد الشركاء بل جمعهم، ويقال أجمع أمره وعلى أمره أى عزم، فنصب شركاءكم لكونه مفعولا معه أو بتقدير اجمعوا بوصل الهمزة[3] ومنه ﴿**والذين تبوّؤا الدار والإيمان**﴾ [الحشر: ٩]، إذ الإيمان لا يتبوأ فنصبه لكونه مفعولا معه أو بتقدير أخلصوا مثلا أو بتأويل تبوّؤا بلزموا.

---

(١) تغييرا للكلام لعدم التكرار الذى يتبعه الملال .

(٢) يقصد أبا البقاء العكبرى صاحب إعراب القرآن المعروف بإملاء ما مَنّ به الرحمن .

(٣) أي جعلها همزة وصل من جمع الثلاثي لا أجمع .

الضمير المجرور من غير إعادة الجار ممتنع عند الجمهور ، فيتعين النصب على المعية . هذا حيث أمكن النصب على المعية كما رأيت : فأما إذا امتنع مع امتناع العطف وهو رابع الأقسام وذلك كما فى نحو قوله :

[٤٥٦] عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

وقوله :

[٤٥٧] إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

(قوله كما فى نحو مالك وزيدا) أى بناء على غير مذهب المصنف أما على مذهبه فيصح العطف لأنه لا يقول بوجوب إعادة الجار فى العطف على الضمير المجرور وإنما لم يمنعوا النصب كما منعوه فى : هذا لك وأباك لما أسلفناه وفى التسهيل وشرحه للدمامينى ما نصه : والنصب فى هذين المثالين ونحوهما بكان مضمرة قبل الجار والتقدير ما كان لك وزيدا وما كان شأنك وزيدا ، أو بمصدر لابس منويا بعد الواو فالتقدير مالك وملابستك زيدا وكذا فى المثال الآخر وهذان التوجيهان أجازهما سيبويه لكن على الثانى يخرج المنصوب عن كونه مفعولا معه إلى كونه مفعولا به . فإن قلت : ويلزم عليه إعمال المصدر منويا . قلت : قد اعتذر عن ذلك بأن المصدر هنا فى قوة الملفوظ به لوضوح الدلالة عليه على أن المصنف صرح بجواز إعمال المصدر منويا وأطنب فى الاستدلال عليه وذكر جملة من الشواهد عليه ، وإذا قدر الناصب مصدرا منويا احتمل أن يكون معطوفا على الخبر الذى هو كائن المحذوف الذى يتعلق به لك ، فالمعنى ما ملابستك زيدا إذ المعطوف على الخبر خبر وهو معنى صحيح اهـ مع حذف . ومنه يعلم أن فى تعين نصب زيدا فى المثال على المعية نظرا إلا أن يجاب بما يأتى قريبا . **(قوله وما شأنك وعمرا)** بحث فيه الدمامينى بأنه يجوز الجر على حذف المضاف وهو شأن وإبقاء المضاف إليه على جره كما فى قوله :

أكل امرىء تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا

والرفع على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، فدعوى تعين النصب فيه على المعية ممنوعة . ويجاب بأن تعين النصب فيه إضافى أى بالنسبة إلى الجر على العطف على الضمير . **(قوله ممتنع عند الجمهور)** أى جمهور البصريين لا النحويين لأن الكوفيين وبعض البصريين لا يوجبون إعادة الجار كالناظم كذا قال البعض تبعا لغيره والذى فى الدمامينى أن أهل الأمصار انضموا فى المنع إلى أكثر البصريين فصار المجموع أكثر من الكوفيين وبعض البصريين فصحت إرادة جمهور النحويين . **(قوله هذا)** أى ما تقدم من الأقسام الثلاثة أو الإشارة للقسم الأخير والأول أولى .

---

[٤٥٦] رجز لم يعلم قائله . والضمير فى علفتها يرجع إلى الدابة المعهودة . والشاهد فى وماء حيث عطفه على تبنا فلا يصح أن يقال الواو بمعنى مع لانعدام معنى المصاحبة ، فيتعين أن ينصب بفعل مضمر يدل عليه سياق الكلام وهو سقيتها ماء ، ويروى حتى بدت ، ويروى حتى غدت ، ومعناها واحد ، وعيناها فاعله ، وهمالة تمييز من هملت العين إذا صبت دمعها .

[٤٥٧] قاله الراعى عبيد . وهو من الوافر . وكلمة ما زائدة ، والغانيات مرفوع بفعل محذوف يفسره الظاهر ، وهو جمع=

فإن العطف ممتنع لانتفاء المشاركة والنصب على المعية ممتنع ، لانتفاء المصاحبة فى الأول ، وانتفاء فائدة الاعلام بها فى الثانى فأول العامل المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما ، فأول علفتها بأنلتها ، وزججن بزينّ كما ذهب إليه الجرمى والمازنى والمبرد وأبو عبيدة والأصمعى واليزيدى . (أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ) ملائما لما بعد الواو ناصب له . (تُصِبْ) أى وسقيتها ماء[1] وكحلن العيون . وإلى هذا ذهب الفراء والفارسى ومن تبعهما .

(تنبيه) : بقى من الأقسام قسم خامس وهو تعين العطف وامتناع النصب على المعية نحو كل رجل وضيعته ، واشترك زيد وعمرو ، وجاء زيد وعمرو قبله أو بعده . انتهى .

(خاتمة) : ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن هذا الباب سماعى . وذهب غيره إلى أنه مقيس فى كل اسم استكمل الشروط السابقة وهو ما اقتضاه إيراد الناظم وهو الصحيح . والله تعالى أعلم .

(قوله لانتفاء المشاركة) أى مشاركة الماء للتبن فى العلف والعيون للحواجب فى التزجيج الذى هو تدقيقها وتطويلها كما فى التصريح وغيره[2] . **(قوله وانتفاء فائدة الإعلام بها فى الثانى)** قال سم : فيه نظر قال البعض كشيخنا تبعا لبعضهم : وجهه أن المقصود مصاحبة العيون للحواجب المزججة لا لمطلق الحواجب وفى الإعلام بها فائدة اهـ . وأنت خبير بأن قوله والعيونا لم يقع إلا بعد إفادة تزجيج الحواجب فلا محصل له إلا مصاحبة العيون لتلك الحواجب المزججة وهذا معلوم مما قبله فلا فائدة للإعلام به . **(قوله فأول العامل إلخ)** أى ويكون ذلك مجازا مرسلا لا من باب التضمين كما زعمه البعض . **(قوله أو اعتقد إلخ)** عطف على يجب من عطف الإنشاء على الإخبار للضرورة أو جريا على القول بجوازه والرابط لجملة اعتقد إلخ بالمبتدإ على جعل يجب خبرا عن النصب محذوف تقديره عامل له . **(قوله نحو كل رجل إلخ)** المراد بنحو ما ذكر كل تركيب فقد فيه قيد من القيود السابقة . **(قوله وهو ما اقتضاه إيراد الناظم)** حيث بوّب له مع الأبواب القياسية ولم ينبه على كونه سماعيا . **(فائدة)** : قال الفارضى : إذا اجتمعت المفاعيل قدم المفعول المطلق ثم المفعول به الذى تعدى إليه العامل بنفسه ثم الذى تعدى إليه بواسطة الحرف ثم المفعول فيه الزمانى ثم المكانى ثم المفعول له ثم المفعول معه كضربت ضربا زيدا بسوط نهارا هنا تأديبا وطلوع الشمس اهـ باختصار . والظاهر أن هذا الترتيب أولى لا واجب .

= غانية وهى المرأة التى تستغنى بجمالها عن الحلى . وزججن عطف على برزن من زججت حاجبها دققته وطولته . والزجج دقة فى الحاجبين وطول . والشاهد فى والعيونا حيث نصب بفعل مضمر أى وكحلن العيونا . ولا يجوز بالعطف لعدم المشاركة ، ولا باعتبار المعية لعدم الفائدة بالإعلام بمصاحبة العيون الحواجب .

---

(١) إذ الماء لا يعلف وإنما يسقى والعيون لا تزجج وإنما تكحل .

(٢) إذ الماء لا يعلف إنما يشرب والعيون لا تزجج ولكنها تكحل ومثلهما قول الشاعر :

ورأيت زوجك فى الوغى ... متقلدا سيفا ورمحا

والرمح لا يتقلد وإنما يحمل .

[الاسْتِثْنَاءُ]

الاستثناء هو الإخرج بإلا أو إحدى أخواتها لما كان داخلًا أو منزلًا منزلة الداخل . فالإخراج جنس . وبإلا إلى آخره يخرج التخصيص ونحوه . وما كان داخلًا يشمل الداخل حقيقة والداخل تقديرًا-وهو المفرَّغ . والقيد الأخير لإدخال المنقطع على ما ستراه (**مَا ٱستَثْنَتِ إلَّا مَعْ**) كلام (**تَمَامٍ**) أى غير مفرغ موجبًا كان أو غير موجب (**يَنْتَصِبُ**) إلا

[الاستثناء]

السين والتاء زائدتان وهو من الثنى بمعنى العطف لأن المستثنى معطوف عليه بإخراجه من حكم المستثنى منه أو بمعنى الصرف لأنه مصروف عن حكم المستثنى منه . (**قوله الاستثناء هو الإخراج إلخ**) أظهر لأن الاستثناء فى الترجمة بمعنى المستثنى بدليل ذكره فى المنصوبات والاستثناء المعرف بالمعنى المصدرى . (**قوله لما كان داخلا**) أى فى مفهوم اللفظ لغة وإن كان خارجا من أول الأمر فى النية أو المراد بإخراج مكان داخلا إظهار خروج ما يتوهم دخوله فلا ينافى ما قالوه أنه يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الأمر بحيث يكون المستثنى منه مستعملا فيما عدا المستثنى والاستثناء قرينة على ذلك لئلا يلزم التناقض بإدخال الشىء ثم إخراجه ، والكفر ثم الإيمان فى لا إله إلا الله . (**قوله فالإخراج جنس**) لشمول المعرف وغيره كالإخراج بالصفة وبدل البعض والشرط والغاية نحو : ﴿ **فتحرير رقبة مؤمنة** ﴾ أكلت الرغيف ثلثه اقتل الذمى إن حارب ﴿ **وأتموا الصيام إلى الليل** ﴾ قاله المصرح . (**قوله يخرج التخصيص**) أراد به التخصيص بالوصف والإضافة لشيوعه فيهما وبنحوه التقييد بالغاية والشرط والحال والبدل ونحوها فلا يقال إن الاستثناء من التخصيص . (**قوله يشمل الداخل حقيقة إلخ**) قال سم : الوجه أن يقال الداخل حقيقة لفظا أو تقديرا فإن المستثنى فى الاستثناء المفرغ داخل حقيقة إلا أن الدخول تقديرى من حيث إن المستثنى منه الذى هو محل الدخول مقدر لا ملفوظ . (**قوله ما استثنت إلا**) أى الاستثنائية أما الوصفية فستأتى فى الشرح . (**فائدة**) : قال فى الهمع : الاستثناء فى حكم جملة مستأنفة فلا يقدم معمول تالى إلا عليها فيمتنع ما أنا زيدا إلا ضارب ولا يؤخر معمول متلوها عنها فيمتنع ما ضرب إلا زيد عمرا ، وما ضرب إلا عمرا زيد ، وما مر إلا زيد بعمرو إلا على إضمار عامل يفسره ما قبله ، ويستثنى من هذا المستثنى منه وصفته فيجوز تأخيرهما نحو ما قام إلا زيدا أحد ، وما مررت بأحد إلا زيدا خير من عمرو ، وأجاز الكسائى تأخيرالمعمول مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا ، واستدل بقوله :

*** فما زادنى إلا غراما كلامها ***

أن الانتصاب مع الموجب متحتم اتفاقًا ، سواء كان المستثنى متصلًا وهو ما كان بعضًا من

وقوله : * وما كف الأماجد ضرّ بائس *

وقوله تعالى : ﴿ **وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا** ﴾ [يوسف : ١٠٩ ، النحل : ٤٣] ، إلى قوله : ﴿ **بالبينات والزبر** ﴾ [آل عمران : ١٨٤ ، النحل : ٤٤] ، ووافقه ابن الأنبارى فى المرفوع والأخفش فى الظرف والمجرور والحال نحو : ما جلس إلا زيد عندك ، وما مر إلا عمرو بك ، وما جاء إلا زيد راكبا واختاره أبو حيان ا هـ باختصار ، وقوله : ويستثنى من هذا المستثنى منه وصفته أى وما فرغ له العامل نحو : ما ضرب إلا زيد . **(قوله مع تمام أى غير مفرغ)** فى تفسير الشارح إشارة إلى أن التمام بمعنى التام أى مع العامل التام ولا حاجة إلى ذلك إذ يصح إبقاء التمام على مصدريته أى مع ذكر المستثنى منه أى ولو بالضمير المستتر . **(قوله موجبا كان)** أى العامل التام وعلى هذا التعميم يكون قوله الآتى وبعد نفى إلخ تفصيلا لما أجمل هنا ويجوز أن يقيد ما هنا بالإيجاب بقرينة ما يأتى فيكون مقابلا له وهو أظهر ، والمراد بالانتصاب على الأول ما يعم الواجب والجائز ، وعلى الثانى الواجب . **(قوله متحتم اتفاقا)** فيه نظر فإن الاتباع جائز فى لغة حكاها أبو حيان وخرّج عليها قراءة بعضهم شذوذا « فشربوا منه إلا قليل منهم » وسيأتى أنه فى تأويل لم يكونوا منى بدليل : ﴿ **فمن شرب منه فليس منى** ﴾ [البقرة : ٢٤٩] ، قال شيخنا : الظاهر أن الوجوب إضافى بالنسبة لامتناع الاتباع فلا يرد أنه يجوز فى الاسم بعد إلا فى التام الموجب رفعه على أنه مبتدأ مذكور الخبر أو محذوفه ويكون المستثنى حينئذ الجملة كما قاله الفارضى وغيره ا هـ وظاهر إطلاقه جريان ما ذكر فى المتصل والمنقطع ولا بعد فيه بل يأتى ما يؤيده ، وعبارة الدمامينى : اعلم أن المستثنى المنقطع قد يكون مفردا كما تقدم وقد يكون جملة نحو : ﴿ **لست عليهم بمسيطر * إلا من تولى وكفر * فيعذبه الله العذاب الأكبر** ﴾ [الغاشية : ٢٣] ، قال ابن خروف : من مبتدأ ، ويعذبه الله الخبر والجملة فى موضع نصب على الاستثناء المنقطع . قلت : وأهمل الأكثرون عدّ هذه الجملة فى الجمل التى لها محل من الإعراب وينبغى أن تعد على هذا ا هـ . أقول : ممن عدها منها صاحب المغنى فإنه قال : والحق أنها تسع والذى أهملوه الجملة المستثناة والجملة المسند إليها ومثل الأولى بالآية ونقل كلام ابن خروف فيها وبقراءة بعضهم : ﴿ **فشربوا منه إلا قليل** ﴾ على قول الفراء أن قليل مبتدأ حذف خبره أى لم يشربوا ثم قال : وأما الثانية فنحو : ﴿ **سواء عليهم أأنذرتهم** ﴾ [البقرة : ٦ ، يس : ١٠] ، إذا أعرب سواء خبرا وأنذرتهم مبتدأ ونحو تسمع بالمعيدى خير من أن تراه إذا لم يقدر الأصل أن تسمع بل قدر تسمع قائما مقام السماع كما أن الجملة بعد الظرف فى نحو : ﴿ **ويوم نسير الجبال** ﴾ [الكهف : ٤٧] ، وفى نحو : ﴿ **أأنذرتهم** ﴾ [البقرة : ٦] ، فى تأويل المصدر وإن لم يكن معهما حرف سابك ا هـ ومتى كان ما بعد إلا جملة فإلا بمعنى لكن ولو كان الاستثناء متصلا كما فى الدمامينى عن توضيح الناظم لكن إن نصب تالى إلا فهى كلكن المشددة وإن رفع فكالمخففة .

(قوله سواء كان المستثنى متصلا) هكذا فى نسخ وعليه فتعريفاه للمتصل والمنقطع ظاهران

المستثنى منه أو منقطعًا وهو ما لم يكن كذلك . وسواء كان متقدمًا على المستثنى منه أو متأخرًا عنه ، تقول : قام القوم إلا زيدًا ، وخرج القوم إلا بعيرًا ، وقام إلا زيدًا القوم . وخرج إلا بعيرًا القوم . وهكذا تقول مع عامل النصب والجر .

(تنبيه)*: ناصب المستثنى هو إلا ، لا ما قبلها بواسطتها ، ولا مستقلًا ، ولا استثنى

لا تحتاج صحتهما إلى تقدير ، لكن الأشهر جعل الاتصال والانقطاع وصفين للاستثناء لا المستثنى . وفى نسخ : سواء كان الاستثناء متصلا وهو الموافق للأشهر ، لكن عليه تحتاج صحة تعريفه للمتصل إلى تقدير أى وهو ذو ما كان بعضا أى وهو الاستثناء صاحب المستثنى الذى كان بعضا وكذا تعريف المنقطع والصحيح أن الاستثناء حقيقة فى المتصل مجاز فى المنقطع لتبادر المتصل منه إلى الفهم عند التجرد عن القرائن وهذا شأن الحقيقة وقيل مشترك لفظى فيهما وقيل معنوى . **(قوله ما كان بعضا من المستثنى منه)** أولى من قول غيره ما كان من جنس المستثنى منه لأنه يصدق على قام القوم إلا حمارا وجاء بنوك إلا ابن زيد مع أنهما من المنقطع . وتأويل الجنس بالنوع إنما يدفع ورود الأول لا الثانى ولأنه يخرج عنه نحو : أحرقت زيدا إلا يده مما كان فيه المستثنى جزءا من المستثنى منه مع أنه من المتصل ، ويعلم من هذا أن المراد بالبعض فى التعريف ما يشمل الفرد والجزء . واعترض على تعريف المنقطع بما ذكر بأنه لا يشمل الاستثناء فى قوله تعالى : ﴿ **لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى** ﴾ [الدخان : ٥٦] ، وقوله تعالى : ﴿ **لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم** ﴾ [البقرة : ١٨٨] ، فإن المستثنى فيهما بعض من المستثنى منه ومن جنسه مع أن الاستثناء منقطع ، فينبغى أن يقال إن الاستثناء المتصل أن يحكم على ما بعد إلا مثلا وهو بعض مما قبلها بنقيض ما حكم به على ما قبلها فإن فقد أحد القيدين كان منقطعا ففقد القيد الأول نحو : قام القوم إلا حمارا وفقد الثانى نحو الآيتين فإنه لم يحكم على الموتة الأولى بذوقهم لها فى الجنة الذى هو نقيض عدم ذوقهم لها فيها ، ولا على التجارة عن التراضى بعدم منع أكلها بالباطل الذى هو نقيض منع أكلها بالباطل . أفاده الشهاب القرافى ، وأسهل منه أن يقال فى تعريف المتصل إخراج شىء دخل فيما قبل الامثلا بها . **(قوله أو منقطعا)** شرطه أن يناسب المستثنى منه فلا يجوز قام القوم إلا ثعبانا وأن لا يسبق ما هو نص فى خروجه فلا يجوز صهلت الخيل إلا الإبل بخلاف صوتت الخيل إلا الإبل نقل شيخنا الأول عن الحلبى والثانى عن الشارح ، وصرح به الدمامينى . **(قوله لا ما قبلها بواسطتها)** هذا رأى السيرافى وعزاه ابن عصفور وغيره إلى سيبويه والفارسى وجماعة من البصريين . وقال الشلوبين : هو مذهب المحققين وعدل عن قوله فى التسهيل لا بما قبلها معدى بها لأن التعدية إنما هى معروفة فى الفعل وشبهه فلا تتناول عبارته بحسب الظاهر نحو : قولك القوم إخوتك إلا زيدا كذا فى الدمامينى وإنما قال بحسب الظاهر لأنه إذا أول إخوتك بالمنتسبين لك بالإخوة كان من شبه الفعل . وقوله ولا مستقلا معطوف على محل بواسطتها وهو النصب على الحال .

مضمرًا ، خلافًا لزاعمي ذلك على ما أشعر به كلامه وصرح باختياره فى غير هذا الكتاب . وقال إنه مذهب سيبويه والمبرد والجرجانى ، ومشى عليه ولده لأنها حرف مختص بالأسماء غير منزل منها منزلة الجزء . وما كان كذلك فهو عامل فيجب فى إلا أن تكون عاملة ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله ، فتلغى وجوبا إن كان التفريغ محققًا نحو : ما قام إلا زيد ، وجوازًا إن كان مقدرًا نحو : ما قام أحد إلا زيد فإنه فى تقدير ما قام إلا زيد ، لأن أحدًا مبدل منه والمبدل منه فى حكم الطرح ، وإنما لم تعمل الجر لأن عمل

(قوله على ما أشعر به كلامه) حيث قال : ما استثنت إلا وسيقول وألغ إلا إلخ بناء على أن المراد إلغاؤها عن العمل ، وظاهر كلامه أن الخلاف فى عامل المنقطع أيضا ويؤخذ من كلام ابن الحاجب أن عامله إلا بالاتفاق فإنه قال بعد ذكر الأقوال : وهذا كله فى المتصل ، وأما المنقطع فإن العامل فيه إلا وعملها فيه عمل لكن ولها خبر يقدر بحسب المعنى ، ومنهم من يجيز إظهاره ، ومنهم من يقول إنه حينئذ كلام مستأنف اهـ لكن قال الدمامينى بعد نقله كلام ابن الحاجب هذا ما نصه : وقال الرضى أما المنقطع فمذهب سيبويه أنه أيضا منتصب بما قبل إلا من الكلام كما انتصب المتصل به فما بعد إلا عنده مفرد سواء كان متصلا أو منقطعا فهى وإن لم تكن حرف عطف إلا أنها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد فى وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح أن بعدها نحو زيد غنى إلا أنه شقى . والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا إنها الناصبة بنفسها نصب لكن لاسمها وخبرها فى الأغلب محذوف نحو : جاءنى القوم إلا حمارا أى لكن حمارا لم يجىء قالوا : وقد يجىء خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى : ﴿ **إلا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم** ﴾ [يونس : ٩٨] ، وقال الكوفيون : إلا فى المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه فى المتصل وتأويل البصريين أولى لأن المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا وإثباتا كما فى لكن وفى سوى لا يلزم ذلك لأنك تقول لى عليك ديناران سوى الدينار الفلانى ، وذلك إذا كان صفة وأيضا لكن للاستدراك وإلا فى المنقطع كذلك لأنها ترفع توهم المخاطب دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها مع أنه ليس بداخل اهـ مع بعض حذف . **(قوله مختص بالأسماء)** اعترض بأنها دخلت على الفعل فى نحو : نشدتك الله إلا فعلت كذا . وأجيب بأنها داخلة على الاسم تأويلا ، إذ المعنى لا أسألك إلا فعلك كذا . **(قوله فيجب فى إلا إلخ)** لو قال : فهى عاملة لاتضحت نتيجة القياس الذى ركبه من الكل الأول التى أشار إليها بقوله فيجب فى إلا إلخ . **(قوله ما لم تتوسط)** أى لأن العامل حينئذ طالب لما بعدها وهو أقوى منها فقدم عليها . سم . **(قوله إن كان التفريغ محققا)** لعدم شىء فى اللفظ يشتغل به العامل . **(قوله وجوازا إلخ)** أى لأن ما يشتغل به العامل فى نية الطرح كما سيأتى فالرفع باعتبار التفريغ

الجر بحروف تضيف معانى الأفعال إلى الأسماء ، وتنسبها إليها وإلا ليست كذلك ، فإنها لا تنسب إلى الاسم الذى بعدها شيئًا بل تخرجه من النسبة ، فلما خالفت الحروف الجارة لم تعمل عملها . وإنما لم يجز اتصال الضمير بها لأن الانفصال ملتزم فى التفريغ المحقق والمقدر ، فالتزم مع عدم التفريغ ليجرى الباب على سنن واحد ا هـ **(وَبَعْدَ نَفْيٍ)** ولو معنى دون لفظ **(أَوْ كَنَفْيٍ)** وهو النهى والاستفهام المؤول بالنفى وهو الإنكارى **(انْتُخِبْ)** أى

المقدر والنصب باعتبار وجود ما يشتغل به لفظا ويرد عليه أنه لا يتأتى أن يكون العامل مفرغا إلا على القول بأن العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه ، والصحيح أن العامل فيه مقدر فلا تفريغ للعامل المذكور لا محقق ولا مقدر ، وتفريغ العامل المقدر محقق ويمكن دفعه بأنه لما كان عامل البدل غير ظاهر وكان العامل المذكور طالبا فى المعنى للبدل وكان المبدل منه فى نية الطرح كان العامل المذكور باعتبار عدم ظهور عامل البدل وكون المبدل منه فى نية الطرح مفرغا للبدل . **(قوله وتنسبها إليها)** عطف تفسير على تضيف . **(قوله تخرجه من النسبة)** أى نسبة الجملة قبله مثبتة أو منفية وهل يصير فى حكم المسكوت عنه أو الاستثناء من النفى إثبات ومن الإثبات نفى قولان يحتمل كلام الشارح كلا منهما خلافا لبعضهم والصحيح الثانى وعليه فهل هو منطوق أو مفهوم قولان . **(قوله فلما خالفت الحروف الجارة إلخ)** يرد عليه الجر بخلا وعدا فكان الأولى أن يقول ما فى شرحه على التوضيح وإنما لم تعمل الجر لموافقتها الفعل معنى كما . **(قوله وإنما لم يجز اتصال الضمير بها إلخ)** دفع لما يقال لو كانت إلا عاملة لجاز اتصال الضمير بها لأن الضمير يتصل بعامله . **(قوله لأن الانفصال ملتزم إلخ)** أى لعدم عملها فى حال التفريغ . **(قوله ولو معنى دون لفظ)** تعرض الشارح للنفى لفظا ومعنى والنفى معنى فقط ولم يذكر النفى لفظا فقط نحو : ﴿ **لا يمسه إلا المطهرون** ﴾ [الواقعة : ٧٩] ، لأنه نهى فى المعنى ويمكن إدراجه فى النهى بأن يراد به النهى ولو معنى فقط كما فى الآية فإن النفى فيها بمعنى النهى وكما فى قوله تعالى : ﴿ **ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفا لقتال** ﴾ [الأنفال : ١٦] ، فإنه شرط فى معنى النهى أى لا تولوا الأدبار إلا متحرفين فتأمل . ومن النفى معنى فقط ﴿ **ويأبى الله إلا أن يتم نوره** ﴾ [التوبة : ٣٢] ، أى لا يريد الله إلا ذلك ﴿ **وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين** ﴾ أى لا تسهل إلا عليهم لكن هذه الأمثلة من التفريغ الذى ليس الكلام فيه الآن وقلّ رجل يقول ذلك إلا زيد أى لا رجل يقول ذلك إلا زيد . وأما لو فالنفى فيها ضمنى لا قصدى فإذا قلت لو جاءنى إخوتك إلا زيدا لأكرمتهم تعين النصب ﴿ **وأما لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا** ﴾ [الأنبياء : ٢٢] ، فإلا بمعنى غير كما نقله يس عن ابن هشام وسيجىء فى الشرح . **(قوله وهو الإنكارى)** مراده به ما يشمل التوبيخى والفرق بينهما أن المستفهم عنه فى الأول غير واقع ومدعيه كاذب ، وفى الثانى واقع ومدعيه صادق وإن كان ملوما فالمراد بكون الثانى فى معنى النفى أنه فى معنى نفى الابتغاء واللياقة ، ويقال للأول الإبطالى أيضا .

اختير (إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ) لما قبل إلا فى إعرابه فمثاله بعد النفى لفظا ومعنى: ما قام أحد إلا زيد، وما رأيت أحدًا إلا زيدًا، وما مررت بأحد إلا زيد. ومثاله بعد النفى معنى دون لفظ قوله:

[٤٥٨] وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ عَافٍ تغيرَ إِلَّا النُّؤْىُ وَالوتِدُ

فإن تغير بمعنى لم يبق على حاله. ومثاله شبه النفى لا يقم أحد إلا زيد، وهل قام أحد إلا زيد، ﴿ومن يغفر الذنوب إلا الله﴾ [آل عمران: ١٣٥].

(تنبيهات): الأول المستثنى عند البصريين والحالة هذه بدل بعض من المستثنى

(قوله انتخب اتباع ما اتصل) أى إن لم يطل الفصل بين التابع والمتبوع و لم يكن ردا لكلام تضمن استثناء و لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه كما سيأتى فى المتن، وإلا كان المختار النصب نحو: ما جاءنى أحد حين كنت جالسا هنا إلا زيدا لأن اختيار الاتباع ليتشاكل المستثنى والمستثنى منه ومع طول الفصل لا يتبين ذلك، ونحو ما قاموا إلا زيدا ردا لقول قائل قاموا إلا زيدا ليتطابق الكلامان ودعوى بعضهم تعين النصب فى هذه الصورة مردودة كما أفاده الدمامينى بل نازع أبو حيان فى اختيار النصب فيها وفى الصورة قبلها كما فى الهمع ونحو ما قام إلا زيدا أحد. وإذا انتقض النفى أو النهى بإلا كانا فى حكم الإثبات فينصب ما بعد إلا الثانية نحو: ما شرب أحد إلا الماء إلا زيدا، ولا تأكلوا إلا اللحم إلا عمرا، وما مررت بأحد إلا قائما إلا بكرا، فهذا ونحوه بمنزلة ما لا نفى فيه ولا نهى إذ المعنى شربوا الماء إلا زيدا وكلوا اللحم إلا عمرا ومررت بهم قائمين إلا بكرا. قاله الدمامينى، وظاهر المتن والشرح اختيار الاتباع على البدلية فى صورة نصب المستثنى منه أيضا نحو: ما ضربت أحدا إلا زيدا وبه صرح فى المغنى قال الدمامينى: ومقتضى التعليل بتشاكل المستثنى والمستثنى منه تساوى البدلية والنصب على الاستثناء فى هذه الصورة. **(قوله وبالصريمة)** أى فى الرملة المنصرمة من معظم الرمل. والخلق بفتحتين البالى، والعافى الدارس، والنؤى بنون مضمومة وهمزة ساكنة حفيرة حول الخباء تصنع لمنع دخول ماء المطر. والوتد معروف. **(قوله ومن يغفر الذنوب)** أى أىّ موجود، أى ليس موجود يغفر الذنوب إلا الله فاندفع ما قيل إن الكلام فى الاستثناء من كلام تام وما فى الآية مفرغ. **(قوله الأول المستثنى)** أى وحده على المشهور وقال غير واحد من المحققين المستثنى مع إلا لأن البدل يحل محل الأول فيقال ما قام إلا زيد ولا يقال ما قام زيد وحينئذ لا يرد الاعتراض الذى سيذكره الشارح ولا يخرج على هذا القول عن كونه بدل بعض لأن

[شواهد الاستثناء]

[٤٥٨] قاله الأخطل غوث بن غوث. وهو من البسيط الواو للعطف. والباء للظرف. والصريمة كل رملة انصرمت من معظم الرمل، يقال أفعى صريمة. ومحلها الرفع على أنه خبر للمبتدأ المؤخر وهو منزل. ومنهم حال منه. وخلق بفتحتين أى بال صفته. وعاف صفة أخرى أى دارس من عفا المنزل يعفو درس، يتعدى ولا يتعدى، وتغير صفة أخرى. والشاهد فى إلا النؤى فإنه استثناء من الضمير المستتر الذى فى تغير على طريق الإبدال مع أن التغير موجب، فلا يجوز الإبدال فى الموجب، فلا يقال قام القوم إلا زيد بالرفع على الإبدال. وإنما جاز ههنا نظرا إلى معنى تغير فإن معناه لم يبق على حاله، فهو وإن كان موجبا لفظا ولكنه منفى معنى وإذا تقدم النفى لفظا أو معنى يختار الإبدال: أما لفظا فنحو ما قام أحد إلا زيد، وأما معنى فهذا. والنؤى بضم النون وسكون الهمزة وفى آخره ياء: حفرة تكون حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر.

منه . وعند الكوفيين عطف نسق . قال أبو العباس ثعلب : كيف يكون بدلًا وهو موجب ومتبوعه منفى . وأجاب السيرافى بأنه بدل منه فى عمل العامل فيه ، وتخالفهما فى النفى والإيجاب لا يمنع البدلية لأن سبيل البدل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر والثانى فى موضعه . وقد يتخالف الموصوف والصفة نفيًا وإثباتًا نحو : مررت برجل لا كريم ولا لبيب . الثانى : إذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع نحو : ما جاءنى من أحد إلا زيد ولا أحد فيها إلا

إلا زيد بمعنى غير زيد ، وغير زيد بعض أحد لصدق أحد بزيد وغيره هذا هو الأظهر . ونقل شيخنا عن الشارح ما يفيد أنه على هذا بدل كل من كل وتوجيهه أن غير زيد نفس المنفى عنه القيام فى الواقع وإن كان بعض مدلول لفظ أحد لغة . **(قوله بدل بعض)** ولا يحتاج هنا إلى ضمير رابط لأن إلا قرينة على أن الثانى كان بعض ما يتناوله الأول لولاها . قاله الدمامينى . **(قوله عطف نسق)** أى لأن إلا عندهم من حروف العطف فى الاستثناء خاصة اهـ تصريح ورد الجمهور مذهبهم باطراد نحو : ما قام إلا زيد وليس لنا حرف عطف يلى العامل باطراد . وأجاب ابن هشام بأنه ليس تاليها فى التقدير إذ الأصل ما قام أحد إلا زيد . قال الدمامينى : لكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه باطراد والفرض أنه غير مطرد . **(قوله قال أبو العباس إلخ)** اعتراض على مذهب البصريين واعترض أيضا بأن بدل البعض لابد فيه من ضمير يربطه بالمبدل منه وهو مفقود فى نحو ما قام أحد إلا زيد وجوابه أن خصوص ربطه بالضمير غير واجب إنما الواجب مطلق ربطه وهو حاصل فى المثال بإلا لدلالتها على إخراج الثانى من الأول وكونه بعضا منه كما مر عن الدمامينى . **(قوله وهو موجب ومتبوعه منفى)** أى ويجب تطابق البدل والمبدل منه إثباتا ونفيا ومحصل الجواب منع ذلك والسؤال والجواب مبنيان على القول بأن البدل هو المستثنى وحده دون القول بأنه هو مع إلا وهو المفهوم من قول الرضى كما جاز فى نحو : مررت برجل لا ظريف ولا كريم أن يجعل حرف النفى مع الاسم بعده صفة والإعراب على الاسم ، كذلك يجوز فى ما جاء القوم إلا زيد أن يجعل قولنا إلا زيد بدلا والإعراب على الاسم اهـ ونقله الدمامينى عن بعض الفضلاء وأيده . **(قوله فى عمل العامل)** أى تماثل العامل لما عرفت أى بقطع النظر عن النفى والإثبات فقولهم هو المقصود بالنسبة أى نسبة مثل العامل بقطع النظر عن النفى والإثبات . **(قوله كأنه لم يذكر)** أى ولا تعلق للنفى والإثبات بذلك . **(قوله وقد يتخالف الموصوف والصفة)** الظاهر أنه تأييد لمنع وجوب توافق البدل والمبدل منه بأن لتخالفهما فى ذلك نظيرا وهو تخالف الصفة والموصوف فسقط ما ذكره البعض ومثلهما المعطوف والمعطوف عليه نحو : قام زيد لا عمرو . **(قوله إذا تعذر البدل على اللفظ إلخ)** التمثيل لذلك بلا أحد فيها إلا زيد يدل على أنهم أرادوا باللفظ ما يشمل المحل المجدد بدخول العامل الموجود فإن المنفى فى المثال التبعية للنصب محلا لا لفظا قاله سم . **(قوله أبدل على الموضع)** قال البهوتى انظر ما الحكمة فى ارتكاب هذا التكلف مع أن القاعدة أنه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع ، ومثلوا له بنحو قوله تعالى : ﴿ اسكن أنت وزوجك الجنة ﴾ كما مر بيانه أى فهلا جاز جر ما بعد إلا فى المثال الأول والأخير ونصبه فى الثانى والثالث بناء على هذه القاعدة ويرده تصريح بعض المحققين بأن ذلك ليس قاعدة مطردة فى كل محل بل معناه قد يغتفر إلخ .

زيد ، وما زيدٌ شيئًا إلا شيء لا يعبأ به برفع ما بعد إلا فيهن ، ونحو : ليس زيد بشيء إلا شيئًا ، بنصبه ، لأن من والباء لا يزادان فى الإيجاب ، وما ولا لا يقدران عاملتين بعده كما

(قوله ولا أحد فيها إلا زيد) برفع زيد مراعاة لمحل لا مع اسمها أو اسمها قبل دخول الناسخ أما الأول فمال إليه فى المغنى ووجهه بأنهما فى موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ويصح إحلال البدل محلهما فيقال زيد فيها واستشكله الدمامينى ، وأسلفنا فى باب « لا » تأويل كلام سيبويه بما يرجعه إلى الثانى وأما الثانى فنقله فى المغنى عن الأكثرين واستشكل بعدم صحة إحلال البدل محل المبدل منه وأجاب الشلوبين بأن هذا الكلام على توهم ما فيها أحد إلا زيد وهذا يمكن فيه الإحلال بأن يقال ما فيها إلا زيد وهذا القول الثانى إنما يأتى على عدم اشتراط وجود طالب المحل وذهب كثير إلى أنه بدل من الضمير المستكن فى الخبر والأقوال الثلاثة تأتى فى رفع الاسم الشريف من كلمة التوحيد لكن على الأول يذكر الخبر عند الإحلال فيقال الله موجود كما فى المغنى وعلى الثانى يكون الإحلال لكون المعنى ما فى الوجود إله إلا الله وهذا يمكن فيه الإحلال وقيل رفع الاسم الشريف على الخبرية وضعفه فى المغنى بما نقل الدمامينى جوابه ومر فى باب لا كلام فى ذلك وقد ينصب على الاستثناء من الضمير المستكن فى الخبر المقدر . **(فائدة) :** قال فى المغنى : يجوز فى نحو ما أحد يقول ذلك إلا زيد رفع زيد بدلا من أحد وهو المختار أو بدلا من ضميره ونصبه على الاستثناء فرفعه من وجهين ونصبه من وجه . ونحو ما رأيت أحدا يقول ذلك إلا زيدا نصبه من وجهين ورفعه من وجه ومن مجيئه مرفوعا قوله :

فى ليلة لا نرى بها أحدا ... يحكى علينا إلا كواكبها

ا هـ وقوله وهو المختار أى لأن الإبدال من صاحب الضمير أرجح لأنه الأصل ولأنه لا يحوج إلى التأويل الذى فى الإبدال من الضمير وهو أن صحة الإبدال من الضمير لشمول النفى للضمير معنى لأن معنى ما أحد يقول ذلك ، ما يقول أحد ذلك ، ولابد من جعل رأى فى مثاله الثانى علمية على تقييد سيبويه جواز الإبدال من الضمير يكون صاحبه مبتدأ فى الحال أو فى الأصل . وقال الرضى : أنا لا أرى بأسا مع غير الابتداء ونواسخه أيضا بالإبدال من ضمير راجع إلى ما يصلح للإبدال منه إذا شمل النفى عامل ذلك الضمير نحو : ما كلمت أحدا ينصفنى إلا زيد لأن المعنى ما أنصفنى أحد كلمته إلا زيد بخلاف لا أوذى أحدا يوحد الله إلا زيدا فلا يجوز الإبدال من ضمير يوحد لأن التوحيد ليس بمنفى بل الأذى فقط . ا هـ دمامينى وشمنى . **(قوله إلا شيء)** بالرفع لمراعاة محل شيئا قبل دخول الناسخ بناء على عدم اشتراط وجود الطالب للمحل وعلى اشتراطه يجعل شيء خبر مبتدأ محذوف أى هو شيء لا يعبأ به وإلا حينئذ بمعنى لكنّ . **(قوله لا يزادان فى الإيجاب)** أى على غير مذهب الأخفش والمراد لا يزادان قياسا فلا يرد بحسبك درهم وكفى بالله لقصوره على السماع .

تقدم فى موضعه . الثالث : أفهم قوله انتخب أن النصب جائز ، وقد قرىء فى السبع : ﴿ ما فعلوه إلا قليلا منهم ﴾ [النساء : ٦٦] ، ﴿ ولا يلتفت منكم أحد إلّا امرأتك ﴾ [هود : ٨١] ، بالنصب ا هـ . **(وَٱنْصِبْ)** والحالة هذه أعنى وقوع المستثنى بعد نفى أو شبهه **(ما ٱنْقَطَعْ)** تقول ما قام أحد إلا حمارًا ، وما مررت بأحد إلا حمارًا ، هذه لغة جميع العرب سوى تميم ، وعليها قراءة السبعة : ﴿ ما لهم به من علم إلا اتباع الظن ﴾ [النساء : ١٥٧] ، **(وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ)** كالمتصل فيجيزون ما قام أحد إلا حمارٌ ، وما مررت بأحد إلا حمارٌ . ومنه قوله :

(قوله إلا امرأتك بالنصب) كلامه مبنى على أن النصب على الاستثناء من أحد وفسر الزمخشرى من تخريج قراءة الأكثر على اللغة المرجوحة وإن جوّزه بعضهم فجعل النصب على الاستثناء من أهلك والرفع على الاستثناء من أحد فاعترض بلزوم تناقض القراءتين لاقتضاء النصب كون المرأة غير مسرى بها والرفع كونها مسرى بها لأن الالتفات بعد الإسراء . وردّ بأن إخراجها من أحد لا يقتضى أنها مسرى بها بل إنها معهم فيجوز أن تكون سرت بنفسها وقد روى أنها تبعتهم وأنها والتفتت فرأت العذاب فصاحت فأصابها حجر فقتلها . وقال فى المغنى : الذى أجزم به أن قراءة الأكثر لا تكون مرجوحة وأن الاستثناء من أهلك على القراءتين بدليل سقوط ولا يلتفت منكم أحد فى قراءة ابن مسعود وأن الاستثناء منقطع سقوطه فى آية الحجر ولأن المراد بالأهل المؤمنون وإن لم يكونوا من أهل بيته ، ووجه الرفع أنه على الابتداء وما بعده الخبر كما فى آية ﴿ لست عليهم بمسيطر ﴾ . **(قوله تقول ما قام أحد إلا حمارا)** نقل عن القرافى أن أحدا إذا كان فى سياق النفى لا يختص بمن يعقل وعليه فلا يظهر ما ذكر مثالا للمنقطع . واعلم أن إلا فى المنقطع بمعنى لكن عند البصريين كما مر بيانه . **(قوله وعن تميم فيه إبدال وقع)** وعلى لغتهم قرأ بعضهم ﴿ ما لهم به من علم إلا اتباع الظن ﴾ بالرفع وجعل منها الزمخشرى ﴿ قل لا يعلم من فى السموات والأرض الغيب إلا الله ﴾ [النمل : ٦٥] ، فأعرب « من » فاعلا والله بدلا على لغة تميم فى المستثنى المنقطع ، واعترض بأنه تخريج لقراءة السبعة على لغة مرجوحة وجعل ابن مالك الاستثناء متصلا بتقدير متعلق الظرف يذكر لا استقر وجعل غيرهما من مفعولا والغيب بدل اشتمال منه والله فاعلا .

(قوله كالمتصل) التشبيه فى مجرد جواز الإبدال وإن كان برجحان فى المتصل ومرجوحية فى المنقطع .

(قوله فيجيزون ما قام أحد إلا حمار) فحمار بدل غلط صرح به الرضى ، وقال سم : بدل كل بملاحظة معنى إلا ، إذ معنى إلا حمار غير حمار وغير حمار يصدق على الأحد ا هـ وفيه أنه كيف يكون الأعم بدل كل من كل نعم إن أريد من العام خاص كما يأتى نظيره صح فتدبر . **(قوله اليعافير)** جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس جمع عيساء وهى الإبل التى يخالط بياضها صفرة .

[٤٥٩] وَبَلْدَةٍ لَيسَ بِهَا أَنِيسُ إِلَّا ٱلْيَعَافِيرُ وَإِلَّا ٱلْعِيسُ

وقوله :

[٤٦٠] عَشِيَّةَ لَا تُغْنِى ٱلرِّمَاحُ مَكَانَهَا وَلَا ٱلنَّبْلُ إِلَّا ٱلْمَشْرَفِىُّ ٱلْمُصَمِّمُ

وقوله :

[٤٦١] وَبِنْتِ كِرَامٍ قَدْ نَكَحْنَا وَلَمْ يَكُنْ لَنَا خَاطِبٌ إِلَّا السِّنَانُ وَعَامِلُهْ

(تنبيه) : شرط جواز الإبدال عندهم والحالة هذه أن يكون العامل يمكن تسلطه على المستثنى كما فى الأمثلة والشواهد . فإن لم يمكن تسلطه وجب النصب اتفاقًا نحو

(قوله عشية) منصوب على الظرفية بأجاهد فى البيت السابق مكانها أى مكان الحرب والمشرفى نسبة إلى مشارف وهى قرى من أرض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرفى ولا يقال مشارفى لأن الجمع لا ينسب إليه لا يقال جعافرى قاله العينى . وفى المصباح : مشارف الأرض أعاليها الواحد مشرف وزان جعفر اهـ . فعلم أن المنسوب إليه جمع واقع على القرى المذكورة وأن القياس فى النسبة إلى مشارف مشرفى لأن القياس فى النسبة إلى الجمع أن تنسب إلى مفرده فقول البعض نسبة إلى مشارف على غير قياس فاسد . والمصمم اسم فاعل الماضى حده . **(قوله وعامله)** أى السنان وهو ما يليه . **(قوله شرط جواز الإبدال إلخ)** يشعر بهذا الشرط قوله فيه إبدال لأن من شأن البدل أن يصحّ وقوعه موقع المبدل منه من حيث هو مقصود بالحكم سم . **(قوله يمكن تسلطه علىَ المستثنى)** بحث فيه شيخنا بما حاصله إن كان المراد مع إلا بأن يقال ما قام إلا حمار وليس بها إلا اليعافير لم يوافق ظاهر قوله إذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضرر وإن كان المراد به بدون إلا أشكل علينا البيت إذ لا يقال ليس بها اليعافير لفساد المعنى ويمكن دفعه باختيار الشق الثانى وأن المراد إمكان التسلط ولو فى مادة أخرى فافهم .

---

[٤٥٩] قاله جران العود . واسمه العامر بن الحارث . الواو فيه واو رب . وبلدة مجرورة بها . وأنيس اسم ليس أى مؤانس وبها مقدما خبره . والشاهد فى إلا اليعافير فإنه استثناء من قوله أنيس على الإبدال مع أنه منقطع على لغة بنى تميم . وأهل الحجاز يوجبون النصب وهو جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية . والعيس بالكسر جمع عيساء وهى الإبل البيض يخالط بياضها شىء من الشقرة .

[٤٦٠] قاله ضرار بن الأزور رضى الله عنه . وهو من الطويل وعشية نصب على الظرف ، والعامل فيه أجاهد فى البيت الذى قبله وهو :

أجاهدُ إذ كانَ الجهادُ غنيمةً وَلله بالعبدِ المجاهدِ أعلَمُ

ومكانها أى مكان الحرب ولا النبل أى ولا يغنى النبل أى السهام . والشاهد فى إلا المشرفى فإنه استثناء منقطع على الإبدال على لغة بنى تميم أى السيف المشرفى . قال أبو عبيد : المشرفية سيوف تنسب إلى مشارف ، وهى قرى من أرض العرب تدنو من الريف . يقال سيف مشرفى ولا يقال مشارفى لأن الجمع لا ينسب إليه إذا كان على هذا الوزن . لا يقال جعافرى ولا مهالبى . والمصمم الماضى من صمم السيف إذا مضى فى العظم فقطعه .

[٤٦١] قاله الفرزدق . وهو من الطويل . وبنت منصوب بفعل مقدر يفسره الظاهر . والواو فى ولم يكن للحال . وخاطب اسم كان ولنا خبره . والشاهد فى إلا السنان بالرفع فإنه استثناء منقطع على البدل من خاطب على لغة بنى تميم . وعامله عطف عليه وهو ما يلى السنان .

ما زاد هذا المال إلا ما نقص ، وما نفع زيد إلا ما ضر ، إذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضرر ، وحيث وجد شرط جواز الإبدال فالأرجح عندهم النصب ا هـ . **(وَغَيْرُ نَصْبِ)** مستثنى **(سَابِقٍ)** على المستثنى منه **(فِي النَّفْيِ قَدْ * يَأْتِي)** على قلة بأن يفرغ العامل له ويجعل المستثنى منه تابعا له كقوله :

(قوله وجب النصب) أى على الاستثناء المنقطع من المذكور قبل إلا كهذا المال وزيد لا على المفعولية والاستثناء مفرغ كما زعمه الشلوبين لأنه لا مناسبة بين النقصان والزيادة كذا قيل . وبحث فيه الدماميني بأن مراتب النقص متفاوتة فإذا أخذ من المال مرة ثم مرة أخرى فهو فى المرة الأخرى يزيد فى النقص على المرة الأولى قال : وماذا يفعلون فى نحو مال زيد أنقص من مال عمرو وكيف يفهمون أن أنقص صيغة تفضيل مع أن اسم التفضيل ما اشتق من فعل الموصوف بزيادة على غيره ا هـ أى فيجوز أن يكون هذا المال زاد نقص غيره بسبب أخذه من هذا الغير مثلا بعد الأخذ منه أولا والمراد بوجوب النصب امتناع الإبدال فيجوز رفعه على الابتداء والخبر محذوف تقديره فى المثال لكن النقص شأنه أو على الخبرية لمحذوف والتقدير لكن شأنه النقص فسقط اعتراض البعض على حكاية الشارح الاتفاق على وجوب النصب . **(قوله نحو ما زاد إلخ)** ونحو ﴿ **لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم** ﴾ فمن رحم فى محل نصب لأنك لو حذفت المستثنى منه وسلطت لا على المستثنى لم يصح كذا فى الدماميني وهو مبنى على أن الاستثناء فى الآية منقطع أى لكن من رحمه الله يعصمه وقيل متصل أى إلا الراحم وهو الله تعالى أو لا مكان من رحمهم الله تعالى وهم المؤمنون وهو السفينة . **(قوله إلا ما نقص)** ما مصدرية كما يؤخذ من كلام الشارح بعد . **(قوله إذ لا يقال زاد النقص)** الظاهر أن انتفاء قول ذلك إذا كانت زاد متعدية وأنه يقال إذا كانت لازمة فتأمل . **(قوله وغير نصب سابق)** أى نصبه على الاستثناء فيشمل الغير نصبه على الاتباع وهذا البيت تقييد لقوله :

*** وبعد نفى أو كنفى انتخب ***

اتباع ما اتصل . **(قوله مستثنى سابق إلخ)** قال سم : انظر ولو منقطعا نحو ما جاء إلا حمار أحد فيراد بأحد معنى يقع على الحمار لتصح البدلية ونحو ما جاء إلا حمار القوم فيراد بالقوم مركوب القوم وهو الحمار حرره ا هـ بأدنى تغيير وجزم البعض بالتعميم ويضعفه بعد التكلف المتقدم . **(قوله على المستثنى منه)** أى بدون عامله لامتناع تقديمه عليهما عند المصنف وأما قوله :

خلا الله لا أرجو سواك وإنما ... أعد عيالى شعبة من عيالكا

فضرورة بخلاف تقديمه على أحدهما فقط فجائز نحو جاء إلا زيدا القوم والقوم إلا زيدا ضربت نعم إن قدم عليهما وتوسط بين جزءى الكلام نحو القوم إلا زيدا جاءوا إذا جعل زيدا مستثنى من الضمير

[٤٦٢] لِأَنَّهُمْ يَرْجُوْنَ مِنْـهُ شَفَاعَـةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّوْنَ شَافِعُ

قال سيبويه : وحدّثنى يونس أن قومًا يوثق بعربيتهم يقولون ما لى إلا أبوك ناصر .

(تنبيه) : المستثنى منه حينئذٍ بدل كل من المستثنى ، وقد كان المستثنى بدل بعض منه ، ونظيره فى أن المتبوع أخر فصار تابعًا ما مررت بمثلك أحد ا هـ .

(وَلٰكِنْ نَصْبَهُ) على الاستثناء **(اَخْتَرْ إِنْ وَرَدْ)** لأنه الفصيح الشائع . ومنه قوله :

[٤٦٣] وَمَا لِيَ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيْعَةٌ وَمَا لِيَ إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

بنصب آل ومذهب الأول . واحترز بقوله فى النفى عن الإيجاب فإنه يتعين النصب كما تقدم .

(تنبيه): إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان: أحدهما: لا يكترث بالصفة بل يكون البدل مختارًا كما يكون إذا لم تذكر الصفة. وذلك كما فى نحو ما فيها أحدًا إلا أبوك صالح كأنك لم تذكر صالحًا. وهذا رأى سيبويه. والثانى:

فى جاءوا فقيل يمنع مطلقا وقيل يجوز مطلقا وقيل إن كان العامل متصرفا وأجاز الكسائى تقديم المستثنى أول الكلام . دمامينى . **(قوله فى النفى)** أى أو شبه النفى ولم يصرح به اكتفاء بعلمه من قوله وبعد نفى أو كنفى إلخ . **(قوله قد يأتى على قلة)** وهل يقاس على هذه اللغة أو لا قولان وإلى القياس عليها ذهب الكوفيون والبغداديون وابن مالك كما قاله السيوطى . **(قوله بدل كل)** أى من كل لأن العامل فرغ لما بعد إلا ، والمؤخر عام أريد به خاص فصح إبداله من المستثنى . **(قوله إن ورد)** أى السابق أى أردت وروده منك بالتكلم به أو المراد إن ورد من العرب . وحينئذ فمعنى اختيار نصبه الحكم بأن نصبه أرجح وإلا فما ورد عن العرب يتبع نصبا أو اتباعا . **(قوله بل يكون البدل مختارا)** فيه أنه يلزم عليه تقديم البدل على النعت والواجب العكس إلا أن يكون مبنيا على مذهب من يرى عدم وجوب الترتيب بين التوابع . قاله الدنوشرى .

---

[٤٦٢] قاله حسان بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه . وهو من الطويل . اللام للتعليل . والضمير فى منه يرجع إلى النبى ﷺ . ولم يكن تامة : أى إذا لم يوجد . الشاهد فى إلا النبيون ، فإنه استثناء مقدم على المستثنى منه . وكان النصب متعينا إلا أنه رفع على تفريغ العامل . وحكى يونس ما لى إلا أبوك ناصر . وشافع بالرفع بدل كل . فافهم .

[٤٦٣] قاله كميت بن زيد الأسدى من قصيدة من الطويل يمدح بها بنى هاشم . الواو للعطف . وما بمعنى ليس . وشيعة اسمه وخبره لى . والشاهد فى إلا آل أحمد حيث تعين فيه النصب لتقدمه على المستثنى منه . وكان قبله يجوز الوجهان النصب والبدل ، والكلام فى الشطر الثانى كالأول

أن لا يكترث بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدمًا بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحًا وهو اختيار المبرد والمازنى . قال فى الكافية وشرحها : وعندى أن النصب والبدل مستويان لأن لكل مرجحًا فتكافآ اهـ. **(وإنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ إلَّا)** من ذكر المستثنى منه **(لِمَا * بَعْدُ)** أى لما بعد إلا وهو الاستثناء من غير التمام قسيم قوله أولًا ما استثنت إلا مع تمام. **(يَكُنْ كَمَا لَوِ إلَّا عُدِمَا)** فأجر ما بعدها على حسب ما يقتضيه حال ما قبلها من إعراب، ولا يكون هذا الاستثناء المفرغ إلا بعد نفى أو شبهه. فالنفى نحو **﴿وما محمد إلا رسول﴾** [آل عمران: ١٤٤]، **﴿وما على الرسول إلا البلاغ المبين﴾** [المائدة: ٩٩]، وشبه النفى نحو: **﴿ولا تقولوا على الله إلا الحق﴾** [النساء: ١٧١]، **﴿ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن﴾** [العنكبوت: ٤٦]،

(قوله لأن لكل مرجحا) فمرجح البدل تقدم الموصوف ومرجح النصب على الاستثناء تأخر الصفة . **(قوله سابق)** تنوينه متعين لاختلال الوزن بالإضافة فتجويز الشيخ خالد لها سهو وقوله إلا مفعول سابق وقوله من ذكر المستثنى منه متعلق بيفرغ وكذا قوله لما بعد ويرد على الشارح أن ذكر المستثنى منه ليس وصفا للسابق فكيف يفرغ منه فكان ينبغى أن يقول من ارتباطه بالمستثنى منه لفظا ويمكن الجواب بجعل كلامه من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم[1] وقوله وهو أى تفريغ العامل السابق . **(قوله يكن)** أى السابق أو ما بعد كما لو إلا عدما أى غير الكسائى أما هو فيجيز النصب فى نحو ما قام إلا زيد بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل قاله سم عند الكلام على شرح قول المصنف واستثن مجرورا إلخ وما فى قوله كما لو إلا عدما يجوز أن تكون مصدرية لو زائدة ويجوز العكس أى يكن كعدم إلا أى كذى عدم إلا فى الحكم . وقول البعض أن الكلا على تقدير مضاف أى كحكم عدم إلا ليس بشىء . قال الشيخ خالد وإلا مرفوع بفعل محذوف يفسره عدم ا هـ وهو ظاهر على قراءة عدم بالبناء للمجهول أما على قراءته بالبناء للمعلوم والفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى السابق أو ما بعد فإلا منصوب على المفعولية لا مرفوع على نيابة الفاعل . **(قوله حال ما قبلها)** أى حال اللفظ قبلها ولو غير عامل كالخبر فى نحو **﴿ ما على الرسول إلا البلاغ ﴾**[المائدة : ٩٩] ، فحال هذا اللفظ وهى خبريته تقتضى رفع ما بعد إلا مبتدأ و كالفعل فى نحو ما قام إلا زيد فحال هذا اللفظ وهى كونه فعلا لم يذكر له فاعل قبل إلا تقتضى رفع ما بعده إلا فاعلا وقس : وقوله من إعراب بيان لما يقتضيه ولو حذف حال لكان أخصر وأقرب . ثم لا تنافى بين كون تالى إلا فى التفريغ مستثنى وكونه فاعلا أو مبتدأ مثلا فى نحو ما قام إلا زيد وما زيد إلا قائم لأن الأول بالنظر إلى المعنى لأن تالى إلا مستثنى من مقدر فى المعنى إذ المعنى ما قام أحد إلا زيد وما زيد شىء إلا قائم . والثانى بالنظر إلى اللفظ . نقله الدمامينى عن الشلوبين . **(قوله وما على الرسول إلا البلاغ)** الواو جزء من الآية الممثل بها فتكون واو العطف مقدرة هنا كما فى نظائره الآتية لا من كلام الشارح لعطف مثال على مثال لأن الآية التى فيها لفظ المبين بالواو بخلاف التى ليس فيها لفظ المبين فإنها بدون الواو لكن نسخ الشارح بلفظ المبين .

---

(١) فيكون من المجاز المرسل .

﴿ فهل يهلك إلا القوم الفاسقون ﴾ [الأحقاف : ٣٥] ، ولا يقع ذلك فى إيجاب ، فلا يجوز قام إلا زيد . وأما : ﴿ ويأبى الله إلا أن يتم نوره ﴾ [التوبة : ٣٢] ، فمحمول على المعنى أى لا يريد .

(تنبيهات) : الأول : الضمير فى يكن يجوز أن يكون عائدًا على سابق : أى يكون السابق فى طلبه لما بعد إلا كما لو عدم إلا ، وأن يعود على ما من قوله لما بعد أى يكون ما بعد إلا فى تسلط ما قبل إلا عليه كما لو عدم إلا . الثانى : يصح التفريغ لجميع المعمولات إلا المصدر المؤكد ، فلا يجوز ما ضربت إلا ضربًا . وأما : ﴿ إن نظن إلا ظنًا ﴾ [الجاثية : ٣٢] ، فمتأول . الثالث : قوله سابق أحسن من قوله فى التسهيل عامل لأن السابق يكون عاملا وغير عامل كما فى الأمثلة ا هـ **(وَأَلْغِ إِلَّا ذَاتَ تَوْكِيدِ)** وهى التى يصح طرحها والاستغناء عنها لكون ما بعدها تابعًا لما بعد إلا قبلها بدلًا منه وذلك

(قوله ولا يقع ذلك فى إيجاب) جوزه ابن الحاجب فيه إذا كان فضلة وحصلت فائدة نحو قرأت إلا يوم كذا فإنه يجوز أن تقرأ فى جميع الأيام إلا يوم كذا بخلاف ضربت إلا زيدا إذ من المحال أن تضرب جميع الناس إلا زيدا . **(قوله فلا يجوز قام إلا زيد)** لأن المعنى قام جميع الناس إلا زيدا وهو بعيد ولا قرينة فى الغالب على إرادة جماعة مخصوصة وقد يقال مثل ذلك قد يوجد فى النفى نحو ما مات إلا زيد . وأجيب بأنه قليل فأجرى الحكم فيه طردا للباب . وقد يؤخذ من التعليل أنه يجوز إذا قامت قرينة على إرادة جماعة مخصوصة بأن يكون المعنى قام غير زيد من الجماعة المعهودة وقد يقال هو قليل فلا يلتفت إليه طردا للباب نظير ما مر . **(قوله لجميع المعمولات)** أى المعمولات بالأصالة أما التوابع فلا تفريغ لها إلا البدل وأجازه الزمخشرى وأبو البقاء والرضى فى الصفات أيضا قاله سم . **(قوله إلا المصدر المؤكد)** أى لأن فيه تناقضا بالنفى أولا والإثبات ثانيا ومثله الحال المؤكدة وكان عليه أن يستثنى المفعول معه فلا يقال ما سرت إلا والنيل . **(قوله فمتأول)** أى بكونه مصدرا نوعيا أى إلا ظنا ضعيفا فاختلف المثبت والمنفى فلا تناقض . **(قوله كما فى الأمثلة)** فإنه عامل فيما عدا ﴿ ما على الرسول إلا البلاغ ﴾ وغير عامل فى ﴿ ما على الرسول إلا البلاغ ﴾ لأن الخبر لا يعمل فى المبتدأ على الراجح نعم إن جعل المستثنى فاعلا بالمجرور لاعتماده على النفى كان عاملا . **(قوله وألغ إلا إلخ)** أطلق هنا فدل على أن هذا الحكم يكون فى الإيجاب والنفى وشبهه . **(قوله والاستغناء عنها)** عطف لازم على ملزوم . **(قوله بدلا منه)** أى بدل كل من كل كمثال الناظم أو بعض من كل نحو ما أعجبنى إلا زيدا لا وجهه أو اشتمال نحو ما أعجبنى إلا زيدا لا علمه أو إضراب نحو ما أعجبنى إلا زيدا لا عمرو أى بل عمرو أفاده فى التصريح . فقول الشارح أن توافقا فى المعنى قاصر لاختصاصه ببدل الكل مع أنه يجوز كونه عطف بيان كما بينه الرضى .

أن توافقا فى المعنى ، ومعطوفًا عليه إن اختلفا فيه فالأول (كَلا * تَمْرُرْ بِهِم إِلَّا ٱلْفَتَى إِلَّا ٱلْعَلَا) فالعلا بدل كل من الفتى ، وإلا الثانية زائدة لمجرد التأكيد ، والتقدير إلا الفتى العلا . والثانى نحو قام القوم إلا زيدًا وإلا عمرًا ، فعمرًا عطف على زيد وإلا الثانية لغو ، والتقدير قام القوم إلا زيدًا وعمرًا . ومن هذا قوله :

[٤٦٤] وَمَا ٱلدَّهْرُ(*) إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا ... وَإِلَّا طُلُوعُ ٱلشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا

أى وطلوع الشمس . وقد اجتمع البدل والعطف فى قوله :

[٤٦٥] مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهْ ... إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهْ

أى إلا عمله رسيمه ورمله . فرسيمه بدل ورمله معطوف ، وإلا المقرونة بكل منهما مؤكدة (وَإِنْ تُكَرَّرْ لَا لِتَوْكِيدِ) بل لقصد استثناء بعد استثناء فلا يخلو إما أن يكون ذلك

(قوله ومعطوفا عليه) أى بالواو خاصة كما فى التسهيل . (قوله إن اختلفا فيه) إلا إذا كنت غالطا أو أردت الإضراب اهـ يس . أى فلا عطف بل يجب الإبدال . (قوله فالعلا بدل كل من الفتى) والفتى نصب على الاستثناء أو جر بدلا من الهاء بدل بعض وعليه فكون العلا بدلا من الفتى مبنى على جواز الإبدال من البدل . واستشكل سم كون العلا بدلا إذا نصبنا الفتى على الاستثناء بأن الصحيح أن العامل فى البدل نظير العامل فى المبدل منه فلا تكون إلا مؤكدة للاحتياج إليها للعمل فى البدل والفرض أنها مؤكدة ، فينبغى أن يجعل العلا عطف بيان إذا نصبنا الفتى على الاستثناء ليندفع هذا الإشكال ويجوز جعل العلا عطف بيان إذا جررنا الفتى بدلا من الهاء وعليه يندفع الاعتراض بالبناء على الضعيف من جواز الإبدال من البدل . والحاصل أن جعل العلا عطف بيان يدفع الاعتراض على بدلية العلا المبنى على جر الفتى بدلا من الضمير والاعتراض عليها المبنى على نصب الفتى على الاستثناء . (قوله والتقدير إلا الفتى العلا) صريح فى أنه لو عبر بذلك لكان العلا بدلا فعلى أن العامل فى البدل نظير العامل فى المبدل منه يكون العامل فى العلا حينئذ إلا مقدرة . فعلم أن إلا قد تعمل مقدرة أى حيث نصبنا الاسم على الاستثناء قاله سم وسنذكر فى حذف إلا مزيد كلام . (قوله ثم غيارها) بكسر الغين المعجمة أى غيابها من غارت الشمس أى غابت . (قوله مالك من شيخك) أى جملك . والرسيم والرمل نوعان من السير . (قوله فرسيمه بدل) أى بدل بعض لأن المراد بالعمل مطلق السير .

(*) رواية العينى : « هل الدهر » .

[٤٦٤] قاله أبو ذؤيب خويلد بن خالد الهذلى من قصيدة من الطويل يرثى بها نشبة بن محرث . وهل نافيه . والدهر مبتدأ وليلة خبره . والشاهد فى وإلا طلوع الشمس حيث لا عمل لها هنا لأنها زائدة مؤكدة لما قبلها ، و لم تعمل إلا فيما قبلها لأن الاستثناء مفرغ ، وثم غيارها بالرفع عطف على إلا طلوع الشمس وهو بكسر الغين المعجمة وبالياء آخر الحروف من غارت الشمس إذا غربت .

[٤٦٥] رجز لم أدر راجزه . وما للنفى وانتقض عملها بإلا . والشاهد فى تكرر إلا زيادة مؤكدة للتى قبلها ، ودخولها كخروجها ، ولا تعمل شيئا فيما تدخل عليه إلا أن هنا تابعين : أحدهما بدل وهو رسيمه فإن فإن الرسيم نوع من السير وهو نفس العمل والآخر معطوف بالواو وهو رمله وهو نوع آخر من السير . وقال النحاس : رسيمه ورمله تفسيران لعمله .

مع تفريغ أو لا . (فَمَعْ * تَفْرِيغٍ ٱلتَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ) المفرغ (دَعْ) أى اتركه باقيًا (فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلَّا ٱسْتُثْنِى * وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ) أى سوى ذلك الواحد الذى أشغلت به العامل

(قوله وإن تكرر إلخ) لم يتعرض المصنف والشارح لما إذا لم تكرر وتعدد المستثنى . قال الدمامينى ما ملخصه مع الإيضاح : لا ينصب على الاستثناء بأداة واحدة دون عطف شيئان وموهم ذلك : إن كان فى الإيجاب فالأول مستثنى والثانى معمول عامل مضمر ، وإن كان فى غيره فكذلك أو الأول بدل مثال الإيجاب أعطيت القوم الدراهم إلا زيدا الدنانير فزيد منصوب على الاستثناء والدنانير مفعول لمحذوف أى أعطيته الدنانير أو أخذ الدنانير ، ومثال غيره ما أعطيت أحدا شيئا إلا زيدا درهما فزيداً مستثنى أو بدل ودرهما مفعول لمحذوف ، وما ضرب أحد إلا بكر خالدا فبكر إن رفعته كان بدلا من أحد وإن نصبته كان مستثنى وخالدا مفعول لمحذوف فتعدد المستثنى قد يكون مع تعدد المستثنى منه وقد يكون مع اتحاده وجوّز ابن السراج كون الاسمين بدلين فى نحو ما أعطيت أحدا أحدا إلا زيدا عمرا وما ضرب أحد أحدا إلا زيد بكرا ورده المصنف بأن البدل لم يعهد تكرره إلا فى بدل البداء وبأن حق بدل البعض أن يقترن بالضمير وجعلوا فى باب الاستثناء اقترانه بألا مغنيا عن الضمير . والاسم الثانى غير مقترن بإلا لفظا ومن النحاة من لا يجيز هذه التراكيب مطلقا ويحكم بفسادها على كل وجه أما مع العطف فقد يمتنع أيضا كما فى الأمثلة المتقدمة لأن العطف فيها يفسد المعنى وقد يجوز كما فى ما جاءنى أحد إلا زيد وعمرو فالعطف فى هذا المثال هو المصحح له فيما يظهر ولا يظهر حمل الثانى على أنه معمول لمضمر أى وجاءنى عمرو ا هـ . وفى حاشية المغنى للدمامينى أن جماعة أجازوا نصب شيئين بأداة واحدة دون عطف وعليه مشى صاحب الكشاف فى مواضع منها ﴿ لا تدخلوا بيوت النبى ﴾ [الأحزاب : ٥٣] ، الآية . فقال : إن المستثنى الظرف والحال معا وأن الحصر فى كل منهما مقصود أى لا تدخلوا فى وقت من الأوقات على حال من الأحوال إلا فى هذا الوقت على هذا الحال ا هـ . (قوله لا لتوكيد) عطف على محذوف أى لتأسيس لا لتوكيد كما أشار إليه الشارح بالإضراب . (قوله بالعامل المفرغ) حمل العامل على ما قبل إلا تبعا للموضح وحمله المرادى على إلا أى اترك تأثير إلا النصب فى واحد أى لا تجعلها مؤثرة فى واحد ويؤيد الأول قوله مما بالا إذ لو كان العامل هو إلا لكان القياس أن يقول مما به وإن أمكن أن يقال أظهر للضرورة ويؤيده أيضا أن المصنف عليه يكون ذاكرا هنا حكم الواحد بخلافه على الثانى فإنه يكون ساكتا هنا عن حكم الواحد المتروك تأثير إلا فيه وإن كان يعلم من قوله فيما مر وأن يفرع سابق إلا إلخ ويؤيد الثانى عدم إحواجه إلى تقدير فى دع . (قوله باقيا فى واحد) دفع به إيهام المتن أن المراد اترك التأثير فى واحد واجعله مؤثرا فى البقية هذا إن أريد بالعامل ما قبل إلا كما مشى عليه الشارح فإن أريد به إلا كان الكلام على ظاهره أى اترك تأثير إلا النصب فى واحد أى لا تجعلها مؤثرة النصب فى واحد واجعلها مؤثرة النصب فى البقية .

(مُغْنِى) فتقول ما قام إلا زيد إلا عمرًا إلا بكرًا . وما ضربت إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا ، وما مررت إلا بزيد إلا عمرًا إلا بكرًا ، ولا يتعين لإشغال العامل واحد بعينه بل أيها أشغلته به جاز ، والأول أولى **(وَدُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ)** على المستثنى منه **(نَصْبَ الْجَمِيعِ)** على الاستثناء **(احْكُمْ بِهِ وَالْتَزِمِ)** نحو قام إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا القومُ ، وما قام إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا أحد **(وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ)** عنه ، أما فى الإيجاب فمطلقًا نحو قام القوم إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا ، وأما فى غير الإيجاب فكذلك **(وَ)** لكن **(جِىءْ بِوَاحِدٍ ★ مِنْهَا)** معربًا بما يقتضيه الحال **(كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ)** عليه . ففى الاتصال تبدل واحدًا

(قوله وليس عن نصب إلخ) مغنى اسم ليس والخبر محذوف أى موجودا أو الاسم ضمير مستتر يرجع إلى الواحد أو إلى التأثير ومغنى خبر وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة لا يقال ظاهر كلامه أنه لا يجوز رفع سوى الواحد وليس كذلك بل يجوز على قصد بدل البداء لأنا نقول إلا فى هذه الحالة لمجرد التأكيد وليس الكلام الآن فيها . **(قوله والأول أولى)** أى لقربه من العامل تصريح . **(قوله ودون تفريغ مع التقدم)** قال جماعة كالبعض الظرفان تنازعهما الفعلان بعدهما اهـ وهو إنما يصح على مذهب من يجيز التنازع فى المعمول المتقدم ونصب الجميع مفعول لمحذوف يفسره المذكور أى امض نصب الجميع ولا يصح نصبه بالتزم لأن ما بعد الواو لا يعمل فيما قبلها ولما كان ما ذكر لا يستلزم الوجوب قال والتزم . **(قوله وما قام إلا زيدا إلخ)** لا يعارض هذا قوله فيما مر وغير نصب سابق إلخ لأن ما مر فى غير تكرر المستثنى وبحث سم جواز إعراب واحد بما يقتضيه العامل وجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من هذا الواحد نظير ما مر فى مالى إلا أبوك ناصر ونصب ما عدا هذا الواحد على الاستثناء . قال : وحينئذ فقول المصنف نصب الجميع إلخ ينبغى أن يكون باعتبار الأغلب والأشهر واعترض بأنه يلزم عليه أمران الفصل بين التابع والمتبوع بأجنبى واستعمال اللغة الضعيفة فى غير المحل الذى ثبتت فيه . **(قوله وانصب)** أى الجميع وجوبا إذا كان الكلام موجبا وجوازا بمرجوحية فى واحد ووجوبا فى البقية إذا كان الكلام منفيا وكان الاستثناء متصلا وجوازا برجحان فى واحد ووجوبا فى البقية إذا كان الكلام منفيا وكان الاستثناء منقطعا هذا ما درج عليه الشارح فى تقرير المتن . **(قوله أما فى الإيجاب فمطلقا)** أى فى جميعها بقرينة ما بعد وقد جعل الشارح قول المصنف وانصب لتأخير شاملا لصورة الإيجاب وصورة النفى فيكون قوله وجىء بواحد بيانا للراجح فى بعض الصور الداخلة فى قوله وانصب لتأخير ويجوز أن يخص بصورة الإيجاب فيكون قوله وجىء بواحد مقابلا له تأمل . **(قوله بواحد)** أى فقط وأجاز الأبدى اتباع الجميع بناء على جواز تعدد البدل بدون عطف . **(قوله كما لو كان)** قال المكودى فى موضع الحال من واحد لتخصيصه بالصفة أو هو صفة بعد صفة وما زائدة ولو مصدرية أو العكس وكان تامة[1]

---

(١) رافعة للفاعل .

على الراجح وتنصب ما سواه (**كَلَّمْ يَفُوا إِلَّا ٱمْرُؤٌ إِلَّا عَلِي**) إلا بكرًا فعلى بدل من الواو فإنه لا يتعين للإبدال واحد لكن الأول أولى ، ويجوز أن يكون امرؤ هو البدل وعلى منصوب ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ، وفى الانقطاع ينصب الجميع على اللغة الفصحى نحو ما قام أحد إلا حمارًا إلا فرسًا إلا جملًا ويجوز الإبدال على لغة تميم . (**وَحُكْمُهَا**) أى حكم هذه المستثنيات سوى الأول . (**فِى ٱلْقَصْدِ حُكْمُ ٱلْأَوَّلِ**) فإن كان مخرجًا لوروده على موجب فهى مخرجة ، وإن كان مدخلًا لوروده على غير موجب فهى أيضًا مدخلة .

(تنبيه) : محل ما ذكر إذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض كما رأيت . أما إذا أمكن ذلك كما فى نحو : له علىّ عشر إلا أربعة إلا اثنين إلا واحدًا ، فقيل الحكم كذلك ، وأن الجميع مستثنى من أصل العدد . والصحيح أن كل عدد مستثنى متلوه فعلى

ودون زائد حال من الضمير فى كان والكلام على تقدير مضاف أى وجىء بواحد كحال وجوده دون زائد عليه ويلزم على ما قاله المكودى تشبيه الواحد بحال وجوده دون زائد عليه وفيه تسمح فالأولى جعل الجار والمجرور خبر محذوف والجملة حال من واحد أو صفة له أى وجوده مثل وجوده دون زائد عليه أو صفة لمفعول مطلق محذوف أى مجيئا كوجوده إلخ ويمكن جعل ما اسما واقعا على الواحد ولو زائدة والجملة بعدها صلة أو صفة . **(قوله تبدل واحدا على الراجح)** وأما على اللغة المرجوحة فتنصب الجميع . **(قوله كلم يفوا)** الواو واو الجماعة فاعل وهو المستثنى منه والأصل يوفيون حذفت النون للجازم والواو لوقوعها بين عدوّتيها الياء والكسرة فصار يفيوا نقلت ضمة الياء إلى الفاء بعد سلب حركتها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين . **(قوله ويجوز الإبدال)** أى فى واحد فقط . **(قوله فى القصد)** أى المعنى المقصود من إدخال وإخراج كما بينه الشارح . فإن قلت : مقتضى الاستثناء بالإخراج أنه دائما إخراج ومقتضى ما هنا أنه قد يكون إدخالا . قلت : لا منافاة لأن كل استثناء إخراج مما قبله من الإثبات والنفى لكن إذا كان ما قبله نفيا كان هو مستلزما للإدخال فى النسبة الثبوتية أى مستلزما لاتصال المستثنى بالنسبة الثبوتية والتفصيل إلى إخراج وإدخال باعتبار هذا اللازم فافهم . **(قوله محل ما ذكر)** أى من أن حكمها فى القصد حكم الأول هذا ما يفيده ظاهر صنيع الشارح وجعل المصنف فى تسهيله عدم إمكان استثناء بعضها من بعض قيدا فيما ذكر من التفصيل فى إلا المتكررة لا للتوكيد . **(قوله والصحيح أن كل عدد مستثنى من متلوه)** فلو لم يمكن استثناء تال من متلوه لكونه أكثر من متلوه نحو : له علىّ عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة فمذهب السيرافى أن الأربعة كالثلاثة فى الإخراج من العشرة فيكون المقرّ به ثلاثة . وزعم الفراء أن المقر به فى هذه الصورة أحد عشر لأنك أخرجت من العشرة ثلاثة فبقى سبعة وزدت على السبعة أربعة بقولك بعد ذلك إلا أربعة جريا على قاعدة أن الاستثناء الأول إخراج والثانى إدخال . ورد بأن هذه القاعدة فيما إذا أمكن استثناء كل من متلوه لا مطلقا ولهذا قال بعضهم أن قول الفراء هذا أعجوبة من الأعاجيب . ويمكن أن يتكلف له وجه بجعل الثانى مستثنى من مفهوم عشرة إلا ثلاثة وكأنه قيل له علىّ سبعة لا غيرها إلا أربعة فتأمل .

الأول يكون مقرًا بثلاثة وعلى الثانى بسبعة ، وعليه فطريق معرفة ذلك أن تجمع الأعداد الواقعة فى المراتب الوترية وتخرج منها مجموع الأعداد الواقعة فى المراتب الشفعية أو تسقط

(قوله فطريق معرفة ذلك) أى كونه مقرا بسبعة فى المثال. **(قوله فى المراتب الوترية)** كالأولى والثالثة فالمراد بها ما يشمل المستثنى منه والشفعية كالثانية والرابعة هذا و لم يتكلم المصنف والشارح على عكس المسألة المذكورة وهو تعدد ما يصلح للاستثناء منه مع اتحاد المستثنى فنقول إذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض ففيه مذاهب : أحدها: وهو الأصح أنه يعود للكل إلا لدليل يخصصه بالبعض كما فى قوله تعالى: ﴿**والذين يرمون المحصنات**﴾[النور: ٤]، الآية فقوله: ﴿**إلا الذين تابوا**﴾[البقرة: ١٦٠]، عائد إلى فسقهم وعدم قبول شهادتهم معا دون الجلد لما قام عليه من الدليل سواء اختلف العامل الذى فى الجمل أم لا بناء على أن العامل فى المستثنى هو إلا لا الأفعال السابقة وسواء سيقت الجمل لغرض واحد أو لا كان عطفها بالواو أو بغيرها. ثانيها: إن اتحد العامل فللكل أو اختلف فللأخيرة فقط إذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة فى مستثنى واحد وهو مبنى على أن عامل المستثنى الأفعال السابقة دون إلا. ثالثها: إن سيقت لغرض واحد نحو حبست دارى على أعمامى ووقفت بستانى على أخوالى إلا أن يسافروا فللكل وإلا فللأخيرة فقط نحو أكرم العلماء وأعتق عبيدك إلا الفاسق منهم. رابعها: إن عطفت بالواو فللكل أو بالفاء أو بثم فللأخيرة فقط. خامسها: للأخيرة فقط واختاره أبو حيان وأما الوارد بعد مفردين وهو بحيث يصلح للكل منهما فإنه للثانى فقط كما جزم به ابن مالك نحو غلب مائة مؤمن مائتى كافر إلا اثنين فإن تقدم الاستثناء على أحدهما تعين للأول نحو ﴿**قم الليل إلا قليلا * نصفه**﴾ [المزمل: ٣]، فإلا قليلا صالح لكونه من الليل ومن نصفه فاختص بالليل لأن الأصل فى الاستثناء التأخير وكذا لو تقدم عليهما معا و لم يكن أحدهما مرفوعًا لفظا أو معنى نحو: استبدلت إلا زيدا أصحابنا بأصحابكم فإن كان أحدهما كذلك اختص به مطلقا أولا كان أو ثانيا نحو: ضرب إلا زيدا أصحابنا أصحابكم وملكت إلا الأصاغر أبناءنا عبيدنا، وضرب إلا زيدا أصحابكم أصحابنا وملكت إلا الأصاغر عبيدنا أبناءنا، فالأبناء فى المثالين فاعل معنى لأنهم المالكون فإن لم يصلح إلا لأحدهما فقط تعين له نحو: طلق نساءهم الزيدون إلا الحسنيات وأصبى الزيدين نساؤهم إلا ذوى النهى واستبدلت إلا زيدا إماءنا بعبيدنا اهـ همع ببعض تصرف. وقوله كما فى قوله تعالى: ﴿**والذين يرمون المحصنات**﴾ [النور: ٤]، الآية أى وكما فى قوله تعالى: ﴿**إلا من اغترف غرفة بيده**﴾ [البقرة: ٢٤٩]، فإنه استثناء من جملة ﴿**فمن شرب منه فليس منى**﴾ [البقرة: ٢٤٩]، لا من جملة ﴿**ومن لم يطعمه فإنه منى**﴾ لاقتضائه أى من اغترف غرفة بيده ليس منه وليس كذلك لإباحة الاغتراف باليد لهم والذى حرم عليهم الكرع فى الماء والشرب بالفم وسهل الفصل بالجملة الثانية كونها مفهومة من الأولى فالفصل بها كلا فصل كذا فى المغنى والدمامينى عليه وما ذكره فى الوارد بعد مفردين إذا لم يمكن تشريكهما وإلا عاد لهما معا ومثل له الدمامينى بنحو: اهجر بنى زيد وبنى عمرو إلا من صلح، فمن صلح مستثنى من بنى زيد وبنى عمرو جميعا.

آخر الأعداد مما قبله ، ثم ما بقي مما قبله وهكذا فما بقي فهو المراد[1] اهـ (**وَاسْتَثْنِ مَجْرُورَاً**

(فائدة) : يقع تالي إلا خبرا لما قبلها نحو : ما زيد إلا قائم أو يقوم أو أبوه قائم ويمتنع ما زيد إلا قام كما في الهمع والتسهيل أو حالا منه نحو : ما جاءني زيد إلا ضاحكا أو يضحك أو قد ضحك أو يده على رأسه ، وجعل منه نحو : ﴿ **ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون** ﴾ [الحجر : ١١] وما أنعمت عليه إلا شكر قال الدماميني : وهو لا ينطبق على المراد إذ الغرض من قولك ما أنعمت عليه إلا شكر أنك مهما أنعمت عليه شكر فهو كالشرط والجزاء في ترتب الثاني على الأول وليس المراد أنك لم تنعم عليه إلا في حال شكره أو في حال عزمه على الشكر حتى تكون حال مقارنة أو منتظرة ثم أجاب باختيار الثاني على أن المعنى ما أنعمت عليه إلا مقدرا شكره بعد ذلك من الله تعالى وإذا كان المقدر هو الله تعالى لزم وقوع المقدر فيفيد الكلام حينئذ ما أراده المتكلم من استعقاب إنعامه شكر المنعم عليه وجوز الزمخشري أن يقع تاليها صفة لما قبلها نحو : ما مررت برجل إلا قائم وما مررت بأحد إلا زيد خير منه أو يقوم . وجعله الأخفش وأبو علي والمصنف في الأول صفة بدل محذوف أي إلا رجل قائم وفي الثاني حالا قاله الدماميني . ومما جعله الزمخشري من التفريغ في الصفات نحو : ﴿ **وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمننّ به قبل موته** ﴾ [النساء : ١٥٩] فجعل ليؤمنن به جواب قسم محذوف والجملة صفة موصوف محذوف مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله تقديره وإن من أهل الكتاب أحد وجعل غيره تالي إلا خبرا لمحذوف موصوف بالجار والمجرور تقديره وإن أحد من أهل الكتاب . وأورد عليه أنه يلزمه حذف موصوف الظرف وهو مخصوص بالشعر كحذف موصوف الجملة . وأجاب الدماميني بأن الاختصاص إذا لم يكن المنعوت بعض مجرور بمن كما في الآية أو بفي ورده الشمني بأنه يشترط تقدم المجرور على المنعوت كما في التسهيل وغيره . **(قوله بغير)** بمعنى غير بيد لكنها تخالفها من أربعة أوجه أنها لا تقع صفة ولا يستثنى بها إلا في الانقطاع ولا تضاف إلى غير أن وصلتها ولا تقطع عن الإضافة ويقال فيها ميد بالميم وظاهر كلامه في التسهيل أنها اسم لكنه قال في توضيحه : المختار عندي أنه حرف استثناء بمعنى لكن ولا دليل على اسميتها قاله الدماميني . وبقي خامس وهو أنها لا تقع مرفوعة ولا مجرورة بل منصوبة كما في المغني تقول فلان كثير المال بيد أنه بخيل وقيل تأتي بمعنى من أجل أيضا كما في حديث : « **أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش واسترضعت في بني سعد بن بكر** » وقال ابن مالك وغيره هي فيه بمعنى غير على حدّ قوله :

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم ... بهنّ فلول من قراع الكتائب

كذا في المغني أي من تأكيد المدح بما يشبه الذم[2] كما بسطه الدماميني . قال السيوطي : هذا حديث غريب لا يعرف له سند فتأمل .

(١) راجع في هذا الموضع كتاب تنقيح الفصول للقرافي وإرشاد الفحول للشوكاني وبداية المجتهد لابن رشد كلها من تحقيقنا .

(٢) لقد أكد شجاعتهم بأن سيوفهم تثلم حدها وهذا يوحي بالنقص إلا أن هذا كان سببه كثرة محاربة الأبطال .

بِغَيْرِ مُعْرَبًا * بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِإِلَّا نُسِبَا) مجرورًا مفعول باستثن ، وبغير متعلق باستثن ، ومعربًا حال من غير ، وبما متعلق بمعربًا ، وما موصول صلته نسب ، ولمستثنى متعلق بنسب ، وبإلا متعلق بمستثنى . والمعنى أن غيرا يستثنى بها مجرورًا بإضافتها إليه وتكون هى معربة بما نسب للمستثنى بإلا من الإعراب فيما تقدم فيجب نصبها فى نحو : قام القوم غير زيد . وما نفع هذا المال غير الضرر عند الجميع ، وفى نحو : ما قام أحد غير حمار عند غير تميم ، وفى نحو : ما قام غير زيد أحد عند الأكثر . ويترجح فى هذا المثال عند قوم وفى نحو : ما قام أحد غير حمار عند تميم ويضعف فى نحو : ما قام أحد غير زيد ، ويمتنع فى نحو : ما قام غير زيد .

(تنبيهات): الأول أصل غير أن يوصف بها إما نكرة نحو: ﴿**صالحًا غير الذى كنا نعمل**﴾ [فاطر: ٣٦]، أو شبهها نحو: ﴿**غير المغضوب عليهم**﴾ [الفاتحة: ٧]،

وأجرى الشاطبى فى غير التفاصيل السابقة فى تكرار إلا لتوكيد أو لغيره لكن لا يظهر أن يقال فى غير بالإلغاء إذا تكررت لتوكيد فإذا قلت : قام القوم غير زيد وغير عمرو فعمرو مجرور بغير لا بالعطف فليست ملغاة قاله سم . **(قوله متعلق باستثن)** الوجه أن يقال تنازعه استثن ومجرورا ا هـ سم . **(قوله معربا)** وقد تبنى على الفتح فى الأحوال كلها عند إضافتها إلى مبنى كما فى التسهيل وأجاز الفراء بناءها على الفتح فى نحو : ما قام غير زيد لتضمنها معنى إلا قاله الفارضى . وفى التصريح : تفارق غير إلا فى خمس مسائل : أحدها : أن إلا تقع بعدها الجمل دون غير . الثانية : أنه يجوز أن يقال عندى درهم غير جيد على الصفة ويمتنع عندى درهم إلا جيد . الثالثة : أنه يجوز أن يقال قام غير زيد ولا يجوز قام إلا زيد . الرابعة : أنه يجوز أن يقال ما قام القوم غير زيد وعمرو بجر عمرو على لفظ زيد ورفعه حملا على المعنى لأن المعنى ما قام إلا زيد وعمرو ولا يجوز مع إلا مراعاة المعنى . الخامسة : أنه يجوز ما جئتك إلا ابتغاء معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير إلا بالجر نحو : ما جئتك لغير ابتغاء معروفك وما ذكره من منع مراعاة المعنى مع إلا هو مذهب الجمهور وجوّزها المصنف مع إلا أيضا كما سيأتى . **(قوله فيجب نصبها فى نحو : قام القوم غير زيد)** أى على اللغة المشهورة أما على لغة جواز الاتباع مع الإيجاب والتمام كما تقدم فينبغى أن يجوز رفع غير قاله سم . **(قوله عند قوم)** كما أسلفه المصنف حيث قال فيما تقدم وغير نصب سابق إلخ . **(قوله وفى نحو : ما قام أحد غير حمار)** معطوف على قوله فى هذا المثال . **(قوله ويمتنع فى نحو : ما قام غير زيد)** أى عند غير الكسائى فإنه أجاز فى نحو : ما قام إلا زيد النصب بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل كما مر عن سم . **(قوله أصل غير إلخ)** أى وضعها الأصلى على أن يوصف بها لأنها فى معنى اسم الفاعل فتفيد مغايرة مجرورها لموصوفها إما بالذات نحو : مررت برجل غير زيد أو بالوصف نحو : دخلت بوجه غير الذى خرجت به . قال الرضى والأصل الأول والثانى مجاز . **(قوله أو شبهها)** من المعرفة المراد بها الجنس كالموصول فى المثال فإنه مبهم باعتبار عينه .

فإن الذين جنس لا قوم بأعيانهم ، وأيضًا فهى إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها ، فلما ضمنت معنى إلا حملت عليها فى الاستثناء ، وقد تحمل إلا عليها فيوصف بها بشرط أن

(قوله فإن الذين جنس إلخ) حاصله أن غير متوغلة فى الإبهام فلابد لوقوعها صفة لمعرفة فى الآية من تأويل فإما أن يراعى أصلها من التوغل فى الإبهام ويعتبر كون موصوفها كالنكرة فى المعنى فيتطابق الصفة والموصوف فى مطلق التنكير وهذا هو الذى أشار إليه الشارح بقوله فإن الذين إلخ وحاصله التأويل فى الموصوف بتقريبه إلى النكرة وإما أن يراعى ضعف إبهامها فى هذه الحالة لوقوعها بين ضدين ويعتبر كونها حينئذ كالمعرفة فيتطابق الصفة والموصوف فى مطلق التعريف وهذا هو الذى أشار إليه الشارح بقوله وأيضا إلخ وحاصله التأويل فى الصفة بتقريبها إلى المعرفة هذا هو المتبادر من كلام الشارح . وأما قول البعض : مراده بقوله وأيضا فهى إذا وقعت إلخ أفاد أن غير إذا وقعت بين ضدين تتعرف بالإضافة فيصح أن تقع صفة للمعرفة أى ولو كانت تلك المعرفة مشبهة للنكرة فيبعده قوله ضعف إبهامها دون أن يقول زال إبهامها فافهم . بقى شىء آخر وهو أن فى غير ثلاثة أقوال قيل لا تتعرف مطلقا . وقيل تتعرف مطلقا . وقيل تتعرف إذا وقعت بين ضدين كما فى ﴿ **صراط الذين أنعمت** ﴾ [الفاتحة : ٧] ، الآية فعلى هذين القولين تكون فى الآية صفة وعلى الأول تكون بدلا بدل نكرة من معرفة وحينئذ لا تحتاج إلى التأويل الذى ذكره الشارح إلا لو قيل إنها لا تتعرف مطلقا وأنها فى الآية صفة ولم نعثر عليه . **(قوله فلما ضمنت معنى إلا)** مرتبط بقوله أصل غير إلخ وأعربت حينئذ لمعارضة الشبه بالإضافة للمفرد على أن بعضهم يبنيها حينئذ كما تقدم . وعبارة الرضى فى توجيه حمل غير على إلا وحمل إلا على غير نصها : أصل غير أن تكون صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا أو صفة وأصل إلا مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيا أو إثباتا ، فلما اجتمع ما بعد إلا وما بعد غير فى معنى المغايرة حملت إلا على غير فى الصفة فصار ما بعد إلا مغايرا لما قبلها ذاتا أو صفة من غير اعتبار مغايرته له نفيا أو إثباتا وحملت غير على إلا فى الاستثناء فصار ما بعدها مغايرا لما قبلها نفيا أو إثباتا من غير اعتبار مغايرته له ذاتا أو صفة إلا أن حمل غير على إلا أكثر من حمل إلا على غير لأن غير اسم والتصرف فى الأسماء أكثر منه فى الحروف فلذلك تقع غير فى جميع مواقع إلا انتهت . وبها يتضح كلام الشارح . **(قوله فيوصف بها)** أى مع بقائها على حرفيتها كما صرح به غير واحد بل حكى عليه السعد فى حاشية الكشاف الإجماع كما قاله الدمامينى قال : ولو ذهب ذاهب إلى أنها تصير حينئذ اسما لكن لا يظهر إعرابها إلا فيما بعدها لكونها على صورة الحرف لم يبعد كما قيل فى لا فى نحو قولك : زيد لا قائم ولا قاعد إنه بمعنى غير وجعل إعرابه على ما بعده بطريق العارية على ما صرح به السخاوى اهـ ونظير ذلك أيضا أل الموصولة فيعرب ما بعدها مضافا إليه مجرورا بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة إعراب إلا الظاهر فيه وينبنى على ذلك كما قاله الدمامينى أن الوصف بمجموع إلا وما بعدها على حرفيتها وبها وحدها على اسميتها فيكون ذكر ما بعدها لبيان ما تعلقت به المغايرة .

يكون الموصوف جمعا أو شبهه ، وأن يكون نكرة أو شبهها ، فالجمع نحو : ﴿ **لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا** ﴾ [الأنبياء : ٢٢] ، وشبه الجمع كقوله :

[٤٦٦] **لَوْ كَانَ غَيْرِى سُلَيْمَى الدَّهْرَ غَيَّرَهُ ... وَقعُ ٱلْحَوَادِثِ إِلَّا ٱلصَّارِمُ ٱلذَّكَرُ**

فالصارم صفة لغيرى . ومثال شبه النكرة قوله :

[٤٦٧] **أُنِيخت فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ ... قَلِيْلٌ بِهَا ٱلأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا**

فالأصوات شبيه بالنكرة لأن تعريفه بأل الجنسية ، لكن تفارق إلا هذه غيرًا من

(قوله بشرط أن يكون الموصوف جمعا إلخ) فلا يوصف بها مفرد محض ولا معرفة محضة والمراد بشبه الجمع ما كان مفردا فى اللفظ دالا على متعدد فى المعنى كغيرى فى المثال الآتى ويشبه النكرة ما أريد به الجنس كالمعرّف بأل الجنسية . وإنما اشترط كون الموصوف جمعا أو شبهه مراعاة لأصلها وهو الاستثناء وكونه نكرة أو شبهها مراعاة لمعنى غير المتوغلة فى التنكير .

(قوله سليمى) أى يا سليمى والدهر نصب على الظرفية المستقرة خبرا للفعل قبله أو على المفعولية لمحذوف أى يقاسى هذا الدهر أى شدائده وجواب لو غيره والصارم السيف القاطع . والذكر والمذكر من السيوف ما كان ذا ماء ورونق كما قاله الشمنى .

(قوله صفة لغيرى) فيه تسمح إذ الصفة إلا لكن لما ظهر إعرابها فيما بعدها صار كأنه هى وفى النكت عن التسهيل أن الوصف إلا مع ما بعدها وقد أسلفنا قريبا تحقيق ذلك فتأمله .

(قوله أنيخت) أى الناقة والمراد بالبلدة الأولى صدرها وبالثانية الأرض التى أناخها فيها . والبغام بضم الموحدة وتخفيف الغين المعجمة حقيقة صوت الظبى فاستعاره لصوت الناقة . فإن قلت : الصفة فى البيت مخصصة مع أن ما بعد إلا مخالف لما قبلها إذ ما بعدها مفرد وما قبلها جمع وسيأتى عن المغنى أن الصفة عند التخالف مؤكدة . قلت : أجاب الدمامينى بأن البغام هنا متعدد بحسب المعنى فلا تخالف . واعلم أنه دخل تحت كلام الشارح أربع صور : أن يكون الموصوف جمعا حقيقيا ونكرة حقيقية كما فى الآية . وأن يكون شبيها بالجمع ونكرة حقيقية كما فى البيت الأول والعكس كما فى البيت الثانى وأن يكون شبيها بالجمع شبيها بالنكرة كالمفرد المعرف بأل الجنسية ولم يمثل له الشارح .

(قوله لكن تفارق إلخ) استدراك على قوله وقد تحمل إلا عليها .

---

[٤٦٦] البيت من البسيط ، وهو للبيد بن ربيعة .

[٤٦٧] البيتمن الطويل ، وهو لذي الرمة .

وجهين : أحدهما : أنه لا يجوز حذف موصوفها فلا يقال : جاءنى إلا زيد ، ويقال جاءنى غير زيد ونظيرها فى ذلك الجمل والظروف فإنها تقع صفات ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها . ثانيهما : أنه لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء فيجوز عندى درهم إلا دانق لأنه يجوز إلا دانقًا ، ويمتنع إلا جيد لأنه يمتنع إلا جيدًا . ويجوز عندى درهم غير جيد ، هكذا قال جماعات . وقد يقال إنه مخالف لقولهم في : ﴿ **لو كان فيهما آلهة إلا الله**

(قوله ولا يجوز حذف موصوفها) أى لأن الوصف بها خلاف الأصل بخلاف غير . **(قوله فى ذلك)** أى فى عدم جواز حذف موصوفها . **(قوله ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها)** أى إلا فيما إذا كان الموصوف بعض اسم متقدم مجرور بمن أو فى كقولهم منا ظعن ومنا أقام كما سيأتى فى النعت . **(قوله إلا حيث يصح الاستثناء)** قال سم : يمكن أن يوجه بأن غيرا إنما حملت على إلا لتضمنها معنى الاستثناء فلا تحمل إلا عليها إلا حيث يصح الاستثناء . **(قوله إلا دانق)** بكسر النون وفتحها ويقال أيضا داناق وهو سدس درهم وعلى الوصفية يكون مقرا بدرهم كامل وعلى الاستثناء يكون مقرا بدرهم إلا سدسا . ولما كان الدرهم يشبه الجمع من حيث اشتماله على الدوانق وصفه بإلا وبهذا يجاب أيضا عما يقال الوصف فى هذا المثال مؤكد وسيأتى عن المغنى أن الوصف عند مطابقة ما بعد إلا لما قبلها فى الإفراد مثلا مخصص . قاله الدمامينى . **(قوله لأنه يجوز إلا دانقا)** أى بناء على جواز استثناء الجزء من الكل وهو الراجح ومنعه ابن هشام ومن تبعه . **(قوله لأنه يمتنع إلا جيدا)** أى لأن درهم نكرة فى سياق الإثبات فعمومه للجيد وغيره بدلى والمستثنى منه لا يكفى شموله للمستثنى شمولا بدليا فلا يقال عندى رجل إلا زيدا وإن أجاز قوم الاستثناء من النكرة المثبتة إذا حصلت الفائدة . **(قوله وقد يقال إلخ)** أشار بقد إلى إمكان دفعه وقد دفعه بعضهم بأن المراد بالاستثناء فى قولهم لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء ما هو أعم من المتصل والمنقطع وإنما يمتنع فى الآية والمثال المتصل لا المنقطع . قال الدمامينى : وهذا يقتضى إلغاء الشرط المذكور لكونه لم يحترز به عن شيء وهو كلام متين . وما أجيب به عنه من أن ذلك لا يضر لأن الأصل فى القيود أن تكون لبيان الواقع لا يقاومه . **(قوله فى لو كان فيهما آلهة إلا الله إلخ)** أى فإنه لا يجوز فى إلا هذه أن تكون للاستثناء وما بعدها بدلا لا من جهة المعنى ولا من جهة اللفظ : أما الأول فلأن التقدير حينئذ لو كان فيهما آلهة أخرج منهم الذات العلية لفسدتا وهو يقتضى عدم الفساد عند عدم الإخراج وليس بمراد بل المراد ترتيب الفساد على مجرد التعدد ، ولهذا كان إلا الله من الصفة المؤكدة الصالحة للإسقاط إذ المعنى لو كان فيهما من الآلهة متعدد غير الواحد ، ومن المعلوم مغايرة المتعدد للواحد والقاعدة أنه إن طابق ما بعد إلا موصوفها فالوصف مخصص نحو : لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا وإن خالفه بإفراد أو غيره فالوصف مؤكد كالآية ويؤخذ هذا من قول النحاة إذا قيل

لفسدتا ﴾ [الأنبياء : ٢٢] ، ومن أمثلة سيبويه : لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا . وشرط ابن الحاجب فى وقوع إلا صفة تعذر الاستثناء . وجعل من الشاذ قوله :

[٤٦٨] **وَكُلُّ أَخٍ يُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلاَّ الْفَرْقَدَانِ**

الثانى : انتصاب غير فى الاستثناء كانتصاب الاسم بعد إلا عند المغاربة واختاره

له عندى عشرة إلا درهما فقد أقرّ له بتسعة وإن قال إلا درهم فقد أقر له بعشرة لأن المعنى عشرة مغايرة لدرهم وكل عشرة مغايرة للدرهم . وأما الثانى فلأن آلهة جمع منكر فى الإثبات فلا عموم لها شموليا فلا يصح الاستثناء منها كذا فى المغنى ، وبمثل هذا الثانى يوجه عدم صحة الاستثناء فى المثال أعنى لو كان معنا رجل إلخ كما قاله سم . فإن قلت : لو للامتناع وامتناع الشيء انتفاؤه فتكون النكرة فى الآية والمثال فى سياق النفى فتعم . قلت : قال الدمامينى : العرب لا تعتبر مثل هذا النفى بدليل أنهم لا يقولون لو جاءنى ديار أكرمته ولا لو جاءنى من أحد أحسنت إليه ، ولو كانت بمنزلة النافى لجاز ذلك كما يجوز ما فيها ديار وما جاءنى من أحد . فإن قلت : جوّز الزمخشرى فى تفسير سورة الحجر فى قوله تعالى : ﴿ **إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين * إلا آل لوط** ﴾ [الحجر : ٥٩] أن آل لوط استثناء منقطع من قوم مجرمين وهو نكرة فى الإثبات . قلت : أجاب الدمامينى بأن النكرة فى الإثبات تعم إذا قامت قرينة العموم ، والنكرة فى هذه الآية كذلك بدليل آية لوط : ﴿ **إنا أرسلنا إلى قوم لوط** ﴾ [لوط : ٧٠] والقصة واحدة . **(قوله ومن أمثلة سيبويه)** أى ل « إلّا » الوصفية فهو تأييد للاعتراض وكذا قوله : وشرط ابن الحاجب إلخ لأن ما ذكره ابن الحاجب عكس ما ذكره تلك الجماعات . قال الشمنى : قال الرضى : مذهب سيبويه جواز وقوع إلا صفة مع صحة الاستثناء . قال : ويجوز فى قولك ما أتانى أحد إلا زيدا أن تقول إلا زيدا بدلا أو صفة وعليه أكثر المتأخرين تمسكا بقوله وكل أخ إلخ . **(قوله وجعل من الشاذ قوله وكل أخ إلخ)** أى لصحة الاستثناء فيه وجوّز فيه بعضهم أن لا تكون إلا صفة بل للاستثناء . وأتى بالفرقدين بالألف جريا على لغة من يلزم المثنى الألف[1] وفيه تخلص مما يلزم على وصفية إلا من المخالفة للكثير من وجهين آخرين وصف المضاف والمشهور وصف المضاف إليه إذ هو المقصود وكل لإفادة الشمول فقط والفصل بين الموصوف والصفة بالخبر وهو قليل .

---

[٤٦٨] البيت من الوافر ، وهو لعمرو بن معد يكرب .

---

(٣) أى فى حالات الإعراب الثلاث .

ابن عصفور ، وعلى الحال عند الفارسي واختاره الناظم ، وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة واختاره ابن الباذش . الثالث : يجوز فى تابع المستثنى بها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، تقول : قام القوم غير زيد وعمرو وعمرًا ، فالجر على اللفظ والنصب على المعنى لأن معنى غير زيد إلا زيدًا وتقول ما قام أحد غير زيد وعمرو بالجر وبالرفع لأنه على معنى إلا زيد . وظاهر كلام سيبويه أنه من العطف على المحل . وذهب الشلوبين إلى أنه من باب التوهم (وَلِسِوًى) بالكسر و (سُوًى) بالضم مقصورتين و (سَوَاءٍ) بالفتح والمد

(قوله كانتصاب الاسم بعد إلا) أى فى أن نصب كل منهما على الاستثناء وإن كان العامل فيما بعد إلا هو إلا على الصحيح وفى غير ما فى الجملة قبله من فعل أو شبهه وإنما نصبت على الاستثناء مع أن المستثنى هو الاسم الواقع بعدها لأنه لما كان مشغولا بالجر لكونه مضافا إليه جعل ما كان يستحقه من الإعراب المخصوص لولا ذلك على غير سبيل العارية والدليل على أن الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله كما يأتى . قاله الدماميني . وانظر إذا لم يكن فى الجملة قبله فعل أو شبهه ما العامل نحو ما أحد أخوك غير زيد هل هو أعنى مقدرا فتكون غير مفعولا به أو الجملة بتمامها كما قيل به فى محل ما بعد خلا وعدا إذا جرا كما سيأتى كل محتمل . **(قوله وعلى الحال عند الفارسي)** فتؤول بمشتق أى قام القوم مغايرين لزيد فى الفعل وأورد عليه أن مجرورها لا محل له حينئذ وقد نصبوا المعطوف عليه مراعاة لمحله . وقد يقال مذهب الفارسي والناظم أن ذلك من العطف على المعنى لا على المحل ومدار العطف على المعنى كون الكلام بمعنى كلام آخر فيه نصب ذلك الاسم وإن لم يكن له محل لا فى الأصل ولا فى الحال . **(قوله وعلى التشبيه بظرف المكان)** بجامع الإبهام فى كل . **(قوله ومراعاة المعنى)** أى المؤدى بتركيب آخر مشتمل على إلا كما مر وهو بهذا المعنى لا يستلزم كون الاسم له محل . **(قوله ما قام أحد غير زيد)** أى برفع غير بناء على اللغة الفصحى من الاتباع مع النفى والاتصال ولهذا اقتصر على الجر والرفع فى عمرو وإن جاز فيه النصب أيضا نظرا إلى غير اللغة الفصحى من نصب المستثنى بإلا ونصب غير مع النفى والاتصال فتلخص أن فى عمرو الجر والرفع على وجه الرجحان الذى نظر الشارح إليه فقط والنصب على وجه المرجوحية وحصل الجواب على اعتراض البعض كغيره على قوله بالجر والرفع بأنه كان عليه أن يقول وبالنصب لما تقدم من جواز النصب بمرجوحية فى نحو ذلك . **(قوله أنه من العطف على المحل)** أى محل مجرور غير بحسب الأصل وما كان يستحقه بواسطة حمل غير على إلا لما تقدم من أن الأصل فى مجرور غير . والذى كان يستحقه لولا اشتغاله بالجر بمقتضى الإضافة أن يجرى عليه الإعراب المخصوص الذى يقتضيه حمل غير على إلا فسقط ما قاله البعض وعلم أن مدار العطف على المحل كون المحل يستحق ذلك الإعراب فى الحال أو بحسب الأصل بخلاف مراعاة المعنى كما سبق فحصل الفرق بينهما .

(ٱجْعَلَا * عَلَى ٱلْأَصَحِّ مَا لِغَيْرِ جُعِلَا) من الأحكام فيما سبق لأنها مثلها لأمرين : أحدهما : إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل قاموا سواك وقاموا غيرك واحد ، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان . والثاني : أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف ، والواقع في كلام العرب نثرًا ونظمًا خلاف ذلك فمن وقوعها مجرورة بالحرف قوله عليه الصّلاة والسّلام : « **دعوت ربي أن لا يسلط على أمتي عدوًا من سوى أنفسها** » وقوله ﷺ : « **ما أنتم في سواكم إلا كالشعرة البيضاء في الثور الأسود** » وقول الشاعر :

[٤٦٩] **وَلَا يَنطِقُ ٱلْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ ... إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَائِنَا**

وقوله :

[٤٧٠] **وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُخْطِئُهُ ... مُعَلَّلٌ بِسَوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبُ**

(قوله إلى أنه من باب التوهم) مداره على أن يكون ذلك الإعراب لذلك اللفظ مع لفظة أخرى فيعطى لذلك اللفظ مع غير تلك اللفظة على توهم أنه معها فتبين الفرق بين الثلاثة الذى هو ظاهر صنيع الشارح حيث قال أولا : ومراعاة المعنى، ثم قابله بقوله وظاهر إلخ هذا ما قاله سم . وقال الإسقاطى : الذى يظهر من كلام الشارح أن العطف على المعنى عام يشمل العطف على المحل والعطف على التوهم وأن قوله وظاهر إلخ بيان للمراد من القسمين اهـ. والإنصاف أن كلام الشارح محتمل لتقارب الثلاثة وللبيان بعد الإجمال[1]. وفى الهمع أن العطف على المعنى هو العطف على التوهم إلا أنه إذا جاء فى القرآن عبر عنه بالعطف على المعنى لا التوهم أدبا . واعلم أن تابع المستثنى بإلا كتابع المستثنى بغير فى مراعاة المعنى على ما ذكره المصنف فى التسهيل فيجوز جر تابع المستثنى بإلا مراعاة لكون إلا بمعنى غير والجمهور على منع ذلك فى إلا . **(قوله من الأحكام)** كوقوعها فى الاستثناء المتصل والمنقطع وصفة لنكرة أو شبهها وقبولها تأثير العامل المفرغ . قاله الدماميني . **(قوله وأنه لا أحد منهم إلخ)** عطف على إجماع عطف لازم على ملزوم . **(قوله أن من حكم بظرفيتها)** أى من النحاة فلا ينافى ما قبله والمراد الخليل وسيبويه وأتباعهما لا ما يشمل الرمانى والعكبرى إذ هما لا يقولان بلزومها الظرفية مع قولهما بظرفيتها . وقوله بظرفيتها أى بكونها ظرف مكان بمعنى مكان كما سيأتى . **(قوله خلاف ذلك)** أى خلاف ما حكم به من اللزوم . **(قوله ولا ينطق الفحشاء)** أى نطق الفحشاء أو بالفحشاء فهو مفعول مطلق على حذف مضاف

---

[٤٦٩] قاله المرار بن سلامة العجلى . وهو من الطويل . الواو للعطف إن تقدمه شيء . والفحشاء هى الفاحشة وهى كل سوء جاوز حده ، وانتصابها إما على أنها مفعول لا ينطق لأن النطق بالفحشاء فحشاء ، وإما بنزع حرف الجر أى بالفحشاء ، وإما بحذف المضاف أى نطق الفحشاء ، وإما بتضمين ينطق يذكر أى لا يذكر الفحشاء ومن فاعل ينطق موصولة وكان منهم صلتها ، والعامل فى إذا ينطق ومنا يتعلق بمحذوف فى موضع الحال من هم ، والتقدير ولا ينطق الفحشاء من كان منهم منا ولا من سوائنا إذا جلسوا . فقدّم وأخر ، وقيل معناه من أجلنا ، فيتعلق بإذا جلسوا ، أى لا ينطق الفحشاء إذا جلسوا من أجلنا ، والشاهد من سوائنا حيث احتج به سيبويه أن سوى ظرف غير متصرف ولا تفارقها الظرفية إلا فى الضرورة . وعورضت بعد فإنه ظرف ويدخل عليه من . فافهم .

---

(١) وهو مما يعتبره البلاغيون جمالا فى اللغة .

وبالإضافة قوله :

[٤٧١] فَإِنِّى وَالَّذِى يَحُجُّ لَهُ النَّا … سُ بِجَدْوَى سِوَاكَ لَمْ أَثِقِ

ومن وقوعها مرفوعة بالابتداء قوله :

[٤٧٢] وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى … فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرِى

ومرفوعه بالناسخ قوله :

[٤٧٣] أَأَتْرُكُ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِى وَبَيْنَهَا … سِوَى لَيْلَةٍ إِنِّى إِذًا لَصَبُورُ

وبالفاعلية قوله :

[٤٧٤] وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا … نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا

وحكى الفراء : أتانى سواك . ومنصوبة بأن قوله :

أو منصوب بنزع الخافض ويحتمل أنه ضمن ينطق معنى يذكر فعداه بنفسه فالفحشاء مفعول به ومن فى قوله منا ولا من سوائنا بمعنى فى متعلقة بينطق . **(قوله مرفوعة بالابتداء)** يحتمل أن تكون فى البيت خبرا مقدما . **(قوله كريمة)** أى خصلة كريمة وأو بمعنى الواو كما فى العينى . وقال بعضهم : لا مانع من إبقاء أو على حالها وأن يكون قول الشاعر فسواك بائعها راجعا لقوله : وإذا تباع وقوله : وأنت المشترى راجعا لقوله : أو تُشترى . والمعنى إذا وجد بيع للكريمة فلا يوجد منك بل من سواك وإذا وجد شراء لها فلا يوجد من غيرك بل منك . **(قوله إنى إذا)** أى إذا تركتها فى هذه الحالة فحذف الجملة المضاف إليها وعوض عنها التنوين وليست إذا الناصبة كما قد يتوهم . أفاده يس . **(قوله دناهم كما دانوا)** أى جزيناهم كجزائهم والجملة جواب فلما فى البيت قبله .

---

[٤٧١] البيت من المنسرح .

[٤٧٢] قاله ابن المولى محمد بن عبد الله بن مسلم المدنى ، يخاطب به يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المطلب . وهو من قصيدة من الكامل . الواو للاستفتاح وإذا للشرط وخبره فسواك . وفيه الشاهد حيث وقع مرفوعا بالابتداء . وخرج عن النصب على الظرفية . وأراد بكريمة فعلة كريمة أى حسنة . وأو بمعنى الواو .

[٤٧٣] البيت من الطويل .

[٤٧٤] قاله الفند الزمانى واسمه شهل بن شيبان ، وليس فى العرب شهل بالشين المعجمة غيره . وهو من قصيدة من الهزج قالها فى حرب البسوس . ولم يبق عطف على قوله :

فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ … فَأَمْسَى وَهْوَ عُرْيَانُ

وسوى العدوان فاعله بضم العين وهو الظلم الصريح . من عدا عليه . والشاهد فيه فإن سوى وقع هنا فاعلا فدل على أنه لا يلزم الظرفية ولكن قالوا إنه لا يخرج عن النصب على الظرفية إلا فى الشعر كما فى هذا الموضع . **(قوله دناهم)** أى جازيناهم من الدين بالكسر وهو الجزاء ، يقال دانه دينا أى جازاه وهو جواب فلما . والكاف للتشبيه . وما مصدرية . والجملة فى محل نصب على أنها صفة لمصدر محذوف أى دناهم دينا كدينهم : أى جازيناهم جزاء كجزائهم ، ومفعول دانوا محذوف أى كما دانونا . فافهم .

[٤٧٥] لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمُنَى لِمُؤَمِّـلٍ وَإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى

هذا تقرير ما ذهب إليه الناظم . وحاصل ما استدل به فى شرح الكافية وغيره ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أن سوى من الظروف اللازمة لأنها يوصل بها الموصول نحو : جاء الذى سواك . قالوا : ولا تخرج عن الظرفية إلا فى الشعر . وقال الرمانى والعكبرى[1] : تستعمل ظرفًا غالبًا ، وكغير قليلًا ، وهذا أعدل . ولا ينهض ما استدل به الناظم حجة لأن كثيرًا من ذلك أو بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجر ، وبعضه قابل للتأويل اهـ .

(قوله لديك كفيل) أى عندك جود كفيل أو الكلام من باب التجريد . وقوله : يشقى أى يخيب أمله **(قوله أن سوى من الظروف)** أى المكانية بمعنى مكان بمعنى عوض ، فمعنى جاء الذى سواك فى الأصل جاء الذى فى مكانك أى حل فيه عوضك ثم توسعوا واستعملوا مكانك وسواك بمعنى عوضك وإن لم يكن ثَم حلول فظرفيتهما مجازية ولهذا لم يتصرفا . أفاده فى الهمع . **(قوله لأنها يوصل بها الموصول)** فيه أنه لا يدل إلا على كونها تقع ظرفا لا على أنها ملازمة للظرفية وفيه أيضا أنه لا مانع أن تكون فيما ذكر خبر المحذوف والجملة صلة وإنما حذف صدر الصلة لطولها بالإضافة أو حالا معمولة لثبت مضمرا . **(قوله ولا تخرج عن الظرفية)** المناسب لقول الشارح بعد لأن كثيرا من ذلك أو بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجر أى بمن أن يكون المراد بالظرفية ما يشمل شبهها وهو الجر بمن لكن ينافى هذا قول السيوطى فى نكته لا تكون إلا منصوبة على الظرفية وعليه فجرها فى النثر بمن مما يرد عليهم فافهم . **(قوله إلا فى الشعر)** بهذا الاستثناء يندفع استدلال المصنف عليهم بالأبيات السابقة . **(قوله وهذا أعدل)** أى لأنه لا يحوج إلى تكلف فى موضع من المواضع . **(قوله لأن كثيرا من ذلك أو بعضه إلخ)** الذى يظهر لى فى حل هذه العبارة أن أو بمعنى بل الإضرابية عن التعبير بكثير إلى التعبير ببعض لأن الذى لا يخرج الظرف عن اللزوم من ذلك وهو الجر بمن خاصة اثنان فقط مما تقدم وليسا بكثير ولعل الحامل له على التعبير أولا به أن بعضهم عبر به فأتى به ثم أضرب عنه إشارة إلى الاعتراض عليه فاحفظه . وأما قول البعض المراد كثرته فى نفسه لأنه ذكر أربعة أدلة فيها الجر بالحرف فغفلة عن كون المراد الجر بمن خاصة لأنه الذى لا يخرج الظرف عن اللزوم . وأما قوله : لعله أتى بقوله أو بعضه لعدم اطلاعه على ما استدل به المصنف واحتمال أن ما استدل به كثير جدا بحيث لا تعد الأدلة الأربعة كثيرة بالنسبة إليه فغفلة عن قول الشارح سابقا هذا تقرير ما ذهب إليه الناظم وحاصل ما استدل به فى شرح الكافية وغيره فتدبر . **(قوله وبعضه قابل للتأويل)** أى بكونه شاذا أو ضرورة .

---

[٤٧٥] هو من الطويل . وكفيل مبتدأ أى ضامن ولديك مقدما خبره . والباء تتعلق به . ولمؤمل بكسر الميم الثانية حال والشاهد فى سواك حيث نصب على أنه اسم إن لا على أنه ظرف . ومن يؤمله يشقى خبرها . ومن موصولة . ويؤمله صلتها . ويشقى خبر من .

---

(١) عبد الله بن حسين أبو البقاء صاحب إعراب القرآن المعروف (بإملاء ما مَنَّ به الرحمن) توفى سنة ٦١٦ هـ .

(تنبيهات) : الأول : حكى الفاسى فى شرح الشاطبية فى سوى لغة رابعة وهى المد مع الكسر . الثانى : أفهم كلامه أنه يجوز فى المعطوف على المستثنى بها اعتبار المعنى كما جاز في غير ويساعده قوله في التسهيل : تساويها مطلقًا سوى ، بعد ذكره جواز اعتبار المعنى فى العطف على مجرور غير . الثالث : تفارق سوى غيرًا فى أمرين :

(قوله حكى الفاسى) لا حاجة لإسناده للفاسى مع حكاية أبى حيان وابن هشام له سم . **(قوله أفهم كلامه)** أى حيث أثبت لسوى ما ثبت لغير ومن جملة ما ثبت لغير جواز اعتبار المعنى فى العطف على مجرورها وإن لم يذكره المصنف هنا . **(قوله أن المستثنى بغير)** مثله المستثنى بإلا . **(قوله نحو ليس غير)** أى فى قولك مثلا قبضت عشرة ليس غير وفيه أن المستثنى به هو ليس لا غير بل هى مستثنى فالمحذوف ما أضيف إليه غير لا المستثنى إلا أن يراد بالمستثنى ما أفيدت مخالفته لشىء والمضاف إليه غير أفيدت مخالفته لغيره ، هذا ملخص ما قاله البعض . وفى الدمامينى ما يدفع السؤال من أصله حيث قال : يحذف المستثنى بشرط فهم المعنى وكون أداة الاستثناء إلا أو غيرا وتقدم ليس عليهما . قال الأخفش : والمصنف أولا يكون تقول قبضت عشرة ليس إلا أو ليس غير أى ليس المقبوض شيئا إلا إياها أو غيرها فأضمر اسم ليس عائدا على المقبوض المفهوم من قبضت وحذف خبرها للتفريغ اهـ باختصار . نعم هذا الدفع إنما يتم فى غير على أن فى ليس ضميرا هو اسمها كما ذكره لا على أن اسمها هو غير وسيأتى ذلك . بقى حذف أداة الاستثناء وقد قال ابن الحاجب وابن مالك فى نحو ما قام وقعد إلا زيد أنه من باب الحذف لا التنازع خلافا لبعضهم والتقدير ما قام إلا زيد . وما قعد إلا زيد وقال فى المغنى : قال السهيلى فى قوله تعالى : ﴿ **ولا تقولن لشىء إنى فاعل ذلك غدا** ﴾ [الكهف : ٢٣] ، الآية لا يتعلق الاستثناء بفاعل إذ لم ينه عن أن يصل ﴿ **إلا أن يشاء الله** ﴾ [الأعراف : ٢٣] ، بقوله ذلك ولا بالنهى لأنك كإذا قلت أنت منهى عن أن تقوم إلا أن يشاء الله فلست بمنهى فقد سلطته على أن يقوم ويقول شاء الله ذلك . وتأويل ذلك أن الأصل إلا قائلا إلا أن يشاء الله وحذف القول كثير اهـ فتضمن كلامه حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعا والمتجه أن الاستثناء مفرغ كما عليه تأويل السهيلى وأن المستثنى مصدر تقديره إلا قولا مصحوبا بأن يشاء الله أو حال تقديرها إلا ملتبسا بأن يشاء الله أى بذكر أن يشاء الله . وقد علم أن ذكره لا يكون إلا مع إلا فطوى ذكرها لذلك وعليهما فالباء محذوفة من أن . وقال بعضهم : يجوز أن يكون إلا أن يشاء الله كلمة تأبيد أى لا تقولنه أبدا كما قيل فى : ﴿ **وما يكون لنا أن نعود فيها إلا أن يشاء الله** ﴾ [الأعراف : ٨٩] ، لأن عودهم فى ملتهم مما لا يشاؤه الله ويرده أنه يقتضى النهى عن قوله ﴿ **إنى فاعل ذلك غدا** ﴾ قيده بالمشيئة أولا ، وبهذا يرد أيضا قول من زعم أن الاستثناء منقطع وكذا تجويز الزمخشرى رجوع الاستثناء إلى النهى على أن المعنى إلا أن يشاء الله أن تقوله بأن يأذن لك فيه مع أن من المعلوم أن كل أمر ونهى يستمر إلى إتيان نقيضه اهـ كلام المغنى ببعض تصرف . فعلى ما اختاره يكون المحذوف أداة الاستثناء وحدها كما قاله الشمنى وجميع ما ذكره بعد كلام السهيلى سبقه

أحدهما أن المستثنى بغير قد يحذف إذا فهم المعنى نحو ليس غير بالضم وبالفتح وبالتنوين بخلاف سوى . ثانيهما : أن سوى تقع صلة الموصول فى فصيح الكلام كما سلف بخلاف غير . الرابع تأتى سوا بمعنى وسط وبمعنى تام فتمد فيهما مع الفتح نحو : ﴿ **فى سواء الجحيم** ﴾ [الصافات : ٥٥] ، وهذا درهم سواء . وتأتى بمعنى مستو فتقصر مع الكسر نحو : ﴿ **مكانًا سوى** ﴾ [طه : ٥٨] ، وتمد مع الفتح نحو : مررت برجل سواء والعدم ،

إليه ابن الحاجب لكن ليس فى كلامه أن إلا محذوفة فإنه قال : الوجه أن الاستثناء مفرغ على أن الأعم المحذوف حال أو مصدر إلى أن قال : وحذفت الباء من أن يشاء الله والتقدير إلا بأن يشاء الله أى إلا بذكر المشيئة وقد علم أن ذكر المشيئة فى الإخبار عن فعل مستقبل هو ذكرها مع حرف الشرط وما فى معناه نحو إن شاء الله إلا أن يشاء الله بمشيئة الله ا هـ وهذا أولى وأسهل . **(قوله بالضم)** قال المبرد والمتأخرون : هو ضم بناء لشبهها بالغايات كقبل وبعد فعلى هذا يحتمل أن تكون اسم ليس وأن تكون خبرها . وقال الأخفش : ضم إعراب لأنه ليس اسم زمان ولا اسم مكان بل هو ككل وبعض لكن حذف المضاف إليه ونوى لفظه . قاله الدمامينى . **(قوله وبالفتح)** ظاهره أنه فتح بناء . ووجهه أن الأسماء المتوغلة فى الإبهام كمثل وغير يجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت لمبنى كالضمير ، فعلى هذا تحتمل الاسمية والخبرية ، ويصح جعله فتح إعراب لنية لفظ المضاف إليه المحذوف فعلى هذا تتعين للخبرية . **(قوله وبالتنوين)** أى فى شبهى الحالتين المذكورتين وشبهاهما الرفع والنصب والحركة عند التنوين إعرابية . **(قوله تقع صلة الموصول)** أى فى ظاهر اللفظ وإلا فهى فى الحقيقة جزء صلة إن قدر قبلها مبتدأ ومعمول الصلة إن قدر قبلها ثبت . كذا قال الدمامينى . **(قوله كما سلف)** فيه أنه لم يقيد فيما سلف بفصيح الكلام . **(قوله بخلاف غير)** فيه نظر إذ الظاهر أن غيرا كسوى فى الوقوع صلة على تقدير مبتدإ حذف لطول الصلة[1] بالإضافة كذا قال بعضهم . وقال الدمامينى بعد أن ذكر أن سواك فى جاء الذى سواك جزء الصلة إن قدر مبتدأ قبله ومعمول الصلة إن قدر ثبت قبله ما نصه : وعلى التقدير الأول أعنى تقدير المبتدأ فلا اختصاص لسوى بذلك بل يجوز فى غير مع أى بلا شرط نحو : جاء أيهم غير جاهل ومع غير أى بشرط طول الصلة نحو : جاء الذى غير ضارب أبوه عمرا ومع عدم الطول شاذا عند البصريين وقياسا عند الكوفيين ا هـ وهو صريح فى عدم الاكتفاء فى طول الصلة بإضافتها ولك أن تقول إن كان الفرق مبنيا على ظرفية سوى فظاهر وإلا فلا . **(قوله بمعنى وسط)** اعترض بأنه ينافى ما قدمه عن أهل اللغة من أنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان لأنها إذا كانت بمعنى وسط كانت عبارة عن مكان . وأجيب بأن محل ما قدمه عنهم إذا وقعت فى تراكيب الاستثناء وما نحن فيه ليس كذلك وقد أسلفنا فى باب الظرف الكلام على لفظ وسط . **(قوله فتقصر مع الكسر)** أى أو الضم وبهما قرىء قوله تعالى : ﴿ **لا نخلفه نحن ولا أنت مكانا سوى** ﴾ . **(قوله مكانا سوى)** أى مستويا طريقنا إليه وطريقك إليه كما قاله المفسرون فتحقق التعدد الذى يقتضيه الاستواء .

---

(١) لطول إلخ قد يقال إن سوى ملازمة للإضافة لفظا . بخلاف غير فإضافتها اللفظية كلا إضافة فلم تفد طولا ، وهذا كاف فى الفرق ، وهو مراد الشارح ، ويكون جاريا على رأى المصنف . وبهذا يعلم ما فى كلامه آخرا .

ويخبر بها حينئذٍ عن الواحد فما فوقه نحو : ﴿ **ليسوا سواء** ﴾ [آل عمران : ١١٣] ، لأنها فى الأصل مصدر بمعنى الاستواء ا هـ (**وَٱسْتَثْنِ نَاصِبًا**) للمستثنى (**بِلَيْسَ وَخَلَا * وَبِعَدَا وَبِيَكُونَ بَعْدَ لَا**) النافية نحو : قاموا ليس زيدًا ، وخلا عمرًا ، وعدا بكرًا ، ولا يكون خالدًا . أما ليس ولا يكون فالمستثنى بهما واجب النصب لأنه خبرهما ، واسمهما ضمير مستتر وجوبا يعود على البعض المدلول عليه بكله السابق ، فتقدير قاموا ليس زيدًا ليس

(**قوله سواء والعدم**) بجر سواء صفة لرجل والمختار فى العدم النصب على المعية لضعف العطف لفظا لعدم الفصل كذا قالوا ويشكل عليه عندى أن الاستواء يقتضى متعددا فيكون العطف واجبا كما فى اشترك زيد وعمرو وأما قولهم استوى الماء والخشبة بالنصب فليس الاستواء فيه بمعنى التماثل بل بمعنى الارتفاع أو الاستقرار على ما يظهر فتأمل . (**قوله عن الواحد فما فوقه**) أى ويعطف على ضميرها فى الأول شىء يتحقق به التعدد إذ الاستواء لا يعقل إلا بين متعدد فاندفع ما اعترض به هنا (**قوله مصدر**) أى اسم مصدر . (**فائدة**) : أجيز فى قوله تعالى : ﴿ **إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم** ﴾ [البقرة : ٦ ، يس : ١٠] ، كون سواء خبرا عما قبلها فما بعدها فى تأويل المصدر فاعل لها لأن باب التسوية مما لا يحتاج إلى سابك أو خبرا عما بعدها فما بعدها فى تأويل المصدر مبتدأ أو مبتدأ فما بعدها فى تأويل المصدر خبر ولا يرد أن الاستفهام واجب التصدير فلا يكون فاعلا ولا مبتدأ مؤخرا ولا خبرا مؤخرا لأن هذه الهمزة سلخ عنها الاستفهام وجردت للتسوية . فإن قيل أم لأحد الأمرين وما يتعلق به سواء لا يكون إلا متعددا فالجواب أن أم هنا سلخ عنها الأحد وجردت للعطف والتشريك . فإن قيل يلزم على كون الهمزة للتسوية تكرارها مع سواء . فالجواب أن الاستواء المفهوم من الهمزة هو الاستواء الذى تضمنته حين كونها لحقيقة الاستفهام أى الاستواء فى علم المستفهم والاستواء المستفاد من سواء هو الاستواء فى الغرض المسوق له الكلام كأنه قيل المستويان فى علمك مستويان فى عدم النفع . وذهب الرضى إلى رأى آخر فى المسألة وهو أن سواء خبر مبتدأ محذوف أى الأمر أن سواء وما بعد سواء بيان للأمرين والهمزة بمعنى إن الشرطية وأم بمعنى أو والجملة الاسمية دالة على الجزاء أى إن أنذرتهم أم لم تنذرهم . فالأمران سواء قال : وإنما أفادت الهمزة فائدة أن لاستعمالهما فيما لم يتيقن حصوله ، وجعلت أم بمعنى أو لاستعمالهما فى الأحد كذا فى شرح الدماميني على المغنى (**قوله بليس وخلا إلخ**) والاستثناء بما ذكر لا يكون إلا مع التمام والاتصال وخلا فى الأصل لازم وقد يضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كما فى خلا الاستثنائية والتزم ذلك فيها ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى بإلا ولذلك التزموا إضمار فاعله أما عدا فهو فى الأصل يتعدى بنفسه وبعن ومعناه جاوز وترك كما فى القاموس والأولى أن يكون بليس تنازعه استثن وناصبا نظير ما مر . (**قوله ولا يكون خالدا**) أى لا تعدّ ولا تحسب فيهم خالدا فلا منافاة بين استقباله ومضى قاموا سم . (**قوله مستتر وجوبا**) ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى بإلا كما مر وقيل لأنه لو برز للزم الفصل بين أداة الاستثناء والمستثنى .

هو أى بعضهم ، فهو نظير : ﴿ فإن كنّ نساء ﴾ [النساء : ١١] ، بعد ﴿ يوصيكم الله فى أولادكم ﴾ [النساء : ١١] ، وقيل عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق والتقدير ليس هو أى القائم . وقيل عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق والتقدير ليس هو : أى ليس فعلهم فعل زيد ، فحذف المضاف ، ويضعف هذين عدم الاطراد لأنه قد لا يكون هناك فعل كما فى نحو : القوم أخوتك ليس زيدًا . وأما خلا وعدا ففعلان غير متصرفين لوقوعهما موقع إلا وانتصاب المستثنى بهما على المفعولية وفاعلهما ضمير مستتر ، وفى مرجعه الخلاف المذكور .

(قوله فهو نظير فإن كنّ نساء إلخ) أى فى كون الضمير عائدا على البعض المفهوم من كلامه السابق إذ النون عائد على الإناث وهنّ بعض الأولاد المتقدم ذكرهم ومحط الفائدة قوله فوق اثنتين وذكر نساء توطئة له فلا يقال لا فائدة فى قولنا فإن كانت الإناث نساء . قاله المصرح وقيل الضمير للأولاد وأنثه باعتبار الخبر . **(قوله على اسم الفاعل)** لو قال على الوصف لكان أحسن ليشمل اسم المفعول فى نحو قولك : أكرمت القوم ليس زيدا إذ المرجع فيه اسم مفعول . **(قوله على الفعل)** أى اللغوى وهو الحدث بواسطة تقدير مضاف كما ذكره الشارح . **(قوله والتقدير ليس هو أى ليس فعلهم إلخ)** عبارة الدمامينى : والتقدير فى مثل قاموا ليس زيدا ليس قيامهم قيام زيد فحذف المضاف الذى هو الخبر وأقيم المضاف إليه مقامه ثم قال : ومما يرد عليهم أن تقديرهم لا يؤدى المقصود من الاستثناء وهو إخراج زيد من القوم والحكم عليه بعدم القيام على ما هو المختار وجعلهم أن التقدير ليس قيامهم قيام زيد لا يفيد ذلك . **(قوله لأنه قد لا يكون إلخ)** أجاب الدمامينى بأن قائلى ذلك إنما خصوا الفعل بالذكر لأنهم إنما مثلوا بما اشتمل على الفعل تنبيها على كيفية التخريج فى غيره فإذا لم يكن هناك فعل ملفوظ تصيد من الكلام ما يعود عليه الضمير ففى نحو : القوم إخوتك ليس زيدا التقدير ليس هو أى المنتسب إليك بالأخوّة زيدا أو ليس انتسابهم انتساب زيد . **(قوله وأما خلا وعدا ففعلان غير متصرفين)** لو قال فالمستثنى بهما جائز النصب وهما أيضا فعلان إلخ لحسنت المقابلة وسلم من إيهام أن ليس ولا يكون متصرفان . **(قوله على المفعولية)** لأنهما متعلقان بمعنى جاوز **(قوله ضمير مستتر)** أى وجوبا . **(قوله وفى مرجعه الخلاف المذكور)** والأصح منه أن مرجعه البعض المدلول عليه بكله السابق ونظر فيه الرضى بأنه لا يفيد المقصود لأن مجاوزة البعض لزيد فى قولك : قام القوم خلا زيدا لا يلزم منها مجاوزة الكل . وأجيب بأن البعض مبهم ومجاوزته لا تتحقق إلا بمجاوزة الكل وبأن المراد بالبعض ما عدا المستثنى . ولى ههنا احتمال وهو أن يكون مرجع الضمير فى خلا وعدا وحاشا نفس الاسم السابق ، لكن التزم فيه التذكير والإفراد ليكون الاستثناء بها كالاستثناء بإلا ولجريان ذلك مجرى الأمثال التى لا تغيّر كما قالوه فى حبذا زيد ، حيث التزم تذكير اسم الإشارة وإفراده لذلك ولا يرد على هذا تنظير الرضى فاعرفه .

(تنبيهان) : الأول : قيل موضع جملة الاستثناء من هذه الأربع نصب على الحال . وقيل مستأنفة لا موضع لها ، وصححه ابن عصفور . الثاني : لا تستعمل يكون فى الاستثناء مع غير « لا » من أدوات النفى ا هـ **(وَآجْرُرْ بِسَابِقَىْ يَكُونُ)** وهما خلا وعدا **(إِنْ تُرِدْ)** الجر فإنه جائز وإن كان قليلا ، فمن الجر بخلا قوله :

[٤٧٦] **خَلَا اللهِ لَا أَرْجُو سِوَاكَ وإنما أَعُدُّ عِيَالِى شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا**

ومن الجر بعدا قوله :

[٤٧٧] **أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلًا وَأَسْرًا عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ**

(تنبيهان) : الأول : لم يحفظ سيبويه الجر بعدا ، قيل ولا بخلا وليس كذلك ، بل ذكر الجر بخلا . الثانى : قيل يتعلقان حينئذ بما قبلهما من فعل أو شبهه على قاعدة حروف الجر . وقيل موضعهما نصب عن تمام الكلام وهو الصواب لعدم اطراد الأول ،

(قوله نصب على الحال) و لم تقترن بقد فى ليس وخلا وعدا مع أن ذلك واجب فى الحال إذا كانت جملة ماضوية لاستثناء أفعال الاستثناء ، أو يقال محل ذلك الأفعال المتصرفة . **(قوله مستأنفة)** أى غير متعلقة بما قبلها فى الإعراب وإن تعلقت به فى المعنى . قاله المصرح . **(قوله وصححه ابن عصفور)** علله بعدم الربط للحال ثم قال فإن قيل إذا عاد الضمير على البعض المضاف لضمير المستثنى منه حصل الربط فى المعنى فالجواب أن ذلك غير منقاس . **(قوله لا تستعمل بكون إلخ)** أى كما لا يستعمل فيه غير يكون من تصاريف الكون ككان . **(قوله شعبة)** أى فرقة . **(قوله أبحنا حيهم إلخ)** يحتمل أن حيهم نصب بنزع الخافض أى فى حيهم وقتلا مفعول به ، ويحتمل أن حيهم مفعول به وقتلا تمييز محوّل عنه . والشمطاء التى يخالط سواد شعرها بياض والمراد بها العجوز . **(قوله حينئذ)** أى حين إذ جر بهما ، وقوله مما قبلهما أى فى الرتبة وإن تأخر فى اللفظ كما فى الشاهد الأول . **(قوله على قاعدة حروف الجر)** فموضع مجرورهما نصب بالفعل أو شبهه . **(قوله موضعهما)** أى موضع مجرورهما وقوله عن تمام الكلام أى نصبا ناشئا عن تمام الكلام أى عن تمام الجملة قبلهما فتكون هى الناصبة ونظير ذلك نصب الجملة تمييز النسبة كما فى التصريح ولا متعلق للحرف على هذا .

---

[٤٧٦] هو من الطويل . الشاهد فى خلا الله حيث جر خلا لفظة الله . وشعبة مفعول ثان لأعد : أى طائفة . ومن عيالكا فى محل النصب صفة لشعبة . وفيه نوع غلو .

[٤٧٧] قبله :

تركنا فى الحضيض بنات عوج عواكف قد خضعن إلى النسور

هما من الوافر . وإنما أنشدهما مع أن الأول لا شاهد فيه ليعلم أن القوافى مخفوضة . وأراد بالحضيض الموضع المعين وإن كان هو القرار من الأرض عند منقطع الجبل . وبنات عوج مفعول تركنا . أى بنات خيول عوج بضم العين جمع أعوج . وهو فرس مشهور فى العرب . وعواكف مفعول ثان – جمع عاكفة – من عكف على الشىء إذ أقبل عليه مواظبا . وقد خضعن حال وإلى النسور يتعلق به . وهو جمع نسر . وأبحنا من الإباحة . وحيهم مفعول وقتلا وأسرا منصوبان على التمييز . والشاهد فى عدا الشمطاء حيث جر عدا ما بعده وهو قليل لم يحفظ فيه سيبويه إلا أن يكون فعلا . والشمطاء العجوزة . والرجل أشمط ، وهو الذى يخالط سواد شعره بياض . والطفل بالجر عطف على الشمطاء .

ولأنهما لا يعديان الأفعال إلى الأسماء : أى لا يوصلان معناها إليها ، بل يزيلان معناها عنها ، فأشبها فى عدم التعدية الحروف الزائدة ، ولأنهما بمنزلة إلا وهى غير متعلقة اهـ (**وَبَعْدَ مَا**) المصدرية (**انْصِبْ**) حتمًا لأنهما تعينا بها للفعلية كقوله :

[٤٧٨] **ألا كُلُّ شيءٍ ما خَلا اللهَ باطِلٌ**

وقوله :

[٤٧٩] **تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِى فَإِنَّنِى ... بِكُلِّ الَّذِى يَهْوَى نَدِيمِىَ مُوَلَعُ**

(**قوله لعدم اطراد الأول**) لأنه لا يأتى فى نحو : القوم إخوتك خلا زيد وفيه ما مر عن الدمامينى فاعرفه .

(**قوله لا يعديان الأفعال إلخ**) رده بعضهم بأنه لا يلزم أن يكون معنى التعدية إيصال الحرف معنى الفعل إلى الاسم على وجه الثبوت ، بل يجوز أن يكون معناها جعل الاسم مفعولا لذلك الفعل وإيصال معنى الفعل إليه على الوجه الذى يقتضيه الحرف من ثبوت أو انتفاء ، ألا ترى أن المفعول به فى النفى نحو : لم أضرب زيدا لم يخرجه انتفاء وقوع الفعل عليه عن كونه مفعولا .

(**قوله ولأنهما بمنزلة إلا**) أى فى المعنى ورد بأن ذلك لا يقتضى مساواتهما لها فى جميع الأحكام ألا ترى أنهما يجران بخلاف إلا .

(**قوله المصدرية**) فيه أن الحرف المصدرى لا يوصل بفعل جامد إلا أن يقال هما فى الأصل متصرفان والجمود عارض فلم يكن مانعا من الوصل ، أو يقال هما مستثنيان . وعلى كل فالمصدر المنسبك ملاحظ فيه جانب المعنى كما يؤخذ من تعبير الشارح فى حل المعنى بمادة المجاوزة .

(**قوله حتما**) فيه أن هذا مناف لقول المصنف بعد والجرار قد يرد إلا أن يجعل جريا على مذهب من لا يجيز الجر بهما بعد ما لأنه الراجح عند الشارح كما سيشير إليه فتأمل .

(**قوله تمل**) بالبناء للمجهول من الملل وهو السآمة . والندامى جمع نديم .

---

[٤٧٨] قد مر الكلام فيه مستوفى فى أول الكلام . والشاهد فى خلا حيث نصب ما بعده على أنه فعل .

[٤٧٩] تقدم الكلام فيه مستوفى فى شواهد النكرة والمعرفة . والشاهد فيه فى عدا حيث دخلت عليه ما المصدرية فتعين النصب حينئذ لتعين الفعلية .

وموضع الموصول وصلته نصب بالاتفاق : فقال السيرافى على الحال وهذا مشكل لتصريحهم فى غير هذا الموضع بأن المصدر المؤوَّل لا يقع حالًا كما يقع المصدر الصريح فى نحو : أرسلها العِراك[1] ، وقيل على الظرف ، وما وقتية نابت هى وصلتها عن الوقت ، فالمعنى على الأول قاموا مجاوزين زيدًا ، وعلى الثانى قاموا وقت مجاوزتهم زيدًا . وقال ابن خروف : على الاستثناء كانتصاب غير فى : قاموا غير زيد **(وَٱنْجِرارٌ)** بهما حينئذٍ **(قَدْ يَرِدُ)** أجاز ذلكم الجرمى والرَّبعى والكسائىُّ والفارسى لكن على تقدير ما زائدة لا مصدرية ، فإن قالوه بالقياس ففاسد لأن ما لا تزاد قبل الجار بل بعده نحوه : ﴿ **عما قليل** ﴾ [المؤمنون : ٤٠] ، ﴿ **فبما رحمة** ﴾ [آل عمران : ١٥٩] ، وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يحتج به **(وَحَيثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ)** بالاتفاق **(كَمَا هُمَا إنْ نَصَبَا فِعْلَانِ)** بالاتفاق وسواء فى الحالين اقترنا بما أو تجردا عنها **(وَكَخَلَا)** فى جواز جر المستثنى بها ونصبه **(حَاشَا)** تقول قام القوم حاشا زيدٍ وحاشا زيدًا ، فإذا جرت كانت

(قوله على الحال) بتأويلها باسم الفاعل وتلك الحال فيها معنى الاستثناء . تصريح . **(قوله لا يقع حالا)** أى لتعرفه بالضمير المشتمل عليه فلا تقول : جاء زيد أن يقوم لتأوله بمصدر مضاف للضمير والحال لا تكون معرفة . وأما تعرف نحو العراك فى قولهم أرسلها العراك ففى معنى التنكير لأنه بأل الجنسية . قاله الدماميني . ثم رأيت فى المغنى ما يدفع الإيراد عن السيرافى فإنه عد من اللفظ المقدر بشىء مقدر بآخر ما خلا وما عدا ، وعلى قول السيرافى ما مصدرية وهى وصلتها حال فيها معنى الاستثناء ثم قال : قال ابن مالك : فوقعت الحال معرفة لتأولها بالنكرة ا هـ والتأويل خالين عن زيد ومتجاوزين زيدا ا هـ . **(قوله كما يقع)** راجع للمنفى . **(قوله وما وقتية)** سميت وقتية لنيابتها هى وصلتها عن الوقت كما أشار إلى ذلك الشارح فالذى فى محل النصب على الظرفية مجموعة الموصول والصلة كما أفاده الشارح خلافا لمن قال هو ما فقط . **(قوله كانتصاب غير)** أى على الاستثناء بناء على مذهبه . **(قوله حينئذ)** أى حين إذ وقعا بعد ما . **(قوله بالقياس)** أى على زيادتها بعد بعض حروف الجر نحو : ﴿ **فبما رحمة** ﴾ ، وقد بين الفرق بين المقيس والمقيس عليه بقوله لأن ما إلخ . **(قوله بل بعده)** أى بعد الجار . **(قوله فهو من الشذوذ بحيث إلخ)** أى فهو من أمكنة الشذوذ فى مكان لا يحتج به . **(قوله وحيث جرا فهما حرفان)** أجرى الظرف مجرى الشرط فأدخل الفاء كقوله تعالى : ﴿ **وإذ لم يهتدوا به فسيقولون** ﴾ . **(قوله وسواء فى الحالين إلخ)** التعميم مبنى على مذهب من يجيز الجر بهما مع ما المشار إليه بقول المصنف وانجرار قد يرد . **(قوله وكخلا حاشا)** إذا جررت بالثلاثة قلت خلاى وحاشاى وعداى بدون نون الوقاية . وإن نصبت فبنون الوقاية ويجوز فى خلاك وخلاه وحاشاك وحاشاه وعداك وعداه كون الضمير منصوباً ومجروراً .

---

(١) أى متعاركة .

حرف جر . وفيما يتعلق به ما سبق فى خلا وإذا نصبت كانت فعلًا والخلاف فى فاعلها وفى محل الجملة كما فى خلا .

(تنبيهان) : الأول : الجر بحاشا هو الكثير الراجح ، ولذلك التزم سيبويه وأكثر البصريين حرفيتها ولم يجيزوا النصب ، لكن الصحيح جوازه فقد ثبت بنقل أبى زيد وأبى عمر والشيبانى[1] والأخفش وابن خروف ، وأجازه المازنى والمبرد والزجاج . ومنه قوله :

[٤٨٠] **حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّ اللهَ فَضَّلَهُم عَلَى البَرِيَّةِ بِالْإِسْلَامِ والدِّينِ**

وقوله :

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِى وَلِمَنْ يَسْمَعُ حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الأَصْبَغ

وقوله :

[٤٨١] **حَاشَا أَبَا ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبُكْمَةٍ فَدْمِ**

(قوله وفيما تتعلق به) أى وجودا وعدما إذ ليس الخلاف السابق فى العامل الذى تتعلق به بل فى كونها لها متعلق أو لا ولو قال وفى كونها تتعلق أولا ما سبق لكان أوضح . وقوله فى فاعلها أى فى مرجع فاعلها إذ لم يتقدم خلاف فى نفس فاعلها . وقوله : وفى محل الجملة أى وجودا وعدما إذ الخلاف السابق فى جملة خلا قولان : أنها فى محل نصب على الحال وأنها مستأنفة لا محل لها . **(قوله اللهم اغفر لى إلخ)** هذا نثر وأبو الأصبغ بفتح الهمزة وإهمال الصاد وإعجام الغين اسم رجل كما فى حاشية شيخنا السيد . قال فى التصريح : وجعله قرينا للشيطان تنبيها على التحاقه به فى الخسة وقبح الفعل . فإن قلت : سيأتى أن حاشا إنما يستثنى بها فى مقام التنزيه ، والغفران لا ينزه منه . قلت : بولغ فى قبح الشيطان وأبى الأصبغ وخستهما حتى كأن الغفران ينقص بمرتبتهما فى القبح والخسة .

(قوله حاشا أبا ثوبان) قيل : يحتمل أنه على لغة القصر فلا شاهد فيه لكن إن علم أن قائله ليس من

[٤٨٠] هو من البسيط . الشاهد فى حاشا قريشا حيث وقع هنا فعلا فلذلك نصب قريشا .

[٤٨١] قاله الجميح واسمه المنقذ بن الطماح الأسدى من قصيدة من الكامل ، هذا هو أصل البيت فيها . وأكثر النحاة يركب صدر البيت على عجز بيت آخر منها فينشدونه هكذا :

حَاشَا أَبِى ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ضِنًّا عَنِ المَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ

وليس بصواب . والشاهد فى حاشى أبو ثوبان حيث جر حاشى ما بعده . وروى أبا ثوبان بالنصب فدل أنه يأتى حرفا وفعلا . وهو حجة على سيبويه فى التزامه حرفيته . والبكمة بضم الباء الموحدة وسكون الكاف من البكم وهو الخرس . وفدم صفة لبكمة بفتح الفاء وسكون الدال أى عى ثقيل . والضن بكسر الضاد : البخل . والملحاة بفتح الميم مصدر ميمى كالملاحاة وهى المنازعة .

(١) هو إسحاق بن مراد الكوفى راوية أهل بغداد له كتاب (الجيم) توفى سنة ٢٠٦ .

قال المرزوقى[1] فى رواية الضبى : حاشا أبا ثوبان بالنصب . الثانى : الذى ذهب إليه الفراء أنها فعل لكن لا فاعل له ، والنصب بعده إنما هو بالحمل عن الأول ، ولم ينقل عنه ذلك فى خلا وعدا ، على أنه يمكن أن يقول فيهما مثل ذلك ا هـ **(وَلَا تَصْحَبُ مَا)** فلا يجوز قام القوم ما حاشا زيدا . وأما قوله :

[٤٨٢] **رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا ... فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالَا**

فشاذ **(وَقِيلَ)** فى حاشا **(حَاشَ وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا)** وهل هاتان اللغتان فى حاشا الاستثنائية أو التنزيهية ؟ الأول : ظاهر كلامه هنا وفى الكافية وشرحها ، والثانى : ظاهر كلامه فى التسهيل وهو الأقرب .

(تنبيه) : حاشا على ثلاثة أوجه : الأول : تكون استثنائية وقد تقدم الكلام عليها . والثانى : تكون تنزيهية نحو حاش لله وليست حرفًا . قال فى التسهيل : بلا خلاف ، بل

أهل هذه اللغة صح الاستشهاد بل إذا لم يعلم أن قائله من أهلها صح لرجحان الحمل على الأشهر . والبكمة بالضم البكم وهو الخرس فالمراد بذى بكمة . والفدم بفتح الفاء وسكون الدال العى الثقيل . **(قوله لكن لا فاعل له)** أى ولا مفعول كما قاله بعضهم وقوله بالحمل على إلا أى فيكون منصوبا على الاستثناء ومقتضى حمله على إلا أنه العامل للنصب فيما بعده . **(قوله على أنه يمكن)** أى مع أنه يمكن . **(قوله ولا تصحب ما)** أى مصدرية كانت أو زائدة لأنها فعل جامد وما المصدرية لا توصل بجامد ، وحملت الزائدة على المصدرية . وأما خلا وعدا فخرجا عن القاعدة سم . **(قوله رأيت الناس)** قال الدمامينى الظاهر أن مفعول رأيت الثانى محذوف أى دوننا ويحتمل أن يكون هو الجملة الاسمية والفاء زائدة على رأى الأخفش فى مثل زيد فقائم . وقوله فعالا بفتح الفاء فى الخير وبكسرها فى الشر قاله شيخنا السيد . وقال الدمامينى وغيره : الفعال بفتح الفاء الكرم وبكسرها جمع فعل . واقتصر العينى على ضبطه بفتح الفاء وفسره بالكرم قال ويروى فأما الناس . **(قوله وهو الأقرب)** أى لاتفاقهم على نفى حرفيتها فتكون أقبل للتصرف من الاستثنائية المتفق على أنها تكون حرفا بل التزمه بعضهم .

(قوله تنزيهية) أى مدلولا بها على تنزيه ما بعدها من السوء . قال الرضى : وربما يريدون تبرئة شخص من سوء فيبتدئون بتنزيه الله تعالى ثم يبرئون من أرادوا تنزيهه على معنى أن الله تعالى منزه عن أن لا يطهر ذلك الشخص مما يعيبه ا هـ . فإن قلت : إن معنى التنزيه موجود فى حاشا الاستثنائية والمتصرفة أيضا فلم

---

[٤٨٢] قاله الأخطل . وهو من الوافر . ورأيت من الرأى فلهذا اكتفى بمفعول واحد . ويروى فأما الناس وهو الأصح ، والشاهد فى ما حاشى حيث دخلت ما على حاشى وهو قليل والفاء فى فإنا على توهم دخول أما فى أول الكلام على هذه الرواية . وفعالا بفتح الفاء تمييز : أى أفضلهم كرما .

---

(١) أحمد بن محمد أبو على من أصبهان تتلمذ على الفارسى له شرح الفصيح والمفضليات مات سنة ٤٢١ .

هى عند المبرد وابن جنى والكوفيين فعل . قالوا لتصرفهم فيها بالحذف ، ولإدخالهم إياها على الحرف . وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية . قالوا : والمعنى فى الآية جانب يوسف المعصية لأجل الله ، ولا يتأتى مثل هذا التأويل فى ﴿ **حاش لله ما هذا بشرًا** ﴾ [يوسف : ٣١] ، والصحيح أنها اسم مرادف للتنزيه منصوب انتصاب المصدر الواقع بدلًا من اللفظ بالفعل ، بدليل قراءة ابن مسعود : حاش اللهِ بالإضافة ، كمعاذ الله ، وسبحان الله ، وقراءة أبى السَّمَّال : حاشًا لله بالتنوين أى تنزيهًا لله ، كما يقال رعيًا لزيد ،

خصوا هذه باسم التنزيهية . قلت : قال الشمنى : التنزيهية هى التى يراد بها معنى التنزيه وحده وبهذا خرج الوجهان الآخران لأنهما يراد فيهما مع التنزيه معنى آخر ا هـ يعنى الاستثناء ، ولوجود معنى التنزيه فى الاستثنائية إنما يستثنى بها حيث يكون الاستثناء فيما ينزه عنه المستثنى ، نحو : ضربت القوم حاشا زيدا نقله الشمنى عن الرضى وأقرّه وذكره الدمامينى أيضا لكن قال عقب ما تقدم : ولذلك لا يحسن : صلى الناس حاشا زيدا لفوات معنى التنزيه كذا قال ابن الحاجب ا هـ . وظاهر قوله لا يحسن أن الشرط المتقدم شرط للحسن لا للجواز فتأمل . (**قوله بالحذف**) أى حذف ألفها الأولى تارة والثانية أخرى . (**قوله على الحرف**) وهو اللام فى نحو : حاش لله . (**قوله ينفيان الحرفية**) أى لأن شأن الحرف عدم التصرف أى ما لم يقم دليل على الحرفية فلا ترد سوف وعدم الدخول على الحرف . (**قوله ولا يثبتان الفعلية**) أى التى هى مدعاهم لاحتمال الاسمية فدليلاهم قاصران . (**قوله فى الآية**) يعنى ﴿ **قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء** ﴾ [يوسف : ٥١] . (**قوله ولا يتأتى مثل هذا التأويل إلخ**) إذ لا يصح أن يكون المعنى جانب يوسف البشرية لأجل الله بل المعنى على تنزيه الله عن العجز والتعجب من قدرته تعالى على خلق جميل مثله كما فى الكشاف . (**قوله اسم مرادف للتنزيه**) وهل هو مصدر لفعل لم ينطق به كما فى بله وويح أو اسم مصدر انظره . ثم رأيت فى الدمامينى قال : إذا قلنا بإنها اسم فهل هو مصدر أو اسم فعل صرح ابن الحاجب بالثانى قال : ومعنى حاش لله برىء الله فاللام زائدة فى الفاعل كما فى : ﴿ **هيهات هيهات لما توعدون** ﴾ [المؤمنون : ٣٦] وفسرها الزمخشرى ببراءة الله فتكون مصدرا وهو خلاف الظاهر ثم بحث الدمامينى فى كونه خلاف الظاهر . وأيضا هى على تفسير الزمخشرى يحتمل أن تكون اسم مصدر فتأمل . هذا وتنوين حاشا فى قراءة من نونه تنوين تنكير إن قلنا إنه اسم فعل وتنوين تمكين إن قلنا إنه مصدر أو اسم مصدر قاله الدمامينى فى شرح المغنى . وكونه تنوين تمكين هو ما درج عليه الشارح . (**قوله منصوبة انتصاب المصدر إلخ**) والعامل فيها فعل من معناها . (**قوله بدليل**) راجع لقوله اسم أى وكل من الإضافة والتنوين يمتنع فى الحرف والفعل . (**قوله بالإضافة**) أى لا بسبب كونها حرف جر لاختصاص ذلك بالاستثنائية خلافا لابن عطية فى زعمه أنها فى قراءة ابن مسعود حرف جر قاله فى المغنى . ويظهر لى أن حاش على هذه القراءة معربة لمعارضة الإضافة موجب البناء وقد يؤخذ هذا من قول الشارح كمعاذ الله وسبحان الله . (**قوله أبى السمال**) باللام كشداد .

والوجه فى قراءة من ترك التنوين أن تكون مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظًا ومعنى . الثالث : أنها تكون فعلًا متعديًا متصرفًا ، تقول : حاشيته بمعنى استثنيته . ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال : « **أسامة أحب الناس إلىّ ما حاشا فاطمة** » ما نافية ، والمعنى أنه ﷺ لم يستثن فاطمة . وتوهم الشارح أنها المصدرية وحاشا الاستثنائية بناء على أنه من كلامه ﷺ ، فاستدل به على أنه قد يقال : قام القوم ما حاشا زيدًا ، ويرده أن فى معجم الطبرانى : ما حاشى فاطمة ولا غيرها . ودليل تصرفه قوله :

[٤٨٣] **وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَلَا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ**

وتوهم المبرد أن هذا مضارع حاشا الاستثنائية ، وإنما تلك حرف أو فعل لتضمنه معنى الحرف كما مر ا هـ .

(خاتمة) : جرت عادة النحويين أن يذكروا لا سيما مع أدوات الاستثناء مع ، أن الذى بعدها منبه على أولويته بما نسب لما قبلها ، ويجوز فى الاسم الذى بعدها الجر

(قوله لفظا ومعنى) أما لفظا فظاهر وأما معنى فلأن معنى التنزيهية الإبعاد والحرفية الإخراج وهما متقاربان . **(قوله حاشيته إلخ)** قال الدمامينى : يجوز أن يكون مأخوذا من لفظ حاشا حرفا أو اسما كقولهم : لوليت أى قلت لولا ، ولا ليت أى قلت لا لا ، وسوفت أى قلت سوف وسبحت وسبحلت أى قلت سبحان الله ، ولبيت أى قلت لبيك ، وهو كثير فيكون معنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيدا . **(قوله والمعنى إلخ)** مبنى على أنه من كلام الراوى كما تدل عليه رواية الطبرانى الآتية . **(قوله وتوهم الشارح أنها)** أى ما حاشا التى فى الحديث والتأنيث باعتبار أنها كلمة والمصدرية نعت لمحذوف أى ما المصدرية . وخبر إن مجموع المتعاطفين . ويحتمل عود الضمير على ما وعطف حاشا على الضمير . **(قوله بناء على أنه إلخ)** وعلى هذا يكون المعنى أسامة أحب الناس إلىّ إلا فاطمة فليس أحب إلىّ منها فيحتمل أن تكون هى أحب إليه ويحتمل أن يتساويا فى الحب . دمامينى . **(قوله ويرده إلخ)** وجه الرد أن لا فى قوله ولا غيرها زائدة لتأكيد النفى فيتعين كون ما قبلها نافية وأن ذلك من كلام الراوى واحتمال أن لا نافية وغير مفعول لاستثنى محذوفا فيكون من كلام النبى بعيد لا يؤثر فى الأدلة الظنية . **(قوله وإنما تلك إلخ)** رد من الشارح لما توهمه المبرد . **(قوله لتضمنه معنى الحرف)** أى الاستثنائى وهو إلا . **(قوله لا سيما)** سى كمثل وزنا ومعنى وعينها واو قلبت ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء . قاله الدمامينى .

---

[٤٨٣] البيت من البسيط .

والرفع مطلقًا . والنصب أيضا إذا كان نكرة . وقد روى بهن قوله :

[٤٨٤] وَلَا سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

والجر أرجحها ، وهو على الإضافة ، وما زائدة بينهما مثلها فى ﴿ أيما الأجلين ﴾ [القصص : ٢٨] ، والرفع على أنه خبر لمضمر محذوف وما موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة ، والتقدير ولا مثل الذى هو يوم أو ولا مثل شىء هو يوم ويضعفه فى نحو : ولا سيما زيد ، حذف العائد المرفوع مع عدم الطول وإطلاق ما على من يعقل ، وعلى الوجهين ففتحة سى إعراب لأنه مضاف ، والنصب على التمييز ، كما يقع التمييز بعد مثل فى

(قوله مع أن الذى بعدها منبه على أولويته) أى كونه أولى بما نسب لما قبلها أى وذلك مناف للاستثناء لأنه إخراج وما بعد لا سيما داخل بالأولى ، وقد وجه ذكرها هنا بأنه لما كان ما بعدها مخالفا بالأولوية لما قبلها أشبهت أدوات الاستثناء المخالف ما بعدها لما قبلها .

(قوله مطلقا) أى نكرة أو معرفة . **(قوله يوم بدارة جلجل)** هى غدير ماء ويومها يوم دخول امرىء القيس خدر عنيزة وعقره مطيته للعذارى حين وردن الغدير يغتسلن فقعد على ثيابهنّ وحلف لا يعطى واحدة منهن ثوبها حتى تخرج مجردة فتأخذه فأبين ذلك حتى تعالى النهار ، فخرجن وأخذن ثيابهنّ وقلن له قد حبستنا وأجعتنا فذبح لهن ناقته . قاله الشمنى . **(قوله وهو على الإضافة وما زائدة بينهما)** وهل هى لازمة أو يجوز حذفها نحو : لا سى زيد زعم ابن هشام الخضراوى الأول ونص سيبويه على الثانى كذا فى الهمع ويجوز أن تكون ما نكرة تامة والمجرور بعدها بدل منها أو عطف بيان . **(قوله لمضمر محذوف)** أى ضمير محذوف وجوبا لما تقدم من أن لا سيما بمنزلة إلا وهى لا تقع بعدها الجملة غالبا . **(قوله بالجملة)** تنازعه كل من موصولة وموصوفة . دماميني . **(قوله فى نحو ولا سيما زيد)** بخلاف نحو : ولا سيما زيد المتقدم على أقرانه لوجود الطول[1] . **(قوله ففتحة سى إعراب)** لأنه اسم لا التبرئة مضاف للاسم على زيادة ما ولما على الوجه الثانى باحتماليه لكنه لا يتعرف بالإضافة لتوغله فى الإبهام كمثل فلهذا صح عمل لا فيه وخبرها محذوف أى موجود .

(قوله كما يقع التمييز بعد مثل) أى الذى هو بمعناه فيكون تمييز مفرد . ومقتضى كلامه أن التمييز لسى . وفى كلام بعضهم أنه لما وأنها نكرة تامة بمعنى شىء مفسرة بالتمييز قاله سم . وما نقله عن بعضهم رجح

---

[٤٨٤] البيت من الطويل .

---

(١) قوله لوجود الطول : سبق فى الموصول أن لا سيما مستثناة من شرط الطول كأى .

نحو : ﴿ ولو جئنا بمثله مددا ﴾ [الكهف : ١٠٩] ، وما كافة عن الإضافة ، والفتحة بناء[1] مثلها فى لا رجلَ . وأما انتصاب المعرفة نحو : ولا سيما زيدًا فمنعه الجمهور ، وتشديد يائها ودخول لا عليها ودخول الواو على لا واجب . قال ثعلب : من استعمله على خلاف ما جاء فى قوله : ولا سيما يوم فهو مخطىء . وذكر غيره أنها قد تخفف وقد تحذف الواو كقوله :

[٤٨٥] فِهْ بِالْعُقُودِ وَبِالْأَيْمَانِ لَا سِيَمَا عَقْدٌ وَفَاءٌ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرَبِ

بأنه لو كان تمييزا لسى لكان معمولا لها فتكون شبيهة بالمضاف فتكون فتحته إعرابية وبأن الشيخ فى قولنا مثلا أكرم العلماء وسيما شيخا لنا ليس نفس السى المنفى حتى يفسره بل هو غيره فتعين أنه تمييز ما وسى مضافة إليها . (**قوله وما كافة عن الإضافة**) وعليه ففتحة سى بنائية وأما على قول غيره أنها نكرة تامة فإعرابية كما فى الوجهين السابقين . (**قوله وأما انتصاب المعرفة إلخ**) مقابل قوله سابقا والنصب أيضا إذا كان نكرة . (**قوله فمنعه الجمهور**) وجوزه بعضهم موجها بأن ما كان وأن لا سيما بمنزلة إلا الاستثنائية فما بعدها منصوب على الاستثناء المتصل لإخراجه عما قبل لا سيما من حيث عدم مساواة ما قبلها له وضعف بأن إلا لا تقترن بالواو . لا يقال : جاء القوم وإلا زيدا ووجهه الدماميني بأن ما تامة بمعنى شيء والنصب بتقدير أعنى أى ولا مثل شيء أعنى زيدا . (**قوله ودخول الواو**) أى الاعتراضية كما فى الرضى . (**قوله من استعمله على خلاف ما جاء إلخ**) اعلم أن لا سيما تستعمل أيضا بمعنى خصوصا فيؤتى بعدها بالحال مفردة أو جملة وبالجملة الشرطية كما نص عليه الرضى وتكون منصوبة المحل على أنها مفعول مطلق مع بقاء سى على كونه اسم لا ويظهر أنه لا خبر لها كما فى نحو : ألا ماء بمعنى أتمنى ماء كما مر فى محله . قال الدماميني : وما على هذا كافة ا هـ نحو : أحب زيدا ولا سيما راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر وهو أخصه أى أخصه بزيادة المحبة فى هذه الحال ونحو : أحبه ولا سيما وهو راكب أو ولا سيما إن ركب وجواب الشرط مدلول عليه بالفعل المقدر أى إن ركب أخصه بزيادة المحبة ، ويجوز أن يجعل بمعنى المصدر اللازم أى اختصاصا فيكون معنى لا سيما راكبا يختص بزيادة محبتى راكبا . فقول المصنفين ولا سيما والأمر كذا تركيب عربى خلافا للمرادى . قال الدماميني : ونظير جعل لا سيما الذى بمعنى خصوصا منصوب المحل على المفعولية المطلقة مع بقاء سى على كونه اسم لا التبرئة نقل أيها الرجل من النداء إلى الاختصاص مع بقائه على حالته فى النداء من ضم أى ورفع الرجل . (**قوله قد تخفف**) أى بحذف عينها وهى ياؤها الأولى على ما اختاره أبو حيان . وقال ابن جنى : المحذوف لامها وحركت العين بحركة اللام كذا فى الهمع . وفيه أيضا أن العرب أبدلت سينها تاء فوقية فقالوا لا تيما كما قرىء : « **قل أعوذ برب النات** » ولامها كذلك فقالوا تا سيما .

(**قوله وقد تحذف الواو**) أما حذف لا فقال الدماميني : حكى الرضى أنه يقال سيما بالتشقيل

(٢) أى لا حركة إعراب .

وهى عند الفارسى نصب على الحال ، وعند غيره اسم للا التبرئة وهو المختار . والله أعلم .

[الحَالُ]

(الحالُ) يذكر ويؤنث . ومن التأنيث قوله :

[٤٨٦] إذَاأَعْجَبَتْكَالدَّهْرَحَالٌ مِنِ آمْرِىءٍ فَدَعْهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ واللَّيَالِيَا

وسيأتى الاستعمالان فى النظم وهو اصطلاح النحاة (**الحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ** *

والتخفيف مع حذف لا ولم أقف عليه من غير جهته بل فى كلام الشارح يعنى المرادى أن سيما بحذف لا لم يوجد إلا فى كلام من لا يحتج بكلامه ا هـ باختصار .

(**قوله فه**) فعل أمر من وفى يفى ، والهاء للسكت . قال الدمامينى والشمنى فينطق بها وقفا ولا ينطق وتكتب بها وصلا ا هـ وقد يقال هلا جاز النطق بها وصلا إجراء للوصل مجرى الوقف .

(**قوله وهى عند الفارسى**) أى إذا تجردت عن الواو وإلا وافق غيره لأن الحال المفردة لا تقترن بالواو قاله الدمامينى .

(**قوله نصب على الحال**) أى ولا مهملة فمعنى قاموا لا سيما زيدا قاموا غير مماثلين لزيد فى القيام . والفارسى يكتفى بالتكرير المعنوى فى لا المهملة الداخلة على الحال ، وهو موجود هنا لأن معنى قاموا لا مساوين لزيد فى القيام ولا أولى منه . فلا يقال إذ أهملت لا وجب تكرارها قاله الدمامينى .

[الحال]

يطلق لغة على الوقت الذى أنت فيه ، وعلى ما عليه الشخص من خير أو شرّ . وألفها منقلبة عن واو لجمعها على أحوال وتصغيرها على حويلة . واشتقاقها من التحول . (**قوله يذكر ويؤنث**) أى لفظه وضميره ووصفه وغيرها لكن الأرجح فى الأول التذكير بأن يقال حال بلا تاء وفى غيره التأنيث . (**قوله وصف**) أى صريح أو مؤول فدخلت الجملة وشبهها قاله المصرح . (**قوله منتصب**) أى أصالة وقد يجر لفظه بالباء ومن بعد النفى لكن ليس ذلك مقيسا على الأصح ، نحو :

فمـا رجعت بخائبـة ركابٌ حكيمُ بن المسيب منتهاهـا

مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَفَرْدًا أَذْهَبُ) فالوصف جنس يشمل الحال وغيره ، ويخرج نحو القهقرى فى قولك : رجعت القهقرى ، فإنه ليس بوصف إذ المراد بالوصف ما صيغ من المصدر ليدل على متصف ، وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل ، وفضلة يخرج العمدة كالمبتدأ فى نحو : أقائم الزيدان[1] ، والخبر فى نحو : زيد قائم ، ومنتصب يخرج النعت لأنه ليس بلازم النصب ، ومفهم فى حال كذا يخرج التمييز فى نحو : لله دره فارسًا .

ونحو قراءة زيد بن ثابت : ﴿ **ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء** ﴾ [الفرقان : ١٨] ، بضم النون وفتح الخاء ، فمن أولياء حال بزيادة من كذا فى ابن عقيل على التسهيل وكذا فى الدماميني عليه ثم قال : قال ابن هشام : ويظهر لى فساده فى المعنى لأنك إذا قلت ما كان لك أن تتخذ زيدا فى حالة كونه خاذلا فأنت مثبت لخذلانه ناه عن اتخاذه وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية فتأمله ا هـ . وفى تفسير البيضاوى : وقرىء تتخذ بالبناء للمفعول من اتخذ الذى له مفعولان كقوله تعالى : ﴿ **واتخذ الله إبراهيم خليلا** ﴾ [النساء : ١٢٥] ، ومفعوله الثانى من أولياء ومن للتبعيض ا هـ . وإنما قال الذى له مفعولان لأنه قد يتعدى لواحد نحو : ﴿ **أم اتخذوا آلهة من الأرض** ﴾ [الأنبياء : ٢١] ، ولم يجعل من زائدة فى المفعول الثانى لأنها لا تزاد فيه . **(قوله مفهم فى حال)** أى فى حال كذا فهو على نية الإضافة فيقرأ بلا تنوين كذا فى شرح السندوبى نقلا عن البصير . **(قوله ويخرج نحو القهقرى)** لأنه اسم للرجوع إلى خلف لا وصف ، وقد مشى فى الإخراج به على مذهب من يجوز الخروج بالجنس إذا كان بينه وبين الفصل عموم وخصوص من وجه كابن عصفور والسعد والفاكهى أو يقال معنى الإخراج بالجنس الدلالة به على عدم إرادة نحو القهقرى مثلا . **(قوله ما صيغ من المصدر إلخ)** أو مؤول بما صيغ منه لتدخل الجملة وشبهها والحال الجامدة لتأول كل بالمشتق حتى فى المسائل الست الآتية فى الشرح على ما هو ظاهر كلام المصنف فى شرح الكافية وصرح به ولده . نعم لا تدخل بهذه الزيادة الحال الجامدة فى المسائل الست على ما هو الراجح عند الشارح من عدم تأولها بالمشتق وكان الأولى كما أفاده سم أن يقول هو ما دل على معنى فى متبوعه . **(قوله يخرج النعت)** أى لكون المتبادر منه والمراد منتصب وجوبا . **(قوله ويخرج التمييز)** أى لأنه على معنى من لا فى لأنه لبيان جنس المتعجب منه وقوله فى نحو : لله دره فارسا أى من كل تمييز وقع وصفا مشتقا . **(قوله من حيث هو هو)** الأقرب فى هذه العبارة وإن لم يتنبه له البعض أن الضمير الأول لما والثانى تأكيد والخبر محذوف والمعنى من حيث اللفظ نفسه معتبر أى باعتبار نفس اللفظ وقطع النظر عما عرض له ، أو الثانى راجع للحال خبر أى من حيث

---

(١) فى المبتدأ الذى له فاعل سد مسد الخبر .

(تنبيهان) : الأول : المراد بالفضلة ما يستغنى عنه من حيث هو هو . وقد يجب ذكره لتعارض كونه سادًا مسد عمدة ، كضربى العبد مسيئًا ، أو لتوقف المعنى عليه كقوله :

[٤٨٧] **إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيبًا كَاسِفًا بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ**(١)

الثانى : الأولى أن يكون قوله كفردا أذهب تتميما للتعريف لأن فيه خللين : الأول : أن فى قوله منتصب تعريفًا للشىء بحكمه ، والثانى : أنه لم يقيد منتصب باللزوم وإن كان مراده ليخرج النعت المنصوب كرأيت رجلًا راكبًا ، فإنه يفهم فى حال ركوبه وإن كان ذلك بطريق اللزوم لا بطريق القصد ، فإن القصد إنما هو تقييد المنعوت **(وَكَوْنُه)** أى الحال **(مُنْتَقِلًا)** عن صاحبه غير لازم له **(مُشْتَقًّا)** من المصدر ليدل على متصف **(يَغْلِبُ ، لٰكِنْ لَيْسَ)** ذلك **(مُسْتَحَقًّا)** له ، فقد جاء غير منتقل كما فى الحال المؤكدة نحو : زيد أبوك عطوفًا ، ﴿ **ويوم أبعث حيًا** ﴾ [مريم : ٣٣] ، والمشعر عاملها بتجدد صاحبها

ذلك اللفظ حال لا من حيث توقف المعنى عليه ولو قال كبعضهم ما يستغنى الكلام عنه من حيث هو كلام نحوى لكان أوضح . وإنما لم يقتصر على هو الأولى لأن قولك من حيث هو حيثية إطلاق ومن حيث هو هو حيثية تقييد بالنظر إلى الذات . **(قوله لأن فيه خللين)** أى يزولان بجعله تتميما للتعريف هذا مقتضى كلامه . ولا يخفى أن الخلل الأول لا يزول بذلك لأنه لا ينفى كون منتصب جزما من التعريف فكان على الشارح أن يقول الأولى أن يكون منتصب خبر مبتدإ محذوف والجملة معترضة ، وكفردا أذهب تتميما للتعريف لأن فيه خللين إلخ وإنما قال : الأولى ولم يقل الصواب لإمكان دفع الأول وهو أن التعريف للشىء بحكمه يوجب الدور لأن الحكم فرع التصور والتصور موقوف على الحد بأنه يكفى فى الحكم التصور بوجه آخر غير الحدّ ودفع الثانى بما أشار إليه الشارح أولا من أن المراد منتصب وجوبا ، وبأن المتبادر من قولنا مفهم فى حال كذا كون الإفهام مقصودا واللفظ يحمل على المتبادر فيخرج النعت المذكور . **(قوله ليخرج إلخ)** تعليل للمنفى وهو التقييد فيكون النفى منصبا عليه أيضا . **(قوله وإن كان ذلك)** أى الإفهام . **(قوله لكن ليس مستحقا)** دفع به توهم أن يكون الغالب واجبا فى الفصيح كما قاله سم وضمير ليس إما للكون فمستحقا بفتح الحاء وإما للحال فمستحقا بكسرها كما قال خالد . **(قوله كما فى الحال المؤكدة)** أى لمضمون الجملة قبلها كالمثال الأول أو لعاملها كالثانى أو لصاحبها فى نحو : ﴿ **لآمن من فى الأرض كلهم جميعا** ﴾ [يونس : ٩٩] لا فى نحو : جاءنى القوم جميعا لأن اجتماعهم فى المجىء ينتقل .

---

[٤٨٧] البيت من الخفيف ، وهو لعدي بن الرعلاء الغساني .

(١) وقبله : ليس من مات فاستراح بميت إنما الميت ميت الأحياء

نحو : ﴿ وخلق الإنسان ضعيفًا ﴾ [النساء : ٢٨] ، وقولهم : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها . وقوله :

[٤٨٨] وَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ الْعِظَامِ كَأَنَّمَا عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لِوَاءُ

وغيرهما نحو : دعوت الله سميعًا . ﴿ قائمًا بالقسط ﴾ [آل عمران : ١٨] . وجاء جامدًا (**وَيَكْثُرُ ٱلْجُمُودُ فِي**) الحال الدالة على (**سِعْرٍ**) أو مفاعلة أو تشبيه أو ترتيب (**وَفِي**) كل (**مُبْدِى تَأَوُّلٍ بِلَا تَكَلُّفِ . كَبِعْهُ**) البر (**مُدًّا بِكَذَا**) أى مسعرًا ، وبعه (**يَدًا بِيَدٍ**) أى

(**قوله يتجدد صاحبها**) أى حدوثه بعد أن لم يكن ومأخذ لزومها أنها مقارنة للخلق أى الإيجاد فهى خلقية جبلية لا تتغير ولا يرد عليه خلق الإنسان طفلا لأن انتقاله من طور إلى طور بمنزلة خلق له متجدد فتكون الحال الأولى لازمة للخلق الأول والثانى لازمة للخلق المتجدد . (**قوله الزرافة**) بفتح الزاى أفصح من ضمها ويديها بدل بعض وأطول حال . وبعضهم قال يداها أطول على المبتدإ والخبر فالحال الجملة . (**قوله وجاءت به**) أى جاءت أم الممدوح به سبط العظام بفتح السين وسكون الموحدة وإن جاز فى غير هذا البيت كسرها أى حسن القد ، وقوله :

★ **كأنما عمامته بين الرجال لواء** ★

أى راية صغيرة أى فى الارتفاع والعلو على الرءوس والمراد مدحه بطوله وعظم جسمه . (**قوله وغيرها**) أى غير المؤكدة والمشعر عاملها بحدوث صاحبها ولا ضابط لذلك الغير بل مرجعه السماع . (**قوله قائما بالقسط**) حال من فاعل شهد وهو الله ولا شك أن قيامه بالعدل لازم ، وأفرده بالحال مع ذكر غيره معه لعدم الإلباس فلا يرد أنه لا يجوز : جاء زيد وعمرو راكبا قاله الزمخشرى ، وسكت عن نكتة تأخيره عن المعطوفين . قال التفتازانى : كأنها الدلالة على علوّ مرتبتهما ويجوز إعرابه بالنصب على المدح وشهد بمعنى علم . (**قوله ويكثر الجمود إلخ**) أى ويقل فى غير المذكورات . (**قوله أو مفاعلة إلخ**) كان الأولى أن يؤخر هذه الثلاثة عن قوله : « وفى ★ **مبدى تأول بلا تكلف** » ويقول كالدال على مفاعلة إلخ . (**قوله مدا بكذا**) مدا حال وبكذا صفة لمدا أكائنات بكذا هذا مقتضى قانون الإعراب وإن كان الحال المؤول بها هذا اللفظ مأخوذة من مجموع الموصوف والصفة وهكذا يقال فى يدا بيد أى مع يد ويرد أن الشارح سيذكر الحال الموصوفة فى الأحوال الجامدة غير المؤولة وهذا ينافى جعل المثال من الحال الجامدة المؤولة إلا أن يجعل مستثنى من الحال الموصوفة فتأمل ا هـ ويجوز رفع مد على الابتداء وبكذا خبر والجملة حال بتقدير رابط أى مدمنه .

[شواهد الحال]

(٣٦١) قاله رجل من بنى خباب بن بلقين . وهو من الطويل . الضمير فى جاءت يرجع إلى أم جندح المذكورة فيما قبله . وفى به يرجع إلى جندح . وهو فى محل النصب على المفعولية . والشاهد فى سبط العظام فإنه حال غير منتقلة بمعنى وصف لازم وهو قليل . يقال هو سبط العظام إذا كان حسن القد . والاستواء واللواء بكسر اللام دون العلم ، أراد به طول جندح وعظم جسمه .

مقابضه (**وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أَىْ كَأَسَدٍ**) أى مشبهًا لأسد . وأدخلوا رجلًا رجلًا : أى مترتبين .

(تنبيهان) :الأول : قد ظهر أن قوله : « **وفى * مبدى تأول بلا تكلف** » من عطف العام على الخاص ، إذ ما قبله من ذلك خلافا لما فى التوضيح . الثانى : تقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق فى ست مسائل وهى : أن تكون موصوفة نحو : ﴿ **قرآنًا عربيا** ﴾ [يوسف : ٢] ، ﴿ **فتمثل لها بشرًا سويًا** ﴾ [مريم : ١٧] ، وتسمى حالًا موطئة أو دالة على عدد نحو : ﴿ **فتم ميقات ربه أربعين ليلة** ﴾ [الأعراف : ١٤٢] ، أو طور واقع فيه تفضيل نحو : هذا بسرًا أطيب منه رطبًا ، أو تكون نوعًا لصاحبها نحو : هذا

(قوله مسعرا) بفتح العين حال من المفعول الذى هو الهاء الراجعة إلى البر بناء على رجوع الهاء إلى البر كما يدل له قول الشارح على ما فى نسخ كبعه أى البر . ومن المفعول المحذوف الذى تقديره البر بناء على رجوع الهاء إلى المشترى المعلوم من السياق كما يدل له قول الشارح على ما فى نسخ أخرى كبعه البر ، وبالكسر حال من الفاعل الذى هو الضمير المستتر . **(قوله أى مقابضه)** بلفظ اسم الفاعل المضاف إلى الضمير الراجع إلى المشترى المعلوم من السياق ، أو بلفظ المصدر كما فى غالب النسخ على التأويل باسم الفاعل . **(قوله أى كأسد)** على هذا يكون الأسد مستعملا فى حقيقته والتجوّز إنما هو بالحذف ، وعلى قول التوضيح كر زيد أسدا أى شجاعا يكون الأسد مستعملا فى غير حقيقته وهو الشجاع فيكون التجوز لغويا بناء على ما اختاره السعد من تجويز الاستعارة فيما إذا وقع اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه أو حالا منه مثلا والأمران صحيحان . **(قوله وادخلوا رجلا رجلا)** أى أو رجلين رجلين أو رجالا رجالا ، وضابطه أن يأتى بعد ذكر المجموع تفصيل ببعضه مكررا والمختار أن كلا منهما منصوب بالعامل لأن مجموعهما هو الحال فهو نظير هذا حلو حامض . وقال ابن جنى : الثانى صفة للأول بتقدير مضاف أى ذا رجل أو مفارق رجل أى متميزا عنه واستحسن بعضهم أن يكون نصب الثانى بعطفه على الأول بتقدير الفاء ولا يجوز توسط عاطف بينهما إلا الفاء . قال الرضى : وثم ، وجوز بعضهم الرفع على البدلية . **(قوله قد ظهر)** أى من قوله أى مسعرا فإنه تأويل للحال الدالة على سعر . **(قوله خلافا لما فى التوضيح)** من أن الحال الدالة على سعر من الجامد الذى لا يؤول ، وعليه يكون المصنف تعرض للحال الجامدة المؤولة وغير المؤولة . **(قوله غير مؤولة بالمشتق)** أى تأويلا بغير تكلف كما يدل عليه المقابلة . وقوله بعد وجعل الشارح هذا كله من المؤول بالمشتق إلى أن قال وفيه تكلف . **(قوله فتمثل لها بشرا سويا)** إن كان معنى تمثل تشخص وظهر فالحالية ظاهرة أو تصور فينبغى جعل النصب بنزع الخافض وهو الباء إذ التصور ليس فى حال البشرية بل فى حال الملكية كما قاله اللقانى ، قيل : تمثل لها فى صورة شاب أمرد سوى الخلق لتستأنس به وتهيج شهوتها فتنحدر نطفتها إلى رحمها كما فى البيضاوى[1] . **(قوله موطئة)** بكسر الطاء أى ممهدة لما بعدها فهو المقصود بالذات . **(قوله طور)** أى حال واقع فيه تفضيل بالضاد المعجمة أى تفضيل له أو عليه .

---

(١) تفسير عليه اعتراضات كثيرة فأين إذا المعجزة .

مالك ذهبًا ، أو فرعًا له نحو : هذا حديدك خاتمًا ﴿ **وتنحتون الجبال بيوتا** ﴾ [الأعراف : ١٧٤] ، أو أصلًا له نحو : هذا خاتمك حديدًا . و ﴿ **أأسجد لمن خلقت طينًا** ﴾ [الإسراء : ٦١] ، وجعل الشارح هذا كله من المؤول بالمشتق وهو ظاهر كلام والده فى شرح الكافية وفيه تكلف ا هـ (**وَالْحَالُ إنْ عُرِّفَ لَفظًا فَاعتَقِدْ * تَنْكِيرَهُ مَعْنًى كَوَحْدَكَ اجتَهِدْ**) وكلمته فاه إلى فىّ . وأرسلها العراك ، وجاءوا الجماء الغفير : فوحدك ، وفاه ، والعراك ، والجماء : أحوال ، وهى معرفة لفظًا لكنها مؤول بنكرة ، والتقدير اجتهد منفردًا ، وكلمته مشافهة ، وأرسلها معتركة ، وجاءوا جميعًا . وإنما التزم تنكيره لئلا يتوهم كونه نعتًا لأن الغالب كونه مشتقًا وصاحبه معرفة . وأجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقًا

(**قوله طينا**) حال من منصوب خلقت المحذوف لا من من ، والأولى كما قاله اللقانى كونه منصوبا بنزع الخافض أى من طين لأن طينيته غير مقارنة لخلقه بشرا . (**قوله من المؤول بالمشتق**) أى مقروءا عربيا ومتصفا بصفات بشر سوىّ ومعدودا ومطورا بطور البشر أو الرطب ومنوعا ومصنوعا ومتأصلا . (**قوله إن عرف لفظا**) أى فى لسان العرب فالإتيان بها معرفة لفظا مقصور على السماع كما قاله الشاطبى . (**قوله فاه إلى فىّ**) ففاه حال كما ذكره الشارح لكن الحال المؤول بها هذا اللفظ مأخوذة من مجموع فاه إلى فى . قال الدمامينى : وإلى فى تبيين مثل لك بعد سقيا ا هـ . والأظهر عندى قياسا على ما مر فى مدا بكذا أن إلى فىّ صفة لفاه أى الكائن إلى فى أى الموجه إلى فىّ وما ذكره الشارح أحد أقوال : منها : أن فاه معمول جاعلا ناب منابه فى الحالية ويروى كلمته فوه إلى فى فالحال جملة المبتدإ والخبر ، قال الدمامينى : ويجب الرفع إن قدمت الظرف لأن التبيين لا يتقدم ا هـ . ثم نقل عن سيبويه وأكثر البصريين جواز تقديم فاه إلى فى على كلمته وعن الكوفيين ، وبعض البصريين المنع ، قال فى التسهيل : ولا يقاس عليه خلافا لهشام . قال الدمامينى : لخروجه عن القياس بالتعريف والجمود وعن الظاهر من الرفع بالابتداء وجعل الجملة حالا إذ الحال فى الحقيقة مجموع فاه إلى فىّ وأجاز هشام أن يقال قياسا عليه جاورته منزله إلى منزلى وناضلته قوسه عن قوسى ونحو ذلك وينبغى لبقية الكوفيين أن يوافقوه لأنهم يرونه مفعولا لمحذوف اعتمادا على فهم المعنى وذلك مقيس ا هـ باختصار . (**قوله وأرسلها**) أى الإبل وقوله معتركة أى مزدحمة ، ولو قال أى معاركة كما قال ابن الخباز لكان أحسن لأن اسم فاعل العراك معارك لا معترك . وقيل العراك مفعول مطلق لمحذوف هو الحال أى تعارك العراك أو معاركة العراك وقيل للمذكور على حذف مضاف أى إرسال العراك . (**قوله الجماء**) أى الجماعة الجماء من الجموم وهو الكثرة ، والغفير من الغفر وهو الستر أى ساترين لكثرتهم وجه الأرض وحذفت التاء من الغفير وإن كان بمعنى غافر حملا له على فعيل بمعنى مفعول[1] ، أو التذكير باعتبار معنى الجمع . (**قوله مشافهة**) بلفظ اسم الفاعل المضاف إلى الضمير على أنه حال من تاء الفاعل أو بلفظ المصدر الذى بمعنى اسم الفاعل على أنه حال من التاء .

---

(١) كما يقال للمؤنث قتيل وجريح لكن بشروط .

بلا تأويل فأجازوا جاء زيد الراكب . وفصل الكوفيون فقالوا : إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظًا نحو : عبد الله المحسن أفضل منه المسيء ، فالمحسن والمسيء حالان ، وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط ، إذ التقدير عبد الله إذَا أحسن أفضل منه إذا أساء ، فإن لم تتضمن الحال معنى الشرط لم يصح مجيئها بلفظ المعرفة ، فلا يجوز جاء زيد الراكب إذ لا يصح جاء زيد إن ركب .

(تنبيه) : إذا قلت : رأيت زيدًا وحده ، فمذهب سيبويه أن وحده حال من الفاعل . وأجاز المبرد أن يكون حالًا من المفعول . وقال ابن طلحة : يتعين كونه حالًا من المفعول لأنه إذا أراد الفاعل يقول : رأيت زيدًا وحدى . وصحة مررت برجل وحده – وبه مثل سيبويه – تدل على أنه حال من الفاعل ، وأيضًا فهو مصدر أو نائب المصدر ، والمصادر في الغالب إنما تجيء أحوالًا من الفاعل . وذهب يونس إلى أنه منتصب على الظرفية لقول بعض العرب زيد وحده والتقدير زيد موضع التفرد (**وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حالًا يَقَعْ * بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ**) وجاء زيد ركضًا ، وقتلته صبرًا . وهو عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف . أى باغتًا وراكضًا ومصبورًا : أى محبوسًا . وذهب الأخفش والمبرد

(قوله لئلا يتوهم كونه نعتا) أى ولو مقطوعا عند اختلاف الحركة فلا يقال هذا لا يظهر إلا عند اتحاد حركتى الحال وصاحبها ، أو يقال حملت حالة الاختلاف فى الحركة على حالة الاتفاق فيها طردا للباب . **(قوله فالمحسن والمسيء إلخ)** جعل الجمهور نصبهما بتقدير إذ كان أو إذا كان . **(قوله إن وحده حال من الفاعل)** أى حالة كونى موحده أى مفرده بالرؤية فهو اسم مصدر أو حد مؤوّل باسم الفاعل أو حالة كونى متوحده أى متوحدا به أى منفردا برؤيته . فهو مصدر وحد يحد وحدا بمعنى انفرد . فعلم أنه إذا كان حالا من الفاعل جاز كونه مصدرا أو اسم مصدر نائبا عن المصدر كما يدل له قول الشارح وأيضا إلخ ، وعلم ما فى كلام البعض من التسمح والقصور فتنبه . **(قوله من المفعول)** أى حالة كونه منفردا فهو مصدر وحد يحد وحدا بمعنى انفرد . **(قوله يقول رأيت زيدا وحدى)** أى ليطابق ما قبله فى التكلم ويدفع بعدم تعين ذلك لصحة ضمير الغيبة الراجع إلى المفعول فى الحالية من الفاعل أيضا على أنه من إضافة اسم المصدر إلى مفعوله الحقيقى أو المصدر إلى مفعوله بعد التوسع بحذف باء الجر كما مرت الإشارة إليه كما أنه على الحالية من المفعول من إضافة المصدر إلى فاعله . **(قوله وبه مثل سيبويه)** جملة معترضة . **(قوله تدل إلخ)** أى لتعين كون الحال هنا من الفاعل لكون المجرور نكرة بلا مسوّغ من المسوّغات الآتية وبحث فيه الشنوانى بأن مجىء الحال من النكرة المذكورة جائز بقلة كما سيأتى فمجرد الصحة لا تدل على ما ذكر . ويمكن دفعه بأن المراد الصحة الاطرادية عند الجميع وجواز مجىء الحال من النكرة المذكورة ليس مطردا عند الجميع لأن الخليل ويونس يقصرانه على السماع كما سيأتى . **(قوله أو نائب المصدر)** أى اسم مصدر نائب مناب المصدر وقد فهمت وجه الاحتمالين . **(قوله على الظرفية)** أى المكانية . **(قوله صبرا)** هو أن يحبس ثم يرمى حتى يموت كما فى القاموس .

إلى أن نحو ذلك منصوب على المصدرية ، والعامل فيه محذوف ، والتقدير طلع زيد يبغت بغتة ، وجاء يركض ركضًا ، وقتلته يصبر صبرًا ، فالحال عندهما الجملة لا المصدر ، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهبا إليه ، لكن الناصب عندهم الفعل المذكور لتأوله بفعل من لفظ المصدر ، فطلع زيد بغتة عندهم فى تأويل بغت زيد بغتة . وجاء ركضا فى تأويل ركض ركضًا ، وقتلته صبرًا فى تأويل صبرته صبرًا . وقيل هى مصادر على حذف مصادر ، والتقدير طلع زيد طلوع بغتة ، وجاء مجيء ركض وقتلته قتل صبر . وقيل هى مصادر على حذف مضاف . والتقدير طلع ذا بغتة ، وجاء ذا ركض ، وقتلته ذا صبر .

(تنبيهان) : الأول : مع كون المصدر المنكر يقع حالًا بكثرة هو عندهم مقصور على السماع . وقاسه المبرد : فقيل مطلقًا ، وقيل فيما هو نوع من عامله نحو : جاء زيد سرعة وهو المشهور عنه . وقاسه الناظم وابنه فى ثلاثة[1] : الأول : قولهم أنت

(قوله وهو) أى المصدر المذكور عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف أى حال على التأويل بالوصف ثم قابل الحالية بما عدا القول الأخير وقابل التأويل بالوصف بالقول الأخير . ومحصل ما ذكره المصنف والشارح من الأقوال فى المصدر المنصوب فى نحو : زيد طلع بغتة خمسة لا أربعة كما زعمه البعض تبعا لشيخنا . **(قوله وذهب الأخفش والمبرد إلخ)** رد بلزوم حذف عامل المؤكد . **(قوله على حذف مصادر)** أى نابت المذكورات عنها فى المفعولية المطلقة . **(قوله على حذف مضاف)** أى غير مصدر ، ذلك المضاف هو الحال فى الأصل فلما حذف المضاف ناب عنه المضاف إليه فى الحالية كما تفيده عبارة المرادى . ونصها : وقيل هى أحوال على حذف مضاف أى أتيته ذا ركض إلخ . **(قوله مقصور على السماع)** لأن الحال نعت فى المعنى والنعت بالمصدر غير مطرد فكذا ما فى معناه . وقد يتوقف فى ذلك بأن غاية أمره أنه مجاز ويكفى فى صحة المجاز ورود نوعه على الصحيح وقد ورد هنا النوع . نعم يظهر على القول باشتراط ورود شخص المجاز . **(قوله وقاسه المبرد)** ظاهره أنه يقول بإنه منصوب على الحال وهو ينافى قوله قبل : وذهب الأخفش والمبرد إلخ فلعل له قولين أو المراد قاس وقوع المصدر فى هذا الموضع وإن لم يكن نصبه على الحال عنده . **(قوله فقيل مطلقا إلخ)** قال ابن هشام : الذى يظهر أنه مطرد فى النوعى وغيره كما يطرد وقوع المصدر خبرا فإن الحال بالخبر أشبه منه بالنعت ولكثرة ما ورد من ذلك . قال الدمامينى : إنما كان شبه الحال بالخبر أقوى لأن حكم الحال مع صاحبها حكم الخبر مع المخبر عنه أبدا فإنك إذا طرحت هو وجاء وضربت مثلا من قولك : هو الحق بينا ، وجاء زيد راكبا وضربت اللص مكتوفا ، بقى الحق بين ، وزيد راكب واللص مكتوف ، ولا يمكن اعتبار مثل ذلكم فى الشبه النعتى . **(قوله فيما هو نوع من عامله)** أى مدلول عامله .

---

(١) راجع : شرح الألفية لابن الناظم من تحقيقنا .

الرجل علمًا فيجوز أنت الرجل أدبًا ونبلًا ، والمعنى الكامل فى حال علم وأدب ونبل . وفى الارتشاف[1] : يحتمل عندى أن يكون تمييزًا . الثانى : نحو زيد زهير شعرًا . قال فى الارتشاف : والأظهر أن يكون تمييزا . الثالث : نحو : أما علما فعالم تقول ذلك لمن وصف عندك شخصا بعلم وغيره منكرًا عليه وصفه بغير العلم . والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف . وصاحب الحال هو المرفوع به والتقدير مهما يذكر إنسان فى حال علم فالمذكور عالم ، ويجوز أن يكون ناصبها ما بعد الفاء وصاحبها الضمير المستكن فيه ، وهى على هذا مؤكدة ، والتقدير مهما يكن من شىء فالمذكور عالم فى حال علم . فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها نحو : أما علما فهو ذو علم تعين الوجه الأول . فلو كان المصدر التالى لأما معرفًا بأل فهو عند سيبويه مفعول له . وذهب الأخفش إلى أن المنكر والمعرف كليهما بعد أما مفعول مطلق . وذهب الكوفيون على ما نقله ابن هشام إلى أن القسمين مفعول

(قوله قولهم أنت الرجل علما) أى ونحوه مما قرن فيه الخبر بأل الدالة على الكمال فعلما بمعنى عالما حال من الضمير فى الرجل لتأوله بالمشتق إذ معناه الكامل، والعامل فيها الرجل لما ذكر . أفاده المصرح. **(قوله ونبلا)** بالضم الفضل كالنبالة. **(قوله يحتمل عندى أن يكون تمييزا)** أى محولا عن الفاعل وهو ضمير الرجل بمعنى الكامل بل هو أظهر كما فى الذى بعده، بل يحتمل فى الثالث أيضا، ونقل الشارح فى شرحه على التوضيح عن ثعلب أنه مصدر مؤكد بتأول الرجل باسم فاعل مما بعده أى أنت العالم علما. **(قوله نحو زيد زهير شعرا)** أى من كل خبر مشبه به مبتدؤه، فشعرا بمعنى شاعرا حال والعامل فيه زهير لتأوله بمشتق إذ معناه مجيد، وصاحب الحال ضمير مستتر فيه. قاله المصرح. **(قوله أن يكون تمييزا)** أى محولا عن الفاعل وهو ضمير زهير بمعنى جيد. وقال فى التصريح: أى تمييزا لما انبهم فى مثل المحذوفة وهى العاملة فيه وفيه نظر لأن تمييز المفرد عين مميزه ألا ترى أن المثل فى قولك على التمرة مثلها زبدا زبدا نفس الزبد وليس المثل فى المثال السابق نفس الشعر ثم رأيته فى الدمامينى. **(قوله نحو أما علما فعالم)** أى من كل تركيب وقع فيه الحال بعد أما فى مقام قصد فيه الرد على من وصف شخصا بوصفين وأنت تعتقد اتصافه بأحدهما دون الآخر. **(قوله ما بعد الفاء)** اعترضه زكريا وتبعه شيخنا والبعض وغيرهما بأن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها وهو مدفوع بما مر عن الرضى وغيره من أن ذلك فى غير الفاء الواقعة بعد أما لكونها مزحلقة عن مكانها فلا تغفل. **(قوله لا يعمل فيما قبلها)** لجمود المضاف وعدم عمل المضاف إليه فيما قبل المضاف مع كونه أعنى المضاف إليه مصدرا لا يتحمل ضميرا يكون صاحب الحال كذا قال سم. وقد يقال للشارح هلا جوزت عمل المضاف فى هذا المثال فيما قبله لتأوله بالمشتق وهو صاحب. **(قوله مفعول له)** أى والعامل فيه فعل الشرط كما مر أى مهما يذكر إنسان لأجل علم ولعل المعنى لأجل ذكر علم ليتحد الفاعل فتدبر. وظاهر كلامه أن سيبويه يوجب ذلك وقد حكى عنه كقول الأخفش فكان ينبغى أن يذكر عنه الوجهين. قاله الدمامينى.

---

(1) راجع: (ارتشاف الضَّرَب من كلام العرب) لأبى حيان الغرناطى ويقصد بالضرب العسل الأبيض الغليظ.

به بفعل مقدر ، والتقدير مهما تذكر علما أو العلم فالذى وصف عالم . قال فى شرح التسهيل : وهذا القول عندى أولى بالصواب وأحق ما اعتمد عليه فى الجواب . الثانى : أشعر كلامه أن وقوع المصدر المعرف حالًا قليل وهو كذلك ، وذلك ضربان : علم جنس نحو قولهم : جاءت الخيل بدادِ ، ومعرف بأل نحو : أرسلها العراكَ . والصحيح أنه على التأويل بمتبددة ومعتركة كما مر (وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِبًا ذُو ٱلحَالِ) لأنه كالمبتدأ فى المعنى فحقه أن يكون معرفة (إنْ * لَمْ يَتَأَخَّرْ) عن الحال فإن تأخر كان ذلك مسوّغًا لمجيئه نكرة نحو : فيها قائمًا رجل . وقوله :

[٤٨٩] لِمَيَّـــةَ مُـــوحِشًا طَلَـــلُ

(قوله مفعول مطلق) أى منصوب بعالم أى مهما يذكر شيء فالمذكور عالم علما . وفيه أن المعرف لا يكون مؤكدا ودعوى زيادة أل مخالفة للأصل . قاله زكريا . (قوله وهذا القول عندى أولى إلخ) وجه أولويته وأحقيته من القول بالحالية اطراده فى التعريف والتنكير ومن القول بأنه مفعول له قلة نصب المحلى بأل مفعولا له . ومن القول بأنه مفعول مطلق كون المصدر المؤكد لا يعرف ، ودعوى زيادة أل خلاف الأصل ومن هذين القولين مجيئه تارة غير مصدر نحو : أما قريشا فأنا أفضلها . (قوله بداد) علم جنس للتبديد بمعنى التفرق مبنى على الكسر كحذام(١) ، ووقع حالا لتأوله بوصف نكرة أى متبددة هذا هو الصحيح كما سيذكره الشارح . (قوله والصحيح أنه على التأويل إلخ) مقابله على ما أفاده أربعة أقوال : بقية الأقوال الخمسة المتقدمة فى المصدر المنكر . (قوله لأنه كالمبتدإ فى المعنى) أى لكونه محكوما عليه معنى بالحال و لم يشبه بالفاعل فينكر كالفاعل مع أن الفاعل أيضا محكوم عليه لأن شبهه بالمبتدإ أقوى لتأخر المحكوم به مع كل بخلاف الفاعل . (قوله كان ذلك مسوّغا لمجيئه نكرة) أى قياسا على المبتدإ إذا تأخر بناء على أن تأخيره للتسويغ ، وتعليل بعضهم بعدم لبس الحال حينئذ بالوصف لأن الوصف لا يسبق الموصوف لا يناسب تعليل الشارح عدم تنكير صاحب الحال بأنه كالمبتدإ ، ولا يناسب أيضا جعل الشارح تبعا للتوضيح تقديم حال

---

[٤٨٩] قاله كثير . وتمامه : * يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ *

وهو من مجزوّ الكامل من العروضة الثالثة . وطلل مبتدأ .

وهو ما شخص من آثار الديار . ولمية خبره . والشاهد فى موحشا حيث وقع حالا من طلل ، وهو نكرة فلذلك تقدمت عليه . وقيل الحق أنه حال من الضمير فى الخبر وهو معرفة . وفيه نظر لأن الضمير لا يعمل . والابتداء أيضا لا يعمل فى الفضلات . (قوله يلوح) أى يلمح . وخلل بكسر الخاء المعجمة جمع خلة بالكسر وهى بطانة يغشى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب . وسيور أيضا تلبس ظهور القسى .

---

(١) ورقاش ومثليهما .

وقوله :

[٤٩٠] وَبِالجِسْمِ (١) مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وإنْ تَسْتَشْهِدِى العينَ تَشْهَدِ

(أَوْ يُخَصَّصْ) إما بوصف كقراءة بعضهم : ﴿ ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا ﴾ [البقرة : ٨٩] ، وقوله :

[٤٩١] نَجَّيْتَ يَارَبِّ نُوحًا واسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فُلُكٍ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونَا

وإما بإضافة ، نحو : ﴿ فى أربعة أيام سواء للسائلين ﴾ [فصلت : ١٠] ، وأما بمعمول . نحو : عجبت من ضرب أخوك شديدًا (أَوْ يَبِنْ) أى يظهر الحال (مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ

النكرة عليها مسوغا لمجىء الحال منها ، وإنما يناسب ما فى المغنى والرضى من أن التقديم لدفع لبس الحال بالصفة إذا كان صاحبها منصوبا وطرد الباب فى غير هذه الحالة . قال المصرح : وعلى هذا فالمسوّغ فى المثال تقديم الخبر وفى البيت يعنى لمية إلخ الوصف اهـ . وقوله الوصف أى وتقديم الخبر وكالمثال البيت الثانى مع أنه يرد على هذا التعليل الموافق لما فى المغنى والرضى أنه يقتضى امتناع ما فيه لبس الحال بالوصف مع أنهم صرحوا بجواز الحال من النكرة المخصصة المقدمة ومنها : رأيت غلام رجل قائما مع حصول اللبس فيه فتدبر . **(قوله لمية موحشا طلل)** فيه أن صاحب الحال المبتدأ وهو مذهب سيبويه دون الجمهور فالأولى أن يجعل صاحب الحال الضمير فى الخبر وحينئذ لا شاهد فيه ، وكذا يقال فى البيت بعده . وتمامه :

* يلوح كأنه خلل *

بالكسر جمع خلة بالكسر بطانة يغشى بها أجفان السيوف كما فى التصريح والعينى . قال يس : وعلى القول بجواز الحال من المبتدأ يكون عامل الحال غير عامل صاحبها إذ لا يصح أن يكون عاملها الابتداء لضعفه وعدم صلاحيته لأن تكون قيدا له اهـ . ونقل حفيد السعد فى حواشى المطول أن العامل فى الحال من المبتدأ على هذا القول انتساب الخبر إلى المبتدأ لأنه معنى فعلى قابل للتقييد . **(قوله شحوب)** مصدر شحب بالفتح يشحب بالضم أى تغير . وأما شحب بضم عين الماضى فمصدره شحوبة كما فى شيخ الإسلام . وجملة لو علمته بكسر التاء معترضة وجواب لو محذوف أى لرحمتنى . **(قوله كقراءة بعضهم)** هى شاذة وقد يقال لا شاهد فيه ولا فى البيت بعده لاحتمال أن يكون الحال من المستتر فى الجار والمجرور . **(قوله ماخر)** بالخاء المعجمة أى شاق للبحر . **(قوله أى يظهر الحال)** كان عليه أن يقول أى يظهر ذو الحال لأن الكلام فيه وقد وجد كذلك فى بعض النسخ .

---

[٤٩٠] هو من الطويل . ويروى بالجسم وهو فى تقدير الرفع على أنه خبر عن قوله شحوب من شحب جسمه إذا تغير . ومنى صفة للجسم على تقدير زيادة الألف واللام ، أو حال منه على الأصل . والشاهد فى بينا حيث وقع حالا مقدما على ذى الحال لكونه نكرة وهو شحوب . ولو علمته معترضة . ويروى أن نظراته والخطاب للمؤنث . **(قوله وأن تستشهد العين)** أى وأن تطلبى الشهادة من العين تشهد لك بأن فى جسمى شحوبا بينا أى ظاهرا .

[٤٩١] هو من البسيط . ويارب معترض بين الفاعل والمفعول وهو نوحا . وماخر صفة فلك بالخاء المعجمة وهو الذى يشق الماء . واليم البحر . والشاهد فى مشحونا أى مملوءا حيث وقع حالا من فلك ، وهو نكرة ولكنه تخصص بالصفة . وفيه دلالة على بطلان قول من يقول الواو للترتيب .

---

(١) رواية العينى : « وفى الجسم » .

مُضَاهِيهِ) أى مشابهه وهو النهى والاستفهام : فالنفى نحو : ﴿ **وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم** ﴾ [الحجر : ٤] ، وقوله :

★ **مَا حُمَّ مِنْ مَوْتٍ حِمًى وَاقِيًا**

والنهى (**كَلَا ★ يَبْغِ ★ أمْرُؤٌ عَلَى آمْرِىءٍ مُسْتَسْهِلَا**) وقوله :

[٤٩٢] **لَا يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الأَحْجَامِ ... يَوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ**

والاستفهام كقوله :

[٤٩٣] **يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى ... لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِى إِبْعَادِهَا الأَمَلَا**

واحترز بقوله غالبًا مما ورد فيه صاحب الحال نكرة من غير مسوغ ، من ذلك قولهم : مررت بماء قِعْدَةَ رجل .

(قوله والاستفهام) هل المراد الإنكارى أو الأعم قياسا على ما سبق فى المبتدأ قيل وقيل . والأظهر الثانى . **(قوله نحو وما أهلكنا إلخ)** فجملة ﴿**ولها كتاب معلوم**﴾ حال من قرية الواقعة بعد النفى على المشهور . وفيه مسوغ آخر وهو اقتران الجملة الحالية بالواو كما سيأتى ولا ينافى ذلك قول المصرح إنما يحتاج إلى هذا المسوغ فى الإيجاب نحو : ﴿**أو كالذى مرّ على قرية وهى خاوية على عروشها**﴾ [البقرة : ٢٥٩] فعلم ما فى كلام البعض . ومقابل المشهور قول الزمخشرى أن الجملة فى نحو الآيتين صفة والواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف لأنها فى أصلها للجمع المناسب للإلصاق وإن لم تكن الآن عاطفة . والاعتراض عليه بأن الواو فصلت بينهما فكيف أكدت التصاقهما دفع بأن المراد اللصوق المعنوى لا اللفظى . **(قوله ما حم)** أى قدر ، ومن موت متعلق بحمى أو واقيا ، والحمى الشىء المحمى المحفوظ كما فى القاموس وغيره وبه يعلم ما فى قول البعض . والحمى ما به الحماية والحفظ ، وواقيا حال من حمى وفيه مسوغ آخر وهو التخصيص بقوله من موت على جعله متعلقا بحمى . **(قوله الإحجام)** أى التأخر . والوغى الحرب والحمام بالكسر الموت . **(قوله باقيا)** حال من عيش . وقوله فترى جواب الاستفهام الإنكارى . **(قوله مما ورد فيه صاحب الحال إلخ)** أى قياسا عند سيبويه وسماعا عند الخليل ويونس قاله المصرح .

---

[٤٩٢] قاله قطرى بن الفجاءة الخارجى . وما وقع فى نسخة ابن الناظم من عزوه إلى الطرماح غلط فاحش . وهو من قصيدة من الكامل . لا يركنن فعل نهى مؤكد بالنون الخفيفة . واحد فاعله . والإحجام بكسر الهمزة : النكوص والتأخر . والوغى – بالغين المعجمة – الحرب . والشاهد فى متخوفا حيث وقع حالا من أحد وهو نكرة ، ولكنه وقع فى سياق النهى ، ولحمام يتعلق به أى لأجل حمام ، وهو الموت .

[٤٩٣] قاله رجل من طىء . وهو من البسيط أى يا صاحب فرخم . وهل للاستفهام على وجه الإنكار . وحم بضم الحاء أى قدر . والشاهد فى باقيا حيث وقع حالا من عيش وهو نكرة . ولكنه وقع فى سياق الاستفهام . **(قوله فترى)** أى فأنت ترى جواب الاستفهام . والعذر مفعوله . والأملا مفعول المصدر المضاف إلى فاعله . وألفه للإشباع .

وقولهم : عليه مائة بيضًا . وأجاز سيبويه : فيها رجل قائمًا . وفي الحديث : « **وصلى وراءه رجال قيامًا** » وذلك قليل .

(تنبيه) : زاد في التسهيل من المسوغات ثلاثة : أحدها : أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو نحو : ﴿ **أو كالذي مرّ على قرية وهي خاوية على عروشها** ﴾ [البقرة : ٢٥٩] ، لأن الواو ترفع توهم النعتية . ثانيها : أن يكون الوصف بها على خلاف الأصل . نحو : هذا خاتم حديدا . ثالثها : أن تشترك النكرة مع معرفة في الحال نحو : هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين (**وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ * أَبَوْا**) سبق مفعول مقدم لأبوا ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله ، والموصول في موضع النصب على المفعولية : أي منع أكثر النحويين تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ، فلا يجيزون في نحو : مررت بهند جالسة مررت جالسة بهند . وعللوا منع ذلك بأن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة ، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف الجر إلى شيئين فجعلوا عوضا من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير . قال الناظم : (**وَلَا أَمْنَعُهُ**) أي بل أجيزه وفاقا لأبي على وابن كيسان وابن برهان لأن المجرور بالحرف مفعول به في المعنى . فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول

(قوله قعدة رجل) بكسر القاف أي مقدار قعدته . **(قوله لأن الواو ترفع توهم النعتية)** يقتضي أن التعريف أو ما يقوم مقامه لرفع التباس الحال بالوصف والذي قدمه أنه لشبهه بالمبتدأ . وأجيب بأنه أشار إلى صحة التعليل بكل من العلتين وفيه ما مر . **(قوله على خلاف الأصل)** أي لجمودها فلا يتبادر الذهن إلى النعتية . **(قوله مع معرفة)** أي أو نكرة مخصصة نحو : هذا رجل صالح وامرأة مقبلين كما قاله الدماميني . **(قوله ما بحرف)** أي غير زائد كما سيأتي . وفي مفهوم قوله بحرف تفصيل يأتي قريبا في الشرح حاصله أن الإضافة إن كانت محضة امتنع التقديم أو لفظية فلا وجعل الكوفيون المنصوب كالمجرور بالحرف فمنعوا تقديم الحال في نحو : لقيت هندا راكبة لأن تقديمها يوهم كونها مفعولا وصاحبها بدلا . **(قوله في موضع النصب)** أي إن نون حال وإلا كان في موضع جر بالإضافة وهذا أعم لشموله تقدم الحال على صاحبها وعلى عاملها أما على التنوين فلا يشمل إلا التقدم على الصاحب . قاله يس . **(قوله أي منع أكثر النحويين)** فيه صرف لقوله أبوا عن ظاهره من إرادة جميع النحاة ، ويجاب عن تعبيره بذلك بأنه نزل الأكثر لقلة المخالف لهم منزلة الجميع سم . **(قوله بأن تعلق العامل بالحال)** أي في المعنى والعمل ثان أي تابع لتعلقه بصاحبه في ذلك . **(قوله لا يتعدى بحرف الجر إلى شيئين)** أي مع التصريح بالواسطة أو المراد لا يتعدى بدون اتباع اصطلاحي فلا يرد مررت برجل كريم . **(قوله التزام التأخير)** أي ليكون الحال في حيز الجار .

به ، وأيضا (فَقَدْ وَرَدْ) السماع به من ذلك قوله تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس ﴾ [سبأ : ٢٨] ، وقول الشاعر :

[٤٩٤] تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمُ بَعْدَ بَيْنِكم ... بِذِكْرَاكُمُ حَتَّى كَأَنَّكُمُ عِنْدِى

وقوله: [٤٩٥] لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الماءِ هَيْمَانَ صَادِيًا ... إِلَىَّ حَبِيبًا إِنَّهَا لَحَبِيبُ

وقوله: [٤٩٦] غَافِلًا تَعْرِضُ المنِيَّةُ لِلْمَرْ ... ءِ فَيُدْعَى وَلَاتَ حِينَ إِبَاءِ

(قوله وأيضا فقد ورد إلخ) أورد عليه أن ما استدل به من الآية والأبيات محتمل للتأويل، وأجيب بأنه يكفى فى الظنيات ظواهر الأدلة ما لم يرد هاصريح لاسيما مع مساعدة القياس . أفاده المرادى . **(قوله وما أرسلناك إلا كافة للناس)** فكافة بمعنى جميعا حال من المجرور وهو الناس وقد تقدم عليه وأورد عليه أنه يلزم عليه تقديم الحال المحصور فيها وتعدى أرسل باللام والكثير تعديته بإلى . وأجيب عن الأول بأن تقديم الحال المحصور فيها مع إلا جائز لعدم اللبس قياسا على جواز تقديم الفاعل والمفعول المحصور فيهما مع إلا كما أشار إليه سابقا فى قوله وقد يسبق إن قصد ظهر ، على أنه يمكن أن يجعل المحصور إرساله والمحصور فيه كونه للناس كافة ، وحينئذ فكل من المحصور والمحصور فيه فى محله . وعن الثانى بأن التخريج على القليل إذا كان قياسيا فصيحا كما هنا سائغ . قاله سم بقى أن المصنف اعترف فى تسهيله بضعف تقديم الحال المذكورة فكيف خرج الآية على الضعيف ، ولهذا جعل الزمخشرى كافة صفة مصدر محذوف أى إرساله كافة للناس ، لكن اعترض بأن كافة مختص بمن يعقل وبالنصب على الحال كطرا وقاطبة . وأجيب بنقل السيد عبد الله فى شرحه على اللباب عن عمر ابن الخطاب أنه قال : قد جعلت لآل بنى كاكلة على كافة بيت المسلمين لكل عام مائتى مثقال ذهبا ابريزا كتبه عمر بن الخطاب . ختمه كفى بالموت واعظا ياعمر . قال : وهذا الخط موجود فى آل بنى كاكلة إلى الآن اهـ . وقد يقال هذا شاذ . قال التفتازانى : كافة فى نحو : جاء القوم كافة هو فى الأصل اسم فاعل من كف بمعنى منع كأن الجماعة منعوا باجتماعهم أن يخرج منهم أحد . دمامينى وشمنى . **(قوله بعد بينكم)** أى فراقكم وحتى ابتدائية . **(قوله هيمان صاديا)** كلاهما بمعنى عطشان وهما حالان من ياء المتكلم ، أو الثانى حال من ضمير هيمان فهو من الحال المتداخلة على هذا والمترادفة على الأول .

---

[٤٩٤] هو من الطويل . الشاهد فى طرا حيث وقع حالا من المجرور فى عنكم وتقدم عليه ومعناه جميعا ، وهو من المشتقات . والبين الفراق . والباء فى بذكراكم تتعلق بتسليت . وهو على وزن فعلى بالكسر مصدر مضاف إلى مفعوله ، والفاعل مطوى . وحتى ابتدائية فافهم .

[٤٩٥] قاله كثير عزة من قصيدة من الطويل . اللام للتأكيد فى الأصل ، ولكنها تسمى ههنا مؤذنة لإيذانها بأن الجواب بعدها مبنى على قسم قبلها لا على شرط ، وموطئة لأنها وطأت الجواب للقسم أى مهدته . وإنها لحبيب جواب الشرط وحبيبا خبر كان . والشاهد فى هيمان حيث وقع حالا عن الياء فى إلى وتقدمت عليه مع كونه مجرورا . والتقدير لئن كان برد الماء حبيبا إلى حال كونى هيمان صاديا إنها لحبيب . والهيمان بفتح الهاء وسكون الياء آخر الحروف العطشان . ويروى حران بمعناه أيضا . وصاديا أيضا حال إما من المترادفة أو من المتداخلة : من الصدى وهو العطش . وقد خرج على أن برد مصدر ، وهيمان منصوب به على أنه مفعول به ، على تقدير لئن كان برد الماء جوفا هيمان صاديا إلى حبيبا إنها لحبيب ، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه وأراد بالجوف جوف نفسه . وقيل يجوز أن يكون حالا من الماء أى فى حال هيام الماء على حد المبالغة . وفيه بعد . وكل هذا هروب من وقوع الحال من المجرور متقدمة عليه . ولكن الشعر فيه يسوغ ما لا يسوغ فى غيره .

[٤٩٦] هو من الخفيف . الشاهد فى غافلا حيث وقع حالا من المرء وهو مجرور فى محل النصب على أنه مفعول تعرض . والمنية فاعله وهو الموت . **(قوله فيدعى)** عطفى على تعرض ، أى فيطلب المرء . ولات بمعنى ليس . وحين إباء كلام إضافى خبره . واسمه محذوف أى ليس الحين حين إباء أى امتناع . والواو للحال .

وقوله:[٤٩٧] فَإِنْ تَكُ أَذْوادٌ أُصِبنَ وَنِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا فِرْغًا بِقَتْلِ حِبَالِ

وقوله:[٤٩٨] مَشْغُوفَةً بِكَ قَدْ شُغِفْتُ وَإِنَّمَا حُمَّ الْفِرَاقُ فَمَا إِلَيْكَ سَبِيلُ

وقوله:[٤٩٩] إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ الْمُرُوءَةُ نَاشِئًا فَمَطْلَبُهَا كَهْلًا عليه شَدِيدُ

والحق أن جواز ذلك مخصوص بالشعر . وحمل الآية على أن كافة حال من الكاف ، والتاء للمبالغة لا للتأنيث ، وقد ذكر ابن الأنبارى الإجماع على المنع .

(تنبيهات) : الأوَّل : فصل الكوفيون فقالوا : إن كان المجرور ضميرًا نحو : مررت ضاحكة بها ، أو كانت الحال فعلا نحو : تضحك مررت بهند جاز ، وإلا امتنع .

(قوله فإن تك أذواد) جمع ذود وهو من الإبل ما بين الثلاثة والعشرة ، وأصبن خبرتك ، وحبال اسم ابن أخي طليحة قائل هذا البيت ، وفرغا بكسر الفاء وفتحها كما فى شيخ الإسلام وإن اقتصر العينى ومن تبعه على الكسر أى هدرا حال من قتل . **(قوله إذا المرء)** بنصب المرء على تقدير إذا أعيت المروءة المرء ، وبالرفع على تقدير إذا عيى المرء . وعلى كل هو من باب الاشتغال إلا أن العامل فى المرء على النصب يقدر من لفظ العامل المذكور وعلى الرفع يقدر مطاوعا للمذكور على حدّ:

* **لا تجزعى إن منفس أهلكته** *(1)

أى هلك منفس ، وناشئا شابا . **(قوله وحمل الآية إلخ)** لا يخفى ما فيه من التعسف كما قاله الرضى فلا يرد على المصنف لأن الاحتمال البعيد لا يقدح فى الأدلة الظنية . قاله سم ونقل فى التصريح هذا الحمل عن الزجاج ثم نقل رده عن المصنف فانظره . **(قوله والتاء للمبالغة)** والمعنى إلا شديد الكف للناس أى المنع لهم من الشرك ونحوه . وقال الزمخشرى : إلا إرساله كافة فجعل كافة نعت مصدر محذوف . ويعارضه نقل ابن برهان أن كافة لا تستعمل إلا حالا . قاله المصرح . قال شيخنا : ولذلك غلط من يقول ولكافة المسلمين .

---

[٤٩٧] قاله طليحة بن خويلد الأسدى من قصيدة من الطويل . وأذواد بالرفع – اسم تك – جمع ذود بفتح الذال المعجمة وسكون الواو من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر ، وأصبن خبره . **(قوله فلن يذهبوا)** جواب إن وبقتل يتعلق به وحبال بكسر الحاء المهملة وبالباء الموحدة اسم ابن طليحة . والشاهد فى فرغا بكسر الفاء وسكون الراء وبالغين المعجمة حيث وقع حالا من قوله بقتل حبال متقدما مع كون ذى الحال مجرورا ، فدل على جواز مررت جالسة بهند . يقال ذهب دمه فرغا : أى هدرا لم يطلبه به . وفيه قصة مذكورة فى الأصل .

[٤٩٨] هو من الكامل . الشاهد فى مشغوفة حيث وقع حالا من المجرور وهو الكاف فى بك : من شحفه الحب أى بلغ شغافه . وهو غلاف القلب ، وهو جلدة دونه كالحجاب . ويجوز بالعين المهملة من شعفه الحب إذا أحرق قلبه . وقيل أمرضه . والتقدير قد شغفت به حال كونى مشغوفة . وحم مجهول أى قدر . والفاء للتعليل . وما بمعنى ليس . وسبيل اسمه . وإليك خبره مقدما .

[٤٩٩] البيت من الطويل ، وهو لطليحة بن بن خويلد .

---

(1) صدر بيت وعجزه : * فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى *

الثانى : محل الخلاف إذا كان الحرف غير زائد ، فإن كان زائدًا جاز التقديم اتفاقًا ، نحو : ما جاء راكبًا من رجل . الثالث : بقى من الأسباب الموجبة لتأخير الحال عن صاحبها أمران : الأول أن يكون مجرورًا بالإضافة نحو : عرفت قيام زيد مسرعا ، وأعجبنى وجه هند مسفرة ، فلا يجوز بإجماع تقديم هذه الحال واقعة بعد المضاف ، لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا قبله لأن المضاف إليه مع المضاف كالصلة مع الموصول ، فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف وهذا فى الإضافة المحضة كما رأيت ، أما غير المحضة نحو : هذا شارب السويق ملتوتًا الآن أو غدا فيجوز ، قاله فى شرح التسهيل . لكن فى كلام ولده وتابعه عليه صاحب التوضيح ما يقتضى التسوية فى المنع[1] . الأمر الثانى أن تكون الحال محصورة نحو : ﴿ **وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين** ﴾ [الأنعام : ٤٨] . الرابع : كما يعرض للحال وجوب التأخير عن صاحبها كما رأيت كذلك يعرض لها وجوب التقديم عليه ، وذلك كما إذا كان محصورا نحو : ما جاء راكبًا إلا زيد **(وَلاَ تُجِزْ حَالًا مِنَ المُضَافِ لَهُ)**

(قوله جاز) قال شيخنا : والبعض لعله لعدم ظهور الإعراب فى صاحبها فى الأول وفيها فى الثانى فلا حاجة حينئذ لتعويض لزوم التأخير عن تسلط العامل بالواسطة لضعفها بخفاء العمل . **(قوله فإن كان زائدا جاز التقديم)** استثنى منه بعضهم الزائد الممتنع الحذف أو القليلة نحو : أحسن بزيد مقبلا وكفى بهند جالسة فلا يجوز تقديم الحال فيهما . **(قوله أمران)** زاد بعضهم كون صاحبها منصوبا بكأن أو ليت أو لعل أو فعل تعجب أو ضميرا متصلا بصلة أل نحو : القاصدك سائلا زيد أو بصلة الحرف المصدرى نحو : أعجبنى أن ضربت زيدا مؤدبا . **(قوله الآن أو غدا)** قيد بذلك لتكون الإضافة غير محضة . **(قوله فيجوز)** لأن غير المحضة فى نية الانفصال فالمضاف إليه فيها مفعول به وتقديم حاله عليه جائز . قال الدمامينى : وليس كل إضافة لا تعرف غير محضة بل غير المحضة هى التى فى تقدير الانفصال وهو فى نحو : مثلك مفقود فاعتراض أبى حيان بامتناع التقديم فى نحو : هذا مثلك متكلما مع أن الإضافة فيه غير محضة سهو . **(قوله أن تكون الحال محصورة)** أى محصورا فيها ويستثنى منه المحصور بإلا إذا تقدمت مع إلا كما مر . **(قوله كما إذا كان محصورا)** أى فيه وكما إذا كان صاحب الحال مضافا إلى ضمير ما يلابسها نحو : جاء زائر هند أخوها . **(قوله ولا تجز حالا إلخ)** دخل عليه السندوبى بقوله : وتقع الحال من الفاعل والمفعول والمجرور والخبر وكذا من المبتدإ على مذهب سيبويه ولا تأتى من المضاف إليه إلا فى مسائل عند المصنف نبه عليها بقوله : ولا تجز حالا إلخ . **(قوله لوجوب كون العامل إلخ)** أى لأن الحال وصاحبها كالنعت والمنعوت وعاملهما واحد وما ذكره من وجوب ذلك هو مذهب الجمهور وذهب سيبويه إلى عدم وجوب ذلك لأن الحال أشبه بالخبر وعامله غير عامل المبتدأ على الصحيح واختاره المصنف فى تسهيله فقال : وقد يعمل فيها غير عامل صاحبها خلافا لمن منع .

لوجوب كون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها وذلك يأباه **(إلاَّ إذَا اقْتَضَى المُضَافُ عَمَلَهْ)** أى عمل الحال وهو نصبه نحو : ﴿ **إليه مرجعكم جميعًا** ﴾ [يونس : ٤] ، وقوله :

[٥٠٠] **تَقُولُ ابْنَتِى إنَّ انْطِلَاقَكَ وَاحِدًا إلَى الرَّوْعِ يَوْمًا تاركى لَا أَبَالِيَا**

ونحو : هذا شارب السويق ملتوتًا . وهذا اتفاق كما ذكره فى شرحى التسهيل والكافية **(أَوْ كَانَ)** المضاف **(جُزْءَ مَالَهُ أُضِيفَا)** نحو : ﴿ **ونزعنا ما فى صدورهم من غلّ إخوانًا** ﴾ [الحجر : ٤٧] ، ﴿ **أيحبُّ أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتًا** ﴾ [الحجرات : ١٢] ، **(أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيفَا)** والمراد بمثل جزئه ما يصح الاستغناء به عنه نحو : ﴿ **ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفًا** ﴾ [النحل : ١٢٣] ، وإنما جاز مجىء الحال من المضاف إليه فى هذه المسائل الثلاث ونحوها لوجود الشرط المذكور ، أما فى الأولى فواضح ، وأما فى

(قوله وذلك يأباه) أى الوجوب المذكور يأبى جواز مجىء الحال من المضاف إليه لأن المضاف من حيث إنه مضاف لا يعمل النصب . **(قوله أى عمل الحال)** أى العمل فيه بأن كان ذلك المضاف عامل الحال وقيل المراد عمل المضاف إليه أى العمل فيه من حيث إنه كالفعل لا من حيث إنه مضاف بأن كان المضاف مما يعمل عمل الفعل وإلا فغلام مثلا من غلام زيد عامل فى المضاف إليه لكن عمل الحرف المنوى لا عمل الفعل . وقيل : المراد عمل المضاف بناء على أن اقتضاءه العمل إنما هو إذا دل على الحدث كالمصدر بناء على أن المتبادر من اقتضائه ذلك لذاته ولا يمكن ذلك إلا فيما فيه معنى الحدث قاله سم . ومآل الأوجه الثلاثة واحد . **(قوله إليه مرجعكم جميعا)** مرجع مصدر ميمى بمعنى الرجوع والقياس فتح عينه كمذهب . **(قوله إلى الروع)** بفتح الراء وهو الخوف والمراد سببه وهو الحرب . **(قوله وهذا اتفاق)** أى مجىء الحال من المضاف إليه عند اقتضاء المضاف العمل المذكور . **(قوله فلا تحيفا)** أى لا تمل عن ذلك إلى زيادة عليه أو نقص عنه . **(قوله ما يصح الاستغناء به عنه)** إشارة لوجه الشبه المقتضى لصحة مجىء الحال من المضاف إليه . **(قوله ونحوها)** قيل : الصواب إسقاطه إذ لم يبق غير الثلاثة يجوز فيه مجىء الحال من المضاف إليه . وأجاب البهوتى بأنه تجوّز باسم المسألة عن المثال تسمية للجزئى باسم كليه ويرده وصف المسائل بالثلاث لأن الأمثلة السابقة أكثر من ثلاثة إلا أن يقال نزل الأمثلة التى ذكرها لكل مسألة منزلة مثال واحد لاتحادها نوعا وفيه بعد . **(قوله لوجود الشرط المذكور)** أى فى قوله لوجوب كون العامل فى الحال إلخ .

---

[٥٠٠] قاله مالك بن الذئب التيمى من قصيدة من الطويل . وابنتى فاعل ، والجملة بعده مقول القول . والشاهد فى واحدا حيث نصب على الحال من الكاف الذى أضيف إليها الانطلاق لأنه فاعل له . وأراد بالروع بالفتح الحرب . وتاركى خبر لأن . ولا أبا ليا فى محل النصب على المفعولية ، وأصله لا أب لى موجود حينئذ . وزيدت فيه الألف كما يقال يا غلاميا فى يا غلامى .

الأخيرتين فلأن العامل فى الحال عامل فى صاحبها حكمًا ، إذ المضاف والحالة هذه فى قوة الساقط لصحة الاستغناء عنه بصاحب الحال وهو المضاف إليه .

(تنبيه) : ادّعى المصنف فى شرح التسهيل الاتفاق على منع مجيء الحال من المضاف إليه فيما عدا المسائل الثلاث المستثناة ، نحو : ضربت غلام هند جالسة وتابعه على ذلك ولده فى شرحه . وفيما ادعياه نظر فإن مذهب الفارسى الجواز ، وممن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشجرى فى أماليه **(وَالْحَالُ)** مع عامله على ثلاثة أوجه : واجب التقديم عليه ، وواجب التأخير عنه ، وجائزهما كما هو كذلك مع صاحبه على ما مر . فالحال **(إنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا * أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ)** الفعل **(الْمُصَرَّفَا)** وهى ما تضمن معنى الفعل وحروفه وقبل علامات الفرعية ، وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة **(فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ)** على ذلك الناصب له وهذا هو الأصل . فالصفة **(كَمُسْرِعًا * ذَا رَاحِلٌ)** ومجردًا زيد مضروب . وهذا تحملين طليق[1] . فتحملين فى موضع نصب على الحال ، وعاملها طليق وهو صفة مشبهة **(وَ)** الفعل نحو **(مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا)** و ﴿ **خُشَّعًا أبصارهم يخرجون** ﴾ [القمر : ٧] . وقولهم : شتّى تؤوب الحلبة والاحتراز بقوله صرفًا وأشبهت المصرفا مما كان العامل فيه فعلًا جامدًا نحو : ما أحسنه مقبلًا ، أو صفة تشبه

(قوله وفيما ادعياه نظر إلخ) يؤيد النظر تعليل المنع بوجوب كون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها لأن تعليله بذلك يقتضى أن من لم يقل بوجوب ما ذكر وهو غير الجمهور لا يقول بالمنع . **(قوله بفعل صرفا)** أى إن لم يقع صلة لحرف مصدرى ولا تاليا للام الابتداء أو القسم وإلا امتنع التقديم كما سيأتى . **(قوله أو صفة)** أى لم تقع صلة لأل أى أو مصدر نائب عن فعله فإنه يجوز تقديم حاله عليه أيضا . **(قوله وقبل علامات الفرعية)** أى العلامات الدالة على الفرعية كالتثنية والجمع والتأنيث والمراد قبلها قبولا مطلقا فلا يرد أفعل التفضيل فإنه إنما يقبلها إذا عرّف بأل أو أضيف كما سيأتى لكن يرد فعيل كقتيل فإنه إنما يقبلها إذا لم يجر على موصوفه مع أنه يجوز تقديم الحال عليه فلعله مستثنى . **(قوله فجائز تقديمه)** أى وإن كانت الحال جملة مصدرة بالواو خلافا لمن منع فيها . **(قوله وعاملها طليق)** لا يقال معمول الصفة المشبهة يجب أن يكون سببا مؤخرا لأنا نقول ذاك فيما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل وعملها فى الحال بسبب ما فيها من معنى الفعل . قاله المصرح . **(قوله ومخلصا زيد دعا)** فيه تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ جريا على القول بجوازه ورجحه الرضى . **(قوله شتى)** جمع شتيت تؤوب الحلبة بالتحريك جمع حالب أى يرجعون متفرّقين . **(قوله نحو ما أحسنه مقبلا)** فلا يجوز تقديم الحال على عاملها بل ولا على صاحبها ولو كان اسما ظاهرا كما فى شرح العمدة . **(قوله تشبه الجامد)** أى فى عدم قبول علامات الفرعية وفيه أن من الأفعال الجامدة ما يقبلها كنعم وبئس وعسى وليس إلا أن يكون مراده خصوص فعل التعجب وفعل الاستثناء .

---

(١) فى قول الشاعر :

عدس ما لعباد عليك إمارة ... أمنت وهذا تحملين طليق

الجامد وهو اسم التفضيل نحو: هو أفصح الناس خطيبًا، أو اسم فعل نحو: نزال مسرعًا، أو عاملًا معنويًا هو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كما أشار إليه بقوله: **(وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الفِعْلِ لَا * حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا. كَتِلْكَ)** و**(لَيْتَ وَكَأَنَّ)** والظرف والمجرور المخبر بهما، تقول: تلك هند مجردة، وليت زيدًا أميرًا أخوك. وكأن زيدًا راكبًا أسد، وزيد عندك أو فى الدار جالسًا. وهكذا جميع ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كحرف التنبيه والترجى

(قوله خطيبا) هو حال من الضمير فى أفصح . **(قوله أو اسم فعل)** عطف على قوله فعلا جامدا ، وظاهره أن هذا خارج بالقيد . وفيه أن اسم الفعل ليس فعلا ولا صفة فهو خارج من أصل الموضوع وكذا يقال فى قوله أو عاملا معنويا . **(قوله وهو ما تضمن)** أى لفظ تضمن فليس المراد بالعامل المعنوى نحو : الابتداء والتجرد والعوامل المتضمنة ما ذكره عشرة ذكر المصنف والشارح منها تسعة وأسقطا النداء نحو :

* **يا أيها الربع مَبكيا بساحته** *

لما فى مجيء الحال من المنادى من الخلاف فقد منعه بعضهم وإن كان الأصح كما فى جامع ابن هشام الجواز وفى الهمع أن أبا حيان اختار أن اسم الإشارة وحرف التنبيه وليت ولعل وباقى الحروف لا تعمل فى الحال ولا الظرف ولا يتعلق بها حرف إلا كأن وكاف التشبيه وأن بعضهم منع عمل كأن أيضا فى الحال . وفى الأشباه والنظائر أن الأصح عدم عمل كان وأخواتها وعسى فى الحال فتستثنى من العوامل اللفظية . **(قوله مؤخرا)** أى ولا محذوفا كما صرح به فى المغنى غير مرة وإن استظهر الدمامينى جواز زيد قائما جوابا لمن قال: من فى الدار أى زيد فيها قائما لقوة الدلالة على المحذوف . **(قوله المخبر بهما)** الظاهر أنه ليس بقيد بل الواقع نعتا مثلا كذلك نحو : مررت برجل عندك قائما . **(قوله تلك هند مجردة)** فمجردة حال من هند والعامل فيها اسم الإشارة لما فيه من معنى الفعل أعنى أشير . **(قوله وليت زيد أميرا أخوك)** وسط الحال فى هذا المثال وما بعده ليكون حالا من الاسم فيكون معمولا للناسخ على كلا المذهبين السابقين فى إن وأخواتها إذ لو أخر لكان حالا من الخبر وهو على أحد المذهبين مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول الناسخ لا به ، وكليت وكأن لعل كما سيذكره الشارح ، ويظهر أن إنّ وأنّ ولكن كذلك . **(قوله كحرف التنبيه)** نحو : ها أنت زيد راكبا فراكبا حال من زيد أو من أنت على رأى سيبويه فالعامل فى راكبا حرف التنبيه لتضمنه معنى أنبه ونحو : هذا زيد قائما فالعامل فى قائمة حرف التنبيه لما مر . وقيل اسم الإشارة لتضمنه معنى أشير وقيل كلاهما لتنزلهما منزلة كلمة واحدة . فإن قلنا : العامل حرف التنبيه جاز أن تقول ها قائما ذا زيد ولا يجوز على الوجهين الأخيرين كذا فى يس عن ابن بابشاذ . وأورد على كلام الشارح أن الكلام فى عامل ضمن معنى الفعل لا فى مطلق ما تضمن ذلك . وأنت خبير

والاستفهام المقصود به التعظيم نحو : يا جارتا ما أنت جارهْ . وأما نحو أما علما فعالم فلا يجوز تقديم الحال على عاملها فى شىء من ذلك . وهذا هو القسم الثانى **(وَنَدَرْ)** تقديمها على عاملها الظرف والمجرور المخبر بهما **(نَحْوُ سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا)** عندك أو **(فِى هَجَرْ)** فما ورد من ذلك مسموعًا يحفظ ولا يقاس عليه . هذا هو مذهب البصريين . وأجاز ذلك الفراء

بأن المراد العامل ولو فى الحال فقط . وحرف التنبيه يعمل فى الحال على ما ذكره الشارح فلا خروج عما الكلام فيه . نعم يرد على من جعل حرف التنبيه عاملا فى الحال عدم اتحاد الحال وصاحبها عاملا ولعله لا يقول بوجوب الاتحاد كما ذهب إليه بعضهم . وفى التصريح وشرح الجامع أن إسناد العمل إلى الأشياء العشرة ظاهرى وأن العامل فى الحقيقة الفعل المدول عليه بها كأشير وأنبه وفعل الشرط فى أما علما فعالم إذ التقدير مهما يذكر إنسان فى حال علم ، وحينئذ فيتحد العامل فى الحال وصاحبها بلا إشكال . وفى المغنى : المشهور لزوم اتحاد عامل الحال وصاحبها ، وليس بلازم عند سيبويه ، ويشهد له نحو : أعجبنى وجه زيد متبسما وصوته قارئا فإن عامل الحال الفعل وعامل صاحبها المضاف وقوله :

*** لمية موحشا طلل ***

فإن عامل الحال الاستقرار الذى تعلق به الظرف ، وعامل صاحبها وهو طلل الابتداء ﴿ **وإن هذه أمتكم أمة واحدة** ﴾ [المؤمنون : ٥٢] فإن عامل الحال حرف التنبيه أو اسم الإشارة وعامل صاحبها إن ومثله : ﴿ **وأن هذا صراطى مستقيما** ﴾ [الأنعام : ١٥٣] ، وقوله :

*** ها بينا ذا صريح النصح فاصغ له ***

فعامل الحال ها التنبيه وليست عامل صاحبها ، ولك أن تقول : لا أسلم أن صاحب الحال طلل بل ضميره المستتر فى الظرف لأن الحال حينئذ من المعرفة . وأما البواقى فاتحاد العامل فيها موجود تقديرا إذ المعنى أشير إلى أمتكم وإلى صراطى وتنبه لصريح النصح . وأما مثالا الإضافة فصلاحية المضاف فيهما للسقوط تجعل المضاف إليه كأنه معمول للفعل وعلى هذا فالشرط فى المسألة اتحاد العامل تحقيقا أو تقديرا اهـ باختصار . وقال الرضى فى باب المبتدإ : التزامهم اتحاد العامل فى الحال وصاحبها لا دليل لهم عليه ولا ضرورة ألجأتهم إليه والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب إليه المالكى اهـ . **(قوله وأما)** معطوف على حرف التنبيه . **(قوله نحو أما علما فعالم)** أسلف الشارح أنه حال من مرفوع فعل الشرط الذى نابت عنه أما فهو العامل حقيقة ونسبة العمل لأما باعتبار نيابتها عنه . **(قوله هو القسم الثانى)** أى ما يجب فيه تأخير الحال عن العامل . **(قوله وندر)** أى شذ بدليل قول الشارح فما ورد إلخ وقال الموضح : قلّ . **(قوله مستقرا)** قال سم : حال مؤكدة وهو صريح فى أن المراد به الاستقرار العام وقال غيره : أى ثابتا غير متزلزل فهو خاص إذ لو كان عاما لم يظهر . قال بعض المتأخرين : قد يقال محل عدم ظهوره إذا كان له معمول يقع بدلا عنه وإلا جاز ظهوره وعندى أن هذا متعين إذ لا يشك أحد فى جواز هذا ثابت هذا حاصل مثلا .

والأخفش مطلقًا. وأجازه الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مضمر نحو: أنت قائمًا فى الدار. وقيل يجوز بقوّة إن كان الحال ظرفًا. أو حرف جر. ويضعف إن كان غيرهما. وهو مذهبمنه فى التسهيل. واستدل المجيز بقراءة من قرأ: ﴿والسموات مطويات بيمينه﴾[1] [الزمر: ٦٧]، ﴿مافى بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا﴾[الأنعام: ١٣٩]، بنصب مطويات وخالصة. وبقوله:

[٥٠١] رَهْطُ آبْنِ كُوزٍ مُحْقِبِى أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ وَرَهْطُ رَبِيْعَةَ آبْنِ حُذَارِ

وقوله:

[٥٠٢] بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهْوَ بَادِىء ذِلَة لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَعْدَمْ وَلَاءً وَلَا نصْرَا

وتأول ذلك المانع[2].

(قوله فيما كانت الحال فيه من مضمر) أى من مضمر مرجعه مضمر كما فى المثال فإن قائما حال من الضمير المستكن فى العامل الذى هو الجار والمجرور ومرجعه أنت وإن شئت جعلت كلام الشارح على حذف مضاف أى من مفسر مضمر بفتح السين والمآل واحد. ولعل وجه مذهبهم أنه لما كان مرجع صاحب الحال مماثلا له وكان متقدما كان كأن صاحب الحال متقدم فكأن العامل متقدم، بخلاف ما إذا لم يكن صاحب الحال ضميرا نحو: أنت قائما فى الدار أبوك، وما إذا لم يكن مرجعه ضميرا نحو: زيد قائما فى الدار فلا يجوزان عند الكوفيين. وقرر شيخنا عبارة الشارح بوجه آخر حيث قال: فقائما حال من أنت عند الكوفيين القائلين بأن المبتدأ والخبر ترافعا فالعامل فى الحال وصاحبها واحد متأخر عن الحال وهو الخبر اهـ وانظر ما وجه التخصيص بالضمير على هذا. **(قوله إن كان الحال ظرفا أو حرف جر)** أى مع مجروره نحو: زيد عندك أمامك أو فى الدار أمامك إذا جعل عندك وفى الدار حالين من الضمير فى الظرف بعدهما وقوله إن كان غيرهما كمثال المتن. **(قوله واستدل المجيز)** أى مطلقا. **(قوله بقراءة من قرأ)** أى شذوذا. **(قوله رهط ابن كوز)** بضم الكاف وآخره زاى مبتدأ خبره فيهم. ومحقبى أدراعهم حال من الضمير المستكن فيه أى جاعلين أدراعهم فى حقائبهم جمع درع. ورهط الثانى معطوف على رهط الأول. وحذار بضم المهملة وتخفيف الذال المعجمة. والرهط ما دون العشرة من الرجال. **(قوله بنا عاذ عوف إلخ)** فقدم الحال وهو بادىء ذلة على صاحبها أعنى الضمير المستكن فى لديكم الذى هو خبر هو. **(قوله وتأوّل ذلك المانع)** أى بأن البيتين ضرورة وأن السموات عطف على الضمير المستتر فى قبضته

---

[٥٠١] قاله النابغة الذبيانى من قصيدة من الكامل يخاطب بها زرعة بن عمر واستوفى ذكره فى الأصل فى شواهد العلم. ورهط مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف: أى هو رهط يزيد بن حذيفة بن كوز بضم الكاف وفى آخره زاى معجمة. ورهط الرجل قومه وقبيلته مادون العشرة من الرجال ليست فيهم امرأة. والشاهد فى محقبى أدراعهم حيث وقع حالا من فيهم، وهو ضمير مجرور وهو شاذ لا يقاس عليه. وقيل هو نصب على المدح فلا شذوذ فيه ولا شاهد، وهو من أحقب زاده خلفه إذا جعله وراءه حقيبة. والأدراع جمع درع: الحديد. ورهط ربيعة عطف على الرهط الأول. وحذار بضم الحاء المهملة وتخفيف الذال المعجمة.

[٥٠٢] هو من الطويل. الباء تتعلق بعاذ. وعوف اسم رجل فاعله. والشاهد فى بادىء ذلة حيث وقع حالا من الضمير المجرور بالظرف وهو لديكم، وتقدم عليه وهو شاذ. والبادى من البدء وهو الظهور. فلم يعدم عطف على عاذ. وولاء مفعوله من الموالاة ضد المعاداة.

---

(١) أى فى نصب مطويات بالكسرة على الحال.

(٢) كما سيذكر ذلك المحشّى العلامة الصبان.

(تنبيهات) : الأول : محل الخلاف فى جواز تقديم الحال على عاملها الظرف إذا توسط كما رأيت . فإن تقدم على الجملة نحو : قائما زيد فى الدار امتنعت المسألة إجماعًا ، قاله فى شرح الكافية . لكن أجاز الأخفش فى قولهم فداء لك أبى وأمى أن يكون فداء حالًا والعامل فيه لك ، وهو يقتضى جواز التقديم على الجملة عنده إذا تقدم الخبر ، وأجازه ابن برهان فيما إذا كانت الحال ظرفا نحو : ﴿ **هنالك الولاية لله الحق** ﴾ [الكهف : ٤٤] ، فهنالك ظرف فى موضع الحال والولاية مبتدأ ولله الخبر . الثانى : أفهم كلامه جواز نحو : فى الدار قائمًا زيد وهو اتفاق . الثالث : قد يعرض للعامل المتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه ككونه مصدرًا مقدرًا بالحرف المصدرى نحو : سرنى ذهابك غازيًا ، أو فعلًا مقرونًا بلام الابتداء أو قسم نحو : لأصبر محتسبًا ولأقومن طائعًا أو صلة لأل ، أو الحرف مصدرى نحو : أنت المصلى فذًّا ولك أن تتنفل قاعدًا . قال الناظم وولده : أو نعتًا نحو : مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورًا سرجها . قال فى المغنى : وهو وهم منهما فإنه يجوز أن يتقدم عليه فاصلا بين النعت ومنعوته فتقول : مررت برجل مكسورًا سرجها ذاهبة فرسه . الرابع : لم يتعرض هنا للقسم الثالث وهى الحال الواجبة التقديم وذلك نحو : كيف جاء زيد **(وَنَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ * عَمْرٍو مُعَانًا)** وبكر

لأنها بمعنى مقبوضة ومطويات حال من السموات وبيمينه ظرف لغو متعلق بمطويات . والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر موجود هنا بقوله يوم القيامة . وأن خالصة حال من المستتر فى صلة ما فهى العاملة فى الحال وتأنيث خالصة باعتبار معنى ما لأنها واقعة على الأجنة . **(قوله لكن أجاز الأخفش)** لما كان تقدم الحال على الجملة صادقا بتقدم الخبر وتأخره وبكون الحال ظرفا وغيره وكانت حكاية الإجماع غير مسلمة فى تقدم الخبر وفى كونها ظرفا استدرك على حكاية الإجماع فقال لكن إلخ . **(قوله وهو اتفاق)** لأن الحال متأخرة عن العامل حينئذ . **(قوله مقدرا بالحرف)** أى مع الفعل واقتصر على الحرف لأنه المانع من تقديم الحال كما قاله الدمامينى فإن كان المصدر غير مقدر بذلك جاز تقديم الحال عليه نحو : قائما ضربا زيدا . **(قوله أو فعلا مقرونا بلام الابتداء)** أى فى غير باب إن لتصريحهم هناك بجواز نحو : إن زيدا مخلصا ليعبد ربه . قاله الدمامينى . **(قوله أو صلة لأل)** بخلاف غير أل فيجوز من الذى خائفا جاء لجواز تقديم معمول الصلة عليها لا على الموصول . **(قوله أو لحرف مصدرىّ)** أى ولو غير عامل نحو : سرنى ما فعلت محسنا . **(قوله فإنه يجوز أن يتقدم عليه إلخ)** مثل الحال من معمول النعت فى جواز التقدم على النعت غيرها من معمولات النعت كالمفعول به والظرف والمجرور . **(قوله مكسورا سرجها ذاهبة فرسه)** الضمير عائد على متأخر لفظا متقدم رتبة فبطل ما قيل تقديم الحال فى المثال وإن لم يمتنع من جهة أن عاملها نعت لجواز تقديم معمول النعت عليه لا على المنعوت فهو ممتنع من جهة تقديم المضمر على ما يفسره فاعرف ذلك . **(قوله نحو كيف جاء زيد)** أى فى أى حال سواء قلنا إنه ظرف شبيه باسم المكان غير مفتقر إلى التعلق كما هو مذهب سيبويه أو اسم غير ظرف كما هو مذهب الأخفش لأن الحال مطلقا على معنى فى . هذا ما ظهر لى وبه يعرف ما فى كلام البعض هنا تبعا للتصريح فتدبر .

قائمًا أحسن منه قاعدًا ، مما وقع فيه اسم التفضيل متوسطًا بين حالين من اسمين ، مختلفى المعنى أو متحديه ، مفضل أحدهما فى حالة على الآخر فى أخرى (**مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ**) على أن اسم التفضيل عامل فى الحالين فيكون ذلك مستثنى مما تقدم من أنه لا يعمل فى الحال المتقدمة عليه . وإنما جاز ذلك هنا لأن اسم التفضيل وإن انحط درجة عن اسم الفاعل والصفة المشبهة بعدم قبوله علامات الفرعية ، فله مزية على العامل الجامد لأن فيه ما فى الجامد من معنى الفعل ، ويفوقه بتضمن حروف الفعل ووزنه ، فجعل موافقًا للعامل الجامد فى امتناع تقديم الحال عليه إذا لم يتوسط بين حالين نحو : هو أكفؤهم ناصرًا . وجعل موافقا لاسم الفاعل فى جواز التقديم عليه إذا توسط بين حالين . واعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب سيبويه والجمهور . وزعم السيرافى أن المنصوبين فى ذلك ونحوه خبران لكان مضمرة مع إذ فى المضى وإذا فى الاستقبال . وفيه تكلف إضمار ستة أشياء . وبعد تسليمه يلزم إعمال أفعل فى إذ وإذا فيكون واقعًا فى مثل ما فر منه[1] .

(**تنبيه**) : لا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل ولا تأخيرهما عنه ، فلا تقول :

(**قوله مفردا**) حال من الضمير فى أنفع ومعانا حال من عمرو والعامل فيهما أنفع . (**قوله مختلفى المعنى**) أى كالمثال الأول وقوله أو متحديه أى كالمثال الثانى . (**قوله مستجاز**) السين والتاء زائدتان أو للنسبة أى منسوب إلى الجواز ومعدود من الجائز . واعلم أن ما جاز بعد الامتناع يجب فلا يعترض عليه بأن اللائق التعبير بالوجوب بدل الاستجازة . (**قوله على العامل الجامد**) يعنى المعنوى كما يدل عليه ما بعده . (**قوله فجعل موافقا للعامل الجامد إلخ**) لما كان شبهه بالجامد أقوى من شبهه باسم الفاعل خصت موافقته للجامد بما هو الغالب وهو حالة عدم توسطه . هذا ما قاله البعض وقد يمنع كون شبهه بالجامد أقوى . والأولى عندى أن يقال خصت موافقته للجامد بأغلب حاليه وهو عدم التوسط لأن ذلك أبلغ فى إظهار انحطاط درجته عن اسم الفاعل والتحاقه بالجامد من العكس فتدبر . (**قوله خبران لكان مضمرة**) صريح فى أن كان ناقصة . والذى فى التصريح وشرح الجامع عن السيرافى أنها تامة والمنصوبان حالان ونسب شارح الجامع القول بأنها ناقصة والمنصوبان خبران لها إلى بعض المغاربة . (**قوله إضمار ستة أشياء**) هى إذ أو إذا وكان واسمها مع الأول والثانى . (**قوله فيكون واقعا فى مثل ما فر منه**) الذى فر منه هو عمل أفعل النصب فى حال متقدمة عليه ، وقد وقع فى مثله وهو عمله فى ظرف متقدم عليه . وقد يقال يتوسع فى الظرف ما لا يتوسع فى غيره . (**قوله لا يجوز تقديم إلخ**) أى دفعا للبس . فإن قلت : يندفع اللبس بجعل أحدهما تاليا لأفعل والآخر للضمير فى منه . قلت : يلزم الفصل بين أفعل ومن و لم يغتفروه إلا بالظرف والمجرور والتمييز لسماعه فيها و لم يسمع ذلك فى الحال هكذا ينبغى الجواب . ونقل الدمامينى عن بعضهم جواز ذلك فيجوز على هذا زيد أحسن قائما منه قاعدا . قال : واختاره الرضى .

---

(١) سوف يذكر ذلك العلامة الصبان فى الحاشية .

زيد قائمًا قاعدًا أحسن منه ، ولا زيد أحسن منه قائمًا قاعدًا (وَالْحَالُ) لشبهها بالخبر والنعت (قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ * لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَغَيْرِ مُفْرَدِ) فالأولى نحو : جاء زيد راكبًا ضاحكًا وقوله :

[٥٠٣] عَلَيَّ إِذَا مَا جِئْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللهِ رَجْلَانَ حَافِيَا

ومنع ابن عصفور هذا النوع ما لم يكن العامل فيه أفعل التفضيل . نحو هذا بسرًا أطيب منه رطبًا . ونقل المنع عن الفارسي وجماعة ، فالثاني عندهم نعت للأول أو حال من الضمير

(قوله لشبهها بالخبر) أى فى كونها محكوما بها فى المعنى على صاحبها وإن كان الحكم فى الخبر قصديا وفى الحال تبعيا والنعت أى فى إفهام الاتصاف بصفة وإن كان قصديا فى النعت وتبعيا فى الحال إذ القصد بها تقييد الفعل وبيان كيفية وقوعه، وقدم شبهها بالخبر لأنه أشد من شبهها بالنعت. قال فى المغنى: ومن ثم اختلف فى تعددهما واتفق على تعدد النعت وعلل الدمامينى الأشدية بأنك لو حذفت العامل من نحو: جاء زيد راكبا انتظم من الحال وصاحبها مبتدأ وخبر تقول: زيد راكب ولا ينتظم منهما منعوت ونعت. **(قوله قد يجيء ذا تعدد)** أى جوازا ووجوبا، فالثانى بعد إما ولا نحو: ﴿**إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا**﴾ [الإنسان: ٣] ونحو: جاء زيد لا خائفا ولا آسفا. وجاء إفرادها بعد لا ضرورة كما فى قوله:

قهرت العدا لا مستعينا بعصبة ولكن بأنواع الخدائع والمكر

والأول فيما عدا ذلك. **(قوله فاعلم)** جملة اعتراضية أتى بها لرد قول ابن عصفور الآتى. شاطبى. **(قوله فالأولى)** هى المتعددة لمفرد، وتكون بعطف نحو: ﴿**إن الله يبشرك بيحيى مصدقاً**﴾ [آل عمران : ٣٩]، الآية وبغير عطف كأمثلة الشارح. **(قوله رجلان)** أى ماشيا حافيا أى غير منتعل، والحالان قال المصرح إما من فاعل الزيارة المحذوف والتقدير زيارتى بيت الله أو من ياء المتكلم المجرورة بعلى اهـ والأنسب الأول. **(قوله ومنع ابن عصفور هذا النوع)** أى قياسا على الظرف. قال ابن الناظم: وليس بشيء أى للفرق الظاهر بينهما لأن وقوع الفعل الواحد فى زمانين ومكانين محال وأما تقييده بقيدين فلا بأس به. **(قوله ما لم يكن العامل فيه أفعل التفضيل)** أى المتوسط بين حالين على ما يؤخذ من التمثيل ليخرج زيد أحسن من إخوته متكلما ضاحكا. وإنما جوز ابن عصفور تعدد الحال لمفرد فى نحو: هذا بسرا إلخ لأن صاحب الحال وإن كان واحدا فى المعنى متعدد فى اللفظ والتعدد اللفظى يكفى عنده هذا ما ظهر لى. **(قوله نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا)** وجه كونه من هذا النوع كما قاله سم أن الحالين لمفرد فى المعنى وإن تعدد فى اللفظ والبسر مرتبة قبل الرطب وبعد البلح.

فيه. والثانية قد يكون بجمع نحو: ﴿**وسخر لكم الشمس والقمر دائبين**﴾ [إبراهيم: ٣٣]، ونحو: ﴿**وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات**﴾ [الأعراف: ٥٤]، وقد يكون بتفريق نحو: لقيت هندًا مصعدًا منحدرة. وقوله:

[٥٠٤] **لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خائِفًا مُنْجِدَيْهِ فَأَصَابُوا مَغْنَمَا**

فعند ظهور المعنى يرد كل حال إلى ما يليق به كما فى المثال والبيت، وعند عدم الظهور يجعل أول الحالين لثانى الاسمين وثانيهما للأول، نحو لقيت زيدًا مصعدًا منحدرًا. فمصعدًا

(قوله نعت للأول) أى بناء على الأصح من جواز نعت المشتق باعتبار دلالته على الذات. **(قوله أو حال من الضمير)** أى ويكون حالا متداخلة. **(قوله بجمع)** الباء بمعنى مع أو للملابسة والمراد بالجمع ما قابل التفريق فيشمل التثنية وذلك فى صورة اتحاد الحال لفظا ومعنى لأن الجمع حينئذ أخصر سواء كان العامل واحدا وعمله فى غير الحال كذلك نحو: جاء زيد وعمرو راكبين أو عمله مختلف نحو: ضرب زيد عمرا راكبين، أو كان العامل متعددا وعمله كذلك نحو: جاء زيد وضربت عمرا راكبين أو العمل متحد نحو: جاء زيد وذهب عمرو مسرعين، ويظهر أن العامل فى الحال عند تعدد العامل مجموع العاملين أو العوامل لئلا يلزم اجتماع عاملين أو عوامل على معمول واحد ولذلك نظائر كثيرة تقدمت وهل الجمع فى ذلك واجب أو لا استظهر العلوى الوجوب ثم نقل عن الرضى أنه قال لا أمنع من التفريق كلقيت راكبا زيدا راكبا أو لقيت زيدا راكبا راكبا. **(قوله دائبين)** أى دائمين بتغليب المذكر. **(قوله وقد يكون بتفريق)** أى مع إيلاء كل حال صاحبها نحو: لقيت مصعدا زيدا منحدرا أو تأخير الأحوال كما مثله الشارح. **(قوله يجعل أول الحالين لثانى الاسمين)** أى ليكون أول الحالين غير مفصول من صاحبه وهذا مذهب الجمهور. وذهب قوم إلى عكسه واختاره السيوطى مراعاة للترتيب. قال الدمامينى: وقياسا على ما هو أحسن عند أهل المعانى وهو اللف والنشر المرتب اهـ أى عند محققيهم لانسياق الذهن إلى الترتيب. ونقل الدمامينى عن ابن هشام فى حواشى التسهيل أنه فرّق بين النشر وتعدد الحال بأن النشر إنما يجوز عند الوثوق بفهم المعنى وردّ السامع ما لكل واحد من الأمور المتعددة إليه وليس هذا شرطا فى تعدد الحال فوجب الحمل على الأقرب إلا عند قيام قرينة غيره و لم يتعرض الشارح لكون الجعل الذى ذكره واجبا أو أولى والذى فى المغنى وجوبه. قال الشمنى أى بالنسبة إلى عكسه فلا ينافى ما فى الرضى أنه ضعيف أى بالنسبة إلى جعل كل حال بجنب صاحبها اهـ باختصار. والأجود عدم العطف هنا لأنه ربما يوهم كون الأحوال لواحد فى وقتين أو أوقات. ومن العطف بلا إيهام قول عمرو بن كلثوم:

[٥٠٤] هو من المديد. الشاهد فى خائفا منجديه حيث وقع خائفا حالا من ابنى، ومنجديه من أخويه، والعامل فيهما لقى. وهذا مثال لتعدد الحال مع تعدد صاحبها. وهو تثنية منجد من النجدة إذا أعانه. فأصابوا مغنما نالوا غنيمة عطف على لقى.

تمامه: * وَالْزَمْ تَوَقِّى خَلْطِ الجِدِّ باللَّعِبِ *

حال من زيد ، ومنحدرًا حال من التاء .

(تنبيه) : الظاهر أن قد فى قوله قد يجيء للتحقيق لا للتقليل **(وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا)** أى الحال على ضربين : مؤسسة وتسمى مُبَيِّنة وهى التى لا يستفاد معناها بدونها كجاء زيد راكبًا . ومؤكدة وهى التى يستفاد معناها بدونها وهى على ثلاثة أضرب : إما مؤكدة لعاملها وهى كل وصف وافق عامله إما معنى دون لفظ **(فِى نَحْوِ لَا تَعْثَ فِى الْأَرْضِ مُفْسِدًا)** ﴿ **ثم وليتم مدبرين** ﴾ [التوبة : ٢٥] ، أو معنى ولفظًا نحو : ﴿ **وأرسلناك للناس رسولًا** ﴾ [النساء : ٧٩] ، وقوله :

[٥٠٥] **أَصِخْ مُصِيخًا لِمَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ**

ومؤكدة لصاحبها نحو : ﴿ **لآمن من فى الأرض كلهم جميعًا** ﴾ [يونس : ٩٩] . ومؤكدة لمضمون جملة وقد أشار إليها بقوله **(وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ * عَامِلُهَا)** أى

وإنـــا سوف تدركنـــا المنايـــا مقـــدرة لنـــا ومقدرينـــا

أى لها بقى . ما إذا كانت الحال مفردة مع تعدد ما تصلح له نحو : لقيت زيدا راكبًا فالأقرب كونها للأقرب كما أشار إليه فى التسهيل ومنع بعضهم هذه الصورة .

(قوله الظاهر أن قد إلخ) مقابله أن قد للتقليل النسبى . **(قوله أى الحال على ضربين مؤسسة)** تفسير للنظم بما يفيده منطوقه ومفهومه فلا يقال المؤسسة لم تذكر فى كلامه .

(قوله إما معنى دون لفظ) قدمه على قسيمه لكثرته وقلة الثانى ولذا لم يمثل له الناظم . **(قوله فى نحو لا تعث)** يقال عثا يعثو عثوا وعثى يعنى عثى . وعلى الثانى جاءت الآية وأما مثال الناظم فيحتمل الضبطين . قاله الشاطبى .

(قوله فى الأرض) بحذف الياء لفظًا ونقل فتحة الهمزة إلى اللام . **(قوله أصخ)** أى استمع .

(قوله ومؤكدة لمضمون جملة) هو معنى المصدر المأخوذ من مسندها مضافا إلى المسند إليه فيها إن كان المسند مشتقًا كقيام زيد فى زيد قائم وقام زيد والكون المضاف إلى المسند إليه مخبرا عنه بالمسند إن كان المسند جامدا . وهذا هو الممكن هنا لما سيأتى من اشتراط جمود جزأى الجملة ككون زيد أخا فى زيد أخوك عطوفا والتأكيد فى الحقيقة للازم الكون أخا كما قاله الشنوانى وهو العطف والحنو ففى عبارته حذف مضاف أى للازم مضمون جملة .

(قوله فمضمر عاملها) أى وصاحبها .

---

[٥٠٥] هو من البسيط . وأصخ أمر من أصاخ أى استمع . والشاهد فى مصيخا حيث وقع حالًا من ضمير أصخ مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى . واللام يتعلق بأصخ . والزم أمر عطف عليه . والتوق التحفظ والتحرز . والجد بالكسر ضد الهزل .

عامل الحال وجوبًا (**وَلَفظُهَا يُؤَخّرُ**) عن الجملة وجوبًا أيضًا . ويشترط فى الجملة أن تكون معقودة من اسمين معرفتين جامدين نحو : زيد أخوك عطوفا . وقوله :

[٥٠٦] **أَنَا ٱبنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِى وَهَلْ بِدَارَةَ يا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ**

والتقدير أحقه عطوفًا وأحق معروفًا .

(**تنبيه**) : قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من الشروط تعريف جزأى الجملة من تسميتها مؤكدة لأنه لا يؤكد إلا ما قد عرف ، وجمودهما من كون الحال مؤكدة للجملة لأنه إذا كان أحد الجزأين مشتقًا أو فى حكمه كان عاملًا فى الحال فكانت مؤكدة لعاملها لا للجملة ، ولذلك جعل فى شرح التسهيل قولهم : زيد أبوك عطوفًا ، وهو الحق بينا ، من قبيل المؤكدة لعاملها وهى موافقة له معنى دون لفظ لأن الأب والحق صالحان

(**قوله وجوبًا**) لأن الجملة كالعوض من العامل ولا يجمع بين العوض والمعوض . (**قوله يؤخر عن الجملة وجوبًا**) أى لضعف العامل بوجوب الحذف فيجب تأخيرها عما هو كالعوض منه وهو الجملة . (**قوله جامدين**) أى جمودا محضا ليخرج الجامد الذى فى حكم المشتق كما فى أنا الأسد مقدامًا وزيد أبوك عطوفًا كما سينبه عليه الشارح . (**قوله أنا ابن دارة**) هى اسم أمه ويا للاستغاثة . (**قوله والتقدير أحقه**) بفتح الهمزة وضمها من حققت الأمر أو أحققته بمعنى تحققته أو أثبته ، أو بمعنى أثبته . ومحل تقدير ما ذكر إن لم يكن المبتدأ أنا وإلا قدر نحو حقنى أمرًا أو أحق مبنيًا للمفعول . قاله يس . (**قوله قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من الشروط إلخ**) لم يتعرض الشارح لمأخذ اسمية الجزءين ولعله كون عاملها مضمرًا أو كون الحال مؤكدة للجملة لأنه إذا كان أحد الجزءين فعلا كان عاملًا فى الحال فلا يكون عاملها مضمرا ولا تكون الحال مؤكدة للجملة على قياس ما سيذكره فى الجمود فتدبر . (**قوله لأنه لا يؤكد إلا ما قد عرف**) أى على مذهب البصريين ، وما قيل من أن المؤكد مضمون الجملة وهو لا يوصف بتعريف ولا تنكير رد بأن مضمون الجملة كما مر معنى المصدر المأخوذ إلخ وهو يوصف بالتعريف والتنكير بحسب تعريف المسند إليه وتنكيره . (**قوله فكانت مؤكدة لعاملها**) أورد عليه أن مجرد كون العامل مشتقا حقيقة أو حكمًا لا يستلزم كون الحال مؤكدة له وإنما يستلزمه اشتمال العامل على معنى الحال فكان الأولى أن يقول فكانت غير مؤكدة لمضمون الجملة ليكون شاملا للمؤسسة وللمؤكدة لعاملها أو صاحبها . (**قوله ولذلك**) أى لكون أحد الجزءين إذا كان مشتقا أو فى حكم المشتق كان عاملا جعل فى شرح التسهيل إلخ .

---

[٥٠٦] قاله سالم بن دارة اليربوعى من قصيدة من البسيط يهجو بها فزارة . الشاهد فى معروفًا فإنه حال مؤكدة لمضمون الجملة الاسمية أعنى أنا ابن دارة . وبها نائب عن الفاعل . ويروى لها . ونسبى فاعل معروفًا . وهل استفهام على وجه الإنكار من بدارة . والتقدير هل عار بدارة . ويا للناس معترض بين المبتدأ والخبر . ويا لمجرد التنبيه أو للنداء والمنادى محذوف أى يا قوم . واللام مفتوحة للتعجب .

للعمل ، ووجوب تأخير الحال من كونها تأكيدًا ، ووجوب إضمار عاملها من جزمه بالإضمار (**وَمَوْضِعَ ٱلحَالِ تَجِيءُ جُمْلَهْ**) كما تجىء موضع الخبر والنعت وإن كان الأصل فيها الإفراد ، ولذلك ثلاثة شروط : أحدها : أن تكون خبرية . وغلط من قال فى قوله :

[٥٠٧] * **اطْلُبْ وَلَا تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبِ** *

(**قوله من قبيل المؤكدة لعاملها**) هو فى المثال الأول أبوك المتأول بالعاطف وفى الثانى الحق المتأول بالبين . (**قوله لأن الأب والحق صالحان للعمل**) لتأول الأول بالعاطف وكون الثانى صفة مشبهة فتأول الثانى بالبين لتكون الحال مؤكدة لا لصحة العمل ، و لم يجعل الأخ كالأب لضعف دلالته على العطف والحنو بالنسبة إلى الأب . (**قوله ووجوب تأخير الحال**) يقتضى صنيعه أن هذا من الشروط وليس كذلك بل من الأحكام وكذا يقال فى قوله ووجوب إضمار عاملها . (**قوله من كونها تأكيدًا**) رد بأن المؤكدة لعاملها تأكيد ولا يجب تأخيرها . (**قوله وموضع الحال**) أى المفردة فلا ينافى أن الجملة حال حقيقة بدليل تقسيمهم الحال إلى مفرد وجملة كالخبر والنعت . (**فائدة**) : يجوز فى قوله تعالى : ﴿ **وكأين من نبى قاتل معه ربيون** ﴾[1] أن يكون ربيون نائب فعل قتل وأن يكون ربيون فاعلا بالظرف لاعتماده على ذى الحال وهو ضمير النبى المستتر فى قتل والظرف حال وأن يكون مبتدأ خبره الظرف والجملة حال . ويختلف المعنى على الأول والأخيرين قيل وإذا قرىء قتل بالتشديد وجب ارتفاع ربيون بالفعل لأن قتل الواحد لا تكثير فيه ويرد بأن النبى هنا متعدد لا واحد بدليل وكأين وإنما أفرد الضمير بحسب لفظها كذا فى المغنى . (**قوله أن تكون خبرية**) تغليبا لشبهه بالنعت فى كونه قيدًا مخصصًا على شبهه بالخبر فى كونه محكوما به لأن الغرض من الإتيان بها تقييد عاملها بحيث يتخصص وقوع مضمونه بوقت وقوع مضمونها والإنشائية إما طلبية أو إيقاعية كبعت واشتريت فالطلبية لا يتيقن حصول مضمونها فكيف يخصص بوقته حصول مضمون العامل والإيقاعية غير منظور فيها إلى وقت يحصل فيه مضمونها والمقصود بها إنما هو مجرد الإيقاع وهو مناف لقصد وقت الوقوع . كذا فى الدمامينى نقلًا عن الرضى نعم إن جعلت الإنشائية مقولا لقول مقدر هو الحال صح كالنعت إذ ليست الإنشائية حالًا حينئذ نقله الشمنى عن السيد وغيره . قال أبو حيان : ويستثنى من الخبرية التعجبية إن قلنا إن التعجب خبر فلا تقع حالًا فلا يقال مررت بزيد ما أحسنه . (**قوله اطلب ولا تضجر من مطلب**) أى طلب وبعده :

وآفةُ الطالبِ أن يَضْجَرَا * أما تَرَى الحبلَ بتكراره * فى الصَّخرة الصَّماء قد أثَّرَا

---

[٥٠٧] هو من شعر المحدثين فلا يحتج به إلا تمثيلًا ، وتمامه :

* **وَآفَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجَرَا** *

والتمثيل فيه فى الواو فإن بعضهم ادعى أنه للحال ولا ناهية . وغلط فى هذا . والصواب أنه للعطف كما فى ﴿ **واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا** ﴾ [آل عمران : ١٤٦] وحركة الراء إعراب كما فى لا تأكل السمك وتشرب اللبن . وليست بيناء بأن يكون أصله ولا تضجرن حذفت منه النون .

أن لا ناهية والواو للحال . والصواب أنها عاطفة ، مثل : ﴿ **واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئًا** ﴾ [النساء : ٣٦] ، الثانى : أن تكون غير مصدرة بعلم استقبال . وغلط من أعرب سيهدين من قوله تعالى : ﴿ **إنى ذاهب إلى ربى سيهدين** ﴾ [الصافات : ٩٩] حالًا . الثالث : أن تكون مرتبطة بصاحبها على ما سيأتى (**كَجَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَةً**) مثال لما استكملت الشروط (**وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ * حَوَتْ ضَمِيرًا**) يربطها (**وَمِنَ ٱلْوَاوِ خَلَتْ**) وجوبًا لشدة شبهه باسم الفاعل ، تقول : جاء زيد يضحك ، وقدم الأمير

(**قوله أن لا ناهية**) ليس هذا محل الغلط بل قوله والواو للحال ولو اقتصر عليه لكان أولى ، فتضجر على هذا الغلط مبنى على الفتح لاتصاله بنو التوكيد الخفيفة المحذوفة تخفيفا ، وكذا على أن لا ناهية والواو عاطفة جملة على جملة وهو ما استصوبه الشارح كما يفيده قوله عاطفة مثل : ﴿ **واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئًا** ﴾ [النساء : ٣٦] ، وإن اقتضى كلام البعض خلافه ، ويحتمل أن تكون لا نافية والواو عاطفة مصدر منسبك من أن والفعل أى عاطفة عدمه المفهوم من لا على مصدر متصيد من الأمر السابق أى ليكن منك طلب وعدم ضجر فالفتحة فتحة إعراب والعطف كالعطف فى قولك ائتنى ولا أجفوك بالنصب . أفاده فى التصريح . (**قوله بعلم استقبال**) أى علامته كالسين ولن لأنها لو صدرت بعلم استقبال لفهم استقبالها بالنظر لعاملها فتفوت المقارنة وللتنافى بين الحال والاستقبال بحسب اللفظ وإن لم يكن هناك تناف بحسب المعنى لأن المنافى للاستقبال الحال الزمانية لا النحوية المرادة هنا . ويرد على التعليل الأول أن يقال هلا جوزتم تصديرها بعلم الاستقبال وجعلتم المصدرة به حالا منتظرة فتأمل . وقد ظهر باشتراط عدم تصدير الحال بعلم الاستقبال بطلان قول من قال إن الجملة الشرطية تقع حالا . قال المطرزى : لا تقع جملة الشرط حالًا لأنها مستقبلة فلا تقول : جاء زيد إن يسأل يعط . فإن أردت صحة ذلك قلت وهو إن يسأل يعط فتكون الحال جملة اسمية وظهر أيضًا وجه استشكال الناس قول سيبويه أن لا مختصة بنفى المستقبل مع قوله إن المضارع المنفى بلا يقع حالًا ا هـ دمامينى باختصار . وتصحيح بعضهم وقوع الشرط حالًا فى نحو : ﴿ **كمثل الكلب إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث** ﴾ [الأعراف : ١٧٦] ، بانسلاخ الشرط حينئذ عن أصله إذ معنى الآية فمثله كمثل الكلب على كل حال يبعده وجود الجواب فى الآية فتأمل . (**قوله مرتبطة بصاحبها**) أى بالضمير أو بالواو أو بهما والأصل الضمير بدليل الربط به وحده فى الحال المفردة والخبر والنعت . قاله الدمامينى (**قوله وذات بدء بمضارع**) فإن بدئت بمعمول المضارع جاز الربط بالواو ولذلك جوز البيضاوى إعراب وإياك نستعين حالًا من فاعل نعبد . (**قوله لشدة شبهه باسم الفاعل**) بخلاف الماضى فليس شبهه به شديدًا لأنه وإن أشبهه فى وقوعه صفة وصلة وحالًا يزيد المضارع بكونه على حركاته وسكناته وكالماضى الجملة الاسمية .

تقاد الجنائب بين يديه . ولا يجوز جاء ويضحك ، ولا قدم وتقاد (**وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا * لَهُ الْمُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا**) أي إذا جاء من كلامهم ما ظاهره أن جملة الحال المصدرة بمضارع مثبت تلت الواو حمل على أن المضارع خبر مبتدأ محذوف ، من ذلك قولهم : قمت وأصك عينه : أي وأنا أصك . وقوله :

[٥٠٨] **فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا**

وقوله :

[٥٠٩] *** عُلِّقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا ***

أي وأنا أرهنهم مالكًا ، وأنا أقتل قومها . وقيل : الواو عاطفة لا حالية والفعل بعدها مؤوّل بالماضي .

(تنبيهان) : الأول : تمتنع الواو في سبع مسائل : الأولى : ما سبق . الثانية : الواقعة بعد عاطف نحو : ﴿ **فجاءها بأسنا بياتًا أو هم قائلون** ﴾ [الأعراف : ٤] ،

(قوله وذات واو) مبتدأ خبره جملة انو والرابط محذوف أي انو فيها . وأما الضمير في بعدها فعائد على الواو ويجوز نصب ذات على الاشتغال بعامل مقدر من معنى المذكور أي اقصد ذات واو إن جوزناه مع حذف الشاغل . **(قوله حمل على أن المضارع)** أي جملة المضارع . **(قوله فلما خشيت إلخ)** أي لما خفت سيوفهم نجوت وأبقيت في أيديهم مالكا . **(قوله علقتها)** بالبناء للمجهول أي حببت فيها عرضا أي تعليقا عرضا أي عارضا أي غير مقصود لي . **(قوله والفعل بعدها مؤول بالماضي)** أي على سبيل الأولوية لمناسبة المتعاطفين فقط وإلا فيجوز عطف المضارع على الماضي من غير تأويل و لم يؤول الأول بالمضارع لأن تأويل الثاني في وقت الحاجة . **(قوله الواقعة بعد عاطف)** أي الجملة الاسمية الواقعة إلخ أي فرارا من اجتماع حرفي عطف صورة . قاله المصرح . **(قوله أو هم قائلون)** من القيلولة وهي نصف النهار .

---

[٥٠٨] قاله عبد الله بن همام السلولي . وهو من المتقارب المعنى لما خشيت حملة عبد الله بن زياد وانشاب أظفاره نجوت وخليت مالكا في يده . الفاء للعطف . ونجوت جواب لما . والشاهد في وأرهنهم مالكا حيث وقع حالا وهو مضارع مثبت ، والأصل فيه عدم الواو وهو كما قلنا ضرورة أو مؤول بالاسمية . فافهم .

[٥٠٩] تمامه : *** زَعْمًا لَعَمْرُ أَبِيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمِ ***

قاله عنترة من قصيدة المشهورة من الكامل . علقتها مجهول من علق الرجل امرأة من علاقة الحب . يقال علق حبها بقلبه علوقًا إذا هويها . والتاء مفعول ناب عن الفاعل . والهاء مفعول ثان . وعرضًا تمييز : أي من جهة ما يعرض للإنسان لا من حيث القصد . والشاهد في وأقتل قومها حيث وقع حالا وهو مضارع مثبت والأصل فيه ترك الواو ، وتأول بالجملة الاسمية أي وأنا أقتل ، وقيل هو ضرورة . وقيل الواو للعطف والمضارع مؤول بالماضي . وزعمًا منصوب على المصدرية أي طمعًا : من زعم بالكسر إذا طمع . ويجوز أن يكون حالا بمعنى زاعما ولعمر أبيك مبتدأ قسم واللام فيه للتأكيد وخبره محذوف أي يميني أو قسمي . وليس بمزعم جملة وقعت صفة لزعما. والمزعم المطمع .

الثالثة : المؤكدة لمضمون الجملة نحو : هو الحق لا شك فيه ﴿ **ذلك الكتاب لا ريب فيه** ﴾ [البقرة : ٢] ، الرابعة : الماضي التالي إلا ، نحو : ما تكلم زيد إلا قال خيرًا . ومنه : ﴿ **إلا كانوا به يستهزئون** ﴾ [الحجر : ١١] ، الخامسة : الماضي المتلوّ بأو نحو : لأضربنه ذهب أو مكث . ومنه قوله :

[٥١٠] **كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارَ أَوْ عَدَلَا ... وَلَا تَشِحَّ عَلَيْهِ جَادَ أَوْ بَخِلَا**

السادسة : المضارع المنفي بلا نحو : ﴿ **وما لنا لا نؤمن بالله** ﴾ [المائدة : ٨٤] ، ﴿ **ما لى لا أرى الهدهد** ﴾ [النمل : ٢٠] ، وقوله :

[٥١١] **وَلَوَ أَنَّ قَوْمًا لارْتِفَاعِ قَبِيلَةٍ ... دَخَلُوا آلسَّمَاءَ دَخَلْتُهَا لَا أُحْجَبُ**

فإن ورد بالواو أول على إضمار مبتدأ على الأصح كقراءة ابن ذكوان : ﴿ **فاستقيما ولا**

(قوله المؤكدة لمضمون الجملة) أى لأن المؤكد عين المؤكد فلو قرن بالواو لزم عطف الشىء على نفسه صورة وقد يشعر صنيع الشرح هنا وفيما بعد بأن المؤكدة لمضمون الجملة لا تكون إلا اسمية والظاهر أنها تكون فعلية نحو : هو الحق لا شك فيه . **(قوله لا ريب فيه)** فى كونه مؤكدا نظر إلا إذا جعلت أل فى الكتاب للكمال . والمعنى ذلك الكتاب البالغ غاية الكمال فإن هذا يستلزم انتفاء كونه محلا للريب والشك كما فى البيضاوى . **(قوله الماضى التالى إلا)** أى لأن ما بعد إلا مفرد حكما كما مر وذهب بعضهم إلى جواز اقترانه بالواو تمسكا بقوله :

نعم امرؤٌ هرم لم تَعْرُ نائبةٌ ... إلا وكان لِمُرتاعٍ بها وَزَرَا

وحكم الأول بشذوذه . **(قوله الماضى المتلو بأو)** أى لأنه فى تقدير فعل الشرط إذ المعنى أن ذهب وإن مكث وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذا المقدر به . **(قوله المضارع المنفى بلا)** قال الدمامينى : وإنما امتنعت الواو فى المضارع المنفى بما أو لا لأنه فى تأويل اسم الفاعل المخفوض بإضافة غير وهو لا تدخل عليه الواو وأورد عليه أن هذا التوجيه جار فى المنفى بلم أو لما فما وجه صحة الواو فيهما دون لا وما . ويمكن دفعه بأن مضى المنفى بلم أو لما فى المعنى قربه من الفعل الماضى الجائز الاقتران بالواو وأبعده من الشبه باسم الفاعل المذكور بخلاف المنفى بما أو لا فتدبره فإنه نفيس . **(قوله وما لنا لا نؤمن بالله)** أى أىّ شىء ثبت لنا حالة كوننا غير مؤمنين . **(قوله أول على إضمار مبتدإ على الأصح)** مقابله عدم التقدير وجعل الواو الحالية مباشرة للمضارع شذوذا وهذا قول ابن عصفور وجعل الواو للعطف وهذا قول الجرجانى ويرد على الأول وروده فى التنزيل والثانى لزم عطف الخبر على الإنشاء حيث يكون السابق جملة طلبية نحو : ﴿ **فاستقيما ولا تتبعان** ﴾ [يوسف : ٨٩] ، بتخفيف النون قاله الدمامينى وبه يعلم كلام تما فى شيخنا والبعض من القصور .

---

[٥١٠] هو من البسيط والخليل الصاحب والصديق والنصير بمعنى الناصر . والشاهد فى جار حيث وقع حالا وهو ماض بدون قد والواو لكونه قد عطف بأو . وكذا إذا وقع بعد إلا كما فى قوله تعالى : ﴿ **ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون** ﴾ وكذا الكلام فى قوله جاد . **(قوله ولا تشح)** عطف على كن ، وفى عطف النهى على الأمر خلاف مشهور ، وألف عدلا وبخلا للإطلاق .

[٥١١] هو من الكامل . الواو للعطف . ولو للشرط فى المستقبل إلا أنها لا تجزم ، وتقع أن بعدها كثيرًا وموقعها الرفع إما على الابتداء والخبر محذوف كما فى قوله تعالى : ﴿ **ولو أنهم آمنوا** ﴾ أى ولو أن إيمانهم ثابت . وقال سيبويه : لا يحتاج إلى خبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه . وأما على الفاعلية والفعل مقدر بعدها أى ولو ثبت أن قومًا . **(قوله دخلتها)** جواب لو . والشاهد فى لا أحجب حيث وقع حالًا من ضمير دخلت مجردة عن الواو . وقد علم أن الحال إذا كان مضارعًا مثبتًا أو منفيًا بلا استغنت عن الواو .

تتبعان ﴾ [يونس : ٨٩] ، وقوله :

[٥١٢] وَكُنْتُ وَلَا يُنَهْنِهُنِى الوعيدُ

وقوله :

[٥١٣] أَكْسَبَتْهُ ٱلْوَرِقُ ٱلْبِيضُ أَبًا وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبْ

نص على ذلك فى التسهيل وفى كلام ولده خلافه . السابعة : المضارع المنفى بما كقوله :

[٥١٤] عَهِدْتُكَ مَا تَصْبُو وَفِيكَ شَبِيبَةٌ فَمَا لَكَ بَعْدَ ٱلشَّيْبِ صَبًّا مُتَيَّمَا

الثانى : تلزم الواو مع المضارع المثبت إذا اقترن بقد نحو : ﴿ وقد تعلمون أنى رسول الله إليكم ﴾ [الصف : ٥] ، ذكره فى التسهيل . (وَجُمْلَةُ ٱلحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا) يجوز ربطها (بِوَاوٍ) وتسمى هذه الواو واو الحال ، وواو الابتداء ، وقدرها سيبويه والأقدمون

(قوله ولا تتبعان) أى بتخفيف النون . **(قوله وكنت)** أى وجدت وقوله ولا ينهنهنى أى يزجرنى . **(قوله أكسبته الورق إلخ)** أى أظهرت الدراهم نسبه وقد كان وهو مجهول النسب وكان فى البيت تامة . **(قوله المضارع المنفى بما)** كذا فى التوضيح وغيره وجزم به فى التسهيل وجوز بعضهم فيه الاقتران . قال أبو حيان : والقياس كون إن بمنزلة ما قاله الدمامينى . **(قوله عهدتك ما تصبو)** أى تميل إلى الجهل ، والمتيم من تيمه الحب أى استعبده وأذله . **(قوله تلزم الواو مع المضارع إلخ)** تقييد لإطلاق المتن وإنما تلزم مع ذلك قيل لأن قد أضعفت شبهه باسم الفاعل لعدم دخولها عليه وهذا التوجيه إنما ينتج الجواز كما أفاده سم ونازع السعد فيما ذكره الشارح فقال : التقدير فى الآية وأنتم قد تعلمون ومثل ما ذكر فى لزوم الواو الجملة الفاقدة للضمير نحو : جاء زيد وما طلعت الشمس . **(قوله يجوز ربطها بواو إلخ)** الجواز منصب على التقييد بالواو أو بالضمير أو بهما فلا ينافى كون مطلق الربط واجبا . قال الدمامينى : هذه الواو مستعارة من العطف لربط جملة الحال بعاملها كاستعارة الفاء من العطف لربط الجزاء بالشرط وإنما خصت الواو لأنها للجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع العامل .

---

[٥١٢] صدره : * أَمَاتُوا مِنْ دَمِى وَتَوَعَّدُونِى *

قاله مالك بن رقية . وهو من الوافر ، وكنت من كان التامة فلا يحتاج إلى خبر أى وجدت غيري منهنه بالوعيد أى غير منزجر به من نهنهت الرجل عن الشيء أى كففته وزجرته . فنهنه أى كف ، والشاهد فى ولا ينهنهنى الوعيد فإنه مضارع منفى وقع حالا . وقد جاء بالضمير والواو وهو قليل .

[٥١٣] قاله مسكين الدارمى . الورق بفتح الواو وكسر الراء الدراهم المضروبة ، هو فاعل أكسبته . والضمير المفعول يرجع إلى الذى يذمه . المعنى أنه كان مجهول النسب ولم يكن يعرف له أب ينسب إليه . فلما أعطى مالا ظهر له نسب واشتهر له أب يدعى إليه . والبيض بكسر الباء جمع أبيض صفة للورق وأبا مفعول ثان لا كسبت . والواو فى ولقد للحال . واللام للتأكيد ، وقد للتحقيق ، وكان تامة . والشاهد فى ولا يدعى لأب حيث وقع حالا ، وهو مضارع منفى بالواو وهو قليل والأكثر مجيئه بلا واو .

بإذ ، ولا يريدون أنها بمعناها إذ لا يرادف الحرف الاسم بل إنها وما بعدها قيد للعامل السابق **(أَوْ بِمُضْمَرٍ)** يرجع إلى صاحب الحال **(أَوْ بِهِمَا)** معًا وسوى ما قدم هو الجملة الاسمية وجملة الماضى مثبتتين كانتا أو منفيتين وجملة المضارع المنفى ، ويستثنى من ذلك ما تقدم التنبيه عليه وهو الاسمية الواقعة بعد عاطف والمؤكدة ، وجملة الماضى التالى إلا ، والمتلو بأو والمضارع المنفى بلا أو بما على ما مر ، فلم يبق من أنواع المضارع المنفى سوى المنفى بلم أو لما . وأما المنفى بلن فلا يمكن هنا وأمثلة ذلك مع الجملة الاسمية غير ما تقدم : جاء زيد والشمس طالعة ، ومنه : ﴿ **لئن أكله الذئب ونحن عصبة** ﴾ [يوسف : ١٤] ، جاء زيد يده على رأسه . ومنه : ﴿ **قلنا اهبطوا منها جميعًا بعضكم لبعض عدوٌّ** ﴾ [البقرة : ٣٨] ، أى متعادين . وقوله :

[٥١٥] ★ ثُمَّ رَاحُوا عَبَقُ الْمِسْكِ بِهِمْ ★

(قوله واو الابتدا) لأنها تدخل كثيرًا على المبتدإ وإن لم تلزمه أو لوقوعها فى ابتداء الحال . **(قوله بل إنها إلخ)** أى فالمراد تشبيه واو الحال بإذ فيما ذكر لا بيان معناها . **(قوله على ما مر)** أى من الخلاف فى امتناع اقتران المنفى بلا بالواو والخلاف موجود فى المنفى بما أيضا كما أسلفناه لكنه لم يبينه سابقا فيه . **(قوله سوى المنفى بلم أو لما)** الفرق بينه وبين المنفى بلا أو ما أنه ماضى فى المعنى لأن كلا من لم ولما يقلبه إلى الماضى فساغ ربطه بالواو كالماضى لفظًا . **(قوله فلا يمكن هنا)** أى لما تقدم من أن شرط الجملة الحالية أن لا تصدر بعلم استقبال . **(قوله وأمثلة ذلك)** أى الربط بالواو أو بالضمير أو بهما معًا . **(قوله غير ما تقدم)** أى الجملة الاسمية الواقعة بعد عاطف والمؤكدة لمضمون جملة . **(قوله والشمس طالعة)** فإن قلت الحال وصف لصاحبها وهذا لا يظهر فى المثال . قلت : التقدير موافقًا طلوع الشمس مثلًا . **(قوله ونحن عصبة)** حال من الذئب أو من ضمير يوسف مرتبطة بالواو فقط لأن الضمير فيها أعنى نحن لا يصلح لصاحب الحال وهو الذئب أو ضمير يوسف . **(قوله ومنه قلنا اهبطوا إلخ)** قيل : الخطاب لآدم وحوّاء وإبليس والحية والأمر عليه ظاهر . وقيل : لآدم وحوّاء فقط بدليل آية : ﴿ **قلنا اهبطوا** ﴾ وصححه الزمخشرى ، وعليه فالجمع والتعادى باعتبار ما فيهما من الذرية التى كالذر كذا قيل ، وفيه أن تعادى الذرية ليس مقارنا للهبوط حتى تكون الحال مقارنة ولا هما مقدران التعادى ولا ذريتهما مقدرون التعادى حتى تكون الحال مقدرة وهو مبنى على ما ذكره البعض من أن المقدر للحال المقدرة هو حال

---

[٥١٥] تمامه : ★ **يَلْحَفُونَ الأَرْضَ هُدَّابَ الأُزُرْ** ★

قاله طرفة بن العبد البكرى من قصيدة من الرمل . الشاهد فى عبق المسك بهم حيث وقع حالا ، وهى جملة اسمية بدون الواو . والعبق بفتحتين مصدر عبق به الطيب بالكسر إذا لزق به . أراد أن رائحة المسك لازمة لهم لاصقة بهم . ويلحفون يروى مجهولا ومعلوما من لحفت الرجل لحفا إذا طرحت عليه اللحاف . قال : الأعلم أى يجرون أزرهم على الأرض من الخيلاء ويغطونها بها وهو أيضا حال . وهداب الأزر نصب على المفعولية بضم الهاء وتشديد الدال وهو الهدب . وأراد به طرة الأزر بضم الهمزة جمع إزار .

وقوله :

[٥١٦] وَلَوْلَا جَنَانُ ٱللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ   إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ

وجاء زيد ويده على رأسه . ومنه : ﴿فلا تجعلوا لله أندادًا وأنتم تعلمون﴾ [البقرة: ٢٢]، وهكذا النفى وأمثلته مع جملة الماضى غير ما تقدم: جاء زيد وقد طلعت الشمس، ومنه قوله:

نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ الْمُرَادِىُّ سَيْفَهُ

جاءَ زيد قد علته سكينة، ومنه: ﴿أو جاءوكم حصرت صدورهم﴾ [النساء: ٩٠]، ﴿وجاءوا أباهم عشاء يبكون * قالوا﴾ [يوسف: ١٦]، أى قائلين وقوله:

[٥١٧] وَقَفْتُ بِرَبْعِ ٱلدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبِلَى   مَعَارِفَهَا وَٱلسَّارِيَاتُ ٱلْهَوَاطِـلُ

جاء زيد وقد علته سكينة. ومنه: ﴿وما لنا أن لا نقاتل فى سبيل الله وقد أخرجنا﴾ [البقرة: ٢٤٦] ، ﴿الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا﴾ [آل عمران: ١٦٨]، وهكذا النفى، وأمثلته مع المضارع المنفى بلم أو لما: جاء زيد ولم يقم عمرو. ومنه قوله:

صاحبها وقد أسلفنا فى باب الاستثناء عن الدمامينى ما هو صريح فى عدم وجوب ذلك وجواز كون المقدر هو الله تعالى، وعليه يصح كون الحال هنا مقدرة بلا إشكال أى اهبطوا حال كونكم مقدرا تعاديكم من الله تعالى فتأمل. **(قوله عبق)** مصدر عبق به الطيب يعبق من باب فرح أى لصق به. **(قوله جنان الليل)** بفتح الجيم أى ظلامه، وآب رجع. **(قوله وأمثلته)** أى الربط بأقسامه الثلاثة. **(قوله غير ما تقدم)** أى الماضى التالى إلا والمتلوّ بأو. **(قوله نجوت وقد بل المرادى سيفه)** تمامه:

*** من ابن أبى شيخ الأباطح طالب ***

والمرادى بضم الميم نسبة إلى مراد قبيلة كما قاله يس فى آخر باب الاضافة وهو عبد الرحمن ابن ملجم قاتل علىّ رضى الله تعالى عنه وكرّم الله وجهه. **(قوله بربع الدار)** الربع المنزل فالإضافة للبيان ومعارفها ما يعرف منها عامرًا آهلًا، والساريات عطف على البلى وهى السحب التى تسرى ليلًا، والهواطل المتتابعة المطر وأتت الحال من المضاف إليه لأن المضاف كجزء المضاف إليه فى صحة الإسقاط. **(قوله المنفى بلم أو لما)** كان المناسب إسقاط قوله أو لما اكتفاء بقوله الآتى وهكذا المنفى بلما قيل ولعل الحامل له على ذلك أنه أخذ المضارع المنفى بلم أو لما فيما سبق قسما واحدًا مقابلًا لبقية الأقسام فجمع بينهما هنا.

---

[٥١٦] قاله سلامة بن جندل. وهو من الطويل. وأنشده الفارسى فى الإغفال هكذا:

وَلَـوْلاَ جَنَـانُ اللَّيـلِ مـا آلَ جَعْفَـرٌ   إلى عَامِـرٍ سِرْبَالُـهُ لَـمْ يُخَـرَّقِ

وجنان الليل ظلمته ويروى ولولا جنون الليل أى ما أستر من ظلمته. وما آب عامر جواب لولا أى لما رجع. والشاهد فى سرباله لم يمزق حيث وقعت حالا وهى جملة اسمية بدون الواو.

[٥١٧] قاله النابغة الذبيانى من قصيدة من الطويل يرثى بها النعمان بن الحارث. والربع المنزل والشاهد فى قد غير البلا حيث وقع حالا، وهو ماض مقرون بقد دون الواو وهو قليل بالنسبة إلى مجيئه بهما. وأقل منهما تجريده منهما. والبلا بكسر الباء الموحدة من بلى الثوب إذا خلق. ويروى معالمها، والساريات جمع سارية وهى السحابة التى تأتى ليلًا. والهواطل جمع هاطلة من الهطل وهو تتابع المطر وسيلانه.

[٥١٨] وَلَقَدْ خشيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَكُنْ ... لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنَيْ ضَمْضَمِ

جاء زيد لم يضحك. ومنه قوله:

[٥١٩] كَأَنَّ فُتَاتَ الْعِهْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ ... نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَا لَمْ يُحَطَّمِ

جاء زيد ولم يضحك. ومنه: ﴿أو قال أوحي إليّ ولم يوح إليه شيء﴾ [الأنعام: ٩٣]، وقوله:

[٥٢٠] سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إسْقَاطَهُ

وهكذا النفي بلما ومنه: ﴿أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله﴾ [آل عمران: ١٤٢].

(تنبيهات): الأول: مذهب البصريين- إلا الأخفش- لزوم قد مع الماضي المثبت مطلقًا ظاهرة أو مقدرة، والمختار وفاقًا للكوفيين والأخفش لزومها مع المرتبط

(قوله بأن أموت) الباء زائدة وقول العيني الباء للسببية غير ظاهر. **(قوله كأن فتات العهن)** بضم الفاء أي ما تفتت وتناثر من القطن أو الصوف الذي علق بهوادج نسوتهم، وحب الفنا بفتح الفاء والقصر عنب الذئب والضمير في نزلن لنسوتهم. لم يحطم أي لم يكسر ووجه الشبه الحمرة وقيد بقوله لم يحطم لأنه إذا حطم ظهر لون غير الحمرة. **(قوله سقط النصيف)** هو الخمار. **(قوله لزوم قد مع الماضي المثبت)** أي لأنها تقربه إلى الزمن الحاضر فتشعر بمقارنة زمن الحال لزمن عاملها ولولاها لتوهم مضي زمن الحال بالنسبة إلى زمن عاملها فتفوت المقارنة. هذا ملخص ما قاله الدماميني. وقد ينازع في ذلك الإشعار إذ لا يلزم من تقريبه إلى الزمن الحاضر مقارنته لزمن العامل ثم رأيته في حاشيته على المغني ناقش بمثل ذلك ثم قال: وإنما المفهم للمقارنة جعله قيدًا للعامل فلا فرق بين وجود قد وعدمها كما ذهب إليه الكوفيون وخرج بالمثبت المنفي فلا يقترن بقد فيما يظهر. **(قوله مطلقًا)** أي سواء ربط بالواو أو بالضمير أو بهما.

---

[٥١٨] قاله عنترة من قصيدته المشهورة من الكامل. الواو للعطف، واللام للتأكيد، وقد للتحقيق، والباء للسببية، وأن مصدرية. والمعنى خشيت بسبب موتي والحال لم تكن دائرة للحرب. والشاهد في و لم تكن حيث وقع المضارع المنفي بلم حالا مقرونة بالواو. وابنا ضمضم حصين ومرة من ذبيان من بني مرة. ويروى الشطر الثاني: ★ جَزَرًا لخامِعَة ونَسْرٍ قَشْعَمِ ★

وكذا رواه الأعلم. والجزر بفتح الجيم والزاي المعجمة: اللحم الذي تأكله السباع. والخامعة بالخاء المعجمة الضبع، لأنها تخمع. والقشعم من النسور والرجال: المسن.

[٥١٩] قاله زهير بن أبي سلمى من قصيدته المشهورة من الطويل يمدح بها الحارث بن عوف وهدم بن سنان ويروى حتات العهن بكسر العين وهو الصوف. **(قوله به)** أي فيه، وحب الفنا خبر كأن بفتح الفاء والنون مقصور وهو شجر ثمره حب أحمر وفيه نقطة سوداء ويسمى عنب الذئب. والشاهد في لم يحطم حيث وقع حالا مجردة عن الواو أي لم يكسر. والمعنى إنما يفتت من العهن الذي علق بالهودج إذا نزلن في منزل كحب الفنا الصحيح الذي لم ينكسر، لأنه إذا كسر ظهر لون غير حمرة، وهو تشبيه لما تفتت منه بحب الفنا الصحيح.

[٥٢٠] تمامه: ★ فَتَنَاوَلَتْهُ وَاتَّقَتْنَا بِالْيَدِ ★

قاله النابغة الذبياني من قصيدة من الكامل. النصيف بفتح النون وكسر الصاد المهملة هو الخمار الذي تتخمر به المرأة، أي سقط نصيفها أي نصيف تلك المرأة المعهودة. والشاهد فيه و لم ترد حيث وقع حالا وهو مضارع منفي بلم مقرون بالواو كما في قوله تعالى: ﴿أوحي إلي ولم يوح إليه شيء﴾. **(قوله فتناولته)** عطف على لم ترد، واتقتنا من اتقى إذا حفظ.

بالواو فقط . وجواز إثباتها وحذفها فى المرتبط بالضمير وحده أو بهما معًا تمسكًا بظاهر ما سبق إذ الأصل عدم التقدير لا سيما مع الكثرة . نعم فى ذلك أربع صور مرتبة فى الكثرة هى : جاء زيد وقد قام أبوه ، ثم جاء زيد قد قام أبوه ، ثم جاء زيد وقام أبوه ، ثم جاء زيد قام أبوه . وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة وهو خلاف ما فى التسهيل . الثانى : تمتنع قد مع الماضى الممتنع ربطه بالواو وهو تالى إلا والمتلوّ بأو . وندر قوله :

[٥٢١] مَتَى يَأْتِ هٰذَا ٱلْمَوْتُ لَمْ يُلْفِ حَاجَةً ... لِنَفْسِيَ إِلَّا قَدْ قَضَيْتُ قَضَاءَهَا

الثالث : قد يحذف الرابط لفظًا فينوى نحو : مررت بالبرّ قفيز بدرهم : أى منه . وقوله :

* نَصَفَ ٱلنَّهَارُ ٱلْمَاءُ غَامِرُهُ

أى والماء غامره . الرابع : الأكثر فى الاسمية الجائز فيها الأوجه الثلاثة : الربط بالواو والضمير معا ، ثم الواو وحدها ، ثم الضمير وحده ، وليس انفراد الضمير مع قلته بنادر خلافا للفراء والزمخشرى لما تقدم ، ومثل هذه الاسمية فى ذلك على ما يظهر جملة المضارع

(قوله بظاهر ما سبق) أى من قوله تعالى: ﴿أو جاءوكم حصرت صدورهم﴾ [النساء: ٩٠]، ﴿وجاءوا أباهم عشاء يبكون * قالوا﴾ [يوسف: ١٦]، ﴿الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا﴾ [آل عمران: ١٦٨]. **(قوله نعم فى ذلك إلخ)** استدراك على قوله وجواز إثباتها وحذفها إلخ لدفع توهم مساواة الصور فى الكثرة واسم الإشارة يرجع إلى الماضى المثبت الواقع حالًا. **(قوله وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة)** قال ابنهشام: هو الصواب ولعله وجهه احتمال العطف فى الثالثة احتمالًا قريبًا. **(قوله الثانى تمتنع قد إلخ)** فى الرضى أنهما قد يجتمعان بعد إلا نحو: ما لقيته إلا وقد أكرمنى. **(قوله لم يلف)** أى لم يجد وقضاءها بالمد. **(قوله نصف النهار)** أى انتصف، الماء غامره الضمير يرجع إلى غائص لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدرى حاله، ولما لم يكن الضمير لصاحب الحال الذى هو النهار لم يصلح رابطا. **(قوله أى والماء غامره)** الذى يظهر لى أن تقدير الواو هنا والضمير فيما قبله إشارة إلى جواز تقدير كل، إذ يجوز تقدير الرابط هنا ضميرا أى غامره فيه وتقديره فيما قبله واوا أى وقفيز بدرهم، ويظهر لى أيضًا أن تقدير الواو أرجح حملًا على الكثير فى ربط الجملة الاسمية وهو الربط بالواو فاعرف ذلك. ثم رأيت ما يؤيد ما ظهر لى أولًا للدمامينى وما يؤيد ما ظهر لى ثانيًا للشمنى. **(قوله الجائز فيها إلخ)** هى ما عدا الواقعة بعد عاطف والمؤكدة لمضمون الجملة. **(قوله ثم الضمير وحده)** قال سم: هلا كان الربط بالضمير أقوى لإيهام العطف. **(قوله مع قلته)** أى بالنسبة للربط بالواو وللربط بالواو والضمير. وقوله بنادر أى بقليل جدًّا فى نفسه.

---

[٥٢١] قاله قيس بن الخطيم من قصيدة من الطويل متى للشرط ويأت مجزوم به ولا تلف حاجة جوابه أى لا توجد من الفى إذا وجد والشاهد فى قد قضيت فإنها جملة وقعت حالا مصدرة بقد وفيها ضمير يرجع إلى ذى الحال وقد علم أن الجملة الماضوية المثبتة التالية لا لا إذا وقعت حالا لابد أن يكون معها ضمير وأن تكون خالية عن الواو وعن قد فافهم.

المنفي الجائز فيها الأوجه الثلاثة . الخامس : كما يقع الحال جملة يقع أيضًا ظرفًا نحو : رأيت الهلال بين السحاب وجارًا ومجرورًا نحو : ﴿ **فخرج على قومه** ﴾ [مريم : ١١] في زينته ويتعلقان باستقرار محذوف وجوبًا ، وأما : ﴿ **فلما رآه مستقرًا عنده** ﴾ [النمل : ٤٠] ، فليس مستقرًّا فيه هو المتعلق لأنه كون خاص إذ معناه عدم التحرك وذلك مطلق الوجود (**وَٱلْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ * وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ**) أي منع ، يعني أنه قد يحذف عامل الحال جوازًا لدليل حالي ، نحو : راشدًا للقاصد سفرًا ، ومأجورًا للقادم من حج . أو مقالي نحو : ﴿ **بلى قادرين** ﴾ [القيامة : ٤] ، ﴿ **فإن خفتم فرجالًا أو ركبانًا** ﴾ [البقرة : ٢٣٩] ، أي تسافر : ورجعت ، ونجمعها ، وصلوا . ووجوبًا قياسًا في أربع صور : نحو : ضربي زيدًا قائمًا . ونحو : زيد أبوك عطوفًا وقد مضتا ، والتي بين فيها ازدياد أو نقص بتدريج نحو : تصدق بدرهم فصاعدًا ، واشتر بدينار فسافلًا ، وما ذكر لتوبيخ نحو : أقائمًا وقد قعد الناس ، وأتميميًّا مرة وقيسيًّا أخرى ، أي أتوجد ؟

(**قوله لما تقدم**) أي من قوله تعالى : ﴿ **قلنا اهبطوا** ﴾ [البقرة : ٣٨] الآية والبيتين بعده . (**قوله جملة المضارع المنفي الجائز إلخ**) هو المضارع المنفي بلم أو لما . (**قوله يقع ظرفًا**) أي تامًّا وكذا الجار والمجرور . (**قوله ويتعلقان إلخ**) قال سم : حاصله أن المتعلق كون عام فيجب حذفه ويتجه جواز كونه خاصا وحينئذ لا يجب حذفه إذا وجدت قرينة وهذا قياس ما حررناه في الخبر . (**قوله فليس مستقرا فيه هو المتعلق**) أي متعلق الظرف الواقع حالا عند الحذف وإلا فهو متعلق الظرف في هذا التركيب . (**قوله وذلك**) أي المتعلق . (**قوله والحال قد يحذف إلخ**) قيل منه قيما في قوله تعالى : ﴿ **ولم يجعل له عوجا * قيمًا** ﴾ [الكهف : ١] ، والتقدير أنزله قيما فجملة النفي معطوفة على ﴿ **أنزل على عبده الكتاب** ﴾ [الكهف : ١] ، وقيل : حال من الكتاب فجملة النفي معترضة أو حال أوّلى بناء على جواز تعدّد الحال وإن اختلفت جملة وإفرادا لا معطوفة لئلا يلزم العطف على الصلة قبل كمالها وقيل : حال من الضمير المجرور باللام العائد إلى الكتاب . وقيل : المنفية حال وقيما بدل منها عكس عرفت زيدا أبو من هو . ومن العجائب ما حكاه بعضهم أنه سمع شيخا يعرب لتلميذه قيما صفة لعوجا ، ونظيره إعراب أحوى صفة لغثاء على تفسير الأحوى بالأسود من شدة الخضرة لكثرة الري كما فسر ﴿ **مدهامتان** ﴾ [الرحمن : ٦٤] ، وإنما هو على هذا حال من المرعى وأخر لتناسب الفواصل ، أما على تفسيره بالأسود من الجفاف واليبس فهو صفة لغثاء كذا في المغني . والغثاء بتخفيف المثلثة وتشديدها ما يقذف به السيل على جانب الوادي من الحشيش ونحوه . شمني . (**قوله وبعض ما يحذف إلخ**) وقد يمتنع حذف عاملها كما إذا كان معنويًّا لضعفه كاسم الإشارة والظرف . (**قوله وقد مضتا**) الأولى في باب المبتدأ والثانية في هذا الباب .

(**قوله فصاعدًا**) اقتران الحال بالفاء أو ثم هنا لازم كما في التنسهيل والمشهور أنها عاطفة جملة إخبارية

وأتتحول ؟ وسماعًا فى غير ذلك نحو : هنيئًا لك : أى ثبت لك الخير هنيئًا أو هنأك هنيئًا .

(تنبيه) : قد تحذف الحال للقرينة ، وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت قولًا أغنى عنه المقول نحو : ﴿ **والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم** ﴾ [الرعد : ٢٣] ، أى قائلين ذلك ﴿ **وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربنا تقبل منا** ﴾ [البقرة : ١٢٧] ، أى قائلين ذلك .

(خاتمة) : تنقسم الحال باعتبارات : الأول : باعتبار انتقالها عن صاحبها ولزومها له إلى المنتقلة وهو الغالب والملازمة ، والثانى : باعتبار قصدها لذاتها وعدمه إلى المقصود وهو الغالب ، والموطئة وهى الجامدة الموصوفة . والثالث : باعتبار التبيين والتوكيد إلى المبينة وهو الغالب وتسمى المؤسسة والمؤكدة وهى التى يستفاد معناها بدونها . وقد تقدمت هذه الأقسام . والرابع : باعتبار جريانها على من هى له وغيره إلى الحقيقة وهو الغالب ، والسببية نحو : مررت بالدار قائمًا سكانها . والخامس : باعتبار الزمان إلى مقارنة لعاملها وهو الغالب ومقدرة وهى المستقبلة نحو : مررت برجل معه

على جملة إنشائية أى فذهب العدد صاعدًا مع أن فيه الخلاف . ويحتمل عندى أن المقدر إنشاء أى فاذهب بالعدد صاعدًا فتكون عاطفة إنشائية على إنشائية .

(قوله وما ذكر لتوبيخ) أى مع استفهام كما مثل الشارح أولا . وصريح كلامه لا ظاهره فقط وإن زعمه البعض أن ذلك مقيس وهو مذهب سيبويه وقيل سماعى . **(قوله وأتتحوّل)** راجع لقوله أتميميًّا إلخ ونظر فيه بأنه ليس المراد أنه يتحوّل حالة كونه تميميا إلخ بل إنه يتخلق تارة بأخلاق التميمى وأخرى بأخلاق القيسى ، فالأولى تقدير عامل الحال توجد . واستظهر جماعة كونه مفعولًا مطلقًا على حذف مضاف والأصل أتتخلق تخلق تميمى مرة إلخ . **(قوله هنيئًا)** من هنيء بكسر النون وضمها يهنأ بتثليث النون هنأ وهناءة أى ساغ . كذا فى القاموس . **(قوله أى ثبت لكم الخير هنيئا)** على هذا تكون حالا مؤسسة وقوله أو هناك بفتح النون وعليه فهى مؤكدة . **(قوله قد تحذف الحال للقرينة)** وقد يمتنع حذفها لنيابتها عن غيرها أو توقف المراد عليها كما مر وكما قد تحذف الحال قد يحذف صاحبها نحو : ﴿ **أهذا الذى بعث الله رسولا** ﴾ [الفرقان : ٤١] ، أى بعثه . **(قوله إلى المبينة إلخ)** وقد تكون محتملة لهما كما فى هنيئا ولما لم تخرج عنهما لم يتعرض لها فاندفع اعتراض البعض . **(قوله وهى المستقبلة)** قال فى شرح الجامع : علامتها أن يصح تقديرها بالفعل ولام العلة ومن ثم اعترض بعضهم على التمثيل لها بمحلقين ومقصرين فى الآية لأنك لو قدرت الفعل واللام لكان خطأ لأن دخولهم البيت ليس ليحلقوا ويقصروا اهـ ولمن مثل بذلك التخلص بأن العلامة لا يجب انعكاسها .

(قوله أى مقدرًا ذلك) أنت خبير بأنه إذا نظر إلى أن معنى صائدا به غدا مقدرا ذلك كانت

صقر صائدًا به غدًا : أى مقدِّرًا ذلك . ومنه : ﴿ **ادخلوها خالدين** ﴾[1] ، ﴿ **لتدخلنَّ المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلقين رؤوسكم ومقصرين** ﴾ [الفتح : ٢٧] ، أى ناوين ذلك قيل : وماضية ومثل لها فى المغنى بجاء زيد أمس راكبًا وسمَّاها محكية وفيه نظر .

[التمييز]

يقال تمييز ومميز، وتبيين ومبين، وتفسير ومفسر . وهو فى الاصطلاح (**اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ**

الحال مقارنة لمقارنة التقدير المرور فجعلها مستقبلة إنما هو بالنظر إلى الصيد نفسه لا إلى تقديره ، وهل يلزم أن يكون المقدر للحال هو صاحبها أولا ؟ جرى على الأول صاحب المغنى واحتج له الشمنى بما فيه نظر وعلى الثانى الدمامينى . (**قوله ومنه ادخلوها خالدين**) التلاوة فادخلوها لكن حذف مثل هذه الفاء فى مثل هذه الحالة جائز كما نقله الدمامينى على المغنى مبسوطًا . (**قوله لتدخلن إلخ**) محل الاستشهاد محلقين ومقصرين ، لأن الحلق والتقصير بعد الدخول لا مقارنان له ، لا آمنين إذ هى مقارنة للدخول . (**قوله وفيه نظر**) أى فى إثبات هذا القسم والتمثيل له بما ذكر لأن العبرة بمقارنة الحال لزمن العامل وهى موجودة لا لزمن التكلم غاية ما هناك أنه عبر باسم الفاعل الذى هو حقيقة فى الحال عن الماضى حكاية للحال الماضية مجازا .

[التمييز]

(**قوله اسم**) أى صريح . (**قوله بمعنى من**) أى معناها الشائع استعمالها فيه كالبيان والابتداء والتبعيض كما يتبادر من إضافة المعنى إليها فلا يرد أنها تكون بمعنى فى فلا تخرج الحال بهذا القيد بل بقوله مبين والمراد بكونه بمعنى من أنه يفيد معناها لا أنها مقدرة فى نظم الكلام إذ قد لا يصلح لتقديرها فعلم مما مر أنه لا تحمل من فى قوله بمعنى من على خصوص من البيانية ليكون قوله مبين هو المخرج لاسم لا التبرئة ونحو : ذنبًا كما صنع الشارح ويجوز بقطع النظر عما صنعه الشارح حمل من على خصوص البيانية بقرينة قوله مبين فيكون لقوله مبين فائدة على هذا أيضا وإن لم تكن للإخراج هكذا ينبغى تقرير المقام . (**قوله مبين**) نعت لاسم أى مزيل لإبهام اسم قبله مجمل الحقيقة أو إبهام نسبة فى جملة أو شبهها ا هـ توضيح وشرحه للشارح . والأوفق بما يأتى عن ابن الحاجب أن يقال أى مزيل لإبهام ما قبله بإيضاح جنسه ولو بالتأويل كما فى تمييز النسبة فإنه يبين جنس ما المقصود نسبة العامل إليه ، مثلا طاب زيد نفسًا مؤول بطاب شيء زيد أى شيء يتعلق بزيد ، وهذا الشيء مبهم يفسره نفسًا واستفيد منه أن التمييز لا يكون مؤكدًا وهو رأى سيبويه وأما شهرًا من قوله تعالى : ﴿ **إن عدة الشهور عند الله اثنى عشر شهرًا** ﴾ [التوبة : ٣٦] ، فهو وإن كان مؤكدا لما استفيد من قوله تعالى : ﴿ **إن عدة الشهور** ﴾ مبين لعامله وهو اثنا عشر . قاله فى المغنى .

---

(١) الآية ٧٣ : سورة الزمر . والتلاوة « فادخلوها » بالفاء ، ولكن الفاء هنا جائز كما قاله الدمامينى فى حاشيته على المغنى .

مُبَيِّنٌ نَكِرَةٌ) فاسم جنس وبمعنى من مخرج لما ليس بمعنى من كالحال فإنه بمعنى فى ومبين مخرج لاسم لا التبرئة ، ونحو ذنبًا من قوله :

[٥٢٢] **أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَه**

ونكرة مخرج لنحو الحسن وجهه . ثم ما استكمل هذه القيود **(يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ)** من المبهمات والمبهم المفتقر للتمييز نوعان : جملة ومفرد دال على مقدار ، فتمييز الجملة : رفع إبهام ما تضمنته . من نسبة عامل ، فعلًا كان أو ما جرى مجراه : من مصدر

(قوله مخرج لاسم لا التبرئة ونحو ذنبا إلخ) فإنهما وإن كانا على معنى من لكنها فى الأول للاستغراق . وفى الثانى للابتداء أى استغفارًا مبتدأً من أول الذنوب إلى ما لا يتناهى . قاله فى التصريح . ولك أن تجعلها فى الثانى تعليلية بل هو أظهر فتدبر . وإنما عدّى بمن لتضمنه معنى استتيب وإلا فقد عدت السين والتاء من المعديات فيصح كون ذنبًا مفعولًا به كما مر بيان ذلك . **(قوله مخرج لنحو الحسن وجهه)** أى بالنصب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز لعدم تنكيره وهذا رأى البصريين ، ولا يرد وطبت النفس لأن أل فيه زائدة للضرورة فهو نكرة . **(قوله قد فسره)** صلة أو صفة جرت على غير ما هى له و لم يبرز لأمن اللبس بناء على مذهب الكوفيين وهو الصحيح . **(قوله جملة)** كان الأولى أن يقول نسبة ليشمل تمييز النسبة فى غير الجملة كالتى فى عجبت من طيب زيد نفسًا إلا أن يراد بالجملة ما يشمل الجملة تأويلا كما يقتضيه كلامه بعد ولأن المقابل فى الاصطلاح لتمييز المفرد تمييز النسبة ، وجعل ابن الحاجب التمييز مطلقًا مفسر الإبهام الذات ، غاية الأمر أن الذات إما مذكورة أو مقدرة . وإنما عبروا عن الثانى بتمييز النسبة نظرًا للظاهر . قاله الدمامينى لأن النسبة فى الحقيقة لا إبهام فيها إذ تعلق الطيب بزيد أمر معلوم إنما الإبهام فى المتعلق الذى ينسب إليه الطيب فى الحقيقة إذ يحتمل أن يكون دارا أو علما أو غيرهما فالتمييز فى الحقيقة إنما هو لأمر مقدر يتعلق بزيد كما تقدم بيانه . **(قوله دال على مقدار)** أى أو شبهه مما حمل عليه نحو : ذنوب ماء ، ونحو : لنا مثلها إبلا وغيرها شاء ، ونحو : خاتم حديدا كما سيأتى فلا قصور .

(قوله فتمييز الجملة إلخ) قال الدمامينى : تجب مطابقة تمييز الجملة للاسم السابق إن كان الثانى عين الأول نحو : كرم زيد رجلا وكرم الزيدان رجلين وكرم الزيدون رجالا ، وكذا إن كان غيره وهو مصدر

[شواهد التمييز]

[٥٢٢] تمامه : * **رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيهِ الوَجْهُ والعَمَلُ** *

هو من أبيات الكتاب من البسيط . الشاهد فى ذنبا . فإنه منصوب بنزع الخافض ، وليس بتمييز ، لأنه وإن كان نكرة يتضمن معنى من ولكنه ليس لبيان ما قبله من الإبهام والتمييز نكرة يتضمن معنى من وهى لبيان ما قبله من إبهام . ولما قيدوه بقولهم لبيان ما قبله من إبهام خرج عن حده مثل ذنبا فإنه ليس لبيان ما قبله لعدم الإبهام ، ولست محصيه صفة لذنبا . ورب العباد لأنه صفة قوله الله . ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف : أى هو رب العباد . **(قوله الوجه)** أى التوجه .

أو وصف أو اسم فعل إلى معموله : من فاعل أو مفعول ، نحو : طاب نفسًا ﴿ **واشتعل الرأس شيبًا** ﴾ [مريم : ٤] ، والتمييز فى مثله محوّل عن الفاعل . والأصل طابت نفس زيد ، واشتعل شيب الرأس ، ونحو : غرست الأرض شجرًا ﴿ **وفجرنا الأرض عيونًا** ﴾ [القمر : ١٢] ، والتمييز فيه محول عن المفعول والأصل غرست شجر الأرض وفجرنا عيون الأرض . وتقول : عجبت من طيب زيد نفسًا وزيد طيب نفسًا ، وسرعان ذا إهالة وناصب التمييز فى هذا النوع عند سيبويه والمبرد والمازنى ومن وافقهم هو العامل الذى تضمنته الجملة لا نفس الجملة ، وهو الذى يقتضيه كلام الناظم فى آخر الباب ونص عليه فى غير هذا الكتاب . وذهب قوم إلى أن الناصب له نفس الجملة واختاره ابن عصفور

قصد اختلاف أنواعه لاختلاف محاله بعد جمع نحو : خسر الأشقياء أعمالا ، أو غير مصدر وتعدد وخيف اللبس نحو : كرم الزيدون آباء إذا كان لكل منهم أب ويجب تركها إن كان معنى التمييز فى الواقع واحدا والاسم السابق متعددا نحو : كرم الزيدون أبا إذا كان أبوهم واحدا أو بالعكس وخيف اللبس نحو : نظف زيد أثوابا وكرم أباه ، أو كان التمييز مصدرا لم يقصد اختلاف أنواعه نحو : الأتقياء جادوا سعيا . وتترجح فى نحو : حسن زيد عينا ولميت هند شفة ويترجح تركها فى نحو : حسن الزيدان أو الزيدون وجها ا هـ بتصرف وزيادة . **(قوله من نسبة)** بيان لما وقوله إلى معموله متعلق بنسبة وقوله من فاعل بيان للمعمول وكلامه يقتضى أن المراد بالجملة ما يشمل الجملة تأويلا . **(قوله والتمييز فى مثله محوّل عن الفاعل)** التحويل فى تمييز النسبة ليس بلازم فقد يكون غير محول نحو امتلأ الإناء ماء ولله دره فارسا بناء على أن الثانى من تمييز النسبة وسيأتى الكلام عليه وأما تمييز المفرد فلا تحويل فيه أصلا . **(قوله والأصل إلخ)** وإنما عدل عن هذا الأصل ليكون فيه إجمال ثم تفصيل فيكون أوقع فى النفس لأن الآتى بعد الطلب أعز من المنساق بلا طلب . **(قوله والتمييز فيه)** أى فى مثله فهو من الحذف من الثانى لدلالة الأول . **(قوله وتقول)** غير الأسلوب لأن هذا مما أجرى مجرى الفعل . **(قوله عجبت من طيب زيد نفسا)** أى من طيب نفس زيد فهو محول عن المضاف إليه الذى هو فى الحقيقة فاعل المصدر وفيما بعده عن فاعل طيب أى زيد طية نفسه هذا هو الأوفق بما يأتى للشارح عند قول المصنف والفاعل المعنى وإن جاز أن يكون محوّلا عن المبتدأ وعليه اقتصر البعض تبعا لشيخنا . **(قوله وسرعان ذا إهالة)** سرعان بتثليث السين والبناء على الفتح اسم فعل ماض أى سرع وذا فاعله وإهالة تمييز محوّل عن الفاعل أى إخافة[1] وافزاعا . ويجوز جعله بمعنى اسم الفاعل حالا . قال فى القاموس : وأصله أن رجلا كانت له نعجة عجفاء ورغامها يسيل من منخريها لهزالها فقيل له : ما هذا ؟ فقال : ودكها فقال السائل ذلك ونصب إهالة على الحال أى سرع هذا الرغام حال كونه إهالة . أو تمييز كقولهم تصبب زيد عرقا وهو مثل يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته ا هـ . **(قوله وهو الذى يقتضيه إلخ)** أى حيث قال :

وعامل التمييز قدم مطلقا والفعل ذو التصريف نزرا سبقا

---

(١) **(قوله أى إخافة إلخ)** لا يناسب معنى المثل الإخافة ، بل الإهالة ، وهى الودك ا هـ .

ونسبه للمحققين . ويصح تخريج كلامه هنا على المذهبين فلا اعتراض لأنه يصح أن يقال إنه فسر العامل لأنه رفع إبهام نسبته إلى معموله ، وأنه فسر الجملة لأنه رفع إبهام ما تضمنته من النسبة . وأما تمييز المفرد فإنه رفع إبهام ما دل عليه من مقدار مساحى أو كيلى أو وزنى (**كَشِبْرٍ أرْضًا وَقَفِيزٍ بُرًّا وَمَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرًا**) وناصب التمييز فى هذا النوع مميزه بلا

(**قوله فلا اعتراض إلخ**) تفريع على قوله ويصح إلخ لكن كان الأوضح تأخيره عن قوله لأنه إلخ وفى نسخ بالواو وهى واضحة والمراد اعتراض ابن هشام بما حاصله أن مفسر تمييز النسبة هو النسبة وليست العامل بل العامل الفعل أو شبهه على قول والجملة على قول . وحاصل جواب الشارح أنه يصح جعل المميز نفس العامل لصحة وصفه بالإبهام من حيث نسبته لتعلقها به فيوصف بوصفها والجملة لصحة وصفها بالإبهام من حيث نسبتها لتعلقها بطرفيها فتوصف بوصفها فيحمل كلام المصنف على العامل أو الجملة ، فعلم أن قول البعض أن قول الشارح وأنه فسر الجملة إلخ تتميم للفائدة ولا دخل له فى دفع الاعتراض ناشيء عن قلة تدبر المقام . (**قوله إبهام ما دل عليه**) ضمير دل يرجع إلى المفرد وضمير عليه إلى ما ومن مقدار بيان لما والصلة أو الصفة جرت على غير ما هى له لأمن اللبس وفى قوله من مقدار حذف مضاف أى من مقدر مقدار إذ التمييز له لا للمقدار الذى هو ما يكال أو يوزن أو يمسح به فاندفع الاعتراض بأن المجمل الذى بينه التمييز فى الحقيقة هو المقدر بالمقدار لا نفس المقدار فكان الأولى أن يقول لأنه رفع إبهام ما دل عليه المفرد من مقدر به وفى اكتفاء أيضا أى من مقدار أو شبهه مما حمل عليه فلا قصور . (**قوله مساحى**) نسبة إلى المساحة بكسر الميم وهى الذرع . كذا فى القاموس . (**قوله وقفيز**) من المكيل ثمانية مكاكيك والمكوك مكيال يسع صاعا ، ومن الأرض مائة وأربعة وأربعون ذراعا وليس مرادا هنا ، جمعه أقفزة وقفزان . (**قوله ومنوين**) تثنية منا كعصا ويقال فيه منّ وهو رطلان . (**قوله مميزه بلا خلاف**) وإنما عمل مع جموده لشبهه اسم الفاعل فى الطلب المعنوى لمعموله وقيل لشبهه أفعل من ورجحه المصرح . (**فائدة**) : إذا كان المقدار مخلوطا من جنسين فقال الفراء : لا يجوز عطف أحدهما على الآخر بل يقال عندى رطل سمنا عسلا على حد الرمان حلو حامض ، وقال غيره : يعطف بالواو لأنها للجمع الصادق بالخلط وجوّز بعض المغاربة الأمرين . كذا فى الهمع . (**قوله وبعد ذى المقدرات**) يعنى المقدر بالمقدار المساحى والمقدر بالمقدار الكيلى والمقدر بالمقدار الوزنى الممثل لتلك المقدرات بشبر وقفيز ومنوين ، والمتبادر من المتن أن المشار إليه الأمثلة الثلاثة التى هى جزئيات فيكون المراد بنحوها غيرها سواء كان مقدرا بأحد المقادير الثلاثة أولا . وظاهر صنيع الشارح إرجاع الإشارة إلى أنواع المقدرات الثلاث كما قررناه وحمل نحوها على غير تلك الأنواع وكأنه حمل كلام المصنف على الاستخدام بذكره المقدرات الثلاثة أولا مرادا بها الجزئيات وإرجاع الإشارة إليها مرادا بها الكليات فتأمل .

خلاف **(وَبَعْدَ ذِى)** المقدرات الثلاث **(ونحوها)** مما أجرته العرب مجراها فى الافتقار إلى مميز ، وهى الأوعية المراد بها المقدار كذنوب ماء ، وحب عسلًا ، ونحى سمنًا ، وراقود خلًا ، وما حمل على ذلك من نحو : لنا مثلها إبلًا ، وغيرها شاء ، وما كان فرعًا للتمييز نحو : خاتم حديدًا ، وباب ساجًا ، وجبة خزًا **(اَجْرُرْهُ إِذَا أَضَفْتَهَا** إليه **(كَمُدُّ حِنطَةٍ غِذَا)** وشبر أرض ، ومنوا تمر ، وذنوب ماء ، وحُب عسل . وخاتم حديد ، وباب ساج .

(قوله مما أجرته العرب مجراها) إنما أجرته مجراها لشبهه بالمقدر بالمقادير الكيلية وإنما لم تكن مقدرة بمقدار كيلى حقيقة لأن هذه الأوعية لا تختص بقدر معين . **(قوله وهى الأوعية)** أى أسماء الأوعية . **(قوله المراد بها المقدار)** أى مقدر المقدار أى المقدر بذلك المقدار الذى هو الوعاء والذنوب الدلو أو التى فيها ماء أو الممتلئة ماء أو القريبة من الامتلاء كذا فى القاموس ، والحب بضم الحاء المهملة الخابية ، والنحى بكسر النون وسكون الحاء المهملة : الزق أو زق السمن خاصة كالنحى بفتح فسكون والنحى كفتى . كذا فى القاموس . والراقود دن كبير يطلى داخله بالقار . **(قوله وما حمل على ذلك)** أى على ما أجرته العرب مجرى المقادير وجامع الحمل أن كلا مجمل الحقيقة مرفوع إجماله بما بعده . **(قوله من نحو لنا مثلها إبلا وغيرها شاء)** اعترضه سم بأن هذين المثالين مما وجد فيهما شرط وجوب النصب الآتى فذكرهما هنا ليس بظاهر لعدم تأتى الجر وقد يعتذر بجعل ذكرهما من حيث أنهما نحو المقدرات فى أن المنصوب بعدهما تمييز فتأمل . **(قوله وما كان فرعا)** معطوف على نحو لنا إلخ . **(قوله نحو خاتم حديدا إلخ)** اعلم أن جر نحو : خاتم حديدا أرجح من نصبه كما سيأتى وإذا نصب فقال المبرد والمصنف : كون نصبه على التمييز أرجح من كونه على الحالية لجمود هذا المنصوب ولزومه وتنكير صاحبه والغالب على الحال الاشتقاق والانتقال وتعريف صاحبها . وقال سيبويه وأتباعه : تتعين الحالية لأنه ليس بعد مقدار ولا شبهة واستظهر ابن هشام رجحانيتها فقط أما نحو : هذا خاتمك حديدا بتعريف الاسم فتتعين فيه الحالية كما قاله المصنف . أفاده الدمامينى . **(قوله اجرره)** أى جوازا ، نعم إن أريد نفس الآلة التى يقدر بها وجب الجر لكن ليس هذا مما نحن فيه لأن الإضافة فيه على معنى اللام لا من حتى يكون تمييزا ولهذا لم يتعرض له المصنف والشارح وظاهر كلام المصنف والشارح وغيرهما أن المجرور المذكور يسمى تمييزًا وقال ابن هشام لا يسمى تمييزًا . **(قوله إذا أضفتها)** إنما قيد لأنه لو أطلق توهم بقاء تنوينها ونونها وإن جره بمن مقدرة كما فى تمييز كم أو ظاهرة كما يأتى فى قوله واجرر بمن إلخ فيفوت المعنى الذى أراده سم . **(قوله كمد حنطة غذا)** مد مبتدأ وغذا خبر . هذا ما قاله المكودى وهو أقرب من جعل غذا بدلًا أو حالًا والخبر محذوف أى عندى وقول الشارح : وشبر أرض برفع شبر كما يرشد إليه ومنوًا تمر والظاهر على إعراب المكودى أنه مبتدأ عطف عليه ما بعد والخبر محذوف أى كالمد فى جواز الجر بالإضافة ويجوز تقديره عندى . وأما على الإعراب الثانى فهو معطوف على مد حنطة .

(تنبيهان) : الأول : النصب في نحو : ذنوب ماء وحب عسلًا أولى من الجر ، لأن النصب يدل على أن المتكلم أراد أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور . وأما الجر فيحتمل أن يكون مراده ذلك ، وأن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح لذلك . الثاني : إنما لم يذكر تمييز العدد مع تمييز هذه المقدرات لأن له بابًا يذكره فيه ، ولانفراد تمييزها بأحكام : منها جواز الوجهين المذكورين . وتمييز العدد إما واجب النصب كعشرين درهما ، أو واجب الجر بالإضافة كمائتي درهم ، ومنها جواز الجر بمن كما سيأتي . ومنها أنه يميز تمييز العدد إذا وقعت هذه المقدرات تمييزًا له نحو : عشرين مدّاً برًا ، وثلاثين رطلًا عسلًا ، وأربعين شبرًا أرضًا **(وَٱلنَّصْبُ)** للتمييز **(بَعْدَ مَا أُضِيفَ)** من هذه المقدرات لغير التمييز **(وَجَبَا * إِنْ كَانَ)** المضاف لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه **(مِثْلَ)** ﴿ **فلن يقبل من أحدهم مِلْءُ ٱلأَرْضِ ذَهَبًا** ﴾ [آل عمران : ٩١] ، « ما في السماء قدر راحة سحابًا » إذ لا يصح ملء ذهب ، ولا قدر سحاب ، فإن صح إغناء المضاف عن المضاف إليه جاز نصب التمييز وجاز جره

(قوله في نحو ذنوب ماء) أي من المقدرات وما أجرى مجراها مما يتوهم عند جر تمييزه خلاف المقصود بخلاف نحو : خاتم حديد فإن جره أكثر كما صرح به الرضي وغيره لأن في جره تخفيفًا بحذف التنوين مع عدم توهم خلاف المقصود وبخلاف نحو : شبر أرض فإن الأظهر عدم أكثرية نصبه لعدم توهم خلاف المقصود حال الجر بل قد يقال جره أكثر لما مر . تأمل . **(قوله لأن النصب يدل)** أي فهو نص في المقصود بخلاف الجر . **(قوله الوعاء الصالح لذلك)** أي أو الصنجة الموزون بها أو المكيال الذي يكال به أو الشيء الذي يمسح به . **(قوله إنما لم يذكر تمييز العدد)** أي مع أنه من تمييز المفرد . **(قوله ومنها أنه)** أي تمييز هذه المقدرات يميز بالبناء للفاعل وتمييز العدد مفعول به لا مفعول مطلق وقوله تمييزًا له أي العدد فبرًا وعسلًا وأرضًا تمييزات لتمييز العدد وهو مدًّا ورطلًا وشبرًا . **(قوله والنصب إلخ)** هذا البيت تقييد لسابقه فمعنى اجرره إذا أضفتها أي إلى التمييز كما قاله الشارح سابقا بخلاف ما إذا كانت مضافة إلى غيره والمراد الإضافة ولو تقدير فدخل نحو : الكوز ممتلىء ماء وزيد متفقىء شحمًا إذ التقدير ممتلىء الأقطار ماء ومتفقىء الأعضاء شحمًا فلا يجوز ممتلىء ماء ولا متفقىء شحم . **(قوله من هذه المقدرات)** يشكل على هذا التقييد محترز قوله إن كان إلخ وهو قوله أشجع الناس رجلًا إذ المضاف هنا ليس من المقدرات فهو خارج بهذا القيد لا بقوله إن كان إلخ وأيضًا فملء وقدر من الشبيه بمقدرات لأنهما كالمقدار المساحي لا منها فالوجه التعميم كما فعل المرادي . **(قوله لا يصح إغناؤه إلخ)** إشارة إلى وجه الشبه في قوله إن كان مثل إلخ . **(قوله ملء الأرض)** برفع ملء على الحكاية كما أشار إليه الشارح . **(قوله الأرض)** بنقل حركة الهمزة إلى اللام .

(قوله فإن صح إغناء المضاف إلخ) قد يقال الذي يغني عن المضاف إليه هو التمييز لأنه الذي يقع

بالإضافة بعد حذف المضاف إليه ، نحو : هو أشجع الناس رجلًا ، وهو أشجع رجل .

(تنبيه) : محل ما ذكره من وجوب نصب هذا التمييز هو إذا لم يرد جره بمن كما يذكره بعد ، وقد أعطى ذلك أيضاً بالمثال ا هـ (**وَٱلفَاعِلَ ٱلْمَعْنَى ٱنْصِبَنْ**) على التمييز (**بِأَفْعَلَا * مُفَضِّلًا**) له على غيره . والفاعل فى المعنى هو السببى ، وعلامته أن يصلح للفاعلية عند جعل أفعل فعلا (**كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا**) وأكثر مالا إذ يصح أن يقال : أنت علا منزلك وكثر مالك ، أما ما ليس فاعلا فى المعنى وهو ما أفعل التفضيل بعضه ، وعلامته أن يصح أن يوضع موضع أفعل بعض ويضاف إلى جمع قائم مقامه نحو : زيد أفضل فقيه ، فإنه

فى محله لا المضاف ويدل له قول الهمع ولا يحذف عند جر التمييز بالإضافة شيء غير التنوين أو النون إلا مضاف إليه صالح لقيام التمييز مقامه نحو : زيد أشجع الناس رجلًا فيقال أشجع رجل بخلاف نحو : لله دره رجلًا وويحه رجلًا فلا يقال : در رجل ولا ويح رجل ا هـ . **(قوله وجاز جره بالإضافة إلخ)** ناقش فيه بعضهم بأنه بعد الإضافة لم يبق تمييزًا بدليل صحة قولك : هو أشجع رجل قلبًا فتميزه ، وقد يمنع عدم بقائه تمييزًا وتمييزه لا ينافى كونه تمييزًا لما مر فى كلام الشارح أن تمييز المقدرات يميز تمييز الأعداد . **(قوله محل ما ذكره إلخ)** قد يقال الوجوب إضافى والمقصود بوجوب النصب امتناع الجر بالإضافة فلا ينافى جواز جره بمن . سم **(قوله والفاعل المعنى)** بنصب الفاعل بانصبن ونصب المعنى بإسقاط الخافض ا هـ سندوبى . والظاهر أنه يصح جر المعنى بإضافة الفاعل إليه ومعنى كونه فاعل المعنى أنه المتصف بالمعنى فى الحقيقة إذ المتصف بالأحسنية فى الحقيقة هو الوجه فى قولك مثلا : زيد أحسن وجها وفى آخر ما سننقله عن نكت السيوطى إشارة إلى هذا فتنبه . **(قوله وهو السببى)** أى المتصف فى المعنى بالشيء الجارى فى اللفظ على غيره أى غير ذلك المتصف فإن المنزل مثلا هو المتصف فى المعنى بالعلو والعلو جار فى اللفظ على المخاطب . **(قوله إذ يصح أن يقال أنت علا منزلك وكثر مالك)** أى ولا يضر فوات التفضيل إذ لا يجب بقاؤه فى الفعل الموضوع موضع أفعل التفضيل أو يقال المراد علا علوًّا زائدًا وكثر كثرة زائدة فلم يفت التفضيل فصح كون هذا التمييز محوّلًا عن الفاعل كما يتبادر من كلام الشارح وسيصرح به بعد . وقال السيوطى فى نكته نقلا عن ابن هشام : التحقيق أن التمييز فى هذا النوع محول عن مبتدأ مضاف وأصل أنت أحسن وجها وجهك أحسن ، فجعل المضاف تمييزًا والمضاف إليه مبتدأ فانفصل وارتفع ولا يريد المصنف بقوله الفاعل المعنى أن هذا النوع محول عن الفاعل كما فهم بعضهم لأنك إذا قلت : حسن وجهك لم يستفد التفضيل فكيف يكون أنت أحسن وجها محولا عن حسن وجهك وإنما يريد أن هذا التمييز هو المنسوب إليه ذلك المعنى ا هـ ملخصًا وقد علمت الجواب . **(قوله أما ما ليس فاعلا فى المعنى إلخ)** والضابط أن تمييز أفعل التفضيل إذا كان من جنس ما قبله جر نحو : زيد أفضل رجل وإن لم يكن من جنس ما قبله نصب نحو : زيد أكثر مالًا . **(قوله قائم مقامه)** أى مقام التمييز .

يصح فيه أن يقال : زيد بعض الفقهاء فهذا النوع يجب جره بالإضافة إلا أن يكون أفعل التفضيل مضافًا إلى غيره فينصب نحو : زيد أكرم الناس رجلًا **(وَبَعْدَ كُلِّ مَا ٱقْتَضَى تَعَجُّبًا * مَيِّزْ كَأَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ)** رضى الله تعالى عنه **(أَبَا)** وما أكرمه أبا ؟ ولله دره فارسًا ، وحسبك به كافلًا ، وكفى بالله عالمًا . ويَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ **(وَٱجْرُرْ بِمِنْ)** لفظًا كل تمييز صالح لمباشرتها **(إِنْ شِئْتَ)** لأنها فيه معنى كما أن كل ظرف فيه معنى فى وبعضه صالح لمباشرتها ، وكل تمييز فإنه صالح لمباشرة من **(غَيْرَ ذِى ٱلْعَدَدْ * وَٱلْفَاعِلَ)** فى **(ٱلْمَعْنَى)** المحوّل

(قوله وبعد كل ما اقتضى تعجبا) إما وضعًا وهو ما أفعله وأفعل به أولا نحو : لله دره فارسًا وما بعده .

فإن قلت : لا فائدة فى هذا البيت لأن الإتيان بالتمييز بعد دال التعجب جائز لا واجب كالتمييز بعد غير دال التعجب فلا خصوصية لداله . أجيب بأن المقصود إفادة وجوب نصب التمييز بعد داله ومنع جره بالإضافة كما يشعر به المثال . **(قوله ولله دره فارسًا)** يقال در اللبن يدر ويدر درًّا ودرورًا كثر ويسمى اللبن نفسه درًّا والأقرب أن المراد هنا اللبن الذى ارتضعه من ثدى أمه وأضيف إلى الله تعالى تشريفًا يعنى أن اللبن الذى تغذى به مما يليق أن يضاف وينسب إلى الله تعالى لشرفه وعظمه حيث كان غذاء لهذا الرجل الكامل فى الفروسية . والمقصود التعجب كأنه قيل : ما أفرس هذا الرجل ، ونقل سم عن شرح التسهيل أن التمييز بعد الضمير نحو : لله دره فارسًا ويا لها قصة من تمييز النسبة إن كان الضمير معلوم المرجع نحو : لقيت زيدًا فلله دره فارسًا وجاءنى زيد فيا له رجلًا ، وزيد حسبك به ناصرًا ، ولله درك عالمًا ، وكذا بعد الاسم الظاهر نحو : لله در زيد رجلًا ويا لزيد رجلًا ، ومن تمييز المفرد إن كان مجهوله . ثم رأيته فى الرضى أيضًا ثم قال ما ملخصه : فتمييز النسبة قد يكون نفس المنسوب إليه كما فى نحو : لله در زيد رجلًا وكفى بزيد رجلًا إذ المعنى لله در رجل هو زيد وكفى رجل هو زيد وقد يكون متعلقه كما فى نحو : طاب زيد علمًا . **(قوله لفظًا)** حال من من أى حالة كون من ملفوظة وليس متعلقًا بقوله اجرر لأن الجر قد يكون تقديريًا . **(قوله وكل تمييز إلخ)** فيه تغيير وجه نصب غير فى كلام المتن لاقتضائه نصب غير على الاستثناء مع أنه فى كلام المتن منصوب على المفعولية لاجرر . **(قوله غير ذى العدد)** أى الصريح

فلا يرد أن تمييز كم الاستفهامية يجوز جره بمن مع أنه تمييز عدد وإنما امتنع دخول من فى المسائل المستثناة لأن وضع من البيانية أن يفسر بها وبما بعدها اسم جنس قبلها صالح لحمل ما بعدها عليه نحو : ﴿ **أساور من ذهب** ﴾ [الكهف : ٣١] وفى العدد لا يصح الحمل لكونه متعددًا والتمييز مفرد وفى المحول عن الفاعل والمفعول كذلك لأن ما بعد من وهو التمييز مباين لما قبلها وهو الفاعل والمفعول كذا فى التصريح . وعندى فى هذا التعليل نظر : أما أولا : فلأنه لا يتم على جميع الأقوال الآتية فى من هذه بل على أنها بيانية كما لا يخفى . وأما ثانيًا : فلأنه يقتضى امتناع من فى نحو : امتلأ الإناء ماء لعدم صحة حمل الماء على الإناء ومقتضى المتن

عن الفاعل فى الصناعة (**كَطِبْ نَفْسًا تُفَدْ**) إذ أصله لتطب نفسك . فهذا لا يصلحان لمباشرتها ، فلا يقال عندى عشرون من عبد ، ولا طاب زيد من نفس . ومنه نحو : أنت أعلى منزلًا . ويجوز فيما سواهما نحو : عندى قفيز من بر ، وشبر من أرض ومنوان من عسل ، وما أحسنه من رجل .

(**تنبيهات**) : الأول : كان ينبغى أن يستثنى مع ما استثناه التمييز المحول عن المفعول نحو : غرست الأرض شجرًا ﴿ **وفجرنا الأرض عيونًا** ﴾ [القمر : ١٢] ، وما أحسن زيدًا أدبًا ، فإنه يمتنع فيه الجر بمن . الثانى : تقييد الفاعل فى المعنى بكونه محولًا

الصحة لأن التمييز فى نحوه ليس فاعلًا فى المعنى ولا مفعولًا وقد يدفع بأن الكلام فى من المعهودة فى جر التمييز وهى البيانية على أصح الأقوال كما سيأتى ومن فى المثال ليست منها لأنها إما ابتدائية أو سببية ويؤخذ منه أن جر التمييز الفاعل فى المعنى بمن غير المعهودة فى جر التمييز كالابتدائية والسببية جائز ولا بعد فيه فتدبر . (**قوله عن الفاعل فى الصناعة**) دخل فيه نحو : زيد أطيب نفسًا لأن التمييز فيه محول عن فاعل أفعل التفضيل صناعة والأصل زيد أطيب نفسه وإن كان رفعه الظاهر قليلًا أو عن فاعل الفعل والأصل زيد طابت نفسه على ما أسلفه الشارح وقدمنا ما فيه فلا حاجة لزيادة غيره ، أو عن المبتدأ . (**قوله ومنه**) أى من الفاعل فى المعنى المحول عن الفاعل فى الصناعة أنت أعلى منزلًا فمنزلًا محول عن فاعل أفعل التفضيل صناعة والأصل أنت أعلى منزلك وإن كان رفعه الظاهر قليلًا أو عن فاعل الفعل والأصل أنت علا منزلك كما أسلفه الشارح أى علوًا زائدًا على علو منزل غيرك فلا يرد أنه إذا قيل علا منزلك فات التفضيل مع أنه قد يمنع ضرر فواته كما قدمناه وفى التوضيح أنه محول عن المبتدأ والأصل منزلك أعلى فجعل المضاف تمييزًا والمضاف إليه مبتدأ فارتفع وانفصل بعد أن كان متصلًا مجرورًا وهو أيضًا صحيح وقد أسلفناه . قال شارح الجامع : لا مَنافاة بين كونه فاعلًا فى المعنى ومحولًا عن المبتدأ فى الصناعة لأن ما صلح لأن يخبر بالتفضيل عنه صلح لأن يكون فاعلًا فى المعنى . (**قوله وأبرحت جارًا**) أى أعجبت . ويصح فى التاء الكسر على خطاب المؤنث والفتح على خطاب المذكر ولا يتعين أن يكون مراد الشارح أبرحت جارًا فى قول الأعشى :

أقول لها حين جد الرحيل ... أبرحت ربا وأبرحت جارا

حين يتعين الكسر كما قيل . نعم الأولى أن يكون مراده ذلك ليكون جارًّا فى المثال متعينًا لعدم التحويل لأن قصد الشاعر بقرينة سياقه مدحها بأنها نفسها جارة معجبة لا بأن جارها معجب حتى يكون محولا عن الفاعل ولو لم يكن مراد الشارح ذلك لاحتيج إلى أن يقال تمثيله بهذا المثال لغير المحول مبنى على أحد احتماليه والمثال يكفيه الاحتمال . ونظيره كرم زيد ضيفًا . قال فى المغنى : إن قدر أن الضيف

عن الفاعل فى الصناعة لإخراج نحو : لله دره فارسًا ، وأبرحت جارًا ، فإنهما وإن كانا فاعلين معنى إذ المعنى عظمت فارسًا وعظمت جارًا إلا أنهما غير محولين فيجوز دخول من عليهما ، ومن ذلك : نعم رجلًا زيد يجوز فيه نعم من رجل . ومنه قوله :

[٥٢٣] * فَنِعْمَ ٱلمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِى *

الثالث : أشار بقوله : إن شئت إلى أن ذلك جائز لا واجب . الرابع : اختلف فى معنى من هذه . فقيل للتبعيض وقال الشلوبين : يجوز أن تكون بعد المقادير وما أشبهها زائدة عند سيبويه ، كما زيدت فى نحو : ما جاءنى من رجل ، قال : إلا أن المشهور من

غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل يمتنع أن تدخل عليه من وإن قدر نفسه احتمل الحال والتمييز وعند قصد التمييز فالأحسن إدخال من ا هـ أى للتنصيص على المقصود والتمييز على التقدير . الثانى : من تمييز الجملة غير المحول . قاله الدمامينى . **(قوله إذ المعنى عظمت فارسًا إلخ)** ففارسًا واقع على مدلول التاء التى هى الفاعل فيلزم أن يكون فاعلًا فى المعنى . **(قوله ومن ذلك)** أى من الفاعل فى المعنى غير المحول عن الفاعل فى الصناعة . **(قوله نعم رجلًا زيد)** مثله : حبذا رجلًا زيد . قال الشاعر :

*** يا حبذا جبل الريان من جبل ***

دمامينى . **(تهامى)** بكسر التاء إن كان تخفيف ياء النسبة لأجل الروى وبفتحها إن كان لأجل تعويض الفتحة عن التشديد على أحد مذهبين فيكون كيمان نسبة إلى تهامة بالكسر تطلق على مكة وعلى أرض معروفة لا بلد وإن وهم فيه الجوهرى ، هذا ما يفيده كلام القاموس والمصباح وقد نقل الدمامينى فيه الضبطين وبه يعرف ما فى كلام البعض . وتمييز باب نعم من تمييز المفرد على ما صرح به الرضى وغيره . وأيده الدمامينى بأن الضمير فى نحو : نعم رجلا زيد وزيد نعم رجلًا لا يعود على زيد تأخر أو تقدم وإنما يعود على مبهم عام والرابط بين المبتدأ والخبر العموم ا هـ أى وتمييز العائد على مبهم تمييز مفرد كما مر فى نحو : لله دره فارسًا ، والمبهم العام هو رجلًا كما يصرح به جعلهم ضمير نعم مما يعود على متأخر لفظا ورتبة ومن تمييز الجملة على ما نقله الدمامينى عن المصنف . **(قوله فقيل للتبعيض إلخ)** بقى قول ثالث وهو وضح أنها لبيان الجنس صرح به الشاطبى فى باب حروف الجر ونقله المصرح عن الموضح فى الحواشى وقال هو ظاهر .

---

[٥٢٣] صدره : * تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِواهُ *

قاله أبو بكر بن الأسود . وهو من الوافر . الفاء للتعليل ، ويعدل من العدل بالكسر بمعنى المثل أى فلم يجعل غيره مثلهم. الشاهد فى من رجل فإنه تمييز مجرور بمن وقد علم أن كل ما ينصب على التمييز يجوز جره بمن ظاهرة إلا تمييز العدد والفاعل فى المعنى إلا فى تعجب وشبهه نحو : لله دره من فارس . والذى فى البيت المذكور تهام بفتح التاء نسبة إلى تهامة فلأجل الفتح لم تشدد الياء كما تقول : رجل يمان وشآم فافهم .

مذاهب النحاة ما عدا الأخفش أنها لا تزاد إلا فى غير الإيجاب . قال فى الارتشاف : ويدل لذلك يعنى الزيادة العطف بالنصب على موضعها . قال الحطيئة :

[٥٢٤] طَافَتْ أُمَامَةُ بِالرُّكْبَانِ آوِنَـةً يَا حُسْنَهُ مِنْ قَوَامٍ مًّا وَمُنْتَقَبَا

بنصب منتقبًا على محل قوام . الخامس : إذا قلت : عندى عشرون من الرجال لا يكون ذلك من جر تمييز العدد بمن ، بل هو تركيب آخر لأن تمييز العدد شرطه الإفراد ، وأيضًا فهو معروف ا هـ . (**وَعَامِلَ ٱلتَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقًا**) أى ولو فعلًا متصرفًا وفاقًا لسيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين لأن الغالب فى التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلًا فى الأصل . وقد حوَّل الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة ، فلا يغير عما كان يستحقه من

(**قوله وما أشبهها**) أى مما أجرى مجراها وما حمل عليه . (**قوله ويدل لذلك**) أى الزيادة وفيه أن ما ذكره لا ينهض دليلًا للزيادة لأنه يصح مراعاة محل المجرور بغير الزائد إذا كان يظهر فى الفصيح فلا مانع هنا من كونها غير زائدة والعطف على محل مجرورها الثابت له بحسب الأصل لظهوره فى الفصيح عند حذفها فتأمل . (**قوله آونة**) بمد الهمزة جمع أوان . من قوام بفتح القاف أى قامة وما زائدة . ومنتقبا بفتح القاف موضع النقاب . (**قوله لا يكون ذلك من جر إلخ**) أى بل قوله من الرجال صفة لعشرون . (**قوله لأن تمييز العدد**) أى المنصوب بقرينة أن الكلام فى جواز جر التمييز المنصوب بمن فلا يرد أن تمييز العشرة إلى الثلاثة جمع . (**قوله شرطه الإفراد**) ولذلك قالوا فى قوله تعالى : ﴿ **وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطا** ﴾ [الأعراف : ١١٦] أن أسباطا بدل مما قبله والتمييز محذوف أى فرقة . (**قوله وعامل التمييز قدم**) وأما توسط التمييز بين العامل ومعموله نحو : طاب نفسًا زيد فنقل بعضهم الإجماع على جوازه . (**قوله كونه فاعلًا فى الأصل**) أى وأعطى غير الفاعل فى الأصل حكم الفاعل إجراء للباب على وتيرة واحدة . (**قوله لقصد المبالغة**) أى فى إسناد الطيب لزيد فإنه يفيد قبل التخصيص بالتمييز أنه طاب من جميع الوجوه فالمبالغة من حيث أول الكلام . وقيل : لقصد الإجمال ثم التفصيل ويشكل عليه ما مر من جواز التوسط لفوات الإجمال ثم التفصيل بالتوسط كذا قال شيخنا والبعض وقد يقال كما يشكل على هذا يشكل على تعليل الشارح أيضًا . على أن النظر إلى الأصل والغالب فلا إشكال . (**قوله فلا يغير عما كان يستحقه إلخ**) لا يقال قد يخرج الشيء عن أصله كنائب الفاعل فإنه كان جائز التقديم على العامل وصار بالنيابة ممتنعه ، فأى مانع من اعطاء التمييز بصيرورته فضلة حكم المفعول من جواز التقديم لأنا نقول الأصل عدم الخروج عن الأصل .

---

[٥٢٤] قاله الحطيئة من قصيدة من البسيط . وأُمامة بضم الهمزة اسم امرأة . والركبان جمع ركب أصحاب الإبل فى السفر دون الدواب العشرة فما فوقها : والباء فى محل النصب على المفعولية ، وآونة بالمد نصب على الظرف . قال يعقوب : يقال فلان يصنع ذلك الأمر آونة إذا كان يصنعه مرارًا ويدعه مرارًا والآونة جمع أوان أيضًا ويا حسنه فى موضع التعجب وحرف النداء لمجرد التنبيه . والشاهد فى من قوام فإنه تمييز جر بمن الزائدة فى الكلام الواجب . ولهذا عطف على موضعها بالنصب وهو منتقبا بفتح القاف : موضع النقاب منها . وكلمة ما صلة للتأكيد .

وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل . أما غير المتصرف فبالإجماع . وأما قوله :

[٥٢٥] ★ وَنَارُنَا لَمْ يُرَ نَارًا مِثْلُهَا ★

فضرورة . وقيل : الرؤية قلبية ونارًا مفعول ثان (**وَٱلْفِعْلُ ذُو ٱلتَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقَا**) هو مبنى للمفعول ، ونزرًا حال من الضمير المستتر فيه النائب عن الفاعل أى مجىء عامل التمييز الذى هو فعل متصرف مسبوقًا بالتمييز نزر أى قليل . من ذلك قوله :

[٥٢٦] أَنَفْسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ ٱلْمُنَى وَدَاعِي ٱلْمَنُونِ يُنَادِى جِهَارَا

وقوله :

[٥٢٧] ★ وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ

وقوله :

(**قوله ونارنا إلخ**) فنارًا تمييز وهو مقدم على عامله وهو مثلها لأنه تمييز مفرد . (**قوله ونزرًا حال إلخ**) قال سم : فيه نظر والوجه كونه مفعولًا مطلقًا أى سبقا نزرا ا هـ ووجه النظر أن جعله حالًا من ضمير سبق يقتضى أن النظر وصف للفعل مع أنه وصف للتقديم عليه هذا ما ظهر لى وهو أدق من توجيه شيخنا النظر بأن وقوع المصدر حالًا سماعى . (**قوله وما كان نفسا**) كان زائدة وضمير تطيب يرجع إلى ليلى فى صدر البيت وهو :

★ **أتهجر ليلى بالفراق حبيبها** ★

---

[٥٢٥] تمامه : ★ **قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ مَعَدٌّ كُلُّهَا** ★

رجز لم يدر قائله . الواو للعطف . ونارنا مبتدأ و لم ير نارًا مثلها خبره . والشاهد فى نارًا فإنه تمييز تقدم على عامله الاسم الجامد وهو مثلها ، وهو مختص بالضرورة . وارتفاع مثلها على أنه مفعول للم ير ناب عن الفاعل . واقتصر على مفعول واحد لأنه من رؤية البصر . وقد يجوز أن يكون من رؤية القلب فيكون نارًا أحد مفعوليه فلا يبقى حينئذ شاهد . ومعد بالفتح أبو العرب ابن عدنان . وادعى سيبويه أصالة ميمه لتعدده ، وخولف فيه .

[٥٢٦] هو من المتقارب . الهمزة للاستفهام . والشاهد فى نفسًا فإنه تمييز قُدِّم على عامله وهو فى تطيب أنت فاعله ، والباء تتعلق به والمنى جمع منية . وداعى المنون أى الموت مبتدأ . وينادى خبره . وجهارًا إما صفة مصدر محذوف أى نداء جهارًا وإما حال أى مجاهرًا .

[٥٢٧] صدره : ★ **أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَهَا**

قاله المخبل السعدى وعزاه شارح اللب شيخ شيخى إلى أعشى همدان ناقلًا عن ديوانه ، وابن سيده إلى قيس بن معاذ من قصيدة من الطويل . الهمزة للاستفهام . وليلى فاعل تهجر ، وحبيبها مفعوله أى محبها وعاشقها . واللام فى للفراق للتعليل ، ويجوز أن تكون بمعنى الباء والشاهد فى نفسًا فإنه تمييز عن تطيب وتقدم عليه . وقد ذهب إليه الكوفية والمازنى والمبرد وتبعهم ابن مالك . والجمهور على أنه ضرورة فلا يقاس عليه . وعن الزجاج أن الرواية الصحيحة : ★ **وما كان نفسى بالفراق تطيب** ★ فحينئذ لا شاهد فيه . وقيل : روى كاد وكان وسلمى وليلى وتطيب بالتذكير والتأنيث ونفسًا ونفسى وتطيب بضم التاء من الإطابة فعلى هذا نفسًا مفعوله وفاعله ضمير ليلى ، وفى كان أو كاد ضمير الشأن . ونقل أبو الحسن أنه فى ديوانه هكذا :

أتؤذن سلمى بالفراق حبيبها ولم تك نفسى بالفراق تطيب

[٥٢٨] ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ فِي إِبْعَادِيَ ٱلْأَمَلَا وَمَا ٱرْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِي ٱشْتَعَلَا

وأجاز الكسائى والمازنى والمبرد والجرمى القياس عليه محتجين بما ذكر ، وقياسًا على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف . ووافقهم الناظم فى غير هذا الكتاب .

(تنبيهان) : الأول : مما استدل به الناظم على الجواز قوله :

[٥٢٩] رَدَدْتُ بِمِثْلِ ٱلسِّيدِ نَهْدٍ مُقَلِّصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا

وقوله :

[٥٣٠] إِذَا ٱلْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِيًا وَلَمْ يُعْنَ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمَا

وهو سهو منه لأن عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور ، والناصب للتمييز هو المحذوف . الثانى : أجمعوا على منع التقديم فى نحو : كفى بزيد رجلًا ، لأن كفى وإن كان فعلًا متصرفًا إلا أنه فى معنى غير المتصرف وهو فعل التعجب لأن معناه ما أكفأه رجلاً .

(قوله ضيعت حزمى إلخ) الحزم ضبط الأمور وإتقانها والارعواء الانزجار . **(قوله بما ذكر)** أى من الأبيات . وأجيب بأنه ضرورة . **(قوله وقياسًا على غيره من الفضلات)** أجيب بالفرق فإن تقديم التمييز مخل بالغرض السابق من التأخير بخلاف غيره من الفضلات . قاله الدماميني ويرد عليه أن توسط التمييز أيضًا مخل بالعرض مع أنه جائز فتدبر . **(قوله رددت بمثل السيد)** أى بفرس مثل السيد بكسر السين أى الذئب . نهد بفتح النون أى ضخم مقلص بكسر اللام المشددة أى طويل القوائم . كميش بكاف مفتوحة فميم مكسورة فتحتية ساكنة فشين معجمة أى سريع العدو والثلاثة صفات لمثل . والشاهد فى ماء حيث قدمه على عامله وهو تحلبًا أى سال . **(قوله عينًا قر)** قال فى القاموس : قرت عينه تقر بالكسر والفتح قرة وقد تضم . وقرورًا : بردت وانقطع بكاؤها ، أو رأت ما كانت متشوّقة إليه اهـ ومثريًا حال أى كثير المال كما فى القاموس وتفسير البعض له بمعطيًا لا يوافق اللغة ولا يناسب البيت . **(قوله وهو سهو منه إلخ)** نظر فيه سم بأن عطفاه والمرء عند الناظم مبتدآن ففى التسهيل : وقد تغنى ابتدائية اسم بعد إذا عن تقدير فعل اهـ فكان الأولى أن يقول بدل قوله وهو سهو ولا يصلحان للاستدلال لاحتمال أن يكون عطفاه والمرء مرفوعين بفعل محذوف وقد يدفع النظر بأن التعبير بالسهو نظرًا إلى قوله فى الخلاصة :

---

[٥٢٨] هو من البسيط . والحزم أخذ الأمور بالثقة . وما ارعويت ما رجعت : من ارعوى فلان عن فعله القبيح إذا رجع عنه رجوعًا حسنًا . والشاهد فى وشيبًا فإنه تمييز قدم على عامله . ورأسى مبتدأ . واشتعلا خبره . وألفه للإطلاق من اشتعال النار وهو اضطرامها .

[٥٢٩] قبله :

وَوَارِدَةٍ كَأَنَّهَا عُصَبُ ٱلْقَطَا تُثِيرُ عَجَاجًا بِالسَّنَابِكِ أَصْهَبَا

قالهما ربيعة بن مقروم من قصيدة من الطويل . الواو فى وواردة واو رب فلهذا جرت ، وأراد بها القطع من الخيل . والعصب بضمتين جمع عصبة وهى الجماعة ، شبه الخيل فى سرعتها بالقطا . وتثير من الإثارة . وعجاجًا مفعوله وهو الغبار . وأصهبا صفته . والسنابك جمع سنبك بالضم وهو طرف مقدم الحافر . والباء فيها تتعلق بتثير . **(قوله رددت)** جواب رب المضمرة . والباء فى بمثل=

(خاتمة): يتفق الحال والتمييز فى خمسة أمور، ويفترقان فى سبعة أمور . فأما أمور الاتفاق فإنهما: اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للإبهام. وأما أمور الافتراق فالأول: أن الحال تجيء جملة وظرفًا ومجرورًا كما مرَّ والتمييز لا يكون إلا اسمًا. الثانى: أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كما عرفت فى أول باب الحال، ولا كذلك التمييز. الثالث: أن الحال مبينة للهيئات والتمييز مبين للذوات. الرابع: أن الحال تتعدد كما عرفت بخلاف التمييز. الخامس: أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلًا متصرفًا أو وصفًا يشبهه ولا يجوز ذلك فى التمييز على الصحيح. السادس: أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود، وقد يتعاكسان فتأتى الحال جامدة كهذا مالك ذهبًا، ويأتى التمييز مشتقًا نحو: لله دره فارسًا وقد مرَّ. السابع: الحال تأتى مؤكدة لعاملها بخلاف التمييز، فأما قوله تعالى: ﴿**إن عدَّة الشهور عند الله اثنا عشر شهرًا**﴾ [التوبة: ٣٦]، فشهرًا مؤكد لما فهم من إن عدة الشهور. وأما بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر فمبين؛ وأما إجازة المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلًا زيد فمردودة. وأما قوله:

[٥٣١] **تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا ... فَنِعْمَ ٱلزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا**

فالصحيح أن زادا معمول لتزوَّد: إما مفعول مطلق إن أريد به التزود، أو مفعول به

*** وألزموا إذا إضافة إلى ***

جمل الأفعال. **(قوله ولا كذلك التمييز)** ممنوع فقد يتوقف معنى الكلام على التمييز نحو: ما طاب زيد إلا نفسًا. شمنى. **(قوله مبينة للهيآت)** ليس المراد بالهيئة الصورة المحسوسة كما يتبادر منها وإلا خرج نحو: تكلم صادقًا، ولا يرد جاء زيد والشمس طالعة لأنه فى معنى جاء مقارنًا لطلوعها فالحال فيه بحسب التأويل مبينة للصفة. قاله الدماميني. **(قوله مبين للذوات)** أى أو النسب ليوافق ما مشى عليه سابقًا وإن التزم ابن الحاجب أن تمييز النسبة أيضًا فى الحقيقة تمييز لذات مقدرة كما مر بيانه. **(قوله بخلاف التمييز)** أى فإنه لا يتعدد أى بدون عطف أما بالعطف فيجوز أن يتعدد. **(قوله لعامله)** أى مع قطع النظر عما أخبر عنه بهذا العامل. **(قوله فمردودة)** لأن الإبهام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة للتمييز. **(قوله إما مفعول مطلق إلخ)** الظاهر أنه يصح أن يكون حالًا مؤكدة من الزاد على قياس ما فعله فى قول الشاعر: نعم الفتاة إلخ.

= السيد تتعلق به: أى رددت بفرس مثل السيد بكسر السين المهملة وهو الذئب. ونهد بالجر صفته أى ضخم. ومقلص بكسر اللام المشددة صفة أخرى: أى طويل القوائم. وكميش صفة أخرى: أى بفتح الكاف وكسر الميم وسكون الياء آخر الحروف وفى آخره شين معجمة أى حاد فى عدوه مسرع. ويروى جهيز بفتح الجيم وكسر الهاء وفى آخره زاى معجمة أى شديد الجرى. **(قوله إذا عطفاه)** أى إذا تحلب عطفاه أى جانباه، فهو مرفوع بفعل مضمر يفسره الظاهر. والشاهد فى ماء حيث انتصب على التمييز فتعلق به ابن مالك على جواز تقديم التمييز على عامله لكونه فعلًا متصرفًا. ولا دليل فيه لأن عطفاه مرفوع بمحذوف كما ذكرنا. وما مفعول لذلك المحذوف لا الفعل المذكور المتأخر. وألف تحلبا للتثنية أى سالا ماء.

[٥٣١] البيت من الوافر.

إن أريد به الشىء الذى يتزود به من أفعال البر ، وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالًا .
وأما قوله :

[٥٣٢] نِعْمَ ٱلْفَتَاةُ فَتَاةٌ هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ رَدَّ ٱلتَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ بِإِيمَاءِ

ففتاة حال مؤكدة والله أعلم .

[حروفُ الجَرِّ]

(هَاكَ حُرُوفَ ٱلْجَرِّ وَهْيَ) عشرون حرفًا (مِنْ) و(إِلَى) و(حَتَّى) و(خَلَا) و(حَاشَا)

(قوله نعت له) أى بحسب ما كان بدليل بقية كلامه . (قوله فصار حالًا) أى كما هو شأن صفة النكرة إذا تقدمت نحو :

* لمية موحشًا طلل *

[حروف الجر]

قدمها على الإضافة لما قيل أن العمل فيها للحرف المقدر . وإنما سميت حروف الجر إما لأنها تجر معانى الأفعال إلى الأسماء أى توصلها إليها فيكون المراد من الجر المعنى المصدرى ومن ثم سمَّاها الكوفيون حروف الإضافة لأنها تضيف معانى الأفعال أى توصلها إلى الأسماء . وإما لأنها تعمل الجر فيكون المراد بالجر الإعراب المخصوص كما فى قولهم حروف النصب وحروف الجزم ولا يرد على الأول أن مقتضاه أن لا يكون خلا وعدا وحاشا فى الاستثناء أحرف جر لأنهن لتنحية معنى الفعل عن مدخولهن لا لايصاله إليه لأن المراد بإيصال حرف الجر معنى الفعل إلى الاسم ربطه به على الوجه الذى يقتضيه الحرف من ثبوته له أو انتفائه عنه . قاله الدمامينى .

(قوله هاك حروف الجر) ها بالقصر هنا وقد تمد كما فى : ﴿ هاؤم اقرأوا كتابيه ﴾ [الحاقة : ١٩] ، اسم فعل بمعنى خذ والكاف حرف خطاب تتصرف تصرف الكاف الاسمية بحسب حال المخاطب من تذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع كالكاف فى رويدك ومع اسم الإشارة وأرأيتك بمعنى أخبرنى ونحو : إياك . قاله يسّ وغيره .

(قوله وهى من إلخ) الخبر مجموع المتعاطفات فالعطف ملحوظ قبل الإخبار ويقال فى من منا كإلى ، بل قيل أنها الأصل فخفف لكثرة الاستعمال بحذف الألف وسكون النون .

---

[٥٣٢] البيت من البسيط .

و(عَدَا) و(فِي) و(عَنْ) و(عَلَى) و(مُذْ) و(مُنْذُ) و(رُبَّ) و(اللَّامُ) و(كَيْ) و(وَاوٌ وَتَا * وَالْكَافُ وَالْبَا وَلَعَلَّ وَمَتَى) كلها مشتركة فى جر الاسم على التفصيل الآتى . وقد تقدم الكلام على خلا وحاشا وعدا فى الاستثناء . وقل من ذكر كى ولعل ومتى فى حروف الجر لغرابة الجر بهن . أما كى فتجر ثلاثة أشياء : الأول : ما الاستفهامية المستفهم بها عن علة الشيء نحو : كيمه بمعنى له . والثانى : ما المصدرية مع صلتها كقوله :

[٥٣٣] * يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَع *

(قوله ورب) ويقال رب بفتح الراء ورب بضم الراء والباء ، وربت بضم الراء وفتح الباء والتاء ، وربت بضم الراء وفتح الباء وسكون التاء ، وربت بفتح الثلاثة ، وربت بفتح الأولين وسكون التاء ، وبتخفيف الباء من هذه السبعة ، وربتا بالضم وفتح الباء المشددة ، ورب بالضم فالسكون ، ورب بالفتح فالسكون ، فهذه سبع عشرة لغة اهـ همع . **(فائدة) :** ما مشى عليه المصنف من حرفية رب هو مذهب البصريين وذهب الأخفش والكوفيون إلى اسميتها وأيده الرضى بأنها فى التقليل أو التكثير مثل كم الخبرية فى التكثير إذ معنى رجل قليل أو كثير من هذا الجنس كما أن معنى كم رجل كثير من هذا الجنس ولا خلاف فى اسمية كم . ثم استشكل حرفية رب بأمور فراجعه . وجنح إليه الدمامينى أيضًا . قال : ويمكن أن يكون سبب بنائها مع اسميتها ما قيل فى كم من تضمنها معنى الإنشاء الذى حقه أن يؤدى بالحرف أو مشابهتها الحرف وضعًا فى بعض لغاتها وهو تخفيف الباء وحمل التشديد عليه . **(قوله على التفصيل الآتى)** أى من اختصاص بعضها بالوقت وبعضها بالنكرات وبعضها بالظاهر إلى غير ذلك . **(قوله وقد تقدم الكلام إلخ)** اعتذار عن سكوت الناظم عن الستة فى التفصيل الآتى . **(قوله كيمه)** أصلها كيما فحذفت ألف ما وجوبًا لدخول حرف الجر عليها وجيء بهاء السكت وقفًا حفظًا للفتحة الدالة على الألف المحذوفة وهكذا يفعل مع سائر حروف الجر الداخلة على ما الاستفهامية . قاله المصرح وغيره .

(قوله ما المصدرية مع صلتها) كان الأولى أن يقول المصدر : المسبك من صلة ما وكذا يقال فيا بعده ، يدل على ذلك قوله بعد فى تأويل المصدر مجرور بها كذا قال البعض والأوجه أن مجموع الحرف

---

[٥٣٣] صدره : * إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا *

قاله النابغة : فقيل الذبيانى وقيل الجعدى من الطويل : أى إذا لم تنفع أنت ، لأن إذا لا تدخل إلا على الجمل الفعلية . وفضر جواب الشرط ، ويجوز فيه التثليث : الفتح لأنه أخف ، والضم لأجل الضمة . والكسر لأنه الأصل . والفاء للتعليل . ويروى يرجى الفتى والشاهد فى كيما حيث دخلت كى على ما المصدرية وهو نادر . وقيل كافة . والمعنى يضر من يستحق الضر وينفع من يستحق النفع .

أى للضر والنفع قاله الأخفش . وقيل ما كافة . الثالث : أن المصدرية وصلتها نحو : جئت كى أكرم زيدًا إذا قدرت أن بعدها ، فأن والفعل فى تأويل مصدر مجرور بها ، ويدل على أن أن تضمر بعدها ظهورها فى الضرورة كقوله :

[٥٣٤] فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

والأولى أن تقدر كى مصدرية فتقدر اللام قبلها بدليل كثرة ظهورها معها نحو : ﴿ لكيلا تأسوا ﴾ [الحديد : ٢٣] ، وأما لعل فالجر بها لغة عقيل ثابتة الأول ومحذوفته مفتوحة الآخر ومكسورته . ومنه قوله :

[٥٣٥] لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ إِنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ

وقوله :

[٥٣٦] لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

وصلته مجرور محلًا بالحرف لأنه الذى تسلط عليه الحرف ودلالة قول الشارح فى تأويل مصدر مجرور بها إنما يظهر إذا قرىء مجرور بالجر فإن قرىء بالرفع خبر ثان لقوله فإن والفعل فلا ولم يقل على هذا مجرور إن لأن المراد مجموع أن والفعل فتأمل . **(قوله للضر والنفع)** أى ضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع . **(قوله وقيل ما كافة)** أى لكى عن عملها الجر مثلها فى ربما . **(قوله فقالت أكل الناس إلخ)** كل مفعول أول لمانحًا ولسانك أى حلاوة لسانك المفعول الثانى كما فى التصريح وغيره وإن عكس البعض وعطف تخدع تفسيرى والخدع إرادة المكر بالغير من حيث لا يعلم . **(قوله والأولى)** أى فى الموضع الثالث . **(قوله ثابتة الأول إلخ)** حال من الضمير المجرور بالباء فهذه أربع لغات يجوز الجر فيها ولا يجوز فى غيرها من بقية لغات لعل كما قاله المصرح .

(قوله لعل الله) فالله مرفوع تقديرًا بالابتداء منع من ظهوره حركة حرف الجر الشبيه بالزائد ،

[شواهد حرف الجر]

[٥٣٤] قاله جميل بن عبد الله ، وهو أصح مما قاله الزمخشرى أنه لحسان . وهو من الطويل . الهمزة للاستفهام وكل الناس مصنوب بمانحًا من المنح وهو العطاء ، وهو خبر أصبحت ، ولسانك مفعول ثان له . والشاهد فى كيما أن حيث ظهرت فيه أن للضرورة . وألف تخدعا للإطلاق .

[٥٣٥] هو من الوافر . الشاهد فى لعل فإنه حرف جر ههنا . ولهذا جر لفظة الله وهى لغة عقيل . وعلينا فى محل النصب على المفعولية . وشريم بفتح الشين المعجمة هى المرأة المفضاة ، وكذلك الشروم .

[٥٣٦] قاله كعب بن سعد الغنوى . وصدره : * فقلتُ ادعُ أخرى وَارْفَعِ الصَّوْتَ دَعْوَةً *

وهو من الطويل . الشاهد فى لعل حيث جر أبى المغوار بكسر الميم وسكون الغين المعجمة كنية رجل . ويروى أبا المغوار على أصله اسم لعل . وقريب خبره .

وأما متى فالجر بها لغة هذيل وهي بمعنى من الابتدائية . سمع من كلامهم أخرجها متى كمه أى من كمه . وقوله :

[٥٣٧] شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضر لَهُنَّ نَئِيجُ

وأما الأربعة عشرة الباقية فسيأتى الكلام عليها .

(تنبيهان) : الأول : إنما بدأ بمن لأنها أقوى حروف الجر ولذلك دخلت على ما لم يدخل عليه غيرها نحو : من عندك . الثاني : عد بعضهم من حروف الجر ها التنبيه

وفضلكم خبر وإن أمكم شريم أى مفضاة بدل من شيء .

(قوله وهو بمعنى من الابتدائية) قال فى الهمع : وتأتى اسمًا بمعنى وسط . حكى وضعها متى كمه : أى وسطه .

(قوله شربن) أى السحب وضمن شربن معنى روين فعداه بالباء أو هى بمعنى من وقوله : لهن نئيج أى صوت حال من النون فى شربن وهذا على قول العرب والحكماء إن السحاب يأخذ الماء من البحر ثم يمطره . قال فى التصريح : يقال إن السحاب فى بعض المواضع تدنو من البحر الملح فتمتد منها خراطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون لها صوت عظيم مزعج ثم تذهب صاعدة إلى الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب بإذن الله تعالى فى زمن صعودها وترفعها ثم تمطر حيث يشاء الله تعالى اهـ .

(قوله لأنها أقوى حروف الجر) ولأن من معانيها الابتداء فناسب الابتداء بها .

(قوله نحو من عندك) أى من كل ظرف ملازم النصب على الظرفية .

(قوله ها التنبيه) أى صورة لا معنى إذ هى حرف قسم وكذا يقال فى قوله وهمزة الاستفهام كما فى سم وقوله إذا جعلت أى كلتاهما .

---

[٥٣٧] قاله أبو ذؤيب يصف به السحاب من قصيدة من الطويل . الضمير فى شربن يرجع إلى السحب وضمن معنى روين فلذلك وصلت بالباء . وقيل شاذ وترفعت أى توسعت . والشاهد فى متى لجج فإنها حرف جر ههنا بمعنى من ، وهى لغة هديل . ولجج جمع لجة وهى معظم الماء . ونئيج مبتدأ . ولهن خبره : من نأجت الريح تنأج نئيجًا تحركت ولها نئيج ، أى مر سريع مع صوت .

وهمزة الاستفهام إذا جعلت عوضًا من حرف الجر فى القسم . قال فى التسهيل : وليس الجر فى التعويض بالعوض خلافًا للأخفش ومن وافقه . وذهب الزجاج والرمانى إلى أن أيمن فى القسم حرف جر وشذا فى ذلك . وعد بعضهم منها الميم مثلثة فى القسم نحو : م الله . وجعله فى التسهيل بقية أيمن قال : وليست بدلًا من الواو ولا أصلها مُنْ خلافًا لمن زعم ذلك . وذكر الفراء أن لات قد تجر الزمان . وقرىء : ﴿ **ولات حين مناص** ﴾ [ص : ٣] ، وزعم الأخفش أن بله حرف جر بمعنى من والصحيح أنها اسم . وذهب

(قوله فى التعويض) أى أصورة تعويض ها التنبيه وهمزة الاستفهام عن باء القسم يقال : ها الله بقطع الهمزة ووصلها مدًا وقصرًا فاللغات أربع وآلله بالمد مع الوصل وألله بالقطع بلا تعويض شىء عن الباء . كذا فى الهمع . قال الدمامينى : وأضعف اللغات الأربع فى ها الله حذف ألف ها مع قطع همزة الله بل أنكر هذه اللغة ابن هشام لكن نقلها غير واحد عن الجرمى . **(قوله بالعوض)** أى بل بالمعوض عنه المحذوف وهو الباء لأنها أصل حروف القسم . **(قوله خلافًا للأخفش ومن وافقه)** أى حيث ذهبوا إلى أن الجر بالعوض وهو المتجه عندى بدليل أن الجر بواو القسم وتائه مع أن الواو عوض من الباء والتاء عوض من الواو وقياس ها التنبيه وهمزة الاستفهام على فاء السببية وواو المعية حيث لم يكن النصب بهما بل بأن المضمرة قياس مع الفارق لأن الفاء والواو ليستا فى الحقيقة عوضين عن أن بدليل إضمارها بعدهما بخلاف ها التنبيه والهمزة فافهم . **(قوله إلى أن أيمن)** بفتح الهمزة وضم الميم هذا هو الأفصح ، وبالكسر فالضم ، وبالكسر فالفتح ، وبفتحتين . ويقال ايم بكسر فضم ، وأيم بفتح فضم ، وايم بكسرتين ، وهيم بفتح الهاء المبدلة من الهمزة فضم . قال أبو حيان : وهى أغرب لغاتها . وإم بكسرتين ، وأم بفتحتين ، وأم بفتح فضم ، وأم بفتح فكسر ، وأم بكسر فضم ، وأم بكسر ففتح ومن بفتح الحرفين وكسرهما وضمهما ، وم مثلثا ، فهذه عشرون لغة . كذا فى الهمع . **(قوله وشذا فى ذلك)** لأنها اسم بمعنى البركة . **(قوله نحو م الله)** هو على هذا القول مبنى على إحدى الحركات لأنه حرف جر وبهذا يعرف ما فى كلام البعض فانظره . وأما على غيره فالحركة حركة بنية وحركة الإعراب على النون المحذوفة تخفيفًا . **(قوله وليست بدلا من الواو)** رد لقول بعضهم السابق ووجهه أنها لو كانت بدلًا لوجب فتحها كما فى التاء . قاله الدمامينى . وفيه أن الواو بدل من الباء و لم توافقها فى الحركة إلا أن يقال خالفتها للتخفيف . **(قوله ولا أصلها من)** أى التى هى حرف قسم على رأى جماعة مشى عليه المصنف فى تسهيله فى مبحث من الجارة مختص برب مضافًا إلى الياء نحو : من ربى لأفعلن بضم الميم وكسرها مع سكون النون فيهما وإنما لم يكن الأصل من هذه فحذفت نونها لأن الأشهر فى من هذه الاختصاص بربى وأما رواية الأخفش من الله فشاذة بخلاف م . وأما من التى هى لغة فى أيمن فمثلثة الحرفين كما مر . قاله الدمامينى بعضه فى مبحث من الجارة وبعضه فى مبحث أيمن . **(قوله والصحيح أنها اسم)** أى مصدر أو اسم فعل أو بمعنى كيف كما تقدم فى المفعول المطلق .

سيبويه إلى أن لولا حرف جر إذا وليها ضمير متصل نحو : لولاى ولولاك ولولاه فالضمائر مجرورة بها عند سيبويه . وزعم الأخفش أنها فى موضع رفع بالابتداء ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع ولا عمل للولا فيها كما لا تعمل لولا فى الظاهر . وزعم المبرد أن هذا التركيب فاسد لم يرد من لسان العرب وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم كقوله :

[٥٣٨] أَتُطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنْ

وقوله :

[٥٣٩] وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَاىَ طِحْتَ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ ٱلنِّيقِ مُنْهَوِى

(قوله أن لولا حرف جر) أى لا يتعلق بشىء كرب ولعل الجارة تنزيلًا للثلاثة منزلة الجار الزائد كذا فى المغنى وفيه نظر للفرق باختلال أصل المعنى بحذف لولا دون رب ولعل ولهذا ضعَّف الرضى مذهب سيبويه هذا بأن حرف الجر الأصلى لابد له من متعلق ولا متعلق للولا . فافهم . والضمير بعدها فى موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف فيكون للضمير محلان على رأى سيبويه فقول الشارح وزعم الأخفش أنها فى موضع رفع أى فقط . **(قوله ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع)** أى وإن كان غالب نيابة الضمائر فى الضمائر المنفصلة فقد وجدت فى المتصلة كما فى عساه وعساك وعسانى على قول تقدم فى أفعال المقاربة . وانظر هل وضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع لازم على مذهب سيبويه من حيث أن الضمير فى محل رفع بالابتداء أو غير لازم الظاهر الثانى لما مر من أن معنى كون الكاف والهاء والياء ليست ضمائر رفع أنها لا تكون فى محل رفع فقط فلا ينافى أنها تكون فى محل رفع وجر كما فى عجبت من ضربك زيدًا . واعلم أنك إذا عطفت على مدخول لولا اسمًا ظاهرًا تعين رفعه إجماعًا لأنها لا تجر الظاهر . نبه عليه الدمامينى . **(قوله حسن)** قال العينى : أراد به الحسن بن على رضى الله تعالى عنهما ويروى عبس بسكون الموحدة اسم قبيلة . ويروى جبن . **(قوله وكم موطن)** كم خبرية بمعنى كثير فى محل نصب بطحت أو رفع بالابتداء خبره جملة لولاى طحت والرابط محذوف أى طحت فيه . وطحت بفتح التاء مع كسر الطاء أو ضمها من طاح يطيح ويطوح أى هلك . وقوله : كما هوى ما مصدرية وهوى بفتح الواو سقط وفاعله منهوى أى ساقط .

---

[٥٣٨] قاله عمرو بن العاص من قصيدة نونية من الطويل . والهمزة للاستفهام وتطمع بالضم من الإطماع . وفينا فى محل النصب على المفعولية . ومن أراق كذلك مفعول من الإراقة . والشاهد فى لولاك فإنه حجة على المبرد حيث أنكر مجىء نحوه فى الفصيح . والحاصل أن الأصل فى لولا أن يكون فيما يليه ضمير الرفع . فلولاك ولولاه ولولاى قليل . وأنكره المبرد أصلًا وقال : لا يوجد فى كلام من يحتج به . والأحساب جمع حسب : الرجل وهو ما يعد من المآثر . وقيل الفعل الحسن . وأراد بالحسن حسن بن على بن أبى طالب رضى الله عنهما .

[٥٣٩] قاله يزيد بن الحكم من قصيدة من الطويل . وكم خبرية بمعنى كثير . وموطن مميزه والشاهد فى لولاى فإنه حجة على المبرد كما ذكرنا آنفا وطحت بفتح التاء جوابه أى هلكت من طاح يطوح ويطيح والكاف للتشبيه وما مصدرية أو موصولة . وهوى سقط من باب ضرب يضرب . والأجرام جمع جرم الشىء وهو جثته ، والباء فيه فى محل النصب . والقنة بضم القاف وتشديد النون مثل القلة أو هى : أعلى الجبل . والنيق بكسر النون وسكون الياء آخر الحروف وفى آخره قاف : أرفع موضع فى الجبل . ومنهو بضم الميم الهاوى وهو فاعل هوى .

انتهى (**بِالظَّاهِرِ ٱخْصُصْ مُنْذُ**) و(**مُذْ وَحَتَّى * وَٱلْكَافَ وَٱلْوَاوَ وَرُبَّ وَٱلتَّا**) وكى ولعل ومتى وقد سبق الكلام على هذه الثلاثة وما عدا ذلك فيجر الظاهر والمضمر على ما سيأتى بيانه (**وَٱخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتًا**) وأما قولهم : ما رأيته منذ أن الله خلقه فتقديره منذ زمن أن الله خلقه أى منذ زمن خلق الله إياه .

(**تنبيه**) : ويشترط فى مجرورهما مع كونه وقتًا أن يكون معينًا لا مبهمًا ، ماضيًا أو حاضرًا لا مستقبلًا ؛ تقول : ما رأيته مذ يوم الجمعة أو مذ يومنا ولا تقول مذ يوم ، ولا أراه مذ غد وكذا فى منذ ا هـ (وَ) اخصص (**بِرُبَّ * مُنَكَّرًا**) نحو : رب رجل ولا يجوز

والأجرام جمع جرم بالكسر وهو الجثة . والقنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل وكذا النيق بكسر النون وبالقاف آخره فالإضافة من إضافة المسمى إلى الاسم . (**قوله بالظاهر اخصص**) الباء داخله على المقصور عليه على عكس قوله الآتى واخصص بمذ ومنذ وإنما اختصت المذكورات بالظاهر لضعف غالبها باختصاص بعضه بالوقت وبعضه بالمنكر وبعضه بالآخر أو المتصل بالآخر وكون بعضها عوضًا عن باء القسم لا أصلًا فيه وغرابة الجر ببعضها ولتأدية إدخال الكاف على الضمير إلى اجتماع كافين فى نحو : كلك وطردنا المنع . (**قوله واخصص بمذ ومنذ وقتًا**) قال ابن عصفور : ما يسأل به عن الوقت كالوقت بشرط أن يكون مما يستعمل ظرفًا فتقول منذ كم ومذ متى ومذ أى وقت ، ولا تقول مذ ما لأن ما لا تكون ظرفًا . فإن قلت : سينص على دخولهما على الأفعال فكيف يصح دعوى الاختصاص بالوقت . أجيب بأنهما حينئذ ليسا حرفى جر باتفاق والكلام . فيما إذا كانا جارين ا هـ يس . على أن منهم من يرى أنهما حينئذ داخلان على زمان مقدر مضاف للجملة وعليه لا إشكال . (**قوله منذ أن الله خلقه**) أى على رواية فتح الهمزة أما على رواية الكسر فمنذ اسم لدخولها على الجملة . (**قوله ويشترط فى مجرورهما**) وكذا فى مرفوعهما وبقى شرط رابع وهو أن يكون متصرفًا فلا يجوز منذ سحر تريد سحر يوم بعينه ويشترط فى عاملهما أن يكون فعلًا ماضيًا منفيًّا نحو : ما رأيته منذ يوم الجمعة أو متطاولًا نحو : سرت منذ يوم الخميس ولا يجوز قتلته منذ يوم الخميس . قاله يس . (**قوله واخصص برب منكرًا**) أى فى الكثير فلا يرد قوله الآتى وما رووا إلخ على أن مذهب جماعة كابن عصفور والزمخشرى أن مثل هذا الضمير نكرة لأنه عائد على واجب التنكير وقال جماعة كالفارسى : معرفة جار مجرى النكرة وقد يعطف على مجرورها مضاف إلى ضميره نحو : رب رجل وأخيه لأنه نكرة تقديرًا إذ التقدير وأخ له وإنما لم يجز رب أخى الرجل لأنه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع أما رب رجل وزيد مثلًا فلا يجوز . قال فى التسهيل : ولا يلزم وصفه أى المنكر المجرور بها خلافًا للمبرد ومن وافقه .

رب الرجل (**وَالتَّاءُ لِلهِ وَرَبْ**) مضافًا للكعبة أو لياء المتكلم نحو : ﴿ **وتا الله لأكيدن أصنامكم** ﴾ [الأنبياء : ٥٧] ، وترب الكعبة ، وتربى لأفعلن ، وندر تا الرحمن وتحياتك (**وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رُبَّهُ فَتًى**) وقوله :

[٥٤٠] * **وَرُبَّهُ عَطِبًا أَنْقَذْتُ مِنْ عَطَبِهْ**

(**نَزْرٌ**) أى قليل .

(**تنبيه**) : يلزم هذا الضمير المجرور بها الإفراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى ، فيقال : ربه رجلًا وربه امرأة . قال الشاعر :

[٥٤١] **رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إِلَى مَا ... يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا**

وقد سبق التنبيه عليه فى آخر باب الفاعل (**كَذَا كَهَا وَنَحْوُهُ أُتِى**) أى قد جرت الكاف ضمير الغيبة قليلًا كقوله :

(**قوله والتاء لله ورب**) يوهم التسوية فى الدخول عليهما وليس كذلك فإن دخولها على رب قليل وقد يؤخذ عدم التسوية من تقديم لفظ الجلالة . (**قوله ربه فتى**) قال الجامى: هذا الضمير عائد على مبهم فى الذهن يعنى قبل ذكره مؤخرًا تمييزًا فلا ينافى عدهم هذا الضمير مما يعود على متأخر لفظًا ورتبة كما مر هذا ما ظهر . (**قوله وربه عطبا**) أى مشرفًا على العطب أى الهلاك . قاله العينى . ولا ينافيه قوله أنقذت من عطبه لأن المراد أبعدته عن العطب وإنما عبر بالإنقاذ المشعر بالوقوع مبالغة . (**قوله أى قليل**) أى بالنسبة للظاهر وقيل معنى نزر شاذ من جهة القياس وإن كان كثيرًا مطردًا فى الاستعمال . (**قوله الإفراد والتذكير**) أى استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد وهذا مذهب البصريين وجوَّز الكوفيون مطابقة الضمير لفظًا نحو: ربها امرأة وربهما رجلين وهكذا واستندوا إلى السماع . (**قوله والتفسير بتمييز بعده**) يؤخذ منه وجوب ذكره وهو كذلك بخلاف مميز نعم وبئس، ولعل الفرق قوة العامل فى باب نعم وبئس فاحتمل معه ترك التمييز بخلافه فى ربه رجلًا فإنه ضعيف وإشعار المخصوص بنوع التمييز فى باب نعم وبئس وعدم إشعار شىء به فى رب فتنبه.

---

[٥٤٠] صدره: * **وَاهٍ رَأَبْتُ وَشِيكًا صَدْعَ أَعْظُمِهِ** *

هو من البسيط أى رب واه من وهى الحائط إذا هم بالسقوط . ورأبت أصلحت . ومادته راء وهمزة وباء موحدة . وقد صحفه كثير منهم فظنه من الرؤية البصرية . وصدع أعظمه كلام إضافى مفعوله . ووشيكا نصب على أنه صفة لمصدر محذوف أى رأبا وشيكًا أى سريعًا والشاهد فى وربه عطبًا حيث دخلت رب على الضمير وهو مجهول عند البصرية فلا يعود على ظاهر . وعطبًا تمييز بحسب الضمير . ويروى عطب بالجر على نية من وهو شاذ . وانقذت فعل وفاعل أى خلصت والمفعول محذوف أى أنقذته . والعطب الأول صفة مشبهة بكسر الطاء . والثانى مصدر بفتحتين أى ربه من عطب أى مشرف على الهلاك أنقذته من عطبه أى من هلاكه . فافهم.

[٥٤١] هو من الخفيف . الشاهد فى ربه فتية حيث جاء الضمير فيه مفردًا والمميز جمعًا . فإن فتية جمع فتى والمشهور أن الضمير يفرد دائمًا والمميز بحسب القصد ، وعند الكوفية هذا الضمير يرجع إلى مذكور تقديرًا فيثنى ويجمع ويؤنث على حسب مميزه . وكلمة ما موصولة ، ودائبا بالباء الموحدة أى دائما صفة لمصدر محذوف أى إيراثا دائبًا . فافهم.

[٥٤٢] * وأُمَّ أوْ عَالٍ كَهَا أوْ أقْرَبَا *

وقوله :

[٥٤٣] وَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلائِلَا كَهِ وَلَا كَهُنَّ أَلَّا حَاظِلَا

وهذا مختص بالضرورة .

(تنبيه) : قوله : ونحوه يحتمل ثلاثة أوجه : الأول : أن يكون إشارة إلى بقية ضمائر الغيبة المتصلة كما فى قوله : كه ولا كهن . الثانى : أن يكون إشارة إلى بقية الضمائر مطلقا . وقد شذ دخول الكاف على ضمير المتكلم والمخاطب كقوله :

(قوله دائبًا) أى إرثا دائبًا أى دائمًا . **(قوله وأم أو عال كها أو أقربا)** صدره :

* خلى الذنابات شمالًا كثبا *

وضمير خلى لحمار وحشى والذنابات بفتح الذال المعجمة اسم موضع وشمالًا ظرف أى ناحية شماله وكثبا بفتح الكاف والمثلثة أى قريبًا منه والمفعول الثانى لخلى إما شمالًا وكثبا حال أو بالعكس وأم أوعال اسم موضع مرتفع وهو منصوب عطفًا على الذنابات أو مرفوع بالابتداء خبره كها أى كالذنابات وأقربا على الأول معطوف على محل الجار والمجرور وعلى الثانى معطوف على المجرور . **(قوله ولا ترى بعلا)** أى زوجًا ولا حلائلا أى زوجات كه أى كالحمار الوحشى ولا كهن أى الأتن إلا حاظلا استثناء من بعلا والحاظل المانع من التزويج كالعاضل وكانت عادة الجاهلية إذا طلقوا امرأة منعوها أن تتزوج بغيرهم إلا بإذنهم . **(قوله وهذا مختص بالضرورة)** أى خلافًا لما توهمه عبارة المصنف من أن دخول الكاف على ضمائر الغيبة المتصلة قليل فقط حيث شبهه بربه مع أنه قليل جدًّا وضرورة ويجاب بأن التشبيه فى أصل القلة . **(قوله مطلقًا)** أى سواء كانت ضمائر غيبة أو تكلم أو خطاب متصلة أو منفصلة . **(قوله وقد شذ إلخ)** غرضه التورك على المتن إذا حملت عبارته على الاحتمال الثانى

---

[٥٤٢] صدره : * خلَّى الذُّنَاباتِ شِمَالًا كَثَبًا *

قاله العجاج من قصيدة مرجزة يصف بها الحمار الوحشى . والضمير فى خلى يرجع إليه . والدنابات بفتح الذال المعجمة والنون وبعد الألف باء موحدة وبعد الألف الأخرى تاء مثناة من فوق اسم موضع بعينه . ويروى نحى الذنابات . وشمالا مفعول ثان وكثبا صفته بفتح الكاف والثاء المثلثة والباء الموحدة أى قريبًا . والمعنى جعل الذنابات ناحية شماله قريبة منه فى عدوه كأنه نحاها عن طريقه وهى شماله بالقرب من الموضع الذى عدا فيه . **(قوله وأم أوعال)** مبتدأ وخبره قوله كها أى كالذنابات . وفيه الشاهد حيث أدخل فيه كاف التشبيه على الضمير وهو قليل . وأم أوعال اسم هضبة بعينها وهى فى الأصل جمع وعل وهو ذكر الأروى . **(قوله أو أقربا)** عطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار . ويجوز نصب أم أوعال عطفا على الذنابات على معنى جعل أم أوعال كالذنابات أو أقرب فيكون أقرب عطفًا على محل المجرور . فافهم .

[٥٤٣] قاله رؤبة من قصيدة مرجزة . الفاء للعطف . والبعل الزوج . والحلائل جمع حليلة الرجل وهى امرأته . والشاهد فى كه وكهن حيث أدخل الكاف على الضمير أى كالحمار الوحشى ولا كالأتن . والحاظل بالحاء المهملة والظاء المعجمة وهو المانع من التزويج كالعاضل إلا أنه بالضاد ، وهو استثناء من بعلا .

[٥٤٤] وَإذَا ٱلحَرْبُ شَمَّرَتْ لَمْ تَكُنْ كِي

وكقول الحسن : أنا كك وأنت كى . وأما دخولها على ضمير الرفع نحو : ما أنا كهو ، وما أنا كأنت ، وما أنت كأنا ، وعلى ضمير النصب نحو : ما أنا كاياك وما أنت كاياى فجعله فى التسهيل أقل من دخولها على ضمير الغيبة المتصل . قال المرادى : وفيه نظر بل إن لم يكن أكثر فهو مساوٍ . والثالث : أن يكون إشارة إلى بقية ما يختص بالظاهر أى أن بقية ما يختص بالظاهر دخوله على الضمير قليل كقوله :

[٥٤٥] فَلَا وَاللهِ لَا يُلْفِـى أُنَـاسٌ فَتًى حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِى زِيَادِ

وقوله :

بإيهام عبارته أن دخول الكاف على غير ضمائر الغيبة من بقية الضمائر كدخولها على ضمائر الغيبة مع أنه دون دخولها على ضمائر الغيبة لأنه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه بخلاف دخولها على ضمائر الغيبة فجائز ضرورة حتى لنا .

(قوله وإذا الحرب شمرت) أى نهضت وكى بكسر الكاف لمناسبة ياء المتكلم كما فى الدمامينى عن سيبويه . **(قوله وأما دخولها)** مقابل لمحذوف أى هذا دخولها على ضمير الجر وأما إلخ . **(قوله فجعله فى التسهيل أقل)** يتجه لى أن المراد الأقلية من حيث القياس وحينئذ لا يرد عليه نظر المرادى الذى سيذكره الشارح وأن وجه أقليته أنه شاذ من جهتين كون مدخول الكاف ضميرًا وكون ذلك الضمير ضمير رفع أو نصب بخلاف ما مر فإن شذوذه من الجهة الأولى فاعرفه فإنه فى غاية النفاسة . **(قوله قال المرادى وفيه نظر إلخ)** حاصله منع الأقلية بأنه إن لم يكن أكثر فى لسان العرب كان مساويًا . **(قوله كقوله)** أى فى حتى الجارة التى الكلام فيها أما حتى العاطفة فتدخل على المضمر كضربتهم حتى إياك . وقال ابن هشام الخضراوى : لا تعطف إلا الظاهر كالجارة ا هـ فارضى . **(قوله فلا والله إلخ)** الفاء عاطفة ولا لتأكيد لا فى جواب القسم على ما قاله العينى وغيره وفيه أن الحقيق بكونه تأكيدا لا الثانية دون الأولى فيكون القسم مقحما بين النافى والمنفى إلا أن يراد التوكيد اللغوى ولا يلفى جوابه أى لا يجد وأناس فاعل وفتى مفعول وقوله حتاك أى إليك أى إلى لقيك والمعنى لا يجدون فتى إلى أن يلقوك فحينئذ يجدون الفتى . هذا ما ظهر لى .

---

[٥٤٤] هو من الخفيف . وتمامه : * حِينَ تَدْعُو الكُمَاتُ فِيهَا نَزَالِ *

التقدير وإذا شمرت الحرب أى نهضت وقامت على ساقها و لم يكن جواب الشرط . والشاهد فى كى حيث أدخل الكاف على ضمير المتكلم على معنى لم تكن أنت مثلى وهذا شاذ لا يستعمل إلا فى ضرورة . والكماة بالضم جمع كمى وهو الشجاع المتكمى فى سلاحه .

[٥٤٥] هو من الوافر . الفاء للعطف . ولا لتأكيد القسم . ولا يلفى جوابه : أى لا يجد . وفتى مفعول . والشاهد فى حتاك حيث جر حتى الضمير . والأصل أن تجر المظهر وهو شاذ ويروى يا ابن أبى يزيد .

[٥٤٦] أَتتْ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجّ   تُرَجِّي مِنْكَ أَنَّهَا لَا تَخِيبُ

وهذا شروع فى ذكر معانى هذه الحروف (**بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَٱبْتَدِىء فِى ٱلْأَمْكِنَهْ * بِمِنْ**) أى تأتى من لمعان وجملتها عشرة اقتصر منها هنا على الخمسة الأولى . الأول : التبعيض

(**قوله فى ذكر معانى إلخ**) اعلم أن مذهب البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياسا كما لا تنوب حروف الجزم والنصب عن بعض وما أوهم ذلك محمول على نحو تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف أو على شذوذ النيابة فالتجوز عندهم فى غير الحرف أو فى الحرف لكن على الشذوذ وجوّز الكوفيون واختاره بعض المتأخرين نيابة بعضها عن بعض قياسًا كما فى التصريح والمغنى وإن اقتضى كلام البعض خلافه فالتجوز عندهم فى الحرف . قال فى المغنى : وهذا المذهب أقل تعسفًا . (**قوله بمن**) قال فى الهمع : الغالب فى نون من إذا وليها ساكن أن تكسر مع غير لام التعريف وتفتح معها وحذفها مع لام لم تدغم فيما بعدها . قال ابن مالك : قليل وابن عصفور : ضرورة وأبو حيان : كثير حسن فإن كانت اللام مدغمة لم يجز حذف النون فلا يقال فى من الظالم ومن الليل م الظالم وم الليل ونظيره حذف نون بنى فإنهم لا يحذفونها إلا إذا لم تدغم اللام بعدها وأما نون عن فالغالب فيها الكسر مطلقًا مع اللام وغيرها وحكى الأخفش ضمها مع اللام . قال أبو حيان : وليس له وجه من القياس اهـ باختصار . (**قوله أى تأتى من لمعان**) أشار به إلى أن الأمر فى كلام المصنف ليس على حقيقته إذ المراد الإخبار عما نقل عن العرب لا طلب ذلك وظاهر كلام الشارح أن المعانى العشرة حقائق والظاهر خلافه وأن الزيادة وما عدا التعليل من الخمسة الأخيرة مجازية لعدم تبادرها الذى هو علامة الحقيقة . (**قوله على الخمسة الأولى**) قد ذكر الخامس بقوله ومن وباء يفهمان بدلًا . (**قوله التبعيض**) إن أريد به التبعيض الملحوظ لغيره أى لكونه حالة بين المتعلق والمجرور وآلة لربط أحدهما بالآخر فلا مسامحة فى العبارة وإن أريد به مطلق التبعيض كان فى العبارة مسامحة لأن معنى من ليس مطلق التبعيض بل التبعيض الملحوظ لغيره لما تقرر أن معنى الحرف فى غيره وقس على ذلك بقية المعانى الآتية للحروف . قال فى المطول والمختصر : قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معانى الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفى معناها الظرفية وكى معناها الغرض فهذه ليست معانى الحروف وإلا لما كانت حروفًا بل أسماء لأن الاسمية والحرفية إنما هما باعتبار المعنى وإنما هى متعلقات لمعانيها أى إذا أفادت هذه الحروف معانى رجعت تلك المعانى إلى هذه بنوع استلزام اهـ . وكتب سم على قوله معانى الحروف ما نصه : كالابتداء المخصوص والظرفية المخصوصة والغرض المخصوص . وكتب على قوله بنوع استلزام

---

[٥٤٦] البيت من الوافر .

نحو: ﴿**حتى تنفقوا مما تحبون**﴾ [آل عمران: ٩٢] وعلامتها أن يصح أن يخلفها بعض ولهذا قرىء بعض ما تحبون. الثاني: بيان الجنس نحو: ﴿**فاجتنبوا الرجس من الأوثان**﴾ [الحج: ٣٠]، وعلامتها أن يصح أن يخلفها اسم موصول. الثالث: ابتداء الغاية في الأمكنة باتفاق نحو: ﴿**من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى**﴾ [الإسراء: ١]، (**وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ**) الغاية فى (**الْأَزْمِنَة**) أيضا خلافًا لأكثر البصريين نحو: ﴿**لمسجد أسس على من أول يوم**﴾ [**التوبة :١٠٨**]،

ما نصه : لأن الخواص تستلزم العوام ا هـ وبذلك يفهم أن قول الشارح أن يخلفها بعض أى فى أصل المعنى لا من كل وجه وأن مراده بقوله الخامس أن تكون بمعنى بدل توافقهما فى أصل المعنى وكذا يقال فى نظائر ذلك من العبارات المتسامح فيها ولا خلاف فى كون المعنى المستعمل فيه الحرف جزئيًا ملحوظًا للغير وإنما اختلفوا فى كون هذا الجزئى هو الموضوع له أو لا ، ذهب إلى الأول العضد والسيد ومن وافقهما فقالوا معانى الحروف جزئيات وضعًا واستعمالًا ، فمن مثلًا موضوعة لكل فرد من الابتداآت الجزئية الملحوظة للغير مستحضرة بكلى يعمها . وذهب إلى الثانى الأوائل[1] فقالوا هى كليات وضعًا جزئيات استعمالًا . قال عبد الحكيم فى حاشية المطول : ذهب الأوائل إلى أنها موضوعة للمعانى الكلية الملحوظة لغيرها فلهذا شرط الواضع فى دلالتها ذكر الغير معها فمعنى من مثلًا هو الابتداء لكن من حيث أنه آلة لتعرّف حال غيره فلهذا وجب ذكر الغير وهذا ما اختاره الشارح فى تصانيفه ا هـ يعنى التفتازانى .
وما قيل يلزم حينئذ أن لا تستعمل إلا فى معان جزئية فيلزم أن تكون مجازات لا حقائق لها مع أنهم ترددوا فى أن المجاز يستلزم الحقيقة أولا مدفوع بأن هذا إنما يلزم لو كان استعمالها فى الجزئيات من حيث خصوصياتها أما إذا كان من حيث أنها أفرادها المعانى الكلية فلا . ا هـ باختصار . وبسط الكلام على ذلك فى رسالتنا البيانية . (**قوله أن يخلفها اسم موصول**) أى مع ضمير يعود على ما قبلها لكن هذا إن كان ما قبلها معرفة فإن كان نكرة فعلامتها أن يخلفها الضمير فقط نحو : ﴿ **من أساور من ذهب** ﴾ [الكهف : ٣١] أى هى ذهب ولو قال أن يصح الإخبار بما بعدها عما قبلها لكان أحسن . واعلم أن من البيانية مع مجرورها ظرف مستقر فى محل نصب على الحالية إن كان ما قبلها معرفة ونعت تابع لما قبلها فى إعرابه إن كان نكرة . (**قوله ابتداء الغاية**) يعنى المسافة لا معناها الحقيقى الذى هو آخر الشىء فهو من تسمية الكل باسم الجزء وعلامتها أن يحسن فى مقابلتها إلى أو ما يفيد فائدتها نحو : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، لأن معنى أعوذ بالله ألتجىء إليه فالباء هنا أفادت معنى الانتهاء . نقله الشمنى عن الرضى . (**قوله فى الأمكنة**) الأولى أن يراد بها ما عدا الأزمنة فيشمل ما ليس زمانا ولا مكانا نحو : ﴿ **إنه من سليمان** ﴾ [النمل : ٣٠] . (**قوله نحو لمسجد أسس على التقوى من أول يوم**) إن أريد

---

(١) الأوائل إلخ . اعلم أن الواضع رأى وضعها للكلى ، لكن لاحظ حين الوضع الاستعمال فى الجزئى الذى هو آلة ، ولا كذلك الأسماء . تأمل .

وقوله :

[٥٤٧] تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ

الرابع : التخصيص على العموم أو تأكيد التنصيص عليه وهى الزائدة، ولها شرطان : أن يسبقها نفى أو شبهه وهو النهى والاستفهام، وأن يكون مجرورها نكرة وإلى ذلك الإشارة بقوله **(وَزِيْدَ فِى نَفْى وَشِبْهِهِ فَجَرْ * نَكِرَةً)** ولا تكون هذه النكرة إلا مبتدأ **(كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرْ)** أو فاعلًا نحو: لا يقم من أحد، أو مفعولًا به نحو: ﴿**هل ترى من فطور**﴾ [الملك:٣]

بالتأسيس البناء فالابتداء ظاهر أو مجرد وضع الأساس فمن بمعنى فى كما قاله الرضى قال : ومن فى الظروف كثيرًا ما تقع بمعنى فى نحو : جئت من قبل زيد ومن بعده ﴿ **ومن بيننا وبينك حجاب** ﴾ [فصلت : ٥] .

(قوله تخيرن) مبنى للمجهول أى اصطفين وضميره يرجع إلى السيوف ، ويوم حليمة من أيام حروب العرب المشهورة ، وحليمة بنت الحرث بن أبى شمر ملك غسان وَجَّه أبوها جيشًا إلى المنذر بن ماء السماء فأخرجت لهم طيبًا وطَيَّبتهم فلما قدموا على المنذر قالوا له أتيناك من عند صاحبنا وهو يدين لك ويعطيك حاجتك فتباشر هو وأصحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل ذلك الجيش على المنذر وقتلوه . ويقال إنه ارتفع فى ذلك اليوم من العجاج ما غطى عين الشمس . والتجارب كمساجد جمع تجربه . كذا فى المصباح . **(قوله ولها شرطان)** يؤخذ من الشرح شرط ثالث وهو كون النكرة فاعلًا أو مفعولًا به أو مبتدأ أى أو مفعولًا مطلقًا على ما جنح إليه ابن هشام ومثل له تبعًا لأبى البقاء بقوله تعالى : ﴿ **ما فرّطنا فى الكتاب من شىء** ﴾ [الأنعام : ٣٨] ، أى من تفريط فلا تزاد مع غير هذه الأربعة عند الجمهور وقيل تزاد قبل الحال كقراءة من قرأ : ﴿ **ما كان ينبغى لنا أن تتخذ من دونك من أولياء** ﴾ [الفرقان : ١٨] ، ببناء تتخذ للمفعول وتقدم فى باب الحال عن ابن هشام رده بأنه يلزم على الحالية إثبات الملائكة لأنفسهم الولاية وجعل ابن مالك من الداخلة على الظروف التى لا تتصرف زائدة كما مر فى محله . **(قوله أن يسبقها نفى أو شبهه)** فلا تزاد فى الإثبات ويستثنى منه تمييز كم الخبرية إذا فصل بينه وبين كم فعل متعد نحو : ﴿ **كم تركوا من جنات** ﴾ [الدخان : ٢٥] ، كما نقله التفتازانى عن القوم . **(قوله والاستفهام)** أى بهل وكذا الهمزة على الأوجه فلا تزاد مع غيرهما لعدم السماع ولأن غيرهما لا يطلب به التصديق بل التصور بخلافهما فإن هل لطلب التصديق فقط والهمزة له ولطلب التصور . **(قوله إلا مبتدأ)** أى ولو فى الأصل فدخل فيه أول مفعولى ظن وثانى مفاعيل أعلم كما قاله الدمامينى . **(قوله أو مفعولًا به)** أى حقيقة فخرج ثانى مفعولى ظن وثالث مفاعيل أعلم لأنهما خبران فى الأصل لا مفعولان حقيقة والمفعول حقيقة ما يتضمنه ثانيهما مضافًا إلى أولهما إذ المظنون فى ظننت زيدًا قائمًا قيام زيد . قاله الدمامينى .

---

[٥٤٧] قاله النابغة الذبيانى من قصيدة من الطويل ، يصف بهذا البيت السيوف ، والضمير فى تخيرن يرجع إليها . والشاهد فى من أزمان فإن من ههنا جاء لابتداء الغاية فى الزمان ، كما أن أكثر مجيئها لابتداء الغاية فى المكان ، وهو حجة على من ينكر ذلك . ويوم حليمة من أشهر أيام العرب ، وهو اليوم الذى سافر فيه المنذر بن المنذر بالعرب إلى الحارث الأعرج الغسانى وهو بفتح الحاء المهملة وكسر اللام . إلى اليوم أى إلى يومنا هذا . وكل التجارب منصوب بطريق النيابة عن المصدر .

والتى لتنصيص العموم هى التى مع نكرة لا تختص بالنفى والتى لتأكيده هى التى مع نكرة تختص به كأحد وديار . وذهب الكوفيون إلى عدم اشتراط النفى وشبهه وجعلوها زائدة فى نحو قولهم : قد كان من مطر . وذهب الأخفش إلى عدم اشتراط الشرطين معا فأجاز زيادتها فى الإيجاب جارة لمعرفة وجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿ **يغفر لكم من ذنوبكم** ﴾ [الأحقاف : ٣١] . الخامس : أن تكون بمعنى بدل نحو : ﴿ **أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة** ﴾ [التوبة : ٣٨] ، وقوله :

[٥٤٨] **أخذُوا ٱلْمخَاضَ مِنْ الْفَصِيْلِ غُلُبَّةً ظُلْمَاً وَيُكْتَبُ لِلأَمِيْرِ أَفِيلَا**

(قوله هى التى مع نكرة لا تختص بالنفى) أى لأنها قبل دخول من تحتمل نفى الوحدة بمرجوحية ونفى الجنس على سبيل العموم براجحية فدخولها منصص على الثانى فيمتنع أن يقال ما جاءنى من رجل بل رجلان . فإن قلت : إذا أفادت التنصيص فكيف تكون زائدة ؟ قلت : المراد بزيادتها وقوعها فى موضع يطلبه العامل بدونها فتكون مقحمة بين طالب ومطلوب وإن كان سقوطها مخلًا بالمقصود قاله المصرح . **(قوله مع نكرة تختص به)** أى بالنفى أو شبهه وإنما كانت لتأكيده لأن النكرة الملازمة للنفى تدل على العموم نصًّا فزيادة من تأكيد لذلك .

(قوله وذهب الكوفيون) أى بعضهم أما الكسائى وهشام منهم فيوافقان الأخفش فى عدم اشتراط الشرطين معًا واختاره فى التسهيل كذا فى الهمع .

(قوله وجعلوها زائدة إلخ) أجيب بأن من تبعيضية أو بيانية لمحذوف أى قد كان شىء من مطر . واعترض بأن حذف الموصوف وإقامة الجملة أو الظرف مقامه قليل لا سيما إذا كان الموصوف فاعلًا . وأجيب أيضًا بأن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى اسم فاعل تضمنه الفعل والتقدير كان هو أى كائن من جنس المطر والظرف مستقر حال من الضمير وبأن زيادتها فى ذلك حكاية كأنه سئل هل كان من مطر . فأجيب بذلك على سبيل حكاية السؤال كما قالوا دعنا من تمرتان . كذا فى الدمامينى .

(قوله وجعل من ذلك قوله تعالى إلخ) أجيب بأن من للتبعيض ولا ينافيه قوله تعالى : ﴿ **إن الله يغفر الذنوب جميعًا** ﴾ [الأنبياء : ٩٧] ، لأن الذنوب فى الأول ذنوب أمة نوح عليه الصلاة والسلام . وفى الثانى ذنوب أمة نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام على أنه لا يناقض الموجبة الجزئية إلا السالبة الكلية لا الموجبة الكلية .

(قوله أخذوا إلخ) أى عمال الزكاة والمخاض النوق الحوامل لا واحد لها من لفظها بل من معناها وهو خلفة .

---

[٥٤٨] البيت من الكامل .

السادس : الظرفية نحو : ﴿ **ماذا خلقوا من الأرض** ﴾ [الأحقاف : ٤] ، ﴿ **إذا نودى للصلاة من يوم الجمعةِ** ﴾ [الجمعة : ٩] . السابع : التعليل نحو : ﴿ **مما خطيئاتهم أغرقوا** ﴾ [نوح : ٢٥] ، وقوله :

[٥٤٩] *يُغضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ*

الثامن: موافقة عن نحو: ﴿**يا ويلنا قد كنا فى غفلة عن هذا**﴾ [الأنبياء: ٩٧]. التاسع: موافقة الباء نحو: ﴿**ينظرون من طرف خفىّ**﴾ [الشورى: ٤٥]. العاشر: موافقة على نحو: ﴿**ونصرناه من القوم الذين كذبوا**﴾ [الأنبياء: ٧٧] ، (**لِلانْتِهَا حتَّى وَلَامٌ وَإِلَى**) أى تكون هذه الثلاثة لانتهاء الغاية فى الزمان والمكان ، وإلى أمكنُ فى ذلك من حتى لأنك

والفصيل ولد الناقة إذا فصل عنها . والغلبة بالغين المعجمة واللام المضمومتين وتشديد الموحدة الغلبة ، والأفيل صغير الإبل لأفوله أى غيبته بينها ونصبه بفعل محذوف أى أدّى فلان أفيلًا . (**قوله ماذا خلقوا من الأرض إلخ**) كونها للظرفية ، أو بمعنى عن . أو على مذهب الكوفيين ، وللبصريين أن يجعلوها فى هذه الآية لبيان الجنس وفى : ﴿ **يا ويلنا قد كنا فى غفلة من هذا** ﴾ [الأنبياء : ٩٧] ، للابتداء لإفادة أن ما بعد ذلك من العذاب أشد . قال الدماميني قال ابن هشام : وعلى هذا تكون متعلقة بويل كما فى : ﴿ **فويل للذين كفروا من النار** ﴾ [ص : ٢٧] ، لكن التعلق فى آية : ﴿ **يا ويلنا** ﴾ [الأنبياء : ١٤] ، معنوى لا صناعى للفصل اهـ ملخصًا . وكذا ﴿ **ينظرون من طرف خفى** ﴾ [الشورى : ٤٥] ، وفى ﴿ **ونصرناه من القوم الذين كذبوا بآياتنا** ﴾ [الأنبياء : ٧٧] ، على تضمين نصر بمعنى نجى كما قيل بكل ذلك . وقال الدماميني والشمنى : إن أريد كون الظرف آلة للنظر فمن بمعنى الباء أو مبدأ له فهى للابتداء فهما معنيان متغايران موكولان إلى إرادة المستعمل . (**قوله موافقة عن**) أى لازم موافقتها وهى المجاوزة وكذا يقال فى نظائره الآتية ومن التى للمجاوزة على أظهر أوجه فى الهمع الداخلة على ثانى المتضادين نحو : ﴿ **والله يعلم المفسد من المصلح** ﴾ [البقرة : ٢٢٠] ، ﴿ **حتى يميز الخبيث من الطيب** ﴾ [آل عمران : ١٧٩] . (**قوله موافقة الباء**) أى باء الاستعانة . دماميني . (**قوله وإلى أمكن فى ذلك**) أى أقوى لاستعمالها فيما لم تستعمل فيه حتى بما بينه الشارح ولأنه يجوز كتبت إلى زيد وأنا إلى عمر وأى هو غايتى وسرت من البصرة إلى الكوفة ولا يجوز حتى زيد وحتى عمرو لوضع حتى لإفادة تقضى الفعل قبلها شيئا فشيئا إلى الغاية وليس ما قبل حتى فى المثالين مقصودا به

---

[٥٤٩] تمامه : * فَمَا يُكَلَّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ *

ذكر مستوفى فى شواهد النائب عن الفاعل والشاهد فيه ههنا فى « من مهابته » حيث جاء من للتعليل .

تقول : سرت البارحة إلى نصفها ولا يجوز حتى نصفها لأن مجرور حتى يلزم أن يكون آخرًا أو متصلًا بالآخر نحو : أكلت السمكة حتى رأسها ونحو : ﴿ **سلام هى حتى مطلع الفجر** ﴾ [القدر : ٥] ، واستعمال اللام للانتهاء قليل نحو : ﴿ **كل يجرى لأجل مسمى** ﴾ [الرعد : ٢] ، وسيأتى الكلام على بقية معانيها فى هذا الباب وعلى بقية أحكام حتى فى باب إعراب الفعل . وأما إلى فلها ثمانية معان : الأول : انتهاء الغاية مطلقا كما تقدم . الثانى : المصاحبة نحو : ﴿ **ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم** ﴾ [النساء : ٢] . الثالث : التبيين وهى المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبًا أو بغضًا من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو : ﴿ **ربِّ السجن أحب إلىَّ** ﴾ [يوسف : ٣٣] . الرابع : موافقة اللام نحو : ﴿ **والأمر إليك** ﴾ [النمل : ٣٣] ، وقيل لانتهاء الغاية أى منته إليك . الخامس : موافقة فى نحو : ﴿ **ليجمعنكم إلى يوم القيامة** ﴾ [النساء : ٨٧ ، الأنعام : ١٢] ،

التفضى ولا حتى الكوفة لضعف حتى فى الغاية فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية . ذكره فى المغنى ولا ينافيه أن حتى قد تستعمل فيما لم يستعمل فيه إلى وهو جر المضمرة والمضارع المنصوب بها نحو : سرت حتى أدخلها لأنه قد يلتزم أن ما انفردت به إلى أكثر مما انفردت به حتى وظاهر كلام المصنف والشارح أن حتى الجارة للانتهاء دائما ومحله ما لم تدخل على المضارع المنصوب بأن المضمرة وإلا فقد تكون له وقد تكون للتعليل وللاستثناء كما سيأتى . قاله الدمامينى . **(قوله لأن مجرور حتى إلخ)** خالفه فى التسهيل فقال : لا يلزم كونه آخر جزء ولا ملاق آخر جزء خلافا لزاعم ذلك . **(قوله أن يكون آخرا إلخ)** أى وأن يكون ظاهرا لا ضميرًا إلا ما شذ كما سيأتى . قيل لأنها لو دخلت على الضمير قلبت ألفها ياء كما فى إلى وعلى ولدى وهى فرع عن إلى فيلزم مساواة الفرع لأصله بلا ضرورة . **(قوله نحو أكلت السمكة إلخ)** فيه لف ونشر مرتب . **(قوله ونحو سلام هى إلخ)** نقل يس عن ابن هشام أن حتى متعلقة بتنزل لا بسلام ويلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بجملة سلام هى . **(قوله انتهاء الغاية مطلقا)** أى فى الزمان والمكان فى الآخر والمتصل بالآخر وغيرهما . **(قوله الثانى المصاحبة)** قال بذلك الكوفيون وجماعة من البصريين ومن أنكره جعلها فى مثل الآية التى ذكرها الشارح للانتهاء والمعنى ولا تأكلوا أموالهم مضمومة إلى أموالكم . دمامينى . **(قوله نحو ولا تأكلوا إلخ)** أى من كل تركيب اشتمل على ضم شىء إلى آخر فى كونه محكوما به على شىء أو محكوما عليه بشىء أو متعلقا بشىء كان من جنسه أو لا فلا يجوز إلى زيد مال بمعنى مع زيد مال إذ ليس فيه ضم شىء إلى آخر فى شىء مما ذكرنا كذا فى المغنى والشمنى . **(قوله من فعل تعجب أو اسم تفضيل)** أى مشتقين من لفظى الحب والبغض كذا قاله الشمنى وأقره شيخنا والبعض ويظهر لى أن المشتق مما فى معناهما كالمشتق منهما نحو : ودّ وكره ويشير إليه قول الشارح بعدما يفيد حبا أو بغضا فتدبر . ثم رأيت فى الدمامينى ما يؤيده وسيأتى .

وقوله:

[٥٥٠] فَلَا تَتْرُكَنِّي بِالْوَعِيدِ كَأَنَّنِي إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ

السادس: موافقة من كقوله:

[٥٥١] تَقُوْلُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُوْرِ فَوْقَهَا أَيُسْقَى فَلَا يَرْوَى إِلَيَّ آبْنُ أَحْمَرَا

السابع: موافقة عند كقوله:

[٥٥٢] أَمْ لَا سَبِيْلَ إِلَى الْشَّبَابِ وَذِكْرُهُ أَشْهَرَ إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيْقِ السَّلْسَلِ

الثامن: التوكيد وهي الزائدة، أثبت ذلك الفراء مستدلًا بقراءة بعضهم: ﴿**أفئدة من الناس تهوى إليهم**﴾ [إبراهيم: ٣٧]، بفتح الواو. وخرجت على تضمين تهوى معنى تميل.

(قوله موافقة اللام) أي الاختصاصية. **(قوله نحو ليجمعنكم إلخ)** وقيل ضمن يجمع معنى يضم.

(قوله وقوله) أي النابغة الذبياني يخاطب النعمان ابن المنذر.

(قوله مطلىّ) أي جمل مطلى به القار أي الزفت فيه قلب نكتته الإشارة إلى كثرة القار التي تزيد في النفرة عنه فافهم. واعترض جعل إلى بمعنى في بأنه لو صح ذلك لساغ أن يقال زيد إلى الكوفة بمعنى فيها وهو لا يجوز فتجعل إلى متعلقة بمحذوف أي مضافا إلى الناس وفيه نظر إذ الظاهر جواز زيد إلى الكوفة بمعنى فيها على مذهب الكوفيين الذي عد هذه المعاني عليه كما علم مما مر.

(قوله تقول) أي الناقة وقد عاليت أي علوت بالكور بكاف مضمومة ثم راء الرحل والباء بمعنى على ويسقى مبنى للمجهول فلا يروى مضارع روى من باب رضى أي زال عطشه والسقى كناية عن الركوب وعدم الارتواء كناية عن عدم السآمة من الركوب وابن أحمر هو عمرو بن أحمر قائل البيت. وكل من إلى وابن أحمر معمول ليسقى أو تنازعهما الفعلان.

---

[٥٥٠] البيت من الطويل.

[٥٥١] البيت من الطويل.

[٥٥٢] البيت من الكامل.

(تنبيه) : إن دلت قرينة على دخول ما بعد إلى وحتى نحو : قرأت القرآن من أوله إلى آخره . ونحو قوله :

[٥٥٣] **أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا**

أو على عدم دخوله نحو : ﴿ **ثم أتموا الصيام إلى الليل** ﴾ [البقرة : ١٨٧] ، ونحو قوله :

(قوله وذكره إلخ) جملة حالية والرحيق من أسماء الخمر . والسلسل السهل الدخول فى الحلق ويظهر لى أنه لا مانع من جعل إلى فى البيت للتبيين كهى فى زيد أحب إلىّ لوجود ضابطها . تأمل ثم رأيت الدمامينى صرح به فلله الحمد .

(قوله نحو قرأت القرآن إلخ) قال سم : كأن القرينة هنا وقوع القرآن الظاهر فى جميعه مفعولا لقرأت اهـ وفيه إشارة إلى أن القرآن قد يستعمل فى القدر المشترك الصادق بالقليل والكثير وقيل القرينة ظهور إرادة الاستيفاء .

(قوله ألقى الصحيفة) الضمير فى ألقى يرجع إلى المتلمس كان هو وطرفة بن العبد هجوا عمرو بن هند فبلغه ذلك فلم يظهر لهما شيئا ثم مدحاه فكتب لكل منهما كتابا إلى عامله بالحيرة وأوهم أنه كتب لكل بصلة فلما وصلا الحيرة قال المتلمس لطرفة إنا هجوناه ولعلها اطلع على ذلك ولو أراد أن يصلنا لأعطانا فهلم ندفع الكتابين إلى من يقرؤهما فإن كان خيرًا وإلا فررنا فامتنع طرفة ونظر المتلمس إلى غلام قد خرج من المكتب فقال له أتحسن القراءة قال نعم ، فأعطاه الكتاب فقرأه فإذا فيه قتله ، فألقاه فى النهر وفر إلى الشام وأتى طرفة إلى عامل الحيرة بالكتاب فقتله . وقوله حتى نعله بالجر لأن الكلام فى حتى الجارة كما هو ظاهر وإن روى أيضا بالنصب على الاشتغال فحتى ابتدائية والهاء للنعل والقرينة على دخول النعل فيما قبل حتى قوله ألقاها بناء على الظاهر من عود الهاء إلى النعل أو الثلاثة وأورد أن الذى قبل حتى الصحيفة والزاد والنعل غير داخلة فيها قطعا . وأجيب بتأويلهما بالمثقل وهو يشمل النعل فكأنه قال ألقى ما يثقله حتى نعله . ولما كانت النعل متصلة بالآخر وهو القدم جرها بحتى .

(قوله ثم أتموا الصيام إلى الليل) القرينة نهى الشارع عن المواصلة وكون الصيام شرعا إنما هو الإمساك عن المفطر جميع النهار وإلى متعلقة بالصيام لكونه مما يمتد لا بأتموا لأن الإتمام فعل الجزء الأخير فلا يمتد والمغيا لابد أن يكون ممتدًا .

---

[٥٥٣] البيت من الكامل .

[٥٥٤] سَقَى ٱلْحَيَا ٱلأَرْضَ حَتَّى أَمْكُنٍ عُزِيَتْ لَهُمْ فَلَا زَالَ عَنْهَا ٱلْخَيْرُ مَحْدُودَا

عمل بها، وإلا فالصحيح فى حتى الدخول وفى إلى عدمه مطلقًا حملًا على الغالب فيهما عند القرينة. وزعم الشيخ شهاب الدين القرافى أنه لا خلاف فى وجوب دخول ما بعد حتى، وليس كما ذكر بل الخلاف مشهور، وإنما الاتفاق فى حتى العاطفة لا الخافضة. والفرق أن العاطفة بمنزلة الواو. انتهى. (**وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلَا**) أى تأتى من والباء بمعنى بدل أما من فقد سبق بيان ذلك فيها وأما الباء فسيأتى الكلام عليها قريبًا إن شاء الله تعالى (**وَٱللَّامُ لِلْمِلْكِ وَشِبْهِهِ وَفِى * تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَتَعْلِيلٍ قُفِى. وَزِيدَ**) أى تأتى اللام الجارة لمعان جملتها أحد وعشرون معنى: الأول: انتهاء الغاية وقد مر. الثانى: الملك نحو المال لزيد. الثالث: شبه الملك نحو: الجل للدابة ويعبر عنها بلام الاستحقاق أيضًا، لكنه غاير بينهما فى التسهيل وجعلها فى شرحه الواقعة بين معنى وذات نحو: الحمد لله، و﴿ **ويل للمطففين** ﴾ [المطففين : ١] وقد يعبر عن الثلاث بلام الاختصاص. الرابع: التعدية،

(**قوله سقى الحيا**) بالقصر وقد يمد أى المطر والقرينة دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخير عنه. وقوله محدودا بحاء ودالين مهملات أى ممنوعا، أو بجيم ودالين مهملتين أو معجمتين أى مقطوعا. قاله الدمامينى ولا أعلم الرواية. (**قوله مطلقا**) أى سواء كان ما بعدها من جنس ما قبلها أو لا وهو راجع إلى الدخول فى حتى وعدمه فى إلى والمقابل فى الأول القول بعدم الدخول مطلقا والقول بأن ما بعدها إن كان من جنس ما قبلها دخل نحو: سرت بالنهار حتى وقت العصر وإلا فلا نحو: سرت بالنهار حتى الليل والمقابل فى الثانى القول بالدخول مطلقا والقول بالتفصيل فالأقوال الثلاثة فى كل من إلى وحتى على الصحيح خلافا للقرافى هذا ما تفيده عبارة الفارضى وانظر حكم اللام إذا كانت للغاية والأقرب أنها كإلى. (**قوله للملك**) وهى الواقعة بين ذاتين ومدخولها يملك. (**قوله نحو الجل للدابة**) الجل بالضم والفتح ما تلبسه الدابة لتصان به. قاموس. (**قوله وجعلها**) أى لام الاستحقاق وعليه فلام شبه الملك هى الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا يملك وقد تسمى لام الاختصاص. أقول: أو بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا يملك نحو: أنت لى وأنا لك ولزيد ابن كما يؤخذ من تمثيل الهمع للام الاختصاص بنحو: ﴿ **إن له أبا** ﴾ [يوسف : ٧٨]، ﴿ **فإن كان له إخوة** ﴾ [النساء : ١١] فتدبر. (**قوله وويل للمطففين**) التمثيل به مبنى على أن ويل اسم للعذاب لا على أنه اسم واد فى جهنم لأنه على هذا اسم ذات. (**قوله وقد يعبر عن الثلاث إلخ**) وقد يعبر بلام الاختصاص عن الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا يملك نحو: الجلّ للدابة أو بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا يملك نحو: لزيد ابن كما مرّ.

---

[٥٥٤] البيت من البسيط.

ومثل له فى شرح الكافية بقوله تعالى : ﴿ **فهب لى من لدنك وليًّا** ﴾ [مريم : ٥] لكنه قال فى شرح التسهيل : إن هذه اللام لشبه التمليك قال فى المغنى والأولى عندى أن يمثل للتعدية بما أضرب زيدًا لعمرو وما أحبه لبكر . الخامس : التعليل نحو : ﴿ **لتحكم بين الناس** ﴾ [النساء : ١٠٥] ، وقوله :

[٥٥٥] * **وَإِنِّى لَتَعْرُونِى لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ**(١) *

السادس : الزائد وهى إما لمجرد التوكيد كقوله :

[٥٥٦] **وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ العِرَاقِ وَيَثْرِبٍ ... مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ**

وإما لتقوية عامل ضعف بالتأخير أو بكونه فرعًا عن غيره نحو : ﴿ **للذين هم لربهم**

(قوله بلام الاختصاص) الراجح أن المراد بالاختصاص هنا التعلق والارتباط لا القصر . **(قوله الرابع التعدية)** أى المجردة فلا ينافى أنها فى بقية المواضع للتعدية لكن مع إفادة شىء آخر . قاله الحفيد . **(قوله بما أضرب زيدا لعمرو إلخ)** أى لأن ضرب وحب مثلا متعديان فى الأصل وببنائهما للتعجب نقلا إلى فعل بضم العين فصارا قاصرين ثم عديا بالهمزة إلى زيد وباللام إلى عمرو وبكر هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أن الفعلين باقيان على تعديتهما إلى المفعول كعمرو وبكر وأنهما لم ينقلا فليست اللام للتعدية وإنما هى مقوية للعامل لضعفه باستعماله فى التعجب وهذا الخلاف مبنى على الخلاف فى فعل التعجب المصوغ من متعد فمذهب الكوفيين أنه يبقى على تعديته ومذهب البصريين أنه لا يبقى . كذا فى التصريح . واعلم أنه سيأتى فى باب التعجب أن هذه اللام للتبيين فلا تكون المتعدية المجردة اللهم إلا أن يكون فيها خلاف فما هنا قول وما سيأتى قول آخر تأمل . **(قوله السادس الزائدة)** فيه أن الكلام فى عد معانى اللام والزائدة ليست من معانى اللام بل نفس اللام فكان الأولى أن يقول كما قال سابقا ولاحقا السادس التوكيد وهى الزائدة وقول البعض كأن الأولى أن يقول الزيادة غير مستقيم أيضا إذ الزيادة ليست من معانى اللام فافهم . **(قوله إما لمجرد التوكيد)** هى الواقعة بين فعل ومفعوله وبين المتضايفين نحو : لا أبالك على أحد الأوجه فيه وفائدتها تقوية المعنى دون العامل فغايرت المزيدة لتقوية العامل . **(قوله وملكت)** بتاء الخطاب . قاله الشاعر يمدح به عبد الواحد ابن سليمان بن عبد الملك بن مروان . تصريح . **(قوله وإما لتقوية إلخ)** ولما لم تكن اللام المقوية زائدة محضة نظرا لجهة التقوية تعلقت بالعامل الذى قوته عند الموضح بخلاف الزائدة المحضة فلا تتعلق بشىء . أفاده فى التصريح .

---

[٥٥٦] قاله ابن ميادة الرماح من قصيدة يمدح بها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان . ويثرب مدينة النبى ﷺ وأجار معناه عدى مسلما ومعاهدا أى ذميا . والشاهد فى لمسلم حيث جاءت فيه اللام زائدة للتأكيد .

---

(١) ذكر مستوفى فى شواهد المفعول له .

يرهبون ﴾ [الأعراف : ١٥٤] ، ﴿ **إن كنتم للرؤيا تعبرون** ﴾ [يوسف : ٤٣] ، ونحو : ﴿ **مصدقًا لما معهم** ﴾ [البقرة : ٩١] ، ﴿ **فعال لما يريد** ﴾ [هود : ١٠٧] ، هذا ما ذكره الناظم فى هذا الكتاب . السابع : التملك نحو : وهبت لزيد دينارًا . الثامن : شبه التمليك نحو : ﴿ **جعل لكم من أنفسكم أزواجًا** ﴾ [النحل : ٧٢] . التاسع : النسب نحو : لزيد أب ولعمرو عم . العاشر : القسم والتعجب معًا كقوله :

★ **لِلهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَامِ ذُو حِيَدِ** ★

(فائدة) : قال فى المغنى : قال ابن مالك ولا تزاد لام التقوية مع عامل يتعدى لاثنين لأنها إن زيدت فى مفعوليه فلا يتعدى فعل إلى اثنين بحرف واحد وإن زيدت فى إحدهما لزم الترجيح من غير مرجح وهذا الأخير ممنوع لأنه إذا تقدم أحدهما دون الآخر وزيدت اللام فى المقدم لم يلزم ذلك وقد قال الفارسى فى قراءة من قرأ ﴿ **ولكل وجهة هو موليها** ﴾ بإضافة كل إنه من هذا وإن المعنى الله مولى كل ذى وجهة وجهته فقدم المفعول الأول وزيدت فيه لام التقوية وحذف المضاف والمفعول الثانى . والضمير فى موليها على هذا للتولية المفهومة من مولى وإنما لم يستغن عن تقدير المضاف ويجعل الضمير للجهة لئلا يتعدى العامل إلى الظاهر وضميره معا ولهذا قالوا فى الهاء من قوله : ★ **هذا سراقة للقرآن يدرسه** ★ أن الهاء مفعول مطلق لا ضمير القرآن اهـ بإيضاح وبعض تصرف . وأجاب الدمامينى عن ابن مالك بحمل كلامه على ما يذكر فيه المفعولان معا مع كونهما متقدمين على العامل أو متأخرين عنه وأجاز التفتازانى فى حاشية الكشاف الاستغناء عن تقدير المضاف وجعل الضمير للجهة ودفع لزوم تعدى العامل إلى الظاهر وضميره معا بتقدير عامل للظاهر يفسره عامل الضمير أى لكل وجهة الله مول موليها والمفعول الآخر على هذا محذوف أى أهلها . نقله الشمنى . **(قوله نحو وهبت لزيد دينارًا)** فيه أن التمليك مستفاد من الفعل لا من اللام بدليل أنك لو أسقطت اللام وقلت وهبت زيدا دينارًا كان الكلام صحيحا دالا على التمليك ولو مثل بجعلت لزيد دينارا لكان أحسن . **(قوله شبه التمليك إلخ)** قد يقال المفيد لشبه التمليك مجموع الكلام لا اللام وحدها وكذا يقال فى النسب بل وفى التمليك على التمثيل له بجعلت لزيد دينارًا كما هو التحقيق فى التمثيل اللهم إلا أن يقال لما توقف فهم شبه التمليك والنسب والتمليك من التركيب على اللام نسبت إليها فتأمل . **(قوله نحو لزيد أب)** جعل فى الهمع من أمثلة لام الاختصاص ﴿ **إن له أبًا** ﴾ [يوسف : ٧٨] ، ﴿ **فإن كان له أخوة** ﴾ [النساء : ١١] . **(قوله القسم والتعجب معا)** قولهم فى باب التعجب أن المفيد للتعجب التركيب بتمامه يدل على أن نسبة الدلالة على التعجب هنا إلى اللام كنسبتهم الطلب إلى السين والتاء على ما حققه السيد من أنها مجاز من نسبة ما للكل إلى الجزء . اهـ دنوشرى .

ونحو : لله لا يؤخر الأجل . وتختص باسم الله تعالى . الحادى عشر : التعجب المجرد عن القسم ، ويستعمل فى النداء كقولهم : يا للماء والعشب إذا تعجبوا من كثرتهما . وقوله :

[٥٥٧] فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارِ ٱلْفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

وفى غيره كقولهم : لله دره فارسًا . ولله أنت . وقوله :

[٥٥٨] شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَٱفْتِقَارٌ وَثَرْوَةٌ فَلِلَّهِ هَذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا

الثانى عشر : الصيرورة نحو : ﴿ **فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوًا وحزنًا** ﴾

(قوله لله) بكسر اللام يبقى أى لا يبقى والحيد بكسر المهملة ففتح التحتية جمع حيدة كبدرة وبدر العقدة فى قرن الوعل وتمامه :

*** بمشخرّ به الظيّان والآس ***

بشين ثم خاء معجمتين الجبل العالى . والظيان بالظاء المشالة والتحتية المشددة ياسمين البر . والآس شجر معروف . كذا فى الشمنى والدمامينى . وقوله جمع حيدة أى بفتح فسكون كما يصرح به التنظير ببدرة وبدر وإن كان المقيس جمعه على فعل فعلة بكسر فسكون على ما يفيده قول المصنف فى جمع التكسير ولفعلة فعل . والذى فى القاموس أن اسم العقدة فى قرن الوعل الحيد أى بفتح فسكون ثم قال : والجمع حيود وأحياد وحيد كعنب ا هـ. فلعل فى المفرد لغتين التأنيث بالتاء وتركه . والمعنى أنه هذا الوعل لا يحتاج إلى الخروج إلى موضع يمكن أن يصاد فيه لأن عنده المرعى المستلزم للماء غالبا ومع هذا لابد أن يفنى . **(قوله يا للماء والعشب)** بفتح اللام على أنهما مستغاث بهما مجازا لتشبيهما بمن يستغاث به حقيقة أى يا ماء ويا عشب أقبلا فهذا وقتكما واللام على هذا متعلقة بالفعل المحذوف بتضمينه هنا معنى أتعجب وفى نحو : يا لزيد لعمرو معنى ألتجىء على خلاف سيأتى وبكسرها على أنهما مستغاث لأجلهما والمستغاث به محذوف واللام متعلقة بالفعل المحذوف والمعنى أدعو قومى للماء والعشب على خلاف أيضا سيأتى . **(قوله فيا لك)** الأظهر جعل ما بعدها مستغاثا به مجازا والمغار اسم مفعول من أغرت الحبل فتلته فإضافته إلى الفتل للمبالغة وقوله : شدّت أى ربطت والباء فى بيذبل بمعنى فى ويذبل علم جبل لا ينصرف وإنما جره لأجل الروى والمعنى كأن نجومه لطوله وعدم غيبتها ربطت بالحبال المفتولة فى يذبل فلا تسير . هذا ما ظهر لى . **(قوله وثروة)** أى غنى . **(قوله الصيرورة)** أنكرها البصريون وجعلوا اللام فى مثالها للتعليل المجازى حيث شبه ترتب العداوة والحزن لكونه نتيجة التقاطهم بترتب المحبة والتبنى واستعيرت له اللام .

---

[٥٥٧] البيت من الطويل .

[٥٥٨] البيت من الطويل .

[القصص : ٨] وتسمى لام العاقبة ولام المآل . الثالث عشر : التبليغ وهى الجارة لاسم السامع نحو : قلت له كذا ، وجعله الشارح مثالًا للام التعدية . الرابع عشر : التبيين على ما سبق فى إلى . الخامس عشر : موافقة على فى الاستعلاء الحقيقى نحو : ﴿ **ويخرّون للأذقان** ﴾ [الإسراء : ١٠٧ ، ١٠٩] ، وقوله :

* فَخَرَّ صَرِيْعاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ *

والمجازى نحو : ﴿ **وإن أسأتم فلها** ﴾ [الإسراء : ٧] ، واشترطى لهم الولاء ، وأنكره النحاس . السادس عشر : موافقة بعد نحو : ﴿ **أقم الصلاة لدلوك الشمس** ﴾ [الإسراء : ٧٨] . السابع عشر : موافقة عند نحو : كتبته لخمس خلون ، وجعل منه ابن جنى قراءة الجحدرى : ﴿ **بل كذبوا بالحق لما جاءهم** ﴾ [الأنبياء : ٤٧] ، بكسر اللام وتخفيف الميم . الثامن عشر : موافقة فى نحو : ﴿ **ونضع الموازين القسط ليوم القيامة** ﴾ [الأنبياء : ٤٧] ، ﴿ **لا يجليها لوقتها إلا هو** ﴾ [الأعراف : ١٨٧] وقولهم : مضى لسبيله . التاسع عشر : موافقة من كقوله :

(**قوله نحو قلت له كذا**) وأذنت له وفسرت له ومنه : ﴿ **ولقد وصلنا لهم القول** ﴾ [القصص : ٥١]، دمامينى . (**قوله التبيين على ما سبق فى إلى**) اعلم أن ما بعد إلى التبيينية فاعل وما قبلها مفعول واللام التبيينية بعكس ذلك فإذا قلت زيد أحب إلىّ كنت أنت المحب وزيد المحبوب وإذا قلت زيد أحب لى كنت أنت المحبوب وزيد المحب إذا علمت ذلك علمت أن كلام الشارح يوهم خلاف المراد ثم اعلم أنهم جعلوا من لام التبيين اللام فى نحو : تبا لزيد واللام فى نحو : سقيا لعمرو وجعلوا الأولى لتبيين الفاعل والثانية لتبيين المفعول قالوا وهى ومجرورها خبر لمحذوف أى إرادتى لزيد أو متعلق بمحذوف أى لزيد أعنى فالكلام جملتان والأولى عندى جعل هذه اللام زائدة للتقوية متعلقة بالمصدر فالكلام جملة واحدة فتأمل. ثم رأيت الدمامينى نقل عن ابن الحاجب وابن مالك ما يوافقه نعم يتعين ما قالوه فى نحو : سقيا لك أن جعل سقيا نائب عن إسق إذ لا يجتمع خطابان لشخصين فى جملة واحدة فإن جعل نائبا عن سقى على أن الخبر بمعنى الطلب كان الأولى فيه أيضا ما قلنا فتدبر . (**قوله ويخرّون للأذقان**) جمع ذقن بالتحريك مجتمع اللحيين من أسفلهما كما فى القاموس والمراد يسقطون على وجوههم وإنما ذكر الذقن لأنها أقرب ما يكون من الوجه إلى الأرض عند الهوىّ للسجود . (**قوله وأنكره النحاس**) انظر هل مرجع الضمير كونها للاستعلاء المجازى أو كونها للاستعلاء مطلقا الأظهر الثانى وعبارة المغنى، ونحو قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة : «**اشترطى لهم الولاء**». وقال النحاس المعنى من أجلهم قال ولا يعرف فى العربية لهم بمعنى عليهم اهـ. (**قوله نحو كتبته لخمس خلون**) الأظهر ما نقله الدمامينى عن بعضهم أنها فى المثال بمعنى بعد كما أنها فى قولك كتبته لليلة بقيت بمعنى قبل وفى قولك كتبته لغرة كذا بمعنى فى . (**قوله قراءة الجحدرى**) فى القاموس : الجحدر القصير ثم قال : وجحدر كجعفر رجل .

[٥٥٩] لَنَا ٱلْفَضْلُ فِي ٱلدُّنْيَا وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ

المتمم عشرين موافقة عن نحو : ﴿ قالت أخراهم لأولاهم ربنا هؤلاء أضلونا ﴾ [الأعراف : ٣٨] ، وقوله :

[٥٦٠] كَضَرَائِرِ ٱلْحَسْنَاءَ قُلْنَ لِوَجْهِهَا حَسَدًا وَبُغْضًا إِنَّهُ لَدَمِيمٌ

الحادى والعشرون : موافقة مع كقوله :

(قوله لا يجليها لوقتها إلا هو) أى فى وقتها إن قلت الساعة وقت فيلزم ظرفية الشىء فى نفسه . أجيب بأنه يصح أن يراد بالساعة زمن البعث من القبور وبالوقت اليوم الآخر كله فتكون الظرفية من ظرفية الجزء فى الكل أو المراد لا يجلى ما فيها . **(قوله موافقة من)** أى البيانية على خلاف يأتى فى أفعل التفضيل .

(قوله راغم) أى لاصق بالرغام بفتح الراء وهو التراب كناية عن الذلة والاحتقار . **(قوله موافقة عن)** جعل ابن الحاجب من هذا المعنى قوله تعالى : ﴿ **وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا إليه** ﴾ [الأحقاف : ١١] ، ولولا ذلك لقيل ما سبقتمونا يعنى لو جعلت اللام للتبليغ لكن يندفع ما قال بأمور : أحدها : أن يكون فى الكلام التفات عن الخطاب إلى الغيبة . الثانى : أن يكون اسم المقول عنهم محذوفا : أى ﴿ **وقال الذين كفروا للذين آمنوا** ﴾ [الأحقاف : ١١] ، عن طائفة أخرى أسلمت : ﴿ **لو كان خيرا ما سبقونا إليه** ﴾ [الأحقاف : ١١] . الثالث : أنه يجوز اعتبار اللفظ والمعنى فى المحكى بالقول فلك فى حكاية من قال أنا قائم أن تقول قال زيد أنا قائم رعاية للفظ المحكى وأن تقول قال زيد هو قائم رعاية للمعنى وحال المحكاية فإن زيدا غائب حال الحكاية وكذا إذا خاطبت شخصا بأنت بخيل وأردت الحكاية فلك أن تقول قلت لعمرو أنت بخيل وقلت لعمرو هو بخيل . قاله الرضى .

(قوله نحو قالت أخراهم لأولاهم) يحتمل أن المعنى فى شأن أولاهم وكذا فيما بعده فلا شاهد فيهما . **(قوله لدميم)** بالدال المهملة من الدمامة وهى القبح أو معناه مطلى بالدمام ككتاب وهو ما يطلى به الوجه لتحسينه .

(فائدة) : كسر لام الجر مع الظاهر إلا المستغاث وفتحها مع الضمير إلا الياء هو المشهور

---

[٥٥٩] البيت من الطويل .

[٥٦٠] البيت من الكامل .

[٥٦١] **فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمالِكًا لِطُولِ آجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعَا**

(**وَٱلظَّرْفِيَّةَ آسْتَبِنْ بِبَا * وَفي وَقد يُبَيِّنَانِ ٱلسَّبَبا . بِالبَا آسْتَعِنْ وَعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقِ * وَمِثْلَ مَعْ وَمِن وعَنْ بِهَا أَنْطِقِ**) أى تأتى كل واحدة من الباء وفى لمعان. أما فى فلها عشرة معان ذكر منها هنا معنيين: الأول: الظرفية حقيقة ومجازًا نحو: زيد فى المسجد، ونحو: ﴿**ولكم فى القصاص حياة**﴾ [البقرة: ١٨٩]. الثانى: السببية نحو: ﴿**لمسكم فيما أخذتم**﴾

وفتحها بعض العرب مع الظاهر مطلقا وكسرها خزاعة مع الضمير . وكسر الباء مطلقا هو المشهور . قال أبو حيان : وحكى أبو الفتح عن بعضهم فتحها مع الظاهر . كذا فى الهمع . (**قوله استبن**) أى اطلب بيانها والدلالة عليها بما ذكر . (**قوله وقد يبينان السببا**) قد للتحقيق بالنسبة إلى الباء وللتقليل بالنسبة إلى فى فهى من المشترك المستعمل فى معنييه أو هى للتحقيق فقط فلا اعتراض بأن بيان السبب بالباء كثير لا قليل . (**قوله ومثل مع إلخ**) حال من الضمير المجرور بالباء متقدمة عليه لجواز ذلك على مذهب المصنف كما مر والمراد المثلية فى أصل المصاحبة فلا ينافى أن مدلول مع المصاحبة الكلية الملحوظة لذاتها ومدلول الباء المصاحبة الجزئية الملحوظة لغيرها كما هو معنى الحرف على ما اشتهر عند المتأخرين وقد مر بيانه . (**قوله حقيقة**) أى بأن يكون للظرف احتواء وللمظروف تحيز فإن فقدا نحو فى علمه نفع أو الاحتواء نحو : زيد فى سعة أو التحيز نحو فى صدر زيد علم فمجاز ومنه الزمانية نحو : زيد فى يوم كذا أفاده يس . وقضية كلام المغنى والهمع أن الزمانية حقيقة فتدبر . فإن قلت : الظرفية فى قوله تعالى : ﴿ **إن المتقين فى جنات وعيون** ﴾ [الحجر : ٤٥ ، الذاريات : ١٥] ، حقيقية بالنسبة إلى الجنات مجازية بالنسبة إلى العيون فيلزم استعمال كلمة فى حقيقة ومجازا فما وجهه عند مانع ذلك . أجيب بأنه يجعل من عموم المجاز بجعل فى مستعملة فى ظرفية مجازية تناسبهما وهى مطلق الملابسة ومن المكانية الحقيقية أدخلت الخاتم فى أصبعى والقلنسوة فى رأسى إلا أن فيهما قلبا لأنه لما كان المناسب نقل المظروف للظرف والأمر هنا بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار ونظيرهما فى القلب عرضت الناقة على الحوض لأن المعروض ليس له اختيار وإنما الاختيار للمعروض عليه فقد يقبل وقد يرد لكن لما كان المناسب أن يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه والأمر هنا بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار وقيل المقلوب عرضت الحوض على الناقة وقيل لا قلب في واحد منهما من الدماميني والشمني .

---

[٥٦١] البيت من الطويل .

[الأنفال : ٦٨] ، وفى الحديث : « **دخلت امرأة النار فى هرة حبستها** » وتسمى التعليلية أيضًا . الثالث : المصاحبة نحو : ﴿ **قال ادخلوا فى أمم** ﴾ [الأعراف : ٣٨] . الرابع : الاستعلاء نحو : ﴿ **لأصلبنكم فى جذوع النخل** ﴾ [طه : ٧١] ، وقوله :

* **بَطَلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِى سَرْحَةٍ** *

الخامس : المقايسة نحو : ﴿ **فما متاع الحياة الدنيا فى الآخرة إلا قليل** ﴾ [التوبة : ٣٨] . السادس : موافقة إلى نحو : ﴿ **فردوا أيديهم فى أفواههم** ﴾ [إبراهيم : ٩] . السابع : موافقة من كقوله :

[٥٦٢] **أَلَا عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِى ... وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِى الْعُصُرِ الْخَالِى**

[٥٦٣] **وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ ... ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِى ثَلَاثَةِ أَحْوَالِ**

(**قوله دخلت امرأة إلخ**) المرأة من بنى إسرائيل والمتبادر من كون دخولها النار بسبب الهرة أنها مؤمنة .

(**قوله لأصلبنكم فى جذوع النخل**) أى عليها فشبه الاستعلاء المطلق بالظرفية المطلقة فسرى التشبيه لجزئيات كل فاستعير بناء على هذا التشبيه الحاصل بالسراية لفظة فى لمعنى على وهو استعلاء جزئى . هذا مذهب الكوفيين وجعلها البصريون للظرفية بناء على تشبيه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال فيه على طريق الاستعارة بالكناية أو تشبيه الجذوع بالظروف بجامع التمكن فى كل على طريق الاستعارة بالكناية أيضا وفى كل الوجهين تخييل وبهذا التحقيق يعرف ما فى الحواشى من التساهل .

(**قوله فى سرحة**) أى شجرة عظيمة والمعنى أنه طويل كأن ثيابه على شجرة عظيمة .

(**قوله المقايسة**) أى كون ما قبلها ملحوظا بالقياس إلى ما بعدها وهى الواقعة بين مفضول سابق وفاضل لاحق كما فى المغنى ويظهر لى صحة العكس أيضا .

(**قوله موافقة من**) أى التبعيضية وحملها الشمنى على الابتدائية فالمعنى فى البيت ثلاثين شهرا مبتدأة من انقضاء ثلاثة أحوال فتكون المدة خمسة أعوام ونصفا وكذا عند من جعلها للمصاحبة وتقدم الكلام على البيت الأول فى الموصول .

(**قوله من كان أحدث عهده**) لعل المراد طلل كان أقل زمن مضى من تأنسه بأهله تلك المدة واستعمل من فى غير العاقل مجازا .

---

[٥٦٢] البيت من الطويل .

[٥٦٣] البيت من الطويل .

أى من ثلاثة أحوال . الثامن : موافقة الباء كقوله :

[٥٦٤] وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِنَّا فَوَارِسٌ يَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكُلَا

التاسع : التعويض وهى الزائدة عوضًا من أخرى محذوفة كقولك : ضربت فيمن رغبت تريد ضربت من رغبت فيه أجاز ذلك الناظم قياسًا على قوله :

[٥٦٥] وَلَا يُؤَاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ إِلَّا أَخُو ثِقَةٍ فَانْظُرْ بِمَنْ تَثِقُ

أى فانظر من تثق به . العاشر : التوكيد وهى الزائدة لغير تعويض أجاز ذلك الفارسي فى مضرورة كقوله :

[٥٦٦] أَنَا أَبُو سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا يُخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرَنْدَجَا

وأجاز بعضهم فى قوله تعالى : ﴿ وقال اركبوا فيها بسم الله ﴾ [هود : ٤١] . وأما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة : الأول : البدل نحو : ما يسرنى بها حمر النعم .

(قوله موافقة الباء) أى التى للإلصاق حقيقة أو مجازا . شمنى .

(قوله يوم الروع) بفتح الراء والفزع والفوارس جمع فارس على غير قياس . والأباهر جمع أبهر وهو عرق إذا انقطع مات صاحبه . قال الجوهرى : وهما أبهران يخرجان من القلب . والكلا جمع كلية أو كلوة بضمهما .

(قوله قياسا إلخ) أورد عليه أن المقيس عليه لا يتعين زيادة الباء فيه لجواز أن تكون من استفهامية لا موصولة وأن الكلام تم بقوله فانظر ثما ابتدأ مستفهما استفهاما إنكاريا بقوله بمن تثق على أن زيادة الباء فى مثل ذلك غير قياسى فلا يقاس عليه غيره . وفى الهمع أن ابن مالك حكى الزيادة عوضا فى الباء وعن وعلى وقاسها فى إلى وفى واللام ومن فيقال عرفت ممن عجبت ولمن قلت وإلى من أويت وفيمن رغبت وأن أبا حيان منعها فى الجميع .

(قوله ولا يؤاتيك) مهموز الفاء ولك إبدال الهمزة واوا كما قاله الدمامينى أى يساعدك .

(قوله دجا) أى أظلم ، يخال بالبناء للمجهول . يرندجا بفتح الياء والراء وسكون النون أى جلدا أسود كذا قال البعض وعبارة القاموس الأرندج ويكسر أوله جلد أسود ، ثم قال : واليرندج السواد يسوّد به الخف أو هو الزاج اهـ . ويحتمل أن تكون في سببية فلا شاهد فيه .

---

[٥٦٥] البيت من البسيط .

[٥٦٦] الرجز لسويد بن أبي كاهل اليشكري .

وقوله :

[٥٦٧] **فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا   شَنُّوا لِإِغَارَةِ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا**

الثانى : الظرفية نحو : ﴿ **ولقد نصركم الله ببدر** ﴾ [آل عمران : ١٢٣] ، و﴿ **نجيناهم بسحر** ﴾ [القمر : ٣٤] . الثالث : السببية نحو : ﴿ **فكلا أخذنا بذنبه** ﴾ [العنكبوت : ٤٠] . الرابع: التعليل نحو: ﴿**فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم**﴾ [النساء: ١٦٠]. الخامس : الاستعانة نحو : كتبت بالقلم. السادس: التعدية

(قوله شنوا) أى فرقوا ، والإغارة مفعول به أو المفعول به محذوف أى فرقوا الأعداء ، والإغارة مفعول له ، والفرسان ركاب الخيل ، والركبان ركاب الإبل . **(قوله الظرفية)** أى زمانية أو مكانية ولهذا مثل بمثالين .

(قوله الثالث السببية) منها الباء التجريدية نحو : لقيت بزيد أسدا أى بسبب لقاء زيد فهو على حذف مضاف كما قاله الرضى وقيل إنها ظرفية وقيل للمعية والتجريد أن ينتزع من ذى صفة آخر مثله مبالغة فى كماله فى تلك الصفة . كذا فى الدمامينى والشمنى .

(قوله الرابع التعليل) ينبغى إسقاطه كما فى المغنى وغيره لأن التعليلية والسببية شىء واحد كما قاله أبو حيان والسيوطى وغيرهما ويوافقه قوله فى الكلام على فى السببية وتسمى التعليلية أيضا . وفرق الشيخ يحيى بين العلة والسبب بأن العلة متأخرة فى الوجود متقدمة فى الذهن وهى العلة الغائية والغرض وأما السبب فهو متقدم ذهنا وخارجا لكن يمنع من توجيه صنيع الشارح بهذا تمثيله للتعليل وبسبب متقدم وكان الموافق له أن يمثله بنحو حفرت البئر بالماء .

(قوله الاستعانة) الفرق بينها وبين السببية أن باء السببية هى الداخلة على سبب الفعل نحو : مات بالجوع وباء الاستعانة هى الداخلة على آلة الفعل أى الواسطة بين الفاعل ومفعوله نحو : بريت القلم بالسكين . قاله سم .

(قوله التعدية) أى الخاصة كما يفيده ما بعده . **(قوله وهى المعاقبة للهمزة)** التعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وأما التعدية بمعنى إيصال معنى الفعل إلى الاسم فمشتركة بين حروف الجر التى ليست بزائدة ولا فى حكم الزائدة . شمنى ودمامينى .

(قوله فى تصيير الفاعل مفعولا) لكن مفعوليته مع الباء بواسطتها ومع الهمزة بلا واسطة .

(قوله وأكثر ما تعدى) الرابط محذوف أى تعديه كما جزم به الدمامينى وقوله الفعل القاصر خبر أكثر ، وجعل البهوتى وأقره البعض نصب الفعل على المفعولية لتعدى أولى بناء على أن ما مصدرية وخبر أكثر محذوف أى ثابت ناشىء عن عدم التأمل .

---

(٤١٦) ذكر مستوفى فى شواهد المفعول له . والشاهد فى بهم فإن الباء فيه للبدل . والإغارة نصب على التعليل .

وتسمى باء النقل وهى المعاقبة للهمزة فى تصيير الفاعل مفعولًا وأكثر تعدى الفعل القاصر نحو : ذهبت بزيد بمعنى أذهبته . ومنه : ﴿ **ذهب الله بنورهم** ﴾ [البقرة : ١٧] ، وقرىء : أذهب الله نورهم . السابع : التعويض نحو : بعت هذا بألف ، وتسمى باء المقابلة أيضًا . الثامن : الإلصاق حقيقة ومجازًا نحو : أمسكت بزيد ، ونحو : مررت به . وهذا المعنى لا يفارقها ، ولهذا اقتصر عليه سيبويه . التاسع : المصاحبة نحو : ﴿ **اهبط بسلام** ﴾ [هود : ٤٨] ، أى معه . العاشر : التبعيض نحو : ﴿ **عينا يشرب بها عباد الله** ﴾

قال فى المغنى: ومن ورودها مع المتعدى دفع الله بعض الناس ببعض وصككت الحجر بالحجر والأصل دفع بعض الناس بعضا وصك الحجر الحجر. قال الدمامينى: ويرد عليه أنه إذا كان الأصل ذلك لم تكن الباء داخلة على ما كان فاعلا بل على ما كان مفعولا فلا يشملها ضابط باء التعدية المتقدم ولو جعل الأصل دفع بعض الناس بعض وصك الحجر الحجر بتقديم المفعول لم يرد ذلك اهـ. **(قوله بمعنى أذهبته)** ولا فرق بينهما خلافا لمن فرق باقتضاء ذهبت بزيد المصاحبة فى الذهاب بخلاف أذهبت زيدا ومما يرده قوله تعالى: ﴿**ذهب الله بنورهم**﴾ [البقرة: ١٧] ، وإن أجيب عن الآية بأنه يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق كما وصف نفسه تعالى بالمجيء فى قوله تعالى: ﴿**وجاء ربك**﴾ [الفجر: ٢٢]، لأنه ظاهر البعد. نعم ممن فرق صاحب الكشاف حيث قال: والفرق بين أذهبه وذهب به أن معنى أذهبه أزاله وجعله ذاهبا ويقال ذهب به إذا استصحبه ومضى معه وذهب السلطان بماله أخذه. ثم قال: والمعنى أخذ الله نورهم وأمسكه اهـ. قال الشمنى: ولا يخفى ما فى قول الزمخشرى والمعنى إلخ من الجواب عن الآية بحملها على معنى آخر لذهب مع الباء لا محذور فى نسبته إلى الله تعالى أصلا. **(قوله التعويض إلخ)** المناسب لقوله باء البدل أن يقول باء العوض والفرق بين باء التعويض وباء البدل كما قاله سم أن فى باء التعويض مقابلة شيء بشيء بأن يدفع شيء من أحد الجانبين. ويدفع من الجانب الآخر شيء فى مقابلته وفى باء البدل اختيار أحد الشيئين على الآخر فقط من غير مقابلة من الجانبين وقيل باء البدل أعم مطلقا وهو ما استظهره فى الهمع فتكون هى الدالة على اختيار شيء على آخر أعم من أن يكون هناك مقابلة أو لا والأول أشهر وأوفق بصنيع الشارح **(قوله نحو أمسكت بزيد إلخ)** فيه لف ونشر مرتب فمعنى أمسكت بزيد قبضت على شيء من جسمه أو ما يحبسه من ثوب أو نحوه ولهذا كان أبلغ من أمسكت زيدا لأن معناه المنع من الانصراف بأى وجه كان ومعنى مررت بزيد ألصقت مرورى بمكان يقرب منه. قاله فى المغنى ونازع الدمامينى فى كون الإلصاق فى صورة القبض على نحو: الثوب حقيقى واستظهر أنه مجاز بجعل إلصاق الإمساك بالثوب إلصاقًا بزيد لما بينهما من المجاورة وقد يعدى المرور بعلى فتكون للاستعلاء المجازى كأن المارّ بمجاوزته المرور به استعلى عليه. **(قوله وهذا المعنى لا يفارقها)** التزامه يحوج فى بعض الأماكن إلى تكلف كما فى ذهب الله بنورهم وبالله لأفعلن. **(قوله نحو اهبط بسلام)** ونحو: فسبح بحمد ربك بناء على أن المصدر مضاف لمفعوله أى مع حمدك ربك وقيل للاستعانة بناء على أنه مضاف لفاعله أى بما حمد الرب به نفسه. قاله فى المغني.

[الإنسان : ٦] ، وقوله :

[٥٦٨] شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

الحادى عشر : المجاوزة كعن نحو : ﴿ **فاسأل به خبيرًا** ﴾ [الفرقان : ٥٩] ، بدليل ﴿ **يسألون عن أنبائكم** ﴾ [الأحزاب : ٢٠] وإلى هذه الثلاثة الإشارة بقوله :

(قوله العاشر التبعيض) اختلف فى الباء من قوله تعالى : ﴿ **وامسحوا برءوسكم** ﴾ [المائدة : ٦] ، فنقل صاحب الكشاف عن مالك أنها زائدة فيجب مسح كل الرأس قال : وهو وإن كان عملًا بالمجاز لكنه أحوط وقال بعض أتباعه : هى للإلصاق فيجب أيضا الاستيعاب إذ المعنى ألصقوا المسح بالرأس وهو اسم لكله لا لبعضه . وقال بعض : من لم يوجب الاستيعاب كإمامنا الشافعى هى للتبعيض نحو : ﴿ **عينا يشرب بها عباد الله** ﴾ [الإنسان : ٦] ، لما فى صحيح مسلم من أنه ﷺ مسح بناصيته وعلى عمامته ، وما فى سنن أبى داود وغيرها من أنه ﷺ مسح مقدم رأسه بدون ذكر مسح على العمامة كما فى فتح البارى وقال بعضهم للاستعانة نحو : كتبت بالقلم لكن مسح يتعدى لمفعول بنفسه وهو المزال عنه ولآخر بالباء وهو المزيل فحذف الأول والأصل وامسحوا أيديكم برءوسكم فلم يقع المسح المأمور به على الرأس حتى يجب استيعابه بل على اليد وجعل الرأس آلة فاستفادة التبعيض على هذا ليس من كون الباء موضوعة له بل من كون مدخولها آلة لمسح اليد . دمامينى ملخصا .

(قوله نحو عينا إلخ) وقيل ضمن يشرب معنى يروى . وقال الزمخشرى : المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت الماء بالعسل فجعلها للمصاحبة .

(قوله المجاوزة) قال بعضهم : يختص هذا المعنى بالسؤال وقيل لا يختص بدليل قوله تعالى : ﴿ **يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم** ﴾ [الحديد : ١٢] ، ﴿ **ويوم تشقق السماء بالغمام** ﴾ [الفرقان : ٢٥] ، وأنكر البصريون مجىء الباء للمجاوزة وحملوها مع السؤال على السببية ورد بأن الكلام حينئذ لا يفيد أن المجرور هو المسئول عنه مع أنه المقصود وجعلها بعضهم فى وبأيمانهم ظرفية أى ويكون فى أيمانهم لأن أصل النور فيها لأن بها أخذ السعداء صحائفهم وما بين أيديهم منبسط منه وفى بالغمام للاستعانة لأن الغمام كالآلة ، وجعلها البيضاوى سببية بتقدير مضاف فقال بسبب طلوع الغمام منها وهو الغمام المذكور فى قوله تعالى : ﴿ **هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله فى ظلل من الغمام والملائكة** ﴾ [البقرة : ٢٢٠] اهـ .

---

[٥٦٨] والشاهد فى بماء البحر ، فإن الباء فيه بمعنى من للتبعيض ، وإذا ضمن شربن معنى روين يكون على حاله . فافهم .

★ ومثل مع ومن وعن بها انطق ★

هذا ما ذكره فى هذا الكتاب . الثانى عشر : موافقة على نحو : ﴿ **من إن تأمنه بقنطار** ﴾ [آل عمران : ٧٥] ، بدليل ﴿ **هل آمنكم عليه إلا كما أمنتكم على أخيه من قبل** ﴾ [يوسف : ٦٤] . **الثالث عشر : القسم وهى أصل حروفه ولذلك خصت بذكر الفعل معها نحو : أقسم بالله . والدخول على الضمير نحو : بلا لأفعلن . الرابع عشر : موافقة إلى نحو** : ﴿ **وقد أحسن بى** ﴾ [يوسف : ١٠٠] ، أى إلىّ وقيل ضمن أحسن معنى لطف . الخامس عشر : التوكيد وهى الزائدة نحو : ﴿ **كفى بالله شهيدًا** ﴾ [الرعد : ٤٣] ، ﴿ **ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة** ﴾ [البقرة : ١٩٥] ، بحسبك درهم ليس زيد بقائم (**عَلَى لِلاِسْتِعْلَا وَمَعْنَى فِي وَعَنْ**) أى تجىء على الحرفية لمعان عشرة ذكر منها هنا ثلاثة : الأول : الاستعلاء وهو الأصل فيها ، ويكون حقيقة ومجازًا نحو :

(**قوله هذا ما ذكره فى الكتاب**) اعترض بأن المصنف لم يذكر التعليل ولهذا قال الشارح سابقا وأما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة وهذا مناف لقوله هذا ما ذكره إلخ لاقتضائه أن ما ذكره أحد عشر فكان الصواب تأخيره بعد قوله هذا ما ذكره إلخ . ويمكن دفعه بأن المصنف ذكر التعليل بذكره السبب لاتحادهما معنى على ما مر وإنما عد أولا ما ذكره المصنف عشرة نظرا لاتحادهما معنى وثانيا أحد عشر نظرا إلى اختلافهما عبارة . (**قوله ولذلك خصت إلخ**) بقى خاصة ثالثة وهى استعمالها فى القسم الاستعطافى وهو ما جوابه إنشائى نحو : بالله هل قام زيد ، وزاد بعضهم رابعة وهى جرها فى القسم وغيره ورد بأن اللام كذلك ا هـ دمامينى . ومنهم من لا يجعل الاستعطاف قسما بل الباء فيه متعلقة بأسألك محذوفا لا باقسم . (**قوله نحو كفى بالله شهيدا إلخ**) عدد الأمثلة إشارة إلى أنها زيدت مع الفاعل ومع المفعول ومع المبتدإ ومع خبر ليس وزيدت مع غير ذلك أيضا كما مر فى فصل فى ما ولا إلخ والزائد مع الفاعل قد تكون لازمة وهى المصاحبة لفاعل أفعل فى التعجب على قول الجمهور كما سيأتى فى بابه وجائزة فى الاختيار وهى المصاحبة لفاعل كفى وواردة فى الضرورة نحو :

ألم يأتيك والأنباء تنمى ... بما لاقت لبون بنى زياد

والزائدة مع المفعول غير مقيسة وإن كان مفعول كفى نحو : كفى المرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع . كذا فى الجنى الدانى وقاسها الرضى فى مفعول عرف وعلم الذى بمعناه وجهل وسمع وأحسن وكذا مع المبتدأ نحو : كيف بك إذا كان كذا وبحسبك درهم وكذا مع خبره نحو :

★ ومنعكها بشىء يستطاع ★

فلا قياس معهما . والزائدة مع خبر ليس وما النافية وكان المنفية ومع التوكيد بالنفس والعين مقيسة . دمامينى ملخصا . (**قوله أن تجىء على الحرفية**) قيد بالحرفية هنا دون الكاف وعن مع مجىء كل اسما لبعد تنبيه المصنف الآتى على الاسمية فى على وقربه فى الكاف وعن .

﴿ **وعليها وعلى الفلك تحملون** ﴾ [المؤمنون : ٢٢] ، ونحو : ﴿ **فضلنا بعضهم على بعض** ﴾ [البقرة : ٢٥٣] ، الثاني : الظرفية كفى نحو : ﴿ **على حين غفلة** ﴾ [القصص : ١٥] . الثالث : المجاوزة كعن كقوله :

[٥٦٩] *** إذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُوا قُشَيْرٍ ***

الرابع : التعليل كاللام نحو : ﴿ **ولتكبروا الله على ما هداكم** ﴾ [الحج : ٣٧] ، وقوله :

*** علام تقول الرمحُ يثقل عاتقى ***

الخامس : المصاحبة كمع نحو : ﴿ **وآتى المال على حبه** ﴾ [البقرة : ١٧٧] ، ﴿ **وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم** ﴾ [الرعد : ٦] . السادس : موافقة من نحو : ﴿ **إذا اكتالوا على الناس يستوفون** ﴾ [المطففين : ٢] . السابع : موافقة الباء نحو : ﴿ **حقيق على أن لا أقول** ﴾ [الأعراف : ١٠٥] وقد قرأ أبيّ بالباء . الثامن : الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله :

(قوله ويكون حقيقة ومجازا) قال الفارضى : وأما نحو : توكلت على الله ، فهو بمعنى الإضافة والإسناد أى أضفت توكلى وأسندته إلى الله إذ لا يعلو على الله تعالى شىء لا حقيقة ولا مجازا ا هـ .

(قوله ونحو فضلنا إلخ) جعل الدمامينى الاستعلاء المجازى الاستعلاء على ما يقرب من المجرور نحو : ﴿ **أو أجد على النار هدى** ﴾ [طه : ١٠] ، أى هاديا وجعل الاستعلاء المعنوى على نفس المجرور نحو: ﴿ **فضلنا** ﴾ إلخ ونحو : ﴿ **ولهم علىّ ذنب** ﴾ [الشعراء : ١٤] حقيقيا .

(قوله كقوله إذا رضيت علىّ) وقيل : ضمن رضى معنى عطف . **(قوله على حبه)** أى مع حب المال وقيل على تعليلية والضمير لله .

(قوله موافقة من) من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : « **بنى الإسلام على خمس** » أى منها ، وبه يندفع ما يقال هذه الخمس هى الإسلام فكيف يكون مبنيا عليها وأجيب أيضا بأنه من بناء الكل على أجزائه والتغاير بالكلية والجزئية كاف .

---

[٥٦٩] تمامه : *** لَعَمْرُ الله أعْجَبَنِى رِضَاهَا ***

قاله قحيف العامرى من الوافر . والشاهد فى على فإن على فيه بمعنى عن . ويحتمل أن يكون رضى ضمن معنى عطف . وبنو قشير بضم القاف قبيلة . وخبر لعمر الله محذوف أى يمينى . وأعجبنى رضاها جواب إذا . والضمير فى رضاها يرجع إلى بنى قشير .

[٥٧٠] إنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلْ إنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى منْ يَتَّكِلْ

أى من يتكل عليه . التاسع : الزيادة لغير تعويض وهو قليل كقوله :

[٥٧١] أبَى اللهُ إلَّا أنْ سَرْحَةَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أفْنَانِ العِضَاهِ تَرُوقُ

وفيه نظر . العاشر : الاستدراك والإضراب كقوله :

[٥٧٢] بِكُلٍّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يُشْفَ مَا بِنَا عَلَى أنَّ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِن الْبُعْدِ

(قوله يعتمل) أى يعمل بالأجرة وقيل إن مفعول يجد محذوف أى إن لم يجد شيئا ثم استأنف مستفهما استفهاما إنكاريًّا فقال على من يتكل .

(قوله أفنان العضاه) جمع فنن وهو الغصن ، والعضاه بكسر العين المهملة آخره هاء كما فى الشمنى وغيره جمع عضه كعنب ، أو عضهة كعنبة ، أو عضاهة كرسالة كل شجرة ذات شوك أو ما عظم منها . كذا فى القاموس . وتروق أى تعجب وهو يتعدى بنفسه يقال راقه أى أعجبه كما فى القاموس وإيقاع الإعجاب على الأفنان على طريق المجاز وقيل : كنى الشاعر بالسرحة عن امرأة مالك وبالأفنان عن بقية النسوة وعليه فالإيقاع حقيقى .

(قوله وفيه نظر) وجهه أنه لا يتعين كون تروق بمعنى تعجب حتى تكون على زائدة إذ يصح أن يكون بمعنى تزيد وتفضل وهو بهذا المعنى يتعدى بعلى كما فى القاموس هذا ما ظهر لى فى وجه النظر ولا يخفى حسنه على غيره مما قيل هنا .

(قوله والإضراب) أى عما توهمه الجملة قبلها وهو من عطف اللازم وهو اضراب إبطالى فإن قوله على أن قرب الدار خير من البعد أبطل به ما يوهمه قوله فلم يشف ما بنا من تساوى القرب والبعد من كل وجه وقوله على أن قرب الدار ليس بنافع أبطل به ما توهمه الجملة قبله من أن القرب مطلقا خير من البعد وعلى التى بهذا المعنى يحتمل أن تكون غير متعلقة بشىء لكونها بمنزلة حرف الاستدراك والإضراب كما قيل بذلك فى حاشا الجارة ويحتمل أن الجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف أى والتحقيق كائن على أن إلخ لأن ما قبلها وقع لأعلى وجه التحقيق .

---

[٥٧٠] البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة .

[٥٧١] البيت من الطويل ، وهو لحميد بن ثور .

[٥٧٢] البيتان من الطويل ، وهما ليزيد بن الطثرية .

عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ إِذَا كَانَ مَنْ تَهْوَاهُ لَيْسَ بِذِى وُدِّ

(بِعَنْ تَجَاوُزًا عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ. وَقَدْ تَجِى) عن (مَوْضِعَ بَعْدٍ وَ) موضع (عَلَى ★ كَمَا عَلَى مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جُعِلَا) كما رأيت. وجملة معانى عن عشرة أيضًا اقتصر منها الناظم على هذه الثلاثة: الأول: المجاوزة وهى الأصل فيها. ولم يذكر البصريون سواه، نحو: سافرت عن البلد ورغبت عن كذا. الثانى: البعدية وهى المشار إليه بقوله: وقد تجىء موضع بعد، نحو: ﴿عما قليل ليصبحن نادمين﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿لتركبن طبقًا عن طبق﴾ [الانشقاق: ١٩]، أى حالًا بعد حالٍ. الثالث: الاستعلاء كعلى نحو: ﴿فإنما يبخل عن نفسه﴾ [محمد: ٣٨]، وقوله:

[٥٧٣] لَاهِ ابنُ عمِّكَ لَا أُفْضِلْتَ فِى حَسَبٍ عَنِّى وَلَا أَنْتَ دَيَّانِى فَتَخْزُونِى

(قوله وقد تجى عن موضع بعد) قال أبو حيان: يلزم أن تكون حينئذ ظرفا ولا أعلم أحدا قال إنها اسم إلا إذا دخل عليها حرف الجر. همع. (قوله كما على إلخ) فيه وصل ما المصدرية بجملة اسمية وهو جائز وإن كان قليلا. (قوله كما رأيت) أى فى قوله:

★ إذا رضيت علىّ بنو قشير ★

(قوله المجاوزة) هى بعد شىء مذكور أو غير مذكور عما بعدها بسبب الحدث قبلها فالأول نحو: رميت السهم عن القوس أى جاوز السهم القوس بسبب الرمى. والثانى نحو: رضى الله عنك أى جاوزتك المؤاخذة بسبب الرضا ثم المجاوزة تارة تكون حقيقية كهذين المثالين وتارة تكون مجازية نحو: أخذت العلم عن عمرو كأنه لما علمت ما يعلمه جاوزه العلم بسبب الأخذ. هذا ملخص ما أفاده سم. ومن المجازية سألت زيدا عن كذا كأنه لما عرفك المسئول بالمسئول عنه جاوزه المسئول عنه بسبب السؤال. وأنت خبير بأن هذا إنما يظهر إذا أفاد المسئول المسئول عنه لا إذا لم يفده وأن المناسب لهذا المثال جعل البعد للمجرور عن الشىء لا جعل البعد للشىء عن المجرور فلا يلائم تعريفهم المجاوزة هذا المثال فاعرف ذلك. (قوله ولم يذكر البصريون سواه) وتكلفوا لها فى المحال التى لا تظهر فيها المجاوزة معنى يصلح للمجاوزة ولم يرتكبوا التضمين ولا غيره مما ارتكبوه فى غيرها من الحروف. (قوله أى حالا بعد حال) من البعث والسؤال والموت وقيل من النطفة إلى ما بعدها وقيل غير ذلك. قال فى شرح اللباب: والأولى أن عن باقية على ظاهرها والمعنى طبقا متجاوزا فى الشدة عن طبق آخر دونه.

---

[٥٧٣] قاله ذو الأصبع العدوانى، واسمه الحرثان بن الحرث بن محرث من قصيدة طويلة من البسيط أى لله در ابن عمك يقال هذا فى المدح، وابن عمك مبتدأ والله خبر. والشاهد فى عنى فإن عن بمعنى على، وأنت مبتدأ، ودياني خبره، وأصلحه ديانى حذفت نون الوقاية للتخفيف: أى ولا أنت مالك أمرى فتخزونى أى فتسوسنى من خزاه يخزوه إذا ساسه وقهره، خزوا، والخزى مصدر خزى يخزى إذا ذل والمعنى فما أنت ديانى فما تخزونى وهو مرفوع لأن شرط النصب بعد الفاء التى تقع جواب النفى أن يكون خالصا من معنى الإثبات، فإن لم يكن خالصا تعين الرفع نحو: ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا.

الرابع : التعليل نحو : ﴿ **وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك** ﴾ [هود : ٥٣] ، ﴿ **وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه** ﴾ [التوبة : ١١٤] . الخامس : الظرفية كقوله :

[٥٧٤] **وآسِ سَرَاةَ الحَىِّ حَيْثُ لَقِيتَهُمْ ... وَلَا تَكُ عَنْ حَمْلِ الرِّبَاعَةِ وَانِيَا**

السادس : موافقة من نحو : ﴿ **وهو الذى يقبل التوبة عن عباده** ﴾ [الأحقاف : ١٦] . ﴿ **أولئك الذين يتقبل الله عنهم أحسن ما عملوا** ﴾ [الأحقاف : ١٦] .

السابع : موافقة الباء نحو : ﴿ **وما ينطق عن الهوى** ﴾ [النجم : ٣] ، والظاهر أنها عَلَى حقيقتها وأن المعنى وما يصدر قوله عن الهوى . الثامن : الاستعانة قاله الناظم ومثل له بنحو : رميت عن القوس لأنهم يقولون رميت بالقوس ، وفيه رد على الحريرى فى إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هى المرمية . التاسع : البدل نحو : ﴿ **واتقوا يومًا لا**

(قوله لاه ابن عمك) أى لله در ابن عمك فحذف لام الجر واللام الأولى من اسم الجلالة ففيه شذوذ من وجهين وحذف المضاف وأناب عنه المضاف إليه ، ولك أن تستغنى عن تقدير المضاف : أفضلت أى زدت . ديانى أى مالكى . فتخزونى أى تسوسنى وتقهرنى وهو بسكون الواو إما تخفيفا من فتحة النصب مثل ما تأتينا فتحدثنا بالنصب وإما رفعا عطفا على الجملة الاسمية المنفية قبله لأن المعنى ما أنت ديانى فما أنت تخزونى .

(قوله نحو وما نحن إلخ) ويحتمل أن المعنى تركا صادرا عن قولك لا صادرا عن موعدة .

(قوله وآس سراة الحى) من آساه بمد الهمزة أى واساه أى أعط أشرافهم . والرباعة بالكسر نجوم الحمالة أى أقساط ما يتحمله الإنسان من دية أو غيرها فعن بمعنى فى بدليل : ﴿ **ولا تنيا فى ذكرى** ﴾ [طه : ٤٢] ، قال فى المغنى : والظاهر أن معنى ونى عن كذا جاوزه ولم يدخل فيه وونى فيه دخل فيه وفتر اهـ أى والمراد فى البيت المعنى الأول فكيف تجعل عن فيه ظرفية .

(قوله عن عباده) ويحتمل أن المعنى الصادرة عن عباده .

(قوله بنحو رميت عن القوس) أى إن أريد جعل القوس آلة للرمى ومستعانا بها فيه .

(قوله فى إنكاره أن يقال ذلك إلخ) على هذا تكون الباء للتعدية ويكون رمى متعديا تارة بنفسه وتارة بالباء كذا يظهر .

---

[٥٧٤] البيت من الطويل ، وهو للأعشى .

تجزى نفس عن نفسٍ شيئًا ﴾ [البقرة : ٤٨] . وفى الحديث : « **صومى عن أمك** » .
العاشر : الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله :

[٥٧٥] **أتجزَعُ أنْ نفسٌ أتَاهَا حِمامُهَا فَهَلَّا ٱلَّتِى عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدفَعُ**

(**شَبِّهْ بِكَافٍ وَبِهَا ٱلتَّعْلِيلُ قَدْ * يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ**) أى تجيء الكاف لمعان وجملتها أربعة اقتصر منها فى النظم على ثلاثة : الأول : التشبيه وهو الأصل فيها نحو : زيد كالأسد . الثانى : التعليل نحو : ﴿ **واذكروه كما هداكم** ﴾ [البقرة : ١٩٨] ، أى لهدايتكم . وعبارته هنا وفى التسهيل تقتضى أن ذلك قليل ، لكنه قال فى شرح الكافية : ودلالتها على التعليل كثيرة . الثالث : التوكيد وهى الزائدة نحو : ﴿ **ليس كمثله شيء** ﴾

(**قوله أتجزع أن نفس**) يصح فى أن فتح الهمزة على أنها مخففة من الثقيلة وكسرها على أنها شرطية داخلة على فعل حذف لدلالة ما بعده عليه وأبقى فاعله وهو نفس أى إن هلكت نفس والحمام الموت . وقوله فهلا إلخ الأصل فهلا تدفع عن التى بين جنبيك فحذف الجار قبل الموصول وزيد بعده عوضا عنه . قال الدمامينى : ظاهر كلام المغنى والتسهيل أن شرط زيادتها التعويض وفى تفسير الثعلبى أنهم اختلفوا فى قوله تعالى : ﴿ **يسئلونك عن الأنفال** ﴾ [الأنفال : ١] فقيل عن علمها ، وقيل عن صلة وعلى هذا قرأ ابن مسعود وهذا الخلاف مبنى على أن السؤال هل هو سؤال استخبار أو سؤال استعطاء فقد حكى قولا بالزيادة ولا تعويض . (**قوله أربعة**) زاد فى المغنى خامسا وهو المبادرة ، قال : وذلك إذا اتصلت بما فى نحو سلم كما تدخل ، وصل كما يدخل الوقت ، ذكره ابن الخباز والسيرافى وغيرهما وهو غريب جدا ا هـ ويمكن تخريجهما على زيادة الكاف وجعل ما مصدرية وقتية أى سلم وقت دخولك وصل وقت دخول الصلاة فتستفاد المبادرة . (**قوله الثانى التعليل**) جعل قوم منه قوله تعالى : ﴿ **ويكأنه لا يفلح الكافرون** ﴾ [القصص : ٨٢] ، أى أعجب لعدم فلاح الكافرين . (**قوله تقتضى أن ذلك قليل**) أى بناء على المتبادر من قد الداخلة على المضارع وقد يقال التقليل بالنسبة إلى التشبيه فلا ينافى كثرته فى نفسه . (**قوله ليس كمثله شيء**) أى بناء على رأى عزاه فى المغنى إلى الأكثرين قالوا إذ لو لم تكن زائدة لزم المحال وهو إثبات المثل . قال التفتازانى فى حاشية العضد لأن النفى يعود إلى الحكم لا إلى المتعلقات فقولنا ليس كابن زيد أحد يدل ظاهرا على أن لزيد ابنا وإن كان يحتمل أن يكون نفى المثل له بناء على عدمه وقد يجاب بمنع إثبات مثله تعالى كيف وهو من قبيل الظاهر ونقيضه وهو نفى مثله قطعى ا هـ .

---

[٥٧٥] البيت من الطويل .

[الشورى : ١١] ، أى ليس شىءٌ مثله . وقوله :

[٥٧٦] * لَوَاحِقُ ٱلأَقْرَابِ فِيهَا كَالمَقَقْ *

أى فيها المقق أى الطول . الرابع : الاستعلاء ، قيل لبعضهم : كيف أصبحت قال : كخير أى على خير وهو قليل ، أشار إلى ذلك فى التسهيل بقوله وقد توافق على (**وَٱسْتُعمِلَ**) الكاف (**ٱسْمًا**) بمعنى مثل كما فى قوله :

[٥٧٧] * يضْحَكْنَ عنْ كالْبَرَدِ ٱلمُنْهَمِّ *

ومنع كثيرون زيادتها فى الآية فبعض هؤلاء قالوا المثل بمعنى الصفة وبعضهم قالوا المثل بمعنى الذات والمحققون منهم قالوا الآية من باب الكناية للمبالغة فى التنزيه فهى باقية على حقيقتها من نفى مثل مثله لكن المراد لازم ذلك وهو نفى مثله وإنما كان لازما لأنه لو كان له مثل لكان هو مثلا لمثله فلا يصح نفى مثله ولأن مثل الشىء من يكون على أوصافه فإذا نفوه عمن يماثله فقد نفوه عنه ، ونظيره مثلك لا يبخل فإنهم نفوا البخل عن مثله والمراد نفيه عنه ، فليس المراد بالذات من الآية حقيقتها من نفى مثل المثل حتى يلزم وجود المثل وقد صرحوا بأنه لا يضر استحالة المعنى الحقيقى للكناية فضلا عن استحالة لازمها لأن المعنى الحقيقى لها غير مقصود منها بالذات فاعرفه . (**قوله لواحق الأقراب**) قاله رؤبة يصف خيلا أى ضوامر الأقراب جمع قرب بضمتين وبضم فسكون الخاصرة أو من الشاكلة إلى مراق البطن كما فى القاموس . والضمير فى فيها يرجع إلى الخيل الموصوفة . والمقق الطول الفاحش مع رقة . (**قوله على خير**) وقيل الكاف بمعنى الباء أى بخير وقد قيل فى قولهم كن كما أنت أن المعنى كن على الحال الذى أنت عليه وقيل إن المعنى كن كالشخص الذى هو أنت أى كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى . (**قوله واستعمل اسما**) فيكون فاعلًا ومفعولًا وغيرهما وزعمها ابن مضاء اسمًا دائمًا كما فى الهمع . (**قوله عن كالبرد**) أى عن مثل البرد أى عن سن مثل البرد والمنهم بسكون النون وتشديد الميم الثانية الذائب أى الذى ذاب منه شىء فصغر .

---

[٥٧٦] قاله رؤبة يصف به خيلا : أى هى لواحق الأقراب وهى الضوامر من الخيل . والأقراب جمع قرب بضم القاف والراء وفى آخره باء موحدة وهو من الشاكلة إلى مراق البطن . والمقق بفتح الميم وبالقافين الطول الفاحش فيه رقة . والشاهد فى زيادة الكاف فيه فإن التقدير فيها مقق .

[٥٧٧] قاله العجاج . وصدره : * بِيضٌ ثلاثٌ كَنِعاجٍ جُمٍّ *

والبيض جمع بيضاء . والنعاج جمع نعجة وهى البقرة . ولا يقال لغير البقر من الوحش نعاج . والجم بضم الجيم جمع جماء وهى التى لا قرن لها ، وبالفتح الكثير ، ويضحكن خبر عن بيض . والشاهد فى كالبرد فإن الكاف فيه اسم بمعنى المثل . والدليل عليه دخول عن عليها . والمنهم الذائب يعنى النسوة يضحكن عن أسنان كالبرد الذائب لطافة ونظافة .

أى عن مثل البرد . وقوله :

[٥٧٨] بِكَا لِلْقَوَةِ ٱلشَّغْوَاءِ جُلْتُ فَلَمْ أَكُنْ لأُولَعَ إِلَّا بِالْكَمِىِّ ٱلْمُقَنَّعِ

وهو مخصوص عند سيبويه والمحققين بالضرورة وأجازه كثيرون منهم الفارسى والناظم فى الاختيار (وَكَذَا عَنْ وَعَلَى) استعملا اسمين : الأول بمعنى جانب والثانى بمعنى فوق (مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلَا) فى قوله :

[٥٧٩] وَلَقَدْ أَرَانِى لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يَمِينِى تَارَةً وَأَمَامِى

وبحث سم فى الاستشهاد بالبيت باحتمال أن الكاف حرف ومجرور عن محذوف موصوف بقوله كالبرد فلا شاهد فيه حينئذ ويضعفه أن حذف موصوف الجملة وشبهها لا يطرد فى مثل هذا الموضع . **(قوله بكا للقوة)** أى بفرس كاللقوة بفتح اللام وكسرها وسكون القاف كما فى القاموس وهى العقاب . والشغواء بمعجمتين المعوجة المنقار . وجلت من الجولان . والكمى الشجاع المتكمى بسلاحه أى المتغطى به . والمقنع المغطى رأسه بالبيضة . قاله زكريا . **(قوله فى الاختيار)** فأجازوا فى زيد كالأسد أن تكون الكاف فى موضع رفع والأسد مخفوضا بالإضافة . مغنى **(قوله استعملا اسمين)** وهما حينئذ مبنيان لمشابهة الحرف فى اللفظ . وأصل المعنى كما قاله ابن الحاجب وغيره ونقل أبو حيان عن بعض أشياخه أنهما معربان كذا فى الهمع والقول بإعراب عن الاسمية مع التزام سكونها لا يظهر له وجه . وفى الهمع عن ابن الطراوة والفارسى والشلوبين أن على اسم دائما معرب واستعملت على فعلا ماضيا ، تقول علا يعلو علوًّا وعلى يعلى علاء كبقى يبقى بقاء ولم يتعرض له لشهرته ولأن علا الفعلية ليس رسمها كرسم على الحرفية لأنها ترسم بالألف لأن أصلها علو بخلاف الحرفية فترسم بالياء ، ومقتضى هذا أن على الاسمية ترسم بالياء وهو إنما يظهر إذا كانت من على يعلى أما إذا كانت من علا يعلو فكتابتها بالألف لأنها حينئذ واوية لكن يكفى فى نكته ذكر على الاسمية دون الفعلية موافقة الاسمية الحرفية لفظا ورسما على أحد الوجهين بخلاف الفعلية فإنها لا توافق الحرفية رسمًا فى وجه أصلًا فاعرفه . ولم يتعرض المصنف لإلى مع أنها جاءت اسما بمعنى المنتهى ولعل ذلك لقلته وجاءت منونة بمعنى النعمة . **(قوله من أجل ذا عليهما من دخلا)** استشهاد على استعمالها اسمين لا تقييد ولذا خص من لأنها المسموع دخولها عليهما كثيرًا وسمع جر عن بعلى نادرًا فعلم أن اسميتها لا تتقيد بدخول من ، نعم تتعين اسميتها بدخولها وكذا بدخول غيرها من حروف الجر فإذا قلت زيد على السطح وسرت عن البلد احتملا الاسمية والحرفية وعند دخول من تتعين اسميتهما .

---

[٥٧٨] هو من الطويل . الشاهد فى بكا للقوة حيث جاءت الكاف فيه اسما لأنه مجرور بالباء . والمعنى بمثل اللقوة الشعواء جلت . وهو بفتح اللام وسكون القاف العقاب . والشغواء بالمعجمتين سميت بذلك لاعوجاج منقارها . والغارة الشعواء بالعين المهملة وهى التى تأتى من كل جانب . وجلت من الجولان ولا ولع منصوب بأن المقدرة من أولع بالشىء فهو مولع به بفتح اللام أى مغرى به . والكمى الشجاع المتكمى فى سلاحه أى المستتر بالدرع والبيضة . والمقنع الذى على رأسه بيضة .

[٥٧٩] قاله قطرى الخارجى من قصيدة من الكامل . الواو للعطف واللام للتأكيد وقد للتحقيق ، وفاعل أرانى مستتر =

وكقوله :

[٥٨٠] غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزِيزاءِ مَجْهَلِ

(وَمُذْ ومُنْذُ) يستعملان أيضا اسمين وحرفين فهما (آسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا) اسمًا مفردًا (أو أُولِيَا) جملة كما إذا أوليا (آلْفِعْلَ) مع فاعله وهو الغالب ، ولهذا اقتصر على ذكره ، أو المبتدأ مع خبره : فالأول نحو ما رأيته مذ يومان أو منذ يوم الجمعة ، وهما حينئذٍ مبتدآن

(قوله دريئة) بهمزة بعد تحتية ساكنة مفعول ثان لأرى وهى الحلقة التى يتعلم عليها الرمى والطعن. قاله العينى والمصرح وفى شرح شواهد المغنى للسيوطى جواز ياء بدل الهمزة. **(قوله غدت)** أى سارت القطاة من عليه أى الفرخ والظمء بكسر الظاء المشالة وسكون الميم بعدها همزة مدة صبرها عن الماء وتصل بفتح الفوقية وكسر المهملة أى تصوِّت أحشاؤها من العطش، وقوله وعن قيض عطف على قوله من عليه، والقيض بفتح القاف وسكون التحتية بعدها ضاد معجمة. قال الدماميني : القشر الأعلى من البيض وزيزاء بزايين معجمتين مكسورة أولاهما وتفتح كما قاله السيوطى أرض غليظة، مجهل بفتح الميم على قاعدة اسم المكان من مفعل أى محل الجهل السائر وتوهانه[1] قال فى التصريح نقلا عن ابن السيد: وهو مجرور بإضافة زيزاء إليه ولا يجوز أن يكون نعتا لزيزاء عند البصريين اهـ ولك أن تجعله بدلا. **(قوله ومذ ومنذ)** وكسر ميمهما لغة. همع. **(قوله اسمين وحرفين)** قال الشاطبى: قد يحتملان الاسمية والحرفية كما فى ما رأيته مذ أو منذ أن الله خلقه بفتح الهمزة أما إن كسرت فالاسمية متعينة. **(قوله كما إذا أوليا الفعل)** جعل الشارح قول المصنف الفعل مثالا لا قيدا والمراد الفعل الماضى فلا يجوز مذ يقوم لأن عاملهما لا يكون إلا ماضيًا فلا يجتمع مع المستقبل ولم يجيزوه على حكاية الحال لئلا يجتمع مجازان تأويل المضارع بالمصدر لأنه مضاف إليه واستعماله فى الماضى. نقله يس عن ابن هشام، وينبغى جواز ذلك عند من جوَّز اجتماع مجازين فى الكلمة. فتدبر. **(قوله فالأول)** أى ما إذا رفعا اسمًا مفردًا.

= يرجع إلى يوم الوغا فيما قبله. واللام للتعليل. ودريئة مفعول ثان لأرى بفتح الدال وكسر الراء المهملتين بعدهما همزة، وهى الحلقة التى يتعلم عليها الطعن والرمى. والشاهد فى من عن يمينى فإن عن ههنا اسم بمعنى جانب بدليل دخول حرف الجر عليها . وتارة نصب على المصدر .

[٥٨٠] قاله مزاحم بن الحرث العقيلى . الصحيح أنه إسلامى من قصيدة من الطويل فى وصف القطا . واسم غدت مستتر فيه يعود على القطا والشاهد فى من عليه فإن على ههنا اسم فلذلك دخل عليه من ، معناه من فوقه أى فوق الفرخ وما مصدرية أى بعد تمام ظمئها وهو مدة صبرها عن الماء ، وهو ما بين الشرب إلى الشرب ، ويروى خمسها بكسر الخاء وهو ورود الماء فى كل خمسة أيام ، وتصل بالصاد المهملة خبر غدت أى تصوِّت أحشاؤها من العطش . وعن قيض عطف على من عليه بفتح القاف وسكون الياء آخر الحروف وفى آخره ضاد معجمة ، وأراد به الفرخ ههنا ، وببيداء صفة لقيض وهى الفلاة التى تبيد من سكنها أى تهلك . ويروى بزيزاء وهى الغليظة من الأرض . ومجهل صفتها أما مصدر ميمى للمبالغة واسم مكان .

(١) **(قوله وتوهانه)** كذا بالأصل ، وصوابه وتيهانه بالياء ا هـ .

وما بعدهما خبر ، والتقدير أمد انقطاع الرؤية يومان ، وأول انقطاع الرؤية يوم الجمعة ، وقد أشعر بذلك قوله حيث رفعا . وقيل بالعكس والمعنى بينى وبين الرؤية يومان . وقيل

(قوله وهما حينئذ مبتدآن) أى حين إذ رفعا ما بعدهما وساغ الابتداء بهما لأنهما معرفتان لفظًا ومعنى أو معنى فقط على الخلاف إذ معناهما أمد انقطاع الرؤية وأول أمد انقطاع الرؤية ، وأورد على ابتدائيتهما أنه هلا جاز يومان مذ كما جاز يومان أمد ذلك ، وأجيب بأنهما أجروها رافعين مجراهما خافضين فى أنهما لا يدخلان إلا على اسم الزمان . أفاد بعض ذلك سم وبعضه الدمامينى . **(قوله والتقدير أمد إلخ)** فيه لف ونشر مرتب ومثل المعدود كما فى المغنى الحاضر نحو : مذ يومنا بناء على تجويز بعض العرب رفعهما الحاضر كما هو المفهوم من قول الشارح الآتى : أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر . **(قوله وأول انقطاع)** أى أول أمد انقطاع فوافق قول المغنى وإن كان أى الزمان ماضيًا فمعناهما أول المدة ، فاقتصار البعض على الاعتراض بأن ظاهر كلام الشارح يخالف ما فى المغنى تقصير . **(قوله وقد أشعر إلخ)** أى لأن المبتدأ هو الرافع للخبر من غير عكس على المختار . **(قوله وقيل بالعكس)** قال فى التصريح : وهو مذهب الأخفش وأبى إسحق الزجاج وأبى القاسم الزجاجى ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بينى وبين لقائه يومان اهـ قال ابن الحاجب : وهذا القول وَهْمٌ لأن المعنى واللفظ يأبياه : أما الأول فلأنك تخبر عن جميع المدة بأنها يومان وذلك غير محقق على هذا الإعراب . وأما الثانى فلأن يومان نكرة لا مسوغ لها وليس الظرف الواقع خبرًا ظرفًا للمبتدأ حتى يكون تقديمه مسوغًا إذ لو كان ظرفًا لكان زائدًا عليه وهو مناف للمراد إذ المراد أنه هو اهـ . وأنا أقول : فى كل من توجيهه للأول وتوجيهه للثانى نظر : أما النظر فى توجيهه للأول فلأن هذا التركيب على هذا الإعراب وإن لم يفد أن جميع المدة يومان باعتبار أصل اللغة لأن كينونة اليومين بينه وبين لقائه لا تنافى كينونة غيرهما أيضًا لكن يفيده باعتبار العرف إذ لا يقال مثلا بينى وبين لقائه يومان عرفًا إلا إذا لم يكن إلا اليومان فقط وأما النظر فى توجيهه للثانى فيمنع قوله يومان نكرة لا مسوغ لها بل المسوغ موجود وهو تقديم الظرف المختص وتعليله عدم كون تقديمه مسوغًا بأن الظرف المجعول خبرًا ليس ظرفا للمبتدإ إذ لو كان ظرفًا إلخ مردود لبطلان الملازمة إذ لا يجب كون ظرف الشىء زائدًا عليه بل يجوز كونه مساويًا له بدليل صحة نحو فى يوم الخميس صوم وبين طلوع الفجر وطلوع الشمس وقت صلاة الصبح وليت شعرى كيف يحكم على إعراب هؤلاء الجماعة بالوهم مع أن التركيب المعرب به كالمثال الثانى المجمع على إعرابه بهذا الإعراب إذ معنى مذ يومان على كلامهم بينى وبين لقائه يومان أى كأن بينى وبين لقائه يومان فهو كالمثال الثانى فوجب أن يكون الحكم فيه كالحكم فى المثال الثانى وقد علم من هذا التحقيق أن جعلهم مذ ومنذ خبرين على التسامح الشائع فى إعراب نحو : زيد فى الدار بقولهم زيد مبتدأ وفى الدار خبر وأن الخبر فى الحقيقة متعلق مذ ومنذ على الراجح وهذا المتعلق نكرة وحينئذ لا يرد ما قيل إذا كان معنى مذ ومنذ على هذا القول بين وبين مضافين إلى المعرفة كانا معرفتين فهما الحقيقان بالمبتدئية فتدبر ما قلناه بإنصاف

ظرفان وما بعدهما فاعل بفعل محذوف أى مذ كان أو مذ مضى يومان، وإليه ذهب أكثر الكوفيين واختاره السهيلي والناظم فى التسهيل والثانى : (**كَجِئْتُ مُذْ دَعَا**) وقوله :

[٥٨١] * **مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ** وقوله :

[٥٨٢] ***وَمَازِلْتُ أَبْغِي الْخَيْرَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ***

فإنه متين. قال الدماميني : واعترض على جعل مذ ومنذ خبرًا بأن المعنى عليه كما قالوه بيني وبين لقائه يومان وبين زمانية هنا فكيف يكون الشيء ظرفًا لنفسه والجواب أن هذا يرد على قولك بيني وبين لقائه يومان وهو جائز فما كان جوابًا عن هذا فهو جواب عن ذلك اهـ وقد أسلفنا فى أول باب المفعول فيه ما يؤخذ منه الجواب فاعرفه. (**قوله والمعنى بيني إلخ**) أورد عليه عدم اطراده لأنه لا يأتى فى نحو قولك يوم الأحد ما رأيته مذ يوم الجمعة إلا أن يجعل على حذف العاطف والمعطوف أى بيني وبين رؤيته يوم الجمعة وما بعده إلى الآن وفيه تكلف. (**قوله وقيل ظرفان إلخ**) على هذا القول يكون التركيب كلامًا واحدًا مشتملًا على جملتين بخلافه على الأولين فكلامان ثانيهما وهو مذ كذا مستأنف استئنافًا بيانيًا كما قاله الدماميني. (**قوله مذ كان**) أى وقت وجد. (**قوله أو مذ مضى يومان**) فيه أنا إذا قدرنا كان أو مضى كان مفاد الكلام انتفاء الرؤية وقت وجود اليومين ومضيهما فيصدق بالرؤية فيهما قبل تمامهما والمقصود انتفاء الرؤية فيهما اللهم إلا أن يقدر مضاف، ويلاحظ استمرار الانتفاء إلى آن التكلم والتقدير وقت وجود أول اليومين ومضيه أى واستمر الانتفاء إلى الآن فتأمل. (**قوله والثانى**) أى ما إذا أوليا الجملة الاسمية أو الفعلية. (**قوله يافع**) أى ناهز الحلم أو عشرين سنة على الخلاف يقال أيفع الغلام فهو يافع ولا يقال موفع وإن كان هو القياس.

---

[٥٨١] تمامه : ***فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ***

وبعده : **يُدْنِي كَتَائِبَ مِنْ كَتَائِبَ تَلْتَقِي فِي ظِلِّ مُعْتَرِكِ العَجَاجِ مُثَارِ**

قالهما الفرزدق من قصيدة من الكامل يمدح بها يزيد بن المهلب. واسم ما زال مستتر فيه يرجع إلى يزيد وخبره يدنى. (**قوله فسما**) أى علا وارتفع عطف على عقدت، وفأدرك عطف عليه. والشاهد فى قوله مذ عقدت حيث أضيف مذ إلى الجملة الفعلية. وفيه شاهد آخر فى خمسة الأشبار حيث جرد المضاف من حرف التعريف فإنه مستعمل فى الفصيح بخلاف ما يراه الكوفية نحو الثلاثة الأثواب. وكنى به عن الارتفاع واللحوق بحد الصبي على زعم الفلاسفة أن المولود لتمام مدة الحمل السالم عن طرو الآفة فى الرحم يكون فى قدر ثمانية أشبار من شبر نفسه، فإذا جاوز الصبي أربعة أشبار فقد أخذ فى الترقى إلى غاية الكمال. وقيل : أراد بها السيف لأن الأغلب فيه خمسة أشبار. ومن قال أراد به أنه لم يزل منذ نشأ مهيئًا فائزًا بالمعالى حتى مات فأقبر فى اللحد وهو خمسة أشبار فقد أبعد الصواب وأغرب فى الاغتراب، والكتائب جمع كتيبة وهو الجيش. ويروى يدنى خوافق من خوافق جمع خافقة وهى الراية. والمعترك موضع المعركة. والعجاج العبار. ومثار بضم الميم من أثار الغبار صفة للعجاج بزيادة أل فيه. فافهم.

[٥٨٢] تمامه : ***وَلِيدًا وَكَهْلًا حِينَ شِبْتُ وَأَمْرَدَا***

قاله الأعشى ميمون من قصيدة من الطويل وأبغى أطلب والوليد الصبي. والشاهد فيه فى قوله مذ أنا يافع حيث أضيف مذ إلى الجملة الاسمية كما فى البيت السابق وفيه شاهد آخر وهو قوله وليدًا حيث نصب على أنه خبر كان المقدر تقديره ومذ كنت وليدًا المعنى ما زلت مكتسبا فى حالاتى هذه. والكهل بعد الثلاثين وقيل : بعد الأربعين إلى خمسين أو ستين، والأمرد الذى ليس على وجهه شيء من الشعر. وقوله وكهلًا : عطف فى التقدير على أمرد لأن الكهولة بعد الأمردية.

والمشهور أنهما حينئذٍ ظرفان مضافان إلى الجملة . وقيل : إلى زمن مضاف إلى الجملة . وقيل : مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر (**وَإِنْ يجُرَّا**) فهما حرفا جر ثم إن كان ذلك (**فِي مُضِيٍّ فَكَمَنْ * هُمَا**) في المعنى نحو : ما رأيته مذ يوم الجمعة ومنذ يوم الجمعة أي من يوم الجمعة (**وَفِي ٱلْحُضُورِ مَعْنَى فِي ٱسْتَبِنْ**) بهما نحو : ما رأيته مذ يومنا أو منذ يومنا أي في يومنا هذا مع المعرفة كما رأيت ، فإن كان المجرور بهما نكرة كانا بمعنى من وإلى كما في المعدود ، نحو : ما رأيته مذ أو منذ يومين ، وكونهما إذا جرا حرفي جر هو ما ذهب إليه الأكثرون وقيل هما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما .

(**تنبيهات**) : الأول : أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رفعه كقوله :

[٥٨٣] **وَرَبْعٍ عَفَتْ آثَارُهُ مُنْذُ أَزْمَانِ**

وعلى ترجيح رفع مذ للماضي على جره فمن القليل فيها قوله :

[٥٨٤] **لِمَنِ ٱلدِّيَارُ بِقُنَّةِ ٱلْحِجْرِ أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْرِ**

(**قوله وقيل إلى زمن مضاف إلى الجملة**) انظر ما الداعي لتقدير الزمن على هذا القول مع كونهما ظرفين . (**قوله وقيل مبتدآن**) هذا القول مقابل المشهور وليس معطوفًا على قيل الذى قبله . شمنى . (**قوله يكون هو الخبر**) أى لتوقف صحة الإخبار عليه حينئذ . (**قوله فكمن**) أى الابتدائية . (**قوله معنى فى استبن**) أى اطلب بيان معنى فى وهو الظرفية والدلالة عليه بهما . (**قوله نكرة**) أى معدودة إذ لا يجوز مذ يوم كما تقدم أول الباب ولا ينافيه ما فى البيت الآتى ومذ دهر لأنه متعدد فى المعنى وبهذا يعلم أن الكاف فى قول الشارح كما فى المعدود استقصائية وفى نسخ فإن كان المجرور بهما نكرة معدودًا كانا بمعنى من وإلى معًا نحو مذ يومين وهو واضح . (**قوله نحو ما رأيته مذ أو منذ يومين**) فالمعنى ما رأيته من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها (**قوله وربع عفت آثاره**) أى ومنزل اندرست علاماته . وقوله : منذ أزمان قال سم : لعل هذا من العدد فتكون بمعنى من وإلى معًا . (**قوله بقنة الحجر**) القنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل والمراد بالحجر بكسر الحاء حجر ثمود . وأقوين أى خلون حال من الديار بتقدير قد والحجج بالكسر السنون .

---

[٥٨٣] صدره : * **قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ** *

قاله امرؤ القيس الكندى من قصيدة من الطويل . وهو مصرع ، ولهذا عروضه قبضت ، وقفا خطاب للاثنين والمراد واحد ، وهو من عادتهم يخاطبون الواحد بذلك . وأصله قفن فأبدلت من النون ألف . ونبك مجزوم لأنه جواب الأمر ، والذكرى مصدر ذكر . وعرفان الديار أى معرفتها . والربع ربع الدار بعينها والمحلة أيضًا . وروى ورسم عفت أى اندرست . والشاهد فى منذ أزمان حيث وقع منذ لابتداء الغاية وجر الأزمان ، وهو مرجح على رفعه فى مثل هذا الموضع .

[٥٨٤] قاله زهير بن أبى سلمى من قصيدة من الكامل يمدح بها هرم بن سنان . الديار مبتدأ وخبره لمن مقدمًا ، ومن استفهامية=

الثاني : أصل مذ منذ بدليل رجوعهم إلى ضم الدال من مذ عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم ، ولولا أن الأصل الضم لكسروا ولأن بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن . وقال ابن مُلْكُون : هما أصلان لأنه لا يتصرف فى الحرف وشبهه ويرده تخفيفهم أن وكأن ولكن ورب . وقال المالقى : إذا كان مذ اسمًا فأصلها منذ أو حرفًا فهى أصل . الثالث : بقى من الحروف رب وهى للتكثير كثيرًا وللتقليل قليلًا : فالأول كقوله ﷺ : « **يا رب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة** » وقول بعض العرب عند انقضاء

(**قوله رجوعهم إلى ضم الذال**) أى على الأشهر وجاء كسرها عند ملاقاة الساكن لا يقال يحتمل أن الضم لكراهة الكسر بعد الضم لأنا نقول هذا الكسر عارض مثل : ﴿ **قم الليل** ﴾ [المزمل : ٢] ، فلا يكره نعم قد يقال الضم اتباع للميم لا رجوع إلى الأصل . (**قوله ولأن بعضهم يقول مذ إلخ**) قد يقال الضم اتباع . (**قوله ملكون**) قال شيخنا السيد : بضم الميم وسكون اللام وضم الكاف . (**قوله فى الحرف وشبهه**) قال الشارح عند قول المصنف :

*** حرف وشبهه من الصرف برى ***

ما نصه : المراد بشبه الحرف الأسماء المبنية والأفعال الجامدة وذلك عسى وليس ونحوهما فإنها تشبه الحرف فى الجمود ا هـ . (**قوله ويرده تخفيفهم أن إلخ**) أى وهذا التخفيف تصرف جرى فى الحرف شذوذًا كما سيذكره الشارح فى أول باب التصريف فليكن تخفيفهم منذ من هذا القبيل . (**قوله المالقى**) نقل شيخنا السيد أنه بفتح اللام . (**قوله بقى من الحروف رب**) أى بقى من معانى الحروف معنى رب وأما نفس رب فقد ذكرها المصنف ولعل المصنف لم يذكر معناها لما فيه من الخلاف فقيل التكثير دائمًا وقيل : التقليل دائمًا وعزى إلى الأكثرين وقيل : التكثير كثيرًا والتقليل قليلًا وقيل العكس . (**قوله يا رب كاسية**) أى مكتسية يقال كسى بكسر السين يكسى بفتحها فهو كان ويا للتنبيه أو النداء والمنادى محذوف وفى الدنيا ظرف لغو متعلق بكاسية وعارية خبر بعد خبر ركيك بوجهيه أما الأول فلأن جعل فى الدنيا ظرفًا مستقرًا صفة كاسية غير صريح فى كون اكتسائها فى الدنيا الذى هو المراد وأما الثانى فلأن المقصود من الحديث الإخبار عن الكاسية فى الدنيا بأنها عارية يوم القيامة لا الإخبار عن الكاسية بأنها فى الدنيا كما لا يخفى على أحد وجوّز البعض

= ومتعلق اللام والباء محذوف أى الكائنة بقنة الحجر بضم القاف وتشديد النون وهو أعلى الجبل . والحجر بكسر الحاء وسكون الجيم حجر ثمود ، وأقوين حال بتقدير قد أى خلون . والشاهد فى مذ فى الموضعين فإنها لابتداء الغاية فى الزمن الماضى وجرها الماضى وهو قليل ، لأن الأكثر على جرها للحاضر . وعلى ترجيح جر منذ للماضى على رفعه .

رمضان : يا رب صائمه لن يصومه وقائمه لن يقومه . والثانى : كقوله :

[٥٨٥] **أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِى وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ**

(**وَبَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَبَاءِ زِيدَ مَا * فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ عُلِمَا**) لعدم إزالتها الاختصاص نحو : ﴿ **مما خطاياهم أغرقوا** ﴾ [نوح : ٢٥] ، ﴿ **عما قليل** ﴾ [المؤمنون : ٤٠] ، ﴿ **فبما رحمة من الله** ﴾ [آل عمران : ١٥٩] ، (**وَزِيدَ بَعْدَ وَٱلْكَافِ فَكَفّ**) عن الجر

في عارية الجر صفة لكاسية على اللفظ والرفع صفة لها على المحل والنصب على الحال المنتظرة من الضمير فى كاسية والخبر على الثلاثة محذوف أى ثابتة وفى الأخير نظر لأن صاحب الحال لا يقدر العرى فكيف تكون عارية حالًا منتظرة إلا أن يجعل المعنى مقدرًا عريها بزنة المفعول لا مقدر عريها بزنة الفاعل . وإنما كانت ربّ فى الحديث للتكثير لأنه مسوق للتخويف والتقليل لا يناسبه وكذا قول بعض العرب . (**قوله يا رب صائمه إلخ**) استدل به الكسائىُّ على إعمال اسم الفاعل ماضيًا إذ لو لم يكن عاملًا النصب فى ضمير رمضان لكانت إضافته إليه محضة لأنها إضافة وصف إلى غير معموله فتفيد التعريف مع أن رب لا تجر المعرفة وقد يجاب بأنه حكاية حال ماضية بلفظ حكايتها قبل مضيها فاسم الفاعل غير ماض تنزيلًا وقوله : لن يصومه ولن يقومه عبر بلن الاستقبالية لأن المراد لن يجوز ثواب صيامه وقيامه يوم القيامة أو لن يعيش إلى صيام مثله وقيامه . (**قوله ألا رب مولود وليس له أب**) هو عيسى عليه الصلاة والسلام وقوله : وذى ولد إلخ هو آدم عليه الصلاة والسلام ، وضمير لم يلده إلى ذى ولد ، وأصله لم يلده بكسر اللام وسكون الدال فسكنت اللام تشبيهًا بتاء كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعًا للياء أو بالضم اتباعًا للهاء كذا فى التصريح وغيره وعندى أنه يجوز التحريك بالكسر على الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين . (**قوله فلم يعق إلخ**) نقل فى الهمع أن ما تكف بقلة الباء ومن ويدخلان حينئذ على الفعل . (**قوله نحو مما خطاياهم إلخ**) فخطاياهم مجروره بكسرة مقدرة بدليل ظهورها فى القراءة الثانية خطيآتهم ولو مثل بها لكان أظهر ولا يقدح فى هذا المثال وما بعده احتمال ما للاسمية بمعنى شىء فيكون ما بعدها بدلا لأن المثال يكفيه الاحتمال .

---

[٥٨٥] قاله رجل من أزد الشراه . وعن الفارسى أن عمر الخيش لقى امرؤ القيس فأنشده . فأجاب امرؤ القيس بأن المولود من غير أب عيسى ، وذو الولد من غير الأبوين آدم عليه السلام ولا للتنبيه . والشاهد فى رب فإنه هنا للتعليل . والواو فى وليس للحال ، وذى ولد عطف على مولود . ولم يلده أبوان فى محل الجر صفته وهو بسكون اللام وفتح الدال وأصله لم يلده بكسر اللام وسكون الدال فسكنت اللام تشبيهًا بكتف فالتقى ساكنان فحرك الدال بالفتح . واستوفيت الكلام فيه فى الأصل .

غالبًا وحينئذٍ يدخلان على الجمل كقوله :

[٥٨٦] رُبَّمَا ٱلْجَامِلُ ٱلْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ ٱلْمِهَارُ

وكقوله :

[٥٨٧] *كَمَا ٱلْحَبَطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمِ*

(وَقَدْ تَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفْ) كقوله :

[٥٨٨] رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءِ

وكقوله :

(قوله وزيد بعد رب إلخ) قد يفرق بين رب والكاف وبين الثلاثة قبلها بأن اختصاصها بالأسماء أقوى لجرها كل اسم بخلاف رب والكاف فإنهما إنما يجران بعض الأسماء فلضعفهما بما ذكر كفا عن العمل بخلافها . سم . **(قوله فكف)** أنكر أبو حيان كف الكاف بما وأوّل ما يوهم ذلك بجعل ما مصدرية منسبكة مع الجملة بعدها بمصدر بناء على جواز وصلها بالاسمية . همع . **(قوله ربما الجامل المؤبل)** الجامل بالجيم القطيع من الإبل ، والمؤبل بالموحدة المعدّ للقنية . والعناجيج بعين مهملة وجيمين الخيل الجياد . والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والأنثى مهرة وفيهم خبر الجامل وحذف خبر عناجيج لعلمه من خبر الجامل . **(قوله كما الحبطات)** جماعة من تميم سموا باسم أبيهم الحبط بفتح فكسر وبفتحتين وهو الحرث بن مالك بن عمرو وسمى بذلك لأكله نباتًا بالبادية يسمى الذرق وهو الحندقوق فانتفخ بطنه وانتفاخ البطن من أكله يسمى الحبط بفتحتين والمنتفخ بطنه منه يسمى الحبط بفتح فكسر فلهذا لقب بذلك .

---

[٥٨٦] قاله أبو داود لحارثة بن الحجاج . وهو من قصيدة من الخفيف الشاهد فى ربما حيث دخلت على رب ما الكافة فكفتها عن العمل ودخلت على الجملة الاسمية وهو نادر . والجامل بالجيم جماعة من الإبل لا واحد له من لفظه وقيل القطيع من الإبل مع رعاته وأربابه . والمؤبل بضم الميم وفتح الهمزة والباء الموحدة المشددة يقال إبل مؤبل إذا كانت للقنية . والعناجيج جمع عنجوج بالضم وهو الجمل الطويل الأعناق . والمهار بكسر الميم جمع مهر .

[٥٨٧] صدره : * فَإِنَّ ٱلْحُمْرَ مِنْ شَرِّ ٱلْمَطَايَا *

قاله زياد الأعجم من أبيات من الوافر . الفاء للعطف والحمر بضم الحاء المهملة جمع حمار هكذا وجدته فى نسخة صحيحة لأبى على . وفى غيرها فإن الخمر بفتح الخاء المعجمة وهى التى تشرب وهذا أقرب وإن كان ذاك أصوب . وقد شبه الحمر بالمطية التى لا خير فيها ووجه الشبه حصول الشر من كل منهما . والشاهد فى كما الحبطات فإن الكاف للتشبيه دخلت عليها ما فكفتها عن العمل . والحبطات مرفوع بالابتدا . وشر بنى تميم خبره . وكان الحارث بن عمرو بن تميم يسمى الحبط لأنه كان فى سفر فأكل من الورق وهو الحندقوق فانتفخ بطنه فلقب حبطًا ثم سمِّى أولاده كلهم حبطات .

[٥٨٨] قاله عدى بن الرغلاء الغسانى من قصيدة من الخفيف . الشاهد فى ربما ضربة حيث دخلت ما على رب و لم تكفها عن العمل وهو قليل . بين بصرى أى بين جهات بصرى فاكتفى بالمفرد إذ كان مشتملا على أمكنة ، وهى بضم الباء بلدة بالشام كرسى حوران . ونجلاء صفة لطعنة : أى واسعة .

[٥٨٩] وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّـهُ كَمَا آلنَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

(تنبيه) : الغالب على رب المكفوفة بما أن تدخل على فعل ماضى كقوله :

[٥٩٠] ★ رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ ★

وقد تدخل على مضارع نزل منزلته لتحقق وقوعه نحو : ﴿ **ربما يود الذين كفروا** ﴾

من القاموس والعينى . وبهذا يعلم ما فى كلام البعض من الخطأ . **(قوله بين بصرى)** أى بين جهاتها فحصل التعدد الذى تقتضيه بين وهى من أرض الشام وقوله : وطعنة نجلاء أى واسعة عطف على ضربة .

(قوله وننصر مولانا) لعل المراد به مولى الموالاة وقوله مجروم عليه وجارم من الجرم بضم الجيم وهو الذنب أى مذنب عليه ومذنب ويروى مظلوم عليه وظالم .

(قوله الغالب على رب المكفوفة بما) مثلها غير المكفوفة فإن الغالب فى العامل بعدها كونه فعلًا ماضيًا كما فى المغنى وقال فى الهمع : والأصح أن رب تتعلق بالعامل الذى يكون خبرًا لمجرورها أو عاملًا فى موضعه أو مفسرًا له ويجب كونه أى العامل الذى تتعلق به رب ماضيًا معنى . قاله المبرد والفارسى وابن عصفور . وقال أبو حيان : أنه المشهور عند الأكثرين . وقيل : يأتى حالًا أيضا قاله ابن السراج قيل : ويأتى مستقبلًا أيضًا قاله ابن مالك ا هـ مع حذف وترجيحه تعلق رب سيجرى الشارح على خلافه وقوله أو مفسرًا له فيه نظر إذ الظاهر أن تعلقها فى صورة الاشتغال بالعامل المحذوف لا بالمذكور المفسر له .

(قوله على فعل ماض) أى حقيقة لا تنزيلًا لأن دخولها على الماضى تنزيلا من جملة المقابل للغالب كما سيصنع الشارح . **(قوله ربما أوفيت فى علم)** أى نزلت على جبل .

---

[٥٨٩] قاله عمرو بن البراقة النهمى بكسر النون من قصيدة من الطويل . والشاهد فى كما الناس حيث دخلت ما على الكاف ولم تكف عملها فلهذا جرت الناس . والمجروم من الجرم بالجيم والراء ويروى مظلوم عليه وظالم .

[٥٩٠] تمامه : ★ تَرْفَعَنْ ثَوْبِى شَمَالَاتُ ★

قاله جذيمة الأبرش . ومن نسبه إلى تأبط شرًّا فقد غلط . وهو من المديد . الشاهد فى قوله ربما فإن ما دخلت على رب وكفتها عن العمل ، ودخلت على الجملة الفعلية وأوفيت أى نزلت . والعلم الجبل وفى بمعنى على . وترفعن أصله ترفع زيدت فيه نون التأكيد الخفيفة للضرورة . وشمالات فاعله . وثوبى مفعوله وهو بفتح الشين جمع شمال وهو الريح التى تهب من ناحية القطب .

[الحجر : ٢] ، وندر دخولها على الجملة الاسمية كقوله :

★ رُبَّمَا ٱلْجَامِلُ ٱلْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ ★

حتى قال الفارسى : يجب أن تقدّر ما اسمًا مجرورًا بمعنى شىء ، والجامل خبر لضمير محذوف ، والجملة صفة ما : أى رب شىء هو الجامل المؤبل (**وَحُذِفَتْ رُبَّ**) لفظًا (**فَجَرَّتْ**) منوية (**بَعْدَ بَلْ ★ وَٱلْفَا**) لكن على قلة كقوله :

[٥٩١] بَلْ بَلَدٍ مِلْءِ ٱلْفِجَاجِ قَتَمُهْ لَا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ

وقوله :

[٥٩٢] ★ بَلْ بَلَدٍ ذِى صُعُدٍ وَأُضْبَابْ ★

(**قوله نزل منزلته إلخ**) حاصل ما أشار إليه الشارح أن يوّد مستقبل حقيقة لأنه فى يوم القيامة لكن لما كان معلومًا لله تعالى نزل منزلة الماضى بجامع التحقق فى كل . واعلم أن عبارة الشارح هى عبارة التوضيح بعينها ، فزعم البعض أنه لم يعتدّ بقيد التنزيل فى التوضيح باطل ونقله عن التوضيح عبارة ليست عبارته تقوّل فاضح ولا حول ولا قوة إلا بالله . (**قوله حتى قال الفارسى**) غاية لقوله وندر . (**قوله والجملة صفة ما**) وفيهم متعلق بحال محذوفة أى رب شىء هو الجامل المؤبل كائنا فيهم وإنما قدّر الفارسى ضميرًا محذوفًا ولم يجعل الجملة على حالها صفة لما ليحصل الربط بين الصفة والموصوف . تصريح .

(**قوله أى رب شىء إلخ**) وعلى هذا تكتب ما مفصولة من رب بخلاف ما الكافة فإنها تكتب موصولة . (**قوله بعد بل والفا**) قيل : وبعد ثم . همع .

(**قوله ملء الفجاج**) بكسر الفاء جمع فج وهو الطريق الواسع . والقتم بفتحتين والقتم بفتح وسكون والقتام كسحاب الغبار . وقوله : لا يشترى كتانه وجهرمه أى جهرميه بحذف ياء النسب للضرورة والمراد به البسط المنسوبة إلى جهرم بفتح الجيم قرية بفارس وقيل : الجهرم البساط من الشعر والجمع جهارم وجواب رب قطعت فى بيت بعد . من شرح شواهد المغنى للسيوطى .

(**قوله ذو صعد**) بضمتين جمع صعود بفتح الصاد العقبة ، وأضباب جمع ضب وهو الحيوان المعروف والباء الواقعة رويًّا فى هذا البيت يجب إسكانها كما لا يخفى على من له إلمام بفن العروض .

---

[٥٩١] البيت من الرجز .

[٥٩٢] قاله رؤبة : أى بل رب بلد ملء الطرق . والقتم الغبار . والشاهد فيه حيث أضمرت رب وبقى عملها . (**قوله جهرمه**) أى جهرميه بياء النسب وهو بسط من الشعر تنسب إلى قرية بفارس تسمى جهرم بفتح الجيم . وجعل الجهرم اسمًا بإخراج ياء النسبة عنه .

وقوله :

[٥٩٣] *فَمِثْلُكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ ومرضع*

وقوله :

[٥٩٤] * فَحُوَرٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ *

(وَبَعْدَ ٱلْوَاوِ شَاعَ ذَا ٱلْعَمَلْ) بكثرة كقوله :

[٥٩٥] *وَلَيْلٍ كَمَوْجِ ٱلْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ

(تنبيهان) : الأول : قد يجر بها محذوفة بدون هذه الأحرف كقوله :

[٥٩٦] رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي ٱلْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

(قوله فمثلك حبلى) خص الحبلى والمرضع بالذكر لأنهما أزهد النساء فى الرجال . وقوله قد طرقت أى أتيتها ليلًا . **(قوله فحور)** جمع حوراء وهى شديدة سواد العين مع شدة بياضها وعين جمع عيناء وهى الواسعة العين . **(قوله وليل كموج البحر)** أى فى كثافته وظلمته . والسدول الستور والابتلاء والاختبار .

---

[٥٩٣] تمامه : * فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِى تَمَائِمَ مُغْيَلِ *

قاله امرؤ القيس الكندى من قصيدته المشهورة من الطويل : أى رب مثلك . وفيه الشاهد حيث حذف رب والعرب تبدل من رب الواو وتبدل من الواو الفاء لاشتراكهما فى العطف . ومعنى طرقت أتيتها ليلًا . ويروى فمثلك بكرًا قد طرقت وثيبًا ويروى ومرضعًا فألهيتها ، أى شغلتها . والتمائم التعاويذ واحدتها تميمة . والمغيل بضم الميم وسكون الغين المعجمة وفتح الياء آخر الحروف وهو المرضع وأمه حبلى أو الذى يرضع وأمه تجامع . وأما المغيل بكسر الغين وسكون الياء فهى التى تؤتى وهى ترضع أو حامل . ويروى محول على الأصل والقياس محيل .

[٥٩٤] قاله المتنخل مالك بن عويمر . وتمامه : * نَوَاعِمَ فِى ٱلْمُرُوطِ وَفِى ٱلرِّيَاطِ *

من قصيدة من الوافر الشاهد فى فحور حيث أضمر رب بعد الفاء أى فرب حور بضم الحاء المهملة وهى الشديدة بياض العين الشديدة سوادها . وعين بالجر صفة ، جمع عيناء وهى الواسعة العين . وقد لهوت بهن معترض من لهوت بالشيء ألهو لهوًا إذا لعبت به . والنواعم جمع ناعمة . والمروط جمع مرط بكسر الميم وهو إزار له علم . والرياط جمع ريطة بكسر الراء وسكون الياء آخر الحروف وهى الملاءة التى لم تلفق .

[٥٩٥] تمامه : * عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ ٱلْهُمُومِ لِيَبْتَلِي *

قاله امرؤ القيس من قصيدته المشهورة أيضًا . الشاهد فى وليل حيث حذف رب فيه بعد الواو أى رب ليل كموج البحر فى كثافته ظلمته . وأرخى سدوله صفة لليل أى ستوره . **(قوله ليبتلى)** أى لينظر ما عندى من الصبر والجزع أو ليختبرنى أو ليعذبنى وأصله ليبتلينى فحذف المفعول .

[٥٩٦] قاله جميل بن معمر من قصيدة من الخفيف ، أى رب رسم دار . وفيه الشاهد حيث جر رسم برب المضمرة ولم يتقدمها لا واو ولا فاء ولا بل وهو قليل جدًا . ورسم الدار ما كان لاصقًا بالأرض من آثار الدار كالرماد ونحوه . والطلل ما شخص من آثارها . **(قوله من جلله)** بفتح الجيم أى من أجله وقيل من عظمه فى عينى .

وهو نادر . وقال فى التسهيل : تجر رب محذوفة بعد الفاء كثيرًا وبعد الواو أكثر وبعد بل قليلًا ومع التجرد أقل . ومراده بالكثرة مع الفاء الكثرة النسبية أى كثير بالنسبة إلى بل . الثانى : قال فى التسهيل : وليس الجر بالفاء وبل باتفاق . وحكى ابن عصفور أيضًا الاتفاق ، لكن فى الارتشاف : وزعم بعض النحويين أن الجر هو بالفاء وبل لنيابتهما مناب رب ، وأما الواو فذهب الكوفيون والمبرد إلى أن الجر بها والصحيح أن الجر برب المضمرة وهو مذهب البصريين **(وَقَدْ يُجَر بِسِوَى رُبَّ)** من الحروف **(لَدَى * حَذْفٍ)** وهذا بعضه يرى غير مطرد يقتصر فيه على السماع وذلك كقول رؤبة وقد قيل له : كيف أصبحت ؟ قال : خير عافاك الله . التقدير على خير وقوله :

[٥٩٧] ***أشَارَتْ كُلَيْبٍ بالأكُفِّ الأصَابِعُ***

وقوله :

(قوله رسم دار) أى رب رسم دار ورسم الدار ما كان من آثارها لاصقًا بالأرض كالرماد والطلل ما شخص من آثارها كالوتد والأثافى ، وقوله من جلله بفتح الجيم واللام الأولى أى من أجله أو من عظيم شأنه لأن الجلل يطلق بمعنى أجلّ وعظيم وحقير وأما جلل بالبناء على السكون فحرف بمعنى نعم من المغنى وشرح شواهده للسيوطى .

(قوله وهو نادر) أى جدًّا كما يدل عليه ما بعده .

(قوله كثير بالنسبة إلى بل) أى وإن كان قليلًا بالنسبة إلى الواو فلا ينافى قول الشارح سابقًا لكن على قلة .

(قوله لكن فى الارتشاف إلخ) يجاب بأن المصنف وابن عصفور لم يعتدا بالمخالف لشذوذه فحكيا الإتفاق .

(قوله والصحيح أن الجر برب المضمرة) لأنه لم يعهد الجر ببل والفاء أصلًا ولا بالواو إلا فى القسم .

(قوله وهذا) أى الجر بسوى رب لدى الحذف . **(قوله كقول رؤبة)** بضم الراء وسكون الهمزة ابن العجاج بن رؤبة كان من فصحاء العرب .

---

[٤٩٧] صدره :

* إذَا قِيلَ أىُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ *

ذكر مستوفى فى شواهد تعدى الفعل ولزومه . والشاهد هنا فى كليب حيث جر بإلى المقدرة تقديره أشارت إلى كليب ولا خلاف فى شذوذ هذا الجر .

[٥٩٨] * حَتَّى تَبَذَّخَ فارْتَقَى الْأَعْلَامِ

أى إلى كليب وإلى الأعلام (وَبَعضُهُ يُرَى مَطَّرِدًا) وذلك فى ثلاثة عشر موضعا : الأول : لفظ الجلالة فى القسم دون عوض نحو : الله لأفعلن . الثانى : بعدكم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر نحو : بكم درهم اشتريت أى من درهم خلافًا للزجاج فى تقديره الجر بالإضافة كما يأتى فى بابها . الثالث : فى جواب ما تضمن مثل المحذوف نحو : زيد فى جواب بمن مررت . الرابع : فى المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف بحرف متصل نحو : ﴿ وفى خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون * واختلاف الليل والنهار ﴾ [الجاثية : ٤] ، أى وفى اختلاف الليل . وقوله :

[٥٩٩] أَخْلِقْ بِذِى الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ وَمُدْمِنِ الْقَرْعِ لِلأَبْوَابِ أَنْ يَلِجَا

(قوله التقدير على خير) أى أو بخير كما فى التصريح . **(قوله حتى تبذخ)** أى تكبر والأعلام الجبال . **(قوله وذلك)** أى البعض الذى يرى مطردًا من الجر بسوى رب لدى الحذف . **(قوله دون عوض)** أى من حرف القسم المحذوف وقيد بذلك ليكون من الجر بالمحذوف اتفاقًا لأنه مع العوض قيل : هو الجار كما مر ذلك . **(قوله فى جواب ما)** أى سؤال تضمن مثل المحذوف أى اشتمل على حرف مثل الحرف المحذوف . **(قوله بحرف متصل)** متعلق بالمعطوف وليس الجر بالعطف على خلقكم حتى يقال الجر بفى المذكورة ولا المحذوفة لما يلزم عليه من العطف على مفعولى عاملين مختلفين وهو ممنوع على الأصح . المعمولان خلق وآيات والعاملان فى والابتداء فعلى ما ذكره الشارح يكون العطف من عطف الجمل . **(قوله أن يحظى)** قال فى القاموس : الحظوة بالضم والكسر والحظة كعدة المكانة والحظ من الرزق والجمع حظا وحظاء . وحظى كل واحد من الزوجين عند صاحبه كرضى واحتظى وهى حظية كغنية ا هـ و لم أجد فيه ولا فى غيره حظى متعديا بالباء فلعله على تضمين معنى ظفر أو تنعم مثلا وقوله : ومدمن أى مديم والولوج الدخول . **(قوله أى وبمد من)** ولو لم يقدر الباء لزم العطف على معمولى عاملين مختلفين المعمولان ذى وأن يحظى والعاملان الباء وأخلق لكن قد يقال إن يحظى بدل اشتمال من ذى الصبر فالعامل واحد وهو الباء إلا أن يقال العامل فى البدل باء أخرى مقدرة على ما رجحه أكثر المتأخرين فالمحذور موجود .

---

[٥٩٨] صدره : * وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسَ أَلَفْتُهُ *

هو من الكامل . وفيه تعسفات ثلاثة : إدخال الهاء فى كريمة وهو صفة مذكر أى رب رجل كريم ، وحذف التنوين من قيس للضرورة وحذف إلى فى قوله الأعلام أى إلى الأعلام وهو الشاهد . وألفته بفتح الهمزة واللام أى أعطيته ألفًا من باب ضرب يضرب . وأما ألف يألف من الألف فهو من باب علم يعلم وحتى ابتدائية . وتبذخ تكبر وعلا من البذخ بفتحتين وهو الكبر . والأعلام جمع علم وهو الجبل .

[٥٩٩] البيت من البسيط ، وهو لمحمد بن يسير .

أى وبمد من . الخامس : فى المعطوف عليه بحرف منفصل بلا كقوله :

[٦٠٠] مَا لِمُحِبٍّ جَلَدٌ أَنْ يَهْجُرَا وَلَا حَبِيبٍ رَأْفَةٌ فَيَجْبُرَا

السادس : فى المعطوف عليه بحرف منفصل بلو كقوله :

[٦٠١] مَتَى عُذْتُم بِنَا وَلَوْ فِئَةٍ مِنَّا كُفِيتُمْ وَلَمْ تَخْشَوْا هَوَانًا وَلَا وَهْنَا

السابع : فى المقرون بالهمزة بعد ما تضمن مثل المحذوف ، نحو : أزيد ابن عمرو استفهامًا لمن قال مررت بزيد . الثامن : فى المقرون بهلا بعده ، نحو : هلّا دينار لمن قال : جئت بدرهم . التاسع : فى المقرون بأن بعده ، نحو : امرر بأيهم أفضل أن زيد وإن عمرو ، وجعل سيبويه إضمار هذه الباء بعد أن أسهل من إضمار رب بعد الواو فعلم بذلك اطراده . العاشر : فى المقرون بفاء الجزاء بعده . حكى يونس : مررت برجل صالح إلا صالح فطالح : أى إلا أمرر بصالح فقد مررت بطالح ، والذى حكاه سيبويه إلا صالحًا فطالح ، وإلا صالحًا فطالحًا ، وقدره إلا يكن صالحًا فهو طالح ، وإلا يكن صالحًا يكن

(قوله فى المعطوف عليه) أى على ما تضمن مثل المحذوف . **(قوله ما لمحب جلد أن يهجرا)** أى قوة للهجر والشاهد فى قوله : ولا حبيب وقوله : فيجبرا بالنصب على إضمار أن . **(قوله ولو فئة)** أى ولو بفئة أى ولو عذتم بفئة وعدم صحة كون الجر هنا بالعطف على نا لأن لولا تدخل إلا على الجملة دون المفرد والغالب فى مثل هذا النصب كقولهم ائتنى بدابة ولو حمارا كما فى الهمع . **(قوله بعده)** أى بعد ما تضمن مثل المحذوف وكذا الضمير فى نظائره الآتية . **(قوله أسهل من إضمار رب إلخ)** أى فيكون عملها محذوفة بعد أن أكثر مما ذكر ووجهه كما فى زكريا أن أن مختصة بالأفعال وهى قوية الطلب للجار . **(قوله مررت برجل صالح)** أى فى اعتقادى وقوله إلا صالح أى فى نفس الأمر فطالح أى فى نفس الأمر فلا تناف ، وليس لفظ صالح الأول فى عبارة المرادى والأمر عليها ظاهر . **(قوله إلا صالح فطالح)** الشاهد فى فطالح وأما جر صالح فمن الموضع التاسع لأنه لم يقيد فيه المقرون بأن بالتكرار ولا بعدم الفصل . أفاده شيخنا . **(قوله أى إلا أمرر بصالح فقد مررت بطالح)** قال فى التصريح : هذا تقدير ابن مالك وقدره سيبويه إلا أكن مررت بصالح فبطالح قيل : وتقدير سيبويه هو الصواب لأنك إذا قلت : إلا أمرر نقضت أخبارك أولا بالمرور فيما مضى لأن إلا أمرر معناه إلا أمرر فيما يستقبل فلابد من تقدير الكون أى إلا أكن فيما يستقبل موصوفا بكونى مررت فيما مضى بصالح فأنا قد مررت بطالح اهـ ملخصًا . ويمكن حمل تقدير ابن مالك على هذا بأن يجعل معنى إلا أمرر إلا أكن مررت .

---

[٦٠٠] رجز لم أدر قائله . جلد بفتح اللام قوة من جلد بالضم فهو جلد بالسكون وجليد . وإن مصدرية واللام فيه مقدرة أى ما لمحب قوة للهجران ، والشاهد فى ولا حبيب حيث جر لكونه عطفًا على لمحب بحرف منفصل وهو لا أى ولا لحبيب رأفة أى رحمة وشفقة وفيجبر بالنصب بتقدير إن أى فإن يجبر ، والمفعول محذوف أى فيجبره . والألف فى الموضعين للإشباع .

[٦٠١] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة .

طالحًا . الحادى عشر : لام التعليل إذا جرت كى وصلتها ولهذا تسمع النحويين يجيزون فى نحو جئت كىّ تكرمنى أن تكون كى تعليلية وأن مضمرة بعدها ، وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها . الثانى عشر : مع أن . وأن نحو : عجبت أنك قائم وأن قمت على ما ذهب إليه الخليل والكسائى . وقد سبق فى باب تعدى الفعل ولزومه . الثالث عشر : المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الجار . أجاز سيبويه فى قوله :

[٦٠٢] بَدَا لِىَ أَنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

الخفض فى سابق على توهم وجود الباء فى مدرك ، ولم يجزه جماعة من النحاة . ومنه قوله :

[٦٠٣] أَحَقًّا عِبَادَ ٱللهِ أَنْ لَسْتُ صَاعِدًا ... وَلَا هَابِطًا إِلَّا عَلَىَّ رَقِيبُ
وَلاَ سَالِكٍ وَحْدِى وَلَا فِى جَمَاعَةٍ ... مِنَ النَّاسِ إِلَّا قِيلَ أَنْتَ مَرِيْبُ

وقوله :

[٦٠٤] مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِيْنَ عَشِيْرَةً ... وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

(قوله على ما ذهب إليه الخليل والكسائى) أى من أن أن وصلتها أو أن وصلتها فى موضع جر بالحرف المقدر أما على ما ذهب إليه سيبويه فموضعهما نصب بنزع الخافض .

(قوله الصالح لدخول الجار) أى بأن يكون اسما لم ينقض نفيه .

(قوله ولم يجزه جماعة من النحاة) وأما الجر بالمجاورة نحو : هذا حجر ضب خرب فأثبته جمهور البصريين والكوفيين فى نعت وتوكيد زاد بعضهم وعطف ورده أبو حيان بأنه ضعيف لأنه تابع بواسطة بخلافهما وأما الآية ففى المسح على الخف على قول ، وزاد ابن هشام عطف البيان قياسا وسيأتى بسطه فى أول النعت .

(قوله مريب) بفتح الميم اسم مفعول .

---

[٦٠٢] ذكر مستوفى فى شواهد إن وأخواتها . والشاهد هنا فى ولا سابق فإنه مجرور بالباء المقدرة عطفا على خبر ليس على توهم إثبات الباء فيه . وقد روى بالنصب عطفا على اللفظ فلا شاهد فيه .

[٦٠٣] البيتان من الطويل . وهما لابن الدمينة .

[٦٠٤] البيت من الطويل ، وهو للأخوص ـ أو الأحوض ـ الرياحي .

وقوله :

[٦٠٥] وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُوْنَ حَبِيْبَةً إِلَيَّ وَلَا دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ

(تنبيه) : لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره فى الاختيار ، وقد يفصل بينهما فى الاضطرار بظرف أو مجرور كقوله :

* إِنَّ عَمْرًا لَا خَيْرَ فِي الْيَوْمَ عَمْرٍو *

وقوله :

[٦٠٦]

* وَلَيْسَ إِلى مِنْهَا النُّزُولِ سَبِيلُ *

وندر الفصل بينهما فى النثر بالقسم ، نحو : اشتريته بوالله درهم .

(خاتمة) : يجب أن يكون للجار والظرف متعلق وهو فعل أو ما يشبهه أو مؤول بما

(قوله مشائيم) جمع مشئوم وناعب بالعين المهملة أى صائح وبابه ضرب ونفع كما فى المصباح والبين البعد وقوله غرابها أى غراب تلك المشائيم .

(قوله وما زرت ليلى إلخ) ينبغى إسقاط هذا البيت إذ ليس فيه ليس ولاما العاملة عملها بل الجر فيه ليس من جر التوهم أصلا بل الجر فيه بسبب العطف على أن تكون ، لأن محله جر باللام المقدرة على ما ذهب إليه الخليل والكسائى ، نعم هو من جر التوهم على المذهب الآخر فيمكن أنه مراد الشارح ويكون قوله سابقا ومنه قوله إلخ أى من الجر على التوهم أعم من أن يكون بعد ليس وما أو لا فتنبه .

(قوله يجب أن يكون للجار والظرف متعلق) أى لأن الحرف موضوع لإيصال معنى الفعل إلى الاسم والظرف لابد له من شىء يقع فيه فالموصل معناه والواقع هو المتعلق . والتحقيق أن ذلك المتعلق إنما يعمل فى المجرور وأنه الذى فى محل نصب بالمتعلق بمعنى أنه يقتضى نصبه لو كان متعديا إليه بنفسه فتعلق المجرور به تعلق عمل ، وأما الجار فلا عمل للمتعلق فيه ونسبة التعلق إليه مسامحة أو مرادهم تعلق الإيصال لأن الحرف

---

[٦٠٥] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة .

[٦٠٦] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة .

يشبهه أو ما يشير إلى معناه نحو : ﴿ **أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم** ﴾ [الفاتحة : ٧] ، ﴿ **وهو الله فى السموات وفى الأرض** ﴾ [الأنعام : ٣] ، أى وهو المسمى بهذا الاسم : ﴿ **ما أنت بنعمة ربك بمجنون** ﴾ [القلم : ٢] ، أى انتفى ذلك بنعمة ربك ، فإن لم يكن شىء من هذه الأربعة موجودًا فى اللفظ قدر الكون المطلق متعلقًا كما تقدم فى الخبر والصلة . ويستثنى من ذلك خمسة أحرف : الأول : الزائد كالباء ومن فى نحو : ﴿ **كفى بالله شهيدًا** ﴾ [الرعد : ٤٣] ، ﴿ **هل من خالق غير الله** ﴾ [فاطر : ٣] . الثانى : لعل فى لغة عقيل لأنها بمنزلة الزائد ألا ترى أن مجرورها فى موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية . الثالث : لولا فيمن قال لولاى ولولاك ولولاه على قول سيبويه لولا جارة فإنها أيضا بمنزلة لعل فى أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء . الرابع : رب فى نحو : رب رجل صالح لقيت أو لقيته ، لأن مجرورها مفعول فى الأول ومبتدأ فى الثانى أو مفعول أيضًا على حد زيدًا ضربته . ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لأن

يوصل معانى الأفعال إلى الأسماء فعلم أن المحل للمجرور فقط هذا إذا لم يقعا عوضا عن العامل المحذوف وإلا حكم على محل مجموعهما بإعراب العامل رفعا نحو : زيدا فى الدار أو نصبا نحو : خرج زيد بثيابه أو جرا نحو : مررت برجل من الكرام . أفاده الدماميني وغيره . **(قوله أو ما يشبهه)** أى فى العمل وهو المشتق والمصدر واسمه وكذا اسم الفعل وإن لم يذكره غير واحد كالبعض **(قوله أو ما أول بما يشبهه)** كلفظ الجلالة فإنه مؤول بالمسمى بهذا الاسم أو بالمعبود . **(قوله أو ما يشير إلى معناه)** أى معنى الفعل وسيأتى التمثيل له بما فى قوله تعالى : ﴿ **ما أنت بنعمة ربك بمجنون** ﴾ وظاهره أن ما هى المتعلق وهو مبنى على جواز التعلق بأحرف المعانى ومذهب الجمهور المنع فعلى مذهبهم المتعلق هو الفعل الذى يسير إليه النافى كما فى المغنى . **(قوله نحو أنعمت عليهم إلخ)** فيه لف ونشر مرتب . **(قوله أى انتفى ذلك)** أى الكون مجنونا وهو تفسير لمعنى ما وليس مراده أن المتعلق الفعل الذى دل عليه النافى وإلا لنا فى آخر كلامه أوله . **(قوله الأول الزائد)** لأنه إنما أتى به للتأكيد لا لربط الفعل بالمفعول لعدم احتياجه إليه فى الربط . نعم استثنى من الزائد اللام المقوية فإنه لا مانع من تعليقها بالعامل المقوى لأن زيادتها ليست محضة كما مر عن ابن هشام . **(قوله بدليل ارتفاع ما بعدها)** أى بعد مجرورها ولو قال ما بعده أى بعد المجرور لكان أوضح . **(قوله لأن مجرورها مفعول)** أى مفعول فعل يتعدى إليه بنفسه من غير احتياج إلى توسط الحرف وإلا فالمجرور بحرف يتعلق مفعول فى المعنى فلا يتم التعليل . أفاده سم . **(قوله لا قبل الجار إلخ)** أى ولا بين الجار والمجرور لأن الفعل لا يقع بعد رب إلا مكفوفة بما كما مر .

رب لها الصدر من بين حروف الجر وإنما دخلت فى المثالين لإفادة التكثير أو التقليل لا لتعدية عامل . هذا قول الرمانى وابن طاهر . وقال الجمهور : هى فيهما حرف جر معد ، فإن قالوا إنها عدت الفعل المذكور فخطأ لأنه يتعدى بنفسه ولاستيفائه مفعوله فى المثال الثانى . وإن قالوا : عدت محذوفًا تقديره حصل أو نحوه ففيه تقدير ما لا حاجة إليه ولم يلفظ به فى وقت . الخامس : حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا إذا خفضن لما سبق فى باب الاستثناء والله تعالى أعلم .

[الْإِضَافَـةُ]

(**نُونًا تَلِى ٱلْإِعْرَابَ**) وهى نون المثنى والمجموع على حده وما ألحق بهما . (**قوله أَوْ تَنْوِينَا**) ظاهرًا أو مقدرًا (**مِمَّا تُضِيفُ ٱحْذِفْ**) كتبت يدا أبى لهب ، فيه ثنتا حنظل ، وكالمقيمى الصلاة وهذه عشر وزيد و(**كَطُورِ سِينَا**) ومفاتح الغيب . أما النون التى تليها

(**قوله لأن رب لها الصدر**) أى صدر جملتها فلا ينافى جواز نحو : زيد رب شجاع يغلبه كما أفاده الدمامينى . (**قوله وإنما دخلت إلخ**) دفع لما يوهمه كون مجرورها مفعولا من أنها معدية . (**قوله فإن قالوا إلخ**) وأيضا فلو كان كما يقولون لم يعطف على محل مجرورها رفعا ونصبا فى الفصيح ، وقد جاء العطف تقول : رب رجل وأخاه أكرمت ، فيجعلون لها حكم الزائد فى الإعراب وإن لم تكن زائدة ، ولا يجوز فى الفصيح بزيد وأخاه مررت . دمامينى . (**قوله فخطأ لأنه يتعدى بنفسه**) وأجاب سم بأن تعدى الفعل بنفسه لا يمنع تعديته بحرف الجر إذا قصد معنى لا يحصل بدون تعديه بذلك الحرف كما هنا فإنه لو عدى بنفسه لفات معنى التقليل والتكثير ونظيره أخذت من الدراهم فقد عدى الفعل بمن لإفادة التبعيض وإن كان متعديا بنفسه ، على أن من الأفعال ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر نحو نصح وشكر . (**قوله ولاستيفائه مفعوله فى المثال الثانى**) أجاب سم بأن ذلك لا يمنع كونه معمولا لمثله كما فى زيدا ضربته .

[الإضافـة]

هى لغة الإسناد وعرفا نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبدا . قال يس : وعينها ياء لأنها مشتقة من الضيف لاستناده إلى من ينزل عليه . وقال فى شرح الجامع : يكفى فى إضافة الشيء إلى غيره أدنى ملابسة نحو قوله تعالى : ﴿ **عشية أو ضحاها** ﴾ [النازعات : ٤٦] لما كانت العشية والضحى طرفى النهار صح إضافة أحدهما إلى الآخر . (**قوله نونا**) أى نطق بها أو لم ينطق بها كما فى لبيك وذوى مال وذِوى مال . (**قوله تلى الإعراب**) أى حرف الإعراب . (**قوله أو مقدرا**) وذلك فى الاسم الممنوع من الصرف والمانع من ظهوره مشابهة الفعل . (**قوله مما تضيف**) أى تريد إضافته . (**قوله احذف**) أى إن كان فيه ما ذكر وإلا فلا حذف كما فى لدن زيد إلا أن يقدر فيه التنوين وإن كان مبنيا والحسن الوجه إلا أن يدعى أن الإضافة قبل دخول أل . قاله زكريا .

علامة الإعراب فإنها لا تحذف نحو : بساتين زيد وشياطين الإنس .

(تنبيه) : قد تحذف تاء التأنيث للإضافة عند أمن اللبس كقوله :

[٦٠٧] *وَأخْلَفُوكَ عِدَا الأَمْرِ الَّذِى وَعَدُوا*

أى عدة الأمر ، وقراءة بعضهم : ﴿ **لأعدوا له عدة** ﴾ [التوبة : ٤٦] ، أى عدته وجعل الفراء منه : ﴿ **وهم من بعد غلبهم سيغلبون** ﴾ [الروم : ٣] ، وإقام الصلاة بناء على أنه لا يقال دون إضافة فى الإقامة أقام ولا فى الغلبة غلب . انتهى . **(وَالثَّانِىَ)** من المتضايفين وهو المضاف إليه **(اَجْرُرْ)** بالمضاف وفاقا لسيبويه لا بالحرف المنوى خلافا للزجاج **(وَانْوِ)** معنى **(مِنْ أو)** معنى **(فِى إذَا لَمْ يَصْلُحِ)** ثم **(إلَّا ذَاكَ)** المعنى

(قوله التى تليها علامة الإعراب) قال البعض تبعا للمصرح : هذا مبنى على أن الإعراب متأخر عن آخر الكلمة والأصح أنه مقارن له . وقد يقال مراده بتلو علامة الإعراب للحرف تبعيتها له تبعية العارض للمعروض لا تبعيتها له فى الوجود اللفظى فالتبعية رتبية لا زمانية فليس كلامه مبنيا على خلاف الأصح . **(قوله قد تحذف تاء التأنيث)** أى جوازا فلا يرد على المصنف لأن كلامه فى الحذف الواجب الكثير وحذف هذه التاء جائز على قلة حيث أمن اللبس وإلا لم يجز حذفها كما فى تمرة وخمسة . ثم هو سماعى وقيل قياسى . كذا فى النكت . ولا يرد على وجوب حذف النون المذكورة قول الشاعر :

*** لا يزالون ضاربين القبابِ ***

لما مر أول الكتاب . **(قوله وفاقا لسيبويه)** أى والجمهور ومن أدلتهم اتصال الضمير بالمضاف والضمير إنما يتصل بعامله . **(قوله لا بالحرف المنوى)** عبارة التصريح لا بمعنى اللام خلافا للزجاج ولا بالإضافة ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف اهـ وهى تقتضى أن العامل عند الزجاج معنى اللام لا الحرف المقدر ويمكن حمل عبارة الشارح على عبارة التصريح . **(قوله وانو معنى من)** أى البيانية كما نقله الإسقاطى عن الجامى أى التى لبيان جنس المضاف ويؤخذ من كلام الشارح أن بيانها مشوب بتبعيض وهو صحيح وزاد لفظ معنى إشارة إلى أن المراد أن الإضافة على ملاحظة المعنى المذكور لا أن لفظ الحرف مقدر إذ قد لا يصلح الكلام لتقديره . واعلم أنه يصح فى الإضافة التى على معنى من اتباع المضاف إليه للمضاف بدلا أو عطف بيان ونصبه على الحال أو التمييز . قال يسّ والأتباع : أقل الأوجه وفى التى على معنى فى نصب المضاف إليه على الظرفية .

---

[٦٠٧] البيت من البسيط ، وهو للفضل بن العباس .

فانو معنى من فيما إذا كان المضاف بعضًا من المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه ، كثوب خز ، وخاتم فضة ، التقدير ثوب من خز وخاتم من فضة ، ألا ترى أن الثوب بعض الخز والخاتم بعض الفضة ، وأنه يقال هذا الثوب خز وهذا الخاتم فضة ، وانو معنى فى إذا كان المضاف إليه ظرفا للمضاف نحو : مكر الليل أى فى الليل (**وَاللَّامَ خُذَا . لِمَا**

(**قوله إذا لم يصلح إلا ذاك**) أى بحسب القصد بأن أريد بيان الظرفية أو الجنس فلا يرد أن التى على معنى من أوفى يصلح أن تكون على معنى لام الاختصاص لأن كلا من الظرف والبعض يصلح فيه معنى لام الاختصاص . وقوله لما سوى ذينك أى بأن لم يرد ما ذكر وبه يعلم أن مثل حصير المسجد يجوز أن يكون على معنى فى إن أريد معنى الظرفية وأن يكون على معنى اللام الاختصاصية . قاله يس . (**قوله فيما إذا كان**) ما نكرة موصوفة أو اسم موصول وإذا زائدة والجملة بعدها صفة أو صلة والعائد محذوف . (**قوله بعضا**) المراد بالبعض ما يعم الجزئى والجزء الخارج بقوله مع صحة إلخ وإنما عممنا لئلا يلزم استدراك قوله مع صحة إلخ . قاله سم . (**قوله مع صحة إلخ**) فإن فقد الشرطان كثوب زيد وحصير المسجد أو الأول فقط كيوم الخميس أو الثانى فقط كيد زيد فليس على معنى من بل هى فى هذه الأمثلة على معنى لام الملك أو لام الاختصاص وبهذا تعلم حكمة تعداد الشارح الأمثلة فى قوله نحو : ثوب زيد إلخ ومثل بمثالين لما فقد فيه الشرطان ليفيد أن المراد باللام ما يعم لامى الملك والاختصاص ونقل فى الهمع عن ابن كيسان والسيرافى أنهما لم يشترطا صحة الإخبار بل اكتفيا بكون المضاف بعضا . (**قوله ظرفا للمضاف**) أى زمانيا أو مكانيا حقيقيا أو مجازيا نحو : ﴿ **مكر الليل** ﴾ ، ﴿ **يا صاحبى السجن** ﴾ ، ﴿ **ألد الخصام** ﴾ . قاله شارح الجامع . (**قوله واللام خذا**) أى اجعل منى اللام ملحوظا فيما سوى ذينك وليس المراد أن اللام مقدرة فى نظم الكلام إذ قد لا يصلح لتقديرهما نحو : كل رجل فإن معنى اللام ملحوظ فيه لأنه بمعنى أفراد الرجل ولا يصلح نظمه لأن تقدر فيه اللام ، ففى الجامى لا يلزم صحة التصريح باللام بل تكفى إفادة مدلولها فقولك : يوم الأحد وعلم الفقه وشجر الأراك بمعنى اللام الاختصاصية ولا يصح إظهارها فيه وبهذا الأصل يرتفع الإشكال عن كثير من مواد الإضافة اللامية ولا يحتاج فيه إلى التكلفات البعيدة ا هـ . (**قوله لما سوى ذينك**) دخل فى عمومه الإضافة اللفظية فقد صرح بعضهم كابن جنى بأنها على معنى اللام لكن أورد عليه نحو : زيد حسن الوجه إذ ليس حسن مضافا إلى الوجه على تقدير حرف بل هو هو كما قاله الدمامينى ومن ثم صرح السيوطى فى جمع الجوامع بأنها ليست على معنى حرف وحكى الأول بقيل وكونها ليست على معنى حرف هو قضية كلام ابن الحاجب وكلام ابن هشام فى القطر أيضا وظهورها فى نحو : ﴿ **فعال لما يريد** ﴾ [هود : ١٠٧ ، البروج : ١٦] ، لا يدل للأول وإن استدل به قائله لأن هذه اللام لام التقوية لا اللام التى الإضافة على معناها كما عرف .

سِوَى ذَيْنِكَ) إذ هي الأصل نحو : ثوب زيد ، وحصير المسجد ، ويوم الخميس ، ويد زيد .

(تنبيهان) : الأول : ذهب بعضهم إلى أن الإضافة ليست على تقدير حرف مما ذكر ولا نيته . وذهب بعضهم إلى أن الإضافة بمعنى اللام على كل حال . وذهب سيبويه والجمهور إلى أن الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام أو من ، وموهم الإضافة بمعنى في محمول على أنها فيه بمعنى اللام توسعًا . الثاني : اختلف في إضافة الأعداد إلى المعدودات ، فمذهب الفارسي أنها بمعنى اللام ، ومذهب ابن السراج أنها بمعنى من ، واختاره في شرحي التسهيل والكافية فقال بعد ذكر ما المضاف فيه بعض المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه : ومن هذا النوع إضافة الأعداد إلى المعدودات والمقادير إلى المقدرات ، وقد اتفقا فيما إذا أضيف عدد إلى عدد نحو ثلثمائة على أنها بمعنى من اهـ **(وَٱخْصُصْ أَوَّلَا)** من المتضايفين **(أَوْ أَعْطِهِ ٱلتَّعْرِيفَ بِالَّذِى تَلَا)** يعني أن المضاف

(قوله إذ هي الأصل) قال في الهمع : ولهذا يحكم بها عند صحة تقديرها وتقدير غيرها نحو : يد زيد يعني إذا لم تقم قرينة على تقدير غيرها وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها نحو : عنده ومعه اهـ . **(قوله ليست على تقدير حرف)** شبهته أنه لو كان كذلك لزم مساواة غلام زيد لغلام لزيد في المعنى وليس كذلك إذ معنى المعرفة غير معنى النكرة . وأجيب بمنع لزوم المساواة لأن المراد بكون الإضافة على معنى اللام مثلا أنها ملحوظ فيها معنى اللام ولا يلزم منه مساواة غلام زيد لغلام لزيد في المعنى من كل وجه وقولهم غلام زيد بمعنى غلام لزيد أي من حيث ملاحظة معنى اللام في كل فقط فمرادهم به مجرد تفسير جهة الإضافة في المثال المذكور من الملك أو الاختصاص . **(قوله ولا نيته)** عطف تفسير . **(قوله إلى أن الإضافة بمعنى اللام)** علل ذلك بأن كلا من الظرف والبعض يصح فيه اعتبار معنى اللام الاختصاصية . **(قوله على كل حال)** أي سواء كان المضاف ظرفا أو بعضا أو غيرهما . **(قوله لا تعدو)** أي لا تتجاوز . **(قوله وموهم الإضافة بمعنى إلخ)** قيل حيث اعتبر معنى اللام الاختصاصية فلا فرق بين التي بمعنى في والتي بمعنى من فلم اعتبر الحمل في الأولى دون الثانية وأجيب بأن التي بمعنى في قليلة فردت إلى الإضافة بمعنى اللام تقليلًا للأقسام بخلاف التي بمعنى من فكثيرة فاستحقت جعلها قسمًا مستقلًا . **(قوله توسعًا)** لا حاجة إليه لأن معنى اللام الاختصاصية ظاهر في الظرف . **(قوله في إضافة الأعداد)** أي كعشرة رجال وتسع نسوة . **(قوله أنها بمعنى اللام)** أي الاختصاصية . سم . **(قوله أنها بمعنى من)** لا يخفى أنه أظهر ، وجوَّز بعضهم الوجهين لصحة المعنيين أي بحسب القصد على ما مر . **(قوله والمقادير إلى المقدرات)** أي كقفيز بر ورطل زيت . **(قوله نحو ثلثمائة)** واحتياج صحة إطلاق سم المضاف إليه على المضاف فيما ذكر إلى تأويل مائة بمئات لا يضر . **(قوله على أنها بمعنى من)** قيل : أي مانع من اعتبار معنى اللام الاختصاصية هنا أيضًا . **(قوله واخصصن أولا)** أي احكم بخصوصه أي قلة اشتراكه فليس المراد بالتخصيص هنا ما يشمل التعريف حتى يرد على المصنف أنه جعل قسم الشيء قسيمًا له .

يتخصص بالثاني إن كان نكرة نحو غلام رجل ، ويتعرف به إن كان معرفة نحو غلام زيد **(وَإِنْ يُشَابِهِ ٱلْمُضَافُ يَفْعَلُ)** أى الفعل المضارع بأن يكون **(وَصْفًا)** بمعنى الحال أو

(قوله أو أعطه التعريف) أو للتقسيم لا للتخيير ومن هذا القسم المضاف إلى الجملة على الصحيح كما قاله المرادى لأنها فى تأويل مصدر مضاف إلى فاعلها أو مبتدئها وهو ظاهر إن كان الفاعل أو المبتدأ معرفة فإن كان نكرة فالظاهر أن المضاف من النوع الأول والمراد بالتعريف الكون معرفة . فإن قلت : وقوع الجمل صفات للنكرات ينافى تعريف المضاف إليها . قلت : أجاب سم بأن وقوعها كذلك باعتبار ظاهرها وقطع النظر عن تأويلها بالمصدر لأن وقوعها كذلك لا يتوقف على تأويل بخلاف وقوعها مضافًا إليها لأن المضاف إليه لا يكون إلا اسمًا على المختار فاحتيج إلى تأويلها بالمصدر وهو معرفة فتعرف المضاف إليها ويؤخذ من ذلك أن قولهم الجمل نكرات بقطع النظر عن التأويل . **(قوله يعنى أن المضاف إلخ)** لما لم يقيد المصنف حالة التخصيص بكون المضاف إليه نكرة وحالة التعريف بكونه معرفة قال : يعنى إلخ وإنما ترك المصنف القيدين لشهرتهما . **(قوله وإن يشابه المضاف يفعل)** كنى بيفعل عن مطلق الفعل المضارع وخرج من كلامه المصدر واسمه وأفعل التفضيل . **(قوله وصفًا)** حال من المضاف فكلام الشارح حل معنى وهو حال لازمة لأن المضاف لا يشابه يفعل إلا إذا كان وصفًا والمراد الوصف ولو باعتبار التأويل كضرب زيد بمعنى مضروبه . **(قوله بمعنى الحال أو الاستقبال)** أى لا بمعنى الماضى أو مطلق الزمن فإن إضافته محضة ومثل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال كونه بمعنى الاستمرار كما صرح به الرضى فيما سننقله عنه . ونقل شيخنا السيد عن بعضهم أن الوصف إذا أريد به الاستمرار جاز كونها معنوية نظرًا للماضى وكونها لفظية نظرًا للحال والاستقبال لأن الاستمرار صادق بالجميع فيجوز قصد أحد الاعتبارين بما يترتب عليه من تعريف التابع أو تنكيره ، ثم رأيت الدمامينى ذكره نقلًا عن شرح الكشاف لليمنى حيث قال اسم الفاعل المضاف إذا كان بمعنى الماضى فقط كانت إضافته حقيقية لنقص مشابهته المضارع التى هى العلة فى عمله وإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فقط كانت إضافته غير حقيقية لتمام المشابهة وأما إذا كان بمعنى الاستمرار ففى إضافته اعتباران : اعتبار المضى فتكون محضة فيقع صفة للمعرفة ولا يعمل ، واعتبار الحال والاستقبال فتكون غير محضة فيقع صفة للنكرة ويعمل فيما أضيف إليه اهـ باختصار ، ورأيت الشمنى ذكره نقلًا عن شرح الكشاف للتفتازانى حيث قال : الاستمرار يحتوى على الأزمنة الماضى والحال والاستقبال فتارة يعتبر جانب الماضى فتجعل الإضافة حقيقية كما فى ﴿ **مالك يوم الدين** ﴾ [الفاتحة : ٤] ، وتارة يعتبر جانب الأخيرين فتجعل الإضافة غير حقيقية كما فى ﴿ **جاعل الليل سكنا** ﴾ [الأنعام : ٩٦] ، لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك يوم الدين عن الوصفية إلى البدلية ويجعل سكنًا منصوبًا بفعل محذوف والتعويل على القرائن والمقامات ، هذا ما ذكره فى توجيه التوفيق بين كلامي الزمخشري في الآيتين اهـ . ثم نقل الشمني عن السيد الجرجاني أنه اختار في توجيه التوفيق أن

الاستقبال اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة (**فَعَنْ تَنْكِيرِهِ . لَا يُعْزَلُ**) بالإضافة لأنه فى قوة المنفصل (**كَرُبَّ رَاجِينَا عظِيمِ الأَمَلِ * مُرَوَّعِ القَلْبِ قَلِيلِ الحِيَلِ**) فراجى

الاستمرار فى مالك يوم الدين ثبوتى وفى ﴿**جاعل الليل سكنًا**﴾ [الأنعام: ٩٦] تجددى بتعاقب أفراده فكان الثانى عاملًا وإضافته لفظية لورود المضارع بمعناه دون الأول هذا وقوله بمعنى إلخ لا يناسب قوله الآتى أو صفة مشبهة إذ هى ليست بمعنى الحال أو الاستقبال بل للثبات والدوام نعم هى وإن كانت كذلك لا تتعرف بالإضافة أصلًا كما فى الرضى والتصريح لأنها تشبه المضارع فى بعض أحواله وذلك إذا أفاد الاستمرار نحو: زيد يعطى كذا علًّل غير واحد. ويرد عليه أن الاستمرار فى الصفة المشبهة ثبوتى وفى المضارع تجددى كما مر فى كلام السيد فلا تشبهه فإن اكتفوا بالمشابهة فى أصل الاستمرار أشكل[١] الفرق بينها وبين اسم الفاعل الذى للاستمرار الثبوتى على ما مر عن السيد أن إضافته معنوية وعلى إطلاق ما مر عن غيره أن اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فيه اعتباران فالأولى التعليل بما يأتى عن الرضى أنها دائمًا عامله فى محل المضاف إليه إما رفعًا أو نصبًا وإضافة الوصف إلى معموله لفظية ثم قول[٢] صاحب التوضيح أن اسم الفاعل إذا أريد به الثبوت كان صفة مشبهة يشكل على ما مر عن السيد وعلى إطلاق ما مر عن غيره فتأمل. وعبارة الرضى كون إضافة الصفة المشبهة لفظية مبنى على كونها عاملة فى محل المضاف إليه إما رفعًا أو نصبًا فالصفة المشبهة جائزة العمل دائمًا فإضافتها لفظية دائمًا وأما اسما الفاعل والمفعول فعملهما فى مرفوع جائز مطلقًا لأن أدنى رائحة فعل يكفى فى عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل فإضافتهما إلى فاعلهما معنى لفظية دائمًا نحو: ضامر بطنه ومسوّد وجهه وأما عملهما فى المفعول به ونحوه فيحتاج إلى شرط كونهما بمعنى الحال أو الاستقبال أو الاستمرار لأنهما إذن يشبهان المضارع الصالح لهذه المعانى الثلاثة فإضافتهما إذن لفظية. (**قوله اسم فاعل**) مراده به ما يشمل صيغة المبالغة. (**قوله فعن تنكيره**) أشار بإضافة تنكير إلى ضمير المضاف إلى أن تنكيره حال الإضافة هو الذى كان قبلها فأفاد أن إضافته لا تفيده التخصيص كما لا تفيده التعريف. قاله يس. (**قوله لأنه فى قوة المنفصل**) أى عن الإضافة بالضمير فاعل الوصف لأن ضارب زيد فى قوة ضارب هو زيدًا كما سيأتى. (**قوله كرب راجينا**) قيل: هذا المثال مشكل لأن رب تصرف ما بعدها إلى المضى فتكون إضافته محضة وفيه نظر فإن المذكور فى همع الهوامع إنما هو أن الأكثرين يقولون بوجوب مضى ما تتعلق به رب بناء على أنها تتعلق لا أنهم يقولون بوجوب مضى مجرورها وأن ابن السراج يجوز كونه حالًا وابن مالك يجوز كونه حالًا أو مستقبلًا، وقد قال فى التسهيل: ولا يلزم وصف مجرورها خلافًا للمبرد ومن وافقه ولا مضىّ ما تتعلق به. (**قوله فأتت به**) أى ولدته حوش الفؤاد بضم الحاء المهملة أى حديده، مبطنا بفتح الطاء المشددة كما فى القاموس أى ضامر البطن وهو وصف محمود فى الذكور. سُهُدًا بضم السين المهملة والهاء أى قليل النوم. والهوجل بالجيم الأحمق وإسناد نام إلى ليل مجاز عقلى من إسناد الفعل إلى زمنه والأصل إذا نام الهوجل فى الليل.

---

[١] (**قوله أشكل إلخ**) قد يقال لا يلزم من اتحاد الحكم بدليل علم القلبية والعرفانية. وأيضًا لاسم الفاعل شروط فلذا شدد فيه بخلاف الصفة، وأيضًا فليسا من واد واحد.

[٢] (**قوله ثم قول إلخ**) فى اسم الفاعل بمعنى الثبوت خلاف قيل: أنه صفة مشبهة وقيل: لا فكلام السيد مبنى على الثانى فلا إشكال اهـ.

اسم فاعل، ومروّع اسم مفعول، وعظيم وقليل صفتان مشبهتان وكل منهما مضاف إلى معرفة ومع ذلك فهو باق على تنكيره بدليل دخول رب. ومثله قوله:

[٦٠٨] يَارُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ   لَاقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرمَانَا

ومن أدلة بقاء هذا المضاف على تنكيره نعت النكرة نحو: ﴿ **هديًا بالغ الكعبة** ﴾ [المائدة: ٩٥] وانتصابه على الحال نحو: ﴿ **ثانى عطفه** ﴾ [الحج: ٩]. وقوله:

[٦٠٩] فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفُؤَادِ مُبَطَّنًا   سُهُدًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهَوْجَلِ

والدليل على أنها لا تفيد تخصيصًا أن أصل قولك ضارب زيد ضارب زيدًا، فالاختصاص موجود قبل الإضافة وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيف أو رفع القبح أما التخفيف فحذف التنوين الظاهر كما فى ضارب زيد وضارب عمرو وحسن الوجه، أو المقدر كما فى ضوارب زيد، وحواج بيت الله، أو نون التثنية كما فى ضاربًا زيد، والجمع كما فى ضاربو زيد. وأما رفع القبح فى حسن الوجه فإن فى رفع الوجه قبح خلو الصفة عن ضمير الموصوف وفى نصبه قبح إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى وفى الجر تخلص منهما، ومن ثم امتنع الحسن وجهه أى بالجر لانتفاء قبح الرفع أى على الفاعل لوجود

(قوله التخفيف) أى فى اللفظ بحذف التنوين أو النون كما سيذكره الشارح وقوله: أو رفع القبح أى إزالة قبح التركيب عند الرفع أو النصب. **(قوله فى حسن الوجه)** أى من قولك مررت برجل حسن الوجه مثلًا. واعلم أن ما سموه هنا قبيحًا سموه فى باب الصفة المشبهة ضعيفًا فلا تنافى بين الموضعين. **(قوله خلو الصفة عن ضمير الموصوف)** أى لأن الكلمة لا ترفع ظاهرًا وضميرًا معًا. **(قوله إجراء وصف القاصر)** أى الفعل القاصر مجرى المتعدى[١] أى الفعل المتعدى أى فى نصبه المعرفة على المفعولية. **(قوله وفى الجر تخلص منهما)** أى من الإجراء والخلو المذكورين فلا قبح.

---

[٦٠٨] قاله جرير من قصيدة من البسيط يهجو فيها الأخطل. ويا لمجرد التنبيه أو يقدر المنادى. والشاهد فى غابطنا فإن الإضافة فيه غير محضة فلهذا دخلت عليه رب من غبطته بما نال أغبطه غبطة. وهو أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير إرادة زوالها عنه عكس الحسد ولاقى جواب لو. والحرمان من حرمه الشيء يحرمه من باب ضرب يضرب.

[٦٠٩] قاله أبو كثير الهذلى من قصيدة من الكامل قالها فى تأبط شرًا وكان زوج أمه. والضمير فى به يرجع إلى تأبط شرًا. يعنى ولدته حال كونه حوش الفؤاد أى حديده. والشاهد فيه فإن الإضافة لم تفد فيه شيئًا من التعريف والتخصيص فلذلك وقع حالًا، إذ الحال لا تكون إلا نكرة. ومبطنًا حال أيضًا أى ظاهر البطن وكذا سُهُدًا بالضمتين أى قليل النوم، وما زائدة أو مصدرية وجعل الفعل لليل لوقوعه فيه أى نام الهوجل فيه وهو الوخم الثقيل.

[١] **(قوله مجرى المتعدى)** الأولى مجرى وصف المتعدى كما هى عبارة الشارح اهـ.

الضمير ، ونحو : الحسن وجه أى بالجر أيضًا لانتفاء قبح النصب لأن النكرة تنصب على التمييز (**وَذِى ٱلْإِضَافَةُ ٱسْمُهَا لَفظِيَّة**) وغير محضة ومجازية لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط بتخفيف أو تحسين وهى فى تقدير الانفصال (**وَتِلْكَ**) الإضافة الأولى اسمها (**مَحضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ**) وحقيقية لأنها خالصة من تقدير الانفصال وفائدتها راجعة إلى المعنى كما رأيت وذلك هو الغرض الأصلى من الإضافة .

(**تنبيهات**) : الأول : ذهب ابن برهان وابن الطراوة إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غير محضة ، والصحيح أنها محضة لورود السماع بنعته بالمعرفة كقوله :

(**قوله ومن ثم**) أى من أجل أن الإضافة فيما ذكر إنما هى لرفع قبح الرفع والنصب امتنع الحسن وجهه والحسن وجه بالجر فيهما . واعترض بأن الإضافة فى الضارب الرجل لم تفد تخفيفا لعدم التنوين بوجود أل ولا رفع قبح لأن المضاف وصف متعد مضاف لمفعوله فلا قبح فى نصبه . وأجيب بأن العرب شبهوا الضارب الرجل بالحسن الوجه فى تجويز الجر لاشتراكهما فى تعريف الجزءين بأل كما عكسوا فى النصب وإن كان نصب المشبه فى العكس قبيحًا كما علم . (**قوله لأن النكرة تنصب على التمييز**) أى والتمييز ينصبه المتعدى والقاصر . (**قوله وذى الإضافة**) أى إضافة الوصف إلى معموله لا بقيد تنكير الوصف الذى هو موضوع كلامه السابق بقرينة قوله فعن تنكيره لا يعزل ليدخل فى كلامه إضافة نحو : الضارب الرجل فإنها لفظية كما يؤخذ من الاعتراض السابق قريبًا ، وصرح به سم فيما كتبه بهامش الهمع (**قوله لأن فائدتها إلخ**) علة لتسميتها لفظية وقوله وهى فى تقدير الانفصال علة لتسميتها غير محضة . وأما تسميتها مجازية فعللها فى شرح التوضيح بكونها لغير الغرض الأصلى من الإضافة . كذا قال شيخنا وغيره وقد يشير إليه تعليله هنا تسمية الأولى حقيقية بقوله وذلك هو الغرض الأصلى من الإضافة . وقال شيخنا السيد : اعلم أن تسمية اللفظية مجازية ليست بمعنى المجاز المتعارف حتى تحتاج لعلاقة وقرينة بل المراد أنها إضافة فى الظاهر والصورة لا الحقيقة والمعنى ا هـ وعلى هذا يصح أن يكون الشارح علل هنا تسميتها مجازية بقوله وهى فى تقدير الانفصال . (**قوله بتخفيف**) أى بحذف التنوين الظاهر أو المقدر أو النون وقوله : أو تحسين أى برفع قبح الرفع أو النصب كما مر . (**قوله وتلك**) أى الإضافة المغايرة لإضافة الوصف إلى معموله . (**قوله لأنها خالصة إلخ**) علة لتسميتها محضة وقوله : وفائدتها إلخ علة لتسميتها معنوية وقوله : وذلك هو الغرض إلخ علة لتسميتها حقيقية على ما يؤخذ مما أسلفناه عن شارح التوضيح أو قوله لأنها خالصة إلخ علة لتسميتها حقيقية أيضًا على ما يؤخذ مما بحثناه سابقًا بعد نقل كلام شيخنا السيد هكذا ينبغى تقرير العبارة وإن وقع البعض فى خلافه فتدبر . وقوله كما رأيت أى من إفادتها التخصيص أو التعريف . (**قوله غير محضة**) لا يظهر له وجه إلا حال إضافته لمنصوبه لأنها فى تقدير الانفصال بفاعل المصدر بخلافه حال إضافته لمرفوعه .

[٦١٠] إنَّ وَجْدِى بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِى عَاذِرًا فِيْكَ مَنْ عَهِدْتُ عَذُولَا

وذهب ابن السراج والفارسى إلى أن إضافة أفعل التفضيل غير محضة ، والصحيح أنها محضة نص عليه سيبويه لأنه ينعت بالمعرفة . الثانى : ظاهر كلامه انحصار الإضافة فى هذين النوعين وهو المعروف لكنه زاد فى التسهيل نوعا ثالثًا وهى المشبهة المحضة وحصر ذلك فى سبع إضافات : الأولى : إضافة الاسم إلى الصفة نحو : مسجد الجامع ، ومذهب الفارسى أنها غير محضة ، وعند غيره أنها محضة . الثانية : إضافة المسمى إلى الاسم نحو :

(قوله ينعته بالمعرفة) أى إذا أضيف إلى معرفة كما فى الشاهد . **(قوله عاذرا)** مفعول ثالث مقدم والأول الياء والثانى من عهدت والعائد محذوف أى عهدته وعذولًا حال من العائد المحذوف ولا يصح أن يكون عذولًا مفعول عهد لما يلزم عليه من خلو الموصول عن العائد فقول شيخنا السيد أنه مفعول عهد سهو . **(قوله أن إضافة أفعل التفضيل غير محضة)** قال البعض : لا وجه له لأنها ليست فى تقدير الانفصال إذ أفعل التفضيل لا ينصب المفعول كما سيأتى اهـ وفيه عندى نظر لأنه لا يتوقف كون الإضافة فى تقدير الانفصال على كون الوصف ينصب المفعول بدليل جعلهم إضافة اسم الفاعل القاصر كقائم الآن ومسود الوجه فى تقدير الانفصال مع أنه لا ينصب المفعول وحينئذ يوجه كون إضافة أفعل غير محضة بأنها فى تقدير الانفصال بالضمير فاعل أفعل أى أنها منفصلة به فى الحقيقة والتقدير وقد نقل فى التصريح هذا القول عن أبى البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولى وابن أبى الربيع وابن عصفور ونسبه إلى سيبويه وقال إنه الصحيح بدليل قولهم : مررت برجل أفضل القوم ولو كانت إضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة فإن خرجه المخالف على البدل أبطلناه بأن البدل بالمشتق قليل اهـ . **(قوله لأنه ينعت بالمعرفة)** أى إذا أضيف إلى معرفة . **(قوله لكنه زاد فى التسهيل نوعًا ثالثًا)** قال لأن للإضافة فى هذا النوع الثالث اعتبارين اتصالًا من حيث أن الأول غير مفصول بضمير منوى وانفصالًا من حيث إن المعنى لا يصح إلا بتكليف خروجها عن ظاهرها . كذا فى الهمع . والذى يظهر أنه ليس زائدًا فى الحقيقة على هذين النوعين بل هو قسم من غير المحضة بدليل تسميته مشبهًا بالمحضة وحينئذٍ لا يجوز تسميته مشبهًا بغير المحضة ، لاقتضائه أنه ليس من غير المحضة فتجويز البعض تبعًا لشيخنا تسميته مشبهًا بغير المحضة مبنى على تباين الثلاثة المتبادر من تثليث القسمة وهو خلاف ما حققناه . **(قوله إضافة الاسم إلى الصفة)** هو كعكسه غير مقيس كما سيأتى واعلم أنه سيأتى عند قول الناظم :

ولا يضاف اسم لما بــــه اتحد معنـــى وأول مــــوهما إذا ورد

[٦١٠] هو من الخفيف . الشاهد فى وجدى فإنه مصدر مضاف إلى فاعله واكتسب التعريف فلذلك وصف بالمعرفة وهو الشديد . وبك فى محل النصب مفعوله ، وأرانى خبران فى محل الرفع . وأرانى يستدعى ثلاثة مفاعيل : الأول : الياء . والثانى : قوله من عهدت ومن موصولة فى محل النصب . والثالث : قوله عاذرًا وعذولًا مفعول ثان لعهدت ومفعوله الأول محذوف وهو الضمير العائد إلى الموصول أعنى عهدته وفيك حال من عذولًا .

﴿ **شهر رمضان** ﴾ [البقرة : ١٨٥] . الثالثة : إضافة الصفة إلى الموصوف نحو : سحق عمامة . الرابعة : إضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة كقوله :

[٦١١] * **عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَى رَأْسَ زَيْدِكُمْ** *

أى علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم ، فحذف الصفتين وجعل الموصوف خلفًا عنهما فى الإضافة . الخامسة : إضافة المؤكد إلى المؤكد ، وأكثر ما يكون ذلك فى أسماء الزمان نحو : يومئذ وحينئذ وعامئذ . وقد يكون فى غيرها كقوله :

[٦١٢] **فَقُلْتُ انْجُوَا عَنْهَا نَجَا الجِلْدِ إِنَّهُ سَيُرْضِيكُمَا مِنهَا سَنَامٌ وَغَارِبُهْ**

أن هذا وعكسه ونحوهما يجب تأويلها وصرفها عن ظاهرها على ما سيأتى تفصيله وباعتبار التأويل تكون الإضافة محضة فلعل جعلها غير محضة بقطع النظر عن التأويل . (**قوله إنها غير محضة**) لشبهه بحسن الوجه فكما أن أصل حسن الوجه حسن وجهه فأزيل عن الرفع . وأصل صلاة الأولى مثلا الصلاة الأولى عن النعت فأزيل عن حده . همع . (**قوله أنها محضة**) اختاره أبو حيان لأنه لا يقع بعد رب ولا أل ولا يعت بنكرة ولا ورد نكرة إذ لم يحفظ صلاة أولى مثلا . همع . (**قوله إضافة المسمى إلى الاسم**) كما يقال لها ذلك باعتبار قصد تسمية الأول بالثانى يقال لها الإضافة التى للبيان باعتبار قصد بيان الأول بالثانى وسماها قوم البيانية وفرق غيرهم بأن التى للبيان بين جزأيها عموم وخصوص مطلق والبيانية بين جزأيها عموم وخصوص من وجه (**قوله كقوله علا زيدنا إلخ**) المتجه أن البيت ونحوه من إضافة الشىء إلى ملابسه بعد تنكير العلم وإضافته إلى الضمير إضافة محضة من غير تأويل بما ذكر كما أفاده الدمامينى . (**قوله فى الإضافة**) أى إلى الضمير وقوله سابقًا القائم مقام الصفة أى فى الاتصال بالموصوف فاندفع ما قيل بين طرفى كلامه تناف لاقتضاء أول كلامه أن خلف الصفة هو الضمير واقتضاء آخره أنه الموصوف . (**قوله فى أسماء الزمان**) أى المبهمة . (**قوله نحو يومئذ إلخ**) استظهر غير واحد أنه من إضافة العام إلى الخاص لتخصيص الظرف الثانى بالجملة المضاف إليها القائم مقامها التنوين وهو إنما يصح على إطلاقه إذا أريد باليوم زمن ما لا خصوص المدة المحدودة بطرفى النهار وإلا كان فيه تفصيل قدمناه فى أول الكتاب فى الكلام على التنوين فراجعه . (**قوله فقلت انجوا**) بالجيم يقال نجوت جلد البعير عنه وأنجيته أى سلخته . والضمير فى عنها يرجع إلى الناقة التى ذبحها الشاعر لضيفين له فقالا إنها مهزولة فاعتذر لهما بهذا الشعر . والشاهد فى نجا الجلد فإن النجا بالجيم مقصورًا الجلد والسنام بالفتح معروف والعارب أعلى الظهر .

---

[٦١١] قاله رجل من طى وتمامه : * **بِأَبْيَضَ مَاضِى الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِى** *

وهو من الطويل . الشاهد فى زيدنا فإن فيه إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف أى علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم فحذف الصفتين وجعل الموصوفين خلفًا عنهما فى الإضافة . وقال الزمخشرى : أجرى زيدًا مجرى النكرات فأضافه . ويوم النقى بالنون والقاف : أى يوم الحرب عند النقى وهو الكثيب من الرمل ، كما يقال يوم أحد أى يوم الحرب عند أحد .

[٦١٢] قاله أبو الجراح ، قاله القالى ، وقال الصاغانى أبو العمر الكلابى وقد نزل عنده ضيفان فنحر لهما ناقة فقالا إنها مهزولة ، فقال معتذرًا لهما : أى انحوا عن الناقة من نجوت جلد البعير عنه إذا سلخته وكذلك أنجيته . والشاهد فى نجا الجلد حيث أضاف المؤكد إلى المؤكد لأن النجا مقصور هو الجلد . والأحسن ما قاله الفراء أن العرب تضيف الشىء إلى نفسه عند اختلاف اللفظين كقوله حق اليقين . وسنام فاعل لسير ضيكما ، وعار به عطف عليه وهو بالغين المعجمة أعلى الظهر .

السادسة : إضافة الملغى إلى المعتبر كقوله :

[٦١٣] * إِلَى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلامِ عَلَيْكُمَا *

السابعة : إضافة المعتبر إلى الملغى نحو : اضرب أيهم أساء . وقوله :

[٦١٤] أَقَامَ بِبَغْدَادِ الْعِرَاقِ وَشَوْقُهُ ... لِأَهْلِ دِمَشْقَ الشَّامِ شَوْقٌ مُبَرِّحُ

الثالث : أهمل هنا مما لا يتعرف بالاضافة شيئين : أحدهما : ما وقع موقع نكرة لا تقبل

(قوله إضافة الملغى إلى المعتبر) معنى كونه ملغى أن المعنى يستقيم بدونه كالحرف الزائد قيل ومنه: ﴿**كمن مثله فى الظلمات**﴾ [الأنعام: ١٢٢]، أى كمن هو فى الظلمات ﴿**مثل الجنة التى وعد المتقون فيها أنهار**﴾ [محمد: ١٥]، الآية أى الجنة التى وعد المتقون. **(قوله إلى الحول)** أى ابكيا علىّ إلى الحول والخطاب لبنتيه. **(قوله نحو اضرب أيهم أساء)** إنما كان المضاف إليه ملغى لأن تعرّف أىّ إنما هو بصلتها كغيرها من الموصولات فلو اعتد بالإضافة لزم اجتماع معرِّفين على معرَّف واحد. كذا نقل الدمامينى عن المصنف ويشكل على هذا ما مر فى باب الموصول وسيأتى أيضًا من أن لها إبهامًا من جهة الجنس وإبهامًا من جهة الشخص وأن إضافتها إلى المعرفة لتعيين الجنس والصلة لتعيين الشخص فإنه يقتضى اعتبار المضاف إليه إلا أن يقال إلغاء المضاف إليه من حيث تعيين الشخص فتأمل. **(قوله ببغداد العراق إلخ)** الشاهد فى بغداد العراق ودمشق الشام، وإنما لم يجعل الأول هو الملغى لوقوعه فى مركزه. والمبرح بكسر الراء المشددة المؤلم وقد يقال الإضافة فى البيت كالإضافة فى نجا الجلد المتقدم فما وجه التفرقة. **(قوله أهمل هنا إلخ)** قال سم: قد يقال لا إهمال لإمكان دخولهما فى قوله واخصص أولا فإنه لم يضبط هذا النوع المفيد للتخصيص بضابط فيمكن تفسيره بما يشمل ذلك.

---

[٦١٣] قاله لبيد وتمامه: * وَمَنْ يَبْكِ حَوْلًا كَامِلًا فقدِ اعتَذَرْ *

وهو من أبيات من الطويل. وإلى الحول متعلق بقوله وقولا فى البيت الذى قبله وهو:

فَقُومَا وَقُولَا بالَّذِى تَعْلَمَانِهِ ... وَلَا تَخْمِشَا وَجْهًا وَلَا تَحْلِقَا شَعَرْ

والخطاب لابنتيه. والمعنى اذكرانى بعدى بالذى تعلمانه فىّ من الشفقة والإحسان إليكما ثم ابكيا علىّ إلى الحول ولابد من تقدير ابكيا بقرينة قوله ولا تخمشا لأن النهى عن الخمش وحلق الشعر لا يكون إلا فى البكا فأمرهما بالبكا عليه بدون هذين. ثم اسم السلام عليكما كناية عن الأمر بترك ما كان قد أمرهما به من القول بما فيه والبكا عليه إلى سنة. وفيه الشاهد حيث أضيف اسم إلى السلام وهو إضافة الملغى إلى المعتبر. ولما كان الحول نهاية الزمان المشتمل على الساعات والأيام والجمع والشهور خصه بالذكر. وما قيل لأنه كان مدة عزاء الجاهلية غير صحيح لأنه لم يقل هذا إلا فى الإسلام عند موته وقد كان الشرع أبطل ذلك. ولقد حبط هنا شراح هذا البيت تخابيط كثيرة سيما بعض من شرح أبيات المفصل حيث قدروا قبل إلى الحول بكيت، وقالوا يخاطب الشاعر خليليه بقوله بكيت إلى حول من فراقكما، ثم سلمت عليكما، ومن يبك سنة فهو معذور لو ترك البكا. وهذا كما ترى حبط، والصحيح ما ذكرته لك. فافهم.

[٦١٤] قاله بعض الطائيين من الطويل. الشاهد فى بغداد العراق ودمشق الشام فإن الإضافة فيهما إضافة المعتبر إلى الملغى عكس البيت السابق. وبغداد لا ينصرف فبالإضافة دخلها الجر. وشوقه مبتدأ. وشوق الثانى خبره، والواو للحال. ومبرح بالتشديد شديد مؤلم.

التعريف نحو : رب رجل وأخيه ، وكم ناقة وفصيلها ، وفعل ذلك جهده وطاقته ، لأن رب وكم لا يجران المعارف والحال لا يكون معرفة . ثانيهما : ما لا يقبل التعريف لشدة إبهامه كمثل وغير وشبه . قال فى شرح الكافية : إضافة واحد من هذه وما أشبهها لا تزيل إبهامه إلا بأمر خارج عن الإضافة كوقوع غير بين ضدين كقول القائل : رأيت الصعب غير الهين ، ومررت بالكريم غير البخيل وكقوله تعالى : ﴿ **صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم** ﴾ [الفاتحة : ٧] ، وكقول أبى طالب :

[٦١٥] يَا رَبِّ إِمَّا تُخْرِجَنَّ طَالِبِى ... فِى مِقْنَبٍ مِنْ تِلْكُمُ ٱلْمَقَانِبِ

(**قوله ما وقع موقع نكرة إلخ**) لكن إضافته محضة مفيدة للتخصيص كما فى الدمامينى والتوضيح وشرحه واقتضاه ما مر قريبًا من سم . (**قوله وفعل ذلك جهده وطاقته**) أى حالة كونه جاهدًا ومطيقًا . (**قوله لأن رب وكم إلخ**) علة لمحذوف أى وإنما كان المعطوف فى هذه الأمثلة واقعًا موقع نكرة لا تقبل التعريف لأن إلخ وجعل بعضهم المعطوف فى الأولين معرفة وقال إنه يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل . (**قوله كمثل وغير وشبه**) إنما كانت شديدة الإبهام لأنها بمعنى اسم الفاعل الذى بمعنى الحال لأنها بمعنى مماثل ومغاير ومشابه فإضافتها للتخفيف نقله الدمامينى عن سيبويه والمبرد . وهذا كصنيع الهمع يقتضى أن إضافته لفظية لا تفيد تخصيصًا أيضًا وهو خلاف ما فى التوضيح وشرحه ومقتضى كلام سم السابق وقيل لأن غير زيد يشمل كل موجود سواه ، ومثله وشبهه يشمل كل مماثل ومشابه فمدلوله شائع شيوعًا غير مضبوط وفيه أن إضافة ما ذكر إن كانت عهدية فلا شمول فتكون كالضارب مرادًا به العهد أو استغراقية أو جنسية فهو كالضارب مرادًا به الاستغراق أو الجنس مع أن الضارب معرفة بكل حال والكاف فى عبارة الشارح لإدخال خدن وترب بكسر أولهما وحسب وكاف ونحوهما . وأما شبيهك فمعرفة نقله شيخنا السيد وفيه نظر . هذا وقال سم : ينبغى أن هذه الكلمات كما لا تتعرف بالإضافة إلا فيما استثنى لا تتعرف بأل أيضًا لأن المانع من تعريفها بالإضافة مانع من تعريفها بأل ا هـ ونقل الشنوانى عن السيد أنه صرح فى حواشى الكشاف بأن غيرًا لا تدخل عليها أل إلا فى كلام المولدين . (**قوله لا تزيل إبهامه**) أى إزالة تقتضى التعيين فلا ينافى أنه يتخصص بالإضافة وتسمى إضافته محضة ومعنوية كذا قال البعض ويوافقه ما مر عن التوضيح وشرحه وسم وهو لا يأتى على ما مر عن سيبويه والمبرد أن إضافة نحو مثل للتخفيف . (**قوله يا رب إما تخرجن إلخ**) إن شرطية وما زائدة وقوله فليكن أى الطالب جواب الشرط ، والمقنب كمنبر المراد به هنا جماعة الخيل كما قاله حفيد السيد ، ويطلق على مخالب الأسد والذئب .

---

[٦١٥] هو من الرجز .

فَلْيَكُنِ الْمَغْلُوبُ غَيْرَ الْغَالِبِ وَلْيَكُنِ الْمَسْلُوبُ غَيْرَ السَّالِبِ

فبوقوع غير بين ضدين يرتفع إبهامه لأن جهة المغايرة تتعين بخلاف خلوها من ذلك كقولك مررت برجل غيرك ، وكذا مثل إذا أضيف إلى معرفة دون قرينة تشعر بمماثلة خاصة فإن الإضافة لا تعرفه ولا تزيل إبهامه فإن أضيف إلى معرفة وقارنه ما يشعر بمماثلة خاصة تعرَّف هذا كله . وقال أيضا فى شرح التسهيل : وقد يعنى بغير ومثل مغايرة خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما ، وأكثر ما يكون ذلك فى غير إذا وقع بين متضادين . وهذا الذى قاله فى غير هو مذهب ابن السراج والسيرافى ويشكل عليه نحو : ﴿ **صالحًا غير الذى كنا نعمل** ﴾ [الأعراف : ٥٣] ، فإنها وقعت بين ضدين و لم تتعرَّف بالإضافة لأنها وصف النكرة (**وَوَصْلُ أَلْ بِذَا الْمضَافِ**) أى المشابه بفعل (**مُغْتَفَرْ * إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَالْجَعْدِ الشَّعَرْ**) وقوله :

[٦١٦] * وَهُنَّ الشافِيَاتُ الْحَوَائِمِ *

(**قوله لأن جهة المغايرة**) أى ما به المغايرة . (**قوله وقارنه ما يشعر بمماثلة خاصة**) كقولك زيد مثل حاتم فإن القرينة وهى اشتهار حاتم بالجود تدل على أن المراد المماثلة فى ذلك الوصف المخصوص . (**قوله وقال أيضًا فى شرح التسهيل**) تقوية لما قبله . (**قوله هو مذهب ابن السراج والسيرافى**) وذهب المبرد إلى أن غيرًا لا تتعرف أبدًا وذهب بعضهم إلى أنها لا تتعرف بالإضافة مطلقًا كما تقدم حكاية ذلك فى باب الاستثناء . (**قوله لأنها وصف النكرة**) أجيب بمنع أنها وصف بل هى على هذا القول بدل لا وصف كما صرح به غير واحد كزكريا . (**قوله بذا المضاف أى المشابه بفعل**) خرج المضاف إضافة محضة فلا تدخل عليه أل لأن المضاف فيها إلى معرفة تعرف بالإضافة فلا تدخل عليه أل لئلا يلزم اجتماع معرِّفين على معرَّف واحد والمضاف فيها إلى نكرة تخصص بالإضافة ولو أدخلت عليه أل لزم إضافة المعرفة إلى النكرة وهى ممنوعة . (**قوله إن وصلت بالثان**) قال يس : إنما اشترطت أل فى المضاف إليه مع الصفة المشبهة التى هى أصل المسألة لأن رفع قبح نصب ما بعدها بالإضافة لا يحصل إلا حينئذ لعدم قبح نصب النكرة على التمييز بعد الصفة المشبهة وحمل اسم الفاعل عليها كما مر ذلك اهـ بإيضاح . وأيضًا ليكون دخول أل على المضاف الذى هو خلاف الأصل كالمشاكلة . واختلف فى تابع المضاف إليه فسيبويه يجوّز عدم وصله بأل نحو : جاء الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على أن زيد عطف بيان والمبرد

[٦١٦] البيت بتمامه :

أَبَانَا بِهَا قَتْلَى وَمَا فِى دِمَائِهَا شِفَاءٌ وَهُنَّ الشَّافِيَاتُ الْحوائِمِ

قاله الفرزدق من قصيدة من الطويل قالها فى قتل قتيبة بن مسلم ومدح سليمان بن عبد الملك : أى قتلنا بالسيوف . وفى ديوانه أبانا بهم أى بأهل الوقعة . يقول : ليس الشفاء فى الدماء التى تهريقها السيوف وإنما هن أى هى الشافيات لأنه لولاها لما سفكت الدماء . والشاهد فى قوله الشافيات الحوائم حيث دخلت الألف واللام على الشافيات التى هى مضافة إلى الحوائم لأن الإضافة لفظية كما فى الجعد الشعر . والحوائم العطاش التى تحوم حول الماء جمع حائمة ، من الحوم وهو الطواف حول الشىء .

(أَوْ بالَّذِى لَهُ أُضِيفَ ٱلثَّانِى * كَزَيْدٌ ٱلضَّارِبُ رأسِ ٱلْجانِى) وقوله :

[٦١٧] * لَقَدْ ظَفِرَ ٱلزُّوَّارُ أَقْفِيَةِ ٱلعِدَا

أو بما أضيف إلى ضميره الثانى كقوله :

[٦١٨] * ٱلْوُدُّ أَنْتِ ٱلْمُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ *

ومنع المبرد هذه (وكَوْنُهَا فِى ٱلوصْفِ كافٍ إنْ وَقَعْ * مُثَنًّى أو جمعًا سَبِيلَهُ ٱتَّبَعْ) أى وكون أل أى وجودها فى الوصف المضاف كاف فى اغتفاره وقوعه مثنى أو جمعًا

لا يجوّز ذلك بل يوجب أن يصح وقوع التابع موقع متبوعه ورجح الأول بأنه قد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع. قاله الرضى.

(**قوله وهن**) أى السيوف الشافيات الحوائم أى العطاش ولعل المراد بالعطش التشوف للقتل وإنما كانت السيوف شافيات لأنها آلة السفك . وأصل الحوائم العطاش التى تحوم حول الماء ثم سمّى كل عطشان حائمًا كما فى القاموس . (**قوله أو بالذى له أضيف الثانى**) لقيام وجودها فيه مقام وجودها فى الثانى لكون المضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد ولذلك لا يجوز أن يكون بين الوصف وما فيه أل أكثر من مضاف واحد . أفاده فى التصريح فلا يجوز الضارب رأس عبد الجانى .

(**قوله أقفيه العدا**) جمع قفا . (**قوله أو بما أضيف إلى ضميره**) نائب فاعل أضيف قوله الثانى . (**قوله ومنع المبرد هذه**) وأوجب النصب وهو محجوج بالسماع والأفصح فى المسائل الثلاث النصب باسم الفاعل . قاله الشارح فى شرح التوضيح . (**قوله مثنى أو جمعًا**) أى أو ملحقًا بهما . (**قوله أى وجودها**) أشار به إلى أن كون مصدر كان التامة ويصح كونه مصدر كان الناقصة وفى الوصف خبره . (**قوله كاف إلخ**) لأنه لما طال ناسبه التخفيف فلم يشترط وصل أل بالمضاف إليه . (**قوله فى اغتفاره**) قدره ليحصل الربط بين المبتدأ والخبر المشتق الخالى من الضمير لرفعه الظاهر .

---

[٦١٧] تمامه : * بما جاوَزَ الآمالَ مِلْ أَسْرِ وَٱلْقَتْلِ *

هو من الطويل . والشاهد فى الزوار أقفية العدى ، فإن الزوار الذى هو جمع زائر بالألف واللام مضاف إلى أقفية التى هى جمع قفا التى هى مضافة إلى العدا بالألف واللام جمع عدو كما فى الضارب رأس الجانى ، لكون الإضافة لفظية والباء تتعلق بظفر الزوار . والآمال بالمد جمع أمل وهو الرجا . ومل أسر أصله من الأسر على لغة أهل اليمن .

[٦١٨] تمامه : * مِنِّى وإن لَمْ أَرْجُ مِنْكِ نَوالاً *

هو من الكامل . الود مبتدأ . وأنت بالكسر مبتدأ ثان . والمستحقة صفوه خبره . والجملة خبر الأول وفيه الشاهد فإن المستحقة مضاف إلى صفوه وهو مضاف لضمير ما هو مقرون بأل وهو الود . وذهب المبرد إلى أن مثل هذا لا يجوز فيه إلا النصب والصحيح جواز الجر كما فى الشاهد وهو حجة عليه وإن واصلة بما قبله وصدر الكلام أغنى عن الجواب .

اتبع سبيل المثنى وهو جمع المذكر السالم كقوله :

[٦١٩] إنْ يَغْنَيَا عَنِّى ٱلْمُسْتَوْطِنَا عَدَنٍ فَإِنَّنِى لَسْتُ يَوْمًا عِنْهُما بِغَنِى

وقوله :

* ٱلشَّاتِمِى عِرْضِى وَلَمْ أَشْتِمْهُمَا *

وكقوله :

[٦٢٠] * وَالمُسْتَقِلُّو كَثِيْرَ مَا وَهَبُوْا *

فإن انتفت الشروط المذكورة امتنع وصل أل بذا المضاف . وأجاز الفراء ذلك فيه مضافًا إلى المعارف مطلقًا نحو : الضارب زيد والضارب هذا بخلاف الضارب رجل . وقال المبرد والرمانى فى الضاربك وضاربك موضع الضمير خفض . وقال الأخفش وهشام نصب . وعند سيبويه الضمير كالظاهر فهو منصوب فى الضاربك مخفوض فى ضاربك ويجوز فى

(**قوله أن يغنيا**) بفتح النون مضارع غنى بكسرها أى استغنى وإثبات الألف مع أنه مسند إلى الظاهر على لغة أكلونى البراغيث وعدن اسم بلد باليمن . (**قوله الشاتمى عرضى**) قد يبحث فيه باحتمال عدم الإضافة وأن النون حذفت للتخفيف كما يأتى . (**قوله فإن انتفت الشروط**) أى وصل أل بالثانى أو بما أضيف إليه الثانى أو بما أضيف إلى ضميره الثانى أو وقوع الوصف مثنى أو جمعًا على حده بأن لم يوجد واحد من الأحوال الخمسة وسماها شروطًا باعتبار أنه لابد من وجود واحد منها فى دخول أل . (**قوله ذلك**) أى وصل أل . (**قوله مضافًا إلى المعارف**) حال من الضمير المجرور بفى العائد إلى المضاف وهو داخل فى حيز الإجازة بدليل قول التوضيح : وجوّز الفراء إضافة الوصف المحلى بأل إلى المعارف كلها ا هـ فهو لا يوجب كون الضمير فى محل جر إذا أضيف الوصف المحلى بأل إلى الضمير نحو الضاربك بل يجوز كونه فى محل نصب على المفعولية أيضًا بخلاف المبرد والرمانى كما يأتى وقوله مطلقًا أى سواء كان المضاف إليه علمًا أو اسم إشارة أو ضميرًا أو غيرها . (**قوله بخلاف الضارب رجل**) أى فإنه لا يجوز لامتناع إضافة المعرفة إلى النكرة . (**قوله وقال المبرد والرمانى إلخ**) أى فيكونان موافقين للفراء فى الضمير دون الظاهر لكنهما موجبان والفراء مجيز . (**قوله وعند سيبويه الضمير إلخ**) هذا هو الموافق لكلام الناظم . (**قوله كالظاهر**) أى غير المحلى بأل بدليل التفريع بعده . (**قوله فهو منصوب فى الضاربك**) أى لانتفاء شرط إضافة الوصف المحلى بأل .

---

[٦١٩] هو من البسيط . غنى يغنى من باب علم يعلم أى استغنى . والشاهد فى المستوطنا عدن حيث دخلت الألف واللام فى المضاف للمثنى لكون الإضافة لفظية . والباء فى بغنى زائدة . وتخفيف الياء ضرورة .

[٦٢٠] البيت من المنسرح .

الضارباك والضاربوك الوجهان لأنه يجوز الضاربا زيدًا والضاربو عمرًا . وتحذف النون فى النصب كما تحذف فى الإضافة ومنه قوله :

[٦٢١] اَلْحَافِظُو عَوْرَةَ ٱلْعَشِيْرَةِ لَا يَأْتِيهُمْ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَفُ

وقوله :

[٦٢٢] اَلعَارِفُوْ اَلْحَقَّ لِلْمُدِلِّ بِهِ وَالمُسْتَقِلُوْ كَثِيْرَ مَا وَهَبُوْا

فى رواية من نصب الحق وكثير . نعم الأحسن عند حذف النون الجر بالإضافة لأنه المعهود والنصب ليس بضعيف لأن الوصف صلة فهو فى قوّة الفعل فطلب معه التخفيف

(فائدة) : قال فى المغنى : مثل هذا الضمير فى النصب قولهم لا عهد لى بألأم قفا منه ولا أوضعه بفتح العين فالهاء فى موضع نصب كالهاء فى الضاربه إلا أن ذاك مفعول وهذا مشبه بالمفعول لأن اسم التفضيل لا يصب المفعول به إجماعًا وليست مضافا إليها والأخفض أوضع بالكسرة وعلى هذا فإذا قلت مررت برجل أبيض الوجه لا أحمره فإن فتحت الراء فالهاء منصوبة المحل وإن كسرتها فهى مجرورته ا هـ .

(قوله مخفوض فى ضاربك) أى محلًا لعدم تنوين الوصف وعدم تحليته بأل .

(قوله الوجهان) أى الخفض بناء على أن النون حذفت للإضافة والنصب بناء على أنها حذفت للتخفيف للطول هذا مذهب سيبويه . وقال الجرمى والمازنى والمبرد وجماعة : هو فى موضع جر فقط إذ الأصل سقوط التنوين للإضافة فلا يعدل عنه إلا إذا تعين غيره كما فى قولك هذان الضاربا زيدًا . قاله الشارح فى شرح التوضيح .

(قوله ومنه) أى من حذف النون للتخفيف لا للإضافة .

(قوله عورة العشيرة) هى كل ما يستحيا منه . والوكف كجبل الجور وكأنه لم يقل هنا فى رواية من نصب عورة كما قال فيما بعده لاتفاق الرواة على نصب عورة وإن جوّزت العربية الجر . فتأمل .

(قوله للمدل به) قال شيخنا السيد : بكسر الدال ا هـ ولعله على هذا اسم فاعل من أدل لغة فى دل كما فى المصباح والباء بمعنى على .

---

[٦٢١] البيت من المنسرح .

واحترز بقوله سبيله اتبع عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم .

(تنبيه) : قوله أن وقع هو بفتح أن ، وموضعه رفع على أنه فاعل كاف على ما تبين أولا . وقال الشارح : هو مبتدأ ثان وكاف خبره والجملة خبر الأول يعنى كونها . وقال المكودى : فى موضع نصب على إسقاط لام التعليل والتقدير وجود أل فى الوصف كاف لوقوعه مثنى أو مجموعًا على حده ويجوز فى همز إن الكسر وقد جاء كذلك فى بعض النسخ **(وَرُبَّما أَكْسَبَ ثَانٍ)** من المتضايفين وهو المضاف إليه **(أَوَّلَا)** منهما وهو المضاف **(تَأْنِيثًا إنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلَا)** أى صالحًا للحذف والاستغناء عنه بالثانى فمن

(قوله نعم الأحسن إلخ) استدراك على قوله ويجوز فى الضاربك لدفع توهم مساواة الوجهين . **(قوله عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم)** فإن حكمهما حكم المفرد كما علم مما مر . **(قوله والجملة خبر الأول)** أى والرابط محذوف تقديره فى اغتفاره كما مر . **(قوله وقال المكودى : فى موضع نصب إلخ)** فيه عندى نظر لأن وجود أل فى المضاف ليس هو الكاف عن وجود أل فى المضاف إليه وإنما الكاف عن ذلك وقوع المضاف مثنى أو مجموعا لأن وجود أل فى المضاف خلاف حقه فيحتاج إلى مسوّغ له من وجود أل فى المضاف إليه أو فيما أضيف إليه المضاف إليه أو كون المضاف مثنى أو جمعًا أو نحو ذلك مما مر . فتدبر . **(قوله ويجوز فى همز إن الكسر)** أى على أنها شرطية ووقع فعل الشرط والجواب محذوف لدلالة ما سبق عليه ويرد على الكسر ما أوردناه على كلام المكودى . فافهم . **(قوله أو تذكيرًا)** ففى كلام المصنف اكتفاء . وخص التأنيث بالذكر لأنه الأغلب ، ويكتسب المضاف من المضاف إليه غيرهما أيضًا ، كالأمور المتقدمة من التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح ، وكالظرفية فى نحو كل حين ، والمصدرية فى نحو كل الميل ، ووجوب التصدير فى نحو غلام من عندك ، والإعراب فى نحو هذه خمسة عشر زيد عند من أعربه ، والبناء فى نحو : ﴿ **مثل ما أنكم تنطقون** ﴾ [الذاريات : ٢٣] ، والتعظيم فى نحو بيت الله . والتحقير فى نحو بيت العنكبوت . والجمع فى نحو :

فما حبّ الديار شغفن قلبى ... ولكن حبّ من سكن الديارا

كذا فى يس . ويرد على قوله والإعراب إلخ أن الإعراب فى مثاله لمعارضة الإضافة سبب البناء لا لاكتساب الإعراب من المضاف إليه بدليل أن من يعرب هذه خمسة عشر زيد يعرب هذه خمسة عشرك . كما قاله الدمامينى . **(قوله أى صالحًا للحذف)** لما كان معنى الموهل المجعول أهلًا وليس هو الشرط بل الشرط كونه فى نفسه أهلًا للحذف فسره تفسير مراد بقوله أى صالحًا للحذف فهو من إطلاق المسبب وإرادة السبب . وزاد فى التسهيل شرطًا آخر وهو أن يكون المضاف بعض المضاف إليه كصدر القناة أو كبعضه كمر الرياح فإن لم يكن بعضًا ولا كبعض فلا اكتساب وإن صلح للحذف فلا يجوز أعجبتنى يوم العروبة لكن زيادة هذا الشرط لا تناسب تمثيل الشارح بيوم تجد كل نفس و :

الأول : ﴿ يوم تجد كل نفس ﴾ [آل عمران : ٣٠] ، وقوله :

[٦٢٣] * جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ *

وقولهم : قطعت بعض أصابعه . وقراءة بعضهم : ﴿ يلتقطه بعض السيارة ﴾ [يوسف : ١٠] ، وقوله :

[٦٢٤] * طُولُ اللَّيالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي *

وقوله :

[٦٢٥] * كَما شَرِقَتْ صَدْرُ القناةِ مِنَ الدَّمِ *

وقوله :

---

* جادت عليه كل عين ثرة *

ولهذا قال الدماميني بعد قول التسهيل :

أو كان المضاف بعضه أو كبعضه ما نصه : وزاد الفارسي قسمًا آخر يجوز فيه التأنيث وهو أن يكون المضاف إلى المؤنث كله كقول عنترة :

* جادت عليه كل عين ثرة *

إلى أن قال : قال الشارح يعنى المرادى : والأفصح فى هذا القسم التأنيث بخلاف ما سبق .

(قوله جادت عليه) أى النبت المذكور قبله كل عين ثرة بفتح المثلثة أى كثيرة الماء .

---

[٦٢٣] قاله عنترة وتمامه : * فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كالدِّرْهَمِ *

من قصيدته المشهورة من الكامل . الشاهد فى جادت حيث أنّث مع إسناده إلى لفظة كل لاكتساب كل التأنيث من المضاف إليه والضمير فى عليه يرجع إلى النبت فى البيت السابق وهو :

أَوْ رَوْضَةً أُنُفًا تَضَمَّنَ نَبْتَهَا غَيْثٌ قَلِيلُ الدِّمْنِ لَيْسَ بِمُعْلَمِ

وثرة بفتح الثاء المثلثة وتشديد الراء أى كثيرة الماء . يقال سحاب ثر وناقة ثرة واسعة الإحليل .

[٦٢٤] تمامه : * نَقَضْنَ كُلِّي وَنَقَضْنَ بَعْضِي *

قاله الأغلب العجلى كان من المعمرين . الشاهد فى أسرعت فإنه خبر عن المذكر وهو طول الليالى والقياس أسرع ولكن المبتدأ اكتسب التأنيث من المضاف إليه فلذلك أنث الخبر .

[٦٢٥] قاله الأعشى ميمون بن قيس . وصدره : * وَتَشْرَقُ بِالقَوْلِ الَّذِى قَدْ أَذَعْتَهُ *

من قصيدة من الطويل . الكاف للتشبيه وما مصدرية والشاهد فى شرقت حيث أنث مع أن فاعله مذكر وهو الصدر والقياس شرق ولكن لما كان الصدر الذى هو مضاف بعض المضاف إليه أعطى له حكمه . والقناة الرمح . وشرق بريقه إذا غص من باب علم يعلم . والإذاعة الإفشاء .

[٦٢٦] أَنَّى ٱلفَوَاحِشِ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَةٌ وَلَدَيْهِمُ تَرْكُ ٱلجَمِيْلِ جَمِيْلُ

وقوله :

[٦٢٧] مَشَيْنَ كَمَا ٱهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَهَا مَرُّ ٱلرِّيَاحِ ٱلنَّوَاسِمِ

ومن الثانى قوله :

[٦٢٨] إِنَارَةُ ٱلعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى وَعَقْلُ عَاصِى ٱلْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرَا

وقوله :

[٦٢٩] رُؤْيَةُ ٱلْفِكْرِ مَا يَؤُوْلُ لَهُ الأَمْـــــــرُ مُعِيْنٌ عَلَى اجْتِنَابِ ٱلتَّوَانِى

ويحتمله : ﴿ إن رحمة الله قريب من المحسنين ﴾ [الأعراف : ٥٦] ، ولا يجوز قامت

(قوله كما شرقت) بكسر الراء أى غصت صدر القناة أى الرمح . **(قوله أنى الفواحش)** بفتح الهمزة مصدر أتى بمعنى الإتيان . **(قوله مشين)** أى النسوة كما اهتزت أى مشيًا كاهتزاز رماح تسفهت أى أمالت أعاليها مرّ الرياح النواسم . **(قوله رؤية الفكر إلخ)** قد يقال الأول هنا ليس صالحًا للحذف فلم يوجد الشرط إلا أن يقال المراد حذفه مع متعلقاته وإذا حذف الأول هنا مع ما يتعلق به استقام الكلام إذ يصح أن يقال الفكر معين إلخ . **(قوله ويحتمله)** أى اكتساب المضاف من المضاف إليه التذكير وعبرَّ بالاحتمال لما فى إطلاق المذكر على الله تعالى من سوء الأدب كذا قال البعض كغيره وفيه أن التذكير وصف للفظ الجلالة لأنه المضاف إليه لا لذاته تعالى حتى يلزم سوء الأدب فتأمل . ولأنه يبعده التذكير حيث لا إضافة فى ﴿ لعل الساعة قريب ﴾ [الشورى : ١٧] ولأن فيه احتمالات أخرى منها أن قريب على وزن فعيل

---

[٦٢٦] قاله الفرزدق يذم به قوم الأخطل : أى إتيان الفواحش عند قوم الأخطل معروف . والشاهد فى معروفة حيث أنثها مع أنها خبر لقوله أنى الفواحش لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه .

[٦٢٧] قاله ذو الرمة غيلان من قصيدة من الطويل يمدح بها الملازم بن حريث الحنفى . مشين أى النسوة والكاف للتشبيه وما مصدرية أى كاهتزاز الرماح . والشاهد فى تسفهت حيث أنثه مع أن فاعله مذكر وهو مر الرياح لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه أى مالت بأعاليها مرّ الرياح . والنواسم جمع ناسمة من نسمت الريح نسيمًا ونسمانًا وهو أول الريح حين تهب بلين قبل أن تشتد .

[٦٢٨] هو من البسيط وفيه معنى رائق وموعظة حسنة . والشاهد فيه عكس الشاهد فى البيت السابق لأن فيه تذكير المؤنث وهو مكسوف ، والقياس مكسوفة لأنه خبر عن المؤنث وهو إنارة العقل لأنه اكتسب التذكير من المضاف إليه . ويزداد خبر لقوله وعقل عاصى الهوى وتنويرًا نصب على التميز .

[٦٢٩] هو من الخفيف والشاهد فيه عكس ما ذكره فى البيتين السابقين حيث قال له الأمر ، ولم يقل لها على تأويل الفكر الذى يؤول أى يرجع له الأمر . وحيث قال معين ولم يقل معينة لأنه خبر لقوله رؤية الفكر ، وذلك لسريان التذكير من المضاف إليه وهو الفكر . والتوانى التكاسل . ويروى على اكتساب الثواب .

غلام هند ولا قام امرأة زيد لانتفاء الشرط المذكور .

(تنبيه) : أفهم قوله وربما أن ذلك قليل ، ومراده التقليل النسبي أى قليل بالنسبة إلى ما ليس كذلك لا أنه قليل فى نفسه فإنه كثير كما صرح به فى شرح الكافية نعم الثانى قليل (**وَلَا يُضَافُ ٱسْمٌ لِمَا بِهِ ٱتَّحَدْ * مَعْنًى**) كالمرادف مع مرادفه والموصوف مع صفته لأن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه فلابد أن يكون غيره فى المعنى ، فلا يقال قمح برّ ولا رجل فاضل ، ولا فاضل رجل (**وَأَوِّلْ مُوهِمًا إِذَا وَرَدْ**) أى إذا جاء من كلام العرب ما يوهم جواز ذلك وجب تأويله فما أوهم إضافة الشىء إلى مرادفه

وهو وإن كان بمعنى فاعل قد يعطى ما بمعنى فاعل حكم ما بمعنى مفعول من استواء المذكر والمؤنث وقيل : أنه بمعنى مفعول أى مقربة . ومنها : أن التذكير على تأويل الرحمة بالغفران . ومنها : ما ذكر الفراء أنهم التزموا التذكير فى قريب إذا لم يرد قرب النسب قصدًا للفرق . (**قوله أفهم قوله وربما إلخ**) فيه أنها تحتمل أن تكون للتكثير فلا إفهام . (**قوله فإنه كثير**) المتبادر أنه مطرد وبه صرح بعضهم . (**قوله نعم الثانى**) أى اكتساب التذكير . (**قوله لما به اتحد معنى**) أى بحسب المراد فلا يرد ابن الابن وأبو الأب فإنه صحيح وأراد بالاتحاد ما يشمل الترادف كما فى الليث والأسد والتساوى كما فى الإنسان والناطق سواء كان التساوى بحسب الوضع كالمثال أو بحسب المراد كما فى الصفة والموصوف اهـ سم . والترادف الاتحاد ما صدقا ومفهومًا والتساوى الاتحاد ما صدقا فقط . ودخل فيما اتحد معنى ما اتحد لفظًا ومعنى فلا يقال جاء زيد زيد بالإضافة بل بالاتباع على التوكيد ونقل يس عن الفارسى جواز الإضافة وخرج منه ما غاير معنى وإن اتحد لفظًا فتجوز فيه الإضافة نحو عين العين . (**قوله والموصوف مع صفته**) تقدمت الصفة أو تأخرت بقرينة التمثيل . (**قوله لأن المضاف يتخصص بالمضاف إليه**) أى يتخصص به على نسبته إليه وكونه بعضًا أو مظروفًا أو مملوكًا أو مختصًا كما استفيد مما سبق وهذا لا يتأتى إلا إذا تغاير المتضايفان معنى فلا يرد أن الموصوف يتخصص بصفته فهلا جاز إضافته إليها للتخصيص كما جاز نعته بها للتخصيص وعلل بعضهم مع إضافة الموصوف إلى الصفة بأن الصفة تابعة لموصوفها فى الإعراب فلو أضيف إليها الموصوف لكانت مجرورة أبدًا ولم تتصوّر التبعية المذكورة وعلل منع العكس بأن الصفة يجب أن تكون تابعة ومؤخرة وفى الإضافة لا يمكن ذلك وعلل منع إضافة أحد المترادفين أو المتساويين إلى الآخر بعدم الفائدة إذ المقصود حاصل من لفظ المضاف مع قطع النظر عن الإضافة فتكون لغوًا لا يقال هى مفيدة للتخفيف بحذف التنوين فلا تكون لغوًا لأنا نقول ترك الإضافة بالكلية أخف لأن فيها حذف كلمة تامة وهذا التعليل يقتضى امتناع ذكر المرادف الآخر أو المساوى الآخر على وجه الاتباع أيضًا وليس كذلك . أفاده سم .

قولهم جاءنى سعيد كرز ، وتأويله أن يراد بالأول المسمى وبالثانى الاسم أى جاءنى مسمى هذا الاسم . ومما أوهم إضافة الموصوف إلى صفته قولهم حبة الحمقاء ، وصلاة الأولى . ومسجد الجامع . وتأويله أن يقدر موصوف أى حبة البقلة الحمقاء ، وصلاة الساعة الأولى ، ومسجد المكان الجامع ومما أوهم إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم جرد قطيفة وسحق عمامة . وتأويله أن يقدر موصوف أيضًا وإضافة الصفة إلى جنسها أى شيء جرد من جنس القطيفة وشيء سحق من جنس العمامة .

(تنبيه) : أجاز الفراء إضافة الشيء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين ووافقه ابن الطراوة وغيره ونقله فى النهاية عن الكوفيين وجعلوا من ذلك نحو : ﴿ **ولدار الآخرة** ﴾

(قوله أن يراد بالأول إلخ) هذا إذا كان الحكم مناسبا للمسمى فإن كان مناسبًا للاسم كان الأمر بالعكس نحو كتبت سعيد كرز . واعلم أن هذه الإضافة بهذا التأويل على معنى لام الاختصاص وكذا الإضافة فى نحو مسجد الجامع بالتأويل الذى ذكره فيها . أفاده سم . وإنما أضيف سعيد إلى كرز ولم يضف أسد إلى سبع لأن الأعلام كثرت فجاز فيها من التخفيف ما لم يجز فى غيرها نقله يس عن ابن الحاجب . **(قوله ومما أوهم إضافة الموصوف إلى صفته إلخ)** قال الدماميني : واعلم أن إضافة الموصوف إلى صفته والصفة فى موصوفها لا تنقاس اهـ ومنه يعلم أن التأويل الذى ذكره الشارح لا يسوغ اعتباره ارتكابنا تلك الإضافة . وإنما هو تخريج للمسوغ على وجه جائز . **(قوله حبة الحمقاء)** بالمد وهى المسماة بالرجلة وإنما وصفت بالحمق مجازًا لأنها تنبت فى مجارى السيول فتمرّ بها فتقطعها فتطؤها الأقدام وعندى فيما ذكره الشارح من أن هذا مما يوهم جواز إضافة الموصوف إلى صفته نظر لأنه إنما يظهر لو كانت الحبة تطلق على الرجلة ونحوها من البقول . أما إذا كانت واحدة الحب كما فى القاموس كالبر وبزر الرجلة وسائر الحبوب والبزور فلا . والذى فى القاموس بقلة الحمقاء والبقلة الحمقاء وإيهام الأول جواز ما ذكر ظاهر . **(قوله أن يقدر موصوف)** أى يكون الأول مضافًا إليه إضافة الشيء إلى جنسه كالمثال الأول أو زمنه كالمثال الثانى أو كله كالمثال الثالث وانظر ما المانع من جعل الإضافة فى حبة الحمقاء من إضافة العام إلى الخاص كشجر أراك فلا يحتاج إلى التأويل . **(قوله وصلاة الساعة الأولى)** أى من الزوال أو المراد أول ساعة أدّيت فيها الصلاة المفروضة . **(قوله ومسجد المكان الجامع)** ويصح أن يكون التقدير ومسجد الوقت الجامع . **(قوله جرد قطيفة إلخ)** جرد بمعنى مجرودة وسحق بمعنى بالية . **(قوله أن يقدر موصوف أيضًا)** أى كما يقدر فيما قبلها وإن اختلف المحل . **(قوله وإضافة الصفة إلى جنسها)** أى جنس موصوفها أى فالإضافة حينئذ من إضافة الشيء إلى جنسه كخاتم فضة . **(قوله من جنس القطيفة)** صرح بمن لبيان أن الإضافة على معنى من .

[يوسف : ١٠٩] ، ﴿وحق اليقين﴾ [الواقعة : ٩٥] ، ﴿ وحبل الوريد ﴾ [ق : ١٦] ، ﴿ وحب الحصيد ﴾ [ق : ٩] ، وظاهر التسهيل وشرحه موافقته (**وَبَعْضُ ٱلأَسْمَاءِ**) تمتنع إضافته كالمضمرات والإشارات وكغير أى من الموصولات ومن أسماء الشروط ومن أسماء الاستفهام وبعضها (**يُضَافُ أَبَدًا**) فلا يستعمل مفردًا بحال (**وَبَعْضُ ذَا**) الذى يضاف أبدًا (**قَدْ يأْتِ لَفْظًا مُفْرِدًا**) أى يأتى مفردًا فى اللفظ فقط وهو مضاف فى المعنى نحو : كل وبعض وأى . قال الله تعالى : ﴿ وكل فى فلك يسبحون ﴾ [الأنبياء : ٣٣] ، ﴿ فضلنا بعضهم على بعض ﴾ [البقرة : ٢٥٣] ، ﴿ أيًا ما تدعوا ﴾ [الإسراء : ١١٠] .

(**تنبيه**) : أشعر قوله : وبعض الأسماء وقوله : وبعض ذا قد يأت لفظًا مفردًا أن الأصل والغالب فى الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد وإن الأصل فى كل ملازم للإضافة أن لا ينقطع عنها فى اللفظ . واعلم أن اللازم للإضافة على نوعين ما يختص

(**قوله ولدار الآخرة**) لعل تأويله عند الجمهور ولدار الحالة الآخرة أو الحياة الآخرة أو يقولون الإضافة من إضافة العام إلى الخاص ولعلهم يقولون الإضافة فيما بعده من إضافة العام إلى الخاص . قال سم : تمتنع إضافة الخاص إلى العام كأحد اليوم لعدم الفائدة بخلاف عكسه كيوم الأحد . (**قوله تمتنع إضافته**) أى لأنه لا يعرض له ما يحوج إلى إضافته ولشبهه بالحرف والحرف لا يضاف . (**قوله وكغير أى إلخ**) بخلاف أى فإنها ملازمة للإضافة لفظًا أو تقديرًا الضعف شبهها بالحرف بما عارضه من شدة افتقارها إلى ما تضاف إليه لتوغلها فى الإبهام . (**قوله نحو كل**) أى إذا لم يقع توكيدًا أو نعتًا وإلا تعينت الإضافة لفظًا نحو : جاء القوم كلهم وزيد الرجل كل الرجل كما قاله الدنوشرى . واعلم أن كلًا وبعضًا عند قطعهما لفظًا عن الإضافة إلى المعرفة معرفتان بنيتها عند سيبويه والجمهور ولهذا جاءت الحال منهما مؤخرة . وقال الفارسى : نكرتان كذا فى التصريح ولتعريفهما عند سيبويه والجمهور منعوا إدخال أل عليهما . (**قوله وأى**) أى شرطية أو موصولة أو استفهامية أما الواقعة نعتًا أو حالًا فمتعينة الإضافة لفظًا . (**قوله وكل فى فلك يسبحون**) أى كلهم فالتنوين عوض عن المضاف إليه والضمير للشموس والأقمار فإن اختلاف الأحوال يوجب تعدد إما فى الذات أو للكواكب فإن ذكرهما مشعر بها . قاله البيضاوى فليس الليل والنهار من مدلول الضمير كما يفيده كلام البعض لأنهما لا يوصفان بالسباحة فى الفلك كما لا يخفى وجمعت جمع العاقل تشبيهًا لها به لفعلها فعله من السباحة والجرى ، وأفرد فى فلك مراعاة لكل وجمع فى يسبحون مراعاة للمضاف إليه المحذوف . فلا يقال الآية تقتضى تحاد فلك الشمس والقمر على الاحتمال الأول وفلك الكواكب على الثانى . (**قوله واعلم أن اللازم إلخ**) غرضه الدخول على المتن وتتميم أقسام ما يضاف بذكر ما فاته المصنف وهو ما يختص بالظاهر . واعلم أن جملة أقسام الاسم باعتبار الإضافة وعدمها تسعة : ما تجوز إضافته ، وما تمتنع ، وما تجب إضافته لجملة فعلية فقط ، وما تجب إضافته للجملة مطلقًا ، وما تجب إضافته لفظًا أو نية للمفرد مطلقًا ، وما تجب إضافته لفظًا للمفرد مطلقًا أو للظاهر فقط أو للضمير مطلقًا أو لضمير المخاطب .

بالإضافة إلى الجمل وسيأتى وما يختص بالمفردات وهو ثلاثة أنواع ما يضاف للظاهر والمضمر وذلك نحو : كلا وكلتا وعند ولدى وسوى وقصارى الشيء وحماداه بمعنى غايته وما يختص بالظاهر وذلك نحو : أولى وأولات وذى وذات وما يختص بالمضمر وإليه الإشارة بقوله **(وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا)** أى وجوبًا **(آمْتَنَعْ * إِيلَاؤُهُ آسْمًا ظَاهِراً حَيْثُ وَقَعْ)** وهذا النوع على قسمين قسم يضاف إلى جميع الضمائر **(كَوَحْدَ)** نحو : جئت وحدى وجئت وحدك وجاء وحده ، وقسم يختص بضمير المخاطب نحو **(لَبَّى وَدَوَالَى)** و**(سَعْدَىْ)** وحنانى وهذا ذَى ، تقول لبيك بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة ، من ألب بالمكان إذا أقام به

(قوله كلا وكلتا) فإنهما يضافان للظاهر والمضمر لكن لا يضافان لكل مضمر بل للفظ هما وكا ونا خاصة . **(قوله قصارى الشيء)** بضم القاف ويقال قصيرى بضم القاف وفتح الصاد وسكون الياء . وقصار بحذف الألف الأخيرة مع فتح القاف أو ضمها وقصر بحذف الألفين مع فتح القاف وسكون الصاد . كذا فى القاموس وبه يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من القصور . **(قوله وحماداه)** بضم الحاء المهملة وقوله بمعنى غايته راجع لكليهما . **(قوله وذى وذات)** أى وفروعهما وندر إنما يصطنع المعروف من الناس ذووه . **(قوله كوحد)** قال فى الهمع : هو لازم النصب على المصدرية بفعل من لفظه حكى الأصمعى وحد الرجل يحد إذا انفرد وقيل : لم يلفظ بفعله كالأبوة والخئولة وقيل : محذوف الزوائد من إيحاد وقيل : نصبه على الحال لتأوّله بموحد وقيل : على حذف حرف الجر والأصل على وحده ولازم الإفراد والتذكير لأنه مصدر وقد يثنى شذوذًا أو يجر بعلى ، سمع جلسا على وحديهما ، وقلنا ذلك وحدينا ، وجلس على وحده أو إضافة نسيج وقريع على وزن كريم وجحيش وعيير مصغرين إليه ملحقات بالعلامات على الأصح يقال هو نسيج وحده وقريع وحده إذا قصد قلة نظيره فى الخير وأصله فى الثوب لأنه إذا كان رفيعًا لم ينسج على منواله . والقريع السيد وهو جحيش وحده عيير وحده إذا قصد قلة نظيره فى الشر وهما مصغرا عير وهو الحمار وجحش وهو ولده يذم بهما المنفرد باتباع رأيه ويقال هما نسيجا وحدهما وهم نسيجو وحدهم وهى نسيجة وحدها وهكذا . وقيل : لا يتصل بنسيج وأخواته العلامات فيقال هما نسيج وحدهما وهكذا وزاد الشاطبى : رجيل وحده اهـ ببعض اختصار . **(قوله تقول لبيك)** أصله ألب لك إلبابين أى أقيم لطاعتك إلبابًا كثيرًا لأن التثنية للتكرير نحو : ﴿ **ثم ارجع البصر كرتين** ﴾ [الملك : ٤] ، فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه وحذفت زوائده وحذف الجار من المفعول وأضيف المصدر إليه كل ذلك ليسرع المجيب إلى التفرغ لاستماع الأمر والنهى ويجوز أن يكون من لب بمعنى ألب فلا يكون محذوف الزوائد . قاله الرضى ومثله فى حذف الزوائد الباقى .

ودواليك بمعنى تداولًا لك بعد تداول ، وسعديك بمعنى إسعادًا لك بعد إسعاد ، ولا يستعمل إلا بعد لبيك وحنانيك بمعنى تحننا عليك بعد تحنن . وهذاذيك بذالين معجمتين بمعنى إسراعًا لك بعد بعد إسراع (وَشَذَّ إِيلَاءُ يَدَىْ لِلَبَّى) فى قوله :

[٦٣٠] دَعَوتُ لِمَا نَابَنِى مِسْوَرًا فَلَبَّى فَلَبَّىْ يَدَىْ مِسْوَرِ

كما شذت إضافته إلى ضمير الغائب فى قوله :

[٦٣١] * لَقُلْتُ لَبَّيهِ لِمَن يَدعُونِى

(تنبيه) : مذهب سيبويه أن لبيك وأخواته مصادر مثناة لفظًا ومعناها التكثير ، وأنها تنصب على المصدرية بعوامل محذوفة من ألفاظها إلا هذا ذيك ولبيك فمن معناهما .

(قوله بمعنى تداولا لك بعد تداول) وقال جماعة بمعنى مداولة لك بعد مداولة والأمران متقاربان وكلاهما أحسن من قول بعضهم بمعنى إدالة بعد إدالة لعدم ظهور مناسبة معانى الإدالة كالغلبة هنا ، بخلاف التداول بمعنى التناوب والمداولة بمعنى المناوبة وفى الكلام حذف مضاف أى تداولا لطاعتك فاحفظه . **(قوله بمعنى تحننًا عليك بعد تحنن)** لو قال بمعنى حنانًا عليك بعد حنان لكان أنسب بلفظ حنانيك . **(قوله دعوت إلخ)** أى طلبت مسورًا للأمر الذى أصابنى وهو غرم دية لزمته فلبى أى قال لبيك وقوله فلبى يدى مسور أى إقامة على إجابته بعد إقامة إذا سألنى فى أمر نابه جزاء لصنعه . وخص اليدين لأن العطاء بهما ففيه إشعار بأن مسورًا أجاب بالفعل كما أجاب بالقول وقيل : ذكر اليدين مقحم والفاء الأولى تعقيبية والثانية سببية . **(قوله لقلت لبيه)** كان مقتضى الظاهر لبيك لكنه التفت من الخطاب إلى الغيبة وحكى بالمعنى . **(قوله مصادر)** قال شيخنا : والبعض أى حقيقة لا أسماء مصادر ا هـ وعليه فهى مصادر محذوفة الزوائد كما مر . **(قوله ومعناها التكثير)** لأنهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علمًا على ذلك لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره تصريح .

---

[٦٣٠] قاله أعرابى من بنى أسد من مسدس المتقارب : أى طلبت مسورًا اسم رجل لما أصابنى من النائبة فلبى : أى قال لبيك ، تقديره فلبانى ، فحذف المفعول . والشاهد فى فلبَّى يدى مسور حيث جاء لبى مضافًا إلى ظاهر وهو نادر شاذ لأن هذا من الأسماء التى تلزم الإضافة إلى المضمر نحو : دواليك وحنانيك وهذاذيك ، ومعناه فإجابة منى بعد إجابة له إذ سألنى فى أمر نابه جزاء لصنعه . وخص يديه بالذكر لأنهما اللتان أعطتاه المال . وقيل هذا مقحم والفاء الأولى للعطف المؤذن بالتعقيب والثانية سببية . فافهم

[٦٣١] قبله :

إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِى وَدُونِى زَوْرَاءُ ذَاتُ مَتْرَعٍ بَيُونِ

رجز لم يدر قائله . ودونى زوراء جملة حالية وهى الأرض البعيدة . ودات مترع صفتها من قولهم حوض ترع بالتاء المثناة من فوق وتحريك الراء ممتلىء . وقيل : منزع بالنون والزاى المعجمة من قولهم بئر نزوع ونزيع . إذا كانت قريبة القعر والأول أصح . وبيون بفتح الباء الموحدة وضم الياء آخر الحروف : أى واسعة بعيدة الأطراف . والشاهد فى لبيه حيث أضيف إلى ضمير الغائب وهو شاذ ، وهو مقول القول .

وجوز سيبويه فى هذاذيك فى قوله :

[٦٣٢] * ضَرْبا هَذاذَيْك وَطَعْنا وَخضا *

وفى دواليك فى قوله :

[٦٣٣] إذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ دَوَالَيْك حَتَّى كُلُّنا غَيْرُ لَابِسِ

الحالية بتقدير نفعله مداولين وهاذّين أى مسرعين وهو ضعيف للتعريف . ولأن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا . وجوَّز الأعلم فى هذاذيك فى البيت الوصفية وهو مردود بما ذكر ولأنه معرفة وضربا نكرة . وذهب يونس إلى أن لبيك اسم

(قوله من ألفاظها) فيقدر فى دواليك أداول ، وفى سعديك أسعد مضارع أسعد رباعيًا أى ساعد وأعان كما فى القاموس . وفى حنانيك أتحبن على ما يقتضيه قول الشارح سابقًا بمعنى تحننا إلخ أو أحن على ما هو الأنسب بلفظ حنانيك . **(قوله فمن معناهما)** فيقدر أسرع وأقيم لأن فعلهما لم يستعمل ولا ينافيه قوله السابق من ألب بالمكان لأن أخذه مما ذكر باعتبار المناسبة فى المعنى لا يقتضى أن ما ذكر فعله كذا قالوا وكان الحامل لهم على ذلك أن لبيك تثنية ثلاثى وألب رباعى فلا يكون فعلًا له وهو فاسد لوجود مثل ذلك فى سعديك مع فعله وهو أسعد على أنه يقال لب ثلاثيًا بمعنى أقام كما فى القاموس وشرح الكافية للرضى كما مر فالمتجه عندى أنه منصوب بفعل من لفظه . نعم ذكر قوم أن معنى لبيك إجابة بعد إجابة وعليه فالناصب فعل من معناه إذ ليس لب وألب بمعنى أجاب فاحفظه . **(قوله وخضا)** بخاء وضاد معجمتين أى مسرعًا للقتل . **(قوله إذا شق برد إلخ)** الباء فى بالبرد بدلية . قال فى التصريح : قال أبو عبيدة : كان الرجل إذا أراد توكيد المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما برد صاحبه يرى أن ذلك أبقى للمودة بينهما . **(قوله الحالية)** أى على تأويله بالمشتق كما نبه عليه بعد . **(قوله مداولين)** المناسب لتفسيره دواليك بتداولا لك بعد تداول أن يقول متداولين . **(قوله أى مسرعين)** تفسير لهاذين فقط على الظاهر . **(قوله للتعريف)** أى وحق الحال التنكير وقوله ولأن المصدر إلخ دفع بهذا التعليل ما قد يقال يحتمل أن هذه الحال مما جاء معرفًا لفظًا وإن كان منكرًا معنى .

---

[٦٣٢] قاله العجاج من قصيدة مرجزة يمدح بها الحجاج ويذكر فيها ابن الأشعث وأصحابه . وضربًا نصب على المصدر . أى يضرب ضربًا . والشاهد فى هذاذيك فإنه مصدر قصد من تثنيته التكرار . وليس المراد منه شيئين فقط ، من الهذ وهو الإسراع فى القطع . ووحضًا صفة لطعنا بفتح الواو وسكون الخاء وبالضاد المعجمتين وهو الطعن الجائف .

[٦٣٣] قاله سحيم عبد بن الحسحاس من قصيدة من الطويل . والشاهد فى دواليك فإنه مصدر مثنى مضاف إلى ضمير المخاطب مخصوص به . ومعناه التكرار وهو من المداولة وهى المناوبة . كانت عادة العرب أن يلبس كل من الزوجين برد الآخر ثم يتداولان على تخريقه حتى لا يبقى فيه لبس طلبًا لتأكيد المودة . وشق الثانى جواب إذا .

مفرد مقصور أصله لبى قلبت ألفه ياء للإضافة إلى الضمير كما فى على وإلى ولدى . ورد عليه سيبويه بأنه لو كان كذلك لما قلبت مع الظاهر فى قوله : فلبى يدى مسور . وقول ابن الناظم : إن خلاف يونس فى لبيك وأخواته وهم . وزعم الأعلم أن الكاف حرف خطاب لا موضع له من الإعراب مثلها فى ذلك . ورد عليه بقولهم لبيه ولبى يدى مسور ، وبحذفهم النون لأجلها و لم يحذفوها فى ذانك ، وبأنها لا تلحق الأسماء التى لا تشبه الحرف ا هـ . النوع الثانى من اللازم للإضافة وهو ما يختص بالجمل على قسمين : ما يختص بنوع من الجمل ، وسيأتى ، وما لا يختص وإليه الإشارة بقوله **(وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى ٱلْجُمَلْ * حَيْثُ وَإِذْ)** فشمل إطلاقه الجمل الجملة الاسمية والفعلية ، فالاسمية نحو جلست حيث زيد

(قوله الوصفية) أى لضربًا والمعنى اضرب ضربًا مكررًا كذا قال البعض تبعا لشيخنا ويحتمل أن المعنى على الوصفية اضرب ضربًا مسرعًا مسرعًا بل هذا أنسب بما مر فى معنى هذاذيك . **(قوله بما ذكر)** أى من أن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولًا مطلقًا . **(قوله ولأنه معرفة)** فى الرد بهذا على الأعلم بحث لأنه سيذكر الشارح عنه أنه يقول بحرفية الكاف فى لبيك وأخواته وحينئذ لا إضافة فلا تعريف على مذهبه وزاد بعضهم ردًّا ثالثًا وهو أن ضربًا مفرد وهذاذيك مثنى ولا يوصف المفرد بالمثنى . **(قوله أصله لبى)** أى بوزن فعلى بسكون العين كما فى التصريح . وقد يؤخذ منه أن الألف للتأنيث فتأمل . **(قوله كما فى على إلخ)** أشار به إلى أن الألف لا تبدل للإضافة ياء دائما بدليل فتاك وعصاك . **(قوله ورد عليه سيبويه إلخ)** ليونس أن يجيب بأن قوله فلبى يدى مسور شاذًّا فلا يصلح للرد فتأمل . **(قوله وهم)** أى بل خلافه فى لبيك فقط . **(قوله مثلها فى ذلك)** أى فى هذا اللفظ . **(قوله ورد عليه بقولهم إلخ)** أى لأن قيام ضمير الغيبة والاسم الظاهر مقام الكاف يدل على اسميتها لأن الاسم إنما يقوم مقامه مثله . وأجاب فى التصريح عن هذا بأن لبيه ولبى يدى مسور شاذان فلا يصلحان للرد . وعن الثانى بأن النون يجوز حذفها لشبه الإضافة كما صرح به الأعلم فى نفس المسألة وكما فى اثنى عشر ، وإنما لم يحذف من ذانك للإلباس . **(قوله لأجلها)** أى لأجل كاف الخطاب وكذا الضمير فى قوله وبأنها . **(قوله إلى الجمل)** أى الخبرية الغير المشتملة على ضمير يرجع إلى المضاف . دمامينى . **(قوله حيث وإذ)** الأول ظرف مكان تصرفه نادر وقد يراد به الزمان وثاؤها بالحركات الثلاث وقد تبدل ياؤه واوًا بل قال ابن سيده هى الأصل كما فى الدمامينى . وبنو فقعس يعربونها ولا يضاف إلى الجملة من أسماء المكان غيرها كما فى المغنى . والثانى : ظرف زمان ماض لا يتصرف إلا إذا أضيف إليه ظرف زمان كيومئذ . قال جماعة منهم الناظم : أو وقع مفعولًا به نحو : ﴿ **واذكروا إذ كنتم قليلا** ﴾ [الأعراف : ٨٦] ، أو بدلا منه نحو : ﴿ **واذكر فى الكتاب مريم إذ انتبذت** ﴾ [مريم : ١٦] ، فإذ انتبذت بدل اشتمال

جالس ﴿ **واذكروا إذ أنتم قليل** ﴾ [الأنفال : ٢٦] ، والفعلية نحو : جلست حيث

من مريم ومنع ذلك الجمهور وأولوا كما سيأتى ، وترد للتعليل فتكون حرفًا وقيل : ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام وهذا القول لا يتأتى إذا اختلف زمنا العلة والمعلل نحو : ﴿ **ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم** ﴾ [الزخرف : ٣٩] ، الآية أى لن ينفعكم يوم القيامة اشتراككم فى العذاب لظلمكم فى الدنيا . ولصاحب هذا القول أن يجعل إذ فى الآية لمجرد الظرفية بدلًا من اليوم على معنى إذ ثبت ظلمكم عندكم وعلى هذا الوجه يجوز أن تكون أن ومعمولاها تعليلًا على حذف لام العلة وفاعل ينفع ضمير مستتر فيه راجع إلى قولهم ﴿ **يا ليت بيني وبينك بُعْدَ المشرقين** ﴾ [الزخرف : ٣٨] ، أو إلى القرين ويؤيدهما قراءة بعضهم بكسر إن على استئناف العلة كما فى المغنى . وللمفاجأة بعد بينما وبينما وهل هى حينئذ ظرف زمان أو مكان أو حرف مفاجأة أو حرف زائد أقوال . فإذا قلت : بينا أو بينما أنا قائم إذ أقبل عمرو فعلى القول بزيادة إذ يكون الفعل بعدها هو العامل فى بينا أو بينما كما يكون ذلك لو لم توجد إذ بعد بينا أو بينما وهو الأكثر ، وعلى القول بأنها حرف مفاجأة فالعامل فى بينا أو بينما فعل محذوف يفسره ما بعد إذ وعلى القول بالظرفية قال ابن جنى وابن الباذش : عاملها الفعل الذى بعدها لأنها غير مضافة إليه وعامل بينا أو بينما محذوف يفسره الفعل المذكور فمعنى المثال أقبل عمرو فى زمن بين أوقات قيامى . وقال الشلوبين : إذ مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا فى بينا أو بينما لأن المضاف إليه لا يعمل فى المضاف ولا فيما قبله بل عاملهما محذوف يدل عليه الكلام وإذ بدل منهما أى بين أوقات قيامى حين أقبل عمرو وافقت إقبال عمرو . واعلم أن أصل بين أن تكون مصدرًا بمعنى الفراق فمعنى جلست بينكما جلست مكان فراقكما ومعنى أقبلت بين خروجك ودخولك أقبلت زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فتبين أن بين المضافة إلى المفرد تستعمل فى الزمان والمكان فلما قصدوا إضافتها إلى الجملة اسمية أو فعلية والإضافة إلى الجملة كلا إضافة زادوا عليها تارة ما الكافة لأنها تكف المقتضى عن اقتضائه وأشبعوا تارة أخرى الفتحة فتولدت ألف لتكون الألف دليل عدم اقتضائه للمضاف إليه لأنه حينئذ كالموقوف عليه لأن الألف قد يؤتى بها للوقف كما فى أنا والظنونا وتعين حينئذ أن لا تكون إلا للزمان لما تقرر أنه لا يضاف إلى الجمل من المكان إلا حيث وإضافة بينما أو بينا فى الحقيقة إلى زمان مضاف إلى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين أوقات زيد قائم أى بين أوقات قيام زيد كذا قرره الرضى وقد يضاف بينا إلى مفرد مصدر دون بينما على الصحيح . كذا فى الدمامينى والهمع . وتقدير أوقات لأن بين إنما تضاف لمتعدد وناقش فيه أبو حيان بأن بينا قد تضاف للمصدر المتجزىء كالقيام مع أنهم لا يحذفون المضاف إلى الجملة فى مثل هذا . قال فى الهمع : وما ذكر من أن الجملة بعد بينا وبينما مضاف إليها قول الجمهور . وقيل : ما والألف كافتان فلا محل للجملة بعدهما وقيل : ما كافة دون الألف بل هى مجرد إشباع اهـ وعلى عدم إضافتهما عاملهما ما فى الجملة التى تليهما كما فى المغنى .

جلست واجلس حيث أجلس ، ﴿ **واذكروا إذ كنتم قليلًا** ﴾ [الأنفال : ٢٦] ، ﴿ **وإذ يمكر بك الذين كفروا** ﴾ [الأنفال : ٣٠] ، ومعنى هذا المضارع المضى حينئذٍ . وأما نحو قوله :

[٦٣٤] * **أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا** *

وقوله :

(قوله الجملة الاسمية والفعلية) لكن إضافة حيث إلى الفعلية أكثر ولهذا ترجح النصب فى نحو : جلست حيث زيدا أراه . كذا فى المغنى . قال فى الهمع : وتقبح إضافة إذ إلى اسمية عجزها فعل ماض نحو جئتك إذ زيد قام ووجه قبحه أن إذ لما مضى والفعل الماضى مناسب لها فى الزمان وهما فى جملة واحدة فلم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما إذا كان مضارعًا نحو : إذ زيد يقوم فإنه حسن اهـ. وقال فى التصريح : شرط الاسمية بعد إذ أن لا يكون خبر المبتدأ فيها فعلًا ماضيًا نص على ذلك سيبويه وشرط الفعلية أن يكون فعلها ماضيًا لفظًا نحو : ﴿**واذكروا إذ كنتم قليلا**﴾ [الأنفال : ٢٦]، أو معنى لفظًا نحو : ﴿**وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت**﴾ [البقرة : ١٢٧]، ثم قال : وشرط الاسمية بعد حيث أن لا يكون الخبر فيها فعلًا نص على ذلك سيبويه اهـ ولعل معنى قوله شرط الاسمية بعد إذ شرط حسنها فلا ينافى كلام الهمع ولعل معنى قوله وشرط الاسمية بعد حيث شرط رجحانها فلا ينافى ما مر عن المغنى أن النصب فى نحو جلست حيث زيدا أراه أرجح فقط ومن كلام الهمع يعرف ما فى كلام البعض وغيره من الخلل . **(قوله واذكروا إذ أنتم قليل)** إذ فيها وفيما بعدها مفعول به عند جماعة وقال الجمهور : ظرف لمفعول محذوف أى ﴿**واذكروا نعمة الله عليكم إذ أنتم وإذ كنتم**﴾ [آل عمران : ١٠٣]، ﴿**وإذ يمكر**﴾ [الأنفال : ٣٠]، اهـ. تصريح . وقالوا فى : ﴿**واذكر فى الكتاب مريم إذ انتبذت**﴾ [مريم : ١٦]، أن إذ انتبذت ظرف لمحذوف أى قصة مريم إذ انتبذت وعلى مذهبهم يتعين فى ﴿**واذكروا نعمة الله عليكم إذ جعل فيكم أنبياء**﴾ [المائدة : ٢٠]، كون إذ ظرفًا لنعمة وعلى مذهب غيرهم يجوز ذلك وكونها بدل كل من نعمة . **(قوله ومعنى هذا المضارع)** أى الواقع فى الجملة المضاف إليها إذ بخلاف المضارع بعد حيث وقد يقال لا حاجة إلى ذلك لتصريح ابن هشام فى المغنى بأن إذ قد تستعمل فى المستقبل كما أن إذا قد تستعمل فى الماضى . والجواب أن المحوج موافقة الواقع ، لأن نزول الآية بعد وقوع المكر مع أن الجمهور لا يثبتون مجيء إذ للاستقبال ويجعلون ما يوهمه من تنزيل المستقبل منزلة الماضى كما فى المغنى .

---

[٦٣٤] قائله مجهول : وتمامه : * **نَجْمٌ يُضِيءُ كَالشِّهَابِ لَامِعًا** *

الهمزة للاستفهام . وترى من رؤية البصر فلذلك اقتصر على مفعول واحد وهو طالعًا . والشاهد فى حيث سهيل حيث أضيف إلى مفرد وهو شاذ لأن حقه أن يضاف إلى الجملة ، فعلى هذا يكون حيث معربًا لأن الموجب لبنائه إضافته إلى الجمل إما منصوب على الظرفية أو على المفعولية إذا جعل ترى من رؤية القلب . وقيل : هو مبنى دائما . وقيل : مضاف إلى الجملة تقديرًا لأن سهيلًا مرفوع بالابتداء وخبره محذوف أى مستقر وظاهر فى حال طلوعه .

[٦٣٥] حَـيْثُ لَـيِّ الْعَمَائِـمِ

فشاذ لا يقاس عليه خلافًا للكسائي

(تنبيه) : قولهم إذ ذاك ليس من الإضافة إلى المفرد بل إلى الجملة الاسمية والتقدير إذ ذاك كذلك أو إذ كان ذاك (**وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ . إِفْرَادُ إِذْ**) أى وإن ينون إذ يحتمل إفرادها لفظًا . وأكثر ما يكون ذلك مع إضافة اسم الزمان إليها كما فى نحو : يومئذ وحينئذ . ويكون التنوين عوضًا من لفظ الجملة المضاف إليها كما تقدم بيانه فى أول الكتاب . وأما نحو : وأنت إذ صحيح فنادر (**وَمَا كَإِذْ مَعْنًى**) فى كونه ظرفًا مبهمًا ماضيًا نحو : حين ووقت

(قوله أما ترى) هى بصرية مفعولها طالعًا وحيث ظرف مكان مبنى . وقيل : إذا أضيف إلى مفرد يكون معربًا كذا فى العينى . وقيل : مفعولها حيث وطالعًا حال من سهيل . وقيل: من حيث على معنى طالعًا فيه . وقيل : علمية مفعولاها حيث وطالعًا أى طالعًا فيه . أقول : أو طالعًا مفعول أول وحيث ظرف مستقر مفعول ثان . قال زكريا : والشاهد فى إضافة حيث إلى مفرد . وقيل : سهيل مرفوع فحيث مضافة إلى جملة فلا شاهد فيه والتقدير حيث سهيل مستقر طالعًا . **(قوله حيث لَيّ العمائم)** قال شيخنا : أى شد العمائم على الرءوس ويؤيده قول العينى : أراد بمكان لَيّ العمائم الرءوس . **(قوله إذ ذاك كذلك)** أى أو ثابت أو نحو ذلك . **(قوله وأن ينون إلخ)** ألحق الكافيجى بإذ فى ذلك إذا فيجوز أن تقطع عن الإضافة ويعوض عنها التنوين كقوله تعالى : ﴿ ولئن أطعتم بشرًا مثلكم إنكم إذًا لخاسرون ﴾ [المؤمنون : ٣٤] ا .هـ. نكت . **(قوله أى وأن ينون إذ إلخ)** أشار إلى أن الضمير فى ينون عائد إلى إذ وأن فى قوله إفراد إذ إقامة الظاهر مقام المضمر دفعا لتوهم رجوع الضمير إلى غير إذ . **(قوله وأما نحو وأنت إذ صحيح فنادر)** هذا مقابل قوله وأكثر ما يكون إلخ وبه يتبين أن أفعل التفضيل فى أكثر على غير بابه وفى بعض النسخ إسقاط قوله وأما إلخ . **(قوله وما كإذ إلخ)** الأقرب ما أشار إليه الشارح من أن ما مبتدأ وكإذ صلتها والخبر كإذ الثانية وأضف جوازا استئناف فى موقع الاستدراك كما أشار إليه الشارح ويحتمل أن ما مفعول مقدم لأضف وعليه فقوله كإذ الثانية صفة مفعول مطلق لأضف أى إضافة كإضافة إذ فى كونها إلى الجملة . **(قوله ظرفا مبهما)** يعنى بالظرف اسم الزمان سواء كان منصوبا على الظرفية أم لا كما فى المغنى وكما يرشد إليه تمثيل الشارح بعد بيوم هم بارزون ، و﴿ **يوم ينفع الصادقين صدقهم** ﴾[المائدة : ١١٩] . إذ الأول بدل من المفعول به فى ﴿ **لينذر يوم التلاق** ﴾[غافر : ١٥] .

---

[٦٣٥] البيت بتمامه :

وَنَطْعَنُهُمْ تَحْتَ الْحُبَا بَعْدَ ضَرْبِهِـمْ ببيض الْمَواضِى حَيْثُ لَيِّ الْعَمَائِـمِ

هو من الطويل . طعنه بالرمح يطعنه بالفتح فيهما وطعن فى السن يطعن بالضم فى العابر . والحبا بضم الحاء المهملة وتخفيف الباء الموحدة جمع حبوة بكسر الحاء . أراد به أوساطهم كما أراد من لى العمائم رءوسهم : أى نطعنهم فى أوساطهم بعد ضربهم بحديد السيوف فى رءوس . والبيض بفتح الباء : الحديد وبالكسر جمع أبيض وهو السيف . والمواضى السيوف والإضافة فيه نحوها فى جرد قطيفة . والشاهد فى حيث لم تضف فيه إلى جملة فيكون معربا . ومحله النصب على الحال .

وزمان ويوم إذا أريد بها الماضى (**كَإِذْ**) فى الإضافة إلى ما تضاف إليه إذ ، لكن (**أَضِفْ**) هذه (**جَوَازًا**) لما سبق أن إذا تضاف إليه وجوبًا (**نَحْوُ حِينَ جَا نُبِذْ**) وجاء زيد يوم الحجاجُ أمير ، ونحو حين مجيئك نبذ ، وجاء زيد يوم أمره الحجاج فتضاف للمفرد . فإن كان الظرف المبهم مستقبل المعنى لم يعامل معاملة إذ ، بل يعامل معاملة إذا فلا يضاف إلى الجملة

والثانى خبر والمراد بالمبهم ما ليس محدودا مما سيذكره الشارح مما لا اختصاص له أصلا كحين ومدة ووقت وزمن أوله اختصاص بوجه دون وجه كغداة وعشية وليلة ونهار وصباح ومساء بخلاف المحدود كأمس وغد وكأسبوع وشهر وحول وسنة وعام وكيومين كذا قالوا ، وفيه أن نحو نهار من المحدود اللهم إلا أن يراد به مطلق وقت كما قالوه فى يوم كما سيأتى لكن يكون حينئذ مما لا اختصاص له إلا أن يراد مطلق وقت ، شمنى . وفى شرح ابن غازى أن المحدود ما دل على عدد صراحة كيومين وأسبوع وشهر وسنة فتأمل . وممن ذكر عدم جواز الإضافة فى السنة السيوطى وفى العام الدمامينى فليحرر قول شيخنا السيد أجروا السنة مجرى العام فى جواز الإضافة إلى الجملة . ثم رأيت فى المغنى شاهدا على إضافة العام فإنه قال لا يعود ضمير من الجملة المضاف إليها إلى المضاف فأما قوله : * **مضت سنة لعام ولدت فيه** * فنادر وقد خفى هذا الحكم على أكثر النحاة ا هـ وسبقه إلى ذلك الناظم وعلله بأن المضاف إلى الجملة مضاف فى التقدير إلى مصدر منها فكما لا يعود ضمير من المصدر المضاف إليه إلى المضاف لا يعود منها . قال الدمامينى : وقضيته امتناع العود لا ندوره ولا حجة فيما استشهد به لجواز تعلق الظرف بمحذوف فيكون الضمير من جملة أخرى . (**قوله ويوم**) أى إذا أريد به مطلق الزمن لا المقدار المخصوص وإلا كان من المحدود . أفاده سم . (**فائدة**) : إذا قلت : أتيتك يوم لا حرّ ولا برد جاز لك رفع حرّ وبرد على أن لا ملغاة أو عاملة عمل ليس وفتحهما على أن لا عاملة عمل إن وجرهما على أن لا زائدة حكى الأخفش الأوجه الثلاثة كذا نقلوا . وفيه أن جعل لا زائدة لا يلائم المعنى إلا أن يراد بكونها زائدة كونها معترضة بين المتضايفين كلا المعترضة بين الجار والمجرور فى جئت بلا زاد كما عبر بذلك الدمامينى ولو جعل الجر على أن لا اسم بمعنى غير لكن أوضح فتأمل . (**قوله أضف هذه**) أى الألفاظ المشبهة ، إذ ولو قال هذا أى ما كاذ لكان أحسن . (**قوله لما سبق**) اللام للتعدية متعلقة بأضف لا للتعليل . (**قوله ونحو حين مجيئك إلخ**) ظاهر صنيعه أن هذا أيضا مثال لإضافة ما كاذ إلى ما سبق أن إذ تضاف إليه وجوبا وليس كذلك كما هو ظاهر فكان الأولى أن يقول ومثال إضافة ما كاذ إلى المفرد نحو حين إلخ . (**قوله مستقبل المعنى**) بقى ما إذا كان حالا فانظره . (**قوله وأجاز ذلك الناظم على قلة**) على هذا لا يكون مشبه إذا كإذا فيقال ما الفرق بينه وبين مشبه إذ حيث أعطى حكم إذ فى الإضافة . (**قوله بظاهر ما سبق**) أى من الآية والبيت . (**قوله فلا يضاف إلى جملة**) لأنه حينئذ بعيد الشبه بإذ ولأنه لم يسمع .

الاسمية بل إلى الفعلية كما سيأتى. وأما ﴿يوم هم على النار يفتنون﴾ [الذاريات: ١٣]، وقوله:

[٦٣٦] فَكُنْ لِى شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بنِ قَارِبِ

فمما نزل المستقبل فيه منزلة الماضى لتحقق وقوعه. هذا مذهب سيبويه وأجاز ذلك الناظم على قلة تمسكًا بظاهر ما سبق. وأما غير المبهم وهو المحدود فلا يضاف إلى جملة وذلك نحو شهر وحول، بل لا يضاف إلا إلى المفرد نحو شهر كذا (**وَآبنِ أَوِ آعرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أُجرِيَا**) مما سبق أنه يضاف إلى الجملة جوازًا، أما الإعراب فعلى الأصل، وأما البناء فحملًا على إذ (**وَآخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا**) أى أن الأرجح والمختار فيما تلاه فعل مبنى البناء للتناسب كقوله:

[٦٣٧] * عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيْبَ عَلَى الصِّبَا *

(**قوله ما كإذ قد أجريا**) تنازعه الفعلان قبله وقيد المصنف فى كافيته جواز بناء ما ذكر بما إذا لم يثنّ وإلا وجب إعرابه ولا يتقيد جواز بناء ما ذكر بحال الإضافة إلى الجملة بل يجوز بناؤه إذا أضيف إلى مفرد مبنى كيومئذ وحينئذ ومثله كل اسم ناقص الدلالة لإبهامه كغير ومثل ودون وبين. وذهب الناظم إلى أنه لا يبنى مضاف إلى مبنى بسبب إضافته إليه أصلا لا ظرف ولا غيره لأن الإضافة من خصائص الأسماء التى تكف سبب البناء وتلغيه فكيف تكون داعية إليه والفتحات فيما استشهدوا به حركات إعراب فمثل فى ﴿إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون﴾ [الذاريات: ٢٣]، حال من ضمير لحق وبين ودون فى ﴿لقد تقطع بينكم﴾ [الأنعام: ٩٤]، ﴿ومنا دون ذلك﴾ [الجن: ١١] منصوبان على الظرفية وفاعل تقطع ضمير مستتر راجع إلى مصدر الفعل وبينكم حال منه ومبتدأ منا محذوف ودون ذلك صفته أى قوم دون ذلك. قال سم: ويشكل على التعليل بناء يوم فى يومئذ إلا أن يوجه بالحمل على شبهه وهو إذ اهـ وهل مشبه إذا كمشبه إذ فى جواز البناء والإعراب إذا أضيف إلى الجملة على التفصيل المذكور. قال ابن هشام: لم أر من صرح به وقياسه عليه ظاهر. قال فى النكت: وقد صرح به الشاطبى جازما به. (**قوله فحملا على إذ**) اعترض بأن شرط القياس وجود علة الحكم فى الفرع وعلة بناء إذ مشابهتها الحرف فى الافتقار إلى الجملة وهى غير موجودة فى الفرع وقد يقال إنما اشترط ذلك فى القياس الموجب للحكم لا المجوز له فتأمل. (**قوله فيما تلاه فعل مبنى**) أى بناء أصليًا أو عارضًا ولذا مثل بمثالين.

---

[٦٣٦] قاله سواد بن قارب الأزدى الصحابى رضى الله عنه. ذكر مستوفى فى شواهد ما ولا وإن المشبهات بليس. والشاهد فى يوم فإنه بمنزلة إذ فى كونه اسم زمان مبهم لما يأتى فلذلك نزل منزلته فيما أضيف إليه. فهذا ونحوه نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه بمنزلة ما قد وقع ومضى.

[٦٣٧] قال النابغة الذبيانى. وتمامه: * وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ *

من قصيدة من الطويل. الشاهد فى حين حيث بنى على الفتح لإضافته إلى فعل بناؤه لازم. ويجوز كسره للإعراب. وعلى الأول ظرف كفى كما فى ﴿ودخل المدينة على حين غفلة﴾ أى فى وقت غفلة والمعنى فى وقت عاتبت، وعلى الثانى للتعليل أى لأجل الصبا كما فى ﴿ولتكبروا الله على ما هداكم﴾ والهمزة للاستفهام. ولما من الجوازم. وأصح مجزوم به، والواو للحال، ووازع من وزعت الرجل إذا كففته.

وقوله:

[٦٣٨] *عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ*

(وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا * أَعْرِبْ) نحو : ﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾ [المائدة : ١١٩] ، وكقوله :

[٦٣٩] أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرَكِ اللهُ أَنَّنِي كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكِرَامِ قَلِيلُ

(**قوله على حين عاتبت إلخ**) أى فى حين عاتبت على حد قوله تعالى : ﴿ **ودخل المدينة على حين غفلة** ﴾ [القصص : ١٥] ، وكذا فيما يأتى . (**قوله على حين يستصبين**) أى النسوة من استصبيت فلانًا أى عددته صبيا كذا قيل ، والأنسب أنه من استصباه أى طلب أن يصبو إليه أى يميل . (**قوله وقيل فعل معرب**) صريح فى جواز وقوع المضارع بعد الظرف الذى بمعنى إذ وهو إنما يتم إذا جعل ذلك المضارع بمعنى الماضى ولو تنزيلا كما فى إذا وقع بعدها المضارع على ما ذكره الشارح سابقا ، ولا يخفى أن الأقرب فى الظرف قبل المضارع المجعول بمعنى الماضى تنزيلا أن يجعل بمعنى إذا ويستغنى عن تكلف جعل المضارع بمعنى الماضى تنزيلا . (**قوله يا عمرك الله**) يا للتنبيه أو للنداء والمنادى محذوف وعمر منصوب على المصدرية بمعنى التعمير ويرفع بالابتداء إذا دخلت عليه اللام فيكون بمعنى الحياة والله منصوب بنزع الخافض والأصل عمرتك يا لله عمرًا أى ذكرتك به تذكيرًا يعمر قلبك وحكى رفعه على الفاعلية للمصدر .

---

[٦٣٨] هو من الطويل . وصدره : * لَأَجْتَذِبَنْ مِنْهُنَّ قَلْبِى تَحَلُّمًا *

والشاهد فى على حين حيث جاء مبنيا لإضافته إلى الجملة . وهذا البيت حجة على من ذهب إلى أن المضارع المتصل به نون الإناث باق على إعرابه . يقال استصبيت فلانا إذا عددته صبيا يعنى جعلته فى عداد الصبيان . (**قوله لاجتذبن**) بنون التأكيد الخفيفة والتحلم بالتشديد تكلف الحلم بالكسر وهو الأناة .

[٦٣٩] قاله مويال بن جهم المذحجى من قصيدة من الطويل . الهمزة للاستفهام وإن مع اسمها وخبرها سدت مسد مفعولى تعلمى . ويا عمرك الله معترض . ويا لمجرد التنبيه . وعمرك منصوب نصب المصادر فإذا دخلت عليه اللام يرفع بالابتداء . ومعناه بتعميرك الله أى بإقرارك له بالبقاء . وظاهره القسم وليس مرادا ههنا على المعنى الذى ذكرناه ويقال مراده سألت الله أن يطيل عمرك يا فلانة فعلى هذا يكون دعاء . وتكون الجلالة الشريفة مرفوعة على الفاعلية بيطيل ويا على أصلها فى النداء . والشاهد فى على حين حيث أعرب لأنه وقع قبل مبتدأ وهو الكرام وقليل خبره . وكذا يعرب إذا وقع قبل المعرب كما فى ﴿ **هذا يوم ينفع الصادقين** ﴾ ففى هذين الموضعين الإعراب جائز بلا خلاف . وأما البناء فمنعه البصرية وأجازته الكوفية واختاره ابن مالك ولهذا روى البناء على الفتح ههنا .

و لم يجز البصريون حينئذٍ غير الإعراب . وأجاز الكوفيون البناء ، وإليه مال الفارسى والناظم ، ولذلك قال (وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا) أى لن يغلط . واحتجوا لذلك بقراءَة نافع : ﴿ هذا يوم ينفع ﴾ بالفتح . وقد روى بهما قوله :

[٦٤٠] * عَلَى حِيْنَ الْكِرَامِ قَلِيْلُ *

وقوله :

[٦٤١] تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى عَلَى حِيْنَ التَّوَاصُلِ غَيْرَ دَانِ

(وَأَلْزَمُوا إِذَا) الظرفية (إِضَافَةً إِلَى جُمَلِ الأَفْعَالِ) خاصة نظرًا إلى ما تضمنته من معنى

(قوله واحتجوا بقراءة نافع) قال الرضى : لا دليل فيها لاحتمال أن يوم نصب على الظرفية خبر لهذا مشارا به للمذكور قبله لا لليوم وأورد عليه أنه يلزم مخالفة هذه القراءة حينئذ لقراءة الرفع والأصل عدمها . **(قوله ما تذكر من سليمى)** أى الذى تذكره منها وأبهمه تعظيمًا له وتفخيمًا والدانى القريب . **(قوله الظرفية)** احترازًا عن إذا الفجائية لأنها حرف على الأصح والحرف لا يضاف . ومن أحسن ما استدل به المصنف على حرفيتها أنها وردت رابطة لجواب الشرط نحو : ﴿ ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون ﴾ [الروم : ٢٥] ، فلو كانت ظرفًا للزم اقتران الجملة الجوابية فى مثل ذلك بالفاء لأنها اسمية وقال جماعة : هى ظرف زمان والتقدير فى خرجت فإذا زيد خرجت ففى الوقت زيد أى حضوره إذ لا يخبر بالزمان عن الجثة . هذا إن قدرت خبرا فإن قدرت متعلقة بخبر محذوف أى ففى الوقت زيد حاضر كما هى متعلقة بالخبر المذكور فى خرجت فإذا زيد حاضر فلا إشكال فى الإخبار ومقتضاه أن لا تكون إذا مضافة للجملة إذ لا يعمل شيء من المضاف إليه فى المضاف وهو خلاف المقرر فى إذا الظرفية . ولك أن تجعل التقدير فحضور زيد أو فزيد حاضر فى زمن خرجت ، فتكون الإضافة إلى جملة مقدرة . وقال جماعة: ظرف مكان والتقدير فى فإذا زيد ففى المكان زيد أو ففى الحضرة زيد ومقتضاه كالقول قبله وجعل إذا على هذا القول مضافة لجملة مقدرة ينافيه أنه لا يضاف من ظروف المكان إلى الجملة إلا حيث كما مر ويجوز فإذا زيد جالسا بالنصب حالا والخبر إذا أو محذوف ولا يليها فى المفاجأة إلا الجملة الاسمية دفعا لالتباسها بالشرطية ، ومن ثم امتنع النصب فى نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو وجوزه كثير من النحويين . وجوز الأخفش أن يليها الفعل المقرون بقد دون المجرد منها . وقد تقع بعد بينا وبينما وتلزم الفاء إذا الفجائية وهل هى زائدة أو عاطفة الجملة بعدها على الجملة قبلها أو جزائية كهى فى جواب الشرط أقوال .

---

[٦٤١] هو من الوافر . وصدره : * تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى[1] *

والشاهد فى على حين حيث يجوز فيه الإعراب والبناء ولكن البناء على الفتح أرجح من الإعراب ، و لم تجز البصرية غيره . والتواصل مبتدأ وغير دانى خبره . ويروى على حين التراجع .

---

(١) اقتصر العينى فى الاستشهاد على ذكر الشطرة الأخيرة فلذلك ذكر صدره .

الشرط غالبًا (كَهُنْ إِذَا ٱعْتَلَى) ﴿ إذا جاء نصر الله ﴾ [النصر : ١] ، فإذا ظرف فيه معنى الشرط مضاف إلى الجملة بعده والعامل فيه جوابه على المشهور وأما نحو : ﴿ إذا السماء انشقت ﴾ [الرحمن : ٣٧] ، فمثل : ﴿ وإن أحدٌ من المشركين استجارك ﴾ [التوبة : ٦] ، وقوله :

[٦٤٢] إِذَا بَاهِلِيٌّ تَحْتَـهُ حَنْظَلِيَّـةٌ ... لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ ٱلْمُذَرَّعُ

واعلم أن إذا غير الفجائية ملازمة للظرفية عند الجمهور وقال المصنف قد تقع مفعولا به كقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضى الله تعالى عنها : «إنى لأعلم إذا كنت عنى راضية وإذا كنت علىّ غضبى» وأوله غيره بجعل إذا ظرفا لمحذوف هو المفعول أى لأعلم شأنك إذا كنت إلخ ومجرورة بحتى نحو : ﴿حتى إذا جاءوها﴾ [الزمر : ٧١ ، ٧٣] ، الآية والغاية فى الحقيقة ما ينسبك من الجواب مرتبا على فعل الشرط ، فالمعنى : ﴿وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمرا﴾ إلى أن تفتح أبوابها وقت مجيئهم فيقطع السوق وجعل الجمهور حتى فى مثل ذلك ابتدائية ومبتدأ نحو : إذا يقوم زيد إذا يقوم عمرو أى وقت قيام زيد وقت قيام عمرو ونقله الرضى عن بعضهم ثم قال : و لم أعثر له على شاهد من كلام العرب كذا فى الدماميني مع زيادة من الهمع . (قوله إلى جمل الأفعال) بنقل حركة الهمزة إلى اللام أى الماضوية كثيرا والمضارعية قليلا وقد اجتمعا كثيرا فى قوله:

والنـفس راغبـة إذا رغـبتها ... وإذا تُـرَدُّ إلى قليـل تقنـعُ

(قوله ما تضمنته إلخ) و لم تعمل لمخالفتها الشروط بتحقق وقوع تاليها قاله يس. وعبارة الهمع : ولكون إذا خاصة بالمتيقن والمظنون بخلاف إن لم تجزم إلا فى الضرورة . (قوله غالبا) سيأتى مقابله فى كلام الشارح . (قوله كهن إذا اعتلى) أى كن متواضعا هينا إذا تكبر غيرك . (قوله فإذا ظرف) أى للحدث المستقبل وقد تجيء للماضى نحو : ﴿وإذا رأوا تجارة﴾ الآية على ما ذكره جماعة وللحال فى القسم نحو : ﴿والليل إذا يغشى﴾ على ما ذكره جماعة لأن إذا متعلق بفعل القسم وهو إنشاء والإنشاء حال أو بكائنا حال من الليل لأن عامل الحال عامل صاحبها وعامله فعل القسم بواسطة الحرف والأصل فى الحال مقارنتها زمن عاملها ويلزمهما كون الإقسام فى وقت غشيان الليل . قال الرضى : وهو فاسد ولا يبعد تعلق الظرف بمضاف يدل عليه القسم إذ لا يقسم بشيء إلا لعظمته والتقدير وعظمة الليل إذا يغشى اهـ . (قوله على المشهور) مقابله أن العامل تاليه لا جوابه لاقتران جوابه بالفاء وإذا الفجائية وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما . وأجيب بأن الظرف الجائز التأخير يتوسع فيه بالتقديم فما ظنك بالممتنع التأخير وبأن قولهم بعاملية الجواب إذا لم يمنع منها مانع وإلا كان العامل محذوفا يدل عليه الجواب ،

---

[٦٤٢] قاله الفرزدق وهو من الطويل ، أى إذا كان باهلى ، فلابد من هذا التقدير لأن إذا الشرطيه لا تدخل على الاسمية وهو الشاهد خلافا للأخفش والكوفية . حيث جوزوا دخولها على الاسمية محتجين به ورد بما ذكرنا . والباهلى نسبة إلى باهلة قبيلة من قيس عيلان . وله ولد جملة فى محل الرفع صفة لباهلى ، ويجوز أن يكون نصبا على الحال بدون الواو على القلة . وقوله فذاك المذرع جواب الشرط وهو بضم الميم وفتح الذال المعجمة ، وتشديد الراء وفى آخره عين مهملة ، وهو الذى أمه أشرف من أبيه .

فعلى إضمار كان الشانية كما أضمرت هى واسمها ضمير الشأن فى قوله :

[٦٤٣] * **فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَا شَفِيعُهَا** *

هذا مذهب سيبويه . وأجاز الأخفش إضافتها إلى الجمل الاسمية تمسكًا بظاهر ما سبق . واختاره فى شرح التسهيل . والاحتراز بقولى غالبًا عن نحو : ﴿ **وإذا ما غضبوا هم يغفرون * والذين إذا أصابهم البغى هم ينتصرون** ﴾ [الشورى : ٣٧] ،فإذا فيهما ظرف لخبر المبتدأ بعدها ، ولا شرطية فيها وإلا لكان يجب اقتران الجملة الاسمية بالفاء .

ويلزم القائلين بالمقابل أن يقولوا لا إضافة لأن المضاف إليه لا يعمل فى المضاف كما نقله عنهم فى المغنى وأن يفرقوا بين إذا وإذ وحيث بأن إذا تربط بكونها شرطا كما فى أين وأنى وأما إذ وحيث فلولا الإضافة ما حصل ربط . يس بزيادة . **(قوله إذا باهلىّ إلخ)** نسبة إلى باهلة أرذل قبيلة من قيس . وحنظلية نسبة إلى حنظلة أكرم قبيلة من تميم كما فى القاموس وشيخ الإسلام والتصريح وغيرها . فقول البعض أرذل قبيلة من تميم خطأ . والمذرع بذال معجمة من أمه أشرف من أبيه . وقيل بالدال المهملة أى المتأهل للبس الدرع . **(قوله الشانية)** لا حاجة إليه لجواز أن تكون غير شانية والاسم المرفوع وهو باهلىء اسمها والجملة بعدها خبرها . **(قوله كما أضمرت إلخ)** أى لأن أداة التحضيض لا يليها إلا الفعل . **(قوله وأجاز الأخفش)** أى تبعا للكوفيين كما أجازوا دخول أداة الشرط على الجملة الاسمية . وفصل ابن أبى الربيع فأجاز وقوع الاسم بعدها إذا أخبر عنه بفعل ومنعه إذا أخبر عنه باسم . **(قوله لكان يجب إلخ)** وقول بعضهم إنه على إضمار الفاء رد بأن الفاء لا تحذف إلا فى ضرورة أو نادر من الكلام . وقول بعضهم أن الضمير توكيد لا مبتدأ وأن ما بعده الجواب تعسف ومن ذلك إذا التى بعد القسم نحو : ﴿ **والليل إذا يغشى * والنهار إذا تجلى** ﴾ [الليل : ١] ، ﴿ **والنجم إذا هوى** ﴾ [النجم : ١] ، إذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابا فى المعنى فيلزم تعليق القسم الإنشائى وهو ممتنع اهـ مغنى . وقوله : وقول بعضهم ذكر هذا الوجه الرضى فإنه جوّز فى الآيتين كون هم تأكيدا للواو فى غضبوا وللضمير المنصوب فى أصابعهم جملة اسمية

---

[٦٤٣] قاله قيس بن الملوح . وقيل ابن الدمينة . وقال ابن عصفور : العمه بن عبد الله القشيرى . وصدره :

* **وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ** *

إلىّ . وهو من الطويل أى أخبرت . فالتاء مفعوله الأول نابت عن الفاعل . وليلى مفعول ثان . وأرسلت بشفاعة مفعول ثالث . وهلا حرف تحضيض مختص بالجمل الفعلية الخبرية . فلذلك يقال ههنا محذوف : أى فهلا كان هو أى الشأن وهو الشاهد . ونفس ليلى كلام إضافى . وشفيعها خبره .

(تنبيه) : مثل إذا هذه لما الظرفية فلا تضاف إلى جملة اسمية ، وتلزم الإضافة إلى الفعلية نحو : ﴿ ولما جاءهم كتاب من عند الله ﴾ [البقرة : ٨٩] ، وأما قوله :

[٦٤٤] **أَقُولُ لِعَبْدِ اللهِ لَمَّا سِقَاؤُنَا وَنَحْنُ بِوَادِى عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمِ**

فمثل : ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾ [التوبة : ٦] ، لأن وها فى البيت فعل بمعنى سقط . وشم أمر من قولك شمته إذا نظرت إليه . والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه (**لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلَا * تَفَرُّقٍ أُضِيفَ كِلْتَا وَكِلَا**) أى مما يلزم الإضافة كلا وكلتا ، ولا يضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط : أحدها : التعريف فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امرأتين خلافا للكوفيين فى إجازتهم إضافتهما إلى النكرة المختصة

بغير فاء قال لعدم عراقة إذا فى الشرطية ا هـ وقوله تعسف أى لأن المقام لا يقتضى تأكيد المسند إليه بل اسمية الجملة هو الموافق للمراد من أن ذلك شأنهم الدائم . (**قوله لما الظرفية**) جرى على القول بأنها اسم بمعنى حين وقيل بمعنى إذ واستحسنه فى المغنى لاختصاصها بالماضى ، وذهب سيبويه إلى أنها حرف وجود لوجود . (**قوله وتلزم الإضافة إلى الفعلية**) أى الماضوية كما فى التصريح ويكون جوابها ماضيا ومضارعا وجملة اسمية مقرونة بالفاء أو إذا الفجائية نحو : ﴿ **فلما نجاكم إلى البر أعرضتم** ﴾ ﴿ **فلما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا** ﴾ ﴿ **فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد** ﴾ ﴿ **فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون** ﴾ وخالف كثير فى الثانى والثالث وجعلوا الجواب فى الآيتين محذوفا أى أقبل يجادلنا ، وانقسموا قسمين فمنهم إلخ وتبع الشارح فى كون لما الظرفية مضافة إلى الجملة بعدها ابن هشام فى شرح القطر ومنعه غيره وقد صرح فى المغنى فى إذا بأنها على قول القائلين بأن العامل فيها شرطها غير مضافة كما يقول الجميع فيها إذا جزمت . (**قوله أقول لعبد الله إلخ**) قد يلغز به فيقال أين فعل لما وحينئذ يكتب وهى بالألف لأجل الإلغاز وإن كان حقه أن يكتب بالياء . (**قوله والمعنى لما سقط إلخ**) يوهم أن جواب لما محذوف لتقدم دليله وأن تقديره قلت إلخ وهو ما صرح به فى المغنى . قال الدمامينى : إنما يحتاج إليه على القول بأن لما حرف شرط أما على القول بأنها ظرف بمعنى حين فلا بل تجعل متعلقة بأقول الملفوظ به لأن الظاهر أنها على هذا القول خالية عن معنى الشرط ا هـ وقد يمنع . ويؤيد المنع أنه نقل بعد ذلك عن ابن مالك أنها ظرف بمعنى إذ فيه معنى الشرط . (**قوله لمفهم اثنين**) متعلق بأضيف والمراد شيئين ليشمل المذكرين والمؤنثين وإلا لقال أو اثنتين . قاله يس . (**قوله أى مما يلزم إلخ**) فيه إشارة إلى أن قول المصنف أضيف أى لزوما بدليل أن الكلام فى واجب الإضافة .

[٦٤٤] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة .

نحو : كلا رجلين عندك قائمان ، وحكى كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها أى تاركة للغزل . الثانى : الدلالة على اثنين إما بالنص نحو : كلاهما وكلتا الجنتين ، أو بالاشتراك كقوله :

[٦٤٥] * كِلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ *

فإن كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجمع ، وإنما صح قوله :

[٦٤٦] إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ

لأن ذا مثناة فى المعنى مثلها فى قوله تعالى : ﴿ **لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك** ﴾

(قوله إلى النكرة المختصة) قال السيوطى بناء على جواز توكيدها وهو رأى الكوفيين وعليه مشى الناظم فى التوكيد حيث قال :

* **وإن يفد توكيد منكور قبل** *

فاشتراط المصنف هنا التعريف مبنى على غير مختاره . قاله سم .

(قوله عندك) هو فيه وفيما بعده صفة للنكرة وراعى فى الأول المعنى فثنى الخبر وفى الثانى اللفظ فأفرده .

(قوله الدلالة على اثنين) أى بحسب الوضع أو بحسب القصد كما سيتضح .

(قوله أو بالاشتراك) بقى قسم ثالث وهو الدال على اثنين بحسب القصد كما فى الجمع المراد به اثنان نحو : كلا رؤوس الكبشين والمفرد المراد به اثنين نحو :

* **وكلا ذلك وجه وقبل** *

وإلى هذا القسم أشار بقوله وإنما صح إلخ . **(قوله وكلا ذلك وجه وقبل)** الوجه والقبل بفتحتين الجهة أى وكلا ذلك ذو جهة يصرف إليها .

(قوله لأن ذا مثناة فى المعنى) لأن العرب اتسعت فى اسم الإشارة الموضوع للمفرد البعيد فاستعملته للمثنى كما ذكر وللجمع نحو : ﴿ **وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا** ﴾ . شاطبى .

---

[٦٤٥] هو من الطويل . وتمامه : * وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا

[٦٤٦] قاله عبد الله بن الزبعرى من قصيدة من الرمل ، قالها يوم أحد وهو مشرك ثم أسلم . مدى بفتح الميم أى غاية . والشاهد فى كلا حيث أضيف إلى ذلك ، وهو وإن كان مفردا فى اللفظ ولكنه يرجع إلى شيئين فى المعنى لأن المذكور هو الخير والشر ، فكان المعنى وكلا ما ذكر من الخير والشر كما فى عوان بين ذلك . وقبل بفتحتين أى جهة .

[البقرة : ٦٨] ، أى وكلا ما ذكر وبين ما ذكر . الثالث : أن يكون كلمة واحدة كما أشار إليه بقوله بلا تفرق ، فلا يجوز كلا زيد وعمرو . وأما قوله :

[٦٤٧] كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا ... فِي ٱلنَّائِبَاتِ وَإِلْمَامِ ٱلْمُلِمَّاتِ

وقوله :

[٦٤٨] كِلَا ٱلضَّيْفَنِ ٱلْمَشْنُوءِ وَٱلضَّيْفِ نَائِلٌ ... لَدَيَّ ٱلْمُنَى وَٱلْأَمْنَ فِي ٱلْعُسْرِ وَٱلْيُسْرِ

فمن الضرورات النادرة (**وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ * أَيًّا**) المفردة مطلقًا لأنها بمعنى بعض (**وَإِنْ كَرَّرْتَهَا**) بالعطف (**فَأَضِفِ**) إليه كقوله :

[٦٤٩] فَلَئِنْ لَقِيتُكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنْ ... أَيِّي وَأَيُّكَ فَارِسُ ٱلْأَحْزَابِ

وقوله :

[٦٥٠] أَلَا تَسْأَلُونَ ٱلنَّاسَ أَيِّي وَأَيُّكُمْ ... غَدَاةَ ٱلْتَقَيْنَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمَا

لأن المعنى حينئذٍ أينا (**أَوْ تَنْوِ**) بالمفرد المعرف الجمع بأن تنوى (**ٱلْأَجْزَا**) نحو : أىّ

(**قوله لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك**) الفارض : المسنة . والبكر : الفتية . والعوان : النصف . (**قوله فلا يجوز كلا زيد وعمرو**) لأن كلا موضوع لتأكيد المثنى كما نقله يس عن ابن الحاجب . (**قوله الضيفن المشنوء**) أى الطفيلى المبغوض . (**قوله المفردة**) أى غير المكررة وأخذ هذا القيد مما بعده . وقياس هذا أن يقول لمفرد معرف لم ينو به الأجزاء أخذا مما بعده أيضًا . (**قوله مطلقًا**) أى سواء كانت موصولة أو شرطية أو استفهامية أو نعتًا أو حالًا . (**قوله لأنها بمعنى بعض**) أى حيث أضيفت للمعرف أى والمفرد المعرف شىء واحد ليس له أبعاض بخلاف ما إذا أضيفت للمنكر فإنها حينئذ بمعنى كل كما قاله ابن الناظم . (**قوله وإن كررتها**) أى سواء كان المجرور بها أو لا ضمير المتكلم أو غيره وأوجب بعضهم إضافتها أو لا إلى ضمير المتكلم وضمير كررتها يرجع إلى أى لا بالعموم السابق لأن التكرار لا يجىء فى الوصفية والحالية . (**قوله بالعطف**) أى بالواو كما فى التسهيل . (**قوله فأضف**) أى أجز إضافتها إلى ما ذكر .

---

[٦٤٧] هو من البسيط ، الشاهد فيه أن كلا أضيف إلى كلمتين ، ولا يجوز ذلك فلا يقال كلا زيد وعمرو قاما . وهذا ضرورة نادرة . وكلا أخى مبتدأ ، وخليلى عطف عليه ، وواجدى خبره ، وإفراده باعتبار لفظ كلا فالياء مفعول أول لواجدى وعضدا مفعول ثان . والنائبات المصائب . والإلمام الإتيان والنزول ، والملمات جمع ملمة وهى النازلة من نوازل الدهر .

[٦٤٨] هو من الطويل . والشاهد فيه أن كلا أضيف إلى مفرد معطوف عليه آخر ، ولا يجوز ذلك إلا فى الضرورة . والضيفن تابع الضيف وهو الطفيلى . والنون فيه زائدة فوزنه فعلن لا فيعل . والمشنوء المبغض من شنىء الرجل . وواجد خبر لكلا الضيفن . والمنى مفعوله . والأمن عطف عليه . وفى اليسر حال . والعسر عطف عليه . وفيه لف ونشر .

[٦٤٩] هو من الكامل . الشاهد فى أيى وأيك وذلك أن أيا لا يضاف إلى مفرد معرفه إلا إذا تكررت ، ولا يأتى ذلك إلا فى الشعر . فأيى مبتدأ . وأيك عطف عليه . وفارس الأحزاب خبره جمع حزب وهو الطائفة من كل شىء . والجملة مفعول لتعلمن . فافهم .

[٦٥٠] هو من الطويل . والشاهد فيه كالشاهد فيما قبله . وألا للتنبيه . وغداة نصب على الظرف أضيف إلى الجملة ، وكان خيرا خبر المبتدأ أعنى أيى . وخيرا خبر كان . وأكرما عطف عليه .

زيد أحسن يعنى أىّ أجزائه أحسن (**وَاخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهْ * مَوْصُولَةً أَيًّا**) أيًّا مفعول باخصص وبالمعرفة متعلقة به وموصولة حال من أى متقدم عليها : أى تختص أى الموصولة بأنها لا تضاف إلا إلى معرفة غير ما سبق منعه وهو المفرد نحو امرر بأى الرجلين هو أكرم وأى الرجال هو أفضل وأيهم أشد ولا تضاف لنكرة خلافًا لابن عصفور (**وَبالعكْسِ**) من الموصولة (**الصِّفَهْ**) وهى المنعوت بها والواقعة حالا فلا تضاف إلا إلى نكرة كمررت بفارس أى فارس وبزيد أى فتى . ومنه قوله :

[٦٥١] **فَلِلَّهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيَّمَا فَتَى**

(**وَإِنْ تَكُنْ**) أى (**شَرْطاً أو اسْتِفهَامًا فَمُطْلَقًا كَمِّلْ بِهَا الْكَلَامَا**) أى تضاف إلى النكرة

(**قوله لأن المعنى حينئذ أينا إلخ**) أشار به إلى أن أيا الثانية مؤكدة للأولى زيدت لضرورة العطف على الضمير المجرور وأن الياء والكاف قائمان مقام نا الدالة على المتعدد . (**قوله أو تنو الاجزا**) عطف على كررنها فلهذا حذف الياء للجزم والمعطوف عليه بمعنى المضارع لأنه شرط وهو لا يكون إلا مستقبلا فحصل تناسب المتعاطفين وفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بقوله فأضف لأنه جواب الشرط فليس بأجنبى . لا يقال المعطوف له حكم المعطوف عليه فيلزم تقديم الجزاء على الشرط لأنا نقول يغتفر كثيرا فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل . قاله يس . (**قوله الجمع**) أى أو الجنس نحو : أى الدينار دينارك ، أو يعطف عليه بالواو نحو : أى زيد وعمرو قام . صرح به الدماميني وعليه لا يشترط تكرير أى كما قاله المصنف بل يكفى تكرير المفرد . (**قوله وبالمعرفة**) الباء داخلة على المقصور عليه . (**قوله وهو المفرد**) لم يقل وهو المعرفة المفرد كما قاله فى نظيره الآتى مع أن الذى سبق هو المعرفة المفرد استغناء هنا بكون المستثنى هو المعرفة . (**قوله وبالعكس من الموصولة الصفة**) أى فى المعنى فتدخل الحالية كما نبه عليه الشارح وكان الأولى أن يقول وبالضد الصفة لأن العكس لغة جعل آخر الشىء أوله وليس مرادًا هنا . قاله الشاطبى . (**قوله فلا تضاف إلا إلى نكرة**) لأن القصد من الوصفية الدلالة على الكمال والداخلة على المعرفة بمعنى بعض فلا تدل عليه . ويشترط فى النكرة أن تكون مماثلة للموصوف لفظًا ومعنى أو معنى فقط نحو : مررت برجل أى رجل وبرجل أى إنسان . ولا يجوز برجل أى عالم وعكسه . قاله الدماميني وغيره (**قوله فمطلقا**) أى تكميلا مطلقا إلخ أو مطلقا حال من ضمير بها . وتذكير الحال باعتبار أنها لفظ لا من ضمير تكن لأن فاء الجواب لا تدخل على أجنبى منه . وقضيته جواز إضافة الشرطية للمفرد المعرف المنوى به الأجزاء نحو أى زيد أعجبك أعجبنى وهو ما صرح به الدماميني بل قول المصنف أو تنو الأجزاء يدل على الجواز فى الشرطية والاستفهامية

---

[٦٥١] صدره : * **فأومأْتُ إيماءً خفيًّا لِحَبْتَرٍ** *

قاله الراعى عبيد من قصيدة من الطويل . أى أشرت إشارة . وحبتر بفتح الحاء المهملة وسكون الباء الموحدة وفتح التاء المثناة من فوق وفى آخره راء اسم رجل . واللام فى فلله للتعجب . وعينا حبتر مبتدأ وخبره لله . والشاهد فى أيما فتى حيث وقع أيا صفة أى كامل ، كما مررت برجل أيما رجل . وأنشده ابن مالك مثالا لوقوع أى حالا لمعرفة . وقال أبو حيان : أنشده أصحابنا بالرفع على أنه مبتدأ أو خبر مبتدأ وقدروه أى فتى هو . ولم يذكروا كون أى يقع حالاً . قلت : لا يلزم من عدم ذكرهم عدم الوقوع .

والمعرفة مطلقًا سوى ما سبق منعه وهو المفرد المعرفة نحو : أى رجل يأتنى فله درهم ﴿ **أيما الأجلين قضيت** ﴾ [القصص : ٢٨] ، ﴿ **أيكم يأتينى بعرشها** ﴾ [النمل : ٣٨] ، ﴿ **فبأى حديث** ﴾ [الجاثية : ٦] ، فظهر أن لأى ثلاثة أحوال .

(تنبيه) : إذا كانت أى نعتًا أو حالًا وهى المراد بالصفة فى كلامه فهى ملازمة للإضافة لفظًا ومعنى . وإن كانت موصولة أو شرطًا أو استفهامًا فهى ملازمة لها معنى لا لفظًا وهو ظاهر **(وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً لَدُنْ فَجَرّ)** ما بعده بالإضافة لفظًا إن كان معربًا ومحلًا إن كان مبنيًا أو جملة ، فالأول نحو : ﴿ **من لدن حكيم عليم** ﴾ [النمل : ٦] . وقوله :

[٦٥٢] **تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ فِى ظُهَيْـرِى ... مِنْ لَدُنِ الظهرِ إلى العُصَيْرِ**

والثانى نحو : ﴿ **وعلمناه من لدنا علمًا** ﴾ [الكهف : ٦٥] ، ﴿ **لينذر بأسًا شديدًا من لدنه** ﴾ [الكهف : ٢] . والثالث كقوله :

لأن كلامه هناك فى أى مطلقا أى غير الحالية والوصفية فمنع ابن عقيل ذلك ممنوع أفاده سم ويؤخذ مما ذكره من أن كلام المصنف هناك فى أى مطلقا جواز إضافة أى الموصولة والاستفهامية والشرطية إلى المفرد المعرف إذا كررت أو نوى به الأجزاء وحينئذ يكون استثناء الشارح المفرد المعرف مما تضاف إليه أى الموصولة والاستفهامية والشرطية محله بقرينة ما مر إذا لم تكرر أو تنو الأجزاء فتأمل . **(قوله إلى النكرة والمعرفة)** بيان للإطلاق فى كلام المصنف الذى هو فى مقابلة التقييد فى الموضعين قبله وقول الشارح مطلقا أى سواء كان كل من النكرة والمعرفة مفردا أو مثنى أو مجموعا بدليل قوله سوى ما سبق إلخ . **(قوله ثلاثة أحوال)** الأول : الإضافة إلى النكرة والمعرفة وذلك فى الشرطية والاستفهامية . الثانى : لزوم الإضافة إلى النكرة وذلك فى الوصفية والحالية . الثالث : لزوم الإضافة إلى المعرفة وذلك فى الموصولة . **(قوله إذا كانت أى إلخ)** بقى قسم ثالث لا تجوز إضافته وهو أى المجعولة وصلة لنداء ما فيه أل نحو : ﴿ **يأيها الإنسان** ﴾ [الانفطار : ٦ ، الانشطار : ٦] ، ولم يذكره لأن المقام مقام ما يضاف . **(قوله لدن)** بفتح اللام وضم الدال وفتحها وكسرها وضمهما وسكون النون ويقال فيه لدن كجير ولدن كخفن فعل أمر الإناث من الخوف ، ولدن كقلت ماضى المخاطبة ولدن كقلن فعل أمر من القول ، ولد كعل ولد كهل ولد كقم : ويقال فيها غير ذلك أيضا كما فى الهمع والقاموس . وفى باب التقاء الساكنين من الهمع أن نون لدن تحذف لساكن وليها ، وشذ كسرها فى قوله : من لدن الظهر إلى العصير . **(قوله فجر)** فائدته بعد قوله إضافة بيان أن عامل الجر هو المضاف كما هو الصحيح وهذه الفائدة لم تستفد إلا من هذا ، وقوله فى إعمال المصدر :

---

[٦٥٢] راجزه طائى لم يدر اسمه . والرعدة من الارتعاد . وظهيرى تصغير ظهر يعنى يقوم على الارتعاد من عند الظهر إلى العصر والشاهد فى من لدن حيث جاءت معربة وهى لغة قيس .

* وَتَذكُرُ نعماهُ لَدُن أَنْتَ يافعُ *

وقوله :

[٦٥٣] صَرِيعُ غَوانٍ رَاقهُنَّ وَرُقْنَهُ لَدُن شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ

ولم يضف من ظروف المكان إلى الجملة إلا لدن وحيث . وقال ابن برهان حيث فقط هذا هو الأصل الشائع فى لسان العرب (وَنَصْبُ غُدْوَةٍ بها عَنْهُمْ نَدَرْ) كما فى قوله :

[٦٥٤] فَمَا زَالَ مُهْرِى مَزجَرَ ٱلْكَلْبِ مِنْهُم لَدُن غُدْوَةً حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوْبِ

---

* وبعد جره الذى أضيف له *

قاله سم وتبعه غيره . أقول : ومن قوله فى إعمال اسم الفاعل :

* وانصب بذى الأعمال تلوا واخفض *

ومن قوله فى الصفة المشبهة باسم الفاعل :

* فارفع بها وانصب وجر مع أل *

فاحفظه . **(قوله وتذكر نعماه)** بضم النون والقصر النعمة وكذا النعماء بالفتح والمد . واحتمال أنها فى البيت بالفتح وقصرها للضرورة بعيد لا حاجة إليه . واليافع الشاب . **(قوله صريع غوان)** أى مصروعهن . راقهن ورقنه أى أعجبهن وأعجبنه . وفى العينى تفسير رقنه بأصبنه . لا حراك به أى لا حركة به . **(قوله إلا لدن وحيث)** مقتضاه أن لدن عند إضافتها إلى الجملة ظرف مكان بل ظاهره أنها دائما ظرف مكان ويمنع الأمرين تصريح الرضى بأن لدن اسم لمبدإ غاية زمان أو مكان وعند إضافتها إلى الجملة مطلقا تتمحض للزمان فقوله وقال ابن برهان حيث فقط هو الحق . **(قوله هذا هو الأصل)** الإشارة إلى قول الناظم وألزموا إلخ فهو دخول على قوله ونصب إلخ . **(قوله ونصب غدوة بها)** هذا شامل للنصب على التمييز وللنصب على التشبيه بالمفعول به فإن جعلت الباء للمصاحبة شمل النصب بإضمار فعل أيضا . سم . **(قوله مزجر الكلب)** ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر زال فإن قدر من مادته كمزجورا كان نصبه على الظرفية قياسيا وإلا ككائنا كان سماعيا كما مر فى محله .

---

[٦٥٣] قاله القطامى من قصيدة من الطويل . الشاهد فى جواز إضافة لدن إلى الجملة . ومعناه عند شيبه . وحتى للغاية . والذوائب جمع ذؤابة الشعر . وغوان جمع غانية وهى الجارية التى غنيت بجمالها عن الحلى . وراقهن أعجبهن . ورقنه أعجبنه حتى لا حراك به . كذا فسره فى ديوانه .

[٦٥٤] هو من الطويل . ومزجر الكلب خبر ما زال . ومنهم فى محل النصب على الحال والشاهد فى لدن غدوة حيث نصب غدوة بعدها تشبيها بالمفعول . ومنهم من يرفعها تشبيها بالفاعل . ومنهم من جرها على القياس . ولم يقع غدوة بعد لدن إلا مصروفة . واختار ابن مالك نصبها على التمييز . وقيل هو خبر لكان المقدرة . والتقدير لدن كانت الساعة غدوة . وقوله لغروب أى لوقت غروب .

فلدن حينئذٍ منقطعة عن الإضافة لفظًا ومعنى . وغدوة بعدها نصب على التمييز أو على التشبيه بالمفعول لشبه لدن باسم الفاعل فى ثبوت نونها تارة وحذفها أخرى لكن يضعفه سماع النصب بها محذوفة النون أو خبرا لكان محذوفه مع اسمها أى لدن كانت الساعة غدوة . ويجوز جر غدوة بالإضافة على الأصل فلو عطفت على غدوة المنصوبة جاز جر المعطوف مراعاة للأصل وجاز نصبه مراعاة للفظ ذكر ذلك الأخفش واستبعد الناظم نصب المعطوف وقال إنه بعيد عن القياس وحكى الكوفيون رفع غدوة بعد لدن فقيل هو بكان تامة محذوفة والتقدير لدن كانت غدوة . وقيل خبر لمبتدأ محذوف والتقدير لدن وقت هو غدوة وقيل على التشبيه بالفاعل . قال سيبويه : ولا ينتصب بعد لدن من الأسماء غير غدوة .

(تنبيه) : لدن بمعنى عند إلا أنها تختص بستة أمور : أحدها أنها ملازمة لمبدأ

(قوله نصب على التمييز) أى للدن فيكون من تمييز المفرد ووجهه أن لدن اسم لأول زمان مبهم ففسر بغدوة . قاله الدماميني . **(قوله لكن يضعفه)** أى الشبه سماع إلخ وذلك لأنه لو كان المقتضى لنصبها ما ذكر لم تنصب عند حذف نون لدن لأن اسم الفاعل لا ينصب محذوف التنوين ولا يرد الضارب زيدا والضاربا عمرا والضاربو بكرا لأن أل كالعوض من التنوين فى الأول والنون فى الأخيرين . **(قوله أو خبرا)** عطف على قوله على التمييز وعلى هذا تكون لدن مضافة إلى الجملة وعلى الأولين لا إضافة ولهذا استحسن الناظم هذا الوجه لما فيه من إبقاء لدن على ما ثبت لها من الإضافة . **(قوله مراعاة للأصل)** أى الغالب فى تالى لدن من الجر فهو نظير نصب المعطوف على مجرور غير فى الاستثناء فالمقتضى للجر كون المعطوف عليه واقعا فى مكان اسم مجرور غالبا لا كونه فى محل جر حتى يرد اعتراض أبى حيان على من أجاز الجر بأن غدوة عند نصبه ليس فى محل جر حتى يراعى هذا المحل . **(قوله وجاز نصبه)** لا يقال يلزم نصب غير غدوة بعد لدن والنصب لم يحفظ إلا فيها لأنا نقول يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل . **(قوله واستبعد الناظم إلخ)** أى للزوم نصب غير غدوة بعد لدن . **(قوله بعيد عن القياس)** لأن القياس جر ما لدن كغيرها من الظروف ونصب غدوة بعدها سمع على خلاف القياس فالقياس على غدوة بعيد عن القياس . **(قوله لدن وقت هو غدوة)** يستفاد منه أن لدن على هذا الوجه مضافة إلى مفرد معنوى وهذا هو الظاهر وإن استظهر البعض هنا قطعها عن الإضافة فى هذه الحالة مع أنه جزم فيما بعد بما قلناه أما على الوجه الأول الذى قبله فمضافة إلى الجملة وأما على الوجه الثالث الآتى فغير مضافة أصلًا . **(قوله على التشبيه بالفاعل)** قال فى التصريح : ظاهره أنها مرفوعة بلدن أى لشبهها باسم الفاعل فيما مر .

الغايات، ومن ثم يتعاقبان فى نحو جئت من عنده ومن لدنه. وفى التنزيل: ﴿**آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنّا علما**﴾ [الكهف: ٦٥]، بخلاف جلست عنده فلا يجوز جلست لدنه لعدم معنى الابتداء هنا. ثانيها: أن الغالب استعمالها مجرورة بمن. ثالثها: أنها مبنية إلا فى لغة قيس وبلغتهم قرىء من لدنه. رابعها: أنه يجوز إضافتها إلى الجمل كما سبق. خامسها: جواز إفرادها قبل غدوة على ما مر. سادسها: أنها لا تقع إلا فضلة تقول: السفر من عند البصرة ولا تقول من لدن البصرة. وأما لدى فهى مثل عند مطلقا إلا أن جرها ممتنع بخلاف جر عند وأيضا عند أمكن منها من وجهين: الأول: أنها تكون ظرفًا للأعيان والمعانى تقول هذا القول عندى صواب وعند فلان علم به ويمتنع

(**قوله بمعنى عند**) بكسر العين وفتحها وضمها كما فى الهمع وهى للمكان كثيرًا وللزمان قليلًا ومنه كما فى الدماميني عن المصنف: «**إنما الصبر عند الصدمة الأولى**» ولا تخرج عن الظرفية إلا إلى الجر بمن. (**قوله لمبدأ الغايات**) أى لأول المسافات فمسماها نفس أول الزمان أو المكان وبهذا فارقت من فإنها لابتداء الزمان أو المكان ومن ثم كانت حرفا ولدن اسما. أفاده سم. (**قوله ومن ثم**) أى من أجل أن لدن ملازمة لمبدأ الغايات وعند تكون لمبدأ الغايات وذلك إذا دخل عليها من الابتدائية يتعاقبان فى نحو إلخ أى يعقب كل منهما الآخر أى يخلفه. (**قوله وعلمناه**) أى الخضر. (**قوله لعدم معنى الابتداء هنا**) بل المراد جلست فى مكان قريب منه. (**قوله أن الغالب**) ومن غير الغالب لدن شبّ ولدن أنت يافع. (**قوله أنها مبنية**) أى على السكون فى بعض لغاتها على ما علم مما مر وإنما بنيت لشبهها بالحرف فى الجمود لملازمتها الظرفية أو شبهها وقيل: لأن بعض لغاتها على وضع الحرف وأجرى البقية مجراه. (**قوله إلا فى لغة قيس**) قال المصرح: أى فإنها معربة عندهم تشبيها بعند اهـ وخص فى التسهيل والهمع إعرابها عندهم بلغتها المشهورة وهى لدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون. (**قوله وبلغتهم قرىء من لدنه**) قال المصرح: أى بإسكان الدال مع إشمامها الضم وكسر النون وهى قراءة أبى بكر عن عاصم. وحكى ابن الشجرى عن الفارسى أن الكسرة فى هذه القراءة ليست إعرابا وإنما هى للتخلص من التقاء الساكنين اهـ وفيه منافاة لما فى القولة السابقة عن التسهيل والهمع إلا أن يقال إسكان الدال فى هذه القراءة عارض للتخفيف والأصل ضمها كما يرشد إليه إشمامها للضم فى هذه القراءة تنبيها على أصلها. ثم رأيت فى الهمع التصريح بما ذكر من أن الأصل على هذه القراءة ضم الدال. (**قوله جواز إفرادها**) أى قطعها عن الإضافة لفظًا ومعنى. (**قوله على ما مر**) أى على التفصيل الذى مر من أنها مفردة على أن غدوة منصوبة على التمييز أو التشبيه بالمفعول به أو مرفوعة على التشبيه بالفاعل ومضافة على أن غدوة منصوبة خبرا لكان أو مرفوعة خبرا لمبتدأ محذوف أو فاعلا لفعل محذوف. (**قوله لا تقع إلا فضلة**) أى بخلاف عند تقول السفر من عند البصرة فعند جزء ما سد مسد العمدة وهو المتعلق المحذوف فأعطى العمدية. (**قوله فهى مثل عند مطلقًا**) يقتضى أنها معربة وبه صرح فى المغنى لكن فى شيخ الإسلام أن المصرح به خلافه وفى شرح المغنى للدمامينى حكاية القول ببنائها عن ابن الحاجب. (**قوله إلا أن جرها**) أى جر الحرف إياها. (**قوله تقول هذا القول إلخ**) اقتصر على التمثيل للمعانى لأنها محل الافتراق.

ذلك في لدىّ . قاله ابن الشجرى فى أماليه . الثانى : أنك تقول عندى مال وإن كان غائبًا عنك ولا تقول لدىّ مال إلا إذا كان حاضرًا . قاله الحريرى وأبو هلال العسكرى وابن الشجرى . وزعم المعرى أنه لا فرق بين لدى وعند . وقول غيره أولى (وَ) ألزموا إضافة أيضا (مَعَ) وهى اسم لمكان الاصطحاب أو وقته ، والمشهور فيها فتح العين وهو فتح إعراب و(مَعْ) بالبناء على السكون (فِيها قَلِيلٌ) كقوله :

[٦٥٥] فَرِيْشِي مِنكُمْ وَهَوَاىَ مَعْكُمْ وإنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا

وزعم سيبويه أن تسكين العين ضرورة وليس كذلك بل هى لغة ربيعة وغَنْم فإنها مبنية عندهم على السكون . وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف ، وادعى النحاس الإجماع عليه وهو فاسد والصحيح أنها باقية على اسميتها كما أشعر به كلام الناظم هذا حكمها

(قوله ويمتنع ذلك فى لدى) استظهر البعض أنه نادر لا ممتنع وقد يوجه بأنهم كثيرا ما يعطون المعقول حكم المحسوس ومنه قول بعض المصنفين وأسأله الفوز لديه . ثم رأيت بعضهم رد المنع بقوله تعالى : ﴿ **ما يبدل القول لدىّ** ﴾ . **(قوله أنه لا فرق بين لدى وعند)** انظر هل المراد أنه لا فرق بينهما فى كلا الوجهين السابقين أو فى الثانى فقط الأقرب الأول فتأمل . **(قوله وألزموا إضافة أيضًا مع)** أشار بذلك إلى أن مع معطوفة على لدن ليكون فى كلام المصنف تصريح بلزومها الإضافة فمع الثانية مبتدأ خبرها قليل ولا ينافى اللزوم قوله الآتى تفرد مع إلخ لأن محل اللزوم إذا كانت ظرفا وهى فى الإفراد حال على ما سيتضح . **(قوله لمكان الاصطحاب أو وقته)** المراد بالاصطحاب ما يشمل القرب كما فى : ﴿ **إن مع العسر يسرا** ﴾ . **(قوله وهو فتح إعراب)** لشبهها بعند فى وقوعها خبرا وحالا وصفة وصلة ودالا على حضور نحو : ﴿ **نجنى ومن معى** ﴾ أو على قرب نحو : ﴿ **إن مع العسر يسرا** ﴾ نقله سم عن المصنف . **(قوله فريشى منكم)** المراد بالريش اللباس الفاخر أو المال . لما ما بكسر اللام أى وقتا بعد وقت . **(قوله وغنم)** بفتح الغين المعجمة وسكون النون . **(قوله فإنها مبنية عندهم)** قيل : لجمودها للزومها الظرفية وقيل : لتضمنها معنى المصاحبة وهى من المعانى التى حقها أن تؤدى بالحرف وإن لم يوضع لها حرف كالإشارة . **(قوله والصحيح أنها باقية على اسميتها)** أى لأن المعنى فى الحالين واحد والمعنى الواحد لا يكون مستقلا وغير مستقل .

---

[٦٥٥] قاله جرير من قصيدة من الوافر يمدح بها هشام بن عبد الملك . الريش بكسر الراء المال والخصب والمعاش . والشاهد فى معكم حيث بنى على السكون وهى لغة ربيعة وتميم . وعند الجمهور عينها مفتوحة معربة . وقوله لماما بكسر اللام وتخفيف الميم يقال فلان يزور لماما أى فى الأحايين .

إذا اتصل بها متحرك (وَنُقِلْ) فيها (فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ) بها نحو مع القوم فالفتح طلبا للخفة والكسر على الأصل فى التقاء الساكنين .

(تنبيه) : تفرد مع مردودة اللام فتخرج عن الظرفية وتنصب على الحال بمعنى جميعًا نحو : جاء الزيدان معًا وتستعمل للجمع كما تستعمل للاثنين كقوله :

وَأَفْنَى رِجَالِى فَبَادُوْا مَعَا

وقوله :

(قوله هذا) أى بناء مع الساكنة العين على السكون أى ظهور بنائها على السكون وإلا فبناؤها على السكون ثابت لها فى حال اتصالها بساكن أيضا غاية الأمر أنه حينئذ مقدر لا ظاهر فالضمائر فى كلام الشارح راجعة إلى مع الساكنة العين بقرينة قوله فالفتح طلبًا للخفة والكسر على الأصل فى التقاء الساكنين . ومن هذا يعلم أن الشارح جعل الوجهين اللذين ذكرهما المصنف فى الساكنة العين وهو أقرب إلى كلام المصنف من جعل بعض الشراح كلامه على التوزيع فالفتح للمعربة والكسر للساكنة وذلك لأن الفتح لا يكون لأجل السكون المتصل إلا فى الساكنة إلا أن يدعى بعض الشراح أن قول المصنف لسكون راجع لقوله وكسر فقط نعم فى نسخ بدل قوله فالفتح طلبا للخفة إلخ ما نصه فمن أعربها فتح العين ومن بناها على السكون كسر لالتقاء الساكنين ا هـ وهو ظاهر فى جعل كلام المصنف على التوزيع وعليه يكون اسم الإشارة فى قول الشارح هذا راجعا إلى ما قدمه المصنف من فتح عين مع فى لغة وسكونها فى لغة ، وتكون الضمائر فى كلام الشارح راجعة إلى مع من حيث هى ومعنى قوله فمن أعربها فتح العين أبقى فتح العين . هذا إيضاح المقام . **(قوله تفرد مع)** أى عن الإضافة حالة كونها مردودة اللام لتتقوى باللام حال قطعها عن الإضافة جبرا لما فاتها من الإضافة فأصل معا من قولك جاء الزيدان معا معى ففعل به ما فعل بفتى ففتحة العين على هذا فتحة بنية والإعراب مقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين هذا ما اختاره ابن مالك . وذهب الخليل إلى أن الفتحة فتحة إعراب وليس من باب المقصور واختاره أبو حيان فعلى الأول تكون ناقصة فى الإضافة تامة فى الإفراد عكس أب وأخ ، وأما يد فناقصة فيهما وغالب الأسماء تامة فيهما فالأقسام أربعة . واستدل ابن مالك بقولهم الزيدان معا والزيدون معا كما يقال هم عدى ولو كان باقيا على النقص لقيل مع كما يقال هم يد واحدة على من سواهم . واعترض بأن معا ظرف فى موضع الخبر فلا يلزم ما قاله وهو ظاهر . قاله الدمامينى . **(قوله وتنصب على الحال)** أى دائمًا وقيل كثيرًا وقد تكون ظرفًا مخبرًا به . **(قوله بمعنى جميعًا)** كذا قال المصنف ومال إليه فى المغنى وفرق ثعلب بينهما بأن جاء الزيدان معا يدل على اتحاد وقت مجيئهما بخلاف جاء الزيدان جميعا . **(قوله وأفنى)** أى الدهر أو الموت كما قاله الشمنى . وقوله فبادوا أى هلكوا .

[٦٥٦] *إذا حَنَّتِ الأُولَى سَجَعْنَ لَهَا مَعَا*

وقد ترادف عند فتجر بمن ، حكى سيبويه ذهبت من معه ومنه قراءة بعضهم : ﴿ **هذا ذكرٍ من معى** ﴾ [الأنبياء : ٢٤] ، (**وَٱضْمُمْ بِناءً غَيْرًا آنْ عَدِمْتَ مَا * لَهُ أُضِيفَ**) لفظًا (**نَاوِيًا مَا عُدِمَا**) معنى : أى من الكلمات الملازمة للإضافة غير وهى اسم دال على مخالفة ما قبله حقيقة ما بعده : وإذا وقع بعد ليس وعلم المضاف إليه كقبضت عشرة ليس غيرها جاز حذفه لفظًا فيضم بغير تنوين . ثم اختلف حينئذٍ فقال المبرد ضمة بناء لأنها كقبل فى الإبهام فهى اسم أو خبر وهذا ما اختاره الناظم على ما أفهمه كلامه . وقال

(**قوله الأولى**) أى الحمامة الأولى وسجعن هدرن. شمنى. (**قوله وقد ترادف**) أى مع الملازمة للإضافة. (**قوله واضمم إلخ**) هذا إشارة إلى أول الأحوال الأربعة فى غير كقبل وبعد وسيذكر الشارح بقيتها كما يعلم باستقصاء كلامه.

(**قوله ما له أضيف**) أى الاسم الذى أضيف إليه لفظ غير فالصلة جرت على غير من هى له لأمن اللبس. (**قوله معنى**) تمييز محوّل عن ما. (**قوله أى من الكلمات إلخ**) أخذ الشارح ذلك من كون الكلام فى واجب الإضافة نعم لو قال المصنف:

*** وغير واضممها إذا عدمت ما ***

لكان أصرح لاستفادة لزوم إضافتها صريحا من عطف غير على لدن. (**قوله الملازمة للإضافة**) أى غالبا فلا يرد أنها تقطع عنها لفظا ومعنى كما سيأتى. (**قوله على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده**) أى معناه إما بالذات نحو مررت برجل غيرك أو بالصفة نحو دخلت بوجه غير الذى خرجت به وإتيانه بحقيقة قبل ما الثانية دون أن يأتى بها قبل ما الأولى أيضا أو يسقطها بالكلية مما لم يظهر له وجه. (**قوله بغير تنوين**) أى لنية معنى المضاف إليه على البناء وللتخفيف على الإعراب. (**قوله ثم اختلف حينئذ**) أى حين إذ ضم لفظ غير من غير تنوين. (**قوله ضمة بناء**) خبر مبتدأ محذوف هو ضمير عائد على الضمة المفهومة من يضم. (**قوله لأنها كقبل فى الإبهام**) أى لأن معناها غير مختص إذ مغايرة المخاطب فى نحو رأيت رجلا غيرك لا تختص بذات دون أخرى كما أن معانى الغايات كقبل وبعد وفوق وتحت غير محدودة ولو علل الشارح بناء غير على الضم بعلة بناء قبل على الضم لوافق ما عليه المصنف من حصر سبب بناء الاسم فى مشابهته الحرف، ولعله آثر ما علل به لأنه أخصر. (**قوله فهى اسم**) أى لليس فى محل رفع والتقدير ليس غيرها مقبوضا وقوله أو خبر أى لها فى محل نصب والتقدير ليس المقبوض غيرها.

---

[٦٥٦] البيت من الطويل ، وهو لمتمم بن نويرة .

الأخفش : إعراب لأنها اسم ككل وبعض لا ظرف كقبل وبعد فهى اسم لا خبر وجوّزهما ابن خروف . ويجوز قليلا الفتح مع تنوين ودونه فهو خبر والحركة إعراب باتفاق كالضم مع التنوين .

(تنبيهان) : الأول : يجوز أيضًا على قلة الفتح بلا تنوين على نية ثبوت لفظ المضاف إليه . قال فى التوضيح : فهى خبر والحركة إعراب باتفاق . وفيما قاله نظر لأن المضافة لفظًا تضم وتفتح فإن ضمت تعينت للاسمية وإن فتحت لا تتعين للخبرية لاحتمال أن تكون الفتحة بناء لإضافتها إلى المبنى . الثانى : قالت طائفة كثيرة لا يجوز الحذف بعد غير وليس من ألفاظ الجحد فلا يقال قبضت عشرة لا غير وهم محجوجون . قال فى القاموس : وقولهم لا غير لحن غير جيد ، لأن لا غير مسموع فى قول الشاعر :

[٦٥٧] **جَوَابًا بِهِ تَنْجُوْ اعْتَمِدْ فَوَرَبِّنَا لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ**

(قوله على ما أفهمه كلامه) أى حيث قال بناء. **(قوله وقال الأخفش إعراب)** أى ضمة إعراب ليلائم ما قبله وحذف التنوين حينئذ قيل للتخفيف. وقال المصرح للإضافة تقديرا لأن المضاف إليه ثابت فى التقدير اهـ ويرد عليه كما فى المغنى أن هذا التركيب مطرد ولا يحذف تنوين مضاف لغير مذكور بإطراد إلا فى نحو قطع الله يد ورجل من قالها. **(قوله لأنها اسم)** مراده به ما عدا الظرف بدليل قوله بعد لا ظرف. **(قوله ككل وبعض)** أى فى جواز القطع عن الإضافة وإن كان المنظّر غير منوّن والمنظر به منوّنا. **(قوله وجوّزهما)** أى الإعراب والبناء. **(قوله الفتح مع تنوين)** أى لقطعها عن الإضافة لفظا ومعنى وقوله ودونه أى لنية لفظ المضاف إليه. وفى نسخ إسقاط قوله ودونه وهو أولى لسلامته من تكرار قوله بعد يجوز أيضا على قلة الفتح بلا تنوين. **(قوله والحركة إعراب باتفاق)** نقل البعض عن البهوتى عن السيوطى أنه يجوز كون الحركة حينئذ بناء أى لإضافته تقديرا إلى المبنى قال: وعلى هذا فدعوى الاتفاق ممنوعة اهـ وتجويز ذلك بعيد مع التنوين لأن التنوين إما للتمكين أو للتعويض عن مفرد وكلاهما خاص بالمعرب ولعله لبعده لم يكترث به الشارح، على أنه يحتمل أنه قائل بما سننقله عن شرح الأوضح له أو أن مراده اتفاق المبرد والأخفش المختلفين فى الحركة عند الضم. **(قوله كالضم مع التنوين)** أى فى كون الحركة إعرابا وإلا فغير عند الضم والتنوين اسم ليس لا خبرها. **(قوله لأن المضافة لفظا تضم)** أى ضمة إعراب بقرينة قوله تعينت للاسمية ولا يخفى أن ذكره حديث الضم غير محتاج إليه فى توجيه النظر وكان يكفيه أن يقول لأن المضافة لفظا حيث فتحت لا تتعين إلخ **(قوله لإضافتها إلى المبنى)** قال الشارح على الأوضح اللهم إلا أن تكون الإضافة إلى المبنى إنما تؤثر البناء إذا كان المضاف إليه ملفوظا به أى لا محذوفا لضعف سبب البناء بالحذف .

---

[٦٥٧] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة .

وقد احتج ابن مالك فى باب القسم من شرح التسهيل بهذا البيت . وكأن قولهم لحن مأخوذ من قول السيرافى الحذف إنما يستعمل إذا كانت غير بعد ليس ، ولو كان مكان ليس غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع ا هـ كلامه ، وقد سمع . انتهى كلام صاحب القاموس ، والفتحة فى لا غير فتحة بناء كالفتحة فى لا رجل نقله فى شرح اللباب عن الكوفيين ، وبناء مصدر نصب على الحال ، أى بانيا . وغير مفعول باضمم (**قَبْلُ كَغَيْرُ**) و(**بَعْدُ**) و(**حَسْبُ**) و(**أَوَّلُ * وَدونُ وَٱلجِهَاتُ**) الست

(**قوله لا غير لحن**) مقول قولهم وقوله غير جيد خبر قولهم (**قوله والفتحة فى لا غير**) أى إذا نطق بها مفتوحة فلا ينافى جواز ضمها لنية معنى المضاف إليه و لم يذكره لعلمه من قول المصنف واضمم بناء غير إلخ . (**قوله كالفتحة فى لا رجل**) مقتضاه أن غير ليست مضافة تقديرا بل هى مفردة والظاهر جواز كونها مضافة تقديرا والفتحة فتحة إعراب على نية لفظ المضاف إليه . ومقتضاه أيضا أن لا الواقعة بعدها غير إذا فتحت نافية للجنس وهو قضية قول الرضى لا يحذف منها أى من غير المضاف إليه إلا مع لا التبرئة وليس ، بل قضيته أن لا الداخلة على غير المحذوف معها المضاف إليه نافية للجنس سواء فتحت أو ضمت ، ولعل وجهه أن عمل لا عمل ليس قليل حتى منعه الفراء ومن وافقه وخصه ابن هشام فى القطر[1] بالشعر ، لكن لا يبعد جواز كونها عند ضم غير عاملة عمل ليس وضمة غير حينئذ إعراب إذا نوّنت وقطعت عن الإضافة بالكلية أو لم تنوّن ونوى لفظ المضاف إليه ، وبناء إذا لم تنوّن ونوى معنى المضاف إليه ولا جواز كونها عاطفة فى نحو قبضت عشرة لا غير بالنصب بلا تنوين لنية لفظ المضاف إليه أو بتنوين للقطع عن الإضافة أو بالضم لنية معناه ، ونحو جاءنى عشرة لا غير بالرفع أو بالضم فاعرف . (**قوله وبناء مصدر إلخ**) يحتمل أن يكون مفعولا مطلقا على تقدير مضاف أى ضم بناء بل هذا أولى لأن حالية المصدر سماعية . (**قوله قبل كغير إلخ**) يجوز فى قبل وغير وحسب الضم بغير تنوين حكاية لحال بنائها على الضم ورفع قبل وحسب وجر غير مع تنوين الثلاثة على مجرد إرادة اللفظ ويتعين الضم بلا تنوين فيما عدا الثلاثة لأن الوزن لا يستقيم إلا بذلك . وما وقع فى كلام البعض تبعا للشيخ خالد مما يخالف ما قلنا فخطأ . (**قوله وحسب**) أى المشربة معنى « لا غير » لأنها التى تقطع عن الإضافة لفظا كما سيأتى . (**قوله وأول**) الصحيح أن أصله أوأل بهمزة بعد الواو بدليل جمعه على أوائل فقلبت هذه الهمزة واوا وأدغمت فيها الواو الأولى . وقيل : ووأل قلبت الهمزة واوا والواو الأولى همزة وإنما لم يجمع على ووائل لثقل اجتماع واوين أول الكلمة وهل يستلزم ثانيا أو لا قال فى الهمع : الصحيح لا فتقول هذا أول مال اكتسبته ثم قد تكتسب بعدُ شيئا وقد لا ، وقيل : يستلزم فلو قال إن كان أول ولد تلدينه ذكرا فأنت طالق فولدت ذكرا و لم تلد غيره وقع الطلاق على الأول دون الثانى ا هـ .

(١) يقصد كتابه الصغير قطر الندى وبلّ الصدى .

(أيضًا وعل) فى أنها ملازمة للإضافة وتقطع عنها لفظًا دون معنى فتبنى على الضم لشبهها حينئذ بحروف الجواب فى الاستثناء بها عما بعدها مع ما فيها من شبه الحرف فى الجمود والافتقار نحو : ﴿ **لله الأمر من قبل ومن بعد** ﴾ [الروم : ٤] ، فى قراءة الجماعة ونحو :

ويستعمل اسما بمعنى مبدأ الشيء نحو ما له أول ولا آخر وبمعنى السابق نحو لقيته عاما أولًا فيصرف . وقد تلحقه تاء التأنيث ، ووصفا بمعنى أسبق فيمنع الصرف للوصفية ووزن الفعل وتليه من فيقال هذا أول من هذين فيكون أفعل تفضيل لا فعل له من لفظه أو جاريا مجراه على الخلاف ، وظرفا نحو رأيت الهلال أول الناس أى قبلهم قال ابن هشام : وهذا هو الذى إذا قطع عن الإضافة بنى على الضم . قاله يس وغيره . **(قوله ودون)** هو اسم للمكان الأدنى من مكان المضاف إليه كجلست دون زيد ثم توسع فيه باستعماله فى الرتبة المفضولة تشبيها للمعقول بالمحسوس كزيد دون عمرو فضلا ثم توسع فيه باستعماله فى مطلق تجاوز شيء إلى شيء كفعلت بزيد الإكرام دون الإهانة وأكرمت زيدا دون عمرو . **(قوله والجهات)** أى أسماؤها وهى فوق وتحت وقدام وأمام ووراء وخلف وأسفل وكذا يمين وشمال على ما فى الهمع وغيره . وخالف الرضى فلم يجوز قطعهما عن الإضافة لفظا مبنيين على الضم أو معربين بلا تنوين . **(قوله وعل)** بمعنى فوق على ما سيأتى ، ومثلها علو كما فى الرضى وقوله فى أنها ملازمة للإضافة أى غالبا فلا يرد أنها قد تقطع عنها لفظا ومعنى بل بعضها لا تجوز إضافته لفظا على الصحيح وهو عل كما سيأتى . لا يقال المصنف لم يذكر ملازمة غير للإضافة فكيف يجعلها الشارح وجه شبه لأنا نقول قد علمت سابقا أنها تؤخذ من سياقه . **(قوله لفظًا دون معنى)** أى فينوى معنى المضاف إليه . والذى يظهر لى أن معنى نية المضاف إليه أن يلاحظ معنى المضاف إليه ، ومسماه معبرا عنه بأى عبارة كانت وأى لفظ كان فيكون خصوص اللفظ غير ملتفت إليه بخلاف نية لفظ المضاف إليه . وإنما لم تقتض الإضافة مع نية المعنى الإعراب لضعفها بخلافها عند نية اللفظ لقوتها بنية لفظ المضاف إليه . **(قوله فتبنى على الضم)** هذا إشارة إلى أول الأحوال الأربعة وقوله أما إذا نوى ثبوت لفظ المضاف إليه إشارة إلى ثانيها . وقوله كما لو تلفظ به إشارة إلى ثالثها . وقوله فإن قطعت إلخ إشارة إلى رابعها . **(قوله لشبهها إلخ)** علة لأصل البناء وأما كونه على حركة فليعلم أن لها عراقة فى الإعراب ، وأما كونها ضمة فليكمل لها جميع الحركات ولتخالف حركة بنائها حركة إعرابها . **(قوله بحروف الجواب)** كنعم وجير وبلى وإى . **(قوله فى الجمود)** أى لزومها استعمالا واحدا وهو الظرفية أو شبهها أو هو عدم التثنية والجمع كذا قالوا وكلاهما لا يظهر فى يمين وشمال لتصرفهما كثيرا وتثنيتهما وجمعهما بل فى الهمع أن تصرف قبل وبعد وأول وقدام وأمام ووراء وخلف وأسفل متوسط . فتدبر . **(قوله والافتقار)** أى إلى المضاف إليه . فإن قلت : الافتقار المقتضى للبناء هو الافتقار إلى الجملة كما مر قلت ذاك فى المقتضى للبناء الأصلى أما المقتضى للبناء العارض فقد يكتفى فيه بالافتقار إلى المفرد هذا ما ظهر لى ولما كان وجود هذا الافتقار حال الإضافة لفظًا معارضًا بظهورها لم يؤثر البناء حالتها .

قبضت عشرة فحسب ، أى فحسبى ذلك . وحكى أبو على الفارسى : ابدأ بذا من أول بالضم . ومنه قوله :

[٦٥٨] * عَلَى أَيِّنَا تَعْدُو المَنِيَّةُ أَوَّلُ *

وتقول : سرت مع القوم ودون ، أى ودونهم ، وجاء القوم وزيد خلف أو أمام أى خلفهم أو أمامهم . ومنه قوله:

[٦٥٩] لَعَنَ الإلٰـهُ تَعِلَّةَ بنَ مُسافِرٍ لَعْنًا يُشَنُّ عَلَيهِ مِن قُـدَّامُ

وقوله :

[٦٦٠] *أقَبُّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٌ مِن عَلُ*

وإنما بنيت حيث وإدخال إضافتها لفظًا لأن الإضافة إلى الجمل كلا إضافة لأنها فى الحقيقة إلى مصادر الجمل فكأن المضاف إليه محذوف ولما أبدل التنوين فى كل وبعض عن المضاف إليه لم يبنيا لقيام البدل مقام المبدل منه وإنما اختاروا فى هذه الظروف البناء دون التعويض لأنها غير متصرفة فناسبها البناء إذ هو عدم التصرف الإعرابى. قاله الرضى. **(قوله فى قراءة الجماعة)** أى السبعة. **(قوله فحسب)** الفاء زائدة لتزيين اللفظ وفى قول الشارح فحسبى ذلك إشارة إلى أن حسب مبتدأ محذوف الخبر أو بالعكس وهو أولى لأن حسب بمعنى اسم الفاعل أى كافى فلا يتعرف بالإضافة كما سيذكره الشارح فالأولى جعله خبرا عن المعرفة. وإنما جوّزنا كونه مبتدأ لتخصيصه بالإضافة. أفاده المصرح. **(قوله من أول)** أى من أول الأمر. **(قوله تعدو)** بالعين المهملة أى تسطو ويروى بالمعجمة أى تصبح. **(قوله تعلة ابن مسافر)** بفتح الفوقية وكسر العين المهملة وتشديد اللام. **(قوله يشن)** أى يصبّ. **(قوله أقب من تحت)** خبر لمحذوف كما يفيده كلام العينى أى هو أى الفرس على ما فى المغنى وشواهد العينى، لكن نقل السيوطى عن الزمخشرى أن البيت فى وصف بعير أقب من القبب وهو دقة الخصر وضمور البطن كما فى القاموس والمراد ضامر البطن كما قاله العينى. وقوله عريض من عل أى واسع الظهر. وما جرى عليه الشارح من ضم عل فى البيت تبع فيه المغنى وقد قال السيوطى أنه مجرور لأن قوافى الأرجوزة كما علمت من الأبيات التى ذكرناها منها.

---

[٦٥٨] قاله معن بن أوس من قصيدة من الطويل، وصدره: * لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِى وَإِنِّى لأَوْجَلُ *
وعلى يتعلق بتعدو . والمنية الموت فاعله ، والشاهد فى أول حيث بنى على الضم لانقطاعه عن الإضافة .

[٦٥٩] قاله رجل من بنى تميم من الكامل . وتعلة بفتح التاء المثناة من فوق وكسر العين المهملة وتشديد اللام اسم رجل . ويروى ابن مزاحم . ولعنا نصب على المصدر . وقوله يشن أى يصب . ويروى يصب ، والجملة صفة للعنا . والشاهد فى من قدام فإن أصله من قدامه ، فلما قطعه عن الإضافة ونواها بناء على الضم .

[٦٦٠] قاله أبو النجم العجلى من قصيدة مرجزة يصف فيها أشياء وبهذا الشطر يصف الفرس : أى هو أقب أى ضامر البطن ، من القبب وهو رقة الخصر ، ومن تحت فى محل الرفع على الوصفية . والشاهد فى من عل كما ذكرنا آنفا . والجملة صفة عريض وهو خبر بعد خبر .

أما إذا نوى ثبوت لفظ المضاف إليه فإنها تعرب من غير تنوين كما لو تلفظ به كقوله :

[٦٦١] * وَمِنْ قَبْلِ نادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةٍ

أى ومن قبل ذلك . وقرىء : ﴿ لله الأمر من قبل ومن بعد ﴾ [الروم : ٤] ، بالجر من غير تنوين أى من قبل الغلب ومن بعده . وحكى أبو على : ابدأ بذا من أول بالجر من غير تنوين أيضًا . فإن قطعت عن الإضافة لفظًا ومعنى أى لم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه أعربت منونة ونصبت ما لم يدخل عليها جار كما أشار إليه بقوله : (**وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا * قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا**) كقوله :

[٦٦٢] فَسَاغَ لِىَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ

(**قوله كل مولى**) أى ابن عم وقرابة مفعول نادى على قراءته بالنصب أو مضاف إليه والمفعول محذوف تقديره أقاربه على قراءته بالجر . (**قوله نصبا**) أى أو جرا بمن واقتصر على النصب لأنه الأصل فى الظروف . (**قوله إذا ما نكرا**) ما زائدة وضمير نكرًا عائد إلى قبل ، وما ذكره بعده لأنه وإن تأخر لفظا متقدم رتبة لأنه مفعول أعربوا فسقط ما اعترض به هنا . (**قوله وما من بعده قد ذكرا**) اعترض بأن هذا يخرج غيرا لأنها لم تذكر بعد قبل مع أنها تعرب بالنصب كما تقدم . وأجيب بأن المراد وأعربوا نصبا على الظرفية وذلك لا يأتى فيها وهذا كله وإن أقره شيخنا والبعض إنما يتم على أن المراد بما ذكر بعد قبل ما عطف عليه . ولك أن تقول المراد ما ذكر بعد قبل ولو على غير وجه العطف فتدخل غير لذكرها بعد قبل فى قوله قبل كغير ويكون المراد بالنصب ما هو أعم من النصب على الظرفية ومع هذا فالأولى حمل كلام المصنف على المجموع ليندفع اعتراض الشارح بعد على المصنف بحسب وعل كما سيتضح .

---

[٦٦١] تمامه : * فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ *

هو من الطويل . الشاهد فى من قبل فإنه معرب لأن المضاف إليه منوى تقديره من قبل ذلك . والمولى يأتى لمعان كثيرة وهنا المراد ابن العم . وقوله مولى بدل من الضمير فى عليه ولكنه قدم للضرورة . والمعنى نادى كل ابن عم إلى قرابته وصرخ حتى يعينوه فيما هو فيه من حرب أو نازلة نزلت به ، فما رحم عليه أحد منهم ولا أجاب لدعائه .

[٦٦٢] قاله عبد الله بن يعرب وكان له ثأر فأدركه فأنشده . من الوافر أى استمرأ لى الشراب . والواو فى وكنت للحال والشاهد فى قبلا فإنه حذف المضاف إليه منه ولم ينوه فلذلك أعربه ولو كان منويًا لبنى على الضم . وأغص من غصص يغصص من باب علم يعلم . ويروى بالماء الفرات أى العذب السائغ وهذا أقرب ، والأول أشهر(١) . وقد قيل الحميم البارد من الأضداد .

---

(١) قوله والأول أشهر . يعنى كلمة « القراح » التى جاءت فى رواية العينى بدل « الفرات » .

وكقوله :

[٦٦٣] *فَمَاشَرِبُوا بَعْدًاعَلَى لَذَّةٍ خَمْرَا*

وكقوله :

[٦٦٤] كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السيلُ مِنْ عَلُ

وكقراءة بعضهم من قبل ومن بعد بالجر والتنوين . وحكى أبو على : ابدأ بذا من أولَ بالنصب ممنوعا من الصرف للوزن والوصف .

(تنبيهات) : الأول : اقتضى كلامه أن حسب مع الإضافة أى لفظًا أو نوى معناها أو

(قوله أغص) بفتح الهمزة والغين المعجمة من باب فرح وجاء فى لغة من باب قتل ويتعدى بالهمزة فيقال أغصصته . كذا فى المصباح . فعلى الثانى تضم الغين وعلى الثالث تضم الهمزة والفرات العذب . ويروى الحميم أى البارد من أسماء الأضداد . **(قوله كجلمود صخر)** الجلمود بالضم كما فى العينى وهو الحجر العظيم الصلب . والشاهد فى من عل حيث جر بمن ونوّن لقطعه عن الإضافة لفظا ومعنى هذا ما اقتضاه كلام الشارح وصرح به أرباب الحواشي وعندى فيه نظر لأن قوله من عل آخر البيت ، فليس منونا بالفعل حتى يستشهد به على قطع عل عن الإضافة لفظا ومعنى ولا دليل على أن ترك تنوينه لأجل وقف الروى فالحق أنه محتمل لأن يكون ترك تنوينه لنية لفظ المضاف إليه وأن يكون لأجل وقف الروى فلا يصلح شاهدا على القطع فاستفده . **(قوله بالنصب)** ينبغى بالفتح لأنه مجرور بالفتحة وهذا ينافيه ما تقدم من أن الكلام هنا فى أول التى هى ظرف بمعنى قبل فتدبر . **(قوله تنبيهات إلخ)** اعترض الشارح على المصنف فى التنبيه الأول اعتراضين وفى الثانى اعتراضين .

---

[٦٦٣] صدره : * ونحن قتلنا الأسْد أسْد خفِيَّة *

هو من الطويل . والأسْد بضم الهمزة جمع أسد . وأسد خفية بدل منه بفتح الخاء المعجمة وكسر الفاء وتشديد الياء آخر الحروف . قال ابن سيده : اسم علم لموضع . والشاهد فى بعدا حيث أعرب لأنه لم ينو فيه الإضافة . وعلى لذة صفة لقوله خمرا .

[٦٦٤] صدره : * مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعًا *

قاله امرىء القيس الكندى من قصيدته المشهورة من الطويل ومكر بكسر الميم لا يسبق فى الكر ، مجرور لأنه صفة لمنجرد قيد الأوابد هيكل فيما قبله . ومفر بالكسر أيضا لا يسبق فى الفرار صفة أخرى ، وكذا مقبل مدبر صفتان ، يعنى إذا استقبلته حسن وإذا استدبرته حسن ، ومعا بمعنى جميعا نصب على الحال . والجلمود بالضم الصخرة الملساء . وحطه السيل صفته : أى حدره ، والإضافة فيه إضافة الخاص إلى العام . والشاهد فى من عل حيث أعرب لأنه أريد به النكرة : أى من مكان عال .

لفظها معرفة ونكرة إذا قطعت عن الإضافة أى لفظًا ومعنى ، إذ هى بمعنى كافيك اسم فاعل مرادًا به الحال ، فتستعمل استعمال الصفات النكرة فتكون نعتا لنكرة كمررت برجل حسبك من رجل ، وحالًا لمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل . وتستعمل استعمال الأسماء الجامدة نحو : ﴿ **حسبهم جهنم** ﴾ [المجادلة : ٨] ، ﴿ **فإن حسبك الله** ﴾ [الأنفال : ٦٢] ، بحسبك درهم . وهذا يرد على من زعم أنها اسم فعل فإن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال ، وتقطع عن الإضافة فيتجدد لها إشرابها معنى دالا على النفى ويتجدد لها ملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتداء والبناء على الضم تقول رأيت رجلًا حسب ورأيت زيدًا حسب قال الجوهرى : كأنك قلت حسبى أو حسبك فأضمرت

(قوله اقتضى كلامه) أى منطوقا ومفهوما فإن كلامه يقتضى بمنطوقه تنكير حسب فى حال قطعها عن الإضافة رأسا كقبل وبعد وبمفهومه تعريفها فى غير هذه الحالة كقبل وبعد والمسلم من ذلك مجرد التنكير دون القطع والتعريف كما سيشير إليه الشارح . **(قوله أن حسب إلخ)** لم يمنع الشارح التعريف فى غير حالة القطع إلا بالنسبة إلى حسب فيفيد أن تعريف ما عداها فى غير حالة القطع مسلم وهو كذلك . **(قوله أو نوى معناها)** لو قال أو نية لمعناها أو لفظها لكان حسنا . **(قوله إذ هى بمعنى كافيك)** تعليل لمحذوف تقديره وليس كونها معرفة مسلما إذ هى إلخ وكان ينبغى التصريح به . **(قوله فتستعمل استعمال الصفات)** أى نظرا إلى كونها بمعنى كاف ، والاستعمال الثانى نظرا إلى لفظها الجامد . **(قوله من رجل)** من باب جر التمييز بمن . **(قوله وتستعمل استعمال الأسماء الجامدة)** فتقع مبتدأ أو خبرا وحالا أو قبل دخول الناسخ بقرينة التمثيل وهذا مستأنف لا معطوف على تستعمل الأولى لاقتضاء العطف تفريع استعمالها استعمال الأسماء الجامدة على كونها بمعنى اسم الفاعل وهو لا يصح . **(قوله حسبهم جهنم)** حسبهم مبتدأ وجهنم خبره أو بالعكس وهو أولى لما مر . ويتعين فى بحسبك درهم أن حسبك مبتدأ خبره درهم ولا يجوز العكس لعدم مسوغ الابتداء بدرهم . قاله المصرح . **(قوله وهذا)** أى ما ذكر من المثالين الأخيرين وكذا الأول إن جعل حسبهم خبرا لا أن جعل مبتدأ لعدم دخول عامل لفظى عليه حينئذ ويصح رجوع اسم الإشارة إلى ما يعم مثالى استعمال حسب استعمال الصفات . **(قوله فإن العوامل اللفظية لا تدخل إلخ)** أى باتفاق وكذا المعنوية كالابتداء على الأصح من أقوال تأتى فى بابها . **(قوله وتقطع عن الإضافة)** أى مع استعمالها استعمال الصفات فى الوصفية والحالية واستعمال الأسماء الجامدة فى الابتداء . **(قوله إشرابها معنى دالا على النفى)** يعنى معنى لا غير ولو قال معنى النفى لكان أخصر وأحسن . **(قوله والبناء على الضم)** عطف على الوصفية أى وملازمتها للبناء على الضم أى فلا تنصب مقطوعة عن الإضافة رأسا خلافا لما يقتضيه كلام الناظم . **(قوله كأنك قلت حسبى أو حسبك)** أى فيجوز تقدير المضاف إليه ضمير المتكلم أو ضمير المخاطب . **(قوله فأضمرت ذلك)** أى حذفته ونويت معناه .

ذلك ولم تنوّن اهـ وتقول فى الابتداء قبضت عشرة فحسب أى فحسبى ذلك . الثانى : اقتضى كلامه أيضًا أن عل تجوز إضافتها وأنه يجوز أن تنصب على الظرفية أو الحالية ، وتوافق فوق فى معناها ، وتخالفها فى أمرين : أنها لا تستعمل إلا مجرورة بمن وأنها لا تستعمل مضافة ، فلا يقال أخذته من علِ السطح كما يقال من علوه ومن فوقه . وقد وهم فى هذا جماعة منهم الجوهرى وابن مالك . وأما قوله :

[٦٦٥] يَارُبَّ يَوْمٍ لِىَ لَا أُظَلَّلُهْ أُرْمَضُ مِن تَحْتَ وَأُضْحَى مِنْ عَلُهْ

فالهاء فيه للسكت بدليل أنه مبنى ولا وجه لبنائه لو كان مضافًا انتهى . الثالث : قال فى شرح الكافية : وقد ذهب بعض العلماء إلى أن قبلًا فى قوله وكنت قبلًا معرفة بنية

(قوله اقتضى كلامه أيضا) أى منطوقا ومفهوما فاقتضاؤه الأمر الأول بقوله قبل كغير والثانى بقوله وأعربوا نصبا إلخ **(قوله على الظرفية أو الحالية)** فيه أن كلام المصنف لا يقتضى إلا النصب وأما كونه على إحدى هاتين فلا . **(قوله وتوافق فوق إلخ)** هذا استئناف وقبله حذف تقديره وليس كذلك ولو قال وليس كذلك بل توافق إلخ لكان واضحا . قال شيخنا : والذى فى النسخ الصحيحة التى منها نسخة الشيخ أبى بكر الشنوانى التى بهوامشها خطه .

(تنبيه) : قال فى شرح الكافية إلخ : وليس فيها هذان التنبيهان فهما والله أعلم ملحقان من غير الشارح بدليل ما فيهما من عدم التحرير كما لا يخفى على النحرير اهـ . **(قوله وأنها لا تستعمل مضافة)** أى لفظا بل إنما تستعمل مبنية على الضم لنية معنى المضاف إليه أو منونة لقطعه عن الإضافة رأسا وقد مر الاستشهاد فى الشرح على هذين الوجهين فحصر البعض هنا استعماله فى البناء على الضم مناف لما أسلفه الشارح وقرره هو أيضا سابقا . وانظر هل تستعمل غير منونة لنية لفظ المضاف إليه الظاهر نعم ويحتمله قول الشاعر :

* كجلمود صخر حطه السيل من عل *

كما أسلفناه . **(قوله من علوه)** بضم العين وكسرها وسكون اللام ضد السفل . **(قوله لا أظلله)** أى لا أظلل فيه . أرمض مضارع رمض الرجل يرمض رمضا كفرح يفرح فرحا أى أصابه حر الرمضاء وهى الحجارة الحامية من حر الشمس ، وأضحى من عله أى يصيبنى حر الشمس من فوق من ضحى يضحى كرضى يرضى وسعى يسعى أى برز للشمس فأصابه حرها . **(قوله لو كان مضافا)** لأن الإضافة من خواص الأسماء تقتضى الإعراب لا البناء . لا يقال الإضافة إلى المبنى مما يجوز البناء لأنا نقول البناء الجائز بالإضافة إلى المبنى على الفتح والكلام فى البناء على الضم .

---

[٦٦٥] البيت من الرجز ، لأبى مروان .

الإضافة . إلا أنه أعرب لأنه جعل ما لحقه من التنوين عوضا من اللفظ بالمضاف إليه فعومل قبل مع التنوين لكونه عوضا من المضاف إليه بما يعامل به مع المضاف إليه كما فعل بكل حين قطع عن الإضافة لحقه التنوين عوضا وهذا القول عندى حسن **(وَمَا يَلِي ٱلْمُضَافَ)** وهو المضاف إليه **(يَأْتِي خَلَفًا * عَنْهُ فِي ٱلإِعْرَابِ)** غالبا **(إِذَا مَا حُذِفَا)** لقيام قرينة تدل عليه نحو : ﴿ **وجاء ربك** ﴾ [الفجر : ٢٢] ، أى أمر ربك **(واسأل القرية)** [يوسف : ٨٢] ، أى أهل القرية .

(تنبيهان) : الأول كما قام المضاف إليه مقام المضاف فى الإعراب يقوم مقامه فى التذكير كقوله :

[٦٦٦] **يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيْصَ عَلَيْهِمُ ... بَرَدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيْقِ السَّلْسَلِ**

(قوله معرفة بنية الإضافة) أى نية معنى المضاف إليه بدليل الاعتذار عن إعرابها بقوله إلا أنه أعرب إلخ وهذا القول مقابل لما فى النظم إلا أن يراد بالتنكير بحسب اللفظ فقط . **(قوله وهذا القول عندى حسن)** لاقتضاء القياس على النظير المذكور إياه . **(قوله وهو المضاف إليه)** أى الصالح لإعراب المضاف فلو كان المضاف إليه جملة لم يجز حذف المضاف لأنها لا تصلح فاعلا ولا مفعولا مثلا وكذا إذا كان محلى بأل والمضاف منادى فلا يصح يا الخليفة أى يا مثل الخليفة ، والمراد المضاف إليه ولو بواسطة فيشمل ما إذا حذف اثنان كما يأتى فى التنبيه الثانى على أن الأصح أن الحذف تدريجى كما يأتى وحينئذ لا حاجة إلى هذه الغاية . **(قوله غالبا)** أخذه من البيت بعده . **(قوله إذا ما حذفا)** اعلم أن المضاف إذا حذف للقرينة فتارة يكون مطروحا وتارة يكون ملتفتا إليه ، ويعلم هذا بعود الضمير إليه وقد اجتمعا فى قوله تعالى : ﴿ **وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون** ﴾ [الأعراف : ٤] ، فأرجع الضمير أولا إلى القرية طرحا للمضاف وثانيا إلى المضاف التفاتا إليه . قاله يس . ولا تناقض لاختلاف الوقت . **(قوله لقيام قرينة تدل عليه)** فإن لم تكن قرينة امتنع الحذف ولا ينافيه ما قالوه فى نحو جاء زيد نفسه من أن نفسه لدفع توهم نية المضاف وإن اعترض بذلك الدمامينى لأن باب التوهم واسع لا يقتضى جواز ارتكاب المتوهم كما قاله سم ولأن عقل السامع ربما يجوّز وجود قرينة خفيت عليه . **(قوله نحو وجاء ربك إلخ)** ونحو : ﴿ **الحج أشهر معلومات** ﴾ [البقرة : ١٩٧] ، ﴿ **ولكن البر من اتقى** ﴾ [البقرة : ١٨٩] ، أى حج أشهر معلومات وبر من اتقى وهذا أولى من تقدير المضاف مع الجزء الأول كأن يقال مدة الحج أشهر معلومات ولكن ذا البر من اتقى لأن الحذف أليق بالأواخر ولأن التقدير مع الآخر في وقت الحاجة إليه .

---

[٦٦٦] البيت من الكامل ، وهو لحسان بن ثابت .

بردى مؤنث فكان حقه أن يقول تصفق بالتاء ، لكنه أراد ماء بردى . وفى التأنيث كقوله :

[٦٦٧] **مَرَّتْ بِنَا فِي نِسْوَةٍ خَوْلَــةٌ والمِسْــكُ مِنْ أَرْدانِهَا نَافِحَهْ**

أى رائحة المسك. وفى حكمه نحو: **«إن هذين حرام على ذكور أمتى»** أى استعمال هذين: ﴿**وتلك القرى أهلكناهم**﴾ [الكهف: ٥٩]، أى أهل القرى وفى الحالية نحو: تفرقوا أيادى سبا أى مثل أيادى سبا لأن الحال لا تكون معرفة. الثانى: قد يكون

(قوله كما قام المضاف إليه إلخ) قال سم : وإنما اقتصر المصنف على الإعراب لأنه المقصود بالذات فى هذا الفن . وقال يسّ : لم يتعرض لغير الإعراب لأنه مبنى على مراعاة المحذوف وهو خلاف الأكثر . **(قوله من ورد البريص)** بالصاد المهملة اسم واد وبردى بفتحات نهر بدمشق وألفه للتأنيث كما فى الهمع . والرحيق الخمر ، والسلسل من الماء العذب أو البارد ومن الخمر اللينة كذا فى القاموس وبه يعلم ما فى كلام البعض . ويصفق حال من بردى ، وقوله بالرحيق السلسل تشبيه بليغ أى بماء كالرحيق السلسل فى اللذة . **(قوله لكنه أراد ماء بردى)** أى فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه . **(قوله خولة)** بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو كما نقل عن خط الشارح علم امرأة . والأردان جمع ردن بالضم وهو أصل الكم كما فى القاموس . نافحة بالحاء المهملة أى فائحة . **(قوله وفى حكمه)** أى الحكم عليه بشىء كالحرمة فى المثال الأول والهلاك فى المثال الثانى . **(قوله أى أهل القرى)** كان الأحسن أى أهل تلك القرى لأن المضاف إليه تلك لا القرى لكن لما كانت تلك إشارة إلى القرى تسامح فى التعبير . قال فى المغنى وأما ﴿ **وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا** ﴾ [الأعراف : ٤] ، فقدر النحويون الأهل بعد من وأهلكنا وجاء وخالفهم الزمخشرى فى الأولين لأن القرية تهلك ووافقهم فى فجاء لأجل ﴿ **أو هم قائلون** ﴾ [الأعراف : ٤] اهـ هذا وذهب كثير إلى أنه لا حذف فيما ذكر فقيل : لأن القرية عبر بها عن أهلها مجازا وتأنيثها باعتبار لفظها وقيل : اسم القرية مشترك بين المكان وأهله . **(قوله وفى الحالية)** مثلها الصفة نحو : مررت بقوم أيادى سبا ولو قال بدل الحالية التنكير كما فى التسهيل لشملهما . ويؤخذ من كلام الشارح أن الحالية العارضة تجامع التعريف فقوله لأن الحال لا تكون معرفة أى الحال بالأصالة . **(قوله أيادى سبا)** أى أبناء سبا فعبر بالجزء عن الكل أو شبه الأبناء بالأيادى بجامع المعاونة . **(قوله قد يكون الأول إلخ)** وقد يحذف ثلاثة متضايفات نحو : ﴿ **فكان قاب قوسين** ﴾ [النجم : ٩] ، أى فكان مقدار مسافة قربية مثل قاب فحذفت ثلاثة من اسم كان وواحد من خبرها كذا قدر الزمخشرى

---

[٦٦٧] البيت من السريع ، وهو بلا نسبة .

الأول مضافًا إلى مضاف فيحذف الأول والثانى ويقام الثالث مقام الأول فى الإعراب نحو : ﴿ **وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون** ﴾ [الواقعة : ٨٢] ، أى وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم و ﴿ **تدور أعينهم كالذى يغشى عليه من الموت** ﴾ [الأحزاب : ١٩] ، أى كدوران عين الذى يغشى عليه من الموت . ومنه قوله :

[٦٦٨] **فَأَدْرَكَ إِرْقَالَ العَرَادَةِ ظَلْعُهَا وقَدْ جَعَلَتْنِى مِنْ حَزِيمَةَ إِصْبَعَا**

أى ذا مسافة إصبع (**وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِى أَبْقَوْا**) وهو المضاف إليه (**كَمَا * قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا**) وهو المضاف (**لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ * مُمَاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ**) سواء اتصل العاطف بالمعطوف أو انفصل عنه بلا كقوله :

[٦٦٩] **أَكُلَّ امْرِىءٍ تَحْسِبِينَ امْرأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا**

وهو ظاهر على تفسير القاب بالقدر فإن فسر بما بين مقبض القوس وطرفها احتيج فى الخبر إلى تقدير مضاف ثان أى مثل قدر قاب وعليه قيل فى الآية قلب والأصل قابى قوس . (**قوله فيحذف الأول والثانى**) أى تدريجا على الراجح كما فى الدمامينى وإن كان قول الشارح ويقام الثالث مقام الأول يميل إلى أنه دفعى . (**قوله فأدرك إرقال إلخ**) الإرقال بكسر الهمزة إسراع السير وهو مفعول مقدم والعرادة بكسر العين[1] المهملة اسم فرس الشاعر . وظلعها بظاء مشالة مفتوحة ولام ساكنة وعين مهملة غمزها فى مشيها وهو فاعل مؤخر . وجملة وقد جعلتنى إلخ حال من العرادة . وحزيمة بفتح الحاء المهملة وكسر الزاى اسم رجل أغار على إبل الشاعر . والمعنى أنه لما تبع الشاعر حزيمة ولم يبق بينهما إلا قدر مسافة أصبع أدرك فرسه العرج فتأخر عنه ففاته حزيمة . (**قوله وربما جروا**) أى استداموا جرّ . (**قوله كما قد كان**) أى كالجر الذى قد كان والمغايرة بين المشبه والمشبه به لا بالذات بل باعتبار اختلاف صورة التركيب أو على أن العرض لا يبقى زمانين . ووجه الشبه كون كل بالمضاف وفائدة قوله كما قد كان إلخ دفع توهم أن هذا جر جديد بجار آخر غير المضاف . (**قوله بشرط إلخ**) أى ليكون المعطوف عليه دليلا على المحذوف . (**قوله مماثلا**) أى لفظا ومعنى . (**قوله لما عليه قد عطف**) الصلة جارية على غير من هى له (**قوله توقد**) مضارع أصله تتوقد (**قوله مثل الخير**) مفعول أول ويتركه الفتى مفعول ثان

---

[٦٦٨] قاله كلحبة بن عبد الله اليربوعى . وهذا أصح مما قاله الزمخشرى أن قائله هو الأسود يصف فرسا ، من قصيدة من الطويل . الفاء للعطف . وظلعها فاعل أدرك بفتح الظاء المعجمة أى غمزها فى مشيها . والإرقال بكسر الهمزة نوع من السير . والعرادة اسم فرس كلحبة . وقد جعلتنى حال وحزيمة بفتح الحاء المهملة وكسر الزاى المعجمة هو ابن طارق الذى أغار على إبله كذا ضبطه ابن دريد فى الجمهرة . وضبطه ابن سيده فى المحكم بالراء المهملة . والشاهد فى الشطر الثانى حيث حذف فيه المضاف والمضاف إليه جميعا وأقيم المضاف إليه الثانى الذى هو الثالث مقامهما لأن التقدير فجعلتنى من حزيمة قدر مسافة إصبع . فالحاصل أنه لما تبعه لحقه ولم يبق بينه وبينه إلا قدر مسافة إصبع حتى أدرك فرسه الظلع فقصرت ففاته حزيمة . ولقد غلط من فسر حزيمة بالقبيلة . فافهم .

[٦٦٩] قاله ابن أبى داود فى جارية بن الحجاج وهو من المتقارب . المعنى أكل رجل تحسبينه رجلا وكل نار تحسبينها نارًا . يعنى ليس كل من له صورة =

---

(١) قوله : والعرادة بكسر العين . الذى فى القاموس أنها بفتحات كسحابه .

أى وكل نار وقوله :

[٦٧٠] **وَلَمْ أَرَ مِثْلَ الخَيْرِ يَتْرُكُهُ الفَتَى ... وَلَا الشَّرِّ يأتِهِ امْرُءٌ وَهْوَ طَائِعُ**

أى ولا مثل الشر لئلا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين ، بأن تجعل قوله نار بالجر معطوفًا على امرىء والعامل فيه كل ، ونار الثانى معطوفًا على امرأ والعامل فيه تحسبين .

(تنبيه) : الجر والحالة هذه مقيس ، وليس ذلك مشروطًا بتقدم نفى أو استفهام كما ظن بعضهم . والجر فيما خلا من الشروط محفوظًا لا يقاس عليه كالجر بدون عطف فى قوله : رأيت التيمى تيم عدى : أى أحد تيم عدى ، ومع العاطف المفصول بغير لا كقراءة ابن جماز ﴿ **تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة** ﴾ [الأنفال : ٦٧] ، أى عرض الآخرة . كذا قدره الناظم وجماعة . وقيل : التقدير ثواب الآخرة أو عمل الآخرة ، وبه قدره ابن أبى الربيع فى شرحه للإيضاح وعلى هذا فالمحذوف ليس

(قوله لئلا يلزم إلخ) علة لمحذوف أى وإنما جعل المجرور مجرورا بالمضاف المحذوف لا معطوفًا على امرىء أو الخير لئلا إلخ . **(قوله العطف على معمولى إلخ)** أى وذلك ممنوع عند سيبويه ومن وافقه والعاملان فى البيت الثانى أر ومثل والمعمولان الخير وجملة يتركه الفتى والمعطوف على الخير الشر وعلى يتركه الفتى يتأتيه امرؤ . **(قوله من الشروط)** أى العطف ومماثلة المحذوف للمعطوف عليه وعدم الانفصال إلا بلا . وبه يعلم أن الإضافة فى قول المصنف بشرط إلخ للجنس . **(قوله كالجر بدون عطف)** قاسه الكوفيون . **(قوله أى أحد تيم عدى)** الدليل على هذا المحذوف استحالة أن يكون التيمى نفس القبيلة إذ هو واحد منهم . **(قوله ومع العاطف المفصول بغير لا)** نقل سم أنه مقيس عند الأكثرين . **(قوله كقراءة ابن جماز)** قال فى التوضيح : هى مخالفة للقياس من وجه آخر وهو أن المضاف ليس معطوفا بل المعطوف جملة فيها المضاف . **(قوله أى عرض الآخرة)** المراد بالعرض بالنسبة إلى الآخرة ما عرض وحدث وإن كان باقيًا وإيثار التعبير به للمشاكلة فيكون المذكور دليل المحذوف .

= امرىء بأمرىء كامل، بل المرء الكامل من له خصال سنية وأوصاف بهية وليس كل نار توقد بالليل بنار، إنما النار نار توقد لقرى الزوار. الهمزة للاستفهام وكل امرىء مفعول تحسبين وامرأ مفعوله الثانى. والشاهد فى ونار حيث حذف فيه المضاف وترك المضاف إليه بإعرابه إذ تقديره وكل نار أى وتحسبين كل نار. ويروى بالنصب على إقامته مقام المضاف. وتوقد أصله تتوقد فحذفت إحدى التاءين صفة للنار. ونارًا مفعول ثان لتحسبين المقدر.

[٦٧٠] البيت من الطويل ، وهو لبشر القشيري .

مماثلًا لما عليه قد عطف بل مقابلًا له . انتهى (**وَيُحْذَفُ الثَّانِي**) وهو المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه (**فَيَبْقَى ٱلْأَوَّلُ**) وهو المضاف (**كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ**) فلا ينون ، ولا ترد إليه النون إن كان مثنى أو مجموعا ، لكن لا يكون ذلك فى الغالب إلا (**بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى * مِثْلِ ٱلَّذِى لَهُ أَضَفْتَ ٱلْأَوَّلَا**) لأن بذلك يصير المحذوف فى قوة المنطوق به ، وذلك كقولهم : قطع الله يد ورجل من قالها ، الأصل قطع الله يد من قالها ، ورِجل من قالها فحذف ما أضيف إليه يد وهو من قالها لدلالة ما أضيف إليه رِجل عليه . وكقوله :

[٦٧١] **يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسَرُّ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعَىْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ**

أى بين ذراعى الأسد وجبهة الأسد . وقوله :

[٦٧٢] **سَقَى الأَرَضِينَ الغيثُ سَهلَ وَحَزنِهَا**

(**قوله فيبقى الأول**) أى حال الأول وقوله كحاله فى المغايرة بين المشبه والمشبه به ما مر ووجه الشبه كون كل بالمضاف . (**قوله إذا به يتصل**) أى إذا يتصل الأول بالثانى أو العكس . (**قوله بشرط عطف**) أى على ذلك الأول ولو بغير الواو وسنعرفك وجها آخر . (**قوله وإضافة**) أى إضافة المعطوف ومثل الإضافة عمل المعطوف فى مثل ما أضيف إليه الأول كقوله : * **بمثل أو أحسن من شمس الضحى** *

(**قوله إلى مثل**) أى لفظا ومعنى . (**قوله لأن بذلك**) اسم إن ضمير الشأن . (**قوله يا من رأى**) المنادى محذوف أى يا قوم ومن استفهامية . ويحتمل أن تكون موصولة وهى المنادى فلا حذف . ا هـ دمامينى . وقوله عارضا أى سحابا معترضا . وقوله أسرّ به أى لو ثوق بمطره وقوله بين ذراعى صفة ثانية لعارضا . والأسد مجموع كواكب على صورة الأسد . والذراع كوكبان نيران ينزلهما القمر . والجبهة أربعة أنجم ينزلها أيضا القمر . قال السيوطى : قال ابن يعيش يصف الشاعر سحابًا اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة وهما من أنواء الأسد وأنواؤه أحمد الأنواء . وذكر الذراعين والنوء للذراع المقبوضة لاشتراكهما فى الأسد وفى التسمية كقوله : ﴿ **يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان** ﴾ [الرحمن : ٢٢] ، وإنما يخرج من أحدهما . ا هـ.

---

[٦٧١] قاله الفرزدق وصدره : * **يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسَرُّ بِهِ**[1]

من المنسرح . والعارض السحاب . أسر به . ويروى اكفكفه . ويروى أرقت له وبين نصب على الظرف معمول الرؤية دون السرور لفساد المعنى . والشاهد فى ذراعى وجبهة الأسد حيث فصل بين المضاف أعنى ذراعى – والمضاف إليه أعنى الأسد – بما ليس بظرف أعنى وجبهة ، وأصله بين ذراعى الأسد وجبهة الأسد .

[٦٧٢] تمامه : * **فنيطَتْ عُرَى الآمالِ بالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ** *

هو من الطويل الغيث : المطر فاعل سقى . والشاهد فى سهل وحزنها حيث حذف منه المضاف إليه إذ أصله سهلها بالنصب بدل من الأرضين بدل البعض من الكل . وهو نقيض الجبل . والحزن بالفتح ما غلظ من الأرض . الفاء للسببية ونيطت تعلقت . والعرى جمع عروة . والآمال بالمد جمع أمل وهو الرجاء . والضرع كل ذات ظلف أو خف .

---

(١) اقتصر العينى فى الاستشهاد على الشطر الثانى ، فلذلك ذكر صدر البيت .

أى سهلها وحزنها . وقد يكون ذلك بدون الشرط المذكور كما مر من نحو قوله :

★ ومِنْ قَبْلِ نادَى كُلُّ مَوْلًى قَرابةٍ ★

وقد قرىء شذوذًا : ﴿ **فلا خوف عليهم** ﴾ [البقرة : ٣٨ ، ٦٢] ، أى فلا خوف شىء عليهم .

(تنبيهان) : الأول : ما ذكره الناظم هو مذهب المبرد . وذهب سيبويه إلى أن

ونقل الدماميني عن بعض شراح أبيات المفصل إن قصد وصف ممدوحه بالشجاعة حيث سماه أسدًا وقلبه بالسماحة حيث سماه سحابًا . **(قوله وحزنها)** ضد السهل . **(قوله ومن قبل)** أى من قبل ذلك وقيل الأصل ومن قبلى فحذفت الياء وأبقيت الكسرة دليلًا عليها ، وعليه فلا شاهد فيه لأن حذف ياء المتكلم المضاف إليها جائز كثيرًا بدون الشروط المذكورة . **(قوله فلا خوف عليهم)** أى بالضم من غير تنوين مع كسر الهاء فتكون لا عاملة عمل ليس أو مهملة وقرأ يعقوب بفتح الفاء من غير تنوين مع ضم الهاء فإن قدرت بالفتحة فتحة إعراب ففيها شاهد أيضًا أو فتحة بناء فلا وعلى قراءته تكون لا عاملة عمل إن . **(قوله هو مذهب المبرد)** قال البعض تبعا للمصرح جعلها المبرد من باب التنازع فأعمل الثانى لقربه وحذف معمول الأول لأنه فضلة فهى جائزة قياسًا ا هـ وقد ينافيه قول الشارح سابقًا الأصل قطع الله يد من قالها ورجل من قالها إذ جعلها من باب التنازع يقتضى أن الأصل قطع الله يده ورجل من قالها مع أنه يشترط فى عاملى التنازع أن يكونا فعلين أو اسمين يشبهانهما والعاملان هنا ليسا كذلك فتدبر . **(قوله وذهب سيبويه إلخ)** لعل الحامل له على ذلك أن الحذف أليق بالثوانى لكنه مع ما فيه من التكلف يضعفه قول الشاعر :

بنو وبناتنا كرام فمن نوى مصاهرة فلينأ إن لم يكن كفأ

وقول الآخر :

★ بمثل أو أحسن من شمس الضحى ★

إذ لا يفصل بين المتضايفين إذا كان الثانى ضميرا ولأن مطلوب أحسن من ومجرورها ومطلوب مثل مضاف إليه . كذا فى الدمامينى . وأما تضعيفه بأنه يلزم عليه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الأمور الثلاثة الآتية وذلك مختص بالضرورة ففيه أن سيبويه لا يسلم الحصر فى الثلاثة . ولك أن تجعل كلام المصنف صالحا لمذهب سيبويه أيضا بأن تجعل معنى قوله وإضافة إلى مثل إلخ أى إلى مضاف إليه مذكور مماثل لمحذوف أضيف إليه المضاف الأول كما هو مذهب المبرد أو إلى مضاف إليه محذوف مماثل لمذكور أضيف إليه المضاف الأول كما هو مذهب سيبويه نعم المتبادر من كلامه هو الأول .

الأصل فى قطع الله يد ورجل من قالها : قطع الله يد من قالها ورجل من قالها ، فحذف ما أضيف إليه رجل ، فصار قطع الله يد من قالها ورجل ، ثم أقحم رجل بين المضاف الذى هو يد والمضاف إليه الذى هو من قالها . قال بعض شراح الكتاب : وعند الفراء الاسمان مضافان إلى من قالها ولا حذف فى الكلام . الثانى : قد يفعل ما ذكر من الحذف مع مضاف معطوف على مضاف إلى مثل المحذوف وهو عكس الأول كقول أبى برزة الأسلمى رضى الله تعالى عنه : « **غزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات وثمانى** » بفتح الياء دون تنوين ، والأصل ثمانى غزوات هكذا ضبطه الحافظ فى صحيح البخارى (**فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعلٍ ما نَصَبْ * مَفْعُولًا أوْ ظَرْفًا أجِزْ**) فصل مفعول بأجز مقدم وهو مصدر مضاف إلى مفعوله ، وشبه فعل نعت لمضاف وما نصب موصول وصلته فى موضع رفع بالفاعلية ، وعائد الموصول محذوف أى نصبه ومفعولًا أو ظرفًا حالًا من ما أو من الضمير المحذوف . وتقدير البيت أجز أن يفصل المضاف منصوبه حال كونه مفعولًا أو ظرفًا .

(**قوله ثم أقحم إلخ**) قال ابن الحاجب : إنما اعترض بالمضاف الثانى بين المتضايفين ليبقى المضاف إليه المذكور فى اللفظ عوضا مما ذهب . اهـ مغنى . وإنما احتيج إلى ذلك لأن تمام الاسم الذى ليس بأل بالتنوين أو الإضافة ، ولعدم المحوج إلى الاعتراض بين المبتدأ والخبر فى نحو : زيد وعمرو قائم جعله سيبويه من باب الحذف من الأول ، إذ لو كان قائم خبرا عنه لقدّم على العطف إذ لا حاجة إلى تأخيره لعدم القبح فى زيد قائم وعمرو . (**قوله وعند الفراء الاسمان إلخ**) خصه كما قال السيوطى بالمصطحبين كاليد والرجل والربع والنصف ، وقبل وبعد لأنهما كالشيء الواحد فكأن المضاف العامل فى المضاف إليه شيء واحد فلا يرد أنه لا يتوارد عاملان على معمول واحد بخلاف نحو دار وغلام . (**قوله وهو عكس الأول**) أى على مذهب المبرد وتشمله عبارة النظم كما علم مما وجهنا به صلاحية النظم لمذهب سيبويه . (**قوله فصل مضاف**) أى من المضاف إليه بشرط أن لا يكون ضميرا . اهـ يس . (**قوله شبه فعل**) أى مصدر أو اسم فاعل . (**قوله ما نصب**) خرج المرفوع فإن الفصل به مختص بالضرورة كما سيأتى وذلك لأنه متمكن فى موضعه بخلاف المنصوب فإنه فى نية التأخير فالفصل به كلا فصل . (**قوله مفعولا إلخ**) أى غير جملة فلا يجوز أعجبنى قول عبد الله منطلق زيد للطول . قال سم : انظر هل يجوز الفصل بمجموع الأمور التى جاز الفصل بكل منها ؟ قال البعض : القياس على ما تقدم فى قوله ولم ينفصل بغير ظرف أو كظرف أو عمل يقتضى جواز الفصل بالمجموع إلا أن يفرق . وأنا أقول : مقتضى تعليلهم منع الفصل بالمفعول الجملة بالطول عدم الجواز . والفرق بين ما هنا وما قاس عليه غرابة الفصل بين المتضايفين لكونهما كالشيء الواحد بخلاف الفصل فيما قاس عليه فتنبه . (**قوله فى موضع رفع**) لو قدمه على الصلة لكان أولى لأن الموضع للموصول فقط .

والإشارة بذلك إلى أن من الفصل بين المتضايفين ما هو جائز فى السعة خلافًا للبصريين فى تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقًا . فالجائز فى السعة ثلاثة مسائل : الأولى : أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعلًا . والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر : ﴿ **قتل أولادهم شركائهم** ﴾ [الأنعام : ١٣٧] . وقول الشاعر :

[٦٧٣] *فَسُقْنَاهُمْ سَوْقَ ٱلْبُغَاثَ الأَجَادِلِ*

وقوله :

[٦٧٤] *فَدَاسَهُمْ دَوْسَ الحَصِيدَ ٱلدَّائِسِ *

وقوله :

[٦٧٥] فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ زَجَّ ٱلْقَلُوصَ أَبِى مَزَادَهْ

وأما ظرفه كقول بعضهم: ترك يومًا نفسك وهواها سعى لها فى رداها. الثانية: أن

(**قوله خلافا للبصريين إلخ**) ولما تبع الزمخشرى مذهبهم رد قراءة ابن عامر الآتية ولا عبرة برده مع ثبوتها بالتواتر . (**قوله مطلقًا**) أى سواء كان ذلك بالأمور الثلاثة أو بغيرها . (**قوله مصدرًا**) أى مقدرا بأن والفعل . شاطبى . (**قوله والمضاف إليه فاعله**) لو قال معموله لدخل المصدر المفصول بينه وبين مفعوله بالظرف . وجعل بعضهم منه ترك يومًا نفسك وهواها أى تركك يومًا نفسك ، وجعله الشارح من المفصول بينه وبين فاعله والمعنى عليه ترك نفسك شأنها وهواها . (**قوله قتل أولادهم شركائهم**) أى برفع قتل على أنه نائب فاعل زين ونصب أولادهم وجر شركائهم وجعل الشركاء فاعل القتل باعتبار أمرهم به . (**قوله سوق البغاث**) بتثليث الموحدة وغين معجمة وثاء مثلثة : طائر ضعيف يصاد ولا يصيد . والأجادل جمع أجدل وهو الصقر . (**قوله فزججتها**) أى طعنتها . والمزجة بكسر الميم رمح قصير . والقلوص الناقة الشابة .

---

[٦٧٣] صدره: *عَتَوْا إذ أَجَبْنَاهُمْ إلى ٱلسِّلْمِ رأفةً*

وبعده: وَمَنْ يُلْغِ أعقابَ ٱلأُمورِ فإنَّهُ جَديرٌ بِهُلْكٍ آجِلٍ أو مُعاجِلِ

هما من الطويل . عتوا أفسدوا . وإذ بمعنى حين . والسلم بالكسر الصلح . والشاهد فى سوق البغاث الأجادل حيث فصل بين المضاف وهو السوق والمضاف إليه وهو الأجادل جمع أجدل طائر بقوله البغاث بتثليث الباء الموحدة والعين المعجمة وفى آخره ثاء مثلثة ، وهو طائر ضعيف يصاد ولا يصطاد . ومن شرطية ويلغ من الإلغاء ، وفإنه جواب الشرط . والهلك بالضم الهلاك .

[٦٧٤] صدره: *وَحَلَقِ المَاذِىِّ والقَوانِسِ*

قاله عمرو بن كلثوم من الرجز المسدس . وحلق مجرور بالعطف على ماقبله من المجرور . والماذىّ بالذال المعجمة وتشديد الياء من الدروع البيضاء . والقوانس جمع قونس وهو أعلا البيضة من الحديد . والشاهد فى دوس الحصاد الدائس فإن الحصاد منصوب لأنه مفعول وقع بين المضاف وهو دوس والمضاف إليه وهو الدائس . والدوس نصب على المصدر .

[٦٧٥] هو من الكامل يقال زججت الرجل أزجه زجا فهو مزجوج إذا طعنته بالرمح . والمزجة بكسر الميم رمح قصير كالمزراق . ولقد لحن من فتح ميمها . وأبو مزادة كنية رجل . والقلوص بفتح القاف : الشابة من النوق . والشاهد فى زج القلوص أبى مزادة حيث فصل بين المضاف أعنى زج والمضاف إليه أعنى أبى مزادة بقوله القلوص . وقال الزمخشرى : سيبويه برىء من نحو هذا وليس لقائله عذر سوى مس الضرورة .

يكون المضاف وصفًا والمضاف إليه إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثانى كقراءة بعضهم : ﴿ فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله ﴾ [إبراهيم : ٤٧] ، وقول الشاعر :

[٦٧٦] * وَسِوَاكَ مانِعُ فضْلَهُ ٱلمحتاجِ *

أو ظرفه كقوله عليه الصلاة والسلام : « هل أنتم تاركو لى صاحبى » وقوله :

[٦٧٧] * كَنَاحِتِ يَوْمًا صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ *

وقد شمل كلامه فى البيت جميع ذلك . الثالثة : أن يكون الفاصل القسم . وقد أشار إليه بقوله **(وَلَمْ يُعَبْ . فَصْلُ يَمِينٍ)** نحو : هذا غلام والله زيد . حكى ذلك الكسائى . وحكى أبو عبيدة : إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها .

(تنبيه) : زاد فى الكافية الفصل بإما كقوله :

[٦٧٨] هُمَا خُطَّتَا إمَّا إسارٍ وَمِنَّـةٍ وَإمَّا دَمٍ وَالْقَتْلُ بالْحُرِّ أجْدَرُ

(قوله وصفا) أى اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال و لم يذكروا اسم المفعول . **(قوله أما مفعوله الأول)** الصواب تأخير أما بعد قوله الفاصل لأن التنويع إنما هو فى الفاصل . **(قوله هل أنتم تاركو لى صاحبى)** قال الدماميني : يحتمل عدم الإضافة بأن تكون النون محذوفة كحذفها فى قراءة الحسن وما هم بضارى به من أحد . **(قوله بعسيل)** بعين وسين مهملتين على وزن أمير مكنسة العطار التى يجمع بها العطر بكسر الميم وفتح النون . **(قوله هما)** أى الخطتان المعلومتان من السياق . والخطة بالضم : الخصلة ، والإسار بالكسر : الأسر وعد الأسر والمنة بعده بالإطلاق خطة واحدة لتلازمهما فى الجملة .

---

[٦٧٦] صدره : * ما زال يُوقِنُ مَنْ يَؤمُّكَ بالغنَى *

هو من الوافر . من يؤمك من يقصدك فاعل يوقن . والشاهد فى مانع فضله المحتاج ، فإن فضله فصل بين المضاف وهو مانع والمضاف إليه وهو المحتاج للضرورة .

[٦٧٧] من الطويل وصدره : * فَرِشْنى بخير لاَ أكُونَنْ وَمِدْحَتى *

أى أصلح حالى بخير على التشبيه من رشت السهم إذا ألزقت عليه الريش . والواو فى ومدحتى بمعنى مع والشاهد فى كناحت يوما صخرة حيث فصل بين المضاف وهو ناحت والمضاف إليه وهو صخرة بقوله يوما . والعسيل بفتح العين وكسر السين المهملتين مكنسة العطار التى يجمع بها العطر وهو كناية عن كون سعيه فيها لا فائدة فيه مع حصول التعب والكد .

[٦٧٨] قاله تأبط شرًا من قصيدة من الطويل . والشاهد فى فصل إما بين المضاف وهو خطتا والمضاف إليه وهو إسار . وأصله خطتان حذفت النون للإضافة وهو بالضم القصة والحالة . والإسار بالكسر الاسر . والتقدير خطتا أسر . والمعنى ليس لى إلا واحدة من خصلتين على زعمكم أما أسر والتزام منكم إن رأيتم العفو وإما قتل وهو بالحر أجدر مما يكسبه الذل . فهاتان الخصلتان هما اللتان أشار إليهما بقوله هما ، وقد ثلثهما بخطة أخرى فيما بعد وهذا كله تهكم واستهزاء .

ا هـ . وما سوى ذلك فمختص بالشعر . وقد أشار إلى ثلاث مسائل من ذلك بقوله (وَاضْطِرَارًا وُجِدَا) أى الفصل والألف للإطلاق (بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا) أى الأول من هذه الثلاث الفصل بأجنبى ، والمراد به معمول غير المضاف فاعلًا كان كقوله :

[٦٧٩] أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلاَ

أى أنجب والداه به أيام إذ نجلاه . أو مفعولا كقوله :

[٦٨٠] تَسْقِي آمْتِيَاحًا نَدَى آلْمِسْوَاكَ رِيقَتِهَا

أى تسقى ندى ريقتها المسواك . أو ظرفًا كقوله :

[٦٨١] كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يَزِيلُ

(قوله بأجنبى) متعلق بمحذوف حال من ضمير وجد أى وجد المضاف مفصولا بأجنبى ولا يصح رجوع الضمير للفصل وتعلق بأجنبى به على رأى من أجاز إعمال ضمير المصدر لأن ضميره الذى أجيز أعماله على هذا الرأى بارز وهذا مستتر . أفاده الشاطبى . **(قوله معمول غير المضاف)** يدخل فى الأجنبى على هذا التفسير النعت والمنادى فيلزم عطف الخاص على العام بأو وهو لا يجوز ويمكن أن يقيد بما أشار إليه بقوله فاعلًا كان إلخ . سم . **(قوله فاعلا)** أى لغير المضاف إذ فاعل المضاف ليس أجنبيًّا وإن كان الفصل به أيضا ضرورة كما سيذكره الشارح . **(قوله أنجب أيام والداه به)** أى ولدا ولدًا نجيبًا . ونجلاه ولداه والفصل فى هذا البيت بالفاعل وبالجار والمجرور أيضًا لكنهم اكتفوا بالتنبيه على الفصل بالأشرف ويؤخذ منه جواز الفصل باثنين من المعمولات الأجنبية فى الضرورة . **(قوله تسقى امتياحًا)** أى وقت امتياح أو ممتاحة والامتياح الاستياك **(قوله كما خط)** ما مصدرية يهودى يقارب أى بين حروف الكتابة أو يزيل بفتح أوله أى يباعد بينها ، والجملة صفة ليهودى كما فى العينى والتصريح فالضمير فى الفعلين له .

---

[٦٧٩] قاله الأعشى ميمون بن قيس يمدح به سلامة ذا فايش . وأنجب فعل . ووالداه فاعله . والشاهد فى أيام فإنه ظرف منصوب فصل به بينهما إذ التقدير أنجب والداه به أيام إذ نجلاه . وأنجب الرجل إذا ولد نجيبًا وإذ ظرف . ونجلاه من النجل وهو النسل والمخصوص بالمدح محذوف أى نعم ما نجلاهما .

[٦٨٠] تمامه : * كما تضمَّنَ ماءَ المُزْنَةِ آلرَّصَفُ *

قاله جرير من قصيدة من البسيط يمدح بها يزيد بن عبد الملك ويهجو آل المهلب . الضمير فى تسقى يرجع إلى أم عمرو المذكورة فيما قبله . والشاهد فى المسواك فإنه منصوب على أنه مفعول ثان لتسقى فصل به بين المضاف وهو ندى والمضاف إليه وهو ريقتها ، إذ التقدير تسقى ندى ريقتها المسواك . وندى مفعول أول . وامتياحا حال بمعنى ممتحة أى متسوكة ، أو منصوب بنزع الخافض أى عند الامتياح أى الاستياك . والكاف للتشبيه . وما مصدرية . والرصف فاعل تضمن . وماء المزنة مفعوله وهى السحابة . والرصف بفتحتين جمع رصفة وهى حجارة مرصوف بعضها إلى بعض . وماء الرصف أرق وأصفى .

[٦٨١] قاله أبو حية النميرى . ويروى كتحبير الكتاب . والكاف للتشبيه . وما مصدرية فى محل الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أى رسم هذه الدار كخط الكتاب . والشاهد فى بكف يوما يهودى حيث فصل بين المضاف –وهو بكف– والمضاف إليه وهو يهودى بقوله يوما وهو أجنبى ، فلا يجوز إلا فى الضرورة . وخص اليهودى بالذكر لأنه من أهل الكتاب . ويقارب أى الخط صفة ليهودى ، أو يزيل عطف عليه أى يفرق فيما بينه ويباعد .

الثانية : الفصل بنعت المضاف كقوله :

[٦٨٢] وَلَئِنْ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لأَحْلِفَنْ بِيَمِينِ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمِ

أى بيمين مقسم أصدق من يمينك . وقوله :

[٦٨٣] * مِنِ ٱبنِ أَبِي شَيخِ ٱلأَبَاطِحِ طَالِبِ *

أى من ابن أبى طالب شيخ الأباطح . الثالثة : الفصل بالنداء كقوله :

[٦٨٤] كَأَنَّ بِرْذَوْنَ أَبَا عِصَامِ زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ بِاللِّجَامِ

أى كأن برذون زيد يا أبا عصام . وقوله :

[٦٨٥] وِفَاقُ كَعْبُ بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَالْخُلْدِ فِي سَقَرَا

وقول البعض الضمير فيهما للخط خطأ . وخص اليهودى لأنه من أهل الكتاب والمعنى أن رسم هذه الدار كخط الكتاب. **(قوله من ابن إلخ)** صدره: * **نجوت وقد بل المرادى سيفه** * قاله معاوية حين اتفق ثلاثة من الخوارج على قتل معاوية وعمرو بن العاص وعلى بن أبى طالب رضى الله عنهم فسلم الأولان وقتل على: قتله عبد الرحمن بن ملجم بكسر الجيم وفتحها المرادى بفتح الميم[1] نسبة إلى مراد قبيلة. قاله يس . ويرد على الشارح أن الفاصل ليس نعتا للمضاف بل لمجموع المضاف والمضاف إليه وقد يقال لما كان المتأثر بالعوامل المختلفة الجزء الأول جعل النعت له. **(قوله كأن برذون إلخ)** قال ابن هشام: يحتمل أن أبا مضاف إليه على لغة القصر. وزيد بدل أو عطف بيان فلا شاهد فيه.

---

[٦٨٢] قاله الفرزدق من الكامل واللام فى لئن للتأكيد وفى لأحلفن جواب الشرط. والشاهد فى أصدق من يمينك حيث فصل بين المضاف وهو بيمين والمضاف إليه وهو مقسم.

[٦٨٣] صدره: * نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ ٱلْمُرَادِىُّ سَيْفَهُ *

قاله معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنهما لما اتفق ثلاث من الخوارج أن يقتل كل منهم كل واحد من على بن أبى طالب وعمرو ابن العاص ومعاوية، فسلم الاثنان وقتل على رضى الله عنه. والواو فى وقد للحال والمرادى هو عبد الرحمن بن عمرو المعروف بابن ملجم لعنه الله. والشاهد فى– من ابن أبى شيخ الأباطح طالب– إذ التقدير من ابن أبى طالب شيخ الأباطح فوصف قبل ذكر المضاف إليه وأراد به شيخ مكة شرفها الله تعالى فإن أبا طالب كان من أعيان أهلها وأشرافها.

[٦٨٤] رجز لم يدر راجزه. والشاهد فى أبا عصام حيث فصل به بين المضاف– وهو برذون– والمضاف إليه وهو زيد. والتقدير يا أبا عصام كأن برذون زيد. وحمار بالرفع خبر كأن. ودق باللجام صفته .

[٦٨٥] قاله بجير بن زهير بن أبى سلمى أخو كعب صاحب بانت سعاد، إخوان صحابيان، من قصيدة من البسيط يحرض بها أخاه كعبًا على الإسلام. قوله وفاق مبتدأ مضاف إلى بجير. وكعب منادى حذف منه حرف النداء . وفيه الشاهد حيث فصل بين المضافين. ومنقذ خبر المبتدأ. والتهلكة الهلاك. وسقرا اسم جهنم ، والمدة فيه لأجل القافية .

---

(١) **(قوله المرادى)** ضبطه فى أول الباب بالضم، وهو الموافق لما فى القاموس حيث قال: ومراد– كغراب– أبو قبيلة لأنه تمرّد، وكسحاب وكتاب العنق اهـ .

أى وفاق بجير يا كعب .

(تنبيه) : من المختص بالضرورة أيضًا الفصل بفاعل المضاف كقوله :

[٦٨٦] نَرَى أَسْهُمًا لِلْمَوتِ تُصْمِى وَلَا تُنْمِى ... وَلَا نَرْعَوِى عَنْ نَقْضِ أَهْوَاؤُنَا الْعَزْمِ

وقوله :

[٦٨٧] مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طِبِّ ... وَلَا عَدِمْنَا قَهْرِ وَجْدٌ صَبِّ

والأمر فى هذا أسهل منه فى الفاعل الأجنبى كما فى قوله : * **أنجبَ أيامَ والداه به** * البيت . ويحتمل أن يكون منه . وأن يكون من الفصل بالمفعول قوله :

[٦٨٨] * فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٍ حَرَامُ *

بدليل أنه يروى أيضًا بنصب مطر ورفعه، والتقدير فإن نكاح مطر إياها أو هى . ومنه

(قوله وفاق كعب بجير إلخ) بجير أخو كعب بن زهير صاحب بانت سعاد أسلم بجير قبل أخيه كعب وصار يدعوه إلى الإسلام إلى أن أسلم . وكعب منادى حذف منه حرف النداء . **(قوله نرى)** بالنون كما قاله الدماميني : تصمى من أصميته إذا رميته فقتلته بحيث تراه . ولا تنمى من أنميته إذا رميته فغاب عنك ثم مات . والمعنى نرى أسهما للموت تقتل ولا تبطىء والإرعواء الكف عن القبيح . **(قوله فإن نكاحها مطر حرام)** أى فى رواية خفض مطر بإضافة نكاح إليه والفصل بالهاء وهى محتملة للفاعلية والمفعولية لما ذكره الشارح فعلى الفاعلية يكون من إنابة ضمير غير الرفع مناب ضمير الرفع وإن لم تعهد النيابة إلا فى الضمائر المنفصلة ، وبهذا التقرير يعرف ما فى كلام البعض ويعرف أيضا أن الهاء ليست فى موضع جر بالإضافة حتى يتوجه استشكال صاحب التوضيح خفض مطر بالإضافة بأن المضاف لا يضاف لشيئين . ومطر اسم رجل كان من أقبح الناس وكانت زوجته من أجمل النساء وكانت تريد فراقه ولا يرضى بذلك . وصدر البيت :

* **لئن كان النكاح أحل شىء** *

---

[٦٨٦] هو من الطويل . ونرى من رؤية البصر . واسهما مفعوله . وتصمى من الإصماء من أصميت الصيد إذا رميته فقتلته بحيث تراه صفة لاسهما . ويجوز أن يكون مفعولا ثانيًا لنرى إذا جعلت من رؤية القلب . ولا تنمى من الإنماء من أنميت الصيد إذا رميته فغاب عنك ثم مات . ويجوز عطف المنفى على المثبت كما بالعكس . والإرعواء الكف عن القبيح . والشاهد فى عن نقض أهواؤنا العزم حيث فصل أهواؤنا المرفوع بالمصدر بين المضاف وهو نقض والمضاف إليه وهو العزم مع أن الفاعل متعلق بالمضاف وهو ضعيف والتقدير عن نقض العزم أهواؤنا أى عن أن ينقض أهواؤنا العزم .

[٦٨٧] هو من الرجز . ويروى ما أن عرفنا للهوى . ولا جهلنا موضع ولا عدمنا . ومن زائدة . والشاهد فى قهر وجد صب حيث فصل بين قهر المضاف مفعول عدمنا وبين صب المضاف إليه بقوله وجد بالرفع فاعل المضاف . والصب العاشق .

[٦٨٨] وصدره : * لَئِنْ كَانَ النِّكَاحُ أَحَلَّ شىءٍ

قاله الأحوص من قصيدة من الوافر يصف فيها أحوال مطر . اسم رجل كان أقبح الناس وكانت امرأته من أجمل النساء ، وكانت تريد فراقه ولا يرضى بذلك . الفاء جواب الشرط . والشاهد فى مطر بالجر فإنه فصل بين المتضايفين وليس بضرورة . فإنه يمكن الرفع ويكون المصدر مضافا إلى مفعوله والنصب عكس ذلك .

الفصل بالفعل الملغى كقوله :

[٦٨٩] * بأيِّ تَرَاهُمُ الأَرَضِينَ حَلُّوا *

أى بأى الأرضين زاده فى التسهيل . وزاد غيره الفصل بالمفعول لأجله كقوله :

[٦٩٠] مُعَاوِدُ جُرأةً وَقْتِ الهَوَادِى أشَمُّ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبُوسٌ

أراد معاود وقت الهوادى جرأة . وحكى ابن الأنبارى : هذا غلام إن شاء الله أخيك ففصل بإن شاء الله ا هـ .

(خاتمة) : قال فى شرح الكافية : المضاف إلى الشيء يتكمل بما أضيف إليه تكمل الموصول بصلته ، والصلة لا تعمل فى الموصول ولا فيما قبله ، وكذا المضاف إليه لا يعمل فى المضاف ولا فيما قبله ، فلا يجوز فى نحو : أنا مثل ضارب زيدًا أن يتقدم زيدًا على مثل وإن كان المضاف غيرًا وقصد بها النفى جاز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه كما يتقدم معمول المنفى بلا ، فأجازوا أنا زيدًا غير ضارب كما يقال أنا زيدًا

(قوله بالفعل الملغى) أى الذى يستقيم المعنى المراد بدونه وليس المراد الملغى بالمعنى المصطلح لأن ترى فى البيت عامل فى المفعولين وهما الضمير وحلوا فاندفع اعتراض الدنوشرى . **(قوله معاود جرأة وقت الهوادى)** فى شواهد العينى أن صدره :

* أشم كأنه رجل عبوس *

وكذا فى الهمع . وفى بعض نسخ الشارح جعله عجزا . والأشم من الشمم وهو التكبر . يصف الشاعر رجلا بأنه يظهر الكبر ويعاود الحرب وقت ظهور الهوادى جمع هاد : أى أعناق الخيل لأجل جرأته فى الحرب . والجرأة بضم الجيم . **(قوله فلا يجوز فى نحو أنا مثل إلخ)** أى عند الجمهور وكذا يمتنع التقديم عندهم إذا كان المضاف لفظ أول أو حق وجوزه مع كل من الثلاثة بعض فإن كان المضاف غير مثل وأول وحق وغير امتنع التقديم اتفاقا . أفاده الدمامينى . **(قوله وقصد بها النفى)** بأن صح حلول حرف النفى والمضارع محل غير ومخفوضها . **(قوله معمول ما أضيفت إليه)** ولو كان غير ظرف أو جار ومجرور كما يدل عليه التمثيل .

---

[٦٨٩] هو من الوافر . وتمامه : * الدَّابَرانِ أم عَسَفُوا الكِفَارَا *

والدابران بفتح الدال والباء الموحدة ، والكفار بكسر الكاف موضعان . والهمزة للاستفهام . وفيه إضمار . والتقدير هل حلوا الدابران أم عسفوا أى أم توجهوا نحو الكفار . وأم متصلة لمعادلتها الهمزة فى إفادة التسوية . والباء فى بأى تتعلق بحلوا . وفيه الشاهد حيث فصل بينه وبين الأرضين الذى هو مضاف إليه بقوله تراهم .

[٦٩٠] هو من الوافر . وصدره : * أشَمُّ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبُوسٌ[1] *

قوله : اشم من الشمم وهو التكبر يصف به الشاعر رجلا يظهر بالتكبر والامتناع ، ولكنه يعاود الحرب وقت ظهور أعناق الخيل لأجل جرأته فى الحروب . والشاهد فى قوله جرأة حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله معاود ، والمضاف إليه الذى هو قوله وقت الهوادى [جمع هاد وهو] العنق . يقال أقبلت هوادى الخيل إذا بدت أعناقها .

---

(١) جعله الأشمونى عجزًا للبيت . وقد نبه الصبان على هذا الاختلاف .

لا أضرب . ومنه قوله :

[٦٩١] **إنَّ آمرأ خصَّنِى عَمْدًا مَوَدَّتَهُ   عَلَى التَّنائِى لَعِنْدِى غيرُ مَكْفُورِ**

فقدم عندى وهو معمول مكفور مع إضافة غير إليه لأنها دالة على نفى ، فكأنه قال لعندى لا يكفر . ومنه قوله تعالى : ﴿ **على الكافرين غير يسير** ﴾ [المدثر : ١٠] ، فإن لم يقصد بغير نفى لم يتقدم عليها معمولى ما أضيفت إليه فلا يجوز فى قولك قاموا غير ضارب زيدًا قاموا زيدًا غير ضارب لعدم قصد النفى بغير . هذا كلامه . والله أعلم .

[المضاف إلى ياء المتكلم]

إنما أفرده بالذكر لأن فيه أحكامًا ليست فى الباب الذى قبله أشار إلى ذلك بقوله (**آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا آكْسِرْ**) أى وجوبًا (**إذَا * لَمْ يَكُ مُعْتَلًا**) منقوصًا أو مقصورًا (**كَرَامٍ وَقَذَا * أَوْ يَكُ**) مثنى أو مجموعًا على حده (**كَابْنَيْنِ وَزيدِينَ فَذِي**) الأربعة (**جَمِيعُهَا**) آخرها

هذا مذهب السيرافى والزمخشرى وابن مالك وقال ابن السراج : يمتنع تقدمه مطلقًا وقيد بعضهم جواز تقدمه بكونه ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا . قاله الدمامينى . (**قوله ومنه قوله تعالى إلخ**) أى على أن على الكافرين متعلق بيسير ويصح تعلقه بعسير فلا يكون فيه شاهد . (**قوله غير ضارب زيدا**) أى إلا شخصا ضرب زيدا . (**قوله لعدم قصد النفى بغير**) أى لأنه لا يصح وضع حرف النفى والمضارع موضع غير ومجرورها فلا يقال قاموا لا يضرب زيدًا لعدم الرابط للجملة الحالية ويؤخذ منه أن المضاف إليه غير لو كان جمعا نحو : قاموا غير ضاربين زيدًا جاز تقديم المعمول لصحة الحلول المذكور إذ يصح أن يقال قاموا لا يضربون زيدا فجملة المضارع حال مرتبطة بالضمير كما كانت غير فى المثال حالا .

[المضاف إلى ياء المتكلم]

(**قوله لأن فيه أحكاما إلخ**) وذلك ككسر آخره وجوبا إذا لم يكن معتلًا ولا مثنى ولا جمعًا على حده . (**قوله أشار إلى ذلك**) أى إلى أن فيه أحكامًا ليست فى الباب **الذى** قبله . (**قوله إذا لم يك معتلا**) أى بالاصطلاح النحوى وهو ما آخره حرف علة قبلها حركة مجانسة له فخرج نحو : دلو وظبى كما أشار إليه الشارح بقوله منقوصًا أو مقصورًا . (**قوله أو يك**) أى ولم يك .

---

[٦٩١] البيت من البسيط ، وهو لأبي زبيد الطائي .

واجب السكون و(**آلْيَا بَعْدُ**) أى بعدها (**فَتْحُهَا احْتُذِى**) أى اتبع (**وَتُدْغَمُ آلْيَا**) من المنقوص والمثنى والمجموع على حده فى حالتى جرهما ونصبهما (**فِيهِ**) أى فى الياء المذكورة يعنى ياء المتكلم (**و**) كذا (**آلْوَاوُ**) من المجموع حال رفعه فتقول : هذا رامى ورأيت رامى ومررت برامى ، ورأيت ابنى وزيدى ومررت بابنى وزيدى وهؤلاء زيدى . والأصل فى المثنى والمجموع المنصوبين أو المجرورين ابنين لى وزيدين لى فحذفت النون واللام للإضافة ثم أدغمت الياء فى الياء . والأصل فى الجمع المرفوع زيدوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : « **أو مخرجى هم** » وقول الشاعر :

[٦٩٢] **أَوْدَى بَنِىَّ وَأَعْقَبُونِى حَسْرَةً ... عِنْدَ الرُّقَادِ وَعَبْرَةً لَا تُقْلِعُ**

هذا إذا كان ما قبل الواو مضمومًا كما رأيته وإليه أشار بقوله (**وَإِنْ * مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَاكْسِرْهُ يَهُنْ**) فإن لم ينضم بل انفتح بقى على فتحه نحو مصطفون فتقول جاء مصطفى

(**قوله فذى**) مبتدأ وجميعها تأكيد والياء مبتدأ ثان وفتحها مبتدأ ثالث واحتذى خبر المبتدإ الثالث وقوله بعد أى بعدها أى الأربعة حال من الياء أو متعلق باحتذى ويجوز جعل جميعها مبتدأ ثانيًا . (**قوله آخرها واجب السكون**) إنما أتى الشارح به لأنه المقابل لقول المصنف اكسر ولم يذكره المصنف مع أن كلامه أولا فى آخر المضاف اكتفاء بقوله وتدغم الياء فيه والواو ، وقوله وألفا سلم لاستلزام ذلك تسكين الآخر . (**قوله وكذا الواو إلخ**) أى بعد قلبها ياء ولم يذكره المصنف اكتفاء بأخذه من قوله وإن ما قبل واو إلخ . (**قوله فتقول هذا رامى**) فرامى مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون الواجب لأجل الإدغام لا الاستثقال كما هو حكمه فى غير هذه الحالة كما قاله سم لعروض وجوب السكون فى هذه الحالة بأقوى من الاستثقال وهو الإدغام . (**قوله فحذفت النون واللام للإضافة**) هذا هو التحقيق عندى وإن اشتهر أن اللام إنما حذفت للتخفيف خلافًا لمن جعل فى كلام الشارح مسامحة كالبعض . (**قوله والأصل فى الجمع**) أى بعد الإضافة ولم يذكر أصله قبلها اكتفاء بعلمه مما قبله . (**قوله ثم قلبت الضمة كسرة**) صريح فى أن هذا بعد قلب الواو ياء وهو الراجح واختار ابن جنى العكس . (**قوله لتصح الياء**) أى المنقلبة إليها الواو وعلامة الرفع حينئذ الواو المنقلبة ياء للموجب . (**قوله أودى بنىّ**) أى هلكوا والعبرة بفتح العين المهملة الدمع . (**قوله هذا**) أى قلب الضمة كسرة . (**قوله يهن**) بضم الهاء أى يسهل النطق بالكلمة . قاله الشاطبى .

[شواهد المضاف إلى ياء المتكلم]

[٦٩٢] قاله أبو ذؤيب من الأبيات التى فيها البيت السابق . وتمامه : * **بَعْدَ الرُّقَادِ وَعَبْرَةً مَا تُقْلِعُ** *

أودى : هلك . والشاهد فى بنى حيث قلب فيه واو الجمع ياء ثم أدغمت الياء ، فى الياء إذ أصله بنوى بإسقاط النون للإضافة . وأعقبونى أى أورثونى حسرة وتلهفًا .

(**وَأَلِفًا سَلِّمْ**) من الانقلاب سواء كانت للتثنية نحو يداى أو للمحمول على التثنية نحو ثنتاى بالاتفاق ، أو آخر المقصور نحو عصاى على المشهور (**وَفِي ٱلْمَقْصُورِ عَنْ * هُذَيلٍ ٱنْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنْ**) نحو عصى . ومنه قوله :

[٦٩٣] سَبَقُوا هَوَيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَواهُمُ فَتُخُرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

وحكى هذه اللغة عيسى بن عمر عن قريش ، وقرأ الحسن يا بشرى .

(**تنبيهان**) : الأول : يستثنى مما تقدم ألف لدى وعلى الاسمية فإن الجميع اتفقوا على قلبها ياء ، ولا يختص بياء المتكلم بل هو عام فى كل ضمير نحو : لديه وعليه ولدينا وعلينا . الثانى : يجوز إسكان الياء وفتحها مع المضاف الواجب كسر آخره وهو ما سوى

(**قوله انقلابها ياء**) أى عوضًا عما يستحقه ما قبل ياء المتكلم من الكسر فهو من نيابة حرف عن حركة فى غير أبواب الإعراب ومثله لا رجلين ولا قائمين . نقله يس عن ابن هشام .

(**قوله سبقوا**) الضمير يرجع إلى خمسة بنين للشاعر هلكوا جميعًا فى طاعون وهم المراد بالبنين فى البيت السابق أعنى أودى بنىّ إلخ . (**وقوله وأعنقوا لهواهم**) أى تبع بعضهم بعضًا فى الموت فتخرموا بالخاء المعجمة مبنيًا للمجهول أى اخترمتهم المنية . كذا فى العينى فمراد الشاعر بالهوى الموت .

(**قوله يستثنى مما تقدم**) أى من إطلاق قوله وألفا سلم لاقتضائه سلامتها عند الجميع فى غير المقصور حتى فى هذه الأمور وليس كذلك . (**قوله الاسمية**) قيد بذلك ليكون مما نحن فيه وهو المضاف للياء وإلا فالحرفية أيضا تقلب ألفها ياء ومثل على الاسمية إلى الاسمية على ما قاله أبو حيان . سم .

(**قوله اتفقوا على قلبها ياء**) نظر فيه المصرح بأن بعض العرب لا يقلب كما قاله المرادى فى شرح التسهيل . (**قوله وهو ما سوى الأربع المستثنيات**) لا يرد عليه نحو : فى وأبى وأخى على لغة رد اللام وقلبها ياء وإدغامها فى ياء المتكلم وإعرابها بحركة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها السكون الواجب للإدغام لأن الثلاثة صارت فى هذه الحالة من المنقوص الذى هو أحد الأربع المذكورة .

---

[٦٩٣] قاله أبو ذؤيب الهذلى من قصيدة من الكامل يرثى بها بنيه الخمسة هلكوا جميعًا فى طاعون . والضمير فى سبقوا يرجع إليهم . والشاهد فى هوى حيث قلب فيه ألف المقصور ياء وأدغمت الياء فى الياء ، فإن أصله هواى وهذه لغة هذيل . وأعنقوا أى تبع بعضهم بعضًا . قوله فتخرموا مجهول أى أخذوا واحدًا واحدًا واحدًا ، وتخرمتهم المنية . ولكل جنب مصرع حال .

الأربع المستثنيات ، وذلك أربعة أشياء : المفرد الصحيح نحو : غلامى وفرسى ، والمعل الجارى مجراه نحو : ظبيى ودلوى ، وجمع التكسير نحو : رجالى وهنودى ، وجمع السلامة لمؤنث نحو : مسلماتى . واختلف فى الأصل منهما فقيل الإسكان وقيل الفتح . وجمع بينهما بأن الإسكان أصل أول إذ هو الأصل فى كل مبنى ، والفتح أصل ثان إذ هو الأصل فيما هو على حرف واحد ، وقد تحذف هذه الياء وتبقى الكسرة دليلًا عليها وقد يفتح ما وليته فتقلب ألفًا ، وربما حذفت الألف وبقيت الفتحة دليلًا عليها . فالأول : كقوله :

[٦٩٤] خَلِيلِى أَمْلَكُ مِنِي لِلَّذِى كَسَبَتْ   يَدِى وَما لَىَ فيما يَقْتنى طَمَعُ

والثانى : كقوله :

[٦٩٥] أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوَى   إلى أُمَّا وَيُرْوِينِى النَّقِيعُ

أرَاد إلى أمى . والثالث : كقوله :

[٦٩٦] وَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّى   بِلَهَفَ وَلَا بِلَيْتَ وَلَا لَوَ أنِّى

وقول البعض تبعًا لسم : إذا وقعت هذه الثلاثة مرفوعة كان رفعها بالواو المنقلبة ياء ينافيه كون شرط إعرابها بالحروف إضافتها لغير ياء المتكلم . ودفع سم المنافاة بحمل الشرط المذكور على حالة عدم رد لام هذه الأسماء عند الإضافة فيه أن هذا الحمل لا داعى إليه ولا دليل من كلامهم عليه ومن ادعى ذلك فعليه البيان .

(قوله والمعل الجارى إلخ) كذا فى بعض النسخ ومراده بالمعل ما آخره حرف علة لا المغير عن أصله بالفعل وإن كان هذا مصطلحهم والذى فى أكثر النسخ والمعتل وهو واضح . **(قوله وقد تحذف هذه الياء)** أى إن لم تكن الإضافة للتخفيف كإضافة الوصف الحالى أو الاستقبالى وإلا فلا حذف ولا قلب لأنها على تقدير الانفصال فلم تكن الياء ممازجة لما اتصلت به . **(قوله فتقلب ألفًا)** أى لتحركها وانفتاح ما قبلها . قال سم : الظاهر أن هذه الألف اسم لأنها منقلبة عن اسم فهى مضاف إليه فى موضع جرّ بل قد يدعى أنها ياء المتكلم غاية الأمر أن صفتها تغيرت . **(قوله بلهف)** أى بقولى يا لهف إلخ فالأصل يا لهفا . **(قوله وأما ياء المتكلم المدغم فيها)** هذا مقابل قوله يجوز إسكان الياء وفتحها مع المضاف الواجب كسره آخره .

---

[٦٩٤] البيت من البسيط .

[٦٩٥] البيت من الوافر ، وهو لنقيع بن جرموز .

[٦٩٦] البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة .

وأما ياء المتكلم المدغم فيها فالفصيح الشائع فيها الفتح كما مر وكسرها لغة قليلة حكاها أبو عمرو بن العلاء والفراء وقطرب ، وبها قرأ حمزة : ﴿ **ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخيّ** ﴾ [إبراهيم : ٢٢] ، وكسر ياء عصاى : الحسن وأبو عمرو فى شاذه وهو أضعف من الكسر مع التشديد .

(خاتمة) : في المضاف إلى ياء المتكلم أربعة مذاهب : أحدها : أنه معرب بحركات مقدرة فى الأحوال الثلاثة وهو مذهب الجمهور . والثانى : أنه معرب فى الرفع والنصب بحركة مقدرة وفى الجر بكسرة ظاهرة واختاره فى التسهيل . والثالث : أنه مبنى وإليه ذهب الجرجانى وابن الخشاب . والرابع : أنه لا معرب ولا مبنى وإليه ذهب ابن جنى . وكلا هذين المذهبين بيِّن الضعف . والله أعلم .

[إعمال المصدر]

(**بِفِعْلِهِ ٱلْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فى ٱلْعَمَلْ**) تعديًا ولزومًا ، فإن كان فعله المشتق منه لازمًا فهو

(**قوله وكسرها لغة قليلة**) قيل الكسر لالتقاء الساكنين وسوغ الكسر مع ثقله على الياء أن الياء إذا سكن ما قبلها كانت بمنزلة الحرف الصحيح كدلو وظبى . (**قوله وهو أضعف من الكسر مع التشديد**) لعل وجهه أن الكسرة فى عصاى تالية للألف وهى لا تناسب الكسرة وفى مصرخى تالية للياء وهى تناسب الكسرة . (**قوله بكسرة ظاهرة**) أى خالفت كسرة المناسبة وردّ بأن الأصل بقاء ما كان . قاله الدمامينى . (**قوله مبنى**) ردّ بأنه لا مقتضى للبناء والإضافة للمبنى إنما تجوّز البناء إذا توغل المضاف فى الإبهام . قاله يس . (**قوله لا معرب ولا مبنى**) وعلى هذا إذا قلت : غلامى حاضر فغلام مبتدأ فى محل رفع إذ ليس الإعراب المحلى مخصوصًا بالمبنى . هذا هو الظاهر وإن توقف فيه البهوتى وسكت عليه البعض .

[إعمال المصدر]

(**قوله بفعله المصدر ألحق فى العمل**) اعترض بأنه يقتضى أن عمل المصدر لشبهه بالفعل وليس كذلك بل لأنه أصل الفعل كما سيصرّح بذلك الشارح وقد يدفع بمنع الاقتضاء المذكور وإنما التعبير بالإلحاق لكون الأصل فى العمل للفعل فهو من إلحاق الفرع فى العمل بالأصل فيه لا من إلحاق المشبه بالمشبه به مع أن الدمامينى صرح بأن عمل المصدر بسبب قوة مشابهته للفعل فتأمل . (**قوله فإن كان فعله المشتق منه لازمًا إلخ**) هذه العبارة تقتضى أن بعض الأفعال لا يتعدى بنفسه ولا بحرف الجر فيكون لازمًا ومصدره كذلك ومثل له ابن الناظم بحدث وعرض وردّه شيخ الإسلام بأنه يقال حدث لفلان وعرض له كذا فالأولى التمثيل بنحو ظرف وشرف .

لازم ، وإن كان متعديًا فهو متعد إلى ما يتعدى إليه بنفسه أو بحرف جر .

(تنبيه) : يخالف المصدر فعله في أمرين : الأول : أن في رفعه النائب عن الفاعل خلافًا ومذهب البصريين جوازه ، وإليه ذهب في التسهيل . الثاني : أن فاعل المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل وإذا حذف لا يتحمل ضميره خلافًا لبعضهم . واعلم أنه لا فرق في إعمال المصدر عمل فعله بين كونه (**مُضافًا أَوْ مجُرَّدًا أَوْ مَعَ أَلْ**) لكن إعمال الأول أكثر نحو : ﴿ **ولولا دفع الله الناس** ﴾ [الحج : ٤٠] ، والثاني : أقيس نحو : ﴿ **أو إطعام في يوم ذى مسغبة * يتيمًا** ﴾ [البلد : ١٤] ، وقوله :

[٦٩٧] ***بِضَرْبٍ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ***

ورد أيضًا بأنه يقال ظرف فى أخلاقه وشرف فى قومه وتقتضى أيضًا أن المتعدى بحرف الجر يسمى متعديًا بالإطلاق مع أن المتعدى بالإطلاق إنما ينصرف إلى المتعدى بنفسه فلا يشمل عند الإطلاق المتعدى بحرف الجر كما صرح به العصام وغيره وتقدم فى باب تعدى الفعل ولزومه . **(قوله أن فى رفعه النائب عن الفاعل خلافًا)** وجه المنع وهو مذهب الأخفش والشلوبين وغيرهما ما فيه من الألباس لأنك إذا قلت مثلًا عجبت من ضرب عمرو تبادر إلى الذهن المبنى للفاعل . وقال أبو حيان : يجوز إذا كان فله ملازمًا للبناء للمجهول كزكم لعدم الإلباس حينئذ فيجوز أعجبنى زكام زيد فالأقوال ثلاثة حكاها فى الهمع . زاد الدمامينى قولًا رابعًا عن ابن خروف وهو الجواز إذا لم يقع لبس نحو : أعجبنى قراءة فى الحمام القرآن وأكل الخبز وشرب الماء . ويضاف المصدر إليه على اعتقاد معنى الرفع ولذلك قال سيبويه فى قولهم : عجبت من إيقاع أنيابه بعضها فوق بعض أن التقدير أن التقدير من أن أوقعت أنيابه . **(قوله بخلاف فاعل الفعل)** أى فإنه لا يجوز حذفه إلا فى مسائل مرت فى باب الفاعل . **(قوله وإذا حذف إلخ)** استئناف مسألة لا أنه من جملة الفرق الثانى بين المصدر والفعل لأن الفعل أيضا إذا حذف فاعله لا يتحمل ضميره لأن ضمير الفاعل الذى يتحمله مستتر لا محذوف . **(قوله لا يتحمل ضميره)** أى فى غير المصدر النائب عن فعله أما هو كضربًا زيدًا فيتحمل الضمير لاستتاره فيه كما سيأتى . **(قوله أو مجردًا)** أى من أل والإضافة . **(قوله أقيس)** أى أوفق بالقياس على الفعل فى العمل لأنه لتنكيره أشبه بالفعل من المضاف والمحلى الموجود فيهما ما أبعد شبههما بالفعل وهو الإضافة وأل اللتان هما من خصائص الأسماء . **(قوله ذى مسغبة)** أى مجاعة . **(قوله بضرب إلخ)** تمامه كما فى بعض النسخ :

[شواهد اعمال المصدر]

[٦٩٧] تمامه : * أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ المَقِيلِ *

قاله المرار بن منقذ التميمى من الوافر . الباء فى بضرب تتعلق بازلنا وفى بالسيوطى بضرب . والشاهد فى رءوس قوم حيث نصب بضرب وهو مصدر منون منكر . قوله هامهن أى هام رءوس وهو جمع هامة وهى الرأس . وليست بإضافة الشيء إلى نفسه لاختلاف اللفظين ومثل هذا تأكيد وأراد بالمقيل بفتح الميم الإعناق لأنها مقيل الرأس .

وإعمال الثالث قليل كقوله :

[٦٩٨] * ضَعِيفُ ٱلنِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ *

وقوله :

[٦٩٩] لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى ٱلْمُغِيرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ ٱلضَّرْبِ مِسْمَعَا

وقوله :

[٧٠٠] فَإِنَّكَ وَالتَّأْبِيْنَ عُرْوَةَ بَعدَما دَعاكَ وَأَيْدِينا إليهِ شَوارِعُ

---

* أزلنا هامهن عن المقيل *

والهام جمع هامة وهى الرأس فإضافته إلى ضمير الرؤوس للتأكيد وتطلق الهامة على جمجمة الدماغ والإضافة عليه من إضافة الجزء إلى الكل وأراد بالمقيل العنق لأنها مقيل الرأس أى مستقره .

(قوله أولى المغيرة) أى أوائل الخيل المغيرة أى ركابها أنكل أى أعجز بتثليث الكاف وماضيه بفتحها وكسرها ومصدره النكول . كذا فى القاموس . ومسمع كمنبر اسم رجل .

(قوله فإنك والتأبين) هو فى نسخ الشارح بموحدة بعد الهمزة فتحتية فنون وفسره البعض تبعًا لبعض نسخ شواهد العينى بالمراقبة وعد فى القاموس من معانيه أن تعيب الإنسان فى وجهه ولعله أنسب هنا من المراقبة . وفى بعض نسخ شواهد العينى رسمه بالنون بعد الهمزة فتحتية فموحدة وتفسيره بالتعنيف فليحرر .

قال البعض : وهو منصوب على أنه مفعول معه وعروة مفعول التأبين وخبر إن فى البيت اللاحق ويروى البيت :

* فمالك والتأنيب عروة بعد ما

---

[٦٩٨] تمامه : * يَخالُ الفِرارَ يُراخِى الأَجَلْ *

هو من أبيات الكتاب من المتقارب أى هو ضعيف النكاية . والشاهد فيه فإن النكاية مصدر معرف باللام وقد عمل عمل فعله فنصب أعداءه . ويخال يظن ، والفرار مفعوله الأول ، ويراخى الأجل جملة مفعوله الثانى أى يحسب أن الفرار عن الموت يباعد الأجل .

[٦٩٩] قاله المرادى الأسدى . ذكر مستوفى فى شواهد التنازع . والشاهد فيه أن قوله الضرب مصدر معرف باللام نصب مسمعًا بكسر الميم اسم رجل .

[٧٠٠] هو من الطويل . الشاهد فى والتأبين عروة حيث نصب التأبين من أبنت الرجل رقبته : أى تأبينك عروة وهو مصدر معرف بأل . ودعاك من الدعاء . وقيل بالواو من الوعى وهو الحفظ . والواو فى وأيدينا للحال . وشوارع جمع شارعة .

وقد أشار إلى ذلك فى النظم بالترتيب .

(تنبيه) : لا خلاف فى إعمال المضاف ، وفى كلام بعضهم ما يشعر بالخلاف . والثانى : أجازه البصريون ومنعه الكوفيون ، فإن وقع بعده مرفوع أو منصوب فهو عندهم بفعل مضمر . وأما الثالث : فأجازه سيبويه ومن وافقه ومنعه الكوفيون وبعض البصريين **(إنْ كانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلْ * مَحَلَّهُ)** أى المصدر إنما يعمل فى موضعين : الأول : أن يكون بدلًا من اللفظ بفعله نحو : ضربًا زيدًا . وقوله :

[٧٠١] *** فَنَدْلًا زُرَيْقُ ٱلمَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ**

وقوله :

[٧٠٢] **يَا قَابِلَ ٱلتَّوْبِ غُفْرَانًا مَآثِمَ قَدْ أَسْلَفْتُهَا أنَا مِنْها خَائِفٌ وَجِلُ**

إلخ ويروى وعاك بالواو أى حفظك بدل دعاك . وشوارع ممتدة . **(قوله وقد أشار إلى ذلك)** أى إلى كون الأول أكثر والثانى كثيرًا والثالث قليلًا لا إلى ذلك مع كون الثانى أقيس حتى يرد اعتراض البعض بأن كلام المصنف لا يشير إلى الأقيسة .

(قوله أى المصدر إنما يعمل إلخ) لا يخفى أن الأول خارج عن عبارة المصنف فلا وجه لذكره فى حيز تفسيرها . **(قوله فى موضعين)** أى لا فى غيرهما كالمصدر المؤكد والمبين للعدد أما المبين للنوع فيعمل كما علمت من الأمثلة لأن المضاف مبين للنوع فيجوز ضربت زيدًا ضرب عمرو بكرًا . **(قوله بدلًا من اللفظ بفعله)** اختلف فيه فقيل : لا ينقاس عمله وقيل : ينقاس فى الأمر والدعاء والاستفهام فقط وقيل : والإنشاء نحو : حمدًا الله والوعد نحو :

*** قالت نعم وبلوغًا بغية ومنى ***

---

[٧٠١] قبله :

يَمُـرُّونَ بالدَّهْنَـا خِفَافًـا عِيَابُهـمْ وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ ٱلحَقَـائِبِ
عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَــدْلًا ....

ذكر البحث فيهما مستوفى فى شواهد المفعول المطلق . والشاهد فيه ههنا فى فندلًا فإنه بدل من اندل ، أمر من ندل يندل إذا اختلس . والمصدر إذا كان بدلًا من اللفظ بالفعل يعمل عمل الفعل لأنه يقوم مقامه فلذلك احتمل فيه ضمير الفاعل ونصب المفعول به وهو المال التقدير اندل يا زريق المال كندل الثعالب .

فزيدًا والمال ومآثِم نصب بالمصدر لا بالفعل المحذوف على الأصح . والثانى : أن يصح تقديره بالفعل مع الحرف المصدرى بأن يكون مقدرًا بأن والفعل أو بما والفعل ، وهو المراد هنا فيقدر بأن إذا أريد المضى أو الاستقبال نحو : عجبت من ضربك زيدًا أمس أو غدًا ، والتقدير من أن ضربت زيدًا أمس أو من أن تضربه غدًا . ويقدر بما إذا أريد الحال نحو : عجبت من ضربك زيدًا الآن أى مما تضربه .

(تنبيهات) : الأول : ذكر فى التسهيل مع هذين الحرفين أن المخففة نحو : علمت ضربك زيدًا ، فالتقدير علمت أن قد ضربت زيدًا فأن مخففة لأنها واقعة بعد علم ، والموضع غير صالح للمصدرية . الثانى : ظاهر قوله إن كان أن ذلك شرط لازم وقد جعله فى التسهيل غالبًا . وقال فى شرحه : وليس تقديره بأحد الثلاثة شرطًا فى عمله ،

والتوبيخ نحو : * **وفاقًا بنى الأهواء والغى والهوى** *

(قوله وجل) أى خائف فهو توكيد لما قبله . **(قوله نصب بالمصدر)** واختلف فى ناصب المصدر ففى الإيضاح أنه مفعول به عند سيبويه أى ألزم ضربًا وغيره يراه منصوبًا باضرب ا هـ دمامينى ومنه يعلم أن كون هذا المصدر بدلًا من اللفظ بفعله إنما يظهر على مذهب غير سيبويه . **(قوله ويقدر بما إلخ)** إنما خص تقدير ما بإرادة الحال مع صحة تقديرها عند إرادة الماضى والاستقبال أيضا إيثارًا للأدل على المضى مع الماضى وعلى الاستقبال مع المضارع وهو أن لأنها مع الماضى للمضى ومع المضارع للاستقبال بخلاف ما فإنها صالحة للأزمنة الثلاثة مطلقًا كما أفاده شارح الجامع . فاندفع اعتراض الدمامينى وتبعه البعض بأن مقتضى كلامهم أن ما لا تقدر مع الماضى والمستقبل وليس كذلك بل يجوز تقديرها مع كل من الثلاثة . **(قوله أن المخففة)** قد يقال قول الناظم مع أن يشملها والذى دعاه فى التسهيل لذكر أن المخففة جعله المصدرية قسيمة لها على أن تقدير ما سائغ بعد أفعال العلم . **(قوله نحو علمت ضربك زيدًا)** أما أن تكون علمت فى المثال بمعنى عرفت فيكفيها مفعول واحد وإما أن تكون المتعدية إلى مفعولين فيكون الثانى محذوفًا تقديره حاصلًا مثلًا أو يقال المصدر المقدر بأن المخففة يسد مسد المفعولين كما أنها كذلك فتدبر . **(قوله والموضع غير صالح للمصدرية)** أى لأنها لا تقع بعد العلم ولا تسد مسد مفعوليه ا هـ سم . **(قوله وقد جعله فى التسهيل غالبًا)** عبارته فيه والغالب إن لم يكن بدلًا من اللفظ بالفعل تقديره به بعد أن المخففة والمصدرية أو ما أختها ا هـ . **(قوله وليس تقديره إلخ)** أى بدليل عمله مع امتناع التقدير بذلك فى نحو ضربى زيدًا قائمًا وإن إكرامك زيدًا حسن ، وكان تعظيمك زيدًا حسنًا ولا إعراض عن أحد إلا أن يقال التقدير سائغ فى الأصل وإن امتنع لعارض وقوعه فى هذه المواضع التى التزمت فيها العرب عدم وقوع الحرف المصدرى والفعل لأنهم كما قاله الدمامينى لا يقولون إن أضرب

ولكن الغالب أن يكون كذلك . ومن وقوعه غير مقدر بأحدها قول العرب : سمع أذنى أخاك يقول ذلك لثالث لإعمال المصدر شروط ذكرها فى غير هذا الكتاب . أحدها : أن يكون مظهرًا فلو أضمر لم يعمل خلافًا للكوفيين وأجاز ابن جنى فى الخصائص والرمانى إعماله فى المجرور وقياسه فى الظرف . ثانيها : أن يكون مكبرًا فلو صغر لم يعمل . ثالثها : أن يكون غير محدود فلو حد بالتاء لم يعمل . وأما قوله :

[٧٠٣] يُحَابِى بِهِ ٱلْجَلْدُ الَّذِى هُوَ حَازِمٌ ... بِضَرْبَةِ كَفَّيْهِ المَلَا نَفْسَ رَاكِبِ

فشاذ . رابعها : أن يكون غير منعوت قبل تمام عمله فلا يجوز أعجبنى ضربك المبرح

زيد قائمًا ولا يوقعون أن وصلتها بعد إن إلا مفصولة بالخبر ونحوه نحو : ﴿إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى﴾ [طه : ١١٨]، ومثل إن كان ولا يوقعون الحرف المصدرى وصلته بعد لا غير المكررة أو يقال اللفظ الذى يقدر به لفظ آخر لا يلزم صحة النطق به مكانه كما ذكره الدمامينى وشارح الجامع . **(قوله سمع أذنى أخاك يقول ذلك)** حال كالحال فى ضربى العبد مسيئًا فالتقدير سمع أذنى أخاك حاصل إذ كان أو إذا كان، فصاحب الحال ضمير الفعل المحذوف لا الأخ وإن زعمه البعض. وإنما لم يكن المصدر هنا مقدرًا بما أو أن المخففة لاشتراط أن يسبقهما أو المصدر المقدر بهما شيء ولم يوجد، وإنما لم يكن مقدرًا بأن المصدرية لأن المراد الإخبار بأن سمع أذنه قول أخيه حاصل وأن تقتضى أنه سيحصل لأنها تخلص المضارع للاستقبال كذا قال البعض، وفيه نظر إذ تقدير أن والماضى لا يقتضى أن السمع سيحصل فتدبر. **(قوله فلو أضمر لم يعمل)** لضعفه بالإضمار بزوال حروف الفعل فلا يجوز على الأصح مرورى بزيد حسن وهو بعمرو قبيح. وتوقف البهوتى هل هذا الخلاف فى ضمير اسم الفاعل أيضًا نحو : مكرم زيدًا عالم وهو بكرًا جاهل أو يعمل اتفاقًا أو لا يعمل اتفاقًا. وقول الدمامينى : لم أر أحدًا حكى إجازة إعمال اسم الفاعل مضمرًا يمنع الاحتمال الثانى ويضعف الأول ويقوى الثالث. **(قوله فلو صغر لم يعمل)** لخروجه بالتصغير عن الصيغة التى هى أصل الفعل وقيل : يعمل مصغرًا ويوافقه رويدًا زيدًا. **(قوله غير محدود)** أى دال على المرة. **(قوله فلو حد بالتاء)** أى تاء الوحدة لم يعمل لأن صيغته حينئذ ليست الصيغة التى هى أصل الفعل فلو كانت التاء فى أصل بناء المصدر كرحمة ورغبة ورهبة عمل كما قاله الشاطبى لعدم الوحدة حينئذ فلا يكون محدودًا. **(قوله يحابى)** أى يحيى به أى بالماء والجلد بفتح الجيم وسكون اللام القوى فاعل، والحازم الضابط والملا مقصور هو التراب. والشاهد فى نصبه بضربة ونفس مفعول يحابى يصف الشاعر مسافرًا معه ماء فتيمم وأحيا بالماء نفس راكب كاد يموت عطشًا. **(قوله أن يكون غير منعوت إلخ)** أى لأن النعت من خصائص الأسماء المبعدة عن الفعل وإنما لم يؤثر بعد تمام العمل لضعفه بتأخره عن استقرار العمل.

---

[٧٠٣] هو من الطويل. يحابى أى يحيى. والجلد بالفتح القوى فاعله. والباء فى به للاستعانة أو السببية والضمير يرجع إلى الماء يصف به مسافرًا معه ماء فتيمم وأحيا به وأحيابه نفس راكب كاد يموت عطشًا. والشاهد فى بضربة كفيه الملا فإن ضربة مصدر محدود وأضيف إلى فاعله. ونصب الملا بفتح الميم مقصور وهو التراب. وهو شاذ لأن المصدر المحدود لا يعمل. ونفس راكب مفعول يحابى.

زيدًا لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما ، فإن ورد ما يوهم ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق به المعمول المتأخر . فلو نعت بعد تمامه لم يمنع . والأولى أن يقال غير متبوع بدل غير منعوت لأن حكم سائر التوابع حكم النعت فى ذلك . خامسها : أن يكون مفردًا . وأما قوله :

[٧٠٤] **قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَا قُدَامَةَ إِلَّا المَجْدَ وَالفَنَعَا**

فشاذ . وليس من الشروط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه يعمل لا لشبهه بالفعل بل لأنه أصل الفعل ، بخلاف اسم الفاعل فإنه يعمل لشبهه بالمضارع فاشترط كونه حالًا أو مستقبلًا لأنهما مدلولا المضارع (**وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ**) واسم المصدر هو ما ساوى المصدر فى الدلالة على معناه وخالفه بخلوّه لفظًا وتقديرًا دون عوض من بعض ما فى فعله ،

(**قوله قبل تمام عمله**) أى بذكر سائر متعلقاته . (**قوله بمنزلة الصلة من الموصول**) إنما قال بمنزلة نظرًا إلى حال التصريح بالمصدر لأن المعمول فى حال التصريح به ليس صلة ولا جزء صلة وإن كان بعد تقدير المصدر بأن أوما والفعل جزء صلة فلا حاجة لما قيل هنا من التكلف نعم كان الأولى أن يقول بمنزلة جزء الصلة كما علم من تقريرنا . (**قوله فلا يفصل بينهما**) أى بالنعت وكذا غيره من التوابع كما سيصرح به الشارح وبالأولى الأجنبى ولهذا لا يصح أن يكون يوم فى قوله تعالى : ﴿ **إنه على رجعه لقادر • يوم تبلى السرائر** ﴾ [الطلاق : ٩] ، معمولًا لرجع للفصل بالخبر كما سيذكره الشارح فى الخاتمة . (**قوله أن يكون مفردًا**) أى لأن تثنيته وجمعه يخرجانه عن صيغته الأصلية التى هى أصل الفعل . وجوز عمله مجموعا جماعة منهم ابن عصفور والناظم . وبقى من الشروط تقدمه على معموله فلا يجوز أعجبنى زيدًا ضرب عمرو . نعم جوز بعضهم تأخره عن معموله إذا كان بدلًا من اللفظ بفعله نحو زيدًا ضربًا أو كان المعمول ظرفًا وهو الراجح وبقى منها أيضا ذكره فلا يعمل محذوفًا على الأصح كما فى الهمع وغيره . (**قوله تجاربهم**) بكسر الراء جمع تجربة . والفنع بالفاء والنون المفتوحتين والعين المهملة الخير والكرم والفضل والثناء . (**قوله ولاسم مصدر عمل**) أى مضافًا أو مجردًا أو مع أل كما أفاده سم . (**قوله فى الدلالة على معناه**) أى معنى المصدر وهو الحدث وبهذا خرج نحو : الدهن والكحل بضم أولهما فإن كلا منهما وإن اشتمل على حروف الفعل لم يدل على الحدث بل على ذات . ومقتضى عبارته أن موضوع اسم المصدر الحدث كالمصدر والذى يدل عليه قولنا اسم مصدر وجزم به ابن يعيش وأبو حيان وغيرهما وصوبه بعضهم أن موضوعه المصدر نفسه .

---

[٧٠٤] هو من قصيدة من البسيط يمدح بها الشاعر أبا قدامة وهو كنية الممدوح . والشاهد فى قوله تجاربهم بكسر الراء فإنه جمع تجربة . وقد عمل فى قوله أبا قدامة . وفيه خلاف بين النحاة واختار جوازه جماعة منهم ابن عصفور . قوله والفنعا بالفاء والنون والعين المهملة . قال فى العنان : الفنع الخير والكرم والفضل والثناء والزيادة .

كذا عرفه فى التسهيل ، فخرج نحو قتال فإنه خلا من ألف قاتل لفظًا لا تقديرًا ولذلك نطق بها فى بعض المواضع ، نحو قاتل قيتالًا وضارب ضيرابًا ، لكنها انقلبت ياء لانكسار ما قبلها ، ونحو عدة فإنه خلا من واو وعد لفظًا وتقديرًا ، ولكن عوض منها التاء فهما مصدران لا اسما مصدر بخلاف الوضوء ، والكلام من قولك توضأ وضوءًا وتكلم كلامًا فإنهما اسما مصدر لا مصدران لخلوهما لفظًا وتقديرًا من بعض ما فى فعلهما ، وحق المصدر أن يتضمن حروف فعله بمساواة نحو : توضأ توضؤًا ، وبزيادة نحو أعلم إعلامًا . ثم اعلم أن اسم المصدر على ثلاثة أنواع : علم نحو يسار وفجار وبرة وهذا لا يعمل اتفاقًا وذى ميم مزيدة لغير مفاعلة كالمضرب والمحمدة . وهذا كالمصدر اتفاقًا . ومنه قوله :

[٧٠٥] أَظَلُوْمُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيةً ظُلْمُ

(قوله دون عوض) متعلق بخلوه . **(قوله ما فى فعله)** أى من الحروف أصلية أو زائدة كما يؤخذ مما بعده . **(قوله ونحو عدة إلخ)** أى ونحو تعليمًا وتسليمًا فإن التاء عوض عن إحدى اللامين . وأما المدة التى قبل الآخر فليست للتعويض بدليل ثبوتها فى المصدر حيث لا تعويض كالانطلاق والإكرام والاستخراج . فعلم من ذلك أن العوض قد يكون آخرًا وقد يكون أولًا . **(قوله لخلوهما لفظًا وتقديرًا)** أى من غير عوض كما يفهم مما قدمه . **(قوله من بعض ما فى فعلهما)** أى وهو التاء وأحد حرفى التضعيف والمدة فيهما ليست عوضًا لما علمت . **(قوله بمساواة إلخ)** فإن نقص عن فعله فإن عوض عن الناقص أو قدر فيه فمصدر وإلا فاسم مصدر كما علم . **(قوله علم)** قال فى الهمع : اسم المصدر العلم لا يضاف ولا يقبل أل ولا يقع موقع الفعل ولا يقصد به الشياع ولا يوصف . **(قوله نحو يسار وفجار وبرة)** الأول : علم لليسر مقابل العسر . والثانى : علم للفجور . والثالث : علم للبر . واعترض البعض جعل الأخيرين اسم مصدر بانطباق تعريف المصدر عليهما وهو إنما يتجه على أن فعلهما فجر وبر وهو الظاهر الذى يدل عليه قولهم بمعنى الفجور والبر . أما إذا كان فعلهما أفجره وأبره أى صيره ذا فجور وذا بر فلا . **(قوله وهذا لا يعمل اتفاقا)** أى وإن كان ظاهر إطلاق المتن عمله ، إلا أن يقال كلام الناظم مقيد بما قيد به المصدر من كونه يصلح فى موضعه أن أو ما والفعل واسم المصدر العلم ليس كذلك . ويشكل عليه أن مصابكم رجلًا لأن ما بعد أن لا يقدر بالحرف المصدرى والفعل ويجاب بما تقدم من أن ذلك سائغ فى الأصل وإن عرض منعه بوقوع المصدر اسم إن ، أو أن اللفظ المقدر به لفظ آخر لا يلزم صحة النطق به كما مر بيانه .

---

[٧٠٥] قاله الحارث بن خالد المخزومى . وما قاله الحريرى فى درة الغواص أنه للعرجى . ليس بصحيح من قصيدة من الكامل الهمزة حرف نداء . والصواب ظليم ترخيم ظليمة وهى اسم أم عمران المذكورة فى أول القصيدة . والشاهد فى مصابكم حيث عمل عمل فعله وهو مصدر ميمى . والتقدير إن أصابتكم رجلا . وأهدى السلام فى محل النصب صفة لرجلًا وتحية نصب من قبيل قعدت جلوسًا وظلم مرفوع لأنه خبر أن .

والاحتراز بغير مفاعلة من نحو مضاربة من قولك ضارب مضاربة فإنها مصدر ، وغير هذين وهو مراد الناظم فيه خلاف ، فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون والبغداديون . ومنه قوله :

[٧٠٦] أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّى وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةَ الرِّتَاعَا

وقوله :

[٧٠٧] * بِعِشْرَتِكَ الْكِرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ *

وقوله :

[٧٠٨] قَالُوا كَلَامُكَ هِنْدًا وَهْىَ مُصْغِيَةٌ يَشْفِيكَ قُلْتُ صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا

(قوله وذى ميم مزيدة لغير مفاعلة) تبع فيه ابن الناظم والتوضيح . والذى فى كلام غيرهم كابن هشام فى شرح الشذور أنه مصدر لا اسم مصدر بل سيأتى فى كلامه أيضًا فى آخر أبنية المصادر أن نحو مصاب مما جاء فيه المصدر على صيغة اسم المفعول . وهذا مما يقتضيه التعريف السابق . **(قوله والمحمدة)** بفتح الميم الأولى وكسر الثانية بمعنى الحمد قاله المصرح ، وسيأتى فى آخر أبنية المصادر أن فى الميم الثانية الفتح وأنه القياس . **(قوله أظلوم)** الهمزة للنداء ومصابكم مصدر ميمى بمعنى أصابتكم مضاف إلى فعله ، ورجلًا مفعوله وجملة أهدى السلام نعت له ، وتحية مفعول مطلق على حد قعدت جلوسًا ، وظلم خبر إن . **(قوله وغير هذين)** أى العلم وذى الميم المزيدة لغير مفاعلة . **(قوله وهو مراد الناظم)** هذه دعوى بلا دليل ، إذ الظاهر أن ذا الميم الزائدة لغير مفاعلة على كونه اسم مصدر كما درج عليه الشارح هنا داخل تحت كلام المصنف ومراد له فتدبر .

---

[٧٠٦] قاله القطامى من قصيدتة من الوافر يمدح بها زفر بن الحارث الكلابى الهمزة للاستفهام على سبيل الإنكار وكفرًا نصب بفعل محذوف أى أكفر كفرًا بعد ردّ زفر بن الحارث الموت عنى وكانوا قد أسروه ليقتلوه فأنقذه زفر ورد عليه ماله وأعطاه مائة بعير من غنائم القوم الذين أسروه . وأشار إليه بقوله : وبعد عطائك المائة الرتاعا بكسر الراء وهى الإبل التى ترتع . ولقد أفحش فى الغلط من فسر الرتاعا بأنه اسم رجل وأنه مفعول . بل الصحيح إن الرتاعا صفة المائة . والمائة نصب باسم المصدر . وفيه الشاهد حيث نصب عطاء الذى هو اسم للمصدر بمعنى الإعطاء المائة . والكاف فاعله والمفعول الآخر محذوف تقديره وبعد إعطائك إياى المائة الرتاعا أى الراتعة من الإبل . وآفة غلطهم عدم إطلاعهم فى سوابق البيت ولواحقه . بل الأعظم منه استهوانهم وعدم تقريرهم ورجوعهم إلى دواوين المتقدمين .

[٧٠٧] تمامه : * فَلَا تَرَيَنْ لِغَيْرِهِمُ الوَفَاءَ *

هو من الوافر . والشاهد فى بعشرتك الكرام ، حيث نصب العشرة اسم مصدر بمعنى المعاشرة الكرام . والباء فيها تتعلق بتعد . والفاء جواب لشرط محذوف : أى إذا كان الأمر كذلك فلا ترين . وهو بنون التأكيد المخففة والوفاء بالنصب مفعوله .

وقوله :

[٧٠٩] لِأَنَّ ثَوَابَ آللهِ كُلَّ مُوَحِّـدٍ جِنَانًا مِنَ الْفِرْدَوْسِ فِيهَا يُخَلَّدُ

وقول عائشة رضى الله عنها : من قُبْلَةِ الرجل زوجته الوضوء .

(تنبيه) : إعمال اسم المصدر قليل . وقال الصيمرى : إعماله شاذ وقد أشار الناظم إلى قلته بتنكير عمل **(وَبَعْدَ جَرِّهِ آلذِى أُضِيفَ لَهْ * كَمِّلْ بِنَصْبٍ أو بِرَفْعٍ عَمَلَهْ)** اعلم أن للمصدر المضاف خمسة أحوال : الأول : أن يضاف إلى فاعله ثم يأتى مفعوله نحو : ﴿ **ولولا دفع الله الناس** ﴾ [البقرة : ٢٥١ ، الحج : ٤٠] . الثانى : عكسه نحو : أعجبنى شرب العسل زيد . ومنه قوله :

[٧١٠] * قَرْعُ القَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ *

(قوله المائة الرتاعا) بكسر الراء أى الراتعة من الإبل . **(قوله جنانًا)** مفعول ثان لثواب . **(قوله قليل)** أى وإن كان قياسيا كما يؤخذ من المقابلة . **(قوله كمل بنصب أو برفع عمله)** أى إن أردت التكميل كما سيذكره الشارح فالأمر للإباحة لا للوجوب ، ولا يرد وجوب التكميل بالمنصوب فى باب ظن إذا لم يدل عليه دليل لظهور استثنائه بقرينة قول المصنف فى باب ظن :

ولا تجز هنا بلا دليـــل سقوط مفعولين أو مفعـول

فاندفع ما أطالوا به هنا . وأو مانعة خلوّ فتجوز الجمع فتدخل صورة إضافة المصدر للظرف وتكميله بالرفع والنصب معًا . **(قوله خمسة أحوال)** هذه الأحوال التى ذكرها ظاهرة فى مصدر المتعدى لواحد أما مصدر المتعدى لاثنين أو ثلاثة فتجوز إضافته لكل من مفعوليه أو مفاعيله ولفاعله وللظرف المتسع فيه . وأما مصدر اللازم فتجوز إضافته لفاعله وللظرف وترك ذلك لعلمه بالمقايسة . **(قوله قرع القواقيز إلخ)** صدره :

*** أفنى تلادى وما جمعت من نشب ***

---

[٧٠٩] البيت من الطويل ، وهو لحسان بن ثابت .

[٧١٠] قاله الأقيشر الأسدى من قصيدة من البسيط . وصدره :

* أَفْنَى تِلَادِى وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ *

الشاهد فى قرع القواقيز فإن القواقيز مخفوضة فى اللفظ مرفوعة فى المعنى . ويروى قرع القواقيز أفواه الأباريق على أن القواقيز هى المفعولة فى المعنى ، والأفواه هى الفاعلة لأن من قرعك فقد قرعته فتكون إضافة المصدر هنا إلى المفعول ، وعلى الأول إلى الفاعل . وهى بالقافين والزاى المعجمة جمع قاقوزة وهى قدح . وقد قالوا قاقوزة وجمعها قواقيز . وأفواه جمع فم والأباريق جمع أبريق . قوله تلادى بكسر التاء المثناة من فوق وهو المال القديم من تراث وغيره مفعول أفنى ، وفاعله قرع القواقيز . وما جمعت بتشديد الميم ومن للبيان . والنشب بفتح النون والشين المعجمة المال الثابت كالدار ونحوها .

وقوله :

[٧١١] *نفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ*

وليس مخصوصًا بالضرورة خلافًا لبعضهم ففي الحديث : « **وحج البيت من استطاع إليه سبيلا** » [آل عمران : ٩٧] ، أى وأن يحج البيت المستطيع لكنه قليل . الثالث : أن

التلاد بكسر الفوقية المبدلة من الواو . والتليد كأمير المال القديم وضده الطارف والطريف . والنشب بفتح النون والشين المعجمة المال الثابت كالدار . والقواقيز بقافين وزاى معجمة جمع قاقوزة وهى القدح التى يشرب فيها الخمر . وأفواه بالرفع فاعل قرع . **(قوله نفى الدراهيم)** صدره :

*** تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة ***

الضمير للناقة والهاجرة وقت اشتداد الحر ، وذلك منتصف النهار . ونفى مفعول مطلق والدراهيم جمع درهام لغة فى الدرهم فالياء ليست للإشباع بل هى منقلبة عن ألف المفرد بخلاف ياء الصيارف جمع صيرف . وتنقاد مصدر على تفعال بفتح التاء بمعنى نقد وهو مرفوع فاعل نفى . **(قوله ففى الحديث إلخ)** عدل عن الاستدلال بآية : ﴿ **ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا** ﴾ [آل عمران : ٩٧] ، لعدم تعين من استطاع فيها للفاعلية لاحتمال كونه بدلا من الناس بدل بعض من كل حذف رابطه لفهمه أى من استطاع منهم وإن أورد عليه لزوم الفصل بين البدل والمبدل منه بأجنبى وهو المبتدأ وأن يكون مبتدأ خبره محذوف أى فعليه أن يحج ، أو شرطية جوابها محذوف أى فليحج ولما أورد على جعل من استطاع فاعلًا للمصدر من فساد المعنى لأن المعنى حينئذ ولله على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت المستطيع فيلزم تأثيم جميع الناس بتخلف مستطيع عن الحج مع أن حج كل مستطيع ليس على غير نفسه قطعا . وأجيب عنه بأن الفساد مبنى على كون أل فى الناس للاستغراق وليس كذلك بل للعهد الذكرى لأن حج مبتدأ ورتبة المبتدأ مع متعلقاته التقديم ، فالمعنى حج المستطيعين البيت واجب لله على هؤلاء المستطيعين . من المغنى والدمامينى عليه .

---

[٧١١] صدره : *** تَنْفِي يَدَاهَا الحَصى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ ***

قاله الفرزدق من البسيط . وتنفى من نفيت الدراهم أثرتها للانتقاد . ويداها فاعله والضمير يرجع إلى الناقة . والهاجرة وقت اشتداد الحر وقت الظهيرة . ونفى الدراهيم نصب بنزع الخافض أى كنفى الدراهيم جمع درهام لغة فى درهم . ويروى الدنانير . وتنقاد على وزن تفعال مصدر كترداد مضاف إلى مفعوله ، ولكنه مجرور بالإضافة . والشاهد فيه حيث أضيف المصدر إلى مفعوله ورفع الفاعل كما فى عجبت من شرب العسل زيد . والصيارف جمع صيرف ولكن لما أشبعت كسرة الراء تولدت منها الياء .

يضاف إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول نحو : ﴿ **وما كان استغفار إبراهيم** ﴾ [التوبة : ١١٤] ، ﴿ **ربنا وتقبل دعاءِ** ﴾ [إبراهيم : ٤٠] ، الرابع : نحو : ﴿ **لا يسأم الإنسان من دعاء الخير** ﴾ [فصلت : ٤٩] . الخامس : أن يضاف إلى الظرف فيرفع وينصب كالمنون نحو أعجبنى انتظار يوم الجمعة زيد عمرًا .

(تنبيه) : قوله كمل ينصب إلى آخره يعنى إن أردت ، لما عرفت من أنه لا غير لازم (**وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ**) مراعاة للفظه وهو الأحسن (**وَمَنْ رَاعَى فِي الاتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنْ**) فالمضاف إليه المصدر إن كان فاعلًا فمحله رفع وإن كان مفعولًا فمحله إن قدر بأن وفعل الفاعل ، ورفع إن قدر بأن وفعل المفعول ، فتقول عجبت من ضرب زيد الظريف بالرفع . ومنه قوله :

[٧١٢] **حَتَّى تَهَجَّرَ فِى الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ**

(قوله وما كان استغفار إبراهيم) أى ربه . **(قوله ربنا وتقبل دعاء)** أى إياك . **(قوله فيرفع وينصب)** أى مع ذكر المرفوع والمنصوب أو أحدهما أو حذفهما . **(قوله لما عرفت)** أى من بيان الأحوال الخمسة إذ فى بعضها حذف المفعول وفى بعضها حذف الفاعل . قال الدمامينى : لنا صورة يلزم فيها ذكر المرفوع بالمصدر وهى ما إذا كان اسمًا للكون ونحوه من مصادر الأفعال الناقصة لأن عدم ذكره يفضى إلى بقاء الخبر بلا مخبر عنه كما لو قلت يعجبنى كون قائم بحذف المرفوع اهـ . **(قوله وجر ما يتبع ما جر)** أى جر تابع المجرور الذى هو ما أضيف إليه المصدر ومحل جر التابع ما لم يمنع منه مانع كما فى التسهيل . قال الدمامينى : كما فى أعجبنى إكرامك وزيد فإن جر التابع يؤدى إلى العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض وهو ممنوع اهـ ولا يخفى أنه إنما يظهر على مذهب غير الناظم لا على مذهبه من جواز العطف بلا إعادة الخافض . **(قوله فحسن)** أى فهو يعنى ما ذكر من مراعاة المحل حسن أو فرأيه حسن أو نحو ذلك . **(قوله حتى تهجر إلخ)** حتى غائية وتهجر سار فى الهاجرة ، وضميره للحمار الوحشى ، والرواح ما بين الزوال والليل . وهاجها أثارها فى طلب الماء والضمير لأتان كانت مرافقة لذلك الحمار الوحشى .

---

[٧١٢] قاله لبيد العامرى من قصيدة من الكامل يصف فيها حمارًا وأتانًا قد كانا فى خصب زمانًا حتى إذا هاج النبات ونضب أكثر العيون وخاف أن ترشقه سهام من القناص أسرع معها إلى كل نجد يرجوان فيه أطيب الكلأ وأهنأ الورد . وحتى للغاية والضمير فى تهجر يرجع إلى مسحل وهو الحمار الوحشى المذكور فى القصيدة قبله ، وهو قوله : أو مسحل المذكور شاهدا فى صفحة ٢٩٨ .

فرفع المظلوم على الاتباع لمحل المعقب . وقوله :

[٧١٣] السَّالِكُ الثُّغْرَةَ الْيَقْظَانُ سَالِكُهَا مَشْيَ الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْخَيْعَلُ الْفُضُلُ

الفضل اللابسة ثوب الخلوة ، وهو نعت للهلوك على الموضع لأنها فاعل المشى .
وتقول عجبت من أكل الخبز واللحم فالجر على اللفظ والنصب على المحل كقوله :

[٧١٤] قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا مَخَافَةَ الْأَفْلَاسِ وَاللَّيَانَا

ولو قلت : واللحم بالرفع جاز على معنى من أن آكل الخبز واللحم .

(تنبيه) : ظاهر كلامه جواز الاتباع على المحل فى جميع التوابع وهو مذهب

وطلب المعقب مفعول مطلق لهاج مضاف إلى فاعله وهو المعقب بكسر القاف الغريم الطالب من عقب فى الأمر إذا طلبه مجدًا. وحقه مفعول المصدر. والمظلوم بالرفع مصدر نعت للمعقب على محله. **(قوله السالك)** خبر بعد خبر لأنت فى بيت قبله. والثغرة بضم المثلثة وسكون الغين المعجمة الثنية المخوفة بالنصب على المفعولية للسالك وبالجر على إضافة السالك واليقظان نعت سببى للثغرة ففيه أيضًا الوجهان. ومشى الهلوك مفعول مطلق لمحذوف أى يمشى مشى الهلوك كما قاله العينى وتبعه البعض. ولك أن تجعله عامله السالك على حد قعدت جلوسًا. والهلوك بفتح الهاء وضم اللام آخره كاف المرأة الفاجرة. وجملة عليها الخيعل حال. والخيعل بفتح الخاء المعجمة وسكون التحتية وفتح العين المهملة قميص لا كم له. وقيل قميص قصير. والفضل بضم الفاء والضاد المعجمة اللابسة ثوب الخلوة على ما فى الشرح نعت للهلوك على محله. وفى شرح الهذليات أنه الخيعل ليس تحته إزار، قال العينى: هذا هو الصحيح وعليه هو صفة للخيعل فلا يكون فيه شاهد. **(قوله لليان قد كنت داينت بها إلخ)** الضمير للقنية أى أخذتها فى دين لى على حسان. والليان بفتح اللام أكثر من كسرها المطل.

---

[٧١٣] قاله المتنخل الهذلى من قصية من البسيط السالك مرفوع خبر بعد خبر لقوله فيما قبله: * **وأنت الحازم البطل** * والثغرة يجور نصبه على المفعولية وجره على الإضافة، وهى كل ثنية فيها خوف من الأعداء، وكذا يجوز الوجهان فى اليقظان لأنه صفة الثغرة. وسالكها فاعله والضمير فيه يرجع إلى الثغرة ويروى كالئها أى حافظها. ومشى الهلوك نصب بتقدير يمشى مشى الهلوك بفتح الهاء وضم اللام وفى آخره كاف وهى المرأة الفاجرة الساقطة. والخيعل مبتدأ وعليها خبره والجملة حال بفتح الخاء المعجمة وسكون الياء آخر الحروف وفتح العين المهملة وهو قميص لا كم له. وقيل: قميص قصير والشاهد فى الفضل فإنه مرفوع لأنه صفة للهلوك على الموضع لأنه فاعل المشى وهو بضم الفاء والضاد المعجمة وهى اللابسة ثوب الخلوة. وفى شرح الهذليات هو الخيعل ليس تحته إزار وهذا هو الصحيح. فعلى هذا هو صفة للخيعل فلا يكون فيه شاهد.

[٧١٤] قاله زياد العبرى، وهو الأصح من عزوه إلى رؤبة. وداينت من المداينة . يقال داينت فلانا عاملته فأعطيته دينًا وأخذت بدين. والضمير فى بها يرجع إلى القينة. وحسان اسم رجل مفعول داينت. ومخافة الإفلاس نصب على التعليل. والشاهد فى والليانا حيث نصب عطفًا على موضع الإفلاس لأنه نصب لكونه مفعولاً فى المعنى للمخافة الذى هو المصدر. وهو بفتح اللام وكسرها والفتح أكثر. وهو المطل بالدين.

الكوفيين وطائفة من البصريين . وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنه لا يجوز الاتباع على المحل . وفصل أبو عمرو فأجاز فى العطف والبدل ومنع فى التوكيد والنعت ، والظاهر الجواز لورود السماع ، والتأويل خلاف الظاهر .

(خاتمة) : قد تقدمت الإشارة إلى أن المصدر المقدر بالحرف المصدرى والفعل مع معموله كالموصول مع صلته ، فلا يتقدم ما يتعلق به عليه كما لا يتقدم شيء من الصلة على الموصول ، ولا يفصل بينهما بأجنبى كما لا يفصل بين الموصول وصلته ، وأنه إن ورد ما يوهم ذلك أول . فمما يوهم التقدم قوله :

[٧١٥] وَبَعْضُ ٱلحِلْمِ عِنْدَ ٱلجَهلِ لِلذِّلَّةِ إِذْعَانُ

فليت اللام من قوله للذلة متعلقة بإذعان المذكور بل بمحذوف قبلها يدل عليه المذكور . والتقدير وبعض الحلم عند الجهل إذعان للذلة إذعان . وهذا التقدير نظير ما فى نحو :

(قوله أنه لا يجوز الاتباع على المحل) أى اتباع مجرور المصدر ومثله الوصف كاسم الفاعل لاشتراط سيبويه ومن وافقه فى مراعاة المحل وجود المحرز وهو مفقود هنا لأن الاسم المشبه للفعل لا يعمل فى كلمة رفعًا أو نصبًا إلا إذا كان محلى بأل أو منوَّنًا أو مضافًا إلى غير تلك الكلمة وغير متبوعها . قاله الشمنى . **(قوله فأجاز فى العطف والبدل إلخ)** لعل وجه الفرق أن البدل على نية تكرار العامل والعاطف قائم مقام إعادة العامل فيكونان أقوى مما بعدهما . **(قوله والتأويل)** أى بجعل المرفوع فاعلًا لمحذوف والمنصوب مفعولًا لمحذوف خلاف الظاهر لأن الأصل عدم الحذف . **(قوله المقدر بالحرف المصدرى والفعل)** سيأتى مقابله فى آخر الباب أما المصدر الآتى بدلًا من اللفظ بفعله . **(قوله فلا يتقدم ما يتعلق به عليه)** قال الرضى : أنا لا أرى منعًا من تقديم معموله عليه إذا كان ظرفًا أو شبهه . قال الله تعالى : ﴿ **ولا تأخذكم بهما رأفة** ﴾ [النور : ٢] ، وقال : ﴿ **فلما بلغ معه السعى** ﴾ [الصافات : ١٠٢] ، ومثله فى كلامهم كثير والتأويل تكلف وليس كل مقدر بشىء حكمه حكم ما قدر به اهـ ومما أول به الآيتان جعل الظرف متعلقًا بمحذوف حال من المصدر . **(قوله بأجنبى)** هو ما ليس متعلقًا بالمصدر ولا متممًا له كالمبتدأ والخبر وفاعل غير المصدر ومفعوله وغير الأجنبى ما هو متعلق به ومتمم له كفاعل المصدر ومفعوله والظرف والمجرور المتعلقين به فلا يجوز ضربى حسن زيدًا فى الدار ، ويجوز ضربى زيدًا فى الدار حسن وكغير الأجنبى الجملة المعترضة فيجوز الفصل بها لأنهم أجروها مجرى غير الأجنبى .

---

[٧١٥] البيت من الهزج ، وهو للفند الزمانى .

﴿ وكانوا فيه من الزاهدين ﴾ [يوسف : ٢٠] ، ومما يوهم الفصل بأجنبي قوله تعالى : ﴿ إنه على رجعه لقادر * يوم تبلى السرائر ﴾ [الطلاق : ٩] ، فليس يوم منصوبًا برجعه كما زعم الزمخشري ، وإلا لزم الفصل بأجنبي بين مصدر ومعموله والإخبار عن موصول قبل تمام صلته . والوجه الجيد أن يقدر ليوم ناصب والتقدير يرجعه ﴿ يوم تبلى السرائر ﴾ [الطلاق : ٩] ، ومنه أيضًا قوله :

[٧١٦] **أَلْمَنُّ لِلذَّمِّ دَاعٍ بِالْعَطَاءِ فَلَا ... تَمْنُنْ فَتُلْفَى بِلَا حَمْدٍ وَلَا مَالِ**

فليست الباء الجارة للعطاء متعلقة بالمنّ ليكون التقدير المنّ بالعطاء داع للذم وإن كان المعنى عليه لفساد الإعراب لأنه يستلزم المحذورين المذكورين . فالمخلص من ذلك تعلق الباء بمحذوف . كأنه قيل المن للذم داع المن بالعطاء . فالمن الثاني بدل من المن الأول فحذف وأبقى ما يتعلق به دليلًا عليه . أما المصدر الآتي بدلًا من اللفظ بفعله . فالأصح أنه مساوٍ لاسم الفاعل في تحمل الضمير وجواز تقديم المنصوب به والمجرور بحرف يتعلق به عليه لأنه ليس بمنزلة موصول ولا معموله بمنزلة صلته . والله أعلم .

(قوله نظير ما في نحو إلخ) أي نظير التقدير الكائن في نحو إلخ إذ التقدير كما مر وكانوا زاهدين فيه . **(قوله أنه)** أي الخالق المفهوم من خلق إذ من المعلوم أن لا خالق سواه . **(قوله على رجعه)** في الهاء وجهان : أحدهما : أنه ضمير الإنسان أي على بعثه بعد موته والثاني : أنه ضمير الماء أي رجع المني في الإحليل أو الصلب . اهـ شمني . **(قوله الفصل بأجنبي بين مصدر ومعموله)** أجاب بعضهم كابن الحاجب بأن الفصل مغتفر إذا كان المعمول ظرفًا كالآية لاتساعهم فيه . **(قوله والإخبار عن موصول إلخ)** المراد الإخبار معنى لا لفظًا فإن المعنى أن رجعه يوم تبلى السرائر يقدر الله عليه وقوله عن موصول أي عن متضمن موصول وهو المصدر لأنه في تأويل أن والفعل وقوله قبل تمام صلته أي بالظرف . **(قوله يرجعه)** بفتح الياء لمناسبة المصدر من رجع المتعدى كما في قوله تعالى : ﴿ فإن رجعك الله إلى طائفة منهم ﴾ [التوبة : ٨٣] . **(قوله لفساد الإعراب)** علة لقوله فليست إلخ والمراد بالمحذورين المذكورين الفصل بالأجنبي والإخبار عن الموصول قبل تمام صلته . **(قوله في تحمل الضمير)** أي على القول بأن العمل للمصدر لا للفعل المبدل منه أما على القول بأن العمل للفعل فالضمير فيه ولا ضمير في المصدر . **(قوله وجواز إلخ)** اعلم أنه يجوز تقديم المنصوب سواء جرينا على القول بأن العمل للفعل المبدل منه ونيابة المصدر عنه في المعنى فقط أو على القول بأنه للمصدر كما هو صريح عبارة الشارح بناء على المشهور من أنه مفعول مطلق ناب عن الفعل معنى وعملًا أما على مذهب سيبويه من أنه مفعول به فممتنع التقديم . قال الدماميني : لأن ضربًا حينئذ بمعنى أن تضرب .

---

[٧١٦] البيت من البسيط .

[إعمال اسم الفاعل]

(**كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ**) واسم الفاعل هو الصفة الدالة على فاعل جارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضى ، كذا عرفه فى التسهيل . فالصفة جنس . والدالة على فاعل لإخراج اسم المفعول وما بمعناه . وجارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لإخراج الجارية على الماضى نحو : فرح . وغير الجارية نحو كريم . وفى التذكير والتأنيث لإخراج نحو أهيف فإنه لا يجرى على المضارع إلا فى التذكير . ولمعناه أو معنى الماضى لإخراج نحو ضامر الكشح من الصفة المشبهة ويعمل اسم الفاعل عمل فعله

[إعمال اسم الفاعل]

(**قوله فى العمل**) أى عمل التعدى إن كان فعله متعديًا وعمل اللزوم إن كان فعله لازمًا ، وإنما قال فى العمل لمخالفة اسم الفاعل الفعل فى جواز إضافته لمعموله ودخول اللام على معموله المتأخر بخلاف الفعل فيهما وفى أنه يصح أن يقع هو ومعطوف عليه خبرًا عن مثنى أو وصفًا له فيمتنع تقديم معموله عليه نحو : هذان ضارب زيدًا ومكرمه ، وجاء رجلان ضارب زيدًا ومكرمه بخلاف الفعل والجار والمجرور متعلق بالاستقرار الذى تعلق به الكاف أو بالكاف لما فيها من معنى التشبيه بناء على القول بجواز التعلق بالحرف الذى فيه معنى الفعل كما مر بيانه فى باب حروف الجر . (**قوله على فاعل**) أى فاعل حدث تلك الصفة . (**قوله جارية**) أى فى مطلق الحركات والسكنات ولو بحسب الأصل كما فى يقوم وقائم حال من الصفة أو من ضميرها فى الدالة وقوله فى التذكير والتأنيث أى فى حالتيهما . (**قوله لمعناه**) أى مفيدة لمعنى المضارع من حال أو استقبال ومثلهما الاستمرار التجددى كما تقدم فى باب الإضافة . (**قوله وما بمعناه**) كفعيل بمعنى مفعول وكالمصدر الذى بمعنى مفعول نحو : الدرهم ضرب الأمير أى مضروبه . والحكم على هذا بالخروج الذى هو فرع عن الدخول لأنه صفة تأويلًا فيكون داخلًا فى الجنس وكفعلة بضم الفاء وسكون العين كضحكة بسكون الحاء أى مضحوك عليه فإن فتحت العين كان بمعنى الفاعل كضحكة بفتح الحاء أى ضاحك على غيره وكذا همزة لمزة . قال الكرمانى فى شرحه على البخارى : وهذه قاعدة كلية . (**قوله وغير الجارية**) أى على شيء من الأفعال . (**قوله نحو كريم**) أى ونحو ضراب وضروب ومضراب . (**قوله إلا فى التذكير**) أى لأن مونثه هيفاء . (**قوله لإخراج نحو ضامر الكشح إلخ**) أى لأن الصفة المشبهة للاستمرار الدوامى . (**قوله من الصفة المشبهة**) أى الجارية على المضارع فى الحركات والسكنات وإلا ففرح وكريم وأهيف أيضًا صفات مشبهة ولا تنافى بين ما هنا من إخراج نحو : فرح وكريم وأهيف من اسم الفاعل وما سيأتى فى أبنية أسماء الفاعلين من أنها أسماء فاعلين لأن ما هنا باعتبار اصطلاحهم المشهور وما سيأتى باعتبار اصطلاح آخر لهم أيضًا .

فى التعدى واللزوم (**إنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّه بِمَعْزِلِ**) بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه إنما عمل حملًا على المضارع وهو كذلك (**وَوَلِى**) ما يقربه من الفعلية بأن ولى (**آسْتِفْهَامًا**) ملفوظًا به نحو : أضارب زيد عمرًا . وقوله :

* **أَمُنْجِزٌ أَنْتُمو وَعْدًا وَثِقْتُ بِهِ** *

أو مقدرًا نحو : مهين زيد عمرًا أم مكرمه (**آوْ حَرْفَ نِدَا**) نحو يا طالعًا جبلًا . والصواب أن النداء ليس من ذلك والمسوغ إنما هو الاعتماد على الموصوف المقدر والتقدير يا رجلًا طالعًا جبلًا (**أَوْ نَفْيًا**) نحو : ما ضارب زيد عمرًا (**آوْ جَا صِفَةً**) أما مذكور نحو : مررت برجل قائد بعيرًا ، ومنه الحال نحو : جاء زيد راكبًا فرسًا أو محذوف وسيأتى (**أَوْ مُسنَدًا**) لمبتدأ أو لما أصله المبتدأ نحو : زيد مكرم عمرًا وإن زيدًا مكرم عمرًا ، فإن تخلف شرط من هذين لم يعمل بأن كان بمعنى الماضى خلافًا للكسائى ولا حجة له فى

(**قوله إن كان عن مضيه**) أى مضى حدثه بمعزل أى فى مكان عزل أى إبعاد والمكان هنا مجازى بمعنى التركيب ومن مضيه متعلق بمعزل لأنه وإن كان اسم مكان يصح تعلق الظرف به لأنه يكتفى بما فيه رائحة الفعل فهو كقولك : رأيت مدخلك إلى الدار فبطل منع البعض صحة تعلقه بمعزل واستغنى عما تكلفه فيه . (**قوله بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال**) مثل ذلك ما إذا كان بمعنى الاستمرار التجددى كما تقدم وكلام الناظم شامل له . (**قوله وهو**) أى المضارع كذلك أى بمعنى الحال أو الاستقبال . (**قوله نحو مهين**) أى أمهين بدليل أم ، وفى نسخ ترك ذكر الاستفهام المقدر نصها استفهامًا نحو : أضارب زيدًا عمرًا وقوله :

* **أمنجز أنتم وعدًا وثقت به** *

أو حرف نداء اهـ وهذا أولى لسلامته من التكرار مع التنبيه الآتى قبيل قول المصنف وإن يكن صلة أل إلخ . (**قوله والصواب أن النداء ليس من ذلك**) أى من مسوّغ عمل اسم الفاعل وذلك لأن حرف النداء مختص بالاسم فكيف يكون مقربًا من الفعل . وأجيب بأن المصنف لم يدّع أنه مسوّغ بل أن الوصف إذا ولى حرف النداء عمل وهذا لا ينافى كون المسوّغ الاعتماد على الموصوف المحذوف وإنما صرح بذلك حينئذ مع دخوله فى قوله بعد وقد يكون نعت محذوف إلخ لدفع توهم أن اسم الفاعل لا يعمل إذا ولى حرف النداء لبعده عن الفعل . (**قوله أو نفيًا**) أى أداة نفى ولو تأويلًا نحو : إنما قائم الزيدان أى ما قام إلا الزيدان . سم . (**قوله ومنه الحال**) أى لأنه صفة فى المعنى فليس المراد بالصفة النعت بل الأعم . (**قوله بأن كان بمعنى الماضى**) فلا تقول أنا ضارب زيدًا أمس إذ لا يقال أنا أضرب زيدًا أمس حتى . قال بعضهم : لا شىء على من قال أنا قاتل زيدًا أمس لأنه لا ينصب ماضيًا . اهـ فارضى . ثم قال : ولا يقال أن الوصف عمل ماضيًا فى نحو : كان زيد آكلا طعامك لأن الأصل زيد آكل طعامك فلما دخلت كان قصد حكاية التركيب السابق ذكره ابن إياز اهـ وقوله : قصد حكاية التركيب السابق أى فدخلت كان بعد العمل .

﴿ **وكلبهم باسط ذراعيه** ﴾ [الكهف : ١٨] ، فإنه على حكاية الحال . والمعنى يبسط ذراعيه بدليل ما قبله وهو : ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم . أو لم يعتمد على شيء مما سبق خلافًا للكوفيين والأخفش . فلا يجوز ضارب زيدًا أمس .

(تنبيهان) : الأول : هذا الخلاف في عمل الماضي دون أل بالنسبة إلى المفعول به . وأما رفعه الفاعل فذهب بعضهم إلى أنه لا يرفع الظاهر وبه قال ابن جني والشلوبين . وذهب قوم إلى أنه يرفعه وهو ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور . وأما المضمر فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه . وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف المنع وهو بعيد . الثاني : من شروط إعمال اسم الفاعل المجرد أيضًا أن لا يكون مصغرًا

(قوله على حكاية الحال) في حكاية الحال الماضية طريقتان : الأولى : وهي المشهورة أن يقدر الفعل الماضي واقعًا في زمن المتكلم ، الثانية : وهي طريقة الأندلسي أن يقدر المتكلم نفسه موجودًا في زمن وقوع الفعل والتعبير على كل بما للحال . قال بعضهم : لا حاجة إلى تكلف الحكاية لأن حال أهل الكهف مستمر إلى الآن فيجوز أن يلاحظ في باسط الحال فيكون عاملًا وفي كلامهم ما يؤيده . **(تنبيه)** : في النكت أن دلالة اسم الفاعل على التجدد أغلبية ومن غير الغالب نحو مستقر ودائم . **(قوله بدليل ما قبله)** وبدليل أن الواو في : وكلبهم حالية إذ يحسن جاء زيد وأبوه يضحك ولا يحسن وأبوه ضحك . **(قوله فلا يجوز ضارب زيدًا أمس)** أي لانتفاء الشرطين الاعتماد وكونه لغير الماضي فهو تفريع على قوله فإن تخلف شرط من هذين لم يعمل لأنه يعلم من بالأولى عدم العمل إذا تخلف كلا الشرطين وفي نسخ إسقاط أمس فيكون عدم الجواز لتخلف الاعتماد فهو تفريع على القريب منه أعني قوله أو لم يعتمد على شيء مما سبق . وبما قررناه على زيادة أمس علم سقوط قول البعض كان الأولى بل الصواب حذف أمس كما يظهر بالتأمل اهـ لأنه مبني على أن قوله فلا يجوز : ضارب زيدًا أمس تفريع على قوله أو لم يعتمد على شيء وقد علمت أن الأمر ليس كذلك فتفطن . وعبارة الهمع : ضارب زيدًا عندنا . **(قوله هذا الخلاف)** أي الذي بين الجمهور والكسائي . **(قوله دون أل)** حال من الماضي أما الماضي المقرون بأل فلا خلاف في عمله كما سيأتي في كلام الناظم . **(قوله إلى أنه يرفعه)** قال السيوطي : وهو الأصح لكن بشرط اعتماده على نفي أو استفهام أو موصوف أو مسند إليه ، وحينئذ فشرط عمل الرفع في الظاهر الاعتماد لا كونه بمعنى المضارع . وقول المغني أن اشتراط الجمهور الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب يعني به اشتراطهم مجموع الأمرين وإلا فالاعتماد شرط عند الجمهور للعمل في المرفوع أيضًا . كذا قال الدماميني والشمني . **(قوله وأما المضمر)** أي البارز وأما المستتر فيرفعه بلا خلاف كما في التصريح .

ولا موصوفًا خلافًا للكسائي فيهما لأنهما يختصان بالاسم فيبعدان الوصف عن الفعلية ولا حجة له في قول بعضهم : أظنني مرتحلا ، وسويرًا فرسخًا . لأن فرسخًا ظرف يكتفى برائحة الفعل . وقال بعض المتأخرين : إن لم يحفظ له مكبر جاز كما في قوله :

* تَرَقْرَقُ فِي ٱلْأَيْدِي كُمَيْتٍ عَصِيرُهَا *

حيث رفع عصيرها بكميت . ولا حجة له أيضًا على إعمال الموصوف في قوله :

[٧١٧] إِذَا فَاقِدٌ خَطْبَاءُ فَرْخَيْنِ رَجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى فِي ٱلْخَلِيطِ ٱلْمُزَايِلِ

(**قوله المجرد**) أي من أل أما المقرون بها فليس ما ذكر شرطًا فيه . (**قوله ولا موصوفًا**) أي لا قبل العمل ولا بعده على ما هو ظاهر كلام ابن عصفور واختاره الناظم كما قاله الدماميني وسيذكر الشارح قولين آخرين . والصحيح كما في المغني التفصيل . (**قوله خلافًا للكسائي فيهما**) محل الخلاف إنما هو في عمله في المفعول به كما أفاده الدماميني فلا يصح استدلال المخالف بقوله كميت عصيرها لأنه ليس من عمله في المفعول به مع أن في كون كميت اسم فاعل مصغرًا نظرًا ظاهرًا فاعرفه . ونسب في الهمع إعمال المصغر إلى الكوفيين إلا الفراء . وعبارته : وقال الكوفيون إلا الفراء ووافقهم النحاس يعمل مصغرًا بناء على مذهبهم أن المعتبر شبهه الفعل في المعنى لا الصورة . قال ابن مالك في التحفة : وهو قوى بدليل إعماله محوّلا للمبالغة اعتبارًا بالمعنى لا للصورة وقاسه النحاس على التكسير اهـ . (**قوله لأنهما يختصان بالاسم**) عورض بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء مع أنهما لا يمنعان العمل وما أجيب به من أنهما جاءا بعد استقرار عمله مفردًا بخلاف التصغير والنعت تحكم محض . (**قوله يكتفى برائحة الفعل**) أي بما فيه معنى الفعل في الجملة بدليل عمل اسم الفاعل بمعنى الماضي فيه . (**قوله ترقرق في الأيدي إلخ**) صدره :

* **فما طعم راح في الزجاج مدامة** *

الراح والمدامة من أسماء الخمر وجملة ترقرق أي تتلألأ في الأيدي صفة مدامة . وكميت بالجر صفة راح وروى بالرفع كما ذكره شيخنا ولا شاهد في البيت عليه لأن كميت حينئذ خبر مقدم وعصيرها مبتدأ مؤخر والكميت الذي يخالط حمرته سواد . قاله العيني مع زيادة . ويلزم على جعله كميت صفة راح تقديم غير النعت من التوابع عليه مع أن تفرقته بين الصفتين تحكم . وترقرق بفتح التاء مضارع ترقرق الشيء أي تلألأ ولمع حذف منه إحدى التاءين . هذا هو الموافق لما في كتب اللغة وفي الاستشهاد ما مر . (**قوله إذا فاقد إلخ**) فاقد فاعل لمحذوف يفسره المذكور أي إذا رجعت فاقد أي امرأة فاقد ، خطباء بالمد أي بينة الخطب أي الكرب ، فرخين أي ولدين مفعول لفاقد

[شواهد اعمال اسم الفاعل]

[٧١٧] قاله بشر بن أبي حازم من الطويل : أي إذا رجعت فاقد . ففاقد مرفوع بفعل مقدر يفسره الظاهر . وهي المرأة التي تفقد ولديها . وخطباء صفة أي بينة الخطب وهو الأمر العظيم . وفرخين تثنية فرخ وأراد به الولدين . وفيه الشاهد حيث استدل به الكسائي على جواز إعمال اسم الفاعل الموصوف لأن فرخين معمول لفاقد بعد ما وصف بخطباء . وأجيب بأنه منصوب بإضمار فعل يفسره فاقد تقديره فقدت فرخين لأنه صفة غير جارية على الفعل في التأنيث . واسم الفاعل إذا لم يجر على الفعل في تذكيره وتأنيثه لا يعمل ، إذ لا يقال هذه امرأة مرضع ولدها لأنه بمعنى النسب . ورجعت بالتشديد من الترجيع وهو أن يقول عند المصيبة (**إنا لله وإنا إليه راجعون**) قوله ذكرت جواب إذا . والخليط المخالط . والمزايل المباين .

إذ فرخين نصب بفعل مضمر يفسره فاقد ، والتقدير فقدت فرخين لأن فاقد ليس جاريًا على فعله فى التأنيث فلا يعمل ، إذ لا يقال هذه امرأة مرضع ولدها لأنه بمعنى النسب . قال فى شرح التسهيل : ووافق بعض أصحابنا الكسائى فى إعمال الموصوف قبل الصفة لأن ضعفه يحصل بعدها لا قبلها ونقل غيره أن مذهب البصريين والفراء هو هذا

فصل بينهما بالنعت. ورجعت من الترجيع وهو أن يقال عند المصيبة ﴿ **إنا لله وإنا إليه راجعون** ﴾ والخليط المخالط . والمزايل المباين **(قوله إذ فرخين)** علة للنفى فى قوله ولا حجة **(قوله لأن فاقد ليس جاريًا على فعله فى التأنيث)** علة لمحذوف تقديره لا يفاقد لأنه إلخ . قال شيخنا فى شرح الجامع للعلوى فى باب الصفة المشبهة : إن المراد بالجريان على الفعل كونه للتجدد والحدوث كالفعل وما كان بمعنى النسب ليس كذلك بل هو للثبوت فليس جاريًا على الفعل بهذا المعنى وليس المراد بالجريان الموافقة فى عدة الحروف والسكنات والحركات وإلا لما صح نفيه عن نحو فاقد ومرضع وحائض لكونها على عدة حروف الفعل وسكناته وحركاته . ومن ثم ذهب بعضهم إلى أن الصفة المشبهة لا تكون إلا غير جارية على المضارع لأنها بمعنى الثبوت . وقول الشارح فى التأنيث لبيان الواقع لكونه لا يذكر اهـ . فعلم ما فى كلام البعض . وقوله فلا يعمل إشارة إلى نتيجة القياس المحذوف كبراه . ونظم القياس هكذا فاقد ليس جاريًا على فعله فى التأنيث وما ليس جاريًا على فعله فى التأنيث لا يعمل ففاقد لا يعمل فهذا القياس المشار إليه دليل على عدم عمل فاقد وقوله إذ لا يقال إلخ كان عليه أن يجعله نظيرًا بأن يقول كما لا يقال إلخ لاستدلاله على عدم عمل فاقد بما أشار إليه من القياس المنطقى لما بينا فعلم ما فى كلام البعض . وقوله لأنه بمعنى النسب جعله البعض علة لعدم جريان فاقد على فعله فى التأنيث وهو غير متعين لاحتمال أنه علة لقوله لا يقال إلخ أى لأن مرضعًا بمعنى النسب أى ذات رضيع كفاقد وحائض ومطفل أى ذات فقد وذات حيض وذات طفل . وما بمعنى النسب لا يعمل النصب لما مر ويحتمل أن المراد بعدم جريانه على فعله فى التأنيث عدم موافقته إياه فى لحوق تاء التأنيث لأنه بمعنى النسب وما دخله معنى النسب لا تدخله تاء التأنيث على ما قاله الشاطبى وعلله بأنه ليس على معنى الفعل العلاجى فهو كحائض وطامث وفيه نظر لكثرة ما أنث بالتاء وليس بعلاجى كخائفة وجميلة . ثم يظهر أن فاقدًا ومرضعًا يستعملان أيضًا لا للنسب بل للاتصاف بالفقد والإرضاع فيؤنثان بالتاء ويعملان . فتأمل ولا يخفى أن الجريان بالمعنيين المذكورين غير الجريان بالمعنى الذى أراده الشارح فى تعريف اسم الفاعل الذى هو الموافقة فى الحركات والسكنات كما مر **(قوله قبل الصفة)** أى قبل ذكرها نحو هذا ضارب زيدًا عاقل . ومما يؤيد هذا التفصيل القياس على ما مر فى المصدر وشمل إطلاق قوله قبل الصفة تقدم معمول اسم الفاعل عليه وعلى صفته معًا نحو هذا

التفصيل وأن مذهب الكسائى وباق الكوفيين إجازة ذلك مطلقًا (**وقد يكونُ**) اسم الفاعل (**نعتَ محذوفٍ عُرِفْ * فَيَسْتَحِقُّ ٱلعَمَلَ ٱلَّذِى وُصِفْ**) مع المنعوت الملفوظ به نحو (**مختلف ألوانه**) أى صنف مختلف ألوانه . وقوله :

[٧١٨] * **كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَها** *

أى كوعل ناطح . ومنه : يا طالعًا جبلًا أى يا رجلًا طالعًا جبلًا .

(**تنبيه**) : الاستفهام المقدر أيضًا كالملفوظ نحو مهين زيدًا عمرًا أم مكرمه أى أمهين (**وَإِنْ يَكُنْ**) اسم الفاعل (**صِلَةَ أَلْ فَفِى ٱلمضِى * وَغَيْرِهِ إِعمالُهُ قَدِ ٱرْتُضِى**) قال فى شرح الكافية : بلا خلاف ، وتبعه ولده لكنه حكى الخلاف فى التسهيل فقال . وليس نصب ما بعد المقرون بأل مخصوصًا بالمضى خلافًا للمازنى ومن وافقه ولا على التشبيه بالمفعول به خلافًا للأخفش ولا بفعل مضمر خلافًا لقوم على أن قوله قد ارتضى يشعر بذلك . والحاصل أربعة مذاهب المشهور أنه يعمل مطلقًا لوقوعه موقعًا يجب تأويله بالفعل

زيدًا ضارب أى ضارب والذى فى الهمع أن المخالف فى منعه الكسائى وهذا يعارض ما ذكره الشارح من نقل غير المصنف التفصيل عن البصريين والفراء بل قد يعارض نقل المصنف له عن بعض الأصحاب ويمكن أن يقال المراد قبل الصفة وبعد الموصوف فلا معارضة أصلًا (**قوله وقد يكون نعت محذوف**) المراد بالنعت مطلق الوصف فيشمل الحال (**قوله عرف**) أى بقرينة مقالية أو حالية (**قوله أى كوعل ناطح**) بقرينة تمام البيت أعنى :

فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

وهو ككتف وذهب التيس الجبلى (**قوله إعماله قد ارتضى**) أى من غير اشتراط اعتماد كما فى التصريح ومن غير اشتراط كونه غير مصغر ولا موصوف كما صرح به ابن معطى فى ألفيته (**قوله وليس نصب ما بعد المقرون بأل**) أى لا بقيد كونه ماضيًا كما يفيده ما بعده فالأقوال الأربعة فى مطلق اسم الفاعل فتأمل (**قوله خلافًا للمازنى ومن وافقه**) أى حيث خصوا النصب بالمضى أخذًا بظاهر تقدير سيبويه اسم الفاعل المقرون بأل بالذى فعل كذا . وأجيب بأن عدم تعرض سيبويه للذى بمعنى المضارع لثبوت العمل له مجردًا فيعمل مع أل بالأولى (**قوله خلافًا للأخفش**) أى حيث ذهب إلى ما ذكر . قال الدماميني : واللام حينئذ حرف تعريف لا موصول أما مع اعتقاد أنها موصول فالنصب على المفعولية .

---

[٧١٨] تمامه : * **فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ** *

قاله الأعشى ميمون من قصيدته المشهورة من البسيط . الشاهد فى كناطح صخرة ، فإنه اسم فاعل عمل عمل فعله لاعتماده على موصوف مقدر ، لأن تقديره كوعل ناطح ، وهو خبر مبتدأ محذوف أى أنت كناطح صخرة ليوهنها أى ليزعزعها . ويروى ليفلقها . فلم يضرها من ضار ضيرًا بمعنى ضر ضرارًا . والوعل الأيل كبش الجبل فاعل أوهى ، من أوهيت الجلد إذا خرقته . والضمير فى قرنه يرجع إلى الوعل ، وليس بإضمار قبل الذكر لأن الفاعل مقدم فى الرتبة .

(فَعَّالٌ أو مِفْعَالٌ أو فَعُولُ * في كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ) أي كثيرًا ما يحول إسم الفاعل إلى هذه الأمثلة لقصد المبالغة والتكثير **(فَيَسْتَحِقُّ ما)** كان **(لَهُ مِنْ عَمَلِ)** قبل التحويل بالشروط المذكورة كقوله:

[٧١٩] أخا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جِلالَهاَ

(قوله في كثرة) أي في التنصيص على كثرة المعنى كمًا أو كيفًا كما يؤخذ مما يأتي أما فاعل فمحتمل للقلة والكثرة **(قوله عن فاعل)** متعلق ببديل **(قوله أي كثيرًا ما يحوّل إلخ)**أخذ الكثرة من قوله بديل لأنه صيغة مبالغة كما قاله البهوتي وأحسن منه أن يقال أخذها من قوله:
وفي فعيل قل ذا وفعل وفي كلامه إشارة إلى أن الإبدال بمعنى التحويل وأن في بمعنى اللام متعلقة ببديل **(قوله لقصد المبالغة والتكثير)** أفاد أنها لا تستعمل إلا حيث يمكن التكثير فلا يقال موات ولا قتال زيدًا بخلاف قتال الناس. وعطف التكثير على المبالغة تفسيري بين به المراد بالمبالغة هنا وأنها ليست المبالغة البيانية **(قوله فيستحق ماله من عمل)** يفيد أن جميع الأمثلة الخمسة تعمل قياسًا وهو الأصح ا هـ. شاطبي. وفي التصريح إعمال أمثلة المبالغة قول سيبويه وأصحابه، وحجتهم في ذلك السماع والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل لأنها متحولة عنه لقصد المبالغة و لم يجوز الكوفيون إعمال شيء منها لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها. ويرد عليهم قول العرب: أما العسل فأنا شراب اهـ. وقوله ولمعناه أي لإفادتها المبالغة دون المضارع وعمل فعال أكثر من عمل الاثنين بعده وعمل فعيل أكثر من عمل فعل كذا في الهمع. وانظر هل هي مستوية في المعنى أو متفاوتة بأن تكون الكثرة المستفادة من فعال مثلًا أشد من الكثرة المستفاده من فعول مثلًا لم أر في ذلك نقلًا. وقد يؤخذ من قولهم زيادة البناء تدل على زيادة المعنى أبلغية فعال ومفعال على فعول وفعل، وأبلغية هذين على فعل فتدبر **(قوله بالشروط المذكورة)** أي في اسم الفاعل **(قوله أخا الحرب)** كنى به عن ملازمته الحرب. وإلى بمعنى اللام وأراد بجلالها دروعها والإضافة لأدنى ملابسة.

---

[٧١٩] تمامه: *وَلَيْسَ بِوَلَّاجِ الخَوَالِفِ أَعْقَلَا*

قاله القلاخ بن حزن بالقاف المضمومة وفي آخره خاء معجمة: وهو من الطويل: وأخا الحرب إضافي حال وكذا لباسًا. وذو الحال الضمير في فإنني فيما قبله من البيت وهو:

فإن تك فاتتك السماءُ فإنني   بأرفع ما حولي من الأرض أطولا

والشاهد في لباسا فإنه مبالغة لابس، وقد عمل فعله حيث نصب جلالها كاسم الفاعل لغير المبالغة. وأراد بالجلال الدروع والجواشن. والولاج مبالغة والج من الولوج وهو الدخول والخوالف بالخاء المعجمة جمع خالفة وهي عماد البيت. والمراد به البيت. وأعقلا خبر ليس خبر بعد خبر، وهو بالعين المهملة والقاف: الذي تضطرب رجلاه من فزع. يريد أنه لا يفارق الحرب. وكنى عنه بقوله أخا الحرب أي مواخيه وملازمه ثابت القدم في موضع الزلل، وإذا حضر الحرب لا ينج البيت مستتر بل يظهر ويحارب.

وحكى سيبويه : أما العسل فأنا شراب . وكقول بعض العرب : إنه لمنحار بوائكها . حكاه أيضًا سيبويه . وكقوله :

[٧٢٠] ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا

وكقوله :

[٧٢١] عَشِيَّةَ سُعْدَى لَوْ تَرَاءَتْ لِرَاهِبٍ بِدَوْمَةَ تُجْرٌ دُونَهُ وَحَجِيجُ
قَلَى دِينَهُ وَاهْتَاجَ لِلشَّوْقِ إِنَّهَا عَلَى الشَّوْقِ إِخْوَانَ الْعَزَاءِ هَيُوجُ

(وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلٍ) كقوله :

(قوله بوائكها) جمع بائكة وهى الناقة الحسنة **(قوله بنصل السيف)** أى شفرته سوق سمانها الضمير للإبل والسوق جمع ساق ولعلهم كانوا يفعلون ذلك لإضعاف قوة الإبل ثم يذبحونها **(قوله عشية)** منصوب على الظرفية مضاف إلى الجملة بعده وبدومة صفة لراهب ودومة بضم الدال وفتحها موضع بين الشام والعراق وتسمى دومة الجندل . تجر جمع تاجر مبتدأ سوغ الابتداء به العطف عليه خبره دونه والجملة صفة ثانية لراهب . والذى فى شواهد العينى عنده بدل دونه . وحجيج جمع حاج . قلى أى أبغض جواب الشرط . واهتاج أى ثار ونصب إخوان العزاء أى الصبر على المفعولية لهيوج قاله العينى . وما ذكره من أن تجرًا وحجيجًا جمعًا تاجر وحاج وإن تبعه عليه البعض وغيره ليس على ظاهره بل هما اسما جمع لأن الصحيح أن فعلًا وفعيلًا ليسا من صيغ الجمع . وهيوج مبالغة هائج من هاج المتعدى يقال هاج الشيء وهجته يتعدى ولا يتعدى قاله فى المصباح **(قوله وفى فعيل قل ذا)** أى الإبدال عن فاعل للكثرة مع بقاء العمل فكلامه فى فعيل وفعل المحولين ، لا فى نحو خبير وبصير ونحو فرح وأشر مما وضع من أول الأمر على فعيل وفعل ولن يكن محولًا عن شيء فإنه من الصفة المشبهة .

(تنبيه) : فى الفارضى ما نصه : زاد ابن خروف إعمال فعيل كزيد شريب الخمر بالنصب وأجازه أيضا ابن ولاد حكاه أبو حيان . وشريب من المبالغة سماعًا ، ومثله كبار وعجاب بمعنى عجيب ،

---

[٧٢٠] قاله أبو طالب عبد مناف بن عبد المطلب . وتمامه : « إذَا عَدِمُوا زَاداً فإنَّكَ عَاقِرُ » من قصيدة من الطويل يرثى بها أمية بن المغيرة المخزومى . وكان خرج إلى الشام فمات فى الطريق . والشاهد فى ضروب فإنه مبالغة ضارب . وقد عمل عمل فعله حيث نصب سوق سمانها . والسوق بالضم جمع ساق . والسمان جمع سمينة أى سمان الإبل . وارتفاع ضروب على أنه خبر مبتدأ محذوف أى هو .

[٧٢١] قالهما الراعى وهو الأصح مما قاله صاحب الجزولية أنهما لأبى زؤيب . من الطويل . وعشية منصوب لأنه لم يرد بها معين منصوب مضاف إلى الجملة لأن سعدى اسم امرأة مبتدأ ولو تراءت خبر . والدومة بضم الدال بين الشام والعراق التى تسمى دومة الجندل . ومحل بائها الجر لأنها صفة لراهب . قوله تجر بفتح التاء المثناة من فوق جمع تاجر مبتدأ والمخصص كونه معطوفًا عليه ، لأن قوله وحجيج جمع حاج عطف عليه . وعنده خبره وقلا دينه بالقاف أى أبغض جواب الشرط . واهتاج أى ثار عطف عليه . والشاهد فى هيوج حيث نصب قوله إخوان العزاء لأنه بمعنى اسم الفاعل كا ينصب هو . ومعنى إخوان العزاء أصحاب الصبر ، وارتفاعه على أنه خبر أنها أى سعدى .

[٧٢٢] فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هِلَالًا وَالأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ الْبَدْرَا

وكقوله : [٧٢٣] أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي

وقوله :

[٧٢٤] حَذِرٌ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَآمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأَقْدَارِ

أنشده سيبويه . والقدح فيه من وضع الحاسدين . ومما استدل به سيبويه أيضًا على إعمال فعل قول لبيد :

[٧٢٥] أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكُلُومُ[1]

وذكر بعضهم أن صفات الله تعالى التي هي على صيغة المبالغة مجاز لأن المبالغة تكون في صفات تقبل الزيادة والنقصان وصفات الله تعالى منزهة عن ذلك . وفي الكشاف المبالغة في التواب على كثرة من يتوب عليه . والجمهور أن الرحمن أبلغ من الرحيم . قال السهيلي : لأنه على صيغة التثنية والتثنية تضعيف فكأن البناء تضاعفت فيه الصفة . وابن الأنباري : أن الرحيم أبلغ لأنه جاء على صيغة الجمع كعبيد وذهب قطرب إلى أنهما سواء اهـ . بحروفه . وقد أشبعنا الكلام على الرحمن والرحيم في رسالة البسملة الكبرى **(قوله أما منهما)** أي واحدة منهما **(قوله وآمن ما ليس منجيه)** لعل المعنى وآمن أمنًا ليس منجيه من الأقدار بل موقع له في مصائبها كما هو شأن المفرط **(قوله والقدح فيه من وضع الحاسدين)** قال العيني : زعم أبو يحيى اللاحقي أن سيبويه سأله هل تعدى العرب فعلا بفتح الفاء وكسر العين؟ قال :

---

[٧٢٢] قاله عبد الله بن قيس الرقيات من الطويل : أي هما فتاتان . وفصلهما بأما في الحسن والشبيه . والشاهد في فشبيهة حيث عمل عمل فعلها ونصب هلالًا وهو خبر مبتدأ محذوف أي أما واحدة من الفتاتين فشبيهة ، والأخرى بدرج همزتها مبتدأ ، وتشبه خبره .

[٧٢٣] تمامه : «جِحَاشُ الكِرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ»

قاله زيد الخيل الذي سماه رسول الله ﷺ زيد الخير . وكانت له خمسة أفراس مشهورة فأضيف إليها . وهو من الوافر . وأنهم فاعل أتاني . ومزقون خبران جمع مزق بفتح الميم وكسر الزاي . والشاهد فيه حيث عمل عمل مزق لأنه بمعناه ونصب عرضي . وعرض الرجل جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه ويحامي عنه ، والجحاش جمع جحش خبر مبتدأ محذوف أي هم ، أضيف إلى الكرملين بالكسر اسم ماء في جبل طيء ، أراد أن هؤلاء عندي بمنزلة جحاش هذا الموضع التي تصوّت عند ذلك . وهو معنى قوله لها فديد بالفاء أي صوت . وهذه استعارة بليغة . وتخصيص الجحاش للمبالغة في الحقارة .

[٧٢٤] قاله أبو يحيى اللاحق . زعم أن سيبويه سأله : هل تعدى العرب فعلًا بفتح الفاء وكسر العين؟ قال : فوضعت له هذا البيت ونسبته إلى العرب . وأثبته سيبويه في كتابه . قال المازني : وحذر خبر مبتدأ محذوف أي هو حذر . والشاهد فيه حيث عمل حاذر ونصب أمورًا . ولا تضير صفة أمورًا وآمن بالمدّ عطف على حذر وما بعده مفعوله والبيت يحتمل المدح والذم .

[٧٢٥] أي حتى صار هذا المسحل في الهاجرة مع أتانه في الرواح أي في وقت الرواح . وهاجها : أي طلب الحمار هاج الأتان ، أي أثارها في وقت طلب الماء . ويروى وهاجه . وقوله طلب منصوب بنزع الخافض . والتقدير هاج الحمار طلب مثل طلب المعقب وهو مصدر مضاف إلى فاعله وهو المعقب من عقب في الأمر إذا تردد في طلبه مجدًا وحقه مفعوله . والشاهد في المظلوم حيث رفع حملًا على المحل لأنه صفة للمعقب في المعنى وهو فاعل وإن كان مجرورًا في اللفظ . وقيل : بدل من الضمير الذي فيه . وقيل : حق فعل ماض . والمظلوم فاعله وشنج بفتح الشين المعجمة وكسر النون وبالجيم منقبض مجتمع . والسمحج بالجيم في آخره الأتان الطويلة الظهر . ولا يقال للذكر . والسرات الظهر . والندب الأثر والكلوم جمع كلم بفتح الكاف وهو الجرح من عض الحمر .

(١) شرح هذا الشاهد مرتبط بشرح الشاهد رقم ٧١٢ .

(تنبيه) : أفهم قوله عن فاعل بديل أن هذه الأمثلة لا تبنى من غير الثلاثى وهو كذلك إلا ما ندر . قال في التسهيل : وربما بنى فعال ومفعال وفعيل وفعول من أفعل ، يشير إلى قولهم دراك وسآر من أدرك وأسأر إذا أبقى فى الكأس بقية ، ومعطاء ومهوان من أعطى وأهان ، وسميع ونذير من أسمع وأنذر ، وزهوق من أزهق ا هـ . **(وَمَا سِوَى ٱلْمُفْرَدِ)** وهو المثنى والمجموع **(مِثْلَهُ جُعِلْ)** أى جعل مثل المفرد **(فِي ٱلْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ)** فمن إعمال المثنى قوله :

[٧٢٦] **الشَّاتِمَيْ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتِمْهُمَا وَالنَّاذِرَيْنِ إذَا لَمَ ٱلْقَهُمَا دَمِي**

ومن إعمال المجموع قوله :

[٧٢٧] **ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيْرَ فُخُرْ**

فوضعت له هذا البيت ونسبته إلى العرب وأثبته سيبويه فى كتابه ا هـ.

(قوله أو مسحل) بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الحاء المهملة الحمار الوحشى . شنج بفتح الشين المعجمة وكسر النون وبالجيم أى منقبض مجتمع والمراد به هنا ملازم عضاده . قال فى المصباح : العضادة بالكسر جانب العتبة من الباب ا هـ . والمراد بها هنا الجانب . سمحج بسين مهملة مفتوحة فميم فحاء مهملة مفتوحة فجيم أى أتان طويلة الظهر ولا يقال للذكر . بسراته بفتح السين المهملة أى ظهره . ندب بفتح فسكون اسم جمع ندبة وهى كما فى القاموس أثر الجرح الباق على الجلد قال : والجمع ندب وأنداب وندوب ا هـ . وكلوم جمع كلم وهو الجرح **(قوله لا تبنى من غير الثلاثى)** لأن اسم فاعل غير الثلاثى لا يكون على فاعل سم **(قوله إلا ما ندر)** منه شبيهة فى البيت السابق لأنه من أشبه **(قوله وهو المثنى والمجموع)** أى من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة كما يعلم من الشواهد . وإنما لم يمنع تثنيته وجمعه عمله كالمصدر لأنه أقرب إلى الفعل من المصدر لدلالته على الحدث والزمان بخلاف المصدر فإنه لا يدل على الزمان إلا لزوما كذا قيل . وفيه نظر ظاهر لأن دلالة اسم الفاعل الزمان أيضا لزومية كما صرحوا به فى تعريفهم مطلق الاسم بأنه كلمة دلت على معنى فى نفسه غير مقترن وضعًا بزمان . وأما قولهم اسم الفاعل حقيقة فى الحال فمعناه كما حققه السيد الصفوى أنه حقيقة فى المتلبس بالحدث بالفعل ويلزم ذلك الحال **(قوله والشاتمى عرضى إلخ)** أراد بهما حصينا ومرة ابنى ضمضم كانا يشتمانه وينذران على أنفسهما قتله إذا لقياه يقولان ذلك فى الخلاء فإذا لقياه أمسكا عن ذلك هيبة له .

---

[٧٢٦] قاله عنترة العبسى وصدره : **الشَّاتِمَيْ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتِمْهُمَا**

من قصيدة من الكامل : وأراد بالشاتمين ابنى ضمضم . حصين ومرة . وعرض الرجل حسبه . قوله الناذرين تثنية ناذر ، أراد بهما ينذران على أنفسهما بأنا إذا لقيناه لنقتلنه ، يقولان ذلك فى الخلا فإذا لقيتهما أمسكا عن ذلك هيبة لى وجبنا عنى . والشاهد فى الناذرين حيث عمل عمل فعله وهو تثنية ، وتثنية اسم الفاعل وجمعه كالمفرد فى العمل والشروط .

[٧٢٧] قاله طرفة بن العبد من قصيدة من الرمل أى بأنهم فحذفت الباء . والشاهد فى غفر بضمتين جمع غفور حيث نصب ذنبهم وهو اسم الفاعل المجموع وهو خبران . وغير فخر خبر بعد خبر بضم الخاء والفاء جمع فخور من الفخر .

وقوله :

[٧٢٨] أَوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ ٱلْحَمِى

وقوله :

[٧٢٩] مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ

وشتم من بابى ضرب ونصر . ودمى مفعول الناذرين على تقدير مضاف أى سفك دمى . **(قوله غفر)** بضم الغين المعجمة والفاء جمع غفور . وفخر بضم الفاء والخاء المعجمة جمع فخور أى غير مفاخرين أو بضم الفاء والجيم جمع فجور أى غير كاذبين . والإضافة فى ذنبهم لأدنى ملابسة **(قوله من ورق الحمى)** الورق جمع ورقاء وهى التى يضرب بياض لونها إلى سواد . والحمى بفتح الحاء وكسر الميم أصله الحمام حذفت الميم الأخيرة ثم قلبت الألف ياء والفتحة كسرة للروى وقيل غير ذلك **(قوله ممن حملن به)** أى هو ممن حملت به النساء المعلومة من السياق وإن لم يتقدم ذكرهن . وضمن حمل معنى علق فعداه بالباء ولولا ذلك لعداه بنفسه مثل حملته أمه كرها . وحبك النطاق أطرافه جمع حبال جمع حبيكة . والنطاق كما فى المصباح شبه إزار تلبسه المرأة وقيل ثوب تلبسه المرأة ثم تشد وسطها بحبل وترسل الأعلى على الأسفل والمهبل . بتشديد الموحدة المفتوحة المعتوه وقيل من هبله اللحم إذا كثر عليه . يعنى أن الممدوح حملت به أمه وهى غير مستعدة للوطء بل مكرمة عليه . والعرب تزعم أن المرأة إذا وطئت مكرهة جاء الولد نجيبا ومن كلام بعضهم : إذا أردت أن تنجب المرأة أى تأتى بالولد نجيبًا فأغضبها عند الجماع ، وكأن السر فيه أن ذلك يكسر سورة شهوتها فلا يكون لها فى الولد حظ كامل ويكون كمال الحظ لأبيه فيكون للولد تمام الرجولية اهـ . دمامينى مع بعض زيادة من العينى .

---

[٧٢٨] قاله العجاج من قصيدة مرجزة . وأو الفا من ألف جمع آلفة من ألف إلفة . والشاهد فيه حيث نصب مكة وهو مجموع اسم الفاعل . وانتصابها على الحال من قوله القطنات البيت غير الرّيم بضم الراء جمع رايم من رام إذا برح . والورق بضم الواو جمع ورقاء وهى التى فى لونها بياض إلى سواد . وأصل الحمى الحمام فحذف الألف وأبدل إحدى الميمين ياء . وقيل : حذف الميم الآخرة فصارا لحما ، ثم قلب الألف ياء للقافية . وقيل غير ذلك .

[٧٢٩] قاله أبو كبير الهذلى من قصيدة من الكامل يمدح بها تأبط شرا ، وكان زوج أمه . أى هو ممن حملن به أى من الذين حملن به . أى من الفتيان الذين حملت أمهاتهم بهم . ويروى مما حملن أى من الحمل الذى حملن به . والشاهد فى عواقد حبك النطاق حيث نصب عواقد حبك النطاق . وفيه دليل على إعمال اسم الفاعل مجموعًا جمع تكسير . ويروى حبك الثياب ، والحبك بضمتين الطرائق ، الواحدة حبيكة . قوله فشب أى تأبط شرًا حال كونه غير مهبل بتشديد الباء الموحدة المفتوحة ، من أهبله اللحم وهبله إذا كثر عليه وركب بعضه بعضا . ويقال هو المعتوه الذى لا يتماسك .

ومنه : ﴿ **والذاكرين الله كثيرًا والذاكرات** ﴾ [الأحزاب : ٣٥] ، ﴿ **هل هن كاشفات ضره** ﴾ [الزمر : ٣٨] ، (**وَٱنْصِبْ بِذِى ٱلاعْمَالِ تِلْوًا وَٱخفِضِ**) بالإضافة وقد قرىء بالوجهين : ﴿ **إن الله بالغ أمره** ﴾ [الطلاق : ٣] ، ﴿ **هل هن كاشفات ضره** ﴾ [الزمر : ٣٨] ، (**وَهُوَ لِنَصْبِ مِاَ سِوَاهُ**) أى ما سوى التلو (**مُقْتَضِى**) نحو : ﴿ **وجاعل الليل سكنًا** ﴾ [الأنعام : ٩٦] ، على تقدير حكاية الحال : ﴿ **إنى جاعل فى الأرض خليفة** ﴾ [البقرة : ٣٠] ، وهذا معطى زيد درهمًا ومعلم بكر عمرًا قائمًا .

(**تنبيهات**) : الأول : يتعين فى تلو غير العامل الجر بالإضافة كما أفهمه كلامه . وأما غير التلو فلابد من نصبه مطلقًا ، نحو هذا معطى زيد أمس درهمًا ، ومعلم بكر أمس خالدًا قائمًا . والناصب لغير التلو فى هذين المثالين ونحوهما فعل مضمر . وأجاز

(**فائدة**) : يجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه نحو هذا زيدًا ضارب إلا أن جر بمضاف أو حرف غير زائدة فيمتنع نحو هذا زيدًا غلام قاتل ومررت زيدًا بضارب دون ليس زيدًا عمرًا بضارب . ومنع بعضهم الأخير . واستثنى قوم من المضاف لفظة غير ومثل وأول وحق كما مر فى باب الإضافة . ويجوز تقديم معموله على مبتدئه نحو زيدًا هذا ضارب . كذا فى الهمع (**قوله وانصب بذى الإعمال**) أى بالوصف ذى عمل النصب . ويؤخذ منه أنه لا يضاف للفاعل وإنما يضاف للمفعول . وحكى إضافته للخبر فى أنا كائن أخيك كما قاله ابن هشام (**قوله واخفض**) أى بذى الإعمال تلوا فحذف من الثانى لدلالة الأول (**قوله بالإضافة**) أى بسببها ليجرى على الصحيح (**قوله وقد قرىء بالوجهين**) أى فى السبع (**قوله وهو لنصب ما سواه مقتضى**) أى إن لم يكن فاعلًا وإلا وجب رفعه كهذا ضارب زيدًا أبوه ولم يكن التلو مما يجوز الفصل به بين المتضايفين وإلا جاز خفض ما سوى التلو كهذا معطى درهمًا زيد . ولم ينبه المصنف على ذلك كله لظهوره من مواضعه (**قوله ما سواه**) أى وإن لم يكن التلو مضافًا إليه ولهذا مثل الشارح بـ ﴿ **إنى جاعل فى الأرض خليفة** ﴾ (**قوله على تقدير حكاية الحال**) جواب عما يقال جاعل بمعنى الماضى فلا يعمل وبحث فيه بعضهم بأن الجعل مستمر فيجوز أن يلاحظ فيه الحال ولا يحتاج الى تكلف الحكاية وفى التصريح ما يؤيده (**قوله الجر بإضافة**) أى إن لم يكن فاعلًا وإلا وجب رفعه عند الجمهور نحو هذا ضارب أبوه أمس فلا يجوز ضارب أبيه عندهم وسيذكر الشارح الخلاف قبيل الخاتمة . وقوله كما أفهمه كلامه أى حيث قال بذى الإعمال (**قوله وأما غير التلو فلابد من نصبه مطلقا**) هذا مقابل التلو فى قول الشارح يتعين فى تلو غير العامل بقرينة التمثيل بغير العامل . فالمعنى وأما غير تلو غير العامل وحينئذ فالمراد بالإطلاق عدم تقييد غير التلو بأن يكون واحدًا أو أكثر بقرينة التمثيل أيضًا (**قوله فعل مضمر**) لا اسم الفاعل المذكور لعدم عمله ولا اسم فاعل مقدر كما قيل لأنه بمعنى المذكور وهو غير عامل .

السيرافى النصب باسم الفاعل لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شبهًا بمصحوب الألف واللام وبالمنوّن . ويقو ما ذهب إليه قولهم هو ظانّ زيد أمس قائمًا فقائمًا يتعين نصبه بظان لأن ذلك لو أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليه وثانى مفعولى ظان وذلك ممتنع ، إذ لا يجوز الاقتصار على أحد مفعولى ظن ، وأيضًا فهو مقتض له فلابد من عمله فيه قياسًا على غيره من المقتضيات . ولا يجوز أن يعمل فيه الجر لأن الإضافة إلى الأول منعت الإضافة إلى الثانى فتعين النصب للضرورة . الثانى : ما ذكره من جواز الوجهين هو فى الظاهر ، أما المضمر المتصل فيتعين جره بالإضافة نحو هذا مكرمك . وذهب الأخفش وهشام إلى أنه فى محل نصب كالهاء من نحو الدرهم زيد معطيكه وقد سبق بيانه فى باب الإضافة . الثالث : فهم من تقديمه النصب أنه أولى وهو ظاهر كلام سيبويه لأنه الأصل . وقال الكسائى هما سواء . وقيل : الإضافة أولى للخفة **(وَٱجْرُرْ أَوِ ٱنْصِبْ تَابِعَ ٱلَّذِى ٱنْخفَضَ)**

(قوله شبهًا بمصحوب الألف واللام) أى من حيث امتناع التنوين فى كل أى ومصحوب الألف واللام يعمل ولو كان بمعنى الماضى . وقوله وبالمنوّن أى من حيث إنه لا يضاف . وكان الصواب إسقاط هذا لأن اسم الفاعل المنون إذا كان بمعنى المضى لا ينصب المفعول بل تجب إزالة التنوين منه وإضافته إلى ما بعده فمشابهته لا تؤثر عمل النصب **(قوله أو مفعوليه)** أى مفعولى الناصب المضمر **(قوله إذ لا يجوز الاقتصار إلخ)** اعترض بأن الحذف هنا اختصارى لا اقتصارى لدلالة المذكور من مفعولى كل من الناصب المضمر وظان على المحذوف من مفعولى الآخر على أن ابن هشام صرح فى نحو زيدًا ظننته قائمًا بأنه لا يقدر مفعول ثان لظن المحذوفة نقله عنه يس . فعلى هذا لا يقدر مفعول ثان لظان فتدبر **(قوله وأيضًا فهو مقتض له)** أى طالب له فى المعنى وضعف بأن الاقتضاء لا يكفى إلا مع المشابهة القوية بالفعل الذى هو الأصل فى العمل وهى غير موجودة فيما نحن فيه فبطل القياس قاله زكريا . قال سم : ولك دفعه بأنه إنما يكون الاقتضاء غير كاف بالنسبة للنصب على المفعولية أصالة والنصب هنا ضرورة لتعذر الجر فكان النصب عوضًا من الجر بالأصالة **(قوله فيتعين جره)** أى كونه فى محل جر بإضافة الوصف إليه وإن كان فى محل نصب أيضا بسبب كونه مفعولًا فى المعنى ، فالمراد بتعين الجر كونه ليس فى محل نصب فقط وهذا مذهب سيبويه وأكثر المحققين ، ويدل له حذف التنوين أو النون من الوصف . **(قوله كالهاء من نحو إلخ)** يفرق بأن الهاء فى المقيس عليه مفصولة بالكاف فلم يتأت الجر بخلاف الكاف فى نحو : مكرمك . **(قوله واجرر أو انصب إلخ)** أى فى غير نحو : الضارب الرجل وزيدًا فيتعين فى نحو هذا نصب التابع لعدم صحة إضافة الوصف المحلى بأل إليه كما سبق . هذا ما مشى عليه فى التسهيل ومذهب سيبويه الجواز ، وأيد بأنه قد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع كرب شاة وسخلتها ، وخرج بتابع الذى انخفض تابع المنصوب

بإضافة الوصف العامل إليه (**كَمُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالًا**) ومال (**مَنْ نَهَضْ**) فالجر مراعاة للفظ جاه ، والنصب مراعاة لمحله . ومنه قوله :

[٧٣٠] **هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا ... أَوْ عَبْدَ رَبٍ أَخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقِ**

فعبد نصب عطفًا على محل دينار وهو اسم رجل. قال الناظم: ولا حاجة الى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف عليه وإن كان التقدير قول سيبويه، وعلى قوله فهل يقدر فعل لأنه الأصل فى العمل أو وصف منون لأجل المطابقة قولان. ولو جر عبد رب لجاز. فإن كان الوصف غير عامل تعين إضمار فعل للمنصوب نحو: ﴿**وجاعل الليل سكنًا والشمس والقمر حسبانًا**﴾ [الأنعام: ٩٦]، إذا لم يرد حكاية الحال أى وجعل الشمس والقمر حسبانًا (**وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمِ فَاعِلِ**) من الشروط (**يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ**) وهو ما دل

فلا يجوز جره خلافًا للبغداديين لأن شرط الاتباع على المحل أن يكون بالأصالة والأصل فى الوصف المستوفى شروط العمل إعماله لا إضافته لإلحاقه بالفعل . والمراد بالتابع ما يشمل سائر التوابع والمثال لا يخصص وأشار بتقديم الجر إلى أرجحيته . (**قوله مراعاة للفظ جاه**) المراد باللفظ ما يشمل المقدر فى نحو : مبتغى الفتى والفتاة بقرينة مقابلته بالمحل . وما قاله البعض لا يستقيم فانظره . (**قوله وإن كان التقدير قول سيبويه**) لأن شرط العطف على المحل عنده وجود المحرز أى الطالب لذلك المحل وهو هنا غير موجو لأن اسم الفاعل إنما يعمل النصب حيث كان منونًا أو بأل أو مضافًا إلى أحد مفعوليه أو مفاعيله فنحو ضارب فى قولك : ضارب زيد وعمرًا ليس طالبًا لنصب زيد بل لجره . (**قوله لأجل المطابقة**) أى مطابقة المحذوف للملفوظ ولأن حذف المفرد أقل كلفة من حذف الجملة . (**قوله قولان**) أرجحهما الثانى كما قاله يس لما علمت . (**قوله لجاز**) بل هو الأرجح . (**قوله إذا لم يرد حكاية الحال**) فإن أريد جاز النصب بالعطف على محل المجرور لأن الوصف عامل حينئذ ولا يحتاج إلى إضمار ناصب إلا على قول سيبويه المتقدم . (**قوله أى وجعل الشمس إلخ**) إنما سكت عن نصب سكنا لعلمه من قوله سابقا وأما غير التلو فلا بد من نصبه إلخ . ولك أن تقول تقدير ناصب سكنًا يغنى عن تقدير ناصب ما بعد سكنًا لعطفه حينئذ على معمول ناصب سكنًا المقدر والعامل فى المعطوف هو العامل فى المعطوف عليه . (**قوله وكل ما قرر إلخ**) أى كل حكم قرر فقول الشارح من الشروط فيه قصور ، ثم إن قرىء كل بالرفع على الابتداء جاز فى قوله اسم مفعول الرفع على أنه نائب فاعل والرابط محذوف هو المفعول الثانى أى يعطاه والنصب

---

[٧٣٠] هو من البسيط وأنت مبتدأ ، وباعث دينار خبره ، وهو اسم رجل ، وكذا عبد رب . والشاهد فيه حيث نصب بفعل مضمر تقديره أو تبعث عبد رب . وقد بسط القول فيه فى الأصل . وأخا عون بدل من عبد رب .

على الحدث ومفعوله (**بِلَا تَفَاضُلِ**) فإن كان بأل عمل مطلقًا وإلا اشترط الاعتماد وأن يكون للحال أو الاستقبال فإذا استوفى ذلك (**فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي * مَعْنَاهُ**) وعمله ، فإن كان متعديًا لواحد رفعه بالنيابة ، وإن كان متعديًا لاثنين أو ثلاثة رفع واحدًا بالنيابة ونصب ما سواه ، فالأول نحو : زيد مضروب أبوه فزيد مبتدأ ومضروب خبره وأبوه رفع بالنيابة . والثانى (**كَالْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِى**) فالمعطى مبتدأ . وأل فيه موصول صلته معطى ، وفيه ضمير يعود إلى أل مرفوع المحل بالنيابة وهو المفعول ، الأول وكفافًا المفعول الثانى ويكتفي خبر المبتدأ . والثالث نحو : زيد معلم أبوه عمرًا قائمًا ، فزيد مبتدأ ومعلم خبره ، وأبوه رفع بالنيابة وهو المفعول الأول ، وعمرًا المفعول الثانى ، وقائمًا الثالث (**وَقَدْ يُضَافُ**

على المفعولية ويكون نائب الفاعل ضميرًا مستترًا يعود على كل هو الرابط . ويرجح الأول أن النائب عليه المفعول الأول ويرجح الثانى عدم الحذف وإن قرىء كل بالنصب على أنه مفعول ثان مقدم تعين رفع اسم مفعول على أنه نائب فاعل وهذا أحسن من ذينك . وقول البعض اسم مفعول على هذا واجب النصب هو المفعول الأول سهو ظاهر . (**قوله بلا تفاضل**) متعلق بيعطى وأفاد به أنهُ لا يشترط فى عمل اسم المفعول أزيد من شروط عمل اسم الفاعل وهذا لا يفيده قوله وكل إلخ فليس توكيدًا له كما زعم . (**قوله وإلا اشترط الاعتماد إلخ**) اقتصر على هذين الشرطين لأنهما اللذان ذكرهم المصنف فى اسم الفاعل وإلا فيشترط أيضًا أن لا يصغر ولا يوصف كاسم الفاعل . (**قوله فهو كفعل إلخ**) لا يظهر كون الفاء تفريعية على الكلية السابقة لأنها لا تفيد كون اسم المفعول كالفعل المسوغ للمفعول بل ربما تفيد خلافه إلا أن يقال المفرع مطلق العمل وفيه ما فيه والأولى أنها فصيحة عن شرط مقدر كما يشير إلى ذلك قول الشارح فإذا استوفى ذلك إلخ والفاء فى قول الشارح فإذا استوفى ذلك فصيحة أيضا عن شرط مقدر أى إذا أردت تفصيل حكم اسم المفعول فإذا إلخ فاعرفه . (**قوله فى معناه**) ليس المراد المعنى المطابقى لاختلافهما فيه فإن المعنى المطابقى لاسم المفعول حدث واقع على ذات وتلك الذات وللفعل المصوغ للمفعول حدث واقع على ذات وزمن ذلك الحدث بل المراد المعنى التضمنى وهو الحدث الواقع على الذات . بقى أن الكلام فى العمل لا فى المعنى . وأجيب بأن الناظم تجوز بإطلاق السبب وإرادة المسبب لضيق النظم عليه فإن عمل اسم المفعول عمل فعله مسبب عن كونه بمعناه وعلى هذا فقول الشارح وعمله عطف تفسير لبيان المراد بالمعنى ويرمز إلى ذلك التفريع بقوله فإن كان إلخ وحينئذ فإرادتنا من معناه المعنى التضمنى لا للذات بل للتوسل إلى إرادة العمل . فتدبر . (**قوله كفافًا**) بفتح الكاف ما كف عن الناس وأغنى من الرزق كما فى القاموس .

ذا) أي اسم المفعول (**إِلَى ٱسْمٍ مُرْتَفِعْ**) به (**مَعْنًى**) بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف ونصبه على التشبيه بالمفعول به (**كَمَحْمُودُ ٱلْمَقَاصِدِ ٱلْوَرِعْ**) أصله الورع محمودة مقاصده ، فمقاصده رفع بمحمودة على النيابة ، فحول إلى الورع محمود المقاصد بالنصب على ما ذكر : ثم حول إلى محمود المقاصد بالجر .

(تنبيه) : اقتضى كلامه شيئين : الأول : انفراد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز الإضافة إلى مرفوعه كما أشار إليه بقوله : وقد يضاف ذا وفى ذلك تفصيل : وهو أنه إذا كان اسم الفاعل غير متعد وقصد ثبوت معناه عومل معاملة الصفة المشبهة وساغت

(قوله وقد يضاف ذا إلخ) أى إجراء له مجرى الصفة المشبهة وإنما خص الإضافة بالذكر مع أن الجارى مجرى الصفة المشبهة من اسم المفعول وغيره يجوز فيه مع ذلك النصب على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز نحو : هذا مضروب الأب أو أبًا وهذا قائم الأب أو أبًا لأنها أكثر أو لكونهما متلازمين فحيث جاز أحدهما جاز الآخر . أفاده الشاطبى . قال فى التصريح : إذا جرى اسم المفعول مجرى الصفة المشبهة ورفع السببى كان رفعه إياه على الفاعلية كما هو حال الصفة المشبهة مع مرفوعها لا على النيابة عن الفاعل كما هو حال اسم المفعول قاله الموضح فى الحواشى ثم تعقبه فقال : هلا قيل بأن الرفع على ما يقتضيه حال اسم المفعول اهـ ويجاب بأن حال اسم المفعول إنما يراعى إذا أريد به معنى الحدوث أما إذا أريد به معنى الثبوت فإنه يرفع السببى على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول إن كان معرفة وعلى التمييز إن كان نكرة ويجره بالإضافة اهـ ملخصًا . **(قوله معنى)** أى من جهة المعنى لكونه نائب فاعل قبل الإضافة . **(قوله بعد تحويل الإسناد عنه إلخ)** أى لأن الوصف عين مرفوعه فى المعنى فلو أضيف إليه من غير تحويل لزم إضافة الشىء إلى نفسه وهى غير صحيحة ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلا طريق إلى إضافته إلا بتحويل الإسناد عنه إلى ضمير يعود إلى الموصوف ثم ينصب لصيرورته فضلة حينئذ لاستغناء الوصف بالضمير ثم يجر بالإضافة فرارًا من قبح إجراء وصف المتعدى لواحد مجرى وصف المتعدى لاثنين . ذكره المصرح .

(تنبيه) : قال الفارضى : تحويل الإسناد مجاز أى عقلى لأنه أسند الشىء إلى غير من هو له وفائدة المجاز المبالغة بجعله كله محمودًا وكذا نحو : زيد حسن الوجه . **(قوله وفى ذلك)** أى فيما اقتضاه كلامه من الانفراد المذكور تفصيل أى وليس على إطلاقه . وحاصل التفصيل أن اسم الفاعل اللازم كاسم المفعول فى جواز الإضافة إلى مرفوعه اتفاقًا واسم الفاعل المتعدى لأكثر من واحد ليس كاسم المفعول فى ذلك اتفاقا وفى اسم الفاعل المتعدى لواحد خلاف . **(قوله وقصد ثبوت معناه)** أى لا حدوثه . **(قوله عومل معاملة الصفة المشبهة)** اعترض بأن مقتضاه أنه ليس صفة مشبهة حقيقة وليس كذلك كما فى التوضيح ويمكن أن يجاب بأن المراد عومل معاملة الصفة المشبهة التى ليست على وزن اسم الفاعل .

إضافته إلى مرفوعه ، فتقول : زيد قائم الأب برفع الأب ونصبه وجره على حد حسن الوجه ، وإن كان متعديًا لواحد فكذلك عند الناظم بشرط أمن اللبس وفاقًا للفارسي ، والجمهور على المنع . وفصل قوم فقالوا إن حذف مفعوله اقتصارًا جاز وإلا فلا . وهو اختيار ابن عصفور وابن أبي الربيع ، والسماع يوافقه كقوله :

[٧٣١] مَا الرَّاحِمُ القَلْبِ ظَلَّامًا وَإِنْ ظَلَمَا وَلَا الْكَرِيمُ بِمَنَّاعٍ وَإِنْ حُرِمَا

وإن كان متعديًا لأكثر لم يجز إلحاقه بالصفة المشبهة . قال بعضهم بلا خلاف . الثاني : اختصاص ذلك باسم المفعول القاصر وهو المصوغ من المتعدى لواحد كما أشار إليه تمثيله وصرح به فى غير هذا الكتاب . وفى المتعدى ما سبق فى اسم الفاعل المتعدى .

(قوله وساغت إضافته إلخ) أى بعد تحويل الإسناد كما مر . **(قوله فكذلك)** أى يقصد ثبوت معناه ويعامل إلخ . **(قوله بشرط أمن اللبس)** أى التباس الإضافة للفاعل بالإضافة للمفعول فلو لم يؤمن لم تجز الإضافة فلو قلت : زيد راحم الأبناء وظالم العبيد بمعنى أن أبناءه راحمون وعبيده ظالمون فإن كان المقام مقام مدح الأبناء وذم العبيد جاز لدلالة المقام على أن الإضافة للفاعل وإلا لم يجز وظاهر إطلاقه بل صريح مقابلته بالتفصيل بعده جواز الإضافة إلى المرفوع مع ذكر المنصوب كأن يقال زيد راحم الأبناء الناس ولا ينافيه ما فى سم أن منصوب الصفة المشبهة لا يزيد على واحد وإن زعمه شيخنا والبعض إذ المنصوب فى المثال لم يزد على واحد كما لا يخفى وكأنهما فهما أن مراد سم بالمنصوب ما يعم المنصوب على التشبيه بالمفعول به قبل الإضافة ولا داعى إليه فتدبر . **(قوله جاز)** لأنه يصير بذلك كاللازم . **(قوله والسماع يوافقه)** مقتضى كون الضمير يرجع إلى أقرب مذكور رجوع الضمير إلى تفصيل قوم بين الحذف اقتصارًا وغيره وفيه أنه كما يوافق هذا يوافق ما عليه الفارسى والناظم فالأولى رجوعه إلى الجواز على القولين . **(قوله لم يجز إلحاقه بالصفة المشبهة)** أى لبعد المشابهة حينئذ لأن منصوبها لا يزيد على واحد كما مر . **(قوله قال بعضهم بلا خلاف)** قال البهوتى : يستفاد من كلام الشاطبى أن فيه أيضًا خلافًا . **(قوله اختصاص ذلك باسم المفعول القاصر إلخ)** ويتضمن ذلك اشتراط تناسى العلاج فيه فلا يقصد به إلا ثبوت الوصف لأنه إذا لم يطلب مفعولًا لزم أن لا يقصد به العلاج ومتى طلبه كان معنى العلاج باقيًا فيه . ذكره الشاطبى . ثم قال : فإن قلت : فأنت تقول على مذهبه أى المصنف هذا معطى الأب ومكسو الأخ وهما مما يتعدى إلى اثنين وكذلك معلم الأب وهو مما يتعدى إلى ثلاثة فالجواب أنا لا نسلم ذلك لأن المتعدى إلى أكثر طالب بمعناه للمنصوب فمعنى العلاج باق فيه وإن سلم فقد يقال المراد بالمتعدى لواحد ما عمل فى واحد خاصة مقتصرًا عليه فرفع به عند بنائه للمجهول فلو كان عاملان فى مفعول آخر لم يكن من هذا الباب

---

[٧٣١] هو من البسيط وتمامه : * وَلَا الْكَرِيمُ بِمَنَّاعٍ وَإِنْ حُرِمَا *

أى ما الراحم القلب بذى ظلم كما فى قوله تعالى : ﴿ وما ربك بظلَّام للعبيد ﴾ وليس المراد منه المبالغة . والشاهد فيه أن الراحم اسم فاعل أضيف إلى فاعله وذا لا يجوز إلا إذا أمن اللبس وفاقًا للفارسى ومن تبعه . والجمهور على منعه .

(خاتمة) : إنما يجوز إلحاق اسم المفعول بالصفة المشبهة إذا كان على وزنه الأصلى ، وهو أن يكون من الثلاثى على وزن مفعول ، ومن غيره على وزن المضارع المبنى للمفعول ، فإن حول عن ذلك إلى فعيل ونحوه مما سيأتى بيانه لم يجز ، فلا يقال : مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبيه . وقد أجازه ابن عصفور ويحتاج إلى السماع . والله أعلم .

[أَبْنِيَةُ المَصَادِرِ]

(فَعْلٌ) بفتح الفاء وإسكان العين **(قِيَاسُ مَصْدَرِ ٱلْمُعدَّى * مِنْ ذِى ثَلَاثَةٍ)** سواء كان مفتوح العين **(كَرَدَّ رَدًّا)** وأكل أكلًا، وضرب ضربًا، أو مكسورها كفهم فهمًا، وأمنأمنًا، وشرب شربًا، ولقم لقمًا. والمراد بالقياس هنا أنه إذا ورد شيء و لم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا، لا أنك تقيس مع وجود السماع. قال ذلك سيبويه والأخفش.

الذي أشار إليه فهو المحترز عنه ا هـ وقوله تناسى العلاج عبارة الهمع وغيره : تناسى الحدوث فلعله المراد من العلاج . **(قوله إنما يجوز إلحاق اسم المفعول بالصفة إلخ)** أى قياسه عليه فيما تقدم وفيه ما مر فى قوله عومل معاملة المشبهة اعتراضًا وجوبًا . **(قوله لم يجز)** أى لكراهة كثرة التغيرات . **(قوله فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبيه)** أى يمتنع ذلك ومقتضاه جواز مررت برجل مكحول عينه ومقتول أبيه وهو المتبادر لأن اسم المفعول المذكور يعامل معاملة الصفة المشبهة وهى يجوز فيها ذلك فتقول : مررت برجل حسن وجهه بإضافة حسن إلى وجهه وإن كان ذلك مع ضعف كما سيأتى .

[ابنية المصادر]

(قوله فعل) أى موازن فعل وقوله المعدى أى الفعل المعدى وقوله من ذى ثلاثة أى من فعل ذى ثلاثة حال من الضمير فى المعدى ومن تبعيضية أى حال كونه بعض الأفعال الثلاثية وهذا أقرب من جعل البعض من ابتدائية والتقدير حالة كون الفعل المعدى مشتقًا من مصدر فعل ذى ثلاثة . قال شيخنا : والبعض نقلًا عن بسم يستثنى منه ما دل على صناعة نحو عبر الرؤيا ا هـ أى فإن مصدره فعالة بكسر الفاء على ما يؤخذ مما يأتى وفى كونه صناعة نظر والمثال الواضح حاك حياكة وخاط خياطة وحجم حجامة . **(قوله سواء كان مفتوح العين إلخ)** أى وسواء كان مفتوح العين منه صحيحًا كضرب أو معتل الفاء كوعد أو العين كباع أو اللام كرمى أو مضاعفًا كرد أو مهموزًا كأكل . **(قوله أو مكسورها)** أى وسواء كان مكسورها صحيحًا كأمثلة الشارح أو معتل الفاء كوطىء أو العين كخاف أو اللام كفنى بفتح الفاء وكسر النون أى لزم خباءه أو مضاعفًا كمس أو مهموزًا كأمن . وفى التصريح أن الغالب على فعل المفتوح العين التعدى وفعل المكسورها اللزوم وأما مضمونها فلا يكون إلا لازمًا كما سيأتى .

(تنبيه): اشترط في التسهيل لكون فعل قياسًا في مصدر فعل المكسور العين أن يفهم عملًا بالفهم كالمثالين الأخيرين، ولم يشترط ذلك سيبويه والأخفش بل أطلقا كما هنا (**وَفَعَلَ**) المكسور العين (**اَللَّازِمُ بَابُهُ فَعَلْ**) بفتح الفاءِ والعين قياسًا سواء كان صحيحًا أو معتلًا أو مضاعفًا (**كَفَرَحٍ وَكَجَوًى وَكَشَلَلْ**) مصادر فرح زيد، وجوى عمرو، وشلت يده، والأصل شللت. ويستثنى من ذلك ما دل على لون فإن الغالب على مصدره الفعلة نحو: سمر سمرة، وشهب شهبة، وكهب كهبة، والكهبة لون بين الزرقة والحمرة واستثنى في التوضيح ما دل على حرفة أو ولاية قال: فقياسه الفعالة. ومثَّل للثاني فقال: كولى عليهم ولاية، ولم يمثل للأول. وفيما قاله نظر فإن ذلك إنما هو معروف في فعل المفتوح العين وأما ولى عليهم ولاية فنادر (**وَفَعَلَ**) المفتوح العين (**اَللَّازِمُ مِثْلُ قَعَدَا * لَهُ فُعُولٌ**

(قوله قال ذلك سيبويه والأخفش) وذهب الفراء إلى أن يجوز القياس عليه وإن سمع غيره. اهـ دماميني. وحكى في الهمع عن بعضهم أنه قال: لا تدرك مصادر الأفعال الثلاثية إلا بالسماع فلا يقاس على فعل ولو عدم السماع. **(قوله بابه فعل)** أي قياس مصدره موازن فعل أو قاعدة مصدره موازن فعل وهو اللائق بقول الشارح قياسًا. **(قوله أو معتلًا)** أي بأقسامه الثلاثة كوجع وعور وعمى. **(قوله وكجوى)** هو الحرقة من عشق أو حزن. **(قوله فإن الغالب على مصدره الفعلة)** أشار بالتعبير بالغالب إلى أن الغلبة أمارة القياس كما أن عدمها أمارة عدمه وهذا أولى مما نقله البعض عن البهوتي وأقره. **(قوله لون بين الزرقة والحمرة)** فسرها في القاموس بالقهبة بضم القاف وهي بياض فيه كدرة، وبالدهمة بضم الدال وهي السواد، وبالغبرة المشوبة سوادًا، والغبرة لون الغبار ولم يذكر ما ذكره الشارح في معنى الكهبة ونقل البعض عن التصريح أن الكهبة بياض فيه كدرة وهذا النقل إن صح كان ذكر التصريح ذلك في غير هذا الباب إذ لم يذكره فيه. **(قوله واستثنى في التوضيح إلخ)** واستثنى ابن الحاج أيضًا ما فيه علاج ووصفه على فاعل فقياس مصدره فعول كقدم وصعد ولصق. قال: وهذا مقتضى قول سيبويه وقد غفل عنه أكثرهم. **(قوله فقياسه الفعالة)** أي بكسر الفاء. **(قوله كولي عليهم ولاية)** عدَّاه بعلى ليصح التمثيل أما المتعدي بنفسه نحو: ولى أمرهم فليس مما نحن فيه لأن الكلام في القاصر لا في المتعدي. قاله المصرح. **(قوله ولم يمثل للأول)** أي لعدم سماع مثال يخصه أو استغناء بتمثيل الولاية فإن الولايات في معنى الحرف. **(قوله فإن ذلك)** أي كون المصدر القياسي فيما دل على حرفة أو ولاية فعالة. وقول في فعل أي اللازم أو المتعدي بدليل تمثيل الهمع بكتب كتابة وخاط خياطة ونقب نقابة فإن الأولين متعديان والأخير لازم كما يستفاد من قول القاموس عقب ذكره أن من معاني النقيب عريف القوم ما نصه وقد نقب عليهم نقابة بالكسر.

باطِّرَادٍ) معتلًا كان (**كَغَدَا**) غدوًّا وسما سموًّا ، أو صحيحًا كقعد قعودًا وجلس جلوسًا (**مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالَا**) بكسر الفاء (**أَوْ فَعَلَانًا**) بفتح الفاء والعين (**فَادْرِ أَوْ فُعَالَا**) بضم الفاء أو فعيلًا (**فَأَوَّلٌ**) من هذه الأربعة وهو فعال بكسر الفاء (**لِذِى آمْتِنَاعٍ**) أى مقيس فيما دل على امتناع (**كَأَبَى**) إباءً ، ونفر نفارًا ، وجمح جماحًا ، وشرد شرادًا ، وأبق إباقًا (**وَٱلثَّانِ**) منها وهو فعلان بتحريك العين (**لِلَّذِى ٱقْتَضَى تَقَلُّبَا**) نحو : جال جولانًا ، وطاف طوفانًا ، وغلت القدر غليانًا (**لِلدَّا فُعَالٌ أَوْ لِصَوْتٍ**) أى يطرد الثالث وهو فعال بضم الفاء فى نوعين : الأول : ما دل على داء أى مرض نحو : سعل سعالًا ، وزكم زكامًا ، ومشى بطنه مُشاء . والثانى : ما دل على صوت نحو : صرخ صراخًا . ونبح نباحًا . وعوى عواء (**وَشَمَلْ * سَيْرًا وَصَوْتًا**) الوزن الرابع وهو (**ٱلْفَعِيلُ كَصَهَلْ**) صهيلًا ، ونهق نهيقًا ، ورحل رحيلًا ، وذمل ذميلًا .

(**تنبيهان**) : الأول : قد يجتمع فعيل وفعال نحو : نعب الغراب نعيبًا ونعابًا . ونعق

(**قوله مثل قعدًا**) حال من الضمير فى اللازم وقوله كغدا معطوف عليه بإسقاط العاطف إذ لا وجه لتعداد المثال بغير عطف وأشار به إلى أنه لا فرق بين الصحيح والمعتل لكن الكثير فى معتل العين الفعل أو الفعالة بكسر الفاء فى الأخيرين كصام صومًا وصيامًا وقام قيامًا وناح نياحة . وقل الفعول كغابت الشمس غيوبًا . بخلاف معتل الفاء كوصل أو اللام كغدا والمضاعف كمر . وقوله بإطراد حال من المستكن فى له . (**قوله مستوجبًا**) أى مستحقًا . (**قوله أو فعيلًا**) أخذه من قول الناظم : وشمل سيرًا وصوتًا الفعيل . (**قوله كأبى**) أى اللازم وهو الذى بمعنى امتنع لا المتعدى وهو الذى بمعنى كره لأن الكلام فى اللازم وإن جاء مصدر المتعدى أيضًا على فعال ففى القاموس أبى الشىء يأباه ويأبيه إباء وإباءة بكسرهما كرهه اهـ . (**قوله وجمح**) أى شرد . (**قوله للذى اقتضى تقلبا**) أى دل على التقلب وهو تحرك مخصوص لا مطلق تحرك فلا انتقاض بنحو : قام قيامًا وقعد قعودًا ومشى مشيًا . (**قوله للدا**) بالقصر للضرورة . (**قوله أو لصوت**) هو مع قوله : وشمل سيرًا وصوتًا الفعيل يفيد أن ما دل على الصوت ينقاس فيه كل من الفعال والفعيل فإذا ورد الفعل دالًا على صوت كان كل منهما مصدرًا قياسيًا له وإن ورد أحدهما اقتصر عليه على ما ذهب إليه سيبويه والأخفش وإن لم يرد واحد منهما كنت مخيرًا فى مصدره بينهما فأيهما نطقت به جاز . ولا بعد فى ذلك بل هو قياس الباب فاندفع ما نقله البعض عن سم وأقره . (**قوله وزكم**) هو من الأفعال الملازمة لبناء المجهول فالتمثيل به لفعل بالفتح بالنظر إلى أصله المقدر . قاله زكريا . ولا يرد أن أصله متعد وإلا لم يصح بناؤه للمفعول لأن المبنى للمجهول قد يكون سماعًا من اللازم نحو : جن فيجعل هذا منه . أفاده سم ، أو يقال لما لم ينطق بهذا الأصل كان فى حكم اللازم وجعلوه بفتح العين مع أنه لم ينطق به حملًا على النظائر وإيثارًا للأخف لكن مفاد القاموس نطقهم بالأصل حيث قال : زكم كعنى وزكمه وأزكمه فهو مزكوم اهـ وحينئذ لا يتم ما ذكره . (**قوله وشمل**) بفتح الميم وكسرها والفتح هنا أنسب بصهل . (**قوله كصهل**) من باب ضرب ومنع كما فى القاموس . (**قوله وذمل ذميلا**) أى سار سيرًا بلين .

الراعي نعيقًا ونعاقًا . وأزت القدر أزيزًا وأزازًا . وقد ينفرد فعيل نحو : صهل الفرس صهيلًا ، وصخد الصرد صخيدًا ، وقد ينفرد فعال نحو : بغم الظبي بغامًا ، وضبح الثعلب ضباحًا ، كما انفرد الأول في السير والثاني في الداء . الثاني : يستثنى أيضًا منه ما دل على حرفة أو ولاية فإن الغالب في مصدره فعالة نحو : تجر تجارة ، وخاط خياطة ، وسفر بينهم سفارة ، وأمر إمارة . وذكر ابن عصفور أنه مقيس في الولايات والصنائع **(فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعُلَا)** بضم العين قياسًا **(كَسَهُلَ ٱلْأَمْرُ)** سهولة ، وعذب الشيء عذوبة ، وملح ملوحة **(وَزَيْدٌ جَزُلَا)** جزالة ، وفصح فصاحة ، وظرف ظرافة **(وَمَا أَتَى)** من أبنية مصادر الثلاثي **(مُخَالِفًا لِمَا مَضَى * فَبَابُهُ ٱلنَّقْلُ)** لا القياس **(كَسُخْطٍ وَرِضَا)** بضم السين وكسر الراء ، وحزن وبخل بضم أولهما مما قياسه فعل بفتحتين . وكجحود ، وشكور ، وركوب بضمتين مما قياسه فعل بفتح الفاء وسكون العين . وكموت وفوز ومشى بفتح الفاء وسكون العين مما قياسه فعول بضمتين . وكعظم وكبر مما قياسه فعولة ، وكحسن وقبح مما قياسه فعالة .

(قوله قد يجتمع فعيل وفعال) أي فيما دل على صوت ومما اجتمعا فيه صرخ صراخًا وصريخًا خلافكا لزعم البعض أن مصدره على فعال فقط . **(قوله وصخد الصرد)** هو طائر ضخم الرأس كما في القاموس . وصخد كالذي قبله وبعده بمعنى صوت . **(قوله يستثنى أيضًا منه)** أي من فعل المفتوح العين اللازم وحينئذ كان ينبغي إسقاط خاط خياطة لأنه متعد والكلام في اللازم . ويمكن إرجاع ضمير منه إلى فعل المفتوح العين الأعم من اللازم والمتعدى فيصح كلامه ويؤيد هذا ما قدمناه عن الهمع . **(قوله وسفر)** أي أصلح . **(قوله وذكر ابن عصفور)** تأييد لما قبله لما علمت من أن الغلبة أمارة القياس . **(قوله فعولة فعالة لفعلا)** أي كل منهما مصدر قياسي لفعل مضموم العين فإذا وردا فذاك أو أحدهما اقتصر عليه أو لم يرد واحد منهما خير بينهما ولا بعد في ذلك كما مر فاندفع ما لسم هنا أيضًا . قال المصرح : ولا يكون فعل مضموم العين إلا لازمًا ولا يتعدى إلا بتضمين أو تحويل . **(قوله وزيد جزلاً)** أي عظم . **(قوله لما مضى)** أي من المصادر القياسية للفعل الثلاثي متعديًا أو لازمًا فليس هذا في اللازم فقط كما لا يخفى حتى يرد ما نقله شيخنا والبعض وأقراه من استشكال سم تمثيل المصنف بسخط ورضى حيث قال ما نصه : انظر كيف عدهما من اللازم مع أنه يقال سخطه ورضيه وذلك على التوسع بإسقاط الجار والأصل سخط عليه ورضى عنه اهـ على أن تعدية الفعل بنفسه على التوسع لا تنافي اللزوم كما أسلفه الشارح . **(قوله فبابه النقل)** أي طريقه النقل عن العرب . **(قوله مما قياسه فعول بضمتين)** ظاهر في غير مشى إذ هو مما دل على سير فقياسه الفعيل فتأمل . **(قوله وكبر)** أي مصدر كبر مضموم الباء وهو المستعمل في غير كبر السن من الكبر الحسى والكبر المعنوى ، وأما مكسورها فيستعمل في كبر السن فقط تقول : كبر زيد بالضم أي ضخم جسمه أو عظم أمره . وكبر بالكسر أي طعن في السن . **(قوله مما قياسه فعولة)** أي أو فعالة . وقوله مما قياسه فعالة أي أو فعولة ففي كلامه احتباك كما أفاده شيخنا فوافق كلامه ما قدمه المصنف من قوله : فعولة فعالة لفعلا . واندفع توقف البعض .

(تنبيه): ذكر الزجاج وابن عصفور أن الفعل كالحسن قياس فى مصدر فعل بضم العين كحسن وهو خلاف ما قاله سيبويه (**وَغَيْرُ ذِى ثَلَاثَةٍ مَقِيسُ * مَصْدَرُهُ**) أى لابد لكل فعل غير ثلاثى من مصدر مقيس ، فقياس فعل بالتشديد إذا كان صحيح اللام التفعيل (**كَقُدِّسَ ٱلتَّقْدِيسُ**) وتحذف ياؤه ويعوض عنها التاء فيصير وزنه تفعلة قليلًا فى نحو: جرب تجربة ، وغالبًا فيما لامه همزة نحو : جزّأ تجزئة ، ووطأ توطئة ، ونبأ تنبئة . وجاء أيضًا على الأصل وجوبًا فى المعتل نحو : غطه تغطية (**وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً**) وهى تنزى دلوها تنزية . وأما قوله :

[٧٣٢] * بَاتَتْ[١] تُنَزِّى دَلْوَهَا تَنْزِيًا *

فضرورة . وأشار بقوله : (**وَأَجْمِلَا * إجمَالَ مَنْ تَجَمُّلًا تَجَمَّلَا . وَٱسْتَعِذِ ٱسْتِعَاذَةً ثُمَّ أَقِمْ * إقَامَةً وَغَالِبًا ذَا ٱلتَّا لَزِمْ . وَمَا يَلِي ٱلآخِرَ مُدَّ وَافْتَحَا * مَعْ كَسْرِ تِلْوِ ٱلثَّانِ مِمَّا**

(قوله وغير ذى ثلاثة) أى وكل غير فعل ذى ثلاثة وغير مبتدأ خبره مقيس ومصدره نائب فاعله أو هو مبتدأ خبره مقيس والجملة خبر غير . **(قوله كقدس التقديس)** من إنابة المصدر مناب الفاعل فالتقديس نائب فاعل . **(قوله قليلًا)** أى فى قليل من الاستعمال أو حذفا قليلًا . **(قوله وغالبًا إلخ)** أى ومن غير الغالب تخطيئًا وتهنيئًا وتجزيئًا وتنبيئًا . **(قوله ووجوبًا فى المعتل)** أى معتل اللام وظاهر صنيعه أن نحو التغطية أصل التفعيل وهذا لا يناسب تقييده آنفا بقوله إذا كان صحيح اللام فكان الأولى ترك التقييد ويراد التفعيل ولو بحسب الأصل أو جعل المعتل مقابلًا لصحيح اللام بأن يقال فإن كان معتل اللام فقياس مصدره التفعلة فافهم . قال سم نقلا عن ابن الحاجب : الأولى أن يكون مصدر المعتل على زنة تفعلة من أول الأمر لا أنه تفعيل ثم غير لأن ذلك تعسف بلا ضرورة اهـ وقد يقال الحامل على ذلك رجوعهم إلى تفعيل عند الضرورة . **(قوله باتت تنزى)** بنون مفتوحة فزاى مشددة أى تحرك . **(قوله من تجملا)** بضم الميم مصدر مقدم على عامله الذى هو صلة من وذكره هنا مع دخوله تحت قوله الآتى وضم ما يربع إلخ من ذكر الخاص قبل العام ولو أسقطه لكان أخصر .

[شواهد ابنية المصادر]

[٧٣٢] تمامه : * كما تُنَزِّى شَهْلَةٌ صَبِيًّا *

رجز لم يعلم راجزه . ويروى : باتت تنزى دلوها : أى تلك المرأة تحرك دلوها . والشاهد فى تنزيا فإن القياس فيه تنزيه بالياء المخففة بعدها تاء التأنيث ، كما تقول سمى تسمية ، وركى تزكية . ولكنه أتى كمصدر فعل الصحيح اللازم نحو سلم تسليما . والشهلة بالفتح العجوز . شبه يديها إذا جذبت بهما الدلو ليخرج من البئر بيدى امرأة ترقص صبيا . وخص الشهلة لأنها أضعف من الشابة فهى تنزى الصبى باجتهاد .

[١] رواية العينى « وهى » بدل « باتت » .

اَفْتَحَا . بِهَمزٍ وَصْلٍ كَاصْطَفَى) إلى أن قياس أفعل إذا كان صحيح العين الأفعال ، نحو : أجمل إجمالًا ، وأكرم إكرامًا ، وأحسن إحسانًا . وإن كان معتلها فكذلك ولكن تنقل حركتها إلى الفاء فتقلب ألفا ثم تحذف الألف الثانية ويعوض عنها التاء ، كما فى أقام إقامة ، وأعان إعانة ، وأبان إبانة . والغالب لزوم هذه التاء كما أشار إليه بقوله : وغالبًا ذا التا الزم . وقد تحذف نحو : ﴿ **وإقام الصلاة** ﴾ [الأنبياء : ٧٣] ومنه ما حكاه الأخفش من قولهم أراء إراء ، وأجاب إجابًا . وقياس ما أوله همزة وصل أن يكسر تلو ثانيه أى ثالثه ، وأن يمد

(قوله وغالبا ذا) أى نحو إقامة هذا هو المتبادر من صنيع الشارح بعد حيث قال فى الكلام على مصادر أفعل معتل العين نحو إقامة والغالب لزوم هذه التاء كما أشار إليه بقوله وغالبا ذا التالزم ثم ذكر أن نحو استعاذة يفعل به ما يفعل بنحو إقامة و لم يذكر أنه أيضا مشار إليه بقوله وغالبا إلخ والأولى إرجاع اسم الإشارة إلى المذكور من استعاذة وإقامة ونحوهما ليكون التنبيه على لزوم التاء لنحو استعاذة غالبا نكتة ذكر نحو استعاذة مع أنه مما يدخل فى قوله وما يلى الآخر إلخ كما سيشير إليه الشارح . **(قوله التالزم)** أى صحب فاندفع الاعتراض بأن اللزوم ينافى الغلبة . وأما الجواب الذى نقله شيخنا والبعض عن سم وأقراه فلا يخفى ما فيه على متأمليه . **(قوله وما يلى الآخر)** برفع الآخر على أنه فاعل يلى أى والحرف الذى يليه الآخر كما بينه الشارح . **(قوله وافتحا)** ذكر الفتح ليبين أن المدة ألف لا واو ولا ياء . **(قوله إلى أن قياس أفعل)** أى قياس مصدره . **(قوله فكذلك)** أى قياس مصدره الأفعال وقوله حركتها أى العين . وقوله فتقلب هى أى العين ألفًا لتحركها فى الأصل وانفتاح ما قبلها الآن . وقوله ثم تحذف الألف الثانية أى لالتقائها مع الألف المنقلبة العين إليها . وكلامه صريح فى أن قلب العين ألفا سابق على حذف الألف وهو ما فى التوضيح أيضا وأورد عليه أن شرط قلبها ألفا تحرك التالى . وأجاب سم بأن هذا الشرط فى غير أفعال واستفعال مما يستحق ذلك الإعلال لذاته . والإعلال فى أفعال واستفعال للحمل على فعلهما وصريح كلام ابن الناظم أن حذف الألف سابق على إعلال العين وهو أيضا صحيح . فإن قلت : هلا قيل إنهم لما نقلوا حذفوا لالتقاء الساكنين و لم يتكلفوا أن يقال تحركت الواو إلخ قلت ما زعمته تكلفا لابد منه فى الفعل ولا يمكن فيه ما قلته وأيضا فإن الراجح أن المحذوف الزائد وهو الألف الثانية لكونه زائدا ولقربه من الطرف وعلى قولك إنما حذف الأصل . **(قوله وقد تحذف)** أى شذوذا كما صرح به المصنف آخر الكتاب . **(قوله أراء إراء)** أصله أرآيا على وزن أفعال نقلت حركة عينه إلى فائه ثم حذفت العين لالتقاء الساكنين وقلبت اللام همزة لتطرفها بعد ألف زائدة كما سيأتى فى قول الناظم:

*** فأبدل الهمزة من واو ويا ***

آخرا أثر ألف زيد . وجعل الشارح ذلك من المعتل العين مبنى على القول بأن الهمزة من حروف العلة لكنه وإن جعل من معتل العين لم يعط حكم معتلها من كل وجه كما يعلم من النظر فى تصريفه وتصريف نحو إقامة بل من حيث وجود النقل والحذف ومطلق القلب واستحقاق التاء فتدبر .

مفتوحًا ما يليه الآخر أى ما قبل آخره كما أشار إليه بقوله : وما يلى الآخر إلخ وما يليه الآخر نحو : اصطفى اصطفاءً ، وانطلق انطلاقًا ، واستخرج استخراجًا . فإن كان استفعل معتل العين فعل به ما فعل بمصدر أفعل المعتل العين ، نحو : استعاذ استعاذة ، واستقام استقامة ، ويستثنى من المبدوء بهمزة الوصل ما كان أصله تفاعل أو تفعل نحو : اطاير واطير أصلهما تطاير وتطير ، فإن مصدرهما لا يكسر ثالثه ولا يزاد قبل آخره ألف . وقياس ما كان على تفعل التفعل ، نحو : تجمل تجملًا ، وتعلم تعلمًا ، وتكرم تكرمًا **(وَضُمَّ مَا * يَرْبَعُ)** أى يقع رابعًا **(فِى أمْثَالِ قَدْ تَلَمْلَمَا)** صحيح اللام مما فى أوله تاء المطاوعة وشبهها ، سواء كان من باب تفعل كما مر ، أو من باب تفاعل نحو : تقاتل تقاتلًا ، وتخاصم تخاصمًا . أو من باب تفعلل نحو : تلملم تلممًا ، وتدحرج تدحرجًا . أو ملحقا به نحو : تبيطر تبيطرًا ، وتجلبب تجلببًا . فإن لم يكن صحيح اللام وجب إبدال الضمة كسرة إذا كانت

(قوله وقياس) عطف على قياس السابق . **(قوله فإن كان)** أى ما أوله همزة وصل وقوله معتل العين حال من استفعل . **(قوله فعل به ما فعل إلخ)** أى من النقل والقلب والحذف والتعويض . وقد جاء بالتصحيح تنبيها على الأصل نحو : استحوذ استحواذًا وأغيمت السماء اغيامًا . **(قوله ويستثنى من المبدوء بهمزة الوصل إلخ)** قد يقال مراد الناظم ما افتتح بهمزة وصل أصالة والهمزة فيما ذكر مجتلبة لعارض فلا استثناء . قاله الدمامينى . **(قوله أصلهما تطاير وتطير)** أى فأدغمت التاء فى الطاء واجتلبت همزة الوصل توصلا إلى النطق بالساكن . **(قوله لا يكسر ثالثه إلخ)** أى بل يضم ما يليه الآخر نظرًا إلى الأصل فيقال اطاير يطاير اطايرا . وأطير يطير اطيرا كما فى التصريح ، فهو داخل فى قوله وضم ما يربع إلخ . **(قوله ما يربع)** من ربعت القوم صرت رابعهم وبابه منع . **(قوله فى أمثال قد تلملما)** أى فى أمثال مصدر قد تلملم أى فى الحركات والسكنات وعدد الحروف وإن لم يكن من بابه كما يظهر بالنظر فى الأمثلة ، وذلك عشرة أبنية ذكر الشارح منها خمسة : تفعل وتفاعل وتفعلل وتفيعل وتفعلى كتدلى . وبقى تمفعل كتمسكن ، وتفوعل كتجورب ، وتفعنل كتقلنس ، وتفعول كترهوك . وتفعلت كتعفرت . **(قوله صحيح اللام)** حال من أمثال على معنى الجنس أو من ما يربع على معنى صحيحا لامه أى اللام بعده فافهم . **(قوله وشبهها)** كالتاء فى نحو : تكبر تكبرًا وتجاهل تجاهلًا . **(قوله سواء كان من باب تفعل كما مر)** فيه إشارة إلى ما قاله الشاطبى من أن قول المصنف : تجمل تجملًا حشو لدخوله تحت الضابط الذى ذكره هنا بقوله وضم ما يربع إلخ . وأجاب سم بأن المصنف لم يقصد بقوله تجمل تجملًا بيان مصدر تفعل وإنما ذكره تتميمًا لمعنى أجملا إجمال ، وأجاب يس بأن ذكره هناك من ذكر الخاص قبل العام . **(قوله أو ملحقا به)** أى بتفعلل . **(قوله نحو تبيطر)** من بيطر الدابة عالج داءها بالدواء . **(قوله وتجلبب)** أى لبس الجلباب وهو ثوب أوسع من الخمار ودون الرداء .

اللام ياء نحو : تدلى تدليًا ، وتدانى تدانيًا ، وتسلقى تسلقيًا ، (**فِعْلَالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلَا**) وما ألحق به نحو : دحرج دحراجًا ودحرجة ، وحوقل حيقالًا وحوقلة . ومعنى حوقل كبر وضعف عن الجماع (**وَاْجْعلْ مَقِيسًا**) من فعلال وفعللة (**ثَانِيًا لا أَوَّلا**) وكلاهما عند بعضهم مقيس وهو ظاهر كلام التسهيل .

(**تنبيه**) : يجوز في المضاعف من فعلال نحو : الزلزال والقلقال فتح أوله وكسره . وليس في العربية فعل بالفتح إلا في المضاعف والكسر هو الأصل . وإنما فتح تشبيهًا بالتفعال كما جاء في التفعال التبيان والتقاء بالكسر . والتفعال كله بالفتح إلا هذين ،

(**قوله وجب إبدال الضمة كسرة**) أى لمناسبة الياء . (**قوله إذا كانت اللام**) أى الثانية ياء أى أصلية كما فى الترامى ، أو منقلبة عن واو كما فى التساوى ولا حاجة إلى هذا الشرط لعلمه من قوله فإن لم يكن صحيح اللام إذ المصدر المعتل من ذلك لا تكون لامه إلا ياء . (**قوله تسلقى تسلقيا**) أى استلقى على ظهره استلقاء مطاوع سلقيته . قال فى القاموس : سلقيته سلقاء بالكسر ألقيته على ظهره . (**قوله فعلال**) أى بكسر الفاء . (**قوله وما ألحق به**) أى بفعلل كفوعل نحو : حوقل ، وفيعل نحو بيطر ، ففى مثال الشارح نشر على ترتيب اللف . فعلم مما قررنا أن فى قول شيخنا والبعض وهو فوعل قصورًا . (**قوله نحو دحرج دحراجًا**) نقل فى التصريح عن الصيمرى وغيره أن دحراجًا لم يسمع فى دحرج وسمع سرهفت الصبى سرهافا إذا أحسنت غذاءه . (**قوله وكلاهما عند بعضهم مقيس**) ظاهره فى المضاعف وغيره . وصاحب التوضيح جعل الأول مقيسا فى المضاعف كزلزال . (**قوله يجوز فى المضاعف**) هو ما فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد ، وعينه ولامه الثانية من جنس واحد . (**قوله فتح أوله وكسره**) أى وإن كان الأكثر فى التوضيح والدمامينى أن يعنى بالمفتوح اسم الفاعل نحو : من شر الوسواس أى الموسوس ، والصلصال بمعنى المصلصل . وفى الأشباه والنظائر النحوية للسيوطى نقلا عن الناظم أن المطرد فى المصدر من فعلال هو الكسر وأن الفتح ندر فى قولهم وسوس الشيطان وسواسا ، ووعوع الكلب وعواعا ، وغطغط السهم فى مروره غطغاطا إذا التوى . وأن غير ذلك من المفتوح متعين للوصفية المقصود بها المبالغة وأن تجويز الزمخشرى الفتح فى المصدر الذى لم يسمع فتحه قياسا على ما سمع يرد بأن النادر لا يقاس عليه . (**قوله والتفعال كله بالفتح**) الواو للحال . ومذهب البصريين أن التفعال بالفتح مصدر فعل المخفف جىء كذلك للتكثير . وقال الفراء وجماعة من الكوفيين : مصدر فعل المضعف العين ورجحه المصنف وغيره لكونه للتكثير وفعل المضعف كذلك ولكونه نظير التفعيل باعتبار الحركات والسكنات والزوائد ومواقعها وهل هو سماعى أو قياسى قولان . وأما التفعال بالكسر كالتبيان والتلقاء فليس بمصدر بل بمنزلة اسم المصدر . ا هـ دمامينى باختصار .

على أنهما عند سيبويه اسمان وضع كل منهما موضع المصدر. وذهب الكسائى والفراء وصاحب الكشاف إلى أن الزلزال بالكسر المصدر وبالفتح الاسم. وكذلك القعقاع بالفتح الذى يتقعقع وبالكسر المصدر. والوسواس بالفتح اسم لما وسوس به الشيطان وبالكسر المصدر. وأجاز قوم أن يكون مصدرين (**لِفَاعَلَ ٱلْفِعالُ وٱلْمُفاعَلَةْ**) نحو: خاصم خصامًا ومخاصمة، وعاقب عقابًا ومعاقبة، لكن يمتنع الفعال ويتعين المفاعلة فيما فاؤه ياء، نحو: ياسر مياسرة، ويامن ميامنة. وشذ ياومه يوامًا لا مياومة (**وَغَيْرُ مَا مَرَّ ٱلسَّماعُ عادَلَهْ**) أى كان له عديلًا فلا يقدم عليه إلا بسماع. نحو: كذب كذابًا وهى تنزى دلوها تنزيًا. وأجاب إجابًا، وتحمل تحمالًا، واطمأن طمأنينة، وترامو رميًا، وقهقر قهقرى، وقرفص قرفصاء، وقاتل قيتالًا.

(**تنبيه**): يجىء المصدر على زنة اسم المفعول فى الثلاثى قليلا نحو: جلد جلدًا ومجلودًا. وقوله:

(**قوله على أنهما**) أرجع شيخنا الضمير إلى المفتوح والمكسور من المضاعف فالظرف حال من قوله فتح أوله وكسره بمعنى مفتوح الأول ومكسوره على الاستخدام وأرجعه البعض إلى التبيان والتلقاء ويؤيد الأول السياق بعد. (**قوله وبالفتح الاسم**) أى الموضوع موضع المصدر هكذا قال البعض. ومقتضى التنظير بعده خلافه فإن التنظير بالقعقاع يقتضى أن الزلزال بالفتح اسم للفاعل والتنظير بالوسواس يقتضى أن اسم للمزلزل به فتدبر. (**قوله اسم لما وسوس به الشيطان**) مناف لما مر عن التوضيح والدمامينى. (**قوله وأجاز قوم أن يكونا**) أى المفتوح والمكسور مصدرين هو ما ذكره فى أول التنبيه على ما سبق عن البعض وغيره على ما سبق عن شيخنا. (**قوله لفاعل الفعال والمفاعلة**) قال الدمامينى: والمطرد دائما عند سيبويه المفاعلة فقد يتركون الفعال ولا يتركون المفاعلة قالوا جالس مجالسة ولم يقولوا جلاسا. (**قوله فيما فاؤه ياء**) أى فى مصدر الفعل الذى فاؤه ياء ولم يستثنه المصنف لندرة فاعل الذى فاؤه ياء بل مطلق الفعل الذى فاؤه ياء قليل. (**قوله وشذ ياومه يواما**) لثقل الياء المكسورة أول الكلمة وقوله لا مياومة أى فليست شاذة. وفى بعض النسخ: يواما ومياومة وعليها فالشذوذ منصب على يواما فقط. والمياومة المعاملة بالأيام كما فى القاموس. (**قوله وغير ما مر**) أى وغير المصادر التى مرت لأفعالها الزائدة على ثلاثة أحرف المتقدم ذكرها. (**قوله عادله**) يحتمل أنه فعل متصل بمفعوله من المعادلة وهى المقابلة ويحتمل أن عاد فعل من العود وله جار ومجرور وعليه فإن أرجع الضمير المستتر للسماع والبارز لغير ما مر كان فى العبارة قلب وإن عكس فلا. (**قوله نحو كذب كذابا**) بالتشديد فيهما مع كسر الكاف فى الثانى. (**قوله تحمالا**) بكسر الفوقية والحاء المهملة كما قاله الدمامينى. (**قوله واطمأن طمأنينة**) والقياس اطمئنانا لأن أصل اطمأن اطمأنن كاستخرج فأدغمت إحدى النونين فى الأخرى. قال الدمامينى: وظاهر كلام سيبويه أن الطمأنينة والقشعريرة اسمان وضعا موضع المصدر

[٧٣٣] لَمْ يَتْرُكُوا لِعظامِهِ لَحمًا وَلَا لِفُؤادِهِ مَعْقُولَا

وفى غيره كثيرًا . ومنه قوله :

[٧٣٤] *وَعِلْمُ بَيَانِ الْمَرْءِ عِنْدَ الْمُجَرَّبِ*

أى عند التجربة . وقوله :

* أُقَاتِلُ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتَلَا *

أى قتالًا وقوله :

[٧٣٥] أَظَلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ

أى إصابتكم ، وربما جاء فى الثلاثى بلفظ اسم الفاعل نحو : فلج فالجا . وقوله :

لا مصدران. **(قوله رميا)** بكسر الراء وتشديد الميم والياء مع كسر الميم. **(قوله قيتالا)** لا ينافى شذوذه كونه الأصل إذ كثيرا ما يهجر الأصل حتى يعد النطق به شذوذا فاندفع ما للبعض تبعا لشيخنا.

(قوله يجيء المصدر) أى عند غير سيبويه فقد نقل صاحب المصباح عن بعضهم أن سيبويه ينكر مجيء المصدر على مفعول ويؤوّل ما أوهم ذلك .

(قوله قليلا) أى فيقتصر فيه على السماع . **(قوله نحو جلد جلدا ومجلودا)** فى القاموس : جلد ككرم جلادة وجلودة وجلدا ومجلودا أى قوى .

(قوله لم يتركوا لعظامه إلخ) هذا البيت من الكامل الذى استعملته العرب مخمسا شذوذا إن لم يكن سقط والأصل مثلا لم يتركوا من هجرهم لعظامه إلخ .

(قوله وعلم بيان المرء) أى علم منطقه الفصيح .

(قوله أى قتالا) فيه أنه لا داعى إلى جعل مقاتلا فى البيت بمعنى قتالا بل المعنى على كونه اسم مفعول أظهر .

(قوله نحو فلج فالجا) اعلم أن فلج بفتح الفاء واللام يفلج بكسر اللام وضمها فلجا بفتح الفاء وسكون اللام يأتى بمعنى شق وقسم بالفلج بالكسر وهو مكيال معروف ، وظفر بما طلب ، ويقال أفلج برهانه أى قومه وأظهره .

---

[٧٣٣] البيت من الكامل ، وهو للراعي النميري .

[٧٣٤] البيت من الطويل .

[٧٣٥] البيت من الكامل ، وهو للحارث بن خالد المخزومي .

★ كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِ ★

أى كفاية ونحو : ﴿ **فأهلكوا بالطاغية** ﴾ [الحاقة : ٥] ، أى بالطغيان : ﴿ **فهل ترى لهم من باقية** ﴾ [الحاقة : ٨٨] ، أى بقاء (**وَفَعْلَةٌ**) بالفتح (**لِمَرَّةٍ كَجَلْسَهْ**) ومشية وضربة (**وفِعْلَةٌ**) بالكسر (**لِهَيْئَةٍ كَجِلْسَهْ**) ومشية وضربة .

(**تنبيه**): محل ما ذكر إذا لم يكن المصدر العام على فعلة بالفتح نحو: رحمة، أو فعلة بالكسر نحو: ذربة، فإن كان كذلك فلا يدل على المرة أو الهيئة إلا بقرينة أو بوصف نحو: رحمة واحدة وذربة عظيمة (**فِى غَيْرِ ذِى ٱلثَّلَاثِ بِالتَّا ٱلْمَرَّهْ**) نحو: انطلق

وأما فلج يفلج فلجا كطرب يطرب طربا فهو للانفراج بين الثنايا . وأما بضم الفاء وكسر اللام فهو فعل ملازم للبناء للمجهول معناه أصابه الفالج وهو استرخاء أحد شقى البدن لانصباب خلط بلغمى تنسد منه مسالك الروح . كذا فى القاموس وغيره . ولم أر فيه ولا فى الصحاح ولا فى المصباح ولا فى المختار الفالج مصدر الفلج مطلقا فانظر جعله مصدرا لفلج بأى معنى لفلج والأقرب أنه لفلج المبنى للمجهول وقد مثل فى المصباح لمجيء فاعل مصدرا بقولهم قم قائما أى قياما . (**قوله بالنأى**) بفتح النون وسكون الهمزة أى البعد . (**قوله وفعلة لمرة كجلسة**) مقتضى ما مر فى باب إعمال المصدر من أن من شروط عمله أن يكون غير محدود بالتاء فلو حد بالتاء لم يعمل أن فعلة التى للمرة كجلسة من المصادر فيكون لجلس مثلًا مصدران أحدهما دال على المرة وهو جلسة والثانى لا دلالة له عليها وهو جلوس ولا فرق فى بناء فعلة بالفتح للمرة بين كون المصدر المطلق على فعل كضربة أولا كخرجة من خروج كما فى الهمع ثم فعلة التى للمرة إنما تكون لما يدل على فعل الجوارح الحسية كأمثلة الناظم والشارح لا ما يدل على الفعل الباطنى كالعلم والجهل والجبن والبخل أو الصفة الثابتة كالحسن والظرف . (**قوله وفعلة لهيئة**) أى لهيئة الحدث والحدث وإن استلزم الهيئة لكن فرق بين الدلالة مطابقة والدلالة التزاما . قاله سم وفسر الجار بردى الجيئة بالنوع . (**قوله محل ما ذكر**) أى كون فعلة بالفتح للمرة وبالكسر للهيئة إذا لم يكن المصدر العام أى المطلق الصادق بالقليل والكثير والخالى عن إرادة الهيئة ودخل فى قوله لم يكن إلخ المصدر المطلق الذى على فعلة بالضم كالكدرة فيفتح للمرة ويكسر للهيئة كما قاله ابن هشام وقياسه كما قاله سم أن ما على فعلة بالفتح يكسر للدلالة على الهيئة وبالعكس وهو المتجه وإن نقل عن بعضهم خلافه . (**قوله نحو ذربة**) هى الحدة فى الشيء يقال رجل ذرب أى حاد . (**قوله إلا بقرينة**) أى حالية أو مقالية فعطف الوصف عليها عطف خاص على عام فإن خصت بالحالية فالعطف مغاير . (**قوله فى غير ذى الثلاث بالتا المرة**) أى من غير تغيير صيغة المصدر وإنما تلحق التاء من المصادر الأغلب استعمالا فإذا كان للفعل مصدران قياسيان أو سماعيان لحقت الأغلب أو قياسى وسماعى لحقت القياسى .

انطلاقة واستخرج استخراجة . فإن كان بناء مصدره العام على التاء دل على المرة منه بالوصف كإقامة واحدة ، واستقامة واحدة (**وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالْخِمْرَهْ**) من اختمر ، والعمة من تعمم ، والنقبة من انتقب .

(خاتمة) : يصاغ من الثلاثي مفعل فتفتح عينه مرادًا به المصدر أو الزمان أو المكان إن اعتلت لامه مطلقا ، نحو : مرمى ومغزى وموقى ، أو صحت ولم تكسر عين مضارعه

قاله الشاطبي . وانظر ما إذا كان السماعي أغلب استعمالا من القياسي . وظاهر أول عبارته أنها تلحق السماعي الأغلب وظاهر آخرها أنها تلحق القياسي غير الأغلب . **(قوله بالوصف)** هلا قال كسابقه بالقرينة أو الوصف . **(قوله وشذ فيه هيئة)** أي شذ في غير ذي الثلاث بناء فعلة بالكسر للهيئة . **(قوله من اختمر)** يقال اختمرت المرأة أي غطت رأسها بالخمار . **(قوله من انتقب)** أي غطى وجهه بالنقاب . **(قوله خاتمة)** حاصل القول أن الفعل تارة يكون معتل اللام وتارة لا فالأول يجب فتح عين مفعل منه مطلقا والثاني إن كان صحيحا وضمت عين مضارعه أو فتحت فكذلك وإن كسرت فالمصدر بالفتح وغيره بالكسر ، وإن كان معتل الفاء فقط فإن كسرت عين مضارعه ولو بحسب الأصل وجب كسر عين مفعل منه مطلقا نحو : وعد يعد ووثق يثق ، ونحو : وهب يهب ووطىء يطأ فإن فتحت عين مضارعه فتحا أصليا نحو : وجل يوجل فأكثر العرب يكسر عين مفعل منه مطلقا وبعضهم يفتحها في المصدر ويكسرها في غيره هذا عند غير طيىء وأما طيىء فيجرون معتل الفاء مجرى الصحيح في تفصيله السابق . هذا كله في الثلاثي . وأما غيره فالمصدر وأسماء الزمان والمكان منه بزنة اسم المفعول هكذا ينبغي تقرير هذا المقام وبه يعرف ما في كلام شيخنا والبعض من الخلل في غير موضع كما لا يخفى على متأمله ، ومما ذكراه في هذا المقام أن معتل الفاء إذا فتحت عين مضارعه أي ونقلت فتحتها إلى فائه التي هي الواو كودّ يود وجب فتح عين مفعل منه كالمودة . ويرده ما في القاموس وغيره من أن واو المودة تفتح وتكسر فاعرف ذلك . **(قوله يصاغ من الثلاثي مفعل)** أي يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي موازن مفعل أي إن كان متصرفًا وقد تلحق مفعلا هاء التأنيث كالمودة . **(قوله إن اعتلت لامه مطلقًا)** أي سواء كسرت عين مضارعه أولا فهو في مقابلة التقييد اللاحق . **(قوله نحو مرمى ومغزى وموق)** بواو بعد الميم على ما في بعض النسخ وهو الذي في خط الشارح كما قاله شيخنا وعليه فالإشارة بتعداد الأمثلة إلى أنه لا فرق بين ما لامه ياء كمرمى وما لامه واو كمغزى ولا بين صحيح الفاء كالمثالين ومعتلها كموق . وفي أكثر النسخ : ومرق براء بعد الميم وعليه فالإشارة بالتعداد إلى أنه لا فرق بين ما لامه ياء أو واو ولا بين ما عين مضارعه مكسورة أو مضمومة أو مفتوحة . والنسخة الأولى أولى من هذه لعلم عدم الفرق بين هذه الثلاثة من قوله مطلقا فتفطن .

نحو : مقتل ومذهب ، فإن كسرت فتحت فى المراد به المصدر ، نحو : مضرب وكسرت فى المراد به الزمان أو المكان نحو : مضرب ، وتكسر مطلقًا عند غير طيىء فيما صحت لامه وفاؤه واو ، نحو : مورد وموقف وموئل : وشذ من جميع ذلك ألفاظ معروفة ذكرها

(قوله ولم تكسر عين مضارعه) بأن ضمت أو فتحت ولهذا مثل بمثالين . **(قوله فإن كسرت إلخ)** منه ما عين مضارعه ياء مكسورة فى الأصل فيقال : مبات فى المصدر وأصله مبيت بفتح الياء ومبيت فى الزمان والمكان . وقيل يخير بين الفتح والكسر مطلقًا وقيل يقتصر على ما سمع فلا يقال فى معاش معيش ولا فى محيض محاض . قال فى التسهيل وهو الأولى . **(قوله وتكسر مطلقًا)** أى سواء أريد به المصدر أو الزمان أو المكان . **(قوله عند غير طيىء)** وأما طيىء فيجرونه مجرى ما فاؤه غير واو فيفصلون فيه بين مكسور عين المضارع وغيره كما مر . **(قوله فيما صحت لامه وفاؤه واو)** أى ولم تفتح عين مضارعه أصالة فإن فتحت كيوجل فأكثر العرب يكسر عين مفعل منه مطلقا وبعضهم يفتحها فى المصدر ويكسرها فى غيره كما علمت . **(قوله وموئل)** الموئل الملجأ . **(قوله وشذ من جميع ذلك)** أى جميع الأقسام المتقدمة ألفاظ معروفة ذكرها فى التسهيل مما شذ من معتل اللام فى المصدر من عصى وحمى أى أنف وأوى له أى رقّ ورزاه أى أصابه معصية ومحمية ومأوية ومرزية بالكسر فقط فى الجميع . وفى المكان مأوى الإبل بكسر الواو فقط كما صرح به فى لامية الأفعال ونقل بعضهم فيه الفتح على القياس . وأما مأوى غير الإبل فبالفتح على القياس . ومما شذ من الصحيح الذى ضمت عين مضارعه فى المصدر من رفق وطلع مرفق ومطلع بالكسر . وفتح الثانى الحجازيون على القياس وفى المكان من سجد وشرق وغرب وجزر ونبت وسقط وطلع وظن مسجد . قال الدماميني : وهو البيت المبنى للعبادة سجد فيه أو لم يسجد . قال سيبويه : وأما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير ا هـ ومشرق ومغرب ومجزر ومنبت ومسقط ومطلع ومظنة بالكسر فقط فى الجميع . ومما شذ من الصحيح الذى فتحت عين مضارعه فى المصدر من جمع وحمد مجمع ومحمدة بالكسر وجاء فيهما الفتح على القياس . وفى المكان من جمع مجمع بالكسر وجاء فيه الفتح على القياس . ومما شذ من الصحيح الذى كسر عين مضارعه فى المصدر من رجع وعذر وعفر وعرف مرجع ومعذرة ومغفرة ومعرفة بالكسر فقط وفى المكان من زل مزلة بالفتح وجاء فيه الكسر على القياس . ومما شذ من معتل الفاء فى المكان من وحل بكسر الحاء المهملة يوحل بفتحها ووضع ووقع موحل وموضع وموقعة بالفتح فى الثلاثة ، وجاء فيها الكسر على القياس وجاء بتثليث العين مهلك ومهلكة أى مفازة ، ومقدرة أى حاجة ومقبرة ومشرقة بالشين المعجمة والقاف أى موضع القعود فى الشمس ومزرعة ، ولم يجيء مفعل بضم العين إلا مهلك ومعون ومكرم ومألك بالهمزة أى رسالة وميسر قرىء فى الشواذ فنظرة إلى ميسره بالضم والإضافة . وقد صاغوا مفعلة من الثلاثى اللفظ أو الأصل لسبب كثرة مسماه أو محلها مثالها لسبب الكثرة الولد مجبنة مبخلة أى سبب

فى التسهيل . ويعامل غير الثلاثى معاملة الثلاثى فى ذلك ، فمن أراد ذلك بنى منه اسم المفعول وجعله بإزاء ما يقصده من المصدر كما مر أو الزمان أو المكان . ومنه : ﴿ **بسم الله مجراها ومرساها** ﴾ [هود : ٤١] ، ﴿ **ومزقناهم كل ممزق** ﴾ [سبأ : ١٩] ، وقوله :

*** الْحَمْدُ لله مَمْسَانَا وَمصْبَحُنَا ***

لكثرة الجبن عن الحرب وكثرة البخل ولمحل الكثرة مأسدة ومسبعة ومقثأة ومفعاة أى محل لكثرة الأسد والسبع والقثاء والأفعى . وقد أفردت مسألة مفعل برسالة فمن أراد إشباع الكلام فيه فعليه بها . **(قوله فى ذلك)** أى فى صوغ صيغة منه تصلح مصدرا واسم زمان واسم مكان . ولما كان اسم الإشارة غير موف بذلك لإيهامه الرجوع إلى التفصيل المتقدم فى مفعل مع أنه ليس بمراد عقبه بقوله فمن أراد إلخ . **(قوله كما مر)** أى فى قوله :

*** وعلم بيان المرء عند المجرب ***

وقوله :

*** أقاتل حتى لا أرى لى مقاتلا ***

على ما فيه ، وقوله :

*** أظلوم إن مصابكم رجلا ***

(قوله ومنه) أى من بناء اسم المفعول وجعله بإزاء المقصود من الثلاثة فمجراها ومرساها يحتملان الثلاثة كما فى البيضاوى وإن قصرهما البعض على احتمال الزمان والمكان ، وممزق مصدر ، وممسانا ومصبحنا اسما زمان . **(فائدة)** : اطراد بناء اسم الآلة على مفعل ومفعلة ومفعال بكسر الميم وفتح العين فى الثلاثة كمجدح لما يجدح به السويق أى يلتّ ومكسحة ومفتاح وشذ غير ذلك كمنخل ومسعط ومدهن بضم الأول والثالث فى الثلاثة ، وجاء المسعط على القياس أيضا وقد تفتح خاء المنخل كما فى القاموس وكمشط بتثليث الميم وبوزن كتف وعنق وعتل . وجاء ممشط على القياس . قال فى الهمع : وكارات آلة تأريث النار أى إضرامها وسراد ما يسرد به أى يخرز اهـ . وفى القاموس : أن الإراث ككتاب النار وما أعدّ للنار من حراقة ونحوها . وأن السراد الخرز فى الأديم كالسرد اهـ وهو أيضا ككتاب .

[أَبْنِيَةُ أسْمَاءِ الفَاعِلِينَ وَالمَفْعُولِينَ وَالصِّفَاتِ المُشَبَّهَةِ بِهَا]

(**كَفَاعِلٍ صُغِ ٱسْمَ فَاعِلٍ إذَا * مِنْ ذِى ثَلاثَةٍ يَكُونُ**) لازمًا (**كَغَذَا**) أى بمعجمتين مفتوح العين بمعنى سال فيقال غذا الماء فهو غاذ ، وذهب زيد فهو ذاهب ، وسلم فهو

[ابنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها]

إضافة أبنية إلى أسماء للبيان أى أبنية هى أسماء الذوات الفاعلين وأسماء الذوات المفعولين وغلب العاقل منها على غيره فجمع بالياء والنون فاندفع ما اعترض به وقوله بها أى بأسماء الفاعلين كطاهر القلب وأسماء المفعولين كمحمود المقاصد فالضمير راجع إلى أسماء الفاعلين والمفعولين هذا هو المتبادر من الترجمة لكن قضية كلام التوضيح وقول المصنف بعد الصفة المشبهة باسم الفاعل رجوع الضمير إلى أسماء الفاعلين فقط وهو الموافق للمعروف . فتأمل . (**قوله كفاعل صغ اسم فاعل**) أى صوغا كصوغ فاعل فى الهيئة أو حالة كون اسم الفاعل كفاعل فى الهيئة . قال فى التسهيل : وربما استغنى عن فاعل بمفعل نحو : حب فهو محب وعن مفعل بفاعل نحو : أيفع الغلام فهو يافع وأورق الشجر فهو وارق ا هـ بزيادة الأمثلة من الدمامينى . (**قوله من ذى ثلاثة**) أى من مصدر فعل ذى ثلاثة ليجرى على الصحيح ولما كان هذا بإطلاقه يشمل فعل مضموم العين وفعل مكسورها اللازم فيوهم كثرة مجىء اسم فاعلهما على فاعل مع أنهما ليسا كذلك دفع هذا الإيهام بقوله وهو قليل إلخ . (**قوله مفتوح العين**) أى عين الكلمة . واحترز به عن غذى كرضى بمعنى تغذى . وكلام المصنف وإن لم يحتمله لكن يستفاد من التقييد أن من هذه المادة فعلًا غير مفتوح العين ففيه فائدة فحصل الجواب عن اعتراض البعض وغيره بأنه لا حاجة إليه على أنه ساقط فى بعض النسخ . (**قوله فيقال غذا الماء إلخ**) اعلم أنه وقع هنا اختلاف فى النسخ فبعض النسخ هكذا : لازمًا كان كغذا الوادى بالمعجمتين أى سال فهو غاذ ، وذهب زيد فهو ذاهب ، وسلم فهو سالم ، وفره الفرس فهو فاره . أو متعدياً نحو : ضرب فهو ضارب ، وركب فهو راكب ا هـ ولا غبار على هذه النسخة نعم لو قال أو متعديًّا نحو غذا الصبى باللبن أى رباه فهو غاذ ، وضرب إلخ لكان فيه إشارة إلى أن قول المصنف كغذا مثال صالح للحمل على المتعدى واللازم ، فيكون رمزًا من المصنف إلى التعميم . وبعض النسخ هكذا لازمًا كغذا الوادى بمعجمتين مفتوح العين بمعنى

سالم ، وفره الفرس فهو فاره . أو متعديًا نحو ضرب فهو ضارب ، وركب فهو راكب **(وَهُوَ قَلِيْلٌ فِي فَعُلْتُ)** بضم العين كطهر فهو طاهر ، ونعم فهو ناعم ، وفره فهو فاره **(وَ)** فى **(فَعِلْ)** بكسرها **(غَيْرَ مُعَدًّى)** نحو سلم فهو سالم **(بَلْ قِيَاسُهُ)** أى قياس فعل اللازم المكسور العين **(فَعِلٌ)** بفتح الفاء وكسر العين فى الأعراض **(وَأَفْعَلُ)** فى الألوان والخلق و**(فَعْلَانُ)** فيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن **(نَحْوُ أَشِرٍ)** وبطر وفرح **(وَنحو صَدْيَانَ)** وريان وعطشان **(وَنَحْوُ الأَجْهَرِ)** والأحمر . ومما شذ فيه مريض وكهل **(وَفَعْلٌ)** بفتح الفاء وسكون العين **(أَوْلَى وَفَعِيلٌ بِفَعُلْ)** مضموم العين **(كَالضَّخْمِ)** والشهم **(وَالجَمِيلِ)** والظريف **(وَالفِعْلُ)** لهذه ضخم وشهم و**(جَمُلْ)** وظرف **(وَأَفْعَلٌ فِيْهِ قَلِيْلٌ وَفَعَلْ)** بفتحتين ،

سال ، فيقال غذا الماء فهو غاذ وذهب زيد إلخ . ويرد على هذه النسخة أنه لا حاجة إلى قوله مفتوح العين كما مر مع الاعتذار عنه ولا إلى قوله فيقال غذا الماء . وبعض النسخ هكذا لازمًا كغذى الوادى بمعجمتين مفتوح العين بمعنى سال فيقال غذا الماء فهو غاذ ومتعديًا بهما بمعنى ربى ، فيقال غذا طفله باللبن فهو غاذ وهو قليل إلخ ويرد على هذه النسخة ما ورد على النسخة الثانية . وكتب البعض على هذه النسخة فاعترضها بأنه كان الأحسن فى صوغ التركيب أن يقول كغذا بمعجمتين لازمًا بمعنى كذا ومتعديًا بمعنى كذا ، ولا يخفى أن صوغ التركيب يحسن بتقدير كغذا بعد قوله ومتعديًا وجعل الواو بمعنى أو فتفطن . **(قوله وفره)** يقال فره الفرس يفره بضم الراء فيهما فراهة وفروهة وفراهية بالتخفيف فهو فاره أى نشط وخف . ورجل فاره أى حاذق وجارية فرهاء أى حسناء . **(قوله وهو)** أى صوغ فاعل قليل أى شاذ . **(قوله أى قياس فعل)** أى قياس الوصف من فعل . **(قوله فى الأعراض)** جمع عرض والمراد به هنا المعنى العارض للذات الغير الراسخ فيها فخرج الألوان والخلق . **(قوله والخلق)** بكسر الخاء وفتح اللام جمع خلقة ، والمراد بها الحال الظاهرى فى البدن كالعور والحور والجهر . **(قوله وحرارة الباطن)** الواو بمعنى أو . **(قوله نحو أشر وبطر وفرح)** بتنوين الثلاثة لأنها أمثلة للوصف لا للفعل بقرينة قوله ونحو صديان . والأشر والبطر معناهما الذى لا يحمد النعمة . والصديان العطشان . والأجهر الذى لا يبصر فى الشمس وأعاد نحو فى قوله ونحو صديان وقوله ونحو الأجهر لاختلاف النوع . وصديان وعطشان مما دل على حرارة الباطن وريان مما دل على الامتلاء . واعترض بأن الرىّ انقضاء حاجة الشرب وقد يكون ذلك بدون امتلاء بل قد يحصل من غير تناول شىء أصلا إلا أن يقال المراد بالامتلاء حقيقة أو حكما . **(قوله ومما شذ فيه)** أى فى فعل المكسور العين اللازم مريض وكهل والقياس ومرض وكهل لأنهما من الأعراض . **(قوله أولى)** لعله لم يصرح بالقياس لعدم كثرة فعل وفعيل فى فعل مضموم العين كثرة تقطع بقياسهما فيه عنده . قال الشاطبى : وغير المصنف يرى أن فعيلًا قياس دون فعل . **(قوله والشهم)** هو ذكى الفؤاد .

وفعال بالفتح وفعال بالضم ، وفعل بضمتين ، وفعل بكسر الفاء أو ضمها ، وفُعَّال وفَعول ، وفعل بكسرتين كحرش فهو أحرش ، وخظب فهو أخظب إذا احمر إلى الكدرة . ونحو بطل ، وحسن فهو حسن . ونحو جبن فهو جبان ، وشجع فهو شجاع . ونحو جنب فهو جنب . ونحو عفر فهو عفر أى شجاع ماكر . ونحو غمر فهو غمر أى لم يجرب الأمور . ونحو وضوء فهو وضاء أى وضىء . ونحو حصرت فهى حصور أى ضاق مجرى لبنها . ونحو خشن فهو خشن .

(تنبيه) : جميع هذه الصفات صفات مشبهة إلا فاعلًا كضارب وقائم فإنه اسم

(قوله والفعل جمل) احتراز عن جميل من جملت الشحم بالفتح أى أذبته فجمل هو بالبناء للمجهول أى أذيب فهو مجمول وجميل لأن فعيلًا فيه بمعنى مفعول فليس مما نحن فيه . قاله الشاطبى وأقره غير واحد كالبعض . ويرد عليه أن كون فعله جمل بالضم معلوم من قوله : وفعل أولى وفعيل بفعل . حيث فرض الكلام فى فعل بالضم . ثم الظاهر أن تقييد الشارح الضخم والشهم والظريف بكون فعلها ضخم وشهم وظرف بيان للواقع هذا ويحتمل أن الواو فى قوله والفعل إلخ استئنافية لا حالية فلا يكون تقييدا بل مستأنفًا لبيان الواقع لكنه غير محتاج إليه فتدبر . **(قوله بالفتح)** أى فتح الفاء مع تخفيف العين وكذا قوله بالضم . **(قوله وفعال)** أى بضم الفاء وتشديد العين وقوله وفعول أى بفتح الفاء وتخفيف العين . **(قوله كحرش)** بالحاء المهملة ثم الشين المعجمة أى خشن وتمثيله من النشر على ترتيب اللف . **(قوله وخظب)** بالخاء والظاء المعجمتين على ما ذكره المصرح وتبعه غيره . والذى فى القاموس أنه بالطاء المهملة وأن فعله من باب فرح لا من باب ظرف كما هو مقتضى كلام الشارح وعبارته فى مادة خطب بالخاء المعجمة والطاء المهملة الخطبة بالضم لون كدر مشرب حمرة فى صفرة أو غبرة ترهقها خضرة خطب كفرح فهو أخطب و لم أجد مادة خظب بالخاء والظاء المعجمتين لا فى القاموس ولا فى الصحاح ولا فى المصباح . وقوله إلى الكدرة أى مائلا إلى الكدرة . **(قوله ونحو عفر)** بالعين المهملة فالفاء . **(قوله ونحو غمر)** بالغين المعجمة فالميم . **(قوله ونحو حصرت)** بمهملات مبنيا للمجهول لزوما فالتمثيل به لفعل المضموم العين باعتبار أصله ولا يرد أن أصل المبنى للمجهول متعد والمضموم العين الذى الكلام فيه لازم لما مر عن سم أن المبنى للمجهول قد يكون سماعا من اللازم نحو جن فيجعل هذا منه وانظر ما الدليل على أن أصله بضم العين . **(قوله فهو خشن)** بكسرتين وفى القاموس أنه ككتف فلعل فيه اللغتين . **(قوله جميع هذه الصفات إلخ)** دفع لما قد يقال أن المصنف ترجم لأبنية الصفات المشبهة و لم يذكرها وهو معيب ولا يقال أنه ذكرها فى الباب الآتى لأن المذكور فيه أحكامها لا أبنيتها لكن كان على الشارح أن يؤخر هذا التنبيه إلى آخر الباب لأن ذكره هنا يوهم أن وصف الفاعل من غير الثلاثى المجرد واسم

فاعل ، إلا إذا أضيف إلى مرفوعه ، وذلك فيما إذا دل على الثبوت ، كطاهر القلب ، وشاحط الدار أى بعيدها فهو صفة مشبهة أيضًا **(وَبِسِوَى ٱلْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ)** أى وقد يستغنى عن وزن فاعل من فعل بالفتح بغيره كشيخ وأشيب وطيب وعفيف **(وَزِنَةُ ٱلْمُضَارِعِ ٱسْمُ فَاعِلِ * مِنْ غَيْرِ ذِى ٱلثَّلَاثِ كَالْمُوَاصِلِ . مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ ٱلْأَخِيرِ مُطْلَقَاً * وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا)** أى يأتى اسم الفاعل من غير الثلاثى المجرد على زنة مضارعه بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة وكسر ما قبل الأخير مطلقًا : أى سواء

المفعول من الثلاثى أو غيره لا يكونان صفتين مشبهتين مع أنهما يكونان صفتين مشبهتين إذا قصد بهما الثبوت دون الحدوث وأضيفا إلى مرفوعهما أو نصباه على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز كوصف الفاعل من الثلاثى المجرد . **(قوله صفات مشبهة)** أى إن قصد بها الثبوت والدوام وإن لم تضف إلى مرفوعها و لم تنصبه على التشبيه بالمفعول به أو على التميز فإن قصد بها الحدوث كانت أسماء فاعلين ونقل الإسقاطى وغيره أنها إذا قصد بها النص على الحدوث حوّلت إلى فاعل . وفى التصريح عن الشاطبى وغيره أنه إذا أريد حدوث الحسن مثلًا قيل حاسن لا حسن . وقوله إلا إذا أضيف إلى مرفوعه أى أو نصبه على ما ذكر فلا يكون فاعل صفة مشبهة إلا إذا قصد به الثبوت وأضيف إلى مرفوعه أو نصبه على ما ذكر . والفرق بين فاعل وغيره من تلك الصفات أن الأصل فى فاعل قصد الحدوث وقصد الثبوت طارىء فلا يعتبر إلا مع ما يدل على خروجه عن الأصل واستعماله فى الثبوت من الإضافة أو النصب المذكورين وأما غير فاعل فمشترك فى الأصل بين الحدوث والثبوت فاكتفى فى كونه صفة مشبهة بقصد الثبوت . **(قوله إذا دلّ على الثبوت)** أى الدوام دون الحدوث وليس المراد بالثبوت مطلق الحصول لأنه لا يختص بالصفة المشبهة . **(قوله وبسوى الفاعل قد يغنى فعل)** يغنى بفتح الياء مضارع غنى من باب فرح أى استغنى ونسبة الاستغناء إلى فعل مجاز كما أشار إليه الشارح بقوله أى قد يستغنى بالبناء للمجهول والمراد أنه قد يستعمل فى الوصف من فعل غير فاعل دون فاعل . **(قوله وزنة)** أى موازن المضارع خبر مقدم واسم فاعل مبتدأ مؤخر ومن غير ذى الثلاث أى من مصدر فعل غير ذى الثلاث نعت لاسم فاعل . **(قوله مع كسر متلو الأخير)** أى ما يتلوه الحرف الأخير والمراد الكسر ولو تقديرا كمعتل ومختار اسمى فاعل . وأما منتن بضم التاء اتباعا فشاذ . وشذ فتح ما قبل الآخر فى ألفاظ كاسم الفاعل من أحصن وأسهب بسين مهملة آخره موحدة أى تكلم بما لا يعقل فإن كان بمعنى تكلم بما يعقل فاسم فاعله مسهب بكسر الهاء على القياس وألفح[1] بالفاء والحاء المهملة أى افتقر وصار مفلسا . واجرأشت الإبل بجيم فراء فهمزة فشين معجمة مشددة أى سمنت . وشذ أيضا مجىء اسم فاعل أفعل على فاعل كأورس الشجر إذا اخضر ورقه فهو وارس وجاء مورس قليلا وأمحل البلد إذا قحط فهو ماحل .

---

(١) (قوله وألفح إلخ) هو بالجيم لا بالمهملة كما فى القاموس والصحاح اهـ .

كان مكسورًا فى المضارع كمنطلق ومستخرج ، أو مفتوحًا كمتعلم ومتدحرج **(وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ)** أى من هذا **(مَا كَانَ ٱنْكَسَرْ)** وهو ما قبل الأخير **(صَارَ ٱسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ ٱلْمُنْتَظَرْ)** والمستخرج **(وَفِى ٱسْمِ مَفْعُولِ ٱلثُّلَاثِى ٱطَّرَدْ * زِنَةُ مَفْعُولٍ كَآتٍ مِنْ قَصَدْ)** يقصد فإنه مقصود ، وآت من ضرب مضروب ومن مر ممرور به ، ومنه مبيع ومقول ومرمىّ ، إلا أنها غيرت .

(تنبيه) : مراده بالثلاثى المتصرف **(وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ)** أى عن مفعول **(ذُو فَعِيلٍ)** مستويًا فيه المذكر والمؤنث **(نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كَحِيلٍ)** أو جريح أو قتيل .

(تنبيه) : مراده أنه ينوب عنه فى الدلالة على معناه فقط . قال فى التسهيل: وينوب فى الدلالة لا العمل عن مفعول بقلة فعل كذبح، وفعل كقنص، وفعلة كغرفة ، وبكثرة فعيل. اهـ.

(قوله وضم ميم زائد) وأما نحو منتن بكسر الميم اتباعا فشاذ . **(قوله وإن فتحت إلخ)** أى ولو تقديرا كمعتل ومختار اسمى مفعول وقد يستغنى بمفعول عن مفعل بفتح العين كمحزون ومحموم ومزكوم فإنه لم يسمع محزن ولا محم ولا مزكم مع أن أفعال الثلاثة سمعت ثلاثية ورباعية ، يقال حزنه الله وأحزنه وزكم وأزكمه الله وحم الرجل من الحمى وأحمه الله وحم الشيء وأحم قدر فالتزامهم فى اسم المفعول من الثلاثة زنة مفعول دليل على استغنائهم بمفعول عن مفعل . ا هـ دمامينى . ومن هذا القبيل مجنون ومهزول وفى موضع آخر من التسهيل أنه قد يستغنى بمفعول عن مفعل بفتح العين فيما لا ثلاثى له أيضا ومثله الدمامينى بأرقه فهو مرقوق ولم يقولوا مرق . قال : فإن قلت : فقد قالوا رق العبد قلت : إنما يقولونه بمعنى صار رقيقا فليس بمعنى أرق ا هـ وقد يجيء اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول والعكس نحو عيشة راضية ونحو : ﴿ **إنه كان وعده مأتيا** ﴾ [مريم : ٦١] ، أى مرضية وآتيا . وقيل الأول مجاز عقلى أى راض صاحبها والثانى من قولهم أتيت الأمر أى فعلته . **(قوله إلا أنها غيرت)** أى عن صيغة مفعول وأصلها مبيوع ومقوول ومرموى فنقلت حركة ياء الأول إلى الساكن قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين وقلبت واو الثالث ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء والضمة كسرة وأدغمت الياء فى الياء . **(قوله مراده بالثلاثى)** أى فى قوله وفى اسم مفعول الثلاثى ، وكذا قوله فيما مر : إذا من ذى ثلاثة يكون ، وإن تبادر من الشرح قصد الأول فقط . **(قوله المتصرف)** خرج الجامد نحو : عسى وليس ونعم وبئس فلا يتأتى منه اسم فاعل ولا اسم مفعول . **(قوله نقلا)** أى لا قياسا وهو مصدر بمعنى اسم المفعول حال من ذو . **(قوله أى عن مفعول)** وقد ينوب عن مفعل بضم الميم وفتح العين نحو : أعله المرض فهو عليل أى معلّ وأعقدت العسل فهو عقيد أى معقد . كذا فى التسهيل وشرحه . **(قوله ذو فعيل)** أى صاحب هذا الوزن أى موازنة .

(خاتمة) : قال الشارح : ومجيء فعيل بمعنى مفعول كثير في لسان العرب ، وعلى كثرته لم يقس عليه بإجماع . وفي التسهيل : ليس مقيسًا خلافًا لبعضهم فنص على الخلاف وفي شرحه : وجعله بعضهم مقيسًا فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل نحو : قدر ورحم لقولهم قدير ورحيم . والله أعلم .

(قوله فى الدلالة لا العمل) قال الدمامينى : فلا يقال مررت برجل ذبيح كبشه ، وفى مقرب ابن عصفور : واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبنى للمفعول ا هـ كلام ابن عصفور . فعليه يصح مررت برجل قتيل أبوه والمصنف موافق على رفعه للضمير لإطلاقه القول بأن الخبر المفرد المشتق متحمل للضمير كذا يلزم على ما فهمه أبو حيان ومتابعوه . ولقائل أن يقول شروط العمل إنما هى للعمل فى المنصوب لا فى المرفوع فيجوز عند المصنف أن يعمل فى الضمير والظاهر ا هـ . وفى الهمع ما نصه : ولا يعمل كعمل اسم المفعول ما جاء بمعناه من فعل وفعل وفعيل كذبح وقنص وقتيل ، فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبوه خلافًا لابن عصفور حيث أجاز ذلك . قال أبو حيان : ويحتاج فى منع ذلك أو إجازته إلى نقل صحيح عن العرب ا هـ إذا علمت هذين النقلين علمت أن عزو البعض منع العمل فى المرفوع الظاهر إلى ابن عصفور خطأ محض نعوذ بالله من التساهل . **(قوله فعل)** أى بكسر الفاء وسكون العين كذبح وطحن ورعى وطرح بمعنى مفعول . **(قوله وفعل)** أى بفتحتين كما فى الدمامينى كقنص بقاف ونون مفتوحتين وصاد مهملة كما ضبطه شيخنا وغيره أى وكعدد وتوهم البعض أن قوله كقنص بقاف مفتوحة وموحدة ساكنة وضاد معجمة فقال : أى ونقض وعدّ وخبط وهو تحريف لما مر عن الدمامينى ولأن إطلاق المصدر بمعنى المفعول مجازًا كثير مطرد . **(قوله وفعلة)** أى بضم الفاء وسكون العين كغرفة وأكلة ومضغة . **(قوله لم يقس عليه)** فلا يقال ضريب بمعنى مضروب ولا عليم بمعنى معلوم . **(قوله خلافًا لبعضهم)** أى فى نوع منه وهو ما ليس له فعيل بمعنى فاعل كما يدل عليه كلامه فى شرح التسهيل الذى نقله الشارح . **(قوله وجعله بعضهم مقيسًا فيما ليس له إلخ)** أى لأنه لا لبس فيه بخلاف ما له فعيل بمعنى فاعل . **(قوله نحو قدر ورحم)** تمثيل للمنفى وأما ما ليس له ذلك فكقتيل وجريح وقوله لقولهم إلخ تعليل لمحذوف أى وإنما كان الفعلان لهما فعيل بمعنى فاعل لقولهم إلخ .

(تم الجزء الثاني من حاشية العلامة الصبان على شرح الأشموني
ويليه الجزء الثالث. وأوله : الصفة المشبهة باسم الفاعل)

حاشية الصبان

على

شرح الأشمونى

على ألفية ابن مالك

ومعه

شرح الشواهد للعينى

تحقيق

طه عبد الرؤوف سعد

الجـزء الثالث

المكتبة التوفيقية

أمام الباب الأخضر - سيدنا الحسين

بسم الله الرحمن الرحيم

[الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الفَاعِلِ]

(صِفَةٌ ٱسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ * مَعْنًى بِهَا ٱلْمُشْبِهَةُ ٱسْمَ ٱلْفَاعِلِ) أى تتميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها بإضافتها إليه ، فإن اسم الفاعل لا يحسن فيه ذلك لأنه إن كان لازما وقصد ثبوت معناه صار منها وانطلق عليه اسمها ، وإن كان متعديا فقد سبق أن الجمهور على منع ذلك فيه فلا استحسان .

[الصفة المشبهة باسم الفاعل]

أى المتعدى لواحد كما يعلم مما يأتى . (قوله صفة استحسن إلخ) تعريف بالخاصة فهو رسم[1] . وأورد عليه صور امتناع الجر الآتية فى قوله : ولا تجرر بها إلخ وصور ضعفه فإن الصفة المشبهة فى جميع هذه الصور لا يستحسن جر الفاعل بها . وأجيب بأن المراد استحسان الجر بنوعيها وإن لم يكن بشخصها . وأجيب أيضا عن الثانى بأن المراد بالاستحسان خلاف الاستقباح ولا استقباح فى الضعيف[2] وإن قوبل بالحسن بناء على أن المراد بالحسن خلاف القبيح والضعيف وأما قسم القبيح فلا جر فيه ولو سلم فقد علم جوابه ا هـ سم . وقوله : ولو سلم أى أن من القبيح ما هو جر ففى التوضيح أن كاتب الأب بالجر قبيح وهو مبنى على جواز الإضافة فى المثال كما يأتى . (قوله معنى) أى فى المعنى أو من جهة المعنى لا اللفظ كما يأتى فى الشرح . (قوله المشبهة اسم الفاعل) بنصب اسم على المفعولية وجره بالإضافة[3] . (قوله عن اسم الفاعل) اعترض بأن المقصود بالتعريف تمييز الصفة المشبهة عما عداها من اسم الفاعل وغيره كما هو شأن سائر التعاريف[4] . وأجيب بأن تخصيصه بالذكر لشدة اشتباهها به لاشتراكهما فى كثير من الصيغ والأحوال . (قوله وقصد ثبوت معناه) فإن لم يقصد باللازم الثبوت بل الحدوث فليس صفة مشبهة . سم . (قوله صار منها) قال سم : ظاهره أنه حينئذ يستحسن جر فاعله ويرد عليه أن صاحب التوضيح صرّح بقبح الإضافة فى قولك زيد كاتب الأب والخلص من ذلك أن يراد بالاستحسان مطلق الجواز والصحة ا هـ . وعندى فى الإيراد والجواب نظر بل كلاهما سهو عما فرض الشارح الكلام فيه وهو اسم فاعل اللازم لأن كتب متعد وبفرض عدم هذا الفرض فما تقدم من أن المراد استحسان الجر بنوعيها يخلص من ذلك أيضا فتنبه . (قوله وإن كان متعديا) أى لواحد لما سبق من أن المتعدى لأكثر تمتنع إضافته إلى الفاعل إجماعا . (قوله أن الجمهور على منع ذلك فيه) أى وإن قصد ثبوته ومن القليل من أجاز بشرط قصد الثبوت وأمن اللبس بالإضافة إلى المفعول كالمصنف ومنهم من أجاز بشرط قصد الثبوت وحذف المفعول اقتصارا

---

(١) انظر أنواع التعريف فى كتب المنطق المتخصصة .

(٢) فيكفيه ضعفه .

(٣) الإضافة إلى المشبهة .

(٤) بمعنى أن يكون التعريف جامعا مانعا .

(تنبيهان)*: **الأول** : إنما قيد الفاعل بالمعنى لأنه لا تضاف الصفة إليه إلا بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلا إلا من جهة المعنى . **الثانى** : وجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل أنها تدل على حدث ومن قام به وأنها تؤنث ، وتثنى وتجمع ولذلك حملت عليه فى العمل ، وعاب الشارح التعريف المذكور بأن استحسان الإضافة إلى الفاعل لا يصلح لتعريفها وتمييزها عما عداها ، لأن العلم به موقوف على العلم بكونها صفة

وعلى الجواز فهو أيضا من الصفة المشبهة على ما ذكره شيخنا والبعض وفيه أنه لا يلزم من التجويز الاستحسان وحينئذ لا يدخل فى تعريف الصفة إلا إذا قالوا بالاستحسان . اللهم إلا أن يراد بالاستحسان مطلق الجواز أو الاستحسان فى الجملة واسم الفاعل يستحسن جر فاعله به فى الجملة أى فى بعض الصور وذلك إذا كان لازما . **(قوله لأنه لا تضاف إلخ)** قضية هذا التوجيه أن التقييد لبيان الواقع . سم . **(قوله تدل على حدث)** أى معنى متعلق بالغير . **(قوله وأنها تؤنث)** أى بالتاء أى غالبا . وقوله وتجمع أى جمع سلامة لمذكر أى غالبا وإنما قلنا ذلك لأنه لا يقال فى نحو أبيض أبيضة ولا أبيضون ولا فى نحو غضبان غضبانون كما يقال ضاربة وضاربون مع عمل أفعل فعلاء وفعلان فعلى عمل سائر الصفات المشبهة . **(قوله وعاب الشارح التعريف إلخ)** يعنى أنه عابه بلزوم الدور وتقريره أن العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان إضافتها إلى الفاعل واستحسان إضافتها إلى الفاعل متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور ودفعه الشارح بما حاصله منع توقف الاستحسان على العلم بل إنما يتوقف على النظر فى معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حوّل إسنادها عنه إلى ضمير الموصوف لا يكون فيه لبس ولا قبح فتحسن حينئذ الإضافة . **(قوله ما صيغ لغير تفضيل إلخ)** قال يسّ نقلا عن ابن هشام : فيه نظر لاقتضائه أن نحو زيد حسن صفة مشبهة رفعها معمولها نحو زيد حسن وجهه وهذا يقتضى تسميتها صفة مشبهة فى هذه الحالة . **(قوله من فعل لازم)** أى من مصدره والتقييد باللزوم مبنى على مذهب الجمهور من منع إجراء اسم فاعل المتعدى لواحد عند قصد ثبوته مجرى حسن الوجه كما مر . **(قوله دون إفادة معنى الحدوث)** أفاد شيخنا السيد عن التسهيل وشرحه للدمامينى أنه إذا قصد حدوث الصفة المشبهة فى الماضى أو الاستقبال حوّلت إلى فاعل ، فنقول فى عفيف وشريف وحسن : عاف وشارف وحاسن أمس أو غدا اهـ والظاهر أن الأمر كذلك إذا قصد حدوثها فى الحال كما يدل عليه إطلاق قول المصرح ما نصه : إذا أردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن ، وإذا أردت حدوثه قلت حاسن ولا تقول حسن . قاله الشاطبى وغيره اهـ ثم راجعت الدمامينى فرأيته صرح بما استظهرته . **(قوله أو إن قوله إلخ)** بكسر إن لأنه معطوف على مقول القول

مشبهة ، وعرفها بقوله ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث ، وقد يقال إن العلم باستحسان الإضافة موقوف على المعنى لا على العلم بكونها صفة مشبهة فلا دور[١] ، أو إن قوله المشبهة اسم الفاعل مبتدأ . وقوله صفة استحسن إلى آخره خبر . وقوله (**وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ**) إلى آخره عطف عليه لتمام التعريف ، أى ومما تتميز به الصفة المشبهة أيضا عن اسم الفاعل أنها لا تصاغ قياسا إلا من فعل لازم كطاهر من طهر وجميل من جمل وحسن من حسن . وأما رحيم وعليم[٢] ونحوهما فمقصور على السماع بخلافه فإنه يصاغ من اللازم كقائم . ومن المتعدى كضارب . وأنها لا تكون إلا للمعنى الحاضر الدائم دون الماضى المنقطع والمستقبل بخلافه كما عرفت ، وأنها لا تلزم الجرى على المضارع بخلافه ، بل قد تكون جارية عليه (**كَطَاهِرِ**

واعترض بأن الإعراب على الأول كذلك فلا يخلص بمجرده من الإشكال وأجاب البعض بأن مراده أن كلام الناظم من حيز الإخبار والحكم لا التعريف قال : ولا ينافيه قوله بعد ذلك عطف عليه لتمام التعريف لأنه بالنسبة إلى الأول لا الثانى . (**قوله وقوله وصوغها إلخ**) المتبادر من عبارته أن هذا من تتمة الجواب الثانى والظاهر أنه لا يتوقف عليه وأن العطف أولى فقط وأن الاستئناف جائز . (**قوله من لازم**) أى من مصدر فعل لازم أصالة أو عروضا كما فى رحمن ورحيم وعليم فإنها لازمة بالتنزيل أو النقل إلى فعل بالضم . أفاده سم . فقول الشارح : وأما رحيم وعليم ونحوهما فمقصور على السماع لا يتم إلا إذا أريد اللزوم أصالة فقط . (**قوله بخلافه**) أى اسم الفاعل . (**قوله الدائم**) فيه إشارة إلى أن المراد بالحاضر فى عبارة المصنف الدائم لا الحال فقط لأن الصفة المشبهة للدوام فلا يعترض على المصنف بأنه ترك قيد الدوام أو يقال هو مأخوذ من قوله كطاهر القلب بجعله قيدا لقوله لحاضر . والمراد بالدوام الثبوت فى الأزمنة الثلاثة[٣] . قال يس نقلا عن غيره : ودلالة الصفة المشبهة على الدوام عقلية لا وضعية لأنها لما لم تدل على التجدد ثبت لها الدوام بمقتضى العقل إذ الأصل فى كل ثابت دوامه اهـ ويوافقه قول الدمامينى نقلا عن الرضي[٤] : كما أن الصفة المشبهة ليست موضوعة للحدوث ليست موضوعة للثبوت فى جميع الأزمنة فليس معنى حسن فى الوضع إلا ذو حسن سواء كان فى بعض الأزمنة أو جميعها ولا دليل فى اللفظ على أحد القيدين لكن لما أطلق ذلك و لم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض كان اللفظ ظاهرا فى الاتصاف بالحسن فى جميع الأزمنة إلا أن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها نحو : كان زيد حسنا فقبح أو سيصير حسنا أو هو الآن فقط حسن[٥] فظهوره فى الاستمرار ليس وضعيا اهـ ومنه يؤخذ حمل قول الشارح وأنها لا تكون إلا للمعنى إلخ على حالة الإطلاق هذا . وعبارة الشارح فى شرح قول الناظم وعمل اسم فاعل المعدى إلخ تقتضى أنها وضعية فتدبر . (**قوله بخلافه**) أى اسم الفاعل فإنه يكون للماضى المنقطع وللحال وللمستقبل كهذا ضارب أمس أو

(١) فلا يتوقف تعريف كل منهما على تعريف الآخر .
(٢) لأن أفعالها متعدية .
(٣) الماضية والحاضرة والمستقبلة .
(٤) يراجع هنا شرح الكافية لابن الحاجب .
(٥) فالولاية هنا لفظية .

ٱلْقَلْبِ) وضامر البطن ، ومستقيم الحال ، ومعتدل القامة . وقد لا تكون وهو الغالب فى المبنية من الثلاثى كحسن الوجه و(**جَمِيلِ ٱلظَّاهِرِ**) وسبط العظام وأسود الشعر (**وَعَمَلُ ٱسْمِ فَاعِلِ ٱلْمُعَدَّى**) لواحد (**لَهَا**) أى ثابت لها (**عَلَى ٱلْحَدِّ ٱلَّذِى قَدْ حُدَّا**) له فى بابه من وجوب الاعتماد على ما ذكر .

(**تنبيه**)*: ليس كونها بمعنى الحال شرطا فى عملها لأن ذلك من ضرورة وضعها لكونها وضعت للدلالة على الثبوت والثبوت من ضرورته الحال . فعبارته هنا أجود من

الآن أو غدا وقوله كما عرفت أى فى باب إعمال اسم الفاعل عند قول المصنف إن كان عن مضيه بمعزل . (**قوله وهو الغالب**) وأما قول بعضهم لا تكون إلا غير جارية فمبنى على أن المراد بالجريان إفادة التجدد والحدوث كذا فى شرح الجامع ، لكن الذى فى الهمع[1] أن الزمخشرى وابن الحاجب منعا موازنتها المضارع وأن نحو ضامر الكشح ومطمئن القلب ومعتدل القامة أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة لا أنها صفات مشبهة . (**قوله فى المبنية من الثلاثى**) خرج المبنية من غيره فإنها لازمة الجرى على المضارع كما فى التسهيل . (**قوله كحسن الوجه إلخ**) راجع لقوله وقد لا تكون فهو تمثيل لغير الجارية على المضارع أو لقوله فى المبنية من الثلاثى فهو تمثيل لها . (**قوله وأسود الشعر**) التمثيل به غير صحيح لأن فعله سوّد يسوّد كعلم يعلم فأسود جار على المضارع وأما اسودّ الخماسى فالوصف منه مسودّ لا أسود حتى يصح تصحيح البعض التمثيل بأنه تمثيل لغير الجارية على مضارعها أى وإن كانت مبنية من غير الثلاثى مع أنه يرده ما مر قريبا عن التسهيل ونقله هو أيضا وأقره فلا تكن من الغافلين . (**قوله وعمل اسم فاعل المعدى لها إلخ**) قال ابن هشام : المراد بالعمل عمل النصب على طريقة المفعول به وأما عمل الرفع أو عمل نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحد كما أن اسم الفاعل هكذا . قال فى النهاية : الصفة المشبهة تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له والمفعول معه والمشبه بالمفعول به . وذكر فى موضع آخر أنها لا تعمل فى المفعول المطلق اهـ يس والمتجه الأول . (**قوله ثابت لها**) أى صورة فلا يرد أن منصوب اسم الفاعل مفعول به حقيقة ومنصوب الصفة المشبهة شبيهة بالمفعول به . (**قوله على الحد**) أى كائنا على الحد فهو حال من ضمير عمل المنتقل إلى الظرف بعد حذف الاستقرار . سم . (**قوله من وجوب الاعتماد على ما ذكر**) ولو قرنت بأل بناء على الأصح من أنها مع الصفة المشبهة حرف تعريف وترك اشتراط الحال أو الاستقبال لأنه لا يتجه فيها مع كونها للدوام المتضمن للحال والاستقبال وبقى من الشروط ألا تصغر فلو صغرت لم تعمل . ذكره شيخنا وألا توصف . (**قوله لأن ذلك من ضرورة وضعها**) أى فهو لا يفارقها وإنما يعد شرطا ما قد يفارق .

(**قوله أجود إلخ**) أى لأن قوله على الحد الذى قد حدا يمكن تأويله بأن يراد فى الجملة

---

(١) يقصد همع الهوامع شرح جمع الجوامع .

قوله فى الكافية : والاعتماد واقتضاء الحال شرطان فى تصحيح ذا الأعمال ا هـ (**وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ**) بخلاف اسم الفاعل أيضا ومن ثم صح النصب فى نحو زيدا أنا ضاربه وامتنع فى نحو وجه الأب زيد حسنه (**وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ**) أى ويجب فى معمولها أن

بخلاف عبارته فى الكافية . (**قوله وسبق ما تعمل فيه**) أى بحق الشبه باسم الفاعل وهو المنصوب على طريقة المفعول به لأنه الذى تفارق فيه الصفة اسم الفاعل أما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان فيهما لأن المرفوع فاعل والمجرور مضاف إليه والفاعل والمضاف إليه لا يتقدمان . قاله يس . (**قوله بخلاف اسم الفاعل**) أى فإنه يتقدم منصوبه ، قال فى الارتشاف : إلا إذا كان بأل أو مجرورا بإضافة أو حرف جر غير زائد نحو : هذا غلام قاتل زيدا ومررت بضارب زيدا ، فإن جر بحرف جر زائد نحو ليس زيد بضارب عمرا جاز التقديم فتقول ليس زيد عمرا بضارب ومنع ذلك المبرد . قاله يس . (**قوله ومن ثم إلخ**) مراده كما تنادى به عبارته بيان شىء يترتب على تخالف الصفة واسم الفاعل فيما ذكر أى ومن أجل هذا التخالف صح النصب فى نحو : زيدا أنا ضاربه لصحة عمل ضارب المذكور فى زيدا لو تفرغ من الضمير لجواز تقدم منصوب اسم الفاعل عليه وإذا صح عمله فى زيدا لو تفرغ له صح أن يفسر عامله المحذوف لقاعدة أن ما يعمل يفسر العامل وامتنع فى نحو وجه الأب زيد حسنه لعدم صحة عمل حسن فى وجه لو تفرغ من الضمير لعدم جواز تقدم منصوب الصفة عليها وإذا لم يصح عمله فى وجه لو تفرغ له لم يصح أن يفسر عامله المحذوف لقاعدة أن ما لا يعمل لا يفسر عاملا وليس مراد الشارح بيان تقدم منصوب اسم الفاعل دون الصفة كما توهمه البعض فقال : كان الأولى حذف الضمير المتصف بالوصف ليكون أصرح فى الدلالة .

(**قوله وكونه ذا سببية وجب**) أى وكون ما تعمل فيه بحق الشبه باسم الفاعل فلا يرد أحسن الزيدان وما قبيح العمران لأن عملها فى هذين بما فيها من معنى الفعل وبقى مما يتخالفان فيه أنه يعمل محذوفا ، ولهذا أجازوا أنا ضارب زيد وعمرا بخفض زيد ونصب عمرو بإضمار فعل أو وصف منوّن . وأما العطف على محل المخفوض فممتنع عند من اشترط وجود المحرز ومنعوا مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه ونصب الفعل وأنه لا تقبح إضافته إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو مررت برجل قاتل أبيه ويقبح مررت برجل حسن وجهه وأنه يفصل منه مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب فى الدار أبوه عمرا ، ويمتنع عند الجمهور زيد حسن فى الحرب وجهه رفعت أو نصبت ، وأنه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع ولا يتبع معمولها بصفة لأن معمولها لما كان سببيا مرتبطا بتقدم أشبه الضمير وهو لا ينعت فكذا ما أشبهه قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة . ورد عليهم بما فى الحديث فى صفة الدجال « **أعور عينه اليمنى** »[1] . وأجيب بأن اليمنى خبر لمحذوف أو مفعول لمحذوف وأنه يجوز اتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط وجود المحرز . ويحتمل أن يكون منه ﴿ **وجاعل الليل سكنا والشمس** ﴾[الأنعام : ٩٦] ، ولا يجوز هو حسن الوجه والبدن بجر الوجه ونصب البدن خلافا للفراء وأنه إذا حلى هو ومعموله بأل فنصب المعمول أكثر

---

(١) راجع نص الحديث وتخريجه فى كتابنا علامات الساعة .

يكون سببيا : أى متصلا بضمير الموصوف لفظا نحو حسن وجهه ، أو معنى نحو حسن الوجه أى منه . وقيل أل خلف عن المضاف إليه . ولا يجب ذلك فى معمول اسم الفاعل كما عرفت .

(تنبيهات)*: **الأول** : قول الشارح إن جواز نحو زيد بك فرج مبطل لعموم قوله إن المعمول لا يكون إلا سببيا مؤخرا مردود لأن المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه ، وعملها فى الظرف ونحو إنما هو لما فيها من معنى الفعل . **الثانى** : ذكر فى التسهيل أن معمول الصفة المشبهة يكون ضميرا بارزا متصلا كقوله :

[٧٣٦] حَسَنُ ٱلْوَجْهِ طَلْقُهُ أَنْتَ فِي السِّلْـ ـمِ وَفِي ٱلْحَرْبِ كَالِحٌ مُكْفَهِرُّ

نحو جاء الضارب الرجل . وإذا حليت الصفة ومعمولها بأل فجر المعمول أكثر نحو جاء الحسن الوجه . كذا فى المغنى والدمامينى عليه . **(قوله فى معمولها)** أى المنصوب كما عرفت فوجهه والوجه فى مثالى الشارح منصوبان . **(قوله أى متصلا)** أى هو أو مكمله كالصلة والوصف ليكون شاملا لأنواع السببى الآتية وإن لم يشمل المعمول الذى هو ضمير بارز متصل كما يأتى عن التسهيل . **(قوله ولا يجب ذلك فى معمول اسم الفاعل)** نحو زيد ضارب عمرا . **(قوله ما عملها فيه بحق الشبه)** أى وهو المنصوب على طريق المفعول به كما تقدم لا المرفوع ولا المنصوب على وجه آخر . **(قوله ونحوه)** أى من الفضلات التى ينصبها القاصر والمتعدى كالحال والتمييز تصريح . **(قوله من معنى الفعل)** هو الحدث . **(قوله ضميرا بارزا متصلا)** أى ليس منفصلا مستقلا بنفسه أعمّ من أن يتصل بالصفة نحو زيد حسن الوجه جميله أو ينفصل عنها بضمير آخر نحو قريش خير الناس ذرية وكرامهموها . فإن قلت كما أن معمول الصفة يكون ضميرا مستترا نحو زيد حسن فما الوجه الداعى إلى تخصيص الضمير البارز . قلت وجهه أن المقصود ذكر ما تعمل فيه الصفة من حيث هى صفة مشبهة وعملها فى المستكن من حيث هى صفة لا بقيد كونها مشبهة . ا هـ دمامينى . **(قوله طلقه)** هذا هو محل الشاهد لأنه أعمل طلق فى الهاء . وأما أنت فمبتدأ مؤخر وحسن الوجه طلقه خبران مقدمان أما جعل البعض أنت فاعل الوصف فلا يتمشى على الصحيح من اشتراط اعتماد المبتدأ المكتفى بمرفوعه عن الخبر على نفى أو استفهام . وأما جعل العينى الشاهد فى عمل طلق فى أنت فرد بأن المعمول الواجب كونه سببيا ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل وهو المنصوب على طريق المفعول به كما مر وأنت ليس كذلك بخلاف الهاء لأن ما أضيف إليه الصفة أصله بعد تحويل إسنادها عنه النصب كما مر فى إعمال اسم الفاعل وبأن أنت منفصل لا متصل وطلق الوجه ضد عبوسه . والسلم بالكسر وبفتح الصلح . والكالح من الكلوح وهو التكشر فى عبوس . والمكفهر من اكفهر الرجل إذا عبس فهو تأكيد . وقوله فى السلم حال من أنت أو من الضمير المستتر فى الوصف .

---

[٧٣٦] هو من الخفيف : أى طلق الوجه غير عبوس . وفيه الشاهد حيث عمل حسن الوجه ــ وهو صفة مشبهة ــ فى الضمير البارز وهو أنت مع أنه غير سببى وهو المتلبس بضمير صاحب الصفة لفظا ومعنى ، وأجيب بأن المراد بالسببى ألا يكون أجنبيا فإنها لا تعمل فيه . وأما عملها فى الموصوف فلا إشكال فيه . والسلم بالكسر الصلح . والكالح من الكلوح وهو التكشر فى عبوس . والمكفهر الرجل إذا عبس .

فعلم أن مراده بالسببى ما عدا الأجنبى فإنها لا تعمل فيه . **الثالث** : يتنوع السببى إلى اثنى عشر نوعا فيكون موصولا كقوله :

[٧٣٧] أَسِيلاتُ أَبْدَانٍ دِقَاقٌ خُصُورُهَا وَثِيرَاتُ مَا الْتَفَّتْ عَلَيْهِ الْمَآزِرُ

وموصوفا بشبهه كقوله :

[٧٣٨] أَزُورُ امْرَأً جَمًّا نَوَالٌ أَعَدَّهُ لِمَنْ أَمَّهُ مُسْتَكْفِيًا أَزْمَةَ الدَّهْرِ

والشاهد فى جما نوال . ومضافا إلى أحدهما كقوله :

[٧٣٩] فَعُجْتُهَا قِبَلَ الْأَخْيَارِ مَنْزِلَةً وَالطَّيِّبِى كُلِّ مَا الْتَاثَتْ بِهِ الْأُزُرُ

(قوله يتنوع السببى) يظهر لى أخذا من الشواهد الآتية أن مراده بالسببى المنصوب السابق حقيقة أو حكما بأن كان مرفوعا صالحا للنصب تشبيها بالمفعول به كما فى الشاهد الثانى أو مجرورا صالحا لذلك كما فى الأول والثالث فاعرفه . **(قوله أسيلات أبدان)** أى طويلات أبدان والوثيرات جمع وثيرة بفتح الواو وكسر المثلثة وهى السمينة كما فى القاموس أى سمينات الأرداف والأعجاز فهو المراد بما التفت عليه المآزر وقول العينى أى وطيئات الأرداف والأعجاز لا يناسب المقام . وإنما كان ما التفت إلخ سببيا لأن الأصل المآزر منهن أو مآزرهن بالضمير العائد إلى الموصوف وعائد الموصوف الضمير المجرور بعلى . وبحث فى الاستشهاد بالبيت بأنه يحتمل أن تكون ما موصوفة بمعنى شيء فيكون من النوع الثانى .

(قوله بشبهه) أى الموصول فى كون صفته جملة كصلة الموصول . **(قوله جما)** أى كثيرا ونوال أى عطاء فاعله وجملة أعده صفة نوال والضمير البارز فيها لنوال ، والمستتر لأمر أو لم يبرز لأمن اللبس . وأمه بمعنى قصده ومستكفيا حال من فاعل أم . والأزمة بفتح الهمزة وسكون الزاى الشدة وما فى العينى مما يخالف ما قلنا غير ظاهر . **(قوله فعجتها)** أى الناقة من عجت البعير أعوجه عوجا ومعاجا أى عطفت رأسه بالزمام . قبل الأخيار أى جهتهم . منزلة تمييز . التاثت بفوقية بعد اللام ثم مثلثة أى اختلطت والتفت . وأزر بضمتين جمع الإزار . وهذا كناية عن عفتهن وضمير الموصوف محذوف أى الأزر لهن أو أل خلف عنه نظير ما تقدم . وقد يبحث فى

[٧٣٧] قاله عمر بن أبى ربيعة . وصدره : * أسيلات أبدان دقاق خصورها *

من الطويل . وأسيلات جمع أسيلة وهى الطويلة . والشاهد فى وثيرات ما التفت فإن وثيرات صفة مشبهة أضيفت إلى الموصول . وهو جمع وثيرة بفتح الواو وكسر الثاء المثلثة . أراد وطيات الأرداف والأعجاز . وارتفاعه على أنه خبر بعد خبر . وأسيلات خبر مبتدأ محذوف أى هن .

[٧٣٨] هو من الطويل . الشاهد فى جما نوال حيث رفع جما نوال مع أنه غير متلبس بضمير صاحب الصفة لفظا وفى المغنى . التقدير جما نواله أى عظيما عطاؤه . وأعده من الإعداد جملة فى محل الرفع صفة لنوال كذا قالوا . والأصوب أن يكون صفة لامرأ والضمير المنصوب يرجع إليه . قوله لمن أمه أى قصده ومستكفيا مفعول ثان لأعده . واللام فى لمن يتعلق به . وأزمة الدهر منصوب بمستكفيا : أى شدته .

[٧٣٩] قاله الفرزدق من قصيدة من البسيط . الفاء للعطف . وعجتها أى الناقة من عجت البعير أعوجه عوجا ومعاجا إذا عطفت رأسه بالزمام . وقبل الأخيار أى نحوهم . ومنزلة تمييز . والشاهد فى والطيبى كل ما التاثت ، فإن الطيبى صفة مشبهة مضافة إلى كل الذى هو مضاف إلى موصول . والالتياث الاختلاط والالتفات ، والأزر جمع إزار . وهذا كناية عن توصيفهم بالعفة لأنهم يكونون بالشىء عما يحويه ويشتمل عليه .

ونحو رأيت رجلا دقيقا سنان رمح يطعن به . ومقرونا بأل نحو حسن الوجه ، ومجردًا نحو حسن وجه ، ومضافا إلى أحدهما نحو حسن وجه الأب ، وحسن وجه أب ، ومضافا إلى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه ، ومضافا إلى مضاف إلى ضميره نحو حسن وجه أبيه ، ومضافا إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة أنفه . ذكره فى التسهيل . ومضافًا إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها . ذكره فى شرح التسهيل . وجعل منه قوله :

[٧٤٠] سَبَتْنِى ٱلفَتَاةُ ٱلْبَضَّةُ ٱلمتجرِّدِ الْـ ـلَّطِيفَةِ كشحه وَمَا خِلْت أن أُسْبَى

(فَٱرْفَعْ بهَا) أى بالصفة المشبهة (وَٱنْصِبْ وَجُرَّ مَعَ أل وَدُونَ أل مَصْحُوبَ أل

الشاهد باحتمال أن ما نكرة موصوفة لا موصولة . (**قوله إلى ضمير مضاف**) بإضافة ضمير إلى مضاف أى ضمير عائد إلى مضاف إلخ . (**قوله جميلة أنفه**) بجر جميلة صفة ثانية لامرأة ورفع أنفه فاعلا لجميلة ونصبه على التشبيه بالمفعول به وجره بإضافة جميلة إليه وضمير الموصوف مذكور ضمنا لأن المعنى جميلة أنف وجه جاريتها فعلم ما فى كلام البعض وغيره . (**قوله ومضافا إلى ضمير معمول صفة أخرى**) فيه أن المثال الذى قبله كذلك فهلا اكتفى به إلا أن يخص هذا بكون معمول الصفة الأخرى غير مضاف . (**قوله البضة**) بفتح الموحدة وتشديد الضاد المعجمة رقيقة الجلد ممتلئته والمتجرد بكسر الراء البدن إذا تجرد عن ثيابه وقول العينى بفتح الراء غير ظاهر وضمير كشحه للمتجرد والكشح ما بين الخاصرة والضلع الخلف . (**قوله فارفع بها**) اعلم أن الصفة المشبهة الرافعة سببى المنعوت إن صلحت للمذكر والمؤنث لفظا ومعنى بألا يكون وزنها أو معناها مختصا بأحدهما جاز تبعيتها لمثلها فى التذكير والتأنيث نحو مررت برجل حسن وجهه وبامرأة حسنة عينها ولما يخالفها فيهما نحو مررت برجل حسنة عينه وبامرأة حسن وجهها لانتفاء القبح اللفظى والمعنى وإلا بأن اختصت بأحدهما لفظا ومعنى كأكمر ورتقاء[1] ، أو لفظا فقط كآلى أى كبير الألية ، وعجزاء أى كبيرة العجيزة ، أو معنى فقط كخصى وحائض لم تتبع إلا بما يماثلها على الصحيح ، فلا تقول مررت بامرأة أكمر ابنها ولا برجل رتقاء بنته ، وقس لوجود القبح فى اللفظ والمعنى أو فى أحدهما . وأجاز الأخفش تبعيتها فى الأقسام الثلاثة لما يخالفها أيضا . هذا ملخص ما فى التسهيل وشرحه للدماميني . (**قوله والنصب وجر**) أى بها فحذف معمولها لدلالة الأول . وإنما جاز فى النصب والجر إسناد الصفة المشبهة إلى ضمير صاحبها مع كونها مسندة فى المعنى إلى سببيه لكون تلك الصفة فى اللفظ جارية على صاحبها خبرا له أو حالا أو نعتا وفى المعنى دالة على صفة له فى ذاته سواء كانت هى الصفة المذكورة كما فى زيد حسن الوجه فإنه متصف بالحسن لحسن وجهه أو كانت غيرها نحو زيد أبيض اللحية أى

---

[٧٤٠] هو من الطويل . البضة بفتح الباء الموحدة وتشديد الضاد المعجمة أى رقيق الجلد ممتلئه . والشاهد فى البضة المتجرد اللطيفة كشحه ، فإن الكشح هو ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلف مضاف إلى ضمير المتجرد المضاف إليه البضة . ونظيره مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها ، فإن المعمول مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى . وهذا تركيب نادر . يقال فلان حسن المتجرد بفتح والمجرد والجردة ، كقولك حسن العرية والمعرى وهما بمعنى واحد . قوله وما خلت أى ما ظننت . وإن أسبى مفعول من السبى وهو الأسر .

(١) الأكمر : ضخم الكمرة والرتق من عيوب المرأة .

وَمَا اتَّصَلْ بِهَا) أى بالصفة المشبهة **(مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا وَلَا * تَجْرُرْ بِهَا مَعْ أَلْ سُمًا)** أى اسما **(مِنْ أَلْ خَلَا . وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا وَمَا * لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالجَوَازِ وُسِمَا)** أى لمعمول هذه الصفة ثلاث حالات : الرفع على الفاعلية . قال الفارسى : أو على الإبدال من ضمير

شيخ ، وكثير الإخوان أى متقوّ بهم ، فيحسن حينئذ أن تجعل صفة سببية كصفة نفسه فيستتر ضميره فى صفة سببيه نحو زيد حسن وجها كما يستتر فى صفة نفسه نحو زيد حسن فيخرج السببى عن ظاهر الفاعلية إلى النصب أو الجر لأن الصفة ولا ترفع فاعلين و لم يترك مرفوعا على أن يكون بدلا من الضمير لئلا يلتبس بالفاعل فإن لم تجر فى اللفظ على صاحب السبب نحو زيد وجهه حسن أو جرت عليه لكنها لم تدل على صفة فى ذاته نحو زيد أحمر نوره لم يجز استتار ضمير ذى السبب فيها ، فلا يقال زيد أسود فرس غلام الأخ ، وزيد أحمر النور لأنه لا معنى لذلك إلا أنه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور ولم تدل صفة سببية على صفة فى ذاته فكيف يضمر فى صفة سببية صفة نفسه . فإن قيل أليس الصفة فى نحو زيد أحمر نوره تدل على صفة فى ذاته وهى كونه صاحب نور قلنا كونه صاحبه مفهوم من كون النور سببيا لزيد لا من صفة السبب قاله الرضى وصرح بمثله فيما أجرى مجرى الصفة المشبهة من اسمى الفاعل والمفعول اللازمين ومنه أخذ السعد قوله فى حاشية الكشاف عند قوله تعالى : ﴿ بديع السموات والأرض ﴾ أن الصفة المشبهة لا تضاف لمرفوعها إلا عند صحة تحملها لضمير صاحبها .

(قوله مع أل) حال من الضمير المجرور ، ومصحوب تنازعه الثلاثة فأعمل الأخير وأضمر فيما قبله وحذف الضمير لكونه فضلة ، وهو إشارة إلى أحد السببى الاثنى عشر المتقدمة ودخل تحت قوله وما اتصل بها مضافا ثمانية وهى : ما عدا هذا وما عدا الموصول والموصوف والمجرد سواهما كحسن وجه والحسن وجه فإن هذه الثلاثة دخلت تحت قوله أو مجردا أى من أل والإضافة . **(قوله ولا تجرر بها إلخ)** استثناء لصور الامتناع . **(قوله سما)** بتثليث السين وهو منصوب بفتحة مقدرة على أنه كفتى وظاهرة على أنه كيد . **(قوله ومن إضافة لتاليها)** أى لتالى أل ولو بواسطة الإضافة لضميره فيشمل الإضافة لضمير تاليها كما فى سم . **(قوله وما لم يخل)** أى من أل والإضافة لتاليها فهو بالجواز أى جواز الجر وسما أى علم وذلك ثلاث صور تضم إلى صور الرفع والنصب مع تعريف الصفة بأل أو تنكيرها وصور الجر مع تنكير الصفة فيحصل ثلاث وستون صورة مفهومة من مقوله فارفع بها إلى قوله ومن إضافة لتاليها . وأما قوله وما لم يخل إلخ فتأكيد لما قبله لعلمه منه .

(قوله الرفع على الفاعلية) قد يتعين كما مررت بامرأة حسن الوجه لأن الصفة لو تحملت الضمير لوجب تأنيث الوصف بالتاء ، وقد يتعين عدمه كما فى مررت بامرأة حسنة الوجه لأن الوجه لو كان فاعلا لوجب تذكير الوصف وقد يجوز الأمران كما فى نحو مررت برجل حسن الوجه .

مستتر فى الصفة والنصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة ، وعلى التمييز إن كان نكرة والخفض بالإضافة . والصفة مع كل من الثلاثة إما نكرة أو معرفة ، وهذه الستة فى أحوال السببى المذكورة فى التنبيه الثالث . فتلك اثنان وسبعون صورة ، الممتنع منها : ما لزم منه إضافة ما فيه أل إلى الخالى منها ، ومن الإضافة لتاليها أو لضمير تاليها كما صرّح بهذا فى التسهيل . وذلك تسع صور وهى : الحسن وجه ، الحسن وجه أب ، الحسن

(قوله أو على الإبدال من ضمير الصفة)[1] أى إبدال بعض من كل يعنى حيث أمكن الإبدال لا مطلقا فلا يرد عليه ما حكى من قولهم مررت بامرأة حسن الوجه ومررت بامرأة قويم الأنف لوجود المانع من الإبدال فيما ذكر وهو عدم تأنيث الوصف مع وجوبه عند تحمل الوصف الضمير . فإن قيل على القول بأن العامل فى البدل مقدر يلزم عمل الصفة المشبهة محذوفة وهو ممنوع . أجيب بأنه قد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع . قاله سم . **(قوله على التشبيه بالمفعول به)** أى بمفعول اسم الفاعل لشبه الصفة به فيما تقدم وخصوا التشبيه بالمفعول به دون غيره من المفاعيل لأنه الذى يشتبه بالفاعل بخلاف بقية المفاعيل . وكما يسمى هذا مشبها بالمفعول به يسمى المنصوب على التوسع بحذف الجار مشبها بالمفعول به . أفاده شارح الجامع . **(قوله وعلى التمييز)** كان الأولى وعليه أو على التمييز إن كان نكرة لجواز الوجهين فيه حينئذ . **(قوله بالإضافة)** أى بسببها لما مر . **(قوله أو معرفة)** أى لاقترانها بأل . **(قوله فى أحوال السببى المذكورة)** أى الاثنى عشر . **(قوله فتلك اثنان وسبعون صورة)** صوابه اثنتان لما سيأتى فى العدد[2] ، ويضم إليها ثلاث صور سيذكرها الشارح قبيل الخاتمة : الأولى أن يكون معمول الصفة ضميرا مجرورا باشرته الصفة المجردة من أل كمررت برجل حسن الوجه جميله . الثانية أن تفصل الصفة من الضمير وهى مجردة من أل نحو قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها . الثالثة أن تتصل به ولكن تكون الصفة بأل نحو زيد الحسن الوجه الجميله فصارت الصور خمسا وسبعين . والصفة إما مفردة أو مثناة أو مجموعة جمع سلامة أو تكسير مذكرة أو مؤنثة ، فإذا ضربت الثمانى فى خمس وسبعين صارت ستمائة . والصفة أيضا إما مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة فإذا ضربت الثلاث فى ستمائة صارت ألفا وثمانمائة . ومعمول الصفة إما مفرد أو مثنى أو مجموع جمع سلامة أو تكسير مذكر أو مؤنث ، فإذا ضربت الثمانى فى الألف وثمانمائة صارت أربعة عشر ألفا وأربعمائة ، تسقط منها مائة وأربعة وأربعون من صور المعمول الضمير ، لأنه وإن انقسم إلى ضمير إفراد وتثنية وجمع لا يكون مجموعا جمع سلامة ولا جمع تكسير ، فالباقى أربعة عشر ألفا ومائتان وستة وخمسون بعضها جائز وبعضها ممتنع ، فيخرج منها الممتنع على ما تقدم . أفاده فى التصريح .

(قوله ما لزم منه إلخ) سيأتى قبيل الخاتمة أن محل الامتناع فى الصفة المفردة ، أما المثناة والمجموعة على حد المثنى فيجوز إضافتها مع تعريفها بأل إلى الخالى وتقدم فى باب الإضافة أيضا . **(قوله وذلك تسع صور)** لأنها بقية الاثنى عشر بعد إخراج ما فيه أل والمضاف لتاليها أو لضمير تاليها .

(١) (قول المحشى من ضمير الصفة) كذا فى نسخ الحواشى . ولكن عبارة الشرح من ضمير مستتر فى الصفة اهـ .
(٢) لأنه يجب تأنيث العدد فى اثنين مع التمييز المؤنث .

وجهه ، الحسن وجه أبيه ، الحسن ما تحت نقابه ، الحسن كل ما تحت نقابه الحسن نوال أعده الحسن سنان رمح يطعن به الحسن وجه جاريتها الجميل أنفه ، وليس منه الحسن الوجنة الجميل خالها بجر خالها لإضافته إلى ضمير ما فيه أل وهو الوجنة . نعم هو ضعيف لأن المبرد يمنعه كما عرفت فى باب الإضافة ، وما سوى ذلك فجائز كما أشار إليه بقوله : وما لم يخل فهو بالجواز وسما ، أى علم . لكنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام : قبيح وضعيف وحسن ، فالقبيح رفع الصفة مجردة كانت أو مع أل المجرد من الضمير والمضاف إلى المجرد منه وذلك ثمان صور هى : الحسن وجه ، الحسن وجه أب ، حسن وجه ، حسن وجه أب ، الحسن الوجه ، الحسن وجه الأب ، حسن الوجه ، حسن وجه الأب . والأربع الأولى أقبح من الثانية لما يرى من أن أل خلف عن الضمير . وإنما جاز ذلك على قبحه لقيام السببية فى

(قوله وهى الحسن وجه إلخ) وجه الامتناع فى الأولين أن الواجب فى الإضافة المعنوية إضافة النكرة إلى المعرفة فلم يجوّزوا فى الإضافة اللفظية التى هى فرعها أن تكون على عكس أصلها . نقله سم عن الصفوى ، ومراده بالواجب الإضافى أى بالنسبة إلى إضافة المعرفة إلى النكرة فلا ينافى ما مر أن من المعنوية إضافة النكرة إلى النكرة للتخصيص . وهذا أولى مما أوّل به البعض . ثم قال سم : ووجهه فى البقية عدم الفائدة ، والإضافة اللفظية إنما تجوز إذا أفادت تخفيفا أو رفع قبح كما تقدم ولا تخفيف فيما ذكر لسقوط التنوين بأل ولا رفع قبح لوجود الضمير مع المعمول[1] . **(قوله الحسن وجهه)** ينبغى أن محل امتناعه إذا كان الموصوف فيه وفى الأمثلة الثلاثة بعده غير محلى بأل كزيد وإلا فلا امتناع لأن الصفة حينئذ مضافة لمضاف لضمير ما فيه أل وكذا فى المثال الأخير فمحل امتناعه إذا كان الموصوف نحو هند لا نحو امرأة . قاله سم . **(قوله وليس منه)** أى من الممتنع .

(قوله كما أشار إليه بقوله وما لم يخل إلخ) لو جعل الإشارة بقوله فارفع بها إلى قوله ومن إضافة لتاليها لكان أحسن لعلم قوله وما لم يخل إلخ من الكلام قبله فهو تأكيد لما مر ولاختصاص قوله وما لم يخل إلخ بالجر كما تقدم . وقوله وما سوى ذلك عام فى الجر والنصب والرفع بقرينة مقابلته لقوله الممتنع منها ما لزم منه إلخ الواقع هو وقوله : وما سوى ذلك إلخ تفصيلا لقوله فتلك اثنان وسبعون صورة ، إلا أن يدفع الثانى بأن المراد كما أشار إليه بقوله وما لم يخل إلخ مع قوله فارفع بها إلخ . **(قوله لكنه ينقسم)** استدراك على قوله وما سوى ذلك فجائز دفع به توهم تساوى الصور فى الجواز . **(قوله فالقبيح رفع الصفة إلخ)** أى لما فيه من خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف . **(قوله وذلك ثمان صور)** لأن المجرد من الضمير معمولا كان أو مضافا إليه المعمول إما محلى بأل أو لا فهذه أربع صور تضرب فى صورتى الصفة بثمان . **(قوله لما يرى)** أى فى الأربع الثانية وقوله من أن أل خلف عن الضمير أى كما فى مذهب الكوفى[2] . **(قوله لقيام السببية فى المعنى)** يعلم منه أن القبح بانتفاء السببية فى اللفظ .

---

(١) فلا لزوم اهت حينئذ .

(٢) راجع ما اختلفت فيه البصريون والكوفيون فى كتاب الأشباه والنظائر النحوية للإمام السيوطى ـ من تحقيقنا .

المعنى مقام وجودها في اللفظ لأن معنى حسن وجه له أو منه ودليل الجواز قوله :

[٧٤١] بِبُهْمَةٍ مُنِيتُ شَهْمٍ قَلْبُ مُنَجِّذٍ لاَ ذِي كَهَامٍ يَنْبُو

فهو نظير حسن وجه . والمجوز لهذه الصورة مجوّز لنظائرها إذ لا فرق . والضعيف نصيب الصفة المنكرة المعارف مطلقًا ، وجرها إياها سوى المعرف بأل والمضاف إلى المعرف بها ، وجر المقرونة بأل المضاف إلى ضمير المقرون بها ، وذلك خمس عشرة صورة هي : حسن الوجه ، حسن وجه الأب ، حسن وجهه ، حسن وجه أبيه ، حسن ما تحت نقابه ،

(قوله ودليل الجواز) أى من السماع[1] . **(قوله ببهمة)** بضم الموحدة الفارس الذى لا يدرى من أين يؤتى لشدة بأسه ، وباؤه متعلقة بمنيت بضم الميم وكسر النون مخففة أى ابتليت . شهم بفتح الشين المعجمة قوى القلب ذكيه . قلب فاعل شهم . منجذ بضم الميم وفتح النون وكسر الجيم مشددة آخره ذال معجمة أى مجرب للأمور لا ذى كهام أى صاحب سيف كهام بفتح الكاف أى كليل . ينبو أى يبعد عن الإصابة . **(قوله والضعيف نصب الصفة المنكرة المعارف مطلقا)** أى لما فيه من إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى . كذا فى التصريح . قال سم : ومقتضاه أن الصفة المعرفة كذلك إلا أن يفرق بأن فى المعرفة اعتمادا على أل وإن كانت معرفة على الأصح نظرا إلى القول بأنها موصولة ففيها قوة العمل بخلاف المنكرة ، لكن ينافى هذا فرض الموضح فى باب الإضافة ذلك مع تعريف الصفة والمعمول اهـ وقد اعترض الشارح فى شرح التوضيح على الموضح بأنه كان الأولى له التمثيل بحسن الوجه . قال سم : ولما كان الإجراء المذكور دون خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف فى القبح جعلوا هذا القسم ضعيفا والذى قبله قبيحا اهـ وقد أسلفنا فى باب الإضافة أن بعض ما عبروا عنه هنا بالضعف عبروا عنه هناك بالقبح تساهلا فلا ينافى ما هنا جعلهم هناك الإجراء المذكور قبيحا ، وقوله مطلقا أى سواء كان تعريفها بأل أو بالإضافة ودخل تحت ما ذكره ثمانى صور هى الباقية بعد أن تسقط من أنواع السببى النكرة الموصوفة والمضاف إليها والمجرد والمضاف إليه . **(قوله وجرها إياه)** قيل وجه الضعف ما فيه من شبه إضافة الشىء إلى نفسه كما سيذكره الشارح[2] وقيل وجهه أن فيه زيادة ضمير غير محتاج إليه ولهذا استثنى المعرف بأل والمضاف إلى المعرف بها لأنه لا زيادة فيهما وهذا التوجيه أولى لأنه عليه يظهر وجه استثناء الصورتين المذكورتين لا يقال يرد على الوجهين أنهما موجودان فى الصفة المعرفة كالمنكرة فهلا قالوا بضعف الجر مع الصفة المعرفة بأل أيضا دون الامتناع ؛ لأنا نقول لما وجد معهما فى الصفة المعرفة شىء آخر يقتضى امتناع الجر بها معناه فاندفع اعتراض البعض بذلك على التوجيه الأول فتأمل . ودخل تحت هذا ست صور هى بقية الثانى المتقدمة بعد الصورتين اللتين استثناهما . **(قوله وجرّ المقرونة إلخ)** وجه ضعفه ما تقدم من أن المبرد يمنعه . **(قوله وذلك)** أى الضعيف

---

[٧٤١] رجز لم أقف على اسم راجزه . البهمة بضم الباء الموحدة الفارس الذى لا يدرى من أين يؤتى من شدة بأسه . الباء فيه يتعلق بمنيت . أى ابتليت على صيغة المجهول . وشهم بفتح الشين المعجمة وسكون الهاء أى جلد ذكى الفؤاد . وقلب مرفوع به وفيه شاهد على جواز حسن وجهه بالرفع وهو ضعيف لعدم رابط فى اللفظ بين الصفة وموصوفها . ومنجذ بالذال المعجمة أى مجرب حنكته الأمور . ويقال سيف كهام أى كليل . وينبو من نبا الشىء أى تباعد وتجافى .

(١) وليس الدليل عقليا .

(٢) والبصريون لا يجيزونه وانظر فى ذلك كتاب الأشباه والنظائر النحوية للإمام السيوطى بتحقيقنا .

حسن كل ما تحت نقابه ، حسن وجه جاريتها جميلة أنفه ، حسن الوجنة جميل خالها ، وحسن وجهه ، حسن وجه أبيه ، حسن ما تحت نقابه ، حسن كل ما تحت نقابه ، حسن وجه جاريتها جميلة أنفه ، حسن الوجنة جميل خالها ، والحسن الوجنة الجميل خالها . ويدل للجواز فى الأول والثانى قوله :

[٧٤٢] وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبَّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

فى رواية نصب الظهر وفى بقية المنصوبات قوله :

[٧٤٣] أَنْعَتُهَا إِنِّى مِن نُعَّاتِهَا كُومَ الذُّرى وادقَةً سُرَّاتِهَا

أو المذكور من النصب والجر . **(قوله وحسن وجهه)** أعاد الواو هنا وفى قوله والحسن الوجنة إلخ دون غيرهما إشارة فى المحل الأول إلى أن ما بعدها أمثلة النوع الثانى وفى المحل الثانى إلى أن ما بعدها مثال النوع الثالث . **(قوله فى الأول والثانى)** أى نصب الصفة المنكرة المعرّف بأل ونصبها المضاف إلى المعرف بها . **(قوله ونأخذ بعده إلخ)** روى نأخذ بالجزم عطفا على جواب الشرط والرفع استئنافا والنصب بأن مضمرة كما سيذكره الشارح فى شرح قول المصنف والفعل من بعد الجزا إلخ والضمير فى بعده للمدوح وهو النعمان بن الحارث الأصغر . وذناب الشيء بكسر الذال المعجمة عقبه . والأجب المقطوع . والسنام بالفتح ما ارتفع من ظهر البعير . والمعنى نتمسك بعده بطرف عيش قليل الخير بمنزلة البعير المهزول الذى ذهب سنامه لشدة هزاله . أى نبقى بعده فى شدة وسوء حال . وفى أجب الجر صفة لعيش وجره بالكسرة إن أضيف إلى ما بعده وإلا فبالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل والرفع خبرا لمحذوف والنصب حالا . وروى الظهر بالرفع على الفاعلية والجر على الإضافة والنصب على التشبيه بالمفعول به . وإنما كان هذا دليلا للثانى أيضا لأن المضاف للمحلى بأل بمنزلته إذ لا فرق .

(قوله أنعتها) أى أصفها والضمير للنوق وإنى إلخ تعليل لما قبله . والنعات جمع ناعت أى واصف وكوم ، منصوب على المدح بضم الكاف جمع كوماء كحمر وحمراء وهى عظيمة السنام . والذرى جمع ذروة بتثليث الذال المعجمة وهى أعلى الشيء والمراد بها هنا السنام . ووادقة صفة لكوم من ودقت

---

[٧٤٢] قاله النابغة الذبيانى من قصيدة من الوافر يمدح بها النعمان بن الحارث الأصغر أى بعد النعمان . ويروى وتمسك بعده نبقى بعده فى شدة وسوء حال ، ونتمسك بطرف عيش قليل الخير ، بمنزلة البعير المهزول الذى ذهب سنامه وانقطع لشدة هزاله . والذناب بكسر الذال المعجمة عقب كل شيء . وأجب الظهر أى مقطوع السنام . والشاهد فيه حيث يجوز فيه رفع أجب ونصب الظهر مثل حسن الوجه وهو ضعيف . وارتفاع أجب على أنه مبتدأ محذوف ونصب الظهر على التشبيه بالمفعول أو على التمييز على رأى الكوفية . ويجوز نصب أجب ورفع الظهر : النصب على الحال والرفع به . وجرهما جميعا : إما جرا الأجب فعلى أنه صفة لعيش ، وأما جر الظهر فعلى الإضافة .

[٧٤٣] قاله عمرو بن لحى ـ بالحاء المهملة ـ التيمى . الضمير فى أنعتها يرجع إلى النوق . والنعات بضم النون وتشديد العين جمع ناعت . وكوم الذرى نصب على الفتح بضم الكاف جمع كوماء وهى العظيمة السنام . والذرى بضم الذال المعجمة جمع ذروة أعلى السنام . والشاهد فى وادقة فإنه صفة مشبهة من ودقت السرة إذا دنت من الأرض من السمن نصبت المضاف إلى ضمير الموصوف وعلامة النصب الكسر فى سراتها كما فى مسلمات . وفيه دليل على جواز زيد حسن وجهه بالنصب .

إذ لا فرق وفى المجرورات سوى الأخير قوله :

[٧٤٤] **أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفًا ... كُمَيْتَا الأعالى جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا**

والجر عند سيبويه فى هذا النوع من الضرورات . ومنعه المبرد مطلقا لأنه يشبه إضافة الشيء إلى نفسه وأجازه الكوفيون فى السعة وهو الصحيح . ففى حديث أم زرع : « **صفر وشاحها** »[1] وفى حديث الدجال : « **أعور عينه اليمنى** »[2] وفى صفة النبى ﷺ : « **شثن أصابعه** »[3] ويدل للأخير قوله : سبتنى الفتاة البضة البيت فى رواية جر كشحه . وأما الحسن فهو ما عدا ذلك وجملته أربعون صورة ، وهى تنقسم إلى حسن ، وأحسن فما كان فيه ضمير واحد أحسن مما فيه ضميران ؛ وقد وضعت لذلك جدولاً تتعرف

السرة إذا دنت من الأرض لفرط السمن . والشاهد فيه لأنه صفة مشبهة على وزن فاعل نصب سراتها بالكسر وهو مضاف إلى ضمير الموصوف .

(قوله إذ لا فرق) علة لمحذوف أى وإنما كان دليلا للجواز فى بقية المنصوبات مع أنه ليس فيه إلا نوع من تلك البقية لأنه لا فرق . **(قوله أقامت على ربعيهما)** على بمعنى فى والضمير للدمنتين فى البيت قبله تثنية دمنة بكسر الدال وهى ما بقى من آثار الدار وجارتا صفا فاعل أقامت . وأراد بهما حجرين يوضع عليهما القدر بجانب الصفا : أى الجبل وكميتا الأعالى صفة جارتا أى شديدتا حمرة الأعالى : أى الأعليين فالجمع مستعمل فى الاثنين . جونتا مصطلاهما صفة ثانية أى مسودتا موضع الاصطلاء بالنار وهو الأسفل . والشاهد فيه حيث جرّ جونتا وهو صفة مشبهة المضاف إلى ضمير الموصوف ، ومثله بقية المجرورات سوى الأخير إذ لا فرق .

(قوله فى هذا النوع) أى المجرورات سوى الأخير . **(قوله مطلقا)** أى فى الضرورة والسعة . **(قوله يشبه إضافة الشيء إلى نفسه)** أى لأن الوصف عين مرفوعه فى المعنى . وإنما قال يشبه لأنه لم يضف إليه إلا بعد تحويل الإسناد عنه كما مر . **(قوله صفر وشاحها)** بكسر الصاد المهملة والمعنى أنها ضامرة البطن فكأن وشاحها خال . والوشاح شيء مرصع بالجواهر تجعله المرأة من نساء الملوك بين عاتقها وكشحها وفى رواية صفر ردائها . **(قوله أعور عينه اليمنى)** هذه رواية . وفى رواية أخرى : أعور عينه اليسرى وكلتاهما صحيحة . قال ابن عبد البر : رواية اليمنى أصح إسنادا ولا يظهر الجمع بينهما . **(قوله شثن أصابعه)** بفتح الشين المعجمة وسكون المثلثة

---

[٧٤٤] قبله :

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّجَ الرَّكْبُ فِيهِمَا ... بِحَقْلِ الرُّخَامِى قَدْ عَفَا طَلَلَاهُمَا

قالهما الشماخ من قصيدة من الطويل . الهمزة للاستفهام ، ومن للتعليل . والدمنة بكسر الدال ما بقى من آثار الدار . بمعنى عليهما . والباء فى بحقل الرخامى بمعنى فى ، ومحله النصب على الحال . والحقل بفتح الحاء المهملة وسكون القاف وهو فى الأصل الزرع إذا تشعب ورقه قبل أن يغلظ سوقه . والحقل أيضا القراح الطيب الواحدة حقلة . والقراح الذى لا يشوبه شيء . والرخامى بضم الراء وتخفيف الخاء المعجمة شجر مثل الضال . والمراد بحقل الرخامى ههنا موضع . وقد عفا طللاهما حال من الدمنتين : أى اندرس آثارهما وعلى بمعنى فى . وجارتا صفا كلام إضافى فاعل أقامت . وأراد بهما الأثفيتين . والصفا الجبل . وكميتا الأعالى صفة جارتا : أى شديدتا الحمرة . وجونتا مصطلاهما أى أسافلهما مسودة . والمصطلى بالضم موضع النار . والشاهد فيه فإن جونتا صفة مشبهة من جان يجون ، أضيفت إلى ما أضيف إلى ضمير موصوفهما أعنى مصطلاهما . وضمير مصطلاهما يعود إلى جارتا فهى حينئذ مثل مررت برجل حسن وجهه بالإضافة . والمبرد يمنعه مطلقا . وسيبويه يخصه . وأجازته الكوفية فى السعة وهو الصحيح .

(١) راجع الحديث فى فتح البارى شرح صحيح البخارى ـ من تحقيقنا ـ كتاب النكاح وراجع لنا فهارسه المسماة مفاتيح القارىء لأبواب فتح البارى .

(٢) راجع لنا كتاب علامات الساعة .

(٣) راجع لنا شرح كتاب الشمائل المحمدية للترمذى .

منه أمثلته وأحكامه على التفصيل المذكور بسهولة ، مشيرا إلى ما لبعضها من دليل بإشارة هندية ، وإن كان كثيرا أشرت إلى كثرته بكاف عربية . جامعا في ذلك

أى غليظها . (قوله فما كان فيه ضمير واحد) كالحسن وجهه بالرفع أحسن مما فيه ضميران كالحسن وجهه بالنصب فإن فيه مع الهاء ضميرا مستترا هو فاعل الحسن ووجه الأحسنية السلامة من زيادة ضمير غير محتاج إليه . (قوله لذلك) أى للمذكور من صور الصفة المشبهة . (قوله وأحكامه) أى من امتناع وأقبحية وقبح وضعف وحسن وأحسنية .

(قوله بإشارة هندية) أى فوق حكم ذلك البعض وفوق الدليل كالإشارة بصوره الثمانى التى فوق قوله ببهمة إلخ وفوق أقبح الذى هو حكم رفع حسن وجه وحسنه وجه أب إلى أن قوله ببهمة إلخ شاهد رفعهما ولو وضع أيضا هذه الإشارة فوق قبيح الذى هو حكم رفع حسن الوجه وحسن وجه الأب وفوق قبيح الذى هو حكم رفع الحسن الوجه والحسن وجه الأب وفوق أقبح الذى هو حكم رفع الحسن وجه الحسن وجه أب لكان أحسن ، لأن فيه تنبيها على أن قوله ببهمة إلخ شاهد الرفع فى الصور الثمانى كما مر فى الشرح . وكان الموافق لما مر فى الشرح أيضا أن يشير إلى شاهد بقية صور النصب الضعيفة وهو قوله أنعتها إلخ ، وإلى شاهد صور الجر الضعيفة سوى أخيرها وهو قوله أقامت على ربعيهما إلخ . واعلم أن الشارح أشار على ما فى كثير من النسخ الصحيحة عشر إشارات إلى عشرة شواهد كل شاهد لحكم صورتين إلا الشاهد فى الإشارة السابعة فلحكم صورة واحدة لعدم ذكره صورة تناسبها لكن النسخ مختلفة فى الرقوم المشار بها . الإشارة الأولى فوق أحسن حكم جر حسن وجه حسن وجه أب إلى شاهد جرهما وهو قوله :

لا حقِ بطنٍ بِقَرَى سمينٍ لا خَطِلِ الرجعِ ولا قَرُونِ

ولم أر من تكلم على هذا البيت ونحن نتكلم عليه بما تيسر فنقول معنى لاحق بطن ضامر بطن قال فى القاموس : لحق كسمع ضمر وهو صفة لفرس فيما يظهر وفيه الشاهد وقوله بقرى بفتح القاف كفتى أى ظهر والباء بمعنى مع . وقوله لا خطل الرجع بفتح الخاء المعجمة وكسر الطاء وفتح الراء وسكون الجيم : أى لا مضطرب الخطو ملتويه ، وهو صفة أخرى للفرس الممدوح ، والقرون بالقاف والراء كصبور الدابة التى تعرق سريعا ، أو تقع حوافر رجليه موقع يديه . ولا حق إن كان بالجر فلا إشكال وإن كان بالرفع احتيج إلى قراءة سمين بالرفع على أنه نعت مقطوع لقرى ليتفق الشطران فى الحركة . وفى نسخ الاستشهاد أيضا قوله :

وَلاَ سَيِّئِى زِىٍّ إذا ما تَلَبَّسُوا إلى حَاجَةٍ يَوْمًا مُخَيَّسَةً بُزْلَا

الشاهد فى سيئى . والزى بكسر الزاى الهيئة . وقوله إلى حاجة أى لأجل حاجة . ومخيسة منصوب ، بتلبسوا بضم الميم وفتح الخاء المعجمة وتشديد التحتية مفتوحة وسين مهملة أى مذللة صفة فى الأصل لبزلا ، فلما قدم عليه أعرب حالا . والبزل بضم الموحدة وسكون الزاى جمع بازل وهو البعير الذى انشق نابه ذكرا كان أو أنثى . الإشارة الثانية : فوق ضعيف حكم نصب حسن

....

الوجه ، حسن وجه الأب إلى شاهد نصبهما وهو قوله أجب الظهر إلخ على رواية نصب الظهر . وقد تقدم . هذا هو الموافق لما مر فى الشرح من الاقتصار على جعله دليل نصبهما . وأما جعله شاهدا لهما فى الأحوال الثلاثة كما فعل البعض تبعا لما يأتى فى آخر طريقة معرفة الجدول . ووجد فى عدة نسخ من رسم صورة ستة فوق أحسن حكم جر حسن الوجه حسن وجه الأب ، وصورة خمسة فوق ضعيف حكم نصبهما ، وصورة أربعة فوق قبيح حكم رفعهما ، ورسم الصور الثلاث فوق أجب الظهر إلخ تنبيها على أنه شاهد فى حكم جواز أحوالهما الثلاث فلا يوافق صنيع الشارح سابقا . الإشارة الثالثة : فوق أحسن حكم نصب حسن وجهها ، حسن وجه الأب إلى شاهد نصبهما وهو قوله :

هَيْفَاءُ مُقْبِلَةً عَجْزَاءُ مُدْبِرَةً مَمْخُوطَةٌ جُدِلَتْ شَنْبَاءُ أَنْيَابَا

أى هى هيفاء أى ضامرة كما فى العينى ، ومقبلة حال من الضمير فى هيفاء . وقول العينى ذو الحال محذوف أى إذا كانت مقبلة وكان تامة تكلف لا حاجة إليه . والعجزاء كبيرة العجز . ومدبرة حال من الضمير فى عجزاء . ممخوطة أى موشومة بالمخط بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وهو ما يوشم به . وجدلت بضم الجيم وكسر الدال المهملة مبنى للمجهول من قولهم جارية مجدولة الخلق أى حسنته . والشاهد فى شنباء أنيابا من الشنب وهو رقة الأسنان وصفاؤها . الإشارة الرابعة : فوق أقبح حكم رفع حسن وجه حسن وجه أب إلى شاهد رفعهما وهو قوله ببهمة إلخ وقد تقدم . الإشارة الخامسة : فوق أحسن حكم رفع حسن وجهه ، حسن وجه أبيه إلى شاهد رفعهما وهو قوله :

تُعَيِّرُنَا أَنَّا قَلِيلٌ عِدَادُنَا فَقُلْتُ لَهَا إِنَّ الْكِرَامَ قَلِيلُ

الإشارة السادسة : فوق أحسن حكم رفع حسن أنوال عده ، حسن سنان رمح يطعن به إلى شاهد رفعهما وهو قوله أزور امرأ إلخ وقد تقدم . الإشارة السابعة : فوق ضعيف حكم جر الحسن الوجنة الجميل خالها إلى شاهد جره وهو قوله سبتني الفتاة إلخ . وقد تقدم . الإشارة الثامنة : فوق أحسن حكم نصب الحسن الوجه ، الحسن وجه الأب إلى شاهد نصبهما وهو قوله :

فَمَا قَوْمِى بِثَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ وَلَا بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقَابَا

وثعلبة وفزارة قبيلتان . والشعر بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة جمع أشعر وهو كثير الشعر . وفى نسخ الاستشهاد أيضا بقوله :

* لقد علم الأيقاظ أخفية الكرى *

والشاهد فى نصب أخفية بالأيقاظ على التشبيه بالمفعول به . والأيقاظ جمع يقظ أى متيقظ . والأخفية بخاء معجمة ففاء فتحتية جمع خفى وأراد بها أجفان العيون . والكرى النوم . الإشارة التاسعة : فوق أحسن حكم نصب الحسن وجها الحسن وجه أب إلى شاهد نصبهما وهو :

* الحزن بابا والعقور كلبا *

بين كل متناسبين بإشارة واحدة . وهو هذا :

[٧٤٥] (١) لأحِقِ بَطْنٍ بِقَرًى سَمِينٍ لاَ خطِلِ الرَّجْعِ وَلاَ قَرُونِ
[٧٤٦] (٢) أَجَبُّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ
[٧٤٧] (٣) هَيْفَاءُ مُقْبِلَةً عَجْزَاءُ مُدْبِرَةً مَمْخُوطَةٌ جُدِّلَتْ شَنْبَاءُ أَنْيَابَا
[٧٤٨] (٤) بِبُهْمَةٍ مُنِيتُ شَهْمٍ قَلْبُ
(٥) تُعَيِّرُنَا أَنَّا قَلِيلٌ عِدَادُنَا فَقُلْتُ لَهَا إِنَّ الكِرَامَ قَلِيلُ
[٧٤٩] (٦) أَزُورُ امرأً جَمًّا نَوَالٌ أَعَدَّهُ

والحزن بفتح الحاء المهملة وسكون الزاى ضد السهل وهو ذم لشخص بأن بابه مغلق دون الأضياف وكلبه عقور . الإشارة العاشرة : فوق أحسن حكم رفع الحسن ما تحت نقابه ، الحسن كل ما تحت نقابه إلى شاهد رفعهما وهو :

*** فاقصد بزيد العزيز من قصده ***

ويرد عليه أن من يحتمل غير الرفع ، إلا أن يقال الظاهر حمل الكلام على الأولى حيث لا مانع منه فاعرف ذلك فقد أهمل أرباب الحواشى ضبط إشارات الجدول وشرح شواهده فوقع فيه خبط كثير . **(قوله بكاف عربية)** أى مجرورة لا معلقة . والنسخ مختلفة فى مواضع هذه الكاف اختلافا لا وثوق معه . **(قوله جامعا فى ذلك)** أى فى الدليلين بين كل متناسبين أى قسمين متناسبين كحسن الوجه وحسن وجه الأب ولا يرد عليه إفراده الحسن الوجنة الجميل خالها بالإشارة إلى دليل يخصه لأن إفراده

[٧٤٥] قاله أبو زبيد حرملة الطائى من البسيط : أى هى هيفاء ضامرة . ومقبلة حال . وذو الحال محذوف . أى إذا كانت مقبلة . وكان تامة وكذا الكلام فى عجزاء مدبرة ، وهو بالزاى عظيمة العجز ، ممخوطة خبر بعد خبر . ومبتدؤه محذوف أى موشومة بالمخط بالكسر الذى يوشم به . وجدلت مجهول صفة ممخوطة من قولهم جارية مجدولة الخلق أى حسنة الجدل . من جدلت الحبل فتلته . والشاهد فى شنباء أنيابا فإن شنباء صفة مشبهة . أى بينة الشنب وهو حدة الأسنان وعذوبتها، نصبت أنيابا مجردة عن أل وفيه دليل على جواز حسن وجها وهذا تمييز لأنه نكرة فإذا كان معرفة يجوز الوجهان التمييز والتشبيه بالمفعول .

[٧٤٦] قاله الحارث بن ظالم من قصيدة من الوافر قالها حين هرب من النعمان بن المنذر فلحق بقريش . الفاء للعطف وما بمعنى ليس والباء فى بثعلبة زائدة . والشاهد فى الشعر الرقابا فإنه مثل الحسن الوجه بنصب الوجه لأن الشعر جمع أشعر كثير شعر الجسد صفة مشبهة نصب الرقابا وهو معرف بأل .

[٧٤٧] قاله رؤبة ، وقبله : فذاك وخم لا يبالى السبا . يذم به إنسانا بأن بابه مغلق دون الأضياف وأن كلبه عقور . والشاهد أن الحزن والعقور صفتان مشبهتان . وقد نصبتا بابا وكلبا وهما عاريان عن الألف واللام والإضافة وهو نظير الحسن وجها .

قد وضعنا فى جدولنا بدل الستة واحدا ، وبدل الخمسة اثنين ، وجعلنا موضع الأربعة فوق قبيح خاليا . وجعلنا الأربعة فوق أقبح الذى كان عليه صورة ثمانية فى بعض النسخ ، وذلك لموافقة تعدد الإشارات فى المحشى على ترتيب الأعداد وقد وضع هذا الجدول أحد تلاميذة المصنف .

[٧٤٨] الرجز بلا نسبة فى الدرر ٢٨٤/٥ ؛ والمقاصد النحوية ٥٧٧/٣ ؛ وهمع الهوامع ٩٩/٢ .

[٧٤٩] عجزه :

لمن أمّه مستكفيا أزمة الدهر

والبيت من الطويل ، وهو بلا نسبة فى شرح التصريح ٨٦/٢ ؛ والمقاصد النحوية ٦٣١/٣ .

[٧٥٠] (٧) سَبَتْنِى الفَتَاةُ الْبَضَّةُ المتَجَرِّدِ اللطيفـــةِ كَشْحُـــه

[٧٥١] (٨) فمَا قَوْمِى بِثَعْلَبَةَ بنِ سَعْدٍ وَلاَ بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقَابَا

[٧٥٢] (٩) الحزْنُ بَابًا وَالعَقُورُ كَلْبًا

(١٠) فاقصِدْ بزيْدِ العزيزُ من قَصَدَهْ

طريقة معرفة هذا الجدول أن تضع الورقة التى هو مرسوم فيها بين يديك بحيث تكون أبيات الصفة المعرفة بأل مما يليك ثم ترفع بصرك إلى أبيات الصفة المنكرة ، فإذا فرغت منها تنظر إلى أبيات المعرفة بأل وقد جعل فى رأس أبيات النوعين خمس بيوت مكتوب، فى أول بيت منها الجر وفى الثانى النصب وفى الثالث الرفع وفى الرابع السببى وفى الخامس الصفة ، ووصل كل بيت من هذه الأبيات باثنى عشر مربعا ، فالمربعات الموصولة

بذلك لعدم ذكره قسما يناسبه كما مر فتدبر . **(قوله طريقة معرفة إلخ)** الظاهر أن هذا ليس من كلام الشارح بل لبعض الطلبة وأن الشارح رسم الجدول عقب قوله وهو هذا ويرشحه عدم وجود هذه الزيادة فى بعض النسخ وقوله فى آخرها وقوله جامعا إلخ . **(قوله مما يليك)** أى بحيث تكون تحت أبيات الصفة المنكرة .

(قوله ثم ترفع بصرك إلى أبيات الصفة المنكرة) أى لتكون جارية على عادة القراءة فى الورق مثلا من البداءة بالأعلى . **(قوله فى رأس أبيات النوعين)** أى أبيات كل من النوعين الصفة المنكرة والصفة المعرفة بأل وإلا فالمجعول فى رأس أبيات مجموعهما بيوت عشرة لا خمسة . **(قوله باثنى عشر مربعا)** هذا على ما فى نسخ وفى أخرى تقليل المربعات المقابلة للجر والنصب والرفع فى النوعين بحسب اجتماع بعض صور كل من الثلاثة فى حكم كاجتماع حسن الوجه ، وحسن وجه الأب ، وحسن وجه ، وحسن وجه أب ، فى أحسنية الجر فوضع لحكم الأربعة بيتا واحدا . وكاجتماع الأولين فى ضعف النصب وفى قبح الرفع فوضع لحكمهما بيتا واحدا وقس على ذلك وهو وضع حسن أيضا وأحسن منه تقليلها بحسب الاجتماع فى الشاهد إن كان وفى الحكم إن لم يكن . والمربع سطح أحاط به أربع خطوط ولذلك سمى مربعا . ويحتمل أن

---

[٧٥٠] تمامه :

سَبَتْنِي الفتـاة البضّة المتجرِّد الـــ ـطيفة كشحه وما خلت أن أسْبَى

والبيت من الطويل وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية ٦٢٣/٣

[٧٥١] البيت من الوافر ، وهو لحارث بن ظالم في الأغاني ١١٩/١١ ؛ والإنصاف ص١٣٣ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٥٨/١ ؛ وشرح اختيارات المفضل ١٣٣٥/٣ ؛ والكتاب ٢٠١/١ ، والمقاصد النحوية ٦٠٩/٣ ، والمقتضب ١٦١/٤ ؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤٩٧/٧ ؛ وشرح المفصل ٨٩/٦ .

[٧٥٢] الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٥ ؛ وخزانة الأدب ٢٢٧/٨ ؛ والكتاب ٢٠٠/١ ؛ والمقاصد النحوية ٦١٧/٣ ؛ والمقتضب ١٦٢/٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٨٠/٣ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٣٠٤/١ .

بالأخيرين منها الصفة ومعمولها السببى المنقسم إلى اثنى عشر قسما كما تقدم ، والمربعات الموصولة ببيت الجر مكتوب فيها حكم المعمول السببى الذى فى مربعاته كلها وكذلك فى بيت النصب وبيت الرفع فما قابله منها ممتنع فهو ممتنع وما قابله حسن فهو حسن وهكذا . ثم ما يحرس هذه الأحكام إشارة هندية : فانظر فى الشواهد المكتوبة حول الجدول فما وجدت عليه تلك الإشارة فهو شاهد ذلك الحكم . وقوله جامعا بين كل متناسبين إلخ أى كما جمع بين حسن الوجه وحسن وجه الأب بصوره : ستة فى الجر وخمسة فى النصب وأربعة فى الرفع .

(تنبيهان)*: **الأول** : تقدم أن معمول الصفة يكون ضميرا وعملها فيه جر بالإضافة إن باشرته وخلت من أل نحو : مررت برجل حسن الوجه جميله ، ونصب إن فصلت أو قرنت بأل فالأول نحو : « هم أحسن وجوها وأنضر عموما » . **والثانى** : نحو الحسن الوجه الجميلة . الثانى : إنما تأتى مسائل امتناع الإضافة مع الصفة المفردة كما رأيت . فإن كانت الصفة مثناة أو مجموعة على حد المثنى جازت إضافتها مطلقا كما سبق في باب

تسميته بذلك لاحتوائه على زوايا أربع قائمة إن استقامت الخطوط الأربعة لتساوى الزوايا حينئذ والزوايا المتساوية قوائم وعلى زوايا أربع بعضها وهو مصغر حاد وبعضها وهو ما كبر منفرج إن لم يستقم جميعها ، وقول البعض لاحتوائه على زوايا أربع منفرجة إن استقامت الخطوط خطأ فاحش كما لا يخفى على من له أدنى إلمام بفن الهندسة . **(قوله بالأخيرين)** أى البيتين الأخيرين المكتوب فى أحدهما لفظ السببى وفى الآخر لفظ الصفة . والضمير فى منها يرجع إلى قوله خمس بيوت . **(قوله حكم المعمول السببى)** أى حكم جره وقوله الذى فى مربعاته صفة للمعمول السببى والضمير يرجع إليه . **(قوله فما قابله منها)** الضمير فى منها لأحكام السببى أى أحكام إعرابه المطلوب والجار والمجرور حال من ممتنع . والمعنى أن السببى الذى قابله من أحكام إعراب السببى المطلوب من جر أو نصب أو رفع ممتنع فهو ممتنع إلخ .

(قوله ثم ما يحرس إلخ) أتى به مع علمه من قوله مشيرا إلخ توطئة لما بعده ، وقوله هذه الأحكام أى بعضها . **(قوله بصوره : ستة فى الجرّ وخمسة فى النصب وأربعة فى الرفع)** هذا على ما فى عدة نسخ وهو لا يناسب ما مر فى الشارح كما تقدم . **(قوله وعملها فيه جر بالإضافة إن باشرته وخلت من أل)** جوّز فى التسهيل وفاقا للكسائى مع المباشرة والخلو من أل أن تعمل الصفة فى الضمير النصب على التشبيه بالمفعول به فعلى هذا الجر غالب لا لازم كما قاله الدمامينى . قال : ويظهر الفرق بين قصد الإضافة وعدم قصدها فى مثل مررت برجل أحمر الوجه لا أصفره بكسر الراء عند قصد الإضافة وفتحها عند عدم قصدها . **(قوله وأنضرهموها)** من النضرة وهى الوضاءة والبهجة . وفيه أن ما ذكر صيغة تفضيل لا صفة مشبهة ، فكان ينبغى أن يقول كغيره ، قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها . **(قوله الجميلة)** كون الضمير في محل نصب مذهب سيبويه . ومذهب الفراء أنه في محل جر قاله السيوطي أي لأنه يجوز إضافة الصفة المحلاة بأل إلى كل معرفة **(قوله مطلقًا)** أي سواء كانت الصفة بأل أو لا

الإضافة ا هـ .

(خاتمة)*: قال فى الكافية :

وضُمِّن الجامدُ معنى الوصف وآستُعمِلَ استعمالَه بِضَعْفِ
كأنت غربال الإهاب وكذا فَراشةُ آلحلم فراعٍ المأخذا

أى من تضمين الجامد معنى المشتق وإعطائه حكم الصفة المشبهة قوله :

[٧٥٣] فَرَاشَةُ آلحِلْمِ فِرْعَوْنُ آلعذاب وَإنْ تُطْلَبْ نَدَاهُ فكَلْبٌ دونَهُ كلبُ

وقوله :

[٧٥٤] فَلَوْلا اللهُ وَآلمُهْرُ آلمفَدَّى لَأُبْتَ وأنتَ غِربالُ الإهابِ

ضمن فراشة الحلم معنى طائش . وفرعون معنى أليم ، وغربال معنى مثقب ، فأجريت مجراها فى الإضافة إلى ما هو فاعل فى المعنى ولو رفع بها أو نصب جاز . والله أعلم .

[التعجب]

(بِأَفْعَلَ آنطِقْ بَعْدَ مَا تَعَجُّبَا * أَوْ جِئْ بِأَفْعِلْ قَبْلَ مَجْرورٍ بِبَا) أى يدل على

وسواء كان المضاف إليه خاليًا من أل ومن الاضافة لتاليها ولضمير تاليها أولاً ، وذلك لحصول فائدة الإضافة من التخفيف بحذف النون . **(قوله فراشة الحلم)** بفتح الفاء . **(قوله أى من تضمين الجامد إلخ)** بيان لقوله كأنت غربال إلخ . **(قوله وإعطائه حكم الصفة المشبهة)** أى من رفع السببى ونصبه وجره وجعله أبو حيان سماعيا . **(قوله والمهر المفدى)** بفتح الفاء والدال المهملة المشددة أى القوى الجرى لأبت أى رجعت وأنت غربال الإهاب أى مثقب الجلد من وقع الأسنة .

[التعجب]

اعلم أنه لا يتعجب من صفاته تعالىٰ قياسا ، فلا يقال ما أعلم الله لأنها لا تقبل الزيادة . وشذ قول العرب : ما أعظم الله وما أقدره وما أجله . نقله الشيخ يحيى عن ابن عقيل ، والسيوطى عن أبى حيان ثم قال السيوطى : والمختار وفاقا للسبكى وجماعة كابن السراج وابن الأنبارى والصيمرى جوازه . ومعنى ما أعظم الله أنه تعالى فى غاية العظمة وأن عظمته مما تحار فيه العقول ، والقصد الثناء عليه بذلك ا هـ باختصار وسيأتى عن الرضى ما يؤيد الجواز . ثم رأيت

---

[٧٥٣] البيت من البسيط ، وهو للضحاك بن سعد .

[٧٥٤] البيت من الوافر ، وهو لمنذر بن حسان .

التعجب ، وهو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية بألفاظ كثيرة نحو : ﴿ **كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم** ﴾ [البقرة : ٢٨] ، سبحان الله المؤمن لا ينجس[1] . لله درّه فارسا . لله أنت .

[٧٥٥] * يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ *

ابن حجر الهيتمى بعد أن نقل فى كتابه الإعلام إفتاء السبكى بالجواز ساق كلام ابن الأنبارى ، وملخصه : اعترض الكوفيون على البصريين فى قولهم إن ما أفعله فعل بأنه يلزمهم أن يكون معنى ما أعظم الله شىء أعظمه والله تعالى عظيم لا بجعل جاعل ، فأجابوا بأن معنى ما أعظم الله شىء وصفه بالعظمة كما تقول عظمت عظيما ، والشىء إما من يعظمه من عباده أو ما يدل على عظمته من مصنوعاته أو ذاته تعالى أى أنه أعظم لذاته لا لشىء جعله عظيما . وقيل هو إخبار بأنه فى غاية العظمة ا هـ . ثم ذكر ابن حجر أنه على القول الأول بأوجهه الثلاثة باق على حقيقته من التعجب وعلى الثانى مجاز فى الإخبار ا هـ ويكفى فى وجود شرط قبول الزيادة هنا أن مطلق العلم ومطلق القدرة ومطلق العظمة مثلا مما يقبل الزيادة وإن لم يقبلها خصوص علمه تعالى وقدرته وعظمته فتأمل . ولا يجوز على الله تعالى لأنه إنما يكون عند خفاء السبب وهو تعالى لا يخفى عليه خافية وأما التعجب الوارد فى القرآن من جهته تعالى فعلى لسان خلقه نحو : ﴿ **فما أصبرهم على النار** ﴾ أفاده الدمامينى وغيره . **(قوله تعجبا)** أى لأجل التعجب أو متعجبا أو فى وقت التعجب . **(قوله أى يدل على التعجب إلخ)** لم يتحمل المتن جميع ذلك حتى يكون تفسيرا له فكان الظاهر أى يتعجب بصيغتين مبوب لهما فى كتب النحاة وقد يتعجب بغيرهما نحو : ﴿ **كيف تكفرون** ﴾ إلخ . **(قوله وهو استعظام)** وعرفه الدمامينى بأنه انفعال يحدث فى النفس عند الشعور بأمر يجهل سببه . ومن ثم قيل إذا ظهر السبب بطل العجب . **(قوله فعل فاعل)** يعنى صفة موصوف وإن لم يكن له فيه اختيار فدخل نحو ما أحسن زيدا فاندفع اعتراض البعض كغيره . **(قوله ظاهر المزية)** أى بسبب زيادة فيه خفى سببها فلا يتعجب مما لا زيادة فيه ولا مما ظهر سببه .

(قوله نحو كيف تكفرون بالله) أى أتعجب من كفركم بالله فاستعملت كيف فى التعجب مجازا عما وضعت له من الاستفهام عن الأحوال . وكذا استعمال سبحان الله ولله دره فارسا ، ولله أنت ، وما أنت جارة ، فى التعجب ، فإنه مجاز عن الإخبار بالتنزه ويكون دره منسوبا لله ويكون المخاطب منسوبا لله وعن الاستفهام عن جوارها إن كانت ما استفهامية أو عن نفى جوارها إن كانت نافية أى لست جارة بل أعظم منها . **(قوله سبحان الله إلخ)** قال البعض انظر هل المتعجب منه مضمون الجملة بعده أو حال المخاطب ا هـ والأظهر أنه حال المخاطب المتوهم نجاسة المؤمن إذ عدم نجاسته غير خفى السبب . ثم رأيت فى شروح البخارى التصريح به . **(قوله لله أنت)** أى فى جميع الكمالات كما يدل عليه حذف جهة التعجب فهو أبلغ من نحو لله درك

[٧٥٥] قاله الأعشى ميمون بن قيس من قصيدة طويلة من الكامل المجزوء المرفل المصدع . ويا جارتا منادى منصوب لأنه مضاف إذ أصله يا جارتى كما تقول يا غلامى ثم يا غلاما . وما نافية ، وأنت مبتدأ ، وجارة خبره . وفيه الشاهد حيث يدل على التعجب إذ التقدير عظمت من جارة .

(١) أى لا حيا ولا ميتا .

وقوله :

[٧٥٦] * وَاهًا لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهًا وَاهًا *(١)

والمبوَّب له فى كتب العربية صيغتان : ما أفعله وأفعل به لاطرادهما فيه . فأما الصيغة الأولى فما فيها اسم إجماعا لأن فى أفعل ضميرا يعود عليها . وأجمعوا على أنها مبتدأ لأنها مجردة للإسناد إليها . ثم اختلفوا فقال سيبويه : هى نكرة تامة بمعنى شيء . وابتدىء بها لتضمنها معنى التعجب وما بعدها خبر فموضعه رفع . وقال الفراء وابن درستويه هى استفهامية ونقله فى شرح التشهيل عن الكوفيين . وقال الأخفش هى معرفة ناقصة بمعنى

فارسا . **(قوله يا جارتا ما أنت جاره)** شطر بيت من مجزوء الكامل ، المرفل فجاره بالوقف على هاء التأنيث وإن كان منصوبا على التمييز أو الحال إن كانت ما استفهامية أو الخبرية إن كانت نافية حجازية ، ومرفوعا إن كانت نافية تميمية ، وجارتا منصوب لأنه مضاف إلى الألف المنقلبة عن ياء المتكلم . **(قوله واها)** اسم فعل بمعنى أعجب . **(قوله لاطرادهما)** أى كثرة استعمالهما فيه لوضعهما له بخلاف ما مر كذا قالوا ، وأورد عليه البعضُ أنه غير ظاهر فى واها ولك رده بأن وضع واها للفظ الفعل الدال على التعجب لا للتعجب بناء على الراجح من أن مسميات أسماء الأفعال ألفاظ الأفعال . **(قوله ضميرا يعود عليها)** أى والضمير لا يعود إلا على الأسماء . **(قوله على أنها مبتدأ)** أى واجب التقديم لأنها فى كلام جرى مجرى المثل فلزم طريقة واحدة . دماميني . **(قوله نكرة تامة)** أى غير موصوفة بالجملة بعدها وذلك لأن التعجب إنما يكون فيما خفى سببه فيناسبه التنكير . **(قوله لتضمنها معنى التعجب)** أى المناسب له قصد الإبهام لاقتضاء التعجب خفاء السبب والإبهام يناسب الخفاء . والمراد بتضمنها معنى التعجب أن لها دخلا فى إفادته فلا ينافى أن الموضوع للتعجب الجملة بتمامها . وقيل المسوّغ تقدير التخصيص والمعنى شيء عظيم . **(قوله وما بعدها خبر)** لكن ليس المقصود بالتركيب فى هذه الحالة الإخبار بل إنشاء التعجب وكذا يقال فيما يأتى . قال الرضى : معنى ما أحسن زيدا فى الأصل شيء من الأشياء جعل زيدا حسنا ، ثم نقل إلى إنشاء التعجب وامّحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله فى التعجب من شيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما قدر الله وما أعمله **(قوله هي استفهامية)** أى

---

[٧٥٦] مر ذكر الخلاف فى قائله فى شواهد المعرب والمبنى . والشاهد فى واها فإنه كلمة التعجب إذا تعجب من طيب شيء يقول واها له ما أطيبه ، وهو اسم لأعجب ، واللام فى لليلى للتعجب مكسورة للفرق بينها وبين لام الاستغاثة .

(١) صدر بيت وعجزه * هى المنى لو أننا نلناها *

الذى وما بعدها صلة فلا موضع له أو نكرة ناقصة وما بعدها صفة فمحله رفع ، وعلى هذين فالخبر محذوف وجوبا أى شيء عظيم . واختلفوا فى أفعل : فقال البصريون والكسائىّ فعل للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو : ما أفقرنى إلى رحمة الله ، ففتحته بناء كالفتحة فى زيد ضرب عمرا وما بعده مفعول به . وقال بقية الكوفيين اسم لمجيئه مصغرا فى قوله :

[٧٥٧] * يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لَنَا *

مشوبة بتعجب كما ذكرهَ المصنف فى شرح التسهيل ، وقال الدمامينى : استفهامية أى فى الأصل ثم نقلت إلى إنشاء التعجب قال : وهذا القول أقوى من جهة المعنى لأن شأن المجهول كسبب الحسن أن يستفهم عنه . وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو : ﴿ **ما لى لا أرى الهدهد** ﴾ [النمل : ٢٠] اهـ وما بعدها هو الخبر . **(قوله عن الكوفيين)** قال فى التصريح : وهو موافق لقولهم باسمية أفعل بفتح العين فإن الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء نحو : ﴿ **ما أصحاب اليمين** ﴾ [الواقعة : ٢٧] . **(قوله هى معرفة ناقصة)** لاحتياجها فى إفهام المراد إلى الصلة .

(قوله أى شيء عظيم) ليس ذكر شيء ضروريا . **(قوله للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية)** قال الدمامينى نقلا عن المصنف : لا يرد على ذلك عليكنى ورويدنى لأنه يقال عليك بى ورويد بى فلا يلزمان نون الوقاية بخلاف ما أفقرنى اهـ قال البعض : وقد يقال هو ظاهر فى الثانى لا الأوّل لأن عليكنى بمعنى الزمنى وعليك بى بمعنى استمسك بى كما ذكروه فهو تركيب آخر اهـ ولك دفعه بأن مراد المجيب أن عليك له حالة يستغنى فيها مع ياء المتكلم عن النون بخلاف فعل التعجب فإنه ليس له حالة يستغنى فيها مع ياء المتكلم عن النون مع أن المعروف أن عليك مطلقا بمعنى الزم إلا أنه قد يضمن معنى استمسك فيتعدى بالباء . **(قوله وما بعده مفعول به)** لهذا المفعول أحكام خالف فيها أصل المفاعيل منها أنه لا يحذف إلا لدليل ولا يتقدم على عامله ولا يحال بينهما إلا بالظرف على الصحيح ولا يكون إلا معرفة أو نكرة مختصة كما سيذكر الشارح هذا الحكم والمصنف البقية . **(قوله لمجيئه مصغرا)** أجاب البصريون بأنه شاذ . **(قوله شدن)** من شدن الظبى بالشين المعجمة والدال المهملة أى قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه . ولنا صفة ثانية لغزلانا وتمام البيت :

*** من هؤليّائكن الضال والسمر ***

[٧٥٧] قاله العرجى . مر الكلام فيه مستوفى فى شواهد اسم الإشارة . والشاهد فى أميلح فإن الكوفية استدلت به على أن صيغة ما أفعله فى التعجب اسم لأنه صُغر ههنا والتصغير لا يكون إلا فى الأسماء وأجيب بأنه شاذ .

ففتحته إعراب كالفتحة فى زيد عندك ، وذلك لأن مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضى عندهم نصبه ، وأحسن إنما هو فى المعنى وصف لزيد لا لضمير ما ، وزيد عندهم مشبه بالمفعول به . وأما الصيغة الثانية فأجمعوا على فعلية أفعل ثم اختلفوا فقال البصريون لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر وهو فى الأصل ماض على صيغة أفعل بمعنى صار ذا كذا . كأغد البعير إذا صار ذا غدة ، ثم غيرت الصيغة فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر فزيدت الباء فى الفاعل ليصير على صورة المفعول به كامرر بزيد ، ولذلك التزمت ، بخلافها فى نحو كفى بالله شهيدًا فيجوز تركها ، كقوله :

والضال بضاد معجمة فألف فلام مخففة شجر السدر البرى الواحدة ضالة . والسمر بفتح السين المهملة وضم الميم شجر الطلح بحاء مهملة كما فى كتب اللغة لا بالعين كما حرفه البعض الواحدة سمرة ويجمع أيضا على سمرات . **(قوله ففتحته إعراب)** نقل عن بعض الكوفيين أن فتحته بنائية لتضمنه التعجب الذى هو معنى حقه أن يؤدى بالحرف . وردّ بأن المؤدى لمعنى التعجب الجملة بتمامها لا أفعل وحينئذ فقول الشارح بقية الكوفيين أى غالب بقيتهم . **(قوله وذلك)** أى كون فتحته فتحة إعراب مع كونه خبرا . **(قوله تقتضى عندهم نصبه)** فعامل النصب عندهم المخالفة . **(قوله وأحسن إنما هو إلخ)** بيان للمخالفة هنا وفيه تنبيه على أن مخالفة الخبر للمبتدأ كونه ليس وصفا للمبتدأ فى المعنى كما فى زيد عندك وما أحسن زيدا . ومقتضاه النصب عندهم فى نحو زيد أفضل أبا ، وفسرها فى التصريح بأن يكون الخبر بحيث لا يحمل على المبتدأ لا حقيقة ولا حكما . **(قوله وصف لزيد لا لضمير ما)** فيه إشارة إلى أن معنى أحسن عندهم فائق فى الحسن لا صير زيدا حسنا كما هو على مذهب البصريين إذ التصيير صفة لضمير ما لا لزيد فتأمل . **(قوله مشبه بالمفعول به)** لوقوعه بعدما يشبه الفعل فى الصورة . **(قوله على فعلية أفعل)** أى فيها فحصل الربط . وإنما أجمعوا على فعلية أفعل لأن صيغته لا تكون إلا لفعل وأما أصبع فنادر . قاله المصرح . **(قوله لفظه لفظ الأمر)** على هذا هو مبنى على السكون أو حذف حرف العلة كالأمر نظرا لصورته أو على فتحة مقدرة منع من ظهورها مجيئه على صورة الأمر نظرا للمعنى . **(قوله ومعناه الخبر)** أى فى الأصل وإلا فالجملة بتمامها نقلت إلى إنشاء التعجب أو مراده بالخبر ما قابل الطلب فيشمل الإنشاء غير الطلب . **(قوله وهو فى الأصل ماض إلخ)** فأصل أحسن بزيد أحسن زيد أى صار ذا حسن فهمزته للصيرورة . **(قوله ثم غيرت الصيغة)** أى عند نقلها إلى إنشاء التعجب ليوافق اللفظ فى التغيير تغيير المعنى من الاخبار إلى الإنشاء هذا ما ظهر لى .

[٧٥٨] ★ كَفَى الشيبُ وَٱلْإِسْلَامُ للمرءِ نَاهِيًا ★

وإنما تحذف مع أنْ وأنَّ كقوله :

[٧٥٩] ★ وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ ٱلْمُقَدَّمَا ★

لاطراد حذف الجار معهما كما عرف . وقال الفراء والزجاج والزمخشرى وابنا كيسان وخروف[1] : لفظه ومعناه الأمر وفيه ضمير والباء للتعدية . ثم قال ابن كيسان الضمير للحسن . وقال غيره للمخاطب ، وإنما التزم إفراده لأنه كلام جرى مجرى المثل (وَتِلْوَ أَفْعَلَ

(قوله وإنما تحذف مع أنْ وأنّ) الذى فى التصريح نقلا عن الموضح فى الحواشى أنها إنما تحذف مع أنْ المخففة وأن حذفها مع أن المشددة ممتنع لعدم السماع . ثم قال : فهذا حكم اختصت به أنْ عن أنّ ونظيره عسى أن يقوم زيد فلا يقال عسى أنه يقوم .

(قوله والباء للتعدية) أى فموضع مجرورها نصب على المفعولية . قال المصنف : ولو اضطر شاعر إلى حذفها مع غير أن بعد أفعل لزمه أن يرفع على قول البصريين وأن ينصب على قول الفراء وبهذا ظهرت ثمرة الخلاف ا هـ دمامينى . هذا وفى الهمع أن الهمزة على قول الفراء ومن وافقه للنقل كهى فى ما أفعل والباء زائدة وكذا قال الدمامينى الهمزة على هذا القول للتعدية والباء زائدة . ثم قال : ويحتمل أن تكون الهمزة عليه للصيرورة والباء للتعدية لا زائدة وأصل أكرم بزيد أكرم زيد أى صار ذا كرم ثم غير الماضى بالأمر وجىء بالباء المعدية التى تُصَيِّرُ الفاعل مفعولا ، وقيل أكرم بزيد فصار المعنى اجعل زيدا صائرا ذا كرم ا هـ ملخصا . وبه يعلم تقصير الشارح . وصريح كلام الدمامينى أن المراد بالتعدية التعدية الخاصة التى تعاقب فيها الباء الهمزة ومقتضى قول المغنى فالباء معدية مثلها فى امرر بزيد أن المراد بالتعدية التعدية العامة وأن الباء للإلصاق .

[٧٥٨] قاله سحيم عبد بنى الحسحاس من قصيدة ، أولها من الطويل :

★ عُمَيْـرةَ وَدِّعْ إن تَجَهَّـزْتَ غَادِيَـا ★

كفى إلى آخره . وعميرة منصوب بودّع ، وهو اسم محبوبته التى كان يتشبب بها ، وغاديا من الغدوّ والذهاب . والشاهد فيه ترك دخول الباء على فاعل كفى كما لم يترك فى كفى بالله شهيدا فإن زيادتها غير لازمة ههنا بخلاف باب التعجب .

[٧٥٩] صدره :

★ وقـال نبـىُّ المسلميـنَ تقدَّمـوا ★

قاله عباس بن مرداس أحد المؤلفة قلوبهم ، من قصيدة من الطويل . وروى ابن عصفور : وقال أمير المؤمنين . والشاهد فى : وأحبب إلينا فإنه صيغة التعجب أى ما أحب إلينا ، وقد فصل فيه بينه وبين معموله بالظرف ، وهو حجة على الأخفش والمبرد فى منعهما ذلك وأصل أن تكون بأن تكون . وألف المقدما للإطلاق .

(١) أى ابن كيسان وابن خروف لثنى ابن وأضافه إلى الاسمين .

اَلنَّصِبَنَّهُ) أي حتما لما عرفت **(كَمَا * أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وأَصْدِقْ بِهِمَا)** .

(تنبيه)*: شرط المنصوب بعد أفعل والمجرور بعد أفعل أن يكون مختصا لتحصل به الفائدة كما أرشد إليه تمثيله ، فلا يجوز ما أحسن رجلا ولا أحسن برجل . انتهى .

(وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اَسْتَبِحْ) منصوبا كان أو مجرورا **(إِنْ كَانَ عِنْدَ اَلحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ)** أي يتضح فالأول كقوله :

[٧٦٠] **جَزَى اَللهُ عَنَّا وَاَلجَزَاءُ بِفَضْلِهِ رَبِيعَةَ خَيْرًا مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمَا**

(قوله الضمير للحسن) أي المفهوم من أحسن والتقدير أحسن يا حسن بزيد أي دم به والزمه ا هـ تصريح ، ولذلك لزم الضمير صورة واحدة ويرده أنه يقال أحسن بزيد يا عمرو إذ لا يخاطب شيئان في حالة واحدة ا هـ دماميني . **(قوله للمخاطب)** فمعنى أحسن بزيد اجعل يا مخاطب زيدا حسنا أي صفه بالحسن كيف شئت ا هـ دماميني . **(قوله وإنما التزم إلخ)** جواب سؤال وارد على من قال الضمير للمخاطب . **(قوله لما عرفت)** أي من أنه مفعول به أو مشبه بالمفعول به . **(قوله كما أوفى إلخ)** تمثيل لقوله بأفعل انطق إلخ على اللف والنشر المرتب . **(قوله لتحصل به الفائدة)** أي المطلوبة وهي التعجب من حال شخص مخصوص بخلاف نحو ضربت رجلا فإن المقصود الإخبار بوقوع الضرب على شخص ما .

(قوله وحذف ما منه) أي من حاله والسين والتاء في استبح زائدتان أو للصيرورة . وشرط في التصريح لحذف المتعجب منه منصوبا كان أو مجرورا ولا وجه لاقتصار البعض في نقل هذا الشرط عن التصريح على المجرور أن يكون ضميرا . قال البعض : فلا يجوز الحذف في نحو أحسن بزيد لعدم الدليل على الحذف ، ولا في نحو زيد أحسن بزيد لأن الإظهار في موضع الضمير في نحو ذلك لنكتة تفوت بالحذف ا هـ وعلى قياس ذلك لا يجوز الحذف في نحو ما أحسن زيدا وزيد ما أحسن زيدا . لا يقال المتجه أخذا من التعليل جواز الحذف في نحو ما أحسن زيدا وأحسن بزيد إذا كان ثَم دليل كما لو قيل ذلك في مقام الثناء على زيد لأنا نمنع كون المحذوف في ذلك اسما ظاهرا ونحكم بأنه ضمير يرجع إلى المثنى عليه في المقام فتفطن . **(قوله معناه يضح)** أورد عليه سم أنه قد يفيد أنه لا يكفي مطلق الفهم بل لابد من الوضوح الذي هو قدر زائد على مجرد الفهم مع أن الظاهر الذي يدل عليه كلام التوضيح الاكتفاء بمطلق الفهم وفي تعبيره

---

[٧٦٠] قاله علي بن أبي طالب كرم الله وجهه من الطويل والجزاء بفضله معترض بين الفاعل والمفعول . والشاهد في ما أعف وأكرما فإنهما صيغتان للتعجب أصلهما ما أعفهم وما أكرمهم ، لأن المتعجب منه إذا عُلم جاز حذفه سواء كان معمول أفعل كما نحن فيه أو معمول أفعل .

أى ما أعفهم وأكرمهم. والثانى وشرطه أن يكون أفعل معطوفا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف ذكره فى شرح الكافية[1] نحو ﴿أسمع بهم وأبصر﴾ [مريم: ٣٨] أى بهم. وأما قوله:

[٧٦١] **فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَ ٱلمَنِيَّةَ يَلْقَهَا حَمِيدًا وَإِنْ يَسْتَغْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرِ**

أى «به» فشاذ. **(تنبيه)** وإنما جاز حذف المجرور بعد أفعل مع كونه فاعلا لأن لزومه للجر كساه صورة الفضلة فجاز فيه ما يجوز فيها. وذهب قوم منهم الفارسى إلى أنه لم يحذف وأنه استتر فى الفعل حين حذفت الباء وردَّ بوجهين: أحدهما لزوم إبرازه حينئذ فى التثنية والجمع، والآخر أن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار «كنا» من أكرم بنا **(وَفِى كِلَا الفِعْلَيْنِ)** المذكورين **(قِدَمًا لَزِمَا مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا)** ليكون مجيئه على طريقة واحدة أدل على ما يراد به،

بقد إشارة إلى الجواب بحمل الوضوح على الانفهام. **(قوله فشاذ)** الأوجه عندى أنه ليس بشاذ وأنه لا يشترط هذا الشرط بل المدار على وجود دليل المحذوف.

(قوله لأن لزومه للجر إلخ) ولما لم يلزم الفاعل فى نحو كفى بزيد الجر امتنع حذفه وإن كان فى حكم الفضلة بالنسبة للتأنيث إذ لا يقال كفت بهند. **(قوله لزوم إبرازه حينئذ)** أى حين استتر فى الفعل. وأجيب بأن عدم إبرازه لإلحاقه بضمير أفعل فى نحو ما أحسن زيدا فكما لم يجمع الضمير فى أحسن لم يجمع فى أحسن به بجامع اتفاق الفعلين فى المعنى أو لكونه فى تركيب جرى مجرى المثل الذى لا يغير. **(قوله كنّا من أكرم بنا)** قد يقال لا مانع من أن يلتزم الفارسىّ امتناع الاستتار فى نحو هذا ويخص الاستتار بغيره مما يصح استتاره. أفاده سم. **(قوله وفى كلا الفعلين)** متعلق بلزم وكذا قدما لأنه نصب على الظرفية أى فى الزمن القديم، وكذا بحكم. والباء فى بحكم سببية وأراد بالحكم كون المجىء على طريقة واحدة أدل على المراد. فقوله ليكون إلخ بدل أو بيان من قوله بحكم حتما أو تضمنهما معنى التعجب كما قاله سم. **(قوله منع تصرف)** اعلم أن عدم تصرف الفعل إما بخروجه عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس أو بالاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وإن دل على ما ذكر كيدع ويذر فإنه استغنى عن ماضيهما بماضى ترك وعدم تصرف فعل التعجب لكلا الأمرين.

---

[٧٦١] قاله عروة بن الورد الملقب بعروة الصعاليك لجمعه إياهم وقيامه بأمرهم، من قصيدة من الطويل. الفاء للترتيب الذكرى، وذلك إشارة إلى الصعلوك فى قوله:

وَلِلهِ صُعْلُوكٌ صَفِيحَةُ وَجْهِهِ كَضَوْءِ شِهَابِ القَابِسِ المُتَنَوِّرِ

وليس راجعا إلى قوله: * **لَحَا ٱللهُ صُعْلُوكًا إِذَا جَنَّ لَيْلُهُ** *

وهو مبتدأ والجملة الشرطية خبره. ويلقها جواب الشرط. وحميدا حال من الضمير المنصوب بمعنى محمودة. والشاهد فى فأجدر فإنه صيغة التعجب على وزن أفعل، ولكن حذف منه المتعجب منه. ولا يسوغ ذلك إلا إذا كان معطوفا كما فى ﴿أسمع بهم وأبصر﴾ أى أبصر بهم. وهنا ضرورة أصله فاجدر به. والفاء جواب الشرط.

---

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب وراجع شرح شواهده فى خزانة الأدب.

فالأول فى الماضى كتبارك وعسى ، والثانى فى الأمر كتعلم بمعنى اعلم . وقيل إن علة جمودهما تضمنهما معنى الحرف الذى كان حقه أن يوضع للتعجب فلم يوضع (**وَصُغْهُمَا مِنْ ذِى ثَلاَثٍ صُرِّفَا * قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِى ٱنْتِفَا . وَغَيْرِ ذِى وَصْفٍ يُضَاهِى أَشْهَلاَ * وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلاَ**) أى لا يبنى هذان الفعلان إلا مما استكمل ثمانية شروط : **الأول** : أن يكون فعلا فلا يبنيان من الجِلف والحمار ، فلا يقال ما أجلفه وما أحمره ، وشذ ما أذرعها أى ما أخف يدها فى الغزل بنوه من قولهم امرأة ذَراع . نعم ادعى ابن القطاع[1] أنه سمع ذرعت المرأة خفت يدها فى الغزل ، وعلى هذا يكون الشذوذ من حيث البناء من فعل المفعول . **الثانى** : أن يكون ثلاثيا فلا يبنيان من دحرج وضارب واستخرج إلا أفعل ، فقيل يجوز مطلقا ، وقيل يمتنع مطلقا ، وقيل يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل نحو ما أظلم هذا الليل وما أقفر هذا المكان . وشذ على هذين القولين ما أعطاه

(**قوله ليكون مجيئه**) أى كلا الفعلين وأفرد الضمير نظرا للفظ كلا . (**قوله أدل على ما يراد به**) أى من التعجب وإنما كان مجيئه على طريقة واحدة أدلّ لأن التصرف فيه ونقله من حالة إلى حالة ربما يشعر بزوال المعنى الأول . (**قوله من ذى ثلاث**) أى من مصدر فعل ذى ثلاث . (**قوله صرفا**) أى تصرفا تاما لأنه المتبادر عند الإطلاق . فخرج ما لا تصرف له أصلا كنعم وبئس وعسى وليس وماله تصرف ناقص كيدع ويذر . (**قوله قابل فضل**) أى زيادة وقوله تم أى يكتفى بمرفوعه . (**قوله يضاهى أشهلا**) أى فى الوزن وكون مؤنثه على فعلاء . (**قوله أى لا يبنى إلخ**) أخذ الحصر من قيد الاحتراز أعنى قوله من ذى ثلاث إلخ . (**قوله أن يكون فعلا**) أخذه من كون الأوصاف المذكورة لموصوف مقدر وهو الفعل لأن مجموعها لا يكون إلا له . (**قوله فلا يبنيان من الجلف**) بكسر الجيم الرجل الجافى . (**قوله فلا يقال ما أجلفه**) أى لبنائه من غير فعل لكن فى القاموس جلف كفرح جلفا وجلافة فأثبت له فعلا وحينئذ يبنى من فعله ما أجلفه . (**قوله ما أذرعها**) بالذال المعجمة والعين المهملة . (**قوله ذراع**) كسحاب وقد يكسر . كذا فى القاموس .

(**قوله نعم ادعى ابن القطاع إلخ**) استدراك على ما قبله المقتضى أنه لم يسمع له فعل وفى بعض النسخ : ابن القطان بالنون والأول هو الظاهر لأنه الذى من أئمة اللغة . (**قوله فلا يبنيان من دحرج إلخ**) أى لما يلزم عليه من حذف بعض الأصول فى الرباعى المجرد وحذف الزيادة الدالة على معنى مقصود فى غيره كالمشاركة والمطاوعة والطلب فى ضارب وانطلق واستخرج . قاله المصرح . (**قوله إلا أفعل**) استثناء من مفهوم قوله أن يكون ثلاثيا فكأنه قال فلا يبنيان من غيره إلا أفعل أو من معطوف محذوف والتقدير من دحرج وضارب واستخرج ونحوها إلا أفعل . (**قوله فقيل يجوز مطلقا**) هذا رأى سيبويه واختاره المصنف فى التسهيل وشرحه . (**قوله لغير النقل**) أى لغير نقل الفعل من اللزوم إلى التعدى أو من التعدى لواحد إلى التعدى لاثنين أو من

(١) على بن جعفر بن محمد إمام وقته فى علم العربية بالديار المصرية له كتاب الأفعال وحواشى على الصحاح توفى سنة ٤٣٣ هـ .

للدراهم ، وما أولاه للمعروف . وعلى الثلاثة ما أتقاه وما أملأه القربة . لأنهما من اتقى وامتلأت ، وما أخصره لأنه من اختصر . وفيه شذوذ آخر سيأتى . **الثالث** : أن يكون متصرفا ، فلا يبنيان من نعم وبئس . وشذ ما أعساه وأعس به . **الرابع** : أن يكون معناه قابلا للتفاضل فلا يبنيان من فنى ومات . **الخامس** : أن يكون تاما فلا يبنيان من نحو : كان وظل وبات وصار وكاد ، وأما قولهم ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها فإن التعجب فيه داخل على أبرد وأدفأ ، وأصبح وأمسى زائدتان . **السادس** : أن يكون مثبتا فلا يبنيان من منفى سواء كان ملازما للنفى نحو ما عاج بالدواء أى ما انتفع به أم غير ملازم كما قام . **السابع** : ألا يكون اسم فاعله على أفعل فعلاء فلا يبنيان من عرج وشهل وخضر

التعدى لاثنين إلى التعدى لثلاثة بأن وضع الفعل على الهمزة . **(قوله نحو ما أظلم هذا الليل)** فإن فعل التعجب المذكور وإن كانت همزته للنقل والتعدية كما سيذكره الشارح فى الخاتمة مبنى من أفعل الذى همزته لغير النقل وكذا يقال فى المثال الثانى . **(قوله وشذ على هذين القولين إلخ)** أما الشذوذ على أول القولين فظاهر . وأما على ثانيهما فلأن الهمزة فى المثالين للنقل من التعدى لواحد إلى التعدى لاثنين ، فإن الأصل عطا زيد الدراهم أى تناولها ، وولى المعروف أى تناوله . **(قوله وما أملأه القربة)** كذا فى نسخ وفى نسخ وما أملأه للقربة وكلاهما فاسد . أما الأول فمن وجهين الأول أن فعل التعجب لا ينصب لفظا إلا مفعولا واحدا . الثانى : أن ما أملأه مصوغ من ملأ الثانى لا من امتلأ الخماسى والذى سيصرح به الشارح أنه من امتلأ الخماسى . وأما الثانى فمن الوجه الثانى فدعوى البعض ظهور ما أملأه للقربة غفلة عن كلام الشارح والذى بخط الشارح ما أملأ القربة وهى الصواب .

(قوله لأنهما من اتقى وامتلأت) لم يأخذوهما من تقى بمعنى خاف وملأ بمعنى امتلأ فلا يكونان شاذين لندورهما . أفاده فى التصريح . **(قوله وشذ ما أعساه وأعس به)** تبع فى ذلك المصنف حيث قال فى شرح التسهيل : وشذ ما أعساه وأعس به بمعنى ما أحقه وأحقق به فبنوه من فعل غير متصرف ا هـ وغلطه الدمامينى بأن الفعل الجامد عسى التى هى من أفعال الرجاء وليس قولهم ما أعساه وأعس به من عسى المذكورة كما يتأدى عليه قوله بمعنى ما أحقه وأحقق به . **(قوله أن يكون تاما)** أى لأنه لو قيل ما أكون زيدا قائما لزم نصب أفعل لشيئين ولا يجوز حذف قائما لامتناع حذف خبر كان ولا جره باللام لامتناع جر الخبر باللام . أفاده الشاطبى . قال فى التصريح : وحكى ابن السراج والزجاج عن الكوفيين ما أكْوَن زيدا قائما بناء على أصلهم من أن المنصوب بعد كان حال . **(قوله فلا يبنيان من منفى)** أى لالتباسه بالمثبت . **(قوله نحو ما عاج بالدواء)** مضارعه يعيج ، واعترض بأنه قد جاء فى الإثبات كما فى نوادر القالى ، ويجاب بأن ذلك نادر وأما عاج يعوج بمعنى مال يميل فيستعمل فى الإثبات . **(قوله ألا يكون اسم فاعله على أفعل)** أى لمنعهم بناء أفعل التفضيل منه لأنه لو بنى منه أفعل التفضيل لالتبس بالوصف وفعل التعجب كأفعل التفضيل فى أمور كثيرة فمنعوا بناءه منه كما منعوا بناء أفعل التفضيل منه كذا علل فى شرح التسهيل .

الزرع **الثامن** : ألا يكون مبنيا للمفعول فلا يبنيان من نحو : ضرب وشذ ما أخصره من وجهين ، وبعضهم يستثنى ما كان ملازما لصيغة فعل نحو عنيت بحاجتك وزهى علينا ، فيجيز ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا . قال فى التسهيل : وقد يبنيان من فعل المفعول إن أمن اللبس .

(تنبيهان): **الأول** : بقى شرط تاسع لم يذكره هنا وهو ألا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره ، نحو قال من القائلة فإنهم لا يقولون ما أقيله استغناء بما أكثر قائلته . قال فى التسهيل : وقد يغنى فى التعجب فعل عن فعل مستوف للشروط كما يغنى فى غيره أى نحو ترك فإنه أغنى عن ودع . وعدَّ فى شرحه من ذلك سكر وقعد وجلس ضدى قام ، وقال من القائلة . وزاد غيره : قام وغضب ونام وممن ذكر السبعة ابن عصفور(*) . وعد نام فيها غير صحيح لأن سيبويه حكى ما أنومه الثانى عد بعضهم من الشروط أن يكون على فعل بالضم أصلا أو تحويلا أى يقدر رده إلى ذلك لأن فعل غريزة فيصير لازما ثم

(قوله ألا يكون مبنيا للمفعول) أى دفعا للبس المبنى من فعل المفعول بالمبنى من فعل الفاعل . **(قوله من وجهين)** هما كونه من غير ثلاثى وكونه من المبنى للمفعول . **(قوله عنيت بحاجتك)** كذا فى نسخ بإسقاط ما وهى الصواب وفى أخرى ما عنيت بزيادة ما وهى خطأ كما لا يخفى . **(قوله فيجيز ما أعناه إلخ)** أى لأمن اللبس . **(قوله إن أمن اللبس)** أى بأن كان الفعل ملازما للبناء للمجهول أو غير ملازم وقامت قرينة على أنه مبنى من فعل المفعول فهو أعم من مذهب البعض المتقدم وقصر البعض أمن اللبس على كون الفعل ملازما للبناء للمجهول فيكون مساويا لمذهب بعضهم لا دليل عليه ولا داعى إليه . **(قوله لم يذكره هنا)** أى وأشار إليه فى التسهيل كما نبه عليه الشارح بقوله قال فى التسهيل إلخ و لم يذكره هنا لأن الخارج به ألفاظ قليلة جدا(١) . **(قوله سكر إلخ)** أى فالمسموع ما أكثر سكره(٢) لا ما أسكره وكذا ما بعده . **(قوله وقعد إلخ)** اعترضه الشاطبى وأقره البعض بأن منع بناء فعل التعجب من القيام والقعود والجلوس لفقد شرط قبول الفضل وعندى فيه نظر لأنها تقبل الفضل من حيث طول زمنها .

(قوله أى يقدر رده إلى ذلك) بيان للتحويل . **(قوله لأنه فعل غريزة فيصير لازما)** المتبادر منه أن الغرض من هذا التحويل صيرورته لازما وقضيته عدم التحويل إذا كان فعل بالفتح أو بالكسر لازما وهو خلاف إطلاق هذا القول مع أنه يرد عليه أيضا أن التحويل لا يتعين طريقا لصيرورة الفعل لازما لحصوله بتنزيله منزلة اللازم بقطع النظر عن مفعوله فاعرفه . **(قوله واقعا)** أى غير مستقبل . **(قوله والصحيح عدم اشتراط ذلك)** أى المذكور من كونه على فعل أصلا أو تحويلا وكونه واقعا وكونه دائما أما الأول فلما مر ولأن فعل بالفتح وفعل بالكسر يشارك فعل بالضم فى قبول همزة النقل فتقدير ردهما عند بناء فعل التعجب منهما إلى فعل لا حاجة إليه

(*) سبق التعريف به .

(١) والقليل هنا كالمعدوم .

(٢) وأكثر بسكره .

تلحقه همزة النقل ، وبعضهم أن يكون واقعا ، وبعضهم أن يكون دائما والصحيح عدم اشتراط ذلك (**وَأَشْدِدِ اَوْ أَشَدَّ أَوْ شِبْهُهُمَا * يَخْلُفُ مَا بَعْضُ ٱلشُّرُوطِ عَدِمَا**) من الأفعال (**وَمَصْدَرُ**) الفعل (**ٱلْعَادِمِ**) بعض الشروط صريحا كان أو مؤولا (**بَعْدُ**) أى بعد ما أفعل (**يَنْتَصِبْ * وَبَعْدَ أَفْعِلْ جَرُّهُ بِالبَا يَجِبْ**) فتقول فى التعجب من الزائد على ثلاثة ومما الوصف منه على أفعل : ما أشد أو أعظم دحرجته أو انطلاقه أو حمرته ، أو أشدد أو أعظم بها . وكذا المنفى والمبنى للمفعول إلا أن مصدرهما يكون مؤولا لا صريحا نحو : ما أكثر ألا يقوم ، وما أعظم ما ضرب وأشدد بهما . وأما الفعل الناقص فإن قلنا له مصدر

ولأن من الأفعال أنواعا رفضت العرب صوغها على فعل بالضم وهى المضاعف والمعتل العين والمعتل اللام فإذا تعجبت من شيء منها لم تقدر رد الصيغة إلى فعل للرفض المذكور . قال الدماميني : ولصاحب المذهب الأول أن يقول لو كانت الهمزة للنقل من غير رد إلى فعل بالضم للزم فى مثل ما أعلم زيدا نقص مفعول لأنه كان يتعدى إلى مفعولين وبعد التعجب يتعدى إلى مفعول واحد ولك أن تقول المفعول الثانى مقدر مجرور بالباء على القاعدة الآتية قبيل الخاتمة أى ما أعلم زيدا بكذا أو أن ما أعلم زيدا مصوغ من علم المنزل منزلة اللازم فتفطن ، وأما الثانى فلجواز ما أحسن ما يكون هذا الطفل وليس بواقع وأما الثالث فلجواز ما أشد لمع البرق وليس بدائم .

(**قوله وأشدد أو أشد إلخ**) المتبادر منه أن أشدد وأشد مصوغان من فعل مستكمل للشروط لأن القصد من الإتيان بنحو أشدد وأشد التخلص من صوغ فعل التعجب من فعل لم يستكمل الشروط مع أن أشدد وأشد مصوغان من غير ثلاثى وهو اشتد الخماسى على الظاهر إذ لا يعلم ورود أشد الرباعى فعلا إلا فيما . قال صاحب الصحاح والقاموس : أشدّ الرجل إذا كانت معه دابة شديدة والصوغ من هذا فى أشد استخراجا بعيد ثم رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه : قوله أو أشدد وأشد إلخ فعلهما المصوغان منه شدد ثلاثيا كما ذكره الناظم فى شرح العمدة وبهذا يندفع اعتراض ابن عاشر بأنهما من غير ثلاثى مجرد فلم يستكملا الشروط فى أنفسهما فكيف يتوصل بهما إلى غيرهما اهـ . (**قوله أو شبههما**) أى كأكثر وأكبر وأعظم . (**قوله يخلف ما بعض الشروط عدما**) أى يخلف فعلى التعجب المأخوذين مما ذكر . قال فى التصريح : ولا يختص التوصل بأشد ونحوه بما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط نحو ما أشد ضرب زيد لعمرو اهـ ولا يرد هذا على الناظم لأن مراده يخلف وجوبا . (**قوله نحو ما أكثر ألا يقوم**) اعترضه سم فقال : هلا جاز المصدر الصريح مضافا إليه العدم أو الانتفاء واعترضه زكريا فقال : لا يخفى أن المقصود التعجب من عدم قيامه مثلا فى الزمن الماضى فكيف يقال ذلك وأن للاستقبال . قال سم : وقد يجاب بأن الصيغة صارت للإنشاء وانسلخ عنها معنى الزمان وفيه أن هذا فى صيغة فعل التعجب والاعتراض بغيرها ويظهر أنه يصح أن يتعجب من عدم قيامه فى المستقبل ومن عدم قيامه فى الماضى وأنه يقال فى الثانى ما أكثر أن لم يقم لأن أن مع لم ليست

فمن النوع الأول وإلا فمن الثانى ، تقول ما أشد كونه جميلا أو ما أكثر ما كان محسنا أو أشدد أو أكثر بذلك . وأما الجامد والذى لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منهما ألبتة(*) (**وَبالنُّدُورِ ٱحْكُمْ لِغَيرِ مَا ذُكِرْ * وَلاَ تَقِسْ عَلَى ٱلَّذِى مِنْهُ أُثِرْ**) أى حق ما جاء عن العرب من فعلى التعجب مبنيا مما لم يستكمل الشروط أن يحفظ ولا يقاس عليه لندوره ، من ذلك قولهم : ما أخصره من اختصر وهو خماسى مبنى للمفعول ، وقولهم ما أهوجه وما أحمقه وما أرعنه وهى من فعل أفعل كأنهم حملوها على ما أجهله . وقولهم ما أعساه وأعس به ، وقولهم أقمن به أى أحقق به بنوه من قولهم هو قمن بكذا أى حقيق به ولا فعل له ، وقالوا ما أجنه وما أولعه من جنّ وولع ، وهما مبنيان للمفعول وغير ذلك (**وَفِعْلُ هَذَا ٱلْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا * مَعْمُولُهُ**) عليه (**وَوَصْلَهُ بِهِ ٱلْزَمَا . وَفَصْلُهُ**) منه (**بِظَرْفٍ أو بِحَرْفِ**

للاستقبال فتأمل . (**قوله فإن قلنا له مصدر**) أى بناء على أن الفعل الناقص يدل على الحدث وقوله وإلا أى بناء على أنه لا يدل عليه والراجح الأول كما مر فى محله . (**قوله فلا يتعجب منهما**) قال البعض : بقى ما لا فعل له والظاهر أنه لا يتعجب منه أيضا لأنه لا مصدر له حتى يؤتى به بعد أشد منصوبا أو مجرورا اهـ والمتجه عندى أنه يتعجب منه بزيادة ياء المصدرية أو ما فى معناها فيقال ما أشد حماريته أو ما أشد كونه حمارا فاحفظه .

(**قوله وبالندور إلخ**) اعترض بأنه لا حاجة إليه بعد تقريره الشروط ولئن سلم الاحتياج إلى قوله وبالندور إلخ فهو يغنى عن قوله ولا تقس إلخ إذ معلوم أن النادر لا يقاس عليه . والجواب أنه أتى بالشطر الأول إشارة إلى أن الشروط سمع نادرا تخلفها لدفع توهم أنها لم تتخلف ثم لما كان النادر قد يطلق على القليل الذى يقاس عليه فتكون تلك الشروط شروطا للكثرة . قال : ولا تقس إلخ ذكره الشاطبى . (**قوله أثر**) أى نقل . (**قوله ما أهوجه**) فى القاموس : الهوج محركة طول فى حمق وطيش وتسرع ، والهوجاء الناقة المسرعة كأن بها هوجا . وفيه أيضا حمق ككرم حمقا بالضم وبضمتين وحماقة وانحمق واستحمق فهو أحمق قليل العقل . وفيه أيضا الأرعن الأهوج فى منطقه والأحمق المسترخى وقدر عن مثلثة رعونة ورعنا محركة ، وذكر صاحب ضياء الحلوم الأهوج فى فعل بفتح العين يفعل بكسرها فعليه وعلى ما تقدم يتعذر النطق بقول المؤلف وهى من فعل فهو أفعل . اهـ عبد القادر على ابن الناظم(١) . (**قوله كأنهم حملوها على ما أجهله**) أى لمناسبتها له فى المعنى وهو بيان للمسوغ فى الجملة . (**قوله أقمن به**) قال جماعة : مثله ما أجدره بكذا وردّ بأن ابن القطاع ذكر لأجدر فعلا فقال يقال جدر جدارة صار جديرا أى حقيقا . (**قوله لن يقدما معموله عليه**) أى لعدم تصرفه . (**قوله أو بحرف جر**) أو مانعة خلوّ فتجوّز الجمع فيجوز الفصل بمجموع الظرف والجار والمجرور هذا ما يقتضيه القياس

(*) اختلف فى ألف البتة فقيل هى ألف وصل وجعلها بعضهم قطعا لمعنى القطع والإثبات الذى فى اللفظ .

(١) راجع شرحه لألفية والده ـ من تحقيقنا ـ.

جَرْ) متعلقين بفعل التعجب (مُسْتَعْمَلٌ وَٱلْخُلْفُ فِي ذَاكَ ٱسْتَقَرْ) فلا تقول ما زيدا أحسن ولا بزيد أحسن ، وإن قيل إن بزيد مفعول به . وكذلك . لا تقول ما أحسن يا عبد الله زيدا ، ولا أحسن لولا بخله بزيد . واختلفوا فى الفصل بالظرف والمجرور المتعلقين بالفعل ، والصحيح الجواز كقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقبح به أن يكذب . وقوله :

[٧٦٢] خَلِيلَيَّ مَا أَحْرَى بِذِي ٱللُّبِّ أَنْ يُرَى صَبُورًا وَلٰكِنْ لا سَبِيلَ إِلَى ٱلصَّبْرِ

وقوله :

[٧٦٣] * وَأَحْرِ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلَا *

فإن كان الظرف والمجرور غير متعلقين بفعل التعجب امتنع الفصل بهما . قال فى شرح التسهيل : بلا خلاف فلا يجوز ما أحسن بمعروف آمرا ، ولا ما أحسن عندك جالسا ولا أحسن فى الدار عندك بجالس .

(تنبيهات)*: الأول : قال فى شرح الكافية : لا خلاف فى منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب ولا فى منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور ، وتبعه الشارح فى نفى أصل الخلاف عن غير الظرف والمجرور قال كالحال والمنادى ، لكن قد أجاز

على ما سبق فى غير موضع وإن خالفه كلام الدمامينى الذى اقتصر عليه شيخنا والبعض . **(قوله فلا تقول ما زيدا أحسن)** ولا زيدا ما أحسن كما فهم بالأولى . **(قوله وإن قيل إن بزيد مفعول به)** أى كما هو رأى الفراء ومن وافقه . **(قوله واختلفوا فى الفصل بالظرف إلخ)** محل الخلاف ما إذا لم يكن فى المعمول ضمير يعود على المجرور وإلا تعين الفصل . نقله السيوطى عن أبى حيان . وبهذا يعلم ما فى غالب أمثلة الشارح لمحل الخلاف من المؤاخذة . قاله سم . **(قوله وأحر إلخ)** صدره :

* أقيم بدار الحرب ما دام حربها *

والشاهد فى إذا حالت فإنه ظرف لأحر فاصل بينه وبين معموله . **(قوله ولا أحسن فى الدار عندك)** كذا فى نسخ . وهو يدل على ما قلنا من جواز الفصل بمجموع الظرف والجار والمجرور وفى نسخ ولا أحسن فى الدار أو عندك . **(قوله عن غير الظرف والمجرور)** أى عن الفصل بغير الظرف

---

[٧٦٢] هو من الطويل ، أى يا خليلى . والشاهد فيه أنه فصل بين ما أحرى وبين فاعله وهو أن يرى بالجار والمجرور أى بأن يرى . وصبورا مفعول ثان . وخبر لا التى لنفى الجنس محذوف أى لا سبيل موجود .

[٧٦٣] صدره :

* أُقِيمُ بِدَارِ ٱلْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا *

قاله أوس بن حجر من قصيدة من الطويل . وأنا مستتر فى أقيم . أى ما دامت هى حازمة فى الإقامة فأنا أيضا حازم بها ، فإذا تحولت هى فالأولى أن أتحول . والشاهد فى وأحر حيث فصل بينه وبين فاعله ـ وهو بأن أتحول ـ بالظرف فأجازه الجرمى ومنعه الأخفش .

الجرمى من البصريين وهشام من الكوفيين الفصل بالحال نحو : ما أحسن مجردة هندا . وقد ورد فى الكلام الفصيح ما يدل على جواز الفصل بالنداء وذلك كقول علىّ كرّمَ الله وجهه : أعزز علىّ أبا اليقظان أن أراك صريعا مجدلا . قال فى شرح التسهيل : وهذا مصحح للفصل بالنداء . وأجاز الجرمى الفصل بالمصدر نحو : ما أحسن إحسانا زيدا . ومنعه الجمهور لمنعهم أن يكون له مصدر . وأجاز ابن كيسان الفصل بلولا ومصحوبها نحو : ما أحسن لولا بخله زيدا ، ولا حجة له على ذلك . **الثانى** : قد سبق فى باب كان أنها تزاد كثيرا بين ما وفعل التعجب نحو : ما كان أحسن زيدا . ومنه قوله :

[٧٦٤] **مَا كَانَ أَسْعَدَ مَنْ أَجَابَكَ آخِذًا ... بِهُدَاكَ مُجْتَنِبًا هوًى وعِنَادًا**

ونظيره فى الكثرة وقوع ما كان بعد فعل التعجب نحو : ما أحسن مَا كَانَ زيد ، فما مصدرية وكان تامة(*) رافعة ما بعدها بالفاعلية ، فإن قصد الاستقبال جىء بيكون . **الثالث** : يجر ما تعلق بفعلى التعجب من غير ما ذكر بإلى إن كان فاعلا نحو : ما أحب زيدا إلى عمرو وإلا فبالباء إن كانا من مفهم علما أو جهلا نحو : ما أعرف زيدا بعمرو وما أجهل خالدا ببكر ، وباللام إن كانا من متعد غيره نحو : ما أضرب زيدا لعمرو ، وإن كانا من متعد بحرف جر فيما كان يتعدى به نحو : ما أغضبنى على زيد . ويقال فى التعجب من كسا زيد الفقراء الثياب وظن عمرو بشرا صديقا ، ما أكسى زيدا للفقراء الثياب وما أظن عمرًا لبشر صديقا وانتصاب الآخر بمدلول عليه بأفعل لا به خلافا للكوفيين .

والمجرور . **(قوله كقول على إلخ)** أى فى حق عمار بن ياسر حين رآه مقتولا(١) وهو نثر لا نظم . وقوله : مجدلا أى مرميا على الجدالة بالفتح وهى الأرض . **(قوله لمنعهم أن يكون له)** أى لفعل التعجب مصدر لكونه لإنشاء التعجب فأشبه ما لا مصدر له كنعم وبئس . ا هـ دمامينى . **(قوله فما مصدرية إلخ)** أى وهى ومدخولها فى محل نصب مفعول فعل التعجب ، وأجاز بعضهم جعل ما اسما موصولا وكان ناقصة ونصب زيد على أنه خبرها وضعفه فى المغنى . **(قوله فإن قصد الاستقبال جىء بيكون)** هذا مبنى على الصحيح المتقدم من عدم اشتراط كونه واقعا . **(قوله ما تعلق بفعلى التعجب)** أى ما عمل فيه فعل التعجب وقوله من غير ما ذكر أراد بما ذكر ما تعجب من وصفه منصوبا أو مجرورا ، ويحتمل أنه أراد به الظرف والمجرور المفصول بهما بين الفعل ومعموله المتعجب من وصفه ولا مانع من إرادتهما معا . **(قوله بإلى إن كان فاعلا)** وإنما يكون ذلك بعد مفهم حب أو بغض . ا هـ دمامينى . **(قوله إن كانا من متعد غيره)** أى بنفسه بدليل ما بعد . **(قوله نحو ما أضرب زيدا لعمرو)** مثله ما أحب زيدا لعمرو فزيد فاعل الحب وعمرو مفعوله بعكس ما أحب زيدا إلى عمرو . **(قوله بمدلول عليه**

---

[٧٦٤] قاله عبد الله بن رواحة الأنصارى الصحابى رضى الله عنه يخاطب به النبى ﷺ . والشاهد فى زيادة كان ما أسعد . ومن أجابك فى محل الرفع لأنه فاعل فعل التعجب . وآخذا حال من الضمير الذى فى أجابك . وكذا مجتنبا . وهوى مفعوله وعنادا عطفا عليه .

(*) رافعة للفاعل وليست الناقصة التى ترفع الاسم وتنصب الخبر .

(١) وفيه علم من أعلام النبوة بقول صلى الله عليه وسلم لعمار : « تقتلك الفئة الباغية » .

(خاتمة)*: همزة أفعل فى التعجب لتعدية ما عدم التعدى فى الأصل نحو : ما أظرف زيدا أو الحال نحو : ما أضرب زيدا . وهمزة أفعل للصيرورة . ويجب تصحيح عينهما إن كانا معتليها نحو : ما أطول زيدا وأطول به . ويجب فك أفعل المضعف نحو : أشدد بحمرة زيد . وشذ تصغير أفعل مقصورا على السماع كقوله :

[٧٦٥] **يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لَنَا مِنْ هؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ**

وطرده ابن كيسان وقاس عليه أفعل نحو : أحيسن بزيد والله أعلم .

بافعل) أى بفعل مقدر مدلول عليه بأفعل لا بأفعل لما علمت من أنه لا ينصب إلا مفعولا واحدا تقديره فى الأول يكسوهم وفى الثانى يظنه . **(قوله ما عدم التعدى)** أى ما عدم أصله الذى صيغ منه التعدى . **(قوله فى الأصل)** أى قبل التعجب وقوله أو الحال أى فى حال التعجب وهو مبنى على أن من شروط التعجب أن يكون الفعل على زنة فعل أصلا أو تحويلا وتقدم ما فيه فالهمزة على ـ الصحيح من عدم اشتراط ذلك ـ لتعدية الفعل إلى مفعول كان قبلها فاعلا . **(قوله وهمزة أفعل للصيرورة)** أى لصيرورة المتعجب من وصفه ذا كذا كأغد البعير[1] ، والباء زائدة هذا على الصحيح من أنه ماض فى المعنى ، وأما عند من جعله أمرا لفظا ومعنى فقد أسلفناه . **(قوله ويجب تصحيح عينهما)** أى دون لامهما حملا على اسم التفضيل حيث قالوا أقول وأبيع وأدعى وأرمى . **(قوله ويجب فك أفعل إلخ)** أى كما سيأتى فى قوله :

* وفك أفعل فى التعجب التزم *

(قوله وشذ تصغير أفعل) أى بفتح العين ، وقد تبع الشارح الناظم فى جعل تصغير أفعل شاذا وعزو اطراده إلى ابن كيسان فقط والذى فى المغنى أن النحويين أجازوا تصغيره بقياس لشبهه بأفعل التفضيل وزنا وأصلا وإفادة للمبالغة وأراد بالأصل الفعل المصوغ منه ثم قال : ولم يحك ابن مالك اختيار قياسه إلا عن ابن كيسان وليس كذلك . قال أبو بكر بن الأنبارى : ولا يقال إلا لمن صغر سنه . اهـ قال الدمامينى . قال أبو حيان : ما حكاه ابن مالك عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين أما الكوفيون فإنهم اعتقدوا اسمية أفعل فهو عندهم مقيس فيه وأما البصريون فنصوا على ذلك فى كتبهم وإن كان خارجا عن القياس . **(قوله مقصورا على السماع)** مستغنى عنه بقوله وشذ ولم يسمع إلا فى أحسن وأملح كما قاله الدمامينى ونقله فى المغنى عن الجوهرى .

---

[٧٦٥] راجع التخريج رقم ٧٥٧ .

(١) أى صارت له غدة .

[نِعْمَ وَبِئْسَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا]

(فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ * نِعْمَ وبِئْسَ) عند البصريين والكسائى بدليل فبها ونعمت(*)، واسمان عند الكوفيين بدليل ما هى بنعم الولد، ونعم السير على بئس العير. وقوله:

[٧٦٦] صَبَّحَكَ اللهُ بِخَيرٍ بَاكِرٍ بِنِعْمَ طَيرٍ وَشَبَابٍ فَاخِرٍ

وقال الأولون هو مثل قوله:

[نعم وبئس وما جرى مجراهما]

أى فى المدح والذم كحبذا وساء. واعلم أن لنعم وبئس استعمالين: **أحدهما**: أن يستعملا متصرفين كسائر الأفعال فيكون لهما مضارع وأمر واسم فاعل وغيرها، وهما إذ ذاك للإخبار بالنعمة والبؤس، تقول نعم زيد بكذا ينعم به فهو ناعم وبئس ييأس فهو بائس. **الثانى**: أن يستعملا لإنشاء المدح والذم وهما فى هذا الاستعمال لا يتصرفان لخروجهما عن الأصل فى الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان فأشبها الحرف، والكلام عليهما هنا باعتبار هذا الاستعمال وتجرى فيهما على كلا الاستعمالين اللغات الآتية فى الشرح. أفاده الشاطبى. **(قوله فعلان)** خبر مقدم لنعم وبئس. **(قوله بدليل فبها ونعمت)** أى لأن تاء التأنيث الساكنة من خصائص الأفعال وبدليل ما حكاه الكسائى من قولهم نعما رجلين ونعموا رجالا لأن ضمائر الرفع البارزة المتصلة أيضا من خصائص الأفعال.

(قوله واسمان عند الكوفيين) أى مبنيان على الفتح لتضمنهما معنى الإنشاء وهو من معانى الحروف. وأورد عليه أن المفيد للإنشاء الجملة بتمامها لا نعم وبئس فقط. ويجاب بأنهما العمدة فى إفادة الإنشاء. وفى الدمامينى نقلا عن البسيط من قال باسميتهما فما بعدهما مما هو فاعل عندنا ينبغى أن يكون تابعا عندهم لنعم بدلا أو عطف بيان. والمعنى الممدوح الرجل زيد ا هـ قال سم: ويبقى الكلام فى نحو: نعم رجلا زيد ويحتمل أن يقال إن رجلا تمييز عن النسبة التى تضمنها نعم بمعنى الممدوح أى الممدوح من جهة الرجولية زيد، ويحتمل أنه حال ثم قياس. ما ذكر فى نعم الرجل جر الولد فيما استدلوا به من قوله ما هى بنعم الولد[1] أى ما هى بالممدوح الولد ولعلهم يروونه بالجر فإن فرض أنهم يروونه بالرفع فلعله مقطوع عما قبله، وكذا يقال فى العير من قوله على بئس العير ا هـ وفى الفارضى من قال باسمية نعم وبئس أعربهما مبتدأ وما بعدها خبر ويجوز العكس حكاه أبو حيان فى شرح هذا الكتاب. **(قوله باكر)** أى سريع.

(*) يقول ﷺ: «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل».

[٧٦٦] رجز لم يدر راجزه. أى بخير سريع عاجل، من بكرت إذا أسرعت فى أى وقت كان. والشاهد فى بنعم طير حيث أدخل حرف الجر على نعم، فلا يدل ذلك على اسمية نعم لأنه على الحكاية وجعلها اسما. والمعنى صبحك بكلمة نعم منسوبة إلى الطائر الميمون، والأولى أن يحمل على الشذوذ. وهذه الباء بدل من الباء الأولى.

---

(١) قالها رجل عندما بُشر بأنثى.

[٧٦٧] * عَمْرُكَ مَا لَيْلِى بِنَامَ صَاحِبُهْ *

وسبب عدم تصرفهما لزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة وأصلهما فَعِل .

(قوله هو مثل قوله إلخ) ضمير هو يرجع إلى المذكور من الشواهد أى إلى مجموعها لأنه لا يأتى فى البيت لأنه يمنع منه فيه جر طير بإضافة نعم إليه بل تأويله أنه نزل نعم منزلة خير أى بخير طير فجعل نعم اسما للخير وأضافها لطير وفتحه على الحكاية للفظها قبل عروض الاسمية قاله بعضهم وهو أولى مما ذكره شيخنا والبعض والمثلية فى حذف الصفة والموصوف وإقامة المعمول مقامهما هكذا قال شيخنا والبعض وفيه أنه لا حاجة فى بنام صاحبه إلى تقدير الصفة والأصل بليل مقول فيه نام صاحبه بل المحتاج إليه تقدير الموصوف فقط لصحة جعل نام صاحبه نفس الصفة فلا تكن أسير التقليد . **(قوله لزومهما إنشاء المدح والذم)** أى والإنشاء من معانى الحروف ولا تصرف فى الحروف والمراد لزومهما فى أحد الاستعمالين فلا ينافى أن لهما استعمالا آخر فارقا فيه الإنشاء . قال الدمامينى : وإنما كان لإنشاء المدح أو الذم لأنك إذا قلت نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو فإنما تنشئ المدح أو الذم وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح أو الذم بموجود خارجا فى أحد الأزمنة مقصود مطابقة هذا الكلام إياه حتى يكون خبرا بل الموجود خارجا جودة الشخص أو رداءته والقصد بهذا الكلام مدحه أو ذمه بالجودة أو الرداءة ، فقول الأعرابى لمن بشره بمولودة وقال نعم الولد هى : والله ما هى بنعم الولد ليس تكذيبا له فى المدح إذ لا يمكن تكذيبه فيه وإنما هو إخبار بأن الجودة التى حكمت بحصولها خارجا ليست بحاصلة فهو تكذيب لما تضمنه الإنشاء من الإخبار بحصول الجودة فالتكذيب والتصديق إنما يتسلطان على ما تضمنه ذلك الإنشاء من الخبر لا عليه نفسه وكذا الإنشاء التعجبى والإنشاء الذى فى كم الخبرية وفى رب هذا معنى كلام ابن الحاجب قال الرضى[1] : وفيه نظر إذ هذا الذى قرره يطرد فى جميع الأخبار لأنك إذا قلت زيد أفضل من عمرو فلا ريب فى كونه خبرا ولا يمكن أن تكذب فى التفضيل ويقال لك إنك لم تفضل بل التكذيب إنما يتعلق بأفضلية زيد ، وكذا إذا قلت زيد قائم هو خبر بلا شك ولا يمكن أن تكذب من حيث الإخبار لأنك أوجدته بهذا اللفظ قطعا بل من حيث القيام فكذا قوله والله ما هى بنعم الولد بيان لكون النعمية أى الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست بثابتة وكذا فى التعجب وفى كم ورب انتهى ببعض اختصار .

(قوله على سبيل المبالغة) أى لعموم المدح والذم فيهما وعدم تخصيصهما بخصلة معينة عند الإطلاق وعدم التقييد بمخصص نحو نعم الرجل زيد بخلاف نعم زيد عالمًا ، وكان الأولى أن يقول ويفيدان ذلك على سبيل المبالغة إذ لا دخل لقوله على سبيل المبالغة في تعليل عدم التصرف كما علم . **(قوله وأصلهما فعل)** أى بفتح الفاء

[٧٦٧] تمامه :

* وَلَا مُخَالِطِ اللَّيَانِ جَانِبُهْ *

قاله القنانى من الرجز ، فإن حركت الهاء فمن مربع الكامل . وفى رواية الصاغانى هكذا :

عَمْرُكَ مَا زَيْدٌ بِنَامَ صَاحِبُهْ ... وَلَا مخالطِ اللَّيَانِ جَانِبُهْ

يَرْعَى النُّجُومَ مُشْرِفًا مَنَاكِبُهْ ... إِنْ الْقُمَيْرَ غَابَ عَنْهُ حَاجِبُهْ

ثم قال أى ما زيد برجل نام صاحبه . وعمرك قسم بدليل ما روى والله ما ليلى مبتدأ خبره محذوف أى قسمى أو يمينى . والشاهد فى بنام حيث لا تدل الباء على اسمية نام لأنه مؤول بما ليلى مقول فيه نام صاحبه فكذا دخولها على نعم أو بئس فى قولهم بنعم الولد وعلى بئس العير لا يدل على اسميتها . والليان بفتح اللام وتخفيف الياء آخر الحروف مصدر نحو لين يقال فلان فى ليان من العيش أى لين الجانب .

(١) انظر شرح الكافية .

وقد يردان كذلك أو بسكون العين وفتح الفاء وكسرها أو بكسرهما . وكذلك كل ذى عين حلقية من فَعِل فعلا كان كشهد أو اسما كفخذ . وقد يقال فى بئس بَيْس (**رَافِعَانِ اسْمَيْنِ**) على الفاعلية (**مُقَارِنَي أَلْ**) نحو : ﴿ **نعم العبد** ﴾ ﴿ **وبئس الشراب** ﴾ (**أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا * قَارَنَهَا كَنِعْمَ عُقْبَى الْكُرَمَا**) ﴿ **ولنعم دار المتقين** ﴾ [النحل : ٣٠] ، ﴿ **وبئس مثوى المتكبرين** ﴾ [غافر : ٧٦] ، أو مضافين لمضاف لما قارنها كقوله :

[٧٦٨] * **فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مُكَذَّبِ** *

وإنما لم ينبه على هذا الثالث لكونه بمنزلة الثانى . وقد نبه عليه فى التسهيل .

(**تنبيهات**): **الأول** : اشتراط كون الظاهر معرفا بأل أو مضافا إلى المعرف بها ، أو إلى المضاف إلى المعرف بها . وهو الغالب . وأجاز بعضهم أن يكون مضافا إلى ضمير ما فيه أل كقوله :

[٧٦٩] * **فَنِعْمَ أَخُو الْهَيْجَا وَنِعْمَ شِهَابُهَا** *

وكسر العين وقوله : وقد يردان كذلك إلخ يفيد أن الأوجه الأربعة فيهما إذا استعملا لإنشاء المدح والذم وبعضهم خصها بحالة تصرفهما وأفصحها كما فى الدماميني الكسر فالسكون ثم كسر الفاء والعين ثم الفتح فالسكون ثم الفتح فالكسر . (**قوله وكسرها**) الوجه إسقاطه لعلمه من قوله وأصلهما فعل لرجوع الضمير إلى نعم وبئس بكسر فسكون . (**قوله حلقية**) أى مخرجها الحلق وقوله من فعل أى موازن فعل بفتح فكسر والمراد لفظه فيجوز صرفه بتأويل اللفظ ومنع صرفه بتأويل الكلمة . (**قوله وقد يقال فى بئس بيس**) أى بموحدة مفتوحة فتحتية ساكنة مبدلة من الهمزة على غير قياس ، كذا فى الهمع ، ثم إن كان الإبدال فى حال الكسر فهو قياسى أو بعد الفتح فهو غير قياسى . (**قوله رافعان**) أعربه الفارضى خبر مبتدأ محذوف أى وهما رافعان وهو أولى من إعرابه نعت فعلان لما يلزم عليه من الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبى وهو المبتدأ كما قاله الشيخ خالد . (**قوله على الفاعلية**) أى على القول بفعليتهما وأما على القول باسميتهما فقد أسلفناه . (**قوله مقارنى أل**) أى المعرفة لأنها المنصرفة إليها اللفظ عند الإطلاق فلا يدخل لفظ الجلالة والذى . (**قوله غير مكذب**) حال من الفاعل والمخصوص بالمدح زهير فى تمام البيت . (**قوله وإنما لم ينبه على هذا الثالث**) يمكن دخوله فى كلامه بأن يراد بما قارنها ولو بواسطة . (**قوله هو الغالب**) لا يلتئم مع قوله والصحيح إلخ فكان الأولى أن يقول بدله هو الراجح أو نحوه ووجد فى بعض النسخ الضرب من أول التنبيه إلى الواو من قوله وأجاز وهو مناسب . (**قوله ونعم شبابها**) كذا بخط الشارح وفى

---

[٧٦٨] تمامه :

* زُهَيْرٌ حُسَامٌ مفرد مِن حَمَائِلِ *

قاله أبو طالب عم النبى - ﷺ - من قصيدة من الطويل . الفاء للعطف . ويروى بالواو . والشاهد فى فنعم ابن أخت القوم ، فإن فاعل نعم فيه مظهر مضاف إلى ما أضيف إليه المعرف بأل . وغير مكذب كلام إضافى حال . وزهير مخصوص بالمدح مبتدأ . والجملة مقدما خبره ، وهو اسم رجل . وحسام صفته أى سيف . ومفرد صفته . والحمائل جمع حمالة السيف بالكسر .

[٧٦٩] شطر من الطويل أى صاحب الهيجاء أى الحرب وهو كناية عن ملازمة الحرب وشدة مباشرتها . والشاهد فى ونعم شهابها حيث أضيف فاعل نعم إلى ضمير ما فيه أل . والصحيح أن هذا لا يقاس عليه ، وأراد به نار الحرب .

والصحيح أنه لا يقاس عليه لقلته . وأجاز الفراء أن يكون مضافا إلى نكرة كقوله :

[٧٧٠] فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانا

ونقل إجازته عن الكوفيين وابن السراج ، وخصه عامة الناس بالضرورة . وزعم صاحب البسيط أنه لم يرد نكرة غير مضافة ، وليس كذلك بل ورد ، لكنه أقل من المضاف نحو : نعم غلام أنت ونعم تيم . وقد جاء ما ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف إلى علم كقول بعض العبادلة(*) : بئس عبد الله أنا إن كان كذا ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « نعم عبد الله هذا » وكقوله :

[٧٧١] بِـئْسَ قَـوْمُ اللهِ قَـوْمٌ طُرِقُـوا فَقَرَوْا جَارَهُـمْ لَحْمًا وَحِـرْ

وكأن الذى سهل ذلك كونه مضافا فى اللفظ إلى ما فيه أل وإن لم تكن معرفة . وأجاز المبرد والفارسى إسناد نعم وبئس إلى الذى نحو نعم الذى آمن زيد كما يسندان إلى

بعض النسخ : شهابها بالهاء بدل الموحدة الأولى . **(قوله والصحيح إلخ)** وفرق بين هذا وبين ما أجازه فى باب الإضافة من نحو :

* الواهب المائة الهجان وعبدها *

بأن عبدها تابع لما فيه أل وقد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع كذا قال البعض ولا يخفى أنه لا ينفع فى نحو :

* الود أنت المستحقة صفوه *

فالأولى أن يقال باب نعم وبئس لعدم تصرفهما أضيق من باب الإضافة . **(قوله فنعم صاحب قوم إلخ)** كأن الذى سهل ذلك عند الجمهور عطف المضاف إلى المحلى بأل عليه وعثمان هو المخصوص بالمدح . **(قوله ما ظاهره)** أى تركيب ظاهره ، وإنما قال ما ظاهره لإمكان تأويله بجعل الفاعل ضميرا مستترا حذف تفسيره بناء على جواز حذف التمييز فى مثل ذلك والعلم مخصوص بالمدح أو الذم وما بعده بدل أو عطف بيان . **(قوله طرقوا)** من الطروق وهو الإتيان ليلا فقروا جارهم أى فأطعموا ضيفهم لحما وحرا بفتح الواو وكسر الحاء المهملة أى دبت عليه الوحرة

---

[٧٧٠] قاله كثير بن عبد الله المعروف بابن الغريرة أدرك معاوية رضى الله عنه وعزاه صاحب الموعب وأبو حاتم لأوس ابن معرا وتمامه :

* وَصَاحِبُ الركبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانا *

وقبله :

ضَحُّوا بأَشْمَطَ عُنْوانُ السجُودِ بِـهِ يُقَطِّـعُ الليـلَ تَسْبِيحًـا وَقُرْآنَـا

من البسيط . وعنوان السجود حال من الضمير الذى فى يقطع . ويجوز جره على النعت لأشمط وهو الأشيب . والشاهد فى فنعم صاحب قوم حيث رفع نعم صاحب قوم وهو نكرة مضافة ، وهى لغة قوم من العرب حكاها الأخفش عنهم أنهم يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة . ولا سلاح لهم فى محل الجر صفة لقوم .

[٧٧١] هو من الرمل . الشاهد فى بئس قوم الله حيث أسند بئس إلى قوم أضيف إلى لفظ الله ، وذلك لا يجوز لأن الشرط أن الفاعل إذا كان ظاهرا أن يكون معرفا بأل أو مضافا إلى معرف بأل ، فيحمل على الضرورة ، وقوم مخصوص بالذم مبتدأ ، والجملة مقدما خبره . وطرقوا بمجهول صفة لقوم من الطروق وهو الإتيان ليلا . وقروا من القرى وهو الضيافة . قوله : وحر أصله وحرا بفتح الواو وكسر الحاء المهملة وفى آخره راء فأسكنت الراء للضرورة وهو اللحم الذى دبت عليه الوحرة دابة تشبه القطاية وهى نوع من الوزغ .

(*) العبادلة عبد الله بن عمر وابن عمرو وابن عباس وابن مسعود .

ما فيه أل الجنسية ، ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين وهو القياس ، لأن كل ما كان فاعلا لنعم وبئس وكان فيه أل كان مفسرا للضمير المستتر فيهما إذا نزعت منه ، والذى ليس كذلك قال فى شرح التسهيل : ولا ينبغى أن يمنع لأن الذى جعل بمنزلة الفاعل ولذلك اطرد الوصف به . الثانى : ذهب الأكثرون إلى أن أل فى فاعل نعم وبئس جنسية ثم اختلفوا فقيل حقيقة . فإذا قلت نعم الرجل زيد فالجنس كله ممدوح وزيد مندرج تحت الجنس لأنه فرد من أفراده ولهؤلاء فى تقريره قولان : **أحدهما** أنه لما كان الغرض المبالغة فى إثبات المدح للممدوح جعل المدح للجنس الذى هو منهم إذ الأبلغ فى إثبات الشىء جعله للجنس حتى لا يتوهم كونه طارئا على المخصوص . **والثانى** أنه لما قصدوا المبالغة عدوا المدح إلى الجنس مبالغة ولم يقصدوا غير مدح زيد فكأنه قيل ممدوح جنسه لأجله وقيل مجازا فإذا قلت نعم الرجل زيد جعلت زيدا جميع الجنس مبالغة ولم تقصد غير مدح

بفتحات وهى نوع من الوزغ ووقف بالسكون على لغة ربيعة . **(قوله وإن لم تكن معرفة)** أى لأنها زائدة لازمة وتعريفه بالعلمية . **(قوله كما يسندان إلخ)** أى بجامع إرادة الجنس فى كل . **(قوله كان مفسرا)** أى تمييزا . **(قوله والذى ليس كذلك)** أى لأنه لا تنزع منه أل حتى يصلح لكونه مفسرا للضمير . **(قوله قال فى شرح التسهيل إلخ)** باقى عبارة شرح التسهيل على ما فى الهمع ومقتضى النظر الصحيح أنه لا يجوز مطلقا ولا يمنع مطلقا بل إذا قصد به الجنس جاز وإذا قصد به العهد منع ا هـ وهو إنما يتجه على أن أل فى نعم الرجل جنسية لا عهدية .

(قوله ولا ينبغى أن يمنع) أى والكلية السابقة غير مسلمة . **(قوله لأن الذى)** أى مع صلته جعل بمنزلة الفاعل أى بمنزلة اسم الفاعل المحلى بأل واسم الفاعل المحلى بأل يقع فاعلا لنعم وبئس فكذا ما هو بمنزلته والمراد بكونه بمنزلته أنه مؤول به . **(قوله جنسية)** أى للجنس فى ضمن جميع الأفراد حقيقة أو مجازا كما يدل عليه تقريره الآتى وأل الجنسية بهذا المعنى هى الاستغراقية حقيقة أو مجازا وبها عبر بعضهم . **(قوله فقيل حقيقة)** أى أنه أريد بمدخولها جميع أفراد الجنس قصدا أو تبعا للممدوح كما يدل عليه ما بعده . وقوله فالجنس كله ممدوح أى قصدا أو تبعا وقوله : وزيد مندرج تحت الجنس أى ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام . واعترض بأن العموم يؤدى إلى التناقض فى نحو : نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو وأجيب بأن الشىء قد يمدح ويذم من جهتين مختلفتين ولا تناقض عند اختلاف الجهة . **(قوله فى تقريره)** أى تقرير كونها للجنس حقيقة وقوله أنه أى الحال والشأن[1] . **(قوله جعل المدح للجنس)** أى قصدا فجميع أفراده ممدوحة قصدا على هذا القول . **(قوله حتى لا يتوهم)** أى فلا يتوهم كونه أى المدح طارئا على المخصوص وأن جنسه لا يستحق المدح لنقصه فحتى تفريعية .

(قوله عدوا المدح إلى الجنس) أى جعلوه متجاوزا المخصوص إلى الجنس لا قصدا بل تبعا للمخصوص مبالغة فى مدحه . **(قوله وقيل مجازا)** أى جنسية مجازا ووجهه أن المراد بمدخولها الفرد المعين مدعى أنه جميع الجنس لجمعه ما تفرق فى غيره من الكمالات فالمدح لذلك الفرد لا لغيره من الجنس لا قصدا ولا تبعا . **(قوله فقيل**

---

(١) أى الضمير للشأن .

زيد . وذهب قوم إلى أنها عهدية ثم اختلفوا فقيل المعهود ذهنى كما إذا قيل أشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم وأراد بذلك أن يقع إبهام ثم يأتى بالتفسير بعده تفخيما للأمر وقيل المعهود هو الشخص الممدوح فإذا قلت : زيد نعم الرجل فكأنك قلت زيد نعم هو . واستدل هؤلاء بتثنيته وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك . وقد أجيب عن ذلك على القول بأنها للاستغراق بأن المعنى أن هذا المخصوص يفضل أفراد هذا الجنس إذا ميزوا رجلين رجلين أو رجالا رجالا . وعلى القول بأنها للجنس مجازا بأن كل واحد من الشخصين كأنه على حدته جنس فاجتمع جنسان فثنيا . الثالث لا يجوز اتباع

المعهود ذهنى) أى حقيقة معينة فى الذهن باعتبار وجودها فى ضمن فرد مبهم كما هو شأن مدخول لام العهد الذهنى ثم فسر ذلك الفرد المبهم بزيد مثلا . **(قوله ولا معهودا تقدم)** أى فى الذكر صريحا أو كناية أو فى العلم كما هو شأن مدخول لام العهد الخارجى . **(قوله تفخيما للأمر)** أى مدح ذلك الفرد لأن التفسير بعد الإبهام أمكن فى ذهن المخاطب وأوقع فى نفسه . **(قوله وقيل المعهود هو الشخص الممدوح)** أى فتكون أل للعهد الخارجى . **(قوله فكأنك قلت زيد نعم هو)** أى فيكون الرجل من وضع الظاهر موضع الضمير وأل للعهد الخارجى الذكرى وهذا ظاهر إذا قدم المخصوص كما فى مثال الشارح فإذا أخر كما فى نعم الرجل زيد فالظاهر أن الأمر كذلك على القول بأن المخصوص مبتدأ خبره الجملة قبله لتقدم المرجع فى الرتبة وإن تأخر لفظا بخلافه على القول بأنه مبتدأ حذف خبره أو خبر مبتدأ محذوف فعليهما لا إظهار فى مقام الإضمار بل ولا تكون أل للعهد الذكرى حيث اشترط تقدم ذكر مدخولها كما هو قضية كلامهم . وانظر أل حينئذ لأى أقسام العهد الخارجى .

(قوله واستدل هؤلاء) أى القائلون بأن أل للعهد مطلقا ذهنيا أو خارجيا كما يرشد إليه تعليله . **(قوله لم يسغ فيه ذلك)** أى لأن الجنس شىء واحد وإن أريد فى ضمن جميع أفراده كما هو مراد القائل بأنها للجنس كما مر . **(قوله للاستغراق)** أى للجنس فى ضمن جميع الأفراد حقيقة بتقريريه السابقين . **(قوله أن هذا المخصوص)** أى المثنى أو المجموع يفضل أى يفوق أفراد هذا الجنس أى جنس فاعل نعم المثنى أو المجموع وأخذ الفضل من كونه المخصوص بالمدح . **(قوله إذا ميزوا)** أى فصلوا وقسموا رجلين رجلين أو رجالا رجالا أى حالة كونهم أى أولئك الأفراد رجلين رجلين فى المثنى أو رجالا رجالا فى المجموع . وحاصله أن القائل نعم الرجلان أو الرجال ثنى أو جمع أولا ثم عرف بأل الجنسية فهى لجنس الاثنين فى ضمن جميع أفراده التى هى مثنيات ولجنس الجمع الذى فى ضمن جميع أفراده التى هى جموع . وأما قول البعض وما ذكره لا يظهر إلا على القول بأن أفراد المثنى والجمع مثنيات وجموع وأما على القول بأن أفرادهما آحاد فلا ا هـ فغفلة لأن محل الخلاف إذا لم تكن أل فى المثنى لجنس الاثنين وفى المجموع لجنس الجمع وإلا كانت أفراد المثنى مثنيات وأفراد الجموع جموعا بلا خلاف

فاعل نعم وبئس بتوكيد معنوى قال فى شرح التسهيل باتفاق وأما التوكيد اللفظى فلا يمتنع وأما النعت فمنعه الجمهور وأجازه أبو الفتح فى قوله :

[٧٧٢] لَعَمْرِى وَمَا عَمْرِى عَلَىَّ بِهَيِّنٍ لَبِئْسَ الْفَتَى الْمَدْعُوُّ بِاللَّيْلِ حَاتِمُ

قال فى شرح التسهيل : وأما النعت فلا ينبغى أن يمنع على الإطلاق بل يمتنع إذا قصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس لأن تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد وأما إذا تؤول بالجامع لأكمل الفضائل فلا مانع من نعته حينئذ لإمكان أن يراد بالنعت ما أريد بالمنعوت . وعلى هذا يحمل قول الشاعر :

[٧٧٣] * نِعْمَ الْفَتَى الْمُرِّىُّ أَنْتَ إِذَا هُمُ *

للقطع بوجوب صدق المفهوم على أفراده ومفهوم الاثنين والجمع لا يصدق على الواحد فلا يكون فردا لهما . فعض بنواجذك على هذا التحقيق . **(قوله بتوكيد معنوى)** أى فلا يقال نعم الرجل كلهم أو أنفسهم زيد ولا كله أو نفسه زيد لأن الأول منافر للفظ والثانى منافر للمعنى . ولا يقاس الأول على قولهم الدينار الصفر والدرهم البيض لشذوذه وأيضا ليس المقام مقام تحقيق الإحاطة بالجنس فلا يشذ منه أحد حتى يؤتى بكل ولا رفع احتمال إرادة جنس آخر ملابس للجنس المذكور حتى يؤتى بالنفس كذا قال الدمامينى . قال سم : وهو لا يتأتى فى المثنى والجمع اهـ . قال فى الهمع : قال أبو حيان : ومن يرى أن أل عهدية شخصية لا يبعد أن يجيز نعم الرجل نفسه زيد . **(قوله فلا يمتنع)** لأن إعادة اللفظ خشية نحو سهو السامع عنه لا محذور فيه . **(قوله فمنعه الجمهور)** أى لأنه إن أفرد خولف المعنى وإن جمع خولف اللفظ قاله الدمامينى . وقال الفارضى : لأن النعت يخصصه ويقلل شياعه فينافى المقصود منه وهو الجنس فى ضمن جميع الأفراد حقيقة أو مجازا كما هو المشهور فيه . **(قوله لذلك القصد)** أى قصد الجنس على الوجه المتقدم . **(قوله وأما إذا تؤول)** أى الفاعل بالجامع لأكمل الفضائل أى بأن أريد الاستغراق مجازا ومثل ذلك ما إذا أريد الجنس حقيقة و لم يقصد بالنعت التخصيص بل الكشف والإيضاح كما استفيد من مفهوم قوله سابقا إذا قصد به التخصيص ومثله أيضا ما إذا أريد العهد . **(قوله لإمكان أن يراد بالنعت إلخ)** بأن يراد بالنعت الجامع لكمالات جنس هذا النعت . **(قوله المرى)** بضم الميم وتشديد الراء نسبة إلى مرة أحد أجداده وتمام البيت :

---

[٧٧٢] قاله يزيد بن قنانة العدوى . وصدره :

* لَعَمْرِى وَمَا عَمْرِى عَلَىَّ بِهَيِّنٍ *

من أبيات من الطويل . لعمرى أى قسمى وقد تكرر بنحوه . والشاهد فى إدخال لام القسم على بئس الدالة على فعلية أفعال المدح والذم . وحاتم مخصوص بالذم مبتدأ والجملة مقدما خبره .

[٧٧٣] قاله زهير بن أبى سلمى . وتمامه :

* حَضَرُوا لَدَى الْحَجَرَاتِ نَارَ الْمُوْقِدِ *

من قصيدة من الكامل يمدح بها سنان بن أبى حارثة المرى والشاهد فى المرى فإنه صفة للفتى الذى هو فاعل نعم ، فهذا حكم فيه خلاف فالجمهور على منع نعته خلافا لأبى الفتح ، وحمله أبو على وابن السراج على البدل ولا حجة لهما . وقوله أنت مخصوص بالمدح مبتدأ وإذا للمفاجأة وهم مبتدأ ، وحضروا خبره ، والحجرات جمع حجرة بفتحتين وهى شدة الشتاء .

وحمل أبو على وابن السراج مثل هذا على البدل وأبيا النعت ولا حجة لهما ا هـ وأما البدل والعطف فظاهر سكوته فى شرح التسهيل عنهما جوازهما وينبغى ألا يجوز منهما إلا ما تباشره نعم (**وَيَرْفَعَانِ**) أيضا على الفاعلية (**مُضْمَرًا**) مبهما (**يُفَسِّرُهُ * مُمَيِّزٌ كَنِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهْ**) وقوله :

[٧٧٤] **نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرَا**

وقوله :

[٧٧٥] **لَنِعْمَ مَوْئِلًا ٱلْمَوْلَى إِذَا حُذِرَتْ بَأْسَاءُ ذِى ٱلْبَغْىِ وَاسْتِيلَاءُ ذِى ٱلْإِحَنِ**

وقوله :

[٧٧٦] **نِعْمَ امْرَأَيْنِ حَاتِمٌ وَكَعْبُ كِلَاهُمَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَضْبُ**

---

* **حضروا لدى الحجرات نار الموقد** *

والحجرات جمع حجرة بفتحتين وهى شدة الشتاء . (**قوله إلا ما تباشره نعم**) أى ما يصلح لمباشرتها وهو المعرف بأل والمضاف إلى المعرف بها ولو بواسطة وقد جزم بالجواز بهذا القيد السيوطى قال البعض تبعا لشيخنا : وقد يقال الذى ينبغى الجواز مطلقا ويغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع ا هـ وأنت إذا تذكرت ما أسلفناه عن بعض المحققين من أن اغتفارهم فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع ليس أصلا مطردا فى كل موضع ولذلك يقولون قد يغتفر إلخ هان عليك هذا البحث . (**قوله مضمرا مبهما**) تقدم أن هذا من المواضع السبعة التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة . قال الفارضى : وندر جره بالباء أى الزائدة نحو نعم بهم قوما . (**قوله يفسره مميز**) فإذا قلت زيد نعم رجلا لم يعد الضمير على زيد بل على رجلا . دمامينى . (**قوله مميز**) يجوز وصف هذا المميز نحو : نعم رجلا صالحا زيد وكذا فصله خلافا لابن أبى الربيع نحو : ﴿ **بئس للظالمين بدلا** ﴾ همع . (**قوله كنعم قوما معشره**) ينبغى إذا جرينا على أن معشره مبتدأ خبره الجملة أن يكون الرابط عموم الضمير للمبتدأ على أن المراد بالضمير الجنس أو إعادة المبتدأ بمعناه على أن المراد به الشخص فعلم ما فى كلام البعض تبعا لسم من الخفاء والقصور . (**قوله نعم امرأ هرم**) بفتح الهاء وكسر الراء لم تعر مضارع عرا يعرو بمعنى عرض والوزر الملجأ . (**قوله لنعم موئلا**) أى ملجأ وقوله حذرت بالبناء للمجهول أى خيفت . والإحن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة جمع إحنة بكسر الهمزة وسكون الحاء وهى الحقد . (**قوله كلاهما غيث وسيف عضب**) أى قاطع وفيه لف ونشر مرتب . (**قوله تقول عرسى إلخ**)

---

[٧٧٤] البيت من البسيط ، وهو لزهير بن أبى سلمى .

[٧٧٥] البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة فى شرح أبى عقيل .

[٧٧٦] هو من البسيط واللام للتأكيد . الشاهد فيه أن فاعل نعم مستتر فيه مفسر بالتمييز وهو قوله موئلا تقديره لنعم الموئل موئلا المولى : أى ملجأ . والمولى مخصوص بالمدح مبتدأ ، والجملة مقدما خبره . وإذا ظرف . والبأساء الشدة . والبغى الظلم . والإحن بكسر الهمزة جمع إحنة وهى الحقد .

ونحو : ﴿ بئس للظالمين بدلا ﴾ [الكهف : ٥٠] . وقوله :

[٧٧٧] تَقُولُ عِرْسِي وَهْيَ لِي فِي عَوْمَرَهْ بِئْسَ امْرَأً وَإِنَّنِي بِئْسَ الْمَرَهْ

ففى كل من نعم وبئس ضمير هو الفاعل . ولهذا الضمير أحكام : الأول أنه لا يبرز فى تثنية ولا جمع استغناء بتثنية تمييزه وجمعه ، وأجاز ذلك قوم من الكوفيين وحكاه الكسائى عن العرب ، ومنه قول بعضهم : مررت بقوم نعموا قوما وهذا نادر . الثانى أنه لا يتبع . وأما نحو : نعم هم قوما أنتم فشاذ . الثالث أنه إذا فسر بمؤنث لحقته تاء التأنيث نحو : نعمت امرأة هند هكذا مثله فى شرح التسهيل . وقال ابن أبى الربيع[1] : لا تلحق وإنما يقال نعم امرأة هند استغناء بتأنيث المفسر . ونص الخطاب[2] على جواز الأمرين . ويؤيد الأول قوله « فبها ونعمت » . الرابع ذهب القائلون بأن فاعل نعم الظاهر يراد به الشخص إلى أن المضمر كذلك . وأما القائلون بأن الظاهر يراد به الجنس فذهب أكثرهم إلى أن المضمر كذلك .

وذهب بعضهم إلى أن المضمر للشخص قال لأن المضمر على التفسير لا يكون فى

عرس الرجل بالكسر امرأته ، ولى بمعنى معى ، والعومرة الصخب واختلاط الأصوات . **(قوله أنه لا يبرز)** بل هو واجب الاستتار فى الأحوال كلها كما أرشد إلى ذلك تمثيله وندر إبرازه مجرورا بالباء كما مر عن الفارضى .

(قوله أنه لا يتبع) أى بشىء من التوابع لقوة شبهه بالحرف بتوقف انفهامه لفظا ومعنى على التمييز بعده بخلاف الضمير العائد على ما قبله . قاله يس . **(قوله نعم هم)** الشاهد فى هم فإنه توكيد للضمير المستتر وأما أنتم فالمخصوص . **(قوله لحقته تاء التأنيث)** أى لحقت فعله وجوبا بقرينة مقابلته بالقول الثالث . **(قوله لا تلحق)** أى يمتنع ذلك بقرينة مقابلته بالقول الثالث . **(قوله ويؤيد الأول)** أى القول بوجوب اللحوق واعترض بأن التمييز غير مذكور كما هو محل الخلاف ولك أن تقول المقدر كالمذكور وبأنه إنما يؤيد الأول بالنسبة إلى الثانى لا الثالث . **(قوله يراد به الشخص)** أى المعهود خارجا وقوله إلى أن المضمر كذلك أى يراد به الشخص بأن يجعل راجعا إلى التمييز المراد به الشخص . **(قوله فذهب أكثرهم إلى أن المضمر كذلك)** أى يراد به الجنس فى ضمن جميع الأفراد بأن يجعل راجعا إلى التمييز المراد به الجنس لكونه على نية أل الجنسية إذ الأصل نعم الرجل فاندفع الاعتراض بأن مرجع الضمير التمييز وهو نكرة فى سياق الإثبات فلا يعم والضمير كمرجعه فمن أين العموم وسكت عن الضمير على القول بأن الظاهر يراد به المعهود الذهنى وفى سم على المختصر أمه كظاهر حينئذ أيضًا .

(قوله وذهب بعضهم إلى أن المضمر للشخص) هذا مقابل قوله فذهب أكثرهم فضمير بعضهم راجع إلى

---

[٧٧٧] رجز لم أقف على اسم راجزه . وعرس الرجل بالكسر امرأته . والعومرة الصخب والجلبة . والواو فى وهى للحال ولى بمعنى معى . وبئس امرأ مقول القول . وفيه الشاهد حيث أضمر الفاعل فيه وفسرته النكرة المنصوبة على التمييز . قوله بئس المرء خبر إن وفيه ثلاثة أشياء : تذكير الفعل المسند إلى المؤنث أى بئست المرأة . وتقديم المخصوص بالذم على بئس لدخول الناسخ عليه . وتخفيف الهمزة من المرأة إذ قال « المره » .

---

(١) سبق التعريف به .

(٢) خطاب بن يوسف القرطبى من محققى النحاة له كتاب (الترشيح) مات بعد الخمسين والأربعمائة .

كلام العرب إلا شخصا . ولمفسر هذا الضمير شروط : **الأول** : أن يكون مؤخرًا عنه فلا يجوز تقديمه على نعم وبئس . **الثانى** : أن يتقدم على المخصوص فلا يجوز تأخيره عنه عند جميع البصريين ، وأما قولهم نعم زيد رجلا فنادر . **الثالث** : أن يكون مطابقا للمخصوص فى الإفراد وضديه[1] والتذكير وضده[2] . **الرابع** : أن يكون قابلا لأل فلا يفسر بمثل وغير وأى وأفعل التفضيل لأنه خلف من فاعل مقرون بأل فاشترط صلاحيته لها . **الخامس** : أن يكون نكرة عامة فلو قلت نعم شمسا هذه الشمس لم يجز لأن الشمس مفرد فى الوجود ، فلو قلت نعم شمسا شمس هذا اليوم لجاز . ذكره ابن عصفور وفيه نظر . **السادس** : لزوم ذكره كما نص عليه سيبويه ، وصحح بعضهم أنه لا يجوز حذفه وإن فهم المعنى ونص بعض المغاربة على شذوذ فبها ونعمت[3] . وقال فى التسهيل : لازم غالبا استظهارا على نحو فبها ونعمت . وممن أجاز حذفه ابن عصفور .

(تنبيه)*: ما ذكر من أن فاعل نعم يكون ضميرا مستترا فيها هو مذهب الجمهور ، وذهب الكسائى إلى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل نعم والنكرة عنده منصوبة على الحال ، ويجوز عنده أن تتأخر فيقال نعم زيد رجلا . وذهب الفراء

القائلين بأن الظاهر يراد به الجنس وبهذا يعرف ما فى كلام البعض من الخلل . **(قوله على التفسير)** أى مع التفسير . **(قوله لا يكون فى كلام العرب إلا شخصا)** قد يمنع بأن الضمير كمفسره شخصا وغيره فتدبر . **(قوله ولمفسر هذا الضمير)** خرج مفسر الظاهر فلا يعتبر فيه جميع هذه الشروط إذ يجوز تأخيره عن المخصوص كقوله ★ **بئس الفحل فحلهم فحلا** ★[4] . **(قوله أن يكون قابلا لأل)** أى أو حالا محل ما يقبلها فلا يرد فنعما هى على القول بأن ما تميز لأنها وإن لم تقبل أل حالة محل ما يقبلها . أفاده زكريا . **(قوله وأفعل التفضيل)** لعل مراده المضاف والمقرون بمن لأن غيرهما يقبل أل فيجوز نعم أحسن زيد . **(قوله نكرة عامة)** أى متكثرة الأفراد كما يفيده كلامه فلا يرد أن النكرة فى سياق الإثبات لا تعمّ وتقدم جواب آخر . **(قوله فلو قلت نعم شمسا شمس هذا اليوم لجاز)** أى لأنك لما اعتبرت تعدد الشمس بتعدد الأيام كان شمسا فى كلامك نكرة عامة لكل شمس يوم . **(قوله وفيه نظر)** وجهة النظر بأن علة المنع موجودة فى هذه الصورة أيضا وهو مدفوع باعتبار التعدد بتعدد الأيام وبهذا يستغنى عما أطال به البعض . **(قوله وصحح بعضهم إلخ)** تقوية لما قبله .

(قوله وإن فهم المعنى) أى كما فى الحديث وقوله استظهارا يعنى اعتمادا وقوله فبها ونعمت أى فبالطريقة المحمدية من الوضوء أخذ ونعمت طريقة الوضوء هذا هو الصواب . وقول البعض فى تقرير الحديث : ونعمت الطريقة الوضوء غير مناسب لما نحن فيه بل غير صحيح لأنه يلزم عليه حذف الفاعل فتنبه . **(قوله وذهب الكسائى إلخ)** الظاهر أنه على مذهب الكسائى والفراء أغنى الفاعل عن المخصوص كما سيأتى نظيره فى شرح قول

---

(١) أى التثنية والجمع .

(٢) أى التأنيث .

(٣) الجملة جزء من حديث شريف فلا شذوذ على الإطلاق فرسول الله ﷺ أفصح من نطق بالعربية .

(٤) صدر بيت وعجزه : ★ وأمهم زلاء منطيق ★ .

إلى أن الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائي إلا أنه جعل النكرة المنصوبة تمييزا منقولا . والأصل في قولك : نعم رجلا زيد نعم الرجل زيد ثم نقل الفعل إلى الاسم الممدوح فقيل نعم رجلا زيد ، ويقبح عنده تأخيره لأنه وقع موقع الرجل المرفوع وأفاد إفادته . والصحيح ما ذهب إليه الجمهور لوجهين : أحدهما قولهم نعم رجلا أنت وبئس رجلا هو فلو كان فاعلا لاتصل بالفعل . الثاني قولهم نعم رجلا كان زيد فأعملوا فيه الناسخ (**وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ * فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ**) أي عن النحاة (**قَدِ اشْتَهَرْ**) فأجازه المبرد وابن السراج والفارسي والناظم وولده ، وهو الصحيح لوروده نظما ونثرا فمن النظم قوله :

[٧٧٨] **نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ   رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ بِإِيمَاءِ**

وقوله :

[٧٧٩] **وَالتَّغْلَبِيُّونَ بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمُ   فَحْلًا وَأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ**

المصنف وما ميز وقيل فاعل إلخ . (**قوله ويجوز عنده أن تتأخر**) أي لأن الأصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها (**قوله منقولا**) أي محولا عن الفاعل كما يدل عليه ما بعده وقوله ثم نقل الفعل أي حول إسناده عنه إلى الاسم الممدوح ونصب تمييزا . (**قوله لوجهين**) زيد ثالث وهو قولهم إخوتك نعم رجالا والفاعل لا يتقدم وفيه نظر وإن أقره البعض وغيره لأن الكسائي والفراء من الكوفيين وهم يجوزون تقديم الفاعل فلا ينهض هذا الوجه عليهما . (**قوله لاتصل بالفعل**) أي بارزا في المثال الأول ومستترا فيه في المثال الثاني . فإطلاق البعض استتاره ليس في محله . (**قوله قولهم نعم رجلا كان زيد**) قد يناقش باحتمال زيادة كان إلا أن يقال الأصل عدم الزيادة .

(**قوله فأعملوا فيه الناسخ**) أي والناسخ لا يدخل على الفاعل بل على المبتدأ . (**قوله نطقا**) أي بنطق بدليل أو بإيماء . (**قوله والتغلبيون**) نسبة إلى تغلب بفتح الفوقية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام ولكن اللام في المنسوب مفتوحة لاستثقال كسرتين مع ياء النسبة ، وقد تكسر . نقله شيخ الإسلام عن الجوهري . والتغلبيون قوم من نصارى العرب بقرب الروم منهم الأخطل . وأراد بالفحل الأب ، والزلاء بفتح الزاي وتشديد اللام المرأة اللاصقة العجز الخفيفة الألية ، والمنطيق صيغة مبالغة من النطق يستوي فيها المذكر والمؤنث ومعناه البليغ ، لكن المراد به هنا المرأة التي تتأزر بما تعظم به عجيزتها قاله العيني وغيره . وعبارة القاموس المنطيق البليغ والمرأة المتأزرة بحشية تعظم بها عجيزتها اهـ وكأن الثاني مأخوذ من النطاق وهو شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها فترسل

[٧٧٨] هو من البسيط . والشاهد فيه أنه جمع فيه بين التمييز وهو فتاة والفاعل الظاهر كما في البيت السابق . وأجاز ذلك المبرد وأبو علي وشيخه أبو بكر بن السراج محتجين به وبأمثاله . وغيرهم حملوه على الضرورة ولم يستحسنوه في النثر . قوله هند مخصوص بالمدح مبتدأ ، ونطقا تمييز ، وأو بإيماء عطف عليه .

[٧٧٩] قاله جرير يهجو الأخطل من البسيط . والتغلبيون مبتدأ جمع تغلبي نسبة إلى بني تغلب : قوم من نصارى العرب بقرب الروم . والأخطل منهم . وفحلهم مخصوص بالذم مبتدأ ، والجملة مقدما خبره والكل خبر للمبتدأ الأول . والشاهد في فحلا حيث جمع بينه وهو تمييز وبين الفاعل الظاهر للتأكيد . وقيل حال مؤكدة . والزلاء بفتح الزاي وتشديد اللام ممدودة وهي اللاصقة العجز خفيفة الإلية . ومنطيق بكسر الميم صيغة مبالغة يستوي فيها المذكر والمؤنث وهو البليغ ولكن المراد ههنا المرأة التي تتأزر بحشية تعظم بها عجيزتها .

وقوله :

[٧٨٠] * فَنِعْمَ ٱلزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا *

ومن النثر ما حكى من كلامهم : نعم القتيل قتيلا أصلح بين بكر وتغلب . وقد جاء التمييز حيث لا إبهام يرفعه لمجرد التوكيد كقوله :

[٧٨١] وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ ٱلْبَرِيَّةِ دِينَا

ومنعه سيبويه والسيرافى مطلقا وتأولا ما سمع . وقيل إن أفاد معنى زائدًا جاز وإلا فلا كقوله :

[٧٨٢] * فَنِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِى *

وقوله :

[٧٨٣] * وَقَائِلَةٍ نِعْمَ ٱلْفَتَى أَنْتَ مِنْ فَتَى *

الأعلى على الأسفل إلى الأرض والأسفل ينجر فى الأرض . **(قوله ومن النثر ما حكى)** فى بعض النسخ إسقاط ما وليس بصواب . **(قوله وقد جاء التمييز إلخ)** جواب عما يقال التمييز لرفع الإبهام ولا إبهام مع الفاعل الظاهر . **(قوله وتأولا ما سمع)** أى بجعل فتاة وفحلا وزادا وقتيلا أحوالا مؤكدة أو زادا مفعولا به لتزود أول البيت . **(قوله إن أفاد معنى زائدا)** أى بنفسه كالمثال الثانى أو بتابعه كالمثالين الأول والثالث . **(قوله كقوله فنعم المرء إلخ)** مثال لما أفاد معنى زائدًا وهو كونه تهاميًا فكان الأولى للشارح أن يؤخر قوله وإلا فلا عن الأمثلة . وتهامى نسبة إلى

---

[٧٨٠] صدره :

* تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا *

قاله جرير من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه . ومثل نصب على أنه صفة لمصدر محذوف : أى تزود زادا مثل زاد . والشاهد فى فنعم الزاد حيث جمع فيه بين الفاعل الظاهر والنكرة المفسرة تأكيدا . وزاد أبيك مخصوص بالمدح مبتدأ . والجملة مقدما خبره .

[٧٨١] قاله أبو طالب عم النبى ﷺ من الكامل . واحتج به الشيعة على إسلام أبى طالب . الواو للقسم ، واللام للتأكيد ، وقد للتحقيق ، والباء زائدة . والشاهد فى دينا فإنه تمييز مؤكد . وقد استشهد به على كون فحلا فى البيت السابق تمييزا مؤكدا .

[٧٨٢] قاله أبو بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب وهى أمه . وصدره :

* تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ *

من الوافر ذكر مستوفى فى شواهد التمييز . والشاهد فى من رجل فإن من فيه ليس للتمييز وإنما هى للتبعيض فكأنه قال : ونعم المرء الذى هو بعض الحى التهامى أى جزء منه . والأشياء المتوغلة فى الإبهام لا تقع تمييزا لنعم وبئس إلا أن تخصص بالوصف خلافا لأبى موسى .

[٧٨٣] قاله الكروّس بن الحصن . وتمامه :

* إِذَا ٱلْمُرْضِعُ ٱلْعَوْجَاءُ جَالَ بَرِيمُهَا *

من الطويل . والمرضع المرأة التى ترضع على تأويل ذات إرضاع . وجال من الجولان . والبريم بفتح الباء الموحدة هو الحبل المفتول فيه لونان تشد به المرأة وسطها . وجولان بريمها كناية عن هزالها . قوله : وقائلة أى رب امرأة قائلة . والشاهد فى من فتى حيث جمع فيه بين التمييز والفاعل الظاهر وهو الفتى . وأنت مخصوص بالمدح مبتدأ والجملة مقدما خبره .

أى من متفت أى كريم . وفى الأثر : « نعم المرء من رجل لم يطأ لنا فراشا ولم يفتش لنا كنفا منذ أتانا »[1] وصححه ابن عصفور (**ومَا**) فى موضع نصب (**مُمَيِّزٌ وَقِيلَ فَاعِلُ**) فهى فى موضع رفع وقيل إنها المخصوص وقيل كافة (**فِي نَحْوِ نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ**) ﴿ **بئس ما اشتروا به أنفسهم** ﴾ [البقرة : ٩٠] ، فأما القائلون بأنها فى موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال : **الأول** : أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الأخفش والزجاجى والفارسى فى أحد قوليه والزمخشرى وكثير من المتأخرين . **والثانى** : أنها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف أى شىء . **والثالث** : أنها تمييز والمخصوص ما أخرى موصولة محذوفة والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة ونقل عن الكسائى . وأما القائلون بأنها الفاعل فاختلفوا على خمسة أقوال : **الأول** : أنها اسم معرفة تام أى غير مفتقر إلى صلة والفعل صفة لمخصوص محذوف والتقدير نعم الشىء شىء فعلت . وقال به قوم منهم ابن خروف ونقله فى التسهيل عن سيبويه

تهامة بكسر الفوقية وهى ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز وفى النسبة إليها الكسر مع تشديد الياء والفتح مع تخفيفها كيمان كما بينا ذلك فى باب التمييز . (**قوله من متفت**) قال سم : قد يقال هو بهذا المعنى ليس مما نحن فيه بل هو مباين للفاعل ا هـ وتعقبه البعض فقال : هذا يقتضى المباينة فى كل ما أفاد معنى زائدا كما لا يخفى ولا يخفى ما فيه ا هـ وهو فاسد لأنه لا يأتى فيما أفاد معنى زائدا بتابعه فاعرفه . (**قوله كنفا**) أى سترا . (**قوله وما مميز إلخ**) أورد عليه بناء على القولين الأخيرين من أقوال كون ما تمييزا أن ما مساوية للضمير فى الإبهام فكيف تكون مميزة له . وأجيب بأن المراد منها شىء له عظمة أو حقارة أو نحوهما بحسب المقام فتكون أخص منه مع أن التمييز قد يكون للتأكيد والفاعل على أنها مميز للضمير المستتر فى نعم وبئس وسكت عن من وهى مثل ما إلا أنها لا تكون معرفة تامة بل هى إما موصولة أو نكرة تامة أو موصوفة كقوله :

★ **ونعم من هو فى سر وإعلان** ★

وتقدم الكلام على ذلك فى الموصول . (**قوله فى نحو نعم ما يقول الفاضل**) أى من كل تركيب وقع فيه بعد نعم أو بئس ما فجملة فعلية . (**قوله أنها تمييز**) فيه أنه مشترك بين الأقوال الثلاثة فكان الظاهر أن يقول والثالث كالثانى إلا أن المخصوص ما أخرى ا هـ . (**قوله لما الموصولة المحذوفة**) أظهر فى محل الإضمار للإيضاح . (**قوله والفعل صفة لمخصوص محذوف**) أورد عليه وعلى ثانى أقوال كون ما تمييزا لزوم حذف الموصوف بالجملة مع أنه ليس بعض اسم متقدم مجرور بمن أو فى وسيأتى أنه ضرورة . (**قوله والتقدير نعم الشىء شىء فعلت**) بوصف المخصوص بجملة فعلت تخصص عن الفاعل

---

(١) زوجة أحد الصحابة ـ رضى الله عنهما ـ كناية عن أن زوجها لاستغراقه فى عبادة ربه لا يعطيها حقها كزوجة فهو صائم نهارا قائم ليلا وقيل هى زوجة عبد الله بن عمرو .

والكسائى . **والثانى** : أنها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسى . **والثالث** : أنها موصولة والفعل صلتها وهى فاعل يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص ، ونقله فى شرح التسهيل عن الفراء والكسائى . **والرابع** : أنها مصدرية ولا حذف والتقدير نعم فعلك وإن كان لا يحسن فى الكلام نعم فعلك حتى يقال نعم الفعل فعلك كما تقول أظن أن تقوم ولا تقول أظن قيامك . **والخامس** : أنها نكرة موصوفة فى موضع رفع والمخصوص محذوف وأما القائلون بأنها المخصوص فقالوا إنها موصولة والفاعل مستتر وما أخرى محذوفة هى التمييز والأصل نعم ما ما صنعت والتقدير نعم شيئا الذى صنعته هذا قول الفراء وأما القائلون بأنها كافة فقالوا إنها كفت نعم كما كفت قلّ وطال فتصير تدخل على الجملة الفعلية .

(تنبيهات): **الأول** : فى ما إذا وليها اسم نحو : ﴿ **فنعما هى** ﴾ [البقرة : ٢٧١] ، ثلاثة أقوال : **أحدها** : أنها نكرة تامة فى موضع نصب على التمييز والفاعل مضمر والمرفوع بعدها هو المخصوص . **وثانيها** : أنها معرفة تامة وهى الفاعل وهو ظاهر مذهب سيبويه . ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسى وهو قول الفراء . **وثالثها** : أن ما مركبة

المراد به الجنس فقد وجد شرط كون المخصوص أخص من الفاعل لا أعم ولا مساويا كما فى الهمع[1] لكنه لا يأتى على القول بأن أل للعهد الخارجى لمساواة المخصوص للفاعل على هذا القول ولكن لا ضرر حينئذ لأن اشتراط ما ذكر إنما هو على القول بأن أل للجنس فيما يظهر فتأمل . **(قوله أنها مصدرية)** فيه أن الفاعل على هذا مجموع ما فعلت لا ما فقط مع أن الكلام فى أقوال القائلين بأن الفاعل ما ، ولك دفعه بأن معنى قول الشارح سابقا وأما القائلون بأنها الفاعل أى ما فقط أو مع ما بعدها واقتصر البعض على إيراد الاعتراض مدعيا أن الفاعل على هذا القول هو المصدر المنسبك وفيه ما علم من تقريرنا . **(قوله ولا حذف)** فيكون هذا المؤول سد مسد الفاعل والمخصوص . **(قوله وإن كان لا يحسن إلخ)** أى لعدم وجود شرط فاعل نعم . **(قوله فقالوا إنها موصولة)** أى والفعل صلتها .

(قوله وأما القائلون بأنها كافة) بهذا صارت الأقوال تفصيلا فى ما المتلوة بجملة فعلية عشرة . **(قوله كفت نعم)** لأن نعم وبئس لعدم تصرفهما أشبها الحرف فجاز أن يكفا بما كما يكف الحرف بما نحو ربما . **(قوله فى ما إذا وليها إلخ)** قد يقال هذا مندرج فى كلام المصنف بأن يراد بنحو « نعم ما يقول الفاضل » كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم متلوة بشىء اسما كان أو جملة فعلية فإن لم يلها اسم ولا غيره نحو دققته دقا نعما فقيل ما معرفة تامة فاعل وقيل نكرة تامة تمييز والفاعل مستتر وعليهما فالمخصوص محذوف ويمكن دخول هذا أيضا فى كلام المصنف بأن يراد بنحو المثال كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم مطلقا . **(قوله وهى الفاعل)** أى والاسم المرفوع بعدها هو المخصوص وسكت عنه لعلمه مما قبله والتقدير فى الآية فنعم الشىء هى أى الصدقات أى إبداؤها لأن الكلام فيه فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانفصل وارتفع . **(قوله وابن السراج والفارسى)** نقل فى التسهيل عنهما أنها موصولة والتقدير فنعم التى هى مفعولة لكم أى الفعلة التى فعلتموها من إبداء الصدقات ،

---

(١) همع الهوامع شرح جمع الجوامع .

مع الفعل ولا موضع لها من الإعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل وقال به قوم وأجازه الفراء . **الثانى** : الظاهر أنه إنما أراد الأول من الثلاثة والأول من الخمسة لاقتصاره عليهما فى شرح الكافية[1] . **الثالث** : ظاهر عبارته هنا يشير إلى ترجيح القول الذى بدأ به وهو أن ما مميز وكذا عبارته فى الكافية . وذهب فى التسهيل إلى أنها معرفة تامة وأنها الفاعل ونقله عن سيبويه والكسائى (**وَيُذْكَرُ ٱلْمَخْصُوصُ**) بالمدح أو الذم (**بَعْدُ**) أى بعد فاعل نعم وبئس نحو : نعم الرجل أبو بكر وبئس الرجل أبو لهب ، وفى إعرابه حينئذ ثلاثة أوجه : أن يكون (**مُبْتَدَا**) والجملة قبله خبر (**أَوْ**) يكون (**خَبَرَ ٱسْمٍ**) مبتدإ محذوف (**لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا**) أو مبتدأ خبره محذوف وجوبا والأول هو الصحيح ومذهب سيبويه . قال ابن الباذش[2] : لا يجيز سيبويه أن يكون المختص بالمدح أو الذم إلا مبتدأ وأجاز الثانى جماعة منهم السيرافى وأبو على والصيمرى . وذكر فى شرح التشهيل أن سيبويه أجازه وأجاز الثالث

فلهما قولان فى المسألة ومن هذا يعلم أن الأقوال أربعة لا ثلاثة . (**قوله أن ما مركبة مع الفعل**) أى كتركيب حب مع ذا على القول به كما سيأتى . (**قوله والمرفوع بعدها هو الفاعل**) سكت عن المخصوص فيحتمل أنه محذوف أو أغنى عنه الفاعل على قياس ما سبق . (**قوله من الثلاثة**) أى أقوال التمييز وقوله من الخمسة أى أقوال الفاعلية . (**قوله وذهب فى التسهيل إلى أنها معرفة تامة وأنها الفاعل**) هذا عين الأول من الخمسة فلو قال إلى أول الخمسة لكان أخصر وقوله ونقله عن سيبويه والكسائى مكرر مع قوله سابقا ونقله فى التسهيل عن سيبويه والكسائى . (**قوله ويذكر المخصوص**) هو المخصوص بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس وسمى مخصوصا لأنه ذكر جنسه ثم خص شخصه . يس .

(**قوله بعد**) أى وجوبا على ظاهر عبارته هنا وفى الكافية وغالبا على ما ذكره فى التسهيل وجرى عليه فى التوضيح وهو المتجه الذى ينبغى أن تحمل عليه عبارته هنا وفى الكافية عملا بما قرروه من حمل الظاهر على الصريح . (**قوله حينئذ**) أى حين إذ ذكر بعد . (**قوله والجملة قبله خبر**) والرابط عموم الفاعل أو إعادة المبتدأ بمعناه كما مر . (**قوله أو خبر اسم إلخ**) والتقدير الممدوح زيد . وقوله أو مبتدأ إلخ والتقدير زيد الممدوح . (**قوله والأول هو الصحيح**) أى لسلامته من التقدير . ومما أورد على قول الإبدال وقول البعض لسلامته من مخالفة الأصل يرد عليه أن تقديم الخبر على المبتدأ خلاف الأصل أيضا . قال الدماميني : ورجح ابن الحاجب فى شرح المفصل . الوجه الثانى بأنه ليس فيه مما هو خلاف الأصل إلا حذف المبتدأ وهو كثير شائع . وأما الوجه الأول فإن فيه تقديم الخبر الذى هو جملة على المبتدأ وخلو الخبر المذكور من عائد إلى المبتدأ ووقوع الظاهر موقع المضمر وبأن الإبهام والتفسير على الوجه الثانى تحقيقى وعلى الأول تقديرى اهـ . (**قوله قال ابن الباذش**) هذا تأييد لقوله ومذهب سيبويه فقوله إلا مبتدأ أى خبره الجملة قبله بقرينة أن الكلام فى القول الأول وأن قول ابن الباذش تأييد لكون القول الأول مذهب سيبويه فقول البعض أو محذوف الخبر وجوبا غير ملائم للسياق . (**قوله وهو**

---

(١) راجع شرح الكافية لابن الحاجب وشواهده فى خزانة الأدب .

(٢) سبق التعريف به .

قوم منهم ابن عصفور . قال فى شرح التسهيل : وهو غير صحيح لأن هذا الحذف لازم ولم نجد خبرا يلزم حذفه إلا ومحله مشغول بشىء يسد مسده . وذهب ابن كيسان إلى أن المخصوص بدل من الفاعل ورد بأنه لازم وليس البدل بلازم ولأنه لا يصلح لمباشرة نعم (**وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ**) أى بالمخصوص (**كَفَى**) عن ذكره (**كَالعِلْمُ نِعْمَ ٱلمُقْتَنَى وَٱلمُقْتَفَى**) فالعلم مبتدأ قولا واحدا والجملة بعده خبره ، ويجوز دخول الناسخ عليه نحو : ﴿ **إنا وجدناه صابرا نعم العبد** ﴾ [صٓ : ٤٤] . وقوله :

[٧٨٤] **إِنَّ ٱبْـنَ عَبْـدِ ٱللهِ نِعْـ ـمَ أَخُو ٱلنَّدَى وَٱبْنُ ٱلْعَشِيرَهْ**

غير صحيح) من هذا يمتنع أن يجعل قوله مبتدأ شاملا له لكونه غير صحيح عنده ولذلك زاده الشارح بعد ولم يجعله من مصدوق كلام المصنف . (**قوله بشىء يسد مسدّه**) أى كحال وجواب قسم وغير ذلك مما تقدم فى باب المبتدأ وهنا لم يشتغل المحل بشىء يسد مسد الخبر . (**قوله بدل من الفاعل**) قال البعض : أى بدل اشتمال لأنه خاص والرجل عام كما فى الهمع اهـ وهو إنما يظهر على جعل أل جنسية لا عهدية وإلا كان بدل كل من كل .

(**قوله وليس البدل بلازم**) قال يسٓ : قد يقال لا مانع من كونه لازما لكونه مقصودا وكونه تابعا لا يقدح فى اللزوم كتابع مجرور رب . (**قوله ولأنه لا يصلح لمباشرة نعم**) أى قد لا يصلح فلا ينافى أنه قد يصلح نحو نعم الرجل غلام الأمير . قال يسٓ : وأقرّه شيخنا والبعض يمكن أن يقال قد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع . قال فى الارتشاف : قد يجوز فى الاسم إذا وقع بدلا مالا يجوز فيه إذا ولى العامل فإنهم حملوا إنك أنت قائم على البدل وإن كان لا يجوز إن أنت اهـ والتعبير بقد يفيد الجواب . (**قوله وأن يقدم مشعر به**) أى لفظ مشعر بمعنى المخصوص أى دال عليه سواء صلح لأن يكون المخصوص نفسه لو أخر كما فى مثال المتن أو لا نحو : ﴿ **إنا وجدناه صابرا** ﴾ [صٓ : ٤٤] ، هذا هو المناسب لصنيع الشارح . وقوله كفى أى عن ذكر المخصوص ولم يكن مخصوصا وإن صلح لكونه مخصوصا لو أخر هذا ظاهر عبارته الذى جاراه الشارح وسيأتى فيه وجه آخر . (**قوله فالعلم مبتدأ قولا واحدا**) المقصود نفى الخلاف المتقدم الذى فى المخصوص المؤخر بعنوان كونه مخصوصا مؤخرا فلا ينافى جواز نصبه على المفعولية لمحذوف أى الزم العلم ورفعه خبرا لمحذوف جوازا أى الممدوح العلم أو مبتدأ خبره محذوف جوازا أى العلم ممدوح ففهم أن ما أسلفناه من كون مثال المصنف من تقديم ما يصلح لأن يكون مخصوصا لو أخر ليس على جميع الأوجه فى العلم وكلام البعض فى هذه القولة والتى قبلها لا يخلو عن شىء كما يعلم من تقريرنا وكان الأحسن تأخير قوله والجملة بعده خبره عن قوله قولا واحدا ليرجع إليهما .

---

[٧٨٤] قاله أبو دهبل الجمحى من أبيات من الكامل . والندى بفتح النون الكرم والسخاء . والشاهد فى جواز دخول إن على المخصوص بالمدح وتقديمه . وقال ابن مالك : يجوز إدخال النواسخ على المخصوص ، فإذا دخل يجوز تقديمه وتأخيره إلا إن فإنها يجب تقديمها كقوله إن ابن عبد الله إلى آخره .

وقوله :

[٧٨٥] إِذَا أَرْسَلُونِى عِنْدَ تَعْذِيرِ حَاجَةٍ أُمَارِسُ فِيهَا كُنْتُ نِعْمَ الْمُمَارِسُ

(تنبيهان): **الأول** : توهم عبارته هنا وفى الكافية أنه لا يجوز تقديم المخصوص وأن المتقدم ليس هو المخصوص بل مشعر به وهو خلاف ما صرح به فى التسهيل . **الثانى** : حق المخصوص أمران : أن يكون مختصا أو أن يصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفا بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس ، فإن باينه أول نحو : ﴿ **بئس مثل القوم الذين كذبوا** ﴾ [الجمعة : ٥] ، أى مثل الذين كذبوا ا هـ **(وَٱجْعَلْ كَبِئْسَ)** معنى وحكما **(سَاءَ)** تقول

(قوله عند تعذير حاجة) بعين مهملة فذال معجمة كما بخط الشارح أى تعذرها أمارس فيها أى أتحيل فى قضائها . **(قوله توهم عبارته)** أى حيث قال ويذكر المخصوص بعد ثم قال وأن يقدم مشعر به كفى ثم مثل بمثال يصلح المقدم فيه لأن يكون مخصوصا إذا أخر وإنما قال توهم لاحتمال أن المراد بقوله ويذكر المخصوص بعد أى غالبا وبقوله وأن يقدم مشعر به كفى وأن يقدم لفظ مشعر بمعنى المخصوص كفى عن ذكر المخصوص مؤخرا مع كون المقدم مخصوصا إن صلح لأن يكون مخصوصا إذا أخر وغير مخصوص إن لم يصلح وقد جرى على هذا التفصيل صاحب التوضيح وظاهر عبارته هنا وفى الكافية أن المقدم مشعر بالمخصوص لا نفسه مطلقا كما مر وظاهر التسهيل أن المتقدم نفس المخصوص مطلقا . قاله شيخنا . **(قوله وهو خلاف ما صرح به فى التسهيل)** أى من أن المخصوص قد يذكر قبل نعم وبئس . **(قوله أن يكون مختصا)** أى بأن يقع معرفة أو نكرة موصوفة أو مضافة لأن شرطه أن يكون أخص من الفاعل كما مر مع ما فيه فتنبه . **(قوله للإخبار به عن الفاعل)** ومفسر الفاعل كالفاعل فيتناول ما ذكر من الضابط نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو . سم .

(قوله موصوفا) حال من قوله الفاعل وذلك كقولك فى نعم الرجل زيد الرجل الممدوح زيد وفى بئس الولد العاق أباه الولد المذموم العاق أباه وقول البعض حال من فاعل يصلح سهو كما يدل عليه بقية كلامه . واعلم أنه إذا كان المخصوص مؤنثا جاز تذكير الفعل وتأنيثه وإن كان الفاعل مذكرا تقول نعم الثواب الجنة ونعمت والتذكير أجود كذا فى التسهيل وشرحه للدماميني . **(قوله فإن باينه)** أى فى المعنى أوّل أى بتقدير مضاف فى الثانى كما يؤخذ من الشرح . **(قوله معنى وحكما)** أى فى أصل المعنى وهو الذم فلا يرد أنها تفيد مع ذلك معنى التعجب وفى الأحكام الثابتة لبئس قيل المناسب حذف المعنى لأن مماثلتها لها فى المعنى لا تحتاج إلى الجعل . وردّ بأن المراد بالمعنى إنشاء الذم العام وهو بالجعل لا معناها الأصلى قبل الجعل . **(قوله وساءت مرتفقا)** أى مكانا أى نار مرتفق ليوجد

[٧٨٥] قاله يزيد بن الطثرية من الطويل . أى عند تعذر الحاجة وتعسرها . والشاهد فى كنت نعم الممارس حيث دخل كان الذى من نواسخ المبتدأ على المخصوص بالمدح وقدم على نعم . وقال ابن مالك : إذا دخل الناسخ على المخصوص يجوز تقديمه على نعم ثم أنشد البيت المذكور . والضمير فى كنت هو المخصوص بالمدح .

ساء الرجل أبو جهل ، وساء حطب النار أبو لهب ، وفى التنزيل : ﴿ **وساءت مرتفقا** ﴾ [الكهف : ٢٩] ، و﴿ **ساء ما يحكمون** ﴾ [الأنعام : ١٣٦] ، **(وَٱجْعَلْ فَعُلَا)** بضم العين **(مِنْ ذِى ثَلَاثَةٍ كَنِعْمَ)** وبئس **(مُسْجَلَا)** أى مطلقا . يقال أسجلت الشىء إذا أمكنت من الانتفاع به ، مطلقا أى يكون له مالهما من عدم التصرف وإفادة المدح أو الذم واقتضاء فاعل كفاعلهما فيكون ظاهرا مصاحبا لأل ، أو مضافا إلى مصاحبها أو ضميرًا مفسرًا بتمييز ، وسواء فى ذلك ما هو على فعل أصالة نحو ظرف الرجل زيد وخبث غلام القوم عمرو ، وما حول إليه نحو ضرب رجلا زيد وفهم رجلا خالد .

(تنبيهات)*: **الأول** : من هذا النوع ساء فإن أصله سوأ بالفتح فحول إلى فعل بالضم فصار قاصرا ، ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا قاصرا محكوما له بما ذكرنا ، وإنما

شرط التمييز من كونه عين المميز . **(قوله واجعل فعلا)** يدخل فيه كما قاله سم حب مع غير ذا فيثبت له جميع ما ثبت لنعمَ من الأحكام ومنه الجمع بين الظاهر والتمييز على القول بجوازه وهو الصحيح والإسناد إلى الضمير وغيره . **(قوله من ذى ثلاثة)** أى حالة كون فعل كائنا من فعل ذى ثلاثة أحرف وليس المراد محوّلا من ذى ثلاثة حتى يرد اعتراض ابن هشام بأن عبارة المصنف ظاهرة فى المحوّل عن فعل بالفتح أو الكسر . **(قوله كنعم)** أى كباب نعم فيدخل بئس فهو من حذف المضاف أو من باب الاكتفاء . سم . **(قوله مسجلا)** إما صفة مفعول مطلق لاجعل أى جعلا مطلقا أى فى جميع الأحكام وعلى هذا حل الشارح وهو أقرب وإما حال من فعل أى حالة كونه مطلقا عن التقييد بضم العين أصالة . وما فى كلام البعض مما يخلف ذلك غير ظاهر . **(قوله من عدم التصرف إلخ)** ومن إجراء الخلاف فى الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر وأن ما فى نحو : ﴿ **ساء ما يحكمون** ﴾ [الأنعام : ١٣٦ والنحل : ٥٩ والعنكبوت : ٤ والجاثية : ٢١] ، مميز أو فاعل وجواز كون المخصوص مبتدأ أو خبرا وأنه يكفى عن ذكره تقدم ما يشعر به . زكريا .

(قوله وإفادة المدح أو الذم) أى إفادة إنشائهما كما مر وما يفيده فعل غير ساء من مدح أو ذم ليس عاما كما ستعرفه فقول البعض وإفادة المدح أو الذم أى العام فاسد وقد صرح بعد ذلك بما قلناه فتنبه . وقوله واقتضاه فاعل أى ومخصوص . **(قوله أو مضافا إلى مصاحبها)** أى ولو بواسطة فدخل المضاف إلى المضاف إلى مصاحبها . **(قوله ما هو على فعل أصالة)** قد يقال إن التحويل جار فيما ذكر تقديرا كما قالوه فى نحو : فلك وهجان فتكون حركاته غير حركاته الأصلية ا هـ دنوشرى . وقد يدفع بأن الأصل عدم التقدير . **(قوله وما حول إليه)** ثم إن كان معتل العين بقى قلبها ألفا نحو : قال الرجل زيد وباع الرجل زيد أو اللام ظهرت الواو وقلبت الياء واو نحو غزو ورمو وقيل يقر على حاله فيقال غزا ورمى . همع . **(قوله ثم ضمن)** أى بعد تحويله وصيرورته قاصرا معنى بئس أى إنشاء الذم العام فكان الأولى أن يقول فصار جامدا ويحذف قولهقاصرًا فرارًا من التكرار ودفعه بأن إعادة قاصر الدفع

أفرده بالذكر لخفاء التحويل فيه . **الثاني** : إنما يصاغ فعل من الثلاثى لقصد المدح أو الذم بشرط أن يكون صالحا للتعجب منه مضمنا معناه نص على ذلك ابن عصفور وحكاه عن الأخفش . **الثالث** : يجوز فى فاعل فعل المذكور الجر بالباء والاستغناء عن أل وإضماره على وفق ما قبله نحو :

[٧٨٦] حَبَّ بِالزَّوْرِ ٱلَّذِى لَا يُرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامُ

وفهم زيد ، والزيدون كرموا رجالا نظرا لما فيه من معنى التعجب . **الرابع** : مثل فى شرح الكافية وشرح التسهيل وتبعه ولده في شرحه بعلم الرجل . وذكر ابن عصفور

توهم تعديه بعد التضمين ردّ بأن هذا لا يتوهم مع التحويل إلى فعل بالضم لأنها لازمة للزوم . **(قوله بما ذكرنا)** أى من كونه كبئس فى أحكامه . **(قوله لخفاء التحويل فيه)** أى بسبب الإعلال وأورد عليه أنه يقتضى ذكر نحو زان وشان لوجود العلة المذكورة فالأولى أن يقال إنما أفرده لأنه للذم العام فهو أشبه ببئس بخلاف نحو جهل فإن الذم فيه خاص ولكثرة استعماله بخلاف غيره . قاله الدمامينى . **(قوله صالحا للتعجب)** بأن يستوفى شروطه المارة[1] .

(قوله يجوز فى فاعل فعل إلخ) يؤخذ من هذا أن قوله سابقا واقتضاء فاعل كفاعلهما إلخ ليس على سبيل الوجوب بل الأولوية . ثم رأيت شيخنا السيد كتب على قوله واقتضاء فاعل كفاعلهما ما نصه : هذا لا ينافى ما بعد لأن ما بعد على الصحيح وهذا على غيره مجاراة لظاهر النظم ا هـ ويؤخذ أيضا كما قاله سم من تعبيره بالجواز كغيره جواز إضمار فاعل فعل المذكور مفردا مذكرا دائما كفاعل نعم نحو كرم رجلا زيد أو رجلين الزيدان أو رجالا الزيدون وكلامه فى غير ساء وإن كانت على وزن فعل لأنها ملازمة لأحكام بئس لا تفارقها كما استظهره الدمامينى قال : وهذا إن تحقق كان وجها آخر لإفراد ساء بالذكر . **(قوله حب بالزور إلخ)** أصل حب حبب نقلت حركة الباء إلى الحاء بعد سلب حركتها وأدغم . والزور بالفتح الزائر يستوى فيه المفرد وغيره . وصفحة كل شىء جانبه . واللمام بكسر اللام جمع لمة بكسرها أيضا الشعر المجاوز شحمة الأذن فإذا بلغ المنكب سمى جمة بضم الجيم وإذا لم يبلغ شحمة الأذن سمى وفرة . **(قوله نظرا لما فيه من معنى التعجب)** راجع لكل من الثلاثة قبله فجاز الجر بالباء حملاً على أحسن بزيد ، وجاز الاستغناء عن أل حملاً على ما أحسن زيدًا وجاز إضماره على وفق ما قبله حملاً على قولك الزيدان ما أكرمهما والزيدون ما أكرمهم .

---

[٧٨٦] قاله الطرماح وتمامه :

* مِنْـــهُ إِلَّا صَفْحَـــةٌ أَوْ لِمـــامُ *

من المديد . والشاهد فى حب بالزور حيث زيدت فيه الباء وأدغم فيه إحدى الباءين فى الأخرى ، إذ أصله حبب الزور بفتح الزاى بمعنى الزائر . يقال رجل زور وقوم زوز . وصفحة كل شىء جانبه . واللمام بالكسر جمع لمة بكسر اللام وتشديد الميم وهو الشعر يجاوز شحمة الأذن ، فإذا بلغت المنكبين فهى جمة .

(١) أن يكون ثلاثيا تاما مثبتا مبنيا للفاعل ليس الوصف منه على أفعل الذى مؤنثه فعلاء قابلا للتفاوت .

أن العرب شذت فى ثلاثة ألفاظ فلم تحولها إلى فعل بل استعملتها استعمال نعم وبئس من غير تحويل وهى علم وجهل وسمع انتهى (وَمِثْلُ نِعْمَ) فى المعنى حب من (حَبَّذَا) وتزيد عليها بأنها تشعر بأن الممدوح محبوب وقريب من النفس . قال فى شرح التسهيل . والصحيح أن حب فعل يقصد به المحبة والمدح ، وجعل فاعله ذا ليدل على الحضور فى القلب ، وقد أشار إلى ذلك بقوله (آلْفَاعِلُ ذَا) أى فاعل حب هو لفظ ذا على المختار . وظاهر مذهب سيبويه قال ابن خروف بعد أن مثل بحبذا زيد حب فعل وذا فاعلها وزيد مبتدأ وخبره حبذا هذا قول سيبويه وأخطأ عليه من زعم غير ذلك .

(تنبيه)*: فى قوله الفاعل ذا تعريض بالرد على القائلين بتركيب حب مع ذا ، ولهم فيه مذهبان : قيل غلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل ، وقيل غلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدأ وما بعده خبر وهو مذهب المبرد وابن السراج ووافقهما ابن عصفور ونسبه إلى سيبويه . وأجاز بعضهم كون حبذا

(قوله وذكر ابن عصفور إلخ) فى كلام السيوطى أن الذى شذ فى هذه الثلاثة بعض العرب لا جميعهم وأن منهم من يحوّلها وحينئذ يكون التمثيل بعلم الرجل صحيحا فاعرفه . **(قوله فى المعنى)** أى إنشاء المدح العام أى وفى الفعلية على الأصح والمضى والنقل إلى الإنشاء والجمود وتفارقها فى أنها لا يجوز فى لفظها إلا هيئة واحدة وفى جواز دخول لا عليها ودخول يا عليها من غير شذوذ بخلاف نعم وإن احتيج إلى التأويل فى المحلين اهـ يس . **(قوله حب من حبذا)** أشار به إلى أن فى عبارة المصنف مسامحة لأن المماثل لنعم حب فقط لا حبذا وإنما ارتكبها اتكالا على وضوح الحال بقوله الفاعل ذا وأما قول البعض تبعا لشيخنا إنما ارتكبها إشارة إلى أن مماثلتها نعم إذا اتصلت بذا فيرده أنها تماثل نعم فى نحو حب رجلا زيد مما قصد به إنشاء المدح والتعجب وإن لم تتصل ذا بحب كما مر فتدبر . **(قوله وقريب من النفس)** مفاده استفادة القرب من حب لاستلزام الحب له وهذا لا ينافى استفادته من ذا أيضا حتى يعارض ما سينقله عن شرح التسهيل . **(قوله على الحضور)** أى حضور معناه لكونه محبوبا . **(قوله الفاعل ذا)** هو كفاعل نعم لا يجوز اتباعه فإذا وقع بعده اسم فهو مخصوص لا تابع لاسم الإشارة . سم . **(قوله وزيد مبتدأ)** أى لأنه المخصوص كما علمت والرابط ذا أو العموم إن أريد به الجنس . سم . **(قوله هذا)** أى ما ذكر من أن حب فعل وذا فاعلها وزيد مبتدأ خبره مبتدأ .

(قوله وأخطأ عليه) عداه بعلى لتضمينه معنى كذب هكذا قال البعض وفيه من إساءة الأدب مع ابن عصفور ما لا يخفى فالذى ينبغى أنه ضمنه معنى جار مثلا وقوله من زعم هو ابن عصفور كما سيأتى فى الشرح . **(قوله فصار الجميع فعلا)** ضعف بأنه يلزم عليه تغليب أضعف الجزءين وبأن تركيب فعل من فعل واسم لا نظير له . **(قوله فصار الجميع اسما)** أى بمنزلة قولك المحبوب اهـ دماميني . وضعف بأن حبذا لو كان اسما لوجب تكرار لا إن أهملت لا نحو لا حبذا زيد ولا عمرو وعمل لا فى معرفة إن أعملت عمل إن أو ليس وبقى وجه آخر وهو كون حب فعلا والاسم الظاهر فاعله وذا ملغاة . **(قوله وأجاز بعضهم)** أى بعض القائلين بأن حبذا اسم .

خبرا مقدما (وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ لَا حَبَّذَا) زيد فهى بمعنى بئس . ومنه قوله :

[٧٨٧] أَلَا حَبَّذَا أَهْلُ ٱلْمَلَا غَيْرَ أَنَّهُ   إِذَا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلَا حَبَّذَا هِيَا

(وَأَوْلِ ذَا ٱلْمَخْصُوصَ) أى اجعل المخصوص[1] بالمدح أو الذم تابعا لذا لا يتقدم بحال . قال فى شرح التسهيل : أغفل كثير من النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص فى هذا الباب . قال ابن بابشاذ : وسبب ذلك توهم كون المراد من زيد فى حبذا زيد حب هذا قال فى شرح التسهيل : وتوهم هذا بعيد فلا ينبغى أن يكون المنع من أجله بل المنع من إجراء حبذا مجرى المثل ، ويجب فى ذا أن يكون بلفظ الإفراد والتذكير (أَيًّا كَانَ) المخصوص أى أى شىء كان مذكرا أو مؤنثا مفردا أو مثنى أو مجموعا (لَا * تَعْدِلْ بِذَا) عن الإفراد والتذكير (فَهْوَ يُضَاهِى ٱلْمَثَلَا) والأمثال لا تغير ، فتقول حبذا زيد وحبذا

(قوله فقل لا حبذا) أورد عليه أن حبذا على الصحيح فعل جامد ولا إنما تدخل على فعل متصرف وأجيب بأن الجمود نشأ بعد دخول لا فهى لم تدخل إلا على فعل متصرف وبأن النفى صار غير مقصود بل المقصود بلا حبذا إثبات الذم وبالثانى يجاب عن الاعتراض على الأول بأن لا إذا دخلت على فعل متصرف غير دعائى وجب تكرارها ويجاب أيضا عنه بأنه لما نقل إلى الإنشاء أشبه الفعل الدعائى .

(قوله وأول ذا المخصوص) ذا مفعول ثان مقدم والمخصوص مفعول أول مؤخر أى اجعل المخصوص واليا ذا وما فى إعراب الشيخ خالد من عكس ذلك غير ظاهر . **(قوله لا يتقدم بحال)** أى لا على ذا ولا على حب . **(قوله وسبب ذلك)** أى امتناع التقديم . **(قوله توهم كون المراد إلخ)** أى فيكون فى حب ضمير هو الفاعل عائد على زيد وذا مفعول فيكون مدلول اسم الإشارة غير زيد مع أنه ليس بمراد . **(قوله وتوهم هذا بعيد)** وأيضا هو موجود مع التأخير أيضا وإن كان أقوى مع التقديم قيل وإنما كان هذا التوهم بعيدا لاشتهار التركيب فى غير هذا المعنى وفيه أن التركيب المشتهر حبذا زيد لا زيد حبذا . **(قوله أيا كان)** أيا اسم شرط نصب بشرطه وهو كان على حد ﴿ أيا ما تدعوا ﴾ [الإسراء : ١١٠] ، وجملة لا تعدل بذا جواب الشرط على حذف فاء الجزاء وقوله فهو إلخ تعليل للنهى عن العدول ، وعلل مع أن التعليل ليس من وظائف المتون إشارة إلى رد توجيه ابن كيسان الآتى فى الشرح أو هو جواب الشرط وجملة لا تعدل بذا معترضة والباء فى بذا إما على بابها وعليه جرى الشارح حيث قال عن الإفراد والتذكير أو بمعنى عن أى لا تعدل عن لفظ ذا إلى غيره وضمير فهو يرجع إلى ذا بتقدير مضاف أى تركيبه أى التركيب المشتمل عليه . **(قوله يضاهى المثلا)** أى فى كثرة الاستعمال . وقوله والأمثال لا تغير أى فكذا ما شابهها . **(قوله لأنه إشارة إلخ)** وقال الفارسى لأن المراد منه الجنس . همع .

---

[٧٨٧] قالته كنزة أم شملة بن برد فى مية صاحبة ذى الرمة من قصيدة من الطويل . وألا للتنبيه . وحبذا فعل المدح . وأهل الملا كلام إضافى مخصوص بالمدح مبتدأ ، والجملة مقدما خبره . وغير نصب على الاستثناء . ومى ترخيم مية[1] . والشاهد فى فلا حبذا هيا حيث صار حبذا ههنا للذم بدخول حرف لا عليها . وهيا كناية عن مية . والألف فيه للإشباع للقافية .

---

(١) عند من يجيز الترخيم فى غير المنادى .

الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وحبذا الهندان وحبذا الهندات ، ولا يجوز حب ذان الزيدان ولا حب هؤلاء الزيدون ولا حب ذى هند ولا حب تان الهندان ولا حب أولاء الهندات . قال ابن كيسان : إنما لم يختلف ذا لأنه إشارة أبدًا إلى مذكر محذوف والتقدير فى حبذا هند حبذا حُسن هند وكذا باقى الأمثلة . ورد بأنه دعوى بلا بينة .

(تنبيهات)*: **الأول** : إنما يحتاج إلى الاعتذار عن عدم المطابقة على قول من جعل ذا فاعلا ، وأما على القول بالتركيب فلا . **الثانى** : لم يذكر هنا إعراب المخصوص بعد حبذا وأجاز فى التسهيل أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره وأن يكون خبر مبتدأ واجب الحذف وإنما لم يذكر ذلك هنا اكتفاء بتقديم الوجهين فى مخصوص نعم هذا على القول بأن ذا فاعل وأما على القول بالتركيب فقد تقدم إعرابه . **الثالث** : يحذف المخصوص فى هذا الباب للعلم به كما فى باب نعم كقوله :

[٧٨٨] **أَلَا حَبَّذَا لَوْلَا ٱلحَيَاءُ وَرُبَّمَا مَنَحْتُ ٱلْهَوَى مَا لَيْسَ بِالمُتَقَارِبِ**

أى ألا حبذا ذكر هذه النساء لولا الحياء ، وسأذكر ما يفارق فيه مخصوص حبذا مخصوص نعم آخرا ا هـ . **(وَمَا سِوَى ذَا ٱرْفَعْ بِحَبَّ أَوْ فَجُرْ * بِالبَا)** نحو حب زيد رجلاً

(قوله إلى مذكر محذوف) أى مضاف إلى المخصوص . **(قوله ورد)** أى هذا التوجيه بأنه دعوى بلا بينة أى دليل لعدم ظهور هذا المقدر فى شىء من كلام العرب فالصحيح ما مر من أنه إنما لم يختلف لشبهه بالأمثال . **(قوله وأما على القول بالتركيب فلا)** أى لأن المجموع فعل أو اسم مبتدأ وذا ليس إشارة إلى شىء حتى يعتبر فيه المطابقة . نعم يرد أن المطابقة واجبة بين المبتدأ والخبر وهما حبذا والزيدان مثلا ولم توجد فيحتاج إلى الاعتذار عن عدم المطابقة بينهما على القول بتركيب حبذا وجعل المجموع اسما بأنه مراعاة لمعنى كل من الزيدين مثلا فتأمل . **(قوله خبر مبتدأ واجب الحذف)** أى أو مبتدأ محذوف الخبر وجوبا على قياس ما تقدم . وذهب بعض إلى أنه بدل وبعض آخر إلى أنه عطف بيان ، ويردهما أنه يلزم عليهما وجوب ذكر التابع ، ويرد البدل أنه لا يحل محل الأول ، ويرد البيان وروده نكرة ا هـ دمامينى ، وفى رد البدل ما تقدم . **(قوله لولا الحياء)** جواب لولا محذوف أى لولا الحياء يمنعنى لذكرتهن . وقوله منحت أى أعطيت الهوى أى هواى ما ليس بالمتقارب أى القريب أى ما لا طمع فيه .

(قوله أو فجر بالباء) أى على قلة بخلاف فاعل نعم فإن جره بالباء ممتنع وفاعل فعل فإن جره بالباء كثير والفاء زائدة لا عاطفة حتى يستشكل بدخول عاطف على عاطف . **(قوله نحو حب زيد**

---

[٧٨٨] قاله المرار بن همّاس الطائى من أبيات من الطويل والشاهد فيه حذف المخصوص بالمدح لأن تقديره ألا حبذا حالى معك . وقيل تقديره ألا حبذا ذكر هذه النساء لولا أن أستحيى أن أذكرهُنّ . والحياء مبتدأ خبره محذوف أى يمنعنى . ومنحت أعطيتُ بتاء المتكلم ما ليس بالقريب . ويروى من ليس بالمتقارب : أى ربما أحببت من لا ينصفنى ولا مطمع فيه .

وحب به رجلا (وَدُونَ ذَا ٱلضِمَامُ ٱلحَا) من حب بالنقل من حركة العين (كَثُرْ) وينشد بالوجهين قوله :

[٧٨٩] * وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ *

أما مع ذا فيجب فتح الحاء .

(تنبيهان): **الأول** : قال في شرح الكافية وهذا التحويل مطرد في كل فعل مقصود به المدح . وقال في التسهيل : وكذا في كل فعل حلقي الفاء مرادا به مدح أو

رجلا) قال البعض تبعا لسم : هذا صريح في أن فاعل حب يكون علما وليس كذلك بل يجب أن يكون اسم جنس محلى بأل أو مضافا إلى المحلى بها أو ضميرا مفسرا بتمييز أو لفظ ما أو من كما صرح به الشاطبي كفاعل نعم اهـ وما نقله عن تصريح الشاطبي وإن تبادر من عموم قول المصنف : واجعل فعلا :

* من ذي ثلاثة كنعم مسجلا *

مخالف لقول الشارح سابقا يجوز في فاعل فعل المذكور الجر بالباء والاستغناء عن أل وإضماره على وفق ما قبله ثم مثل للاستغناء عن أل بنحو فهم زيد ثم قال نظرا لما فيه من معنى التعجب اهـ فتمثيل الشارح بنحو حب زيد رجلا موافق لما أسلفه سابقا . **(قوله ودون ذا)** حال من محذوف للعلم به أي انضمام الحاء من حب حالة كونها دون ذا كثر . وقوله بالنقل أي بسببه متعلق بانضمام . وقوله من حركة العين المناسب حذف حركة وهذا صريح في أن أصل حب حبب بضم العين أي صار حبيبا وبه صرح غيره أيضا . **(قوله وحب بها إلخ)** صدره :

* فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها *

الضمير للخمر ومزاجها الماء وقتلها به إضعاف حدتها ولهذا عداه بعن . ومقتولة أي ممزوجة منصوب على الحال أو التمييز . **(قوله فيجب فتح الحاء)** أي إن جعلتا كالكلمة الواحدة كما في التوضيح . قال المصرح : فإن جعلتا باقيتين على أصلهما جاز الوجهان . **(قوله وهذا التحويل)** أي نقل حركة العين إلى الفاء . **(قوله في كل فعل مقصود به المدح)** ظاهره سواء كان حلقي الفاء كحسن أولا كضرب وبه صرح في الارتشاف وإن نظر إلى كلامه في التسهيل قيد بحلقي الفاء .

---

[٧٨٩] صدره :

* فَقُلْتُ اقْتُلوهَا عَنْكُمُ بِمَزَاجِهَا *

قاله الأخطل من قصيدة من الطويل . الفاء للعطف . واقتلوها أي الخمر من قولهم قتلت الشراب إذا مزجته بالماء . والشاهد في وحب بها فإنه بضم الحاء للمدح . وجاء فاعلها بالباء الزائدة فإن بها في موضع الرفع بحب . ومقتولة ــ ممزوجة ــ نصب على التمييز .

تعجب . الثانى : قوله كثر لا يدل على أنه أكثر من الفتح . قال الشارح : وأكثر ما تجىء حب مع غير ذا مضمومة الحاء ، وقد لا تضم حاؤها كقوله :

[٧٩٠] * فَحَبَّذَا رَبًّا وَحَبَّ دِينًا *

اهـ .

(خاتمة): يفارق مخصوص حبذا مخصوص نعم من أوجه : الأول أن مخصوص حبذا لا يتقدم بخلاف مخصوص نعم وقد سبق بيانه . الثانى أنه لا تعمل فيه النواسخ بخلاف مخصوص نعم . الثالث أن إعرابه خبر مبتدأ محذوف أسهل منه فى باب نعم لأن ضعفه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه وهى لا تدخل عليه هنا قاله فى شرح التسهيل . الرابع أنه يجوز ذكر التمييز قبله وبعده نحو : حبذا رجلا زيد ، وحبذا زيد رجلا . قال فى شرح التسهيل : وكلاهما سهل يسير واستعماله كثير إلا أن تقديم التمييز أولى وأكثر وذلك بخلاف المخصوص بنعم فإن تأخير التمييز عنه نادر كما سبق . والله أعلم .

(قوله مدح أو تعجب) لا معنى لتخصيص المصنف المدح بالذكر لمساواة الذم له فى الحكم . ثم الصواب أن لو اكتفى بقوله تعجب عن ذكر المدح والذم لأنه نص فيما مضى على أن فعل الجارى مجرى نعم وبئس مضمن معنى التعجب وإنما ترك المصنف النص على جواز التسكين من غير نقل لأن هذا الحكم ثابت لفعل بضم العين مطلقا تضمن تعجبا أو لم يتضمنه بل فعلا كان أو اسما . دمامينى . **(قوله لا يدل على أنه أكثر من الفتح)** قال سم : قد يقال بل يدل لأن المراد أكثر بالنسبة إلى الفتح فيفيد أنه أكثر منه . **(قوله فحبذا ربا وحب دينا)** من كلامه ﷺ حين نزل فى الخندق . والشاهد فى حب دينا . **(قوله وقد سبق بيانه)** أى بكون المصنف صرّح بتقديمه فى التسهيل وإن كانت عبارته هنا وفى الكافية توهم منع تقديم مخصوص نعم . **(قوله أنه لا تعمل فيه النواسخ بخلاف مخصوص نعم)** فإنها تعمل فيه نحو : نعم رجلا كان زيد . **(قوله نشأ من دخول نواسخ الابتداء)** أى لأنها لا تدخل إلا على المبتدأ . **(قوله يجوز ذكر التمييز إلخ)** مثل التمييز الحال كما فى التسهيل نحو : حبذا مبذولا المال وحبذا المال مبذولا إذا قصد الحال دون التمييز . **(قوله إلا أن تقديم التمييز أولى)** أى لأكثريته فقوله وأكثر عطف علة على معلوم ولعدم الفصل بين التمييز ومميزه ومن هنا يعلم أن المراد بإيلاء المخصوص لذا إيقاعه بعده وإن لم يتصل به فالمقصود نفى تقدمه على حبذا لا نفى الفصل بينه وبين ذا . والفرق بين هذا وباب نعم أن الضمير أحوج للتمييز من الإشارة فجعل تاليا للضمير . ذكره سم . وقوله نادر أى شاذ .

---

[٧٩٠] قبله :

بِسْمِ الإِلَـــهِ وَبِـــهِ بَدِينَـــا وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا فَحَبَّذَا ... ... الخ

قاله عبد الله بن رواحة الأنصارى الصحابى رضى الله عنه . أى أبتدىء باسم الله . وقوله وبه بدينا بكسر الدال . أى ابتدأنا ، تأكيدا للأولى . والشاهد فى وحب دينا حيث جاء حب للمدح مفتوحة الحاء مع غير ذا . والتقدير حبت عبادته . وذكر ضميرها لتأولها بالدين . وكان الأصل ضم حائه ، وفتحت هنا وهى لغة . وربا ودينا منصوبان على التمييز .

[أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ]

هو اسم لدخول علامات الأسماء عليه . وهو ممتنع من الصرف للزوم الوصفية ووزن الفعل ، ولا ينصرف عن صيغة أفعل إلا أن الهمزة حذفت فى الأكثر من خير وشر لكثرة الاستعمال . وقد يعامل معاملتهما فى ذلك أحب كقوله :

[٧٩١] * وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى ٱلْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا *

وقد يستعمل خير وشر على الأصل كقراءة بعضهم : ﴿ من الكذاب الأشَرُّ ﴾ [القمر : ٢٦] ، ونحو :

[افعل التفضيل]

قيل أولى منه التعبير باسم التفضيل ليشمل خيرا وشرا لأنهما ليسا على زنة أفعل وأولى منهما التعبير باسم الزيادة ليشمل نحو أجهل وأبخل مما يدل على زيادة النقص لا على الفضل . ويدفع الأول بأن قوله أفعل أى لفظا أو تقديرا وخير وشر من الثانى ويدفع الثانى بأن المراد بالفضل الزيادة مطلقا فى كمال أو نقص . **(قوله للزوم الوصفية ووزن الفعل)** اعترضه البعض بأنه كان أولى حذف لزوم لأن المقتضى لمنع الصرف الوصفية ووزن الفعل ولا دخل للزوم فى اقتضاء منع الصرف ، ولك دفعه بأن إضافة لزوم إلى الوصفية من إضافة الصفة إلى الموصوف أى للوصفية اللازمة أى الأصلية لأن الوصفية العارضة لا تمنع الصرف كما يأتى فى قول المصنف :

* وألغين عارض الوصفيه *

إلخ فاعرفه . **(قوله ولا ينصرف)** أى لفظا وتقديرا وقوله إلا أن الهمزة إلخ أى فخير وشر انصرفا عن صيغة أفعل لفظا لا تقديرا . فقول البعض أى لفظا أو تقديرا فيه ما فيه .

(قوله حذفت فى الأكثر من خير وشر) أى فى التفضيل أما فى التعجب فالغالب ما أخيره وما أشره وندر ما خيره وما شره . دمامينى . **(قوله لكثرة الاستعمال)** أى فهما شاذان قياسا لا استعمالا وفيهما شذوذ من جهة أخرى وهى كونهما لا فعل لهما . **(قوله فى ذلك)** أى فى حذف الهمزة لا فى كثرة الاستعمال كما يؤخذ من تعبيره بقد . **(قوله من الكذاب الأشَرُّ)** بفتح

---

[٧٩١] صدره :

* وزادنى كَلَفًا بالحُبِّ ما مَنَعَتْ *

والبيت من البسيط ، وهو للأحوص فى ديوانه ص ١٥٣ ؛ والأغانى ٣٠١/٤ ؛ وتذكرة النحاة ص ٤٨ ، ٦٠٤ ؛ والحماسة الشجرية ٥٢١/١ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٧٠ ؛ والعقد الفريد ٣٠٦/٣ ؛ وهو لمجنون ليلى فى ديوانه ص ١٥٨ ؛ وبلا نسبة فى الدرر ٢٦٦/٦ ؛ وعيون الأخبار ٥/٢ ؛ ولسان العرب ٢٩٢/١ (حبب) ؛ ونوادر أبى زيد ص ٢٧ ؛ وهمع الهوامع ١٦٦/٢ .

[٧٩٢] * بِلاَلٌ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الأَخْيَرِ *

(صُغْ مِنْ) كل (مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ) اسما موازنًا (أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ) قياسا مطردا نحو : هو أضرب وأعلم وأفضل كما يقال ما أضربه وأعلمه وأفضله (وَأْبَ) هنا (اللَّذْ أُبِي) هناك لكونه لم يستكمل الشروط المذكورة ثمة وشذ بناؤه من وصف لا فعل له كهو أقمن به أى أحق ، وألص من شِظاظ . هكذا قال الناظم وابن السراج . لكن حكى ابن القطاع[1] لصص بالفتح إذا استتر . ومنه اللص بتثليث اللام[2] . وحكى غيره لصصه إذا أخذه بخفية . ومما زاد على ثلاثة كهذا الكلام أخصر من غيره ، وفى أفعل المذاهب الثلاثة . وسمع هو أعطاهم للدراهم وأولاهم للمعروف وهذا المكان أقفر من غيره ومن فعل المفعول

الشين وتشديد الراء . (قوله ونحو بلال خير الناس وابن الأخير) شطر بيت من الرجز بدليل قول الفارضى نحو قول الشاعر بلال إلخ وبلال بمنع الصرف للضرورة[3] . (قوله من كل مصوغ منه) أخذ الكلية من مقام البيان لا من النكرة لأنها فى سياق الإثبات لا تدل على العموم ومنه نائب فاعل مصوغ . (قوله نحو هو أضرب) عدد الأمثلة إشارة إلى أنه لا فرق فى المصوغ منه بين مفتوح العين ومكسورها ومضمومها . (قوله لكونه إلخ) علة لأب أو أبى وقوله ثمة أنسب بالثانى خلافا للبعض .

(قوله وألص من شظاظ) بكسر الشين المعجمة وظاءين معجمتين اسم رجل من ضبة كان لصا . زكريا . (قوله ومما زاد) أى وشذ بناؤه مما زاد . (قوله كهذا الكلام أخصر من غيره) أى لصوغه من اختصر . وفيه شذوذ من جهة أخرى وهى صوغه من المبنى للمجهول . (قوله وفى أفعل) أى وفى بناء أفعل التفضيل من أفعل المذاهب الثلاثة المتقدمة فى التعجب : الجواز مطلقا والمنع مطلقا والجواز إن كانت الهمزة لغير النقل والمنع إن كانت للنقل . (قوله وسمع إلخ) المثالان الأولان شاذان على القول بالمنع مطلقا وعلى القول بالتفصيل قياسيان على القول بالجواز مطلقا والمثال الثالث شاذ على القول بالمنع مطلقا قياسى على غيره . والقفر : مكان لا نبات فيه ولا ماء .

(قوله كهو أزهى من ديك) حكى ابن دريد بناء فعله للفاعل ولا شذوذ عليه اهـ تصريح إلا أن يقال المتبادر صوغ أزهى من المبنى للمفعول لكثرته وندور المبنى للفاعل كما تقدم نظير ذلك فى التعجب عن التصريح . قال زكريا : وخص الديك بالذكر لأنه ينظر إلى حسن ألوانه ويعجب بنفسه[4] . (قوله وأشغل من ذات النحيين) إنما كان مصوغا من المبنى للمفعول لأن المراد أنها أكثر مشغولية لأنها أكثر شغلا لغيرها وإن كان يصاغ من المبنى للفاعل إذا ناسب المقام ومن مجىء فعله مبنيا للفاعل ﴿ شغلتنا أموالنا وأهلونا ﴾ [الفتح : ١١] ،

[٧٩٢] الرجز بلا نسبة فى الدرر ٢٦٥/٦ ؛ وشرح التصريح ١٠١/٢ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٧٠ ؛ وهمع الهوامع ١٦٦/٢ .

(١) سبق التعريف به .
(٢) أى بالفتح والضم والكسر .
(٣) أى للضرورة الشعرية وإلا لو نونه لانكسر الوزن .
(٤) أيضا الطاووس .

كهو أزهى من ديك ، وأشغل من ذات النحيين ، وأعنى بحاجتك . وفيه ما تقدم عن التسهيل فى فعلى التعجب **(وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِل * لِمَانِعٍ)** من أشد وما جرى مجراه **(بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِل)** عند مانع صوغه من الفعل ، لكن أشد ونحوه فى التعجب فعل

فما ذكره ابن الناظم من أن شغل مما لزم البناء للمفعول غير مسلم . والنحيين تثنية نحى بكسر النون وسكون الحاء المهملة زق السمن . وذات النحيين امرأة من تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن فى الجاهلية فأتى خوات بن جبير الأنصارى قبل إسلامه فساومها فحلت نحيا فقال لها أمسكيه حتى أنظر إلى غيره ثم حل الآخر وقال لها أمسكيه فلما شغل يديها حاورها حتى قضى منها ما أراد وهرب ثم أسلم وشهد بدرا رضى الله تعالى عنه .

(قوله وأعنى بحاجتك) سمع فيه عَنِيَ كرضى بالبناء للفاعل ولا شذوذ عليه إلا أن يقال ما مر . **(قوله وفيه ما تقدم عن التسهيل)** أى من أنه قد يبنى فعلا التعجب من فعل المفعول إن أمن اللبس وعليه فيبنى منه أفعل التفضيل إن أمن اللبس . **(قوله وما به إلخ)** يستثنى من ذلك فاقد الصوغ للفاعل وفاقد الإثبات فإن أشد يأتى هناك ولا يأتى هنا لأن المؤول بالمصدر معرفة والتمييز واجب التنكير كما نبه عليه الموضح والظاهر أنه لا استثناء عند من يجوز تعريف التمييز من الكوفيين على أنه كما قال سم : يتأتى التوصل بنحو أشد إلى التفضيل من المبنى للمفعول الذى لا لبس فيه بالمبنى للفاعل لصحة الإتيان بالمصدر الصريح حينئذ على أنه مصدر المبنى للمفعول وإن كان بصورة مصدر المبنى للفاعل ومن فاقد الإثبات إذا أضيف العدم أو الانتفاء إلى المصدر الصريح كما مر فى التعجب . واعلم أن فى قول المصنف وما به إلخ تقديم نائب الفاعل على الفعل وهو جائز فى الضرورة كتقديم الفاعل بل أولى كما أسلفناه فى باب الفاعل بل لا يبعد عندى جواز تقديم نائب الفاعل اختيارا إذا كان ظرفا أو مجرورا لعدم علة منع التقديم وهى التباس الجملة الفعلية بالاسمية كما قدمناه فى باب نائب الفاعل ومثل ذلك يقال فى نحو قوله فى باب التصغير :

*** وما به لمنتهى الجمع وصل ***

إلخ فكن على بصيرة . **(قوله به إلى التفضيل صل)** قال الدماميني : ههنا بحث وهو أن أفعل التفضيل يقتضى اشتراك المفضل والمفضل عليه فى أصل الحدث وزيادة المفضل على المفضل عليه فيه فيلزم فى كل صورة توصل فيها بأشد أن تكون الشدة موجودة فى الطرفين وزائدة فى طرف المفضل وهذا قيد يتخلف باعتبار القصد فإنك قد تقصد اشتراك زيد وعمرو فى الاستخراج مثلا لا فى شدته وأن استخراج زيد شديد بالنسبة إلى استخراج عمرو لا أشد فكيف يتأتى التوصل فى مثل ذلك بأشد مع دلالته على خلاف المقصود اهـ . **(قوله لكن أشد إلخ)** دفع بالاستدراك توهم تساوى المنصوبين بعد أشد هنا وفى التعجب وإن لم توهمه عبارة المصنف . **(قوله وينصب هنا إلخ)** أخذه من قول المصنف فى باب التمييز :

*** والفاعل المعنى انصبن بأفعلا ***

وهنا اسم وينصب هنا مصدر الفعل المتوصل إليه تمييزا فتقول زيد أشد استخراجا من عمرو ، وأقوى بياضا ، وأفجع موتا (**وَأَفْعَلَ ٱلتَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا * تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِمِنْ إِنْ جُرِّدَا**) من أل والإضافة جارة للمفضول . وقد اجتمعا فى ﴿ **أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا** ﴾ [الكهف : ٢٤] ، أى منك . أما المضاف والمقرون بأل فيتمنع وصلهما بمن .

(**تنبيهات**)*: **الأول** : اختلف فى معنى من هذه ، فذهب المبرد ومن وافقه إلى أنها لابتداء الغاية وإليه ذهب سيبويه ، لكن أشار إلى أنها تفيد مع ذلك معنى التبعيض فقال فى هو أفضل من زيد : فضله على بعض ولم يعم . وذهب فى شرح التسهيل إلى أنها بمعنى المجاوزة وكأن القائل زيد أفضل من عمرو قال ، جاوز زيد عمرا فى الفضل :

إلخ وبهذا يندفع ما يقال الإحالة على باب التعجب توهم جواز نصب المصدر هنا وجره بالباء وأن نصبه على المفعول به وكلاهما غير صحيح . قاله الشاطبى . (**قوله وأفجع موتا**) فيه أن هذا المثال ليس مما نحن فيه لأن المقصود الإخبار بالزيادة فى الفجعة لا فى الموت فهو على الأصل . (**قوله صله أبدا**) أى إن أبقى على أصله من إفادة الزيادة على معين فإن عرى عنها لم يجب وصله بمن لا لفظا ولا تقديرا كما ستعرفه . (**قوله تقديرا**) أى بأن تحذف مع مجرورها للعلم به فلو لم يعلم لم يجز الحذف وقد يذكر مع العلم نحو : ﴿ **قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة** ﴾ [الجمعة : ١١] ، قاله الدمامينى .

(**قوله فيمتنع وصلهما بمن**) أى التى الكلام فيها وهى الجارة للمفضول ووجه الامتناع أن الوصل فى المجرد إنما وجب ليعلم المفضول ، وهو مع الإضافة مذكور صريحا ومع أل فى حكم المذكور لأن أل إشارة إلى معين تقدم ذكره لفظا أو حكما وتعيينه يشعر بالمفضول ، فعلى هذا لا تكون أل فى أفعل التفضيل إلا للعهد لئلا يعرى عن ذكر المفضول . أفاده شارح الجامع . (**قوله اختلف فى معنى من هذه**) أى على ثلاثة أقوال : قول المبرد ، وقول سيبويه ، وقول المصنف فى شرح التسهيل . (**قوله لابتداء الغاية**) أى المسافة فى ارتفاع نحو خير منه أو انحطاط نحو شر منه . (**قوله وإليه ذهب سيبويه**) الضمير يرجع إلى أنها لابتداء الغاية لا بقيد كونه فقط كما يقول المبرد بدليل ما بعد . (**قوله معنى التبعيض**) يؤخذ من قول سيبويه فى هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يعم أن المراد بالتبعيض كون مجرورها بعضا لا التبعيض المتقدم فى حروف الجر ، وحينئذ لا ينهض الوجه الأول من وجهى إبطال التبعيض الآتيين . (**قوله إلى أنها بمعنى المجاوزة**) أى مجاوزة الفاضل المفضول بمعنى زيادته عليه فى الوصف والمراد أنها تفيد ذلك مع بقية التركيب فسقط الاعتراض بأنها لو كانت للمجاوزة لصح أن تقع موقعها عن على أن صحة وقوع المرادف موقع مرادفه إذا لم يمنع مانع وهنا منع مانع وهو الاستعمال لأن اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر إلا مِنْ وهذا الجواب الثانى ذكره المصرح والشمنى وهو أولى لأن التزام كون المقيد للمجاوزة جملة التركيب مع كونه قابلا للمنع يؤدى إلى عدم حسن

قال ولو كان الابتداء مقصودا لجاز أن يقع بعدها إلى أن قال : ويبطل كونها للتبعيض أمران : أحدهما عدم صلاحية بعض موضعها والآخر كون المجرور بها عاما نحو : الله أعظم من كل عظيم ، والظاهر كما قاله المرادى(*) ما ذهب إليه المبرد ، وما ورد به الناظم ليس بلازم لأن الانتهاء قد يترك الإخبار به لكونه لا يعلم أو لكونه لا يقصد الإخبار به ويكون ذلك أبلغ فى التفضيل إذ لا يقف السامع على محل الانتهاء . الثانى أكثر ما تحذف من ومجرورها إذا كان أفعل خبرا كالآية ، ويقل إذا كان حالا كقوله :

[٧٩٣] * دَنَوْتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كَالْبَدْرِ أَجْمَلَا *

أى دنوت أجمل من البدر ، أو صفة كقوله :

[٧٩٤] تَرَوَّحِي أَجْدَرُ أَنْ تَقِيلِي ... غَدًا بِجَنْبَيْ بَارِدٍ ظَلِيلِ

أى تروحى وأتى مكانا أجدر من غيره بأن تقيلى فيه . الثالث : قوله صله يقتضى

تقابل الأقوال الثلاثة فالأولى أن المقيد لها من وبقية التركيب قرينة على إرادة المجاوزة من من فتدبر .

(قوله كون المجرور بها عاما) أى أنه قد يكون عاما . (قوله من كل عظيم) أوضح منه فى العموم : من كل شيء . (قوله والظاهر ما ذهب إليه المبرد) أى من كونها لابتداء الغاية فقط ووجه ظهوره أن من لا تحمل على غير الابتداء إلا إذا منع منه مانع لأنه أشهر معانيها وهنا لا مانع منه فلا حاجة إلى إخراجها عنه . (قوله ليس بلازم) أى فى جميع مواقع استعمال من الابتدائية . (قوله لأن الانتهاء قد يترك إلخ) منه يعلم أن المراد بكون المجرور هو المفضل عليه أنه الذى قصد بيان التفضيل عليه وإلا فالمفضل عليه فى الواقع قد يكون أكثر من ذلك . وكذا يقال فى معنى كون المضاف إليه هو المفضل عليه . أفاده سم . (قوله ويكون ذلك) أى ترك الإخبار بالانتهاء سواء كان تركه لعدم علمه أو لعدم قصد الإخبار به فقول البعض إن قوله ويكون ذلك إلخ راجع للثانى فقط كما هو الظاهر غير ظاهر . (قوله كالآية) هى قوله تعالى : ﴿ أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا ﴾ [الكهف : ٣٤] ، ومحل التمثيل من الآية قوله تعالى : ﴿ وأعز

---

[٧٩٣] تمامه :

* فَظَلَّ فُؤَادِي فِي هَوَاكِ مُضَلَّلا *

هو من الطويل والخطاب للمؤنث . والشاهد فى أجملا فإنه أفعل تفضيل حذف منه من لكونه حالا . والتقدير دنوت أجمل من البدر والحال أنا قد خلناك أى ظنناك كالبدر . والكاف وكالبدر مفعولان لخلناك . ومضللا خبر ظل .

[٧٩٤] قاله أحيحة بن الجلاح من أبيات مرجزة . وتروحى خطاب للفسيل فى قوله : تأبرى يا خيرة الفسيل ، من تروح النبت إذا طال . وقد قالت جماعة من الشراح حتى الأفاضل الذين تصدوا لشرح مثل الكشاف ونحوه إن الخطاب للناقة معناه اصبرى على السير وقت الرواح ولقد وهموا وهما فاحشا . والذى حملهم على ذلك عدم وقوفهم على السوابق واللواحق وغرهم لفظ التروح وظنوا أنه لا يستعمل إلا بمعنى الرواح وقت العشى . والشاهد فى أجدر فإنه أفعل التفضيل استعمل بغير ذكر من لكونه صفة لمحذوف تقديره طولى يا فسيل بفتح الفاء وكسر السين المهملة وهى صغار النخل وخذى مكانا أجدر من غيره . قوله أن تقيلى أى بأن تقيلى فيه حذف كلمة فى فصار تقيليه ثم حذفت الهاء فصار تقيلى من القيلولة وهو النوم فى الظهيرة ولكن كنى به عن نموها وزهوتها بكونها فى جنبى بارد ظليل أى مكان بارد ذى ظل ويجوز أن يكون الأصل بارد وظليل فحذف حرف العطف للضرورة(١) ويكون المراد من البارد الماء ومن الظليل المكان الذى فيه الظل .

(*) سبق التعريف به .

(١) أى للضرورة الشعرية .

أنه لا يفصل بين أفعل وبين من ، وليس على إطلاقه بل يجوز الفصل بينهما بمعمول أفعل وقد فصل بينهما بلو وما اتصل بها كقوله :

[٧٩٥] وَلَفُوكِ أَطْيَبُ لَوْ بَذَلْتِ لَنَا ... مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَمْرِ

ولا يجوز بغير ذلك . الرابع إذا بنى أفعل التفضيل مما يتعدى بمن جاز الجمع بينها وبين من الداخلة على المفضول مقدمة أو مؤخرة نحو : زيد أقرب من عمرو من كل خير ، وأقرب من كل خير من عمرو . الخامس قد تقدم أن المضاف والمقرون بأل يمتنع اقترانهما بمن المذكورة . فأما قوله :

[٧٩٦] نَحْنُ بِغَرْسِ الْوَدِيِّ أَعْلَمُنَا ... مِنَّا بِرَكْضِ الْجِيَادِ فِي السُّدَفِ

نفرا ﴾ . [الكهف : ٣٤] . (قوله أى تروّحي وأتى مكانا إلخ) هذا التقدير إنما يناسب ما قاله بعضهم من أن الخطاب للناقة وتروّحي بمعنى سيرى فى الرواح أى العشى ولا يناسب ما قاله آخر وصوّبه العينى من أن الخطاب لصغار النخيل . وتروحى من تروح النبت إذا طال . وأجدر على تقدير وخذى مكانا أجدر . وقوله بأن تقيلى فيه أى تمكثى فيه وقت الظهيرة . وعلى أن الخطاب لصغار النخيل تكون القيلولة كناية عن نموها وزهوتها كما فى العينى ، بجنبى بارد ظليل أى فى مكان بارد ذى ظل .

(قوله وليس على إطلاقه) أى بل فى مفهومه تفصيل فلا يعترض . (قوله بمعمول أفعل) كقوله تعالى : ﴿ النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم ﴾ . (قوله بلو وما اتصل بها) مثل ذلك الفصل بالنداء وممن صرح بجوازه الدمامينى والسيوطى . (قوله لو بذلت لنا) لو للتمنى أو شرطية حذف جوابها أى لأحسنت إلينا مثلا . والموهبة نقرة يستنقع فيها الماء ليبرد . وقوله على خمر صفة ماء أى حاصل على خمر . (قوله ولا يجوز بغير ذلك) يرد عليه النداء لما عرفت . (قوله وأقرب من كل خير من عمرو) لا يقال هذا من صور الفصل بمعمول أفعل ففى كلامه تكرار لأنا نقول ذكره هنا ليس من حيث الفصل بل من حيث تقديم من المعدية على من الجارة للمفضول فلا تكرار . (قوله بمن المذكورة) أى الداخلة على المفضل عليه أما غيرها فلا يمتنع الجمع بينها وبين أل أو الإضافة كقوله :

فَهُمُ الأَقْرَبُونَ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ ... وَهُمُ الأَبْعَدُونَ مِنْ كُلِّ ذَمِّ

وكقولك زيد أقرب الناس منى . (قوله الودى) بفتح الواو وكسر الدال المهملة وتشديد الياء جمع ودية وهى النخلة الصغيرة . والجياد جمع جواد وهو الذكر أو الأنثى من الخيل .

---

[٧٩٥] هو من الكامل . الواو للعطف إن تقدمه شيء واللام للتأكيد وفوك مبتدأ وأطيب خبره وفيه الشاهد حيث فصل بينه وبين من التى هى صلته بكلمة لو والأصل عدم الفصل . وموهبة بفتح الميم وسكون الواو وفتح الهاء والباء الموحدة وهى نقرة يستنقع فيها الماء ، والجمع مواهب . ويرى على شهد موضع على خمر .

[٧٩٦] قاله سعد القرقرة وهو أصح مما قاله ابن عصفور أنه قيس بن الخطيم الأنصارى . من المنسرح ونحن مبتدأ وأعلمنا خبره . وفيه الشاهد حيث جمع فيه بين الإضافة ومن . وأجيب بأن تقديره أعلم منا والمضاف إليه فى نية المطروح . والودى بفتح الواو وكسر الدال وتشديد الياء جمع ودية وهى النخلة الصغيرة . والجياد جمع جواد وهو الذكر والأنثى من الخيل . والسدف بفتح السين المهملة والدال وفى آخره فاء الصبح وإقباله .

وقوله :

[٧٩٧] * وَلَسْتُ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى *

فمؤولان . (وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ) أفعل التفضيل (أَوْ جُرِّدَا) من أل والإضافة (أُلْزِمَ تَذْكِيرًا وَأَنْ يُوَحَّدَا) فتقول زيد أفضل رجل وأفضل من عمرو ، وهند أفضل امرأة وأفضل

والسدف بفتح السين والدال المهملتين والفاء الصبح . (قوله ولست) بتاء الخطاب كما قاله العينى وحصى تمييز أى عددا وتمام البيت :

* وإنما العـزة للكاثـر *

أى للفائق فى الكثرة من كاثره بالتخفيف إذا غلبه فى الكثرة فقول البعض تبعا للعينى أى الكثير فيه مساهلة . (قوله فمؤولان) مما أول به الأول إلغاء المضاف إليه أو جعل منا متعلقا بمحذوف بدل من أعلمنا أى أعلم منا . ومنع ابن جنى الإضافة وجعل نا مرفوعا مؤكدا للضمير فى أعلم نائبا عن نحن . ومما أول به الثانى جعل أل زائدة أو جعل منهم متعلقا بمحذوف . (قوله ألزم تذكيرا وأن يوحدا) لأن المجرد أشبه بأفعل فى التعجب وهو لا يتصل به علامة تثنية ولا جمع ولا تأنيث والمضاف للنكرة بمنزلة المجرد فى التنكير . (قوله زيد أفضل رجل) أصله زيد أفضل من كل رجل فحذف من كل اختصارا وأضيف أفعل إلى رجل ، وجاز كونه مفردا مع كون أفعل بعض ما يضاف إليه فالأصل أن يكون جمعا لفهم المعنى وعدم التباس المراد . ووجب تنكيره لأن القاعدة أن كل مفرد وقع موقع الجمع لا يكون إلا نكرة فإن جئت بأل رجعت إلى الجمع وإن جمعت أدخلت أل فإن عطفت على المضاف إلى النكرة مضافا إلى ضميرها قلت هذا أفضل رجل وأعقله وهذه أكرم امرأة وأعقله بتذكير الضمير وإفراده فى المفرد وضده والمذكر وضده على التوهم كأنك قلت من أول الكلام ، فإن أضفت أفعل إلى معرفة ثنيت وجمعت وأنثت وهو القياس . وأجاز سيبويه الإفراد تمسكا بقوله :

وَمَيَّـةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْـنِ جِيـدًا وَسَالِفَـةً وَأَحْسَنُـهُ قَـذَالَا

أى أحسن من ذكر نقله شيخنا عن يس وأقره هو والبعض . وظاهره وجوب تذكير الضمير وإفراده فى نحو : هذه أكرم امرأة وأعقله ، وهذان أكرم رجلين وأعقله ، وهكذا والوجه عندى جواز

---

[٧٩٧] تمامه :

* وَإِنَّمَـا الْعِـزَّةُ لِلْكَاثِـرِ *

قاله الأعشى ميمون من الرجز التاء للخطاب والباء زائدة . والشاهد فى بالأكثر منهم حيث جمع فيه بين الألف واللام وكلمة من وذلك ممتنع . لا يقال زيد الأفضل من عمرو . وأجيب بأن من لبيان الجنس أى من بينهم أو التقدير بالأكثر بأكثر منهم والمحذوف بدل من المذكور ، أو أل زائدة ، أو من بمعنى فى أى فيهم . وحصى تمييز أى عددا . والكاثر بمعنى الكثير .

من دعد ، والزيدان أفضل رجلين وأفضل من بكر ، والزيدون أفضل رجال وأفضل من خالد ، والهندان أفضل امرأتين وأفضل من دعد ، والهندات أفضل نسوة وأفضل من دعد . ولا يجوز المطابقة . ومن ثم قيل فى أخر إنه معدول عن آخر . وفي قول ابن هانىء :

[٧٩٨] * كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا *

إنه لحن .

(تنبيه): يجب فى هذا النوع مطابقة المضاف إليه الموصوف كما رأيت . وأما ﴿ ولا تكونوا أول كافر به ﴾ [البقرة : ٤١] ، فتقديره أول فريق كافر به (وَتِلْوُ

المطابقة إن لم تكن واجبة أو أولى فتأمل . **(قوله ومن ثم)** أى من أجل لزوم المجرد التذكير والإفراد قيل فى أُخَر جمع أخرى مؤنث آخر إنه معدول عن آخر الذى هو المستحق لأن يستعمل لأنه على وزن أفعل التفضيل وبمعناه فى الأصل لأن معناه الأصلى أشد تأخرا وإن صار بمعنى مغاير .

(قوله وفى قول ابن هانىء) هو أبو نواس الحسن بن هانىء . **(قوله من فقاقعها)** هى النفاخات التى تعلو الماء أو الخمرة . قال يس : والمحفوظ فى البيت من فواقعها بالواو . **(قوله إنه لحن)** أى حيث أنث صغرى وكبرى والواجب التذكير وسيأتى تصحيحه فى كلام الشارح . **(قوله يجب فى هذا النوع)** قال البعض : أورد عليه قوله تعالى : ﴿ ثم رددناه أسفل سافلين ﴾ [التين : ٥] اهـ . أقول : فى البيضاوى وحاشيته للشيخ زاده ما ملخصه إن أسفل إما صفة أمكنة محذوفة أى إلى أمكنة أسفل سافلين وهى النار أو أزمنة محذوفة أى إلى أزمنة أسفل سافلين وهى أرذل العمر أو حال أى رددناه أى صرفناه عن أحسن الصور حال كونه أسفل سافلين وهم أصحاب النار وعلى الوجه الثانى يكون الاستثناء بعد منقطعا وعلى الأول والأخير متصلا والمستثنى منه الضمير المنصوب فى قوله : ﴿ ثم رددناه ﴾ لأنه فى معنى الجمع لرجوعه إلى الإنسان المراد منه الجنس اهـ أى والجمع بالياء والنون على الأولين لتغليب العاقل . إذا علمت ذلك علمت أن الإيراد مدفوع وأن الاقتصار عليه قصور وتقصير على أن المنقول عن الشاطبى أنه ذكر أن محلّ وجوب مطابقة المضاف إليه للموصوف إذا كان المضاف إليه جامدا أما إذا كان مشتقا كما فى الآية فلا . والله أعلم . ويجب أيضا كونه من جنسه فلا يقال زيد أفضل امرأة لأن أفعل بعض ما يضاف إليه . **(قوله الموصوف)** أراد به هنا ما يشمل الموصوف معنى فقط كالمبتدأ فهو أعم من الموصوف فى قوله بعد من مبتدأ أو موصوف .

(قوله فتقديره أول فريق كافر به) أى وفريق جمع فى المعنى فحصلت المطابقة باعتبار المعنى وأفرد كافر

---

[٧٩٨] تمامه :

* حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ *

قاله أبو على الحسن بن هانىء المعروف بأبى نواس الحكمى من البسيط . والفقاقع بفتح الفاء والقاف وبعد الألف قاف مكسورة وفى آخره عين مهملة وهى النفاخات التى ترفع فوق الماء . والحصباء الحصا . الشاهد فى صغرى وكبرى فإنه قد قيل إنه لحن لأن اسم التفضيل إذا كان مجردًا من أل والإضافة يجب أن يكون مفردا مذكرا دائما فتأنيثه لحن واعتذر عنه بأن أفعل العارى إذا تجرد عن معنى التفضيل جاز جمعه فإذا جاز جمعه جاز تأنيثه .

أَل طِبْقٌ) من مبتدأ أو موصوف نحو زيد الأفضل ، وهند الفضلى ، والزيدان الأفضلان ، والزيدون الأفضلون ، والهندان الفضليان ، والهندات الفضليات أو الفُضَّل . وكذلك مررت بزيد الأفضل وبهند الفضلى إلى آخره . ولا يؤتى معه بمن كما سبق **(وَمَا لِمَعْرِفَهْ * أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ)** منقولين **(عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ)** هما المطابقة وعدمها **(هَذَا إِذَا نَوَيْتَ)** بأفعل **(مَعْنَى مِنْ)** أى التفضيل على ما أضيف إليه وحده . فتقول على المطابقة : الزيدان أفضلا القوم ، والزيدون أفضلو القوم وأفاضل القوم ، وهند فضلى النساء ، والهندان فضليا النساء ، والهندات فضل النساء وفضليات النساء . ومنه : ﴿ **وكذلك جعلنا فى كل قرية أكابر مجرميها** ﴾ [الأنعام : ٢٣] ، وعلى عدم المطابقة الزيدان أفضل القوم ، والزيدون

باعتبار إفراد فريق فى اللفظ . **(قوله طبق)** أى مطابق لأن اقترانه بأل أضعف شبهه بأفعل فى التعجب . **(قوله والزيدون الأفضلون)** أى أو الأفاضل ولو زاده كما فعل فى نظيره لكان أحسن . **(قوله ذو وجهين)** فالمطابقة لمشابهته المحلى بأل فى الخلو عن لفظ من وعدم المطابقة لمشابهته المجرد لنية معنى من . **(قوله هذا إذا نويت إلخ)** ظاهر صنيعه أن قصد التفضيل على المضاف إليه وحده تارة وعلى كل ما سواه تارة أخرى وعدم قصد التفضيل رأسا تارة أخرى يختص بالمضاف إلى معرفة والذى سينقله الشارح فى التنبيه الآتى عن المصنف فى شرح التسهيل صريح فى أن المجرد بدون من قد يعرى عن معنى التفضيل رأسا وأن فيه حينئذ وجهين لزوم الإفراد والتذكير وهو المشهور والمطابقة ولا يبعد أن يقاس على ذلك ما إذا عرى المضاف إلى النكرة عن معنى التفضيل أو قصد به التفضيل على المضاف إليه وغيره نحو : الأشج والناقص أعدلا بنى مروان ، ونحو : محمد ﷺ أفضل قرشى[1] فتدبر . **(قوله معنى من)** أى المعنى الحاصل معها لأن التفضيل ليس نفس معناها وإنما هو مستفاد من أفعل كما علم مما قدمه الشارح .

(قوله ومنه) أى من القول الجارى على المطابقة قوله تعالى : ﴿ **وكذلك جعلنا** ﴾ [الأنعام : ١١٢ ، ١١٣] إلخ قال البعض : فأكابر مفعول أول جعلنا مضاف إلى مجرميها وفى كل قرية المفعول الثانى ا هـ ولا يخفى ما يلزم عليه من ضعف المعنى . والأولى عندى على الإضافة تفسير الجعل بالتمكين كما فى البيضاوى . ويحتمل أن فى كل قرية ظرف لغو متعلق بجعلنا وأكابر مفعول ثان ومجرميها مفعول أول ، أو فى كل قرية الثانى ومجرميها بدل وعلى هذين الوجهين جعلنا بمعنى صيرنا ولا إضافة ولا يرد ما سيذكره الشارح من أنه يلزم عليه المطابقة فى المجرد وهى ممتنعة لأن الإضافة منوية أى أكابرها . فتأمل . **(قوله ومنه)** أى من القول الجارى على عدم المطابقة قوله تعالى : ﴿ **ولتجدنهم أحرص الناس على حياة** ﴾ [البقرة : ٦٩] فأحرص مفعول ثان لتجد ولو طابق لقال أحرصى . **(قوله وهذا)** أى عدم المطابقة . **(قوله فإن قدر)** أى ابن السراج دفعا لما يقال كيف يوجب عدم المطابقة وقد وردت فى أكابر مجرميها . **(قوله المطابقة فى المجرد)** أى وهى ممتنعة كما مر فى النظم . فإن قال الإضافة منوية

---

(١) قوله : أفضل قرشى ، هكذا بالأصل والموافق لما يأتى قريبا فى الشرح أفضل قريش .

أفضل القوم وهكذا إلى آخره . ومنه : ﴿ ولتجدنهم أحرص الناس ﴾ [البقرة : ٩٦] ، وهذا هو الغالب ، وابن السراج يوجبه فإن قدر أكابر مفعولا ثانيا ومجرميها مفعولا أول لزمه المطابقة فى المجرد . وقد اجتمع الاستعمالان فى قوله ﷺ : « **ألا أخبركم بأحبكم إلىّ وأقربكم منى منازل يوم القيامة ؟ أحاسنكم أخلاقا** »[1] (**وَإِنْ * لَمْ تَنْوِ**) بأفعل معنى من بأن لم تنو به المفاضلة أصلا أو تنويها لا على المضاف إليه وحده بل عليه وعلى كل ما سواه (**فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ**) وجها واحدا كقولهم : الناقص والأشج أعدلا بنى مروان ، أى عادلاهم ، ونحو : محمد ﷺ أفضل قريش ، أى أفضل الناس من بين قريش . وإضافة هذين النوعين لمجرد التخصيص ولذلك جازت إضافة أفعل فيهما إلى ما ليس هو بعضه ، بخلاف المنوى فيه معنى من فإنه لا يكون إلا بعض ما أضيف إليه ، فلذلك يجوز : يوسف أحسن إخوته إن قصد الأحسن من بينهم ، أو قصد حسنهم ، ويمتنع إن قصد أحسن منهم .

كما مر وقع فيما فر منه . (**قوله وقد اجتمع الاستعمالان فى قوله إلخ**) أى حيث أفرد أحب وأقرب وجمع حسن وجعل الزمخشرى أحسن من قسم ما قصد فيه الزيادة المطلقة فلذا جمع بخلاف أحب وأقرب فإنهما من قسم ما قصد فيه التفضيل على المضاف إليه وحده فلذا أفرد ، وقوله : أحاسنكم أخلاقا استئناف بيانى . (**قوله أو تنويها**) بالنصب عطفا على لم تنو وفى بعض النسخ أو تنوها بحذف الياء ولا وجه له .

(**قوله فهو طبق ما به قرن**) من مبتدأ أو موصوف تشبيها بالمحلى بأل فى الخلو من لفظ من ومعناها . (**قوله وجها واحدا**) لا يقال هذا ينافيه ما سينقله الشارح عن شرح التسهيل من أن المشهور فى أفعل العارى عن معنى التفضيل التزام الإفراد والتذكير لما ستعرفه من أن ما فى شرح التسهيل فى المجرد من أل والإضافة دون من . (**قوله كقولهم إلخ**) فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب . (**قوله الناقص والأشج أعدلا بنى مروان**) أى عادلاهم لأنه لم يشاركهما أحد من بنى مروان فى العدل . والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان وإن سمى بذلك لنقصه أرزاق الجند . والأشج عمر بن عبد العزيز بن مروان سمى بذلك لشجة أصابته بضرب الدابة . (**قوله من بين قريش**) أى حال كونه من بينهم أى من وسطهم وخيارهم . (**قوله لمجرد التخصيص**) أى تخصيص الموصوف بأنه من القوم الفلانى مثلا لا لبيان المفضل عليه . سم . (**قوله إلى ما**) أى مضاف إليه ليس هو أى أفعل بعضه أى المضاف إليه الواقع عليه ما ولجريان الصفة على غير ما هى له أبرز الضمير . (**قوله إلا بعض ما أضيف إليه**) أى مشمولا لما أضيف إليه بحسب المعنى الوضعى وإن كان غير مشمول له بحسب المراد منه فى المقام إذ المراد من المضاف إليه غير الموصوف مما يشاركه فى المعنى الوضعى فلا يلزم تفضيل الشىء على نفسه . قاله سم . وفى كلام الدمامينى أن الحصر الذى ذكره الشارح مذهب البصريين دون الكوفيين . (**قوله فلذلك**) أى لكون المنوى فيه معنى من لا يكون إلا بعض ما أضيف إليه وما لم ينو فيه معنى من لعدم نية المفاضلة أصلا أو نيتها لا على المضاف إليه وحده بل على كل ما سواه لا يجب فيه ذلك . (**قوله إن قصد الأحسن من بينهم أو قصد حسنهم**) لأن أفعل على هذين الوجهين ليس على معنى من فلا يجب كونه بعض ما أضيف إليه وقوله . ويمتنع إن

(١) وتمام الحديث : « الموطئون أكنافا الذين يألفون ويُؤلفون » .

(تنبيه)*: يرد أفعل التفضيل عاريا عن معنى التفضيل نحو : ﴿ ربكم أعلم

قصد أحسن منهم أى لكون المنوى فيه معنى من يجب أن يكون بعض ما أضيف إليه وأفعل هنا ليس بعض ما أضيف إليه وإلا لزم إضافة الشىء إلى نفسه فى إخوته فلو قيل : يوسف أحسن الإخوة صح لتحقق الشرط لأن يوسف أحد الإخوة .

(قوله يرد أفعل التفضيل إلخ) أعاده مع علمه مما قدمه توطئة لذكر الخلاف فيه وذكر أمثلة له غير ما تقدم وعبارة التسهيل واستعماله أى استعمال أفعل التفضيل عاريا من الإضافة والألف واللام دون من مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم فاعل نحو : ﴿ **هو أعلم بكم** ﴾ [النجم : ٣٢] ، أى عالم أو صفة مشبهة نحو : ﴿ **وهو أهون عليه** ﴾ [الروم : ٢٧] ، أى هين مطرد عند أبى العباس المبرد لكثرة الوارد منه والأصح قصره على السماع ولزومه الإفراد والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة اهـ مع إيضاح من الدماميني ومنها يؤخذ أن محل الخلاف وجواز المطابقة وتركها هو المجرد من أل والإضافة فلا ينافى ما مر . وحينئذ كان المناسب للشارح ترك التمثيل بقوله فشركا إلخ لأنه مضاف وأن محل وروده كذلك إذا لم يقترن بمن فالمقترن بمن لا يصح تجريده عن معنى التفضيل أصلا لا قياسا ولا سماعا لأن من هذه هى الجارة للمفضول . قاله الدماميني ولا يرد عليه قولهم فى التهكم أنت أعلم من الحمار ولا قولهم العسل أحلى من الخل لحصول المشاركة التقديرية .

وصرح فى التسهيل بأن محل عدم تجرد أفعل المقرون بمن فى غير التهكم وأن المفضل عليه فى التهكم يرد بدون مشاركة المفضل تحقيقا وتقديرا نحو : أنت أعلم من الحمار والأوجه ما قدمناه من تقدير المشاركة فى التهكم أيضا . وقال الدماميني أيضا وهنا تنبيهان : الأول قال فى الكشاف من وجيز كلامهم الصيف أحر من الشتاء أى الصيف أبلغ فى حره من الشتاء فى برده هذا نصه وعلى هذا يؤول قولهم العسل أحلى من الخل ونحوه . وتحرير هذا الموضع أن يقال لأفعل أربع حالات : إحداها وهى الحالة الأصلية أن يدل على ثلاثة أمور : أحدها اتصاف من هو له بالحدث الذى اشتق منه وبهذا الأمر كان وصفا . والثانى مشاركة مصحوبة له فى تلك الصفة . والثالث تمييز موصوفه على مصحوبه فيها وبكل من هذين الأمرين فارق غيره من الصفات . الحالة الثانية أن يخلع عنه ما امتاز به عن الصفات ويتجرد للمعنى الوصفى . الحالة الثالثة أن تبقى عليه أموره الثلاثة ولكن يخلع عنه قيد الأمر الثانى ويخلفه قيد آخر وذلك أن الأمر الثانى وهو الاشتراك كان مقيدا بتلك الصفة فصار مقيدا بالزيادة ، ألا ترى أن المعنى فى المثال أن للعسل حلاوة وأن تلك الحلاوة زائدة وأن زيادتها أكثر من زيادة حموضة الخل . الحالة الرابعة أن يخلع عنه الأمر الثانى وقيد الأمر الثالث وهو كون الزيادة على مصحوبه فتكون دلالته على الاتصاف بالحدث وزيادة مطلقة كما فى يوسف أحسن إخوته اهـ وقد تمنع دعواه خلع الأمر الثانى عنه فى الحالة الرابعة .

بكم ﴾ [الإسراء : ٥٤] ، ﴿ وهو أهون عليه ﴾ [الروم : ٢٧] .

وقوله :

[٧٩٩] وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِى إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ ... بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

ثم قال : التنبيه الثانى من كلامهم المشهور زيد أعقل من أن يكذب وظاهره مشكل إذ قضيته تفضيل زيد فى العقل على الكذب ولا معنى له وقد وجهه فى المعنى بتوجيهين : **أحدهما** : أن يكون الكلام على تأويل أن والفعل بالمصدر وتأويل المصدر بالوصف كما قيل فى قوله تعالى : ﴿ **وما كان هذا القرآن أن يفترَى** ﴾ [يونس : ٣٧] ، أن التقدير ما كان افتراء بمعنى ما كان مفترى وفى قوله تعالى : ﴿ **ثم يعودون لما قالوا** ﴾ [المجادلة : ٣] ، أن التقدير يعودون للقول بمعنى يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار[1] كما هو الموافق لقول جمهور العلماء أن العود الموجب للكفارة هو العود إلى المرأة لا العود إلى القول نفسه كما يقوله أهل الظاهر لكن يضعف هذا الوجه أن التفضيل على الناقص لا فضل فيه . **الثانى** : أن أفعل ضمن معنى أبعد فمعنى المثال زيد أبعد الناس من الكذب لفضله على غيره فمن هذه ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بأفعل لتضمنه معنى أبعد والمفضول متروك أبدا فى مثل ذلك لقصد التعميم وهذا الثانى وإن أقره فيه أيضا نظر من جهة أن الفعل الذى يسبك هو وما بعده فى المثال بالمصدر مسند إلى ضمير المفضل فينبغى عند السبك أن يضاف المصدر إلى هذا الضمير كما تقول فى أعجبنى ما صنعت المعنى أعجبنى صُنْعُكَ وإذا فعل ذلك فى المثال صار معناه زيد أبعد الناس من كذبه فيلزم مشاركة الناس له فى البعد من كذب نفسه وزيادته عليهم فى ذلك البعد . وهذا عن مظان التوجيه بمعزل . وقال الرضى : ليس المقصود فى نحو قولهم أنا أكبر من الشعر وأنت أعظم من أن تقول كذا تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول . وأفعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول فمن فى مثله ليست تفضيلية بل هى مثلها فى قولك أنا بعيد منه تعلقت بأفعل التفضيل بمعنى متباعد بلا تفضيل ا هـ باختصار .

وحاصل كلام الرضى أن أفعل التفضيل فيما ذكر مستعمل فى بعض مدلوله دون بعض ويرد[2] عليه أيضا أن فيه نسبة نحو قول كذا والكذب إلى المخاطب وقد يدفع هذا تنظير الدمامينى فى الثانى بأن نسبة ذلك إليه لتوهمه فيه لا لتلبسه به . فافهم . **(قوله نحو ربكم أعلم بكم إلخ)** إنما أول فى هذين الموضعين بما ذكر لأنه لا مشارك لله سبحانه وتعالى فى علمه ولا تتفاوت المقدورات بالنسبة إلى قدرته . ا هـ دمامينى . **(قوله وإن مدت الأيدى إلخ)** الشاهد فى بأعجلهم وأعجل فإنهما بمعنى

---

[٧٩٩] ذكر مستوفى فى شواهد ما ولا وإن المشبهات بليس . والشاهد هنا فى بأعجلهم فإن وزنه أفعل ولكنه لغير التفضيل هنا إذ المعنى لم أكن بعجلهم . والأجشع الحريص على الأكل .

(١) ﴿ الذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا ... ﴾ .

(٢) (قوله ويرد) لا ورود لما قالوه فى الفرق بين المصدر الصريح وأن والفعل من أن الأول يفيد الحصول بالفعل دون الثانى .

وقوله :

[٨٠٠] إنَّ الَّذِى سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا ... بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْـوَلُ

وقوله :

[٨٠١] * فَشَرُّكُمَا لِخَيْرِكُمَا الْفِدَاءُ *

وقاسه المبرد . وقال فى التسهيل : والأصح قصره على السماع وحكى ابن الأنبارى عن أبى عبيدة القول بورود أفعل التفضيل مؤولا بما لا تفضيل فيه . قال : ولم يسلم له النحويون هذا الاختيار ، وقالوا : لا يخلو أفعل التفضيل من التفضيل ، وتأولوا ما استدل

العجل لا فى أجشع لأنه كأعور وأجهر كما يؤخذ من قول العينى : الأجشع الحريص على الأكل . لكن قول القاموس : الجشع محركة أشد الحرص وقد جشع كفرح فهو جشع صريح فى أن الوصف منه جَشِع بفتح فكسر فيكون أجشع أفعل تفضيل . **(قوله سمك السماء)** أى رفعها فهو متعد ومصدره سمك ويستعمل لازما بمعنى ارتفع ومصدره سموك والمراد بالبيت الكعبة وسيأتى وجه آخر . والدعائم جمع دعامة بالكسر وهى الأسطوانة . **(قوله فشركما إلخ)** قبله :

* أتهجوه ولست له بكفء *

قاله حسان يخاطب به من هجا النبى ﷺ . **(قوله وحكى ابن الأنبارى إلخ)** إشارة إلى قول ثالث أن أفعل التفضيل لا يجرد عن معنى التفضيل لا سماعا ولا قياسا . **(قوله وتأولوا ما استدل به)** أما ﴿ **ربكم أعلم بكم** ﴾ فلا مانع من جعله للتفضيل باعتبار بعض الوجوه أى أعلم بكم من غيره العالم ببعض أحوالكم فالمشاركة فى مطلق علم . وأما ﴿ **وهو أهون عليه** ﴾ فيجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد الحاصل لكثير من قياس الغائب على الشاهد أو باعتبار عادة الحوادث لا نفس الأمر . وأما بأعجلهم وأعجل فلا مانع من جعلهما للتفضيل . وأما أعز وأطول فقال السعد : المراد بالبيت بيت المجد والشرف ، وقوله أعز وأطول أى من دعائم كل بيت وعلى هذا هما للتفضيل :

---

[٨٠٠] قاله الفرزدق من قصيدة من الكامل . سمك السماء أى رفعها يتعدى ولا يتعدى نحو سمك الشىء ارتفع فمصدر الأول سمك والثانى سموك . وأراد بالبيت الكعبة شرفها الله تعالى . والدعائم جمع دعامة بالكسر الأسطوانة . والشاهد فى أعز وأطول حيث لم يقصد بهما تفضيل بل هما بمعنى عزيزة وطويلة .

[٨٠١] صدره :

* أتهجـوه ولَسْتَ لـه بِنِـدٍّ *

البيت من الوافر ، وهو لحسان بن ثابت فى ديوانه ص ٧٦ ؛ وخزانة الأدب ٢٣٢/٩ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ؛ ولسان العرب ٤٢٠/٣ (ندد) ، ٣١٦/٦ (عرش) .

به . قال في شرح التسهيل : والذى سمع منه فالمشهور فيه التزام الإفراد والتذكير . وقد يجمع إذا كان ما هو له جمعا كقوله :

[٨٠٢] إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمُ كِرَامًا وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ أَلَائِمُ

قال : وإذا صح جمعه لتجرده من معنى التفضيل جاز أن يؤنث فيكون قول ابن هانىء :

[٨٠٣] *كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا*

صحيحا ا هـ (وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ مِنْ) الجارة (مُسْتَفْهِمَا * فَلَهُمَا) أى لمن ومجرورها المستفهم به (كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَا) على أفعل التفضيل لا على جملة الكلام كما فعل المصنف ، إذ يلزم على تمثيله الفصل بين العامل ومعموله بأجنبى ولا قائل به (كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ) ومن أيهم أنت أفضل ، ومن كم دراهمك أكثر ، ومن غلام أيهم أنت أفضل لأن الاستفهام

---

* وأما فشركما لخيركما الفداء *

فشرّ وخير فيه ليسا أفعل تفضيل بل اسمان كالسهل والصعب لأنهما يردان كذلك . هذا ما ظهر فجعل البعض تأويل ما استدل به بجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد لا نفس الأمر إنما يصح فى بعض ما استدل به لا فى كله فتدبر . (قوله إذا غاب) أى عدم . وأسود العين اسم جبل ومعنى البيت أنتم لئام أبدا لأن هذا الجبل لا يغيب . (وقوله وإن تكن بتلو من إلخ) بقى ما إذا كان الاستفهام بالهمزة ويتجه أن يقال إن أريد الاستفهام عن المفضل عليه وجب التقديم فتقول أمن زيد أنت أفضل فقد ذكر فى علم المعانى أن المسئول عنه بالهمزة هو ما يليها فيجب التقديم ليكون المسئول عنه قد وليها وإن أريد الاستفهام عن المفضل وجب التأخير فتقول : أأنت أفضل من زيد ليليها المسئول عنه وفاء بالقاعدة المذكورة . سم . (قوله لا على جملة الكلام إلخ) وإنما فعل الشارح مثلما فعله المصنف مجاراة لمثال المصنف . لا يقال إذا لم يقدم على الجملة خرج الاستفهام عن الصدارة لأنا نقول صدارته الواجبة له إنما هى بالنسبة لما عمل فيه فقط وهو أفعل . (قوله الفصل بين العامل ومعموله بأجنبى) لأن المبتدأ ليس من معمولات الخبر ، وقد يقال المختار جواز تقدم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ والخبر فى السعة إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا ، فليكن ما فعله المصنف مثله ، إلا أن يفرق بقوة الخبر الفعلى بخلاف الخبر الذى هو أفعل تفضيل فتأمل . (قوله التقديم نزرا وجدا) وفى التوضيح أنه ضرورة عند الجمهور .

---

[٨٠١] قاله الفرزدق من الطويل . وأسود العين جبل . ولقد أفحش فى الغلط من قال إنه اسم رجل ومنهم الركنى . يقول : أنتم لئام أبدا لأن الجبل لا يغيب . وما أقام أى أسود العين أى مدة إقامته . وكنى به عن عدم إزالة البخل عنهم كما لا يزول أسود العين عن موضعه والشاهد فى ألائم فإنه جمع ألأم . وإنما يجمع أفعل إذا جرد عن معنى التفضيل وكان عاريا عن أل ومن مؤولا باسم الفاعل كما فى قوله تعالى : ﴿ هو أعلم بكم ﴾ أى عليم بكم وكذلك الألأم بمعنى اللئيم .

[٨٠٢] راجع التخريج رقم ٧٩٨ .

له الصدر (وَلَدَى * إِخْبَارٍ) أى وعند عدم الاستفهام (التَّقْدِيمُ نَزْرًا وُجِدَا) كقوله :

[٨٠٤] فَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا وَسَهْلًا وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْلِ بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

وقوله :

[٨٠٥] وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيعَهَا قُطُوفٌ وَأَلَّا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

وقوله :

[٨٠٦] إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْمًا ظَعِينَةً فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ

(وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ) أى أفعل التفضيل يرفع الضمير المستتر فى كل لغة ، ولا يرفع اسما ظاهرا ولا ضميرا بارزا إلا قليلا . حكى سيبويه : مررت برجل أكرم منه أبوه ، وذلك لأنه ضعيف الشبه باسم الفاعل من قبل أنه فى حال تجريده لا يؤنث ولا يثنى ولا

(قوله أهلا وسهلا) أى أتيتم أهلا ومكانا سهلا وقوله جنى النحل أى شبيهه بدليل ما بعده ، والاستشهاد بالبيت مبنى على أن منه متعلق بأطيب . قال زكريا : ويجوز تعلقه بزودت وحينئذ لا شاهد فيه . **(قوله ولا عيب فيها)** أى فى النساء المذكورة فيما قبله . وقوله غير أن إلخ من تأكيد المدح بما يشبه الذم . والقطوف بفتح القاف وفى آخره فاء المتقارب الخطا . **(قوله ظعينة)** هى فى الأصل الهودج كانت فيه امرأة أو لم تكن ثم سميت المرأة ما دامت فى الهودج ظعينة . وأملح من الملاح وهى الحسن . **(قوله ورفعه الظاهر)** المراد به المصرح به فيشمل الضمير البارز المنفصل ولهذا أدرجه الشارح فى حيز تفسير كلام المصنف وإن أفرده فيه بالذكر . **(قوله يرفع الضمير المستتر)** أى لأن العمل فيه ضعيف لا يظهر أثره لفظا فلا يحتاج إلى قوة العامل . سم . **(قوله إلا قليلا)** أى شاذا . **(قوله لأنه ضعيف الشبه باسم الفاعل)** أى مع عدم ما يجبر الضعف من صحة وقوع فعل بمعناه موقعه ، فلا يرد أن الضعف موجود حتى فى مسألة الكحل[1] . **(قوله فى حال تجريده)** مثلها حال إضافته إلى نكرة وخص حالة التجريد بالذكر لأنها الأصل فيه كما سيأتى يعنى فلما ضعف بعدم قبول العلامات

---

[٨٠٤] قاله الفرزدق من أبيات من الطويل . الفاء للعطف على ما تقدمه . وأهلا وسهلا منصوبان على تقدير أتيت أهلا فاستأنس ، وأتيت مكانا سهلا . والواو فى وزودت للحال أو بمعنى بل وهكذا روى أيضا . والشاهد فى منه أطيب حيث قدم المجرور بمن على أفعل التفضيل والحال أنه غير الاستفهام وهو قليل . ويروى أو ما زودت هو أطيب فلا شاهد فيه .

[٨٠٥] قاله ذو الرمة غيلان من قصيدة من الطويل . الواو للعطف . ولا لنفى الجنس وخبره محذوف . أى لا عيب حاصل فيها أى فى النساء المذكورة فيما قبله ، وغير نصب على الاستثناء ، والقطوف بفتح القاف وفى آخره فاء وهو المتقارب الخطو . وقد وقع هذا البيت هكذا فى نسخة ابن الناظم ، وليس كذلك فى ديوان ذى الرمة ، بل فيه هكذا . غير أن سريعها قطوف . والمعنى عليه . وهذا من تأكيد المدح بما يشبه الذم . والشاهد فى منهن أكسل حيث قدم المجرور بمن على أفعل التفضيل وهو أكسل المرفوع على الخبرية .

[٨٠٦] قاله جرير من الطويل . وسايرت من المسايرة . وأسماء اسم امرأة فاعله . وظعينة مفعوله وهى الهودج كانت فيه امرأة أو لم تكن . ومراده من فى الهودج وأملح أفعل التفضيل من ملح الشىء بالضم ملحا وملوحة وملاحة أى حسن فهو مليح ومُلاح بالضم . والشاهد فيه حيث قدمت من مع مجرورها عليه وهو فى غير الاستفهام قليل شاذ .

(١) الآتية بعد وهى : ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد .

يجمع ، وهذا إذا لم يعاقب فعلا أى لم يحسن أن يقع موقعه فعل بمعناه (**وَمَتَى * عَاقَبَ فِعْلًا فَكَثِيرًا**) رفعه الظاهر (**ثَبَتَا**) وذلك إذا سبقه نفى وكان مرفوعه أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين ، نحو : ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد ،

فى بعض أحواله انحطت رتبته فى جميعها فلم يعمل فى الاسم الظاهر إلا بالشروط الآتية . (**قوله لا يؤنث إلخ**) بهذا فارق الصفة المشبهة فإنها تؤنث وتثنى وتجمع فلهذا عملت فى الظاهر كثيرا وإن لم يكن لها فعل بمعناها وهو الثبوت . (**قوله إذا لم يعاقب فعلا**) جارى فيه الناظم وإلا فالأحسن إسناد المعاقبة إلى الفعل كما يشير إليه قول الشارح أى لم يحسن إلخ فعلم أن قوله أى لم يحسن إلخ تفسير باللازم فتفطن .

(**قوله إذا سبقه نفى إلخ**) زاد غيره قيدا وهو أن يكون أفعل صفة لاسم جنس ليكون معتمدا عليه ولم يكف النفى كما فى اسم الفاعل لأنه لم يقو قوته ولهذا لا ينصب المفعول به بخلاف اسم الفاعل وإنما اشترط سبق النفى ليكون أفعل التفضيل بمعنى الفعل فيعمل عمله وذلك لأن النفى إذا دخل على أفعل توجه إلى قيده وهو الزيادة فيزيلها فيبقى أصل حسن كحل عين رجل مقيسا إلى حسن كحل عين زيد إما بأن يساويه أو يكون دونه ومقام المدح يأبى المساواة فيرجع المعنى إلى أن حسن الكحل فى عين رجل دون حسنه فى عين زيد أفاده الجامى ، وأورد عليه أنه لو كان زوال الزيادة بالنفى مجوّزا لعمل اسم التفضيل فى ظاهر لجاز العمل فى نحو : ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه . وأجيب بالفرق بينه وبين مثال الكحل بأن اسم التفضيل فى مثال الكحل خالف الأصل وهو تغاير المفضل والمفضل عليه ذاتا لاتحادهما فيه ذاتا فحصل فى معناه التفضيلى ضعف يقتضى أنه إذا زال بالنفى لم يبق لأفعل قوة اقتضاء حكمه وهو امتناع عمله فى الظاهر بخلاف نحو : ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه فإنه لا ضعف فى معناه التفضيلى لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا فله قوة اقتضاء حكمه ، وقيل إنما اشترط تقدم النفى ليقوى طلب الموصوف الصفة المقتضى ذلك لقوتها فى العمل ، وذلك لأن طلب النكرة للمخصص فى الإثبات دون طلبها له فى النفى لأنه فى الإثبات لزيادة الفائدة وفى النفى لصون الكلام عن كونه كذبا ، فإنك إذا قلت ما رأيت رجلا كان صدق الكلام موقوفا على تخصيص الرجل بأمر يمكن أنه لم يحصل لمن رأيته من الرجال ، بخلاف رأيت رجلا وفى هذا أيضا ما تقدم إيرادا وجوابا .

(**قوله وكان مرفوعه أجنبيا**) أى غير ملابس لضمير الموصوف بخلاف نحو ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه فالمراد نفى كونه سببيا بهذا المعنى ، فلا ينافى اشتراط ابن الحاجب كونه سببيا بمعنى أن للموصوف به تعلقا ما كما فى المثال قاله سم . واعترض البعض على الشارح بأن هذا القيد مستغنى عنه بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين ، لما علمت من أن المفضل والمفضل عليه فى نحو : ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه مختلفان بالذات ، وفيه أن الاعتراض بإغناء المتأخر عن المتقدم غير ناهض .

(**قوله مفضلا على نفسه باعتبارين**) كان ينبغى أن يقول باعتبار آخر لأن التفضيل أى الزيادة

فإنه يجوز أن يقال : ما رأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد ، لأن أفعل التفضيل إنما قصر عن رفع الظاهر لأنه ليس له فعل بمعناه . وفى هذا المثال يصح أن يقع موقعه فعل بمعناه كما رأيت . وأيضا فلو لم يجعل المرفوع فاعلا لوجب كونه مبتدأ فيلزم الفصل بين أفعل ومن بأجنبى ، والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين : أولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما رأيت . وقد يحذف الضمير الثانى وتدخل من إما على الاسم الظاهر أو على محله أو على ذى المحل ، فتقول من كحل عين زيد ، أو من عين زيد ،

إنما هو باعتبار واحد لا باعتبارين كما لا يخفى ، إلا أن يجعل فيه اكتفاء والأصل ومفضولا ، فمعنى المثال أن الكحل باعتبار كونه فى عين زيد أحسن من نفسه باعتبار كونه فى عين غيره من الرجال ، وخرج به نحو : ما رأيت رجلا أحسن كحل عينه من كحل عين زيد لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا ، لأنه اعتبر فيه فردان من أفراد الكل وأوقع التفاضيل بينهما ، بخلاف المثال المشهور فإنه اعتبر فيه ماهية الكحل مقيدة بقيد تارة ومقيدة بآخر تارة أخرى . والظاهر الذى يرمز إليه صنيع الشارح أن هذه الشروط شروط لعمل أفعل التفضيل مطلقا فى الظاهر ، لا لعمل أفعل من فقط كما بينه البعض فانظره . **(قوله فى عينه)** حال من الكحل مقدم عليه أو ظرف لغو متعلق بأحسن وفى عين زيد حال من الضمير المجرور بمن . **(قوله فإنه يجوز أن يقال إلخ)** تعليل لمحذوف أى وإنما كان هذا المثال مما يعاقب فيه أفعل الفعل لأنه يجوز إلخ . **(قوله لأن أفعل التفضيل إلخ)** علة لقول المصنف : ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا . **(قوله لأنه ليس له فعل بمعناه)** أى فى الزيادة ليعمل عمله ولا يرد عليه أن أفعال الغلبة بمعناه نحو كاثرنى فكثرته أى غلبته فى الكثرة وزدت عليه فيها ، لعدم اطراد الغلبة فى كل مادة كما قاله سم ، نعم يرد عليه أن الصفة المشبهة ليس لها فعل بمعناها فى الثبوت مع عملها فى الظاهر ، وأن أفعل التفضيل المجرد عن معنى التفضيل بمعنى الفعل لعدم دلالته على الزيادة مع أنه لا يعمل فى الظاهر على ما يقتضيه إطلاقهم وتعليلهم بما قدمه الشارح فى قوله ، وذلك لأنه ضعيف الشبه إلخ ، فلا يتم المطلوب بمجرد هذا التعليل ، بل مع ضميمة التعليل الذى قدمه الشارح فتنبه . **(قوله يصح أن يقع إلخ)** أى بمعونة المقام . **(قوله لوجب كونه مبتدأ)** أى مخبرا عنه باسم التفضيل .

(قوله فيلزم الفصل) أى ولو تقديرا كما فى ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل فإن تقديره ما رأيت عينا كعين زيد أحسن فيها الكحل منه فى غيرها ، فلو لم يجعل الكحل فاعلا بل جعل مبتدأ لزم الفصل بأجنبى تقديرا ، فلا يقال لزوم الفصل بأجنبى غير مطرد لعدمه فى نحو هذا المثال أفاده سم . والأجنبى هنا المبتدأ والمراد بالأجنبى هنا ما ليس من معمولات ذلك العامل لا ما لا تعلق به بوجه ما ، ولم يجعل الكحل مبتدأ مؤخرا عن من فلا يلزم الفصل بأجنبى بأن يقال ما رأيت رجلا أحسن فى عينه منه فى عين زيد الكحل فرارا من التزام مخالفة الأصل وهو تقديم مرجع الضمير عليه بلا ضرورة ، ولا مقدما على الوصف بأن يقال ما رأيت رجلا الكحل أحسن فى عينه منه فى عين زيد ، فرارا من التزام تقديم غير الأهم وهو الوصف بلا ضرورة ، والتزام مخالفة الأصل وهو النعت

أو من زيد ، فتحذف مضافا أو مضافين وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء نحو : ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل . وقالوا ما أحد أحسن به الجميل من زيد ، والأصل ما أحد أحسن به الجميل من حسن الجميل بزيد ، ثم أضيف الجميل إلى زيد لملابسته إياه ثم حذف المضاف الأول ثم الثانى . ومثله قوله عليه الصلاة والسلام « ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم » من أيام العشر . والأصل من محبة الصوم فى أيام العشر ، ثم من محبة صوم أيام العشر ، ثم من صوم أيام العشر ، ثم من أيام العشر . وقول الناظم (**كَلَنْ تَرَى فِى النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ * أَوْلَى بِهِ ٱلْفَضْلُ مِنَ ٱلصِّدِّيقِ**)[1] والأصل من ولاية الفضل بالصديق ففعل به ما ذكر .

بالمفرد بلا ضرورة . (**قوله فتقول من كحل عين زيد**) قد يقال إذا قيل ذلك لم يكن المرفوع مفضلا على نفسه بل على غيره بالذات ، أما على أن أل فى الكحل عوض عن ضمير الرجل فالتغاير بالذات ظاهر ، وأما على أنها للجنس فلأن الماهية الكلية مغايرة بالذات لفردها الجزئى ، إلا أن يختار الثانى ، ويقال لما كان الفرد مندرجا تحت الماهية الكلية كان كأنها نفسها والتغاير اعتبارى فافهم . (**قوله فتحذف مضافا**) أى إذا دخلت من على المحل وهو العين أو مضافين أى إذا دخلت من على ذى المحل وهو زيد . (**قوله وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشىء**) أى اختيارا وذلك إذا تقدم محل المفضل على أفعل كما فى مثال الشارح وكذا إذا تقدم صاحب محل المفضل على أفعل فيما يظهر كما فى ما رأيت كزيد أحسن فى عينه الكحل فاقتصار البعض على الأول قصور .. ورأى بصرية على الظاهر والكاف اسمية وأحسن حال من مجرور الكاف على ما قاله البعض ويلزم عليه مجىء الحال من المضاف إليه بدون شرطه أو : كعين وأحسن صفتان لعينا محذوفة ويصح غير ذلك .

(**قوله وقالوا إلخ**) أى فأدخلوا من فى اللفظ على غير المفضل عليه وهو ملابسه كما بينه الشارح فهو كقولك ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل من عين زيد لكن مدخول من فى هذا التركيب محل المفضل عليه حقيقة ، وفى ما أحد أحسن به الجميل من زيد ملابس المفضل عليه لا محله حقيقة ولهذا ذكره الشارح هنا ، ولم يكتف بقوله سابقا ، وقد يحذف الضمير الثانى إلخ فافهم . (**قوله من حسن الجميل بزيد**) كان عليه إسقاط حسن لأن المفاضلة بين الجميل ونفسه باعتبارين . لا يقال الداعى إلى ذكره تعلق بزيد به لأنا نقول على حذفه يكون بزيد حالا من مجرور من كما فى نظائره ، ولا حاجة إلى ما نقله شيخنا والبعض عن اللقانى وأقراه من التكلف . ومثل ذلك يقال فى الحديث ومثال الناظم الآتى . (**قوله ما من أيام أحب إلخ**) أفعل التفضيل فيه مصوغ من فعل المفعول ففيه شذوذ من هذه الجهة إلا على قول من يجعل الصوغ منه مقيسا عند أمن اللبس وكذا من جهة صوغه من زائد على الثلاثى إن كان من أحب الرباعى فإن كان من حب الثلاثة فلا شذوذ فيه إلا من الجهة الأولى وبهذا يعلم ما فى كلام البعض من المؤاخذة . (**قوله أولى**) فيه شذوذ من جهة أنه لا فعل له لأنه بمعنى أحق ولم يستعمل من هذه المادة فعل بهذا المعنى ، لأن الفعل المستعمل منها ولى بمعنى تولى أو تبع وبهذا يعلم حسن قوله ومتى عاقب فعلا ، ولم يقل فعله ولا الفعل لئلا يخرج مثل هذا . أفاده شيخنا نقلا

---

(١) هو أبو بكر الصدِّيق ـ رضى الله عنه ـ.

(تنبيهات): **الأول** : إنما امتنع نحو : رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد ، ونحو : ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه ، وإن كان أفعل فيهما يصح وقوع الفعل موقعه لأن المعتبر فى اطراد رفع أفعل التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقعه الفعل الذى بنى منه مفيدا فائدته وهو فى هذين المثالين ليس كذلك ، ألا ترى أنك لو قلت : رأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد ، أو يحسن فى عينه الكحل كحلا فى عين زيد بمعنى يفوقه فى الحسن فاتت الدلالة على التفضيل فى الأول وعلى الغريزة فى الثانى . وكذا القول فى ما رأيت رجلا يحسن أبوه كحسنه إذا أتيت فى موضع أحسن بمضارع حسن حيث تفوت الدلالة على التفضيل ، أو قلت ما رأيت رجلا يحسنه أبوه فأتيت موضع أحسن بمضارع حسنه إذا فاقه فى الحسن حيث تغير الفعل الذى بنى منه أحسن ففاتت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعل التفضيل . ولو رمت أن توقع الفعل موقع أحسن على غير هذين الوجهين لم تستطع . **الثانى** : قال فى شرح التسهيل : لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل إلا بعد نفى ولا بأس باستعماله بعد نهى أو استفهام فيه معنى النفى كقوله : لا يكن غيرك أحب إليه الخير منه إليك ، وهل فى الناس

عن يس . قال البعض : وينازعه قول الشارح الآتى لأن المعتبر فى اطراد إلخ اهـ أى حيث قيد الفعل بالذى بنى منه أفعل ويندفع بأن القيد مبنى على الغالب فتدبر .

(قوله إنما امتنع نحو إلخ) المانع فى المثال الأول عدم سبق النفى وفى الثانى عدم كون المرفوع أجنبيا . **(قوله مفيدا فائدته)** أى فائدة أفعل من الدلالة على التفضيل وعلى الغريزة كما يؤخذ مما بعده . **(قوله ألا ترى أنك لو قلت إلخ)** هذا متعلق بالمثال الأول ، وقوله وكذا القول إلخ متعلق بالمثال الثانى . **(قوله كحلا)** مفعول يحسن لتضمنه معنى يفوق . **(قوله وعلى الغريزة فى الثانى)** لأن يحسن فيه مضارع حسنه إذا فاقه فى الحسن فهو معتد وأفعال الغرائز لازمة . **(قوله حيث تفوت الدلالة على التفضيل)** أورد عليه سم أن المثال المشهور يصدق لغة بصورتين نقص حسن كحل عين الرجل عن حسن كحل عين زيد وتساويهما والمراد بحسب المقام الأولى لا الثانية كما تقدم ، ومثله ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه لصدقه بنقص حسن الأب ومساواته وإذا عبر بالفعل فيهما صدق التركيب لغة بالأولى وكذا بزيادة حسن كحل عين الرجل وحسن الأب على بعد ، والمقام يعين الأولى فالتركيبان مستويان فى المعنى سواء عبر فيهما بأفعل أو بالفعل ، فالحكم بفوات الدلالة على التفضيل فى أحدهما دون الآخر تحكم . **(قوله على غير هذين الوجهين)** يعنى بهما كونه مضارع حسن اللازم وكونه مضارع حسنه أى فاقه فى الحسن . **(قوله منه)** أى الحمد وقوله بمحسن حال من مجرور من أى حالة كونه ملابسا لمن ذكر . **(قوله أجمعوا إلخ)** ينافيه قوله بعد وأجاز بعضهم إلخ ، إلا أن يقال لم يعتد المصنف بمخالفة هذا المجيز ، فحكى الإجماع أو يقال الإجماع فى غير المتجرد عن معنى التفضيل كما يؤخذ من تعليل المجيز وكما فى

رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا يمن . **الثالث** : قال فى شرح الكافية : أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به ، فإن وجد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعل ، نحو : ﴿ **الله أعلم حيث يجعل رسالته** ﴾ [الأنعام : ١٢٤] ، فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه ، وهو فى موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه أعلم . ومنه قوله :

[٨٠٧] * **وَأَضْرَبُ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا** *

وأجاز بعضهم أن يكون أفعل هو العامل لتجرده عن معنى التفضيل ا هـ .

(خاتمة): فى تعدية أفعل التفضيل بحروف الجر . قال فى شرح الكافية : وجملة القول فى ذلك أن أفعل التفضيل إذا كان من متعد بنفسه دال على حب أو بغض

شرح الدمامينى على المغنى فتدبر . **(قوله لا ينصب المفعول به)** أى بل يصل إليه بواسطة اللام نحو : هو أوعى للعلم ، فإن كان مما يتعدى لاثنين نصب الآخر بفعل مقدر نحو : أكْسَى للفقراء الثياب أى يكسوهم الثياب قاله الدمامينى . قال المصرح : وكذا لا ينصب المفعول معه والمفعول المطلق والتمييز إلا إذا كان فاعلا فى المعنى نحو : زيد أحسن الناس وجها ويجوز نصبه للباقى وقال بعضهم : غلط من قال إن أفعل التفضيل لا يعمل فى المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى : ﴿ **هو أهدى سبيلا** ﴾ [الإسراء : ٨٤] ، وليس تمييزا لأنه ليس فاعلا فى المعنى .

(قوله فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه) اعترضه أبو حيان بأنه ضرب من التصرف وحيث لا تتصرف وفى المرادى على التسهيل لم تجئ حيث فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدأ ا هـ . وفى التسهيل أن تصرفها نادر قال الدمامينى : ولو قيل إن المراد يعلم الفضل الذى هو فى محل الرسالة لم يبعد وفيه إبقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها . والمعنى أن الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما آتى رسله لأنه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للإرسال ولستم كذلك . قال الشمنى : بل هو بعيد لما فيه من حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلته بلا دليل . **(قوله القوانسا)** جمع قونس وهو أعلى البيضة وعظم ناتئ بين أذنى الفرس كما فى القاموس . **(قوله لتجرده عن معنى التفضيل)** رد بأنه وإن أول بما لا تفضيل فيه لا يلزم كون تعديه كتعديه وخصوصيات الألفاظ لا تنكر . وأجاب الدمامينى بأن أصل المتوافقين معنى أن يتوافقا حكما . **(قوله وجملة القول)** أى مجمله أى مجموعه فهو من الإجمال بمعنى الجمع ضد التفريق ، لا من الإجمال ضد التفصيل والبيان . **(قوله دال على حب أو بغض)** أى على معناهما فيشمل ما كان من مادة الكراهة مثلا . **(قوله وهو أحب إلى الله من غيره)**

---

[٨٠٧] صدره :

* أكَرَّ وأحمَى للحقيقة منهمُ *

والبيت من الطويل ، وهو لعباس بن مرداس فى ديوانه .

عدى باللام إلى ما هو مفعول فى المعنى وبإلى إلى ما هو فاعل فى المعنى ، نحو : المؤمن أحب لله من نفسه ، وهو أحب إلى الله من غيره وإن كان من متعد بنفسه دال على علم عدى بالباء نحو : زيد أعرف بى وأنا أدرى به ، وإن كان من متعد بنفسه غير ما تقدم عدى باللام نحو : هو أطلب للثأر وأنفع للجار ، وإن كان من متعد بحرف جر عدى به لا بغيره ، نحو : هو أزهد فى الدنيا وأسرع إلى الخير وأبعد من الإثم وأحرص على الحمد وأجدر بالحلم وأحيد عن الخنى . ولفعل التعجب من هذا الاستعمال لأفعل التفضيل ، نحو : ما أحب المؤمن لله وما أحبه إلى الله ، وما أعرفه بنفسه وأقطعه للعوائق وأغضه لطرفه وأزهده فى الدنيا ، وأسرعه إلى الخير ، وأحرصه عليه ، وأجدره به ا هـ وقد سبق بعض ذلك فى بابه والله تعالى أعلم .

[النعت]

وَيَتْبَعُ فِى ٱلْإِعْرَابِ ٱلْأَسْمَاءَ ٱلْأُوَلْ * نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلْ) وتسمى

أى يحب الله المؤمن أكثر من محبته للكافر قال البعض : وظاهره أنه حينئذ مجرد عن معنى التفضيل إذ لا يحب الله تعالى الكافر أصلا ا هـ وفيه أنه ينافيه ما اشتهر وقدمه هو أيضا من أن المقرون بمن لا يتجرد عن معنى التفضيل فالذى ينبغى عندى أنه غير مجرد عن ذلك ، بل فيه معنى التفضيل باعتبار محبة الله تعالى الكافر من حيث كونه مخلوقا له مثلا فتأمل . **(قوله وأحيد عن الخنى)** بفتح الخاء المعجمة أى أميل عن الزنا . **(قوله وقد سبق بعض ذلك فى بابه)** فيه أنه ذكر جميع هذا التفصيل فى أفعل التعجب فى بابه لا بعضه فقط ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

[النعت]

ويقال له الوصف والصفة وقيل النعت خاص بما يتغير كقائم وضارب والوصف والصفة لا يختصان به بل يشملان نحو عالم وفاضل وعلى الثانى يقال صفات الله وأوصافه ولا يقال نعوته والذى فى القاموس أن النعت والوصف مصدران بمعنى واحد وأن الصفة تطلق مصدرا بمعنى الوصف ، واسما لما قام بالذات كالعلم والسواد . **(قوله فى الإعراب)** يرد عليه نحو : قام قام زيد ولا لا وعطف النسق إذا لم يكن للمعطوف عليه إعراب كالجملة المستأنفة والجواب أن المراد فى الإعراب وجودا أو عدما فيدخل ما ذكر ويرد أيضا يا زيد الفاضل ويا سعيد كرز بضم الفاضل وكرز إتباعا لضمة زيد وسعيد فإن تبعية الفاضل وكرز لزيد وسعيد فى الضم ليست تبعية فى الإعراب والجواب أن المراد الإعراب وما يشبهه من حركة عارضة لغير الإعراب مع أنهما تابعان لزيد وسعيد فى إعراب غير ظاهر ، بل هو محل فى المتبوع وتقديرى فى التابع ، منع من ظهوره حركة الاتباع فعلم أن ضمه التابع ليست

لأجل ذلك التوابع . فالتابع هو المشارك لما قبله فى إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر . فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدأ والمفعول الثانى وحال المنصوب . وبغير خبر حامض من قولك هذا حلو حامض .

(تنبيهات): **الأول** : سيأتى أن التوكيد والبدل وعطف النسق تتبع غير الاسم

ضمة إعراب لعدم الرافع ولا ضمة بناء لعدم مقتضيه هذا هو التحقيق . ثم المراد الإعراب لفظا أو تقديرا أو محلا فيدخل نحو جُحْر ضَب خَرب فخرب تابع لجحر ورفعه مقدر ونحو : رحم الله سيبويه الذى كان ماهرا فى العربية فسيبويه والذى متوافقان فى الإعراب محلا .

(فائدة): الجواز يختص بالجر وبالنعت قليلا والتوكيد نادرا على ما فى التسهيل والمغنى . وقال الناظم فى العمدة : يجوز فى العطف لكن بالواو خاصة وجعل منه ﴿ **وأرجلكم** ﴾ فى قراءة الجر وضعفه فى المغنى بأن العاطف يمنع التجاور ، وعلى منع عطف الجوار يكون جر الأرجل للعطف على الرءوس لا تمسح بل لينبه بعطفها على الممسوح على طلب الاقتصاد فى غسلها الذى هو مظنة الإسراف لكونها من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها ، وجىء بالغاية دفعا لتوهم أنها تمسح لأن المسح لم تضرب له غاية فى الشرع كذا فى الكشاف ، ويلزم عليه إما استعمال المسح فى حقيقته بالنسبة إلى الرءوس وفى مجازه وهو الغسل الشبيه بالمسح فى قلة الماء بالنسبة إلى الأرجل وصاحب الكشاف ممن يمنعه ، وإما جعل العطف من عطف الجمل بتقدير : وامسحوا بأرجلكم ، فكون الأرجل معطوفة على الرءوس على هذا باعتبار صورة اللفظ ، وفى هذا حذف الجار وإبقاء عمله وهو ضعيف ، إلا أن يقال قوة الدلالة عليه بسبق مثله تدفع الضعف . قال شيخنا السيد : قال بعضهم الجر بالجوار مقيس عند سيبويه سماع عند الفراء اهـ وفى الدمامينى أن ابن جنى أنكره وجعل خرب صفة ضب بتقدير مضاف أى خرب جُحره وأن حركة الجوار حركة مناسبة لا حركة إعرابية وأن الحركة الإعرابية مقدرة بحسب ما يقتضيه عامل المتبوع وعبارة المغنى : أنكر ابن جنى الجر على الجوار وجعل خرب صفة لضب والأصل خرب جحره ، ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر ، ويلزمه استتار الضمير مع جريان الصفة على غير ما هى له وهو لا يجوز عند البصريين وإن أمن اللبس .

(قوله وعطف) أى بيان أو نسق . **(قوله الحاصل)** أى فى هذا التركيب والمتجدد أى تركيب آخر . **(قوله غير خبر)** حال من ضمير المشارك . **(قوله فخرج بالحاصل والمتجدد)** أى بمجموعهما ولو قال فخرج بقولنا والمتجدد لكان أحسن لأنه المخرج لخبر المبتدأ أى غير الثانى من الخبر المتعدد كما يدل عليه ما بعده . **(قوله حامض إلخ)** مقتضاه أن حامض خبر بعد خبر وهو الموافق لما سبق أن نحو الرمان حلو حامض مما تعدد فيه الخبر لفظا ولا ينافيه قول بعضهم أنه جزء خبر لأنه ناظر إلى المعنى[1] . **(قوله أن التوكيد)** أى اللفظى أما المعنوى فمختص بالأسماء كالنعت وعطف البيان ولذلك كانت الأسماء أصلا فى ذلك . **(قوله لكونها الأصل فى ذلك)** فيكون تقديمها على الفاعل فى عبارته

---

(١) أى هو « مُزٌّ » .

وإنما خص الأسماء بالذكر لكونها الأصل فى ذلك . **الثانى** : فى قوله الأول إشارة إلى منع تقديم التابع على متبوعه . وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف إذا كان لاثنين

للاهتمام لا للحصر . **(قوله إلى منع تقديم التابع إلخ)** مثل التابع معموله فلا يجوز هذا طعامك رجل يأكل قال البعض إن المعمول لا يحل إلا حيث يحل عامله ا هـ وهو منقوض بنحو زيدا لم أضرب . وجوز الكوفيون تقديم المعمول ووافقهم الزمخشرى فى قوله تعالى : ﴿ **وقل لهم فى أنفسهم قولا بليغا** ﴾ [النساء : ٦٣] ، فجعل فى أنفسهم تعلقا ببليغا .

(فائدة)*: يجوز الفصل بين التابع والمتبوع بغير أجنبى محض كمعمول الوصف نحو : ﴿ **ذلك حشر علينا يسير** ﴾ [ق : ٤٤] ، ومعمول الموصوف نحو : يعجبنى ضربك زيدا الشديد ، وعامله نحو : ضربت القائم ، ومفسر عامله نحو : ﴿ **إن امرؤ هلك ليس له ولد** ﴾ [النساء : ١٧٦] ، ومعمول عامل الموصوف نحو : ﴿ **سبحان الله عما يصفون عالم الغيب** ﴾ [المؤمنون : ٩٢] ، والمبتدأ الذى خبره فيه الموصوف نحو : ﴿ **أفى الله شك فاطر السموات والأرض** ﴾ [إبراهيم : ١٠] ، والخبر نحو : زيد قائم العاقل ، والقَسَم نحو : زيد والله العاقل ، وجواب القسم نحو : ﴿ **بلى وربى لتأتينكم عالم الغيب** ﴾ [سبأ : ٣] ، والاعتراض نحو : ﴿ **وإنه لقسم لو تعلمون عظيم** ﴾ [الواقعة : ٧٦] ، والاستثناء نحو : ما جاءنى أحد إلا زيدا خير منك ، ومن الفصل بين التأكيد والمؤكد : ﴿ **ولا يحزنَّ ويرضين بما آتيتهن كلهن** ﴾ [الأحزاب : ٥١] ، وبين المعطوف والمعطوف عليه : ﴿ **وامسحوا برءوسكم** ﴾ [المائدة : ٦] ، فصل به الأيدى والأرجل على قراءة نصب الأرجل ، وبين البدل والمبدل منه : ﴿ **قم الليل إلا قليلا * نصفه** ﴾ [المزمل : ٣] ، بخلاف الأجنبى بالكلية من التابع والمتبوع فلا يقال : مررت برجل على فرس عاقل أبيض ، وكذا لا يجوز فصل نعت المبهم ونحوه مما لا يستغنى عن الصفة من منعوته فلا يقال : ضربت هذا زيدا الرجل ولا الشعرى طلعت العبور . كذا فى الهمع . واعترض الأخير باستغناء الشعرى فى قوله تعالى : ﴿ **وأنه هو رب الشعرى** ﴾ [النجم : ٤٩] ، وما ذكره من أن نصفه بدل من الليل هو أحد أوجه ذكرها البيضاوى وغيره ، والاستثناء عليه من نصفه والضمير فى منه وعليه للأقل من النصف كالثلث فيكون التخيير بين الأقل منه كالربع والأكثر منه كالنصف ، ومنها أن الاستثناء من الليل ونصفه بدل من قليلا فيكون التخيير بين النصف والزائد عليه كالثلثين والناقص عنه كالثلث ، واعترضه الشهاب القراف بأنه يقتضى تسمية النصف قليلا وهى غير معروفة فى استعمال اللغة ، واختار أن نصفه بدل من الليل إلا قليلا ، وأن المراد بالليل الليالى بناء على استغراقية أل وبالقليل منها ليالى الأعذار كالمرض والسفر فأبدل نصفه من الليالى التى لا عذر فيها ، والمعنى قم الليالى التى لا عذر فيها نصفها أى نصف كل منها لكن ذكر الضمير المضاف إليه نصف لكون الليل مفردا مذكرا فى اللفظ وأن المراد بالقليل فى قوله : ﴿ **أو انقص منه قليلا * أو زد عليه** ﴾ أى قليلا وهو السدس فخير ﷺ بين قيام نصف الليل وثلثه وثلثيه .

(قوله إذا كان) أى الصفة والتذكير باعتبار المذكور أو النعت وفى بعض النسخ إذا كانت

أو جماعة وقد تقدم أحد الموصوفين ، فتقول قام زيد العاقلان وعمرو . ومنه قوله :

[٨٠٨] وَلَسْتُ مُقِرًّا لِلرِّجَالِ ظُلاَمَةً أَبَى ذَاكَ عَمِّى ٱلْأَكْرَمَانِ وَخَالِيَا

وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشروط تذكر فى موضعها . **الثالث** : اختلف فى العامل فى التابع فذهب الجمهور إلى أن العامل فيه هو العامل فى المتبوع واختاره الناظم وهو ظاهر مذهب سيبويه . **الرابع** : لم يتعرض هنا لبيان رتبة التابع . قال فى التسهيل : ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنعت ، ثم بعطف البيان ، ثم بالتوكيد ، ثم بالبدل ، ثم بالنسق أى فيقال : جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد . **الخامس** : قدم فى التسهيل باب التوكيد على باب النعت ، وكذا فعل ابن السراج وأبو على والزمخشرى وهو حسن لأن التوكيد بمعنى الأول والنعت على خلاف معناه ، لأنه يتضمن حقيقة الأول وحالا

وهى ظاهرة . **(قوله ظلامة)** قال البعض منصوب بنزع الخافض أى بظلامة ا هـ ولا حاجة إليه بل الظاهر أنه مفعول به حقيقة أى ولست مبقيا ظلامة لأحد بل أزيلها . قال العينى وتبعه غيره كشيخنا والبعض وذاك إشارة إلى المذكور من الظلامة ا هـ والأحسن إرجاع الإشارة إلى إقرار الظلامة المفهوم من (مقرا) وفتح ياء المتكلم جائز اختيارا إجماعا فقول العينى حركت الياء للضرورة غير صحيح . **(قوله بشروط تذكر فى موضعها)** أى عند قوله وحذف متبوع إلخ . **(قوله اختلف فى العامل فى التابع)** أى غير البدل بقرينة قوله فذهب إلخ لأن مذهب الجمهور فى البدل كما فى الهمع أن عامله محذوف بدليل ظهوره جوازا مع الظاهر ووجوبا مع الضمير نحو : مررت بزيد به ، فإعادة عامل الجر فى نحوه واجبة وبهذا يعلم ما فى كلام الإسقاطى من الخلل ، وزيف الدمامينى الدليل بجعل الجار والمجرور الثانى بدلا من الجار والمجرور الأول والعامل ما قبل الجار الأول وهو غير معاد . وأما مذهب غيرهم فهو أن العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه . **(قوله فذهب الجمهور)** وقيل العامل فى النعت والبيان والتوكيد التبعية وقيل مقدر وفى النسق مقدر وقيل حرف العطف نيابة كذا فى الدمامينى والهمع . قال الدمامينى : فائدة الخلاف عدم جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل فيه هو الأول ا هـ ويظهر أن الأمر كذلك على القول بأن العامل التبعية . تأمل .

(قوله ثم عطف البيان) أى ثم يبدأ به بدءا عرفيا أى بالنسبة لما بعده وكذا يقال فيما بعده وكذا يقال فيما بعده إلا قوله ثم بالنسق فلا يتأتى فيه البدء العرفى فيقدر له عامل يناسبه أى ثم يؤتى بالنسق ولك تقديره فى الكل . **(قوله لأن التوكيد بمعنى الأول)** أى فهو كالجزء من النعت لدلالة النعت على الأول وزيادة والجزء مقدم على الكل وكون التوكيد بمعنى الأول ظاهر فى التوكيد اللفظى وفى

---

[٨٠٨] هو من الطويل وصدره :

* ولست مقرا للرجال ظلامة *

وذاك إشارة إلى ما ذكر من الظلامة . وعمى فاعل أبى أى امتنع وخاليا أصله وخالى حركت الياء للضرورة . والشاهد فى الأكرمان فإنه صفة للعم والخال فقدمهما على أحد الموصوفين . ونحوه : قام زيد العاقلان وعمرو فالجمهور على رده .

من أحواله ، والتوكيد يتضمن حقيقة الأول فقط . وقدم فى الكافية النعت كما هنا . وكذا فعل أبو الفتح والزجاجى والجزولى نظرا لما سبق فى التنبيه الرابع **(فَالنَّعْتُ)** فى عرف النحاة **(تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ)** أى مكمل المتبوع **(بِوَسْمِهِ)** أى بوسم المتبوع أى علامته **(أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ)** فالتابع جنس يشمل جميع التوابع المذكورة ، ومتم ما سبق مخرج للبدل والنسق ، وبوسمه أو وسم ما به اعتلق مخرج لعطف البيان والتوكيد لأنهما شاركا النعت فى إتمام ما سبق ، لأن الثلاثة تكمل دلالته وترفع اشتراكه واحتماله ، إلا أن النعت يوصل إلى ذلك بدلالته على معنى فى المنعوت أو فى متعلقه ، والتوكيد والبيان ليسا كذلك . والمراد بالمتم المفيد : ما يطلبه المتبوع بحسب المقام من توضيح نحو : جاءنى زيد التاجر أو التاجر أبوه ، أو تخصيص نحو : جاءنى رجل تاجر أو تاجر أبوه ، أو تعميم نحو : يرزق الله عباده الطائعين والعاصين الساعية أقدامهم والساكنة أجسامهم ، أو مدح نحو : الحمد لله رب العالمين الجزيل عطاؤه ، أو ذم نحو : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ﴿ **ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها** ﴾ [النساء : ٧٥] ، أو ترحم نحو : اللهم أنا عبدك المسكين

المعنوى بالنفس والعين وأما بكل وأجمع ففيه نظر لزيادته لإفادة الشمول فتأمل . **(قوله وحالا من أحواله)** هذا فى النعت الحقيقى واقتصر عليه لكونه الأصل . **(قوله نظرا لما سبق إلخ)** أى من كونه يبدأ به عند اجتماع التوابع . **(قوله متم ما سبق)** أى المقصود منه أصالة إتمام متبوعه أى إيضاحه أو تخصيصه كما سيأتى فلا يرد النعت لغير الإيضاح والتخصيص كالمدح والذم والتأكيد لأن هذا أمر عارض ومنه النعت الكاشف إذا خوطب به العالم بحقيقة المنعوت وسيدفع الشارح الإيراد بوجه آخر . وبحث فى التعريف بأنه غير مانع لشموله لقولهم يا هذا ذا الجمة مع أنه عطف بيان عند سيبويه كما سيأتى ، والمراد ما سبق ولو تقديرا ليشمل المنعوت المحذوف . **(قوله بوسمه)** الباء سببية والوسم يطلق بمعنى العلامة وجرى على هذا الشارح وعليه يقدر مضاف أى بإفهام وسمه . ويطلق بالمعنى المصدرى وهو الوسم بالسمة وهى العلامة ولا تقدير على هذا . ومعنى العبارة تابع مكمل لمتبوعه بسبب دلالته على معنى فى متبوعه أو فى سببى متبوعه ، والمراد الدلالة التضمنية فلا يرد « علمه » من قولنا نفعنى زيد علمه لأن دلالة لفظ علم على المعنى الذى فى زيد مطابقية لا تضمنية .

(قوله مخرج للبدل والنسق) لأنهما لا يتمان متبوعهما لا بإيضاح ولا تخصيص أى لم يقصد بهما ذلك أصالة فلا ينافى عروض الإيضاح للبدل بل ولعطف النسق فى بعض الصور . **(قوله أو فى متعلقه)** بكسر اللام أى ما تعلق به وهو السببى . **(قوله ليسا كذلك)** لأن البيان عين الأول وكذا التوكيد اللفظى والمعنوى بالنفس والعين وأما بكل وأجمع ففيه ما تقدم . **(قوله من توضيح)** المراد به رفع الاشتراك اللفظى فى المعارف وبالتخصيص تقليل الاشتراك المعنوى فى النكرات فالنعت فى الأول جار مجرى بيان المجمل وفى الثانى جار مجرى تقييد المطلق . أفاده فى التصريح . **(قوله أو تعميم)** مجىء

المنكسر قلبه، أو توكيد نحو: أمس الدابر المنقضى أمده لا يعود، أو إبهام نحو: تصدقت بصدقة كثيرة أو قليلة نافع ثوابها أو شائع احتسابها، أو تفصيل نحو: مررت برجلين عربى وعجمى كريم أبواهما لئيم أحدهما. ويسمى الأول من هذه الأمثلة نعتا حقيقيا **والثانى** سببيا (**فَلْيُعْطَ**) النعت مطلقا (فِى ٱلتَّعْرِيفِ وَٱلتَّنْكِيرِ مَا) أى الذى (**لِمَا تَلَا**) وهو المنعوت (**كَٱمْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا**) وبقوم كرماء آباؤهم، وبالقوم الكرماء وبالقوم الكرماء آباؤهم.

(**تنبيهات**)*: **الأول**: ما ذكره من وجوب التبعية فى التعريف والتنكير هو مذهب الجمهور. وأجاز الأخفش نعت النكرة إذا خصصت بالمعرفة، وجعل **الأوليان** صفة لآخران فى قوله تعالى: ﴿ **فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان** ﴾ [المائدة: ١٠٧]، وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة، وأجازه ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصا بذلك الموصوف كقوله:

[٨٠٩] **أَبِيتُ كَأَنِّى سَاوَرَتْنِى ضَئِيلَةٌ مِنَ ٱلرُّقْشِ فِى أَنْيَابِهَا ٱلسُّمُّ نَاقِعُ**

النعت للتعميم وما بعده مجاز لأن أصل وضعه للتوضيح أو التخصيص. كذا فى التصريح. (**قوله الرجيم**) أى الراجم للناس بالوسوسة أو المرجوم[1] بالشهب أو اللعنة وكون هذا النعت للذم لا ينافيه كونه تأكيدا لما فهم من لفظ الشيطان. (**قوله أو إبهام**) ينبغى أن يزاد أو شك ويمثل له بمثال الإبهام إذا لم يعرف المتكلم حقيقة الأمر وكان شاكا نبه عليه الدمامينى. ثم نقل عن ابن الخباز أن النعت يجىء لإعلام المخاطب بأن المتكلم عالم بحال المنعوت كقولك: جاء قاضى بلدك الكريم الفقيه إذا كان المخاطب يعلم اتصاف القاضى بذلك ولم تقصد مجرد المدح بل قصدت إعلام مخاطبك بأنك عالم بحال الموصوف[2]. وعن بعضهم أنه قد يكون النعت لإفادة رفعة معناه نحو: ﴿ **يحكم بها النبيون الذين أسلموا** ﴾ [المائدة: ٤٤]، أجرى هذا الوصف على النبيين لإفادة عظم قدر الإسلام.

(**قوله فى التعريف والتنكير**) فى بمعنى من البيانية لما الأولى وقول شيخنا لما فى لما تلا سهو والواو بمعنى أو[3] لأن الثابت للمتلوّ أحدهما. وقوله: تلا صلة أو صفة جرت على غير ما هى له ولم يبرز

[شواهد النعت]

[٨٠٩] قاله النابغة الذبيانى وتمامه:

* مِنَ ٱلرُّقْشِ فِى أَنْيَابِهَا ٱلسُّمُّ نَاقِعُ *

من قصيدة من الطويل. ساورتنى أى واثبتنى. والضئيلة بفتح الضاد المعجمة وكسر الهمزة وفتح اللام الحية الدقيقة أتت عليها سنون كثيرة فقل لحمها واشتد سمها. والرقش بضم الراء وسكون القاف وفى آخره شين معجمة جمع رقشاء حية فيها نقط سواد وبياض. ومن للبيان. والسم مثلثة السين مبتدأ. وفى أنيابها خبره. وناقع بالنون أى بالغ طرىّ وهو صفة للسم. وفيه الشاهد حيث وقعت النكرة صفة للمعرفة. قال ابن الطراوة: يجوز ذلك إذا كان الوصف خاصا لا يوصف به إلا ذلك الموصوف. ومنع ذلك البصرية إلا ما روى عن الأخفش ولا حجة فيه لأنه خبر ثان.

---

(١) فهو إما بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول.

(٢) وراجع أنواع الخبر فى المنهاج الواضح للشيخ حامد عونى.

(٣) أى التى للتخيير والإباحة.

والصحيح مذهب الجمهور وما أوهم خلاف ذلك مؤول . **الثانى** : استثنى الشارح من المعارف المعرف بلام الجنس قال : فإنه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعته بالنكرة المخصوصة ، ولذلك تسمع النحويين يقولون فى قوله :

[٨١٠] وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى ٱللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَأَعِفُّ ثُمَّ أَقُولُ لَا يَعْنِينِي[1]

أن يسبنى صفة لا حال ، لأن المعنى ولقد أمر على لئيم من اللئام . ومنه قوله تعالى : ﴿ وآية لهم الليل نسلخ منه النهار ﴾ [يسٓ : ٣٧] وقولهم : ما ينبغى للرجل مثلك أو

جريا على المذهب الكوفى . **(قوله بالمعرفة)** متعلق بنعت . **(قوله وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة)** أى مطلقا بقرينة مقابلته بما بعده . **(قوله ساورتنى)** أى واثبتنى بمعنى وثبت علىّ فالمفاعلة على غير بابها . ضئيلة بفتح الضاد المعجمة وكسر الهمزة وهى الحية الدقيقة التى أتى عليها سنون كثيرة فقلّ لحمها واشتد سمها . والرقش بضم الراء وسكون القاف آخره شين معجمة جمع رقشاء وهى الحية التى لها نقط سود وبيض ومن تبعيضية . وقول البعض للبيان غير ظاهر وناقع بالنون والقاف أى بالغ فى الإهلاك وفيه الشاهد حيث وصف به السم وهو معرفة لأنه لا يوصف به غير السم ولا يرد قولهم دم ناقع لأنه بمعنى طرى . **(قوله مؤوّل)** أى بجعل التابع بدلا فالأوليان أى الأحقان بالشهادة لقرابتهما ومعرفتها بدل من آخران وناقع بدل من السم . ويصح جعل الأوليان خبر محذوف أى هما الأوليان أو خبر آخران لتخصيصه بالصفة أو مبتدأ خبره آخران أو بدلا من الضمير فى يقومان وجعل ناقع خبرا ثانيا للسم . **(قوله المعرّف بلام الجنس)** أى لام الحقيقة فى ضمن فرد غير معين وتسميها أهل المعانى لام العهد الذهنى لعهد الحقيقة فى الذهن . **(قوله لقرب مسافته من النكرة)** أى لعدم تعين شىء من الأفراد فيهما .

(قوله بالنكرة المخصوصة) أى بإضافة أو عمل كما يؤخذ من التمثيل بقولهم ما ينبغى للرجل إلخ وقول البعض أى بوصف أو إضافة كما يؤخذ من الأمثلة سهو منشؤه توهم أن منك صفة لخير وهو باطل بل هو ظرف لغو متعلق بخير والمراد النكرة المخصوصة وما فى حكمها وهو الجملة كما يؤخذ من التمثيل بالبيت والآية وقد يستفاد من تعبيره بالجواز أن الأحسن النعت بالمعرفة نظرا للفظ وهو كذلك . **(قوله لا حال)** جوّز جماعة الحالية نظرا لصورة التعريف وما وردّ به من أنه ليس المعنى أنه يمر عليه فى حال السب بل المراد أن ذلك دأبه يردّ بأنا لا نسلم أنه ليس المعنى ما ذكر بل المراد أن ذلك دأبه ، لم لا يجوز أن يكون المعنى ما ذكر ولئن سلم فجعل الحال لازمة يفيد أن ذلك دأبه . **(قوله وآية لهم الليل)** أى حقيقة الليل فى ضمن فرد ما من الليالى فلا ينافيه أن الواقع سلخ النهار من أفراد

---

[٨١٠] قاله رجل من بنى سلول من الكامل . الواو للقسم واللام للتأكيد وقد للتحقيق . واللئيم الدنىء الأصل الشحيح النفس . والشاهد فى يسبنى فإنها جملة وقعت صفة للئيم مع أنه معرف بأل ، ومثل هذا لا يجوز ولكن لما كانت للجنس قربت مسافته من التنكير فجاز نعته حينئذ بالنكرة على أنها يجوز أن يكون حالا .

(١) ويروى :

* فـمضيت ثمت قـلت لا يعنيـنى *

خير منك أن يفعل كذا . **الثالث** : لا يمتنعُ النعت في النكرات بالأخص نحو : رجل فصيح وغلام يافع . وأما فى المعارف فلا يكون النعت أخص عند البصريين بل مساويا أو أعم . وقال الشلوبين والفراء : ينعت الأعم بالأخص ، قال المصنف وهو الصحيح . وقال بعض المتأخرين : توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة ا هـ **(وَهْوَ لَدَى ٱلتَّوْحِيدِ وَٱلتَّذْكِيرِ أَوْ * سِوَاهُمَا)** وهو التثنية والجمع والتأنيث **(كَٱلفِعْلِ فَٱقْفُ مَا قَفَوْا)** أى يجرى النعت فى مطابقة المنعوت وعدمها مجرى الفعل الواقع موقعه ، فإن كان جاريا على الذى هو له رفع ضمير المنعوت وطابقه فى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، تقول : مررت برجلين حسنين وامرأة حسنة ، كما تقول : مررت برجلين حسنا وامرأة حسنت . وإن كان جاريا على ما هو لشىء من سببيه فإن لم يرفع السببى فهو كالجارى على ما هو له فى مطابقته للمنعوت لأنه مثله فى رفعه ضمير المنعوت نحو : مررت بامرأة حسنة الوجه أو حسنة وجهها ، وبرجلين كريمى الأب أو كريمين أبا ، وبرجال

الليل فلا اعتراض . **(قوله بالأخص)** أى الأقل شيوعا . **(قوله يافع)** بالتحتية ثم الفاء أى مراهق .

(قوله فلا يكون النعت أخص) أى أعرف كما فى سم فنحو بالرجل أخيك التابع بدل لا نعت لئلا يفضل التابع على المتبوع وقد أسلفنا رده فى باب النكرة والمعرفة . **(قوله أو أعم)** أى أقل تعريفا . **(قوله ينعت الأعم بالأخص)** قال البعض : أى فقط وإلا ساوى ما بعده ا هـ وترجاه شيخنا وفيه نظر إذ يبعد كل البعد أن الفراء والشلوبين يوجبان وصف الأعم بالأخص مع منع غيرهما إياه ولا يجيزان الوصف بالأعم أو المساوى مع إيجاب غيرهما إياه وأى ضرر فى كون ما بعده مساويا له فيكون سوقه لتأييده ثم رأيت ما يؤيد ما قلته بخط بعض الأفاضل . **(قوله توصف كل معرفة بكل معرفة)** أى إلا اسم الإشارة فإنه لا يوصف إلا بذى أل إجماعا وإنما وصفوه باسم الجنس المعرّف بأن لبيان حقيقة الذات المشار إليها إذ لا دلالة لاسم الإشارة على حقيقتها وألحق به الموصول لأنه مع صلته بمعنى ذى اللام ولأن الموصول الذى يقع صفة ذو لام وإن كانت زائدة وكما يجوز فى تابع اسم الإشارة كونه نعتا من حيث دلالته على معنى فى متبوعه يجوز كونه عطف بيان من حيث إيضاحه له والأول مبنى على ما عليه جمع محققون أنه لا يشترط كون النعت مشتقا أو مؤوّلا به . والثانى مبنى على أنه لا يشترط فى البيان أن يكون أعرف من المبين وهو الصحيح . **(قوله لدى التوحيد إلخ)** أى عند ملاحظة التوحيد إلخ . **(قوله الواقع موقعه)** أى الذى يقع فى محل النعت على خلاف الأصل .

(قوله وطابقه فى الإفراد إلخ) أورد عليه نحو نطفة أمشاج وبرمة أعشار وثوب أخلاق . وأجيب بأن النطفة لما كانت مركبة من أشياء كل منها مشيج . والبرمة من أعشار هى قطعها . والثوب من قطع كل منها خلق كان كل من الثلاثة بمجموع أجزاء فجاز وصفه بالجمع . وقيل أفعال[1] فى مثل ذلك واحد لا جمع . كذا فى الدمامينى . **(قوله على ما هو إلخ)** أى على منعوت هو أى النعت أى

---

(١) فى قوله أمشاج وأعشار وأخلاق وما شابهها .

حسان الوجوه أو حسان وجوها ، وإن رفع السببي كان بحسبه فى التذكير والتأنيث كما هو فى الفعل ، فيقال : مررت برجال حسنة وجوههم وبامرأة حسنة وجهها كما يقال حسنت وجوههم وحسن وجهها .

(تنبيهات): **الأول** : يجوز فى الوصف المسند إلى السببي المجموع الإفراد والتكسير فيقال مررت برجل كريم آباؤه وكرام آباؤه . **الثاني** : قد يعامل الوصف الرافع ضمير المنعوت معاملة رافع السببي إذا كان معناه له ، فيقال : مررت برجل حسنة العين كما يقال حسنت عينه حكى ذلك الفراء وهو ضعيف ، وذهب كثير منهم الجرمي إلى منعه . **الثالث** : أفهم قوله كالفعل جواز تثنية الوصف الرافع للسببي وجمعه الجمع المذكر السالم على لغة أكلوني البراغيث ، فيقال مررت برجل كريمين أبواه[1] ، وجاءني رجل حسنون غلمانه . **الرابع** : ما ذكره من مطابقة النعت للمنعوت مشروط بألا يمنع منها مانع كما فى صبور وجريح وأفعل من ا هـ . **(وَٱنْعَتْ بِمُشْتَقٍّ)** والمراد به ما دل على حدث وصاحبه

معناه ثابت لشيء من سببيه أى هو سببيه أو بعض أفراد سببيه . **(قوله كان)** أى النعت بحسبه أى السببي وقوله فى التذكير والتأنيث أى وأما فى الإفراد وضديه فسيأتى فى التنبيه الأول والثالث . وقوله كما هو فى الفعل أى كحال هو أى الحال فى الفعل إذا وقع نعتا مثلا . **(قوله يجوز فى الوصف إلخ)** أى على اللغة الفصحى فظهر وجه اقتصاره على الإفراد والتكثير وذلك لأن التصحيح إنما يجوز على لغة أكلوني البراغيث وسيصرح بهذا فى التنبيه الثالث ولم يتنبه البعض لهذا التحقيق فقال ما قال . واختلف فى الأفصح من الإفراد والتكسير فالتكسير أفصح عند سيبويه والمبرد قال فى المغني : وهو الأصح وعكس الشلوبين وطائفة . وفصل آخرون فقالوا إن كان النعت تابعا لجمع فالتكسير أفصح وإن كان لمفرد أو مثنى فالإفراد أفصح . كذا فى التصريح . قال الدماميني : وإنما لم يضعف نحو مررت برجل كرام آباؤه مع ضعف كريمين آباؤه لأن اسم الفاعل المشابه للفعل إذا كسر خرج عن موازنة الفعل ومناسبته لأن الفعل لا يكسر بخلافه إذا صحح ا هـ ووجه أفصحية التكسير إذا تبع جمعا المشاكلة . **(قوله المجموع)** فإن كان السببي مثنى تعين الإفراد على اللغة الفصحى .

(فائدة): يجوز مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين وإن لزم استتار الضمير فى قاعدين مع جريان الصفة على غير من هى له لأنه يغتفر فى الثواني ما لا يغتفر فى الأوائل ويمتنع قائمين لا قاعد أبواه على إعمال الثاني للزوم ما ذكر فى الأوائل . أفاده فى المغني . **(قوله قد يعامل إلخ)** فيه إشارة إلى أنه قليل والكثير المطابقة كما مر **(قوله إذا كان معناه)** أى الوصف له أى السببي **(قوله أفهم قوله كالفعل إلخ)** وأفهم أيضا جواز نحو : برجل قائم اليوم أمه للفصل ونحو : بامرأة حسن نغمتها لمجازية التأنيث وبه صرح بعضهم . سم . **(قوله بألا يمنع منها مانع)** ككون الوصف يستوى فيه المذكر والمفرد وأضدادهما وكونه أفعل تفضيل مجردا أو مضافا لمنكور . **(قوله وانعت بمشتق إلخ)** المتبادر منه

---

(١) مع تغليب المذكر طبعا .

وذلك اسم الفاعل كضارب وقائم واسم المفعول كمضروب ومهان والصفة المشبهة (**كَصَعْبٍ وَذَرِبْ**) وأفعل التفضيل كأقوى وأكرم ، ولا يرد اسم الزمان والمكان والآلة لأنها ليست مشتقة بالمعنى المذكور وهو اصطلاح (**وَشِبْهِهِ**) أى شبه المشتق والمراد به ما أقيم مقام المشتق فى المعنى من الجوامد (**كَذَا**) وفروعه من أسماء الإشارة غير المكانية (**وَذِى**) بمعنى صاحب والموصولة وفروعهما (**وَالْمُنْتَسِبْ**) تقول مررت بزيد هذا ، وذى المال ، وذو قام ، والقريشى ، فمعناها الحاضر وصاحب المال ، والقائم ، والمنسوب إلى قريش (**وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ**) بثلاثة شروط : شرط فى المنعوت وهو أن يكون (**مُنَكَّرَا**) إما لفظا ومعنى

أنه يشترط فى النعت كونه مشتقا أو مؤوّلا به وهو رأى الأكثرين وذهب جمع محققون كابن الحاجب إلى عدم الاشتراط وأن الضابط دلالته على معنى فى متبوعه كالرجل الدال على الرجولية قاله الدمامينى . (**قوله وذلك اسم الفاعل**) أراد به ما يشمل أمثلة المبالغة . (**قوله ومهان**) كان عليه أن يأتى بالمزيد فى اسم الفاعل كما أتى به فى اسم المفعول وأن يأتى باللازم فى اسم المفعول كما أتى به فى اسم الفاعل ويمكن أن يجعل فى كلامه احتباك .

(**قوله وذرب**) بالذال المعجمة الحاد من كل شىء وبالمهملة المعتاد للأشياء الخبير بها . (**قوله ليست مشتقة بالمعنى المذكور**) لأنها لا تدل على صاحب الحدث أى فاعله أو مفعوله بل هى مشتقة بالمعنى الأعم وهو ما أخذ من المصدر للدلالة على شىء منسوب للمصدر فمفتاح مثلا مأخوذ من الفتح للدلالة على آلة منسوبة للفتح ومرمى مأخوذ من الرمى للدلالة على مكان أو زمان منسوب للرمى . (**قوله وهو**) أى المشتق بالمعنى المذكور اصطلاح أى لهم فى مثل هذا المقام ولا يرد كونها مشتقة باصطلاح آخر . (**قوله فى المعنى**) أى من جهة دلالته على معناه . (**قوله غير المكانية**) أما هى كمررت برجل هنا أو هناك أو ثم فمتعلقة بمحذوف صفة لرجل فهى ظروف لا صفات بل الصفات متعلقاتها . (**قوله والموصولة**) إنما يكون فى قول الناظم وذى شاملا للموصولة على لغة إعرابها أما على لغة البناء فلا لأنها بالواو لزوما على هذه اللغة لا بالياء ومثلها فى الوصف بها سائر الموصولات المبدوءة بهمزة الوصل بخلاف نحو من وما . (**قوله وذى المال**) هل يجوز أن يقال برجل ذى مال أبوه على أن ذى رافع للأب . نقل ابن جنى عن الأكثرين المنع وعللوه بثلاثة أوجه ذكرها شيخنا فراجعه . (**قوله وذو قام**) كذا فى نسخ بالواو على لغة بناء ذو الموصولة لكنه لا يناسب ما جرى عليه الشارح من شمول ذى فى كلام المصنف للموصولة لأن شموله للموصولة إنما يجىء على لغة الإعراب لأنها فى كلامه بالياء وفى نسخ وذى قام بالياء وهى المناسبة للشمول المذكور .

(**قوله شرط فى المنعوت إلخ**) فيه شرط آخر وهو أن يكون مذكورا إن لم يكن بعض اسم متقدم مجرور بمن أو فى كما سيأتى اهـ تصريح . وأما أنا ابن جلا فضرورة . (**قوله أن يكون منكرا**) أى لتأوّل الجملة بالنكرة فنحو : جاء رجل قام أبوه أو أبوه قائم من كل وصف بجملة المجهول فيها

نحو : ﴿ واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله ﴾ [البقرة : ٢٨١] ، أو معنى لا لفظا وهو المعرف بأل الجنسية كقوله :

[٨١١] * وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي *

وشرطان في الجملة : أحدهما أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف إما ملفوظ كما تقدم أو مقدر كقوله تعالى : ﴿ واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا ﴾ [البقرة : ١٢٣] ، أي لا تجزىء فيه أو بدل منه كقوله :

[٨١٢] كَأَنَّ حَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ عَجْسِهَا عَوَازِبُ نَحْلٍ أَخْطَأَ الغَارَ مُطْنِفُ

أي أخطأ غارها ، فأل بدل من الضمير وإلى هذا الشرط الإشارة بقوله (فَأَعْطِيَتْ

اتصاف المسند إليه بالمسند في تأويل جاء رجل قائم أبوه ونحو جاء رجل أبوه القائم أو أبو أبوه زيد من كل وصف بجملة المجهول فيها اتحاد ذاتيهما في تأويل جاء رجل كائن ذات أبيه ذات القائم أو ذات زيد . كذا في الدماميني عن ابن الحاجب والرضى لا لكون الجمل نكرات وإن جرى على ألسنتهم ووجهه بعضهم بما ردّه الرضى ثم قال : والحق أن الجملة ليست معرفة ولا نكرة لأن التعريف والتنكير من عوارض مدلول الاسم والجملة من حيث هي جملة ليست اسما وإنما جاز نعت النكرة بها دون المعرفة لتأولها بالنكرة كما مر .

(قوله على ضمير يربطها بالموصوف) اقتصر على الضمير لأن الرابط هنا لا يكون إلا للضمير بخلاف الخبر والفرق أن المنعوت لا يستلزم النعت صناعة فضعف طلبه له فاحتيج لدليل قوى يدل على ارتباط الجملة به وأنها نعت له بخلاف المبتدأ فإنه يستلزم الخبر فقوى طلبه له فاكتفى بأى دليل يدل على ارتباط الجملة به وأنها خبر عنه أفاده سم ورأيت بخط بعض الفضلاء أن الصحيح عدم تقييد الربط هنا أيضا بالضمير . (قوله أي لا تجزىء فيه) وهل حذف الجار والمجرور معا أو الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوبا قولان : الأول عن سيبويه . والثاني عن الأخفش . تصريح . (قوله أو بدل منه) معطوف على ضمير . (قوله كأن حفيف النبل) بالحاء المهملة أي دويّ ذهاب السهام ومن فوق حال من النبل وضمير عجسها للقوس . والعجس بتثليث العين المهملة فجيم فسين مهملة مقبض القوس . والعوازب بعين مهملة وبعد الألف زاى جمع عازبة من عزبت الإبل إذا بعدت في المرعى . ومطنف بضم الميم وكسر النون فاعل أخطأ والمطنف الذى يعلو الطنف كجبل وهو رأس الجبل وأعلاه وكأن المعنى أخطأ غارها منطفها أي العالى منها رأس الجبل الذى هو أي ذلك المنطف كدليلها الذى تتبعه في السير وقيد بقوله أخطأ إلخ لأن النحل إذا تاه عن محله عظم دويه .

---

[٨١١] راجع التخريج رقم ٨١٠ .

[٨١٢] قاله الشنفرى عمرو بن براق من الطويل . وحفيف النبل بالحاء المهملة دوى ذهابه . ومن فوق عجسها حال من النبل أي فوق مقبض القوس وهو مثلث العين . وعوازب نحل خبر كان جمع عازبة من عزبت الإبل إذا بعدت في المرعى لا تروح ، والشاهد في أخطأ الغار فإن الألف واللام فيه أغنت عن الضمير العائد إلى الموصوف تقديره أخطأ غارها . ومطنف فاعل أخطأ . والغار مفعوله والجملة صفة لنحل . وهو بضم الميم وكسر النون الذى يعلو الجبل .

مَا أَعْطِيتَهُ خَبَرًا) والثانى أن تكون خبرية أى محتملة للصدق والكذب وإليه الإشارة بقوله **(وَٱمْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ)** فلا يجوز مررت برجل أضربه أو لا تهنه ، ولا بعبد بعتكه قاصدًا إنشاء البيع **(وَإِنْ أَتَتْ)** الجملة الطلبية فى كلامهم **(فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ)** كقوله :

[٨١٣] * جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ ٱلذِّئْبَ قَطْ *(١)

أى جاءوا بلبن مخلوط بالماء مقول فيه عند رؤيته هذا الكلام .

(تنبيهان): **الأول** : ذكر فى البديع أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة الاسمية . **الثانى** : فهم من قوله :

* فأعطيت ما أعطيته خبرا *

أنها لا تقترن بالواو بخلاف الحالية فلذلك لم يقل ما أعطيته حالا **(وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا)** وكان حقه ألا ينعت به لجموده ، ولكنهم فعلوا ذلك قصدا للمبالغة أو توسعا بحذف

(قوله فأعطيت ما أعطيته خبرا) أى من أصل الربط وإن كان فى النعت بالضمير فقط وفى الخبر به وبغيره على ما تقدم . **(قوله أن تكون خبرية)** أى لأن النعت يوضح المنعوت أو يخصصه والجملة لا تصلح لذلك إلا إذا كان مضمونها معلوما للسامع قبل ، ومضمون الجملة الإنشائية غير معلوم قبل . **(قوله وامنع هنا)** أى لا فى الخبر على المختار وكالنعت الحال ففى المفهوم تفصيل . **(قوله جاءوا بمذق إلخ)** قبله :

* حتى إذا جنّ الظلام واختلط *

وصف به قوما أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه فى العشية يشبه لون الذئب فى قلة البياض . والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة مصدر مذقت اللبن إذا خلطته بالماء ، والمراد به هنا المذوق . **(قوله أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى)** أى لاشتمالها على الفعل المناسب للوصف فى الاشتقاق وأما الاسمية فقد تخلو عن المشتق بالكلية نحو : جاء رجل أبوه زيد ، هكذا ينبغى تقرير التوجيه ، ونقل شيخنا عن الدمامينى أن الماضى أكثر من المضارع . **(قوله لا تقترن بالواو)** خلافا للزمخشرى كما فى الدمامينى . **(قوله تنبيهًا على ذلك)** أى ما ذكر من قصد المبالغة والتوسيع

---

[٨١٣] عزى إلى العجاج ولم يثبت . وقبله :

* حَتَّى إِذَا جَنَّ ٱلظَّلَامُ وَٱخْتَلَطْ *

ويروى حتى إذا كان الظلام يختلط يصف به قوما أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه بلبن مخلوط بالماء حتى إن لونه فى العشية يشبه لون الذئب . والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة وفى آخره قاف وهو اللبن الممزوج بالماء فيقل بياضه بكثرة الماء . والشاهد فى هل رأيت الذئب قط ، وذلك لأنها جملة إنشائية ، وظاهرها أنها صفة لقوله مذق ، وليس كذلك ، إذ لا توصف النكرة بالجمل الإنشائية ، فيؤوّل بمذق مقول فيه عند رؤيته هل رأيت الذئب قط .

(١) واللبن إذا شيب بماء تغير لونه إلى الغبرة .

مضاف (**فَالْتزمُوا آلإِفْرَادَ وَآلتَّذْكِيرَا**) تنبيها على ذلك فقالوا رجل عدل ورضا وزور ، وامرأة عدل ورضا وزور ، ورجلان عدل ورضا وزور ، وكذا فى الجمع أى هو نفس العدل أو ذو عدل ، وهو عند الكوفيين على التأويل بالمشتق أى عادل ومرضى وزائر .

(**تنبيهان**)*: **الأول** : وقوع المصدر نعتا وإن كان كثيرا لا يطرد كما لا يطرد وقوعه حالا وإن كان أكثر من وقوعه نعتا . **الثانى** : أطلق المصدر وهو مقيد بألا يكون فى أوله ميم زائدة كمزاد ومسير فإنه لا ينعت به لا باطراد ولا بغيره (**وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ**

ولأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وإنما كان منبها على قصد المبالغة لأن معنى قصد المبالغة جعل الموصوف نفس المعنى مجازا لكثرة وقوعه منه والمعنى شيء واحد مذكر على حذف المضاف لأن المصدر يكون كذلك أى مفردا مذكرا لو صرح بالمضاف نحو : هند ذات عدل والزيدان ذوا عدل وهكذا . (**قوله وهو عند الكوفيين إلخ**) قد خالف كل من الفريقين مذهبه فى باب الحال فى أتيته ركضا فقال البصريون أن ركضا بمعنى راكضا والكوفيون أنه على تقدير مضاف . وقد يقال إن كلا ذكر فى كل من الموضعين ما هو بعض الجائز عنده . (**قوله على التأويل بالمشتق**) أى الذى بمعنى الفاعل كثيرا كما فى عدل وزور ، وبمعنى المفعول قليلا كما فى رضا . قاله الدماميني .

(**فائدة**)*: قيل من النعت بالمصدر على التأويل باسم المفعول أو تقدير المضاف قولهم مررت برجل ما شئت من رجل لأن ما مصدرية ، ومثله قوله تعالى : ﴿ **فى أى صورة ما شاء ركبك** ﴾ [الانفطار : ٨] ، وارتضى فى المغنى أن ما شرطية حذف جوابها أى فهو كذلك ومجموع الجملتين نعت وأن ما فى الآية إما زائدة فالنعت جملة شاء وحدها بتقدير الرابط أى شاءها وفى متعلقة بركبك أو باستقرار محذوف حال من مفعوله أو بعدلك أى وضعك فى صورة أى صورة شاء وإما شرطية فالنعت مجموع الجملتين والرابط محذوف أى ما شاء تركيبك ركبك عليها وفى متعلقة بعدلك لا بركبك لأن الجواب لا يعمل فيما قبل أداة الشرط . (**قوله لا يطرد**) أى بل يقتصر على ما سمع منه ، ولما لم يستفد من هذا التنبيه أن المسموع منه غير ميمى أتى بالتنبيه الثانى لإفادة ذلك . ولى فى المقام بحث وهو أنهم كيف حكموا بعدم الاطراد مع أن وقوع المصدر نعتا أو حالا إما على المبالغة أو على المجاز بالحذف إن قدر المضاف أو على المجاز المرسل الذى علاقته التعلق إن أول المصدر باسم الفاعل أو اسم المفعول ، وكل من الثلاثة مطرد كما صرح به علماء المعاني . اللهم إلا أن يدعى اختلاف مذهبى النحاة وأهل المعانى ، أو أن المطرد عند أهل المعانى وقوع المصدر على أحد الأوجه الثلاثة إذا كان غير نعت أو حال كأن يكون خبرا نحو زيد عدل فتدبر .

(**قوله ونعت غير واحد**) بالرفع مبتدأ ولا يجوز نصبه لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها

إِذَا اخْتَلَفْ * فَعَاطِفًا فَرِّقْهُ لَا إِذَا ائْتَلَفْ) مثال المختلف مررت برجلين كريم وبخيل ، ومثال المؤتلف مررت برجلين كريمين أو بخيلين . ويستثنى من الأول اسم الإشارة فلا يجوز تفريق نعته ، فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير نص على ذلك سيبويه وغيره كالزيادى والزجاج والمبرد . قال الزيادى[1] : وقد يجوز ذلك على البدل أو عطف البيان .

(تنبيهات) والأول : قيل يندرج فى غير الواحد ما هو مفرد لفظا مجموع معنى كقوله :

فلا يفسر عاملا . والمراد بغير الواحد ما دل على متعدد مثنى أو جمعا أو اسم جمع أو اسم جنس أو اسمين متعاطفين أو أسماء متعاطفة كذا فسر الدمامينى وأورد عليه أن نحو : زيد وعمرو إذا اختلف نعته لا يجب فيه التفريق بالعطف بل يجوز فيه ذكر كل نعت بجانب منعوته نحو : جاء زيد العاقل وعمرو الكريم . وما أجيب به من أن المراد بالتفريق ما يشمل إيلاء كل نعت منعوته يرده قوله فعاطفا إلا أن يقال عاطفا فى الجملة وأيضا على ما فسر به الدمامينى يرد على قوله لا إذا ائتلف نحو : أعطيت زيدا أباه مما اتفق فيه المنعوتان إعرابا ، لا بسبب العطف فإنه يمتنع جمعهما فى وصف واحد بل يفرد كل بوصف أو يجمعان فى نعت مقطوع لأن التابع فى حكم المتبوع ولا يكون اسم واحد مفعولا أولا وثانيا ، نص على ذلك الرضى فقول المصنف لا إذا ائتلف أى فلا يفرق بل يجمع محله ما لم يمنع مانع . أفاده سم . وفى هذا الإيراد نظر لأن المنعوت فى هذه الصورة ليس من غير الواحد بتفسير الدمامينى لعدم العطف فاعرفه ولو أريد بغير الواحد المثنى والمجموع لم يرد شىء من ذلك فتأمل .

(قوله إذا اختلف) أى لفظا ومعنى كالعاقل والكريم أو معنى لا لفظا كالضارب من الضرب بالعصا مثلا والضارب من الضرب فى الأرض أى السير فيها أو لفظا لا معنى كالذاهب والمنطلق .

(قوله فعاطفا فرقه) أى ففرق النعت حال كونك عاطفا بالواو فقط إجماعا إذ لو قيل مررت برجلين صالح فطالح أو ثم طالح لم يستفد الترتيب فى المرور بل فى حصول الوصفين للرجلين والترتيب فى هذا غير مراد . أفاده الدمامينى . وأما قول ابن الحاجب : الإدغام أن تأتى بحرفين ساكن فمتحرك فمردود بخلاف ما إذا كان المنعوت واحدا فإنه يجوز العطف بغير الواو ، حكى سيبويه : مررت برجل راكب فذاهب وبرجل راكب ثم ذاهب ، قاله زكريا أى لأن قصد الترتيب فى حصول الوصفين للرجل سائغ .

(قوله كريمين) أى بالتثنية ولا يجوز كريم وكريم بالتفريق ، نعم يجوز مررت بإنسانين صالح وصالحة إذ لم يتفقا إلا بالتغليب فالنعت مختلف فى الحقيقة فجاز تفريقه نظرا لذلك وجمعه للاتحاد فى التغليب .

(قوله ويستثنى من الأول) اعترض بأنه لا استثناء لأن نعت اسم الإشارة لا يكون مختلفا أصلا فهو خارج بقوله إذا اختلف . **(قوله فلا يجوز تفريق نعته)** أى لوجوب مطابقته له لفظا قال الدمامينى : اختص نعت اسم الإشارة بأمور : منها هذا . ومنها وجوب كونه ذا أل . ومنها امتناع فصله من موصوفه فلا يجوز مررت بهذا فى الدار الفاضل وإن جاز مررت بالرجل فى الدار الكريم . ومنها امتناع قطعه ، وأما كونه جنسا لا وصفا فغالب لا لازم .

(١) سبق التعريف به .

[٨١٤] فَوَافَيْنَاهُمُ مِنَّا بِجَمْعٍ كَأُسْدِ الْغَابِ مُرْدَانٍ وَشِيبِ

وفيه نظر . **الثاني** : قال فى الارتشاف : والاختيار فى مررت برجلين كريم وبخيل القطع . **الثالث** : قال فى التسهيل : يغلب التذكير والعقل عند الشمول وجوبا وعند التفصيل اختيارا (**وَنَعْتَ مَعْمُولَىْ**) عاملين (**وَحِيدَىْ مَعْنَى * وعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ آسْتِثْنَا**) أى

(**قوله فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير**) أى على النعتية بقرينة ما يأتى . (**قوله قيل يندرج إلخ**) أى لأن المراد بغير الواحد كما مر ما دل على متعدد والنظر الذى ذكره الشارح مبنى على أن المراد به المثنى والمجموع فقط وقد مر خلافه عن الدمامينى وعليه فالنظر غير وارد . (**قوله والاختيار فى مررت برجلين كريم وبخيل القطع**) قال شيخنا : انظره مع ما سيأتى من وجوب اتباع النكرة بنعت ا هـ ولا وجه للتوقف لأن ما يأتى فيما إذا اتحد المنعوت وتعدد نعته . (**قوله عند الشمول**) أى جمع النعوت فى لفظ واحد نحو : مررت برجل وامرأة صالحيْن وبرجل وامرأتين صالحِين وبرجل وأفراس سابقين ويمتنع صالحتين وصالحات وسابقات والتغليب بالعقل خاص بجمع المذكر .

(**قوله وعند التفصيل اختيارا**) مراده بالتفصيل التفريق . قال الدمامينى : تقول على التغليب مررت بعبيد وأفراس سابقيْن وسابقينِ وعلى عدمه سابقين وسابقات ا هـ أى أو سابقات وسابقين والظاهر أن مثله فى جواز التغليب وعدمه ما إذا أوليت كل منعوت بنعته . (**قوله وحيدى معنى وعمل**) أى متحدين فيهما سواء اتحدا لفظا أم لا فالأول نحو : جاء زيد وجاء عمرو العاقلان وكثانى أمثلة الشارح ، والثانى كبقية أمثلته فعلم ما فى كلام البعض من المؤاخذة ، واشترط بعضهم ثالثا وهو اتفاق المنعوتين تعريفا وتنكيرا فلا يجوز : جاء رجل وجاء زيد العاقلان ولا عاقلان لما يلزم من نعت النكرة بالمعرفة أو العكس ورابعا وهو ألا يكون أحد المنعوتين اسم إشارة فلا يجوز : جاء هذا وجاء زيد العاقلان لعدم جواز الفصل بين المبهم ونعته ، فإن أخر اسم الإشارة كجاء زيد وجاء هذا العاقلان جاز عند المصنف وزاد الشاطبى شرطا خامسا وهو ألا يكون أحد المنعوتين فى جملة خبرية والآخر فى جملة إنشائية فلا يجوز نحو : جاء زيد ومَن عمرو العاقلان . وفيه أن العاملين فى المثال مختلفان معنى فاتحادهما معنى يغنى عن الشرط الخامس فى منع نحو هذا المثال . وقول البعض إلا أن يقال فى المثال مانعان لا ينهض وجها لزيادة الشرط الخامس ، ثم منع الشاطبى الإتباع فى هذا المثال يوهم جواز القطع بل وجوبه . وفى الرضى منعه أيضا وعلله بأنه لا يجوز أن تخلط من تعلم بمن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة ، فالذى ينبغى أن يمثل بنحو : بعت زيدا الجبة وبعتك الثوب الجديدين مقصودا بإحدى الجملتين الإخبار وبالأخرى الإنشاء ، ونحو : قام زيد وهل قام عمرو العاقلان .

[٨١٤] قاله حسان رضى الله عنه من قصيدة من الكامل . يقال وافى فلان إذا أتى . والباء تتعلق به . ومنا فى محل الجر صفة للجمع . والأسد جمع أسد . والغاب جمع غابة وهى الأجمة . والشاهد فى مردان جمع أمرد ، وشيب جمع أشيب فرق فيه النعت ، قاله ابن مالك . ورد عليه بأنه ليس من هذا الباب لأنه قال : يفرق نعت غير الواحد بالعطف إذا اختلفت والمنعوت هنا ليس مثنى ولا مجموعا ، بل هو اسم مفرد وهو يجمع ، فلا يطلق عليه أنه غير الواحد ، بل هو اسم مفرد وإن كان مدلوله كثير ، ولذلك صحت تثنيته فى قوله تعالى : ﴿ يوم التقى الجمعان ﴾ .

أتبع مطلقا نحو جاء زيد وأتى عمرو العاقلان ، وهذا زيد وذاك خالد الكريمان ، ورأيت زيدا وأبصرت عمرا الظريفين . وخصص بعضهم جواز الإتباع بكون المتبوعين فاعلى فعلين أو خبرى مبتدءين ، فإن اختلف العاملان فى المعنى والعمل أو فى أحدهما وجب القطع بالرفع على إضمار مبتدأ ، أو بالنصب على إضمار فعل نحو : جاء زيد ورأيت عمرا الفاضلان أو الفاضلين ، ونحو : جاء زيد ومضى بكر الكريمان أو الكريمين ، ونحو : هذا مؤلم زيد وموجع عمرا الظريفان أو الظريفين . ولا يجوز الإتباع فى ذلك لأن العمل الواحد لا يمكن نسبته لعاملين من شأن كل واحد منهما أن يستقل .

(تنبيهان): **الأول** : إذا كان عامل المعمولين واحدا ففيه ثلاث صور : **الأولى** أن يتحد العمل والنسبة نحو : قام زيد وعمرو العاقلان . وهذه يجوز فيها الاتباع والقطع فى أماكنه من غير إشكال . **الثانية** أن يختلف العمل وتختلف نسبة العامل إلى المعمولين

(قوله أى أتبع مطلقا) أى سواء كان المتبوعان مرفوعى فعلين أو خبرى مبتدءين أو منصوبين وقد مثل الشارح لذلك أو مخفوضين كسقت النفع إلى خالد وسيق لزيد الكاتبين وكمررت بزيد وبعمرو الكاتبين . قال فى الهمع : قال أبو حيان : ومقتضى مذهب سيبويه أنه لا يجوز الاتباع لما انجر من جهتين كالحرف والإضافة نحو : مررت بزيد وهذا غلام بكر الفاضلين ، والحرفين المختلفين لفظا ومعنى نحو : مررت بزيد ودخلت إلى عمرو الظريفين ، أو معنى فقط نحو : مررت بزيد واستعنت بعمرو الفاضلين ، والإضافتين المختلفتين معنى نحو : هذه دار زيد وهذا أخو عمرو الفاضلين . **(قوله ورأيت زيدا)** أى أبصرته ليتحد مع ما بعده معنى . **(قوله وخصص بعضهم إلخ)** هذا هو الذى أشار الناظم إلى رده بقوله بغير استثنا . **(قوله وجب القطع)** قال سم : فيه تأمل فإنه يجوز إفراد كل بوصفه بجنبه اهـ وقد يقال مراده بوجوب القطع امتناع الإتباع حالة جمع النعتين لا مطلقا . **(قوله على إضمار فعل)** أى كأمدح وأذم وأعنى وأذكر . قال الدمامينى : قال المصنف فى شرح عمدته إذا كان المنعوت متعينا لم يقدر أعنى بل أذكر اهـ وللبحث فيه مجال فتأمل .

(قوله أن يستقل) أى ينفرد عن الآخر بالمعنى أو العمل لاختلافهما معنى أو عملا بخلاف المتحدين معنى وعملا فإنهما لاتحادهما ينزلان منزلة العامل الواحد فلا يلزم عمل عاملين فى معمول واحد . **(قوله والنسبة)** أى نسبة العامل إليهما بأن تكون على جهة الفاعلية أو المفعولية مثلا . **(قوله يجوز فيها الإتباع والقطع)** ويجوز أيضا إفراد كل بوصفه كجاء زيد الظريف وعمرو الظريف كما قاله الرضى . قال الإسقاطى : وهل يجوز تفريق النعتين مع تأخيرهما فى الشاطبى ما يفيد المنع اهـ ومقتضى القياس على ما يأتى عن الرضى فى الصورة الثانية الآتية فى كلام الشارح الجواز إلا أن يفرق بين هذه والصورة الثانية بأن فى الصورة الثانية ما يرد كل نعت إلى منعوته إذا أخر النعت فيها وفرق وهو اختلاف إعراب النعت بخلاف هذه الصورة لعدم ذلك فيها . وقد يقال لا ضرر فيه إذ لا يترتب عليه اختلاف

من جهة المعنى نحو: ضرب زيد عمرا الكريمان، ويجب فى هذه القطع قطعا. **الثالثة** أن يختلف العمل وتتحد النسبة من جهة المعنى نحو: خاصم زيد عمرا الكريمان، فالقطع فى هذه واجب عند البصريين وأجاز الفراء وابن سعدان[1] الإتباع، والنص عن الفراء أنه إذا أتبع غلب المرفوع فتقول: خاصم زيد عمرا الكريمان. ونص ابن سعدان على جواز إتباع أى شئت لأن كلا منهما مخاصِم ومخاصَم، والصحيح مذهب البصريين: قيل بدليل أنه لا يجوز ضارب زيد هندا العاقلة برفع العاقلة نعتا لهند، لكن ذكر الناظم فى باب أبنية الفعل من شرح التسهيل أن الاسمين من نحو: ضارب زيد عمرا ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب. قال: ولو أتبع منصوبهما بمرفوع أو مرفوعهما بمنصوب لجاز، ومنه قول الراجز:

[٨١٥] قَدْ سَالَمَ ٱلْحَيَّاتُ مِنْهُ ٱلْقَدَمَا ٱلْأُفْعُوَانَ وَٱلشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا

المعنى فتأمل. **(قوله فى أماكنه)** أى القطع وهى المواضع التى يتعين فيها المنعوت بدون النعت. **(قوله ويجب فى هذه القطع قطعا)** المراد بوجوب القطع امتناع الإتباع مع جمع النعتين وإلا فيجوز إفراد كل بنعت كما فى الرضى وفيه أيضا أنه يجوز تأخير النعتين مع إفرادهما فتقول: ضرب زيد عمرا الظريف الظريف لكن على أن الأول للثانى والثانى للأول لأن اللازم عليه فصل أحدهما من منعوته وهو خير من فصلهما معا كما سبق مثل ذلك فى الحال اهـ ولا يخفى أن غاية ما يفيده هذا التعليل الأولوية دون الوجوب فإن كان مراده الأولوية فذاك وإلا منعناه مع أنه قد يقال فصل أحدهما بمنزلة فصلهما لأن فصل أحدهما بكلمتين وفصل كل منهما بكلمة فتأمل.

(قوله قيل بدليل أنه لا يجوز إلخ) وجه التمريض[2] أن هذا الدليل لا يبطل مذهب الخصم لجواز أن يقال المجوز لملاحظة المعنى فى الإتباع التغليب ولا تغليب هنا وأيضا عدم جواز ضارب إلخ غير مجمع عليه فلا يبطل هذا الدليل مذهب الخصم. وقد أشار الشارح إلى هذا بالاستدراك على الدليل بقوله لكن إلخ. **(قوله قد سالم)** من المسالمة وهى المصالحة. والأفعوان بضم الهمزة والعين المهملة ذكر الحيات والأنثى أفعى. والشجاع: الحية وكذا الشجعم وميمه زائدة. والشاهد فى الأفعوان فإنه تابع للحيات لكن نصب نظرا إلى كونه مفعولاً معنى. **(قوله أسهل)** أى لسلامته من كثرة الحذف.

---

[٨١٥] اختلف فى قائله: فقيل أبو حيان الفقعسى. وقيل مساور العبسى. وقيل العجاج. وقيل الدبيرى. وقال الصاغانى: عبد بن عبس من قصيدة مرجزة. والشاهد فى رفع الحيات ونصب القدما، ثم نصب الأفعوان وما بعده بفعل مضمر دل عليه سالم من المسالمة. وتوجيه آخر وهو أن يكون الحيات مفعوله، وكذلك القدما لأن كل واحد منهما فاعل ومفعول فى المعنى، والتقدير سالمت القدم الحيات، وسالمت الحيات القدم. وقيل أصله القدمان فحذفت النون. واستدلوا به على جواز حذف نون التثنية. والقدما مرفوع لأنه فاعل سالم، والحيات منصوب به، والأفعوان وما بعده بدل منهما، والشجاع الحية، وكذلك الشجعم. والميم فيه زائدة.

(١) محمد بن سعدان الكوفى المقرئ بقراءة حمزة مات سنة ٢٣١.

(٢) فى قوله: قيل.

فنصب الأفعوان وهو بدل من الحيات وهو مرفوع لفظا ، لأن كل شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان . وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير قد سالم الحيات منه القدم ، وسالمت القدم الأفعوان . الثانى : قوله أتبع يوهم وجوب الإتباع وليس كذلك لأن القطع فى ذلك منصوص على جوازه (**وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ**) أى تبعت منعوتا (**مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ**) بأن كان لا يعرف إلا بذكر جميعها (**أُتْبِعَتْ**) كلها لتنزيلها منه حينئذ منزلة الشىء الواحد ، وذلك كقولك : مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب إذا كان هذا الموصوف يشاركه فى اسمه ثلاثة أحدهم تاجر كاتب والآخر تاجر فقيه والآخر فقيه كاتب (**وَاْقْطَعْ**) الجميع (**أَوِ اْتْبِعْ**) الجميع أو اقطع البعض وأتبع البعض (**إِنْ يَكُنْ**) المنعوت (**مُعَيَّنًا * بِدُونِهَا**) كلها كما فى قول خرنق :

(**قوله وسالمت القدم إلخ**) أى فيكون الأفعوان مفعول فعل حذف للعلم به من التعبير بالمسالمة التى هى مفاعلة من الجانبين . (**قوله يوهم وجوب الإتباع**) قال سم : وأقره شيخنا والبعض قد يقال لا عبرة بهذا الإيهام مع ذكر مسائل القطع فيما سيأتى اهـ وفيه أن المصنف إنما ذكر القطع مع تعدد النعوت ، وكلامه الآن غير مفروض فى التعدد فلا يندفع الإيهام هنا بكلامه الآتى .

(**قوله وإن نعوت كثرت**) مراده بالكثرة ما قابل الوحدة فيشمل النعتين وإطلاقه شامل للجمل لكن سيأتى أن الواجب فى المنعوت النكرة إتباع نعت واحد . (**قوله مفتقرا لذكرهن**) قال سم : هل يشكل ما أفاده هذا من أن النعت قد يفتقر إليه وقد يستغنى عنه على ما أفاده التعريف من أنه أبدا متمم للمنعوت وذلك يتضمن الافتقار إليه أبدا لأن ما يتم بغيره يفتقر إليه فليتأمل اهـ ويظهر أنه لا إشكال لأن المراد بإتمامه المنعوت أن شأنه والمقصود الأصلى منه الإتمام فلا يضر عروض عدم ذلك فتأمل . (**قوله أتبعت كلها**) أى وجوبا وأورد عليه أن القطع لا يزيد على ترك النعت بالكلية وهو جائز . وأجيب بأن قطعه بعد الذكر يفوت الغرض من ذكره فبينهما تناف بخلاف الترك . وقد يقال الغرض من الذكر كالتوضيح والتخصيص حاصل عند القطع لأن تلك النعوت المقطوعة فى المعنى متعلقة بالمنعوت والتركيب يفهم ذلك ، فالأولى فى الجواب أن يقال لما كان القطع مشعرا بالاستغناء منعوه عند الحاجة لما فيه من التنافى إذ الغرض الاحتياج وهو يدل على عدم الاحتياج . (**قوله واقطع الجميع إلخ**) لم يتعرض للقطع عند عدم تعدد النعت والصحيح جوازه خلافا للزجاج المشترط فى جواز القطع تعدد النعت . واعلم أن النعت إذا قطع خرج عن كونه نعتا كما ذكره ابن هشام . (**قوله أو اقطع البعض وأتبع البعض**) قد يشملها كلام المصنف بأن يراد واقطع الجميع أو البعض لأن حذف المعمول يؤذن بالعموم . قاله سم . (**قوله لا يبعدن قومى إلخ**) دعاء لقومها خرج مخرج النهى . ويبعد مضارع

[٨١٦] لا يَبْعَدَنْ قومى الذين هـمُ سمُّ العُداةِ وآفـةُ الجُـزُرِ[1]
النازِلـون بكـلِّ معتـرَكٍ والطيبـون معاقـدُ الأُزُرِ

فيجوز رفع النازلين والطيبين على الإتباع لقومى ، أو على القطع بإضمارهم ، ونصبهما بإضمار أمدح أو أذكر ، ورفع الأول ونصب الثانى على ما ذكرنا ، وعكسه على القطع فيهما (أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ مُعْلِنًا) أى إذا كان المنعوت مفتقرا إلى بعض النعوت دون بعض وجب إتباع المفتقر إليه وجاز فيما سواه القطع والإتباع . هكذا فى شرح الكافية .

(تنبيهات): الأول : إذا قطع بعض النعوت دون بعض قدم المتبع على المقطوع

بعد من باب فرح أى لا يهلكن والعداة بضم العين جمع عاد . والأزر بضمتين جمع إزار ومعاقدها مواضع عقدها وكنى بالطيبين معاقد الأزر عن طهارتهم عن الفاحشة .

(قوله فيجوز رفع النازلين إلخ) سكت عن النعت الأول وهو الموصول لخفاء إعرابه فيتبع أن أتبعت الجميع وكذا إن أتبعت البعض وقطعت البعض بناء على الصحيح من أن القطع فى البعض والإتباع فى البعض مشروط بتقدم المتبع كما سيذكره الشارح ويقطع إن قطعت الجميع . **(قوله على ما ذكرنا)** راجع لرفع الأول ونصب الثانى أى على الإتباع أو القطع بإضمارهم فى الرفع وعلى القطع بإضمار أمدح أو أذكر فى النصب . **(قوله على القطع فيهما)** أى فى الرفع والنصب ولم يقل على ما ذكرنا كسابقه لأن مما ذكره فيما قبله الرفع على الإتباع وهو لا يأتى فى هذا بناء على الصحيح من امتناع الإتباع بعد القطع . **(قوله أو بعضها اقطع معلنا)** مقتضى حل الشارح أن بعضها بالجر عطفا على الضمير فى لذكرهن أو فى بدونها بناء على مذهب المصنف من جواز العطف على ضمير الخفض بغير إعادة الخافض أو على دونها ومفعول اقطع محذوف أى وإن يكن المنعوت مفتقرا لذكر بعضها أو معينا بدون بعضها أو معينا ببعضها فاقطع ما سواه على الأول والأخير أو فاقطعه دون ما سواه على الثانى وعلى هذا يكون المتن مشتملا على مسألتين : مسألة استغناء المنعوت عن جميع النعوت ، ومسألة استغنائه عن بعضها وافتقاره إلى بعضها الآخر . وجعل الشيخ خالد بعضها بالنصب مفعولا مقدما لأقطع على أن تقدير البيت واقطع جميع النعوت أو أتبع جميعها أو اقطع بعضها وأتبع بعضها إن يكن المنعوت معينا بدونها وعلى هذا فالمسألة الثانية مسكوت عنها فى النظم مفهومة بالمقايسة .

(قوله قدم المتبع) هذا هو الراجح كما يشير إليه تقديمه . **(قوله وفيه)** أى فى العكس المستفاد

---

[٨١٦] مر الكلام فيهما مستوفى فى شواهد الصفة المشبهة . والشاهد هنا فى قوله : النازلين والطيبون حيث جاء الأول بالقطع والثانى بالإتباع . ويروى بالعكس ويرفع كلاهما بإتباعهما . وينصب كلاهما بقطعهما .

(١) أى هم آفة للنعم إذ يذبحونها كرما منهم عند نزول الأضياف فكنى عن كرمهم بأنهم آفة مهلكة للمأكول عندهم من الحيوان .

ولا يعكس ، وفيه خلاف . قال ابن أبى الربيع : الصحيح المنع . وقال صاحب البسيط : الصحيح الجواز . ولو فرق بين الحالة الثانية وهى الاستغناء عن الجميع فيجوز والحالة الثالثة وهى الافتقار إلى البعض دون البعض فلا يجوز لكان مذهبا . **الثانى** : إذا كان المنعوت نكرة تعين فى الأول من نعوته الإتباع وجاز فى الباقى القطع كقوله :

[٨١٧] **وَيَـأْوِى إِلَـى نِسْوَةٍ عُطَّـلٍ ... وَشُعْثًا مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِى**

الثالث : يستثنى من إطلاقه النعت المؤكد نحو : ﴿ **إلهين اثنين** ﴾ [النحل : ٥١] ، والملتزم نحو : الشعرى العبور ، والجارى على مشاربه نحو : هذا العالم فلا يجوز القطع فى هذه (**وَٱرْفَعْ أَوِ ٱنْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ**) النعت عن التبعية (**مُضْمِرًا * مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا**

من يعكس . (**قوله ولو فرق إلخ**) وجهه أنه فى حالة الاستغناء عن الجميع يكون الإتباع كلا إتباع بخلاف حالة الافتقار . (**قوله إذا كان المنعوت نكرة إلخ**) هل يجرى هذا فى المعرف بأل الجنسية نظرا إلى أنه فى المعنى نكرة فيه نظر . سم . (**قوله تعين فى الأول إلخ**) فلو كان نعت النكرة واحدا نحو : جاء رجل كريم لم يجز قطعه إلا فى الشعر كما فى الهمع ورأيت بخط بعض الفضلاء أن منع قطعه هو المشهور وأن سيبويه يجوزه . (**قوله وجاز فى الباقى القطع**) أى وإن لم يتعين مسمى النكرة إلا بالجميع لأن المقصود من نعتها التخصيص وقد حصل بتبعية الأول . (**قوله ويأوى**) الضمير للصائد يغيب فى صيده الوحش عن نسائه ثم يأتى إليهن فيجدهن فى أسوأ حال ، وعطل بضم العين وتشديد الطاء جمع عاطلة[1] وهى المرأة التى خلا جيدها من القلائد . وشعثا منصوب بفعل محذوف على الاختصاص أى وأخص شعثا ليبين أن هذا الضرب من النساء أسوأ حالا من الضرب الأول الذى هو العطل وهو جمع شعثاء وهى المغبرة الرأس أى التى لم تسرح شعر رأسها ولم تدهنه ولم تغسله . والمراضيع جمع مرضع والياء للإشباع أو جمع مرضاع فالياء قياسية . والسعالى جمع سعلاة بكسر السين كما فى القاموس وهى أخبث الغيلان .

(**قوله والملتزم**) أى الذى التزمت العرب النعت به نحو : الشعرى العبور والمراد أنه إذا وقع بعدها وصف كان نعتا لا أنه يلزم بعدها نعت فلا يرد قوله تعالى : ﴿ **وأنه هو رب الشعرى** ﴾ [النجم : ٤٩] ، نقله شيخنا السيد عن الدمامينى وهو أحسن مما قاله البعض ، وسميت العبور لعبورها المجرة . (**قوله لن يظهرا**) ألفه للتثنية كما عليه حل الشارح لأن أو تنويعية وهى كالواو كما مر غير مرة فعلم ما فى كلام البعض وإنما التزم حذف العامل ليكون حذفه الملتزم أمارة على قصد إنشاء المدح أو الذم

---

[٨١٧] قاله أبو أمية الهذلى من قصيدة من المتقارب . الضمير فى يأوى يرجع إلى الصائد . وعطل بضم العين وبالطاء المهملتين يقال عطلت المرأة إذا خلا جيدها من القلائد فهى عطل بضمتين ، والمصدر عطل بفتحتين . والشاهد فى وشعثا حيث نصب بفعل مضمر على الاختصاص ليبين أن هذا الضرب من النساء أسوأ حالا من الضرب الأول الذى هو العطل منهن تقديره أعنى شعثا بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة وفى آخره ثاء مثلثة جمع شعثاء وهى المغبرة الرأس . والمراضيع جمع مرضع والمدة لإشباع الكسرة ، أو جمع مرضاع فالمدة قياسية . والسعلى جمع سعلاة وهى أخبث الغيلان .

(١) قوله : جمع عاطلة ، الصواب عاطل بلا تاء كما فى الصحاح للجوهرى والقاموس المحيط لأنها وصف خاص بالو بالأنثى هنا .

لَنْ يَظْهَرَا) أى لا يجوز إظهارهما ، وهذا إذا كان النعت لمجرد مدح أو ذم أو ترحم نحو : الحمد لله الحميد بالرفع بإضمار هو . ونحو : ﴿ **وامرأته حمالة الحطب** ﴾ [المسد : ٤] ، بالنصب بإضمار أذم . أما إذا كان للتوضيح أو للتخصيص فإنه يجوز إظهارهما ، فتقول : مررت بزيد التاجر بالأوجه الثلاثة ، ولك أن تقول : هو التاجرُ وأعنى التاجرَ **(وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ)** أى علم **(يَجُوزُ حَذْفُهُ)** ويكثر ذلك فى المنعوت **(وَفِى النَّعْتِ يَقِلْ)** فالأول شرطه إما كون النعت صالحا لمباشرة العامل نحو : ﴿ **أن اعمل سابغات** ﴾ [سبأ : ١١] ، أى دروعا سابغات ، أو كون المنعوت بعض اسم مخفوض بمن أو فى كقولهم : منا ظعن ومنا أقام : أى منا فريق ظعن ومنا فريق أقام . وكقوله :

[٨١٨] **لَوْ قُلْتَ مَا فِى قَوْمِهَا لَمْ تِيثَمِ ... يَفْضُلُهَا فِى حَسَبٍ وَمِيسَمِ**

أو الترحم . **(قوله ونحو وامرأته إلخ)** كان عليه أن يزيد ونحو : اللهم الطف بعبدك المسكين بالرفع والنصب لاستيفاء التمثيل وقوله بالنصب أى لحمالة . **(قوله أما إذا كان للتوضيح أو للتخصيص)** أى أو للتعميم أو الإبهام أو التفصيل كما يدل عليه قول الموضح وإن كان لغير ذلك أى لغير المدح والذم والترحم جاز ذكره أى العامل . **(قوله فإنه يجوز إظهارهما)** أى لعدم قصد الإنشاء حينئذ . **(قوله فتقول مررت بزيد التاجر)** مثال للنعت الموضح . **(قوله وأعنى التاجر)** قال البعض : أى إن كان المنعوت غير متعين وإلا قدر اذكر اهـ ونقله شيخنا عن الدمامينى وفيه نظر لأن مقتضاه جواز القطع مع عدم تعين المنعوت مع أن محل القطع إذا تعين المنعوت بدون النعت . وممن صرح به هذا البعض عند قول الشارح سابقا وهذه يجوز فيها الإتباع والقطع فى أماكنه فتدبر .

(قوله وما من المنعوت والنعت إلخ) يشمل حذفهما معا نحو : ﴿ **لا يموت فيها ولا يحيى** ﴾ أى حياة نافعة إذ لا واسطة بين مطلق الحياة والموت . **(قوله علم)** فما لم يعلم منهما لا يجوز حذفه إلا عند قصد الإبهام على السامع نحو : رأيت طويلا أى شيئا طويلا . نقله شيخنا عن الدمامينى . **(قوله صالحا لمباشرة العامل)** أى بأن يكون مفردا إن كان منعوته فاعلا أو مفعولا مثلا وجملة مشتملة على الرابط إن كان المنعوت خبرا مثلا نحو : أنت يضرب زيدا بالياء التحتية أى أنت رجل يضرب زيدا . **(قوله أى دروعا)** بدليل ﴿ **وألنا له الحديد** ﴾ . **(قوله ظعن)** أى سافر . **(قوله لو قلت إلخ)** فيه حذف وتغيير وتقديم وتأخير كما أشار إليه الشارح بقوله أصله إلخ ومتعلق تيثم محذوف أى فى مقالتك والحسب ما يعده الإنسان من مفاخر آبائه . والميسم بكسر الميم وفتح السين المهملة الجمال وأصله

---

[٨١٨] قاله أبو الأسود الحمانى يصف به امرأة من الرجز . الشاهد فى ما فى قومها إذ تقديره ما فى قومها أحد يفضلها فحذف الموصوف الذى هو مبتدأ . ولم تيثم بكسر التاء لغة قوم أى لم تأثم . والميسم الجمال أصله موسم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها . ومنه وسيم الوجه أى حسنه .

أصله : لو قلت أحد يفضلها لم تأثم ، فحذف الموصوف وهو أحد ، وكسر حرف المضارعة من تأثم وأبدل الهمزة ياء ، وقدم جواب لو فاصلا بين الخبر المقدم وهو الجار والمجرور ، والمبتدأ المؤخر وهو أحد المحذوف ، فإن لم يصلح ولم يكن المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن أو فى امتنع ذلك أى إقامة الجملة وشبهها مقامه إلا فى الضرورة كقوله :

[٨١٩] * لَكُمْ قِبْصَةٌ مِنْ بَيْنَ أَثْرَى وَأَقْتَرَا *

وقوله :

[٨٢٠] * تَرْمِي بِكَفَّيْ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرْ *

موسم قلبت الواو ياء لوقعها أثر كسرة كميزان[1] . **(قوله وكسر حرف المضارعة)** أى على غير لغة الحجازيين . تصريح .

(قوله والمبتدأ المؤخر) قال الشيخ خالد : إنما قدر مؤخرا لأن النكرة المخبر عنها بظرف مختص يجب تقديم خبرها عليها ا هـ ووجه وجوب تقديم الخبر دفع توهم كونه صفة للنكرة لما قالوه من أن النكرة أحوج إلى الصفة منها إلى الخبر فاندفع اعتراض سم وأقره شيخنا والبعض بما حاصله أن النفى يكفى مسوغا للابتداء بالنكرة . **(قوله إلا فى الضرورة)** أى وإلا فى قليل من النثر كما فى قوله تعالى : ﴿ ولقد جاءك من نبأ المرسلين ﴾ [الأنعام : ٣٤] ، أى بناء على أن من لا تزاد فى الإيجاب ولا داخلة على معرفة ، قاله فى التصريح ولا يلزم حذف الفاعل فى غير المواضع المستثناة لأن حذفه الممنوع إذا لم يقم شيء مقامه فى اللفظ ونعته هنا قائم مقامه فى اللفظ وإن لم يصلح للفاعلية بنفسه . قاله سم . **(قوله لكم قبصة إلخ)** الخطاب لبنى أمية يمدحهم . والقبصة بكسر القاف وسكون الموحدة وبالصاد المهملة العدد الكثير من الناس والشاهد فى قوله من بين أثرى أى من أثرى أى كثر ماله وأقتر أى افتقر فحذف النكرة الموصوفة وأقام الصفة مقامها بدون الشرط المتقدم للضرورة . **(قوله ترمى)** بالتاء الفوقية لرجوع ضميره إلى مؤنث وهى الكبداء فى قوله قيل :

---

[٨١٩] قاله الكميت يمدح به بنى أمية . وصدره :

* لَكُمْ مَسْجِدَا اللهِ الْمَزُورَانِ وَالْحَصَى *

من الطويل . أصله مسجدان لله فلما أضيف سقطت النون ، وأراد بهما مسجد مكة ومسجد المدينة شرفهما الله تعالى . وهو مبتدأ ، ولكم مقدما خبره ، والحصى عطف عليه ، وقبصة مبتدأ بكسر القاف وسكون الباء الموحدة وبالصاد المهملة وهو العدد الكثير من الناس ، ولكم مقدما خبره . والشاهد فى قوله من بين أثرى وأقترا أى من بين أثرى ومن اقترا من أثرى الرجل بالثاء المثلثة إذا كثر ماله ، وأقتر إذا افتقر أى من بين مثر ومقتر . ومن اسم منكور فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ولا يجوز أن تكون موصولة لأنها لا تحذف . فافهم .

[٨٢٠] رجز لم يعلم راجزه . وأوله :

مَا لَكَ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرْ وَغَيْرُ كَبْدَاءَ شَدِيدَةِ الْوَتَرْ

الكبداء بفتح الكاف وسكون الباء الموحدة : قوس واسعة المقبض . ويروى جادت بكفى . والشاهد فيه حيث حذف فيه الموصوف وأقيم الصفة مقامه إذ التقدير بكفى رجل كان من أرمى البشر ، وهذا ضرورة .

(١) فإنه واوى من وزن وزنا .

وقوله :

[٨٢١] كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِى أُقَيْشٍ يُقَعْقَعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ

والثانى كقوله تعالى : ﴿ يأخذ كل سفينة غصبا ﴾ [الكهف : ٧٩] ، أى كل سفينة صالحة . وقوله :

[٨٢٢] * فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعِ *

أى شيئا طائلا . وقوله :

مالك عندى غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر

والكبداء بفتح الكاف وسكون الموحدة بعدها دال مهملة القوس الواسعة المقبض . قاله الدمامينى والشمنى وغيرهما . وقوله بكفى كان بكفى رجل كان . **(قوله كأنك من جمال إلخ)** أى كأنك جمل من جمال . وأقيش بضم الهمزة وفتح القاف وسكون التحتية آخره شين معجمة . ويقعقع بالبناء للمفعول أى يصوت نعت ثان للمنعوت المحذوف وإليه يرجع الضمير فى رجليه وهو المحوج لتقدير المنعوت . والشن بفتح الشين المعجمة وتشديد النون القربة اليابسة وهى أشد لنفور الإبل ووجه الشبه سرعة الغضب وشدة النفور والبيت يشهد لإقامة الجملة وإقامة شبهها . **(قوله والثانى)** أى حذف النعت . **(قوله أى كل سفينة صالحة)** بدليل أنه قرىء كذلك وأن تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ . ا هـ مغنى . **(قوله فلم أعط شيئا ولم أمنع)** ببناء الفعلين للمجهول وصدره :

* وقد كنت فى الحرب ذا تدرأ *

بضم الفوقية وسكون الدال المهملة وفتح الراء آخره همزة أى عدة وقوة . قال العينى : والشاهد فى شيئا إذ أصله شيئا طائلا فحذف الصفة ولولا هذا التقدير لتناقض مع قوله ولم أمنع وسبقه إلى

---

[٨٢١] قاله النابغة الذبيانى . الشاهد فى كأنك من إذ تقديره كأنك جمل من جمال بنى أقيش ، فحذف الموصوف وأقيش بضم الهمزة وفتح القاف وسكون الياء آخر الحروف وفى آخره شين معجمة وهم حىّ من عكل أو من أشجع أو من اليمن وقيل حىّ من الجن . ولما كانت جمالهم وحشية مشهورة بالنفور حتى قيل إن إبلهم كانت من الجن خصهم بالذكر . يقعقع أى يصوت وهو صفة لذلك المحذوف . والشن بفتح الشين المعجمة : وتشديد النون القربة اليابسة وهى أشد لنفورها .

[٨٢٢] صدره :

* وَقَدْ كُنْتُ فِى الْحَرْبِ ذَا تُدْرَإٍ *

قاله العباس بن مرداس الصحابى رضى الله عنه . الواو للعطف وقد للتحقيق ، وذا تدرإ أى صاحب عدة وقوة على دفع الأعداء . والشاهد فى شيئا إذ أصله شيئا طائلا ، فحذف الصفة ، ولولا هذا التقدير لتناقض مع قوله ولم أمنع . فافهم .

[٨٢٣] وَرُبَّ أَسِيلَةِ ٱلْخَدَّيْنِ بِكْـرٍ ... مُهَفْهَفَـةٍ لَهَا فَـرْعٌ وَجِيـدُ

أى فرع فاحم وجيد طويل.

(تنبيهات)*: **الأول** : قد يلى النعت لا أو إما فيجب تكررهما مقرونين بالواو نحو : مررت برجل لا كريم ولا شجاع ، ونحو : ائتنى برجل إما كريم وإما شجاع . **الثانى** : يجوز عطف بعض النعوت المختلفة المعانى على بعض نحو : مررت بزيد العالم والشجاع والكريم . **الثالث** : إذا صلح النعت لمباشرة العامل جاز تقديمه مبدلا منه المنعوت نحو : ﴿ **إلى صراط العزيز الحميد * الله** ﴾ [إبراهيم : ١] . **الرابع** : إذا نعت بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد وأخرت الجملة غالبا نحو : ﴿ **وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه** ﴾ [غافر : ٢٨] ، وقد تقدم الجملة نحو : ﴿ **هذا كتاب أنزلناه مبارك** ﴾

ذلك صاحب المغنى وناقشه الدمامينى بأن عدم الإعطاء لا يناقض عدم المنع فتقدير الصفة لتحرى الصدق . قال الشمنى : وقد يقال هو وإن لم يناقضه عقلا يناقضه عرفا والأظهر فى تمثيل تقدير النعت لدفع التناقض قوله تعالى : ﴿ **وما نريهم من آية إلا هى أكبر من أختها** ﴾ [الزخرف : ٤٨] ، أى السابقة ووجه التناقض المدفوع بتقدير السابقة أن أفعل التفضيل يقتضى زيادة المفضل على المفضل عليه فلا يصح الزيدان كل منهما أفضل من الآخر لاقتضائه إثبات الزيادة لكل ونفيها عنه ، وقوله تعالى : ﴿ **وما نريهم من آية إلا هى أكبر من أختها** ﴾ [الزخرف : ٤٨] ، شامل لجميع الآيات المرئية لهم فيلزم أن يكون كل منها أكبر من غيرها فيكون أكبر وغير أكبر فافهم .

(قوله لها فرع وجيد) الفرع : الشعر التام ، والجيد : العنق . **(قوله أى فرع فاحم)** أى أسود وجيد طويل الدليل على هذا الحذف أن البيت للمدح وهو لا يحصل بإثبات الفرع والجيد مطلقين بل بإثباتهما موصوفين بصفتين محبوبتين . **(قوله مقرونين بالواو)** أى فى المرة الثانية كما هو ظاهر . **(قوله عطف بعض النعوت إلخ)** أى بجميع حروف العطف إلا أم وحتى كما صوبه الموضح فى الحواشى والأحسن فى الجمل العطف وفى المفردات تركه كما قاله أبو حيان . **(قوله المختلفة المعانى)** أما متفقتها فلا لئلا يلزم عطف الشىء على نفسه . وقال فى الهمع : وإنما يحسن العطف عند تباعد المعانى نحو : ﴿ **هو الأول والآخر والظاهر والباطن** ﴾ بخلاف ما إذا تقاربت نحو : ﴿ **هو الله الخالق البارئ المصور** ﴾ . **(قوله مبدلا منه المنعوت)** قال البعض : أى إن كان المنعوت معرفة أما إذا كان نكرة فينصب نعته المتقدم عليه حالا نحو :

* لميـة مـوحشا طلـل *

---

[٨٢٣] قاله المرقش الأكبر . وصدره :

* وَرُبَّ أَسِيلَـةِ ٱلْخَدَّيْـنِ بِكْـرٍ *

من الوافر أى لينة الخدين طويلتهما . ومهفهفة بالجر صفة لبكر . والشاهد فى لها فرع وجيد ، أصلهما فرع وافر وجيد طويل ، فحذف الصفة منهما لدلالة لفظ كل منهما عليه . والفرع : الشعر التام . والجيد : العنق .

[الأنعام : ٩١] ، ﴿ فسوف يأتى الله بقوم ﴾ [المائدة : ٥٤] الآية ا هـ .

(خاتمة): من الأسماء ما ينعت وينعت به كاسم الإشارة نحو : مررت بزيد هذا وبهذا العالم ، ونعته مصحوب أل خاصة ، فإن كان جامدا محضا نحو بهذا الرجل فهو عطف بيان على الأصح ، ومنها ما لا ينعت ولا ينعت به كالمضمر مطلقا خلافا للكسائى فى ذى الغيبة تمسكا بما سمع من نحو صلى الله عليه الرءوف الرحيم ، وغيره يجعله بدلا . ومنها ما ينعت ولا ينعت به كالعلم . ومنها ما ينعت به ولا ينعت كأى نحو : مررن بفارس أى فارس . ولا يقال جاءنى أى فارس . والله أعلم .

ا هـ . وأنت خبير بأن هذا ليس على إطلاقه فإن من المنعوت النكرة ما هو كالمنعوت المعرفة فى إعراب نعته بحسب العوامل وإعرابه هو بدلا أو عطف بيان نحو : مررت بقائم رجل وقصدت بلد كريم رجل ثم رأيت فى الدمامينى ما يؤيده حيث ذكر أن نصب نعت النكرة المتقدم عليها حالا غالب لا واجب على الأصح وأن محل نصبه حالا إذا قبل الحالية ليخرج النعت فى نحو : جاءنى رجل أحمر ونحوه من الصفات الثابتة إذا لم يمنع مانع من نصبه حالا ليخرج الوصف فى نحو المثالين المتقدمين . **(قوله أنزلناه مبارك)** قال ابن عصفور : الأحسن جعل مبارك خبرا ثانيا . **(قوله مصحوب أل خاصة)** شامل للموصول ذى أل كالذى والتى وإن كانت أل فيه زائدة وإنما خصوا نعته بمصحوب أل لأنه مبهم وإبهامه لا يرفع بمثله لأنه أيضا مبهم ولا بالمضاف إلى معرفة لأن تعريفه مكتسب من المضاف إليه فهو كالعارية كذا عللوا ويرد عليه الموصول غير ذى أل كمن وما فلماذا لم ينعت به اسم الإشارة .

(قوله كالمضمر) أما أنه لا ينعت فلأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف فلا حاجة لهما إلى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وحمل على الوصف الموضح الوصف المادح أو الذم أو غيرهما طردا للباب . وأورد عليه الشنوانى أن اسم الله تعالى أعرف المعارف فهو غنى عن الإيضاح ومع ذلك ينعت للمدح . وأجيب بأنه نعت نظرا لأصله وهو الإله الذى هو اسم جنس أو إلحاقا له بالأعم الأغلب إذ الأصل فى الاسم الظاهر أن ينعت وأما أنه لا ينعت به فلأنه ليس فى الضمير معنى الوصفية لأنه لا يدل إلا على الذات لا على قيام معنى بها كذا قالوا ويرد على تعليل عدم النعت به ما إذا كان الضمير يرجع إلى مشتق لدلالته حينئذ على قيام معنى بذات لما قالوه من أن الضمير كمرجعه دلالة اللهم إلا أن يقال طردوا الباب فتأمل . قال فى الهمع : وكالضمير فى أنه لا ينعت ولا ينعت به أسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية والآن وقبل وبعد . **(قوله وغيره يجعله بدلا)** أى بناء على أن البدل لا يشترط فيه الجمود . **(قوله كالعلم)** إنما نعت لإزالة الاشتراك اللفظى ولم ينعت به لأنه ليس بمشتق ولا فى حكمه إذ هو موضوع لمجرد الذات نعم العلم المشتهر مسماه بصفة كحاتم يصح أن يؤول بوصف وينعت به .

(فائدة): يجوز نعت النعت عند سيبويه ومنه يا زيد الطويل ذو الجمة ومنعه جماعة منهم ابن جنى ، قاله فى الارتشاف .

(فائدة ثانية): النعت بعد المركب الإضافى للمضاف لأنه المقصود بالحكم وإنما جىء

[التوكيد]

هو فى الأصل مصدر ويسمى به ، التابع المخصوص . ويقال أكد تأكيدا ووكد توكيدا . وهو بالواو أكثر . وهو على نوعين : لفظى وسيأتى ، ومعنوى وهو التابع الرافع احتمال إرادة غير الظاهر . وله ألفاظ أشار إليها بقوله (بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ ٱلِاسْمَ أَكِّدَا * مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ ٱلْمُؤَكَّدَا) أى فى الإفراد والتذكير وفروعهما فتقول : جاء زيد نفسه أو عينه ، أو نفسه عينه فتجمع بينهما ، والمراد حقيقته . وتقول : جاءت هند نفسها أو عينها وهكذا . ويجوز

بالمضاف إليه لغرض التخصيص فلا يكون له إلا بدليل ما لم يكن المضاف لفظ كل فالنعت للمضاف إليه لا له لأن المضاف إنما جىء به لقصد التعميم ولذلك ضعف قوله :

وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان

أفاده فى المغنى .

[التوكيد]

(قوله ويسمى به إلخ) الأنسب بمقام النقل أن يقول ثم سمى به إلخ . (قوله وهو بالواو أكثر) وهى الأصل والهمزة بدل . (قوله الرافع احتمال إلخ) إما أن يكون المراد بالرفع الإبعاد وإما أن يراد بالاحتمال الاحتمال القوى فوافق كلامه قول ابن هشام الظاهر أنه يبعد إرادة المجاز ولا يرفعها بالكلية لأن رفعها بالكلية ينافى الإتيان بالألفاظ متعددة ولو صار بالأول نصا لم يؤكد ثانيا وإنما اقتصر الشارح على رفع الاحتمال المذكور لأن رفع توهم السهو والغلط إنما يكون بالتأكيد اللفظى كما نقله سم عن السعد والسيد وخرج بقوله الرافع إلخ ما عدا التوكيد حتى البدل فإنه وإن رفع الاحتمال فى نحو : مررت بقومك كبيرهم وصغيرهم أولهم وآخرهم إلا أن ذلك عارض نشأ من خصوص المادة ، قاله شيخنا . (قوله بالنفس أو بالعين) أى بهاتين المادتين بقطع النظر عن إفرادهما وغيره وليس المراد بالنفس أو بالعين مفردين حتى يفيد أن النفس والعين يبقيان على إفرادهما وإن أكد بهما مثنى أو مجموع مع أنه ليس كذلك كما يصرح به قوله واجمعهما إلخ فاندفع ما أطال به البعض عن البهوتى . واعلم أن فى البيت إجمالا بينه البيت بعده على أنه يمكن بقطع النظر عن قول الشارح أى فى الإفراد والتذكير وفروعهما أن يحمل الاسم فى النظم على المفرد ولا يضيع على هذا قوله :

* مع ضمير طابق المؤكدا *

وإن زعمه البعض لأن المراد بالمطابقة على هذا المطابقة فى التذكير والتأنيث فقط فاعرفه « وأو » فى النظم لمنع الخلو . (قوله فتجمع بينهما) أى بلا عطف كما سيأتى والظاهر أن تقديم النفس على العين لازم وقيل حسن ، كذا فى المرادى . (قوله بباء زائدة) ومحل المجرور إعراب المتبوع . (قوله واجمعهما)

جرهما بباء زائدة فتقول : جاء زيد بنفسه وهند بعينها (**وَٱجْمَعْهُمَا**) أى النفس والعين (**بِأَفْعُلٍ إِنْ تَبِعَا * مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا**) فتقول : قام الزيدان أو الهندان أنفسهما أو أعينهما . وقام الزيدون أنفسهم أو أعينهم . والهندات أنفسهن أو أعينهن . ولا يجوز أن يؤكد بهما مجموعين على نفوس وعيون ولا على أعيان ، فعبارته هنا أحسن من قوله فى التسهيل جمع قلة فإن عينا تجمع جمع قلة على أعيان ولا يؤكد به .

(**تنبيه**)*: ما أفهمه كلامه من منع مجيء النفس والعين مؤكدا بهما غير الواحد وهو المثنى والمجموع غير مجموعين على أفعل هو كذلك فى المجموع ، وأما المثنى فقال الشارح بعد ذكره أن الجمع فيه هو المختار ويجوز فيه أيضا الإفراد والتثنية . قال أبو حيان : ووهم فى ذلك إذ لم يقل أحد من النحويين به . وفيما قاله أبو حيان نظر فقد قال ابن إياز فى شرح الفصول : ولو قلت نفساهما لجاز فصرح بجواز التثنية . وقد صرح النحاة بأن كل مثنى فى المعنى مضاف إلى متضمنه يجوز فيه الجمع والإفراد والتثنية والمختار الجمع نحو : ﴿ **فقد صغت قلوبكما** ﴾ [التحريم : ٤] ، ويترجح الإفراد على التثنية عند الناظم وعند غيره بالعكس وكلاهما مسموع كقوله :

[٨٢٤] * حَمَامَةَ بَطْنِ ٱلْوَادِيَيْنِ تَرَنَّمِى *

وكقوله :

الأمر مستعمل فى الوجوب بالنسبة إلى الجمع وفى الأولوية بالنسبة إلى المثنى . (**قوله بأفعل**) أى جمعا ملابسا لأفعل أو على أفعل (**قوله ولا على أعيان**) لو قال ولا بالعين مجموعا على أعيان لكان مستقيما . (**قوله ولا يؤكد به**) أى المختار وإلا ففى الدماميني عن شرح العمدة للمصنف والمفصل للزمخشرى والكفاية لابن الخباز جواز التوكيد بأعيان . (**قوله وقد صرح النحاة إلخ**) لما لم يكن كلام ابن إياز رادا على أبى حيان بالنظر إلى الإفراد أتى بهذا الرد الثانى لأنه يرد عليه بالنظر إلى الإفراد والتثنية ولأبى حيان أن يقول ما صرح به النحاة لا يظهر الرد به لأن النفس والعين لم يضافا إلى المتضمن بل إلى ما هو بمعناهما لأن المراد بهما الذات . (**قوله إلى متضمنه**) بصيغة اسم الفاعل أى ما اشتمل على المضاف . (**قوله والمختار الجمع**) أما على التثنية فلأن المتضايفين كالشيء الواحد فكرهوا الجمع بين تثنيتهما وإما على الإفراد فلأن الاثنين جمع فى المعنى . (**قوله حمامة إلخ**) تمامه :

[شواهد التوكيد]

[٨٢٤] تمامه :

* سَقَاكِ مِنَ ٱلْغُرِّ ٱلْغَوَادِى مَطِيرُهَا *

قاله الشماخ من قصيدة من الطويل أى يا حمامة ترنمى أى رجعى صوتك . والشاهد فى بطن الواديين حيث أفرد البطن والقياس بطنى الواديين ، بل الأحسن بطون الواديين . ومطيرها فاعل سقاك . يقال ليلة مطيرة إذا كانت كثيرة المطر . والغر بالضم جمع غراء وهى البيضاء . والغوادى جمع غادية بالغين المعجمة وهى السحابة التى تنشأ صباحا .

[٨٢٥] وَمَهْمَهَيْــنِ قَذَفَيْــنِ مَرْتَيْــنْ ظَهْرَاهُمَا مِثْلَ ظُهُورِ ٱلتُّرْسَيْنْ

ا هـ . (وَكُلًّا ٱذْكُرْ فِي) التوكيد المسوق لقصد (ٱلشُّمُولِ) والإحاطة بأبعاض المتبوع (وَكِلَا) و(كِلْتَا) و(جَمِيعًا) فلا يؤكد بهن إلا ما له أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهن، نحو: جاء الجيش كله أو جميعه، والقبيلة كلها أو جميعها، والرجال كلهم أو جميعهم، والهندات كلهن أو جميعهن، والزيدان كلاهما

---

* سقاك من الغر الغوادى مطيرها *

والغر جمع غراء وهى البيضاء وهو صفة لمحذوف أى من السحب الغر إلخ . والغوادى جمع غادية وهى السحابة الممطرة صباحا . والمطير بفتح الميم كثير المطر . **(قوله ومهمهين إلخ)** المهمه المكان القفر ، والقذف بفتح القاف والذال المعجمة آخره فاء البعيد ، والمرت بفتح الميم وسكون الراء آخره فوقية المكان الذى لا نبات فيه ، وظهراهما مبتدأ ومثل خبر والجملة صفة ثالثة ، قاله العينى . والمراد بظهريهما ما ارتفع منهما وقوله مثل ظهور الترسين أى فى الصلابة . **(قوله وكلا اذكر إلخ)** اعلم أن كلا وشبهها فى إفادة شمول كل فرد إن كانت داخلة فى حيز النفى بأن أخرت عن أداته لفظا نحو :

* ما كل ما يتمنى المرء يدركه *

وما جاء كل القوم ، وما جاء القوم كلهم ، ولم آخذ كل الدراهم ، ولم آخذ الدراهم كلها ، أو رتبة نحو : كل الدراهم لم آخذ ، والدراهم كلها لم آخذ توجه النفى إلى الشمول خاصة وأفاد سلب العموم . وإلا بأن قدمت على أداته لفظا ورتبة توجه النفى إلى كل فرد وأفاد عموم السلب كقوله عليه الصلاة والسلام كل ذلك لم يكن[1] ، وكالنفى النهى . قال التفتازانى : والحق أن الشق الأول أكثرى لا كلى بدليل : ﴿ **والله لا يحب كل مختال فخور** ﴾ [لقمان : ١٨] ، ﴿ **والله لا يحب كل كفار أثيم** ﴾ [البقرة : ٢٧٦] ، ﴿ **ولا تطع كل حلاف مهين** ﴾ [القلم : ١٠] . **(قوله يصح وقوع بعضها موقعه)** أى فى نسبة الحكم إليه سواء كان على وجه إرادة البعض من لفظ الكل مجازا مرسلا أو إسناد ما للبعض إلى الكل مجازا عقليا أو تقدير المضاف ، فقوله لرفع احتمال تقدير بعض إلخ فيه قصور ولعله إنما اقتصر عليه لأنه أقرب الاحتمالات الثلاثة فإذا اندفع هو اندفع أخواه بالأولى ودخل فى قول الشارح إلا ما له أجزاء إلخ نحو : زيد كله حسن ، وعين البقرة الوحشية كلها سواد ، لأن المؤكد وإن كان غير متعد له أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه . **(قوله تقدير بعض)** أى أو ما فى معناه كأحد وإحدى بدليل قوله بعد أو أحد الزيدين إلخ .

---

[٨٢٥] قاله خطام المجاشعى ، قاله سيبويه . وقال أبو على لهميان بن قحافة . وقبله :

وَمَهْمَهَيْــنِ فَــدَفَــدَيْــنِ مَرْتَيْــنْ

من مشطور السريع . الواو واو رب . والمهمه القفر . وقذفين بفتح القاف والذال المعجمة وفى آخره فاء تثنية قذف وهو البعيد وهو صفة مهمهين . ويروى فدفدين والفدفد الأرض المستوية . ومرتين تثنية مرت بفتح الميم وسكون الراء وفى آخره تاء مثناة من فوق وهو المكان الذى لا نبات فيه . وظهراهما مبتدأ . ومثل ظهور الترسين خبره . والجملة أيضا صفة مهمهين . والشاهد فى جمع الظهور بعد ما ثنى ، والتثنية أصل ، والإفراد جائز ، والجمع راجح . وجواب رب هو قوله :

قَطَعْتُــهُ بِالسَّمْــتِ لَا بِالسَّمْتَيْــنْ

---

(١) راجع حديث ذى اليدين فى باب السهو من كتاب الصلاة فى فتح البارى من تحقيقنا .

والهندان كلتاهما ، لجواز أن يكون الأصل ، جاء بعض الجيش ، أو القبيلة أو الرجال ، أو الهندات ، أو أحد الزيدين ، أو إحدى الهندين . ولا يجوز جاءني زيد كله ولا جميعه . وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما ولا الهندان كلتاهما لامتناع التقدير المذكور . وأشار بقوله (**بالضَّمِيرِ مُوصَلَا**) إلى أنه لابد من اتصال ضمير المتبوع بهذه الألفاظ ليحصل الربط بين التابع ومتبوعه كما رأيت . ولا يجوز حذف الضمير استغناء بنية الإضافة خلافا للفراء والزمخشرى . ولا حجة فى ﴿ **خلق لكم ما فى الأرض جميعا** ﴾ [البقرة : ٢٩] ، ولا قراءة بعضهم : ﴿ **إنا كلا فيها** ﴾ [غافر : ٤٨] ، على أن المعنى جميعه وكلنا ، بل جميعا حال وكلا بدل من اسم إن أو حال من الضمير المرفوع فى فيها . وذكر فى التسهيل أنه قد يستغنى عن الإضافة إلى الضمير بالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكد بكل ، وجعل منه قول كثير :

[٨٢٦] * **يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ** *

(**قوله والزيدان كلاهما إلخ**) فائدة : لا يتحد توكيد متعاطفين ما لم يتحد عاملهما معنى فلا يقال مات زيد وعاش عمرو كلاهما ، فإن اتحدا معنى جاز وإن اختلفا لفظا جزم به الناظم تبعا للأخفش نحو : انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما . قال أبو حيان : ويحتاج ذلك إلى سماع . سيوطى سم . (**قوله لجواز أن يكون الأصل إلخ**) فيه ما فى التعليل الأول ولو قال لجواز أن يكون المعنى إلخ لوفى بالاحتمالات الثلاثة . (**قوله وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما إلخ**) هذا مذهب الأخفش والفراء وهشام وأبى على ، وذهب الجمهور إلى الجواز كما قاله الدماميني ووافق الناظم فى تسهيله الجمهور . (**قوله لامتناع التقدير المذكور**) أى فلا فائدة فى التأكيد حينئذ . (**قوله بالضمير موصلا**) حال من الألفاظ المتقدمة بتأويلها بالمذكور وبالضمير متعلق به . (**قوله ولا يجوز حذف الضمير**) والكلام مفروض فيما إذا جرت على المؤكد فلا يرد نحو : ﴿ **كل فى فلك يسبحون** ﴾ . (**قوله على أن المعنى إلخ**) راجع للمنفى بالميم . (**قوله بل جميعا حال**) بمعنى مجتمعا إن قيل الحالية تقتضى وقوع الخلق على ما فى الأرض حالة الاجتماع وليس كذلك . أجيب بأن خلق بمعنى قدر خلق ذلك فى علمه .

(**قوله وكلا بدل من اسم إن**) وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز إذا أفاد الإحاطة نحو : قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير . (**قوله أو حال من الضمير إلخ**) قال فى المغنى فيه ضعفان : تقدمه على عامله الظرفى وتنكير كل بقطعه عن الإضافة لفظا ومعنى لأن الحال واجبة

---

[٨٢٦] قاله كثير عزة . وصدره :

* **كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكِ لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُمُ** *

من البسيط . وكم خبرية مبتدأ . وقد ذكرتك خبره . والشاهد فى كل الناس حيث أضيف فيه كل إلى اسم ظاهر لأن إضافته تجب إلى اسم مضمر . وقال ابن مالك : وقد يخلفه الظاهر كما فى قوله :. كما قد ذكرتك إلى آخره . ورد عليه أبو حيان بأن كلا ههنا ليست للتأكيد وإنما هو نعت ، وليس بشىء لأن التى ينعت بها دالة على الكمال لا على عموم الأفراد .

(وَٱسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلٍّ) فى الدلالة على الشمول اسما موازنا **(فَاعِلَةْ * مِنْ عَمَّ فِى التَّوْكِيدِ)** فقالوا جاء الجيش عامته ، والقبيلة عامتها ، والزيدون عامتهم ، والهندات عامتهن . وعد هذا اللفظ **(مِثْلَ ٱلنَّافِلَةْ)** أى الزائد على ما ذكره النحويون فى هذا الباب ، فإن أكثرهم أغفله ، لكن ذكره سيبويه وهو من أجلِّهم فلا يكون حينئذ نافلة على ما ذكروه ، فلعله إنما أراد أن التاء فيه مثلها فى النافلة أى تصلح مع المؤنث والمذكر فتقول : اشتريت العبد عامته كما قال تعالى : ﴿ **ويعقوب نافلة** ﴾ [الأنبياء : ٧٢] .

(تنبيه)*: خالف فى عامة المبرد وقال إنما هى بمعنى أكثرهم **(وَبَعْدَ كُلِّ أَكَّدُوا بِأَجْمَعَا * جَمْعَاءَ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمَعَا)** فقالوا : جاء الجيش كله أجمع ، والقبيلة كلها جمعاء ، والزيدون كلهم أجمعون ، والهندات كلهن جمع **(وَدُونَ كُلِّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ * جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ)** المذكورات نحو : ﴿ **لأغوينهم أجمعين** ﴾ [الحجر : ٣٩] ، ﴿ **لموعدهم أجمعين** ﴾ [الحجر : ٤٣] ، وهو قليل بالنسبة لما سبق ، وقد يتبع أجمع وأخواته بأكتع وكتعاء وأكتعين وكتع ، وقد يتبع أكتع وأخواته بأبصع وبصعاء وأبصعين وبصع ، فيقال جاء الجيش كله أجمع أكتع أبصع ، والقبيلة كلها جمعاء كتعاء بصعاء ، والقوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون ، والهندات كلهن جمع كتع بصع . وزاد الكوفيون بعد أبصع وأخواته أبتع وبتعاء وأبتعين وبتع . قال الشارح : ولا يجوز أن يتعدى هذا

التنكير . **(قوله بالإضافة إلى مثل الظاهر)** أى لحصول الربط به كما تقدم فى الموصول . **(قوله وجعل منه إلخ)** جعل أبو حيان كل الناس نعتا أى الكاملين فى الحسن والفضل . همع . **(قوله واستعملوا أيضا)** أى كما استعملوا غير عامة وقوله : من عم أى مشتقا من مصدره ، وقوله : فى التوكيد متعلق باستعملوا ويغنى عنه قوله ككل . **(قوله فاعله من عم)** لم يقل عامة مع أنه أخصر لأن فيه اجتماع ساكنين وهو لا يجوز فى النظم . **(قوله مثل النافلة)** حال من فاعله وقول الشارح وعد هذا اللفظ مثل النافلة حل معنى ولم يجعله زائدا بل مثل الزائد نظرا لكون البعض قد ذكره ، وحينئذ لا يرد الاستدراك الذى ذكره الشارح لأنه لم يجعله نافلة بل مثلها . أفاده سم . **(قوله ويعقوب نافلة)** حال من يعقوب أى حالة كونه نافلة على ما طلبه إبراهيم من ولد صالح وهو إسحق حيث قال : رب هب لى من الصالحين فوهب له إسحق وولد لإسحق يعقوب . **(قوله بمعنى أكثرهم)** أى فتكون بدل بعض من كل . **(قوله المذكورات)** دفع به ما يوهمه تعبير المصنف بالظاهر فى موضع الضمير من مغايرة الألفاظ المذكورة فى البيت الثانى للألفاظ المذكورة فى البيت الأول . **(قوله بالنسبة لما سبق)** أى من وقوع المذكورات بعد كل أما بالنسبة لنفسه فكثير .

(قوله ولا يجوز أن يتعدى هذا الترتيب) أى بتقديم وتأخير أو بحذف بعض ما فى الإثناء .

الترتيب . وشذ قول بعضهم أجمع أبصع . وأشذ منه قول الآخر : جمع بتع . وربما أكد بأكتع وأكتعين غير مسبوقين بأجمع وأجمعين . ومنه قول الراجز :

[٨٢٧] **يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا ۞ تَحْمِلُنِي ٱلذَّلْفَاءُ حَوْلًا أُكْتَعَا**
إِذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أَرْبَعَا ۞ إِذًا ظَلِلْتُ ٱلدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

وفي هذا الرجز أمور : إفراد أكتع عن أجمع ، وتوكيد النكرة المحدودة ، والتوكيد بأجمع غير مسبوق بكل ، والفصل بين المؤكَّد والمؤكِّد ، ومثله في التنزيل : ﴿ **ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن** ﴾ [الأحزاب : ٥١] .

(تنبيهات): **الأول** : زعم الفراء أن أجمعين تفيد اتحاد الوقت ، والصحيح أنها ككل في إفادة العموم مطلقا بدليل قوله تعالى : ﴿ **لأغوينهم أجمعين** ﴾ [الحجر : ٣٩] . **الثاني** : إذا تكررت ألفاظ التوكيد فهي للمتبوع وليس الثاني تأكيدا للتأكيد . **الثالث** : لا يجوز في ألفاظ التوكيد القطع إلى الرفع ولا إلى النصب . **الرابع** : لا يجوز عطف بعضها على بعض فلا يقال قام زيد نفسه وعينه ، ولا جاء القوم كلهم وأجمعون . وأجازه بعضهم

قال الفارضي : قدمت كل على الجميع لعراقتها وكونها أنص في الإحاطة ووليها أجمع لأنه صريح في الجمعية لاشتقاقه من الجمع ووليه أكتع لانحطاطه عنه في الدلالة على الجمع لأنه من تكتع الجلد إذا انقبض ففيه معنى الجمع ووليه أبصع لأنه من تبصع العرق إذا سال وهو لا يسيل حتى يجمتع وأخر أبتع لأنه أبعد من أبصع لأنه طويل العنق أو شديد المفاصل لكن لا يخلو من دلالته على اجتماع اهـ بيعض تلخيص . وإذا اجتمع النفس والعين وكل قدما على كل ولم يتعرضوا لما إذا اجتمع كل وعامة والظاهر تقديم كل على عامة . **(قوله وأشذ منه إلخ)** أي لأن في الأول حذف واسطة واحدة وهي أكتع وفي الثاني حذف واسطتين وهما كتع وبصع . **(قوله بأكتع وأكتعين)** لم يستشهد للثاني وقد استشهد له في الهمع . **(قوله إفراد أكتع عن أجمع)** أي وهو قليل . **(قوله وتوكيد النكرة المحدودة)** أي الموضوعة لمدة لها ابتداء وانتهاء أي وهو ممنوع عند البصريين كما سيأتي . **(قوله والتوكيد بأجمع إلخ)** أي وهو قليل بالنسبة للتأكيد بها مسبوقة بكل . **(قوله والفصل إلخ)** أي وهو خلاف الأصل . **(قوله إفادة العموم مطلقا)** أي لا بقيد اتحاد الوقت . **(قوله لا يجوز في ألفاظ إلخ)** أي على المختار لمنافاة القطع مقصود التوكيد . **(قوله فلا يقال إلخ)** عللوه باتحاد معنى النفس والعين واتحاد معنى كل وأجمع وهذا يقتضي جواز نحو : جاء القوم أنفسهم وكلهم لعدم الاتحاد ولم أر من ذكره بل إطلاقهم

---

[٨٢٧] رجز لم يعلم راجزه والمنادى محذوف ، أي يا قوم ليتني . وكنت صبيا مرضعا خبر ليت . والذلفاء بالذال المعجمة اسم امرأة هنا . وإذا للشرط . وقبلتني جوابه . وأربعا صفة مصدر محذوف أي تقبيلا أربعا . وإذا حرف مكافأة وجواب وهنا جواب الشرط محذوف ، أي إن لم يكن الأمر كذلك إذن ظللت . والشاهد في مواضع : في أكتعا حيث أكد به وهو غير مسبوق بأجمع وشرطه ذلك ، وأكد به حولا وهو نكرة ، وشرطه أن يكون معرفة ، وفي أجمعا حيث أكد به الدهر وهو غير مسبوق بكل وهو شرط . وفصل بينهما بقوله أبكي والأصل عدمه .

وهو قول ابن الطراوة . **الخامس** : قال فى التسهيل : وأجرى فى التوكيد مجرى كل ما أفاد معناه من الضرع والزرع والسهل والجبل واليد والرجل والبطن والظهر يشير إلى قولهم : مطرنا الضرع والزرع ، ومطرنا السهل والجبل ، وضربت زيدا اليد والرجل ، وضربته البطن والظهر . **السادس** : ألفاظ التوكيد معارف : أما ما أضيف إلى الضمير فظاهر ، وأما أجمع وتوابعه ففى تعريفه قولان : أحدهما أنه بنية الإضافة ونسب لسيبويه ، والآخر بالعلمية علق على معنى الإحاطة (**وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدَ مَنْكُورٍ**) بواسطة كونه محدودا وكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة (**قُبِلْ**) وفاقا للكوفيين والأخفش ، تقول اعتكفت شهرا كله . ومنه قوله :

[٨٢٨] * **يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ** *

يخالفه فافهم . (**قوله الضرع**) بفتح الضاد المعجمة والزرع أى جميعنا وكذا يقال فيما بعده . (**قوله وضربت زيدا إلخ**) أى إذا أريد باليد والرجل وبالبطن والظهر الجملة أما إذا أريد العضوان فقط فبدل بعض . (**قوله معارف**) ومن ثم لم تنصب حالا على الأصح كما فى السيوطى أى مع إضافتها فلا ينافى ما قدمه الشارح فى ﴿ **خلق لكم ما فى الأرض جميعا** ﴾ ﴿ **إنا كلا فيها** ﴾ . (**قوله بنية الإضافة**) قيل هذا ينافى ما قدمه من امتناع حذف الضمير استغناء بنية الإضافة والحق أنه لا منافاة لأن ما تقدم فى غير أجمع وتوابعه كما نبه عليه سم قال فى المغنى : يجب تجريد نحو أجمع المؤكد به من ضمير المؤكد وأما قولهم : جاءوا بأجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها فهو جمع لجمع كأفلس وفلس أى بجماعاتهم اهـ لكن نقل الرضى والبرماوى فى شرح ألفية الأصول فتح الميم أيضا .

(**قوله بالعلمية**) أى الجنسية وعليه فهى ممنوعة من الصرف للعلمية ووزن الفعل إلا جمع وتوابعه فللعلمية والعدل وعلى الأول يكون منعها من الصرف للوصفية ووزن الفعل إلا جمع وتوابعه فللوصفية والعدل كأخر كذا قال البعض . وظاهره أن جمعاء وتوابعه كأجمع وتوابعه ويبطله أنها ليست بوزن الفعل ولو جعل مانع صرفها ألف التأنيث الممدودة لم يبعد بل يتعين ثم الذى قاله الدمامينى أن منع الصرف على الأول لشبه العلمية ووزن الفعل ووجه الشبه كون كل من منوى الإضافة والعلم معرفة بغير معرف لفظى . (**قوله علق على معنى الإحاطة**) أى وضع على معنى هو الإحاطة ولا يخفى أن جعل مدلوله الإحاطة يورث اختلال الكلام إذ يكون حينئذ معنى جاء القوم أجمع جاء القوم الإحاطة فلعل فى العبارة حذف مضاف أى ذى الإحاطة على أن الإحاطة مصدر المبنى للمفعول فافهم . (**قوله**

[٨٢٨] صدره :

* **لكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ** *

هو من البسيط وأن بالفتح فى محل الرفع على أنه فاعل شاقه . والشوق نزاع النفس إلى الشىء ، ويا لمجرد التنبيه . والشاهد فى حول كله حيث أكد حول بلفظ كل والحال أنه نكرة وهو مذهب الكوفية . وهذا وأمثاله من الشواذ عند البصرية . قلت : صحة السماع تدل على أنه غير شاذ وكثير منهم ينشدون البيت :

* **يا ليت عدة شهر كله رجب** *

وهذا تحريف ، والصواب عدة حول[1] كله فافهم .

(١) أى حول بدل شهر .

وقوله :

[٨٢٩] * تَحمِلُنِي الذَّلْفاءُ حَوْلًا أَكْتَعا *

وقوله :

[٨٣٠] * قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا *

(وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ) أى عم المفيد وغير المفيد . ولا يجوز صمت زمنا كله ولا شهرا نفسه (وَاغْنَ بِكِلْتَا فِي مُثَنًّى وَكِلَا * عَنْ) تثنية (وَزْنِ فَعْلَاءَ وَوَزْنِ أَفْعَلَا) كما استغنى بتثنية سى عن تثنية سواء ، فلا يجوز : جاء الزيدان أجمعان ، ولا الهندان جمعاوان ، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش قياسا معترفين بعدم السماع .

وفاقاً للكوفيين والأخفش) فلا يشترط عندهم تطابق التوكيد والمؤكد تعريفًا وتنكيرًا . (قوله رجل) هو كصفر إن أريد به معين فغير منصرف للعلمية والعدل عن المحلى بأل وإلا فمنصرف ، نقله الدنوشرى عن السعد وغيره ونقل شيخنا عن شرح المواهب لشيخه الزرقانى أن رجب من أسماء الشهور مصروف وإن أريد به معين كما فى المصباح .

(قوله الذلفاء) بالذال المعجمة ثم الفاء اسم امرأة . (قوله قد صرت) بتشديد الراء أى صوتت البكرة أى بكرة البئر كما فى العينى وشيخ الإسلام زكريا فتفسير البعض لها بالناقة فيه نظر . وهى بسكون الكاف وجوز بعضهم فتحها . (قوله ولا يجوز صمت زمنا إلخ) أى بإجماع الفريقين لأن النكرة فى الأول غير محدودة والتوكيد فى الثانى ليس من ألفاظ الإحاطة وفى نسخ فلا يجوز بالفاء وهى أولى . (قوله واغن بكلتا إلخ) قال فى النكت : ظاهره أن ما عدا ذلك من كل وعامة وجميع يستعمل فى المثنى والمجموع لأن كلامه فيما تقدم عام ، خصوصا أنه ذكر فى التسهيل جواز الاستغناء بكل عن كلا وكلتا ، ورده أبو حيان وقال إنه يحتاج إلى نقل وسماع من العرب . (قوله فى مثنى) أى فيما دل على اثنين وإن لم يسم فى الاصطلاح مثنى ليدخل نحو : جاء زيد وعمرو كلاهما وهند ودعد كلتاهما . (قوله عن تثنية وزن إلخ) قدر تثنية لأن نفس وزن فعلاء لا يصلح للمثنى حتى يستغنى فيه عنه بغيره .

(قوله فلا يجوز جاء الزيدان أجمعان ولا الهندان جمعاوان) لو قال : فلا يجوز جاء الجيشان

---

[٨٢٩] قبله :

* يا ليتنى كنت صبيًا مُرضَعًا *

والرجز بلا نسبة فى الدرر .

[٨٣٠] قائله مجهول . وقال أبو البركات لا يستقيم الاحتجاج به . وقيل مصنوع لا يحتج به . والرواية الصحيحة :

* قد صرت البكرة يوما أجمع *

بلا تنوين . أراد يومى أجمع ، فالألف بدل من ياء الإضافة . وصرت صوتت والبكرة للبئر . أراد صوتت بكرة البئر يوما من أوله إلى آخره . والشاهد فى أجمعا حيث احتجت به الكوفية على جواز تأكيد النكرة المحدودة . وجواب البصرية ما ذكرنا . وقطع الزمخشرى بعدم جواز تأكيد النكرة لا بكل وأجمع .

(تنبيهان)*: **الأول** : المشهور أن كلا للمذكر وكلتا للمؤنث . قال فى التسهيل : وقد يستغنى بكليهما عن كلتيهما أشار بذلك إلى قوله :

[٨٣١] * يَمُتُّ بِقُرْبَى الزَّيْنَبَيْنِ كِلَيْهِمَا *

وقال ابن عصفور : هو من تذكير المؤنث حملا على المعنى للضرورة كأنه قال بقربى الشخصين . **الثانى** : ذكر فى التسهيل أيضا أنه قد يستغنى عن كليهما وكلتيهما بكلهما ، فيقال على هذا جاء الزيدان كلهما والهندان كلهما **(وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلْ)** مستترا

أجمعان ولا القبيلتان جمعاوان لكان أولى لأن ما مثل به لا يجوز وإن قلنا بجواز تثنية أجمع وجمعاء لأنه لا يؤكد بأجمع وجمعاء إلا مفرد ذو أبعاض ومفردة ذات أبعاض[1] فبفرض جواز تثنيتهما إنما يؤكد بهما مثنى واحده مفرد ذو أبعاض ومفردة ذات أبعاض إلا أن يدعى الفرق بين حالتى التثنية والجمع وفيه ما فيه . **(قوله وأجاز ذلك الكوفيون إلخ)** وهل يجرى خلافهم فى توابع أجمع وجمعاء وهو أكتع وكتعاء إلخ فى كلام بعضهم ما يشعر بجريانه والقياس يقتضيه ، نقله شيخنا . **(قوله يمت)** بفتح الميم وتشديد الفوقية أى ينتسب أو بمعنى يتوسل بالقرابة وعليه يحتاج إلى تجريد يمت عن كونه بالقرابة لئلا يتكرر قوله بقربى .

(قوله وقال ابن عصفور هو من تذكير المؤنث إلخ) يحتمل أن هذا قول آخر مخالف لما قاله فى التسهيل فيكون المراد أن الشاعر احتاج إلى التذكير بتأويل الزينبين بالشخصين فارتكبه فكان إتيانه كليهما فى محله فليس المحل حينئذ لكلتيهما فقط حتى يكون الإتيان بكليهما من باب الاستغناء بكليهما عن كلتيهما ، ويحتمل أنه تأييد وإيضاح لما قاله فى التسهيل بين به وجه الاستغناء . **(قوله وإن تؤكد الضمير المتصل إلخ)** قال الفارضى : وإنما وجب ذلك لوقوع اللبس فى بعض المواضع كما لو قلت هند ذهبت نفسها وسعدى خرجت عينها إذ يحتمل أن تكون نفسها ذهبت وعينها خرجت[2] فإذا قيل ذهبت هى نفسها لم يكن لبس ولم يفرقوا بين هذين المثالين وغيرهما طردا للباب ا هـ وأيضا إنما وجب ذلك لأن المرفوع المتصل بمنزلة الجزء فكرهوا أن يؤكدوه أولا بمستقل من غير جنسه فأكدوه أولا بمستقل من جنسه وبمعناه وهو الضمير المنفصل المرفوع ليكون تمهيدا لتأكيده بالمستقل من غير جنسه وهو النفس والعين اللذان هما من الأسماء الظاهرة أما إذا كان المؤكد اسما ظاهرا أو ضمير رفع منفصلا أو ضمير نصب مطلقا فلا يشترط هذا الشرط لفقد العلة المقتضية له إذ الظاهر مستقل والمنفصل ليس كالمتصل لاستقلاله بنفسه ، والمنصوب ليس كالمرفوع فى شدة الاتصال .

---

[٨٣١] قاله هشام بن معاوية . وتمامه :

* إلَيْكَ وَقُرْبَى خَالِدٍ وَحَبِيبِ *

من الطويل . يمت ينتسب ، من المت بفتح الميم وتشديد التاء المثناة من فوق : أى ينتسب إليك بقرابة الزينبين ، وقرابة خالد وحبيب . والشاهد فى كليهما فإنه وقع موقع كلهما على تأويل الشخصين للضرورة .

---

(١) فلا تقول جاء محمد كله ولا زينب كلها .

(٢) أى ماتت بذهاب نفسها واعورت بخروج عينها .

كان أو بارزا (**بِالنَّفْسِ وَٱلْعَيْنِ فَبَعْدَ**) الضمير (**ٱلْمُنْفَصِلْ**) حتما (**عَنَيْتُ**) المتصل (**ذَا ٱلرَّفْعِ**) نحو : قم أنت نفسك أو عينك ، وقوموا أنتم أنفسكم أو أعينكم ، فلا يجوز : قم نفسك ولا قوموا أعينكم بخلاف قام الزيدون أنفسهم فيمتنع الضمير ، وبخلاف ضربتهم أنفسهم ومررت بهم أعينهم ، فالضمير جائز لا واجب .

(**تنبيه**)*: ما اقتضاه كلامه هنا من وجوب الفصل بالضمير المنفصل هو ما صرح به فى شرح الكافية ونص عليه غيره . وعبارة التسهيل تقتضى عدم الوجوب ا هـ (**وَأَكَّدُوا بِمَا * سِوَاهُمَا**) أى بما سوى النفس والعين (**وَٱلْقَيْدُ**) المذكور (**لَنْ يُلْتَزَمَا**) فقالوا قوموا كلكم وجاءوا كلهم من غير فصل بالضمير المنفصل . ولو قلت : قوموا أنتم كلكم وجاءوا هم كلهم لكان حسنا (**وَمَا مِنَ ٱلتَّوْكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِى * مُكَرَّرًا**) ما مبتدأ موصول ولفظى خبر مبتدأ محذوف هو العائد ، والمبتدأ مع خبره صلة ما . وجاز حذف صدر الصلة وهو

(**قوله بالنفس والعين**) إنما اختص هذا الحكم بهما لقوة استقلالهما فإنهما يستعملان فى غير التوكيد كثيرا نحو : علمت ما فى نفسك وعين زيد حسنة بخلاف بقية الألفاظ فلم يكن لها من قوة الاستقلال ما للنفس والعين فلم يكرهوا توكيد المرفوع المتصل بها . (**قوله نحو قم أنت نفسك إلخ**) ونحو : قمنا نحن أنفسنا ونحو قاموا هم أنفسهم . (**قوله فيمتنع الضمير**) لأن الظاهر لا يؤكد بالمضمر لكونه دون المضمر تعريفا فلا يكون تكملة له . (**قوله ما اقتضاه كلامه هنا إلخ**) وجه اقتضائه الوجوب أن التقدير فتوكيده بعد المنفصل والمصدر الواقع خبرا بمعنى الأمر فكأنه قال فأكده بعد المنفصل والأمر للوجوب وإنما قدرنا كالمكودى فتوكيده لا فأكده كما فعل الشاطبى لأن حذف المبتدأ هو المعهود فى جواب الشرط نحو : ﴿ وإن مسه الشر فيئوس قنوط ﴾ [فصلت : ٤٩] .

(**قوله تقتضى عدم الوجوب**) أى عدم وجوب الفصل بالضمير المنفصل فيكفى الفصل بغير الضمير فالشرط مطلق الفصل وعلى هذا اقتصر السيوطى حيث قال لا يشترط فى الفاصل كونه ضميرا ا هـ بل فى الفارضى ما نصه : يجوز على ضعف جاءوا أعينهم وقاموا أنفسهم وجعل منه بعضهم القراءة الشاذة عليكم أنفسكم بالرفع على أنه توكيد للضمير المستتر فى عليكم . وقال ابن هشام : الصواب أن أنفسكم مبتدأ على حذف مضاف وعليكم خبره أى عليكم شأن أنفسكم ا هـ . (**قوله يجى**) حذفت لامه للضرورة أو على لغة ، قاله الشاطبى . (**قوله مكررا**) أى إلى ثلاث مرات فقط لاتفاق الأدباء على أنه لم يقع فى لسان العرب أزيد منها كما نقله الدمامينى عن العز بن عبد السلام . قال : وأما تكرير : ﴿ **ويل يومئذ للمكذبين** ﴾ فى سورة والمرسلات فليس بتأكيد بل كل آية قيل فيها ذلك فالمراد المكذبون بما ذكر قبيل هذا القول فلم يتعدد على معنى واحد وكذا ﴿ **فبأىّ آلاء ربكما تكذبان** ﴾ في سورة الرحمن ا هـ . (**قوله وهو**) أى الجار والمجرور متعلق إلخ . (**قوله إذ هو**) الخبر وهو لفظى وهذا تعليل

العائد للطول بالجار والمجرور وهو متعلق باستقرار ، على أنه حال من الضمير المستتر فى الخبر إذ هو فى تأويل المشتق ، ومكررا حال من فاعل يجى المستتر ، وجملة يجى خبر الموصول ، أى النوع الثانى من نوعى التوكيد وهو التوكيد اللفظى هو إعادة اللفظ أو تقويته بموافقه معنى ، كذا عرفه فى التسهيل ، فالأول يكون فى الاسم والفعل والحرف والمركب غير الجملة والجملة نحو : جاء زيد زيد ، ونكاحها باطل باطل باطل . وقوله :

[٨٣٢] **فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِـرَاءَ فَإِنَّـهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ**

ونحو : قام قام زيد ، ونحو : نعم نعم . وكقوله :

[٨٣٣] *** فَحَتَّامَ حتَّام العناءُ المطولُ ***

لاستتار الضمير فيه . **(قوله هو إعادة اللفظ)** قال السيوطى : ولا يضر نوع اختلاف نحو : ﴿ **فمهل الكافرين أمهلهم** ﴾ . **(قوله أو تقويته بموافقه)** يوهم أن إعادة لفظه لا تقوية فيها وليس كذلك مع أن التقوية فائدة التوكيد فلا تذكر فى حده إلا أن يقال هو رسم[1] ولو قال أو ذكر موافقه معنى لكان أولى . واعلم أن كلام المتن صادق بالصورتين لأن قوله مكررا أى لفظا ومعنى أو معنى فقط . **(قوله بموافقه)** ظاهر فى إرادة المرادف ويرد عليه نحو : عطشان نطشان فإنه توكيد لفظى مع أنه ليس بالمرادف إذ لا يفرد والمرادف يفرد ، قاله الدمامينى . ولك أن تقول إن نحو نطشان مرادف وعدم إفراده عارض فى الاستعمال فلا يمنع المرادفة فاعرفه . **(قوله يكون فى الاسم)** استثنى من ذلك الاسم المحذر إذا ذكر العامل فإنه لا يجوز أن يكرر توكيدا لئلا يجتمع العوض والمعوض منه لما سيأتى من أنهم جعلوا التكرار نائبا عن الفعل وعندى أنه يجوز تكراره توكيدا ولا يلزم الاجتماع المذكور لأن جعلهم التكرار عوضا عن الفعل فى حالة حذف الفعل لا حالة ذكره فاعرفه فإنه متين . **(قوله ونكاحها باطل باطل باطل)** أى من قوله ﷺ : « **أيما امرأة نكحت نفسها بغير ولى فنكاحها ...** » إلخ . **(قوله المراء)** هو الجدال ودعاء بتشديد العين مثال مبالغة . **(قوله ونحو نعم نعم)** بفتح النون والعين وسكون الميم . **(قوله العناء)** بفتح العين المهملة والمد التعب . **(قوله لك الله لك الله)** شطر بيت من الهزج .

[٨٣٢] هو من أبيات الكتاب[2] من الطويل . إياك تحذير معناه اتق . وفيه الشاهد حيث كرره للتأكيد . والمراء بكسر الميم المجادلة مفعوله . وقال ابن يعيش : أراد والمراء بحرف العطف أو من المراء فحذفه والفاء للتعليل . ودعاء مبالغة داع ذكره بها للوزن ، أو قصدت ولكن تركت فى جالب للضرورة ، والتقدير جلاب فافهم .

[٨٣٣] قاله الكميت . وصدره :

*** فَتِلْكَ وُلَاةُ السُّوءِ قَد طَالَ مُلْكُهُمْ ***

من الطويل . الولاة جمع وال . والشاهد فى فحتام حتام حيث كررت حتى للتأكيد ، ودخلت عليها ما الاستفهامية ، وحذفت ألفها اكتفاء بالفتحة . والعناء بفتح العين المهملة وتخفيف النون المشقة والتعب . وهو مبتدأ . والمطول صفته والخبر محذوف أى منهم أو بين الناس ونحو ذلك .

(١) من أنواع التعريف وراجع كتب المنطق المتخصصة .

(٢) يقصد الكتاب لسيبويه .

والجملة (كَقَوْلِكَ ادْرُجِى ادْرُجِى) وقوله :

[٨٣٤] * لَكَ اللهُ لَكَ اللهُ *

والثانى كقوله :

* أنْتَ بِالْخَيْرِ حَقِيقٌ قَمِنٌ *

وقوله :

[٨٣٥] وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبِ أَجَلْ جَيْرِ إنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُهْ

وقوله :

[٨٣٦] * صَمِّى لِمَا فَعَلَتْ يَهُودُ صَمَامِ *

(قوله والثانى) أى تقوية اللفظ بموافقه معنى ويكون أيضا فى الاسم والفعل والحرف والجملة كما فى التصريح وإن أوهم صنيع الشارح خلافه . (قوله وقلن إلخ) الضمير للنسوة وعلى الفردوس حال من الضمير والفردوس : البستان . وأول مشرب مبتدأ خبره محذوف أى لنا ، وإن للشرط وجوابه محذوف لتقدم دليله ، أو بالفتح مصدرية بتقدير لام التعليل أى لأن كانت إلخ . والدعاثر بالعين المهملة ثم المثلثة جمع دعثور كعصفور وهو الحوض ، والضمير فيه للفردوس كذا قال العينى . وقضية قول الشمنى المعنى أول مشرب نشربه يكون على الفردوس أن على الفردوس خبر مقدم وأول مشرب مبتدأ مؤخر . (قوله صمى) بفتح الصاد المهملة وتشديد الميم أمر من صمم من باب علم أصله اصممى بوزن اعلمى نقلت فتحة الميم الأولى إلى الصاد وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها وأدغمت الميم فى

---

[٨٣٤] شطرة من بيتين . وتمامهما :

أَيَا مَنْ لَسْتُ أَقْلاهُ وَلاَ فِي الْبُعْدِ أَنْسَاهُ
لَكَ اللهُ عَلَى ذَاكَا لَكَ اللهُ لَكَ اللهُ

هما من الهزج وأقلاه من قلاه يقليه قليا وقلاه إذا بغضه . ويقلاه لغة طيىء . والبيت على لغتهم . والشاهد فى تأكيد الجملة الاسمية بإعادة لفظها .

[٨٣٥] قاله مضرس بن ربعى ، ونسبه الصاغانى إلى طفيل بن عوف الغنوى والقول ما قالت حذام . وقال هذا البيت غيرته النحاة وجعلوه خنثى وقد بيناه فى الأصل . وقلن أى النسوة حال كونهن نازلات على الفردوس أى البستان وأراد به روضة دون اليمامة . قوله : أول مشرب مبتدأ خبره محذوف أى لنا أول مشرب ، والجملة مقول القول . والشاهد فى أجل جير لأن كليهما بمعنى الإيجاب ذكرهما معا للتأكيد كأنه قال أجل أجل أو جير جير وإن للشرط وجوابه محذوف أو بالفتح مصدرية تقديره لأن كانت أى لكون دعاثره مباحة ، وهو جمع دعثور وهو الحوض . والضمير فيه يرجع إلى الفردوس.

[٨٣٦] قاله الأسود بن يعفر . وصدره :

* فَرَّتْ يَهُودُ وَأَسْلَمَتْ جِيرَانَهَا *

من الكامل . ويهود قبيلة هنا لا ينصرف للعلمية والتأنيث . وجيرانها مفعول أسلمت . قوله صمى بالفتح أمر من صمم من باب علم يعلم يخاطب به الداهية . وصمم اسم للفاعل وهو توكيد لفظى حيث قوى به معنى صمى . والتقدير صمى صمى . وفيه الشاهد . وقيل يخاطب به الأذن أى صمى يا أذن لما فعلت يهود واللام تتعلق به .

ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل .

(تنبيه): الأكثر فى التوكيد اللفظى أن يكون فى الجمل ، وكثيرا ما يقترن بعاطف نحو : ﴿ **كلا سيعلمون** ﴾ [النبأ : ٤] ، الآية ونحو : ﴿ **أولى لك فأولى** ﴾[القيامة : ٣٤] ، ونحو : ﴿ **وما أدراك ما يوم الدين** ﴾ [الانفطار : ١٧] ، الآية . ويأتى بدونه نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « **والله لأغزون قريشا** » ثلاث مرات ويجب الترك عند إبهام التعدد نحو : ضربت زيدا ضربت زيدا ولو قيل ثم ضربت زيدا لتوهم أن الضرب تكرر منك مرتين تراخت إحداهما عن الأخرى والغرض أنه لم يقع منك إلا مرة واحدة ا هـ (**وَلَاتُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ * إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِى بِهِ وُصِلْ**) فتقول : قمت قمت ، وعجبت منك منك لأن إعادته مجردا تخرجه عن الاتصال (**كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلَا * بِهِ جَوَابٌ كَنَعَمْ وَكَبَلَى**) وأجل وجيرو إى ولا لكونها كالجزء

الميم . والخطاب للأذن . وصمام أصله فعل وهو توكيد لفظى وقال كثير الخطاب للداهية وصمام منادى حذف منه حرف النداء . ذكر العينى القولين ، ويؤيد هذا القول قول القاموس بعد أن ذكر أن صمام كقطام اسم للداهية ما نصه : وصمى صمام أى زيدى يا داهية ، وصمام صمام تصاموا فى السكوت ا هـ لكن الاستشهاد بالبيت مبنى على القول الأول كما لا يخفى . وبما قررناه يعلم ما فى كلام البعض من الخلل والله الموفق .

(**قوله بعاطف**) أى وهو ثم خاصة كما فى التصريح وجعل الرضى الفاء كثم ويؤيده ﴿ **أولى لك فأولى** ﴾ [القيامة : ٣٤] ، والمراد بعاطف صورة لأن بين الجملتين تمام الاتصال فلا تعطف الثانية على الأولى حقيقة كما صرح به علماء المعانى ، ولأن الحرف لو كان عاطفا حقيقيا كانت تبعية ما بعده لما قبله بالعطف لا التأكيد . (**قوله ونحو أولى لك فأولى**) قال فى التوضيح الآية قال صاحب التصريح : أى « **ثم أولى لك فأولى** » فأرشد بقوله الآية إلى أن المؤكد ما بعد ثم والشارح مثل « **بأولى لك فأولى** » ولم يزد فجعل المؤكد الجملة المقرونة بالفاء على ما قاله الرضى من أن الفاء كثم وكل صحيح خلافا لمن اعترض على الشارح لأن أولى الثانية مبتدأ حذف خبره أى لك أو أولى فعل فيه ضمير مستتر على ما يأتى وعلى كل ففى ذلك تأكيد جملة بجملة . وقوله « **ثم أولى لك فأولى** » تأكيد للجملتين . قال الشارح على التوضيح : ومعنى أولى لك التهديد والوعيد وهو من الولى وهو القرب وأصله أولاه الله ما يكرهه واللام مزيدة كما فى ردف لكم أو أولى له الهلاك . وقيل أفعل من الويل بعد القلب . وقيل أفعل من آل يئول بمعنى عقباه النار ا هـ . (**قوله إلا مع اللفظ الذى به وصل**) سواء كان اسما أو فعلا أو حرفا . (**قوله وعجبت منك منك**) وزيد مررت به به فلا فرق بين ضمير المتكلم والمخاطب والغائب .

(**قوله كنعم وكبلى**) نعم حرف تصديق للمخبر وإعلام للمستخبر ووعد للطالب . وبمعنى نعم

من مصحوبها ، فيعاد مع المؤكد ما اتصل بالمؤكد إن كان مضمرا نحو : ﴿ **أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون** ﴾ [المؤمنون : ٣٥] ، ويعاد هو أو ضميره إن كان ظاهرا نحو : إن زيدا إن زيدا فاضل أو إن زيدا إنه فاضل وهو الأولى ولابد من الفصل بين الحرفين كما رأيت . وشذ اتصالهما كقوله :

جير وأجل وإى كما فى المغنى وأما بلى فلا تقع باطراد إلا بعد النفى مجردا نحو : ﴿ **زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى** ﴾ [التغابن : ٧] ، أو مقرونا باستفهام حقيقى كأن يقال أليس زيد بقائم فتقول بلى ، أو توبيخى نحو : ﴿ **أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى** ﴾ [الزخرف : ٨٠] ، أو تقريرى نحو : ﴿ **ألست بربكم قالوا بلى** ﴾ [الأعراف : ١٧٢] ، أجروا النفى مع التقرير مجرى النفى المجرد فى رده ببلى رعيا للفظه وحده هذا هو الأكثر . ويجوز عند أمن اللبس أن يجاب بنعم رعيا لمعنى الهمزة والنفى الذى هو إيجاب ، ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخول أحد ولا الاستثناء المفرغ فلا يقال : أليس أحد فى الدار ولا أليس فى الدار إلا زيد ولهذا نازع جماعة كالسهيلى فيما حكى عن ابن عباس فى الآية أنهم لو قالوا نعم لكفروا . نعم لو أجيب ألست بربكم بنعم لم يكف فى الإقرار لاحتماله غير المراد ولهذا لا يدخل فى الإسلام بلا إله إلا الله برفع إله لاحتمال نفى الوحدة كذا فى المغنى وإنما كان التقرير مع النفى إيجابا لأن الهمزة للنفى ونفى النفى إيجاب ، ولأن غرض المتكلم تقرير المخاطب بالإيجاب . وحاصل المقام أن قام زيد تصديقه نعم وتكذيبه لا وتمتنع بلى لعدم النفى وما قام زيد تصديقه نعم وتكذيبه بلى وتمتنع لا لأنها لنفى الإثبات لا لنفى النفى ، وأقام زيد كقام زيد فإن أثبت القيام قلت نعم وإن نفيته قلت لا ويمتنع بلى ، وألم يقم زيد كلم يقم زيد فإن أثبت القيام قلت بلى ويمتنع لا ، وإن نفيته قلت نعم لكن إن كان الاستفهام تقريريا وأمن اللبس جاز لك أن تثبت بنعم كما مر فعلم أن بلى لا تأتى إلا بعد نفى وأن لا لا تأتى إلا بعد إيجاب وأن نعم تأتى بعدهما ، قاله فى المغنى .

(قوله لكونها) أى الحروف غير حروف الجواب . **(قوله ويعاد هو)** أى ما اتصل بالمؤكد بفتح الكاف وكذا الضمير إن فى قوله أو ضميره إن كان ظاهرا . **(قوله وهو الأولى)** لأنه الأصل وأما الأول فمن وضع الظاهر موضع المضمر . قيل من الثانى ﴿ **ففى رحمة الله هم فيها خالدون** ﴾ [آل عمران : ١٠٧] ، ففى الثانية توكيد للأولى وأعيد مع الثانية ضمير رحمة ولعله مبنى على أن هم مبتدأ ثان وخالدون خبره وفى رحمة الله متعلق بخالدون . أما على أن فى رحمة الله خبر عما قبله وهم فيها خالدون جملة مستأنفة فليست الآية مما نحن فيه . قال فى المغنى : ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور لأن الضمير لا يؤكد الظاهر لأن الظاهر أقوى ولا يكون المجرور بدلا من المجرور بإعادة الجار لأن العرب لم تبدل مضمرا من مظهر اهـ لكن ذكر فى محل آخر أن النحويين أجازوا إبدال المضمر من المظهر .

[٨٣٧] إنَّ إنَّ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ ... يَرَيَنْ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيمَا

وأسهل منه قوله :

[٨٣٨] حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنْ ... أَعْنَاقَهَا مُشَدَّدَاتٌ بِقَرَنْ

وقوله :

[٨٣٩] * لَيْتَ شِعْرِى هَلْ ثُمَّ هَلْ آتِيَنْهُمْ *

وقوله :

[٨٤٠] لَا يُنْسِكَ الْأَسَى تَأَسِّيًا فَمَا ... مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمَا

للفصل فى الأولين بالعاطف وفى الثالث بالوقف . وأشذ منه قوله :

(قوله ولابد من الفصل بين الحرفين) هذا يقوم مقام إعادة ما اتصل به . وعبارة السيوطى أو حرف غير جوابى لم يعد اختيارا إلا مع ما دخل عليه أو مفصولا . **(قوله يحلم)** بضم اللام فى المضارع وكذا الماضى . **(قوله حتى تراها)** أى المطى . والقرن حبل يقرن به البعيران . **(قوله تأسيا)** أى اقتداء بمن قبلك من الصابرين . **(قوله للفصل فى الأولين بالعاطف)** قال شيخنا : والبعض فيه نظر بالنسبة لأول الأولين أعنى قوله : وكأن وكأن فإن مجموع وكأن الثانية تأكيد لمجموع وكأن الأولى فالواو من جملة المؤكد فلم يفصل بين المؤكد والمؤكد بعاطف اهـ ولا يخفى أن ما ذكراه غير متعين لجواز أن يكون المؤكد كأن فقط والواو عاطفة فاصلة بينه وبين توكيده كما درج عليه الشارح لكن يرد على هذا أن العطف الذى يفصل به هو ثم وكذا الفاء على قول الرضى لا الواو إلا أن يجعل التقييد بثم والفاء للفصل بالعاطف قياسا وهذا سماع فتدبر . **(قوله وأشذ منه)** أى من قوله أن أن الكريم

---

[٨٣٧] هو من الخفيف . الشاهد فى إن إن حيث كررت للتأكيد بغير اللفظ الذى وصلت به فلذلك حكم بشذوذه . ويحلم بضم اللام فى الماضى والغابر . وما مصدرية زمانية . ويرين مضارع مؤكد بالنون الخفيفة لذلك عادت الياء الساقطة بالجازم . ومن موصولة فى محل النصب على المفعولية . وقد ضيم إما صفة امن أو حال لأن لم يرين من رؤية البصر ، وضيم مجهول من الضيم وهو الظلم . والمعنى الكريم يحلم مدة عدم رؤيته ضيم من أجاره . فافهم .

[٨٣٨] قاله خطام المجاشعى . وقيل الأغلب العجيلى من الرجز ، وحتى للغاية ، والضمير فى تراها يرجع إلى المطى المذكورة قبله . والشاهد فى وكأن وكأن حيث أكد الحرف قبل أن يتصل به معموله . والقرن بفتحتين : حبل يقرن به البعير . ويروى ملززات بقرن .

[٨٣٩] قاله الكميت بن معروف . وتمامه :

* أَمْ يَحُولَنْ دُونَ ذَاكَ حِمَامُ *

من الخفيف . ويروى أم يحولن من دون ذاك الردى بفتح الراء الهلاك . والحمام بكسر الحاء الموت ، وخبر ليت محذوف أى ليت شعرى أى علمى حاصل . والشاهد فى هل ثم هل حيث أكد هل الأولى بالثانية مع الفصل بينهما بحرف ثم .

[٨٤٠] رجز لم يدر راجزه . ولا ينسك من الإنساء ، والأسى فاعله وهو الحزن . وتأسيا مفعول ثان وهو الصبر والاقتداء بالصابرين . والشاهد فى فما ما حيث كرر الحرف الواحد للتأكيد وفصل بينهما الوقف ، والظاهر أنه جائز اختيارا . والحمام بكسر الحاء الموت .

[٨٤١] فَلَا وَٱللهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِى وَلَا لِلمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

لكون الحرف المؤكد وهو اللام موضوعا على حرف واحد . وأسهل من هذا قوله :

[٨٤٢] * فَأَصْبَحْنَ لَا يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِمَا بِهِ *

لأن المؤكد على حرفين ولاختلاف اللفظين . أما الحروف الجوابية فيجوز أن تؤكد بإعادة اللفظ من غير اتصالها بشيء لأنها لصحة الاستغناء بها عن ذكر المجاب به هي كالمستقل بالدلالة على معناه ، فتقول : نعم نعم ، وبلى بلى ، ولا لا . ومنه قوله :

[٨٤٣] لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقًا وَعُهُودَا

(**وَمُضْمَرُ ٱلرَّفْعِ ٱلَّذِى قَدِ ٱنْفَصَلْ * أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ ٱتَّصَلْ**) نحو : قم أنت ، ورأيتك أنت ، ومررت بك أنت ، وزيد جاء هو . ورأيتنى أنا .

إلخ . (**قوله لا يلفى**) أى لا يوجد . (**قوله وأسهل من هذا**) أى من قوله ولا للما بهم إلخ .

(**قوله لأن المؤكد**) بفتح الكاف على حرفين أى فبعد عن قوله للما بهم ، وقرب نوع قرب لقوله إن إن الكريم . وصح توكيد عن بالباء لأن الباء بمعنى عن يقال سألت به وسألت عنه ، ومن الأول : ﴿ **فاسأل به خبيرا** ﴾ [الفرقان : ٥٩] ، فهو توكيد بالمرادف . (**قوله فيجوز أن تؤكد**) الأنسب بقوله من غير اتصالها بشيء كسر كاف تؤكد فتدبر . (**قوله بثنة**) بفتح الموحدة وسكون المثلثة بعدها نون اسم محبوبته . (**قوله أكد به كل ضمير اتصل**) لكن على وجه استعارته فى توكيد

---

[٨٤١] قاله بعض بنى أسد من الوافر . الفاء للعطف ، ولا لتأكيد القسم ، ولا يلفى جوابه مجهول أى لا يوجد ، ودواء مسند إليه مفعول ناب عن الفاعل . والشاهد فى للما بهم حيث كررت فيه اللام وهى حرف واحد وهو غاية الشذوذ والقلة . وما موصولة .

[٨٤٢] تمامه : * أَصَعَّدَ فِى عُلْوِ ٱلْهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا *

قاله الأسود بن جعفر من قصيدة من الطويل : أى فأصبحت النسوة غير سائلات . والشاهد فى عن بما به حيث أدخل الباء بعد عن تأكيدا لما كانا يستعملان فى معنى واحد ، فيقال سألت به وسألت عنه . والضمير فى به يرجع إلى الذى ابتلى بهن . والهمزة للاستفهام . وصعد أى ارتقى ، وفيه ضمير يرجع إلى ما يرجع إليه الضمير الذى فى بما به . وأم متصلة . وتصوبا أى نزل . وألفه للإطلاق .

[٨٤٣] هو من الكامل . الشاهد فى تكرار لا التى للنفى للتأكيد . وباح بسره إذا أظهره وأفشاه . وبثنة بفتح الباء الموحدة وسكون الثاء المثلثة وفتح النون وفى آخره هاء اسم محبوبته . والمواثق جمع موثق بمعنى الميثاق . وأصله المواثيق جمع ميثاق فحذفت الياء للضرورة . وعهودا عطف تفسير جمع عهد .

(تنبيه): إذا أتبعت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو: رأيتك إياك فمذهب البصريين أنه بدل، ومذهب الكوفيين أنه توكيد. قال المصنف: وقولهم عندى أصح لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل فى نحو: فعلت أنت، والمرفوع تأكيد بإجماع.

(خاتمة فى مسائل منثورة): **الأولى**: لا يحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه على الأصح. وأجاز الخليل نحو: مررت بزيد وأتانى أخوه أنفسهما، وقدره هما صاحباى أنفسهما. **الثانية**: لا يفصل بين المؤكد والمؤكد بإما على الأصح، وأجاز الفراء مررت بالقوم إما أجمعين وإما بعضهم. **الثالثة**: لا يلى العامل شىء من ألفاظ التوكيد وهو على حاله فى التوكيد إلا جميعا وعامة مطلقا؛ فتقول: القوم قام جميعهم وعامتهم، ورأيت جميعهم وعامتهم، ومررت بجميعهم وعامتهم. وإلا كلًّا وكلا وكلتا مع الابتداء بكثرة

ضمير النصب والجر والتوكيد فى الكل لفظى بالمرادف وسكت المصنف عن توكيد المنفصل المرفوع أو المنصوب بمنفصل مرفوع. وينبغى ألا يتوقف فى جواز الأول. ومقتضى منع الثانى أنه لا يجوز: إياك أنت أكرمت وما أكرمت إلا إياك أنت. وفى المغنى أن أنت من نحو: ﴿ **إنك أنت السميع العليم** ﴾ يصح كونه فصلا أو توكيدا أو مبتدأ والأول أرجح فالثانى. **(قوله والمرفوع تأكيد بإجماع)** أى يجوز أن يكون توكيدا بإجماع كما يجوز أن يكون بدلا فالإجماع إنما هو على جواز التوكيد.

(قوله لا يحذف المؤكد) أى لأن الغرض من التوكيد التقوية والحذف ينافيه وتقدم ما فيه. **(قوله وقدره إلخ)** ويجوز نصب أنفسهما بتقدير أعينهما أنفسهما. **(قوله بإما)** أما الفصل بغيرهما فثابت كقوله تعالى: ﴿ **ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن** ﴾ [الأحزاب: ٥١]. **(قوله إما أجمعين وإما بعضهم)** محط التمثيل قوله إما أجمعين لأنه التوكيد المفصول بينه وبين المؤكد بإما لا قوله وإما بعضهم، ولا يلزم من عطفه على أجمعين أن يكون تأكيدا بدليل لم يجئنى القوم كلهم بل بعضهم أو ولا بعضهم حتى يرد أنه ليس من ألفاظ التوكيد فسقط ما نقله البعض عن الدمامينى وأقره من الإشكال. **(قوله وهو على حاله فى التوكيد)** أى من إفادة التقوية ورفع الاحتمال واحترز بذلك عن نحو: طابت نفس زيد وفقئت عين عمرو فإن المراد بالنفس الروح وبالعين الباصرة فليسا على حالهما فى التوكيد. ويرد عليه نحو: جاءنى نفس زيد وعين عمرو أى ذاتهما، وفى التنزيل: ﴿ **كتب ربكم على نفسه الرحمة** ﴾ [الأنعام: ٥٤]، أى ذاته. **(قوله مطلقا)** أى مع الابتداء وغيره.

(قوله جميعهم وعامتهم) الواو بمعنى أو لأنه لا يجمع بين لفظى توكيد بعطف لما مر. **(قوله مع الابتداء بكثرة)** لأن الابتداء عامل معنوى[1] فلا يعد معموله وهو المبتدأ من التوكيد وولى لفظ

---

(١) أى غير لفظى محسوس.

ومع غيره بقلة ، فالأول نحو : القوم كلهم قائم ، والرجلان كلاهما قائم ، والمرأتان كلتاهما قائمة . والثاني كقوله :

[٨٤٤] يَمِيدُ إذَا وَالَتْ عَلَيْهِ دِلَاؤُهُمْ فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا وَهْوَ نَاهِلُ

وقولهم : كليهما وتمرا : أي أعطني كليهما . وأما قوله :

[٨٤٥] فَلَمَّا تَبَيَّنَّا ٱلْهُدَى كَانَ كُلُّنَا عَلَى طَاعَةِ ٱلرَّحْمَنِ وَٱلْحَقِّ وَٱلتُّقَى

فاسم كان ضمير الشأن لا كلنا . **الرابعة** : يلزم تابعية كل بمعنى كامل وإضافته إلى مثل متبوعه مطلقا نعتا لا توكيدا ، نحو : رأيت الرجل كل الرجل ، وأكلت شاة كل شاة . **الخامسة** : يلزم اعتبار المعنى في خبر كل مضافا إلى نكرة نحو : ﴿ **كل نفس ذائقة**

التوكيد العامل في هذه الحالة باعتبار أن الابتداء سابق في التقدير على لفظ التوكيد الواقع مبتدأ لأن رتبة العامل التقديم على المعمول . **(قوله فالأول)** أي ولي لفظ التوكيد وهو مبتدأ العامل . **(قوله نحو القوم كلهم قائم)** القوم مبتدأ أول وكلهم مبتدأ ثان وقائم خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر الأول والمثال يكفي فيه الاحتمال فلا يقال يحتمل أن كلهم تأكيد للقوم لا مبتدأ .

(قوله يميد) أي يضطرب والضمير فيه وفي عليه وعنه لماء البئر وفي نسخ عنها فيكون راجعا إلى البئر وقوله فيصدر أي يذهب عنه كلها أي كل من الجماعة أصحاب الدلاء وهو ناهل أي ريان . **(قوله لا كلنا)** أي حملا على الكثير لأنه إذا جعل اسم كان ضمير الشأن كان كلنا مبتدأ مخبرا عنه بقوله : « على طاعة الرحمن » والجملة خبر كان ، وإذا جعل كل اسما لكان كان استعمالا لها على ما ثبت لها بقلة . **(قوله يلزم تابعية كل)** أي ولا يجوز قطعها وإن كانت كل التي بمعنى كامل نعتا والنعت يجوز قطعه وكأن وجه ذلك أن أصلها التوكيد وهو لا يقطع . **(قوله بمعنى كامل)** فيه أنها لو كانت بمعنى كامل لكان معنى قولنا جاء الرجل كل الرجل جاء الرجل كامل الرجل وفيه تهافت ويدفع بحمل المضاف إليه على الاستغراق . **(قوله إلى مثل متبوعه)** أي لفظا ومعنى كذا قالوا ومقتضى القياس على الاكتفاء في أي الوصفية والحالية بالإضافة إلى مثل الموصوف معنى فقط أن يكون هنا كذلك إلا أن يفرق فتدبر ، وقوله مطلقا أي سواء تبع معرفة أو نكرة كما يرشد إليه تمثيله . **(قوله اعتبار المعنى)** أي معنى كل ومعناها بحسب ما تضاف إليه فيجب مطابقة الخبر للنكرة المضاف إليها كل .

---

[٨٤٤] البيت نت الطويل ، وهو لكثير عزة في ديوانه .

[٨٤٥] البيت من الطويل ، وهو للإمام علي بن أبي طالب .

الموت ﴾ [آل عمران : ١٨٥] ، ﴿ كل حزب بما لديهم فرحون ﴾ [المؤمنون : ٥٣]، ولا يلزم مضافا إلى معرفة فتقول : كلهم ذاهب وذاهبون . والله أعلم .

[العطف]

(ٱلْعَطْفُ إِمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقْ * وَٱلْغَرَضُ ٱلْآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ) وهو عطف البيان (فَذُو ٱلْبَيَانِ تَابِعٌ شِبْهُ ٱلصِّفَهْ * حقِيقَةُ ٱلْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ) فتابع جنس يشمل جميع التوابع ، وشبه الصفة مخرج

(قوله فى خبر كل) قيد بالخبر لأن ما فيه الضمير وليس خبرا إن كان من جملة كل لزم اعتبار المعنى وإن كان من جملة أخرى لم يلزم اعتبار المعنى ومن هنا يعلم توجيه عدم المطابقة فى قوله تعالى : ﴿ وعلى كل ضامر يأتين ﴾ [الحج : ٢٧] ، بجعل يأتين استئنافا لا صفة وكذا : ﴿ من كل شيطان مارد * لا يسمعون ﴾ [الصافات : ٧] ، مع أن جعل لا يسمعون صفة أو حالا فاسدة معنى أيضا إذ لا معنى للحفظ من شياطين لا يسمعون ، وأوجب ابن هشام الجمع فى الكل المجموعى نحو : أعطانى كل رجل فأغنونى إذا كان حصول الغنى من المجموع لا من كل واحد . أفاده الدمامينى ، وجمع الأمرين قوله تعالى : ﴿ ووفيت كل نفس ما عملت وهو أعلم بما يفعلون ﴾ [الزمر : ٧٠] ، فأفرد أولا وجمع ثانيا لدلالة كل نفس على متعدد ففى مفهوم الخبر تفصيل . **(قوله فرحون)** فيه الشاهد لأنه الخبر . **(قوله ولا يلزم مضافا إلى معرفة)** بل يجوز رعاية لفظ كل فى الإفراد والتذكير ومعناها هذا ما درج عليه المصنف فى تسهيله وذهب ابن هشام إلى أنه يجب فى خبرها رعاية لفظها إذا أضيفت إلى معرفة نحو : ﴿ وكلهم آتيه ﴾ [مريم : ٩٥] ، ﴿ كل أولئك كان عنه مسئولا ﴾ [الإسراء : ٣٦] ، هذا كله إذا ذكر المضاف إليه فإن حذف فالذى صوبه ابن هشام أنه إن كان المقدر مفردا نكرة وجب الإفراد كما لو صرح به وإن كان جمعا معرفا وجب الجمع وإن كانت المعرفة لو صرح بها لم يجب الجمع تنبيها على حال المحذوف فيهما فالأول نحو : ﴿ قل كل يعمل على شاكلته ﴾ [الإسراء : ٨٤] ، أى كل أحد والثانى نحو : ﴿ وكل كانوا ظالمين ﴾ [الأنفال] ، أى كلهم اهـ دمامينى باختصار .

[العطف]

هو لغة الرجوع إلى الشىء بعد الانصراف عنه . وسمى هذا التابع عطف البيان لأن المتكلم رجع إلى الأول فأوضحه به . **(قوله شبه الصفة)** أى فى الإيضاح والتخصيص وغيرهما فقد جاء للمدح على ما فى الكشاف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح لا على جهة التوضيح وللتأكيد على ما ذهب إليه بعضهم فى يا نصر نصرا ، لكن فى الهمع عن المصنف أن الأولى جعله توكيدا لفظيا قال لأن حق عطف البيان أن يكون للأول به زيادة بيان ومجرد تكرير اللفظ لا يحصل به ذلك . **(قوله حقيقة القصد إلخ)** أى الأصل فيه ذلك فلا يرد عطف البليان الذى للمدح ونحوه **(قوله لإخراج النعت)**

لعطف النسق والبدل والتوكيد . وحقيقة القصد إلى آخره لإخراج النعت : أي إنه فارق النعت من حيث إنه يكشف المتبوع بنفسه لا بمعنى في المتبوع ولا في سببيه (**فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ ٱلْأَوَّلِ**) وهو المتبوع (**مَا مِنْ وِفَاقِ ٱلْأَوَّلِ ٱلنَّعْتُ وَلِي**) وذلك أربعة من عشرة : أوجه الإعراب الثلاثة ، والإفراد ، والتذكير ، والتنكير ، وفروعهن . وأما قول الزمخشري أن ﴿ **مقام إبراهيم** ﴾ [آل عمران : ٩٧] ، عطف بيان على آيات بينات فمخالف لإجماعهم . وقوله وقول الجرجاني[1] : يشترط كونه أوضح من متبوعه فمخالف لقول سيبويه في يا هذا ذا الجمة أن ذا الجمة عطف بيان مع أن الإشارة أوضح من المضاف إلى ذي الأداة . وإذا كان له مع متبوعه ما للنعت من منعوته (**فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ * كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ**) لأن النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به ، نحو : لبست ثوبا جبة ، هذا مذهب الكوفيين والفارسي وابن جني والزمخشري

اعترضه شيخنا بأن النعت كما في التصريح خرج بقوله شبه الصفة لأن شبه الشيء غيره وعلى هذا يكون قوله حقيقة إلخ لبيان الفرق بين النعت وعطف البيان لا للإخراج .

(**قوله من حيث إنه يكشف إلخ**) وكذا يفارقه من حيث إنه لا يكون إلا جامدا والنعت لا يكون إلا مشتقا أو مؤولا به على ما مر . (**قوله فأولينه إلخ**) تفريع على قوله شبه الصفة . وفي نفسي من عبارته شيء لأنه إن جعل قوله أولا من وفاق الأول بيانا لما مقدما عليه استغنى عن قوله ثانيا من وفاق الأول وإن جعل قوله ثانيا بيانا لما استغنى عن قوله أولا فعلى كل حال في كلامه تكرار . (**قوله النعت**) أي الحقيقي لأنه يجب في البيان أن يكون كالمبين في الإفراد والتذكير وفروعهما كالنعت الحقيقي بخلاف النعت السببي كما مر . (**قوله فمخالف لإجماعهم**) أي على وجوب مطابقة البيان والمبين تعريفا وتنكيرا وإفرادا وغيره وتذكيرا وغيره . ومقام مخالف لآيات من وجوه ثلاثة كما لا يخفى وسننقل عن الرضي تجويز تخالفهما ولا يجوز أن يكون بدلا لتصريحهم بأن المبدل منه إذا تعدد وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع فخرج عن البدلية فالوجه أنه مبتدأ حذف خبره أي منها مقام إبراهيم . (**قوله أوضح من متبوعه**) أي أعرف وإنما أوجبا أوضحية البيان من المبين ولم يوجب أحد أوضحية النعت من المنعوت لأن قصد الإيضاح من عطف البيان أقوى من قصده من النعت لأن البيان يوضح المبين ببيان حقيقته فهو كالتعريف بخلاف النعت . (**قوله ذا الجمة**) بضم الجيم الشعر الواصل إلى المنكب . (**قوله إن ذا الجمة عطف بيان**) لم يجعله نعتا لما مر أن نعت اسم الإشارة لا يكون إلا محلى بأل .

(**قوله وإذا كان له إلخ**) أشار به إلى أن قوله فقد يكونان إلخ مفرع على قوله فأولينه إلخ لا على قوله شبه الصفة حتى يرد اعتراض ابن هشام بأن الواجب الواو لتعطف هذه المسألة على ما قبلها المفرع على قوله شبه الصفة فتأمل . (**قوله فقد يكونان إلخ**) أتى به مع علمه مما قبله ردًا على المخالف .

---

(١) سبق التعريف به .

وابن عصفور ، وجوزوا أن يكون منه : ﴿ أو كفارة طعام مساكين ﴾ [المائدة : ٩٥] ، فيمن نون كفارة ونحو : ﴿ من ماء صديد ﴾ [إبراهيم : ١٦] ، وذهب غير هؤلاء إلى المنع ، وأوجبوا فيما سبق البدلية ويخصون عطف البيان بالمعارف . قال ابن عصفور : وإليه ذهب أكثر النحويين . وزعم الشلوبين أنه مذهب البصريين . قال الناظم : ولم أجد هذا النقل من غير جهته . وقال الشارح : ليس قول من منع بشيء . وقيل يختص عطف البيان بالعَلم اسما أو كنية أو لقبا (وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى * فِي غَيْرِ) ما يمتنع فيه إحلاله محل الأول كما في (نَحْوِ يَا غُلَامُ يَعْمُرَا) وقوله :

[٨٤٦] * أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلَا *

(وَنَحْوِ بِشْرٍ تَابِعِ ٱلْبَكْرِيِّ) في قوله :

(قوله فيما سبق) أى من المثال والآيتين وقوله البدلية أى بدل كل من كل . **(قوله ويخصون عطف البيان بالمعارف)** احتجوا بأن البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول . ورد بأن بعض النكرات أخص من بعض والأخص يبين الأعم . **(قوله وصالحا لبدلية يرى)** أشار بتعبيره الصلاحية إلى ما صرح به فى التسهيل من أن عطف البيان أولى من البدل فى غير المستثنيات لأن الأصل فى المتبوع ألا يكون فى نية الطرح وألا يكون التابع كأنه من جملة أخرى . ومال الدماميني إلى أولوية الإبدال معللا بما لا ينهض فانظره فى حاشية شيخنا ، وبقى قسم لا يؤخذ من كلامه وهو تعين الإبدال نحو : يا عبد الله كرز بالضم فالأقسام ثلاثة تعين الإبدال وتعين البيان ورجحان أحدهما وهو البيان عند غير الدماميني والإبدال عنده . وأما تساويهما فمنتف وجعل البعض الأقسام أربعة لعله باعتبار القولين فى رجحان أحدهما وفيه من التساهل ما لا يخفى . ثم جواز الأمرين على مقصدين فإن قصدت بالحكم الأول وجعلت الثانى بيانا له فهو عطف بيان وإن قصدت بالحكم الثانى وجعلت الأول كالتوطئة له فهو بدل .

(قوله يعمرا) بضم الميم وفتحها علم منقول من المضارع منصوب عطف بيان على محل غلام . **(قوله عبد شمس ونوفلا)** فيمتنع كون عبد شمس بدلا من أخوينا لا لذاته بل لعدم صحة ذلك فى المعطوف . **(قوله ونحو بشر تابع البكرى)** أى من كل تركيب عطف فيه اسم خالٍ من أل على معرف

[شواهد العطف البيانى]

[٦٣٩] تمامه :

* أعيذكما بالله أن تحدثا حربا *

قاله طالب بن أبى طالب من قصيدة من الطويل يمدح بها النبى ﷺ ويبكى أصحاب القليب من قريش . وأيا حرف نداء . والشاهد فى عبد شمس ونوفلا فإنهما عطف بيان عن أخوينا ، وليسا ببدل لأن أحد المتعاطفين مفرد ، وهما منصوبان ، والبدل المجموع لا أحدهما فلا يمكن تقدير حرف النداء ، وكلاهما تابع لمنصوب لما يلزم من نصب أحدهما وهو المضاف وبناء المفرد على الضم ، والرواية بنصبهما . وقال النيلى : وروى برفعهما على إضمار مبتدأ ، وأن تحدثا أى من أن تحدثا ، وأن مصدرية .

[٨٤٧] أَنَا ٱبْنُ ٱلتَّارِكِ ٱلْبَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ ٱلطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

فبشر عطف بيان من البكرى (**وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ**) منه (**بِالْمَرْضِيِّ**) لامتناع أنا الضارب زيد . نعم الفراء يجيزه فيجيز الإبدال .

(**تنبيه**)*: يتعين أيضا العطف ويمتنع الإبدال فى نحو : هند ضربت زيدا أخاها ، وزيد جاء الرجل أخوه ، لأن البدل فى التقدير من جملة أخرى فيفوت الربط من الأول بخلاف العطف .

بها مضاف إليه وصف محلى بها . (**قوله عليه الطير**) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر والجملة حال من البكرى ، وترقبه حال من المستتر فى عليه وقول البعض تبعا للعينى عليه متعلق بوقوعا يلزم عليه تقديم معمول معمول الخبر الفعلى على المبتدأ والذى رجحوا جوازه تقديم معمول الخبر الفعلى لا تقديم معمول معموله ، ووقوعا مفعول له حذف متعلقه أى ترقبه لأجل وقوعها عليه . (**قوله وليس أن يبدل بالمرضى**) راجع للصورة الثانية كما يشير إليه تعليل الشارح وصرح به مع علمه مما قبله ردا على الفراء المجوز للإبدال . (**قوله لامتناع أنا الضارب زيد**) لما مر من قوله ووصل أل بذا المضاف إلخ .

(**قوله يتعين أيضا العطف إلخ**) يعنى أن فى كلام الناظم قصورا لأنه لم يستوف الصور التى لا يصلح فيها البيان للبدلية . (**قوله فى نحو هند إلخ**) أى من كل تركيب أورثت فيه البدلية الاختلال لكون البدل على تقدير عامل آخر وإن صح حلوله محل المبدل منه ومن صور تعين البيان لامتناع حلول الثانى محل الأول نحو : يأيها الرجل غلام زيد ، وكلا أخويك زيد وعمرو عندى ، ويا زيد الحارث ، ويا زيد هذا ، إذ يلزم على البدلية اتباع أى فى النداء بغير ذى أل وإضافة كلا إلى اثنين بتفريق وإدخال يا على ذى أل واسم الإشارة بدون وصف ، واستثناء هذه الصور وصورتى المتن مبنى على أن البدل لابد أن يصلح لحلوله محل الأول ونظر فى ذلك ابن هشام مع جزمه فى المغنى بأنهم يغتفرون فى الثوانى ما لا يغتفرون فى الأوائل ، وقد جوزوا فى أنك أنت زيد كون أنت توكيدا وكونه بدلا مع أنه لا يجوز أن أنت وفى المستوفى أولى ما يقال فى نعم الرجل زيد أن « زيد » بدل من الرجل ولا يلزم أن يجوز نعم زيد . وذكر الدمامينى من صور تخلف ذلك فتنت هند حسن لها وأكلت الأرغفة جزء منها .

(**قوله من جملة أخرى**) أى بناء على الصحيح أن البدل على نية تكرار العامل . (**قوله يفارق**

---

[٨٤٧] قاله المرار الأسدى من الوافر . والشاهد فى بشر فإنه عطف بيان عن البكرى ، وليس ببدل لأنه فى حكم تنحية المبدل ، فيكون التارك داخلا على بشر ، ولا يجوز التارك بشر كما لا يجوز الضارب زيد . وهو بشر بن عمرو . وكان قد جرح و لم يعلم جارحه . يقول : أنا ابن الذى ترك بشرا بحيث تنتظر الطيور أن تقع عليه إذا مات ، وذلك لأنها لا تتناول منه ما دام به رمق . والطير مبتدأ وترقبه خبر . والجملة حال من البكرى . وعليه يتعلق بوقوعا المنصوب على التعليل : أى ترقبه الطير لأجل وقوعها عليه .

(خاتمة)*: يفارق عطف البيان البدل فى ثمان مسائل : **الأولى** : أن العطف لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر لأنه فى الجوامد نظير النعت فى المشتق . وأما قول الزمخشرى إن ﴿ **أن اعبدوا الله** ﴾ [المائدة : ١١٧] ، بيان للهاء فى ﴿ **إلا ما أمرتنى به** ﴾ فمردود . **الثانية** : أن البيان لا يخالف متبوعه فى تعريفه وتنكيره كما مر . **الثالثة** :

عطف البيان البدل) قال الرضى : أنا إلى الآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وعطف البيان بل ما أرى عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه وساق كلام سيبويه ثم قال : قالوا إن الفرق بينهما أن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فإنه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الأول ، والجواب أنا لا نسلم أن المقصود بالنسبة فى بدل الكل هو الثانى فقط ولا فى سائر الأبدال إلا الغلط فإن كون الثانى فيه هو المقصود بها دون الأول ظاهر ، وإنما قلنا ذلك لأن الأول فى الأبدال الثلاثة منسوب إليه فى الظاهر ولابد لذكره من فائدة صونا لكلام الفصحاء عن اللغو وهو فى بدل الكل كون الأول أشهر والثانى مشتملا على صفة نحو بزيد رجل صالح أو العكس نحو برجل صالح زيد والعالم زيد أو مجرد الإبهام ثم التفسير نحو برجل زيد ، وفى بدل البعض وبدل الاشتمال الأخير ، فادعاء كون الأول غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا إليه فى الظاهر واشتماله على فائدة يصح أن ينسب إليه لأجلها دعوى خلاف الظاهر ، فما كان من بدل الكل لإيضاح الأول يسمى بعطف البيان . وأما فرقهم بأن البدل على تكرير العامل فإن سلم فيما يكرر العامل فيه ظاهرا لم يسلم فى غيره ، وإن سلم فلنا أن ندعيه فيما سموه عطف البيان . وفرقهم بجواز تخالف البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف البيان والمبين لنا منعه بتجويز التخالف فى البيان والمبين أيضا اهـ باختصار .

(قوله فى ثمان مسائل) زيد ثلاث أخرى : كون المتبوع فى البدل فى نية الطرح قيل غالبا . وقال الزمخشرى فى المفصل : مرادهم بكون البدل فى نية طرح الأول أنه مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه كالتأكيد والصفة والبيان لا إهدار الأول ، ألا ترى أنك لو أهدرت الأول فى نحو زيد رأيت غلامه رجلا صالحا لم يستقم كلاما اهـ بخلافه فى البيان ، وكون حذفه فى البدل جائزا عند بعضهم وخرّج عليه المصنف كالأخفش قوله تعالى : ﴿ **ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب** ﴾ [النحل : ١١٦] ، فجعل الكذب بدلا من الضمير المحذوف أى تصفه بخلافه فى البيان ، وكون البدل يجوز قطعه كما سيأتى بخلاف البيان إلا على قول . **(قوله نظير النعت فى المشتق)** أى فكما أن الضمير لا ينعت ولا ينعت به كذلك لا يعطف عطف بيان ولا يعطف عليه . **(قوله بيان للهاء)** ومنع هو كونه بدلا من الهاء لأن المبدل منه فى نية الطرح فيبقى الموصول بلا عائد ورده فى المغنى بأنه لا أثر لتقدير عدم العائد مع وجوده حسا . قال : ولو لزم إعطاء منوى الطرح حكم المطروح لزم إعطاء منوىّ التأخير حكم المؤخر فكان يمتنع ضرب زيدا غلامه ويرد ذلك قوله تعالى : ﴿ **وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّه** ﴾ [البقرة : ١٢٤] ، والإجماع اهـ ويجوز كونه بيانا لما أمرتنى به أو بدلا منه بتأويل قلت بأمرت إذ القول الحقيقى لا يعمل فى العبادة وأن على الجميع مصدرية وجوز الزمخشرى كونها مفسرة بتأويل قلت بأمرت

أنه لا يكون جملة بخلاف البدل فإنه يجوز فيه ذلك كما سيأتى . **الرابعة** : أنه لا يكون تابعا لجملة بخلاف البدل . **الخامسة** : أنه لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف البدل . **السادسة** : أنه لا يكون بلفظ الأول بخلاف البدل فإنه يجوز فيه ذلك بشرطه الذى ستعرفه فى موضعه . هكذا قال الناظم وابنه[1] وفيه نظر . **السابعة** : أنه ليس فى نية إحلاله محل الأول بخلاف البدل . **الثامنة** : أنه ليس فى التقدير من جملة أخرى بخلاف البدل ، وقد مر قريبا ما ينبنى على هاتين وسيأتى بيان ما يختص بالبدل فى بابه إن شاء الله تعالى . والله أعلم .

واستحسنه فى المغنى قال وعلى هذا فشرطهم فى المفسرة ألا يكون فى الجملة قبلها حروف القول أى باقيا على حقيقته ، واستشكل كونها مفسرة بأن الله لا يقول ربى وربكم . وأجيب باحتمال أن يكون مقول الله الذى أمر بقوله عيسى اعبدوا الله ربك وربهم فعبر عيسى حين خاطبهم عن نفسه بالتكلم وعنهم بالخطاب .

(قوله فمردود) أى بما تقدم من كونه نظير النعت فى المشتق فيجعل بدلا أو خبر مبتدأ محذوف وانتصر الدمامينى للزمخشرى ورجح جواز كونه عطف بيان قال : ولا يلزم من كون شىء نظير آخر أن يعطى سائر أحكامه ألا ترى أن المنادى المفرد المعين بمنزلة ضمير المخاطب ولذلك بنى والضمير مطلقا لا ينعت على المشهور ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور ا هـ . مع أن الكسائى يجيز نعت الضمير . **(قوله أنه لا يكون جملة)** يشكل عليه ما ذكره أهل المعانى فى الفصل والوصل من أن جملة قال يا آدم عطف بيان على ﴿ **فوسوس إليه الشيطان** ﴾ وكما يشكل على هذا يشكل على قوله أنه لا يكون تابعا لجملة . **(قوله بشرطه الذى ستعرفه فى موضعه)** هو كون الثانى معه زيادة بيان كما فى قراءة يعقوب : ﴿ **وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى إلى كتابها** ﴾ [الجاثية : ٢٨] ، بنصب كل الثانية فإنه قد اتصل بها ذكر سبب الجثو . **(قوله هكذا قال الناظم وابنه)** أى تبعا لابن الطراوة واحتجوا بأن الشىء لا يبين بنفسه . **(قوله وفيه نظر)** وجهه أن كلا من البدل وعطف البيان مبين لمتبوعه وإن كان التبيين فى البدل غير مقصود بالذات وبجملة لكونه على تقدير العامل وفى عطف البيان مقصودا بالذات وبمفرد وحينئذ فلا مانع من كون عطف البيان بلفظ المتبوع إذا كان معه زيادة كالبدل . **(قوله ما ينبنى على هاتين)** فينبنى على السابعة امتناع بدلية نحو يعمر وبشر فى يا غلام يعمر . و :

*** أنا ابن التارك البكرى بشر ***

وعلى الثامنة امتناع بدلية نحو أخاها وأخوه فى هند ضربت زيدا أخاها وزيد جاء الرجل أخوه ، وبهذا يعرف ما فى كلام البعض من القصور .

[عطف النسق]

(تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ) فتال أى تابع جنس يشمل جميع التوابع . وبحرف يخرج ما عدا عطف النسق منها . ومتبع يخرج نحو : مررت بغضنفر أى أسد ، فإن أسدا

[عطف النسق]

تقدم معنى العطف وأما النسق فقال الفاكهى : اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام أنسقه عطفت بعضه على بعض والمصدر بالتسكين اهـ والمعنى على هذا العطف الواقع فى الكلام المعطوف بعضه على بعض وفى الفارضى أن النسق بالتحريك مصدر وقيل النسق بمعنى الطريقة ، والإضافة لأدنى ملابسة أى عطف اللفظ الذى جىء به على نسق الأول وطريقته وهو ثلاثة أقسام : أحدها : العطف على اللفظ وهو الأصل وشرطه إمكان توجه العامل فلا يجوز فى ما جاءنى من امرأة ولا زيد جر زيد لأن من الزائدة لا تعمل فى معرفة . الثانى : العطف على المحل وشرطه إمكان ظهور المحل فى الفصيح فلا يجوز مررت بزيد وعمرا بالنصب خلافا لابن جنى وكون المحل بحق الأصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا وأخيه خلافا للبغداديين . ووجود المحرز أى العامل الطالب للمحل على خلاف فيه تقدم بيانه ، فلا يجوز أن زيدا وعمرو قائما برفع عمرو . وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل معا نحو ما زيد قائما لكن أو بل قاعد لأن فى العطف على اللفظ إعمال ما فى الموجب وفى العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ فلم يوجد المحرز ، والصواب الرفع على إضمار المبتدأ . الثالث : العطف على التوهم وشرطه صحة دخول العامل المتوهم وأما كثرة دخوله فشرط للحسن ولهذا حسن لست قائما ولا قاعدٍ بالجر ولم يحسن ما كنت قائما ولا قاعد بالجر ، والفرق بين القسمين الأخيرين أن العامل فى العطف على المحل موجود دون أثره والعامل فى العطف على التوهم مفقود دون أثره .

(قوله تال بحرف متبع عطف النسق) قال شيخنا : أى معطوف النسق تال مع حرف متبع اهـ فأشار إلى أمور ثلاثة لا تخفاك . **(قوله بحرف)** ولو تقديرا لأن حذف العاطف جائز عند المصنف نظما ونثرا وإن لم يكن المقام مقام سرد الأعداد على ما أفاده البهوتى . **(قوله متبع)** أى موضوع للاتباع وهو تشريك الثانى مع الأول فى عامله غزى . **(قوله يخرج ما عدا عطف النسق منها)** أى وما عدا عطف البيان المسبوق بأى التفسيرية بدليل كلامه بعد وما عدا التوكيد المسبوق بالعاطف نحو : ﴿ **كلا سيعلمون * ثم كلا سيعلمون** ﴾ [النبأ : ٤ ، ٥] ، لأن هذا أيضا إنما يخرج بقوله تبع أى محصل للاتباع . نعم إن جعلت الباء فى قوله بحرف سببية خرج جميع ذلك بقوله بحرف لأن تبعية البيان المسبوق بأى التفسيرية والتوكيد المسبوق بالعطف ليست بسبب الحرف لثبوت التبعية لهما مع حذف أى والعاطف لكن الشارح لم يجر على هذا الوجه .

تابع بحرف وليس معطوفا عطف نسق ، بل بيان ، لأن أى ليست بحرف متبع على الصحيح بل حرف تفسير . وخلص التعريف للعطف بالحروف الآتى ذكرها (**كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ**) فثناء تابع لودّ بالواو وهى حرف متبع (**فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا بِوَاوٍ**) و(**ثُمَّ**) و(**فَا**) و(**حَتَّى**) و(**أَمْ**) و(**أَوْ**) فهذه الستة تشرك بين التابع والمتبوع لفظا ومعنى . وهذا معنى قوله مطلقا (**كَفِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا**) وهذا ظاهر فى الأربعة الأول . وأما أم وأو فقال المصنف : أكثر النحويين على أنهما يشركان فى اللفظ لا فى المعنى . والصحيح أنهما يشركان لفظا

(**قوله بل بيان**) أى عطف بيان وليس لنا عطف بيان بعد حرف إلا هذا . (**قوله ليست بحرف متبع**) لصحة حذفها لفظا وتقديرا والعاطف ليس كذلك . ورده الدماميني بأن العاطف قد يحذف لفظا وتقديرا إذا صح الكلام بدونه كما فى الأخبار المتعاطفة والصفات المتعاطفة وكما فى أشكو إليك بثى وحزنى إذ يصح حذف الواو فيصير الثانى توكيدا . (**قوله على الصحيح**) وقال الكوفيون إنها عاطفة . (**قوله بل حرف تفسير**) وقد ترد زائدة بين المبتدأ والخبر تأكيدا للاتحاد وزيادة فى البيان كما قاله السيد الجرجانى ، مثال ذلك قول صاحب المغنى وقالوا التقدير فى قوله تعالى : ﴿ **أفمن يتقى بوجهه سوء العذاب يوم القيامة** ﴾ [الزمر : ٢٤] ، أى كمن ينعم فى الجنة اهـ فزاد أى بين المبتدأ والخبر وهو التقدير بمعنى المقدر والخبر وهو كمن ينعم فى الجنة وتكلف الدماميني جعلها تفسيرية بجعل خبر التقدير محذوفا تقديره ثابت وهذا يدل على أن ثم مقدرا فسره بقوله أى كمن ينعم فى الجنة فاحرص على هذه الفائدة تنفعك فى مواطن عديدة .

(**قوله مطلقا**) حال من الضمير فى الخبر أى استقر حالة كونه مطلقا عن التقييد باللفظ وفيه تقديم الحال على عاملها الظرف وهو جائز عند الأخفش والمصنف ، ويجوز كونه حالا من العطف على مذهب سيبويه . (**قوله لفظا ومعنى**) الحاصل أن حروف العطف المذكورة تسعة وهى ثلاثة أقسام : ما يشرك فى اللفظ فقط دائما وهى ثلاثة : بل ولكن ولا لاختلاف المتعاطفين فيها بالإثبات والنفى ، إذ ما قبل بل ولكن منفى وما بعدهما مثبت ولا بالعكس . وما يشرك لفظا ومعنى دائما وهو أربعة : الواو والفاء وثم وحتى . وما يشرك لفظا فقط تارة ولفظا ومعنى تارة أخرى وهو أم وأو . فإن قلت : الواو فى عطف الجوار تشرك لفظا فقط . قلت : هى مشركة فى المعنى أيضا قطعا لأن العطف فى مثل ﴿ **وأرجلكم** ﴾ بالخفض إنما هو على الوجوه ولكنك ناسبت فى الحركة بينه وبين ما قبله والإعراب مقدر لاشتغال المحل بحركة المناسبة . أفاده ابن هشام .

(**قوله كفيك صدق ووفا**) لا حاجة إليه بعد قوله كاخصص إلخ . (**قوله والصحيح أنهما يشركان إلخ**) الخلاف لفظى[1] لأن القائل بعدم تشريكهما فى المعنى أراد بالمعنى معنى العامل لأن الاستقرار فى الدار مثلا إنما هو ثابت لأحد المتعاطفين لا بعينه فقط لا لهما معا والقائل بتشريكهما فى المعنى أراد بالمعنى ما يفيد أم من احتمال كل من متعاطفيها لثبوت استقراره فى الدار وانتفائه عنه وصلاحية

---

(١) وما يؤدى إليه متفق معنى .

ومعنى ما لم يقتضيا إضرابا ، لأن القائل أزيد فى الدار أم عمرو عالم بأن الذى فى الدار أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه ، فالذى بعد أم مساو للذى قبلها فى الصلاحية لثبوت الاستقرار فى الدار وانتفائه ، وحصول المساواة إنما هو بأم ، وكذلك أو مشركة لما قبلها وما بعدها فيما يجاء بها لأجله من شك أو غيره . أما إذا اقتضيا إضرابا فإنهما يشركان فى اللفظ فقط . وإنما لم ينبه عليه لأنه قليل (**وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ**) أى فقط بقية حروف العطف وهى (**بَلْ وَلَا**) و(**لَكِنْ كَلَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا**) وقام زيد لا عمرو ، وما جاء زيد بل عمرو . والطلا الولد من ذوات الظلف .

(**تنبيه**)*: اختلف فى ثلاثة أحرف مما ذكره هنا وهى : حتى وأم ولكن ، أما حتى فمذهب الكوفيين أنها ليست بحرف عطف وإنما يعربون ما بعدها بإضمار وأما أم فذكر النحاس فيها خلافا وأن أبا عبيدة ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة فإذا قلت أقائم زيد أم عمرو فالمعنى أعمرو قائم ؟ فتصير على مذهبه استفهامية وأما لكن فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال : **أحدها** : أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسى وأكثر النحويين . **والثانى** : أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو والواو مع ذلك زائدة وصححه ابن عصفور ، قال : وعليه

كل منهما له . أفاده الشاطبى . (**قوله ما لم يقتضيا إضرابا**) أى فإنهما حينئذ يشركان فى اللفظ فقط كما سيأتى . (**قوله لأنه قليل**) أى ولأن إطلاقه مقيد بما يأتى فى كلامه فلا اعتراض . (**قوله والطلا**) أى بفتح الطاء مقصورا وأما الطلاء بالكسر ممدودا فالخمر وأما المضموم فممدوده الدم ومقصوره الأعناق أو أصولها جمع طلية أو طلاة . كذا فى القاموس . (**قوله الولد من ذوات الظلف**) وقيل ولد بقر الوحش فقط . (**قوله مما ذكره هنا**) قيد به لوقوع الخلاف فى أحرف غير هذه الثلاثة لم يذكرها هنا ، وهى إما بالكسر وأى وإلا وأين وكيف وهلا وليس .

(**قوله ليست بحرف عطف**) أى بل حرف ابتداء . (**قوله وإنما يعربون ما بعدها بإضمار**) أى بإضمار عامل ، ففى نحو : جاء القوم حتى أبوك ورأيتهم حتى أباك ومررت بهم حتى أبيك يضمرون جاء ورأيت والباء ، ويجعلون حتى ابتدائية . (**قوله فالمعنى أعمرو قائم ؟**) أى فيكون ما بعدها فى مثل هذا التركيب مبتدأ محذوف الخبر وفى النصب والجر يقدر المناسب . (**قوله فذهب أكثر النحويين إلخ**) فرض فى المغنى الخلاف فيما إذا وليها مفرد قال : فإن وليها كلام فهى حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك وليست عاطفة ويجوز أن تستعمل بالواو نحو ﴿ **ولكن كانوا هم الظالمين** ﴾ وبدونها نحو قول زهير : أن ابن ورقاء إلخ ، وزعم ابن أبى الربيع أنها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وأنه ظاهر قول سيبويه ا هـ والواو على قول ابن أبى الربيع زائدة وعلى الأول عاطفة جملة فيما يظهر . (**قوله ولا تستعمل إلا بالواو**) أى لا تستعمل عاطفة لا مطلقا بدليل قوله :

ينبغي أن يحمل مذهب سيبويه والأخفش لأنهما قالا إنها عاطفة ولما مثلا للعطف بها مثلاه بالواو . **والثالث** : أن العطف بها وأنت مخير فى الإتيان بالواو وهو مذهب ابن كيسان . وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك وليست بعاطفة والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد . ووافق الناظم هنا الأكثرين . ووافق فى التسهيل يونس فقال فيه وليس منها لكن وفاقا ليونس ا هـ **(فَاعْطِفْ بِوَاوٍ سَابِقًا أَوْ لَاحِقًا * فِي ٱلْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا) فالأول** نحو : ﴿ **ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم** ﴾ [الحديد : ٢٦] ، والثانى نحو : ﴿ **كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك** ﴾ [الشورى : ٣] ، والثالث نحو : ﴿ **فأنجيناه وأصحاب السفينة** ﴾ [العنكبوت : ١٥] ، وهذا معنى قولهم الواو لمطلق الجمع . وذهب بعض الكوفيين إلى أنها ترتب ، وحكى عن قطرب وثعلب والربعى . وبذلك يعلم أن ما ذكره السيرافى[٤] والسهيلى من إجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على أن

إن ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه فى الحرب تنتظر

والواو على هذا القول زائدة لازمة وعلى القول الذى بعده زائدة غير لازمة . **(قوله وذهب يونس)** مقابل قوله فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف . **(قوله عطف مفرد على مفرد)** ففى نحو : ﴿ **ما كان محمد** ﴾ الآية يجعل رسول معطوفا بالواو على أبا عطف مفرد على مفرد لا منصوبا بكان المحذوفة والعطف من عطف الجمل وسيأتى فى الشرح رد هذا القول بأن متعاطفى الواو المفردين لا يختلفان بالإيجاب والسلب وسيأتى رد هذا الرد . **(قوله ووافق فى التسهيل يونس)** أى فى مجرد أن لكن غير عاطفة لكن اختلفا فقال يونس : الواو عاطفة لمفرد على مفرد كما عرفت وقال المصنف لجملة حذف بعضها . **(قوله فاعطف بواو)** وترد للاستئناف نحو : ﴿ **لنبين لكم ونقر فى الأرحام** ﴾ .

(قوله لمطلق الجمع) هو بمعنى قول بعضهم للجمع المطلق فذكر المطلق ليس للتقييد بالإطلاق بل لبيان الإطلاق فلا فرق بين العبارتين فاندفع الاعتراض على العبارة الثانية بأنها غير سديدة لتقييد الجمع فيها بقيد الإطلاق مع أن الواو للجمع بلا قيد ، قال الشنوانى : ومنشأ توهم الفرق بينهما الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء مع الغفلة عن أن ذلك اصطلاح شرعى وما نحن فيه اصطلاح لغوى ا هـ والمراد بالجمع الاجتماع فى الحصول فى عطف الجمل التى لا محل لها من الإعراب وفى نسبة العامل إلى المتعاطفين أو المتعاطفات فى غير ذلك لا الاجتماع فى زمان أو مكان. فإن قلت: لو لم يؤت بالواو فى نحو: قام زيد وقعد عمرو لكان حصول مضمون الجملتين معلوما فما فائدة الواو فى عطف الجمل التى لا محل لها. قلت: قال الدمامينى فائدتها فى ذلك النص على حصول المضمونين معا إذ لولاها لكان حصولهما ظاهرا فقط لاحتمال كون الحاصل الثانى فقط بأن يكون الأول غلطا والثانى إضرابا عنه اهـ باختصار وكونها للجمع مطلقا أحد قولين والثانى أنها للجمع فى المفردات فقط والأول أوجه. **(قوله وحكى عن قطرب إلخ)** بل نقله ابن هشام عن الفراء والرضى عن الكسائى وابن درستويه.

---

(١) راجع له شرح أبيات الكتاب لسيبويه .

الواو لا ترتب غير صحيح .

(تنبيه): قال فى التسهيل : وتنفرد الواو بكون متبعها فى الحكم محتملا للمعية برجحان ، وللتأخر بكثرة وللتقدم بقلة **(وَٱخْصُصْ بِهَا)** أى بالواو **(عَطْفَ ٱلَّذِى لَا يُغْنِى**

همع . **(قوله قال فى التسهيل إلخ)** حاصله أنها وإن كانت موضوعة لمطلق الجمع الصادق بالأمور الثلاثة لكن استعمالها فى الأمور الثلاثة الصادق بها مطلق الجمع متفاوت فاستعمالها فى المعية أكثر وفى تقدم ما قبلها كثير وفى تأخره قليل فتكون عند التجرد عن القرائن للمعية بأرجحية ولتقدم ما قبلها برجحان ولتأخره بمرجوحية فكلام التسهيل كما فى التصريح تحقيق للواقع لا قول ثالث .

(قوله واخصص بها إلخ) قال الدماميني : يرد عليه أن أم المتصلة تشاركها فى ذلك نحو : سواء علىّ أقمت أم قعدت[1] فإنها عاطفة على ما لا يغنى ا هـ . قال فى التصريح : أجيب عنه بأن هذا كلام منظور فيه إلى حالته الأصلية إذ الأصل سواء علىّ القيام والقعود ، فالعاطف بطريق الأصالة إنما هو الواو . قاله الموضح فى الحواشى ا هـ واعلم أن الواو تختص بأحد وعشرين حكما ذكره الناظم منها ثلاثة : عطف ما لا يغنى متبوعه . وعطف السابق على اللاحق . وعطف عامل حذف وبقى معموله ، ذكر هذا فى قوله آخر الباب : وهى انفردت بعطف عامل مزال قد بقى معموله . الرابع : عطف سببى على أجنبى فى الاشتغال ونحوه نحو : زيدا ضربت عمرا وأخاه ، وزيد مررت بقومك وقومه . الخامس : عطف الشىء على مرادفه نحو : ﴿ **شرعة ومنهاجا** ﴾ . السادس : فصلها من معطوفها بظرف أو عديله نحو : ﴿ **ومن خلفهم سدا** ﴾ . السابع : جواز تقديمها مع معطوفها فى الضرورة نحو :

*** جمعت وفحشا غيبة ونميمة ***

وقيل لا تختص بالواو بذلك بل الفاء وثم وأو ولا كذلك . الثامن : جواز العطف على الجوار فى الجر خاصة نحو : ﴿ **وأرجلكم** ﴾ فى قراءة من جر . التاسع : جواز حذفها إن أمن اللبس كقوله :

*** كيف أصبحت كيف أمسيت ***

العاشر : إيلاؤها لا إذا عطفت مفردا بعد نهى نحو : ﴿ **ولا الهدى ولا القلائد** ﴾ [المائدة : ٢] ، أو نفى : ﴿ **فلا رفث ولا فسوق** ﴾ أو مؤوّل بنفى نحو : ﴿ **ولا الضالين** ﴾ . الحادى عشر : إيلاؤها إما مسبوقة بمثلها غالبا إذا عطفت مفردا نحو : ﴿ **إما العذاب وإما الساعة** ﴾ . الثانى عشر : عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها نحو : مررت برجلين كريم وبخيل . الثالث عشر : عطف العقد على النيف إذا وقعا دفعة كأحد وعشرين فإن تأخر وقوع العقد جاز أن تقول قبضت ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين . الرابع عشر : عطف ما حقه التثنية أو الجمع نحو : محمد ومحمد فى يوم واحد . الخامس عشر : عطف العام على الخاص نحو : ﴿ **اغفر لى ولوالدىّ وللمؤمنين** ﴾ . أما عطف الخاص على العام لمزية فى الخاص فيشاركها فيه حتى نحو : ﴿ **وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح** ﴾

---

(١) ومثله فى القرآن : ﴿ سواء علينا أجزعنا أم صبرنا ﴾ .

مَتْبُوعُهُ) أى لا يكتفى الكلام به **(كَاصْطَفَّ هَذَا وَآبْنِي)** وتخاصم زيد وعمرو ، وجلست بين زيد وعمرو ، ولا يجوز فيها غير الواو . وأما قوله : بين الدخول فحومل ، فالتقدير بين

[الأحزاب : ٧] ، الآية ، ومات الناس حتى الأنبياء . ومثل العام والخاص الكل والجزء . السادس عشر : العطف التلقينى من المخاطب نحو : ﴿ **قال ومن كفر** ﴾ [البقرة : ١٢٦] . السابع عشر : اقترانها بلكن نحو : ﴿ **ولكن رسول الله** ﴾ [الأحزاب : ١٤٠] . الثامن عشر والتاسع عشر : العطف فى التحذير والإغراء نحو : ﴿ **ناقة الله وسقياها** ﴾ [الشمس : ١٣] ، ونحو : المروءة والنجدة . العشرون : عطف أى على مثلها نحو :

* **أيى وأيك فارس الأحزاب** *

الحادى والعشرون : صحة حكاية العلم بمن مع اتباعه بعلم آخر معطوف عليه بها نحو : من زيدا وعمرا فإنهم شرطوا فى حكاية العلم بمن ألا يتبع إلا إذا كان التابع ابنا متصلا بعلم أو علما معطوفا بالواو ، وعد فى التصريح من خصائص الواو عطف ما تضمنه الأول لمزية فى المعطوف نحو : ﴿ **حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى** ﴾ [البقرة : ٢٣٨] ، وفيه أن هذا عطف الخاص على العام ويشاركها فيه حتى كما ذكره بعد . وعد أيضا من خصائصها امتناع الحكاية بمن إذا اقترنت بها فلا يقال ومن زيدا بالنصب حكاية لمن قال رأيت زيدا . وفيه أنهم أطلقوا العاطف الذى اقترانه بمن يمنع الحكاية ولم يقيدوه بالواو .

هذا ملخص ما فى حاشية شيخنا ومنه يعلم ما فى كلام البعض من الخلل فى غير موضع لكن ما تقدم من اختصاصها بعطف السابق على اللاحق يرد عليه أن حتى تشاركها فى ذلك على الصحيح نحو : مات كل أب لى حتى آدم كما سيأتى ، وما تقدم من اختصاصها بعطف عامل حذف وبقى معموله يرد عليه ما سيأتى أن الفاء تشاركها فى ذلك نحو : اشتريته بدرهم فصاعدا ، وما تقدم من اختصاصها بجواز حذفها خلاف ما فى التسهيل من أن أو كالواو فى ذلك ، بل مال الدمامينى إلى أن الفاء أيضا كالواو فى ذلك كما سيأتى ، وقولنا فيما تقدم إذا عطفت مفردا بعد نهى إلخ .

قال فى المغنى : ولم تقصد المعية فلا يجوز ما اختصم زيد ولا عمرو لأنه للمعية وأما : ﴿ **وما يستوى الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوى الأحياء ولا الأموات** ﴾ [فاطر : ٢٢] ، فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لأمن اللبس اهـ وإنما قرنوا الواو بلا فى نحو : ما قام زيد ولا عمرو ولا تضرب زيدا ولا عمرا لإفادة نفى القيام عنهما مجتمعين ومفترقين والنهى عن ضربهما كذلك ودفع توهم تقييد النفى أو النهى بحال الاجتماع . وقولنا ما حقه التثنية أو الجمع أى ما الأصل فيه التثنية أو الجمع فلا ينافى ما فى التسهيل من أن العطف سائغ مع قصد التكثير أو فصل بين المتعاطفين ظاهر أو مقدر . مثال الأخير قول الحجاج يوم مات محمد ابنه ومحمد أخوه : محمد ومحمد فى يوم واحد أى محمد ابنى ومحمد أخى .

(قوله بين زيد وعمرو) ويقال بين زيد وبين عمرو بزيادة بين الثانية للتأكيد ، قاله ابن برى

أماكن الدخول فأماكن حومل فهو بمثابة اختصم الزيدون فالعمرون **(وَٱلْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالٍ)** أى بلا مهملة وهو المعبر عنه بالتعقيب نحو : ﴿ **أماته فأقبره** ﴾ [عبس : ٢١] ، وكثيرا ما تقتضى أيضا التسبب إن كان المعطوف جملة نحو : ﴿ **فوكزه موسى فقضى**

وغيره وبه يرد منع الحريرى لذلك . دنوشرى . **(قوله ولا يجوز فيها غير الواو)** وإنما انفردت الواو بذلك لترجح معنى المصاحبة فيها . **(قوله بين الدخول فحومل)** الدخول بفتح الدال وحومل موضعان . **(قوله بين أماكن إلخ)** أى فهو على حذف مضاف وقدره بعضهم بين أهل الدخول إلخ ويحتمل أن المراد بالدخول وحومل أجزاؤهما . **(قوله والفاء للترتيب)** أى المعنوى وقد تكون للترتيب الذكرى وأكثر ما يكون فى عطف مفصل على مجمل نحو : ﴿ **فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة** ﴾ [النساء : ١٥٣] ، والذى انحط عليه كلام سم فى الآيات البينات أنه ليس المراد من الترتيب الذكرى مجرد ترتيب الشيئين مثلا فى الذكر لأن هذا القدر لازم للذكر مع إسقاط الفاء أيضا بل ترتيب مراتب المذكور فى الذكر أى بيان أن المذكور أولا حقه أن يتقدم فى الذكر لتقدم رتبته على رتبة المتأخر قال : ومعنى التعقيب حينئذ بيان أن رتبة المتأخر قريبة من رتبة المتقدم غير متراخية عنها كثيرا فليتأمل ا هـ وقد تكون فى غير ذلك كقوله تعالى : ﴿ **ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين** ﴾ [غافر : ٧٦] ، وقوله تعالى : ﴿ **وأورثنا الأرض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم أجر العاملين** ﴾ [البقرة : ٣٦] ، فإن ذكر ذم الشيء أو مدحه يحسن بعد جرى ذكره . وأما الفاء من ﴿ **فأخرجهما** ﴾ من قوله تعالى : ﴿ **فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه** ﴾ فللترتيب المعنوى إن رجع ضمير عنها إلى الشجرة أى أوقعهما فى الزلة بسبب الشجرة وللذكرى إن رجع إلى الجنة أى أذهبهما عنها ويرد على هذا أن الذى كانا فيه هو الجنة فأين التفصيل إلا أن يراد فأخرجهما مما كانا فيه من النعيم والكرامة فيكون تفصيلا بعد الإجمال . قاله الدماميني .

(قوله باتصال) أى معه وهو فى كل شيء بحسبه يقال تزوج فلان فوُلد له إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن طالت . **(قوله أى بلا مهلة)** بضم الميم أى تأخر . كذا فى المصباح وغيره . **(قوله نحو أماته فأقبره)** لا يقال الإقبار مسبب عن الإماته فالفاء للتسبب فى هذه الآية أيضا وصنيع الشارح يوهم خلافه لأنا نقول المراد بالتسبب أن يكون المعطوف مسببا عن المعطوف عليه بالذات لا بواسطة عادة والآية من الثانى لا الأول . **(قوله إن كان المعطوف جملة)** أى أو صفة نحو : ﴿ **لآكلون من شجر من زقوم * فمالئون منها البطون** ﴾ [الواقعة : ٥٣] ، الآية وقد تجيء فى ذلك لمجرد الترتيب من غير سببية نحو : ﴿ **فراغ إلى أهله فجاء بعجل سمين * فقربه إليهم** ﴾ [الزاريات : ٢٧] ، ونحو : ﴿ **فالزاجرات زجرا * فالتاليات ذكرا** ﴾ [الصافات : ٢] ، وفى المغنى وشرح الدماميني عليه : أن للفاء مع الصفة أربعة أحوال : أن تدل على ترتيب معانيها فى الوجود أو فى غيره كالشرف والخسة أو على ترتيب موصوفاتها فى الوجود أو فى غيره نحو : زيد الصابح فالغانم فالآيب أى الذى أغار على القوم صباحا فغنم فآب أى رجع ، وجالس الأزهد فالأورع ، وولد لزيد الشاعر فالكاتب ،

عليه ﴾ [القصص : ١٥] ، وأما نحو : ﴿ **أهلكناها فجاءها بأسنا** ﴾ [الأعراف : ٤] ، ونحو : « **توضأ فغسل وجهه ويديه** » الحديث ، فالمعنى أردنا إهلاكها وأراد الوضوء . وأما نحو : ﴿ **فجعله غثاء** ﴾ [الأعلى : ٥] ، أى جافا هشيما أحوى أى أسود ، فالتقدير فمضت مدة فجعله غثاء ، أو أن الفاء نابت عن ثم كما جاء عكسه وسيأتى (وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ) أى بمهلة وتراخ نحو : ﴿ **فأقبره * ثم إذا شاء أنشره** ﴾ [عبس : ٢٢] ، وقد توضع موضع الفاء كقوله :

[٨٤٨] **كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى فِي الْأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ**

ورحم الله المحلقين فالمقصرين . اهـ بتلخيص وإيضاح .

(قوله وأما نحو أهلكناها إلخ) إيراد على الترتيب لأن مجيء اليأس قبل الإهلاك وغسل الأعضاء الأربعة قبل الوضوء ، كذا قال شيخنا . ولا يظهر الثانى إذا كان المراد غسل جملة الأعضاء لأن غسل جملتها نفس الوضوء لا قبله ولا بعده وإنما يظهر إذا كان المراد غسل كل منها على انفراده ، لأنه الذى قبل الوضوء أى فى الجملة ، وإلا فغسل الرجلين بتمامهما ليس قبل الوضوء فتفطن . **(قوله فالمعنى أردنا إلخ)** أو يقال الفاء فى الآية والحديث للترتيب الذكرى اهـ تصريح أى لأن ما بعد الفاء تفصيل للمجمل قبلها . **(قوله وأما نحو فجعله إلخ)** إيراد على التعقيب لأن جعله غثاء لا يتصل بإخراجه . **(قوله فالتقدير فمضت مدة إلخ)** أى فالمعطوف عليه محذوف . قيل : هذا لا يدفع الاعتراض لأن مضى المدة لا يعقب الإخراج وأجيب بأنه يكفى أن أول أجزاء المضى يعقب الإخراج وإن لم يحصل بتمامه إلا فى زمن طويل . ذكره الرضى والسعد وجعلا منه : ﴿ **فتصبح الأرض مخضرة** ﴾ [الحج : ٦٣] ، قال فى المغنى : وقيل الفاء فى هذه الآية يعنى آية ﴿ **فتصبح الأرض مخضرة** ﴾ للسببية لا للعطف وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك إن يسلم فهو يدخل الجنة ، ومعلوم ما بينهما من المهلة اهـ . قال الدمامينى : الحق أن الأصل فى الفاء السببية استلزام التعقيب وإن عدمه فى بعض المواضع كالمثال لعدم استكمال السبب إذ السبب التام لدخول الجنة فى المثال مجموع الإسلام واستمرار حكمه لكن إطلاق السبب على جزئه مجاز اهـ باختصار . **(قوله أو أن الفاء نابت عن ثم)** أو يقال التعقيب فى كل شيء بحسبه . قال فى الهمع : قيل ترد الفاء للاستئناف نحو :

*** ألم تسأل الربع القواء فينطق ***

أى فهو ينطق إذ لو كانت لمجرد العطف جزم ما بعدها أو للسببية نصب ونحو : ﴿ **أن يقول له كن فيكون** ﴾ [النحل : ٤٠] ، بالرفع قال ابن هشام : والتحقيق أنها فى مثل ذلك عاطفة وأن

[شواهد عطف النسق]

[٨٤٨] قاله أبو داود جارية بن الحجاج من قصيدة من المتقارب ، أى كهز الطرف وهو المذكور فيما قبله تحتى ، كهز الردينى أى الرمح . الردينى نسبة إلى امرأة سمهر تسمى ردينة ، وكانا يقوّمان القنا بخط هجر . وأراد بالهز الاهتزاز وهو كناية عن سرعة حركته وشدة جريه . والطرف بكسر الطاء وفى آخره فاء هو الفرس الكريم . والعجاج : الغبار . والأنابيب جمع أنبوب : القصب . والشاهد أن ثم فى موضع الفاء : أى فاضطرب . فإن الهز إذا جرى فى الأنابيب اضطرب الرمح بغير تراخ . وثم للتراخى .

وأما نحو : ﴿ هو الذى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها ﴾ [الزمر : ٦] ، ﴿ ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ثم آتينا موسى الكتاب تماما ﴾ [الأنعام : ١٥٣] وقوله :

[٨٤٩] إنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

فقيل ثم فيه لترتيب الأخبار لا لترتيب الحكم ، وأنه يقال : بلغنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب ، أى ثم أخبرك أن الذى صنعته أمس أعجب . وقيل إن ثم بمعنى الواو وقيل غير ذلك . وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه السودد

المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده . **(قوله وثم)** ويقال ثم وثمت وثمت . قاله فى التسهيل . **(قوله كقوله كهز إلخ)** فإن الهز متى جرى فى أنابيب الرمح أعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه . قاله فى المغنى واعترضه قريبه فقال الظاهر أنه ليس كذلك بل الاضطراب والجرى فى زمن واحد فتكون ثم بمعنى الواو ، وجوابه أن الترتيب يحصل فى لحظات لطيفة . والردينى صفة للرمح نسبة إلى امرأة اسمها ردينة كانت تقوّم الرماح . والعجاج : الغبار . والأنابيب جمع أنبوبة وهى ما بين كل عقدتين ، كذا فى التصريح ، والاعتراض أقوى من الجواب . وهز مصدر بمعنى اهتزاز كما فى العينى مضاف إلى فاعله . والمشبه اهتزاز فرس كانت تحت الممدوح . **(قوله وأما نحو إلخ)** وجه الإيراد فى الآية الأولى أن خلق حواء قبل خلق الذرية وفى الثانية أن إيتاء موسى الكتاب قبل توصية هذه الأمة بالمشار إليه وفى البيت واضح . دمامينى .

(قوله هو الذى خلقكم إلخ) التلاوة ﴿ وهو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل ﴾ إلخ أو ﴿ خلقكم من نفس واحدة ثم جعل ﴾ إلخ والثانى هو الموافق لكون الكلام فى ثم فكان عليه حذف هو الذى وأراد بالنفس الواحدة آدم وبزوجها حواء **(قوله وقيل غير ذلك)** فمما قيل فى الآية الأولى أن العطف على محذوف أى من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها أو على واحدة لتأويلها بالفعل أى من نفس توحدت أى انفردت ثم جعل إلخ أو أن الذرية أخرجت من ظهر آدم كالذر ثم خلقت حواء ، وهذه الأجوبة أنفع من جواب الشارح لأنها تصحح الترتيب والمهلة وجوابه يصحح الترتيب فقط إذ لا تراخى بين الإخبارين ، نعم جوابه أعم إذ يصح أن يجاب به عن الآية الثانية والبيت كما فعله ، كذا فى المغنى . قال الدمامينى : ووجه الترتيب الإخبار فى البيت أن سيادة الابن نفسه أخص به من سيادة أبيه وكذا سيادة الأب بالنسبة إلى سيادة الجد .

(قوله وأجاب ابن عصفور عن البيت إلخ) حاصل جوابه أن السيادة لما سرت من الابن إلى الأب ومن الأب إلى الجد كانت سيادة الابن متقدمة رتبة ثم سيادة الأب ثم سيادة الجد فثم فى البيت للترتيب الرتبى لا الخارجى . ولا ينافيه قوله قبل ذلك على رواية من قال :

---

[٨٤٩] البيت من الخفيف ؛ وهو لأبى نواس فى ديوانه .

من قبل الأب والأب من قبل الابن[1] .

(تنبيه): زعم الأخفش والكوفيون أن ثم تقع زائدة فلا تكون عاطفة ألبتة وحملوا على ذلك قوله تعالى : ﴿ **حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم ليتوبوا** ﴾ [التوبة : ١١٨] ، جعلوا تاب عليهم هو الجواب وثم زائدة . وقول زهير :

[٨٥٠] أَرَانِي إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ ذَا هَوًى ... فَثُمَّ إِذَا أَمْسَيْتُ أَمْسَيْتُ عَادِيَا

*** ثم قد ساد قبل ذلك جده ***

لإمكان أن يجعل ساد فى قوله ثم قد ساد قبل ذلك جده مستعملا فى السيادة الرتبية والخارجية ويكون الإتيان بثم نظرا إلى السيادة الرتبية . وقوله قبل ذلك نظرا إلى السيادة الخارجية لأن سيادة الجد الخارجية قبل سيادة الابن وسيادة الأب الخارجيتين وبهذا التدقيق يندفع الاعتراض بأن هذا الجواب إنما يظهر على رواية بعد ذلك لا على رواية قبل ذلك . وأجاب سم عنه بأن اسم الإشارة راجع إلى وقت التكلم ولا يخفى أن جوابنا أدق فاعرفه . **(قوله أتاه السودد)** قال فى القاموس : السود والسودد والسؤدد بالهمز كقنفذ السيادة ا هـ والسين مضمومة فى الأولين أيضا كما ضبطت به فى النسخ الصحيحة من القاموس كنسخة العلامة أبى العز العجمى ويصرح بضم السين فى الثانية والثالثة قول الصحاح : الدال فى سودد زائدة لإلحاق بنائه ببناء جندب وبرقع ا هـ لأن أول جندب وبرقع مضموم وثالث جندب مفتوح كاللغة الثانية وثالث برقع مضموم كاللغة الثالثة . **(قوله إن ثم تقع زائدة)** وتقع الفاء أيضا زائدة كالفاء الثانية فى قوله :

*** فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى ***

والفاء فى قوله تعالى : ﴿ **فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به** ﴾ [البقرة : ٨٩] ، عند من جعل كفروا به جواب لما الأولى والثانية تأكيد والفاء زائدة وكذا الواو عند الأخفش كما فى الدماميني وعزاه فى الهمع للكوفيين أيضا ومثل بآية : ﴿ **حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها** ﴾ [الزمر : ٧١ ، ٧٣] ، وآية : ﴿ **فلما أسلما وتله للجبين * وناديناه** ﴾ [الصافات : ١٠٣] ، فإحدى الواوين فيهما زائدة وغير الأخفش والكوفيين جعلوا الجواب محذوفا والواو حالية بتقدير قد والمعنى فى الآية الأولى جاءوها حال فتح أبوابها إكراما لهم عن أن يقفوا حتى تفتح . **(قوله بما رحبت)** أى مع سعتها وضاقت عليهم أنفسهم أى من فرط الوحشة والغم وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه أى وعلموا أن لا ملجأ من سخط الله إلا إلى استغفاره . **(قوله إذا أصبحت إلخ)** الهوى بالقصر العشق وإرادة

---

[٨٥٠] البيت من الطويل ، وهو لزهير بن أبى سلمى فى الأشباه والنظائر .

(١) كما فى سيدنا رسول الله فرغم شرف آبائه وأجداده فإنما زاد شرفهم وذاع صيتهم به ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

وخرجت الآية على تقدير الجواب والبيت على زيادة الفاء **(وَٱخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ)** صالحا لجعله **(صِلَةً)** لخلوه من العائد **(عَلَى ٱلَّذِى ٱسْتَقَرَّ أَنَّهُ ٱلصِّلَةُ)** نحو : اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك ، وعكسه نحو : الذى يقوم أخواك فيغضب هو زيد ، فكان

النفس وكأن الثانى هو المراد فى البيت يقول أصبح مريد الشىء وأمسى تاركا له ، يقال عدا فلان هذا الأمر إذا تجاوزه وتركه ا هـ دمامينى . قال الشمنى : وهذا يدل على أن عاديا بالعين المهملة وهو مضبوط فى بعض نسخ المغنى وفى غيره بالمعجمة ، وقد أنشد ابن مالك هذا البيت فى شرح الكافية :

أرانى إذا ما بتّ بت على هوى ... فثم إذا أصبحت أصبحت غاديا

قال ابن القطاع : غدا إلى كذا أصبح إليه ، ا هـ كلام الشمنى . وكما أنشده ابن مالك أنشده السيرافى وقال : كذا رواية أبى بكر ثم قال : يقول إن لى حاجة لا تنقضى أبدا ا هـ . **(قوله على تقدير الجواب)** أى فرج الله عنهم أو لجئوا إلى الله ثم تاب إلخ ، فثم عاطفة على هذا المحذوف وتوبة الله تعالى على عبده تكون بمعنى توفيقه للتوبة كما فى ﴿ **ثم تاب الله عليهم ليتوبوا** ﴾ [التوبة : ١١٨] ، وبمعنى قبول توبته . قال الشمنى : وقيل إذا بعد حتى قد تجرد عن الشرط وتبقى لمجرد الوقت فلا تحتاج إلى جواب بل تكون غاية للفعل قبلها أى خلفوا إلى هذا الوقت ثم تاب عليهم .

(قوله على زيادة الفاء) لأنه عُهد زيادتها و لم يعهد زيادة ثم وترد ثم للاستئناف كما فى قوله تعالى : ﴿ **ألم يروا كيف يبدأ الله الخلق ثم يعيده** ﴾ [العنكبوت : ١٩] ، فجملة ثم يعيده مستأنفة لأن إعادة الخلق لم تقع فيقرروا برؤيتها ويؤيد كونها مستأنفة قوله تعالى عقب ذلك : ﴿ **قل سيروا فى الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشىء النشأة الآخرة** ﴾ [العنكبوت : ٢٠] ، كذا فى المغنى . **(قوله واخصص بفاء إلخ)** وفى التسهيل أنها تنفرد أيضا بعطف مفصل على مجمل متحدين معنى نحو : ﴿ **ونادى نوح ربه فقال رب إن ابنى من أهلى** ﴾ [هود : ٤٥] ، والترتيب فى مثله ذكرى لا معنوى لاتحاد المتعاطفين معنى . **(قوله وعكسه)** بالنصب عطفا على عطف فى كلام الناظم . **(قوله فيغضب هو زيد)** يحتمل أن هو فاعل يغضب فنكتة الإبراز دفع توهم كون زيد فاعلا ليغضب فيختل التركيب لعدم الضمير حينئذ فى كل من الجملتين لا كون الفعل جرى على غير من هو له كما قيل لأنه ممنوع بل هو جار على من هو له ويحتمل أن الفاعل ضمير مستتر فى يغضب وهو توكيد له وهذا ظاهر كلام الدنوشرى وما قبله ظاهر كلام التصريح ويحتمل أنه ضمير منفصل مبتدأ خبره زيد والجملة خبر الموصول ويحتمل أنه ضمير فصل لا محل له من الإعراب فالاقتصار على الأول تقصير وفاعل يغضب على الأخيرين ضمير مستتر فيه يعود على الذى .

(قوله فكان الأولى إلخ) لو عبر بالواو لكان أولى لوجهين : الأول أن أولوية التعبير بعبارة تشمل مسألتى الصفة والخبر لا تتفرّع على جريان الحكم فى عكس صورة المتن أيضا فلا يظهر

الأولى أن يقول كما فى التسهيل وتنفرد الفاء بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة أو صفة أو خبر ليشمل مسألتى الصلة المذكورتين . والصفة نحو : مررت بامرأة تضحك فيبكى زيد وبامرأة يضحك زيد فتبكى ، والخبر نحو : زيد يقوم فتقعد هند وزيد تقعد هند فيقوم ومن هذا قوله :

[٨٥١] وَإِنْسَانُ عَيْنِى يَحْسِرُ ٱلْمَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو وَتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ

ويشمل أيضا مسألتى الحال ولم يذكره نحو : جاء زيد يضحك فتبكى هند ، وجاء زيد تبكى هند فيضحك فهذه ثمانى مسائل يختص العطف فيها بالفاء دون غيرها ، وذلك لما فيها من معنى السببية . **(بَعْضًا بِحَتَّى ٱعْطِفْ عَلَى كُلٍّ وَلَا * يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ ٱلَّذِى تَلَا)** أى للعطف بحتى شرطان : الأول أن يكون المعطوف بعضا من المعطوف عليه أو كبعضه كما قاله فى التسهيل نحو : أكلت السمكة حتى رأسها ، وأعجبتنى الجارية حتى حديثها ، ولا يجوز حتى ولدها . وأما قوله :

[٨٥٢] أَلْقَى ٱلصَّحِيفَةَ كَىْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَٱلزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

التفريع[1] بالنسبة إليهما . الثانى أن ما قبل فاء التفريع علة لما بعدها فلا يحسن التعليل بعد شمول مسألتى كل من الصلة والصفة والخبر فتأمل . **(قوله يحسر الماء)** بحاء وسين مهملتين من بابى ضرب وقتل كما فى المصباح أى يرتفع وينزاح وقوله يجمّ بضم الجيم وكسرها أى يكثر . **(قوله ويشمل أيضا إلخ)** الضمير يرجع إلى اختصاص الفاء ويشمل بالرفع على الاستئناف وليس الضمير راجعا إلى « أن يقول » كما فى التسهيل ويشمل بالنصب عطفا على مدخول اللام فى قوله سابقا ليشمل إلخ لعدم شمول ذلك القول مسألتى الحال كما قال ولم يذكره أى فى التسهيل اللهم إلا أن يراد بالصفة ما يشمل الحال لأنها صفة فى المعنى ، ويراد بقوله ولم يذكره أى نصا وفيه ما لا يخفى من التكلف وبما قررناه اندفع تنظير شيخنا . **(قوله أن يكون المعطوف بعضا من المعطوف عليه)** بأن يكون جزءا منه أو فردا أو نوعا وقوله أو كبعضه أى فى شدة الاتصال .

(قوله فعلى تأويل ألقى ما يثقله) أى تأويل ألقى الصحيفة والزاد بألقى ما يثقله ونعله بعض ما يثقله فالمعطوف بعض تأويلا وقد روى نعله بالأوجه الثلاثة كما سيذكره الشارح . **(قوله والثانى أن يكون غاية إلخ)** والتحقيق كما فى المطول أن المعتبر فى حتى ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من الأضعف

---

[٨٥١] ذكر مستوفى فى شواهد الابتداء . وتمامه :

* وتارات يجم فيغرق *

والشاهد فيه هنا فى فيبدو حيث عطف بالفاء لاقتضائه التسبب .

[٨٥٢] عزى هذا إلى المتلمس ولم يقع فى ديوانه وإنما هو لأبى مروان النحوى قاله فى قصة المتلمس حين فر من عمرو بن هند وكان قد هجاه وهو من الكامل . والصحيفة : الكتاب أى ألقاها فى النهر وبالغ بإلقاء الزاد والنعل ليخفف عن راحلته وينجو من عدوه =

---

(١) المفهوم من وجود الفاء .

فعلى تأويل ألقى ما يثقله حتى نعله . والثانى أن يكون غاية فى زيادة أو نقص نحو : مات الناس حتى الأنبياء ، وقدم الحجاج حتى المشاة . وقد اجتمعا فى قوله :

[٨٥٣] قَهَرْنَاكُمُ حَتَّى ٱلْكُمَاةَ فَأَنْتُمُ ... تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا ٱلْأَصَاغِرَا

(تنبيهات)*: **الأول** بقى شرطان آخران : **أحدهما** أن يكون المعطوف ظاهرا لا مضمرا كما هو شرط فى مجرورها إذا كانت جارة ، فلا يجوز قام الناس حتى أنا . ذكره ابن هشام الخضراوى . قال فى المغنى : ولم أقف عليه لغيره . **ثانيهما** أن يكون مفردا لا جملة وهذا يؤخذ من كلامه لأنه لابد أن يكون جزءا مما قبلها أو كجزء منه كما تقدم ، ولا يتأتى ذلك إلا فى المفردات هذا هو الصحيح . وزعم ابن السيد فى قول امرئ القيس :

إلى الأقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز أن تكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للأجزاء الأخر نحو : مات كل أب لى حتى آدم أو فى أثنائها نحو : مات الناس حتى الأنبياء ، أو فى زمان واحد نحو : جاءنى القوم حتى زيد إذا جاءوك معا وزيد أضعفهم أو أقواهم . **(قوله زيادة أو نقص)** أى معنويين كمثالى الشارح أو حسيين نحو فلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف ونحو : المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة . **(قوله حتى الكماة)** جمع كمى على غير قياس وهو كما فى القاموس الشجاع أو لابس السلاح .

(قوله بقى شرطان آخران) زاد فى التصريح نقلا عن الموضح شرطا آخر وهو أن يكون ما بعدها شريكا فى العامل فلا يجوز صمت الأيام حتى يوم الفطر . **(قوله أن يكون المعطوف ظاهرا لا مضمرا)** قال الحفيد لأن معطوفها بعض مما قبلها أو كبعضه ولو دخلت على ضمير غيبة لكان ظاهرا فى أنه عين الأول لا بعضه فيلزم عطف الشيء على نفسه ثم حمل ضمير المتكلم والمخاطب على ضمير الغائب اهـ وما ذكره فى ضمير الغيبة ليس على إطلاقه فإنك لو قلت زيد ضربت القوم حتى إياه لم يكن معطوفها عين ما قبلها مع أن صورة كون معطوفها عين ما قبلها خارجة بالشرط الأول لأن ما كان عينا ليس بعضا فالحق عدم اشتراط كون مجرورها ظاهرا لا ضميرا . **(قوله الخضراوى)** نسبة إلى الجزيرة الخضراء بلد من بلاد الأندلس . دمامينى . **(قوله مفردا)** لو قال اسما لكان أحسن لأن المفرد يشمل الفعل مع أنها لا تعطفه . **(قوله أن يكون جزءا)** أراد بالجزء البعض ليشمل الجزئى ولو عبر بالبعض لكان أوضح وأوفق بعبارة الناظم .

= المخاطب بقتله ويخفف منصوب بأن المقدرة بعد كى . والزاد بالنصب عطف على رحله . والشاهد فى حتى نعله فإن المعطوف بحتى لا يكون إلا بعضا وغاية للمعطوف عليه والنعل ليس بعض الزاد بل بينهما مباينة وتؤول بألقى ما يثقله حتى نعله ، ويجوز فيه النصب على العطف بالتأويل المذكور ، والرفع على الابتداء ، وألقاها خبره ، ويكون حتى ابتدائية ، والجر على أن يكون حتى جارة بمعنى إلى .

[٨٥٣] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة فى الجنى الدانى .

[٨٥٤] سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلُّ مَطِيُّهُمْ وَحَتَّى ٱلْجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ

فيمن رفع تكل أن جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى على سريت بهم . **الثانى** حتى بالنسبة إلى الترتيب كالواو خلافا لمن زعم أنها للترتيب كالزمخشرى . قال الشاعر :

[٨٥٥] رِجَالِى حَتَّى ٱلْأَقْدَمُونَ تَمَالَئُوا عَلَى كُلِّ أَمْرٍ يُورِثُ المجدَ وَٱلحمدَا

الثالث إذا عطف بحتى على مجرور قال ابن عصفور : الأحسن إعادة الجار ليقع الفرق بين العاطفة والجارة . وقال ابن الخباز : تلزم إعادته للفرق ، وقيده الناظم بألا يتعين

(قوله ولا يتأتى ذلك إلا فى المفردات) اعترضه الدمامينى بأنه لو قيل فعلت مع زيد ما أقدر عليه حتى خدمته بنفسى كان المعطوف بها بعضا مع أنه جملة وصرح النحاة وأهل المعانى بأن الجملة تبدل مما قبلها بدل بعض من كل نحو : ﴿ **أمدكم بما تعلمون * أمدكم بأنعام وبنين** ﴾ [الشعراء : ١٣٢ ، ١٣٣] ، وأقره الشمنى . وأجاب عنه البعض بأن البعضية فى المثال إنما تظهر بالنسبة إلى المعنى التضمنى وكلام القائل بالنسبة إلى المعنى المطابقى ولا بعضية فيه ، ويرد بأن زمن خدمته بنفسه بعض زمن فعل ما يقدر عليه كما أن الخدمة بعض فعل ذلك وحينئذ فالمعنى المطابقى بعض وأما النسبة فليست جزء مفهوم الفعل على الراجح ولئن سلم أنها جزؤه فبعضيتها باعتبار بعضية أحد طرفيها وهو الخدمة المنسوبة فتدبر . **(قوله تكلّ)** أى تتعب والمطى اسم جنس جمعى لمطية وهى الدابة . والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد . والأرسان جمع رسن بالتحريك وهو الحبل أى وحتى صارت الخيل لا تقاد بمقاودها بل تسير بنفسها وهو كناية عن شدة تعبها . قاله الدمامينى . **(قوله فيمن رفع تكل)** والمعنى حتى كلت ولكنه جاء مضارعا على حكاية الحال الماضية وأما من نصب فهى الجارة ولابد على النصب من تقدير زمان مضاف إلى كلال مطيهم . مغنى . والذى يظهر لى أن تقدير هذا المضاف غير ضرورى فتدبر . والواو على النصب عاطفة لمحذوف على سريت بهم تقديره وسريت بهم حتى الجياد إلخ ، فلا يرد أنه لا يستقيم عطف حتى الابتدائية وجملتها على حتى الجارة ومجرورها . قاله الدمامينى . **(قوله معطوفة بحتى)** والصحيح أنها ابتدائية فى الموضعين .

(قوله بالنسبة إلى الترتيب) أى إلى عدمه بدليل ما بعده والمراد الترتيب الخارجى فلا ينافى أنها للترتيب الذهنى كما مر بيانه . **(قوله تمالئوا)** أى اجتمعوا . **(قوله وقيده الناظم)** أى قيد اللزوم قال

---

[٨٥٦] البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة فى الدرر . ١٤٢/٦ ؛ وشرح شواهد المغني ٣٧٧/١ ؛ ومغنى اللبيب ١٢٨/١ ؛ وهمع الهوامع ١٣٧/٢ .

كونها للعطف نحو : اعتكفت فى الشهر حتى فى آخره ، فإنْ تعين العطف لم تلزم الإعادة نحو : عجبت من القوم حتى بنيهم . وقوله :

[٨٥٦] جُودُ يُمْنَاكَ فَاضَ فِى ٱلْخَلْقِ حَتَّى ... بَائِسٍ دَانَ بِالْإِسَاءَةِ دِينَا

الرابع حيث جاز الجر والعطف فالجر أحسن إلا فى باب ضربت القوم حتى زيدا ضربته فالنصب أحسن على تقدير كونها عاطفة وضربته توكيد ، أو ابتدائية وضربته تفسير ، وقد روى بهما قوله : حتى نعله ألقاها ، وبالرفع أيضا على أن حتى ابتدائية ونعله مبتدأ وألقاها خبره اهـ (**وَأَمْ بِهَا ٱعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ ٱلتَّسْوِيَةْ**) وهى الهمزة الداخلة على جملة فى

فى المغنى وهو حسن . (**قوله بألا يتعين إلخ**) الضابط أنه متى صح حلول إلى محلها كانت محتملة للأمرين وإلا تعينت للعطف . (**قوله نحو عجبت من القوم إلخ**) إنما لم يصح الجر فى المثال والبيت لعدم صلاحية إلى فى موضع حتى ولكون ما بعدها ليس آخرا ولا متصلا بالآخر هذا حاصل ما فى المغنى وشراحه كما قاله شيخنا ، وناقش الدمامينى فى التعليل الأول بأنه دعوى بلا دليل وأى مانع من كون العجب فى المثال انتهى إلى البنين وفيض الجود فى البيت انتهى إلى البائس . وقد يقال المانع عدم مناسبة ذلك مقام التعجب والمدح ، ثم البعضية التى هى شرط فى العاطفة ظاهرة فى البيت وكذا فى المثال إن جعلنا الإضافة فى بنيهم على معنى من التبعيضية ، وعليه يحمل قول المغنى أنهم بعض القوم ، فإن جعلت بمعنى اللام اقتضت عدم دخول بنيهم فيهم فافهم . (**قوله بائس**) البائس من أصابه البؤس أى الشدة وقوله دان بالإساءة دينا بكسر الدال أى تدين بالإساءة تدينا أى جعل الإساءة دينا لتكررها منه كثيرا . (**قوله فالجر أحسن**) لقلة العطف بحتى ، حتى أنكره الكوفيون كما مر .

(**قوله إلا فى باب ضربت القوم إلخ**) أراد ببابه أن يقع بعد الاسم التالى حتى : فعل مشتغل بنصب ضميره كما فى المغنى ، فإن اشتغل برفعه نحو قام القوم حتى زيد قام ، امتنع النصبُ وجاز الرفع والجر . (**قوله حتى زيدا إلخ**) أى إذا كان زيد آخر القوم ليوجد شرط جواز الجر . (**قوله فالنصب أحسن إلخ**) علله فى المغنى بأن الفعل لا يكون مؤكدا بعد حتى الجارة ، نقله شيخنا السيد وهو يفيد تعين النصب فيخالف ما يقتضيه كلام الشارح من جواز الجر فتأمل . وقال شيخنا : انظر لم كان غير الجر فى هذا الباب أحسن اهـ وقد تُوجه الأحسنية بأن فى النصب مشاكلة الضمير لمرجعه فى الإعراب . (**قوله وضربته توكيد**) أى لضربت زيدا الذى تضمنه قولك ضربت القوم ، لدخول زيد فى القوم ، لا لضربت القوم حتى يرد أن الضمير ليس راجعا للقوم حتى يكون ضربته تأكيدا لضربت القوم بل لزيد . (**قوله بهما**) أى الجر والنصب وعليهما فألقاها توكيد إلا إذا جعلت حتى فى النصب ابتدائية وألقاها تفسير .

---

[٨٥٦] البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة فى الدرر .

محل المصدر ، وتكون هى والمعطوفة عليها فعليتين وهو الأكثر نحو : ﴿سواء عليهم

(قوله وأم بها اعطف إثر همز التسوية) أى بعدها ولا يجوز العطف بأو قياسا فقول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا خطأ كقولهم يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا لأن الصواب فيه الواو . قاله فى المغنى . ثم ذكر أن قول الصحاح تقول سواء علىّ قمت أو قعدت سهو وأن قراءة ابن محيصن : « سواء عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم » من الشواذ بمكان ا هـ ونقل الدمامينى عن السيرافى أن سواء إذا دخلت بعدها همزة التسوية لزم العطف بأم وإذا وقع بعدها فعلان بغير الهمزة جاز العطف بأو . قال الدمامينى : وهذا نص صريح يقضى بصحة كلام الفقهاء وبصحة ما فى الصحاح وقراءة ابن محيصن ا هـ قال الشمنى : ما فى المغنى هو مقتضى القياس إذ لا فرق بين همزة التسوية والتسوية بلا همزة ا هـ وكأن من فرّق رأى التسوية مع الهمزة أقوى ونقل الدمامينى أيضا عن سيبويه جواز العطف بعد ما أدرى وليت شعرى مع الهمزة بأم وبأو ثم قال : والعجب من إيراد المصنف يعنى ابن هشام كلام الفقهاء والصحاح وقراءة ابن محيصن فى العطف بعد همزة التسوية والفرض أن لا همزة فى شىء من ذلك وكأنه توهم أن الهمزة لازمة بعد كلمة سواء فتقدر إن لم تذكر وتوصل بذلك إلى الرد[1] ا هـ .

ويوافق ما فى المغنى ما سيذكره الشارح عند قوله وربما حذفت الهمزة إلخ ثم ذكر الدمامينى فى قول المغنى كقولهم يجب أقل الأمرين إلخ أنه يدفع الخطأ فى قولهم المذكور بجعل من بيانية لا أقل . قال الدمامينى : فإن قلت فما وجه العطف بأو والتسوية تأباه لأنها تقتضى شيئين فصاعدا وأو لأحد الشيئين أو الأشياء ؟ قلت : وجهه السيرافى بأن الكلام محمول على معنى المجازاة قال : فإذا قلت سواء علىّ قمت أو قعدت فتقديره أن قمت أو قعدت فهما على سواء ، وعليه فلا يكون سواء خبرا مقدما ولا مبتدأ كما قيل ، فليس التقدير قيامك أو قعودك سواء علىّ أو سواء علىّ قيامك أو قعودك بل سواء خبر مبتدأ محذوف أى الأمران سواء وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر وصرح الرضى بمثل ذلك ا هـ وإنما قال بمثل ذلك لأن فرض كلام الرضى فى أم وقد أسلفناه مع زيادة فى الاستثناء . ثم قال فى المغنى : فإن كان العطف بأو بعد همزة الاستفهام جاز وكان الجواب بنعم أو بلا لأنه إذا قيل أزيد عندك أو عمرو فالمعنى أأحدهما عندك وإن أجيب بالتعيين صح لأنه جواب وزيادة ا هـ .

وما مر من أن ابن محيصن يقرأ بأو سيأتى فى الشارح عند قول المصنف وربما حذفت الهمزة إلخ أنه يقرأ بأم فحرره . واعلم أن الظاهر أن التسوية فى قولنا سواء علىّ أقمت أم قعدت مدلولة لسواء لا للهمزة ، وفى قولنا ما أبالى أقمت أم قعدت مستفادة من ما أبالى لا من الهمزة فتسميتها همزة التسوية لوقوعها بعد ما يدل على التسوية . وانظر ما مدلول الهمزة حقيقة ولعلها لتأكيد التسوية فتدبر .

(قوله على جملة فى محل المصدر) المناسب أن يقول على جملة هى معها فى محل المصدر كذا فى يس وفيه نظر وهذا من مواضع تأويل الجملة بالمصدر بلا سابك بناء على قول الجمهور أن ما بعد

(١) وكثيرا ما تتوهم أشياء فى كل العلوم خطأ ثم تبنى عليها أمثلة .

ءأنذرتهم ﴾ [البقرة : ٦] الآية ، واسميتين كقوله :

[٨٥٧] **وَلَسْتُ أُبَالِي بَعْدَ فَقْدِيَ مَالِكًا ... أَمَوْتِيَ نَاءٍ أَمْ هُوَ ٱلْآنَ وَاقِعُ**

ومختلفتين نحو : **﴿ سواء عليكم أدعوتموهم ﴾** [الأعراف : ١٩٣] الآية . وإذا عادلت بين جملتين فى التسوية فقيل لا يجوز أن يذكر بعدها إلا الفعلية ، ولا يجوز سواء علىّ أزيد قائم أم عمرو منطلق فهذا لا يقوله العرب ، وأجازه الأخفش قياسا على الفعلية . وقد عادلت بين مفرد وجملة فى قوله :

[٨٥٨] **سَوَاءٌ عَلَيْكَ ٱلنَّفْرُ أَمْ بِتُّ لَيْلَةً ... بِأَهْلِ ٱلْقِبَابِ مِنْ عُمَيْرِ بْنِ عَامِرِ**

(أَوْ) بعد **(هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَيٍّ مُغْنِيَةْ)** وهى الهمزة التى يطلب بها وبأم التعيين ،

الهمزة مبتدأ مؤخر ، ومنها الجملة المضاف إليها الظرف نحو : **﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾** [المائدة : ١١٩] ، ومنها تسمع بالمعيدىّ خير من أن تراه بناء على عدم تقدير أن[1] قاله فى المغنى . **(قوله ولست أبالى)** أى أكترث فهو متعد بنفسه لأن معناه لا أفكر فيه ازدراء به فالجملة بعده فى محل نصب والفعل معلق ، أفاده الدمامينى . وقد يتعدى أبالى بالباء والوجهان صحيحان كما قاله الشنوانى نقلا عن النووى . وقوله أموتى ناء أى بعيد .

(قوله نحو سواء عليكم أدعوتموهم) أى الأصنام أى ونحو سواء علىّ زيد قائم أم قعد فتم التمثيل . **(قوله فقيل لا يجوز إلخ)** يرد عليه أنه سمع ذكر الاسمية بعدها فى قوله تعالى : **﴿ سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون ﴾** [الأعراف : ١٩٣] ، وفى قول الشاعر : ولست أبالى إلخ كما قدم ذلك فلا يصح قوله فهذا لا يقوله العرب ولا قوله : وأجازه الأخفش قياسا على الفعلية المقتضى عدم السماع . وفى نسخ إسقاط قوله وإذا عادلت بين الجملتين إلخ وهو أولى . **(قوله مغنيه)** أى مع أم كما أشار إليه الشارح فقد حقق الدمامينى أن أيا سادة مسد الهمزة وأم جميعا لا الهمزة فقط . **(قوله وتقع)** أى أم المسبوقة بهمزة التعيين . **(قوله بين مفردين غالبا)** ومن غير الغالب أن تقع بين مفرد وجملة كقوله تعالى : **﴿ وإن أدرى أقريب ما توعدون أم يجعل له ربى أمدا ﴾** [الجن : ٢٥] ، وبين جملتين كما سيذكره الشارح .

(قوله ويتوسط بينهما إلخ) ما لا يسأل عنه فى الأول المسند لأن السؤال عن المسند إليه وفى الثانى بالعكس . وبيان ذلك أن شرط الهمزة المعادلة لأم أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما

---

[٨٥٧] هو من الطويل والثانى هو البعيد . والشاهد فى أن أم المتصلة وقعت بين جملتين اسميتين . وقد تقرر أن أم الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين ، ولا يكونان معها إلا فى تأويل المفردين فتكونان فعليتين كما مر . وتكونان اسميتين كما فى هذا ، وتكونان مختلفتين نحو : **﴿ سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون ﴾** وهو مبتدأ وواقع خبره والآن نصب على الظرف .

[٨٥٨] هو من الطويل . وتمامه :

* **بِأَهْلِ ٱلْقِبَابِ مِنْ عُمَيْرِ بْنِ عَامِرِ** *

النفر مبتدأ ، وسواء مقدما خبره ، وأم بمعنى الواو . وفيه الشاهد لأنها عادلت بين جملة ومفرد فى ذكر التسوية ، وهذا خلاف الأصل ؛ لأن الأصل أن التسوية لا يقع بعدها إلا الجملتان ، وههنا قد وقعت بعدها جملة ومفرد ، ولا يذكر بعد التسوية إلا الفعلية ، ولا يجوز أن يقال سواء على أزيد قائم أم عمرو منطلق خلافا للأخفش .

---

(١) أى أن تسمع .

وتقع بين مفردين غالبا ، ويتوسط بينهما ما لا يُسأل عنه نحو : ﴿ **ءأنتم أشد خلقا أم السماء بناها** ﴾ [النازعات : ٢٧] ، أو يتأخر عنها نحو : ﴿ **وإن أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون** ﴾ [الأنبياء : ١٠٩] ، وبين فعليتين كقوله :

[٨٥٩] ★ **فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ** ★

ويلي أم المعادل الآخر ليفهم السامع من أول الأمر ما طلب تعيينه تقول إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ دون الخبر أزيد قائم أم عمرو وإن شئت أخرت زيد قائم لأنه غير مسئول عنه ، وإذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدأ أقائم زيد أم قاعد ، وإن شئت أخرت زيدا لأنه غير مسئول عنه وقس على هذا ، نقله الدماميني عن ابن الحاجب وابن هشام وغيرهما ثم ساق عن سيبويه كلامه الذى هو كما قاله نص فى أن إيلاء المسئول عنه الهمزة أولى لا واجب كما قاله الجماعة .

(**قوله ءأنتم أشد خلقا**) هذا الاستفهام توبيخى لا حقيقى ولا ينافيه قول الشارح بعد لأن الاستفهام معها على حقيقته لأنه باعتبار الغالب أو أراد بالاستفهام الحقيقى ما يطلب جوابا وإن كان توبيخيا أو إنكاريا بقرينة المقابلة نقله البعض عن البهوتى ، وهو صريح فى أن الاستفهام الإنكارى والتوبيخى يطلب جوابا ، وقد يمنع لأن الأول بمعنى لم يقع أو لا يقع ، والثانى بمعنى ما كان ينبغى أو لا ينبغى ، ولا يستدعى شىء من ذلك جوابا . ولو قيل أراد بالاستفهام الحقيقى ما ليس خبرا مجردا عن طلب الفهم وعن التوبيخ والتقرير ونحوها لكان أسلم ، ثم دعوى أن الاستفهام فى الآية توبيخى يردها أن تالى همزة التوبيخ واقع أو يقع وفاعله ملوم نحو : ﴿ **أتعبدون ما تنحتون** ﴾ [الصافات : ٩٥] ، صرح به فى المغنى ، وهذا منتف فى الآية فالظاهر أنه تقريرى فتأمل . قال الدماميني : ووجه كونها فى الآية بين مفردين مع أن المتقدم عليها فى الصورة جملة ، أن السماء معطوفة على أنتم وأشد خلقا خبر مؤخر عن المتعاطفين تقديرا اهـ وكالآية فى هذا قول زهير :

وما أدرى ولستُ إخال أدرى ... أقَوْمٌ آلُ حصــن أم نســاءُ

وجعل الشمنى أم فى البيت بين جملتين بتقدير أم هم نساء فارقا بينه وبين الآية ، بأن فعل الدراية معلق فى البيت والتعليق إنما يكون عن جملة وهى هنا ما بعد الهمزة فيجب أن يكون معادله وهو ما بعد أم جملة أيضا . ويرد بأن المعلق عنه مجموع الكلام على حد ما أدرى أزيد أم عمرو فى

---

[٨٥٩] صدره :

★ **فَقُمْتُ لِلطَّيْـفِ مُرْتَاعًـا فَأَرَّقَنِـى** ★

قاله زياد بن حمل من قصيدة من البسيط . الفاء للعطف ، واللام للتعليل ، ومرتاعا حال أى خائفا . ويروى فقمت للزور . وفأرّقنى بالتشديد أى أسهرنى ، وضميره يرجع إلى الطيف وهو طيف الخيال وهو الذى يجىء فى النوم . والهمزة فى أهى للاستفهام وهى مبتدأ وسرت خبره وسكنت الهاء تشبيها بكتف . والشاهد فى أم المتصلة حيث وقعت بين جملتين فعليتين فى معنى المفردين . والتقدير أسرت هى أم عاد حلمها ؟ أى أى هذين ؟ وهو بضم الحاء واللام ما يراه النائم فى نومه . وحاصل المعنى رأيت الحبيبة فى المنام فظننت أنها أتتنى فلما استيقظت قلت أهى أتتنى حقيقة أم أتانى خيالها فى النوم .

إذ الأرجح أن هى فاعل بفعل محذوف . واسميتين كقوله :

[٨٦٠] لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِى وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا ... شُعَيْثُ آبْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ آبْنُ مِنْقَرِ

الأصل أشعيث ، فحذفت الهمزة والتنوين منهما .

الدار نعم إن قلنا الهمزة بعد نحو ما أدرى للتسوية وجب تقدير مبتدأ فى البيت فقط لأن همزة التسوية إنما تكون بين جملتين بخلاف همزة الاستفهام وسيأتى بسط ذلك . **(قوله أهى)** بسكون الهاء ولم يجئ بعد الهمزة إلا فى الشعر كما نقله الدمامينى عن شرح التسهيل للناظم ، وعادنى أتانى والحلم بضمتين وتسكين اللام ما يراه النائم ، والضمير يرجع إلى محبوبته التى رآها فى المنام فلما استيقظ قال أهى أتتنى حقيقة أم أتانى خيالها فى النوم باعتبار عادتهم فى مبالغتهم بطريق التجاهل . ويوجد فى بعض النسخ صدر البيت وهو :

*** فقمت للطيف مرتاعا فأرّقنى ***

أى قمت لأجل خيال المحبوبة المرئى فى النوم حالة كونى مرتاعا للقائه هيبة وأرقنى أى أسهرنى ذلك لما لم أجد بعد الانتباه شيئا محققا . **(قوله إذ الأرجح)** تعليل لقوله بين فعليتين وقوله بفعل محذوف أى يفسره سرت . وإنما كان هذا أرجح لأنه الذى يدل عليه وقوع الفعل بعد أم المعادلة للهمزة . وقال فى التصريح لأن الاستفهام بالفعل أولى من حيث إن الاستفهام عما يشك فيه وهو الأحوال لأنها متجددة وأما عن الذوات فقليل اهـ ومن ثم رجح النصب فى أزيدا ضربته .

(قوله لعمرك ما أدرى إلخ) أى ما أدرى أى النسبين هو الصحيح وإن كنت داريا بغير ذلك . وشعيث بالمثلثة آخره وصحفه من رواه بالموحدة كما فى شرح شواهد المغنى للسيوطى . ومنقر ضبطه الدمامينى والشمنى بكسر الميم وفتح القاف والراء قالا : وهو أى البيت هجو لشعيث أى لهذا الحى بأنهم لم يستقروا على أب واحد وضبطه فى التصريح بكسر الميم والقاف ويكتب ابن سهم وابن منقر بالألف لأنه خبر لا نعت ولهذه العلة كان حق شعيث التنوين . **(قوله فحذفت الهمزة والتنوين منهما)** أى للضرورة وقيل حذف الهمزة جائز اختيارا ونقل الدمامينى أن المختار اطراد حذفها اختيارا قبل أم المتصلة لكثرته نظما ونثرا ، ومنع الصرف لإرادة القبيلة ، ولا ينافيها الوصف بابن لجواز رعاية التأنيث والتذكير باعتبارين ، أفاده الدمامينى . هذا وكان على الشارح أن يزيد : مختلفين نحو : ﴿ **ءأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون** ﴾ [الواقعة : ٥٩] ، بناء على الأرجح من فاعلية أنتم لمحذوف على ما مر فى أهى

---

[٨٦٠] قاله الأسود بن يعفر التميمى من الطويل ، ولعمرك مبتدأ وخبره محذوف أى لعمرك قسمى ومفعول ما أدرى هو قوله شعيث بن سهم إذ تقديره أشعيث بن سهم . وأم متصلة والمعنى ما أدرى أى النسبين صحيح : نسب شعيث بن سهم أم نسب شعيث بن منقر . والشاهد فى مواضع : الأول هو الذى قصده ابن الناظم وهو وقوع أم المتصلة بين جملتين اسميتين وحذف الهمزة الاستفهامية من شعيث بن سهم كما ذكرنا وأن شعيثا فى الموضعين ليس موصوفا بابن بل هو مخبر عنه به ، والتنوين حذف من شعيث للضرورة . وهو فى الموضعين بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة وسكون الياء آخر الحروف وفى آخره ثاء مثلثة . ولقد صحف من قرأه بالباء الموحدة .

(تنبيهان): **الأول** : تسمى أم في هذين الحالين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر . وتسمى أيضا معادلة لمعادلتها للهمزة فى إفادة التسوية فى النوع الأول والاستفهام فى النوع الثانى . ويفترق النوعان من أربعة أوجه : أولها وثانيها : أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لأن المعنى معها ليس على الاستفهام ، وأن

سرت وقد يعارضها هنا تناسب المتعاطفين فتستوى الاسمية والفعلية كما قاله الدمامينى .

(قوله متصلة) قال فى الهمع : ويؤخر المنفى فيها بنوعيها فلا يجوز سواء على ألم يجىء زيد أم جاء ولا ألم يقم أم قام . **(قوله لا يستغنى بأحدهما عن الآخر)** أما فى الحال الأول فلأن المقصود الإخبار بالتسوية وهى لا تتحقق إلا بينهما وأما فى الثانى فلأن المقصود طلب تعيين أحد الأمرين فلابد من ذكرهما وقيل إنما سميت بذلك لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا فى إفادة المقصود بمثابة كلمة واحدة لأنهما جميعا بمعنى أى ورجح هذا على الأول بأن الاتصال عليه راجع إلى أم نفسها وعلى الأول راجع إلى متعاطفيها وعورض بأن الثانى إنما يأتى فى أم المسبوقة بهمزة الاستفهام لا المسبوقة بهمزة التسوية فيترجح الأول لشموله النوعين وعليه اقتصر فى المغنى ، أفاده فى التصريح . **(قوله فى إفادة التسوية)** أى فى جملة إفادة التسوية أى فى الجملة التى تفيد التسوية ومعنى معادلتها للهمزة فى هذه الجملة أنه يليها عديل ما يلى الهمزة فاندفع بتقرير عبارته على هذا الوجه ما توهمه من أن كلا من الهمزة وأم له دخل فى إفادة التسوية فتدبر .

(قوله فى النوع الأول) أى أم بعد همزة التسوية وقوله فى النوع الثانى أى أم بعد همزة الاستفهام بقرينة قوله أن الواقعة بعد همزة التسوية إلخ . **(قوله ليس على الاستفهام)** أى بل على الإخبار بالتسوية لانسلاخها عن الاستفهام فهى مجاز بالاستعارة . قال ابن يعيش : وإنما جاز استعارتها للتسوية للاشتراك فى معنى التسوية إذ الأمران اللذان تسأل عن تعيين أحدهما مستويان عندك فى عدم التعيين اهـ وكما تستعار الهمزة للتسوية تستعار للإنكار الإبطالى فيكون ما بعدها غير واقع ومدعيه كاذبا نحو : ﴿ **أفعيينا بالخلق الأول** ﴾ ومنه : ﴿ **أليس الله بكاف عبده** ﴾ و﴿ **ألم نشرح لك صدرك** ﴾ لأنها أبطلت ما بعدها من النفى فصارت الجملة خبرية مثبتة بمعنى الله كاف عبده وشرحنا لك صدرك لا إنشائية ولهذا صح عطف وضعنا على ألم نشرح ومن جعلها فيهما للتقرير أراد التقرير بما بعد النفى . ويظهر أن الهمزة فى ألم نشرح على هذا ليست من المعطوف عليه وأنها مسلطة على ما بعد العاطف أيضا وللإنكار التوبيخى فيكون ما بعدها واقعا أو يقع وفاعله ملوما نحو : ﴿ **أكذبتم بآياتى ولم تحيطوا بها علما** ﴾ [النمل : ٨٤] ، و﴿ **أتعبدون ما تنحتون** ﴾ وللتهكم نحو : ﴿ **أصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا** ﴾ [هود : ٨٧] ، وللتعجب كقولك : أخلص زيد الأسير متعجبا ، وللاستبطاء نحو : ﴿ **ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم** ﴾ [الحديد : ١٧] ، والجامع بين الاستفهام والمعانى المذكورة استلزام كل مطلق الانتفاء فإن الاستفهام عن شىء يستلزم انتفاء علمه والإنكار الإبطالى يستلزم انتفاء وقوع الشىء المنكر والتوبيخى يستلزم انتفاء لياقته والتهكم يستلزم انتفاء تعظيم المتهكم به والتعجب

الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر[1] وليست تلك كذلك لأن الاستفهام

يستلزم انتفاء علم سبب الشيء المتعجب منه ، ولهذا يقولون إذا ظهر السبب بطل العجب .

والاستبطاء يستلزم انتفاء المبادرة ، وللأمر نحو : ﴿ **ءأسلمتم** ﴾ أى أسلموا وللتهديد كقولك لمن يسيء إليك وهو يعلم أنك أدبت فلانا على إساءته إليك وأنت تعلم علمه بذلك : ألم أؤدب فلانا على إساءته إلي وللتقرير بمعنى طلب إقرار المخاطب بما يعرفه من نفى أو إثبات ولا يشترط أن يلي الهمزة كما صرح به غير واحد كالتفتازاني نحو : ﴿ **أأنت قلت للناس** ﴾ [المائدة : ١١٦] ، ونحو : ﴿ **أليس الله بكاف عبده** ﴾ [الزمر : ٣٦] ، على احتمال وإنما لم يورد بعد الهمزة فى الآيتين نفس المقرر به دفعا لتهمة تلقين المتكلم للمخاطب الجواب المقرر به . والجامع بين الاستفهام والمعانى الثلاثة مطلق الطلب ، فإن الاستفهام طلب فهم المسئول عنه ، والأمر طلب إيقاع المأمور به ، والتهديد يستلزم طلب ترك الشيء المهدد عليه ، والتقرير السابق طلب الإقرار ، وللتقرير بمعنى التثبيت والتحقيق نحو : أضربت زيدا أى إنك ضربته ألبتة قال السعد : والجامع ترتب ثبوت الحكم . أما فى هذا التقرير فظاهر ، وأما فى الاستفهام فلأنه يترتب عليه الجواب المترتب عليه الثبوت ، فعلم أن للتقرير معنيين لكن استعماله فى الثانى قليل بالنسبة للأول كما أشار إليه فى شرح التلخيص ، ولغير ذلك وهل تشارك الهمزة فى الإنكار الإبطالى نحو : ﴿ **هل من خالق غير الله** ﴾ [فاطر : ٣] ، والتقرير نحو : ﴿ **هل ثُوِّبَ الكفار** ﴾ [المطففين : ٣٦] ، ﴿ **هل فى ذلك قسم لذى حِجر** ﴾ [الفجر : ٥] ، والأمر نحو : ﴿ **فهل أنتم منتهون** ﴾ [المائدة : ٩١] ، هذا هو الصحيح على ما يؤخذ من حاشية السيوطى على المغنى لكن فى المغنى فى بحث « هل » أنها تختص عن الهمزة بأن يراد بها النفى ولهذا جاز هل قام إلا زيد دون أقام إلا زيد ولا ترد الهمزة فى نحو : ﴿ **أفأصفاكم ربكم بالبنين** ﴾ [الإسراء : ٤٠] ، من حيث إن الواقع انتفاء الإصفاء لأنها للإنكار على مدعى الإصفاء ويلزم منه النفى لا أنها للنفى ابتداء وقد يكون الإنكار توبيخيا بمعنى ما كان ينبغى فعل كذا فيقتضى وقوع الفعل . فتلخص أن الإنكار على ثلاثة أوجه : إنكار على مدعى وقوع الشيء ويلزمه النفى ، وإنكار على من أوقع الشيء ويختصان بالهمزة ، وإنكار وقوع الشيء وهذا معنى النفى وتختص به هل عن الهمزة اهـ باختصار .

وربما استعير لهذه المعانى غير الهمزة وهل من أسماء الاستفهام كالتوبيخ والتعجب فى : ﴿ **كيف تكفرون بالله** ﴾ [البقرة : ٢٨] ، والإبطال فى : ﴿ **ومن يغفر الذنوب إلا الله** ﴾ [آل عمران : ١٣٥] ، والتقرير فى : ﴿ **وما تلك بيمينك يا موسى** ﴾ قرره ليقول : ﴿ **هى عصاى** ﴾ نقله السيوطى عن أبى البقاء[2] وما ذكرته من توجيه الاستعارة فى المعانى المذكورة هو ما ظهر لى فاعرفه . وفى شرح المغنى للدمامينى أن استفهام العارف المتجاهل حقيقي بحسب الادعاء . **(قوله وإن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب إلخ)** يعنى أن جملة سواء علىَّ أقمت أم قعدت وجملة لست أبالى أمات زيد أم

(١) أى وليس إنشاء فلا يقبل التصديق أو التكذيب كالأمر وإخوته .

(٢) يقصد أبا البقاء العكبرى صاحب كتاب إعراب القرآن المعروف بإملاء ما مَنَّ به الرحمن .

معها على حقيقته . والثالث والرابع أن أم الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها إلا فى تأويل المفردين . **الثانى** : قد بان لك أن همزة التسوية لا يلزم أن تكون واقعة بعد لفظة سواء ، بل كما تقع بعدها تقع بعد ما أبالى وما أدرى وليت شعرى ونحوهن **(وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ ٱلْهَمْزَةُ)** المذكورة **(إنْ * كَانَ خفَا ٱلْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ)** كقراءة ابن محيصن : ﴿ **سواء عليهم أنذرتهم** ﴾ [البقرة : ٦] ، وكما مر من قوله :

عاش ونحوهما يقبل التصديق والتكذيب لأنه خبر بخلاف جملة أزيد قائم أم عمرو وجملة الاستفهام فى قولنا : ما أدرى أعمرى طويل أم قصير ، أما مجموع ما أدرى أعمرى طويل أم قصير فقابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر فافهم هذا التحقيق . **(قوله وليست تلك)** أى الواقعة بعد همزة الاستفهام كذلك أى كالواقعة بعد همزة التسوية فى الأمرين ، وقوله لأن الاستفهام إلخ تعليل للنفى فى الأمرين . **(قوله لأن الاستفهام معها على حقيقته)** أى غالبا أو أراد بكونه على حقيقته أنه ليس إخبارا مجردا عن طلب الفهم وعن التوبيخ والتقرير ونحوها فلا يرد أن الزمخشرى جوز فى قوله تعالى فى سورة الأنعام : ﴿ **أم كنتم شهداء** ﴾ [البقرة : ١٣٣] ، كون أم متصلة مقدرا قبلها معادلها أى أتدعون على الأنبياء اليهودية أم إلخ ، والهمزة فيه للإنكار التوبيخى ، وفى قوله تعالى : ﴿ **قل أتخذتم عند الله عهدا** ﴾ [البقرة : ٨٠] ، كون أم متصلة والهمزة فيه للتقرير ونقلهما فى المغني و لم يتعقب واحدا منهما . أفاده الشمنى . لكن الأظهر كون الهمزة فى الآية الأولى أيضا تقريرية فتأمل . **(قوله إلا بين جملتين)** أى غالبا فلا ينافى ما قدمه من أنها عادلت بين مفرد وجملة كما فى قول الشاعر :

*** سواء عليك النفر أم بت ليلة ***

(قوله قد بان لك) أى من الضابط السابق والاستشهاد بقوله ولست أبالى إلخ . **(قوله وما أدرى إلخ)** أنت خبير بأن الذى تبين مما قدمه أن الواقعة بعد ما أدرى ليست همزة تسوية بل همزة استفهام حيث مثل لهمزة الاستفهام بقوله تعالى : ﴿ **وإن أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون** ﴾ [الأنبياء : ١٠٩] ، وبقول الشاعر : لعمرك ما أدرى إلخ أى لا أدرى جواب هذا الاستفهام وهذا هو الأقرب عندى ، ومثل ما أدرى ليت شعرى ولا يحضرنى ونحو ذلك ، ثم رأيت الدمامينى على المغنى استظهر ما قلته مؤيدا له بقصر الرضى همزة التسوية على الواقعة بعد قولهم سواء وقولهم ما أبالى وتصرفاته ، متعقبا بذلك ما فى المغنى من التعميم الذى جرى عليه الشارح ، ورأيت بعضهم مال إلى أنها للاستفهام بعد ما أبالى أيضا كما يفيده ما مر عن الدمامينى من كونه قلبيا معلقا عن العمل فى الجملة بعده ، والمعنى لا أفكر فى جواب هذا الاستفهام فتأمل . **(قوله حذفت الهمزة المذكورة)** أى الشاملة للنوعين المتقدمين بقرينة تمثيله بالمثالين الآتيين . قال الفارضى : وندر حذف أم ومعطوفها كقوله :

دعانى إليها القلب إنى لأمره سميع فما أدرى أرشد طلابها

التقدير أرشد أم غىّ وإذ استفهم بغير الهمزة عطف بأو نحو : ﴿ **هل تحس منهم من أحد أو تسمع لهم ركزا** ﴾ [مريم : ٩٨] ، وقد تكون هل بمعنى الهمزة فيعطف بأم بعدها كحديث : « **هل**

[٨٦١] *شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرِ*

وهو فى الشعر كثير . ومال فى شرح الكافية إلى كونه مطردا (**وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ**) أى تأتى أم منقطعة بمعنى بل (**إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ**) وهو أن تكون مسبوقة بإحدى الهمزتين لفظا أو تقديرا (**خَلَتْ**) ولا يفارقها حينئذ معنى الإضراب ، وكثيرا ما تقتضى مع ذلك استفهاما إما حقيقيا نحو إنها لإبل أم شاء ، أى بل أهى شاء . وإنما قدرنا

تزوجت بكرا أم ثيبا ، وتكون أمْ بمعنى الهمزة نحو : أم ضربت زيدا التقدير أضربت زيدا ا هـ وقوله التقدير أَرُشدٌ أم غى بحث فيه فى المغنى بجواز جعل الهمزة لطلب التصديق فلا يقدر لها معادل حينئذ .

(**قوله وبانقطاع إلخ**) ظاهره أنها عاطفة . قال شيخنا : وفى الرضى خلافه ا هـ وعليه يكون ذكرها هنا استطراديا لتتميم أقسام أم . ثم رأيت فى الدمامينى ما يفيد أن فى كون أم المنقطعة عاطفة ثلاثة أقوال : فابن جنى والمغاربة يقولون ليست للعطف أصلا لا فى مفرد ولا جملة . وابن مالك للعطف فى المفرد قليلا سمع من كلامهم أن هناك لا بلا أم شاء وفى الجمل كثيرا . وجماعة للعطف فى الجمل فقط وتأولوا ما سمع بتقدير ناصب أى أم أرى شاء . (**قوله وبمعنى بل**) العطف من عطف أحد المتلازمين على الآخر . (**قوله وفت**) الضمير فيه وفى قيدت وخلت راجع إلى أم فى قوله وأم بها اعطف إلخ والمراد بها فى لفظها كما أن المراد بها هنا ذلك فليس فى الكلام استخدام ولا شبهه وإن زعمه شيخنا . (**قوله إن تك مما قيدت به خلت**) صادق بصور ألا تسبق بأداة استفهام أصلا بل تكون مسبوقة بالخبر المحض نحو : ﴿ **الٓمٓ * تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين * أم يقولون افتراه** ﴾ [السجدة : ١ ـ ٣] ، وأن تسبق بأداة استفهام غير الهمزة نحو : ﴿ **هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور** ﴾ [الرعد : ١٦] ، وأن تسبق بهمزة لغير حقيقة الاستفهام المطلوب به التعيين وغير التسوية كالإنكار أى النفى نحو : ﴿ **ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد** ﴾ [الأعراف : ١٩٥] ، الآية والتقرير أى التثبيت أى جعل الشيء ثابتا نحو : ﴿ **أفى قلوبهم مرض أم ارتابوا** ﴾ [النور : ٥٠] ، الآية كذا فى الدمامينى عن الناظم وأبى حيان وقد ينافى ما مر عن البهوتى والشمنى ولو قيل إن التقريرى فقط أعنى المطلوب به إقرار المخاطب كالحقيقى لاشتراكهما فى طلب الجواب لكان وجها فتدبر .

(**قوله ولا يفارقها حينئذ**) أى حين إذ خلت مما قيده به وقيل ترد للاستفهام المجرد نحو : ﴿ **أم تريدون أن تسألوا رسولكم** ﴾ [البقرة : ١٠٨] . (**قوله أى بل أهى شاء**) كأنه فى حال بعده عنها جزم بأنها إبل فلما قرب منها رآها صغيرة فأضرب مستفهما عن كونها شاء . وكأم فيه أم فى نحو أعندك زيد أم عندك عمرو فقد نص سيبويه على أن أم فيه منقطعة ظن أولا كون زيد عنده فاستفهم عنه ثم ظن كون عمرو عنده فأضرب عن الأول واستفهم عن كون عمرو عنده . (**قوله لا تدخل على المفرد**) لأنها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل إلا على جملة .

---

[٨٦١] راجع التخريج رقم ٨٦٠ .

بعدها مبتدأ محذوفا لكونها لا تدخل على المفرد ، أو إنكاريا نحو : ﴿ **أم له البنات** ﴾ [الطور : ٣٩] ، أى بل أله البنات . وقد لا تقتضيه ألبتة نحو : ﴿ **أم هل تستوى الظلمات والنور** ﴾ [الرعد : ١٦] ، أى بل هل تستوى إذ لا يدخل استفهام على استفهام . ونحو : ﴿ **لا ريب فيه من رب العالمين * أم يقولون افتراه** ﴾ [السجدة : ٢ ، ٣] ، وقوله :

[٨٦٢] **فَلَيْتَ سُلَيْمَى فِي ٱلْمَنَامِ ضَجِيعَتِي ... هُنَالِكَ أَمْ فِي جَنَّةٍ أَمْ جَهَنَّمِ**

وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين .

(تنبيه): حصر أم في المتصلة والمنقطعة هو مذهب الجمهور ، وذهب بعضهم

(فائدة): تدخل همزة الاستفهام على الواو والفاء وثم كقوله تعالى : ﴿ **أو لم ينظروا** ﴾ [الأعراف : ١٨٥] ، ﴿ **أفلم يسيروا** ﴾ [غافر : ٨٢ ، محمد : ١٠] ، ﴿ **أثم إذا ما وقع** ﴾ [يونس : ٥١] ، فالجمهور أن الهمزة قدمت من تأخير وأن هذه الجمل ونحوها معطوفة بالواو والفاء وثم وأن الهمزة كانت بعد هذه الأحرف قدمت على العاطف تنبيها على أصالتها فى التصدير والزمخشرى أن الهمزة فى محلها الأصلى والعطف على جملة مقدرة بين الهمزة والعاطف والتقدير أمكثوا فلم يسيروا ونحو ذلك وحكى عنه موافقة الجمهور وفى دعوى الزمخشرى حذف الجملة وفى دعوى الجمهور تقدم بعض المعطوف على العاطف . فارضى . **(قوله نحو أم له البنات)** إذ لو قدرت للإضراب المحض لكان الكلام إخبارا بنسبة البنات إليه تعالى والله تعالى منزه عن ذلك[1] .

(قوله وقد لا تقتضيه) هذا مذهب الكوفيين ومذهب البصريين أنها أبدا بمعنى بل والهمزة جميعا نقله فى المغنى عن ابن الشجرى قال : والذى يظهر قول الكوفيين لأنه يلزم البصريين دعوى التأكيد فى نحو : ﴿ **أم هل تستوى الظلمات والنور** ﴾ [الرعد : ١٦] ، ﴿ **أم ماذا كنتم تعملون** ﴾ [النمل : ٨٤] ، ﴿ **أم من هذا الذى هو جند لكم** ﴾ [الملك : ٢٠] ، قال الدمامينى : والتحقيق أن أهل البلدين[2] متفقون على أن أم تجيء للإضراب المجرد وإنما الخلاف فى تسميتها حينئذ منقطعة فالكوفيون يسمونها منقطعة والبصريون يقولون لا متصلة ولا منقطعة فهو فى أمر لفظى . **(قوله أم يقولون افتراه)** إنما لم تقتض الاستفهام هنا وفى البيت لعدم احتياج المقام إليه لكن جعل الدمامينى معنى الآية بل أيقولون على الإنكار التوبيخى . **(قوله فى المتصلة والمنقطعة)** .

(فائدة): جواب الاستفهام مع المتصلة بالتعيين وقد يجاب بلا مقصودا بها نفى وقوع كل من الشيئين أو الأشياء تخطئة للسائل فى اعتقاده وقوع أحد الشيئين أو الأشياء كما فى قصة

---

[٨٦٢] هو من الطويل . وسليمى بضم السين اسم محبوبته ، وضجيعتى أى مضاجعتى . والرواية الصحيحة فى الممات بدليل فى جنة أم جهنم لأنه تمنى أن تكون سليمى معه بعد الموت سواء كان فى الجنة أو فى النار . وهذا من باب الإغراق ، وهنالك اسم إشارة إلى المنام أو الممات ، وأم فى الجنة عطف على فى المنام ثم أضرب عن ذلك بقوله أم جهنم لأن أم ههنا بمعنى بل . والشاهد فيه مجيء أم المنقطعة بعد الخبر متجردة عن الاستفهام لأن المعنى بل فى جهنم .

(١) وعن البنين أيضا : ﴿ لم يلد ولم يولد . ولم يكن له كفوًا أحد ﴾ .

(٢) البصرة والكوفة .

إلى أنها تكون زائدة . وقال فى قوله تعالى : ﴿ أفلا تبصرون * أم أنا خير ﴾ [الزخرف : ٥٢] . أن التقدير أفلا تبصرون أنا خير . والزيادة ظاهرة فى قول ساعدة ابن جؤيّة :

[٨٦٣] يَا لَيْتَ شِعْرِى وَلَا مَنْجَى مِنَ الْهَرَمِ أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمِ

(خَيِّرْ) و(أَبِحْ) و(قَسِّمْ بِأَوْ وَأَبْهِمِ * وَاشْكُكْ) فالتخيير والإباحة يكونان بعد

ذى اليدين[1] وهل يجاب بنعم مقصودا بها إثبات كل من الشيئين أو الأشياء تخطئة للسائل فى اعتقاده ثبوت واحد فقط لم أرد من ذكره لكنه مقتضى القياس وجواب الاستفهام مع المنقطعة بلا أو نعم . وإذا توالت استفهامات بأم المنقطعة فالجواب لأخيرها للإضراب إليه عما قبله فاعرف ذلك .

(قوله أن التقدير أفلا تبصرون أنا خير) أى على أن جملة أنا خير مستأنفة وأما على الأول فجملة أنا خير منه معطوفة على ما قبلها . ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها أن الأصل أم تبصرون فأقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لأنهم إذا قالوا له أنت خير كانوا عنده بصراء قاله فى المغنى وأورد عليه أن السبب لاعتقاده كونهم بصراء قولهم أنت خير كما تقرر والمذكور هنا أنا خير الذى هو مقوله لا مقولهم . وأجيب بأن الأصل أم تقولون أنت خير فحذف القول وحكى المقول بالمعنى . ثم يصح أن يكون فى الآية إقامة المسبب مقام السبب لأن اعتقادهم خيريته مسبب عنده عن كونهم بصراء ثم ظاهر كلام المغنى أن أم فى الآية متصلة وبه صرح الزمخشرى فى الكشاف والذى نص عليه سيبويه أنها منقطعة فإنه قال ما حاصله : أنه إذا كان ما بعد أم نقيض ما قبلها فهى منقطعة نحو أزيد عندك أم لا وذلك لأن السائل لو اقتصر على قوله أزيد عندك لاقتضى استفهامه هذا أن يجاب بنعم أو لا فقوله أم لا مستغنى عنه فى تتميم الاستفهام الأول ، وإنما يذكره الذاكر ليبين أنه عرض له ظن نفى أنه عنده فاستفهم عنه ، كما كان قد عرض له ظن ثبوت أنه عنده فاستفهم عنه ، وكذا فى الآية ، لو اقتصر على قوله ﴿ أفلا تبصرون ﴾ لاستدعى أن يقال له نبصر أو لا نبصر فكان فى غنية عن ذكر ما بعده لكنه أفاد بقوله أم أنا خير أنه عرض له ظن إبصارهم بعدما ظن أولا عدمه . **(قوله ابن جؤية)** بالهمزة اسم أم الشاعر وهو فى الأصل تصغير جؤوة وهى حمرة تضرب إلى سواد .

(قوله بأو) تنازعه الأفعال الثلاثة قبله كما أن قوله بها تنازعه الفعلان والمصدر قبله . **(قوله والإباحة)** قال الشمنى : ليس المراد بها الشرعية لأن الكلام فى معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع بل المراد الإباحة بحسب العقل أو بحسب العرف فى أى وقت كان وعند أى قوم كانوا . **(قوله بعد الطلب)** أى صيغته وإن لم يكن هناك طلب كما فى الإباحة وبعض صور التخيير فقول البعض إذ لا طلب فى الإباحة والتخيير فيه تساهل . **(قوله أو مقدرا)** نحو : ﴿ ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ﴾ [البقرة : ١٩٦] ، أى ليفعل أى الثلاثة قاله الشارح على التوضيح . **(قوله وما سواهما فبعد الخبر)**

(١) فى قوله أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ورده ـ صلى الله عليه وسلم ـ : « كل ذلك لم يكن » راجع فهارسى على فتح البارى المسماة « مفاتيح القارى » .

الطلب ملفوظا أو مقدرا ، وما سواهما فبعد الخبر . فالتخيير نحو : تزوج زينب أو أختها . والإباحة نحو جالس العلماء أو الزهاد ، والفرق بينهما امتناع الجمع فى التخيير وجوازه فى الإباحة ، والتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف ، والإبهام نحو : ﴿ **أتاها أمرنا ليلا أو نهارا** ﴾ [يونس: ٢٤] ، وجعل منه نحو : ﴿ **وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين** ﴾ [سبأ : ٢٤] ، والشك نحو : ﴿ **لبثنا يوما أو بعض يوم** ﴾ [الكهف : ١٩] ، **(وَإضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي)** أى نسب إلى العرب فى قول الكوفيين وأبى على

صرح الشاطبى بأن الذى يختص بالخبر الشك والإبهام وأما الباق فيستعمل فى الموضعين وكلام المغنى يشعر به ، نقله شيخنا .

(قوله امتناع الجمع فى التخيير) فإن قلت : قد مثل العلماء بآيتى الكفارة والفدية للتخيير مع إمكان الجمع . قلت : يمتنع الجمع بين الإطعام والكسوة والتحرير الآتى كل منهن كفارة وبين الصيام والصدقة والنسك الآتى كل منهن فدية بل تقع واحدة منهن كفارة أو فدية والباق قربة مستقلة خارجة عن ذلك ا هـ مغنى . وآية الكفارة : ﴿ **فكفارته إطعام عشرة مساكين** ﴾ إلخ ، وآية الفدية : ﴿ **ففدية من صيام أو صدقة أو نسك** ﴾ . **(قوله والتقسيم)** أى تقسيم الكلى إلى جزئياته أو الكل إلى أجزائه . قال شيخنا : وعبر عنه فى التسهيل بالتفريق المجرد أى من الشك والإبهام والتخيير وبعضهم عبر عنه بالتفصيل بالمهملة ا هـ وبه يعرف ما فى كلام البعض . **(قوله والإبهام)** أى على السامع .

(قوله وجعل منه نحو وإنا أو إياكم إلخ) قال فى المغنى : الشاهد فى الأولى ووجهه الشمنى بأن اعتبار الإبهام فى إحداهما يغنى عن اعتباره فى الثانية والأولى أولى بالاعتبار لسبقها وفيه نظر إذ لا مانع من اعتباره فيهما وإن كان اعتباره فى الأولى آكد . وقال الدمامينى فى الأولى والثانية : والمعنى وإن أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه فى ضلال مبين توطينا لنفس المخاطب ليكون أقبل لما يلقى إليه . وقال بعضهم : الشاهد فى الثانية لأن الشرط تقدم كلام خبرى وهو إنما يتحقق بقوله لعلى هدى لأن ما قبله ليس كلاما وقد يقال إن لعلى هدى أو فى ضلال مبين خبر عن الأول وحذف خبر الثانى أو بالعكس إذ لا يتعين كونه خبرا عنهما وإن صلح لذلك لأنه جار ومجرور وعلى كل وجد الشرط مع أنه قد يمنع اشتراطه وإنما خولف بين الحرفين الداخلين على الحق والباطل لأن صاحب الحق كأنه مستعل على جواد يركض به حيث شاء وصاحب الباطل كأنه منغمس فى بحر لا يدرى أين يتوجه ، ومما ظهر لى أن الآية وإن كانت للإبهام ظاهرا إلا أنها ترمز إلى التعيين لاقتضاء التناسب صرف ما بعد أو الثانية لما بعد أو الأولى وصرف ما قبلها لما قبلها ولاقتضاء الترتيب أيضا ذلك فاعرفه .

(قوله والشك) الفرق بينه وبين الإبهام أن المتكلم عالم بالحكم فى الإبهام دون الشك . غزى . **(قوله واضراب بها أيضا نمى)** قيل إنها حينئذ غير عاطفة كأم الإضرابية على رأى الجمهور وقد نقل

وابن برهان وابن جنى مطلقا تمسكا بقوله :

[٨٦٤] كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلَادِى

وقراءة أبى السمال : ﴿ أو كلما عاهدوا عهدا ﴾ [البقرة : ١٠٠] ، بسكون الواو ، ونسبه ابن عصفور لسيبويه لكن بشرطين : تقدم نفى أو نهى ، وإعادة العامل نحو : ما قام زيد أو ما قام عمرو ، ولا يقم زيد أو لا يقم عمرو ، ويؤيده أنه قال فى : ﴿ ولا تطع منهم آثما أو كفورا ﴾ [الإنسان : ٢٤] ولو قلت أو لا تطع كفورا انقلب المعنى يعنى أنه يصير إضرابا عن النهى الأول ونهيا عن الثانى فقط (وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ) أو (ٱلْوَاوَ) أى جاءت بمعناها (إِذَا * لَمْ يُلْفِ ذُو ٱلنُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا) أى إذا أمن اللبس كقوله :

[٨٦٥] قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا ٱلصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ مَا بَيْنَ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعِ

وقوله :

بعضهم ذلك عن الرضى والسعد كما فى يس وقيل عاطفة وإن كان بعدها جملة إذ العطف يكون فى المفردات والجمل كما يقول بذلك بعضهم فى أم الإضرابية وهذا ظاهر كلام المصنف . **(قوله مطلقا)** أى سواء تقدمها نفى أو نهى أو لا وسواء أعيد العامل أو لا . **(قوله كانوا)** أى العيال المذكورون فى البيت قبله . وقوله : أو زادوا يحتمل أن أو بمعنى الواو وكذا فى قراءة أبى السمال وهو بسين مفتوحة وميم مشددة ولام آخره . **(قوله بسكون الواو)** المعنى وما يكفر بتلك الآيات البينات إلا الذين فسقوا بل نقضوا عهد الله مرارا كثيرة . **(قوله ونسبه)** أى مجىء أو للإضراب بقطع النظر عن الإطلاق السابق بقرينة قوله لكن بشرطين . **(قوله وإعادة العامل)** يعنى مع حرف النفى أو حرف النهى . شمنى .

(قوله ويؤيده) أى يؤيد نقل ابن عصفور عن سيبويه أن أو تأتى للإضراب بشرطين . **(قوله أو سافع)** أى قابض ناصية فرسه من سفعت بناصيته قبضتها وجذبتها . قال الدمامينى : لقائل أن يقول لم لا يجوز أن يكون المراد بين فريق ملجم أو فريق سافع إذ كل واحد من القسمين ذو تعدد اهـ واستبعد لأن الظاهر أن قصد الشاعر أنهم حين سماع صريخ المستغيث محصورون بين قسمين لا يخرجون

---

[٨٦٤] قبله :

مَاذَا تَرَى فِى عِيَالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِمْ لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بِعَدَّادِ

قالهما جرير من قصيدة من البسيط يمدح بها هشام بن عبد الملك . وبرمت بهم من برم به بكسر الراء إذا سئمه وضجر منه . وترى من الرأى فى الأمر فلا يتعدى إلا إلى مفعول واحد . وقد برمت صفة للعيال و لم أحص حال ، والعداد بفتح العين . والشاهد فى « أو زادوا » فإن أو فيه بمعنى بل الاضرابية ، واحتجت به الكوفية وأبو على وأبو الفتح وابن برهان إن أو تأتى للإضراب كبل مطلقا . وقال سيبويه : إنما جاء ذلك بشرطين : تقدم نفى أو نهى وإعادة العامل .

[٨٦٥] قاله حميد بن ثور الهلالى الصحابى رضى الله عنه من الكامل أى هم قوم . ورأيتهم جواب الشرط . وملجم من ألجمت الفرس . والشاهد فى أو سافع فإن أو فيه بمعنى الواو من سفعت بناصيته أى أخذته .

[٨٦٦] فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ

وقول الراجز :

[٨٦٧] إنَّ بِهَا أَكْتَلَ أَوْ رِزَامَا خُوَيْرِبَيْنِ يَنْقُفَانِ الْهَامَا

وقوله :

[٨٦٨] وَقَالُوا لَنَا ثِنْتَانِ لَابُدَّ مِنْهُمَا صُدُورُ رِمَاحٍ أُشْرِعَتْ أَوْ سَلَاسِلُ

وجعل منه : ﴿ وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ﴾ [الصافات : ١٤٧] ، أى ويزيدون . هذا مذهب الأخفش والجرمى جماعة من الكوفيين .

عنهما لا أنهم ثابت لهم إحدى البينيتين . **(قوله فظل طهاة اللحم إلخ)** الطهاة جمع طاه وهو الطباخ ، وصفيف شواء مفعول منضج وهو ما فرق وصف على الجمر وهو شواء الأعراب ، وقدير معطوف على منضج بتقدير مضاف أى وطابخ قدير أى مطبوخ فى القدر . ومعجل صفة قدير وقول العينى قدير معطوف على شواء غير ظاهر وإن أقره شيخنا كما لا يخفى .

(قوله إن بها أكتل إلخ) ضمير بها للأرض المذكورة قبل ، وأكتل بفوقية مفتوحة ، ورزام براء مكسورة فزاى اسما رجلين . وخويربين تثنية خويرب تصغير خارب وهو اللص كما قاله الدمامينى والشمنى . وفى شرح شواهد المغنى للسيوطى أنه لص الإبل حال من ضمير ينقفان قدمت على عاملها أو من المستكنّ فى بها وقول البعض حال مما قبله لا يتمشى على مذهب الجمهور المانعين مجىء الحال من المبتدأ فى الحال أو الأصل . وينقفان بضم القاف من النقف وهو كسر الرأس كما قاله الدمامينى والشمنى والسيوطى فيحتاج الكلام إلى التجريد . والهام اسم جنس جمعى لهامة وهى الرأس فقول البعض والهام الرأس فيه تساهل . وإنما كانت أو فى البيت بمعنى الواو لقوله خويربين بالتثنية ولو كانت على بابها لأحد الشيئين لقال خويربا بالإفراد . **(قوله أشرعت)** بالبناء للمجهول أى صوّبت نحو العدو وكنى بذلك عن الطعن وبالسلاسل عن الأسر . **(قوله وجعل منه وأرسلناه إلخ)** فصله للاختلاف فيه فقال بعض الكوفيين والبصريين بمعنى الواو . وقيل بمعنى بل فتكون للإضراب عن الإخبار بأنهم مائة ألف بناء على حزر الرأى مع علمه تعالى بزيادتهم إلى الإخبار عن تحقيق وبعض البصريين للإبهام وقيل للشك

---

[٨٦٦] قاله امرؤ القيس الكندى من قصيدته المشهورة وفى ديوانه . وظل بالواو . وطهاة اللحم اسمه جمع طاه وهو الطباخ . ومن بين منضج خبره . وصفيف شواء كلام إضافى مفعول اسم فاعل . والشاهد فى « أو قدير » فإن أو فيه بمعنى الواو وهو عطف على شواء ، وهو ما طبخ فى قدر ، معجل بالجر صفته . والمعنى من بين منضج صفيف شواء وهو الذى فرق وصف على الجمر وهو شواء الأعراب ، أو طابخ قدير : أى وطابخ قدير .

[٨٦٧] الرجز للأسيدى فى الأزهية .

[٨٦٨] البيت من الطويل ، وهو لجعفر بن علبة الحارثى فى الدرر .

(تنبيهات): **الأول** : أفهم قوله وربما أن ذلك قليل مطلقا . وذكر فى التسهيل أن أو تعاقب الواو فى الإباحة كثيرا وفى عطف المصاحبة والمؤكد قليلا ، فالإباحة كما تقدم ، والمصاحبة نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « **فإنما عليك نبى أو صديق أو شهيد** »[1] والمؤكد نحو : ﴿ **ومن يكسب خطيئة أو إثما** ﴾ [النساء : ١١٢] . **الثانى** : التحقيق أن أو موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء وهو الذى يقوله المتقدمون وقد تخرج إلى معنى

مصروفا للرائى ، كذا فى المغنى بزيادة . قال البعض : ويزيدون صفة موصوف محذوف معطوف على ما قبله أى أو جماعة يزيدون اهـ وفيه أن الموصوف بالجملة المحذوف ليس بعض اسم مجرور بمن أو فى ويمكن جعل العطف من باب العطف على المعنى أى إلى جماعة يبلغون مائة ألف أو يزيدون فتأمل . **(قوله مطلقا)** أى سواء كانت أو للإباحة أو لا .

(قوله وذكر فى التسهيل أن أو تعاقب الواو) أى تجىء بمعنى الواو فتكون للجمع وقوله فى الإباحة أى فى صورة الإباحة أى فى الصورة التى يظن أن أو فيها للإباحة أى لأحد الشيئين مع جواز الجمع بينهما وإن لم تكن أو فى حالة كونها بمعنى الواو للإباحة لأنها حينئذ للجمع وأو التى للإباحة لأحد الشيئين مع جواز الجمع بينهما كما سيذكره الشارح عن ابن هشام . وقوله كثيرا أى لأنه يكثر إرادة الجمع فى نحو جالس الحسن أو ابن سيرين . هذا هو الذى أفهمه فى هذه العبارة وبه يندفع اعتراضات نشأت من عدم فهم العبارة كفهمنا :

الاعتراض الأول : ما ذكره البعض وأقره أن صاحب التسهيل لم يذكر الكثرة إلا فى معاقبة أو للواو فى الإباحة وهذا لم يرده المصنف هنا لذكره إياه فيما تقدم بقوله أبح والذى أراده هنا وجعله قليلا إنما هو القسمان الأخيران الموصوفان فى التسهيل أيضا بالقلة . **الثانى** : ما ذكره شيخنا وأقره أن الإباحة معنى أو أصالة فلا ضرورة إلى جعلها فى صور الإباحة بمعنى الواو ووجه اندفاع هذين أنهما مبنيان على أن أو فى معاقبتها الواو فى الإباحة لأحد الشيئين مع جواز الجمع بينهما وليس كذلك بل للجمع كما علمت . **الثالث** : ما ذكره أيضا البعض وأقره أن قوله كثيرا يوهم أن أو فى الإباحة قد لا تعاقب الواو وليس كذلك فكان الأولى أن يقول تعاقب الواو فى الإباحة لزوما وقد تعاقبها فى غيرها ، ووجه اندفاع هذا الاعتراض أن المراد كما علمت أن الصورة التى يظن أن « أو » فيها للإباحة قد تعاقب فيها أو الواو بأن تكون للجمع وقد لا تعاقب بأن تكون للإباحة فى الواقع أيضا ، فقول المعترض وليس كذلك ممنوع وكذا قوله لزوما . هذا هو تحقيق المقام وعليك السلام .

(قوله نحو ومن يكسب خطيئة أو إثما) حمل بعضهم الخطيئة على الذنب الذى بين العبد وربه والإثم على مظالم العباد . **(قوله وقد تخرج إلى معنى بل والواو)** أى مجازا . **(قوله وأما بقية المعانى**

---

(١) فى مخاطبته ـ صلى الله عليه وسلم ـ جبل أحد ، راجع كتابنا مفاتيح القارىء لأبواب فتح البارى .

بل والواو . وأما بقية المعانى فمستفادة من غيرها . **الثالث** : زعم قوم أن الواو تستعمل بمعنى أو فى ثلاثة مواضع : **أحدها** فى التقسيم كقولك الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله :

[٨٦٩] ★ كَمَا ٱلنَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ ★

وممن ذكر ذلك الناظم فى التحفة وشرح الكافية . قال فى المغنى : والصواب أنها فى ذلك على معناها الأصلى إذ الأنواع مجتمعة فى الدخول تحت الجنس . **ثانيها** : الإباحة قاله الزمخشرى وزعم أنه يقال جالس الحسن وابن سيرين أى أحدهما وأنه لهذا قيل ﴿ **تلك عشرة كاملة** ﴾ [البقرة : ١٩٦] ، بعد ذكر ثلاثة وسبعة لئلا يتوهم إرادة الإباحة . قال فى المغنى أيضًا والمعروف من كلام النحويين أن هذا أمر بمجالسة كل منها وجعلوا

إلخ) ذكره فى المغنى قال : ومن العجب أنهم ذكروا من معانى صيغة أفعل التخيير والإباحة ومثلوه بنحو خذ من مالى درهما أو دينارا وجالس الحسن أو ابن سيرين ثم ذكروا أن أو تفيدهما ومثلوه بالمثالين المذكورين ا هـ وأجيب بأن كلا من الصيغة . وأو تدل على ما ذكر فحيث مثل بالمثالين للصيغة قطع النظر فيهما عن أو وحيث مثل بهما لأو قطع النظر فيهما عن الصيغة وقال التفتازانى فى تلويحه أن التخيير والإباحة قد يضافان إلى صيغة الأمر وقد يضافان إلى كلمة أو والتحقيق أن كلمة أو لأحد الأمرين أو الأمور وأن جواز الجمع وامتناعه إنما هو بحسب موقع الكلام ودلالة القرائن .

(قوله فمستفادة من غيرها) أى معها وذلك لأنها تفيد أحد الشيئين وغيرها يفيد امتناع الجمع إذا كانت للتخيير وجوازه إذا كانت للإباحة وهكذا . وقوله من غيرها أى من القرائن . **(قوله وممن ذكر ذلك الناظم إلخ)** قال البعض انظر نسبة هذا للناظم مع تصريحه بأن الواو فى التقسيم أجود من أو فإنه يدل على أنها فيه ليست بمعنى أو ا هـ وقد يقال إن له فى المسألة قولين . واعلم أن لكل من الواو وأو فى التقسيم وجها لاجتماع الأقسام فى الدخول تحت المقسم وعدم اجتماعها فى ذات واحدة خارجا وإن كانت الواو فيه أكثر . **(قوله قاله الزمخشرى)** وافقه الناظم وابن هشام فى حواشيه على التسهيل راجعا عما ذكره فى المغنى كما قاله الدمامينى ، وسبقهم إلى ذلك السيرافى فى شرح الكتاب[1] . **(قوله أى أحدهما)** أى مع جواز الجمع بينهما أو الترك لكل كما هو مقتضى الإباحة . **(قوله لئلا يتوهم إرادة الإباحة)** ويحتمل أن ذلك لئلا يتوهم إرادة التخيير .

---

[٨٦٩] صدره :

★ ونَـنصُرُ مولانـا ونَعْلَـمُ أنَّـهُ ★

والبيت من الطويل ، وهو لعمرو بن براقة فى أمالى القالى .

(١) يقصد الكتاب لسيبويه .

ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف بأو . **ثالثها** التخيير قاله بعضهم فى قوله :

[٨٧٠] **قَالُوا نَأَتْ فَاخْتَرْ لَهَا ٱلصَّبْرَ وَٱلْبُكَا فَقُلْتُ ٱلْبُكَا أَشْفَى إِذًا لِغَلِيلِى**

أى أو البكا إذ لا يجمع بين الصبر والبكا . ويحتمل أن يكون الأصل من الصبر والبكا أى أحدهما ثم حذف من كما فى قوله تعالى : ﴿ **واختار موسى قومه** ﴾ [الأعراف : ١٥٥] ، ويؤيده أن أبا على الفارسى رواه بمن ا هـ (**وَمِثْلُ أَوْ فِى ٱلْقَصْدِ إِمَّا ٱلثَّانِيَهْ** * **فِى نَحْوِ**) تزوج (**إِمَّا ذِى وَإِمَّا ٱلنَّائِيَهْ**) وجاءنى إما زيد وإما عمرو .

(**تنبيهات**)*: **الأول** : ظاهر كلامه أنها تأتى للمعانى السبعة المذكورة فى أو ، وليس كذلك فإنها لا تأتى بمعنى الواو ولا بمعنى بل والعذر له أن ورود أو لهذين المعنيين قليل ومختلف فيه فالإحالة إنما هى على المعانى المتفق عليها ولم يذكر الإباحة فى التسهيل لكنها بمقتضى القياس جائزة . **الثانى** : ظاهره أيضا أنها مثل أو فى العطف والمعنى وهو ما ذهب إليه أكثر النحويين . وقال أبو على وابن كيسان وبرهان هى مثلها فى المعنى فقط ووافقهم الناظم وهو الصحيح ، ويؤيده قولهم : إنها مجامعة للواو لزوما والعاطف لا يدخل على العاطف . وأما قوله :

[٨٧١] **يَا لَيْتَمَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا إِيمَا إِلَى جَنَّةٍ إِيمَا إِلَى نَارِ**

(**قوله إن هذا أمر**) أى إذن . (**قوله قالوا نأت إلخ**) من الطويل ودخله الثلم وهو حذف فاء فعولن ويروى وقالوا ولا ثلم فيه حينئذ وقوله نأت أى بعدت والغليل حرارة العطش لكن المراد هنا مطلق الحرارة ليشمل حرارة العشق . (**قوله رواه بمن**) أى بدل لها . (**قوله إما**) ذهب سيبويه إلى أنها مركبة من إن وما وذهب غيره إلى أنها بسيطة وهو الظاهر لأن الأصل البساطة وقوله الثانية احتراز عن الأولى فإنه لا خلاف فى أنها غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام إما زيد وإما عمرو لكن لا مانع من نسبة المعانى للأولى أيضا لتلازمهما غالبا والنائية البعيدة . (**قوله ظاهر كلامه**) أى حيث أطلق القصد فشمل جميع المعانى المقصودة . (**قوله والعذر له**) أى فى الإطلاق وعدم التقييد بما عدا المذكورين . (**قوله ظاهره أيضا**) أى حيث أطلق القصد فشمل العطف إذ هو مما يقصد . (**قوله مثل أو فى العطف والمعنى**) ولعل الواو على هذا القول زائدة لازمة كما قيل بمثله فى لكن كما مر .

(**قوله والعاطف لا يدخل على العاطف**) أى فالعاطف إنما هو الواو الداخلة على إما . (**قوله وأما قوله إلخ**) إيراد على قوله لزوما . (**قوله شالت نعامتها**) كناية عن موتها لأن النعامة باطن القدم

---

[٨٧٠] البيت من الطويل ، وهو لكثير عزة فى ديوانه .

[٨٧١] قاله سعد بن قرط من العققة . وعزو الجوهرى إياه إلى الأحوص ليس بصحيح . وهو من البسيط . ويا لمجرد التنبيه ، أو المنادى محذوف أى يا قوم . وما زائدة ، وأمنا بالنصب اسمه ، وشالت نعامتها خبره أى ارتفعت جنازتها . والشاهد فيه فى مواضع إبدال الميم الأولى من إما المكسورة ياء ، وفتح همزته . وحذف واو العطف فى إما الثانية . والتقدير يا ليت أمى ارتفعت جنازتها إما إلى الجنة وإما إلى النار .

فشاذ ، وكذلك فتح همزتها وإبدال ميمها الأولى ياء ، وفتح همزتها لغة تميم وبها روى البيت المذكور وقد يقال إن قوله فى القصد إشارة إلى ذلك أى إنها مثلها فى القصد أى المعنى لا مطلقا سيما أنه لم يعدّها فى الحروف أول الباب . وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين على أنها ليست عاطفة وإنما أوردوها فى حروف العطف لمصاحبتها لها . **الثالث** : مقتضى كلامه أنه لابد من تكرارها وذلك غالب لا لازم فقد يستغنى عن الثانية بذكر ما يغنى عنها نحو : إما أن تتكلم وإلا فاسكت ، وقراءة أُبى : ﴿ **وإنا أو إياكم لا على هدى أو فى ضلال مبين** ﴾ [سبأ : ٢٤] وقوله :

[٨٧٢] **فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِى بِصَدْقٍ فَأَعْرِفُ مِنْكَ غَثِّى مِنْ سَمِينِى**

ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكس رأسه فظهرت نعامته . **(قوله وكذا فتح همزتها وإبدال ميمها إلخ)** أى شاذان أيضا على سبيل الاجتماع وإلا ففتح همزتها لغة تميمية وقيسية وأسدية . تصريح . فضمير ميمها يرجع إلى المفتوحة الهمزة كما فى البيت لا ميم إما مطلقا وإن ثبت الإبدال مع الكسر أيضا كما فى الدمامينى عن المصنف . **(قوله أى المعنى)** فيه إشارة إلى أن القصد بمعنى المقصود وحمل القصد على المعنى مبنى على أن المراد بالقصد مقصود جميعهم ومقصود جميعهم المعنى لاختلافهم فى العطف . **(قوله وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين إلخ)** أى وإن كان هذا النقل غير مسلم لما مر من الشرح . **(قوله لمصاحبتها لها)** أى لبعضها وهو الواو . **(قوله مقتضى كلامه)** أى حيث قال الثانية فى نحو إلخ وهذا أولى مما ذكره البعض .

(قوله لابد من تكرارها) أى إما لا بقيد كونها الثانية . **(قوله غثى من سمينى)** غثى من غثت الشاة غثا من باب ضرب أى ضعفت . ويقال فى الكلام الغث والسمين أى الردىء والجيد ولعل المعنى فأعرف بك الردىء والجيد منى لتبيينك لى الردىء وإبعادك لى عنه والجيد وإعانتك لى عليه ويوجد فى بعض النسخ بين البيتين :

فلو أنا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين

وروى مؤخرا عنهما وهو المتجه . قال شيخنا وهو ساقط من خط المؤلف ثم قال وأنشده ابن دريد مع بيتين غير هذين :

---

[٨٧٢] قد ذكرنا الخلاف فى قائلهما فى شواهد المعرب والمبنى . والفاء للعطف ، وإما للتفصيل ، وفأعرف بالنصب عطفا على أن يكون أى أعرف عنك ما يفسد مما يصلح من الكلام . والشاهد فى إلا حيث ناب إلا مناب إما كما فى قولك إما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت وهو شاذ .

وَإِلَّا فَاطَّرِحْنِي وَاتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي

وقد يستغنى عن الأولى بالثانية كقوله :

[٨٧٣] تُلِمُّ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا

أى إما بدار . والفراء يقيس هذا فيجيز زيد يقوم وإما يقعد كما يجوز أو يقعد . **الرابع** : ليس من أقسام إما التى فى قوله : ﴿ **فإما ترينَّ من البشر أحدا** ﴾ بل هذه إن الشرطية وما الزائدة (**وَأَوْلِ لَكِنْ نَفْيًا أَوْ نَهْيًا**) نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا .

(**تنبيه**)*: يشترط لكونها عاطفة مع ذلك أن يكون معطوفها مفردا وألا تقترن بالواو كما مثل وقد سبق ما فى هذا الثانى . وهى حرف ابتداء إن سبقت بإيجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم ، ولا يجوز لكن عمرو خلافا للكوفيين أو تلتها جملة كقوله :

لعمرك إننى وأبا رباح على طول التجاور منذ حين

ليبغضنى وأبغضه وأيضا يرانى دونه وأراه دونى

فلو أنا على حجر إلخ يريد أنهما لشدة العداوة لا يختلط دماؤهما فلو ذبحا على حجر لافترق الدميان ا هـ ثم رأيت فى الفارضى فى باب النسب أن العرب تقول إن دم المتباغضين لا يجتمع ا هـ . (**قوله وقد يستغنى عن الأولى**) أى لفظا لا تقديرا ، دمامينى . فقوله كما يجوز أو يقعد تشبيه فى مطلق الجواز إذ لا يحتاج إلى تقدير مع أو بخلاف إما ثم ذكر الدمامينى أن ظاهر كلام بعضهم أن الفراء يجيز الاستغناء عن إما الأولى لفظا وتقديرا وإجراءها مجرى أو (**قوله تلم**) الضمير يرجع إلى النفس المذكورة فى البيت قبله من ألم إذا نزل . وفى بعض النسخ تهاض بالبناء للمجهول من هاض العظم إذا كسره بعد جبره وعهد الدار ما عهد فيها . (**قوله وقد سبق ما فى هذا الثانى**) أى من الخلاف فى شرح قوله وأتبعت لفظا فحسب إلخ . (**قوله وهى إلخ**) شروع فى محترزات الشروط فكان الأولى التعبير بالفاء . (**قوله ولا يجوز لكن عمرو**) أى على أن عمرو معطوف كما فى التوضيح إما على أنه مبتدأ خبره محذوف فيجوز . (**قوله أو تلتها جملة**) أى أو سبقت بنفى لكن تلتها جملة فلا ينافى أن المسبوقة بإيجاب لا يتلوها إلا الجملة . (**قوله ورقاء**) اسم رجل ، بوادره جمع بادرة وهى الحدة . تصريح .

---

[٨٧٣] البيت من الطويل ، وهو لذى الرمة فى ملحق ديوانه .

[٨٧٤] إنَّ ٱبْنَ وَرْقَاءَ لَا تُخْشَى بَوَادِرُهُ لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي ٱلْحَرْبِ تُنْتَظَرُ

أو تلت واوا نحو : ﴿ ولكن رسول الله ﴾ [الأحزاب : ٤٠] ، أي ولكن كان رسول الله وليس المنصوب معطوفا بالواو لأن متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالإيجاب والسلب (وَلَا * نِدَاءً أَوْ أَمْرًا أَوِ ٱثْبَاتًا تَلَا) لا مبتدأ خبره تلا ، ونداء وما بعده مفعول بتلا . وفي تلا ضمير هو فاعله يرجع إلى لا . والتقدير لا تلا نداء أو أمرا أو إثباتا ، أي للعطف بلا شرطان : **أحدهما** إفراد معطوفها والثاني أن تسبق بأمر أو إثبات اتفاقا نحو : اضرب زيدا لا عمرا وجاءني زيد لا عمرو أو بنداء خلافا لابن سعدون نحو : يا ابن أخي لا ابن عمي . قال السهيلي : وألا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز جاءني

(قوله أي ولكن كان رسول الله إلخ) حاصله أن لكن حرف استدراك لا عاطفة[1] والواو هي العاطفة لجملة حذف بعضها على جملة وهذا مذهب المصنف وتقدم في الشرح بقية الأقوال . وقد يستشكل العطف بأن قضية كون لكن حرف ابتداء استئناف الجملة بعدها لا عطفها بالواو ويجاب بأن المراد بكونها حرف ابتداء أنها غير عاطفة للجملة فلا ينافي عطفها بغيرها ، أفاده سم . **(قوله لأن متعاطفي الواو المفردين إلخ)** بخلاف الجملتين فيجوز تخالفهما في ذلك نحو : قام زيد ولم يقم عمرو وقد يقال محل عدم اختلاف متعاطفي الواو إيجابا وسلبا إذا لم يصحبها ما يقتضي الاختلاف كلكن فتأمل . **(قوله أي للعطف بلا إلخ)** فيه مسامحة فإن الشرط الأول لا يفيده كلام المصنف . **(قوله شرطان)** بقي شرط ثالث وهو ألا تقترن بعاطف فإذا قيل جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة وإذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا تأكيد للنفي . وفي هذا المثال مانع آخر من العطف وهو تقدم النفي وقد اجتمعا في ﴿ ولا الضالين ﴾ . مغني . **(قوله إفراد معطوفها)** أي ولو تأويلا فيجوز قلت زيد قائم لا زيد قاعد أخذا من قول الهمع ولا يعطف بها جملة لا محل لها في الأصح .

(قوله وألا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر) قال البعض : هو ظاهر فيما إذا كان المتناول والأعم الثاني لا الأول اهـ ولك أن تقول جواز جاءني رجل لا زيد إذا جعلت لا بمعنى غير صفة لرجل لا إذا كانت عاطفة كما هو فرض الكلام ، وقد علل الفارضي وغيره عدم جواز جاءني زيد لا رجل وعكسه بأن الرجل يصدق بزيد فيلزم التناقض . لا يقال المراد بالرجل غير زيد بقرينة العطف المقتضي للمغايرة فلا تناقض لأنا نقول المغايرة التي يقتضيها العطف صادقة بالمغايرة الجزئية كالمغايرة التي بين العام والخاص والمطلق والمقيد فالتناقض غير منتف بحسب مدلول اللفظ وكالمثالين المذكورين

[٨٧٤] البيت من البسيط ، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه .

(١) ﴿ ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله ﴾ .

زيد لا رجل وعكسه ، ويجوز جاءنى رجل لا امرأة . وقال الزجاجى : وألا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز جاءنى زيد لا عمرو ، ويرده قوله :

[٨٧٥] كَأَنَّ دِثَارًا حَلَّقَتْ بِلَبُونِـهِ عُقَابُ تَنُوفَى لَا عُقَابُ ٱلْقَوَاعِلِ

(تنبيهات): **الأول** : فى معنى الأمر الدعاء والتحضيض . **الثانى** : أجاز الفراء العطف بها على اسم لعل كما يعطف بها على اسم إن نحو : لعل زيدا لا عمرا قائم . **الثالث** : فائدة العطف بها قصر الحكم على ما قبلها إما قصر إفراد كقولك : زيد كاتب لا شاعر

فى الامتناع قام زيد لا الناس وقام الناس لا زيد . نعم قال التقى السبكى كما حكاه عنه ولده فى شرح التلخيص يخطر لى جواز قام الناس لا زيد إن أريد إخراج زيد من الناس على وجه الاستثناء ، لكن لم أر أحدا من النحاة عد « لا » من حروف الاستثناء فاعرف ذلك .

(قوله وقال الزجاجى وألا يكون إلخ) علل بأن العامل يقدر بعد العاطف ولا يصح أن يقال لا جاء عمرو إلا على الدعاء ورد بأنه لو توقف صحة العطف على تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيدا قائما ولا قاعدا ذكره البعض ثم رأيته فى المغنى أى لمنع لا من تقدير ليس بعد الواو . **(قوله كأن دثارا إلخ)** دثار بكسر الدال المهملة وفتح المثلثة اسم راع . واللبون : النوق ذات اللبن وحلقت ذهبت وتنوفى بفتح الفوقية وضم النون وفتح الفاء جبل عال . والقواعل بالقاف ثم العين المهملة : الجبال الصغيرة وكنى بذلك عن عدم عود هذه اللبون .

(قوله الدعاء) نحو : رحم الله أبا بكر لا أبا جهل وقوله : والتحضيض نحو هلا تضرب زيدا لا عمرا قال ذلك أبو حيان وخالفه الرضى فقال لا تجىء لا بعد الاستفهام والعرض والتمنى والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النهى ولا يعطف بها الاسمية ولا الماضى فلا يقال قام زيد لا قعد لأنها موضوعة لعطف المفردات وإنما جاز على قلة عطفها المضارع لمضارعته الاسم ولا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف . لا يقال قام زيد لا عمرو لا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر ، بل لو قصدت ذلك أدخلت الواو فى المكرر وكانت هى العاطفة ولا تأكيد لكنه قال فى الكلام على بل قبل لا تجىء بل بعد التحضيض والتمنى.والترجى والعرض والأولى أن يجوز استعمالها بعدما يفيد معنى الأمر والنهى كالتحضيض والعرض اهـ والظاهر أن العرض كالتحضيض عند أبى حيان ، ثم القلب إلى جواز مجىء لا بعد الاستفهام أميل نحو أقام زيد لا عمرو . **(قوله إما قصر إفراد إلخ)** لم يذكر قصر التعيين مع

---

[٨٧٥] قاله امرؤ القيس بن حجر الكندى من قصيدة من الطويل . ودثار اسم راعى امرئ القيس . واللبون بفتح اللام : الإبل التى لها اللبن . وعقاب تنوفى كلام إضافى فاعل حلقت . وهو بفتح التاء المثناة من فوق وضم النون وسكون الواو وفتح الفاء : اسم موضع مرتفع فى جبل طيئ . والشاهد فى لا عقاب القواعل حيث عطف على معمول فعل ماض وهو العقاب الأول . وفيه رد على أبى القاسم الزجاجى فى منعه أن تعطف بلا بعد الفعل الماضى . والقواعل بالقاف جبل سلمى وثم تخالف طيئ وأسد ، قاله ابن الكلبى . ويقال القواعل جبال صغار . أراد كأن عقابا من عقبان تنوفى ذهبت بهذه الإبل لا عقبان هذه الأجبل الصغار . وإنما يصف أن هذه الإبل لا يستطاع ردها ولا يطمع فيها كما لا يطمع فيما نالته هذه العقاب .

ردا على من يعتقد أنه كاتب وشاعر ، وإما قصر قلب كقولك : زيد عالم لا جاهل ردا على من يعتقد أنه جاهل . **الرابع** : أنه قد يحذف المعطوف عليه بلا نحو : أعطيتك لا لتظلم أى لتعدل لا لتظلم (**وَبَلْ كَلَكِنْ**) فى تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها (**بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا**) أى مصحوبى لكن وهما النفى والنهى (**كَلَمْ أَكُنْ فِى مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا**) المربع منزل الربيع ، والتيهاء الأرض التى لا يهتدى بها ، ونحو : لا تضرب زيدا بل عمرا (**وَٱنْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ ٱلْأَوَّلِ**) فيصير كالمسكوت عنه (**فِى ٱلْخَبَرِ ٱلْمُثْبَتِ وَٱلْأَمْرِ ٱلْجَلِى**) كقام زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو . وأجاز المبرد وعبد الوارث ذلك مع النفى والنهى

أنها تكون له نحو زيد كاتب لا شاعر للمتردد فى أى الوصفين ثابت لزيد مع علمه بثبوت أحدهما لا على التعيين . (**قوله كقولك زيد كاتب لا شاعر**) فى تمثيله لقصر الإفراد بما ذكر ولقصر القلب بقولك زيد عالم لا جاهل إشارة إلى ما قالوه من اشتراط إمكان اجتماع الوصفين فى قصر الإفراد دون قصر القلب . (**قوله قد يحذف المعطوف عليه بلا إلخ**) قال شيخنا : كان الأولى تأخيره إلى قول الناظم :

* وحذف متبوع بدا هنا استبح *

(**قوله وبل كلكن**) اعترض بأنه إحالة على مجهول لأنه لم يذكر أولا معنى لكن وأجيب بأن وجه الشبه الذى ذكره الشارح مشهور فى لكن فالإحالة على مشهور بين النحاة[1] . (**قوله فى تقرير إلخ**) أى تثبيته فى ذهن السامع . والحاصل أنها مع النفى والنهى تفيد أمرين تأكيدى وهو تقرير ما قبلها وتأسيسى وهو إثبات نقيضه لما بعدها ، ومع الخبر المثبت والأمر أمرين تأسيسيين إزالة الحكم عما قبلها بحيث صار كالمسكوت عنه وجعله لما بعدها . قال الشمنى : قال الرضى وظاهر كلام الأندلسى وهو الظاهر أنها بعد النفى والنهى أيضا تصير الحكم الأول كالمسكوت عنه اهـ وفى كون هذا هو الظاهر نظر وقد عد فى المغنى من الأمور التى اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها قولهم بل حرف إضراب قال وصوابه حرف استدراك وإضراب فإنها بعد النفى والنهى بمنزلة لكن سواء اهـ . (**قوله للثان**) حذف ياؤه للضرورة[2] . (**قوله فيصير**) بالنصب بأن مضمرة فى جواب الأمر وقوله كالمسكوت عنه أى أصالة وإن صار مسكوتا عنه لعارض الإضراب فصح الإتيان بالكاف . ومعنى كون زيد فى قولك قام زيد بل عمرو كالمسكوت عنه صيرورته كأنه لم يثبت له قيام ولم ينف عنه .

(**قوله والأمر الجلى**) أى الظاهر واحترز به عن العرض والتحضيض كما فى الغزى ومر خلافه عن الرضى . (**قوله ذلك**) أى النقل . (**قوله وعلى ذلك**) أى الجواز المذكور . وقوله بل قاعد أى بالنصب على معنى بل ما هو قاعدا . وأورد على المبرد وعبد الوارث أنه يلزمهما أن ما لا تعمل فى قائما شيئا لأن شرط عملها بقاء النفى فى المعمول وقد انتقل عنه . وأجيب بأن انتقاضه بعد مضى العمل لا يضر قياسا على النصب بعد فاء السببية أو واو المعية الواقعين بعد النفى المنتقض بعدهما نحو :

---

(١) وإن لم يكن معروفا للمبتدئين .

(٢) أى ضرورة الشعر .

فتكون ناقلة لمعناهما إلى ما بعدها ، وعلى ذلك فيصح ما زيد قائما بل قاعدا وبل قاعد ، ويختلف المعنى . قال الناظم : وما جوزاه مخالف لاستعمال العرب . ومنع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير النفى وشبهه ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته . ولابد لكونها عاطفة من إفراد معطوفها كما رأيت ، فإن تلاها جملة كانت حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح . وتفيد حينئذ إضرابا عما قبله إما على جهة الإبطال نحو : ﴿ **وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون** ﴾ [الأنبياء : ٢٦] ، أى بل هم عباد ، ونحو : ﴿ **أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق** ﴾ [المؤمنون : ٧] وإما على جهة الانتقال من غرض إلى آخر نحو : ﴿ **قد أفلح من تزكى * وذكر اسم ربه فصلى * بل تؤثرون الحياة الدنيا** ﴾ [الأعلى : ١٤] ﴿ **ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون * بل قلوبهم فى غمرة من هذا** ﴾ [المؤمنون : ٦٢] وادعى الناظم فى شرح الكافية أنها لا تكون فى القرآن إلا على هذا الوجه والصواب ما تقدم .

(تنبيهان): **الأول** : لا يعطف ببل بعد الاستفهام فلا يقال أضربت زيدا بل عمرا ولا نحوه . **الثانى** تزاد قبلها لا لتوكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول بعد الإيجاب

وما أصاحب من قوم فأذكرهم إلا يزيدهم حبا إلىّ هم

(قوله وبل قاعد) أى على أن قاعد خبر مبتدأ محذوف أى بل هو قاعد . **(قوله ويختلف المعنى)** لأن النصب يقتضى انتفاء القعود والرفع يقتضى ثبوته . **(قوله ومنع الكوفيون إلخ)** تورك على النظم بأنه يوهم كثرة العطف ببل فى الخبر المثبت والأمر الجلى لأنه ذكره مع العطف بها بعد النفى والنهى من غير تفصيل فتأمل . **(قوله وشبهه)** هو النهى . **(قوله وتفيد حينئذ)** أى حين إذ تلاها جملة وكلامه يفيد أنها فى حال عطفها المفرد ليست للإضراب قال شيخنا : وفى شرح الفارضى خلافه اهـ وفى المغنى أنها للإضراب فى الأمر والإيجاب . **(قوله نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه إلخ)** أى فبل فى نحو ذلك للإضراب الإبطالى بناء على أن المضرب عنه المقول بالميم ، أما إذا كان المضرب عنه القول فالإضراب انتقالى إذ الإخبار بصدور ذلك منهم ثابت لا يتطرق إليه الإبطال . **(قوله والصواب ما تقدم)** أجيب عن الناظم بحمل كلامه على أنها لا تكون فى القرآن بيقين إلا على وجه الانتقال والآيتان الأوليان ليست بل فيهما للإضراب الإبطالى بيقين لاحتمال أنها للإضراب عن القول فتكون انتقالية كما مر . **(قوله الأول إلخ)** هذا التنبيه يستفاد من النظم . **(قوله لا يعطف ببل)** مثلها لكن ولا على ما مر .

(قوله ولا نحوه) بالرفع أى نحو هذا التركيب نحو : هل ضربت زيدا بل عمرا . **(قوله تزاد قبلها لا)** المراد بزيادتها كونها لا للعطف ولا لنفى ما بعدها كما قاله الشمنى فلا ينافى أنها نافية للإيجاب قبلها . **(قوله لتوكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول بعد الإيجاب)** اعلم أن لا بعد الإيجاب لنفى

كقوله :

[٨٧٦] وَجْهُكَ ٱلْبَدْرُ لَا بَلِ ٱلشَّمْسُ لَوْ لَمْ يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أَوْ أُفُولُ

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي وليس بشيء كقوله :

[٨٧٧] وَمَا هَجَرْتُكِ لَا بَلْ زَادَنِي شَغَفًا هَجْرٌ وَبُعْدٌ تَرَاخَى لَا إِلَى أَجَلِ

(**وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ**) مستترا كان أو بارزا (**عَطَفْتَ فَٱفْصِلْ بِالضَّمِيرِ ٱلْمُنْفَصِلْ**) نحو : ﴿ **لقد كنتم أنتم وآباؤكم** ﴾ [الأنبياء : ٥٤] (**أَوْ فَاصِلٍ مَّا**) إما بين العاطف والمعطوف عليه وإما بين العاطف والمعطوف كالمفعول به في نحو : ﴿ **يدخلونها ومن صلح** ﴾ [الرعد : ٢٣] ولا في نحو : ﴿ **ما أشركنا ولا آباؤنا** ﴾ [الأنعام : ١٤٨] ،

الإيجاب الذى قبلها وصيرورته نصا فى النفى بعد صيرورته بحرف الإضراب لولاها كالمسكوت عنه يحتمل النفى وغيره ، وعليه فلا يظهر قول الشارح لتوكيد الإضراب إذ ليس ما أفادته معنى تأكيديا بل ذلك معنى تأسيسى ، أفاده الدماميني . وقوله عن جعل متعلق بالإضراب ، وقوله بعد الإيجاب متعلق بتزاد ومثله قوله الآتى بعد النفى . ومقتضى جعله بل فى قوله بل الشمس للإضراب الذى قدم أنه مفاد بل الداخلة على جملة أنها فى قوله بل الشمس داخلة على جملة أى بل هو الشمس وليس بلازم كما يفيده ما مر عن شرح الفارضى والمغنى ، ولك منع الاقتضاء بحمل قوله سابقا وتفيد حينئذ إضرابا على معنى أنها إذا تلاها جملة لا تكون إلا للإضراب بخلاف ما إذا تلاها مفرد فإنها للإضراب فى الأمر والإيجاب دون النفى والنهى فافهم . (**قوله كسفة أو أفول**) الكسفة : التغير إلى سواد . والأفول : الغيبوبة . (**قوله ضمير**) قيد أول ولم يأخذ الشارح محترزه لظهوره . (**قوله فافصل بالضمير المنفصل**) أى لأن المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به فلو عطف عليه كان كالعطف على جزء الكلمة فإذا أكد بالمنفصل دل إفراده مما اتصل به بالتأكيد على انفصاله فى الحقيقة فحصل له نوع استقلال ، ولم يجعل العطف على هذا التوكيد لأن المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكان يلزم كون المعطوف تأكيدا للمتصل وهو باطل .

(**قوله أو فاصل ما**) قال الشيخ خالد : ما اسم نكرة فى موضع جر نعت لفاصل بمعنى أى فاصل كان ، وجوز المكودى أن تكون ما زائدة اهـ وإنما اكتفى بأى فاصل لأن فاصل الكلام قد يغنى عما هو واجب نحو أتى القاضى بنت الواقف فلأن يغنى عما هو غير واجب أولى . (**قوله وضعفه**

---

[٨٧٦] البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة فى الدرر .

[٨٧٧] البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة فى الدرر .

وقد اجتمع الفصلان فى : ﴿ ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم ﴾ [الأنعام : ٩١] (وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ * فِى ٱلنَّظْمِ فَاشِيًا وَضَعْفَهُ ٱعْتَقِدْ) من ذلك قوله :

[٨٧٨] وَرَجَا ٱلْأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالَا

وقوله :

[٨٧٩] قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ ٱلْفَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا

وهو على ضعفه جائز فى السعة نص عليه الناظم لما حكاه سيبويه من قول بعض العرب مررت برجل سواء والعدمُ برفع العدم عطفا على الضمير المستتر فى سواء لأنه مؤول بمشتق أى مستو هو والعدم وليس بينهما فصل (وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى * ضَمِيرِ خَفْضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا) فى غير الضرورة وعليه جمهور البصريين نحو : ﴿ فقال لها

اعتقد) أى على مذهب البصريين وأجازه الكوفيون بلا ضعف قياسا على البدل نحو أعجبتنى جمالك . والفرق على الأول أن الثانى فى العطف غير الأول غالبا فلابد من تقوية الأول بخلاف البدل . وكالبدل التأكيد إلا النفس والعين كما مر فى محله . **(قوله ورجا الأخيطل)** تصغير الأخطل . ومن فى قوله من سفاهة رأيه تعليلية وما مفعول رجا واللام فى قوله لينالا لام الجحود وألفه للتثنية . **(قوله وزهر)** أى ونسوة زهر كحمر جمع زهراء . وأصل تهادى تتهادى أى تتبختر فحذفت إحدى التاءين . والفلا اسم جنس جمعى للفلاة وهى الصحراء . والمراد بنعاج الفلا بقر الوحش تعسفن أى أخذن على غير الطريق رملا أى فى رمل وقيد بقوله تعسفن إلخ لأنه أقوى فى التبختر .

(قوله وعود خافض) شامل للحرفى والاسمى لكن لا يعاد الاسمى إلا إذا لم يلبس فإن ألبس نحو : جاءنى غلامك وغلام زيد وأنت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز نعم يجوز إذا قامت قرينة تدل على المقصود والذى ارتضاه الدمامينى أن المعطوف الجار والمجرور على الجار والمجرور لا المجرور فقط على المجرور كما استظهره الرضى لئلا يلزم إلغاء الجار واتصال الضمير بغير عامله فى نحو : المال بينى وبينك ومررت بك وبه وكلاهما محذور ، راجع حاشية شيخنا . **(قوله وعليه)** أى اللزوم جمهور البصريين لأن الجار والضمير المجرور كالشىء الواحد فإذا عطف بدون الجار فكأنه عطف على بعض

---

[٨٧٨] قاله جرير يهجو الأخطل فلذلك صغره . من الكامل ومن للتعليل . والشاهد فى وأب حيث عطفه على الضمير المستكن فى لم يكن من غير توكيد ولا فصل وهو شاذ . هذا ما قالوه : وفيه نظر لأنه ليس بمضطر إلى رفع أب بل يمكنه نصبه على أنه مفعول معه . وكيف يكون شاذا وقد ورد فى صحيح البخارى وهو ما رويناه عن على رضى الله عنه أنه قال : « **كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول وأبو بكر وعمر ، وفعلت وأبو بكر وعمر ، وانطلقت وأبو بكر وعمر** » وروى عن عمر رضى الله عنه : كنت وجار لى من الأنصار ، وله فى محل الرفع صفة لأب أى للأخيطل واللام فى لينالا للتعليل وانتصب بأن المقدرة وألفه للتثنية .

[٨٧٩] قاله عمر بن أبى ربيعة من الخفيف . وإذ ظرف وفاعل أقبلت هو محبوبته . والشاهد فى وزهر حيث عطف على الضمير المستتر المرفوع فى أقبلت من غير توكيد ولا فصل ، وهذا مذهب الكوفية . وأجيب بأن الواو ليست بتمحضة للعطفية لأنها تصلح للحال . وقيل شاذ وليس بطائل لإمكان أن ينصب زهرا على المعية . وأصل تهادى تتهادى أى تتبختر فحذفت إحدى التاءين . والنعاج جمع نعجة وهى بقر الرمل . والفلا الصحراء وتعسفن حال أى أخذن غير الطريق . ورملا نصب بتقدير فى أى رمل . فافهم .

وللأرض ﴾ [فصلت : ١١] ، ﴿ **وعليها وعلى الفلك** ﴾ [المؤمنون : ١٢] ، ﴿ **قالوا نعبد إلهك وإله آبائك** ﴾ [البقرة : ١٣٣] ، قال الناظم : (**وَلَيْسَ**) عود الخافض (**عِنْدِى لَازِمًا**) وفاقا ليونس والأخفش والكوفيين (**إذْ قَدْ أَتَى * فِى ٱلنَّظْمِ وَٱلنَّثْرِ ٱلصَّحِيحِ مُثْبَتَا**) فمن النظم قوله :

[٨٨٠] *** فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَٱلْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ ***

وقوله :

[٨٨١] *** وَمَا بَيْنَهَا وَٱلْكَعْبِ غوطٌ نفَانِفُ ***

الكلمة وقيل غير ذلك كما بينه شيخنا . (**قوله وليس عندى لازما**) اختاره أبو حيان وقال ينبغى أن يقيد جواز العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار بأن يكون الحرف ليس مختصا بجر الضمير احترازا من الضمير المجرور بلولا على مذهب سيبويه فإنه لا يجوز عطف الظاهر عليه بالجر أى لا بإعادة الجار ولا بدونها أى ولا عطف الضمير عليه إلا بإعادة الجار فلو رفعت على توهم أنك قد نطقت بالضمير مرفوعا ففى جوازه نظر اهـ دمامينى . (**قوله فاذهب إلخ**) جواب شرط محذوف أى إذا كنت فعلت الهجو والشتم المذكورين فى صدر البيت أعنى قوله :

*** فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا ***

فاذهب فإن ذلك ليس بعجيب من مثلك ومثل هذه الأيام . (**قوله وما بينها إلخ**) صدره :

*** نعلق فى مثل السوارى سيوفنا ***

روى نعلق بنون المتكلم ومعه غيره مبنيا للفاعل وسيوفنا بالنصب على المفعولية ، وروى تعلق بتاء التأنيث مبنيا للمجهول وسيوفنا بالرفع على النيابة عن الفاعل . والسوارى جمع سارية وهى الأسطوانة والواو فى ، وما حالية وما مبتدأ خبره . غوط : جمع غائط وهو المكان المطمئن الواسع وكنى بذلك عن طول القامة . ونفانف صفته جمع نفنف وهو الهواء بين الشيئين ويقال للهواء الشديد . كذا

---

[٨٨٠] صدره :

*** فَالْيَــوْمَ قَــرَّبْتَ تَهْجُونَــا وَتَشْتِمُنَــا ***

وهو من أبيات الكتاب من البسيط . فاليوم نصب على الظرف . وقربت بالتشديد . وتهجونا حال أو خبر إن جعل قربت من أفعال المقاربة . وفاذهب جواب شرط محذوف أى فإن فعلت ذلك فاذهب فإن ذلك ليس بعجب من مثلك ومثل هذه الأيام . والشاهد فى والأيام فإنه عطف على الضمير المجرور فى بك من غير إعادة الجار . وهذا جائز عند الكوفية ويونس والأخفش وقطرب وأبو على الشلوبين وابن مالك . وأجاز البصرية أن مثل هذا محمول على الشذوذ ، وفيه نظر لا يخفى .

[٨٨١] صدره : -

*** نُعَلِّــقُ فِــي مِثْــلِ ٱلسَّوَارِى سُيُوفَنَــا ***

هو من الطويل . والسوارى جمع سارية وهى الأسطوانة . وسيوفنا مفعول نعلق . ويروى تعلق على صيغة المجهول وبرفع سيوفنا . وما مبتدأ والواو للحال . وغوط خبره جمع غائط وهو المطمئن من الأرض . ونفانف صفته جمع نفنف وهو الهواء بين الساريتين . وهو أيضا الهواء الشديد . والشاهد فى والكعب إلا أنه حذف الظرف لتقدم ذكره وبقى عمله .

وهو كثير فى الشعر . ومن النثر قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما : ﴿ **تساءلون به والأرحام** ﴾ [النساء : ١] ، وحكاية قطرب[1] ما فيها غيره وفرسه قيل ومنه : ﴿ **وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام** ﴾ [البقرة : ٢١٧] ، إذ ليس العطف على السبيل لأنه صلة المصدر وقد عطف عليه كفر ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته .

(تنبيهان): **الأول** : فى المسألة مذهب ثالث وهو أنه إذا أكد الضمير جاز نحو : مررت بك أنت وزيد ، وهو مذهب الجرمى والزيادى . وحاصل كلام الفراء فإنه أجاز مررت به نفسه وزيد ، ومررت بهم كلهم وزيد . **الثانى** : أفهم كلامه جواز العطف على الضمير المنفصل مطلقا وعلى المتصل المنصوب بلا شرط نحو : أنا وزيد قائمان ، وإياك والأسد ، ونحو : ﴿ **جمعناكم والأولين** ﴾ [المرسلات : ٣٨] ، (**وَٱلْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ**

فى العينى ، ومثل السوارى صفة لمحذوف أى فى قامات مثل السوارى طولا ومراده بالكعب كعب حامل تلك السيوف هكذا يظهر . (**قوله وغيرهما**) كحمزة من السبعة . (**قوله تساءلون به**) **قال** شيخنا : بتخفيف السين ا هـ وأما ما قيل إن الواو للقسم لا للعطف فعدول عن الظاهر مع أنه إن كان قسم الطلب فى قوله واتقوا الله ورد عليه أن قسم السؤال إنما يكون بالباء كما قاله الرضى وغيره وإن كان قسم خبر محذوف تقديره والأرحام أنه لمطلع على ما تفعلون كما قيل ، كان زيادة فى التكلف . (**قوله قيل ومنه إلخ**) وقيل خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليه لا بالعطف فيكون مجموع الجار والمجرور معطوفا على به وصوبه فى المغنى وكذا يقال فى مثل هذه الآية . وأورد عليه أن حذف الجار وبقاء عمله شاذ إلا فى مواضع تقدمت فى حروف الجر ليس هذا منها ، اللهم إلا أن يقال محل المنع إذ حذف غير تال لعاطف مسبوق بمثل الجار .

(**قوله لأنه**) أى السبيل صلة المصدر أى فكذا ما عطف على السبيل . (**قوله حتى تكمل معمولاته**) لئلا يلزم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبى . (**قوله إذا أكد الضمير جاز**) أى قياسا على العطف على ضمير الفاعل إذا أكد ، والجامع شدة الاتصال بما يتصلان به ، وفرق الأول بأوجه منها أن الضمير المجرور أشد اتصالا من ضمير الفاعل بدليل أن ضمير الفاعل قد يجعل منفصلا عند إرادة الحصر ويفصل بينه وبين الفعل ولا يمكن الفصل بين الضمير المجرور وعامله كما ذكره السيوطى فلم يؤثر توكيده جواز العطف . (**قوله جواز العطف على الضمير المنفصل إلخ**) أى لأن كلا من المذكورين ليس كالجزء فأجرى مجرى الظاهر وقوله مطلقا أى مرفوعا كان أو منصوبا . (**قوله والفاء قد تحذف إلخ**) هذه الأبيات الثلاثة كلام يتعلق بحروف العطف فكان ينبغى أن تذكر قبل ذكر أحكام المعطوف وأن تكون إلى جانب قوله واخصص بفاء البيت ا هـ نكت . (**قوله إذ لا لبس**) أى وقت عدم اللبس فإذ ظرفية لا تعليلية كما يشير إليه قول الشارح هو قيد فيهما .

---

(١) سبق التعريف به .

مَا عَطَفَتْ * وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ) هو قيد فيهما ، أى تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل ، مثاله فى الفاء ﴿ أن اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ﴾ [الأعراف : ١٦٠] ، أى فضرب فانفجرت ، وهذا الفعل المحذوف معطوف على فقلنا . ومثاله فى الواو قوله :

[٨٨٢] فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا أَبُو حُجُرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلَائِلُ

أى بين الخير وبينى ، وقولهم راكب الناقة طليحان أى والناقة ، ومنه : ﴿ سرابيل تقيكم الحر ﴾ [النحل : ٨١] أى والبرد .

(تنبيهان): **الأول** : أم تشاركهما فى ذلك كما ذكره فى التسهيل ومنه قوله :

[٨٨٣] * فَمَا أَدْرِى أَرُشْدٌ طِلَابُهَا *

أى أم غى . وإنما لم يذكرها هنا لقلته فيها . **الثانى** : قد يحذف العاطف وحده ،

(قوله أن اضرب إلخ) الصواب حذف أن أو إبدال فانفجرت بفانبجست لأن الآية التى فيها فانفجرت هكذا ﴿ فقلنا اضرب ﴾ إلخ والآية التى فيها أن هكذا : ﴿ وأوحينا إلى موسى إذ استسقاه قومه أن اضرب بعصاك الحجر فانبجست ﴾ [الأعراف : ١٦٠] ، وقوله بعد فى غالب النسخ معطوف على فقلنا يدل على أنه أراد آية فقلنا اضرب إلخ فكان عليه أن يحذف أن ويقول فقلنا اضرب إلخ وقد وجد ذلك فى بعض النسخ . **(قوله أى فضرب فانفجرت)** قال البهاء السبكى : طوى ذكر فضرب هنا لسرعة الامتثال حتى إن أثره وهو الانفجار لم يتأخر عن الأمر ثم قيل فضرب كله محذوف وقال ابن عصفور : حذف ضرب وفاء فانفجرت والفاء الباقية فاء فضرب ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه . دمامينى . **(قوله معطوف على فقلنا)** فيه مسامحة ظاهرة . **(قوله بين الخير)** خبر كان مقدم وقوله أبو حجر بضم الحاء والجيم . **(قوله طليحان)** أى ضعيفان فكون الخبر مثنى دليل على حذف المعطوف . ويحتمل أن يكون الأصل أحد طليحين فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه كما قاله الموضح فى شرح بانت سعاد وحينئذ لا شاهد فيه لكن قال فى المغنى هذا لا يتأتى فى نحو غلام زيد ضربتهما .

(قوله أى أم غى) إنما يلزم تقدير ما ذكر بناء على أن الهمزة دائما لا تكون إلا معادلة بين

---

[٨٨٢] قاله النابغة الذبيانى من قصيدة من الطويل يرثى بها النعمان بن الحارث الغسانى . الفاء للعطف . وما للنفى . وليال اسم كان ، وبين الخير خبره تقديره ما كان بين الخير وبينى . وفيه الشاهد حيث حذف فيه المعطوف بالواو . وسالما حال . وأبو حجر كنية النعمان بضم الحاء والجيم . وقلائل بالرفع صفة ليال .

[٨٨٣] تمامه :

دعانى إليها القلبُ إنى لأمْره سَمِيعٌ فما أدرى أرُشْدٌ طِلَابُها

والبيت من الطويل ، وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى تخليص الشواهد .

ومنه قوله :

[٨٨٤] كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا يَغْرِسُ ٱلْوُدَّ فِى فُؤَادِ ٱلْكَرِيمِ

أراد كيف أصبحت وكيف أمسيت . وفى الحديث : « **تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره** » وحكى أبو عثمان عن أبى زيد أنه سمع : أكلت خبزا لحما تمرا ، أراد خبزا ولحما وتمرا ولا يكون ذلك إلا فى الواو وأو (**وَهْىَ**) أى الواو (**ٱنْفَرَدَتْ**) من بين حروف العطف (**بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ**) أى محذوف (**قَدْ بَقِى * مَعْمُولُهُ**) مرفوعا كان نحو : ﴿ **اسكن أنت وزوجك الجنة** ﴾ [البقرة : ٣٥ ، والأعراف : ١٩] ، أى وليسكن زوجك ، أو منصوبا نحو : ﴿**والذين تَبَوَّءُوا الدار والإيمان**﴾ [الحشر : ٩] ،

شيئين إما مصرح بهما كما تقدم أو بأحدهما كالبيت فإن طلابها حاصل فلا يُسأل عن حصوله وإنما يُسأل هل هو رشد أو غى . وقد أسلفنا فى مبحث أم تنظير ابن هشام فى ذلك فتنبه . بقى أن الزمخشرى أجاز حذف ما عطفت عليه أم فقال فى ﴿ **أم كنتم شهداء** ﴾ يجوز كون أم متصلة على أن الخطاب لليهود وحذف معادلها أى أتدعون على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء وجوز ذلك الواحدى أيضا وقدر أبلغكم ما تنسبون إلى يعقوب من إيصاء بنيه باليهودية أم كنتم شهداء ، نقله فى المغنى وأقره . (**قوله قد يحذف العاطف وحده**) أى على قول الفارسى وابن عصفور ومنعه ابن جنى والسهيلى . وإنما جاز حذف حرف الاستفهام اتفاقا لأن للاستفهام هيئة تخالف هيئة الإخبار . (**قوله ومنه قوله إلخ**) خرج المانع الأمثلة على بدل الإضراب كما فى الدمامينى ويحتمل بعضها الاستئناف كالبيت .

(**قوله إلا فى الواو وأو**) كذا فى نسخ وفى نسخ أخرى إسقاط قوله وأو والأولى هى الموافقة لقوله فى التسهيل ويشاركها أى الواو فى ذلك أو ، ومثله الدمامينى بقول عمر رضى الله تعالى عنه : صلى رجل فى إزار ورداء فى إزار وقميص فى إزار وقباء . وقال فى المغنى : حكى أبو الحسن أعطه درهما درهمين ثلاثة ، وخرج على إضمار أو ويحتمل البدل المذكور اهـ قال الدمامينى : وظاهره أن الفاء لا تشاركهما فى ذلك وقد قيل فى علمته النحو بابا بابا أن تقديره بابا فبابا ويشهد لذلك قولهم ادخلوا الأول فالأول . (**قوله بعطف عامل إلخ**) أورد عليه ابن هشام أن الفاء تعطف عاملا حذف وبقى معموله نحو : اشتريته بدرهم فصاعدا لأن تقديره فذهب الثمن صاعدا . (**قوله أى وليسكن زوجك**) فيه أن اجتماع حذف الفعل ولام الأمر شاذ فلا يحسن تخريج التنزيل عليه ، كذا فى التصريح . قال سم : ويمكن أن يقال إن من قدر ذلك أراد بيان معنى المقدر لا نفسه أى ويسكن والجملة حينئذ خبرية لفظا إنشائية معنى . (**قوله تبوءوا الدار**) أى نزلوها وأما تبوأ له فبمعنى هيأ له . (**قوله أى**

---

[٨٨٤] البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة فى الأشباه والنظائر .

أى وألفوا الإيمان ، أو مجرورا نحو : من كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة ، أى ولا كل سوداء . وإنما لم يجعل العطف فيهن على الموجود (**دَفْعًا لِوَهْمٍ اتُّقِى**) أى حذر وهو أنه يلزم فى الأول رفع الأمر للاسم الظاهر ، وفى الثانى كون الإيمان متبوأ وإنما يتبوأ المنزل ، وفى الثالث العطف على معمولى عاملين . ولا يجوز فى الثانى أن يكون الإيمان مفعولا معه لعدم الفائدة فى تقييد الأنصار بمصاحبة الإيمان إذ هو أمر معلوم (**وَحَذْفُ مَتْبُوعٍ**) أى معطوف عليه (**بَدَا**) أى ظهر (**هُنَا**) أى فى هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء لأن الكلام فيهما (**اسْتَبِحْ**) كقول بعضهم وبك وأهلا وسهلا جوابا لمن قال له مرحبا بك ، والتقدير ومرحبا بك وأهلا ونحو : ﴿ **أفنضرب عنكم الذكر صفحا** ﴾ [الزخرف : ٥] ، أى أنهملكم فنضرب ، ونحو : ﴿ **أفلم يروا إلى ما بين أيديهم** ﴾ [سبأ : ٩] ، أى أعموا فلم يروا . وأما حذفه مع أو فى قوله :

وألفوا الإيمان) أى فالعطف من عطف الجمل وجعله قوم من عطف المفردات بتضمين الفعل الأول معنى فعل يتسلط به على المعطوف أى آثروا الدار والإيمان والوجهان فى :

* وزججن الحواجب والعيونا *

(قوله وهو أنه يلزم إلخ) كذا فى التوضيح وفيه أن هذه اللوازم المذكورة متحققة على تقدير العطف على الموجود لا متوهمة حتى يقال دفعا لوهم اتقى ، بل كان المناسب إذا كان المراد هذا أن يقال دفعا لأمر اتقى إلا أن يقال المراد بالوهم الخطأ . **(قوله يلزم فى الأول إلخ)** قد يقال يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل ورب شىء يصح تبعا ولا يصح استقلالا اهـ مغنى فلا يشترط لصحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه . **(قوله متبوأ)** أى منزولا . **(قوله على معمولى عاملين)** مختلفين ، العاملان ما وكل والمعمولان بيضاء وشحمة . **(قوله فى تقييد الأنصار)** كذا فى نسخ وهو الموافق لما عليه المفسرون من أن الآية واردة فى الأنصار . وفى نسخ المهاجرين وهى غير موافقة إلا أن تقرأ بفتح الجيم أى المهاجَر إليهم .

(قوله وحذف متبوع بدا هنا استبح) لم يذكر ذلك مع أم وقد قيل فى ﴿ **أم حسبتم أن تدخلوا الجنة** ﴾ أن أم متصلة فالتقدير أعلمتم أن الجنة حفت بالمكاره أم حسبتم ومر عن الزمخشرى والواحدى تجويز ذلك فى : ﴿ **أم كنتم شهداء** ﴾ وأسلف الشارح أن المعطوف عليه بلا قد يحذف نحو : أعطيتك لا لتظلم أى لتعدل لا لتظلم . **(قوله وبك وأهلا)** الواو الأولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الأول كالواو فى : وعليكم السلام جوابا لمن قال السلام عليكم ، والثانية لعطف أهلا على مرحبا المقدر عطف مفرد على مفرد وهى محل الاستشهاد ، كذا فى التصريح وقوله والثانية إلخ مبنى على أن العامل فى الجميع واحد أى صادفت كذا وكذا ومنهم من جعل ذلك من عطف الجمل وقدر لكل واحد ما يناسبه ، وسيبويه يجعل مرحبا وأهلا منصوبين على المصدر نقل ذلك شيخنا عن الطبلاوى .

[٨٨٥] * فَهَلْ لَكَ أَوْ مِنْ وَالِدٍ لَكَ قَبْلَنَا *

أى فهل لك من أخ أو من والد فنادر .

(تنبيهان)*: **الأول** : قال فى التسهيل : ويغنى عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرا وبالفاء قليلا . **الثانى** : قال فيه أيضا وقد يتقدم المعطوف بالواو للضرورة . وقال فى الكافية : ومتبع بالواو قد يقدم * موسطا أن يلتزم ما يلزم . وظاهره جوازه فى الاختيار على قلة . قال فى شرحها[1] : قد يقع أى المعطوف قبل المعطوف عليه إن لم يخرجه

(قوله قال فى التسهيل إلخ) تفصيل لما أجمله المتن دفع به توهم المساواة . **(قوله وقد يتقدم المعطوف بالواو)** خالف هشام فى التخصيص بالواو وأجراه فى الفاء وثم وأو ولا ، قاله السيوطى .

(فائدة)*: فصل الواو والفاء من المعطوف بهما ضرورة وفصل غيرهما سائغ بقسم وظرف سواء كان المعطوف اسما نحو : قام زيد ثم والله عمرو وما ضربت زيدا لكن فى الدار عمرا ، أم فعلا نحو : قام زيد ثم فى الدار قعد أو بل والله قعد ، اهـ همع . وألحق أبو حيان الحال بالظرف لأنها مفعول فيه فى المعنى وبنى عليه إعرابه أشد من قوله تعالى : ﴿ **فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشد ذكرا** ﴾ [البقرة : ٢٠٠] ، حالا من ذكر المعطوف على كذكركم قال لأن المعنى اذكروا الله ذكرا كذكركم آباءكم أو ذكرا أشد فأشد فى الأصل صفة ذكرا فلما قدم عليه أعرب حالا منه ، وجوز وجها آخر وهو أن يكون ذكرا مصدرا لاذكروا ويكون كذكركم آباءكم فى موضع نصب على الحال من ذكرا وأشد معطوف على كذكركم فتكون حالا معطوفة على حال وعدل كما قاله إلى هذين الوجهين عن كون ذكرا تمييزا لاقتضائه أن الذكر ذاكر ومنهم من التزمه على الإسناد المجازى من وصف الشىء بوصف صاحبه نحو جده أجد . وفى الكشاف[2] أن أو أشد ذكرا فى موضع جر عطف على ضمير المخاطبين فى كذكركم مثل ذكر قريش آباءهم أو قوم أشد منهم ذكرا أو فى موضع نصب عطف على آباءكم أى أو أشد ذكرا من آبائكم على أن ذكرا من فعل المعلوم أو المجهول . قال التفتازانى : وتحقيقه أن المصدر عبارة عن أن مع الفعل والفعل قد يؤخذ مبنيا للفاعل وقد يؤخذ مبنيا للمفعول والمعنى على الأول أو قوم أشد ذاكرية وعلى الثانى أو قوم أشد مذكورية واختار ابن الحاجب أن أشد ذكرا حال من محذوف والعطف من عطف الجمل والتقدير أو اذكروه حال كونكم أشد ذكرا .

(قوله للضرورة) تخصيصه بالضرورة مذهب البصريين ومذهب الكوفيين جوازه اختيارا بقلة .

---

[٨٨٥] قاله أبو أمية الهذلى وتمامه :

* يُوَشِّحُ أَوْلَادَ الْعِشَارِ وَيُفْضِلُ *

من الطويل . يوشح يزين وقيل بالجيم من التوشج وهو الإحكام . قوله : فهل لك فيه حذف أى فهل لك من أخ أو من والد . وفيه الشاهد حيث حذف فيه المعطوف عليه ، ومن فى الموضعين زائدة وهذا نادر ، ومع الواو كثير ، ومع الفاء كما فى : ﴿ **أن اضرب بعصاك البحر فانفلق** ﴾ أى فضرب فانفلق ويفضل من الإفضال وهو الإحسان .

(١) أى فى شرح الكافية لابن الحاجب .

(٢) راجع تفسير الكشاف لجار الله الزمخشرى عند تفسيره لهذه الآية .

التقديم إلى التصدير أو إلى مباشرة عامل لا يتصرف أو تقدم عليه ولذا قلت : موسطا أن يلتزم ما يلزم ، فلا يجوز : وعمرو زيد قائمان لتصدر المعطوف وفوات توسطه ، ولا ما أحسن وعمرا زيدا ، ولا ما وعمرا أحسن زيدا لعدم تصرف العامل . ومثال التقديم الجائز قول ذى الرمة :

[٨٨٦] كَأَنَّا عَلَى أَوْلَادِ أَحْقَبَ لَاحَهَا وَرَمْى ٱلسَّفَى أَنْفَاسَهَا بِسِهَامِ

جَنُوبٌ دَوَتْ عَنْهَا التَّنَاهِي وَأَنْزَلَتْ بِهَا يَوْمَ رَبَّابِ السَّفِيرِ خِيَامُ

أراد لاحها جنوب ورمى السفى . ومنه قول الآخر :

[٨٨٧] وَأَنْتَ غَرِيمٌ لَا أَظُنُّ قَضَاءَهُ وَلَا الْعَنَزِيُّ الْقَارِظُ الدَّهْرَ جَائِيَا

(قوله إن لم يخرجه التقدير إلخ) أى ولم يكن المعطوف مخفوضا فلا يجوز مررت وزيد بعمرو ولم يكن العامل مما لا يستغنى بواحد فلا يقال اختصم وعمرو زيد خلافا لثعلب ، كذا فى السيوطى والدمامينى . **(قوله أو تقدم عليه)** عطف على مباشرة أى أو يخرجه التقديم إلى تقدمه على عامل لا يتصرف كالمثال الأخير وفى نسخ أو التقدم عليه وهى ظاهرة . **(قوله وفوات توسطه)** عطف لازم . **(قوله كأنا على أولاد)** أى حمر أولاد أحقب أى أولاد فحل من الحمير أحقب أى فى موضع الحقيبة منه وهو مؤخره بياض لاحها بالحاء المهملة أى غيرها . والسفى بفتح السين المهملة والفاء قال فى القاموس : هو التراب والهزال وكل شجر له شوك واحدته سفاة ا هـ والمعنى الأول والثالث يناسبان هنا . وأما قول البعض هو شوك مخصوص فمع كونه مخالفا لما فى القاموس هو غير مناسب لقوله بسهام لأن معناه بشوك كالسهام كما قاله هو وسيأتى ، أنفاسها أى الأولاد على حذف مضاف أى محل أنفاسها ، بسهام متعلق برمى أى بشوك كالسهام ، جنوب فاعل لاحها والجنوب ريح معلومة . دوت بالدال المهملة قال فى القاموس : دوى الماء أى علاه ما تسفيه الريح ا هـ فقول البعض أى جفت فيه نظر . وأما ذوى بالمعجمة ففى القاموس ذوى البقل كرمى ورضى ذويا كصلى ذبل وأذواه الحر ا هـ عنها أى عن الجنوب أى من أجلها ، التناهى فاعل ذوت وهى جمع تنهية وهى الموضع الذى ينتهى الماء إليه ويحبس فيه ، وأنزلت بها ، أرجع البعض الضمير لأولاد أحقب وعليه فأنزلت عطف على لاحها ولعل المعنى عليه وحملت فوقها الخيام ، ويحتمل رجوعه إلى الجنوب فتكون الباء فى بها سببية . قال البعض : والمراد بيوم رباب السفير يوم شدة الحر ا هـ وفى القاموس الرباب كرمان وشداد الجماعة ، وذكر للسفير معانى أنسبها هنا الرياح يسفر بعضها بعضا وفى البيت من عيوب القافية الإقواء .

(قوله ومنه قول الآخر) قال بعضهم : هو من كلام ذى الرمة فكان الموافق الإتيان بالضمير

---

[٨٨٦] البيتان من الطويل ، وهما لذى الرمة فى ديوانه .

[٨٨٧] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة فى الأشباه والنظائر .

أراد لا أظن قضاءه جائيا هو ولا العنزى (**وَعَطْفُكَ ٱلْفِعْلَ عَلَى ٱلْفِعْلِ يَصِحّ**) بشرط اتحاد زمانيهما سواء اتحد نوعهما نحو : ﴿ **لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه** ﴾ [الفرقان : ٤٩] ﴿ **وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم** ﴾ [محمد : ٣٦] أم اختلفا نحو قوله تعالى : ﴿ **يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار** ﴾ [هود : ٩٨] ، ﴿ **تبارك الذى إن شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجرى** ﴾ [الفرقان : ١٠] الآية (**وَٱعْطِفْ عَلَى ٱسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلَا**) نحو : ﴿ **صافات ويقبضن** ﴾ [الملك : ١٩] ، ﴿ **فالمغيرات**

العائد على ذى الرمة بدل التعبير بالآخر . (**قوله وأنتِ**) بكسر التاء لأن الخطاب لمحبوبته والعنزى بفتح العين المهملة والنون بعدها زاى نسبة إلى عنزة قبيلة وهو أحد رجلين خرجا يجنيان القرظ فلم يرجعا أصلا فضرب بهما المثل . (**قوله وعطفك الفعل إلخ**) قال ابن هشام : قال بعض الطلبة لا يتصور لعطف الفعل على الفعل مثال لأن نحو : قام زيد وقعد عمرو المعطوف فيه جملة لا فعل وكذا قام وقعد زيد لأن فى أحد الفعلين ضميرا . قلت له : فإذا قلت يعجبنى أن تقوم وتخرج ولم تقم وتخرج ويعجبنى أن يقوم زيد ويخرج عمرو فيا لها خجلة وقع فيها اهـ سيوطى . ووجهه أن الفعل المعطوف منصوب أو مجزوم فلولا أن العطف للفعل وحده لم يتأت نصبه أو جزمه ، اهـ سم . (**قوله بشرط اتحاد زمانيهما**) أى مُضيا أو حالا أو استقبالا .

(**قوله سواء اتحد نوعهما**) أى المتعاطفين بأن كانا ماضيين أو مضارعين أو أمرين . (**قوله نحو يقدم قومه إلخ**) فأوردهم معطوف على يقدم لأنه بمعنى يوردهم كما قاله أبو البقاء العكبرى . قال شيخ الإسلام زكريا : ويحتمل أن يكون أوردهم معطوفا على اتبعوا أمر فرعون فلا اختلاف فى اللفظ ويرد عليه وإن أقره شيخنا والبعض أن زمنى المتعاطفين حينئذ مختلفان لمضى زمن الإتباع واستقبال زمن الإيراد فلم يوجد شرط عطف الفعل على الفعل إلا أن يراد بالنار ما يشمل نار القبر ومتباعدان جدا فلا وجه حينئذ للفاء فتدبر . ثم يحتمل أن يكون العطف فى الآية من عطف الجملة على الجملة لا الفعل على الفعل وكذا فى كثير من الأمثلة لكن لا يضر الاحتمال إذا كان المقصود التمثيل لا الاستشهاد .
(**قوله تبارك الذى إلخ**) الشاهد فى ويجعل على قراءة الجزم عطفا على جعل الذى هو فى محل جزم .

(**قوله فالمغيرات صبحا**) ظاهره أن أثرن معطوفا على مغيرات وبه صرح فى التصريح مع أنهم قالوا إن المعطوفات إذا تكررت تكون على الأول على الأصح ويجاب بأن ذلك مقيد بما إذا لم يكن العاطف مرتبا فإن كان مرتبا فالعطف على ما يليه كما نقل عن الكمال بن الهمام وإذا عطف بمرتب أشياء ثم عطف بغير مرتب شيء فهو على ما يليه كما يؤخذ من كلام المغنى فى أول الجملة الرابعة من الجمل التى لا محل لها وينظر بكل تقدير محل أثرن من الإعراب فإنه لا جائز أن يكون الجر لعدم دخوله الأفعال ولا جائز أن يكون غيره لعدم وجوده إذ الفرض أنه معطوف على مجرور فقط إلا أن يقال محل قولهم الجر لا يدخل الأفعال إذا كان ذلك على سبيل الاستقلال أما على سبيل التبع كما هنا

صبحا * فأثرن ﴾ [العاديات : ٣] . لاتحاد جنس المتعاطفين فى التأويل ، إذ المعطوف فى المثال الأول فى تأويل المعطوف عليه وفى الثاني بالعكس (وَعَكْسًا ٱسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلَا) كقوله:

[٨٨٨] * أُمِّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَى أَوْ دَارِجِ *

وقوله :

[٨٨٩] * يَقْصِدُ فِي أَسْوُقِهَا وَجَائِرِ *

فيدخل فإن قلت صرحوا بأن الجملة الفعلية تقع فى محل جر فلم لم تكن جملة فأثرن فى محل جر ؟ قلت : الفرض أن المعطوف الفعل وحده كما صرحوا به لا الجملة بأسرها اهـ دنوشرى . وأجاب الإسقاطى بأن الذى يظهر أن أثرن لا محل له من الإعراب لعطفه على ما لا محل له وهو صلة أل وما فيها من إعراب ليس بطريق الأصالة حتى يراعى فى الفعل المعطوف بل بطريق العارية من أل الموصولة لكونها على صورة الحرف نقلوا إعرابها إلى صلتها فجاز أن يعطف عليها ما لا محل له نظرا لأصلها .

(قوله إذ المعطوف فى المثال الأول فى تأويل المعطوف عليه) أى لأن صافات حال والأصل فى الحال الإفراد فيقبضن مؤول بقابضات وهذا على سبيل الأولوية إذ يجوز كون المؤول هو المعطوف عليه وكذا يقال فى نظائره وفى الكلام حذف مضاف أى فى تأويل مثل المعطوف عليه وكذا يقال فيما بعده . **(قوله وفى الثانى بالعكس)** أى لأن المعطوف عليه صلة وحقها أن تكون جملة ﴿ فالمغيرات ﴾ مؤول باللاتى أغرن . **(قوله أم صبى إلخ)** صدره :

* يارب بيضاء من العواهج *

جمع عوهج وهو الطويل العنق من الظباء والنعام والنوق ، والمراد هنا المرأة التامة الخلق ويجوز فى أم الجر عطف بيان لبيضاء باعتبار اللفظ والرفع عطف بيان لبيضاء باعتبار المحل أو خبر محذوف ، والنصب بتقدير أمدح والمؤول هو الأول لأنه وصف والأصل فيه الإفراد على ما ارتضاه الشارح بعد وسيأتى ما فيه والدارج المقارب بين خطاه وقد يشكل جر دارج مع عطفه على الفعل وحده إلا أن ينزل منزلة العطف على الجملة . **(قوله يقصد إلخ)** صدره :

* بات يعشيها بعضب باتر *

---

[٨٨٨] صدره :

* يَـارُبَّ بَـيْضَاءَ مِـنَ ٱلْعَوَاهِـجِ *

رجز لا يدرى قائله . ويا لمجرد التنبيه . ورب ههنا للتكثير ، وبيضا مجرور به . والعواهج جمع عوهج وهى الطويلة العنق من الظباء والغلمان والنوق ، وأراد بها هنا المرأة التامة الخلق . قوله أم صبى بالنصب عطف بيان لبيضاء ، ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف وقد حبا جملة وقعت صفة لصبى من حبا الصبى على إسته إذا زحف . والشاهد فى أو دارج حيث عطفه وهو اسم على فعل هو جملة أعنى قد حبا ، وفيه خلاف والتقدير أم صبى حابٍ أو دارج من درج إذا قارب بين خطاه .

[٨٨٩] صدره :

* بَـاتَ يُعَشِّيهَـا بِـعَضْبٍ بَاتِـرِ *

رجز لم يدر قائله . وبات من الأفعال الناقصة ، ويعشيها من العشاء بفتح العين وهو الطعام الذى يؤكل وقت العشى . والضمير المنصوب فيه يرجع إلى المرأة لأنه فى وصف رجل يعاقب امرأته بالسيف القاطع وهو المراد من قوله بعضب باتر . قوله يقصد جملة حالية من القصد ضد الجور . والأسوق جمع ساق . ويروى فى أسواقها وليس بصحيح . والشاهد فى وجائر فإنه عطف على يقصد وهو عطف الاسم على الفعل ، والمسهل له كون جائر بمعنى يجور .

وجعل منه الناظم : ﴿ **يخرج الحيّ من الميت ومخرج الميت من الحي** ﴾ [يونس : ٣١] ، وقدر الزمخشرى عطف مخرج على فالق ، وجعل ابن الناظم[1] تبعا لأصله المعطوف فى البيتين فى تأويل المعطوف عليه ، والذى يظهر عكسه لأن المعطوف عليه وقع نعتا والأصل فيه أن يكون اسما .

(خاتمة): فى مسائل متفرقة : **الأولى** : يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل ، فالأول نحو : قام زيد وعمرو ، والثانى نحو : قام زيد وأنا ، فإنه لا يصلح قام أنا ولكن يصلح قمت والتاء بمعنى أنا ، فإن لم يصلح هو أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل أضمر له عامل يلائمه وجعل من عطف الجمل وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذى الهمزة أو النون أو تاء المخاطب أو بفعل الأمر نحو : أقوم أنا وزيد ، ونقوم نحن وزيد ، وتقوم أنت وزيد و ﴿ **اسكن أنت وزوجك الجنة** ﴾ [البقرة : ٢٥] ، أى وليسكن زوجك ، وكذلك باقيها ، وكذلك المضارع المفتتح بتاء التأنيث نحو : ﴿ **لا تضارّ والدة بولدها ولا مولود له بولده** ﴾ [البقرة : ٢٣٣.] ، قال ذلك الناظم قال الشيخ أبو حيان : وما ذهب إليه مخالف لما تضافرت عليه نصوص النحويين والمعربين من أن زوجك معطوف على الضمير المستكن فى اسكن المؤكد بأنت . **الثانية** : لا يشترط فى صحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه لصحة قام زيد وأنا وامتناع قام أنا وزيد . **الثالثة** : لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف لصحة

ضمير يعشيها للمرأة لأنه فى وصف رجل يعاقب امرأته بالعضب الباتر أى السيف القاطع . ويقصد من القصد ضد الجور فى محل جر صفة ثانية لعضب فى تأويل قاصد لأنه وصف والأصل فيه الإفراد ، وجعله العينى حالا ويرده جر المعطوف . والأسوق جمع ساق . **(قوله والذى يظهر عكسه إلخ)** أقول : هذا إنما يتم فى البيت الثانى أما فى الأول فلا ، لأن ما علل به معارض بوجود قد فى الأول ، بل وجودها فيه أقوى مما علل به لأنها تبعد كون الفعل فى تأويل الاسم فالوجه أن المؤول فى البيت الأول الثانى وفى الثانى الأول فعليك بالإنصاف . **(قوله فإنه لا يصلح قام أنا)** أى هذا التركيب بعينه فلا يرد أنه يصلح أن يقال إنما قام أنا فأنا قد باشرت العامل .

(قوله من أن زوجك معطوف على الضمير المستكن فى اسكن) أى ويغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل وكذا يقال فى بقية الأمثلة المتقدمة والبدل أيضا على هذين القولين نحو : ادخلوا أولكم وآخركم فيقدر عامل على الأول ويكون من إبدال الجمل بعضها من بعض ولا يحتاج إليه على الثانى . **(قوله لا يشترط فى صحة العطف صحة وقوع المعطوف)** أى بنفسه وهذا مستفاد من قوله فى المسألة الأولى أو ما هو بمعناه فإنه يفيد أنه لا يشترط صحة وقوعه بنفسه هكذا ينبغى تقرير الاعتراض لا كما قرره البعض . **(قوله منعه البيانيون)** قال السيد : منعُ البيانيين إنما هو فى الجمل التى لا محل لها

---

(١) راجع شرح ابن الناظم على ألفية والده / من تحقيقنا .

اختصم زيد وعمرو وامتناع اختصم زيد واختصم عمرو. **الرابعة**: فى عطف الخبر على الإنشاء وعكسه خلاف منعه البيانيون والناظم فى شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور فى شرح الإيضاح ونقله عن الأكثرين وأجازه الصفار تلميذ ابن عصفور وجماعة مستدلين بنحو: ﴿ **وبشر الذين آمنوا** ﴾ [البقرة: ٢٥]، فى سورة البقرة ﴿ **وبشر المؤمنين** ﴾ [الأحزاب: ٤٧]، فى سورة الصف. قال أبو حيان: وأجاز سيبويه جاءنى زيد ومن عمرو العاقلان على أن يكون العاقلان خبرا لمحذوف، ويؤيده قوله:

بخلاف التى لها محل فإن ذلك جائز فيها وكفاك حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى: ﴿ **وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل** ﴾ وليس مختصا بالجمل المحكية بالقول إذ لا يشك من له مسكة فى حسن قولك زيد أبوه صالح وما أفسقه ووجه الجواز أن الجمل التى لها محل واقعة موقع المفردات فليست النسب بين أجزائها مقصودة بالذات فلا التفات إلى اختلاف تلك النسب بالخبرية والإنشائية بخلاف ما لا محل لها، اهـ شمنى.

(قوله وأجازه الصفار إلخ) قال البهاء السبكى: أهل البيان متفقون على منعه وكثير من النحاة جوزوه ولا خلاف بين الفريقين لأنه عند مجوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة، اهـ شمنى. وفيه عندى نظر وإن أقره شيخنا والبعض لأن عدم جوازه بلاغة عند المجوزين ينافيه استدلالهم على جوازه بالآيتين فافهم. **(قوله بنحو وبشر إلخ)** أى لأنه معطوف على أعدت للكافرين وهو خبر. وأجيب بأن الكلام منظور فيه إلى المعنى فكأنه قيل والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك. **(قوله وبشر المؤمنين فى سورة الصف)** أى لأنه معطوف على نصر من الله وفتح قريب وهو خبر. وأجيب بأن بشر معطوف على تؤمنون بمعنى آمنوا ولا يقدح فى ذلك تخالف الفاعلين بالإفراد وعدمه لأنك تقول قوموا واقعد يا زيد.

(قوله على أن يكون العاقلان خبرا لمحذوف) أى لا على الاتباع لعدم شرطه من اتحاد المعنى والعمل كما مر وعن الرضى منع جمع النعتين اتباعا وقطعا فى مثل هذا كما فى سم ثم رأيت ما يؤيده فى المغنى وعبارته وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه، وإنما قال واعلم أنه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت أو نصبت لأنك لا تثنى إلا من أثبته وعلمته ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة. وقال الصفار لما منعها سيبويه من جهة النعت علم أن زوال النعت يصححها فتصرف أبو حيان فى كلام الصفار فوهم فيه ولا حجة فيما ذكر الصفار إذ قد يكون للشىء مانعان ويقتصر على ذكر أحدهما لأنه الذى اقتضاه المقام اهـ والذى أوقع أبا حيان فى الغلط توهمه أن مراد الصفار النعت الصناعى الذى هو تابع فصحح المسألة بجعل الوصف خبر مبتدأ محذوف وهذا غلط ظاهر فإن سيبويه مصرح بامتناع المسألة مع الوصف المقطوع حيث قال: رفعت أو نصبت وإنما مراد الصفار أن الوصف إذا زال بالكلية بأن قيل من عبد الله وهذا زيد كان التركيب جائزا لفقد ما بنى سيبويه عليه المنع فثبت حينئذ جواز عطف الخبر على الإنشاء وجوابه قول المغنى ولا حجة إلخ، قاله الدمامينى.

[٨٩٠] وَإِنَّ شِفَائِى عَبْرَةٌ مُهَرَاقَــةٌ وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوِّلِ

وقوله :

[٨٩١] تُنَاغِى غَزَالًا عِنْدَ دَارِ ٱبْنِ عَامِرٍ وَكُحْلِ أَمَاقِيكِ ٱلْحِسَانِ بِإِثْمِدِ

الخامسة : فى عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة أقوال : **أحدها** الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين فى نحو : قام زيد وعمرو أكرمته أن نصب عمرو أرجح لأن تناسب الجملتين أولى من تخالفهما . **والثانى** المنع مطلقا . **والثالث** لأبى على يجوز فى الواو فقط . **السادسة** : فى العطف على معمولى عاملين أجمعوا على جواز العطف على معمولى عامل واحد نحو : إن زيدا ذاهب وعمرا جالس ، وعلى معمولات عامل واحد نحو : أعلم زيدا عمرا بكرا جالسا ، وأبو بكر خالدا سعيدا منطلقا ، وعلى منع العطف على معمول أكثر من عاملين نحو : إن زيدا ضارب أبوه لعمرو وأخاك غلامه بكر . وأما معمولا عاملين فإن لم يكن أحدهما جارا فقال الناظم : هو ممتنع إجماعا نحو :

(قوله عبرة) بالفتح الدمع مهراقة بفتح الهاء التى زادوها على غير قياس أى مراقة والرسم الأثر والدارس الممحى والمعول مصدر ميمى بمعنى التعويل أى البكاء برفع صوت ، أو اسم مكان أو اسم مفعول محذوف الصلة من عولت على فلان اعتمدت عليه كذا فى الشمنى ، وبه يعرف ما فى كلام البعض ، وبحث فى الاستشهاد بالبيت بأن الاستفهام فيه إنكارى فهو خبر معنى وحينئذ لا شاهد فيه . **(قوله تناغى غزالا)** التاء للخطاب أى تكلمه بما يسره . والأماق جمع موق وهو طرف العين مما يلى الأنف . واللحاظ بفتح اللام طرفها مما يلى الأذن والإثمد بكسر الهمزة والميم حجر يكتحل به وقد يقال كحل معطوف على أمر مقدر يدل عليه المعنى أى فافعل كذا وكحل إلخ وحينئذ لا شاهد فيه . **(قوله مطلقا)** أى بالواو وغيرها . **(قوله على معمول أكثر من عاملين)** إضافة معمول إلى أكثر جنسية بدليل المثال فإن فيه العطف على ثلاث معمولات لثلاثة عوامل . **(قوله وأما معمولا عاملين إلخ)** الأصح فى هذه المسألة ما ذهب إليه سيبويه من المنع مطلقا لقيام العاطف مقام العامل والحرف الواحد لا يقوى على قيامه مقام عاملين لضعفه وما أوهم ذلك يؤول بتقدير عامل بعد العاطف فيكون إما من عطف الجمل كما فى قولهم فى الدار زيد والحجرة عمرو أو من عطف المفردات لكن لا من العطف على معمولى

---

[٨٩٠] البيت من الطويل ، وهو لامرىء القيس فى ديوانه .

[٨٩١] البيت من الطويل ، وهو لحسان بن ثابت فى ديوانه .

كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر وليس كذلك ، بل نقل الفارسى الجواز مطلقا عن جماعة قيل منهم الأخفش وإن كان أحدهما جارا فإن كان مؤخرا نحو : زيد فى الدار والحجرة عمرو أو وعمرو الحجرة فنقل المهدوى[1] أنه ممتنع إجماعا ، وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا ، وإن كان الجار مقدما نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو أو وعمرو الحجرة فالمشهور عن سيبويه المنع ، وبه قال المبرد وابن السراج وهشام ، وعن الأخفش الإجازة وبه قال الكسائى والفراء والزجاج . وفصل قوم منهم الأعلم فقالوا : إن ولى المخفوض العاطف جاز وإلا امتنع . والله أعلم .

عاملين بل على معمولى عامل واحد كما فى ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة بنصب تمرة وشحمة . بقى أنهم لم يتعرضوا للعطف على معمولات عاملين نحو : إن زيدا ضارب عمرا وبكرا قاتل خالدا ونحو إن زيدا ضارب أبوه عمرا وأخاك غلامه بكرا ، والظاهر أنه كالعطف على معمولى عاملين فتأمل .

(فائدة): قال الرضى : كل ضمير راجع إلى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو : زيد وعمرو جاءانى ومات الناس حتى الأنبياء وفنوا فالضمير للمعطوف والمعطوف عليه . وأما قوله تعالى : ﴿ **والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله** ﴾ [التوبة : ٣٤] ، فالضمير للكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز ، وقوله : ﴿ **والله ورسوله أحق أن يرضوه** ﴾ [التوبة : ٦٢] ، أى يرضوا أحدهما لأن إرضاء أحدهما إرضاء للآخر ونحو : زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الأول لدلالة خبر الثانى أو العكس ، ويجوز تخريج الآية الثانية على هذا الوجه باحتماليه ، ويجوز تقديم الخبر نحو : زيد قام وعمرو على الحذف من الثانى لدلالة خبر الأول وفى الموضعين ليس المبتدأ وحده عطفا على المبتدأ إذ لو كان كذلك لقيل قاما . وأما الفاء وثم فإن كان الضمير فى الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه فقال بعضهم : يجب حذف الخبر من أحدهما نحو : زيد فعمرو قام ، وزيد ثم عمرو قام ، ويجوز تقديم الخبر على الحذف من الثانى نحو زيد قام فعمرو أو ثم عمرو قالوا ولا تجوز المطابقة لأن تفاوتهما بالترتيب يمتنع اشتراكهما فى الضمير وأجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما إذ الاشتراك فى الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء وثم ، إذ يقال قام الرجلان مع ترتبهما والإضمار كالإظهار فى هذا ، وإن لم يكن الضمير فى الخبر وجبت المطابقة اتفاقا نحو : جاءنى زيد فعمرو فقمت لهما وجاءنى زيد ثم عمرو وهما صديقان . وأما لا وبل وأو وأم وأما ولكن فمطابقة الضمير معها وعدمها بحسب قصد المتكلم فإن قصدت أحدهما وذلك واجب فى الإخبار وجب إفراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاءنى وزيد بل عمرو قام ، وأزيد أم عمرو أتاك ، وزيد أو هند جاءنى إذ المعنى أحدهما جاءنى ويغلب المذكر كما رأيت وتقول فى غير الإخبار : جاءنى إما زيد وإما عمرو فأكرمته وأزيدا ضربت أم عمرا فأوجعته ، وما جاءنى زيد لكن عمرو فأكرمته ، وإن قصدتهما معا وجبت المطابقة نحو : زيد لا عمرو جاءنى مع أنى دعوتهما وزيد أو

---

(١) أحمد بن عمار المقرئ النحوى أصله من بلدة المهدية بالمغرب ودخل الأندلس مات سنة ٤٤٠ هـ .

[البــدل]

(التَّابِعُ ٱلْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا * وَاسِطَةٍ هُوَ ٱلْمُسَمَّى) فى اصطلاح البصريين **(بَدَلًا)** وأما الكوفيون فقال الأخفش يسمونه بالترجمة والتبيين . وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرير ، فالتابع جنس والمقصود بالحكم يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف

عمرو جاءنى وقد ذهبت إليهما . قال تعالى : ﴿ **إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما** ﴾ [النساء : ١٣٥] ، وليست أو بمعنى الواو كما قيل والمعنى إن يكن غنيا أو فقيرا فلا بأس فإن الله أولى بالغنى والفقير لكن يجوز فى أو التى للإباحة المطابقة وإن كان المراد أحدهما نحو : جالس الحسن أو ابن سيرين وباحثهما ؛ لأنها لجواز الجمع بين الأمرين تشبه الواو ا هـ ملخصا .

[البــدل]

(قوله التابع إلخ) هذا معنى البدل اصطلاحا وأما معناه لغة فالعوض . قال بعضهم : كيف يستقيم للناظم تعريف البدل بحد جامع مانع من قوله فى عطف البيان وصالحا لبدلية يرى ؟ أجيب بأن جواز الأمرين باعتبار قصدين فإن قصد بالحكم الأول وجعل الثانى بيانا له فهو عطف البيان ولمن قصد به الثانى وجعل الأول كالتوطئة له فهو البدل وحاصل الجواب أن الحيثية ملحوظة فى تعريف كل منهما . **(قوله المقصود)** أى وحده دون المتبوع هذا هو المناسب لإخراج الشارح به ما عطف نسقا بغير بل ولكن بعد الإثبات مما قصد فيه التابع والمتبوع معا فإن قلت : يخرج عن ذلك بدل البداء لأن متبوعه أيضا مقصود كما يأتى قلت المراد المقصود قصدا مستمرا ومتبوع بدل البداء وإن قصد أولا لكن صار بالإبدال كالمسكوت عنه فقصده لم يستمر وبما قررناه يعلم ما فى كلام البعض . **(قوله بالحكم)** أى المنسوب إلى متبوعه نفيا أو إثباتا ، ا هـ تصريح . **(قوله بلا واسطة)** المراد بها حرف العطف وإلا فالبدل من المجرور قد يكون بواسطة نحو : ﴿ **لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله** ﴾ [الأحزاب : ٢١] ، ا هـ زكريا ونحو : ﴿ **تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا** ﴾ [المائدة : ١١٤] . **(قوله بالترجمة)** أى عن المراد بالمبدل منه والتبيين له قال البعض : وهو مبنى على أن عطف البيان هو البدل ا هـ والظاهر أن هذا البناء غير لازم لأن البدل لا يخلو عن بيان وإيضاح وإن لم يكن المقصود منه بالذات ذلك فتأمل . وقوله بالتكرير أى للمراد من المبدل منه ولا يخفى أن هذه الأسماء الثلاثة لا تظهر فى البدل المباين فافهم .

(قوله يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان) فإنها ليست مقصودة بالحكم وإنما هى مكملات للمقصود بالحكم . **(قوله وعطف النسق إلخ)** قال فى التوضيح : وأما النسق فثلاثة أنواع : **أحدها** : ما ليس مقصودا بالحكم كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو أو لكن عمرو فالثانى ليس بمقصود

النسق سوى المعطوف ببل ولكن بعد الإثبات . وبلا واسطة يخرج المعطوف بهما بعده (**مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا أَوْ مَا يَشْتَمِلْ * عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ**) أى يجىء البدل على أربعة أنواع : **الأول** : بدل كل من كل وهو بدل الشىء مما يطابق معناه نحو : ﴿ **اهدنا الصراط المستقيم * صراط الذين** ﴾ [الفاتحة : ٦ ، ٧] ، وسماه الناظم البدل المطابق لوقوعه فى اسم الله تعالى نحو : ﴿ **إلى صراط العزيز الحميد * الله** ﴾ [إبراهيم : ١] ،

فى الأمثلة الثلاثة أما الأول فواضح لأن الحكم السابق منفى عنه وأما الأخيران فلأن الحكم السابق هو نفى المجىء ، والمقصود به إنما هو الأول . النوع الثانى ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم لا أنه المقصود بالحكم وذلك كالمعطوف بالواو نحو : جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو وهذان النوعان خارجان بما يخرج به النعت والتوكيد والبيان وهو الفصل الأول . النوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل بعد الإثبات نحو : جاءنى زيد بل عمرو وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة ا هـ .

(**قوله ولكن بعد الإثبات**) صريح فى أن لكن تعطف بعد الإثبات والذى تقدم أنها لا تعطف إلا بعد النفى أو النهى نعم تقدم أنها تعطف بعد الإثبات على رأى الكوفيين فيمكن أنه جرى هنا على مذهبهم . (**قوله مطابقا**) مفعول ثان ليلفى مقدم عليه والأول جعل نائب فاعله . (**قوله أو بعضا**) شرط صحته صحة الاستغناء عنه بالمبدل منه فيجوز جدع زيد أنفه ولا يجوز قطع زيد أنفه لأنه لا يقال قطع زيد على معنى قطع أنفه ، ا هـ دماميني . قال شيخنا : ومثله فى ذلك بدل الاشتمال كما يأتى ، فعلى هذا لابد فى كل من بدل البعض وبدل الاشتمال من دلالة ما قبله عليه ا هـ أى إجمالا كما يأتى وقد يتوقف فى عدم جواز قطع زيد فإن غاية أمره الإجمال وهو من مقاصد البلغاء ، وأى فريق بين قطع زيد أنفه وأكلت الرغيف ثلثه فتأمل .

(**قوله أو ما يشتمل**) بالبناء للفاعل وعليه متعلق به أى أو بدلا يشتمل على المبدل منه أو المعنى : أو بدلا يشتمل هو أى المبدل منه عليه أو المعنى أو بدلا يشتمل هو أى العامل عليه فكلامه محتمل للمذاهب الثلاثة الآتية فى كلام الشارح كذا قال البعض ، وفيه أنه يلزم على الأخيرين جريان الصلة على غير ما هى له مع خوف اللبس فتدبر . (**قوله أو كمعطوف ببل**) أى بعد الإثبات وهذا التشبيه إنما يتم فى بدل الإضراب دون بدلى الغلط والنسيان لأن بدل الإضراب هو المشارك للمعطوف ببل فى قصد المتبوع أولا قصدا صحيحا ثم الإضراب عنه إلى التابع بخلاف بدلى الغلط والنسيان كما ستعرفه إلا أن يقال التشبيه فى مجرد كون الثانى مباينا للأول بمعنى أنه ليس عينه ولا بعضه ولا مشتملا عليه . (**قوله مما يطابق معناه**) أى يطابق معناه معناه فقبل ضمير يطابق مضاف مقدر والمراد المطابقة بحسب الماصدق بأن يكون البدل والمبدل منه واقعين على ذات واحدة فلا يرد أنهما كثيرا ما يتغايران بحسب المفهوم نحو : جاء زيد أخوك ثم التغاير الذى تقتضيه المطابقة ظاهران اختلفا مفهوما وإلا جعل التغاير

فى قراءة الجر ، وإنما يطلق كل على ذى أجزاء وذلك ممتنع هنا . **والثانى** : بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء أو مساويا أو أكثر نحو : أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه . ولابد من اتصاله بضمير يرجع للمبدل منه مذكور كالأمثلة المذكورة وكقوله تعالى : ﴿ **ثم عموا وصموا كثيرا منهم** ﴾ [المائدة : ٧١] أو مقدر نحو : ﴿ **ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا** ﴾ [آل عمران : ٩١] أى منهم . **والثالث** : بدل الاشتمال وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه بطريق الإجمال كأعجبنى زيد علمه أو حسنه أو كلامه ، وسرق زيد ثوبه أو فرسه ، وأمره فى الضمير كأمر بدل البعض فمثال المذكور ما تقدم من الأمثلة ، ومثله قوله تعالى : ﴿ **يسألونك**

باعتبار اللفظ وبهذا يعرف ما فى كلام البعض . **(قوله فى قراءة الجر)** أما فى قراءة الرفع فالاسم مبتدأ خبره الموصول بعده أو خبر مبتدأ محذوف أى هو الله ، اهـ غزى . **(قوله وذلك)** أى المذكور من الأجزاء أو التجزى المفهوم من قوله ذى أجزاء ممتنع هنا أى فى اسم الله تعالى لأن مسماه لا يقبل التجزى . **(قوله قليلا)** أى بالنسبة للبعض المتروك وكذا يقال فيما بعده أما بالنسبة للمبدل منه فقليل أبدا . **(قوله ولابد من اتصاله بضمير إلخ)** بخلاف البدل المطابق فإنه لا يحتاج لرابط لكونه نفس المبدل منه فى المعنى كما أن الجملة التى هى نفس المبتدأ فى المعنى لا تحتاج لرابط هذا وقال المصنف فى شرح كافيته : اشترط أكثر النحويين مصاحبة بدل البعض والاشتمال لضمير عائد على المبدل منه والصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر اهـ وصحح غيره ما ذكره الشارح من الاشتراط فى البدلين .

(قوله ثم عموا إلخ) قال حفيد الموضح إن جعلت كثيرا بدلا من الضميرين المتصلين أعنى الواوين لزم منه توارد عاملين على معمول واحد وإن جعلته بدلا من أحدهما وبدل الآخر محذوف فهو متوقف على جواز حذف البدل اهـ وأجاب المصرح بأن كثيرا بدل من الواو الأولى فقط والثانية عائدة على كثير لأنه مقدم رتبة ، والأصل والله أعلم ثم عموا كثيرا منهم وصموا ويلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بأجنبى وهو ممنوع فتأمل . **(قوله نحو ولله على الناس إلخ)** أى بناء على أن من استطاع بدل من الناس وتقدم ما فيه من بيان أوجه أخرى فى باب إعمال المصدر . **(قوله وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه بطريق الإجمال كأعجبنى زيد علمه أو حسنه أو كلامه وسرق زيد ثوبه أو فرسه)** كذا فى نسخ وعليها كتب شيخنا وغيره . وفى نسخ أخرى وهو ما دل على معنى اشتمل عليه متبوعه أو دل على ما استلزم معنى اشتمل عليه متبوعه فالأول كأعجبنى زيد علمه أو حسنه أو كلامه والثانى نحو : سرق زيد ثوبه أو فرسه وكتب عليها سم ما نصه : لعل المراد أن الثوب دل على الملبوس المستلزم للبس الذى اشتمل عليه المتبوع ، والفرس دل على المركوب المستلزم للركوب المشتمل عليه المتبوع ثم التمثيل بسرق زيد ثوبه لبدل الاشتمال يقتضى حسن الاقتصار على المبدل منه لأن ذلك شرط فى صحته اهـ .

(قوله يشتمل عامله على معناه إلخ) أى يدل عليه دلالة إجمالية لكونه لا يناسب نسبته إلى ذات

عن الشهر الحرام قتال فيه ﴾ [البقرة : ٢٧١] ، ومثل المقدر قوله تعالى : ﴿ **قتل أصحاب الأخدود * النار** ﴾ [البروج : ٤] ، أى النار فيه ، وقيل الأصل ناره ثم نابت أل عن الضمير . والرابع البدل المباين وهو ثلاثة أقسام أشار إليها بقوله **(وَذَا لِلاضْرَابِ اعْزُ إِنْ قَصْدًا آصَحِبْ * وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ)** أى تنشأ أقسام هذا النوع الأخير

المبدل منه ففى قولك أعجبنى زيد علمه الإعجاب لا يناسب نسبته إلى ذات زيد التى هى مجموع لحم وعظم ودم فيفهم السامع أن المتكلم قصد نسبته إلى صفة من صفاته كعلمه أو حسنه وفى قولك سرق زيد ثوبه إنما يفهم السامع أن المتكلم قصد نسبته إلى شىء يتعلق به كثوبه أو فرسه فقد دل العامل المنسوب إلى المبدل منه فى الظاهر على ذلك البدل إجمالا هذا هو المراد بالاشتمال كما حققه سعد الدين ، ويرد عليه أنه لا يطرد لأن بعض صور بدل الاشتمال قد لا يدل العامل فيه على البدل الدلالة المذكورة كما فى ﴿ **قتل أصحاب الأخدود * النار** ﴾ [البروج : ٤] ، بناء على أن النار بدل اشتمال من الأخدود كما سيذكره الشارح . وقال ابن غازى : معنى اشتمال العامل على البدل أن معنى العامل متعلق بالبدل وإن تعلق فى اللفظ بغيره وأورد عليه أن بدل البعض كذلك فيلزم أن يسمى بدل اشتمال ، وقد يقال وجه التسمية لا يوجبها ، بقى ههنا بحث وهو أن الدلالة على بدل الاشتمال بما سبقه إجمالية كما مر ولا يجوز أن تكون على التعيين على ما نقله الدمامينى عن المبرد وأقره وعبارته لا نقول من بدل الاشتمال قتل الأمير سيافه وبنى الوزير وكلاؤه لأن شرط بدل الاشتمال ألا يستفاد مما قبله معينا بل تبقى النفس مع ذكر ما قبله متشوفة إلى بيان الإجمال الذى فيه ، وهنا الأول غير مجمل إذ يستفاد عرفا من قولك قتل الأمير أن القاتل سيافه وكذا فى أمثاله فلا يجوز مثل هذا الإبدال أصلا ا هـ .

فعلى هذا يشكل هذا التابع من أى التوابع فتأمل . وعلم مما مر ما نقله أيضا الدمامينى عن المبرد من أن نحو : ضربت زيدا عبده ليس بدل اشتمال بل بدل غلط لأن ما قبل البدل لا يدل عليه لأن ضربت زيدا مفيد بغير احتياج إلى شىء آخر لمناسبة العامل المبدل منه . **(قوله قتل أصحاب الأخدود)** هو شق فى الأرض وأصحابه ثلاثة شق كل واحد منهم شقا عظيما فى الأرض وملأه نارا وقالوا من لم يكفر ألقى فيه ومن كفر ترك ، ا هـ تصريح . ومنه يؤخذ أن أل فى الأخدود للجنس لأن الأخاديد ثلاثة لا واحد . **(قوله وقيل الأصل ناره إلخ)** وقيل أراد بالأخدود النار مجازا لاشتماله عليها وقيل النار على حذف مضاف أى أخدود النار والبدل على هذين بدل كل وقيل النار بدل إضراب ، أفاده زكريا .

(قوله وذا للإضراب إلخ) أى انسب هذا البدل الشبيه بالمعطوف ببل للإضراب كأن تقول بدل إضراب إن صحب البدل قصد المتبوع أى قصدا صحيحا كما قاله سم . **(قوله ودون قصد)** منصوب على الظرفية لمحذوف أى وإن وقع دون قصد أى دون قصد صحيح بألا يقصد أصلا بل يسبق إليه اللسان أو يقصد ثم يتبين فساد قصده كما قاله سم ، وغلط خبر مبتدأ محذوف على حذف مضاف ، أى فهو بدل غلط ، والهاء عائدة على البدل وسلب فى موضع الصفة لغلط بمعنى بدل الغلط

من كون المبدل منه قصد أولا لأن البدل لابد أن يكون مقصودا كما عرفت فى حد البدل ، فالمبدل منه إن لم يكن مقصودا ألبتة وإنما سبق اللسان إليه فهو بدل الغلط أى بدل سببه الغلط لأنه بدل عن اللفظ الذى هو غلط لا أنه نفسه غلط ، وإن كان مقصودا فإن تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أى بدل شيء ذكر نسيانا وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان ، والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط وإن كان قصد كل واحد من المبدل منه والبدل صحيحا فبدل الإضراب ويسمى أيضا بدل البداء . ثم أشار إلى أمثلة الأنواع الأربعة على الترتيب بقوله (**كَزُرْهُ خالِدًا وَقَبِّلْهُ الْيَدَا * وَاعْرِفْهُ حَقَّهُ وَخُذْ نَبْلًا مُدَى**) فخالدا بدل كل من كل ، واليدا بدل بعض ، وحقه بدل اشتمال ، ومدى يحتمل الأقسام الثلاثة المذكورة وذلك باختلاف التقادير ، فإن النبل اسم جمع للسهم ، والمدى جمع مدية وهى السكين فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المدى فسبق لسانه إلى النبل فبدل غلط ، وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل ثم بان له فساد تلك الإرادة وأن الصواب الأمر بأخذ المدى فبدل نسيان ، وإن كان أراد الأول ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى وجعل الأول فى حكم المسكوت عنه فبدل إضراب وبداء والأحسن أن يؤتى فيهن ببل .

ونائب فاعله ضمير يعود للحكم المفهوم من السياق ، أى سلب ببدل الغلط الحكم عن الأول وأثبت للثانى ، وجرى على هذا المرادى . ويصح رجوع الضمير للغلط بمعنى الخطأ أى رفع بهذا البدل الغلط فى نسبة الحكم للأول . والصفة على الاحتمال الأول جارية على غير ما هى له بخلافها على الثانى والأقرب عليه أن الغلط مبتدأ وسلب خبره فتأمل .

(**قوله لأن البدل إلخ**) علة لمحذوف أى لا من كون البدل مقصودا أولا لأن البدل إلخ . (**قوله أى بدل سببه الغلط**) أى بذكر الأول فالإضافة فى بدل الغلط من إضافة المسبب إلى السبب وإن كانت فى بدل الكل وبدل البعض للبيان ، وقوله لا أنه نفسه غلط أى كما يتوهم من قولهم بدل الكل وبدل البعض . (**قوله بدل البداء**) بفتح الموحدة والدال المهملة مع المد أى الظهور سمى بذلك لأن المتكلم بدا له ذكره بعد ذكر الأول قصدا . (**قوله اليدا**) بدل بعض من الضمير والضمير الواجب فى بدل البعض مقدر أى اليد منه أو الأصل يده ثم نابت أل عن الضمير على القولين المتقدمين . (**قوله وذلك**) أى احتمال الأقسام الثلاثة . (**قوله فإن النبل إلخ**) محط بيان التقادير المختلفة قوله فإن كان المتكلم إلخ ، وإنما قدم قوله فإن النبل إلخ لتوقف اختلاف التقادير على تغاير النبل والمدى . (**قوله جمع مدية**) بضم الميم وقد تكسر[1] نقله شيخنا عن الشارح والظاهر أن جمع مكسورة الميم بالكسر . (**قوله وهى السكين**) قيد غيره بالعظيمة . (**قوله والأحسن أن يؤتى فيهن**) أى فى أوجه المثال المتقدمة ببل لئلا يتوهم أن المتكلم أراد الصفة أى نبلا حادا كما يقال رأيت رجلا حمارا أى بليدا كما فى التصريح ومعلوم

(١) (قوله وقد تكسر إلخ) وقد تفتح أيضا والجمع على مُدى ومِدى .

(تنبيهات)*: **الأول** : زاد بعضهم بدل كل من بعض كقوله :

[٨٩٢] **كأنّى غداةَ البينِ يومَ تحمَّلوا لدى سَمُرات الحىِّ ناقِفُ حَنظَلِ**

ونفاه الجمهور وتأولوا البيت . **الثانى** : رد السهيلى رحمه الله تعالى بدل البعض وبدل الاشتمال إلى بدل الكل فقال العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص ، وتحذف المضاف وتنويه ، فإذا قلت أكلت الرغيف ثلثه إنما تريد أكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض ، وبدل المصدر من الاسم إنما هو فى الحقيقة من صفة مضافة إلى ذلك الاسم . **الثالث** : اختلف فى المشتمل فى بدل الاشتمال : فقيل هو الأول ، وقيل الثانى ، وقيل العامل وكلامه هنا

أنه إذا أتى فيهن ببل خرج مدى عن كونه بدلا وصار عطف نسق .

(قوله كأنى غداة البين إلخ) الغداة أول النهار ، والبين الفراق وتحملوا ترحلوا والسمرات بفتح السين المهملة وضم الميم جمع سمرة وهى شجرة الطلح وناقف الحنظل بنون ثم قاف ففاء من يخرج حب الحنظل أراد أنه فى تلك الغداة دمعت عينه كثيرا كما تدمع عين ناقف الحنظل لحرارته . **(قوله وتأولوا البيت)** بأن اليوم بمعنى الوقت فهو من بدل الكل ، سم . **(قوله العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص)** أى على طريق المجاز المرسل[1] ومراده بالعام والخاص ما يشمل الكل والجزء وهذا إشارة إلى رد بدل البعض إلى بدل الكل وقوله : وتحذف المضاف وتنويه أى على طريق المجاز بالحذف وهذا إشارة إلى رد بدل البعض وبدل الاشتمال إلى بدل الكل وقوله : فإذا قلت إلخ راجع للوجهين قبله ، وقوله إنما تريد أكلت بعض الرغيف أى على وجه إطلاق اسم الكل وإرادة الجزء مجازا مرسلا أو على وجه تقدير المضاف مجازا بالحذف وقوله وبدل المصدر إلخ راجع لقوله وتحذف إلخ فإن قلت : كلام السهيلى على الوجه المذكور يقتضى أن رد بدل الاشتمال لا يكون على طريق المجاز المرسل مع أنه لا مانع منه بأن يطلق اسم المحل ويراد الحال فيه وهو الصفة . قلت : المجاز المرسل المذكور فى رد بدل الاشتمال لا يطرد لأنه وإن تأتى فى نحو : نفعنى زيد علمه لا يتأتى فى نحو سُرق زيد فرسه .

(قوله وبدل المصدر) أى سواء كان باقيا على مصدريته أو مرادا منه غير معناه المصدرى كالعلم فى نفعنى زيد علمه إذ الظاهر أنه بمعنى معلومه . واقتصر على المصدر لأنه الغالب فى بدل الاشتمال وإلا فقد يكون غير مصدر كما فى سُرق زيد ثوبه أو فرسه . **(قوله من صفة)** أى من هذا اللفظ كما قاله شيخنا فمضافة بالنصب على الحال والمراد هذا اللفظ وما فى معناه كوصف وحال . فإن قلت : أعجبنى زيد علمه إنما تريد أعجبنى صفة زيد فبينت بقولك علمه تلك الصفة المحذوفة . **(قوله اختلف فى المشتمل إلخ)** قال البعض : الظاهر أن المراد بالاشتمال مطلق التعلق والارتباط وإلا لم يتأت الاطراد فى شىء من الأقوال اهـ . وفيه أن الاشتمال بالمعنى المذكور يوجد فى بدل البعض وبدل الكل إلا أن

---

[٨٩٢] البيت من الطويل ، وهو لامرىء القيس فى ديوانه .

(١) الذى علاقته الكلية .

يحتمل الأولين . وذهب فى التسهيل إلى الأول . **الرابع** : رد المبرد وغيره بدل الغلط وقال لا يوجد فى كلام العرب نظما ولا نثرا . وزعم قوم منهم ابن السيد أنه وجد فى كلام العرب كقول ذى الرمة :

[٨٩٣] * لَمْيَاءُ فِى شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ *

فاللعس بدل غلط لأن الحوة السواد واللعس سواد يشوبه حمرة ، وذكر بيتين آخرين . ولا حجة له فيما ذكره لإمكان تأويله . **الخامس** : قد فهم من كون البدل تابعا أنه يوافق متبوعه فى الإعراب ، وأما موافقته إياه فى الإفراد والتذكير والتنكير وفروعها فلم يتعرض لها هنا ، وفيه تفصيل : أما التنكير وفرعه وهو التعريف فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما ، بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو : ﴿ **إلى صراط العزيز الحميد * الله** ﴾ [إبراهيم : ١] ، فى قراءة الجر ، والنكرة من النكرة نحو : ﴿ **إن للمتقين مفازا * حدائق وأعنابا** ﴾ [النبأ : ٣٢] ، والمعرفة من النكرة نحو : ﴿ **وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم * صراط الله** ﴾ [الشورى : ٥٢] والنكرة من المعرفة نحو : ﴿ **لنسفعا بالناصية * ناصية كاذبة** ﴾ [العلق : ١٥ ، ١٦] ، وأما الإفراد والتذكير وأضدادهما : فإن كان بدل كل وافق

يقال وجه التسمية لا يوجبها فتأمل . وانحط كلامه فى التصريح على أن الراجح الثالث واختاره الموضح وتقدم الكلام عليه .

(قوله يحتمل الأولين) ظاهره أنه لا يحتمل الثالث كاحتماله لهما ولعل وجهه أن لفظ المبدل يشعر بالمبدل منه إشعارا قريبا بخلاف العامل فيكون الضمير المستتر فى قوله أو ما يشتمل عليه للبدل والبارز للمبدل منه الذى أشعر به لفظ البدل إشعارا قريبا أو بالعكس وظاهره أيضا أن الاحتمالين على السواء وليس كذلك كما يفيده ما أسلفناه من البحث فى جعل البعض كلام المصنف محتملا للمذاهب الثلاثة . **(قوله لمياء)** فعلاء من اللمى كالفتى وهو سمرة فى باطن الشفة وهو مستحسن . **(قوله لإمكان تأويله)** كأن يقال لعس مصدر وصفت به الحوة أى حوة لعساء . هذا وقد قيل كل من الحوة واللعس حمرة تضرب إلى سواد وعليه فلعس بدل كل من كل فلا شاهد فيه . **(قوله قد فهم من كون البدل تابعا إلخ)** أى لما علمت سابقا من أن التابع هو المشارك لما قبله فى إعرابه الحاصل والمتجدد . **(قوله وفيه تفصيل)** أى فيما ذكر من الموافقة . **(قوله بل تبدل المعرفة من المعرفة إلخ)** محط الإضراب القسمان الأخيران وإنما أتى بالقسمين الأولين تتميمًا للأقسام .

[شواهد البدل]

[٨٩٣] قاله ذو الرمة غيلان . وتمامه :

* وَفِى اللِّثَاتِ وَفِى أَنْيَابِهَا شَنَبُ *

من قصيدة من البسيط . ولمياء فعلاء من اللمى بالفتح وهى سمرة فى باطن الشفة ، وهو مستحسن . وارتفاعه على أنه خبر مبتدأ محذوف أى هى لمياء . وحوة مبتدأ وخبره فى شفتيها . وهو بضم الحاء المهملة وتشديد الواو حمرة فى الشفتين تضرب إلى السواد . والشاهد فى لعس فإنه بدل غلط من حوة ، فإنه حمرة فى باطن الشفة . واحتج به على المبرد فى دعواه أن بدل الغلط لا يوجد فى كلام العرب مطلقا . وخرج بأنه مصدر وصفت به الحوة أى حوة لعساء ، أو فيه تقديم وتأخير أى لمياء فى شفتيها حوة ، وفى اللثات لعس ، وفى أنيابها شنب ، وهو بفتح الشين المعجمة والنون : برد وعذوبة فى الأسنان .

متبوعة فيها ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع ككون أحدهما مصدرا مصدرا نحو : ﴿ **مفازا * حدائق** ﴾ [النبأ : ٣٢] ، أو قصد التفصيل كقوله :

[٨٩٤] وَكُنتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ وَرِجْلٍ رَمَى فِيهَا ٱلزَّمَانُ فَشَلَّتِ

وإن كان غيره من أنواع البدل لم يلزم موافقته فيها (**وَمِنْ ضَمِيرِ ٱلْحَاضِرِ**) متكلما كان أو مخاطبا (**ٱلظَّاهِرَ لَا * تُبْدِلْهُ**) أى يجوز إبدال الظاهر من الظاهر ومن ضمير الغائب كما ذكره فى أمثلته ، ولا يجوز أن يبدل الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب (**إِلَّا مَا إِحَاطَةً جَلَا**) أى إلا إذا كان البدل بدل كل فيه معنى الاحاطة نحو : ﴿ **تكون لنا عيدا لأولنا**

(**قوله مفازا**) أى مكان فوز أو فوزا وعلى هذا مشى الشارح بعد وسيأتى ما فيه وقوله وأعنابا عطف على مفازا كما فى الجلالين . (**قوله بالناصية**) هى ناصية أبى جهل وقوله كاذبة من المجاز العقلى . (**قوله ككون أحدهما مصدرا**) نظر فيه بأن المراد المطابقة فى المعنى وهى حاصلة لأن المصدر يدل على الاثنين والجماعة ورده بعضهم بأن مرادهم المطابقة فى اللفظ كما يدل عليه التعبير بالتثنية والجمع . (**قوله مفازا * حدائق**) أى فلم يقل مفاوز وفيه أن بدل الكل عين المبدل منه والذوات لا تكون نفس الحدث ويجاب بأن ذلك على حد زيد عدل . (**قوله أو قصد التفصيل**) عطف على كون وقد يقال المطابقة حاصلة معه لأن البدل ليس كل واحد من شقى التفصيل على حدته بل مجموعهما وهو مطابق ، ولما كان المجموع لا يمكن ظهور أثر العامل فيه وكان جعله فى أحدهما دون الآخر تحكما جعل فى كل منهما دفعا للتحكم ، فاندفع بحث الدمامينى بأنه إذا كان مجموعهما هو البدل فما العامل فى كل واحد منهما مع أنه بمفرده غير بدل ، قال : وهذا فى البدل كقولهم فى الخبر الرمان حلو حامض . ونقل الطبلاوى عن سم أنه قال : الظاهر أن المسمى بالبدل اصطلاحا هو الأول فقط وإن كان البدل فى المعنى هو المجموع فليتأمل . (**قوله فشلت**) بفتح الشين المعجمة أى بطلت حركتها . (**قوله ومن ضمير الحاضر**) أى البارز لأن ضمير الحاضر المستتر لا يبدل منه مطلقا ، فإن ورد ما يوهم ذلك قدر للثانى فعل من جنس الفعل المذكور نحو تعجبينى جمالك ويكون من إبدال الجملة .

(**قوله أى يجوز إبدال الظاهر إلخ**) بيان للمفهوم وقوله ولا يجوز إلخ بيان للمنطوق وإنما لم يجز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر لعدم فائدته لأن ضمير الحاضر فى غاية الوضوح . (**قوله ومن ضمير الغائب**) أى البارز أخذا من أمثلتهم وإن لم يحضرنى الآن التصريح به فلا يجوز إبدال الظاهر من ضمير الغائب المستتر فلا يقال هند أعجبتنى جمالها على الإبدال كما لا يقال تعجبينى جمالك على

[٨٩٤] قاله كثيّر عزة ، من منتخبات قصيدته من الطويل ، واختلف فى معناه فقيل تمنى أن تشل إحدى رجليه وهو عندها حتى لا يرحل عنها . وقيل لما خانته عزة العهد فزلت عنه وثبت هو عليه صار كذى رجلين رجل صحيحة وهو ثباته عليه ، وأخرى مريضة وهو زللها عنه . وقيل إنه بين خوف ورجاء . وقيل تمنى أن يضيع قلوصه فيبقى فى حيها فيكون ببقائه فيها كذى رجل صحيحة ، ويكون فى عدمه لقلوصه كذى رجل عليلة رمى فيها الزمان فأشلها وهو المعول عليه . والشاهد فى رجل صحيحة فإنه نكرة ، وقد أبدلها من رجلين وهى أيضا نكرة ، وعطف عليها الثانية لأن المبدل منه مثنى فوجب أن يؤتى باسمين . وهذا يسمى بدل المفصل من المجمل . ويجوز فيهما الرفع على تقدير إحداهما رجل صحيحة والأخرى رجل رمى فيها . وفسره بقوله فشلت فالفاء تفسيرية .

وآخرنا ﴾ [المائدة : ١١٤] ، وقوله :

[٨٩٥] فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا فِي مَقَامِنَا ثَلَاثَتِنَا حَتَّى أُزِيرُوا الْمَنَائِيَا

فإن لم يكن فيه معنى الإحاطة فمذاهب : **أحدها** المنع وهو مذهب جمهور البصريين . **والثانى** الجواز وهو قول الأخفش والكوفيين . **والثالث** أنه يجوز فى الاستثناء نحو : ما ضربتكم إلا زيدا وهو قول قطرب (أَوِ اقْتَضَى بَعْضًا) أى كان بدل بعض نحو : ﴿ **لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر** ﴾ [الأحزاب : ٢١] ، وقوله :

[٨٩٦] أَوْعَدَنِي بِالسِّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنَةُ الْمَنَاسِمِ

الإبدال . **(قوله إلا ما إحاطة جلا)** قال البعض : أى إلا بدل كل أظهر إحاطة وشمولا والتقييد ببدل الكل مستفاد من التعبير بالإحاطة ومن المقابلة اهـ وهو صريح فى أن ما واقعة على بدل كل ويبطله العطف الآتى فى كلام المصنف وقول الشارح أى إلا إذا كان البدل بدل كل لا يدل على وقوع ما على بدل كل لاحتمال أن يكون مراده أن هذا القيد ملحوظ بعد ما والمعنى إلا ظاهرا كان بدل كل وجلا إحاطة بل هذا الاحتمال هو الظاهر الذى ينبغى حمل عبارته عليه لما عرفت فلا تفعل . **(قوله لأولنا وآخرنا)** أى لجميعنا لأن عادة العرب التعبير بالطرفين وإرادة الجميع[1] .

(قوله فما برحت أقدامنا إلخ) قاله عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب ابن عم النبى ﷺ من قصيدة قالها فى شأن يوم بدر وما جرى له يومه من قطع رجله ومبارزته هو وحمزة وعلى وهم المراد من قوله ثلاثتنا ومات رضى الله تعالى عنه بالصفراء وهم راجعون ، كذا فى العينى . والشاهد فى ثلاثتنا فإنه بدل من نا فى مكاننا وأزيروا مبنى للمجهول وضميره للكفار والمنائيا جمع منية على غير قياس لأن قياسه المنايا وأصله المنايى بياءين ففعل فيه ما يأتى فى التصريف . **(قوله أحدها المنع)** لعدم الفائدة إذ ضمير الحاضر فى غاية الوضوح كما مر . **(قوله نحو ما ضربتكم إلا زيدا)** نظر فيه سم بأن زيدا ليس بدل كل من ضمير المخاطبين بل بدل بعض ويظهر لى أنه لا يوجد مثال يكون فيه المستثنى بدل كل من المستثنى منه فتأمل . **(قوله أو اقتضى بعضا إلخ)** سكت عن بدل الإضراب فاقتضى عدم الجواز فيه لكن صرح الجامى بجواز ذلك كما نقله شيخنا .

(قوله نحو لقد كان لكم إلخ) أورد عليه أنه يلزم عليه انقسام الصحابة إلى من يرجو الله ومن لا يرجوه وليس كذلك ولذا زعم الأخفش أنه بدل كل ، والجواب أن الخطاب لمن سبق خطابه بقوله تعالى : ﴿ **قد يعلم الله المعوقين منكم** ﴾ [الأحزاب : ١٨] ، إلخ فوصفهم بالتعويق وغيره من صفات الذم والموصوفون بذلك هم المخالطون لهم من المنافقين وليس الخطاب للصحابة فقط حتى يرد ما ذكر ،

[٨٩٥] قاله عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب بن عم النبى ﷺ ، وكان أمير المسلمين يوم بدر فقطعت رجله ومات بالصفراء ، من قصيدة من الطويل قالها يوم بدر فى قطع رجله وفى مبارزته هو وحمزة وعلى رضى الله عنهم ، وهم المراد من قوله ثلاثتنا . فما برحت أى فما زالت . والشاهد فى ثلاثتنا فإنه بدل وهو اسم ظاهر من ضمير الحاضر وهو نا فى مقامنا بدل كل من كل . وإنما جاز لإفادته فائدة التوكيد من الإحاطة والشمول . وحتى للغاية بمعنى إلى . وأزيروا مجهول . والضمير فيه مفعول نائب عن الفاعل . والمنائيا مفعول ثان ، والأصل فيه المنايا ولكن أظهرت فيه الياء المحذوفة للضرورة وقلبت همزة .

[٨٩٦] قاله العديل بن الفرج من الرجز . والأداهم جمع أدهم وهو القيد . والشاهد فى رجلى فإنه بدل بعض من الياء فى أوعدنى . وقيل هو منادى على طريق الاستهزاء بالموعد . قوله فرجلى مبتدأ وشثنة المناسم خبره أى غليظة المناسم ومادته شين معجمة وثاء مثلثة ونون . والمناسم جمع منسم بفتح الميم وكسر السين المهملة وهو خف البعير فاستعير للإنسان .

(١) راجع السيرة النبوية لابن هشام من تحقيقنا ط دار الجيل/بيروت فى ستة أجزاء مع الدراسة المستوفاة والفهارس الشاملة .

(**أَوِ اشْتِمَالًا**) أى كان بدل اشتمال (**كَأَلْكَ ٱبْتِهَاجَكَ ٱسْتَمَالًا**) وقوله :

[٨٩٧] **بَلَغْنَا ٱلسَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَاؤُنَا وَإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرَا**

(**تنبيه**)*: قال فى التسهيل : ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر وما أوهم ذلك جعل توكيدا إن لم يفد إضرابا ا هـ (**وَبَدَلُ**) المبدل منه (**ٱلْمُضَمَّنِ**) معنى

نقله الدنوشرى عن شرح اللباب . (**قوله والأداهم**) جمع أدهم وهو القيد والشثنة الغليظة والمناسم جمع منسم بفتح الميم وسكون النون وكسر السين وهو خف البعير استعير هنا لقدم الإنسان . (**قوله ابتهاجك**) أى فرحك استمالا ، السين والتاء زائدتان أو للصيرورة أى أملت القلوب إليك أو صيرتها مائلة إليك قال سم : وجرى فى قوله استمالا على الأكثر من مراعاة البدل وإلا لقلت استملت . (**قوله وسناؤنا**) السناء بالمد كما فى البيت الشرف وبالقصر[1] النور . وقوله مظهرا جعله شيخنا مصدرا ميميا بمعنى الظهور ولا يبعد أنه اسم مكان مرادا به الجنة لأن قائل هذا البيت النابغة الجعدى الصحابى[2] .

(**قوله ولا يبدل مضمر من مضمر**) أى مطلقا لأنه لم يسمع ، ونحو : قمت أنت ومررت بك أنت توكيد اتفاقا وكذلك رأيتك إياك عند الكوفيين والناظم ا هـ توضيح . (**قوله ولا من ظاهر**) أى ولا يبدل مضمر من ظاهر عكس مسئلة المتن . ومقتضى إطلاقه المنع فى كل بدل وفى جمع الجوامع . وشرحه للسيوطى : ومنع ابن مالك بدل المضمر من الظاهر بدل كل قال لأنه لم يسمع ولو سمع لكان توكيدا لا بدلا وأجازه الأصحاب نحو : رأيت زيدا إياه وفى جواز بدل البعض والاشتمال خلف فقيل يجوز نحو ثلث التفاحة أكلت التفاحة إياه وحسن الجارية أعجبتنى الجارية هو وقيل يمتنع . قال أبو حيان وهو كالخلاف فى إبدال مضمر من مضمر ومقتضاه ترجيح المنع ، ا هـ يس . (**قوله إن لم يفد إضرابا**) نحو إياك إياى قصد زيد فإن دعوى التأكيد فى مثل هذا لا تتأتى ا هـ دمامينى ونحو : عمر إياى قصد زيد ، فعلم أن قوله إن لم يفد إضرابا قيد فى كل من عدم إبدال المضمر من المضمر وعدم إبدال المضمر من الظاهر فاعرفه .

(**قوله وبدل المضمن إلخ**) خرج ما صرح معه بأداة الاستفهام أو الشرط فلا يلى البدل ذلك نحو : هل أحد جاءك زيد أو عمرو وكذا أن تضرب أحدا رجلا أو امرأة أضربه ا هـ سم عن شروح التسهيل ، ولعل عدم وجوب ذكر الحرف فى صورة التصريح لقوة المصرح به فلا يحتاج إلى ذكر ثانيا بخلاف المضمن . (**قوله معنى الهمز**) مقتضاه أن الهمز بالجر مضاف إليه وجعله الشيخ خالد منصوبا

---

[٨٩٧] قاله النابغة الجعدى الصحابى رضى الله عنه من قصيدة من الطويل أنشدها فى حضرة النبى ﷺ . والشاهد فى مجدنا بالرفع فإنه بدل اشتمال من الضمير المرفوع فى بلغنا واللام فى لنرجو للتأكيد ومظهرا مصدر ميمى مفعول نرجو .

---

(١) أى السنا بلا همز .

(٢) وفى الخبر ما يدل على أنه كان يقصد الجنة .

(اَلْهَمْزَ) المستفهم به (يَلِى * هَمْزًا) مستفهما به وجوبا (كَمَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِى) وكم مالك أعشرون أم ثلاثون ؟ وما صنعت أخيرا أم شرا ؟ وكيف جئت أراكبا أم ماشيا ؟.

(تنبيه)*: نظير هذه المسألة بدل اسم الشرط نحو : من يقم إنْ زيد وإن عمرو أقم معه وما تصنع إن خيرا أو شرا تجز به ومتى تسافر إن ليلا أو نهارا أسافر معك (وَيُبْدَلُ اَلْفِعْلُ مِن اَلْفِعْلِ) بدل كل من كل ، قال فى البسيط باتفاق كقوله :

[٨٩٨] مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِى دِيَارِنَا ... تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا وَنَارًا تَأَجَّجَا

مفعولا ثانيا للمضمن . **(قوله بل همزا مستفهما به وجوبا)** ليوافق المبدل منه فى تأدية المعنى . **(قوله أسعيد أم على)** فسعيد بدل من من بدل تفصيل . **(قوله بدل اسم الشرط)** فإنه يلى حرف الشرط الذى تضمنه المبدل منه وهو بدل تفصيل وقد يتخلف كل من التفصيل وإعادة حرف الشرط ففى الكشاف أن يومئذ بدل من إذا فى قوله تعالى : ﴿ إذا زلزلت الأرض زلزالها ﴾ [الزلزلة : ١] ، وكذا قال أبو البقاء العكبرى ولهذا اقتصر فى النظم على الاستفهام وكذا فعل فى التسهيل مع كثرة جمعه فيه على أن مسألة الشرط لا تخلو عن إشكاله لأنك إذا قلت من يقم إن زيد وإن عمرو كان اسم الشرط مبتدأ فيكون البدل كذلك ضرورة فيلزم دخول إن الشرطية على المبتدأ وهو غير جائز فى الأصح وإن جعلنا ما بعد إن فاعلا بمحذوف امتنعت المسألة لتخالف العامل ولأن إن لا يضمر الفعل بعدها إلا إذا كان هناك ما يفسره نحو : ﴿ وإن امرأة خافت ﴾ وجوابه أن إن إنما جىء بها لبيان المعنى لا للعمل فلا يلزم المحذور ، اهـ تصريح .

(فائدة)*: اجتمعت مع جماعة كثيرة من أهل العلم فى بعض المحافل فأورد بعضهم سؤالا فى قوله ﷺ : « **أيما أمة ولدت من سيدها فهى حرة عن دبر منه** » حاصله أنهم جوزوا أن يكون أمة بالرفع على البدلية من أى مع أن بدل المضمن معنى الشرط يجب أن يلى حرف الشرط كما أن بدل المضمن حرف الاستفهام يجب أن يلى حرف الاستفهام فسكت جميع الحاضرين فعند ذلك أجبت بأن محل وجوب إيلاء بدل المضمن معنى الشرط حرف الشرط إذا وقع البدل بعد فعل الشرط أخذا من الأمثلة التى ذكروها فأعجبهم ذلك غاية الإعجاب . وقد خرج مما مر جواب آخر وهو أن ذلك قد يتخلف كما فى آية الزلزلة .

(قوله ويبدل الفعل من الفعل) قال ابن هشام : ينبغى أن يشترط لإبدال الفعل ما اشترط لعطف الفعل على الفعل وهو الاتحاد فى الزمان دون الاتحاد فى النوع حتى يجوز إن جئتنى تمش إلىّ أكرمك .

[٨٩٨] البيت من الطويل ، وهو لعبد الله بن الحر فى خزانة الأدب .

وبدل اشتمال على الصحيح (**كَمَنْ * يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ**) ومنه : ﴿ **ومن يفعل ذلك يلق أثاما * يضاعف له العذاب** ﴾ [الفرقان : ٦٨] وقوله :

[٨٩٩] **إِنَّ عَلَـيَّ ٱللهَ أَنْ تُبَايِعَـا تُؤْخَذَ كُرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا**

ولا يبدل بدل بعض : وأما بدل الغلط فقال فى البسيط : جوزه سيبويه وجماعة من النحويين ، والقياس يقتضيه .

(تنبيه)*: تبدل الجملة من الجملة نحو : ﴿ **أمدكم بما تعلمون * أمدكم بأنعام**

(قوله تلمم بنا) فى كونه بدل كل من كل نظر فإن الإتيان المجىء والإلمام النزول وما تمحل به البعض من أن المراد بإتيانهم النزول بهم مجازا يزيفه أنه لا قرينة على ذلك فالمتجه أنه بدل اشتمال . **(قوله كمن يصل إلينا)** أى معشر الكرام الذين لا يخيب قاصد الاستعانة بهم فاندفع ما قيل إن الشخص قد يصل ويستعين ولا يعان . **(قوله يستعن بنا)** فيستعن بدل اشتمال من يصل لأن وصول قاصد الاستعانة يشتمل على الاستعانة فاندفع ما قيل إن الوصول قد لا يشتمل على الاستعانة وجعله الشاطبى بدل إضراب أو غلط فراجعه . قال شيخنا على القول بأن البدل من جملة أخرى وأنه على نية تكرار العامل فالقياس أن الجزم بشرط مقدر مع تقدير جواب آخر والتقدير من يصل إلينا يعن من يستعن بنا يعن ا هـ .

(قوله يضاعف له العذاب) فهو بدل اشتمال من يلق أثاما لأن لقىّ الآثام أن يحصل له العذاب مضاعفا وهو يشتمل على المضاعفة فما نقله الغزى عن بعضهم من أن هذه الآية من بدل الكل لأن لقىّ الآثام هو مضاعفة العذاب غير ظاهر . **(قوله أن علىّ الله إلخ)** الخطاب لرجل تقاعد عن مبايعة الملك وعلىّ خبر إن والله نصب بنزع الخافض وهو واو القسم وأن تبايعا اسم إن ، وتؤخذ بدل اشتمال من تبايعا ، وكرها مفعول مطلق بتقدير مضاف ، أى أخذ كره أو حال أى كارها وهذا أنسب بقوله طائعا وجعله صفة لمصدر محذوف يحوج إلى تكلف تقدير الموصوف وتأويل كرها باسم مفعول وبهذا يعلم ما فى كلام العينى الذى درج عليه شيخنا والبعض . **(قوله ولا يبدل بدل بعض)** نقل فى التصريح أن الشاطبى أثبته ومثل له بنحو إن تصلّ تسجد للرحمن يرحمك لكن قال الفارضى إنه يحتمل بدل الاشتمال فإن الصلاة تشتمل على السجود ا هـ وفيه عندى وإن أقره شيخنا نظر لأن الظاهر أنه ليس مرادهم بالاشتمال ما يعم اشتمال الكل على جزئه وإلا لزم أن كل بدل بعض بدل اشتمال . **(قوله والقياس يقتضيه)** ومثله الشاطبى بنحو إن تطعم زيدا تكسه أكرمك .

(قوله تبدل الجملة من الجملة إلخ) أى إذا كانت الثانية أوفى من الأولى بتأدية المراد على

---

[٨٩٩] هو من الرجز معناه فى شخص تقاعد عن مبايعة الملك وأن تبايعا اسم إن وأن مصدرية وعلى خبرها ولفظة الله منصوبة بنزع الخافض وهو واو القسم . والشاهد فى تؤخذ حيث نصب لأنه بدل من أن تبايعا بدل الجملة من الجملة وهو من أقسام بدل الاشتمال ، وكرها نصب على أنه صفة لمصدر محذوف أى أخذا كرها ، أو حال أى كارها وأو تجىء بالنصب عطفا على تؤخذ وطائعا حال فافهم .

وبنين ﴾ [الشعراء : ١٣٢ ، ١٣٣] ، وقوله :

[٩٠٠] * أَقُولُ لَهُ ٱرْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا *

وأجاز ابن جنى والزمخشرى والناظم إبدالها من المفرد كقوله :

[٩٠١] إِلَى ٱللهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

ما قاله الدنوشرى وأقره شيخنا والفرق بين بدل الفعل وبدل الجملة أن الفعل يتبع ما قبله فى إعرابه لفظا أو تقديرا والجملة تتبع ما قبلها محلا إن كان له محل وإلا فإطلاق التبعية عليها مجاز ، كذا فى التصريح . قال فى المغنى : جوز أبو البقاء فى قوله تعالى : ﴿ منهم من كلم الله ﴾ [البقرة : ٢٥٣] ، كونه بدلا من فضلنا بعضهم على بعض ، ورده بعض المتأخرين بأن الجملة الاسمية لا تبدل من الفعلية ، ولم يقم دليل على امتناع ذلك ا هـ بقى إبدال الفعل من اسم يشبهه والعكس وإبدال مفرد من جملة وحرف من مثله أما الأول فجوزه ابن هشام نحو : زيد متق يخاف الله أو يخاف الله متق ، وأما الثانى فجوزه أبو حيان وجعل منه : ﴿ ولم يجعل له عوجا * قيما ﴾ [الكهف : ١] ، فجعل قيما بدلا من جملة ولم يجعل له عوجا ، وأما الثالث فأثبته سيبويه وجعل منه : ﴿ أيعدكم أنكم إذا متم ﴾ [المؤمنون : ٣٥] ، الآية فجعل أن الثانية بدلا من الأولى لا توكيدا والظاهر ما مر فى باب التوكيد أن هذا من توكيد الضمير مع إعادة ما اتصل به .

(قوله نحو أمدكم بما تعلمون إلخ) فجملة ﴿ أمدكم بأنعام وبنين ﴾ إلخ بدل من جملة ﴿ أمدكم بما تعلمون ﴾ ولا يخفى أنها صلة الذى فى قوله : ﴿ واتقوا الذى أمدكم بما تعلمون ﴾ [الشعراء : ١٣٢] ، فلا محل لها فإطلاق التبعية على ما بعدها مجاز لما مر عن التصريح وقال الدمامينى والشمنى : إطلاقها عليه بالمعنى اللغوى لا الاصطلاحى ومثل بالآية فى التصريح لبدل البعض وهو الظاهر لأن ما يعلمونه أعم من المفصل المذكور بعده إلا أن يقال المراد به خصوص المفصل فيكون عاما مرادا به الخصوص . **(قوله أقول له ارحل لا تقيمن عندنا)** التمثيل به لبدل الكل مبنى على أن الأمر بالشىء عين النهى عن ضده ومثل به فى التصريح لبدل الاشتمال ، وهو مبنى على أن الأمر بالشىء يستلزم النهى عن ضده . قال الدمامينى : لا تتعين التبعية فى البيت لجواز أن يكون مجموع الجملتين هو المقول وكل واحدة جزء المقول ا هـ قال فى التصريح : وسكتوا عن اشتراط الضمير فى بدل البعض فى الاشتمال فى الأفعال والجمل لتعذر عود الضمير عليها . **(قوله إبدالها من المفرد)** إنما صح ذلك لرجوع الجملة فى التقدير إلى المفرد كما فى التصريح .

---

[٩٠٠] تمامه :

* وَإِلَّا فَكُنْ فِى السِّرِّ وَٱلْجَهْرِ مُسْلِمَا *

هو من الطويل . والشاهد فى قوله لا تقيمن فإنه جملة بدل عن جملة وهى قوله ارحل قوله وإلا أى وإن لم ترحل والفاء جواب الشرط ومسلما خبر كان .

[٩٠١] قاله الفرزدق فيما زعم بعضهم من الطويل وإلى يتعلق بأشكو وبالمدينة صفة حاجة وأخرى أى وأشكو حاجة أخرى فى الشام . والشاهد فى كيف يلتقيان فإنه بدل من قوله حاجة وأخرى ، كأنه قال إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما .

أبدل كيف يلتقيان من حاجة وأخرى أى : إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما . وجعل منه الناظم نحو : عرفت زيدا أبو من هو .

(خاتمة فى مسائل متفرقة من التسهيل وشرحه)*: **الأولى** : قد يتحد البدل والمبدل منه لفظا إذا كان مع الثانى زيادة بيان كقراءة يعقوب : ﴿ **وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى إلى كتابها** ﴾ [الجاثية : ٢٨] بنصب كل الثانية ، فإنها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو . **الثانية** : الكثير كون البدل معتمدا عليه ، وقد يكون فى حكم الملغى كقوله :

[٩٠٢] إِنَّ السُّيُوفَ غُدُوَّهَا وَرَوَاحَهَا تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الْأَعْضَبِ

الثالثة : قد يستغنى فى الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه ، نحو : أحسن إلى الذى صحبت زيدا : أى صحبته زيدا . **الرابعة** : ما فصل به مذكور وكان وافيا به يجوز فيه

(قوله أبدل كيف يلتقيان إلخ) الظاهر أنه بدل اشتمال وكذا فى عرفت زيدا أبو من هو . **(قوله تعذر التقائهما)** أشار بذلك إلى أن الجملة فى تأويل المفرد وإلى أن الاستفهام تعجبى . قال الدمامينى : ويحتمل أن يكون كيف يلتقيان جملة مستأنفة نبه بها على سبب الشكوى . **(قوله أبو من هو)** أبو مبتدأ ومن مضاف إليه وهو خبر والجملة بدل من زيد بدل اشتمال لا مفعول ثان ، لأن عرف إنما يتعدى إلى مفعول واحد . **(قوله سبب الجثو)** هو دعاء كل أمة إلى قراءة كتابها . **(قوله كون البدل معتمدا عليه)** أى اعتمد عليه ما بعده فى الحال التى له من تذكير وتأنيث وغيرهما نحو : إن زيدا عينه حسنة ، وإن هندا جفنها فاتر بنصب العين والجفن ، فأنث الخبر فى الأول وذكّر فى الثانى ولولا أن المعتمد عليه فى ذلك هو البدل لوجب التذكير فى الأول والتأنيث فى الثانى اهـ دمامينى . وفى كلام البعض أن الخبر عند اعتماد البدل للبدل وعند اعتماد المبدل منه للمبدل منه وفيه نظر إلا أن يراد بكون الخبر للبدل أن البدل هو المخبر عنه فى المعنى فتأمل . **(قوله تركت)** فيه الشاهد فإنه خبر أنثه اعتمادا على المبدل منه . والأعضب بعين مهملة فضاد معجمة فموحدة ولد البقرة إذا طلع قرنه وقيل ما كسر قرنه وهو أنسب بالمقام .

(قوله زيدا) يصح نصبه بدلا من الهاء المقدرة وجره بدلا من الذى ورفعه خبر مبتدأ محذوف ، قاله الشارح على التوضيح . **(قوله ما فصل به مذكور)** أى مبدل منه مذكور . قال شيخنا نقلا عن السيوطى : وكذا غير المفصل يجوز فيه القطع أيضا نحو : مررت بزيد أخوك نص عليه سيبويه والأخفش اهـ ونقل شيخنا السيد عن سم جواز قطع البيان والعطف وتقدم جواز قطع النعت وهناك قول بجواز

---

[٩٠٢] البيت من الكامل ، وهو للأخطل فى ديوانه .

البدل والقطع نحو : مررت برجال قصير وطويل وربعة ، وإن كان غير واف تعين قطعه إن لم ينو معطوف محذوف ، نحو : مررت برجال طويل وقصير ، فإن نوى معطوف محذوف فمن الأول ، نحو : اجتنبوا الموبقات الشركَ بالله والسحرَ بالنصب ، التقدير وأخواتهما لثبوتها فى حديث آخر . والله تعالى أعلم .

[النـــداء]

فيه ثلاث لغات أشهرها كسر النون مع المد ، ثم مع القصر ، ثم ضمها مع المد . واشتقاقه من ندى الصوت وهو بعده ، يقال فلان أندى صوتا من فلان إذا كان أبعد صوتا منه (وَلِلْمُنَادَى آلنَّاءِ) أى البعيد (أَوْ) من هو (كَالنَّاءِ) لنوم أو سهو ، أو ارتفاع

قطع التوكيد . **(قوله وكان وافيا به)** أى مستوعبا لأنواعه . **(قوله وربعة)** بفتح الراء وسكون الموحدة وفتحها الذى بين الطويل والقصير . **(قوله تعين قطعه)** أى لأنه حينئذ بدل بعض من غير رابط كما فى المغنى وبهذا يتبين بطلان قول البعض : محل التعيين إذا جعل بدل كل فإن جعل بدل بعض جاز الاتباع على أنه لا يتصور إلا كونه بدل بعض لأن الغرض أنه لم ينو معطوف محذوف فلا تكن من الغافلين . **(قوله فمن الأول)** أى ما كان فيه البدل وافيا بالمبدل منه فيجوز فيه الأمران البدل والقطع .

[النـــداء]

هو لغة الدعاء بأى لفظ كان ، واصطلاحا طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعو ملفوظ به أو مقدر والمراد بالإقبال ما يشمل الإقبال الحقيقى والمجازى المقصود به الإجابة كما فى نحو يا ألله ولا يرد يا زيد لا تقبل لأن يا لطلب الإقبال لسماع النهى والنهى عن الإقبال بعد التوجه واعترض نيابة حرف النداء عن أدعو بأن أدعو خبر والنداء إنشاء وأجيب بأن أدعو نقل إلى الإنشاء ، وإنما ينادى المميز وأما نحو : يا جبال ويا أرض فقيل إنه من باب المجاز لتشبيه ما ذكر بالمميز فى الانقياد واستعارته فى النفس له على طريق الاستعارة بالكناية ويا تخييل ، ولك أن تقول من الجائز أن الله خلق لما ذكر حال الخطاب تمييزا فلم يقع النداء إلا لمميز ، وهمزة النداء منقلبة عن واو مثل كساء كما فى الغزى .

(قوله ثم مع القصر) أى ثم أشهرها كسر النون مع القصر أى بالنسبة للثالث وقوله ثم ضمها مع المد أى ثم أشهرها ضمها مع المد وأفعل التفضيل هنا ليس على بابه[1] وقدر بعضهم خبرا فى الموضعين أى ثم كسرها مع القصر يلى الأول ثم ضمها مع المد يلى الثانى هذا وقد أسلفنا فى مبحث علامات الاسم نقلا عن المصباح أن فى النداء لغة رابعة وهى الضم مع القصر فتنبه . **(قوله واشتقاقه)** أى أخذه من ندى الصوت لتلاقيهما فى المادة وإنما فسرنا الاشتقاق بالأخذ لاختلاف المأخوذ والمأخوذ منه معنى . **(قوله وللمنادى إلخ)** فى حاشية المغنى للسيوطى ما نصه : حكى أبو حيان أن بعضهم

---

(١) راجع أفعل التفضيل فى هذا الجزء فقد كفى صاحب الحاشية وكفى .

محل ، أو انخفاضه ، كنداء العبد لربه وعكسه من حروف النداء **(يَا * وَأَيْ)** بالسكون وقد تمد همزتها **(وَآكَذَا أَيَا ثُمَّ هَيَا)** وأعمها يا فإنها تدخل فى كل نداء ، وتتعين فى الله تعالى **(وَٱلْهَمْزُ)** المقصور **(لِلدَّانِي)** أى القريب نحو أزيد أقبل **(وَوَا لِمَنْ نُدِبْ)** وهو المتفجّع عليه أو المتوجَّع منه ، نحو وا ولداه وا رأساه **(أَوْ يَا)** نحو يا ولداه يا رأساه **(وَغَيْرُ وَا)** وهو يا **(لَدَى ٱللَّبْسِ ٱجْتُنِبْ)** أى لا تستعمل يا فى الندبة إلا عند أمن اللبس كقوله :

[٩٠٣] **حُمِّلْتَ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ ٱللهِ يَا عُمَرَا**

ذهب إلى أن حروف النداء أسماء أفعال تتضمن ضمير المنادى فعلى هذا استكملت الهمزة أقسام الكلمة لأنها تأتى حرفا للاستفهام وفعل أمر من وأى بمعنى وعد ولها فى ذلك نظائر ا هـ أى كعلى والمنادى فى عبارته بكسر الدال .

(قوله الناء) بحذف الياء والاستغناء بالكسرة وكذا ما بعده . **(قوله أى البعيد)** قال شيخنا : الضابط فى البعد وضده العرف ا هـ قيل إنما نودى البعيد بالأدوات الآتية المشتملة على حرف المد لأن البعيد يحتاج فى ندائه إلى مد الصوت ليسمع وهو ظاهر فى غير أى بقصر الهمز . **(قوله من هو كالناء)** هذا حل معنى لا حل إعراب حتى يقال إن الشارح حمل عبارة المتن على ما يمتنع عند البصريين وهو حذف الموصول وبعض الصلة مع أنه لا ضرورة إلى ذلك فى عبارة المتن لجواز كون الكاف اسمية بمعنى مثل معطوفة على الناء . **(قوله أو ارتفاع محل)** أراد به ما يعم المحل الحسى والمحل المعنوى الذى هو الرتبة بقرينة تمثيله لارتفاع محل المنادى بنداء العبد لربه . **(قوله ثم هيا)** قيل هى فرع أيا بإبدال الهمزة هاء وقيل أصل فليست هاؤها بدلا من همزة أيا وكلامه محتمل للقولين وإن كان إلى الثانى أقرب ولزيادة أحرفهما عن يا كان فيهما دلالة على زيادة بعد مناداهما عن منادى يا

(قوله وأعمها يا) أى باعتبار المحال كما يدل عليه بقية كلامه . **(قوله تدخل فى كل نداء)** ولا يقدر عند الحذف سواها . **(قوله فى الله تعالى)** أى لفظ الله تعالى مدلوله عن كل ما لا يليق وكما تتعين فى لفظ الجلالة تتعين فى المستغاث وأيها وأيتها لأن الأربعة لم يسمع نداؤها إلا بيا لا لبعدها حقيقة أو تنزيلا لأنه غير لازم . **(قوله ووا لمن ندب إلخ)** قال الرضى : وقد يستعمل فى النداء المحض وهو قليل ا هـ وقال فى المغنى أجاز بعضهم استعمال وا فى النداء الحقيقى . **(قوله وا ولداه)** فوا حرف نداء وندبة وولدا منادى مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة والألف للندبة والهاء للسكت . **(قوله وهويا)** أخذ هذا الحصر من قوله قبل ووا لمن ندب أو يا . **(قوله وقمت فيه إلخ)** فصدور ذلك بعد موت عمر دليل على أنه مندوب وليس الدليل الألف لأنها

[شواهد النداء]

[٩٠٣] قاله جرير من قصيدة من البسيط يرثى بها عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه وكلفت مجهول[1] وأمرا مفعول ثان ومحل به نصب على المفعولية . والشاهد فى يا عمرا حيث دخل يا فيه للندبة لأنه من المراثى وأصله يا عمراه لأنه منادى مندوب لأن الألف للندبة وحذف الهاء للقافية .

---

(١) شرح الشاهد على أساس أنه « كُلِّفت » مبنى للمجهول لا على « حُمِّلْت » كما ذكر الشارح .

فإن خيف اللبس تعينت وا .

(تنبيهان)*: **الأول** : من حروف نداء البعيد آى بمد الهمزة وسكون الياء ، وقد عدها فى التسهيل فجملة الحروف حينئذ ثمانية . **الثانى** : ذهب المبرد إلى أن أيا وهيا للبعيد ، وأى والهمزة للقريب ، ويا لهما . وذهب ابن برهان إلى أن أيا وهيا للبعيد والهمزة للقريب وأى للمتوسط ويا للجميع ، وأجمعوا على أن نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيداً وعلى منع العكس **(وَغَيْرُ مَنْدوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا * جَا مُسْتَغَاثًا قَدْ يُعَرَّى)** من حروف النداء لفظا **(فَاعْلَمَا)** نحو : ﴿ **يوسف أعرض عن هذا** ﴾ [يوسف : ٢٩] ، ﴿ **سنفرغ لكم أيها**

تلحق آخر المستغاث والمتعجب منه كما يأتى ، أفاده سم . **(قوله فإن خيف اللبس إلخ)** فتقول عند قصد ندبة زيد الميت وبحضرتك من اسمه زيد وازيد بالواو إذ لو أتيت بيا لتبادر إلى فهم السامع أنك قصدت النداء . **(قوله من حروف نداء البعيد آى إلخ)** هذا مكرر مع قوله سابقا وقد تمد همزتها إلا أن يقال أعاده ليؤيده بنقله عن التسهيل أو توطئة لقوله فجملة الحروف ثمانية . **(قوله ذهب المبرد إلخ)** انظر ماذا يقول فى آى وآ بمد الهمز فيهما هل يجعلهما للبعيد أو للقريب أو لهما فإن أراد بقوله وأى والهمزة للقريب مقصورتين وممدودتين فلا إشكال ونظير ذلك يقال فيما نقله عن ابن برهان .

(قوله على أن نداء القريب بما للبعيد) أى فى غير صورة تنزيله منزلة البعيد بقرينة قوله يجوز توكيدا إذ عند التنزيل المذكور لا تأكيد فتلخص أنه يجوز نداء القريب بما للبعيد للتوكيد وللتنزيل والمراد توكيد النداء إيذانا بأن الأمر الذى يتلوه مهم جدا كما أفاده فى الكشاف . **(قوله وعلى منع العكس)** أى لعدم تأتى التوكيد فى صورة العكس ، ومحل منعه إذا لم ينزل البعيد منزلة القريب وإلا جاز نداؤه بما للقريب إذ لا مانع منه حينئذ كما قاله سم . **(قوله قد يعرى من حروف النداء لفظا)** وإن لزم عليه حذف النائب والمنوب عنه فقد قال الدمامينى : لا نسلم أن العوضية تنافى الحذف بدليل إقام الصلاة اهـ وقال بعضهم : يا للتنبيه لا عوض عن الفعل لكن لما وقعت فى محل أشبهت العوض اهـ أما حذف المنادى وإبقاء حرف النداء فذهب ابن مالك إلى جوازه قبل الأمر والدعاء واستشهد على ذلك ، ووجه الدمامينى جوازه قبل الأمر والدعاء بأنهما مظنة النداء ووقوعه معهما كثير فحسن التخفيف معهما بالحذف ، وذهب أبو حيان إلى منعه وعلله بأن الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى إجحاف و لم يرد بذلك سماع عن العرب ، ويا فى الشواهد للتنبيه كهى قبل ليت ورب وحبذا على ما صرح به فى التسهيل ، وعلله فى شرحه بأن مولى يا أحد هذه الثلاثة قد يكون وحده ولا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف .

(قوله نحو يوسف أعرض عن هذا) أشار بتعداد الأمثلة إلى أنه لا فرق بين أن يكون المنادى مفردا أو مضافا أو شبيها به ولا فرق فى المفرد بين أن يكون مقصودا للنداء لذاته كيوسف أو وصلة لنداء غيره كأى ولا بين أن يكون معربا قبل النداء كيوسف أو مبنيا قبله كمَن أو معربا قبله فى بعض

الثقلان ﴾ [الرحمن : ٣١] ، ﴿ **أن أدوا إلىَّ عباد الله** ﴾ [الدخان : ٨٨] ، نحو : خيرا من زيد أقبل ، ونحو : من لا يزال محسنا أحسن إلى ، أما المندوب والمستغاث والمضمر فلا يجوز ذلك فيها لأن الأولين يطلب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه ولتفويت الدلالة على النداء مع المضمر .

(تنبيهان): **الأول** : عد فى التسهيل من هذا النوع لفظ الجلالة والمتعجب منه ، ولفظه : ولا يلزم الحرف إلا مع الله والمضمر والمستغاث والمتعجب منه والمندوب ، وعد فى التوضيح المنادى البعيد وهو ظاهر . **الثانى** : أفهم كلامه جواز نداء المضمر والصحيح منعه مطلقا نحو : وشذ يا إياك قد كفيتك وقوله :

[٩٠٤] * **يَا أَبْجَرَ ٱبْنَ أَبْجَرٍ يَا أَنْتَا** *

الأحوال ومبنيا فى البعض الآخر كأى ، هذا ما ظهر لى . وأما ما ذكره البعض فلا يتم كما يؤخذ مما قررناه . فعلم أن المنادى فى المثال الأخير وهو من مفرد لأنه اسم موصول لا شبيه بالمضاف لأنه لم يعمل فيما بعده ولم يعطف عليه ما بعده فهو مبنى على ضم مقدر كما قاله سم . **(قوله أن أدوا إلىَّ عباد الله)** أى أدوا إلىَّ الطاعة يا عباد الله وهذا أحد وجهين الثانى أن عباد الله مفعول أدوا كقوله ﴿ **فأرسل معنا بنى إسرائيل** ﴾ ولا شاهد فيه حينئذ . **(قوله مع المضمر)** أى لقلة ندائه . **(قوله والمتعجب منه)** نحو قولهم : يا للماء والعشب إذا تعجبوا من كثرتهما . **(قوله إلا مع الله)** لأن نداءه على خلاف الأصل لوجود أل فيه فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل ، أفاده سم . **(قوله والمتعجب منه)** لأنه كالمستغاث لفظا وحكما .

(قوله المنادى البعيد) أى حقيقة أو تنزيلا لأن مد الصوت معه مطلوب ليسمع فيجيب والحذف ينافيه . **(قوله والصحيح منعه مطلقا)** ظاهره أن الخلاف جار فى مطلق الضمير وليس كذلك بل الخلاف فى ضمير المخاطب فقط وأما ضمير المتكلم والغائب فنداؤهما ممنوع اتفاقا كما فى التصريح فلا يقال يا أنا ولا يا هو . ولا يرد أنه سمع يا هو يا من لا هو إلا هو لأن هو فى مثله اسم للذات العلية لا ضمير اهـ ويمكن دفع الاعتراض بأن مصب تصحيح المنع فى عبارته الإطلاق أى والصحيح منع نداء المضمر حالة كون المضمر مطلقا عن التقييد بكونه ضمير متكلم أو غائب فيكون مقابل الصحيح المنع حالة كون الضمير مقيدا بذلك ويمكن أيضا أن يفرض كلام الشارح كالمصنف فى ضمير المخاطب فقط ويكون معنى قول الشارح مطلقا سواء كان ضمير رفع أو نصب أخذا مما بعده أو يكون معناه نثرا أو نظما أخذا مما بعده أيضا فاعرف ذلك . **(قوله وشذ يا إياك قد كفيتك)** جعل بعضهم يا فيه للتنبيه

---

[٩٠٤] قاله الأحوص . وتمامه :

أَنْتَ ٱلَّذِى طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا ... قَدْ أَحْسَنَ ٱللهُ وَقَدْ أَسَأْتَا

وأبجر منادى وابن أبجر صفته . والمنادى إذا وصف بابن والابن بين العلمين يبنى المنادى مع الابن على الفتح . والشاهد فى يا أنتا فإن أنت ضمير رفع ، وحق المنادى أن يكون منصوبا فلذلك حكم بشذوذه لكونه مضمرا .

(وَذَاكَ) أى التعرى من الحروف (فِى آسْمِ ٱلْجِنْسِ وَٱلْمُشَارِ لَهُ * قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعْهُ) فيهما أصلا ورأسا (فَانْصُرْ عَاذِلَهْ) بالذال المعجمة أى لائمه على ذلك ، فقد سمع فى كل منهما ما لا يمكن رد جميعه ، فمن ذلك فى اسم الجنس قولهم : أطرق كرا ، وافتد مخنوق ، وأصبح ليل . وفى الحديث : « ثوبى حجر »[1] وفى اسم الإشارة قوله :

[٩٠٥] إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِى لَهَا قَالَ صَاحِبِى بِمِثْلِكَ هَـذَا لَوْعَةٌ وَغَـرَامُ

وإيا مفعول فعل محذوف يفسره المذكور . (قوله يا أبجر) بموحدة فجيم فراء . قال فى القاموس : الأبجر الذى خرجت سرته والعظيم البطن وقد بجر كفرح فيهما اهـ وتمامه :

* أنت الذى طلقت عام جعتا *

وجعل بعضهم يا فيه للتنبيه وأنت الأولى مبتدأ وأنت الثانية تأكيدا والموصول خبرا . (قوله أى التعرى) أى المفهوم من يعرى و لم يقل أى التعرية مع أنها مصدر يعرى لأن التعرى أوفق بتذكير اسم الإشارة . (قوله فى اسم الجنس) أى المعين كما سيأتى فى الشرح .

(قوله والمشار إليه) اعترض بأن حقه أن يقول والمشار به وأجيب بأن فى كلامه حذف مضاف أى ولفظ المشار له من حيث إنه مشار له وهو اسم الإشارة وبأنه معطوف على الجنس أى واسم المشار له أى الاسم الدال عليه من حيث إنه مشار إليه . وظاهر كلامه جواز نداء اسم الإشارة مطلقا وقيده الشاطبى بغير المتصل بالخطاب . (قوله أصلا ورأسا) العطف للتوكيد والمراد أنه لا يحكم بالقلة فقط وأما قول البعض المراد بمنعه أصلا منع القياس عليه وبمنعه رأسا منع وروده فهو مع ما فيه من التحكم مردود بما سيفيده الشارح من اعتراف المانعين بالورود حيث قال : ومذهب البصريين المنع فيهما وحمل ما ورد على شذوذ أو ضرورة .

(قوله أطرق كرا) أصله يا كروان رخم بحذف النون وحذفت معها الألف لكونها لينا زائدا ساكنا مكملا أربعة . قال الناظم : ومع الآخر احذف الذى تلا إلخ ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وتمامه : إن النعام فى القرى . وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه ، أى اخفض يا كرا عنقك للصيد فإن من هو أكبر وأطول عنقا منك وهو النعام قد صيد . تصريح بزيادة . (قوله وافتد مخنوق) مثل يضرب لكل مضطر وقع فى شدة وهو يبخل بافتداء نفسه بماله ، اهـ تصريح . (قوله وأصبح ليل) مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشىء أى صر صبحا ، اهـ تصريح . ولو قال أى ائت بالصبح أو تبدل بالصبح لكان أوضح . (قوله ثوبى حجر) قاله ﷺ حكاية عن موسى عليه الصلاة والسلام حين فر الحجر بثوبه حين وضعه عليه وذهب ليغتسل وكان رخاما كما فى الفارضى . (قوله إذا هملت عينى) أى أسالت الدموع لها أى لأجل المحبوبة وبمثلك خبر مقدم ولوعة

[٩٠٥] قاله ذو الرمة غيلان من قصيدة من الطويل . والشاهد فى هذا حيث حذف منه حرف النداء . وأصله يا هذا واحتجت به الكوفية على جواز ذلك ، ولوعة مبتدأ وبمثلك خبره ، وغرام عطف عليه ، وهملت أى صبت وكذا همرت .

(١) قاله عيسى ـ عليه السلام ـ راجع لنا مفاتيح القارىء لأبواب فتح البارى بشرح صحيح البخارى .

وقوله :

[٩٠٦] إنَّ الأُلَى وَصَفُوا قَوْمِى لَهُمْ فَبِهِمْ هَذَا ٱعْتَصِمْ تَلْقَ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولَا

وقوله :

[٩٠٧] ذَا ٱرْعِوَاءٌ فَلَيْسَ بَعْدَ ٱشْتِعَالِ الرّ رَأْسِ شَيْبًا إِلَى الصِّبَا مِنْ سَبِيلِ

وجعل منه قوله تعالى : ﴿ ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ﴾ [البقرة : ٨٥] وكلاهما عند الكوفيين مقيس مطرد ، ومذهب البصريين المنع فيهما وحمل ما ورد ، على شذوذ أو ضرورة ، ولحنوا المتنبى فى قوله :

[٩٠٨] ★ هَذِى بَرَزْتِ لَنَا فَهِجْتِ رَسِيسًا ★

والإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظما ونثرا ، وقصر اسم الإشارة على السماع إذ لم يرد إلا فى الشعر وقد صرح فى شرح الكافية بموافقة الكوفيين فى اسم الجنس

مبتدأ مؤخر وهذا منادى وفيه الشاهد . قال البعض : ويحتمل أن يكون مبتدأ ولوعة بدل أو عطف بيان وحينئذ لا شاهد فيه اهـ ما يبعده تذكير اسم الإشارة مع تأنيث لوعة . **(قوله قومى لهم)** قومى خبر إن ولهم متعلق بصلة الموصول وهى وصفوا فيكون قد فصل بين العامل والمعمول بأجنبى للضرورة واعتصم أى استمسك . **(قوله ذا ارعواء)** أى يا ذا ارعو ارعواء أى انكف عن دواعى الصبا انكفافا . **(قوله وجعل منه قوله تعالى إلخ)** لم يقل وقوله تعالى لأن ما ذكره أحد أوجه منها أن هؤلاء بمعنى الذين خبر أنتم . **(قوله على شذوذ)** أى فى النثر أو ضرورة فى النظم . **(قوله ولحنوا المتنبى)** قد يمنع التلحين بأن المتنبى كوفى ومذهب الكوفيين جواز حذف حرف النداء من اسم الإشارة . قاله الدمامينى . **(قوله هذى)** أى يا هذى وجعله بعضهم مفعولا مطلقا أى برزت هذه البرزة وحينئذ لا شاهد فيه . ورده الناظم بأنه لا يشار إلى المصدر على طريق المفعول المطلق إلا منعوتا بذلك المصدر نحو : ضربته ذلك الضرب لكن تقدم فى باب المفعول المطلق أن غير الناظم لا يشترط ذلك فهجت أى أثرت رسيسا أى هما . وتمامه :

★ ثم انصرفت وما شفيت نسيسا ★

بنون مفتوحة أى بقية النفس . **(قوله إذ لم يرد إلا فى الشعر)** أى لم يرد نصا إلا فى الشعر

---

[٩٠٦] البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ .

[٩٠٧] هو من الخفيف وذا اسم إشارة منادى حذف حرف ندائه ، وأصله يا ذا ارعواء ، وهو الشاهد ، واحتجت به الكوفية على جواز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة ، وخالفتهم البصرية ، وارعواء نصب على المصدر أى يا ذا ارعو ارعواء ، من ارعوى عن القبيح إذا رجع ، والفاء للتعليل ، ومن زائدة ، وسبيل اسم ليس ، وإلى الصبا خبره ، وشيبا تمييز .

[٩٠٨] قاله أبو الطيب أحمد بن الحسين المتنبى من قصيدة من الكامل يمدح بها أبا بكر محمد بن زريق الطرسوسى وتمامه :

★ ثُمَّ ٱنصَرَفْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيسًا ★

الشاهد فى هذى حيث حذف منه حرف النداء مع اسم الإشارة : أى يا هذه ، وهذا لا يجوز نص عليه البصرية فلذلك لحنوه فى ذلك ، وخرج على أن هذا إشارة إلى البرزة وهو مصدر كقولهم ظننت ذاك ، فذاك إشارة إلى المصدر وجوزت الكوفية ذلك فلا وجه إلى تلحينه . وبرزت أى ظهرت . وهجت من هاجه إذا أثاره . والرسيس بفتح الراء وكسر السين وهو مس الحمى أو الهم . والنسيس بفتح النون وكسر السين المهملة وهو بقية النفس . وهذا تمثيل وليس باحتجاج .

فقال وقولهم فى هذا أصح .

(تنبيه): أطلق هنا اسم الجنس وقيده فى التسهيل بالمبنى للنداء إذ هو محل الخلاف فأما اسم الجنس المفرد غير المعين كقول الأعمى يا رجلا خذ بيدى فنص فى شرح الكافية على أن الحرف يلزمه . فالحاصل أن الحرف يلزم فى سبعة مواضع المندوب والمستغاث والمتعجب منه والمنادى البعيد والمضمر ولفظ الجلالة واسم الجنس غير المعين ، وفى اسم الإشارة واسم الجنس المعين ما عرفت **(وَٱبْنِ ٱلْمُعَرَّفَ ٱلْمُنَادَى ٱلْمُفْرَدَا * عَلَى ٱلَّذِى فِى رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا)** أى إذا اجتمع فى المنادى هذان الأمران التعريف والإفراد فإنه يبنى على ما يرفع به لو كان معربا . وسواء كان ذلك التعريف سابقا

فلا ترد الآية لقبولها التأويل[1] . **(قوله إذ هو محل الخلاف)** يقتضى أن غير المعين يلزمه الحرف اتفاقا وليس كذلك فقد صرح المرادى بأن بعضهم أجاز حذف الحرف معه أيضا نحو : رجلا خذ بيدى وأجاب بعضهم بجعل أل فى الخلاف للعهد والمعهود الخلاف بين البصريين والكوفيين فغير المعين يلزمه الحرف اتفاقا منهما وهذا لا ينافى حكاية قول فيه عن بعض النحاة وإنما يصح هذا الجواب إذا كان البعض المجيز من غير الفريقين فراجعه . **(قوله على أن الحرف يلزمه)** أى على الصحيح لما مر عن المرادى خلافا لما يوهمه كلام الشارح من أن لزومه للحرف متفق عليه .

(قوله وابن المعرف إلخ) إنما بنى لوقوعه موقع الكاف الاسمية فى نحو أدعوك المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ومماثلته لها إفرادا وتعريفا ، وإنما احتيج إلى قولنا المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية لأن الاسم لا يبنى إلا لمشابهة الحرف ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى ، وخرج بقولنا ومماثلته لها إفرادا وتعريفا : المضاف والشبيه به لأنهما لم يماثلا الكاف الاسمية إفرادا ، والنكرة غير المقصودة لأنها لم تماثلها تعريفا . وجعل السيد علة البناء المشابهة لكاف ذلك فى الخطاب والإفراد بلا واسطة ويرد عليه وجود هذه العلة فى النكرة غير المقصودة مع عدم بنائها ، وبنى على حركة للإعلام بأن بناءه غير أصلى وكانت ضمة لأنه لو بنى على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة ، أو على الفتح لالتبس به عند حذف ألفه اكتفاء بالفتحة . قاله الفاكهى . وأورد عليه أن المنادى المضاف للياء يجوز فيه الضم عند حذف يائه فلا يحصل الفرق ، وأجيب بأنه قليل فلا ينظر إليه .

(قوله المنادى) ليس بقيد بل بيان لموضوع المسألة لأن الكلام فى أحكام المنادى وأخره عن قوله المعرف ضرورة ، اهـ غزى . **(قوله فى رفعه)** أى رفع نظيره على ما قاله الغزى ، أو المراد رفعه فى غير النداء ، أو المراد رفعه على فرض إعرابه ، وإلى هذا يشير قول الشارح على ما يرفع به لو كان معربا ، فاندفع ما يقال الرفع إعراب فينافى قوله وابن . **(قوله على ما يرفع به)** من حركة ظاهرة أو مقدرة أو حرف . **(قوله سابقا على النداء)** كالعلم والصحيح بقاؤه على تعريفه بالعلمية وازداد بالنداء

---

(١) وما يقبل التأويل لا يعتمد عليه كشاهد .

على النداء نحو : يا زيد أو عارضا فيه بسبب القصد والإقبال وهو النكرة المقصودة نحو : يا رجل أقبل تريد رجلا معينا . والمراد بالمفرد هنا ألا يكون مضافا ولا شبيها به كما فى باب لا فيدخل فى ذلك المركب المزجى والمثنى والمجموع نحو : يا معديكرب ويا زيدان ويا زيدون ويا هندان ويا رجلان ويا مسلمون ، وفى نحو : يا موسى ويا قاضى ضمة مقدرة .

(تنبيهات): **الأول** : قال فى التسهيل : ويجوز نصب ما وصف من معرف

وضوحا . وقيل سلب تعريفه بالعلمية وتعرف بالنداء ، ورده الناظم بنداء ما لا يمكن سلب تعريفه كلفظ الجلالة واسم الإشارة فإنهما لا يقبلان التنكير . فإن قلت : العلم إذا أريد إضافته نكر فما الفرق ؟ قلت : ليس المقصود من الإضافة إلا تعريف المضاف أو تخصيصه فلو أضيف مع بقاء التعريف كانت الإضافة لغوا ، وليس المقصود من النداء التعريف بل طلب الإصغاء فلا حاجة إلى تنكير المنادى إذا كان معرفة ، سم .

(قوله بسبب القصد) أى قصد المنكر بعينه ، وقوله والإقبال أى إقبال المتكلم على المنادى أى إلقائه الكلام نحوه وليس المراد إقبال المنادى على المتكلم كما قد يتوهم لتأخره عن النداء فيلزم كون الكلمة حالة النداء غير معرفة وتوقف تعريفها على إقبال المنادى ، حتى إنه إذا لم يقبل بقيت الكلمة على تنكيرها وهو باطل . والعطف من عطف اللازم ، قال الدمامينى : التعريف لم يحصل بمجرد القصد والإقبال بل بهما مع كون الكلمة مناداة بدليل انتفائه فى أنت رجل عالم مع وجود القصد والإقبال وحينئذ فقول الشارح بسبب القصد والإقبال أى مع كون الكلمة مناداة . **(قوله المركب المزجى)** المراد به ما يشمل العددى كخمسة عشر لأنه أيضا من المفرد نعم أجرى الكوفيون اثنى عشر واثنتى عشرة مجرى المضاف كما سيأتى فى الشرح . **(قوله والمثنى والمجموع)** الظاهر كما قال البعض أن نحو : يا زيدان ويا زيدون من النكرة المقصودة لا من العلم لأن العلمية زالت إذ لا يثنى العلم ولا يجمع إلا بعد اعتبار تنكيره ولهذا دخلت عليهما أل فتعريفهما بالقصد والإقبال . **(قوله ويا قاضى)** بحذف التنوين اتفاقا لحدوث البناء وإثبات الياء إذ لا موجب لحذفها قاله الخليل وذهب المبرد إلى أن الياء تحذف لأن النداء دخل على اسم منون محذوف الياء فيبقى حذفها بحاله وتقدر الضمة فيها ومحل الخلاف بينهما إذا لم يصر بحذف الياء ذا أصل واحد وإلا ثبتت الياء اتفاقا كما فى مر اسم فاعل من أرى . قاله فى التسهيل .

(قوله ويجوز نصب ما وصف) أى بمفرد معرف أو منكر أو بجملة أو بظرف أى جوازا برجحان بل أوجبه كثير ذاهبين إلى أنه من شبيه المضاف كما يفيده قول الهمع ، أما الموصوفة بمفرد أو جملة أو ظرف فمن شبيه المضاف فتنصب وجوز الكسائى فيها البناء اهـ وعلى هذا لا يختص الشبيه بالمضاف بما عمل فيما بعده أو عطف عليه ما بعده . ويؤخذ من التصريح أن الأحوال ثلاثة وأنه يجب النصب فى حال ورود النداء على الموصوف وصفته بأن يطرأ النداء بعد الوصف بالصفة لأنه حينئذ من شبيه

بقصد وإقبال وحكاه فى شرحه عن الفراء وأيده بما روى من قوله ﷺ فى سجوده : « **يا عظيما يرجى لكل عظيم** » وجعل منه قوله :

[٩٠٩] * أَدَارًا بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً *

الثانى : ما أطلقه هنا قيده فى التسهيل بقوله غير مجرور باللام للاحتراز من نحو : يا لزيد لعمرو ونحو : يا للماء والعشب ، فإن كلا منهما مفرد معرف وهو معرب . **الثالث** : إذا ناديت اثنى عشر واثنتى عشرة قلت يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة بالألف ، وإنما بنى على الألف لأنه مفرد فى هذا الباب كما عرفت . وقال الكوفيون : يا اثنى عشر ويا اثنتى عشرة بالياء إجراء لهما مجرى المضاف (**وَٱنْوِ ٱنْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ ٱلنِّدَا**) كسيبويه

المضاف ، ويجب البناء فى حال ورود الوصف بالصفة على النداء بأن يطرأ بعد النداء فيكون المنادى الموصوف وحده وهو مفرد مقصود ثم يرد الوصف ويجوز كل فى احتمال الأمرين . واستشكل الدمامينى جواز وصف المنادى المقصود بالجملة والظرف والنكرة مع أنه معرفة والثلاثة لا يوصف بها إلا النكرات ، قال : وغاية ما يتمحل له أن هذا المنادى كان قبل النداء نكرة فيصح وصفه بجميع ذلك ويقدر أنه وصف بها قبل النداء ثم جاء النداء داخلا على الموصوف وصفته جميعا لا داخلا على المنادى فقط ثم وصف بعده اهـ وجوابه المذكور إنما يتم على النصب . وأجاب فى التصريح بأنه يغتفر فى المعرفة الطارئة ما لا يغتفر فى الأصلية ، ثم نقل عن الموضح أن الجملة أى فى نحو : « **يا عظيما يرجى لكل عظيم** » حال من الضمير المستتر فى الوصف لا نعت فى حالة النصب لأنها حينئذ عامله فيما بعدها قال : فهو من الشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا اهـ قال شيخنا : وغرض الشارح بقوله ويجوز نصب إلخ التنبيه على أن كلام المصنف هنا مقيد بعدم الوصف .

(**قوله هجت**) أى أثرت والعبرة الدمع . (**قوله قيده فى التسهيل**) هذا التقييد مأخوذ من قول المصنف فى الاستغاثة إذا استغيث اسم منادى خفضا باللام فما هنا مقيد بما سيأتى ، أفاده سم . (**قوله إجراء لهما مجرى المضاف**) أى لشبههما به فى الصورة . (**قوله وانو انضمام ما بنوا قبل الندا**) فإن قيل المبنيات إنما يحكم على محلها فلا يقدر فيها . فالجواب أن المقدر هنا حركة بناء لا حركة إعراب اهـ فارسى أى وحركة البناء لا تكون محلية لأنها ليست من مقتضيات العامل والحركة المحلية من مقتضياته فانحصرت فى حركة الإعراب . (**قوله ما بنوا**) أى أو حكوا كما سيذكره الشارح . (**قوله فى لغة الحجاز**) راجع لحذام[1] فقط أى وأما فى لغة تميم فهو معرب فيكون فى حالة النداء مبنيا على

---

[٩٠٩] قاله ذو الرمة . وتمامه :

* فَمَاءُ ٱلْهَوَى يَرْفَضُّ أَوْ يَتَرَقْرَقُ *

من قصيدة من الطويل . والشاهد فى أدارا حيث نصب وإن كان مقصودا بالنداء . قال الفراء : النكرة المقصودة الموصوفة المناداة تؤثر العرب نصبها يقولون يا رجلا كريما أقبل . قلت : يؤيده قوله عليه الصلاة والسلام فى سجوده : « **يا عظيما يرجى لكل عظيم** » وحزوى بضم الحاء المهملة وسكون الزاى اسم موضع بعينه : أى دارا مستقرة بحزوى . والعبرة الدمعة . وماء الهوى دمعه لأنه يبعثه فلذلك أضيف إليه . ويرفض يسيل بعضه فى أثر بعض . ويترقرق يبقى فى العين متحيرا يجىء ويذهب .

(١) فالحجازيون يبنونها وأمثالها على الكسرة واستشهدوا بقول الشاعر :

إذا قالت حذام فصدقوها ... فإن القول ما قالت حذام

وحذام فى لغة الحجاز وخمسة عشر **(وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِى بِنَاءٍ جُدِّدَا)** ويظهر أثر ذلك فى تابعه فتقول : يا سيبويه العالم برفع العالم ونصبه كما تفعل فى تابع ما تجدد بناؤه نحو يا زيد الفاضل ، والمحكى كالمبنى تقول : يا تأبط شرا المقدام والمقدام **(وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ وَالْمُضَافَا * وَشِبْهَهُ انْصِبْ عَادِمًا خِلَافَا)** أى يجب نصب المنادى حتما فى ثلاثة أحوال : **الأول** النكرة غير المقصودة كقول الواعظ :

*** يَا غَافِلًا وَالْمَوْتُ يَطْلُبُهُ ***

وقول الأعمى : يا رجلا خذ بيدى . وقوله :

[٩١٠] *** أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ ***

الضم بناء مجددا . **(قوله وليجر مجرى ذى بناء جددا)** يحتمل أن المراد يجرى مجراه فى كونه فى محل نصب وعلى هذا يرجع اسم الإشارة فى قول الشارح ، ويظهر أثر ذلك إلى ما ذكر من نية الضم ونصب المحل ويحتمل أن المراد يجرى مجراه فى جواز رفع تابعه ونصبه كما أشار إليه الفارضى ، وعلى هذا كان ينبغى للشارح أن يسقط قوله ويظهر أثر ذلك فى تابعه ، ويقتصر على قوله فتقول يا سيبويه العالم إلخ فتدبر .

(قوله برفع العالم) أى مراعاة للضم المقدر ونصبه أى مراعاة لمحل المتبوع ولم يجر مراعاة لكسر البناء لأنها لأصالتها بعيدة عن حركة الإعراب ، بخلاف الضم فإنه لعروضه بيا أشبهت حركة الإعراب العارضة بالعامل المتأصلة فى المتبوعية وإطلاق الرفع على حركة التابع فيه مسامحة لأن التحقيق أنها حركة اتباع . **(قوله والمحكى كالمبنى)** مقتضاه أن المحكى ليس بمبنى وهو مذهب السيد ولهذا جعل إعرابه تقديريا وهو أوجه مما فى التصريح أنه مبنى ويمكن تفسير البناء فى كلامه بما قابل الإعراب فيشمل الحكاية فيرجع الخلاف لفظيا فافهم . ومعنى كونه كالمبنى أنه ينبى على ضم منوى ويرفع تابعه وينصب . **(قوله والمضافا)** أى لغير ضمير الخطاب أما المضاف إليه فلا ينادى فلا يقال يا غلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين لاقتضاء النداء خطاب الغلام وإضافته إلى ضمير الخطاب عدم خطابه لوجوب تغاير المتضايفين وامتناع اجتماع خطابين لشخصين فى جملة واحدة ، أفاده الدنوشرى نقلا عن المتوسط وهو أولى مما ذكره البعض .

---

[٩١٠] تمامه :

*** نَدَامَاىَ مِنْ نَجْرَانَ أَلَّا تَلَاقِيَا ***

قاله عبد يغوث بن وقاص الحارثى شاعر جاهلى من شعراء قحطان ، وفارس من فرسان قومه بنى الحارث ، وهو قائدهم يوم الكلاب الثانى إلى بنى تميم ، فأسر فى ذلك اليوم فقال قصيدة هو منها ينوح بها على نفسه ، وهى طويلة من الطويل . والشاهد فى أيا راكبا للندبة فحذف الهاء ، فلا يجوز التنوين لأنه قصد به راكبا بعينه . وأصل إما إن ما فإن حرف شرط وما زائدة أدغمت النون فى الميم . وعرضت أى تعرضت ، قاله البيلى . والأصح أن معناه إذا أتيت العروض وهى مكة والمدينة وما حولهما والفاء للجواب . وندامای جمع ندمان وهو النديم وهو شريب[1] الرجل الذى ينادمه . وأصل ألا تلاقيا أن لا تلاقيا فإن زائدة . ولا لنفى الجنس ، وتلاقيا اسمه وخبره محذوف أى لنا ، والجملة فى محل النصب على أنها مفعول ثان لبلغن . ومن نجران أى من أهلها وهى بلدة باليمن .

---

(١) أى مُجالسه على الشراب .

وعن المازنى أنه أحال وجود هذا النوع . **الثانى** : المضاف سواء كانت الإضافة محضة نحو : ﴿ **ربنا اغفر لنا** ﴾ [آل عمران : ١٤٧ ، الحشر : ١٠] ، أو غير محضة نحو : يا حسن الوجه . وعن ثعلب إجازة الضم فى غير المحضة . **الثالث** : الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه نحو : يا حسنا وجهه ويا طالعا جبلا ويا رفيقا بالعباد ويا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك ، ويمتنع فى هذا إدخال « يا » على ثلاثين خلافا لبعضهم وإن ناديت جماعة هذه عدتها ، فإن كانت غير معينة نصبتهما أيضا ، وإن كانت معينة

(قوله يا غافلا والموت يطلبه) قال البعض : الواو استئنافية ليصح كونه مثالا للنكرة غير المقصودة إذ لو جعلت حالية لكان من أمثلة الشبيه بالمضاف لا مما نحن بصدده اهـ وفيه أن المعنى على الحالية لا على الاستئناف فالأولى عندى أنه من شبيه المضاف لا من المفرد وإن درج عليه الشارح وغيره لما عرفته فتدبر .

(قوله أيا راكبا إما عرضت فبلغن) تمامه :

* **نداماى من نجران ألّا تلاقيا** *

أصل إما إن ما فأدغمت نون الشرطية فى ميم ما الزائدة وعرضت أى أتيت العروض وهى مكة والمدينة وما بينهما ونجران بلد باليمن . تصريح . **(قوله أحال وجود هذا النوع)** أى نداء غير المقصود مدعيا أن نداء غير المعين لا يمكن . **(قوله وعن ثعلب إجازة الضم)** فيه تورك على قول الناظم « عادما خلافا » إلا أن يقال المراد خلافا معتدا به أو عادما فى الجملة . **(قوله ما اتصل به شئ من تمام معناه)** أى متممه بأن يكون معمولا أو معطوفا قبل النداء كما يفيده كلام التسهيل وصرح به فى التصريح أو نعتا على ما مر من الخلاف فالموصول نحو : يا من فعل كذا من المفرد فيقدر ضمه كما فى سم ، والمعمول إما مرفوع أو منصوب أو مجرور ولهذا عدد الأمثلة . **(قوله ويا طالعا جبلا)** هو معرفة بدليل نعته بمعرفة ولا يقال موصوفه المقدر نكرة لأنه تنوسى بإقامته مقامه ولذلك كان هو المنادى دون الموصوف المقدر ، قاله الشنوانى . ثم نقل عن الرضى جواز تعريف نعت النكرة المقصودة وتنكيره وكذا عن الشيخ خالد قال لكون التعريف مجددا قال : وينبغى أن نعت شبه المضاف كذلك . **(قوله فيمن سميته بذلك)** أى حالة كونه مستعملا فيمن سميته بمجموع المعطوف والمعطوف عليه فيجب نصبهما للطول بلا خلاف : الأول لشبهه بالمضاف والثانى لعطفه على المنصوب .

(قوله ويمتنع فى هذا إدخال يا إلخ) أى لأن ثلاثين جزء علم حينئذ كشمس من عبد شمس والمخالف نظر إلى الأصل المنقول عنه . **(قوله نصبتهما أيضا)** أى وجوبا أما الأول فلأنه نكرة غير مقصودة وأما الثانى فلعطفه على المنصوب . **(قوله وإن كانت)** أى الجماعة معينة إلخ قال الحفيد : الظاهر أن هذا الحكم الذى قاله محله فيما إذا أريد بثلاثة ثلاثة معينة وبثلاثين ثلاثون معينة وإنما قلت ذلك لأن المنادى إنما يبنى إذا كان مفردا لمعين وكذا لا يجوز فى تابعه الوجهان إذا كان مع أل إلا إذا أريد به معين أما إذا أريد بالمجموع معين فلا يستحق كل منهما بناء بل الظاهر فيه نصبهما كما لو سمى رجل

ضممت الأول وعرفت الثانى بأل ونصبته أو رفعته ، إلا إن أعدت معه يا فيجب ضمه وتجريده من أل ومنع ابن خروف إعادة يا وتخييره فى إلحاق أل مردود .

(تنبيه): انتصاب المنادى لفظا أو محلا عند سيبويه على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدر ، فأصل يا زيد عنده أدعو زيدا ، فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته ، وأجاز المبرد نصبه بحرف النداء لسده مسد الفعل ، فعلى المذهبين يا زيد جملة وليس المنادى أحد جزءاها ، فعند سيبويه جزءيها أى الفعل والفاعل مقدران ، وعند المبرد حرف النداء سد مسد أحد جزءى الجملة أى

بثلاثة وثلاثين ، سم . **(قوله ضممت الأول)** أى لأنه نكرة مقصودة ، تصريح . **(قوله وعرفت الثانى)** قال فى التصريح وجوبا لأنه اسم جنس أريد به معين فوجب إدخال أداة التعريف عليه وهى أل اهـ ولم يكتف بحرف النداء لأنه لم يباشره ، وقضية التعليل امتناع يا زيد ورجل وهو ما نقله السيوطى عن الأخفش ونقل عن المبرد الجواز ، قال سم : وقياس قول المبرد الجواز فى مسألتنا بدون أل . **(قوله ونصبته)** أى عطفا على محل الأول أو رفعته أى عطفا على لفظه ، والوجهان مأخوذان من قول المصنف الآتى :

وإن يكن مصحوب أل ما نسقا ففيه وجهان ورفع ينتقى

(قوله فيجب ضمه) قال شيخنا : أى بناؤه على ما يرفع به فلا يرد أنه يبنى على الواو اهـ ولو قال فيجب بناؤه على الواو لكان أوضح . **(قوله وتجريده من أل)** لأنه لا يجمع بين يا وأل مع لفظ الجلالة والجملة المحكية المصدرة بأل كما يأتى . **(قوله مردود)** كان الظاهر مردودان ليطابق الخبر المبتدأ وهو منع وتخيير ويمكن أن يقرأ تخيير بالنصب على أنه مفعول معه أو يقدر لواحد منهما خبر على حد : نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض[1] . وهذا الجواب أولى لإيهام ما قبله أن ابن خروف لو قال بأحد الأمرين ولم يجمع بينهما لم يرد عليه وليس كذلك فافهم . ووجه رد الأول أن الثانى ليس جزء علم حتى يمتنع دخول يا عليه ، ووجه رد الثانى أنه اسم جنس أريد به معين فيجب تعريفه بأل لما تقدم لا أنه مخير فيه وللبعض هنا كلام لا يساوى التعرض له ، ويؤخذ رده مما تقدم فتأمل . **(قوله وإفادته فائدته)** هى طلب الإقبال وعلم من كلامه أن شرط الحذف وهو الدلالة وشرط وجوبه وهو سد الحرف مسده موجودان لكن سد مسده عند سيبويه فى اللفظ وعند المبرد فى اللفظ والعمل .

(قوله نصبه بحرف النداء إلخ) فى الهمع أنه على هذا مشبه بالمفعول به لا مفعول به . **(قوله يا زيد جملة)** أى مفيد مفاد الجملة وواقع موقعها وليس المراد أنه بنفسه جملة كذا قال البعض وهو ظاهر على مذهب سيبويه ، وعلى أول الاحتمالين الآتيين فى تقرير مذهب المبرد . **(قوله والفاعل مقدر)** أى محذوف تبعا لحذف الفعل الذى استتر فيه ، ويحتمل أن المراد مستتر فى يا لأنها لما عملت عمله جاز أن يستتر فيها ما استتر فى الفعل ، ثم رأيت بعضهم ذكره مقتصرا عليه ، ولكن الأول أوفق بكلامه

---

(١) أى نحن بما عندنا راضون .

الفعل ، والفاعل مقدر والمفعول ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظا أو تقديرا إذ لا نداء بدون المنادى (**وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ وَٱفْتَحَنَّ مِنْ * نَحْوِ أَزَيْدَ بْنَ سَعِيدٍ لَا تَهِنْ**) أى إذا كان المنادى علما مفردا موصوفا بابن متصل به مضاف إلى علم نحو : يا زيد بن سعيد جاز فيه الضم والفتح ، والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح ، ومنه قوله :

[٩١١] **يَا حَكَمُ بْنَ ٱلْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودْ سُرَادِقُ ٱلْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودْ**

فى تقرير مذهب سيبويه ، وعلى الثانى يكون يا زيد بنفسه جملة وكذا على ما حكاه أبو حيان عن بعضهم أن أحرف النداء أسماء أفعال متحملة لضمير المنادِى بكسر الدال فتنبه . **(قوله أو تقديرا)** اعترضه شيخنا بأن التقدير ينافى وجوب الذكر وأجاب البعض بأن المراد بالذكر الملاحظة ، وكلام الشارح مبنى على مذهب ابن مالك من جواز حذف المنادى قياسا قبل الأمر والدعاء كما مر بيانه . **(قوله ونحو)** مفعول ضم ومفعول افتحن ضمير محذوف يعود على نحو وتهن بفتح التاء مضارع وهن أى ضعف وبضمها مضارع أهان والهاء مكسورة فيهما . **(قوله بابن متصل)** أنت خبير بأن المراد بابن لفظه فهو حينئذ علم فكيف وصفه بالنكرة حيث قال متصل مضاف فكان حقه أن يقول متصلا مضافا بالنصب على الحال .

(قوله مضاف إلى علم) أعم من أن يكون مفردا أو غيره . حفيد سم . **(قوله جاز فيه الضم)** أى على الأصل والفتح إما على الاتباع لفتحة ابن إذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر فى التسهيل أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئا واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازى تبعا للشيخ عبد القادر أو على إقحام ابن وإضافة زيد إلى سعيد لأن ابن الشخص تجوز إضافته إليه لملابسته إياه حكاه فى البسيط مع الوجهين السابقين ، فعلى الوجه الأول فتحة زيد فتحة اتباع وعلى الثانى فتحة بنية وعلى الثالث فتحة إعراب ، وفتحة ابن على الأول والثالث فتحة إعراب وعلى الثانى فتحة بناء اهـ تصريح ببعض تغيير . ونقل شيخنا عن حواشى الجامى أنه لا يتصور الرفع فى تابع العلم الموصوف بابن إذا كان أى العلم الموصوف بابن مفتوحا ثم نقل عن الطبلاوى ما نصه : واعلم أنه لا يجوز فى تابع العلم الموصوف بابن إلا النصب نحو : يا زيد ابن عمرو العاقل بنصب العاقل كما جزم به العصام وصرح به غيره اهـ ومقتضى النقل الأول تصور رفعه إذا ضم العلم الموصوف بابن ومقتضى الثانى عدم تصور رفعه مطلقا وكأن المانع من الرفع عند ضم ذلك العلم الفصل بين التابع والمتبوع فحرره .

(قوله يا حكم بن المنذر إلخ) من الرجز المذيل شذوذا كما قرر فى محله والسرادق بضم السين

---

[٩١١] نسبه الجوهرى إلى رؤبة وليس بصحيح ، بل هو لراجز من بنى الحرماز . والشاهد فى يا حكم بن المنذر فإن حكم منادى علم موصوف بابن مضاف إلى علم فيجوز فيه الضم على الأصل والفتح على الاتباع والتخفيف . والسرادق بضم السين تسمى بالفارسية سرابردة . والمجد العز والشرف .

(تنبيه): شرط جواز الأمرين كون الابن صفة كما هو الظاهر ، فلو جعل بدلا أو عطف بيان أو منادى أو مفعولا بفعل مقدر تعين الضم ، وكلامه لا يوفى بذلك وإن كان مراده **(وَٱلضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ ٱلِابْنُ عَلَمَا * وَيَلِ ٱلِابْنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا)** الضم مبتدأ خبره قد حتما وإن لم يل شرط جوابه محذوف ، والتقدير فالضم متحتم أى واجب . ويجوز أن يكون قد حتما جوابه والشرط وجوابه خبر المبتدأ . واستغنى بالضمير الذى فى حتم رابطا لأن جملة الشرط والجواب يستغنى فيهما بضمير واحد لتنزلهما منزلة الجملة الواحدة ، وعلى هذا فلا حذف . ومعنى البيت أن الضم متحتم أى واجب إذا فقد شرط من الشروط المذكورة كما فى نحو : يا رجل ابن عمرو ، ويا زيد الفاضل ابن عمرو ، ويا زيد الفاضل

المهملة ما يمد فوق صحن الدار . **(قوله شرط جواز الأمرين)** حاصل ما ذكره المصنف والشارح من الشروط ستة وشرط فى التسهيل سابعا وهو أن يكون المنادى ظاهر الضم بأن يكون صحيح الآخر وسيذكره الشارح . وشرط النووى فى شرح مسلم أن تكون البنوة حقيقية وشرط بعضهم فى العلمين التذكير وغلطوه فنحو : يا زيد بن فاطمة كيا زيد بن عمرو كذا فى الفارضى . قال شيخنا : وينبغى أن يزاد كون لفظ ابن مفردا لا مثنى ومجموعا ولا يخفى أخذ هذا من صنيع المصنف .

(قوله وكلامه لا يوفى بذلك) أى لأن ابنا فى المثال محتمل للوصفية وغيرها . **(قوله وَيَلِ الابن علم)** معطوف على يل الأول والواو فيه بمعنى أو لأن انتفاء أحدهما كاف فى تحتم الضم . **(قوله وعلى هذا فلا حذف)** أى للجواب بل هو مذكور لكن فيه حذف فاء الجواب للضرورة ، وفى الاحتمال الأول أيضا ارتكاب ضرورة لأن شرط حذف الجواب أن يكون الشرط فعلا ماضيا فحيث كان مضارعا كان حذفه مخصوصا بالشعر[1] ، قاله الشيخ خالد . **(قوله ومعنى البيت أن الضم متحتم أى واجب إذا فقد شرط من الشروط المذكورة)** يعنى الشروط الأربعة المشار إليها فى قوله والضم إلخ بدليل بقية كلامه ، وليس مراده بالشروط المذكورة ما يعم هذه الأربعة وغيرها حتى يصح اعتراض البعض بأنه لم يعلم من البيت إلا وجوب الضم عند فقد شرط من شروط أربعة فكيف قال من الشروط المذكورة . لا يقال مثال المصنف يفيد اشتراط إفراد العلم الموصوف بابن لأنا نقول هذا إلى إفادة مثاله اشتراط إفراد العلم المضاف إليه ابن أيضا وهو باطل . وإذا أردت استيفاء محترزات الشروط الستة المذكورة متنا وشرحا قلنا خرج بكون المنادى مفردا نحو : يا عبد الله بن زيد ، وبالعلم نحو : يا رجل ابن زيد ، وبكونه بعده ابن نحو : يا زيد الفاضل ، وبكونه متصلا به نحو : يا زيد الفاضل ابن عمرو ، وبكونه صفة له نحو : يا زيد ابن عمرو على أنه بدل ، وبكونه مضافا إلى علم نحو : يا زيد ابن أخينا فيجب النصب فى الأول والضم فى البقية .

(قوله يا رجل ابن عمرو) فى وجوب الضم فى هذا المثال نظر لأنه تقدم أنه يجوز نصب النكرة

---

(١) إذا كانت هناك ضرورة شعرية .

لانتفاء علمية المنادى فى الأولى ، واتصال الابن به فى الثانية والوصف به فى الثالثة ، ولم يشترط هذا الكوفيون كقوله :

[٩١٢] فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَٱبْنُ أَرْوَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الْجَوَادَا

بفتح عمر ، وعلى هذه الثلاثة يصدق صدر البيت . ونحو : يا زيد ابن أخينا لعدم إضافة ابن إلى علم وهو مراد عجز البيت .

(تنبيهات)*: **الأول** : لا إشكال أن فتحة ابن فتحة إعراب إذا ضم موصوفه وأما إذا فتح فكذلك عند الجمهور . وقال عبد القاهر[1] : هى حركة بناء لأنك ركبته

المقصودة الموصوفة فى قوله ويجوز نصب ما وصف إلخ إلا أن يجعل وجوب الضم نسبيا بمعنى امتناع الفتح للاتباع أو للتركيب فتنبه . **(قوله ويا زيد الفاضل)** يصدق هنا أنه لم يل الابن علما لصدق السالبة بنفى الموضوع ، سم . وقد أساء البعض التصرف فوجه بصدق السالبة بنفى الموضوع صدق لم يل الابن علما بيا زيد الفاضل ابن عمرو فتأمل . **(قوله واتصال الابن إلخ)** أى وانتفاء اتصال إلخ وكذا قوله : والوصف به إلخ .

(قوله ولم يشترط هذا) أى كون الوصف ابنا فأجازوا الفتح مع كل وصف نصب قال فى التصريح : بناء على أن علة الفتح التركيب وقد جاء نحو لا رجل ظريف بفتحهما فجوزوا ذلك هنا اهـ . **(قوله فما كعب بن مامة)** هو الذى آثر رفيقه بالماء ومات عطشا . ومامة اسم أبيه قال شيخنا السيد وابن أروى أو سعدى هو الجواد الطائى المشهور[2] اهـ ورواية المغنى والعينى وابن سعدى قال السيوطى فى شرح شواهده هو أوس بن حارثة الطائى وسعدى أمه اهـ وكذا قال العينى وبه يعرف ما فى كلام شيخنا السيد المقتضى أنه حاتم والمراد بعمر عمر بن عبد العزيز كما قاله السيوطى وغيره . **(قوله بفتح عمر)** خرّج على أن أصله يا عمرا بالألف عند من يجيز إلحاقها فى غير الندبة والاستغاثة والتعجب أو أن أصله يا عمرًا بالتنوين للضرورة ثم حذف لالتقاء الساكنين اهـ زكريا وفى التخريج الثانى نظر ظاهر .

(قوله فكذلك عند الجمهور) أى لأن مذهبهم أن الفتح فى الأول ليس للتركيب بل للاتباع أو لإضافته إلى ما بعد ابن . نعم إعرابية فتحة ابن على الإضافة المذكورة غير ظاهرة لأن ابن على الإضافة مقحم بين المتضايفين ففتحته غير مطلوبة لعامل ، اللهم إلا أن يجعل مضافا تقديرا إلى مثل ما أضيف إليه ما قبله مقدرا قبله يا أو أعنى مثلا فتأمل . **(قوله لأنك ركبته معه)** أى كتركيب خمسة عشر

---

[٩١٢] قاله جرير وتمامه :

* فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَٱبْنُ سُعْدَى بِأَكْرَمَ مِنْكَ *

من قصيدة من الوافر يمدح بها عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه . والشاهد فى (الجوادا) حيث نصب على النعت لعمر على الموضع ، ولو رفع حملا على اللفظ لجاز ولكن القوافى منصوبة . وكعب بن مامة هو الأيادى الذى آثر على نفسه بالماء حتى هلك عطشا . وابن سعدى هو سعد بن حارثة بن لام الطائى الجواد المشهور . فأخبر أنه ليس واحد من هذين الجوادين بأكرم من عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه وأرضاه .

(١) سبق التعريف به .

(٢) يقصد حاتما .

معه . **الثانى** : حكم ابنة فيما تقدم حكم ابن فيجوز الوجهان نحو : يا هند ابنة زيد خلافا لبعضهم ولا أثر للوصف ببنت هنا فنحو : يا هند بنت عمرو واجب الضم . **الثالث** : يلتحق بالعلم يا فلان ابن فلان ويا ضل ابن ضل . ويا سيد ابن سيد ذكره فى التسهيل وهو مذهب الكوفيين . ومذهب البصريين فى مثله مما ليس بعلم التزام الضم . **الرابع** : قال فى التسهيل وربما ضم الابن اتباعا يشير إلى ما حكاه الأخفش عن بعض العرب من يا زيد ابن عمرو بالضم اتباعا لضمة الدال . **الخامس** : قال فيه أيضا : ويجوز فتح ذى الضمة فى النداء يوجب فى غيره حذف تنوينه لفظا وألف ابن فى الحالتين خطاً وإن نون فللضرورة . **السادس** : اشترط فى التسهيل لذلك كون المنادى ذا ضمة ظاهرة ، وعبارته : ويجوز فتح ذى الضمة الظاهرة اتباعا وكلامه هنا يحتمله ، فنحو : يا عيسى ابن مريم يتعين فيه تقدير الضم إذ لا فائدة فى تقدير الفتح وفيه خلاف ا هـ (**وَٱضْمُمْ أَوِ ٱنْصِبْ مَا**

والظاهر فى إعرابه على هذا القول أن يقال زيد ابن منادى مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء التركيبى وحركة زيد على هذا حركة بنية . (**قوله ولا أثر للوصف ببنت هنا**) الفرق بين ابنة وبنت أن ابنة هى ابن بزيادة التاء بخلاف بنت فإنها بعيدة الشبه أو كثرة استعمال ابنة فى مثل هذا التركيب دون بنت ، وفى التصريح أن امتناع الفتح لتعذر الاتباع لأن بينهما حاجزا حصينا وهو تحرك الباء الموحدة ا هـ وهو لا يأتى إلا على القول بأن الفتح للاتباع ، ومثل الوصف ببنت الوصف ببنىّ تصغير ابن .

(**قوله يلتحق بالعلم إلخ**) أى لكثرة استعمال المذكورات كالعلم . (**قوله ويا ضل ابن ضل**) بضم الضاد المعجمة علم جنس لمن لا يعرف هو ولا أبوه . (**قوله ويجوز فتح ذى الضمة**) مبتدأ خبره يوجب والمراد بالمجوز اجتماع الشروط المتقدمة . (**قوله فى غيره**) أى غير النداء كجاء زيد بن عمرو . (**قوله وألف ابن**) أى إذا لم تقع ابتداء سطر كما فى الدمامينى عن ابن الحاجب ولم تكن البنوة مجازية ولم يثن الابن ولم يجمع كما فى الفارضى . وقوله فى الحالتين أى النداء وعدمه ومثل ابن ابنة نظير ما تقدم ومقتضى عبارته وجوب تنوين الموصوف ببنت فى غير النداء إذ لا يجوز فتحه فى النداء وهو خلاف ما فى الدمامينى حيث قال : فيه وجهان رواهما سيبويه عن العرب الذين يصرفون هندا[1] ونحوه فيقولون هذه هند بنت عاصم بتنوين هند وتركه لكثرة الاستعمال .

(**قوله وإن نون فللضرورة**) كقوله :

★ جارية من قيس بن ثعلبة ★

ولا فرق فى العلم فى جميع ما ذكر بين الاسم والكنية واللقب على ما صرح به ابن خروف ، وجزم الراعى بوجوب تنوين المضاف إليه وكتابة ألف ابن إذا كان الموصوف بابن مضافا كما فى قام أبو محمد ابن زيد واختاره الصفدى فى تاريخه بعد نقل الخلاف واختاره أيضا المصنف إذا كان المضاف

---

(١) لكونه علما ثلاثيا ساكن الوسط .

اَضْطِرَارًا نُوِّنَا * مِمَّا لَهُ اَسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا) فقد ورد السماع بهما ، فمن الضم قوله :

[٩١٣] * سَلَامُ ٱللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا *

وقوله :

[٩١٤] لَيتَ ٱلتَّحِيَّةَ كَانَتْ لِى فَأَشْكُرَهَا مَكَانَ يَا جَمَلٌ حُيِّيتَ يَا رَجُلُ

إليه ابن مضافا . **(قوله يحتمله)** بل هو أقرب إلى تمثيله بنحو أزيد بن سعيد . **(قوله وفيه خلاف)** فقد أجاز الفراء تقدير الضمة والفتحة ا هـ دماميني فالضمة على الأصل والفتحة على الاتباع أو التركيب أو الإضافة إلى ما بعد ابن كما فى يا زيد بن سعيد . **(قوله واضمم أو انصب)** فى عبارته إشارة إلى بناء المنون اضطرارا إذا ضم وإعرابه رجوعا فى الأصل فى الأسماء إذا نصب . قال سم : وظاهره جواز الوجهين ولو فيما ضمه مقدر ، ويفرق بين هذا وما تقدم بأن القصد ثم الاتباع للتخفيف ولا تخفيف مع التقدير ولا كذلك هذا ا هـ وإذا ضممت المنادى المفرد المنون ضرورة فلك فى نعته الضم والنصب وإن نصبته تعين نصب نعته فإن نون مقصور نحو : يا فتى للضرورة فإن نوى الضم جاز فى نعته الوجهان ، أو النصب تعين نصب نعته كذا فى شرح التسهيل للمرادى وغيره . **(قوله مما له استحقاق ضم بينا)** يحتمل أن « مما » حال من ما واستحقاق مبتدأ وله متعلق ببين مضمنا معنى أثبت وبين خبره والجملة صلة ما ومن الأوجه فى هذه العبارة ما ذكره الشاطبى أن له هو الخبر وجملة بين بمعنى أظهر صفة لضم قال : واحترز به من الضم المقدر فإنه لا يضطر إلى تنوينه فإن الحرف الذى قدرت فيه الضمة ساكن نحو : يا قاضى ويا فتى فإن نون حذف لالتقائه ساكنا مع التنوين فلم يفد التنوين فى وزن الشعر شيئا ا هـ ، قال شيخنا : وتبعه البعض وقد يقال فائدته تظهر فيما إذا اضطر إلى التحريك عند التقاء الساكنين فينون ثم يحرك أى فالأولى أن بين بمعنى ذكرناه سابقا . **(قوله ليت إلخ)** قبله :

حيتك عزة بعد الهجر وانصرفت فحى ويحك من حياك يا جمل

وقوله فأشكرها بالنصب جواب التمنى . وقوله مكان جعله العينى منصوبا على الظرفية ولم يذكر

---

[٩١٣] تمامه :

* وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَـرُ ٱلسَّلَامُ *

قاله الأحوص . وذكر مستوفى فى شواهد الكلام على التنوين فى بحث النكرة والمعرفة . والشاهد فى يا مطر حيث نونه للضرورة بالضم .

[٩١٤] قاله كُثَيِّر عزة من قصيدة من البسيط . وفأشكرها بالنصب لأنه جواب تمن ، أى فإن أشكرها ، والفاء للجزاء ومكان نصب على الظرف . والشاهد فى يا جمل حيث نونه مضموما . ويروى بالنصب ، والأول أشهر . ويا رجل بالضم بلا تنوين لأنه منادى مفرد معرفة بالقصد .

ومن النصب قوله :

[٩١٥] * أَعَبْدًا حَلَّ فِى شُعَبَى غَرِيبًا *

وقوله :

[٩١٦] ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَىَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ ٱلْأَوَاقِى

واختار الخليل وسيبويه الضم . وأبو عمرو وعيسى ويونس والجرمى والمبرد النصب . ووافق الناظم والأعلم الأولين فى العلم والآخرين فى اسم الجنس **(وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ**

متعلقة ولعل التقدير أتمنى يا رجل حييت فى مكان يا جمل حييت . **(قوله أعبدا إلخ)** لا حاجة لجعل نصب هذا ضرورة لما صرح به المصنف فى التسهيل أن الموصوف يجوز نصبه كما مر ونص الرضى على أن هذا من الشبيه بالمضاف فنصبه لذلك سم وكونه من الشبيه بالمضاف أحد قولين كما مر بيان ذلك . وشعبى بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة والباء الموحدة . **(قوله ضربت صدرها إلخ)** أى متعجبة من نجاتى مع ما لقيت من الحروب ، فإلى بمعنى منى وعادة النساء الضرب على صدورهن عند رؤية مهول وأصل أواق وواق جمع واقية من الوقاية وهى الحفظ فأبدلت الواو الأولى همزة كما سيأتى فى قول الناظم وهمزا أول الواوين رد إلخ .

(قوله ووافق الناظم والأعلم إلخ) وجهه أن اسم الجنس أصل بالنظر إلى العلم والإعراب أصل بالنظر إلى البناء فلما اضطر الشاعر أعطى الأصل للأصل والفرع للفرع ا هـ حفيد . قال السيوطى : والمختار عندى عكسه وهو اختيار النصب فى العلم لعدم الإلباس فيه والضم فى النكرة المقصودة لئلا تلتبس بالنكرة غير المقصودة ، إذ لا فارق مع التنوين للضرورة إلا الحركة لاستوائهما فى التنوين ، ولم أقف على هذا الرأى لأحد ا هـ وفيه أن تعليله اختيار نصب العلم لا يتجه لأنه كما لا إلباس فى نصبه لا إلباس فى ضمه فلا يتم التعليل إلا بضميمة كون الرجوع عند الضرورة إلى الأصل فى الأسماء

---

[٩١٥] تمامه :

* أَلُؤْمًا لَا أَبَا لَكَ وَٱغْتِرَابَا *

قاله جرير . وقد ذكر مستوفى فى شواهد المفعول المطلق . والشاهد فى أعبدا فإنه نونه وهو منادى مفرد معرفة للضرورة ثم نصبه .

[٩١٦] قاله مهلهل من قصيدة من الخفيف . وإلىّ بمعنى لى فى موضع النصب على الحال من الضمير الذى فى ضربت ، معناه ضربت صدرها متعجبة من نجاتى إلى هذه الغاية مع ما لقيت من الحروب والأسر والخروج عن الأهل وهو من فعل النساء . والشاهد فى يا عديا فإنه لما اضطر نونه ونصبه تشبيها بالمضاف . وأصل الأواقى وواق جمع واقية من الوقاية وهى الحفظ وهو فاعل وَقَتْ ، واللام للتأكيد ، وقد للتحقيق .

يَا وَأَلْ) فى نحو قوله :

[٩١٧] **عَبَّاسُ يَا ٱلْمَلِكُ ٱلْمُتَوَّجُ وَٱلَّذِى عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ ٱلْعُلَا عَدْنَانُ**

وقوله:[٩١٨] **فَيَا لْغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرَّا إِيَّاكُمَا أَنْ تُعْقِبَانَا شَرَّا**

ولا يجوز ذلك فى الاختيار خلافا للبغداديين فى ذلك **(إِلَّا مَعَ ٱللهِ)** فيجوز إجماعا للزوم أل له حتى صارت كالجزء منه فتقول : يا أَللهُ بإثبات الألفين ، ويا اللهُ بحذفهما ، ويا الله بحذف الثانية فقط **(وَ)** إلا مع **(مَحْكِيِّ ٱلْجُمَلْ)** نحو : يا أَلمنطلق زيد فيمن سُمى بذلك ، نص على ذلك سيبويه.، وزاد عليه المبرد ما سمى به من موصول مبدوء بأل نحو الذى والتى وصوبه الناظم . وزاد فى التسهيل اسم الجنس المشبه به نحو : يا الأسد شدة

وهو الإعراب أولى فتدبر . **(قوله بجمع يا)** أى مثلا لظهور أن سائر حروف النداء كذلك سم . **(قوله المتوج)** أى الذى على رأسه تاج ويجوز فيه الرفع والنصب اهـ عينى وأراد بعدنان القبيلة المعهودة بدليل التأنيث فى قوله عرفت فقول البعض تبعا للعينى وعدنان أبو العرب غير مناسب هنا . **(قوله ولا يجوز ذلك فى الاختيار)** لأن النداء معرف وأل معرفة ولا يجمع بين أداتى تعريف اهـ تصريح وفى الحفيد أن النحويين مختلفون فى نداء العلم الذى فيه أل كالحارث وأن ابن هشام اختار المنع ثم بحث أنه لا مانع من ندائه لأنهم إنما منعوا نداء ما فيه أل لئلا يجتمع معرفان وذلك غير لازم هنا لأن أل هنا غير معرفة إلا أن يكون المنع لأجل الصورة اللفظية إلا أنه ينتقض بنحو : يا المنطلق زيد اهـ قال سم : ويؤيد الجواز ما يأتى عن المبرد فيما سمى به من موصول مبدوء بأل نحو الذى والتى إلا أن يفرق بتأتى إسقاط أل فى العلم لكونها زائدة عليه بخلاف نحو الذى والتى مسمى بهما وفيه تأمل اهـ . **(قوله نحو يا ألمنطلق زيد)** بقطع الهمزة[1] لأن المبدوء بهمزة الوصل فعلا أو غيره إذا سمى به يجب قطع همزته كما أفاده فى التصريح . قال البعض : وانظر ما الفرق بين هذا وبين يا الله حيث جوز فيه الشارح الأوجه الثلاثة اهـ وأنت خبير بأن لاسم الجلالة خواص لا يشاركه فيها غيره فلا يبعد أن يكون منها جواز الأوجه الثلاثة . **(قوله نحو الذى والتى)** أى مع الصلة إذ هو محل الخلاف وأما مجرد الموصول المسمى به فوفاق قاله فى التصريح أى متفق على منع ندائه . **(قوله وصوبه الناظم)** قال أبو حيان : والذى نص عليه سيبويه المنع وفرق بينه وبين الجملة أن التسمية فيها بشيئين كل منهما اسم تام والذى بصلته بمنزلة اسم واحد كالحرث فلا يجوز نداؤه ، همع .

---

[٩١٧] هو من الكامل أى يا عباس . والشاهد فى يا الملك فإن الكوفية احتجت به على جواز دخول حرف النداء على المعرف بأل ، وأجيب عنه بأنه ضرورة ، أو المنادى فيه محذوف تقديره يا أيها الملك . والمتوج الذى على رأسه تاج . ويجوز فيه الرفع والنصب . وعدنان أبو العرب[2] .

[٩١٨] هو من السريع وفيه الخبن والكسف بالمهملة . والشاهد فى فيا الغلامان حيث جمع فيه بين حرف النداء وبين الألف واللام للضرورة . وإياكما تحذير وأن تكسبانا أى من أن تكسبانا ، وأن مصدرية أى من كسبكما إيانا . وشرا مفعول ثان ويروى أيا كما أن تكتمانى سرا .

---

(١) بجعل الهمزة همزة قطع لا ألف وصل .

(٢) يلاحظ أن العلامة الصبان ذكر منذ قليل أن عدنان اسم للقبيلة بدليل تأنيث الفعل (عرف) فقال (عرفت) .

أقبل ، وهو مذهب ابن سعدان . قال فى شرح التسهيل وهو قياس صحيح لأن تقديره يا مثل الأسد أقبل ومذهب الجمهور المنع (وَٱلْأَكْثَرُ) فى نداء اسم الله تعالى أن يحذف حرف النداء ويقال (**ٱللَّهُمَّ بِالتَّعْوِيضِ**) أى بتعويض الميم المشددة عن حرف النداء (**وَشَذَّ يَا ٱللَّهُمَّ فِى قَرِيضِ**) أى شذ الجمع بين يا والميم فى الشعر كقوله :

[٩١٩] **إنّى إذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا أَقُولُ يا ٱللَّهُمَّ يا ٱللَّهُمَّا**

(**قوله نحو يا الأسد شدة أقبل**) قال شيخنا وتبعه البعض : الظاهر أنه من الشبيه بالمضاف فينصب لأن شدة تمييز ا هـ وفيه أن شدة ليس تمييزا للأسد تمييز مفرد حتى يكون الأسد عاملا فى شدة فيكون من الشبيه بالمضاف بل هو تمييز نسبة عامله مثل المحذوفة التى بمعنى مماثل وحينئذ يكون التركيب من المضاف تقديرا ويكون نصب الأسد لحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فى الإعراب . (**قوله لأن تقديره يا مثل الأسد**) أى فالمنادى فى الحقيقة لم تدخل عليه أل واعترضه الشاطبى بلزوم جواز نحو يا القرية لأن تقديره يا أهل القرية ولا يقول به الناظم وابن سعدون . قال سم : ويمكن الفرق بأن وجه الشبه فيما نحن فيه دل على معنى المثلية وصير اللفظ فى قوة يا مثل الأسد ولا كذلك ما أورد فتأمل . (**قوله ويقال اللهم بالتعويض**) فهو منادى مبنى على ضم ظاهر على الهاء فى محل نصب حذف منه حرف النداء وعوض عنه الميم . قال شيخنا : ويحتمل أن يكون مبنيا على ضم مقدر على الميم لصيرورتها كالجزء منه ا هـ أى فيكون جعل حركة البناء على الميم كجعل حركة الإعراب على الهاء فى نحو عدة وزنة بجامع العوضية والمتجه الأول والفرق أن التعويض فى نحو عدة وزنة عن جزء الكلمة فلصيرورة الهاء جزءا وجه قوى وفى اللهم عن كلمة مستقلة فليس لصيرورة الميم جزءا أو كالجزء وجه قوى . (**قوله أى بتعويض الميم المشددة إلخ**) وإنما أخرت تبركا بالبداءة باسم الله تعالى[١] ا هـ سم ، ولا يجب أن يكون العوض فى محل المعوض عنه بخلاف البدل واختيرت الميم عوضا عن يا للمناسبة بينهما فإن يا للتعريف والميم تقوم مقام لام التعريف فى لغة حمير كقوله :

★ **يرمى ورائى بامسهم وامسلمه** ★

وكانت مشددة ليكون العوض على حرفين كالمعوض . (**قوله إنى إذا ما حدث إلخ**) الحدث الحادث من مكاره الدنيا وألمّ نزل ، ا هـ زكريا .

---

[٩١٩] قاله أبو خراش الهذلى . وقبله :

إنْ تَغْفِرِ ٱللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمَّا وَأَىُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمَّا

وكلمة ما زائدة . وحدث مرفوع بفعل محذوف يفسره الظاهر أى إذا ألم حدث وهو الذى يحدث من مكاره الدنيا . وألم نزل ، وأقول خبران . والشاهد فى يا اللهم حيث جمع فيه بين العوض والمعوض للضرورة .

---

(٢) فى قوله اللهم .

(تنبيهات)*: **الأول** : مذهب الكوفيين أن الميم فى اللهم بقية جملة محذوفة وهى أمنا بخير ، وليست عوضا عن حرف النداء ولذلك أجازوا الجمع بينهما فى الاختيار . **الثانى** : قد تحذف أل من اللهم كقوله :

[٩٢٠] * **لَا هُمَّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ** *

وهو كثير فى الشعر . **الثالث** : قال فى النهاية : تستعمل اللهم على ثلاثة أنحاء : **أحدها** النداء المحض نحو : اللهم أثبنا . **ثانيها** أن يذكرها المجيب تمكينا للجواب فى نفس السامع

(فائدة)*: لا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف غيره من الأسماء المختصة بالنداء وأجاز المبرد وصفه بدليل : ﴿ **قل اللهم فاطر السموات والأرض** ﴾ ﴿ **قل اللهم مالك الملك** ﴾ ونحوهما وهو عند سيبويه على النداء المستأنف ا هـ دمامينى . وعلل بعضهم مذهب سيبويه بأن اللهم بالاختصاص والتعويض خرج عن كونه متصرفا وصار مثل حيهل إذ الميم بمنزلة صوت مضموم إلى اسم مع بقائهما على معنييهما بخلاف مثل سيبويه وخالويه حيث صار الصوت جزءا من الكلمة .

(قوله بقية جملة محذوفة إلخ) رد بأنه يقال اللهم لا تؤمهم بخير وبأنه كان يحتاج إلى العاطف فى نحو : اللهم اغفر لى .

(قوله حجتج) بالجيم المبدلة من ياء المتكلم وفى بعض النسخ حجتى بالياء .

(قوله على ثلاثة أنحاء) جمع نحو بمعنى قسم أى حالة كون هذه اللفظة كائنة على ثلاثة أقسام من الاستعمال كينونة ملابسة وقوله أحدها النداء أى استعمالها فى النداء فصح كلام الشارح وتناسب واندفع اعتراض البعض بأن المناسب لقوله أحدها النداء أن يقول ولهذه اللفظة ثلاثة معان واعتراضه على قوله ثانيها أن يذكرها المجيب بأن المناسب لما قبله أن يقول ثانيها تمكين الجواب إلخ وعلى قوله ثالثها أن تستعمل دليلا إلخ بأن المناسب أن يقول ثالثها الندرة إلخ فتأمل .

(قوله ثانيها أن يذكرها المجيب إلخ) قال شيخنا وتبعه البعض أن اللهم فى الموضعين الأخيرين خرجت عن النداء والظاهر أن اللهم فيهما لا معربة ولا مبنية لعدم التركيب وفيه نظر لأنا لا نسلم خروجها فى الموضعين عن النداء بالكلية لم لا يجوز أن تكون فيهما للنداء مع التمكين أو الندرة ، وقد يشير إليه قول الشارح فى الموضع الأول المقابل لهذين الموضعين أحدها النداء المحض ، ولئن سلم خروجها عن النداء بالكلية فلا نسلم أنها لا معربة ولا مبنية لعدم التركيب لأن خروج الكلمة عن معناها

كأن يقول لك القائل أزيد قائم فتقول له : اللهم نعم أو اللهم لا . **ثالثها** أن تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور نحو قولك : أنا أزورك اللهم إذا لم تدعنى ، ألا ترى أن وقوع الزيارة مقرونا بعدم الدعاء قليل .

[فصـل]

(تَابِعَ) المنادى **(ذِى ٱلضَّمِّ ٱلْمُضَافَ دُونَ أَلْ * أَلْزِمْهُ نَصْبًا)** مراعاة لمحل المنادى

الأصلى لا يستلزم خروجها عما لها من إعراب أو بناء أو تركيب فالمتجه عندى أنها باقية على تركيبها وأنه يقال اللهم منادى أى ولو صورة مبنى على ضم إلى آخر ما مر فتأمل . **(قوله إذا لم تدعنى)** بسكون الدال وضم العين المهملة .

[فصـل]

(قوله تابع ذى الضم) لو قال ذى البناء لشمل نحو : يا زيدان ابنى عمرو ويا زيدون أصحاب بكر والمراد الضم لفظا أو تقديرا كيا سيبويه ذا الفضل . وخرج المنصوب فإن تابعه غير النسق والبدل منصوب مطلقا نحو : يا أخانا الفاضل ويا أخانا الحسن الوجه ويا خيرا من عمرو فاضلا والمستغاث المجرور فإن تابعه يتعين جره كما صرح به الرضى وأما المستغاث الذى فى آخره زيادة الاستغاثة فلا ترفع توابعه كما صرح به أيضا الرضى نحو : يا زيدا وعمرا ولا يجوز وعمرو لأن المتبوع مبنى على الفتح قاله سم . وأنا أقول : سيأتى فى باب الاستغاثة من هذا الشرح تجويز نصب تابع المستغاث المجرور باللام مراعاة للمحل وصرح به فى الهمع أيضا ، ويرد على نصب النسق المعرف الخالى من أل كعمرو والبدل التابعين للمستغاث الذى فى آخره زيادة الاستغاثة ما سيصرح به المصنف من أنهما كالمستقل بالنداء اللهم إلا أن يخص بغير صورة المستغاث المذكور وهو بعيد ، ويرد على التعليل بأن المتبوع مبنى على الفتح أنه قد يمنع ، لم لا يجوز أن يكون مبنيا على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، بل هذا هو الظاهر الذى لا ينبغى العدول عنه وحينئذ يجوز فى تابعه الرفع والنصب فاعرفه .

(قوله المضاف) بالنصب صفة لتابع ومحل وجوب نصب التابع المضاف إذا كانت إضافته محضة وإلا جاز رفعه كما صرح به السيوطى ويشير إليه الشارح لكن إنما ينعت المنادى المضموم بمضاف إضافة غير محضة إذا كان نكرة مقصودة ، لما مر أنه يجوز نعتها بالنكرة لكون تعريفها طارئا فلا يقال كيف ينعت المضموم بالمضاف إضافة غير محضة مع كون المنعوت معرفة والنعت نكرة ومثل المضاف الشبيه بالمضاف فيتعين نصبه كما صرح به السيوطى وجوز الرضى رفعه ويؤيده تجويز السيوطى رفع المضاف إضافة غير محضة لأنها على تقدير الانفصال ، فضارب زيد فى تقدير ضارب زيداً وضارب زيداً شبيه

نعتا كان (**كَأَزَيْدُ ذَا ٱلْحِيَلْ**) أو بيانا نحو : يا زيد عائد الكلب ، أو توكيدا نحو : يا زيد نفسه ويا تميم كلهم أو كلكم .

(**تنبيهان**)*: **الأول** : أجاز الكسائى والفراء وابن الأنبارى الرفع فى نحو : يا زيد صاحبنا ، والصحيح المنع لأن إضافته محضة ، وأجازه الفراء فى نحو : يا تميم كلهم وقد سمع ، وهو محمول عند الجمهور على القطع أى كلهم يدعى . **الثانى** : شمل قوله ذى الضم العلم والنكرة المقصودة والمبنى قبل النداء لأنه يقدر ضمه كما مر (**وَمَا سِوَاهُ**) أى ما سوى التابع المستكمل للشرطين المذكورين وهما الإضافة والخلو من أل ، وذلك شيئان : المضاف المقرون بأل ، والمفرد (**ٱرْفَعْ أَوِ ٱنْصِبْ**) تقول يا زيد الحسنَ الوجه والحسنُ الوجه ،

بالمضاف . وقوله دون أل حال من تابع أو من الضمير فى المضاف فقول البعض تبعا للشيخ خالد حال من المضاف فيه تساهل وقصور .

(**قوله نعتا إلخ**) أشار به إلى أن المراد بالتابع ما عدا البدل والنسق بقرينة المقابلة . (**قوله كلهم أو كلكم**) أشار به إلى أن الضمير فى تابع المنادى يجوز أن يكون بلفظ الغيبة نظرا إلى كون لفظ المنادى اسما ظاهرا والاسم الظاهر من قبيل الغيبة وبلفظ الخطاب نظرا إلى كون المنادى مخاطبا فعلمت أنه يجوز أيضا يا زيد نفسه ونفسك . قاله الدمامينى ، ثم قال : ويجوز يا أيها الذى قام ويا أيها الذى قمت وقد توهم بعض الناس أنك إذا قلت يأيها الذى قام وقعدت كان فيه التفات وليس كذلك لأن الالتفات[1] من خلاف الظاهر وكلا الفريقين موافق للظاهر فالغيبة لظاهر لفظ الظاهر والخطاب لظاهر المنادى اهـ ملخصا ، وفيه نظر لأن مقتضى الظاهر إذا سلك أحد الطريقين فى كلام أن لا يعدل إلى غيره فيه فتدبر . (**قوله الأول إلخ**) عبارة السيوطى فى جمع الجوامع وجوز الكوفيون وابن الأنبارى رفع النعت المضاف إضافة محضة والفراء رفع التوكيد والعطف نسقا اهـ بزيادة من شرحه . (**قوله لأن إضافته محضة**) أى لغلبة الاسمية على صاحب ، وفيه إشارة إلى أن ما إضافته غير محضة يجوز رفعه وبه صرح السيوطى كما مر . (**قوله على القطع**) قضيته جواز قطع التوكيد وهو كذلك على قول . (**قوله والمبنى قبل النداء**) يوهم صنيعه أن المبنى قبل النداء يا سيبويه ومثال النكرة المقصودة المبنية قبل النداء يا مَن خلقنى أى يا إلها خلقنى . (**قوله أى ما سوى التابع**) أى من تابع المضموم خاصة . (**قوله المضاف المقرون بأل**) أى تابع ذى الضم المضاف المقرون بأل والمفرد وكذا الشبيه بالمضاف على ما مر عن الرضى والمضاف إضافة غير محضة على ما مر عن السيوطى وأشار إليه الشارح . ووجه جواز الأمرين فى الأول والثالث والرابع إلحاقها بالمفرد لأن غير المحضة ومنها إضافة المقرون كلا إضافة ، فإن قلت فلم لم يلحق الشبيه والمضاف إضافة غير محضة به إذا نوديا

---

(١) فى مثل قوله تعالى : ﴿ حتى إذا كنتم فى الفلك وجرين بهم ... ﴾ فقد التفت من ضمير المخاطب فى كنتم إلى ضمير الغائب فى بهم .

ويا زيد الحسنَ والحسنُ ، ويا غلام بشر وبشرا ، ويا تميم أجمعون وأجمعين ، فالنصب اتباعا للمحل ، والرفع اتباعا للفظ لأنه يشبه المرفوع من حيث عروض الحركة .

(تنبيهان)*: **الأول** : شمل كلامه أولا وثانيا التوابع الخمسة ، ومراده النعت والتوكيد وعطف البيان ، وسيأتى الكلام على البدل وعطف النسق . **الثانى** : ظاهر كلامه أن الوجهين على السواء **(وَٱجْعَلَا * كَمُسْتَقِلٍّ)** بالنداء **(نَسَقًا)** خاليا عن أل **(وَبَدَلًا)** تقول

مستقلين ، قلت محافظة على إعرابهما الذى هو الأصل فألحقا به تابعين لمشابهتهما له مع حصول الإعراب لفظا أو تقديرا ، وهذا فى حالة رفعهما على القول بأنه اتباع لا إعراب كما سيأتى و لم يلحقا به مستقلين محافظة على الإعراب فروعى الإعراب فى الحالين ا هـ سم ببعض تغيير ، فإن قلت لم لم يجز فى التابع المفرد البناء كما جاز فى تابع اسم لا المفرد نحو : لا رجل ظريف فيها قلت لأن المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع ولا دخل ليا فى التابع والمنفى بلا فى الحقيقة هو التابع لا المتبوع غالبا فكأن لا باشرت التابع ، وذلك لأن معنى لا رجل ظريف فيها لا ظرافة فى الرجال الذين فيها فالمنفى مضمون الصفة بناء على الغالب من انصباب النفى على القيد ، فحصل الفرق بين التابعين . **(قوله والمفرد)** دخل فيه نعت النكرة المقصودة معرفا بأل أولا فيجوز يا رجل العاقل والعاقل ويا رجل عالم وعالما ، نعم إن نصبت رجلا لجواز نصب النكرة المقصودة الموصوفة تعين نصب صفته . **(قوله ارفع)** ظاهره أن رفع التابع المذكور إعراب . واستشكل بأنه لا عامل هناك يقتضى رفع التابع ، بل هناك ما يقتضى نصبه وهو أدعو وأجيب بأن العامل فيه مقدر من لفظ عامل المتبوع مبنيا للمجهول ، وهو مع ما فيه من التكلف يؤدى إلى التزام قطع التابع . وقال السيوطى فى متن جمع الجوامع وشرحه : واعتقد قوم بناء النعت إذا رفع لأنهم رأوا حركته كحركة المنادى حكاه فى النهاية ا هـ والمتجه وفاقا لبعضهم أن ضمة التابع لا إعراب ولا بناء وفى قول الشارح والرفع اتباعا للفظ إشارة إليه ، وعلى هذا يكون فى التعبير بالرفع تسمح فاعرفه . **(قوله ويا غلام بشر)** أى بتنوين بشر لأنه معرب بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة الاتباع على ما حققناه . **(قوله أولا)** أى فى قوله تابع ذى الضم وثانيا أى فى قوله وما سواه . **(قوله ومراده النعت إلخ)** أى بقرينة إفراد البدل وعطف النسق بحكم يخصهما بعد ذلك فالآتى مخصص لما تقدم وقوله والتوكيد أى لفظيا أو معنويا . **(قوله ظاهر كلامه إلخ)** عليه قد يفرق بين هذا والنسق مع أل حيث رجح الرفع فيه كما يأتى بأن ذلك أقرب إلى الاستقلال ، فكانت الحركة الواجبة عند الاستقلال أولى سم ، وأقربية المنسوق مع أل إلى استقلاله بالنداء من حيث العاطف الذى هو كالعامل وإن بعد من حيث أل التى لا تجامع حرف النداء . **(قوله على السواء)** كلام ابن المصنف يقتضى ترجيح النصب ، سم . **(قوله وبدلا)** لم يقيده أيضا بالخلو من أل لأنه لا يكونُ فى النداء إلا خاليا من أل ولهذا قال السيوطى فى جمع الجوامع وشرحه : لا يبدلان

يا زيد بشر بالضم ، وكذلك يا زيد وبشر ، وتقول يا زيد أبا عبد الله وكذلك يا زيد وأبا عبد الله ، وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب لأن البدل فى نية تكرار العامل ، والعاطف كالنائب عن العامل .

(تنبيه)*: أجاز المازنى والكوفيون يا زيد وعمرا ويا عبد الله وبكرا **(وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَلْ مَا نُسِقَا * فَفِيهِ وَجْهَانِ)** الرفع والنصب **(وَرَفْعٌ يُنْتَقَى)** أى يُختار وفاقا للخليل وسيبويه والمازنى لما فيه من مشاكلة الحركة ولحكاية سيبويه أنه أكثر ، وأما قراءة السبعة : ﴿ **يا جبال أوّبى معه والطير** ﴾ [سبأ : ١٠] ، بالنصب فللعطف على فضلا من : ﴿ **ولقد آتينا داود منا فضلا** ﴾ [سبأ : ١٠] ، واختار أبو عمرو وعيسى ويونس والجرمى النصب لأن ما فيه أل لم يل حرف النداء فلا يجعل كلفظ ما وليه وتمسكا بظاهر الآية ، إذ إجماع القراء سوى الأعرج على النصب . وقال المبرد : إن كانت أل معرفة

أى النكرة المقصودة والإشارة ولا ذو أل من المنادى ، قال سم : وكأن وجهه أن البدل على نية تكرار العامل وهو الحرف هنا ، وهو لا يدخل على ما فيه أل ، لكن نقل الدمامينى عن المصنف أن من البدل ما يرفع وينصب لشبهه بالتوكيد والنعت فى عدم صلاحيته لتقدير حرف نداء قبله نحو : يا تميم الرجال والنساء ، وصحة هذه المسألة مبنية على أن عامل البدل عامل المبدل منه . **(قوله يا زيد بشر بالضم)** أى بلا تنوين ، وكذا يضم بشر بلا تنوين فى صورة العطف . **(قوله لأن البدل فى نية تكرار العامل)** ظاهر على مذهب غير المصنف ، أما على ما ذهب إليه من أن العامل فى المبدل عامل فى المبدل منه كبقية التوابع فيوجه بأن البدل لما كان هو المقصود ، وكان المبدل منه فى نية الطرح كان كالمباشر له العامل ، ونظير ذلك ما وجه به رفع تابع أى فى نحو : يا أيها الرجل من أنه لما كان هو المقصود وأى صلة إليه وجب رفعه . **(قوله أجاز المازنى)** أى قياسا على المنسوق المقرون بأل ، وفرق الجمهور بما سيعلم من تعليل جواز الوجهين فى المقرون . وفى تعبيره بالإجازة إشارة إلى أنهم يجيزون جعله كالمستقل ، هذا هو الظاهر ، وإن توقف شيخنا فقال وهل المراد مع إجازتهم الضم أو الرفع[1] اهـ . **(قوله ما نسقا)** ظاهره ولو مضافا نحو يا زيد والحسن الوجه ولا بُعد فيه . **(قوله ففيه وجهان الرفع والنصب)** لامتناع تقدير حرف النداء قبله فأشبه النعت . سيوطى . **(قوله ورفع)** سوغ الابتداء به كون الكلام فى معرض التقسيم كما فى الفارضى . **(قوله لما فيه من مشاكلة الحركة)** أى مع كونه أقرب إلى الاستقلال فكانت الحركة الواجبة عند الاستقلال أولى كما مر عن سم . **(قوله فللعطف على فضلا)** وقال ابن معطى : مفعول معه وضعفه ابن الخشاب وقيل مفعول لمحذوف أى وسخرنا له الطير . **(قوله فلا يجعل كلفظ ما وليه)** أى فلا تطلب مشاكلته له .

---

(١) أى البناء أو الإعراب .

فالنصب وإلا فالرفع لأن المعرف يشبه المضاف .

(تنبيه)*: هذا الاختلاف إنما هو فى الاختيار ، والوجهان مجمع على جوازهما إلا فيما عطف على نكرة مقصودة نحو : يا رجل الغلام والغلام فلا يجوز فيه عند الأخفش ومن تبعه إلا الرفع **(وَأَيُّهَا مَصْحُوبَ أَلْ بَعْدُ صِفَهْ * يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِى الْمَعْرِفَهْ)** يجوز فى ضبط هذا البيت أن يكون مصحوب منصوبا فأيها مبتدأ ويلزم خبره ومصحوب مفعول مقدم بيلزم وصفة نصب على الحال من مصحوب أل وبالرفع فى موضع الحال من مصحوب أل وبعد فى موضع الحال مبنى على الضم لحذف المضاف إليه وهو ضمير يعود إلى أى . والتقدير وأيها يلزم مصحوب أل حال كونه صفة لها مرفوعة واقعة أو واقعا بعدها . ويجوز أن يكون مصحوب مرفوعا على أنه مبتدأ ويكون خبره يلزم والجملة خبر أيها والعائد على المبتدأ محذوف أى يلزمها ، ويجوز أن يكون صفة هو الخبر . والمراد

(قوله إن كانت أل معرفة) أى كما فى الآية فالنصب أى فالمختار النصب لما فى الشرح من أن المعرف يشبه المضاف ، أى من حيث تأثر ما فيه أل المعرفة بتعريف أل وتأثر المضاف بتعريف الإضافة أو تخصيصها . **(قوله وإلا فالرفع)** أى وإلا تكن للتعريف كالتى من بنية الكلمة نحو : اليسع والتى للمح الصفة نحو الحرث[1] فالمختار الرفع لأن أل حينئذ كالمعدومة . **(قوله إلا الرفع)** ترد عليه الآية إلا أن يمنع عطف والطير على جبال سم . **(فائدة)***: إذا ذكر بعد نعت المنادى تابع كيا زيد الظريف صاحب عمرو فإن قدر الثانى نعتا للمنادى نصب لا غير أو نعتا لنعت المنادى لفظ به كما يلفظ بالنعت . دمامينى . وقوله لفظ به كما يلفظ بالتابع إن أراد على سبيل الأولوية للمشاكلة فذاك أو على سبيل الوجوب فممنوع عندى ولم لا يجوز النصب مراعاة لمحل نعت المنادى فعليك بالإنصاف . **(قوله مصحوب أل)** سيأتى أنه يقوم مقامه اسم الإشارة والموصول . **(قوله بالرفع)** ظاهره ولو كان مضافا نحو : يا أيها الحسن الوجه ولا بعد فيه . **(قوله وبعد فى موضع الحال)** أى من صفة لتقدمه عليها فلا يضر تنكيرها أو من مصحوب أل كما يشير إلى جواز الأمرين قوله الآتى واقعة أو واقعا فالأول ناظر للأول والثانى للثانى . **(قوله فى موضع الحال مبنى على الضم)** هذا مبنى على ما ذهب إليه بعضهم من جواز وقوع الظرف المقطوع عن الإضافة حالا كما نبه عليه شيخنا . **(قوله مرفوعة)** مقتضاه أن بالرفع نعت لصفة لا حال من مصحوب أل وإلا لقال مرفوعا إلا أن يقال التأنيث باعتبار كون مصحوب أل صفة أو أنه أشار إلى جواز وجه آخر . قال البعض : لكن يرد عليه لزوم الفصل بين النعت ومنعوته بأجنبى اهـ وفيه أن الفاصل هنا ليس أجنبيا بل هو العامل فى بالرفع لأن العامل فى الصفة هو العامل فى الموصوف والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبها فيكون يلزم عاملا فى مصحوب أل وفى الحال منه وفى صفة الحال فتدبر . **(قوله والعائد على المبتدأ)** أى الأول أما العائد على المبتدأ الثانى فمستتر فى يلزم وكذا العائد على أيها فى الإعراب الأول .

---

(١) للمح صفة الحراثة .

إذا نوديت أى فهى نكرة مقصودة مبنية على الضم وتلزمها ها التنبيه مفتوحة ، وقد تضم لتكون عوضا عما فاتها من الإضافة ، وتؤنث لتأنيث صفتها نحو : ﴿ **يأيها الإنسان** ﴾ [الانفطار : ٦] ، ﴿ **يأيتها النفس** ﴾ [الفجر : ٢٧] ، ويلزم تابعها الرفع ، وأجاز المازنى نصبه قياسا على صفة غيره من المناديات المضمومة . قال الزجاج : لم يجز هذا المذهب أحد قبله ولا تابعه أحد بعده ، وعلة ذلك أن المقصود بالنداء هو التابع وأى وصلة إلى ندائه[1] . وقد اضطرب كلام الناظم فى النقل عن الزجاج فنقل فى شرح التسهيل

(قوله ويجوز أن يكون صفة هو الخبر) أى والجملة خبر أى وعائدها محذوف أى صفة لها أو بعدها ويلزم إما بالياء التحتية فهو خبر بعد خبر أو بالتاء الفوقية فهو نعت صفة وبالرفع حال من فاعل يلزم ، وجعله مفعولا بزيادة التاء تكلف مستغنى عنه وإن اقتصر عليه الشيخ خالد وتبعه شيخنا والبعض . **(قوله والمراد إذا نوديت أى إلخ)** لا يخفى أن ما ذكر إلى قوله ويلزم تابعها الرفع لم يستفد من المتن لا منطوقا ولا مفهوما فكيف يراد منه . وما اعتذر به البعض من أنه مستفاد من ذكر أى مبنية على الضم مقرونة بها مرادا بها معين غير نافع فى قوله وقد تضم إلى قوله ويلزم تابعها الرفع . **(قوله لتكون عوضا إلخ)** علة تلزمها . **(قوله عوضا عما فاتها إلخ)** كما عوضوا عنه ما فى ﴿ **أيا ما تدعوا** ﴾ وخص ها بالنداء لأنه موضع تنبيه وما بالشرط لأنها مبهمة فتوافق الشرط . دمامينى . **(قوله وتؤنث)** أى على سبيل الأولوية لا الوجوب كما فى الدمامينى والهمع عن صاحب البديع . **(قوله ويلزم تابعها الرفع)** فيه ما قدمناه عند قول المصنف ارفع أو انصب فلا تغفل . **(قوله قال الزجاج إلخ)** فيه نظر لأن ابن الباذش ذكر أنه مسموع من لسان العرب ولأنه قرىء شاذا : « قل يأيها الكافرين » وهى تعضد المازنى قاله السندوبى .

(قوله أن المقصود بالنداء هو التابع) ومع ذلك ينبغى ألا يكون محله نصبا لأنه بحسب الصناعة ليس مفعولا به بل تابع له ويؤيد ذلك قول ابن المصنف[2] وسيذكره الشارح أيضا أنه لو وصفت صفة أى تعين الرفع سم وأنا أقول يرد عليه أن تابع ذى محل له محل متبوعه وحينئذ ينبغى أن يكون محل تابع أى نصبا وأن يصح نصب نعته ، ويؤيده ما قدمناه عن الدمامينى فى يا زيد الظريف صاحب عمرو أنه إن قدر صاحب عمرو نعتا للظريف لفظ به كما يلفظ بالنعت إن رفعا فرفع وإن نصبا فنصب على ما بيناه سابقا ، اللهم إلا أن يكون منع نصب نعت تابع أى لعدم سماعه أصلا نعم يصح ما بحثه من أنه ليس لتابع أى محل نصب ولا يجوز نصب نعته ، على أن رفع التابع إعراب وأن عامله فعل مقدر مبنى للمجهول أى يدعى العاقل كما مر لكن ما بعد أى على هذا ليس تابعا لأى فى الحقيقة فلا يظهر حمل كلامه على هذا مع قوله بل تابع له فتأمل .

---

(١) يتوصل بها إلى ندائه .

(٢) يقصد به بدر الدين ابن الناظم .

عنه هذا الكلام ونسب إليه فى شرح الكافية موافقة المازنى وتبعه ولده . وإلى التعريض بمذهب المازنى الإشارة بقوله لدى ذى المعرفة ، وظاهر كلامه أنه صفة مطلقا وقد قيل عطف بيان قال ابن السيد وهو الظاهر . وقيل إن كان مشتقا فهو نعت وإن كان جامدا فهو عطف بيان وهذا أحسن .

(تنبيهات): **الأول** : يشترط أن تكون أل فى تابع أى جنسية كما ذكره فى التسهيل فإذا قلت يا أيها الرجل فأل جنسية وصارت بعد للحضور كما صارت كذلك بعد اسم الإشارة . وأجاز الفراء والجرمى اتباع أى بمصحوب أل التى للمح الصفة نحو : يا أيها الحارث ، والمنع مذهب الجمهور ويتعين أن يكون ذلك عطف بيان عند من أجازه . **الثانى** : ذهب الأخفش فى أحد قوليه إلى أن المرفوع بعد أى خبر لمبتدأ محذوف وأى موصولة بالجملة ، ورد بأنه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدأ بل كان أولى ولجاز وصلها

(قوله وأى وصلة إلى ندائه) إنما آثروا أيا لأنها لوضعها على الإبهام واحتياجا وضعا إلى المخصص ألصق بما بعدها من غيرها ولما شابهها اسم الإشارة بكونه وضع مبهما مشروطا إزالة إبهامه بالإشارة الحسية أو الوصف بعده قام مقامها فى التوصل إلى نداء ما فيه أل . وأما ضمير الغائب فإنه وإن وضع مبهما مشروطا إزالة إبهامه لكن بما قبله غالبا وهو المفسر ، وأما الموصول فإنه وإن أزال إبهامه ما بعده لكنه جملة اهـ دمامينى عن الرضى باختصار ، وأيضا ضمير الغائب وكثير من الموصولات لا يباشرها حرف النداء . **(قوله إنه صفة له مطلقا)** أى مشتقا كان أو جامدا لتأول الجامد بالمشتق كالمعين والحاضر أو لأن كثيرا من المحققين على أنه لا يشترط فى النعت أن يكون مشتقا أو مؤولا به بل الضابط دلالته على معنى فى متبوعه كالرجل لدلالته على الرجولية . **(قوله وقد قيل عطف بيان)** ظاهره مطلقا لتصح المقابلة . **(قوله جنسية)** أى لا زائدة لازمة كاليسع أو غير لازمة كاليزيد ولا التى للمح الأصل كالحارث[1] ولا التى للعهد كالزيدين ولا الداخلة على العلم بالغلبة كالصنعق والنجم ، فعلم ما فى كلام البعض من القصور . والمراد أنها جنسية بحسب الأصل أى قبل دخول يا كما يدل عليه بقية كلامه ، فلا ينافى أن مصحوبها بعد دخول يا معين حاضر كما سيذكره . **(قوله وصارت بعدُ للحضور)** أى بسبب وقوع مدخولها صفة لمنكر قصد به معين حاضر ، لا بسبب انقلاب أل عهدية حتى يرد أن المصرح به أنها غير عهدية ، أفاده سم . **(قوله أن يكون ذلك عطف بيان)** أى لا نعتا لأن العلم لا ينعت به هكذا ينبغى التعليل . **(قوله وأى موصولة بالجملة)** والتقدير يا من هو الرجل . وقال الفارضى : التقدير يا الذى هو الرجل اهـ قال شيخنا : والأول أولى لأن يا لا تدخل على نحو الذى على الراجح كما مر . **(قوله لجاز ظهور المبتدأ)** أى لأن هذا ليس من مظان وجوب حذف المبتدأ . وله أن يقول

---

(١) لأن أصل لفظ الحارث يدل على صفة ثم سمى به فصار علما .

بالفعلية والظرف . **الثالث** : ذهب الكوفيون وابن كيسان إلى أن ها دخلت للتنبيه مع اسم الإشارة فإذا قلت يا أيها الرجل تريد يا أيها ذا الرجل ثم حذف ذا اكتفاء بها . **الرابع** : يجوز أن توصف صفة أى ولا تكون إلا مرفوعة مفردة كانت أو مضافة كقوله :

[٩٢١] **يأيُّهَا ٱلْجَاهِلُ ذُو التَنَزِّى لَا تُوعِدَنِّى حَيَّةً بِالنَّكْزِ**

(وَأَىُّ هَذَا أَيُّهَا ٱلَّذِى وَرَدْ) أيهذا مبتدأ وأيها الذى عطف عليه وسقط العاطف للضرورة ، وورد جملة خبر ، ووحد الفاعل إما لكون الكلام على حذف مضاف والتقدير لفظ أيهذا وأيها الذى ورد أو هو من باب :

[٩٢٢] **نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ** ....

باب النداء باب حذف وتخفيف بدليل جواز الترخيم فيه دون غيره فلهذا التزموا حذف المبتدأ وقوله وجاز وصلها إلخ وله أن يقول التزموا فيها ضربا من الصلة كما التزموا فيها ضربا من الوصف على رأيكم . همع .

(قوله يا أيها الجاهل إلخ) التنزى نزع الإنسان إلى الشر . والنكز بفتح النون وسكون الكاف آخره زاى اللسع أى لا توعدنى باللسع حالة كونك مشبها للحية فى ذلك . **(قوله وأيهذا إلخ)** نحو يا أيهذا الرجل فأى منادى مبنى على الضم فى محل نصب وها للتنبيه وذا صفة أى فى محل رفع والرجل صفة لذا أو عطف بيان مرفوع بضمة ظاهرة ، ونحو : يا أيها الذى قام فالذى صفة أى فى محل رفع وهذا كله مبنى على أن حركة التابع إعراب وتقدم ما فيه . قال شيخنا : ولعل مذهب المازنى يجرى هنا أيضا فيجوز كون ذا والذى فى محل نصب . **(قوله للضرورة)** بل تقدم أن الواو العاطفة تحذف اختيارا . **(قوله من باب نحن بما عندنا إلخ)** أى من الحذف من الأول لدلالة الثانى ويحتمل كلام المصنف العكس وفى الأولى منهما عند احتمالهما وعدم تعيين القرينة أحدهما قولان قيل الحذف من الثانى لأن الأواخر أليق بالحذف من الأوائل وقيل من الأول لعدم الفصل . وتمام البيت : « **والرأى مختلف** » وهو كما قال شيخنا من المنسرح .

---

[٩٢١] رجز قاله رؤبة . والشاهد فى أنه وصف يا بما فيه أل ، ووصف ما فيه أل بمضاف إلى ما فيه أل . وقيل رفع ذو التنزى لأنه تابع لصفة . وقيل الجاهل صفة لأى وليس بصلة والتقدير يا ها هو الجاهل ذو التنزى ، فالحركة فيه ليست حركة اتباع لتكون فى موضع نصب ، بل حركة إعراب لأنه خبر المبتدأ المحذوف ونعت المرفوع مرفوع . والتنزى نزع الإنسان إلى الشر وأصله من نزأت بين القوم إذا حرشت بينهم . والنكز بفتح النون وسكون الكاف وفى آخره زاى معجمة من نكزت الحية بأنفها أى لسعته ، وإذا عضته بنابها قيل نشطته .

[٩٢٢] البيت من المنسرح ، وهو لقيس بن الخطيم .

أى ورد أيضا وصف أى فى النداء باسم الإشارة وبموصول فيه أل كقوله :

[٩٢٣] أَلَا أَيُّهَا ذَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسَهُ ... لِشَيْءٍ نَحَتْهُ عَنْ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ

ونحو : ﴿ يأيها الذى نزل عليه الذكر ﴾ [الحج : ٦] ، (وَوَصْفُ أَىٍّ بِسِوَى هَذَا) الذى ذكر (يُرَدّ) فلا يقال يا أيها زيد ولا يا أيها صاحب عمرو .

(تنبيهان)*: **الأول** : يشترط لوصف أى باسم الإشارة خلوه من كاف الخطاب كما هو ظاهر كلامه وفاقا للسيرافى وخلافا لابن كيسان فإنه أجاز يا أيها ذاك الرجل . **الثانى** : لا يشترط فى اسم الإشارة المذكور أن يكون منعوتا بذى أل وفاقا لابن عصفور والناظم كقوله :

[٩٢٤] أَيُّهَــــذَانِ كُلَا زَادَكُمَــــا ... وَدَعَانِى وَاغِلًا فِيمَنْ وَغَــلْ

واشترط ذلك غيرهما (وَذُو إِشَارَةٍ كَأَىٍّ فِى الصِّفَةْ) فى لزومها ولزوم رفعها ولزوم

(قوله ألا أيهذا الباخع) أى المهلك والوجد بالرفع فاعل الباخع ونفسه مفعول ، ولا يصح جر الوجد بإضافة الباخع إليه لعدم جواز إضافة اسم الفاعل المتعدى إلى مرفوعه . **(قوله ووصف أى بسوى هذا يرد)** قال الشاطبى أنه حشو لا فائدة فيه ويجاب بأنه لما علم بقوله وأيهذا إلخ أن اللزوم ليس على ظاهره كان مظنة توهم شيء آخر فدفعه بهذا اهـ طبلاوى واسم الإشارة فى قوله سوى هذا يرجع لما ذكر من مصحوب أل واسم الإشارة والموصول المقرون بأل . **(قوله خلوه من كاف الخطاب)** أى لأنه المقصود بالنداء كما تقدم فهو المخاطب ووصله بكاف المخاطب يقتضى أن المشار إليه غير المخاطب فيحصل التنافى . ولابن كيسان أن يجعل الخطاب فى مثل يا ذاك للمشار إليه فلا يحصل التنافى لكن يمنعه ما تقدم فى باب اسم الإشارة من أن المخاطب بالكاف غير المشار إليه إلا أن يخصه بغير النداء فتأمل . **(قوله ودعانى)** أى اتركانى . والواغل من يدخل على القوم وهم يشربون و لم يدع . **(قوله فى لزومها إلخ)** أى لا فى لزوم إفراد موصوفها بل يراعى حال المشار إليه نحو : يا هذان الرجلان ويا هؤلاء الرجال . وأل فى قوله الصفة عهدية أى الصفة المذكورة فى أى إلا أنها تتناول اسم الإشارة مع أن اسم الإشارة لا يوصف باسم الإشارة وكأنه ترك ذلك اتكالا على ظهور أن اسم الإشارة لا يوصف باسم الإشارة فكأنه معلوم الانتفاء . سم .

---

[٩٢٣] قاله ذو الرمة غيلان من قصيدة من الطويل يمدح بها بلال بن أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى رضى الله عنهم . الشاهد فى ألا أيها ذا حيث وصف المبهم الذى هو أى باسم الإشارة ووصف اسم الإشارة بما فيه أل وهو الباخع ، والوجد مرفوع لأنه فاعل اسم الفاعل فلا ضمير فيه أو منصوب على التعليل أى الباخع نفسه لأجل الوجد فحينئذ فيه ضمير هو فاعله ، يقال بخع إذا هلك . والوجد شدة الشوق . ونحته أى صرفته . والمقادر فاعله أراد به المقادير ، والجملة فى محل الجر صفة لشيء .

[٩٢٤] هو من الرمل . والشاهد فى أهذان حيث وصف المنادى فيه باسم الإشارة وحذف حرف النداء أى يا هذان . والواغل بالغين المعجمة هو الذى يدخل على القوم و لم يدع ، وذلك الشراب الوغل . وأصل يغل يوغل لأنه من وغل حذفت الواو لوقوعها بين الكسرة والياء .

كونها بأل على ما مر . نحو : يا ذا الرجل ويا ذا الذى قام هذا (**إِنْ كَانَ تَرْكُهَا**) أى ترك الصفة (**يُفِيتُ ٱلْمَعْرِفَهْ**) أى بأن تكون هى مقصودة بالنداء واسم الإشارة قبلها لمجرد الوصلة إلى ندائها كقولك لقائم بين قوم جلوس يا هذا القائم . أما إذا كان اسم الإشارة هو المقصود بالنداء بأن قدرت الوقوف عليه فلا يلزم شىء من ذلك ، ويجوز فى صفته حينئذ ما يجوز فى صفة غيره من المناديات المبنيات على الضم (**فِي نَحْوِ**) يا (**سَعْدُ سَعْدَ ٱلْأَوْسِ**) وقوله :

[٩٢٥] ★ يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِىٍّ لَا أَبَالَكُمُ ★

وقوله :

[٩٢٦] ★ يَا زَيْدُ زَيْدَ ٱلْيَعْمُلَاتِ ٱلذُّبَّلِ ★

(**قوله على ما مر**) لعل مراده على ما مر من اشتراط كون أل جنسية على الراجح . (**قوله نحو يا ذا الرجل ويا ذا الذى قام**) ونحو : يا هذا الرجل ويا هذا الذى قام ويا هؤلاء الكرام فها للتنبيه واسم الإشارة منادى مقدر فيه الضم وما بعده له صفة مرفوعة . (**قوله يفيت المعرفة**) أى يفوت علم المخاطب بالمنادى . (**قوله بأن تكون هى**) أى الصفة . (**قوله هو المقصود بالنداء**) بأن عرفه المخاطب بدون الوصف كما إذا وضع المتكلم يده عليه . (**قوله فلا يلزم شىء من ذلك**) مقتضاه حتى كون الصفة مقرونة بأل فيقتضى صحة يا هذا رجل وليس كذلك ويمكن تصحيح عبارته بجعل من بيانية وجعل الإشارة إلى مجموع ما مر من ذكر الصفة ورفعها وقرنها بأل فالمعنى لا يلزم مجموع الثلاثة أى بل بعضها وهو القرن بأل هكذا ينبغى الجواب لا كما أجاب البعض فتدبر . (**قوله فى نحو سعد سعد الأوس**) أى من كل تركيب وقع فيه المنادى مفردا مكررا ووقع بعد المرة الثانية مضاف إليه . وسعد الأوس هو سعد بن معاذ رضى الله تعالى عنه كما فى التصريح . (**قوله زيدا ليعملات**) بفتح الميم أضيف زيد إلى اليعملات لأنه كان يحدو لها وهى جمع يعملة وهى الناقة القوية الحمولة . والذبل جمع ذابل بمعنى الضامر

---

[٩٢٥] قاله جرير وتمامه : ★ لَا يَلْفِيَنَّكُمُ فِى سَوْءَةٍ عُمَرُ ★
من قصيدة من البسيط يهجو بها عمر بن لجا وقومه . والشاهد فى يا تيم تيم عدى فإن مذهب سيبويه فيه إذا نصبا جميعا أن يكون الثانى مقحما . ويجوز أن يكون الأول مضموما على أنه منادى علم والثانى بدلا من الأول أو عطف بيان أو منادى مضاف وحذف المضاف إليه لدلالة الثانى عليه ، والتقدير يا تيم عدى يا تيم عدى . وإنما أضاف التيم إلى عدى ليفرق بينها وبين تيم مرة فى قريش ، وتيم غالب بن فهر فى قريش أيضا ، وتيم قيس بن ثعلبة ، وتيم شيبان ، وتيم ضبة . ولا أبالكم كلمة تستعمل عند الغلظة فى الخطاب . ولا لنفى الجنس . قوله يلفينكم من ألفى إذا وجد . والسوأة بالفتح الفعلة القبيحة .

[٩٢٦] تمامه : ★ تَطَاوَلَ ٱللَّيْلُ عَلَيْكَ فَٱنْزِلِ ★
قاله عبد الله بن رواحة فيما قاله النحاس . وقيل قاله بعض ولد جرير . وأراد بزيد زيد بن أرقم . والشاهد فيه أن المنادى وقع مكررا فى حالة الإضافة فيجوز فى الأول الضم والفتح ويتعين النصب فى الثانى . وأضيف زيد إلى اليعملات لأنه كان يحدو لها ، وهو جمع يعملة وهى الناقة القوية الحمولة . والذبل بضم الذال المعجمة وتشديد الباء الموحدة جمع ذابل بمعنى الضامر . كركع جمع راكع .

(يَنْتَصِبْ * ثَانٍ) حتما (وَضُمَّ وَٱفْتَحْ أَوَّلَا تُصِبْ) فإن ضممته فلأنه منادى مفرد معرفة ، وانتصاب الثانى حينئذ لأنه منادى مضاف أو توكيد أو عطف بيان أو بدل أو بإضمار أعنى . وأجاز السيرافى أن يكون نعتا وتأول فيه الاشتقاق[1] . وإن فتحته فثلاثة مذاهب : **أحدها** وهو مذهب سيبويه أنه منادى مضاف إلى ما بعد الثانى . **والثانى** : مقحم بين المضاف والمضاف إليه . وعلى هذا قال بعضهم بكون نصب الثانى على التوكيد وثانيها

كركع جمع راكع ا هـ زكريا . وعبارة القاموس وهى الناقة الشديدة النجيبة المعتملة المطبوعة على العمل والجمل يعمل ولا يوصف بهما إنما هما اسمان ا هـ ولو قال زكريا جمع ذابلة كما عبر الشمنى لكان أنسب باليعملات .

(قوله لأنه منادى مضاف) فهو بتقدير يا والفرق بين هذا والبدل أن هذا يجوز معه ذكر حرف النداء ولا يجوز ذلك فى البدل وإن قيل إنه على تقدير تكرار العامل إذ هو عند ذلك القائل كالتقدير المعنوى الذى لا يتكلم به . شاطبى . **(قوله أو توكيد)** قاله المصنف . قال أبو حيان : ولم يذكره أصحابنا لأنه لا معنوى وهو ظاهر ولا لفظى لاختلاف جهتى التعريف لأن الأول معرف بالعلمية أو النداء والثانى بالإضافة لأنه لم يضف حتى سلب تعريف العلمية ا هـ . قال ابن هشام : وثم مانع أقوى من ذلك وهو اتصال الثانى بما لم يتصل به الأول . قال سم : ولا يخفى أن كلا الأمرين إنما يرد على المصنف إذا سلم أنه مانع وإلا فقد يتمسك بظاهر تعريف التوكيد اللفظى فإنه صادق مع اختلاف جهتى التعريف ومع اتصال الثانى بما لم يتصل به الأول . **(قوله وتأول فيه الاشتقاق)** أى جعله مشتقا بتأوله بالمنسوب إلى الأوس وضعفه الشاطبى بأن النعت بالجامد على تأوله بالمشتق موقوف على السماع . **(قوله والثانى مقحم)** أى زائد بناء على جواز إقحام الأسماء وأكثرهم يأباه وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايفين وهما كالشىء الواحد وكان يلزم أن ينون الثانى لعدم إضافته ا هـ تصريح ، وعليه ففتحته غير إعراب لأنها غير مطلوبة لعامل بل فتحته اتباع فيما يظهر ، وإن كان يرد عليه أن بين المتبع والمتبع له حاجزا حصينا ، لكن صرح الشارح بأن نصب الثانى توكيد ويوافقه تفسير الحفيد الإقحام بالتأكيد اللفظى وعلى هذا فالفتحة فتحة إعراب ، ولا يبعد أن الفصل بالثانى مغتفر لأنه كلا فصل لاتحاد الاسمين لفظا ومعنى ، وأن عدم تنوين الثانى على هذا الوجه والذى قبله للمشاكلة فيندفع قول صاحب التصريح ففيه فصل إلخ . وقوله وكان يلزم إلخ فتأمل ، ولا يصح إعرابه بدلا أو عطف بيان كما كان فى صورة الضم لأنهما إنما يكونان بعد تمام الاسم الأول والأول لا يكمل إلا بالإضافة بخلاف صورة الضم ، فإن الاسم الأول فيهما غير مضاف .

---

(١) لاشتراط ذلك فى النعت .

وهو مذهب المبرد أنه مضاف إلى محذوف دل عليه الآخر ، والثانى مضاف إلى الآخر ونصبه على الأوجه الخمسة ، **وثالثها** : أن الاسمين ركبا تركيب خمسة عشر ففتحتهما فتحة بناء لا فتحة إعراب ومجموعهما منادى مضاف وهذا مذهب الأعلم .

(تنبيهات): **الأول** : صرح فى الكافية بأن الضم أمثل الوجهين ، **الثانى** : مذهب البصريين أنه لا يشترط فى الاسم المكرر أن يكون علما بل اسم الجنس نحو : يا رجل رجل قوم والوصف نحو : يا صاحب صاحب زيد كالعلم فيما تقدم ، وخالف الكوفيون فى اسم الجنس فمنعوا نصبه ، وفى الوصف فذهبوا إلى أنه لا ينصب إلا منونا نحو : يا صاحبا صاحب زيد ، **الثالث** : إذا كان الثانى غير مضاف نحو : يا زيد زيد جاز ضمه بدلا ، ورفعه ونصبه عطف بيان على اللفظ أو المحل .

(قوله إلى محذوف) أى مماثل لما أضيف إليه الثانى . **(قوله ونصبه)** أى الثانى على الأوجه الخمسة بل الستة وهى أن يكون منادى مستأنفا أو منصوبا بأعنى أو عطف بيان أو بدلا أو توكيدا أو نعتا وكأنه لم ينظر إلى السادس لضعفه . **(قوله أن الاسمين ركبا)** قيل فيه تكلف تركيب ثلاثة أشياء ، ولا وجه له إذ المركب شيئان فقط قاله فى التصريح وقال الفارسى : الاسمان مضافان للمذكور ، وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد . **(قوله ففتحتهما فتحة بناء)** فيه أن فتحة الأول على القول بالتركيب فتحة بنية ويمكن تصحيح عبارته بأن المراد ففتحة مجموعهما الذى هو المركب وفتحته هى فتحة آخره ولو قال ففتحة الثانى فتحة بناء لكان واضحا . ثم هذا القول لا يشمله قول المصنف ينتصب ثان إلاّ أن يراد بالنصب ما يعم فتحة الإعراب وغيره . **(قوله أمثل الوجهين)** أى أحسنهما وأشار هنا إلى أمثليته بتقديمه . **(قوله بل اسم الجنس)** مبتدأ خبره كالعلم . **(قوله وخالف الكوفيون إلخ)** عبارة الهمع وخالف الكوفيون فأوجبوا فى اسم الجنس ضم الأول وفى الوصفين ضمه بلا تنوين أو نصبه منونا . **(قوله جاز ضمه بدلا)** نقله المصنف عن الأكثر ورده بأنه لايتحد لفظ بدل ومبدل منه إلا ومع الثانى زيادة بيان وجوز الدمامينى أن يكون منادى ثانيا وأن يكون تأكيدا لفظيا وقوله ضمه بدلا أى بناؤه على الضم ومن لازمه عدم التنوين . **(قوله عطف بيان)** رده المصنف فى شرح الكافية فقال إنه توكيد على اللفظ أو المحل لا عطف بيان كما يقول أكثر النحويين لأن الشىء لا يبين نفسه . **(قوله على اللفظ أو المحل)** لف ونشر مرتب .

[المنادى المضاف إلى ياء المتكلم]

(**وَٱجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ**) آخره (**إِنْ يُضَفْ لِيَا**) المتكلم (**كَعَبْدِ عَبْدِى عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا**) والأفصح والأكثر من هذه الأمثلة **الأول**: وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو: ﴿**يا عباد فاتقون**﴾ [الزمر: ١٦]، ثم **الثانى**: وهو ثبوتها ساكنة نحو: ﴿**يا عبادى لا خوف عليكم**﴾ [الزخرف: ٦٨]، **والخامس**: وهو ثبوتها مفتوحة نحو: ﴿**يا عبادى الذين أسرفوا**﴾ [الزمر: ٥٣]، وهذا هو الأصل، ثم **الرابع**: وهو قلب الكسرة فتحة والياء ألفا نحو: ﴿**يا حسرتا**﴾ [يس: ٣٠]. وأما **المثال الثالث**: وهو حذف الألف والاجتزاء بالفتحة فأجازه الأخفش والمازنى والفارسى كقوله:

[٩٢٧] وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّى ... بِلَهْفَ وَلَا بِلَيْتَ وَلَا لَوَ ٱنِّى

[المنادى المضاف إلى ياء المتكلم]

أفرده بترجمة لأن له أحكاما تخصه وتقدم أن الأصل فى ياء المتكلم قيل السكون وقيل الفتح وجمع بأن السكون أصل أوّل إذ هو الأصل فى كل مبنى والفتح أصل ثان إذ هو الأصل فيما وضع على حرف واحد. **(قوله صح آخره)** بأن يكون آخره حرفا غير لين أو لينا قبله ساكن كدلو وظبى وهذا القيد يخرج نحو مسلمى تثنية وجمعا وجوز العصام حذف يائه لدلالة ياء التثنية والجمع على الإضافة وعدم التباسه بالمفرد عند الحذف قال سم: وفيه نظر فى الجمع لالتباسه حينئذ بالمفرد فى صورة إثبات يائه ساكنة اهـ ويشترط ما ذكره المصنف أن يكون غير وصف مشبه للفعل كما سيأتى. **(قوله عبدا)** ينبغى أن يكون منصوبا بفتحة مقدرة على الدال لا بالفتحة الموجودة لأجل الألف. سم. **(قوله وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة)** نقل البعض عن الحفيد أنه قيد ذلك بأن يشتهر الاسم بالإضافة إلى الياء أولا فلا يقال فى يا عدوى يا عدو لأنه لا دلالة على الياء. والذى فى التوضيح وشرحه إنما هو اشتراط الاشتهار بالإضافة فى الوجه السادس وهو الضم وهذا هو المتجه فافهم. **(قوله والخامس)** عطفه على الثانى بالواو إشارة إلى أنهما فى مرتبة للقول بالأصالة فى كل، وجعل السيوطى السكون أفصح من الفتح ولعل وجهه أن السكون أخف من الفتح. **(قوله والياء ألفا)** أى لتحركها وانفتاح ما قبلها لأن الألف أخف من الياء اهـ تصريح. والظاهر أن هذه الألف اسم لأنها منقلبة عن اسم وينبغى أن يحكم بأنها مضاف إليه وأنها فى محل جر. سم.

---

[٩٢٧] هو من الوافر. والباء فى براجع زائدة وهو خبر لست. قوله بلهف أى بقولى لهف. والشاهد فيه لأن أصله لهفا بالألف ولكنه حذفها واكتفى بالفتحة. وأصله يا لهفى أى تحسرى فحذف حرف النداء ثم قلب الياء ألفا ثم حذف الألف اجتزاء بالكسرة. قوله ولا بليت أى ولا بقولى ليت ولا بقولى لو أنى فعلت. والحاصل أن الأمر الذى فات لا يعود ولا يتلافى لا بكلمة التلهف ولا بكلمة التمنى ولا بكلمة لو التى تفتح أبوابا من الشيطان (كما ورد فى الحديث الشريف).

أصله بقوله يا لهفا . ونقل عن الأكثرين المنع . قال فى شرح الكافية : وذكروا أيضا وجها سادسا وهو الاكتفاء عن الإضافة بنيتها وجعل الاسم مضموما كالمنادى المفرد . ومنه قراءة بعض القراء : ﴿ **رب السجن أحب إلى** ﴾ [يوسف : ٣٣] ، وحكى يونس عن بعض العرب : يا أم لا تفعلى وبعض العرب يقولون : يارب اغفر لى ويا قوم لا تفعلوا . أما المعتل آخره ففيه لغة واحدة وهى ثبوت يائه مفتوحة نحو : يا فتاى ويا قاضى .

(تنبيهان): **الأول** : ما سبق من الأوجه هو فيما إضافته للتخصيص كما أشعر به تمثيله ، أما الوصف المشبه للفعل فإن ياءه ثابتة لا غير ، وهى إما مفتوحة أو ساكنة نحو : يا مكرمى ويا ضاربى . **الثانى** : قال فى شرح الكافية : إذا كان آخر المضاف إلى ياء المتكلم ياء مشددة كبنى قيل يا بنى أو يا بنى لا غير فالكسر على التزام حذف ياء

(قوله وهو حذف الألف) فيه جمع بين حذف العوض والمعوض وهو لا يجوز ، ويجاب بأنها بدل الياء وفرق بين الإبدال والتعويض ، سم . على أنه قد يمنع عدم الجواز بدليل ﴿ **وإقام الصلاة** ﴾ وأجاب إجابا .

(قوله ونقل عن الأكثرين المنع) أى ولا دلالة فى البيت على الجواز لاحتمال أن المراد بهذه اللفظة ولا نداء . **(قوله وجها سادسا)** يظهر أن قائله يحذف الياء والكسرة ثم يعامله معاملة الاسم المفرد فيضم آخره ضمة مشاكلة للمفرد المبنى فهو منصوب تقديرا بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة المشاكلة . وتعرفه بالإضافة المنوية كما اختاره المصنف لا محلا . وتعرفه بالقصد كما قيل وإلا لم يكن لغة فى المضاف . قال أبو حيان : والظاهر أن حكمه فى الاتباع حكم المبنى على الضم غير المضاف لا حكم المضاف للياء اهـ أى أنه يجوز فى تابعه الوجهان وهو لا يظهر على أن تعرفه بالإضافة المنوية ونصبه مقدر فإن مقتضاه عدم جواز الوجهين فى تابعه ، وقد يوجه ما قاله أبو حيان ، وإن قلنا تعرفه بالإضافة المنوية ونصبه مقدر بأنه عومل معاملة المفرد فأعطى حكمه وإن لم يكن منه حقيقة أفاده سم . قال فى التصريح : وإنما يأتى هذا الوجه السادس فيما يكثر نداؤه مضافا كالرب تعالى والأب والأم والابن حملا للقليل على الكثير . **(قوله أما المعتل آخره)** بأن يكون آخره حرفا لينا قبله حركة مجانسة له وأما ما حذف لامه كأخ فلا ترد لامه خلافا للمبرد ووقع فى عبارة البعض هنا خلل فاحذره . **(قوله وهى ثبوت يائه مفتوحة)** وتسكين ورش[1] محياى من إجراء الوصل مجرى الوقف . **(قوله فيما إضافته للتخصيص)** كان الأولى للتعريف والمراد فيما إضافته محضة بقرينة المقابلة . **(قوله المشبه للفعل)** أى المضارع فى كونه بمعنى الحال أو الاستقبال . **(قوله فإن ياءه ثابتة لا غير)** قد يوجه بشدة طلبه لها لكونه عاملا يشبه الفعل . **(قوله وهى إما مفتوحة أو ساكنة)** أى إن لم يكن الوصف مثنى أو مجموعا على حده وإلا تعين الفتح نحو : يا ضاربى ويا ضاربى .

---

(١) أحد القراء أصحاب المذاهب .

المتكلم فرارا من توالى الياءات مع أن الثالثة كان يختار حذفها قبل ثبوت الثنتين وليس بعد اختيار الشىء إلا لزومه . والفتح على وجهين : **أحدهما** : أن تكون ياء المتكلم أبدلت ألفا ثم التزم حذفها لأنها بدل مستثقل . **الثانى** : أن ثانية ياءى بنى حذفت ثم أدغمت أولاهما فى ياء المتكلم ففتحت لأن أصلها الفتح كما فتحت فى يدى ونحوه ا هـ وقد تقدمت بقية الأحكام فى باب المضاف إلى ياء المتكلم (**وَفَتْحٌ أَوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ اَلْيَا**) والألف تخفيفا لكثرة الاستعمال (**اَسْتَمَرّ * فِى**) قولهم (**يَا ٱبْنَ أُمَّ**) ويا ابنة أم (**و يَا ٱبْنَ عَمَّ**) ويا ابنة عم (**لاَ مَفَرّ**) أما الفتح ففيه قولان : **أحدهما** : أن الأصل أما وعما بقلب الياء ألفا فحذفت الألف وبقيت الفتحة دليلا عليها . **الثانى** : أنهما جعلا اسما واحدا مركبا وبنى على الفتح

(**قوله كبنى**) أى تصغير ابن وأصله بنو بفتحتين وإذا صغرته حذفت ألف الوصل ورددت اللام المحذوفة[1] فيبقى بنيو فتقلب الواو ياء لاجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون وتدغم الياء فى الياء ، وعلى القول بأن لامه ياء يكون فيه ما عدا القلب . (**قوله قيل يا بنى**) بكسر الياء أو يا بنى بفتحها لا غير ، أورد عليه شيخنا أن فيه لغة ثالثة قرىء بها فى السبع وهى إسكان الياء مخففة ووجهه أنه حذف ياء المتكلم ثم استثقلت الياء المشددة المكسورة فحذف الياء الثانية التى هى لام الكلمة وأبقى الأولى وهى ياء التصغير ساكنة . (**قوله على التزام حذف ياء المتكلم**) أى وإبقاء الياء الثانية على كسرها لأجل ياء المتكلم . (**قوله مع أن الثالثة**) كان الأوضح ولأن الثالثة لأن هذا تعليل آخر لالتزام الحذف . (**قوله أبدلت ألفا**) أى بعد قلب الكسرة التى قبلها فتحة . (**قوله ثم التزم حذفها**) أى وأبقيت الفتحة دليلا عليها . (**قوله مستثقل**) أى حرف مستثقل وهو الياء أى وبدل الثقيل ثقيل . (**قوله ففتحت لأن أصلها الفتح**) وعلى القول بأن أصلها السكون يوجه الفتح بأنه احتيج للتحريك لئلا يلتقى ساكنان والفتح أخف . سم . (**قوله بقية الأحكام**) أى بقية أحكام المضاف المذكور ككسر آخره وجوبا إذا لم يكن واحدا من الأمور الأربعة المتقدمة فى قوله :

*** آخر ما أضيف لليا اكسر إذا ***

لم يك معتلا إلخ وسلامة الألف مطلقا إلى آخر ما مر أى فلا نعيد تلك الأحكام هنا . (**قوله وفتح أو كسر**) أى للميم وأجاز قوم ضمها أيضا . سم . (**قوله وحذف اليا**) أى مع الكسر والألف أى مع الفتح ففيه مع ما قبله لف ونشر مشوش ، لكن حذف الألف إنما يأتى على قول الكسائى ومن وافقه لا على قول سيبويه والبصريين فلهذا أسقطه المصنف . (**قوله استمر**) أى اطرد ، وفى نسخة اشتهر وأفرد الضمير مع رجوعه إلى الفتح أو الكسر وحذف الياء على التأول بالمذكور أو على حذف خبر أحد المتعاطفين لدلالة الآخر . (**قوله ويا ابنة عم**) فى التصريح أن بنتا كابنة . (**قوله فحذفت الألف وبقيت الفتحة**) قد تقدم منع الجمهور لهذا فى غير

---

(١) إذ التصغير يرد الأسماء إلى أصلها .

والأول قول الكسائى والفراء وأبى عبيدة وحكى عن الأخفش والثانى قيل هو مذهب سيبويه والبصريين وأما الكسر فظاهر مذهب الزجاج وغيره أنه مما اجتزئ فيه بالكسرة عن الياء المحذوفة من غير تركيب . قال فى الارتشاف : وأصحابنا يعتقدون أن ابن أم وابنة أم وابن عم وابنة عم حكمت لها العرب بحكم اسم واحد وحذفوا الياء كحذفهم إياها من أحد عشر إذا أضافوه إليها . وأما إثبات الياء والألف فى قوله :

[٩٢٨] * يَا ٱبْنَ أُمِّى وَيَا شُقَيِّقَ نَفْسِى *

وقوله :

[٩٢٩] * يَا ٱبْنَةَ عَمَّا لَا تَلُومِى وَٱهْجَعِى *

فضرورة . أما ما لا يكثر استعماله من نظائر ذلك نحو : يا ابن أخى ويا ابن خالى

هذه الصورة نحو يا عبد وهم لا يمنعون ذلك هنا والفرق ثبوت السماع الصحيح هنا ، سم . وقوله : قد تقدم أى فى قول الشارح ونقل عن الأكثرين المنع . **(قوله والثانى أنهما)** أى ابنا وما بعده . **(قوله وبنى)** أى المجموع على الفتح فيكون نحو : يا ابن أم مبنيا على ضم مقدر كخمسة عشر ، ونقل السيوطى عن الرضى أن مجموع الكلمتين مع تركيبهما وفتحهما مضاف إلى الياء المحذوفة . **(قوله من غير تركيب)** هذا هو محل مخالفة ظاهر مذهب الزجاج لما فى الارتشاف . **(قوله قال فى الارتشاف إلخ)** هذا مقابل قوله فظاهر مذهب الزجاج إلخ . **(قوله وحذفوا الياء)** أى وأبقوا الكسرة دليلا عليها لأن الكلام فى الكسر . **(قوله ويا شقيق)** تصغير شقيق . **(قوله فضرورة)** وقال بعضهم : هما لغتان قليلتان ، قيل وقلب الياء ألفا أجود من إثباتها وإذا ثبتت الياء ففيها وجهان الإسكان والفتح ، فالحاصل خمسة أوجه ، ونص بعضهم على أن الخمسة لغات ، ومر قريبا لغة سادسة وهى الضم . **(قوله فالياء فيه ثابتة لا غير)** ساكنة أو مفتوحة ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى تصريح ، أى مع عدم سماع حذفها فى غير يا ابن أم يا ابن عم فلا يرد أن البعد موجود فيهما أيضا .

---

[٩٢٨] تمامه : * أَنْتَ خَلَّيْتَنِى لِدَهْرٍ شَدِيدِ *

قاله أبو زبيد حرملة بن المنذر من شعر من الخفيف يرثى به أخاه . الشاهد فى إثبات الياء فى أمى ، والأصل إثبات الياء فى المضاف إلى ياء المتكلم إذا نودى المضاف إلا فى يا ابن أم ويا ابن عم لكثرة الاستعمال فيهما وذلك للضرورة . وشقيق تصغير شقيق المترحم ، بمعنى يا ابن أمى ويا أخا نفسى خليتنى لدهر شديد أكابده وحدى ، وقد كنت لى ظهيرا عليه وركنا أستند إليه ، فأوحشنى فقدك ، وأتلفنى موتك .

[٩٢٩] قاله أبو النجم العجلى من قصيدة مرجزة أولها :

* قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ ٱلْخِيَارِ تَدَّعِى *[1]

والشاهد فى إثبات الألف فى عما وإبدالها من الياء إذ أصله يا ابنة عمى ، واهجعى من الهجوع وهو النوم بالليل خاصة . وأم الخيار اسم امرأته .

---

(١) وعجز البيت : * علىَّ ذنبا كله لم أصنع .

فالياء فيه ثابتة لا غير ، ولهذا قال فى يا ابن أم يا ابن عم و لم يقل فى نحو يا ابن أم يا ابن عم .

(تنبيه): نص بعضهم على أن الكسر أجود من الفتح وقد قرىء : ﴿ **قال يا ابن أم** ﴾ بالوجهين (**وَفِى ٱلنِّدَا**) قولهم يا (**أَبَتِ**) ويا (**أُمَّتِ**) بالتاء (**عَرَضْ**) والأصل يا أبى ويا أمى (**وَٱكْسِرْ أَوِ ٱفْتَحْ وَمِنَ ٱلْيَا ٱلتَّا عِوَضْ**) ومن ثم لا يكادان يجتمعان ، ويجوز فتح التاء وهو الأقيس وكسرها وهو الأكثر ، وبالفتح قرأ ابن عامر وبالكسر قرأ غيره من السبعة .

(تنبيهات): **الأول** : فهم من كلامه فوائد : **الأولى** أن تعويض التاء من ياء المتكلم فى أب وأم لا يكون إلا فى النداء . **الثانية** أن ذلك مختص بالأب والأم . **الثالثة** أن التعويض فيهما ليس بلازم فيجوز فيهما ما جاز فى غيرهما من الأوجه السابقة فهم ذلك من قوله (عرض) . **الرابعة** منع الجمع بين التاء والياء لأنها عوض عنها وبين التاء والألف لأن الألف بدل من الياء .. وأما قوله :

(**قوله ولهذا قال فى يا ابن أم يا ابن عم**) ولا يرد يا ابنة أم يا ابنة عم لأن ابنة هى ابن بزيادة التاء . (**قوله وفى الندا أبت أمت عرض**) وكل منهما منصوب لأنه معرب فإنه من أقسام المضاف بفتحة مقدرة على ما قبل التاء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لأجل التاء لاستدعائها فتح ما قبلها لا على التاء لأنها فى موضع الياء التى يسبقها إعراب المضاف إليها . سم . (**قوله ومن اليا التا عوض**) إنما عوض تاء التأنيث عن الياء إذا أضيف إليها الأب أو الأم لأن كلا منهما مظنة التفخيم والتاء تدل عليه كا فى علّامة ، ا هـ حفيد . ووجهه[1] فى الكشاف بأن تاء التأنيث وياء الإضافة متناسبتان فى أن كلا منهما زيادة مضمومة إلى الاسم فى آخره وفيما ذكر تصريح بأن التاء حرف لا اسم إذ لم تنقلب الياء إليها بخلاف الألف فى نحو : يا عبدا كما مر بيانه . (**قوله ويجوز فتح التاء إلخ**) كان الأولى والفتح أقيس والكسر أكثر لأن جواز كل مستفاد من عبارة المصنف . (**قوله وهو الأقيس**) لأن التاء عوض عن الياء وحركتها الفتح وتحركها بحركة أصلها هو الأصل ، ا هـ حفيد . (**قوله وهو الأكثر**) أى لأن الكسر عوض عن الكسر الذى كان يستحقه ما قبل الياء وزال حين مجىء التاء لأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحا . (**قوله لا يكون إلا فى النداء**) أخذ الحصر من تقديم الجار والمجرور . (**قوله مختص بالأب والأم**) أى لأنه لم يقل نحو أبت أمت . (**قوله من الأوجه السابقة**) أى فى المنادى المضاف لياء المتكلم . (**قوله فهم ذلك من قوله عرض**) نظر فيه سم بأن العروض لا ينافى اللزوم وقد يقال شأن العارض عدم اللزوم . (**قوله وبين التاء والألف**) مشى ابن الحاجب على جواز الجمع بينهما لأنه جمع بين عوضين بخلاف

---

(١) يقصد جار الله الزمخشرى فى تفسيره المعروف بالكشاف .

[٩٣٠] أَيَا أَبَتِي لَا زِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَا لَنَا أَمَلٌ فِي ٱلْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشَا

فضرورة وكذا قوله :

[٩٣١] * يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا *

وهو أهون من الجمع بين التاء والياء لذهاب صورة المعوض عنه . وقال فى شرح الكافية : الألف فيه هى الألف التى يوصل بها آخر المنادى إذا كان بعيدا أو مستغاثا به أو مندوبا ، وليست بدلا من ياء المتكلم ، وجوز الشارح الأمرين . **الثانى** : اختلف فى جواز ضم التاء فى يا أبت ويا أمت فأجازه الفراء وأبو جعفر النحاس ، ومنعه الزجاج ، ونقل عن الخليل أنه سمع من العرب من يقول : يا أبتُ ويا أمت بالضم ، وعلى هذا فيكون فى ندائهما عشر لغات : الست السابقة فى نحو : يا عبد ، وهذه الأربعة أعنى تثليث التاء والجمع بينها وبين الألف فى نحو : يا أبتا على ما مر . **الثالث** : يجوز إبدال هذه التاء هاء وهو يدل على أنها تاء التأنيث قال فى التسهيل : وجعلها هاء فى الخط والوقف جائز ، وقد قرىء بالوجهين فى السبع ، ورسمت فى المصحف بالتاء .

ما قبله سم أى فإن فيما قبله جمعا بين العوض والمعوض عنه وفى قوله بين عوضين تغليب لأن الألف بدل عن الياء لا عوض عنها كما مر ووقع للبعض خطأ فاحش فى تقرير مذهب ابن الحاجب فانظره . **(قوله التى يوصل بها آخر المنادى إلخ)** أى بناء على القول بجواز ذلك فى المنادى البعيد والمستغاث والمندوب . **(قوله وجوز الشارح الأمرين)** أى كونها عوضا عن الياء وكونها التى يوصل بها آخر المنادى . **(قوله على ما مر)** أى على القول الذى مر عن شرح الكافية أن هذه الألف هى التى يوصل بها آخر المنادى المتقدم وليست بدلا عن ياء المتكلم لا على القول بأنها بدل عن ياء المتكلم لأن الجمع على هذا ضرورة كالجمع بين الياء والتاء لا لغة حتى تعد فى اللغات وإلا كانت إحدى عشرة لغة بزيادة الجمع بين الياء والتاء وبهذا يعرف ما فى كلام البعض . **(قوله إبدال هذه التاء هاء)** أى فى الوقف . **(قوله على أنها تاء التأنيث)** أى بحسب الأصل . **(قوله ورسمت فى المصحف بالتاء)** أى فرسمها بالتاء أولى كما قاله الدمامينى .

---

[٩٣٠] هو من الطويل . والشاهد فى أبتى حيث جمع فيه بين العوض والمعوض وهما التاء وياء المتكلم ، لأن التاء عوض عن ياء المتكلم فى قوله يا أبت ، وهذا لا يجوز إلا فى الضرورة وأجازه كثير من الكوفية مطلقا . وعائشا خبر ما دمت .

[٩٣١] قاله رؤبة . وأوله : * تَقُولُ بِنْتِي قَدْ آنَ أَنَاكَ *

أى حان وقتك . والشاهد فيه فى مواضع : وقوع الضمير المنصوب المتصل بعد عسى وهو قليل ، ودخول تنوين الترنم فى عساك ، والجمع بين العوض والمعوض فى أبتا لأن الألف والتاء عوضان عن ياء المتكلم ، وهو المراد ههنا .

[أسماء لازمت النداء]

(**وَفُلُ بَعْضُ مَا يُخصُّ بِالنِّدا**) أى لا يستعمل فى غير النداء ويقال للمؤنثة يا فلة واختلف فيهما فمذهب سيبويه أنهما كنايتان عن نكرتين ، ففل كناية عن رجل وفلة كناية عن امرأة ، ومذهب الكوفيين أن أصلهما فلان وفلانة فرخما ، ورده الناظم بأنه لو كان مرخما لقيل فيه فلا ولما قيل فى التأنيث فلة . وذهب الشلوبين وابن عصفور وصاحب البسيط إلى أن فل وفلة كناية عن العَلم نحو : زيد وهند بمعنى فلان وفلانة ، وعلى ذلك مشى الناظم وولده[1] . قال الناظم فى شرح التسهيل وغيره أن يا فل بمعنى يا فلان ويا فلة بمعنى يا فلانة ، قال وهما الأصل فلا يستعملان منقوصين فى غير نداء إلا فى ضرورة فقد وافق الكوفيين فى أنهما كناية عن العلم وأن أصلهما فلان وفلانة ، وخالفهم فى الترخيم ورده بالوجهين السابقين و(**لُؤْمَانُ**) بالهمز وضم اللام ، وملأم وملأمان بمعنى عظيم اللؤم

[أسماء لازمت النداء]

يجوز كون لازمت فعلا ماضيا كضاربت وكونه اسم فاعل كضاربة مضافا إلى النداء أو منونا ناصبا النداء على المفعولية ، سم . (**قوله بعض ما يخص بالندا**) أشار إلى أن هناك ألفاظا أخر تختص بالنداء كأبت وأمت . (**قوله أى لا يستعمل فى غير النداء**) أشار به إلى أن الباء داخلة على المقصور عليه . (**قوله عن نكرتين**) أى من جنس الإنسان لا مطلقا . (**قوله بأنه لو كان**) أى المذكور من فل وفلة مرخما أى مرخم فلان وفلانة لقيل فيه أى فى بعضه وهو فل بقرينة ما بعده (فلا) لأنه لا يحذف فى الترخيم مع الآخر ما قبله من حرف مد زائد إلا إذا كان المرخم خماسيا فصاعدا وفلان على أربعة أحرف فحق ترخيمه يا فلا وقوله ولما قيل فى التأنيث فلة أى بل كان يقال فلان وكان الأخصر والأوضح أن يقول ورده الناظم بأنهما لو كانا مرخمين لقيل فى الأول فلا وفى الثانى فلان . (**قوله وذهب الشلوبين إلخ**) الفرق بين هذا المذهب ومذهب الكوفيين مع أنهما كنايتان عن العلم عند الكوفيين أيضا اعتبار الترخيم عندهم دون الشلوبين ومن معه . (**قوله كناية عن العلم**) أى الشخصى لمن يعقل وكأن الظاهر كنايتان . (**قوله وهما الأصل**) المراد بالأصل هنا وفى قوله الآتى وأن أصلهما فلان وفلانة ما كانا عليه قبل تخفيفهما بحذف الألف والنون لا بالترخيم والحاصل أن الشلوبين والناظم ومن وافقهما يقولون هما كنايتان عن العلم وأصلهما فلان وفلانة فدخلهما مجرد الحذف تخفيفا لا ترخيما والكوفيون يقولون هما كنايتان عن العلم وأصلهما فلان وفلانة فدخلهما خصوص الترخيم وبهذا تعلم أن قول البعض فيما كتبه قبيل الخاتمة

---

(١) يقصد بدر الدين ابن مالك ناظم الألفية ـ راجع له شرحه من تحقيقنا .

و (نَوْمَانُ) بفتح النون بمعنى كثير النوم (كَذَا) أى مما يختص بالنداء .

(تنبيهان)*: **الأول** : الأكثر فى بناء مفعلان نحو ملأمان أن يأتى فى الذم ، وقد جاء فى المدح نحو : يا مكرمان حكاه سيبويه والأخفش ، ويا مطيبان . وزعم ابن السيد أنه يختص بالذم وأن مكرمان تصحيف مكذبان وليس بشىء . **الثانى** : قال فى شرح الكافية أن هذه الصفات مقصورة على السماع بإجماع وتبعه ولده ، وهو صحيح فى غير مفعلان فإن فيه خلافا ، أجاز بعضهم القياس عليه فتقول يا مخبثان وفى الأنثى يا مخبثانة **(وَآطَّرِدَا** ★ **فِى سَبِّ آلأُنْثَى وَزْنُ)** يا فعال نحو **(يَا خَبَاثِ)** يا لكاع يا فساق وأما قوله :

[٩٣٢] **أُطَوِّف مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِى ... إلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ**

فضرورة **(وَآلأَمْرُ هَكَذَا)** أى اسم فعل الأمر مطرد **(مِنَ آلثُّلَاثِى)** عند سيبويه نحو :

أن مادة فلان مخالفة لمادة فل عند المصنف كما أن الأمر كذلك على مذهب سيبويه الصحيح فيه نظر . **(قوله بالهمز)** أى الساكن . **(قوله أى مما يختص بالنداء)** بيان لوجه الشبه . **(قوله يا مكرمان)** بفتح الراء . زكريا ، وهو العزيز المكرم . دمامينى . **(قوله تصحيف مكذبان)** أى تحريفه وسماه تصحيفا لقربه من التصحيف لقرب رسم الذال من رسم الراء وقرب رسم الباء من رسم الميم المخلوط بما بعدها . **(قوله وليس بشىء)** مع أنه يبقى عليه مطيبان إلا أن يمنع وروده **(قوله مقصورة على السماع)** ويؤخذ ذلك من تعبيره بالاطراد فيما بعدها دونها . **(قوله وهو)** أى الإجماع . **(قوله فتقول يا مخبثان إلخ)** قضيته عدم سماع مخبثان ويعكر عليه قول الهمع الذى سمع منه أى من مفعلان ستة ألفاظ : مكرمان وملأمان ومخبثان وملكعان ومطيبان ومكذبان . قال : وحكى ابن سيده رجل مكرمان وملأمان وامرأة ملأمانة فمنهم من أجاز استعماله فى غير النداء بقلة وخرجه أبو حيان على إضمار القول وحرف النداء والأصل رجل مقول فيه يا مكرمان . **(قوله وزن يا فعال)** أى موازن ثانى يا فعال وكذا يقال فى قوله الآتى وشاع فى سب الذكور وزن يا فعل وفى الإتيان بيا هنا وفيما يأتى إشارة إلى اختصاص سب الأنثى والذكور المذكورين بالنداء . **(قوله قعيدته)** سميت امرأة الرجل قعيدة للزومها البيت لكاع أى خسيسة . **(قوله فضرورة)** وقيل التقدير قعيدته يقال لها يا لكاع . **(قوله والأمر هكذا إلخ)** وجه ذكره هنا مناسبته لنحو خباث المتعلق بما هنا فى وزنه وبنائه على الكسر وشروطه سم أى فذكره هنا من باب الاستطراد وقوله هكذا أى كخباث فى الوزن لا فى النداء .

---

[٩٣٢] ذكر مستوفى فى شواهد الموصول . والشاهد فيه هنا استعمال لكاع فى غير النداء للضرورة .

نزال وتراك من نزل وترك .

(تنبيهان): **الأول** : أهمل الناظم من شروط القياس على هذا النوع أربعة شروط : الأول أن يكون مجردا فأما غير المجرد فلا يقال منه إلا ما سمع نحو : دراك من أدرك . **الثانى** : أن يكون تاما فلا يبنى من ناقص. **الثالث**: أن يكون متصرفا. **الرابع**: أن يكون كامل التصرف فلا يبنى من يدع ويذر. **الثانى**: ادعى سيبويه سماعه من غير الثلاثى شذوذا كقرقار من قرقر فى قوله:

[٩٣٣] * قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرْقَار *

وعرعار من عرر فى قوله :

[٩٣٤] * يَدْعُو وَلِيدَهُمْ بِهَا عَرْعَار * .

(قوله أى اسم فعل الأمر) أى فكلامه على حذف مضافين وقول شيخنا فكلامه على حذف مضاف أى ودال الأمر هو مع كونه لا يناسب صنيع الشارح يرد عليه أن دال الأمر أعم من اسم فعل الأمر . **(قوله من الثلاثى)** جعله الشارح مختصا بقوله والأمر هكذا مع أنه يعود لما قبله أيضا فالوجه تعليقه باطرد سم ، وعليه فالأمر معطوف على وزن وهكذا حال وعلى صنيع الشارح الأمر مبتدأ هكذا حال ومطرد خبر أو هكذا خبر أول ومطرد خبر ثان . **(قوله عند سيبويه)** وقال المبرد : هو مسموع فلا يقال قوام ولا قعاد فى قم واقعد إذ ليس لأحد أن يبتدع صيغة لم تقلها العرب . قال الأندلسى : ومنع المبرد قوى ، فالأولى أن يتأول قول سيبويه هو مطرد على أنه أراد بالاطراد الشياع اهـ دمامينى . وفى التوضيح مع شرحه والمبرد لا يقيس فيهما أى فى فعال سبًّا وفعال أمرا أى فلا يقال يا قباح قياسا على فساد ولا قعاد قياسا على نزال اهـ ومنه يعلم أن الخلاف بين سيبويه والمبرد فى فعال سبا وفعال أمرا والموافق لهذا أن يجعل قول الشارح عند سيبويه متعلقا باطرد فى كلام المتن ومطرد فى كلام الشارح على التنازع وإن كان الأقرب إلى صنيع الشارح تعلقه بمطرد فى كلامه فعلم ما فى قول البعض أن عند سيبويه متعلق باطرد . **(قوله على هذا النوع)** قال البعض : أى على ما ورد منه أو المراد فى هذا النوع وهو اسم الفعل اهـ وهو موافق لقول شيخنا أى نوع نزال اهـ وقال شيخنا السيد : قوله على هذا النوع أى وكذا ما قبله أو يراد بالنوع ما هو على وزن فعال منادى أو اسم فعل اهـ وهذا هو الموافق لما فى التوضيح وشرحه فانظره . **(قوله أن يكون مجردا)** أى عن الزوائد وفيه أن هذا معلوم من اشتراط المصنف كونه ثلاثيا لأن الثلاثى عند النحاة لا يشمل المزيد . **(قوله متصرفا)** فخرج نحو نعم وبئس . **(قوله ادعى سيبويه سماعه)** أى سماع اسم فعل الأمر المبنى على الكسر لا بقيد كونه على وزن فعال . **(قوله كقرقار)** أى صوت ، وعرعار أى العب . **(قوله يدعو وليدهم)** أى صغيرهم بها عرعار أى هلموا للعرعرة وهى لعبة الصبيان اهـ فارضى . ووليد فاعل يدعو

---

[٩٣٣] الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب .

[٩٣٤] البيت من الكامل ، وهو للذبياني .

وقاس عليه الأخفش . ورد المبرد على سيبويه سماع اسم الفعل من الرباعى . وذهب إلى أن قرقار وعرعار حكاية صوت ، وحكاه عن المازنى . وحكى المازنى عن الأصمعى عن أبى عمرو مثله . والصحيح ما قاله سيبويه لأنه لو كان حكاية صوت لكان الصوت الثانى مثل الأول نحو : غاق غاق فلما قال عرعار وقرقار فخالف لفظ الأول لفظ الثانى علم أنه محمول على عرعر وقرقر **(وَشَاعَ فِي سَبِّ ٱلذُّكُورِ)** يا **(فُعَلُ)** نحو قولهم يا فسق يا لكع يا غدر يا خبث **(وَلَا تَقِسْ)** عليه بل طريقه السماع ، واختار ابن عصفور كونه قياسا ونسب لسيبويه **(وَجُرَّ فِي ٱلشِّعْرِ فُلُ)** قال الراجز :

[٩٣٥] *** فِي لُجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَانًا عَنْ فُلِ ***

كما قاله شيخنا السيد وانظر مرجع ضمير بها . **(قوله حكاية صوت)** أى قرقار حكاية صوت الرعد ، وعرعار حكاية صوت الصبيان . **(قوله لكان الصوت الثانى)** أى لكان الصوت الثانى . وقوله مثل الأول تصدق المماثلة بأن يقال عرعر وقرقر وبأن يقال عرعار وقارقار . **(قوله علم أنه)** أى ما ذكر محمول على عرعر وقرقر بصيغة الأمر أى دال عليه دلالة اسم الفعل على الفعل . **(قوله يا فسق إلخ)** هى غير منصرفة للوصفية والعدل عن فاسق وألكع وغادر وخبيث . **(قوله يا لكع)** ذكر فى القاموس من معانى اللكع اللئيم والعبد والأحمق والصغير والوسخ ، قيل قد يرد فى غير النداء كحديث : **« لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس فى الدنيا لكع ابن لكع »** وقوله عليه الصلاة والسلام فى الحسن بن على رضى الله عنهما : **« أين لكع »** أى الصغير . وقيل هو فى الحديثين ليس من المختص بالنداء بل هو فيهما وصف منصرف غير معدول كحطم ومؤنثه لكعة . أما المختص بالنداء فغير منصرف لأنه معدول عن ألكع ومؤنثه لكاع . **(قوله بل طريقه السماع)** أى والمسموع منه الألفاظ الأربعة المذكورة . **(قوله فى لجة)** متعلق بتدافع الشيب فى بيت آخر . واللجة بفتح اللام اختلاط الأصوات فى الحرب . وقوله أمسك فلانا عن فل مقول لقول محذوف أى فى لجة مقول فيها أمسكْ فلاناً عن فل . أى امنع فلانًا عن فلان . يصف

[٩٣٥] قاله أبو النجم العجلى من قصيدة مرجزة يصف بها إبلا وقد أثارت أيديها الغبار . وشبه تزاحم الإبل ومدافعة بعضها بعضا بقوم شيوخ فى لجة بفتح اللام – وهو اختلاط الأصوات فى الحرب – يدفع بعضهم بعضا ، فيقال امسك فلانا عن فلان : أى احجز بينهم . وخص الشيوخ لأن الشباب فيهم التسرع إلى القتال . والجار والمجرور يتعلق بقوله : *** تَدَافُعَ الشَّيْبِ وَلَمْ تَقَتَّلِ *** وقوله أمسك فلانا عن فل فى محل النصب على أنها مفعول لمحذوف تقديره فى لجة مقول فيها امسك فلانا عن فل أى عن فلان . وفيه الشاهد . واختلف فيه فقال ابن مالك : هو فل الخاص بالنداء يستعمل مجرورا للضرورة . وقال ابن هشام : الصواب أن هذا فلان وحذف منه الألف والنون للضرورة كما فى قوله : *** درس المنا بمتالع فأبان *** على ما يأتى إن شاء الله تعالى .

والصواب أن أصل هذا فلان وأنه حذف منه الألف والنون للضرورة كقوله :

[٩٣٦] * دَرَسَ ٱلْمَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ *

أى درس المنازل . وليس هو فل المختص بالنداء إذ معناهما مختلف على الصحيح ، كما مر أن المختص بالنداء كناية عن اسم الجنس وفلان كناية عن علم ومادتهما مختلفة . فالمختص مادته ف ل ى فلو صغرته قلت فلى ، وهذا مادته ف ل ن فلو صغرته قلت فلين ، وقد تقدم بيان ما ذهب إليه المصنف .

(خاتمة): يقال في نداء المجهول والمجهولة يا هن ويا هنة ، وفى التثنية

الشاعر إبلا أقبلت وقد أثارت أيديها الغبار ، وشبه تزاحمها ومدافعة بعضها بعضا بقوم فى لجة يدفع بعضهم بعضا فيقال امسك فلانا عن فلان أى احجز بينهم . **(قوله والصواب إلخ)** اعتراض على قول المصنف : وجرّ فى الشعر فل ، المقتضى أن فل المجرور فى الشعر هو فل المحدث عنه وهو المختص بالنداء . **(قوله درس المنا إلخ)** درس عفا ، ومتالع بضم الميم وبالتاء الفوقية اسم موضع ، وكذلك أبان بالموحدة . تصريح . وفى القاموس أن درس يأتى لازما بمعنى عفا ومتعديا يقال درسته الريح . **(قوله أن المختص)** بدل من ما مر أو بيان[1] . وقوله كناية عن اسم الجنس أى على قول سيبويه . **(قوله وفلان)** أى الذى هو أصل فل الواقع فى البيت مجرورا أى وما ثبت لفلان ثبت لفل الواقع فى البيت لأن أصله فلان كما مر . **(قوله فالمختص مادته ف ل ى)** أى بالفك فى هذا وما بعده كما فى النسخ الصحاح على عادة أهل التصريف إذا أرادوا بيان الحروف الأصول من غير نظر إلى كونه فعلا أو غيره . **(قوله وقد تقدم بيان ما ذهب إليه المصنف)** لعله يشير بهذا إلى الجواب عن الاعتراض على المصنف المذكور بقوله والصواب إلخ . وحاصله أن هذا التصويب إنما يظهر على مذهب سيبويه لأن اختلاف المعنى والمادة الذى ذكره إنما يأتى على مذهبه دون مذهب المصنف لاتحاد فل وفلان عليه معنى لكون كل عنده كناية عن العَلم ومادة لكون أصل فل عنده فلانا كما مر . وكمذهبه فى الاتحاد المذكور مذهب الكوفيين . فدعوى البعض أن المادة مختلفة عند المصنف باطلة فتنبه . **(قوله فى نداء المجهول)** أى المجهول اسمه . **(قوله يا هن إلخ)** أى لكن هن فى الأصل كناية عن اسم الجنس وإن استعمل كثيرا كناية عما يستقبح ذكره أو عن الفرج خاصة كما مر فى مبحث الأسماء الستة .

---

[٩٣٦] قاله لبيد[2] . وتمامه : * فَتَقَادَمَتْ بِالْحَبْسِ وَٱلسُّوبَانِ *

من الكامل . والشاهد فى المنى أصله المنازل ، فحذفت منه الزاى واللام وهو حذف قبيح . ودرس عفا . ومتالع بضم الميم وبالتاء المثناة من فوق اسم موضع . وقيل جبل وكذلك أبان . والحبس بفتح الحاء المهملة وكسرها وسكون الباء الموحدة وفى آخره سين مهملة . والسوبان بضم السين المهملة وسكون الواو وبالباء الموحدة وفى آخره نون : اسما موضعين . والفاء بمعنى الواو كما فى « بين الدخول فحومل » .

---

(١) يعني عطف بيان .

(٢) يقصد ابن ربيعة العامرى من أصحاب المعلقات .

والجمع يا هنان ويا هنتان ويا هنون ويا هنات ، وقد يلى أواخرهن ما يلى آخر المندوب نحو : يا هناه ويا هنتاه بضم الهاء وكسرها وفى التثنية والجمع يا هنانيه ويا هنتانيه ويا هنوناه ويا هناتوه . والله أعلم .

[الاستغاثة]

(**إِذَا ٱسْتُغِيثَ ٱسْمٌ مُنَادَى**) أى نودى ليخلص من شدة أو يعين على مشقة (**خُفِضَا**) غالبا (**بِٱللَّامِ مَفْتُوحًا**) حال من اللام (**كَيَا لَلْمُرْتَضَى**) وقول عمر رضى الله عنه : يا لَلهِ ،

(**قوله ويا هنة**) بسكون النون كما فى الدماميني . (**قوله ويا هنون**) جمع جمع المذكر السالم شذوذا لأن مفرده ليس علما ولا صفة بل لم يستكمل شروط باب سنين[1] . (**قوله بضم الهاء وكسرها**) أى الهاء الأخيرة كما فى الفارضى فالضم تشبيها بهاء الضمير والكسر على أصل التقاء الساكنين . واعلم أنه سيأتى للشارح فى باب الندبة أن هذه الهاء لا تثبت وصلا بل وقفا ساكنة وربما ثبتت فى الضرورة مضمومة ومكسورة . وأجاز الفراء إثباتها وصلا بالوجهين . فقوله هنا بضم الهاء وكسرها أى على مذهب الفراء أو حيث ثبتت فى الوصل لضرورة النظم وإلا فهى ساكنة . (**قوله يا هنانيه ويا هنتانيه**) بقلب ألف الندبة ياء فيهما لمجانسة كسر نون التثنية وفيه البحث الآتى . (**قوله ويا هناتوه**) بقلب ألف الندبة واوا لمناسبة ضمة التاء . وبحث فيما ذكره بأن قلب الحركة أخف من قلب الحرف فهلا قلبت كسرة نون التثنية فى يا هنانيه ويا هنتانيه فتحة حفظا للألف ؟ وهلا قلبت ضمة التاء فى يا هناتوه فتحة حفظا للألف ؟ كما فعل ذلك فى يا هناه ويا هنتاه . والله أعلم .

[الاستغاثة]

(**قوله إذا استغيث اسم**) شامل للمضاف وشبهه . وأما النكرة غير المقصودة فتردد فيها الشاطبى ، وإيقاع الاستغاثة على الاسم أى اللفظ اصطلاحى ، فإن المستغاث حقيقة المعنى أى مدلول اللفظ أو التقدير مدلول اسم ، اهـ سم . (**قوله منادى**) فائدته التنبيه على أن المستغاث اصطلاحا لا يكون إلا منادى ولو أطلق ربما فهم خلاف ذلك أو لم يفهم ذلك . سم . (**قوله أو يعين على مشقة**) أى على دفعها والتعبير بالإعانة يقتضى مشاركة المستغيث للمستغاث فى الدفع فحصل التغاير بين المتعاطفين . (**قوله غالبا**) من غير الغالب ما سيأتى فى قوله : ولام ما استغيث عاقبت ألف . وقول الشارح وقد يخلو منهما . (**قوله باللام**) إنما اختيرت لمناسبة معناها للاستغاثة لأن لامها للتخصيص أدخلت على المستغاث دلالة على أنه مخصوص من بين أمثاله بالنداء ، وكذا المتعجب منه مخصوص من بين أمثاله باستحضار غرابته . قاله الدماميني .

---

(١) لأن جمع المذكر السالم فى الأصل إنما يكون إذا كان مفرده علماً لعاقل أو صفة له ولم يستكمل أيضًا شروط الملحق بجمع المذكر السالم مثل (سنين) .

فخفضه للتنصيص على الاستغاثة وفتح اللام لوقوعه موقع المضمر لكونه منادى وليحصل بذلك فرق بينه وبين المستغاث من أجله . وإنما أعرب مع كونه منادى مفردا معرفة لأن تركيبه مع اللام أعطاه شبها بالمضاف . وقد فهم من النظم فوائد : **الأولى** أن استغاث متعد بنفسه لقوله إذا استغيث اسم ، والنحويون يقولون مستغاث به قال الله تعالى : ﴿ **إذ تستغيثون ربكم** ﴾ [الأنفال : ٩] ، وقد صرح فى شرح الكافية بالاستعمالين . **الثانية** : أن المستغاث معرب مطلقا . **الثالثة** : أنه يجوز اقترانه بأل وإن كان منادى لأن حرف النداء لم يباشرها ، فهم ذلك من تمثيله وهو مجمع عليه .

(تنبيهات)*: **الأول** : يختص المستغاث من حروف النداء بيا ، يرشد إلى ذلك تمثيله وقوله بعد : إن كررت يا . **الثانى** : ما أطلقه من فتح لام المستغاث هو من غير ياء المتكلم فأما معها فتكسر نحو : يا لى وقد أجاز أبو الفتح فى قوله :

(قوله وقول عمر) أى لما طعنه أبو لؤلؤة المجوسى قال : يا لله للمسلمين كما فى الدماميني . **(قوله للتنصيص على الاستغاثة)** إذ لو قيل يا زيدا أو يا زيد احتمل التركيب غير الاستغاثة من الندبة فى الأول والنداء المحض فى الثانى . ويرد على كونها للتنصيص على الاستغاثة قولك : يا للعلماء متعجبا من كثرتهم إلا أن يجعل التنصيص إضافيا أى بالإضافة إلى الندبة والنداء المحض فتدبر . **(قوله لوقوعه موقع المضمر)** أى الذى تفتح معه اللام فلا ترد ياء المتكلم ، أو مراده بالمضمر كاف الخطاب لأنها التى يقع موقعها المنادى . وقيل لأن اللام بقية آل كما سيأتى . **(قوله لكونه منادى)** أى والمنادى واقع موقع الكاف . **(قوله وبين المستغاث من أجله)** شامل للمنتصر عليه والمنتصر له . **(قوله أعطاه شبها بالمضاف)** أى لأن اللام ومجرورها كلمتان كالمتضايفين أو لأن اللام أضافت معنى الفعل إلى مجرورها . **(قوله متعد بنفسه)** لو قال يتعدى بنفسه لكان أحسن لأن النظم لا يفيد وجوب تعديه بنفسه كما توهمه عبارة الشارح وإنما يفيد جواز ذلك فاعرفه . **(قوله معرب مطلقا)** أى مفردا أو غيره ومحله كما قاله سم إن جر باللام وكان معربا قبل النداء ، فإن خلا من اللام كان كغيره من المناديات وإن كان مبنيا قبل النداء فهو باق على بنائه كيا لهذا . فهذا مبنى على السكون فى محل نصب . **(قوله لم يباشرها)** أى أل بل فصل بينهما اللام . **(قوله يختص المستغاث إلخ)** أى لأن الاستغاثة كالبعد لاحتياجها إلى مد الصوت لأنه أعون على إسراع الإجابة المحتاج إليها ، فلا يقال إن يا للمنادى البعيد فيلزم ألا يستغاث بالقريب إلا إن كان كالبعيد أفاده سم بقى أنه يرد عليه أنه ورد المستغاث بالهمزة فى قوله :

*** أعام لك ابن صعصعة بن سعد ***

[٩٣٧] فَيَا شَوْقُ مَا أَبْقَى وَيَالِي مِنَ ٱلنَّوَى وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى

أن يكون استغاث بنفسه وأن يكون استغاث لنفسه ، والصحيح وفاقا لابن عصفور أن يا لى حيث وقع مستغاث له ، والمستغاث به محذوف بناء على ما سيأتى من أن العامل فى المستغاث فعل النداء المضمر ، فيصير التقدير يا أدعو لى وذلك غير جائز فى غير ظننت وما حمل عليها . **الثالث** : اختلف فى اللام الداخلة على المستغاث : فقيل هى بقية آل والأصل يا آل زيد ، فزيد مخفوض بالإضافة ، ونقله المصنف عن الكوفيين . وذهب الجمهور إلى أنها لام الجر ، ثم اختلفوا : فقيل زائدة لا تتعلق بشىء وهو اختيار ابن

إلا أن يقال هو ضرورة أو شاذ . **(قوله فيا شوق إلخ)** يصح كسر شوق ودمع وقلب على حذف ياء المتكلم وإبقاء الكسرة دليلا عليها ، وضم الثلاثة على أنها نكرات مقصودة . وما تعجبية . والنوى البعد وما أصبى أى ما أميلك إلى الهوى . **(قوله بناء على ما سيأتى إلخ)** قيد بذلك ليتأتى المقتضى ، لكن المستغاث به فى يا لى محذوفا وهو لزوم عمل فى ضميرى واحد على تقدير كون المستغاث به فى يا لى هو المذكور ، إذ لو بنينا على أن العامل حرف النداء لم يجب كون المستغاث به فى يا لى محذوفا ، لأنه لا يلزم حينئذ على كون المستغاث به هو المذكور عمل فعل فى ضميرى واحد لعدم الفعل العامل . **(قوله فيصير التقدير إلخ)** تفريع على منفى محذوف معطوف على قوله محذوف أى والمستغاث به محذوف لا مذكور فيصير إلخ . وقوله وذلك إلخ فى معنى التعليل لهذا المنفى ويصح جعل الفاء تعليلية له ولو قال إذ لو كان مستغاثا به لكان التقدير إلخ لكان أوضح . **(قوله يا أدعو لى)** أى فيلزم عمل فعل فى ضميرى واحد وهما الضمير المستتر فى أدعو والياء إذ هما لواحد وهو المتكلم والأولى حذف يا . **(قوله وذلك)** أى عمل الفعل فى ضميرى واحد غير جائز فى غير ظننت وما حمل عليها أى من أفعال القلوب . وما حمل عليها كنسيت وأبصرت وفقدت وعدمت . وأورد عليه أن عمل الفعل فى ضميرى واحد لازم على جعل الياء مستغاثا له أيضا إذ فى قولك ادعو قومى لى عمل أدعو فى الضمير المستتر وفى الياء . وأجيب بأن المحذور عمله فيهما على وجه كون الثانى مفعولا به وإذا جعلت الياء مستغاثا له لم يكن مفعولا به لأن مدخول لام التعليل ليس مفعولا به لعدم وقوع الفعل عليه بخلاف ما إذا جعلت مستغاثا به . **(قوله والأصل يا آل زيد)** أى فحذفت همزة آل للتخفيف وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين ، وضعفه الرضى بأن ذلك يقال فيما لا آل له نحو : يا للدواهى[1] ، وقد يرد بأن يعتبر لها آل يناسبها فافهم . **(قوله عن الكوفيين)** استدلوا بقوله :

* إذا الداعى المثوب قال يا لا *

[شواهد الاستغاثة]

[٩٣٧] قيل إنه من كلام المحدثين . من الطويل . الفاء للعطف إن تقدمه شىء : أى يا قومى شوقى ما أبقاه . وما للتعجب مبتدأ . وأبقى خبره . وكذا الكلام فى الشطر الثانى . والشاهد فى ويا لى من النوى ، فإن اللام فيه لام الاستغاثة وهى مكسورة . وعن ابن جنى يجوز كونه مستغاثا به كأنه استغاث به من النوى وهو البعد . وأصبى أفعل من صبى يصبو إذا مال .

(١) راجع هذا الموضع فى شرح الكافية فقد شفى هناك وكفى .

حروف . وقيل ليست بزائدة فتتعلق ، وفيما تتعلق به قولان : **أحدهما** بالفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه واختاره ابن عصفور . **والثاني** تتعلق بحرف النداء وهو مذهب ابن جنى . **الرابع** : إذا وصفت المستغاث جررت صفته نحو : يا لزيد الشجاع للمظلوم . وفي النهاية لا يبعد نصب الصفة حملا على الموضع (**وَٱفْتَحْ**) اللام (**مَعَ**) المستغاث (**ٱلْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا**) كقوله :

[٩٣٨] **يَا لَقَوْمِي وَيَالَأَمْثَالِ قَوْمِي ... لِأُنَاسٍ عُتُوُّهُمْ فِي ٱزْدِيَادِ**

(**وَفِي سِوَى ذَلِكَ**) التكرار (**بِٱلْكَسْرِ ٱئْتِيَا**) على الأصل لأمن اللبس نحو :

فإن الجار لا يقتصر عليه ، وأجيب بأن الأصل يا قوم لا فرار فحذف ما بعد لا النافية . دماميني . (**قوله فقيل زائدة**) بدليل صحة إسقاطها ، وعورض بأن الزيادة خلاف الأصل ، وعلى هذا القول يكون المستغاث منصوبا بفتحة مقدرة لاشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد . (**قوله بالفعل المحذوف**) أي الذي نابت عنه يا لكن بتضمينه معنى فعل يتعدى بالحرف كالتجيء في نحو يا لزيد وأتعجب في نحو يا للماء فلا يرد أن (أدعو) متعد بنفسه فكيف عدى باللام . (**قوله بحرف النداء**) لنيابته مناب الفعل . (**قوله على الموضع**) أي موضع الموصوف لأنه مفعول كما مر وليس له موضع رفع حتى يتبع بالرفع . وجزم الرضي بامتناع ما عدا الجر كما مر . (**قوله مع المعطوف**) إطلاقه شامل للمعطوف بغير الواو ولا مانع منه إذ قد تقصد الإشارة إلى تأخر أو تراخي رتبة الثاني في النجدة . (**قوله وفي سوى ذلك التكرار**) المفهوم من كررت أي في سوى تكرار يا مع المعطوف ائت بكسر لام المعطوف ولام غيره من المستغاث لأجله ، كما قد يدل له قوله بعد : الثاني علم مما ذكر إلخ ، ولو أرجع الشارح اسم الإشارة إلى المعطوف مع تكرار (يا) لشمل الكلام المستغاث من أجله في صورة تكرار يا أيضا لأن غير المعطوف المكرر معه (يا) شامل لغير المعطوف في صورة تكرار يا وصورة عدم تكرارها وللمعطوف الذي لم تكرر معه يا ، وبهذا التحقيق يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من الإيهام[1] . (**قوله على الأصل**) أي في لام الجر الداخلة على المظهر . (**قوله لأمن اللبس**) أي أمن لبس المعطوف بالمستغاث له بسبب عطفه على المستغاث وأمن لبس المستغاث له بالمستغاث بسبب تقدم ذكر المستغاث . ويفهم منه أن الإلباس قد يوجد إذا كررت يا ، ووجهه أن المستغاث له قد يلي حرف النداء إذا حذف المستغاث ثم إنما يحسن تعليله المذكور على تعليل فتح لام المستغاث بخوف اللبس الذي أشار إليه سابقا بقوله وليحصل بذلك أي بفتح لام المستغاث فرق بينه وبين المستغاث من أجله ، وأما على تعليل الفتح بما أسلفه أيضا الشارح من وقوع المستغاث موقع المضمر لكونه منادى فإنما يحسن تعليل كسر لام المعطوف هنا بما علل به الفارضي حيث قال لأنه بعد عن حرف النداء

---

[٩٣٨] هو نظم من الخفيف . اللام في يالقومي مفتوحة لأنه ممستغاث به وهو منادى ، ويا لأمثال قومي عطف عليه واللام فيه أيضا مفتوحة . وهو الشاهد حيث فتحت فيه اللام لتكرير حرف النداء ، واللام في لأناس مكسورة لأنه مستغاث من أجله . والعتو بضم العين المهملة والتاء المثناة من فوق وتشديد الواو من عتى يعتو إذا استكبر وهو مبتدأ . وفي ازدياد خبره . ومحل الجملة الجر لأنها صفة لأناس.

---

(١) إيهام غير المراد .

[٩٣٩] * يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ *

(تنبيهات)*: **الأول** : يجوز مع المعطوف المذكور إثبات اللام وحذفها ، وقد اجتمعا فى قوله :

[٩٤٠] يَـا لَعِطَافِنَـا وَيَـا لَرِيَـاحٍ ۝ وَأَبِى ٱلْحَشْرَجِ ٱلْفَتَى ٱلنَّفَّاحِ

الثانى : علم مما ذكر أن كسر اللام مع المستغاث من أجله واجب على الأصل وهو ظاهر فى الأسماء الظاهرة ، وأما المضمر فتفتح معه إلا مع الياء نحو : يا لزيد لك ، وإذا قلت يا ليت احتمل الأمرين . وقد قيل فى قوله : فيا لك من ليل إن اللام فيه للاستغاثة . **الثالث** : فيما تتعلق به لام المستغاث من أجله خلاف : فقيل بحرف النداء .

فكأنه لم يقع موقع الضمير فردت اللام إلى أصلها وهو الكسر ، وتعليل كسر لام المستغاث له بعدم وقوعه موقع المضمر . **(قوله مع المعطوف المذكور)** أى مع المعطوف الذى هو مستغاث أعم من أن يكون مستغاثا لعطفه على المستغاث من غير تكرار (يا) أو لكون يا تكررت معه بقرينة قوله : وقد اجتمعا فى قوله إلخ . **(قوله يا لعطافنا إلخ)** عطاف ورياح براء مكسورة فتحتية مخففة وأبو الحشرج أسماء رجال يرثيهم الشاعر . والنفاح كثير النفح[1] أى الإعطاء كما فى القاموس . وفيه أيضا نفح الطيب فاح فعلم تسمح من فسر النفح بالرائحة الذكية . **(قوله احتمل الأمرين)** أى كون المخاطب مستغاثا ومستغاثا من أجله . **(قوله أن اللام فيه للاستغاثة)** أى وكل من لام المستغاث ولام المستغاث من أجله تسمى لام الاستغاثة فهذا الذى قيل يؤيد ما ذكره من احتمال يا لك للأمرين . **(قوله فقيل بحرف النداء إلخ)** قال البعض تبعا لشيخنا : لم يذهب أحد هنا إلى التعلق بفعل النداء لئلا يلزم عمل الفعل فى ضميرى متكلم اهـ . أقول : هذا باطل لأن العمل المذكور إنما يلزم إذا كان المستغاث من أجله ياء المتكلم وهو فى هذه الصورة غير مضر لما مر من أن العمل المذكور إنما يمتنع إذا كان على وجه كون الثانى

---

[٩٣٩] صدره : * يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ ٱلدَّارِ مُغْتَرِبٌ *

قائله مجهول قاله اللخمى . وهو من البسيط : أى يبكى عليك ناء أى بعيد وهو فاعل يبكى . وبعيد الدار صفته وإضافته غير محضة فلذلك وقعت صفة للنكرة . ومغترب صفة أخرى بمعنى غريب . واللام فى للكهول مفتوحة وهو منادى . والشاهد فى وللشبان حيث كسرت فيه اللام ، والقياس فتحها حملا على المعطوف عليه ، ولكن لما كان معلوما وزال اللبس ولم يكرر حرف النداء كسرت . واللام فى للعجب مكسورة أيضا لأنها لام المستغاث من أجله .

[٩٤٠] هو من أبيات الكتاب . وتمامه : * وَأَبُو ٱلْحَشْرَجِ ٱلْفَتَى ٱلنَّفَّاحِ *

وعطاف ورياح وأبو الحشرج أسماء رجال يرثيهم الشاعر ، واللام فى لعطافنا مفتوحة لأنه مستغاث ، وكذلك فى ويا لرياح لتكرار يا . وفى أبى الحشرج تركت اللام والياء وأصله ويا لأبى الحشرج .

---

(١) لأنها صيغة مبالغة .

وقيل بفعل محذوف أى أدعوك لزيد . وقيل بحال محذوفة أى مدعوا لزيد . **الرابع** : قد يجر المستغاث من أجله بمن كقوله :

[٩٤١] **يَا لَلرِّجَالِ ذَوِى ٱلْأَلْبَابِ مِنْ نَفَرٍ ... لَا يَبْرَحُ ٱلسَّفَهُ ٱلْمُرْدِى لَهُمْ دِينَا**

(وَلَامُ مَا ٱسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ) فكما تقول يا لزيد تقول أيضا يا زيدا . ومنه قوله :

[٩٤٢] **يَـا يَزِيـدَا لِآمِـلٍ نَيْـلَ عِـزٍّ ... وَغِنًـى بَعْـدَ فَاقَـةٍ وَهَــوَانِ**

ولا يجوز الجمع بينهما ، فلا تقول يا لزيدا . وقد يخلو منهما كقوله :

[٩٤٣] *** أَلَا يَا قَوْمِ لِلْعَجَبِ ٱلْعَجِيبِ ***

مفعولا به والمستغاث من أجله ليس مفعولا به كما تقدم ، وحينئذ لا مانع من القول بتعلق لام المستغاث من أجله بفعل النداء فاعرف ذلك . ثم رأيت السيوطى حكاه مع بقية الأقوال فى متن جمع الجوامع وشرحه(١) فلله الحمد . **(قوله بفعل محذوف)** أى مقدر بعد المستغاث والكلام على هذا جملتان بخلافه على الأول والثالث . **(قوله قد يجر المستغاث من أجله بمن)** أى إذا كان مستنصرا عليه فإن كان مستنصرا له تعين جره باللام وإذا جر الأول بمن وجب تعلقها بفعل من مادة التلخيص أو الإنصاف أو نحوهما ، أفاده الدمامينى وسكت عليه شيخنا والبعض . وفيه أنه لا مانع من تعلقه بفعل الدعاء وجعْل من سببية . **(قوله عاقبت ألف)** أى ناوبتها من العقبة وهى النوبة ، فالألف تجىء نوبة واللام نوبة أخرى ، ووقف على ألف بالسكون مع أن الظاهر أنه مفعول(٢) به على لغة ربيعة . **(قوله يا زيدا)** صرح الرضى والجامى بأنه حينئذ مبنى على الفتح وأن توابعه لا ترفع ، ومقتضاه أن ألف الاستغاثة إذا لحقت المثنى والمجموع على حده صارا مبنيين على الياء وتقدم تزييف ما قالاه ، وأن الظاهر الذى لا ينبغى العدول عنه أنه مبنى على ضم مقدر منع من ظُهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وأنه يجوز فى تابعه الوجهان على مامر ، بل جزم البعض بأن ما قالاه سبق قلم وإن كان فيه بُعد . **(قوله ولا يجوز الجمع بينهما)** قال شيخنا وتبعه البعض لأن اللام تقتضى الجر والألف الفتح فبين أثريهما تناف ولأنه لا يجمع بين العوض والمعوض اهـ وفى كل من العلتين نظر : أما الأولى فلأن مقتضى اللام الجر ولو تقديرا فلا ينافى ما تقتضيه الألف من الفتح وأما الثانية فلأنه قد يمنع كون الألف عوضا عن اللام ويدعى أن كلا أصلا فتأمل . **(قوله وقد يخلو منهما)** فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث . تصريح . **(قوله ألا يا قوم)** بحذف ياء المتكلم والدلالة بالكسرة عليها .

---

[٩٤١] هو من البسيط . واللام فى للرجال لام الاستغاثة وهى مفتوحة . والشاهد فى من نفر حيث جر بمن وهو المستغاث من أجله . والألباب جمع لب وهو العقل . والنفر الرجال من ثلاثة إلى عشرة . والسفه خفة العقل . والمردى من أردى من الرداءة وهى الدناءة .

[٩٤٢] هو من الخفيف . والشاهد فى يا يزيدا حيث حذف منه لام الاستغاثة لأجل الألف فى آخره . واللام فى لآمل مكسورة لأنه المستغاث من أجله . والفاقة الفقر . والهوان الذل والصغار .

[٩٤٣] تمامه : ***وَلِلْغَفَلَاتِ تَعْرِضُ لِلْأَرِيبِ***

هو من الوافر . وألا للتنبيه ، وقوم منادى مضاف حذف منه ياء المتكلم اجتزاء بالكسرة . وفيه الشاهد حيث تركت فيه لام المستغاث من أجله والألف جميعا ، لأن القياس ألا يا لقومى أو يا قوما . واللام فى للعجب مكسورة لأنه المستغاث من أجله . وللغفلات عطف عليه ، والأريب العالم بالأمور .

---

(١) راجع فى هذا الموضع همع الهوامع شرح جمع الجوامع .

(٢) فكان المفروض أن يقول عاقبت ألفا .

(وَمِثْلُهُ) فى ذلك (اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ) بلا فرق كقولهم يا للماء ويا للدواهى إذا تعجبوا من كثرتهما . ويقال : يا للعجب ، ويا عجبا لزيد ، ويا عجب له .

(تنبيه): جاء عن العرب فى نحو : يا للعجب فتح اللام باعتبار استغاثته وكسرها باعتبار الاستغاثة من أجله وكون المستغاث محذوفا .

(خاتمة فى مسائل متفرقة): **الأولى** : إذا وقف على المستغاث أو المتعجب منه حالة إلحاق الألف جاز الوقف بهاء السكت . **الثانية** : قد يحذف المستغاث فيلى يا المستغاث من أجله لكونه غير صالح لأن يكون مستغاثا كقوله :

[٩٤٤] يَا لَأُنَاسٍ أَبَوْا إِلَّا مُثَابَـرَةً عَلَى ٱلتَّوَغُّلِ فِى بَغْىٍ وَعُدْوَانِ

أى يا لقومى لأناس . **الثالثة** : قد يكون المستغاث مستغاثا من أجله نحو : يا لزيد لزيد . أى أدعوك لتنصف من نفسك . والله أعلم .

(قوله فى ذلك) أى المذكور فى المتن من أحكام المستغاث ، هذا هو الذى ينبغى ، لا ما قاله البعض فانظره . وقوله ذو تعجب أى منه ذاتا أو صفة وظاهر كلامه أن الاستغاثة غير باقية بل التركيب مستعمل فى محض التعجب ويحتمل أنها باقية وأُشرب اللفظ معها معنى التعجب ويدل عليه ما فى التنبيه الآتى . **(قوله ويا عجبا لزيد)** لا يخفى أن زيدا مستغاث من أجله ففى متعلق لامه الأقوال المتقدمة فى متعلق لام المستغاث من أجله ، والمعنى أدعوك لزيد ليراك ، فعلم ما فى كلام البعض . **(قوله باعتبار استغاثته)** أى الاستغاثة به مجازا تشبيها له بمن يستغاث حقيقة قاله الدمامينى ، أى يا عجب احضر فهذا وقتك . **(قوله وكون المستغاث محذوفا)** والأصل يا لقومى للعجب ، وعلى الوجهين المذكورين فى الشرح فتح لام يا للدواهى وكسرها . **(قوله كقوله يا لأناس إلخ)** المثابرة المواظبة ، والتوغل التعمق ، والبغى الظلم ، والعدوان التعدى الفاحش . وإنما كان ما ولى (يا) غير صالح لكونه مستغاثا من صحة نداء الناس فى الجملة لكونهم مهجوّين بالوصف الذى وصفهم به فلم يقصدوا للاستنصار ، لأن العاقل لا يهجو من يستنصر به . أفاده الدمامينى .

---

[٩٤٤] هو أيضا من البسيط . الشاهد فى لأناس فإنه مستغاث به اتصل بيا مجرورا باللام المكسورة وحذف منه المستغاث والتقدير يا لقومى لأناس . والمثابرة المواظبة . والتوغل بتشديد الغين المعجمة التعمق فى الدخول فى الشىء . والبغى الظلم . والعدوان التعدى الفاحش .

[الندبة]

(**مَا لِلْمُنَادَى**) من الأحكام (**اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ**) وهو المتفجع عليه لفقده حقيقة كقوله :

[٩٤٥] * **وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ ٱللهِ يَا عُمَرَا** *

أو لتنزيله منزلة المفقود كقول عمر وقد أخبر بجدب أصاب بعض العرب : وا عمراه واعمراه . أو المتوجع له نحو :

[٩٤٦] * **فَوَا كَبِدَا مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُحِبُّنِي** *

[الندبة]

هي بضم النون مصدر ندب الميت إذا ناح عليه وذكر خصاله الحميدة ، ا هـ دماميني وأكثر من يتكلم بها النساء لضعفهن عن احتمال المصائب ، قاله الأخفش فارضي . (**قوله ما للمنادى اجعل لمندوب**) فيه إشارة إلى أنه في المعنى ليس بمنادى وهو كذلك لأنه لم يطلب إقباله ومن ثم منعوا في النداء يا غلامك لأن خطاب أحد المسميين يناقض خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين . وأجازوا في الندبة وا غلامك ، تصريح . وقال الطبلاوي : المراد بالمنادى في قوله ما للمنادى إلخ المنادى المخصوص ا هـ وفيه ميل إلى أن المندوب من المنادى وبه صرح الفارضي نقلا عن ابن يعيش . والظاهر أنه لا ينافي كلام التصريح لأن كون المندوب منادى باعتبار اللفظ فتدبر . ثم رأيت الرضي صرح بأن المندوب والمتعجب منه ليسا مناديين حقيقة بل هما مناديان مجازا . قال : فإذا قلت يا محمداه فكأنك تناديه وتقول له تعال فإني مشتاق إليك ، وإذا قلت : وا حزناه كأنك تناديه وتقول له احضر حتى يعرفك الناس فيعذروني فيك ، وإذا قلت يا للماء كأنك تناديه وتقول له احضر حتى يتعجب منك ا هـ ببعض تغيير . (**قوله وهو المتفجع عليه**) أي بوا أو يا ليخرج نحو : تفجعت على زيد سم والتفجع إظهار الحزن . (**قوله بجدب**) بالدال المهملة أي قحط .

[شواهد الندبة]

[٩٤٥] صدره : * **حُمِّلْتَ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ** *

ذكر مستوفى في شواهد النداء . والشاهد في يا عمرا حيث ألحق في آخره ألف الندبة .

[٩٤٦] الظاهر أن هذا من أشعار المحدثين الذين لا يحتج بهم . والاستشهاد فيه في قوله وا كبدا ، وذلك أن المندوب بعد يا أو وا متفجعا لفقده حقيقة كما مر في شعر جرير ، أو حكما كقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : وا عمراه حين أعلمه بجدب شديد أصاب قوما من العرب ، أو توجعا لكونه محل ألم كما في قوله : وا كبدا .

أو المتوجع منه نحو : وا مصيبتاه فيضم فى نحو : وا زيد وينصب فى نحو : وا أمير المؤمنين ووا ضاربا عَمْرا . وإذا اضطر إلى تنوينه جاز ضمه ونصبه كقوله :

[٩٤٧] ★ وَا فَقْعَسًا وَأَيْنَ مِنِّى فَقْعَسُ ★

ولا يندب إلا العلم ونحوه كالمضاف إضافة توضح المندوب كما يوضح الاسم العلم مسماه (وَمَا ★ نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبِ) فلا يقال وا رجلاه خلافا للرياشى فى إجازته ندبة اسم الجنس المفرد . وندر وا جبلاه (وَلَا) يندب (مَا أُبهِمَا) وذلك اسم الإشارة والموصول بما لا يعينه ، فلا يقال وا هذاه ، ولا وا من ذهباه ، لأن غرض الندبة وهو الإعلام بعظمة المصاب مفقود فى هذه الثلاثة (وَيُنْدَبُ ٱلْمَوْصُولُ بِالَّذِى ٱشْتَهَرْ) اشتهارا يعينه ويرفع عنه

(قوله أو المتوجع له) أدرجه صاحب التصريح وشارح الجامع فى المتوجع منه لأنهما قسماه إلى ما هو محل الألم كوا رأساه وإلى ما هو سبب الألم كوا مصيبتاه . **(قوله ووا ضاربا عمرا)** نظر فى التمثيل به بأنه مناف لما سيأتى من أنه لا يندب المنكر وكذا يقال فى قوله الآتى وفى المشبه به وا ثلاثة وثلاثينا إلا أن يقال المراد المجعول علما كما صرح به الشارح فى باب النداء . **(قوله ولا يندب إلا العلم إلخ)** حاصله أنه ليس كل منادى يصح ندبه بل إنما يندب ما ليس نكرة ولا مبهما من علم ومضاف إلى معرفة توضح بها وموصول بما يعينه خال من أل نحو : وا زيداه وا غلام زيداه وا من حفر بئر زمزماه . وظاهر كلامه ندبة العلم ولو كان غير مشهور وفى الرضى لا يندب إلا المعروف علما كان أولا فلو كان علما غير مشهور لم يندب . **(قوله كما يوضح الاسم العلم مسماه)** مراده بالاسم ما قابل الصفة لا ما قابل الكنية واللقب وحينئذ فقوله العلم من ذكر الخاص بعد العام كما هو المناسب . وفى نسخ سقوط لفظ مسماه وعليها يقرأ يوضح بالبناء للمفعول وهى التى كتب عليها البعض ما نصه : قوله كما يوضح الاسم العلم أى بالصفة فى نحو قولك : جاء زيد التاجر . **(قوله اسم الجنس المفرد)** خرج المضاف نحو : وا غلام زيداه فتجوز ندبته اتفاقا لكنه أى المضاف يشمل نحو : وا غلام رجلاه ولا يندب مثله على الصحيح والرياشى يجيزه وندبة كل نكرة ، أو المنع إنما هو فى المتفجع عليه أما المتوجع منه فإنك تقول : وا مصيبتاه وإن كانت المصيبة غير معروفة اهـ دمامينى . فلو قال الشارح فى إجازته ندبة النكرة كما فى عبارة الهمع لكان أولى ، وجعل البعض المتوجع له كالمتوجع منه فحرره . **(قوله اسم الإشارة)** وكذا المضمر تصريح ، وكذا أى فلا يقال وا أنتاه ولا وا أيها الرجلاه ، نقله شيخنا عن الشارح . **(قوله بعظمة المصاب)** أى المعين . **(قوله مفقود فى هذه الثلاثة)** فلذلك لا يندب إلا المعرفة السالمة من الإبهام ، وقد ينازع فى دعوى الفقد بالنسبة إلى اسم الإشارة

---

[٩٤٧] نسبه الكسائى لبعض بنى أسد . وبعده :

★ أإبلى يأخذها كروس ★

كلمة وا للندبة . والشاهد فى تنوين فقعسا فإنه لما اضطر نوّنه بالنصب . قال ابن مالك : كذا روى بالنصب ، ولو قيل بالضم جاز . وفقعس اسم حى من أسد ، وكروّس بفتح الكاف والراء وتشديد الواو اسم رجل ، وكان قد أغار على إبله فلذلك ندبه بقوله : وا فقعسا ، ومنهم من فسره باسم رجل وأنه قد مات ، والأول أظهر .

الإبهام (كَبِئْرَ زَمْزَمٍ يَلِي وَا مَنْ حَفَرْ) فى قولهم : وا من حفر بئر زمزماه ، فإنه بمنزلة وا عبد المطلباه[1] (وَمُنْتَهَى ٱلْمَنْدُوبِ) مطلقا (صِلْهُ) جوازا لا وجوبا (بِالأَلِفْ) المسماة ألف الندبة فتقول فى المفرد وا زيدا ومنه قوله :

[٩٤٨] * وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا *

وفى المضاف : يا غلام زيدا وا عبد الملكا ، وفى المشبه به وا ثلاثة وثلاثينا ، وفى الصلة : وا من حفر بئر زمزما ، وفى المركب : وا معديكربا ، وفى المحكى : واقام زيدا فيمن اسمه قام زيدا . وأجاز يونس وصل ألف الندبة بآخر الصفة نحو : وا زيد الظريفا

المصحوب بإشارة حسية تعين المشار إليه . (قوله ويندب الموصول) الخالى من أل أى عند الكوفيين وهو عند البصريين شاذ واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدوء بأل وإن اشتهرت صلته فلا يقال : وا الذى حفر بئر زمزماه إذ لا يجمع بين حرف الندب وأل . تصريح . (قوله بالذى اشتهر) متعلق بالموصول لا بيندب أى بالذى اشتهر انتسابه إلى الموصول . (قوله كبئر زمزم) مثال لندبة الموصول بما اشتهر بملاحظة قوله يلى وا من حفر كأنه قال كوا من حفر بئر زمزماه . قال فى التصريح : وأصل زمزم زمم أبدلت الميم الثانية زايا ، قاله فى الفردوس . (قوله ومنتهى المندوب) أى منتهاه حقيقة أو حكما كما فى الموصول ، فإن الألف تكون فى آخر الصلة وهو آخر الموصول حكما . (قوله مطلقا) أى مفردا أو مضافا أو شبيها به أو غيرها مما سيذكره . (قوله صله بالألف) ويكون المفرد مبنيا على ضم مقدر على قياس ما عولنا عليه فى المستغاث الملحق بالألف وعلى ما صرح به الشاطبى حيث قال : إذا قلت وا زيداه فالضم مقدر فى آخر الاسم وكذلك وا غلاماه فى غلام المضاف إلى الياء الإعراب مقدر فى آخره اهـ وأطلق الناظم كالنحويين وصل المندوب بالألف لكنه فى التسهيل قيد ذلك بألا يكون فى آخره ألف وهاء فلا يجوز : وا عبد اللاها ولا واجهجاهاه فى عبد الله وجهجاه لاستثقال ألف وهاء بعد ألف وهاء وبالجواز صرح ابن الحاجب وغيره . (قوله فى المفرد) لعله أراد به معنى أخص من معناه السابق فى النداء الذى هو ما ليس مضافا ولا شبيها به بدليل مقابلته بالأقسام الثلاثة الأخيرة إلا أن يكون ذكرها بعده من ذكر الخاص بعد العام لنكتة كقلة ندبتها . (قوله وأقام زيدا) اعلم أن وأقام زيد بلا ألف الندبة مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره ضمة الحكاية وكذا بالألف مبنى على ضم مقدر لكن هل مانع ظهوره فتحة المناسبة أو ضمة الحكاية المحذوفة لأجل الألف كل محتمل

---

[٩٤٨] سبق تخريجه برقم [٩٤٥] .

---

(١) لأنه هو الذى حفرها ــ راجع الموضع ل سيرة ابن هشام من تحقيقنا .

ويعضده قول بعض العرب : وا جمجمتى الشاميتينا . وهذه الألف (**مَتْلُوُّهَا**) وهو منتهى المندوب (**إِنْ كَانَ**) ألفا (**مِثْلَهَا حُذِفْ**) لأجلها نحو : وا موساه ، وأجاز الكوفيون قلبه ياء قياسا فقالوا : وا موسياه (**كَذَاكَ**) يحذف لأجل ألف الندبة (**تَنْوِينُ ٱلَّذِى بِهِ كَمَلْ**) المندوب (**مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا**) مما مر كما رأيت (**نِلْتَ ٱلْأَمَلْ**) لضرورة أن الألف لا يكون قبلها إلا فتحة على ما رأيت ، والتنوين لاحظ له فى الحركة . هذا مذهب سيبويه والبصريين . وأجاز الكوفيون فيه مع الحذف وجهين : فتحه فتقول : وا غلام زيدناه وكسره مع قلب الألف ياء فتقول : وا غلام زيدنيه . قال المصنف : وما رأوه حسن لو عضده سماع لكن السماع فيه لم يثبت . وقال ابن عصفور : أهل الكوفة يحركون التنوين فيقولون : وا غلام زيدناه وزعموا أنه سمع انتهى . وأجاز الفراء وجها ثالثا وهو

والأقرب الأول لأن اعتبار الملفوظ به مانعا أولى من اعتبار المحذوف وكذا فى نحو : وا سيبويهاه مع إبدال ضمة الحكاية بكسر البناء الأصلى فتدبر . (**قوله وأجاز يونس إلخ**) عزا جواز ذلك فى الهمع[1] إلى الكوفيين وابن مالك أيضا . (**قوله بآخر الصفة إلخ**) عبارة التصريح : وأما لحاقها توابع المندوب فقال ابن الخباز فى النهاية أنه لا خلاف فى جواز لحاقها آخر الصفة إذا كانت ابنا بين علمين نحو : وازيد بن عمرا ، وأما البدل والبيان والتوكيد فقياس قول سيبويه والخليل ألا تلحق البيان والتوكيد وعندى أنها تدخل آخر البدل لأنه قائم مقام المبدل منه فتقول : وا غلامنا زيداه ، وتدخل العطف النسقى نحو : وا زيد وعمراه ا هـ وتدخل التوكيد اللفظى كما تقدم فى قول عمر : وا عمراه وا عمراه ا هـ كلام التصريح ، ومنه يعلم ما فى كلام البعض من الخلل فى غير موضع فانظره . (**قوله واجمجمتى الشاميتينا**) بضم الجيم تثنية جمجمة تطلق على عظم الرأس المشتمل على الدماغ وعلى القدح من خشب وهو المراد هنا ، ضاع للقائل قدحان شاميان فندبهما . (**قوله متلوها**) مبتدأ خبره الجملة الشرطية أو حذف وجواب الشرط على هذا محذوف ولا فرق فى حذف مثل الألف بين أن يكون جزء كلمة كما فى المقصور أو كلمة كما فى المضاف للياء على لغة من يقلبها ألفا وإذا كان متلوها همزة تأنيث لم تحذف كلمياء اسم امرأة والكوفيون يحذفونها فتحذف الألف لالتقاء الساكنين . (**قوله وا موساه**) فموساه مبنى على ضم مقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين والألف الموجودة للندبة والهاء للسكت وإنما ألحق هاء السكت به دون الأمثلة المتقدمة لأنه لاختتامه بألف غير ألف الندبة لا يعرف كون الألف الموجودة فيه ألف الندبة إلا بانضمام الهاء إليها بخلاف الأمثلة المتقدمة فافهم . (**قوله تنوين الذى به كمل**) وأما المندوب فلا تنوين فيه حتى يحكم بحذفه كذا قال البعض ، وقد يرد عليه نحو : قام زيد مسمى به ، ويدفع بأن التنوين فيه تنوين جزئه الأخير لا تنوين مجموعه فهو داخل فى تنوين ما كمل به المندوب . (**قوله كما رأيت**) أى فى مثال الناظم بناء على صرف زمزم باعتبار أنه علم على القليب وكذا على منع صرفه باعتبار أنه علم على البئر إذا أريد بالتنوين فى كلامه ما يشمل المقدر فيما لا ينصرف وفى بعض أمثلة الشارح السابقة وهو يا غلام زيدا ووا قام زيدا فاقتصار البعض على قوله أى فى مثال

---

(١) راجع : همع الهوامع شرح جمع الجوامع للإمام السيوطى .

حذفه مع إبقاء الكسرة وقلب الألف ياء فتقول : وا غلام زيديه (وَٱلشَّكْلَ حَتْمًا أَوْلِهِ) حرفا (مُجَانِسًا) فَأَوْلِ الكسر ياء والضم واوا (إِنْ يَكُنِ ٱلْفَتْحُ بِوَهْمٍ لَابِسًا) دفعا للبس فتقول فى ندبة غلام مضافا إلى ضمير المخاطبة وا غلامكيه وفى ندبته مضافا إلى ضمير الغائب وا غلامهوه إذ لو قلت : وا غلامكاه لالتبس بالمذكر ، ولو قلت : وا غلامهاه لالتبس بالغائبة . قال فى شرح الكافية : وهذا الاتباع يعنى والحالة هذه متفق على التزامه فإن كان الفتح لا يلبس عدل بغيره إليه وبقيت ألف الندبة بحالها ، فتقول فى رقاش : وا رقاشاه ، وفى عبد الملك : وا عبد الملكاه ، وفيمن اسمه قام الرجل واقام الرجلاه ، هذا مذهب أكثر البصريين ، وأجاز الكوفيون الاتباع نحو : وا رقاشيه وا عبد الملكيه واقام الرجلوه .

(تنبيه): أجاز الكوفيون أيضا الاتباع فى المثنى نحو : وا زيدانيه واختاره فى التسهيل (وَوَاقِفًا زِدْ) فى آخر المندوب (هَاءَ سَكْتٍ) بعد المد (إِنْ تُرِدْ * وَإِنْ تَشَأْ) عدم

الناظم تقصير **(قوله هذا مذهب سيبويه إلخ)** حاصله أن فى التنوين أربعة مذاهب . **(قوله وقال ابن عصفور إلخ)** رد لقول المصنف لكن السماع فيه لم يثبت لقول الكوفيين أنه سمع فالزعم فى كلامه بمعنى القول إذ لا يليق نسبتهم إلى الكذب فى حكايتهم السماع .

(قوله والشكل حتما إلخ) معناه أن آخر المندوب إذا كان محركا بالكسر أو الضم فإن ألف الندبة تقلب حرفا مجانسا للحركة ولا تحذف الحركة ويؤتى بالحركة المناسبة لألف الندبة إن كانت هذه الحركة وهى الفتحة موقعة فى اللبس ، ومن إيلاء الشكل حرفا مجانسا نحو : وا قوميه وا قوموه واقاموه فى ندبة قومى وقوموا وقاموا مسمى بها . قال الفارضى : لو سميت بقاموا قلت فى الندبة واقاموه فتحذف واو قاموا لالتقاء الساكنين وتقلب ألف الندبة ياء لأنها بعد كسرة ا هـ وما قيل فى قاموا يقال فى قوموا فعلم أن مسألة ندبة نحو : قومى وقوموا مسمى بهما داخلة تحت قوله والشكل إلخ لا زائدة عليه كما يقتضيه كلام البعض فافهم . **(قوله حتما أوله)** يعنى إذا أريد زيادة ألف الندبة فيما ذكر أبدلت حتما من جنس الحركة قبلها وإلا فلو قلت : وا غلامك فقط صح كما علم من أول الكلام ومما يأتى ، سم . **(قوله بوهم لابسا)** من لبست الأمر عليه إذا خلطته فلم يعرف وجهه والوهم بسكون الهاء ذهاب ظن الإنسان إلى غير المراد يقال وهمت فى الشيء بالفتح أهم بالكسر وهما بالإسكان إذا ذهب ذهنك إليه وأنت تريد غيره ، فالمعنى إن يكن الفتح خالصا المقصود بغيره بسبب وهم وأما الوهم بالتحريك[1] فهو الغلط يقال وهم فى الحساب يهم وهما بالفتح إذا غلط .

(قوله وهذا الاتباع) أى اتباع حرف الندبة للحركة . **(قوله والحالة هذه)** أى كون الفتح ملبسا لا مطلقا . **(قوله عدل بغيره)** أى عن غيره . **(قوله فى رقاش)** هو اسم امرأة . **(قوله بعد المد)** أى

---

(١) أى تحريك الهاء بالفتحة .

الزيادة (**فَالْمَدَّ وَالْهَا لَا تَزِدْ**) بل اجعله كالمنادى الخالى عن الندبة ، وقد مر بيان الأوجه الثلاثة . وأفهم قوله وواقفا أن هذه الهاء لا تثبت وصلا وربما ثبتت فى الضرورة مضمومة ومكسورة وأجاز الفراء إثباتها فى الوصل بالوجهين . ومنه قوله :

[٩٤٩] **أَلَا يَــا عَمْــرُ عَمْــرَاهُ وَعَمْــرُو بْــنُ الزُّبَيْــرَاهُ**

(**وَقَائِلٌ**) فى ندبة المضاف للياء (**وَاعَبْدِيَا وَاعَبْدَا** * **مَنْ فِي النِّدَا الْيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى**) فقال يا عبدى وأما من قال يا عبد بالكسر أو يا عبد بالفتح أو يا عبدا بالضم

ألفا كوا زيداه أو ياء كوا غلامكيه أو واوا كوا غلامهوه . (**قوله بل اجعله كالمنادى إلخ**) قال سم : يدل على أنه جعل المد والهاء معمولين للا تزد وقد يلزم عليه التكرار مع قوله أولا « ما للمنادى اجعل لمندوب » ا هـ ويدفع بأن المراد بما للمنادى ما ثبت له من البناء على الضم تارة والنصب تارة أخرى وجواز الضم والنصب إذا نون اضطرارا ونحو ذلك لا عدم زيادة الألف والهاء وإلا ناقضه ما ذكره بعده من جواز زيادة الألف والهاء فى المندوب نعم عدم وجوب زيادة الهاء وقفا معلوم من قوله إن ترد فالتنبيه بعد ذلك عليه تصريح بما علم مفهوما . وأما عدم وجوب زيادة الألف فلم يعلم مما مر بل قوله ومنتهى المندوب صله بالألف يوهم الوجوب فالتنبيه عليه محتاج إليه ، فتلخص أن قوله وإن تشأ إلخ محتاج إليه بالنسبة إلى زيادة الألف غير محتاج إليه بالنسبة إلى زيادة الهاء . (**قوله وقد مر بيان الأوجه الثلاثة**) أى زيادة الألف فقط والجمع بين الألف والهاء والخلو عنهما معا .

(**قوله وربما ثبتت فى الضرورة**) أى وصلا . (**قوله مضمومة**) أى تشبيها بهاء الضمير ومكسورة أى لالتقاء الساكنين . زاد ابن فلاح ومفتوحة فارضى والفتح لخفته[1] . (**قوله وأجاز الفراء إثباتها فى الأصل**) أى اختيارا . (**قوله ومنه**) أى من ثبوتها فى الوصل ضرورة . والشاهد فى الأول لأن محل الوصل هو العروض وأما الضرب فمحل وقف فلا شاهد فيه . وقد يقال العروض هنا مصرَّعة فهى فى حكم الضرب فتكون أيضا محل وقف فلا شاهد فى البيت أصلا وقوله :

*** وعمــرو بــن الـــزبيراه ***

هذا هو الصواب دون ما فى بعض النسخ :

*** ويا عمرو بن الـزبيراه ***

لأن زيادة يا تخل بالوزن وتحريك الهاء وقفا فى البيت للروى . (**قوله وقائل**) خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر وأبدى صلة من واليا مفعول أبدى وذا سكون حال من اليا (**قوله وا عبديا**) بفتح الياء لأجل ألف الندبة . (**قوله وا عبدا**) بحذف الياء لالتقاء الساكنين وهذا ونحوه منصوب بفتحة مقدرة

---

[٩٤٩] هو من الهزج ، وفيه الخرم بالراء المهملة حذف الفاء من فعولن أو الميم من مفاعلتن أو مفاعيلن ، وألا للتنبيه ، وعمرو منادى معرفة ، وعمراه تأكيد للمنادى ومندوب والشاهد فى تحريكها كما فى عمراه وفى الزبيراه .

---

(١) فهو أخف الحركات .

أو يا عبد بالألف اقتصر على الثانى ، ومن قال يا عبدى ، بإثبات الياء مفتوحة اقتصر على الأول .

(تنبيه): فتح الياء فى ذى الوجهين المذكورين مذهب سيبويه وحذفها مذهب المبرد .

(خاتمة): إذا ندب مضاف إلى مضاف إلى الياء لزمت الياء لأن المضاف إليها غير مندوب نحو : وا ولد عبديا . والله أعلم .

[الترخـــيم]

(تَرْخِيمًا ٱحْذِفْ آخِرَ ٱلْمُنَادَى) الترخيم فى اللغة ترقيق الصوت وتليينه . يقال : صوت رخيم أى سهل لين . ومنه قوله :

[٩٥٠] **لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ ٱلْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ   رَخِيمُ ٱلْحَوَاشِى لَا هُرَاءٌ وَلَا نَزْرُ**

أى رقيق الحواشى . وأما فى الاصطلاح فهو حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص . وهو على نوعين : ترخيم التصغير كقولهم فى أسود سويد وسيأتى فى بابه ،

منع من ظهورها الفتحة لأجل الألف وليس بمبنى لأنه مضاف ، سم . **(قوله اقتصر على الثانى)** أى وا عبدا بغير عمل سوى الإتيان بألف الندبة على لغة من قلب الياء ألفا وحذفها وأبقى الفتحة التى قبل الألف المحذوفة وبقلب الكسرة والضمة على لغتيهما فتحة لأجل ألف الندبة وبحذف الألف المنقلبة عن ياء المتكلم لأجل ألف الندبة على لغة من قلب الياء ألفا وأبقاها . **(قوله اقتصر على الأول)** أى يا عبديا بغير عمل سوى الإتيان بألف الندبة . **(قوله فى ذى الوجهين)** هو يا عبدى بسكون الياء ووجهاه واعبديا واعبدا كما مر . **(قوله لزمت الياء)** يمكن حذفها على تقدير سكونها لالتقاء الساكنين وإن لم يكن المضاف إليها مندوبا ، سم .

[الترخـــيم]

(قوله ترقيق الصوت وتليينه) عبار التصريح : الترخيم لغة التسهيل والتليين فلم يقيد بالصوت . **(قوله أى سهل لين)** المناسب لعبارته قبل أن يقول أى رقيق لين نعم هو مناسب لعبارة التصريح السابقة ولقول القاموس : رخم الكلام ككرم فهو رخيم لان وسهل كرخم كنصر . **(قوله رخيم الحواشى)** لعل المراد بها الكلمات . وفى القاموس : الحاشية جانب الثوب وغيره وقوله لا هراء إلخ الهراء بضم

[شواهد الترخـيم]

[٩٥٠] قاله ذو الرمة غيلان من قصيدة من الطويل . لها أى لمية ، وأراد بالبشر ظاهر جلدها . والشاهد فى رخيم الحواشى فإن الترخيم بالخاء المعجمة بمعنى اللين ، ومن هذا سمى الترخيم فى النداء . قوله لا هراء بضم الهاء وتخفيف الراء وهو الكلام الكثير الذى ليس له معنى . والنزر بفتح النون وسكون الزاى ومعناه القليل ، أراد أن كلامها لا كثير بلا فائدة ، ولا قليل مخل بل بين ذلك . ويروى ولا هذر : يقال رجل مهذار إذا كان كثير الكلام .

وترخيم النداء وهو مقصود الباب وهو حذف آخر المنادى **(كَيَا سُعَا فِيمَنْ دَعَا سُعَادَا)** وإنما توسع فى ترخيم المنادى لأنه قد تغير بالنداء ، والترخيم تغيير والتغيير يأنس بالتغيير فهو ترقيق .

(تنبيه)*: أجاز الشارح فى نصب ترخيم ثلاثة أوجه : أن يكون مفعولا له أو مصدرا فى موضع الحال أو ظرفا على حذف مضاف . وأجاز المرادى وجها رابعا وهو أن يكون مفعولا مطلقا وناصبه احذف لأنه يلاقيه فى المعنى . وأجاز المكودى وجها خامسا وهو أن يكون مفعولا مطلقا لعامل محذوف أى رخم ترخيما **(وَجَوِّزَنْهُ)** أى جوز

الهاء وتخفيف الراء الكلام الكثير . والنزر بفتح النون وسكون الزاى القليل وأراد أن كلامها متوسط لا كثير ممل ولا قليل مخل . **(قوله ترخيم التصغير)** أى حذف بعض الحروف لأجل التصغير . **(قوله وهو حذف آخر المنادى)** أى للتخفيف لا للإعلال و لم يقيد الآخر بكونه حرفا فشمل كلامه الحرف والحرفين وعجز المركب . ويرد على التعريف أنه غير مانع لشموله نحو : يا يد ويا دم إذ فى كل حذف آخر المنادى للتخفيف إلا أن يخرج باعتبار قيد الحيثية أى من حيث هو آخر المنادى فاعرف ذلك .

(قوله فى ترخيم) فى بمعنى الباء السببية . **(قوله فهو ترقيق)** بيان للمناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى لكن كان المناسب ذكره عقب المعنى الاصطلاحى لظهور تفريعه عليه فتأمل . **(قوله أن يكون مفعولا له)** رد بأن الترخيم حذف آخر المنادى فيلزم تعليل الشىء بنفسه وبأن المفعول له يشترط أن يكون قلبيا على الراجح ويمكن دفعهما بتقدير مضاف أى لإرادة الترخيم لكن يلزم أن المعنى رخم لإرادة الترخيم مثل اضرب لإرادة الضرب وفيه ركاكة لا تخفى . **(أو مصدرا فى موضع الحال)** أى من فاعل احذف أى مرخما لا من المنادى لأنه وإن كان المضاف بعض المضاف إليه فشرط إتيان الحال من المضاف إليه موجود فحال المضاف إليه لا يتقدم عليه . ثم هذه الحال مؤكدة .

(قوله أو ظرفا على حذف مضاف) أى وقت ترخيم وهو وقت اجتماع شروط الترخيم . **(لأنه)** أى احذف بقيد تعلقه بآخر المنادى أما الحذف من حيث هو فأعم من الترخيم . **(قوله مفعولا مطلقا لعامل محذوف)** أى ناب ذلك المفعول المطلق منابه فى الدلالة على الطلب فيكون قوله احذف إلخ من التأكيد اللفظى بالمساوى لأن الحذف بقيد تعلقه بآخر المنادى مساو فى المعنى للترخيم فليس المفعول المطلق على هذا من باب المصدر المؤكد لعامله حتى يرد أن المصنف يمنع حذف عامل المؤكد بل من باب الآتى بدلا من فعله وجوز الشيخ خالد وجها سادسا وهو أن يكون ترخيما مفعولا به لفعل شرط حذف مع أداته وحذفت الفاء من جوابه للضرورة والتقدير إن أردت ترخيما فاحذف آخر المنادى وفيه تكلف .

(قوله مطلقا) أى عن التقييد الآتى فى غير المؤنث بالهاء بقوله إلا الرباعى إلخ لكن المراد الإطلاق

الترخيم (**مُطْلَقًا فِى كُلِّ مَا * أُنِّثَ بِالْهَا**) أى سواء كان علما أو غير علم ثلاثيا أو زائدا على الثلاثى كقوله :

[٩٥١] *** أَفَاطِمُ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ ***

وكقوله :

[٩٥٢] *** جَارِى لَا تَسْتَنْكِرِى عَذِيرِى ***

ونحو : يا شا ادجنى . أى أقيمى بالمكان . يقال دجن بالمكان يدجن دجونا أى أقام به .

(تنبيهات): **الأول** : قيد فى التسهيل ما أطلقه هنا بالمنادى المبنى لإخراج النكرة غير المقصودة والمضاف فلا يجوز الترخيم فى نحو قول الأعمى : يا جارية خذى بيدى لغير معينة . ولا فى نحو : يا طلحة الخير . وأما قوله :

[٩٥٣] *** يَا عَلْقَمَ الْخَيْرِ قَدْ طَالَتْ إِقَامَتُنَا ***

فنادر . **الثانى** : شرط المبرد فى ترخيم المؤنث بالهاءِ العَلَمية فمنع ترخيم النكرة

عن ذلك فى الجملة وإلا لاقتضى جواز ترخيم المؤنث بالهاء ولو كان مضافا أو مركبا إسناديا وليس كذلك أفاده سم وإلى كون الإطلاق فى الجملة أشار الشارح باقتصاره فى بيان الإطلاق على ما ذكره ولم يقل مضافا أو غيره صاحب إسناد أو غيره . **(قوله مهلا)** اسم مصدر أمهل منصوب بفعل حذف وأقيم هو مقامه والأصل أمهلى مهلا قال العينى ومعناه كفى . **(قوله عذيرى)** العذير بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة ما يعذر الإنسان فيه اهـ فارضى وهو صادق بما يعذر الإنسان فى تركه فهو أعم من قول الشارح على ما فى كثير من النسخ العذير بكسر الذال المعجمة الأمر الذى يحاوله الإنسان ويعذر على فعله . **(قوله يا شا ادجنى)** أى يا شاة وهو مثال للثلاثى . **(قوله بالمنادى المبنى)** يشمل المبنى قبل النداء كحذام مع أنه لا يرخم على الأصح والمختص بالنداء والمندوب والمستغاث مع أنها

---

[٩٥١] قاله امرؤ القيس الكندى . وتمامه :

* وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِى فَأَجْمِلِى *(١)

من قصيدته المشهورة التى أولها : قفا نبك . والشاهد فى أفاطم فإنه مرخم إذ أصله أفاطمة . ومهلا نصب بفعل محذوف أى أمهلى مهلا ومعناه كفى . قوله : أزمعت أى أحكمت عزمك . وصرمى أى قطعى . وأجملى من الإجمال وهو الإحسان .

[٩٥٢] تمامه :

* سَيْرِى وَإِشْفَاقِى عَلَى بَعِيرِى *

قاله العجاج . والشاهد فى جارى حيث حذف منه حرف النداء ورخم بحذف تاء التأنيث للضرورة . وأصله يا جارية والعذير بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة هو الأمر الذى يحاوله الإنسان مما يعذر عليه إذا فعله ، يعنى يا جارية لا تستنكرى ما أحاوله معتذرا أنا فيه . وسيرى بدل من عذيرى ، والواو للعطف أو بمعنى مع .

[٩٥٣] هو شطر من البسيط . والشاهد فى علقم الخير حيث رخم علقمة وهو مضاف إلى الخير ، ومن شرطه عدم الإضافة فلا يجوز ترخيم طلحة الخير وهذا نادر .

---

(١) وبعده :

وإن كانت ساءتك منى خليقة فسلى ثيابى عن ثيابك تنسل

المقصودة والصحيح جوازه كما تقدم . **الثالث** : منع ابن عصفور ترخيم صلعمة بن قلعمة لأنه كناية عن المجهول الذى لا يعرف وإطلاق النحاة بخلافه ، وليس كونه كناية عن المجهول بمانع لأنه علم جنس . **الرابع** : إذا وقف على المرخم بحذف الهاء فالغالب أن تلحقه هاء ساكنة ، فتقول فى المرخم : يا طلحه فقيل هى هاء السكت وهو ظاهر كلام سيبويه . وقيل هى التاء المحذوفة أعيدت لبيان الحركة وإليه ذهب المصنف . قال فى التسهيل : ولا يستغنى غالبا فى الوقف على المرخم بحذفها عن إعادتها أو تعويض ألف منها . وأشار بالتعويض إلى قوله :

[٩٥٤] * قِفِى قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا *

فجعل ألف الإطلاق عوضا عن الهاء ونص سيبويه وابن عصفور على أن ذلك لا يجوز إلا فى الضرورة . وأشار بقوله غالبا إلى أن بعض العرب يقف بلا هاء ولا عوض . وحكى سيبويه يا حرمل بالوقف بغير هاء . قال أبو حيان : أطلقوا فى لحاق هذه الهاء . ونقول إن كان الترخيم على لغة من لا ينتظر لم تلحق . هذا كلامه وهو واضح . **الخامس** : اختلف النحاة فى قوله :

[٩٥٥] * كِلِينِى لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ *

لا ترخم كما سيأتى . **(قوله لغير معينة)** صلة قول . **(قوله كما تقدم)** أى فى قوله أو غير علم مع تمثيله بجارى ويا شا .

(قوله صلعمة بن قلعمة) الذى بخط الشارح صلمعة بن قلمعة بتقديم الميم على العين وكذا فى القاموس . **(قوله لأنه علم جنس)** ولهذا منع الصرف ، ا هـ دمامينى . **(قوله بحذف الهاء)** صلة المرخم . **(قوله لبيان الحركة)** أى حركة ما قبل المحذوف وهو فى المثال المذكور الحاء المهملة . **(قوله لم تلحق)** لأنه نقض لما عزموا عليه من جعله اسما تاما حتى بنوه على الضم . سم . **(قوله كلينى)** بكسر الكاف أى دعينى من وكله وكلا ، وناصب بالجر صفة هم من النصب وهو التعب قاله العينى وتابعه غيره

---

[٩٥٤] قاله القطامى عمير بن سنيم . وتمامه :

* وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الْوَدَاعَا *

وهو أول قصيدة من الوافر . والشاهد فى يا ضباعا حيث رخم ضباعة اسم امرأة وعوض الألف عن الهاء حالة الوقف .

[٩٥٥] قاله النابغة الذبيانى . وتمامه :

* وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِىءِ الْكَوَاكِبِ *(١)

من قصيدة من الطويل يمدح بها عمرو بن الحارث الأعرج . قوله : كلينى بكسر الكاف أى دعينى ، وأصله من وكل وكلا . والشاهد فى يا أميمة حيث جاءت بفتح التاء ، وقد قلنا إنه لغة لبعضهم ، وناصب بالجر صفة لهم ، من النصب وهو التعب .

(١) ويروى بطئ وبعده :

تطاول حتى قلت ليس بمنقض ... وليس الذى يرعى النجوم بآيب

بفتح أميمة من غير تنوين فقال قوم ليس بمرخم ، ثم اختلفوا : فقيل هو معرب نصب على أصل المنادى ولم ينون لأنه غير منصرف ، وقيل بنى على الفتح لأن منهم من يبنى المنادى المفرد على الفتح لأنها حركة تشاكل حركة إعرابه لو أعرب ، فهو نظير لا رجلَ في الدار . وأنشد هذا القائل :

[٩٥٦] * يَا رِيحَ مِنْ نَحْوِ الشَّمَالِ هُبِّى *

بالفتح . وذهب أكثرهم إلى أنه مرخم فصار في التقدير يا أميم ثم أقحم التاء غير معتد بها ، وفتحها لأنها واقعة موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التأنيث المحذوفة المنوية وهو ظاهر كلام سيبويه . وقيل فتحت اتباعا لحركة ما قبلها وهو اختيار المصنف **(وَٱلَّذِى قَدْ رُخِّمَا * بِحَذْفِهَا)** أى بحذف الهاء **(وَفِّرْهُ بَعْدُ)** أى لا تحذف منه شيئا بعد حذف الهاء ولو كان لينا ساكنا زائدا مكملا أربعة فصاعدا ، فتقول فى عقنباة : يا عقنبا بالألف ، وأجاز سيبويه أن يرخم ثانيا على لغة من لا يراعى المحذوف[1] . ومنه قوله :

كشيخنا والبعض وفيه أن الهم متعب لا تاعب إلا أن يكون التقدير تاعب صاحبه ثم رأيت فى القاموس ما نصه : وهمّ ناصب منصب على النسب وسمع نصبه الهم أتعبه ثم قال ونصبه المرض ينصبه أوجعه كأنصبه ا هـ فأفاد ثلاثة أوجه أخرى وهى أن يكون ناصب من قبيل النسب كلابن وتامر وأن يكون اسم فاعل نصبه بمعنى أتعبه وأن يكون اسم فاعل نصبه بمعنى أوجعه .

(قوله فقيل هو معرب) تشبيها بالمضاف لكنه شاذ . **(قوله لأنها)** أى الفتح وأنثه باعتبار الخبر وهو حركة . **(قوله يا ريح)** قال ابن غازى : ولا يمكن دعوى إعراب ريح لأنه لم ينون مع كونه منصرفا بخلاف أميمة . **(قوله هبى)** بضم الهاء أمر من هَبَّ . **(قوله ثم أقحم التاء)** أى زادها بين الميم وهاء التأنيث المحذوفة للترخيم . **(قوله غير معتد بها)** أى غير جاعلها تاء التأنيث التى كانت محذوفة للترخيم إذ لو اعتد بها لما كان مرخما .

(قوله وقيل فتحت إلخ) أى كفتحة دال يا زيد بن عمرو اتباعا لفتحة النون بل الاتباع هنا أولى لأنه فى كلمة ولأنه اتباع متأخر لمتقدم . **(قوله وهو اختيار المصنف)** لعل وجهه أن فيما اختاره المصنف مراعاة ملفوظ وهو حركة الميم وفيما قبله مراعاة محذوف وهو تاء التأنيث المحذوفة للترخيم المقتضية فتح ما قبلها . **(قوله وفره بعد)** أى بعد حذفها . **(قوله فتقول فى عقنباة)** أى فى ترخيمه وهو بفتح العين المهملة والقاف وسكون النون بعدها موحدة يقال عقاب عقنباة أى حديدة المخالب .

---

[٩٥٦] هذا شطر رجز . وقيل ليس بشعر . والشاهد فى يا ريح فإنه منادى مفرد وكان حقه أن يضم ولكنه مفتوح لأن من العرب من يبنى المنادى المفرد على الفتح ، ويقولون يا طلحةَ بفتح التاء . وهبى بضم الهاء أمر من هب يهب .

[٩٥٧] * أَحَارُ بنَ بَدْرٍ قَدْ وَلِيتَ وِلَايَةً *

يريد أحارثة . وقوله :

[٩٥٨] * يَا أَرْطُ إِنَّكَ فَاعِلٌ مَا قُلْتَهُ *

أراد يا أرطاة (وَٱحْظُلَا) أى امنع (تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ ٱلْهَا قَدْ خَلَا . إِلَّا ٱلرُّبَاعِىَّ فَمَا فَوْقُ) أى فأكثر (ٱلْعَلَمْ * دُونَ إِضَافَةٍ وَ) دون (إِسْنَادٍ مُتَمّ) فهذه أربعة شروط :

(قوله أن يرخم ثانيا) أى إن بقى بعده ثلاثة أحرف . سيوطى . **(قوله على لغة من لا يراعى المحذوف)** أى من لا ينتظره واعترض هذا التقييد أبو حيان بأن كون الشاعر رخم أولا بحذف التاء على لغة من لا ينتظر يحتاج إلى وحى يسفر عنه ولو قيل إن المؤنث بالتاء يجوز فى ترخيمه حذف التاء فقط وهو الكثير وحذفها مع ما قبلها كما فى منصور لكان قولا نقله شيخنا ثم قال : وانظر على مذهب سيبويه بعد حذف الحرف الذى قبل الآخر هل تتعين لغة من لا ينوى أو لا ا هـ وكلام العينى صريح فى عدم التعيين فإنه ضبط حار فى البيت بكسر الراء حيث قال : والشاهد فى أحار بن بدر حيث أريد به حارثة فرخمه أولا بحذف الهاء على لغة من لم ينو رد المحذوف ثم رخمه ثانيا بحذف التاء على لغة من نوى رد المحذوف ويؤخذ من كون المقيد بلغة من لا ينتظر عند سيبويه هو الترخيم الأول أن قوله على لغة إلخ متعلق بأحار أو بمحذوف تقديره إن رخم أولا على لغة إلخ لا بقوله أن يرخم ثانيا . **(قوله ما قلته)** بفتح التاء بقرينة قوله بعد :

* والمرء يستحيى إذا لم يصدق *

(قوله أراد يا أرطاة) علم منقول من اسم شجرة يدبغ بها قيل همزته زائدة وألفه أصلية ويعضده قولهم مرطى وقيل همزته أصلية وألفه زائدة للإلحاق بعرفجة ويؤيده قولهم مأروط . ا هـ ابن غازى . **(قوله العلم)** بدل من الرباعى أو عطف بيان عليه ودون حال من الرباعى . **(قوله وإسناد)** أى فى الغالب بدليل قوله الآتى وقل ترخيم جملة . **(قوله متم)** على زنة اسم المفعول نعت إسناد قال سم :

---

[٩٥٧] قاله أنس بن زنيم يخاطب الحارث بن بدر الغدانى وتمامه :

* فَكُنْ جُرَذًا فِيهَا تَخُونُ وَتَسْرِقُ *

والشاهد فى أحار بن بدر حيث أريد به حارثة ، رخم أولا بحذف الهاء على لغة من لم ينو رد المحذوف ثم رخمه ثانيا بحذف التاء على لغة من نوى رد المحذوف . وجرذا بضم الجيم وفتح الراء وبالذال المعجمة وهو ضرب من الفأر ، ويجمع على جرذان . فيها : أى فى الولاية .

[٩٥٨] قاله زميل بن الحارث يخاطب أرطاة بن سهية . وتمامه :

* وَالْمَرْءُ يَسْتَحْيِى إِذَا لَمْ يَصْدُقِ *

من الكامل . والشاهد فى يا أرط حيث يريد به يا أرطاة ، رخمه أولا بحذف التاء على لغة من لم ينو رد المحذوف ، ثم رخم ثانيا بحذف الألف على لغة من نوى رد المحذوف وهو الألف .

الأول : أن يكون رباعيا فصاعدا ، فلا يجوز ترخيم الثلاثي سواء سكن وسطه نحو زيد أو تحرك نحو حكم . هذا مذهب الجمهور . وأجاز الفراء والأخفش ترخيم المحرك الوسط . وأما الساكن الوسط فقال ابن عصفور لا يجوز ترخيمه قولا واحدا . وقال فى الكوفية : ولم يرخم نحو بكر أحد . والصحيح ثبوت الخلاف فيه ، حكى عن الأخفش وبعض الكوفيين إجازة ترخيمه ، وممن نقل الخلاف فيه أبو البقاء العكبرى وصاحب النهاية وابن الخشاب وابن هشام[1] . **الثانى** : أن يكون علما ، وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو يا غضنف فى غضنفر قياسا على قولهم أطرق كرا ، ويا صاح . **الثالث** : ألا يكون ذا إضافة خلافا للكوفيين فى إجازتهم ترخيم المضاف إليه كقوله :

[٩٥٩] * خُذُوا حِذْرَكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَاعْلَمُوا *

وهو عند البصريين نادر وأندر منه حذف المضاف إليه بأسره كقوله :

كأنه احتراز عن النسبة الإضافية والتوصيفية . **(قوله أن يكون رباعيا فصاعدا)** أى لئلا يلزم نقص الاسم عن أقل أبنية المعرب بلا موجب . **(قوله ترخيم المحرك الوسط)** أى تنزيلا لحركة الوسط منزلة الحرف الرابع ولهذا كان نحو سقر غير مصروف وفرق الجمهور بأن حركة الوسط ثمت[2] اعتبرت فى حذف حرف زائد على الكلمة وهو التنوين وههنا فى حذف حرف أصلى وأيضا ليس الحذف هنا واردا على حرف بعينه بل على أى حرف كان آخرا فهو مظنة الاشتباه بخلاف عدم الصرف فإنه حذف التنوين لا غير . **(قوله وابن هشام)** عبارة الهمع : وابن هشام الخضراوى . **(قوله أن يكون علما)** أى شخصيا أو جنسيا لأن العلم لكثرة ندائه يناسبه التخفيف بالترخيم . **(قوله قياسا على قولهم إلخ)** اعترضه شيخنا وتبعه البعض بأن أطرق كرا ويا صاح شاذان لأن كلا اسم جنس خال من التاء فلا يقاس عليهما وفيه أن هذا اعتراض بمذهب الغير فإن من يجيز ترخيم النكرة المقصودة لا يقول بشذوذ أطرق كرا ويا صاح .

(قوله ويا صاح) قال فى شرح الكافية : وكثر دعاء بعضهم بعضا بالصاحب فأشبه العلم فرخم بحذف يائه ا هـ وليس مراده بيان أنه مقيس بل بيان المسهل لترخيمه . **(قوله ألا يكون ذا إضافة)** لأن الحذف من المضاف يمنع منه أن المتضايفين كالشىء الواحد فالحذف منه بمنزلة حذف حشو الكلمة والحذف من المضاف إليه يمنع منه أن تالى أداة النداء المضاف فالحذف من المضاف إليه بمنزلة الحذف من غير المنادى والمراد بذى الإضافة المضاف حقيقة أو حكما فيدخل شبه المضاف فلا يرخم كما فى

---

[٧٢١] قاله زهير بن أبى سلمى . وتمامه :

* أَوَاصِرَنَا وَالرَّحِمُ بِالغَيْبِ يُذْكَرُ *

من قصيدة من الطويل . قالها حين بلغه أن بنى سليم أرادوا الإغارة على بنى غطفان . والشاهد فى آل عكرم حيث رخم المضاف إليه من المنادى إذ أصله عكرمة . وفيه خلاف بين البصرية والكوفية ، وقد ذكرناه . والأواصر القرابات . الواحدة آصرة .

---

(١) يقصد ابن هشام الخضراوى وقد سبق التعريف به . (٢) أى هناك .

[٩٦٠] ★ يَا عَبْدَ هَلْ تَذْكُرُ نِي سَاعَةً ★

يريد يا عبد هند ، يخاطب عبد هند اللخمى وذلك علم له . وتقدم أن ترخيم المضاف نادر أيضا كما فى نحو : يا علقم الخير . الرابع أن لا يكون ذا إسناد فلا يجوز ترخيم برق نحره وتأبط شرا وسيأتى الكلام عليه .

(تنبيه) وأهمل المصنف من شروط الترخيم مطلقا ثلاثة : **الأول** : أن لا يكون مختصا بالنداء فلا يرخم نحو فل وفلة . **الثانى** : أن لا يكون مندوبا . **الثالث** : أن لا يكون مستغاثا. وأما قوله :

[٩٦١] كُلَّمَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمُ يَا لِتَيْمِ اللهِ قُلْنَا يَا لِمَالِ

فضرورة أو شاذ . وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه اللام كقوله :

[٩٦٢] ★ أَعَامَ لَكَ ابنَ صَعْصَعَةَ ابنِ سَعْدٍ ★

الدنوشرى . **(قوله وذلك علم له)** أى فهو داخل فى العلم فيصح الاحتراز عنه بأن لا يكون ذا إضافة فلا يقال إن المضاف خارج بالعلم .

(قوله أن لا يكون ذا إسناد) أى أن لا يكون منقولا عن الجملة لأن الجملة محكية بحالها فلا تغير . **(قوله وسيأتى الكلام عليه)** يشير إلى أن اشتراط عدم الإسناد أكثرى كما سيأتى . **(قوله مطلقا)** أى سواء كان بتاء التأنيث أو لا . **(قوله ثلاثة)** زاد السيوطى أن لا يكون مبنيا قبل النداء فلا يرخم نحو : يا حذام[1] وقد مر ذلك . **(قوله أن لا يكون مندوبا)** قال شيخنا : ظاهره ولو بدون ألف الندبة وهو مفهوم كلام الرضى اهـ وإنما لم يرخم المندوب لأن الغالب زيادة الألف فى آخره لمد الصوت إظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم . **(قوله أن لا يكون مستغاثا)** أى لا مجرورا باللام لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب أو البناء على الضم فلا يرد عليه الترخيم الذى هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الألف لأن الزيادة تنافى الحذف ولا مجردا من اللام والألف إلحاقا له بذى اللام والألف . **(قوله يا لمال)** أى يا لمالك . **(قوله أعام)** أى يا عامر وتقدم أن الاستغاثة مختصة بيا وأن الاستغاثة بغيرها

[٩٦٠] قاله عدى بن زيد . وتمامه :

★ فِى مَوْكِبٍ أَوْ رَائِداً لِلْقَنِيصِ ★

من السريع . وضربه مطوى موقوف . والشاهد فى يا عبد فإنه منادى مضاف مرخم إذ أصله يا عبد هند يخاطب به عبد هند اللخمى . والموكب بفتح الميم وسكون الواو وكسر الكاف وهو بابة من السير . والرائد من الرود وهو الطلب . والقنيص بفتح القاف وكسر النون هو المصيد .

[٩٦١] قاله مرة بن الروّاع الأسدى من الرمل ، وكلما نصب على الظرف وناصبه جوابه وهو قلنا ، ولتيم الله منادى مستغاث به . والشاهد فى يا لمال إذ أصله يا لمالك فرخم المستغاث به وفيه اللام وهو ضرورة أو شاذ .

[٩٦٢] قاله الأحوص بن شريح الكلابى . وصدره :

★ مَنَانِى لِيَقْتُلَنِى لَقِيطٌ ★

من الوافر . والشاهد فى أعام فإنه منادى مستغاث به وليس فيه لام الاستغاثة ، وقد رخم إذ أصله أعامر . وقد علم أن ترخيم المنادى إنما يصح إذا لم يكن مستغاثا ولا مندوبا . فإنهم نصوا على أنهما لا يرخمان . وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث به إذا لم يكن فيه لام الاستغاثة واحتج بهذا البيت . وأجيب بأنه ضرورة . قوله منانى أى بلانى . ولقيط اسم رجل .

(١) فإنه مبنى على الكسر ــ قبل ندائه يقول الشاعر :

إذا قالت حذامِ فصدقوها فإن القول ما قالت حذامِ

والصحيح ما مر (**وَمَعَ**) حذف الحرف (**آلآخِرِ**) فى الترخيم (**آحْذِفِ**) الحرف (**آلَّذِى تَلاَ**) أى الذى تلاه الآخر وهو ما قبل الآخر ولكن بشروط أربعة : **الأول** : وإليه أشار بقوله (**إنْ زِيدَ**) أى إن كان ما قبل الآخر زائدا ، فإن كان أصليا لم يحذف نحو مختار ومنقاد علمين لأن الألف فيهما منقلبة عن عين الكلمة ، فتقول يا مختا ويا منقا . **الثانى** : أن يكون (**لَيِّنًا**) أى حرف لين وهو الألف والواو والياء ، فإن كان صحيحا لم يحذف

شاذة فقوله أعام فيه شذوذ من وجهين نداء المستغاث بغيريا وترخيمه ولعل قوله لك خبر لمحذوف أى ندائى لك أو استغاثة ثانية بعامر والتقدير يا لك وابن صعصعة نعت لعامر وصدر البيت :

*** تمنـــانى ليقتلنـــى لقيـــط ***

وهو اسم رجل . (**قوله والصحيح ما مر**) أى من أنه لا يرخم المستغاث مطلقا . (**قوله احذف**) أى وجوبا كما فى ابن عقيل وعن الفراء لو سمى بنحو حمراء جاز حذف الهمزة فقط . (**قوله ولكن بشروط أربعة**) تقدم ما يؤخذ منه شرط خامس عند غير سيبويه وهو ألا يكون الآخر تاء التأنيث كما فى أرطاة . (**قوله الأول**) مبتدأ خبره محذوف دل عليه الكلام تقديره كونه زائدا إذ لا جائز أن يكون قول المصنف أن زيد خبرا لأنه لا يصلح للخبرية ولأن الشارح جعله مقول القول ولا قول الشارح وإليه إلخ لاقترانه بالواو .

(**قوله إن زيد إلخ**) يشمل نحو : هندات وحمدون وزيدين أعلاما فترخم بحذف الآخر وما قبله ولا يجوز بقاء الألف فى هندات علما لأن تاءه ليست للتأنيث كذا فى الفارضى وظاهر إطلاقه جواز ترخيم ما ذكر على لغة من ينتظر ومن لا ينتظر مع أن ترخيم هندات وزيدين على لغة من لا ينتظر يلبس بنداء المفرد الذى لا ترخيم فيه وترخيم حمدون على اللغتين يلبس بذلك ودعوى أن هذا الإلباس لا يلتفتون إليه يردها التفاتهم إليه فى مواضع كثيرة من هذا الباب كما ستعرفه ثم رأيت الفارضى قال فى موضع آخر ما نصه : لو سمى بزيدين أو بما فيه ياء النسب كزيدىّ لزم ترخيمه على اللغة الأولى نحو يا زيد بكسر الدال ولو رخم على الثانية لالتبس بمنادى لا ترخيم فيه ا هـ فهذا يدل على أن نحو هندات وزيدين إنما يرخم على لغة من ينتظر ونحو حمدون لا يرخم مطلقا للإلباس وهذا هو الظاهر فتدبر .

(**قوله فتقول يا مختا ويا منقا**) أى خلافا للأخفش حيث جوز يا مخت ويا منق بحذف الألف . همع . (**قوله لينا**) قال المكودى : حال من الضمير فى زيد وهو مخفف لين ولا ينافى هذا الإعراب قول الشارح أن يكون لينا لأنه حل معنى[1] ثم ما ذكر صريح فى أن اللام مفتوحة وقول الشارح أى حرف لين يقتضى أنه بكسرها إلا أن يجعل بيانا لمعنى لينا بفتحها واحترز به المصنف عن زائد ليس لينا نحو شمأل فالهمزة حرف زائد غير لين وكان الأولى للمصنف أن يقول بدل لينا مدا ليفيد

---

(١) أى لا حل إعراب .

سواء كان متحركا نحو : سفرجل أو ساكنا نحو : قمطر فتقول يا سفرج ويا قمط خلافا للفراء فى قمطر فإنه يجيز يا قم بحذف حرفين . **والثالث** : أن يكون (**سَاكِنًا**) فإن كان متحركا لم يحذف نحو هبيخ وقنور فتقول يا هبخ وقنوى . **والرابع** : أن يكون (**مُكَمِّلًا . أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا**) فإن كان ثالثا لم يحذف خلافا للفراء كما فى نحو : ثمود وعماد وسعيد فتقول يا ثمو ويا عما ويا سعي فالمستكمل الشروط نحو : أسماء ومروان ومنصور وشملال وقنديل علما ، فتقول فيها يا أسم ويا مرو ويا منص ويا شمل ويا قند ، ومنه قوله :

[٩٦٣] * يَا أَسْمِ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ *

وقوله :

[٩٦٤] * يَا مَرْوِ إِنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ *

اشتراط أن يكون قبله حركة من جنسه لفظا كما فى منصور أو تقديرا كما فى مصطفون علما إذ أصله مصطفيون كما سيذكره الشارح ويستغنى عن قوله ساكنا . (**قوله فإن كان**) أى ما قبل الآخر . (**قوله نحو سفرجل**) اعترض إخراجه بهذا القيد بأنه خارج بقوله قبل أن زيد لأن الجيم أصلية . (**قوله نحو قمطر**) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة هو الجمل القوى الضخم والرجل القصير اهـ قاموس وفسره صاحب المصباح بما يصان فيه الكتب قال ويذكر ويؤنث وربما أنث بالهاء فقيل قمطرة . (**قوله بحذف حرفين**) علل بأن الاقتصار على حذف الحرف الأخير يوجب عدم النظير وهو سكون آخر الاسم الصحيح لفظا وتقديرا على لغة التمام ولفظا فقط على لغة الانتظار وفيه أنه على لغة التمام يضم . (**قوله ساكنا**) قال يس : المحققون لا يطلقون أحرف اللين على أحرف العلة إلا إذا كانت ساكنة فقوله ساكنا وصف كاشف ا هـ ونقل ابن غازى عن بعضهم أن المصنف جعل اللين ههنا شاملا للمحرك فلذلك أخرجه بقوله ساكنا بخلاف قوله فى باب التكثير ما لم يك لينا .

(**قوله هبيخ**) بفتح الهاء والموحدة وتشديد التحتية آخره خاء معجمة الغلام الممتلئ أى السمين . (**قوله وقنور**) بفتح القاف والنون وتشديد الواو آخره راء الصعب اليبوس من كل شيء . (**قوله لم يحذف خلافا للفراء**) حيث جوز أن يقال يا عم ويا ثم ويا سع وقيل إنما قال بالحذف فى ثمود فقط فرارا من بقاء آخر الاسم واوا بعد ضمة . همع . (**قوله علما**) أى فى حالة كون كل منهما علما أو

---

[٩٦٣] تمامه :

* إِنَّ الْحَوَادِثَ مَلْقِيٌّ وَمُنْتَظَرُ *

قاله أبو زيد الطائى فيما زعم اللخمى ، ونسبه النحاس فى شرح الكتاب إلى لبيد العامرى وهو من قصيدة من الطويل . والشاهد فى أسم فإنه منادى مرخم إذ أصله أسماء ، وصبرا نصب على المصدرية أى اصبرى صبرا . والحدث هو النائب من نوائب الدهر . قوله ملقى مبتدأ وخبره محذوف ، وكذلك منتظر . والتقدير إن الحوادث منها ملقى ومنها منتظر ، والجملتان فى موضع خبر إن ، وكان هنا تامة بمعنى حدث أو وقع . والضمير يرجع إلى ما .

[٩٦٤] تمامه :

* تَرْجُو الْحِبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَيْأَسِ *

قاله الفرزدق ، من الكامل . والشاهد فى يا مرو حيث رخمه ، وأصله مروان وأسند ترجو إلى المطية مجازا . وأراد به نفسه . والحباء بكسر الحاء المهملة وبالمد العطاء . قوله وربها لم ييأس أى وصاحب المطية غير آيس من حبائك .

(**وَٱلْخُلْفُ فِي** * **وَاوٍ وَيَاءٍ**) استكملا الشروط المتقدمة لكن (**بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي**) نحو : فرعون وغرنيق علما ، فذهب الجرمى والفراء إلى أنه يحذف مع الآخر كالذى قبله حركة مجانسة ، فيقال : يا فرع ويا غرن . قال فى شرح الكافية : وغيرهما لا يجيز ذلك ، بل يقول يا غرنى ويا فرعو .

(**تنبيه**)*: يقال فى ترخيم مصطفون ومصطفين علمين يا مصطف قولا واحدا ، كما نبه عليه فى شرح الكافية لأن الحركة المجانسة فيهما مقدرة ، لأن أصله مصطفيون ومصطفيين ، وإليه أشار فى التسهيل بقوله : مسبوق بحركة مجانسة ظاهرة أو مقدرة (**وَٱلْعَجُزَ ٱحْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ**) تركيب مزج نحو : بعلبك وسيبويه ، فتقول : يا بعل

هو راجع لقنديل وأما علمية ما قبله فظاهرة وقد يضعف هذا بخفاء علمية شملال أيضا . (**قوله بهما فتح قفى**) الباء للتعدية الخاصة متعلقة بقفى فالمعنى أتبعا الفتح أى جعلتا بعين للفتح . (**قوله وغرنيق**) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق . تصريح . (**قوله علما**) لما مر أنه إنما يرخم من الخالى من التاء العلم . (**قوله إلى أنه**) أى المذكور من الواو والياء المفتوح ما قبلهما وقوله كالذى قبله أى كاللين الذى قبله إلخ .

(**قوله قولا واحدا**) أى بالنظر لحذف حرف اللين مع الآخر فلا ينافى ما سيأتى من أنه على لغة من لا ينتظر يتعين رد المحذوف فيقال يا مصطفى بالألف فى ترخيم مصطفون ومصطفين ويا قاضى بالياء فى ترخيم قاضون وقاضين لانتفاء سبب حذف الألف والياء لفظا وتقديرا وهو التقاء الساكنين وعلى لغة من ينتظر فيه وجهان الرد نظرا لانتفاء السبب لفظا وعدم الرد نظرا لوجوده تقديرا فيقال على هذا الأخير يا مصطف بفتح الفاء ويمتنع يا مصطف بضم الفاء على كل حال إذ لا وجه له كما علم مما تقرر والحاصل أنه لابد من حذف حرف اللين مع الآخر فلا يقال يا مصطفو ولا يا مصطفى بالواو والياء على اللغتين والتفرقة بينهما إنما هى برد الألف وعدمه كذا قال شيخنا وغيره وفيه أن الإلباس لازم على لغة من لا ينتظر فهلا قيل بمنعها هنا على قياس ما مر عن الفارضى ثم رأيت عن الرضى فيما يأتى ما يؤيده فاعرفه . (**قوله فيهما مقدرة**) فليسا من محل الخلاف بل مما استجمع شروط الوفاق . سم . (**قوله لأن أصله مصطفيون**) كذا فى الفارضى أيضا قال شيخنا : وإنما جعله بالياء مع أنه واوى لأن آخر المقصور يقلب ياء فى المثنى والجمع على حده كما سيأتى اهـ فمراده بالأصل ما يستحقه عند التثنية والجمع فاندفع قول البعض كان الصواب مصطفوون ومصطفوين لأنه واوى لا يائى اهـ وإنما كان واويا لأنه من الصفوة .

ويا سيب ، وكذا تفعل فى المركب العددى فتقول فى خمسة عشر علما : يا خمسةِ ، ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سمى به ، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره « ويه »[1] ، وذهب الفراء إلى أنه لا يحذف منه إلا الهاء ، فتقول يا سيبوى . وقال ابن كيسان لا يجوز حذف الجزء الثانى من المركب بل إن حذفت الحرف أو الحرفين فقلت يا بعلب ويا حضرم لم أر به بأسا . والمنقول أن العرب لم ترخم المركب وإنما أجازه النحويون قياسا .

(تنبيه)*: إذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة علمين حذفت العجز مع الألف قبله ، فتقول : يا اثن ويا اثنت كما تفعل فى ترخيمهما لو لم يركبا ، نص على ذلك سيبويه ، وعلته أن عجزهما بمنزلة النون ولذلك أعربا **(وَقَلْ * تَرْخِيمُ)** علم مركب تركيب إسناد ، وهو المنقول من **(جُمْلَةٍ)** نحو تأبط شرا وبرق نحره **(وَذَا عَمْرٌو)** وهو سيبويه **(نَقَلْ)** أى

(قوله ويا سيب) مشكل على ما صرح به أبو حيان والسيوطى والدمامينى وغيرهم جازمين به من أنه يشترط فى المرخم ألا يكون مبنيا قبل النداء إلا أن يستثنى المركب أو يبنى على لغة إعرابه إعراب ما لا ينصرف أو يكون الشارح ومن وافقه مخالفين فى ذلك الاشتراط اهـ سم ، وهذا الإشكال يجرى فى نحو خمسة عشر أيضا . **(قوله وكذا تفعل فى المركب العددى)** والمنصوص أنك إذا رخمت خمسة عشر بحذف عجزه ثم وقفت فإنك تقف بالهاء على اللغتين وإذا رخمت بعلبك ثم وقفت فعلى لغة من ينوى لك أن تقول يا بعله بهاء السكت وإن شئت لم تأت بالهاء ووقفت بإسكان الأخير وأما على لغة من لم ينو فيتحتم الوقف بالإسكان وذهب الأخفش إلى رد المحذوف من المركب المرخم عند الوقف ، اهـ دمامينى . وقوله فيتحتم إلخ يؤيد ما أسلفه الشارح عن أبى حيان فى المؤنث بالتاء إذا وقف عليه بعد الترخيم . سم .

(قوله فتقول يا سيبوى) أى على لغة من ينتظر أما على لغة من لا ينتظر فتقول يا سيبوا لأن الياء تضم على هذه اللغة فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، قاله الشارح على الأوضح . **(قوله لا يجوز حذف الجزء الثانى من المركب)** أى إن حصل لبس كأن يكون ثم من اسمه حضر ومن اسمه حضرموت ، قاله الشارح على الأوضح . **(قوله قياسا)** أى على ما فيه تاء التأنيث لأن الجزء الثانى يشبه تاء التأنيث من وجوه فتح ما قبله غالبا وحذفه فى النسب وتصغير صدره كما أن تاء التأنيث كذلك واحترزنا بغالبا عن نحو معديكرب . **(قوله إذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة)** بالألف فيهما على الحكاية كما يصرح به قوله مع الألف . **(قوله بمنزلة النون)** أى المحذوفة التى عاقبتها عشر وعشرة ولذلك لا يضاف اثنا عشر واثنتا عشرة كما يضاف ثلاثة عشر وأخواته[2] ونظر فيه ابن الحاجب بأن عشر وعشرة اسمان برأسهما ولا يلزم من معاقبتهما النون حذف الألف معهما كما تحذف مع النون . كذا فى الدمامينى .

(قوله وقل ترخيم جملة إلخ) الحاصل أن المحذوف للترخيم إما حرف نحو يا سعا فى يا سعاد وإما

---

(١) مثل سيبويه وعمرويه وخالويه ونفطويه .

(٢) أى إلى التسعة عشر .

نقل ذلك عن العرب . قال المصنف : أكثر النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن إسنادا كتأبط شرا ، وهو جائز لأن سيبويه ذكر ذلك فى أبواب النسب فقال : تقول فى النسب إلى تأبط شرا تأبطى ، لأن من العرب من يقول يا تأبط . ومنع ترخيمه فى باب الترخيم ، فعلم بذلك أن منع ترخيمه كثير وجواز ترخيمه قليل . وقال الشارح : فعلم أن جواز ترخيمه على لغة قليلة .

(تنبيه)*: عمرو اسم سيبويه ، وسيبويه لقبه ، وكنيته أبو بشر **(وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفْ)** ما مفعول نويت : أى إذا نويت ثبوت المحذوف بعد حذفه للترخيم **(فَالْبَاقِى)** من المرخم **(اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ)** قبل الحذف ، وتسمى هذه لغة من ينوى ولغة من ينتظر[1] ، فتقول يا حار بالكسر ، ويا جعف بالفتح ، ويا منص بالضم ، ويا قمط بالسكون فى ترخيم حارث وجعفر ومنصور وقمطر .

(تنبيهان)*: **الأول** : منع الكوفيون ترخيم نحو قمطر مما قبل آخره ساكن على هذه اللغة ، وحجتهم ما يلزم عليه من عدم النظير ، وقد تقدم مذهب الفراء فيه . **الثانى** : يستثنى من قوله بما فيه ألف مسألتان ذكرهما فى غير هذا الكتاب : **الأولى** : ما كان مدغما

حرفان نحو : يا مر فى يا مروان . وإما كلمة برأسها نحو : يا معدى فى يا معديكرب ويا تأبط فى يا تأبط شرا . وأما كلمة وحرف نحو : يا اثن ويا اثنت فى اثنا عشر واثنتا عشرة علمين والذى استظهره سم فى ترخيم المركب الإسنادى إذا لم ينو المحذوف أنه إن كان الباقى جملة كما فى تأبط فإن فاعله مستتر فيه قدر الضم فى آخره وإلا كما فى قام من قام زيد ضم آخره لفظا لأنه كالمستقل والفعل الخالى من الضمير إذا سمى به يعرب لفظا فإذا نودى ضم لفظا . **(قوله وذا عمرو نقل)** ذا مبتدأ وعمرو مبتدأ ثان خبره نقل والجملة خبر المبتدأ الأول والرابط محذوف تقديره نقله أو ذا مفعول نقل بناء على الصحيح من جواز تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ . **(قوله أى نقل ذلك عن العرب)** أى فى باب النسب كما سيذكره الشارح فلا ينافى أنه منع ترخيمه فى باب الترخيم . **(قوله لأن من العرب من يقول يا تأبط)** هذا محل الاستشهاد .

(قوله فعلم بذلك) أى بمجموع كلامه فى الموضعين . **(قوله وسيبويه لقبه)** سيب بمعنى تفاح وويه بمعنى رائحة والإضافة فى لغة العجم على قلبها فى لغة العرب ولقب بذلك للطافته لأن التفاح من لطيف الفواكه كذا فى التصريح . **(قوله بعد حذف)** بالتنوين . **(قوله بما فيه ألف)** الباء للملابسة متعلقة باستعمل وما واقعة على حال ولا حاجة إلى جعل الباء بمعنى على . **(قوله من عدم النظير)** وهو أن يكون الاسم المتمكن الصحيح الآخر ساكن الآخر اهـ سم وللبصريين أن يقولوا المنوى كالثابت فليس الساكن هو الآخر فى الحقيقة وكونه آخرا لفظا لا محذور فيه فتأمل . **(قوله ما كان مدغما)** أى الباقى الذى كان آخره مدغما . وقوله فيما يأتى الثانية ما حذف أى باقى الاسم ذى الحرف

---

(١) أى ينوى وينتظر الحرف المحذوف .

فى المحذوف وهو بعد ألف فإنه إن كان له حركة فى الأصل حركته بها نحو : مضار ومحاج ، فتقول فيهما يا مضار ويا محاج بالكسر إن كانا اسمى فاعل وبالفتح إن كانا اسمى مفعول ، ونحو تحاج تقول فيه يا تحاج بالضم لأن أصله تحاجج ، وإن كان أصلى السكون حركته بالفتح نحو : اسحار اسم بقلة ، فإن وزنه إفعال بمثلين أولهما ساكن لا حَظَّ له فى الحركة ، فإذا سمى به ورخم على هذا اللغة قيل يا اسحار بالفتح ، فتحركه بحركة أقرب الحركات إليه وهو الحاء . وظاهر كلام الناظم فى التسهيل والكافية تعين الفتح فيه على هذه اللغة . واختلف النقل عن سيبويه فقال السيرافى : يحتم الفتح ، وقال الشلوبين يختاره ويجيز الكسر . ونقل ابن عصفور عن الفراء أنه يكسر على أصل التقاء الساكنين وهو مذهب الزجاج . ونقل بعضهم عنه أيضا أنه يحذف كل ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهى إلى متحرك ، فعلى هذا يقال يا اسح . **الثانية** : ما حذف لأجل واو الجمع كما إذا سمى بنحو : قاضون ومصطفون من جموع معتل اللام فإنه يقال فى ترخيمه يا قاضى ويا مصطفى برد الياء فى الأول والألف فى الثانى لزوال سبب الحذف . هذا مذهب الأكثرين وعليه مشى فى الكافية وشرحها ، لكنه اختار فى التسهيل عدم الرد (**وَٱجْعَلْهُ**) أى اجعل الباق من المرخم (**إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا كَمَا * لَوْ كَانَ بِالآخِرِ وَضْعًا تُمِّمَا**) أى كالاسم التام الموضوع على

الذى حذف ويحتمل أن التقدير الأولى الحرف الذى كان مدغما الثانية الحرف الذى حذف والأول أنسب بالسياق . (**قوله وهو بعد الألف**) ليس بقيد بل الياء كذلك كما فى خويص تصغير خاص إذا سميت به كما فى الدمامينى ولذا قال الشارح على الأوضح بعد مدة فلو لم يكن قبل المدغم مدة كمحمر بقى على سكونه اهـ أى كبقاء قمطر على سكونه ولكن يلزم ما تقدم من عدم النظير إلا أن يقال ما مر وإنما خص الألف بالذكر هنا لكثرتها . (**قوله نحو مضار ومحاج**) أى علمين لما مر . (**قوله بالفتح**) لأنه أقرب الحركات إليه أى إلى السكون ووجهه أنه أخف الحركات فهو أقرب إلى السكون فى الخفة لأن السكون أخف من الحركات اهـ سم . وعبارة الشارح على الأوضح فتحركه بحركة أقرب المتحركات إليه وهو الحاء وضمير إليه عليها يرجع إلى الحرف الأخير كالراء من اسحار وهذه العبارة هى الواقعة فى كثير من نسخ الشارح لكن مع إبدال المتحركات بالحركات فتؤول بالمتحركات كما فى عبارته على التوضيح . (**قوله فعلى هذا يقال يا أسح**) أى بالفتح لأن الكلام فى لغة من ينتظر . (**قوله الثانية ما حذف**) تقدم الكلام عليه . (**قوله لأجل واو الجمع**) التقييد بالواو غير جيد لأن الحكم كذلك فيما لو سمى بالجمع ذى الياء نحو : قاضين ومصطفين . دمامينى . (**قوله لزوال سبب الحذف**) وهو التقاء الساكنين .

(**قوله لكنه اختار فى التسهيل عدم الرد**) فتقول : يا قاض بالضم ويا مصطف بالفتح لأن الساكن الأخير كالثابت لفظا فالتقاء الساكنين موجود تقديرا ولا خلاف فى رد الياء والألف على لغة من لم ينو كما تقدم . (**قوله إن لم ينو محذوف**) هكذا فى نسخ بافتتاح يُنْوَ بتحتية وبنائه للمجهول ورفع محذوف

تلك الصيغة فيعطى آخره من البناء على الضم وغير ذلك من الصحة والإعلال ما يستحقه لو كان آخرا فى الوضع ، فتقول يا حار ويا جعف ويا منص ويا قمط بالضم فى الجميع كما لو كانت أسماء تامة لم يحذف منها شىء .

(تنبيهان): **الأول** : لو كان ما قبل المحذوف معتلا قدرت فيه الضمة على هذه اللغة فتقول فى ناجية يا ناجى بالإسكان وهو علامة تقدير الضم ولو كان مضموما قدرت ضما غير ضمه الأول نحو تحاج ومنص . **الثانى** : يجوز فى نحو يا حار بن زيد على هذه اللغة ضم الراء وفتحها كما جاز ذلك فى نحو يا بكر ابن زيد **(فَقُلْ عَلَى)** الوجه **(ٱلْأَوَّلِ)**

على النيابة عن الفاعل وفى نسخ إن لم تُنْو محذوفا بافتتاح تنو بفوقية وبنائه للفاعل ونصب محذوفا على المفعولية وهو أوفق بقوله قبلُ : وإن نويت بعد حذف ما حذف وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر . **(قوله كما)** قال المكودى فى موضع المفعول الثانى لأجله والظاهر أن ما فى قوله كما زائدة ولو مصدرية والتقدير ككونه متمما بالآخر فى الوضع اهـ خالد وإنما كان هذا هو الظاهر مع أن الحقيق بجعله مزيدا الثانى دون الأول لوقوعه فى مركزه لكثرة زيادة ما بخلاف لو . **(قوله بالآخر)** أى آخره بعد الحذف . سم . **(قوله من الصحة والإعلال)** أى إن كان آخره صحيحا بقى على حاله والا أعل كما فى ثمود فإنه يقال فيه ثمى بقلب الواو ياء والضمة كسرة .

(قوله على هذه اللغة) أى لغة التمام وأما على لغة الانتظار فيقال فى ترخيم يا ناجية بالفتح كما فى سم **(قوله يا ناجى)** مشكل مع قوله الآتى : والتزم الأول إلخ نعم إن خصصنا ما يأتى بالصفة وهذا بالعلم فلا إشكال اهـ سم وأقره شيخنا والبعض . وفيه أن تخصيص ما يأتى بالصفة لا يوافق صنيع الشارح الآتى لأنه جعل كلام المصنف فيما يأتى عاما للصفة وغيرها والذى ينبغى عندى حمل ما هنا على ما إذا وجدت القرينة الدافعة للبس وما يأتى على ما إذا لم توجد رأيت عن الرضى فيما يأتى ما يؤيده **(قوله ولو كان)** أى ما قبل المحذوف مضموما قدرت إلخ أى على هذه اللغة ومن نوى لم يقدر شيئا وظاهر قول الشارح قدرت ضما أنه مبنى على ضم مقدر والذى فى التصريح أن نحو تحاج ومنص على لغة التمام مبنى على ضمة حادثة للبناء غير الضمة التى كانت قبل الترخيم بدليل أن هذه يجوز اتباعها والضمة التى كانت قبل الترخيم لا يجوز اتباعها فلو قال الشارح وأتيت بضم غير ضمة الأولى لوافق ما فى التصريح والأقرب عندى ما مشى عليه الشارح وإن ضعفه البعض تبعا للتصريح لأن تقدير ضمة أسهل من تكلف ذهاب الضمة الأصلية وحدوث ضمة أخرى للبناء . وما استدل به صاحب التصريح لا ينهض ؛ لجواز أن يكون رفع التابع اتباعا للضمة المقدرة كما فى سيبويه العالم برفع العالم لا للضمة الملفوظ بها فاحفظه .

(قوله على هذه اللغة ضم الراء وفتحها) ومر أنها تكسر على لغة الانتظار ففى نحو يا حار

وهو مذهب من ينتظر (**فِي**) ترخيم (**ثَمُودَيَا * ثَمُو**) بإبقاء الواو لأنها محكوم لها بحكم الحشو فلم يلزم مخالفة النظير (**وَ**) قل (**يَا ثَمِي عَلَى**) الوجه (**آلثَّانِي بِيَا**) أى بقلب الواو ياء لتطرفها بعد ضمة كما تقول فى جمع جرو ودلو الأجرى والأدلى وإلا لزم عدم النظير إذ ليس فى العربية اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة فخرج بالاسم الفعل نحو يدعو، وبالمعرب المبنى نحو هو وذو الطائية، وبذكر الضم نحو دلو وغزو، وباللزوم نحو هذا أبوك . وقل فى ترخيم نحو صميان وكروان على الأول يا صمى ويا كرو بفتح الياء والواو لما سبق، وعلى الثانى ياصما وياكرا بقلبهما ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما مع عدم المانع الذى سيأتى بيانه كما فعل برمى ودعا . وقل فى ترخيم سقاية وعلاوة على الأول ياسقاى

ابن زيد تثليث الراء (**قوله وقل ياثمى على الثانى بيا**) يفهم من تقدير الشارح قل إن العطف من عطف الجمل ومن تقديره قل فى الجملة الثانية وبإبقاء الواو فى الجملة الأولى فى كلام المصنف احتباكا حيث حذف من كل من الجملتين نظير ما أثبته فى الأخرى (**قوله بقلب الواو ياء**) أى والضمة كسرة (**قوله الأجرى والأدلى**) أصلهما الأجرو والأدلو بضم الراء واللام فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء (**قوله إذ ليس فى العربية إلخ**) وذلك لمزيد الثقل بخلاف الياء التى قبلها كسرة وينظر ما الفرق بين الاسم والفعل حيث لم يجز فى الأول وجاز فى الثانى أنه أثقل وكذا يقال فى المبنى اهـ دنوشرى ويمكن أن يقل لما كان وضع الفعل دون الاسم على الثقل قبل النقل دون الاسم (**قوله اسم معرب**) فيه أن هذا منادى معرف مفرد فهو مبنى وأجيب بأن له حكم المعرب لعروض بنائه (**قوله نحو يدعو**) فإن جعل علما فهو أمر عارض .

(**قوله وبالمعرب المبنى**) أى أصالة لما تقدم (**قوله نحو هو إلخ**) وأما نحو سنبو اسم بلد بالصعيد فالظاهر أنه غير عربى ومثل بمثالين إشارة إلى أنه لا فرق فى الواو التى قبلهما ضمة بين أن تكون متحركة أو ساكنة (**قوله نحو هذا أبوك**) فإن الواو فيه ليست لازمة فإنها تقلب ألفا فى النصب وياء فى الجر باللزوم نحو هزو بإبدال الواو من الهمزة فإنه يصح فيه الهمز بدل الواو بل هو الأصل فلا يلزمه الواو (**قوله صميان وكروان**) أى علمين لما مر أن من شروط الترخيم العلمية أو التأنيث بالتاء وكذا يقال فى الأمثلة الآتية والصميان فى الأصل . هو التقلب[1] والتوثب ويقال رجل صميان أى شجاع زكريا (**قوله لما سبق**) أى من الحكم على كل بأنه حشو ولم يقلبا ألفا كما قلبا على الثانى لأن شرط قلبهما ألا يكون بعدهما ساكن وعلى هذا بعدهما ساكن تقديرا لا على الثانى (**قوله مع عدم المانع الذى سيأتى بيانه**) أى فى قول الناظم :

*** من ياء أو واو بتحريك أصل ***

ألفا ابدل بعد فتح متصل . إن حرك التالى إلخ فالمانع الآتى أن يكون بعدهما ساكن (**قوله كما فعل برمى ودعا**) فيه لف ونشر مرتب فرمى راجع إلى ياصمى ودعا راجع إلى ياكرا فإن صمى ورمى

---

(١) (قوله هو التقلب) كذا فى أكثر نسخ القاموس . وغلطها شارحه أى شارح القاموس وصوب ما فى بعضها من أنه التلفت . يقال صمى الرجل يصمى صميانا إذا تفلت ووثب وفى الحديث كل ما أصميت ودع ما أنميت . راجع الحديث فى فتح البارى من تحقيقنا .

وياعلا وبفتح الياء والواو ، وعلى الثانى ياسقاء وياعلاء بقلبهما همزة لتطرفهما بعد ألف زائدة كما فعل برشاء وكساء . وقل فى ترخيم لات مسمى به على الأول يالا وعلى الثانى يالاء بتضعيف الألف لا يعلم له ثالث يرد إليه . وقل فى ترخيم ذات على الأول ياذا وعلى الثانى ياذوا برد المحذوف . وقل فى ترخيم سفيرج تصغير سفرجل على الأول ياسفير وعلى الثانى يا سفير عند الأكثرين وقال الأخفش يا سفيرل برد اللام المحذوفة لأجل التصغير[1] . وفروع هذا الباب كثيرة جدا وفيما ذكرناه كفاية **(وَالْتَزِمِ ٱلْأَوَّلَ فِى)** موضعين : **الأول** :

يائيا اللام وكرا ودعا واوياها وكذا يقال فيما بعد **(قوله وعلاوة)** بكسر العين المهملة ما علقته على البعير بعد تمام الوقر ا هـ خالد **(قوله برشاء وكساء)** أصلهما رشاى وكساو **(قوله بتضعيف الألف)** أى وقلب الثانية همزة كما سيأتى فى بابه **(قوله وعلى الثانى يا ذوا برد المحذوف)** هو اللام أى وقلبه ألفا وإرجاع العين إلى أصلها وهو الواو إذ أصل ذات ذوى أوذوو على الخلاف حذفت اللام وعوض عنها تاء التأنيث كما قيل فى بنت ثم قلبت الواو التى هى عين الكلمة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . فإن قيل لو كانت التاء عوضا عن اللام ما جمع بينهما[2] فى التثنية والجمع حيث قيل ذواتا وذوات قلت لا نسلم الجمع فيهما بل التاء فى التثنية لمحض التأنيث كالتاء فى كل مثنى مؤنث والتاء فى الجمع هى التاء المزيدة مع الألف فى جمع المؤنث واللام باقية على حذفها فلا جمع . هذا ما ظهر لى فى هذا المحل وهو متين وإن أوهم بعض العبارات خلافه .

(قوله برد اللام المحذوفة) أى لأن حذفها كان سبب عدم تأتى صيغة التصغير مع بقائها وبقاء الجيم فلما حذفت الجيم ردت اللام لتأتى الصيغة معها حينئذ وأما الجيم فسبب حذفها الترخيم وهو موجود فلا ترد . وقوله لأجل التصغير متعلق بالمحذوف **(قوله والتزم الأول إلخ)** كلامه هنا شامل للعلم والصفة وعليه درج الشارح وصرح الناظم فى بعض كتبه بما قاله جماعة إن هذا اللبس إنما يعتبر فى الصفة لا فى العلم وهو الذى دل عليه كلام سيبويه ووجهه أن اشتهار المسمى بعلمه مما يزيل اللبس فى الغالب . قال الرضى : والحق أن كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز الترخيم على الانتظار كان أولا ، وإلا فلا كذا فى الدمامينى وعليه فيمتنع الوجهان الترخيم على الانتظار والترخيم على عدمه إذا ألبس كل منهما فيمتنع ترخيم نحو فتاة رأسا فإنه على الوجهين يلتبس بيا فتى غير مرخم . قال يس : لكن قضية تجويز الناظم ترخيم المثنى والجمع بحذف زيادتيه كما مر جواز ترخيم ما ذكر وإن كان فيه لبس ولعل الفرق أن هاء التأنيث وضعت تمييز المؤنث فلا يليق حذفها عن اللبس لمنافاته الغرض من وضعها ولا كذلك ما عداها ا هـ قال البعض وقد يقال علامة التثنية والجمع وضعت تمييز المثنى والجمع عن المفرد فلا فرق ا هـ وقد أفدناك فيما تقدم أن تجويز ترخيم المثنى والجمع بحذف زيادته محمول على ما إذا رخما على لغة من ينتظر بدون لبس وحينئذ فلا إشكال فاعرفه .

---

(١) والتصغير قد يرد الأسماء إلى أصلها .

(٢) لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض عنه .

ما يوهم تقدير تمامه تذكير مؤنث (**كَمُسْلِمَهْ**) وحارثة وحفصة فتقول فيه يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالفتح لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه . **والثانى** : ما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير كطيلسان فى لغة من كسر اللام مسمى به فتقول فيه ياطيلس بالفتح على نية المحذوف ولا يجوز الضم لأنه ليس فى الكلام فيعل صحيح العين إلا ما ندر من نحو صيقل اسم امرأة وعذاب بَيْئِس[1] فى قراءة بعضهم ، ولا فيعل معتلها بل التزم فى الصحيح الفتح كضيغم وفى المعتل الكسر كسيد وصيب وهين وكحبليات وحبلوى وحمراوى فتقول فيها يا حبلى ويا حبلو ويا حمراو بفتح الياء والواو على نية المحذوف ولا يجوز القلب على نية الاستقلال لما يلزم عليه من عدم النظير وهو كون ألف فعلى وهمزة فعلاء مبدلتين وهما لا يكونان إلا للتأنيث .

(**تنبيه**)*: ذكر الناظم هذا السبب الثانى فى الكافية والتسهيل ولم يذكره هنا لعله لأجل أنه مختلف فيه فاعتبره الأخفش والمازنى والمبرد ، وذهب السيرافى وغيره إلى عدم اعتباره وجواز الترخيم فيما تقدم والتمام (**وَجَوِّزِ ٱلْوَجْهَيْنِ فِى**) ما هو (**كَمَسْلَمَهْ**)

(**قوله تذكير مؤنث**) ليس بقيد بل مثل إيهام تذكير المؤنث إيهام مجرد نداء مذكر لا ترخيم فيه كما صرحوا به فلو قال ما يوهم تقدير تمامه خلاف المراد لأجاد (**قوله كمسلمة وحارثة**) أى لمؤنث أو مذكر فلا يجوز ترخيمهما على لغة من لا ينتظر لإيهامه تذكير المؤنث إن كانا لمؤنث ونداء مذكر لا ترخيم فيه إن كانا لمذكر وحفصة أى لمؤنث فلا يجوز ترخيمها على لغة من لا ينتظر لإيهامه تذكير المؤنث ولا فرق فى الثلاثة بين أن تكون أعلاما أو نكرات مقصودة . وكالثلاثة فى التزام الأول كل ما كانت التاء فيه للفرق أما ما ليست التاء فيه للفرق كحمزة وطلحة فيجوز فيه الوجهان .

(**قوله وعذاب بيئس فى قراءة بعضهم**) عبارة الفارضى وبعذاب بيئس بياء ساكنة قبل همزة مكسورة فى قراءة شعبة عن عاصم (**قوله ولا فعيل معتلها**) أى بفتح العين وذكره تتميما للفائدة وإن لم يكن له دخل فى التعليل فاندفع ما قاله البعض (**قوله وكحبليات**) عطف على كطيلسان وأعاد الكاف لبعد العهد ولدفع توهم عطفه على ما قبله (**قوله وحبلوى وحمراوى**) أى بكسر الواو وتشديد الياء فيهما نسبة إلى حبلى وحمراء فقول الشارح بفتح الياء والواو صوابه وكسر الواو إذ لا وجه لفتح الواو إلا أن تصحح عبارته بأن الواو معطوف على فتح لا على الياء هذا ما ظهر لى بعد التوقف ثم رأيت فى الفارضى ما يؤيده حيث قال والثانى كطيلسان وحبلوى علمين فتقول يا طيلس ويا حبلو بفتح السين وكسر الواو على اللغة الأولى (**قوله ولا يجوز القلب**) فلا تقول يا حبلى بقلب الياء والواو ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ولا يا حمراء بقلب الواو همزة لتطرفها بعد ألف زائدة (**قوله لا يكونان إلا للتأنيث**) أى وما للتأنيث لا يكون مبدلا ا هـ سم أى بل مزيدتين للتأنيث (**قوله فيما تقدم**) أى

---

(١) فى قوله تعالى : ﴿ وأخذنا الذين ظلموا بعذاب بيئس ﴾ الآية (١٦٥) : من سورة (الأعراف) .

بفتح الأول اسم رجل لعدم المحذورين المذكورين، فتقول : يا مسلم بفتح الميم وضمها .

(تنبيه): الأكثر فيما جاز فيه الوجهان الوجه الأول وهو أن ينوى المحذوف كما نص عليه فى التسهيل، وعبارته تقدير ثبوت المحذوف للترخيم أعرف من تقدير التمام بدونه (**وَلِاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا * مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا**) أى يجوز الترخيم فى غير النداء بشروط ثلاثة : **الأول** : الاضطرار إليه فلا يجوز ذلك فى السعة . **الثانى** : أن يصلح الاسم للنداء نحو أحمد فلا يجوز فى نحو الغلام، ومن ثم خطىء من جعل من ترخيم الضرورة . وقوله :

[٩٦٥] *** أَوَ الْفَامَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الْحَمِى ***

كما ذكره ابن جنى فى المحتسب والأصل الحمام فحذف الألف والميم الأخيرة لا على وجه الترخيم لما ذكرناه ثم كسر الميم الأولى لأجل القافية : **الثالث** : أن يكون إما زائدا

فى الأمثلة المتقدمة كطيلسان وحبليات ونحوهما (**قوله وجوز الوجهين فى كمسلمه**) قد يقال ترخيمه على لغة التمام يلبس بنداء مسلم مسمى به ا هـ سم وقد يجاب بأن التسمية به نادرة فلم تعتبر (**قوله كمسلمة**) أى وحمزة وطلحة .

(فائدة) أجاز الجمهور وصف المرخم ومنه قول الشاعر :

*** أحار بن عمرو ***

البيت . ومنعه السيرافى والفراء وجعل ابن عمرو بدلا واستقبحه ابن السراج ويجوز رفع تابعه على لغة التمام مراعاة للفظ وأما على لغة الانتظار فقال سم فيه إذ لا ضم فى اللفظ قال يس : والذى يظهر الجواز لأن الحرف الذى حقه الضم فى حكم الثابت وهو يؤيد ما قدمناه عند قول الشارح ولو كان مضموما قدرت إلخ (**قوله للترخيم**) صلة المحذوف وقوله أعرف أى أشهر فى لسان العرب وقوله بدونه أى المحذوف (**قوله ومن ثم**) أى من أجل اشتراط صلاحية الاسم للنداء (**قوله فحذف الألف إلخ**) هذا الذى فعله الشاعر من حذف الحرفين وكسر الميم الأولى فى غاية الشذوذ كما فى ابن غازى وغيره (**قوله لما ذكرناه**) أى من اشتراط الصلاحية للنداء فهو علة لقوله لا على وجه الترخيم .

(**قوله الثالث أن يكون إلخ**) اعترض بأن هذا الثالث لا يؤخذ من كلام المصنف فكيف أوقعه

---

[٩٦٥] قاله العجاج . وذكر مستوفى فى شواهد اسم الفاعل . والشاهد فيه هنا فى الحمى فإن أصله الحمام فقيل إنه رخمه للضرورة . ورد بأنه لا يصلح للضرورة وإنما حذفه لا على طريق الترخيم، فلما حذف الألف والميم الثانية كسر الميم الأولى لإصلاح القافية .

على الثلاثة أو بتاء التأنيث ولا تشترط العلمية ولا التأنيث بالتاء عينا كما أفهمه كلامه ونص عليه فى التسهيل ومنه قوله :

[٩٦٦] * لَيسَ حَيٌّ على المَنُونِ بِخَالِ *

أى بخالد .

(تنبيه)*: اقتضى كلامه أن هذا الترخيم جائز على اللغتين وهو على لغة التمام إجماع كقوله :

[٩٦٧] لَنِعمَ الْفَتَى تَعْشُو إلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بنُ مالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ والْخَصَرْ

أراد ابن مالك فحذف الكاف وجعل ما بقى من الاسم بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء ولهذا نونه وأما على لغة من ينتظر فأجازه سيبويه ومنعه المبرد ويدل للجواز قوله :

[٩٦٨] أَلَا أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامًا وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا

فى حيز أى التفسيرية ، وزعم البعض أن هذا الشرط مستغنى عنه بالثانى باطل فراجعه تعرف **(قوله ولا التأنيث بالتاء عينا)** المتبادر أن عينا راجع إلى التأنيث بالتاء يعنى أن خصوص التأنيث بالتاء لا يشترط بل الشرط إما التأنيث بالتاء أو الزيادة على ثلاثة أحرف فلا طائل تحت ما أطال به البعض **(قوله كما أفهمه كلامه)** أى حيث أطلق ولم يشترط العلمية والتأنيث بالتاء **(قوله ومنه)** أى من الزائد على الثلاث المرخم ضرورة وليس بعلم ولا مؤنث بالتاء **(قوله تعشو)** بتاء الخطاب أى تسير فى العشاء أى الظلام والخصر بمعجمة فمهملة مفتوحتين شدة البرد وضبطه بمهملتين سهو ا هـ زكريا وكذا ضبطه بإعجام الخاء صاحب مختصر الصحاح وقال إنه من باب طرب . وأشار بقوله وضبطه بمهملتين سهو إلى العينى وصاحب التصريح فإنهما ضبطاه بمهملتين وفسراه بشدة البرد .

(قوله رماما) بكسر الراء جمع رمة بالضم وهى قطعة الحبل البالية ، والشاسعة البعيدة وأصل

---

[٩٦٦] عجزه :

* فلـوى ذِرْوَةٍ فَجَنْبَـىْ ذيـالِ *

والبيت من الخفيف ، وهو لعبيد بن الأبرص فى ديوانه .

[٩٦٧] قاله امرؤ القيس الكندى من الطويل . اللام للتأكيد . والفتى فاعل نعم ، والجملة خبر عن قوله طريف بن مال . والشاهد فيه حيث رخم فى غير النداء للضرورة . وأصله ابن مالك . قوله تعشو أى تسير فى العشا وهو الظلام . والضمير فى ناره لطريف فإنه مقدم حكما[1] . والخصر بمهملتين مفتوحتين : شدة البرد .

[٩٦٨] قاله جرير . من الوافر . ورماما خبر أضحت : جمع رمة بالضم وهى القطعة البالية من الحبل . وأضحت الثانية عطف على الأولى . وأماما اسمه . وفيه الشاهد حيث رخم فى غير النداء للضرورة إذ أصله أمامة اسم امرأة . وشاسعة خبره أى بعيدة . ورواه المبرد .

* وما عهدى كعهدك يا أماما *

فيا أماما منادى مرخم فلا شاهد حينئذ فيه .

---

(١) وإن كان متأخر لفظا .

هكذا رواه سيبويه . ورواه المبرد :

★ وَمَا عَهْدِى كَعَهْدِكِ يَا أُمَامَا ★

قال فى شرح الكافية : والإنصاف يقتضى تقدير الروايتين ولا تدفع إحداهما بالأخرى واستشهد سيبويه أيضا بقوله :

[٩٦٩] إنَّ ابنَ حَارِثَ إنْ أشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ أو أمْتَدِحْهُ فإنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

(خاتمة): قال فى التسهيل ولا يرخم فى غيرها يعنى فى غير الضرورة منادى عار من الشروط إلا ما شذ من يا صاح وأطرق كرا على الأشهر ، إذ الأصل صاحب وكروان فرخما مع عدم العلمية شذوذا . وأشار بالأشهر إلى خلاف المبرّد فإنه زعم أنه ليس مرخما ، وإن ذَكَرَ الكروان يقال له كرا . والله أعلم .

[الاخْتِصَاصُ]

(**الِاخْتِصَاصُ**) قصر الحكم على بعض أفراد المذكور وهو خبر **(كَنِدَاء)** أى جاء

أماما أمامة اسم امرأة ولو رخم على لغة التمام لقيل أمامُ بالرفع **(قوله يا أماما)** أى فهو من ترخيم المنادى لا من الترخيم للضرورة فلا شاهد فيه على هذه الرواية لسيبويه **(قوله إن ابن حارث)** أراد حارثة فرخمه بحذف التاء للضرورة على لغة من ينتظر ومفعول علموا محذوف تقديره قد علموا ذاك منى كما فى العينى **(قوله على الأشهر)** راجع لأطرق كرا فقط[1] كما يعلم مما بعده **(قوله إذ الأصل صاحب)** زعم ابن خروف أن الأصل صاحبى وأنه أجرى مجرى المركب المزجى فرخم بحذف الكلمة الثانية ثم أدركه ترخيم آخر بعد ذلك الترخيم فحذفت الباء من صاحب وهو تعسف لا داعى إليه **(قوله مع عدم العلمية)** أى وعدم التاء .

[الاختصاص]

الباعث عليه إما فخر نحو علىَّ أيها الجوادَ يعتمد الفقير أو تواضع نحو إنى أيها العبدَ فقير إلى عفو الله أو بيان المقصود نحو نحن العربَ أقرى الناس للضيف **(قوله قصر الحكم على بعض أفراد المذكور)** أى أولا فإذا قيل لا عالم إلا زيد فقد قصرنا الحكم وهو ثبوت العلم على زيد وهو بعض أفراد المذكور أولا وهو عالم وهذا معناه لغة ، وأما اصطلاحا فهو تخصيص حكم علق بضمير بما تأخر عنه من اسم ظاهر معرفة معمول لأخص واجب الحذف .

---

[٩٦٩] قاله أوس ابن حمناء التيمى من البسيط . والشاهد فى ابن حارث حيث رخمه فى غير النداء للضرورة ؛ إذ أصله ابن حارثة . وأشتق فعل الشرط ، وأصله اشتاق فلما جزم حذفت الألف لالتقاء الساكنين . والفاء جواب الشرط ، ومفعول علموا محذوف تقديره علموا ذلك منى . فافهم .

---

(١) لا على « ياصاح » .

على صورة النداء لفظا توسعا كما جاء الخبر على صورة الأمر والأمر على صورة الخبر والخبر على صورة الاستفهام والاستفهام على صورة الخبر لكنه يفارق النداء فى ثمانية أحكام : **الأول** : أنه يكون (دُونَ يا) وأخواتها لفظا ونية . **الثانى** : أنه لا يقع فى أول الكلام بل فى أثنائه ، وقد أشار إليه بقوله (كَأَيُّها الْفَتَى بِإِثْرِ آرْجُونِيَا) . **الثالث** : أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسما بمعناه . **الرابع والخامس** : أنه يقل كونه علما وأنه ينصب مع كونه

(قوله أى جاء على صورة النداء) أشار به إلى أن وجه شبه الاختصاص بالنداء كونه على صورته أى غالبا فلا يرد أن المنصوب على الاختصاص المقرون بأل ليس على صورة المنادى . ولك أن تقول وجه الشبه أن كلا من الاختصاص والنداء يوجد معه الاسم تارة مبنيا على الضم وتارة منصوبا وهذا أوجه من قول شيخنا السيد : مجيئه على صورة النداء إنما هو فى أيها وأيتها لا غير **(قوله كما جاء الخبر على صورة الأمر)** نحو أحسن بزيد فإن صورته صورة الأمر وهو خبر على المشهور إذ هو فى تقدير ما أحسنه والأمر على صورة الخبر نحو ﴿ **والوالدات يرضعن** ﴾ أى ليرضعن والخبر على صورة الاستفهام نحو ﴿ **أليس الله بكاف عبده** ﴾ أى الله كاف عبده والاستفهام على صورة الخبر نحو عندك زيد على تقدير همزة الاستفهام **(قوله فى ثمانية أحكام)** زاد عليها فى التصريح أنه لا يكون نكرة ولا اسم إشارة ولا موصولا ولا ضميرا وأنه لا يستغاث به ولا يندب ولا يرخم ، وأن أيا هنا اختلف فى ضمتها هل هى إعراب أو بناء وفى النداء بناء بلا خلاف وأن العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفى النداء فعل الدعاء ، وأن هذا العامل لم يعوض عنه هنا شيء وعوض عنه فى النداء حرفه وجميع الأحكام المذكورة راجعة إلى جهة اللفظ وأما الأحكام المعنوية التى يفترقان فيها فثلاثة : أحدها أن الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء إنشاء[1] . والثانى أن الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه بخلاف النداء . والثالث أنه مفيد لفخر أو تواضع أو بيان المقصود **(قوله بل فى أثنائه)** أراد بالأثناء ما قابل الأول فيشمل ما وقع فى وسط الكلام كما فى « **نحن معاشر الأنبياء لا نورث** »[2] لوقوعه بين المبتدأ والخبر وما وقع بعد فراغه كمثال الناظم لوقوع أيها الفتى بعد فراغ كلام تام وهو ارجونى **(قوله كأيها الفتى باثر ارجونيا)** وإعراب ذلك أن يقال : ارجونى فعل أمر للجماعة مبنى على حذف النون والواو فاعل والنون للوقاية والياء مفعول وأى مبنى على الضم فى محل نصب على المفعولية بأخص المحذوف وجوبا وها للتنبية والفتى مرفوع بضمة مقدرة على الألف نعتا لأى تابع للفظها فقط **(قوله اسما بمعناه)** كالياء فى ارجونى فإنها بمعنى أيها الفتى أى أن المراد منهما شيء واحد وهذا أوضح مما قاله البعض **(قوله وأنه ينصب)** أى لفظا لا محلا فقط مع كونه مفردا أى معرفا . قال فى التوضيح كما فى هذا المثال يعنى المثال المتقدم فى عبارته وهو بك الله نرجو الفضل كما فى شرحه ويستثنى من ذلك أى كما فى مثال الناظم فإن نصبها محلى فقط . ومما ذكرنا يعلم ما فى كلام البعض من التخليط .

---

(١) والخبر ما احتمل الصدق والكذب لذاته نحو : نجح أخوك والإنشاء عكس الخبر مثل اللهم اغفر لى وارحمنى .
(٢) حديث نبوى وتمامه : « ... ما تركناه صدقة » راجع فهارسى لفتح البارى المسماة (مفاتيح القارىء لأبواب فتح البارى) .

مفردا . **السادس** : أن يكون بأل قياسا كما سيأتى أمثلة ذلك . **السابع** : أن أيا توصف فى النداء باسم الإشارة وهنا لا توصف به . **الثامن** : أن المازنى أجاز نصب تابع أى فى النداء ولم يحكوا هنا خلافا فى وجوب رفعه . وفى الارتشاف لا خلاف فى تابعها أنه مرفوع . واعلم أن المخصوص وهو الاسم الظاهر الواقع بعد ضمير يخصه أو يشارك فيه على أربعة أنواع : **الأوّل** : أن يكون أيها وأيتها فلهما حكمهما فى النداء وهو الضمّ ، ويلزمهما الوصف باسم محلى بأل لازم الرفع نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل : واللهم اغفر لنا أيتها العصابة . **والثانى** : أن يكون معرفا بأل وإليه الإشارة بقوله (**وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ أىٍّ تِلْوَ أَلْ * كَمِثْلِ نَحْنُ ٱلْعُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ**) بالذال المعجمة أى أعطى . **والثالث** :

(**قوله وهنا لا توصف به**) الاقتصار على اسم الإشارة يدل على أنها توصف بالموصول سم (**قوله ولم يحكوا هنا خلافا إلخ**) لعل وجهه أن يتوسع فى النداء مالا يتوسع فى الاختصاص لأنه أكثر منه دورانا . وقوله فى وجوب رفعه أى مراعاة للفظ أى وظاهر عبارته ضمته إعرابية والتحقيق أنها ضمة اتباع كما مر فى النداء إذ لا مقتضى للرفع الإعرابى (**قوله بعد ضمير يخصه إلخ**) شرحه على ظاهر البعض فقال أى يخص الاسم الظاهر كأنا أفعل كذا أيها الرجل أو يشارك فيه أى يشارك الظاهر فى الضمير غيره كنحن العرب أسخى من بذل وبنا تميما ا هـ وفيه أن الضمير دائما يخص الاسم الظاهر بمعنى أن المراد منه هو المراد من الاسم الظاهر كما صرحوا به وقد تقدم وحينئذ لا يصح هذا التقسيم اللهم إلا أن يراد بمشاركة غير الاسم الظاهر له فى الضمير إمكانها لصلاحية نحن مثلا فى نفسها بقطع النظر عن المقام لأن يراد بها ما يعم الأنبياء وغيرهم فتدبر . وقوله يشارك فيه إما مبنى للمفعول أو للفاعل وضميره المستتر فيه على كل راجع للاسم الظاهر كما علم فهذه الصفة المعطوفة جارية على غير الموصوف وإن كانت الصفة المعطوف عليها جارية عليه ولم يبرز الضمير الراجع إلى الاسم الظاهر لأمن اللبس . ويصح على بناء يشارك للمفعول جعل نائب فاعله قوله فيه فيكون خاليا من الضمير جاريا على الموصوف (**قوله أيها**) أى للمذكر مفردا أو مثنى أو جمعا وأيتها أى للمؤنث مفردا أو مثنى أو جمعا كذا فى الشاطبى (**قوله نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل إلخ**) جملة الاختصاص فى المثالين فى موضع نصب على الحال والمعنى أنا أفعل ذلك مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب قاله الرضى (**قوله العصابة**) هى بكسر العين الجماعة الذين أمرهم واحد (**قوله معرفا بأل**) قال ابن الحاجب : المعرف بأل ليس منقولا عن النداء لأن المنادى لا يكون ذا لام ، ونحو أيها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الأمرين : أن يكون منقولا عن المنادى ونصبه بياء مقدرة كما فى أيها الرجل وأن ينتصب بفعل مقدر نحو أعنى أو أخص أو أمدح كما فى المعرف بأل والنقل خلاف الأصل فالأولى أن ينتصب انتصاب نحن العرب ا هـ وقوله ونصبه بياء مقدرة أى مجردة عن معنى النداء وإلا كان منادى حقيقة لا منقولا عن المنادى هذا والحق ما صرح به الشارح والموضح وغيرهما أن كل مخصوص منصوب بفعل تقديره أخص مثلا وليس هناك يا مقدرة .

أن يكون معرفا بالإضافة كقوله ﷺ : « **نحن معاشر الأنبياء لا نورث** » . وقوله :

★ **نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أَصْحَابُ الْجَمَلْ** ★

قال سيبويه وأكثر الأسماء دخولا فى هذا الباب بنو فلان ، ومعشر مضافة ، وأهل البيت وآل فلان . **والرابع** : أن يكون علما وهو قليل ، ومنه قوله :

[٩٧٠] ★ **بِنَا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ** ★

ولا يدخل فى هذا الباب نكرة ولا اسم إشاره .

(تنبيه)*: لا يقع المختص مبنيا على الضم إلا بلفظ أيها وأيتها ، وأما غيرهما فمنصوب وناصبه فعل واجب الحذف تقديره أخص . واختلف فى موضع أيها وأيتها : فمذهب الجمهور أنهما فى موضع نصب بأخص أيضا وذهب الأخفش إلى أنه منادى ولا ينكر أن ينادى الإنسان نفسه ، ألا ترى إلى قول عمر رضى الله عنه : كل الناس أفقه منك يا عمر ، وذهب السيرافى إلى أن أيا فى الاختصاص معربة وزعم أنها تحتمل وجهين : أن تكون خبرا لمبتدأ محذوف والتقدير أنا أفعل كذا هو أيها الرجل : أى

(قوله وقد يرى ذا) أى المنصوب على الاختصاص ودون حال من ذا ، وتلو مفعول ثان ليرى والكاف فى كمثل زائدة[1] **(قوله العرب)** منصوب بمحذوف والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر وكذا المنصوب فى الحديث والبيت . كذا فى المغنى **(قوله نحن معاشر الأنبياء)** قال فى التصريح : هذا الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وإنما الموجود فى سنن النسائى الكبرى إنا معاشر الأنبياء اهـ . وقال شيخنا السيد : رواه البزار بلفظ نحن ورواه النسائى بلفظ إنا **(قوله وأهل البيت)** قيل منه : ﴿ **إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت** ﴾[2] والصحيح كما فى المغنى أنه منادى حقيقة لأن الاختصاص بعد ضمير الخطاب قليل كما يأتى **(قوله يكشف الضباب)** هو شىء كالغبار يكون فى أطراف السماء . عينى **(قوله ولا اسم إشارة)** ولا موصول ولا ضمير قاله فى الارتشاف . تصريح **(قوله إلا بلفظ أيها وأيتها)** وجه الضم فيهما استصحاب حالهما فى النداء بأن نقلا بحالهما عن النداء واستعملا فى غيره كذا فى الحواشى . وقال فى المغنى وجه بنائهما على الضم مشابهتهما فى اللفظ أيها وأيتها فى النداء وإن انتفى هنا موجب بنائهما فى النداء **(قوله هو أيها الرجل)** لعل أيها على كلامه واقعة على الشخص مثلا فتأمل .

---

[٧٣١] قاله رؤبة . وبنا يتعلق بيكشف أى يكشف بنا الضباب وهو شىء كالغبار يكون فى أطراف السماء . والشاهد فى تميما حيث نصب على الاختصاص . والتقدير نخص تميما . والباعث عليه إظهار فخر ههنا .

---

(١) أى حرف جر زائد .

(٢) الآية (٣٣) : من سورة (الأحزاب) : ﴿ ... ويطهركم تطهيرا ﴾ اللهم صل على محمد وآله .

المخصوص به . وأن تكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير أيها الرجل المخصوص أنا المذكور

(خاتمة): الأكثر في المختص أن يلي ضمير متكلم كما رأيت ، وقد يلي ضمير مخاطب كقولهم بك الله نرجو الفضل ، وسبحانك الله العظيم ، ولا يكون بعد ضمير غائب .

[التَّحْذِيرُ وَالإغْرَاءُ]

التحذير تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه والإغراء تنبيهه على أمر محمود

(قوله أى المخصوص به) تفسير للضمير أعنى هو والضمير فى به يرجع إلى الفعل المفهوم من افعل كذا **(قوله أنا المذكور)** خبر عن أيها ولا حاجة إلى زيادة قوله المذكور **(قوله أن يلي ضمير متكلم)** ولا يجوز أن يتقدم على الضمير كما قاله السيوطي وغيره . **(قوله ولا يكون بعد ضمير غائب)** ولا بعد اسم ظاهر فلا يجوز بهم معشر العرب ختمت المكارم ، ولا بزيد العالم تقتدى الناس . تصريح .

[التحذير والإغراء]

قال فى النكت جمعهما فى باب واحد لاستواء أحكامهما وكان ينبغى تقديم الإغراء على التحذير لأن الإغراء هو الأحسن معنى وعادة النحويين البداءة به كما يقولون نعم وبئس وتقول الناس الوعد والوعيد والثواب والعقاب ونحو ذلك ولا ترى طباعهم العكس ا هـ ولك أن تقول إنما قدموا التحذير لأنه من قبيل التخلية والاغراء من قبيل التحلية ثم هما وإن تساويا حكما مفترقان معنى فالإغراء التسليط على الشىء والتحذير الإبعاد عنه . ويشتمل التحذير على محذِّر بكسر الذال[1] وهو المتكلم ومحذَّر[2] بفتحها وهو المخاطب ومحذر منه وهو الشر[3] مثلا كذا فى الغزى ومثله يجرى فى الإغراء . وقوله وهو المخاطب اقتصر عليه مع أنه قد يكون المتكلم والغائب لأن تحذيرهما شاذ كما سيأتى . قال شيخ الإسلام التحذير يكون بثلاثة أشياء بإياك وأخواتها وبما ناب عنهما من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب نحو نفسك وبذكر المحذر منه نحو الأسد وسيأتى بيانها فى كلامه **(قوله تنبيه المخاطب)** اقتصر على المخاطب مع أن التحذير يكون لغيره لأن تحذيره هو الكثير المقيس فقصد الشارح تعريف هذا النوع منه فقط **(قوله على أمر مكروه)** ولو فى زعم المحذر فقط أو المخاطب فقط . أفاده سم **(قوله ليجتنبه إلخ)** بقى تنبيه المخاطب على أمر مذموم ليفعله على أمر محمود ليجتنبه والظاهر عندى أن الأول من الإغراء والثانى من التحذير ، وإنما لم يذكرهما الشارح لأنهما لا ينبغى صدورهما من العاقل . بقى أن تعريف التحذير يشمل نحو لا تؤذ أخاك ولا تعص الله وظاهر ما نقلناه قريبا عن شيخ الإسلام خلافه وتعريف الإغراء يشمل نحو أحسن إلى أخيك وأطع الله واصبر . وفى كون كل ذلك ونحوه يسمى إغراء اصطلاحا بعد . فتأمل .

---

(١) أى اسم فاعل من حذَّر . (٢) أى اسم مفعول من حذَّر أيضا . (٣) فى قولك إياك والشر .

ليفعله ، وإنما ذكر ذلك بعد باب النداء لأن الاسم فى التحذير والإغراء مفعول به بفعل محذوف لا يجوز إظهاره كالمنادى على تفصيل يأتى . واعلم أن التحذير على نوعين : **الأول** : أن يكون بإياك ونحوه . **والثانى** : بدونه : فالأول يجب ستر عامله مطلقا كما أشار إليه بقوله (**إِيَّاكَ وَٱلشَّرَّ وَنَحْوَهُ**) أى نحو إياك ، كإياك وإياكما وإياكم وإياكن (**نَصَبْ * مُحَذِّرٌ بِمَا**) أى بعامل (**ٱسْتِتَارُهُ وَجَبْ**) لأنه لما كثر التحذير بهذا اللفظ جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل ، والأصل احذر تلاقى نفسك والشر ، ثم حذف الفعل وفاعله ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثانى فانتصب ، ثم الثانى وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل .

(**قوله محمود**) فيه ما مر فى نظيره وكان الأحسن فى المقابلة أن يعبر بالمكروه والمحبوب أو بالمذموم والمحمود (**قوله بعد باب النداء**) أى حقيقة أو صورة ليشمل الاختصاص (**قوله على تفصيل يأتى**) حاصله أن محل الوجوب إذا كان التحذير بإيا ونحوه أو بغيره مع العطف أو التكرار (**قوله يجب ستر عامله**) أى حذفه . قال البعض مقدرا بعد إياك إذ لا يتقدم الفعل مع انفصال الضمير وفيه أنهم ذكروا من أسباب الانفصال حذف الفعل وتأخره ولا مانع أن يكون سببه هنا الحذف بل صرح بعضهم فالفعل المقدر يجوز تقدمه مع انفصال الضمير وما ذكره من عدم جواز تقدمه مع انفصال الضمير إنما هو فى الفعل الملفوظ به ، فما علل به تقدير الفعل بعد إياك لا ينهض . والتعليل الصحيح ما فى الدماميني ونصه : تقدير الفعل بعد إياك واجب إذ لو قدر مقدما للزم أن يكون أصله باعدك أى باعد أنت إياك فيلزم تعدى الفعل الرافع لضمير الفاعل إلى ضميره المتصل وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها ا هـ ثم يؤخذ من التعليل ما أفاده صنيع التصريح وصرح به شيخنا السيد من أن وجوب تقديره بعد إياك إنما هو على جعل الأصل إياك باعد عن الأسد والأسد عنك . وأما على جعل الأصل احذر تلاقى نفسك والأسد وهو ما مشى عليه الشارح والموضح فلا يجب تقديره بعد إياك لانتفاء المحذور المذكور نظرًا إلى أن المفعول فى الحقيقة تلاقى لا الضمير . هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام . فإن قلت المعطوف فى حكم المعطوف عليه وإياك محذر والأسد محذر منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف فالجواب أنه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه إلا فى الجهة التى انتسب بها المعطوف عليه إلى عامله وهى هنا كونه مفعولا به أى مباعدا وكذا الأسد مباعد إذ المعنى إياك باعد وباعد الأسد كما مر (**قوله مطلقا**) أى سواء كان مع عطف أو تكرار أو لا (**قوله جعلوه**) أى هذا اللفظ بدلا أو عوضا من اللفظ أى من التلفظ بالفعل أى ولا يجمع بين العوض والمعوض (**قوله وأنيب عنه الثالث**) ليس الثالث صفة لمحذوف تقديره المضاف الثالث وإن أوهمته عبارته إذ ليس ثم مضاف ثالث بل الثالث مضاف إليه فجعل صفة لمحذوف تقديره الاسم الثالث (**قوله فانتصب وانفصل**) أى بعد أن كان مجرورا متصلاً .

(**وَدُونَ عَطْفٍ ذَا**) الحكم أى النصب بعامل مستتر وجوبا (**لإِيَّا آنْسُبْ**) سواء وجد تكرار كقوله :

[٩٧١] **فإيَّاكَ إيـاكَ ٱلمِـرَاءَ فإنَّـهُ إلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَللشَّرِّ جَالِبُ**

أم لم يوجد نحو إياك من الأسد ، والأصل باعد نفسك من الأسد ، ثم حذف باعد وفاعله والمضاف ، وقيل التقدير أحذرك من الأسد ، فنحو إياك الأسدَ ممتنع على التقدير الأوّل وهو قول الجمهور ، وجائز على الثانى وهو رأى الشارح وظاهر كلام التسهيل ويعضده البيت . ولا خلاف فى جواز إياك أن تفعل لصلاحيته لتقدير من . قال فى التسهيل : ولا يحذف يعنى العاطف بعد ايا إلا والمحذوف منصوب بإضمار ناصب آخر

(**قوله ودون عطف**) دون ظرف لغو متعلق بانسب وكذا قوله لإيا وذا مفعول مقدم لانسب (**قوله والأصل**) أى أصل إياك من الأسد باعد نفسك إلخ . حاصله أنه إذا ذكر المحذر منه بلا عطف فعند الجمهور يتعين جره بمن بناء على أن العامل عندهم فى إياك باعد لأنه لا يتعدى إلى الثانى بنفسه وأما البيت فعلى حذف الجار ضرورة وعند ابن الناظم يجوز نصبه ولا تتعين من كما فى البيت بناء على أن العامل عنده فى إياك احذر ونحوه مما يتعدى إلى اثنين بنفسه كجنب ، وعند الناظم على ما يؤخذ من التسهيل إما أن يجر بمن أو ينصب بفعل محذوف آخر تقديره دع أو نحوه ويجوز إظهاره ، وأما نحو إياك أن تفعل فجائز عند الجميع (**قوله وقيل التقدير أحذرك من الأسد**) لأن احذر يتعدى بمن كما يتعدى بنفسه . قال الحفيد والحق أن يقال لا يقتصر على تقدير باعد ولا على تقدير احذر بل الواجب تقدير ما يؤدى الغرض إذ المقدر ليس أمرا متعبدا به لا يعدل عنه (**قوله ممتنع على التقدير الأول**) لأن باعد لا يتعدى إلى المفعول الثانى بنفسه كما مر وجعل منصوبا بنزع الخافض والأصل من الأسد يرده أنه سماعى إلا مع إن وإن . ومحل الامتناع إذا لم يضمن معنى فعل يتعدى إلى مفعولين بنفسه كجنب وحذر وإلا جاز (**قوله وهو قول الجمهور**) مرجع الضمير الامتناع المفهوم من ممتنع (**قوله وجائز على الثانى**) لأن احذر يتعدى إلى المفعول الثانى بنفسه كما يتعدى إليه بمن كما مر وينبنى أيضا على التقديرين أن الكلام على الأول إنشائى وعلى الثانى خبرى[1] (**قوله وظاهر كلام التسهيل**) اعترضه شيخنا والبعض بأن مفاد ما سينقله عن التسهيل أن نصب الثانى بعامل لا بناصب الأول ، ولك دفعه بجعل الضمير فى قوله وهو رأى الشارح وظاهر كلام التسهيل إلى مجرد جواز النصب وإن اختلف تخريجه (**قوله لصلاحيته لتقدير من**) تعليل لجوازه على التقدير الأول وترك تعليله على الثانى لظهوره .

---

[٩٧١] ذكر مستوفى فى شواهد التأكيد . والشاهد فى فإياك فإنه تحذير ، ومعناه احترز .

(١) ذكرنا من قبل أن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب لذاته وقولنا لذاته أى لذات الكلام حتى يخرج كلام الله تعالى وكلام أنبيائه عليهم الصلاة والسلام فإنه صدق كله أما الإنشاء فما ليس كذلك أى لا يحتمل صدقا ولا كذبا كما تقول أطعمنى .

أو مجرور بمن وتقديرها مع أن تفعل كاف .

(تنبيهان): **الأول** : ما قدمته من التقدير فى إياك والشر هو ما اختاره فى شرح التسهيل وقال إنه أقل تكلفا ، وقيل الأصل اتق نفسك أن تدنو من الشر والشر أن يدنو منك ، فلما حذف الفعل استغنى عن النفس فانفصل الضمير ، وهذا مذهب كثير من النحويين منهم السيرافى واختاره ابن عصفور . وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن الثانى منصوب بفعل آخر مضمر فهو عندهما من قبيل عطف الجمل . **الثانى** : حكم الضمير

(قوله بإضمار ناصب آخر) فالتقدير فى إياك الشر باعد نفسك ودع الشر . ومن كلام التسهيل هذا تعلم موافقة الناظم الجمهور فى تقديرهم عامل إياك باعد إذ لو قدره الناظم احذر لم يحتج إلى تقدير ناصب آخر للشر كما فهم **(قوله وقيل الأصل اتق نفسك إلخ)** وقيل الأصل باعد نفسك من الشر والشر منك وهو أقل تكلفا من كون الأصل اتق نفسك إلخ لا من كون الأصل احذر تلاقى نفسك والشر وبهذا القول صارت الأقوال فى إياك والشر أربعة **(قوله أن تدنو من الشر)** بدل اشتمال **(قوله والشر أن يدنو منك)** وقد حصل الواجب من اشتراك المتعاطفين فى معنى العامل وهو الاتقاء فلا يقال كيف تعاطفا وأحدهما محذر والآخر محذر منه **(قوله فانفصل الضمير)** ويقدر الفعل بعده لا قبله وإلا كان الأصل أى الثانى اتقك فيلزم تعدى الفعل الرافع لضمير الفاعل إلى ضميره المتصل وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها ا هـ سم وقد يقال هلا نظر إلى كون الفعل إنما تعدى فى الحقيقة إلى نفس المقدرة لا إلى الكاف كما مر نظيره إلا أن يفرق بأن المقدر هنا عين الضمير فى المعنى بخلاف المقدر فى النظير المار وكل هذا يجرى فى قوله سابقا نحو إياك من الأسد والأصل باعد نفسك من الأسد إلخ فتنبه **(قوله بفعل آخر مضمر)** تقديره ودع الشر مثلا **(قوله حكم الضمير فى هذا الباب)** أراد بالضمير ما يشمل الضمير المنفصل البارز المنصوب والضمير المتصل المستتر المرفوع المنتقل إلى إياك بعد حذف الفعل . وقوله حكمه فى غيره قال الدمامينى فإذا قلت إياك فعندنا ضميران أحدهما هذا البارز المنفصل المنصوب وهو إياك والآخر ضمير رفع مستكن فيه منتقل إليه من الفاعل الناصب له فإذا أكدت إياك قلت إياك نفسك وأنت بالخيار فى تأكيده بأنت قبل النفس ، وان أكدت ضمير الرفع المستكن فيه قلت إياك أنت نفسك ولابد من تأكيده بأنت قبل النفس حينئذ وأما العطف فتقول فى العطف على إياك إياك وزيدا والشر وإن شئت قلت إياك أنت وزيدا والشر ، وتقول إن عطفت على المرفوع إياك أنت وزيد ويقبح بدون تأكيد أو فاصل على ما تقدم ا هـ قال شيخنا والبعض : وهذا مبنى على انتقال الضمير من الفعل إلى إياك ونحوه وهو خلاف ما تقدم فى الشرح فى قوله ثم حذف الفعل وفاعله وعليه فليس معنا إلا ضمير واحد . وأجاب شيخنا السيد بأن حذف الفاعل أولا مع فعله لا ينافى عوده ثانيا عند مجىء ما يستكن فيه وهو إياك إذ هو فى وقت حذفه

فى هذا الباب مؤكدا أو معطوفا عليه حكمه فى غيره نحو إياك نفسك أن تفعل ، وإياك أنت نفسك أن تفعل ، وإياك وزيدا أن تفعل ، وإياك أنت وزيدا أن تفعل **(وَمَا * سِوَاهُ)** أى ما سوى ما بإيا وهو النوع الثانى من نوعى التحذير **(سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا . إلا مَعَ العَطْفِ)** سواء ذكر المحذر نحو ماز رأسك والسيف أى يا مازن قِ رأسك واحذر السيف ، أم لم يذكر نحو ﴿ **ناقة الله وسقياها** ﴾ [الشمس : ١٣] ، **(أَوِ ٱلتَّكْرَارِ)** كذلك **(كالضَّيْغَمَ ٱلضَّيْغَمَ)** أى الأسد الأسد **(يَاذَا ٱلسَّارِى)** ونحو رأسك رأسك جعلوا العطف والتكرار كالبدل من اللفظ بالفعل ، فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز ستر العامل وإظهاره ، تقول نفسك الشر أى جنب نفسك الشر ، وإن شئت أظهرت ، وتقول الأسد أى احذر الأسد ، وإن شئت أظهرت . ومنه قوله :

[٩٧٢] * **خَلِّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِى المَنَارَ بِهِ** *

لم يكن وهذا كله ظاهر على ما فى كثير من النسخ من رفع زيد فى قوله وإياك أنت وزيد أن تفعل أما على ما فى بعضها من نصبه فالمراد بالضمير البارز فقط وبحكمه جواز الفصل بأنت بينه وبين تأكيده ومعطوفه وترك الفصل وحينئذ فلا اعتراض على الشارح أصلا فاعرف ذلك **(قوله إلا مع العطف)** أى بالواو فقط كما يأتى **(قوله سواء ذكر المحذر)** بفتح الذال المعجمة . قال شيخنا الظاهر أن مراده به المخاطب كمازن من ماز رأسك والسيف وذا السارى من الضيغم الضيغم ياذا السارى لكن هذا خلاف ما اصطلحوا عليه من أن المحذر بفتح الذال الاسم المنصوب بفعل محذوف أو مذكور على التفصيل المعلوم من إيا أو ما جرى مجراه ، وعليه قول المصنف وكمحذر إلخ والدليل على أن مراده المخاطب أنه مثل لما لم يذكر فيه المحذر بناقة الله وسقياها مع أنه يصدق عليه أنه اسم منصوب إلخ ا هـ وتمثيله بقوله كماز إلخ يشعر بأن المراد المخاطب بالنداء لا بالكاف فيكون نحو رأسك رأسك مثالا لما لم يذكر فيه المحذر . وقد علم من ذلك أن قول المصنف ياذا السارى ليس تكملة بل من جملة المثال **(قوله أى يا مازن قِ رأسك واحذر السيف)**[1] هلا جعل تقديره كهو فى إياك والشر أى احذر تلاقى رأسك والسيف **(قوله ناقة الله وسقياها)** فيه ذكر المحذر منه مع العطف . قال البيضاوى أى ذروا ناقة الله وسقياها فلا تذودوها عنها . قال الشيخ زاده فى حاشيته عليه هذا إشارة إلى أن ناقة الله منصوب بعامل مضمر على التحذير وإضمار الناصب هنا واجب لمكان العطف ا هـ **(قوله كذلك)** أى سواء ذكر المحذر أو لا **(قوله ونحو رأسك رأسك)** فيه تنبيه على أنه قد يكتفى بذكر المحذر عن ذكر المحذر منه كعكسه **(قوله ومنه)** أى من الإظهار **(قوله خل الطريق)** الشاهد فيه حيث أظهر العامل لأن المحذر منه وهو الطريق خال من التكرار والعطف .

---

[٩٧٢] تمامه : * **وابْرُز بِبَرْزَة حيثُ اضطرّكَ القَدرُ** * قاله جرير من البسيط . والشاهد فى خل الطريق حيث أظهر فيه الفعل الناصب . والمنار بفتح الميم وتخفيف النون : حدود الأرض . والبرزة : الأرض الواسعة .

---

(١) (قِ) فعل أمر من وقى .

(تنبيهات)*: **الأول** : أجاز بعضهم إظهار العامل مع المكرر ، وقال الجزولى : يقبح ولا يمتنع . **الثانى** : شمل قوله إلا مع العطف أو التكرار الصور الأربع المتقدمة ، وكلامه فى الكافية يشعر بأن الأخيرة منها ـ وهى رأسك رأسك ـ يجوز فيها إظهار العامل فإنه قال :

وَنَحْوُ رَأْسَكَ كَإِيَّاكَ جُعِلْ إِذِ الذِى يُحْذَرُ مَعْطُوفًا وُصِلْ

وقد صرح ولده[1] بما تقدم . **الثالث** : العطف فى هذا الباب لا يكون إلا بالواو وكون ما بعدها مفعولا معه جائز ، فإذا قلت إياك وزيدا أن تفعل كذا صح أن تكون الواو واو مع **(وَشَذَّ)** التحذير بغير ضمير المخاطب نحو **(إِيَّاىَ)** فى قول عمر رضى الله عنه : لتذك لكم الأسل والرماح والسهام ، وإياى وأن يحذف أحدكم الأرنب ، والأصل إياى

تصريح ـ والمنار بفتح الميم والنون حدود الأرض ويوجد فى بعض النسخ تمام البيت وهو :

*** وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر ***

أى فى برزة وهى الأرض الواسعة **(قوله ونحو رأسك كإياك جعل إلخ)** يعنى أن رأسك إنما يكون كإياك فى وجوب ستر عامله حيث عطف عليه المحذور فمفهومه أنه حيث لم يعطف عليه يكون كإياك ولو حصل تكرار وهذا وجه الإشعار الذى ذكره ، واعتراض البعض على الشارح بأن فى كلامه قصورا لأن كلام الكافية يشعر بجواز الإظهار فى الثالثة أيضا إذ ليس فى كلامها تقييد بحذف المحذر أى المخاطب اهـ وأقول إذا أحسنت التأمل فى كلام الكافية وجدته مشعرا بجواز الإظهار فى بعض أفراد الرابعة وبعض أفراد الثالثة لا فى جميع أفرادهما لأن المراد بنحو رأسك كل ما كان التحذير فيه بذكر غير المحذر منه أولا بقرينة قوله إذ الذى يحذر إلخ سواء ذكر المخاطب أو لا وحينئذ يفيد كلامها أنه إذا قيل رأسك رأسك أو رأسك رأسك يا زيد جاز إظهار العامل لعدم عطف المحذر منه والأول من أفراد الرابعة والثانى من أفراد الثالثة ولا تعرض فى كلامها منطوقا ولا مفهوما لحكم ما إذا قيل الضيغم الضيغم وهو من أفراد الرابعة أو الضيغم الضيغم يا ذا السارى وهو من أفراد الثالثة لأن فرض كلامها فيما إذا كان التحذير بذكر غير المحذر منه أولا والتحذير فى هذين المثالين بذكر المحذر منه أولا فلم يتم إطلاق الشارح ولا إطلاق البعض فافهم **(قوله بما تقدم)** أى من وجوب ستر العامل فى الصور الأربع **(قوله وكون ما بعدها إلخ)** وعليه فالحذف جائز لا واجب لعدم العطف قاله الدمامينى **(قوله لتذك)** من التذكية . والأسل بفتح الهمزة والسين المهملة ما رقّ من الحديد كالسيف والسكين . تصريح **(قوله والأصل إياى باعدوا عن حذف الأرنب إلخ)** هذا قول الجمهور

---

(١) يقصد بدر الدين ابن الناظم ـ راجع له شرح ألفية والده ابن مالك / من تحقيقنا .

باعدوا عن حذف الأرنب ، وباعدوا أنفسكم عن أن يحذف أحدكم الأرنب . ثم حذف من الأول المحذور ومن الثانى المحذر ، ومثل إياى إيانا **(وَإِيَّاهُ)** وما من ضمائر الغيبة المنفصلة **(أَشَذْ)** من إياى كما فى قول بعضهم : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب ، والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشوابّ ، وفيه شذوذان : مجيء التحذير للغائب وإضافة إيا إلى ظاهر وهو الشواب ، ولا يقاس على ذلك كما أشار إلى ذلك بقوله **(وَعَنْ سَبِيلِ ٱلْقَصْدِ مَنْ قَاسَ ٱنْتَبَذْ)** أى من قاس على إياه وإياى وما أشبههما فقد حاد عن طريق الصواب ا هـ .

(تنبيه): ظاهر كلام التسهيل أنه يجوز القياس على إياى وإيانا فإنه قال : ينصب محذر إياى وإيانا معطوف عليه المحذور فلم يصرّح بشذوذ وهو خلاف ما هنا **(وكَمُحَذَّرٍ بِلَا إِيَّا ٱجْعَلَا * مُغْرًى به فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا)** من الأحكام ، فلا يلزم ستر عامله إلا مع العطف ، كقوله : المروءة والنجدة بتقدير الزم ، أو التكرار كقوله :

وقال الزجاج التقدير إياى وحذف الأرنب وإياكم أن يحذف أحدكم الأرنب فحذف من كل من الجملتين ما أثبت نظيره فى الأخرى فيكون احتباكا كذا فى السندوبى والاحتباك موجود على قول الجمهور أيضا فتضعيف قول الجمهور بأن فيه الحذف من الأوّل لدلالة الثانى وهو قليل يجرى مثله فى قول الزجاج ويزيد بأن فيه ادعاء حذف إياكم وحذفها لا يليق لما استقر لها فى هذا الباب من أنها بدل من اللفظ بالفعل **(قوله ثم حذف من الأوّل المحذور)** وهو حذف الأرنب ومن الثانى المحذر وهو أنفسكم . وقوله البعض تبعا للتصريح وهو باعدوا أنفسكم فيه تساهل **(قوله وإيا الشواب)** بشين معجمة وآخره موحدة جمع شابة ويروى بسين مهملة آخره مثناة فوقية جمع سوأة **(قوله والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب)** أى فحذف الفعل مع فاعله ثم تلاقى ثم نفس فانفصل الضمير وانتصب وأقام إياه مقام أنفس **(قوله وفيه شذوذان)** بل ثلاثة ثالثها اجتماع حذف الفعل وحذف لام الأمر كما فى التوضيح . وظهر لى رابع وهو جعل إيا محذرا منه ثم رأيت فى الهمع خلافه حيث ذكر أن المحذر منه يكون ضمير غائب معطوفا على المحذر واستشهد بقول الشاعر :

فلا تصحب أخا الجهل - وإيـــــاك وإيــــــاه

وذكر الرضى أن المحذر منه المكرر يكون ظاهرا نحو الأسد الأسد وسيفك سيفك ، ومضمرا نحو إياك إياك وإياه إياه وإياى إياى **(قوله وإضافة إيا إلى ظاهر)** يقتضى أن إيا فى نحو إياه مضافة للهاء مع أنها حرف غيبة والضمير إيا وهو غير مضاف فلعل ما ذكره قول ، أو أراد بالإضافة الربط والتعلق ا هـ سم وقد يمنع الاقتضاء وما ترجاه هو الواقع كما مر فى باب الضمير **(قوله مغرى به)** ولا يكون الإغراء إلا للمخاطب وقيل جاء قليلا للغائب نحو فعليه بالصوم وللمتكلم نحو علىّ زيدا . وأول فعليه بالصوم بأن الأمر للمخاطب أى ألزموه الصوم أو دلوه عليه مثلا أفاده سم أى وكذا يؤول علىّ زيدا أى ألزمونى زيدا ونحو ذلك وسيأتى فى الباب الآتى كلام آخر فى قوله فعليه بالصوم .

[٩٧٣] أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَساعٍ إِلَى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحِ
وَإِنَّ ابنَ عَمِّ المرءِ فاعلَمْ جَنَاحُهُ وَهَلْ يَنهَضُ ٱلْبَازِى بِغَيْرِ جَنَاحِ

أى الزم أخاك . ويجوز إظهار العامل فى نحو الصلاة جامعة ، إذ الصلاة نصب على الإغراء بتقدير احضروا ، وجامعة حال ، فلو صرحت باحضروا جاز .

(تنبيه): قد يرفع المكرر فى الاغراء والتحذير كقوله :

[٩٧٤] إِنَّ قَوْمًا مِنهُمْ عُمَيْرٌ وَأَشْبَا هُ عُمَيْرٍ وَمِنْهُمُ السَّفَّاحُ
لَجَدِيرُونَ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَا لَ أَخُو النَّجْدَةِ السِّلَاحُ السِّلَاحُ

وقال الفراء فى قوله تعالى : ﴿ نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ [الشمس : ١٣] ، نصب الناقة على التحذير ، وكل تحذير فهو نصب ، ولو رفع على إضمار هذه لجاز فإن العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير ا هـ .

(خاتمة): قال فى التسهيل : ألحق بالتحذير والإغراء فى التزام إضمار الناصب مثل وشبهه نحو كليهما وتمرا . وامرأ ونفسه . والكلاب على البقر . وأحَشَفا وسوء

(قوله والنجدة) بفتح النون أى الشجاعة **(قوله نصب على الإغراء إلخ)** ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر ورفع الأول على الابتداء مع حذف الخبر أو على الخبرية لمحذوف ، ونصب جامعة على الحالية ونصب الأول على الإغراء ورفع الثانى على الخبرية لمحذوف .

(قوله قد يرفع المكرر إلخ) مثل المكرر المتعاطفان كما أشار إليه بنقل كلام الفراء .

(قوله مثل وشبهه) قال البعض لم يمثل لشبه المثل ومثاله ﴿ انتهوا خيرا لكم ﴾ ا هـ وفى كلام شيخنا السيد ما يرده حيث قوله وامرأ ونفسه هذا من شبه المثل كما فى الدمامينى وكذا عذيرك وديار الأحباب وإن تأتنى فأهل الليل وأهل النهار ومرحبا وأهلا وسهلا وهذا ولا زعماتك وكل شىء ولا هذا ثم قال ولو أخر ذكر جميع أشباه المثل عن ذكر جميع الأمثال لكان أنسب ا هـ ملخصا . وذكر شيخنا أيضا أن امرأ ونفسه شبه مثل .

---

[٩٧٣] قاله مسكين الدارمى من الطويل . والشاهد فى أخاك حيث نصبه على الإغراء : أى الزم أخاك . والتكرير للتأكيد . والهيجاء : الحرب يمد ويقصر ، وهنا بالقصر ..

[٩٧٤] هما من الخفيف . لجديرون أى لائقون واحريون وهو خبر إن ، والسلاح مقول القول . وفيه الشاهد إذ أصله حد السلاح ، لأن مقول يكون جملة ثم يرفع لأن العرب ترفع ما فيه معنى التحذير وإن كان حقه النصب . النجدة ـ بكسر النون ـ الشجاعة .

كِيلة. ومن أنت زيدا. وكل شيء ولا هذا. ولا شتيمة حر. وهذا ولا زعماتك. وإن تأت فأهل الليل وأهل النهار. ومرحبًا وأهلا وسهلا. وعذيرك، وديار الأحباب: بإضمار أعطنى، ودع، وأرسل، وأتبيع، وتذكر، واصنع، ولا ترتكب، ولا أتوهم، وتجد، وأصبت، وأتيت، ووطئت، واحضر، واذكر. ثم قال: وربما قيل كلاهما وتمراً. وكل شيء ولا شتيمة حر. ومن أنت زيد، أى كلاهما لى. وزدنى،

(قوله كليهما وتمرا) هذا مثل وأصله أن إنسانا خير بين شيئين فطلبهما جميعا وطلب الزيادة عليهما ا هـ دماميني **(قوله والكلاب على البقر)** مثل معناه خل الناس خيرهم وشرهم واغتنم أنت طريق السلامة **(قوله وأحشفا وسوء كيلة)** بكسر الكاف كالجلسة للهيئة وهو مثل لمن يظلم الناس من وجهين **(قوله ومن أنت زيدا)** مثل لمن يذكر عظيما بسوء **(قوله بإضمار أعطنى إلخ)** ساق الأفعال الناصبة للمنصوبات المتقدمة على ترتيبها فى الذكر السابق فأعطنى ناصب كليهما وتمرا وظاهر كلامه أن تمرا معطوف على كليهما لأنه لم يقدر له ناصبا وقدر غيره وزدنى تمرا فيكون من عطف الجمل.ودع هو ناصب امرأ وأما نفسه فيحتمل أن يكون معطوفا وأن يكون مفعولا معه وأرسل هو ناصب الكلاب على البقر وأتبيع ناصب حشفا وأما سوء كيلة فيحتمل أن يكون بتقدير وتزيد وأن يكون مفعولا معه وتذكر هو ناصب زيدا واصنع هو ناصب كل شيء ولا ترتكب هو ناصب هذا من قولهم كل شيء ولا هذا ولا أتوهم هو ناصب زعماتك من قولهم هذا ولا زعماتك وأما هذا فى هذا التركيب فناصبه محذوف أى أرضى هذا ولا أتوهم زعماتك كما قاله ابن الحاجب و لم ينبه عليه المؤلف لجواز أنه خبر لمحذوف أو مبتدأ خبره محذوف كما قيل أى الحق هذا أو هذا الحق . وتجد هو ناصب أهل الليل وأهل النهار أى تجد من يقوم لك مقام أهلك فى الليل والنهار وأصبت ناصب مرحبا وأتيت ناصب أهلا ووطئت ناصب سهلا فعلى هذا هى ثلاث جمل وغيره جعل العامل فيها كلها واحدا وقدره صادفت فعلى هذا هى جملة واحدة وأحضر ناصب عذيرك . قال سيبويه : أى أحضر عذرك وقال بعضهم التقدير أحضر عاذرك واذكر ناصب ديار الأحباب ا هـ دماميني ببعض زيادة . وظاهر سكوته عن قوله ولا شتيمة حر أنه من تتمة ما قبله وأن العامل فى شتيمة هو العامل فى الكلمة قبلها وهو ترتكب وفى كلام شيخنا السيد تبعا للدماميني أنه جملة منفردة فتكون شتيمة مستقلة بعامل تقديره ترتكب وأنه كان الأولى زيادة واو أخرى قبل قوله ولا شتيمة حر لتكون إحدى الواوين من الحكاية والأخرى من المحكى فيفيد أن ولا شتيمة حر جملة منفردة . قال وكذا ما سيذكره الشارح من لفظ كل شيء ولا شتيمة حر جملة أخرى منفردة ا هـ وقد يؤخذ من مجموع ذلك أنه قد يقال ولا شتيمة حر فقط . وقد يقال كل شيء ولا شتيمة حر والظاهر أن الأول عطف على « اصنع كل شيء » محذوفا **(قوله وربما قيل كلاهما وتمرا)** بإثبات الألف فى كلاهما ونصب تمرا فكلاهما مرفوع ويحتمل أن يكون منصوبا على لغة من ألزمه الألف . قال شيخنا والبعض ، ويترجح بسلامته من عطف الإنشاء على الخبر ا هـ وفى أن السلامة من ذلك ممكنة على الرفع أيضا بأن يقدر ناصب تمرا أطلب أو آخذ أو أستزيد مثلا وإن كان خلاف تقدير الشارح .

وكل شيء أمم ولا ترتكب . ومن أنت كلامك زيد أو ذكرك . والله أعلم .

[أسماءُ الأفعالِ والأصواتِ]

(مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ) فى العمل ولم يتأثر بالعوامل ولم يكن فضلة **(كَشَتَّانَ وَصَهْ ★ هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوَّهْ وَمَهْ)** فما ناب عن فعل جنس يشمل اسم الفعل وغيره مما ينوب

(قوله وكل شيء) برفع كل كما قاله شيخنا وغيره **(قوله أمم)** بفتحتين أى سهل يسير **(قوله كلامك زيد)** أى متكلمك الذى تتكلم فيه . وقوله أو ذكرك أى مذكورك .

[أسماء الأفعال والأصوات]

أى وأسماء الأصوات[١] كما سيصرح به الشارح ، وصرح جماعة بأنها ليست أسماء بل ليست كلمات لعدم صدق حد الكلمة عليها لأنها ليست دالة بالوضع[٢] على معنى لتوقف الدلالة على علم المخاطب بما وضعت له والمخاطب بالأصوات مما لا يعقل . وأجاب القائلون بأنها أسماء بأن الدلالة كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك ولم يقل أحد إن حقيقة الدلالة كون اللفظ يخاطب به من يعقل **(قوله ماناب عن فعل)** أى اسم ناب عن فعل بدليل الترجمة فالحروف خارجة عن الحد فلا حاجة إلى زيادة ما يخرجها كما فعله الشارح . والنيابة عن الفعل فسرها ابن المصنف بما يخرج المصدر فلا حاجة إلى زيادة ما يخرجه ا هـ سم وقوله فسرها ابن المصنف بما يخرج المصدر إلخ عبارة ابن الناظم[٣] أسماء الأفعال ألفاظ نابت عن الأفعال معنى واستعمالا كشتان بمعنى افترق وصه بمعنى اسكت وأوّه بمعنى أتوجع ومه بمعنى اكفف واستعمالها كاستعمال الأفعال من كونها عاملة غير معمولة بخلاف المصادر الآتية بدلا من اللفظ بالفعل فإنها وإن كانت كالأفعال فى المعنى فليست مثلها فى الاستعمال لتأثرها بالعوامل ا هـ ومنه يعلم فساد قول البعض المراد بالنيابة عن الفعل النيابة عنه فى المعنى والعمل فلا حاجة إلى زيادة ما يخرج المصدر ا هـ وذلك لأن النيابة عن الفعل فى المعنى والعمل حاصلة للمصدر والمذكورة كما عرفت فكيف تخرج بالنيابة عن الفعل فى المعنى والعمل والله الموفق . ثم قول ابن الناظم كاستعمال الأفعال من كونها عاملة غير معمولة . قال شيخ الإسلام زكريا أى غير معمولة للاسم والفعل وإلا فالأفعال تكون معمولة للحروف الناصب أو الجازم ا هـ ويرد عليه أنها تكون معمولة للاسم الجازم أيضا إلا أن يقال عمله فيها لا لذاته بل لتضمنه معنى الحرف وهو إن **(قوله هو اسم فعل)** فائدة وضعه وعدم الاستغناء عنه بمسماه قصد المبالغة فإن القائل أف كأنه قال أتضجر كثيرا جدا ، والقائل هيهات كأنه قال بعد جدا كما قاله ابن السراج أفاده سم .

---

(١) فالعطف على نية تكرار العامل (المضاف) .

(٢) فالكلمة هى اللفظ المركب من حروف مفيد بالوضع .

(٣) أى بدر الدين ابن ناظم لألفية محمد بن مالك .

عن الفعل ، **والقيد الأوّل** : ـ وهو لم يتأثر بالعوامل ـ فصل يخرج المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل واسم الفاعل ونحوهما . **والقيد الثانى** : ـ وهو ولم يكن فضلة ـ لإخراج الحروف . فقد بان لك أن قوله كشتان تتميم للحدّ : فشتان ينوب عن افترق ، وصهْ ينوب عن اسكت ، وأوّه عن أتوجع ، ومهْ عن انكفف ، وكلها لا تتأثر بالعوامل وليست فضلات لاستقلالها .

(تنبيهات): **الأوّل** : كون هذه الألفاظ أسماء حقيقية هو الصحيح الذى عليه جمهور البصريين . وقال بعض البصريين إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء . وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقية . وعلى الصحيح فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث

(قوله وكذا أوه) فيه لغات منها ما اشتهر من قولهم آه وأه كما فى المرادى **(قوله يخرج المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل)** نحو ضربا زيدا ، واسم الفاعل نحو أقائم الزيدان ونحوهما مما يعمل عمل الفعل ، فإن العوامل اللفظية والمعنوية تدخل عليها فتعمل فيها ألا ترى أن ضربا منصوب بما ناب عنه وهو اضرب وقائم مرفوع بالابتداء ا هـ. تصريح **(قوله لإخراج الحروف)** كإن وأخواتها **(قوله فقد بان لك)** أى من احتياج قوله ما ناب عن فعل إلى ما يخرج الحروف ونحو المصدر النائب عن فعله لكن جعل قوله كشتان وصه تتميما للتعريف إنما هو بقطع النظر عن زيادة الشارح القيدين السابقين فلو أخرج الشارح الحروف ونحو المصدر المذكور بقول المصنف كشتان وصه ثم قال فبان لك إلخ أوضح **(قوله ومه عن انكفف)** كذا فى بعض النسخ وفى بعضها عن اكفف وهى إنما تصح على ما قيل إنه سمع فى اكفف التعدى وعدمه مع أنه يفسر اللازم بالمتعدى وعكسه **(قوله كون هذه الألفاظ إلخ)** جملة الأقوال سبعة **(قوله هو الصحيح)** بدليل أن منها ما هو على حرفين أصالة كصه وأنها لا يتصل بها ضمائر الرفع البارزة وأن منها ما يخالف أوزان الأفعال نحو نزال وقرقار وأن الطلبى منها لا تلحقه نون توكيد سم **(قوله استعملت استعمال الأسماء)** أى من حيث إنها تنوّن تارة ولا تنوّن تارة أخرى ومن حيث إنها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة ومن حيث إن الطلبى منها لا تلحقه نون التوكيد ونحو ذلك **(قوله وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال)** أى لدلالتها على الحدث والزمان همع **(قوله حقيقة)** قال البعض أى لم تستعمل استعمال الأسماء وليس المراد بالحقيقة ما قابل المجاز ا هـ وأنت خبير بأن هذا يؤدى إلى أن قول الكوفيين محض مكابرة[1] وكيف ينكر أحد أنها استعملت استعمال الأسماء فيما مر والأولى عندى أن مذهب بعض البصريين ومذهب الكوفيين واحد وأن الاختلاف بينهما ليس إلا فى العبارة[2] **(قوله وعلى الصحيح إلخ)** كان المناسب تأخيره عن القولين الأخيرين الآتيين أو تقديمه على قوله وقال بعض البصريين إلخ كما هو الظاهر للمتأمل **(قوله لفظ الفعل)** أى من حيث هو دال على المعنى الموضوع هو له من حيث كونه مطلق لفظ ، فآمين مثلا مسمى به الفعل الذى هو استجب لا من حيث كونه لفظا من الألفاظ بل من حيث كونه لفظا دالا على طلب الاستجابة . دمامينى

---

(١) على الرغم من بروزهم فى كثير من أقوالهم ، راجع ما اختلف فيه البصريون والكوفيون فى الأشباه والنظائر النحوية للإمام السيوطى / من تحقيقنا .
(٢) أى أن الاختلاف لفظى .

والزمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان كما أفهمه كلامه . وقيل إنها تدل على الحدث والزمان كالفعل لكن بالوضع لا بأصل الصيغة . وقيل مدلولها المصادر . وقيل ما سبق استعماله فى ظرف أو مصدر باق على اسميته كرويد زيدًا ودونك زيدا ، وما عداه فعل كنزال وصهْ . وقيل هى قسم برأسه يسمى خالفة الفعل . **الثانى** : ذهب كثير من النحويين منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب ، وهو مذهب المصنف ، ونسبه بعضهم إلى الجمهور . وذهب المازنى ومن وافقه إلى أنها فى موضع نصب بمضمر ، ونقل عن سيبويه وعن الفارسى القولان . وذهب بعض النحاة إلى أنها فى موضع رفع بالابتداء وأغناها مرفوعها عن الخبر كما أغنى فى نحو أقائم الزيدان[1] **(وَمَا بِمَعْنَى آفْعَلْ**

(قوله كما أفهمه كلامه) أى حيث قال هو اسم فعل **(قوله وقيل إنها تدل على الحدث والزمان كالفعل)** أى فهى أسماء بمعنى الأفعال وفى قول الرضى لا يفهم منها أى أسماء الأفعال لفظ الفعل بل معناه ميل إلى هذا القول **(قوله لكن بالوضع)** يعنى المادة كالصبوح ولو عبر بها لكان أوضح . وقوله لا بأصل الصيغة بهذا تميز اسم الفعل من الفعل على هذا القول فإن دلالته على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة وإضافة أصل إلى الصيغة للبيان ولو قال بالمادة والصيغة لكان أحسن إذ لا قائل فى الفعل بأنه يدل على الحدث والزمان بالصيغة حتى يتوهم ذلك فى اسم الفعل فيحتاج إلى نفيه ويمكن إرجاع قوله لكن إلخ إلى الزمان فقط فلا يرد ما ذكر **(قوله وقيل مدلولها المصادر)** أى النائبة عن أفعالها كما فى الفارضى وغيره ويظهر أن فى الكلام حذف مضاف أى قيل مدلولها مدلول المصادر وإنما بنيت على هذا القول مع إعراب تلك المصادر لما قاله المرادى من أنه دخلها معنى الأمر والمضى والاستقبال التى هى من معانى الحروف ، وعليه فالمراد بالأفعال فى قولهم أسماء الأفعال الأفعال اللغوية التى هى المصادر كما نقله شيخنا السيد عن الارتشاف **(قوله كرويد زيدا إلخ)** نشر على تشويش اللف[2] **(قوله خالفة الفعل)** أى خليفته ونائبه فى الدلالة على معناه **(قوله الثانى إلخ)** هذا الخلاف مبنى على الخلاف الأول فعلى القول بأنها أفعال حقيقية أو أسماء لألفاظ الأفعال لا موضع لها من الإعراب وعلى القول بأنها أسماء لمعان الأفعال موضعها رفع بالابتداء وأغنى مرفوعها عن الخبر وعلى القول بأنها أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال موضعها نصب بأفعالها النائبة هى عنها كذا فى التصريح والفارضى ، ولم يظهر وجه بناء القول بأنها فى موضع رفع بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر على القول بأنها أسماء لمعانى الأفعال كالأفعال بل يظهر أنها عليه لا موضع لها كالأفعال فتأمل **(قوله وذهب المازنى إلخ)** ظاهر هذا وما بعده جريانهما فى عليك وإليك سم **(قوله وذهب بعض النحاة إلخ)** يحتاج صاحب هذا القول إلى أنه لا يلزم شرط الاعتماد كما فى الوصف قال الشيخ يس وعليه فما الفرق .

---

(١) وذلك أن الفاعل سد مسد الخبر .

(٢) أى لف ونشر مشوش ليس مرتبا .

كآمِينَ كَثُرْ) ما موصول مبتدأ وما بعده صلته وكثر خبره : أى ورود اسم الفعل بمعنى الأمر كثير ، من ذلك آمين بمعنى استجب ، وصه[1] بمعنى اسكت ، ومه بمعنى انكفف ، وتيد وتيدخ بمعنى أمهل ، وهيت وهيا بمعنى أسرع ، وويها بمعنى أغر ، وإيه بمعنى امض فى حديثك ، وحيهل بمعنى ائت أو أقبل أو عجل ، ومنه باب نزال وقد مر أنه مقيس من الثلاثى ، وأن قرقار بمعنى قرقر وعرعار بمعنى عرعر شاذ .

(تنبيه) فى آمين لغتان : أمين بالقصر على وزن فعيل ، وآمين بالمد على وزن

(قوله كثر) لأن الأمر كثيرا ما يكتفى فيه بالإشارة عن النطق فكيف لا يكتفى بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر . تصريح . أى فالخبر لم يكثر فيه ذلك وإن وجد فيه كالاكتفاء بالإشارة بالرأس عن نعم أو لا **(قوله وتيد)** بفوقية مفتوحة فتحتية ساكنة فدال مهملة قال أبو على من التؤدة فأبدلت الهمزة ياء . دمامينى **(قوله وتيدخ)** بالخاء المعجمة **(قوله بمعنى أمهل)** راجع للكلمتين قبله وفى القاموس أن تيد تأتى بمعنى اتئد أيضا **(قوله وهيت)** بفتح التاء وكسرها وضمها وقد قرىء قوله تعالى ﴿ **هيت لك** ﴾ بالأوجه الثلاثة اهـ همع واللام بعدها للتبيين والمعنى إرادتى أو أعنى لك ولا تتعلق بهيت دمامينى **(قوله وهيا)** بفتح الهاء وكسرها مع تشديد الياء فيهما همع **(قوله بمعنى أسرع)** راجع للكلمتين قبله **(قوله وويها)** بالتنوين لزوما كما فى الفارضى وسيأتى عند قول المصنف واحكم بتنكير الذى ينون إلخ **(قوله بمعنى أغر)** بقطع الهمزة لأنه من أغريت[2] **(قوله وإيه)** بكسر الهمزة والهاء وفتحها وتنون المكسورة اهـ قاموس . وأما أيها بفتح الهاء مع التنوين لزوما فبمعنى انكفف كما فى الهمع وجعله فى القاموس أمرا بالسكوت فلعل قول الهمع بمعنى انكفف أى عن الكلام **(قوله بمعنى امض فى حديثك)** هو كقول جماعة بمعنى زدنى أى من حديثك وهمزة امض وصل كما هو ظاهر **(قوله وحيهل)** وقالوا حيهلا بالتنوين وحيهلا بالألف بلا تنوين وهى مركبة من حى بمعنى أقبل وهل التى للحث والعجلة لا التى للاستفهام فجعلتا كلمة واحدة مبنية على الفتح فى الكثير كخمسة عشر كذا فى الفارضى . وذكر بعضهم أن لام حيهل تسكن وتفتح وأن هاء حيهلا بالتنوين وحيهلا بالألف تفتح وتسكن وأن الألف بدل التنوين وقفا وأنها قد تثبت وصلا **(قوله بمعنى ائت إلخ)** هو بمعنى الأول متعد بنفسه وبمعنى الثانى متعد بعلى وبمعين الثالث متعد بالباء أو بإلى اهـ زكريا . وقد تفرد حى من هل فيستعمل بمعنى أقبل ويعدى بعلى وبمعنى ائت ويعدى بنفسه كما فى الدمامينى **(قوله ومنه باب نزال)** أى من اسم فعل الأمر . وقوله من الثلاثى أى التام المتصرف كما مر . وقرقر بمعنى صوت وعرعر بمعنى العب .

(قوله فى آمين لغتان) أى آمين المتكلم عليها التى هى اسم فعل وأما آمّين بالمد وتشديد الميم

---

(١) وصة أى وصه .

(٢) أى من الفعل الرباعى .

فاعيل ، وكلتاهما مسموعة ، فمن الأولى قوله :

[٩٧٥] تَبَاعَدَ مِنّى فَطَحْلٌ وَآبْنُ أُمِّهِ   أَمِينَ فَزَادَ اللهُ مَا بَيْنَنَا بُعدَا

ومن الثانية قوله :

[٩٧٦] * وَيَرْحَمُ اللهُ عَبْدًا قَالَ آمِينَا *

وعلى هذه اللغة فقيل إنه عجمى معرّب لأنه ليس فى كلام العرب فاعيل ، وقيل أصله أمين بالقصر فأشبعت فتحة الهمزة فتولدت الألف كما فى قوله :

[٩٧٧] * أَقُولُ إذْ خَرَّتْ عَلَى الْكَلْكَالِ *

قال ابن إياز : وهذا أولى **(وَغَيْرُهُ كَوَىْ وهَيْهَاتَ نَزُرْ)** أى غير ما هو من هذه الأسماء بمعنى فعل الأمر قلّ ، وذلك ما هو بمعنى الماضى كشتان بمعنى افترق وهيهات بمعنى

فليست لغة فى آمين المذكورة حتى ترد عليه بل هى كلمة أخرى لأنها جمع آمّ بمعنى قاصد .

(قوله وآمين بالمد) مع الإمالة وعدمها فاللغات تفصيلا ثلاث .

(قوله أقول إذ خرت على الكلكال) أى سقطت . قال فى القاموس : الكلكل والكلكال الصدر أو ما بين الترقوتين اهـ قيل الشاهد فى الكلكال فإنه أصله الكلكل . واعترض بأن ظاهر القاموس أن كلا أصل ولذا قيل إن أقول بإشباع الهمزة وتوليد الألف والشاهد فيه ولا يخفى أن ثبوت هذا يحتاج إلى نقل صحيح وأما الاعتراض المذكور فيدفع بأن شأن أهل اللغة ذكر لغات الكلمة وإن كان بعضها فرعا من بعض فتأمل .

(قوله بمعنى افترق) كذا أطلقه الجمهور وقيده الزمخشرى بكون الافتراق فى المعانى والأحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم فلا تستعمل فى غير ذلك فلا يقال شتان الخصمان عن مجلس الحكم ويطلب فاعلا دالا على اثنين نحو شتان لزيدان وقد تزاد بينهما فيقال شتان ما زيد وعمرو وقد تزاد ما بين بينهما كقوله :

* فشتان ما بين اليزيدين فى الندى *

ولم تجعل ما موصولة على معنى افترق الحالتان اللتان بينهما لأنه لا يقال بين زيد وعمرو حالتان

---

[٩٧٥] البيت من الطويل ، وهو لجبير بن الأضبط .

[٩٧٦] البيت من البسيط ، وهو للمجنون في ديوانه .

[٩٧٧] الرجز بلا نسبة .

بعد ، وما هو بمعنى المضارع كأوّه بمعنى أتوجع وأف بمعنى أتضجر ، ووا ووى وواها بمعنى أعجب ، كقوله تعالى : ﴿ **وى كأنه لا يفلح الكافرون** ﴾ [القصص : ٨٢] أى اعجب لعدم فلاح الكافرين وقول الشاعر :

[٩٧٨] * **وَابِأَبِى أَنْتِ وَفُوكِ الأَشْنَبُ** *

على معنى أى إحداهما مختصة بأحدهما والأخرى بالآخر بل لا يقال إلا إذا كانا مشتركين فى الحالتين فلو فسرنا قوله شتان ما بين اليزيدين بمعنى افترق الحالتان اللتان بينهما لكانا مشتركين فى كل واحدة وهو ضد المقصود وخرّج بعضهم ذلك على أن شتان بمعنى بعد لأنه لا يستلزم اثنين وما واقعة على المسافة أفاده الدمامينى قال فى شرح الشذور وأما قول بعض المحدثين :

جازيتمــولى بالــوصال قطيعــة   شتــان بين صنيعكم وصنيعــى

فلم تستعمله العرب وقد يخرج على إضمار ما موصولة بين ا هـ وذهب الأصمعى إلى أن شتان مثنى شت بمعنى مفترق وهو خبر لما بعده واحتج بأمرين : أحدهما كسر نونه فى لغة . والثانى أن المرفوع بعده لا يكون إلا مثنى أو بمعناه ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افترق لجاز كون فاعله جمعا ورد مذهبه بشيئين : أحدهما فتح نونه فى اللغة الفصحى والثانى أنه لو كان خبرا لجاز تأخره عن المبتدإ ولم يسمع كذا فى الدمامينى **(قوله وهيهات بمعنى بعد)** فإذا وقع بعدها لام كانت زائدة كما فى قوله تعالى : ﴿ **هيهات هيهات لما توعدون** ﴾ **(قوله وما هو بمعنى المضارع)** لم يثبته ابن الحاجب وعليه فأف بمعنى تضجرت وأوه بمعنى توجعت وهكذا كما قاله الجامى والإنصاف أن المذهبين محتملان **(قوله كأوه)** فيها لغات أشهرها فتح الهمزة وتشديد الواو وسكون الهاء ، ومنها أوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء وآه بقلب الواو ألفا وآوه بفتح الهمزة ممدودة وكسر الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء بفتح وأوه بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر الهاء وقد تمد الهمزة فى هذه كذا فى الدمامينى **(قوله وأف)** ذكر صاحب القاموس فيها أربعين لغة منها تثليث الفاء المشددة مع التنوين وعدمه وأف بتثليث الهمزة مع سكون الفاء وأف بضم الهمزة وتخفيف الفاء مثلثة مع التنوين وعدمه وأف بضم الهمزة وكسرها مع تثليث الفاء مشددة وأفى كحبلى وذكرى وإفى بكسر الهمزة والفاء مشددة وبفتح الهمزة **(قوله أى اعجب لعدم فلاح الكافرين)** أشار إلى أن وى بمعنى أعجب وأن الكاف بمعنى لام التعليل وأنْ أنّ مصدرية مؤكدة . وحاصل ما ذكره الشارح فى وى كأن أربعة أقوال **(قوله وابأبى إلخ)** خبر مقدم وأنت بكسر التاء مبتدأ مؤخر أى أنت

---

[٧٣٦] قاله راجز من رجاز تميم . وتمامه :

كأنمــا ذُرَّ عليــه الــزَّرنبُ   أو زنجبيــلٌ وهــو عنــدى أطيــبُ

والشاهد فى وا بأبى حيث جاءت فيه وا بمعنى التعجب . وأنت مبتدأ ، والأشنب صفته : من الشنب – بفتحتين – وهو حدة الأسنان ، وخبره كأنما ذر من ذورت الحب ، والزرنب : ضرب من النبت طيب الرائحة .

وقول الآخر :

[٩٧٩] ★ وَاهًا لِسَلْمَىٰ ثُمَّ وَاهًا وَاهَا ★

(تنبيهان): **الأوّل** : تلحق وى كاف الخطاب كقوله :

[٩٨٠] وَلَقَدْ شَفَا نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا قِيلُ الفَوَارِسِ وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ

قيل والآية المذكورة وقوله تعالى : ﴿ وَيْكَأَنَّ اللهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [القصص : ٨٢] من ذلك . وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أن الأصل ويلك فحذفت

مفداة بأبى وفوك مبتدأ والأشنب صفته من الشنب وهو حدة الأسنان وقيل البرودة والعذوبة والخبر قوله كأنما ذر عليه الزرنب وهو نبت طيب الرائحة **(قوله قيل الفوارس)** أى قول الفوارس ويروى هكذا وهو الأصح وقد تنازع فيه شفى وأبرأ فأعمل الثانى وأضمر فى الأول[1] وعنتر منادى مرخم أصله با عنترة واقدم أمر من قدم يقدم بالضم فيهما كذا فى بعض نسخ العينى وفيه أن قدم يقدم بالضم فيهما ضد حدث يحدث وهو لا يناسب هنا ولو قال من قدم يقدم كنصر ينصر بمعنى تقدم كما فى القاموس لناسب هنا ولا مانع من قراءته أقدم بقطع الهمزة وكسر الدال من الإقدام كما فى بعض آخر من نسخ العينى وهو الشجاعة والتقدم بل هذا أوفق بالوزن إلا أن تثبت الرواية بخلافه والشاهد فى ويك حيث ألحق بوى بمعنى أعجب كاف الخطاب والمعنى كلّ فارس أعجب من شجاعتك يا عنترة فقول البعض الظاهر أن الأصل فى البيت ويلك ولا يظهر كونه فيه اسم فعل ممنوع . وقد ذكر العينى أن الكسائى استشهد به على أن ويك مختصر ويلك والكاف مجرورة بالإضافة وأنه أجيب عن استشهاده بأن وى بمعنى أعجب والكاف للخطاب **(قوله من ذلك)** وعليه ففتح همزة أن لإضمار اللام قبلها كما فى المغنى عن أبى الحسن الأخفش أو لكونها معمولة لمحذوف تقديره اعلم كما يؤخذ من التصريح . وقد يجعل قول الشارح وفتح أن إلخ راجعا لهذا القول أيضا . واعلم فى كلامه بصيغة الأمر على الأظهر .

---

[٩٧٩] ذكر مستوفى فى شواهد المعرب والمبنى . والشاهد فى واها فإنها بمعنى أعجب .

[٩٨٠] قاله عنترة العبسى من قصيدته المشهورة فى المعلقات . قوله قيل بكسر القاف : أى قول الفوارس : ويروى هكذا وهو الأصح . وقد تنازع فيه شفا وأبرأ فاعمل الثانى وأضمر الأول . والشاهد فى ويك حيث دخل على كلمة وى كاف الخطاب . وذهب الكسائى إلى أنها محذوفة من ويلك فالكاف عنده مجرورة بالإضافة : وأجيب بأن وى كلمة تعجب والكاف اللاحقة به للخطاب ، والمعنى أتعجب وعنتر منادى مرخم أصله يا عنترة . وقدم أى قدم الفرس . ويروى أقدم أى تقدم . والإقدام الشجاعة . وأما قدم يقدم بالضم فيهما فهو من قدم الشىء فهو قديم .

---

(١) أعمل الثانى لقربه ومنهم من يعمل الأول لسبقه .

اللام لكثرة الاستعمال وفتح أن بفعل مضمر كأنه قال ويك اعلم أن . وقال قطرب : قبلها لام مضمر والتقدير ويك لأن والصحيح الأول . قال سيبويه سألت الخليل عن الآيتين فزعم أنها وى مفصولة من كأن ، ويدل على ما قاله قول الشاعر :

[٩٨١] وَىْ كَأَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ ـبَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ

الثانى : ما ذكره فى هيهات هو المشهور . وذهب أبو إسحاق إلى أنها اسم بمعنى البعد وأنها فى موضع رفع فى قوله تعالى : ﴿**هيهات هيهات لما توعدون**﴾ [المؤمنون : ٣٦] ،

(قوله وقال قطرب إلخ) لم يتعرض الشارح لكون ويك على قول قطرب اسم فعل بمعنى أعجب لحقه كاف الخطاب أو مختصر ويلك فالكاف اسم مضاف إليه ويل ولعل الثانى أقرب وفى كلام البعض على قول الشارح أى اعجب لعدم فلاح الكافرين الجزم بالثانى فعليك بالتثبت .

(قوله والصحيح الأول) أى كون وى اسم فعل بمعنى اعجب والكاف للتعليل بقرينة تقويته بكلام سيبويه فإن هذا المذهب مذهبه ومذهب الخليل كما فى التصريح ولأن كلام سيبويه إنما يدل لهذا القول لأن الكاف إنما تكون مفصولة من وى إذا كانت للتعليل بخلاف ما إذا كانت حرف خطاب أو اسما مضافا إليه كذا قال شيخنا . قال البعض وقد يقال كون الكاف مفصولة من وى لا يعين كونها تعليلية لاحتمال أن يكون كأن للتحقيق فلا ينهض فصلها مصححا للأول اهـ ملخصا . ولك دفعه بأن التعيين إضافى بالنسبة لبقية الأقوال المتقدمة فينهض فصل الكاف مصححا للأول على ما عداه من تلك الأقوال فلا ينافى احتمال أن كأن للتحقيق وما أبداه شيخنا وتبعه البعض من احتمال أن قصد الشارح حكاية قول آخر يرده أمران الأول ما مر عن التصريح أن القول الأول مذهب سيبويه والخليل الثانى أن ما نقله عن سيبويه لا يقابل القول الأول فكيف يكون قولا آخر مقابلا للأقوال المتقدمة . نعم نقل فى المغنى عن الخليل خلاف ما نقله عن المصرّح ، وعبارته : وقال الخليل وى وحدها وكأن للتحقيق فاعرف ذلك .

(قوله ويدل على ما قاله إلخ) فيه أن المذاهب المتقدمة فى الآيتين واحتمال التحقيق متأتية فى البيت أيضا غاية الأمر أن النون فيه مخففة من تثقيل فلا دلالة فيه على ما صححه . واسم أن أو كأن فى البيت ضمير الشأن والخبر جملة من يكن إلخ والنشب بفتح النون والشين المعجمة المال .

(قوله وأنها فى موضع رفع إلخ) واللام على هذا أصلية أى البعد ثابت للذى توعدونه ولم أر من علل البناء على هذا القول ويظهر لى أنه تضمن معنى حرف التعريف .

---

[٩٨١] البيت من الخفيف ، وهو لزيد بن عمرو بن نفيل .

وذهب المبرد إلى أنها ظرف غير متمكن وبنى لإبهامه ، وتأويله عنده فى البعد ، ويفتح الحجازيون تاء هيهات ويقفون بالهاء ، ويكسرها تميم ويقفون بالتاء ، وبعضهم يضمها ، وإذا ضمت فمذهب أبى على أنها تكتب بالتاء ومذهب ابن جنى أنها تكتب بالهاء . وحكى الصغانى[1] فيها ستًّا وثلاثين لغة : هيهاه وأيهاه وهيهات وأيهات وهيهان وأيهان ، وكل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته ، وكل واحدة منونة وغير منونة فتلك ست وثلاثون . وحكى غيره هيهاك وأيهاك ، وأيهاء وأيهاه وهيهاء وهيهاه ا هـ.
(وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَا * وَهَكَذَا دُونَكَ مَعْ إِلَيْكَا) الفعل مبتدأ ومن أسمائه عليك جملة اسمية فى موضع الخبر . ودونك أيضاً مبتدأ خبره هكذا . يعنى أن اسم الفعل على

(قوله غير متمكن) أى غير منصرف كما قاله شيخنا والبعض ويحتمل أن مراده بغير المتمكن غير المعرب كما هو اصطلاحهم **(قوله وبنى لإبهامه)** أورد عليه شيخنا أن الإبهام لا يقتضى البناء نعم قالوا المبهم المضاف لمبنى يجوز بناؤه **(قوله وتأويله)** أى معناه عنده فى البعد فهو خبر مقدم وما توعدون مبتدأ مؤخر واللام زائدة أى ما توعدون كائن فى البعد أى متلبس به **(قوله ويفتح الحجازيون إلخ)** قال بعضهم إن المفتوحة التاء مفردة وأصلها هيهية كزلزلة قلبت الياء الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء للتأنيث فالوقف عليها بالهاء وأما المكسورة التاء فجمع كمسلمات فالوقف عليها بالتاء ، وكان القياس هيهيات لأن الجمع يرد الأشياء إلى أصولها ، إلا أنهم حذفوا الألف المنقلبة عن الياء لكون الكلمة غير متمكنة كما حذفوا ألف هذا وياء الذى فى التثنية للفرق بين المتمكن وغيره . وأما المضمومة التاء فتحتمل الإفراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء قال الرضى وهذا تخمين ولا مانع من كون الألف والتاء زائدتين فى جميع الأحوال ولا كون الزائد التاء فقط وأصلها هيهية فى جميع الأحوال وإنما وقف عليها فى هذا الوجه بالتاء كما هو الأكثر تنبيها على التحاقها بقسم الأفعال من حيث المعنى فكان تاؤها مثل تاء قامت وهذا الوجه أولى كذا فى الدمامينى ولعل وجه الوقف عليها بالهاء على الأول احتمالى الرضى الفرق بين زيادة الألف والتاء فى المتمكن وزيادتهما فى غيره **(قوله وحكى غيره)** أى زيادة على ما ذكره الصغانى فجملة اللغات اثنتان وأربعون **(قوله وأيهاء)** أى بالمد وأيهاه أى بهاء السكت الساكنة كاللغة الأخيرة وبذلك غايرا أيهاه وهيهاه المعدودتين فى اللغات السابقة فإن الهاء فيهما للتأنيث بدل عن التاء ومحركة . وقوله وهيهاء أى بالمد أيضا ولم يبين الشارح حركة الآخر على الثلاث الأول والخامسة من هذه اللغات الست ولعلها الفتحة . وزاد فى القاموس ثلاث عشرة أخرى هايهات وآيهات وهايهان وآيهان بزيادة ألف بين الهاء أو الهمزة والياء المكسورة لالتقاء الساكنين مثلثات الآخر وأيآت بإبدال الهاءين همزتين **(قوله والفعل)** أى فعل الأمر **(قوله يعنى أن اسم الفعل إلخ)** اعلم أن كلامهم فى تقسيم اسم الفعل

---

(١) هو الحسن بن محمد العمرى حامل لواء العربية أصله من غزة ثم دخل بغداد له كتاب مجمع البحرين والتكملة على الصحاح

ضربين : **أحدهما** : ما وضع من أوَّل الأمر كذلك كشتان وصه ، **والثانى** : ما نقل عن غيره وهو نوعان : **الأول** : منقول عن ظرف أو جار ومجرور نحو عليك بمعنى الزم ومنه ﴿ **عليكم أنفسكم** ﴾ [المائدة : ١٠٥] أى الزموا شأن أنفسكم ، ودونك زيدًا بمعنى خذه ومكانك بمعنى اثبت ، وأمامك بمعنى تقدَّم ، ووراءك بمعنى تأخر ، وإليك بمعنى تنح .

مجموع الجار والمجرور وكلامهم على موضع الكاف من الإعراب يخالف هذا ويقتضى أن اسم الفعل هو الجار فقط اهـ يس وتوقف البعض فى دلالة كلامهم فى التقسيم على ما سبق وهو فى غير محل بعد قولهم منقول من ظرف أو جار ومجرور (**قوله ما وضع من أول الأمر كذلك**) أى اسم فعل (**قوله نحو عليك بمعنى الزم**) وقد يتعدى بالباء نحو « **عليك بذات الدين** »[1] فيكون بمعنى فعل مناسب متعد بها . وصرح الرضى بأن الباء فى مثله زائدة قال والباء تزاد كثيرا فى مفعول أسماء الأفعال لضعفها فى العمل اهـ دمامينى (**قوله ومنه عليكم أنفسكم**) قيل ومنه عليكم فى قوله تعالى : ﴿ **قل تعالوا أتل ما حرم ربكم .. عليكم ألا تشركوا به شيئا** ﴾ [الأنعام : ١٥١] والوقف على قوله ربكم والذى أحوج القائل إلى ذلك إشكال ظاهر الآية لأن إن ان جعلت مصدرية بدلا من ما أو من العائد المحذوف ورد أن المحرم الإشراك لا نفيه وأن الأوامر الآتية بعد ذلك معطوفة على لا تشركوا وفيه عطف الطلب على الخبر وجعل المأمور به محرما فيحتاج إلى تكلفات مثل جعل لا زائدة وعطف الأوامر على المحرم باعتبار حرمة أضدادها وتضمين الخبر معنى الطلب وإن جعلت أن مفسرة على أن لا ناهية أشكل عطف الأوامر المذكورة على النهى لأنها لا تصلح بيانا للمحرم بل الواجب وعطف أن هذا صراطى مستقيما على ألا تشركوا إذ لا معنى لعطفه على أن المفسرة والفعل واختار الزمخشرى كونها مفسرة لقرينة عطف الأوامر ، وأجاب عن الأول بأن عطف الأوامر على النهى باعتبار لوازمها من النهى عن أضدادها والثانى بمنع عطف أن هذا صراطى مستقيما على ألا تشركوا بل هو تعليل لاتبعوا على حذف اللام وجاز عود ضمير اتبعوه إلى الصراط لتقدمه فى اللفظ . فإن قيل فعلى هذا يكون اتبعوه عطفا على ألا تشركوا ويصير التقدير فاتبعوا صراطى لأنه مستقيم وفيه جمع بين حرفى عطف الواو والفاء وليس بمستقيم وكذا إن جعلنا الواو استئنافية قلنا ورود الواو مع الفاء عند تقديم المعمول فصلا بينهما سائغ فى الكلام مثل ﴿ **وربك فكبر** ﴾ ﴿ **وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا** ﴾ [الجن : ١٨] ، فإن أبيت الجمع فاجعل الفاء زائدة فإن أبيت فاجعل المعمول متعلقا بمحذوف والعامل المقرون بالفاء عطفا عليه مثل عظم فكبر ، وادعوا الله فلا تدعوا ، وآثروه فاتبعوه تفتازانى على الكشاف باختصار (**قوله ومكانك بمعنى اثبت**) فيكون لازما وحكى الكوفيون تعديته وأنه يقال مكانك زيدا أى انتظره قال الدمامينى ولا أدرى أى حاجة إلى جعل مثل هذا الظرف اسم فعل وهلا جعلوه ظرفا على بابه وإنما يحسن دعوى اسم الفعل حيث لا يمكن الجمع بين ذلك وذلك الفعل نحو صه وعليك وإليك وأما إذا أمكن فلا ، فإنه يصح أن يقال اثبت مكانك وتقدم أمامك ولا تقول اسكت صه إلخ .

---

(١) من حديث شريف أوله : « تنكح المرأة لأربع ..... » وفيه : « ... فعليك بذات الدين تربت يداك » . راجع مفاتيح القارى لأبواب فتح البارى بشرح صحيح البخارى من تأليفنا .

(تنبيهات): **الأوّل** : قال فى شرح الكافية : ولا يقاس على هذه الظروف غيرها إلا عند الكسائىّ أى لا يقتصر فيها على السماع ، بل يقيس على ما سمع ما لم يسمع . **الثانى** : قال فيه أيضًا : لا يستعمل هذا النوع أيضًا إلا متصلا بضمير المخاطب . وشذ قولهم عليه رجلا بمعنى ليلزم ، وعلىّ الشيء بمعنى أولنيه ، وإلىَّ بمعنى أتنحى . وكلامه

(قوله ولا يقاس على هذه الظروف) أى المسموعة غيرها مما لم يسمع لخروجها عن أصلها وما خرج عن أصله لا يقاس عليه والمراد بالظروف ما يعم الجار والمجرور كما صرّح به الدمامينى **(قوله بل يقيس إلخ)** بشرط كونه على أكثر من حرف احترازا من نحو بك ولك ا هـ دمامينى **(قوله وشذ قولهم عليه رجلا بمعنى ليلزم)** ولشذوذه رد فى المغنى قول بعضهم فى ﴿ **فلا جناح عليه أن يطوف بهما** ﴾ أن الوقف على فلا جناح وأن عليه بمعنى ليلزم ليفيد صريحا وجوب التطوف بالصفا والمروة على أنه ليس المقصود من الآية إيجاب التطوف بهما بل إبطال ما كانت الأنصار تعتقده فى الجاهلية من تحرج التطوف بهما حتى سألوه عليه الصلاة والسلام عن ذلك وقالوا يا رسول الله إنا كنا نتحرج أن نطوف بالصفا والمروة فأنزل الله تعالى إن الصفا والمروة الآية كما فى صحيح البخارى عن عائشة فى قصة ردها على ابن أختها أسماء عروة بن الزبير فى زعمه أن الآية لرفع الجناح عمن لم يتطوف بهما لأنها لو كانت كما زعم لكانت فلا جناح عليه ألا يطوف بهما وإنما هى لإبطال معتقد الأنصار[1] قال فى المغنى مع أن الإيجاب لا يتوقف على كون على اسم فعل بل كلمة تقتضى ذلك مطلقا ا هـ وأما قوله عليه الصلاة والسلام يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فقد حسنه الخطاب وقال ابن عصفور إن عليه خبر والصوم مبتدأ والباء زائدة ا هـ فارضى . وقوله فقد حسنه الخطاب عبارة عن بعضهم فقد حسنه كون ضمير الغائب فيه واقعا على مخاطب لأنه بعض المخاطبين أولا بقوله : من استطاع منكم **(قوله بمعنى أولنيه)** فيه نظر لأن أول متعد لاثنين وعلى لم يتعد إلا لمفعول واحد فكيف يكون هو ومسماه مختلفين وقد يقال إنه مثل آمين واستجب والظاهر أنه اسم لقولك لالزم أى لفعل مضارع مقرون بلام الأمر فإنه متعد لواحد لأن عليك اسمان لفعل اللزوم فكذا الآخر . فإن قلت يلزم دخول لام الأمر على فعل المتكلم قلت لزومه غير ضارّ . ففى التنزيل ﴿ **ولنحمل خطاياكم** ﴾ [العنكبوت : ١٢] ، وفى الحديث : « **قوموا فلأصلّ لكم** » ا هـ دمامينى وقوله وقد يقال إنه مثل آمين واستجب أى فى اختلاف الاسم والمسمى فإن آمين لازم واستجب متعد كما سيأتى فى الشرح وقوله والظاهر إلخ يؤخذ منه ومن تفسير الشارح عليه رجلا بليلزم أن المراد بفعل الأمر الذى جعل الظرف إسما له ولو شذوذا ما يشمل المضارع المقرون بلام الأمر وبهذا يسقط استشكال البعض تفسير الشارح المذكور **(قوله بمعنى أتنحى)** قياس ما قبله وما بعده وهو المناسب للمعنى أن يؤتى بالأمر فيقال بمعنى تنحى وفى نسخة

---

(١) راجع فتح البارى كتاب الحج من تحقيقنا بطبعاته الثلاث : الكليات الأزهرية ، ودار الغد / مصر ، وعالم الكتب / بيروت .

فى التسهيل يقتضى أن ذلك غير شاذ . **الثالث** : قال فيه أيضا : اختلف فى الضمير المتصل بهذه الكلمات فموضعه رفع عند الفراء ونصب عند الكسائىّ وجر عند البصريين وهو الصحيح ، لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء : علىّ عبد الله زيدا بجر عبد الله ، فتبين أن الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه ولا منصوبه ، ومع ذلك فمع كل واحد من هذه الأسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية ، فلك فى التوكيد أن تقول : عليكم كلكم زيدًا بالجر توكيدًا للموجود المجرور ، وبالرفع توكيدًا للمستكن المرفوع . والنوع الثانى منقول من مصدر وهو على قسمين : مصدر استعمل فعله ومصدر أهمل فعله ، وإلى

تنح بالأمر وعليها لا إشكال فيه ا هـ زكريا وقوله لا إشكال فيه أن هذه النسخة أيضا لا تناسب المعنى والذى فى التسهيل وشرحه للدمامينى أتنحى بلفظ المضارع كما فى النسخة الأولى فتأمل **(قوله اختلف فى الضمير إلخ)** كون الكاف فى عليك وأخواته ضميرا هو مذهب الجمهور وذهب ابن بابشاذ إلى أنها حرف خطاب كالكاف فى ذلك ويرده عدم استعمال الجار وحده وقولهم على وعليه فإن الياء والهاء ضميران اتفاقا وحكاية الأخفش على عبد الله زيدا دمامينى **(قوله فموضعه رفع)** أى على الفاعلية عند الفراء ويرده أن الكاف ليست من ضمائر الرفع ا هـ دمامينى ويجاب بأنه من استعارة ضمير غير الرفع له ا هـ يس . واعلم أن القول بأن موضع الضمير رفع والقول بأن موضعه نصب منظور فيهما إلى ما بعد النقل إلى اسم الفعل والقول بأن موضعه جر منظور فيه إلى ما قبل النقل لأن اسم الفعل لا يعمل الجر كما هو مصرح به عند قول المصنف : وما لما تنوب عنه من عمل . لها وحينئذ فلا يتوارد الخلاف على جهة واحدة . **(قوله ونصب عند الكسائىّ)** أى على المفعولية والفاعل مستتر والتقدير الزم أنت نفسك من الإلزام . قال الدمامينى : ويرده قولهم عليك زيدا بمعنى خذ ، وخذ إنما يتعدى لواحد ا هـ وللكسائىّ أن يمنع كون عليك زيدا بمعنى خذ ويقول معناه ألزم نفسك زيدا من الإلزام وأظهر منه فى الرد قولهم مكانك بمعنى اثبت وأمامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر فإن ما ذكر لازم ويرد عليه أيضا أنه يلزمه عمل الفعل فى ضميرى مخاطب وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها . **(قوله وجر عند البصريين)** على الأصل بالإضافة فى نحو دونك وبالحرف فى نحو عليك . سم . **(قوله على عبد الله زيدا)** بتشديد الياء على أن على جارة لياء المتكلم وزيدا مفعول به لاسم الفعل وقوله بجر عبد الله أى بدل كل من الياء وهذا شاذ عند الجماعة لأنه بدل ظاهر من ضمير الحاضر بدل كل غير مفيد للإحاطة وجواز ذلك رأى الأخفش ، والأقرب جعله عطف بيان كذا قال الدمامينى وقال شيخ الإسلام زكريا وهم من فهم أن على فى على عبد الله جارة لياء المتكلم لا لعبد الله حتى بنى عليه أن عبد الله عطف بيان أو بدل من الياء ا هـ وعليه يقرأ على بالألف وعبد مجرور بها . **(قوله ومع ذلك)** أى مع كون الكاف فى موضع جر بقرينة قوله بعد بالجر توكيدا للموجود المجرور ومثل ذلك ما إذا قلنا إنها فى موضع نصب فيجوز عليه أيضا فى التوكيد عليكم كلكم زيدا بنصب كل توكيدا للموجود المنصوب وبرفعه توكيدا للمستكن المرفوع بخلاف ما إذا قلنا إنها فى موضع رفع لأنها حينئذ الفاعل .

هذا النوع بقسميه الإشارة بقوله (**كَذَا رُوَيْدَ بَلْهَ نَاصِبَيْنِ**) أى ناصبين ما بعدهما نحو : رويد زيدًا وبله عمرا . فأما رويد زيدا فأصله أرود زيدا إروادا بمعنى أمهله إمهالا ، ثم صغروا الإرواد تصغير الترخيم وأقاموه مقام فعله واستعملوه تارة مضافا إلى مفعوله فقالوا : رويد زيد ، وتارة منوّنا ناصبا للمفعول فقالوا : رويدا زيدا . ثم إنهم نقلوه وسموا به فعله فقالوا رويد زيدا . ومنه قوله :

[٩٨٢] **رُوَيْدَ عَلِيًّا جد ما ثدى أُمِّهِمْ إلينا وَلَكِنْ بَعْضُهُم مُتَبَايِنُ**

أنشده سيبويه . والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنيا . والدليل على بنائه عدم تنوينه . وأما بله فهو فى الأصل مصدر فعل مهمل مرادف لدع واترك ، فقيل فيه بله زيد بالإضافة إلى مفعوله كما يقال ترك زيد ، ثم قيل بله زيدا بنصب المفعول وبناء بله

(قوله ناصبين) أى مع عدم تنوينهما وإلا كانا مصدرين كما سيأتى . **(قوله ثم صغروا الإرواء تصغير الترخيم)** أى حذفوا الهمزة والألف الزائدتين وأوقعوا التصغير على أصوله فقالوا رويد وسمى تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد والترخيم حذف ا هـ تصريح . قال سم : والأحسن أن يكون تصغير مرود لأن اسم الفاعل يصغر فأما المصدر فلا يجوز تصغيره قبل التسمية به[١] ا هـ وفيه أنه لو كان تصغير مرود لم يكن مصدرا والفرض أنه مصدر فتأمل ا هـ . **(قوله مضافا إلى مفعوله)** وسيأتى أنه يضاف للفاعل أيضا وقوله فقالوا رويد زيد أى إمهال زيد . **(قوله فقالوا رويد زيد)** أى أمهل والفتحة على هذا بنائية بخلافها على ما قبله . **(قوله رويدا عليا إلخ)** لم أر من تكلم على هذا البيت[٢] . **(قوله والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنيا)** اعترضه الحفيد وأقره شيخنا والبعض بأنه لا يلزم من بنائه كونه اسم فعل لبناء كثير من الأسماء وليست أسماء أفعال[٣] ولا يقال معلوم انحصار رويد بين كونه اسم فعل وكونه مصدرا والمقصود إثبات كونه اسم فعل ونفى كونه مصدرا فقوله والدليل على أن هذا اسم فعل أى لا مصدر وبعد ملاحظة هذا الانحصار يستلزم كونه مبنيا كونه اسم فعل لا مصدرا لأن البناء ينفى المصدرية[٤] فثبتت اسمية الفعل فتأمل . **(قوله والدليل على بنائه عدم تنوينه)** اعترضه الحفيد بأنه لا يلزم من عدم تنوينه أن يكون مبنيا[٥] فكان ينبغى أن يقول الدليل على بنائها أنها أشبهت الحرف فى كونها أبدا عاملة غير معمولة ولك أن تقول المراد عدم تنوينه مع عدم موجبات عدم التنوين غير البناء فلم يبق إلا البناء فاندفع الاعتراض وهذا أولى مما أجاب به البعض فتأمل .

---

[٩٨٢] البيت من الطويل ، وهو لمالك بن خالد الهذلي .

---

(١) أى أن يسمى بالمصدر .
(٢) والدليل على ذلك أن الإمام العينى لم يذكر له أصلا .
(٣) راجع الشارح عند قول الناظم : * والاسم منه معرب ومبنى * وما بعده .
(٤) إذ المصدر أصل المشتقات كما ذهب إلى ذلك البصريون .
(٥) فالممنوع من الصرف لا ينون مع كونه معربا .

على أنه اسم فعل . ومنه قوله :

[٩٨٣] * بَلْهَ الأَكُفَّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخلَقِ *

بنصب الأكف . وأشار إلى استعمالهما الأصلى بقوله : (وَيَعْمَلَانِ الْخفْضَ

(قوله ومنه قوله بله الأكف إلخ) صدره :

* تذر الجماجم ضاحيا هاماتها *

قاله كعب بن مالك شاعر رسول الله ﷺ من قصيدة قالها فى وقعة الأحزاب وضمير تذر يرجع إلى السيوف ويروى فترى الجماجم إلخ ، والجماجم جمع جمجمة . قال صاحب الصحاح : هى عظم الرأس المشتمل على الدماغ وربما أطلقت على الإنسان فيقال خذ من كل جمجمة درهما كما يقال خذ من كل رأس بهذا المعنى . وقال أيضا : الهامة من الشخص رأسه فالمناسب هنا أن يفسر الجمجمة بالإنسان وفرق الزجاج بين الجمجمة والهامة بجعل الهامة بعضا من الجمجمة فقال : عظم الرأس الذى فيه الدماغ يقال له جمجمة ، والهامة وسط الرأس ومعظمه وقوله : ضاحيا حال سببية من الجماجم وهاماتها فاعل ضاحيا من ضحا يضحو إذا ظهر وبرز عن محله وقوله : كأنها لم تخلق متعلق بقوله ضاحيا هاماتها أى كأنها لم تخلق متصلة بمحالها ومعنى بله الأكف على رواية نصب الأكف دع ذكر الأكف فإن قطعها من الأيدى أهون من قطع هامات الجماجم بتلك السيوف فبله على هذا اسم فعل وعلى الجرّ ترك ذكر الأكف أى اترك ذكرها تركا فإنها بالنسبة إلى الهامات سهلة فبله على هذا مصدر مضاف لمفعوله وعلى الرفع كيف الأكف لا تقطعها تلك السيوف مع قطعها ما هو أعظم منها وهى الهامات أى إذا أزالت هذه السيوف تلك الهامات عن الأبدان فلا عجب أن تزيل الأكف عن الأيدى فبله على هذا بمعنى كيف للاستفهام التعجبى فبله الأكف على الأول والثالث جملة اسمية وفتحة بله بنائية وعلى الثانى جملة فعلية حذف صدرها وفتحة بله إعرابية اهـ ملخصا من شرح شواهد الرضى لعبد القادر أفندى[1] وفى شرح الدمامينى على المغنى أن المعنى على الجر أن السيوف تترك الجماجم منفصلة هاماتها ترك الأكف منفصلة عن محالها كأنها لم تخلق متصلة بها اهـ وعلى هذا يكون بله منصوبا بتذر ويكون قوله كأنها لم تخلق إلخ متعلقا بقوله بله الأكف أو بقوله ضاحيا هاماتها . (قوله ويعملان الخفض) أى والنصب منونين وسكت عنه لأنه الأصل وقوله دالين على الطلب أيضا أى لنيابتهما عن فعل الأمر كما ذكره الشارح .

[٩٨٣] البيت من الكامل ، وهو لكعب بن مالك .

(١) راجع أيضًا خزانة الأدب .

مَصْدَرَيْنِ) أى معربين بالنصب دالين على الطلب أيضا ، لكن لا على أنهما اسما فعل ، بل على أن كلا منهما بدل من اللفظ بفعله نحو : رويد زيد وبله عمرو : أى إمهال زيد وترك عمرو ، وقد روى قوله بله الأكف بالجر على الإضافة فرويد مضاف إلى المفعول كما مر ، وإلى الفاعل نحو رويد زيد عمرا . وأما بله فإضافتها إلى المفعول كما مر . وقال أبو على إلى الفاعل . ويجوز فيها حينئذ القلب ، نحو بهل زيد ، رواه أبو زيد ، ويجوز فيهما حينئذ التنوين ونصب ما بعدهما بهما وهو الأصل فى المصدر المضاف ، نحو : رويدا زيدا وبلها عمرا ، ومنع المبرّد النصب برويد لكونه مصغرا .

(تنبيهات): **الأول** : الضمير فى يعملان عائد على رويد وبله فى اللفظ لا فى المعنى ، فإن رويد وبله إذا كانا اسمى فعل غير رويد وبله المصدرين فى المعنى . **الثانى** : إذا قلت رويدا وبله الفتى احتمل أن يكونا اسمى فعل ففتحتهما فتحة بناء ، والكاف من

(قوله فرويد تضاف إلى المفعول كما مر) فيه أن ما مر وهو نحو رويد زيد يحتمل الإضافة إلى المفعول والإضافة إلى الفاعل . **(قوله نحو رويد زيد عمرا)** ولا يرد على ذلك قولهم المصدر النائب عن فعله لا يرفع الظاهر بل فاعله ضمير مستتر وجوبا دائما لأنه محمول على المنون كما يدل عليه تمثيلهم . **(قوله فإضافتها)** مبتدأ وقوله إلى المفعول خبر كما يشعر بذلك مقابلته بقوله وقال أبو على إلى الفاعل وفى قوله كما مر ما أسلفناه . **(قوله وقال أبو على إلى الفاعل)** ظاهر صنيعه أن الأول يعين إضافتها إلى المفعول والثانى يعين إضافتها إلى الفاعل وكذا صنيع الفارضى يقتضى ذلك ويقتضى جريان الخلاف فى رويد أيضا وعبارته ويكونان مصدرين إذا انجرّ ما بعدهما كرويد زيد وبله عمرو أى إمهال زيد وترك عمرو فكلاهما مصدر مضاف للمفعول وقيل للفاعل اهـ . **(قوله ويجوز فيها حينئذ القلب)** أى حين إذا كانت مصدرا وقوله نحو بهل زيد أى بفتح الهاء وسكونها . **(قوله ويجوز فيهما)** أى فى رويد وبله حينئذ أى حين إذ كانتا مصدرين لكن تنوين رويدا ونصب ما بعده تقدم ذكره هنا توطئة لقوله ومنع المبرد ولك أن تقول هلا ذكر منع المبرد سابقا واستغنى عن إعادة تنوين رويدا ونصب ما بعده . **(قوله وهو الأصل فى المصدر المضاف)** أى المصدر المنون الناصب لما بعده أصل للمصدر المضاف لما بعده يعنى أن المضاف محول عن المنون كما قاله سم . **(قوله ومنع المبرد النصب)** وهو الموافق لما جزموا به فى إعمال المصدر من اشتراط كونه مكبرا فكيف أجازوا إعمال هذا المصغر إلى أن يكون هذا مستثنى بناء على ورود نصبه المفعول فى كلام العرب على خلاف القياس . سم . **(قوله فى اللفظ لا فى المعنى)** أى ففى كلامه استخدام كذا قيل وفيه نظر لأن المراد من الضمير ومرجعه لفظ رويد ولفظ بله فلا استخدام ومعنى قوله فى اللفظ لا فى المعنى باعتبار اللفظ لا باعتبار المعنى . **(قوله حرف خطاب)** وإنما لم تجعل اسما فاعلا لأن الكاف ليست ضمير رفع واستعارتها للرفع خلاف الأصل ، ولا مفعولا لئلا يلزم عمل اسم الفعل فى

رويدك حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب ، مثلها فى ذلك ، وأن يكونا مصدرين ففتحتهما فتحة إعراب وحينئذ فالكاف فى رويدك تحتمل الوجهين : أن تكون فاعلا وأن تكون مفعولا . **الثالث** : تخرج رويد وبله عن الطلب : فأما بله فتكون اسما بمعنى كيف فيكون ما بعدها مرفوعا ، وقد روى بله الأكف بالرفع أيضا ، وممن أجاز ذلك قطرب وأبو الحسن ، وأنكر أبو على الرفع بعدها . وفى الحديث : « **يقول الله تبارك وتعالى أعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما أطلعتم عليه** »[1] ، فوقعت معربة مجرورة بمن وخارجة عن المعانى المذكورة ، وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر ، وبهذا يتقوّى من بعدها من ألفاظ الاستثناء وهو مذهب لبعض الكوفيين . وأما رويد فتكون حالا نحو ساروا رويدا فقيل هو حال من الفاعل أى مرودين . وقيل من ضمير المصدر المحذوف أى ساروه أى السير رويدا . وتكون نعتا لمصدر إما مذكور نحو ساروا سيرا رويدا أو محذوف نحو ساروا رويدا أى سيرا رويدا (**وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ * لَهَا**) ما مبتدأ موصول صلته لما . وما من لما موصول أيضا صلته تنوب ، وعنه ومن عمل متعلقان بتنوب ، ولها خبر المبتدأ ، والعائد على ما الأولى ضمير

ضميرى مخاطب وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها ، ولا مجرورا لأن اسم الفعل لا يعمل الجر . (**قوله ذخرا**) بذال معجمة مضمومة . (**قوله من بله**) بفتح بله وكسرها فوجه الكسر ما ذكره الشارح وأما وجه الفتح فقال الرضى إذا كانت بله بمعنى كيف جاز أن تدخله من . حكى أبو زيد أن فلانا لا يطيق حمل الفهر فمن بله أن يأتى بالصخرة أى كيف ومن أين وعليه تتخرج هذه الرواية فتكون بله بمعنى كيف التى للاستبعاد وما مصدرية فى محل رفع بالابتداء والخبر من بله والضمير المجرور بعلى عائد على الذخر اهـ دمامينى وشمنى . والمعنى على هذا من كيف أى من أين اطلاعكم على هذا الذخر أى المدخر ولا يخفى ما فى جعلها على هذه الرواية بمعنى كيف من الركاكة ولو جعلت فيها من أول الأمر بمعنى أين لكان أحسن . (**قوله ما أطلعتم**) بضم الهمزة وكسر اللام . (**قوله وخارجة عن المعانى المذكورة**) قال الشمنى : يجوز أن تكون مصدرا بمعنى ترك ومن تعليلية أى من أجل تركهم ما علمتموه من المعاصى فلا تكون خارجة . (**قوله من ضمير المصدر**) يعنى المصدر الذى دل عليه الفعل وقوله المحذوف صفة لضمير بقرينة قول الشارح أى ساروه . (**قوله سيرا رويدا**) أى مرودا فيه . (**قوله أو محذوف نحو ساروا رويدا**) مذهب سيبويه أن نصب هذا على الحال ولا يكون نعت مصدر محذوف لأن رويدا صفة غير خاصة بالموصوف فلا يحذف إلا على قبح . قلت : ليس الغرض باشتراط الخصوص بالموصوف إلا ليكون ذلك قرينة يعلم بها المحذوف فإذا حصل العلم بدون كون الصفة خاصة بالموصوف لم يمتنع الحذف كما هنا لحصول العلم بأن الموصوف هو السير للقرينة الدالة عليه فلا ضير فى حذفه . دمامينى .

---

(١) راجع كتاب التذكرة فى أحوال الموتى وأمور الآخرة من تحقيقنا ط دار إحياء الكتب العربية / مصر .

مستتر فى الاستقرار الذى هو متعلق اللام من لما والعائد على ما الثانية الهاء من عنه يعنى أن العمل الذى استقرّ للأفعال التى نابت عنها هذه الأسماء مستقرّ لها أى لهذه الأسماء ، فترفع الفاعل ظاهرا فى نحو : هيهات نجد وشتان زيد وعمرو ، لأنك تقول بعدت نجد وافترق زيد وعمرو . ومضمرا فى نحو نزال . وينصب منها المفعول ما ناب عن متعدّ نحو دراك زيدا ، لأنك تقول أدرك زيدا ، ويتعدى منها بحرف من حروف الجر ما هو بمعنى ما يتعدى بذلك الحرف ، ومن ثم عدى حيهل بنفسه لما ناب عن ائت فى نحو حيهل الثريد . وبالباء لما ناب عن عجل فى نحو إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر : أى فعجلوا بذكر عمر . وبعلى لما ناب عن أقبل فى نحو حيهل على كذا .

(تنبيهات): **الأول** : قال فى التسهيل : وحكمها يعنى أسماء الأفعال غالبا فى التعدى واللزوم حكم الأفعال ، واحترز بقوله غالبا عن آمين فإنها نابت عن متعد ولم يحفظ لها مفعول . **الثانى** : مذهب الناظم جواز إعمال اسم الفعل مضمرا قال فى شرح الكافية : إن إضمار اسم الفعل مقدما لدلالة متأخر عليه جائز عند سيبويه . **الثالث** :

(قوله وعنه ومن عمل متعلقان بتنوب) على جعل من عمل متعلقا بتنوب تكون من بمعنى . والمعنى والعمل الذى ثبت للفعل الذى تنوب هى عنه فى العمل ثابت لها وفيه من الركاكة ما لا يخفى وإن خفيت على البعض فأقر هذا الوجه ، ولهذا قال سم : الوجه أن من عمل بيان للفظ ما المبتدأ اهـ وقال الشيخ خالد ، عنه : متعلق بتنوب ومن عمل بيان لما الواقعة مبتدأ متعلق بحال محذوفة من الضمير المستتر فى الجار والمجرور الواقع خبرها اهـ وقوله فى الجارّ والمجرور الواقع خبرها : أى أو فى الجار والمجرور الواقع صلتها بل هذا أحسن ، لما يلزم على الأول من تقديم الحال على عاملها الظرف وهو نادر كما تقدم فى قوله « **وندر نحو سعيد** » إلخ ، ولم تجعل الحال من ما لمنع الجمهور الحال من المبتدأ . **(قوله مستتر فى الاستقرار)** أى بحسب الأصل أى قبل حذفه وإلا فالضمير بعد حذف المتعلق مستتر فى الظرف لانتقاله إليه من المتعلق على الراجح . **(قوله دراك زيدا)** فى بعض النسخ تراك زيدا بالفوقية والراء والكاف وهذا مقيس ودراك شاذ لأنه من أدرك . **(قوله فى نحو حيهل الثريد)** قيل هو الخبز المغمر بمرق اللحم وقيل الخبز المأكول باللحم . **(قوله إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر)** هذا أثر يروى عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه والمراد عمر بن الخطاب رضى الله عنه . تصريح . **(قوله عن آمين)** مثلها إيه فإنه لم يحفظ لها أيضا مفعول ومسماها وهو زد يتعدى . كذا فى التصريح . **(قوله مضمرا)** أى محذوفا . **(قوله جائز عند سيبويه)** وخرج عليه الناظم :

* يأيها المائح دلوى دونكا *

فجعل دلوى منصوبا بدون مضمرا لدلالة ما بعده عليه وسينبه على ذلك الشارح ، فعلم بطلان

قال فى التسهيل : ولا علامة للمضمر المرتفع بها يعنى بأسماء الأفعال ، ثم قال : وبروزه مع شبهها فى عدم التصرف دليل على فعليته يعنى كما فى هات وتعال فإن بعض النحويين غلط فعدهما من أسماء الأفعال وليسا منها بل هما فعلان غير متصرفين[1] لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما كقولك للأنثى هاتى وتعالى ، وللاثنين والاثنتين هاتيا وتعاليا ، وللجماعتين هاتوا وتعالوا وهاتين وتعالين ، وهكذا حكم هلمّ عند بنى تميم فإنهم يقولون : هلم هلمى هلما هلموا هلممن ، فهى عندهم فعل لا اسم فعل ، ويدل على ذلك أنهم يؤكدونها بالنون نحو هلمن . قال سيبويه : وقد تدخل الخفيفة والثقيلة يعنى على هلم ، قال لأنها عندهم بمنزلة رد وردا وردى وردوا واردذن ، وقد استعمل لها مضارعا من قيل

جعل بعضهم نصب نحو (باب) كذا بهاك مقدرا لأن من يجوز عمل اسم الفعل محذوفا يشترط تأخر دالّ عليه كما فى البيت . **(قوله ولا علامة للمضمر المرتفع بها)** أى لا يبرز معها ضمير بل يستكن معها مطلقا بخلاف الفعل فتقول صه للواحد والاثنين والجمع وللمذكر والمؤنث بلفظ واحد اهـ همع . فأراد بنفى علامة المضمر نفى ظهوره من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم . **(قوله دليل فعليته)** أى فعلية شبهها . **(قوله كما فى هات)** بكسر التاء مبنى على حذف الياء كارم وتعال بفتح اللام مبنى على حذف الألف كاخش . **(قوله غلط فعدهما إلخ)** قال الدمامينى : لا وجه للتغليط فإن الذاهب إلى هذا لا يلتزم ما قاله المصنف من أن لحوق الضمائر البارزة لا يكون إلا فى الأفعال بل من عدهما من أسماء الأفعال يجوز لحوقها بما قوى شبهه بالأفعال ويعتذر عن لحوق الضمائر بهما بقوة مشابهتهما للأفعال فعوملا معاملتها فى ذلك اهـ ملخصا . **(قوله هاتى وتعالى)** بالبناء على حذف النون وأصل هاتى هاتيى بياءين استثقلت الكسرة على الياء الأولى التى هى لام الفعل فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت تلك الياء لالتقاء الساكنين وأصل تعالى تعاليى فقلبت الياء الأولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الألف لالتقاء الساكنين . **(قوله هاتوا وتعالوا)** أصلهما هاتيوا وتعاليوا فعل بهما ما مر مع ضم هاتوا لمناسبة الواو . **(قوله وهكذا حكم هلم)** نقل بعضهم الإجماع على تركيبها وفى كيفيته خلاف قال البصريون مركبة من هاء التنبيه ولمّ التى هى فعل أمر من قولهم لمّ الله شعثه أى جمعه كأنه قيل اجمع نفسك إلينا فحذفت ألفها تخفيفا ونظرا إلى أن أصل اللام السكون : وقال الخليل : ركبا قبل الإدغام فحذفت الهمزة للدرج إذ كانت همزة وصل وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام وأدغمت . وقال الفراء : مركبة من هل التى للزجر وأم بمعنى اقصد فخففت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها وحذفت فصار هلم . قال ابن مالك فى شرح الكافية : وقول البصريين أقرب إلى الصواب قال فى البسيط : ويدل على صحته أنهم نطقوا به فقالوا هالمّ ، اهـ همع . **(قوله فهى عندهم فعل)** أى لبروز الضمائر معها . **(قوله بمنزلة رد إلخ)** أى فى كون كل فعل أمر .

---

(١) لا يأتى منهما غير الماضى .

له هلم فقال لا أهلم . وأما أهل الحجاز فيقولون هلم فى الأحوال كلها كغيرها من أسماء الأفعال . وقال الله تعالى : ﴿ **قل هلم شهداءكم** ﴾ [الأنعام : ١٥٠] ، ﴿ **والقائلين لإخوانهم هلم إلينا** ﴾ [الأحزاب : ١٨] ، وهى عند الحجازيين بمعنى احضر وتأتى عندهم بمعنى أقبل (**وَأَخِّرْ مَا لِذِى**) الأسماء (**فِيهِ الْعَمَلْ**) وجوبا فلا يجوز زيدا دراك خلافا للكسائى . قال الناظم : ولا حجة له فى قول الراجز :

[٩٨٤] **يَأَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِى دُونَكَا ... إِنِّى رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا**

لصحة تقدير دلوى مبتدأ أو مفعولا بدونك مضمرا . ثم ذكر ما تقدم عن سيبويه

(**قوله لا أهلم**) بفتح الهمزة والهاء وضم اللام . (**قوله هلم شهداءكم**) أى أحضروا . (**قوله هلم إلينا**) أى أقبلوا كذا قال شيخنا وتبعه البعض وفيه أن اسم الفعل المتعدى بحرف يتعدى بذلك الحرف مثل فعله وأقبل يتعدى بعلى كما مر فى الشرح قبيل التنبيهات وكما فى غيره فالمناسب أن هلم فى الآية بمعنى ائت لأنها ترد بمعنى ائت أيضا والإتيان يتعدى بإلى كما يتعدى بنفسه . (**قوله وهى عند الحجازيين إلخ**) إن قلت هى بمعنى احضر أو أقبل عند التميميين أيضا . قلت كأنه أراد أنها دالة على لفظ احضر أو لفظ أقبل فلهذا خص الحجازيين بالذكر . (**قوله بمعنى أقبل**) أى وبمعنى ائت نحو هلمّ الثريدَ .

(**فائدة**)*: توقف ابن هشام فى عربية قول الناس هلم جرا قال : والذى ظهر لنا فى توجيهه أن هلم هى التى بمعنى ائت إلا أن فيها تجوزين أحدهما أنه ليس المراد بالإتيان المجىء الحسىّ بل الاستمرار على الشىء وملازمته . والثانى أنه ليس المراد الطلب حقيقة بل الخبر كما فى قوله : ﴿ **فليمدد له الرحمٰن مدا** ﴾ وجرا مصدر جره يجره إذا سحبه وليس المراد الجر الحسىّ بل التعميم فإذا قيل كان ذلك عام كذا وهلم جرا فكأنه قيل واستمر ذلك فى بقية الأعوام استمرارا أو استمر مستمرا على الحال المؤكدة وبهذا التأويل ارتفع إشكال اختلاف المتعاطفين بالخبر والطلب وهو ممتنع أو ضعيف وإشكال التزام إفراد الضمير إذ فاعل هلم هذه مفرد أبدا ا هـ أى مع أن بنى تميم لا يلتزمونه فى غير هلم هذه .

(**قوله وأخر ما لذى فيه العمل**) أى لضعفها بعدم تصرفها . (**قوله يأيها المائح**) بهمزة قبل الحاء المهملة وهو الذى ينزل البئر فيملأ الدلو إذا قلّ ماؤها أى البئر . (**قوله لصحة تقدير دلوى مبتدأ**)

---

[٩٨٤] قالته جارية من بنى مازن ذكرت قصته فى الأصل . والمائح ـ بالحاء المهملة ـ الذى ينزل البئر فيملأ الدلو إذا قل ماؤها . والشاهد فى دلوى دونكا حيث استدل به الكسائى على جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه . فإن دونك اسم فعل . ودلوى معموله مقدما . وأجيب بأنه مبتدأ ودونكا خبره . أو هو منصوب بفعل محذوف : أى تناول دلوى .

ويأتى هذا التأويل الثانى فى قوله تعالى : ﴿ كتاب الله عليكم ﴾ [النساء : ٢٤] .

(تنبيهات): **الأول** : ادعى الناظم وولده[1] أنه لم يخالف فى هذه المسألة سوى الكسائى ، ونقل بعضهم ذلك عن الكوفيين . **الثانى** : توهم المكودى أن لذى اسم موصول فقال : والظاهر أن ما فى قوله ما لذى فيه العمل زائدة لا يجوز أن تكون موصولة ، لأن لذى بعدها موصولة . وليس كذلك بل ما موصولة ، ولذى جار ومجرور فى موضع رفع خبر مقدم ، والعمل مبتدأ مؤخر ، والجملة صلة ما . **الثالث** : ليس فى قوله العمل مع قوله عمل إيطاء لأن أحدهما نكرة والآخر معرفة ، وقد وقع ذلك للناظم فى مواضع من هذا الكتاب **(وَٱحْكُمْ بِتَنْكِيرِ ٱلَّذِى يُنَوَّنُ * مِنها)** أى من أسماء الأفعال **(وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ)** أى سوى المنوّن **(بَيِّنُ)** قال الناظم فى شرح الكافية : لما كانت هذه الكلمات من قبل

أى خبره دونك بمعنى قدامك أى ويكون الكلام حينئذ كناية عن طلب ملء الدلو كأنا عطشان كناية عن طلب سقى الماء فاندفع تنظير الشيخ خالد وسكت عليه شيخنا والبعض بأن المعنى ليس على الإخبار المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه بل المقصود طلب ملء الدلو على أنه لا يصح على تقدير دلوى مبتدأ خبره دونك أن يكون دونك اسم فعل والخبر جملة اسم الفعل مع فاعله والرابط محذوف أى دونكه فاعرفه . **(قوله ويأتى هذا التأويل الثانى فى قوله تعالى : كتاب الله عليكم)** أى بناء على أن عليكم فيه اسم فعل وقال فى شرح القطر[2] : كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق به أو بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل وأضيف المصدر إلى فاعله على حد ﴿ صبغة الله ﴾ ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم ﴾ لأن التحريم يستلزم الكتابة اهـ ومثل ذلك للحفيد حيث قال : والصحيح أن كتاب الله مصدر مؤكد لنفسه لأن ما قبله وهو ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم ﴾ يدل على أن ذلك مكتوب فكأنه قال كتب الله عليكم ذلك كتابا . **(قوله إن لذى اسم موصول)** بناء على كون لذى بفتح اللام إحدى لغات الذى . **(قوله واحكم بتنكير إلخ)** قال الرضى : ليس المراد بتنكيره أى اسم الفعل الذى هو بمعناه لأن الفعل لا يكون معرفا ولا منكرا بل التنكير راجع إلى المصدر الذى هو أصل ذلك الفعل فصهٍ منونا بمعنى اسكت سكوتا أى افعل مطلق السكوت عن كل كلام إذ لا تعين فيه ، وصه مجردا من التنوين بمعنى اسكت السكوت المعهود المعين عن هذا الحديث الخاص مع جواز التكلم بغيره هكذا حقق المقام ودع الأوهام اهـ سندوبى . وقد يؤخذ منه أنها فى حال تعريفها من قبيل المعرف بأل العهدية وهو أظهر من قول بعضهم إنها حينئذ من قبيل المعرف بأل الجنسية ومن قول بعضهم إنها حينئذ من قبيل علم الجنس ولنا فى هذا المقام تحقيق أسلفناه أول الكتاب فى الكلام على التنوين فارجع إليه .

---

(١) بدر الدين راجع له شرحه لألفية والده / من تحقيقنا .

(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى .

المعنى أفعالا ومن قبل اللفظ أسماء جعل لها تعريف وتنكير ، فعلامة تعريف المعرفة منها تجرده من التنوين ، وعلامة تنكير النكرة منها استعماله منوّنا . ولما كان من الأسماء المحضة ما يلازم التعريف كالمضمرات وأسماء الإشارات وما يلازم التنكير كأحد وعريب وديار ، وما يعرف وقتا وينكر وقتا كرجل وفرس جعلوا هذه الأسماء كذلك فألزموا بعضا التعريف كنزال وبله وآمين ، وألزموا بعضا التنكير كواها وويها ، واستعملوا بعضا بوجهين فنوّن مقصودا تنكيره وجرد مقصودا تعريفه كصه وصهٍ وأف وأفٍّ انتهى .

(تنبيه): ما ذكره الناظم هو المشهور . وذهب قوم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف ما نوّن منها وما لم ينوّن تعريف علم الجنس **(وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ ★ مِنْ مُشْبِهِ ٱسْمِ ٱلْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ . كَذَا ٱلَّذِى أَجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ)** أى أسماء الأصوات

(قوله من قبل المعنى أفعالا) ذكره تتميما للفائدة ، وإلا فقوله جعل لها تعريف إلخ إنما ينبنى على كونها من قبيل اللفظ أسماء . **(قوله كأحد)** أطلق أحد وله استعمالات أربعة . **أحدها** : مرادف الأول وهو المستعمل فى العدد نحو أحد عشر . **والثانى** : مرادف الواحد بمعنى المنفرد نحو : ﴿ **قل هو الله أحد** ﴾ . **الثالث** : مرادف إنسان نحو : ﴿ **وإنْ أحدٌ من المشركين** ﴾ . **الرابع** : يكون اسما عاما فى جميع من يعقل فما منكم من أحد وهو المراد هنا فإنه الملازم للتنكير وندر تعريفه ، قاله الموضح فى الحواشى تصريح . **(قوله وبله)** لا ينافيه ما مر فى شرح قوله ويعملان الخفض من قوله بلها عمرا لأن ذاك على المصدرية . سم . **(قوله تعريف علم الجنس)** يعنى أن مسماها حقيقة لفظ الفعل المتحدة فى الذهن . **(قوله من مشبه اسم الفعل)** قال البعض أى فى الاكتفاء به وعدم احتياجه فى إفادة المراد إلى شيء آخر اهـ وفيه أن اسم الفعل لا يفيد المراد وحده بل بضميمة فاعله الظاهر كما فى هيهات نجد أو المستتر كما فى صه فوجه الشبه المذكور لم يوجد فى المشبه به اللهم إلا أن يجعل المشبه به اسم الفعل الرافع للمستتر ويراد الاكتفاء به بحسب الظاهر وقطع النظر عن الضمير المستتر فتأمل ، ثم قوله من مشبه اسم الفعل بيان لما حال من الضمير المجرور بالباء على قاعدة من البيانية ومجرورها من كونهما فى موضع الحال وبهذا يعلم اختلال قول البعض تبعا للفارضى الجار والمجرور بيان لما أو حال من الضمير فى به فتنبه .

(قوله صوتا يجعل) أى يجعل اسم صوت . **(قوله كذا الذى أجدى حكاية)** أى أفادها وصريحه أنها ليست نفس الحكاية بل مفيدة ومفهمة لها وهو كذلك لأن من شروط الحكاية أن تكون مثل المحكى وهذه الألفاظ مركبة من حروف صحيحة وليس المحكى كذلك إذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الإفصاح بالحروف لكنهم لما احتاجوا إلى حكاية تلك الأصوات وتعذرت أو تعسرت عليهم أوردوا صورتها بأدنى ما أمكنهم من ألفاظ مركبة من الحروف شبيهة بتلك الأصوات فى الجملة فصار الواقع

ما وضع لخطاب ما لا يعقل ، أو ما هو فى حكم ما لا يعقل من صغار الآدميين ، أو لحكاية الأصوات كذا فى شرح الكافية . فالنوع الأوّل إما زجرٌ كهلا للخيل . ومنه قوله :

* وأىُّ جَوَادٍ لا يقالُ لهُ هَلَا *

وعدس للبغل ومنه قوله :

[٩٨٥] * عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إمَارَةٌ *

وكخ للطفل . وفى الحديث : « كخ كخ فإنها من الصدقة » وهيد وهاد وده وجه

فى كلامهم كالحكاية . فإن قلت : بقى عليه الأصوات الدالة على معنى فى النفس كأح لذى السعال . قلت : هذه ليست موضوعة أصلا فلا تكون اسما بل لا تكون كلمة لأنها إنما تدل بالطبع لا بالوضع ا هـ دمامينى ملخصا .

(قوله كهلا) فى القاموس : هلا وهال زجران للخيل أى اقربى ا هـ والكلمتان منونتان بالقلم فى نسخة العلامة أبى العز العجمى المصححة بخطه لكن فى الهمع هلا بوزن ألا لزجر الخيل عن البطء ا هـ ومنه يعلم أن قول القاموس أى اقربى تفسير باللازم[1] . **(قوله للخيل)** على حذف مضاف أى لزجرها وقد يستحث بها العاقل لتنزيله منزلة غيره كقوله :

* ألا حييا ليلى وقولا لها هلا *

ا هـ زكريا ، وكذا يقدر المضاف فى نظائره الآتية . **(قوله للبغل)** أى لزجره عن الإبطاء . دمامينى . **(قوله وكخ)** بكسر الكاف وتشديد الخاء ساكنة ومكسورة ا هـ سم . وفى القاموس جواز تخفيف الخاء وجواز تنوينها وجواز فتح الكاف . **(قوله للطفل)** أى لزجره عن تناول شىء كما فى القاموس . **(قوله وفى الحديث إلخ)** هو أن الحسن رضى الله عنه أخذ تمرة من تمر الصدقة وجعلها فى فيه فقال له عليه الصلاة والسلام : **« كخ كخ فإنها من الصدقة »** ، فألقاها من فيه[2] . **(قوله وهيد)** بفتح الهاء وكسرها وفتح الدال فيهما زكريا ، والتحتية بينهما ساكنة .

[٩٨٥] ذكر مستوفى فى شواهد الموصول . والشاهد فيه ههنا فى عدس ، فإنه فى الأصل صوت يزجر به البغل ، وقد سمى به البغل ههنا[3] .

(١) أى لازم عدم البطء .

(٢) راجع فهارس فتح البارى المسمى مفاتيح القارى لأبواب فتح البارى بشرح صحيح البخارى من وضعنا .

(٣) فقد ناداه قائلا عدس أى يا عدس .

وعاه وعيه للإبل وعاج وهج وحل للناقة . وإس وهس وهَج وقاعِ للغنم . وهجا وهَج للكلب . وسع للضأن . ووح للبقر . وعز وعيز للعنز . وحر للحمار . وجاه للسبع . وإما دعاء كأو للفرس . ودوه للرُّبَع . وعوه للجحش . وبس للغنم . وجوت وجيء للإبل

(قوله وهاد) بكسر الدال على الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين وده وجه بفتح الدال المهملة من الأول والجيم من الثانى وإسكان الهاء منهما وعاه وعيه بعين مهملة فيهما مكسورة من الثانى وهاء مكسورة فيهما وعاج بعين مهملة وجيم بعد الألف مكسورة وهج بفتح الهاء وكسرها مع كسر الجيم وسكونها وحل بحاء مهملة مفتوحة فلام ساكنة ويقال فى زجر البعير حل بفتح الحاء المهملة وكسر اللام منونة وإسٍّ بكسر الهمزة وتشديد السين المهملة مفتوحة وهس مثلها إلا أن أولها هاء . وقال الرضى إس مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا هس مكسورة الهاء ساكنة السين وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة اهـ دمامينى . وقال زكريا : إس وهس بكسر أولهما مع فتح آخرهما أو كسره وتشديده فيهما اهـ وفى القاموس : هس بالضم زجر للغنم ولا يكسر اهـ وقوله بالضم أى ضم الهاء وأما السين فمضبوطة بالقلم بالسكون مشددة فى نسخة أبى العز العجمى المصححة بخطه وفى غيرها من النسخ والله أعلم . **(قوله وهج)** بهاء مفتوحة فجيم ساكنة وقاع بقاف فألف فعين مهملة مكسورة وهجا بهاء مفتوحة فجيم فألف مقصورة اهـ دمامينى . **(قوله وهج للكلب)** بفتح الهاء وسكون الجيم أو كسرها منونة قاله الدمامينى . وفى القاموس ما يوافقه وأما هج السابقة التى للغنم فاقتصر شيخنا السيد فى ضبطها تبعا للدمامينى والقاموس على فتح الهاء وسكون الجيم كما مر وكتب شيخ الإسلام على هج الأولى ما نصه : قوله وهج بفتح أوله مع كسر ثانيه وإسكانه وتشديده فيهما وأما هج الآتى فهو بفتح أوله مع إسكان ثانيه وكسره مع تنوينه وتخفيفه فيهما اهـ وملخصه أن الأولى فيها لغتان كسر الثانى وإسكانه مع التشديد فيهما والثانية فيهما لغتان كسر الثانى منونا وإسكانه مع التخفيف فيهما . **(قوله وسع)** بسين مفتوحة وعين ساكنة مهملتين ووح بواو مفتوحة وحاء مهملة ساكنة وعز بعين مهملة فزاى ساكنة اهـ دمامينى . والعين من عز مفتوحة كما يفيده صنيع القاموس وذكره البعض . **(قوله وعيز)** بفتح أوله وكسره مع آخره وكسره اهـ زكريا . وقال الدمامينى بعين مهملة مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فزاى مكسورة والذى فى القاموس أن العين بالكسر والفتح والزاى بالفتح وأنه لزجر الضأن . **(قوله وحرّ)** بالحاء المهملة بخط الشارح وفى بعض النسخ وهر قال الدمامينى بفتح الهاء وكسر الراء المشددة . **(قوله وجاه)** بجيم فألف فهاء مكسورة ويكون لزجر البعير أيضا فهو مشترك . دمامينى . **(قوله وإما دعاء)** أى طلب كأو ضبطه المرادى والدمامينى بأنه بوزن أو العاطفة وقيل بمد الهمزة وضم الواو . **(قوله ودوه)** بفتح الدال المهملة أكثر من ضمها وسكون الواو وكسر الهاء كما فى الدمامينى وزكريا . **(قوله للربع)** بضم الراء وفتح الموحدة وبعدها عين مهملة وهو الفصيل .

الموردة . وتؤوتاً للتيس المنزى . ونخ مخففا ومشددا للبعير المناخ . وهدع لصغار الإبل المسكنة . وسأ وتشؤ للحمار المورد . ودج للدجاج . وقوس للكلب والنوع الثانى كغاق للغراب . وماء بالإمالة للظبية . وشيب لشرب الإبل . وعيط للمتلاعبين . وطيخ

دمامينى . **(قوله وعوه)** بعين مهملة فواو ساكنة فهاء مكسورة ا هـ دمامينى . والعين مفتوحة على ما ذكره البعض . **(قوله وبس)** بضم الباء وتثليث السين مع تشديدها . زكريا وضبطه بعضهم بسكون السين وصدر به الدمامينى . **(قوله وجوت)** بجيم مضمومة فواو ساكنة فمثناة فوقية مفتوحة ا هـ دمامينى . وفى القاموس[1] فى فصل الجيم من باب التاء الفوقية أن جوت مثلثة الآخر دعاء للإبل إلى الماء وصنيعه يفيد أن الجيم مفتوحة وكذا ضبطت بالقلم بالفتح فى نسخه الصحيحة . **(قوله وجئ)** بجيم مكسورة فهمزة ساكنة ا هـ دمامينى . وأما حئ بكسر الحاء المهملة وسكون الهمزة فدعاء للحمار إلى الماء كما فى القاموس . **(قوله للإبل الموردة)** أى لدعائها لتشرب . زكريا . **(قوله وتؤ)** بمثناة فوقية مضمومة فهمزة ساكنة وتأ بمثناة فوقية مفتوحة فهمزة ساكنة . دمامينى . **(قوله المنزى)** أى على الإناث . **(قوله ونخ)** بكسر النون وإسكان الخاء المعجمة مخففة ومشددة ا هـ زكريا ، وضبطه بعضهم بفتح النون وصدر به الدمامينى[2] . **(قوله المناخ)** أى الذى تراد إناخته . زكريا . **(قوله وهدع)** بكسر الهاء وفتح الدال وإسكان العين المهملة ا هـ دمامينى . وزاد فى القاموس لغة ثانية سكون الدال مع كسر العين . **(قوله المسكنة)** أى التى يراد تسكينها من نفارها . زكريا . **(قوله وسأ)** بفتح السين المهملة وسكون الهمزة وتشؤ بمثناة فوقية مضمومة فشين معجمة مضمومة فهمزة ساكنة ا هـ دمامينى وزاد زكريا جواز فتح الشين . **(قوله ودج)** بفتح الدال المهملة وسكون الجيم مخففة . وقوس بضم القاف وسكون الواو وكسر السين المهملة ا هـ دمامينى وزكريا . **(قوله كغاق)** بغين معجمة وقاف مكسورة ا هـ همع . وقوله للغراب أى لحكاية صوته . **(قوله وماء بالإمالة)**[3] قال الرضى أن ميمه ممالة وهمزته مكسورة أو ساكنة بعد الألف . زكريا . **(قوله للظبية)** أى لحكاية صوتها إذا دعت ولدها . زكريا . **(قوله وشيب)** بكسر الشين المعجمة وسكون التحتية وكسر الموحدة كما فى زكريا ، وقوله لشرب الإبل أى لحكاية صوت شربها . **(قوله وعيط)** بعين مهملة مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فطاء مهملة مكسورة ا هـ دمامينى . زاد زكريا جواز فتح آخره وقوله للمتلاعبين أى لحكاية أصواتهم الموجودة عند اللعب ومن هنا أخذ الناس العياط كما فى الدمامينى . **(قوله وطيخ)** بكسر الطاء المهملة وسكون التحتية وكسر الخاء المعجمة أو فتحها كما فى زكريا ، وقوله للضاحك أى لحكاية صوت ضحكه قال الدمامينى : أفرده لأن الضحك يأتى من الواحد بخلاف ما قبله ا هـ وفيه نظر ظاهر . **(قوله وطاق)** بطاء مهملة مفتوحة فألف فقاف مكسورة ، وقوله للضرب أى للصوت الحادث عنده وكذا يقال فيما بعده . وطق بطاء مهملة مفتوحة فقاف ساكنة . وقب بقاف مفتوحة فموحدة ساكنة . وخاق

(١) ويلاحظ أن القاموس يجعل الباب من الحرف الأخير من الفعل والفصل هو الحرف الأول .
(٢) صدر به هذه الكلمات .
(٣) الإمالة نطق الألف بين الألف والياء والفتحة كالكسرة .

للضاحك . وطاق للضرب . وطق لوقع الحجارة . وقب لوقع السيف . وخاق باق للنكاح . وقاش ماش للقماش .

(تنبيه): قوله من مشبه اسم الفعل كذا عبر به أيضا فى الكافية ، ولم يذكر فى شرحها ما احترز به عنه ، قال ابن هشام فى التوضيح : وهو احتراز من نحو قوله :

[٩٨٦] * يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ *

وقوله :

[٩٨٧] * ألَا أيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ ألا انْجَلِى *

باق بكسر القاف فيهما وأول الأول خاء معجمة قبل ألف وأول الثانى باء موحدة قبل ألف اهـ دمامينى . وخاق باق اسمان جعلا اسما واحدا وبنيا على الكسر وكذا قاش ماش اهـ زكريا . وقوله للنكاح أى للصوت الحادث من اصطكاك الأجرام عند النكاح كما فى الدمامينى .

(قوله وقاش ماش) بشين معجمة مكسورة آخر كل منهما كما فى الدمامينى . وقوله للقماش قال زكريا أى لصوته إذا طوى اهـ هكذا ينبغى التكلم على هذه الألفاظ التى ساقها الشارح وبه يعلم ما فى تكلم البعض عليها من التقصير فى بعضها والخطأ فى بعضها والله الموفق . **(قوله وهو احتراز من نحو قوله يا دار مية إلخ)** فإن قوله يا دارمية خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل فى الاكتفاء به لكونه غير مكتفى به ولهذا احتاج إلى قوله انجلى كذا فى التصريح . قال سم : وفى الاحتراز عن ذلك نظر لأنه يكتفى به بدليل أن حقيقة النداء كلام اصطلاحى أو نائب عنه اهـ وأشار البعض إلى دفعه بأن المراد غير مكتفى به فى أداء المعنى المقصود للمتكلم وإن كان كلاما تاما عند النحاة . **(قوله يا دار مية إلخ)** تمامه :

* أقوت وطال عليها سالف الأمد *

والعلياء ما ارتفع من الأرض . وسند الجبل ارتفاعه حيث يسند فيه أى يصعد . وأقوت خلت . والسالف الماضى . والأمد الدهر والفاء بمعنى الواو . عينى وتصريح وفى القاموس : السند محركة ما قابلك من الجبل وعلا عن السفح اهـ وهو واضح . **(قوله ألا أيها إلخ)** تمامه :

---

[٩٨٦] تمامه :

* أقْوَتْ وطالَ عليها سالفُ الأمَدِ *

قاله النابغة الذبيانى من قصيدة من البسيط يمدح بها النعمان بن المنذر ، خاطب الدار توجعا منه لما رأى من تغيرها . والعلياء ما ارتفع من الأرض . والسند سند الجبل وهو ارتفاعه حيث يُسْنَد فيه أى يُصْعَد . والفاء بمعنى الواو . وأقوت : أى خلت . حال بتقدير قد . والسالف الماضى . والأبد الدهر . وذكره ابن هشام للاحتراز فى قوله اسم الصوت ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل فإن قوله مما يشبه اسم الفعل احتراز من نحو يا دار مية ، فإنه خطاب لما لا يعقل لكنه لا يشابه العقل ولم يذكره للاستشهاد .

[٩٨٧] قاله امرؤ القيس الكندى وتمامه :

* بِصُبْحٍ ومَا الإصْبَاحُ منك بأمثَلِ *

من قصيدته المشهورة[1] التى أولها : قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل . والكلام فيه مثل الكلام فى الأول حيث احترز بقوله مما يشبه اسم الفعل عن مثل ألا انجلى لأنه خطاب لما لا يعقل . ولكن بالقيد المذكور خرج هذا ونحوه .

(١) وهى المعلقة الأولى من المعلقات السبع والتى شرحها الزوزنى .

(وَٱلْزَمْ بِنَا ٱلنَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبَ) يحتمل أن يريد بالنوعين أسماء الأفعال والأصوات وهو ما صرّح به في شرح الكافية . ويحتمل أن يريد نوعى الأصوات وهو أولى لأنه قد تقدَّم الكلام على أسماء الأفعال فى أوَّل الكتاب . وعلة بناء الأصوات مشابهتها الحروف المهملة فى أنها لا عاملة ولا معمولة فهى أحق بالبناء من أسماء الأفعال .

(تنبيه): هذه الأصوات لا ضمير فيها بخلاف أسماء الأفعال فهى من قبيل المفردات ، وأسماء الأفعال من قبيل المركبات .

(خاتمة): قد يعرب بعض الأصوات لوقوعه موقع متمكن كقوله :

[٩٨٨] **قَدْ أَقْبَلَتْ عَزَّةُ مِنْ عِرَاقِهَا مُلْصِقَةَ السَّرْجِ بِخَاقٍ بَاقِهَا**

★ بصبح وما الإصباح منك بأمثل ★

أى ليس الإصباح أمثل منك لأنى أقاسى فيه أيضا الهموم وهذا قاله بعد تنبه والأولُ فى حال غفلته . **(قوله فهو قد وجب)** قال الغزى : وهو تتميم لصحة الاستغناء عنه بقوله والزم ا هـ وقال سم : قد يقال الأمر بملازمة البناء لا يستوجب وجوبه فقد يؤمر بملازمة الجائز وحينئذ فقوله فهو قد وجب لبيان وجوبه ودفع توهم جوازه فقط . **(قوله نوعى الأصوات)** أى ما خوطب به ما لا يعقل وما أجدى حكاية . **(قوله فى أول الكتاب)** أى فى قوله وكنيابة عن الفعل[1] إلخ . قال سم : قد يقال لم يصرح بها فى أول الكتاب غاية الأمر أنه أدخلها فى قوله وكنيابة عن الفعل إلخ فيجوز أن يريد ههنا لدفع توهم عدم إرادتها هناك . **(قوله فهى أحق بالبناء من أسماء الأفعال)** أى لأن علة بناء أسماء الأفعال مشابهتها للحروف العاملة فى أنها عاملة غير معمولة فوجه الشبه فى أسماء الأصوات وهو كونها لا عاملة ولا معمولة نادر فى غير نوع الحرف إذ لا يوجد فى غير نوعه إلا فى أسماء الأصوات فيكون الحرف أخص به فتكون مشابهة أسماء الأصوات للحروف فى ذلك الوجه أقوى بخلاف وجه الشبه فى أسماء الأفعال وهو كونها عاملة غير معمولة فإنه موجود فى الأنواع الثلاثة الاسم والفعل والحرف فلا يقوى وجوده فى الحرف قوة وجود وجه الشبه فى أسماء الأصوات فتكون مشابهة أسماء الأفعال للحرف دون مشابهة أسماء الأصوات له هكذا ينبغى تقرير وجه الأولوية . **(قوله قد يعرب بعض الأصوات)** أى وجوبا كما فى الدمامينى وقوله لوقوعه موقع متمكن أى بأن تخرج عن معانيها الأصلية وتستعمل فى معنى ذلك المتمكن الذى وقعت موقعه فإن خاق باق فى البيت غير مستعمل فى معناه الأصلى لأنه لم يحك به صوت الجماع بل استعمل فى معنى اسم متمكن وهو الفرج وترك الشارح ذكر جواز إعرابها وبنائها فيما إذا أريد لفظها كما فى قوله :

★ وأى جواد لا يقال له هلا ★

---

[٩٨٨] الرجز بلا نسبة فى لسان العرب .

(١) أى قول الناظم محمد بن مالك :

وكنيابة عن الفعل بلا تأثر وكافتقار أصلا .

أى بفرجها . وقوله :

[٩٨٩] * إذْ لِمَّتِى مِثْلُ جَنَاحِ غَاقِ *

أى غراب . ومنه قول ذى الرّمة :

[٩٩٠] تَدَاعَيْنَ بِاسمِ الشِّيبِ فِى مُتَثَلِّمِ جَوَانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسِلَامِ

وقوله أيضًا :

[٩٩١] لَا يُنْعِشُ الطَّرْفَ إلَّا مَا يُخَوِّنُهُ دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ المَاءِ مَبْغُومِ

فالشيب صوت شرب الإبل . والماء صوت الظبية كما مرّ اهـ والله أعلم .

(قوله إذ لمتى) بكسر اللام يعنى شعر رأسى . **(قوله تداعين)** أى الإبل باسم الشيب أى بمسمى باسم هو الشيب أى بالصوت المعهود أى دعا بعضهن بعضا بذلك الصوت فالشيب هنا مستعمل فى نفس الصوت لا محكى به الصوت وقوله « فى متثلم » أى حوض ماء متثلم أى متكسر وقوله « من بصرة وسلام » بكسر السين المهملة هما نوعان من الحجارة قاله شيخنا السيد . وعبارة القاموس فى باب الراء . البصرة بلد معروف إلى أن قال : وحجارة رخوة فيها بياض وفى باب الميم السلمة كفرحة الحجارة والجمع ككتاب . **(قوله لا ينعش الطرف)** بالشين المعجمة أى لا يرفعه قال فى القاموس : نعشه الله كمنعه رفع كأنعشه ونعشه اهـ ومنه سمى النعش نعشا لارتفاعه وما فاعل ينعش واقعة على أم الظبى وقوله يخونه بضم التحتية وفتح الخاء المعجمة وكسر الواو المشددة آخره نون أى يتعهده . قال فى القاموس : خونه تعهده كتخونه اهـ وقوله داع بدل من ما أو عطف بيان أو خبر لمحذوف . والمبغوم بالموحدة فالغين المعجمة من البغم وهو عدم الإفصاح . والمعنى لا يرفع طرف الظبى إلا سماعه أمه التى تتعهده تقول عند تعهدها له ماء .

---

[٩٨٩] الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه .

[٩٩٠] البيت من الطويل ، وهو لذى الرمة فى ديوانه .

[٩٩١] البيت من البسيط ، وهو لذى الرمة فى ديوانه .

[نُونا التَّوكِيدِ]

(لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا) الثقيلة والخفيفة (كَنُونَي آذْهَبَنَّ وَآقْصِدَنْهُمَا) وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ﴾ [يوسف : ٣٢] وقد تقدم أول الكتاب أن قوله :

[٩٩٢] * أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا *

ضَرُورَةٌ .

(تنبيه): ذهب البصريون إلى أن كلا منهما أصل لتخالف بعض أحكامهما . وذهب الكوفيون إلى أن الخفيفة فرع الثقيلة . وقيل بالعكس . وذكر الخليل أن التوكيد بالثقيلة أشدّ من الخفيفة (يُؤَكِّدَانِ آفْعَلْ) أي فعل الأمر مطلقا نحو اضربن زيدا ، ومثله

[نونا التوكيد]

(قوله للفعل) قدمه للاختصاص . سم . **(قوله بنونين)** أي بكل منهما سم أي على انفراده . **(قوله ضرورة)** أي وسهلها شبه الوصف بالفعل . **(قوله لتخالف بعض أحكامهما)** كإبدال الخفيفة ألفا وقفا في نحو : ﴿ وليكونا ﴾ وحذفها في نحو : لا تهين الفقير وهما ممتنعان في الثقيلة وكوقوع الشديدة بعد الألف وهو ممتنع في الخفيفة وعورض التعليل بأن الفرع قد يختص بأحكام ليست في الأصل كما في المفتوحة فإنها فرع المكسورة ولها أحكام تخصها . تصريح مع زيادة وحذف . **(قوله فرع الثقيلة)** لاختصارها منها ولأن التأكيد في الثقيلة أبلغ . سم . **(قوله وقيل بالعكس)** يؤيده أن الخفيفة بسيطة والثقيلة مركبة فالخفيفة أحق بالأصالة والثقيلة أحق بالفرعية . **(قوله أشد من الخفيفة)** أي من التوكيد بالخفيفة ويؤيده أن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى وقوله تعالى : ﴿ **ليسجنن وليكونا من الصاغرين** ﴾ فإن امرأة العزيز كانت أشد حرصا على سجنه من كونه صاغرا لأنها كانت تتوقع حبسه في بيتها فتقرب منه وتراه كلما أرادت .

(قوله ويؤكدان افعل) أي جوازا كما سيأتي . **(قوله أي فعل الأمر)** قال البعض تبعا لشيخنا الأولى فعل الطلب ليشمل الدعاء اهـ ويدفع بأن المراد فعل الأمر الاصطلاحي وهو يشمل فعل الدعاء

---

[٩٩٢] قبله :

أريْتَ إن جاءت به أُملودا ... مُرَجَّلا ويلبَسُ البُرودا

ذكر مستوفى في شواهد الكلام . والشاهد في أقائلن حيث أدخلت فيه نون التأكيد وهي مختصة بفعل الأمر والمستقبل طلبا أو شرطا وهذا اسم الفاعل .

الدعاء كقوله :

* فأنزلـن سكينـة علينـا *

(وَيفْعَلْ) أى المضارع بالشرط الآتى ذكره ولا يؤكدان الماضى مطلقا . وأما قوله :

[٩٩٣] * دَامَنَّ سَعْدُكِ إِنْ رَحِمْتِ مُتَيَّمًا *

فضرورة شاذة سهلها كونه بمعنى الاستقبال . وإنما يؤكد بهما المضارع حال كونه **(آتِيًا * ذَا طَلَبٍ)** بأن يأتى أمرا نحو : ليقومن زيد ، أو نهيا نحو : ﴿ **ولا تحسبن الله**

مع أنه لو قال فعل الطلب لشمل المضارع المقرون بلام الأمر مع أنه سيذكره المصنف ، ولا ينافى كون المراد بفعل الأمر ما ذكر ، قوله ومثله الدعاء لإمكان حمله على الاستخدام بأن يجعل الضمير عائدا على فعل الأمر لا بالمعنى الأعم المتقدم بل بالمعنى الخاص المقابل للدعاء أو على جعل الضمير عائدا على اضربن زيدا لا على فعل الأمر فتأمل . **(قوله مطلقا)** أى من غير شرط لأنه مستقبل دائما اهـ تصريح . ويرشد إلى تفسير الإطلاق بذلك قوله بعد أى المضارع بالشرط الآتى فهو أحسن من قول البعض أى سواء كان على زنة افعل أو غيرها كانفعل وافتعل . **(قوله فأنزلن سكينة علينا)** تمامه :

* وثبت الأقدام إن لاقينـا *

وهو من كلامه ﷺ الموافق لوزن الرجز[1] . **(قوله بالشرط الآتى)** هو قوله آتيا ذا طلب إلخ . **(قوله ولا يؤكدان الماضى)** لأنهما يخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافى المضى[2] اهـ تصريح . **(قوله مطلقا)** أى ولو كان ذلك الماضى بمعنى المستقبل طردا للباب . **(قوله دامن سعدك)** بكسر الكاف إن رحمت متيما من تيمه الحب أى استعبده وذلله وتمامه :

* لولاك لم يك للصبابة جانحا *

أى مائلا والصبابة رقة الشوق . **(قوله فضرورة شاذة)** أى ليس للمولدين ارتكابها فى شعرهم وكذا أقائلن إلخ وإن أوهم صنيعه خلافه . **(قوله سهلها كونه بمعنى الاستقبال)** لأن الدوام إنما يتحقق فى الاستقبال اهـ سم . وقال الدماميني : سهلها ما فيه من معنى الطلب فعومل معاملة الأمر . **(قوله آتيا ذا طلب إلخ)** عبارة التوضيح : وأما المضارع فله حالات أى خمس : إحداها أن يكون توكيده بهما واجبا وذلك إذا كان مثبتا مستقبلا جوابا لقسم غير مفصول من لامه[3] بفاصل نحو : ﴿ **وتالله لأكيدن أصنامكم** ﴾ [الأنبياء : ٥٧] ، ثم قال : والثانية أن يكون قريبا من الواجب وذلك إذا كان شرطا لأن المؤكدة بها نحو : ﴿ **وإما تخافن** ﴾ [الأنفال : ٥٨] . ثم قال : الثالثة أن يكون كثيرا

---

[٩٩٣] ذكر مستوفى فى شواهد الكلام . والشاهد فى إدخال النون فى الماضى وهو شاذ .

(١) راجع فهارس الشعر للسيرة النبوية لابن هشام / من وضعنا .

(٢) فالماضى وقد انتهى لا داعى لتأكيده .

(٣) أى لام القسم .

غافلا ﴾ [إبراهيم : ٤٢] ، أو عرضا نحو : ألا تنزلن عندنا ، أو تحضيضا كقوله :

[٩٩٤] هَلَّا تَمُنِّنْ بِوَعْدٍ غَيْرَ مُخْلِفَةٍ كَمَا عَهِدتُكِ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمِ

أو تمنيا كقوله :

[٩٩٥] فَلَيْتَكِ يَوْمَ الْمُلْتَقَى تَرَيِنَّنِي لِكَيْ تَعْلَمِي أَنِّي امْرُؤٌ بِكِ هَائِمُ

أو استفهاما كقوله :

وذلك إذا وقع بعد أداة طلب كقوله تعالى : ﴿ ولا تحسبنّ الله غافلا ﴾ [إبراهيم : ٤٢] . ثم قال : والرابعة أن يكون قليلا وذلك إذا وقع بعد لا النافية أو ما الزائدة التى لم تسبق بأن . ثم قال : والخامسة أن يكون أقل وذلك بعد لم وبعد أداة جزاء غير إما ا هـ . قال شيخنا : وينبغى أن تزاد سادسة وهى امتناع التوكيد كالمضارع المنفى الواقع جوابا لقسم نحو : والله لا تفعل كذا والمضارع الحالى نحو : والله ليقوم زيد الآن والمضارع المفصول من لام القسم كما سيذكره الشارح قال فى النكت : أورد على الناظم نحو قولك للعاطس : يرحمكم الله وقوله تعالى : ﴿ والمطلقات يتربصن ﴾ [البقرة : ٢٢٨] ، ونحو ذلك مما أوقع فيه الخبر موقع الطلب فإنه يصدق عليه أنه يفعل آتيا ذا طلب ولا يجوز توكيده فلو قال يفعل المقترن بنهى أو استفهام إلخ لكان أولى ا هـ ويجاب بأنا لا نسلم أن الطلب فيما أورده بالفعل وحده كما هو فرض الكلام بل بالجملة لأنها من الجمل الخبرية المستعملة فى الإنشاء ولئن سلم أن الطلب فيه بالفعل وحده فالمراد ذا طلب بأداة كلام الأمر ولا الناهية والطلب فيما أورده ليس كذلك فاعرفه وذا طلب حال من ضمير آتيا .

(قوله هلا تمنن) أصله تمنين فلما أكد بالنون حذفت نون الرفع تخفيفا فالتقى ساكنان الياء والنون فحذفت الياء . وذى سلم موضع بالحجاز ا هـ زكريا . وغير مخلفة حال من الياء المحذوفة . **(قوله ترينني)** فيه الشاهد وأصله قبل نون التوكيد ترأيين بقلب حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت الهمزة فصار تريين فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار ترين فلما أكد بالنون حذفت نون الرفع لتوالى الأمثال وكسرت الياء للتخلص من الساكنين ولم تحذف لعدم ما يدل عليها فلما أتى بياء المتكلم لحقت نون الوقاية فصار ترينني ويوم ظرف لغو متعلق بترينني . **(قوله أو استفهاما)** أى بجميع أدواته اسمية كانت أو حرفية خلافا لمن خصه بالهمزة وهل ا هـ دماميني ولذا عدد الشارح الأمثلة .

---

[٩٩٤] هو من البسيط . والشاهد فى هلا تمنن حيث أكد الفعل بنون التأكيد الخفيفة بعد حرف التحضيض . وأصله تمنين خطاب للمؤنث ، فلما دخلت عليه هلا التى للطلب سقطت النون وصار هلا تمنى ، ثم لما دخلت عليه نون التأكيد الخفيفة وهى ساكنة التقى ساكنان وهما النون والياء ، فحذفت الياء فصار هلا تمنن . وغير نصب على الحال . وذى سلم اسم موضع بالحجاز . وقيل اسم واد بها ، فكأنها قد وافته فى الأيام التى كانوا مربعين فى ذى سلم ، ثم شرعت تخلف ، فلذلك خاطبها بهذا الخطاب .

[٩٩٥] هو من الطويل . والشاهد فى ترينني حيث أكده بالنون الثقيلة لوقوع الفعل بعد التمنى ، وهو خبر ليت واللام فى لكى للتعليل . وكى بمنزلة أن المصدرية معنى وعملا ، وليست بحرف تعليل ، إذ لو كانت كذلك لما دخلها حرف تعليل . والهائم : المتحير فى العشق .

[٩٩٦] وَهَلْ يَمْنَعَنِّى ارْتِيَادِى الْبِلَا دَ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنْ

وقوله :

[٩٩٧] * أَفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيلَا *

وقوله :

[٩٩٨] فَأَقْبِلْ عَلَى رَهْطِى وَرَهْطِكَ نَبْتَحِثْ مَسَاعِيَنَا حَتَّى نَرَى كَيْفَ نَفْعَلَا

أو دعاء كقوله :

[٩٩٩] لَا يَبْعُدَنْ قَوْمِى الَّذِينَ هُمُو سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزُرِ

(أَوْ) آتيا **(شَرْطًا إِمَّا تَالِيًا)** إما فى موضع النصب مفعول به لتاليا ، أى شرطا تابعا

(قوله وهل يمنعني ارتيادي البلاد) أى طوافى بها ومن حذر الموت تعليل لارتيادى ، وقوله أن يأتين أى من إتيانه متعلق بيمنعنى . **(قوله أفبعد كندة)** بكسر الكاف وسكون النون اسم قبيلة وقبيلا ترخيم قبيلة للضرورة ا هـ تصريح . وقال زكريا : قبيلا أى جماعة ثلاثة فأكثر ا هـ . قال أرباب الحواشى : وهو أولى لأنه لا يلزم عليه ارتكاب ضرورة . **(قوله فأقبل إلخ)** الشاهد فى نفعلا حيث أكده بالنون الخفيفة لوجود الاستفهام ثم أبدلها ألفا للوقف . ونبتحث مساعينا جواب الأمر أى نفتش عن مآثرنا . أفاده زكريا . **(قوله لا يبعدن)** أى لا يهلكن وتقدم الكلام على البيت فى النعت . **(قوله إما فى موضع النصب إلخ)** ويصح أن يكون إما بدلا من شرطا وشرطا مفعول تاليا . والمعنى تاليا

---

[٩٩٦] قاله الأعشى ميمون بن قيس من قصيدة من المتقارب . والشاهد فى هل يمنعنى حيث أكده بنون التأكيد الثقيلة لوقوع الفعل بعد الاستفهام . وارتياد البلاد : الطواف فيها وأصل أن يأتين ، من أن يأتين ، وإن مصدرية أى من إتيان الموت .

[٩٩٧] هذا شطر من الكامل . الهمزة للاستفهام والتقدير : أتمدحن قبيلا أى قبيلة بعد كندة : قبيلة فى كهلان . والشاهد فى إدخال النون فى تمدحن لوقوع الفعل بعد الاستفهام .

[٩٩٨] هو من الطويل . والرهط : العصابة دون العشرة . ويقال بل إلى الأربعين . ونبتحث مجزوم لأنه جواب الأمر أن نفتش : والتقدير عن مساعينا ، لأنه لا يقال إلا بحث عنه : أى عن فضائلنا ومآثرنا . والشاهد فى كيف تفعلا ، أصله تفعلن بنون التأكيد الخفيفة ، أكده لوقوع الفعل بعد اسم الاستفهام ، فأبدل النون ألفا لأجل القافية .

[٩٩٩] البيتان من الكامل ، وهما للخرنق بنت هفان فى ديوانها .

إن الشرطية المؤكدة بما ، نحو : ﴿ **وإما تخافنّ** ﴾ ، ﴿ **فإما تذهبنّ** ﴾ ، ﴿ **فإما ترينّ** ﴾ ، واحترز من الواقع شرطا بغير إما . فإن توكيده قليل كما سيأتى (**أَوْ**) آتيا (**مُثْبَتًا فِي**) جواب (**قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا**) غير مفصول من لامه بفاصل نحو : ﴿ **تالله لأكيدن أصنامكم** ﴾ [الأنبياء : ٥٧] . وقوله :

[١٠٠٠] **فَمَنْ يَكُ لَمْ يَثْأَرْ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ فَإِنِّى وَرَبِّ الرَّاقِصَاتِ لَأَثْأَرَا**

ولا يجوز توكيده بهما إن كان منفيا نحو : ﴿ **تالله تفتؤ تذكر يوسف** ﴾ [يوسف : ٨٥] إذ التقدير لا تفتؤ . وأما قوله :

[١٠٠١] **تاللهِ لَا يُحْمَدَنَّ المرءُ مُجْتَنِبًا فِعْلَ الكِرَامِ وَلَوْ فَاقَ الوَرَى حَسَبَا**

فشاذ أو ضرورة ، أو كان حالا كقراءة ابن كثير : « لأقسم بيوم القيامة » . وقوله :

[١٠٠٢] **يَمِينًا لَأُبْغِضُ كُلَّ امْرِىءٍ يُزَخْرِفُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ**

وقوله :

[١٠٠٣] **لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بُيُوتُكُمْ لَيَعْلَمُ رَبِّى أَنَّ بَيْتِىَ وَاسِعُ**

شرطا إما وشرطا على هذا بمعنى أداة شرط وعلى ما ذكره الشارح بمعنى فعل شرط . (**قوله المؤكدة بما**) أى الزائدة . (**قوله فإما ترينّ**) تقدم تصريفه لكن نون الرفع حذفت هنا للجازم وشذ ثبوتها فى قراءة من قرأ ترين بياء ساكنة بعدها نون الرفع على حد قوله لم يوفون بالجار كما فى المغنى .

(**قوله فإن توكيده قليل**) عبر بالتوضيح بأقل كما مر . (**قوله فمن يك لم يثأر بأعراض قومه**) أى لم ينتصر لها وهو بسكون المثلثة وفتح الهمزة والأعراض جمع عرض وهو ما يحميه الإنسان من أن يعاب فيه وأراد بالراقصات إبل الحجيج التى تهتز أطرافها فى مشيها كأنها ترقص والشاهد فى لأثأرا فإنه أكده بالنون الخفيفة ثم أبدلها ألفا للوقف . أفاده زكريا . (**قوله أو كان حالا**) منع البصريون الإقسام على فعل الحال فلا يجوزون والله لأفعل الآن كما سيأتى فى التنبيه الثانى ويؤوّلون القراءة والبيتين بأنها على إضمار مبتدأ . (**قوله يمينا لأبغض**) مضارع من باب نصر وأما أبغض يبغض بالضم فلغة رديئة ذكره شيخنا السيد وقوله يزخرف قولا إلخ أى يزين قوله بالوعد ولا يفعل ما يعد به . (**قوله أو**

[١٠٠٠] قاله النابغة الجعدى الصحابى رضى الله عنه من الطويل : أى فمن لم ينتصر لأعراض قومه بالهجو والذب عنهم فإنى قد هجوت من هجاهم وانتصرت لهم حفظا لأعراضهم . وهو جمع عرض ، وهو ما يحميه الرجل من أن يثلب فيه . وأراد بالراقصات إبل الحجيج التى تهتز أطرافها فى مشيها كأنها ترقص . الفاء فى فإنى جواب الشرط . والواو فى ورب للقسم . والشاهد فى لأثأرا أصلها لأثأرن ، فلما وقف عليها أبدلها ألفا كما فى (لنسفعا) .

[١٠٠١] من البسيط . تالله قسم بمعنى والله . والمرء مفعول ناب عن الفاعل . ومجتنبا حال . وفعل الكرام مفعوله وجواب لو محذوف تقديره ، ولو فاق الورى حسبا لا يحمد . وحسبا تمييز . والشاهد فى قوله لا يحمدن فإنه منفى أكد بالنون .

[١٠٠٢] هو من المتقارب ومعناه حسن جدا . ويمينا نصب بفعل محذوف . أى أقسم يمينا أو أحلف . ولأبغض جواب القسم وفيه الشاهد حيث لم يدخله نون التأكيد وهو مضارع مثبت مقرون باللام وقع حالا . قوله يزخرف أى يزين أقواله بالمواعيد ثم لا يفعل .

[١٠٠٣] هو من الطويل . واللام فى لئن للتأكيد . ويك أصله يكن ، وهى زائدة ههنا فلا تعمل شيئا ، أو يكون تامة أى لئن يكن الشأن . والشاهد فى ليعلم إذ أصله ليعلمن بنون التأكيد فحذفها .

أو كان مفصولا من اللام مثل : ﴿ ولئن متم أو قتلتم لإلى الله تحشرون ﴾ [آل عمران : ١٥٨] ، ونحو : ﴿ ولسوف يعطيك ربك فترضى ﴾ [الضحى : ٥] .

(تنبيهان): **الأول** : التوكيد فى هذا النوع واجب بالشروط المذكورة كما نص عليه فى التسهيل وهو مذهب البصريين ، فلا بدَّ عندهم من اللام والنون فإن خلا منهما قدر قبل حرف النفى ، فإذا قلت والله يقوم زيد كان المعنى نفى القيام عنه ، وأجاز الكوفيون تعاقبهما ، وقد ورد فى الشعر ، وحكى سيبويه : والله لأضربه . وأما التوكيد بعد الطلب فليس بواجب اتفاقا . واختلفوا فيه بعد أما : فمذهب سيبويه أنه ليس بلازم ولكنه أحسن ولهذا لم يقع فى القرآن إلا كذلك ، وإليه ذهب الفارسى وأكثر المتأخرين وهو الصحيح ، وقد كثر فى الشعر مجيئه غير مؤكد ، من ذلك قوله :

[١٠٠٤] يَا صَاحِ إمَّا تَجِدْنِى غَيْرَ ذِى جِدَةٍ فَمَا التَّخلِّى عَنِ الخِلَّانِ مِنْ شِيَمِى

وقوله :

[١٠٠٥] فَإمَّـا تَرَيْنِـى وَلِـى لِمَّـةٌ فَإنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَـا

وقوله :

كان مفصولا من اللام) أى بمعموله كالمثال الأول أو بحرف تنفيس كالمثال الثانى أو بقد نحو : والله قد يقوم زيد كما فى سم . **(قوله التوكيد فى هذا النوع)** أى الواقع فى جواب القسم واجب لأنهم كرهوا أن يؤكد الفعل بأمر منفصل وهو القسم من غير أن يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له . جامى .

(قوله قدر قبل) وفى بعض النسخ قبله . **(قوله كان المعنى نفى القيام عنه)** به أخذ الحنفية فقالوا إذا قال الشخص والله أصوم حنث بالصوم والذى يقتضيه بناء الأيمان على العرف الحنث بعدم الصوم كما هو مذهب غيرهم[1] . **(قوله وأجاز الكوفيون تعاقبهما)** أى اللام والنون فيكتفى بأحدهما . **(قوله غير ذى جدة)** بكسر الجيم أى سعة فى المال . **(قوله فإما ترينى إلخ)** اللمة بكسر اللام شعر الرأس . وأودى هلك وهو يتعدى بالباء فمعنى أودى بها أهلكها وإنما لم يقل أودت بها ليوافق تأسيس القافية

[١٠٠٤] هو من البسيط : أى يا صاحبى منادى مفرد[2] مرخم . والشاهد فى إما تجدنى حيث ترك فيه التوكيد بالنون بعد وقوع الفعل بعد إما المركبة من إن وما : إما للضرورة وإما أنه قليل . وغير ذى جدة مفعول ثان لتجدنى : من وجد فى المال وجدا بتثليث الواو . وجدة أى استغنى . والخلان : جمع خليل . والفاء جواب الشرط . والشيم ـ بكسر الشين المعجمة وفتح الياء آخر الحروف ـ: جمع شيمة وهو الخلق والطبيعة .

[١٠٠٥] ذكر مستوفى فى شواهد الفاعل . والشاهد ههنا فى فإما ترينى حيث ترك فيه نون التأكيد بعد إما الشرطية ، وبه يرد على الزجاجى فى اشتراطها بعد إما الشرطية .

---

(١) والأيمان مبنية على العرف أيضا على بساطها والدافع إليها ، راجع من تحقيقنا (بداية المجتهد ونهاية المقتصد)د لابن رشد الحفيد المالكى ـ ط دار الجيل / بيروت .

(٢) ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف .

[١٠٠٦] **فَإِمَّا تَرَيْنِي كَابْنَةِ الرَّمْلِ ضَاحِيًا عَلَى رِقَّةٍ أُحْفَى وَلَا أَتَنَعَّلُ**

وذهب المبرد والزجاج إلى لزوم النون بعد إما، وزعما أن حذفها ضرورة. **الثاني**: منع البصريون نحو: والله ليفعل زيد الآن، استغناء عنه بالجملة الاسمية المصدّرة بالمؤكد كقولك: والله إن زيدا ليفعل الآن، وأجازه الكوفيون. ويشهد لهم ما تقدم من قراءة ابن كثير ﴿**لأقسم**﴾، والبيتين اهـ (**وَقَلَّ**) التوكيد (**بَعْدَ مَا**) الزائدة التى لم تسبق بأن، من ذلك قولهم: بعين ما أرينك، وبجهد ما تبلغنّ، وحيثما تكوننّ آتك، ومتى ما تقعدنّ أقعد. وقوله:

[١٠٠٧] **إِذَا مَاتَ مِنهُمْ مَيِّتٌ سَرَقَ ابْنُهُ وَمِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا** وقوله:

[١٠٠٨] * **قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ** *

وهو الألف الواقعة قبل حرف متحرك قبل حرف الروىّ، زكريا. (**قوله كابنة الرمل**) يعنى الناقة ضاحيا يعنى ملاقيا لحر الشمس على رقة يعنى مع رقة جلد قدمى. (**قوله منع البصريون نحو والله ليفعل زيد الآن**) أى من كل جواب قسم مضارع حالى مثبت ويظهر لى أن منعهم ذلك من لوازم قولهم السابق لابد من اللام والنون فإن نحو المثال المذكور لم يجتمع فيه اللام والنون لمنافات النون للحال لاقتضائها الاستقبال. (**قوله من قراءة ابن كثير لأقسم**) ومن منع الإقسام على فعل الحال أول ذلك على إضمار مبتدأ أى لأنا أقسم اهـ زكريا. قال الدمامينى: والذى يظهر مذهب الكوفيين إذ لا حاجة إلى الإضمار مع كون الحال لا ينافى القسم كما اعترف به البصريون فى الجملة الاسمية اهـ وفيه أن علة منع البصريين ليست فيما يظهر منافاة القسم للحال حتى يرد عليهم أنه لا ينافى الحال كما قالوا به فى الجملة الاسمية بل إنه لابد عندهم من اجتماع اللام والنون، والنون لا تأتى هنا لمنافاتها الحال كما قدمناه، فعلم ما فى كلام البعض (**قوله التى لم تسبق بإن**) سواء سبقت بأداة شرط أم لا كما مثل. (**قوله بعين ما أرينك**) تقوله لمن يخفى أمرا أنت به بصير. تصريح (**قوله وبجهد ما تبلغن**) تقوله لمن حملته فعلا فأباه أى لابد لك من فعله مع مشقة. تصريح. (**قوله إذا مات إلخ**) المعنى إذا مات منهم شخص سرق ابنه صفاته فصار مثله. وقوله: ومن عضة إلخ قال الشارح فى شرحه على التوضيح: العضة بالتاء واحدة العضاه بالهاء وهو كل شجر عظيم له شوك والتاء عوض من الهاء الأصلية كما فى شفة. والشكير ما ينبت حول الشجرة من أصلها. قاله الجوهرى اهـ. (**قوله قليلا به**) أى حمدا قليلا وضمير به للمال فى بيت قبله. اهـ زكريا.

[١٠٠٦] البيت من الطويل.

[١٠٠٧] كل من ذكر هذا من الشراح قال: وقولهم أى وقول ضاربى الأمثال: ومن عضة إلخ وليس كذلك فإنه بيت شعر والدليل على ذلك قول الجوهرى: الشكير ما ينبت حول الشجر من أصلها. قال الشاعر: ومن عضة إلخ وهذا مثل يضرب لمن كان أصلا ينزع منه ما يشبهه، والمعنى ههنا: إذا مات الأب يسرق الولد شخص والده كأنه هو، وأصل العضة عضهة، فحذف منها الهاء وهو كل شجر عظيم شوكه. والشاهد فيه قوله لا ينبتن شكيرها حيث أكد لا ينبتن بالنون الثقيلة بعد كلمة لا.

[١٠٠٨] قاله حاتم الطائى. وتمامه: * **إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَمَا** * من الطويل. والضمير فى به يرجع إلى المال فى البيت الذى قبله:

أَهِنْ لِلَّذِى تَهْوَى التِّلَادَ فَإِنَّهُ إِذَا مُتَّ كَانَ الْمَالُ نَهْبًا مُقَسَّمَا

وقليلا منصوب على انه صفة لمصدر محذوف: أى حمدا قليلا يحمدنك وارثك بعد استيلائه على مالك. ووارث فاعل يحمدنك. والشاهد فى تأكيد يحمدنك بالنون الثقيلة وهذا بعدما الزائدة قليل، ولا سيما إذا لم يسبق بان.

(تنبيهان)*: **الأوّل** : مراد الناظم أن التوكيد بعد ما المذكورة قليل بالنسبة إلى ما تقدم ، لا قليل مطلقا ، فإنه كثير كما صرح به فى غير هذا الكتاب ، بل ظاهر كلامه اطراده . وإنما كان كثيرا من قبل أن ما لما لازمت هذه المواضع أشبهت عندهم لام القسم فعاملوا الفعل بعدها معاملته بعد اللام . نص على ذلك سيبويه كما حكاه فى شرح الكافية . **الثانى** : كلامه يشمل ما الواقعة بعد رب ، وصرح فى الكافية بأن التوكيد بعدها شاذ ، وعلل ذلك بأن الفعل بعدها ماضى المعنى ، ونص بعضهم على أن إلحاق النون بعدها ضرورة ، وظاهر كلامه فى التسهيل أنه لا يختص بالضرورة وهو ما يشعر به كلام سيبويه فإنه حكى ربما يقولن ذلك . ومنه قوله :

[١٠٠٩] **رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِى عَلَمٍ ... تَرْفَعَنْ ثَوْبِى شَمَالَاتُ**

(قوله لا قليل مطلقا) أى بالنسبة لما تقدم وفى نفسه . **(قوله بل ظاهر كلامه اطراده)** لكن فى التصريح أنه لا يقاس على المواضع التى سمع فيها زيادة ما وأنه لا يحذف منها ما .

(قوله لما لازمت هذه المواضع) يعنى بعد عين وجهد وحيث ومتى وعضة وقليلا فى التراكيب المتقدمة وما أشبهها ، وعندى فى اللزوم بالنسبة إلى متى نظر للقطع بجواز متى أقعد فتأمل وإنما زيدت ما بعد النكرة لتوكيد الإبهام كما قاله شيخنا وقول البعض لزوال الإبهام سبق قلم .

(قوله أشبهت) أى فى اللزوم وأما قول شيخنا أى فى التوكيد فيرد عليه أن المشابهة فى التوكيد لا تتوقف على اللزوم لترتب التوكيد بما على مجرد حصولها .

(قوله معاملته بعد اللام) أى فى مطلق توكيده فلا يرد أن توكيده بعد اللام واجب عند البصريين وبعد ما هذه قليل .

(قوله ماضى المعنى) أى فلا يناسبه التوكيد بالنون المقتضية للاستقبال والمراد ماضى المعنى غالبا فلا يرد : ﴿ **ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين** ﴾ .

(قوله وظاهر كلامه فى التسهيل إلخ) يصح تمشيته على أنه قليل وعلى أنه شاذ .

(قوله ربما أوفيت إلخ) أى نزلت والعلم الجبل وفى بمعنى على والشاهد فى ترفعن وفاعله شمالات جمع شمال ريح من ناحية القطب ، زكريا .

[١٠٠٩] ذكر مستوفى فى شواهد حروف الجر . والشاهد فى ترفعن حيث أكده بالنون الخفيفة وهذا نادر بعد تقدم رب على ما .

اهـ (**وَلَمْ**) أى وقلّ التوكيد بعد لم كقوله :

[١٠١٠] **يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا   شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا**

(**تنبيه**): نص سيبويه على أنه ضرورة لأن الفعل بعدها ماضى المعنى كالواقع بعد ربما . قال فى شرح الكافية : وهو بعد ربما أحسن (**وَبَعْدَ لَا**) أى وقلّ التوكيد بعد لا النافية . قال فى شرح الكافية : وقد يؤكد بإحدى النونين المضارع المنفى بلا تشبيها بالنهى كقوله تعالى : ﴿ **واتقوا فتنة لا تصيبنَّ الذين ظلموا منكم خاصة** ﴾ [الأنفال : ٢٥] وقد زعم قوم أن هذا نهى وليس بصحيح . ومثله قول الشاعر :

[١٠١١] **فَلَا الْجَارَةُ الدُّنْيَا بِهَا تُلْحِيَنَّهَا   وَلَا الضَّيْفُ فِيهَا إِنْ أَنَاخَ مُحَوَّلُ**

(**قوله أى وقل التوكيد بعد لم**) القلة بالنسبة إلى التوكيد بعد لم بمعنى الندور كما فى ابن الناظم وغيره . (**قوله يحسبه**) أى الجبل الذى عمه الخصب وحفه النبات والشاهد فى ما لم يعلما اهـ عينى وهذا ما نقله السيوطى فى شرح شواهد المغنى عن الأعلم ثم قال : وقال ابن هشام اللخمى ليس كذلك وإنما شبه اللبن فى القعب لما عليه من الرغوة حتى امتلأ بشيخ معمم فوق كرسى وما قبله من الأبيات يدل على ذلك اهـ . (**قوله كالواقع بعد ربما**) أى فى أنه ماضى المعنى . (**قوله وهو بعد ربما أحسن**) قال شيخنا وتبعه البعض : لعله لأن لم تقلب المضارع إلى المضى أبدا بخلاف ربما فإنها قد تدخل على المستقبل كما فى : ﴿ **ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين** ﴾ [الحجر : ٢] اهـ ويحتمل أن الأحسنية لوجود ما الزائدة التى يؤكد بعدها كثيرا فى غير ربما . (**قوله وبعد لا**) لم يحتج لتقييدها بالنافية لأنه قد علم من قوله ذا طلب اطراد التوكيد بعد لا النافية ، نكت . (**قوله وليس بصحيح**) لعل وجهه أن الجملة صفة فتنة والجملة الإنشائية لا تقع صفة اهـ سم ، أى والأصل عدم التأويلات الآتية من طرف من جعل لا ناهية . (**قوله فلا الجارة الدنيا**) أى القريبة لها أى لجمزة محبوبته وتلحينها خبر الجارة أن

[١٠١٠] قاله أبو حيان الفقعسى . والضمير فى يحسبه يرجع إلى الجبل لأنه يصف جبلا قد عمه الخصب وحفه النبات . والشاهد فى ما لم يعلما حيث أكده بنون التأكيد بعد مضى لم الجازمة ، وهذا نادر . وشيخا مفعول ثان ليحسبه ، ومعمما صفته .

[١٠١١] قاله النمر بن تولب العكلى من قصيدة من الطويل . الفاء للعطف ، ولا للنفى والجارة مبتدأ ، والدنيا صفته : أى القريبة ولها حال أى لجمزة المذكورة فى أول القصيدة وهو :

تَأَبَّدَ مِنْ أَطْلَالِ جَمْرَةَ مَأْسَلُ   فَقَدْ أَقْفَرَتْ مِنْهَا سَرَاءِ فَيَذْبُلُ

وجمزة بالجيم اسم محبوبته ، والأطلال جمع طلل : الدار وهو آثارها . ومأسل بفتح الميم اسم رملة . وأقفرت أى خلت . وسراء بفتح السين المهملة وبالمد اسم بلد . ويذبل بفتح الياء آخر الحروف وسكون الذال المعجمة وضم الباء الموحدة اسم جبل . وتلحينها جملة خبر مبتدأ من لحيته ألحاه إذا لمته وفيه الشاهد حيث أدخل فيها النون بعد لا النافية تشبيها لها فى اللفظ بلا الناهية . قوله منها أى من جمزة والتقدير ولا الضيف محول عنها إن أناخ : أى نزل ، لأن إناخته مركوبه تكون للنزول وذلك لحسن قيامها بالضيف .

إلا أن توكيد تصيبنَّ أحسن لاتصاله بلا فهو بذلك أشبه بالنهى كقوله تعالى : ﴿ **لا يفتننكم الشيطان** ﴾ [الأعراف : ٢٧] ، بخلاف قول الشاعر فإنه غير متصل بلا فيبعد شبهه بالنهى ، ومع ذلك فقد سوغت لا توكيده وإن كانت منفصلة فتوكيد تصيبن لاتصاله أحق وأولى . هذا كلامه بحروفه .

(تنبيهان): ما اختاره الناظم هو ما اختاره ابن جنى . والجمهور على المنع . ولهم فى الآية تأويلات : فقيل لا ناهية والجملة محكية بقول محذوف هو صفة فتنة فتكون نظير :

[١٠١٢] * جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ *

وقيل لا ناهية ، وتم الكلام عند قوله فتنة ، ثم ابتدأ نهى الظلمة عن التعرض للظلم

ألغيت لا وخبر لا إن أعملت عمل ليس من لحيته ألحاه إذا لمته وفيها بمعنى عنها والضمير لجمزة ، وتقدير عجز البيت ولا الضيف محول عنها إن أناخ أى نزل . وجمزة بالجيم والزاى نقله شيخنا وقوله وخبر لا إن أعملت عمل ليس أى بناء على القول بجواز عملها فى المعرفة والذى فى المغنى بها بالباء بدل اللام وعليه فالباء ظرفية والضمير المجرور بها عائد إلى أرض المحبوبة وكذا الضمير فى فيها وفيها حال من الضيف صرح بذلك الدمامينى . **(قوله ما اختاره الناظم)** أى من جواز التوكيد بعد لا النافية على قلة . **(قوله على المنع)** أى منع التوكيد بالنون بعد لا النافية إلا فى الضرورة . **(قوله بقول محذوف هو صفة فتنة)** والتقدير واتقوا فتنة مقولا فيها لا تصيبن إلخ أى وفى لا تصيبن إلخ تحويل النهى الآتى بيانه فى الوجه الثانى ويحتمل عندى تنزيل الفتنة منزلة العاقل الذى ينهى فلا تحويل . **(قوله فأخرج النهى عن إسناده للفتنة)** يعنى أن النهى وإن كان باعتبار القصد الأصلى عن تعرض المخاطبين للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة والأصل لا تتعرضوا للظلم فتصيبكم الفتنة خاصة لكنه حول فى العبارة عن إيقاعه على هذا التعرض إلى إيقاعه عن الإصابة المسببة عنه وأوقع الذين ظلموا موقع ضمير خطاب جماعة الذكور تنبيها على أنهم إن تعرضوا كانوا ظالمين فقول الشارح أخرج أى حول . وقوله عن إسناده أى إيقاعه وصلته محذوفة أى إسناده للتعرض للظلم وقوله للفتنة متعلق بأخرج واللام بمعنى إلى مع حذف أى إلى إسناده لإصابة الفتنة أى تنزيلا للمسبب منزلة السبب . وعلى هذا فالإصابة خاصة بالمتعرضين لأن مفعول الإصابة هو فاعل التعرض بخلاف الوجه الأول ومن فى منكم على هذا لبيان الجنس لا للتبعيض لئلا ينقسم المتعرضون للظلم إلى ظالم وغير ظالم وليس كذلك بخلاف الوجه الأول فمن عليه للتبعيض .

[١٠١٢] قدمر هذا فى النعت . وأورد ههنا للتنظير ، وذلك أن مذهب الجمهور منع التوكيد بالنون بعد لا النافية إلا فى الضرورة ، وأجازه ابن مالك وابن جنى محتجين بقوله تعالى : ﴿ **واتقوا فتنة لا تصيبنّ الذين ظلموا** ﴾ وأجابوا بأن لا فى الآية ناهية . والجملة محكية بقول محذوف هو صفة فتنة كما فى قوله: جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط[1]. تقديره جاءوا بمذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط.

---

(١) وراجع البيت فى باب النعت وصدر البيت : * حتى إذا جن الظلام واختلط *

فتصيبهم الفتنة خاصة ، فأخرج النهى عن إسناده للفتنة فهو نهى محوّل ، كما قالوا لا أرينك ههنا ، وهذا تخريج الزجاج والمبرد والفراء . وقال الأخفش الصغير : لا تصيبنّ هو على معنى الدعاء . وقيل جواب قسم والجملة موجبة والأصل لتصيبن كقراءة ابن مسعود وغيره ، ثم أشبعت اللام وهو ضعيف لأن الإشباع بابه الشعر . وقيل جواب قسم ولا نافية ودخلت النون تشبيها بالموجب كما دخلت فى قوله :

[١٠١٣] **تَاللهِ لَا يُحْمَدَنَّ الْمَرْءُ مُجْتَنِبًا فِعْلَ الكِرامِ** ... ...

وقال الفراء : الجملة جواب الأمر نحو قولك انزل عن الدابة لا تطرحنك ، ولا نافية ومن منع النون بعد لا النافية منع انزل عن الدابة لا تطرحنك . **الثانى** : إذا قلنا بما رآه الناظم فهل يطرد التوكيد بعد لا كلامه يشعر بالاطراد مطلقا ، لكن نص غيره على أنه

(قوله كما قالوا لا أرينك) هو نهى محول عن إسناده للمخاطب إلى إسناده للمتكلم والأصل لا تأت فحول النهى عن الإتيان الذى هو سبب لرؤيته إلى المسبب الذى هو الرؤية . سم . **(قوله هو على معنى الدعاء)** أى فلا دعائية لا نافية وحينئذ فهى إنشائية فلا تكون صفة فتنة فلابد من تقدير القول أو الوقف على فتنة ولا يخفى أنه يلزم على هذا الوجه أن يكون الدعاء على الظالمين وغيرهم وأنه إنما يأتى إذا كان هذا الكلام مقولا عن لسان بعض الناس وفى ذلك ما لا يخفى فهذا الوجه عندى شديد الضعف فتأمل . **(قوله وقيل جواب قسم ولا نافية)** قال البعض : كان الصواب عدم ذكر هذا فى التأويلات المذكورة لأنها على مذهب الجمهور المانعين جواز التوكيد بعد لا النافية ا هـ وقد يدفع بحمل إنكارهم مجىء التوكيد بعد النفى بلا على النفى الذى ليس جواب قسم بدليل قولهم هنا بسماعه فى النفى الذى هو جواب قسم . **(قوله تشبيها بالموجب)** أى بالجواب الموجب أى فى التوكيد مع كونه سماعيا . **(قوله جواب الأمر)** يعنى اتقوا ، وممن ذكر هذا الوجه الزمخشرى وهو فاسد لأن المعنى حينئذ أن تتقوها لا تصيب الظالم خاصة وقوله إن التقدير إن أصابتكم لا تصيب الظالم خاصة مردود لأن الشرط إنما يقدر من جنس الأمر لا من جنس الجواب ألا ترى أنك تقدر فى ائتنى أكرمك إن تأتنى أكرمك ا هـ مغنى . وأجاب التفتازانى بأنه على رأى من يقدر ما يناسب الكلام ولا يلتزم كون المقدر من جنس الأمر ولا موافقا له نفيا وإثباتا فيصح فى الآية تقدير إن لم تتقوا وتقدير إن أصابتكم كذا فى الشمنى . **(قوله مطلقا)** أى سواء كانت لا مفصولة من المضارع بفاصل كما فى قوله فلا الجارة الدنيا ... البيت المتقدم ، أو موصولة به .

[١٠١٣] البيت من البسيط وتمامه :

تـــالله لا يُحمَـــدَنّ المرءُ مجتنبـــا فِعْلَ الكرامِ ولو فاق الوَرَى حَسَبَـا

بعد المفصولة ضرورة (**وَغَيْرَ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ ٱلْجَزَا**) أى وقلّ بعد غير إما الشرطية من طوالب الجزاء ، وذلك يشمل إن المجردة عن ما وغيرها ، ويشمل الشرط والجزاء . فمن توكيد الشرط بعد غير إما قوله :

[١٠١٤] * **مَنْ يُثْقَفَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآيِبِ** *

ومن توكيد الجزاء قوله :

[١٠١٥] **فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تُعْطِكُمْ وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تَمْنَعَا**

وقوله :

[١٠١٦] **ثَبَّتُم ثَبَاتَ الْخَيْزُرَانِيِّ فِي الْوَغَى حَدِيثًا مَتَى مَا يَأْتِكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا**

(**قوله على أنه بعد المفصولة ضرورة**) الذى فى المغنى أنه بعد المفصولة والموصولة سماعى . (**قوله وذلك يشمل إلخ**) أى قولنا وقل بعد غير إما الشرطية لكن محط شمول إن وغيرها قوله غير إما ومحط شمول الشرط والجزاء قوله بعد غير . (**قوله وغيرها**) بالنصب عطفا على إن . (**قوله والجزاء**) أى جزاء غير أما من طوالب الجزاء لعدم شمول كلام المصنف جزاء إما ويمكن أن يعمم فى الجزاء بناء على أن جزاء إما داخل فى كلام المصنف بمفهوم الموافقة الأولوى فاعرفه . (**قوله من يثقفن**) بالبناء للمجهول أى يوجدن يقال ثقفته من باب فهم[1] أى وجدته . والآيب الراجع وتوهم البعض أن يثقفن مبنى للفاعل بمعنى يوجدن فقال : يثقفن مضارع ثقف من باب علم يعلم أى يوجدن اهـ وهو خطأ واضح ثم رأيت فى نسخة صحيحة من العينى ونسخة صحيحة من ابن الناظم تثقفن بتاء الخطاب مبنيا للفاعل فيكون بمعنى تجدن وهو واضح . (**قوله فمهما تشأ إلخ**) منه متعلق بتعطكم وفزارة فاعل تشأ . (**قوله حديثا**) أى حدث حديثاً أي قل ذلك جهاراً فإن مسلم .

[١٠١٤] تمامه : * **أبدًا وَقَتْلُ بنى قُتَيْبَةَ شَافِ** *

هو من الكامل . الشاهد فى يثقفن حيث أكده بالنون الخفيفة وهو فعل واقع لغير إما ، وهو قليل . وهو من ثقف يثقف من باب علم يعلم : إذا وجد . والفاء جواب الشرط . والآيب الراجع . وبنو قتيبة من باهلة . وشاف خبر لقتل بنى قتيبة .

[١٠١٥] قاله الكميت بن معروف من قصيدة من الطويل ومهما اسم يتضمن معنى الشرط ولهذا جزم تشأ فى الموضعين . وفزارة بكسر الفاء فى غطفان . والشاهد فى تمنعا : أصله تمنعن مؤكدا بالنون الخفيفة ، أكده لتأكيد الجزاء ثم أبدلها ألفا للوقف .

[١٠١٦] قاله النجاشى . من الطويل . وحديثا نصب بفعل محذوف تقديره حدث حديثا . ومتى للشرط . وما زائدة . ويأتك الخير جملة فعل الشرط . وينفعا جوابه . وفيه الشاهد حيث دخلت فيه نون التوكيد وهو جواب الشرط .

---

(١) أى مضارعه : يفهم على وزن يفعل .

(تنبيهان) الأول: مقتضى كلامه أن ذلك جائز فى الاختيار وبه صرح فى التسهيل فقال: وقد تلحق جواب الشرط اختيارا، وذهب غيره إلى أن دخولها فى غير شرط إما وجواب الشرط مطلقا ضرورة. **الثانى**: جاء توكيد المضارع فى غير ما ذكر وهو فى غاية الندرة ولذلك لم يتعرض له، ومنه قوله:

[١٠١٧] لَيْتَ شِعْرِى وَأَشْعُرَنَّ إِذَا مَا ... قَرَّبُوهَا مَنْشُورَةً وَدُعِيتُ

وأشد من هذا توكيد أفعل فى التعجب كقوله:

[١٠١٨] وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْبَى[1] صَرِيمَةً ... فَأَحْرِ بِهِ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيَا

وهذا من تشبيه لفظ بلفظ وإن اختلفا معنى. وأشذ من هذا قوله:

★أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا★

(وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحْ) لما عرفت أول الكتاب أنه تركب معها تركيب خمسة عشر، ولا فرق بين أن يكون صحيحا (كَابْرُزَا) إذ أصله ابرزن بالنون الخفيفة فأبدلت ألفا فى الوقف كما سيأتى، واضربن، أو معتلا نحو: اخشين وارمين واغزون: أمرا كما مثل، أو مضارعا نحو: هل تبرزن وهل ترمين. هذه لغة جميع العرب سوى فزارة فإنها تحذف آخر الفعل إذا كان ياء تلى كسرة، نحو: ترمين فتقول هل ترمن يا زيد، ومنه قوله:

(قوله وجواب الشرط) معطوف على غير. وقوله مطلقا أى سواء كان جواب إما أو جواب غيرها. **(قوله الثانى جاء)** أى لضرورة الشعر كما قاله المرادى فمع كونه فى غاية الندرة كما قال الشارح هو خاص بالضرورة. **(قوله فى غير ما ذكر)** أى غير المواضع السبعة. **(قوله ليت شعرى)** أى علمى أى ليتنى أعلم والضمير فى قربوها لصحيفة الأعمال. **(قوله وأشذ من هذا توكيد أفعل فى التعجب)** أى لأنه ماض معنى. **(قوله ومستبدل من بعد غضبى صريمة)** قال الشمنى: غضبى معرفة لا تنون ولا تدخلها أل وهى مائة من الإبل. وصريمة تصغير صرمة بالكسرة وهى القطعة من الإبل نحو الثلاثين. وأحر بإهمال مهملة فراء فتحتية. **(قوله من تشبيه لفظ)** وهو أفعل فى التعجب بلفظ وهو أفعل فى الأمر. سم. **(قوله وآخر المؤكد افتح)** بيان لقاعدة وقوله واشكله إلى آخر البيت استثناء منها. **(قوله فإنها تحذف آخر الفعل إلخ)** الظاهر أن الفعل على هذه مبنى على فتحة الياء المحذوفة.

[١٠١٧] وبعده:

أَلِيَ الْفَوْزُ أَمْ عَلَيَّ إِذَا حُو ... سِبْتُ أَنِّى عَلَى الْحِسَابِ مُقِيتُ

قالهما السموأل بن عاديا الغسانى اليهودى من قصيدة من الخفيف: أى ليتنى أشعر فأشعر هو الخبر، وناب شعرى الذى هو المصدر عن أشعر ونابت الياء عن اسم ليت الذى فى ليتنى. والشاهد فى أشعرن حيث أكده بالنون الخفيفة وهو مثبت عار عن معنى الطلب والشرط ونحوهما. وهذا فى غاية الندرة. وما زائدة. والضمير فى قربوها يرجع إلى الصحيفة فى البيت الذى قبله. ومنشورة حال. وكذا دعيت بتقدير قد. والهمزة فى ألى للاستفهام. والمقيت المقتدر. والحافظ الشاهد. وهو المراد ههنا.

(١) (قوله ومستبدل من بعد غضبى) بالعين المهملة وبعد الضاد باء موحدة، هذا اللفظ على شهرته بين أهل العلم لم يوجد فى القاموس، وإنما الذى فيه فى فصل الغين المعجمة من باب المعتل غضيا كسلمى مائة من الإبل.

[١٠١٩] * وَلا تُقَاسِنَّ بَعْدِى الْهَمَّ وَالْجَزَعَا *

هذا إذا كان الفعل مسندا لغير الألف والواو والياء ، فإن كان مسندا إليهن فحكمه ما أشار إليه بقوله (**وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيِّنٍ بِمَا * جَانَسَ**) أى بما جانس ذلك المضمر (**مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا**) فيجانس الألف الفتح والواو الضم والياء الكسر (**وَالْمُضْمَرَ**) المسند إليه الفعل (**احْذِفَنَّهُ**) لأجل التقاء الساكنين مبقيا حركته دالة عليه (**إِلَّا الْأَلِفْ**) أبقها لخفتها : تقول يا قوم هل تضربن بضم الباء . ويا هند هل تضربن بكسرها ، فأصل يا قوم هل تضربن هل تضربونن فحذفت نون الرفع لكثرة الأمثال فصار تضربون فحذفت الواو لالتقاء

(**قوله هذا**) أى ما ذكر من فتح آخر المؤكد . (**قوله واشكله**) أى حرك آخر المؤكد حالة كون هذا الآخر قبل مضمر لين بفتح اللام مخفف لين هذا هو المسموع والظاهر وإن جاز كسرها على أنه من النعت بالمصدر وقوله من تحرك بيان لما وقول الشيخ خالد متعلق بجانس غير ظاهر . (**قوله المسند إليه**) قيد به نظرًا إلى المتبادر من لفظ المضمر وإلا فيصح أن يراد بالمضمر ما يعم الحرف المجعول علامة للتثنية والجمع مجازا على لغة أكلونى البراغيث نحو : هل يضربن الزيدون بضم الباء . (**قوله احذفنه لأجل التقاء الساكنين**) أى لأنه ليس على حده الجائز إذ شرطه أن يكون الساكنان فى كلمة وهنا ليس كذلك بل النون كالكلمة المنفصلة كذا قاله سم . والصحيح الذى درج عليه الشارح فيما يأتى عدم اشتراط كونهما فى كلمة بدليل نحو : أتحاجونى وعلة الحذف عند من لا يشترط ذلك استثقال الكلمة واستطالتها لو أبقى المضمر . فإن قلت : المقتضى للحذف على كلا القولين موجود فى اضربان فلم لم تحذف الألف . قلت : المانع وهو الالتباس بالمفرد لو حذفت الألف والمانع يغلب على المقتضى . فإن قلت : كسر النون يدفع اللبس . قلت : المقتضى لكسر النون مشابهتها نون التثنية فى الوقوع آخرا بعد الألف فإذا ذهبت الألف ذهب مقتضى الكسر . فإن قلت : كان ينبغى حينئذ حذف الألف فى اضربنان لعدم الالتباس . قلت : لو حذف لزال الغرض الذى أتى به لأجله وهو الفصل بين الأمثال . وما قدمناه من الخلاف فى كون التقاء الساكنين فيما مر على حده أولا إنما هو مع النون الثقيلة أما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين على غير حده اتفاقا لعدم إدغام الساكن الثانى . (**قوله لكثرة الأمثال**) أى الزوائد فلا يرد نحو النسوة جنن ويجنن كما قدمناه أول الكتاب ثم ما ذكره لا يتأتى مع الخفيفة مع أن نون الرفع تحذف معها أيضا فيما ذكر إلا أن يقال حذفت مع الخفيفة

[١٠١٩] والشاهد فيه حذف الياء من ولا تقاسن ، لأن أصله لا تقاسين . وهذا لغة فزاره ، ولغة غيرهم لا تقاسين بإثبات الياء مفتوحة كما علم فى موضعه .

الساكنين . وأصل يا هند هل تضربن هل تضربينن ، فعل به ما ذكر . وتقول : يا زيدان هل تضربان ، فأصل تضربان تضربانن فحذفت نون الرفع لما ذكر ، ولم تحذف الألف لخفتها ولئلا يلتبس بفعل الواحد ، ولم تحرك لأنها لا تقبل الحركة وكسرت نون التوكيد بعدها لشبهها بنون التثنية فى زيادتها آخرا بعد ألف . هذا كله إذا كان الفعل صحيحًا ، فإن كان معتلا نظرت إن كان بالواو والياء فكالصحيح : تقول : يا قوم هل تغزن وهل ترمن بضم ما قبل النون ، ويا هند هل تغزن وهل ترمن بكسره ، فتحذف مع نون الرفع الواو والياء . وتقول : هل تغزوان وترميان فتبقى الألف . فإن قلت ليس هذا كالصحيح[1] لأنه حذف آخره وجعلت الحركة المجانسة[2] على ما قبل الآخر بخلاف الصحيح . قلت : حذف آخره إنما هو لإسناده إلى الواو والياء لا لتوكيده فهو مساو للصحيح فى التغيير الناشئ عن التوكيد ، ولذلك لم يتعرض له الناظم . وإن كان بالألف فليس كالصحيح فيما ذكر ، بل له حكم آخر أشار إليه بقوله : **(وَإِنْ يَكُنْ فِى آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفْ ★ فَاجْعَلْهُ)** أى الألف **(مِنْهُ)** أى من الفعل **(رَافِعًا)** حال من الفعل أى حال كون

حملاً على حذفها مع الثقيلة طردا اهـ سم ، وتقدم تعليل الحذف بالتخفيف أيضا فى كلام زكريا . **(قوله هذا كله)** أى ما ذكر من شكل الآخر بالمجانس وحذف المضمر إلا الألف . **(قوله هل تغزن وهل ترمن)** أصل الأول قبل التوكيد بالنون تغزوون استثقلت الضمة على الواو الأولى فحذفت الضمة ثم الواو لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون فحذفت نون الرفع لتوالى الأمثال ثم الواو لالتقاء الساكنين مع كون الضمة قبلها دليلا عليها . وأصل الثانى قبل التوكيد بالنون ترميون استثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى ما قبلها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون إلى آخر ما تقدم وإن شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم قلبت كسرة الميم ضمة لتناسب الواو ثم أكد بالنون إلى آخر ما تقدم . **(قوله ويا هند هل تغزن وهل ترمن بكسره)** أصل الأول تغزوين استثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون فحذفت نون الرفع لتوالى الأمثال ثم الياء لالتقاء الساكنين . إن شئت قلت استثقلت الكسرة على الواو فحذفت الكسرة ثم الواو لالتقاء الساكنين ثم قلبت ضمة الزاى كسرة لتناسب الياء ثم أكد بالنون إلى آخر ما تقدم . وأصل الثانى ترميين استثقلت الكسرة على الياء فحذفت الكسرة ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون إلى آخر ما تقدم . **(قوله ليس هذا)** أى المعتل بالواو والياء . **(قوله لأنه حذف آخره)** أى إذا رفع الواو والياء . **(قوله إنما هو لإسناده إلى الواو والياء)** بدليل أنه إذا لم يسند إليهما ثبت الآخر مفتوحا نحو : هل تغزون يا زيد وهل ترمين يا عمرو . **(قوله وإن كان بالألف)** أى معتلا بالألف . **(قوله فى آخر الفعل)** فيه ظرفية الشيء فى نفسه لأن الآخر هو الألف ، ويدفع بأن المراد بالآخر ما قابل الأول وحينئذ تكون الظرفية من ظرفية الجزء فى الكل . **(قوله منه)** حال من الضمير فى اجعله .

---

(١) راجع : باب الإعلال والإبدال فى شرح الشافية لابن الحاجب ، وشذا العرف فى فن الصرف للحملاوى .
(٢) أى الضمة للواو والكسرة للياء .

الفعل رافعا (غَيْرَ آلْيَا * وَآلْوَاوِ) أى بأن رفع الألف أو النون أو ضميرا مستترا أو اسما ظاهرا (يَاءً) مفعول ثان لاجعل : أى اجعل الألف حينئذ ياء نحو : هل تخشيان وترضيان يا زيدان ، وهل تخشينان وترضينان يا نسوة ، ويا زيد هل تخشين وترضين ، وهل يخشين ويرضين زيد ، والأمر فى ذلك كالمضارع (كَاسْعَيَنَّ سَعْيًا) يا زيد وكذا بقية الأمثلة .

(تنبيه)*: إنما وجب جعل الألف ياء لأن كلامه فى الفعل المؤكد بالنون وهو المضارع والأمر ، ولا تكون الألف فيهما إلا منقلبة عن ياء غير مبدلة كيسعى ، أو مبدلة من ياء والياء منقلبة عن واو كيرضى لأنها من الرضوان (وَآحْذِفْهُ) أى الألف (مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ) أى الياء والواو وتبقى الفتحة قبلهما دليلا عليه . (وَفِى * وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِى) أى تبع . يعنى أن الواو بعد حذف الألف تضم والياء تكسر . وإنما احتيج إلى تحريكهما ولم يحذفا لأن قبلهما حركة غير مجانسة أعنى فتحة الألف المحذوفة ، فلو حذفا لم يبق ما يدل عليهما (نَحْوُ آخْشَيِنْ يَا هِنْدُ) وهل ترضين يا هند (بِالْكَسْرِ وَيَا * قَوْمُ آخْشَوُنْ) وهل ترضون (وَآضْمُمْ) الواو (وَقِسْ) على ذلك (مُسَوِّيَا) .

(تنبيهان)*: الأول : أجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها نحو : اخشين

(قوله حال من الفعل) أى من ضمير الفعل أى من للضمير الراجع إلى الفعل . (قوله نحو هل تخشيان) نشر على ترتيب اللف ومثل بفعلين إشارة إلى أنه لا فرق بين كون الألف منقلبة عن ياء كيخشى أو واو كيرضى لأنه من الرضوان . (قوله والأمر فى ذلك كالمضارع) أى فى التمثيل المذكور أى فى غالبه وإلا فالأمر لا يرفع الظاهر بخلاف المضارع . (قوله عن ياء غير مبدلة) أى عن ياء أصلية ليست مبدلة عن شىء . (قوله لأنه من الرضوان) فأصل يرضى يرضو قلبت الواو ياء لمجاوزتها متطرفة ثلاثة أحرف ثم الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها هذا ما يفيد كلام الشارح ولعلهم لم يقلبوا الواو من أول الأمر ألفا ليكون فى المضارع ما فى الماضى من قلب الواو ياء فإن أصل رضى رضو قلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة فاعرف ذلك . (قوله واحذفه أى الألف) إنما لم يقلب ياء كما تقدم لأنه لو كان هنا ياء لاجتمع ياآن فى نحو اخشين يا هند إذ كان يقال اخشيين بفتح الياء الأولى المنقلبة عن الألف وكسر الثانية الفاعل وكذا فى نحو : هل ترضين يا دعد إذ كان يقال ترضيين وكل ذلك ثقيل ولا يلزم ذلك فيما تقدم . وجعل شيخنا وتبعه البعض اللازم على قلب الألف ياء فى نحو : هل ترضيين يا دعد اجتماع واو وياء إذ كان يقال ترضوين وهو أيضا ثقيل وهذا سهو منهما عن كون الملزوم قلب الألف ياء والله الموفق . (قوله دليلا عليه) أى الألف وذكره باعتبار أنه حرف مثلا موافقة للنظم . (قوله وفى واو ويا) من وضع الظاهر موضع المضمر . (قوله أعنى فتحة الألف) فيه مسامحة والمراد فتحة ما قبل الألف . (قوله أجاز الكوفيون حذف الياء إلخ) وهل تبقى حركة ما قبلها حين حذفها أو يكسر دلالة على الياء قال بعضهم : وهذا الذى ينبغى .

يا هند ، فتقول اخشن . وحكى الفراء أنها لغة طيىء . **الثاني** : فرض المصنف الكلام على الضمير وحكم الألف والواو اللذين هما علامة ــ أى بأن أسند الفعل إلى الظاهر على لغة أكلونى البراغيث ــ كحكم الضمير . وهذا واضح (**وَلَمْ تَقَعْ**) أى النون (**خَفِيفَةً بَعْدَ الْأَلِفْ**) أى سواء كانت الألف اسما بأن كان الفعل مسندا إليها ، أو حرفا بأن كان الفعل مسندا إلى ظاهر على لغة أكلونى البراغيث ، أو كانت التالية لنون جماعة النساء ، وفاقا لسيبويه والبصريين سوى يونس ، وخلافا ليونس والكوفيين لأن فيه التقاء الساكنين على غير حده (**لَكِنْ**) تقع (**شَدِيدَةً وَكَسْرُهَا**) لالتقاء الساكنين (**أُلِفْ**) لأنه على حدِّه ، إذ الأوّل حرف لين والثاني مدغم . ويعضد ما ذهب إليه يونس والكوفيون قراءة بعضهم : ﴿ **فدمرانهم تدميرا** ﴾ حكاها ابن جنى . ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان : ﴿ **ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون** ﴾ [يونس : ٨٩] .

(**قوله وحكم الألف والواو اللذين هما علامة إلخ**) لم يذكر الياء لأنها لا تكون إلا ضميرا . (**قوله ولم تقع خفيفة إلخ**) هذا شروع فيما تنفرد فيه الخفيفة عن الثقيلة وهو أربعة الأول ما ذكره فى هذا البيت . (**قوله أى النون**) صريح فى أن خفيفة بالنصب على الحال من ضمير تقع ويصح رفعها على الفاعلية والوجهان جاريان فى قوله شديدة أيضا . (**قوله وفاقا لسيبويه والبصريين**) هو وما عطف عليه راجعان لعدم وقوع الخفيفة بعد الألف بأقسامها الثلاثة . (**قوله لأن فيه التقاء الساكنين**) أى بالنظر إلى أصل الخفيفة وهو السكون وإلا فسيأتى أن من أجاز وقوعها بعد الألف يكسرها . نعم روى عن يونس إبقاؤها ساكنة والالتقاء على هذا ظاهر . (**قوله على غير حده**) أى غير طريقه الجائز لأن الساكن الثانى غير مدغم . (**قوله لالتقاء الساكنين**) قال سم : فيه نظر لأن التقاء الساكنين متحقق مع الكسر ولا يزيله اهـ وأجاب الإسقاطى بأنه ليس المراد بالتقاء الساكنين الألف والنون كما هو مبنى النظر بل النونين يعنى أن النون المشددة ذات نونين أولاهما ساكنة والثانية محركة بالكسر لئلا تلتقى ساكنة مع النون الأولى ويدل على أن هذا مراد الشارح قوله معللا وقوع الشديدة بعد الألف لأنه أى التقاء الساكنين بين الألف والنون على حده إلخ أى لأنه لو كان مراده بالساكنين الألف والنون لناقض قوله لالتقاء الساكنين قوله لأنه على حده لاقتضاء الأول زواله لأن معناه لدفع التقاء الساكنين والثانى بقاءه . قال شيخنا : وما ذكره بعيد إذ لو كان التحريك لالتقاء الساكنين بمعنى النونين لحركت الأولى كما هو الشأن فى التقاء الساكنين اهـ وعلل جماعة الكسر بمشابهتها نون المثنى وهو ما قدمه الشارح آنفا . (**قوله لأنه على حده**) تعليل لقوله تقع شديدة واعترضه البعض بما علم اندفاعه من القولة السابقة ، ثم كون التقاء الساكنين هنا على حده مبنى على الصحيح من عدم اشتراط كونهما فى كلمة كما مر بيانه . (**قوله ولا تتبعان**) فالواو للعطف ولا للنهى ونون الرفع محذوفة بها والنون مؤكدة ، وقال يمكن لجواز أن تكون الواو للحال ولا للنفى والموجود نون الرفع اهـ تصريح وليس عن الآية الأولى جواب اهـ سندوبى .

(تنبيهان)*: **الأول** : ذكر الناظم أن من أجاز الخفيفة بعد الألف يكسرها ، وحمل على ذلك القراءتين المذكورتين . وظاهر كلام سيبويه وبه صرّح الفارسى فى الحجة أن يونس يبقى النون ساكنة ، ونظر ذلك بقراءة نافع ﴿ **محياى** ﴾ . **والثانى** : هل يجوز لحاق الخفيفة بعد الألف إذا كان بعدها ما تدغم فيه على مذهب البصريين نحو : اضربان نعمان . قال الشيخ أبو حيان : نص بعضهم على المنع ، ويمكن أن يقال يجوز ، وقد صرّح سيبويه بمنع ذلك (**وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا**) أى زد قبل نون التوكيد (**مُؤَكِّدَا * فِعْلًا إِلَى نُونِ آلْإِنَاثِ أُسْنِدَا**) لئلا تتوالى الأمثال ، فتقول هل تضربان يا نسوة بنون مشددة مكسورة ، وفى جواز الخفيفة الخلاف السابق كما تقدم . ولا يجوز ترك الألف فلا تقول هل تضربنن يا نسوة (**وَآحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ**) أى تحذف النون الخفيفة وهى مرادة لأمرين : **الأول** : أن يليها ساكن نحو اضرب الرجل تريد اضربن . ومنه قوله :

[١٠٢٠] **لَا تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْ كَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ**

(قوله بقراءة نافع محياى) وجهها الوصل بنية الوقف . **(قوله نص بعضهم على المنع)** هو ظاهر إطلاق الناظم . **(قوله ويمكن أن يقال يجوز)** لأن الساكن الثانى مدغم فيه . **(قوله لئلا تتوالى الأمثال)** نظر إلى الصحيح من عدم جواز وقوع الخفيفة بعد الألف ، فعلل بهذا التعليل الذى لا يظهر بالنسبة للخفيفة على مذهب من أجاز وقوعها بعد الألف ، لأن اللازم بالنسبة إليها توالى مثلين فقط ، ولو نظر إلى المذهبين لعلل بقصد التخفيف كما علل غيره ، وكلا المسلكين صحيح .

(قوله الخلاف السابق) أى بين يونس والكوفيين وبين غيرهم ، وقوله : كما تقدم أى على ما تقدم من كسرها عند من أجاز الوقوع أو سكونها . **(قوله واحذف خفيفة إلخ)** وإنما لم تحرك عند ملاقاتها ساكنا كما يحرك التنوين عند ملاقاته ساكنا فى الأكثر لقصها عنه فى الفضل بكونها فى الفعل وهو فى الاسم ، فقصدوا بحذفها وإبقائه محركا إظهار شرف الاسم بتشريف ما يختص به على ما يختص بالفعل الذى هو دونه . **(قوله لساكن ردف)** أى لها سواء تلت فتحة كاضرب الرجل يا زيد أو ضمة كاضرب الرجل يا قوم ، أو كسرة كاضرب الرجل يا هند . دمامينى . **(قوله لا تهين الفقير)** أصله لا تهن بحذف الياء لالتقاء الساكنين فلما أكد الفعل ردت لزوال الالتقاء كذا فى مطالع السعد . وما ذكره من دخول الجازم قبل النون هو الموافق لقوله وبفعل آتياً ذا طلب وينقدح أن هذا

[١٠٢٠] قاله الأضبط بن قريع من قصيدة من الخفيف (كذا) . والشاهد فى لا تهين : بكسر الهاء وسكون الياء آخر الحروف وبالنون ، وأصله لا تهينن بنونين أولاهما مفتوحة ، فحذفت النون الخفيفة لما استقبلها ساكن . قوله علك أى لعلك . وإن تركع خبره . وأراد بالركوع الانحطاط من الرتبة والسقوط من المنزلة . والدهر قد رفعه جملة حالية . **ويروى لا تعادى الفقير** ، فعلى هذا لا استشهاد فيه .

لأنها لما لم تصلح للحركة عوملت معاملة حرف المدّ فحذفت لالتقاء الساكنين، وإذا وليها ساكن وهى بعد ألف على مذهب المجيز فقال يونس إنها تبدل همزة وتفتح فتقول: اضرباء الغلام، واضربناء الغلام. قال سيبويه: وهذا لم تقله العرب، والقياس اضرب الغلام واضطربن الغلام يعنى بحذف الألف والنون. **والثانى**: أن يوقف عليها تالية ضمة أو كسرة، وإلى ذلك أشار بقوله (**وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إذَا تَقِفْ**) فتقول يا هؤلاء اخرجوا،

الفعل معرب تقديرا لأن النون لم تدخل إلا بعد استيفاء الجازم مقتضاه، وليس هو كالفعل المتصل بنون الإناث إذا دخل عليه الجازم لأن اتصال نون الإناث سابق على الجازم، قاله شيخنا السيد، والذى ذكره هو كغيره فى باب إعراب الفعل أنه فى محل نصب أو جزم مع نون التوكيد أو نون الإناث إذا دخل عليه ناصب أو جازم، وتقدم هذا أيضا فى باب المعرب والمبنى. وقوله: علك، أى لعلك، وحمل لعل على عسى فقرن خبرها بأن وهو قليل، وأراد بالركوع انحطاط الرتبة. والبيت من المنسرح لكن دخل فى مستفعلن أوله الخزم[1] بالراء بعد خبنه فصار فاعلن كما قاله الدمامينى والشمنى ويدل له بقية القصيدة ومنها بعد هذا البيت:

وصل حبال البعيد إن وصل الحبـــ ـــل وأقص القريب إن قطعه

وارض من الدهر ما أتاك به من قر عينا بعيشه نفعه

فقول العينى ومن تبعه إنه من الخفيف خطأ. (**قوله فقال يونس إلخ**) ثم قوله والقياس إلخ هل يأتيان على ما قاله المصنف كما تقدم أن من يلحق الخفيفة بعد الألف يكسرها وحينئذ يفرق بين ما وليه ساكن وغيره أو خاص بما تقدم عن ظاهر كلام سيبويه أن من يلحقها بعد الألف يبقيها ساكنة اهـ سم. والظاهر الثانى لأن سيبويه المعارض ليونس فيما ذكر ظاهر كلامه كما مر أن يونس يسكنها بل جزم البعض بالثانى واستدل بما لا يدل.

(**قوله فتقول اضرباء الغلام**) أى يا زيدان واضربناء الغلام أى يا نسوة. (**قوله والقياس**) أى على ما إذا وليها ساكن ولم تكن بعد الألف.

(**قوله بحذف الألف**) قال شيخنا: أى ألف التثنية من اضربا الغلام والألف الفاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد فى اضربن الغلام وقوله والنون أى نون التوكيد الخفيفة فى المثالين اهـ والمتبادر من كلام الشارح حذف الألف لفظا وخطا حتى من المثال الأول وهو الموافق لما فى النسخ والقياس إثباتها خطا فى المثال الأول كما لا يخفى على العارف.

---

(١) الخبن إسقاط الثانى الساكن من التفعيلة والخزم حذف الفاء من فعولن أو الميم من مفاعلتين أو مفاعيلن.

ويا هذه اخرجي ، تريد اخرجنّ واخرجن . أما إذا وقعت بعد فتحة فسيأتى (**وَٱرْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِى ٱلْوَقْفِ مَا**) أى الذى (**مِنْ أَجْلِهَا فِى ٱلْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا**) فتقول فى اضربن يا قوم واضربن يا هند إذا وقفت عليهما : اضربوا واضربى برد واو الضمير ويائه كما مر . وتقول فى هل تضربن وهل تضربن إذا وقفت عليهما : هل تضربون وهل تضربين برد الواو والياء ونون الرفع لزوال سبب الحذف (**وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا * وَقْفًا**) أى واقفا ، ويحتمل أن يكون مفعولا له أى لأجل الوقف ، وذلك لشبهها بالتنوين (**كَمَا تَقُولُ فِى قِفَنْ قِفَا**) ومنه ﴿ لنسفعًا ﴾ ﴿ وليكونا ﴾ وقوله :

[١٠٢١] * وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللهَ فَاعْبُدَا *

(**قوله واردد إلخ**) فإن قلت لم رد المحذوف هنا فى الوقف ولم يرد فيه فى نحو هذا قاض مع زوال العلة قلت يرد فيه أيضا وإن كان الأكثر خلافه . وعليه فالفرق أن المحذوف هنا وهو الفاعل كلمة وثَمّ جزء كلمة والاعتناء بالكلمة أتم منه بجزئها . زكريا . والذى يظهر لى فى معنى كلام المصنف والشارح أنه إذا ورد عليك فعل مؤكد سابقا بالنون الخفيفة لكونه فى حال توكيده بها وصل مما بعده واتفق لك الوقف عليه فاحذف منه النون بعد توكيده بها واردد ما كان حذف لأجلها ، وليس المراد أنه إذا صدر منك فعل تريد توكيده والوقف عليه فاحذف منه النون بعد توكيده بها واردد ما كان حذف لأجلها ، حتى يرد قول أبى حيان ما معناه الذى يظهر لى أن توكيد الفعل الموقوف عليه بالنون الخفيفة خطأ لأنها تحذف فى الوقف من غير دليل عليها فلا يظهر للإتيان بها ثم حذفها بلا دليل فائدة . (**قوله فى الوقف**) تنازعه اردد وحذفتها . (**قوله كما مر**) أى فى قوله فتقول يا هؤلاء اخرجوا ويا هند اخرجى . (**قوله لزوال سبب الحذف**) هو فى النون اجتماع المثلين وفى الواو والياء التقاء الساكنين . دمامينى . (**قوله ألفا**) ولذلك رسمت بالألف نظرا إلى حالتها عند الوقف كما هو قاعدة الرسم . (**قوله أى واقفا**) ضعف بأن مجىء المصدر حالا سماعى وضعف الاحتمال الثانى بكون الوقف غير قلبى فالأولى كونه ظرفا بتقدير وقت . (**قوله وذلك لشبهها بالتنوين**) قال شيخنا : اسم الإشارة راجع إلى حذفها بعد الضم والكسر وقلبها ألفا بعد الفتح اهـ وهو وجيه .

[١٠٢١] قاله الأعشى ميمون . وصدره : * **وإيّاك والميتات لا تقربنّها** *
من قصيدة من الطويل . والشاهد فى فاعبدا ، إذ أصله فاعبدن بالنون الخفيفة ، فأبدلت ألفا للوقف . واختلف فى الفاء فيه : فقيل جواب لإما مقدرة ، وقيل زائدة ، وقيل عاطفة : أى تنبه فاعبد الله ، فحذف تنبه وقدم المنصوب على الفاء إصلاحا للفظ كى لا يقع الفاء صدرا .

وقوله :

[١٠٢٢] فَمَنْ يَكُ لَمْ يَثْأرْ بأعْرَاضِ قَوْمِهِ فَإنّى وَرَبِّ الرَّاقِصَاتِ لَأَثْأرَا

وندر حذفها لغير ساكن ولا وقف كقوله :

[١٠٢٣] * اضْرِبَ عَنْكَ الهُمُومَ طَارِقَهَا *

وقوله :

[١٠٢٤] * كَمَا قِيلَ قَبْلَ الْيَوْمِ خَالِفَ تُذْكَرَا *

وحمل على ذلك قراءة من قرأ : ﴿ ألم نشرح لك صدرك ﴾ [الشرح : ١] .

(خاتمة): أجاز يونس للواقف إبدال الخفيفة ياء أو واوا فى نحو : اخشين واخشون ، فتقول : اخشيى واخشوو وغيره يقول : اخشى واخشوا وقد نقل عنه إبدالها واوًا بعد ضمة وياء بعد كسرة مطلقا ، وكلام سيبويه يدل على أن يونس إنما قال بذلك

(قوله كقوله إلخ) إن قلت لعل المحذوف فى البيتين والآية النون الثقيلة قلت تقليل الحذف والحمل على ما ثبت حذفه أولى ، قاله فى المغنى . **(قوله اضرب عنك)** ضمنه معنى اطرد فعداه بعن وطارقها بدل من الهموم . **(قوله وحمل على ذلك قراءة إلخ)** وحملها بعضهم على أنها من النصب بلم كما جزم بلن مقارضة بين الحرفين . دماميني . **(قوله مطلقا)** أى فى المعتل والصحيح بدليل ما بعده ، لكن يلزم على الإبدال فى الصحيح لبس لأنك إذا قلت اضربى فى اضربن التبست الياء المبدلة من النون بياء الضمير وكذا يقال إذا قلت اضربوا فى اضربن بخلاف المعتل لأنك تنطق بياءين فى اخشيى وبواوين فى اخشوو ولو لم ترد التوكيد لم تنطق إلا بياء واحدة وواو واحدة .

[١٠٢٢] البيت من الطويل ، وهو للنابغة الجعدي .

[١٠٢٣] تمامه : * ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ *

قاله طرفة بن العبد البكرى . وقال ابن برى : مصنوع عليه . من الوافر . والشاهد فى اضرب بفتح الباء لأن أصله اضربن بالنون الخفيفة ، فحذفت النون وبقيت الفتحة قبلها للضرورة . وهذا من الشاذ لأن نون التأكيد لا تحذف إلا إذا لقيها ساكن . قوله طارقها بالنصب بدل من الهموم ، وضربك نصب بنزع الخافض . والقونس بفتح القاف وسكون الواو وفتح النون وفى آخره سين مهملة ، وهو العظم الناتىء بين أذنى الفرس ، وأعلى البيضة أيضا .

[١٠٢٤] من الطويل وصدره : * خِلافًا لِقَوْلِى مِنْ فِيَالَةِ رَأْيِهِ *

أى خالف خلافا لقولى من ضعف رأيه . يقال رجل فال الرأى بالفاء أى ضعيف الرأى مخطىء الفراسة ، والكاف للتعليل ، وما مصدرية أى خالف لأجل القول الذى قيل له قبل اليوم . والشاهد فى خالف بفتح الفاء إذ أصله : خالفن فحذف منه نون التأكيد ، ودلت الفاء عليها ، أى خالف أهل الرأى السديد لضعف رأيك حتى تذكر ذلك ، يعنى حتى يظهر لك سوء عاقبته . وهذا أمر تهديد ووعيد . وإذا سكن الفاء لا يكون فيه شاهد ، ولكن ينبغى تشديد الكاف من تذكرا ، فعلى هذا أصل تذكرا تتذكرا لأنه مضارع تذكر من باب تفعل ، فحذف إحدى التاءين كما فى ﴿ نارا تلظى ﴾ وتحقيقه فى الأصل .

فى المعتل فإنه قال : وأما يونس فيقول : اخشووا واخشيى يزيد الواو والياء بدلا من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة ، وهو ما نقله الناظم فى التسهيل ، وإذا وقف على المؤكد بالخفيفة بعد الألف على مذهب يونس والكوفيين أبدلت ألفا ، نص على ذلك سيبويه ومن وافقه ثم قيل : يجمع بين الألفين فيمتد بمقدارهما ، وقيل : بل ينبغى أن تحذف إحداهما ويقدر بقاء المبدلة من النون وحذف الأولى . وفى الغرة : إذا وقفت على اضرابان على مذهب يونس زدت ألفا عوض النون فاجتمع ألفان فهمزت الثانية فقلت اضرباء انتهى . وقياسه فى اضربنان اضربناء والله أعلم .

[مَا لَا يَنْصَرِفُ]

قد مر فى أوّل الكتاب أن الأصل فى الاسم أن يكون معربا منصرفا ، وإنما يخرجه عن أصله شبهه بالفعل أو بالحرف ، فإن شابه الحرف بلا معاند بُنى ، وإن شابه الفعل بكونه فرعا بوجه من الوجوه الآتية منع الصرف . ولما أراد بيان ما يمنع الصرف بدأ بتعريف الصرف فقال (**الصَّرْفُ تَنوِينٌ أَتَى مُبَيِّنَا * مَعْنًى بِهِ يَكُونُ آلِاسْمُ أَمْكَنَا**) فقوله : تنوين : جنس يشمل أنواع التنوين ، وقد تقدّمت أوّل الكتاب ، وقوله أتى مبينا إلخ مخرج لما سوى المعبر عنه بالصرف ، والمراد بالمعنى الذى يكون به الاسم أمكن ، أى زائدًا فى

(**قوله يجمع بين الألفين**) أى فى النطق وفيه أن الجمع بينهما محال لتعذر التقاء الساكنين سكونا ذاتيا وممن صرح باستحالة اجتماع الألفين شيخ الإسلام زكريا كما سيأتى عنه فى مبحث ألف التأنيث من باب ما لا ينصرف ، اللهم إلا أن يراد الجمع بينهما صورة لأن مد الألف بقدر أربع حركات فى صورة الجمع بين ألفين ، وعلى هذا يكون قول الشارح فيمد بمقدارهما عطفا تفسيريا ، وقوله بمقدارهما نائب فاعل يمد .

[ما لا ينصـــرف]

ذكره عقب نونى التوكيد لأن فيه شبه الفعل فله تعلق به ، كما أن لهما تعلقا به ، ولأن نونى التوكيد ثقيلة وخفيفة وهذا الباب مشتمل على الثقيل وهو ما لا ينصرف ، والخفيف وهو المنصرف ، وإن لم يكن مقصودا من الباب بالذات . (**قوله بلا معاند**) أى معارض لشبه الحرف . (**قوله بوجه**) الباء سببية متعلقة بفرعا . (**قوله أمكنا**) اسم تفضيل من مكن مكانة إذا بلغ الغاية فى التمكن لا من تمكن خلافا لأبى حيان ومن وافقه لأن بناء اسم التفضيل من غير الثلاثى المجرد[1] شاذ ، تصريح . (**قوله والمراد إلخ**) يرد عليه أنه حينئذ يلزم الدور لأن معرفة هذا المعنى تتوقف على معرفة أنه لم يشبه الفعل فيمنع الصرف لأخذه فى تفسيره ومعرفة ذلك تتوقف على معرفة الصرف . لا يقال هذا تعريف لفظى خوطب به من يعلم المعرف والتعريف ويجهل

---

(١) بناء اسم التفضيل من الثلاثى التام المثبت الذى ليس الوصف منه على أفعل فعلاء قابلا للتفاوت كما سبق وذكر الناظم والشارح والمحشى .

التمكن : بقاؤه على أصله أى أنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف .

(تنبيهات)*: **الأول** : ما ذكره الناظم من أن الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين ، وقيل الصرف هو الجرّ والتنوين معا . **الثانى** : تخصيص تنوين التمكين بالصرف هو المشهور ، وقد يطلق الصرف على غيره من تنوين التنكير والعوض والمقابلة . **الثالث** : يستثنى من كلامه نحو مسلمات فإنه منصرف مع أنه فاقد للتنوين المذكور إذ تنوينه للمقابلة كما تقدم أوّل الكتاب . **الرّابع** : اختلف فى اشتقاق المنصرف : فقيل من الصريف وهو

وضع لفظ المعرف للتعريف ، لأنا نقول : لو كان المخاطب هنا عالما بهذا التعريف لكان عالما بالصرف لأنه مذكور فيه فلا يكون جاهلا بوضع اللفظ له . وقد يقال إنه ليس لفظيا ويمنع لزوم الدور بأن يقال المعتبر فى التعريف عدم مشابهة الفعل ويمكن ذلك بدون ملاحظة الانصراف وعدمه وأما قول الشارح فيمنع الصرف فليس المراد أن ذلك ملاحظ فى التعريف بل المراد بيان أمر واقعى ، أفاده سم . **(قوله هو التنوين)** أى وحده وأما الجرّ بالكسرة فتابع له فسقوطه بتبعية التنوين لما أسلفه الشارح عند قول المصنف : * **وجر بالفتحة ما لا ينصرف** * وقوله هو مذهب المحققين لوجوه : منها أنه مطابق للاشتقاق من الصريف الذى بمعنى الصوت إذ لا صوت فى آخر الاسم إلا التنوين ، ومنها أنه متى اضطرّ شاعر إلى صرف المرفوع أو المنصوب نونه وقيل صرفه للضرورة مع أنه لا جرّ فيه اهـ يس . وقوله : وقيل صرفه أى قالوا فيه حينئذ إنه صرفه للضرورة فأطلقوا على مجرد تنوينه صرفا . **(قوله تخصيص تنوين التمكين بالصرف)** الباء داخلة على المقصور . **(قوله يستثنى من كلامه)** أى من مفهوم كلامه فإن مفهومه أن فاقد التنوين المذكور المسمى صرفا غير منصرف وهذا يشمل نحو مسلمات مع أنه منصرف فيكون مستثنى واستشكله سم بأن المنصرف هو الذى قام به الصرف وإذا كان حقيقة الصرف هو التنوين المذكور وهو غير قائم بجمع المؤنث السالم فكيف يكون منصرفا . قال : وقد يجاب بأن المراد أن التنوين علامة الصرف لا نفسه والعلامة لا يجب انعكاسها اهـ . قال شيخ الإسلام زكريا : وظاهر كلامه أن المتصف بالانصراف وعدمه إنما هو الاسم المعرب بالحركات وإلا فينبغى أن يستثنى أيضا ما يعرب بالحروف إذ يصدق عليه أنه فاقد لتنوين الصرف مع أنه فى الواقع منصرف حيث لا مانع اهـ . **(قوله نحو مسلمات)** أراد جمع المؤنث السالم ومحل ذلك قبل التسمية به أما ما سمى به منه نحو عرفات فإنه غير منصرف ولا كلام فيه . حفيد . **(قوله إذ تنوينه للمقابلة)** هذا مذهب الجمهور وذهب بعضهم إلى أن تنوينه للصرف وإنما لم يحذف إذا سمى به لأنه لو حذف لتبعه الجرّ فى السقوط فينعكس إعراب جمع المؤنث السالم فيبقى لأجل الضرورة اهـ زكريا ويرده أنه خرج بالتسمية به عن كونه جمع مؤنث حقيقة فلا بعد فى انعكاس إعرابه . **(قوله فى اشتقاق المنصرف)** المراد بالاشتقاق هنا الأخذ من المناسب فى المعنى .

الصوت ، لأن فى آخره التنوين وهو صوت ، قال النابغة :

[١٠٢٥] ★ لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفُ القَعْوِ بالمَسَدِ ★

أى صوت صوت البكرة بالحبل ، وقيل من الانصراف فى جهات الحركات . وقيل من الانصراف وهو الرجوع فكأنه انصرف عن شبه الفعل . وقال فى شرح الكافية : سمى منصرفا لانقياده إلى ما يصرفه عن عدم تنوين إلى تنوين ، وعن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره ا هـ . واعلم أن المعتبر من شبه الفعل فى منع الصرف هو كون الاسم إما فيه فرعيتان مختلفتان مرجع إحداهما اللفظ ومرجع الأخرى المعنى ، وإما فرعية تقوم مقام الفرعيتين ، وذلك لأن فى الفعل فرعية على الاسم فى اللفظ وهى اشتقاقه من المصدر[1] ، وفرعية فى المعنى وهى احتياجه إليه ، لأنه يحتاج إلى فاعل والفاعل لا يكون

(**قوله فقيل من الصريف إلخ**) وقيل من الصرف وهو الفضل لأن له فضلا على غير المنصرف . (**قوله من الانصراف**) أى الجريان وقوله فى جهات الحركات لو حذف لفظ الحركات لكان أولى لأنه بصدد المعنى اللغوى المأخوذ منه الاصطلاحى وابن إياز تنبه لذلك فحذفها ا هـ دنوشرى . (**قوله فكأنه انصرف عن شبه الفعل**) إنما قال كأنه لأنه لم يكن أشبه الفعل حتى يرجع عن شبهه به حقيقة . (**قوله إلى ما يصرفه إلخ**) كالتنكير فنحو الرجل منصرف لأنك تقول فيه رجل . قال شيخنا : والظاهر أن القول الأول والثالث مفرعان على أن الصرف هو التنوين وحده والثانى والرابع على أنه التنوين والجرّ . (**قوله وعن وجه من وجوه الإعراب**) أى حركة من حركاته . (**قوله إما فيه فرعيتان إلخ**) إنما لم يقتنع فى هذا الحكم بكون الاسم فرعا من جهة واحدة لأن المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية إذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج فى إثباتها إلى تكلف وكذا إثبات الفرعية فى هذه الأسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر فلم يكف واحدة منها إلا إذا قامت مقام اثنتين وكان إعطاء الاسم حكم الفعل أولى من العكس مع أن الاسم إذا شابه الفعل فقد شابهه الفعل لأن الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وإنما لم يبن الاسم بمشابهة الفعل فيما ذكر لضعفها إذ لم يشبه الفعل لفظا مع ضعف الفعل فى البناء ولم يعط بها عمل الفعل لأنه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول ا هـ يسّ . واعلم أن معنى فرعية الشىء كونه فرعا عن غيره لكنها هنا تارة يراد منها الكون فرعا وتارة يراد منها سبب الكون فرعا وقد استعمل الشارح الأمرين فتنبه .

[١٠٢٥] البيت من البسيط ، للنابغة الذبيانى .

---

(١) هذا على رأى المدرسة البصرية أما أهل الكوفة فإنهم يجعلون الفعل الماضى أصلا للمشتقات راجع من تحقيقنا ما اختلف فيه البصريون والكوفيون فى الأشباه والنظائر النحوية للإمام السيوطى .

إلا اسمًا ، ولا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه فى الحكم إلا إذا كانت فيه الفرعيتان كما فى الفعل ، ومن ثم صرف من الأسماء ما جاء على الأصل كالمفرد الجامد النكرة كرجل وفرس ، لأنه خف فاحتمل زيادة التنوين وألحق به ما فرعية اللفظ والمعنى فيه من جهة واحدة كدريهم ، وما تعدّدت فرعيته من جهة اللفظ كأجيمال ، أو من جهة المعنى كحائض وطامث ، لأنه لم يصر بتلك الفرعية كامل الشبه بالفعل ، ولم يصرف نحو أحمد لأن فيه فرعيتين مختلفتين مرجع إحداهما اللفظ وهى وزن الفعل ومرجع الأخرى المعنى وهو التعريف ، فلما كمل شبهه بالفعل ثَقل ثِقل الفعل فلم يدخله التنوين وكان فى موضع الجر مفتوحا . والعلل المانعة من الصرف تسع يجمعها قوله :

عَدلٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ وعُجمةٌ ثم جمعٌ ثم تركيبُ

(قوله وهى اشتقاقه من المصدر) وعلى القول بأن المصدر مشتق من الفعل تكون فرعية اللفظ التركيب فى معناه كذا قال بعضهم وفيه تأمل ؛ لأن التركيب جاء للفعل من حيث المعنى كما اعترف به لا من حيث اللفظ ، على أن كثيرا من الأسماء يدل على شيئين بل أشياء كضارب وأكرم اهـ دنوشرى . **(قوله احتياجه)** أى الفعل إليه أى الاسم . **(قوله ولا يكمل إلخ)** من تمام التعليل . **(قوله فى الحكم)** وهو منع التنوين الدال على الأمكنية . **(قوله ما جاء على الأصل)** أى عدم المشابهة . **(قوله من فرعية اللفظ والمعنى فيه)** أى ما الفرعية التى مرجعها اللفظ والفرعية التى مرجعها المعنى فيه إلخ . **(قوله كدريهم)** فإن فرعية اللفظ فيه صيغة فعيعل فدريهم فرع من درهم وفرعية المعنى التحقير اهـ يس . أى والتحقير فرع عن عدمه أى وهاتان الفرعيتان من جهة واحدة وهى التصغير بمعنى أن كلا منهما نشأ عن التصغير الذى هو فعل الفاعل . **(قوله كأجيمال)** تصغير أجمال جمع جمل فإن فيه فرعيتين التصغير الذى هو فرع التكبير والجمع الذى هو فرع الإفراد وهما من جهة اللفظ . **(قوله كحائض وطامث)** بمعنى حائض فإن فيهما فرعيتين التأنيث الذى هو فرع التذكير والوصف الذى هو فرع الموصوف وجهتهما المعنى كذا قال البعض تبعا لزكريا . قال شيخنا : لكن فيه أنه سيأتى أن التأنيث من العلل الراجعة إلى اللفظ والأحسن أن يقال لزوم التأنيث اهـ وسيصرح هذا البعض فى الكلام على قول المصنف كذا مؤنث إلخ بأن التأنيث مطلقا من العلل اللفظية ووجهه أن المؤنث تأنيثا معنويا مقدر فيه تاء التأنيث كما سيأتى . لا يقال هلا منع حينئذ صرف نحو حائض للفرعيتين اللفظية والمعنوية لأنا نقول سيأتى أنه لا عبرة بالتأنيث بالتاء مع الوصفية لصحة تجريد الوصف عنها بخلاف العلم . **(قوله ولم يصرف نحو أحمد)** عطف على قوله صرف من الأسماء ما جاء على الأصل إلخ . **(قوله تسع)** حصرها فى التسع استقرائى . **(قوله عدل)** أى تقديرى أو تحقيقى وقوله وتأنيث أى لفظى أو معنوى وقوله ومعرفة أى علمية وقوله ثم تركيب أى مزجى وقوله زائدة حال من النون وقوله من قبلها ألف أي زائدة وقوله وهذا القول تقريب أي لأنه

والنونُ زائدةٌ من قَبلِها ألفٌ ووزنُ فعل وهذا القولُ تقريبُ

المعنوية منها : العلمية والوصفية ، وباقيها لفظى ، فيمنع مع الوصف ثلاثة أشياء : العدل كمثنى وثلاث ، ووزن الفعل كأحمر ، وزيادة الألف والنون كسكران ، ويمنع مع العلمية هذه الثلاثة : كعمر ويزيد ومروان ، وأربعة أخرى وهى : العجمة كإبراهيم ، والتأنيث كطلحة وزينب[1] ، والتركيب كمعديكرب ، وألف الإلحاق كأرطى ، وسترى ذلك كله مفصلا وجميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعا : خمسة لا تنصرف فى تعريف ولا تنكير ، وسبعة لا تنصرف فى التعريف وتنصرف فى التنكير . ولما شرع فى بيان الموانع بدأ بما يمنع فى الحالتين لأنه أمكن فى المنع فقال : (**فَألفُ التَّأنيثِ مُطْلَقًا مَنعْ * صَرْفَ الَّذِى حَوَاهُ كَيفمَا وَقعْ**) أى ألف التأنيث مقصورة كانت أو ممدودة ، وهو المراد بقوله مطلقا تمنع صرف ما هى فيه كيفما وقع ، أى سواء وقع نكرة كذكرى وصحراء ، أم معرفة كرضوى وزكرياء ، مفردا كما مر ، أو جمعا كجرحى وأصدقاء ، اسما كما مر ، أم صفة كحبلى وحمراء . وإنما استقلت بالمنع لأنها قائمة مقام شيئين وذلك لأنها لازمة لما هى فيه ، بخلاف التاء فإنها فى الغالب مقدرة الانفصال ، ففى المؤنث بالألف فرعية من جهة التأنيث وفرعية من جهة لزوم علامته ، بخلاف المؤنث بالتاء . وإنما قلت فى الغالب

ليس فيه تعيين ما يستقل بالمنع وتعيين ما يمنع مع الوصفية ولا بيان الشروط المعتبرة فى بعضها . (**قوله كعمر ويزيد ومروان**) نشر على ترتيب اللف[2] . (**قوله كأرطى**) اسم شجر وألفه للإلحاق بجعفر . (**قوله وسبعة**) وهى ما كانت إحدى علتيه العلمية . (**قوله فألف التأنيث**) خرج غيرها كالألف الأصلية فى نحو مرمى وألف الإلحاق فى نحو أرطى وعلباء . وألف التكثير فى نحو قبعثرى نعم ألف الإلحاق المقصورة وألف التكثير يمنعان الصرف مع العلمية كما سيأتى . (**قوله مطلقا**) حال من الضمير فى منع العائد على المبتدأ لا من المبتدأ لأنه ممنوع عند الجمهور وإن جوزه سيبويه . (**قوله كيفما**) اسم شرط على مذهب الكوفيين من عده من أسماء الشروط ووقع فعل الشرط والجواب محذوف دل عليه قوله مع والتقدير كيفما وقع ألف التأنيث منع الصرف الذى حواه كذا فى الفارضى وخالد ، لكن مقتضى كلام الشارح أن ضمير وقع للاسم الذى حوى ألف التأنيث وتقدير الجواب على هذا كيفما وقع امتنع صرفه أو نحو ذلك ، ووقع فى كلام البعض ما لا ينبغى . (**قوله كذكرى**) مصدر ذكر وقوله كرضوى بفتح الراء علم على جبل بالمدينة . (**قوله اسما كما مر**) قد يقال إن جرحى وأصدقاء وصفان إلا أن يقال إنهما غلبت عليهما الاسمية . (**قوله لأنها لازمة لما هى فيه**) هذا مسلم بالنسبة لألف التأنيث المقصورة دون الممدودة لأنها على تقدير الانفصال كالتاء كما سيذكره المصنف بقوله :

وألف التأنيث حيث مدا وتاؤه منفصلين عدا

---

(١) أى وفاطمة لتكمل أنواع التأنيث لفظا ومعنى . (٢) أى لف ونشر مرتب .

لأن من المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالا ، ولو قدر انفكاكه عنها لوجد له نظير كهُمَزة فإن التاء ملازمة له استعمالا ولو قدر انفكاكه عنها لكان همز كحطم لكن حطم مستعمل وهمز غير مستعمل . ومن المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكه عنها لم يوجد له نظير كحِذْرِيَة وعَرْقُوَة ، فلو قدر سقوط تاء حذرية وتاء عرقوة لزم وجدان ما لا نظير له ، إذ ليس فى كلام العرب فعلى ولا فعلو ، إلا أن وجود التاء هكذا قليل فلا اعتداد به ، بخلاف الألف فإنها لا تكون إلا هكذا ولذلك عوملت خامسة فى التصغير معاملة خامس أصلى ، فقيل فى قرقرى : قريقر كما قيل فى سفرجل سفيرج . وعوملت التاء معاملة عجز المركب فلم ينلها تغير التصغير كما لا ينال عجز المركب فقيل فى زجاجة زجيجة .

(فرعان): **الأول** : إذا سميت بكلتا من قولك قامت كلتا جاريتيك : منعت الصرف ، لأن ألفها للتأنيث وإن سميت بها من قولك رأيت كلتيهما أو كلتى المرأتين فى لغة كنانة صرفت ، لأن ألفها حينئذ منقلبة فليست للتأنيث . **الثانى** : إذا رخمت حبلوى

فتأمل . (**قوله ففى المؤنث بالألف إلخ**) أى ففيه فى الحقيقة فرعيتان إحداهما من جهة اللفظ وهى الأولى والثانية من جهة المعنى وهى الثانية . (**قوله كحذرية**) بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وكسر الراء بعدها تحتية وهى القطعة الغليظة من الأرض كما فى القاموس . (**قوله وعرقوة**) بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف إحدى الخشبتين المعترضتين على الدلو كالصليب وهما عرقوتان . قاله الجوهرى . (**قوله هكذا**) أى لازمة وكذا الآتى . (**قوله فى التصغير**) متعلق بعوملت . (**قوله معاملة خامس أصلى**) أى فنالها تغيير التصغير حيث حذفت لمراعاة حصول صيغة فعيعل ويدل على أن ذلك مقصوده مقابلته بما ذكره بعده من حكم التاء . سم . (**قوله زجيجة**) بتشديد الياء لأن زجاجة رباعى وتصغير الرباعى يكون على فعيل كما يأتى . (**قوله إذا سميت بكلتا**) قال الإسقاطى يريد كلتا المرفوعة ا هـ قال شيخنا ولعله أخذ هذا القيد من قول الشارح من قولك قامت إلخ لكن فيه أن التقليل يقتضى أن المراد كلتا بالألف سواء المرفوعة كما فى مثاله أو المنصوبة كما فى رأيت كلتا جاريتيك على اللغة الفصحى[1] ا هـ أى أو المجرورة كما فى مررت بكلتا جاريتيك على اللغة الفصحى أيضا وهذا هو المتجه وبه جزم البعض وإنما اقتضى التعليل ذلك لأنه يقتضى أن المدار على كون الألف للتأنيث . (**قوله وإن سميت بها من قولك إلخ**) قال الإسقاطى يريد كلتا المنصوبة بالياء ا هـ قال شيخنا وفيه أن التعليل يقتضى أن المجرورة مثلها ا هـ أى لأنه يقتضى أن المدار على كون الألف منقلبة عن الياء . (**قوله فى لغة كنانة**) أى الذين يعاملون كلا وكلتا معاملة المثنى وإن أضيفا إلى ظاهر فقوله فى لغة كنانة راجع لقوله أو كلتى المرأتين فقط .

---

(١) إذ لا تنصب وتجر بالياء إلا المضافة إلى الضمير .

على لغة الاستقلال عند من أجازه فقلت يا حبلى ثم سميت به صرفت لما ذكرت فى كلتا (**وَزَائِدَا فَعْلَانَ**) رفع بالعطف على الضمير فى منع أى ومنع صرف الاسم أيضا زائدا فعلان وهما الألف والنون (**فِى وصفٍ سَلِمْ * مِن أنْ يُرَى بتاءِ تأنيثٍ خُتِمْ**) إما لأن مؤنثه فعلى كسكران وغضبان وندمان من الندم ، وهذا متفق على منع صرفه . وإما لأنه لا مؤنث له نحو لحيان لكبير اللحية ، وهذا فيه خلاف والصحيح منع صرفه أيضا لأنه وإن لم يكن

(**قوله عند من أجازه**) تقديم أن الراجح منع ترخيمه على لغة الاستقلال لما يلزم عليه من عدم النظير إذ ليس لهم فعلى ألفه منقلبة . (**قوله فقلت يا حبلى**) أى بحذف ياء النسب للترخيم ثم قلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . (**قوله لما ذكرت فى كلتا**) أى من أن الألف منقلبة فليست للتأنيث لكن انقلابها هنا عن واو وثَم عن ياء . (**قوله فعلان**) مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية على الوزن وزيادة الألف والنون اهـ خالد . وفعلان بفتح الفاء فخرج غيره كخمصان كما يأتى وفى حاشية الجامى للعصام الألف والنون فى الصفة لا تكون على فعلان بكسر الفاء وبضم الفاء لا تكون إلا مع فعلانة بخلاف الألف والنون فى الاسم فإنه يكون على الأوزان الثلاثة . (**قوله بالعطف على الضمير فى منع**) وجاز العطف عليه لوجود الفصل بالمفعول ويحتمل أن يكون مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما تقدم عليه أى وزائدا فعلان كذلك فى منع الصرف . (**قوله أى ومنع صرف الاسم**) هكذا فيما رأيناه من النسخ وكأن النسخة التى وقعت للبعض فيها ويمنع بصيغة المضارع فاعترض بأن المناسب لعبارة المصنف السابقة أن يقول هنا وفيما يأتى ومنع بصيغة الماضى نعم عبر الشارح فيما يأتى بالمضارع فالاعتراض عليه فيما يأتى فى محله . (**قوله فى وصف**) حال من زائدا . (**قوله سلم إلخ**) شرط فيه فى العمدة وشرحها شرطا ثانيا وهو أصالة الوصفية ويمكن أن يرجع قول المصنف الآتى والْغينُ عارضَ الوصفية إلى هذا أيضا فيفيد هذا الشرط ولا ينافى رجوعه إلى هذا ما فرعه بقوله فالأدهم إلخ لأن تفريع بعض الأمثلة والأوزان الخاصة لا يقتضى التخصيص اهـ سم والاحتراز بهذا الشرط عما عرضت فيه الوصفية نحو : مررت برجل صفوان قلبه أى قاس . (**قوله من أن يرى**) إما علمية فجملة بتاء تأنيث ختم مفعول ثان أو بصرية فهى حال بناء على مذهب الناظم من جواز وقوع الماضى حالا خاليا من قد كما فى قوله تعالى : ﴿ **أو جاءوكم حصرت صدورهم** ﴾ . (**قوله وندمان من الندم**) وأما ندمان من المنادمة فمصروف لأن مؤنثه ندمانة كما يأتى . (**قوله وهذا متفق على منع صرفه**) أى بين النحاة على غير لغة بنى أسد وليس المراد متفق عليه بين العرب حتى يرد اعتراض شيخنا والبعض بأنه ينافى ما سيأتى فى الشارح من أن بنى أسد تصرف كل ما كان على فعلان لالتزامهم فى مؤنثه فعلانة بالتاء فاحفظ ذلك . (**قوله نحو لحيان**) أى كرحمن . (**قوله وهذا فيه خلاف**) فمن لم يشترط لمنع صرف فعلان إلا انتفاء فعلانة منعه من الصرف وهو ما مشى عليه فى النظم ومن اشترط وجود فعلى تحقيقا صرفه .

له فعلى وجودا فله فعلى تقديرا ، لأنا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى أولى به من فعلانة لأن باب فعلان فعلى أوسع من باب فعلان فعلانة ، والتقدير فى حكم الوجود بدليل الإجماع على منع صرف أكمر وآدر مع أنه لا مؤنث له ، ولو فرض له مؤنث لأمكن أن يكون كمؤنث أرمل وأن يكون كمؤنث أحمر ، لكن حمله على أحمر أولى لكثرة نظائره . واحترز من فعلان الذى مؤنثه فعلانة فإنه مصروف نحو ندمان من المنادمة وندمانة وسيفان وسيفانة . وقد جمع المصنف ما جاء على فعلان ومؤنثه فعلانة فى قوله :

أَجِــــزْ فَعْلَـــى لِفَعْلانـــا ... إذَا اسْتَثْنَـــيْتَ حَبلانـــا
ودَخْنانـــا وسَخْنانـــا ... وسَيْفانـــا وصَحْيانـــا
وَصَوْجَانـــا وعَلّانـــا ... وقَشْوَانـــا ومَصّانـــا
وَموتانـــا ونَدْمانـــا ... وَأَتْبِعْهُـــنَّ نَصْرَانـــا

(قوله والصحيح منع صرفه) يخالف قول أبى حيان أن الصحيح فيه صرفه لأنا جهلنا النقل فيه عن العرب والأصل فى الاسم الصرف فوجب العمل به ا هـ فهذه المسألة مما تعارض فيها الأصل والغالب فتنبه . (قوله أكمر) لعظيم الكمرة بفتح الميم وهى الحشفة وآدر بالمد لكبير الأنثيين[1] . (قوله كمؤنث أرمل) وهو أرملة والأرمل الفقير . (قوله ندمان من المنادمة) وهو الموافق للشارب فى فعله واحترز بقوله من المنادمة عن ندمان من الندم فإن مؤنثه ندمى وفعله ندم وفعل الأول نادَم . (قوله أجز) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا يرد أن ما عدا الألفاظ المستثناة يجب فى مؤنثها فعلى أو يقال عبر بأجز دون أوجب نظرا للغة بنى أسد الآتية . وهذه الأبيات التى للمصنف بقطع النظر عن تذييل المرادى يحتمل أن تكون من الوافر المجزوّ وأن تكون من الهزج لكن التذييل يعين الأول لتعين كونه من الأول لأن قوله فيه على لغة بوزن مفاعلتن لا بوزن مفاعيلن هذا ، وقد نظم الألفاظ الاثنى عشر التى فى نظم المصنف الشارح الأندلسى مع زيادة تفسيرها فقال :

كل فعـلان فهـو أنثاه فـعلى ... غير وصف النـديم بالندمـان
ولذى البطن جاء حبـلان أيضا ... ثم دخنـان للكـثير الدخـان
ثم سيفـان للطويـل وصوجـا ... ن لـذى قـوّة على الحمـلان
ثم صحيان إن حوى اليوم صحـوا ... ثم سخنان وهـو سخـن الزمـان
ثم موتـان للضعيـف فـؤادا ... ثم عـلان وهـو ذو النسيـان
ثم قشوان للـذى قـل لحمـا ... ثم نصران جـاء فى الـنصرانى

---

(١) هو كبر مرض لا كبرا طبيعيا ويقصد بهما الخصيتين .

واستدرك عليه لفظان وهما خمصان لغة فى خمصان وأليان فى كبش أليان أى كبير الألية فذيل الشارح المرادى أبياته بقوله :

وَزِدْ فِيهِنَّ خَمْصَانَـــا عَلَـــى لُغَـــةٍ وأَلْيَانَـــا

فالحبلان الكبير البطن وقيل الممتلىء غيظا . والدخنان اليوم المظلم . والسخنان اليوم الحار . والسيفان الرجل الطويل . والصحيان اليوم الذى لا غيم فيه . والصوجان البعير اليابس الظهر . والعلان الكثير النسيان . وقيل الرجل الحقير . والقشوان الرقيق الساقين . والمصان اللئيم . والموتان البليد الميت القلب . والندمان المنادم . أما ندمان من الندم فغير مصروف إذ مؤنثه ندمى وقد مرّ . والنصران واحد النصارى .

(تنبيهات): **الأوّل** : إنما منع نحو : سكران من الصرف لتحقق الفرعيتين فيه : أما فرعية المعنى فلأن فيه الوصفية وهى فرع عن الجمود لأن الصفة تحتاج إلى موصوف ينسب معناها إليه والجامد لا يحتاج إلى ذلك . وأما فرعية اللفظ فلأن فيه الزيادتين المضارعتين لألفى التأنيث فى نحو حمراء فى أنهما فى بناء يخص المذكر كما أن ألفى حمراء

ثم مصان فى اللئيم وفى لحـــ ـيان رحمن يفقد النوعـــان

ونظمت ما زاده المرادى مع التفسير فى بيت ينبغى وضعه قبل البيت الأخير فقلت :

ولـــذى ألية كـــبيرة إليـــا ن وخمصان جاء فى الخمصـــان

(قوله واستدرك) أى زيد وقوله فذيل الشارح أبياته بقوله أى جعل قوله المذكور ذيلا لأبيات المصنف . **(قوله خمصان)** يقال رجل خمصان البطن وخميصه أى ضامره . **(قوله والصوجان البعير اليابس الظهر)** فى القاموس فى فصل الصاد المهملة فى باب الجيم الصوجان كل يابس الصلب من الدواب والناس ونخلة صوجانة يابسة اهـ وقال فى فصل الضاد المعجمة من باب الجيم الضوجان الصوجان اهـ فعلم أنه بالصاد المهملة والضاد المعجمة وبالجيم وعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من القصور . **(قوله والعلان)** أى بعين مهملة كما فى القاموس . **(قوله وقيل الرجل الحقير)** وفى القاموس امرأة علانة جاهلة وهو علان . **(قوله والقشوان)** بقاف وشين معجمة . **(قوله الرقيق الساقين)** الذى فى خط الشارح الدقيق بالدال وفى القاموس القشوان الدقيق الضعيف وهى بهاء اهـ . **(قوله والمصان)** بالصاد المهملة كما فى القاموس . **(قوله والجامد لا يحتاج إلى ذلك)** أى وما يحتاج فرع عما لا يحتاج . **(قوله المضارعتين لألفى التأنيث فى نحو حمراء)** بناه على أن الهمزة تسمى ألفا وهو صحيح وعلى أنها مع الألف قبلها للتأنيث ولا نظير له إذ ليس لنا علامة تأنيث بحرفين ، والمنقول عن سيبويه وغيره أن الهمزة بدل من ألف التأنيث وأن الأصل حمرى بوزن سكرى فلما قصدوا مده زادوا قبلها ألفا أخرى والجمع بينهما محال وحذف إحداهما

فى بناء يخص المؤنث ، وأنهما لا تلحقهما التاء فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة مع أن الأول من كل من الزيادتين ألف . والثانى حرف يعبر به عن المتكلم فى أفعل ونفعل ، فلما اجتمع فى نحو سكران المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف . وإنما لم تكن الوصفية فيه وحدها مانعة مع أن فى الصفة فرعية فى المعنى كما سبق وفرعية فى اللفظ وهى الاشتقاق من المصدر لضعف فرعية اللفظ فى الصفة لأنها كالمصدر فى البقاء على الاسمية والتنكير ، ولم يخرجها الاشتقاق إلى أكثر من نسبة معنى الحدث فيها إلى الموصوف والمصدر بالجملة صالح لذلك كما فى رجل عدل ودرهم ضرب الأمير ، فلم يكن اشتقاقها من المصدر مبعدا لها عن معناه ، فكان كالمفقود فلم يؤثر ، ومن ثم كان نحو عالم وشريف مصروفا مع تحقق ذلك فيه ، وكذا إنما صرف نحو ندمان مع وجود الفرعيتين لضعف فرعية اللفظ فيه من جهة أن الزيادة فيه لا تخص المذكر وتلحقه التاء فى المؤنث نحو ندمانة فأشبهت الزيادة فيه بعض الأصول فى لزومها فى حالتى التذكير والتأنيث وقبول علامته ، فلم يعتد بها . ويشهد لذلك أن قوما من العرب وهم بنو أسد يصرفون كل صفة على فعلان لأنهم يؤنثونه بالتاء ويستغنون فيه بفعلانة عن فعلى ، فيقولون سكرانة وغضبانة وعطشانة ، فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بألفى حمراء فلم تمنع من الصرف . **الثانى** : فهم من قوله زائدا فعلان أنهما لا يمنعان فى غيره من الأوزان كفُعلان بضم الفاء نحو خُمصان لعدم شبههما فى غيره

يناقض الغرض المطلوب إذ لو حذفوا الأولى لفات المد أو الثانية لفاتت الدلالة على التأنيث وقلب الأولى مخل بالمد فقلبوا الثانية همزة وقيل إن الأولى للتأنيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث فعلان ورد بأنه يفضى إلى وقوع علامة التأنيث حشوا اهـ زكريا ، ويمكن دفع الاعتراض بجعل الإضافة فى قوله لألفى التأنيث بالنسبة إلى الألف الأولى لأدنى ملابسة . **(قوله والثانى)** أى من كل منهما وذلك الثانى هو الهمزة فى نحو حمراء والنون فى نحو سكران . **(قوله كما سبق)** أى من أن الصفة فرع الجامد . **(قوله والمصدر بالجملة صالح لذلك)** أى لما ذكر من نسبة الحدث إلى الموصوف إذا وقع نعتا أو حالا أو خبرا وإنما قال بالجملة لأن المصدر لا يصلح لذلك إلا بالتأويل . **(قوله عن معناه)** أى المصدر وقوله فكان أى اشتقاق الصفة . **(قوله ومن ثم)** أى من أجل كون الاشتقاق فيما ذكر غير مؤثر لضعفه المتقدم بيانه كان نحو إلخ . **(قوله مع تحقق ذلك)** أى ما ذكر من فرعية اللفظ وفرعية المعنى . **(قوله إنما صرف نحو ندمان)** بمعنى المنادم . **(قوله لا تخص المذكر)** لوجودها مع المؤنث كندمانة . **(قوله فى لزومها إلخ)** فيه نشر على ترتيب اللف[1] لأن اللزوم راجع إلى قوله لا تخص المذكر وقبول علامة التأنيث راجع إلى قوله وتلحقه التاء فى المؤنث . **(قوله ويشهد لذلك)** أى لكون صرف نحو ندمان لضعف فرعية اللفظ فيه من الجهة المتقدمة وهذا أوضح مما ذكره شيخنا والبعض . **(قوله فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بألفى حمراء)** أى فى الاختصاص بواحد من المذكر والمؤنث وفى عدم لحوق التاء .

---

(١) أى لف ونشر مرتب .

بألفى التأنيث . **الثالث** : ما تقدم من أن المنع بزائدى فعلان لشبههما بألفى التأنيث فى نحو حمراء هو مذهب سيبويه ، وزعم المبرد أنه امتنع لكون النون بعد الألف مبدلة من ألف التأنيث . ومذهب الكوفيين أنهما منعا لكونهما زائدتين لا يقبلان الهاء لا للتشبيه بألفى التأنيث (**وَوصفٌ أَصْلِيٌّ وَوزنُ أَفْعَلَا * مَمنوعَ**) بالنصب على الحال من وزن أفعلا أى حال كونه ممنوع (**تَأنيثٍ بِتَا كَأَشْهَلَا**) أى ويمنع الصرف أيضا اجتماع الوصف الأصلى ووزن أفعل بشرط ألا يقبل التأنيث بالتاء : إما لأن مؤنثه فعلاء كأشهل ، أو فعلى كأفضل ، أو لأنه لا مؤنث له كأكمر[1] وآدر ، فهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الأصلى ووزن أفعل ، فإن وزن الفعل به أولى ، لأن فى أوله زيادة تدل على معنى

(**قوله لشبههما بألفى التأنيث**) إن قلت هلا اكتفى فى المنع بزيادتهما كألفى التأنيث قلت المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه[2] وقال فى المغنى إنما شرطت العلمية أو الوصفية لأن الشبه بألفى التأنيث إنما يتقوم بإحداهما اهـ أى لا يتحقق فى الواقع إلا فى علم أو صفة . (**قوله امتنع**) أى فعلان لكون النون بعد الألف مبدلة من ألف التأنيث فكما لا ينصرف حمراء لا ينصرف سكران واستدل على الإبدال بقولهم بهرانى وصنعانى فى النسب إلى بهراء وصنعاء . وأجيب بأن النون بدل من الواو والأصل بهراوى وصنعاوى وأيضا المذكر سابق عن المؤنث لا العكس . (**قوله لكونهما زائدتين إلخ**) إن أرادوا مطلق الزيادة ورد عليهم عفريت وإن أرادوا خصوص الألف والنون سألناهم عن علة الخصوصية فلا يجدون معدلا عن التعليل بأنهما لا يقبلان الهاء فيرجعون إلى ما اعتبره البصريون كذا فى المغنى . لا يقال هلا اكتفى فى علة المنع بالزيادة كما اكتفى بألف التأنيث لأنا نقول المشبه به من كل وجه على أن فى المغنى أن تعليل منع صرف نحو سكران بالوصفية والزيادة اشتهر بين المعربين مع أنه مذهب الكوفيين أما البصريون فمذهبهم أن المانع الزيادة المشبهة لألفى التأنيث ولهذا قال الجرجانى ينبغى أن تعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة . (**قوله لا للتشبيه بألفى التأنيث**) أى وإن استلزم كونهما زائدتين لا يقبلان الهاء شبههما بألفى التأنيث فى الزيادة وعدم قبول الهاء إذ فرق بين اعتبار الشىء وحصوله بدون اعتبار ولهذا عبر صاحب الهمع فى علة منعهما عند الكوفيين بقوله كونهما زائدتين لا يقبلان الهاء من غير ملاحظة الشبه بألفى التأنيث اهـ . (**قوله ووصف**) معطوف على الضمير فى منع أو مبتدأ خبره محذوف على وزان ما مر فى زائدا ، وقول خالد إنه معطوف على زائدا لا يجرى على الصحيح من أن المعطوفات بحرف غير مرتب على الأول . (**قوله على الحال من وزن**) وقال خالد من أفعل قال الفارضى لأنه علم على اللفظ اهـ وشرط مجىء الحال من المضاف إليه موجود لصحة الاستغناء عن المضاف بأن يقال ووصف أصلى وأفعل أى هذا الوزن (**قوله كأشهلا**) الشهلة فى العين أن يشوب سوادها زرقة . (**قوله فإن وزن الفعل به أولى**) علة لما يفيده سابقه من مدخلية وزن أفعل

---

(١) كما سبق وقلنا إنهما من الصفات الخاصة بالرجال .

(٢) ولذلك يقولون فى التشبيه إنه يتكون من مشبه ومشبه به ووجه الشبه فحينما نقول فلان كالأسد فإننا نقصد الشجاعة وإلا ففى الأسد خصال مذمومة كثيرة .

فى الفعل دون الاسم ، فكان ذلك أصلا فى الفعل لأن ما زيادته لمعنى أصل لما زيادته لغير معنى ، فإن أنث بالتاء انصرف نحو أرمل بمعنى فقير ، فإن مؤنثه أرملة لضعف شبهه بلفظ المضارع ، لأن تاء التأنيث لا تلحقه ، وأجاز الأخفش منعه لجريه مجرى أحمر لأنه صفة وعلى وزنه . نعم قولهم عام أرمل غير مصروف لأن يعقوب حكى فيه سنة رملاء . واحترز بالأصلى عن العارض فإنه لا يعتد به كما سيأتى .

(تنبيهان): **الأول** : مثل الشارح لما تلحقه التاء بأرمل وأباتر وهو القاطع رحمه ، وأدابر وهو الذى لا يقبل نصحا فإن مؤنثها أرملة وأباترة وأدابرة : أما أرمل فواضح ، وأما أباتر وأدابر فلا يحتاج هنا إلى ذكرهما إذ لم يدخلا فى كلام الناظم ، فإنه علق المنع على وزن أفعل ، وإنما ذكرهما فى شرح الكافية لأنه علق المنع على وزن أصلى فى الفعل أى الفعل به أولى ، ولم يخصه بأفعل . ولفظه فيها :

وَوصْفٌ أصْلِيٌّ وَوزْنٌ أُصِّلَا فِي الفعْلِ تَا أُنْثى بِهِ لَن تُوصَلَا

ولهذا احترز أيضا من يعمل ومؤنثه يعملة وهو الجمل السريع . **الثانى** : الأولى تعليق الحكم على وزن الفعل الذى هو به أولى لا على وزن أفعل ولا الفعل مجردا ليشمل نحو أحيمر وأفيضل من المصغر فإنه لا ينصرف لكونه على الوزن المذكور نحو أبيطر . ولا يرد نحو بطل وجدل وندس فإن كل واحد منها وإن كان أصلا فى الوصفية وعلى وزن

فى منع صرف الوصف المذكور لكن لو حذف لفظ وزن لكان أوضح وأما قول البعض علة لمحذوف تقديره وإنما نسب هذا الوزن للفعل لأن إلخ ففيه أنه لم يتقدم منه نسبة هذا الوزن إلى الفعل حتى يقال وإنما نسب إلخ وفى بعض النسخ فإنه وزن الفعل به أولى وهو أوضح فتأمل . **(قوله لأن فى أوله)** اعترضه شيخنا والبعض فإن فيه ظرفية الشيء فى نفسه فكان الأولى إسقاط فى ويمكن دفعه بأن المراد بالأول ما قابل الآخر فيكون من ظرفية الجزء فى الكل . **(قوله على معنى فى الفعل)** وهو التكلم . **(قوله فكان ذلك)** أى وزن أفعل . **(قوله فإن أنث بالتاء إلخ)** محترز قوله ممنوع تأنيث بتا . **(قوله لضعف إلخ)** علة لانصرف . **(قوله لأن تاء التأنيث)** أى المتحركة بحركة إعرابية فلا يرد المتحركة بحركة بنية فى نحو هند تقوم . **(قوله وأجاز الأخفش منعه)** أى نحو أرمل . **(قوله نعم إلخ)** استدراك على قوله نحو أرمل . **(قوله عام أرمل)** أى قليل المطر والنفع كما فى القاموس وحينئذ قد يقال الكلام فى أرمل بمعنى فقير إلا أن يجاب بأن تقارب المعنيين كاتحادهما فتأمل . **(قوله وأباتر)** من البتر وهو القطع وأدابر من الإدبار ضد الإقبال . **(قوله من يعمل)** بوزن يفرح الجمل النجيب المطبوع ويقال للناقة النجيبة المطبوعة يعملة كما فى القاموس . **(قوله الذى هو)** أى الفعل به أى الوزن . **(قوله لكونه على الوزن المذكور)** أى الذى الفعل به أولى وإن لم يكن فى حال التصغير على وزن أفعل . **(قوله أبيطر)** مضارع بيطر إذا عالج الدواب . قاموس .

فعل لكنه وزن مشترك فيه ليس الفعل أولى به من الاسم فلا اعتداد به ا هـ **(وألغِيَنّ عارِضَ ٱلْوَصْفِيَّهْ * كأربَعٍ)** فى نحو مررت بنسوة أربع فإنه اسم من أسماء العدد لكن العرب وصفت به فهو منصرف نظرا للأصل ، ولا نظر لما عرض له من الوصفية ، وأيضا فهو يقبل التاء فهو أحق بالصرف من أرمل لأن فيه مع قبول التاء كونه عارض الوصفية ، وكذلك أرنب من قولهم رجل أرنب أى ذليل فإنه منصرف لعروض الوصفية إذ أصله الأرنب المعروف **(وعارِضَ ٱلإسْمِيَّهْ)** أى وألغ عارض الإسمية على الوصف ، فتكون الكلمة باقية على منع الصرف للوصف الأصلى ، ولا ينظر إلى ما عرض لها من الإسمية **(فَالأدْهَمُ الْقَيدُ لِكَونِهِ وُضِعْ * فِى الأصلِ وصْفًا ٱنصرَافُه مُنِعْ)** نظرا إلى الأصل وطرحا لما عرض من الإسمية .

(تنبيه): مثل أدهم فى ذلك أسود للحية العظيمة ، وأرقم لحية فيها نقط كالرقم نظرا إلى الأصل وطرحا لما عرض من الإسمية **(وَأجْدَلٌ)** للصقر **(وأخْيَلٌ)** لطائر ذى نقط كالخيلان يقال له الشقراق **(وَأفْعَى)** للحية **(مصرُوفةٌ)** لأنها أسماء مجردة عن الوصفية فى

(قوله وجدل) بفتح الدال وتكسر : الصلب الشديد وندس كعضد وكتف السريع الاستماع لصوت خفى والفهم كذا فى القاموس . **(قوله وألغينّ عارض الوصفيه)** هذا تصريح بمفهوم قوله أصلى ا هـ مرادى . وإضافة عارض الوصفية من إضافة الصفة للموصوف أو بمعنى من ومثلها إضافة عارض الإسمية . **(قوله وصفت به)** أى فى قولهم مررت بنسوة أربع . **(قوله كونه عارض الوصفية)** بخلاف أرمل بمعنى فقير فإنه متأصل الوصفية . **(قوله وكذلك أرنب)** انظر هل تلحقه تاء التأنيث أو لا وقد يؤخذ الثانى من اقتصاره فى علة انصرافه على عروض الوصفية فحرره . **(قوله فالأدهم)** إلى آخره البيت تفريع على قوله وعارض الإسمية وما قاله البعض غير مستقيم . **(قوله القيد)** عطف بيان على الأدهم من تفسير الأخفى بالأجلى كما تقول البرّ القمح والعقار الخمر . سندوبى . **(قوله وأرقم)** مثله أبطح وهو مسيل واسع فيه دقاق الحصى . وأجرع وهو المكان المستوى . وأبرق وهو أرض خشنة فيها حجارة ورمل وطين مختلطة . وذكر سيبويه أن العرب لم تختلف فى منع صرف هذه الستة أعنى أدهم وأسود وأرقم وأبطح وأجرع وأبرق ا هـ مرادى ، ويخالفه ما سيأتى فى الشرح من أن بعض العرب يصرف الثلاثة الأخيرة . **(قوله كالخيلان)** بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهو النقطة المخالفة لبقية البدن . خالد . **(قوله الشقراق)** فيه لغات ذكرها فى القاموس منها الشقراق كقرطاس والشرقرق كسفرجل قال : وهو طائر معروف مرقط بخضرة وحمرة وبياض ويكون بأرض الحرم . **(قوله لأنها أسماء مجردة عن الوصفية فى أصل الوضع)** أى وفى الحال وإنما اقتصر الشارح على نفى وصفيتها فى الأصل لأنه المعتبر فهى أسماء فى الأصل والحال كما فى التوضيح .

أصل الوضع ولا أثر لما يلمح فى أجدل من الجدل وهو الشدة ، ولا فى أخيل من الخيول وهو كثرة الخيلان ، ولا فى أفعى من الإيذاء لعروضه عليهنّ (**وقَدْ يَنلْنَ ٱلْمَنْعَا**) من الصرف لذلك وهو فى أفعى أبعد منه فى أجدل وأخيل لأنهما من الجدل ومن الخيول كما مر . وأما أفعى فلا مادة لها فى الاشتقاق لكن ذكرها يقارنه تصور إيذائها فأشبهت المشتق وجرت مجراه على هذه اللغة . ومما استعمل فيه أجدل وأخيل غير مصروفين قوله :

[١٠٢٦] **كأنَّ ٱلْعُقَيْلِيِّينَ يَوْمَ لَقِيتُهُمْ فِرَاخُ القَطَا لَاقَيْنَ أَجْدَلَ بازِيَا**

وقول الآخر :

قال شيخنا وتبعه البعض : وبهذا فارقت نحو أربع فإن أربع اسم فى الأصل وصف فى الحال وهذه أسماء لم تعرض لها الوصفية ولكن يتخيل فيها الوصفية ، وكان منع صرف أربع أحق من منع صرفها إلا أنه لم يرد فيه ، وورد فيها فقبل اهـ وعلى هذا يكون قول المصنف وأجدل إلخ كلاما مستقلا لا مفرعا على قوله : * **وألغينّ عارض الوصفيه** * لأن هذه الأسماء لم تعرض لها الوصفية غاية الأمر أن الوصفية تتخيل فيها ، فالعارض لها تخيل الوصفية لا نفس الوصفية ، إذ لا يلزم من تخيل شيء تحققه ، وحينئذ كان الأولى للشارح فى تعليل صرفها أن يقول بدل قوله لعروضه أى لمح الوصفية عليهنّ لتجردها عن الوصفية رأسا وإن تخيلت فيها ثم ما مر عن شيخنا والبعض من توجيه عدم منع صرف أربع[1] مع أنها أحق بالمنع من نحو أجدل لا يصح توجيها بل هو تقرير للسؤال فتأمل . (**قوله لما يلمح**) عبارة الفارضى وغيره لما يتخيل . (**قوله من الجدل**) بسكون الدال . (**قوله وقد ينلن**) أى يعطين . (**قوله لذلك**) أى للوصفية الملموحة المنضمة إلى وزن أفعل فيكون أجدل بمعنى شديد وأخيل بمعنى متلوّن وأفعى بمعنى مؤذ كل ذلك على سبيل التخيل . (**قوله فلا مادة لها فى الاشتقاق**) أى ليس لها مادة يتأتى اشتقاقها منها وقيل من فوعان السمّ أى حرارته فأصل أفعى أفوع فدخله القلب المكانى ثم قلبت الواو ألفا وقيل من فعوة السمّ أى شدته وعليه فلا قلب مكانيا . (**قوله كأن العقيليين**) بضم العين وقوله لاقين بنون الإناث أى فراخ القطا وقوله أجدل أى صقرا . وبازيا صفته من بزى عليه إذا تطاول عليه ويجوز أن يريد بالبازى الطير المشهور ويكون عطفا على أجدل بحذف العاطف للضرورة . قاله العينى وزكريا .

[١٠٢٦] **قاله القطامى من الطويل . ويروى :**

كـأنَّ بَنِـي الدَّعْمـاءِ إذ لَحِقـوا بنـا فِـــراخ .... الـــخ

والشاهد فى أجدل حيث منع الصرف لوزن الفعل ولمح الصفة ، لأنه مأخوذ من الجدل وهو الشد . وأكثر العرب يصرفه لخلوه عن أصالة الوصفية وهو الصقر . وبازيا صفته : من بزا عليه إذا تطاول عليه . ويجوز أن يكون بازيا هو الطير المشهور ، ويكون عطفا على أجدل ، وحذف العاطف للضرورة .

---

(١) **فقد قال الشارح منذ قليل إن هذا اسم من أسماء العدد لكن العرب وصفت به فهو منصرف نظرا للأصل ولا نظر لما عرض له من الوصفية .**

[١٠٢٧] ذَرِينِى وعِلْمِى بِالأمُورِ وشِيمَتى فَمَا طائِرِى يَوْمًا عَليكِ بِأَخْيَلَا

وكما شذ الاعتداد بعروض الوصفية فى أجدل وأخيل وأفعى كذلك شذ الاعتداد بعروض الإسمية فى أبطح وأجرع وأبرق فصرفها بعض العرب ، واللغة المشهورة منعها من الصرف لأنها صفات استغنى بها عن ذكر الموصوفات فيستصحب منع صرفها كما استصحب صرف أرنب وأكلب حين أجرى مجرى الصفات ، إلا أن الصرف لكونه الأصل ربما رجع إليه بسبب ضعيف بخلاف منع الصرف فإنه خروج عن الأصل فلا يصار إليه إلا بسبب قوىّ (**ومَنعُ عَدْلٍ معَ وصْفٍ مُعتبَرْ * فِى لَفظِ مَثْنَى وثُلَاثَ وأُخَرْ**) منع مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى فاعله وهو عدل ، والمفعول محذوف وهو الصرف ومعتبر خبره ، وفى لفظ متعلق به : أى مما يمنع الصرف اجتماع العدل والوصف وذلك فى موضعين : **أحدهما** : المعدول فى العدد إلى مفعل نحو مثنى أو فعال نحو ثلاث **والثانى** : فى أُخَر المقابل لآخرين . أما المعدول فى العدد فالمانع له عند سيبويه والجمهور العدل والوصف : فأحاد

(**قوله بعروض الوصفية إلخ**) أى بعروض تخيل الوصفية ليوافق ما قدمناه فتفطن . (**قوله وأكلب**) مقتضى سياقه أنه اسم جنس جامد لكن قد يوصف به عروضا لا أصالة مثل أرنب ولم أقف على الجنس المسمى به بعد مراجعة القاموس وغيره فانظره . (**قوله إلا أن الصرف إلخ**) يعنى أن صرف نحو أبطح ومنع صرف نحو أجدل وإن كانا شاذين لكن شذوذ صرف نحو أبطح أخف من شذوذ منع صرف نحو أجدل . (**قوله ومنع عدل**) العدل إخراج الكلمة عن صيغتها الأصلية لغير قلب أو تخفيف أو إلحاق أو معنى زائد فخرج نحو أيس مقلوب يئس وفخْذ بإسكان الخاء مخفف فخِذ بكسرها وكوثر بزيادة الواو إلحاقا له بجعفر ورجيل بالتصغير لزيادة معنى التحقير وفائدته تخفيف اللفظ ، وتمحضه للعلمية فى نحو عمر وزفر لاحتماله قبل العدل للوصفية وهو تحقيقى إن دل غليه غير منع الصرف وتقديرى إن لم يدل عليه إلا منع الصرف قاله الحفيد ، ثم هو باعتبار محله أربعة أقسام لأنه إما بتغيير الشكل فقط كجمع عند من قال إأنه معدول عن جمع أو بالنقص فقط فيما عدل عن ذى أل وهو سحر وأمس وكذا أخر فى قول أو بالنقص وتغيير الشكل كعمر أو بالزيادة والنقص وتغيير الشكل كحذام ومثلث . (**قوله مع وصف**) متعلق بمحذوف نعت عدل . (**قوله والثانى فى أخر**) الأولى إسقاط فى لأن الموضع الثانى نفس أخر وقوله المقابل آخرين سيأتى محترزه فى التنبيه الأول وهو صريح فى أن أُخر وصف لجماعة الإناث لأن أخر جمع أخرى وأنه ضد آخرين الذى هو وصف لجماعة الذكور لأن آخرين جمع آخر وأما نحو ﴿ **فعدة من أيام أخر** ﴾ فلتأوله بالجماعات .

[١٠٢٧] قاله حسان بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه من قصيدة من الطويل : أى دعينى . والواو بمعنى مع . والشيمة : الطبيعة . وبأخيلا خبر ما التى بمعنى ليس ، والباء زائدة ، وفيه الشاهد حيث منع الصرف لوزن الفعل ولمح الصفة لأنه مأخوذ من المخيول وهو الكثير الخيلان . والأخيل الشقراق ، والعرب تتشاءم به : يقال هو أشأم من أخيل . ويجمع على أخايل .

وموحد معدولان عن واحد واحد وثناء ومثنى معدولان عن اثنين اثنين وكذلك سائرها ، وأما الوصف فلأن هذه الألفاظ لم تستعمل إلا نكرات إما نعتا نحو : ﴿ **أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع** ﴾ [فاطر : ١] ، وإما حالا نحو قوله تعالى : ﴿ **فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع** ﴾ [النساء : ٣] ، وإما خبرا نحو : صلاة الليل مثنى مثنى . وإنما كرر لقصد التأكيد لا لإفادة التكرير . ولا تدخلها أل . قال فى الارتشاف : وإضافتها قليلة . وذهب الزجاج إلى أن المانع لها العدل فى اللفظ وفى المعنى : أما فى اللفظ فظاهر وأما فى المعنى فلكونها تغيرت عن مفهومها فى الأصل إلى إفادة معنى التضعيف . وردّ بأنه لو كان المانع من صرف أحاد مثلا عدله عن لفظ واحد وعن معناه إلى معنى التضعيف للزم أحد أمرين : إما منع صرف كل اسم يتغير عن أصله لتجدد معنى فيه كأبنية المبالغة وأسماء الجموع ، وإما ترجيح أحد المتساويين على الآخر واللازم منتف باتفاق ،

(**قوله معدولان عن واحد واحد**) أى لأن المقصود التقسيم ولفظ المقصود مكرر أبدا نحو : جاء القوم رجلا رجلا فلما وجدنا أحاد غير مكرر لفظا مع أن المقصود التقسيم كما علمت حكمنا بأن أصله لفظ مكرر ولم يأت بمعناه إلا واحد واحد فحكم بأنه أصله وكذا يقال فى الباقى . أفاده الدماميني . (**قوله وأما الوصف إلخ**) مقابل لقوله فأحاد وموحد معدولان إلخ لأنه فى قوة أن يقال أما العدل فلأن أحاد إلخ أى أما بيان العدل فأحاد إلخ وأما بيان الوصف إلخ ولو قال الوصفية لكان أوضح . (**قوله لم تستعمل إلا نكرات إما نعتا إلخ**) أى فتكون أوصافا أصالة . قال السيد : الوصفية فى ثلاث مثلا أصلية لأنه معدول عن ثلاثة ثلاثة وهذا المكرر لم يستعمل إلا وصفا فكذا المعدول إليه وهو ثلاث وإن لم تكن الوصفية فى أسماء العدد واحد اثنان إلخ أصلية . (**قوله إما نعتا إلخ**) علم منه ما صرح به الفارضى من أنه لابد أن يتقدمها شيء . (**قوله وإنما كرر إلخ**) أى فلا يرد أن مثنى يفيد التكرير فأى فائدة فى إعادته وقوله لا لإفادة التكرير أى لا لتأسيس معنى زائد هو التكرير لحصوله بمثنى الأول . (**قوله ولا تدخلها أل**) وادعى الزمخشرى أنها تعرف فقال يقال فلان ينكح المثنى والثلاث قال أبو حيان : ولم يذهب إليه أحد وكما لا تعرف لا تؤنث فلا يقال مثناة مثلا . قاله الفارضى . (**قوله وذهب الزجاج إلخ**) المعدول عنه على مذهبه إلى أحاد وموحد واحد وإلى ثناء ومثنى اثنان وهكذا كما سيشير إليه الشارح بخلافه على المذهب الأول فواحد واحد واثنان اثنان وهكذا . (**قوله كأبنية المبالغة**) نحو ضرّاب فإنه تغير عن ضارب لإفادة معنى جديد وهو التكثير . (**قوله وأسماء الجموع**) ليس المراد بها أسماء الجموع المعروفة كقوم ورهط إذ لا تغيير فيها بل المراد الجموع نفسها فالإضافة للبيان ، أفاده زكريا . فالجمع تغير عن الواحد لإفادة معنى جديد وهو التعدد . (**قوله ترجيح أحد المتساويين**) أى فى التغيير لإفادة معنى جديد على الآخر ومراده بأحدهما المعدود فى العدد وبالآخر غيره كأبنية المبالغة والجموع .

وأيضا كل ممنوع من الصرف لابد أن يكون فيه فرعية فى اللفظ وفرعية فى المعنى ، ومن شرطها أن تكون من غير جهة فرعية اللفظ ليكمل بذلك الشبه بالفعل ، ولا يتأتى ذلك فى أحاد إلا أن تكون فرعيته فى اللفظ بعدله عن واحد المضمن معنى التكرار ، وفى المعنى بلزومه الوصفية وكذا القول فى أخواته . وأما أُخَر فهو جمع أخرى أنثى آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير فالمانع له أيضا العدل والوصف : أما الوصف فظاهر وأما العدل فقال أكثر النحويين إنه معدول عن الألف واللام لأنه من باب أفعل التفضيل فحقه ألا يجمع إلا مقرونا بأل ، والتحقيق أنه معدول عما كان يستحقه من استعماله بلفظ ما للواحد المذكر بدون تغير معناه ، وذلك أن آخر من باب أفعل التفضيل فحقه ألا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث إلا مع الألف واللام أو الإضافة فعدل فى تجرده منهما واستعماله لغير الواحد المذكر عن

(قوله ولا يتأتى ذلك) أى الشرط المذكور للفرعية فى المعنى وهو كونها من غير جهة الفرعية فى اللفظ وقوله إلا أن تكون إلخ أى لأن الجهة على ما ذكره الزجاج واحدة وهى العدل . **(قوله واحد المضمن معنى التكرار)** يعنى واحدا المكرر أى عن واحد واحد . زكريا . **(قوله بمعنى مغاير)** أى باعتبار الحال وإلا فمعنى آخر فى الأصل أشد تأخرا وكان فى الأصل معنى جاء زيد ورجل آخر جاء زيد ورجل أشد تأخرا فى معنى من المعانى ثم نقل إلى معنى غير فمعنى رجل آخر رجل غير زيد . دمامينى . **(قوله أما الوصف فظاهر)** لأنه اسم تفضيل بمعنى مغاير باعتبار الحال وبمعنى أشد تأخرا باعتبار الأصل كما مر وعلى كل فهو وصف والظاهر أن صوغه من تأخر فهو اسم تفضيل مصوغ من خماسى شذوذا . **(قوله عن الألف واللام)** أى عن ذى الألف واللام ولا ينافى ذلك أنه نكرة فكيف يكون معدولا عن معرفة لأنه لا يلزم فى المعدول عن الشىء أن يكون بمعناه من كل وجه خلافا للفارسى . دمامينى . **(قوله إلا مقرونا بأل)** أى أو مضافا إلى معرفة . **(قوله والتحقيق إلخ)** فأُخر على الأول معدول عن الآخر وعلى هذا عن آخر بالإفراد والتذكير ولعلّ وجه كون هذا القول هو التحقيق تطابق المعدول والمعدول عنه عليه تنكيرا فتدبر . **(قوله عما كان يستحقه)** أى عن استعمال كان يستحقه بدليل قوله من استعماله إلخ وقوله بلفظ ما للواحد المذكر الإضافة للبيان أى بلفظ هو اللفظ الذى للواحد المذكر هكذا ينبغى تقرير عبارته لا كما قررها البعض ، وكلامه صريح فى أن المعدول عنه الاستعمال المذكور مع أنه لفظ الواحد المذكر فلو قال : والتحيق أنه معدول عما كان يستحقه من لفظ الواحد المذكر لكان أخصر وأولى وقوله بدون تغير معناه حال من لفظ أو من ما أى حالة كون لفظ الواحد المذكر لم يغير معناه الذى هو الواحد المذكر . **(قوله وذلك)** أى وبيان ذلك . **(قوله أو الإضافة)** أى إلى معرفة . **(قوله فعدل فى تجرده)** أى فى حالة هى تجرده إلخ فإن قلت يجوز أن يكون بتقدير الإضافة قلت لا لأن المضاف إليه لا يحذف إلا إذا جاز إظهاره ولا يجوز إظهاره هنا نقله الدمامينى عن الرضى . وانظر وجه عدم جواز

لفظ آخر إلى لفظ التثنية والجمع والتأنيث بحسب ما يراد به من المعنى، فقيل عندي رجلان آخران ورجال آخرون وامرأة أخرى ونساء أخر، فكل من هذه الأمثلة صفة معدولة عن آخر إلا أنه لم يظهر أثر الوصفية والعدل إلا في أخر لأنه معرب بالحركات بخلاف آخران وآخرون[1]، وليس فيه ما يمنع من الصرف غيرهما بخلاف أخرى فإن فيها أيضا ألف التأنيث فلذلك خص أخر بنسبة اجتماع الوصفية والعدل إليه وإحالة منع الصرف عليه، فظهر أن المانع من صرف أخر كونه صفة معدولة عن آخر مرادا به جمع المؤنث لأن حقه أن يستغنى فيه بأفعل عن فعل لتجرده من أل كما يستغنى بأكبر عن كبر في قولهم رأيتها مع نساء أكبر منها.

(تنبيهان) الأول: قد يكون أخر جمع أخرى بمعنى آخرة فيصرف لانتفاء العدل لأن مذكرها آخر بالكسر بدليل: ﴿**وأن عليه النشأة الأخرى**﴾ [النجم: ٤٧]، ﴿**ثم الله ينشئ النشأة الآخرة**﴾ [العنكبوت: ٢٠]، فليست من باب أفعل التفضيل والفرق بين أخرى أنثى آخر، وأخرى بمعنى آخرة أن تلك لا تدل على الانتهاء ويعطف عليها مثلها من جنسها، نحو: جاءت امرأة أخرى وأخرى، وأما أخرى بمعنى آخرة فتدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد وهي المقابلة لأولى في قوله تعالى: ﴿**قالت أولاهم لأخراهم**﴾ [الأعراف: ٣٩]، إذا عرفت ذلك فكان ينبغي أن يحترز عن هذه كما فعل في الكافية فقال:

إظهاره ولعله كونه يؤدي إلى وصف النكرة بالمعرفة في نحو: مررت بنساء ونساء أخر لكن يرد أنه بمعنى مغايرات فلا تفيده الإضافة تعريفا، إلا أن يقال كونه بمعناه لا يقتضي أنه في حكمه من كل وجه فتأمل. **(قوله عن لفظ آخر)** فيه إقامة الظاهر مقام المضمر إذ المعنى عدل في تجرد آخر عن لفظه إلى لفظ المثنى والمجموع والمؤنث. زكريا. ولعل نكتة الإظهار طول الفصل. **(قوله لم يظهر أثر إلخ)** فيه دلالة ظاهرة على أن جميع هذه الصيغ توصف بمنع الصرف وإن لم يظهر أثره إلا في المعرب بالحركات فمنع الصرف عنده لا يختص بالمعرب بل المختص به ظهور أثره. كذا في سم. **(قوله فإن فيها ألف التأنيث)** أي وهي تستقل بالمنع فاعتبرت لأنها أوضح من الوصفية والعدل كما في زكريا. **(قوله مرادا به جمع المؤنث)** حال من آخر بفتح الهمزة وفي هذا القيد دفع لما أورد من أن آخر يصلح للواحد والمثنى والجمع وأخر لا يصلح إلا للجمع فكيف يكون معدولا عنه، ووجه الدفع أنه معدول عن آخر بمعنى الجماعة لا مطلقا. **(قوله بدليل وأن عليه إلخ)** مرتبط بقوله بمعنى آخرة ووجه الدلالة أنه وصف النشأة في هذه الآية بالأخرى وبالآخرة في الآية الثانية وذلك يدل على أن معناهما واحد. **(قوله والفرق)** أي من جهة المعنى. **(قوله مثلها من جنسها)** فلا يقال عندي رجل وحمار آخر ولا امرأة أخرى كذا قال شيخنا فالمراد بالجنس الصنف. **(قوله ولا يعطف عليها مثلها)** لأن الانتهاء الحقيقي لا يتعدد بخلاف معنى المغايرة فيتعدد. سم.

---

(١) إذ هما معربان بالحروف.

وَمَنعَ الْوَصْفُ وعَدْلٌ أُخرا مُقَابلًا لِآخرينَ فاخصُرَا

الثانى : إذا سمى بشيء من هذه الأنواع الثلاثة ـ وهى ذو الزيادتين وذو الوزن وذو العدل ـ بقى على منع الصرف لأن الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية **(وَوزنُ مَثْنَى وثُلاثَ كَهمَا * مِن واحدٍ لأربعٍ فَلْيعلَما)** يعنى ما وازن مثنى وثلاث من ألفاظ العدد المعدول من واحد إلى أربع فهو مثلهما فى امتناع الصرف للعدل والوصف تقول مررت بقوم موحد وأحاد ، ومثنى وثناء ، ومثلث وثلاث ، ومربع ورباع ، وهذه الألفاظ الثمانية متفق عليها ولهذا اقتصر عليها . قال فى شرح الكافية : وروى عن بعض العرب مخمس وعشار ومعشر ولم يرد غير ذلك . وظاهر كلامه فى التسهيل أنه سمع فيها خماس أيضا واختلف فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب : **أحدها** : أنه يقاس على ما سمع وهو مذهب الكوفيين والزجاج ووافقهم الناظم فى بعض نسخ التسهيل وخالفهم فى بعضها . **الثانى** : لا يقاس بل يقتصر على المسموع وهو مذهب جمهور البصريين . **الثالث** : أنه يقال على فعال لكثرته لا على مفعل . قال الشيخ أبو حيان : والصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة[1] ، وحكى البناءين أبو عمرو الشيبانى ، وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحاد إلى عشار ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

(قوله مقابلا لآخرين) بفتح الخاء بمعنى مغايرين ومنه قوله تعالى : ﴿ **وآخرين منهم لمَّا يلحقوا بهم** ﴾ واحترز به عن آخر مقابل آخرين بكسر الخاء فى نحو : يجمع الله الأولين والآخرين وقوله : فاحصرا أى احصر منع صرف آخر فى أخر المقابل لآخرين بفتح الخاء . **(قوله خلفتها العلمية)** فإذا نكر بعد أن سمى به فذهب الخليل وسيبويه إلى أنه لا ينصرف لأنك رددته إلى حال كان لا ينصرف فيها وذهب الأخفش إلى أنه ينصرف لأن الوصفية قد انتقلت عنه بالعلمية وسيأتى ذلك . **(قوله ووزن)** أى موازن كما أشار إليه الشارح وقوله كهما فيه جر الكاف للضمير وتقدم أنه شاذ فالأولى جعلها اسما بمعنى مثل مضافا إلى الضمير وقوله من واحد متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر أى حالة كونه مأخوذا من واحد وقول شيخنا إنه بيان لوزن بمعنى موازن غير صحيح . **(قوله متفق عليها)** أى على ورودها عن العرب بدليل ما يأتى . **(قوله إلى عشرة)** الغاية داخلة بقرينة ما سبق وما يأتى وقولهم الصحيح إن الغاية بإلى خارجة محله إذا لم تقم قرينة على دخولها وأما قول شيخنا السيد الغاية خارجة ولذا عبر بإلى وأما العشرة فغير مسموع صوغ فعال ومفعل منها كما قاله العصام فهو مخالف لما فى الشرح . **(قوله وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحاد إلى عشار)** ولم يتعرضا لسماع موحد إلى معشر ولهذا أخر حكايتهما عن حكاية أبى عمرو الشيبانى .

---

(١) كما تقول القاعدة . أيضا من رأى حجة على من لم ير .

(تنبيه): قال في التسهيل : ولا يجوز صرفها يعني أخر مقابل آخرين وفعال ومفعل في العدد مذهوبا بها مذهب الأسماء خلافا للفراء ولا مسمى بها خلافا لأبي علي وابن برهان ، ولا منكرة بعد التسمية بها خلافا لبعضهم ا هـ . **أما المسألة الأولى** : فالمعنى أن الفراء أجاز ادخلوا ثلاث ثلاث وثلاثا ثلاثا وخالفه غيره وهو الصحيح . **وأما الثانية** : فقد تقدَّم التنبيه عليها **(وكُن لِجمعٍ مُشبهٍ مَفاعِلا * أوِ المفاعيلَ بِمنعٍ كافِلا)**

(قوله مذهوبا بها مذهب الأسماء) أي المنكرة أو الجامدة على الوجهين الآتيين عاجلا في كلام الدماميني وعلى الأول اقتصر في الهمع . **(قوله خلافا للفراء)** أي فإنه زعم أن هذه الألفاظ منعت الصرف للعدل والتعريف بنية أل وأنه يجوز جعلها نكرة ويذهب بها مذهب الأسماء المنصرفة وظاهر تقريرهم المذكور عن الفراء أن يقال إنها تصرف بناء على كونها أسماء نكرات وأنها في حالة المنع معارف وكلام المصنف يقتضي أن الفراء يرى أنها حال منع الصرف صفات وحال الصرف أسماء وأنها على حالة واحدة بالنسبة إلى التعريف والتنكير . دماميني . ورد قول الفراء بمجيئها أحوالا وصفات للنكرات . **(قوله ولا مسمى بها خلافا لأبي علي وابن برهان)** أي لأن الصفة لما ذهبت خلفتها العلمية وما نقله عن أبي علي وابن برهان نقله في التصريح عن الأخفش وأبي العباس وغيرهما وعبارته وقال الأخفش في المعاني وأبو العباس إنه لو سمى بمثنى أو أحد أخواته انصرف لأنه إذا كان اسما فليس في معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فليس فيه إلا التعريف خاصة وتبعهما على ذلك الفارسي وارتضاه ابن عصفور وردّ بأن هذا مذهب لا نظير له إذ لا يوجد بناء ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة وإنما المعروف العكس وعبارة الفارسي في التذكرة تخالف هذا فإنه قال : الوصف يزول فيخلفه التعريف الذي للعلم والعدل قائم في الحالين جميعا ا هـ وحجة الجمهور أن شبه الأصل من العدل حاصل والعلمية محققة فسبب المنع موجود فالوجه امتناع الصرف ا هـ . **(قوله فالمعنى أن الفراء إلخ)** مراد الشارح تصوير الذهاب بها مذهب الأسماء وأما ما نقله البعض عن البهوتي وأقره من أنه لما كان كلام التسهيل يقتضي أن الفراء يوجب صرفها لكونه جوازا مقابلا للمنع وهو يقتضي الوجوب مع أن مذهب الفراء في الواقع جواز كل من الصرف وعدمه احتاج الشارح إلى بيانه بقوله فالمعنى إلخ فيردّ بأن الجواز الذي قالوا إنه يقتضي الوجوب هو جواز الشيء شرعا بعد امتناعه شرعا ، لا مطلق الجواز في مقابلة مطلق المنع كما في هذا المقام ألا ترى أنه لا يفهم من مقابلة منع الصرف بجوازه وجوبه ، فدعوى اقتضاء كلام التسهيل إيجاب الفراء صرفها غير مسلمة . **(قوله فقد تقدم التنبيه عليها)** أي في قوله إذا سمى بشيء من هذه الأنواع إلخ . **(قوله لجمع)** اعترض بأن الجمعية ليست شرطا كما صرح به السيوطي وغيره بل كل ما كان على هذين الوزنين واستوفى الشروط المذكورة في الشرح منع صرفه وإن فقدت الجمعية ، فكان الأولى أن يقول للفظ ، ويجاب بأن الجمع في كلامه تمثيل لا تقييد ، بدليل قوله : ولسراويل إلخ ، وإنما آثر الجمع بالتمثيل لأنه الغالب في الوزنين .

كافلا خبر كن ، وبمنع متعلق بكافلا ، وكذا الجمع ، ومفاعل مفعول بمشبه : يعنى أن مما يمنع من الصرف الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل أى فى كون أوله مفتوحا وثالثه ألفا غير عوض يليها كسر غير عارض ملفوظ أو مقدر على أول حرفين بعدها أو ثلاثة أوسطها ساكن غير منوى به وبما بعده الانفصال ، فإن الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق منع الصرف . ووجه خروجه عن صيغ الآحاد العربية أنك لا تجد مفردا ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم كعذافر ، أو ألفه عوض من إحدى ياءى النسب إما تحقيقا كيمان وشآم فإن أصلهما يمنى وشآمى ، فحذفت إحدى الياءين وعوض عنها الألف ، أو تقديرا نحو تهام وثمان فإن ألفهما موجودة قبل ، وكأنهم نسبوا إلى فعل أو فعل ثم حذفوا إحدى الياءين وعوضوا عنها الألف أو ما يلى الألف غير مكسور بالأصالة بل إما

(قوله مشبه مفاعلا) أى فى الحال كمساجد ، أو فى الأصل كعذارَى ، إذ أصله عذارِى بكسر الراء وتحريك الياء قلبت الكسرة فتحة والياء ألفا كما يأتى . **(قوله بمنع)** أى لصرفه فصلة منع محذوفة لدلالة المقام عليها . **(قوله أى فى كون أوله مفتوحا)** خرج به نحو عذافر وبقوله ثالثه ألفا غير عوض أى من إحدى ياءى النسب تحقيقا أو تقديرا نحو : يمان وشآم ، ونحو : تهام وثمان . وبقوله يليها كسر خرج نحو : براكاء وتدارك وبقوله غير عارض خرج نحو : تدان وتوان . وبقوله أوسطها ساكن خرج ملائكة . وبقوله غير منوى به وبما بعده الانفصال أى بأن يكونا غير ياءى النسب بأن يكون الثالث غير ياء كمصابيح . أو ياء من بنية الكلمة بأن يكون سابقا على ألف التكسير ككرسى وكراسى ، خرج نحو : رباحى وجوارى وجملة الشروط ستة كذا قال شيخنا وتبعه البعض . وفيه أن هذه الأمور المخرجة لم تدخل فى موضوع المسألة حتى تخرج بهذه القيود ، لأن موضوع المسألة الجمع ، والأمور المخرجة مفردات . والجواب ما علم مما مر أن الجمع مثال لا قيد والمراد الجمع ، وكل لفظ على أحد الوزنين . **(قوله فإن الجمع متى كان إلخ)** تعليل لقوله مما يمنع من الصرف الجمع إلخ ، ولا حاجة لجعله تعليلا لمحذوف كما زعم البعض . **(قوله كعذافر)** هو بمهملة فمعجمة الجمل الشديد واسم من أسماء الأسد . **(قوله كيمان وشآم)** بحذف الياء المخففة الساكنة لالتقاء الساكنين هى والتنوين . **(قوله فحذفت إحدى الياءين وعوض عنها الألف)** أى وفتحت همزة شآم لتناسب الألف . **(قوله أو تقديرا)** قال شيخنا : هو مسلم فى تهامى أما ثمان ففيه أن الجوهرى قال إنه منسوب حقيقة كما يأتى اهـ . قال الدماميني : والذى دعاهم إلى تقدير نسب نحو تهام سماعه مصروفا فإنهم قالوا رأيت تهاميا بتخفيف الياء والتنوين فلولا أنه على تقدير النسب لمنع الصرف وإن كان مفردا كما منع سراويل ولم يجعلوه كجوار فى منع الصرف وجعل التنوين عوضا لأنه ليس من المنقوص . **(قوله موجودة قبل)** أى قبل ياء النسب . **(قوله وكأنهم نسبوا إلخ)** أى فليس هو على النسب حقيقة كما صرّح به

مفتوح كبراكاء ، أو مضموم كتدارك ، أو عارض الكسر لأجل الاعتلال كتدان وتوان ، ومن ثم صرف نحو عبال جمع عبالة لأن الساكن الذى يلى الألف فيه لا حظ له فى الحركة . والعبالة الثقل يقال ألقى عبالته أى ثقله ، أو يكون ثانى الثلاثة متحرك الوسط كطواعية وكراهية ، ومن ثم صرف نحو ملائكة وصيارفة ، أو هو والثالث عارضان للنسب منوى بهما الانفصال ، وضابطه ألا يسبقا الألف فى الوجود سواء كانا مسبوقين بها كرباحى وظفارى ، أو غير منفكين كحوارى وهو الناصر وحوالى وهو المحتال بخلاف نحو قمارى

ابن الناظم[1] لكن فى كلام الجوهرى ما يخالفه حيث قال وهو يعنى ثمان فى الأصل منسوب إلى الثمن لأنه الجزء الذى صير السبعة ثمانية فهو ثُمنها ثم فتحوا أوله لأنهم يغيرون فى النسب كما قالوا دهرى وسهلى وحذفوا منه إحدى ياءى النسب وعوضوا منها الألف كما فعلوا فى المنسوب إلى اليمن فتثبت ياؤه عند الإضافة كما ثبتت ياء القاضى فتقول ثمانى نسوة وثمانى مائة كما تقول قاضى عبد الله وتسقط مع التنوين عند الرفع والجر وتثبت عند النصب لأنه ليس بجمع فيجرى مجرى جوار وسوار فى ترك الصرف وما جاء فى الشعر غير مصروف فهو على التوهم . اهـ عبد القادر المكى ، وقوله فيجرى إلخ تفريع على المنفى بالميم . **(قوله إلى فعل)** أى بفتح العين كما نسبوا إلى يمن أوفعل أى بسكونها كما نسبوا إلى شأم . **(قوله أو ما يلى الألف إلخ)** عطف على قوله وأوله مضموم وكذا ما يأتى . **(قوله كبرا كاء)** بالمد والهمز الثبات فى الحرب اهـ زكريا . ومراده أنه ليس مما منع صرفه لكونه على وزن منتهى الجموع وإن كان مما منع صرفه لألف التأنيث الممدودة . **(قوله كتدان وتوان)** أصلهما تدانى وتوانى بضم النون فيهما قلبت الضمة كسرة لتناسب الياء وأعلا إعلال قاض . **(قوله ومن ثم إلخ)** أى من أجل وجود غير كسر تالى الألف أصالة فى غير وزن منتهى الجموع . **(قوله لا حظ له فى الحركة)** أى لأنه ليس له أصل يرجع إليه فى ذلك بخلاف نحو دواب فإنه من دب والماضى أصل عينه التحريك . **(قوله متحرك الوسط)** ينبغى حذف الوسط كما فى عبارة التصريح لأن الثانى هو الوسط لا شىء له وسط كما هو ظاهر . **(قوله ومن ثمَّ)** أى من أجل وجود تحرك ثانى الثلاثة فى غير وزن منتهى الجموع . **(قوله أو هو)** أى الثانى وقوله للنسب أى تحقيقا كما فى رباحى وظفارى أو تقديرا كما فى جوارى وحوالى فالياء فيهما ملحقة بياء النسب لأنهما سمعا مصروفين فقدر فيهما النسب وإن لم يكونا منسوبين حقيقة وقوله منوى بهما الانفصال صفة لازمة لعارضان للنسب . **(قوله وضابطه)** أى العروض للنسب ألا يسبقا الألف فى الوجود بأن سبقتهما الألف أو قارناها لبناء الكلمة على الجميع فالأول ما أشار إليه بقوله مسبوقين بها والثانى ما أشار إليه بقوله : أو غير منفكين . **(قوله كرباحى)** نسبة إلى رباح بلد يجلب منه الكافور . وظفارى نسبة إلى ظفار بوزن قطام مدينة باليمن . اهـ زكريا .

---

(١) راجع له : شرح الألفية / من تحقيقنا .

وبخاتى فإنه بمنزلة مصابيح ، وقد ظهر من هذا أن زنة مفاعل ومفاعيل ليست إلا لجمع أو منقول من جمع كما سيأتى . وقد دخل بذكر التقدير نحو دواب فإنه غير منصرف لأنه أصله دوابب فهو على وزن مفاعل تقديرا .

(تنبيهات)*: **الأول** : لا فرق فى منع ما جاء على أحد الوزنين المذكورين بين أن يكون أوله ميما نحو : مساجد ومصابيح أو لم يكن نحو : دراهم ودنانير . **الثانى** : اشتراط كسر ما بعد الألف مذهب سيبويه والجمهور . قال فى الارتشاف : وذهب الزجاج إلى أنه لا يشترط ذلك فأجاز فى تكسير هَبَىّ أن يقال هباى بالإدغام أى ممنوعا من الصرف . قال : وأصل الياء عندى السكون ولولا ذلك لأظهرتها . **الثالث** : اتفقوا على أن إحدى العلتين هى الجمع واختلفوا فى العلة الثانية : فقال أبو على هى خروجه عن صيغ الآحاد وهذا الرأى هو الراجح وهو معنى قولهم إن هذه الجمعية قائمة مقام علتين . وقال

(قوله بخلاف قمارى وبخاتى) أى ونحوهما ككراسى فالياء المشددة فى نحو قمارى موجودة قبل ألف الجمع لأنها وجدت فى المفرد نحو قمرى وهو سابق على الجمع . **(فائدة)***: لو نسبت إلى نحو قمارى صرفت المنسوب لأن هذه الياء الموجودة فى المنسوب إليه تحذف ويؤتى بياء النسب وهى لا تؤثر المنع كما قاله الدمامينى . **(قوله فإنه بمنزلة مصابيح)** أى فى سبق الثانى والثالث على الألف . لا يقال ياء مصابيح لم تكن فى المفرد حتى تكون سابقة على ألف الجمع لأنا نقول هى بدل ألف مصباح وللبدل حكم المبدل . **(قوله وقد ظهر من هذا)** أى من عدم وجود مفرد عربى على زنة مفاعل أو مفاعيل بالشروط المذكورة وقوله أو منقول من جمع فيه أنه لم يتعرض فيما مر للمنقول من جمع فكيف قال : وقد ظهر من هذا إلخ إلا أن يقال : المراد من قوله سابقا أنك لا تجد مفردا أى أصالة فيكون فيه إشارة إلى وجود المفرد بالنقل فتأمل ، وقوله كما سيأتى أى فى قوله وإن به سمى إلخ فهو راجع للثانى فقط . **(قوله وقد دخل بذكر التقدير)** أى فى قوله نعتا لكسر ملفوظ أو مقدر . **(قوله هبى)** بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد التحتية : الصبى الصغير والأنثى هبية . كذا فى القاموس . **(قوله ولولا ذلك لأظهرتها)** أى بالفك لكونها متحركة حينئذ فكان يقال هبايى واعترضه سم بأن اجتماع المثلين فى كلمة يوجب الإدغام وإن كان أولهما متحركا كما فى دواب ونحوه وأجاب يس بأن الياء لو ظهرت لقيل هبايا لما ستعرفه من قول المصنف :

والمد زيد ثالثا فى الواحد همزا يرى فى مثل كالقلائد

واقتح ورد الهمز يا فيما أعل .

وإذا قيل هبايا لم يحصل الإدغام وفيه عندى نظر وإن أقره غيره لعدم دخول نحو هبى فى قول المصنف والمد إلخ لأن ثالثه ليس مدا وإن كان لينا .

قوم : العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقا أو تقديرا فالتحقيق نحو : أكالب وأراهط إذ هما جمع أكلب وأرهط ، والتقدير نحو مساجد ومنابر فإنه وإن كان جمعا من أول وهلة لكنه بزنة ذلك المكرر أعنى أكالب وأراهط فكأنه أيضا جمع جمع ، وهذا اختيار ابن الحاجب . واستضعف تعليل أبى على بأن أفعالا وأفعلا نحو : أفراس وأفلس جمعان ولا نظير لهما فى الآحاد وهما مصروفان ، والجواب عن ذلك من ثلاثة أوجه : **الأول** : أن أفعالا وأفعلا يجمعان نحو : أكالب وأناعم فى أكلب وأنعام . وأما مفاعل ومفاعيل فلا يجمعان ، فقد جرى أفعال وأفعل مجرى الآحاد فى جواز الجمع ، وقد نص الزمخشرى على أنه مقيس فيهما . **الثانى** : أنهما يصغران على لفظهما كالآحاد نحو : أكيلب وأنيعام ، وأما مفاعل ومفاعيل فإنهما إذا صغرا ردا إلى الواحد أو إلى جمع القلة ثم بعد ذلك يصغران . **الثالث** : أن كلا من أفعال وأفعل له نظير من الآحاد يوازنه فى الهيئة وعدة الحروف ، فأفعال نظيره ــ فى فتح أوله وزيادة الألف رابعة ــ تفعال نحو : تجوال وتطواف ، وفاعال نحو : ساباط وخاتام ، وفعلال نحو : صلصال وخزعال . وأفعل نظيره فى فتح أوله وضم ثالثه تفعل

(قوله وهو معنى قولهم إلخ) أى الخروج أى مع الدلالة على الجماعة معنى قولهم إلخ ولك أن تقول يحتمل قولهم المذكور أن العلة الثانية تكرار الجمع كما هو اختيار ابن الحاجب . **(قوله من أول وهلة)** قال فى المصباح : يقال لقيته أول وهلة أى أول كل شىء . **(قوله ولا نظير لهما فى الآحاد)** أى فلو كانت العلة الثانية الخروج عن صيغ الآحاد لمنعا من الصرف . **(قوله فلا يجمعان)** أى جمع تكسير وإلا فقد يجمعان جمع تصحيح كقولهم فى نواكس نواكسون وفى أيامن أيامنون وكقولهم فى حدائد حدائدات وفى صواحب صواحبات ، قاله الشارح فى آخر باب التكسير . **(قوله فقد جرى أفعال وأفعل إلخ)** فإن قلت هذا لا يدفع الاعتراض لأن هذا لا يقتضى أن لهما نظيرا فى الآحاد قلت حاصل الجواب أن مرادنا بالخروج عن صيغ الآحاد الخروج عن صيغها لفظا وحكما ، وأفعال وأفعل لم يخرجا عن حكم الآحاد لجواز جمعهما كالآحاد وكذا يقال فى الجواب الثانى . اهـ هندى . **(قوله وقد نص الزمخشرى إلخ)** أى فليس فى جمع أكلب وأنعام على أكالب وأناعم شذوذ حتى يضعف به الوجه الأول . **(قوله على أنه)** أى الجمع على مفاعل . **(قوله وأنيعام)** بالألف لما سيأتى فى قول الناظم :

*** كذاك ما مدة أفعال سبق ***

إلخ فلا يقال أنيعيم بقلب الألف ياء بل تبقى الألف . **(قوله أو إلى جمع القلة)** قال شيخنا لعله أراد ما يشمل جمعى التصحيح فإنهما من جموع القلة فتقول فى تصغير مساجد مسيجدات . **(قوله الثالث)** محصله عدم تسليم خروجهما عن صيغ الآحاد لفظا بإثبات نظائر لهما من الآحاد فى الهيئة وعدة الحروف وإن لم تكن مبدوءة بالهمزة مثلهما فكان الأولى تقديمه على الجوابين الأولين لأن محصلهما تسليم خروجهما عن صيغ الآحاد لفظا وعدم إثبات خروجهما عنها حكما . **(قوله تجوال وتطواف)** مصدران لجال وطاف وقيل لتجول وتطوف .

نحو : تتفل وتنضب ، ومفعل نحو : مكرم ومهلك ، على أن ابن الحاجب لو سئل عن ملائكة لما أمكنه أن يعلل صرفه إلا بأن له فى الآحاد نظيرا نحو : طواعية وكراهية **(وَذَا آعتِلاَلٍ منهُ كالْجوارِى * رفعًا وجَرًّا أُجرِه كَسارِى)** يعنى ما كان من الجمع الموازن مفاعل معتلا فله حالتان : **إحداهما** أن يكون آخره ياء قبلها كسرة نحو : جوار وغواش والأخرى أن تقلب ياؤه ألفا نحو عذارى ومدارى ، فالأول يجرى فى رفعه وجره مجرى قاض وسار فى حذف يائه وثبوت تنوينه نحو : ﴿ **ومن فوقهم غواش** ﴾ [الأعراف : ٤١] ، ﴿ **والفجر * وليال عشر** ﴾ [الفجر : ١] ، وفى النصب مجرى دراهم فى سلامة آخره

(قوله ساباط) هو سقيفة بين دارين تحتها طريق . قاموس . **(قوله وخاتام)** لغة فى الخاتم . **(قوله نحو صلصال)** هو الطين ما لم يجعل خزفا . وخزعال بالخاء المعجمة فالزاى فالعين المهملة هو العرج يقال ناقة بها خزعال أى عرج . **(قوله نحو تتفل)** بفوقيتين وفاء ولد الثعلب وتنضب بفوقية فنون فضاد معجمة شجر يتخذ منه السهام . **(قوله نحو مكرم ومهلك)** مصدر أكرم وهلك ويجوز فى لام مهلك الفتح والكسر أيضا فتكون مثلثة[1] . **(قوله على أن ابن الحاجب لو سئل إلخ)** قد يقال يمكنه أن يعلل صرفه بأنه لم يتكرر لا تحقيقا وهو ظاهر إذ هو جمع ملك من أول وهلة ولا تقديرا لأنه ليس على وزن المكرر الذى هو مفاعل أو مفاعيل لتحرك الوسط فى الثلاثة التى بعد الألف . سم بإيضاح . **(قوله منه)** صفة لذا أو حال منه وكذا قوله كالجوارى وضمير منه للجمع المتقدم وقوله كسارى أى إجراؤه كإجراء سارى أو حالة كونه كسارى . **(قوله يعنى ما كان إلخ)** لما كان مفهوم قول المصنف كالجوارى أن ما كان من معتل منتهى الجموع كالعذارى لا يجرى كسار فى حذف حرف العلة وثبوت التنوين بل يبقى فيه حرف العلة ولا يثبت التنوين . قال الشارح يعنى فإتيانه بالعناية المقتضية تضمن كلام المصنف حكم نحو جوار وحكم نحو العذارى بالنظر إلى المنطوق والمفهوم وهذا لا ينافى ما سيذكره الشارح من خروج نحو العذارى عن حكم نحو جوار بقول المصنف كالجوارى كما لا يخفى على ذى بصيرة ولغفلة البعض عما ذكرنا زعم أن فى كلام الشارح تناقضا لاقتضاء أول كلامه دخول القسمين فى النظم واقتضاء آخر كلامه خروج الثانى منه وأنه كان الأولى حذف يعنى . **(قوله أن تقلب ياؤه ألفا)** أى بعد قلب الكسرة قبلها فتحة كما يأتى . **(قوله نحو عذارى)** جمع عذراء بالمد وهى البكر . ومدارى جمع مدرى بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوكة تحك به المرأة رأسها وأصلهما عذارى ومدارى بالكسرة ثم أبدلت الكسرة فتحة أى اتباعا لفتحة ما قبل الألف فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . ا هـ تصريح . والذى فى شرح الشارح على التوضيح أن مدارى جمع مدراء أى كحمراء وهى المنتفخة الجنبين وفى القاموس ما يوافقه . وذكر أن الفعل مدر كفرح فهو أمدر وهى مدراء ودالها مهملة . **(قوله فى حذف يائه إلخ)** أى لا فى جميع الوجوه فإن جره بفتحة مقدرة وتنوينه تنوين عوض بخلاف نحو قاض فإنه بكسرة مقدرة وتنوينه تنوين صرف كما سينبه عليه الشارح .

---

(١) أي بالحركات الثلاث .

وظهور فتحته نحو : ﴿ سيروا فيها ليالي ﴾ [سبأ : ١٨] . **والثاني** : يقدر إعرابه ولا ينوّن بحال ، ولا خلاف في ذلك ، وهذا خرج من كلامه بقوله كالجواري .

(تنبيهات): **الأول** : اختلف في تنوين جوار ونحوه : فذهب سيبويه إلى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة لا تنوين صرف ، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه عوض عن حركة الياء ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين . وذهب الأخفش إلى أنه تنوين صرف لأن الياء لما حذفت تخفيفا زالت صيغة مفاعل وبقي اللفظ كجناح فانصرف ، والصحيح مذهب سيبويه . وأما جعله عوضا عن الحركة فضعيف لأنه لو كان عوضا عن الحركة لكان التعويض عن حركة الألف في نحو موسى وعيسى أولى لأن حاجة المتعذر إلى التعويض

(قوله والفجر وليال) فليال مجرور بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع تقديرا أي بحسب الأصل . **(قوله في سلامة آخره)** أي من الحذف . **(قوله وهذا خرج من كلامه)** أي من منطوق كلامه فلا ينافي دخوله في كلامه مفهوما أعني أن حكمه مستفادا من كلامه بطريق المفهوم ولهذا قال الشارح في أول عبارته يعني كما أوضحناه سابقا . **(قوله فذهب سيبويه إلى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة)** خرجه الأكثر على أن الإعلال مقدم على منع الصرف لكون سببه وهو الثقل أمرا ظاهرا محسوسا بخلاف منع الصرف فإن سببه مشابهة الاسم الفعل وهي خفية فأصل جوار على هذا جواريٌ بالتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما ثم حذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجمع تقديرا لأن المحذوف لعلة كالثابت ثم خيف رجوع الياء فأُتي بالتنوين عوضا عنها وخرجه بعضهم على أن منع الصرف مقدم فأصل جوار على هذا جواري بترك التنوين لصيغة منتهى الجمع فحذفت ضمة الياء للثقل ثم الياء تخفيفا ثم أتي بالتنوين عوضا عنها فعلم أن سبب الحذف على الأول التقاء الساكنين وعلى الثاني التخفيف وعليه بنى الشارح السؤال والجواب الآتيين . **(قوله عوض عن حركة الياء)** أي وحصل التعويض قبل حذف الياء بدليل قوله ثم حذفت الياء وهذا بناء على أن منع الصرف مقدم على الإعلال فأصله على مذهب المبرد جواري بترك التنوين حذف ضمة الياء لثقلها وأتى بالتنوين عوضا عنها فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما . **(قوله لأن الياء لما حذفت تخفيفا)** أي لا لالتقاء الساكنين فهو مبني على تقديم منع الصرف على الإعلال . **(قوله لأن حاجة المتعذر إلخ)** وجهه أن العامل في كل من المنقوص والمقصور طالب أثرا وقد ظهر الأثر مع المنقوص في الجملة لظهوره حالة النصب ولم يظهر في المقصور أثر بالكلية فكان أولى بالتعويض

أشد من حاجة المتعسر ، ولألحق مع الألف واللام كما ألحق معهما تنوين الترنم واللازم منتف فيهما فكذا الملزوم . وأما كونه للصرف فضعيف أيضا إذ المحذوف فى قوة الموجود وإلا لكان آخر ما بقى حرف إعراب واللازم كما لا يخفى منتف . فإن قلت إذا جعل عوضا عن الياء فما سبب حذفها أولا ؟ قلت : قال فى شرح الكافية : لما كانت ياء المنقوص قد تحذف تخفيفا ويكتفى بالكسرة التى قبلها وكان المنقوص الذى لا ينصرف أثقل التزموا فيه من الحذف ما كان جائزا فى الأدنى ثقلا ليكون لزيادة الثقل زيادة أثر ، إذ ليس بعد الجواز إلا اللزوم . انتهى . واعلم أن ما تقدم عن المبرد من أن التنوين عوض عن الحركة هو المشهور عنه كما نقل الناظم فى شرح الكافية . وقال الشارح : ذهب المبرد إلى أن فيما

وبهذا سقط ما يقال كان الظاهر عكس الأولوية لأن التعويض يقتضى حذف شىء وإقامة غيره مقامه ، والمقصور لم يظهر فيه أثر حتى يقال حذف وعوض عنه التنوين ، بخلاف المنقوص فإن الحركات تظهر فى لفظه لكن ثقل بعضها فترك وعوض عنه التنوين . أفاده البهوتى . **(قوله ولألحق مع الألف واللام كما ألحق إلخ)** أى بجامع أن كلا من تنوين الترنم وتنوين نحو جوارٍ على مذهب المبرد عوض عن شى فتنوين الترنم عوض عن مدة الإطلاق وتنوين نحو جوار عوض عن حركة الياء قال البعض تبعا لشيخنا : كان الأولى أن يقول الشارح ولألحق مع الألف واللام لأنه عنده عوض عن الحركة والحركة تجامع الألف واللام ا هـ ولعل وجهه أن قياس العوض على المعوض عنه أقرب من قياسه على تنوين الترنم فتأمل ، ثم قال البعض : وقد يقال هذا اللازم جار على القول بأنه عوض عن الياء بل هو أظهر فيه بأن يقال لو كان عوضا عن الياء لألحق مع الألف واللام كما ألحق معهما تنوين الترنم بجامع أن كلا منهما عوض عن حرف ا هـ وقد يجاب بأن التنوين هنا ليس لمحض العوضية عن الياء بل للعوضية عنها ومنع عودها لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض عنه فكان كضد الياء التى تجامع الألف واللام فناسب ألا يجامع الألف واللام فاحفظه فإنه دقيق . **(قوله واللازم)** يعنى أولوية التعويض عن حركة الألف فى نحو موسى وعيسى وإلحاق التنوين مع الألف واللام وقوله فيهما مرتبط باللازم والضمير للقضيتين المتقدمتين أعنى قوله لكان التعويض إلخ وقوله ولألحق إلخ . **(قوله إذ المحذوف)** وهو الياء فى قوة الموجود أى فصيغة منتهى الجمع موجودة تقديرا . **(قوله فإن قلت إلخ)** مبنى السؤال والجواب على أن منع الصرف مقدم على الإعلال كما مر . **(قوله فما سبب حذفها)** أى على سبيل الوجوب بقرينة أن الجواب يفيد تعليل حذفها على سبيل الوجوب . **(قوله قد تحذف تخفيفا)** يفيد أن حذف ياء المنقوص غير واجب ويصرح بذلك قوله ما كان جائزا فى الأدنى وفيه نظر فإن أراد المقرون بأل فليس الكلام فيه ا هـ سم على أن المقرون بأل يستوى فيه المنصرف وغيره . **(قوله وقال الشارح ذهب المبرد إلخ)** على هذا يكون المبرد مخالفا لسيبويه فى الساكن الذى ردف الياء فسيبويه يقول هو التنوين الموجود قبل حذفه والمبرد يقول هو التنوين المقدر في كل

لا ينصرف تنوينا مقدرا بدليل الرجوع إليه فى الشعر ، وحكموا له فى جوارٍ ونحوه بحكم الموجود وحذفوا لأجله الياء فى الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين ثم عوضوا عما حذف التنوين وهو بعيد ، لأن الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ولا يحسن ارتكاب مثله . **الثانى** : ما ذكر من تنوين جوار ونحوه فى الرفع والجرّ متفق عليه ، نص على ذلك الناظم وغيره . وما ذكره أبو على من أن يونس ومن وافقه ذهبوا إلى أنه لا ينون ولا تحذف ياؤه وأنه يجر بفتحة ظاهرة وهم ، وإنما قالوا ذلك فى العلم وسيأتى بيانه . **الثالث** : إذا قلت مررت بجوار فعلامة جره فتحة مقدرة على الياء لأنه غير منصرف ، وإنما قدرت مع خفة الفتحة لأنها نابت عن الكسرة فاستثقلت لنيابتها عن المستثقل ، وقد ظهر أن قوله كسار إنما هو فى اللفظ فقط دون التقدير ، لأن سار جره بكسرة مقدرة وتنوينه تنوين التمكين لا العوض لأنه منصرف . وقد تقدم أول الكلام

(ولِسَراويلَ بِهذا الجمعِ * شَبَهٌ اقتضى عمومَ المَنعِ) اعلم أن سراويل اسم مفرد أعجمى جاء على وزن مفاعيل فمنع من الصرف لشبهه بالجمع فى الصيغة المعتبرة لما عرفت أن بناء مفاعل ومفاعيل لا يكونان فى كلام العرب إلا لجمع أو منقول من جمع ، فحق ما وازنهما أن يمنع من الصرف وإن فقدت منه الجمعية إذا تم شبهه بهما ، وذلك بأن لا تكون

ممنوع من الصرف وموافقا له فى أن المعوض عنه الياء المحذوفة . **(قوله وحذفوا لأجله الياء)** أى بعد حذف حركتها المقدرة استثقالا . زكريا . **(قوله ساكن متوهم الوجود)** هو التنوين المقدر . **(قوله وأنه يجر بفتحة ظاهرة)** أى ويرفع بضمة مقدرة على الياء الموجودة فيقال جاء جوارى بياء ساكنة وقوله وإنما قالوا ذلك فى العلم أى فى المنقوص العلم كقاض علم امرأة وقوله وسيأتى بيانه أى فى شرح قول المصنف وما يكون منه منقوصا إلخ . **(قوله مع خفة الفتحة)** لم يضمر لأنه لو أضمر لرجع الضمير إلى خصوص الفتحة المقدرة على الياء نيابة عن الكسرة فيتدافع مع قوله فاستثقلت إلخ فالمراد بالفتحة جنسها فليس فى قوله مع خفة الفتحة إظهار فى مقام الإضمار . **(قوله ولسراويل)** خبر شبه وبهذا متعلق بشبه وفيه تقديم معمول المصدر عليه للوزن . كذا قال خالد وتبعه شيخنا والبعض وفيه مسامحة لأن الظاهر أن شبه اسم مصدر لا مصدر . **(قوله اسم مفرد أعجمى)** زاد الفارضى نكرة مؤنث وقال فى القاموس : السراويل فارسية معربة وقد تذكّر ثم قال : والسراوين بالنون ، والشروال بالشين أى المعجمة لغة . **(قوله لما عرفت إلخ)** أى وإنما كان أعجميا لما عرفت إلخ . **(قوله أو منقول من جمع)** وهو ما سمى به من هذا الجمع . **(قوله فحق ما وازنهما)** أى فحق اسم الجنس الذى وازن مفاعل أو مفاعيل وكأنه تفريع على قوله منع من الصرف لشبهه بالجمع فى الصيغة المعتبرة صرّح به توطئة لقوله إذا تم شبهه إلخ . **(قوله وذلك)** أى تمام شبهه بهما بألا يكون إلخ .

ألفه عوضا من إحدى ياءى النسب ولا كسرة ما يلى ألفه عارضة ، ولا بعد ألفه ياء مشدّدة عارضة ، و لم يوجد ذلك فى مفرد عربى كما مر . ولما وجد فى مفرد أعجمى وهو سراويل لم يكن إلا منعه من الصرف وجها واحدا خلافا لمن زعم أن فيه وجهين : الصرف ومنعه ، وإلى التنبيه على ذلك أشار بقوله :

★ شَبَهٌ اقتضى عمومَ المنعِ ★

أى عموم منع الصرف فى جميع الاستعمال خلافا لمن زعم غير ذلك . ومن النحويين من زعم أن سراويل عربى وأنه فى التقدير جمع سروالة سمى به المفرد ، وردّ بأن سروالة لم يسمع . وأما قوله :

[١٠٢٨] ★ عَلَيهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوالَةٌ ★

(قوله ولم يوجد ذلك إلخ) مرتبط بقوله فحق ما وازنهما أن يمنع من الصرف وإن فقدت منه الجمعية إذا تم شبهه بهما واسم الإشارة يرجع إلى تمام شبهه بهما وكذا الضمير فى قوله ولما وجد . **(قوله خلافا لمن زعم إلخ)** هو ابن الحاجب حيث قال فى الكافية : وسراويل إذا لم يصرف وهو الأكثر فقد قيل إنه أعجمى حمل على موازنه وقيل عربى جمع سروالة وإذا صرف فلا إشكال اهـ . وفى التوضيح : ونقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه و أنكر ابن مالك عليه ذلك اهـ . قال الحفيد : لا وجه لإنكاره لأن ابن الحاجب ثقة وقد نقله . **(قوله وأنه فى التقدير إلخ)** أى يقدر أن سراويل كان جمع سروالة فنقل من الجمعية إلى تسمية المفرد به وسيأتى وجه آخر فى معنى العبارة . **(قوله سمى به المفرد)** أى أطلق اسم جنس على هذه الآلة المفردة كما عبر بذلك المرادى . **(قوله ورد بأن سروالة لم يسمع)** اعترض بأنه لا يصلح ردا للقول بأنه جمع سروالة تقديرا لأن تقدير كونه جمعا لسروالة لا يستلزم سماع سروالة وإنما يصلح ردا للقول بأنه جمع سروالة تحقيقا كما حكاه السندوبى وغيره وعبارة السندوبى : وقيل إنه جمع سروالة تقديرا أو تحقيقا بناء على سماع سروالة كما نقل عن أهل اللغة اهـ ويمكن حمل كلام الشارح على هذا القول بأن يراد بقوله فى التقدير بحسب الأصل . **(قوله عليه من اللؤم سروالة)** تمامه :

★ **فليس يرقّ لمستعطف** ★

والضمير فى عليه للمذموم واللؤم الدناءة فى الأصل والخساسة فى الفعل . زكريا .

[١٠٢٨] تمامه : ★ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ ★

قائله مجهول . وقيل مصنوع . من المتقارب : أى على ذاك المذموم . من اللؤم بالضم وهو الدناءة فى الأصل والخساسة فى الفعل . والشاهد فى سروالة حيث احتج به من قال إن سراويل جمع سروالة ، وإن سراويل منع الصرف لكونها جمعا ، والفاء للتعليل . والمستعطف طالب العطف .

فمصنوع لا حجة فيه . وذكر الأخفش أنه سمع من العرب من يقول سروالة . ويرد هذا القول أمران : **أحدهما** : أن سروالة لغة فى سراويل لأنها بمعناه فليس جمعا لها كما ذكره فى شرح الكافية ، **والآخر** : أن النقل لم يثبت فى أسماء الأجناس وإنما ثبت فى الأعلام .

(تنبيهان) الأول : قال فى شرح الكافية : وينبغى أن يعلم أن سراويل اسم مؤنث فلو سمى به مذكر ثم صغر لقيل فيه سرييل غير مصروف للتأنيث والتعريف ، ولولا التأنيث لصرف كما يصرف شراحيل إذا صغر فقيل شريحيل لزوال صيغة منتهى التكسير . **الثانى** : شذ منع صرف ثمان تشبيها له بجوار نظرا لما فيه من معنى الجمع وأن ألفه غير عوض فى الحقيقة . قال فى شرح الكافية : ولقد شبه ثمانيا بجوار من قال :

[١٠٢٩] يَحْدُو ثَمانِىَ مُولَعًا بِلَقَاحِهَا حَتى هَمَمْنَ بزَيغةِ الإرتَاجِ

(قوله فمصنوع) أى من كلام المولدين . **(قوله وذكر الأخفش)** رد للرد ولرده له احتاج إلى رد آخر فقال : ويرد هذا القول أى القول بأن سراويل جمع سروالة فى التقدير أمران إلخ وحاصل الأول أنا لا نسلم أن سروالة وإن كانت مسموعة مفرد سراويل بل هى لغة فيه فلا يصح كونه فى التقدير جمع سروالة . وحاصل الثانى أنه لو كان فى التقدير جمعا فسمى به المفرد لاستلزم ذلك نقل الجمع إلى اسم الجنس وهو منتف ؛ لأن الثابت إنما هو نقل الجمع إلى العلم كما فى مدائن وإذا انتفى اللازم انتفى الملزوم وهو أنه كان فى التقدير جمعا فسمى به المفرد هذا هو اللائق فى تقرير كلامه وبه يعلم أن دعوى البعض أن الأمر الثانى مبنى على تسليم أنه جمع سروالة غير مسموعة وأن تبجحه بما لا ينبغى على من لولاه ما راح ولا جاء لم يتم نسأل الله العافية . وكيف يليق تسليم كونه جمع سروالة ومنع تسمية المفرد به مع أن الغرض ليس إلا منع كونه جمع سروالة لأنه المنازع فيه لا منع تسمية المفرد به لأن مجرد تسمية المفرد به محل اتفاق فلا يصح منعها فتدبر . بقى أنه قد يبحث فى الأمر الأول بمنع أن سروالة بمعنى سراويل بل هى بمعنى قطعة خرقة كما فى الرضىّ وفى الثانى بأن اختصاص النقل بالأعلام دون أسماء الأجناس مسلم فى النقل التحقيقىّ دون التقديرى الذى كلامنا فيه إلا أن يجاب بأن معنى قوله فى التقدير بحسب الأصل كما مر إيضاحه فتنبه . **(قوله اسم مؤنث)** وإنما لم تلحقه تاء التأنيث عند تصغيره لأن من شرط لحاقها المؤنث تأنيثا معنويا عند تصغيره أن يكون ثلاثيا كما سيأتى فى قول المصنف :

واختم بتا التأنيث ما صغرت من مؤنث عار ثلاثى كسن

(قوله سرييل) أصله سريويل فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون . **(قوله للتأنيث)** أى لكون اللفظ مؤنثا وضعا كزينب . **(قوله لزوال صيغة منتهى التكسير)** أى مع عدم ما يخلفها فى المنع بخلاف الأول . **(قوله يحدو ثمانى إلخ)** الحدو سوق الإبل والغناء لها ومولعا بفتح اللام حال من الضمير في يحدو من أولع بالشيء

[١٠٢٩] هو من الكامل . ويحدو من الحدو وهو سوق الإبل والغناء لها . والشاهد فى ثمانى حيث منع صرفه للضرورة تشبيها له بمساجد . ومولعا بفتح اللام حال من الضمير الذى فى يحدو : من أولع بالشىء إذا أغرم به . واللقاح بفتح اللام وهو ماء الفحل وهو المراد ههنا . وأما اللقاح بكسر اللام فهو جمع لقوح وهى الناقة التى تحلب . والزيغة بفتح الزاى المعجمة : الميلة . والإرتاج بالكسر : من ارتجت الناقة إذا أغلقت رحمها على الماء . والمعنى من شدة طربهن فى الحدو . وهممن أى قصدن بالميل عن الإرتاج وتحقيقه فى الأصل .

والمعروف فيه الصرف لما تقدم . وقيل هما لغتان **(وإنْ بِهِ سُمِّىَ أو بما لَحِقْ * بِهِ فالانصرافُ مَنعهُ يَحِقْ)** يعنى أن ما سمى به من مثال مفاعل أو مفاعيل فحقه منع الصرف سواء كان منقولا من جمع محقق كمساجد اسم رجل أو مما لحق به من لفظ أعجمى مثل سراويل وشراحيل ، أو لفظ ارتجل للعلمية مثل هوازن . قال الشارح : والعلة فى منع صرفه ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها ، فلو طرأ تنكيره انصرف على

أغرى به واللقاح بفتح اللام ماء الفحل وأما بكسرها فجمع لقحة وهى الناقة التى تحلب وليس مرادا هنا والزيفة بفتح الزاى الميلة والإرتاج بالكسر من ارتجت الناقة إذا أغلقت رحمها على الماء . والمعنى من شدة طربهن من الحدو همن بميلهن عن الإرتاج . كذا فى العينى . **(قوله من لفظ أعجمى)** بيان لما لحق أى من اسم جنس مفرد أعجمى . **(قوله وشراحيل)** مقتضى سياقه أنه اسم جنس مثل سراويل لا علم ولم يذكر فى القاموس إلا أنه علم فتدبر . **(قوله أو لفظ)** هكذا فى النسخ بالجرّ عطفا على لفظ الأول أو على جمع قال البعض : والصواب النصب عطفا على « منقولا » لأن العلم المرتجل مقابل للعلم المنقول لا أن الثانى منقول عن الأول ا هـ بإيضاح وهو تصويب فى غير محله لإمكان تصحيح عبارة الشارح بجعل قوله أو مما لحق به عطفا على منقولا وجعل من فيه تبعيضية لا صلة النقل وجعل قوله أو لفظ عطفا على لفظ الأول . والمعنى أو كان ما سمى به من مثال مفاعل أو مفاعيل بعض ما لحق بالجمع من اسم جنس أعجمى أو لفظ ارتجل للعلمية ويرجح هذا أنه عليه يكون اللفظ المرتجل للعلمية داخلا فيما لحق بالجمع فيكون مما شمله قول المصنف وإن به سمى أو بما لحق بخلافه على نصب لفظا عطفا على منقولا فإنه يكون هذا القسم زائدا على كلام المصنف فينافى تصدير الشارح العبارة بالعناية فعضّ على هذا التحقيق والله ولىُّ العناية . ثم لابد من كون هذا اللفظ المرتجل للعلمية أعجميا لئلا ينافى ما أسلفه الشارح من أن الوزن لا يكون فى العربية إلا جمعا أو منقولا عن الجمع . لا يقال يدخل هذا القسم حينئذ فى قوله من لفظ أعجمى لأنا نقول قد أسلفنا أن المراد باللفظ الأعجمى اسم الجنس المفرد الأعجمى . **(قوله مثل هوازن)** كذا فى نسخ وهى ظاهرة وفى نسخ أخرى مثل كشاجم بشين معجمة ثم جيم واعترض عليها بأن كشاجم بضم الكاف اسم الشاعر المعروف . وأجيب بأنه يحتمل أن مراد الشارح اسم آخر مفتوح الكاف غير اسم الشاعر . **(قوله والعلة فى منع صرفه)** أى ما سمى به من ذلك . **(قوله ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية)** هذه العلة الأولى قاصرة على ما سمى به من الجمع كمساجد علم رجل ولا تشمل نحو سراويل وشراحيل ولا نحو هوازن وكشاجم ولعل العلة فى هذين القسمين ما قاله البعض من وجود صيغة منتهى الجمع قبل العلمية وبعدها .

مقتضى التعليل الثانى دون الأول ا هـ . قال المرادى : قلت مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله . ومذهب المبرّد صرفه لذهاب الجمعية ، وعن الأخفش القولان ، والصحيح قول سيبويه لأنهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح ا هـ (**والعلَمَ آمْنع صَرْفَهُ مركّبًا * تركيبَ مَزْجٍ نحوُ مَعدِى كرِبَا**) قد تقدم أن ما لا ينصرف على ضربين : أحدهما ما لا ينصرف فى تعريف ولا تنكير ، والثانى ما لا ينصرف فى التعريف وينصرف فى التنكير ، وقد فرغ من الكلام على الضرب الأول . وهذا شروع فى الثانى وهو سبعة أقسام كما مر : الأول المركب تركيب المزج نحو : بعلبك وحضرموت ومعديكرب لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب ، والمراد بتركيب المزج أن يجعل الاسمان اسما واحدا لا بإضافة ولا بإسناد بل ينزل عجزه من الصدر منزلة تاء التأنيث ولذلك التزم فيه فتح آخر الصدر إلا إذا كان معتلا فإنه يسكن نحو معديكرب ، لأن ثقل التركيب أشد من ثقل التأنيث ، فجعلوا لمزيد الثقل مزيد تخفيف بأن سكنوا ياء معديكرب ونحوه ، وإن كان مثلها قبل تاء التأنيث يفتح نحو رامية وعارية ، وقد يضاف أول جزءى المركب إلى ثانيهما فيستصحب سكون ياء معديكرب ونحوه تشبيها بياء

(**قوله أو قيام العلمية مقامها**) أى أو ما فيه من الصيغة مع قيام علميته مقام جمعيته التى كانت له أو جمعية غيره . (**قوله التعليل الثانى**) هو ما فيه من الصيغة مع قيام العلمية مقام الجمعية وقوله دون الأول هو ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية . (**قوله لذهاب الجمعية**) أى بالعلمية التى خلفت الجمعية ثم زالت بلا خلف عنها . (**قوله لأنهم منعوا سراويل إلخ**) فيه رد لتعليل المبرد الصرف بذهاب الجمعية . (**قوله والعلم**) مفعول لمحذوف يفسره المذكور باللزوم أى اقصد العلم امنع صرفه فهو على حد زيدا أكرم أخاه . (**قوله مركبا تركيب مزج**) أى غير عددى وغير مختوم بويه كما يؤخذ من قوله نحو معديكربا على ما يأتى . (**قوله ما لا ينصرف فى تعريف ولا تنكير**) هو ما إحدى علتيه الوصفية وهو ثلاثة وما منع صرفه لعلة واحدة وهو اثنان . (**قوله والثانى ما لا ينصرف إلخ**) ضابطه ما إحدى علتيه العلمية . (**قوله بل ينزل عجزه إلخ**) التعريف للمركب المزجى المركب فلا اعتراض بأن المركب العددى والمختوم بويه والمركب من الأحوال والظروف مركبات مزجية مع أن التعريف لا يصدق عليها . أفاده شيخنا السيد . (**قوله منزلة تاء التأنيث**) أى فى أن الإعراب على العجز وما قبله ملازم لحالة واحدة وهى الفتح إلا نحو معديكرب كما سيذكره الشارح . (**قوله ولذلك**) أى للتنزيل المذكور وقوله فإنه يسكن أى يبقى على سكونه . (**قوله بأن سكنوا**) الباء سببية متعلقة بمزيد تخفيف أو تصويرية للجعل المذكور وقوله ونحوه كقالى قلا اسم موضع وقوله وإن كان مثلها أى الياء . (**قوله وقد يضاف أول جزءى المركب**) أى المزجى سواء كان آخر صدره ياء أو لا فأل للعهد الذكرى لكنه بعد الإضافة لا يسمى

دردبيس ، فيقال رأيت معديكرب ، ولأن من العرب من يسكن مثل هذه الياء فى النصب مع الإفراد تشبيها بالألف فالتزم فى التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا فى الإفراد ، ويعامل الجزء الثانى معاملته لو كان منفردا ، فإن كان فيه مع التعريف سبب مؤثر امتنع صرفه كهرمز من رام هرمز لأن فيه مع التعريف عجمة مؤثرة فيجر بالفتحة ويعرب الأول بما تقتضيه العوامل نحو جاء رامُ هرمز ورأيت رامَ هرمز ومررت برامِ هرمز . ويقال فى حضرموت هذه حضرُموت ورأيت حضرَموت ومررت بحضرِموت لأن موتا ليس فيه من التعريف سبب ثانٍ ، وكذلك كرب فى اللغة المشهورة . وبعض العرب لا يصرفه حينئذ ،

مركباً مزجياً لأن الإضافي قسيم المزجي فتسميته مزجياً باعتبار حالته الأخرى أعنى حالة مزجه . واعلم أن هذه الإضافة لفظية لا معنوية لأن بكا مثلا ليس اسما لشىء أضيف إليه بعل حتى تظهر ثمرة الإضافة المعنوية بل هو بمنزلة الراء من جعفر فلا فرق فى المعنى بين الإضافة وعدمها ولا فائدة لها إلا التنبيه على شدة امتزاج الكلمتين واتحادهما لأن المتضايفين كالشىء الواحد . ولا ينافيه حصول هذه الفائدة بالمزج لأن فائدةالشىء قد تحصل بغيره أيضا . **(قوله فيستصحب سكون إلخ)** أى فى الأحوال الثلاثة وقيل تفتح فى النصب وتسكن فى الرفع والجر . **(قوله تشبيها بياء دردبيس)** أى بجامع أن كلا من الياءين وسط وإن كان دردبيس كلمة تحقيقا ومعديكرب كلمة تنزيلا . ودردبيس اسم للداهية والعجوز الفانية وخرزة للحب . قاله فى القاموس . **(قوله ولأن من العرب من يسكن مثل هذه الياء إلخ)** المتبادر أن ذلك على سبيل الجواز لا الوجوب وإن نقله البعض عن البهوتى وأقره . وقوله مع الإفراد أى عدم التركيب كقوله : * **ولو أن واش باليمامة داره** * وقوله تشبيها بالألف فى نحو الفتى بجامع أن كلا حرف علة . وقوله ما كان جائزا فى الإفراد معنى جوازه فى الإفراد أن بعض العرب يجيز التسكين والفتح حال النصب وإن كان البعض الآخر يوجب الفتح ، أو أن اللفظ فى حد ذاته بقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيها حال النصب الفتح كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو أحد وجهين جائزين عند بعض آخر ، وعلى فرض أن من يسكن يوجب التسكين معنى جوازه فى الإفراد أن اللفظ فى حد ذاته بقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيه حال النصب الفتح كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو لغة بعض آخر . **(قوله ويعامل الجزء الثانى إلخ)** معطوف على يضاف فمعاملة الجزء الثانى المذكور على لغة إضافة صدره إلى عجزه كما قاله المرادى ، وقوله معاملته أى معاملة نفسه فى الصرف وعدمه . **(قوله فإن كان فيه مع التعريف)** إنما قال مع التعريف لأن المركب لم يخرج عن العلمية بهذا الإعراب فهو معرفة وجزء المعرفة هنا كالمعرفة . سم . **(قوله وبعض العرب لا يصرفه)** أى كربا ، حينئذ أى حين إذا أضيف إليه معدى قال الخبيصى

فيقول فى الإضافة : هذا معديكرب فيجعله مؤنثا . وقد يبنيان معا على الفتح ما لم يعتل الأول فيسكن تشبيها بخمسة عشر . وأنكر بعضهم هذه اللغة وقد نقلها الأثبات . وقد سبق الكلام على ذلك فى باب العَلم .

(تنبيهان)*: **الأول** : أخرج بقوله معديكربا ما ختم بويه لأنه مبنى على الأشهر ، ويجوز أن يكون لمجرد التمثيل وكلامه على عمومه ليدخل على لغة من يعربه ، ولا يرد على لغة من بناه لأن باب الصرف إنما وضع للمعربات ، وقد تقدم ذكره فى باب العلم . **الثانى** : احترز بقوله تركيب مزج عن تركيبى الإضافة والإسناد وقد تقدم حكمهما فى باب العلم . وأما تركيب العدد نحو خمسة عشر فمتحتم البناء عند البصريين ، وأجاز فيه الكوفيون إضافة صدره إلى عجزه وسيأتى فى بابه ، فإن سمى به ففيه ثلاثة أوجه : أن يقر على حاله ، وأن يعرب إعراب ما لا ينصرف ، وأن يضاف صدره إلى عجزه . وأما تركيب الأحوال

من قدر كربا اسما للكربة منع صرفه ومن قدره اسما للحزن صرفه ومن قدر بكا وقلا فى بعلبك وقالى قلا ونحو ذلك اسما للبقعة منعه من الصرف ومن قدره اسما لموضع أو مكان صرفه . دمامينى . **(قوله فيجعله مؤنثا)** لو قال كابن الناظم بجعله مؤنثا لكان أولى لأن جعله مؤنثا لا يتفرع على ما قبله بل هو سبب لما قبله . **(قوله تشبيها بخمسة عشر)** تعليل لبناء الجزءين على الفتح والمعنى تشبيها للنوع المتكلم فيه من المزجى وهذا النوع منه هو المعرب بنوع آخر منه ليس الكلام فيه وهو المبنى فلا ينافى كلامه أن المركب العددى من المزجى . **(قوله وقد نقلها الأثبات)** جمع ثبت بفتح المثلثة وسكون الموحدة[1] وهو الثقة . **(قوله أخرج بقوله معديكربا إلخ)** فيه أن المثال لا يخصص اهـ سم . وأجاب شيخنا بأن الناظم كثيرا ما يستغنى بالتمثيل عن التقييد أى وقولهم المثال لا يخصص معناه أنه ليس نصا فى التخصيص فلا ينافى أنه راجح فيه لقرينة كعادة الناظم فافهم . **(قوله لأنه مبنى)** أى على الكسر أما البناء فلأن ويه اسم صوت وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين . **(قوله ليدخل على لغة من يعربه)** اعلم أن سيبويه لا يجوز فيه إلا البناء على الكسر وأما الجرمى فجوز إعرابه إعراب ما لا ينصرف . قال أبو حيان وهو مشكل إلا أن يستند إلى سماع وإلا لم يقبل لأن القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسما واحدا . **(قوله وقد تقدم ذكره فى باب العلم)** أى ذكر المختوم بويه بما فيه من اللغات بعضها فى المتن وبعضها فى الشرح أى فلا حاجة إلى استقصائها هنا حتى يرد أنه لم يذكر فيه جواز الإضافة كغير المختوم بويه . **(قوله شغر بغر)** بغين معجمة مفتوحة فيهما مع فتح أول كل وكسره يقال ذهب القوم شغر بغر أى متفرقين من أشغر فى البدل أبعد وبغر النجم سقط لأنهم بتفرقهم تباعد بعضهم عن بعض وسقطوا فى الأماكن التى تفرقوا إليها . أفاده الدمامينى وهذا المثال والمثال الثانى لما ركب من الأحوال وأما الثالث فلما ركب من الظروف الزمانية .

---

(١) الذى فى كتب اللغة الثبت ــ بمعنى الثقة ــ بفتح الموحدة لا غير .

والظروف نحو شغر بغر وبيت بيت وصباح مساء إذا سمى به أضيف صدره إلى عجزه وزال التركيب . هذا رأى سيبويه . وقيل يجوز فيه التركيب والبناء (**كذاكَ حاوِى زائِدَىْ فَعْلَانا * كَغَطفانَ وكأَصْبِهانا**) يعنى أن زائدى فعلان يمنعان مع العلمية فى وزن فعلان وفى غيره نحو حمدان وعثمان وعمران وغطفان وأصبهان . وقد نبه على التعميم بالتمثيل . (**تنبيهات**)*: **الأول** : علامة زيادة الألف والنون سقوطهما فى بعض التصاريف كسقوطهما فى رد نسيان وكفران إلى نسى وكفر ، فإن كانا فيما لا ينصرف فعلامة

(**قوله وبيت وبيت**) تقول هو جارى بيت بيت وأصله بيتا ملاصقا لبيت فحذف الجار وهو اللام وركب الاسمان وعامل الحال ما فى قوله جارى من معنى الفعل فإنه فى معنى مجاورى وجوزوا أن يكون الجار المقدر إلى وألا يقدر جار أصلا بل العاطف . شرح الشذور[1] . (**قوله وصباح مساء**) تقول فلان يأتينا صباح مساء أى كل صباح ومساء فحذف العاطف وركب الظرفان قصدا للتخفيف ولو أضفت فقلت صباح مساءٍ لجاز أى صباحا مقترنا بمساء ا هـ الشذور ، وظاهره أن العاطف الذى تضمنه التركيب الواو ، وفى الرضى أنه الفاء لأن الفاء للتعقيب فتفيد العموم إذ المعنى يأتينا صباحا فمساء عقبه بلا فصل إلى ما لا يتناهى فليراجع الرضى ومثال الظروف المكانية قولهم سهلت الهمزة بين بين وأصله بينها وبين حرف حركتها فحذف ما أضيف إليه بين الأولى وبين الثانية وحذف العاطف وركب الظرفان . يس . (**قوله وقيل يجوز فيه التركيب والبناء**) أى كحاله قبل التسمية به فالتركيب والبناء وجه واحد . هذا هو المتبادر ويؤيده أن المعرفة إذا أعيدت معرفة كانت عينا فيكون المراد التركيب المذكور فى قوله وزال التركيب وفى قوله وأما تركيب الأحوال والظروف ومن ادعى غير ذلك كالبعض والبهوتى فعليه الإثبات . (**قوله كذاك حاوى**) أى علم حاوى زائدى فعلانا . (**فائدة**)*: قال أبو الفتح إذا سميت رجلا ذان صرفته لأن ألفه وإن كانت زائدة فإنها لما عاقبت ألف ذا التى هى عين جرت مجرى الأصل وأما زيدان المسمى به رجل فإنه لا ينصرف لأنه يبقى بعد إسقاط زائديه ثلاثة أحرف وهذا شىء يكون وضع الأسماء المعربة عليه وأما ذان فإنه يبقى بعد الحذف على حرف واحد . نقله سم . (**قوله كغطفان**) بفتح الغين المعجمة والطاء المهملة اسم قبيلة من العرب سميت باسم أبيها . تصريح . (**قوله وكأصبهانا**) بفتح الهمزة وكسرها وبفتح الباء الموحدة عند أهل المغرب والفاء عند أهل المشرق اسم مدينة بفارس سميت باسم أول من نزلها . وأصبه اسم فرس . كذا فى التصريح قال فى القاموس : وهى كلمة أعجمية وأصلها أسباهان أى الأجناد لأنهم سكنوها وفى كلامه ما يفيد أن فتح الهمزة أكثر من كسرها وأن الموحدة أكثر من الفاء .

(**قوله فعلامة الزيادة إلخ**) فإذا جهل كل من زيادة الألف والنون وأصالتهما فسيبويه والخليل يمنعان الصرف لحوقا بالأكثر وغيرهما لا يحتم الزيادة إلا بدليل . ا هـ حفيد .

---

(١) راجع هنا شرح شذور الذهب .

الزيادة أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصولا ، فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فلك اعتباران : إن قدّرت أصالة التضعيف فالألف والنون زائدتان ، وإن قدرت زيادة التضعيف فالنون أصلية . مثال ذلك حسان إن جعل من الحس فوزن فعلان ، وحكمه ألا ينصرف وهو الأكثر فيه ، ومن شعره :

[١٠٣٠] **مَا هاجَ حَسَّانَ رُسومُ المَدام ومَظْعَنُ الحىِّ ومَبْنَى الخِيام**

وإن جعل من الحسن فوزنه فعال ، وحكمه أن ينصرف . وشيطان إن جعل من شاط يشيط إذا احترق امتنع صرفه ، وإن جعل من شطن انصرف . ولو سميت برمان فذهب سيبويه والخليل إلى المنع لكثرة زيادة النون فى نحو ذلك ، وذهب الأخفش إلى صرفه لأن فعالا فى النبات أكثر ، ويؤيده قول بعضهم أرض مرمنة . **الثانى** : إذا أبدل من النون

(قوله فإن كان قبلهما حرفان إلخ) يتبادر إلى الوهم أن هذا مفهوم قوله أكثر من حرفين أصولا وليس كذلك لأنه يلزم عليه أن يكون قوله فإن كان قبلهما حرفان إلخ من صور ما إذا كانا فيما لا ينصرف وليس كذلك بدليل التمثيل بحسان وحينئذ فهو كلام مستقلّ . **(قوله إن قدرت أصالة التضعيف)** أى أصالة ما حصل به التضعيف وهو الحرف الثانى . قيل لبعضهم أتصرف عفان قال إن هجوته أى لأنه حينئذ من العفونة لا إن مدحته أى لأنه حينئذ من العفة . **(قوله إن جعل من الحسّ إلخ)** عبارة مستقيمة مناسبة واعتراض البعض عليها بأن المناسب لقوله إن قدرت إلخ أن يقول إن جعل وزنه فعلان إلخ وإن جعل وزنه فعال إلخ بإسقاط من الحس ومن الحسن غير ناهض كما لا يخفى ، ودعواه أن الكلام فيما لا ينصرف فلا يلائمه قوله من الحسّ ومن الحسن ، قد عرفت منعه وما يتبادر من العبارة أن المتكلم بنحو حسان مخير فى الصرف وعدمه نظرا للاعتبارين مسلم ، ولا ينافيه ما سيأتى فى رمان من الخلاف لأن فيه وجد المرجح لأحد الاعتبارين عند القائل بصرفه والقائل بمنع صرفه بخلاف نحو حسان . **(قوله وشيطان إلخ)** استطراد لأنه صفة والكلام فى الأعلام ولأنه غير مضاعف وكلام الشارح فى المضاعف وقد يبحث فى العلة الأولى بأن المراد شيطان المسمى به . **(قوله من شطن)** أى بعد عن الحق وبابه قعد . مصباح . **(قوله لأن فعالا فى النبات أكثر)** أى من فعلان بالضم . **(قوله مرمنة)** كذا بخط الشارح وفى بعض النسخ رمنة والمعنى كثيرة الرمان[1] كذا قال شيخنا وغيره وسها البعض فعكس وضبط شيخنا السيد مرمنة بفتح الميم أى الأولى والثانية ويؤيده ضبطه بالقلم هكذا فى النسخ الصحيحة من القاموس . **(قوله إذا أبدل من النون الزائدة لام إلخ)** حاصله أن النظر للأصل لا للطارىء اهـ سم أى فى الصورتين اللتين ذكرهما الشارح .

---

(١) كما يقال أرض معشبة : كثيرة العُشب .

الزائدة لام منع الصرف إعطاء للبدل حكم المبدل ، مثال ذلك أصيلال فإن أصله أصيلان ، فلو سمى به منع . ولو أبدل من حرف أصلى نون صرف بعكس أصيلال . ومثال ذلك حنان فى حناء أبدلت همزته نونا . **الثالث** : ذهب الفراء إلى منع الصرف للعلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية تشبيها لها بالزائدة نحو سنان وبيان ، والصحيح صرف ذلك (**كذَا مؤنَّثٌ بهاءٍ مُطلَقَا * وشرطُ مَنعِ العارِ كَوْنُهُ ٱرتقى . فوقَ الثلاثِ أو كجُورَ أو سَقَرْ * أو زيدَ ٱسمَ ٱمرأةٍ لَا أسمَ ذكَرْ وَجهانِ فى العادِمِ تذكيرًا سَبَقْ * وعُجْمَةٌ كهندَ والمنعُ أحَقّ**) مما يمنع الصرف اجتماع العلمية والتأنيث بالتاء لفظا أو تقديرا : أما لفظا فنحو فاطمة وإنما لم يصرفوه لوجود العلمية فى معناه ولزوم علامة التأنيث فى لفظه ، فإن العلم المؤنث لا تفارقه العلامة ، فالتاء فيه بمنزلة الألف فى حبلى وصحراء فأثرت فى منع الصرف بخلافها فى الصفة . وأما تقديرا ففى المؤنث المسمى فى الحال كسعاد وزينب أو فى الأصل ، كعناق

(**قوله أصيلان**) تصغير أصيل على غير قياس ا هـ تصريح والأصيل العشى كما فى القاموس . (**قوله صرف**) لأصالة النون حينئذ لأنها بدل من أصلى . (**قوله حنان**) أى مسمى به لأن الكلام فى العلم . (**قوله كذا مؤنث**) أى علم مؤنث وكذا جزء علم مؤنث كما فى أبى هريرة وأبى قحافة . سم . (**قوله مطلقا**) حال من الضمير فى الخبر . (**قوله وشرط منع العارِ**) أى المؤنث العارى من الهاء . (**قوله فوق الثلاث**) على حذف مضاف أى فوق ذى الثلاث لأن الاسم لا يرتقى فوق الأحرف الثلاثة وإنما يرتقى فوق اسم آخر ذى أحرف ثلاثة . كذا فى الشاطبى . (**قوله أو كجور**) عطف عى محل ارتقى وقوله أو سقر أو زيد عطفان على جور وقوله اسم امرأة حال من زيد . (**قوله وجهان**) مبتدأ والمسوغ كونه فى معرض التقسيم وفى العادم خبر وتذكيرا مفعول العادم وسبق جملة فى محل نصب نعت تذكيرا وعجمة عطف على تذكيرا وكان عليه أن يزيد : وتحرك الوسط إلا أن يقال هو مأخوذ من قوله كهند . (**قوله فى معناه**) أى فيه باعتبار وضعه لمعناه المشخص ففيه مسامحة . (**قوله ولزوم علامة التأنيث فى لفظه**) اعترضه سم بأنه مناف لما تقدم من الفرق بين ألف التأنيث وتائه حيث استقلت الأولى بالمنع دون الثانية بأن الأولى لازمة لما هى فيه دون الثانية . وأجيب بأن الألف لازمة مطلقا أى فى العلم وغيره كالصفة والتاء ليست كذلك بل إنما تلزم فى العلم وكلامنا الآن فى العلم . (**قوله بخلافها فى الصفة**) أى بخلاف التاء حالة كونها فى الصفة كقائمة وقاعدة فإنها لا تؤثر فيها لأنها فى حكم الانفصال فإنها تارة تجرد منها وتارة تقترن بها . تصريح . (**قوله ففى المؤنث المسمى**) من إضافة الوصف إلى مرفوعه أى المؤنث مسماه وقول البعض أى المسمى به لأن الكلام فى اللفظ غفلة ناشئة عن توهم أن المسمى صفة للمؤنث

اسم رجل أقاموا فى ذلك كله تقدير التاء مقام ظهورها . إذا عرفت ذلك فالمؤنث بالتاء لفظا ممنوع من الصرف مطلقا : أى سواء كان مؤنثا فى المعنى أم لا ، زائدًا على ثلاثة أحرف أم لا ، ساكن الوسط أم لا إلى غير ذلك مما سيأتى : نحو عائشة وطلحة وهبة . وأما المؤنث المعنوى فشرط تحتم منعه من الصرف أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف نحو زينب وسعاد لأن الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث أو محرّك الوسط كسقر ولظى لأن الحركة قامت مقام الرابع خلافا لابن الأنبارى فإنه جعله ذا وجهين . وما ذكره فى البسيط من أن سقر ممنوع الصرف باتفاق ليس كذلك ، أو يكون أعجميا كجور وماه اسمى بلدين لأن العجمة لما انضمت إلى التأنيث والعلمية تحتم المنع ، وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثى لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف وإنما أثرت تحتم المنع . وحكى بعضهم فيه خلافا : فقيل إنه كهند فى جواز الوجهين أو منقولا من مذكر نحو زيد إذا سمى به امرأة لأنه حصل بنقله إلى التأنيث ثقل عادل خفة اللفظ . هذا مذهب سيبويه والجمهور ، وذهب

وليس كذلك كما علمت بدليل قوله فى الحال كسعاد وزينب أو فى الأصل إلخ فلا تكن من الغافلين . **(قوله وهبة)** أى علما . **(قوله وأما المؤنث المعنوى)** أى ما ليس علامته لفظية[1] وإلا فالتأنيث مطلقا راجع للفظ كما تقدم لأن علامته الملفوظة أو المقدرة لفظية ا هـ يس . وأراد باللفظية أولا الظاهرة وثانيا الأعم فلا تناقض ، ومعنى كون المقدرة لفظية أنها ترجع للفظ والمراد المؤنث المعنوى من الأعلام لأنها موضع الكلام . **(قوله لأن الحركة قامت مقام الرابع)** لأن الاسم بالحركة خرج عن أعدل الأسماء وهو الثلاثى الساكن الوسط فصار كالرباعى فى النقل ولأنها فى النسب كالحرف الخامس فلو نسبت إلى جمزى لقلت جَمَزِى بحذف الألف لا غير ولو كان الوسط ساكنا لجاز فيه الحذف والقلب واوا تقول فى النسب إلى حبلى حبلى أو حبلوى كما سيأتى . دنوشرى . **(قوله اسمى بلدين)** ينبغى أن يقول اسمى بلدتين ليكون جور وماه مما نحن فيه وأما إذا جعلا اسمى بلدين كانا مذكرين فيكونان مثل نوح ولوط فى الصرف[2] . **(قوله أو منقولا من مذكر إلخ)** لى ههنا بحث وهو أنه كيف يتحتم منع نحو زيد إذا سمى به مؤنث عند سيبويه والجمهور ولا يتحتم عندهم منع نحو هند مع عروض تأنيث الأول وأصالة تأنيث الثانى ومع استوائهما فى عدد الحروف وفى الهيئة وهلا جاز الوجهان فى الأول كالثانى أو تحتم منع الثانى كالأول ومن هنا تظهر قوة مذهب عيسى بن عمر والجرمى والمبرد فتأمل . **(قوله وذهب عيسى إلخ)** استدلوا بقوله تعالى : ﴿ **اهبطوا مصرًا** ﴾ مع قوله : ﴿ **وقال ادخلوا مصرَ** ﴾ فإن مصر فى الأصل اسم لمذكر وهو ابن نوح ثم نقل وجعل علما على البلدة وهي مؤنثة فصار كزيد المذكور وجوابه أنا لا نسلم علمية المنصرف سلمنا لكن لا نسلم أنه مؤنث بل يجوز أن يكون قد لحظ فيه المكان[3] . دمامينى .

---

(١) كالتاء وألف التأنيث بنوعيها . (٢) والبلد تذكر وتؤنث .

(٣) وقيل إن مصرا الأولى ليست علما بل يقصد مصرا من الأمصار ، أما مصر الثانية فهى الدولة المعروفة فيها العلمية والتأنيث .

عيسى بن عمر والجرمى والمبرد إلى أنه ذو وجهين . واختلف النقل عن يونس ، وأشار بقوله وجهان فى العادم تذكيرا إلى آخر البيت إلى أن الثلاثى الساكن الوسط إذا لم يكن أعجميا ولا منقولا من مذكر كهند ودعد يجوز فيه الصرف ومنعه والمنع أحق ، فمن صرفه نظر إلى خفة السكون وأنها قاومت أحد السببين ، ومن منع نظر إلى وجود السببين ولم يعتبر الخفة ، وقد جمع بينهما الشاعر فى قوله :

[١٠٣١] **لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فى العُلَبِ**

(تنبيهات): **الأول** : ما ذكره من أن المنع أحق هو مذهب الجمهور . وقال أبو على : الصرف أفصح . قال ابن هشام وهو غلط جلىّ . وذهب الزجاج قيل والأخفش إلى أنه متحتم المنع . قال الزجاج لأن السكون لا يغير حكما أوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف . وذهب الفراء إلى أن ما كان اسم بلدة لا يجوز صرفه نحو فيد لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها فلم يكثر فى الكلام بخلاف هند . **الثانى** : لا فرق بين ما سكونه أصلى كهند أو عارض بعد التسمية كفخذ أو الإعلال كدار . **الثالث** : قال فى شرح الكافية : وإذا سميت امرأة بيد ونحوه مما هو على حرفين جاز فيه ما جاز فى هند ، ذكر ذلك سيبويه ، هذا لفظه . وظاهره جواز الوجهين وأن الأجود المنع وبه صرح فى التسهيل ، فقول صاحب البسيط فى يد : صرفت بلا خلاف ليس بصحيح . **الرابع** : إذا صغر نحو هند ويد تحتم منعه لظهور التاء نحو هنيدة ويدية فإن صغر بغير تاء نحو حريب

(قوله كهند ودعد) مثلهما بنت وأخت علمى مؤنث كما سيأتى . **(قوله والمنع أحق)** أى لوجود السببين . **(قوله لم تتلفع إلخ)** يعنى أنها ليست من البدو حتى يكون لها ذلك بل هى حضرية قاله شيخنا السيد . **(قوله الصرف أفصح)** لمقاومة الخفة أحد السببين مع كون الصرف هو الأصل فيرجع إليه بأدنى سبب فدعوى ابن هشام أنه غلط جلى غير ظاهرة . **(قوله لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها)** أى لا يوقعون فيه الاشتراك اللفظى أى غالبا بخلاف أسماء الأناسى فإنهم يوقعونه فيها كثيرا فاحتاجت إلى التخفيف وإنما قلنا أى غالبا لأنهم قد يوقعونه فى اسم البلدة . **(قوله أو الإعلال كدار)** لأن أصله دور فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . **(قوله وبه صرح فى التسهيل)** وهو ظاهر كلامه هنا أيضا إذ يد وإن كان ثنائيا لفظا فهو ثلاثى تقديرا ساكن الوسط إذ أصله يدى بالإسكان كما فى الصحاح . زكريا . **(قوله نحو حريب)** تصغير حرب وحرب مؤنثة وقوله وهى أى حريب ونحوها مما سيأتى فى التصغير .

[١٠٣١] البيت من المنسرح ، وهو لجرير .

وهى ألفاظ مسموعة انصرف . **الخامس** : إذا سمى مذكر بمؤنث مجرد من التاء فإن كان ثلاثيا صرف مطلقا خلافا للفراء وثعلب إذ ذهبا إلى أنه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو فخِذ أم سكن نحو حرْب . ولابن خروف فى المتحرك الوسط وإن كان زائدا على الثلاثة لفظا نحو سعاد أو تقديرا كاللفظ نحو جيل مخفف جيأل اسم للضبع بالنقل منع

(قوله انصرف) قال الإسقاطى وتبعه غيره : لعل المراد جوازا فيجوز المنع أيضا كهند ا هـ وهو متجه ويستفاد من كلام الشارح أن ياء التصغير لم يعتدوا بها فى تصييره رباعيا وإلا كان متحتم المنع اتفاقا . **(قوله مطلقا)** أى تحرك وسطه أم لا كما يأخذ مما ذكره فى القولين بعده وسكت عن كونه أعجميا أولا واستظهر البعض أنه لا فرق . قال يس : فإن قلت لم لم يكتفوا هنا بتحريك الوسط لأن حكمه حكم الزيادة كما تقدم قلت لأنه لما كان المسمى مذكرا ضعف هنا معنى التأنيث جدا لكون اللفظ والمعنى مذكرين فاحتاجوا لتقوية معنى التأنيث بأقوى الأمور القائمة مقام التاء وهو الحرف الزائد على الثلاثة ، فإنه فى قيامه مقام التاء أقوى من تحرك الوسط ا هـ . **(قوله وإن كان زائدا على الثلاثة إلخ)** شرط فى التسهيل لمنع صرفه ثلاثة شروط : ألا يسبق له تذكير انفرد به محققا أو مقدرا . وألا يحتاج تأنيثه إلى تأويل لا يلزم . وألا يغلب استعماله قبل العلمية فى المذكر . قال الدمامينى فيصرف إن سبق له تذكير انفرد به محققا كدلال علم مذكر منقولا من مؤنث لأنه فى الأصل مصدر أو مقدرا كحائض علم مذكر لسبق التذكير تقدير إذ المعنى شخص حائض بدليل أنهم إذا صغروه لم يأتوا بالتاء وقال الكوفيون : إذا سمى بنحو حائض مذكر لم يصرف بناء على أن قولهم إن نحو حائض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث والتاء إنما تدخله بفرق ويرد عليهم أنهم إذا أرادوا بنحو حائض معنى الفعل وهو الحدوث أدخلوا التاء فقالوا حائضة ومرضعة واحترز المصنف بقوله انفرد به من نحو ظلوم علم مذكر منقولا من مؤنث فهو ممنوع من الصرف لأنه قبل التسمية به يطلق على المذكر والمؤنث تقول مررت برجل ظلوم وامرأة ظلوم وكذا يصرف المؤنث الزائد على ثلاثة المسمى به مذكر إن احتاج تأنيثه إلى تأويل لا يلزم كرجال علم مذكر لأن تأويله بالجماعة لا يلزم لجواز تأويله بالجمع وكذا يصرف إن غلب استعماله قبل العلمية فى المذكر كذراع علم مذكر فهو فى الأصل مؤنث لكن غلب فى أعلام المذكرين ووصف به المذكر فقالوا ثوب ذراع أى قصير ا هـ باختصار . **(قوله كاللفظ)** صفة تقديرا أى تقديرا كائنا كاللفظ وبمنزلته بأن يكون الحذف قياسيا فإن حذف الهمزة بعد نقل حركتها قياسى ومنه شمل تخفيف شمأل واحترز به مما هو على غير قياس كأيم فى أيّم فليس المحذوف من هذا كالملفوظ به ا هـ يس . وعبارة الدمامينى فإن الحرف المقدر بمنزلة الملفوظ به أما أولا فلأنه قد ينطق به وأما ثانيا فلأن حركة الهمزة مشعرة به ولهذا قال كاللفظ . واحترز به عن نحو كتف فإن هاء التأنيث مقدرة فيه بدليل ظهورها فى التصغير ومع ذلك فهو مصروف وإن سمى به مذكر إذ لا يلفظ بها وليس فى اللفظ مشعر بها ا هـ . **(قوله اسم للضبع)** أى الأنثى ويقال للذكر ضبعان وقوله بالنقل متعلق بمخفف .

من الصرف . **السادس** : إذا سمى رجل ببنت أو أخت صرف عند سيبويه وأكثر النحويين لأن تاءه قد بنيت الكلمة عليها وسكن ما قبلها فأشبهت تاء جبت وسحت . قال ابن السراج : ومن أصحابنا من قال إن تاء بنت وأخت للتأنيث وإن كان الاسم مبنيا عليها فيمنعونهما الصرف فى المعرفة ونقله بعضهم عن الفراء . قلت : وقياس قول سيبويه إنه إذا سمى بهما مؤنث أن يكون على الوجهين فى هند . **السابع** : كان الأولى أن يقول بتاء بدل قوله بهاء فإن مذهب سيبويه والبصريين أن علامة التأنيث التاء والهاء بدل عندهم عنها فى الوقف ، وقد عبر بالتاء فى باب التأنيث فقال علامة التأنيث تاء أو ألف ، وكأنه إنما فعل ذلك للاحتراز من تاء بنت وأخت وكذا فعل فى التسهيل . **الثامن** : مراده بالعار فى قوله وشرط منع العار : العارى من التاء لفظا ، وإلا فما من مؤنث بغير الألف إلا وفيه التاء إما ملفوظة أو مقدرة (**والعَجَمِىُّ الوضعِ والتَّعريفِ معْ * زَيْدٍ على الثلاثِ**

(**قوله إذا سمى رجل ببنت أو أخت إلخ**) .

(**فائدتان**)*: الأولى : قال الدمامينى : لو سمى مذكر بما هو اسم مؤنث على لغة وصفة لمؤنث على لغة ـ نحو : جنوب ودبور وشمال[1] بفتح أوله فإنها عند بعض العرب أسماء للريح وعند بعضهم صفات جرت على الريح وهى مؤنثة ـ ففيه وجهان المنع كزينب والصرف كباب حائض ا هـ الثانية قال فى التسهيل : صرف أسماء القبائل والأرضين والكلم ومنعه مبنيان على المعنى فإن كان أبا أو حيا أو مكانا أو لفظا صرف أو قبيلة أو بقعة أو كلمة أو سورة لم يصرف وقد يتعين اعتبار القبيلة نحو يهود ومجوس علمين أو البقعة نحو دمشق أو المكان نحو بدر ا هـ وكذا حروف الهجاء تذكر باعتبار الحرف وتؤنث باعتبار الكلمة قال الدمامينى : وإطلاقهم القول بجواز الأمرين محمول على ما إذا لم يتحقق مانعان من الصرف فإن تحققا فمنع الصرف بكل حال نحو : تغلب وباهلة وخولان . وقوله : وقد يتعين إلخ يعنى أن جواز الصرف وعدمه بحسب الاعتبارين إنما هو فيما لم يقتصر فيه العرب على أحدهما أما هو فلا تتجاوز فيه ما سمع . زاد فى الهمع : وقد يتعين اعتبار الحى ككلب . (**قوله فأشبهت تاء جبت وسحت**) فيه نشر على ترتيب اللف والجبت فى الأصل اسم للصنم ثم استعمل فى كل ما يُعبد من دون الله عز وجل . والسحت هو الحرام . (**قوله وقياس قول سيبويه**) أى قوله أن بنتا وأختا إذا سمى بهما رجل يصرفان كما فى زكريا . (**قوله أن يكون على الوجهين**) جزم غير الشارح بنقل ذلك عن سيبويه . ا هـ سم لأنهما حينئذ كهند وفى عبارة الشارح ركاكة ظاهرة وكان ينبغى أن يقول إنهما إذا سمى به مؤنث كانا على الوجهين . (**قوله للاحتراز من تاء بنت وأخت**) إنما يصح هذا الاحتراز على القول بأن تاءهما ليست للتأنيث أما على أن تاءهما للتأنيث فلا لوجوب منع صرفهما حينئذ مع العلمية . (**قوله وكذا فعل فى التسهيل**) أى عبر هنا بالهاء وفى باب التأنيث بالتاء كما عليه . (**قوله والعجمى الوضع والتعريف**) إضافته لفظية فليست على معنى حرف كما سلف أى العجمى وضعه وتعريفه

(١) نوع من أنواع الرياح وليس هو الطرف المعهود .

صرْفُهُ آمْتنعْ) أى مما لا ينصرف ما فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الأوضاع العجمية لكن بشرطين : أن يكون عجمى التعريف أى يكون علما فى لغتهم ، وأن يكون زائدا على ثلاثة أحرف ، وذلك نحو إبراهيم وإسماعيل وإسحق فإن كان الاسم عجمى الوضع غير عجمى التعريف انصرف كلجام إذا سمى به رجل لأنه قد تصرف فيه بنقله عما وضعته العجم له فألحق بالأمثلة العربية ، وذهب قوم منهم الشلوبين وابن عصفور إلى منع صرف ما نقلته العرب من ذلك إلى العلمية ابتداء كبندار وهؤلاء لا يشترطون أن يكون الاسم علما فى لغة العجم ، وكذا ينصرف العلم فى العجمة إذا لم يزد على الثلاثة بأن يكون على ثلاثة أحرف لضعف فرعية اللفظ فيه لمجيئه على أصل ما تبنى عليه الآحاد العربية ، ولا فرق فى ذلك بين الساكن الوسط نحو نوح ولوط والمتحرك نحو شتَر وملك . قال فى شرح الكافية قولا واحدا فى لغة جميع العرب ، ولا التفات إلى

وقوله مع زيد حال من الضمير فى العجمى وغير هذا لا يخلو عن شيء والمراد الزيادة على الثلاثة بغير ياء التصغير كما سيأتى وإنما لم يقم تحرك الوسط هنا مقام الزيادة كما قام فى المؤنث لضعف العجمة بعدم علامة لها كعلامة التأنيث عن التقوى بمجرد تحرك الوسط الذى هو مقو ضعيف وهذا أوجه مما ذكره البعض . **(قوله من الأوضاع)** أى الموضوعات . **(قوله أى يكون علما فى لغتهم)** وإن نقلته العرب إلى علمية أخرى كأن سمت بإسمعيل شخصا آخر . **(قوله كلجام)** بالجيم وضعه العجم اسم جنس للآلة التى تجعل فى فم الفرس ، ومثله الفرند بكسر الفاء والراء وسكون النون كما فى القاموس وغيره ، وضعه العجم اسم جنس للسيف وقول البعض وفتح الراء سهو . **(قوله إلى العلمية ابتداء)** بأن لم تستعمله اسم جنس قبل أن تستعمله علما . **(قوله كبندار)** بضم الموحدة وهو فى لغة العجم اسم جنس للتاجر الذى يلزم المعادن و لم يخزن البضائع للغلاء وجمعه بنادرة . **(قوله لا يشترطون أن يكون إلخ)** بل الشرط عندهم أن يكون أول استعمال العرب له فى العلمية . **(قوله لمجيئه على أصل ما تبنى إلخ)** إضافة أصل إلى ما على معنى فى وذلك الأصل هو عدم الزيادة على الثلاثة ، لأن العرب يراعون فى كلامهم التخفيف وأما الآحاد العجمية فالأصل فيها الزيادة ، لأن العجم يراعون فى كلامهم الطول . **(قوله نحو نوح ولوط)** أى من كل علم ثلاثى ساكن الوسط أعجمى مذكر أما المؤنث كماه وجور فممنوع الصرف لتقوى العجمة بالتأنيث ، وإنما لم يجز فى نوح ولوط الوجهان كما جاز فى هند ودعد مع أن كلا وجد فيه سببان لأن التأنيث سبب قوى فيمكن اعتباره مع سكون الوسط بخلاف العجمة قاله ابن هشام . واعلم أن أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ممنوعة الصرف إلا ستة : محمد وشعيب وصالح وهود ونوح ولوط لخفة الأخيرين وكون الأربعة الأول عربية وقيل هود كنوح لأن سيبويه قرنه معه فهو أعجمى وصرفه للخفة ويؤيده ما يقال من أن العرب من ولد إسماعيل وما كان قبل ذلك فليس بعربى وهود قبل إسماعيل فكان

من جعله ذا وجهين مع السكون ، ومتحتم المنع مع الحركة لأن العجمة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون زيادّة على الثلاثة . قال : وممن صرّح بإلغاء عجمة الثلاثى مطلقا السيرافى وابن برهان وابن خروف ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفا ، ولو كان منع صرف العجمى الثلاثى جائزا لوجد فى بعض الشواذ كما وجد غيره من الوجوه الغريبة ا هـ . قلت : الذى جعل ساكن الوسط على وجهين هو عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجانى . ويتحصل فى الثلاثى ثلاثة أقوال : **أحدها** : أن العجمة لا أثر لها فيه مطلقا وهو الصحيح . **الثانى** : أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وفيما سكن وسطه وجهان . **الثالث** : أن ما تحرك وسطه

كنوح . كذا فى الجامى . قال العصام : ويرد على الحصر فى الستة شيث وعزير . وقال البيضاوى : تنوين عزير بناء على أنه عربى وترك تنوينه بناء على أنه أعجمى ا هـ واستشكله سم بأن ثبوت التنوين وتركه فى القرآن كما هو قضية القراءة بهما يوجب جوازهما فكيف يكون أحدهما مبنيا على أنه عربى والآخر على أنه أعجمى مع أنه فى الواقع لا يكون عربيا وعجميا بل أحدهما فقط . وأجيب بأنه يكفى فى تخريج القراءة المطابقة لوجه نحوى وإن لم يوافق توجيه القراءة الأخرى وقد قرىء (تترى) لتنوين على أن الألف للإلحاق وتركه على أنها للتأنيث ولا يمكن أن تكون فى الواقع لهما والياء فى أعجمى ليست للتصغير لأن الظاهر أن الكلمة وضعت عليها فى لغة العجم فلا تكون للتصغير لاختصاص لغة العرب بياء التصغير ولأنها لو كانت للتصغير لم تؤثر عجمته منع الصرف لما مر من أن الأعجمى إذا كان رباعيا بياء التصغير انصرف ولم يعتد بالياء فعلم ما فى كلام البعض على قول الشارح ولا يعتد بالياء فتأمل . **(قوله نحو شتر)** بفتح الشين المعجمة والتاء الفوقية اسم قلعة فهو مؤنث فيشكل على ما سلف أن العجمة إذا انضمت إلى تأنيث الثلاثى الساكن الوسط تحتم المنع فكيف لا تؤثر مع تحركه إلا أن يقال اعتبار التأنيث فيه غير متعين لجواز إرادة المكان . يس . **(قوله ولمك)** فسره شيخنا والبعض بما فى القاموس من أنه جلاء يكتحل به وهو غير مناسب لأن الكلام فى العلم ولمك بهذا المعنى اسم جنس ونقل شيخنا السيد عن السيد فى شرح اللباب أن لمك بفتح اللام والميم هو ابن متوشلخ بن نوح والأمر عليه ظاهر[1] . **(قوله لأن العجمة سبب ضعيف)** علة لقوله ولا فرق فى ذلك إلخ . **(قوله مطلقا)** أى ساكن الوسط أو متحركه . **(قوله جائزا)** المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فى متحرك الوسط. وقوله لوجد فى بعض الشواذ المناسب لمذهب من يجعل ساكن الوسط ذا وجهين ومتحركه متحتم المنع أن يقول لوجد فى بعض كلامهم لأن صاحب هذا المذهب لا يقول بشذوذ المنع إلا أن يقال المراد المبالغة فى عدم وجوده فى كلامهم رأسا فالمعنى لوجد ولو فى بعض الشواذ فتفطن . **(قوله ويتحصل)** أى من كلام النحاة لا مما تقدم إذ القول الثالث لم يتقدم .

---

(١) راجع فى النسب الشريف السيرة النبوية لابن هشام من تحقيقنا فى ستة أجزاء مع الدراسة المتسوفاة والفهارس الشاملة . ط دار الجيل – بيروت .

لا ينصرف وما سكن وسطه ينصرف وبه جزم ابن الحاجب .

(تنبيهات) : **الأول** : قوله زيد هو مصدر زاد يزيد وزيادة وزيدانا . **الثاني** : المراد بالعجمي ما نقل من لسان غير العرب ولا يختص بلغة الفرس . **الثالث** : إذا كان الأعجمي رباعيا وأحد حروفه ياء التصغير انصرف ولا يعتد بالياء . **الرابع** : تعرف عجمة الاسم بوجوه : **أحدها** نقل الأئمة ، **ثانيها** خروجه عن أوزان الأسماء العربية نحو إبراهيم ، **ثالثها** عروّه من حروف الذلاقة وهو خماسي أو رباعي فإن كان في الرباعي السين فقد يكون عربيا نحو عسجد وهو قليل وحروف الذلاقة ستة يجمعها قولك مر بنفل ، **رابعها** أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قج وجق ، والصاد والجيم نحو صولجان ، والكاف والجيم نحو أسكرجة ، وتبعية الراء للنون أو كلمة نحو نرجس والزاي بعد الدال نحو مهندز **(كَذَاكَ ذو وزنٍ يَخصُّ الفِعلاَ أو غالبٍ**

(قوله وما سكن وسطه ينصرف) أي وجوبا ليغاير الثاني . **(قوله مصدر زاد يزيد إلخ)** الأحسن أن يقول مصدر زاد يقال زاد يزيد إلخ . **(قوله عروّه من حروف الذلاقة)** اعلم أن العلامة يلزم اطرادها ولا يلزم انعكاسها أي يلزم من وجودها وجود المعلم ولا يلزم من عدمها عدمه فيلزم من وجود الخلو في الخماسي أو الرباعي وجود العجمة ولا يلزم من عدم الخلو فيما ذكر عدم العجمة فلا يرد أن يوسف أعجمي وقد وجد فيه حرف من حروف الذلاقة وهو الفاء . إذا علمت أن ما فرعه يس وتبعه شيخنا والبعض على هذه العلامة بقول فما فيه حرف من حروف الذلاقة عربي وينبغي أن يقال حيث لم تنقل عجمته ولم يكن فيه سبب آخر ناشيء عن الغفلة عن حكم العلامة فتدبر . **(قوله فإن كان في الرباعي السين)** أي ما ذكر من عجمة الرباعي العاري عن حروف الذلاقة إذا لم يكن فيه السين فإن كان إلخ . **(قوله نحو عسجد)** هو الذهب والجوهر والبعير الضخم . قاموس . **(قوله بغير فاصل)** لم يشترط ذلك بعضهم ومثل لما فيه الفاصل بالجرموق . **(قوله نحو قج وجق)** الأول بقاف مفتوحة وجيم مشوبة بالشين ساكنة لغة تركية بمعنى اهرب وبمعنى كم الاستفهامية وأما بكسر القاف فبمعنى الرجل والثاني بكسر الجيم وسكون القاف بمعنى اخرج وقال في القاموس : الجقة بالكسر الناقة الهرمة وجق الطائر ذرق اهـ ولم يذكر قج ويؤخذ من صنيع شيخنا السيد أن مراد الشارح التمثيل بقج وجق التركيتين وحينئذ يرد على الشارح أن كلامه في الأسماء وجق ليس في اللغة التركية اسما اللهم إلا أن يراد بالأسماء مطلق الكلمات فتأمل . **(قوله نحو صولجان)** بفتح الصاد واللام المحجن وجمعه صوالجة . قاموس ، ومثله الجص والصنجة . **(قوله نحو أسكرجة)** قال البعض بسكون السين وضم الكاف وضم الراء المشددة اسم لوعاء مخصوص اهـ وانظر ما حركة الهمزة . **(قوله والزاي بعد الدال)** أي وكالزاي بعد الدال ولو قال والزاي للدال أي وتبعية الزاي للدال لكان أخصر وقيد في الهمع تبعية الزاي للدال بكونها في آخر الكلمة وقوله نحو مهندز قال يس : وقد تبدل زايه سينا .

كأحمَدٍ ويَعَلى) أى مما يمنع الصرف مع العلمية وزن الفعل بشرط أن يكون مختصا به أو غالبا فيه . والمراد بالمختص ما لا يوجد فى غير فعل إلا فى نادر أو علم أو أعجمى كصيغة الماضى المفتتح بتاء المطاوعة كتعلم أو بهمزة وصل كانطلق ، وما سوى أفعل ونفعل وتفعل ويفعل من أوزان المضارع وما سلمت صيغته من مصوغ لما لم يسم فاعله وبناء فعل ، وما صيغ للأمر من غير فاعل ، والثلاثى نحو أنطلِقْ ودحرج فإذا سمى بهما مجردين عن الضمير قيل هذا أنطلق ودحرج ورأيت أنطلق ودحرج ومررت بأنطلق ودحرج ، وهكذا كل وزن من الأوزان المبنية على أنها تختص بالفعل والاحتراز بالنادر من نحو دئل

(قوله كذاك ذو وزن) أى علم ذو وزن وفى البيت عطف الاسم على الفعل لكون أحدهما بمعنى الآخر والأحسن هنا ارجاع الأولى إلى الثانى لأن الأصل فى الوصف الافراد . **(قوله كأحمد)** منقول من فعل ماض أو مضارع أو من اسم تفضيل ، اهـ سم . **(قوله إلا فى نادر)** أى لفظ نادر عربى غير علم بقرينة عطف العلم والعجمى عليه والعطف يقتضى المغايرة وقوله كصيغة الماضى إلخ تمثيل للمختص وعطف عليه قوله وما سوى إلخ وقوله وما سلمت إلخ وقوله وبناء فعل وقوله وما صيغ إلخ . **(قوله أو بهمزة وصل)** وحكم همزة الوصل فى الفعل المسمى به القطع لأن المنقول من فعل بعد عن أصله فالتحق بنظائره من الأسماء فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم كاقتدار فإن الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لأن المنقول من اسم لم يبعد عن أصله فلم يستحق الخروج عما هو له . تصريح . **(قوله وما سوى أفعل ونفعل وتفعل ويفعل)** أى لأن هذه من الغالب كما يعلم مما يأتى اهـ سم ، ومثال ما سواها يدحرج ويستخرج . **(قوله وما سلمت إلخ)** احترز بالسلامة عن المغير كرد وقيل وسيأتى وقوله من مصوغ بيان لما سلمت إلخ وقوله وبناء فعل أى بالتشديد . **(قوله من غير فاعل)** أما ما صيغ للأمر من فاعل كضارب بكسر الراء أمر من ضارب بفتحها فليس من المختص ولا من الغالب بل هو بالاسم أولى فلا يؤثر . تصريح . **(قوله والثلاثى)** أى وغير الثلاثى لأن ما صيغ من الثلاثى من الغالب كما يأتى . سم . **(قوله نحو انطلق ودحرج)** تمثيل لما صيغ للأمر من غير فاعل وغير الثلاثى . **(قوله مجردين عن الضمير)** إذ لو اقترنا به لكانا من المحكى لا من الممنوع الصرف لأن العلم حينئذ منقول من الجملة لا من الفعل وحده لكن هذا القيد لا يخص هذين المثالين كما لا يخفى . **(قوله قيل هذا أنطلق)** بقطع الهمزة لما مر . **(قوله وهكذا)** أى كالمذكور من صيغة الماضى المفتتح بتاء المطاوعة وغيره مما مرّ وقوله المبنية أى الموضوعة . **(قوله والاحتراز بالنادر من نحو دئل)** أى من خروج وزن نحو دئل بصيغة الماضى المجهول وينجلب وتبشر عن ضابط المختص بالفعل وقوله لدويبة أى شبيهة بابن عرس أى اسم لهذا النوع وكذا يقال فى قوله لخرزة وقوله لطائر فدئل وينجلب وتبشر أسماء أجناس فلو جعلت أعلاما منعت الصرف وكذا بقم

لدويبة وينجلب لخرزة وتبشر لطائر ، وبالعلم من نحو خضم بالمعجمتين لرجل وشمر لفرس وبالأعجمى من بقّم وإستبرق فلا يمنع وجدان هذه الأسماء اختصاص أوزانها بالفعل لأن النادر والعجمى لا حكم لهما ، ولأن العلم منقول من فعل فالاختصاص باق ، والمراد بالغالب ما كان الفعل به أولى إما لكثرته فيه كإثمد وأصبع وأُبْلُم فإن أوزانها تقلّ فى الاسم وتكثر فى الأمر من الثلاثى ، وأما لأن أوله زيادة تدل على معنى فى الفعل دون الاسم كأفكل وأكلب فإن نظائرهما تكثر فى الأسماء والأفعال ، لكن الهمزة من أفعل وأفعل تدل على معنى فى الفعل نحو : أذهب وأكتب ولا تدل على معنى فى الاسم فكان المفتتح بأحدهما

وإستبرق . كذا قال سم . وفى التوضيح ما يؤيده وينجلب بجيم بعد النون وتبشر بضم التاء وفتح الباء وكسر الشين مشددة كما فى سم وغيره وصدر فى القاموس بضم الباء الموحدة ثم حكى فتحها . **(قوله من نحو خضم)** بفتح الخاء المعجمة وتشديد الضاد المعجمة مفتوحة كما فى القاموس . **(قوله من بقم وإستبرق)** البقم بفتح الموحدة وتشديد القاف مفتوحة صبغ معروف وهو العندم والاستبرق : الديباج الغليظ . **(قوله إما لكثرته فيه)** يرد عليه أن وزن فاعل بفتح العين كضارب وقاتل أكثر فى الأفعال مع أن ما على وزنه من الأسماء كخاتم بالفتح مصروف إلا أن يكون أطلق بناء على أن الغالب أن أكثرية الوزن فى الفعل تقتضى المنع ومن غير الغالب قد لا تقتضيه . **(قوله كإثمد)** بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة وبالدال المهملة وإصبع بكسر الهمزة وفتح الباء الموحدة واحدة الأصابع وفيها عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة فى ثلاثة أحوال الباء . والعاشرة : أصبوع وأبلم بضم الهمزة واللام بينهما موحدة ساكنة سعف المقل . ا هـ تصريح . ونقل البعض عن البهوتى فتح الهمزة واللام وكسرهما أيضا . **(قوله وإما لأن أوله)** احترز بقوله أوله من وزن فاعل بالفتح فإنه وإن اشتمل على زيادة تدل فى الفعل كضارب دون الاسم كخاتم وهى ألف المفاعلة لكن ليست أوله فليس الفعل أولى به من الاسم وإن كان أكثر فى الفعل فتفطن . **(قوله زيادة إلخ)** احترز بزيادة عما لو كان أوله أصليا فلا أثر له وإن ماثل حروف المضارعة كما فى نرجس ونهشل . واعلم أنه يدخل فى كلامه نحو ينجلب وتبشر فلم جعل ذلك من المختص وهلا جعله من الغالب . ا هـ سم . قلت : إنما جعل ذلك من المختص نظرا إلى الصيغة بتمامها وهو أولى من جعله من الغالب نظرا إلى جزئها فتأمل ا هـ اسقاطى والعجب من البعض حيث ذكر السؤال بلا عزو والجواب بلا عزو كما هو عادته ولم يحذف لفظ . قلت : فأوهم أن الجواب له وليس كذلك كما علمت . **(قوله كأفكل)** وهو الرعدة وأكلب جمع كلب وقوله فإن نظائرهما إلخ فمن نظائر أفكل من الأسماء أبيض وأسود وأفضل ومن الأفعال أذهب وأعلم وأسمع ومن نظائر أكلب من الأسماء أبحر وأوجه وأعين ومن الأفعال أنصر وأدخل وأخرج .

من الأفعال أصلا للمفتتح بأحدهما من الأسماء ، وقد يجتمع الأمران نحو : يَرْمِعْ وتنضُب فإنهما كإثمد فى كونه على وزن يكثر فى الأفعال ويقل فى الأسماء وكأفكل فى كونه مفتتحا بما يدل على معنى فى الفعل دون الاسم .

(تنبيهات): **الأول** : قد اتضح بما ذكر أن التعبير عن هذا النوع بأن يقال أو ما أصله للفعل كما فعل فى الكافية ، أو ما هو به أولى كما فى شرحها والتسهيل أجود من التعبير عنه بالغالب . **الثانى** : قد فهم من قوله يخص الفعل أو غالب أن الوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصرف نحو ضرب ودحرج خلافا لعيسى بن عمر فيما نقل من فعل فإنه لا يصرفه تمسكا بقوله :

(قوله بأحدهما) أى بهمزة أحدهما أى أفعل وأفعل . **(قوله وقد يجتمع الأمران)** أى المعلل بهما الأولوية وهما الأكثرية والافتتاح بزيادة تدل على معنى فى الفعل دون الاسم هذا ما يدل عليه كلامه بعد وأما ما قاله سم وتبعه شيخنا والبعض من أنهما الأكثرية والأولوية فلا يناسب كلامه بعد . فافهم . **(قوله نحو يرمع)** بتحتية فراء فميم فغين معجمة بوزن يضرب اسم لحجارة بيض دقاق تلمع وتنضب بفوقية فنون فضاد معجمة فموحدة بوزن تنصر اسم شجر فلو قال بدل قوله فإنهما كإثمد فإنهما كاصبع وأصبع لكان أنسب نعم يرد على الشارح أن وزن أفعل بضم العين كثير فى الأسماء أيضا كما قدمه فتأمل . **(قوله قد اتضح بما ذكر إلخ)** يجوز أن يحمل قول المصنف أو غالب على الغالب حقيقة لكثرته فى الفعل أو حكما بأن يكون القياس يقتضى كثرته فى الفعل لأنه أنسب به لأن أوله زيادة تدل على معنى فيه دون الاسم اهـ سم . ويدل على هذا الحمل تمثيله بأحمد ويعلى للغالب لأنهما من الغالب حكما . **(قوله عن هذا النوع)** أى المعبر عنه هنا بالغالب . **(قوله أجود إلخ)** أى لأنه قد بان أن هذا النوع قسمان ما يغلب فى الفعل وما الفعل به أولى وإن لم يغلب وقول الناظم أو غالب لا يشمل القسم الثانى بدون تأويل . **(قوله الثانى قد فهم من قوله إلخ)** عبارة السندوبى وفهم من كلامه أن الوزن الخاص بالاسم أو الغالب فيه أو المستوى فيه هو والفعل لا يؤثر وهو كذلك وخالف عيسى بن عمر فى المنقول من الفعل اهـ فقول الشارح المشترك أى وكذا المختص بالاسم وقوله غير الغالب أى فى الفعل فيصدق بالغالب فى الاسم والمستوى فيه هو والفعل . **(قوله لعيسى بن عمر)** هو شيخ سيبويه وشيخ شيخه الخليل . دمامينى . **(قوله فيما نقل من فعل)** أى من موازن فعل بفتحتين يعنى من الفعل الماضى مطلقا أى لا بقيد صيغة مخصوصة كما يدل عليه كلام عيسى بن عمر فإنه قال كما فى الشاطبى : كل فعل ماض إذا سمى به فإنه لا ينصرف ، وبدليل الرد عليه بعدُ بأن العرب أجمعوا على صرف كعسب اسم رجل مع أنه منقول من كعسب إذا أسرع إذ لو كانت مخالفة عيسى فى خصوص الماضى الذى على وزن فعل كأكل وضرب لم يصح الرد عليه بصرف كعسب إجماعا لأن وزن كعسب فعلل وكلامه فى موازن فعل .

[١٠٣٢] * أنا ٱبنُ جَلَا وطَلَّاعِ الثَّنَايَا *

ولا حجة فيه لأنه محمول على إرادة أنا ابن رجل جلا الأمور وجربها ، فجلا جملة من فعل وفاعل فهو محكى لا ممنوع من الصرف كقوله :

[١٠٣٣] * نُبِّئْتُ أخْوَالِى بَنِى يزيدُ *

والذى يدل على ذلك إجماع العرب على صرف كعسب اسم رجل مع أنه منقول من كَعْسَبَ إذا أسرع . وقد ذهب بعضهم إلى أن الفعل قد يحكى مسمى به وإن كان

(قوله أنا ابن رجل جلا إلخ) فجملة جلا فى موضع خفض صفة لمحذوف واعترض بأن الموصوف بالجملة لا يحذف إلا إذا كان بعض اسم مجرور بمن أو فى كما مر فى النعت لكن نقل يس عن بعضهم عدم اعتبار هذا الشرط ونقل شيخنا السيد أن اعتباره خاص بما إذا كان الموصوف مرفوعا . **(قوله فهو محكى)** نظر فى تفريع هذا على سابقه بأنه إنما يتفرع كون الجملة محكية على جعلها مسمى بها لا على أنها صفة لمحذوف لأن الجملة الموصوف بها لا تسمى محكية بل هما احتمالان كما تصرح به عبارة التوضيح ، وهى : وأجيب بأنه يحتمل أن يكون سمى بجلا من قولك زيد جلا ففيه ضمير وهو من باب المحكيات كقوله : * **نبئت أخوالى بنى يزيد** * وأن يكون ليس بعلم بل صفة لمحذوف أى أنا ابن رجل جلا الأمور ا هـ فكان الظاهر أن يقول أو هو محكى **(قوله بنى يزيد)** فيزيد مسمى به وفيه ضمير مستتر بدليل رفعه على الحكاية ولو كان مجردا عن الضمير لجرّ بالفتحة تصريح . **(قوله والذى يدل على ذلك)** أى الصرف فيما نقل عن الفعل الماضى خلافا لعيسى وما ذكره البعض من المناقشة فى الدلالة المذكورة علم رده مما كتبناه على قوله فيما نقل من فعل . **(قوله إلى أن الفعل قد يحكى مسمى به)** أى فعلى تسليم أن جلا مجرد عن الضمير مسمى به لا نسلم دلالته على منع الصرف الذى ادعاه عيسى لاحتمال أن يكون محكيا بناء على هذا المذهب وقوله بهذا البيت أي أناابن جلا إلخ .

[١٠٣٢] تمامه : * مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِى *

قاله سحيم . وقيل المثقب العبدى أبو زبيد . ونسبته إلى الحجاج غير صحيحة ، وإنما كان تمثل به . والشاهد فى : أنا ابن جلا فإن عيسى بن عمر استدل به على أنه إذا سمى بنحو ضرب ودحرج منع الصرف ، وأنه ليس من باب الحكاية ، وليس فيه ضمير . ورد بأنه سمى بجلا من قولك : زيد جلا ففيه ضمير مستتر فهو من التسمية بالفعل المحكى . وأيضا فلا نسلم أنه اسم بالكلية بل هو صفة لمحذوف تقديره : أنا ابن رجل جلا . ويقال : طلاع الثنايا إذا كان ساميا لمعالى الأمور .

[١٠٣٣] ذكر مستوفى فى شواهد العلم . والشاهد فى : بنى يزيد فإنه من باب المحكيات .

غير مسند إلى ضمير متمسكا بهذا البيت . ونقل عن الفرّاء ما يقرب من مذهب عيسى ، قال : فى الأمثلة التى تكون للأسماء والأفعال إن غلبت للأفعال فلا تُجرِه فى المعرفة نحو رجل اسمه ضرب فإن هذا اللفظ وإن كان اسما للعسل الأبيض هو أشهر فى الفعل ، وإن غلب فى الاسم فأجره فى المعرفة والنكرة نحو رجل مسمى بحجر لأنه يكون فعلا تقول حجر عليه القاضى ولكنه أشهر فى الاسم . **الثالث** : يشترط فى الوزن المانع للصرف شرطان : **أحدهما** : أن يكون لازما . **الثانى** : ألا يخرج بالتغيير إلى مثال هو للاسم ، فخرج بالأول نحو امرىء فإنه لو سمى به انصرف وإن كان فى النصب شبيها بالأمر من علم وفى

(قوله ما يقرب من مذهب عيسى) إنما قال يقرب لمخالفته مذهب عيسى فيما غلب استعماله اسما وإن وافقه فيما غلب استعماله فعلا ولأن نظر عيسى إلى الوزن بقطع النظر عن المادة ونظر الفراء إلى المادة ذات الوزن . **(قوله الأمثلة التى تكون إلخ)** أى الكلمات التى تارة تكون أسماء وتارة أفعالا إن غلب استعمالها أفعالا إلخ ولم ينقل الشارح حكم ما استعمل اسما وفعلا على السواء عند الفراء ولعله يجوز الوجهين فى المعرفة فراجع . **(قوله فلا تجره)** أى بالكسرة والضمير البارز للأمثلة لتأولها بالمذكور . **(قوله أن يكون لازما)** أى للكلمة فنحو إثمد لازم له وزن اضرب ونحو إصبع لازم له على إحدى لغاته وزن اقطع ونحو أبلم لازم له وزن اكتب . قال الحفيد : اعلم أن الوزن إذا كان مختصا تجب الموازنة فى اللفظ والتقدير وإن كان غالبا لكونه مبدوءا بزيادة هى بالفعل أولى من الاسم فلا تشترط الموازنة فى اللفظ لأن أوله مما ينبه على الوزن ولهذا امتنع صرف أهب وأشد علمين إذا علمت هذا علمت عدم عموم قوله أن يكون لازما إلخ اهـ وقوله إذا كان مختصا أى أو غالبا لكثرته فى الفعل دون الاسم بدليل بقية كلامه واللائق كتابة هذا الكلام على الشرط الثانى وإبدال قوله علمت عدم عموم قوله أن يكون لازما بقوله علمت عدم عموم قوله ألا يخرج بالتغيير إلى مثال هو للاسم ومع كون البعض تبعه فى كتابة ذلك على الشرط الأول تصرف فى عبارته واختصرها تصرفا واختصارا مخلين . **(قوله الثانى ألا يخرج إلخ)** اعترضه البعض بأنه لا حاجة إلى هذا الشرط فإن ما أخرجه به من نحو رد وقيل خارج من الضابط السابق للوزن المختص وخارج أيضا بقيد السلامة فى قولنا سابقا وما سلمت صيغته من مصوغ لما لم يسم فاعله لأن المراد بالسالم عندهم ما سلم من الاعتلال والتضعيف ويمكن أن يدفع بأن خروجه من ضابط الوزن المختص لا يستلزم خروجه من مطلق الوزن المانع الصرف وكلامه الآن فى شرط مطلق الوزن المانع ، وقوله وما سلمت إلخ من مدخول كاف التمثيل والمثال لا يخصص فتدبر .

الجر شبيها بالأمر من ضرب وفى الرفع شبيها بالأمر من خرج ، لأنه خالف الأفعال بكون عينه لا تلزم حركة واحدة فلم تعتبر فيه الموازنة ، وخرج الثانى نحو رد وقيل فإن أصلهما ردد وقول ، ولكن الإدغام والإعلال أخرجاهما إلى مشابهة برد وقيل فلم يعتبر فيهما الوزن الأصلى . ولو سميت رجلا بألبب بالضم جمع لب لم تصرفه لأنه لم يخرج بفك الإدغام إلى وزن ليس للفعل . وحكى أبو عثمان عن أبى الحسن صرفه لأنه باين الفعل بالفك . وشمل قولنا إلى مثال هو للاسم قسمين : أحدهما ما خرج إلى مثال غير نادر ولا إشكال فى صرفه نحو رد وقيل ، والآخر ما خرج إلى مثال نادر نحو انطلق إذا سكنت لامه فإنه خرج إلى بناء انْتَحَل وهو نادر ، وهذا فيه خلاف ، وجوّز فيه ابن خروف الصرف والمنع . وقد فهم من ذلك أن ما دخله الإعلال و لم يخرجه إلى وزن الاسم نحو يزيد امتنع صرفه .

(قوله نحو امرىء) أى على لغة الاتباع فيه فإن سمى به على لغة من يلتزم فتح عينه منع من الصرف لكون الوزن لازما حينئذ وكذا الكلام فى ابنم على اللغتين . دمامينى بحذف . **(قوله وفى الرفع شبيها بالأمر من خرج)** ردّ بأن همزته مكسورة كما كانت قبل التسمية وهمزة اخرج مضمومة فلا مشابهة وحينئذ فصرفه فى هذه الحالة أقوى من صرفه فى الحالين الأولين . **(قوله ولكن الإدغام)** أى فى رد والإعلال أى فى قيل بالنقل والقلب . **(قوله ولو سميت إلخ)** محترز قوله إلى مثال هو للاسم . **(قوله بالضم)** أى ضم الباء الأولى وأما الهمزة فمفتوحة كما فى الفارضى . قال الدمامينى : واحترز عن ألبب بفتح الباء الأولى فإنه لا خلاف فى منع صرفه لأنه اسم تفضيل بمعنى أعقل فيستحق منع صرفه مطلقا للصفة والوزن . **(قوله جمع لب)** بضم اللام وتشديد الموحدة وهو العقل وجمع لب على ألبب قليل والأكثر أن يجمع على ألباب . تصريح . **(قوله لأنه باين الفعل)** أى فعله الذى هو لب لا الفعل مطلقا فإنه بوزن اكتب واقتل . اهـ زكريا . والظاهر أنه لا حاجة إلى ذلك لأن الشارح لم يدع انتفاء كونه بوزن الفعل وإنما ادعى كونه مباينا للفعل بالفك لأن الفعل الذى على وزنه مدغم نحو أشد وأرد أى فضعف اعتبار الوزن . قال فى الهمع : والأصح وعليه سيبويه منعه ولا مبالاة بفكه لأنه رجوع إلى أصل متروك فهو كتصحيح مثل استحوذ وذلك لا يمنع اعتبار الوزن إجماعا فكذا الفك ولأن وقوع الفك فى الأفعال معهود كاشدد فى التعجب ولم يردد وألل السقاء فلم يباينه . **(قوله إلى مثال نادر)** ليس المراد أنه نادر فى الاسم وكثير فى الفعل وإلا كان من أوزان الفعل بل المراد أنه من أوزان الاسم الخاصة به إلا أنه نادر فيه . سم . **(قوله إلى بناء انتحل)** قال شيخنا : بالحاء المهملة الساكنة اهـ ولم أجده فى القاموس . **(قوله ما دخله الإعلال ولم يخرجه إلخ)** نحو يزيد فإنه أعلّ إذ أصله يزيد كيضرب ولم يخرج بالإعلال إلى مثال الاسم فمنع من الصرف فإن قيل يزيد على وزن بريد ، أجيب بأنه وإن كان على وزنه لكن يزيد مفتتح بياء تدل على الفعل على معنى هو الغيبة بخلاف بريد فلم يخرج يزيد عن كونه من أوزان الفعل .

الرابع : اختلف فى سكون التخفيف العارض بعد التسمية نحو ضرب بسكون العين مخففا من ضُرب المجهول : فمذهب سيبويه أنه كالسكون اللازم فينصرف وهو اختيار المصنف ، وذهب المازنى والمبرد ومن وافقهما إلى أنه ممتنع الصرف ، فلو خفف قبل التسمية انصرف قولا واحدا **(وما يَصيرُ عَلمًا مِن ذِى ألِفْ * زِيدتْ لإلحاقٍ فليسَ ينصرِفْ)** أى ألف الإلحاق المقصورة تمنع الصرف مع العلمية لشبهها بألف التأنيث من وجهين : **الأول** : أنها زائدة ليست مبدلة من شىء بخلاف الممدودة فإنها مبدلة من ياء . **والثانى** : أنها تقع

(قوله وهو اختيار المصنف) لأن الوزن قد زال والأصل الصرف ولصرفهم جندل بعد حذف الألف وإن كان حذفا عارضا مع أن فيه ما يدل على تقديرها وهو توالى أربع متحركات . دمامينى . **(قوله ممتنع الصرف)** أى لعروض السكون كما لا ينصرف جيل المخفف من جيأل . وأجيب عن هذا بأن الفتحة باقية فهى بمنزلة الهمزة . دمامينى . قال فى الهمع : ويجرى القولان فى يعفر علما إذا ضم ياؤه اتباعا فالأصح صرفه وعليه سيبويه لورود السماع به فيما حكاه أبو زيد وخروجه إلى شبه الاسم والثانى منعه وعليه الأخفش لعروض الضمة فلا اعتداد بها ويجريان أيضا فى بدل همزة أفعل كهراق أصله أراق[1] علما والأصح فيه المنع ولا مبالاة بهذا الإبدال . **(قوله فلو خفف)** أى بالسكون . **(قوله لإلحاق)** هو جعله كلمة على مثال أخرى رباعية الأصول أو خماسيتها كجعل أرطى وعلقى على مثال جعفر وعزهى وذفرى على مثال درهم وجلبب جلببة وجلبابا على مثال دحرج دحرجة ودحراجا وحلتيت وحلاتيت وعفريت وعفاريت على مثال قنديل وقناديل . **(قوله المقصورة)** خرج به ألف الإلحاق الممدودة كما سيأتى . **(قوله مع العلمية)** و لم تستقل ألف الإلحاق بالمنع كألف التأنيث لأن الملحق بغيره أحط رتبة منه . سم . **(قوله لشبهها بألف التأنيث)** أى المقصورة وقوله من وجهين أى لا من كل وجه فإنه تفارقها من حيث إن ألف التأنيث لا يقبل ما هى فيه التنوين ولا تاء التأنيث وما فيه ألف الإلحاق يقبلهما وقد استعمل بعض الأسماء منونا بجعل ألفه للإلحاق وغير منون بجعل ألفه للتأنيث نحو تترى وبالوجهين قرىء فى السبع . **(قوله بخلاف الممدودة)** أى ألف الإلحاق الممدودة فإنها لا تؤثر منع الصرف لعدم شبهها بألف التأنيث الممدودة لأن همزة الإلحاق منقلبة عن ياء وهمزة التأنيث منقلبة عن ألف وأيضا همزة التأنيث منقلبة عن مانع وهو الألف فتمنع وهمزة الإلحاق منقلبة عن غير مانع وهو الياء فلا تمنع . أفاده فى التصريح . **(قوله فإنها مبدلة من ياء)** أى فلم تشبه ألف التأنيث الممدودة لأنها مبدلة من ألف ثانية وظاهر هذا الجرى على أن ألف الإلحاق الممدودة الهمزة بعد الألف وألف التأنيث الممدودة الهمزة بعد الألف وفيه خلاف سيأتى فى باب التأنيث . **(قوله فى مثال)** أى وزن وقوله نحو أرطى اسم شجر وألفه للإلحاق بجعفر على الراجح وقيل إن أرطى أفعل فمانعه العلمية ووزن الفعل . قال الفارضى : ولا يجوز أن تكون ألف أرطى

---

[1] أبدلنا الهمزة من الهاء .

فى مثال صالح لألف التأنيث نحو أرطى فإنه على مثال سكرى وعزهى فهو على مثال ذكرى بخلاف الممدودة نحو علباء ، وشبه الشىء بالشىء كثيرا ما يلحقه به كحاميم اسم رجل ، فإنه عند سيبويه ممنوع من الصرف لشبهه بهابيل فى الوزن والامتناع من الألف واللام ، وكحمدون عند أبى ع لىّ حيث يمنع صرفه للتعريف والعجمة ، ويرى أن حمدون وشبهه من الأعلام المزيد فى آخرها واو بعد ضمة ونون لغير جمعية لا يوجد فى استعمال عربى مجبول على العربية ، بل فى استعمال عجمى حقيقة أو حكما ، فألحق بما منع صرفه للتعريف والعجمة المحضة .

(تنبيهان): **الأول** : مكان ينبغى أن يقيد الألف بالمقصورة صريحاً أو بالمثال أو بهما كما فعل فى الكافية فقال :

وألِفُ الإلحاقِ مَقصورًا مَنـعْ　　كعَلْقَى إنْ ذَا عَلَمِيَّةٌ وَقَـعْ

الثانى : حكم ألف التكثير كحكم ألف الإلحاق فى أنها تمنع مع العلمية نحو قبعثرى . ذكره بعضهم **(والعَلَم آمْنَعْ صرفَهُ إنْ عُدِلَا * كَفُعَلِ التوكيدِ أو كَثُعَلَا . والعَدلُ**

وعلقى للتأنيث لأنهم قالوا أرطاة وعلقاة فلو كانت للتأنيث لاجتمع تأنيثان فى الكلمة ا هـ . **(قوله وعزهى فهو على مثال ذكرى)** كذا زيد فى نسخ والعزهى بعين مهملة فزاى اسم للرجل الذى لا يلهو كما سيأتى فى الشرح فى باب التأنيث وألفه للإلحاق بدرهم وترك مثال الضم لعدم ألف الإلحاق فى فعلى بالضم بل هى ألف تأنيث كخنثى . **(قوله بخلاف الممدودة)** أى ألف الإلحاق الممدوة فإنها لا تقع فى مثال صالح لألف التأنيث . **(قوله نحو علباء)** بعين مهملة فلام فموحدة اسم لعصبة العنق وألفه الممدودة للإلحاق بقرطاس وإنما لم تكن ألفه للتأنيث . قال الفارضى : لأن علباء لا يوازنه شىء من أوزان ألف التأنيث الممدودة كما سيأتى إن شاء الله تعالى فى علامة التأنيث . **(قوله وشبه الشىء)** بتحريك شبه . **(قوله لشبهه بهابيل)** فيكون مانعه من الصرف العلمية وشبه العلمية . **(قوله للتعريف والعجمة)** أى الحكمية بقرينة ما بعده ويعبر عنها بشبه العجمة . **(قوله فى استعمال عربى)** أى فى استعمال شخص عربى مجبول على العربية أى فصيح موثوق بعربيته . **(قوله والعجمة المحضة)** يعنى الحقيقية . **(قوله حكم ألف التكثير)** أى التى أتى بها لأجل تكثير حروف الكلمة وتلحقها تاء التأنيث كألف الإلحاق فيقال قبعثراة . **(قوله نحو قبعثرى)** ومن أدخلها فى ألف الإلحاق فقد سها إذ ليس فى أصول الاسم سداسى فيلحق به . ا هـ تصريح . والقبعثرى الجمل العظيم والفصيل المهزول . قاموس . **(قوله والعلم)** أى حقيقة أو حكما بقرينة التمثيل بفعل التوكيد فإنه ليس بعلم حقيقة عند الناظم كما فى شرح الكافية وتصحيح بعضهم إبقاء العلمية على ظاهرها بجعل الكاف للتنظير لا للتمثيل يمنعه العطف فى قوله أوكثعلا لأن فعل مثال قطعاً فالمناسب

والتعريفُ مَانِعًا سَحَرْ * إذَا بِهِ التعيينُ قَصدًا يُعْتَبَرْ) أى يمنع من الصرف اجتماع التعريف والعدل فى ثلاثة أشياء : **أحدها** : فُعَل فى التوكيد وهو جُمع وكتع وبضع وبُتع فإنها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة من غير قرينة لفظية . هذا ما مشى عليه فى شرح الكافية ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، واختاره ابن عصفور . وقيل بالعلمية وهو ظاهر كلامه هنا ورده فى شرح الكافية وأبطله . وقال فى التسهيل : بشبه العلمية أو الوصفية . قال أبو حيان وتجويزه أن العدل يمنع مع شبه الصفة فى باب جُمع لا أعرف له فيه سلفا ، ومعدولةٌ عن فُعلاوات فإن مفرداتها جمعاء

أن يكون ما قبله كذلك نعم يصح ذلك الإبقاء بإجراء كلامه هنا على القول بأن فعل التوكيد علم حقيقة لمعنى هو الإحاطة وإن كان خلاف ما مشى عليه فى الكافية . **(قوله كفعل التوكيد)** الإضافة على معنى اللام أوفى وكلام الشارح يشير إلى هذا . **(قوله كثعلا)** هو علم جنس للثعلب . **(قوله إذا به)** الباء بمعنى فى متعلقة بيعتبر وقصدا أى مقصودا حال مؤكدة من نائب الفاعل وفى كلامه إدخال إذا على المضارع وهو جائز وإن كان قليلا . **(قوله بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد)** والأصل فى رأيت النساء جمع جمعهنّ فحذف الضمير للعلم به واستغنى بنية الإضافة وضعف هذا القول بأن تعريف الإضافة غير معتبر فى منع الصرف . وأجيب بأن عدم اعتباره إذا وجد المضاف إليه لأن حكم منع الصرف لا يتبين معه وأما مع حذفه فما المانع من اعتباره . **(قوله فشابهت بذلك العلم إلخ)** فإن سمى به أعنى بفعل المؤكد به فمذهب سيبويه بقاؤه على المنع وعن الأخفش صرفه لأن العدل إنما كان حال التوكيد وقد ذهب فإن نكر بعد التسمية صرف وفاقا لذهاب العلمية بلا عوض عنها بخلاف أخر لأنه فى الأصل صفة . أفاده السيوطى . **(قوله وقيل بالعلمية)** أى لمعنى الإحاطة اهـ تصريح ، فهى علم جنس للمعنى كسبحان . **(قوله وهو ظاهر كلامه هنا)** لأنه مثل للعلم المعدول بفعل التوكيد وإنما قال ظاهر

لإمكان حمل العلم فى كلامه على ما يشمل العلم حكما وهو ما يشبه العلم الحقيقى فى كون تعريفه بغير أداة ظاهرة . **(قوله ورده فى شرح الكافية وأبطله)** فقال وليس – يعنى جمع – بعلم لأن العلم إما شخصى أو جنسى فالشخصى مخصوص ببعض الأشخاص فلا يصلح لغيره والجنسى مخصوص ببعض الأجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل اهـ قلت : علم الإحاطة من قبيل علم الجنس المعنوى كسبحان للتسبيح وفى ارتكابه توفية بالقاعدة وهى أنه لا يعتبر فى منع الصرف من المعارف إلا العلمية . تصريح . **(قوله بشبه العلمية)** أى نظرا لكونه معرفا بغير أداة ظاهرة وقوله أو الوصفية أى وشبه الوصفية أى نظرا لكون مذكره أفعل ومؤنثه فعلاء كما هو شأن الصفات . **(قوله ومعدولة عن فعلاوات)** عطف على معارف فى قوله السابق فإنها معارف بنية الإضافة . سم .

وكتعاء وبصعاء وبتعاء ، وإنما قياس فعلاء إذا كان اسما أن يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات لأن مذكره جمع بالواو والنون فحق مؤنثه أن يجمع بالألف والتاء ، وهذا اختيار الناظم . وقيل معدولة عن فعل لأن قياس أفعل فعلاء أن يجمع مذكره ومؤنثه على فُعْل نحو حُمْر فى أحمر وحمراء وهو قول الأخفش والسيرافى واختاره ابن عصفور . وقيل إنه معدول عن فعالى كصحراء وصحارى ، والصحيح الأول لأن فعلاء لا يجمع على فعل إلا إذا كان مؤنثا لأفعل صفة كحمراء وصفراء ، ولا على فعالى إلا إذا كان اسما محضا لا مذكر له كصحراء ، وجمعاء ليس كذلك . **الثانى** : علم المذكر المعدول إلى فعل نحو : عمر وزفر وزحل ومضر وثعل وهبل وجشم وقثم وجمح وقزح ودلف : فعمر معدول عن عامر وزفر معدول عن زافر ، وكذا باقيها . قيل : وبعضها عن أفعل وهو ثُعَل ، وطريق العلم بعدل هذا النوع سماعه غير مصروف عاريا من سائر الموانع ، وإنما جعل هذا النوع معدولا لأمرين : **أحدهما** أنه لو لم يقدر عدله لزم ترتيب المنع على علة واحدة إذ ليس فيه من الموانع غير العلمية . **والآخر** أن الأعلام يغلب عليها النقل فجعل عمر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم يجعل مرتجلا ، وكذا باقيها . وذكر بعضهم لعدله فائدتين : **إحداهما** لفظية وهى التخفيف ، **والأخرى** معنوية وهى تمحيض العلمية إذ لو قيل عامر لتوهم أنه صفة ، فإن ورد فعل مصروفا وهو علم علمنا أنه ليس بمعدول ،

(قوله لأن مذكره جمع إلخ) كان ينبغى أن يقول ولأن مذكره إلخ لأن هذا تعليل آخر للناظم وابنه غير تعليل ابن هشام السابق فى قوله فإن مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء وإنما قياس فعلاء إلخ ولأن صنيعه يوهم أن صحراء له مذكر وليس كذلك كما سيصرح به الشارح . أفاده البهوتى . **(قوله عن فعل)** أى بضم الفاء وسكون العين . **(قوله وقيل إنه معدول عن فعالى)** أى لأن فعلاء الذى ليس بصفة قياسه أن يجمع على فعالى . دمامينى . **(قوله صفة)** حال من أفعل وقوله لا مذكر له بيان لقوله محضا كما تدل عليه عبارة الدمامينى . **(قوله وجمعاء ليس كذلك)** لأنه ليس بصفة وله مذكر فبطل القولان الأخيران . **(قوله نحو عمر إلخ)** دخل تحت نحو هدل وعصم وبلع وحجى فجملة الأعلام الموازنة فعل خمسة عشر . **(قوله وزفر عن زافر)** بمعنى ناصر أو حامل كما فى الفارضى قال : وأما زفر بمعنى كثير العطاء فيصرف لأنه نكرة بدليل دخول أل عليه اهـ . **(قوله وهو ثعل)** قال أبو حيان لأن ثاعلا غير مستعمل وأثعل مستعمل قال فى الصحاح : الثعل بالتحريك زوائد فى الأسنان واختلاف منابتها ، رجل أثعل وامرأة ثعلاء اهـ . **(قوله عاريا من سائر الموانع)** أى غير العلمية لأن الكلام فى العلم . **(قوله لو لم يقدر عدله إلخ)** وإنما قدر العدل دون غيره لإمكانه دون غيره . دمامينى . **(قوله عن عامر العلم المنقول من الصفة)** صريح فى أن المعدول عنه العلم لا الصفة . **(قوله وهى التخفيف)** أى بحذف الألف . **(قوله فإن ورد فعل مصروفا إلخ)** وما لم يسمع صرفه ولا عدمه فسيبويه يصرفه حملا على الأصل فى الأسماء وغيره يمنع صرفه حملا للغالب فى فعل علما وليس بجيد قاله الخضراوى اهـ تصريح .

وذلك نحو أدد وهو عند سيبويه من الود فهمزته عن واو ، وعند غيره من الإد وهو العظيم فهمزته أصلية ، فإن وجد فى فعل مانع مع العلمية لم يجعل معدولا نحو طوى فإن منعه للتأنيث والعلمية ، ونحو تتل اسم أعجمى فالمانع له العجمة والعلمية عند من يرى منع الثلاثى للعجمة إذ لا وجه لتكلف تقدير العدل مع إمكان غيره . ويلتحق بهذا النوع ما جعل علما من المعدول إلى فعل فى النداء كغدر وفسق فحكمه حكم عمر . قال المصنف : وهو أحق من عمر بمنع الصرف لأن عدله محقق وعدل عمر مقدر ا هـ ، وهو مذهب سيبويه . وذهب الأخفش وتبعه ابن السيد إلى صرفه . **الثالث** : سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه فالأصل أن يعرف بأل أو بالإضافة ، فإن تجرد منهما مع قصد التعيين فهو حينئذ ظرف لا يتصرف ولا ينصرف نحو جئت يوم الجمعة سحر والمانع له من الصرف العدل

وعبارة الأشباه للسيوطى قال فى البسيط لو سمى بفعل مما لم يثبت كيفية استعماله ففيه ثلاثة أقوال : أحدها الأولى منع صرفه حملا له على الأكثر . والثانى الأولى صرفه نظرا إلى الأصل لأن تقدير العدل على خلاف القياس . والثالث إن كان مشتقا من فعل منع من الصرف حملا على الأكثر وإلا صرف وهو فحوى كلام سيبويه ا هـ . **(قوله وهو علم)** يظهر لى أن هذ القيد لكون الكلام فى الأعلام وأن ما ورد مصروفا وهو وصف كحطم ولبد ليس أيضا معدولا وإلا استحق منع الصرف . **(قوله من الود)** أى مشتق من الود وقوله من الإد أى مأخوذ من الإد لأن الإد بكسر الهمزة بمعنى العظيم ليس مصدرا . **(قوله فإن منعه للتأنيث)** أى المعنوى باعتبار البقعة وتنوينه باعتبار المكان لغة فيه قرىء بها فى السبع . **(قوله ونحو تتل)** بفوقيتين اسم لبعض عظماء الترك وقوله عند من يرى إلخ أما عند من يرى عدم منعه فمانع تتل العلمية والعدل وقوله إذ لا وجه إلخ علة لقوله لم يجعل معدولا . **(قوله بهذا النوع)** أى الثانى . **(قوله حكم عمر)** فإن نكر زال المنع . سيوطى . **(قوله لأن عدله محقق)** فغدر معدول عن غادر وفسق معدول عن فاسق وهذا محقق له قبل التسمية وأما بعدها فبقى لفظ المعدول على ما هو عليه فاعتبر فمانعه العلمية وبقاء لفظ العدل . دمامينى . **(قوله سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه فالأصل إلخ)** كان يكفيه أن يقول سحر إذا أراد به سحر يوم بعينه فهو حينئذ ظرف إلخ وكأنه إنما زاد قوله فالأصل إلخ لبيان وجه العدل لكن يرد عليه أنه قد بينه فى قوله أما العدل إلخ وإن لم يذكر ثم الإضافة فتأمل . وقوله إذا أريد به سحر يوم بعينه أى وجعل ظرفا كما سيأتى . **(قوله نحو جئت يوم الجمعة سحر)** قال فى مبحث (إذا) من المغنى وعمل العامل فى ظرفى زمان يجوز إذا كان أحدهما أعم نحو آتيك يوم الجمعة سحر ا هـ واستشكل بأن السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل وضبطه بعضهم بالسدس الأخير من الليل واليوم ما بين طلوع الشمس وغروبها أو ما بين الفجر والغروب فلم يصدق أحد الظرفين على الآخر فلا عموم .

والتعريف : أما العدل فعن اللفظ بأل فإنه كان الأصل أن يعرف بها ، وأما التعريف فقيل بالعلمية لأنه جعل علما لهذا الوقت وهذا ما صرح به فى التسهيل . وقيل بشبهه العلمية لأنه تعرف بغير أداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور . وقوله هنا والتعريف يومىء إليه إذ لم يقل والعلمية . وذهب صدر الأفاضل وهو أبو الفتح ناصر بن أبى المكارم المطرزى إلى أنه مبنى لتضمنه معنى حرف التعريف . قال فى شرح الكافية : وما ذهب إليه مردود بثلاثة أوجه : **أحدها** أن ما ادعاه ممكن وما ادعيناه ممكن لكن ما ادعيناه أولى ، لأنه خروج

وأجيب بحمل السحر على أول الفجر لقربه منه[1] أو حمل اليوم على ما يشمل ما قبل الفجر . **(قوله فعن اللفظ بأل)** أى عن لفظ سحر المقرون بأل أى العهدية كما فى الدمامينى وذلك لأنه اسم جنس أريد به معين كرجل إذا أريد به معين فحقه أن يكون مع الإضافة أو أل لكنهم عدلوا عن قرنه بأل إلى جعله علمه على هذا الوقت . فإن قلت كما يجوز أن يكون معدولا عن ذى أل يجوز أن يكون معدولا عن المضاف فلم حكمتم بأنه معدول عن ذى اللام دون المضاف ؟ فالجواب أن التعريف بأل أخصر من التعريف الإضافى والضرورة داعية إلى اعتبار التعريف ومعها[2] إنما يرتكب قدر الحاجة فلهذا لم يقل الشارح أو الإضافة مع أنه المطابق لقوله سابقا فالأصل أن يعرف بأل أو الإضافة . واعلم أن عدل سحر تحقيقى لا تقديرى لما عرفت من أنه يدل عليه دليل غير منع الصرف وهو أنه اسم جنس أريد به معين فحقه أن يعرّف بأل بخلاف التقديرى فإنه لا دليل عليه إلا منع الصرف وليس المراد بالتحقيق ما نطقوا بأصله . **(قوله بالعلمية)** قال الحفيد : أى الشخصية اهـ . قال سم : ويلزم عليه تعدد الأوضاع بتعدد الأسحار المعينة أى والأصل عدم تعدد الوضع فالأقرب جعله علم جنس . **(قوله وهذا ما صرّح به فى التسهيل)** استشكله أبو حيان بأن المعدول له يشتملّ على معنى المعدول عنه كاشتمال مثنى وفسق على معنى اثنين اثنين وفاسق وكيف يشتمل سحر على معنى السحر ويكون علما مع أن تعريف العلمية لا يجامع تعريف اللام فلا يجامع علمية سحر اشتماله على معنى السحر . همع باختصار . **(قوله إلى أنه مبنى)** هذا ثانى أربعة أقوال فيه ذكرها الفارضى ، ثالثها أنه معرب منصرف وسينقله الشارح عن السهيلى والشلوبين الصغير . رابعها أنه لا معرب ولا مبنى وهى مفروضة فى سحر المراد به معين المجعول ظرفا فإن نكر صرف وإن أريد به معين ولم يجعل ظرفا قرن بأل أو أضيف وجوبا كما صرح به الدمامينى . **(قوله لتضمنه معنى حرف التعريف)** الفرق بين العدل والتضمين أن العدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه الأصلى ، والتضمين إشراب اللفظ معنى زائدا على أصل معناه من غير تغييره عن صيغته الأصلية فسحر المذكور عند الجمهور مغير عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه وعند صدر الأفاضل وارد على صيغته الأصلية مع إشرابه معنى زائدا على أصل معناه وهو التعيين . أفاده فى التصريح فالتغيير على العدل فى اللفظ دون المعنى وعلى التضمين بالعكس . **(قوله ما ادعاه)** أى من البناء وتضمن معنى حرف التعريف فالمصنف إنما سلم إمكان التضمن الذى علل به صدر الأفاضل البناء لا وجوده وإنما لم يحكم بعدمه لأن ما سلكه أسلم له فسقط مانقله البعض عن

---

(١) فيكون فى اللام مجاز .

(٢) أى أن الضرورة تتقدر بقدرها فلا يتجاوز بها كما يقول علماء أصول الفقه . راجع : تنقيح الفصول للقرافى وإرشاد الفحول للشوكانى من تحقيقنا .

عن الأصل بوجه دون وجه لأن الممنوع الصرف باق على الإعراب ، بخلاف ما ادعاه فإنه خروج عن الأصل بكل وجه . **الثانى** : أنه لو كان مبنيا لكان غير الفتح أولى به لأنه فى موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة لئلا يتوهم الإعراب كما اجتنبت فى قبل وبعد والمنادى المبنى . **الثالث** : أنه لو كان مبنيا لكان جائز الإعراب جواز إعراب حين فى قوله :

[١٠٣٤] ★ **عَلَى حينِ عاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبا** ★

لتساويهما فى ضعف سبب البناء بكونه عارضا ، وكان يكون علامة إعرابه تنوينه فى بعض المواضع ، وفى عدم ذلك دليل على عدم البناء وأن فتحته إعرابية ، وأن عدم

البهوتى وأقره من الاعتراض . **(قوله لأنه خروج عن الأصل بوجه إلخ)** إيضاحه أن أصل الاسم الإعراب والانصراف فالمنع من الصرف عدول عن وجه والبناء عدول عن وجهين معا .

(قوله لكان غير الفتح إلخ) قد ينقض باسم لا التبرئة المبنى لأن بناءه على الفتح مع أنه فى موضع نصب فلعل كلامه باعتبار الغالب .

(قوله فيجب اجتناب الفتحة) أى يتأكد ليوافق قوله قبل لكان غير الفتح أولى به .

(قوله جائز الإعراب) جوازا وقوعيا كما يؤخذ من بقية كلامه . **(قوله جواز إعراب حين)** أى إذا أضيف إلى جملة واللازم باطل عند صدر الأفاضل لأنه مبنى عنده مطلقا . زكريا .

(قوله فى ضعف إلخ) وفى كون كل منهما ظرفا زمانيا . **(قوله بكونه عارضا)** اعترضه البعض بأن الفرق بين سحر وحين ظاهر لأن سبب بناء حين إضافته لمبنى وهو مجوزة للبناء لا موجبة وسبب بناء سحر تضمنه معنى الحرف وهو موجب لا مجوز كما لا يخفى أى ومجرد اشتراكهما فى عروض البناء لا يقتضى جواز البناء فقد يكون البناء العارض واجبا كبناء المنادى واسم لا .

(قوله وكان يكون إلخ) عطف على لكان جائز الإعراب .

(قوله وفى عدم ذلك) أى التنوين دليل على عدم البناء لأن انتفاء اللازم وهو جواز الإعراب مع التنوين يوجب انتفاء الملزوم وهو البناء فثبت وجوب الإعراب مع عدم الصرف .

[١٠٣٤] ذكر مستوفى فى شواهد الإضافة . والشاهد فيه ههنا فى على حين حيث يجوز فيه الإعراب والبناء على الفتح .

التنوين إنما كان من أجل منع الصرف فلو نكر سحر وجب التصرف والانصراف كقو تعالى : ﴿ **نجيناهم بسحر * نعمة من عندنا** ﴾ [القمر : ٣٤] اهـ . وذهب السهيلي إ أنه معرب وإنما حذف تنوينه لنية الإضافة . وذهب الشلوبين الصغير إلى أنه معرب ، وإ حذف تنوينه لنية أل ، وعلى هذين القولين فهو من قبيل المنصرف ، والصحيح ما ذه إليه الجمهور .

(تنبيه) : نظير سحر في امتناعه من الصرف أمس عند بني تميم ، فإن منهم م يعربه في الرفع غير منصرف ويبنيه على الكسر في النصب والجر ، ومنهم من يعربه إعرا ما لا ينصرف في الأحوال الثلاث خلافا لما أنكر ذلك ، وغير بني تميم يبنونه على الكسر وحكى ابن أبي الربيع أن بني تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف إذا رفع أو جر بمذ أ منذ فقط . وزعم الزجاج أن من العرب من يبنيه على الفتح ، واستشهد بقول الراجز

[١٠٣٥] * **إِنِّي رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا** *

قال في شرح التسهيل : ومدّعاه غير صحيح لامتناع الفتح في موضع الرفع ، ولأ

(قوله فلو نكر سحر) هذا مقابل قوله إذا أريد به سحر يوم بعينه واعلم أن هذا من تتمة كلام المصنف في شرح الكافية فلا يعترض بأن الأولى تأخيره عن جملة الأقوال في سحر المعرفة. **(قوله إلى أنه معرب)** أ ومنصرف كما يؤخذ من قوله وإنما حذف تنوينه إلخ والخلاف بين السهيلي والشلوبين إنما هو في علة حذف التنو كما هو ظاهر من سياقه. **(قوله نظير سحر في امتناعه من الصرف أمس إلخ)** مثل ذلك أيضا رجب وصفر فإ كلا منهما علم جنس على الشهر المخصوص ومعدول عن ذي أل. **(قوله من يعربه في الرفع إلخ)** قال البعض انظر ما وجه التفرقة بين حالة الرفع وغيرها اهـ. وأقول: قد توجه بأن الرفع شأن العمد فلم يخرج فيه عن الأص في الأسماء بالكلية بخلاف النصب والجر فإنهما شأن الفضلات فيقبلان الخروج عن الأصل بالكلية. فاعرفه **(قوله ويبنيه على الكسر)** أي لما يأتي قريبا. **(قوله يبنونه على الكسر)** أي بالشروط الخمسة المأخوذة من قو فيما يأتي ولا خلاف في إعراب أمس وهي ألا يكسر ولا يصغر ولا ينكر ولا يضاف ولا يحلى بأل وإنما بني لتضم معنى حرف التعريف وعلى حركة للتخلص من التقاء الساكنين وكانت كسرة لأنها الأصل في التخلص. **(قو إذا رفع أو جر بمذ أو منذ فقط)** أي ويبنونه على الكسر في غير ذلك ولعل وجه تخصيص مذ ومنذ كثرة جر أمس بهما. **(قوله لامتناع الفتح في موضع الرفع)** قال البعض: أي لعدم وجدان الفتح في لسانهم في موضع الرف

[١٠٣٥] تمامه : * **عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسًا** *(١)

قائله مجهول. والشاهد في مذ أمسا حيث أعرب إعراب ما لا ينصرف على لغة بعض تميم، ولهذا جر بالفتحة، والألف للإطلاق ومذ حرف بمنزلة في: كأنه قال في أمس. والسعالي: جمع سعلاة – بالكسر – وهي أخبث الغيلان. وخمسا صفة لعجائزا أو بد أو عطف بيان.

(١) وبعده:
يأكلن ما في رحلهن همسا لا جعل الله لهن ضرسا
ولا آتين الدهر إلا تعسا

سيبويه أستشهد بالرجز على أن الفتح فى أمسا فتح إعراب ، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه ، فقط غلط فيما ذهب إليه واستحق ألا يعول عليه ا هـ . ويدل للإعراب قوله :

[١٠٣٦] **اعْتَصِمْ بالرَّجاءِ إن عَنَّ بَأسٌ وتَنَاسَ الذى تَضَمَّنَ أمْسُ**

وأجاز الخليل فى لقيته أمس أن يكون التقدير بالأمس ، فحذف الباء وأل ، فتكون الكسرة كسرة إعراب . قال فى شرح الكافية : ولا خلاف فى إعراب أمس إذا أضيف ، أو لفظ معه بالألف واللام ، أو نكر ، أو صغر ، أو كسر **(وآبنِ على الكسرِ فَعَالِ عَلَمَا**

فقالوا : مضى أمس بالرفع و لم يفتحوه ولو كان مبنيا على الفتح فى الأحوال كلها أى عند بعض العرب لسمع مضى أمس بالفتح ا هـ وفيه تصريح بأن منقول الزجاج البناء على الفتح فى كل الأحوال وحينئذ يتم التعليل أما إن كان منقوله البناء على الفتح فى الجر فقط فلا . **(قوله ولأن سيبويه استشهد بالرجز إلخ)** هذا التعليل غير ناهض إذ لا ضرر فى تخريج إنسان بيتا على خلاف تخريج من نقل هذا البيت عن العرب فتدبر . **(قوله فتح إعراب)** أى نائب عن الكسر كما هو شأن الممنوع من الصرف وزعم بعضهم أن أمسا فيه فعل ماض فاعله ضمير مستتر أى أمسى هو أى المساء . **(قوله وأبو القاسم)** أى الزجاج . **(قوله ويدل للإعراب إلخ)** إن كان مقصوده الرد بذلك على الزجاج لم يتم لأن الزجاج لم يدع البناء على الفتح عند جميع العرب بل البناء على الفتح عند بعضهم فيجوز أن يكون قائل البيت من غير هذا البعض فافهم . **(قوله اعتصم)** أى تمسك . وعن ظهر . **(قوله ولا خلاف إلخ)** نظر فيه بعضهم بأن من العرب من يستصحب البناء مع أل كقوله :

وإنى وقفت اليوم والأمس قبله ببابك حتى كادت الشمس تغرب

بكسر سين الأمس وهو فى موضع نصب عطفا على اليوم وخرّج على أن أل زائدة لغير تعريف واستصحب معنى المعرفة فاستديم البناء أو أنها المعرفة وجر على إضمار الباء فالكسر إعراب لا بناء . **(قوله أو نكر)** أى أريد به يوم من الأيام الماضية مبهم كما فى التوضيح . بقى ما إذا أريد به معين من الأيام الماضية غير اليوم الذى يليه يومك كأن يراد به اليوم الذى يليه أول الشهر الماضي ولا يبعد أن يكون حكمه حكم ما لو أريد به اليوم الذى يليه يومك ويكون التقييد باليوم الذى يليه يومك لأنه الغالب فى إرادة المعنى ا هـ سم وربما يشير إلى ذلك قول التوضيح مبهم فما يتبادر من كلام البعض من أن حكم هذا حكم المنكر غير صحيح . **(قوله أو صغر)** أى على مذهب من يجيز تصغيره كالمبرد وابن برهان ونص سيبويه على أنه لا يصغر وكذا غد استغناء بتصغير ما هو أشد تمكنا وهو اليوم والليلة . قاله أبو حيان . **(قوله أو كسر)** أى جمع جمع تكسير على آمس كأفلس وأموس كفلوس وآماس كأوقات فعلم ما فى قول البعض بأن قيل أموس من القصور .

[١٠٣٦] هو من الخفيف . وعنّ إذا عرض : من عنّ يعنّ ويعنن – بضم عين الغابر وكسرها – عنا . ويروى أن عز أى غلب . وتناس : أمر من التناسي وهو أن يرى من نفسه أنه نسيه . والشاهد فى أمس حيث جاء معربا حالة الرفع إعراب ما لا ينصرف . هذه لغة بنى تميم .

* **مُؤنثًا)** أى مطلقا فى لغة الحجازيين لشبهه بنزال وزنا وتعريفا وتأنيثا وعدلا . وقيل لتضمنه معنى هاء التأنيث . قاله الربعى . وقيل لتوالى العلل وليس بعد منع الصرف إلا البناء . قاله المبرد ، والأول هو المشهور : تقول هذه حذام ووبار ، ورأيت حذام ووبار ، ومررت بحذام ووبار ، ومنه قوله :

[١٠٣٧] **إذَا قالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقوهَـا ۞ فإنَّ القَوْلَ ما قالَتْ حَذَامِ**

(وهْوَ نظِيرُ جُشَمَا) وعمر وزفر **(عِند تميمٍ)** أى ممنوع الصرف للعلمية والعدل عن فاعلة ، وهذا رأى سيبويه . وقال المبرد : للعلمية والتأنيث المعنوى كزينب ، وهو أقوى على ما لا يخفى . وهذا فيما ليس آخره راء : فأما نحو : وبار وظفار وسفار فأكثرهم

(قوله مطلقا) أى سواء ختم براء أولا . والحاصل أن فيه ثلاث لغات ، بناؤه على الكسر مطلقا وإعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقا والتفصيل بين ما آخره راء فيبنى وما لا فيمنع من الصرف . **(قوله لشبهه بنزال)** علة لابن ولا ينافى ما سبق من حصر سبب البناء فى شبه الحرف لأن الشبه بالحرف صادق بالشبه بلا واسطة وبها كما هنا لأن نزال تشبه الحرف وقوله وتعريفا لما مر من أن اسم الفعل الغير المنون معرفة وقوله وتأنيثا لعله فى نزال باعتبار أنه اسم لكلمة انزل وهو جاز على مذهب المبرد أن نزال بمعنى النزلة وعبارة الهمع[1] لشبهه بفعال الواقع موقع الأمر كنزال فى الوزن والعدل والتعريف فأسقط التأنيث . **(قوله لتضمنه معنى هاء التأنيث)** أى التى فى المعدول عنه . **(قوله لتوالى العلل)** أى العلمية والتأنيث والعدل ورد بأن أذربيجان فيه خمسة أسباب وهو مع ذلك معرب اهـ حفيد ويجاب بأنهم نبهوا بإعرابه على أن اجتماع الأسباب مجوز للبناء لا موجب . سم . والخمسة هى العلمية والعجمة وزيادة الألف والنون والتأنيث لأنه علم بلدة والتركيب . **(قوله حذام)** معدول عن حاذمة من الحذم وهو القطع ومن هذا الباب صلاح اسما لمكة وسكاب اسما لفرس **(قوله جشما)** معدول عن جاشم أى عظيم كما فى سم . **(قوله وهذا رأى سيبويه)** وهو مقتضى قول المصنف وهو نظير جشما . **(قوله وهو أقوى على ما لا يخفى)** أى لأن التأنيث متحقق فلا حاجة إلى تقدير العدل لأنه إنما يقدر إذا لم يتحقق غيره وأجاب الدمامينى بأن الغالب على الأعلام النقل فلذا جعلها

[١٠٣٧ قاله لجيم بن صعب . وكانت حذام امرأته . والشاهد فى حذام فإنه فاعل فى الموضعين ، وحقه الرفع ولكن بنى على الكسر على مذهب أهل الحجاز .

---

(١) كتاب همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطى .

ينيه على الكسر كأهل الحجاز لأن لغتهم الإمالة ، فإذا كسروا توصلوا إليها ، ولو منعوه الصرف لامتنعت . وقد جمع الأعشى بين اللغتين فى قوله :

[١٠٣٨] وَمَرَّ دهْرٌ عَلَى وَبَارِ فَهلَكَتْ جَهْرَةً وَبَارُ

(تنبيهان)*: **الأول** : أفهم قوله مؤنثا أن حذام وبابه لو سمى به مذكر لم يبن ، وهو كذلك ، بل يكون معربا ممنوعا من الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث كغيره ، ويجوز

سيبويه منقولة عن فاعلة المنقولة عن الصفة كما تقدم فى عمر ، وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة وأجيب بغير ذلك أيضا كما ذكره شيخنا . **(قوله نحو وبار)** اسم لأرض كانت لعاد وظفار اسم مدينة . وسفار اسم ماء وكل معدول عن فاعلة وقولنا سفار اسم ماء تبعنا فيه التوضيح قال شارحه : من مياه العرب ملحوظ فيه معنى التأنيث ولهذا قال سيبويه : اسم لماءة . وقال الجوهرى : اسم لبئر وهو المناسب لأن الكلام فى أعلام المؤنث والماء مذكر اهـ . **(قوله لأن لغتهم الإمالة)** أى لغة جميعهم كما صرحوا به واعترض بأن التوصل للإمالة ليس من أسباب البناء ولو سلم فمقتضى إمالة جميعهم أن جميعهم يبنون على الكسر لا أكثرهم فقط ويدفع بأن سبب البناء ليس التوصل للإمالة بل الشبه بنزال على ما تقدم لكن أكثرهم اعتبر هذا الشبه لتقويه بترتب الإمالة التى هى لغتهم عليه وبعضهم لم يعتبره لكونه لا يقتضى البناء عنده و لم يعتبر ترتب الإمالة عليه لكونه لا يجنح إلى الإمالة إلا عند تحقق مقتضى الكسر فاعرف ذلك . **(قوله وقد جمع الأعشى إلخ)** أى حيث كسر الأول بلا تنوين كما فى الفارضى ورفع الثانى بالضمة . قال الدنوشرى : فيه إشكال لأن الأعشى إن كان غير تميمى فليس عنده إلا البناء على الكسر وكذا إن كان من أكثر بنى تميم وإن كان من القليل فليس عنده إلا الإعراب وقول بعضهم يجوز للعربى أن يتكلم بغير لغته مردود اهـ والتحقيق كما أوضحناه سابقا أن العربى قادر على التكلم بغير لغته وحينئذ لا إشكال . نعم قال فى شرح الشذور وقيل إن وبار الثانى ليس باسم كوبار الذى فى حشو البيت بل الواو عاطفة وما بعدها فعل ماض وفاعل والجملة معطوفة على قوله هلكت وقال أولا هلكت بالتأنيث على معنى القبيلة وثانيا باروا بالتذكير على معنى الحى وعلى هذا القول يكتب باروا بالواو والألف كما يكتب ساروا اهـ فعلى هذا القول لا جمع بين اللغتين . **(قوله والنقل عن مؤنث)** لو قال : والتأنيث بحسب الأصل لكان أحسن لأن النقل نفسه ليس من أسباب منع الصرف .

[١٠٣٨] قبله :

أَلَـمْ تَـرَوْا إرَمًـا وَعَـادًا أوْدَى بِهَـا اللَّيْـلُ وَالنَّهَـارُ

قالهما الأعشى ميمون من قصيدة من البسيط . وإرم اسم قبيلة . وعاد اسم بلدتهم . وأودى بها : أى بأهلها . والشاهد فى وبار حيث جمع فيه بين اللغتين : إحداهما فى البناء على الكسر وذلك على وبار ، والأخرى هى الإعراب كإعراب ما لا ينصرف ، وذلك فى وبار الأخير ، فرفعه بهلكت وهو على وزن قطام : أرض كانت لعاد . وجهرة : حال .

صرفه لأنه إنما كان مؤنثا لإرادتك به ما عدل عنه ، فلما زال العدل زال التأنيث بزواله . **الثاني** : فعال يكون معدولا وغير معدول : فالمعدول إما علم مؤنث كحذام وتقدم حكمه ، وإما أمر نحو نزال ، وإما مصدر نحو حماد : وإما حال نحو :

[١٠٣٩] * **وَالخَيْلُ تَعْدُو فِي الصَّعِيدِ بَدَادِ** *

وإما صفة جارية مجرى الأعلام نحو : حلاق للمنية . وإما صفة ملازمة للنداء نحو فساق ، فهذه خمسة أنواع كلها مبنية على الكسر معدولة عن مؤنث ، فإن سمى ببعضها مذكر فهو كعناق وقد يجعل كصباح ، وإن سمى به مؤنث فهو كحذام ولا يجوز البناء

(قوله لأنه إنما كان مؤنثا إلخ) أى لأن حذام إنما كان مؤنثا لأنك أردت به فى حالة كونه اسما لأنثى مدلول المؤنث الذى عدل عنه وهو حاذمة فلما زال العدل بجعلها اسما لمذكر وعدم إرادة مدلول حاذمة زال التأنيث فانتفى سبب منع الصرف وإنما زال العدل بذلك لأنه لا يصح أن يكون فى حالة كونه اسما لمذكر معدولا عن حاذمة لامتناع إطلاق حاذمة على المذكر مع أن شأن العدل صحة إطلاق المعدول عنه على مسمى المعدول ولو قال الشارح بدل قوله فلما زال العدل إلخ فلما لم ترد ذلك زال التأنيث فزال العدل بزواله لكان واضحا فتأمل . **(قوله وإما أمر)** إن حمل على الأمر الاصطلاحى كان التقدير اسم فعل أمر وإن حمل على الأمر اللغوى وهو الطلب كان التقدير دال أمر . قال فى التسهيل : وفتح فعال أمرا لغة أسدية . قال الدمامينى : فيقولون نزال بفتح الآخر إيثارا للتخفيف . **(قوله نحو حماد)** معدول عن محمدة بفتح الميم الثانية وكسرها . **(قوله فى الصعيد)** قال فى القاموس : الصعيد التراب أو وجه الأرض أو الطريق وبلاد بمصر مسيرة خمسة عشر يوما طولا وموضع قرب وادى القرى به مسجد للنبى ﷺ اهـ . وقوله بداد معدول عن متبددة . **(قوله جارية مجرى الأعلام)** أى فى استعمالها غير تابعة لموصوف وقوله حلاق بالحاء المهملة معدول عن حالقة والمنية الموت . **(قوله معدولة عن مؤنث)** هذا فى الأمر ظاهر على رأى المبرد أنه معدول عن مصدر مؤنث معرفة أما على ظاهر كلام سيبويه أنه معدول عن الفعل كما فى الهمع فتأنيث الفعل باعتبار أنه كلمة أو لفظة . **(قوله فهو كعناق)** أى فى الإعراب والمنع من الصرف كما مر وقوله كصباح فى الإعراب والصرف .

[١٠٣٩] قاله عوف بن عطية يخاطب لقيط بن زرارة حين فر يوم رحرحان وأسر أخوه معبد . وصدره :

* وَذَكرتَ من لَبَنِ المُحَلَّقِ شَربةً *

والمحلق - بكسر اللام - شاة مهزولة . وبداد بفتح الباء الموحدة ، يقال جاءت الخيل بداد : أى متبددة ، وبنى على الكسر لأنه معدول عن المصدر وهو البدد ، وفيه الشاهد ، وقد وقع حالا ههنا على وزن فعال .

خلافا لابن بابشاذ . وغير المعدول يكون اسما كجناح ، ومصدرا نحو ذهاب ، وصفة نحو جواد ، وجنسا نحو سحاب ، فلو سمى بشيء من هذه مذكر انصرف قولا واحدا إلا ما كان مؤنثا كعناق (**واصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا * مِن كلِّ ما التَّعرِيفُ فيهِ أثَّرَا**) وذلك الأنواع السبعة المتأخرة وهى : ما امتنع للعلمية والتركيب ، أو الألف والنون الزائدتين ، أو التأنيث بغير الألف ، أو العجمية ، أو وزن الفعل ، أو ألف الإلحاق ، أو العدل : تقول رب معديكرب وعمران وفاطمة وزينب وإبراهيم وأحمد وأرطى وعمر لقيتهم ، لذهاب أحد السببين وهو العلمية . وأما الخمسة المتقدمة وهى : ما امتنع لألف التأنيث ، أو للوصف والزيادتين ، أو للوصف ووزن الفعل ، أو للوصف والعدل ، أو للجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل فإنها لا تصرف نكرة ، فلو سمى بشيء منها لم ينصرف أيضا. أما ما فيه ألف التأنيث فلأنها كافية فى منع الصرف ووهم من قال فى حواء امتنع للتأنيث والعلمية . وأما ما فيه الوصف مع زيادتى فعلان أو وزن أفعل فلأن العلمية تخلف الوصف فيصير منعه للعلمية والزيادتين أو للعلمية ووزن أفعل . وأما ما فيه الوصف والعدل وذلك أخر وفعال ومفعل نحو : أحاد وموحد فمذهب سيبويه أنها إذا سمى بها امتنعت من الصرف للعلمية والعدل . قال فى شرح الكافية : وكل معدول سمى به فعدله باق إلا سحر وأمس فى لغة بنى تميم فإن عدلهما يزول بالتسمية فيصرفان ، بخلاف غيرهما من المعدولات فإنه عدله

(قوله وإن سمي به مؤنث إلخ) أتى به تتميما للتقسيم وإلا فهو مما دخل تحت قول المصنف وابن على الكسر فعال علما مؤنثا وهذا أولى مما ذكره البعض لما يلزم عليه من قصور النظم فتدبر . **(قوله فهو كحذام)** فتبنيه على لغة الحجاز وتعربه غير منصرف على لغة تميم وإن كان آخره راء فعلى ما تقدم أيضا نحو : حذار ويسار . ا هـ دماميني . **(قوله ولا يجوز البناء)** قال الدماميني : أى فيما سمى به مذكر ا هـ أى لا فيما سمى به مؤنث حتى يعترض بأن فى كلامه تناقضا لأن قضية التشبيه بحذام جواز البناء فيناف قوله ولا يجوز البناء لكن لو ذكره قبل قوله وإن سمى به مؤنث إلخ لسلم من الإيهام . **(قوله من كل إلخ)** حال من ما بيان لها . **(قوله من كل ما التعريف فيه أثرا)** أى مما يمكن تنكيره فلا يرد أن فعل فى التوكيد مما يؤثر فيه التعريف مع أنه لا ينكر لوجوب إضافته ولو نية إلى ضمير المؤكد **(قوله ووهم من قال إلخ)** أى لأن ألف التأنيث كافية فى المنع فلا وجه لاعتبار غيرها . **(قوله وكل معدول إلخ)** حاصل ما فرق به بين ما يبقى فيه العدل بعد التسمية وما يزول فيه بعدها أن الأول فيه ما يشعر بالعدل وهو تغيير الحركات بخلاف الثانى ا هـ زكريا . ووجه بعضهم زوال عدل سحر وأمس بالتسمية بأن أل لا تجامع العلمية . **(قوله فى لغة بنى تميم)** راجع لأمس فقط أى وأما فى لغة الحجازيين فمبنى على الكسر .

بالتسمية باق فيجب منع صرفه للعدل والعلمية عددا كان أو غيره . هذا هو مذهب سيبويه ومن عزا إليه غير ذلك فقد أخطأ ، وقوّله ما لم يقل ، وإلى هذا أشرت بقولى :

وعَدْلُ غيْرِ سَحَرٍ وَأَمْسِ فى تَسْمِيَةٍ تَعْرِضُ غيرُ مُنتَفِى

وذهب الأخفش وأبو على وابن برهان إلى صرف العدد المعدول مسمى به ، وهو خلاف مذهب سيبويه رحمه الله تعالى هذا كلامه بلفظه . وأما الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل فقد تقدم الكلام على التسمية به ، وإذا نكر شىء من هذه الأنواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف أيضا . أما ذو ألف التأنيث فللألف ، وأما ذو الوصف مع زيادتى فعلان أو مع وزن أفعل أو مع العدل إلى فعال أو مفعل فلأنها لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية فمنعت الصرف لشبه الوصف مع هذه العلل . هذا مذهب سيبويه . وخالف الأخفش فى باب سكران فصرفه . وأما باب أحمر ففيه أربعة مذاهب : **الأول** : منع الصرف وهو الصحيح . **والثانى** الصرف وهو مذهب المبرد والأخفش فى أحد قوليه ثم

(قوله فإن عدله بالتسمية باق) الباء بمعنى مع متعلقة بباق . **(قوله عددا كان)** أى غير سحر وأمس وتسمية نحو ثلاث مسمى به عددا باعتبار ما كان . **(قوله هذا كلامه بلفظه)** يحتمل أنه قاله تقوية لنقله ويحتمل أنه قاله تبريا من التكرار الذى فيه لأن قوله وهو خلاف مذهب سيبويه يغنى عنه التنصيص على مذهبه أول العبارة . **(قوله أو مع العدل إلى فعال أو مفعل)** لا يشمل أخر مع أن حكمه حكم معدول العدد ولو أسقط قوله إلى فعال أو مفعل لشمله . **(قوله شابهت حالها قبل التسمية)** لم يقل عاد الوصف لأن معنى أحمر مثلا قبل التسمية ذات ما اتصفت بالحمرة وبعد التسمية الذات المعنية بلا قصد وصفية بالحمرة وبعد التنكير ذات ما مسماه بأحمر بلا قصد وصفية بالحمرة ولما لوحظ بعد التنكير اتصاف الذات المبهمة بالتسمية بأحمر أشبه أحمر بعد التنكير حاله قبل التسمية فى إبهام الذات وملاحظة مطلق الاتصاف و لم يجعل وصفا بالتسمية حقيقيا لعدم التعبير بقولنا مسمى بأحمر . **(قوله لشبه الوصف)** القياس على مواضع تقدمت أن يقال للوصف بحسب الأصل لكن كل صحيح . **(قوله وخالف الأخفش فى باب سكران فصرفه)** أى عند قصد تنكيره . **(قوله وأما باب أحمر)** أى عند قصد تنكيره ففيه أربعة مذاهب إلخ لو قال وخالف المبرد والأخفش فى أحد قوليه فى باب أحمر فصرفاه ثم قال : والفراء وابن الأنبارى فقالا إن سمى بأحمر رجل أحمر إلخ . ثم قال : والفارسى فى بعض كتبه فجوز الصرف وتركه لكان أخصر وأولى لتقدم ذكر باب أحمر وذكر المذهب الأول فيه وأنسب بقوله وخالف الأخفش فى باب سكران فصرفه . **(قوله الأول منع الصرف)** أى لشبه الوصفية ووزن الفعل . **(قوله والثانى الصرف)** أى لأن الوصفية زالت بالعلمية بلا عود بعد التنكير . **(قوله والأخفش فى أحد قوليه)** حكى أن أبا عثمان المازنى سأل الأخفش لم صرفت أربع فى نحو : مررت بنسوة أربع فقال لأنه فى الأصل اسم للعدد والوصف به عارض فلم يعتد به فقال هلا اعتبرت أحمر إذا نكرته يعنى فى كونه وصفا فى الأصل

وافق سيبويه فى كتابه الأوسط . قال فى شرح الكافية : وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته ، وذكر موافقته أولى لأنها آخر قوليه . **والثالث** : إن سمى بأحمر رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير ، وإن سمى به أسود أو نحوه انصرف وهو مذهب الفراء وابن الأنبارى . **والرابع** : أنه يجوز صرفه وترك صرفه . قاله الفارسى فى بعض كتبه . وأما المعدول إلى فُعال أو مفعَل فمن صرف أحمر بعد التسمية صرفه وقد تقدم الخلاف فى الجمع إذا نكر بعد التسمية .

(تنبيه)*: إذا سمى بأفعل التفضيل مجردا مِنْ مِنْ ثم نكر بعد التسمية انصرف بإجماع كما قاله فى شرح الكافية . قال : لأنه لا يعود إلى مثل الحال التى كان عليها

والتسمية به عارضة فلم يأت بمقنع ولعلّ موافقته سيبويه آخرا من أجل ذلك . كذا فى الفارضى . **(قوله لم ينصرف بعد التنكير)** أى لمشابهة حال التنكير حال الوصفية فى وجود المشتق منه وهو الحمرة فى المدلول فكأن الوصفية باقية بعد التنكير وهذا أحسن مما علل به البعض . **(قوله يجوز صرفه وترك صرفه)** فالصرف نظرا إلى زوال الوصفية بالعلمية والعلمية بالتنكير وتركه نظرا إلى شبه الوصفية ووزن الفعل . **(قوله فمن صرف أحمر بعد التسمية)** أى بعد زوالها بالتنكير[1] . **(قوله مجردا من من)** أى لفظا وتقديرا كما يؤخذ مما بعده كأن سمى شخص بأكرم . **(قوله لأنه لا يعود إلى مثل الحال إلخ)** أى لأن أفعل من إذا كان وصفا معناه ذات معينة ثبت لها الزيادة على ذات أخرى معينة وإذا سمى به صار دالا على الذات فقط وإذا نكر صار دالا على ذات ما ثبت لها الزيادة ولم ينظر إلى كون الزيادة على ذات أخرى فلم ترجع الحالة الأولى ولا شبهها يكون مركبا أيضا من مفضل ومفضل عليه وإن كانا مبهمين نقله البعض عن البهوتى وأقره وأنا أقول فيه نظر من وجوه : الأول أن ما ادعاه من كون معنى أفعل من إذا كان وصفا ذاتا معينة إلخ غير مسلم لتصريحهم بأن مدلول الصفات ذات مبهمة لا معينة والتعيين إذا وجد يكون بقرينة لا بالوضع وتصريحهم بأن المفضل عليه قد يكون معينا وقد يكون مبهما . الثانى أن ما ادعاه من كون معناه إذا نكر بعد التسمية ذاتا ما ثبت لها الزيادة غير مسلم بل معناه ذات ما ثبت لها التسمية بكذا وممن صرح بهذا وبكون مدلول الصفة ذاتا مبهمة ذلك البعض قبل هذه القولة بنحو نصف صفحة . الثالث أن ما ادعاه من عدم رجوع شبه الحالة الأولى ينازع فيه ما تقدم فى الكلام على قول الشارح لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية من توجيه المشابهة بأن معنى أحمر مثلا بعد التنكير ذات ما مسماة بأحمر فلما لوحظ بعد التنكير اتصاف الذات المبهمة بالتسمية بأحمر أشبه أحمر بعد التنكير حاله قبل التسمية فى الإبهام وملاحظة مطلق الاتصاف ووجه المنازعة أن هذا التوجيه بعينه جار فى أفعل من بعد التنكير وهذا يدل على رجوعه لشبه الحالة الأولى وأما ما ادعاه من كون شبهها يكون مركبا أيضا من مفضل ومفضل عليه ففى محل المنع لأن ذلك غير لازم وحينئذ يقال هلا منع من الصرف وأما

---

(١) إذ قد سمى بها فصارت كالعلم .

إذا كان صفة ، فإن وصفيته مشروطة بمصاحبة مِنْ لفظا أو تقديرا ا هـ . فإن سمى به مع من ثم نكر امتنع صرفه قولا واحدا ، وكلام الكافية وشرحها يقتضى إجراء الخلاف فى نحو أحمر فيه **(وَمَا يكونُ مِنهُ مَنقوصًا ففى * إعرابِهِ نَهْجَ جَوارٍ يَقتفى)** يعنى أن ما كان منقوصًا من الأسماء التى لا تنصرف سواء كان من الأنواع السبعة التى إحدى علتيها العلمية أو من الأنواع الخمسة التى قبلها فإنه يجرى مجرى جوار وغواش ، وقد تقدم أن نحو جوار يلحقه التنوين رفعا وجرا فلا وجه لما حمل عليه المرادى كلام الناظم من أنه أشار إلى الأنواع السبعة دون الخمسة ، لأن حكم المنقوص فيهما واحد : فمثاله فى غير التعريف أُعيْمٍ تصغير أعمى فإنه غير منصرف للوصف والوزن ، ويلحقه التنوين رفعا وجرا نحو هذا أُعيم ومررت بأعيم ورأيت أعيمىَ ، والتنوين فيه عوض من الياء المحذوفة كما فى نحو جوار ، وهذا لا خلاف فيه . ومثاله فى التعريف قاض اسم امرأة فإنه غير منصرف للتأنيث والعلمية ويعيل تصغير يعلى ويَرْم مسمى به فإنه غير منصرف للوزن والعلمية ، والتنوين فيهما فى الرفع والجر عوض من الياء المحذوفة . وذهب يونس وعيسى بن عمر

ما فى الشرح من تعليل عدم العود بأن الوصفية مشروطة بمصاحبة من فلا يدل إلا على عدم عود الوصفية لا على عدم عود شبهها فيما مر على أن الوصفية المشروطة بمصاحبة من الوصفية بالزيادة لا مطلق الوصفية فتأمل . **(قوله وما يكون منه منقوصا إلخ)** أى والذى يكون مما لا ينصرف منقوصا فهو يقتفى نهج جوار فى إعرابه فلو سميت بيرمى ويقضى أعللته إعلال جوار ولو سميت بيغزو ويدعو ورجعت بالواو للياء أجريته مجرى جوار وتقول فى النصب رأيت يرمى ويغزى قال بعضهم ووجه الرجوع بالواو للياء ما ثبت أن الأسماء المتمكنة ليس فيها ما آخره واو قبلها ضمة فتقلب الواو ياء ويكسر ما قبلها وإذا سميت بيرم من لم يرم[1] رددت إليه ما حذف منه ومنعته من الصرف تقول هذا يرم ومررت بيرم والتنوين للعوض ورأيت يرمى وإذا سميت بيغز من لم يغز . قلت : هذا يغز ومررت بيغز ورأيت يغزى إلا أن هذا ترد إليه الواو وتقلب ياء لما تقدم ثم يستعمل استعمال جوار . سم . **(قوله من الأسماء التى لا تنصرف)** يشير إلى أن الهاء فى منه لما لا ينصرف أعم من المعرفة والنكرة ليشمل محل الخلاف والوفاق كما سيذكره . **(قوله فلا وجه لما حمل إلخ)** اعتذر عنه بأن الباعث له على ذلك أن أقرب مذكور إلى الضمير فى وما يكون منه ما التعريف فيه أثرا وبأن العلم منقوص محل الخلاف فيعتنى به . **(قوله وهذا لا خلاف فيه)** أى لا خلاف فى حذف الياء ولحوق التنوين رفعا وجرا فى نحو أعيم بخلاف قاض ويعيل ويرم أعلاما ففى حذف يائه ولحوق التنوين له رفعا وجرا خلاف نبه عليه بقوله الآتى وذهب يونس إلخ . **(قوله إلى أن نحو قاض إلخ)** أى من كل عَلَم منقوص وجد فيه مقتضى منع الصرف . قال سم : يمكن الفرق من جهة المعنى على توهم بخفة العلم فاحتملت الحركة على الياء .

---

(١) أى باعتباره مجزوما بلم .

والكسائيُّ إلى نحو قاض اسم امرأة ، ويعيل ويرم يجرى مجرى الصحيح فى ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة ، فيقولون هذا يعيلى ويرمى وقاضى ، ورأيت يعيلى ويرمى وقاضى ، ومررت بيعيلى ويرمى وقاضى ، واحتجوا بقوله :

[١٠٤٠] **قَدْ عَجِبَتْ مِنِّى وَمِنْ يُعَيْلِيَا   لَمَّا رأتْنى خَلَقًا مُقْلَوْلِيَا**

وهو عند الخليل وسيبويه والجمهور محمول على الضرورة كقوله :

[١٠٤١] *** ولكِنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوَاليا ***

(وَلاضْطِرارٍ أو تناسُبٍ صُرِفْ * ذُو المَنْعِ) بلا خلاف مثال الضرورة قوله :

[١٠٤٢] **وَيَوْمَ دَخلتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ   فقالت : لَكَ الْوَيلاتُ إنَّكَ مُرجِلِى**

(قوله يجرى مجرى الصحيح إلخ) حاصل مذهبهم أن المعرف تثبت ياؤه مطلقا وتسكن رفعا لثقل الضمة وتفتح جرا ونصبا لخفة الفتحة . **(قوله خلقا)** بفتح المعجمة واللام أى عتيقا جدا وأراد به الضعيف رثّ الهيئة وقوله مقلوليا بضم الميم لأنه اسم فاعل اقلولى أى تجافى وانكمش كما فى القاموس فقول التصريح بفتح الميم غير ظاهر ولعل المراد بالمقلولى هنا دميم الخلقة . **(قوله مولى مواليا)** بإضافة مولى إلى مواليا جمع مولى . **(قوله أو تناسب)** هو قسمان تناسب لكلمات منصرفة انضم إليها غير منصرف نحو سلاسلا وأغلالا وتناسب لرءوس الآى كقوارير الأول فإنه رأس آية فنون ليناسب بقية رءوس الآى فى التنوين أو بدله وهو الألف فى الوقف وأما قوارير الثانى فنون ليشاكل قوارير الأول . كذا قال شيخنا وهو الصواب الموافق لما فى التصريح وغيره وأما ما فى كلام البعض من العكس فخطأ . **(قوله صرف)** أى وجوبا فى الضرورة وجوازا فى التناسب . **(قوله ويوم دخلت الخدر)** بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال أى الهودج وقوله أنك مرجلي أي مصيري راجلة أي ماشية لعقرك ظهر بعيري تصريح .

[١٠٤٠] هو من أبيات الكتاب من الرجز . والشاهد فى يعيليا حيث حرك الياء للضرورة ، ولم ينونه لأنه لا ينصرف . وهو مصغر يعلى اسم رجل . وخلقا – بفتح الخاء المعجمة واللام – وهو العتيق جدا ، وأراد به رث الهيئة ودمامة الخلقة . والمقلولى : المتجافى المنكمش ، وأصله ومقلوليا فحذف العاطف للضرورة .

[١٠٤١] قاله الفرزدق . وصدره : *** فَلو كانَ عبدُ اللهِ مَوْلًى هَجَوْتُه ***
من الطويل . هجا به عبد الله بن أبى إسحق الحضرمى النحوى لكونه قد طعن فى شعره . والشاهد فى مولى مواليا إذ أصله مولى موال ، ولكن نصبه للضرورة ، ولم ينونه لأنه جعله بمنزلة غير المعتل الذى لا ينصرف .

[١٠٤٢] قاله امرؤ القيس الكندى من قصيدته المشهورة التى أولها قفا نبك . والخدر بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال : هو الستر . وقال الأعلم هو الهودج . وهو من مراكب النساء . قوله خدر عنيزة بالنصب بدل من الخدر . والشاهد فى عنيزة حيث صرفه مع أنه غير منصرف للعلمية والتأنيث للضرورة ، وهو اسم امرأة . والويلات مبتدأ . ولك مقدما خبره . وهى معترضة بين القول ومقوله . ومرجلى : أى تاركى راجلة أمشى .

وقوله :

[١٠٤٣] وأتاها أُحَيْمِرٌ كأخي السَّهْـ ـمِ بعضْبٍ فقالَ كوني عَقيرَا

وقوله :

[١٠٤٤] * تَبصَّرْ خليلي هلْ تَرَى مِن ظعائنٍ *

وهو كثير . نعم اختلف في نوعين : **أحدهما** : ما فيه ألف التأنيث المقصورة فمنع بعضهم صرفه للضرورة ، قال لأنه لا فائدة فيه إذ يزيد بقدر ما ينقص ، ورد بقوله :

[١٠٤٥] إني مُقسِّمُ مَا مَلكْتُ فَجاعِلٌ جُزْءًا لآخِرتِي ودُنيًا تَنفعُ

أنشده ابن الأعرابي بتنوين دنيا . **وثانيهما** : أفعل من ، منع الكوفيون صرفه

(قوله وأتاها) أى ناقة صالح عليه الصلاة والسلام أحيمر هو الذى عقرها وكان أحمر أزرق أصهب كأخى السهم أى كمثل السهم . والعضب السيف . وعقيرا فعيل يستوى فيه المذكر والمؤنث . ا هـ عينى . وقال الدماميني : كأخى السهم من إضافة الملغى إلى المعتبر . **(قوله أحدهما ما فيه ألف التأنيث المقصورة)** مقتضى التعليل الآتى أن تكون ألف الإلحاق المقصورة كألف التأنيث المقصورة . **(قوله إذ يزيد بقدر ما ينقص)** لأنه إذا نون سقطت الألف لالتقاء الساكنين والتنوين قدر الألف المحذوفة وكل ساكن . وأجيب بأنه قد يكون فيه فائدة بأن تلتقى الألف مع ساكن بعده فيحتاج الشاعر إلى كسر الأول فينون ثم يكسر . ومقتضى هذا أنه إذا لم يحتج إلى تنوينه لم ينون . ا هـ مرادى ، وهو مبنى على أن الضرورة ما لا مندوحة عنه لا مطلق ما وقع فى الشعر ا هـ سم أى مما لا يقع مثله فى النثر . **(قوله ورد بقوله إلخ)** قال الصفوى : وضعف الرد بمنع الدليل لأن تنوين المؤنث بالألف كدنيا لغة فيه فلعل الشاعر من أهل هذه اللغة . **(قوله ودنيًا)** منه جزءاً لآخرتي وجاعل منه دنيا تنفع .

[١٠٤٣] قاله أمية بن أبى الصلت الثقفى من الخفيف . والضمير فى أتاها يرجع إلى ناقة صالح عليه الصلاة والسلام . وأراد بأحيمر الذى عقر الناقة . واسمه قدار بن سالف ، وكان أحمر أزرق أصهب . وفيه الشاهد حيث نونه للضرورة مع كونه مستحقا للمنع . قوله كأخى السهم أى كمثل السهم . والعضب : السيف . وكونى : خطاب للناقة . وعقيرا خبر كان . وهو فعل يستوى فيه المذكر والمؤنث .

[١٠٤٤] قاله امرؤ القيس الكندى . وتمامه : * سَوَالِكَ نَقْبًا بَيْنَ حَزْمَى شَعَبْعَبِ * من قصيدة من الطويل . الشاهد فى ظعائن حيث صرفه وهو غير مصروف للضرورة . وتبصر بمعنى انظر . وخليلى منادى مضاف حذف حرف ندائه . وسوالك صفة للظعائن . ونقبا مفعوله وهو الطريق إلى الجبل . والحزم – بفتح الحاء المهملة وسكون الزاى المعجمة –: ما غلظ من الأرض . وشعبعب : اسم ماء .

[١٠٤٥] قاله المثلم بن رياح المرى من قصيدة من الكامل . والفاء لعطف المفصل على المجمل . وارتفاع جاعل بالابتدا . وخبره محذوف : أى فمنه جاعل أجرا . والشاهد فى دنيا حيث نونه ، وهو عطف على أجرا . وفيه حذف تقديره : ومنه جاعل دنيا . وتنفع – فى محل النصب – صفة دنيا .

للضرورة . قالوا لأن حذف تنوينه لأجل من فلا يجمع بينهما . ومذهب البصريين جوازه لأن المانع له إنما هو الوزن والوصف كأحمر لا من ، بدليل صرف خير منه وشر منه لزوال الوزن . ومثال الصرف للتناسب قراءة نافع والكسائى : ﴿ **سلاسلا وأغلالا وسعيرا** ﴾ [الإنسان : ٤] ، ﴿ **قواريرا قواريرا** ﴾ [الإنسان : ١٦] ، وقراءة الأعمش بن مهران : ﴿ **ولا يغوثا ويعوقا ونسرا** ﴾ [نوح : ٢٣] .

(تنبيه)*: أجاز قوم صرف الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد اختيارا . وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة . قال الأخفش : وكأن هذه لغة الشعراء لأنهم اضطروا إليه فى الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك فى الكلام **(والمَصروفُ قد لا يَنصرِفُ)** أى للضرورة ، أجاز ذلك الكوفيون والأخفش والفارسى ، وأباه سائر البصريين . والصحيح الجواز . واختاره الناظم لثبوت سماعه ، من ذلك قوله :

[١٠٤٦] **وَمَا كانَ حِصْنٌ ولا حابِسٌ يَفُوقانِ مِرْداسَ فى مجمعِ**

وقوله :

[١٠٤٧] **وقائِلَةٍ مَا بالُ دَوْسَرَ بَعْدَنا صَحَا قلبُهُ عن آلِ لَيلَى وعَنْ هِنْدِ**

(قوله لأجل من) أى لقيامها مقام المضاف إليه فالمانع قوى لكونه كلمة مستقلة بخلاف سائر موانع الصرف وقوله فلا يجمع بينهما أى بين التنوين ومن ملفوظة أو مقدرة لا اختيارا ولا ضرورة . **(قوله ومذهب البصريين جوازه)** ويدل له قول امرىء القيس :

***وما الإصباح منك بأمثل ***

فصرف أمثل للضرورة مع وجود من المقدمة عليه فى قوله منك . قاله الدمامينى . **(قوله إنما هو الوزن والوصف)** أى فيجوز الجمع بينهما وبين التنوين ضرورة لعدم قوتهما قوة من . **(قوله صرف الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد)** كسلاسلا وسببه جمعهم له جمع السلامة ، نحو صواحبات فأشبه الآحاد . اهـ دمامينى . **(قوله فى الكلام)** أى النثر . **(قوله وأباه)** أى منعه سائر البصريين لكونه خروجا عن الأصل بخلاف صرف ما لا ينصرف فإنه رجوع إلى الأصل فاحتمل في الضرورة

[١٠٤٦] قاله العباس بن مرداس الصحابى رضى الله عنه من قصيدة من المتقارب . والشاهد فى مرداس حيث منعه من الصرف ، وهو اسم مصروف للضرورة . وحصن والد عيينة . وحابس والد الأقرع .

[١٠٤٧] قاله دوسر بن دهبل القريعى من الطويل : أى رب قائلة . والشاهد فى دوسر حيث منعه من الصرف وهو مصروف للضرورة . ولفظة آل مقحمة يقال صحا عن هواه إذا تركه ، صحا من سكره صحوا .

وقوله :

[١٠٤٨] طَلَبَ الأَزارِقُ بالكَتائبِ إذْ هَوَتْ بِشبيبَ غَائلَةُ النُّفوسِ غَدُورُ

وأبيات أخر .

(تنبيه): فصل بعض المتأخرين بين ما فيه علمية ، فأجاز منعه لوجود إحدى العلتين ، وبين ما ليس كذلك فصرفه ، ويؤيده أن ذلك لم يسمع إلا فى العلم . وأجاز قوم منهم ثعلب، وأحمد بن يحيى منع صرف المنصرف اختيارا .

(خاتمة): قال فى شرح الكافية : ما لا ينصرف بالنسبة إلى التكبير والتصغير أربعة أقسام : ما لا ينصرف مكبرا ولا مصغرا ، وما لا ينصرف مكبرا وينصرف مصغرا ، وما لا ينصرف مصغرا وينصرف مكبرا ، وما يجوز فيه الوجهان مكبرا ويتحتم منعه مصغرا **فالأول** : نحو بعلبك وطلحة وزينب وحمراء وسكران وإسحق وأحمر ويزيد مما

وللكوفيين ومن وافقهم أن يمنعوا عدم تجويز الضرورة الخروج عن الأصل . **(قوله طلب الأزارق)** أصله الأزارقة فحذف الهاء للضرورة جمع أزرق بتقديم الزاى على الراء قوم من الخوارج نسبوا إلى نافع بن الأزرق وهو مفعول طلب وفاعله ضمير يعود على سفيان نائب الحجاج وزوج ابنته . والكتائب جمع كتيبة بفوقية بعد الكاف وهى الجيش وإذ ظرف زمان . وهوت من هوى به الأمر إذا أطمعه وغره وغائلة النفوس فاعل هوت أى شرّها . وغدور مبالغة غادرة خبر لمحذوف أو بدل من غائلة والشاهد فى شبيب بشين معجمة مفتوحة فموحدة مكسورة فتحتية فموحدة وهو شبيب بن زيد رأس الأزارقة كذا فى العينى وشيخ الإسلام فقول البعض فى هوت أى سقطت فيه شيء . **(قوله بين ما فيه علمية)** اقتصاره على العلمية يقتضى أن غيرها كالوصفية فى نحو قائم ليس مثلها ولعله لمزية العلمية على غيرها لأن لها من القوة ما ليس لغيرها ولورود السماع فيها دون غيرها . كذا فى حاشية شيخنا وعليه كان المناسب للشارح أن يعلل بما ذكر لا بوجود إحدى العلتين لأنه يقتضى أن غير العلمية من العلل مثلها فليتأمل . **(قوله فأجاز منعه)** أى فى الضرورة فهذا التفصيل خاص بالضرورة كما هو ظاهر كلام الشارح لكن ظاهر صنيع التصريح عدم اختصاصه بالضرورة وعبارته فى منع المصروف أربعة مذاهب أحدها الجواز مطلقا . الثانى المنع مطلقا . الثالث وهو الصحيح الجواز فى الشعر والمنع فى الاختيار . الرابع يجوز فى العلم خاصة . **(قوله أربعة أقسام)** هى مبنية على قاعدة وهى أن كل مصغر لم يذهب تصغيره أحد سببيه فهو غير منصرف وإلا فهو منصرف . دماميني .

---

(٧٩٢) قاله الأخطل من قصيدة من الكامل يذكر فيها ما جرى بين سفيان بن الأبرد نائب الحجاج وزوج ابنته وبين شبيب ابن يزيد رأس الخوارج الأزارقة الذى كان ادعى الخلافة وتسمى بأمير المؤمنين ، وكانت زوجته غزالة أيضا خارجية ، وكانت شديدة البأس ، وكان الحجاج مع هيبته يخاف منها . وأصل الأزارق الأزارقة بالهاء فحذفها للضرورة . والكتائب جمع كتيبة وهى الجيش . وإذ ظرف بمعنى حين . وهوت من هوى به الأمر إذا أطمعه وغرّه . وغائلة النفوس فاعله : أى شرها . والشاهد فى بشبيب حيث منعه من الصرف وهو اسم مصروف للضرورة . وغدور خبر مبتدأ محذوف : أى هو غدور . والأولى أن يكون بدلا من غائلة فافهم .

لا يعدم سبب المنع فى تكبير أو تصغير . **والثانى** : نحو عمر وشمر وسرحان وعلقى وجنادل أعلاما مما يزول بتصغيره سبب المنع ، فإن تصغيرها عمير وشمير وسريحين وعليق وجنيدل بزوال مثال العدل ووزن الفعل وألفى سرحان وعلقى وصيغة منتهى التكسير ، **والثالث** : نحو تحلىء وتوسط وترتب وتهبط أعلاما مما يتكمل فيه بالتصغير سبب المنع فإن تصغيرها تحيلىء وتويسط وتريتب وتهيبط على وزن مضارع بيطر ، فالتصغير كمل لها سبب المنع فمنعت من الصرف فيه دون التكبير ، فلو جىء فى التصغير بياء معوّضة مما حذف تعين الصرف لعدم وزن الفعل . **الرابع** : نحو هند وهنيدة فلك فيه مكبرا وجهان وليس لك فيه مصغرا إلا منع الصرف . والله أعلم .

[إعرابُ الفعلِ]

(ارفعْ مُضارِعًا إذا يُجرَّدُ * مِن ناصِبٍ وجازِمٍ كتَسْعَدُ) يعنى أنه يجب رفع المضارع حينئذ ، والرافع له التجرد المذكور كما ذهب إليه حذاق الكوفيين منهم الفراء ، لا وقوعه

(قوله وسرحان) بخلاف سكران لأنك تقول فى تصغيره سكيران فتبقى الزيادتان بحالهما ا هـ دماميني وهو بكسر السين كما فى القاموس وفسره بمعانٍ منها الذئب والأسد والمراد المجعول علما . **(قوله وعلقى)** هو فى الأصل اسم نبت . **(قوله وجنادل)** هو فى الأصل جمع جندل والجندل قال فى القاموس كجعفر ما يقله الرجل من الحجارة وتكسر الدال[1] ا هـ . **(قوله بزوال مثال العدل)** إذ العدل فى عمر تقديرى فلا يصار إليه إلا عند سماع الاسم ممنوعا من الصرف وما سمع من أفواههم عمير إلا مصروفا فصار ادعاء العدل فيه مناقضا لكلامهم وإذا حكمنا فى أدد بأنه غير معدول مع مجيئه على صيغة عمر لكونه مصروفا فهذا أجدر . دماميني . **(قوله نحو تحلىء)** ضبطه فى التصريح بكسر التاء الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبالهمزة آخره . قال الشارح فى شرحه على التوضيح : هو شعر وجه الأديم ووسخه وسواده وما أفسده السكين من الجلد إذا قشر . والتهبط بكسرات مشددة الباء طائر . والترتب كقنفذ وجندب الشىء المقيم الثابت ا هـ . والتوسط مصدر توسط . **(قوله مما حذف)** وهو أحد المثلين فى توسط وتهبط بأن يقال تويسيط وتهيبيط أما تحلىء وترتب فلم يحذف منهما شىء فكلامه بالنظر للبعض . **(قوله إلا منع الصرف)** أى لوجود التاء لفظا .

[إعراب الفعل]

(قوله حينئذ) أى حين إذ جرد من ناصب وجازم . **(قوله والرافع له التجرد)** لأن الرفع دائر معه وجودا وعدما والدوران مشعر بالعلية ا هـ دماميني لأن الدوران من مسالكها .

---

(١) أى عند الجمع .

موقع الاسم كما قال البصريون[1] ، ولا نفس المضارعة كما قال ثعلب ، ولا حروف المضارعة كما نسب للكسائى ، واختار المصنف الأول . قال فى شرح الكافية : لسلامته من النقض ، بخلاف الثانى فإنه ينتقض بنحو هلا تفعل وجعلت أفعل ومالك لا تفعل ورأيت الذى تفعل ، فإن الفعل فى هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها ، فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان فى هذه المواضع مرفوعا بلا رافع ، فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم ، وصح القول بأن رافعه التجرد ا هـ . ورد الأول بأن التجرد عدمى والرفع وجودى والعدمى لا يكون علة للوجودى ، وأجاب الشارح بأنا لا نسلم أن التجرد من الناصب والجازم عدمى ، لأنه عبارة عن استعمال المضارع على

(قوله ولا نفس المضارعة) لأنها إنما اقتضت مطلق الإعراب لا خصوص الرفع لكن هذا لا يأتى على قول الكوفيين إن إعراب المضارع بالأصالة لا بالحمل على الاسم ومضارعته إياه . **(قوله ولا حروف المضارعة)** لأن جزء الشيء لا يعمل فيه . **(قوله كما نسب للكسائى)** قال وإنما لم تعمل مع عاملى النصب والجزم لقوتهما عنها . **(قوله فإنه ينتقض إلخ)** جوابه أن المراد الحلول فى الجملة ا هـ حفيد . وأيضا فالرفع استقر قبل حرف التحضيض ونحوه فلم يغيره إذ أثر العامل لا يغير إلا بعامل آخر . ا هـ تصريح . **(قوله بنحو هلا تفعل)** لأن أداة التحضيض مختصة بالفعل ومن نحو المذكورات سيقوم زيد وسوف يقوم زيد . **(قوله وجعلت أفعل)** لأن أفعال الشروع لا يكون خبرها اسما مفردا إلا شذوذا كما مر . **(قوله ومالك لا تفعل)** قال شيخنا : لعله لأنه لم يسمع الاسم بعد مالك وإن كانت الجملة فى تأويله لأنها حال أى أىّ شيء ثبت لك حالة كونك غير فاعل . **(قوله ورأيت الذى تفعل)** لأن الصلة لا تكون اسما مفردا . **(قوله فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم)** أى الذى هو أقوى من القول الثالث والرابع لكونه قول البصريين مع ظهور بطلانهما بما تقدم فاندفع اعتراض البعض على قوله وصح القول بأن رافعه التجرد بأن مجرد إبطال أن الرافع وقوعه موقع الاسم لا يقتضى صحة أن الرافع التجرد وإنما يقتضيها إبطال الأقوال الثلاثة . **(قوله وأجاب الشارح بأنا لا نسلم إلخ)** هذا جواب بمنع أن التجرد عدمى وتسليم أن العدمى لا يكون علة للوجودى ولك أن تقول سلمنا أنه عدمى لكن لا نسلم أن العدمى لا يكون علة للوجودى على الإطلاق بل ذاك فى الأعدام المطلقة أما العدم المضاف كالعمى فيجوز كونه علة للوجودى . **(قوله لأنه عبارة عن استعمال المضارع إلخ)** الاستعمال هنا مصدر المبنى للمجهول ليكون وصفا للفعل فيصح تفسير التجرد الذى هو وصف للفعل به .

---

(١) راجع ما اختلف فيه البصريون والكوفيون فى الأشباه والنظائر النحوية للإمام السيوطى من تحقيقنا .

أول أحواله مخلصا عن لفظ يقتضى تغييره ، واستعمال الشىء والمجىء به على صفة مَّا ليس بعدمى .

(تنبيه): إنما لم يقيد المضارع هنا بالذى لم تباشره نون توكيد ولا نون إناث اكتفاء بتقدم ذلك فى باب الإعراب **(وبِلَنِ ٱنْصِبْهُ وَكَى)** أى الأدوات التى تنصب المضارع أربع : وهى لن وكى وأن وإذن ، وسيأتى الكلام على الأخيرتين : فأما لن فحرف نفى تختص بالمضارع وتخلصه للاستقبال وتنصبه كما تنصب لا الاسم ، نحو لن أضرب ولن أقوم ، فتنفى ما أثبت بحرف التنفيس ولا تفيد تأبيد النفى ولا تأكيده ، خلافا للزمخشرى : **الأول** : فى أنموذجه **والثانى** : فى كشافه ، وليس أصلها لا فأبدلت الألف نونا خلافا للفراء ، ولا لا أن فحذفت الهمزة تخفيفا والألف للساكنين[1] خلافا للخليل والكسائى .

(تنبيهات): **الأول** : الجمهور على جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا

(قوله اكتفاء بتقدم ذلك فى باب الإعراب) قال يس : لا حاجة إلى ذلك لأن رفع المضارع أعم من كونه لفظيا أو محليا كالمضارع المؤكد بالنون والذى فاعله نون الإناث ا هـ وهو تابع فى ذلك لشيخه سم . قال شيخنا : وفيه نظر إذ المضارع مع إحدى النونين ليس له محل رفع أبدا وله محل الناصب والجازم . صرح به القليوبى وغيره . **(قوله وبلن انصبه)** ولا يجوز الفصل بين لن والفعل اختيارا عند البصريين وهشام وأجاز الكسائىّ الفصل بالقسم ومعمول الفصل ووافقه الفراء على القسم وزاد الفصل بأظن والشرط . كذا فى السيوطى . **(قوله أى الأدوات إلخ)** تفسير لقوله وبلن أنصبه وكى مع ملاحظة قوله كذا بأن وقوله ونصبوا بإذن المستقبلا فافهم . **(قوله ما أثبت بحرف التنفيس)** أى معه وخصه بالذكر لمشاركته لن فى تخليص الفعل للاستقبال . **(قوله خلافا للزمخشرى إلخ)** وافقه على التأكيد كثيرون ورد ادعاؤه التأبيد بأنه لا دليل عليه وبأنها لو كانت للتأبيد للزم التناقض بذكر اليوم فى ﴿ **فلن أكلم اليوم إنسيا** ﴾ والتكرار بذكر أبدا فى ﴿ **ولن يتمنونه أبدا** ﴾ وأما التأبيد فى ﴿ **لن يخلقوا ذبابا** ﴾ فلأمر خارجى لا من مقتضيات لن ويجاب عن التناقض بأن القائل بالتأبيد إنما يقول به عند إطلاق منفيها وخلوه عن مقيداته وعن التكرار بأن هذا ليس تكررا باللفظ وهو ظاهر ولا بالمرادف لأن الاسم لا يرادف الحرف ولأن التأبيد نفس معنى أبدا وجزء معنى لن فلا يكون تكرارا وإنما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما فهم بالتضمن . كذا فى الشمنى وحاصله أنه ليس من التكرار بل من توكيد معنى تضمنى لكلمة سابقة بلفظ دلّ على هذا المعنى مطابقة . **(قوله خلافا للفراء)** لأن المعهود إبدال النون ألفا كنسفعا لا العكس . **(قوله خلافا للخليل والكسائى)** لأن دعوى التركيب إنما تصح إذا كان الحرفان ظاهرين حالة التركيب كلولا والظاهر هنا جزء كل منهما .

---

(١) أى لالتقاء الساكنين .

لن أضرب ، وبه استدل سيبويه على بساطتها ، ومنع ذلك الأخفش الصغير . **الثانى** : تأتى لن للدعاء كما أتت لا كذلك وفاقا لجماعة منهم ابن السراج وابن عصفور ، من ذلك قوله :

[١٠٤٩] **لَنْ تَزَالُوا كَذلِكُم ثُمَّ لَا زِلْـ ـتُ لَكُمْ خالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ**

وأما : ﴿ **فلن أكون ظهيرًا للمجرمين** ﴾ [القصص : ١٧] فقيل ليس منه لأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم بل إلى المخاطب أو الغائب ، ويرده قوله : ثم لا زلت لكم . **الثالث** : زعم بعضهم أنها قد تجزم كقوله :

[١٠٥٠] * **فَلَنْ يَحْلَ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ** *

وقوله :

[١٠٥١] **لَنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رَجائِكَ مَنْ حَرْ رَكَ دُونَ بـابِكَ الْحَلَقَـةْ**

(قوله الجمهور على جواز إلخ) استثنى أبو حيان التمييز فلا يجوز : عرقا لن يتصبب زيد . قال الدماميني : إنما يمتنع ذلك عند الجمهور لمنعهم تقديم التمييز على عامله فلا يقال عندهم عرقا تصبب زيد فهو ممتنع قبل مجيء لن وأما ابن مالك فلا يسلم هذا الاستثناء لأنه يجوز تقديم التمييز على عامله المتصرف بقلة كما تقدم فيجوز عنده قليلا عرقا لن يتصبب زيدا . اهـ ملخصا .

(قوله وبه استدل سيبويه على بساطتها) وجه الاستدلال أنه يمتنع تقديم معمول معمول أن عليها ونوقش فى الدليل بأنه يجوز أن يتغير حكم الشيء بالتركيب . دماميني .

(قوله ومنع ذلك الأخفش)[1] لأن النفى صدر الكلام ورد بأن ذلك خاص بما بخلاف لن بدليل قول الشاعر :

* **مه عاذلى فهائما لن أبرحا** *

(قوله لن تزالوا كذلكم) الدليل على أنه دعاء لا إخبار عطف الدعاء عليه وهو ثم لازلت إلخ . أفاده سم .

(قوله فلن يحل) بفتح اللام من حليت المرأة فى عينى بالكسر تحلى بالفتح وأما حلا الشيء فى فمى فمضارعه يحلو . شمنى والكاف فى قوله بعدك مكسورة والمنظر بفتح الظاء .

[١٠٤٩] البيت من الخفيف ، وهو للأعشى .

[١٠٥٠] البيت من الطويل ، وهو لكثير عزة .

[١٠٥١] البيت من المنسرح ، وهو لأعرابي .

---

(١) يقصد الأخفش الصغير .

والأول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة . وأما كى فعلى ثلاثة أوجه : **أحدها** : أن تكون اسما مختصرا من كيف كقوله :

[١٠٥٢] كَىْ تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ وما ثُئِرَتْ قَتْلَاكُمُ ولَظَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرِمُ

الثانى : أن تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملا وهى الداخلة على ما الاستفهامية فى قولهم فى السؤال عن العلة : كيمه بمعنى لمه ، وعلى ما المصدرية كما فى قوله :

[١٠٥٣] إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنفعْ فَضُرَّ فإنَّمَا يُرَجَّى الفتى كَيْمَا يَضُرَّ ويَنْفعَ

وقيل ما كافة[1] ، وعلى أن المصدرية مضمرة نحو جئت كى تكرمنى إذا قدرت النصب بأن ، ولا يجوز إظهار أن بعدها . وأما قوله :

[١٠٥٤] * كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وتَخْدَعَا *

(**قوله لن يخب الآن إلخ**) البيت من المنسرح إلا أنه سقط من قلم الناسخ لفظ من بعد حرك والحلقة بتسكين اللام سواء حلقة الحديد وحلقة القوم وجوز بعضهم الفتح كما فى البيت . (**قوله اسما مختصرا من كيف**) فتكون بمعنى كيف ويليها الاسم والماضى والمضارع مرفوعا ونظيرها فى الاختصار سو أفعل أى سوف أفعل . وحكى الكوفيون سف أقوم . كذا فى الفارضى . (**قوله كى تجنحون إلخ**) أى كيف تميلون . والسلم بكسر السين وفتحها الصلح . وثئرت بالمثلثة فى أوله مبنى للمفعول من تأرث القتيل وبالقتيل قتلت قاتله . واللظى النار . والهيجاء الحرب تمد كما فى البيت وتقصر . وتضطرم تلتهب والجملتان حالان من فاعل تجنحون أو الثانية حال من قتلاكم . شمنى . (**قوله كيما يضر وينفع**) أى للضر والنفع . (**قوله وقيل ما كافة**) أى كفت كى المصدرية عن نصب المضارع . (**قوله مضمرة**) أى وجوبا كما سيشير إليه وهو منصوب على الحالية من أن . (**قوله ولا يجوز إظهار أن بعدها إلخ**) جعل فى التسهيل إظهار أن بعد كى قليلا ونقل فى الهمع عن الكوفيين جواز إظهارها اختيارا . (**قوله كيما أن تغر وتخدعا**) العطف تفسيرى[2] كما قاله الشمنى ويظهر لى أن ما زائدة بين الجار

[١٠٥٢] هو من أبيات الكتاب من البسيط . الشاهد فى كى فإنه بمعنى كيف ، كما يقال سو فى سوف ؛ أى كيف تجنحون أى تميلون إلى سلم بالكسر والفتح : أى صلح . قوله : وما ثئرت قتلا كما جملة حالية . وثئرت مجهول من ثأرت القتيل وبالقتيل ثارا وثؤرة : أى قتلت قاتله . قوله : ولظى الهيجاء : مبتدأ ، وتضطرم خبره ، والجملة حال أيضا : أى ونار الحرب تشتعل .

[١٠٥٣] ذكر مستوفى فى شواهد حروف الجر . والشاهد ههنا فى كيما حيث دخلت عليها ما المصدرية . والمعنى إنما يرجى الفتى للنفع والضر .

[١٠٥٤] فقالَتْ أكُلَّ النّاسِ أصْبَحْتَ مانِحًا لِسَانَكَ كَيْمَا أن تَغُرَّ وتَخْدَعَا

ذكر مستوفى فى شواهد حروف الجر . والشاهد ههنا فى كيما جمع فيه بين كى وأن ، ولا يجوز ذلك إلا فى الضرورة .

---

(١) أي كفت العامل عن العمل .
(٢) يقصد أن الخداع هو نفس الغرر .

فضرورة[1] . **الثالث** : أن تكون بمنزلة أن المصدرية معنى وعملا وهو مراد الناظم ، ويتعين ذلك فى الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن كما فى نحو : ﴿ **لكيلا تأسوا** ﴾ [الحديد : ٢٣] ، ولا يجوز أن تكون حرف جر لدخول حرف الجر عليها ، فإن وقع بعدها أن كقوله :

[١٠٥٥] ★ **أَرَدْتَ لِكَيْما أَنْ تَطيرَ بِقِرْبَتِى** ★

احتمل أن تكون مصدرية مؤكدة بأن ، وأن تكون تعليلية مؤكدة للام ، ويترجح

ومجروره نحو : ﴿ **فبما رحمة من الله لنت لهم** ﴾ وصدر البيت :

★ **فقالت أكل الناس أصبحت مانحا** ★

لسانك كيما إلخ ويتعين كونها جارة إذا جاءت قبل اللام . سيوطى . **(قوله لدخول حرف الجر عليها)** أى ولا يجمع بين حرفى جر فى الفصيح ولك أن تقول هلا جاز ذلك ويكون الثانى مؤكدا كما لو وقع بعدها أن وكما لو جاءت قبل نحو كى لأقرأ إلا أن يقال الضرورة داعية إلى التوكيد هناك أى فيما إذا توسطت كى بين اللام وأن أو تقدمت على اللام بخلاف ما هنا وفيه نظر . ا هـ سم ببعض تغيير . ولعل وجه النظر أن الضرورة لا تدعو فى صورة التوسط إلى كون خصوص كى تأكيدا للام لاندفاعها بكون أن تأكيدا لكى ويمكن دفعه بأن المراد الضرورة المتخلص منها على وجه وجيه وسيأتى أن جعل كى تأكيدًا للام أولى من جعل أن تأكيدا لكى من ثلاثة أوجه فتأمل . **(قوله أردت لكيما أن تطير بقربتى)** تمامه :

★ **وتتركها شنا ببيداء بلقع** ★

تطير تذهب سريعا مستعار من طيران الطير . والشنّ بفتح الشين المعجمة القربة الخلقة . والبيداء بفتح الموحدة والمد الأرض التى يبيد أى يهلك من يدخل فيها . والبلقع الأرض القفر التى لا شىء فيها . شمنى .

[١٠٥٥] تمامه : ★ وتَتْرُكَها شَنًّا بِبَيْداءَ بَلْقَعِ ★

هو من الطويل . الشاهد فى لكيما أن تطير حيث يجوز فيها الوجهان : أحدهما أن تكون تعليلية مؤكدة للام . والآخر أن تكون مصدرية مؤكدة بأن زائدة غير عاملة ، لأن كيما تنصب الفعل بنفسها ، ولا يجوز إدخال ناصب على ناصب . يقال طار به إذا ذهب سريعا ، وتتركها بالنصب عطفا على أن تطير ، وشنا حال وهو القربة البالية ، وانتصابه بتأويل متشنا من الشنن وهو اليبس من الجلد . والبيداء المفازة . وبلقع الذى لا شىء فيه . قال الجوهرى : البلقعة الأرض القفراء التى لا شىء بها .

---

(١) أي ضرورة شعرية .

هذا الثانى بأمور : **الأول** : أنَّ أنْ الباب فلو جعلت مؤكدة لكى لكانت كى هى الناصبة فيلزم تقديم الفرع على الأصل . **الثانى** : ما كان أصلا فى بابه لا يكون مؤكدًا لغيره . **الثالث** : أن أن لاصقت الفعل فترجح أن تكون هى العاملة ، ويجوز الأمران فى نحو جئت كى تفعل ﴿ **كى لا يكون دولة** ﴾ [الحشر : ٧] ، فإن جعلت جارة كانت أن مقدرة بعدها وإن جعلت ناصبة كانت اللام مقدرة قبلها .

(تنبيهات): **الأول** : ما سبق من أن كى تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنها ناصبة للفعل دائما وتأوّلوا كيمه على تقدير كى تفعل ماذا ، ويلزمهم كثرة الحذف وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر ، وحذف ألفها فى غير الجر ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب ، وكل ذلك لم يثبت . ومما يردُّ قولهم قوله :

[١٠٥٦] *** فَأَوْقَدْتُ نَارِى كَىْ لِيُبْصَرَ ضَوْؤُها ***

وقوله :

[١٠٥٧] **كَـىْ لِتَقْضِينِـى رُقَيَّـةُ مَـــا وَعَدتنـــى غيـــرَ مُختَـــلَسِ**

(قوله لا يكون مؤكدا لغيره) أى لا يليق أن يكون مؤكدا لغيره وليس المراد لا يجوز أن يكون مؤكدا لغيره لأن مقتضى ما قدمه جوازه بمرجوحية . **(قوله تنبيهات)** أى تتعلق بكى وأما التنبيهات قبل فتتعلق بلن . والحاصل أنه أفرد كلا بتنبيهات ذكرها فى مبحثه وهذا يغنيك عما للبعض من التكلف البارد . **(قوله على تقدير كى تفعل ماذا)** أى لكى تفعل أى شىء والمتبادر من عبارته أن أداة الاستفهام فى هذا التركيب بحسب أصله ماذا لا ما وحدها وحينئذ لا يظهر قوله وإخراج ما إلخ لما يأتى قريبا ولا قوله فى غير الجر لأن ألف ماذا الاستفهامية لا تحذف لا فى الجر ولا فى غيره فالمناسب جعل تعبيره بماذا لمجرد بيان أن ما فى كيمه استفهامية لا لأن الأصل ماذا . **(قوله وإخراج ما إلخ)** ذهب بعضهم إلى أنها لا يلزم صدريتها وفى الصحيح أقول ماذا قال ابن مالك فيه شاهد على أن ما الاستفهامية إذا ركبت مع ذا تفارق وجود التصدير . شمنى .

(قوله كى لتقضينى) بإسكان الياء آخر الفعل للضرورة لأن البيت من المديد كما قاله العينى قال : ومختلس

[١٠٥٦] قاله حاتم الطائى . وتمامه : *** وأَخْرَجْتُ كَلْبِى وَهْوَ فِى الْبَيْتِ دَاخِلُهْ ***
والشاهد فى كى ليبصر ضوؤها ، فإن كى ههنا يتعين حرفا جارا للتعليل بمعنى اللام لظهور اللام بعدها ، وإنما جمع بينهما للتأكيد . وهذا تركيب نادر . والواو فى وهو للحال .

[١٠٥٧] قاله عبد الله بن قيس الرقيات من قصيدة من المديد . والشاهد فى كى لتقضينى ، فإن كى فيه تعليلية لتأخر اللام عنها . وغير مختلس بالنصب صفة لمصدر محذوف : أى لتقضينى ما وعدتنى قضاء غير مختلس ، وهو بفتح اللام مصدر ميمى بمعنى الاختلاس .

لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه . وذهب قوم إلى أنها حرف جر دائما ، ونقل عن الأخفش . **الثانى** : أجاز الكسائى تقديم معمول معمولها عليها نحو جئت النحو كى أتعلم ، ومنعه الجمهور . **الثالث** : إذا فصل بين كى والفعل لم يبطلها عملها خلافا للكسائى نحو جئت كى فيك أرغب ، والكسائى يجيزه بالرفع لا بالنصب . قيل والصحيح أن الفصل بينها وبين الفعل لا يجوز فى الاختيار . **الرابع** : زعم الفارسى أن أصل كما فى قوله :

[١٠٥٨] **وطَرْفُكَ إمَّا جِئتنا فاحْبِسَنَّهُ كما يَحْسَبوا أن الْهَوَى حيْثُ تَنظُرُ**

بفتح اللام مصدر ميمى بمعنى الاختلاس ا هـ وأقره شيخنا والبعض ولا حاجة إلى جعله مصدرا ميميا بل الظاهر أنه اسم مفعول حال من ما . **(قوله لأن لام الجر لا تفصل إلخ)** أى فليس النصب بكى بل بأن المضمرة بعد اللام المؤكدة لكى الجارة فبطل القول بأنها مصدرية ناصبة للفعل دائما . **(قوله حرف جر دائما)** أى والنصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة ورد بقوله تعالى : ﴿ **لكيلا تأسوا** ﴾ فإن زعم أن كى تأكيد للام كقوله : * **ولا للما بهم أبدا دواء** * رد بأن الفصيح المقيس لا يخرّج على الشاذ . تصريح . **(قوله ومنعه الجمهور)** لأن كى من الموصولات الحرفية ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول وإن كانت جارة فأن مضمرة بعدها وهى موصولة . سم . **(قوله إذا فصل بين كى إلخ)** قال أبو حيان : وأجمعوا على جواز الفصل بينها وبين معمولها بلا النافية وبما الزائدة وبهما معا وأما الفصل بغير ما ذكر فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين فى الاختيار مطلقا سواء رفع الفعل أو نصب وجوزه الكسائى بمعمول الفعل الذى دخلت عليه وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها فيرفع الفعل واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر من العمل فينصب الفعل فتلخص فى الفصل ثلاثة أقوال . ا هـ سيوطى . وبه يعلم ما فى كلام الشارح من الإجمال والإبهام . **(قوله بالرفع لا بالنصب)** أى مع الرفع لا مع النصب . **(قوله وطرفك إلخ)** الطرف العين ولا يجمع لأنه فى الأصل مصدر بل يطلق على الواحد والجماعة . قال تعالى : ﴿ **لا يرتد إليهم طرفهم** ﴾ وهو مبتدأ خبره جملة الشرط والجزاء ولا يجوز نصبه بمحذوف يفسره احبسنه لأن فعل الجزاء لا يعمل فى متقدم على شرطه فلا يفسر عاملا فيه ا هـ شمنى . وقوله فاحبسنه أى عن النظر إلينا وقوله كما يحسبوا قال شيخنا السيد : أى يظنوا من حسب كما فى نسخة قديمة

[١٠٥٨] قاله لبيد العامرى من قصيدة من الطويل . وطرفك كلام إضافى مبتدأ . وإما أصله أن وما زائدة ، وجئتنا فعل الشرط . قوله فاصرفنه جوابه ، والجملة كلها فى محل الرفع على الخبرية . والشاهد فى كما يحسبوا حيث استدلت به الكوفية والمبرد على أن كما تنصب بنفسها بمعنى كيما ، وعلامة النصب سقوط النون من يحسبوا . وأجيب بأنه لا يثبت حرف ناصب باحتمال . ويحتمل أن يكون النون حذفت للضرورة . أو الأصل كيما فحذفت الياء لذلك . وقال ابن مالك : الكاف فيه للتشبيه كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصبت ، وذلك قليل .

كيما فحذفت الياء ونصب بها . وذهب المصنف إلى أنها كاف التشبيه كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصبت ، وذلك قليل . وقد جاء الفعل بعدها مرفوعا فى قوله :

[١٠٥٩] * لَا تَشْتُمِ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ *

الخامس : إذا قيل جئت لتكرمنى فالنصب بأن مضمرة ، وجوّز أبو سعيد كون المضمر كى ، والأول أولى لأن أن أمكن فى عمل النصب من غيرها فهى أقوى على التجوّز فيها بأن تعمل مضمرة و(**كَذا بأنْ**) أى من نواصب المضارع أن المصدرية نحو : ﴿ **وأن تصوموا** ﴾ [البقرة : ١٨٤] ، ﴿ **والذى أطمع أن يغفر لى خطيئتى** ﴾ [الشعراء : ٨٢] ،

بيدى من شرح الكافية ضبط قلم وتنظر بتاء الخطاب ا هـ . والمعنى إذا جئتنا فلا تجعل نظرك إلينا بل إلى غيرنا ليظنوا أن هواك للشىء الذى تنظر إليه لا لمحبوبتك فيستتر أمرك . (**قوله ونصب بها**) فتكون كى مصدرية واللام مقدرة قبلها . (**قوله كاف التشبيه إلخ**) عبارة المغنى : وقال ابن مالك هى كاف التعليل وما الكافة ا هـ وهى تفيد أن كونها كاف التشبيه بحسب الأصل . (**قوله فنصبت**) يلزم عليه عمل عامل الاسم المختص به فى الفعل وهو ممتنع . وأجيب بأن نسبة نصب الفعل إلى الكاف التعليلية كنسبته إلى اللام التعليلية وهى نسبة مجازية باعتبار أن النصب بأن مضمرة بعدها ولا يخفى أن التكلف فيما قاله ابن مالك وأن رواية لكى يحسبوا مؤيدة لقول الفارسى وأنه يمكن أن يقال إن ما فى البيت مصدرية لا كافة والفعل منصوب بها حملا على أن أختها كما قيل فى كما تكونوا يولى عليكم . كذا فى الشمنى . وأنا أقول : لا يخفى أن ادعاءه التكلف فيما قاله ابن مالك غير ظاهر وإن تبعه البعض وإن أسهل مما قاله ومما قاله ابن مالك ومما قاله الفارسى أن تكون الكاف تعليلية وما مصدرية كما فى قوله تعالى : ﴿ **واذكروه كما هداكم** ﴾ والفعل مرفوع بالنون المحذوفة تخفيفا كما فى قوله : * **أبيت أسرى وتبيتى تدلكى** * فاحفظه . (**قوله وذلك قليل**) أى النصب بكاف التشبيه المضمنة معنى التعليل كذا قال شيخنا وهو صريح فى بقائها على إفادة التشبيه مع زيادة التعليل والظاهر أنها فى مثل ذلك للتعليل فقط وتسمية المصنف لها كاف التشبيه باعتبار الأصل كما مر فتدبر . (**قوله وجوز أبو سعيد**) أى السيرافى ووافقه ابن كيسان وحملهما على ذلك أن العرب أظهرت بعد لام كى أن تارة وكى تارة . همع . (**قوله كذا بأن**) هى أم الباب لأنها تعمل ظاهرة ومقدرة وإنما أخرها عن لن وكى لطول الكلام عليها عنهما قال فى الهمع ويقال فيها عن بإبدال الهمزة عينا .

[١٠٥٩] قاله رؤبة . قاله النحاس . المعنى لعلك لا تشتم . وما كافة ، ولما كفت غيرت المعنى ، كما أن كى لما كفت بما تغيرت عما كانت عليه . والمعنى أنك إن شتمت شُتمت ، وإذا لم تشتم لا تشتم ، ولعلك إن لم تشتم لم تشتم . والشاهد فى كما لا تشتم حيث رفع الفعل بعد كما ولم ينصب . فقالت الكوفية : لم يكن بمعنى كيما فلم ينصب . وقالت البصرية : هذا على أصله لأن كما ليست من النواصب .

(لَا بعدَ عِلمٍ) أى ونحوه من أفعال اليقين فإنها لا تنصبه لأنها حينئذ المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن نحو: ﴿**علم أن سيكون**﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿**أفلا يرون ألا يرجع**﴾ [طه: ٨٩]، أى أنه سيكون وأنه لا يرجع. وأما قراءة بعضهم ألا يرجع بالنصب وقوله:

[١٠٦٠] **نَرضَى عن الله أنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا . ألا يُدَانِيَنَا مِن خلقِهِ بَشَرُ**

فمما شذ. نعم إذا أول العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده، ولذلك أجاز سيبويه ما علمت إلا أن تقوم بالنصب، قال لأنه كلام خرج مخرج الإشارة فجرى مجرى قولك أشير عليك أن تقوم. وقيل يجوز بلا تأويل. ذهب إليه الفراء وابن الأنبارى. والجمهور

(قوله أى ونحوه) حمل كلام المصنف على أن المعنى لا بعد مادة علم فاحتاج إلى قوله ونحوه والأولى حمله على أن المعنى لا بعد مفيد علم كرأى وتحقق وتيقن وتبين وظن مستعملا فى العلم وحينئذ لا يحتاج إلى ذلك ومثل هذا يقال فى قوله والتى من بعد ظن. **(قوله نرضى عن الله)** يعنى نثنى عليه ونشكره وقوله إن الناس إلخ استئناف بيانى مسوق للتعليل وقوله ألا يدانينا أى يقاربنا فى المفاخر. **(قوله إذا أول العلم بغيره)** من ذلك ما إذا أريد به الظن. **(قوله ولذلك أجاز سيبويه إلخ)** ومنع المبرد النصب بعد العلم مطلقا باقيا على حقيقته أو مؤولا كما فى الهمع. **(قوله خرج مخرج الإشارة)** أى وقع موقع الكلام الدال على الإشارة فمعنى ما علمت إلخ ما أشير عليك إلا بأن تقوم وقوله فجرى إلخ أى فعومل معاملة قولك أشير إلخ فى نصب الفعل. **(قوله والجمهور على المنع)** أى منع وقوع الناصبة للمضارع بعد العلم بلا تأويل قال الدمامينى: هو الصواب لأن الناصبة تدخل على ما ليس بمستقر ولا ثابت لأنها تخلص المضارع للاستقبال فلا تقع بعد أفعال التحقيق بخلاف المخففة فإنها تقتضى تأكيد الشىء وثبوته واستقراره اهـ وفيه عندى نظر لأنه إن أريد بعدم استقرار مدخولها وثبوته عدم تيقنه فممنوع وتعليله باستقبال مدخولها لا يفيده فقد يكون المستقبل متيقنا وحينئذ لم يضر تلو أن أفعال اليقين وإن أريد به عدم حصوله وقت التكلم فمسلم لكن لا يلزم من ذلك عدم تيقن حصوله فى المستقبل فإذا كان كذلك لم يضر تلو أن أفعال اليقين فكيف التصويب الذى ارتكبه. وقال الفارضى: إنما وجب كونها مخففة لأن العلم لا يناسبه إلا التوكيد وأن المثقلة كالمخففة فى التوكيد وأما أن المصدرية فإنها للرجاء والطمع فلا يناسبان العلم اهـ ثم ما ذكرناه من أن المراد بالمنع فى قول الشارح والجمهور على المنع منع وقوع الناصبة للمضارع بعد العلم بلا تأويل لا مطلقا هو المتبادر من عبارة التصريح والهمع والذى ترجاه شيخنا ويدل له تعليل الدمامينى الذى قدمناه فقول البعض بعد العلم مطلقا غير ظاهر وقد تلخص أن الأقوال ثلاثة: قول المبرد بالمنع مطلقا و لم يذكره الشارح، وقول الفراء وابن الأنبارى بالجواز مطلقا، وقول سيبويه والجمهور بالتفصيل فاعرف ذلك.

[١٠٦٠] البيت من البسيط ، وهو لجرير .

على المنع (**والتى مِن بعْدِ ظَنّ**) ونحوه من أفعال الرجحان (**فَانصِبْ بها**) المضارع إن شئت بناء على أنها الناصبة له (**والرَّفعَ صحِّحْ واعْتقِدْ**) حينئذ (**تَخْفيفَها مِن أنَّ**) الثقيلة (**فهْوَ مُطَّرِدْ**) وقد قرئ بالوجهين : ﴿ **وحسبوا ألا تكون فتنة** ﴾ [المائدة : ٧١] ، قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائى برفع تكون والباقون بنصبه . نعم النصب هو الأرجح عند عدم الفصل بينها وبين الفعل ، ولهذا اتفقوا عليه فى قوله تعالى : ﴿ **أحسب الناس أن يتركوا** ﴾ [العنكبوت : ٢] .

(**تنبيهات**)*: **الأول** : أجرى سيبويه والأخفش أن بعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقن المخوف نحو : خفت ألا تفعل وخشيت أن تقوم ، ومنه قوله :

[١٠٦١] ★ **أخافُ إذَا ما مِتُّ ألا أذُوقُها** ★

(**قوله والتى من بعد ظنّ إلخ**) أى لأن الناصبة للمضارع أكثر وقوعا من المخففة. أما عند الفصل فالأرجح الرفع لأن الفصل بين المخففة ومدخولها أكثر من الفصل بين الناصبة للمضارع ومدخولها كذا قال البعض وقد يقال أكثرية الفصل بين المخففة ومدخولها معارض بأكثرية وقوع الناصبة للمضارع ومقتضى ذلك استواء الوجهين عند الفصل ويؤيده اختلاف القراء عند الفصل فى قوله تعالى: ﴿**وحسبوا ألا تكون فتنة**﴾ ولو كان راجحا لاتفقوا عليه كما اتفقوا على النصب لرجحانه فى قوله تعالى: ﴿**أحسب الناس أن يتركوا**﴾ كما سيذكره الشارح. نعم ذكر بعضهم أن السبعة[1] قد يتفقون على المرجوح فافهم. (**قوله عند عدم الفصل**) أى بلا فقط لأنها التى يحتمل معها كون أن مخففة أو ناصبة لجواز الفصل بها بين المخففة والفعل أو الناصبة والفعل بخلاف غيرها مما يفصل به بين المخففة والفعل كان وقد ولو وحرف التنفيس لأن غيرها ما يفصل به بين الناصبة والفعل فمعه يتعين كون أن مخففة فيجب الرفع لا أنه يترجح فقط. فقول شيخنا عند عدم الفصل أى بلا أو لن أو ما أشبههما من الحروف التى تفصل بين أن المخففة والفعل غير صحيح. (**قوله بعد الخوف**) أى الذى لم يستعمل بمعنى العلم وإلا كان من بابه. سم. (**قوله لتيقن المخوف**) أى عند تيقنه. قال سم: ويفهم منه وجوب النصب عند عدم التيقن وهو شامل لظن المخوف فظاهره أنه حينئذ

[١٠٦١] **إذَا مِتُّ فادْفِنِّى إلَى جَنْبِ كَرْمَةٍ ... تُرَوِّى عِظامِى فى المَمَاتِ عُرُوقُهَا**
ولا تَدْفِنَنِّى فى الفَلاةِ فإنَّنِى ... أخافُ إذا مَا مِتُّ ألا أذوقُهَا

قالهما أبو محجن بن حبيب الثقفى الصحابى رضى الله عنه. فادفنى جواب الشرط، وتروى مع فاعله – وهو عروقها – جملة فى محل الجر صفة كرمة. والفاء فى فإننى: للتعليل وما زائدة. والشاهد فى أن حيث أهملت و لم تعمل فى لا أذوقها، هكذا زعم بعضهم، والصحيح أن أن ههنا مخففة من الثقيلة، والتقدير: أنه لا أذوقها.

---

(١) يقصد القراء السبعة أصحاب القراءات.

ومنع ذلك الفرّاء. **الثانى**: أجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها مستشهدا بقوله:

[١٠٦٢] **رَبَّيْتُهُ حتى إذَا تَمَعْدَدَا كانَ جَزائِى بالْعصا أنْ أُجْلَدَا**

قال فى التسهيل: ولا حجة فيما استشهد به لندوره أو إمكان تقدير عامل مضمر. **الثالث**: أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختيارا[1] نحو أريد أن عندك أقعد، وقد ورد ذلك مع غيرها اضطرارا كقوله:

[١٠٦٣] **لَمَّا رأيتُ أبَا يزِيدَ مُقَاتِلَا أَدَعَ الْقِتالَ وأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ**

لا يلحق بالظن كما ألحق بالعلم عند التيقن فليراجع اهـ وقد يقال الذى يفهم من قوله لتيقن المخوف أنه لا يجب الرفع عند عدم التيقن وعدم وجوب الرفع صادق بوجوب النصب وبجواز الوجهين فتأمل. **(قوله ألا أذوقها)** أى برفع أذوق كبقية القوافى والضمير للخمرة. **(قوله ومنع ذلك الفراء)** أى فأوجب النصب فى تلك الصورة ونقله فى الهمع عن المبرد. **(قوله أجاز الفراء إلخ)** ومذهب البصريين المنع لأن معمول الصلة من تمامها فكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم معمولها. همع. **(قوله تمعددا)** أى قويت معدته كناية عن كبره. **(قوله أو إمكان تقدير عامل مضمر)** أى كان جزائى أن أجلد بالعصا أن أجلد فالجارّ والمجرور متعلق بأجلد المحذوف لا المذكور. دمامينى. **(قوله أجاز بعضهم إلخ)** أما الجمهور ومنهم سيبويه فيمنعون فى الاختيار الفصل مطلقا. **(قوله بالظرف إلخ)** وأجازه الكوفيون بالشرط نحو أردت أن إن تزرنى أزورك بالنصب. همع. **(قوله وشبهه)** هو الجار والمجرور. **(قوله لما رأيت إلخ)** يلغز به فيقال أين جواب لما وبم انتصب أدع. والجواب أن الأصل لن ما فأدغمت النون فى الميم للتقارب وحقهما أن يكتبا منفصلين لكن وصلا خطا فى بعض النسخ للإلغاز وما ظرفيه مصدرية وقد فصل بها وبصلتها بين لن والفعل وأشهد ليس معطوفا على أدع لمنافاته قوله لن أدع القتال بل منصوب بأن مضمرة وأن والفعل عطف على القتال أى لن أدع القتال وشهود الهيجاء فهو من عطف الفعل على المصدر الصريح ونظيره فى الإلغاز قوله:

عافت الماء فى الشتاء فقلنا بَرِّديه تصادفيه سخينا

فيقال كيف يكون التبريد سببا لمصادفته سخينا. وجوابه أن الأصل بل رديه بوزن عديه من الورود أى اشربيه تجديه سخينا.

[١٠٦٢] رجز لم أعلم راجزه. أى ربيت ابنى حتى إذا غلظ وشب. وحتى حرف ابتداء بعدها الجملة الفعلية الماضية. وإذا فى موضع نصب بشرطها أو جوابها. وتمعدد فى موضع الشرط. وكان جزائى فى موضع الجواب. والشاهد فى: بالعصا أن أجلدا، فإن بالعصا يتعلق بأجلدا، وأجلد معمول أن وصلتها، وبالعصا معمول معمول إن فاستدل به الفراء على جواز تقديم معمول معمول إن عليها. وأجيب بأنه نادر لا يقاس عليه، أو تؤول بأن التقدير: كان جزائى أن، أجلد بالعصا أن أجلد، فحذف الأول لدلالة الثانى عليه.

[١٠٦٣] البيت من الكامل، وهو بلا نسبة.

---

(١) أى لا ضرورة.

والتقدير لن أدع القتال مع شهود الهيجاء مدة رؤية أبي يزيد . **الرابع** : أجاز بعض الكوفيين الجزم بها ، ونقله اللّحيانى عن بعض بنى صباح من ضبة ، وأنشدوا :

[١٠٦٤] **إذَا ما غَدَوْنا قالَ وِلْدَانُ أهلِنا تَعالَوْا إلى أنْ يأتِنَا الصيْدُ نَحْطِبِ**

وقوله :

[١٠٦٥] **أُحاذِرُ أنْ تَعْلَمْ بهَا فَتَرُدَّها فَتَتْرُكَها ثِقْلًا علَىَّ كَمَا هِيَا**

وفى هذا نظر لأن عطف المنصوب ـ وهو فتتركها ـ عليه يدل على أنه سكن للضرورة لا مجزوم . **الخامس** : تأتى أن مفسرة وزائدة فلا تنصب المضارع . فالمفسرة

(قوله اللحيانى) بكسر اللام وسكون الحاء المهملة. ولحيان أبو قبيلة. وصباح بفتح الصاد المهملة وتشديد الموحدة وآخره حاء مهملة. أبو بطن من ضبة وضبة بمعجمة مفتوحة وموحدة مشددة أبو قبيلة. شمنى مع زيادة قولى أبو بطن من ضبة. واللحيانى من البصريين كما فى الهمع. **(قوله إذا ما غدونا)** أى بكرنا ونحطب بحاء مهملة فطاء مهملة مكسورة مضارع حطب أى جمع الحطب وهو جواب الأمر. **(قوله أن تعلم بها)** الضمير المستتر فى تعلم يرجع إلى بثينة محبوبة الشاعر الذى هو جميل والضمير البارز فى بها يرجع إلى الحاجة المذكورة فى البيت قبله . والثقل بكسر فسكون واحد الأثقال وهى الأشياء الثقيلة. **(قوله وهو فتتركها)** حصر المنصوب فى فتتركها لأنه المنصوب نصا بخلاف فتردها إذ قد يدعى أنه مجزوم وحرّك تخلصا من التقاء الساكنين وكانت حركته فتحة للخفة . **(قوله تأتى أن مفسرة إلخ)** وضميرا للمتكلم فى قول بعض العرب أن فعلت وضميرا للمخاطب فى نحو أنت وأنت إلخ. قال الكوفيون: وشرطية كان المكسورة كما فى قوله:

أبا خراشة إما أنت ذا نفر فإن قومى لم تأكلهم الضبع

ورجحه فى المغنى بأمور منها مجيء الفاء بعدها كثيرا كما فى البيت وتقدم تخريجه على غير قولهم فى باب كان وأخواتها قيل ونافية كان للمكسورة كما فى قوله تعالى حكاية عن طائفة من أهل الكتاب: ﴿**أو يؤتى أحد مثل ما أوتيتم**﴾ [آل عمران: ٧٣] وخرجه الزمخشرى[1] وغيره عن معنى صدر منكم ما صدر كراهة أن يؤتى إلخ أى حملكم على ذلك الحسد فيكون متعلقا بمحذوف من مقول قل أو على معنى ولا تظهروا الإيمان بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب إلا لمن تبع دينكم فيكون متعلقا بقوله ولا تؤمنوا وجملة قل إن الهدى هدى الله اعتراض ونوقش بأن ما قبل إلا لا يعمل فيما بعدها إلا المستثنى والمستثنى منه وتابع أحدهما.

[١٠٦٤] البيت من الطويل ، وهو لامرىء القيس .

[١٠٦٥] البيت من الطويل ، وهو لجميل بثينة .

(١) فى كشافه عند تفسيره للآية الكريمة .

هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو: ﴿**فأوحينا إليه أن اصنع الفلك**﴾ [المؤمنون: ٢٧]، ﴿**وانطلق الملأ منهم أن امشوا**﴾ [صٓ: ٦] والزائدة هي التالية للما نحو: ﴿**فلما أن جاء البشير**﴾ [يوسف: ٩٦] والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله:

وأجيب باحتمال أن الزمخشري لا يرى ذلك في الظرف والجارّ والمجرور لتوسعهم فيهما . (**قوله مفسرة**) أي لمتعلق فعل قبلها . قال الرضي : وأن لا تفسرّ إلا مفعولا مقدرا نحو : كتبت إليه أن قم أي كتبت إليه شيئا هو قم أو ظاهرا نحو : ﴿ **إذ أوحينا إلى أمك ما يوحى * أن اقذفيه** ﴾ . دماميني . (**قوله المسبوقة بجملة إلخ**) بقي قيدان وهما أن يتأخر عنها جملة و لم تقترن بجارّ فخرج من التعريف ﴿ **وآخر دعواهم أن الحمد لله** ﴾ لعدم تقدم الجملة فأن فيه مخففة من الثقيلة كما في الفارضي وغيره وإنما لم تكن المسبوقة بمفرد مفسرة لأن المفسرة ليس ما بعدها من صلة ما قبلها بل يتم الكلام دونه ولا يحتاج إليه إلا من جهة تفسير المبهم فيه وما بعد المسبوقة بمفرد ليس كذلك فإن أن الحمد لله خبر آخر دعواهم . قاله الرضي وقلت له أن افعل لوجود حروف القول فلا يقال هذا التركيب لعدم وجوده في كلامهم لأن الجملة تقع مفعولا لصريح القول وعلى تسليم أنه يقال لا تجعل أن فيه تفسيرية بل زائدة وجوز الزمخشري في أن اعبدوا الله أن تكون أن مفسرة على تأويل قلت بأمرت واستحسنه في المغني . قال : وعلى هذا فمعنى شرطهم ألا يكون في الجملة قبلها حروف القول أي باقيا على حقيقته غير مؤول بغير ا هـ وجوز ابن عصفور أن يفسر بها صريح القول ولا يقال أخذت عسجدا أن ذهبا لعدم تأخر الجملة فلا يؤتى بأن بل تحذف أو يؤتى بدلها بأي وكتبت إليه بأن افعل أو كتبت إليه أن افعل إذا قدر معها الباء لاقترانها بالجارّ فهي مصدرية في الموضعين لأن حرف الجر لا يدخل إلا على اسم صريح أو مؤول . (**قوله أن اصنع الفلك**) قيل الجملة مفسرة فلا محل لها كما في المغني وفيه عندي نظر لأنه إنما يظهر في المفسرة التي ليست في معنى المفرد كما في زيدا ضربته لا في المفسرة بعد أن للمفعول لأن الظاهر أن هذه في محل نصب تبعا لما فسرته لأنها في معنى هذا اللفظ فيحل المفرد محلها وفي كلام الكافيجي ما نصه : الظاهر أن الإيحاء متعلق بالجملة تعلق مفعولية فتكون منصوبة المحل ا هـ وهو يؤيد ما قلنا إن أراد المفعولية في المعنى مع بقاء أن على كونها مفسرة فإن أراد المفعولية في اللفظ مع كون أن زائدة فشيء آخر فتدبر . (**قوله وانطلق الملأ إلخ**) ليس المراد بالانطلاق المشي بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام كما أنه ليس المراد بالمشي في أن امشوا المشي المتعارف بل الاستمرار على الشيء . (**فائدة**)*: إذا ولي أن الصالحة للتفسير مضارع معه لا نحو أشرت إليه ألا يفعل جاز رفعه على تقدير لا نافية وجزمه على تقديرها ناهية وعليهما فأن مفسرة ونصبه على تقديرها نافية وأن مصدرية فإن فقدت لا امتنع الجزم وجاز الرفع والنصب ا هـ مغني . **أقول** : يصح على الجزم بلا ناهية أن تكون أن مصدرية بناء على الأصح من كونها توصل بالأمر والنهي .

[١٠٦٦] * كأنْ ظَبْيَةٍ تَعطُوا إلى وَارِقِ السَّلَمْ *

فى رواية الجر . وبين القسم ولو كقوله :

[١٠٦٧] فَأُقسِمُ أنْ لَوِ الْتقَينا وأَنتمُ لَكانَ لكُم يَومٌ مِنَ الشرِّ مُظلِمُ .

وأجاز الأخفش إعمال الزائدة ، واستدل بالسماع كقوله تعالى : ﴿ وما لنا أن لا

(قوله التالية للما) أى التوقيتية كما فى المغنى احترازا عن النافية وهى الجازمة والموجبة وهى التى بمعنى إلا فما يقتضيه كلام البعض من مغايرة الجازمة للنافية فاسد .

(قوله نحو فلما أن جاء البشير) وتقول أكرمك لما أن يقوم زيد بالرفع . فارضى .

(قوله لكان لكم إلخ) جواب القسم لتقدمه وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه بناء على أن الشرط الامتناعى كغيره فى كون الجواب له عند تقدمه أو جواب لو وجواب القسم محذوف بناء على أن الجواب للامتناعى تقدم على القسم أو تأخر أو جواب لو ولو وما دخلت عليه جواب القسم . وسيأتى هذا الخلاف فى بحث عوامل الجزم .

(قوله وما لنا ألا نقاتل) إن قلت : ليست هذه من مواضع الزيادة المتقدمة . قلت : الأخفش لا يخص الزيادة بما تقدم بل زعم أنها تزاد فى غير ذلك . ا هـ تصريح . ووجه زيادتها فى الآية أن مالنا ونحوه كما لك لا يقع بعده عند الأخفش إلا الفعل الصريح عن أن الجملة حالية نحو : ﴿ **ما لى لا أرى الهدهد** ﴾ [النمل : ٢٠] ، أو الاسم الصريح على أنه حال نحو مالك قائما دون المؤول بالاسم ولا يرد أن الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال لأن دليل الاستقبال أن غير الزائدة لا الزائدة . كذا فى الدمامينى .

(قوله لتأوله بما منعنا) أى فأن لا نقاتل مفعول ثان للجار والمجرور لتأوله بفعل يتعدى لاثنين .

[١٠٦٦] ذكر مستوفى فى شواهد إن وأخواتها . والشاهد فى كأن ظبية – على رواية من جر ظبية – حيث وقع فيه أن زائدة بين الكاف ومجرورها وهو ظبية ، فلم تعمل شيئا . فافهم .

[١٠٦٧] هو من الطويل . والشاهد فى زيادة أن بين القسم ولو . وأنتم عطف على الضمير المرفوع فى التقينا وهذا فى غير الضرورة قبيح . والتقدير : لو التقينا نحن وأنتم . وفيه خلاف مشهور . ولكان جواب الشرط . ومظلم بالرفع صفة يوم .

نقاتل ﴾ [البقرة : ٢٤٦] ، وبالقياس على حرف الجر الزائد ، ولا حجة فى ذلك لأنها فى الآية مصدرية ، فقيل : دخلت بعد ما لنا لتأوله بما منعنا ، وفيه نظر لأنه لم يثبت إعمال الجار والمجرور فى المفعول ، ولأن الأصل ألا تكون لا زائدة ، والصواب قول بعضهم : أن الأصل وما لنا فى ألا نقاتل ، والفرق بينها وبين حرف الجر أن اختصاصه باق مع الزيارة بخلافها فإنها قد وليها الاسم فى البيت الأول والحرف فى الثانى **(وبَعضهُم)** أى بعض العرب **(أَهْمَلَ أنْ حَمْلًا عَلَى * ما أُختِها)** أى المصدرية **(حيثُ اسْتَحقَّتْ عمَلًا)** أى واجبا ، وذلك إذا لم يتقدمها علم أو ظن كقراءة ابن محيصن : ﴿ **لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة** ﴾[1] [البقرة : ٢٣٣] ، وقوله :

[١٠٦٨] **أنْ تقرآنِ على أسْماءَ ويْحَكُمَا ـ مِنّى السَّلامَ وأَلَّا تُشْعِرا أحَدَا**

(قوله إعمال الجار والمجرور) وهو لنا فى المفعول وهو ألا نقاتل . ا هـ سم . قال الدمامينى : قد يقال إنما يرد ذلك لو كان ألا نقاتل عند هذا القائل مفعولا مصرحا وليس فى كلامه ما يقتضيه لاحتمال أن يكون عنده على نزع الخافض وهو عن فإنه يقال منعته عن كذا كما فى الصحاح وغيره والمحل نصب أو خفض على الخلاف . **(قوله ألا تكون لا زائدة)** أى كما لزم على هذا القول إذ المعنى عليه وما منعنا أن نقاتل . سم . **(قوله والصواب قول بعضهم إلخ)** هذا مقابل القيل السابق كما هو صريح المغنى لا قول الأخفش كما زعم البعض لأنه قابل قول الأخفش بقوله لأنها فى الآية مصدرية ثم ذكر قولين على أنها مصدرية . **(قوله فى ألا نقاتل)** فتكون أن مصدرية منسبكة مع ما بعدها بمصدر مجرور بجار محذوف متعلق بما تعلق به لنا . **(قوله والفرق بينها إلخ)** هذا رد لقياس الأخفش أن الزائدة على حرف الجر الزائد . **(قوله حملا)** أى بالحمل على ما بجامع أن كلا منهما حرف مصدرى ثنائى وبعضهم أعمل ما المصدرية حملا على أن المصدرية نحو : كما تكونوا يولى عليكم ا هـ مغنى . قال الدمامينى : ولا حاجة إلى جعل ما هنا ناصبة فإن فى ذلك إثبات حكم لها لم يثبت فى غير هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة وقد سمع نثرا ونظما ا هـ . **(قوله حيث استحقت)** أى أن عملا أى واجبا كما يفيده كلام الشارح والظرف متعلق بأهمل . **(قوله وذلك)** أى استحقاق أن العمل . **(قوله لمن أراد أن يتم)** أى بالرفع والقول بأن أصله يتمون فهو منصوب

[١٠٦٨] هو من البسيط . والشاهد فى أن تقرآن حيث أهملت أن عن العمل . فإن قلت : ما محل أن هذه ؟ قلت : بدل من حاجة فى قوله قبله :

إنْ تَقْضِيا حاجَةً لِى خَفَّ مَحْمِلُها ـ تَسْتَوْجِبا مِنَّةً عِنْدِى لَها وَيَدا

أو رفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أى هى أن تقرآن . وويحكما : كلمة ترحم وألا تشعرا : عطف على أن الأولى . فافهم .

(١) أى برفع الفعل يتم وهو فى قراءتنا (حفص عن عاصم) بالنصب .

هذا مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فهى عندهم مخففة من الثقيلة .

(تنبيه)*: ظاهر كلام المصنف أن إهمالها مقيس **(ونَصَبوا بإذن المُسْتقبَلا * إنْ صُدِّرتْ والفِعلُ بعْدُ مُوصَلا . أوْ قَبلَهُ اليمينُ)** أى شروط النصب بإذن ثلاثة : **الأول** : أن يكون الفعل مستقبلا ، فيجب الرفع فى إذن تصدق جوابا لمن قال : أنا أحبك . **الثانى** : أن تكون مصدرة ، فإن تأخرت نحو أكرمك إذن أهملت ، وكذا إن وقعت حشوا كقوله :

بحذف النون وحذفت الواو للساكنين واستصحب ذلك خطاً والجمع باعتبار معنى من تكلف. تصريح.
(قوله أن تقرآن إلخ) إما فى محل نصب بدل من حاجة فى قوله قبله:

يا صاحبىّ فدت نفسى نفوسكما وحيثما كنتما لاقيتما رشدا
أن تحملا حاجة لى خف محملها وتصنعا نعمة عندى بها ويدا

أو من أن تحملا المنصوب بمحذوف تقديره أسألكما وإما فى محل رفع خبر مبتدأ محذوف عائد إلى حاجة أى هى أن تقرآن. والشاهد فى أن الأولى وليست مخففة من الثقيلة خلافا للكوفيين قيل بدليل أن المعطوفة عليها واعترض بأنه لا مانع من عطف أن الناصبة وصلتها على أن المخففة وصلتها إذ هو عطف مصدر على مصدر. اهـ يس مع زيادة. وقد يجاب بأن مراده أن عطف أن الناصبة مرجح لكون أن المعطوف عليها ناصبة للتناسب والترجيح كاف فى الاستشهاد ولا يلزم التعيين ولك أن تستدل على كونها ليست المخففة بعدم وقوعها بعد دال علم أو ظن فاحفظه. **(قوله ظاهر كلام المصنف إلخ)** وظاهره أيضا اختصاصها بالإهمال ووجهه أنهم يتوسعون فى الأمهات وضعفها من جهة أنها قد تهمل لا ينافى كونها أما إذ لا يلزم فى الأم قوتها من كل وجه فاندفع اعتراض البعض. **(قوله ونصبوا)** اعلم أن أكثر العرب يلتزم إعمال إذن عند استيفاء شروطه والقليل منهم يلتزم إهمالها عند ذلك كما سيذكره الشارح. إذا علمت ذلك فالضمير فى نصبوا لأكثر العرب وهو على الوجوب فقول البعض تبعا لشيخنا ونصبوا أى جوازا كما سينبه الشارح عليه غير ظاهر فتأمل والواو فى والفعل بعد حالية وموصلا حال من الضمير المستكن فى الخبر أعنى بعد. وقوله أو قبله اليمين إما معطوف على بعد واليمين فاعل الظرف لاعتماده على المبتدأ أو مبتدأ مؤخر وقبله خبر مقدم وإما معطوف على موصلا على الوجهين المذكورين فى العطف على بعد والمراد بالبعدية على هذا ما يشمل البعدية مع الانفصال. **(قوله أن يكون الفعل مستقبلا)** إجراء لها مجرى سائر النواصب وإنما لم تعمل النواصب فى فعل الحال لأن له تحققا فى الوجود كالأسماء فلا يعمل فيه عوامل الأفعال. دماميني. **(قوله فيجب الرفع فى إذن تصدق إلخ)** أى لأنه حال ومن شأن الناصب أن يخلص المضارع للاستقبال. همع. **(قوله أن تكون مصدرة)** أى فى جملتها بحيث لا يسبقها شيء له تعلق بما بعدها وإنما لم تعمل غير مصدرة لضعفها بعدم تصدرها عن العمل. هـ. دماميني. وفى الشمنى: أن ترك تصديرها داخلة على المضارع إنما يكون فى ثلاثة مواضع بالاستقراء أن يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو: أنا إذن أكرمك أو جوابا لشرط قبلها نحو: إن تزرنى إذن أكرمك. أو لقسم قبلها نحو: والله إذن لأخرجن انتهى وفى الموضع الأول خلاف كما فى الهمع فأجاز هشام النصب بعد مبتدأ كالمثال

[١٠٦٩] لَئِنْ عادَ لِى عبدُ العزيزِ بِمثلِها وأمْكَننى مِنها إذًا لَا أُقِيلُها

فأما قوله :

[١٠٧٠] لَا تترُكَنّى فيهمُ شَطِيـرَا إنّى إذًا أهلِكُ أوْ أطيـرَا

وأجازه الكسائى بعد اسم إن نحو: إنى إذن أهلك أو أطير أو اسم كان نحو: كان زيد إذن يكرمك. قال أبو حيان: وقياس قوله جواز النصب بعد ظن نحو ظننت زيدا إذن يكرمك. (**قوله أهلك**) أى وجوبا بلا خلاف لأن الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه. همع. (**قوله بمثلها**) أى بمثل مقالته سابقا تمن علىّ وقوله لا أقيلها أى لا أترك مقالتى سابقا أتمنى عليك أن أكون كاتبا عندك وعبد العزيز هذا والد عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه وأخو عبد الملك بن مروان تولى إمارة مصر لا الخلافة العظمى كما فى الشمنى وغيره كان الشاعر وهو كثير عزة امتدحه بقصيدة أعجبته فقال له تمن علىّ فقال له أتمنى عليك أن أكون كاتبك فقال له: ويحك أنت لا تحسن الكتابة وأعطاه جائزة فصمم على أنه إن قال له عبد العزيز ثانيا تمن علىّ لا يتمنى إلا كونه كاتبه وقد عد هذا من حمقه وإرجاع الضمير للمقالة هو ما قاله الدمامينى والعينى وأرجعه الشمنى لخطة الرشد فى قوله قبل:

عجبت لتركى خطة الرشد بعدما بدا لى من عبد العزيز قبـولها

والشاهد فى قوله لا أقيلها حيث رفعه لعدم تصدر إذن لكونها جواب قسم سابق عليها فى قوله:

* حلفت برب الراقصات[1] إلى منى *

[١٠٦٩] قاله كثير عزة من قصيدة من الطويل يمدح بها عبد العزيز بن مروان. واللام لام الإيذان بالقسم. ولا أقيلها فى موضع جزم على جواب الشرط. والشاهد فى إذن حيث ألغيت عن العمل لوقوعها بين القسم والجواب. فالقسم قوله فى البيت الذى قبله:

حَلَفْتُ بِـرَبِّ الـرَّاقِصَاتِ إلى مِنًـى تَغُـولُ الفَيافِـى نَصُّهـا وذَمِيلُهَـا

لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها لا أقيلها إذن أى لا أتركها: من أقال إقالة. والراقصات إبل الحجيج التى تتبخترن فى مشيهن كأنهنّ يرقصن. وتغول أى تقطع. والنص السير الشديد. والذميل بفتح الذال المعجمة نوع من السير. والضمير فى بمثلها ولا أقيلها يرجع إلى خطة الرشد المذكورة فيما قبله:

عَجِبْتُ لِتركِى خِطَّةَ الرُّشْدِ بَعْدَمَـا بَدَا لِى مِـن عَبْـدِ العزيـزِ قَبُولُهَـا

[١٠٧٠] هذا رجز لم يعلم راجزه. والشطير البعيد. قاله الأصمعى: وقال غيره الغريب وانتصابه على الحال. والشاهد فى إذن حيث أعملها مع أنها معترضة بين أنّ وخبرها، وهو ضرورة خلافا للفراء، وخرج على حذف خبر إن: أى لا أقدر على ذلك ثم استأنف ما بعده.

---

(١) أى الإبل الراقصات والرقص نوع من سير الإبل.

فضرورة أو الخبر محذوف : أى إنى لا أستطيع ذلك ، ثم استأنف : إذن أهلك ، فإن كان المتقدم عليها حرف عطف فسيأتى . **الثالث** : ألا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم ، فيجب الرفع فى نحو : إذا أنا أكرمك ويغتفر الفصل بالقسم كقوله :

[١٠٧١] **إذنْ واللهِ نرميَهُـمْ بِحَـرْبٍ يَشيبُ الطِّفْلُ من قبلِ المَشيبِ**

وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء ، وابن عصفور الفصل بالظرف ، والصحيح المنع إذ لم يسمع شيء من ذلك. وأجاز الكسائى وهشام الفصل بمعمول الفعل ، والاختيار حينئذ عند الكسائى النصب وعند هشام الرفع (**وانْصِبْ وارْفَعَا * إذا إذَنْ مِن**

إلخ وجواب الشرط محذوف فعلم ما فى كلام الحواشى من الخلل. (**قوله شطيرا**) بفتح الشين المعجمة أى غريبا. وأهلك بكسر اللام ويجوز فتحها على ما فى القاموس. (**قوله ألا يفصل إلخ**) لضعفها مع الفصل عن العمل. اهـ تصريح. (**قوله بالقسم**) كذا بلا النافية لأن القسم تأكيد لربط إذن ولا لم يعتد بها فاصلة فى أن فكذا فى إذن. سيوطى. (**قوله والدعاء**) نحو: إذن غفر الله لكم أكرمك. (**قوله بمعمول الفعل**) فلو قدم معمول الفعل على إذن نحو زيدُ إذن أكرم فذهب الفراء إلى أنه يبطل عملها وأجاز الكسائى الرفع والنصب. قال أبو حيان: ولا نص أحفظه عن البصريين فى ذلك ومقتضى اشتراطهم فى عملها التصدير ألا تعمل حينئذ لأنها غير مصدرة ويحتمل أن يقال تعمل لأنها وإن لم تتصدر لفظا فهى مصدرة فى النية لأن النية بالمعمول التأخير. اهـ سيوطى . قال سم : ويؤخذ من كلامه عدم العمل قطعا فى نحو: يا زيد إذن أكرمك لأن المتقدم عليها معمول اهـ وفيه عندى نظر لتصدرها فى جملتها ولأن نحو هذا المثال ليس من المواضع الثلاثة المحصور فيها عدم تصدرها داخلة على المضارع كما مر. (**قوله عند الكسائى النصب**) فيه أنه تقدم عن الكسائى فى الفصل بين كى والفعل بمعموله أنه يبطل عملها ويمكن الفرق بشدة اقتضاء كى المصدرية الاتصال بالفعل لأنهما فى تأويل اسم واحد. سم. (**قوله وعند هشام الرفع**) لضعف عملها بالفصل وكان القياس بطلان العمل فلا أقل من أن يكون مرجوحا. (**قوله وانصب وارفعا**) وقد يجزم إن اقتضاه الحال كما سيأتى فى الشرح وإنما جاز النصب والرفع لأنك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فمن حيث كون إذن فى ابتداء جملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط وإلغاؤها أجود كما فى الرضى[1] لأنها غير متصدرة فى الظاهر. اهـ سم. ويشير إلى رجحانه قوله وارفعا بنون التوكيد الخفيفة المبدلة ألفا ومقتضى التعليل المذكور تعين النصب إذا كانت الواو أو الفاء استئنافية كما إذا قيل لك آتيك غدا فقلت مستأنفا وإذن أكرمك[2].

[١٠٧١] قاله حسان فيما زعم بعضهم و لم أجده فى ديوانه . من الوافر . والشاهد فى اذن والله نرميهم ، حيث فصل بينها وبين إذن بالقسم ، وهذا لا يضر كما لا يضر الفصل بين المضاف والمضاف إليه كما فى قول بعض العرب : هذا غلام والله زيد . ويشيب الطفل جملة فى محل الجر لأنها صفة لحرب .

(١) راجع شرح الكافية لابن الحاجب . (٢) أى استأنفت الكلام بالواو .

بعْدِ عَطْفِ) بالواو والفاء **(وقَعَا)** وقد قرئ شاذا «**وإذا لا يلبثوا خلفك**» ﴿**فإذا لا يؤتوا الناس نقيرا**﴾ [النساء: ٥٣]، على الإعمال نعم الغالب الرفع على الإهمال وبه قرأ السبعة.

(تنبيهات): **الأول** : أطلق العطف والتحقيق أنه إذا كان العطف على ما له محل الغيث ، فإذا قيل أن تزرنى أزرك وإذن أحسن إليك فإن قدرت العطف على الجواب جزمت وأهملت إذن لوقوعها حشوا ، أو على الجملتين معا جاز الرفع والنصب . وقيل يتعين النصب لأن ما بعدها مستأنف أو لأن المعطوف عى الأول أول . ومثل ذلك زيد يقوم وإذن أحسن إليه إن عطفت على الفعلية رفعت ، أو على الاسمية فالمذهبان . **الثانى** : الصحيح الذى عليه الجمهور أن إذن حرف ، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم والأصل فى إذن أكرمك إذا جئتنى أكرمك ، ثم حذفت الجملة وعوض عنها التنوين وأضمرت أن. وعلى

(قوله على ما له محل) قال البعض كان الأولى أن يقول على ما له إعراب ليشمل اللفظى والمحلى بقرينة التمثيل اهـ ويدفع بأن ما له محل شامل لما إعرابه لفظى لأنه معرب لفظا ومحلا فهو مما له محل فتدبر . **(قوله ألغيت)** أى وجوبا لوقوعها حشوا كما سيذكره الشارح . **(قوله لوقوعها حشوا)** أى بين جزءى الجواب وإن شئت قلت بين الشرط والجواب لأن المعطوف على الجواب جواب . **(قوله أو على الجملتين معا)** أى جملتى الشرط والجواب . **(قوله وقيل يتعين النصب)** ليس المراد وقيل إن قدرت العطف على الجملتين معا يتعين النصب لأنه ينافيه قوله لأن ما بعدها مستأنف بل المراد وقيل إن لم تعطف عن الجواب أعم من أن تقدر الواو عاطفة أو استئنافية ثم المراد تعين النصب على لغة أكثر العرب الملتزمين إعمال إذن عند استيفاء الشروط فلا ينافى جواز الرفع على لغة بعضهم الملغى لها عند استيفاء الشروط فاندفع ما أطال به البعض . **(قوله لأن ما بعدها مستأنف)** أى بناء على أن الواو استئنافية وقوله لأن المعطوف إلخ أى بناء على أنها عاطفة . **(قوله فالمذهبان)** أى القول بجواز الأمرين والقول بتعين النصب . **(قوله إلى أنها اسم)** أى غير ناصب للفعل وإنما الناصب له أن مضمرة بعده كما سيذكره . **(قوله وعوض عنها التنوين)** أى وحذفت الألف لالتقاء الساكنين . **(قوله وأضمرت أن)** ولعل المفرد المؤول به أن ومدخولها عند صاحب هذا القول فاعل أى إذا جئتنى وقع إكرامك لا مبتدأ خبره محذوف أى حاصل وإلا وجبت الفاء الرابطة الواجبة مع الجملة الاسمية الواقعة جوابا . قاله الدماميني . وذهب الرضى إلى أنها اسم وأصلها إذا حذفت الجملة المضاف إليها وعوض عنها التنوين وفتح ليكون فى صورة ظرف منصوب وقصد جعله صالحا لجميع الأزمنة بعدما كان مختصا بالماضى وضمن معنى الشرط غالبا قال : وإنما قلنا غالبا لأنه لا معنى للشرط فى نحو : ﴿ **قال فعلتها إذن وأنا من الضالين** ﴾ [الشعراء : ٢٠] ، ثم قال : وإذا كان بمعنى الشرط فى الماضى جاز إجراؤه مجرى لو فى قرن جوابه باللام نحو : ﴿ **إذا لأذقناك** ﴾ أى لو ركنت شيئا قليلا لأذقناك وإذا كان بمعنى الشرط فى المستقبل جاز قرن جوابها بالفاء كقوله :

الأول فصحيح أنها بسيطة لا مركبة من إذ وأن وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة لا أن مضمرة بعدها كما أفهمه كلامه . **الثالث** : معناها عند سيبويه الجواب والجزاء فقال الشلوبين فى كل موضع . وقال الفارسى فى الأكثر . وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال

ما إن أتيت بشىء أنت تكرهه إذا فلا رفعت سوطا إلىّ يدى

أى إن أتيت فلا إلخ وقد تستعمل بعد لو وإن توكيدا لهما نحو : لو زرتنى إذن لأكرمتك وإن جئتنى إذا أزرك ثم قال : ولما احتمل إذن التى يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع مستقبل واحتمل معنى مجرد الزمان فالمضارع حال وقصد التنصيص على معنى الجزاء فى إذن نصب المضارع بأن المقدرة لأنها تخلصه للاستقبال فتحمل إذن على الغالب فيها من الجزاء لانتفاء الحالية المانعة من الجزاء بسبب النصب بأن . ثم قال : وإنما ادعينا أن إذن زمانية لظهور معنى الزمان فيها فى جميع استعمالاتها وقلب نونها فى الوقف ألفا يرجح جانب اسميتها وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم ونحوه يقوى كونها غير ناصبة بنفسها كأن ولن إذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله ا هـ ولا يخفى أن أكثر ما قاله متأتّ على أن أصلها إذا وفى حاشية السيوطى على المغنى عن بعضهم أن إذن تأتى على وجهين حرف ناصب للمضارع مختص به واسم أصله إذا أو إذ حذفت الجملة المضاف إليها وعوض عنها التنوين وهذه تدخل على غير المضارع وعلى المضارع فيرفع فيجوز أن تقول لمن قال أنا آتيك إذن أكرمك بالرفع على أن الأصل إذا أتيتنى أكرمك وبالنصب على أنها الحرفية ا هـ . **(قوله وعلى الأول)** أى على أنها حرف أما على الثانى فبسيطة قطعا وقوله لا مركبة من إذ وإن نقلت حركة الهمزة إلى الدال ثم حذفت ا هـ سم أى وغلب عليها وحكم الحرفية وهذا قول الخليل قال : فإذا قال القائل أزورك فقلت إذن أكرمك فكأنك قلت حينئذ إكرامى واقع ا هـ أى ولا من إذا وإن حذفت همزة أن ثم ألف إذ لالتقاء الساكنين كما يقول الرندى مستدلا بأنها تعطى الربط كإذا والنصب كأن أفاد كل ذلك فى الهمع . **(قوله وعلى البساطة)** قيد بذلك لأن القائل بالتركيب يجعل النصب بأن المشتملة عليها إذن كما فى حاشية السيوطى على المغنى . **(قوله لا أن مضمرة بعدها)** كما ذهب إليه الخليل فى أحد قوليه لأن أن لا تضمر إلا بعد عاطف أو جار . ا هـ دمامينى واعتل الخليل بعدم اختصاصها لدخولها على الجملة الاسمية نحو إذن عبد الله يأتيك . همع . **(قوله كما أفهمه كلامه)** يعنى قوله ونصبوا بإذن المستقبلا . **(قوله الجواب)** أى لكلام آخر ملفوظ أو مقدر سواء وقعت فى الصدر أو الحشو أو الآخر وقوله والجزاء أى المجازاة لمضمون كلام آخر وفى كلامه مسامحة أى ربط الجواب إلخ .

(قوله فقال الشلوبين فى كل موضع) وتكلف تخريج نحو ﴿ **قال فعلتها إذا وأنا من الضالين** ﴾[1] على الشرط والجزاء أى إن كنت فعلت الوكزة كافرا لأنعمك كما زعمت يا فرعون فأنا من الضالين بل فعلتها غير قاصد القتل وغير كافر لأنعمك .

---

(١) هو قول موسى عليه السلام لما عاتبه فرعون لعنه الله على قتل الرجل القبطي .

أحبك فتقول إذن أظنك صادقا إذ لا مجازاة هنا . **الرابع** : اختلف فى لفظها عند الوقف عليها والصحيح أن نونها تبدل ألفا تشبيها لها بتنوين المنصوب . وقيل يوقف بالنون لأنها كنون لن وأن . روى ذلك عن المازنى والمبرد ، وينبنى على هذا الخلاف خلاف فى كتابتها ، والجمهور يكتبونها بالألف وكذا رسمت فى المصاحف ، والمازنى والمبرد بالنون ، وعن الفراء إن عملت كتبت بالألف وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين إذا ، وتبعه ابن خروف . **الخامس** : حكى سيبويه وعيسى بن عمر أن من العرب من يلغيها مع استيفاء الشروط وهى لغة نادرة ، ولكنها القياس لأنها غير مختصة ، وإنما أعملها الأكثرون حملا على ظنّ لأنها مثلها فى جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزءيها ، كما حملت ما على ليس لأنها مثلها فى نفى الحال ا هـ **(وبيْن لَا ولام جَرٍّ التُزِمْ * إظهارُ أنْ ناصبَة)** نحو : ﴿ **لئلا يكون للناس عليكم حجة** ﴾ [البقرة : ١٥] ، ﴿ **لئلا يعلم أهل الكتاب** ﴾ [الحديد : ٢٩] ، لا فى الآية الأولى نافية وفى الثانية مؤكدة زائدة **(وإنْ عُدِمْ . لَا فَأنَ آعمِلْ مُظهرًا أوْ مُضمرًا)** لا فى موضع الرفع بعدم ، وأن فى موضع النصب باعمل ، ومظهرا ومضمرا نصب على الحال : إما من أن إن كانا اسمى مفعول ، أو من فاعل اعمل المستتر إن كانا اسمى فاعل ، أى يجوز إظهار أن وإضمارها بعد اللام إذا لم

(قوله إذا أظنك صادقا) برفع أظن لأنه للحال كما يفيده ما سننقله عن الرضى . **(قوله إذ لا مجازاة هنا)** قال الرضى : لأن الشرط والجزاء إما فى الاستقبال أو فى الماضى ولا مدخل للجزاء فى الحال ا هـ ولأن ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة . **(قوله اختلف فى لفظها إلخ)** أى فى غير القرآن أما فيه فيوقف عليها وتكتب بالألف إجماعا كما فى الإتقان اتباعا للمصحف العثمانى . قال السيوطى فى حاشية المغنى : ينبغى أن يكون الخلاف فى الوقف عليها مبنيا على الخلاف فى حقيقتها فعلى أنها حرف يوقف عليها بالنون وعلى أنها اسم منون يوقف عليها بالألف . **(قوله والجمهور يكتبونها إلخ)** المناسب فالجمهور بالفاء كما فى عبارة المغنى . **(قوله والمازنى والمبرد بالنون)** وعزاه أبو حيان إلى الجمهور . **(قوله وعن الفراء إلخ)** ونقل السيوطى قولا بالعكس لضعفها فى الإهمال وقوتها فى العمل . **(قوله إن عملت كتبت بالألف)** لمنع العمل التباسها بإذا الظرفية ويرد عليه أن العمل فى اللفظ وليس الشكل لازما فالفرق فى الكتابة محتاج له على العمل أيضا . **(قوله وهى لغة نادرة)** تلقاها البصريون بالقبول فلا التفات إلى قول من أنكرها . دمامينى . **(قوله وبين لا)** أى سواء كانت نافية أو زائدة ولهذا مثل بمثالين . **(قوله ناصبة)** أتى به مع علمه من كون الكلام فى أن الناصبة دفعا لتوهم إهمالها لفصلها من الفعل بلا . **(قوله فإن أعمل)** أى أن الواقعة بعد لام الجر سواء كانت للتعليل كما مثل أو للعاقبة نحو : ﴿ **فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا** ﴾ أو للتوكيد وهى الآتية بعد فعل متعد نحو : ﴿ **وأمرنا لنسلم لرب العالمين** ﴾ . قاله الفاكهى أى أو للتعدية نحو : أعددت زيدا ليقاتل .

يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن الفعل بلا فالإضمار نحو : ﴿ **وأمرنا لنسلم لرب العالمين** ﴾ [الأنعام : ٧١] والإظهار نحو : ﴿ **وأمرت لأن أكون أول المسلمين** ﴾ [الزمر : ١٢] فإن سبقها كون ناقص ماض منفي وجب إضمار أن بعدها وهذا أشار إليه بقوله (**وبعدَ نفي كانَ حَتمًا أُضمِرا**) أي نحو : ﴿ **وما كان الله ليظلمهم** ﴾ [العنكبوت : ٤٠] ﴿ **لم يكن الله ليغفر لهم** ﴾ [النساء : ١٣٧] ، وتسمى هذه اللام لام الجحود ، وسماها النحاس لام النفي وهو الصواب ، والتي قبلها لام كي لأنها للسبب كما أن كي للسبب . وحاصل كلامه أن لأن بعد لام الجحود ثلاثة أحوال : وجوب إظهارها مع المقرون بلا ، ووجوب إضمارها بعد نفي كان ، وجواز الأمرين فيما عدا ذلك . ولا يجب الإضمار بعد كان التامة[1] لأن اللام بعدها ليست لام الجحود ، وإنما

(**قوله إذا لم يسبقها إلخ**) أخذه من قوله الآتي وبعد نفي كان إلخ . (**قوله ماض**) أي لفظا ومعنى أو معنى فقط . (**قوله نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين إلخ**) اختلف في اللام في نحو الآيتين فقيل زائدة وقيل للتعليل والمفعول محذوف أي وأمرنا بما أمرنا به لنسلم لرب العالمين وقيل للتعليل ولا مفعول بل الفعل في معنى مصدر مرفوع بالابتداء واللام ومجرورها خبر عنه لأن الفعل إذا جرد عن الزمان وأريد به الحدث فقط كان كالاسم في صحة الإضافة والإسناد إليه . كذا في المغني والشمني . (**قوله وبعد نفي كان إلخ**) يعني ما لم ينتقض النفي نحو ما كان زيد إلا ليضرب عمرا ويجوز ذلك مع لام كي نحو : ما جاء زيد إلا ليضرب عمرا . قاله أبو حيان وظاهر قوله ويجوز ذلك مع لام كي أن المراد بقوله ما لم ينتقض النفي أنه لا يجوز انتقاض النفي مع لام الجحود فتأمل . قال : والفرق أن النفي مسلط مع لام الجحود على ما قبلها وهو المحذوف الذي تتعلق به اللام فيلزم من نفيه نفي ما بعدها وفي لام كي يتسلط على ما بعدها نحو : ما جاء زيد ليضرب فينتفي الضرب خاصة ولا ينتفي المجيء إلا بقرينة تدل على انتفائه ا هـ وحاصل الفرق كما قاله شيخنا أن النفي مع لام الجحود مسلط على الكلام بتمامه أعني ما قبلها وما بعدها ومع لام كي مسلط على ما بعدها فقط أي فاغتفر الانتقاض معها بخلاف لام الجحود . (**قوله لام الجحود**) من تسمية العام بالخاص لأن الجحود إنكار الحق لا مطلق النفي والنحويون أطلقوه وأرادوا الثاني . ا هـ تصريح وبهذا يندفع تصويب قول النحاس . (**قوله والتي قبلها لام كي**) وحكمها الكسر وفتحها لغة تميم . همع . (**قوله لأنها للسبب**) أي في الجملة وإلا فلام كي قد تكون لغير السبب كالتي للعاقبة والزائدة والمعدية . (**قوله وجوب إظهارها مع المقرون بلا**) كراهة اجتماع اللامين . سم . (**قوله ووجوب إضمارها إلخ**) علل بأن إثبات ما كان زيد ليفعل كان زيد سيفعل جعلت اللام معادلة للسين فكما لا يجمع بين أن والسين لا يجمع بين أل واللام . زكريا . (**قوله ليست لام الجحود**) بل هي لام كي نحو ما كان زيد ليلعب أي ما وجد للعب .

---

(١) أي التي لا ترفع الفاعل لا الناقصة التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر .

لم يقيد كلامه بالناقصة اكتفاء بأنها المفهومة عند إطلاق كان لشهرتها وكثرتها فى أبواب النحو . ودخل فى قوله نفى كان نحو لم يكن أى المضارع المنفى بلم كما رأيت لأن لم تنفى المضارع . وقد فهم من النظم قصر ذلك على كان خلافا لمن أجازه فى أخواتها قياسا ولمن أجازه فى ظننت .

(تنبيهات): **الأول** : ما ذكره من أن اللام التى ينصب الفعل بعدها هى لام الجر والنصب بأن مضمرة هو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن اللام ناصبة بنفسها ، وذهب ثعلب إلى أن اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام أن ، والخلاف فى اللامين أعنى لام الجحود ولام كى . **الثانى** : اختلف فى الفعل الواقع بعد اللام : فذهب الكوفيون إلى أنه خبر كان واللام للتوكيد . وذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف واللام متعلقة

(قوله لأن لم تنفى المضارع) لو قال لأن لم تقلب المضارع إلى المضى لأنتج مطلوبه وفى بعض النسخ لأن لم تنفى الماضى أى الماضى معنى وهو المضارع لفظا ولا إشكال عليها فتأمل . **(قوله لمن أجازه فى أخواتها)** نحو ما أصبح زيد ليضرب عمرا ولم يصبح زيد ليضرب عمرا وقوله ولمن أجازه فى ظننت أى قياسا نحو ما ظننت زيدا ليضرب عمرا ولم أظنن زيدا ليضرب عمرا . قال أبو حيان : وهذا كله تركيب لم يسمع فوجب منعه اهـ فما يتبادر من قول البعض والحق أن اللام فيما ذكر لام كى لا لام الجحود كما يظهر بالنظر فى المعنى اهـ من جواز هذه التراكيب ممنوع مع أن دعواه أن اللام فيها لام كى وأن النظر فى المعنى يرشد إلى ذلك باطلة قال فى التصريح : وبعضهم أجازه فى كل فعل تقدمه نفى نحو ما جاء زيد ليفعل اهـ . قال يس : وهو فاسد لأن هذه يعنى اللام فى نحو ما جاء زيد ليفعل لام كى . **(قوله ما ذكره من أن اللام إلخ)** لأن كلامه فى أن الواقعة بعد لام الجر لقوله وبين لا ولام جر إلخ . **(قوله والنصب بأن مضمرة)** إنما قال مضمرة مع أن النصب عند البصريين بعد اللام بأن مظهرة أو مضمرة وعند الكوفيين باللام أظهرت أن أو أضمرت كما سيصرح به الشارح عند شرح قول المصنف وبعد حتى إلخ لأجل قول ثعلب لأنه إنما يأتى عند إضمار أن فتأمل . **(قوله ناصبة بنفسها)** أى بطريق الأصالة بدليل ما بعده واحتجوا بقوله :

لقد عذلتنى أم عمرو ولم أكن مقالتها ما كنت حيا لأسمعا

إذ لو كانت أن الناصبة للزم تقدم معمول صلتها عليها وهو ممتنع ورد بأن مقالتها معمول لمحذوف يفسره المذكور نظير ما مر فى قوله كان جزائى بالعصا أن أجلدا وقوله ما كنت أى مدة وجودى حيا . **(قوله لقيامها مقام أن)** أى نيابة عن أن . **(قوله اختلف فى الفعل إلخ)** الظاهر أن هذا الاختلاف مبنى على الاختلاف فى الناصب هل هو اللام أو أن المضمرة . **(قوله إلى أنه)** أى الفعل وفيه مسامحة لأن الخبر جملة الفعل والفاعل . **(قوله واللام للتوكيد)** أى زائدة لتوكيد النفى كالباء فى ما زيد بقائم واعترض

بذلك الخبر المحذوف ، وقدروه ما كان زيد مريدا ليفعل ، وإنما ذهبوا إلى ذلك لأن اللام جارة عندهم ، وما بعدها فى تأويل مصدر[1] . وصرح المصنف بأنها مؤكدة لنفى الخبر إلا أن الناصب عنده أن مضمرة ، فهو قول ثالث . قال الشيخ أبو حيان : ليس بقول بصرى ولا كوفى . ومقتضى قوله مؤكدة أنها زائدة ، وبه صرح الشارح ، لكن قال فى شرحه لهذا الموضع من التسهيل سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها لا لأنها زائدة ، إذ

قولهم بأن اللام الزائدة تعمل الجر فى الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل فى الأفعال . وأجيب بأنهم لعلهم لا يسلمون هذه الكلية . ا هـ دماميني . قال الحفيد : وتظهر فائدة الخلاف فى قولك ما كان محمد طعامك ليأكل فإنه لا يجوز على رأى البصريين لأن ما فى حيز أن لا يعمل فيما قبلها ويجوز على رأى الكوفيين لأن اللام لا تمنع العمل فيما قبلها . **(قوله واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف)** قال المرادى : قولهم متعلقة بالخبر يقتضى أنها ليست بزائدة وتقديرهم مريدا يقتضى أنها زائدة تقوية للعامل ا هـ وفى المغنى أن المقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة بل بينهما ا هـ فزيادتها عند الكوفيين محضة وعند البصريين غير محضة . **(قوله وقدروه إلخ)** تقدير مريدا غير لازم فيما يظهر بل قد يقدر غيره إذا اقتضاه المقام كما قدر فى قوله تعالى : ﴿ **وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال** ﴾ وإن كان مكرهم أهلا لتزول إلخ ويدل لما قلناه ما يأتى عن شرح التسهيل . **(قوله لأن اللام جارة عندهم)** أى جارة غير زائدة زياد محضة أى والجار غير الزائد زيادة محضة لابد له من متعلق . **(قوله إلا أن الناصب عنده أن مضمرة)** اعترض بأنه يلزمه الإخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز . وأجيب بما قاله بعضهم من أن الإخبار بالفعل المؤول بالمصدر عن الجثة جائز كما فى زيد إما أن يعيش وإما أن يموت وإن لم يجز الإخبار بالمصدر الصريح عنها لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر الصريح لا سيما وقد التزم إضمار أن فصار منخرطا فى سلك الفعل على أنه يحتمل أن يكون فى الكلام حذف . **(قوله ومقتضى قوله مؤكدة)** أى مع قوله لنفى الخبر إذ لولاه لأمكن حمل قوله مؤكدة على أنها مقوية للعامل فيوافق ما يأتى عن شرح التسهيل ويكون نفس قول البصريين ولا يرد عليه لزوم الإخبار بالمصدر عن الجثة وقوله إنها زائدة أى محضة . **(قوله لكن قال)** أى الناظم فى شرحه إلخ كذا قال شيخنا وشيخنا السيد وهو الظاهر وأرجع البعض الضمير للشارح ابن الناظم فإنه له شرح على التسهيل كما فى الهمع ثم رأيت فى بعض النسخ لكن قال المصنف فى شرحه إلخ وهو نص فى الأول ورأيت بخط بعض الفضلاء بهامش الهمع عزو العبارة التى فى الشرح إلى شرح التسهيل لابن الناظم وهو نص فى الثانى والجمع ممكن والله أعلم .

(قوله لصحة الكلام بدونها) هذا ظاهر على تقدير ما يتعدى بنفسه كمريدا دون ما يتعدى باللام كمستعدا إلا أن يراد أن اللام يصح حذفها لفظا لاطراد حذف الجار مع أن هذا وقال فى المغنى وجه

---

(١) أي ليكون الاسم .

لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح ، وإنما هي لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدّرا أو هامٌّ أو مستعدا لأن يفعل . **الثالث** : قد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله :

[١٠٧٢] **فَمَا جَمعٌ لِيَغلِبَ جَمعَ قَومِي ... مُقاوَمةً ولا فَـرْدٌ لِفَـرْدِ**

أي فما كان جمع . ومنه قول أبي الدرداء في الركعتين بعد العصر : ما أنا لأدعهما . **الرابع** : أطلق الناف ومراده ما ينفي الماضي وذلك ما ولم دون لن ، لأنها تختص بالمستقبل ، وكذلك لا لأنّ نفي غير المستقبل بها قليل . وأما لما فإنها وإن كانت تنفي الماضي لكن تدل على اتصال نفيه بالحال . وأما إن فهي بمعنى ما وإطلاقه يشملها . وزعم كثير من الناس في قوله تعالى : ﴿ **وإنْ كان مكرهم لتزول منه الجبال** ﴾ [إبراهيم : ٤٦] ، في قراءة غير الكسائيّ أنها لام الجحود ، لكن يبعده أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع إلا

كونها مؤكدة على رأي البصريين أن الأصل ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل أبلغ من نفيه . **(قوله لا لأنها زائدة)** أي محضة بأن يكون دخولها في الكلام كخروجها . وقوله إذ لو كانت زائدة أي محضة وإلا فلام التقوية زائدة لكن زيادتها غير محضة كما مر . **(قوله لم يكن لنصب الفعل إلخ)** إذ يلزم عليه الإخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز أي إلا بتكلف فلا ينافي ما مر فقوله وجه صحيح خال عن التكلف . **(قوله لام اختصاص)** أي دلت على اختصاص الإرادة المنفية بالفعل وهذا لا ينافي كونها لتقوية العامل أو للتعدية لجواز كونها لهما باعتبارين . **(قوله أو هاما)** هو بمعنى قول البصريين مريدا . **(قوله أي فما كان جمع)** قال سم : أي ضرورة إلى هذا التقدير ا هـ أي لصحة فما جمع مريد ليغلب إلخ وقد يقال الداعي إليه موافقة النظائر وعبارة الدماميني والشمني ليس ما ذكره في البيت وقول أبي الدرداء متعينا لجواز أن يكون المعنى في البيت فما جمع متأهلا لغلب قومي وفي قول أبي الدرداء أو ما أنا مريدا لتركهما . **(قوله ما أنا لأدعهما)** أي ما كنت فلما حذف الفعل انفصل الضمير . **(قوله أطلق النافي)** أي الذي تضمنه قوله ونفي كان . **(قوله وإن كانت تنفي الماضي)** أي في المعنى وقوله لكن تدل على اتصال نفيه بالحال أي وشرط النافي هنا أن يكون نافيا للحدث في الماضي فقط . **(قوله وأما أن)** ألحقها السيوطي وغيره بلن قال فلا يجوز إن كان زيد ليخرج . **(قوله في قراءة غير الكسائي)** أما في قراءته بفتح اللام ورفع الفعل فأن مخففة من الثقيلة واللام للفصل أي وإن مكرهم لتزول منه الأمور المشبهة في عظمها بالجبال كبأس أعدائهم الكثيرين . **(قوله أنها لام الجحود)** أي ليس مكرهم أهلا لتزول منه الجبال أي ما هو كالجبال ثباتا وتمكنا من آيات الله تعالى وشرائعه وباختلاف المشبه بالجبال على وجهي النفي والإثبات يندفع التنافي بينهما .

[١٠٧٢] البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة .

ضمير الاسم السابق ، والذى يظهر أنها لام كى وأن إن شرطية ، أى وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر أعظم منه وإن مكرهم لشدته معدا لأجل زوال الأمور العظام المشبهة فى عظمها بالجبال ، كما يقال أنا أشجع من فلان وإن كان معدا للنوازل . **الخامس** : أجاز بعض النحويين حذف لام الجحود وإظهار أن مستدلا بقوله تعالى : ﴿ **وما كانَ هذا القرآنُ أن يفترى** ﴾ [يونس : ٣٧] ، والصحيح المنع ، ولا حجة فى الآية لأن أن يفترى فى تأويل مصدر هو الخبر (**كذاكَ بعدَ أوْ إذا يَصْلُحُ فِى * مَوْضِعِها حتى أوِ آلاَّ أنْ خفِى**) أن مبتدأ وخفى خبره وكذاك وبعد متعلقان بخفى ، وحتى فاعل يصلح ، وإلا عطف عليه : أى كذا يجب إضمار أن بعد أو إذا صلح فى موضعها حتى ، نحو لألزمنك أو تقضيني

(**قوله أن الفعل بعد لام الجحود**) أما بعد لام كى فيرفع غير ضمير الاسم السابق وقوله لا يرفع إلا ضمير إلخ لعل هذا أغلبى لا واجب بدليل تعبيره ببيعده دون يمنعه[1] وأنه يبعد جدا امتناع ما كان زيد ليضربه أبوه ثم رأيت الدمامينى ذكر أن المخرّجين للآية على النفى لا يشترطون رفع الفعل ضمير الاسم السابق وقوله الاسم السابق أى المرفوع بفعل الكون . (**قوله شرطية**) أى حذف جوابها لعلمه مما قبلها . وقوله وجزاء مكرهم إشارة إلى تقدير مضاف فى الآية وقوله وهو أى جزاء مكرهم وقوله الاسم السابق أى المرفوع بفعل الكون . (**قوله معدا لأجل زوال إلخ**) كان الأظهر إسقاط أجل وجعل اللام للتعدية صلة معدا أى مهيأ ولا ينافيه أن الفرض كون اللام لام كى لأن المراد بلام كى ما هو أعم من لام التعليل كما مر وبه يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض. (**قوله الأمور العظام**) كبأس الجيش الكثير من أعدائهم. (**قوله لأن أن يفترى فى تأويل مصدر**) أى وهذا المصدر بمعنى اسم المفعول كما أن القرآن مصدر بمعنى اسم المفعول فحصل التطابق[2]. (**قوله كذاك**) الإشارة راجعة إلى أن بعد نفى كان. (**قوله إذا يصلح**) أى من حيث المعنى كما سينبه الشارح عليه وقوله حتى هو فيما يتطاول وقوله أو إلا هو فيما لا يتطاول. (**قوله متعلقان بخفى**) لكن تعلق بعد على وجه الظرفية لخفى وتعلق كذاك على وجه الحالية من فاعل خفى أو الوصفية لمفعول مطلق لخفى أى خفاء كذاك أى كخفاء ذاك. (**قوله أى كذا يجب إلخ**) هذا بيان لحاصل المعنى وإلا فالتقدير أن خفى بعد أو إذا يصلح فى موضعها حتى أو إلا حال كونه كان بعد نفى كان فى وجوب الخفاء أو خفاء كخفاء أن بعد نفى كان فى الوجوب وإنما وجب ليتجانس المتعاطفان صورة بخلاف ما لو قيل لأطيعن الله أو أن يغفر لى فلا تجانس فى الصورة لذكر أن فى المعطوف دون المعطوف عليه وقال الجامى: وأما الفاء والواو وأو فلأنها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر النصب بعدها قال ابن الناظم: وإنما نصب المضارع بعد أو هذه ليفرقوا بين أو التى لمجرد العطف المفيدة مساواة ما بعدها لما قبلها فى الشك مثلا وأو التى تقتضى مخالفة ما بعدها لما قبلها فى ذلك فإن ما قبلها محقق الوقوع حتى يحصل ما بعدها وكان النصب بعد هذه بأن مضمرة لا بها نفسها لعدم اختصاصها.

(١) والفرق واضح جدا بين المعنيين. (٢) أى مفترًى.

حقى ، وقوله :

[١٠٧٣] لَأَستَسهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى فَمَا انقادَتِ الآمالُ إلَّا لصابرِ

أو إلا كقولك : لأقتلن الكافر أو يسلم . وقوله :

[١٠٧٤] وكنتُ إذا غَمَزْتُ قَناةَ قومٍ كَسرْتُ كُعوبَها أوْ تَستقيمَا

ويحتمل الوجهين قوله :

[١٠٧٥] فقلْتُ لَهُ لا تَبْكِ عَينُكَ إنما نُحاوِلُ مُلكًا أو نموتَ فَنُعذَرا

(قوله نحو لألزمنك إلخ) لا يتعين فى هذا المثال تقدير حتى بل هو صالح للتقديرات الثلاثة التعليل والغاية والاستثناء من الأزمان كما قاله الشارح فى شرحه على التوضيح قال : ويتعين الأول فى نحو : لأطيعن الله أو يغفر لى والثانى فى نحو : لأنتظرنه أو يجيء والثالث فى نحو : لأقتلن الكافر أو يسلم ا هـ وقد يقال لأنتظرنه أو يجيء صالح للاستثناء فتأمل وأما لأستسهلن إلخ فصالح للتعليل والغاية وجوز أبو حيان أن تكون أو فيه للاستثناء قال الدماميني وليس بشيء ا هـ وفيه نظر .

(قوله المنى) جمع منية ما يتمنى والمراد بالآمال المأمولات وبانقيادها حصولها . قاله الشمنى .

(قوله وكنت إذا غمزت إلخ) بالغين والزاى المعجمتين عصرت والقناة بالقاف والنون الرمح . والكعوب النواشز فى أطراف الأنابيب وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله إذا أخذ فى إصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التى ينشأ عنها فسادهم إلا أن يحصل صلاحهم بحاله إذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك إلا أن تستقيم ا هـ تصريح ويظهر صحة تقدير حتى بمعنيها أيضا فى هذا البيت فتدبر .

[١٠٧٣] هو من الطويل . يقال استسهل أمره : أى عده سهلا . والشاهد فى : أو أدرك المنى ، حيث جاءت أو فيه بمعنى حتى التى بمعنى إلى . وانتصب الفعل بعدها بأن مضمرة كما فى : لألزمنك أو تقضينى حقى : أى إلى أن تقضينى . والمنى بالضم : جمع منية . والآمال : جمع أمل .

[١٠٧٤] قاله زياد الأعجم . من الوافر . والقناة : الرمح . وكعوب الرمح : النواشز فى أطراف الأنابيب . والشاهد فى أو تستقيما حيث جاءت فيه أو بمعنى إلا فى الاستثناء ، فانتصب المضارع بعدها بإضمار أن ، كما فى لأقتلنه أو يسلم . والمعنى : إلا أن تستقيما .

[١٠٧٥] البيت من الطويل ، وهو لامرىء القيس .

واحترز بقوله إذا يصلح فى موضعها حتى أو إلا من التى لا يصلح فى موضعها أحد الحرفين ، فإن المضارع إذا ورد بعدها منصوبا جاز إظهار أن كقوله :

[١٠٧٦] وَلَوْلَا رِجالٌ مِن رِزامٍ أعِزَّةٌ وآلُ سُبَيْعٍ أوْ أسُوءَكَ عَلْقَمَا

(تنبيهات): **الأول** : قال فى شرح الكافية : وتقدير إلا وحتى ـ فى موضع أو ـ تقدير لحظ فيه المعنى دون الإعراب ، والتقدير الإعرابى المرتب على اللفظ أن يقدر قبل أو مصدر وبعدها أن ناصبة للفعل وهما فى تأويل مصدر معطوف بأو على المقدر قبلها ، فتقدير لأنتظرنه أو يقدم : ليكونن انتظار أو قدوم[1] ، وتقدير لأقتلن الكافر أو يسلم : ليكونن قتله أو إسلامه ، وكذلك العمل فى غيرهما . **الثانى** : ذهب الكسائى إلى أن أو

(فائدة) قال شارح أبيات الإيضاح : وقع هذا البيت فى قصيدة لزياد الأعجم غالبها مرفوع القوافى وبعضها مجرورها[1] وقال الزمخشرى فى شرح أبيات الكتاب : أبيات القصيدة غير منصوبة وإنما أنشده سيبويه منصوبا لأنه سمعه كذلك ممن يستشهد بقوله وإنشاد الأبيات على الوقف مذهب لبعض العرب فإن أنشد بيت منها أنشد على حقه من الإعراب وإن أنشد جميعها أنشد على الوقف من شرح شواهد المغنى للسيوطى . **(قوله إذا ورد بعدها منصوبا)** فيه إشارة إلى جواز وروه بعدها مرفوعا لعدم تقدير ناصب . **(قوله ولولا رجال إلخ)** رزام براء مكسورة فزاى حى من تميم . وأعزة صفة ثانية لرجال . وآل سبيع بالتصغير حى أيضا وهو معطوف على رجال لا رزام فيما يظهر لئلا يلزم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بأجنبى وهو أعزة والشاهد فى أو أسوءك فإنه منصوب بأن مضمرة جوازا لعدم صحة تقدير أو بأحد الحرفين إذ المعنى لولا رجال وإساءتك وعلقم . قال العينى : منادى مرخم أى يا علقمة وبهذا التقدير يعلم ما فى كلام البعض من الإيهام . **(قوله المرتب على اللفظ)** أى الذى يقتضيه لفظ الفعل المنصوب بعد أو بأن المقدرة ولفظ أو التى لأحد الشيئين لاقتضاء الأول كون ما بعد أو مصدرا مؤولا والثانى كون المعطوف عليه مصدرا كالمعطوف ليتجانس الشيئان اللذان أو لأحدهما . **(قوله أن يقدر قبل أو مصدر)** أى يتوهم ويلحظ قبلها مصدر متصيد من الفعل السابق فلا ينافى قوله الآتى ولكن عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم وإنما قدر لأن الفعل بعد أو مؤول بمصدر ولا يصح عطف الاسم على الفعل إلا فى نحو : ﴿ **يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى** ﴾ [الأنعام : ٩٥] ، على ما سبق فى آخر العطف فلابد أن يكون المعطوف عليه هنا اسما والمصدر هو المناسب من بين أنواع الاسم .

[١٠٧٦] قاله الحصين بن حمام المرى ، من الطويل . ورجال : مبتدأ تخصص بالصفة ، وهى من رزام : حى من تميم . وأعزة : صفة أخرى . والخبر محذوف : أى موجودون . والشاهد فى أو أسوءك : حيث نصب بتقدير أن بعد أو العاطفة . قوله علقما : منادى مرخم : أى يا علقمة .

---

(١) أى واحد من الأمرين .

المذكورة ناصبة بنفسها ، وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة ، والصحيح أن النصب بأن مضمرة بعدها لأن أو حرف عطف فلا عمل لها ، ولكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم ، ومن ثم لزم إضمار أن بعدها . **الثالث** : قوله إذا يصلح فى موضعها حتى أو إلا أحسن من قوله فى التسهيل بعد أو الواقعة موقع إلى أن أو إلا أن لأن لحتى معنيين كلاهما يصح هنا : **الأول** الغاية مثل إلى . **والثانى** التعليل مثل كى ، فيشمل كلامه هنا نحو : لأرضينّ الله أو يغفر لى بخلاف كلام التسهيل لأن المعنى حتى يغفر لى بمعنى كى يغفر لى . وقد بان لك أن قول الشارح يريد حتى بمعنى إلى لا التى بمعنى كى لا وجه له . وكلتا العبارتين خير من قول الشارح بعد أو بمعنى إلى أو إلا فإنه يوهم أن أو ترادف الحرفين وليس كذلك ، بل هى أو العاطفة كما مر (**وبعد**

(**قوله ليكونن**) بفتح اللام . (**قوله فى غيرهما**) أى غير المثالين المذكورين . (**قوله انتصب بالمخالفة**) أى مخالفة الثانى للأول من حيث لم يكن شريكا له فى المعنى ولا معطوفا عليه . اهـ همع ونقض بنحو : ما جاء زيد لكن عمرو وجاء زيد لا عمرو فإن الثانى خالف الأول فى المعنى ولم يختلف فى الإعراب إلا أن يخص ذلك بالفعل لضعفه عن الاسم فى الإعراب . (**قوله أن النصب بأن إلخ**) ولذا لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينها وبين الفعل لأنها حرف عطف وجوز الأخفش الفصل بينهما بالشرط نحو : لألزمنك أو إن شاء الله تقضينى حقى . سيوطى . (**قوله ولكنها عطفت**) لعل الاستدراك لرفع ما يتوهم من قوله حرف عطف من ظهور المتعاطفين كما هو الغالب . (**قوله متوهم**) إنما كان متوهما لعدم آلة السبك لفظا وتقديرا . (**قوله ومن ثم**) أى من أجل أنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم لزم إضمار أن بعدها وفيه أنه لا يتسبب عن عطفها مصدرا مقدرا على مصدر متوهم لزوم إضمار أن ولا إضمارها إذ لو ظهرت لم تخرج عن عطفها مصدرا مقدرا أى من أن والفعل على مصدر متوهم فكان عليه أن يعلل اللزوم بتجانس المتعاطفين فى الصورة كما مر وبهذا علم ما فى قول البعض تبعا لشيخنا الأولى أن يقال ومن ثم أضمرت أن بعدها لأن عطفها ما ذكر لا يقتضى لزوم إضمار أن . (**قوله موقع إلى أن أو إلا أن**) الصواب حذف أن فإن أو إنما وقعت موقع إلى وحدها أو إلا وحدها اهـ دمامينى أى لأنها لو كانت بمعنى إلى أن أو إلا أن لزم التكرار إذ النصب بأن مضمرة بعدها على الراجح وقد يجاب بأن المراد الواقعة مع المضمر بعدها موقع إلى أن أو إلا أن . (**قوله لأن لحتى معنيين إلخ**) وجه الشارح الأحسنية بما حاصله عموم كلامه هنا وتوجه أيضا بسلامته من الاعتراض على كلامه فى التسهيل بما مر عن الدمامينى . (**قوله بمعنى كى يغفر لى**) ولا يناسب هنا معنى إلى ولا معنى إلا لأنه يوهم انقطاع الإرضاء إذا حصل الغفران . سم . (**قوله فإنه يوهم إلخ**) أى إيهاما قويا إذ أصل الإيهام موجود فى العبارتين أيضا . أفاده سم . (**قوله وبعد حتى**) الجارة ومن أحكامها أنها لا يفصل بينها وبين الفعل شىء وأجازه بعضهم بالظرف والشرط الماضى والقسم والجار والمجرور والمفعول . اهـ سيوطى .

حتى هكذا إضْمارُ أن * حَتْمٌ) أى واجب . والغالب فى حتى حينئذ أن تكون للغاية نحو : ﴿ **لن نبرحَ عليه عاكفين حتى يَرجع إلينا موسى** ﴾ وعلامتها أن يصلح فى موضعها إلى وقد تكون للتعليل (**كجُدْ حتى تَسُرَّ ذَا حزَنْ**) وعلامتها أن يصلح فى موضعها كى ، وزاد فى التسهيل أنها تكون بمعنى إلا أن كقوله :

[١٠٧٧] **لَيسَ العطاءُ مِنَ الفُضولِ سَماحةً حتى تجودَ وما لَدَيك قَليلُ**

وهذا المعنى على غرابته ظاهر من قول سيبويه فى تفسيره قولهم : والله لا أفعل إلا أن تفعل المعنى حتى أن تفعلَ . وصرّح به ابن هشام الخضراوى ، ونقله أبو البقاء عن بعضهم فى : ﴿ **وما يعلمان من أحد حتى يقولا** ﴾ [البقرة : ١٠٢] والظاهر فى هذه

والظرف متعلق بإضمار الذى هو مبتدأ وهكذا إما متعلق أيضا بإضمار والخبر حتم فيكون قوله هكذا توكيدا لأن معناه كالإضمار السابق فى الوجوب والوجوب مستفاد من قوله حتم وعلى هذا اقتصروا فحكموا بأن قول المصنف هكذا حشو وإما خبر وقوله حتم خبر ثان جىء به لبيان وجه الشبه وعلى هذا فلا يكون فى كلامه توكيد لعدم استفادة التحتم من التشبيه لاحتمال أنه فى نصب المضارع بها فقط . (**قوله والغالب فى حتى حينئذ**) أى حين إذ أضمرت أن بعدها أن تكون للغاية هذا مخالف لقول الجامى الأغلب فيها أن تستعمل بمعنى كى ا هـ وإنما تكون للغاية إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها وللتعليل إذا كان مسببا عما قبلها . كذا فى التصريح واحترز بقوله حينئذ عن حتى الابتدائية فإنها بمعنى الفاء . (**قوله كجد حتى تسرّ**) الغاية هنا ممكنة أيضا . سم . (**قوله بمعنى إلا أن**) الصواب إسقاط أن لما تقدم قيل إلا التى حتى تكون بمعناها للاستثناء المنقطع وقال الدمامينى : سواء كان الاستثناء متصلا أو منقطعا وجعل الاستثناء فى والله لا أفعل حتى تفعل أى إلا أن تفعل متصلا مفرغا للظرف إذ المعنى لا أفعل وقتا من الأوقات إلا وقت فعلك ويظهر أن الغاية ممكنة فيه وفى البيت الآتى منقطعا إذ المعنى ليس العطاء فى حال الغنى سماحة لكن فى حال الفقر والغاية ممكنة فيه كما قاله الفاكهى تبعا للدمامينى وابن الناظم لكن نظر فيه سم بأن النفى قبل حتى لا ينقطع عما بعدها بل هو ثابت مع ثبوته فكيف تكون غائية فتأمل ولا تنافى بين كونها جارة وكونها بمعنى إلا لأن عمل الجر ثبت مع إفادة الاستثناء كخلا وحاشا إذا جر بهما . (**قوله من الفضول**) جمع فضل وهو الزيادة والمراد زيادات المال وهى ما لا يحتاج إليه منه . دمامينى . (**قوله على غرابته**) أى مع غرابته . (**قوله حتى أن تفعل**) ففسر إلا بحتى فاقتضى أن حتى تكون بمعنى إلا .

[١٠٧٧] هو من الكامل . وأراد بالفضول : المال الزائد . والسماحة : الجود . والشاهد فى حتى تجود : فإن حتى بمعنى الاستثناء ، والواو فى وما لديك : للحال .

الآية خلافه وأن المراد معنى الغاية . نعم هو ظاهر فى قوله :

[١٠٧٨] **والله لا يَذْهَبُ شيخى باطِلَا حتى أُبيـرَ مالِكًـا وكاهِلَا**

لأن ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا مسببا عنه .

(تنبيه): ذهب الكوفيون إلى أن حتى ناصبة بنفسها وأجازوا إظهار أن بعدها توكيدا كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود **(وتِلْوَ حتى حالًا أو مُؤَوَّلا * بِهِ)** أى بالحال

(قوله حتى يقولا) أى إلا أن يقولا والاستثناء مفرّغ للظرف والمعنى : وما يعلمان أحدا فى وقت إلا وقت أن يقولا إلخ . **(قوله وأن المراد معنى الغاية)** أى يمتد انتفاء تعليمهما إلى وقت قولهما ذلك واعترضه الدمامينى بأن هذا وإن أمكن لكن لا مرجح له حتى يكون هو الظاهر دون الاستثناء . **(قوله نعم هو)** أى كون حتى بمعنى إلا ظاهر فى قوله والله إلخ . والمعنى لا أترك الأخذ بثأر شيخى أى الحسين بن على إلا أن أقتل هذين الحيين أى لكن أقتل هذين الحيين فالاستثناء منقطع كما قاله الدمامينى ونقله فى الهمع عن ابن هشام الخضراوى مقتصرا عيه وتصحيح البعض تبعا لشيخنا كونه متصلا لأن قتل الحيين أخذ بالثأر باطل لأن المعنى حينئذ لا أترك أخذ ثأر شيخى إلا قتل الحيين فأتركه وهو فاسد ولا يصح كونها للغاية لأن المعنى عليه يمتد انتفاء ترك الأخذ بالثأر إلى قتل الحيين فينقطع الانتفاء ويوجد الترك وهو فاسد وأما كونها للتعليل أى ينتفى الترك المذكور لكونى أقتل الحيين فصحيح لولا ما أفاده الشارح وصرح به الشيخ خالد[1] من أن حتى التعليلية هى التى ما بعدها مسبب عما قبلها لأن ما بعد حتى فى البيت ليس مسببا عما قبلها كما قاله الشارح بل هو سبب لما قبلها فعلم ما فى تجويز الشمنى وتبعه شيخنا والبعض كونها للغاية وكونها للتعليل فكن ممن يعرف الرجال بالحق[2] . وما مر من أن المراد بشيخ الشاعر الحسين بن على هو ما ذكره بعضهم والذى قاله الدمامينى والشمنى والسيوطى أن قائل البيت امرؤ القيس بن حجر حين بلغه أن بنى أسد قتلت أباه وأن المراد بشيخه أبوه . **(قوله حتى أبير)** بهمزة مضمومة فموحدة فراء أو دال مهمله من أباره الله أو أباده أهلكه ومالك وكاهل قبيلتان من بنى أسد . قاله الشمنى . **(قوله لأن ما بعدها)** وهو قتل الحيين ليس غاية لما قبلها وهو انتفاء ترك الأخذ بالثأر ولا مسببا عما قبلها بل هو سبب له أى فلم يصح كونها غائية ولا تعليلية فثبت كونها استثنائية إذ لا تخرج حتى فى البيت عن المعانى الثلاثة فإذا انتفى اثنان تعين الثالث فلا غبار على التعليل خلافا للبعض وقول شيخنا هذا يعنى النفى فى كلام الشارح بحسب الظاهر وإن كانت الغاية والتعليل محتملين احتمالا مرجوحا علم رده مما أسلفنا فتنبه .

[١٠٧٨] البيت من الرجز ، وهو لامرىء القيس .

---

(١) يقصد الشيخ خالد الأزهرى . (٢) أى ولا تعرف الحق بالرجال .

(ارْفعنَّ) حتما (وانصبِ المُسْتقبَلا) أى لا ينصب الفعل بعد حتى إلا إذا كان مستقبلا : ثم إن كان استقباله حقيقيا بأن كان بالنسبة إلى زمن التكلم فالنصب واجب نحو : لأسيرن حتى أدخل المدينة وكالآية السابقة . وإن كان غير حقيقى بأن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة فالنصب جائز لا واجب نحو : ﴿ وزلزلوا حتى يقول الرسول ﴾ [البقرة : ٢٤١] ، فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال لا بالنظر إلى زمن قص ذلك علينا . فالرفع ـ وبه قرأ نافع ـ على تأويله بالحال ، والنصب ـ وبه قرأ غيره ـ على

(قوله أو مؤولا به) أى أو غير حال من ماضٍ أو مستقبل مؤولا به . (قوله ارفعن حتما) لأن نصبه بتقدير أن وهى للاستقبال والحال ينافيه . (قوله وانصب المستقبلا) أى وجوبا إن كان الاستقبال حقيقيا بأن كان بالنسبة إلى زمن التكلم وجواز إن لم يكن حقيقيا بأن كان بالنسبة إلى ما قبل حتى والمراد المستقبل الذى لم يؤول بالحال كما قاله سم لوجوب رفع المستقبل المؤول به وإنما شرط فى نصب المضارع استقباله لأن نصبه بأن المضمرة وهى تخلصه للاستقبال . (قوله إلى زمن التكلم) أى بالكلام الذى وقع فيه حتى . (قوله وكالآية السابقة) وهى ﴿ لن نبرح عليه ﴾ إلخ وقد يقال إنها من القسم الثانى فإن العكوف عليه ورجوع موسى ماضيان بالنسبة إلى زمن النزول والرجوع مستقبل بالنسبة إلى العكوف فهو على حد الزلزال وقول الرسول فى الآية الآتية والجواب أن قوله تعالى : ﴿ لن نبرح عليه عاكفين ﴾ إلخ فيه حكاية كلامهم وعبارتهم الصادرة فالمنظر فالمنظور إليه فيه هو المحكى لا الحكاية ورجوع موسى مستقبل بالنسبة إلى زمن التكلم بالمحكى لأنه المعتبر فى المحكى بخلاف ما فى الآية الآتية فإنه ليس حكاية لكلام آخر بل هو إخبار منه فينظر فيه لزمن النزول لأنه زمن التكلم بالنظر إليه . اهـ سم . والحاصل أن ما كان حكاية كلامهم ينظر فيه لزمن المحكى وهو وقت حصول الواقعة وما كان غير حكاية كلام ينظر فيه لزمن الإخبار لنا . (قوله بالنسبة إلى ما قبلها) أى لزمن الفعل قبلها . قال سم : أى ولم يكن للحال حقيقة بدليل ما يأتى أنه يجب رفع الحال حقيقة مع أنه قد يكون مستقبلا بالنسبة لما قبلها نحو سرت حتى أدخلها إذا قلت ذلك حال الدخول اهـ وقوله خاصة أى لا بالنسبة إلى زمن التكلم . (قوله وزلزلوا) أزعجوا ازعاجا شديدا شبيها بالزلزلة . (قوله الرسول) وهو اليسع أو شعياء . دمامينى . (قوله فإن قولهم) أى الرسول والذين آمنوا معه . (قوله إلى زمن قص ذلك علينا) أى زمن تكلم جبريل بالآية وهو زمن نزولها أى لأنه ماض بالنظر إلى زمن القص . (قوله على تأويله بالحال) بأن يقدر القول الماضى واقعا فى الحال أى فى زمن التكلم لاستحضار صورته العجيبة فكأنه قيل حتى حالتهم الآن أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون . (قوله على تأويله بالمستقبل) بأن يقدر أنهم فى الحال عازمون على القول فيلزم استقبال القول على ما سيشير إليه الشارح . (قوله فالأول إلخ) عبارة الدمامينى : قال ابن الحاجب من رفع يقول فعلى إرادة الإخبار بوقوع شيئين الزلزال والقول لكن الخبر الأول على

تأويله بالمستقبل : **فالأول** : يقدر اتصاف المخبر عنه وهو الرسول والذين آمنوا معه بالدخول فى القول فهو حال بالنسبة إلى تلك الحال . **والثانى** : يقدر اتصافه بالعزم عليه فهو مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال . ولا يرتفع الفعل بعد حتى إلا بثلاثة شروط : **الأول** : أن يكون حالا ، إما حقيقة نحو : سرت حتى أدخلها إذا قلت ذلك وأنت فى حال الدخول ، والرفع حينئذ واجب ، أو تأويلا نحو : ﴿ **حتى يقول الرسول** ﴾ [البقرة : ٢١٤] فى قراءة نافع . والرفع حينئذ جائز كما مر **الثانى** : أن يكون مسببا عما قبلها فيمتنع الرفع فى نحو :

وجه الحقيقة والثانى على حكاية الحال والمراد مع ذلك الإعلام بأمر ثالث وهو تسبب القول عن الزلزال ومن نصب فعلى إرادة الإخبار بوقوع شىء واحد وهو الزلزال وبأن شيئا آخر كان مترقبا وقوعه عند حصول الزلزال وهو القول وليس فيه إخبار بوقوع القول كما فى قراءة الرفع وإن كان الوقوع ثابتا فى نفس الأمر ولكن ثبوته بدليل آخر لا من هذه القراءة . قلت : وذلك الدليل هو قراءة الرفع لأن القراءتين كالآيتين وإنما قدر القول مترقبا فى قراءة النصب ليكون مستقبلا إذ لو قدر واقعا لكان حالا على وجه الحكاية لأمر ماض فلم ينصب وعلى النصب يحتمل أن تكون حتى بمعنى إلى وأن تكون بمعنى كى وعلى الرفع حتى حرف ابتداء اهـ . **(قوله بالدخول فى القول)** أى زمن التكلم فالماضى فرض حاصلا فى الحال ولو قال بالقول بدل بالدخول فى القول لكان أوضح . **(قوله فهو)** أى القول حال بالنسبة إلى تلك الحال أى باعتبار تلك الحال وهى تقدير اتصافهم بالقول زمن التكلم . **(قوله والثانى يقدر إلخ)** فرض هذا التأويل فيما إذا كان الفعل قد مضى وهل يأتى فيما إذا كان الفعل حالا حقيقة وقد يقال إتيانه فيه أولوى وأقرب إلى اعتبار استقباليته من الماضى فيحتمل أن وجوب الرفع فى الحال حقيقة ما لم يؤول بالمستقبل وفى كلام الرضى والجامى ما يوافقه لكن يخالفه ظاهر ما فى المغنى وظاهر قول الدمامينى فى شرح التسهيل تلخيص مسألة حتى بأسهل طريق أن يقال إن صلح المضارع بعدها لوقوع الماضى موقعه نحو : ﴿ **حتى يقول الرسول** ﴾ جاز فيه الرفع والنصب وإلا فإن كان حاضرا فالرفع أو مستقبلا فالنصب اهـ . أفاده سم . **(قوله بالعزم عليه)** أى القول فهو أى القول مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال أى باعتبار تلك الحال وهى تقدير اتصافهم بالعزم زمن التكلم على القول . **(قوله والرفع حينئذ واجب)** ما لم يؤول بالمستقبل التأويل السابق على ما فيه . **(قوله أو تأويلا نحو حتى يقول إلخ)** ونحو : سرت حتى أدخلها[1] تريد فأنا الآن متمكن من الدخول . وحاصلهما أن يكون الماضى أو المستقبل قدر أنه موجود فى الحال اهـ دمامينى فعلم أن من الحال المقدرة تقدير المستقبل حاضرا . سم . **(قوله والرفع حينئذ جائز كما مر)** فيه عندى نظر لأن رفع المؤول بالحال واجب كما قال المصنف والشارح سابقا وتلو حتى حالا أو مؤولا به أى بالحال ارفعن حتما اهـ والذى مر إنما هو جواز الرفع والنصب إذا كان الاستقبال بالنسبة إلى زمن الفعل قبل حتى فالرفع على التأويل بالحال والنصب على التأويل بالمستقبل ثم رأيت فى المغنى وشرحه للدمامينى التصريح

---

(١) والضمير للبلدة مثلا .

لأسيرن حتى تطلع الشمس ، وما سرت حتى أدخلها ، وأسرت حتى تدخلها[1] لانتفاء السببية : أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير . وأما الثانى فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير . وأما الثالث : فلأن السبب لم يتحقق ، ويجوز الرفع فى أيهم سار حتى يدخلها ، ومتى سرت حتى تدخلها لأن السير محقق وإنما الشك فى عين الفاعل أو فى عين الزمان ، وأجاز الأخفش الرفع بعد النفى على أن يكون أصل الكلام إيجابا ثم أدخلت أداة النفى على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة . ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وإنما منعه إذا كان النفى مسلطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك . **الثالث** : أن يكون فضلة فيجب النصب فى نحو سيرى حتى أدخلها ، وكذا فى كان سيرى أمس حتى أدخلها إن قدرت كان ناقصة و لم تقدر الظرف خبرًا ا هـ .

بأن المضارع إذا كان للحال المحكية تحتم رفعه لأن النصب بأن يناقض قصد الحكاية وأن محل نصبه إذا لم تقصد الحكاية وهو يؤيد النظر هذا. وقال السيوطى: حكى الجرمى أن من العرب من ينصب بحتى فى كل شيء قال أبو حيان وهى لغة شاذة.

(قوله أن يكون مسببا عما قبلها) أى ليحصل الربط معنى ويؤخذ من كلامه بعد أنه لابد من وقوع السبب خارجا. **(قوله وما سرت حتى أدخلها)** نعم إن انتقض النفى نحو: ما سرت إلا يوما حتى أدخلها جاز الرفع لعدم انتفاء السببية وأما قلما سرت حتى أدخلها فإن أردت نفى السير وهو الأغلب فى كلامهم وجب النصب وإن أردت التقليل جاز الرفع على ضعف. نقله شيخنا عن الرضى ثم رأيت الدمامينى ذكره. **(قوله فلأن السبب لم يتحقق)** أى للاستفهام عنه فلو رفع لزم تحقق وقوع المسبب مع الشك فى وقوع السبب وذلك لا يصح. أفاده فى التصريح. **(قوله وأجاز الأخفش إلخ)** قال الرضى نقلا عن الأخفش: إلا أن العرب لم تتكلم به. قال الدمامينى: والذى يظهر إجراء ما قاله الأخفش فى الاستفهام أيضا بأن يقدر الكلام خاليا عن الاستفهام ثم أدخلت أداته على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة كأن يقول شخص لآخر: سرت حتى تدخلها فشككت أنت فى صدق الخبر فتقول أنت للمخاطب: هل سرتَ حتى تدخلها أى هل ما أخبرك به هذا الشخص صحيح اهـ. **(قوله على الكلام بأسره)** فيكون التقدير ما سرت فأنا لا أدخلها. **(قوله لم يمنع الرفع فيها)** أى لوجود الشرط لأن عدم السير يتسبب عنه عدم الدخول أى فلا خلاف فى الحقيقة.

(قوله أن يكون فضلة) لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر لأنه إذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء فالجملة بعدها مستأنفة. تصريح. **(قوله فيجب النصب فى نحو سيرى إلخ)** ينبغى ما لم يتمّ الكلام بتقدير مبتدأ أو خبر وإلا لم يجب اهـ سم أى وقامت قرينة على التقدير. **(قوله إن قدرت إلخ)** فإن قدرت كان تامة أو قدر الظرف وهو أمس خبرا جاز الرفع لأن ما بعد حتى فضلة.

---

(١) أى بالاستفهام.

(تنبيهات): **الأول** : تجيء حتى فى الكلام على ثلاثة أضرب : جارة وعاطفة وقد مرتا ، وابتدائية أى حرف تبتدأ بعده الجمل أى تستأنف ، فتدخل على الجمل الاسمية كقوله :

[١٠٧٩] **فما زالَتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِماءَها بِدَجْلةَ حتَّى ماءُ دِجْلةَ أشْكَلُ**

وعلى الفعلية التى فعلها مضارع كقوله :

[١٠٨٠] *** يُغْشَوْنَ حتَّى ما تَهِرُّ كِلابُهم ***

وقراءة نافع : ﴿ **حتى يقول الرسول** ﴾ [البقرة : ٢١٤] ، وعلى الفعلية التى فعلها ماض نحو : ﴿ **حتى عفوا وقالوا** ﴾ [الأعراف : ١٩٥] وزعم المصنف أن حتى هذه جارة ونوزع فى ذلك . **الثانى** : إذا كان الفعل حالا أو مؤولا به فحتى ابتدائية ، وإذا كان مستقبلا أو مؤولا به فهى الجارة وأن مضمرة بعدها كما تقدم . **الثالث** : علامة

(قوله على ثلاثة أضرب) أى كائنة على ثلاثة أقسام من كينونة المجمل على المفصل أو الجنس على الأنواع فإبدال جارة وعاطفة وابتدائية من ثلاثة أضرب صحيح وإن كان بحيث لو أسقط المبدل منه صار التركيب غير مألوف فتدبر . **(قوله جارة)** وهى ثلاثة أقسام : غائية وتعليلية واستثنائية كما تقدم . **(قوله وابتدائية)** قال شيخنا السيد : مقتضى كلامه هنا والتنبيه الثالث أن الابتدائية ليست غائية والذى فى المغنى وشرح جمع الجوامع للمحلى أنها غائية أى غير جارة . **(قوله أى حرف تبتدأ بعده الجمل)** فالابتدائية هى الداخلة على الجمل اسمية أو فعلية . **(قوله فما زالت القتلى إلخ)** تمج أى تقذف . ودجلة بكسر الدال نهر العراق . والأشكل : الأبيض الذى يخالطه حمرة . ا هـ زكريا . وقوله بكسر الدال أى وفتحها .

(قوله يغشون) بغين معجمة مبنى للمجهول أى يؤتون وتهرمن هر من باب ضرب أى صوّت كذا فى المصباح أى حتى ما تصوت على الضيوف لكثرتهم أو اشتغالها بآثار القرى يصف قوما بكثرة غشيان الضيوف لهم . **(قوله أن حتى هذه)** أى الداخلة على الماضى نحو حتى عفوا كما فى حواشى زكريا وقوله جارة أى للمصدر المنسبك من أن مضمرة والفعل .

[١٠٧٩] قاله جرير بن الخطفى من قصيدة من الطويل يهجو بها الأخطل ، وتمج أى تقذف : خبر ما زالت . والباء فى بدجلة : ظرفية وهو نهر العراق . وحتى حرف ابتداء . وفيه الشاهد حيث دخلت على الجملة الاسمية . والأشكل : الذى تخالطه حمرة ، وعين شكلاء : إذا خالط بياضها حمرة .

كونه حالا أو مؤوّلا به صلاحية جعل الفاء فى موضع حتى ، ويجب حينئذ أن يكون ما بعدها فضلة مسببا عما قبلها ا هـ . **(وبَعْدَ فَا جوابِ نَفي أو طَلَبْ * مَحْضَيْنِ أَنْ وسَتْرها حَتمٌ نَصَبْ)** أن مبتدأ ونصب خبرها ، وسترها حتم مبتدأ وخبر فى موضع الحال من فاعل نصب ، وبعد متعلق بنصب . يعنى أنَّ أنْ تنصب الفعل مضمرة بعد فاء جواب نفى نحو : ﴿ **لا يقضى عليهم فيموتوا** ﴾ [فاطر : ٣٦] ، أو جواب طلب وهو إما أمر أو نهى

(قوله وبعد فا) هى فاء السببية أى التى قصد بها سببية ما قبلها لما بعدها بقرينة العدول عن العطف على الفعل إلى النصب . وقوله جواب نفى أو طلب سمى جوابا لأن ما قبله من النفى والطلب المحضين لما كان غير ثابت المضمون أشبه الشرط الذى ليس بمتحقق الوقوع فيكون ما بعد الفاء كالجواب للشرط قال الحفيد : وسواء النفى بالحرف كما أو الفعل كليس أو الاسم كغير والتقليل المراد به النفى كالنفى نحو : قلما تأتينا فتحدثنا وربما نفى بقد فنصب الجواب بعدها نحو : قد كنت فى خير فتعرفه . قاله السيوطى ويزاد خامس وهو التشبيه المراد به النفى كما سينبه عليه الشارح .

(قوله محضين) اعترض ابن هشام تقييد النفى بالمحض بأنه يخرج تالى التقرير نحو : ﴿ **أو لم يسيروا فى الأرض فتكون** ﴾ لكن فى العمدة وشرحها أن تالى التقرير لا ينصب جوابه وفى التوضيح أن مما احترز عنه بتقييد النفى بالمحض النفى التالى تقريرا نحو : ألم تأتنى فأحسن إليك إذا لم ترد الاستفهام الحقيقى قال خالد : فثبت أن الاستفهام التقريرى يتضمن ثبوت الفعل فلا ينصب جوابه لعدم تمحض النفى وما ورد منه منصوبا فلمراعاة صورة النفى وإن كان تاليا تقريرا أو لأنه جواب الاستفهام ا هـ وقال فى المغنى : ولكون جواب الشىء مسببا عنه امتنع النصب جوابا للاستفهام فى قوله تعالى : ﴿ **ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة** ﴾ لأن رؤية إنزال الماء ليست سبب اخضرار الأرض بل سببه نفس إنزال الماء بخلافه فى آية : ﴿ **أو لم يسيروا** ﴾ لأن السير فى الأرض سبب كمال العقل هذا هو الصواب ا هـ بإيضاح من الشمنى وعليه فيكون فى النفى التالى تقريرا تفصيل لكن تعليل خالد بمراعاة صورة النفى أو الاستفهام قد يقتضى جواز النصب فى آية : ﴿ **ألم تر** ﴾ فلعل المراد مراعاتهما شذوذا أو هو موافقة لقول حكاه فى المغنى ورده بأن النصب فى الآية جائز عربية كما فى آية : ﴿ **أو لم يسيروا** ﴾ لكن قصد العطف على أنزل بتأويل تصبح بأصبحت ويوافق هذا القول قول الهمع لا فرق فى النفى بين كونه محضا نحو : ﴿ **لا يقضى عليهم فيموتوا** ﴾ أو لا بأن نقض بإلا نحو : ما تأتينا فتحدثنا إلا بخير أو دخلت عليه أداة الاستفهام التقريرى نحو : ألم تأتنا فتحدثنا ويجوز فى هذا الجزم والرفع أيضا ا هـ ملخصا فتأمل . واعترض سم تقييد الطلب بالمحض بأنه يوهم رجوعه لكل أنواعه مع أنه خاص منها بالأمر والنهى والدعاء ومعنى كون الثلاثة محضة أن تكون بفعل صريح فى ذلك . **(قوله فى موضع الحال)** أى أو معترضة . **(قوله وبعد متعلق بنصب)** وجعله ابن المصنف حالا من مفعوله المحذوف أى نصب الفعل واقعا بعدما ذكر .

أو دعاء أو استفهام أو عرض أو تحضيض أو تمن . فالأمر نحو قوله :

[١٠٨١] **يَا نَاقُ سِيرِى عَنَقًا فَسِيحَا   إِلَى سُلَيمَانَ فَنَسْتَرِيحَا**

والنهى نحو: ﴿**لا تفتروا على الله كذبًا فيُسْحِتَكم بعذابٍ**﴾ [طه: ٦١]، وقوله:

لَا يَخْدَعَنَّكَ مأثورٌ وإنْ قَدُمَتْ   تِرَاثُهُ فَيَحِقَّ الحزنُ والنَّدمُ

والدعاء نحو : ﴿ **ربنا اطمس على أموالهم واشْدُد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يَرَوا العذاب الأليم** ﴾ [يونس : ٨٨] ، وقوله :

(**قوله ﴿لا يقضى عليهم فيموتوا﴾**) أى لا يحكم عليهم بالموت فيموتوا أى لا يكون قضاء عليهم فموت لهم لانتفاء المسبب بانتفاء سببه وهو القضاء به وإنما قدروا هذا التقدير فيه وفيما يأتى لاقتضاء أن المقدرة كون ما بعد الفاء مصدرا ولا يصح عطف الاسم على الفعل إلا فى نحو : ﴿ **يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى** ﴾[1] كما تقدم فلابد أن يكون المعطوف عليه اسما والمصدر هو المناسب من بين أنواع الاسم وهذا كما فى المغنى من العطف المسمى بالعطف على المعنى والعطف على التوهم فاعرفه . وفى قول شيخنا : والبعض استرواحا بقول الشارح بعد على معنى ما تأتينا محدثا أى لا يقضى عليهم ميتين نظرا لتصريحهم بأن ما بعد الفاء مسبب عما قبلها فيكون متأخرا عنه والحالية تقتضى خلاف ذلك ويمكن دفع هذا بأن يراد بالقضاء بالموت تعلق الإرادة به تنجيزا فيما لا يزال والموت مقارن له وجودا متأخر رتبة فتدبر . (**قوله إما أمر إلخ**) أى أو ترجّ كما يأتى فالجملة مع النفى المتقدم تسعة مجموعة فى قول بعضهم :

مر وانه وادع وسل واعرض لحضهم   تمنّ وارج كذاك النفى قد كملا

والفرق بين العرض والتحضيض أن الأول الطلب بلين ورفق والثانى الطلب بحثّ وإزعاج . (**قوله أو استفهام**) أى بأى أداة كانت وقد يحذف السبب بعد الاستفهام لوضوح المعنى نحو : متى فأسير معك أى متى تسير . (**قوله يا ناق إلخ**) ناق مرخم ناقة والعنق بفتحتين ضرب من السير أى ليكن منك سير فاستراحة وكذا يقال فيما يأتى . (**قوله فيسحتكم**) بضم الياء وكسر الحاء أو بفتحهما أى يهلككم . (**قوله لا يخدعنك مأثور إلخ**) المأثور بالمثلثة المال المتروك والتراث الوارث الوارث فأبدلت الواو تاء ولعل معنى وإن قدمت تراثة رأى وإن تقادمت وارثوه من غيرهم وهو باق عنهم فإنه لا ينفع .

[١٠٨١] قاله أبو النجم العجلى . وناق منادى مرخم : أى يا ناقة . وعنقا نصب على أنه نائب عن المصدر أو صفة مصدر محذوف : أى سيرا عنقا ، وهو ضرب من السير . والفسيح ، الواسع ، نعت . والشاهد فى فنستريحا حيث نصب لأنه جواب الأمر بالفاء . وهذا بلا خلاف إلا ما نقل عن العلاء بن شبابة أنه كان لا يجيز ذلك ، وهو محجوج به . قلت : له أن يقول هذا ضرورة .

---

(١) أي عطف مخرج على يخرج .

[١٠٨٢] رَبِّ وفِّقنى فَلَا أعْدِلَ عـنْ سَنَنِ السَّاعينَ فِى خيْرِ سَنَنْ

وقوله :

[١٠٨٣] فيَا رَبِّ عَجِّلْ ما أُؤَمِّلُ مِنهمُ فَيَدفأَ مَقرورٌ ويَشْبعَ مُرْمِـلُ

والاستفهام نحو : ﴿ فهل لنا من شفعاءَ فيشفعوا لنا ﴾ [الأعراف : ٥٣] وقوله :

[١٠٨٤] هَلْ تعْرِفونَ لُباناتِى فَأَرْجُوَ أنْ تُقضَى فيَرْتَدَّ بعضُ الرُّوحِ للجَسَدِ

والعرض نحو قوله :

[١٠٨٥] يَا ابنَ الكِرامِ ألَا تَدْنُو فَتُبصِرَ مَا قَدْ حَدَّثوكَ فمَا راء كَمَنْ سَمِعَا

والتحضيض نحو : ﴿ لولا أخَّرتنى إلى أجل قريب فأصَّدَّقَ وأكون من الصالحين ﴾ [المنافقون : ١٠] وقوله :

[١٠٨٦] لَوْلَا تَعوجِينَ يَا سَلْمَى عَلَى دَنِفٍ فَتُخْمِدِى نارَ وجْدٍ كادَ يُفْنِيهِ

(قوله سنن) بفتحتين أى طريق . **(قوله فيدفأ مقرور إلخ)** المقرور بالقاف البردان . والمرمل العادم للقوت . **(قوله لباناتى)** جمع لبانة بضم اللام وهى الحاجة وإنما قال بعض الروح لأن الارتداد مرتب على الرجاء وقد لا يتحقق المرجو . **(قوله فأصدق وأكون من الصالحين)** وقرىء وأكن بالجزم عطفا على محل فأصدق بناء على أن جواب الطلب المقرون بالفاء معها فى محل جزم بجعل المصدر المسبوك من أن وصلتها مبتدأ حذف خبره والجملة جواب شرط مقدر أى إن أخرتنى فتصدق ثابت وأكن وضعفه فى المغنى قال : والتحقيق أنه عطف على فأصدق بتقدير سقوط الفاء وجزم أصدق ويسمى العطف على المعنى أى العطف الملحوظ فيه المعنى لأن المعنى أخرنى أصدق ثم قال ويقال له فى غير القرآن العطف على التوهم أى تأدبا وعلى الثانى مشى فى الإتقان نقلا عن الخليل وسيبويه وفى التسهيل فقال : وقد يجزم المعطوف على ما قرن بالفاء اللازم لسقوطها الجزم اهـ قال الدمامينى كقراءة أبى عمرو لولا أخرتنى إلى أجل قريب فأصدق وأكن ثم قال : والجزم فى ذلك على توهم وتقدير سقوط الفاء . **(قوله لولا تعوجين)** أى تعطفين .

[١٠٨٢] هو من الرمل . والشاهد فى فلا أعدل حيث نصب ، لأنه جواب الدعاء . والفاء فاء السبب فى الجواب عن الدعاء : أى يارب وفقنى حتى لا أميل عن طريقة الساعين فى خير الطريقة . والسنن : بفتح السين والنون فى الموضعين .

[١٠٨٣] البيت من الطويل .

[١٠٨٤] هو من البسيط . واللبانات جمع لبانة بضم اللام : الحاجة . والشاهد فى فأرجو حيث نصب لأنه جواب الاستفهام . وأن تقضى فى محل النصب مفعول أرجو . قوله فيرتد : عطف على أن تقضى . وبعض الروح ، كلام إضافى ، فاعله .

[١٠٨٥] هو أيضا من البسيط ، وألا للعرض . والشاهد فى فتبصر حيث نصب لأنه جواب العرض . وعائد ما الموصول محذوف تقديره ما قد حدثوك به . والفاء فى فما للتعليل . وهو مبتدأ . وكمن سمعا خبره : أى كمن سمعه . وألفه للإطلاق .

[١٠٨٦] البيت من البسيط .

والتمنى نحو : ﴿ يا ليتنى كنت معهم فأفوزَ فوزًا عظيما ﴾ [النساء : ٧٣] وقوله :

[١٠٨٧] يَا لَيتَ أُمَّ خُلَيدٍ واعَدَتْ فَوَفتْ ودَامَ لِى ولهَا عُمْرٌ فَنصطَحِبا

واحترز بفاء الجواب عن الفاء التى لمجرد العطف نحو : ما تأتينا فتحدثنا ، بمعنى ما تأتينا فما تحدثنا ، فيكون الفعلان مقصودا نفيهما وبمعنى ما تأتينا فأنت تحدثنا على إضمار

(قوله لمجرد العطف) يفيد أن فاء الجواب عاطفة أيضا وهو كذلك على ما يأتى واحترز أيضا عن الفاء الاستئنائية كقوله :

ألم تسأل الربع القـواء فينطــق وهل يخبرنك اليوم بيـداء سملــق

فإنها فى فينطق للاستئناف أى فهو ينطق وليست للعطف ولا للسببية إذ العطف يقتضى الجزم والسببية تقتضى النصب وهو مرفوع ولو نصب لجاز لكن القوافى مرفوعة كذا قيل وزيفه الدمامينى بأن النصب مع السببية غالب لا لازم فقد ورد الرفع معها . كقوله تعالى : ﴿ ولا يؤذن لهم فيعتذرون ﴾ ولعل مراده مع وجود السببية وإن لم تقصد بأن قصد مجرد العطف فلا ينافى لزوم النصب مع قصدها بدليل قول الشارح وإذا قصد الجواب لم يكن الفعل إلا منصوبا إلخ فإن قوله أو على معنى إلخ إشارة إلى قصد السببية لكن قال فى المغنى للرفع استئنافا وجه آخر وهو أن يكون على معنى السببية وانتفاء الثانى لانتفاء الأول وهو أحد وجهى النصب وهو قليل جدا وعليه قوله :

ولقــد تــركت صبيــة مرحومــة لم تدر ما جزع عليك فتجــزع

أى لم تعرف الجزع فلم تجزع وأجازه ابن خروف فى قراءة عيسى بن عمر « فيموتون » والأعلم فى قراءة السبعة ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب ممكنا مثله فى فيموتوا لكن عدل عنه لتناسب الفواصل والمشهور فى توجيهه أنه لم يقصد إلى معنى السببية بل إلى مجرد العطف على الفعل وإدخاله معه فى سلك النفى ولا يحسن حمل التنزيل على القليل جدا ا هـ باختصار . والقواء الخالى . والبيداء القفر . والسملق الأرض التى لا تنبت شيئا . **(قوله بمعنى ما تأتينا فما تحدثنا إلخ)** قال شيخنا : ذكر على كل من الرفع والنصب وجهين فالرفع على العطف أو الاستئناف والنصب على الحالية أو ترتب انتفاء الثانى على انتفاء الأول فتأمل ا هـ وكون الفاء على ثانى وجهى الرفع للاستئناف غير متعين بل يصح كونها لعطف جملة على جملة بل يعين كون هذا مراد الشارح فرضه الكلام فى الفاء التى لمجرد العطف حيث قال واحترز بفاء الجواب عن الفاء التى لمجرد العطف فاعرفه وقوله على الحالية متابعة لقول الشارح على معنى ما تأتينا محدثا وفيه ما أسلفناه سابقا من النظر والتمحل عنه وكان الأولى للشارح أن يقول على معنى ما يكون منك إتيان يترتب عليه تحديث وحاصله جعل الثانى قيدا للأول فينصبّ عليه النفى لأن الغالب انصباب النفى على القيد فيصدق بثبوت المقيد وبانتفائه أيضا .

[١٠٨٧] هو أيضا من البسيط . ويا لمجرد التنبيه ، أو المنادى محذوف : أى يا قوم يا ليت . وواعدت جملة خبر ليت . وفوفت عطف عليها . والشاهد فى فنصطحبا حيث نصب لأنه جواب التمنى .

مبتدأ ، فيكون المقصود نفى الأول وإثبات الثانى ، وإذا قصد الجواب لم يكن الفعل إلا منصوبا على معنى ما تأتينا محدثا ، فيكون المقصود نفى اجتماعهما أو على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا فيكون المقصود نفى الثانى لانتفاء الأول . واحترز بمحضين عن النفى الذى ليس بمحض وهو المنتقض بإلا والمتلوّ بنفى نحو ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا ، ونحو ما تزال تأتينا فتحدثنا . ومن الطلب الذى ليس بمحض وهو الطلب باسم الفعل أو بالمصدر أو بما لفظه خبر نحو صه فأكرمك ، وحسبك الحديث فينام الناس ، ونحو سكوتا فينام الناس ،

(فائدة): إذا قلت ما يليق بالله الظلم فيظلمنا فالفعلان منفيان وانتفاء الثانى مسبب عن انتفاء الأول فيجوز رفع الثانى على مجرد العطف أى فما يظلمنا ونصبه على ترتب انتفاء الثانى على انتفاء الأول أى فكيف يظلمنا وإذا قلت ما يحكم الله تعالى بحكم فيجور فالثانى فقط هو المنفى والنصب واجب على جعل الثانى قيدا للأول أى ما يكون منه حكم يترتب عليه جور . **(قوله وبمعنى ما تأتينا)** أى فى المستقبل فأنت تحدثنا أى الآن وإلا فظاهره مشكل إذ لا يمكن أن يحدثه مع عدم الإتيان اهـ زكريا . وصوره البعض بأن يكون أحدهما على شط نهر والآخر على شطه الآخر . **(قوله فيكون المقصود نفى اجتماعهما)** أى لانصباب النفى حينئذ على المعطوف أى ما يكون منك إتيان يعقبه تحديث أعم من أن ينتفى أصل الإتيان أيضا أو يثبت هذا مقتضى عبارة الشارح . ومقتضى عبارة المغنى والرضى ثبوت أصل الإتيان على هذا المعنى وعبارة الثانى ومعنى النفى فى ما تأتينا فتحدثنا انتفى الإتيان فانتفى التحديث لانتفاء شرطه وهو الإتيان هذا هو القياس ثم قال : ويجوز أن يكون النفى راجعا إلى التحديث فى الحقيقة لا إلى الإتيان أى ما يكون منك إتيان بعده تحديث وإن حصل مطلق الإتيان وعلى هذا المعنى ليس فى الفاء معنى السببية لكن انتصب الفعل عليه تشبيها بفاء السببية اهـ . **(قوله أو على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا)** هذا المثال وإن صح فيه المعنيان المذكوران لكن ليس كل مثال كذلك فقد قال فى المغنى : وعلى المعنى الأول يعنى الثانى من وجهى قصد الجواب فى كلام الشارح جاء قوله سبحانه وتعالى : ﴿ **لا يقضى عليهم فيموتوا** ﴾ أى فكيف يموتون ويمتنع أن يكون على الثانى يعنى الأول فى كلام الشارح إذ يمتنع أن يقضى عليهم ولا يموتوا اهـ وهذا أيضا يعكر على ما سبق عن شيخنا والبعض من قولهما فى الآية أى لا يقضى عليهم ميتين . **(قوله وهو الطلب باسم الفعل)** إنما لم يكن محضا لأنه ليس موضوعا للطلب بناء على الصحيح أنه موضوع للفظ الفعل وكذا على أنه موضوع للحدث أما على أنه موضوع لمعنى الفعل فمشكل . أفاده سم . **(قوله أو بالمصدر)** أى الواقع بدلا من اللفظ بفعله قال ابن هشام : ألحق أن المصدر الصريح إذا كان للطلب ينصب ما بعده . سيوطى . **(قوله وحسبك الحديث)** مقتضاه أن حسب اسم فعل أمر وليس كذلك لأن حسب إما اسم فعل مضارع بمعنى يكفى فضمته بناء وإما اسم فاعل بمعنى كاف فضمته إعراب فكان ينبغى تأخير هذا المثال عما بعده لأن حسبك الحديث جملة

ونحو رزقنى الله مالا فأنفقه فى الخير ، فلا يكون لشىء من ذلك جواب منصوب . وسيأتى التنبيه على خلاف فى بعض ذلك .

(تنبيهات)*: **الأول** : مما مثل به فى شرح الكافية لجواب النفى المنتقض ما قام فيأكل إلا طعامه ، قال : ومنه قول الشاعر :

[١٠٨٨] **وما قامَ مِنَّا قائِمٌ فِى نَدِيِّنا فَيَنْطِقُ إلَّا بِالَّتى هِىَ أعْرَفُ**

وتبعه الشارح فى التمثيل بذلك ، واعترضهما المرادى وقال : إن النفى إذا انتقض بإلا بعد الفاء جاز النصب ، نص على ذلك سيبويه . وعلى النصب أنشد :

* **فَيَنْطِقَ إلَّا بِالَّتى هِىَ أعْرَفُ** *

الثانى : قد تضمر أن بعد الفاء الواقعة بين مجزومى أداة شرط أو بعدهما أو بعد حصر بإنما اختيارا نحو : إن تأتنى فتحسن إلى أكافئك ، ونحو : متى زرتنى أحسن إليك فأكرمك ، ونحو : ﴿ **إذا قضى أمرا فإنما يقول له كن فيكون** ﴾ [البقرة : ١١٧ ، آل عمران : ٤٧ ، مريم : ٣٥] ، فى قراءة من نصب ، وبعد الحصر بإلا والخبر المثبت الخالى من الشرط اضطرارا نحو : ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا ونحو قوله :

خبرية بمعنى الأمر أى اكفف فهو من قبيل رزقنى الله مالا إلخ . **(قوله فى ندينا)** الندى مجلس القوم ومتحدثهم . ومنا صلة قائم . زكريا . **(قوله جاز النصب)** أى والرفع كما فى النكت وإنما جاز النصب لأن الانتقاض إنما جاء بعد استحقاق الفعل النصب ويتفرع على ذلك ما إذا قلت ما جاءنى أحد إلا زيد فأكرمه فإن جعلت الهاء لأحد نصبت لتقدم الفعل فى التقدير على انتقاض النفى وإن جعلتها لزيد رفعت لتأخره عنه فى التقدير . **(قوله قد تضمران إلخ)** سيذكره المصنف فى الجوازم بقوله :

* **والفعل من بعد الجزا إن يقترن** * إلخ وهناك بسطه . **(قوله ونحو إذا قضى أمرا إلخ)** إنما لم يجعل منصوبا فى جواب كن لأنه ليس هناك قول كن حقيقة بل هى كناية عن تعلق القدرة تنجيزا بوجود الشىء ولما سيأتى عن ابن هشام من أنه لا يجوز توافق الجواب والمجاب فى الفعل والفاعل بل لابد من اختلافهما فيهما أو فى أحدهما فلا يقال قم تقم وبعضهم جعله منصوبا فى جوابه نظرا إلى وجود الصيغة فى هذه الصورة ويرده ما ذكره عن ابن هشام . **(قوله اضطرارا)** راجع للأمرين قبله فقوله نحو ما أنت إلخ نظير للجائز فى الشعر لا مثال .

[١٠٨٨] قاله الفرزدق من قصيدة من الطويل . والندى : مجلس القوم ومتحدثهم . والشاهد فى : فينطق حيث رفعه لأن من شرط النصب بعد النفى أن يكون النفى خالصا . وههنا ليس كذلك : ويروى وما قام منا قائل . ومنا : فى محل الرفع على أنه صفة لقائم ، أى وما قام قائم كائن منا . والأولى أن يكون حالا ، والاستثناء من النفى فيكون إثباتا . قوله بالتى : أى بالأشياء التى .

[١٠٨٩] سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

الثالث : يلحق بالنفى التشبيه الواقع موقعه نحو : كأنك وال علينا فتشتمنا : أى ما أنت وال علينا ذكره فى التسهيل وقال فى شرح الكافية : إن غيرا قد تفيد نفيا فيكون لها جواب منصوب كالنفى الصريح ، فيقال غير قائم الزيدان فتكرمهما أشار إلى ذلك ابن السراج ، ثم قال : ولا يجوز هذا عندى . قلت : وهو عندى جائز والله أعلم . هذا كلامه بحروفه . **الرابع** : ذهب بعض الكوفيين إلى أن ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة وبعضهم إلى أن الفاء هى الناصبة كما تقدم فى أو . والصحيح مذهب البصريين لأن الفاء عاطفة فلا عمل لها لكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم ، والتقدير فى نحو ما تأتينا

(قوله يلحق بالنفى التشبيه إلخ) وفى التسهيل وشرحه للدمامينى ما نصه : وربما نفى بقد فنصب الجواب بعدها ذكر ذلك ابن سيده صاحب المحكم . وحكى عن بعض الفصحاء قد كنت فى خير فتعرفه يريد ما كنت فى خير فتعرفه اهـ . **(قوله غير قائم الزيدان)** أى ما قائم الزيدان فليس المعتبر فى غير هنا مجرد المغايرة . **(قوله بالمخالفة)** قال الفارضى : لأن الثانى خبر والأول ليس بخبر لأنه إما نفى أو طلب فلما خالفه فى المعنى خالفه فى الإعراب ونقض بنحو ما جاء زيد لكن عمرو وجاء زيد لا عمرو فقد خالف الثانى الأول فى المعنى ولم يخالفه فى الإعراب اهـ ومراده بالخبر ما ليس نفيا ولا طلبا . **(قوله إلى أن الفاء هى الناصبة)** عبارة الفارضى وعن الجرمى النصب هنا بالفاء والواو وردّ بأنهما عاطفان وحرف العطف لا يعمل لعدم اختصاصه . **(قوله لأن الفاء عاطفة إلخ)** ولذا امتنع عندهم تقديم الجواب على سببه نحو ما زيد فنكرمه يأتينا وأجازه الكوفيون إذ الفاء عندهم ليست للعطف ومذهبهم جواز تقديم جواب الشرط على الشرط . دمامينى . **(قوله لكنها إلخ)** استدراك على قوله عاطفة دفع به توهم أنها عطفت صريحا على صريح . **(قوله عطفت مصدرا إلخ)** استشكله الرضى بأن فاء العطف لا تكون للسببية إلا إذا عطفت جملة على جملة واختار هو جعلها للسببية فقط لا للعطف قال : وإنما نصبوا ما بعدها تنبيها على تسببه عما قبلها وعدم عطفه عليه إذ المضارع المنصوب بأن مفرد وما قبل الفاء المذكورة جملة فيكون ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا اهـ وقوله جملة على جملة أى أو صفة على صفة كما بيناه فى باب العطف وللجماعة دفع الاستشكال بمنع الحصر وإلحاق المصادر بالجمل والصفات .

[١٠٨٩] قاله المغيرة بن حنين التميمى الحنظلى من الوافر . والشاهد فى : فاستريحا حيث نصب بعد الفاء ، وليس بمسبوق بنفى أو طلب ، وهذا ضرورة .

فتحدثنا ما يكون منك إتيان فتحديث ، وكذا يقدر فى جميع المواضع . **الخامس** : شرط فى التسهيل فى نصب جواب الاستفهام ألا يتضمن وقوع الفعل احترازا من نحو : لم ضربت زيدا فيجازيك لأن الضرب قد وقع فلم يكن سبك مصدر مستقبل منه ، وهو مذهب أبى على ، ولم يشترط ذلك المغاربة . وحكى ابن كيسان أين ذهب زيد فنتبعه بالنصب مع أن الفعل فى ذلك محقق الوقوع ، وإذا لم يكن سبك مصدر مستقبل من الجملة سبكناه من لازمها ، فالتقدير ليكن منك إعلام بذهاب زيد فاتباع منا (**وَالواوُ كالفَا**) فى جميع ما تقدم (**إنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ**) أى يقصد بها المصاحبة (**كَلَا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الجَزَعْ**)

(**قوله وكذا يقدر فى جميع المواضع**) يؤخذ منه أنه يشترط فى النصب أن يتقدم على الفاء ما يتصيد منه مصدر من فعل أو شبهه وهو كذلك فقد قال السيوطى : يشترط ألا يكون المتقدم جملة اسمية خبرها جامد فإن كان نحو ما أنت زيد فنكرمك امتنع النصب وتعين القطع أو العطف والقطع أحسن لأن العطف ضعيف لعدم المشاكلة من حيث إنه عطف فعلية على اسمية اهـ ومراده بالقطع الاستئناف وقال فى محل آخر : يتعين الرفع فى نحو : هل أخوك زيد فنكرمه بخلاف نحو : أفى الدار زيد فنكرمه أو أزيد منا فنكرمه لنيابة الجار والمجرور مناب الفعل . (**قوله وقوع الفعل**) أى فى الزمن الماضى . (**قوله فالتقدير**) أى فى المثال الثانى وأما التقدير فى الأول ليكن منك إعلام بسبب ضرب زيد فمجازاة لك منه . (**قوله إعلام بذهاب زيد**) أى بمكان ذهاب زيد لأن المكان هو المجهول المسئول عنه . (**قوله والواو كالفا**) ألحق الكرميون بهما (ثم) فى قوله ﷺ : « **لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم ثم يغتسل منه** » وضعف بأنه يصير المعنى على النصب النهى عن الجمع بين البول والاغتسال فيقتضى أن البول فى الماء الدائم بلا غسل منه غير داخل تحت النهى وليس كذلك وأجاب فى المغنى بأن اعتبار المفهوم محله إذا لم يصدر عنه دليل والدليل هنا قام على إلغائه وجوز ابن مالك وغيره فى الحديث الرفع على الاستئناف لا العطف وإلا لزم عطف الخبر على الإنشاء ويؤخذ من هذا أن ثم تكون استئنافية وبه صرح صاحب رصف المبانى . قاله الدمامينى . (**قوله إن تفد مفهوم مع**) أى مع العطف فلا ينافى ما صرحوا به من أنها عاطفة مصدرا مقدرا على مصدر متوهم قال فى المغنى : ويسمى الكوفيون هذه الواو واو الصرف اهـ وخالف الرضى فى كون الواو التى ينصب المضارع بعدها عاطفة فقال : لما قصدوا فى واو الصرف معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من أول الأمر إلى أنها ليست للعطف فهى إذن إما واو الحال وأكثر دخولها على الاسمية فالمضارع بعدها فى تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم وأقوم وقيامى ثابت أى فى حال ثبوت قيامى وإما بمعنى مع أى قم مع قيامى كما قصدوا فى

أى لا تجمع بين هذين[1] ، وقد سمع النصب مع الواو فى خمسة مما سمع مع الفاء : **الأول** : النفى نحو : ﴿ **ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين** ﴾ [آل عمران : ١٤٢] . **الثانى** : الأمر نحو قوله :

[١٠٩٠] **فقلتُ آدْعِى وَأَدْعُو إنَّ أَنْدَى لِصَوْتِ أَنْ يُنَادِىَ داعِيَانِ**

الثالث : النهى نحو قوله :

[١٠٩١] **لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتأتِىَ مِثْلهُ عارٌ عليك إذا فَعَلْتَ عَظِيمُ**[2]

المفعول مع مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النجاة أى ليكن قيام منك وقيام منى لم يكن فيه تنصيص على معنى الجمع اهـ واستظهره الدماميني ودفع استشكال وجوب حذف الخبر مع عدم سد شيء مسده بأن ذلك لكثرة الاستعمال . **(قوله أى يقصد بها المصاحبة)** أى لا التشريك بين الفعلين ويؤخذ من كلامه أن النصب بعدها ليس على معنى الجواب كما هو بعد الفاء وهو كذلك خلافا لمن زعمه وقولهم الواو تقع فى جواب كذا فيه تجوز ظاهر . أفاده زكريا عن المرادى . **(قوله جلدا)** الجلد من الرجال الصلب القوى على الشيء . **(قوله ولما يعلم الله إلخ)** الخطاب بالآية لجماعة جاهدوا ولم يصبروا على ما أصابهم وطمعوا مع ذلك فى دخول الجنة مع أن الطمع فى ذلك إنما ينبغى إذا اجتمع مع الجهاد الصبر فالمعنى بل حسبتم أن تدخلوا الجنة ولم يكن لله علم بجهادكم مصاحب للعلم بصبركم أى ولم يجتمع علمه بجهادكم وعلمه بصبركم لعدم وقوع صبركم وإذا لم يقع صبرهم لم يعلم الله تعالى بوقوعه لأن علم غير الواقع واقعا جهل وإذا انتفى عنه تعالى هذا العلم انتفى عنه العلم المصاحب له فلا ينافى هذا ما قرروه من تعلق علمه تعالى بالمعدوم لأن معنى تعلقه بالمعدوم أنه تعالى يعلم عدمه لا وقوعه . **(قوله فقلت ادعى)** أصله ادعوى بضم العين فلما حذفت الواو لالتقائها ساكنة مع الياء بعد حذف حركة

[١٠٩٠] قاله الأعشى أو الحطيئة فيما زعم ابن يعيش ، أو ربيعة بن جشم فيما زعم الزمخشرى ، أو دثار بن شيبان النميرى فيما زعم ابن برى . من الوافر . والشاهد فى وأدعوَ حيث نصب الواو فيه بتقدير إن بعد واو الجمع : أى وإن ادعو . ويروى وادّع على الأمر بحذف اللام إذ أصله لادعى . وأندى – أفعل –: من النداء بفتح النون والدال مقصورا ، وهو بعد ذهاب الصوت . والمعنى قلت لتلك المرأة ينبغى أن يجتمع دعائى ودعاؤك فإن ارفع صوت دعاء داعيين .

[١٠٩١] قاله أبو الأسود الدؤلى ، ومن نسبه إلى الأخطل فقد أخطأ . وحكى أبو عبيد أنه للمتوكل الكنانى ، وفيه كلام كثير قررناه فى الأصل . والشاهد فى : وتأتى مثله حيث نصب الياء بعد الواو فى جواب النهى ، والنصب فى الحقيقة بأن المقدرة لأنه أراد لأن يجمع بين الإتيان والنهى أى لا يكن منك أن تنهى وتأتى ، وعار مرفوع لأنه خبر لمبتدأ محذوف : أى ذلك عار عليك وعظيم صفته وإذا فعلت معترض بينهما .

---

(١) بين كونك جلدا أى شديدا مع إظهارك الجزع .

(٢) أى عار عظيم عليك إن فعلت ذلك .

الرابع : الاستفهام نحو قوله :

[١٠٩٢] أَتَبِيتُ رَيَّانَ الجُفُونِ مِنَ الكَرَى وَأَبِيتُ مِنْكَ بِلَيْلَةِ المَلْسُوعِ

وقوله :

[١٠٩٣] أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيكونَ بَيْنِي وَبِينَكُمْ المَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ

الخامس : التمنى نحو : ﴿ **يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين** ﴾ [الأنعام : ٢٧] فى قراءة حمزة وحفص . وقِسْ الباق قال ابن السراج : الواو ينصب

الواو استثقالا لها كسرت العين لمناسبة الياء ويجوز فى الهمزة الضم نظرا لضم العين فى الأصل والكسر نظرا لكسرها الآن . أفاده الإسقاطى على ابن عقيل . وقوله إن أندى من الندى بفتح النون والدال مقصورا وهو بعد ذهاب الصوت اهـ زكريا . واللام فى لصوت زائدة بين المتضايفين على ما يؤخذ من العينى ولا حاجة إليه لصحة كون المعنى إن أبعد ذهاب لصوت كما قاله الدمامينى والشمنى .

(**قوله أتبيت إلخ**) التاء فى الفعلين لام الكلمة والخطاب فى الأول مستفاد من تاء المضارعة والتكلم فى الثانى من الهمزة فاستشكال من قال كيف ضم التاء من تبيت وهو للمخاطب وفتحها من أبيت وهو للمتكلم غلط والكرى النوم وشبهه بالماء فى أن بكل راحة النفس واستعارة له بالكناية . وريان تخييل والباء فى بليلة الملسوع بمعنى فى وليلة الملسوع كناية عن ليلة السهر .

(**قوله ألم أك جاركم إلخ**) الاستفهام للتقرير وتقدم ما فيه . (**قوله فى قراءة حمزة وحفص**) بنصب نكذب ونكون ووافقهما ابن عامر فى الثانى . (**قوله وقس الباقى**) وهو الدعاء والعرض والتحضيض والترجى وقال أبو حيان : لا ينبغى أن يقدم على ذلك إلا بسماع .

(**قوله فى غير الموجب**) أى غير الخبر المثبت وغيره هو النفى والطلب وقوله من حيث إلخ . من بمعنى فى وهو كما قاله شيخنا بدل من غير الموجب أي في الأمكنة التي ينتصب فيها ما بعد الفاء .

[١٠٩٢] للشريف الرضي ، والبيت من الكامل .

[١٠٩٣] قاله الحطيئة من قصيدة من الوافر . ووقع فى ديوانه هكذا :

* ألم أك محرما فيكون بينى *

إلخ . والشاهد فى ويكون حيث نصب بتقدير أن لوقوع الفعل بعد واو المصاحبة الواقعة بعد الاستفهام ، والمحرم : المسالم الذى يحرم عليك دمه ، ودمك عليه ، ويروى ألم أك مسلما إلى آخره .

ما بعدها فى غير الموجب من حيث انتصب ما بعد الفاء ، وإنما يكون كذلك إذا لم ترد الاشتراك بين الفعل والفعل ، وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذى قبلها كما كان فى الفاء وأضمرت أن ، وتكون الواو فى هذا بمعنى مع فقط ، ولابدّ مع هذا الذى ذكره من رعاية ألا يكون الفعل بعد الواو مبنيا على مبتدأ محذوف لأنه متى كان كذلك وجب رفعه ، ومن ثم جاز فيما بعد الواو من نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ثلاثة أوجه : الجزم على التشريك بين الفعلين فى النهى ، والنصب على النهى عن الجمع ، والرفع على ذلك المعنى ، ولكن على تقدير وأنت تشرب اللبن .

(قوله عطف الفعل) فيه تسمح إذ المعطوف أن والفعل المؤولان بالمصدر لكن لما كان الموجود فى اللفظ الفعل فقط اقتصر عليه وبهذا يعلم ما فى كلام البعض . **(قوله بمعنى مع فقط)** أى للمصاحبة دون الاشتراك بين الفعلين وإلا فهى للعطف أيضا كما سبق وكما يدل عليه قوله وأردت عطف الفعل إلخ . **(قوله ولابد مع هذا إلخ)** هذا علم من قول ابن السراج : وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذى قبلها ا هـ زكريا أى فليس زائدا على كلام ابن السراج كما يقتضيه كلام الشارح بقى أن رفع ما بعد الواو استئنافا لإباحته بعد النهى عما قبلها لا يتوقف على تقدير مبدأ فما الداعى إلى تقديره ثم رأيت فى شرح الدمامينى عند قول المغنى أجرى ابن مالك ثم مجرى الفاء والواو بعد الطلب فأجاز فى قوله ﷺ : **« لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم الذى لا يجرى ثم يغتسل فيه »** ثلاثة أوجه الرفع بتقدير ثم هو يغتسل فيه وبه جاءت الرواية ، والجزم بالعطف على موضع فعل النهى والنصب بأن مضمرة ما نصه تقدير هو ليس لأجل كونه متعينا وإنما هو لتحقيق كون الكلام مستأنفا كما جرت به عادة النحاة عند الاستئناف[1] ا هـ . **(قوله على التشريك بين الفعلين فى النهى)** أى على النهى عن كل منهما كما عبر به فى المغنى وغيره . قال الدمامينى : ولى فيه نظر إذ لا موجب لتعين أن يكون المراد النهى عن كل منهما بل يحتمل أن المراد النهى عن الجمع بينهما كما قالوا إذا قلت ما جاءنى زيد وعمرو احتمل أن المراد نفى كل منهما على كل حال وأن المراد نفى اجتماعهما فى وقت المجىء فإذا جىء بلا صار الكلام نصا فى المعنى الأول فكذا إذا قلت لا تضرب زيدا وعمرا احتمل تعلق النهى بكل منهما مطلقا وتعلقه بهما على معنى الاجتماع ولا يتعين الأول إلا بلا ولا فرق فى ذلك بين الاسم والفعل . قال الشمنى : يرتفع هذا النظر بأن معنى قولهم النهى عن كل منهما أى ظاهرا فلا ينافى احتمال النهى عن الجمع بينهما . **(قوله على ذلك المعنى)** أى بناء ما بعد الواو على مبتدأ محذوف ولا موقع للاستدراك بعد بل كان عليه أن يحذفه أو يبدله بقوله وهو تقدير إلخ ولا يصح رجوع الإشارة إلى النهى عن الجمع لأنه يمنع منه كون الإشارة للبعيد وكون الرفع على النهى عن الأول وإباحة الثانى لا على النهى عن الجمع اللهم إلا أن يكون

---

(١) وليس لهم ههنا إلا الرفع .

(تنبيه): الخلاف فى الواو كالخلاف فى الفاء وقد تقدم (**وَبَعْدَ غَيْرِ ٱلنَّفْيِ جَزْمًا ٱعْتَمِدْ**) جزما مفعول به مقدم أى اعتمد الجزم (**إِنْ تَسْقُطِ ٱلْفَا وَٱلْجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ**) أى انفردت الفاء عن الواو بأن الفعل بعدها ينجزم عند سقوطها بشرط أن يقصد الجزاء . وذلك بعد الطلب بأنواعه كقوله :

[١٠٩٤] * **قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ** *

وكذا بقية الأمثلة . أما النفى فلا يجزم جوابه لأنه يقتضى تحقق عدم الوقوع كما يقتضى الإيجاب تحقق الوقوع ، فلا يجزم بعده كما لا يجزم بعد الإيجاب ، ولذلك قال : وبعد غير النفى . واحترز بقوله والجزاء قد قصد عما إذا لم يقصد الجزاء فإنه لا يجزم

هذا توجيها للرفع غير المشهور وعليه تكون الواو للحال لا للاستئناف ثم رأيت صاحب المغنى نقل هذا عن ابن النائم وبحث فيه وعبارته وإن رفعت فالمشهور أنه نَهْىٌ عن الأول وإباحة للثانى وأن المعنى ولك شرب اللبن وتوجيهه أنه مستأنف فلم يتوجه إليه حرف النهى . وقال بدر الدين بن مالك أن معناه كمعنى وجه النصب ولكنه على تقدير لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن ا هـ وكأنه قدر الواو للحال وفيه بُعد لدخولها فى اللفظ على المضارع المثبت ثم هو مخالف لقولهم إذ جعلوا لكل من أوجه الإعراب معنى ا هـ بالحرف[٢] . **(قوله وبعد غير النفى)** قال السيوطى نقلا عن ابن هشام : ينبغى أن يستثنى أيضا لو التى للتمنى فى نحو : ﴿ **فلو أن لنا كرة فنكون** ﴾ ووجهه أن إشرابها التمنى طارىء عليها فلذا لم يسمع الجزم بعدها ا هـ وغير النفى هو الطلب . **(قوله أن تسقط ألفا)** أى لم توجد مع الفعل والسقوط بهذا المعنى لا يستدعى سبق الوجود . **(قوله والجزاء قد قصد)** بأن تقدره مسببا عن الطلب المتقدم كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط ا هـ تصريح . والواو فى والجزاء قد قصد حالية . **(قوله وكذا بقية الأمثلة)** نحو : لا تعص الله يدخلك الجنة ويارب وفقنى أطعك وهل تزورنى أزرك وليت لى مالا أنفقه وألا تنزل تصب خيرا ولولا تجىء أكرمك ولعلك تقدم أحسن إليك . **(قوله فلا يجزم جوابه)** أى على الصحيح خلافا للزجاج كما فى الهمع .

[١٠٩٤] قاله امرؤ القيس الكندى . وتمامه : * **بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ** *

وهو أول قصيدته المشهورة من الطويل . والشاهد فى نبك حيث جزم لأنه جواب الأمر ، وذلك لأنه خلا عن الفاء وقصد به الجزاء . وقفا خطاب للاثنين ، والمراد الواحد . وهذا من عادتهم . أو معناه قف قف ، فكرر للتأكيد . وسقط اللوى بكسر السين : منقطع الرمل . واللوى حيث ينقطع ويلتوى ويرق . والدخول وحومل : موضعان . والفاء بمعنى الواو .

---

(٢) أى بلفظه وعكسه عندما يقول بمعناه .

بل يرفع : إما مقصودا به الوصف نحو : ليت لى مالا أنفق منه ، أو الحال أو الاستئناف ، ويحتملهما قوله تعالى : ﴿ **فاضرب لهم طريقا فى البحر يبسا لا تخاف دركا** ﴾ [طه : ٧٧] ، وقوله :

[١٠٩٥] كُرُّوا إلى حَرَّتَيْكُمْ تَعْمُرُونَهُمَا   كَمَا تَكُرُّ إلىٰ أوْطَانِهَا الْبَقَرُ

(تنبيهان)*: **الأول** : قال فى شرح الكافية : الجزم عند التعرى من الفاء جائز بإجماع . **الثانى** : اختلف فى جازم الفعل حينئذ : فقيل إن لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم ، وإليه ذهب ابن خروف واختاره المصنف ونسبه إلى الخليل وسيبويه . وقيل إن الأمر والنهى وباقيها نابت عن الشرط : أى حذفت جملة الشرط وأنيبت هذه فى العمل

(قوله كما لا يجزم إلخ) ففيه حمل الشىء على نقيضه . **(قوله إما مقصودا به الوصف)** يتعين إن كان قبل الفعل نكرة لا تصلح لمجىء الحال منها نحو : ﴿ **فهب لى من لدنك وليا يرثنى** ﴾ فى قراءة من رفع والمراد إرث العلم والنبوة فلا اعتراض بتخلف الإرث بموت يحيى فى حياة زكريا عليهما الصلاة والسلام[1] وقوله أو الحال يتعين إن كان قبله معرفة نحو : ﴿ **ذرهم فى خوضهم يلعبون** ﴾ فإن كان قبله نكرة تصلح لمجىء الحال منها احتمل الوصفية والحالية نحو : أكرم شخصا من العلماء يقرأ وبهذا التقرير يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من الإيهام . **(قوله ويحتملهما)** أى الحال والاستئناف ومما يحتملهما قراءة ابن ذكوان : ﴿ **وألق ما فى يمينك تلقف** ﴾ بالرفع . قال الدمامينى : وقوله تعالى : ﴿ **خذ من أموالهم صدقة تطهرهم** ﴾ يحتمل الأمرين المذكورين والنعت أيضا . **(قوله كروا إلى حرتيكم إلخ)** الكرّ الرجوع وبابه رد وحرتيكم تثنية حرة وهى أرض ذات حجارة سود . اهـ مختار . **(قوله جائز بإجماع)** أى وإنما الخلاف فى عامله كما قال الثانى اختلف إلخ . **(قوله فقيل إن لفظ الطلب إلخ)** حاصله أربعة أقوال على الأولين يكون العامل مذكورا وهو لفظ الطلب إلا أنه على الأول لتضمنه معنى حرف الشرط وعلى الثانى لنيابته عنه وعلى الأخيرين يكون مقدرا . **(قوله ضمن معنى حرف الشرط)** كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك اهـ تصريح ونوقش بأن تضمن الفعل معنى الحرف إما غير واقع أو غير كثير بخلاف تضمن الاسم معنى الحرف وفى الهمع أن ابن عصفور رد هذا القول بأنه يقتضى كون العامل جملة ولا يوجد عامل جملة وأبا حيان بأن فى تضمين ائتنى مثلا معنى إن تأتنى تضمين معنيين معنى إن ومعنى تأتنى ولا يوجد فى لسانهم تضمين معنيين مع أن معنى إن تأتنى معنى غير طلبى فلو تضمنه فعل الطلب لكان الشىء الواحد طلبا غير طلب . اهـ باختصار . **(قوله نابت عن الشرط إلخ)** كما أن النصب بضربا فى ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه ورد بأن نائب

[١٠٩٥] البيت من البسيط ، وهو للأخطل .

(١) ثم إن الأنبياء لا تورث دينارا ولا درهما إنما تورث العلم .

منابها فجزمت ، وهو مذهب الفارسي والسيرافي وابن عصفور . وقيل الجزم بشرط مقدر دل على الطلب ، وإليه ذهب أكثر المتأخرين . وقيل الجزم بلام مقدرة فإذا قيل : ألا تنزل تصب خيرا فمعناه لتصب خيرا وهو ضعيف ، ولا يطرد إلا بتجوز وتكلف والمختار القول

الشيء يؤدى معناه والطلب لا يؤدى معنى الشرط إذ لا تعليق فى الطلب بخلاف الشرط والأرجح فى ضربا زيدا أن زيدا منصوب بالفعل المحذوف لا المصدر ا هـ تصريح وقد يمنع ما ذكره من ترجيح نصب زيدا فى ضربا زيدا بالفعل لا بالمصدر **(قوله جملة الشرط)** أى أداته وفعله . **(قوله بشرط مقدر)** أى هو وفعله بعد الطلب لدلالته على الشرط وفعله والظاهر أنه يتعين تقدير إن لأنها أمّ الأدوات[1] بل صرحوا بأنه لا يحذف منه إلا هى . **(قوله ولا يطرد إلا بتجوز وتكلف)** بمنزلة التعليل للضعف أى لأنه لا يستقيم من جهة المعنى فى كل موضع إلا بتجوز وتكلف فى بعض المواضع نحو : أكرمنى أكرمك أما التجوز فلما قيل من أن أمر المتكلم نفسه إنما هو على التجوز بتنزيل نفسه منزلة الأجنبى وأما التكلف فلأن دخول لام الأمر على فعل المتكلم قليل كما سيأتى فلا يحسن تخريج الكثير عليه ولا يرد على صاحب هذا القول ما سيأتى فى الجوازم أن اللام إنما تجزم محذوفة اختيارا بعد قول لأنه لا يسلم هذا الحصر بل يقول بجزمها محذوفة اختيارا قياسا فى جواب الطلب أيضا ولم يفهم البعض مراد الشارح بالاطراد مع ظهوره فخطأه فى قوله إلا بتجوز وتكلف فقال قوله لا يطرد إلا بتجوز وتكلف أى لا ينقاس فى سائر المواضع لأن اللام إنما تجزم محذوفة اختيارا بعد قول كما سيأتى فى الجوازم وكان الصواب حذف قوله إلا بتجوز وتكلف لأنه لا معنى له فتأمله ا هـ وقد ظهر لك إن كان عندك أدنى تنبيه أنه لم يخطىء إلا ابن أخت خالته[2] . **(قوله والمختار القول الثالث)** أبطله المصنف بقوله تعالى : ﴿ **قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة** ﴾ قال لأن تقدير أداة الشرط يستلزم ألا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال لكن التخلف واقع قال الدماميني : وهذا مبنى على أن بين الشرط والجزاء ملازمة عقلية وهو ممنوع قال بعض المتأخرين يكفى الشرط فى كونه شرطا توقف الجزاء عليه وإن كان متوقفا على أشياء أخر نحو : إن توضأت صحت صلاتك وأجاب ابن المصنف[3] عن اعتراض والده بأن الحكم مسند إليهم على سبيل الإجمال لا إلى كل فرد فيحتمل أن يكون الأصل يقم أكثرهم ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه فارتفع واتصل بالفعل وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد المؤمنين مطلقهم بل المخلصون منهم وكل مخلص قال له الرسول أقم الصلاة أقامها . وقال المبرّد : التقدير قل لهم أقيموا يقيموا فالجزم فى جواب أقيموا المقدر لا فى جواب قل ورده فى المغنى بأن الجواب لابد أن يخالف المجاب إما فى الفعل والفاعل نحو ائتنى أكرمك أو فى الفعل نحو أسلم تدخل الجنة أو فى الفاعل نحو قم أقم ولا يجوز أن يتوافقا فيهما بقى شى آخر يظهر لى وهو أن مقول قل فى الآية على أن يقيموا مجزوم فى جواب الأمر محذوف لدلالة الجواب عليه أى قل لهم أقيموا الصلاة وأنفقوا مما رزقناكم يقيموا إلخ إذ لا يصح أن يكون هو الجواب

---

(١) ويقولون أم الباب . (٢) وابن أخت خالة الشخص هو الشخص نفسه .

(٣) يقصد محمد بن محمد بن مالك والذى يقال له ابن الناظم .

الثالث لا ما ذهب إليه المصنف لأن الشرط لابدّ له من فعل ، ولا جائز أن يكون هو الطلب بنفسه ولا مضمنا له مع معنى حرف الشرط لما فيه من زيادة مخالفة الأصل ، ولا مقدرا بعده لامتناع إظهاره بدون حرف الشرط بخلاف إظهاره معه ، ولأنه يستلزم أن يكون العامل جملة وذلك لا يوجد له نظير ا هـ (**وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ**) فيما مر أن يصح (**أَنْ تَضَعْ * إِنْ**) الشرطية (**قَبْلَ لَا**) النافية (**دُونَ تَخَالُفٍ**) فى المعنى (**يَقَعْ**) ومن ثم جاز لا تدن من الأسد تسلم ، وامتنع لا تدن من الأسد يأكلك بالجزم خلافا للكسائى .

لأن مقول القول مفعول به للقول فلا يصح جوابا له لوجوب استقلال الجواب لكن هذا التقدير ظاهر على غير القول بأن جزم الجواب بلام أمر مقدرة أما عليه فيلزم تكرار الأمر بالإقامة والإنفاق لو قدرنا ذلك ويعجبنى ما ارتضاه المصنف فى هذه الآية أن يقيموا مجزوم بلام أمر مقدرة من غير أن يكون جوابا فيكون مقول القول إلا أنه محكى بالمعنى إذ لو حكاه بلفظه لقال لتقيموا بتاء الخطاب فاحفظ هذا التحقيق . (**قوله لأن الشرط**) أى أداته لابد له إلخ أجيب بأن هذا الشرط التحقيقى لا التقديرى الذى كلام المصنف فيه لأن المصنف لم يجعله شرطا حقيقة بل مضمنا معناه . (**قوله أن يكون هو**) أى الفعل الطلب بنفسه لأن الطلب لا يصلح لمباشرته الأداة . (**قوله ولا مضمنا**) معطوف على الطلب أى ولا يجوز أن يكون هو أى الفعل مضمنا له أى للطلب أى مجعولا فى ضمن الطلب فعلم أن ما تكلفه شيخنا والبعض لا حاجة إليه . (**قوله لما فيه من زيادة مخالفة الأصل**) وذلك لأن تضمن الطلب معنى الحرف مخالف للأصل فتضمنه مع ذلك فعل الشرط فيه زيادة مخالفة للأصل . (**قوله بدون حرف الشرط**) أى وإنما يجوز تقديره إذا جاز إظهاره مع حرف الشرط ولهذا قال بخلاف إظهاره معه وإنما يجز إظهار حرف الشرط هنا لأن الطلب قد تضمن معناه فلا يصح إظهاره مع فعل الشرط . (**قوله ولأنه**) أى ما ذهب إليه المصنف يستلزم أن يكون العامل جملة أى جملة الطلب ويرد هذا على القول الثانى أيضا ولك أن تقول لا نسلم الاستلزام المذكور بل العامل على ما ذهب إليه المصنف وكذا على الثانى الفعل فقط لا الجملة فافهم . (**قوله فيما مر**) أى فيما إذا سقطت الفاء وقصد الجزاء . (**قوله أن يصح**) أشار به إلى أن الكلام على تقدير مضاف لأن الشرط صحة وضع ما ذكر لا وضعه بالفعل ولهذا الشرط أجمع السبعة[1] على الرفع فى قوله تعالى : ﴿ **ولا تمنن تستكثر** ﴾ وأما قراءة الحسن البصرى تستكثر بالجزم فعلى إبداله من تمنن لا على الجواب أو على أن المعنى تستكثر من الثواب أى تزدد منه . (**قوله قبل لا النافية**) وفى بعض النسخ لا الناهية وكل صحيح لأنها قبل دخول إن ناهية وبعده نافية فتسميتها ناهية باعتبار الحالة الأولى وتسميتها نافية باعتبار الثانية . أفاده الفارضى . (**قوله دون تخالف**) حال من إن والمراد بالتخالف بطلان المعنى . (**قوله خلافا للكسائى**) فإنه لم يشترط صحة دخول إن على لا وجوز الجزم فى نحو : لا تدن من الأسد يأكلك بتقدير

---

(١) يقصد القراء السبعة .

وأما قول الصحابي: يا رسول الله لا تشرف يصبك سهم، وقوله عليه الصلاة والسلام: **«من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا يؤذنا بريح الثوم»**، فجزمه على الإبدال من فعل النهي لا على الجواب، على أن الرواية المشهورة في الثاني يؤذينا بثبوت الياء.

(تنبيهان) الأول: قال في شرح الكافية: لم يخالف في الشرط المذكور غير الكسائي. وقال المرادي وقد نسب ذلك إلى الكوفيين. **الثاني**: شرط الجزم بعد الأمر صحة وضع إن تفعل، كما أن شرطه بعد النهي صحة وضع إن لا تفعل، فيمتنع الجزم في نحو: أحسن إلي لا أحسن إليك، فإنه لا يجوز إن تحسن إلي لا أحسن إليك لكونه غير مناسب وكلام التسهيل يوهم إجراء خلاف الكسائي فيه انتهى (**وَٱلْأَمْرُ إنْ كَانَ بِغَيْرِ ٱفْعَلْ**) بأن كان بلفظ الخبر أو باسم فعل أو باسم غيره (**فَلَا * تَنصِبْ جَوابَهُ**) مع الفاء كما تقدم (**وَجَزْمَهُ ٱقْبَلَا**) عند حذفها. قال في شرح الكافية: بإجماع، وذلك نحو قوله تعالى: **﴿تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون * يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم﴾** [الصف: ١١، ١٢]، وقوله: اتقى الله امرؤ فعل خير يثب عليه. وقوله:

إن تدن بغير نفي واحتج بنحو الأثر والحديث الآتيين وسيأتي الجواب عنهما وبالقياس على النصب فإنه يجوز لا تدن من الأسد فيأكلك ورد البصريون القياس بأنه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي قياسا له على النصب. قال في التصريح: وفي الرد نظر فإن الكوفيين قائلون بجواز الجزم بعد النفي. **(قوله بريح الثوم)** بضم المثلثة. **(قوله على الإبدال)** أي إبدال الاشتمال. تصريح. **(قوله بعد الأمر)** غير الأمر من أنواع الطلب غير النهي كالأمر في الشرط المذكور نحو: أين بيتك أزرك أي إن تعرّفنيه أزرك بخلاف أين بيتك أضرب زيدا في السوق إذ لا معنى لقولك إن تعرفنيه أضرب زيدا في السوق وقس الباقي. نقله شيخنا عن بعضهم. **(قوله يوهم إجراء إلخ)** قال الدماميني: فيجوز عنده أي الكسائي أسلم تدخل النار بمعنى إن لم تسلم تدخل النار وبجريان خلاف الكسائي فيه أيضا صرّح صاحب الهمع والرضى مقيدا تجويزه في القسمين بقيام القرينة. **(قوله فلا تنصب جوابه)** أي عند الأكثرين كما سيذكره الشارح فلا نصب في نحو صه فأحسن إليك ونزال[1] فتصيب خيرا بل يجب الرفع إذ لا يتصيد من اسم الفعل مصدر يعطف عليه ما بعد الفاء لو نصب لجمود اسم الفعل غالبا. **(قوله مع الفاء)** قيد بها مع أن الواو كذلك لأجل قوله وجزمه اقبلا فإن الجزم خاص بما إذا كان الساقط الفاء كما مر في قوله: وجزما اعتمد * إن تسقط الفاء إلخ. **(قوله يغفر لكم ذنوبكم إلخ)** هذا هو صواب التلاوة وفي بعض النسخ زيادة من[2] وهي غير صواب والجزم في جواب تؤمنون وتجاهدون لأنهما بمعنى الأمر لا في جواب الاستفهام لأن غفران الذنوب لا يتسبب عن الدلالة بل عن الإيمان والجهاد وقيل الجزم في جوابه تنزيلا للسبب منزلة المسبب وهو الامتثال.

---

(١) اسم فعل أمر بمعنى انزل. (٢) أي من ذنوبكم.

[١٠٩٦] * مَكَانَكِ تُحْمَدِى أَوْ تَسْتَرِيحِى *

وقولهم : حسبك الحديث ينم الناس ، فإن المعنى : آمنوا ، وليتق ، واثبتى ، واكفف .

(تنبيهان): **الأول** : أجاز الكسائى النصب بعد الفاء المجاب بها اسم فعل أمر نحو صه ، أو خبر بمعنى الأمر نحو حسبك . وذكر فى شرح الكافية أن الكسائى انفرد بجواز ذلك ، لكن أجازه ابن عصفور فى جواب نزال ونحوه(١) من اسم الفعل المشتق وحكاه ابن هشام عن ابن جنى ، فالذى انفرد به الكسائى ما سوى ذلك . **الثانى** : أجاز الكسائى أيضا نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو : غفر الله لزيد فيدخله الجنة **(وَٱلْفِعْلُ بَعْدَ ٱلْفَاءِ فِى ٱلرجَا نُصِبْ * كَنَصْبِ مَا إِلَى ٱلتَّمَنِّى يَنْتَسِبْ)** وفاقا للفراء لثبوت ذلك سماعا كقراءة حفص عن عاصم : ﴿ **لعلى أبلغ الأسباب * أسباب السموات فأطلع** ﴾ [غافر : ٣٦ ، ٣٧] ، وكذلك : ﴿ **لعله يزكى * أو يذكر فتنفعه الذكرى** ﴾

(قوله مكانك) اسم فعل بمعنى اثبتى تحمدى أى بالشجاعة أو تستريحى أى بالقتل من آلام الدنيا والخطاب للنفس . **(قوله حسبك الحديث ينم الناس)** حسبك إما اسم فاعل بمعنى كافيك وإما اسم فعل مضارع بمعنى يكفى فقول الشارح واكفف بيان للمراد من جملة المبتدأ والخبر أو من جملة اسم الفعل وفاعله لا لمعنى لفظ حسب . **(قوله نحو حسبك)** أى مع قولك الحديث لأن الخبر الذى بمعنى الأمر جملة حسبك الحديث . **(قوله ونحوه من اسم الفعل المشتق)** كضراب عمرا فيستقيم فخرج نحو صه فأحسن إليك . **(قوله بعد الفاء)** قيد بذلك لعدم سماع النصب بعد الواو فى الرجاء وكذا بعدها فى الدعاء والعرض والتحضيض كما مر عن أبى حيان . **(قوله فى الرجاء)** أفرده فى الذكر مع دخوله فى الطلب اهتماما بشأنه لكون البصريين خالفوا فيه . **(قوله كقراءة حفص إلخ)** لا حجة فيه لجواز نصب أطلع جوابا لقوله ابن أو عطفا على الأسباب على حد : * **ولبس عباءة وتقر عينى** *(٢) أو عطفا على المعنى فى لعلى أبلغ فإن خبر لعل يقترن بأن كثيرا نحو : فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض . ا هـ زكريا . والاحتمال الثالث يأتى فى الآية الثانية وفى الرجز وهذا معنى قول الشارح الآتى وتأولوا بما فيه بعد .

[١٠٩٦] قاله عمرو بن الإطنابة الأنصارى ، وصدره : * **وَقَوْلِى كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ** *

من قصيدة من الوافر . والشاهد فى : تحمدى حيث جزم لوقوعه بعد الطلب باسم فعل ، وهو مكانك ، معناه : اثبتى وهو مقول القول . وجشأت بالجيم والشين المعجمة يقال جشأت نفسى جشوءا : إذا نهضت إليك – وهو مهموز اللام – وجاشت بالجيم والشين المعجمة أيضا : من الجيش يقال جاشت نفسى : بمعنى غثت .

(١) إد دراك وأمثالها .

(٢) صدر بيت وعجزه : * أحب إلىَّ من لبس الشفوف * .

[عبس : ٣] ، وقول الراجز أنشده الفراء :

[١٠٩٧] عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولاتِهَا تُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا
* فَتَسْتَرِيحَ النفسُ من زَفْراتِهَا *

ومذهب البصريين أن الرجاء ليس له جواب منصوب وتأولوا ذلك بما فيه بعد ، وقول أبي موسى : وقد أشربها معنى ليت من قرأ فأطلع نصبا : يقتضي تفصيلا .

(تنبيه): القياس جواز جزم جواب الترجي إذا سقطت الفاء عند من أجاز النصب . وذكر في الارتشاف أنه قد سمع الجزم بعد الترجي ، وهو يدل على صحة ما ذهب إليه الفراء . انتهى **(وَإنْ علَى آسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ * يَنصِبُهُ أَنْ ثَابِتًا أَوْ**

(قوله عل صروف إلخ) أى لعل حوادث الدهر والدولات جمع دولة . قال أبو عبيدة : الدولة بالضم اسم الشيء الذى يتداول يكون مرة لهذا ومرة لهذا والدولة بالفتح الفعل . وقال أبو عمرو بن العلاء : الدولة بضم الدال فى المال وبفتحها فى الحرب وقيل هما واحد . كذا فى المختار . قال زكريا : وتدلننا من الإدالة وهى الغلبة والنصر . واللمة بالفتح الشدة وهى مفعول ثان لتدلننا . والشاهد فى فتستريح . والزفرات جمع زفرة وهى الشدة وسكنت الفاء للضرورة ا هـ وقوله وهى مفعول ثان غير ظاهر وإن تبعه شيخنا والبعض . والظاهر أنه منصوب بنزع الخافض أى باللمة إن أريد بالإدالة الغلبة ولعل قصد الشاعر على هذا ترجى الموت ليستريح من مشقات الدنيا أو ترجى اشتداد الكرب ليعقبه الفرج فيستريح من الكروب كما قال تعالى : ﴿ **فإن مع العسر يسرا** ﴾ أو على اللمة أو باللمة النازلة بالعدا إن أريد بالإدالة النصر والمعنى عليه ظاهر وقوله وهى الشدة فى كلام الدماميني والشمنى أنها إدخال النفس بشدة والشهيق إخراجه . **(قوله يقتضى تفصيلا)** وهو أن الترجى إن أشرب معنى التمنى نصب الفعل بعد الفاء فى جوابه وإلا فلا . **(قوله على صحة ما ذهب إليه الفراء)** من نصب الفعل بعد الفاء فى جواب الترجى لأن الجزم فرع النصب . **(قوله ينصبه أن)** ينبغى أن يضبط بالياء التحتية لأنه اعتبر تذكير أن لكونه حرفا أو لفظا بدليل قوله ثابتا أو منحذف كذا ذكره شيخنا وتبعه البعض والظاهر أنه لا يتعين بل يجوز ضبطه بالتاء الفوقية على تأويل أن بالكلمة فيكون قوله ثابتا أو منحذف على تذكير أن بعد تأنيثها . قال السيوطى : قال ابن هشام ظاهر كلام المصنف وجوب النصب ويشكل عليه القراءة بالرفع : ﴿ **أو يرسل رسولا** ﴾ والجواب أنه حينئذ مستأنف لا معطوف على الاسم ا هـ ويلزمه أن تكون أو للاستئناف .

[١٠٩٧] رجز لم يدر راجزه . أى لعل – وعل لغة فيه – والدولات – بضم الدال – جمع دولة فى المال . وبالفتح فى الحرب ، وقيل : هما واحد . وتدلننا من الإدالة وهى الغلبة . واللمة – بالفتح – الشدة ، وهى مفعول ثان لتدلننا . والشاهد فى : فتستريح حيث نصب بعد لعل الذى هو أداة الترجى . قاله الفراء وهو الصحيح لثبوت ذلك فى القرآن : ﴿ **لعله يزكى • أو يذكر فتنفعه الذكرى** ﴾ والزفرات جمع زفرة : وهى الشدة ، والأصل تحريك الفاء فى الجمع ، وسكنت هنا للضرورة .

مُنْحَذِفْ) فعل رفع بالنيابة بفعل مضمر يفسره الفعل بعده وينصبه جواب الشرط ، وأن بالفتح فاعل ينصبه ، وثابت حال من أن ، ومنحذف عطف عليه وقف عليه بالسكون للضرورة : أى ينصب الفعل بأن مضمرة جوازا فى مواضع ـ وهى خمسة ـ كما ينصب بها مضمرة وجوبا فى خمسة مواضع وقد مرت . فالأول من مواضع الجواز : بعد اللام إذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفى و لم يقترن الفعل بلا وقد سبق فى قوله : **وإن عدم * لا فأن اعمل مظهرا أو مضمرا *** والأربعة الباقية هى المرادة بهذا البيت وهى أن تعطف الفعل على اسم خالص بأحد هذه الحروف الأربعة : الواو وأو والفاء وثم ، نحو قوله :

[١٠٩٨] **لَلبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِى أَحَبُّ إلَىَّ من لِبْسِ الشُّفُوفِ**

ونحو : ﴿ **أو يرسل رسولا** ﴾ فى قراءة غير نافع بالنصب عطفا على وحيا ، ونحو قوله :

(قوله وينصبه جواب الشرط) ورفع لكون فعل الشرط ماضيا كما يأتى فى قوله : * **وبعد ماض رفعك الجزا حسن** * **(قوله بالسكون للضرورة)** أى عند غير ربيعة أما عندهم فالسكون لغة ويحتمل أن المصنف جرى عليها . **(قوله على اسم خالص)** أى من شائبة الفعلية بألا يكون فى تأويل الفعل وهو الجامد . **(قوله للبس عباءة إلخ)** الصحيح ولبس بواو العطف . والشفوف بضم الشين المعجمة وبالفاءين الثياب الرقاق . اهـ عينى ومنه :

ولولا رجال من رزام أعزة وآل سبيع أو أسوءك علقما

بنصب أسوءك فلا يشترط خصوص المصدر كما سيذكره . **(قوله عطفا على وحيا)** استثناء الوحى والإرسال من التكليم منقطع لأنهما ليسا منه وقوله : ﴿ **إلا وحيا** ﴾ أى إلهاما كما وقع لأم موسى وقوله : ﴿ **أو من وراء حجاب** ﴾ أى أو تكليما من وراء حجاب كما وقع لموسى عليه الصلاة والسلام وقوله : ﴿ **أو يرسل** ﴾ أى إرسال كما هو عادة الأنبياء وجعل فى المغنى الاستثناء مفرغًا فقال كان فى الآية

[١٠٩٨] قالته ميسون بنت بحدل الكلبية زوج معاوية رضى الله عنه ، من قصيدة – من الوافر – تذكر فيها ضيق نفسها واستيلاء الهم عليها حين تسرى عليها معاوية وعذلها وقال : أنت فى ملك عظيم وما تدرين قدره فقالت :

لَبَيْتٌ تخفِقُ الأرْيَاحُ فِيهِ أَحَبُّ إلَىَّ مِنْ قَصْرٍ مُنِيفِ

إلى أن قالت : للبس عباءة إلى آخره . والصحيح : ولبس عباءة – بواو العطف – لأنها جملة معطوفة على جملة قبلها . والشاهد فى : وتقر عينى حيث نصب الراء بأن مضمرة والتقدير : ولبس عباءة وقرة عينى ، ويجوز رفعها على تنزيل الفعل منزلة المصدر نحو : وتسمع بالمعيدى خير من أن تراه . والشفوف بضم الشين المعجمة ، وبالفاءين : الثياب الرقاق .

[١٠٩٩] لَوْلَا تَوَقُّعَ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ مَا كُنْتُ أُوثِرُ أَتْرَابًا على تِرْبِ

وكقوله :

[١١٠٠] إنّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ كالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ ٱلْبَقَرُ

والاحتراز بالخالص من الاسم الذى فى تأويل الفعل نحو : الطائر فيغضب زيد الذباب فيغضب واجب الرفع لأن الطائر فى تأويل الذى يطير ومن العطف على المصدر المتوهم فإنه يجب فيه إضمار أن كما مر .

(تنبيهات): **الأول** : إنما قال على اسم ولم يقل على مصدر كما قال بعضهم

تحتمل النقصان والتمام والزيادة وهى أضعفها فعلى النقصان الخبر إما لبشر ووحيا استثناء مفرغ من الأحوال فمعناه موحيا أو موحى إليه على كونه حالا من الفاعل أو المفعول وقوله : ﴿ **أو من وراء حجاب** ﴾ أى أو مكلما من وراء حجاب وقوله : ﴿ **أو يرسل رسولا** ﴾ أى أو إرسالا للملك الوحى إليه أو مرسلا أو مرسلا وإما وحيا والتفريغ فى الإخبار أى ما كان تكليمهم إلا إيحاء أو تكليما من وراء حجاب أو إرسالا وجعل الايحاء والإرسال تكليما على حذف مضاف أى تكليم وحى أو تكليم إرسال ولبشر على هذا تبيين فهو خبر لمحذوف أى إرادتى لبشر أو مفعول لمحذوف أى لبشر أعنى وعلى التمام فالتفريغ فى الاحوال من الفاعل أو المفعول ولبشر تبيين أو متعلق بكان التامة وعلى الزيادة فالتفريغ فى الأحوال من الضمير المستتر فى لبشر الواقع خبرا لأن يكلمه الله . ا هـ ملخصا مع تغيير وزيادة من الدماميني والشمنى وغيرهما . **(قوله لولا توقع معتر إلخ)** المعتر بالعين المهملة المتعرض لسؤال المعروف . والأتراب جمع ترب بكسر الفوقية وهو الموافق فى العمر . **(قوله إنى وقتلى سليكا)** أى لأجل تحصيل غرض غيرى . وسليك بالتصغير اسم رجل . والشاهد فى نصب أعقله أى أعطى ديته . وعافت كرهت أى أن البقر كرهت شرب الماء وامتنعت منه لا تضرب لأنها ذات لبن وإنما تضرب الثور لتفزع هى فتشرب ووج الشبه أن كلا حصل له ضرر لأجل نفع غيره . **(قوله فى تأويل الذى يطير)** لأنه صلة أل وصلتها فى تأويل الفعل . **(قوله ومن العطف على المصدر المتوهم)** قد يقال المصدر المتوهم يصدق عليه أنه اسم خالص فكيف يحترز عنه بالخالص ويجاب بأن المراد اسم خالص موجود لأنه المتبادر من قولنا اسم خالص والمتوهم ليس بموجود فافهم .

[١٠٩٩] هو من البسيط . المعتر : المعترض للمعروف . والشاهد فى : فارضيه حيث نصب بعد الفاء التى عطف بها على اسم غير شبيه بالفعل . والأتراب : جمع ترب بكسر التاء المثناة من فوق وسكون الراء ، وترب الرجل : لدته وهو الذى يولد فى الوقت الذى ولد فيه .

[١١٠٠] قاله أنس بن مدركة الخثعمى . من البسيط . وسليكا – اسم رجل – مفعول المصدر المضاف إلى فاعله . والشاهد فى : ثم اعقله حيث نصب بعد ثم التى عطف بها على اسم غير شبيه بالفعل من عقلت القتيل : أعطيت ديته . قوله كالثور : خبر إن . ولما بمعنى حين . وعافت : من عاف الرجل الطعام أو الشراب يعافه عيافا ، إذا كرهه فلم يشربه . والمعنى : أن البقر إذا امتنعت من شروعها فى الماء لا تضرب لأنها ذات لبن وإنما يضرب الثور لتفزع هى فتشرب .

ليشمل غير المصدر فإن ذلك لا يختص به ، فتقول لولا زيد ويحسن إلىّ لهلكت . **الثانى** : تجوّز فى قوله : فعل عطف فإن المعطوف فى الحقيقة إنما هو المصدر . **الثالث** : أطلق العاطف ومراده الأحرف الأربعة إذ لم يسمع فى غيرها (**وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ فِي سِوَى * مَا مَرَّ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى**) أى حذف أن مع النصب فى غير المواضع العشرة المذكورة شاذ لا يقبل منه إلا ما نقله العدول كقولهم : خذ اللص قبل أن يأخذَك ، ومره يحفرَها ، وقول بعضهم : تسمعَ بالمعيدى خير من تراه ، وقراءة بعضهم : ﴿ **بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه** ﴾ [الأنبياء : ١٨] وقراءة الحسن : ﴿ **قل أفغير الله تأمرونى أعبدَ** ﴾ [الزمر : ٦٤] ومنه قوله :

[١١٠١] * **وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ** *

(**تنبيهات**): **الأول** : أفهم كلامه أن ذلك مقصور على السماع لا يجوز القياس عليه وبه صرّح فى شرح الكافية وقال فى التسهيل : وفى القياس عليه خلاف . **الثانى** : أجاز ذلك الكوفيون ومن وافقهم . **الثالث** : بأن حذف أن مع رفع الفعل ليس بشاذ ،

(**قوله كما قال بعضهم**) تبع الفارضى هذا البعض فاشترط المصدرية . (**قوله إنما هو المصدر**) أى المؤول من أن والفعل . (**قوله فى سوى ما مر**) أى وسوى ما يأتى فى الباب الآتى من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء أو الواو بعد الشرط والجزاء اهـ زكريا وسينبه عليه الشارح بقوله الرابع إلخ . قال سم : أى وسوى الفعل بعد كى التعليلية فإن المصنف لم يتعرض لها فيما سبق . (**قوله المواضع العشرة**) هى مواضع وجوب إضمار أن الخمسة ومواضع جواز إضمارها الخمسة (**قوله وقراءة بعضهم بل نقذف إلخ**) أى بنصب يدمغه . اهـ فارضى . (**قوله أعبد**) أى أن أعبد وانتصاب غير فى هذه القراءة من رفع أعبد لا يكون بأعبد لأن الحرف المصدرى محذوف إما مع بقاء أثره فى قراءة النصب أو مع ذهابه فى قراءة الرفع والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول بل بتأمرونى وأن أعبد بدل اشتمال منه أى تأمرونى غير الله عبادته . دمامينى . (**قوله ونهنهت**) أى زجرت وما فى بعد ما كدت أفعله مصدرية أى بعد قربى من الفعل . وقال المبرد : أراد أفعلها برفع الفعل فنقل فتحة الهاء إلى اللام وحذف الألف وحينئذ لا شاهد فيه . (**قوله الثانى أجاز ذلك**) أى القياس عليه الكوفيون ومن وافقهم ولا وجه لإفراد هذا بتنبيه مع أنه من تتمة التنبيه قبله فكان ينبغى حذف قوله الثانى .

[١١٠١] صدره : * **فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاحِدٍ** *

قاله عامر بن حوبن الطائى . من الطويل . الفاء للعطف . ولم أر إن كانت الرؤية من العلم كان مثلها فى موضع المفعول الثانى ، وإن كانت من رؤية البصر ففيه وجهان : أحدهما أن تكون مثلها مفعولا ، وقوله خباسة واحد : كلام إضافى بدلا منه ، والآخر : أن يكون مثلها صفة خباسة واحد ، ولكنه لما تقدم عليها انتصب على الحال ، وهى بضم الخاء المعجمة : المغنم . ونهنهت : زجرت . وما فى كدت : مصدرية ، والتقدير : بعد قربى من الفعل . والشاهد فى : أفعله حيث نصب فيه اللام ، لأن أصله إن أفعله ، فحذفت إن وبقى عملها وهو النصب . قاله سيبويه .

وهو ظاهر كلامه فى شرح التسهيل فإنه جعل منه قوله تعالى : ﴿ **ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا** ﴾ [الروم : ٢٤] ، قال : فيريكم صلة لأن حذفت وبقى يريكم مرفوعا ، وهذا هو القياس لأن الحرف عامل ضعيف فإذا حذف بطل عمله هذا كلامه ، هذا الذى قاله مذهب أبى الحسن أجاز حذف أن ورفع الفعل دون نصبه وجعل منه قوله تعالى : ﴿ **قل أفغير الله تأمرونى أعبد** ﴾ [الروم : ٦٤] ، وذهب قوم إلى أن حذف أن مقصور على السماع مطلقا فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف إلا ما سمع ، وإليه ذهب متأخرو المغاربة ، قيل وهو الصحيح . **الرابع** : ما ذكره من أن حذف أن والنصب فى غير ما مر شاذ ليس على إطلاقه لما ستعرفه فى قوله فى باب الجوازم : والفعل من بعد الجزا إن يقترن . إلخ ا هـ .

(قوله وهو ظاهر كلامه فى شرح التسهيل) اعلم أن قوله فى شرح التسهيل وهذا هو القياس يحتمل رجوعه إلى ما ذكر قبله من حذف أن ورفع الفعل فيفيد كلامه قياسية الحذف والرفع ويحتمل رجوعه إلى رفع الفعل فقط . ويؤيد هذا الاحتمال أمران قرب الرفع إلى اسم الإشارة والتعليل بقوله لأن الحرف عامل ضعيف إلخ وعلى هذا لا يفيد كلامه إلا قياسية الرفع دون قياسية الحذف لجواز أن يكون معنى قياسية الرفع كما قال سم أنه بعد إرتكاب الحذف الشاذ يكون القياس الرفع فلا تدل حينئذ قياسية الرفع على قياسية الحذف إذا عرفت ذلك عرفت أن قول الشارح ظاهر ممنوع . لأن ظاهر كلامه الاحتمال الثانى الذى لا يفيد الكلام عليه قياسية الحذف اللهم إلا أن يقال الظاهر فيما بنى عليه أمر قياسى أن يكون قياسيا هذا وفى الفارضى أن كون حذفها مع رفع الفعل ليس بشاذ مذهب الأخفش فتفطن

(تم طبع الجزء الثالث ، من حاشية الصبان
ويليه الجزء الرابع ، وأوله : عوامل الجزم)

حاشية الصبان

شرح الأشمونى

على ألفية ابن مالك

ومعه

شرح الشواهد للعينى

تحقيق

طه عبد الرؤوف سعد

الجزء الرابع

المكتبة التوفيقية

أمام الباب الأخضر - سيدنا الحسين

بسم الله الرحمن الرحيم

[عَوَامِلُ الْجَزْمِ]

(بِلاَ وَلاَمٍ طَالِبًا ضَعْ جَزْمًا * فِى ٱلْفِعْلِ) طالبا حال من فاعل ضع المستتر . وجزما مفعول به : أى تجزم لا واللام الطلبيتان الفعل المضارع ، أما لا فتكون للنهى نحو : ﴿ لا تشرك بالله ﴾ [لقمان : ١٣] ، وللدعاء نحو : ﴿ لا تؤاخذنا ﴾ [البقرة : ٢٨٦] ، وأما اللام فتكون للأمر نحو ﴿ لينفق ﴾ [الطلاق : ٧] ، وللدعاء نحو : ﴿ ليقض علينا ربك ﴾ [الزخرف : ٧٧] . وقد دخل تحت الطلب الأمر والنهى والدعاء . والاحتراز به عن غير الطلبيتين مثل لا النافية والزائدة واللام التى ينتصب بعدها المضارع . وقد أشعر كلامه

[عوامل الجزم]

الجزم فى اللغة القطع وسميت هذه الكلمات جوازم لأنها تقطع من الفعل حركة أو حرفا وإنما عملت الجزم لما فصله السيرافى فقال إن أصل الجوازم وعملت الجزم لأنه لما طال مقتضاها يعنى الشرط والجزاء اقتضى القياس تخفيفه والجزم إسقاط ثم حمل عليها لم لأن كلا منهما ينقل الفعل فإن تنقله إلى الاستقبال أى إلى التعيين له ولم إلى الماضى[1] وكذلك لما وأما لام الأمر فجزمت لأن أمر المخاطب أى كاضرب موقوف أى مبنى فجعل لفظ المعرب كلفظ المبنى لأنه مثله فى المعنى وحملت عليها لا فى النهى من حيث كانت ضرة لها وفيه نظر من جهة حمل الإعراب على البناء وقد أنكر على ابن الخياط مثله اهـ حفيد، وأجيب بأنه لا يضر حمل الإعراب على البناء فيما ذكر لكونه فرعا عنه فى الفعل وسكت السيرافى عن بقية أدوات الشرط لأنها ضمنت معنى إن. (قوله بلا) جوز ابن عصفور والأبدى حذف مجزومها مع إبقائها لدليل نحو اضرب زيدا إن أساء وإلا فلا[2]. همع. (قوله طالبا) أى آمرا أو ناهيا أو داعيا أو ملتمسا. (قوله الطلبيتان) لكن اللام لطلب الفعل ولا لطلب الترك والمراد الطلبيتان أصالة وإلا فاللام قد يراد بها وبمصحوبها الخبر نحو : ﴿فليمدد له الرحمن مدا﴾ [مريم: ٧٥] والتهديد نحو: ﴿ومن شاء فليكفر﴾ [الكهف: ٢٩] ولا قد تستعمل فى التهديد كقولك لعبدك لا تطعنى[3] وأما ﴿ليكفروا بما آتيناهم وليتمتعوا﴾ [العنكبوت: ٦٦] فيحتمل اللامان فيه التعليل فيكون ما بعدهما منصوبا والتهديد فيكون مجزوما.

(قوله للنهى) وللالتماس كقولك لمساويك لا تفعل يا فلان إذا لم ترد الاستعلاء عليه. (قوله للأمر) وللالتماس كقولك لمساويك لتفعل يا فلان إذا لم ترد الاستعلاء عليه. دمامينى . (قوله الأمر) أى فى اللام والنهى أى فى لا والدعاء أى فيهما . (قوله والاحتراز به) أى بالطلب. (قوله مثل لا النافية) وأما تجويز الكوفيين الجزم فى المنفى بلا الصالح قبلها كى لحكاية الفراء عن العرب: ربطت الفرس لا ينفلت برفع ينفلت وجزمه فعلى

(١) إذ هى حرف جزم ونفى وقلب تقلب معنى الفعل المضارع إلى المضى.

(٢) أى وإلا فلا تضر به .

(٣) ومثله ﴿اعملوا ما شئتم﴾.

أنهما لا يجزمان فعلي المتكلم، وهو كذلك في لا، وندر قوله:

[١١٠٢] لاَ أعْرِفَنْ رَبْرَبًا حُورا مدامِعُها مُرَدَّفاتٍ على أعقابِ أكْوارِ

وقوله:

[١١٠٣] إذا ما خرجْنا من دِمِشْقَ فلا نَعُدْ لها أبداً مَا دامَ فيها الجُراضِمُ

نعم إن كان للمفعول جاز بكثرة نحو: لا أخرج ولا تخرج، لأن المنهي غير المتكلم. وأما اللام فجزمها لفعلي المتكلم مبنيين للفاعل جائز في السعة لكنه قليل، ومنه: قوموا فلأصلِّ لكم ﴿ولنحمل خطاياكم﴾ [العنكبوت: ١٢]، وأقل منه جزمها فعل الفاعل

توهم وتقدير جملة شرطية والتقدير ربطت الفرس لأني إن لم أربطه ينفلت. قاله الدماميني. **(قوله واللام التي ينتصب بعدها المضارع)** هي لام كي ولام الجحود. **(قوله وقد أشعر كلامه إلخ)** أي حيث قال طالبا لأن الإنسان لا يطلب من نفسه أي الغالب فيه ذلك فاندفع تنظير. سم. **(قوله فعلي المتكلم)** أي المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون. تصريح. **(قوله وندر قوله إلخ)** أفاد أنه لا يقاس على ما سمع منه لا نثرا ولا نظما. **(قوله لا أعرفن إلخ)** الربرب: القطيع من البقر شبه النساء به في حسن العيون وسكون المشي. وحورا صفته جمع حوراء من الحور وهو شدة بياض العين في شدة سوادها ومدامعها مرفوع بحورا وأراد بها العيون لأنها مواضع الدمع ومردفات حال من ربربا. والأكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل بأداته. والأعقاب جمع عقب وعقب كل شيء آخره اهـ عيني. ويصح جعل مردفات صفة ثانية لربربا والمردفات المركبات خلف الراكب. **(قوله الجراضم)** تعريض بمعاوية رضي الله تعالى عنه والجراضم بضم الجيم الأكول الواسع البطن وكان معاوية كذلك. عيني. **(قوله نعم إن كان)** مقتضى الظاهر أن يقول كانا أي فعلا المتكلم إلا أن يقال أفرد للتأويل بالمذكور. **(قوله لأن المنهي غير المتكلم)** وهو الفاعل المحذوف النائب عنه ضمير المتكلم. **(قوله فجزمها لفعلي المتكلم إلخ)** سكت عن المبني للمفعول لفهمه بالأولى. سم. **(قوله فلأصلّ لكم)** قال يس وتبعه غيره كالبعض أي لأجلكم والفاء زائدة اهـ وفيه أن الفاء يحتمل أن تكون عاطفة جملة على جملة وأن الأولى كون اللام للتعدية لأن الصلاة بمعنى الدعاء بخير كما هنا تتعدى باللام فاعرفه. **(قوله وأقل منه جزمها إلخ)** وذلك لأن له صيغة تخصه وهي فعل الأمر واختص المخاطب بالأمر بالصيغة وغيره بالأمر باللام لأن أمر المخاطب أكثر استعمالا فكان التخفيف فيه أولى. **(قوله فعل الفاعل المخاطب)** أما المبني للمفعول نحو: لتكرم يا زيد بضم التاء وفتح الراء فإنه كثير لأن الأمر فيه للغائب. فارضي.

[١١٠٢] قاله النابغة الذبياني، من قصيدة من البسيط. والشاهد في: لا أعرفن، فإن لا ناهية وهي نهي المتكلم، وهو قليل جدا. والربرب: القطيع من البقر، شبه النساء به في حسن العيون وسكون المشي. وحورا نصب: صفته – جمع حوراء – من الحور وهو شدة بياض العين في شدة سوادها. ومدامعها: مرفوع بحورا، وأراد بها العيون لأنها مواضع الدمع. ومردّفات: حال من ربربا، وأراد به متتابعات بعضها وراء بعض، وأصله من ردفه إذا تبعه. ويروى: على احناء أكوار: جمع حنو السرج. والأكوار جمع كور بضم الكاف: وهو الرحل بأداته. والأعقاب جمع عقب، وعقب كل شيء آخره.

[١١٠٣] زعم ابن هشام أنه للفرزدق وفسر الجراضم بعظيم البطن وليس كذلك، بل هو للوليد بن عقبة يعرض بمعاوية رضي الله عنه. والجراضم بضم الجيم: الأكول الواسع البطن، وكان معاوية كذلك. والشاهد في: فلا نعد فإن لا فيه ناهية وجزم بها نعد وهو قليل، لأن المتكلم لا ينهى نفسه إلا على سبيل المجاز، وتنزيله منزلة الأجنبي.

المخاطب كقراءة أبىّ وأنس: ﴿فبذلك فليفرحوا﴾ [يونس: ٥٨]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «لتأخذوا مصافّكم». والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر.

(تنبيهات) و **الأول**: زعم بعضهم أن أصل لا الطلبية لام الأمر زيدت عليها ألف فانفتحت. وزعم بعضهم أنها لا النافية والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها، وحذفت كراهة اجتماع لامين فى اللفظ وهما ضعيفان. **الثانى**: لا يفصل بين لا ومجزومها. وأما قوله:

وقالوا أخانا لا تَخشَّعْ لظالم عَزيزٍ ولا ذا حقِّ قَومِك تَظْلِمُ [١١٠٤]

فضرورة. وأجاز بعضهم فى قليل من الكلام نحو لا اليوم تضرب. **الثالث**: حركة اللام الطلبية الكسر، وفتحها لغة، ويجوز تسكينها بعد الواو والفاء وثم، وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها، وليس بضعيف بعد ثم ولا قليل ولا ضرورة خلافا لمن زعم ذلك. **الرابع**: تحذف لام الأمر ويبقى عملها، وذلك على ثلاثة أضرب: كثير مطرد وهو حذفها بعد أمر بقول نحو: ﴿قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة﴾ [ابراهيم: ٣١]،

(قوله فانفتحت) أى وحدث لها بسبب ذلك معنى وهو طلب الكف. **(قوله مضمرة قبلها)** أى ليتسلط الأمر على النفى فيكون نهيا وفيه أن النهى طلب الكف لا طلب النفى بمعنى الانتفاء. **(قوله وهما ضعيفان)** لما فيهما من التكلف بلا حاجة ولما مر فى الثانى **(قوله وقالوا أخانا إلخ)** أى يا أخانا لا تتخشع إلخ. والشاهد فى فصل لا الثانية من مجزومها وهو تظلم بمفعولى تظلم وهما ذا وحق قومك كذا فى العينى وفى كوْن حق مفعولا ثانيا خفاء ولعله منصوب بنزع الخافض أى ولا تظلم هذا فى أخذ حق قومك منك فتأمل. **(قوله نحو لا اليوم تضرب)** أى من كل تركيب فصل فيه بين لا ومجزومها بالظرف أو الجار والمجرور. **(قوله حركة اللام الطلبية الكسر)** أى حملا على لام الجر لأنها أختها فى الاختصاص بنوع وعملها فيه فإن قلت لام الجر تفتح مع المضمر فهلا حملت على لام المضمر فى الفتح. قلت: لأن مدخول لام الأمر هو المضارع وهو شبيه باسم الفاعل الذى هو من الاسم المظهر. دمامينى. **(قوله وفتحها لغة)** أى لغة سليم كما فى المغنى قيل إنما تفتح على هذه اللغة إن فتح تاليها بخلاف ما إذا كسر نحو لتيذن أو ضم نحو لتكرم. سيوطى. **(قوله وليس)** أى التسكين بضعيف نعم الكسر بعد ثم أجود من الاسكان. فارضى. **(قوله كثير مطرد إلخ)** كذا فى التسهيل وغيره وقال السيوطى: الأصح أن جواز الحذف مختص بالشعر مطلقا. **(قوله نحو قل لعبادى إلخ)** كون الجزم فى هذه الآية بلام مقدرة هو اختيار المصنف وذهب أكثر المتأخرين إلى كونه فى جواب قل وقد أشبعنا الكلام على ذلك فى الباب السابق.

[١١٠٤] البيت بلا نسبة، وهو من الطويل.

وقليل جائز فى الاختيار وهو حذفها بعد قول غير أمر كقوله :

[١١٠٥] **قلتُ لِبوَّابٍ لَديْهِ دارُهـا تِيذَنْ فإنّى حَمْؤُها وجارُها**

قال المصنف : وليس مضطرا لتمكنه من أن يقول ايذن . قال : وليس لقائل أن يقول هذا من تسكين المتحرك ، على أن يكون الفعل مستحقا للرفع فسكن اضطرارا ، لأن الراجز لو قصد الرفع لتوصل إليه مستغنيا عن الفاء فكان يقول تيذن إنى ، وقليل مخصوص بالاضطرار وهو الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر ولا بخلافه كقوله :

[١١٠٦] **مُحمدُ تُفَدِّ نفسَك كلُّ نفسٍ إذا مَا خِفْتَ مِن أمرٍ تَبَالاَ**

وقوله :

(قوله قلت لبواب إلخ) لديه خبر مقدم ودارها مبتدأ مؤخر . والشاهد فى تيذن أصله لتأذن فحذف اللام وكسر حرف المضارعة ا هـ سم أى لأن كسره لغة مبينة بتفصيلها فى كتب التصريف زاد البعض فانقلبت الهمزة ياء ا هـ وهو مسلم إن كان الرواية وإلا فالانقلاب غير لازم . **(قوله قال المصنف إلخ)** دفع به الاعتراض على قوله فى الاختيار بأنه لا يصح الاستشهاد بالشعر على الوقوع فى الاختيار . **(قوله وليس مضطرا لتمكنه إلخ)** لا يأتى على قول غير المصنف أن الضرورة ما وقع فى الشعر مما لا يقع مثله فى النثر وإن كان للشاعر عنه مندوحة وكذا قوله بعده لأن الراجز إلخ لا يأتى على قول غيره . **(قوله من أن يقول ايذن)** قيل هذا تخلص من ضرورة لضرورة وهى إثبات همزة الوصل فى الوصل وردّ بأن قوله قلت إلخ بيتان لا بيت مصرع فالهمزة فى أول بيت لا فى حشوه سلمنا أنه بيت مصرع فالبيت المصرع أو المقفى يعامل معاملة بيتين . قال الدمامينى : ولولا ذلك لم يكن للصدر روى كما للعجز ا هـ بل قال بعضهم لا ضرورة وإن لم يكن البيت مصرعا لما ذكره المبرد فى كتاب الكامل أن النصف الأول موقوف عليه أى وإن لم يكن البيت مصرعا أو مقفى . قال الشاعر :

لا نسب اليـوم ولا خلـة اتسع الخرق على الراقـع

[١١٠٥] قاله منصور بن مرثد الأسدى . ودارها : مبتدأ ولديه خبره . والشاهد فى : تيذن ، إذ أصله لتيذن ، فحذف اللام وأبقى عملها ، وليس هذا بضرورة لتمكنه من أن يقول ايذن .

[١١٠٦] هو من أبيات الكتاب . من الوافر : ومحمد : منادى مبنى على الضم أى يا محمد . والشاهد فى : تفد حيث حذف منه لام الأمر وبقى عملها ، إذ أصله : لتفد . وكل نفس : فاعله . ونفسك : مفعوله . والتبال : - بفتح التاء المثناة من فوق ثم الباء الموحدة - الفساد . وقيل الحقد والعداوة .

[١١٠٧] فَلا تَسْتَطِلْ مِنّى بَقَائِى ومُدَّتى ولَكِن يَكُنْ للخيْرِ منكَ نَصيبُ

انتهى

و (هكذا بِلمْ وَلَمَّا) أى لم ولما يجزمان المضارع مثل لا واللام الطلبيتين نحو : ﴿ لم يلد ولم يولد ﴾ [الاخلاص : ٣] ، ونحو : ﴿ ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ﴾ [آل عمران : ١٤٢] ، ﴿ ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم ﴾ [البقرة : ٢١٤] ، ويشتركان فى الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفى والجزم وقلب معنى الفعل للمضى . وتنفرد لم بمصاحبة الشرط نحو : ﴿ وإن لم تفعل فما بلغت رسالته ﴾ [المائدة : ٦٧] ، وجواز انقطاع نفى منفيها عن الحال ، بخلاف لما فإنه يجب اتصال نفى منفيها بحال النطق كقوله :

[١١٠٨] فإنْ كُنتُ مأكُولاً فكُنْ خيرَ آكِلٍ وإلاَّ فأدْرِكْنى ولما أُمــزَّقِ

ومن ثم جاز : لم يكن ثم كان ، وامتنع : لما يكن ثم كان . والفصل بينها وبين مجزومها اضطرارا كقوله :

[١١٠٩] فَذَاكَ ولَمْ إذَا نَحْنُ امْتَرَيْنا تَكُنْ فى الناس يُدرِكْكَ المراءُ

فاستأنف اتسع لكون النصف الأول موقوفا عليه قال : وهذا كثير حسن غير معيب ا هـ . (قوله تبالا) التبال بفتح الفوقية فالموحدة : الفساد وقيل الحقد والعداوة . عينى . (قوله فلا تستطل إلخ) يخاطب به ابنه لما تمنى موته . عينى . (قوله وهكذا بلم ولما) أشار بتقدير الواو إلى أن قوله بلم ولما معطوف على قوله بلا ولام وقوله هكذا أى حالة كونهما كالمذكور فى وضع الجزم به فى الفعل وهو حشو . (قوله بمصاحبة الشرط) أى بجواز مصاحبته . (قوله وجواز انقطاع إلخ) أى يجوز أن ينقطع وأن لا ينقطع ومن غير المنقطع لم يلد ولم يولد إلخ وهذا الجواز ثابت للم فى الجملة وإلا فقد يكون نفيها واجب الاتصال بالحال كما فى لم يزل ولم يبرح ولم ينفك . أفاده الحفيد . (قوله فإن كنت مأكولا إلخ) قيل كتبه عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه متمثلا به إلى على كرم الله تعالى وجهه يدعوه إليه حين حاصره الخوارج وتوهم أنه بإغراء على وهو لشاعر جاهلى يلقب بالممزق لأجل هذا البيت . (قوله والفصل) أى وجواز الفصل . (قوله فذاك إلخ) امترينا تجادلنا وجملة يدركك المراء أى الجدال خبر تكن والظرف الفاصل بين لم ومجزومها متعلق بيدرك والأصل ولم تكن فى الناس يدركك المراء إذا نحن امترينا .

[١١٠٧] هو من الطويل يخاطب به ابنه لما تمنى موته . والشاهد فى : يكن إذ أصله ليكن ، فحذفت اللام للضرورة . قوله بقائى : بيان لقوله منى ، أو بدل منه . ومنك : حال . فافهم .

[١١٠٨] هو للممزِّق العبدي ، والبيت من الطويل .

[١١٠٩] بلا نسبة ، والبيت من الوافر .

وقوله :

[١١١٠] **فأضحت مَغانِيها قِفاراً رُسومُها كأن لم سِوَى أهلٍ من الوَحشِ تُؤهَلِ**

وأنها قد تلغى فلا يجزم بها . قال فى التسهيل : حملا على لا ، وفى شرح الكافية حملا على ما ، وهو أحسن ، لأن ما تنفى الماضى كثيرا بخلاف لا . وأنشد الأخفش على إهمالها قوله :

[١١١١] **لولا فَوارِسُ من ذُهْلٍ وأُسْرَتُهمْ يَومَ الصُّلَيْفَاء لم يُوفُون بالجارِ**

وصرّح فى أوّل شرح التسهيل بأن الرفع لغة قوم . وتنفرد لما بجواز حذف مجزومها والوقف عليها فى الاختيار كقوله :

(قوله فأضحت مغانيها إلخ) المغانى بالغين المعجمة جمع مغنى وهو الموضع الذى كان غنيا به أهله . والقفار جمع قفر مفازة لا نبات فيها ولا ماء . والرسوم جمع رسم وهو ما كان من آثار الديار لاصقا بالأرض اهـ شمنى ، والشاهد فى فصل لم من مجزومها وهو تؤهل والأصل كأن لم تؤهل الدار سوى أهل من الوحش . **(قوله بخلاف لا)** فإن الغالب نفيها المستقبل **(قوله لولا فوارس إلخ)** الفوارس جمع فارس على غير قياس . وذهل بضم الذال المعجمة حى من بكر . وأسرة الرجل بالضم رهطه . والصليفاء بضم الصاد المهملة وبالفاء والمد اسم موضع اهـ عينى . والذى فى المغنى نعم بضم النون وسكون العين بدل ذهل ويجوز رفع أسرتهم عطفا على فوارس وجره عطفا على نعم أو ذهل . يوم الصليفاء يوم من أيام العرب كانت فيه وقعة والصليفاء فى الأصل مصغر الصلفاء وهى الأرض الصلبة والظرف متعلق بخبر فوارس المحذوف أى موجودة يوم الصليفاء ولا يصح تعلقه بلم يوفون لأنه جواب لولا وما فى حيز الجواب لا يتقدم عليه . كذا فى الشمنى وغيره .

(قوله بجواز حذف مجزومها) أى لدليل كما فى المغنى والتسهيل قال أبو حيان : إنما انفردت بذلك عن لم لتركبها من لم وما فكأن ما عوض عن المحذوف وقال غيره لأن مثبتها وهو قد فعل يجوز أن يقتصر فيه على قد كقوله وكأن قد . كذا فى الهمع .

[١١١٠] البيت لذي الرمة ، وهو من الطويل .

[١١١١] هو من البسيط . والفوارس : جمع فارس على غير قياس . وذهل : حى من بكر . وخبر لولا محذوف : أى موجودون وأسرتهم بالرفع ، عطفا على فوارس : وأسرة الرجل – بالضم – رهطه . والصليفاء – بضم الصاد المهملة وبالفاء والمد – اسم موضع . والشاهد فى : لم يوفون حيث لم ينجزم يوفون بلم للضرورة. وظاهر كلام ابن مالك جواز ذلك على قلة مطلقا .

[١١١٢] **فجئتُ قُبورَهم بدءًا ولما فناديتُ القبورَ فلم يُجبْنَهْ**

أى ولما أكن بدءا قبل ذلك : أى سيدا . وتقول : قاربتُ المدينة ولما : أى ولما أدخلها ، وهو أحسن ما خرج عليه قراءة من قرأ : « **وإنّ كلا لمّا** » **ولا يجوز ذلك فى لم . وأما قوله :**

[١١١٣] **احفَظْ وديعتَك التى استُودِعْتَها يومَ الأعازِبِ إن وصلتَ وإن لَمِ**

فضرورة ، وبكون منفيها يكون قريبا من الحال ، ولا يشترط ذلك فى منفى لم ، تقول : لم يكن زيد فى العام الماضى مقيما ، ولا يجوز : لما يكن . وقال المصنف : كون

(**قوله كقوله فجئت إلخ**) شاهد على جواز حذف مجزومها ولما لم يدل البيت على كون الحذف لمجزومها والوقف عليها اختيارا احتاج إلى قوله وتقول إلخ وبدأ حال من التاء والهاء فى فلم يجبنه للسكت . (**قوله أى ولما أكن بدءا قبل ذلك**) أى قبل مجىء قبورهم والظاهر أن قول هذا البيت بعد مضى مجىء قبورهم بدءا فيكون فيه مخالفة لما تقدم من وجوب اتصال نفى منفيها بحال التكلم .

(**قوله قراءة من قرأ**) أى من السبعة وإن كلا لما بتشديد نون إن وميم لما قال ابن الحاجب لما هذه جازمة حذف فعلها والتقدير لما يهملوا بدليل تقدم ذكر السعداء والأشقياء ومجازاتهم قال ابن هشام : الأولى أن يقدر لما يوفوا أعمالهم أى أنهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها ووجه رجحانه أمران : أحدهما أن بعده ليوفينهم وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد أى الآن وأنها ستقع . والثانى أن منفى لما متوقع الثبوت والإهمال غير متوقع الثبوت ا هـ ولمانع أن يمنع أنه يلزم فى منفى لما أن يكون متوقع الثبوت سلمناه لكن لا نسلم أنّ الإهمال غير متوقع الثبوت بل هو متوقع الثبوت للكفار ولذا كانوا يسترسلون فى الأفعال القبيحة ظنا منهم أن يتركوا سدى ويقولون نموت ونحيا وما نحن بمبعوثين فهم متوقعون الإهمال برأيهم الفاسد ولا يشترط فى توقع الثبوت أن يكون من المتكلم بل قد ينفى المتكلم شيئا بلما بناء على توقع غيره لثبوته كما أن قد تكون لتوقع المتكلم ولتوقع غيره . دمامينى . (**قوله استودعتها**) بالبناء للمجهول كما قاله العينى . وقوله يوم الأعازب يروى بالعين المهملة والزاى المعجمة وبالغين المعجمة والراء المهملة أى الأباعد ا هـ تصريح .

[١١١٢] البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر ، وهو من الوافر .

[١١١٣] قاله إبراهيم بن على بن محمد – وشهرته بنسبته إلى جده هرمة – من الكامل . قوله استودعتها : – مجهول – التاء مفعوله الأول ناب عن الفاعل ، والثانى الضمير المنصوب . والشاهد فى : وإن لم حيث حذف منه الفعل الذى دخلت عليه لم ، إذ التقدير : وإن لم تصل .

منفى لما يكون قريبا من الحال غالب لا لازم . وبكون منفيها يتوقع ثبوته بخلاف منفى لم ، ألا ترى أن معنى ﴿ **بل لما يذوقوا عذاب** ﴾ [صۤ : ٨] ، أنهم لم يذوقوه إلى الآن ، وأن ذوقهم له متوقع . قال الزمخشرى فى ﴿ **ولما يدخل الإيمان فى قلوبكم** ﴾ [الحجرات : ١٤] ما : فى لما من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد انتهى . وهذا بالنسبة إلى المستقبل ، فأما بالنسبة إلى الماضى فهما سيان فى التوقع وعدمه . مثال التوقع : ما لى قمت ولم تقم أو ولما تقم . ومثال عدم التوقع أن تقول ابتداء : لم يقم أو لما يقم .

(تنبيهات)*: **الأول** : قال فى التسهيل : ومنها لم ولما أختها ، يعنى من الجوازم ، فقيد لما بقوله أختها احترازا من لما بمعنى إلا ، ومن لما التى هى حرف وجود لوجود . وكذلك فعل الشارح فقال : احترزت بقولى أختها من لما الحينية ، ومن لما بمعنى إلا . هذا كلامه ، وإنما لم يقيدها هنا بذلك ـ وكذا فعل فى الكافية ـ لأن هاتين لا يليهما المضارع ، لأن التى بمعنى إلا لا تدخل إلا على جملة اسمية نحو : ﴿ **إن كل نفس لما عليها حافظ** ﴾ [الطارق : ٤] ، فى قراءة من شدد الميم أو على الماضى لفظا لا معنى نحو :

(قوله وبكون منفيها يكون قريبا من الحال) أى بكون انتفاء منفيها أى بالنظر إلى ابتدائه لما عرفت أنه يجب أن تكون متصلة بالحال والمراد بالحال زمن التكلم كما مر . **(قوله يتوقع ثبوته)** أى ينتظر وهو غالب فى لما ومن غير الغالب ندم إبليس ولما ينفعه الندم . تصريح . **(قوله ولما يدخل الإيمان فى قلوبكم)** جملة مستأنفة أو حال من الضمير فى قولوا وليست تكرارا بعد قوله لم تؤمنوا لأن فائدة قوله لم تؤمنوا تكذيب دعواهم وفائدة قوله ولما يدخل إلخ توقيت قول ما أمروا أن يقولوه . نقله شيخنا عن بعضهم وإنما يظهر التوقيت على الحالية كما تفيده عبارة البيضاوى ونصها : ولما يدخل الإيمان فى قلوبكم توقيت لقولوا فإنه حال من ضميره أى ولكن قولوا أسلمنا و لم تواطىء قلوبكم ألسنتكم بعد . **(قوله دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد)** أى لأن التوقع فى كلامه تعالى يحمل على التحقيق وهذا على أن التوقع من المتكلم وقد مر عن الدمامينى أنه يكون من غيره . **(قوله ولم تقم أو ولما تقم)** أى مع أنى كنت متوقعا منك فيما مضى القيام كما يشعر به التعجب من عدم قيام المخاطب . **(قوله أختها)** أى نظيرتها فى الأمور الخمسة المتقدمة . **(قوله التى هى حرف وجود لوجود)** إنما يظهر على القول بأنها حرف وهو خلاف مذهب المصنف كما ستعرفه ويمكن إجراؤه على القول بأنها ظرف بجعل الحرف مرادا به مطلق الكلمة والقول بأنها حرف . قال الدمامينى : هو مذهب سيبويه ورجح بأشياء منها قوله تعالى : ﴿ **فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته** ﴾ [سبأ : ١٤] وقوله تعالى : ﴿ **فلما أحسوا بأسنا إذا هم منها يركضون** ﴾ [الأنبياء : ١٢] إذ ما بعد ما النافية وإذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها ومنها إجماعهم على زيادة أن بعدها ولو كانت ظرفا والجملة بعدها فى محل خفض بالإضافة لزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بأن ا هـ .

أنشدك الله لمّا فعلت ، أى إلا فعلت ، والمعنى ما أسألك إلا فعلك . والتى هى حرف وجود لوجود لا يليها إلا ماض لفظا ومعنى : نحو : « ولمّا جاء أمرنا نجينا هودا » وأما قوله :

[١١١٤] **أقولُ لعبدِ الله لَمّا سِقَاؤُنـا ونحنُ بوادِى عبدِ شَمْسٍ وهاشِمِ**

فقد تقدم الكلام عليه فى باب الإضافة . وتسمية الشارح لما هذه حينية هو مذهب ابن السراج ، وتبعه الفارسى ، وتبعهما ابن جنى وتبعهم جماعة : أى أنها ظرف بمعنى حين . وقال المصنف بمعنى إذ ، وهو أحسن ، لأنها مختصة بالماضى وبالإضافة إلى الجملة ، وعند ابن خروف أنها حرف . **الثانى** : حكى اللّحيانى عن بعض العرب : أنه ينصب بلم . وقال فى شرح الكافية : زعم بعض الناس أن النصب بلم لغة اغترارا بقراءة بعض السلف : ﴿ **ألم نشرحَ لك صدرك** ﴾ [الشرح : ٢] ، بفتح الحاء ، وبقول الرّاجز :

[١١١٥] **فى أىّ يَوْمَىَّ من الموتِ أفِرْ أيومَ لم يُقدَرَ أم يومَ قُدِرْ**

(**قوله ولا يليهما المضارع**) أى وكلامه فيما يليه المضارع فلا حاجة إلى الاحتراز عنهما . (**قوله إلا فعلك**) أى إلا أن تفعل فالماضى فى لما فعلت بمعنى المستقبل ولهذا قال الشارح : الماضى لفظا لا معنى . (**قوله فقد تقدم إلخ**) حاصله أن وها فعل بمعنى سقط مفسر لفعل محذوف رفع سقاؤنا على الفاعلية وشم فعل أمر من شمت البرق إذا نظرت إليه ولا يستعمل إلا فى البرق كما قاله الفارضى وهو وفاعله مقول القول . (**قوله لما هذه**) أى التى هى حرف وجود لوجود . (**قوله وعند ابن خروف**) بل وسيبويه على ما مر . (**قوله أن النصب بلم لغة**) جزم به السيوطى . (**قوله أيوم**) بالجرّ بدل من يومى ويجوز بناؤه على الفتح . (**قوله على أن الفعل مؤكد إلخ**) قال الدمامينى : أو على أن الفتحة اتباع للفتحة قبلها أو بعدها وخرج فى المغنى النصب فى لم يقدر على أنه نقلت حركة همزة أم إلى راء يقدر الساكنة ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفا ثم الألف همزة متحركة لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الراء كما فى ﴿ **ولا الضالين** ﴾ [الفاتحة : ٥] فيمن همز وعلى ذلك قولهم المراة والكماة بالألف وقوله : ★ **كأن لم ترا قبلى أسيرا يمانيا** ★ ولكن لم تحرك الألف فيهن لعدم التقاء الساكنين وبيان ذلك فى ترا أن أصله ترأى حذفت الألف للجازم ونقلت حركة الهمزة إلى الراء ثم أبدلت ألفا . قال الدمامينى : وعلى هذا تكتب ألفا ترا ألفا لا ياء . (**قوله وما**) أى الزائدة كما فى الهمع . (**قوله تدخل همزة الاستفهام إلخ**) والأكثر كونها للتقرير أى حمل المخاطب على الاقرار أى على الاعتراف بالحكم الذى يعرفه من إثبات كما فى ﴿ **ألم نشرح لك صدرك** ﴾ [الشرح : ١] أو نفى كما فى : ﴿ **أأنت قلت للناس اتخذونى وأمى إلهين من دون الله** ﴾ [المائدة : ١١٦]

[١١١٥] قاله على بن أبى طالب رضى الله عنه يتمثل به . وفى أى يتعلق بافر – وأى مضاف إلى مثنى مضاف إلى ياء المتكلم . والهمزة للاستفهام . ويوم نصب على الظرف . والشاهد فى : لم يقدر بنصب الراء – وذلك لغة بعض العرب ينصبون بلم – وعليه قراءة : ﴿ **ألم نشرح** ﴾ بنصب الحاء ، كذا زعمه اللحيانى وخرج على أن أصله : يقدرن ونشرحن فحذفت نون التأكيد وبقيت الفتحة دليلا عليها .

وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ففتح لها ما قبلها ثم حذفت ونويت . هذا كلامه . وفيه شذوذان : توكيد المنفى بلم ، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين . **الثالث** : الجمهور على أن لمّا مركبة من لم وما ، وقيل بسيطة . **الرابع** : تدخل همزة الاستفهام على لم ولمّا فيصيران ألم وألمّا باقيتين على عملهما نحو : ﴿ **ألم نشرح** ﴾ ﴿ **ألم يجدك يتيما** ﴾ . ونحو قوله :

[١١١٦] *** وقلتُ ألمّا أصحُ والشّيبُ وازعُ ***

ولما فرغ مما يجزم فعلا واحدا انتقل إلى ما يجزم فعلين فقال : (**واجْزِمْ بإنْ ومَنْ**

لا حمله على الإقرار بما يلي الهمزة دائما وإلا ورد مثل هاتين الآيتين وقد تجيء لغيره كالاستبطاء نحو : ﴿ **ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم** ﴾[(١)] والتوبيخ نحو : ﴿ **أو لم نعمركم** ﴾[(٢)] ودخولها على لم أكثر .

(**قوله وازع**) أى زاجر . (**قوله إلى ما يجزم فعلين**) أى غالبا وإلا فقد يجزم فعلا وجملة كما إذا كان الجزاء جملة مقرونة بالفاء أو إذا الفجائية فإن محلها جزم على ما فى المغنى من التفصيل بين أن يكون الجزاء لشرط غير جازم مطلقا أو جازم ولم يقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية فلا يكون له محل نحو : لو قام زيد لقام عمرو . ونحو : إن يقم أقم لظهور الجزم فى لفظ الفعل وإن قمت قمت لأن الذى فى محل جزم الفعل لا الجملة بأسرها وأن يكون الجزاء لشرط جازم وقد اقترن بالفاء أو إذا الفجائية فيكون فى محل جزم لأنه لم يصدر بمفرد يقبل الجزم لفظا أو محلا لكن قال الدماميني : وأقره الشمنى الحق أن جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا إذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها وأما جزم ويذرهم من قوله تعالى : ﴿ **فلا هادى له ويذرهم** ﴾[(٣)] على قراءة الجزم فبحرف شرط مقدر حذف لدلالة ما تقدم عليه أى وإن يفعل ذلك يذرهم والمحكوم على محله بالجزم على القول به مجموع الفاء أو إذا وما بعدها كما فى المغنى فى غير موضع وفى الكشاف لأن المجموع هو الذى لو وقع موقعه ما هو مصدر بمضارع لجزم وعلى ما في المغني مع القول بأن جملة اسم جواب الشرط الواقع مبتدأ هي خبره تكون جملة

[١١١٦] للنابغة الذبياني ، والبيت من الطويل .

---

(١) سورة الحديد : الآية ١٦ .

(٢) سورة فاطر : الآية ٣٧ .

(٣) سورة الأعراف : الآية ١٨٦ .

وَمَا وَمَهْمَا * أَنَّى مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذْ مَا وَحَيْثُمَا أَنَّى) فهذه إحدى عشرة أداة كلها تجزم فعلين نحو : ﴿ وإن تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله ﴾ [البقرة : ٢٨٤] ،

الجواب فى نحو : من يقم فإنى أكرمه لها محل جزم ومحل رفع باعتبارين وفى نحو : من يقم أكرمه لها محل رفع ولا محل لها باعتبارين اهـ ملخصا وقد يجزم فعلا واحدا كما إذا كان فعل الشرط ماضيا وجاء بعده مضارع مرفوع على ما صرح به جمع كما سيأتى والتحقيق فى نحو قولهم : زيد وإن كثر ماله بخيل أن إن زائدة لمجرد الوصل ولهذا تسمى وصلية والواو للحال أو شرطية والواو للعطف على مقدر أى إن لم يكثر ماله وإن كثر ماله والجواب محذوف للدلالة عليه بقولنا زيد بخيل لكن ليس المراد بالشرط فيها حقيقة التعليق إذ لا يعلق حقيقة على الشىء ونقيضه معا بل المراد التعميم كما فى الدماميني وقد يكون المحذوف الواو ومعطوفها كما فى قوله تعالى : ﴿ فذكر إن نفعت الذكرى ﴾[1] أى وإن لم تنفع على أحد أوجه فيه . ذكرها فى المغنى . (قوله واجزم بإنْ) ذكر هنا ورود إن شرطية وفى باب إن وأخواتها ورودها مخففة من الثقيلة وفى فصل أدوات النفى العاملة عمل ليس ورودها نافية وزائدة وهذه هى أوجهها الأربعة المشهورة قال فى المغنى : وزعم قطرب أنها قد تكون بمعنى قد كما فى : ﴿ فذكر إن نفعت الذكرى ﴾ وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى إذ التعليلية وجعل منه : ﴿ اتقوا الله إن كنتم مؤمنين ﴾[2] و ﴿لتدخلنّ المسجد الحرام إن شاء الله ﴾[3] . وحديث : « وإنا إن شاء الله بكم لاحقون » وقول الشاعر :

أتغضب إن أذنا قتيبة حزتا   جهارا ولم تغضب لقتل ابن حازم

فى رواية من كسر همزة إن أى أغضبت جهارا لقطع أذنى قتيبة و لم تغضب لما هو أعظم وهو قتل ابن حازم . وأجيب بأن إن قد يؤتى بها للشرط المحقق لنكتة كالتهييج فى الآية الأولى كما تقول لابنك إن كنت ابنى فافعل كذا و كتعليم العباد كيفية إخبارهم عن الأمر المستقبل فى الثانية وكالتبرك فى الحديث وأما البيت فإما على إقامة السبب مقام المسبب والأصل أتغضب أن يفتخر مفتخر بسبب حز فيما مضى أذنى قتيبة وإما على معنى التبين أى أتغضب إن يتبين حز أذنى قتيبة فيما مضى فالشرط غير محقق على الوجهين اهـ بتلخيص وإيضاح وفى حاشية السيوطى على المغنى الجواب عن أكثر أدلتهم بأن ما شأنه أن يكون مترددا فيه بين الناس حسن تعليقه بأن من الله ومن غيره سواء كان معلوما للمتكلم أو للسامع أم لا . (قوله أنى) كما تأتى شرطا تأتى استفهاما بمعنى من أين نحو : ﴿ أنى لك هذا ﴾[4] وبمعنى كيف نحو : ﴿ أنى يحيى هذه الله ﴾[5] وبمعنى متى فتكون ظرف زمان نحو : ﴿ فأتوا حرثكم أنى شئتم ﴾[6] على أحد أوجه . قال الشهاب فى حواشى البيضاوى : أجاز المفسرون وجوه أنى كلها فى هذه الآية واعترضه أبو حيان بأنه لا يصح كونها شرطية لأنها حينئذ ظرف مكان فتقتضى إباحة الإتيان فى غير القبل ولأنها لا يعمل فيها ما قبلها لصدراتها ولا استفهامية لأنها لا يعمل فيها ما قبلها ولأنها تلحق ما بعدها نحو : ﴿ أنى لك هذا ﴾ وهذه مفتقرة لما قبلها فهى مشكلة على كل حال ثم استظهر

---

(١) الأعلى الآية ٩ .   (٢) المائدة الآية ١١٢ .   (٣) الفتح الآية ٢٧ .
(٤) آل عمران الآية ٣٧ .   (٥) البقرة الآية ٢٥٩ .   (٦) البقرة الآية ٢٢٣ .

﴿ وإما ينزغنك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله ﴾ [الأعراف : ٢٠٠] ، ونحو : ﴿ من يعمل سوءا يجز به ﴾ [النساء : ١٢٣] ، ونحو : ﴿ وما تفعلوا من خير يعلمه الله ﴾ [البقرة : ٢٨٤] ، وقوله :

[١١١٧] أرى العُمْرَ كَنزا ناقصا كلَّ ليلةٍ وما تُنْقِصُ الأيامُ والدهرُ يَنفَدِ

ونحو : ﴿ وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين ﴾ [الأعراف : ٢٣٠] ، وقوله :

[١١١٨] ومهمَا يَكُنْ عند آمْرِىءٍ من خليقةٍ وإن خالَها تَخفَى على الناسِ تُعْلَمِ

ونحو : ﴿ أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ﴾ [الإسراء : ١١٠] وقوله :

[١١١٩] * في أيّ نحوٍ يُمِيلوا دِينَهُ يَمِلِ *

ونحو قوله :

أنها شرطية جوابها مقدر أي أني شئتم فأتوه نزل فيها تعميم الأحوال منزلة الظرفية المكانية والجواب عن اعتراض الشرطية أن جوابها مقدر كما قال لتقدم دليله وما أوهمته من جوازه في غير القبل يأباه قوله حرث لأن الحرث لا يكون إلا حيث ينبت البذر وعن اعتراض الاستفهام بأنه لما خرج عن حقيقته جاز عمل ما قبله فيه نحو كان ماذا كما صرّح به النحاة وأهل المعاني . ا هـ ملخصا . **(قوله وما تفعلوا من خير)** أي وشر ففيه اكتفاء . **(قوله وقالوا مهما تأتنا إلخ)** الضميران في به وبها عائدان كما قال الزمخشري على مهما حملا على اللفظ في الأول والمعنى في الثاني لأنها بمعنى الآية والأولى كما في المغني أن يعود ضمير بها على الآية ومن آية حال من الهاء في به وإطلاق الحال على الجار والمجرور تسمح إذ الحال في الحقيقة المتعلق المحذوف فلا يرد أن جعله حالا من الهاء في به يستلزم كون العامل فيه تأت لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها مع تصريحهم بأن اللغو لا يقع حالا ولا صفة ولا خبرا وما في : ﴿ فما نحن لك بمؤمنين ﴾ [الأعراف : ١٣٢] حجازية ومؤمنين في محل نصب خبرها لأن الخبر لم يجيء في التنزيل مجردا من الباء بعدما إلا منصوبا . **(قوله من خليقة)** أي طبيعة بيان لمهما ويكن تامة ورابط الخبر والجملة الضمير في يكن ويجوز غير ذلك كما سيأتي وقوله خالها أي ظنها وتعلم جواب مهما . **(قوله أيا ما تدعوا)** أي اسم تسموه فأيا واقعة على اسم مفعول ثان لتدعوا بمعنى تسموا وما زائدة والمفعول الأول محذوف . **(قوله في أي نحو)** أي جهة .

[١١١٧] البيت من الطويل . وهو بلا نسبة .

[١١١٨] البيت لزهير بن أبي سلمى ، وهو من الطويل .

[١١١٩] البيت لعبد الله بن همام ، وهو من البسيط .

[١١٢٠] مَتى تأتِه تعشُو إلى ضَوْءِ نارِه   تجِدْ خيرَ نارٍ عندَهَا خيْرُ مُوقِدِ

وقوله :

[١١٢١] متى ما تَلْقَنى فردَين تَرْجُف   رَوانِـفُ أَلْيَتَـيْك وتُستَطَـارا

ونحو قوله :

[١١٢٢] أيَّانَ نُؤمِنْك تأمَنْ غيرَنا وإذا   لم تُدرِك الأمنَ مِنّا لم تَزَلْ حذِرَا

وقوله :

[١١٢٣] ★ فأيَّانَ ما تَعِدْل به الريحُ تَنزِلِ ★

ونحو قوله :

[١١٢٤] أيْن تَصْرِفْ بنا العُداةُ تَجِدْنا   نَصرِفِ العِيسَ نَحْوَها للتَّلاَقِي

(**قوله تعشو**) مرفوع فى موضع الحال أى عاشيا من عشا إذا أتى نارا يرجو عندها خيرا . عينى .

(**قوله فردين**) حال من الضمير المستتر والياء فى تلقنى وقوله روانف براء ثم نون ففاء جمع رانفة وهى كما فى القاموس أسفل الألية إذا كنت قائما وقوله : وتستطارا يقال استطير فلان أى إذا ذعر وفزع .

(**قوله تصرف بنا**) الينا والعداة بضم العين جمع عاد . والعيس إبل بيض بشقرة .

[١١٢٠] قاله الحطيئة . من قصيدة من الطويل . والشاهد فى متى حيث جزم الفعلين وهما : تأته وتجد . وتعشو مرفوع فى موضع الحال ، والتقدير عَشْا من عشى : إذا أتى نارا يرجو عندها خيرا . وخير نار بالنصب : مفعول تجد . وخير موقد : كلام إضافى مبتدأ – وخبره عندها مقدما – والجملة فى محل الجر لأنها صفة للنار .

[١١٢١] البيت من الوافر ، وهو لعنترة في ديوانه .

[١١٢٢] هو من البسيط . والشاهد فى أيان حيث جاءت جازمة ههنا فجزمت . نؤمنك : وتأمن أيضا مجزوم لأنه جواب . ومنا حال . ولم تزل جواب إذا . وحذرا – بفتح الحاء وكسر الذال – خبر لم تزل .

[١١٢٣] البيت لأمية بن أبي عائذ في شرح أشعار الهذليين ، والبيت من الطويل .

[١١٢٤] البيت من الخفيف ، وهو لابن همام السلولي .

ونحو قوله تعالى : ﴿ أينما تكونوا يدرككم الموت ﴾ [النساء : ٧٨] وقوله :

[١١٢٥] صَعْدَةٌ نابِتَةٌ فى حائِرٍ أينما الريحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ

ونحو قوله :

[١١٢٦] وإنَّك إذْ ما تأتِ مَا أنتَ آمرٌ به تُلْفِ مَنْ إيّاه تأمُرُ آتِيَا

ونحو قوله :

[١١٢٧] حيثُمَا تستقمْ يُقدِّرْ لَكَ اللـ ـهُ نجاحاً فى غابرِ الأزمانِ

وقوله :

[١١٢٨] خليلَىَّ أنَّى تأتِيانِىَ تأتِيا أخاً غيرَ ما يُرضيكُما لا يُحاوِلُ

(وحَرْفٌ إذْ مَا) أى إذ ما حرف (كَإِنْ) معنى وفاقا لسيبويه ، لا ظرف زمان زيد عليها ما كما ذهب إليه المبرد فى أحد قوليه ، وابن السراج والفارسى (وبَاقِى الأَدَوَاتِ أَسْمَا) أما من وما ومتى وأى وأيان وأين وأنى وحيثما : فباتفاق ، وأمامهما : فعلى الأصح .

(قوله صعدة إلخ) أى تلك المرأة فى اللين والاعتدال كالصعدة أى الرمح المستوى والحائر بالحاء والراء المهملتين مجتمع الماء .

(قوله نجاحا) أى ظفرا بالمقصود وقوله فى غابر الأزمان الغابر يطلق على المستقبل والماضى والمراد هنا الأول كما قاله العينى والدمامينى والشمنى . (قوله معنى) فهى لمجرد التعليق .

(قوله وباقى الأدوات أسما) تفصيل إعراب أسماء الشروط على ما فى الهمع وغيره أن يقال إذا وقعت الأداة الشرطية بعد حرف جار أو مضاف فهى فى محل جر نحو : عما تسأل أسأل وغلام من تضرب أضرب وإلا فإن وقعت على زمان أو مكان فظرف فهى فى موضع نصب على الظرفية نحو : متى تقم أقم

[١١٢٥] قاله الحسام بن ضرار الكلبى – فيما زعم الجوهرى – ويقال هو لكعب بن جعيد . يصف امرأة شبه قدها بالقناة . هو من الرمل . أى هى صعدة – وهى قناة مستوية لا تنبت إلا كذلك فلا تحتاج إلى تثقيف – والحائر : بالحاء والراء المهملتين – مجتمع الماء ويجمع على حيران وحوران . والشاهد فى : أينما الريح يميلها تمل حيث جزم بأينما الفعلان .

[١١٢٦] هو من الطويل . والشاهد فى إذ ما حيث جزم الفعلين ، وهما تأت وتلف : من ألفى إذا وجد . وقوله تأت : من الإتيان وكذلك آتيا . ووقع فى بعض النسخ : آبيا من الإباء وهو الامتناع وهذا غير صحيح لأنه ينعكس المعنى . نعم إذا قرىء إذا ما تأب – بالباء الموحدة – من الإباء يستقيم حينئذ ، وأنشده أبو حيان هكذا :

وإنَّكَ إذْ مَا تأْتِ مَا أنْتَ آمِرٌ بِهِ لاَ تَجِدْ مَنْ أنْتَ تأمُرُ فَاعِلا

[١١٢٧] هو من الخفيف . والشاهد فى حيثما حيث جزم الفعلين . والنجاح الفوز . والغابر – بالغين المعجمة – الباقى والماضى أيضا – من الأضداد – والمراد هو الأول .

[١١٢٨] هو من الطويل . أى يا خليلى . والشاهد فى أنى حيث جزم الفعلين : لأنه للشرط ههنا ، غير منصوب بقوله لا يحاول : من حاولت الشىء أى أردته .

وتنقسم هذه الأسماء إلى ظرف وغير ظرف : فغير الظرف من وما ومهما ، فمن لتعميم أولى العلم ، وما لتعميم ما تدل عليه ، وهى موصولة ، وكلتاهما مبهمة فى أزمان الربط ، ومهما بمعنى ما ، ولا تخرج عن الاسمية ــ خلافا لمن زعم أنها تكون حرفا ــ ولا عن الشرطية ــ خلافا لمن زعم أنها تكون استفهاما ــ ولا تجر بإضافة ولا بحرف جر بخلاف من وما . وذكر فى الكافية والتسهيل أن ما ومهما قد يردان ظرفى زمان . وقال فى شرح الكافية : جميع النحويين يجعلون ما ومهما مثل من فى لزوم التجرد عن الظرفية ، مع أن استعمالهما ظرفين ثابت فى أشعار الفصحاء من العرب . وأنشد أبياتا منها ما فى قول الفرزدق :

و﴿ **أينما تكونوا يدرككم الموت** ﴾ [النساء : ٧٨] أو على حدث فمفعول مطلق نحو : أى ضرب تضرب أضرب وإلا فإن وقع بعدها فعل لازم نحو : من يقم أقم معه فمبتدأ خبره فعل الشرط وفيه ضميرها لأن قولك من يقم لو خلا عن معنى الشرط بمنزلة قولك كل من الناس يقوم وقيل هو والجواب لأن الكلام لا يتم إلا بالجواب فكان داخلا فى الخبر وقيل الجواب لأن الفائدة به تمت ورد بأنه أجنبى من المبتدأ وفيه نظر وبأن توقف الفائدة عليه من حيث التعليق لا من حيث الخبرية أو متعد واقع عليها نحو : من يضرب زيدا أضربه ومن تضرب أضربه فمفعول به أو واقع على ضميرها نحو من يضربه زيد أضربه ومن تضربه أضربه أو متعلقها نحو : من يضرب زيد أخاه فاضربه فاشتغال فيجوز فى أداة الشرط أن تكون فى موضع رفع على الابتداء وأن تكون فى موضع نصب بفعل مضمر يفسره الظاهر بعدها ومثلها فى هذا التفصيل أسماء الاستفهام . **(قوله لتعميم أولى العلم)** أى لأولى العلم عموما وكذا يقال فيما بعده . **(قوله وهى موصولة)** حال من فاعل تدل أى لتعميم مدلولها فى حال الموصولية وليس استئنافا حتى يفيد أنها حال الشرطية موصولة ا هـ سم ولعل الشارح إنما قال ذلك و لم يقل لتعميم غير العاقل ليجرى كلامه على القول بوضع ما لغير العاقل والقول بوضعها لما يعمه ويعم العاقل . **(قوله مبهمة فى أزمان الربط)** أى لا تدل على زمن معين من أزمان ربط الجواب بالشرط . **(قوله ومهما بمعنى ما)** وقيل أعمّ منها . **(قوله أنها تكون حرفا)** زاعم ذلك هو السهيلى قال هى فى قوله ومهما يكن عند امرىء البيت حرف بدليل أنها لا محل لها و لم يعد عليها ضمير ورد بأنها إما خبر يكن وخليقة اسمها ومن زائدة وإما مبتدأ واسم يكن ضمير يعود عليها وعند امرىء خبرها إن جعلت يكن ناقصة أو الضمير فى يكن فاعلها وعند امرىء ظرف لغو متعلق بيكن إن جعلت تامة ومن بيان لمهما على وجهى كونها مبتدأ . **(قوله أنها تكون استفهاما)** زاعم ذلك هو المصنف وجماعة قالوا هى فى قوله :

★ **مهما لى الليلة مهما ليه** ★

مبتدأ ولى الخبر وأعيدت الجملة توكيدا وأجيب بأنه يحتمل أن التقدير مه اسم فعل ثم استأنف استفهاما بما وحدها . **(قوله ولا تجر بإضافة)** فلا يقال جهة مهما تكن أكن .

[١١٢٩] وما ئحْيَ لا أرهَبْ وإن كنتُ جارماً ولو عدَّ أعدائى عَلَىَّ لَهُمْ دَحْلا

وقول ابن الزبير :

[١١٣٠] فما تَحْيَ لا تُسأمْ حياةً وإنْ تَمُتْ فلا خيْرَ فى الدنيا ولا العَيْشِ أجْمعا

وفى مهما قول حاتم :

[١١٣١] وإنك مَهما تُعطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ وفَرْجَكَ نالا مُنْتَهَى الذَّمِّ أجمَعَا

وقول طفيل الغنوى :

نُبِّئتُ أنَّ أبا شُتَيْمٍ يَدَّعِـى مَهما يَعِشْ يَسمَعْ بما لَمْ يسمَعِ

قال ابنه : ولا أرى فى هذه الأبيات حجة لأنه يصح تقديرها بالمصدر انتهى . وأصل مهما ما ما الأولى شرطية والثانية زائدة ، فثقل اجتماعهما ، فأبدلت ألف الأولى هاء . هذا مذهب البصريين . ومذهب الكوفيين أصلها مه بمعنى اكفف زيدت عليها ما ، فحدث بالتركيب معنى لم يكن . وأجازه سيبويه . وقيل إنها بسيطة . وأما أى فهى عامة فى ذوى العلم وغيرهم ، وهى بحسب ما تضاف إليه ، فإن أضيفت إلى ظرف مكان فهى ظرف مكان ، وإن أضيفت إلى ظرف زمان فهى ظرف زمان ، وإن أضيفت إلى غيرهما فهى غير ظرف . وأما الظرف فينقسم إلى زمانى ومكانى : فالزّمانىّ متى وأيان ــ وهما لتعميم الأزمنة ــ وكسر همزة أيان لغة سليم . وقرىء بها شاذا . والمكانى : أين وأنى وحيثما ــ وهى لتعميم الأمكنة ــ.

(قوله وما تحى لا أرهب) أى لا أخف وإن كنت جارما أى مذنبا وقوله دحلا ذكر للدخل صاحب القاموس معانى منها الغدر والخديعة . **(قوله لأنه يصح تقديرها بالمصدر)** أى وحده من غير تقدير الظرف والتقدير أىّ حياة تحى وأى إعطاء تعط وأى عيشة تعش فموضع ما ومهما فى هذه الأبيات نصب على المفعولية المطلقة . **(قوله معنى لم يكن)** وهو الشرط . **(قوله وقيل إنها بسيطة)** هو المختار لأنه لم يقم على التركيب دليل . قاله أبو حيان اهـ سم . قال الدماميني : وينبغى لمن قال بالبساطة أن يكتبها بالياء ولمن قال أصلها ما ما أن يكتبها بالألف اهـ وكمن قال أصلها ما ما من قال أصلها مه وما قال فى الهمع وألفها على البساطة قيل تأنيث وقيل إلحاق . **(قوله فالزمانى متى وأيان إلخ)** ظاهر إطلاقه أن أيان لا تختص بالمستقبل وهو صريح تمثيل السكاكى والقزوينى بأيان جئت والذى فى التسهيل : وكلام أبى حيان أنها تختص بالمستقبل كقوله تعالى : ﴿ **أيان يبعثون** ﴾ [النحل : ٢١ ، النمل : ٦٥] فلا يقال أيان خرجت قاله الدماميني .

(تنبيهات)*: **الأول**: هذه الأدوات فى لحاق ما على ثلاثة أضرب : ضرب لا يجزم إلا مقترنا بها وهو حيث وإذ ـ كما اقتضاه صنيعه ـ وأجاز الفراء الجزم بهما بدون ما . وضرب لا يلحقه ما وهو من وما ومهما وأنى ، وأجازه الكوفيون فى من وأنى . وضرب يجوز فيه الأمران ، وهو إن وأىّ ومتى وأين وأيان ، ومنع بعضهم فى أيان ، والصحيح الجواز . **الثانى** : ذكر فى الكافية والتسهيل : أن إن قد تهمل حملا على لو كقراءة طلحة : ﴿ **فإما ترين** ﴾[1] بياء ساكنة ونون مفتوحة ، وأن متى قد تهمل حملا على إذا ، ومثل بالحديث : « إن أبا بكر رجل أسيف وأنه متى يقم مقامك لا يسمع الناس » . وفى الارتشاف : ولا تهمل حملا على إذا خلافا لمن زعم ذلك يعنى متى . **الثالث** : لم يذكر هنا من الجوازم إذا وكيف ولو : أما إذا فالمشهور أنه لا يجزم بها إلا فى الشعر ، لا فى قليل من الكلام ولا فى الكلام إذا زيد بعدها ما ، خلافا لزاعم ذلك ، وقد صرح بذلك فى الكافية فقال :

وشاعَ جزمٌ بإذا حَمْلاً على ... متى وذَا فى النثر لم يُسْتَعْمَلا

(قوله حيث وإذ) قال الدمامينى : وإنما وجبت زيادة ما فيهما لتكفهما عن الإضافة فيتأتى الجزم بهما وإنما لم تجتمع الإضافة والجزم لأن المضاف إليه حالّ محل الاسم فهو واجب الجر فكيف يجزم ا هـ . وقال الفارضى : زيدت ما عوضا عن الجملة التى تضاف إليها إذ وحيث ا هـ وقيل فرقا بين حالة جزمهما وحالة عدمه . **(قوله فإما ترين)** بياء المخاطبة الساكنة ونون الرفع المفتوحة . **(قوله أسيف)** أى ذو أسف وحزن وقوله يقوم مقامك أى فى الصلاة وقوله لا يسمع الناس أى لبكائه كما فى الفارضى . **(قوله يعنى متى)** تفسير للضمير فى ولا تهمل . **(قوله لم يذكر هنا إلخ)** قال فى الهمع : ولا يجزم المسبب عن صلة الذى وعن صفة النكرة الموصوفة وأجازه الكوفيون تشبيها بجواب الشرط فيقال : الذى يأتينى أحسن إليه وكل رجل يأتينى أكرمه واختاره ابن مالك . **(قوله أما إذا إلخ)** قال أبو حيان : وإذا استعملت إذا شرطا فهل تكون مضافة للجملة بعدها أم لا قولان وينبنى على ذلك الخلاف فى العامل فيها فمن قال أنها مضافة أعمل فيها الجزاء ولابد ومن منع ذلك أعمل فيها الشرط كسائر الأدوات ا هـ وظاهره أن الخلاف فى الإضافة وعدمها جار فيها وإن كانت جازمة وهو خلاف ما فى المغنى من أنه إذا لم تكن جازمة وهو الظاهر لعدم اجتماع الإضافة والجزم كما مر قريبا عن الدمامينى وفائدة الخلاف أن نحو : إذا جاء زيد فأنا أكرمه جملة اسمية إن قلنا إن عامل إذا جوابها أى ما فى جوابها من فعل أو شبهه لأن صدر الكلام جملة اسمية وإذا وما أضيف إليه فى رتبة التأخير كما فى يوم تسافر أنا أسافر وإن قلنا فعل الشرط وإذا غير مضافة فالجملة فعلية قدم ظرفها كما فى متى تقم فأنا أقوم . قال الشمنى : والقائل بالأول لم يعتبر فاء الربط مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها لأن تقدم الاسم لغرض وهو تضمنه معنى الشرط الذى له الصدر جوز ذلك . **(قوله لا يجزم بها إلا فى الشعر)** لأنها موضوعة لزمن معين واجب الوقوع والشرط المقتضى للجزم لا يكون إلا فيما يحتمل الوقوع وعدمه . **(قوله من الكلام)** أى النثر .

---

(١) مريم الآية ٢٦ وراجع الكشاف للزمخشرى جـ ٣ ص ١٤ .

وقال فى شرحها : وشاع فى الشعر الجزم بإذا حملا على متى ، فمن ذلك إنشاد سيبويه :

[١١٣٢] تَرْفَعَ لِى خِنْدِفٌ واللهُ يَرْفَعُ لِى ناراً إذا خَمَدتْ نِيرانُهمْ تَقِدُ

وكإنشاد الفراء :

[١١٣٣] آستَغْنِ ما أغناكَ ربُّكَ بالغِنَى وإذا تُصِبْكَ خصاصَةٌ فَتَحَمَّلِ

ولكن ظاهر كلامه فى التسهيل جواز ذلك فى النثر على قلة ، وهو ما صرح به فى التوضيح فقال : هو فى النثر نادر وفى الشعر كثير ، وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام لعلى وفاطمة رضى الله عنهما : « إذا أخذتما مضاجعكما تُكبِّرا أربعا وثلاثين ... » الحديث . وأما كيف فيجازى بها معنى لا عملا خلافا للكوفيين فإنهم أجازوا الجزم بها قياسا مطلقا ووافقهم قطرب ، وقيل يجوز بشرط اقترانها بما ، وأما لو فذهب قوم – منهم ابن الشجرى – إلى أنها يجزم بها فى الشعر ، وعليه مشى المصنف فى التوضيح . وورد ذلك فى الكافية فقال :

وجَوَّزَ الجزمَ بِها فى الشِّعْرِ ذُو حُجَّةٍ ضَعَّفَها مَنْ يَدرِى

وتأول فى شرحها قوله :

(قوله خندف) بكسر الخاء المعجمة والدال وبالفاء بوزن زبرج لقب امرأة اسمها ليلى . قاله شيخنا السيد . وخمدت بفتح الميم وكسرها . (قوله وكإنشاد الفراء) لو قال : وإنشاد الفراء عطفا على إنشاد سيبويه لكان مناسبا .

(قوله خصاصة) أى فقر فتحمل يروى بالحاء المهملة وبالجيم . (قوله معنى لا عملا) لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة شرطها لجوابها قالوا ومن ورودها شرطا ينفق كيف يشاء (يصوركم فى الأرحام كيف يشاء) وجوابها فى ذلك محذوف لدلالة ما قبلها وهذا يشكل على إطلاقهم وجوب مماثلة جوابها لشرطها فإما أن يمنع كونها فيما ذكر شرطية أو يقيد إطلاقهم بما إذا كان شرطها غير المشيئة والإرادة .

(قوله مشى المصنف فى التوضيح) كتاب للمصنف ألفه فى إعراب مشكلات البخارى . (قوله وتأول) فى شرحها .

[١١٣٢] البيت من البسيط ، وهو للفرزدق .

[١١٣٣] البيت من الكامل ، وهو لعبد قيس بن خفاف .

[١١٣٤] * لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ *

وقوله :

[١١٣٥] ثَامَتْ فُؤَادَكَ لو يُحْزِنْكَ ما صَنَعَتْ   إحْدَى نِسَاءِ بَنِى ذُهْلِ ابن شَيْبَانَا

ووقع له فى التسهيل كلامان : **أحدهما** يقتضى المنع مطلقا . **والثانى** ظاهره موافقة ابن الشجرى (**فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ**) أى تطلب هذه الأدوات فعلين (**شَرْطٌ قُدِّمَا * يَتْلُو الْجَزَاءَ**)

(**قوله لو يشأ إلخ**) سيذكر الشارح فى فصل لو أن البيت الأول جاء على لغة من يقول فى شاء يشاء شايشا بالألف ثم أبدلت همزة ساكنة كما قيل العألم والخأتم وأن الثانى سكن فيه الفعل تخفيفا كقراءة أبى عمر وينصركم ويشعركم وهذا التأويل يجىء فى الأول أيضا وفى بعض النسخ تمام البيت وهو :

* لاحق الآطال نهد ذو خصل *

قال الشمنى : والميعة النشاط وأول جرى الفرس . واللاحق الضامر . والآطال جمع إطل بكسر الهمزة وسكون الطاء وكسرها وهى الخاصرة فاستعمل الشاعر الجمع فيما فوق الواحد . ونهد بفتح النون وسكون الهاء أى جسيم . وخصل بضم الخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة جمع خصلة وهى القطعة من الشعر اهـ وقوله والميعة النشاط الذى فى القاموس ماع الفرس يميع جرى اهـ وفى بعض النسخ : منعة بالنون بدل التحتية أى قوة والضمير فى يشأ يرجع إلى الفارس المذكور فى البيت قبله والذى رأيته فى المغنى وشرح شواهده للسيوطى طار به بضمير مذكر يرجع إلى الفارس . قال السيوطى : أى لو يشأ أنجاه فرس له ذو ميعة إلخ فما فى نسخ من تأنيث الضمير المجرور بالباء غير صواب .

(**قوله ثامت فؤادك إلخ**) يقال تامه الحب وتيمه أى أذله .

(**قوله المنع مطلقا**) أى فى النثر والشعر .

(**قوله فعلين يقتضين**) فعلين مفعول مقدم ليقتضين كما يفيده قول الشارح أى تطلب هذه الأدوات فعلين والجملة مستأنفة لا نعت لقوله اسما لإيهامه أن إذ ما وإن لا يقتضيان فعلين وعلى الإعراب المذكور فاجزم فى قوله سابقا واجزم بأن إلخ محذوف المفعول للعلم به من هنا أو منزل منزلة اللازم ويصح جعل فعلين مفعوله وجملة يقتضين نعت لفعلين والرابط محذوف أى يقتضينهما وعليه فقوله سابقا وحرف إذ ما إلخ كلام معترض بين الفعل ومفعوله وشرط مبتدأ وسوغ الابتداء به وقوعه فى معرض التفصيل

[١١٣٤] البيت لعلقمة ، وهو من الرمل ،

أي يتبعه الجزاء (وَجَوَابًا وَسِما) أي علم . يعني يسمى الجزاء جوابا أيضا . وإنما قال فعلين ولم يقل جملتين للتنبيه على أن حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلين ، وإن كان ذلك لا يلزم في الجزاء . وأفهم قوله يتلو الجزاء أنه لا يتقدم ، وإن تقدم على أداة الشرط شبيه بالجواب

خبره قدما أو خبر لمحذوف أي أحدهما شرط وجملة المبتدأ والخبر على كل مستأنفة وجملة يتلو الجزاء إما مستأنفة أو خبر ثان على جعل شرط مبتدأ أو صفة ثانية على جعله خبرا لمحذوف والرابط محذوف أي يتلوه وفي بعض النسخ شرطا بالنصب على المفعولية ليقتضين بناء على أن فعلين مفعول لا جزم لا ليقتضين وأن يقتضين مستأنف لا نعت لفعلين ولا يصح جعله بدلا من فعلين لأن التابع غير مستوف للمتبوع وإنما يجوز الاتباع فيما كان مستوفيا نحو : لقيت الرجلين زيدا وعمرا وبتقرير المقام على هذا الوجه التام يعلم ما في كلام البعض من القصور والإيهام . واعلم أن جملة الشرط يجب تصديرها بفعل مضارع غير دعاء ولا ذي تنفيس مثبت أو منفي بلا أو لم أو بفعل ماض عار من قد ونفي ودعاء وجمود ولو كان الفعل مضمرا يفسره فعل نحو : ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾ [التوبة : ٦] وكونه في هذه الحالة مضارعا دون لم ضرورة نحو :

* ولديك إن هو يستزدك مزيد *

والاختيار أن يكون عند الإضمار والتفسير ماضيا أو مضارعا مقرونا بلم وكذا تقديم الاسم عند الإضمار والتفسير مع غير إن ضرورة في الأصح نحو :

* فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن *

وقوله : * أينما الريح تميلها تمل *

وجوّزه الكسائي اختيارا مع من وأخواته . كذا في الهمع . (قوله يتلو الجزاء) شرطه الإفادة كخبر المبتدإ فلا يجوز إن يقم زيد يقم . فإن دخله معنى يخرجه للإفادة جاز ومنه : « فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله » . سيوطي . (قوله وجوابا وسما) قال أبو حيان : التسمية بهما مجاز فإن الجزاء الثواب أو العقاب على فعل . والجواب ما وقع في مقابلة كلام السائل لكن لما أشبه الفعل الثاني في ترتبه على الأول الجزاء والجواب سمي جزاء وجوابا اهـ ملخصا . قال سم : دعوى التجوز صحيحة باعتبار اللغة وأما باعتبار الاصطلاح فهي ممنوعة بل الظاهر أن التسمية حقيقة اصطلاحية . (قوله وإنما قال فعلين) أي اعتبارا بالمسند فقط ولم يقل جملتين أي كما قال في التسهيل اعتبارا بمجموع المسند والمسند إليه للتنبيه على أن إلخ أي ولأن التعبير بجملتين يوهم جواز كون الشرط جملة اسمية مع أنه ليس كذلك . (قوله أنه لا يتقدم) كذا معموله إلا أن يكون الجواب مرفوعا نحو : خيرا إن أتيتني تصيب وسوغ ذلك أنه ليس فعل جواب بل في نية التقديم والجواب محذوف . اهـ سيوطي . وفي الفارضي ما نصه : أجاز الكسائي والفراء تقديم معمول الجزاء على أداة الشرط نحو : خيرا إن تكرمني تصب وأجاز الكسائي تقديم معمول الشرط نحو : زيدا إن لقيت فأكرمه والمعتمد خلاف ذلك كما سبق في الاشتغال اهـ .

فهو دليل عليه وليس إياه . هذا مذهب جمهور البصريين . وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد إلى أنه الجواب نفسه . والصحيح الأول . وأفهم قوله يقتضين : أن أداة الشرط هى الجازمة للشرط والجزاء معا لاقتضائها لهما : أما الشرط فنقل الاتفاق على أن الأداة جازمة له ، وأما الجزاء ففيه أقوال : قيل هى الجازمة له أيضا كما اقتضاه كلامه ، قيل وهو مذهب المحققين من البصريين ، وعزاه السيرافى إلى سيبويه . وقيل الجزم بفعل الشرط ، وهو مذهب

(قوله وإن تقدم على أداة الشرط إلخ) قال فى التسهيل : ولا يكون الشرط حينئذ أى حين إذ حذف الجواب وقدم دليله غير ماض إلا فى الشعر كقوله :

* ولديك إن هو يستزدك مزيد *

وإن كان غير ماض مع من أو ما أو أىّ وجب فى السعة جعلها موصولة وإعطاؤها حكم الموصول فتقول : أعط من يعطى زيدا وأحب ما يحبه وأكرم أيهم يحبك برفع الفعل والمجىء بالعائد وكون الجملة لا محل لها أما فى الضرورة فيجوز بقاء الشرطية والجزم وكذا إن أضيف إليهن اسم زمان نحو : أتذكر إذ من يأتينا تأتيه لأن أسماء الزمان لا تضاف إلى جملة مصدرة بأن فكذا المصدرة بما تضمن معناها كمن خلافا للزيادى حيث جوز فى هذه الصورة الجزم اختيارا ويجب ما ذكر لهن مطلقا سعة أو ضرورة تلاهن ماض أو مضارع إثر هل لأن هل لا تدخل على إن فكذا ما تضمن معنى إن بخلاف الهمزة فيجوز معها الجزم على الأصح نحو : أمن يأتك تأته لدخولها على إن أو إثر ما النافية أو باب كان أو باب إنّ وأما قول الأعشى :

إنّ من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء

فعلى تقدير ضمير الشأن وإنما وجبت موصوليتها بعد هذه العوامل لأن اسم الشرط لا يعمل فيه عامل متقدم إلا الجار أو إثر لكن المخففة أو إذا الفجائية غير مضمر بعدهما مبتدأ فإن أضمر جاز الجزم تقول : رأيت زيدا فإذا من يأته يكرمه أى فإذا هو وزيد جميل الأخلاق لكن من يزره يهنه أى لكن هو . ا هـ مع زيادات من الدمامينى والهمع **(قوله فنقل الاتفاق إلخ)** حكى فى التصريح قولا بأن الشرط والجواب تجازما وهو يمنع الاتفاق المذكور فافهم . **(قوله وأما الجزاء إلخ)** حاصل ما ذكره فيه أربعة أقوال وبقى قولان أحدهما ما فى الفارضى عن المازنى أن الشرط والجزاء مبنيان مطلقا حتى فى نحو : إن تقم أقم لأن المضارع إنما أعرب لوقوعه موقع الاسم وهو متعذر هنا ونقض بلن أضرب إذ لا يقع الاسم هنا أيضا مع أن الفعل معرب ثانيهما ما حكاه فى التصريح أنهما تجازما . **(قوله هى الجازمة له أيضا)** اعترض بأن الجازم كالجار فلا يعمل فى شيئين وبأنه ليس لنا ما يتعدد عمله إلا ويختلف كرفع ونصب ويجاب بالفرق بأن الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الجار وبأن تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولى ظن ومفاعيل أعلم . تصريح . **(قوله بفعل الشرط)** لأنه مستدع له بما أحدثت فيه الأداة من معنى الاستلزام ورد باستغراب عمل الفعل الجزم . دمامينى .

الأخفش واختاره فى التسهيل. وقيل بالأداة والفعل معا ونسب إلى سيبويه والخليل. وقيل بالجوار، وهو مذهب الكوفيين (**وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ * تُلْفِيهِمَا**) أى تجدهما (**أَوْ مُتخالِفِين**) هذا ماض وهذا مضارع: فمثال كونهما مضارعين وهو الأصل نحو: ﴿**وإن تعودوا نعد**﴾ [الأنفال: ١٩]، وماضيين نحو: ﴿**وإن عدتم عدنا**﴾ [الإسراء: ٨]، وماضيا فمضارعا نحو: ﴿**من كان يريد حرث الآخرة نزد له فى حرثه**﴾ [الشورى: ٢٠]، وعكسه قليل، وخصه الجمهور بالضرورة، ومذهب الفراء والمصنف جوازه فى الاختيار، وهو الصحيح لما رواه البخارى من قوله عليه الصلاة والسلام: «من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له». ومن قول عائشة رضى الله

(**قوله معا**) أى لارتباطهما وحرف الشرط ضعيف كالجار لا يقدر على عملين وجوابه مر آنفا. (**قوله بالجوار**) رد بأنه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا تجاور. تصريح. (**قوله وماضيين**) أى لفظا لا معنى لأن هذه الأدوات تقلب الماضى للاستقبال شرطا أو جوابا سواء فى ذلك كان وغيرها على الأصح بدليل: ﴿**وإن كنتم جنبا فاطهروا**﴾ [المائدة: ٦] الآية. وقال ابن الحاجب: قد يستعمل الفعل الواقع شرطا لأن أو غيرها فى مطلق الزمان مجازا نحو: ﴿**وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم**﴾ [محمد: ٣٦] ونحو: ﴿**ومن يؤمن بالله ورسوله ويعمل صالحا يكفر عنه سيئاته**﴾ [التغابن: ٩] فيدخل الماضى والمستقبل كذا فى الدمامينى. وزعم المبرد وتبعه الرضى أن كان تبقى على المضى لقوتها فيه كما فى (إن كنت قلته فقد علمته) ويجاب بأن المعنى إن أكن موصوفا بأنى قلته فيما مضى وسواء فى ذلك أيضا الجواب المقرون بالفاء وقد ظاهرة أو مقدرة وغيره على الأصح وقال المصنف تبعا للجزولى إن الفعل المقرون بالفاء وقد ظاهرة أو مقدرة يكون جواب الشرط وهو ماضى اللفظ والمعنى نحو: ﴿**إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل**﴾ [يوسف: ٧٧] ﴿**وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت**﴾ [يوسف ٢٧] أى فقد كذبت. قال أبو حيان: وذلك مستحيل من حيث أن الشرط يتوقف عليه مشروطه فيجب أن يكون الجواب بالنسبة إليه مستقبلا فيتأول ما ورد من ذلك على حذف الجواب أى إن يسرق فتأسّ فقد سرق أخ له من قبل ومثله: ﴿**وإن يكذبوك فقد كذبت رسل**﴾ [فاطر: ٤] أى فتسلّ فقد كذبت قال وإنما سمى المذكور جوابا لأنه مغن عنه ومفهم له كذا فى الهمع وتأوله بعضهم بأن المراد ترتيب الاخبار بسرقة أخيه فى الزمن الماضى على سرقته فى الزمن المستقبل وترتيب الاخبار بكذبها فى الزمن الماضى قد قد قميصه من دبر فى الزمن المستقبل. قال الدمامينى: والأصل عدم تكرر المشروط بتكرر الشرط ما لم يقتض العرف ذلك كما فى: ﴿**وإن كنتم جنبا**﴾ [المائدة: ٦] الآية وكما فى ﴿**إذا قمتم إلى الصلاة**﴾ [المائدة: ٦] الآية اهـ. واعلم أن الأحسن أن يكونا مضارعين لظهور تأثير العامل فيهما ثم ماضيين للمشاكلة فى عدم التأثير ثم أن يكون الشرط ماضيا والجواب مضارعا لأن فيه الخروج من الأضعف إلى الأقوى أعنى من عدم التأثير إلى التأثير وأما عكسه فخصه الجمهور بالضرورة. سيوطى عن أبى حيان. (**قوله وخصه الجمهور بالضرورة**) لأن إعمال الأداة فى لفظ الشرط ثم المجىء بالجواب ماضيا كتهيئة العامل للعمل ثم قطعه. اهـ حفيد. (**قوله إيمانا**) أى تصديقا بأنها حق وطاعة واحتسابا أى طلبا لرضا الله وثوابه لا للرياء ونحوه.

عنها : إن أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رقّ . ومنه : « **إن نشأ ننزل عليهم من السماء ءَايَةً فظلت** » لأن تابع الجواب جواب . وقوله :

[١١٣٦] من يَكِدْنى بسَيِّءٍ كنتُ منهُ كالشَّجا بينَ حَلْقِهِ والوَرِيـدِ

وقوله :

[١١٣٧] إنْ تَصرِمُونا وَصَلْنَاكُمْ وإن تَصِلوا مَلأْتُمْ أَنْفُسَ الأَعْداءِ إرْهابـا

وقوله :

[١١٣٨] إنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طارُوا بِها فَرَحاً مِنِّى وما يَسْمَعوا من صالحٍ دَفَنُوا

وأورد له الناظم فى توضيحه عشرة شواهد شعرية (**وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الجَزَا حَسَنْ**) كقوله :

[١١٣٩] وإنْ أَتاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ يَقولُ لا غائِبٌ مالِى وَلا حَرِمُ

(**قوله لأن تابع الجواب جواب**) قد يقال يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع ويجاب بأن هذا خلاف الأصل ولذا لم يغتفر مطلقا بل فى مواضع مخصوصة . سم . (**قوله كنت منه**) بفتح التاء لأنه يمدح شخصا به . والشجا بفتح الشين المعجمة والجيم ما ينشب فى الحلق من عظم أو غيره . والوريد عرق غليظ فى العنق . عينى . (**قوله إن تصرمونا**) من الصرم وهو القطع وبابه ضرب ونصر كما أفاده فى القاموس . والإرهاب الاخافة . (**قوله إن يسمعوا سبة**) بضم السين وتشديد الموحدة ما يسب به من العيوب وفى بعض النسخ سيئة بياء مخففة فهمزة . (**قوله وبعد**) متعلق برفع وتقديم معمول المصدر المقدر بأن والفعل جائز إذا كان ظرفا ويصح جعله حالا من الجزاء وإن لم يذكروه وما ذكروه من احتمال كونه لغوا متعلقا بحسن ضعيف معنى فتأمل . (**قوله ماض**) أى لفظا أو معنى كما سيذكره . (**قوله وإن أتاه خليل**) أى فقير من الخلة بفتح الخاء وهى الحاجة يوم مسغبة أى مجاعة . وفى رواية : يوم مسئلة أى سؤل وقوله حرم بفتح الحاء وكسر الراء المهملتين أى ممنوع .

[١١٣٦] قاله أبو زبيد فيما زعمه أبو زيد . من الخفيف . والشاهد فيه كون فعل الشرط مضارعا وهو : يكدنى ، وجوابه ماضيا وهو : كنت . وقد استضعفوا ذلك حتى يراه بعضهم مخصوصا بالضرورة . وقال ابن مالك : الصحيح الحكم بجوازه لثبوته فى كلام أفصح الفصحاء . قال عليه الصلاة والسلام : « من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه » قوله كنت : بفتح التاء لأنه يمدح به شخصا . والشجا ما ينشب فى الحلق من عظم أو غيره . والوريد عرق غليظ فى العنق .

[١١٣٧] هو من البسيط . والشاهد فيه أن الشرط فى الموضعين جاء مضارعا والجواب ماضيا . والصرم القطع . والإرهاب مصدر أرهبه : إذا أخافه .

[١١٣٨] البيت من البسيط ، وهو لقعنب ابن أم صاحب في سمط اللآلي .

[١١٣٩] وَإِنْ أَتـاهُ خَلِيـلٌ يَـوْمَ مَسْأَلَـةٍ يَقُـولُ لا غَـائِبٌ مَـا ولا حَـرِمُ

قاله زهير بن أبى سلمى من قصيدة — من البسيط — يمدح بها هرم بن سنان ، والضمير فى أتاه : يرجع إليه . والخليل الفقير . ويروى مسغبة : أى مجاعة . والشاهد فى يقول : فإنه مضارع وقع جزاء الشرط وهو مرفوع غير مجزوم . وحرم — بفتح الحاء وكسر الراء المهملة — إذا كان يحرم ولا يعطى منه . وقيل أى ولا ممنوع .

وقوله :

[١١٤٠] ولا بِالَّذِى إنْ بانَ عَنْهُ حَبِيبُهُ يقولُ ويُخْفِى الصَّبْرَ إنّى لَجازِعُ

ورفعه عند سيبويه على تقدير تقديمه ، وكون الجواب محذوفا . وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه على تقدير الفاء . وذهب قوم إلى أنه ليس على التقديم والتأخير ولا على حذف الفاء ، بل لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير فى فعل الشرط لكونه ماضيا ضعفت عن العمل فى الجواب .

(قوله ورفعه عند سيبويه إلخ) فعلى مذهب سيبويه يكون المرفوع مستأنفا دليل الجواب لا نفسه فلا يجوز جزم ما عطف عليه ويجوز أن يفسر ناصبا لما قبل الأداة نحو : زيدا إن أتانى أكرمه وعلى قول المبرد يكون المرفوع نفس الجواب فيجوز جزم ما عطف عليه ويمتنع التفسير ضرورة أن ما بعد فاء الجواب لا يمكن تسليطه على ما قبل الأداة فلا يفسر عاملا فيه فهذا ثمرة الخلاف أفاده الدمامينى . وإنما جاز جزم المعطوف على الجواب على قول المبرد لأنه على قوله مجزوم محلا كما صرح به الفارضى وظاهر هذا الكلام أن الذى فى محل جزم هو الفعل فقط ويرده أنه لا مانع من ظهور جزمه فكيف يجعل محليا ولهذا كتب الشنوانى بهامش الدمامينى ما نصه : محل جواز الجزم على قول المبرد إن قدر العطف على الجملة وأما إن قدر العطف على الفعل فقط فلا وجه لجواز الجزم ا هـ يعنى جملة الجواب وسيأتى أن التحقيق كون المرفوع خبرا لمبتدأ محذوف والجملة جواب الشرط وسيأتى الكلام على القول الثالث .

(قوله على تقدير الفاء) أى لتقوم فى إفادة الربط مقام جزم الجواب فيصح رفعه وترك جزمه استغناء عنه بالفاء هذا ما ظهر ثم رأيت الفارضى علل تقدير الفاء بقوله لأنه أى الفعل يرفع بعد الفاء أى لكونه حينئذ خبر مبتدأ محذوف والجواب هو الجملة الاسمية قال فى التسهيل : وإن قرن أى المضارع الواقع فى حيز الجواب بالفاء رفع مطلقا . قال الدمامينى : أى سواء كان الشرط ماضيا نحو : ﴿ **ومن عاد فينتقم الله منه** ﴾ [المائدة : ٩٥] أو مضارعا نحو : ﴿ **فمن يؤمن بربه فلا يخاف** ﴾ [الجن : ١٣] وهو إذ ذاك خبر مبتدأ محذوف والجملة اسمية ولذلك دخلت الفاء ا هـ .

(قوله لما لم يظهر إلخ) قضيته أن المضارع المبنى كالماضى فإذا وقع شرطا جاز رفع الجواب وقد يفرق بأن شأن المضارع التأثر لفظا . سم .

[١١٤٠] البيت من الطويل .

(**تنبيهان**)*: **الأول** : مثل الماضى فى ذلك المضارع المنفى بلم . تقول : إن لم تقم أقوم وقد يشمله كلامه . **الثانى** : ذهب بعض المتأخرين إلى أن الرفع أحسن من الجزم ، والصواب عكسه كما أشعر به كلامه . وقال فى شرح الكافية : الجزم مختار ، والرفع جائز كثير (**وَرَفْعُهُ**) أى رفع الجزاء (**بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ**) أى ضعيف . من ذلك قوله :

[١١٤١] **يا أقرَعُ بنَ حابِسٍ يا أقْرَعُ إنَّكَ إن يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ**

وقوله :

[١١٤٢] **فقلتُ تحمَّلْ فوقَ طَوْقِكَ إنها مُطَبَّعَةٌ مَنْ يأتِها لا يَضيرُها**

وقراءة طلحة بن سليمان : ﴿ **أينما تكونوا يدركُكُم الموت** ﴾ [النساء : ٧٨] ، وقد أشعر كلامه بأنه لا يختص بالضرورة ، وهو مقتضى كلامه أيضا فى شرح الكافية وفى بعض نسخ التسهيل ، وصرح فى بعضها بأنه ضرورة ، وهو ظاهر كلام سيبويه ،

(**قوله ضعفت عن العمل فى الجواب**) فالمرفوع نفس الجواب من غير تقدير الفاء فالأقوال ثلاثة وكلام المصنف يحتمل الثانى والثالث . قال الحفيد : يلزم من القول الثالث أن لا يكون الجزاء معمولا لأداة الشرط لفظا ولا تقديرا ا هـ وتكون الأداة عليه لا عمل لها فى الجزاء أصلا صرح به الرضى فعلم أنه على الثالث يمتنع جزم المعطوف ويمتنع التفسير لأن الجواب لا يعمل فيما قبل الأداة فلا يفسر عاملا فيه . (**قوله وقد يشمله كلامه**) بأن يراد الماضى لفظا أو معنى . (**قوله كما أشعر به كلامه**) حيث قال حسن ولم يقل أحسن . (**قوله بعد مضارع**) أى غير منفى بلم كما مر وسيأتى . (**قوله وهن**) سيأتى أنه مقيد بما إذا لم يتقدم على أن ما يطلب الجزاء . (**قوله فقلت تحمل إلخ**) الخطاب للبختى وضمير أنها للقربة مطبعة أى مملوءة من الطعام وقوله لا يضيرها أى لا يضرها كذا فى العينى . قال شيخنا السيد : مطبعة بالعين المهملة كما فى البهوتى ا هـ ويشهد له قول القاموس طبع الدلو ملأها كطبعها ولعل المعنى لا يضرها بكثرة النقص لقوة امتلائها وكأن مقصود الشاعر توطين نفس الجمل الحامل على التجلد على حملها وتنشيطه على ذلك .

[١١٤١] قاله جرير بن عبد الله البجلى ، وقال الصاغانى : قاله عمرو بن حشارم البجلى . من الرجز . فالأقرع الأول : مبنى على الفتح لكونه وصف بالابن ، والابن بنى معه لوقوعه بين العلمين . والثانى : مبنى على الضم . والشاهد فى : تصرع الثانى حيث رفع : وهو سادّ مسد جواب الشرط .

[١١٤٢] قاله أبو ذؤيب الهذلى ، من قصيدة من الطويل . وتحمل : خطاب للبختى المذكور فى أول القصيدة . قوله أنها أى لأنها : أى القربة المذكورة فى البيت الذى قبله . مطبعة أى مملوءة من الطعام . والشاهد فى : لا يضيرها حيث جاء مرفوعا وهو جواب الشرط .

فإنه قال : وقد جاء فى الشعر . وقد عرفت أن قوله بعد مضارع ليس على إطلاقه ، بل محله فى غير المنفى بلم كما سبق .

(تنبيهات): **الأول** : اختلف فى تخريج الرفع بعد المضارع : فذهب المبرد إلى أنه على حذف الفاء مطلقا ، وفصّل سيبويه بين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه نحو : إنك فى البيت ، فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير ، وبين أن لا يكون : فالأولى أن يكون على حذف الفاء ـ وجوز العكس ـ وقيل إن كانت الأداة اسم شرط فعلى إضمار الفاء ، وإلا فعلى التقديم والتأخير . **الثانى** : قال ابن الأنبارى : يحسن الرفع هنا إذا تقدم ما يطلب الجزاء قبل إن كقولهم : طعامك إن تزرنا نأكل ، تقديره طعامك نأكل إن تزرنا . **الثالث** : ظاهر كلامه موافقة المبرد لتسميته المرفوع جزاء ، ويحتمل أن يكون سماه جزاء

(قوله وقراءة طلحة) هذه القراءة تمنع اختصاصه بالضرورة . **(قوله على حذف الفاء مطلقا)** أى سواء كان قبله ما يطلبه أو لا كانت الأداة اسم شرط أولا وأورد فى التصريح على هذا القول والقول بعده أن حذف فاء الجواب مع غير القول مختص بالضرورة ولك دفعه بأن ذلك فيما لا يصلح لمباشرة الأداة لكون الفاء فيه واجبة والكلام فيما يصلح فتأمل . **(قوله وفصل سيبويه إلخ)** قال شيخنا : انظر لم خالف سيبويه هنا مذهبه فيما تقدم ويمكن الفرق بين الماضى والمضارع اهـ ولعل الفرق أن الماضى لما لم تؤثر فيه الأداة الجزم احتيج إلى جعل الكلام على التقديم والتأخير وتقدير جواب يظهر فيه أثرها إذا نطق به وفاء بحقها فى الجملة بخلاف المضارع لتأثيرها فيه فحصل الوفاء بذلك فتأمل . **(قوله نحو إنك فى البيت)** أى البيت الأول لأن إن يمكن أن تطلب الجزاء خبرا لها . **(قوله فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير)** لضعف طلب الأداة للفعل بسبب تقدم ما يمكن أن يطلبه غيرها . **(قوله وجوز العكس)** يفهم منه بالأولى أنه يجوز أيضا كونه على التقديم والتأخير مطلقا وكونه على حذف الفاء مطلقا لأن فى العكس مخالفة الأولى فى القسمين وفى هذين الوجهين مخالفة الأولى فى قسم واحد . **(قوله إن كانت الأداة اسم شرط فعلى إضمار الفاء)** أى ويكون المرفوع الجواب ووجهه ضعف طلب الأداة لجزم الجواب بسبب عروض الشرطية على اسم الشرط بتضمنه معنى إن فعلم ما فى توجيه البعض ذلك بقوة طلب الأداة بكونها اسما . **(قوله ما يطلب الجزاء)** قال شيخنا : يحتمل أن الجزاء بالنصب مفعول يطلب وعليه فيقرأ فى المثال طعامك بالرفع على الابتداء وجملة نأكل خبر أى والرابط محذوف فطعامك طالب للجزاء لأن المبتدأ عامل فى الخبر ويحتمل أن الجزاء بالرفع فاعل والمفعول محذوف أى ما يطلبه الجزاء قبل إن فيقرأ طعامك بالنصب مفعول نأكل فيكون طعامك مطلوبا للجزاء اهـ وإنما أوجب على نصب الجزاء رفع طعامك وعلى رفعه نصب طعامك بناء على المتبادر من طلب لفظ للفظ من كون الطالب عاملا والمطلوب معمولا فلو جعل الطلب شاملا لطلب المعمول العامل لأن يعمل فيه لم يجب ما ذكر . **(قوله قبل إن)** ظاهره أن غير إن ليس كإن فى ذلك فليتأمل . **(قوله موافقة المبرد)** فيه نظر وإن سكتوا عنه لاحتمال كلام المصنف مذهب المبرد والمذهب الثالث من مذاهب الرفع بعد الماضى كما مر .

باعتبار الأصل وهو الجزم وإن لم يكن جزاء إذا رفع (**وَاقْرُنْ بِفَا حَتْمًا**) أى وجوبا (**جَوَابًا لَوْ جُعِلْ * شَرْطًا لِإِنْ أَوْ غَيْرِهَا**) من أدوات الشرط (**لَمْ يَنْجَعِلْ**) وذلك الجملة الأسمية نحو : ﴿ **وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير** ﴾ [الأنعام : ١٧] ، والطلبية نحو :

(**قوله ويحتمل أن يكون سماه**) أى على جعله غير جواب جزاء باعتبار الأصل إلخ أى فيوافق كلامه جميع المذاهب . (**قوله واقرن بفا حتما**) خصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية والتعقيب والجزاء متسبب عن الشرط ومتعقب عنه . أفاده فى التصريح وصرح فى المغنى بأن المحل لمجموع الفاء وما بعدها ويستثنى من وجوب القرن بالفاء ما إذا صدر الجواب بهمزة الاستفهام سواء كان جملة فعلية أو اسمية فلا تدخل الفاء سابقة على الهمزة وإن دخلت مسبوقة بها كما فى قوله تعالى : ﴿ **أفمن حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنقذ من فى النار** ﴾ [الزمر : ١٩] وخصت الهمزة بعدم دخول الفاء عليها دون أخواتها كهل ومن لعراقتها وقوة صدارتها فغير الهمزة يجوز دخول الفاء عليه لعدم عراقته . (**قوله الجملة الاسمية**) أورد عليه نحو : ﴿ **وإن أطعتموهم إنكم لمشركون** ﴾ [الأنعام : ١٢١] وأجاب الرضى بأن القسم مقدر قبل الشرط والجواب له وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه لكن من غير اعتبار لوجود الفاء أو عدمها فلا يقال الجواب المذكور للقسم بلا فاء فيدل على جواب للشرط مثله بلا فاء فيعود الايراد لا يقال لو كان القسم مقدرا لثبتت اللام الموطئة له لتدل عليه لأنا نقول ذكر هذه اللام عند حذف القسم أكيد لا واجب كما قاله الإسقاطى على ابن عقيل ثم رأيت الشمنى صرح به ويكفى دالا على القسم عدم الفاء فى الجواب وقول بعضهم أن الجواب فى الآية للشرط على تقدير الفاء مردود لأن تقديرها إنما يجوز فى الضرورة . وأما زيادة البعض أن جملة القسم وجوابه جواب الشرط فيردها أن الفرض تقدير القسم قبل الشرط فيلزم أن يتوسط الشرط بين أجزاء جوابه وهو ممنوع وجملة ما ذكره الشارح من المواضع التى تجب فيها الفاء سبعة نظمها بعضهم فى قوله :

طلبيـــة واسميـــة وبجامـــد وبما وقـــد وبلـــن وبالتنفـــيس

زاد الكمال بن الهمام تصديره برب وبالقسم والدنوشرى تصديره بأداة شرط نحو : ﴿ **وإن كان كبر عليك إعراضهم** ﴾ [الأنعام : ٣٥] الآية . (**قوله نحو وإن يمسسك بخير إلخ**) ذكر فى المغنى أن التحقيق فى مثل : ﴿ **من كان يرجو لقاء الله فإن أجل الله لآت** ﴾ [العنكبوت : ٥] كون الجواب محذوفا لأن الجواب مسبب عن الشرط وأجل الله آت سواء وجد الرجاء أو لم يوجد فالأصل فليبادر للعمل فإن أجل الله لآت وحينئذ يقال كيف جعل الجواب الاسمية مع أن الله على كل شيء قدير سواء مس بخير أو لا وكأنه مشى مع بعض القوم على الظاهر كما أفاده الدماميني واستشكل فى حاشيته على المغنى ذكره من أمثلة ذلك : ﴿ **وإن يمسسك بخير** ﴾ [الأنعام : ١٧] ﴿ **وإن تجهر بالقول** ﴾[طه : ٧] أى فاعلم أنه غنى عن جهرك فإنه يعلم السرّ وإن يكذبوك أى فتصبر فقد كذبت رسل ونحو ذلك

﴿ **إن كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله** ﴾ [آل عمران : ٣١] ، ونحو : ﴿ **ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلما ولا هضما** ﴾ [طه : ١١٢] فى رواية ابن كثير ـ وقد اجتمعا فى قوله تعالى : ﴿ **وإن يخذلكم فمن ذا الذى ينصركم من بعده** ﴾ [آل عمران : ١٦] ، والتى فعلها جامد نحو : ﴿ **إن ترنِ أنا أقل منك مالا وولدا * فعسى ربى** ﴾ [الكهف : ٣٩] ، أو مقرون بقد نحو : ﴿ **إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل** ﴾ [يوسف : ٧٧] ، أو تنفيس نحو : ﴿ **وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله** ﴾ [التوبة : ٢٨] ، أو لن نحو : ﴿ **وما تفعلوا من خير فلن يكفروه** ﴾ [آل عمران : ١١٥] ، أو ما نحو : ﴿ **فإن توليتم فما سألتكم من أجر** ﴾ [يونس : ٧٢] . وقد تحذف للضرورة كقوله :

[١١٤٣] * **مَنْ يَفعَلِ الحسَناتِ اللهُ يشكُرُها** *

وقوله :

[١١٤٤] **ومَنْ لا يزَلْ ينقادُ للغَىِّ والصِّبا سيُلْفى على طولِ السلامةِ نادِما**

قال الشارح : أو ندور ، ومثل للندور بما أخرجه البخارى من قوله ﷺ لأبى بن كعب : « **فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها** » . وعن المبرد إجازة حذفها فى الاختيار . وقد جاء حذفها وحذف المبتدأ فى قوله :

مما فعل الشرط فيه مضارع بأنهم نصوا على أن الجواب لا يحذف إلا إذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا ويجاب بأن محل هذا إذا لم يسدّ شىء مسدّ الجواب وهذه المواضع التى فيها فعل الشرط مضارع فيها شىء سادّ مسدّ الجواب .

(قوله وقد اجتمعا) أى الاسمية والطلبية . **(قوله من قوله ﷺ)** أى فى شأن اللقطة وجواب الشرط الأول محذوف للعلم به أى فأدها إليه .

[١١٤٣] تمامه : * **والشرُّ بالشرِّ عِندَ اللهِ مِثلانِ** *

قاله عبد الله بن حسان بن ثابت رضى الله عنهما من البسيط . والشاهد فى : الله يشكرها ، فإنها جملة وقعت جواب الشرط وقد حذف فيها الفاء للضرورة ، وأصلها : فالله يشكرها . وعن المبرد أنه منع ذلك مطلقا وزعم أن الرواية : من يفعل الخير فالرحمن يشكره .

[١١٤٤] هو من الطويل . والغى الضلال . والشاهد فى : سيلفى – أى سيوجد – فإنها جملة وقعت جزاء الشرط ، وقد حذف منها الفاء للضرورة . ونادما : مفعول ثان لسيلفى ، أو حال .

[١١٤٥] * بَنِى ثُعَلٍ مَنْ يَنْكَعِ الْعَنْزَ ظالِمٌ *

وإنما وجب قرن الجواب بالفاء فيما لا يصلح شرطا ليعلم الارتباط ، فإن ما لا يصبح للارتباط مع الاتصال أحق بأن لا يصلح مع الانفصال ، فإذا قرن بالفاء علم الارتباط . أما إذا كان الجواب صالحا لجعله شرطا كما هو الأصل لم يحتج إلى فاء يقترن بها ، وذلك إذا كان ماضيا متصرفا مجردا من قد وغيرها ، أو مضارعا مجردا أو منفيا بلا أو لم . قال الشارح : ويجوز اقترانه بها ، فإن كان مضارعا رفع وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ **إن كان قميصه قدّ من قبل فصدقت** ﴾ [يوسف : ٢٦] ، وقوله : ﴿ **ومن جاء بالسيئة فكبت** ﴾ [النمل : ٩٠] وقوله : ﴿ **فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا** ﴾ [الجن : ١٣] ، هذا كلامه . وهو معترض من ثلاثة أوجه : الأول أن قوله ويجوز اقترانه بها يقتضى ظاهره أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء والتحقيق حينئذ أن الفعل خبر

(قوله بنى ثعل) أى يا بنى ثعل من ينكع العنز بتحتية فنون ساكنة فكاف مفتوحة فعين مهملة أى يجهدها حلبا . **(قوله مع الاتصال)** أى بأداة الشرط بأن يقع شرطا . سم . **(قوله وغيرها)** كما النافية ولن وحروف التنفيس . **(قوله أو منفيا بلا)** أورده بعضهم على الضابط الذى ذكره المصنف من جهة أنه صالح لأن يجعل شرطا ومع ذلك يجوز اقترانه بالفاء . وأجيب بأن لا تستعمل تارة لنفى المستقبل وتارة لمجرد النفى فعلى التقدير الأول لا يصح مجامعتها لحرف الشرط فتجىء الفاء وعلى الثانى يمكن مجامعتها لحرف الشرط فتمنع الفاء اهـ دماميني . وعندى فى كل من الايراد والجواب نظر أما الايراد فلأن مفهوم كلام المصنف عدم وجوب الفاء فى الصالح لا عدم جوازها حتى يتوجه الايراد وأما الجواب فلأنه قد يمنع عدم مجامعة لا لحرف الشرط على تقدير كونها لنفى المستقبل ويمنع تفرع منع الفاء على مجامعة لا لحرف الشرط فى تقدير كونها لمجرد النفى لأن الفاء قد تجوز مع الصالح وقد تجب كما سيأتى عن سم فتدبر . **(قوله ويجوز اقترانه)** أى الجواب الصالح لأن يكون شرطا بصوره الأربع . قال الإسقاطى : ظاهره جواز اقترانه بها إذا كان مضارعا منفيا بلم وكلام الكافية والجامى يخالفه اهـ . **(قوله فإن كان مضارعا رفع)** هذا فى غير المقرون بلم لأنه يجزم . **(قوله وذلك نحو قوله تعالى إلخ)** اسم الإشارة راجع إلى اقتران الجواب بالفاء . **(قوله أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء)** أى وهو فى المضارع مخالف للواقع على التحقيق كما سيأتى وأما قول شيخنا أى ويلزم عليه انتقاض الضابط الذى ذكره المصنف وهو أن الفاء تدخل على ما لا يصلح شرطا ففيه أن الضابط الذى ذكره المصنف إنما هو لوجوب الفاء لا فى الجواز الذى كلام ابن الناظم فيه .

[١١٤٥] قاله فلان الأسدى ، وصدره : * بَنِى ثُعَلٍ لا تَنْكَعُوا الْعَنْزَ شِرْبَها *

من الطويل . أى يا بنى ثعل – بضم الثاء المثلثة وفتح العين – قبيلة فى طيىء . ومن شرطية . وينكع العنز : فعل الشرط من نكعت الناقة : جهدتها حلبا ، ومادته نون وكاف وعين مهملة . والشاهد فى : ظالم ، حيث حذف منه المبتدأ مع الفاء التى هى جواب الشرط : أى فهو ظالم . والشرب – بكسر الشين المعجمة – الحظ من الماء .

مبتدأ محذوف ، والجواب جملة اسمية .

قال فى شرح الكافية : فإن اقترن بها فعلى خلاف الأصل ، وينبغى أن يكون الفعل خبر مبتدأ ، ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء ، وجزم الفعل إن كان مضارعا لأن الفاء على ذلك التقدير زائدة فى تقدير السقوط ، لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها فعلم أنها غير زائدة وأنها داخلة على مبتدأ مقدر كما تدخل على مبتدأ مصرّح به . الثانى ظاهر كلامه جواز اقتران الماضى بالفاء مطلقا ، وليس كذلك ، بل الماضى المتصرف المجرد على ثلاثة أضرب : ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء ، وهو ما كان مستقبلا معنى و لم يقصد به وعد

(قوله والتحقيق حينئذ) أى حين إذ قرن الجواب الصالح بالفاء أن الفعل أى إذا كان مضارعا بقرينة ما سيذكره الشارح فى الماضى . **(قوله فإن اقترن)** أى الجواب الصالح للشرطية . **(قوله وينبغى)** أى يجب كما يؤخذ من السياق . **(قوله خبر مبتدأ)** الظاهر أن الفاء على هذا الاعتبار واجبة لأن الجواب على هذا جملة اسمية وإنما جعلها ابن المصنف فيما نقله الشارح عنه جائزة لأنه لم يقل بجعل الفعل خبر مبتدأ محذوف فدعوى البعض تبعا لشيخنا أنها على هذا جائزة لا دليل عليها مع كونها خلاف المتبادر من كلام شارح الكافية ومع كونها يشكل عليها تصريحهم بوجوب الفاء فى الجملة الاسمية فيحتاج إلى التمحل بأن الجواز بالنظر إلى ظاهر اللفظ من عدم التقدير وصلاحية الجواب لمباشرة الأداة فعليك بالانصاف . **(قوله وجزم الفعل إن كان مضارعا)** أى جزمه رجحانا لا وجوبا لما مر أن رفع الجواب المضارع جائز يحسن بعد فعل الشرط الماضى ويضعف بعد فعل الشرط المضارع . **(قوله على ذلك التقدير)** أى تقدير كون مدخولها هو الجواب وهذا التقدير إن كان تقدم فى كلام شرح الكافية لكن لم ينقله الشارح فلا إشكال فى الإشارة بذلك وإلا كانت باعتبار فهم التقدير من قوله ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء إذ معناه ولولا جعل الفعل خبر مبتدأ محذوف لا نفس الجواب لحكم إلخ . **(قوله كما تدخل على مبتدأ مصرح به)** لشيخنا والبعض هنا كلام رددناه قريبا . **(قوله جواز اقتران الماضى)** أى المتصرف المجرد من قد وغيرها وقوله مطلقا أى سواء كان مستقبلا معنى أولا قصد به وعد أو وعيد أو لا . **(قوله على ثلاثة أضرب)** إذا لاحظته مع ما تقدم فى المضارع المجرد أو المقرون بلا أو لم ظهر لك أن مفهوم قوله لو جعل شرطا إلخ فيه تفصيل وهو أنه تارة يجوز الوجهان كما فى المضارع المقرون بلا أو لم والمجرد والماضى المستقبل معنى وقصد به وعد أو وعيد وتارة تمتنع الفاء وتارة تجب كما فى الضرب الأول والثانى من هذه الأضرب الثلاثة . سم . **(قوله لا يجوز اقترانه بالفاء)** جعل منه الجامى كالكافية المضارع المنفى بلم . **(قوله وهو ما كان مستقبلا معنى)** لأنه تحقق تأثير حرف الشرط فيه بقلب معناه إلى الإستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة . جامى .

أو وعيد ، نحو : إن قام زيد قام عمرو . وضرب يجب اقترانه بالفاء وهو ما كان ماضيا لفظا ومعنى نحو : ﴿ **إن كان قميصه قدّ من قبل فصدقت** ﴾ [يوسف : ٢٦] ، وقد معه مقدّرة . وضرب يجوز اقترانه بالفاء وهو ما كان مستقبلا معنى وقصد به وعد أو وعيد ، نحو : ﴿ **ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم فى النار** ﴾ [النمل : ٩٠] . قال فى شرح الكافية : لأنه إذا كان وعدا أو وعيدا حسن أن يقدر ماضى المعنى فعومل معاملة الماضى حقيقة ، وقد نص على هذا التفصيل فى شرح الكافية . الثالث : أنه مثل ما يجوز اقترانه بالفاء بقوله تعالى : ﴿ **فصدقت** ﴾ [يوسف : ٢٦] وليس كذلك بل هو مثال الواجب كما مر .

(تنبيه): هذه الفاء فاء السبب الكائنة فى نحو : يقوم زيد فيقوم عمرو ،

(قوله وهو ما كان ماضيا لفظا ومعنى) يؤخذ مما مر عن الجامى تعليل وجوب الفاء فى هذا بعدم تأثير حرف الشرط فيه لا لفظا ولا معنى فاحتيج إلى الرابط وعلل سم الوجوب فيه بعدم صلاحيته لأن يجعل شرطا وكذا نقل شيخنا السيد عن شرح الكافية للمصنف وهو ينافى ما مر عن سم من التفصيل فى مفهوم قول المصنف لو جعل شرطا إلخ وينافى كلام الشارح فيما يصلح لأن يجعل شرطا وكأن وجه عدم الصلاحية أنه على تقدير قد فتأمل . وعبارة التسهيل : وقد يكون الجواب ماضى اللفظ والمعنى مقرونا بالفاء مع قد ظاهرة أى نحو : ﴿ **إن كنت قلته فقد علمته** ﴾[المائدة : ١١٦] أو مقدرة نحو : ﴿ **إن كان قميصه** ﴾[يوسف : ٢٧] الآية . قال الدمامينى : وهذا لا يتمشى للمصنف مع القول بأن الشرط سبب والجزاء مسبب إذ الشرط مستقبل . وأجاب ابن الحاجب مع التزام هذه القاعدة بأن الجزاء قسمان أحدهما أن يكون مضمونه مسببا عن مضمون الشرط نحو : إن جئتنى أكرمتك والثانى أن لا يكون مضمون الجزاء مسببا عن مضمون الشرط وإنما يكون الاخبار به مسببا نحو : إن تكرمنى فقد أكرمتك أمس والمعنى إن اعتددت على بإكرامك إياى فأنا أيضا أعتد عليك بإكرامى إياك والآيتان المتلوّتان من هذا القبيل فلا إشكال . وقال الرضى : لا نسلم أن الشرط سبب والجزاء مسبب دائما وإنما الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازم سواء كان الشرط سببا أم لا كقولك إن كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة . **(قوله لفظا ومعنى)** بناء على جوازه بلا تأويل وتقدم ما فيه عند قول الناظم : وماضيين أو مضارعين إلخ . **(قوله وقد معه مقدرة)** لتقربه من الحال الأقرب إلى الاستقبال من الماضى . **(قوله حسن أن يقدر ماضى المعنى)** أى مبالغة فى تحقق وقوعه وإن كان مستقبلا فى الواقع . قاله الإسقاطى وبه تعلم ما فى صنيع البعض من دعوى ما لغيره له وقوله فعومل معاملة الماضى حقيقة أى الماضى لفظا ومعنى أى عومل معاملته فى مجرد الإتيان بالفاء وإن كان الإتيان به فى الماضى حقيقة على سبيل الوجوب وفى هذا على سبيل الجواز والحاصل أن الإتيان فى هذا بالفاء نظرا إلى تقديره ماضى المعنى فعومل معاملة الماضى حقيقة وتركها نظرا إلى كونه فى الواقع مستقبل المعنى فعومل معاملة المضارع المستقبل فاعرفه . **(قوله الثالث أنه مثل ما يجوز إلخ)** يجاب بأن الجواز فى ذلك فى مقابلة الامتناع الذى عبر عنه الشارح ابن الناظم بالخلو فيصدق بالوجوب . زكريا . **(قوله هذه الفاء)** أى فى الأصل فلا ينافى قوله بعد وتعينت هنا إلخ وقوله فاء السبب أى التى تعطف الجمل لإفادة السببية

وتعينت هنا للربط لا للتشريك . وزعم بعضهم أنها عاطفة جملة على جملة فلم تخرج عن العطف وهو بعيد (**وَتَخْلُفُ ٱلْفَاءَ إِذَا ٱلْمُفَاجَأَة**) فى الربط إذا كان الجواب جملة اسمية غير طلبية لم يدخل عليها أداة نفى و لم يدخل عليها إن (**كَإِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَة**) ﴿ **وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون** ﴾ [الروم : ٣٦] لأنها مثلها فى عدم الابتداء بها ، فوجودها يحصل ما تحصل الفاء من بيان الارتباط . فأما نحو : إن عصى زيد فويل له ، ونحو : إن قام زيد فما عمرو قائم ، ونحو : إن قام زيد فإن عمرا قائم ، فيتعين فيها الفاء ، وقد أفهم كلامه أن الربط بإذا نفسها لا بالفاء مقدّرة قبلها خلافا لمن زعمه ، وأنها ليست أصلا فى ذلك بل واقعة موقع الفاء ، وأنه لا يجوز الجمع بينهما فى الجواب .

(**تنبيهان**)*: **الأول** : أعطى القيود المشروطة فى الجملة بالمثال ، لكنه لا يعطى اشتراطها ، فكان ينبغى أن يبينه . **الثانى** : ظاهر كلامه أن إذا يربط بها بعد إن وغيرها من أدوات الشرط ، وفى بعض نسخ التسهيل : وقد تنوب بعد إن إذا المفاجأة عن الفاء فخصه بأن وهو ما يؤذن به تمثيله . قال أبو حيان : ومورد السماع إن ، وقد جاءت

وقوله لا للتشريك أى فى الإعراب وإلا لجزم ما بعدها لفظا إن كان مضارعا ولا فى المعنى وإلا انقلب الجواب شرطا فلا تكون عاطفة وبه صرّح فى المغنى فهى كالفاء فى نحو : أحسن زيد إليك فأحسن إليه إذ لو جعلت فى هذا المثال عاطفة للزم عطف الإنشاء على الخبر . (**قوله وتخلف الفاء إلخ**) الفاء مفعول تخلف وإذا فاعله وإضافة إذا إلى المفاجأة من إضافة الدال إلى المدلول . (**قوله ولم يدخل عليها إن**) بكسر الهمزة وتشديد النون وعبارة الفارضى و لم يدخل عليها ناسخ وهى أعم . (**قوله لنا**) أى منا . (**قوله فى عدم الابتداء بها**) وفى اقتضائها التعقيب . حفيد . (**قوله لا يجوز الجمع بينهما**) لأنها عوض عن الفاء خلافا لمن منع ذلك ا هـ تصريح ويرد نحو : ﴿ **فإذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا** ﴾ [الأنبياء : ٩٧] إلا أن يجاب بما قاله الإسقاطى على ابن عقيل أن محل المنع من الجمع إذا كانت إذا عوضا عن الفاء فى الربط لا لمجرد التوكيد كما فى الآية . (**قوله أعطى القيود إلخ**) أى أعطى اعتبارها أعم من أن يكون على وجه الشرطية أو الكمال بدليل قوله لكنه إلخ وقوله فى الجملة أى المصدرة بإذا المفاجأة وقوله لكنه لا يعطى اشتراطها فيه أن المصنف كثيرا ما يعطى الاشتراط بالتمثيل . (**قوله وفى بعض نسخ التسهيل**) وقد تنوب بعد أن إلخ كلام التسهيل هذا فى الشروط الجازمة فلا يرد قول أبى حيان جاء الربط بإذا الفجائية بعد إذا الشرطية . (**قوله ومورد السماع إن وقد جاءت إلخ**) قضيته أن الآية ليست من مورد السماع وهو باطل إلا أن يقال المراد ومورد السماع إن وإذا كما يؤخذ مما بعده وهذا كله إن كان قوله وقد جاءت إلخ من كلام أبى حيان وهو مقتضى صنيع غير واحد فإن كان من كلام الشارح ردا على أبى حيان فالأمر ظاهر .

بعد إذا الشرطية نحو : ﴿ **فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون** ﴾ [الروم : ٤٨] ، (**وَٱلْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الجَزَا**) وهو أن تأخذ أداة الشرط جوابها (**إنْ يَقْتَرِنْ * بالفَا أوِ ٱلْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ**) أى حقيق : فالجزم بالعطف والرفع على الاستئناف ، والنصب بأن مضمرة وجوبا وهو قليل . قرأ عاصم وابن عامر : ﴿ **يحاسبكم به الله فيغفر** ﴾ [البقرة : ٢٨٤] بالرفع ، وباقيهم بالجزم ، وابن عباس بالنصب . وقرىء بهنّ : ﴿ **من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم فى طغيانهم** ﴾ [الأعراف : ١٨٦] ، ﴿ **وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر** ﴾ [البقرة : ٢٧١] . وقد روى بهنّ نأخذ من قوله :

[١١٤٦] **فإن يَهلِكْ أبو قابوسَ يَهلِكْ رَبيعُ الناس والبَلَـدُ الحرامُ**
ونأخذ بعدَه بذناب عَيشٍ أجبِّ الظهرِ ليس له سَنامُ

وإنما جاز النصب بعد الجزاء لأن مضمونه لم يتحقق وقوعه ، فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام . أما إذا كان اقتران الفعل بعد الجزاء بثم فإنه يمتنع النصب ويجوز

(**قوله والفعل**) مبتدأ وقمن خبره وجواب الشرط محذوف للضرورة لأن شرط حذف الجواب اختيارا مضى الشرط لفظا أو معنى ويصح جعل قمن خبر مبتدأ محذوف والجملة جواب الشرط وحذف الفاء للضرورة وبجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ كما تقدم بسطه أول الكتاب عند قول المصنف :

*** والأمر إن لم يك للنون محل ***

فيه هو اسم . (**قوله من بعد الجزا**) ولو جملة اسمية كما فى التصريح وهو واضح لأنها فى محل جزم ومثاله الآية الثانية والثالثة . (**قوله وهو أن تأخذ إلخ**) لا حاجة إليه بل هو غير مناسب إذ الجزاء هو الجواب كما تقدم فى النظم لا أخذ الأداة الجواب . (**قوله بتثليث قمن**) قال فى شرح الشذور : جزمه قوى ونصبه ضعيف ورفعه جائز . سيوطى . (**قوله فالجزم بالعطف**) على الجزاء لأنه مجزوم لفظا أو محلا . (**قوله والرفع على الاستئناف**) صريحه أن الفاء يستأنف بها كالواو وفى المغنى أنه قيل بذلك ورده فليراجع وحينئذ يكون مراده بالاستئناف عدم العطف على الجواب فتكون للعطف على مجموع الشرط والجواب . (**قوله فإن يهلك أبو قابوس إلخ**) تقدم الكلام عليه فى باب الصفة المشبهة . (**قوله فأشبه الواقع بعده**) أى بعد الجزاء . (**قوله فإنه يمتنع النصب**) وقياس ما يأتى عن الكوفيين من جوازه بعدها فيما إذا وقع المضارع بعدها بين الشرط والجزاء جوازه هنا أيضا وإن لم يسمع . زكريا .

[١١٤٦] ذكر مستوفى حكمهما فى شواهد الصفة المشبهة . والشاهد فى ونأخذ ، فإنه يجوز فيه الرفع على الاستئناف أى ونحن نأخذ ، والنصب بتقدير إن ، والجزم بالعطف على يهلك .

الجزم والرفع ، فإن توسط المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين جملة الشرط وجملة الجزاء فالوجه جزمه ، ويجوز النصب . وإلى ذلك الإشارة بقوله : (**وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا * أَوْ وَاوٍ إِنْ بِالجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا**) فالجزم نحو : ﴿ **إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين** ﴾ [يوسف : ٩٠] وهو الأشهر . ومن شواهد النصب قوله :

[١١٤٧] * **وَمَنْ يَقتَرِب مِنَّا ويَخضَعَ نُؤوِهِ** *

ولا يجوز الرفع لأنه لا يصح الاستئناف قبل الجزاء . وألحق الكوفيون ثم بالفاء والواو فأجازوا النصب بعدها ، واستدلوا بقراءة الحسن : ﴿ **ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدركَه الموت** ﴾ [النساء : ١٠٠] . وزاد بعضهم أو (**وَالشَّرْطُ يُغنِى عَنْ**

(**قوله وجزم أو نصب**) فى الشذور الجزم قوى والنصب ضعيف وفى شرح الكافية نحوه ا هـ سيوطى . قال فى التصريح : والنصب فى مسئلة التوسط أمثل منه فى مسألة التأخير لأن العطف فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فكان قريبا من الاستفهام والأمر والنهى ونحوها ا هـ وجزم مبتدأ وقوله أو نصب عطفا عليه وقوله لفعل خبر وقال الشيخ خالد : تنازعه جزم ونصب والخبر هو جملة إن بالجملتين اكتنفا مع الجواب المحذوف أو الخبر محذوف تقديره جائز ا هـ وتقدير الجواب المحذوف فهو جائز . (**قوله اثرفا**) فى موضع الصفة لفعل . (**قوله اكتنفا**) بألف الاطلاق وبالبناء للمفعول على الصواب كما قاله الشيخ خالد أى حوط بالجملتين أى توسط بينهما خلافا لظاهر شرح الشاطبى أنه مبنى للفاعل . (**قوله ولا يجوز الرفع**) أجازه ابن خروف مع الواو خاصة على أن الفعل خبر محذوف والجملة حال . أفاده الشاطبى . (**قوله لأنه لا يصح الاستئناف**) قال الإسقاطى : هلا جاز على الاعتراض فإنه يجوز الاعتراض بالجملة بين الشرط والجزاء وإن صدرت بالفاء أو الواو كما صرح به فى المغنى وانظر لم امتنع الاستئناف بين الشرط والجزاء دون الاعتراض ا هـ ويظهر أنه لاشعار الاستئناف بتمام الكلام قبله دون الاعتراض . (**قوله وزاد بعضهم أو**) لم يذكر زيادة ثم وأو إلا فيما بين الشرط والجزاء دون ما بعد الجزاء وعبارة السيوطى فى جمع الجوامع تقتضى عدم الفرق . قال الدمامينى : فى شرح المغنى وهو الظاهر . (**فائدة**)*: إذا عرى الفعل من العاطف أعرب بدلا إن جزم كما فى قوله :

[١١٤٧] تمامه : * **وَلاَ يَخْشَ ظُلْماً مَا أَقَامَ ولا هَضْمَا** *

هو من الطويل . والشاهد فى ويخضع حيث جاء بالنصب بتقدير أن ، والعطف على الشرط قبل الجواب بالفاء أو الواو ، ويجوز فيه الوجهان : الجزم عطفا على الشرط ، والنصب بإضمار أن ، وههنا تعين النصب للوزن . قوله نُؤوه من آواه يؤويه إيواء إذا أنزله به . والهضم الظلم : من قولهم رجل هضيم وَمُهْتَضِم ، ويروى ولا ضيما وهو بمعناه .

جَوَابِ **قَدْ عُلِمْ)** أى بقرينة ، نحو : ﴿ **فإن استطعت أن تبتغى نفقا فى الأرض** ﴾ [الأنعام : ٣٥] الآية . أى فافعل . وهذا كثير . ويجب ذلك إن كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب فى المعنى نحو : ﴿ **وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين** ﴾ [آل عمران : ١٣٩] ، أو ما تأخر من جواب قسم سابق عليه كما سيأتى **(وَالْعَكْسُ)** وهو أن يغنى الجواب عن الشرط **(قَدْ يَأْتِى)** قليلا **(إِنِ الْمَعْنَى فُهِمْ)** أى دلّ الدليل على المحذوف كقوله :

[١١٤٨] **فطلّقها فلستَ لها بكُفْءٍ ... وإلاَّ يعلُ مَفرِقَك الحُسامُ**

أى وإلا تطلّقها يعل . وقوله :

[١١٤٩] **متى تُؤخذُوا قَسْرًا بِظِنَّةِ عامرٍ ... ولا يَنجُ إلا فى الصِّفادِ يَزيدُ**

متى تأتنا تلمم بنا فى ديارنا ... تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

وحالا إن رفع كما فى قوله :

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره ... تجد خير نار عندها خير موقد

أفاده الفارضى . **(قوله والشرط)** أى الماضى ولو معنى فإن كان مضارعا غير منفى بلم لم يغن عن الجواب إلا فى الشعر كما سيأتى وقوله يغنى عن جواب أى يذكر دون الجواب سواء أشعر بالجواب كما فى : ﴿ **فإن استطعت أن تبتغى نفقا** ﴾ [الأنعام : ٣٥] إلخ أو لا كما فى قولك : إن جاء فى جواب أتكرم زيدا . **(قوله ويجب ذلك)** أى الاستغناء عن الجواب . **(قوله كما سيأتى)** وقد يغنى عن جواب الشرط خبر ذى خبر متقدم على أداة الشرط نحو : ﴿ **وإنا إن شاء الله لمهتدون** ﴾ [البقرة : ٧٠] أو خبر مبتدأ مقدر بعد الشرط كقوله :

*** بنى ثعل من ينكع العنز ظالم ***

قاله الشارح على التوضيح وكأنه اعتبر فى الثانى كون الجواب يظلم مقدرا وقد يقال الجواب نفس فهو ظالم فحذف بعض الجواب كما مر فى الشرح فليس من حذف الجواب لدليل فتأمل . وعبارة المغنى حذف جملة جواب الشرط واجب إن تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل على الجواب فالأول نحو : هو ظالم إن فعل والثانى نحو : هو إن فعل ظالم وإنا إن شاء الله لمهتدون اهـ . **(قوله مفرقك)** بفتح الميم والراء وبفتح الميم وكسر الراء وسط الرأس الذى يفرق فيه الشعر . **(قوله متى تؤخذوا قسرا)** أى قهرا والظنة بكسر الظاء التهمة . والصفاد بكسر الصاد المهملة ما يوثق به

[١١٤٨] قاله الأحوص محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصارى من قصيدة من الوافر . الفاء الأولى للعطف والثانية للتعليل . والضمير يرجع إلى امرأة مطر وكانت جميلة وكان مَطَرٌ دَمِيْمًا ، فلهذا قال فلست لها بكفء . والشاهد فى وإلا يعل حيث حذف فيه فعل الشرط ، إذ التقدير وإن لم تطلقها . ويعل جوابه ، والحسام فاعله وهو السيف . ومفرقك مفعوله أى رأسك .

[١١٤٩] هو من الطويل . والشاهد فى متى تؤخذوا حيث حذف فيه فعل الشرط ، إذ أصله متى تثقفوا تؤخذوا . وقسرا تمييز : أى قهرا . والظِّنَّةُ بكسر الظاء المعجمة : التهمة . والصفاد بكسر الصاد وتخفيف الفاء وهو ما يوثق به الأسير من قيد وغل . والتقدير : ولا ينج يزيد إلا وهو فى الصفاد .

أراد متى تثقفوا تؤخذوا .

(تنبيهات)*: **الأول** : أشار بقد إلى أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب كما نص عليه فى شرح الكافية ، لكنه فى بعض نسخ التسهيل سوّى فى الكثرة بين حذف الجواب وحذف الشرط المنفى بلا تالية إن كما فى البيت الأول ، وهو واضح ، فليكن مراده هنا أنه أقل منه فى الجملة . **الثانى** : قال فى التسهيل : ويحذفان بعد إن فى الضرورة يعنى الشرط والجزاء كقوله :

[١١٥٠] **قالَتْ بَنَاتُ العَمِّ يا سَلْمَى وإِنْ ... كانَ فقيراً مُعْدِماً قالَت وإِنْ**

التقدير : وإن كان فقيرا معدما رضيته . وكلامه فى شرح الكافية يؤذن بجوازه فى الاختيار على قلة . وكذا كلام الشارح . ولا يجوز ذلك أعنى حذف الجزءين معا مع

الأسير وفى هذا البيت رد على من شرط فى حذف فعل الشرط أن تكون الأداة إن وزعم أنه لا يحفظ إلا فيها ا هـ زكريا وقد جوز بعضهم فى : ﴿ **وما بكم من نعمة فمن الله** ﴾ [النحل : ٥٣] أن تكون ما شرطية حذف فعل شرطها والأصل وما يكن بكم إلخ . **(قوله تثقفوا)** بالبناء للمفعول أى توجدوا . **(قوله لكنه فى بعض نسخ التسهيل)** عبارته يحذف الجواب كثيرا لقرينة وكذا الشرط المنفى بلا تالية إن ا هـ ومفهومه أن الشرط إذا كان مثبتا أو منفيا بلم لا يكثر حذفه وهو كذلك . **(قوله أنه أقل منه فى الجملة)** أى فى بعض الصور وهو ما عدا المنفى بلا التالية إن وقد يقال لا حاجة إلى ذلك لأن الكلام فى حذف الشرط وحده كله لأن هذا هو القليل كما سيذكره الشارح وليس المحذوف فى البيت الأول الشرط كله لأن لا من الشرط وهى لم تحذف فتأمل . **(قوله ويحذفان إلخ)** قد بقى حذف الأداة وحدها . قال السيوطى : لا يجوز حذف أداة الشرط وإن كانت إن فى الأصح كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم وجوز بعضهم حذف إن فيرتفع الفعل وتدخل الفاء إشعارا بذلك وخرج عليه قوله تعالى : ﴿ **تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله** ﴾ [المائدة : ١٠٦] وقد وقع لشيخ الإسلام فى شرح منهجه تقدير لو الشرطية فيحذفها من المتن ويذكرها فى الشرح فلينظر هل له سند فى ذلك . قال شيخنا : وقد يقال كلامهم فى الأدوات الجازمة فلا ينافى حذف غير الجازم كلو . **(قوله بجوازه فى الاختيار على قلة)** أيد السيوطى فى الهمع هذا القول بأن الحذف ورد فى عدة من الآثار . **(قوله مع غير إنْ)** كذا فى الهمع وغيره وأورد عليه ما حكاه ابن الأنبارى عن العرب كما فى التصريح : من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا وما فى حديث أبى داود : من فعل فقد أحسن ومن لا فلا . قال ابن رسلان وغيره : فيه شاهد على جواز حذف

[١١٥٠] ذكر مستوفى فى شواهد الكلام . والشاهد فى قوله قالت وإن حيث حذف فيه الشرط والجزاء جميعا ، لأن التقدير وإن كان فقيرا قبلته .

غير إنْ . **الثالث** : إنما يكون حذف الشرط قليلا إذا حذف وحده كله ، فإن حذف مع الأداة فهو كثير : من ذلك قوله تعالى : ﴿ **فلم تقتلوهم** ﴾ [الأنفال : ١٧] ، تقديره إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم أنتم ولكن الله قتلهم . وقوله تعالى : ﴿ **فالله هو الولى** ﴾ [الشورى : ٩] ، تقديره إن أرادوا وليا بحق فالله هو الولى بالحق لا ولىَّ سواه . وقوله تعالى : ﴿ **يا عبادى الذين آمنوا إن أرضى واسعة فإياى فاعبدون** ﴾ [العنكبوت : ٥٦] ، أصله فإن لم يتأتّ أن تخلصوا العبادة لى فى أرض فإياى فى غيرها فاعبدون . وكذا إن حذف بعض الشرط نحو : ﴿ **وإن أحد من المشركين استجارك** ﴾ [التوبة : ٦] . ونحو إن خيرا فخير (**وَٱحْذِفْ لَدَى ٱجْتِمَاعِ شَرْطٍ**) غير امتناعى (**وَقَسَمْ * جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ**) أى منهما استغناء بجواب المتقدم (**فَهْوَ**) أى الحذف (**مُلْتَزَمْ**) فجواب القسم يكون مؤكدا باللام أو إن أو منفيا . وجواب الشرط مقرون بالفاء أو مجزوم : فمثال تقدُّم

فعل الشرط المنفى بلا بعد من الشرطية وأنا أقول : كلام الشارح وغيره فى حذف الشرط والجواب معا بتمامهما وما أورد ليس كذلك لبقاء لا فى كل من الشرط والجواب كما مر . (**قوله إذا حذف وحده كله**) برفع كله تأكيدا للضمير فى حذف والمراد إذا حذف جميع أجزاء الشرط أى جميع أجزاء جملة فعل الشرط أى الجملة التى فيها فعل الشرط . (**قوله فإن حذف مع الأداة إلخ**) هذا محترز قوله وحده وقوله وكذا إن حذف بعض الشرط هذا محترز قوله كله . (**قوله نحو وإن أحد من المشركين استجارك**) اعترضه البعض بأن المحذوف فى الآية الشرط بتمامه لا بعضه لأنه الفعل لا جملة الفعل والفاعل ويدفع بأن المراد بالشرط فى قوله إنما يكون حذف الشرط قليلا إلخ جملة فعل الشرط أى الجملة التى فيها فعل الشرط كما أسلفناه فلا اعتراض ومن التمثيل بالآية يعلم أن المراد بالكثير فى قوله فهو كثير ما يصدق بالواجب فإن الحذف فيها واجب للتعويض عنه بمفسره بعده . (**قوله غير امتناعى**) أى غير دال على امتناع لامتناع كلو أو على امتناع لوجود كلو لا فإنه يتعين ذكر جوابهما تقدما أو تأخرا والقرينة على هذا الاستثناء ذكر هذا الحكم قبل لو ولولا فيشعر بأن مراده بالشرط الشرط غير الامتناعى وسيشير الشارح إلى ذلك وشمل الشرط غير الامتناعى الشرط غير الجازم كإذا وإن لم يذكره المصنف هنا بخصوصه . (**قوله وقسم**) ولو مقدرا ومثله الحفيد بقوله تعالى : ﴿ **وإن أطعتموهم إنكم لمشركون** ﴾ قال : فالقسم مقدر قبل إن وقول بعضهم لو كان مقدرا وجبت اللام الموطئة تنبيهًا عليه مردود بأن دخولها آكد لا واجب وقول بعضهم إن الجواب للشرط على تقدير الفاء مردود بأنه مختص بالشعر . (**قوله يكون مؤكدا باللام**) أى وحدها وهو قليل أو مع نون التوكيد وهو كثير وهذا فى المثبت المضارع أما الماضى فإن كان متصرفا فتارة يقرن باللام وتارة بقد وتارة بهما وهوْ الغالب وتارة يجرد وإن كان غير متصرف قرن باللام فقط وأما الجملة الاسمية فتقرن

الشرط إن قام زيد والله أكرمه ، وإن يقم والله فلن أقوم . ومثال : تقدّم القسم والله إن قام زيد لأقومنَّ ، والله إن لم يقم زيد إن عمرا ليقوم ، أو يقوم . والله إن لم يقم زيد ما يقوم عمرو . وأما الشرط الامتناعى نحو : لو ولولا فإنه يتعين الاستغناء بجوابه تقدم القسم أو تأخر كقوله :

[١١٥١] **فأقسِمُ لو أبدى النَّدِىُّ سَوَادَهُ لما مَسَحَتْ تلكَ المُسالَاتِ عامرُ**

بإن واللام وهو الأكثر أو بإن فقط أو باللام فقط وندر تجردها منهما أفاده الفارضى ، وبه يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من القصور لكن فى خاتمة الباب الخامس من المغنى أن حق الماضى لفظا ومعنى المتصرف المثبت المجاب به القسم أن يقرن باللام وقد . ثم قال : وقيل فى قتل أصحاب الأخدود إنه جواب القسم على إضمار اللام وقد جميعا حذفا للطول وقال :

حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما إن من حديث ولا صال

فأضمر قد وفى حرف القاف من الباب الأول أن ابن عصفور فصل فأوجبهما إن كان الماضى قريبا من الحال وإن كان بعيدا جيء باللام وحدها ثم ما اقتضاه كلام الفارضى السابق من أن للمضارع المثبت الواقع جواب للقسم حالتين القرن باللام ونون التوكيد والقرن باللام وحدها لا يوافق مذهب البصريين ولا مذهب الكوفيين وإن تبعه فى ذلك شيخنا والبعض لأن مذهب البصريين وجوب اللام والنون ومذهب الكوفيين جواز تعاقبهما كما صرّح بذلك الشارح فى باب نونى التوكيد فللمضارع المثبت على الأول حالة واحدة وعلى الثانى ثلاث حالات فاعرف ذلك . وما ذكره من ندور تجرد الجملة الاسمية من إن واللام هو ما ارتضاه أبو حيان والذى فى المغنى أنه مع قلته مخصوص باستطالة القسم كقول ابن مسعود : والله الذى لا إله إلا غيره هذا مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة . ونقل الدمامينى عن ابن مالك أنه حسن مع الاستطالة قليل بدونها كقول أبى بكر : والله أنا كنت أظلم منه يعنى من عمر فى تفاقم جرى بينهما ثم الكلام فى جواب القسم غير الاستعطافى إذ جواب الاستعطافى لا يكون إلا جملة إنشائية كما فى المغنى كقوله : * **بربك هل ضممت إليك ريا** * وقوله : * **بعيشك يا سلمى ارحمى ذا صبابة** * قال الشمنى : قال ابن جنى القسم جملة إنشائية يؤكد بها جملة أخرى فإن كانت خبرية فهو القسم غير الاستعطافى وإن كانت طلبية فهو الاستعطافى . **(قوله أو إن)** أى سواء قرن خبرها باللام أو لا كما يؤخذ من الأمثلة . **(قوله أو منفيا)** أى بما أو إن أو لا وشذ قرن المنفى بما باللام كقوله :

أما والذى لو شاء لم يخلق الورى لئن غبت عن عينى لما غبت عن قلبى

[١١٥١] هو من البسيط . والشاهد فيه الاكتفاء بجواب واحد لقسم وشرط ، فإن قوله اقسم يقتضى جوابا ولو كذلك ، فاكتفى بجواب لو – وهو لما مسحت – عن جواب القسم . وأبدى فعل ماض من الإبداء وهو الإظهار . والندى مجلس القوم . وسواده أى شخصه منصوب لأنه مفعول أبدى ، والندى فاعله . والمسالات – بضم الميم وتخفيف السين المهملة – جمع مسالة وهو جانب اللحية . وأراد بعامر قبيلة فى قريش . والمعنى أن الشاعر يحلف أن الممدوح لو حضر مجلس القوم لما قدر عامر أن يمسحوا شواربهم من هيبته وسطوته على الناس .

وكقوله :

[١١٥٢] * واللهِ لولَا اللهُ ما اهتدَيْنا *

نص على ذلك فى الكافية والتسهيل وهو الصحيح . وذهب ابن عصفور إلى أن الجواب فى ذلك للقسم لتقدمه ولزوم كونه ماضيا لأنه مغن عن جواب لو ولولا ، وجوابهما لا يكون إلا ماضيا . وقوله فى باب القسم فى التسهيل : وتصدر ـ يعنى جملة الجواب فى الشرط الامتناعى ـ بلو أو لولا ، يقتضى أن لو ولولا وما دخلتا عليه جواب القسم . وكلامه فى الفصل الأول من باب عوامل الجزم يقتضى أن جواب القسم محذوف استغناء بجواب لو ولولا ، والعذر له فى عدم التنبيه هنا على لو ولولا أن الباب موضوع للشرط غير الامتناعى ، والمغاربة لا يسمون لولا شرطا ولا لو إلا إذا كانت بمعنى إن ، وهذا الذى ذكره إذا لم يتقدم على الشرط غير الامتناعى والقسم ذو خبر ، فإن تقدَّم جعل الجواب للشرط مطلقا وحذف جواب القسم تقدَّم أو تأخر ، كما أشار إلى ذلك بقوله

وشذ نفى الجواب بلم أو لن . أفاده الفارضى . **(قوله لو اندى الندى إلخ)** كلام العينى يفيد أن أندى بالنون لا بالباء كما توهمه البعض ففسره بأظهر وعلى أنه بالنون يكون بمعنى أحضر . قال فى القاموس : ندا القوم حضروا ا هـ وإسناد الاحضار إلى الندى مجاز عقلى من باب الإسناد إلى المكان لأن الندى مجلس القوم والضمير فى سواده يرجع للممدوح وسواده بمعنى شخصه كما فى العينى وهو المناسب وإن فسره البعض بالجيش قال العينى : والمسالاة بضم الميم وتخفيف السين المهملة جمع مسالة وهى جانب اللحية وأراد بعامر قبيلة فى قريش . والمعنى أن الشاعر يحلف أن الممدوح لو حضر مجلس القوم لما قدر عامر أن تمسح مسالاتهم من هيبته وسطوته على الناس ا هـ . **(قوله والتسهيل)** أى فى باب الجوازم كما ستعرفه . **(قوله ولزوم)** مبتدأ خبره قوله لأنه مغن إلخ وفى بعض النسخ ولزم وهو الذى بخط الشارح وهو جواب عن سؤال تقديره إذا كان الجواب للقسم فلم التزم كونه ماضيا مع أن المضى إنما يلزم فى جواب لو ولولا .

(قوله يعنى جملة الجواب) أى جواب القسم وقوله فى الشرط الامتناعى أى فى التعليق الامتناعى وقوله بلو أو لولا متعلق بتصدر . **(قوله يقتضى أن لو ولولا إلخ)** أى وهذا قول ثالث غير ما نص عليه المصنف فى الكافية وغير ما ذهب إليه ابن عصفور **(قوله والمغاربة إلخ)** اعتذار ثان حاصله أن مراد المصنف بالشرط هنا ما يسمى شرطا اتفاقا . **(قوله وهذا الذى ذكره إلخ)** دخول على المتن . **(قوله وقبل ذو خبر)** قبل خبر مقدم وذو مبتدأ مؤخر والجملة حال أو معترضة كما فى الشيخ خالد وفى جعل قبل خبرا منافاة لما سلف عن بعضهم من منع جعل الظرف المبنى على الضم كقبل وبعد

[١١٥٢] قاله عامر بن الأكوع رضى الله عنه . وكان النبى ﷺ يقوله يوم الخندق على ما ثبت فى الصحيح . والشاهد فى ما اهتدينا فإنه اكتفى به لجواب القسم ولولا . ولا يجوز هنا حذف القسم لأن الجواب منفى . فافهم .

(وَإِنْ تَوالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرْ * فالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقاً بِلَا حَذَرْ) وذلك نحو : زيد إن يقم والله يكرمك ، وزيد والله إن يقم يكرمك ، وإن زيدا إن يقم والله يكرمك ، وإن زيدا والله إن يقم يكرمك . وإنما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذى خبر لأن سقوطه مخل بمعنى الجملة التى هو منها ، بخلاف القسم فإنه مسوق لمجرد التوكيد . والمراد بذى الخبر ما يطلب خبرا من مبتدأ أو اسم كان ونحوه . وأفهم قوله رجح أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم : فتقول زيد والله إن قام أو إن لم يقم لأكرمنه ، وهو ما ذكره ابن عصفور وغيره ، لكن نص فى الكافية والتسهيل على أن ذلك على سبيل التحتم ، وليس فى كلام سيبويه ما يدل على التحتم (وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمٍ * شَرْطٌ بِلَا ذِى خَبَرٍ مُقَدَّمٍ) كما ذهب إليه الفراء تمسكا بقوله :

[١١٥٣] لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عن غِبِّ مَعرَكَةٍ ... لا تُلْفِنَا عن دِماءِ القَوْمِ تَنْتَفِلُ

وقوله :

[١١٥٤] لَئِنْ كانَ ما حُدِّثْتَهُ اليَوْمَ صَادِقاً ... أَصُمْ فى نَهَارِ القَيْظِ للشَّمْسِ بادِيا

خبرا وتأييدا لما اخترناه من جواز ذلك . (قوله لأن سقوطه) أى الشرط مخل إلخ وقد يقال إخلال سقوط الشرط بمعنى الجملة موجود فى صورة اجتماعهما بلا تقدم ذى خبر فهلا رجح الشرط مطلقا فيها أيضا إلا أن يقال الإخلال فيها أخف من الإخلال فى صورة الاجتماع مع تقدم ذى خبر فتفطن .

(قوله وأفهم قوله رجح) أى دون أن يقول أوجب . (قوله وربما رجح إلخ) هذا مقيد لقوله السابق فهو ملتزم فالمعنى ملتزم غالبا ويحتمل أن يكون ذكره حكاية لمذهب الغير فيبقى قوله ملتزم على إطلاقه . سم . (قوله لئن منيت) أى بليت بنا عن غب معركة غب الشىء بكسر الغين المعجمة عاقبته أى حالة كوننا منفصلين عن عاقبة معركة . وإنما قيد بذلك لأنه مظنة الضعف والفتور بسبب المعركة المنفصلين عنها . لا تلفنا أى تجدنا وفيه الشاهد فإنه جزمه بحذف الياء على أنه جواب الشرط المتأخر عن القسم من غير أن يتقدم عليهما ذو خبر . قال الفارضى : ويحتمل أنه للقسم وحذف الياء للضرورة اهـ . وننتفل بالفاء لا بالقاف كما بخط الشارح وضبطه كذلك سم على ابن المصنف وفى القاموس انتفل منه تبرأ وانتفى . (قوله لئن كان ما حدثته إلخ) هذا الشاعر يعتذر للمخاطب من ذنب

[١١٥٣] ذكر مستوفى فى شواهد حروف الجر . والشاهد فيه أنه اجتمع فيه الشرط والقسم : الشرط إن فى لئن ، والقسم دلالة اللام عليه لأنها موطئة لقسم محذوف تقديره والله لئن ، وكل منهما يستدعى جوابا . وقد رجح الشرط ههنا على القسم حيث قال : لا تلفنا بالجزم ، لأن أصله لا تلفينا أى لا تجدنا . وحذف جواب القسم لدلالة ذاك عليه .

[١١٥٤] بعده :

وَأَرْكَبْ حِمَاراً بَيْنَ سَرْجٍ وَفَرْوَةٍ ... وَأُعْرِ مِنَ الخَاتَامِ صُغْرَى شِمالِيا

قالتهما امرأة فصيحة من عقيل من الطويل ، اللام فيه اللام الموطئة للقسم عند الكوفية ، وزائدة عند البصرية . وإن للشرط ، وأصم جوابه . وفيه الشاهد حيث اكتفى به عن جواب القسم المقدر . والقيظ شدة الحر . وباديا حال من الضمير الذى فى أصم : من بدا إذا ظهر . ويروى ضاحيا أى بارزا للشمس . وأركب بالجزم عطفا على أصم . وكذلك وأعر . والخاتام لغة فى الخاتم . وصغرى مفعول أعر مضاف إلى شماليا ، وأصله شمالى فحركت الياء بالفتحة وأشبعت بالألف للوزن .

ومنع الجمهور ذلك ، وتأولوا ما ورد على جعل اللام زائدة .

(تنبيهات): **الأول** : كل موضع استغنى فيه عن جواب الشرط لا يكون فعل الشرط فيه إلا ماضى اللفظ أو مضارعا مجزوما بلم نحو : ﴿ **ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله** ﴾ [الزخرف : ٨٧] . ونحو : ﴿ **لئن لم تنته لأرجمنك** ﴾ [مريم : ٤٦] ولا يجوز أنت ظالم إن تفعل ، ولا والله إن تقم لأقومن ، وأما قوله :

[١١٥٥] * **وَلَدَيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَزِدْكَ مَزِيدُ** *

وقوله :

[١١٥٦] **لَئِنْ تَكُ قد ضاقَتْ عليكُمْ بيوتُكُم لَيَعْلَمُ ربى أَنَّ بَيْتِىَ واسعُ**

فضرورة . وأجاز ذلك الكوفيون إلا الفراء . **الثانى** : إذا تأخر القسم وقرن بالفاء وجب جعل الجواب له ، والجملة القسمية حينئذ هى الجواب . وأجاز ابن السراج أن تنوى الفاء فيعطى القسم المتأخر مع نيتها ما أعطيه مع اللفظ بها ، فأجاز إن تقم بعلم الله لأزورنك على تقدير فبعلم الله ، ولم يذكر شاهدا . وينبغى أن لا يجوز ذلك لأن حذف

حكى عنه مؤكدا ذلك بنذر هذا الصوم الشاق معلقا على صدق الحديث الذى قيل عنه . والقيظ بالقاف والظاء المعجمة شدة الحر . وباديا حال من فاعل أصم اهـ دمامينى . ويؤخذ منه أن التاء فى ما حدثته مفتوحة وبه صرّح شيخنا السيد . **(قوله على جعل اللام)** أى فى لئن زائدة أى وليست جواب قسم مقدر وقيل ترجيح الشّرط فى الأبيات ضرورة . **(قوله كل موضع استغنى إلخ)** شامل لاجتماع الشرط مع القسم وانفراده كما تقدم فى قوله :

* **والشرط يغنى عن جواب قد علم** *

سم . **(قوله إلا ماضى اللفظ إلخ)** أى ليكون على وجه لا تعمل فيه أدوات الشرط . جامى . **(قوله إن هو يستزدك)** كذا فى بعض النسخ بالجزم إعطاء للمفسر بالكسر حكم المفسر بالفتح كقول الشاعر :

* **فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن** *

كما فى قواعد ابن هشام وفى بعض النسخ : يستزيد بالرفع وهو الذى بخط الشارح . **(قوله والجملة القسمية)** أى مع جوابها وقوله هى الجواب أى جواب الشرط . **(قوله ما أعطيه مع اللفظ بها)** أى من كون الجواب للقسم وجملة القسم وجوابه جواب الشرط . **(قوله إذا توالى إلخ)** مقول لقول محذوف

[١١٥٥] صدره :

* **يُثْنِى عليكَ وأنت أهلُ ثنائِهِ** *

والبيت من الكامل ، وهو لعبد الله بن غلمة .

[١١٥٦] البيت من الطويل ، وهو للكميت بن معروف .

فاء جواب الشرط لا يجوز عند الجمهور إلا فى الضرورة . **الثالث** : لم ينبه هنا على اجتماع الشرطين فنذكره مختصرا : إذا توالى شرطان دون عطف فالجواب لأولهما ، والثانى مقيد للأول كتقييده بحال واقعة موقعه كقوله :

[١١٥٧] **إنْ تَسْتَغِيثُوا بِنا إنْ تُذْعَرُوا تجِدُوا مِنَّا مَعاقِلَ عِزٍّ زانَهَا كَـرَمُ**

أى فنقول إذا توالى إلخ وقد وجد لفظ فنقول فى خط الشارح وقوله شرطان أى أو أكثر نحو : إن أعطيتك إن وعدتك إن سألتنى فعبدى حرّ . **(قوله فالجواب لأولهما)** هو الأصح وجوابُ ما بعده محذوف لدلالة الأول وجوابه عليه ومنهم من جعل الجواب للأخير وجواب الأول الشرط الثانى وجوابه وجواب الثانى الشرط الثالث إن كان وجوابه وهكذا على إضمار الفاء فإذا قال : إن جاء زيد إن أكل إن ضحك فعبدى حر فعلى الأصح الضحك أول ثم الأكل ثم المجىء فإن وقعت على هذا الترتيب ثبت العتق وعلى مقابله عكسه فإن وقع المجىء ثم الأكل ثم الضحك لزم العتق وعلى أن الجواب للأول ينبغى مجىء فعل الشرط الثانى ماضيا لما مر لا على مقابله إذ على مقابله لا حذف اهـ سيوطى . وقوله : وجواب ما بعده أى بعد الأول محذوف لدلالة الأول وجوابه عليه أى وتقديره فى البيت الذى أورده الشارح إن تذعروا فإن تستغيثوا بنا تجدوا وبقول السيوطى المذكور تعلم أن قول الشارح والثانى مقيد للأول مخالف للأصح المذكور وبه صرح شيخنا السيد وبه يعلم ما فى كلام شيخنا فتأمل . ومن فروع المسألة ما إذا قال لامرأته إن أكلت إن شربت فأنت طالق فلا تطلق على الأصح إلا إذا شربت ثم أكلت لأن التقدير عليه إن شربت فإن أكلت فأنت طالق فالثانى أول والأول ثان وعلى مقابله لا تطلق إلا إذا أكلت ثم شربت لأن التقدير عليه إن أكلت فإن شربت فأنت طالق فالأول أول والثانى ثان . واعلم أن تصحيح الأول هو على مذهب أصحابنا الشافعية وكذا الحنفية كما قاله الشمنى ووجهه ابن الحاجب بأنه لا يصح أن يكون الجواب للشرطين معا وإلا توارد عاملان على معمول واحد ولا لغيرهما وإلا لزم ذكر ما لا دخل له فى ربط الجزاء وترك ما له دخل ولا للثانى لأنه يلزم حينئذ أن يكون الثانى وجوابه جوابا للأول فتجب الفاء ولا فاء وحذفها شاذ أو ضرورة فتعين أن يكون جوابا للأول ويكون الأول وجوابه دليل جواب الثانى . قال الدمامينى : ومذهب مالك الطلاق سواء أتت بالشرطين مرتبين كما هما فى اللفظ أو عكست الترتيب قال : وبعض أصحابنا يوجه ذلك بأنه على حذف واو العطف كما فى قول الشاعر :

كيف أصبحت كيف أمسيت مما يغرس الود فى فؤاد اللبيب

ثم قال : ولا أدرى وجه اشتراط أهل المذهبين يعنى مذهبى الشافعية والمالكية فى وقوع الطلاق فعلها لمجموع الأمرين مع أنه يمكن أن يكون جواب الأول محذوفا لدلالة جواب الثانى ولا محذور فى

[١١٥٧] هو من البسيط . والشاهد فيه هو الاكتفاء بجواب واحد لشرطين وهما إن يستغيثوا وإن يذعروا . والجواب هو يجدوا فلذلك جزم . والتقدير إن يستغيثوا بنا مذعورين يجدوا . ومنهم من قال الشرط الثانى متقدم فى التقدير ، فكأنه قال إن يذعروا وإن يستغيثوا يجدوا ، فالشرطان إذا كانا بالعطف يكتفى بجواب واحد . ويذعروا مجهول من الذعر وهو الفزع . والمعاقل – جمع معقل – وهو الملجأ . قوله زانها فعل ومفعول . وكرم فاعله . والجملة صفة لمعاقل .

وإن تواليا بعطف فالجواب لهما معا كذا قاله المصنف فى شرح الكافية ، ومثل له بقوله تعالى : ﴿ **وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم** ﴾ [محمد : ٣٦] ، الآية . وقال غيره : إن توالى الشرطان بعطف بالواو فالجواب لهما نحو : إن تأتنى وإن تحسن إلىّ أحسن إليك . أو بأو فالجواب لأحدهما نحو : إن جاء زيد أو إن جاءت هند فأكرمه أو فأكرمهما ، أو بالفاء فنصوا على أن الجواب للثانى ، والثانى وجوابه جواب الأول ، وعلى هذا فإطلاق المصنف محمول على العطف بالواو .

حذف الجواب بل هو أسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الأول وجوابه بالشرط الثانى فتأمله ا هـ . قال الشمنى : وجه اشتراطهم لوقوع الطلاق مجموع الأمرين أنهم لو أوقعوا الطلاق بأيهما كان بناء على إمكان كون جواب الأول محذوفا مدلولا عليه بجواب الثانى لزم إيقاع الطلاق بالاحتمال وهو خلاف قاعدة الشرع ا هـ بحذف . **(قوله كقوله إن تستغيثوا إلخ)** وكقوله تعالى : ﴿ **ولا ينفعكم نصحى إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم** ﴾ [هود : ٣٤] وكقوله تعالى : ﴿ **إن وهبت نفسها للنبى إن أراد النبى** ﴾ [الأحزاب : ٥] إلخ كذا قالوا قال الدمامينى بعد نقله جعل الآية الأولى من هذا القبيل ما نصه : قال ابن هشام وفيه نظر إذ لم يتوال فى الآية شرطان وبعدهما جواب وإنما تقدم على الشرطين ما هو جواب فى المعنى للشرط الأول فينبغى أن يقدر إلى جانبه ويكون الأصل إن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحى إن كان الله يريد أن يغويكم وإما أن يقدر الجواب بعدهما ثم يقدر بعد ذلك مقدما إلى جانب الشرط الأول فلا وجه له ا هـ وكذا يقال فى الآية الثانية .

(فائدة): ليس من قاعدة توالى الشرطين قوله تعالى : ﴿ **ولولا رجال مؤمنون** ﴾ إلى قوله : ﴿ **لو تزيلوا لعذبنا** ﴾ [الفتح : ٢٥] وإن اقتضاه كلام المغنى وإلا كان لعذبنا جواب لولا ولولا وجوابها دليلا على جواب لو المحذوف على قاعدة توالى الشرطين وهو غير ظاهر كما قاله الدمامينى واستظهر ما ذكره الزمخشرى من جعل جواب لولا محذوفا لدلالة الكلام عليه . والمعنى لولا كراهة أن تهلكوا ناسا مؤمنين بين ظهرانى المشركين وأنتم غير عارفين بهم فيصيبكم بإهلاككم مكروه ومشقة لما كف أيديكم عنهم .

(قوله إن تذعروا) بالبناء للمفعول أى تفزعوا . والمعاقل جمع معقل كمجلس وهو الملجأ . **(قوله ومثل له بقوله تعالى إلخ)** فى هذا التمثيل نظر إذ ليس فيه توالى أداتى شرط كما هو موضوع الكلام لأن العطف ليس على نية تكرار العامل . **(قوله وقال غيره إلخ)** فى نقل كلام غير المصنف إشارة إلى الاعتراض على كلام المصنف فى شرح الكافية من وجهين من حيث إطلاق العطف ومن حيث التمثيل . **(قوله فالجواب لهما)** يلزم عليه اجتماع مؤثرين على أثر واحد إلا أن يقال هما فى حكم المؤثر الواحد فتأمل . **(قوله أو بالفاء)** أى أو توالى الشرطان بالفاء فهو معطوف على بعطف لا على بالواو لأن الفاء هنا ليست عاطفة . **(قوله فإطلاق المصنف)** أى فى قوله فى شرح الكافية وإن تواليا بعطف فالجواب لهما معا .

[فصل لو]

اعلم أن لو تأتي على خمسة أقسام : **الأول** : أن تكون للعرض ، نحو : لو تنزل عندنا فتصيب خيرا ، ذكره في التسهيل . **الثاني** : أن تكون للتقليل ، نحو : تصدقوا ولو بظلفٍ محرَّق . ذكره ابن هشام اللخمي وغيره . **الثالث** : أن تكون للتمني ، نحو : لو تأتينا فتحدثنا . قيل ومنه : ﴿ **لو أن لنا كرَّة** ﴾ [البقرة : ١٦٧] ولهذا نصب فنكون في جوابها . واختلف في لو هذه فقال ابن الصائغ وابن هشام الخضراوي : هي قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط ، ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت . وقال بعضهم : هي لو الشرطية أشربت معنى التمني بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين : جواب منصوب بعد الفاء ، وجواب باللام كقوله :

[فصل لو]

(قوله على خمسة أقسام) بل ستة سادسها التحضيض نحو : لو تأمر فتطاع كما في جمع الجوامع وشرحه . **(قوله تصدقوا ولو بظلف محرق)** المعنى تصدقوا بما تيسر من قليل أو كثير ولو بلغ في القلة إلى الظلف مثلا فإنه خير من العدم وهو بكسر الظاء المعجمة للبقر والغنم كالحافر للفرس والخف للجمل وقيد بالاحراق أي الشيّ كما هو عادة العرب لأن النيء قد لا يؤخذ وقد يرميه آخذه فلا ينتفع به بخلاف المشوى . كذا في المحلى . **(قوله ذكره ابن هشام اللخمي وغيره)** قال في المغني : وفيه نظر قال الدماميني : وجه النظر أن كل ما أورد شاهدا على التقليل يجوز أن تكون لو فيه بمعنى إن والتقليل مستفاد من المقام لا من نفس لو . **(قوله لو تأتينا فتحدثنا)** قال شيخنا : محل كونها في المثال للتمني إذا كان المخاطب مأيوس الإتيان إلى المتكلم أو متعسره عادة اهـ ووجهه أن التمني طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر . **(قوله لو أن لنا كرة)** أي رجعة إلى الدنيا . **(قوله ولهذا نصب فنكون)** لا دليل فيه لجواز أن يكون النصب في نكون مثله في :

* ولبس عباءة وتقر عيني *

فهو بأن مضمرة جوازا وأن والفعل في تأويل مصدر معطوف على كرة ولهذا قال قيل ومنه . **(قوله واختلف في لو هذه)** لم يتعرض لكون القسمين الأولين يحتاجان إلى جواب أولا وما قاله ابن الصائغ وابن هشام الخضراوي يظهر في لو التي للعرض ولو التي للتحضيض وانظر لو التي للتقليل على رأي ابن هشام اللخمي هل لها جواب مقدر أو لا جواب لها . **(قوله هي قسم برأسها)** أي مغايرة للو الشرطية والمصدرية كما في زكريا . **(قوله ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب)** أي وقد لا يؤتى لها بجواب أصلا كما في قوله تعالى : ﴿ **ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير** ﴾ [البقرة : ١٠٣]

[١١٥٨] فلو نُبِشَ المقابرُ عن كُلَيْبٍ فَيُخْبَرَ بالذَّنائبِ أَىُّ زِيرِ
بيوم الشَّعْثَمَيْنِ لَقَرَّ عَيْناً وَكَيْفَ لِقَاءُ مَنْ تَحْتَ الْقُبُورِ

وقال المصنف : هى لو المصدرية أغنت عن فعل التمنى ، وذلك أنه أورد قول الزمخشرى : وقد تجىء لو فى معنى التمنى نحو : لو تأتينى فتحدثنى . فقال : إن أراد أن الأصل وددت لو تأتينى فتحدّثنى ـ فحذف فعل التمنى لدلالة لو عليه فأشبهت ليت فى الإشعار بمعنى التمنى فكان لها جواب كجوابها ـ فصحيح ، أو أنها حرف وضع للتمنى كليت فممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمنى كما لا يجمع بينه وبين ليت .

فإن الشارح سيصرح فى آخر الباب بأن لو فى هذه الآية للتمنى ولا جواب لها أصلا وأن قوله : ﴿ لمثوبة من عند الله خير ﴾ [البقرة : ١٠٣] مستأنف أو جواب قسم محذوف .

(قوله فلونبش المقابر) قاله مهلهل حين أخذ بثأر أخيه كليب وقوله فيخبر بالبناء للمفعول وقول بالذنائب أى فى الموضع المسمى بالذنائب بفتح الذال المعجمة فنون وفى آخره باء موحدة وفيه قبر كليب فالباء فى بالذنائب ظرفية كذا قال الدمامينى والشمنى والعينى وقوله أى زير نائب فاعل يخبر بعد حذف الموصوف والأصل زير أى زير والزير فى الأصل من يكثر زيارة النساء لقب به كليب لأنه كان يكثر زيارتهن فهو من وضع الظاهر موضع المضمر وقوله بيوم الشعثمين متعلق بيخبر أى بوقعة يوم الشعثمين . قال العينى : وأراد بالشعثمين شعثما وشعيبا ابنى معاوية بن عمرو ا هـ والذى قاله الدمامينى والشمنى معاوية بن عامر وأضيف اليوم لهما لظهور بطشهما فيه أو لغير ذلك كما قاله الدمامينى ثم بحث فى الاستشهاد بالبيتين باحتمال أن نصب يخبر بأن مضمرة والمصدر المنسبك منهما معطوف على مصدر متصيد من فعل الشرط أى لو حصل نبش فإخبار كما قالوه فى نحو : إن تأتنى فتكرمنى آتك بنصب تكرم .

(قوله فى معنى التمنى) أى لمعنى هو التمنى وقوله فقال أى المصنف معطوف على أورد . **(قوله لدلالة لو عليه)** لعل وجه دلالتها عليه أنها جعلت عند حذف فعل التمنى كالعوض منه أو كثرة مصاحبتها فعل التمنى بحيث صارت تشعر به عند حذفه . **(قوله أو أنها حرف وضع للتمنى)** قال الدمامينى : الظاهر أن هذا الوجه هو مراد الزمخشرى وما أورده عليه من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمنى لا يرد عليه فإنها عند مجامعتها لفعل التمنى تكون لمجرد المصدرية مسلوبة الدلالة على التمنى فلا يمتنع الجمع إذ ذاك ولا إشكال لكن يحتاج هذا إلى ثبوت أن الزمخشرى يوافقه على مجىء لو مصدرية ا هـ .

[١١٥٨] قالهما امرؤ القيس بن ربيعة الملقب بمهلهل من قصيدة من الوافر . والشاهد فى مجىء جواب لو باللام ـ وهو قوله لقرّ عينا ـ بعد مجيئه بالفاء وهو قوله فيخبر ، وكليب أخوه ، وفيخبر بالنصب جواب لو بتقدير إن . والباء فى بالذنائب بمعنى فى ـ وهو ثلاثة هضبات بنجد فيها قبر كليب ـ بفتح الذال المعجمة بعدها نون وفى آخره باء موحدة . وقوله أى زير خبر مبتدأ خبر محذوف وهو أنا ، والزير ـ بكسر الزاى المعجمة ـ من يكثر زيارة النساء ، وأراد بالشعثمين شعثما وشعيبا ابنى معاوية ابن عمرو ، وموضعه النصب على الحال من أنا المحذوف . وكيف للتعجب مرفوع المحل على أنه خبر لقوله لقاء من ، أى هو لقاء من تحت القبور .

وقال فى التسهيل بعد ذكره المصدرية : وتغنى عن التمنى فينصب بعدها الفعل مقرونا بالفاء . وقال فى شرحه : أشرت إلى نحو قول الشاعر :

[١١٥٩] **سَرَيْنَا إليهِمْ فى جُموعٍ كأنَّها جبالُ شَرَوْرَى لو تُعانُ فَتَنْهدا**

قال فلك فى تنهدا أن تقول نصب لأنه جواب تمن إنشائى كجواب ليت لأن الأصل وددنا لو تعان ، فحذف فعل التمنى لدلالة لو عليه فأشبهت ليت فى الإشعار بمعنى التمنى دون لفظه ، فكان لها جواب كجواب ليت ، وهذا عندى هو المختار . ولك أن تقول ليس هذا من باب الجواب بالفاء بل من باب العطف على المصدر ، لأن لو والفعل فى تأويل مصدر . هذا كلامه . ونص على أن لو فى قوله تعالى : ﴿ **لَوْ أنَّ لنا كَرَّةً** ﴾ [لبقرة : ١٦٧] ، مصدرية . واعتذر عن الجمع بينها وبين أن المصدرية بوجهين : **أحدهما** أن التقدير لو ثبت أن ، **والآخر** أن تكون من باب التوكيد . **الرابع** : أن تكون مصدرية بمنزلة إن إلا أنها لا تنصب ، وأكثر وقوع هذه بعد ودّ أو يود ، نحو : ﴿ **ودُّوا لو تُدْهِنُ فيدهنون** ﴾ [القلم : ٩] ، ﴿ **يَوَدُّ أحدهُمْ لو يُعمَّر** ﴾ [البقرة : ٩٦] ، ومن وقوعها بدونهما قول قُتيلة :

(قوله لاستلزامه منع الجمع إلخ) أى والجمع ليس بممنوع بدليل : ﴿ **يود أحدهم لو يعمر ألف سنة** ﴾ [البقرة : ٩٦] . **(قوله وقال فى التسهيل إلخ)** لما ادعى الشارح أن المصنف قال هى لو المصدرية أغنت عن فعل التمنى ولم يكن فى عبارة المصنف السابقة التى حكاها عنه الشارح تصريح بكون لو هذه مصدرية وإن كان يستفاد منها ذلك لأن الشرطية لا تقع بعد ود أو يود على الراجح أتى بعبارة التسهيل لصراحتها فى كونها مصدرية . **(قوله وتغنى عن التمنى)** أى عن فعله . **(قوله شرورى)** بفتح الشين المعجمة وضم الراء الأولى وفتح الثانية اسم موضع وقوله فتنهدا من نهد إلى العدو أى نهض . **(قوله إنشائى)** صفة لازمة . **(قوله دون لفظه)** أى لفظ التمنى أى مادته وحروفه أى كل من ليت ولو فيه معنى التمنى دون حروفه وهذا أحسن من قول شيخنا والبعض مراده بقوله دون لفظه أنها ليست موضوعة للتمنى . **(قوله بل من باب العطف على المصدر)** أى مجرد العطف وإلا فالفاء الواقعة فى الجواب لعطف المصدر أيضا لكن مع كونها فاء الجواب . **(قوله فى تأويل مصدر)** والتقدير فى البيت وددنا إعانتها فنهودها أى نهوضها . **(قوله ونص على أن لو إلخ)** هذا أيضا تقوية لنقل الشارح عن المصنف أن لو التى للتمنى مصدرية ووجه التقوية أن لو فى الآية للتمنى على ما ذكره سابقا بقوله ومنه : ﴿ **لو أن لنا كرّة** ﴾ [البقرة : ١٦٧] وقد نص المصنف على أنها مصدرية فتكون لو التى للتمنى مصدرية . **(قوله أن التقدير لو ثبت أن)** وحينئذ فلا جمع . **(قوله والآخر)** سيأتى رده . **(قوله بعد ود أو يود)** لو قال بعد دالّ مودة لكان أحسن كوددت وأحببت .

[١١٥٩] ذكر مستوفى فى شواهد إعراب الفعل . والشاهد فى فتنهدا حيث نصب بتقدير أن .

[١١٦٠] ما كانَ ضرَّكَ لو مننْتَ ورُبَّما   منَّ الفتَى وهْوَ المَغيظُ المُحنَقُ

وقول الأعشى :

[١١٦١] وَرُبَّما فاتَ قَوماً جُلُّ أمْرِهِمُ   مِنَ التَّأنّي وكانَ الحزمُ لو عَجِلوا

وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية . وممن ذكرها الفراء وأبو على ، ومن المتأخرين التبريزى وأبو البقاء وتبعهم المصنف ، وعلامتها أن يصلح فى موضعها أن . ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم : ﴿ وَدُّوا لو تُدْهن فيدهنوا ﴾ [القلم : ٩] بحذف النون ، فعطف يدهنوا

(قوله قتيلة) تصغير قتلة بالقاف والتاء الفوقية بنت النضر بن الحرث تخاطب النبى ﷺ حين قتل أباها النضر صبرا بالصفراء بعد أن انصرف من غزوة بدر بسبب أنه كان يقرأ أخبار العجم على العرب ويقول محمد يأتيكم بأخبار عاد وثمود وأنا آتيكم بأخبار الأكاسرة والقياصرة فيزيد بذلك أذى النبى ﷺ فلما سمعها النبى ﷺ قال : لو سمعتها قبل أن أقتله ما قتلته ا هـ تصريح . وقال العينى أن البيت قالته قتيلة بنت الحرث من قصيدة ترثى بها أخاها النضر بن الحرث كان النبى ﷺ ضرب عنقه بالصفراء حين قفل من بدر ويقال لما سمعها النبى ﷺ قال : لو سمعتها قبل أن أقتله ما قتلته ا هـ وهو يخالف قول التصريح حين قتل أباها إلخ . قال الشمنى : قال السهيلى والصحيح أنها بنت النضر ابن الحرث لا أخته ثم قال الشمنى : وأسلمت قتيلة يوم الفتح . **(قوله ما كان إلخ)** قال الشمنى : ما نافية أو استفهامية ا هـ قال فى التصريح : والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه . والمحنق بضم الميم وفتح النون اسم مفعول من أحنقه بالحاء المهملة أى غاظه فهو توكيد للمغيظ ا هـ . قال الشنوانى : ولو مننت يحتمل أن يكون اسم كان وضرك خبرها أى ما كان منك ضرك على الأصح من جواز تقديم الخبر الفعلى على الاسم فى هذا الباب ويحتمل أن يكون فاعلا بضرك والجملة خبر كان واسمها ضمير الشأن ا هـ وعلى كون ما استفهامية فهى فى محل نصب على المفعولية المطلقة لضرك والمعنى أى ضرر كان ضرك بقى أنه يحتمل أن تكون لو شرطية حذف جوابها لعلمه من أول الكلام وحينئذ فلا شاهد فيه فتدبر . **(قوله من التأنى)** من تعليلية لفات .

(قوله وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية) ويقولون فى نحو : ﴿ يود أحدهم لو يعمر ﴾ أنها شرطية وأن مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك ولا يخفى ما فى ذلك من التكلف . مغني . **(قوله فعطف يدهنوا إلخ)** كذا فى المغنى قال الدمامينى

[١١٦٠] قالته قتيلة بنت الحرث من قصيدة من الكامل ترثى بها أخاها النضر بن الحرث ، كان النبى ﷺ ضرب عنقه بالصفراء حين قفل من بدر . ويقال لما سمعها النبى ﷺ قال : لو سمعتها قبل أن أقتله ما قتلته . وما استفهامية ـ أى أى شىء ـ مبتدأ ، وكان ضرك خبره . والشاهد فى لو مننت ، فإن لو ههنا مصدرية ، وشرطها أن ترادف أن بمعنى أن تصلح فى موضعها أن المصدرية ، ولكن أكثر وقوعها بعد ودّ ، والذى وقع فى البيت قليل . والتقدير ما كان ضرك المن عليه . والواو فى وهو للحال . والمغيظ ـ بفتح الميم ـ من غاظه إذا أغضبه . والمحنق ـ بضم الميم وفتح النون ـ الذى يكمن فى قلبه الغيظ . فإن قلت : أين جواب لو ؟ قلت صدر الكلام أغنى عنه . والكاف والتاء خطابان للنبى ﷺ .

[١١٦١] البيت من البسيط ، وهو للأعشى فى مغنى اللبيب .

بالنصب على تدهن لما كان معناه أن تدهن . ويشكل عليهم دخولها على أن فى نحو : ﴿ **وما عملت من سوءٍ تَوَدُّ لو أن بينها وبينه أمداً بعيدا** ﴾ [آل عمران : ٣٠] ، وجوابه أن لو إنما دخلت على فعل محذوف مقدر بعدها تقديره تود لو ثبت أن بينها وبينه ، كما أجاب به المصنف فى : ﴿ **لو أنَّ لنا كَرَّة** ﴾ [البقرة : ١٦٧] ، على رأيه كما سبق . وأما جوابه الثانى وهو أن يكون من باب توكيد اللفظ بمرادفه على حد ﴿ **فجاجا سبلا** ﴾ [الأنبياء : ٣١] ، ففيه نظر ، لأن توكيد المصدر قبل مجىء صلته شاذّ كقراءة زيد بن على : ﴿ **والذين مَن قبلهم** ﴾ [الأنفال : ٥٢ وغيرها] ، بفتح الميم . **الخامس** : أن تكون شرطية وهى المرادة بهذا الفصل ، وهى على قسمين : امتناعية ، وهى للتعليق فى الماضى ، وبمعنى إن وهى للتعليق فى المستقبل ، فأشار إلى القسم الأول بقوله (**لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فى مُضِىّ**) يعنى أن لو حرف يدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى ، فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها ، ويلزم كون شرطها محكوما بامتناعه ، إذ لو قدر حصوله لكان الجواب كذلك . ولم تكن للتعليق فى المضى بل للايجاب فتخرج عن معناها ، وأما جوابها

والذى يظهر أن يدهنوا منصوب بأن مضمرة جوازا والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من لو وصلتها فالتقدير ودوا ادهانك فادهانهم اهـ وناقشه الشمنى فقال لا نسلم أن إضمار أن بعد الفاء هنا جائز لأن ذلك إذا كان العطف على اسم ليس فى تأويل الفعل نحو :

* لولا توقع معترّ فأرضيه *

حتى لو كان العطف بها على اسم فى تأويل الفعل نحو : الطائر فيغضب زيد الذباب وجب الرفع وعلى ما قاله الدماميني يكون العطف بها على مجموع حرف وفعل صريح وذلك المجموع فى تأويل اسم وهو أولى بوجوب الرفع اهـ وقيل النصب على أنه جواب ودّ لتضمنه معنى ليت فتحصل فى النصب ثلاثة أوجه . (**قوله لما كان معناه إلخ**) أى فهو عطف على المعنى وهو عطف التوهم فهما واحد كما فى المغنى والشمنى لكن لا يعبر فى القرآن بعطف التوهم وقيل عطف المعنى يلاحظ فيه المعنى وعطف التوهم يتوهم فيه وجود إن مثلا فى اللفظ لكون الغالب وقوعها فى ذلك الموضع . أفاده شيخنا السيد . (**قوله دخولها على أن إلخ**) أى لأن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله .

(**قوله ففيه نظر**) هذا النظر لصاحب المغنى وقوله لأن توكيد المصدر عبارة المغنى الموصول وهى أحسن وقوله قبل مجىء صلته قال سم : انظر معناه فإن ما بعد أن إنما يصلح لها لا للو فأين صلة لو التى أكدت لو قبل مجيئها إلا أن يقال التوكيد قبل الصلة صادق مع عدمها اهـ ومقتضى السؤال والجواب أنه لا صلة للو هنا على جعل إن مؤكدة للو وهو مشكل لأن الموصول الحرفى لابد له من صلة تذكر لفظا ولأن المعهود إعطاء المؤكد بالفتح ما يطلبه دون المؤكد بالكسر كما مر فى نحو : ﴿ **أتاك أتاك اللاحقون** ﴾ وعلى مقتضى ما ذكر يكون الأمر هنا بالعكس فتفطن . (**قوله للتعليق فى الماضى**)

فلا يلزم كونه ممتنعا على كل تقدير لأنه قد يكون ثابتا مع امتناع الشرط ، نعم الأكثر كونه ممتنعا . وحاصله أنها تقتضى امتناع شرطها دائما ، ثم إن لم يكن لجوابها سبب غيره لزم امتناعه ، نحو : ﴿ ولو شِئنا لرَفعناه بها ﴾ [الأعراف : ١٧٦] ، وكقولك : لو كانتْ الشمس طالعة لكان النهار موجودا ، وإلا لم يلزم نحو : لو كانت الشمس طالعة لكان الضوء موجودا ، ومنه : نعم المرء صهيب لو لم يَخَفْ اللهَ لم يعصه . فقد بان لك أن قولهم لو حرف امتناع لامتناع فاسد لاقتضائه كون الجواب ممتنعا فى كل موضع وليس

أى لتعليق حصول مضمون الجواب على حصول مضمون الشرط فى الماضى ففى الماضى ظرف للحصولين وأما نفس التعليق فهو فى الحال وقد يشكل كونه فى الحال مع كون المعلق والمعلق عليه فى الماضى أى لوجوب سبق التعليق عليهما إلا أن يراد بالتعليق بيان أنه كان معلقا ا هـ سم أى الاخبار بأن الجواب كان مربوطا فى النفس بالشرط فالربط النفسانى ماض والتعليق اللفظى هو الواقع حالا فتدبر . **(قوله فى مضى)** متعلق بحصول الذى تضمنه شرط كما عرف . **(قوله فيما مضى)** ظرف للفعلين كما عرف . **(قوله من تقدير حصول شرطها)** قال البعض : أى من حصول شرطها المقدر إذ حصول الجواب إنما يلزم حصول الشرط لا تقديره كما لا يخفى ا هـ وفيه أن الاشكال باق بحاله لأن حصول الجواب إنما يلزم حصول الشرط المحقق لا المقدر اللهم إلا أن يراد بحصول الجواب حصوله المقدر ولك أن تجيب بتقدير مضاف أى فيلزم من تقدير حصول شرطها تقدير حصول جوابها . **(قوله ويلزم)** أى من كونها للتعليق كما يؤخذ مما بعده . **(قوله إذ لو قدر حصوله)** قال البعض : الأولى بل الصواب إذ لو حصل ا هـ أى لأنه تعليل للحكم بامتناع الشرط وإنما يقابله حصول الشرط لا تقدير حصوله ولأن حصوله هو الذى يترتب عليه ما ذكره بقوله لكان إلخ من حصول الجواب وكون لو ليست للتعليق فى المضى بل للإيجاب وقوله لكان الجواب كذلك أى حاصلا وقوله ولم تكن للتعليق إلخ أى لأن الثابت الحاصل لا يعلق . **(قوله على كل تقدير)** أى سواء كان له سبب غير الشرط أو لا . **(قوله نعم الأكثر كونه ممتنعا)** أى لأن الغالب كون المسبب الواحد له سبب واحد . **(قوله لزم امتناعه)** لأنه يلزم من انتفاء السبب المنفرد انتفاء مسببه . **(قوله لكان النهار)** أى فى عرف الحكماء وهو من طلوع الشمس إلى غروبها . **(قوله ومنه نعم المرء صهيب إلخ)** هو من كلام عمرو جعله من كلام النبى ﷺ وهم كما فى التصريح قال: وإنما الوارد أى عنه ﷺ ما رواه أبو نعيم فى الحلية أن النبى ﷺ قال فى سالم مولى أبى حذيفة « **إنه شديد الحب لله لو كان لا يخاف الله ما عصاه** » فلا دلالة للو فى هذا الأثر على انتفاء الجواب لانتفاء الشرط حتى يلزم ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف ووجهه أن لانتفاء عصيان صهيب أسبابا : الإجلال والحياء والمحبة والخوف فلا يلزم من انتفاء الشرط وهو عدم الخوف بثبوت الخوف انتفاء الجواب وهو عدم العصيان بثبوت العصيان لقيام سبب آخر وهو الخوف مقام السبب المنتفى بمقتضى لو وهو عدم الخوف أعنى بعدم الخوف الحياء أو المحبة أو الاجلال فالكلام مسوق لإثبات الجواب وأنه محقق ولابد لأنه على تقدير انتفاء أحد أسبابه وهو الخوف يخلفه سبب آخر فلو فى مثل هذا الأثر لتقرير الجواب وجد الشرط أو فقد وقال فى التصريح : وإنما لم تدل

كذلك ، ولهذا قال فى شرح الكافية : العبارة الجيدة فى لو أن يقال حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه ، فقيام زيد من قولك : لو قام زيد لقام عمرو محكوم بانتفائه فيما مضى وكونه مستلزما ثبوت لثبوت قيام عمرو ؛ وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له لا يتعرض لذلك ، بل الأكثر كون الأول والثانى غير واقعين انتهى . وعبارة سيبويه حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، وهى إنما تدل على الامتناع

لو على انتفاء الجواب ههنا لأن دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة وفى هذا الأثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لأنه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى وإذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة ا هـ . **(قوله حرف امتناع لامتناع)** هذه عبارة الجمهور والمشهور أن المراد بها امتناع الجزاء لامتناع الشرط أى أن الجزاء منتف فى الخارج بسبب انتفاء الشرط فى الخارج قال السيرفى فى حاشيته على المطول فى لو أربع استعمالات : **أحدها** لا تقتضى الامتناع أصلا بأن تستعمل لمجرد الوصل والربط كان الوصلية نحو : زيد ولو كثر ماله بخيل . **ثانيها** أنها للترتيب الخارجى فتكون لامتناع الثانى لامتناع الأول نحو : ﴿ **أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعا** ﴾ [الرعد : ٣١] . **ثالثها** أنها للاستدلال العقلى فتكون لامتناع الأول لامتناع الثانى نحو : ﴿ **لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا** ﴾ [الأنبياء : ٢٢] . **رابعها** أنها لبيان استمرار شىء بربطه بأبعد النقيضين كقوله : لو لم يخفه الله لم يعصه ا هـ بزيادة التمثيل للثانى والثالث . **(قوله فاسد)** أى إذا قطع النظر عن تأويله بما يأتى وقوله لاقتضائه أى بحسب الظاهر . **(قوله العبارة الجيدة إلخ)** قال الدمامينى : هى عبارة متوسطة بين عبارة الجمهور وعبارة سيبويه فإن عبارة سيبويه تقتضى أن موضوعها ثبوت لثبوت وعبارة الجمهور تقتضى أنها امتناع لامتناع وعبارة المصنف تقتضى أن الشرط ممتنع والجواب ثابت بتقدير ثبوت الشرط والثبوتان فى عبارة سيبويه فرضيان والامتناعان فى عبارة الجمهور حقيقيان والثبوت فى عبارة المصنف فرضى والامتناع فيها حقيقى ا هـ وأجود من عبارة المصنف أن يقال حرف يدل على الامتناع فى الماضى لما يليه واستلزام ثبوته لثبوت تاليه لعدم إفادة العبارة الأولى كون الامتناع المدلول لها فى الماضى . نبه عليه فى المغنى . **(قوله وكونه مستلزما)** أى ومحكوم بكونه إلخ . **(قوله حرف لما كان سيقع)** وهو الجواب لوقوع غيره وهو الشرط أى لما كان فى الماضى متوقع الوقوع لوقوع غيره لكنه لم يقع لعدم وقوع الغير فالإتيان بكان للاحتراز عن إذا وإن فإنهما لما يقع فى المستقبل لوقوع غيره وبالفعل المستقبل للاحتراز عن لما فإنها لما وقع لوقوع غيره وبالسين الدالة على التوقع للدلالة على أنه لم يكن حينئذ أيضا أى لم يقع فى هذه الحالة كما لم يقع فى الماضى لضرورة استقباله فهى مصرحة بأنه لم يكن وقع ولا هو واقع فى ذلك الوقت فمعنى عبارته أن لو تدل مطابقة على أن وقوع الثانى كان يحصل على تقدير وقوع الأول وتدل التزاما على امتناع وقوع الثانى لامتناع وقوع الأول لأن عدم اللازم يوجب عدم الملزوم كذا فى الدمامينى ومنه يعلم أن عبارة سيبويه مساوية لعبارة من قال حرف لامتناع الجواب لامتناع الشرط كما نقله الشمنى عن البدر ابن مالك وإن أوهم صنيع الشارح خلافه وفى الهمع عن أبى حيان أن سيبويه نظر إلى المنطوق وغيره إلى المفهوم ونظر الشمنى فى الاحتراز عن إذا ولما بأن

الناشىء عن فقد السبب لا على مطلق الامتناع ، على أنه مراد العبارة الأولى : أى أن جواب لو ممتنع لامتناع سببه وقد يكون ثابتاً لثبوت سبب غيره . وأشار إلى القسم الثانى بقوله **(وَيقِلّ * إيلاؤُه مُستقبَلاً لَكِن قُبِل)** أى يقل إيلاء لو فعلا مستقبلا المعنى ، وما كان من حقها أن يليها ، لكن ورد السماع به فوجب قبوله ، وهى حينئذ بمعنى إن كما تقدم ، إلا أنها لا تجزم . من ذلك قوله :

[١١٦٢] **ولَوْ تَلتقى أصداؤُنا بعْدَ موتِنا ... ومِن دُونِ رَمْسَيْنا من الأرضِ سَبْسَبُ**
لظَلَّ صدى صوتى وإنْ كُنتُ رِمَّةً ... لِصوتِ صَدى لَيْلَى يَهِشُّ ويَطرَبُ

قوله حرف لا يتناولهما فكيف يحترز عنهما وقوله ولما أى على القول باسميتها . قال الشارح على التوضيح : واللام فى قوله لوقوع غيره للتوقيت أى عند وقوع غيره مثلها فى قوله تعالى : ﴿ **لا يجليها لوقتها إلا هو** ﴾ [الأعراف : ١٨٧] وليست لام العلة ألا ترى أنه يصح أن يقال لو أهاننى زيد لأكرمته ومن المعلوم أن الاهانة ليست علة للإكرام ومثله فى المغنى .

(قوله وهى إنما تدل إلخ) أى لقوله لوقوع غيره . **(قوله على أنه)** أى الامتناع الناشىء عن فقد السبب وقوله مراد العبارة الأولى هى قولهم حرف امتناع لامتناع وحينئذ فلا تقتضى كون الجواب ممتنعا فى كل موضع فلا فساد . **(قوله وأشار إلى القسم الثانى)** وهو كونها بمعنى إن بقوله ويقل إيلاؤها إلخ . والحاصل أن لو إن كانت امتناعية وليها الماضى لفظا ومعنى نحو : لو جاء زيد أمس لأكرمته أو معنى فقط كما سيأتى فى قوله : وإن مضارع تلاها إلخ نحو : لو يجىء زيد أمس لأكرمته وإن كانت بمعنى إن وليها المستقبل لفظا ومعنى نحو :

*** ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا ***

البيت أو معنى فقط نحو : ﴿ **وليخش الذين لو تركوا** ﴾ [النساء : ٩] الآية . **(قوله ويقل إيلاؤها مستقبلا)** أى يقل أن تستعمل بمعنى إن فيليها المستقبل فلا يرد أنها إذا كانت بمعنى إن كما هو فرض الكلام كان إيلاؤها المستقبل واجبا لا قليلا فقط فتأمل . **(قوله وما كان من حقها أن يليها)** أى وما كان من حقها أن تستعمل بمعنى إن فيليها فلا يقال إذا كانت بمعنى إن فمن حقها أن يليها . **(قوله ولو تلتقى أصداؤنا إلخ)** الأصداء جمع صدى كفتى وهو الذى يجيبك بمثل صوتك فى الجبال وغيرها . والرمس القبر وترابه . والسبسب كجعفر بمهملتين وموحدتين المفازة . والرمة بكسر الراء العظام البالية وقوله لصوت صدى ليلى فيه قلب والأصل لصدى صوت ليلى كما قال قبل صدى صوتى ويهش بفتح الهاء وكسرها وقال فى المصباح هش الرجل هشاشة من بابى تعب وضرب تبسم وارتاح اهـ والطرب خفة لسرور أو حزن والمراد الأول .

[١١٦٢] قالهما قيس بن الملوح المجنون ، من الطويل . والشاهد فى أن لو ههنا للتعليق فى المستقبل ، ولهذا رادفت أن . والأصداء : جمع صدى . وهو الذى يجيبك بمثل صوتك فى الجبال ونحوها . والواو فى ومن للحال . والرمس تراب القبر . وسبسب ـ مفازة ـ مرفوع بالابتدا ، وخبره من دون ، ولظل جواب لو . وصدى صوتى اسمه ، ويهش خبره : أى يرتاح ، ويطرب من الطرب عطف عليه ، وجواب إن محذوف دل عليه جواب لو . والرمة ـ بكسر الراء وتشديد الميم ـ: العظام البالية .

وقوله :

[١١٦٣] لاَ يُلْفِكَ الراجُوكَ إلاَّ مُظهِراً خُلُقَ الكِرامِ ولَوْ تَكُونُ عَدِيمَا

وإذا وليها حينئذ ماض أوّل بالمستقبل ، نحو : ﴿ وليخش الذين لو تركوا ﴾ [النساء : ٩] ، الآية . وقوله :

[١١٦٤] وَلوْ أنَّ لَيْلَى الأخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ عَلَيَّ ودُونِي جَنْدَلٌ وصَفائِحُ

وإن تلاها مضارع تخلص للاستقبال ، كما أن إن الشرطية كذلك . وأنكر ابن الحاج في نقده على المقرّب مجيء لو للتعليق في المستقبل ، وكذلك أنكره الشارح وتأول ما احتجوا به من نحو : ﴿ وليَخْشَ الذين لو تركوا ﴾ [النساء : ٩] ، الآية . وقوله :

* ولَوْ أنَّ ليلى الأخيلية سلَّمت *

(قوله لو تركوا) أي شارفوا أن يتركوا وإنما أولنا الترك بمشارفة الترك لأن الخطاب للأوصياء وإنما يتوجه إليهم قبل الترك لأنهم بعده أموات اهـ مغني . وأقره شيخنا والبعض وفيه أن تصحيح الخطاب حاصل بتأويل الماضي بمستقبل فلا حاجة إلى تأويل الترك بمشارفته لأجل هذا بل لأجل أن مضمون الجواب وهو الخوف إنما يقع منهم قبل الترك بالفعل إذ هم بعده أموات فاعرفه . ثم رأيت الدماميني والشمني نقلا توجيه هذا التأويل بما ذكرته عن حاشية الكشاف للتفتازاني مقتصرين عليه فلله الحمد . **(قوله ولو أن ليلى الأخيلية إلخ)** بعده :

لسلمت تسليم البشاشة أو زقى إليها صدى من جانب القبر صائح

والجندل الحجارة . والصفائح الحجارة العراض التي تكون على القبور . وزقى بالزاي والقاف صاح ، وتقدم معنى الصدى قال زكريا : وأو بمعنى إلى أن أو عاطفة اهـ وفي الاحتمال الأول من التعسف ما لا يخفى ويحتمل أنها بمعنى الواو . قال السندوبي : ومن اللطائف ما حكي عن مجنون ليلى أنه لما مات وتزوجت برجل من أقربائها مرّا على قبره فقال لها هذا قبر الكذاب فقالت : حاش لله إنه لم يكذب فقال لها أليس هو القائل ولو أن ليلى إلخ فقالت له تأذنني في أن أسلم عليه فقال : نعم فقالت السلام عليك يا قتيل الغرام . وحليف الوجد والهيام ففرّ الصدى من القبر فسقطت ميتة ودفنت عنده فطلع بعد موتها شجرتان يلتف بعضهما على بعض فسبحان من حارت الأفكار في عجيب قدرته

[١١٦٣] هو من الكامل : أي لا يجدك الذين يرجون إحسانك إلا مظهرا خلق الكرام ولو كنت فقيرا . والشاهد في ولو تكون ، فإن لو حرف شرط في المستقبل مع أنه لم يجزم لأن لو بمعنى إن لا يجزم ، ولكن إذا دخل على الماضي يصرفه إلى المستقبل ، وإذا وقع بعده مضارع فهو مستقبل المعنى .

[١١٦٤] بعده :

لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ ٱلْبَشَاشَةِ أوْ زَقَى إلَيْهَا صَدًى مِنْ جَانِبِ ٱلْقَبْرِ صَائِحُ

قالهما توبة بن الحمير من الطويل . والشاهد فيه على وقوع لو للتعليق في المستقبل إلا أنها لا تجزم . واحتجت به جماعة على ذلك ، ولا حجة لهم لصحة حمله على المضي . وسلمت خبر أن . والواو في ودوني للحال . والجندل الحجارة . والصفائح : الحجارة العراض تكون على القبور . ولسلمت جواب لو . قوله أو زقى بمعنى إلى : أي لرديت السلام إلى أن زقى إليها صدى : من زقى الصدا يزقو إذا صاح ، بالزاي المعجمة . والصدى الذي يجيبك مثل صوتك في الجبال والكهوف وغيرهما . وصائح ـ بالرفع ـ: صفة صدى .

وقال لا حجة فيه لصحة حمله على المضى . وما قاله لا يمكن فى جميع المواضع المحتج بها . فمما لا يمكن ذلك فيه وصرح كثير من النحويين بأن لو فيه بمعنى إن قوله تعالى : ﴿ **وما أنت بِمؤمنٍ لنا ولو كُنَّا صادقين** ﴾ [يوسف : ١٧] ، ﴿ **لِيظهرَه على الدين كله ولو كره المشركون** ﴾ [التوبة : ٣٣] ، ﴿ **قُل لا يَستوى الخبيثُ والطيِّبُ ولو أعجبَكَ كَثرةُ الخبيثِ** ﴾ [المائدة : ١٠٠] ، ﴿ **ولو أعجبتكم** ﴾ [البقرة : ٢٢١] ، ﴿ **ولو أعجبَكم** ﴾ [البقرة : ٢٢١] ، ﴿ **ولو أعجبَكَ حُسنهنَّ** ﴾ [الأحزاب : ٥٢] . ونحو : أعطو السائل ولو جاء على فرس . وقوله :

[١١٦٥] **قومٌ إذا حارَبُوا شدُّوا مآزِرَهُم دُونَ النِّساءِ ولَو باتتْ بأطْهارِ**

(وَهْىَ فى الاختِصَاص بالفعلِ كإنْ) أى لو مثل إن الشرطية فى أنها لا يليها إلا فعل أو معمول فعل مضمر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم ، كقول عمر رضى الله عنه :

ا هـ . **(قوله لصحة حمله على المضىّ)** إذ يمكن فى الآية أن يقال لو علموا فيما مضى أنهم يخلفون ذرية ضعافا لخافوا عليهم لكنهم لم يعلموا ذلك ا هـ زكريا . قال البعض : وانظر كيف الحمل على المضى فى البيت السابق وهو : ولو أن ليلى إلخ ا هـ وقد يقال سيذكر الشارح أن الحمل على المضى لا يمكن فى مواضع كثيرة مما احتجوا بها فليكن منها هذا البيت وذكر الشارح له إنما هو لكونه مما احتجوا به لا لكون ابن الناظم صرّح فيه بخصوصه بالحمل على المضى أو يقال نزل الشاعر نفسه منزلة الميت المدفون ثم قال : البيتين فتكون لو فيهما للتعليق على المضى على هذا فتأمله . **(قوله وما أنت بمؤمن لنا إلخ)** وإنما لم يمكن فيه ذلك لاستحالة أن يراد لو كنا صادقين فيما مضى ما أنت بمصدق لنا لكنا لم نصدق ا هـ شمنى وللبدر أن يجعل الآية لتقرير الجواب على حد : نعم العبد صهيب أى لو كنا غير متهمين عندك لا تصدقنا فكيف ونحن متهمون عندك . **(قوله ولو كره المشركون)** ولو يكره بدليل قوله قبله ليظهره فالإظهار مستقبل فكذا الكراهة لأنها توجد عنده . **(قوله ولو أعجبك)** أى ولو يعجبك بدليل ربطه بالمستقبل أعنى لا يستوى وكذا يقال فى ولو أعجبتكم ولو أعجبكم ولو أعجبك حسنهنّ وقول شيخنا والبعض بدليل عطفه على يستوى لا يخفى ما فيه . **(قوله شدوا مآزرهم)** المآزر جمع مئزر وهو الإزار وشد المئزر هنا كناية عن ترك الجماع . شمنى . وقوله ولو باتت بأطهار أى ولو تبيت لأنه فى حيز إذا التى للاستقبال . **(قوله وهى)** أى لو مطلقا امتناعية أو بمعنى إن وفى الاختصاص متعلق بما تعلق به الخبر أو بالكاف لما فيها من معنى التشبيه على خلاف فيها والباء فى بالفعل داخلة على المقصور عليه .

(قوله لا يليها إلا فعل أو معمول فعل) أشار به إلى أن معنى قول المصنف وهى فى الاختصاص

[١١٦٥] البيت من البسيط ، وهو للأخطل فى ديوانه .

لو غيرك قالها يا أبا عبيدة . وقال ابن عصفور : لا يليها فعل مضمر إلا فى ضرورة كقوله :

[١١٦٦] أخِلاَّىَ لَوْ غَيرُ الحِمامِ أصابَكُمْ عَتَبْتُ ولكِن ما عَلَى الدّهرِ مَعْتَبُ

أو نادر كلام كقول حاتم : لو ذات سوار لطمتنى . والظاهر أنَّ ذلك لا يختص بالضرورة والنادر ، بل يكون فى فصيح الكلام كقوله تعالى : ﴿ لَوْ أنتم تملِكون خزائن رحمة ربِّى ﴾ [الإسراء : ١٠٠] ، حذف الفعل فانفصل الضمير . وأما قوله :

[١١٦٧] لَوْ بِغيرِ الماءِ حَلِقى شرِقٌ كنتُ كالغصَّانِ بالماء اعْتِصارِى

بالفعل أنها لا تدخل إلا على الفعل لفظا أو تقديرا ومن الثانى : « التمس ولو خاتما من حديد » أى ولو كان الملتمس خاتما من حديد كما فى المغنى وقوله مضمر أى محذوف . **(قوله لو غيرك قالها)** الضمير المنصوب يعود إلى كلمة أبى عبيدة وذلك أن عمر رضى الله تعالى عنه لما توجه فى زمن خلافته بالجيش إلى الشام بلغه فى أثناء الطريق أنه وقع بها وباء فأجمع رأيه على الرجوع بعد أن أشار به جمع من أكابر الصحابة فقال له أبو عبيدة : أفرارا من قدر الله تعالى ؟ فقال له عمر رضى الله تعالى عنه : لو غيرك قالها يا أبا عبيدة نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله وجواب لو محذوف أى لعددتها ولا مجال للتمنى هنا . دمامينى . **(قوله أخلاى)** بياء مفتوحة فهو من قصر الممدود للضرورة . قال التبريزى : وأجود من ذلك فى حكم العربية أن ينشد أخلاء بهمزة مكسورة والأصل أخلائى فحذفت ياء الإضافة لدلالة الكسرة عليها . والحمام الموت ومعتب بمعنى عتاب . **(قوله كقول حاتم)** أى حين لطمته جارية وهو مأسور فى بعض أحياء العرب وسبب اللطمة أن صاحبة المنزل أمرته أن يفصد ناقة لها لتأكل دمها فنحرها فقيل له فى ذلك فقال هذا فصدى فلطمته الجارية فقال لو ذات سوار لطمتنى وذات السوار الحرة لأن الإماء عند العرب لا تلبس السوار وجواب لو محذوف تقديره لهان علىّ ذلك . تصريح . **(قوله حذف الفعل إلخ)** قيل الأصل لو تملكون تملكون فحذف الفعل الأول فانفصل الضمير وقيل الأصل لو كنتم تملكون ورد بأن المعهود فى حذف كان بعد لو حذف مرفوعها معها فأجيب بأن المراد أن الأصل لو كنتم أنتم فحذفا وفيه نظر لأن الحذف والتوكيد متنافيان كذا فى المغنى وزيف

[١١٦٦] قاله الغمطش الضبى من قصيدة من الطويل : أى يا أخلاى : جمع خليل . والشاهد فى لو غير الحمام : حيث ولى لو غير الفعل للضرورة . والحمام – بكسر الحاء وتخفيف الميم –: الموت . وعتبت جواب لو . ومعتب مصدر ميمى بمعنى العتاب مبتدأ . وما على الدهر خبره .

[١١٦٧] قاله عدى بن زيد التميمى ، من قصيدة من الوافر . والشاهد فى لو بغير الماء ، وذلك لأن شرطها أن تكون مختصة بالفعل وليس ههنا كذلك . واختلف فى تخريجه فقيل تقديره لو شرق بغير الماء حلقى هو شرق . فقوله هو شرق جملة مفسرة للفعل المضمر . وقال ابن الناظم : كان الشانية مضمرة فيه . والجملة المذكورة بعد لو خبر لها تقديره لو كان الشان بغير الماء حلقى شرق . فقوله حلقى شرق فى موضع النصب على أنها خبر كان . وقيل هو محمول على ظاهره وأن الجملة الاسمية وليتها شذوذا . قوله كنت جواب لو . وكالغصان خبر كان . واعتصارى كلام إضافى مبتدأ ، وبالماء خبره أى نجاتى وملجئى . قال أبو عبيد : الاعتصار الملجأ . والمعنى لو شرقت بغير الماء أسغت شرق بالماء ، فإذا غصصت بالماء فبما أسيغهُ .

فقيل على ظاهره ، وأن الجملة الاسمية وليتها شذوذا . وقال ابن خروف : هو على إضمار كان الشانية : وقال الفارسى : هو من الأول ، والأصل لو شرق حلقى هو شرق ، فحذف الفعل أولا والمبتدأ آخرا ، ثم نبه على ما تفارق فيه لو إن الشرطية فقال : **(لكنَّ لو أنَّ بها قَدْ تقترنْ)** أى تخص لو بمباشرة أن نحو : ﴿ **ولو أنهم آمنوا** ﴾ [البقرة : ١٠٣] ﴿ **ولو أنهم صَبَروا** ﴾ [الحجرات : ٥] ، ﴿ **ولو أنَّا كتبنَا عليهم** ﴾ [النساء : ٦٦] ، ﴿ **ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به** ﴾ [النساء : ٦٦] . وقوله :

*** وَلَوْ أنَّ ما أَسعى لِأدنَى مَعيشةٍ ***

وهو كثير . وموضعها عند الجميع رفع ، فقال سيبويه وجمهور البصريين بالابتداء ، ولا تحتاج إلى خبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه . وقيل الخبر محذوف : فقيل يقدر مقدما أى ولو ثابت إيمانهم ، على حد : ﴿ **وآية لهم أنَّا حملنا** ﴾ [يسٓ : ٤١] ، وقال ابن عصفور : بل يقدر هنا مؤخرا ، ويشهد له أنه يأتى مؤخرا بعد أما ، كقوله :

عِندِى اصطبارٌ وأمَّا أننى جَزِعٌ يومَ النَّوى فلِوجْدٍ كادَ يَبْرِينى

الدمامينى التنظير بأن الخليل وسيبويه أجازا الجمع بين الحذف والتأكيد.

(قوله وأما قوله إلخ) وارد على المتن . **(قوله لو بغير الماء إلخ)** المعنى لو شرقت بغير الماء أسغت شرقى بالماء فإن غصصت بالماء فبم أسيغه واعتصارى نجاتى اهـ زكريا . وقوله كالغصان فعلان من الغصة وهو الذى غص أى شرق والمراد بغير الماء . **(قوله على إضمار كان الشانية)** أى والجملة الاسمية الملفوظ بها خبر كان الشانية . **(قوله فحذف الفعل أولا)** أى من التركيب الأول والمبتدأ آخرا أى من التركيب الآخر وليس المراد أن حذف المبتدإ بعد حذف الفعل لعدم لزوم هذه البعدية ثم جملة هو شرق مفسرة لفعل الشرط وقد يفسر الفعل بجملة اسمية كما قيل به فى قوله تعالى : ﴿ **أدعوتموهم أم أنتم صامتون** ﴾ أى أم صمتم فيكون البيت من حذف فعل شرطها هذا هو الظاهر وأما حذف جوابها لقرينة فكثير وندر حذف شرطها وجوابها معا فى قوله :

إن يكنْ طبعك الدلال فلو فى سالـف الدهــر والسنين الخوالى

التقدير عند الأخفش : فلو وجد فى سالف الدهر والسنين الخوالى لكان كذا . **(قوله ولو أن ما أسعى)** أى ولو أن سعيى فأن داخلة على مجموع ما وصلتها المؤول بالمصدر لا على ما فقط حتى يرد أن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله . **(قوله وموضعها)** أى مع صلتها . **(قوله فقيل يقدر مقدما)** أى على المبتدأ لا على لو . **(قوله على حد وآية لهم أنا حملنا)** أى على طريقته فى تقديم الخبر على المبتدأ الذى هو أن وصلتها . **(قوله وذلك)** أى تقدير الخبر هنا مؤخرا ثابت لأن لعل إلخ أى لأن وجوب تقديم خبر أن المفتوحة وصلتها عليها لدفع اشتباه أن المؤكدة بالتى هى لغة فى لعل وهذا الاشتباه مفقود هنا لأن لعل لا تقع بعد لو كما لا تقع بعد أما . هذا تقرير كلامه وفيه أنه لا اشتباه

وذلك لأن لعل لا تقع هنا ، فلا تشتبه أن المؤكدة إذا قدمت بالتى بمعنى لعل ، فالأولى حينئذ أن يقدر الخبر مؤخرا على الأصل : أى ولو إيمانهم ثابت . وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشرى : فاعل ثبت مقدرا كما قال الجميع فى ما وصلتها فى لا أكلمه ما أن فى السماء نجما ، ومن ثم قال الزمخشرى : يجب أن يكون خبر أن فعلا ليكون عوضا عن الفعل المحذوف . ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى : ﴿ **ولو أنَّ ما فى الأرضِ من شجرةٍ أقلام** ﴾ [لقمان : ٢٧] ، وقالوا إنما ذلك فى الخبر المشتق لا الجامد كالذى فى الآية . وفى قوله :

[١١٦٨] **ما أطيَبَ العَيْشَ لوْ أنَّ الفتَى حجرٌ ... تنْبو الحوادثُ عَنه وهْوَ مَلمومُ**

وقوله :

[١١٦٩] **ولَو أنهَا عُصفورةٌ لحَسِبْتُها ... مُسَوَّمَةً تدعُو عُبَيداً وأزْغَما**

أيضا إذا أخر الخبر وقطع النظر عن وقوع أن بعد لو أو أما لأن الإخبار عن أن وصلتها لكونهما فى تأويل مصدر مبتدأ يميزها عن التى هى لغة فى لعل إذ لا ينسبك منها ومن مدخولها مصدر حتى يخبر عنه اللهم إلا أن يقال المراد أن وقوع أن بعد لو أو أما يدفع الاشتباه من أول وهلة وفيه أيضا أنه يوهم أن القائل بتقديره مقدما يعلله بدفع اشتباه أن المؤكدة بالتى هى لغة فى لعل ويرد عليه أن تقدير الخبر ولو مؤخرا يدفع هذا الاشتباه لما مر اللهم إلا أن يقال المراد أن تقديره مقدما يدفع الاشتباه من أول وهلة فتدبر .

(**قوله فاعل ثبت مقدرا**) والدال عليه أن فإنها تعطى معنى الثبوت ورجح بأن فيه إبقاء لو على اختصاصها بالفعل ويبعده نوع إبعاد أن الفعل لم يحذف بعد لو وغيرها من أدوات الشرط إلا مفسرا بفعل بعده إلا كان نحو : « **التمس ولو خاتما من حديد** » أى ولو كان الملتمس والمقرون بلا بعد أن نحو : إن تقم أقم وإلا فلا . (**قوله كما قال الجميع فى ما وصلتها إلخ**) قد يفرق بأن الموصول الحرفى أحوج إلى الفعل من الشرط سم وقد تمنع الأحوجية فتأمل . (**قوله ومن ثم**) أى من أجل كونه فاعل ثبت مقدرا . (**قوله أن يكون خبر أن**) أى الواقعة بعد لو فعلا أى جملة فعلية . (**قوله إنما ذلك**) أى وجوب كون خبر أن فعلا فى الخبر المشتق أى إذا أريد الإتيان بخبرها مشتقا وجب كونه فعلا فما زعمه الزمخشرى لا يسلم على إطلاقه . (**قوله تنبو الحوادث عنه**) أى تبعد مصائب الدهر عنه .

(**قوله ولو أنها إلخ**) الضمير فى أنها يرجع إلى الأسودة التى ترى من بعيد . ومسومة أى خيلا

[١١٦٨] البيت من البسيط وهو لابن مقبل .

[١١٦٩] قاله العوام بن شوذب من الطويل . والشاهد فى عصفورة حيث وقع اسما لأن الواقعة بعد لو ، وهو اسم جامد ، والضمير فى أنها يرجع إلى الأسودة التى ترى من بعيد ، ومسومة أى خيلا معلمة نصب على أنه مفعول ثان لحسبتها . وعبيدا ـ بضم العين ـ بطن من الأوس . وازنم بطن من بنى يربوع ، وإليهم تنسب الإبل الأزنمية .

وردّ المصنف قول هؤلاء بأنه قد جاء اسما مشتقاً كقوله :

[١١٧٠] لَوْ أنَّ حَيًّا مُدْرِكَ الفلاَحِ ... أدْرَكَهُ مُلاعِبُ الرِّمَاحِ

وقوله :

[١١٧١] ولو أنَّ ما أبقيْتِ مِنِّى مُعلَّقٌ ... بِعودِ ثُمامٍ ما تأوَّدَ عُودُها

وقوله :

[١١٧٢] وَلو أنَّ حيًّا فائِتُ الموتِ فَاتَهُ ... أخُو الحربِ فوْقَ القارحِ العَدَوانِ

معلمة . وعبيدا بضم العين بطن من الأوس . وأزنم بطن من بنى يربوع ا هـ عينى . وقال الشمنى : مسومة أى فرسا مسومة وعبيدا بضم العين وأزنما بفتح الهمزة وسكون الزاى وفتح النون اسما شخصين ا هـ والتاء فى لحسبتها تاء مخاطبة يهجوه الشاعر كما فى شرح شواهد المغنى للسيوطى وإن مشى الدمامينى على خلافه . **(قوله ورد المصنف إلخ)** قال فى المغنى : وقد وجدت آية فى التنزيل وقع الخبر فيها اسما مشتقا ولم يتنبهوا لها وهى قوله تعالى : ﴿ **ودوا لو أنهم بادون فى الأعراب** ﴾ [الأحزاب : ٢٠] ورده الدمامينى بأن لو فى هذه الآية مصدرية لا شرطية لمجيئها بعد فعل دال على التمنى صرح بذلك الرضى والكلام فى لو الشرطية .

(قوله ملاعب الرماح) هو أبو براء عامر بن مالك الذى يقال له ملاعب الأسنة وغيره الشاعر لبيد إلى هذا للقافية . عينى . **(قوله ولو أن ما أبقيت)** بكسر التاء والثمام بضم المثلثة وتخفيف الميم نبت ضعيف . وتأود تعوج ولعل الضمير فى قوله عودها يرجع إلى ما وتأنيثه باعتبار وقوع ما على بقية . **(قوله فائت الموت)** قال البعض من إضافة الوصف لفاعله أى فائته الموت ا هـ وفيه نظر أما أولا فلأن الوصف المتعدى لا يضاف إلى فاعله على ما تقدم فى باب الإضافة وأما ثانيا فلأن المناسب لقوله فاته أخو الحرب أن يكون من إضافة الوصف لمفعوله فتنبه وقوله أخو الحرب أى ملازمها فوق

[١١٧٠] قاله لبيد العامرى . والشاهد فى مدرك الفلاح حيث وقع خبرا لأن الواقعة بعد لو وهو اسم . والفلاح النجاة وأدركه جواب لو . وأراد بملاعب الرماح أبا براء عامر بن مالك الذى يقال له ملاعب الأسنة ، وغيره لبيد إلى هذه القافية .

(١١٧١) قاله أبو العوام بن كعب بن زهير بن أبى سلمى ، وهو الأصح مما قيل أنه للحسين بن مطير أو لكثير عزة من قصيدة من الطويل . والشاهد فى وقوع خبر إن بعد لو اسما ، وبه ردّ ابن الناظم على الزمخشرى بقوله : وزعم الزمخشرى أن خبر إن بعد لو لا يكون إلا فعلا وهو باطل بهذا وبقوله تعالى : ﴿ **ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام** ﴾ . قلت : زعمه ليس على الاطلاق ، بل معناه أن الأصل أن يكون خبر إن بعد لو فعلا فإذا تعذر يكون اسما كما فى الآية . والثمام ـ بضم الثاء المثلثة وتخفيف الميم ـ: نبت ضعيف له خوص ربما حشى به . قوله ما تأود أى ما تعوج .

[١١٧٢] قاله صخر بن عمرو من قصيدة من الطويل . والشاهد فيه وقوع خبر إن بعد لو اسما وهو قوله فائت الموت ، وفاته أخو الحرب جواب لو . والفرس القارح : الذى عمره خمس سنين . والعدوان شديد العدو والجرى . وأراد بأخو الحرب صاحب الحرب ، ويذكر الأخ فى أمر يكون صاحبه لا يفارقه ولا يزال مباشره كأنهما أخوان لا يتفارقان .

(وإنْ مُضارعٌ تلاهَا صُرِفَا * إلى المُضيِّ نحْوُ لو يَفِي كَفَى) أى لو وفى كفى . ومنه قوله :

[١١٧٣] **لَوْ يَسْمعونَ كما سَمِعتُ حديثَها   خرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعًا وسُجودًا**

وهذا فى الامتناعية . وأما التى بمعنى إن فقد تقدم أنها تصرف الماضى إلى المستقبل ، وإذا وقع بعدها مضارع فهو مستقبل المعنى .

(تنبيهان): **الأول** : لغلبة دخول لو على الماضى لم تجزم ولو أريد بها معنى إن الشرطية ، وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة ، وأجازه جماعة فى الشعر منهم ابن الشجرى كقوله :

*** ولَوْ يَشَأْ طارَ بهَا ذُو مَيعَةٍ ***

وقوله :

[١١٧٤] **تامَتْ فُؤادَكَ لَوْ يَحْزُنْكَ ما صَنَعَتْ   إحدى نِساءِ بَنِى ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَا**

وخرّج على أن ضمة الإعراب سكنت تخفيفاً كقراءة أبى عمرو : ﴿ **ينصرْكم** ﴾ [آل عمران : ١٦٠] ، و ﴿ **يشعرْكم** ﴾ [الأنعام : ١٠٩] ، و ﴿ **يأمرْكم** ﴾ [البقرة : ٦٧] ، والأول على لغة من يقول شايشا بالألف ، ثم أبدلت همزة ساكنة كما قيل العأْلم والخأْتم . **الثانى** : جواب لو إما ماض معنى نحو : لو لم يخف الله لم يعصه . أو وضعا

القارح الفرس القارح الذى عمره خمس سنين . والعدوان بفتحات شديد العدو . **(قوله كقوله ولو يشأ إلخ)** تقدم فى عوامل الجزم الكلام على هذا الشاهد والذى بعده . **(قوله وخرج)** أى البيت الثانى وقوله سكنت أى أبدلت بالسكون . **(قوله إما ماض معنى)** هو المضارع المقرون بلم ويجب تجرده من اللام لأن اللام لا تدخل على ناف إلا ما كان فى التصريح . **(قوله أو وضعا)** لو قال لفظا لكان أنسب .

(قوله فاقترانه باللام إلخ) قال عبد اللطيف فى باب اللامات : هذه اللام تسمى لام التسويف لأنها تدل على تأخير وقوع الجواب عن الشرط كما أن إسقاطها يدل على التعجيل أى وقوع الجواب عقب الشرط بلا مهلة ولهذا دخلت فى لجعلناه حطاما لأن فى تأخير جعله حطاما تشديدا للعقوبة أى إذا استوى على سوقه وقويت به الأطماع جعلناه حطاما كما قال تعالى : ﴿ **حتى إذا أخذت الأرض**

[١١٧٣] قاله كثير عزة من الكامل . وذكر ابن عقيل آخر :

رُهْبانُ مَدْيَنَ وَالَّذِينَ عَهِدْتُهُمْ   يَبْكُونَ مِنْ حَذَرِ الْعَذابِ قُعُودَا

والشاهد فى وقوع المضارع بعد لو ، ولكن معناه مصروف إلى المضى . والكاف للتشبيه وما مصدرية . وخروا جواب لو من الخرور وهو السقوط . وكان القياس أن يقول خروا لها لأن الضمير فى حديثها لعزة ولكنه صرح استلذاذا وإقامة للوزن . والركع جمع راكع ، والسجود جمع ساجد . والرهبان جمع راهب . ومدين بلدة مشهورة بساحل بحر الطور .

[١١٧٤] البيت من البسيط ، وهو للقيط بن زرارة فى لسان العرب .

وهو إما مثبت فاقترانه باللام نحو : ﴿ **لَوْ نشاء لجعلناه حُطاماً** ﴾ [الواقعة : ٦٥] ، أكثر من تركها نحو : ﴿ **لو نشاء جعلناه أجاجاً** ﴾ [الواقعة : ٧٠] ، وإما منفى بما فالأمر بالعكس نحو : ﴿ **ولو شاء ربك ما فعلوه** ﴾ [الأنعام : ١١٢] ، ونحو قوله :

[١١٧٥] **ولَوْ نُعْطَى الْخِيارَ لَمَا افْتَرقْنا   وَلكنْ لاَ خِيارَ معَ الليالى**

وأما قوله عليه الصلاة والسلام فيما أخرجه البخارى : « **لو كان لى مثل أحُد ذهبا ما يسرنى أن لا يمر علىّ ثلاث وعند منه شىء** » فهو على حذف كان : أى ما كان يسرنى . قيل وقد تجاب لو بجملة اسمية نحو : ﴿ **ولو أنهم آمنوا واتَّقوا لمثوبةٌ من عند الله خير** ﴾ [البقرة : ١٠٣] ، وقيل الجملة مستأنفة أو جواب لقسم مقدر ، ولو فى الوجهين للتمنى فلا جواب لها .

زخرفها ﴾ [يونس : ٢٤] الآية وحذفت فى جعلناه أجاجا إشارة إلى عدم تراخى الجعل أجاجا . أفاده فى التصريح قال السيوطى : وقد يقترن جوابها بإذن وندر كونه تعجبا أو مصدرا برب أو الفاء اهـ وقال فى المغنى : وورد جوابها الماضى مقرونا بقد وهو غريب . (**قوله وأما قوله عليه الصلاة والسلام إلخ**) وارد على قوله جواب لو إما ماض معنى أو وضعا ولأنه فى هذا الحديث مستقبل لفظا ومعنى . (**قوله لو كان لى مثل أحد ذهبا ما يسرنى إلخ**) يفيد التركيب حصول انتفاء السرور بعدم مرور الثلاث عليه وعنده منه شىء على تقدير حصول الشرط وليس بمراد فلعل لا زائدة وأما تخلص البعض عن ذلك بقوله ما نافية وقد أبطل نفيها لو وموقع النفى فى أن لا يمر القيد فيدل التركيب على سروره بمرور الثلاث وليس عنده شىء وهو المراد اهـ ففيه نظر لأن الاعتراض إنما هو بمفهوم التركيب على تقدير حصول الشرط قبل النظر إلى ما تفيده لو من النفى أى نفى الشرط وما ترتب عليه فتأمله فإنه متين . (**قوله بجملة اسمية**) أى مقرونة باللام كالآية أو بالفاء كقوله :

*** لو كان قتل يا سلام فراحة ***

أى يا سلامة فهو راحة نقله شيخنا عن الشارح ثم رأيته فى المغنى قال الدمامينى : لا يتعين هذا لاحتمال أن يكون راحة عطفا على قتل وجواب لو محذوفا أى لثبت ويدل عليه بقية البيت :

*** لكن فررت مخافة أن أوسرا ***

إذ مراده الاعتذار عن الفرار بأنه لو تحقق حصول الموت والراحة من ذل الأسر لثبت فى موقف الحرب لكن خاف الأسر المفضى إلى المعرة والذل ففر . (**قوله لمثوبة من عند الله خير**) أى مما شروا به أنفسهم . (**قوله وقيل الجملة مستأنفة**) فاللام لام الابتداء لا الواقعة فى جواب لو وقوله أو جواب

[١١٧٥] من الوافر ، لم يعلم قائله . والاستشهاد فيه فى قوله لما افترقنا ، حيث اقترن جواب لو بكلمة ما . قوله ولو نعطى على صيغة المجهول . وقوله الخيار مفعول ثان .

[أمَّا ولَوْلاَ ولَوْ مَا]

(أمَّا كَمهْمَا يَكُ مِن شيْءٍ) أى أما ـ بالفتح والتشديد ـ حرف بسيط فيه معنى الشرط والتفصيل والتوكيد : أما الشرط فبدليل لزوم الفاء بعدها نحو : ﴿ **فأمَّا الذين آمنوا**

لقسم مقدر أى والله لمثوبة . **(قوله للتمنى)** أى على سبيل الحكاية أى أنهم بحال يتمنى العارف بها إيمانهم واتقاءهم تلهفا عليهم لا على سبيل الحقيقة لاستحالة التمنى حقيقة عليه تعالى . أفاده الدمامينى ، هذا ويجوز أن تكون لو على الوجهين فى ﴿ **لمثوبة من عند الله خير** ﴾ شرطية وجوابها محذوف لدلالة السياق عليه تقديره لأثيبوا .

[أما ولـولا ولو مـا]

(قوله كمهما يك من شىء) مهما اسم شرط مبتدأ وفى خبره الخلاف السابق ويكن تامة فاعلها ضمير فيها يرجع على مهما أو ناقصة اسمها ذلك الضمير وخبرها محذوف أى موجوداً ومن شىء بيان لمهما . فإن قلت : أى فائدة فى هذا البيان مع كونه كالمبين فى العموم والإبهام . قلت : دفع توهم إرادة نوع بعينه والبيان كما يكون للتخصيص وهو الغالب يكون للتعميم وأما ما قيل من أن من زائدة وشىء فاعل يكن أو اسمها فيلزم عليه خلو الخبر من رابطه بالمبتدأ . **(قوله حرف بسيط)** فى ادخال ذلك تحت حيز أى التفسيرية نظر لأن التشبيه الذى فى المتن لا يفيده وكذا قوله والتفصيل لا قوله والتوكيد أيضا وإن زعمه البعض لأن المراد بالتوكيد هنا تحقيق الجواب وإفادة أنه واقع ولابد بتعليقه على محققه وهذا حاصل مع مهما يكن من شىء كما لا يخفى . **(قوله فيه معنى الشرط)** قال أبو حيان : قال بعض أصحابنا لو كانت شرطا لتوقف جوابها على شرطها مع أنك تقول أما علما فعالم فهو عالم إن ذكرت العلم أو لم تذكره بخلاف إن قام زيد قام عمرو فقيام عمرو متوقف على قيام زيد . وأجيب بأنه قد يجىء الشرط على ما ظاهره عدم التوقف كقوله :

* مـن كان ذا بتّ فهذا بتـــى *

لكن يخرج ذلك على إقامة السبب مقام المسبب ألا ترى أن المعنى من كان ذا بت فإنى لا أخونه لأن لى بتا وكذا قولهم أما علما فعالم فالمعنى مهما تذكر علما فذكرك له حق لأنه عالم ولا يكون ذكره حقا حتى تذكره قاله السيوطى . وقد أساء البعض التصرف فيه فقرره على غير وجهه وإنما قال فيه معنى الشرط و لم يقل للشرط لتصريح غير واحد من النحاة بأنها ليست حرف شرط وإنما إفادتها للشرط لنيابتها عن أداة الشرط وفعله أفاده الشمنى وغيره ثم الشرط فى أما لكون القصد منه تحقيق وقوع الجزاء لا محالة ليس على أصل الشروط من تخصيص وقوع الجزاء بحالة وقوع الشرط دون غيرها أفاده الدمامينى وعلى هذا لا يرد الاعتراض السابق الذى نقله أبو حيان عن بعض الأصحاب .

فيَعلمون أنه الحقُّ من ربهم ، وأما الذين كفروا فيقولون ﴾ [البقرة : ٢٦] الآية ، وإلى ذلك الإشارة بقوله (**وَفا * لِتِلْوِ تِلْوِها وُجوباً أُلِفَا**) فاء مبتدأ خبره ألف ، ولتلو متعلق بألف . ومعنى تلو تال . ووجوبا حال من الضمير فى ألف . وأشار بقوله : (**وحَذفُ ذِى ٱلْفَاقَلَّ فى نثرٍ إذا * لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعها قد نُبِذَا**) ـ أى طرح ـ إلى أنه لا تحذف هذه الفاء إلا إذا دخلت على قول قد طرح استغناء عنه بالمقول فيجب حذفها معه نحو :

(**قوله فبدليل إلخ**) قال فى المغنى : وجه الدلالة أن الفاء فى نحو الآية التى ذكرناها وهى ﴿ **فأما الذين آمنوا فيعلمون** ﴾ [البقرة : ٢٦] إلخ لا يصح أن تكون عاطفة إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولا زائدة لعدم الاستغناء عنها فتعين أنها فاء الجزاء اهـ بتصرف . قال الشمنى : وقد يقال لا يمتنع أن تكون زائدة وقد لزمت . وكم زائد يلزم كالباء فى أفعل به فى التعجب اهـ ولك دفعه بأن اللزوم لغير مقتض ينافى الزيادة ولزوم الباء فى أفعل به مع زيادتها لمقتض وهو قبح إسناد صورة الأمر إلى الظاهر فإن قلت مهما التى أما فى تقديرها لا يلزمها الفاء إلا إذا لم يصلح جوابها لمباشرتها فلم لزمت الفاء أما مطلقا . قلت : قال الرضى إنما وجبت الفاء فى جواب أما ولم يجز الجزم وإن كان فعلا مضارعا لأنه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح أن تعمل فى الجزاء الذى هو أبعد منها من الشرط ولما لم تعمل فى الجزاء وجبت الفاء اهـ وقال بعضهم : لما كانت شرطية أما خفية لكونها بطريق النيابة بخلاف شرطية مهما لكونها بطريق الأصالة جعل لزوم الفاء قرينة شرطيتها بقى فى المقام بحث وهو أن الفاء إنما تدل على كون أما فيها معنى مطلق الشرط فلم قدروها بخصوص مهما وقد يجاب بأن تقديرها أولى لأن إن للشك وهو لا يناسب الشرط لأن وجود شىء ما محقق وأيا تستدعى زيادة المقدر للزومها الإضافة كأن يقال أى شىء يكن إلخ وغير هذين خاص بقبيل كالزمان فى متى والمكان فى أين والعاقل فى من وغير العاقل فى ما وليس المراد الخصوص لكن هذا إنما يتم على القول بأن مهما أعم من ما لا على ما قدمه الشارح أن مهما بمعنى ما قال فى التصريح وكون أما تقدر بمهما هو قول الجمهور وقال بعضهم : إذا قلت أما زيد فمنطلق فالأصل إن أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذفت أداة الشرط وفعل الشرط وأنيبت أما مناب ذلك اهـ فتفطن . (**قوله وفالتلو إلخ**) كالاستدراك على قوله أما كمهما يك من شىء واعلم أن هذه الفاء مؤخرة من تقديم لأن أما زيد فقائم أصله مهما يكن من شىء فزيد قائم فحذف اسم الشرط وفعل الشرط ومتعلقه ثم جىء بأما نائبة عما حذف فصار أما فزيد قائم فزحلقت الفاء لاصلاح اللفظ إذ يستكره تلو الفاء الأداة أو لأنها أشبهت العاطفة وليس فى الكلام معطوف عليه فصار أما زيد فقائم بتأخير الفاء من المبتدأ إلى الخبر ويجوز تأخير المبتدأ نحو : أما قائم فزيد كذا فى الفارضى . قال السندوبى : فقد حصل من ذلك أربعة أشياء تخفيف الكلام بحذف الشرط وقيام ما هو الملزوم حقيقة وهو زيد لأنه ملزوم القيام مقام الملزوم ادعاء وهو الشرط فإنه ملزوم للجواب واشتغال حيز واجب الحذف بشىء آخر فإنه لا يحذف شىء من كلامهم وجوبا إلا مع قيام غيره مقامه ووقوع الفاء فى غير موضعها ولذا اغتفروا هنا تقديم ما يمتنع تقديمه فى غير هذا الموضع اهـ وقوله تقديم ما يمتنع إلخ أى نحو : ﴿ **فأما اليتيم فلا تقهر** ﴾ [الضحى : ٩] . (**قوله ووجوبا حال**) أى على تقدير مضاف أى ذا وجوب أو

﴿ فأمَّا الذين اسْودَّت وُجوهُهمْ أكَفرْتم ﴾ [آل عمران : ١٠٦] ، أى فيقال لهم أكفرتم . ولا تحذف فى غير ذلك إلا فى ضرورة ، كقوله :

[١١٧٦] فأمَّا القتالُ لاَ. قِتالَ لَدَيْكُمُ ولكِنَّ سَيْرًا فى عِراضِ المَواكبِ

على تأويله بواجبا . (**قوله فيجب حذفها معه**) صريح فى أنه لا يجوز إبقاء الفاء مع حذف القول وهو يمنع جواب غير واحد فى مواضع كثيرة عن عدم صلاحية ما بعد الفاء لأن يكون جوابا بتقدير أقول لكنى كنت أسمع الاعتذار عن المنع المذكور بأن منهم من يقول بوجوب حذف الفاء مع القول من غير سند قوى يؤيد هذا النقل حتى وقفت على هذا القول فى همع الهوامع للسيوطى ونصه : ويجوز حذفها أى الفاء فى سعة الكلام إذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى : ﴿ **فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم** ﴾ [آل عمران : ١٠٦] الأصل فيقال لهم أكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء فى الحذف ورب شىء يصح تبعا ولا يصح استقلالا . هذا قول الجمهور وزعم بعض المتأخرين أن الفاء لا تحذف فى غير الضرورة أصلا وأن الجواب فى الآية ﴿ **فذوقوا العذاب** ﴾ والأصل فيقال لهم ذوقوا العذاب فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وأن ما بينهما أى أما والفاء اعتراض ا هـ .

(**قوله فأما القتال إلخ**) قال البعض : لا يصح تقدير القول هنا لأن المعنى ليس عليه ولعدم صحة الاخبار حينئذ ا هـ وتعليلاه باطلان لصحة المعنى والاخبار على تقدير القول هنا أما صحة المعنى فواضحة وأما صحة الاخبار فلاشتمال الخبر على إعادة لفظ المبتدأ فهى الرابط فافهم وقوله سيرا منصوب على أنه اسم لكن وخبرها محذوف أى ولكن لديكم سيرا أو على المصدرية أى تسيرون سيرا واسم لكن محذوف أى ولكنكم كذا فى شرح شواهد المغنى للسيوطى وقوله فى عراض المواكب بالعين المهملة والضاد المعجمة أى شقها وناحيتها وقد صحفه من قال جمع عرصة الدار . والمواكب جمع موكب وهم القوم الراكبون على الإبل أو الخيل للزينة قاله الشارح والعين فى عراض مكسورة كما فى القاموس . (**قوله أو ندور**) كما فى قوله ﷺ : « **أما موسى كأنى أنظر إليه إذ ينحدر فى الوادى** » وقول عائشة رضى الله تعالى عنها : أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا . وأما قوله ﷺ : « **أما بعد ما بال رجال يشترطون** » فيجوز أن يكون مما حذف فيه الفاء تبعا للقول والتقدير فأقول ما بال رجال كذا فى بعض النسخ وقد يقال ما جوزه فى الحديث الثانى يجوز فى الأول وقول عائشة

[١١٧٦] ذكر مستوفى فى شواهد الابتداء . والشاهد فيه ههنا فى حذف الفاء من الجملة الواقعة جوابا لأمَّا وهو قوله لا قتال لديكم ، وكان القياس أن يقال فلا قتال .

أو ندور نحو ما خرّج البخارى من قوله ﷺ : « **أما بعد ما بال رجال** » ، وقول عائشة : أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا . وأما التفصيل فهو غالب أحوالها كما تقدم فى آية البقرة ، ومنه : ﴿ **أمَّا السفينةُ فكانت لمساكينَ يعملونَ فى البحرِ** ﴾ [الكهف : ٦٩] ، ﴿ **وأما الغلامُ** ﴾ [الكهف : ٨٠] ، ﴿ **وأما الجدار** ﴾ [الكهف : ٨٢] الآيات . وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر أو بكلام يذكر بعدها فى موضع ذلك القسم : فالأول نحو : ﴿ **يأيُّها الناسُ قد جاءكم برهانٌ مِن ربكم وأنزلنا إليكُم نوراً مبينا** ﴾ [النساء : ١٧٤] ، ﴿ **فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فَسَيُدْخِلهم فى رحمةٍ منه وفضل** ﴾ [النساء : ١٧٥] ، أى وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا . والثانى نحو : ﴿ **هُو الذى أنزل عليك الكتابَ منه آياتٌ محكماتٌ هُنَّ أُمُّ الكتاب وأُخرُ مُتشابهاتٌ ، فأما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابْتغاء الفتنةِ وابتغاء تأويله** ﴾ [آل عمران : ٧]، أى وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه إلى ربهم . ويدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ **والراسخون فى العلمِ يقولون آمنا به كلٌّ مِن عندِ ربنا** ﴾ [آل عمران : ٧] ، أى كل من المتشابه والمحكم من عند الله تعالى ، والإيمان بهما واجب ، فكأنه قيل : ﴿ **وأما الراسخونَ فى العلمِ فيقولون** ﴾

وفى بعض النسخ أو ندور نحو ما خرج البخارى من قوله ﷺ : « **أما موسى** » إلى آخر ما تقدم وفى بعض النسخ أو ندور نحو ما خرج البخارى من قوله ﷺ : « **أما بعد ما بال رجال** » وقول عائشة : أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا وأما التفصيل إلخ وفى بعض النسخ غير ذلك.

(قوله كما تقدم فى آية البقرة) هى ﴿ **فأما الذين آمنوا فيعلمون** ﴾ [البقرة : ٢٦] إلخ ثم إما أن يقدر فيها مجمل أى فيفترق الناس أو يراد بالتفصيل فيها ذكر أشياء مفصولا كل منها عن الآخر وإن لم يكن ثم إجمال . **(قوله وقد يترك تكرارها)** أى فى مقام التفصيل . **(قوله ويدل على ذلك)** أى القسم المحذوف ما ذكر فى موضعه وهو والراسخون إلخ . **(قوله فكأنه قيل إلخ)** يرد عليه أن هذا يقتضى أن قوله : والراسخون هو المقابل سقطت منه أما والفاء لا أنه محذوف للدلالة عليه بقوله : والراسخون إلخ كما هو مدعاة أو لا فتأمل . **(قوله وعلى هذا)** أى كون قوله : ﴿ **والراسخون فى العلم** ﴾ إلخ فى موضع القسم الثانى قائمًا مقامه فالوقف على إلا الله لأن الراسخين عليه لا يؤولون فيكون قوله والراسخون فى العلم إلخ منقطعا عما قبله ويؤيده قراءة ابن مسعود أن تأويله إلا عند الله بإن النافية وقراءة أبىّ وابن عباس فى رواية طاوس عنه ويقول الراسخون ويؤيد مقابله أن الراسخ لو لم يعلم المتشابه لم يكن لقيد الرسوخ فائدة لاشتراك أهل أصل العلم بل الإسلام مطلقا فى هذا الحكم إلا أن يقال خص الراسخون بالذكر لأنهم أثبت على هذا الحكم . قال الشمنى : قال السعد والحق أنه إن أريد بالمتشابه ما لا سبيل إليه للمخلوق فالحق الوقف على قوله إلا الله وإن أريد به ما لا يتضح بحيث يتناول المجمل والمؤول فالحق العطف اهـ .

[آل عمران : ٧] ، وعلى هذا فالوقف على إلا الله ، وهذا المعنى هو المشار إليه فى آية البقرة السابقة فتأملها . وقد تأتى لغير تفصيل نحو : أما زيد فمنطلق ، وأما التوكيد فقلّ من ذكره . وقد أحكم الزمخشرى شرحه ، فإنه قال : فائدة أما فى الكلام أن تعطيه فضل توكيد ، تقول ذاهب ، فإذا قصدت توكيد ذلك ، وأنه لا محالة ذاهب ، وأنه بصدد الذهاب ، وأنه منه عزيمة ، قلت : أما زيد فذاهب . ولذلك قال سيبويه فى تفسيره : مهما يكن من شىء فزيد ذاهب ، وهذا التفسير مدل بفائدتين : بيان كونه توكيدا ، وأنه فى معنى الشرط.. انتهى .

. **(تنبيهات)**: **الأول** : ما ذكره من قوله : أما كمهما يك لا يريد به أن معنى أما كمعنى مهما وشرطها ، لأن أما حرف فكيف يصح أن تكون بمعنى اسم وفعل ، وإنما المراد أن موضعها صالح لهما وهى قائمة مقامهما لتضمنها معنى الشرط . **الثانى** :

(قوله وهذا المعنى) أى كون الذين فى قلوبهم زيغ يتبعون ما تشابه منه وغيرهم يؤمنون بأنه من عند الله هو المشار إليه فى آية البقرة يعنى ﴿ **فأما الذين آمنوا فيعلمون** ﴾ [البقرة : ٢٦] إلخ وعبر بالإشارة لعدم صراحة آية البقرة فى المعنى المذكور لأن انقسام الناس فيها إلى قسمين فى خصوص ضرب المثل بالبعوضة فما فوقها وبه يعلم ما فى كلام شيخنا من المؤاخذة ثم هذا يقتضى أن المتبعين للمتشابه كفار لتصريح آية البقرة بالكفر وهو محمول على من وجد منه فى اتباعه المتشابه وتأويله كفر ولهذا كله قال فتأملها . **(قوله وقد تأتى لغير تفصيل)** أى لا لفظا ولا تقديرا ومن التزم فيها التفصيل وقدر فى نحو : أما زيد فقائم فقد تكلف . **(قوله شرحه)** أى بيانه . **(قوله فضل توكيد)** أى توكيدا فاضلا . **(قوله وأنه بصدد الذهاب إلخ)** هذا يوهم أن الذهاب لم يحصل بالفعل وهو خلاف ظاهر ذاهب . **(قوله عزيمة)** أى لابدّ منه . **(قوله قلت أما زيد فذاهب)** وجه التوكيد أن المعنى مهما يكن من شىء فزيد ذاهب فقد علق ذهابه على وجود شىء ما وهو محقق والمعلق على المحقق محقق ولذا رجحوا فى بعد التى فى الخطب أن تكون من متعلقات الجزاء لأن إطلاق الشرط بالكلية أنسب بغرض التأكيد لأنه أعظم تحققا وأيضا لا داعى لتقييد الشرط ببعدية البسملة والحمدلة بخلاف الجزاء فيدعو لتقييده امتثال الحديث .

(قوله فى تفسيره) أى تبيين حاصل معناه لما يأتى فى الشرح . **(قوله مدل)** أى مفصح . **(قوله وهى قائمة مقامهما)** قد يقال إن أما لم تقم إلا مقام مهما وما تقدم عن سيبويه فى تفسير أما زايد فذاهب لا يدل على قيامها مقام مهما وشرطها لأنه بملاحظة شرط أما المحذوف بعدها فتأمل ثم رأيت فى كلام ابن الحاجب ما يؤيد هذا البحث حيث قال هى لتفصيل ما فى نفس المتكلم من أقسام متعددة ثم قد تذكر الأقسام وقد يذكر قسم ويترك الباقى والتزموا حذف الفعل بعدها للجرى على طريقة واحدة كما التزموا حذف متعلق الظرف إذا وقع خبرا والتزموا أن يقع بينها وبين جوابها ما هو كالعوض من الفعل المحذوف والصحيح أنه جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها لغرض العوضية وكراهة تلو

يؤخذ من قوله لتلو تلوها أنه لا يجوز أن يتقدم الفاء أكثر من اسم واحد ، فلو قلت أما زيد طعامه فلا تأكل لم يجز كما نص عليه غيره . **الثالث** : لا يفصل بين أما والفاء بجملة تامة إلا إن كانت دعاء بشرط أن يتقدم الجملة فاصل ، نحو : أما اليوم رحمك الله فالأمر كذلك . **الرابع** : يفصل بين أما وبين الفاء بواحد من أمور ستة : **أحدها** المبتدأ كالآيات السابقة . **ثانيها** الخبر نحو أما فى الدار فزيد . **ثالثها** جملة الشرط نحو : ﴿ **فأما إنْ كان**

الفاء أما وللتنبيه على أن ما بعد أما هو النوع المقصود جنسه بالتفصيل من بين ما فى الجملة الواقعة بعد الفاء وكان قياسه أن لا يقع إلا مرفوعا على الابتداء لأن الغرض الحكم عليه بما بعد الفاء لكنهم خالفوا ذلك فى مواضع إيذانا من أول الأمر بأن التفصيل باعتبار الصفة التى ذلك النوع عليها فى الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه مفعولا به أو مصدرا أو غير ذلك نحو : ﴿ **فأما اليتيم فلا تقهر** ﴾ وأما إكرام الأمير فاكرم زيدا ا هـ مع بعض زيادة وحذف وصدر عبارته مبنى على أن التفصيل لازم لأما دائما وهو خلاف الراجح كما علمت .

(قوله لتضمنها معنى الشرط) الإضافة للبيان إن أريد بالشرط التعليق وحقيقية إن أريد به الأداة ومعناه التعليق وقد يبحث فى العلة بأنها إنما تنتج قيام أما مقام أداة الشرط دون قيامها مقام فعله فتأمل.

(قوله من اسم واحد) أى أو ما هو بمنزلته كجملة الشرط والجار والمجرور قال الدمامينى : وإذا امتنع بالفصل بأكثر من اسم واحد أشكل قول بعضهم فى قوله تعالى : ﴿ **فأما الإنسان إذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعمه فيقول ربى أكرمن** ﴾ [الفجر : ١٥] أن الظرف متعلق بيقول لأنه يلزم عليه الفصل بالمبتدأ ومعمول الفعل فتأمله اهـ واختار فى موضع آخر تعلقه بمضاف مقدر أى شأن الإنسان لأن نحو الشأن والقصة والخبر والنبأ والحديث يجوز إعمالها فى الظرف خاصة لتضمن معانيها الكون والحصول . قال تعالى : ﴿ **وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب** ﴾ [صٓ :٢١] ﴿ **وهل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين إذ دخلوا عليه** ﴾ [الذاريات : ٢٤] يعنى والشىء وما يتعلق به فى حكم الشىء الواحد لكن يرد عليه أنه لا يصح الأخبار عن الشأن بأنه يقول إذ الذى يقول نفس الإنسان فالأولى جعل الظرف حالا من الإنسان بناء على مجىء الحال من المبتدأ ولك دفع الاعتراض بجعل يقول على تقدير إن .

(قوله لا يفصل بين أما والفاء بجملة تامة) هذا مفهوم من التنبيه الثانى وإنما أعاده لأجل استثناء الدعائية واحترز بالتامة عن جملة الشرط . **(قوله بشرط أن يتقدم الجملة إلخ)** يوجه بأن أما قائمة مقام الفعل فلا يليها الفعل وفيه أن الدعائية لا تنحصر فى الفعلية سم وقد يجاب بأن الاسمية أجريت مجرى الفعلية لطرد الباب . **(قوله فروح إلخ)** هذا جواب أما وجواب الشرط محذوف مدلول عليه بجوابها هذا مذهب البصريين وصححه أبو حيان وغيره قال ابن هشام : وإنما ارتكب ذلك لوجهين : **أحدهما** أن القاعدة أنه إذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما إلا جواب واحد كان الجواب لأسبقهما . **الثانى** أن شرط أما قد حذف فلو حذف جوابها لحصل إجحاف بها ا هـ وزعم الأخفش أن الجواب المذكور لأما وأداة الشرط معا وأبو علىّ فى أحد قوليه أن الفاء جواب إن وجواب أما محذوف وقوله

مِن المقرّبين * فَرَوْح وريحان ﴾ [الواقعة : ٨٩] الآيات **رابعها** اسم منصوب لفظا أو محلا بالجواب نحو : ﴿ **فأما اليتيمَ فلا تقهرْ** ﴾ الآيات . **خامسها** اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء ، نحو : أما زيدا فاضربه ، وقراءة بعضهم : ﴿ **وأما ثمود فهديناهم** ﴾ [فصلت : ١٧] بالنصب . ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه ، لأن أما نائبة عن الفعل فكأنها فعل والفعل لا يلي الفعل . **سادسها** ظرف معمول لأما لما فيها من معنى الفعل الذى نابت عنه ، أو للفعل المحذوف ، نحو : أما اليوم فإنى ذاهب ، وأما فى الدار فإن زيدا جالس ، ولا يكون العامل ما بعد إن لأن خبر إن لا يتقدم عليها فكذلك معموله . هذا قول سيبويه والمازنى والجمهور ، وخالفهم المبرد

الثانى كالأول أفاده الشمنى . قال الدمامينى : ولقائل أن يقول لا نسلم أن الكلام من باب اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد بل ما بعد الفاء جواب إن وإن وجوابها جواب أما والفاء داخلة على إن تقديرا والأصل مهما يكن من شىء فإن كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح فأنيب أما مناب مهما يكن من شىء وقدم الشرط على الفاء جريا على قاعدة الفصل بين أما والفاء فالتقى فاآن الأولى فاء جواب أما والثانية فاء جواب إن فحذفت الثانية لأنها التى أوجبت الثقل ولأن الحذف بالثوانى أليق . **(قوله اسم منصوب إلخ)** قال الرضى : ويقدم على الفاء من أجزاء الجزاء المفعول به والظرف والحال والمفعول المطلق والمفعول له وإنما جاز هنا عمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها مع امتناعه فى غير أما لأن الفاء بعد أما مزحلقة عن محلها كما تقدم ولأن التقديم لأغراض مهمة سبق ذكرها فلا يلتفت معها إلى ذلك المانع الصناعى . **(قوله لفظا أو محلا)** مثال الأول ﴿**فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر**﴾ [الضحى : ٩] ومثال الثانى ﴿**وأما بنعمة ربك فحدث**﴾ [الضحى : ١١] ولذلك قال الآيات . **(قوله اسم كذلك)** أى منصوب لفظا أو محلا ومثالاه الآتيان من الأول ومثال الثانى أما الذى يكرمك فأكرمه . دمامينى . **(قوله بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه)** بأن يقال فهدينا هديناهم . **(قوله لأن أما نائبة عن الفعل إلخ)** هذا التعليل إنما ينتج وجوب تقدير العامل بعد المعمول ولا ينتج وجوب تأخيره عن الفاء ولا وجوب تقديمه على مدخولها وقد علل الأول بأن العامل المقدر هو الجواب فى الحقيقة وبأنه لو قدر قبل الفاء وبعد المعمول للزم الفصل بأكثر من واحد والثانى بأن حق المفسر بفتح السين التقديم على المفسر بكسرها . **(قوله والفعل لا يلى الفعل)** وأما زيد كان يفعل ففى كان ضميرها فاصل اهـ مغنى . ونظر الدمامينى فى التعليل بأن أما نائبة عن جملة الشرط لا فعله فقط فلا يجاور الفعل بتقدير كونه مقدما فعلا أى للفصل بالفاعل الموجود تقديرا وقد يدفع النظر بأن الفعل الذى نابت عنه أما لما لم يذكر ضعف مرفوعه عن أن يكون فاصلا بخلاف مرفوع زيد كان يفعل فتأمل . **(قوله ظرف)** بالمعنى الشامل للمجرور كما مثل . **(قوله لما فيها من معنى الفعل إلخ)** فعلى هذا تكون نائبة عن فعل الشرط معنى وعملا وعلى الثانى معنى لا عملا . **(قوله أو للفعل المحذوف)** أى الذى نابت عنه وأو لتنويع الخلاف . **(قوله نحو أما اليوم فإنى ذاهب إلخ)** لا يخفى أن القصد أن الذهاب اليوم والجلوس فى الدار فهذا مما يؤيد مذهب المبرد ومن وافقه ولا يلتفت مع أما لمانع التقديم وإن تعدد لكونه لأغراض مهمة كما سبق .

وابن درستويه والفراء والمصنف . **الخامس** : سمع أما العبيدَ فذو عبيد بالنصب ، وأما قريشا فأنا أفضلها ، وفيه دليل على أنه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شيء ، بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل ، إذ التقدير هنا مهما ذكرت ، وعلى ذلك فيخرج أما العلم فعالم ، وأما علما فعالم ، فهو أحسن مما قيل إنه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء ، أو مفعول لأجله إن كان معرفا ، وحال إن كان منكرا . وفيه دليل أيضا على أن أما ليست العاملة إذ لا يعمل الحرف فى المفعول به . **السادس** : ليس من أقسام أما التى فى قوله تعالى : ﴿ **أما ذا كنتم تعملون** ﴾ [النمل : ٨٤] ، ولا التى فى قول الشاعر :

(قوله هذا قول سيبويه إلخ) قال الدماميني : إذا عرفت أن مذهب الجمهور نحو : أما اليوم فإنى ذاهب كون الظرف معمولا لفعل الشرط أو لاما كان الفاصل بين الفاء وأما جزءا مما فى حيز فعل الشرط لا الجواب والفاء ليست مزالة من مركزها الأصلى بل هى فيه داخلة على الجواب فتلخص أن الفاصل بين أما والفاء تارة يكون جزءا من الجواب نحو : أما زيد فذاهب إذ التقدير مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وتارة يكون جزءا من متعلقات فعل الشرط نحو : أما اليوم فإنى ذاهب إذ التقدير مهما يكن من شيء اليوم وأما الفاء فى جميع التراكيب فإنما تدخل على الجواب كالمثال الأخير أو على شيء منه كالمثال الذى قبله هذا كله على مذهب الجمهور ا هـ .

(قوله وخالفهم المبرد إلخ) أى فقالوا بعمل ما بعد إن فيما قبلها مع أما خاصة نحو : أما زيدا فإنى ضارب . قال أبو حيان : وهذا لم يرد به سماع ولا يقتضيه قياس صحيح قال : وقد رجع المبرد إلى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه وقال الزجاج : رجوعه مكتوب عندى بخطه ا هـ سيوطى فعلم أن مخالفتهم ليست فى الظرف فقط وإن أوهمه صنيع الشارح نعم تخصيص الظرف قول آخر حكاه السيوطى بعد ذلك قال شيخنا : وهل هو أى قول هؤلاء بناء على جواز تقدمه أو التوسع فى المعمول راجعه ا هـ والثانى هو الظاهر أو المتعين . **(قوله سمع)** أى على قلة وضعف والراجح الكثير الرفع . نقله الرضى عن سيبويه . **(قوله بالنصب)** أى على أنه مفعول للفعل المحذوف الذى نابت عنه أما وهو ذكرت لا بأما قياسا على نصبها الظرف كما مر آنفا لأن الحرف لا ينصب المفعول به وإن نصب الظرف لنيابته عن فعل كما سيذكر الشارح ذلك تبعا للمغنى وغيره وقال الرضى على أنه مفعول به لما بعد الفاء لأن معنى ذو عبيد يملكهم ومعنى أفضلها أغلبها فى الفضل .

(قوله وعلى ذلك) أى جواب تقدير ما يليق بالمحل . **(قوله فهو أحسن إلخ)** أى لاطراده فى كل موضع وأصالة الفعل فى العمل . **(قوله مفعول مطلق إلخ)** فإنه لا يتأتى فى نحو أما العلم فذو علم أو فإنه عالم أو فلا علم له لوجود المانع من عمل ما بعد تالى الفاء فيما قبله وهذا على مذهب الجمهور وفيه ما مر . دماميني . **(قوله أو مفعول لأجله)** أى للفعل المحذوف والتقدير مهما ذكرت أحدا لأجل العلم وقوله وحال أى من مفعول الفعل المحذوف والتقدير مهما ذكرت شيئا حال كونه علما لكن تقدير المفعول على هذا معرفة أولى ليكون صاحب الحال معرفة . **(قوله ليست العاملة)** أى

[١١٧٧] * أبَا خرَاشَةَ أمَّا أنتَ ذَا نفَرٍ *(١)

بل هي فيهما كلمتان ، والتي في الآية أم المنقطعة وما الاستفهامية أدغمت الميم في الميم . والتي في البيت هي أن المصدرية وما المزيدة . وقد سبق الكلام عليها في باب كان . **السابع** : قد تبدل ميم أما الأولى ياء استثقالا للتضعيف كقوله :

[١١٧٨] رأت رَجلاً أيْمَا إذا الشَّمسُ عارَضَتْ فيَضْحَى وأيْمَا بالعَشيِّ فيخصَرُ

(**لَوْلاَ وَلَوْ مَا يَلزَمانِ الابْتِدا * إذَا امْتِناعاً بوُجُودٍ عَقَدَا**) أي للولا ولو ما استعمالان :

فيما بعدها مطلقا لأن الأصل في العامل الاطراد وأما لا تعمل في المفعول به فالظاهر أن غيره كذلك . (**قوله التي**) اسم ليس لا نعت أما .

(**قوله أم المنقطعة**) أي لمجرد الاضراب وتسميتها منقطعة على رأي الكوفيين وأما البصريون فلا يسمون أم التي لمجرد الاضراب متصلة ولا منقطعة كما سلف .

(**قوله وما الاستفهامية**) أي التي استفهم بها وحدها إن جعلت ذا موصولة أو مع ذا إن ركبت ذا مع ما وجعل المجموع اسم استفهام . (**قوله الأولى**) نعت ميم . (**قوله عارضت**) أي ارتفعت بحيث تقابل الرأس فيضحى بفتح الحاء المهملة مضارع ضحى بكسرها وفتحها أي برز ويخصر بالخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة مضارع خصر بكسر الصاد أي آلمه البرد في أطرافه ا هـ شمني فضبط البعض يحصر بالحاء المهملة خطأ وكذا ما اقتضاه صنيعه من أن قول أبي العلاء المعري :

لو اختصرتم من الإحسان زرتكم والعذب يهجر للافراط في الخصر

بالحاء المهملة خطأ وإنما هو بالخاء المعجمة .

(**فائدة**)*: قد تحذف أما ويطرد ذلك قبل الأمر والنهي نحو : ﴿ **وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر** ﴾(٢) [المدثر : ٥] ﴿ **فبذلك فليفرحوا** ﴾(٣) ولا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فتضربه بتقدير أما انظر حاشية السيوطي على المغني . (**قوله الابتداء**) أي المبتدأ كما سيشير

[١١٧٧] البيت من البسيط ، وهو لعباس بن مرادس .

[١١٧٨] البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة .

(١) صدر بيت من الشعر وعجزه .

* فــإن قـــومي لم تأكلهـــن الضبـــع *

(٢) المدثر الآية ٥ .

(٣) يونس الآية ٥٨ .

أحدهما أن يدلا على امتناع شىء لوجود غيره ، وهذا ما أراده بقوله :

* إذَا امْتناعاً بوُجودٍ عَقَدا *

أى إذا ربطا امتناع شىء بوجود غيره ولازماً بينهما ويقتضيان حينئذ مبتدأ ملتزماً فيه حذف خبره غالبا ، وقد مر بيان ذلك فى باب المبتدإ ، وجوابا كجواب لو مصدّرا بماض أو مضارع مجزوم بلم ، فإن كان الماضى مثبتا قرن باللام غالبا نحو : ﴿ لَوْلا أنتم لَكُنَّا مؤمنين ﴾ [سبأ : ٣١] ، ونحو قوله :

[١١٧٩] لَوْلاَ الإصَاخَةُ لِلْوُشَاةِ لَكَانَ لِى مِن بَعدِ سُخطِكَ فى الرِّضَاءِ رَجاءُ

وإن كان منفيا تجرد منها غالبا نحو : ﴿ ولَوْلاَ فضلُ الله عليكم ورحمتُه ما زكى منكم من أحدٍ أبداً ﴾ [النور : ٢١] وقوله :

[١١٨٠] * واللّهِ لولاَ اللّهُ ما اهْتَدَيْنا *

وقوله :

* لَوْلا ابنُ أوْسٍ نأى ما ضِيمَ صاحِبُهُ *

وقد يقترن بها المنفى كقوله :

[١١٨١] لَوْلاَ رَجَاءُ لِقاءِ الظّاعنينَ لمَا أبقتْ نواهُم لَنا رُوحاً ولا جسَدَا

وقد يخلو منها المثبت كقوله :

إليه الشارح والألف فى عقدا للتثنية . **(قوله ولازما)** عطف تفسير على ربطا . **(قوله فى باب المبتدأ)** أى عند قول المصنف وبعد لولا غالبا إلخ . **(قوله لولا الاصاخة)** بصاد مهملة وخاء معجمة أى الاستماع وقوله فى الرضا متعلق بقوله رجاء . **(قوله وإن كان منفيا)** هذا مقابل قوله فإن كان الماضى مثبتا فالضمير فى قوله وإن كان منفيا يرجع إلى الماضى ومن المعلوم أن لم لا تدخل على الماضى فقول البعض تبعا لشيخنا قوله وإن كان منفيا أى بغير لم فإن كان منفيا بها امتنعت اللام لا موقع له وقيد فى الهمع نفى الماضى هنا بأن يكون بما وهو ظاهر صنيع الشارح فلا يجوز لولاك لا قمت ولا قعدت . **(قوله وكم موطن إلخ)** تقدم الكلام عليه فى حروف الجر .

(قوله نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته إلخ) لفضحكم وعاجلكم بالعقوبة . **(قوله التحضيض)**

[١١٧٩] البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة .

[١١٨٠] الرجز لعبد الله بن روحه .

[١١٨١] البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة فى الجنى الدانى .

* لَوْلاَ زُهيرٌ جَفانى كنتُ مُنتصِرا *

وقوله :

[١١٨٢] وكَمْ مَوْطِنٍ لولاَى طِحتَ كما هَوَى بأجْرامِهِ من قُنَّةِ النِّيقِ مُنهوى

وإذا دل على الجواب دليل جاز حذفه نحو : ﴿ ولولاَ فضلُ الله عليكم ورَحمتُه وأنَّ الله توابٌ حكيم ﴾ [النور : ١٠] ، والاستعمال الثانى أن يدلا على التحضيض فيختصان بالجمل الفعلية ، ويشاركهما فى ذلك هلا وألا الموازنة لها ، وألا بالتخفيف . وقد أشار إلى ذلك بقوله : (وَبِهما التَّحضيضَ مِزْ وَهَلَّا * أَلَّا أَلاَ وأَوْلِيَنْهَا ٱلْفِعْلاَ) أى المضارع أو ما فى تأويله ، نحو : ﴿ لَوْلا تَسْتغفرونَ الله ﴾ [النمل : ٤٦] ، ونحو : ﴿ لولاَ أُنزِل علينا الملائكة ﴾ [الفرقان : ٢١] ، ونحو : ﴿ لو ما تأتينا بالملائكة ﴾ [الحجر : ٧] ، ونحو قوله : هلا تسلم ، أو ألَّا تسلم ، أو ألا تسلم فتدخل الجنة . ونحو : ﴿ ألاَ تقاتِلون قوماً نكثوا أيمانهم ﴾ [التوبة : ١٣] ، والعرض كالتحضيض ، إلا أن العرض طلب بلين ورفق ، والتحضيض طلب بحث (وقد يَلِيها) أى قد يلى هذه الأدوات (آسمٌ

مبالغة الحض يقال حضه على كذا أى رغبه فى فعله فإذا أريد تأكيد الترغيب والمبالغة فيه قيل حضضه . **(قوله الموازنة لها)** أى لهلا . **(قوله مز)** أمر ماز بمعنى ميز . **(قوله وهلا)** عطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار لجواز ذلك عند الناظم كما مر . **(قوله أو لينها)** أى هذه الأدوات الخمس . **(قوله الفعلا)** أى الخبرى إذا الطلبى لا يطلب . **(قوله أى المضارع إلخ)** قال الفارضى : قال سيبويه إنها أى الأدوات المذكورة كلها للتحضيض سواء وليها ماض أو مضارع وأبو الحسن بن بابشاذ إن وليهن المستقبل كنّ تحضيضا للفاعل على الفعل ليفعله نحو : هلا تضرب اللص وإن وليهن الماضى كن توبيخا لا تحضيضا لامتناع طلب الماضى نحو : لولا ضربت اللص أى لأى شىء ما ضربته وقال سيبويه : إن فات الماضى فلا يفوت مثل فعله اهـ ولا يبعد عندى أنهنّ بالاشتراك إذا دخلن على الماضى كن توبيخا على ترك الفعل فى الماضى وتحضيضا على فعل مثله فى المستقبل فتدبر .

(قوله والعرض كالتحضيض) أى فى كون كل طَلَبًا . **(قوله وقد يليها إلخ)** قال فى المغنى : وقد فصلت من الفعل بإذ وبإذا معمولين له وبجملة شرطية معترضة فالأول نحو : ﴿ ولولا إذ سمعتموه

[١١٨٢] البيت من الطويل ، وهو لزيد بن الحكم .

بفعلٍ مُضْمَرِ * عُلِّقَ أو بظاهِرٍ مُؤَخَّرِ) فالأول : نحو قولك : هلا زيدا تضربه ، فزيدا علق بفعل مضمر ، بمعنى أنه مفعول للفعل المضمر . **والثانى** : نحو قولك : هلا زيدا تضرب ، فزيدا علق بالفعل الظاهر الذى بعده لأنه مفرغ له .

(تنبيهات): **الأول** : ترد هذه الأدوات للتوبيخ والتنديم ، فتختص بالماضى أو ما فى تأويله ، ظاهرا أو مضمرا ، نحو : ﴿ **لَوْلا جاءُوا عليهِ بأربعةِ شُهداء** ﴾ [النور : ١٣] ، ﴿ **فلولا نصَرَهم الذين اتَّخذوا من دُونِ الله قرباناً آلِهةً** ﴾ [الأحقاف : ٢٨] ، ونحو قوله :

[١١٨٣] **تَعُدُّونَ عقرَ النِّيبِ أفضلَ مجدِكم بنى ضَوطَرَى لولا الكَمِىَّ المقنَّعا**

أى لولا تعدون الكمى ، بمعنى لولا عددتم ، لأن المراد توبيخهم على ترك عده فى الماضى ، وإنما قال تعدون على حكاية الحال ونحو قوله :

[١١٨٤] **أتيتَ بعبدِ الله فى القِدِّ مُوثَقا فهلا سعيداً ذا الخِيانةِ والغَدْرِ**

قلتم ﴾ [النور : ١٢] ﴿ **فلولا إذ جاءهم بأسنا تضرعوا** ﴾ [الأنعام : ٤٣] والثانى والثالث ﴿ **فلولا إذا بلغت الحلقوم** ﴾ [الواقعة : ٨٣] إلى (صادقين) . المعنى فهلا ترجعون الروح إذا بلغت الحلقوم إن كنتم غير مربوبين وحالتكم أنكم تشاهدون ذلك ونحن أقرب إلى المحتضر منكم بعلمنا أو بالملائكة ولكنكم لا تشاهدون ذلك ولولا الثانية تأكيد للأولى ا هـ والقسمان الأولان يشملهما النظم . **(قوله مضمر)** أى محذوف يدل عليه الكلام لفظا نحو : هلا زيدا ضربته أو معنى نحو : هلا زيدا غضبت عليه أى هلا أهنت زيدا أو تركت زيدا وقوله أو بظاهر أى مذكور . **(قوله للتوبيخ)** أى اللوم على ترك الفعل والتنديم أى الايقاع فى الندم وجعل شيخنا والبعض العطف من عطف الملزوم على اللازم وجعله من العكس صحيح بل أظهر . **(قوله تعدون عقر النيب)** جمع ناب وهى الناقة المسنة . وضوطرى بالضاد المعجمة والطاء المهملة المرأة الحمقاء . والكمى الشجاع المتكمى فى سلاحه . والمقنع الذى على رأسه بيضة حديد . شمنى . **(قوله بمعنى لولا عددتم)** وإنما لم يقدر عدتم من أول وهلة لأنه لا دليل عليه إذ الفعل المذكور المشعر بالمحذوف مضارع .

(قوله لأن المراد إلخ) قال الدمامينى : يصح أن يراد تحضيضهم على عده فى المستقبل وهو متضمن لتوبيخهم على تركه فى الماضى . **(قوله فى القد)** بكسر القاف سير من جلد غير مدبوغ سم .

[١١٨٣] قاله جرير ــ من قصيدة من الطويل يهجو بها الفرزدق ــ تعدون أى تحسبون ، فيقتضى مفعولين أحدهما . عقر النيب ــ بكسر النون ــ جمع ناب : وهى المسنة من النوق ، والآخر أفضل مجدكم . وبنى ضوطرى : منادى حذف منه حرف النداء . ورماهم بالحمق بذلك ، لأن الضوطرى المرأة الحمقاء وزنها فوعلى . والشاهد فى لولا الكمى ، حيث نصب بالفعل المقدّر بعد لولا : أى لولا تلقون الكمىّ أو تبادرون ونحو ذلك ، وهو المتغطى بالسلاح . والمقنعا : صفته ، وهو الذى عليه مغفر أو بيضة .

[١١٨٤] هو من الطويل . والقدّ ــ بكسر القاف وتشديد الدال ــ سير يقد من جلد غير مدبوغ . وموثقا حال من عبد الله . والشاهد فى سعيد ، حيث نصب بعد حرف التحضيض بتقدير العامل ، إذ التقدير : فهلا أسرت سعيدا أو قيدت أو أوثقت . وذا الخيانة : صفته . والغدر عطف على الخيانة .

أى فهلا أسرت سعيدا . **الثانى** : قد يقع بعد حرف التحضيض مبتدأ وخبر فيقدر المضمر كان الشانية كقوله :

[١١٨٥] ونُبِّئْتُ ليلى أُرسَلتْ بشفاعة إلَيَّ فَهَلَّا نفسُ لَيلى شَفيعُها

أى فهلا كان الشأن نفس ليلى شفيعها . **الثالث** : المشهور أن حروف التحضيض أربعة وهى : لولا ولو ما وهلا وألاَّ بالتشديد ، ولهذا لم يذكر فى التسهيل والكافية سواهن . وأما ألا بالتخفيف فهى حرف عرض ، فذكره لها مع حروف التحضيض يحتمل أن يريد أنها قد تأتى للتحضيض ، ويحتمل أن يكون ذكرها معهن لمشاركتها لهن فى الاختصاص بالفعل وقرب معناها من معناهنّ ؛ ويؤيده قوله فى شرح الكافية : وألحق بحروف التحضيض فى الاختصاص بالفعل ألا المقصود بها العرض نحو ألا تزورنا .

(خاتمة)*: أصل لولا ولو ما : لو ركبت مع لا وما ، وهلا مركبة من : هل

(قوله فيقدر المضمر) أى الفعل المضمر . **(قوله أرسلت)** فى محل نصب مفعول ثالث لنبئت وقوله بشفاعة أى بذى شفاعة يشفع لها . **(قوله أى فهلا كان الشأن نفس ليلى شفيعها)** أى ليحصل اللقاء ولأنه لا أكرم عليه منها حتى يشفع لها عنده بدليل قوله بعد هذا البيت :

أأكرم من ليلى علىّ فتبتغى به الجاه أم كنت امرأ لا أطيعها

فنفس مبتدأ وشفيعها خبر أو بالعكس والجملة خبر كان الشانية المحذوفة وكان هنا بمعنى يكون لوقوعها بعد حرف التحضيض وإنما لم يقدر يكون من أوّل وهلة لأن المعهود فى غير هذا الموضع تقدير كان فحمل عليه هذا الموضع وقيل التقدير فهلا تشفع نفس ليلى لأن الإضمار من جنس المذكور أقيس . قال فى المغنى : وشفيعها على هذا خبر لمحذوف أى هى شفيعها . **(قوله ويحتمل أن يكون إلخ)** استشكل بتسلط مز التحضيض عليها . وأجيب بأن المراد مزه بمجموع الأدوات الخمس . **(قوله وقرب معناها من معناهنّ)** لاجتماع المعنيين فى مطلق الطلب . **(قوله أصل لولا ولو ما إلخ)** عبارة الفارضى والأجود أن أدوات التحضيض كلها مفردة وقيل مركبة فهلا من هل ولا النافية ولولا ولو ما من لو وحرف النفى وألا بالتشديد من أن ولا فقلبت النون لا ما وأدغمت وقيل أصلها هلا ا هـ

[١١٨٥] ذكر مستوفى فى شواهد الإضافة وفى شواهد لو أيضا . والشاهد فيه ههنا فى حذف الفعل بعد هلا التى للتحضيض . والتقدير : فهلا كان الشأن نفس ليلى شفيعها .

ولا ، وألا يجوز أن تكون هلا ؛ فأبدل من الهاء همزة . وقد يلي الفعل لولا غير مفهمة تحضيضا كقوله :

[١١٨٦] أنتَ المباركُ والميمونُ سيرتُه لَوْلاَ تقوِّمُ دَرْءَ القومِ لاختلفُوا

فتؤول بلو لم : أى لو لم تقوم ، أو تجعل المختصة بالأسماء والفعل صلة لأن مقدرة على حد تسمع بالمعيدى . والله تعالى أعلم .

[الإِخْبَارُ بالَّذِى والأَلِفِ واللاَّمِ]

الباء فى قوله بالذى : للسببية لا للتعدية لدخولها على المخبر عنه ، لأن الذى يجعل فى هذا الباب مبتدأ لا خبرا كما ستقف عليه ، فهو فى الحقيقة مخبر عنه ، فإذا قيل : أخبر عن زيد من قام زيد ، فالمعنى : أخبر عن مسمى زيد بواسطة تعبيرك عنه بالذى ؛ وهذا الباب وضعه النحويون للتدريب فى الأحكام النحوية ، كما وضع

وقال قبل ذلك ألا المخففة بسيطة فى التحضيض وقيل مركبة وأما التى للعرض وألا الاستفتاحية فبسيطة كما سبق فى باب لا ا هـ . **(قوله لولا تقوم)** أى تعدل وقوله درء القوم قال فى القاموس : الدرء الميل والعوج فى القناة ونحوها . **(قوله فتؤول بلو لم)** فتكون لو الامتناعية داخلة على لا النافية وقوله أو تجعل المختصة بالأسماء فتكون لولا الامتناعية والدليل على حملها بأحد هذين المعنين السياق وقرن جوابها باللام .

[الإخبار بالذى والألف واللام]

مثلهما التى ومثنى الذى والتى وجمعهما وأما غير ذلك من الموصولات فلا يخبر به . **(قوله للسببية)** فمعنى أخبر عن زيد من قام زيد بالذى أخبر عن زيد بسبب التعبير عنه بالذى وقال ابن الحاجب : إنها باء الاستعانة أى أخبر عن زيد متوصلا إلى هذا الإخبار المقصود بالذى وقال أبو حيان : إنها بمعنى عن ا هـ سم وعلى الأخير عن فى قولنا عن زيد مثلا بمعنى الباء وأشار فى التوضيح إلى أنه متعلق بمتعلق بمحذوف حال أى معبرا بهذا اللفظ . **(قوله أخبر عن مسمى زيد بواسطة إلخ)** يعنى أن مسمى زيد مخبر عنه معبرا عنه بالذى وخبر معبرا عنه بزيد .

(قوله وضعه النحويون إلخ) وبنوه على أبواب النحو كباب الفاعل والمبتدأ والخبر ونواسخهما وجميع المفعولات وغيرها ليمكنوا الطالب من استحضار الأحكام النحوية وليكون له بالامتحان ملكة يقوى بها على التصرف فإنهم إذا قالوا أخبر عن الاسم الفلانى من الجملة الفلانية بالذى بعد بيانهم طريقة الإخبار به فلابد من تذكر كثير من المسائل وتدقيق النظر فيها حتى يعلم هل ذلك الاسم مما يصح الإخبار عنه أو يمتنع . **(قوله للتدريب)** أى التمرين والتجريب .

[١١٨٦] البيت من البسيط .

التصريفيون مسائل التمرين فى القواعد التصريفية . وبعضهم يسمى هذا الباب باب السبك . قال الشارح : وكثيرا ما يصار إلى هذا الأخبار لقصد الاختصاص أو تقوى الحكم أو تشويق السامع أو إجابة الممتحن انتهى .

والكلام فى هذا الباب فى أمرين : **الأول** فى حقيقة ما يخبر عنه ، **والثانى** فى شروطه . وقد أشار إلى الأول بقوله : **(ما قِيلَ أخْبِرْ عنه بالَّذى خَبَرْ * عَنِ الَّذِى مُبتدأً قَبلُ آسْتَقَرْ)** ما موصولة مبتدأ ، وخبر خبرها ، ومبتدأ حال من الذى الثانى ، والذى الأول والثانى فى البيت لا يحتاجان إلى صلة ، لأنه إنما أراد تعليق الحكم على لفظهما لا أنهما موصولان ، والتقدير . ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ ـ أعنى الذى ـ هو خبر عن لفظ الذى حال كونه مبتدأ مستقرا أولا **(ومَا سِواهما)** أى ما سوى الذى وخبره **(فَوَسْطَهُ صِلَةٌ * عائِدُها)**

(قوله كما وضع التصريفيون إلخ) فكما يقال على جهة الامتحان للطالب كيف تبنى من قرأ مثل جعفر وما أشبهه يقال كيف تخبر عن هذا الاسم بالذى ونحوه فكما لا يحسن أن يبنى من اللفظة غيرها إلا من برع فى التصريف لا يعرف حقيقة الإخبار بالذى ونحوه إلا من نبغ فى علم العربية ا هـ سندوبى . وإذا بنيت من قرأ مثال جعفر قلت : قرآى والأصل قرأأ بهمزتين فقلبت الثانية ياء ثم الياء ألفا وفى الأشباه والنظائر النحوية للسيوطى . قال ابن جنى : قال أبو على الفارسى سألت ابن خالويه بالشام عن مسألة فما عرف السؤال بعد أن أعدته ثلاث مرات وهى كيف تبنى من وأى مثل كوكب على قراءة من قرأ قد افلح بنقل حركة الهمزة على الدال وحذفها ثم تجمعه بالواو والنون ثم تضيفه إلى نفسك وجوابها أنه فى الأصل ووأى نحو كوكب فانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ووأى ثم نقلت حركة الهمزة إلى الواو الساكنة وحذفت فصار ووا فاجتمع واوان فى أول الكلمة فقلبت الأولى همزة فصار أوا فإذا جمعته بالواو والنون قلت : أوون بحذف الألف لالتقائها ساكنة مع واو الجمع كما فى مصطفون فإذا أضفته إلى نفسك . قلت : أوىّ بحذف نون الجمع للإضافة وقلب واو الجمع ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون وادغام الياء فى الياء ا هـ ملخصا وهذه القصة مما يؤيد عد ابن هشام فى المغنى ابن خالويه من النحاة الضعفاء . **(قوله باب السبك)** أى سبك كلام من كلام آخر كما أفاده الشارح فى التوضيح . **(قوله وكثيرا ما يصار إلى هذا الإخبار)** أى لا بقيد كونه عن مسمى اسم فى تركيب آخر فافهم . **(قوله لقصد الاختصاص)** كقولك الذى قام زيد ردا على من قال : قام عمرو أو قال : قام زيد وعمر أو إزالة لشك الشاك فى القائم . **(قوله أو تقوى الحكم)** لأن فى هذا الإخبار إسنادين إلى الضمير وإلى الظاهر فهو أقوى مما فيه إسناد واحد . **(قوله أو تشويق السامع)** كقول واصف ناقة صالح عليه الصلاة والسلام :

والـذى حـارت البريـة فيـه حيـوان مستحـدث مـن جماد

ابن غازى . **(قوله قبل)** ظاهره وجوب تقديم المبتدأ فى هذا الباب على الخبر وعليه نص جماعة من النحاة وفى البسيط أن ذلك على جهة الأولى والأحسن وأنه يصح أن تقول زيد الذى ضرب عمرًا

وهو ضمير الموصول (**خَلَفَ مُعطِى التَّكْمِلَهْ**) وهو الخبر فيما كان له من فاعلية أو مفعولية أو غيرهما (**قوله نحوُ الذى ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ فذا * ضَرَبتُ زَيْداً كانَ فاذرِ المَأخذا**) أى إذا قيل لك : أخبر عن زيد من ضربت زيدا ، قلت : الذى ضربته زيد ، فتصدر الجملة بالذى مبتدأ ، وتؤخر زيدا وهو المخبر عنه فتجعله خبرا عن الذى ، وتجعل ما بينهما صلة الذى ، وتجعل فى موضع زيد الذى أخرته ضميرا عائدا على الموصول . ولو قيل لك أخبر عن التاء من هذا المثال ، قلت : الذى ضرب زيدا أنا ففعلت به ما ذكر ، إلا أن التاء ضمير متصل لا يمكن تأخيرها مع بقاء الاتصال . وإن قيل أخبر عن زيد من قولك زيد أبوك ، قلت الذى هو أبوك زيد ، أو عن أبوك قلت الذى هو زيد أبوك (**وباللَّذَيْنِ والَّذِينَ والتى * أخبِرْ مُراعياً وِفَاقَ المُثْبَتِ**) وهو ما قيل لك أخبر عنه فى التثنية والجمع والتأنيث ،

وعلى الجواز المبرد . أفاده المرادى . (**قوله وما سواهما**) أى من بقية الجملة . (**قوله عائدها خلف معطى التكملة**) أى خلف الاسم الذى يكمل به الكلام بعد تركيب الاخبار وكلامه يفيد أن الضمير الذى يخلف الاسم المتأخر لابد من مطابقته للموصول لكونه عائده ويلزم عند الجمهور كونه غائبا لأنه عائد على غائب لأن الموصول فى حكم الغائب ولو خلف ضمير متكلم أو مخاطب وأجاز بعضهم مطابقته للخبر فى التكلم والخطاب كأن يقال فى الاخبار عن تاء ضربت بالفتح الذى ضربت أنت وعن تاء ضربت بالضم الذى ضربت أنا كذا فى المرادى وإنما منع الجمهور ذلك هنا مع تجويزهم أنت الذى قام وأنت الذى قمت لأنه يلزم هنا أن تكون فائدة الخبر حالة فى المبتدأ وذلك خطأ بخلافه هناك . واعلم أنه لو كان الاخبار عن زيد من جاء زيد وعمرو وجب توكيد الخلف المستتر ليحصل الفصل بينه وبين المعطوف عليه فيصح العطف تقول الذى جاء هو وعمرو زيد فلفظ هو توكيد للضمير المستتر الذى هو خلف وأنه لو كان الاخبار عن زيد من مررت بزيد وعمرو احتيج إلى إعادة الجار فى العطف على الخلف بناء على اشتراط ذلك فى العطف على الضمير المجرور تقول الذى مررت به وبعمرو زيد وهكذا ا هـ يس . وقوله لأنه يلزم هنا أن تكون فائدة الخبر حالة فى المبتدأ لأنه حينئذ يعلم التكلم والخطاب قبل الخبر .

(**قوله فيما كان له**) متعلق بخلف وقوله أو غيرهما كالمبتدئية والخبرية . (**قوله فتصدر الجملة إلخ**) حاصلة خمسة أعمال تصدير الجملة بالذى وتأخير زيد ورفعه وأشار إليه بقوله فتجعله خبرا عن الذى وجعل ما بينهما صلة وأن تجعل فى مكان زيد الذى نقلته عنه ضميرا مطابقا له فى معناه وإعرابه . (**قوله قلت الذى هو زيد أبوك**) صوابه الذى زيد هو أبوك بتأخير هو عن زيد ليكون فى موضع المخبر عنه . (**قوله وباللذين إلخ**) ظاهر كلام المتن والشرح لا يفيد جواز الإخبار باللتين واللاتى ويفيده قول التوضيح باب الإخبار بالذى وفروعه لأن التى وفروعها من فروع الذى ا هـ سم ولو قال المصنف :

* وبفـروع للـذى نحو التـى *

كما تراعى وفاقه فى الافراد والتذكير . فإذا قيل لك : أخبر عن الزيدين من نحو بلغ الزيدين العمرين رسالة ، قلت : اللذان بلغا العمرين رسالة الزيدان ، أو عن العمرين قلت : الذين بلغهم الزيدان رسالة العمرون ، أو عن الرسالة قلت : التى بلغها الزيدان العمرين رسالة ، فتقدم الضمير وتصله ، لأنه إذا أمكن الوصل لم يجز العدول إلى الفصل ، وحينئذ يجوز حذفه لأنه عائد متصل منصوب بالفعل . ثم أشار إلى الثانى وهو ما فى شروط المخبر عنه بقوله : **(قَبولُ تأخيرٍ وتعريفٍ لِما * أُخبرَ عنهُ هَهنا قَدْ حُتِمَا . كذا الغِنى عنهُ بأجنَبِيِّ أَوْ * بِمُضْمَرٍ شرْطٌ فراعِ ما رَعَوْا)** اعلم أن الإخبار إن كان بالذى أو أحد فروعه اشترط للمخبر عنه تسعة أمور :

الأول : قبوله التأخير فلا يخبر عن أيهم من قولك أيهم فى الدار لأنك تقول حينئذ الذى هو فى الدار أيهم ، فيخرج الاستفهام عما له من وجوب الصدرية ، وكذا القول فى جمع أسماء الاستفهام والشرط وكم الخبرية وما التعجبية وضمير الشأن ، فلا يخبر عن

لدخل فى كلامه اللتان واللاتى واللائى والألى . **(قوله فى التثنية إلخ)** متعلق بقول المصنف وفاق بمعنى الموافقة . **(قوله فإذا قيل لك أخبر إلخ)** وإذا قيل لك أخبر عن الهندات من ضربت الهندات قلت اللاتى ضربتهن الهندات . قال فى الارتشاف : ويستوى الموصول بغيره فى الإخبار فإذا أخبرت عن الذى من ضربت الذى ضربته تقول الذى ضربته الذى ضربته ا هـ فارضى فتجعل مكان الموصول وصلته ضميرا لأنهما شيء واحد وتجعل الموصول وصلته خبرا كما فى الهمع . قال سم : قياس ذلك أن يقال فى الإخبار عن الذى من قولك الذى فى داره زيد عمرو الذى هو عمرو الذى فى داره زيد . **(قوله فتقدم الضمير وتصله)** مراده بالضمير ضمير العمرين فى مثال الإخبار عنهم وضمير الرسالة فى مثال الإخبار عنها أى وكان حق الضمير لولا وجوب الاتصال حيث أمكن أن يكون مكان مرجعه منفصلا لكونه خلفه . **(قوله وحينئذ)** أى حين إذ قدمت الضمير ووصلته . **(قوله قد حتما)** خبر قبول وألفه للاطلاق وإن زعم السندوبى أنها للتثنية . **(قوله الأول قبوله التأخير)** ليكون خبرا فإن الخبر هنا واجب التأخير عند الجمهور . **(قوله فلا يخبر عن أيهم إلخ)** كذا لا يخبر عن ضمير الفصل لئلا يخرج عما له من لزوم التوسط ا هـ زكريا وهو إنما يظهر على القول بأنه اسم أما على الصحيح من أنه حرف على صورة ضمير الرفع المنفصل فعدم الإخبار عنه لعدم اسميته اللازمة للمخبر عنه ثم من أجاز تقديم الخبر فى هذا الباب كابن عصفور والمبرد أجاز الإخبار عن أيهم ونحوه مع المتقدم على المبتدأ فيقال أيهم الذى هو فى الدار على أن أيهم خبر مقدم . **(قوله وكم الخبرية وما التعجبية)** فلا يقال فى كم عبد لى وما أحسن زيدا الذى هو لى كم عبد ولا الذى هو أحسن زيدا ما . **(قوله وضمير الشأن)** فى جعله من لازم الصدر نظر لأنه يقتضى أن العوامل لا تتقدم عليه وقد قالوا فى قوله :

* إذا مت كان الناس نصفان *

شيء منها لما ذكرته . وفى التسهيل أن الشرط أن يقبل الاسم أو خلفه التأخير ، وذلك لأن الضمير المتصل يخبر عنه مع أنه لا يتأخر ولكن يتأخر خلفه وهو الضمير المنفصل كما مرّ .

الثانى : قبوله التعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز لأنهما ملازمان للتنكير فلا يصح جعل المضمر مكانهما لأنه ملازم للتعريف ، وهذا القيد لم يذكره فى التسهيل .

الثالث : قبول الاستغناء عنه بأجنبى ، فلا يخبر عن اسم لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبى ضميرا كان أو ظاهرا . فالضمير كالهاء من نحو زيد ضربته لأنه لا يستغنى عنها بأجنبى كعمرو وبكر ، فلو أخبرت عنها لقلت الذى زيد ضربته هو ، فالضمير المنفصل هو الذى كان متصلا بالفعل قبل الإخبار ، والضمير المتصل الآن خلف عن ذلك الضمير

إن اسم كان ضمير شأن وفى قوله تعالى : ﴿ **أن الحمد لله** ﴾ [يونس : ١٠] إن اسم أن ضمير شأن . قاله ابن جماعة وحينئذ فامتناع الإخبار عنه إنما هو لما يلزم عليه من تقديم مفسره الذى هو مرجعه عليه مع أنه يجب تأخيره عنه إذ هو مما يعود على متأخر لفظا ورتبة . **(قوله فلا يخبر عن الحال والتمييز)** لأنك لو قلت فى جاء زيد ضاحكا وملكت تسعين نعجة الذى جاء زيد إياه ضاحك والتى ملكت تسعين إياها نعجة لكنت نصبت الضمير المنفصل فى الأول على الحال وفى الثانى على التمييز وذلك ممتنع . قال السندوبى : فإن قلت هل يجوز ذلك على مذهب من جوز تعريفهما . قلت : لم أره منقولا والظاهر نعم لأن الحكم يدور مع العلة وجودا وعدما فتدبر ا هـ . **(قوله لم يذكره فى التسهيل)** أى استغناء عنه بالشرط الرابع الآتى المعبر عنه فى التسهيل بقوله منوبا عنه بضمير قال شراحه أبو حيان ومتابعوه المرادى وابن عقيل وناظر الجيش والشمنى واللفظ له أى عن ذلك الاسم الذى تريد أن تخبر عنه وتحرز بذلك من الأسماء التى لا يجوز إضمارها كالحال والتمييز والأسماء العاملة عمل الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والمصادر والصفات المشبهة وأسماء الأفعال . كذا فى التصريح وإنما لم ينب الضمير عن الأسماء العاملة عمل الفعل لأن ضميرها لا يعمل عملها وإخراجها بالشرط الرابع كما مر أولى من إخراجها بالشرط الثانى كما صنع البعض .

(قوله قبول الاستغناء عنه بأجنبى) أى صحة وضع أجنبى موضعه وهذا يفيد جواز الإخبار عن ضمير الغائب الذى يجوز الاستغناء عنه بأجنبى وله صورتان إحداهما أن يكون عائد الاسم من جملة أخرى نحو : أن يذكر إنسان فتقول لقيته فيجوز الإخبار عن الهاء فيقال الذى لقيته هو وصرح بذلك المصنف والأخرى أن يكون عائدا على بعض الجملة إلا أنه غير محتاج إليه للربط نحو ضرب زيد غلامه فلا يمتنع على مقتضى كلامه الإخبار عن الهاء لأنه يجوز أن يخلفها الأجنبى نحو : الذى ضرب زيد غلامه هو ا هـ مرادى . ويفيد أيضا عدم جواز الإخبار عن الضمير فى قائم إذ لا يستغنى عنه بأجنبى لا يجوز زيد قائم عمرو . سم . **(قوله ضميرا كان أو ظاهرا)** تعميم فى الاسم الذى لا

الذى كان متصلا ، ففصلته وأخرته ، ثم هذا الضمير المتصل إن قدرته رابطا للخبر بالمبتدأ الذى هو زيد بقى الموصول بلا عائد وانخرمت قاعدة الباب ، وإن قدرته عائدا على الموصول بقى الخبر بلا رابط ، والظاهر كاسم الإشارة فى نحو : ﴿ **ولباسُ التقوى ذلك خير** ﴾ [الأعراف : ٢٦] ، وغيره مما حصل به الربط ، فإنه لو أخبر عنه لزم المحذور السابق ، وكالأسماء الواقعة فى الأمثال ، نحو الكلاب فى قولهم . الكلاب على البقر ، فلا يجوز أن تقول التى هى على البقر الكلاب لأن الكلاب لا يستغنى عنه بأجنبى لأن الأمثال لا تغير .

الرابع : قبوله الاستغناء عنه بالضمير فلا يخبر عن الاسم المجرور بحتى أو بمذ أو بمنذ لأنهن لا يجررن إلا الظاهر ، والأخبار يستدعى إقامة ضمير مقام المخبر عنه كما تقدم ، ففى نحو قولك : سرّ أبا زيد قرب من عمرو الكريم ، ويجوز الإخبار عن زيد ويمتنع عن الباق لأن الضمير لا يخلفهن ، أما الأب فلأن الضمير لا يضاف ، وأما القرب فلأن الضمير لا يتعلق به جار ومجرور ولا غيره ، وأما عمرو والكريم فلأن الضمير لا يوصف ولا يوصف به . نعم إن أخبرت عن المضاف والمضاف إليه معا أو عن العامل والمعمول معا أو عن الموصوف وصفته معا جاز لصحة الاستغناء حينئذ بالضمير عن المخبر عنه ، فتقول فى الأخبار عن المضاف مع المضاف إليه : الذى سره قرب من عمرو الكريم أبو زيد ، وعن العامل مع المعمول الذى سر أبا زيد قرب من عمرو الكريم ، وعن الموصوف مع صفته الذى سر أبا زيد قرب منه عمرو الكريم .

يجوز الاستغناء عنه بأجنبى . **(قوله المتصل الآن)** أى بالفعل . **(قوله وإن قدرته عائدا على الموصول إلخ)** ولا يجوز تقديره راجعا لهما لأن الضمير الواحد لا يعود لشيئين نعم كان يمكن جعله لأحدهما وتقدير عائد الآخر بما يناسب الحال . سم . **(قوله كاسم الإشارة إلخ)** فلا يقال الذى لباس التقوى هو خير ذلك .

(قوله وغيره مما حصل به الربط) فلا يخبر عن زيدا من زيد ضربت زيدا فلا يقال الذى زيد ضربته زيد لأن زيدا رابط . **(قوله التى هى على البقر)** كان المناسب التى إياها على البقر لأن الكلاب منصوبة . **(قوله الاستغناء عنه بالضمير)** خرج ما لا يجوز إضماره كالأسماء العاملة عمل الفعل كما مرّ . **(قوله لا يجررن إلا الظاهر)** قد يتبادر إلى الذهن جواز الإخبار عن مجرور ربّ لأنها تجر الضمير ولكن التحقيق أنه لا يجوز لأن الضمير حينئذ يعود على ما قبل رب وهو الموصول وإنما يعود ضمير رب على ما بعده وذلك ليحصل له به إبهام يقرب به من النكرة . فإن قلت : إذا قلت فى رب رجل قام الذى ربه قام رجل فإنما تجعل العائد ضمير قام لا ربه قلنا القاعدة فى باب الإخبار أن الضمير العائد خلف الظاهر المؤخر لا ضمير آخر ثم إن الضمير فى ربه لابد له من تمييز ولا تمييز هنا . دماميني . **(قوله أو عن العامل والمعمول معا)** كان عليه أن يزيد وصفة المعمول لأن الإخبار عن الثلاثة كما يدل عليه البيان الآتى . **(قوله وعن العامل مع المعمول الذى سر إلخ)** فالخلف ضمير مستتر فى سر لإمكان

الخامس : جواز استعماله مرفوعا ، فلا يخبر عن لازم النصب كسبحان وعند .

السادس : جواز وروده فى الإثبات فلا يخبر عن أحد وديار وعريب لئلا يخرج عما لزمه من الاستعمال فى النفى .

السابع : أن يكون فى جملة خبرية فلا يخبر عن اسم فى جملة طلبية ، لأن الجملة بعد الإخبار تجعل صلة والطلبية لا تكون صلة .

الثامن : أن لا يكون فى إحدى جملتين مستقلتين نحو : زيد من قولك قام زيد وقعد عمرو ، وإلا يلزم بعد الإخبار عطف ما ليس صلة على الذى استقر أنه الصلة بغير الفاء فإن كانتا غير مستقلتين بأن كانتا فى حكم الجملة الواحدة كجملتى الشرط والجزاء ، وكما لو كان العطف بالفاء أو كان فى الأخرى ضمير الاسم المخبر عنه جاز الإخبار لانتفاء المحذور المذكور . ففى نحو أن قام زيد قام عمرو تقول فى الإخبار عن زيد : الذى إن قام قام عمرو زيد ، وعن عمرو الذى إن قام زيد قام عمرو ، وفى نحو : قام زيد فقعد عمرو تقول فى الإخبار عن زيد : الذى قام فقعد عمرو زيد ، وعن عمرو : الذى قام

استتاره فلا يعدل إلى الانفصال بتأخيره إلى محله . تصريح . **(قوله فلا يخبر عن لازم النصب)** قال المرادى : ولا عن لازم الرفع نحو : أيمن الله وفيه نظر اهـ زكريا . وقد يجاب بأنه لما لزم حالا واحدا وهو الرفع على وجه مخصوص وهو الرفع على الابتدائية أو الخبرية فى القسم كان غير متصرف والإخبار يقتضى تصرفه لأنه وإن لزم الرفع على الخبرية إلا أنه ليس خبرا فى القسم . سم .

(قوله فلا يخبر عن أحد) أى فى نحو : ما جاءنى من أحد لأنه لو قيل الذى ما جاءنى أحد لزم وقوع أحد فى الإثبات وهو ممتنع عند الجمهور . زكريا . **(قوله أن يكون فى جملة خبرية)** أى ليتأتى الإتيان بصلة للموصول كما ذكره الشارح فلا يخبر عن اسم ليت ولعلّ وخبرهما ما لم يكونا بعض جملة خبرية نحو : قال زيد ليت عمرا قائم أو لعل بكرا فاضل فيقال الذى قال زيد ليته قائم عمرو أو ليت عمرا هو قائم والذى قال زيد لعله فاضل بكر أو لعل بكرا هو فاضل ومما لا يتصور الإخبار عنه معمول لكن لأن لكن لا تقع صلة وإن كانت خبرية لئلا يلزم الإستدراك من غير مستدرك **(قوله فلا يخبر عن اسم فى جملة طلبية)** محله ما لم يكن بعض جملة خبرية وإلا جاز الإخبار عنه نحو : قال زيد اضرب عمرا ومنطوق زيد اضرب عمرا على قياس ما مر .

(قوله مستقلتين) أى لا رابط لإحداهما بالأخرى مما سيأتى . **(قوله عطف ما ليس صلة إلخ)** هلا زاد أو العطف ما ليس صلة بغير الفاء ليكون شاملا لما إذا أخبر عن الاسم من الجملة الثانية نحو عمرو فى المثال . سم . **(قوله بغير الفاء)** هذا إن لم تجعل الواو للحال وإلا جاز كما فى الفارضى . **(قوله أو كان فى الأخرى)** أى الجملة المغايرة للجملة المشتملة على الضمير الخلف . **(قوله لانتفاء المحذور المذكور)** وهو عطف ما ليس صلة على ما استقر أنه الصلة أو العكس . **(قوله ففى نحو إلخ)** تصوير

زيد فقعد عمرو ، لأن ما فى الفاء من معنى السببية نزل الجملتين منزلة الشرط والجزاء . وفى نحو قام زيد وقعد عنده عمرو ، تقول فى الإخبار عن زيد : الذى قام وقعد عنده عمرو زيد ، وعن عمرو : الذى قام زيد وقعد عنده عمرو ، وفى نحو ضربنى وضربت زيدا ، ونحو أكرمنى وأكرمته عمرو ، تقول فى الإخبار عن زيد : الذى ضربنى وضربته

للأقسام الثلاثة قبله على اللف والنشر المرتب لكن عدد أمثلة القسم الثالث . **(قوله وعن عمرو الذى قام زيد وقعد عنده عمرو)** كان الصواب إسقاطه لأن المحذور موجود فيه وهو عطف ما يصلح للصلة بغير الفاء على ما لا يصلح لها لأن الجملة الأولى ليس فيها عائد . أفاده سم . ولأن فيه خروجا عن الممثل له لأن المشتمل على الضمير فى حال الإخبار عن عمرو ليس الجملة الأخرى أى المغايرة للجملة المشتملة على الضمير الخلف بل الجملة المشتملة على الخلف فافهم .

(قوله وفى نحو ضربنى إلخ) وتقول فى الإخبار عن الياء فى هذا المثال الذى ضربه وضرب زيدا أنا فتأتى بدل كل من الياء والتاء بضمير الغيبة وهو الهاء فى الأول والضمير المستتر فى الثانى لأنهما راجعان للموصول وهو غائب وكذا إذا أخبرت عن التاء . ا هـ سم . واعلم أن هذا المثال وما بعده من أمثلة ما إذا كان فى الجملة الأخرى ضمير الاسم المخبر عنه لأن المراد بالأخرى الجملة المغايرة للجملة المشتملة على الضمير الخلف عن الاسم الظاهر أعم من أن تكون هذه الجملة المغايرة أولى كهذا المثال أو ثانية كالذى بعده واعترض البعض على الشارح بأن الصواب إسقاط المثالين لأن كلا من الجملتين بعد الإخبار فيه عائد كما لا يخفى فلا يكون من كون الجملتين فى حكم الجملة الواحدة وهو ساقط لأن من صور كونهما فى حكم الواحدة اشتمال كل على ضمير كما هو صريح كلام الشارح سابقا حيث قال فإن كانتا غير مستقلتين بأن كانتا فى حكم الجملة الواحدة كجملتى الشرط والجزاء وكما لو كان العطف بالفاء أو كان فى الأخرى ضمير الاسم المخبر عنه ومعنى كونهما فى حكم الجملة الواحدة صلاحية وقوعهما معا صلة كصلاحية وقوع الجملة الواحدة صلة على أن هذا الاعتراض لو سلم لتوجه على قوله وفى نحو : قام زيد وقعد عنده عمرو إلخ أيضا لاشتمال كل من الجملتين بعد الإخبار عن زيد على ضمير فلا تغفل .

(فائدتان): **الأولى** : قال فى التسهيل : وإن كانت الجملة ذات تنازع فى العمل لم يغير الترتيب ما لم يكن الموصول الألف واللام والمخبر عنه غير المتنازع فيه فإن كان ذانك أى وجد الأمران قدم المتنازع فيه معمولا لأول المتنازعين وإن كان قبل معمولا للثانى ا هـ قال الدمامينى : فتقول فى الإخبار عن التاء من ضربت وضربنى زيد الضارب زيدا والضاربه هو أنا قدمت زيدا وجعلته معمولا للأول لأنه كان يطلبه منصوبا وأضمرت فى الوصف الأول ضمير غائب عوضا عن ضمير المتكلم ليصح أن يكون عائدا على أل مستترا لجريان الوصف على من هو له لأن أل نفس أنا وفاعل الضرب فى المعنى أنا ثم جئت بموصول ثان لأن أل لا تفصل من صلتها فلا يصح أن تعطف وصفا على وصف هو صلة

زيد ، وعن عمرو : الذى أكرمنى وأكرمته عمرو .

التاسع : إمكان الاستفادة ، فلا يخبر عن اسم ليس تحته معنى كثوانى الأعلام نحو بكر ـ من أبى بكر ـ إذ لا يمكن أن يكون خبرا عن شيء .

(تنبيهات): **الأول** : الشرط الرابع فى كلامه مغن عن اشتراط الثانى لأن ما لا يقبل التعريف لا يقبل الإضمار ، وقد نبه فى شرح الكافية على أنه ذكره زيادة فى البيان . **الثانى** : أو ـ فى قوله أو بمضمر ـ بمعنى الواو لما بان لك أن الشروط المذكورة فى النظم أربعة وأن الثالث والرابع لا يغنى أحدهما عن الآخر ، وقد عطف فى الكافية ثلاثة شروط بأو فقال :

وشَرْطُ آلِاسْمِ مُخْبَرَاً عنهُ هُنا جَوازُ تَأْخيرٍ ورَفْعٌ وغِنَى
عنهُ بِأجْنَبِيٍّ أوْ بِمُضْمَرِ أوْ مُثْبَتٌ أوْ عادِمُ التَّنكُّرِ

مع عده كلا منها فى الشرح شرطا مستقلا . **الثالث** : سكت فى الكافية أيضا عن

أل وأتيت بدل ياء المتكلم بهاء غائب لتعود على أل وفصلت ضمير الفاعل فقلت هو لجريان الوصف الثانى على غير صاحبه لأن أل نفس أنا والذى فعل الضرب الثانى زيد ثم قال فى التسهيل : وهذا أولى من مراعاة الترتيب بجعل خبر أول الموصولين غير خبر الثانى ا هـ. قال الدمامينى : فتقول هذا فى المثال السابق إذا أخبرت عن ضمير المتكلم الضاربه أنا هو والضاربه زيد أنا فتأتى للوصف الأول بمفعول مضمر يعود على أل وهو الهاء وتفصل الفاعل وهو أنا وتجعل خبر أل ضميرا مرفوعا منفصلا يعود على زيد وتأتى للوصف الثانى مكان ياء المتكلم بهاء وهى المفعول والعائد وزيد الفاعل وأنا الخبر قال : وهذا رأى المازنى ثم اعترض عليه بما يعلم بمراجعته .

الثانية : قال الدمامينى : قال ابن الصائغ إذا قيل قام وقعد زيد قلت فى الإخبار بالذى عن زيد الذى قام وقعد زيد وفى الإخبار بأل القائم وقعد زيد والعطف على حده فى ﴿ وأقرضوا الله ﴾ [الحديد : ١٨] ، وإن شئت كررت قلت القائم والقاعد زيد وكذا الذى قام والذى قعد زيد ولا يجوز فى قولك الذى يطير فيغضب زيد الذباب أن تكرر الموصول فتقول فالذى يغضب زيد لأنك إن جعلت زيدا فاعل يغضب خلت الصلة من ضمير وإن جعلته خبرا عن الذى الثانية كنت قد فصلت بين الذى الأولى وخبرها ولا يصح ارتباطها بالصلة لأن الفاء إنما تصير الجملتين كالجملة فى الجمل الفعلية لا الاسمية لظهور السببية مع الفعلية وشبه الجملتين إذ ذاك بجملتى الشرط والجزاء ا هـ .

(قوله مغن عن اشتراط الثانى) لأن الرابع أخص من الثانى وثبوت الأخص يستلزم ثبوت الأعم من غير عكس . **(قوله لأن ما لا يقبل التعريف إلخ)** المناسب فى التعليل أن يقول لأن ما يقبل الإضمار يقبل التعريف . **(قوله بمعنى الواو)** والقرينة عليه معنوية وهى النظر فى المعنى وأن الخارج بكل منهما غير الخارج بالآخر فيعلم أن أحدهما لا يغنى عن الآخر فتكون أو بمعنى الواو . سم.. **(قوله أو مثبت)** بالرفع عطفا على جواز . **(قوله أو عادم التنكر)** أى عادم لزوم التنكير وهذا الشرط يغنى عنه قوله

الثلاثة الأخيرة وقد ذكرها فى التسهيل **(وأَخْبَرُوا هُنا بِألْ)** أى الموصولة **(عَنْ بعضِ ما * يَكونُ فيهِ الفعلُ قَدْ تَقدَّمَا)** أى يشترط لجواز الإخبار عن أل ثلاثة شروط زيادة على ما سبق فى الذى وفروعه : **الأول** : أن يكون المخبر عنه من جملة تقدم فيها الفعل ـ وهى الفعلية ـ وإلى هذا الإشارة بقوله : فيه الفعل قد تقدما . **الثانى** : أن يكون ذلك الفعل متصرفا . **الثالث** : أن يكون مثبتا فلا يخبر عن زيد من قولك زيد أخوك ولا من قولك عسى زيد أن يقوم ولا من قولك ما قام زيد ، وإلى هذين الشرطين الإشارة بقوله **(إنْ صحَّ صَوْغُ صلَةٍ مِنهُ لِأَلْ)** إذ لا يصح صوغ صلة لأل من الجامد ولا من المنفى . ثم مثل لما يصح ذلك منه بقوله **(كصَوْغِ واقٍ مِنْ وَقَى اللهُ البطَلْ)** فإن أخبرت عن الفاعل قلت : الواقى البطل الله أو عن المفعول قلت : الواقيه الله البطل ، ولا يجوز لك أن تحذف الهاء لأن عائد الألف واللام لا يحذف إلا فى الضرورة كقوله :

[١١٨٧] *** مَا المُسْتَفِزُّ الْهَوَى مَحْمودُ عاقِبةٍ ***

أو بمضمر كما مر أنه اعتذر عنه فى شرحها . **(قوله وأخبروا هنا بأل إلخ)** ذكر الأخفش مَسْألَتَيْن يخبر فيهما بأل لا بالذى . الأولى قامت جاريتا زيد لا قعدتا فإذا أخبرت عن زيد قلت القائم جاريتاه لا القاعدتان زيد ولا تقول الذى قامت جاريتاه لا قعدتا زيد لعدم ضمير يعود من الجملة المعطوفة على الذى الثانية يجوز المضروب الوجه زيد ولا يجوز الذى ضرب الوجه زيد فأما المسألة الأولى فيجوز الإخبار فيها بالذى أيضا عند من أجاز مررت بالذى قام أبواه لا الذى قعدا وقد جوز المصنف فى قوله تعالى : ﴿ **والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن** ﴾ [البقرة : ٢٢٨] أن يكون يتربصن خبر الذين لأن النون عائدة للأزواج المضافة فى المعنى لضمير الموصول فقد اكتفى فى عائد المبتدإ برجوع ضمير من الخبر إلى مضاف فى المعنى للمبتدإ فبالأولى أن يكتفى فى عائد الموصول برجوع ضمير من الصلة إلى مضاف فى اللفظ للموصول وأما الثانية فقال المرادى : ينبغى أن يجيز الذى ضرب الوجه زيد من أجاز تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدى أى كالصفة . وقول ابن غازى إن تشبيه اللازم بالمتعدى خاص بالصفات يدفع بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ فتدبر .

(قوله عن بعض ما) أى تركيب . **(قوله لجواز الإخبار عن أل)** الموافق لعبارة المصنف كغيره الإخبار بأل . **(قوله وهى الفعلية)** تفسير خاص بعام لأن الفعلية صادقة بما إذا تقدم على الفعل معمول له أو أداة من الأدوات مع أن ذلك مانع من الإخبار بأل كما فى سم قال : فلا يسوغ الإخبار بها فى نحو زيدا ضرب عمرو ولا فى نحو : ما يقوم زيد والإخبار هنا بالذى سائغ فتقول الذى ما يقوم زيد اهـ ولعل وجه المنع لزوم الفصل بالمعمول أو الأداة بين أل وصلتها أعنى الوصف المصوغ من

[١١٨٧] ذكر مستوفى فى شواهد الموصول . والشاهد فيه فى حذف العائد إلى الألف واللام التى بمعنى الذى ، والتقدير : ما الذى استفزه الهوى . فلا يجوز ذلك إلا فى الضرورة .

(وَإنْ يَكُنْ مَا رَفعتْ صِلَةُ أَلْ * ضَميرَ غيرِها) أى غير أل **(أُبِينَ وانفصلْ)** وإن رفعت ضمير أل وجب استتاره ففى نحو قولك: بلغت من أخويك إلى الزيدين رسالة ، إن أخبرت عن التاء فقلت : المبلغ من أخويك إلى الزيدين رسالة أنا كان فى المبلغ ضمير مستتر لأنه فى المعنى لأل لأنه خلف من ضمير المتكلم ، وأل للمتكلم لأن خبرها ضمير المتكلم والمبتدأ نفس الخبر ، وإن أخبرت عن شيء من بقية أسماء المثال وجب إبراز الضمير وانفصاله لجريان رافعه على غير ما هو له ، تقول فى الإخبار عن الأخوين : المبلغ أنا منهما إلى الزيدين رسالة أخواك ، وعن الزيدين : المبلغ أنا من أخويك إليهم رسالة الزيدون ، وعن الرسالة : المبلغها أنا من أخويك إلى الزيدين رسالة : فالمبلغ خال من الضمير فى هذه الأمثلة لأنه فعل المتكلم وأل فيهن لغير المتكلم لأنها نفس الخبر الذى أخرته ، فأنا فاعل المبلغ وضمير الغيبة هو العائد ، وكذا تفعل مع ضمير الغيبة فتقول فى الإخبار عن ضمير الغائب الفاعل من نحو زيد ضرب جاريته زيد الضارب جاريته هو ، ففى الضارب ضمير أل

الفعل . **(قوله الواق البطل الله)** بنصب البطل على أنه مفعول وجره على أنه مضاف إليه . **(قوله أبين وانفصل)** هذا الاطلاق موافق لقوله فى باب الابتداء :

وأبرزنه مطلقا حيث تلا ... ما ليس معناه له محصلا

وقد اختار المصنف فى التسهيل جواز عدم الابراز عند أمن اللبس وفاقا للكوفيين وعلى هذا يقيد هذا الاطلاق بخوف اللبس . سم . **(قوله وإن رفعت ضمير أل وجب استتاره)** بيان لمفهوم ضمير غيرها وسكت عن محترز الضمير وهو الظاهر . قال الشاطبى : أما إذا كان ظاهرا فلا ضمير فيها كما لو أردت أن تخبر عن عمرو من ضرب زيد عمر فتقول الضاربه زيد عمرو فأل هنا لغير الضارب وإنما هى لصاحب الضمير المنصوب وهو عمرو جرت الصلة على غير من هى له وهذا شأنها إذا رفعت الظاهر أبدا ولا يلزم فى ذلك محذور اللبس أو عن زيد من ضرب أخو زيد عمر . قلت : الضارب أخوه عمر زيد . سم . **(قوله وجب استتاره)** أى فى الصلة . **(قوله ففي نحو قولك إلخ)** وتقول فى نحو ضربتنى إن أخبرت عن الفاعل الضاربى أنت فيستتر فاعل الصلة لأنه لأل وأنت خبرها أو عن المفعول فإن قلنا بقول الجمهور إنه يجب كون الخلف غائبا مطلقا قلت الضاربه أنت أنا فالهاء مفعول عائد على أل وأنت مرفوع الصلة أبرز لكونه لغير أل وأنا خبر أل أو بقول غيرهم أنه يجوز المطابقة بين الخلف والمخبر عنه فى الخطاب ومثله التكلم قلت الضاربى أنت أنا . **(قوله لأنه فعل المتكلم)** أى لأن مضمونه وهو التبليغ أو لأنه متضمن فعل المتكلم . **(قوله من نحو زيد ضرب جاريته زيد إلخ)** فإن قلت : هذا مخالف لظاهر كلامهم من وجهين : أحدهما اشتراطهم تقدم الفعل . والثانى قولهم إن المخبر به يكون مبتدأ والمخبر عنه يكون خبرا والضاربها من جملة الخبر فالجواب أنه لا إشكال لأن معنى تقدم الفعل تقدمه فى الجملة التى يقع فيها الإخبار لا تقدمه فى أول كل شيء متكلم به وأما

مستتر لجريانه على ما هو له، فإن أخبرت عن الجارية قلت: زيد الضاربها هو جاريته فلا ضمير فى الضارب بل فاعله الضمير المنفصل لجريانه على غير ما هو له.

(خاتمة): يجوز الإخبار عن اسم كان بأل وغيرها فتقول فى نحو كان زيد أخاك: الكائن أو الذى كان أخاك زيد، وأما الخبر ففيه خلاف والصحيح الجواز نحو: الكائنه أو الذى كأنه زيد أخوك، وإن شئت جعلته منفصلا فقلت: الكائن أو الذى كان زيد إياه أخوك، وعن الظرف المتصرف فيجاء مع الضمير الذى يخلفه بفى كقولك مخبرا عن يوم الجمعة من صمت يوم الجمعة: الذى صمت فيه يوم الجمعة، فإن توسعت فى الظرف وجعلته مفعولا به على المجاز جئت بخلفه مجردا من فى، فتقول: الذى صمته يوم الجمعة. واعلم أن باب الإخبار طويل الذيل فليكتف بما تقدم والله أعلم.

[العَــدَدُ]

وثَلاثَةً بالتَّاءِ قُلْ لِلعشرَهْ * في عَدِّ ما آحادُهُ مُذكَّرَهْ . في الضِّدِّ وهو ما آحاده

الثانى فواضح لأن الضاربها مبتدأ وهو فاعل وجاريته خبر لمبتدأ والمبتدأ وخبره خبر عن زيد فكونه من جملة الخبر لم يخرجه عن أن يكون مبتدأ. قاله ابن هشام. **(قوله وغيرها)** أى الذى وفروعه.

(قوله وأما الخبر ففيه خلاف) ظاهر سياقه أن مراده خبر كان وعبارة السيوطى فى الهمع: والأصح جواز الإخبار عن خبر باب كان الجامد كما يجوز فى خبر المبتدإ وباب إن وباب ظن الجامد بلا خلاف فتقول الذى كان زيد إياه أو كأنه زيد أخوك والذى زيد هو أخوك والذى إن زيدا هو أخوك والذى ظننت زيدا إياه أو ظننته زيدا أخوك ومنعه فى كل خبر مشتق لمبتدأ أو كان أو إن أو ظن ولى مرفوع نحو عسى من جوامد أفعال المقاربة لعدم صحة وقوعها صلة بخلاف المتصرفة ككاد فيجوز الذى كاد يضرب عمرا زيدا ويجوز فى كل من المتعاطفين بغير أم وفى باقى التوابع مع المتبوع اهـ باختصار. **(قوله والصحيح الجواز)** أى جواز الإخبار عن الخبر مطلقا مشتقا أو جامدا وقيده السيوطى بالجامد كما تقدم فى عبارته. **(قوله وعن الظرف المتصرف إلخ)** وكذا عن المفعول لأجله ويقرن ضميره باللام فتقول الذى ضربت زيدا له التأديب وعن المفعول معه فتقول فى الإخبار عن الطيالسة من جاء البرد والطيالسة التى جاء البرد وإياها الطيالسة وعن المصدر المخصص لا المؤكد فتقول فى قام زيد قياما حسنا أو قيام الأمير الذى قامه زيد قيام حسن أو قيام الأمير على الأصح فى المسائل الثلاث كما فى الهمع.

[العــدد]

هو ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو البعيدتين على السواء كالاثنين فإن حاشيته السفلى واحد والعليا ثلاثة ومجموع ذلك أربعة ونصف الأربعة اثنان وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لأنه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا والمراد به هنا الألفاظ الدالة على

مؤنثه ولو مجازا (جَرِّدْ) من التاء نحو : ﴿ سخَّرها عليهم سبع ليالٍ وثمانيةَ أيام ﴾ [الحاقة : ٧] ، هذا إذا ذكر المعدود ، فإن قصد ولم يذكر فى اللفظ فالفصيح أن يكون كما لو ذكر ، فتقول : صمت خمسة ـ تريد أياما ، وسرت خمسا ـ تريد ليالى ـ ويجوز أن تحذف التاءَ فى المذكر ، ومنه : « وأتبعه بستّ من شوال » . أما إذا لم يقصد معدود وإنما قصد العدد المطلق كانت كلها بالتاء نحو : ثلاثة نصف ستة ، ولا تنصرف لأنها أعلام ـ خلافا لبعضهم ـ. وأما إدخال أل عليها فى قولهم : الثلاثة نصف الستة فكدخولها على بعض الأعلام كقولهم : إلا هة ـ وهو اسم من أسماء الشمس ـ حين قالوا : الإلاهة ، وكذلك

المعدود . تصريح . (قوله ثلاثة) بالنصب مفعول مقدم بقل لأن المراد به مجرد لفظه أو لتضمين قل معنى اذكر وبالتاء متعلق بقل وكذا للعشرة واللام بمعنى إلى والغاية داخلة أو بالرفع مبتدأ وبالتاء نعته وقل خبره على تقدير قله وخرج واحد واثنان وواحدة واثنتان فهى جارية على القياس فتخالف الثلاثة والعشرة وما بينهما فى هذا الحكم وتخالفهما أيضا فى أنها لا تضاف إلى المعدود فلا يقال واحد رجل ولا اثنا رجلين لأن قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة ، وقولك رجلين يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة إلى الجمع بينهما ا هـ توضيح . وأما قوله فيه ثنتا حنظل فضرورة شاذة والقياس حنظلتان . قاله الشارح .

(قوله فى عدما) أى معدود . (قوله فى الضد جرد) بقى عليه أن يقول وسكن الشين وإنما حذفت التاء من عدد المؤنث وأثبتت فى عدد المذكر لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الأصل مع المذكر لتقدم مرتبته وحذفت مع المؤنث فرقا لتأخر رتبته . تصريح . (قوله ولو مجازا) راجع لكل من قوله مذكره وقوله مؤنثه ومن المجاز ما فى الآية التى مثل بها . (قوله هذا إذا ذكر المعدود) أى بعد اسم العدد فلو قدم وجعل اسم العدد صفة جاز إجراء القاعدة وتركها كما لو حذف تقول مسائل تسع ورجال تسعة وبالعكس كما نقله الإمام النووى عن النحاة فاحفظها فإنها عزيزة . شرح الكافية للسيد الصفوى . (قوله فإن قصد ولم يذكر إلخ) أطلقه تبعا لجماعة وقيده السبكى بما إذا كان المعدود المحذوف لفظ أيام وجعل حذف التاء هو الموافق لكلام العرب . (قوله ويجوز أن تحذف التاء فى المذكر) يمكن أن يوجه بأن فى حذف المعدود إبهاما فناسب مراعاة الإبهام فى لفظ العدد أيضا ا هـ سم وهل يجوز إثباتها حينئذ فى المؤنث . نقل الإسقاطى عن بعضهم المنع ومقتضى ما مر عن الصفوى الجواز . (قوله لأنها أعلام) أى مؤنثة والظاهر أنها أعلام أجناس كما قاله شيخنا وتبعه البعض .

(قوله فكدخولها على بعض الأعلام إلخ) لعلها فى هذه الأعلام للمح فتكون أل فى الثلاثة والستة للمح الوصفية العارضة فتأمل . (قوله الاهة) كعبادة ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث . (قوله شعوب) بفتح الشين المعجمة وضم العين المهملة آخره موحدة من شعب القوم من باب نفع أى فرقهم

قولهم : شعوب والشُّعوب للمنية ، وهذه لم يشملها كلامه ، وشمل الأولين .

(تنبيهات): **الأول** : فهم من قوله ما آحاده أن المعتبر تذكير الواحد وتأنيثه لا تذكير الجمع وتأنيثه ، فيقال : ثلاثة حمامات ، خلافا للبغداديين فإنهم يقولون ثلاث حمامات فيعتبرون لفظ الجمع . وقال الكسائى تقول : مررت بثلاث حمامات ورأيت ثلاث سجلات ، بغير هاء . وإن كان الواحد مذكرا ، وقاس عليه ما كان مثله ، ولم يقل به الفراء . **الثانى** : اعتبار التأنيث فى واحد المعدود إن كان اسما فبلفظه تقول ثلاثة أشْخُص ــ قاصد نسوة ، وثلاثة أعين ــ قاصد رجال ، لأن لفظ شخص مذكر ولفظ عين مؤنث ، هذا ما لم يتصل بالكلام ما يقوى المعنى أو يكثر فيه قصد المعنى ، فإن اتصل به ذلك

لأنها تفرق الخلق ويستعمل شعب بمعنى جمع أيضا فهو من الأضداد . كذا فى المصباح . **(قوله وهذه)** أى صورة عدم قصد معدود لم يشملها كلامه لقوله فى عد ما آحاده مذكره حيث أضاف العد إلى المعدود وقوله ويشمل الأولين أى صورة ذكر المعدود وصورة حذفه لعدم اشتراط التلفظ بالمعدود . **(قوله وقال الكسائى إلخ)** حاصله أن الكسائى كالبغداديين وإنما لم يقل خلافا للبغداديين والكسائى مع أنه أخصر لأنه قصد حكاية كلام الكسائى . **(قوله اعتبار التأنيث)** أى والتذكير بقرينة التمثيل .

(قوله إن كان اسما) أى جامدا بقرينة مقابلته بالصفة فيما يأتى . **(قوله فبلفظه)** ظاهره أن ذلك على سبيل الوجوب ويخالفه ما نقله السيوطى عن ابن هشام وغيره من أن ما كان لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا أو بالعكس فإنه يجوز فيه وجهان اهـ سم ويخالفه أيضا ما فى التسهيل وشرحه للدمامينى وعبارة التسهيل تحذف تاء الثلاثة وأخواتها إن كان واحد المعدود مؤنث المعنى حقيقة أو مجازا . قال الدمامينى : استفيد منه أن الاعتبار فى الواحد بالمعنى لا باللفظ فلهذا يقال ثلاثة طلحات بالتاء ثم قال فى التسهيل : وربما أول مذكر بمؤنث ومؤنث بمذكر فجىء بالعدد على حسب التأويل ومثل الدمامينى الأول بنحو ثلاث شخوص تريد نسوة وعشر أبطن تريد قبائل والثانى بنحو ثلاثة أنفس أى أشخاص وتسعة وقائع أى مشاهد فتأمل . وبما ذكره الشارح يرد ما استدل به بعض العلماء فى قوله تعالى : ﴿ ثلاثة قروء ﴾ [البقرة : ٢٢٨] ﴿ بأربعة شهداء ﴾ [النور : ٤] على أن الاقراء الأطهار لا الحيض وعلى أن شهادة النساء غير مقبولة لأن الحيض جمع حيضة فلو أريد الحيض لقيل ثلاث ولو أريد النساء لقيل بأربع ووجه الرد أن المعتبر هنا اللفظ ولفظ قرء وشهيد مذكر . يس .

(قوله تقول ثلاثة أشخص قاصد نسوة) وكذا إذا كنت قاصد رجال ولم ينبه على ذلك لأنه على الأصل إذ هو جار على اللفظ والمعنى معا فالشخص يستوى فيه المذكر والمؤنث وإذا أعيد الضمير عليه إنما يعود مذكرا فلذلك يؤنث العدد إذا أضيف إلى جمعه سواء أريد به مذكر أو مؤنث . حفيد . **(قوله وثلاث أعين قاصد رجال)** وكذا إذا قصد النسوة ولم ينبه عليه لأنه على الأصل كما مر . **(قوله ما لم يتصل بالكلام)** مراده بالكلام ما يشمل لفظ العدد بدليل ثلاثة أنفس . **(قوله أو يكثر فيه إلخ)** معطوف على يقوى المعنى . **(قوله جاز مراعاة المعنى)** فى التوضيح أن ذلك ليس قياسيا وهو خلاف

جاز مراعاة المعنى . فالأول كقوله :

[١١٨٨] * ثَلاَثُ شُخُوصٍ كاعِبَانِ ومِعْصَرٌ *

وقوله :

[١١٨٩] وإنَّ كِلاباً هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ وأَنْتَ بَرِىءٌ مِنْ قَبائِلِها العَشْرِ

وجعل منه فى شرح الكافية : ﴿ وقطَّعناهم اثنتى عشرَة أسباطاً أمماً ﴾ [الأعراف : ١٦٠] ، قال : فبذكر أمم ترجح حكم التأنيث ، لكنه جعل أسباطا فى شرح التسهيل بدلا من اثنتى عشرة وهو الوجه كما سيأتى . والثانى كقوله : ثلاثة أنفس وثلاث ذود ،

ما تقدم عن ابن هشام وغيره من أن ما كان لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا أو بالعكس يجوز فيه وجهان أى ولو لم يكن هناك مرجح للمعنى وهو خلاف ما تقدم عن التسهيل وشرحه أن العبرة بالمعنى فتأمل . (**قوله كاعبان ومعصر**) الكاعب الجارية حين يبدو ثديها للنهود . والمعصر الجارية أول ما تردك وسميت معصرا لدخولها فى عصر الشباب . قاله الخليل تصريح .

(**قوله عشر أبطن**) أى قبائل فالقياس عشرة أبطن لأن البطن مذكر بحسب اللفظ لكنه راعى المعنى وهو القبيلة لوجود ما يقوى المعنى وهو هذه وقبائلها . (**قوله وجعل منه فى شرح الكافية إلخ**) مبنى على أن أسباطا تمييز ويرد عليه أنه جمع وتمييز مثل هذا العدد مفرد ولهذا كان الوجه جعله بدلا كما سيذكره الشارح . (**قوله منه**) أى مما روعى فيه المعنى لاتصاله بما يقوى المعنى لا بقيد كونه مما نحن بصدده وهو ثلاثة وعشرة وما بينهما فافهم . (**قوله ترجح حكم التأنيث**) ولولا ذلك لقيل اثنى عشر أسباطا لأن السبط مذكر اهـ مرادى أى وواحد واثنان يذكران لتذكير المعدود ويؤنثان لتأنيثه على خلاف قاعدة ثلاثة إلى عشرة كما مر .

(**قوله بدلا من اثنتى عشرة**) أى وأمما صفته والتمييز محذوف أى فرقة وعليه لا يكون ذلك مما

[١١٨٨] صدره :

* وكَانَ مِجَنِّى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِى *

قاله عمر بن أبى ربيعة . من قصيدة من الطويل . المجن ـ بكسر الميم ـ الترس .

ويروى :

* فكان نصيرى دون من كنت أتقى *

معناه : ساترى ومانعى . ويروى بصيرى ـ بالباء الموحدة ـ جمع بصيرة وهى الترس ، حكاه أبو عبيد . والشاهد فى : ثلاث شخوص ، فإن القياس فيه ثلاثة شخوص ، ولكنه كنى بالشخوص عن النساء ، ثم بين ذلك بقوله : كاعبان ومعصر ، أى هن كاعبان . والكاعب : الجارية حين يبدو ثديها للنهود ، والمعصر : الجارية أو ما أدركت .

[١١٨٩] قاله رجل من بنى كلاب ـ سمى النوّاح ـ هو من الطويل . والشاهد فى : عشر أبطن ، وكان القياس عشرة أبطن : لأن البطن مذكر ـ وهو دون القبيلة ـ ولكنه كنى بالأبطن عن القبائل بدليل قوله : من قبائلها العشر .

فإن النفس كثر استعمالها مقصودا بها إنسان ، وإن كان صفة فبموصوفها المنوى لا بها نحو : ﴿ فله عَشْرُ أمثالها ﴾ [الأنعام : ١٦٠] ، أى عشر حسنات ، وتقول : ثلاثة ربعات ــ إذا قصدت رجالا ــ وكذا تقول : ثلاثة دواب ــ إذا قصدت ذكورا ــ لأن الدابة صفة فى الأصل . **الثالث** : إنما تكون العبرة فى التأنيث والتذكير بحال المفرد مع الجمع ، أما مع اسمى الجنس والجمع فالعبرة بحالهما فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما

نحن فيه لأن المعدود محذوف ومؤنث اللفظ والمعنى . **(قوله ثلاثة أنفس)** فيه الشاهد لأنه كان القياس ثلاث أنفس لأن النفس مؤنثة لكنه راعى المعنى وهو مذكر لكثرة استعمال النفس فى الإنسان وقوله وثلاث ذود : الذود من الإبل من الثلاثة إلى العشرة وهو مؤنث لا واحد له من لفظه . **(قوله أى عشر حسنات)** ولولا ذلك لقيل عشرة لأن المثل مذكر . **(قوله.ربعات)** بفتح الباء جمع ربعة بسكونها يوصف به المذكر والمؤنث يقال رجل ربعة وامرأة ربعة أى لا طويل ولا قصير . تصريح . **(قوله ثلاثة دواب إلخ)** وقال بعض العرب : ثلاث دواب لأنها جرت مجرى الأسماء الجامدة . مرادى . **(قوله فالعبرة بحالهما)** أى فيجب اعتبار حال لفظهما تذكيرا وتأنيثا .

(قوله عكس ما يستحقه ضميرهما إلخ) اعترضه شيخنا بأن الشارح ذكر فى بحث الكلام أن اسم الجنس يجوز فى ضميره التذكير والتأنيث وظاهره يخالف ما ذكره هنا من أنه ثلاثة أقسام : واجب التذكير وواجب التأنيث وجائزهما ومنشؤه توهم رجوع الضمير فى قول الشارح فى بحث الكلام يجوز فى ضميره إلخ إلى مطلق اسم الجنس الجمعى وليس كذلك بل إلى الكلم كما حققناه هناك وحينئذ فلا تخالف أصلا ومن العجائب أن البعض جزم هناك برجوع الضمير إلى الكلم ورد على من أرجعه إلى مطلق اسم الجنس الجمعى حيث قال : قوله يجوز فى ضميره أى الكلم كما هو الظاهر لا مطلق اسم الجنس الجمعى لأن منه ما يجب فى ضميره التذكير كالغنم وما يجب فيه التأنيث كالبط وما يجوز فيه الأمران كالبقر والكلم فما فهمه بعض أرباب الحواشى من رجوع الضمير لمطلق اسم الجنس الجمعى وبنى عليه ما بنى أى من الاعتراض على الشارح فى إطلاقه الجواز غير سديد اهـ ثم نسى هذا هنا فتابع شيخنا فى الاعتراض بالتنافى وزاد فى التقول على الشارح حيث قال : ما ذكره فى اسم الجنس هنا خلاف ما ذكره فى بحث الكلام من أن اسم الجنس مطلقا يجوز فى ضميره الوجهان اهـ باختصار هذا وقال الدمامينى نقلا عن ابن هشام : المؤنث من اسم الجنس النحل والبط ولا ثالث لهما لأن الباقى إما واجب التذكير وهو ستة الموز والعنب والسدر والرطب والقمح والكلم وإما فيه لغتان وهو بقية الألفاظ اهـ وفيه مخالفة لما مر فى الكلم والنحل فى كلامه بالحاء المهملة لذكره بعد أن النخل بالخاء المعجمة فيه التذكير والتأنيث وبهما ورد القرآن بقى أن ظاهر صنيعه أن اسم الجمع مذكر دائما وليس كذلك ففى الهمع أن منه المذكر كقوم ورهط ونفر والمؤنث كإبل وتقدم فى بحث الكلام أنه ثلاثة أقسام : واجب التذكير كقوم ورهط ، وواجب التأنيث كإبل وخيل وجائزهما كركب ومثل الدمامينى لاسم الجمع المؤنث بالنسوة والإبل والذود وفى الفارضى فى باب التأنيث أن الإبل تذكر

فتقول : ثلاثة من القوم وأربعة من الغنم ـ بالتاء ـ لأنك تقول : قوم كثيرون وغنم كثير ـ بالتذكير ـ وثلاث من البط ـ بترك التاء ـ لأنك تقول : بط كثيرة ـ بالتأنيث ـ وثلاثة من البقر أو ثلاث لأن فى البقر لغتين التذكير والتأنيث : قال تعالى : ﴿ **إن البقَرَ تشابهَ علينا** ﴾ [البقرة : ٧٠] ، وقرىء تشابهت هذا ما لم يفصل بينه وبين العدد صفة دالة على المعنى ، وإلا فالمراعى هو المعنى . أو يكن نائبا عن جمع مذكر ، فالأول نحو : ثلاث إناث من الغنم وثلاثة ذكور من البط ، ولا أثر للوصف المتأخر كقولك : ثلاثة من الغنم إناث وثلاث من البط ذكور . والثانى نحو ثلاثة رَجلة فرجلة اسم جمع مؤنث إلا أنه جاء نائبا عن تكسير راجل على أرجال فذكر عدده كما كان يفعل بالمنوب عنه . **الرابع** : لا

وتؤنث وفى التصريح عن ابن عصفور أنه إن كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر كالقوم والرهط والنفر وإن كان لما يعقل فحكمه حكم المؤنث كالجامل والباقر ا هـ وأقره شيخنا والبعض وهو مشكل لأن نحو النساء والنسوة والجماعة أسماء جموع لمن يعقل وليس حكمها حكم المذكر ولأن الجامل مذكر فى قول الشاعر :

* **ربما الجامــــل المؤبــــل فيهم** *

وفى الفارضى نقلا عن الصحاح أن قوما ورهطا ونفرا مما هو للآدميين يذكر ويؤنث فتأمل.

(قوله ثلاثة من القوم) هذا من اسم الجمع وقوله وأربعة من الغنم هذا من اسم الجنس وقيل من اسم الجمع . **(قوله بالتاء)** كذا فى التوضيح وقال ابن المصنف : تقول عندى ثلاث من الغنم بحذف التاء لأن الغنم مؤنث اهـ وهو ما ذكره الجوهرى وغيره وبه يرد كلام الشارح كالتوضيح. أفاده زكريا ويدل له ﴿ **إذ نفشت فيه غنم القوم** ﴾ [الأنبياء : ٧٨] وفى الفارضى فى باب التأنيث أن الغنم تذكر وتؤنث وهو مقتضى ما نقله الدمامينى عن ابن هشام وقد أسلفناه آنفا . **(قوله التذكير)** أى ملاحظة للفظ أو معنى الجمع والتأنيث أى ملاحظة لمعنى الجماعة . قال السيوطى : والمدرك فى وجوب تذكير البعض ووجوب تأنيث البعض وجواز الأمرين فى البعض إنما هو السماع أى فلا يرد أن الملاحظتين ممكنتان فى الجميع . **(قوله هذا)** أى اعتبار حال لفظ اسم الجنس واسم الجمع تذكيرا وتأنيثا . **(قوله ما لم يفصل بينه)** أى اسم الجنس أو اسم الجمع وهذا النفى صادق بعدم ذكر الصفة أصلا وذكرها مؤخرة عنهما .

(قوله وإلا فالمراعى هو المعنى) أى وجوبا وخالف فى الوجوب بعض المتأخرين ولك أن تقول ما الفرق بين هذا وبين ما مر فى الجمع المضاف إليه العدد إذا اتصل به ما يقوى المعنى حيث جاز اعتبار المعنى ثَمّ ووجب اعتباره هنا حالة الفصل وامتنع اعتباره حالة التأخير . زكريا . **(قوله هو المعنى)** أى معنى المَعدود . **(قوله أو يكن)** عطف على يفصل . **(قوله ولا أثر للوصف المتأخر)** كذا لا أثر للوصف الذى لا يدل على المعنى نحو ثلاث حسان من البط فإن حسانا مشترك بين الذكور والإناث . دمامينى . **(قوله ثلاثة رجلة)** بفتح الراء وسكون الجيم أى مشاة . قال المرادى : ومثله ثلاثة أشياء فوزن أشياء فعلاء ناب عن جمع أفعال فأشياء وإن كان مؤنثا لكن لما ناب عن جمع مذكر وجب إثبات التاء فيه ا هـ وقوله فوزن أشياء فعلاء أى بحسب الأصل قبل القلب المكانى إذ أصل أشياء شيآء فاستثقلوا

يعتبر أيضا لفظ المفرد إذا كان علما فتقول : ثلاثة الطلحات وخمس الهندات . **الخامس** : إذا كان فى المعدود لغتان التذكير والتأنيث كالحال جاز الحذف والإثبات تقول ثلاث أحوال وثلاثة أحوال اهـ (**والمُميِّزَ آجْرُرِ * جمعاً بلفْظِ قِلَّةٍ فى الأكثرِ**) أى مميز الثلاثة وأخواتها لا يكون إلا مجروراً ، فإن كان اسم جنس أو اسم جمع جر بمن نحو : ﴿ **فخذ أربعة من الطير** ﴾ [البقرة : ٢٦٠] ، ومررت بثلاثة من الرهط . وقد يجر بإضافة العدد نحو : ﴿ **وكان فى المدينةِ تسعة رهطٍ** ﴾ [النمل : ٤٨] ، وفى الحديث : « **ليس فيما دون خمس ذود صدقة** » . وقوله : ثلاثة أنفس وثلاث ذود ، والصحيح قصره على السماع . وإن كان غيرهما فبإضافة العدد إليه ، وحقه حينئذ أن يكون جمعا مكسرا من أبنية القلة نحو : ثلاثة أعبد وثلاث آمٍ . وقد يتخلف كل واحد من هذه الثلاثة فيضاف للمفرد وذلك

همزتين بينهما ألف فقدموا الأولى التى هى اللام فصار أشياء بوزن لفعاء وهذا هو الصحيح من خلاف فيها .

(**قوله فذكر عدده إلخ**) يحتمل أن الكاف مخففة من الذكر والمعنى فذكر عدده على الوجه الذى يفعل به مع المنوب عنه ويحتمل أنها مشددة من التذكير ضد التأنيث فيكون مراده بتذكير العدد هنا جعله دالا بثبوت التاء فيه على أن المعدود مذكر . (**قوله لا يعتبر أيضا إلخ**) أى كما لا يعتبر لفظ المفرد فى اسمى الجنس والجمع وقوله لفظ المفرد أى بل يعتبر معناه . (**قوله وخمس الهندات**) فقد اعتبرت معنى المفرد لا لفظه الذى هو مذكر وأما قول البعض تبعا لشيخنا قد يقال هذا فيه مراعاة اللفظ والمعنى معا فممنوع . (**قوله والمميز اجرر**) أى إن لم يكن موصوفا ولا صفة فالأول نحو أثواب خمسة والثانى نحو خمسة أثواب والأحسن فى الثانى أن يكون عطف بيان لجموده ولم يكن العدد مضافا إلى مستحقه نحو خمسة زيد لأنه قد عرفها وميزها فلا تحتاج إلى تمييز ولم يرد بها حقائقها نحو ثلاثة نصف ستة ووجه الجر بأنه لما كثر استعماله آثروا جر المميز بالإضافة للتخفيف لأنها تسقط التنوين وكونه جمعا للمطابقة بين العدد والمعدود وكونه للقلة للمطابقة أيضا لقلة المعدود . يس بحذف يسير وقوله والأحسن فى الثانى أن يكون عطف بيان لعله لم يوجب كونه عطف بيان لإمكان تأويل أثواب بمشتق كأن يقال مسماة بأثواب وقوله لأنه قد عرفها أى لأنه لا يقال خمسة زيد إلا لمن عرف زيدا وخمسته كما سيأتى عن الدماميني .

(**قوله فإن كان اسم جنس إلخ**) صنيعه يقتضى دخول هذا فى المتن وفيه نظر لأنه وإن أمكن حمل الجمع على مفهم الجمع ليشمل ذلك لكن قوله بلفظ قلة لا يناسب إلا الجمع . سم . (**قوله من الرهط**) هو من الثلاثة إلى العشرة وليس له واحد من لفظه . زكريا . (**قوله مكسرا**) لأن ألفاظ العدد أقرب إلى جمع التكسير لفظا فتحصل المطابقة لفظا . (**قوله من أبنية القلة**) التى هى أفعلة وأفعل وأفعال وفعلة وأما جمعا التصحيح فحكمهما حكم جمع القلة إلا فى هذا الموضع فلا يميز بهما العدد . قاله الفارضى وغيره . (**قوله وثلاث آم**) بمد الهمزة وتخفيف الميم مكسورة جمع أمة على وزن أفعل

إن كان مائة نحو : ثلثمائة وسبعمائة ، وشذ فى الضرورة قوله :

[١١٩٠] * ثَلاَثُ مِئِينٍ لِلملُوكِ وَفَى بِها *

ويضاف لجمع التصحيح فى ثلاث مسائل : إحْدَاهَا : أن يهمل تكسير الكلمة نحو : سبْع سموات ، وخمس صلوات ، وسبع بقرات . والثانية : أن يجاور ما أهمل تكسيره نحو سنبلات فإنه فى التنزيل مجاور لسبع بقرات . والثالثة : أن يقل استعمال غيره نحو ثلاث سعادات فيجوز لقلة سعائد ، ويجوز ثلاث سعائد أيضا ، بل المختار فى هاتين الأخيرتين التصحيح ، ويتعين فى الأولى لإهمال غيره ، فإن كَثُر استعمال غيره ولم يجاور ما أهمل تكسيره لم يضف إليه إلا قليلا نحو : ثلاثة أحمدين وثلاث زينبات . والإضافة إلى الصفة منه ضعيفة نحو ثلاثة صالحين فالأحسن الاتباع على النعت ثم النصب على الحال . ويضاف لبناء الكثرة فى مسألتين : إحداهما : أن يهمل بناء القلة نحو : ثلاث جوار وأربعة رجال وخمسة دراهم . والثانية : أن يكون له بناء قلة ولكنه شذ قياساً أو سماعا فينزل لذلك منزلة المعدوم . فالأول نحو : ﴿ ثلاثة قروء ﴾ [البقرة : ٢٢٨] ، فإن جمع قرء

وأصله أأمى قلبت الهمزة ألفا ثم ضمة الميم كسرة ثم أعل اعلال قاض هذا هو الصواب وأخطأ من ضبطه بتشديد الميم . (قوله إن كان) أى المميز مائة لأن المائة جمع فى المعنى . تصريح . (قوله ثلاث مئين للملوك وفى بها) تمامه :

* ردائى وجلت عن وجوه الأهاتم *

فثلاث مبتدأ وجملة وفى بها ردائى خبر وأراد بالرداء السيف وقيل هو على حقيقته لأنه يفخر بذلك حيث رهن رداءه بالديات الثلاث وذلك أن ثلاثة من الملوك قتلوا فى المعركة وكانت دياتهم ثلثمائة بعير فرهن رداءه بالديات الثلاث . وقوله وجلت بالتشديد بمعنى جلت بالتخفيف وفاعله ضمير ردائى وأراد بوجوه الأهاتم أعيانهم . والأهاتم جمع أهتم وهم بنو سنان الأهتم سمى بذلك لانكسار ثنيته . كذا فى العين . ومئين بكسر الميم أفصح من ضمها . (قوله نحو سنبلات) فلم يقل سبع سنابل لمجاورته لسبع بقرات . (قوله بل المختار إلخ) اضراب انتقالى عن قوله فيجوز لقلة سعائد . (قوله نحو ثلاثة أحمدين وثلاث زينبات) أى فالكثير ثلاثة أحامد وثلاث زيانب . (قوله ولكنه شذ قياسا) بأن خالف القواعد أو سماعا بأن ندر استعماله فى لسان العرب .

[١١٩٠] تمامه :

* رِدَائِى وجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهَاتِمِ *

قاله الفرزدق . من الطويل . والشاهد : فى ثلاث مئين حيث جمع المائة مع أنها تمييز الثلاث وهو شاذ . وهو مبتدأ . وقوله : وفى بها ردائى جملة خبره . وأراد بالرداء السيف ، وقيل هو على حقيقته لأنه يفتخر بذلك حيث رهن رداءه بالديات الثلاث : وذلك أن ثلاثة من الملوك قتلوا فى المعركة ـ وكانت دياتهم ثلاثمائة بعير ـ فرهن رداءه بالديات الثلاث ، قوله وجلت بالتشديد ومعناه جلت بالتخفيف ، وفاعله الرداء . وأراد من وجوه الأهاتم أعيانهم . وأراد بالأهاتم : بنى الأهتم سنان بن الأهتم ـ سمى بذلك لأنه كسرت ثنيته يوم الكلاب . والهتم : كسر الثنايا من أصلها .

ـــ بالفتح ـ على أقراء شاذ . والثانى نحو : ثلاثة شسوع فإن أشساعا قليل الاستعمال **(ومِائةً والألْفَ لِلفردِ أضِفْ)** نحو عندى مائة درهم ومائتا ثوب وثلثمائة دينار وألف عبد وألفا أمة وثلاثة آلاف فرس **(ومِائةً بالجَمعِ نَزراً قَدْ رُدِفْ)** فى قراءة حمزة والكسائى : ﴿ **ثلثمائة سنين** ﴾ [الكهف : ٢٥] .

(تنبيه): شذ تمييز المائة بمفرد منصوب كقوله :

(قوله فإن جمع قرء بالفتح إلخ) يرد عليه أمران : الأول ما فى المرادى من أن بعضهم ذكر أنه جمع قرء بضم القاف فلا يكون شاذا . الثانى أن لقرء بالفتح بناء قلة مطردا وهو اقرؤ فإن أفعلا مطرد فى فعل بفتح الفاء وسكون العين إذا كان صحيحها كما هنا وعبارة ابن الناظم وإن لم يهمل يعنى جمع القلة لمفرد المميز جيء به يعنى بالمميز جمع قلة فى الغالب نحو : ثلاثة أجبل وخمس أكم وقد يجاء به جمع كثرة كقوله تعالى : ﴿ **والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء** ﴾ مع مجيء الإقراء ا هـ . **(قوله ثلاث شسوع)** بمعجمة فمهملة جمع شسع بكسر أوله وسكون ثانيه أحد سيور النعل . تصريح . **(قوله ومائة والألف)** أى هذين الجنسين الشاملين لمفردهما ومثناهما وجمعهما كما يؤخذ من تعداد الأمثلة سواء كان الجمع بصيغة الجمع نحو : مئتى رجل وثلاثة آلاف رجل أو بإضافة ثلاثة فما فوق إليه نحو : ثلثمائة رجل وأحد عشر ألف رجل ولك أن تجعل هذين من المفرد اعتبارا بلفظ مائة ولفظ ألف .

(فائدة) قال فى التسهيل : واختص الألف بالتمييز به مطلقا ولا يميز بالمائة إلا ثلاث وإحدى عشرة وأخواتهما ا هـ . نحو : مائة ألف وأحد عشر ألفا وعشرون ألفا وأحد وعشرون ألفا وثلثمائة وخمسمائة وإحدى عشرة مائة وخمس عشرة مائة . **(قوله والألف)** أل من الحكاية لا من المحكى إذ لا يجوز الألف رجل مثلا . قال الفارضى : وأما دخول أل على المضاف فى قول أبى هريرة رضى الله تعالى عنه فلما قدم جاء بالألف دينار فقيل زائدة وقيل تقديره بالألف ألف دينار فحذف ألف وهو بدل من الألف . **(قوله للفرد أضف)** لأن المائة اجتمع فيها ما افترق فى عشرة وعشرين من الإضافة والإفراد لأنها مشتملة عليهما فأخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الإفراد والألف عوض عن عشر مائة وهى تميز بمفرد مخفوض فعوملت الألف معاملة ما عوضت منه ا هـ تصريح . وقوله فأخذت إلخ وجهه أن هذا أخف ولو عكس لحصل الثقل بالجمع والتنوين ا هـ سم . وقال الدمامينى : أما كونه مفردا مع أن القياس جمعه كما جمعوه فى ثلاثة دراهم للعلة المتقدمة ولأنه عدد فى معناه كثرة فكرهوا جمع مميزه لئلا ينضم الثقل اللفظى إلى الثقل المعنوى .

(قوله فى قراءة حمزة والكسائى ثلثمائة سنين) بإضافة مائة إلى سنين ووجه ذلك تشبيه المائة بالعشرة إذ هى تعشير للعشرات كما أن العشرة تعشير للآحاد وقيل من وضع الجمع موضع المفرد وقرأ الباقون بتنوين مائة على جعل سنين بدلا أو عطف بيان لا تمييزا لئلا يلزم الشذوذ من وجهين جمع تمييز المائة ونصبه . قاله الدمامينى وقال فى التصريح : لأنه يقتضى أنهم أقل ما لبثوا تسعمائة قاله الموضح فى الحواشى ا هـ وسبقه إلى هذا أبو إسحق الزجاج . قال ابن الحاجب : ووجهه أن مميز المائة واحد

[١١٩١] * إِذَا عاشَ الْفَتَى مِائَتَيْن عاماً *

فلا يقاس عليه ، وأجاز ابن كيسان المائة درهما والألف دينارا (**وأَحَدَ اذْكُرْ وصِلَنْهُ بِعَشَرْ**) مجردا من التاء (**مُرَكَّباً**) لهما (**قاصِدَ مَعدودٍ ذَكَرْ**) نحو : ﴿ **أحد عشر كوكباً** ﴾ [يوسف : ٤] ، وهمزة أحد مبدلة من واو وقد قيل : وحد عشر على الأصل وهو قليل . وقد يقال واحد عشر على أصل العدد (**وقُلْ لَدَى التأنيثِ إِحْدَى عَشَرَهْ**) امرأة بإثبات

من المائة وهى ثلثمائة وأقل السنين ثلاثة فيجب أن تكون تسعمائة وهذا وارد أيضا على قراءة حمزة والكسائى إذ سنين عندهما تمييز لا غير وإن كان مجرورا ثم أجاب ابن الحاجب بأن ما ذكر إنما يلزم إذا كان التمييز مفردا أما إذا كان جمعا كما هو الأصل لما مر فالقصد فيه كالقصد فى وقوع التمييز جمعا فى نحو ثلاثة أثواب ويمكن أن يجاب أيضا بأن المحل لما كان للمفرد لكونه المقيس فيه كان الجمع الحالّ فى ذلك المحل فى حكم المفرد بأن يراد منه الجنس المتيقن تحققه فى واحد فلا يلزم أن يكون أقل السنين ثلاثة حتى يرد المحذور فتأمل . (**قوله إذا عاش الفتى مائتين عاما**) تمامه :

* فقد ذهب اللذاذة والفتاء *

(**قوله وأحد اذكر إلخ**) لما تكلم على العدد المضاف شرع فى المركب فقال وأحد اذكر إلخ . (**قوله مركبا**) بكسر الكاف أى حال كونك مركبا ويجوز أن يكون بفتح الكاف حالا من عشر أى مركبا معه أى مع أحد اهـ سندوبى . وإلى الأول جنح الشارح لكونه أنسب بما بعده . (**قوله وهمزة أحد إلخ**) كذا همزة إحدى إلا أن الأول شاذ لازم غالبا والثانى مطرد على الأصح كاشاح واكاف ولهذا نبهوا على الأصل فى أحد فقالوا وحد ولم ينبهوا عليه فى إحدى اهـ تصريح . وألف إحدى للتأنيث عند الأكثرين وقيل للالحاق وزال التنوين فى إحدى عشر للتركيب فتقول فى العطف إحدى وعشرين بالتنوين نقله ابن هشام . وفى الفارضى عن ابن بابشاذ أن أحد المنقلبة همزتها عن واو المستعملة فى العدد هى التى فى نحو قولك كل أحد فى الدار وجمعها آحاد . وأما التى تستعمل بعد النفى نحو ما جاءنى من أحد فهمزتها أصلية غير مبدلة ولا تجمع ولا تستعمل فى العدد ولا فى المثبت . (**قوله إحدى عشرة**) ولا تستعمل إحدى إلا مركبة أو معطوفا عليها أو مضافة نحو : ﴿ **إنها لإحدى الكبر** ﴾ [المدثر : ٣٥] زكريا .

[١١٩١] تمامه :

* فَقَــدْ ذَهَبَ الـلَّـذَاذَةُ والفَتَــاءُ *

قاله الربيع بن ضبع الفزارى أحد المعمرين ، من قصيدة من الوافر . والشاهد فى مائتين عاما ، والقياس فيه إضافة المائتين إلى العام ، وهذا شاذ لا يقاس عليه . والفتاء ـ بالمد ـ من فتىء بالكسر يفتأ . ويروى : فقد ذهب المسرة والفتاء . والفاء فى فقد : جواب للشرط .

التاء وقد يقال واحدة عشرة (**والشّينُ فيها عن تَمِيمٍ كَسْرَةْ**) أى مع المؤنث فيقولون إحدى عشِرة واثنتا عشِرة بكسر الشين ، وبعضهم يفتحها وهو الأصل إلا أن الأفصح التسكين وهو لغة الحجاز . وأما فى التذكير فالشين مفتوحة ، وقد تسكنُ عين عشر فيقال : أحد عْشر وكذلك أخواته لتوالى الحركات ، وبها قرأ أبو جعفر ، وقرأ هبيرة ـ صاحب حفص ـ ﴿ **اثنا عْشر شهرا** ﴾ [التوبة : ٣٦] ، وفيها جمع بين ساكنين (**وَ**) أما (**مَعْ غَيْرِ أحدٍ وإحْدَى * ما مَعْهُما فَعَلْتَ**) فى العشرة من التجريد من التاء مع المذكر وإثباتها مع المؤنث (**فَافْعَلْ قصْدًا**) والحاصل أن للعشرة فى التركيب عكس ما لها قبله فتحذف التاء فى التذكير وتثبت فى التأنيث (**ولثلاثةٍ وتِسْعةٍ ومَا * بَينهُمَا إنْ رُكّبا مَا قُدّما**) أى فى الأفراد وهو ثبوت التاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث (**وأوْلِ عَشْرَةَ اثْنَتَى وعَشَرَا * إثْنَى إذا أُنثى تَشَا أو ذكَرَا**) فتقول : جاءتنى اثنتا عشرة امرأة واثنا عشر رجلا (**وَالْيَا**

(**قوله وقد تسكن عين عشر**) أى فى المذكر كما صرح به فى بعض النسخ . قال الدماميني : فإن قيل كيف جاز تسكين فاء الاسم قلنا إذا جاز تسكين هاء هو وهى بعد الواو والفاء فهذا أجدر . (**قوله لتوالى الحركات**) ولإفادة المبالغة فى الامتزاج . دماميني . (**قوله وأما مع غير أحد وإحدى**) أى من اثنين واثنتين إلى تسعة وتسع ، قدر الشارح إما لأجل الفاء فى قوله فافعل ويحتمل أن الفاء زائدة . قال سم : بين المصنف بهذا أى بقوله ومع غير أحد وإحدى إلخ حكم العشرة إذا ركبت مع التسعة فما دونها ثم بين بقوله الآتى ولثلاثة وتسعة إلخ حكم التسعة وما تحتها إذا ركبت معها العشرة . (**قوله قصدا**) قال شيخنا : والبعض حال بمعنى مقتصدا أى عادلا وهو غير متعين لجواز أن يكون مفعولا مطلقا على حذف مضاف أى فعل قصد أى اقتصاد بل هذا أولى لما مر غير مرة أن مجىء المصدر حالا وإن كثر سماعى .

(**قوله فتحذف التاء فى التذكير**) كراهة اجتماع علامتى تأنيث فيما هو كالكلمة الواحدة فلا يقال ثلاثة عشرة . (**قوله إن ركبا**) أى مع العشرة . (**قوله وأول عشرة إلخ**) اعترض الفارضى وغيره هذا البيت بأنه قد علم من قوله ومع غير أحد وإحدى إلى آخر البيت فإنه علم منه كون اثنى له عشر واثنتى له عشرة وقد يقال إنما صرح به دفعا لتوهم أن اثنين فى حال تركيبه مع العقد كثلاث فما فوق فى هذه الحالة يجرد من التاء عند التأنيث وتلحقه عند التذكير . قال الدماميني : فى إحدى عشرة واثنتى عشرة سؤال مشهور حاصله لزوم الجمع بين علامتى تأنيث فيما هو كالكلمة الواحدة وجوابه أن ألف التأنيث بمنزلة ما هو من نفس الكلمة ولذا لم تسقط فى جمعى التصحيح والتكسير بخلاف التاء إذ قالوا حبلى وحبليات وحبالى وجفنة وجفنات وجفان وأما اثنتان فبنى على التاء إذ لا واحد له من لفظه فكانت كالأصل .

(**قوله إذا أنثى إلخ**) لف ونشر مرتب . (**قوله تشا**) مضارع شاء قصره للضرورة . وقال

لِغيرِ الرَّفع) وهو النصب والجر **(وارفعْ بالألِف)** كما رأيت ، وأما الجزء الثانى فإنه مبنى على الفتح مطلقا **(والفتحُ فى جُزأَىْ سِواهما)** أى سوى اثنتى عشرة واثنى عشر **(أَلِفْ)** أما العجز فعلة بنائه تضمنه معنى حرف العطف ، وأما الصدر فعلة بنائه وقوع العجز منهُ موقع تاء التأنيث فى لزوم الفتح ، ولذلك أعرب صدر اثنى عشر واثنتى عشرة لوقوع

المكودى : ويجوز أن يكون حذف الهمزة من تشا لاجتماعها مع همزة أو . خالد . **(قوله والياء)** أى فى اثنين واثنتين . **(قوله مطلقا)** أى فى الأحوال الثلاثة . **(قوله أما العجز)** أى عجز العدد المركب سواء كان اثنى عشر واثنتى عشرة أو غيرهما . **(قوله تضمنه معنى حرف العطف)** أى الواو إذ الأصل قبل التركيب أعطيتك خمسة وعشرة مثلا فحذفت الواو وركب العددان اختصارا ودفعا لما يتبادر من العطف من أن الاعطاء دفعتان . قاله الدمامينى فإن ظهر العاطف مع التركيب والبناء لفقد المقتضى كقوله :

* كأنّ بها البدر ابن عشر وأربع *

وانظر إذا ميز كيف يكون التمييز حينئذ وزعم بن حيان أنه أى العاطف لا يظهر إلا مع تقدم العقد كالبيت المذكور وليس كذلك فقد أنشد ابن الشجرى :

* وقمر بدا ابن خمس وعشر *

اهـ وقوله وانظر إلخ الذى يظهر أن التمييز حينئذ جمع مجرور كتمييز ثلاثة إلى عشرة وللبعض اعتراض على هذه العلة لا معنى له فانظره إن أردت التعجب . **(قوله وأما الصدر إلخ)** عبارة الفارضى بنى الصدر لأنه كجزء الكلمة . **(قوله فعلة بنائه وقوع العجز منه)** أى من الصدر والجار والمجرور متعلق بوقوع . وقوله موقع تاء التأنيث فى لزوم الفتح أى فتح ما قبلها وعندى فى هذا التعليل نظر من وجوه : الأول أنه كان المناسب أن يقول فعلة بنائه وقوعه موقع ما قبل تاء التأنيث فى لزوم الفتح كما لا يخفى على الفطن . الثانى أن بناءه بمعنى لزومه الفتح فيئول التعليل إلى تعليل الشىء بنفسه لأنه جعل علة لزوم الفتح المشابهة بما قبل تاء التأنيث وعلة المشابهة لزوم الفتح لأن وجه المشابهة علة لها وعلة العلة علة . الثالث أنه لو كان الوقوع موقع ما قبل تاء التأنيث يقتضى البناء للزم بناء صدر المركب المزجى مع أن فتحة صدره فتحة بنية لا فتحة بناء كما سلف تحقيقه فى محله إلا أن يجاب عن هذا بأن فى تعبيرهم ببناء صدر المركب العددى مسامحة لأن فتحته وإن كانت فتحة بنية تشبه فتحة البناء فى اللزوم وفيه بعد لا يخفى وذكر يس اعتراضين آخرين حاصل الأول أن سبب البناء منحصر فى شبه الحرف فلا يصح تعليله بما ذكر وأجاب عنه بأن المنحصر فى شبه الحرف سبب البناء الأصلى اللازم للكلمة والبناء هنا عارض للكلمتين بالتركيب مفارق بمفارقته وحاصل الثانى أن آخر الصدر صار وسطا والوسط ليس محلا للإعراب ولا للبناء ولم يجب عن هذا ويمكن الجواب عنه بما أجبنا به عن اعتراضنا الثالث فتأمل . قال يس : وإنما بنى على حركة لأن له حالة إعراب وكانت الحركة فتحة لأن هذا الاسم طال بالتركيب فأوثر بأخف الحركات . **(قوله ولذلك)** أى لكون علة البناء الوقوع المذكور

العجز منهما موقع النون ، وما قبل النون محل إعراب لا محل بناء ، ولوقوع العجز منهما موقع النون لم يضافا بخلاف غيرهما فيقال أحد عشرك ولا يقال اثنا عشرك .

(تنبيهان): **الأول** : قد فهم من كلامه أنه لا يجوز تركيب النيف مع العشرين وبابه بل يتعين العطف فتقول : خمسة وعشرون ، ولا يجوز خمسة عشرين . ولعله للالباس فى نحو رأيت خمسة عشرين رجلا فإنه يحتمل خمسة لعشرين رجلا وقيل غير ذلك . **الثانى** : أجاز الكوفيون إضافة صدر المركب إلى عجزه فيقولون هذه خمسة عشر واستحسنوا ذلك إذا أضيف نحو خمسة عشرك **(وَمَيِّزِ العشرين)** وبابه **(لِلتِّسْعِينَا * بواحدٍ)** منكر منصوب **(كأَرْبَعينَ حِينَا)** وخمسين شهرا ويقدم النيف بحالتيه أى بثبوت التاء فى التذكير وسقوطها فى التأنيث ثم يذكر العقد معطوفا على النيف فيقال فى المذكر : ثلاثة وعشرون رجلا وفى

أعرب صدر إلخ أى لأن العلة تدور مع المعلول وجودا وعدما وهى معدومة فى اثنى عشر واثنتى عشرة فينعدم بناء الصدر وما ذكره من إعراب صدرهما هو الصحيح والقول ببنائه مردود باختلافه باختلاف العوامل وذلك علامة إعرابه . **(قوله لوقوع العجز إلخ)** اعترضه شيخنا وتبعه البعض بأنه علل قوله أعرب بقوله لذلك فلا يصح تعليله ثانيا بقوله لوقوع العجز إلخ من غير عطف ويمكن دفعه بجعله بدل اشتمال من قوله لذلك لاشعار علية الوقوع موقع التاء للبناء بعلية الوقوع موقع النون للإعراب فتأمل . **(قوله قد فهم من كلامه)** يعنى قوله وصلنه بعشر حيث اقتصر على عشر والاقتصار على الشىء فى مقام البيان يقتضى الحصر . **(قوله النيف)** بفتح النون وتشديد الياء المكسورة وقد تخفف كهين وأصله نيوف من ناف ينوف إذا زاد وهو من واحد إلى تسعة بادخال المبدإ والغاية . أفاده فى التصريح . **(قوله فإنه يحتمل إلخ)** هذا إنما ينتج الإجمال لا الالباس . **(قوله إضافة صدر المركب إلى عجزه)** فيكون الصدر على حسب العامل والعجز مجرور لا غير ومنه قول الشاعر :

كلف من عنائه وشقوته بنت ثمان عشرة من حجته

بجر عشرة منونا . فارضى . **(قوله واستحسنوا ذلك إذا أضيف)** أى المركب ولا يخفى أن المضاف فى الحقيقة إنما هو عجز المركب فالصدر مضاف إلى العجز والعجز مضاف إلى كاف المخاطب ففى عبارته مسامحة . **(قوله وميز العشرين للتسعينا * بواحد)** أجاز الفراء جمع تمييز باب عشرين كما فى الفارضى . وأجاز المصنف فى شرح التسهيل عندى عشرون دراهم لعشرين رجلا عند قصد أن لكل واحد منهم عشرين كما فى السيوطى . **(قوله بواحد منكر منصوب)** إنما كان مفردا نكرة لأنه ذكر لبيان حقيقة المعدود وهو يحصل بالمفرد النكرة التى هى أصل ومنصوبا لتعذر الإضافة مع النون التى فى صورة نون الجمع . **(قوله أى بثبوت التاء فى التذكير إلخ)** محله فى غير اثنين واثنتين . **(قوله معطوفا على النيف)** أى بالواو إذا أريد وقوعهما دفعة واحدة وإلا فلا مانع من أن تقول قبضت منه ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين إذا قصد الترتيب مع الفور أو التراخى . دمامينى . **(قوله أى بمفرد منكر**

المؤنث تسع وتسعون نعجة (**وَمَيزوا مُركَّباً بِمِثْلِ مَا * مُيِّزَ عِشْرُونَ**) وبابه ، أى بمفرد منكر منصوب (**فَسوِّيَنْهمَا**) نحو : ﴿ **أحد عشر كوكباً** ﴾ [يوسف : ٤] ، واثنتى عشرة عيناً . وأما : ﴿ **وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطاً** ﴾ [الأعراف : ١٦٠] فأسباطا بدل من اثنتى عشرة والتمييز محذوف أى اثنتى عشرة فرقة ، ولو كان أسباطا تمييزا لذكر العددان وأفرد التمييز لأن السبط مذكر . وزعم الناظم أنه تمييز وإن ذكر أمما رجح حكم التأنيث .

(**تنبيهات**)*: **الأول** : يجوز فى نعت هذا التمييز منهما مراعاة اللفظ نحو : عندى أحد عشر درهما ظاهريا وعشرون دينار ناصريا ، ومراعاة المعنى فتقول ظاهرية وناصرية ، ومنه قوله :

[١١٩٢] **فِيها اثنتَانِ وأربعُونَ حَلُوبـةً ... سُوداً كَخَافِيةِ الغرابِ الأسْحَمِ**

الثانى : قد يضاف العدد إلى مستحق المعدود فيستغنى عن التمييز نحو : هذه عشر

منصوب) إنما كان مفردا منكرا لما مر ومنصوبا لامتناع جعل ثلاثة أشياء كالشيء الواحد لو قيل خمسة عشر عبد مثلا . فارضى .

(**قوله فسوينهما**) أى المركب والعشرين وبابه وفائدته دفع توهم أن المثلية قبله غير تامة وقد يقع تمييز المركب بجمع إذا صدق على كل واحد من العدد كقوله تعالى : ﴿ **وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطا** ﴾ [الأعراف : ١٦٠] لأن المراد وقطعناهم اثنتى عشرة قبيلة وكل قبيلة أسباط لا سبط فوضع أسباطا موضع قبيلة هذا أحد الأوجه فى الآية وسيأتى الباقى . (**قوله بدل**) أى بدل كل من كل ولا يرد أن المبدل منه فى نية الطرح لأنه أغلبى وقد يخرج القرآن على غير الغالب كما فى قراءة التنوين فى ثلثمائة سنين كما مر . (**قوله لذكر العددان**) أى بحذف التاء منهما وقوله لأن السبط مذكر علة لقوله لذكر العددان . (**قوله وأفرد التمييز**) ذهب الفراء إلى جواز جمعه وظاهر الآية يشهد له ا هـ تصريح . وترك علة قوله وأفرد التمييز وهى كونه تمييز مركب لعلمها من قوله وميزوا إلخ . (**قوله رجح حكم التأنيث**) هذا توجيه للتأنيث وبقى توجيه الجمع من أن القياس الافراد كما مر . سم .

(**قوله فى نعت هذا التمييز منهما**) أى من المركب وعشرين وبابه وقضيته أن تمييز غيرهما لا يجوز فى نعته مراعاة المعنى فقول شيخ الإسلام زكريا فى تحريره وهى أى الأوسق الخمسة التى هى نصاب زكاة النابت ألف وستمائة رطل بغدادية يكون بغدادية فيه مرفوعا نعتا لألف وستمائة وانظر هل مثل النعت بقية التوابع وعلى كونها مثل النعت يجوز أن يكون أسباطا فى الآية بدلا من التمييز المحذوف وهو فرقة على مراعاة المعنى فتدبر . (**قوله فيها**) أى الركائب والخافية بالخاء المعجمة واحدة الخوافى وهى

[١١٩٢] قاله عنترة العبسى من قصيدته المشهورة . من الكامل . فيها أى فى الركائب . اثنتان : مبتدأ ، وفيها خبره . وحلوبة تمييز . والشاهد فى : سودا فإنه نعت لحلوبة . وروعى فيها اللفظ ، ويجوز فى هذا الباب رعاية اللفظ والمعنى . يقول : عندى عشرون درهما وازنا ، على اللفظ ، وعشرون درهما وازنة ـ على المعنى . والخافية ـ بالخاء المعجمة ـ واحدة الخوافى ، وهى ما دون الريشات العشر من مقدم الجناح . والأسحم ـ بالحاء المهملة ـ الأسود .

وزيد ، ويفعل ذلك بجميع الأعداد المركبة إلا اثنى عشر فيقال : أحد عشرك وثلاثة عشرك ، ولا يقال اثنى عشرك لأن عشر من اثنى عشر بمنزلة نون الاثنين كما مر فلا تجامع الإضافة ، ولا يقال اثناك لئلا يلتبس بإضافة اثنين بلا تركيب . **الثالث** : حكم العدد المميز بشيئين فى التركيب لمذكرهما مطلقا إن وجد العقل نحو : عندى خمسة عشر عبدا وجارية وخمسة عشر جارية وعبدا ، وإن فقد فللسابق بشرط الاتصال نحو : عندى خمسة عشر جملا وناقة وخمس عشرة ناقة وجملا وللمؤنث إن فصلا نحو : عندى ست عشرة ما بين ناقة وجمل أو ما بين جمل وناقة ، وفى الإضافة لسابقهما مطلقا نحو عندى ثمانية أعبد وآم ، وثمان آم وأعبد . ولا يضاف عدد أقل من ستة إلى مميزين مذكر ومؤنث لأن كلا من المميزين جمع ، وأقل الجمع ثلاثة . **الرابع** : لا يجوز فصل هذا التمييز . وأما قوله :

[١١٩٣] **عَلَى أنَّى بَعْدَ ما قَدْ مَضَى ثلاثونَ للهَجْرِ حولاً كميلاَ**

ما دون الريشات العشر من مقدم الجناح . والأسحم بالحاء المهملة الأسود . عينى . **(قوله فيستغنى عن التمييز)** لأنك إذا قلت عشروك فقد خاطبت من يعرف العشرين المنسوبة إليه ولا تقول عشرو زيد إلا لمن يعرف زيدا وعشريه كما أنك لا تقول غلام زيد إلا لمن يعرف الغلام وزيدا . دمامينى . **(قوله الأعداد المركبة)** وكذا غير المركبة كثلاثة زيد . **(قوله إلا اثنى عشر)** أى واثنتى عشرة . **(قوله ولا يقال اثناك)** ما لم يكن اثنا عشر علما وإلا جاز أن تضيفه بحذف عشر إذا قصد تنكير العلم لفقد العلة كما فى الفارضى . **(قوله لئلا يلتبس إلخ)** صريح فى جواز أن يقال اثناك فى قصد إضافة اثنين بلا تركيب إسقاطى . **(قوله لمذكرهما مطلقا)** أى سبق المذكر أولا وقع الفصل بين أولا . **(قوله إن وجد العقل)** أى فى الشيئين أو أحدهما وظاهره ترجيح المذكر إذا كان العاقل مؤنثا والقياس يقتضى تغليب العاقل فتقول أربع عشرة جملا وأمة لأن وصف الأنوثة مع العقل أرجح من وصف الذكورة مع عدم العقل . أفاده الدمامينى .

(قوله فللسابق) أى مذكرا أو مؤنثا وقوله بشرط الاتصال أى اتصال التمييز بالعدد . **(قوله وللمؤنث إن فصلا)** أى فصل بين العدد والتمييز ببين لأنها تقتضى التساوى فى الحكم فكأن الأسبقية منتفية فرجح ما مراعاته كمراعاة الشيئين وذلك أن مذكر ما لا يعقل فى استعمالهم كالمؤنث حتى أنه قد يعود عليه ضميره فإذا جعلنا الحكم للمؤنث كنا كأنا اعتبرناهما بخلاف ما إذا جعل للمذكر . كذا فى الدمامينى . **(قوله لسابقهما مطلقا)** أى عاقلا كان المضاف إليه أولا مذكرا أو لا وإنما كان كذلك لأن المتضايفين كالشيء الواحد فلا ينبغى أن يختلف حالهما . فإن قيل المعطوف على المضاف

[١١٩٣] بعده :

يُذَكِّرُنِيكَ حَنِينُ الْعَجُولِ وَنَوْحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلاَ

قالهما العباس بن مرداس السلمى من المتقارب . وعلى يتعلق بما قبله من البيت . والشاهد فى ثلاثون للهجر حولا حيث فصل بين ثلاثون وبين مميزه ــ وهو حولا ــ بالجار والمجرور للضرورة . والعجول الناقة التى يذبح ولدها أو مات أو وهب . الهديل : الحمام الوحشى كالقمارى والدباسى . وقيل الحمام الذكر وهو الاظهر .

فضرورة (**وإنْ أُضيفَ عَدَدٌ مركّبُ * يَبْقَ البِنَا**) فى الجزءين على حاله نحو : أحد عشرك مع أحد عشر زيد بفتح الجزأين . هذا هو الأكثر لأن البناء يبقى مع الألف واللام بالإجماع فكذا مع الإضافة . **والثانى** : أن يعرب عجزه مع بقاء التركيب كبعلبك ، حكاه سيبويه عن بعض العرب ، نحو : أحد عشرك مع أحد عشر زيد ، وإليه أشار بقوله : (**وعَجُزٌ قد يُعرَبُ**) واستحسنه الأخفش ، واختاره ابن عصفور وزعم أنه الأفصح ، ووجه ذلك بأن الإضافة ترد الأشياء إلى أصلها فى الإعراب ، ومنع فى التسهيل القياس عليه . وقال فى شرحه : لا وجه لاستحسانه لأن المبنى قد يضاف نحو كم رجل عندك و ﴿ **من لَدُنْ حكيم خبير** ﴾ [هود : ١] ، وفيه مذهب ثالث وهو أن يضاف صدره إلى عجزه مزالا بناؤهما ، حكى الفراء أنه سمع من أبى فقعس الأسدى وأبى الهيثم العقيلى ما فعلت خمسة عشرك ، وذكر فى التسهيل أنه لا يقاس عليه خلافا للفراء .

إليه مضاف إليه قلنا نعم لكن المعطوف مضاف إليه بواسطة والأول مضاف إليه بالمباشرة فكان أولى بالاعتبار وقد أهمل الشارح ذكر العدد المعطوف والقياس يقتضى أنه كالعدد المركب فتقول عندى أحد وعشرون عبدا وأمة بتغليب المذكر وأحد وعشرون جملا وناقة بتغليب السابق وإحدى وعشرون بين جمل وناقة بتغليب المؤنث . دمامينى .

(**قوله وآم**) تقدم الكلام عليه . (**قوله وإن أضيف عدد مركب**) أى غير اثنى عشر واثنتى عشرة لما مر من أنهما لا يضافان ويستغنى العدد المركب إذا أضيف عن التمييز كما سبق . (**قوله والثانى إلخ**) مقابل قوله هذا هو الأكثر . (**قوله كبعلبك**) أى فى بقاء التركيب مع إعراب العجز وإن كان بعلبك غير منصرف لوجود العلتين بخلاف أحد عشر لأنه ليس بعلم . (**قوله نحو أحد عشرك مع أحد عشر زيد**) بفتح دال أحد فى المثالين ورفع راء عشر الأول وجر راء الثانى . (**قوله وعجز**) مبتدأ والمسوغ قصد التفصيل . فارضى . (**قوله ترد الأشياء إلى أصلها فى الإعراب**) لا يقال هذا يقتضى إعراب الجزء الأول أيضا لأنا نقول المضاف مجموع الجزءين لا الأول فقط ولا الثانى فقط لكن لما كان آخر الثانى آخر المجموع المضاف ظهر فيه الإعراب . (**قوله ومنع فى التسهيل القياس عليه**) قال بعضهم : هى لغة ضعيفة عند سيبويه وإذا ثبت كونه لغة لم يمتنع القياس عليها وإن كانت ضعيفة . مرادى . (**قوله لأن المبنى قد يضاف إليه**) قد يفرق بين ما بناؤه أصلى فلا يرد إلى الإعراب وما بناؤه عارض بسبب التركيب فيرد إليه بأدنى ملابسة . تصريح . (**قوله من أبى فقعس**) كذا بخط الشارح ويوجد فى بعض النسخ بنى وهو تحريف .

(**قوله خلافا للفراء**) تقدم قبيل قول المصنف وميز العشرين إلخ نقل الشارح قول الفراء عن

(تنبيهات): **الأول** : قال فى التسهيل : ولا يجوز بإجماع ثمانى عشرة إلا فى الشعر ، يعنى بإضافة الأول إلى الثانى دون إضافة المجموع كقوله :

[١١٩٤] **كُلِّفَ مِنْ عَنائِهِ وشِقْوَتِهِ بِنْتَ ثَمَانِى عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ**

أى من عامه ذلك . وفى دعواهِ الإجماع نظر : فإن الكوفيين يجيزون إضافة صدر المركب إلى عجزه مطلقا كما سبق التنبيه عليه . **الثانى** : فى ثمانى إذا ركب أربع لغات : فتح الياء وسكونها وحذفها مع كسر النون وفتحها ومنه قوله :

[١١٩٥] **ولَقَدْ شَرِبْتُ ثَمَانِياً وثَمانِياً وثَمانَ عَشْرَةَ واثْنَتينِ وأَرْبعاً**

وقد تحذف ياؤها أيضاً فى الافراد ويجعل إعرابها على النون كقوله :

[١١٩٦] **لها ثَنَايَا أَرْبَعٌ حِسَانٌ وأَرْبَعٌ فَثغرُها ثَمانُ**

وهو مثل قراءة بعض القرّاء : ﴿ **وله الجوارُ المنشآت** ﴾ ــ بضم الراء ــ. **الثالث** : قال فى شرح الكافية : لبضعة وبضع حكم تسعة وتسع فى الافراد والتركيب وعطف

الكوفيين . **(قوله دون إضافة المجموع)** أى إلى شىء آخر وفيه أنه إذا أضيف الأول إلى الثانى ووجدت الإضافة إلى شىء آخر كان المضاف إلى الشىء الآخر الثانى لا المجموع وإذا أضيف المجموع إلى شىء آخر لم يكن الأول مضافا إلى الثانى فتدبر . **(قوله كلف إلخ)** يظهر أنه يصح تشديد لام كلف على أنه من التكليف وتخفيفها على أنه من الكلف بالتحريك ومن للتعليل . والعناء بفتح العين المهملة التعب . والشقوة بالكسر الشقاء . **(قوله مطلقا)** أى سواء كان المجموع مضافا نحو : ثمانى عشرك أو لا وفيه ما مر . **(قوله فى ثمانى)** أى الواقعة فى عدد المؤنث . **(قوله وسكونها)** أى كسكونها فى معديكرب وقوله مع كسر النون أى دلالة على الياء وقوله وفتحها أى للتركيب . همع . **(قوله وقد تحذف ياؤها)** مصب قد التقليلية قوله ويجعل إعرابها على النون أى والأكثر أن يجرى مجرى المنقوص المصروف فتقول جاء ثمان ومررت بثمان ورأيت ثمانيا وقد يقال رأيت ثمانى بلا تنوين لمشابهته جوارى لفظا وهو ظاهر ومعنى لأنه وإن لم يكن جمعا لفظا هو جمع معنى كما أجرى سراويل مجرى سرابيل فكتابة البعض على قول الشارح ويجعل إعرابها على النون ما نصه : أى وحينئذ تكون جارية فى الإعراب مجرى المنقوص المصروف اهـ غفلة عجيبة . **(قوله لبضعة وبضع)** بكسر الموحدة على المشهور وبعض العرب يفتحها

[١١٩٤] رجز لم يدر راجزه ، وقيل قاله نفيع بن طارق . ومن للتعليل ، والعناء : التعب ، وبنت ــ بالنصب ــ مفعول ثان لكلف . والشاهد فى : ثمانى عشرة ، حيث أضاف صدره إلى عجزه بدون إضافة عشرة إلى شىء آخر ، وهذا لا يجوز إلا فى الضرورة . وادعى ابن مالك الإجماع فيه ، وليست بصحيح : لأنه حكى عن الكوفية جواز ذلك مطلقا .

[١١٩٥] البيت من الكامل ، وهو للأعشى فى لسان العرب .

[١١٩٦] الرجز بلا نسبة فيف خزانة الأدب .

عشرين وأخواته عليه ، نحو : لبثت بضعة أعوام وبضع سنين ، وعندى بضعة عشر غلاما وبضع عشرة أمة ، وبضعة وعشرون كتابا ، وبضع وعشرون صحيفة ، ويراد ببضعة من ثلاثة إلى تسعة وببضع من ثلاث إلى تسع . انتهى **(وصُغْ مِن اثْنينِ فمَا فوْقُ)** أى فما

قاله الدماميني وما ذكره الشارح هو الراجح من أقوال فى مسمى البضع والبضعة وعليه لا يطلقان على أقل من ثلاثة ولا أكثر من تسعة وقيل مسماهما أربعة وثمانية وما بينهما وقيل الواحد والعشرة وما بينهما ، وقيل أربعة وتسعة وما بينهما وقيل غير ذلك واختلفوا أيضا فيما يصاحبه فالجمهور على أنه يصاحب العشرة والعشرين إلى التسعين فلا يصاحب المائة والألف وقيل لا يصاحب إلا العشرة وهو مردود بنحو قوله ﷺ : « **الإيمان بضع وستون شعبة** » وفى رواية : « **بضع وسبعون** » ونقل الكرماني أنه يصاحب المائة والألف . هذا وفى بعض النسخ بدل قوله الثالث لبضعة وبضع إلخ ما نصه : الثالث قال فى شرح الكافية إن بضعة قد يراد به واحد فما فوقه إلى تسعة هذا قول الفراء وأنه يجرى مجرى تسعة مطلقا أى فى الافراد والتركيب وعطف عشرين وأخواته عليه وأن تاءه كتاء تسعة فى ثبوت وسقوط نحو : لبثت بضعة أعوام وبضع سنين وعندى بضعة عشر غلاما وبضع عشرة أمة وبضعة وعشرون كتابا وبضع وعشرون صحيفة وهذا المراد بقولى :

* **ومطلقا مجراه يجرى حيث حل** *

والأولى أن يراد ببضعة من ثلاثة إلى تسعة وببضع من ثلاث إلى تسع فيحمل الثابت التاء على الثابتها والساقطها على الساقطها ا هـ . قال شيخنا : وهكذا رأيته بخطه على التوضيح ا هـ وقوله وإن تاءه كتاء تسعة فى ثبوت وسقوط بيان لما قبله من جريانه مجرى تسعة وقوله : فيحمل الثابت التاء إلخ أى فيحمل بضعة الثابت التاء على ثلاثة مثلا الثابت التاء وبضع الساقطها على ثلاث مثلا الساقطها وفرق فى الهمع بين النيف والبضع بأن النيف من واحد إلى تسعة ويكون للمذكر والمؤنث بلا هاء ولا يذكر إلا مع عقد نحو عشرة ونيف . والبضع من ثلاثة إلى تسعة ويكون للمذكر بالهاء وللمؤنث بدونها ولا يجب معه ذكر العقد كما فى بِضْعِ سنين .

(قوله وصغ من اثنين إلخ) ظاهر كلام المصنف أن نحو ثان وثالث مصوغ من لفظ العدد سواء كان بمعنى بعض أو بمعنى جاعل العدد الأقل مساويا لما فوقه وهو مسلم فى الذى بمعنى بعض دون الآخر لأنه مصوغ من الثنى مصدر ثنيت الرجل والثلاث مصدر ثلثت الرجلين وهكذا كما سيأتى لا من اثنين وثلاثة إلخ وإنما قلنا ظاهر كلام المصنف لأنه يمكن حمل قوله وإن ترد جعل الأقل إلخ على معنى وإن ترد بالوصف لا بقيد كونه مشتقا من لفظ العدد فاعرفه وقول الشارح وصفا ظاهر بالنسبة لما بمعنى جاعل دون ما بمعنى بعض لأن الذى بمعنى بعض اسم جامد كما يؤخذ من كلامه بعد اللهم إلا أن يراد بالوصفية بالنسبة له الوصفية الصورية فتأمل . قال فى التصريح : الاشتقاق من أسماء العدد سماعى لأنه من قبيل الاشتقاق من أسماء الأجناس كتربت يده من التراب واستحجر الطين من الحجر . **(قوله أى فما فوقهما)** الأنسب فوقه أى لفظ الاثنين لأن الصوغ من اللفظ . سم . **(قوله إلى عشرة)** أتى به بيانا للغاية .

فوقهما (**إلى * عَشَرَةٍ**) وصفا (**كَفَاعِلٍ**) أي على وزن فاعل (**مِن فَعَلاَ**) كضرب نحو ثان وثالث ورابع إلى عاشر . وأما واحد فليس بوصف بل اسم وضع على ذلك من أول الأمر (**وآختمهُ فى التأنيثِ بالتَّا ومَتى * ذَكَّرْتَ**) أى صفته لمذكر (**فاذْكُرْ فاعلاً بغيْرِتَا**) فتقول فى التأنيث ثانية إلى عاشرة ، وفى التذكير ثان إلى عاشر ، كما تفعل باسم الفاعل من نحو : ضارب وضاربة . وإنما نبه على هذا مع وضوحه لئلا يتوهم أنه يسلك به سبيل العدد الذى صيغ منه (**وإنْ تُرِدْ**) بالوصف المذكور (**بعْضَ**) العدد (**الَّذِى مِنه بُنِى * تُضِفْ إليه مِثْلَ بَعضٍ بيِّن**) أى كما يضاف البعض إلى كله نحو : ﴿ **إذْ أخرجه الذين كفروا ثانىَ اثنين** ﴾ [التوبة : ٤٠] ﴿ **لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثةٍ** ﴾ [المائدة : ٧٣] وتقول ثانية اثنتين ، وثالثة ثلاث إلى عاشر عشرة وعاشرة عشر . وإنما لم ينصب حينئذ لأنه ليس فى معنى ما يعمل ولا مفرعا عن فعل فالتزمت إضافته لأن المراد أحد اثنين واحدى

(**قوله كفاعل**) صفة لموصوف محذوف قدره الشارح هو مفعول صغ أو الكاف بمعنى مثل وهى اسم مفعول به لصغ كما قاله الشاطبى . أفاده سم . (**قوله من فعلا**) فائدته مع ما قبله بيان أن هذا أى فى الجملة وصف لا اسم جامد ولا يكتف بفهم ذلك من ذكر الصوغ لأنه قد يراد به إثبات مجرد المناسبة وبيان مطلق الأخذ .

(**قوله وإما واحد**) أى وواحدة وهذا مفهوم قوله من اثنين فما فوق . (**قوله فليس بوصف**) تبع فيه التوضيح لكن قال الرضى : والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا أى انفرد فالواحد بمعنى المنفرد أى العدد المنفرد . (**قوله لئلا يتوهم أنه يسلك به إلخ**) أى فى إثبات التاء مع التذكير وحذفها مع التأنيث وكلامه صريح فى مخالفة الوصف للعدد الذى صيغ منه فى التذكير والتأنيث وهو مسلم فى غير ثان وثانية لموافقتهما فى ذلك لما صيغا منه . (**قوله وإن ترد بعض الذى إلخ**) أى وإن ترد بالوصف بعض العدد الذى بنى هو منه تضفه أى الوصف إليه أى العدد حالة كون الوصف مثل بعض فى معناه أو فى إضافته إلى كله وإلى هذا يرمز كلام الشارح فالصلة جارية على غير من هى له ومفعول تضف محذوف ومثل حال من هذا المفعول والمراد بالبعض فى هذا الباب الواحد لا الأعم وهذه الإضافة غير واجبة إذ يجوز الثانى من الاثنين مثلا ومن قال بوجوبها أراد به منع نصب الوصف ما بنى هو منه كما ستعرفه ومقابل قوله وإن ترد إلخ ما سيأتى من قوله وإن ترد جعل الأقل إلخ وللبعض هنا كلام حقيق بالطرح . (**قوله بين**) أى ظاهر البعضية .

(**قوله أى كما يضاف البعض إلى كله**) فيفيد حينئذ أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة فرابع أربعة معناه بعض جماعة منحصرة فى أربعة كما فى التوضيح . (**قوله وإنما لم ينصب حينئذ**) أى حين إذ أريد به بعض ما بنى هو منه وقول شيخنا أى حين إذ أضيف إلى ما اشتق منه وهو كله غير ظاهر . (**قوله لأنه**) أى الوصف الذى بمعنى بعض ما بنى هو منه ليس فى معنى ما يعمل أى ليس فى معنى لفظ يعمل كمصيب وجاعل حتى يعمل ولا مفرعا عن فعل أى ولا مشتقا من فعل حتى يمكن عمله

اثنتين وأحد عشرة وإحدى عشر ، فتضيفه ، كما تقول بعض هذه العدة بالإضافة . هذا مذهب الجمهور . وذهب الأخفش وقطرب والكسائى وثعلب إلى أنه يجوز إضافة الأول إلى الثانى ونصبه إياه كما يجوز فى ضارب زيد ، فيقولن ثان اثنين وثالث ثلاثة ، وفصل بعضهم فقال : يعمل ثان ولا يعمل ثالث وما بعده ، وإلى هذا ذهب فى التسهيل قال : لأن العرب تقول ثنيت الرجلين إذا كنت الثانى منهما ، فمن قال ثان اثنين بهذا المعنى عذر لأن له فعلا ، ومن قال ثالث ثلاثة لم يعذر لأنه لا فعل له ، فهذه ثلاثة أقوال .

(تنبيه)*: قال فى الكافية :

وثَعْلَبٌ أجازَ نَحْوَ رابعُ أربَعةٍ ومَا لهُ مُتابعُ

وقال فى شرحها : ولا يجوز تنوينه والنصب به ، وأجاز ذلك ثعلب وحده ، ولا حجة له فى ذلك . هذا كلامهم فعمم المنع . وقد فصل فى التسهيل ، وخصّ الجواز بثعلب ، وقد نقله فيه عن الأخفش ، ونقله غيره عن الكسائى وقطرب كما تقدم ا هـ **(وإنْ تُرِدْ جَعلَ الأقَلِّ مِثلَ مَا * فَوْقُ)** أى إذا أردت بالوصف المصوغ من العدد أنه يجعل ما

بل هو مأخوذ من لفظ العدد ولو اقتصر الشارح على قوله لأنه ليس فى معنى ما يعمل لكفاه فى تعليل عدم النصب ولكن قصد الشارح تقوية العلة فتدبر .

(قوله لأن المراد أحد اثنين إلخ) أى باعتبار وقوعه فى المرتبة الثانية أو الثالثة وهكذا كما يؤخذ من العنوان أعنى لفظ ثانى وثالث وهكذا لا مطلقا حتى يلزم صحة إرادة الواحد الأول من عاشر عشرة وذلك مستبعد جدا . أفاده الجامى . **(قوله ونصبه إياه)** أى إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال كما لا يخفى . **(قوله ثان اثنين وثالث ثلاثة)** على أن معناه متمم اثنين ومتمم ثلاثة . سيوطى . **(قوله وإلى هذا ذهب فى التسهيل إلخ)** تعقبه أبو حيان فقال : ثنيت الرجلين مخالف لنقل النحاة ثم هو ليس نصا فى ثنيت الاثنين حتى يبنى عليه جواز ثان اثنين قال الموضح : وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع فى كتاب الأفعال وإذا جاز ثنيت الرجلين جاز ثنيت الاثنين ولا يتوقف فيه إلا ظاهرى جامد . تصريح . **(قوله لأنه لا فعل له)** أى لا يقال ثلثت الثلاثة إذا كنت الثالث وقد ينافيه قول الجوهرى ثلثت القوم أثلثهم بالكسر إذا كنت ثالثهم أو أكملت ثلاثة بنفسك وثلثت الثلاثة بالتخفيف أيضا . إسقاطى . **(قوله قال فى الكافية إلخ)** غرضه التورك على كلام الكافية وشرحها من وجهين : مخالفته لتفصيله فى التسهيل بين ثان وغيرها واقتصاره على العزو لثعلب مع أنه منقول عن غيره أيضا .

(قوله وقد نقله فيه) أى التسهيل . **(قوله مثل ما فوق)** أى بدرجة واحدة . **(قوله المصوغ من العدد)** هذا لا يوافق قوله الآتى الوصف حينئذ ليس مصوغا من ألفاظ العدد إلخ ولعله ذكر هذا متابعة لظاهر المتن وذاك أى ما يأتى استدراك عليه . سم . **(قوله أنه)** أى الوصف يجعل ليس خصوص المضارع مرادا وإلا لم يتأت التفصيل الذى سيذكره بقوله فإن كان بمعنى المضى إلخ .

هو تحت ما اشتق منه مساوياً له (**فحُكْمَ جاعِلٍ لهُ احْكُما**) فإن كان بمعنى المضى وجبت إضافته ، وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال جازت إضافته وجاز تنوينه وإعماله فتقول : هذا رابع ثلاثةٍ ورابعٌ ثلاثةً : أى هذا مصير الثلاثة أربعة ، وتؤنث الوصف مع المؤنث كما سبق ، فالوصف المذكور حينئذ اسم فاعل حقيقة لأنك تقول ثلَثت الرجلين إذا انضممت إليهما فصرتم ثلاثة ، وكذلك ربّعت الثلاثة إلى عشّرت التسعة ، ففاعل هنا بمعنى جاعل وجار مجراه لمساواته له فى المعنى والتفرع على فعل ، بخلاف فاعل الذى يراد به معنى أحد ما يضاف إليه فإن الذى هو فى معناه لا عمل له ولا تفرع له على فعل ، فالتزمت إضافته كما سبق .

(**تنبيهات**)*: **الأول** : الوصف حينئذ ليس مصوغا من ألفاظ العدد ، وإنما هو من الثلْث والربْع والعشر على وزن الضرب ، مصادر ثلَث وربع وعشر على وزن ضرب ، ومضارعها على وزن يضرب إلا ما كان لامه عينا وهو ربع وسبع وتسع فإنه على وزن شفع يشفع . **الثانى** : لا يستعمل هذا الاستعمال ثان فلا يقال ثانى واحد ولا ثان واحدا ، وأجازه بعضهم وحكاه عن العرب . **الثالث** : أفهم كلامه جواز صوغ الوصف المذكور

(**قوله ما هو تحت**) أى بدرجة واحدة إذ لا يقال رابع اثنين مع أنه يصدق أنه تحت ما اشتق منه حفيد . وقوله ما أى العدد الذى هو أى هذا العدد تحت العدد الذى اشتق الوصف منه مساويا له أى لما اشتق منه فعلم أن صلة ما الأولى جارية على ما هى له وصلة ما الثانية جارية على غير ما هى له فهى الحقيقة بإبراز الضمير دون صلة ما الأولى بعكس ما فعله الشارح فاعرف ذلك . (**قوله فحكم جاعل**) مصدر نوعى منصوب على المفعولية المطلقة باحكما وإنما خص التمثيل بجاعل للتنبيه على أن معنى اسم فاعل العدد إذا استعمل مع ما تحته معنى جاعل فإذا قلت رابع ثلاثة فمعناه جاعل الثلاثة ومصيرهم أربعة . أفاده المرادى . (**قوله جازت إضافته إلخ**) لكنهم قالوا الإضافة فى هذا أكثر من النصب بخلاف سائر أسماء الفاعلين فإن نصب ما بعده على المفعولية وخفضه على الإضافة مستويان أو النصب أكثر . قال الرضى : وإنما قل النصب ههنا لأن الانفعال والتأثر فى هذا المفعول غير ظاهر إلا بتأويل وذلك لأن نفس الاثنين لا تصير ثلاثة أصلا وإن انضم إليها واحد بل يكون المنضم والمنضم إليه معا ثلاثة والتأويل أنه أسقط عن المفعول الأوّل بانضمام ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على المجموع اسم الثلاثة فكأنه صار المفعول الأوّل هو المجموع . كذا فى الدمامينى . (**قوله وإعماله**) أى بالشروط السابقة فى باب اسم الفاعل . (**قوله حينئذ**) أى حين إذ كان بمعنى جاعل . (**قوله ثلثت الرجلين إلخ**) بتخفيف ثانى ثلثت وربعت وعشرت كما سيذكره الشارح وكذا أخواتها .

(**قوله وجار مجراه**) أى فى العمل . (**قوله فإن الذى هو فى معناه**) أى فإن فاعلا الذى هو فى معنى أحد فالمحل للضمير وكأنه لم يقل فإنه دفعا لتوهم عود الضمير على أحد . (**قوله الوصف حينئذ**) أى حين إذ كان بمعنى جاعل . (**قوله وأجازه بعضهم إلخ**) رجحه الدمامينى وضعف الأول

من العدد المعطوف عليه عقد للمعنيين المذكورين ، فيقال هذا ثالث ثلاثة وعشرين بالإضافة ، وهذه رابعة ثلاثا وثلاثين بالإعمال ، ورابعة ثلاثة وثلاثين بالإضافة ا هـ **(وإنْ أردتَ مِثْلَ ثانِي اثْنينِ * مُرَكبًا فَجِيءْ بِتركيبَيْنِ)** أى إذا أردت صوغ الوصف المذكور من العدد المركب ـ بمعنى بعض أصله كثانى اثنين ـ فجىء بتركيبين صدر أولهما فاعل فى التذكير وفاعلة فى التأنيث ، وصدر ثانيهما الاسم المشتق منه ، وعجزهما عشر فى التذكير وعشرة فى التأنيث : فتقول فى التذكير ثانى عشر اثنى عشر إلى تاسع عشر تسعة عشر ، وفى التأنيث ثانية عشرة اثنتى عشرة إلى تاسعة عشرة تسع عشرة بأربع كلمات مبنية ، وأول التركيبين مضاف إلى ثانيهما إضافة ثانى إلى اثنين . وهذا الاستعمال هو الأصل ، ووراءه استعمالان آخران : الأول منهما أن يقتصر على صدر الأول فيعرب لعدم التركيب ويضاف إلى المركب باقيا بناؤه ، وإلى هذا أشار بقوله **(أوْ فاعِلاً بحالَتيهِ)** يعنى التذكير والتأنيث **(أضِفِ * إلى مركَّبٍ بما تنوى يَفى)** يفى جواب أضف فهو مجزوم أشبعت كسرته . والمعنى أنك إذا فعلت ذلك وفى الكلام بالمعنى الأول الذى نويته ؛ فتقول فى التذكير : ثانى اثنى عشر إلى تاسع تسعة عشر ، وفى التأنيث ثانية اثنتى عشرة إلى تاسعة تسع عشرة . والثانى منهما أن يقتصر على صورة التركيب الأول بأن يحذف العقد من الأول والنيف من الثانى وإليه أشار بقوله **(وشاعَ الاِسْتغنَا بِحادى عشَرَا * ونحوِهِ)** أى

بأنه لا مانع من قولك زيد ثان واحدا أى مصير واحدا اثنين بنفسه . **(قوله أفهم كلامه)** أى حيث أطلق وقوله للمعنيين المذكورين أى كونه بمعنى بعض وكونه بمعنى جاعل وفيه أن صوغ الوصف للمعنى الثانى فى مثاليه ليس من العدد المعطوف عليه العقد . **(قوله مثل)** مفعول أردت ومركبا حال منه أو مركبا مفعول ومثل حال من مركب لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالا . **(قوله بمعنى بعض أصله)** أى بَعْض مدلول أصله . **(قوله بأربع كلمات مبنية)** فيه تغليب إذ اثنا واثنتا ليسا مبنيين ومثله يأتى فى قوله بعد باقيا بناؤه إلخ . **(قوله هو الأصل)** أى ما حق التركيب أن يكون عليه وليس مراده بالأصل الغالب لما يأتى قريبا عن أبى حيان . **(قوله أن يقتصر على صدر الأول إلخ)** قال أبو حيان : وهذا الوجه أكثر استعمالا وجائز اتفاقا . تصريح . **(قوله فيعرب إلخ)** هل يجوز بناؤه بتقدير عجزه المحذوف هذا محتمل وغيره بعيد . سم . **(قوله ويضاف إلى المركب)** قال أبو حيان : وقياس من أجاز الأعمال فى ثالث ثلاثة أن يجيزه هنا على معنى متمم اثنى عشر مثلا . سيوطى .

(قوله يفى جواب أضف) ما المانع من جعله وصفا لمركب أى مركب واف بما تنوى بأن يكون مناسبا لفاعل المذكور ومن جنسه ا هـ سم والفعل على الأول مجزوم فالياء إشباع وعلى الثانى مرفوع فالياء لام الفعل . **(قوله بالمعنى الأول الذى نويته)** وهو كون المضاف أحد اثنى عشر كائنا فى المرتبة الثانية عشرة لأن معنى ثانى اثنى عشر ثانى عشر اثنى عشر لكن حذف عجز التركيب الأول اختصارا

ثانى عشر إلى تاسع عشر . وفى التأنيث حادية عشرة إلى تاسعة عشرة ، فتذكر اللفظين مع المذكر وتؤنثهما مع المؤنث . وفيه حينئذ وجهان : الأول أن يعرب الأول ويبنى الثانى . حكاه ابن السكيت وابن كيسان والكسائى . ووجهه أنه حذف عجز الأول فأعربه لزوال التركيب ، ونوى صدر الثانى فبناه ، ولا يقاس على هذا الوجه لقلته . وزعم بعضهم أنه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه . وهذا مردود بأنه لا دليل حينئذ على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما إذا أعرب الأول . والثانى أن تعربهما معا مقدرا حذف عجز الأول وصدر الثانى لزوال مقتضى البناء فيهما حينئذ ، فيجرى الأول على حسب العوامل ، ويجر الثانى بالإضافة . أما إذا اقتصرت على التركيب الأول بأن استعملت النيف مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه مقيدا بمصاحبته العشرة كما هو ظاهر النظم وعليه شرح الشارح فإنه يتعين بقاء الجزءين على البناء .

(تنبيهان): **الأول** : إنما مثل بحادى عشر دون غيره ليتضمن التمثيل فائدة التنبيه

فعلم ما فى كلام البعض . **(قوله وفى التأنيث حادية عشرة إلخ)** فى التأنيث حال مما بعده والواو عاطفة حادية عشرة على ثانى عشر ولم يقل وفى التأنيث بحادية عشرة إلخ إشارة إلى دخوله فى النحو فيكون مشمولا لكلام الناظم . **(قوله وفيه حينئذ)** أى حين إذا اقتصر على صورة التركيب الأول وإن شئت قلت حين إذا استغنى بحادى عشر ونحوه . **(قوله وجهان الأوّل أن يعرب الأول ويبنى الثانى إلخ)** كذا فى أكثر النسخ وفى بعضها ثلاثة أوجه : الأول أن يبنى صدره وعجزه مقدرا حذف التركيب الثانى بكماله وأن هذا الباقى هو الأول بكماله . والثانى أن يعرب صدره مضافا إلى عجزه مبنيا حكاه إلخ وهو لا يناسب فرض الكلام وهو الاقتصار على صورة التركيب الأول بأن يحذف العقد من الأول والنيف من الثانى لمنافاة الأول من الأوجه الثلاثة ذلك فتأمل .

(قوله ويبنى الثانى) أى يبقى بناؤه . **(قوله فبناه)** أى أبقى بناءه . **(قوله وزعم بعضهم إلخ)** بهذا الزعم تكون الأوجه ثلاثة لا اثنين . **(قوله لحلول كل إلخ)** وجه هذا تقدير ما حذف من كل منهما كما وجهوا بناء الثانى بنية صدره اهـ سم أى فكأن التركيبين باقيان . **(قوله بأنه لا دليل حينئذ)** أى حين إذ يبنيان وقد يقال عدم الدليل هنا لا يضر إذ لا يترتب عليه اختلال المعنى . **(قوله بخلاف ما إذا أعرب الأول)** فإن إعرابه دليل على ذلك . **(قوله لزوال مقتضى البناء)** وهو التركيب كما فى التصريح وهذا لا يلاحظ المحذوف أعنى عجز الأول وصدر الثانى . **(قوله أما إذا اقتصرت إلخ)** هذا مقابل قوله أن يقتصر على صورة التركيب الأول إلخ وهذا ساقط فى كثير من النسخ . **(قوله على التركيب الأول)** أى على حقيقته لا صورته فقط .

(قوله بأن استعملت النيف) يعنى الحادى والثانى ونحوهما وقوله ليفيد أى النيف الاتصاف بمعناه أى معنى النيف وقوله مقيدا حال من الضمير فى بمعناه . **(قوله فائدة التنبيه)** الإضافة للبيان .

على ما التزموه حين صاغوا أحدا وإحدى على فاعل وفاعلة من القلب ، وجعل الفاء بعد اللام فقالوا حادى عشر وحادية عشرة ، والأصل واحد وواحدة فصار حاد ووحادة فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فوزنهما عالف وعالفة . وأما ما حكاه الكسائى من قول بعضهم واحد عشر فشاذ نبه به على الأصل المرفوض . قال فى شرح الكافية : ولا يستعمل هذا القلب فى واحد إلا فى تنييف أى مع عشرة أو مع عشرين وأخواته . والثانى لم يذكر هنا صوغ اسم الفاعل من المركب بمعنى جاعل لكونه لم يسمع ، إلا أن سيبويه وجماعة من المتقدمين أجازوه قياسا . وذهب الكوفيون وأكثر البصريين إلى المنع ، وعلى الجواز فتقول : هذا رابع عشر ثلاثة عشر أو رابع ثلاثة عشر . ولا يجوز أن تحذف النيف من الثانى مع حذف العقد من الأول للالباس ، ويتعين أن يكون التركيب الثانى فى موضع خفض . قال فى أوضح المسالك : بالإجماع ، لكن قال المرادى : أجاز بعض النحويين هذا ثان أحد عشر وثالث اثنى عشر بالتنوين وهو مصادم لحكاية الإجماع (**وَقَبْلَ عِشْرِينَ**

(**قوله من القلب**) أى قلب الواو ياء وقوله وجعل الفاء أى التى هى الواو بعد اللام أى التى هى الدال وهذا الجعل قلب مكانى فعلم أن فى الكلمة القلبين . (**قوله لانكسار ما قبلها**) أى مع تطرفها لأن تاء التأنيث فى حكم الانفصال والواو إذا تطرفت إثر كسرة قلبت ياء لكن يعل الحادى إعلال القاضى بخلاف الحادية لفتح الياء . أفاده فى التصريح .

(**قوله وأما ما حكاه**) وارد على قوله التزموه . (**قوله الثانى لم يذكر هنا إلخ**) هذا يتعلق بمفهوم قوله السابق مثل ثانى اثنين . سم . (**قوله هذا رابع عشر ثلاثة عشر**) بإضافة التركيب الأوّل برمته إلى الثانى برمته مع بناء الكلمات الأربع على الفتح . (**قوله أو رابع ثلاثة عشر**) أى بحذف العقد من التركيب الأول قال شيخنا : الظاهر أن الوصف حينئذ يعرب على حسب العوامل ا هـ وعندى أنه يجوز بناؤه بنية العجز كما مر نظيره . (**قوله للالباس**) أى لا لباس الوصف بمعنى المصير بالوصف بمعنى بعض كذا فلا فرق بين الإعراب والبناء وهذا أولى من قول التصريح للالباس بما ليس أصله تركيبين فإن الالباس على تفسيره يزول بإعراب الجزءين أو الأول فقط فإن ذلك جائز فى الاستغناء بحادى عشر عن حادى عشر أحد عشر مثلا كما تقدم . أفاده سم وتصرف البعض فيه بما كدره . (**قوله ويتعين**) أى فيما إذا أتى بالتركيبين برمتهما أو حذف العقد من التركيب الأول وأتى بالتركيب الثانى . (**قوله فى موضع خفض**) أى بإضافة التركيب الأول أو صدره إلى الثانى ومن هنا يعلم أن المركب يكون مضافا . قال البعض تبعا لشيخنا : وهو مخالف لما تقدم فى باب العلم فيما إذا كان الاسم واللقب مركبين أو الأول فقط أى من امتناع إضافة أولهما إلى ثانيهما وقد يدفع التخالف بحمل المركب ثم على الإضافى كما يشعر به تمثيلهم فلا ينافى ما هنا من إضافة المركب العددى فتأمل .

(**قوله وهو مصادم لحكاية الإجماع**) جوابه أن الإجماع مخصوص بصورة ما إذا جئت بتركيبين لأن عمل فاعل إنما يتأتى مع تنوينه والتنوين منتف مع التركيب فيتعين أن يكون التركيب الثانى فى

اذْكُرَا . وبابهِ الفاعِلَ مِنْ لفظِ العَدَدْ * بحالَتيه) من التذكير والتأنيث **(قَبْلَ واوٍ يُعتمدْ)** يعنى أن العشرين وبابه إلى التسعين يعطف على اسم الفاعل بحالتيه ، فتقول الحادى والعشرون إلى التاسع والتسعين ، والحادية والعشرون إلى التاسعة والتسعين ، ولا يجوز أن تحذف الواو وتركب فتقول : حادى عشرين كما تقول حادى عشر إلحاقا لكل فرع بأصله ، فإنه يجوز أحد عشر بالتركيب ولا يجوز أحد عشرين بالتركيب كما مر .

(تنبيه): لم يذكروا فى العشرين وبابه اسما مشتقا . وقال بعض أهل اللغة : عَشْرَنَ وثَلْثَنَ إذا صار له عشرون أو ثلاثون ، وكذلك إلى التسعين واسم الفاعل من هذا مُعَشْرِن ومُتَسْعِن اهـ .

(خاتمة): يؤرّخ بالليالى لسبقها ، فحق المؤرخ أن يقول فى أول الشهر : كتب لأول ليلة منه أو لغرّته أو مُهله أو مستهله ، ثم يقول : كتب لليلة خلت ، ثم لليلتين

موضع خفض وكلام التوضيح يدل عليه عند التأمل . قاله مكى سم . **(قوله يعتمد)** نعت لواو أى يعتمد عليها دون غيرها من حروف العطف . **(قوله ولا يجوز أن تحذف الواو وتركب)** أى موازن فاعل مع عشرين وأخواته . قال ابن هشام : فى قول الشهود حادى عشرين شهر جمادى مثلا ثلاث لحنات حذف الواو وإثبات النون وذكر لفظ الشهر وهو لا يذكر إلا مع رمضان والربيعين اهـ لكن قال السيوطى : والمنقول عن سيبويه جواز إضافة شهر إلى كل الشهور . قال الدمامينى فى باب الظروف وهو قول أكثر النحويين . **(قوله يؤرخ)** بالهمز وبالواو ولذا يقال تاريخ وتوريخ . اهـ سيوطى .

(فائدة): كانت العرب تؤرخ بالخصب وبالعامل يكون عليهم وبالأمر المشهور ولم يزالوا كذلك حتى فتح عمر بلاد العجم فذكر له أمر التاريخ فاستحسنه هو وغيره ثم اختلفوا فقال بعضهم من البعثة وقال قوم من الوفاة ثم أجمعوا على الهجرة ثم اختلفوا بأى شهر يبدؤون فقال بعضهم رمضان وبعضهم رجب وبعضهم ذو الحجة ثم أجمعوا على المحرم لأنه شهر حرام ومنصرف الناس من الحج فرأس التاريخ قبل الهجرة بشهرين واثنتى عشرة ليلة لأن قدومه عليه الصلاة والسلام المدينة يوم الاثنين لاثنتى عشرة ليلة خلت من ربيع الأول وقيل المؤرخ بالهجرة رسول الله ﷺ كما بسط ذلك الجلال السيوطى فى كتابه الشماريخ فى علم التاريخ . **(قوله بالليالى)** جمع ليلاة واستغنى بجمعها عن جمع ليلة . دمامينى . **(قوله لسبقها)** أى لسبق الليالى الأيام باعتبار أن شهور العرب قمرية والقمر إنما يطلع ليلا اهـ دمامينى . وقال السيوطى فى الهمع : لأن أول الشهر ليلة وآخره يوم ولأن الليل أسبق من النهار خلقا كما أخرجه ابن أبى حاتم . وأما تأخر ليلة عرفة عن يومها فلأمر شرعى وهو الاعتداد بالوقوف فى ذلك الوقت المخصوص .

(قوله لأول ليلة منه) اللام بمعنى فى أو عند اهـ دمامينى وكذا فى قوله لنصفه أو لمنتصفه أو انتصافه . **(قوله أو مهله أو مستهله)** بضم الميم وفتح الهاء اسما زمان على صيغة اسم المفعول من أهل

خلتا ، ثم لثلاث خلون إلى عشر ، ثم لإحدى عشرة خلت إلى النصف من كذا أو منتصفه ، أو انتصافه ، وهو أجود من لخمس عشرة خلت أو بقيت ، ثم لأربع عشرة بقيت إلى تسع عشرة ، ثم لعشر بقين أو ثمان بقين إلى ليلة بقيت ، ثم لآخر ليلة منه أو سَرَاره أو سَرَره ، ثم لآخر يوم منه أو سلخه ، أو انسلاخه ، وقد تخلف النون التاء وبالعكس . والله أعلم .

الهلال واستهل مبنيين للمفعول أى أظهر فالمراد كتب لوقت اهلال هلال الشهر أو استهلاله ومن كسر الهاء من المستهل جعل المستهل اسم فاعل من قولهم استهل الهلال بمعنى تبين فيكون قولهم كتب لمستهل كذا بمثابة قولك كتب لهلال كذا أى لوقت هلاله . دمامينى مع حذف وبعض زيادة . **(قوله لليلة خلت)** اللام فيه وفى أمثاله بمعنى بعد . **(قوله ثم لثلاث خلون إلى عشر)** التعبير مع الثلاث إلى العشر بخلون ومع ما فوقها إلى النصف بخلت إنما هو على سبيل الأولوية كما يشير إليه الشارح بقوله وقد تخلف إلخ لما تقدم أول الكتاب من أن الأفصح فى غير جمع الكثرة لما لا يعقل المطابقة وفى جمع الكثرة لما لا يعقل الأفراد وكجمع القلة ما كان من أعداده وكجمع الكثرة ما كان من أعداده ولأن تميز ثلاث إلى عشر لما كان جمعا ناسبه ضمير الجماعة وتمييز ما فوق عشر لما كان مفردا ناسبه ضمير الأفراد فاحفظه وقول الشارح إلى عشر متعلق بمحذوف أى ويجرى على مثل هذا إلى عشر وكذا يقال فى نظائره .

(قوله إلى النصف من كذا) أى إلى النصف فيقول للنصف من كذا ولو صرح به لكان أوضح . **(قوله وهو أجود)** أى لكونه أخصر . **(قوله ثم لأربع عشرة بقيت)** يظهر أن اللام فيه وفى أمثاله بمعنى عند أو فى بتقدير مضاف أى عند استقبال أو فى استقبال أربع عشرة . قال الدماميني : وبعضهم يقول لست عشرة ليلة مضت فيؤرخ بما مضى لتحققه ووجه الأول اعتبار العدد الأقل . **(قوله إلى تسع عشرة)** الغاية داخلة فيقول ليلتها لإحدى عشرة ليلة بقيت . **(قوله لعشر بقين)** أى بدون تعليق تغليبا لتمام الشهر أو إن بقين أى نظرا لاحتمال نقصانه لكن مثل هذا يجرى فى أربع عشرة إلى تسع عشرة فتأمل . **(قوله إلى ليلة بقيت)** وهذا يقال فى ليلة التاسع والعشرين وفى يوم تلك الليلة وهو اليوم التاسع والعشرون والمعنى لاستقبال ليلة بقيت . دمامينى . **(قوله ثم لآخر ليلة منه)** وهذه ليلة ثلاثين فإن مضت وكتب فى الثلاثين قيل لآخر يوم منه وإذا كتبت لآخر ليلة أو لآخر يوم علمنا أن الشهر كان تاما . دمامينى .

(قوله أو سراره أو سرره) بفتح السين والراء المهملتين فيهما وتكسر سين الأول . قال فى القاموس : السرار كسحاب من الشهر آخر ليلة منه كسراره وسرره ا هـ فقولك لسراره أو سرره بمعنى قولك لآخر ليلة منه فلا يقال إلا إذا كانت الكتابة فى آخر ليلة وفسرهما البعض تبعا لشيخنا بانقطاع الشهر ومقتضاه أنه يؤرخ بهما إذا كانت الكتابة فى آخر يوم منه لأن بفراغه انقطاع الشهر وانظر هل يؤرخ بهما على هذا إذا كانت الكتابة فى آخر ليلة أيضا فيكون فى التاريخ بهما اشتباه كالتاريخ بسلخه أو انسلاخه كما يأتى أولا حرره . **(قوله أو سلخه أو انسلاخه)** كل منهما يقال فى ليلة الثلاثين ويومه لسلخهما ليالى الشهر وأيامه وانسلاخهما فى ذاتهما وعلى هذا فيحصل فى التاريخ بهما اشتباه

[كَمْ وكأيِّنْ وكذَا]

هذه ألفاظ يكنى بها عن العدد ولهذا أردف بها باب العدد . أما كم فاسم لعدد مبهم الجنس والمقدار ، وهى على قسمين : استفهامية بمعنى أىّ عدد ، وخبرية بمعنى عدد كثير ، وكل منهما يفتقر إلى تمييز : أما الأولى فمميزها كمميز عشرين وأخواته فى الافراد والنصب ، وقد أشار إلى ذلك بقوله : (**مَيِّزْ فى الاستِفهامِ كَمْ بمِثْلِ مَا * مَيَّزْتَ عِشرينَ كَكَم شَخْصاً سَما**) أما الافراد فلازم مطلقا خلافا للكوفيين فإنهم يجيزون جمعه

وانتصابهما فى قولك كتب سلخ شهر كذا أو انسلاخه على الظرفية بتقدير مضاف والأصل وقت سلخ أو انسلاخ فحذف الظرف المضاف وأقيم المصدر المضاف إليه مقامه وأما فى قولك مهل كذا أو مستهل كذا فمثل مقدم الحاج فلا يحتاج إلى تقدير مضاف لصلاحية اللفظ للزمن بلا تقدير . أفاده الدمامينى وفى الهمع يقال كتبته فى العشر الأول والأواخر لا الأوائل والآخر . والله أعلم .

[كم وكاين وكذا]

(**قوله مبهم الجنس والمقدار**) قال البعض : أى عند المتكلم ويبين إبهام الأوّل بالتمييز وإبهام الثانى بالبدل التفصيلى نحو : كم عبدا ملكت عشرين أم ثلاثين اهـ وفيه نظر من وجهين : الأوّل أن دعوة إبهام الجنس عند المتكلم بالنسبة للاستفهامية ممنوعة لتعينه عنده بدليل أنه الآتى بالتمييز ودعوى إبهام الجنس والمقدار عند المتكلم بالنسبة للخبرية ممنوعة أيضا كما هو ظاهر ولو جعل إبهام الجنس والمقدار باعتبار السامع قبل الإتيان بما بعدكم لكان صحيحا . الثانى أى دعوى تعين المقدار بالبدل التفصيلى بالنسبة للاستفهامية ممنوعة أيضا وإن تبع فيها الدمامينى كما هو واضح وإنما يتعين فيها بالجواب فعليك باتباع الحق . (**قوله بمعنى أىّ عدد**) أى فالسؤال بها عن كمية الشىء . (**قوله وخبرية**) من الخبر قسيم الإنشاء سميت بذلك لأن ما هى فيه خبر مسوق للإعلامِ بالكثرة محتمل للصدق والكذب وفى المقام زيادة كلام ستأتى . (**قوله فى الافراد والنصب**) لأنه لم يسمع إلا كذلك فالعلة فى ذلك السماع كما قاله الدمامينى أو لأن كم الاستفهامية مقدّرة بعدد مقرون باستفهام فأشبهت العدد المركب فأفرد مميزها ونصب كمميزه كما قاله الحديثى أو لأن مميز العدد الوسط الذى هو من أحد عشر إلى المائة كذلك فحملت عليه لأنه أعدل فلا تحكم كما أفاده الشمنى ولك نقضه بأن من العدد الوسط المائة فتأمل .

(**قوله بمثل ما ميزت عشرين**) آثر عشرين على أحد عشر لخفة عشرين وثقل المركب . (**قوله ككم شخصا سما**) كم فى محل رفع مبتدأ وشخصا تمييز وسما جملة فى محل رفع خبر . (**قوله فلازم مطلقا**) أى سواء أريد به الأصناف أولا . (**قوله خلافا للكوفيين فإنهم يجيزون جمعه مطلقا**) نحو : كم عبيدا ملكت وجعله البصريون حالا والتمييز محذوف أى كم نفسا ملكت حالة كونهم عبيدا أى مملوكين

مطلقا ، وفصل بعضهم فقال : إن كان السؤال عن الجماعات ـ نحو : كم غلمانا لك إذا أردت أصنافا من الغلمان ـ جاز ، وإلا فلا ، وهو مذهب الأخفش . وأما النصب ففيه أيضا ثلاثة مذاهب : **أحدها** : أنه لازم مطلقا ، **والثانى** : ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية ، وإليه ذهب الفراء والزجاج والسيرافى ، وعليه حمل أكثرهم :

*** كَمْ عمَّةٍ لكَ يا جَرِيرُ وخالة ***

والثالث : أنه لازم إن لم يدخل على كم حرف جر ، وراجح على الجر إن دخل عليها حرف جرّ ، وهذا هو المشهور . ولم يذكر سيبويه جره إلا إذا دخل عليها حرف جر وإلى هذا الإشارة بقوله : **(وأجِزَانْ تجرَّه مِن مُضمَرا * إنْ وليَتْ كم حرف جرٌ مُظهَرَا)** فيجوز فى بكم درهم اشتريت النصب وهو الأرجح ، والجر أيضا وفيه قولان : **أحدهما** : أنه بمن مضمرة كما ذكر وهو مذهب الخليل وسيبويه والفراء وجماعة . **والثانى** : أنه بالإضافة وهو مذهب الزجاج . وأما الثانية وهى الخبرية فمميزها يستعمل تارة كمميز عشرة فيكون جمعا مجرورا وتارة كمميز مائة فيكون مفردا مجرورا . وقد أشار إلى ذلك بقوله **(واستعمِلَنْهَا مُخبِراً كعشَرَة * أو مِائة ككم رِجالٍ أو مَرَة)** ومن الأول قوله :

وكذا إذا قلت كم لك غلمانا فالتقدير كم نفسا استقروا لك حالة كونهم غلمانا أى خداما فلو قلت كم غلمانا لك لم يتمش هذا التخريج إلا على رأى الأخفش فى تجويز تقديم الحال على عاملها المعنوى كما قاله الدماميني . **(قوله وفصل بعضهم)** هو تفصيل حسن . **(قوله إذا أردت أصنافا من الغلمان جاز)** فالمعنى كم صنفا من أصناف الغلمان استقروا لك فالسؤال فيه عن عدد أصناف الغلمان لا عن عدد آحادهم . **(قوله أنه لازم مطلقا)** أى سواء دخل على كم حرف جر أولا .

(قوله وعليه حمل أكثرهم كم عمة) أى بناء على أنها استفهامية استفهام تهكم كما سيذكره الشارح . **(قوله ولم يذكر سيبويه جره إلخ)** أى فمذهبه القول الثالث ووجه الجرّ حينئذ تطابق كم ومميزها فى الجرّ . **(قوله مضمرا)** ظاهره منع ظهور من عند دخول حرف الجر على كم وهو المشهور لأن حرف الجرّ الداخل على كم عوض من اللفظ بمن المضمرة وقيل يجوز نحو بكم من درهم اشتريت . واعلم أن من تدخل على مميز كم الخبرية والاستفهامية كما قاله ابن الحاجب فشاهد الخبرية نحو (وكم من ملك) واستشهد فى المطوّل للاستفهامية بقوله تعالى : **﴿ سل بنى إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ﴾** [البقرة : ٢١١] رادّا به توقف الرضى فى دخول من على مميز الاستفهامية وعزو البعض التوقف إلى ابن الحاجب خطأ ودخولها على مميز كم الخبرية كثير بخلاف الاستفهامية . **(قوله فيكون جمعا إلخ)** أما إفراده فلمشابهة كم للمائة والألف فى الدلالة على الكثرة ومميزها مفرد وأما جمعه فليكون فى اللفظ تصريح بما يدلّ على الكثرة . **(قوله وقد أشار إلى ذلك)** أى المذكور من الاستعمالين .

[١١٩٧] * كَمْ مُلُوكٍ بادَ مُلْكُهُم *

ومن الثانى قوله :

[١١٩٨] * وكَمْ ليلَةٍ قَدْ بِتُّها غيْرَ آثِمٍ *

وقوله :

[١١٩٩] كم عَمَّةٍ لكَ يا جَرِيرُ وخالَةٍ فَدْعاءَ قد حَلبتْ عَلَيَّ عِشَارى

ويروى هذا البيت بالنصب والرفع أيضاً : أما النصب فقيل إن لغة تميم نصب تمييز الخبرية إذا كان مفرداً . وقيل على تقديرها استفهامية استفهام تهكم : أى أخبرنى بعدد عماتك وخالاتك اللاتى كنّ يخدمننى فقد نسيته ، وعليهما فكم مبتدأ خبره قد حلبت ، وأفرد الضمير حملا على لفظ كم . وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ وإن كان نكرة لأنها قد وصفت

(قوله ككم رجال أو مرة) كم مبتدأ والخبر محذوف أى عندى مثلا أو مفعول لمحذوف أى ملكت مثلا ورجال مضاف إليه على الصحيح كما ستعرفه وأصل مرة مرأة نقلت حركة الهمزة للراء ثم حذفت الهمزة . **(قوله باد ملكهم)** أى هلك . **(قوله غير آثم)** أى غير سكران .

(قوله فقيل إن لغة تميم إلخ) أى والبيت للفرزدق وهو تميمى . **(قوله نصب تمييز الخبرية)** أى جوازا كما يصرّح به قول التوضيح فقيل إن تميما تجيز نصب تمييز الخبرية . **(قوله إذا كان مفردا)** كذا قال الشلوبين والصحيح أنه يجوز فيه الافراد والجمع على هذه اللغة كما فى شرح الكافية ونص على ذلك السيرافى . مرادى . **(قوله وعليهما)** أى الجر والنصب أو على قولى النصب والأول أولى . **(قوله وأفرد الضمير)** أى مع أن مقتضى الظاهر تثنيته . **(قوله حملا على لفظ كم)** قد يقال تاء التأنيث تنافى هذا الحمل والجواب أن اعتبار لفظ كم من حيث الافراد لا ينافى اعتبار المعنى من حيث التأنيث ووجه

[١١٩٧] تمامه :

* وَنَعِيمٍ سُوقَةٍ بَادُوا *

هو من المديد . وكم خبرية . وملوك ــ بالجر ــ مميزه ، وفيه الشاهد : حيث جاء فيه المميز مجموعا مجرورا . وباد : هلك ، وملكهم فاعله . والجملة خبر لكم . قوله ونعيم سوقة : أى وكم نعيم سوقة ــ وهو بضم السين ــ وهو ما دون الملك .

[١١٩٨] من الطويل وتمامه :

* بِنَاحِيَةِ الْحِجْلَيْنِ مُنْعِمَةِ الْقَلْبِ *

وكم خبرية . وليلة مميزه . وفيه الشاهد : حيث جاء مفردا مجرورا . وغير آثم : حال . والحجلين : موضع . ومنعمة القلب : حال .

[١١٩٩] ذكر مستوفى فى شواهد الابتداء . والشاهد فيه ههنا فى قوله : كم عمة ، حيث روى بالجر ــ على اللغة المشهورة ــ على إن كم فيه خبرية ، وبالنصب ، على أنها استفهامية ، وبالرفع ، على أن المميز محذوف ، والتقدير : كم مرة أو كم وقتا . ويكون ارتفاع عمة على الابتداء لأنه وصف .

بلك ، وبفدعاء محذوفة مدلول عليها بالمذكورة ، كما حذفت لك من صفة خالة مدلولا عليها بلك الأولى ، والخبر قد حلبت ، ولابد من تقدير قد حلبت أخرى ، لأن المخبر عنه حينئذ متعدد لفظا ومعنى نظير زينب وهند قامت . وكم على هذا الوجه ظرف أو مصدر والتمييز محذوف : أى كم وقت أو حلبة .

(تنبيهات)*: **الأول** : إفراد تمييز الخبرية أكثر وأفصح من جمعه ، وليس الجمع بشاذ كما زعم بعضهم . **الثانى** : الجر هنا بإضافة كم على الصحيح إذ لا مانع منها . وقال الفراء أنه بمن مقدرة ، ونقل عن الكوفيين . **الثالث** : شرط جر تمييز كم الخبرية الاتصال ، فإن فصل نصب حملا على الاستفهامية فإن ذلك جائز فيها فى السعة . وقد جاء مجرورا مع الفصل بظرف أو مجرور كقوله :

[١٢٠٠] **كَمْ دونَ مَيَّةَ مَوْماةٍ يُهالُ لها إذا تَيَمَّمها الخِرِّيتُ ذو الجَلَدِ**

فى التوضيح الافراد بأن التاء للجماعة لأن عمة وخالة فى معنى عمات وخالات . **(قوله كما حذفت لك إلخ)** وعليه يكون فى البيت اجتباك وحمل الشارح البيت على ذلك أمر مستحسن ليتجانس الموصوفان لا واجب ولم يذكره فى الجر والنصب مع استحسانه فيهما أيضا لعدم ذكر حديث الوصفية فيهما للاستغناء فيهما عن الوصفية وقوله من صفة خالة أى من صفات خالة والمراد بالجمع ما فوق الواحد فافهم .

(قوله والخبر قد حلبت) أى خبر المبتدأ الذى هو عمة وقوله ولابد من تقدير قد حلبت أخرى أى ليكون خبرا عن خالة هذا مقتضى صنيعه ويحتمل أن قد حلبت المذكورة خبر خالة وقد حلبت المحذوفة خبر عمة . **(قوله إفراد تمييز إلخ)** أشار به إلى دفع ما يوهمه تقديم المصنف الجمع من رجحانه على الافراد وإلى أن المصنف إنما قدمه اهتماما به ردا على من زعم شذوذه . **(قوله الجر هنا إلخ)** وأما فى تمييز الاستفهامية فالصحيح أن الجر بمن مقدّرة . **(قوله بإضافة كم)** أى حملا لها على ما هى مشابهة له من العدد . شمنى . **(قوله إذ لا مانع منها)** يوهم أن فى الاستفهامية مانعا من الإضافة فانظره . **(قوله إنه بمن مقدّرة)** لأنه لما كثر دخول من على مميز الخبرية جاز تركه لقوّة الدلالة عليه . شمنى . **(قوله الاتصال)** أى اتصال مميز كم بها . **(قوله فإن فصل)** أى بجملة أو ظرف أو جار ومجرور وقوله نصب أى وجوبا إن كان الفصل بجملة أو ظرف وجار ومجرور معا وبرجحان إن كان بظرف فقط أو جار ومجرور فقط كما سيأتى فعلم ما فى كلام شيخنا والبعض .

(قوله حملا على الاستفهامية) أى فى النصب وعلل الحمل بقوله فإن ذلك أى الفصل جائز فيها أى فى الاستفهامية وإن كان الأولى عدم فصلها . **(قوله كم دون مية إلخ)** موماة أى مفازة تمييز قال شيخنا رأيت بخط الشارح ضبط الميم الأولى بالفتحة اهـ وكذا فى القاموس ويهال فعل مجهول أى

[١٢٠٠] قيل قاله ذو الرمة . ولم أجده فى ديوانه . من البسيط . وكم : خبرية . وموماة مميزها . وفيه الشاهد حيث =

وقوله :

[١٢٠١] كَمْ بِجودٍ مُقْرِفٍ نالَ العُلَا وكَرِيمٍ بُخْلهُ قد وَضَعهْ

وقوله :

[١٢٠٢] كَمْ فى بَنى بكْرِ بنِ سَعْدٍ سيِّدٍ ضَخْمِ الدَّسيعةِ ماجدٍ نفَّاعِ

والصحيح اختصاصه بالشعر . ومثله فصل تمييز العدد المركب وشبهه ، وقد مر . وذهب الكوفيون إلى جوازه فى الاختيار . وقيل إن كان الفصل بناقص نحو كم اليوم جائع أتانى ، وكم بلك مأخوذ جاءنى جاز . وإن كان بتام لا يجوز ، وهو مذهب يونس . فإن كان الفصل بجملة كقوله :

[١٢٠٣] * كَمْ نالَنى مِنهُمُ فَضْلًا عَلَى عَدَمٍ *

يفزع منها وتيممها قصدها . والخريت بكسر الخاء المعجمة وتشديد الراء آخره فوقية الماهر الحاذق . (قوله كم بجود إلخ) مقرف تمييز . قال زكريا : المقرف الذى أبوه عجمى وأمه عربية والكريم الذى أبوه وأمه عربيان . والوضيع الخسيس اهـ وقال العينى : أراد بالمقرف الذى ليس له أصالة من جهة الأب . (قوله سيد) تمييز كم ضخم الدسيعة بدال وسين وعين مهملات أى عظيم العطية .

(قوله والصحيح اختصاصه) أى الفصل كما يدل عليه قوله ومثله إلخ وكما تصرح به عبارته فى شرحه على التوضيح وعبارة ابن الناظم . (قوله وقيل إن كان الفصل بناقص جاز) كأن مراده بالناقص الغير المستقر كالأمثلة فإن الظرف فيها متعلق بمذكور ويؤيده أن الرضى عبر بعدم الاستقرار . سم . (قوله فضلا) منصوب على التمييز ويجوز جره على لغة من جر التمييز مع الفصل ورفعه على الفاعلية

= فصل بينهما بالظروف ، وهى المفازة : ومية اسم امرأة ويهال ـ فعل مضارع مجهول ـ أى يفزع منها . الخريت : فاعل يممها : أى قصدها . والخريت ـ بكسر الخاء المعجمة وتشديد الراء ـ وهو الماهر الحاذق . وذو الجلد : أى صاحب القوة ـ صفة الخريت . فإن قلت : ما حكم لها ؟ قلت : يجوز أن يكون اللام للتعليل : أى لأجلها ـ أى لأجل الموماة ، أو بمعنى من ، أو بمعنى فى ، وهو الأظهر .

[١٢٠١] قاله أنس بن زنيم ـ من قصيدة من المديد . قالها لعبيد الله بن زياد ـ وكم : خبرية . ومقرف مميزه ، وفيه الشاهد ، حيث فصل بينهما بالمجرور ـ بالمقرف الذى ليس له أصالة من جهة الأب ـ . ونال العلا : أى بلغ المنزلة العالية . والجملة فى محل الرفع على أنها خبر لكم . قوله وكريم : أى وكم كريم ، أراد به الأصل من الطرفين . وبخله مبتدأ . وقد وضعه : خبره . والجملة خبر لكم المحذوفة . الوضيع من الناس ، الدنىء الخسيس .

[١٢٠٢] قاله الفرزدق . من الكامل . وكم ، خبرية : مبتدأ . وفى بنى بكر بن سعد : خبره . وسيد : مميزه ، وهو مجرور ، وفيه الشاهد : حيث فصل بينه وبين كم الخبرية بالظرف . قوله ضخم الدسيعة : أى عظيم العطية ، وهو وماجد ونفاع : صفات من مجد : إذا شرف . ونفاع : مبالغة نافع .

[١٢٠٣] تمامه :

* إذْ لاَ أَكَادُ مِنَ الإقْتارِ أحْتَمِلُ *

قاله القطامى . من البسيط . وكم خبرية : ظرف زمان ، أى كم مرة أو كم يوما . وفضلا : مميزها ، وفيه الشاهد حيث فصل بينهما بالجملة ـ وهى نالنى منهم ـ ويجوز فى فضلا الرفع على أنه فاعل نالنى ، والجر على لغة من جر =

أو بظرف وجار ومجرور معا كقوله :

[١٢٠٤] تَـؤُمُّ سِنانـاً وكـمْ دونَـهُ مِنَ الأَرْضِ مُحْدَوْدِباً غَارُها

تعين النصب . قاله المصنف : وهو مذهب سيبويه . **الرابع** : الاستفهامية والخبرية يتفقان فى سبعة أمور ويفترقان فى ثمانية أمور : فيتفقان فى أنهما اسمان ، ودليله واضح ، وأنهما مبنيان ، وأن بناءهما على السكون ، وقد سبق ذلك فى أول الكتاب . وأنهما يفتقران إلى مميز لإبهامهما ، وأنهما يجوز حذف مميزهما إذا دل عليه دليل خلافا لمن منع حذف تمييز الخبرية ، وأنهما يلزمان الصدر فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر ،

لنالنى كذا فى العينى والتمييز على الرفع محذوف لدلالة السياق أى كم يوما أو كم ليلة فكم منصوبة على الظرفية أو المصدرية حينئذ . **(قوله تؤم)** أى تقصد ومحدودبا بكسر الدال الثانية كما قاله شيخنا السيد تمييز من الحدب وهو ما ارتفع من الأرض . وغارها مرفوع به أى على أنه فاعل وأصله غائرها وهو المكان الغائر من الأرض فحذفت عين الكلمة كما حذفت فى رجل شاك أصله شائك . كذا فى العينى وزكريا . **(قوله تعين النصب)** لأن الفصل بالجملة بين المتضايفين لا يجوز ألبتة وجوزه الكوفيون بناء على أن الجر بمن لا بالإضافة ا هـ سيوطى وظاهر كلام المبرد جواز جر المفصول بجملة فى الشعر وقد مر عن العينى أنه يجوز :

* كم نالنى منهم فضل على عدم *

بجر فضل . قال زكريا : ومحل تعين النصب فيما لا يحتمل طلب الفعل للمميز مفعولا وإلا فيجر بمن ففى المطول فى بحث حذف المفعول وإذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الإتيان بمن لئلا يلتبس بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى : ﴿ كم تركوا من جنات وعيون ﴾ [الدخان : ٢٥] ﴿ وكم أهلكنا من قرية ﴾ [القصص : ٥٨] ومحل كم ههنا النصب على المفعولية ا هـ . **(قوله وهو مذهب سيبويه)** مقابله مذهب الكوفيين ومذهب المبرد اللذين قدمناهما . **(قوله يتفقان فى سبعة أمور)** بقى أنهما يتفقان فى البساطة وفى أن تمييزهما لا يكون منفيا لا يقال كم لا رجلا جاءك وكم لا رجل صحبت نص عليه سيبويه وأجازه بعض النحويين نعم يجوز العطف عليه بالنفى مع الاستفهامية يس . وسيأتى قول بتركيب كم . **(قوله ودليله واضح)** هو جرهما بالحرف والإضافة نحو : بكم درهم اشتريت وغلام كم رجل ملكت .

= بالفعل ، والنصب هو الأظهر . وإذ : بمعنى حين . والاقتار ، من اقتر الرجل : إذا افتقر . واجتمل : خبر كاد ـ من اجتملت الشحم جملا : إذا أذبته ـ وعن بعض من لا يوثق به : احتمل ـ بالحاء المهملة ـ وما أظنه صحيحا .

[١٢٠٤] قاله زهير بن أبى سلمى ـ وقيل ابنه كعب ـ وليس بموجود فى ديوانهما . من الوافر . تؤم : أى تقصد . وسنان هو ابن أبى حارثة المرى . والشاهد فى : وكم حيث فصل بين كم الخبرية ومميزها المنصوب ـ وهو محدودبا ـ بالظرف وهو دونه ، والمجرور ، وهو من الأرض ـ وهو من الحدب وما ارتفع من الأرض ـ. وغارها : مرفوع به ـ وهو بالغين المعجمة ـ أصله غائرها ، فحذف عين الفعل كما حذف فى رجل شاك أصله شائك ، وهو الأرض الغائر المطمئن .

وأنهما على حد واحد فى وجوه الإعراب فكم بقسميها أن تقدم عليها حرف جر أو مضاف فهى مجرورة . وإلّا فإن كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهى منصوبة على المصدر أو على الظرف ، وإلا فإن لم يلها فعل أو وليها وهو لازم أو رافع ضميرها أو سببيها فهى

(قوله يجوز حذف مميزهما إلخ) نحو كم صمت . **(قوله وأنهما يلزمان الصدر)** أما فى الاستفهامية فواضح وأما فى الخبرية فبالحمل على رب اهـ زكريا ووجه الحمل أنها لإنشاء التكثير كما أن رب لإنشاء التكثير أو التقليل ولا تنافى بين كونها خبرية وكونها لإنشاء التكثير لاختلاف الجهة لأن خبريتها باعتبار الكثرة التى توجد فى الخارج بدون قول وإنشائيتها من جهة التكثير القائم بذهن المتكلم من غير وجود له فى الخارج فإذا قلت كم رجال عندى فله جهتان إحداهما التكثير القائم بذهنك الذى لا وجود له خارجا ومن هذه الجهة تكون إنشائية والأخرى كثرة الرجال المخبر عنهم بأنهم عندك التى توجد خارجا بدون القول ومن هذه الجهة تكون خبرية لاحتمال الصدق والكذب باعتبار المطابقة للواقع وعدمها . كذا فى الدمامينى عن ابن الحاجب بإيضاح ثم نقل عن الرضى رده بما حاصله أن ما وجه به الإنشاء يطرد فى جميع الأخبار فيلزم أن تكون إنشاآت من هذا الوجه ولا قائل به وذلك أن نحو زيد قائم خبر بلا شك ولا يحتمل الصدق والكذب من حيث نفس الإخبار الذى هو فعل المخبر لأنه أوجده بهذا اللفظ قطعا بل من حيث المخبر به وهو ثبوت القيام لزيد .

(قوله فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر) قال المرادى : وحكى الأخفش أن بعض العرب يقدم العامل على كم الخبرية فقيل لا يقاس عليه والصحيح جواز القياس عليه لأنه لغة اهـ وعليها بنى الفراء إعرابه كم فاعلا فى قوله تعالى : ﴿ **أو لم يهد لهم كم أهلكنا** ﴾ [يس : ٣١] والوجه أن الفاعل مصدر أى الهدى كذا فى الفارضى أى ضمير يرجع إلى المصدر أى أو إلى الله أى لأن تخريج الآية على هذه اللغة مع أنها رديئة كما فى المغنى غير متجه وأما قوله تعالى : ﴿ **أو لم يروا كم أهلنا قبلهم من القرون أنهم إليهم لا يرجعون** ﴾ فكم مفعول لأهلكنا والجملة معمولة ليروا على أنه علق عن العمل فى لفظها وأن وصلتها مفعول لأجله ليروا وقيل غير ذلك وأما الاستفهامية فقال الفارضى : أعمل بعض العرب فى الاستفهام ما قبله شذوذا كقولهم ضرب من منا وقولهم كان ماذا اهـ ولم ينقل سماع ذلك شذوذا فى خصوص كم فقول شيخنا بعد نقل كلام الفارضى تلخص أن تقدم العامل على كم الاستفهامية شاذ وعلى كم الخبرية لغة غير مسلم فى جانب الاستفهامية إلا بإثبات السماع فى خصوصها فتدبر .

(قوله فكم بقسميها إن تقدم عليها إلخ) حاصل ما ذكره إحدى عشرة صورة ثنتان للجر وثلاث للنصب وخمس للرفع وواحدة محتملة للرفع والنصب . **(قوله إن تقدّم عليها حرف جر)** نحو : بكم درهم اشتريت أو مضاف نحو : غلام كم رجل عندك . **(قوله عن مصدر)** نحو : كم ضربة ضربت أو ظرف نحو : كم يوما صمت . **(قوله فإن لم يلها فعل)** نحو : كم رجل فى الدار أو وليها وهو لازم نحو : كم رجل قام . **(قوله أو رافع ضميرها)** أى أو معتد رافع ضميرها نحو : كم رجل ضرب عمرا

مبتدأ ، وإن وليها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله فهى مفعولة ، وإن أخذه فهى مبتدأ . إلا أن يكون ضميرا يعود عليها ففيها الابتداء والنصب على الاشتغال . ويفترقان فى أن تمييز الاستفهامية أصله النصب وتمييز الخبرية أصله الجر ، وفى أن تمييز الاستفهامية مفرد وتمييز الخبرية يكون مفردا وجمعا ، وفى أن الفصل بين الاستفهامية وبين مميزها جائز فى السعة ، ولا يفصل بين الخبرية ومميزها إلا فى الضرورة على ما مر . وفى أن الاستفهامية لا تدل على تكثير والخبرية للتكثير خلافا لابن طاهر وتلميذه ابن خروف . وفى أن الخبرية تختص بالماضى كرب : فلا يجوز كم غلمان لى سأملكهم ، كما لا يجوز رب غلمان سأملكهم ، ويجوز كم عبد سأشتريه ، وفى أن الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية ، وفى أن الكلام مع الخبرية لا يستدعى جوابا بخلافه مع الاستفهامية ، وفى أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية ، فيقال فى الخبرية كم عبيد لى خمسون بل ستون ، وفى الاستفهامية كم مالك أعشرون أم ثلاثون ا هـ (**كَكَم**) يعنى هذه أى الخبرية فى الدلالة على تكثير عدد مبهم الجنس والمقدار (**كَأَيِّنْ وكذا** وَينتصِبْ * تَمييزُ ذَيْنِ أو بِهِ صِلْ مِنْ تُصِبْ) بخلاف تمييز كم الخبرية فتقول كأين

أو سببها نحو : كم رجل ضرب أخوه عمرا . (**قوله وإن وليها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله**) نحو : كم رجل ضربت والمراد بالمفعول ما يشمل المفعول الواحد والأكثر ليدخل نحو : كم تعطى زيدا . (**قوله فهى مفعولة**) أى مفعول به . (**قوله وإن أخذه**) نحو : كم رجل ضرب زيد عمرا عنده . (**قوله إلا أن يكون**) أى المفعول ضميرا يعود عليها نحو : كم رجل ضربته . (**قوله الابتداء والنصب على الاشتغال**) والابتداء أرجح . دمامينى . (**قوله جائز فى السعة**) نحو : كم عندك عبدا .

(**قوله ولا يفصل بين الخبرية إلخ**) أى إذا كان مميزها مجرورا بالإضافة فلا يرد نحو : ﴿ **كم تركوا من جنات** ﴾ . (**قوله بخلافه مع الاستفهامية**) والأجود فى جوابها أن يكون على حسب موضعها من الإعراب ولو رفعا مطلقا لجاز . ا هـ مرادى . (**قوله لا يقترن بالهمزة**) لعدم تضمن المبدل منه معنى الهمزة بخلافه فى الاستفهامية . (**قوله أى الخبرية**) قيد به مع ذكره بعد أن كأين تأتى للاستفهام نادرا لأن من المشبه كذا وهى لا تأتى للاستفهام أصلا وليوافق التقييد به فى التسهيل والكافية . (**قوله فى الدلالة على تكثير إلخ**) مسلم فى كأين دون كذا لأنها ليست للتكثير بل لعدد مبهم قليل أو كثير فلك أن تكنى بها عن واحد وعن اثنين وعن ثلاثة . قاله الدمامينى .

(**قوله وينتصب تمييز ذين**) وكان حقهما أن يضافا إليه كما تضاف كم لكن منع من ذلك أن فى آخر كأين تنوينا يستحق الثبوت لأجل الحكاية وفى آخر كذا اسم إشارة وهما مانعان من الإضافة ا هـ دمامينى . وقوله لأجل الحكاية أى حكاية الكلمتين كما كانتا عليه قبل التركيب . (**قوله أو به**) يعنى بتمييز كأين فقط أو التقدير بتمييز ذين بالنظر للمجموع لما يأتى . سم .

رجلا رأيت ، ومنه قوله :

[١٢٠٥] وكائِنْ لنا فضلاً عليكمْ ومِنَّةً قديماً وَلا تَدْرُونَ ما مَنَّ مُنعِمُ

وقوله :

[١٢٠٦] اطْرُدِ اليأسَ بالرّجاءِ فكائِنْ آلِماً حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

وتقول : كأين من رجل لقيت ، ومنه : ﴿ وكأيِّن من نبيٍّ قاتل معه ربِّيون كثير ﴾ [آل عمران : ١٤٦] ، ﴿ وكأيِّن من آية فى السموات والأرض يمُرّون عليها ﴾ [يوسف : ١٠٥] ، وتقول رأيت كذا رجلا .

(تنبيهات): **الأول** : توافق كل واحدة من كأين وكذا كم فى أمور وتخالفها فى أمور : أما كأين فإنها توافق كم فى خمسة أمور وتخالفها فى خمسة : فتوافقها فى الإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، والبناء ، ولزوم التصدير ، وإفادة التكثير تارة وهو الغالب والاستفهام أخرى وهو نادر ، ولم يثبته إلا ابن قتيبة وابن عصفور والمصنف ، واستدل به بقول أبيّ ابن كعب لابن مسعود : كأين تقرأ سورة الأحزاب آية ؟ فقال : ثلاثا وسبعين . وتخالفها

(قوله بخلاف تمييز كم الخبرية) فإنه مجرور عند غير تميم وعند تميم يجوز نصبه كما سبق هذا إن اتصل فإن فصل ففيه ما مر . **(قوله فتقول كأين)** مفعول رأيت . **(قوله وكائن)** مبتدأ خبره الظرف وهذا البيت والذى بعده واردان على لغة من قال كائن بألف بعد الكاف فهمزة مكسورة قال فى جمع الجوامع وشرحه : ولا يخبر عنها أى كأين إذا وقعت مبتدأ إلا بجملة فعلية مصدرة بماض أو مضارع نحو : ﴿ وكأين من نبيّ قاتل ﴾ [آل عمران : ١٤٦] إلخ ﴿ وكأين من آية ﴾ [يوسف : ١٠٥] اهـ ويرد عليه وكائن لنا فضلا فإن الخبر فيه جار ومجرور وقوله تعالى : ﴿ وكأين من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها وإياكم ﴾ [العنكبوت : ٦٠] إن جعل الخبر الجملة الاسمية أعنى الله يرزقها فإن جعل لا تحمل رزقها لم ترد الآية فتأمل . **(قوله آلما)** بوزن فاعل من ألم وحم قدر . شمنى . **(قوله رأيت كذا رجلا)** فكذا مفعول ورجلا تمييز .

(قوله أما كأين فإنها توافق كم) أى من حيث هى لا بقيد الاستفهامية ولا بقيد الخبرية ليصح قوله وإفادة التكثير تارة وهو الغالب والاستفهام أخرى وهو نادر والغلبة والندور بالنسبة إلى كأين لا بالنسبة إلى كم لورودها لهما كثيرا فالموافقة فى أصل إفادة التكثير تارة والاستفهام أخرى بقطع النظر عن الغلبة والندور فتفطن . **(قوله كأين تقرأ سورة الأحزاب)** هل كأين فى موضع الحال من سورة

[١٢٠٥] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة فى الدرر .

[١٢٠٦] هو من الخفيف . واليأس : القنوط . وآلما فاعل ـ من ألم يألم : وهو مميز كأين منصوبا ، وفيه الشاهد . وحم ـ مجهول ـ أى قدر . ويسره : مسند إليه ، والجملة فى محل النصب على أنها صفة لآلما . وكائن على وزن كاع : مثل كم فى الإبهام والافتقار إلى التمييز ولزوم التصدير وإفادة التكثير غالبا .

فى أنها مركبة وكم بسيطة على الصحيح، وتركيبها من كاف التشبيه وأى المنونة، ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لأن التنوين لما دخل فى التركيب أشبه النون الأصلية، ولهذا رسم فى المصحف نونا ومن وقف بحذفه اعتبر حكمه فى الأصل وهو الحذف فى الوقف، وفى أن مميزها مجرور بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك، ويرده ما سبق، وفى أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور وقد مضى، وفى أنها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة، وابن عصفور أجاز بكأين تبيع هذا الثوب، وفى أن مميزها لا يقع إلا مفردا. وأما كذا فتوافق كم فى أربعة أمور وتخالفها فى أربعة: فتوافقها فى البناء، والإبهام، والافتقار، إلى المميز، وإفادة التكثير. وتخالفها فى أنها مركبة ــ وتركيبها من كاف التشبيه وذا الإشارية ــ وأنها لا تلزم التصدير فتقول قبضت كذا وكذا درهما. وأنها لا تستعمل غالبا إلا معطوفا عليها كقوله:

[١٢٠٧] عِدِ النَّفسَ نُعْمَى بعدَ بُؤْسَاكَ ذاكِراً كَذا وكَذَا لُطفاً بِهِ نُسِيَ الجُهدُ

وهل يمكن أنه مفعول ثان لتقرأ بمعنى تعد اهـ سم واستظهر البعض الاحتمال الأول وفيه أن الحال لا تكون إنشاء فالظاهر الثانى وعليه اقتصر شيخنا السيد وقوله آية قال سم: إن كان هو التمييز أفاد جواز الفصل بين الاستفهامية ومميزها بجملة اهـ وعبارة الدمامينى على التسهيل كقول أُبَىّ بن كعب لعبد الله: كأين تقرأ سورة الأحزاب أو كأين تعد سورة الأحزاب. فقال عبد الله: ثلاثا وسبعين. فقال أُبَىّ: ما كانت كذا قط اهـ. **(قوله مركبة)** وقيل بسيطة واختاره أبو حيان قال: ويدل على ذلك تلاعب العرب بها فى اللغات الآتية. همع.

(قوله وكم بسيطة على الصحيح) وقيل مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية وحذفت ألف ما لدخول الكاف عليها وسكنت الميم تخفيفا ويرده أن الألف لم يبق عليها دليل بخلاف بم وعم وأنه على تسليمه إنما يناسب كم الاستفهامية دون الخبرية وإن كان قد يعتذر عن الأخير بما يأتى قريبا. **(قوله من كاف التشبيه)** وقيل الكاف فيها زائدة لازمة لا تشبيهية. همع. **(قوله وأى المنونة)** أى الاستفهامية كما قاله الفارضى أى والمستعملة خبرية حدث لها بالتركيب معنى آخر وإن كان أصلها استفهاما فلا إشكال. **(قوله لأن التنوين إلخ)** ليس علة لقوله جاز لتعليله أوّلا بقوله ولهذا العامل الواحد لا يعلل بعلتين إلا باتباع بل هو علة لمحذوف أى وإنما اقتضى تركيبها من كاف التشبيه وأى المنونة جواز الوقف عليها بالنون لأن إلخ وهذا بمعنى قول من قال علة لعلية تركيبها مما ذكر لجواز الوقف عليها بالنون.

(قوله ولهذا) أى لشبهه بالنون الأصلية. **(قوله ويرده ما سبق)** أى من البيتين. **(قوله وإفادة التكثير)** ممنوع كما مر وفى جمع الجوامع وشرحه الهمع: وتتصرف أى كذا بوجوه الإعراب فتكون فى محل رفع ونصب وجر بالإضافة والحرف ولا تتبع بتابع لا نعت ولا غيره.

[١٢٠٧] هو من الطويل. والنفس ــ بالنصب ــ مفعول عد الذى هو أمر من وعد. ونعمى: مفعول ثان ــ وهو بضم النون ــ النعمة. وبؤسى ــ بضم الباء الموحدة ــ الشدة. وذاكرا: حال. والشاهد فى: كذا وكذا، حيث استعمل مكررا بالعطف لكونه كناية عن العدد، ولطفا تمييز. قوله به نسى الجهد: جملة فى محل النصب، على أنها صفة لطفا. والجهد ــ بالفتح ــ: الطاقة، وبالضم: المشقة.

وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا كذا درهما ولا كذا كذا درهما ــ بدون عطف . وذكر الناظم أن ذلك مسموع ولكنه قليل ، وعبارة التسهيل : وقل ورود كذا مفردا ومكررا بلا واو وأنها يجب نصب تمييزها ، فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالإضافة خلافا للكوفيين فإنهم أجازوا فى غير تكرار ولا عطف أن يقال : كذا ثوب وكذا أثواب ، قياسا على العدد الصريح ، ولهذا قال فقهاؤهم إنه يلزمه بقوله عندى كذا درهم مائة ، وبقوله كذا دراهم ثلاثة ، وبقوله كذا كذا درهما أحد عشر ، وبقوله كذا درهما عشرون ، وبقوله كذا وكذا درهما أحد وعشرون ، حملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح . ووافقهم على هذه التفاصيل ــ غير مسألتى الإضافة ــ المبرد والأخفش وابن كيسان والسيرافى وابن عصفور ، ووهم ابن السيد فنقل اتفاق النحويين على إجازة ما أجازه المبرد ومن ذكر معه ، وعبارة التسهيل : وكنى بعضهم بالمفرد المميز بجمع عن ثلاثة وبابه ، وبالمفرد المميز بمفرد

(قوله من كاف التشبيه وذا الإشارية) وقيل الكاف زائدة لازمة وقيل اسم كمثل فعلى هذا لها محل من الإعراب وعلى غيره لا محل لها . كذا فى الهمع . **(قوله عد النفس نعمى)** بضم النون والقصر النعمة وكذا النعماء بالفتح والمد . والبؤسى بضم الموحدة وسكون الهمزة والقصر خلاف النعمى وقوله نسى الجهد بفتح الجيم وضمها أى المشقة . **(قوله لم يقولو كذا درهما)** أى بلا تكرار ولا كذا كذا درهما أى بالتكرار من غير عطف .

(قوله فإنهم أجازوا فى غير تكرار ولا عطف إلخ) رد بأن عجزها اسم إشارة لا يقبل الإضافة وقد يقال لما ركب مع الكاف لم يبق على ما كان عليه قبل ذلك لتضمنه بعد التركيب معنى لم يكن موجودا له قبل التركيب وقال الحوفى إن المجرور بدل من اسم الإشارة وهو بعيد لأن كذا صارت كلمة واحدة ولا يبدل من جزء الكلمة ولا تضاف كأين بوجه كما تقدم تعليله وقضية كلامه كالمغنى عدم إجازتهم الإضافة مع التكرار أو العطف وقال ابن معطى فى شرح الجزولية : فلو جر درهم مع تكرير كذا بدون عطف لزمه ثلثمائة درهم لأنها أقل عددين أضيف ثانيهما إلى المفرد ولو جر مع التكرير والعطف لزمه ألف ومائة درهم لأجل العطف وجر التمييز وإفراده فيحتمل أن هذا من ابن معطى مجرد حكم بمقتضى القياس إذا لفظ بهذا اللفظ من غير إجازة منه للإضافة ويحتمل أن مذهبه جواز الإضافة ولو مع التكرار والعطف وقد يقال إن التمييز المجرور عند العطف للثانى فقط والأول كناية عن عدد ما فيحمل على الواحد لأنه المحقق فيلزمه مائة وواحد أما لو قال كذا درهم بالرفع فيلزمه واحد وكأنه قال عدد مبهم هو درهم .

(قوله ولهذا) أى للقياس على العدد الصريح . **(قوله قال فقهاؤهم)** وأما مذهبنا معاشر الشافعية ففى المنهج وشرحه أنه لو قال كذا درهم بالرفع بدلا أو عطف بيان أو النصب تمييزا أو الجر لحنا أو السكون وقفا أو كذا كذا درهم بالأحوال الأربعة أو كذا وكذا درهم بغير النصب لزمه درهم واحد أو كذا وكذا درهما بالعطف والنصب لزمه درهمان ا هـ . **(قوله حملا على المحقق)** هو أول كل مرتبة من مراتب العدد الصريح . **(قوله وعبارة التسهيل إلخ)** لم يذكر فيها كذا درهما كناية عن عشرين .

عن مائة وبابه ، وبالمكرر دون عطف عن أحد عشر وبابه ، وبالمكرر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه . **الثانى** : قد بان لك أن قوله أوْ به صِل مِن تُصِبْ راجع إلى تمييز كأين دون كذا فلو قال :

ككم كأين وكذا ونصبا وقيل كائن بعده من وجبا

لكان أحسن من أوجه : أحدها التنصيص على الخلف السابق . ثانيها التنبيه على اختصاص كأين بمن دون كذا . ثالثها إفهام أن وجود من بعد كأين أكثر من عدمها لجريان خلف فى وجوبها . رابعها إفادة أن كائن لغة فى كأين وفيها خمس لغات : أفصحها كأين وبها قرأ السبعة إلا ابن كثير ، ويليها كائن على وزن كاعن وبها قرأ ابن كثير وهى أكثر فى الشعر من الأولى وإن كانت الأولى هى الأصل ، ومنه البيتان السابقان ، وقوله :

[١٢٠٨] **وكائِنْ بالأَبَاطحِ مِنْ صَديقٍ يَرَانى لَوْ أُصِبْتُ هو المُصابَا**

والثالثة كأين مثل كعْين وبها قرأ الأعمش وابن محيصن . والرابعة كَيْئِن بوزن كَيْعِن . والخامسة كأن على وزن كعن ، وسبب تلعبهم بهذه الكلمة كثرة الاستعمال . **الثالث** : تأتى كذا هذه أعنى المركبة كناية عن غير العدد وهو الحديث مفردة ومعطوفة ، ويكنى بها عن المعرفة والنكرة ، ومنه الحديث يقال للعبد يوم القيامة : أتذكر يوم كذا وكذا . وتكون كذا أيضًا كلمتين على أصلهما وهما كاف التشبيه وذا الإشارية نحو رأيت زيدًا فاضلاً وعمرًا كذا . ومنه قوله :

(قوله الخلف السابق) أى فى جر تمييز كأين بمن هل هو لازم أو غير لازم . **(قوله ويليها كائن)** قال الخليل : الياء الساكنة من أى قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الألف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الأخيرة بعد كسرة فأذهبها التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص . شمنى . **(قوله والثالثة كأين)** بهمزة ساكنة فياء مكسورة . والرابعة كيئن بياء ساكنة فهمزة مكسورة وأصله كأين قدمت الياء مشددة ثم خففت كميت . دمامينى . **(قوله أعنى المركبة)** أى لا الباقية على أصلها من عدم التركيب .

(قوله وهو الحديث) يعنى اللفظ الواقع فى التحديث عن شىء فعل أو قول . قال السيوطى فى الأشباه والنظائر نقلا عن ابن هشام الذى شهد به الاستقراء وقضى به الذوق الصحيح أن كذا

[١٢٠٨] البيت من الوافر ، وهو لجرير فى خزانة الأدب .

[١٢٠٩] **وَأَسْلَمَنِي الزَّمَانُ كَذَا فَلاَ طَرَبٌ ولاَ أُنْسُ**

وتدخل عليها ها التنبيه نحو : ﴿ **أهكذا عرشك** ﴾ [النمل : ٤٢] .

(خاتمة): يكنى عن الحديث أيضا بكيت وكيت وذيت وذيت ـ بفتح التاء وكسرها والفتح أشهر ـ وهما مخففتان من كية وذية ، وقالوا على الأصل : كان من الأمر كية وكية وذية وذية ، وليس فيهما حينئذ إلا البناء على الفتح ، ولا يقال كان من الأمر كيت بل لابد من تكررها ، وكذلك ذيت لأنها كناية عن الحديث . والتكرير مشعر بالطول .

[الحِكايَــةُ]

هذا الباب للحكاية بأى وبمن . والعلم بعد من **(احْك بأَيٍّ ما لِمَنكورٍ سُئِل** *

المكنى بها عن غير العدد إنما يتكلم بها من يخبر عن غيره فتكون من كلامه لا من كلام المخبر عنه فلا تقول ابتداء مررت بدار كذا ولا بدار كذا وكذا بل تقول بالدار الفلانية ويقول من يخبر عنك قال فلان مررت بدار كذا أو بدار كذا وكذا ا هـ . **(قوله بكيت وكيت وذيت وذيت)** وهما مبنيان لنيابتهما عن الجمل . ا هـ فارضى . ولنيابتهما عن الجمل جاز أن يعمل فيهما القول وإن كانا غير جملة فتقول قلت كيت وكيت أو ذيت وذيت فيكونان فى محل نصب على المفعولية . قال شيخنا : والحكم بالنصب محلا على مجموع الكلمتين أعنى كيت وكيت وكذا ذيت وذيت لأنهما صارا بالتركيب بمنزلة كلمة واحدة ا هـ ويستفاد منه أن البناء أيضا للمجموع . **(قوله بفتح التاء وكسرها)** أى وضمها كما فى التسهيل . **(قوله كان من الأمر إلخ)** إذا قيل كان من الأمر كيت وكيت فكان شانية خبرها كيت وكيت لأنه نائب عن الجملة ولا يكون كيت وكيت اسما لكان كما لا يكون اسمها جملة قاله الفارسى واستحسنه ابن هشام لكن يلزم عليه تفسير ضمير الشأن بغير جملة مصرح بجزءيها والظاهر أن من الأمر تبيين يتعلق بأعنى مقدرا . دمامينى . **(قوله وليس فيهما حينئذ إلا البناء على الفتح)** أى بخلاف المخففتين ففيهما البناء على الفتح والكسر بل والضم كما مر .

[الحكاية]

هى لغة المماثلة واصطلاحا ايراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير كمن زيدا إذا قيل رأيت زيدا أو ايراد صفته نحو : أيا لمن قال رأيت زيدا وأما حكاية اللفظ أو معناه بالقول فلم يتكلم عليها المصنف وسيذكرها الشارح فى الخاتمة . **(قوله احك بأى)** الباء للآلة أو ظرفية ا هـ سم وأى المحكى بها استفهامية وهى معربة لكن اختلف فى حركتها والحروف اللاحقة لها فقيل إعراب فأى بالرفع

[١٢٠٩] البيت من مجزوء الوافر ، وهو بلا نسبة فى شرح شواهد المغنى .

عَنهُ بها فى الوقفِ أوْ حينَ تَصِلِ) أى يحكى بأى وصلا ووقفا ما لمنكور مذكور مسئول عنه بها من إعراب وتذكير وإفراد وفروعهما ، فيقال لمن قال رأيت رجلا وامرأة وغلامين وجاريتين وبنين وبنات : أياً وأية وأيين وأيتين وأيين وأياتٍ ، هذا فى الوقف ، وكذا فى الوصل فيقال : أيا يا هذا وأية يا هذا إلى آخرها . واعلم أنه لا يحكى بها جمع تصحيح إلا إذا كان موجودا فى المسئول عنه أو صالحا لأن يوصف به ، نحو رجال فإنه يوصف بجمع التصحيح فيقال رجال مسلمون ، هذه اللغة الفصحى ؛ وفى لغة أخرى يحكى بها ما له من إعراب وتذكير وتأنيث فقط ولا يثنى ولا يجمع فيقال : أيا أو أيا يا هذا لمن قال رأيت رجلا أو رجلين أو رجالا ، وأية أو أية يا هذا لمن قال رأيت امرأة أو امرأتين أو نساء (وَوَقْفاً احْكِ مَا لِمنكورٍ بِمَنْ * والنُّونَ حرِّكْ مُطلقاً وأشْبِعَنْ) فتقول لمن قال قام رجل منو ولمن قال رأيت رجلا منا ، ولمن قال مررت برجل ، منى هذا فى المفرد

مبتدأ خبره محذوف مؤخر عنها لأن الاستفهام له الصدر تقديره فى قام رجل أى قام وأيا مفعول لفعل محذوف مؤخر عنها لما مر تقديره فى ضربت رجلا أيا ضربت وأى بالجر بحرف جر محذوف تقديره فى مررت برجل بأى مررت وكذا يقال فى أيان وأيتان وأيون وأيات رفعا وأيين وأيتين وأيين وأيات نصبا وجرا ويلزم على هذا القول إضمار حرف الجر وقيل حركا ت حكاية وحروف فهى مرفوعة بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية أو حرف الحكاية على أنها مبتدأ والخبر محذوف وقيل الحركة والحرف فى حالة الرفع إعراب وفى حالتى النصب والجر حركة حكاية وحرفة حكاية .

(قوله ما لمنكور) احتراز عن المعرفة فإنها لا تحكى بأى . سم .

(قوله فى الوقف) متعلق باحك . **(قوله مذكور)** أى سابق فى كلام غيرك واحترز به عن المسئول بها ابتداء فإنها حينئذ على حسب العوامل . **(قوله لمن قال رأيت رجلا إلخ)** وتقول لمن قال جاء رجل أى بالرفع ولمن قال جاء رجلان أيان وهكذا . **(قوله وأيتين)** فلو قيل رأيت رجلا وامرأة قيل فى السؤال أيا وأية وهل يجوز أن يثنى مع تغليب المذكر سيأتى فيه احتمالان عن أبى حيان **(قوله وأيات)** بكسر التاء نيابة عن الفتحة . **(قوله إلا إذا كان موجودا فى المسئول عنه)** كما فى المثال السابق من بنين وبنات قاله شيخنا ولا يرد عليه أنهما فى الحقيقة جمعا تكسير لتغير المفرد فيهما لأن المراد بجمع التصحيح هنا الجمع بالواو أو الياء والنون أو الألف والتاء المزيدتين . **(قوله أو صالحا)** أى أو كان هو أى الجمع لا بقيد كونه تصحيحا صالحا لأن يوصف به أى بجمع التصحيح فلا يقال أيون أو أيين لمن قال عندى حمير أو رأيت حميرا .

(قوله هذه اللغة الفصحى) أى حكاية ما للمنكور من الإعراب والتذكير والافراد وفروعهما .

(قوله ولا تثنى ولا تجمع) أى لفظة أى . **(قوله ما لمنكور بمن)** أى منكور مذكر وإنما اشترط فى لحاق العلامة المذكورة بمن كونها سؤالا عن نكرة لأن المعارف إذا استفهم بمن عنها ذكرت بعد من فى الأغلب إما محكية أو غير محكية لأن الاستفهام عن المعارف ليس فى الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات

المذكر **(وقُلْ)** فى المثنى المذكر **(مَنانِ ومَنَيْنِ بَعدَ)** قول القائل **(لِى * إلْفانِ بِابنَيْن)** وضرب حران عبدين ، فمنان لحكاية المرفوع ومنين لحكاية المجرور والمنصوب **(وَسكِّنْ)** آخرهما **(تَعْدِلِ)** وإنما حرك فى النظم للضرورة **(وقُلْ)** فى المفرد المؤنث **(لَمنْ قالَ أتَتْ بِنتٌ مَنَهْ)** بفتح النون وقلب التاء هاء ، وقد يقال منت بإسكان النون وسلامة التاء . وقل فى المثنى المؤنث لمن قال لى زوجتان مع أمتين ، أو ضربت حرتان رقيقتين ، منتان ، ومنتين : فمنتان لحكاية المرفوع ، ومنتين لحكاية المجرور والمنصوب **(والنُّونُ قبلَ تَا المُثَنَّى مُسكَّنَهْ . والفتحُ)**

فلم يطلب التخفيف بحذف المسئول عنه كما فى النكرات إسقاطى والمراد بالمنكور هنا المنكور العاقل لأن من للعاقل بخلاف المنكور السابق فى أى فإن المراد به ما يعم العاقل وغيره لأن أيا تستعمل فيهما وسيذكر الشارح ذلك . **(قوله والنون حرك إلخ)** العطف تفسير لاحك لأن حكاية المنكور بمن فى الوقف نفس التحريك والإشباع لا غيرهما كما يوهمه العطف . أفاده ابن هشام . **(قوله مطلقا)** أى فى أحوال إعراب المحكى الثلاثة . **(قوله وأشبعن)** فيه إشارة إلى أن الحروف إشباع دفعا للوقف على المتحرك وقيل الحروف اجتلبت أولا للحكاية فلزم تحريك ما قبلها وصوبه ابن خروف وصححه أبو حيان وقيل بدل من التنوين أفاده فى التصريح . قال ابن غازى : نون أشبعن ثقيلة خففت للوقف ولو كانت خفيفة بالأصالة لوجب إبدالها ألفا . يس .

(قوله وقل منان إلخ) الظاهر أن منان ومنين ليس اسم معربا كما قد يتوهم أى من التثنية وإنما هو لفظ من وهى مبنية لكن زيد عليها هذه الحروف دلالة على حال المسئول عنه وكذا يقال فى منون ومنين ومنتان ومنتين ومنات فمن فى الجميع مع هذه الزيادة اسم مبنى فى محل رفع وهذه الكلمات ليست مثنى ولا جمعا بل على صورته سم وقوله اسم مبنى على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة مناسبة الحرف الذى جلبته الحكاية . **(قوله بابنين)** أى مع ابنين أى ولى ابنان وفى نسخة كابنين . سم . **(قوله لحكاية المجرور والمنصوب)** واقتصر الناظم فى التمثيل على المجرور هنا وفيما يأتى لأن المنصوب محمول على المجرور فى مثل ذلك . **(قوله تعدل)** أى تقم العدل لأن هذا حكم العرب . سم . **(قوله وقل لمن قال أتت بنت منه)** وكذا يقال فى النصب والجر ولم يمكن إثبات حرف المد فى منه للدلالة على الإعراب لأن هاء التأنيث لا تكون فى الوقف إلا ساكنة فاكتفوا بحكاية التأنيث وتركوا حكاية الإعراب لأن الإعراب فرع التأنيث وإذا تعارضت مراعاة الأصل والفرع كانت مراعاة الأصل أولى كذا ذكر شيخنا ولعل معنى كون الإعراب فرع التأنيث أن الاحتياج إلى الدلالة عليه دون الاحتياج إلى الدلالة على التأنيث لأن التأنيث صفة للمدلول والإعراب صفة للدال فتأمل ولو قيل باستحسان الاشارة بالشفتين إلى حركة الإعراب لم يبعد .

فيها (نَزْرٌ) أى قليل . وإنما كان الفتح أشهر فى المفرد والإسكان أشهر فى التثنية لأن التاء فى منت متطرفة وهى ساكنة للوقف فحرك ما قبلها لئلا يلتقى ساكنان ، ولا كذلك منتان (وَصِلِ التَّا والأَلِفْ * بِمَنْ) فى حكاية جمع المؤنث السالم فقل (بإِثْرِ) قول القائل (ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ) : منات بإسكان التاء (وقُلْ) فى حكاية جمع المذكر السالم (مَنُونَ ومَنِينَ مُسكِنَا) آخرهما (إِنْ قِيلَ جَا قَومٌ لِقَومٍ فُطَنَا) أو ضرب قوم قوما . فمنون للمرفوع ، ومنين للمجرور والمنصوب .

(تنبيه): فى الحكاية بمن لغتان : **إحداهما** : ــ وهى الفصحى ــ أن يحكى بها ما للمسئول عنه من إعراب وإفراد وتذكير وفروعهما على ما تقدم ، ولم يذكر المصنف غيرها ، والأخرى أن يحكى بها إعراب المسئول عنه فقط ، فيقال لمن قال : قام رجل أو رجلان أو رجال ، أو امرأة أو امرأتان أو نساء : منو ، وفى النصب منا ، وفى الجر منى (وإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ مَنْ لا يَخْتَلِفْ) فتقول : من يا فتى فى الأحوال كلها ، هذا هو الصحيح . وأجاز يونس إثبات الزوائد وصلا ، فتقول : منو يا فتى ، وتشير إلى الحركة فى منت ولا تنّون ، وتكسر نون المثنى وتفتح نون الجمع ، وتنوّن منات ضما وكسرا ، وهو مذهب حكاه يونس عن بعض العرب ، وحمل عليه قول الشاعر :

[١٢١٠] * أتَوْا نارى فقلتُ مَنونَ أنتُم *

(قوله والنون قبل تا المثنى) وكذا النون الأخيرة لأنه لا يوقف على متحرك اهـ فارضى ولم ينبه عليه المصنف لفهمه بالمقايسة من قوله وسكن تعدل . **(قوله مسكنة)** تنبيها بإسكانها على أن التاء ليست لتأنيث الكلمة اللاحقة لها بل لحكاية تأنيث كلمة أخرى . **(قوله لئلا يلتقى ساكنان)** وإن كان جائزا فى الوقف . سم . **(قوله وإن تصل)** هذا مفهوم قوله وقفا . **(قوله وتشير)** أى بحركة تاء منت إلى الحركة أى حركة المحكى وقوله فى منت متعلق بتشير ولو قال وتحرك تاء منت بحركة المحكى لكان

[١٢١٠] قاله شمر بن الحرث الضبى ، وقيل جذع بن سنان الغسانى . وفيه بحث بسطناه فى الأصل . والضمير فى أتوا يرجع إلى الجن . والشاهد فى منون ، فإن فيه شذوذين : الأول إلحاق الواو والنون لها فى الوصل . والثانى تحريك النون وهى تكون ساكنة . وذكر ابن الناظم أن أحد الشذوذين هو أنه حكى مقدرا غير مذكور . قوله الجن خبر مبتدأ محذوف : أى نحن الجن . وعموا أصله انعموا . وظلاما : نصب على الظرف ، ويروى صباحا .

وهذا شاذ عند سيبويه والجمهور من وجهين : أحدهما إثبات العلامة وصلا ، والآخر تحريك النون . وقال ابن المصنف والآخر أنه حكى مقدرا غير مذكور ، وقد أشار المصنف إلى البيت المذكور بقوله (ونادِرٌ مَنونَ فى نَظْمٍ عُرِفْ) وهو لتأبط شراً . ويقال لشِمْر الغسانى . وتمامه :

* فقالوا الجنُّ قلتُ عِمُوا ظَلاَمَا *

ويروى : عموا صباحا . ويغلِّط المنشد على إحدى الروايتين بالرواية الأخرى ، وكذلك فعل الزجاجى فغلط من أنشده صباحا ، وليس الأمر كما يظن بل كل واحدة من الروايتين صحيحة : فهو على رواية عموا ظلاما من أبيات رواها ابن دريد عن أبى حاتم السختيانى عن أبى زيد الأنصارى . أولها :

ونارٍ قد حَضأْتُ بُعَيْدَ وهْنٍ   بدارٍ ما أريدُ بها مُقاما

وهى مشهورة . وعلى رواية عموا صباحا من أبيات معزوة إلى خديج بن سنان الغسانى أولها :

أتَوْا نارى فقلتُ مَنونَ أنتُم   فقالوا الجِنُّ قلتُ عِموا صَبَاحَا
نزلتُ بِشِعْبِ وادى الجنّ لما   رأيتُ الليلَ قد نَشَرَ الجَنَاحَا

قيل : وكلا الشعرين أكذوبة من أكاذيب العرب (والعَلَمَ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ *

أوضح . (قوله مقدرا غير مذكور) تقديره قالوا أتينا فقلت منون أنتم ا هـ زكريا وعليه يكون المقدر المحكى ضميرا فيكون فيه شذوذ آخر ومنع صاحب التصريح كونه من حكاية المقدر وادعى كونه حكاية للضمير فى أتوا وهو مردود قال يس : لا يخفى أن قول الشاعر أتوا إلخ حكاية لما وقع له مع الجن وأنه حين إتْيَانِهِم قال لهم منون أنتم فحين إتيانهم لم يتكلم بقوله أتوا نارى ثم بقوله منون أنتم بل لم يتكلم بقوله أتوا نارى إلا بعد قوله منون أنتم حين إتيانهم فما فى التصريح ممنوع منعا واضحا . (قوله لشمر) بكسر الشين المعجمة وسكون الميم . (قوله ويغلط المنشد إلخ) أى يغلطه من لم يدر أنهما روايتان صحيحتان من قصيدتين .

(قوله عن أبى زيد الأنصارى) ليس المراد أنه قائل هذه الأبيات لمنافاته ما قدمه من أنها لتأبط شرا أو لشمر الغسانى بل أبو زيد من رواتها . (قوله ونار قد حضأت بعيد وهن) كذا بخط الشارح قال عبد القادر فى حاشيته على ابن الناظم : حضأت بالحاء والضاد المعجمتين معناه سعرت وأوقدت وبعيد ظرف تصغير بعد والوهن بفتح الواو وسكون الهاء من أول الليل إلى ثلثه اشتق من وهن يهن إذا فتر وضعف لهدء الناس فيه . والدار المكان الذى عرس فيه ا هـ أى نزل فيه ليلا . (قوله إلى خديج) بفتح الخاء المعجمة وكسر الدال المهملة . (قوله قد نشر الجناحا) أى ظلمته المشبهة بالجناح . (قوله والعلم احكينه) اسما كان أو كنية أو لقبا دون بقية المعارف لأن الأعلام لما كانت كثيرة الاستعمال

إنْ عَرِيتْ مِنْ عَاطِفٍ بِها اقْتَرَنْ) فتقول لمن قال جاء زيد : من زيد ، ورأيت زيداً : من زيدا ، أو مررت بزيد : من زيدٍ . وهذه لغة الحجازيين . وأما غيرهم فلا يحكون ، بل يجيئون بالعلم المسئول عنه بعد من مرفوعا مطلقا ، لأنه مبتدأ خبره من ، أو خبر مبتدؤه من ، فإن اقترنت بعاطف نحو ومن زيد تعين الرفع عند جميع العرب .

(تنبيهات): **الأول** : يشترط لحكاية العلم بمن أن لا يكون عدم الاشتراك فيه

جاز فيها ما لم يجز فى غيرها . فارضى .

(قوله من بعد من) ظاهره أن حكاية العلم بعد من لا تتقيد بالوقف وهو قضية إطلاقهم اهـ سم وأقره شيخنا وقد يتوقف فيه مع قول الشارح فى التنبيه السادس الآتى ثانيها أن من تختص بالوقف إلا أن يخص الآتى بمن المحكى بها المنكور وسيأتى ما يؤيده فتفطن وخرج أى فلا يحكى العلم بعدها كسائر المعارف فإذا قيل رأيت زيدا أو مررت بزيد قلت أى بالرفع لا غير لأن الإعراب يظهر فى أى فكرهوا أن يخالفه الثانى بخلاف من زيدا ومن زيد . **(قوله من عاطف)** أى صورة لأنه للاستئناف كما قاله بعضهم وفى كلام الرضى أنه للعطف على كلام المخاطب ويلزم عليه عطف الإنشاء على الخبر إذا كان كلام المخاطب خبرا كرأيت زيدا . قال يس : أطلق العاطف وعبارة الشاطبى تدل على اختصاصه بالواو والفاء وفى شرح اللباب التصريح بأنه الواو والفاء خاصة اهـ وقال الفارضى أنه الواو فقط . **(قوله وهذه لغة الحجازيين)** هى إحدى اللغتين عندهم لأنهم لا يلتزمون الحكاية بل يجوزون الحكاية والإعراب بل يرجحون الإعراب وعلل ابن الناظم الحكاية بدفع توهم أن المسئول عنه غير الأول وفى حالة الرفع وإن اتحدت الحركة فى حالتى الحكاية والإعراب إلا أن وقوع الاسم عقب ذكر المحكى بصورته يدل على إرادة حكاية هذا المذكور فى الجملة . يس .

(قوله مرفوعا مطلقا) أى فى الأحوال الثلاثة . **(قوله تعين بالرفع)** على أنه خبر عن من أو مبتدأ خبره من كما فى الفارضى . قال سم : كأن وجه تعين الرفع أن المقصود من الحكاية بيان المراد والعطف يشعر به اهـ ثم رأيته فى الرضى وعبارته إنما تعين الرفع اتفاقا لزوال اللبس إذ العطف على كلام المخاطب يؤذن بأن السؤال إنما هو عمن ذكره دون غيره اهـ . قال يس : ويستثنى من تعين الرفع نحو قولك من زيدا ومن عمرا لمن قال رأيت زيدا وعمرا فلا يبطل دخول حرف العطف على الثانى الحكاية لأنه إنما يبطلها فى الأول ثم رأيته بخط الشنوانى نقلا عن أبى حيان عن صاحب البسيط . قال الشنوانى : ومنه يؤخذ أن حكاية العلم بمن لا تتقيد بالوقف وهو مقتضى إطلاقهم . **(قوله يشترط لحكاية العلم بمن إلخ)** ويشترط أيضا أن يكون علما لعاقل وأن لا يتبع فى حكايته بتابع توكيد أو بدل أو بيان أو نعت بغير ابن مضافا إلى علم بخلاف النعت بابن مضافا إلى علم كما سيأتى لأنه مع المنعوت كشىء واحد كما فى التصريح وفى العطف الخلاف الآتى قال فى التصريح : وإنما اشترطوا انتفاء التابع لأنهم استغنوا بإطالته عن الحكاية اهـ أى لأن إطالته بالتابع تبينه ثم قال : واستثنى عطف النسق على القول بالجواز

متيقنا ، فلا يقال من الفرزدق ـ بالجر ـ لمن قال سمعت شعر الفرزدق ، لأن هذا الاسم تيقن انتفاء الاشتراك فيه . **الثانى** : شمل كلامه العلم المعطوف على غيره ، والمعطوف عليه غيره ، وفيه خلاف منعه يونس وجوّزه غيره واستحسنه سيبويه ، فيقال لمن قال رأيت زيداً وأباه : من زيدا وأباه ، ومن قال رأيت أخا زيد وعمرا : من أخا زيد وعمرا . **الثالث** : أجاز يونس حكاية سائر المعارف قياسا على العلم ، والصحيح المنع . **الرابع** : **لا يحكى العلم موصوفا بغير ابن مضاف إلى علم ، فلا يقال من زيدا العاقل ، ولا من زيدا ابن الأمير ، لمن قال : رأيت زيدا العاقل ، أو رأيت زيدا ابن الأمير . ويقال من زيد بن عمرو لمن قال رأيت زيد بن عمرو** . **الخامس** : فهم من قوله احكينه أن حركاته حركات حكاية ، وأن إعرابه مقدر ، وقد صرح به فى غير هذا الكتاب ، والجمهور على أن من مبتدأ والعلم بعدها خبر سواء كانت حركته ضمة أو فتحة أو كسرة ، وحركة إعرابه مقدرة لاشتغال آخره بحركة الحكاية . **السادس** : قد بان لك أن من تخالف أيا فى باب الحكاية فى خمسة أشياء : **أحدها** أن من تختص بحكاية العاقل ، وأى عامة فى العاقل وغيره . **ثانيها** أن من تختص بالوقف ، وأى عامة فى الوقف وفى الأصل . **ثالثها** أن من

فيه لأنه ليس فيه بيان للمتبوع فلا يبين إلا بالحكاية .

(قوله الثانى شمل كلامه العلم المعطوف على غيره والمعطوف عليه غيره وفيه خلاف منعه يونس وجوزه غيره واستحسنه سيبويه فيقال لمن قال رأيت زيدا وأباه من زيدا وأباه ومن قال رأيت أخا زيد وعمرا من أخا زيد وعمرا) كذا فى بعض النسخ ويرد عليه أن أخا زيد لا يحكى لأنه غير علم وفى بعض النسخ الثانى شمل كلامه العلم المعطوف والمعطوف عليه وفيه خلاف ذهب يونس وجماعة إلى أن عطف أحد الاسمين على الآخر يبطل الحكاية وذهب غيرهم إلى خلافه فيحكيان إذا كانا مما يحكى فتقول من زيدا وعمرا وإذا كان أحدهما فقط مما يحكى بنيت على ما تقدم وأتبعته الآخر فإذا قيل رأيت صاحب عمرو وزيدا فلا حكاية وإن عكس حكيت وكذا الحكم لو قيل رأيت رجلا وزيدا أو زيدا ورجلا فلا يحكى فى الأول ويحكى فى الثانى اهـ وهو الصواب وقوله بنيت على ما تقدم أى اعتمدت على المتقدم من المتعاطفين فإن كان مما يحكى جازت حكاية المتعاطفين وإن كان مما يحكى لم تجز حكايتهما . **(قوله والصحيح المنع)** فيجب رفع غلام زيد فى حكاية رأيت غلام زيد أو مررت بغلام زيد . **(قوله لا يحكى العلم الموصوف إلخ)** أى لا يجوز أن يحكى بصفته بل إن حكى يحكى بدون صفته كما فى شرح التوضيح للشارح . **(قوله مضاف)** الصواب كما فى بعض النسخ مضافا لأن المراد لفظ ابن فهو معرفة .

(قوله والجمهور على أن من مبتدأ إلخ) الظاهر أن مقابل قولهم إعراب من خبرا مقدما والعلم بعده مبتدأ مؤخر . **(قوله وحركة إعرابه إلخ)** أعاده مع تقدمه تأييدا له بكونه من كلام الجمهور . **(قوله مقدرة)** أى فى الأحوال الثلاثة للتعذر العارض باشتغال المحل بحركة الحكاية وذهب بعضهم إلى أن حركته فى الرفع إعراب ولا تقدير إذ لا ضرورة إليه . همع . **(قوله أن من تختص بحكاية العاقل إلخ)** قد يقال من أين بان هذا إلا أن يقال : بان من هنا بضميمة ما سبق فى باب الموصول أن من

يجب فيها الإشباع فيقال : منو ومنا ومنى ، بخلاف أى . **رابعها** أن من يحكى بها النكرة ويحكى بعدها العلم ، وأى تختص بالنكرة . **خامسها** أن ما قبل تاء التأنيث فى أى واجب الفتح تقول : أية وأيتان ، وفى من يجوز الفتح والإسكان على ما سبق .

(خاتمة): الحكاية على نوعين : حكاية جملة ، وحكاية مفرد : فأما حكاية الجملة فضربان : حكاية ملفوظ وحكاية مكتوب : فالملفوظ نحو قوله تعالى : ﴿ **وقالوا الحمدُ لله** ﴾ [الأعراف : ٤٣] ، وقوله :

[١٢١١] **سمِعتُ الناسُ ينتَجِعونَ غيثاً فقلتُ لصَيْدَحَ انتجِعى بِلالا**

والمكتوب نحو قوله : قرأت على فصه محمد رسول الله ﷺ ، وهى مطردة . ويجوز حكايتها على المعنى فتقول فى حكاية زيد قائم : قال قائل قائم زيد ، فإن كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الأصح . وأما حكاية المفرد فضربان : ضرب بأداة الاستفهام ويسمى الاستثبات بأى أو بمن وهو ما تقدم ، وضرب بغير أداة وهو شاذ كقول بعض

للعاقل وأيا بحسب ما تضاف إليه . **(قوله بخلاف أى)** قد يقال هلا وجب فيها الإشباع عند الوقف دفعا للوقف على متحرك فتدبر . **(قوله على ما سبق)** من أن الأشهر فى المفرد الفتح وفى التثنية الإسكان . **(قوله فالملفوظ إلخ)** قال شيخنا : مراده بالملفوظ الجملة المحكية بالقول وفروعه اهـ ويرد على تقييده بالجملة أن القول يحكى به لفظ المفرد أيضا نحو قلت زيدا أى هذا اللفظ إلا أن يقال التقييد بالجملة لأنها الغالب . **(قوله وقوله سمعت الناس إلخ)** أتى به تنبيها على أنه يحكى بالسماع كما يحكى بالقول . **(قوله سمعت إلخ)** سمع الشاعر قوما يقولون الناس ينتجعون غيثا برفع الناس على الابتداء فحكى ذلك كما سمع وينتجعون بنون ثم جيم أى يطلبون . وصيدح بصاد مهملة فتحتية فدال فحاء مهملتين بوزن حيدر اسم ناقته . وبلال اسم الممدوح فهذا البيت محل تخلص الشاعر إلى المدح . **(قوله على فصه)** بالفاء والصاد المهملة أى فص خاتم النبى ﷺ . **(قوله تعين المعنى على الأصح)** أى مع التنبيه على اللحن وإنما تعين المعنى صونا عن اللحن ولئلا يتوهم أن اللحن من الحاكى فإذا قال شخص : جاء زيد بالجر وأردت حكاية كلامه قلت قال فلان جاء زيد لكنه خفض زيدا . **(قوله ويسمى)** أى هذا الاستفهام فى اصطلاحهم بالاستثبات لأن السائل طالب للإثبات قال ابن هشام : وكذا كل سؤال عن شىء سبق ذكره فإن كانت أى سؤالا عن غير مذكور فلا تكاد توجد إلا مفردة مذكرة وشذ قوله :

العرب ـــ وقد قيل له هاتان تمرتان ـــ: دعنا من تمرتان . قال سيبويه : وسمعت أعرابيا وسأله رجل فقال أنهما قرشيان ، فقال : ليسا بقرشيان . قال : وسمعت عربيا يقول لرجل سأله : أليس قرشيا ؟ قال : ليس بقرشيا . والله أعلم .

بأى كتاب أم بأية سنة ترى حبهم عارا على وتحسب

(قوله وضرب بغير أداة وهو شاذ) محل شذوذه إذا قصد المعنى فإن قصد اللفظ بأن كان الحكم للفظ دون المعنى فلا شذوذ كما يدل عليه قول المصنف فى الكافية :

وإن نسبت لأداة حكما فاحك أو إعرب واجعلنها اسما

وقد أوضح الفارضى هذه المسألة فقال إذا نسب إلى حرف أو غيره حكم هو للفظه دون معناه جاز أن يعرب على حسب العوامل وأن يحكى بلفظه فتقول على الإعراب من حرف جر بالرفع وعلى البناء من حرف جر بسكون النون وكذا نحو قام فعل ماضى فتقول على الإعراب قام بالرفع وعلى الحكاية قام بفتح الميم ومن الحكاية قوله عليه الصلاة والسلام : « **إياكم ولو فإن لو تفتح عمل الشيطان** » فلو اسم إن قصد فيها الحكاية قاله المصنف فى شرح الكافية ورواه غيره على الإعراب ولفظه : إياكم واللو فإن اللوّ تفتح عمل الشيطان فلما جعلت الأداة اسما وأعربت دخلت عليها أل والأداة التى تعرب إن أولتها بالكلمة منعتها الصرف إن استحقت ذلك أو بلفظ صرفتها فنحو قام إذا أعرب فيه وجهان كهندان أول بكلمة ونحو دحرج إن أول بكلمة منع لأنه رباعى كزينب ونحو ضرب إن أول بكلمة منع لأنه كسقر وإن أول كل بلفظ صرف والأداة التى على حرفين إن أعربت وجب تضعيف الحرف الثانى إن كان لينا فتقول لو حرف امتناع لامتناع بالرفع وتضعيف الواو وفى حرف جر بالرفع وتضعيف الياء فإن كان الحرف الثانى اللين ألفا قلبت الألف الثانية همزة تخلصا من التقاء الساكنين فإذا ضعفت ما النافية قلت ماء حرف نفى بهمزة بعد الألف وإن حكيت فلا تضعيف ولا قلب بل تأتى بلو وفى وما على حالها اهـ ملخصا وسيأتى فى باب النسب مزيد كلام .

(قوله وسأله رجل) أى عن رجلين والجملة حالية بتقدير قد وقوله فقال أنهما قرشيان عطف على سأل عطف مفصل على مجمل وهمزة إنهما مفتوحة لأنها همزة استفهام اجتمعت مع همزة إن فحذفت الثانية ويحتمل أن المحذوف همزة الاستفهام والمذكور همزة إن المكسورة ونظيره فى دخول همزة الاستفهام على إن قوله تعالى : « **أئنك لأنت يوسف** » هذاما ظهر وقوله : فقال ليسا بقرشيان كان ينبغى حذف الفاء لأن مدخولها المفعول الثانى لسمعت أو حال من أعرابيا على الخلاف . **(قوله قال ليس بقرشيا)** كان عليه حذف قال لأن الجملة بعده مقول يقول ويمكن جعله تأكيدا ليقول .

[التَّأنيـــثُ]

(عَلامةُ التأنيثِ تاءٌ أوْ أَلِفٌ) فالتاء على قسمين : متحركة وتختص بالأسماء كقائمة ، وساكنة وتختص بالأفعال كقامت . والألف كذلك مفردة وهى المقصورة كحبلى ، وألف قبلها ألف فتقلب هى همزة وهى الممدودة كحمراء . واعلم أن التاء أكثر وأظهر دلالة

[التأنيـــث]

لو قال التأنيث والتذكير كما فى الكافية والتسهيل لكان أحسن لأنه نظير قوله المعرب والمبنى والنكرة والمعرفة والمقصور والممدود ا هـ سيوطى وفيه نظر لأن المصنف لم يتكلم هنا على التذكير فكيف يذكره فى الترجمة بخلاف المعرب والمبنى والنكرة والمعرفة والمقصور والممدود فإنه تكلم على كل من ذلك . (**قوله علامة التأنيث**) أى فى الاسم المتمكن كما فى التسهيل . قال الدمامينى : احترازا من المبنى بطريق الأصالة فإنهم لم يجعلوا علامة تأنيثه ما يذكر بل ربما دلوا على تأنيثه بغير ذلك كالكسر فى أنت والنون فى هن ونحوه ا هـ وفيه أنه إن أريد تأنيث المدلول ورد نحو طلحة وحمزة اسمى رجلين وإن أريد تأنيث الكلمة ورد نحو ربت وثمت بفتح التاء وسكونها فإن تأنيثهما بالتاء مع أنهما حرفان ويمكن اختيار الأول ودفع ورود نحو طلحة وحمزة بأن مدلولهما فى الأصل مؤنث أى قبل جعلهما اسمى رجلين والظاهر أن قول التسهيل فى الاسم المتمكن صلة التأنيث لا علامة أى التأنيث الكائن فى مدلول الاسم المتمكن فتدخل تاء التأنيث المتصلة بالفعل لأنه يصدق عليها أنها علامة تأنيث مدلول الاسم المتمكن وهو الفاعل فلا يقال التقييد بالاسم يخرجها مع أن المقصود دخولها كما صنع الشارح . واعلم أن ما فيه تاء التأنيث ومدلوله مذكر كطلحة وحمزة يذكر ولا يؤنث نظرا للفظ وشذ قوله :

* أبوك خليفة ولدته أخرى *

وأن الفرق بين المذكر والمؤنث ليس فى كل اللغات بل بعضها لا يفرّق فيه بينهما بفرق لفظى كالتركية والفارسية بل بالقرائن كما قاله سم وغيره . (**قوله تاء أو ألف**) أتى بأو التى لأحد الشيئين إشارة إلى أن العلامتين لا يجتمعان فى كلمة واحدة فلا يقال فى ذكرى مثلا ذكراة وأما علقاة وأرطاة فألفهما مع وجود التاء للالحاق بجعفر ومع عدمها للتأنيث قاله سم وتبعه شيخنا والبعض وفيه أن كون الألف عند عدم التاء للتأنيث غير لازم بل هى حينئذ تحتمل الالحاق والتأنيث كما سلف . (**قوله وتختص بالأسماء**) أى إذا لحقت آخرا أو إذا تمحضت للتأنيث فلا يرد أن الحركة تلحق أول المضارع للدلالة على تأنيث الفاعل وعلى المضارعة . (**قوله وألف قبلها ألف فتقلب هى همزة**) يفيد أن ألف التأنيث هى الثانية المنقلبة همزة لا الأولى وهو كذلك ا هـ سم أى على الراجح كما أوضحناه فى باب ما لا ينصرف وسيأتى أيضا قريبا . فإن قلت : إذا كانت ألف التأنيث هى الألف الثانية المنقلبة همزة

من الألف لأنها لا تلتبس بغيرها ، بخلاف الألف فإنها تلتبس بغيرها فيحتاج إلى تمييزها بما يأتي ذكره ولهذا قدمها فى الذكر على الألف . وإنما قال تاء ولم يقل هاء ليشمل الساكنة ، ولأن مذهب البصريين أن التاء هى الأصل والهاء المبدلة فى الوقف فرعها ، وعكس الكوفيون . وإنما لم يوضع للتذكير علامة لأنه الأصل فلم يحتج لذلك **(وفى أسامٍ قَدَّروا التَّا كالكَتِفْ)** واليد والعين ، ومأخذه السماع **(ويُعرَفُ التقديرُ بِالضميرِ)** العائد على الاسم **(ونَحوِهِ كالرَّدِّ فى التصغيرِ)** كيدية إلى ما هى فيه حسا ، والإشارة إليه بذى

كانت مفردة وكلام الشارح يقتضى أنها غير مفردة حيث قابل بها المفردة . قلت : معنى كونها غير مفردة احتياجها لسبق مثلها عليها فتأمل . **(قوله وهى الممدودة)** قال البصريون : هى فرع عن المقصورة والكوفيون هى أيضا أصل . كذا فى الهمع .

(قوله واعلم أن التاء أكثر إلخ) ولذا قال المصنف إن التاء أصل للألف وقيل بالعكس لأن التأنيث بالألف لازم قال ابن إياز : والذى أرى أن كلا منهما أصل على حدته . إسقاطى . **(قوله فإنها تلتبس بغيرها)** كألف الإلحاق وألف التكثير . **(قوله ليشمل الساكنة)** كتاء قامت هند . **(قوله وعكس الكوفيون)** قال الدمامينى : نظرا إلى أن الهاء تشبه الألف ا هـ . قال الرضى : وليس أى قول الكوفيين بشىء لأن التاء فى الوصل والهاء فى الوقف والأصل هو الوصل لا الوقف . **(قوله لأنه الأصل)** لأصالة التذكير دليلان أحدهما أنه ما من مذكر ولا مؤنث إلا ويطلق عليه شىء وشىء مذكر والثانى أنه لا يفتقر إلى زيادة والتأنيث لا يحصل إلا بزيادة ولا يتحقق التذكير والتأنيث إلا فى الأسماء إذا قصد مدلولها فإن قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف وحرف الهجاء ويجوز فيه الوجهان بالاعتبارين وذهب الفراء إلى أن تذكير حروف الهجاء لا يجوز إلا فى الشعر . دمامينى . **(قوله وفى أسام)** جمع أسماء التى هى جمع اسم فهى جمع الجمع . **(قوله وقدروا التا)** قال الرضى : ولا يقدر غيرها لأن وضعها على العروض والانفكاك فيجوز أن تحذف وتقدر ا هـ ولما مر من أن التاء أكثر وأظهر دلالة من الألف . **(قوله ويعرف التقدير)** أى تقدير التاء فى الاسم .

(قاعدة): ما لا يتميز مذكره عن مؤنثه فإن كان فيه التاء فهو مؤنث مطلقا كالنملة والقملة للمذكر والمؤنث وإن كان مجردا من التاء فهو مذكر مطلقا كالبرغوث للمذكر والمؤنث . قاله أبو حيان .

(قوله بالضمير) أى بعود الضمير على الكلمة مؤنثا نحو : « **النار وعدها الله الذين كفروا** » « **حتى تضع الحرب أوزارها** » « **وإن جنحوا للسلم فاجنح لها** » فالنار والحرب والسلم مؤنثات لتأنيث ضميرها . **(قوله كالرد فى التصغير)** نحو عيينة وأذينة مصغر عين وأذن من الأعضاء المزدوجة فإن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها وغير المزدوج مذكر كالرأس والقلب ا هـ تصريح وما ذكره أغلبى وإن أقره أرباب الحواشى فمن المزدوج الحاجب والصدغ والخد واللحى والمرفق والزند والكوع والكرسوع وهى مذكرة كما فى المصباح وقد عد الفارضى مما يذكر ويؤنث : الإبط وهو مزدوج والعنق واللسان والقفا

وما فى معناها ، ووجودها فى فعله وسقوطها من عدده ، وتأنيث خبره أو نعته أو حاله ، والأمثلة واضحة (**ولا تلِى فارقةٌ فَعُولَا * أصلاً ولا ٱلمِفعالَ وٱلمِفعِيلاَ**) أى لا تلى التاء هذه الأوزان فارقة بين المذكر والمؤنث : فيقال هذا رجل صبور ومهذار ومعطير ، وهذه امرأة صبور ومهذار ومعطير . وفهم من قوله ولا تلى فارقة أنها قد تلى غير فارقة كقولهم ملولة وفروقة فإن التاء فيهما للمبالغة ، ولذلك تلحق المؤنث والمذكر . واحترز بقوله أصلا عن فعول بمعنى مفعول فإنه قد تلحقه التاء نحو أكولة بمعنى مأكولة ، وركوبة بمعنى مركوبة ، وحلوبة بمعنى محلوبة . وإنما كان فعول بمعنى فاعل أصلا لأن بنية الفاعل أصل . وقال الشارح لأنه أكثر من فعول بمعنى مفعول فهو أصل له (**كذاك مِفعَلٌ**) أى لا تليه التاء فارقة ، فيقال : رجل مغشم وامرأة مغشم (**ومَا تَليهِ * تَا الفرقِ مِنْ ذِى**) الأوزان الأربعة (**فَشُذُوذٌ فيهِ**) نحو عدوّ وعدوّة ، وميقان وميقانة ، ومسكين ومسكينة . وسمع امرأة مسكين على القياس ، حكاه سيبويه (**ومِن فَعِيلٍ**) بمنعى مفعول (**كَقَتيلٍ**) بمعنى مقتول وجريح

وهى غير مزدوجة وعد مما يؤنث الكبد والكرش وهما غير مزدوجين وعد فى المصباح مما يذكر ويؤنث العضد وهو مزدوج قال : والذراع مؤنث . قال الفراء : وبعض العرب عكل تذكره فتقول هو الذراع ا هـ قال الدمامينى : وهذه العلامة يعنى التصغير تختص بالثلاثى قال الشاطبى : وكذا الرباعى إذا صغر تصغير الترخيم نحو عنيقة فى عناق وذريعة فى ذراع .

(**قوله إلى ما هى فيه حسا**) متعلق برد أى كرد الاسم فى حال تصغيره إلى اسم تلك التاء فيه لفظا كفاطمة ومعنى رده إليه جعله مثله فى ظهور التاء ويحتمل أن معنى كلام المصنف كرد التاء إلى الاسم فى حال تصغيره بل هذا أسهل مما صنع الشارح . (**قوله وما فى معناها**) أى ما فى معنى ذى من بقية إشارات المؤنث . (**قوله ووجودها فى فعله**) أى الفعل المسند إليه نحو : « **ولما فصلت العير** » . (**قوله وسقوطها من عدده**) نحو ثلاث قسى . (**قوله فارقة**) حال من فاعل تلى وقوله أصلا حال من فعول . (**قوله ومهذار**) هو بالذال المعجمة كثير الهذيان فى منطقه . زكريا . (**قوله ومعطير**) أى طيب الرائحة . (**قوله ملولة**) من الملل وهو السآمة وفروقة من الفرق بفتح الراء وهو الخوف . زكريا . (**قوله فإن التاء فيهما للمبالغة**) وقال الرضى للنقل إلى الاسمية ا هـ ومقتضاه أنهما غلبت عليهما الاسمية وصارا اسمين وقد يتوقف فيه . (**قوله فإنه قد تلحقه التاء**) يفيد أن إلحاقها له غير واجب بل قليل وقد يتوقف فى القلة . (**قوله مغشم**) بغين وشين معجمتين هو الذى لا ينتهى عما يريده ويهواه لشجاعته . تصريح . (**قوله وما**) مبتدأ أول وشذوذ مبتدأ ثان والمسوغ وقوعه بعد الفاء وفيه خبر المبتدأ الثانى والجملة خبر المبتدأ الأول .

(**قوله نحو عدوّ وعدوّة**) بمعنى من قام به العداوة فإن أريد به من وقعت عليه العداوة فلا شذوذ .
(**قوله وميقان**) من اليقين وهو عدم التردد يقال رجل ميقان أى لا يسمع شيئا إلا أيقنه .

بمعنى مجروح (**إنْ تَبِعْ * مَوصوفَهُ غالباً ٱلتَّا تَمتنِعْ**) فيقال : رجل قتيل وجريح ، وامرأة قتيل وجريح . والاحتراز بقوله كقتيل من فعيل بمعنى فاعل : نحو رحيم وظريف فإنه تلحقه التاء فتقول امرأة رحيمة وظريفة ، وبقوله إن تبعْ موصوفه من أن يستعمل استعمال الأسماء غير جار على موصوف ظاهر ولا منوى لدليل فإنه تلحقه التاء ، نحو رأيت قتيلا وقتيلة ، فرارا من اللبس . ولو قال :

ومِن فعِيلٍ كقتيلٍ إن عُرِفْ موصوفهُ غالباً ٱلتَّا تنحَـذِفْ

لكان أجود ، ليدخل فى كلامه نحو رأيت قتيلا من النساء فإنه مما يحذف فيه التاء للعلم بموصوفه ، ولهذا قال فى شرح الكافية : فإن قصدت الوصفية وعلم الموصوف جرد من التاء . وأشار بقوله غالبا إلى أنه قد تلحقه تاء الفرق حملا على الذى بمعنى فاعل ، كقول العرب : صفة ذميمة ، وخصلة حميدة ، كما حمل الذى بمعنى فاعل عليه فى التجرد نحو : ﴿ **إنَّ رحمةَ الله قريبٌ** ﴾ [الأعراف : ٥٦] ، ﴿ **قال مَن يحيى العظام وهى رميم** ﴾ يسٓ : ٧٨] .

(**تنبيه**): الأصل فى لحاق التاء الأسماء إنما هو تمييز المؤنث من المذكر ، وأكثر ما يكون ذلك فى الصفات نحو مسلم ومسلمة ، وظريف وظريفة ، وهو فى

(**قوله ومن فعيل**) متعلق بتمتنع وكقتيل حال . (**قوله إن تبع موصوفه**) قال ابن هشام : لا يريد الموصوف الصناعى بل المعنوى لأنك فى نحو هند قتيل لا تلحق التاء مع أن قتيل خبر لا نعت . سيوطى . (**قوله غالبا**) أى فى الغالب ويؤخذ من صنيعه أن لحوق التاء فعيلا بمنى مفعول خلاف الغالب لا شاذ بخلاف لحوق التاء للأوزان الأربعة السابقة فشاذ . (**قوله غير جار**) حال مفسرة لاستعمال الأسماء وقوله لدليل متعلق بمنوى . (**قوله فرارا من اللبس**) أى لبس المذكر بالمؤنث قال ابن هشام : هذا التعليل موجود فى بقية الصفات إذا قلت رأيت صبورا أو شكورا أو نحو ذلك ولم يفرقوا فيه بين الجرى على موصوف وعدم الجرى عليه فإن كان ما قالوه فى فعيل بالقياس فالجميع سواء وإن كان مستندهم السماع وهو الظاهر فلا إشكال . سيوطى . (**قوله لكان أجود إلخ**) أجاب عنه سم بأن المراد بتبعيته موصوفه أن يذكر معه فى الكلام فيكون تابعا له فى المعنى وبأنه مفهوم بالموافقة . (**قوله ولهذا**) أى لكون المدار على علم الموصوف لا التبعية .

(**قوله فإن قصدت الوصفية**) بأن لم يستعمل استعمال الأسماء الجامدة . (**قوله وعلم الموصوف**) يدخل فى ذلك ما إذا علم الموصوف بإشارة إليه أو ضمير يعود إليه أو نحو ذلك . سم . (**قوله قال من يحيى العظام وهى رميم**) هذا بناء على أن رميم بمعنى فاعل وقيل بمعنى مفعول أى مرموم . فارضى . (**قوله وأكثر ما يكون ذلك فى الصفات**) أى المشتركة بين المذكر والمؤنث أما الصفات المختصة بالمؤنث فالغالب أن لا تلحقها التاء إن لم يقصد فيها معنى الحدوث كحائض وطالق ومرضع لعدم الحاجة بأمن اللبس فإن قصد معنى الحدوث فالتاء لازمة كحاضت فهى حائضة وطلقت فهى طالقة وقد تلحقها

الأسماء قليل نحو رجل ورجلة ، وامرىء وامرأة ، وإنسان وإنسانة ، وغلام وغلامة ، وفتى وفتاة . وتكثر زيادة التاء لتمييز الواحد من الجنس فى المخلوقات : نحو تمر وتمرة ، ونخل ونخلة ، وشجر وشجرة . وقد تزاد لتمييز الجنس من الواحد . نحو جبأة وجبء ، وكمأة وكمء ، ولتمييز الواحد من الجنس فى المصنوعات نحو : جر وجرة ، ولبن ولبنة ، وقلنسو وقلنسوة ، وسفين وسفينة . وقد يجاء بها للمبالغة كراوية لكثير الرواية ، ولتأكيد المبالغة كعلاّمة ونسّابة . وقد تجىء معاقبة لياء مفاعيل كزنادقة ، وجحاجحة . فإذا جىء بالياء لم يجأ بها ، بل يقال زناديق ، وجحاجيح : فالياء والهاء متعاقبان . وقد يجاء بها دالة على النسب كقولهم : أشعثى وأشاعثة ، وأزرق وأزارقة ، ومهلبى ومهالبة . وقد يجاء بها دالة على تعريب الأسماء المعجمة نحو : كَيْلجة وكيالجة . ومَوْزَج وموازجة . والكيلجة : مقدار

التاء وإن لم يقصد الحدوث كذا فى التسهيل وشرحه والرضى وتصرف البعض فيه بما يكدره . **(قوله وهو فى الأسماء قليل)** ولا يقاس عليه . **(قوله وإنسانة)** هذا ليس بعربى بل من تصرف العامة كما يستفاد من الصحاح وغيره والعربى أن يقال للأنثى أيضا إنسان . أفاده سم .

(قوله وتكثر زيادة التاء إلخ) المراد بزيادتها زيادتها على أصول الكلمة لا استواء وجودها فى الكلمة وعدمها وقد يؤخذ من صنيعه أن التاء فى نحو شجرة ونخلة ليست للتأنيث بل لتمييز الواحد من الجنس فقط وهو مسلم إن أريد بالتأنيث المنفى التأنيث الحقيقى لا الأعم فإنها مع كونها للتمييز هى للتأنيث المجازى أيضا بدليل تأنيث ضميرها وصفتها ونحوهما وكان اقتصار الشارح على التمييز لأنه المقصود ولانفهام التأنيث من كون الكلام فى تاء التأنيث . **(قوله لتمييز الواحد)** فتكون داخلة على الواحد . **(قوله لتمييز الجنس)** فتكون داخلة على الجنس . **(قوله نحو جبأة)** بفتح الجيم وسكون الموحدة بعدها همزة ضرب من الكمأة أحمر . انتهى تصريح وما ذكره الشارح من كون جبأة وكمأة للجنس وجبء وكمء للواحد هو ما عليه الأكثرون وقيل بالعكس . أفاده الدمامينى . **(قوله وقلنسو)** الذى بخط الشارح فى شرح التوضيح ما نصه : وقلنس وقلنسوة وأصل قلنس قلنسو كسرت السين وقلبت الواو ياء ا هـ أى وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وما فى شرح التوضيح هو الصواب الذى لم يذكر فى القاموس سواه وعلل تصريفها بما مر بأنه ليس من الأسماء العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة .

(قوله كراوية إلخ) وإنما أنثوا المذكور لأنهم أرادوا أنه غاية فى ذلك والغاية مؤنثة . تصريح .

(قوله معاقبة لياء مفاعيل) أى لكونها عوضا منها . **(قوله جحاجحة)** جمع جحجاح بتقديم الجيم المفتوحة على الهاء المهملة الساكنة وهو السيد . **(قوله أشعثى وأشاعثة)** بشين معجمة وعين مهملة وثاء مثلثة فالتاء للدلالة على أن واحد هذا الجمع منسوب وذلك أنهم لما أرادوا أن يجمعوا المنسوب جمع تكسير وجب حذف ياء النسب لأن ياء النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال فى النسب إلى رجال رجالى بل رجلى فحذف ياء النسب ثم جمع وأتى بالتاء بدلا من الياء وإنما أبدلت منها لتشابه التاء والتاء فى كونهما للوحدة كتمرة وزنجى وللمبالغة كعلامة ودوارى وفى كونهما يزادان لا لمعنى كطلحة وكرسى .

من الكيل معروف ، والموزج : الخف . وقد تكون لمجرد تكثير حروف الكلمة كما هي في نحو قرية وبلدة وغرفة وسقاية ، وتجيء عوضا من فاء نحو عدة ، أو من عين نحو إقامة ، أو من لام نحو سنة . وقد عوضت من مَدة تفعيل في نحو : تزكية وتنمية وتنزية ، وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة للمعتدل القامة من الرجال والنساء ، وقد تلازم ما يخص المذكر كرجل بُهمة وهو الشجاع . وقد تجيء في لفظ مخصوص بالمؤنث لتأكيد تأنيثه كنعجة وناقة ، ومنه نحو : حجارة وصقورة وخؤولة وعمومة فإنها لتأكيد التأنيث اللاحق للجمع **(وألِفُ ٱلتَّأنيثِ ذاتُ قَصْرٍ * وذاتُ مَدٍّ نحوُ أُنثى الغُرِّ)** أي غراء ، والمقصورة هي الأصل فلهذا قدمها **(والاشتهارُ في مَبانِي الأُولى)**

كذا في الرضي . **(قوله وأزرق)** بزاي فراء فقاف وقوله ومهلبي بضم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام مفتوحة . والأشعثي والأزرقي والمهلبي منسوبون إلى محمد بن عبد الرحمن ابن الأشعث بن قيس ونافع الأزرق والمهلب بن أبي صفرة . دماميني . **(قوله على تعريب الأسماء المعجمة)** أي استعمال العرب إياها مع نوع تغيير لها عما كان لها في العجمية .

(قوله نحو كيلجة) بكاف مفتوحة فتحتية ساكنة فلام مفتوحة فجيم وعبارة السيوطي في الهمع : وكيالجة جمع كيلج لكن ما في الشرح هو ما في القاموس . **(قوله وموزج)** بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاي بعدها جيم ا هـ تصريح . **(قوله لمجرد تكثير حروف الكلمة)** أي للتكثير المجرد عما تقدم فلا ينافي أنها فيما يذكره من الأمثلة لتأنيث الكلمة أيضا كما نقله شيخنا عن المصنف فاندفع اعتراض البعض . **(قوله وتنزية)** بزاي بعد نون أي تحريك . **(قوله كرجل بهمة)** بضم الموحدة فسكون الهاء ولعل اختصاص المذكر به من حيث الاستعمال وإلا فالمعنى وهو الشجاعة كما يكون في المذكر يكون في المؤنث فتدبر ثم رأيته في الدماميني ثم قال الدماميني : وإنما جاز ذلك لأنه صفة لمؤنث مقدر إذ الأصل نفس بهمة كما ذكر حائض نظرا إلى أنه صفة لمذكر مقدر والأصل شخص حائض وإن لم يستعملوه . **(قوله وخؤولة وعمومة)** نظر فيه شيخنا وتبعه البعض بأن الخؤولة والعمومة مصدران لا جمعان كما قاله الدماميني وعندي في التنظير نظر فقد صرح في القاموس بأنهما جمعا خال وعم أيضا .

(فائدة): قال في الهمع : قد يذكر المؤنث وبالعكس حملا على المعنى نحو قوله :

* ثلاثة أنفس وثلاث ذود *

ذكر الأنفس بإلحاق التاء في عددها حملا على الأشخاص وسمع جاءته كتابي فاحتقرها أنث الكتاب حملا على الصحيفة ومن تأنيث المذكر حملا على المعنى تأنيث المخبر عنه لتأنيث الخبر كقوله تعالى : ﴿ **ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا** ﴾ [الأنعام : ٢٣] في قراءة من نصب فتنتهم خبر تكن وقوله تعالى : ﴿ **قل لا أجد فيما أوحي إليّ محرما على طاعم يطعمه إلا أن تكون ميتة** ﴾ [الأنعام : ١٤٥] في قراءة من قرأ تكون بالفوقية وميتة بالنصب . **(قوله وذات مد)** يصح عندي إجراؤه على قول البصريين أن ألف التأنيث هي الألف الثانية المنقلبة همزة وعلى قول الزجاج والكوفيين أنها الهمزة من غير انقلاب

أى المقصورة **(يُبديه)** أى يظهره أوزان : الأول **(وزنُ)** فعلى بضم الأول وفتح الثانى نحو **(أُرَبَى)** للداهية ، وأُدَمى وشُعَبى لموضعين . وزعم ابن قتيبة أنها لا رابع لها ، ويرد عليه أُرَنَى بالنون لحب يعقد به اللبن ، وجُنَفى لموضع ، وجُعَبى لعظام النمل .

(تنبيه): **الأول** : جعل فى التسهيل هذا الوزن من المشترك بين المقصورة والممدودة وهو الصواب ، ومنه مع الممدودة اسما خُشَشاء للعظم الذى خلف الأذن ، وصفة ناقة عُشراء ، وامرأة نفساء ، وهو فى الجمع كثير نحو كرماء وفضلاء وخلفاء . **الثانى** : فعلى بضم الأول وسكون الثانى ، ومنه اسما بُهمى لنبت ، وصفة نحو حبلى **(والطولَى)** ومصدرا نحو : رُجعى وبُشرى . **الثالث** : فعلى بفتحتين ، ومنه اسما بَرَدَى لنهر بدمشق ، وأجلى لموضع ، ومصدرا بشكى وجمزى **(ومَرَطَى)** يقال بَشكَت الناقة ، وجَمزَت ، ومَرَطتْ : أى أسرعت ، وصفة كحيَدى .

لها عن ألف فمعنى كونها ذات مد على هذين أنها مصاحبة وتابعة له وعلى قول الأخفش إن الألف والهمزة معا للتأنيث فمعنى كونها ذات مد اشتمالها على المد وغاية ما يلزم على هذا أنه أطلق ألف التأنيث على المجموع ومثله سهل فحصل بما ذكرنا اندفاع ما ذكره شيخنا والبعض وأقرّاه من الاعتراض بأن قوله وذات مد يقتضى أن ألف التأنيث فى نحو حمراء اسم للألف الأولى التى بعدها الهمزة لأنها التى تمد وهذا لم يقل به أحد بل الخلاف منحصر فى الأقوال الثلاثة المذكورة . **(قوله نحو أنثى الغرّ)** أى نحو اسم أنثى الغر أى ألف اسم إلخ . **(قوله والاشتهار)** مبتدأ وفى مبانى الأولى أى الألفاظ التى هى فيها حال من الهاء فى يبديه أو من الاشتهار على مذهب سيبويه ويبديه إلخ خبر وفى كون هذه الأوزان كلها مشتهرة نظر ففى التوضيح أن وزن أربى نادر وفى شرحه أنه شاذ وفى شرح العمدة أن سمهى وخليطى وشقارى من الأبنية الشاذة ويجاب بأن الحكم بالاشتهار على الأوزان التى ذكرها باعتبار مجموعها لا جميعها وأراد بمبانى الأولى ما يكون لها أعم من أن يكون لغيرها أيضا أو لا فلا ينافى الاشتراك فى بعضها . **(قوله أوزان)** أى اثنا عشر . **(قوله وأدمى)** بالدال المهملة وشعبى بشين معجمة فعين مهملة فموحدة . **(قوله بالنون)** أى بعد الراء . **(قوله وجنفى)** بجيم فنون ففاء وقوله لموضع تبع فيه التوضيح والصحاح وفى القاموس وشرح الشارح على التوضيح أنه اسم ماء لفزارة وأن الجوهرى وهم فقال اسم موضع . **(قوله وجعبى)** بجيم فعين مهملة فموحدة وقوله لعظام النمل أى لكباره فهو جمع عظيم لا عظم كما فى التصريح . **(قوله خششاء)** بخاء معجمة وشينين معجمتين وعبارة القاموس الخشاء بالضم العظم الناتىء خلف الاذن وأصلها الخششاء وهما خششاوان .

(قوله بهمى) بالباء الموحدة . **(قوله بردى)** بموحدة فراء فدال مهملة . **(قوله وأجلى)** بالجيم فاللام وقوله لموضع عبارة القاموس وأجلى كجمزى مرعى لهم معروف . **(قوله بشكى)** بموحدة فشين معجمة فكاف . **(قوله وجمزى)** بجيم فميم فزاى . **(قوله يقال بشكت الناقة إلخ)** الأفعال الثلاثة على وزن ضرب

(تنبيه): عد فى التسهيل هذا الوزن من المشترك ، ومنه مع الممدودة قَرماء وجَنفاء لموضعين ، وابن دَأثاء وهى الأمة ، ولا يحفظ غيرها . **الرابع** : فعلى بفتح الأول وسكون الثانى ، وقد أشار إليه بقوله : **(وَوزْنُ فَعْلَى جَمْعًا)** نحو جرحى **(أو مَصْدراً)** نحو نجوى **(أو صِفةً)** لأنثى فعلان **(كشَبْعى)** فإن كان فعلى اسما لم يتعين كون ألفه للتأنيث ولا قصرها ، بل قد تكون مقصورة كسلمىٰ ورضوى ، وتكون ممدودة كالعوَّاء وهى منزلة من منازل القمر ، وفيها القصر والمدّ ، وتكون للتأنيث كما مر ، وللالحاق ؛ ومما فيه الوجهان : أَرْطى وعلقى وتترى . **الخامس** : فعالى بضم أوله ويكون اسما كسُمائى **(وكَحُبارَى)** لطائرين . وجمعا كُسكارى ، وزعم الزبيدى أنه جاء صفة مفردا ، وحكى قولهم جمل عُلادى . **السادس** : فعلى بضم الأول وتشديد الثانى مفتوحا نحو **(سُمَّهَى)** للباطل . **السابع** : فعلّى بكسر الأول وفتح الثانى وتسكين الثالث نحو **(سِبَطْرَى)** ودِفَقَّى

وقوله أى أسرعت راجع للثلاثة . **(قوله كحيدى)** يقال حمار حيدى بحاء مهملة فتحتية فدال مهملة أى يحيد عن ظله لنشاطه و لم يجيء نعت مذكر على فعلى غيره كما فى الصحاح والقاموس . **(قوله قرماء)** بقاف فراء قال فى القاموس : وقرمى كجمزى . وتمد : موضع باليمامة وخطأ فى موضع آخر الجوهرى فى جعله بالفاء . **(قوله وجنفاء)** لغة فى جنفى السابق . قال الشارح على التوضيح : وفيه لغة ثالثة وهى جنفاء كحمراء وذكر فى القاموس له لغات خمسا . فقال كجمزى وأربى وبمدان وكحمراء ا هـ . **(قوله وابن دأثاء)** بدال مهملة فهمزة فمثلثة وعبارة القاموس الدأثاء وتحرك الأمة والجمع دأث محركة مخففة . وابن دأثاء الأحمق والذاهب الأصول ا هـ .

(قوله ووزن فعلى) هو من الأوزان المشتركة . **(قوله ولا قصرها إلخ)** لا وجه لتخصيص فعلى اسما بذلك لجريانه فى فعلى صفة أيضا فإنه لا يتعين قصرها بل قد تكون مقصورة كسكرى وممدودة كحمراء فتأمل . **(قوله ورضوى)** براء فضاد معجمة علم جبل . **(قوله ومما فيه الوجهان)** كون الألف للتأنيث وكونها للالحاق والوجهان مبنيان على الصرف وعدمه فمن صرف قدر الألف للالحاق ومن منع قدرها للتأنيث . تصريح . **(قوله أرطى وعلقى وتترى)** الأرطى شجر ينبت فى الرمل يدبغ به الأديم . والعلقى نبت . والتترى قال فى القاموس : جاءوا تترى وينون وأصلها وترى متواترين . **(قوله وكحبارى)** اسم طائر للمذكر والمؤنث والواحد والجمع وهو أشد الطير طيرانا وولدها يسمى النهار وفرخ الكروان يسمى الليل . فارضى . **(قوله جمل علادى)** بعين مهملة أوله ودال مهملة قبل آخره كما بخط الشارح أى شديد ويوجد فى نسخ علاوى بالواو وهو تحريف من الناسخ .

(قوله ودفقى) بدال مهملة ففاء فقاف . **(لضربين من المشى)** فالأول مشية فيها تبختر والثانى

لضربين من المشى . **الثامن** : فعلى بكسر الأول وسكون الثانى مصدرا نحو (**ذِكْرَى**) وجمعا نحو : حِجْلى وظِربى جمع حجلة وظربان ـ على وزن قطران ـ وهى دويبة تشبه الهرة منتنة الفسو ، ولا ثالث لهما فى الجموع . فإن كان فِعلى غير مصدر أو جمع لم يتعين كون ألفه للتأنيث ، بل إن لم ينون فى التنكير فهى للتأنيث نحو : ضئزى ـ بالهمز ـ وهى القسمة الجائرة ، والشيزى وهو خشب يصنع منه الجفان ، والدفلى وهو شجر ، وإن نوّن فألفه للإلحاق نحو رجل كِيصى وهو المولع بالأكل وحده ، وعِزهى وهو الذى لا يلهو . وإن كان ينوّن فى لغة ولا ينوّن فى أخرى ففى ألفه وجهان : نحو ذِفرى وهو الموضع الذى يعرق خلف أذن البعير ، والأكثر فيه منع الصرف ، ومنهم أيضا من نوّن دفلى ، وعلى هذا فتكون ألفه للالحاق . **التاسع** : فِعِّيلى بكسر الأول . والثانى مشددا نحو هجِّيرى للعادة (**وحِثِّيثَى**) مصدر حث ولم يجىء إلا مصدرا .

(**تنبيه**) و عد هذا الوزن فى التسهيل من المشترك ، وقد سمع منه مع الممدودة قولهم هو عالم بدخيلائه أى بأمره الباطن ، وخصيصاء للاختصاص ، وفخيراء للفخر ، ومكيناء للتمكن ، وهذه الكلمات تمد وتقصر . وجعل الكسائى هذا الوزن مقيسا ، والصحيح قصره على السماع . **العاشر** : فعلى بضم الأول والثانى وتشديد الثالث نحو : حُذُرَّى وبُذُرَّى من الحذر والتبذير (**معَ الكُفُرَّى**) وهو وعاء الطلع ، وهو بفتح الثانى أيضا مع تثليث الكاف .

(**تنبيه**)*: حكى فى التسهيل سُلَحفاء بالمد ، وحكاه ابن القطاع ، فعلى هذا

مشية فيها تدفق وإسراع . تصريح . (**قوله حجلى**) بحاء مهملة فجيم . (**قوله وظربى**) بظاء معجمة فراء فموحدة . (**قوله جمع حجلة**) بفتحات اسم طائر . (**قوله ضئزى**) بتحتية بعد الضاد المعجمة أو بهمزة ويثلث أوله إذا همز . أفاده فى القاموس وبه يعلم أن تقييد الشارح بقوله بالهمز ليس فى محله . (**قوله والشيزى**) بشين معجمة فتحتية فزاى . (**قوله والدفلى**) بدال مهملة ففاء فلام وقوله وهو شجر عبارة القاموس وهو نبت مر . (**قوله كيصى**) بكاف فتحتية فصاد مهملة ويجوز فتح كافه قال فى القاموس : فلان كيصى كعيسى وينون وكسكرى يأكل وحده وينزل وحده ولا يهمه غير نفسه ا هـ ومنه يعلم أن كيصى مما فى ألفه وجهان لا للالحاق فقط كما صنع الشارح وأقره الحواشى . (**قوله وعزهى**) بعين مهملة فزاى . (**قوله ذفرى**) بذال معجمة ففاء فراء وقوله وهو الموضع إلخ فسره فى القاموس بالعظم الشاخص خلف الأذن من جميع الحيوان .

(**قوله ومنهم أيضا إلخ**) أيضا مقدمة من تأخير والأصل منهم من نون دفلى أيضا وقد يقال كان المناسب حينئذ أن لا يذكر دَفْلى فى القسم الأول أعنى ما لا ينون عند التنكير فتكون ألفه للتأنيث وجها واحدا ويقتصر على ذكره فى القسم الأخير أعنى ما ينون فى لغة دون لغة . (**قوله مصدر حث**) أى على غير قياس . (**قوله حذرى وبذرى**) الأول بحاء مهملة وذال معجمة والثانى بموحدة فذال معجمة . (**قوله سلحفاء**) بسين مهملة مضمومة فلام مفتوحة فحاء مهملة ساكنة ففاء فألف التأنيث.

يكون من الأوزان المشتركة . وحكى الفراء سلحفاة ، وظاهره أن ألف السلحفاة ليست للتأنيث إلا أن يجعل شاذًا مثل بهماة . **الحادى عشر** : فعيلى بضم الأول وفتح الثانى مشدداً نحو : قُبّيطى للناطف (**كذاكَ خُلّيْطَى**) للاختلاط ، ولُغّيزى لِلُّغزِ .

(**تنبيه**)*: سمع منه مع الممدودة هو عالم بدخيلائه ، ولم يسمع غيره . **الثانى عشر** : فعالى بضم الأول وتشديد الثانى نحو خُبّازى (**معَ الشُّقّارَى**) لنبتين ، وخُضّارى لطائر (**وآعْزُ**) أى انسب (**لِغيرِ هذه**) الأوزان فى مبانى المقصورة (**آسْتِندارا**) فمما ندر فَعْيَلى كخَيْسرى للخسارة ، وفعْلَوى كَهْرَنوى لنبت ، وفعْوَلى كقَعْوَلى لضرب من مشى الشيخ ، وفيْعُولى كفيضوضى ، وفَوْعولى كفوضوضى للمفاوضة ، وفعلايا كبُرّ حايا للعجب ،

الممدودة دويبة معروفة . دمامينى وقضية صنيع الشارح أنه بضم اللام لكن صنيع القاموس يؤيد الأول فتأمل . (**قوله ليست للتأنيث**) لأن ألف التأنيث لا يتلوها تاء التأنيث إذ لا يجتمع علامتا تأنيث . (**قوله مثل بهماة**) أى فى اجتماع العلامتين فيه شذوذا فقد تقدم أن بهمى لنبت ألفه للتأنيث وقيل للالحاق . (**قوله قبيطى**) بقاف فموحدة فتحتية فطاء مهملة ويقال القباطى والقبيط بضم القاف وتشديد الباء فيهما والقبيطاء كحميراء قاله فى القاموس وقوله للناطف بنون وطاء مهملة وفاء نوع من الحلوى . (**قوله للغز**) بضم اللام وفتح الغين المعجمة وتسكن وبضمتين وبفتحتين ويقال لغيزاء كحميراء .

(**قوله خبازى**) بضم الخاء المعجمة وتشديد الموحدة وقبل آخره زاى وقد تخفف ويقال الخباز والخبازة والخبيز . قاله فى القاموس . (**قوله وخضارى**) بالخاء والضاد المعجمتين وقوله لطائر عبارة القاموس الخضارى كغرابى طائر وكالشقارى نبت ا هـ وبه يعلم ما فى كلام الشارح من الخلل وإن أقره الحواشى . (**قوله واعز لغير هذه استندارا**) ينبغى حمل هذه الإضافة على الجنس فلا تقتضى العبارة ثبوت الندرة لكل أفراد الغير . فإن قلت : لم يذكر المصنف نظير ما هنا فى الممدودة فقضيته أنه لا مستندر فيها . قلت ذلك غير لازم لجواز أن يكون التخصيص لكثرة النادر هنا وقلته هناك أو أن يكون نبه بهذا على نظيره هناك ا هـ سم وبحمل الإضافة على الجنس يندفع تنظير الشارح الآتى . (**قوله كخيسرى**) بفتح الخاء المعجمة وسكون التحتية وفتح السين المهملة وتخفيف الراء . (**قوله كهرنوى**) بفتح الهاء وسكون الراء وفتح النون بعدها واو مخففة قيل واوه أصلية فوزنه فعللى وقيل زائدة فوزنه فعلوى . (**قوله كقعولى**) بفتح القاف وسكون العين المهملة وبعد الواو لام مخففة وعبارة الفارضى كقوعلى بقاف وعين مهملة قال الشاعر :

*** قاربت أمشى القوعلى والفنجلة ***

ا هـ ولكن ما فى الشرح هو ما فى الهمع والتسهيل وغيرهما . (**قوله كفيضوضى**) بفاء فتحتية فضادين معجمتين بينهما واو يقال أموالهم فيضوضا وفوضوضا بينهم بالقصر والمد فيهما أى هم شركاء فيها يتصرف كل منهم فى مال الآخر وفوضى كسكرى أيضا ويقال قوم فوضى أى متساوون لا رئيس لهم أو متفرقون أو مختلط بعضهم ببعض كذا فى حاشية شيخنا نقلا عن عبد القادر وعبارة القاموس

وأفعلاوى كأربعاوى لضرب من مشى الأرنب ، وفعَلوتى كرَهَبوتى للرهبة ، وفعْلَلُولى ـ كَحَندَقوقى ـ لنبت ، وفعَيَّلى ـ كهَبيَّخى ـ لمشية بتبختر ، ويَفْعَلى ـ كَيَهْيَرّى ـ للباطل ، وإفعلى كإيجلّى لموضع ، ومَفعلّى كمَكِورَّى للعظيم الأرنبة ، ومُفِعلّى كمُكِورَّى

أمرهم فيضيضى بينهم وفيضوضى ويمدان وفيوضى بالفتح أى فوضى ا هـ وقال قبل ذلك المفاوضة الاشتراك فى كل شيء والمساواة والمجاراة فى الأمر ا هـ ويؤخذ مما ذكر أن معنى قول الشارح للمفاوضة للمفاوض فيه . **(قوله كبر حايا)** بضم الباء وفتح الراء والحاء المهملة بعدها ألف فمثناة تحتية فألف كلمة تعجب ولم يجىء غيرها على وزنها ا هـ عبد القادر ويؤخذ منه أن قول الشارح للعجب بفتح العين والجيم ويؤيده قول القاموس أبرحه أعجبه ا هـ وقول ابن عقيل فى شرح التسهيل ومعناه العجب يقال ما أبرح هذا الأمر أى ما أعجبه ا هـ لا بضم العين وسكون الجيم بمعنى الكبر كما توهمه البعض .

(قوله كأربعاوى لضرب من مشى الأرنب) فى كلامه خلل وبيانه أن المفسر بضرب من مشى الأرنب إنما هو أربعى وأما أربعاوى . قال الشمنى بضم الهمزة والباء الموحدة وقال المرادى : بفتح الهمزة وضم الباء فهى قعدة المتربع وفى القاموس : وقعد الأربعا والأربعاوى بضم الهمزة والباء فيهما أى متربعا ا هـ عبد القادر وعبارة السيوطى فى الهمع : وأفعلاوى بالفتح وضم العين نحو أربعاوى لقعدةالمتربع وبفتح الهمزة قال الدمامينى أيضا : وقول عبد القادر إنما هو أربعى أى بضم الهمزة وفتح الموحدة كما فى ابن عقيل على التسهيل . **(قوله كرهبوتى)** بفتح الراء والهاء وضم الموحدة وبعد الواو فوقية اسم للرهبة كرغبوتى للرغبة . **(قوله كحندقوقى)** بفتح الحاء والدال المهملتين بينهما نون وضم القاف الأولى وبكسر الحاء وبكسرها والدال وبفتح الدال والقاف الأولى مع فتح الحاء وكسرها وفى نونها قولان أصلية فوزن الكلمة فعللولى أو زائدة فوزنها فنعلولى ا هـ همع وعبد القادر باختصار غير مخل كما فعل البعض وبه يعلم أن الشارح جرى على القول بأصالة النون وهو ما يفيده صنيع القاموس . **(قوله كهبيخى)** بفتح الهاء والموحدة والتحتية المشددة والخاء المعجمة . **(قوله كيهيرى)** بفتح التحتيتين بينهما هاء ساكنة وقبل آخره راء مشددة وقوله للباطل عبارة القاموس : اليهيرى مقصورا مشددا الماء الكثير والباطل ونبات أو شجر زنته يفعلى أو فعيلى أو فعللى .

(قوله كايجلى) قال الفارضى : بكسر الهمزة وتشديد اللام ا هـ وقال الدمامينى بهمزة مكسورة فتحتية فجيم مكسورة فلام اسم موضع وقال الأصمعى : اسم رجل ا هـ ونص المرادى فى شرح التسهيل على سكون التحتية وكسر الهمزة والجيم ويخالف ذلك جعل السيوطى فى الهمع وزنه افعلى بكسر الهمزة وفتح العين . **(قوله ومفعلى)** ذكر الشارح منه ثلاثة أوزان الأول بفتح الميم كما يؤخذ من ضبط الدمامينى مكورى المفسر بعظيم الأرنبة بفتح الميم وإن قال بعد ذلك ونقل فيه ضم الميم وكسرها ا هـ والثانى بضمها والثالث بكسرها كما يؤخذ من ضبط الدمامينى مرقدى بكسر الميم والثلاثة بسكون الفاء وتشديد اللام والأولان منها بفتح العين والأخير بكسرها كما يؤخذ من الدمامينى فعلم ما فى كلام شيخنا والبعض . **(قوله كمكورّى)** بتشديد الراء فى الأول والثانى .

للعظيم الروثة من الدواب ، ومِفعلّى كمِرقِدَّى للكثير الرقاد ، وفَوْعَلى كَدَوْدَرَى للعظيم الخصيتين ، وفِعِلِلّى ـ كشِفْصِلِّى ـ لحمل نبت ، وفَعَلِيَّا كَمَرَحَيًّا للمرح ، وفعْلَلا يا كَبْرَ دَِاريا ، وفوعالَى كحَوْلايا ، وهذان لموضعين . وفى كون هذه كلها نادرة نظر **(لمِدِّها)** أى لألف التأنيث الممدودة أوزان مشهورة ، وأوزان نادرة ، وقد ذكر من المشهورة سبعة عشر وزنا : **الأول (فَعْلاَءُ)** كيف أتى : اسما كصحراء ، أو مصدرا كرغباء ، أو جمعا فى المعنى كطرفاء ، أو صفة لأنثى أفعل كحمراء ، أو لغيره كديمة هطلاء . **والثانى والثالث والرابع (أفعِلاَءُ * مُثَلَّثَ العيْنِ)** كأربعاء وأربعاء وأربعاء بفتح الباء وكسرها وضمها للرابع

(قوله للعظيم الأرنبة) وأما بغير هذا المعنى فمثلث الميم قال فى القاموس : رجل مكورى ومكور وتثلث ميمهما فاحش مكثار أو لئيم أو قصير عريض . **(قوله كمرقدى)** بكسر الميم وسكون الراء وكسر القاف وتشديد الدال المهملة وهذه الكلمة مما إذا شدد قصر وإذا خفف مد . قاله الدمامينى وفى ابن عقيل على التهسيل أن الميم تفتح أيضا . **(قوله للكثير الرقاد)** الذى فى القاموس : الارقداد الاسراع ورجل مرقدى كمرعزى يسرع فى أموره اهـ . **(قوله كدودرى)** بفتح الدالين المهملتين بينهما واو ساكنة وتشديد الراء . **(قوله كشفصلى)** بكسر الشين المعجمة وسكون الفاء وكسر الصاد المهملة وتشديد اللام وحكى ابن القطاع فى شينه الكسر والفتح قاله الدمامينى وغيره فجعله فى نسخ الشرح بالقاف تصحيف وقوله لحمل نبت بكسر الحاء وسكون الميم أى طرحه وفسره بعضهم بنبات يلتوى على الشجر وذكر فى القاموس القولين فقال : نبات يلتوى على الشجر أو ثمره وهو حبّ كالسمسم . **(قوله كمرحيا)** بفتح الميم والراء والحاء المهملة والتحتية المشددة وقوله للمرح هو شدة الفرح والنشاط وقيل مرحيا موضع . **(قوله كبر درايا)** بموحدة مفتوحة كما فى القاموس والدمامينى وغيرهما فقول البعض بمثناة تحتية خطأ ثم رأيت شيخنا والبعض جزما فى باب التصغير بما صوبته عازيا شيخنا ذلك إلى التصريح فراء ساكنة فدال مهملة مفتوحة فراء فألف فتحتية وذكر ابن القطاع أن وزنه فعلعايا .

(قوله كحولايا) بفتح الحاء المهملة وسكون الواو وقبل آخره تحتية وذكر المرادى فى شرح التسهيل وأبو حيان والشمنى أن وزنه فعلايا كذا فى عبد القادر وما نقله عن الجماعة هو ما فى الدمامينى أيضا وهو أقرب مما قاله الشارح . **(قوله لمدها)** من إضافة النوع إلى جنسه فهى على معنى من ومد بمعنى ممدود . أفاده سم وكلام الشارح يشعر بأنها من إضافة الصفة إلى الموصوف . **(قوله كرغباء)** بالراء والغين المعجمة مصدر رغب إليه إذا أراد ما عنده . **(قوله أو جمعا فى المعنى كطرفاء)** إنما قال فى المعنى لأن فعلاء كطرفاء ليس من أبنية جمع التكسير ولهذا كان الراجح أن طرفاء اسم جنس جمعى لا جمع . والطرفاء بالطاء المهملة والراء والفاء شجر . قال فى القاموس : وهى أربعة أصناف منها الأثل الواحدة طرفاءة وطرفة محركة وبها لقب طرفة بن العبد واسمه عمرو اهـ . **(قوله أو لغيره)** أى لغير أنثى أفعل كديمة هطلاء فإنه لا يقال سحاب أهطل بل هطل بكسر الطاء أو هطال بتشديدها . والديمة المطر الذى ليس فيه رعد ولا برق وهطلاء متتابعة المطر اهـ زكريا مع زيادة من عبد القادر وإنما لم يقل أو لغيرها للتأول بالمذكور .

من أيام الأسبوع ، نعم هو بفتح العين من المشترك ذكره فى التسهيل . ومن المقصورة قولهم أجْفَلى لدعوة الجماعة (و) **الخامس** : **(فَعَلَلاَءُ)** كعقرَباء لمكان ، وهو من المشترك . ومن المقصورة فَرتنى اسم امرأة **(ثم)** . **السادس** : **(فِعالاَ)** كقصاصاء للقصاص كما حكاه ابن دريد ، ولا يحفظ غيره . **والسابع** : **(فُعْلُلا)** بضم الأول كقُرْفُصاء ولم يجىء إلا اسما ، وحكى ابن القطاع أنه يقال : قعد القرفصى بالقصر ، فعلى هذا يكون مشتركا ، ويجوز فى ثالثه الفتح والضم . **والثامن** : **(فَاعُولاَ)** كعاشوراء وهو من المشترك . ومن المقصورة بادولى اسم موضع (و) **التاسع** : **(فَاعِلاَءُ)** كقاصِعاء لأحد بابى جحرة اليربوع . **والعاشر** : **(فِعليا)** بكسر الأول وسكون الثانى ككبرياء . **والحادى عشر** : **(مَفعولاَ)ء** كمشيوخاء لجماعة الشيوخ . **والثانى عشر والثالث عشر والرابع عشر** : فعالاء وفعيلاء وفعولاء ، وإليها أشار بقوله **(ومُطلَق العينِ فَعالاَ)** والفاء مفتوحة فيهنّ : ففعالاء نحو بَراساء ، يقال ما أدرى أى البراساء هو أو أىّ الناس هو . وبَراكاءُ القتال شدته ، وقد أثبت ابن القطاع

(قوله للرابع من أيام الأسبوع) مبنى على الراجح أن أول الأسبوع الأحد وآخره السبت وقيل السبت وآخره الجمعة . **(قوله اجفلى)** بالجيم والفاء وقوله لدعوة الجماعة أى على العموم إلى الطعام يقال دعوت القوم الجفلى محركة والاجفلى بالقصر والاجفلاء بالمد كما ذكره الدمامينى وإن اقتصر الشارح على القصر دعوتهم عموما إلى الطعام ويقابله النقرى بالنون والقاف والراء محركة أى دعوة قوم على الخصوص . **(قوله فعللاء)** بفتح فسكون ففتح **(قوله كعقرباء)** بعين مهملة فقاف فراء فموحدة . وقوله لمكان وقيل لأنثى العقارب . فارضى . **(قوله فرتنى)** بفاء فراء ففوقية فنون . **(قوله فعالا)** بكسر الفاء . **(قوله بضم الأول)** أى والثالث .

(قوله ويجوز فى ثالثه الفتح والضم) أى على لغة المد كما يستفاد من الهمع وأما على لغة القصر فيجوز تثليث القاف والفاء كما فى القاموس فتقول القرفصى بضمهما وفتحهما وكسرهما قال فى القاموس : وهى أن يجلس على أليبه ويلصق بطنه بفخذيه ويتأبط كفيه اهـ وفى بعض النسخ : التعبير بيكون بدل يجوز والأولى أولى لأن فتح الثالث وضمه لم يعلم من كلام ابن القطاع حتى يعطف على المفرع عليه كما يتبادر من نسخة ويكون إلخ ولما مر من أن جواز فتح الثالث وضمه على لغة المد لا القصر كما يتبادر من نسخة ويكون إلخ . **(قوله بادولى)** بموحدة ودال مهملة ولام وفى القاموس أن فى الدال الفتح والضم . قال الدمامينى : على الضم يكون وزنه مشتركا بين الألفين بدليل عاشوراء . **(قوله كقاصعاء)** بقاف وصاد وعين مهملتين . **(قوله لجماعة الشيوخ)** جمع شيخ وهو من استبانت فيه السن أو من خمسين أو إحدى وخمسين إلى آخر عمره أو إلى الثمانين . اهـ قاموس . **(قوله ومطلق العين)** الواو عاطفة فعالا على فعلاء ومطلق العين حال من فعالا هذا هو المناسب للسياق بخلاف رفع مطلق على أنه خبر مقدم لفعالا . **(قوله براساء)** بموحدة وراء وسين مهملة . **(قوله وبراكاء القتال)**

فعالى مقصورا فى ألفاظ . منها خَزازى اسم جبل ، فعلى هذا يكون مشتركا ، وفَعيلاءُ نحو : بَريساءُ بمعنى براساء ، وتمر قَريثاء وكَريثاء لنوع منه ، وعدّه فى التسهيل من المشترك . ومن المقصورة كثيرى ، وفَعولاء نحو دَبوقاء للعذرة ، وحَروراء لموضع تنسب إليه الحرورية .

(تنبيه): عدّ فى التسهيل هذا الوزن فى المختص بالممدودة ، وأثبت ابن القطاع فعولى بالقصر : من ذلك حضورى لموضع ، ودبوقى لغة فى دبوقاءَ بالمدّ ، ودقوقى لقرية بالبحرين ، وقطورى قبيلة فى جرهم . وفى شعر امرىء القيس : عقاب تنوفى . وعلى هذا فهو مشترك وهو الصحيح . **والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر** : فعلاء مثلث الفاء والعين مفتوحة فيها ، وإليها أشار بقوله **(وكَذا * مُطْلَقَ فاءِ فَعَلاءُ أخِذَا)** فالفتح نحو : جَنَفاء اسم موضع ، وقد تقدم أن هذا الوزن من المشترك ، والكسر نحو : سِيَرَاءَ وهو ثوب مخطط يعمل من القز ، والضم نحو عُشَراءَ ونفساءَ ، وقد تقدم أنه من المشترك .

(تنبيه): كلامه يوهم حصر أوزان الممدودة المشهورة فيما ذكره ، وقد بقى منها أوزان ذكرها فى غير هذا الكتاب : منها فِيَعلاءَ نحو : دِيَكْساءَ لقطعة من الغنم ،

بموحدة فراء وفى الدماميني وابن عقيل على التسهيل أن البراكاء تبريك الإبل لينزل عنها للقتال على الأرجل . **(قوله خزازى)** بخاء معجمة فزاى فألف فزاى كما فى القاموس وعبارته فى مادة خزز بخاء وزايين معجمات . وخزازى كحبالى أو كسحاب جبل كانوا يوقدون عليه غداة الغارة . **(قوله قريثاء)** بقاف وراء ومثلثة بعد التحتية ومثله كريثاء لكن بإبدال القاف كافا . **(قوله كثيرى)** بكاف فمثلثة اسم البزر كما فى الفارضى . **(قوله دبوقاء)** بدال مهملة وموحدة وقاف وقوله للعذرة بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة .

(قوله وحروراء) بحاء مهملة فراء فواو فألف وفى القاموس أنه قد يقصر . **(قوله تنسب إليه الحرورية)** هم طائفة من الخوارج . **(قوله حضورى)** بحاء مهملة فضاد معجمة فواو فراء . **(قوله ودقوقى)** بدال مهملة وقافين بينهما واو . **(قوله وقطورى)** بقاف فطاء فواو فراء . **(قوله تنوفى)** بفوقية فنون فواو ففاء . **(قوله وكذا)** متعلق بأخذا ومطلق فاء حال من الضمير فى أخذا وفعلاء مبتدأ وأخذا خبره . **(قوله سيراء)** بسين مهملة فتحتية فراء . **(قوله كلامه يوهم إلخ)** أى لأن الاقتصار فى مقام البيان يوهم الانحصار لا لكون المصنف قدم الخبر وهو لمدها على المبتدأ وهو فعلاء إلخ لأن تقديم الخبر على المبتدأ إنما يفيد حصر المبتدأ فى الخبر لا حصر الخبر فى المبتدأ نعم قد يعترض على المصنف بأن تقديم الخبر على المبتدأ يفيد انحصار الأوزان المذكورة فى الممدودة مع أن منها المشترك بين الممدودة والمقصورة كما بينه الشارح ويجاب بأن المصنف إنما ذكر هذه الأوزان ممدودة وهى بهذه الصفة غير مشتركة وجعل الشارح بعضها مشتركا إنما هو بقطع النظر عن المد أو يقال التقديم للوزن لا للحصر فاعرف . **(قوله ديكساء)** قال فى القاموس : بكسر الدال وفتح الياء التحتية ا هـ والكاف مضبوطة بالقلم

وَيفاعِلاء نحو : يَنابِعاء لمكان ، وتفَعُلاء كتَرْكُضاء لمشية المتبختر ، وفَعْنالاء نحو : بَرْناساء بمعنى بَراساء وهم الناس ، وفعنلاء نحو : برنساء بمعناه أيضا ، وفِعْلِلاء نحو : طِرْمِساء لليلة المظلمة ، وفُنْعُلاء نحو : خُنْفُساء وعُنصُلاء وهو بصل البرّ ، وفَعْلُولاَء نحو : مَعْكوكاء وبَعكوكاء للشر والجلبة ، وفَعولاء نحو : عَشُوراء لغة فى عاشوراء ، ومَفِعْلاء نحو : مَشِيخاء

فى النسخ الصحاح منه بالسكون فقول شيخنا وتبعه البعض أنها بالفتح غير معول عليه ومما يرده أنه يلزم عليه توالى أربع متحركات فى الكلمة الواحدة وهو مرفوض عندهم فتأمل . ثم رأيت الدمامينى ضبطها بغير ما مر فقال : بدال مهملة مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فكاف مكسورة فسين مهملة والياء فيه زائدة فوزنه فيعلاء وقيل أصلية فوزنه فعللاء وقواه بعضهم وقوله لقطعة من الغنم عبارة القاموس : لقطعة عظيمة من النعم والغنم . **(قوله ينابعاء)** بتحتية مفتوحة فنون فموحدة مكسورة فعين مهملة اهـ دمامينى وحكى فى أوله الضم أيضا كما فى ابن عقيل على التسهيل . **(قوله كتركضاء)** بفوقية مفتوحة فراء ساكنة فكاف مضمومة فضاد معجمة . قال أبو حيان والمرادى والشمنى : ويقال تركضاء بكسر التاء والكاف قال فى القاموس : وعندى أنهما الركض . اهـ عبد القادر . **(قوله برناساء)** بموحدة مفتوحة فراء ساكنة فنون فألف فسين مهملة وقوله برنساء بفتح الموحدة وسكون الراء وفتح النون مثل عقرباء . قاله فى الصحاح ثم ذكر فيه لغات أخرى فانظره . **(قوله طرمساء)** بطاء مهملة مكسورة فراء ساكنة فميم مكسورة فسين مهملة . **(قوله خنفساء)** بضم الخاء المعجمة والفاء ويقال لها خنفس بفتح الفاء وضمها كما فى القاموس .

(قوله وعنصلاء) بضم العين والصاد المهملتين وتفتح الصاد أيضا ويقال أيضا عنصل كقنفذ وعنصل كجندب أى بفتح الصاد . قاله فى القاموس . **(قوله معكوكاء)** بفتح الميم وسكون العين المهملة وضم الكاف الأولى ومثله بعكوكاء لكن بإبدال الميم باء موحدة وقوله للشر والجلبة راجع لكل منهما كما يفيده كلام القاموس . والجلبة بفتح الجيم واللام والموحدة ارتفاع الأصوات . **(قوله مشيخاء)** بميم مفتوحة فشين معجمة مكسورة فتحتية ساكنة فخاء معجمة وأصله مشيخاء بسكون الشين وكسر الياء فأعل اعلال مبيع وقد ضبطه بإعجام الخاء الدمامينى ولم يذكر معناه على هذا الضبط ثم قال : وقال ابن القطاع السعدى رحمه الله تعالى : يقال القوم فى مشيحاء بحاء مهملة أى فى جد وعزم وفى شرح الكافية للمصنف بالجيم وهو الاختلاط من قوله تعالى : ﴿ من نطفة أمشاج ﴾ [الإنسان : ٢] ووزنه على هذا فعيلاء اهـ وفى القاموس فى فصل الشين المعجمة من باب الحاء المهملة هم فى مشيوحاء من أمرهم ومشيحى أى فى أمر يبتدرونه أو فى اختلاط اهـ ولم أر فيه ولا فى غيره من كتب اللغة مشيخاء باللغة المعجمة بمعنى الاختلاط وإنما ذكر فى القاموس : مشيخاء بفتح الميم وسكون الشين وضم التحتية جمعا لشيخ وقد مثل صاحب الهمع لوزن مفعلاء بفتح الميم وكسر العين بمرعزاء براء فعين مهملة فزاى وهو الزغب الذى تحت شعر العنز فراجعه . **(قوله وفعيلياء إلخ)** قال أبو حيان : لم يذكره إلا ابن القطاع وتبعه ابن مالك وكأنهم رأوا أن الياء ياء تصغير فكأنه فى الأصل بنى على فعلياء وإن لم ينطلق به فيكون كما لو صغرت كبرياء وما جاء فى لسانهم على هيئة المصغر وضعا فإنه لا يثبت بناء

للاختلاط ، وفُعيلياء نحو : مُزَيْقياء لعمرو بن عامر ملك اليمن .

(خاتمة): الأوزان المشتركة بينهما فعلا بفتحتين ، وفعلا بضم ثم فتح ، وفعللا بفتح الأول والثالث وسكون الثانى ، وفعيلاء بفتح الأول وكسر الثانى ، وفعيلاء بكسر الأول والثانى مشددا ، وفعيلاء بضم الأول وفتح الثانى مشددا ، وفاعولاء وقد تقدم التنبيه عليها . ومنها أيضا افعيلى نحو : اهجيرى واهجيراء وهى العادة ، وفوعلى نحو خوزلى لضرب من المشى ، وحوصلى للحوصلة ، وفيعلى نحو : خيزلى بمعنى خوزلى ، ودَيْكَساء بمعنى دِيكِساء ، وفعلى بكسر الأول والثانى وتشديد الثالث نحو : زمكى وزمكاء لمثبت ذنب الطائر ، وفعنلى بضم الأول وفتح الثانى وسكون الثالث نحو : جلندى وجلنداء ، وفعاللى نحو : جخادبى وجخادباء لضرب من الجراد . وأما فعلاء كعلباء وهو عرق فى العنق ، وحرباء وهو دويبة ، وسيساء وهو حد فقار الظهر ، والشيشاء وهو الشيص ، وفعلاء كحواء وهو نبت واحده حواءة ، ومزاء وهو ضرب

أصليا . سيوطى . **(قوله مزيقياء)** بميم مضمومة فزاى مفتوحة فتحتية ساكنة فقاف مكسورة فتحتية مخففة . **(قوله الأوزان المشتركة إلخ)** لم يستوفها الشارح فقد ترك هنا منها مما تقدم التنبيه عليه أفعلى بفتح فسكون ففتح كأحفلى بالقصر والمد وفعلى بفتح فسكون كالعوا بالقصر والمد ومما لم يتقدم التنبيه عليه فعليا بفتحتين فكسر فتشديد كزكريا بالقصر والمد ويفاعلا بفتحتين ثم كسرة كينابعا بالقصر والمد كما فى الدمامينى .

(قوله وفعللا إلخ) بقى عليه فعللا بكسر الأول والثالث وسكون الثانى كالهندبا بالقصر والمد . **(قوله وقد تقدم التنبيه عليه)** أى على المذكور من الأوزان من جهة قصره ومده وفى بعض النسخ عليها وهى أظهر . **(قوله اهجيرى)** بكسر الهمزة والجيم كما فى الهمع وغيره وفى القاموس أنه قد يمد وأنه يقال هجيره واهجورته وهجرياه . **(قوله خوزلى)** بخاء معجمة مفتوحة فواو ساكنة فزاى مفتوحة فلام مخففة . **(قوله وحوصلى)** بحاء وصاد مهملتين . **(قوله وفيعلى نحو خيزلى إلخ)** عبارة الدمامينى : وفيعلى كالخيزلى لغة فى الخوزلى وكأنهم أبدلوا الواو ياء تخفيفا . هذا المقصور أما الممدود فنحو : ديكساء بفتح الدال والكاف لغة فى الديكساء بكسرهما وقد مر ا هـ . **(قوله وديكساء)** بفتح فسكون ففتح . **(قوله زمكى)** بزاى فميم فكاف . **(قوله جلندى)** بجيم مضمومة فلام مفتوحة فنون فدال مهملة . قال فى الهمع : اسم ملك أى وصوب فى القاموس ضم اللام إذا قصر وأن فتحها إذا مد فقط . **(قوله جخادبى)** بجيم مضمومة فخاء معجمة فألف فدال مهملة مكسورة فموحدة وقوله لضرب من الجراد هو الأخضر الطويل الرجلين ويقال له أبو جخادب وأبو جخادبى أيضا كما فى القاموس .

(قوله وأما فعلاء إلخ) يعنى أن هذين الوزنين وهما فعلاء بكسر الفاء وفعلاء بضمها ليسا من أوزان الممدودة لأن ألفهما للالحاق لا للتأنيث بدليل تنوينهما . **(قوله كعلباء)** بعين مهملة فلام فموحدة . **(قوله وحرباء)** بحاء مهملة فراء موحدة . **(قوله وسيساء)** بسينين مهملتين بينهما تحتية وقوله

من الخمر ، وقوباء وهو الحزاز ، وخشاء وهو العظم الناتىء خلف الأذن ، فكل هذه ألفها للالحاق بقرطاس وقرناس لأنها منونة .

[المَقْصُورُ والمَمدودُ]

المقصور هو الذى حرف إعرابه ألف لازمة . والممدود هو الذى حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة ، وكلاهما قياسى وهو وظيفة النحوى ، وسماعى وهو وظيفة اللغوى . وقد أشار إلى المقصور القياسى بقوله : **(إذا آسْمٌ)** صحيح **(آسْتَوْجَبَ مِن قَبْلِ الطَّرَفْ * فتحاً وكانَ ذَا نظير)** من المعتل **(كالأسف)** مثال للصحيح **(فَلنظيره المُعَلّ الآخِرِ**

وهو حد فقار الظهر بفتح الفاء وهو كما فى القاموس ما انتضد من عظام الصلب من لدن الكاهل إلى العجب . **(قوله والشيشاء)** بشينين معجمتين بينهما تحتية وانظر ما وجه تعريفه دون نظائره وقوله وهو الشيص أى التمر الذى لم يشتد . **(قوله كحواء)** بحاء مهملة فواو . **(قوله ومزاء)** بميم فزاى . **(قوله وقوباء)** بقاف فواو فموحدة وقوله وهو الحزاز بحاء مهملة مفتوحة فزاى مخففة فألف فزاى واحدته حزازة ويداوى بالريق . **(قوله وخشاء)** بخاء وشين معجمتين وقد أسلفنا عن القاموس أن أصل خشاء خششاء وتقدم فى الشرح أن ألف خششاء للتأنيث فتكون ألف خشاء أيضا للتأنيث وهذا يخالف ما ذكره الشارح فتأمل . **(قوله للالحاق بقرطاس وقرناس)** فيه لف ونشر مرتب . والقرطاس اسم للورق . والقرناس بقاف مضمومة فراء ساكنة فنون فألف فسين مهملة وتكسر أيضا القاف . قال فى القاموس : القرناس بالضم والكسر شبه الأنف يتقدم من الجبل اهـ أى قطعة من الجبل متقدمة تشبه الأنف فى التقدم والبروز .

[المقصــور والممــدود]

ذكر هذا الباب عقب ما قبله بمنزلة ذكر العام بعد الخاص فإنه قد تقدم الألف المقصورة والألف الممدودة اللتان هما علامتا تأنيث قال الجار بردى : المقصور والممدود ضربان من الاسم المتمكن فالحرف والفعل والاسم غير المتمكن لا يقال فيها ذلك وقولهم فى هؤلاء ممدود تسمح أو على مقتضى اللغة كقول القراء فى جاء وشاء ممدودان . **(قوله المقصور هو الذى إلخ)** اعترض بأنه غير مانع لشموله نحو يخشى . وأجيب بأن ألفه غير لازمة لحذفها عند الجازم فهو خارج بقوله لازمة كما خرج به نحو أباك لا يقال ألف المقصور الذى ينون تحذف عند تنوينه فلا يدخل فى التعريف لأنا نقول حذفه حينئذ لالتقاء الساكنين والمحذوف لعلة تصريفية كالثابت وخرج بقوله حرف إعرابه المبنى كهذا ومتى . **(قوله قبلها ألف زائدة)** خرج ما آخره همزة بعد ألف بدل عن أصل نحو : ماء أصله موه قلبت الواو ألفا والهاء همزة فإنه لا يسمى ممدودا كما نص عليه الفارسى لعروض المد فيه لأن ألفه واو فى الأصل . سم .

(قوله استوجب) أى استحق بمقتضى القواعد . **(قوله فلنظيره إلخ)** أفاد أن المقصور القياسى

* **ثبوتُ قصرٍ بقياسٍ ظاهرٍ)** نحو : جوى جوى ، وعمى عمى ، وهوى هوى فهذه وما أشبهها مقصورة لأن نظيرها من الصحيح مستوجب فتح ما قبل آخره نحو : أسف أسفا ، وفرح فرحا ، وأشر أشرا لما علمت فى باب أبنية المصادر أن فعل المكسور العين اللازم بابهُ فعل بفتح العين ، وأما قوله :

[١٢١٢] **إذا قلتُ مَهْلا غارَت العينُ بِالبكا غِراءً ومدَّتها مَدامِعُ نُهَّـلُ**

فغراء مصدر غاريت بين الشيئين غراه إذا واليت ، كما قاله أبو عبيدة ، لا مصدر غريت بالشيء أغرَى به إذا تماديت فيه فى غضبك **(كَفِعَلٍ)** بكسر الفاء **(وفُعَلٍ)** بضمها ، والعين مفتوحة فيهما **(فى جَمعِ ما * كفِعْلةٍ)** بكسر الفاء **(وفُعْلةٍ)** بضمها والعين ساكنة

اسم معتل له نظير من الصحيح استوجب ذلك النظير فتح ما قبل آخره . **(قوله المعل الآخر)** لو قال المعتل الآخر لكان أحسن . **(قوله جوى جوى)** هو الحرقة من حزن أو عشق . **(قوله نحو أسف أسفا إلخ)** معنى كونه نظيره أنه بوزنه وأن كلا مصدر وأن فعل كل فعل المكسور العين اللازم فليس المراد الزنة فقط . **(قوله لما علمت إلخ)** علة لقوله مستوجب فتح ما قبل آخره .

(قوله فغراء مصدر غاريت إلخ) أى فيكون غراء من الممدود القياسى لأن له نظيرا من الصحيح قبل آخره ألف كقتال ويكون غارت فى البيت بمعنى والت وأصله غاريت فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين والباء فى بالبكاء زائدة . والنهل بضم النون وتشديد الهاء بمعنى الكثيرة كما فى العينى وقوله لا مصدر غريت إلخ أى كما يؤخذ هذا الانتفاء من وقوعه مصدرا لغارت أى فلا يرد على قولنا فعل المكسور العين اللازم باب مصدره فعل وفى قوله لا مصدر غريت إلخ رد للقول بأنه مصدر غرى بالشيء على غير قياس كما نقله الفارضى وفى القاموس غرى به كرضى غرى وغراء أولع كأغرى به وغرى مضمومتين وعلى هذا القول الذى رده الشارح يكون غراء فى البيت منصوبا على المصدرية لفعل محذوف معطوف على الفاعل المذكور وفيه تعسف لا يخفى . **(قوله كفعل إلخ)** قال ابن هشام : كان حقه أن يقول وفعل بالواو عطفا على قوله كالأسف قال وكأنه بتقدير وكفعل فحذف العاطف اهـ سيوطى قال سم : وفيه نظر ظاهر لأن قوله كفعل تمثيل لقوله فلنظيره المعل الآخر وقوله كالأسف تمثيل للاسم الصحيح فى قوله إذا اسم كما قال الشارح فكيف يعطف أحدهما على الآخر اهـ وبه تعلم أن الواو التى قدرها الشارح فى بعض النسخ قبل قوله كفعل للعطف على قوله نحو جوى إلخ لا على قول المصنف كالأسف .

[١٢١٢] قاله كثير عزة . من الطويل . ومهلا : أى أمهل مهلا . وغارت من غار الغيث الأرض يغيرها . أى سقاها ، وقيل من غارت عينه تغور غورا : إذا دخلت فى الرأس ، وغارت تغار لغة فيه ، والأول أنسب . وغراء : نصب على الحال بمعنى مغاربة ، وفيه الشاهد لأن القياس فيه القصر والمد شاذ ، لأنه مصدر غرى من غريت بالشيء أغرى به إذا تماديت فى غضبك ، ويقال من غاريت بين الشيئين غراء إذا واليت . قاله أبو عبيد فعلى هذا لا شاهد فيه . وهذا المعنى أنسب وأصوب . ونهل ـ بضم النون وتشديد الهاء ـ أى كثيرة شائعة دل عليه رواية حفلا ـ بضم الحاء المهملة وتشديد الفاء ـ ممتلئة . فافهم .

فيهما : الأول للأول والثانى للثانى : فالأول نحو : فِرية وفرى ، ومِرية ومرى ، والثانى (نَحْوُ) الدمية و(الدُّمَى) ومدية ومدى ، فإن نظيرهما من الصحيح قربة وقرب بكسر القاف ، وقربة وقرب بضمها ، وهو مستوجب فتح ما قبل آخره ، وكذا اسم مفعول ما زاد على ثلاثة أحرف نحو معطى ومقتنى ، فإن نظيرهما من الصحيح مكرم ومحترم وهو مستوجب ذلك ، وكذلك أفعل صفة لتفضيل كان كالأقصى أو لغير تفضيل كأعمى وأعشى ، فإن نظيرهما من الصحيح الأبعد والأعمش ، وكذلك ما كان جمعا لفعلى أنثى الأفعل كالقصوى والقصى ، والدنيا والدنى فإن نظيرهما من الصحيح الكبرى والكبر ، والأخرى والأخر ، وكذلك ما كان من أسماء الأجناس دالا على الجمعية بالتجرد من التاء كائنا على وزن فعل بفتحتين وعلى الوحدة بمصاحبة التاء كحصاة وحصا وقطاة وقطا ، فإن نظيرهما من الصحيح شجرة وشجر ، ومدرة ومدر ، وكذلك المفعل مدلولا به على مصدر أو زمان أو مكان نحو : ملهى ومسعى ، فإن نظيرهما من الصحيح مذهب ومسرح ، وكذلك المفعل مدلولا به على آلة نحو : مِرمى ومِهدى وهو وعاء الهدية فإن نظيرهما من الصحيح مخصف ومغزل . ثم أشار إلى الممدود القياسى بقوله (وَما آسْتَحَقَّ)

(قوله الأول للأول إلخ) أى فكلام المصنف على اللف والنشر المرتب . **(قوله نحو فرية إلخ)** الفرية الكذبة والمرية من المراء وهو الجدال . **(قوله الدمية)** بضم الدال المهملة وهى الصورة من العاج ونحوه والصنم كذا فى الصحاح والقاموس والمراد بها هنا الصورة وربما تستعار للذات الجميلة . **(قوله ومدية ومدى)** المدية السكين . **(قوله الأبعد والأعمش)** نشر على ترتيب اللف فإن الأبعد راجع للأقصى والأعمش راجع للأعمى والأعشى . **(قوله أنثى الأفعل)** احترز به من نحو بهمى لنبت وحبلى وصفافان مأخذ قصر نحوهما السماع . دمامينى . **(قوله كائنا على وزن فعل)** حال من الضمير فى دالا أو خبر ثان لكان وفى كلامه إظهار المتعلق العام والجمهور على امتناعه فلعله جرى على مذهب ابن جنى المجوز للاظهار . **(قوله ومدر)** بفتحتين وهو كما فى المصباح التراب المتلبد .

(قوله نحو ملهى ومسعى) بفتح أول كل منهما . **(قوله نحو مرمى ومهدى)** بكسر أول كل منهما . **(قوله وهو وعاء الهدية)** هذا يقتضى أن مهدى اسم مكان لا اسم آلة ويمكن أن يكون اسم مكان واسم آلة باعتبارين فتأمل . **(قوله فإن نظيرهما من الصحيح مخصف ومغزل)** الأول اسم آلة الخصف بالخاء المعجمة والصاد المهملة والفاء وهو الخرز والثانى اسم آلة الغزل . فإن قلت نظيرهما أيضا محراث ومجراف ونحوهما فإن الآلة كما تأتى على مفعل تأتى على مفعال فهلا مدّ مرمى ومهدى فالجواب أنه رجح النظر إلى نحو مخصف ومغزل لأمرين . الأول أن نحو مرمى ومهدى أشبه بنحو مخصف ومغزل كما هو ظاهر . الثانى أن مجىء الآلة على مفعل أكثر من مجيئها على مفعال . **(قوله وما استحق إلخ)** أفاد أن الممدود قياسا هو اسم مهموز له نظير من الصحيح أى غير المهموز مستوجب

أى من الصحيح (**قَبلَ آخرٍ ألِف * فالمَدُّ فى نظيرِهِ**) من المعتل (**حتماً عُرِفْ**) وذلك (**كَمَصْدَرِ الفِعلِ الَّذِى قد بُدِئَا * بِهَمْزٍ وصلٍ كارْعَوَى**) ارعواء (**وكارْتَأى**) ارتياء وكاستقصى استقصاء فإن نظيرهما من الصحيح انطلق انطلاقا ، واقتدر اقتدارا ، واستخرج استخراجا ، وكمصدر أفعل نحو : أعطى إعطاء ، فإن نظيره من الصحيح أكرم إكراما ، وكمصدر فَعَلَ دالا على صوت أو مرض كالرُّغاء والثُّغاء والمُشاء فإن نظيرها من الصحيح البُغام والدوار ، وكفعال مصدر فاعل نحو : والى ولاء وعادى عداء ، فإن نظيرهما من الصحيح ضارب ضرابا وقاتل قتالا ، وكمفرد أفعلة نحو : كساء وأكسية ورداء وأردية ، فإن نظيره من الصحيح حِرار وأحرّة وسلاح وأسلحة ، ومن ثم قال الأخفش : أرجية وأقفية من كلام المولدين لأن رحى وقفا مقصوران ، وأما قوله :

[١٢١٣] **فى لَيلةٍ من جُمادَى ذاتِ أنديةٍ لا يُبصِرُ الكلبُ من ظَلمائها الطُّنُبا**

والمفرد ندى بالقصر ـ فضرورة . وقيل جمع ندى على نداء كجمل وجمال ، ثم جمع نداء على أندية ، ويبعده أنه لم يسمع نداء جمعا ، وكذا ما صيغ من المصادر على

ذلك النظير ألفا زائدة قبل آخره وقوله ألف مفعول به لاستحق وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وقوله كارعوى أى انكف وقوله وكارتأى أى تدبر .

(**قوله وكمصدر فعل**) بفتح العين مخففا مضارعه يفعل بضمها . (**قوله كالرغاء**) بضم الراء وتخفيف الغين المعجمة . والثغاء بضم المثلثة وتخفيف الغين المعجمة . والمشاء بضم الميم وتخفيف الشين المعجمة والأولان دالان على الصوت إلا أن الرغاء صوت ذوات الخف والثغاء صوت الشاة من ضأن أو معز والثالث دال على المرض لأنه استطلاق البطن وأفعال الثلاثة رغا وثغا ومشى كدعا . (**قوله البغام**) بضم الموحدة وتخفيف الغين المعجمة وهو صوت الظبية والدوار بضم الدال المهملة وتخفيف الواو وهو دوران الرأس . (**قوله حرار وأحرة**) قال شيخنا : كذا فى النسخ والذى بخط الشارح فى شرح التوضيح حمار وأحمرة وسلاح وأسلحة اهـ وما فى نسخ الشارح صحيح أيضا إذ الحرار بكسر الحاء المهملة جمع حرة بضم الحاء كأحرار أو جمع حرة بفتح الحاء وهى الأرض ذات الحجارة السود وجمع الجمع أحرة أو بكسر الجيم جمع جرة بفتحها وهى الإناء المعروف وجمع الجمع أجرة .

(**قوله ومن ثم**) أى من أجل أن مفرد أفعلة من المعتل ممدود قياسا . (**قوله المولدين**) بفتح اللام وهم الذين عربيتهم غير محضة . (**قوله والمفرد ندى بالقصر**) أى وجمعه القياسى أنداء . (**قوله ثم جمع نداء**) أى المكسور الممدود على أندية كحمار وأحمرة فيكون أندية جمع الجمع .

[١٢١٣] قاله مرة بن محكان التميمى ، من قصيدة من الطويل . وفيه ليلة يتعلق بضمى فى قوله :

*** ضُمّى إليكِ رجالَ القوم والقُرَبا ***

وجمادى ـ بضم الجيم ـ اسم من أسماء الشهور . أندية صفة لليلة . والشاهد فى أندية فإنها جمع ندى ، والندى لا يجمع إلا على أنداء ، وجمعه على أندية شاذ .

تفعال ، ومن الصفات على فعال أو مفعال لقصد المبالغة كالتعداء والعداء والمعطاء لأن نظيرها من الصحيح التذكار والخباز والمهذار **(والعَادِمُ النظيرِ ذَا قَصرٍ وذَا * مَدٍّ بنقلٍ كالحِجَا وكالحذَا)** العادم مبتدأ وبنقل خبره ، وذا قصر وذا مد حالان من الضمير المستتر فى الخبر ، وهو من تقديم الحال على عاملها المعنوى ، وفيه ما عرف فى موضعه . والمعنى أن ما ليس له نظير اطرد فتح ما قبل آخره فقصره سماعى ، وما ليس له نظير اطرد زيادة ألف قبل آخره فمده سماعى ، فمن المقصور سماعا الفتى واحد الفتيان ، والسنا الضوء ، والثرى التراب ، والحجا العقل ، ومن الممدود سماعا الفَتاء حداثة السنّ ، والسناء الشرف ، والثراء كثرة المال ، والحذاء النعل **(وقَصْرُ ذِى المدِّ اضطِراراً مُجمَعٌ * عليهِ)** لأنه رجوع إلى الأصل إذ الأصل القصر ، ومنه قوله :

[١٢١٤] * لابُدَّ مِنْ صَنْعاَ وإنْ طالَ السَّفَرْ *

وقوله :

(قوله على تفعال) أى بفتح التاء وسكون الفاء . دماميني . **(قوله ومن الصفات)** احتراز عن مفعال المراد به الآلة . **(قوله كالتعداء)** مصدر عدا والعداء كثير العدو أى الجرى. **(قوله والمهذار)** بالذال المعجمة أى كثير الهذيان فى منطقه . **(قوله كالحجا وكالحذا)** نشر على ترتيب اللف فالحجا مقصور لا غير . والحذاء ممدود لا غير كما ذكره الموضح وغيره فقصر المصنف الحذاء للضرورة وما يوجد فى بعض نسخ الشارح من ذكر الحجا والحذاء فى المقصور والممدود من تصرف النساخ فاحذره فالصواب ما فى بعض النسخ من الاقتصار فى المقصور على ذكر الحجا وفى الممدود على ذكر الحذاء .

(قوله فمن المقصور سماعا الفتى إلخ) فهذه ونحوها وإن كان لها موازن من الصحيح كعنب وبطل وهى مقصورة سماعا لأن موازنها المذكور ليس نظيرها إذ لم يجتمعا فى مصدرية ولا جمع ولا آلية ونحو ذلك كما اجتمع نحو الجوى والأسف ونحو المرمى والمغزل ونحو الدمى والغرف . **(قوله وقصر ذى المد إلخ)** قال الشاطبى : لم يذكر الناظم كيفية القصر ولا ما الذى يحذف والقياس حذف الألف قبل الآخر اهـ باختصار . قال سم : ولم يبين ما يفعل بعد حذف ما قبل الآخر فهل تبدل الهمزة التى هى الآخر ألفا أو ترجع إلى أصلها الذى انقلبت عنه وهو الألف فى حمراء ولام الكلمة فى نحو كساء وحيا إذ أصلهما كساو وحياى لكن تقر الألف بعد الرجوع إليها فى القسم الأول وتبدل اللام ألفا فى القسم الثانى فيه نظر اهـ . **(قوله مجمع عليه)** أى على جوازه . **(قوله إذ الأصل القصر)** بدليل

[١٢١٤] رجز لم يدر راجزه . وعجزه :

* وَإنْ تَحَنَّى كُلُّ عَوْدٍ وَدَبِرْ *

ولا نافية . وبد اسمه ، وخبره محذوف : أى لابد حاصل أى لا فرار من السفر إلى صنعاء . والشاهد فيه حيث قصره للوزن ، وجواب إن محذوف : أى وإن طال السفر لابد منه . قوله وإن تحنى : أى وإن انحنى ـ ن حنى ظهره إذا احدودب . والعود ـ بفتح العين المهملة وسكون الواو ـ المسن من الإبل . ودبر ـ بفتح الدال وكسر الباء الموحدة ـ من دبر البعير ـ بالكسر ـ يدبر دبرة ودبرا : إذا عقر ظهره .

[١٢١٥] **فَهُم مثْلُ النَّاسِ الذِى يَعْرِفُونَهُ وأَهلُ الوفا من حادِثٍ وقَدِيمِ**

(تنبيه): منع الفراء قصر ماله قياس يوجب مده نحو : فعلاء أفعل ، فقول المصنف : وقصرُ ذِى المدِّ اضطرارا مُجمعٌ * عليه ، يعنى فى الجملة ، ويرد مذهب الفراء قوله :

[١٢١٦] **وأنتِ لَوْ باكَرْتِ مَشْمولةً صَفْرَا كلَوْنِ الفَرَسِ الأشْقَرِ**

وقوله :

[١٢١٧] **والقارِحُ العدَّا وكُلُّ طِمِرَّةٍ ما إنْ يَنالُ يَدُ الطَّوِيلِ قَذَالَها**

(والعكسُ) وهو مد المقصور اضطرارا **(بخلْفٍ يَقعُ)** فمنعه جمهور البصريين مطلقا ، وأجازه جمهور الكوفيين مطلقا ، وفصل الفراء : فأجاز مد ما لا يخرجه المد إلى ما ليس فى أبنيتهم ، فيجيز مد مقلى بكسر الميم فيقول مقلاء لوجود مفتاح ، ويمنع مد مولى لعدم مفعال بفتح الميم ، وكذا يمد لحى بكسر اللام فيقول لحاء لوجود جبال ، ويمنعه فى لحى بضم اللام لأنه ليس فى أبنية الجموع إلا نادرا ، والظاهر جوازه مطلقا لوروده ، من ذلك قوله :

أن الممدود لا تكون ألفه إلا زائدة وألف المقصور قد تكون أصلية والزيادة خلاف الأصلى . **(قوله فهم مثل الناس إلخ)** أراد أن هؤلاء القوم الذين مدحهم مثل للناس يضربونه أى يضربون بهم المثل فى كل خير والذى نعت لمثل وأهل عطف على مثل وقوله من حادث وقديم أى فى زمن حادث وزمن قديم .

(قوله وأنت) قال شيخنا الذى بخط الشارح فقلت ا هـ والتاء مكسورة كما يؤخذ من بقية القصيدة وقوله مشمولة هى الخمر إذا كانت باردة الطعم . قاله العينى . **(قوله والقارح)** بالقاف وهو الفرس الذى بلغ خمس سنين . العداء شديد العدو وكل طمرة بكسر الطاء المهملة وكسر الميم وتشديد الراء أى فرس طويلة القوائم وقوله ما إن إلخ إن زائدة للتوكيد . والقذال بفتح القاف والذال المعجمة القفا والشاهد فى قصر العداء للضرورة . **(قوله والعكس وهو مد المقصور)** لم يبين كيفية المد فهل معناه أنه يزاد همزة فى الآخر فيصير ممدودا أو معناه أنه يزاد ألف قبل الآخر ثم يبدل الآخر همزة وهذا أوفق بقولهم الممدود ما آخره همزة قبلها ألف زائدة إذ على الأول لا يكون ما قبل الهمزة ألفا زائدة

[١٢١٥] هو من الطويل . أراد أن هؤلاء القوم الذين مدحهم مثل للناس يضربون مثلا فى كل حُسن وفى كل حَسن وفى كل نوع من أنواع الخير ، وأنهم مع هذا أهل الوفاء بالعهود من حادث متجدد ، وقديم ماض . والذى : صفة مثل ، وأهل الوفاء : عطف على مثل الناس . والتقدير : وهم أهل الوفاء من حادث ، أى من زمن حادث ، وزمن قديم . أراد بذلك أن وفاءهم مستمر لا يتغير بتغير الزمان . والشاهد فى الوفاء حيث قصره وهو ممدود .

[١٢١٦] قاله الأقيش واسمه المغيرة بن عبد الله ـ من أبيات من السريع ـ أى لو بادرت مشمولة . وهى الخمر إذا كانت باردة الطعم . وصفرا : صفته ، وفيه الشاهد حيث قصرها وهى ممدودة للضرورة .

[١٢١٧] البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة فى الإنصاف .

[١٢١٨] والمرءُ يُبْلِيهِ بِلاَءَ السِّرْبَـالْ   تعاقُبُ الإهْلالِ بعدَ الإهلالْ

وقوله :

[١٢١٩] سَيُغْنِينى الذى أغْناك عَنِّـى   فَلاَ فَقْرٌ يدوم ولا غِنَـاءُ

وليس هو من غانيته إذا فاخرته بالغنى ، ولا من الغناء بالفتح بمعنى النفع كما قيل لاقترانه بالفقر . وقوله :

[١٢٢٠] يا لَكَ مِن تمرٍ ومن شِيشاء   يَنْشَبُ فى المَسْعَلِ واللَّهـاءِ

وممن وافق الكوفيين على جواز ذلك ابن ولاد وابن خروف ، وزعما أن سيبويه استدلّ على جوازه فى الشعر بقوله : وربما مدوا فقالوا منا بير . قال ابن ولاد : فزيادة الألف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء .

(تنبيه)*: الكلام فى هذه المسألة هو الكلام فى صرف ما لا ينصرف للضرورة

مطلقا بل قد يكون كما فى فعلى وقد تكون أصلية كما فى جوى ومستدعى . **(قوله بلاء السربال)** بكسر الباء أما البلاء بفتح الباء فممدود أصالة لا ضرورة .

(قوله وليس هو) أى غناء الذى فى البيت من غانيته أى جزئيا من جزئيات مصدر غانيته إذا فاخرته بالغنى بالقصر وقوله ولا إلخ أى ولا جزئيا من جزئيات الغناء بالفتح أى مع المد بمعنى النفع هكذا ينبغى تقرير العبارة ومراد الشارح بذلك رد تأويل المانعين مد المقصور ضرورة بأن ما فى البيت مصدر غانيت أو بالفتح والمد بمعنى النفع فلا يكون من مد المقصور . **(قوله لاقترانه بالفقر)** علة للنفى . **(قوله يا لك إلخ)** يا للتنبيه ولك خبر لمبتدأ محذوف أى لك شىء من . ومن للبيان . والشيشاء بشينين معجمتين أولاهما مكسورة بينهما تحتية وهو الشيص أى التمر الذى لم يشتد وينشب بفتح الشين المعجمة أى يتعلق . والمسعل موضع السعال من الحلق . واللهاء جمع لهاة كالحصى جمع حصاة مده للضرورة . واللهاة لحمة مطبقة فى أقصى سقف الحنك كذا فى الفارضى مع زيادة من العينى وبهذا البيت يرد على الفراء المفصل لأن الشاعر مدّ اللهاء للضرورة مع كونه يخرجه المد عن النظير إذ ليس فى الجموع فعال بالفتح .

(قوله كزيادة هذه الياء) أى فثبت الجواز بالسماع كما مر وبالقياس على الاشباع الجائز للضرورة بالاجماع . قاله الشاطبى . **(قوله الكلام فى هذه المسألة إلخ)** يعنى أن قصر الممدود للضرورة كصرف

[١٢١٨] قاله العجاج . من السريع . والمرء مبتدأ . والجملة بعده خبره . ويبليه من الإبلاء : من بلى الثوب يبلى إذا خلق . والشاهد فى بلاء السربال ، حيث مد بلاء وهو مقصور ، ولكن إنما يصح الاستشهاد إذا قرىء بكسر الباء ، فإن فتحتها مددت . وتعاقب الاهلال : توارده ـ من أهل الشهر ـ وهو فاعل يبليه . فافهم .

[١٢١٩] هو من الوافر . السين هنا وإن كان للاستقبال ولكنه يفيد معنى التأكيد . والفاء تصلح للتعليل . ولا غناء : عطف على فقر ، أى ولا غناء يدوم . وفيه الشاهد حيث مده وهو مقصور ، وليس هو مصدر غانيته إذ فاخرته بالغناء ، لأنه قرنه بالفقر .

[١٢٢٠] رجز قاله إعرابى من أهل البادية . ويا هنا لمجرد التنبيه دون النداء . ولك فى محل الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف : أى لك شىء من تمر . ومن للبيان . والشيشاء : بشينين معجمتين أولاهما مكسورة بينهما ياء آخر الحروف ساكنة ـ ممدودا وهو الشيص ، وهو التمر لم يشتد نواه ، وكذلك الشيصاء . وينشب أى يتعلق فى المسعل ، وهو موضع السعال من الحلق . والشاهد فى اللهاء بفتح الهاء حيث مده للضرورة ، وأصله اللهى بالقصر جمع لهاة وهى اللهنة المطبقة فى أقصى سقف الفم .

وعكسه .

[كيفِية تَثنيةِ المَقصورِ والمَمدودِ وجَمعِهما تَصْحيحاً]

إنما اقتصر عليهما لوضوح تثنية غيرهما وجمعه (**آخِرَ مَقصورٍ تُثَنّى آجْعلهُ يَا ★ إنْ كانَ عَنْ ثَلاثةٍ مُرتقيًا**) ياء كان أصله أو واوا ، رابعا : كان نحو حبلى ومعطى ، أو خامسا نحو مصطفى وحبارى ، أو سادسا نحو مستدعى وقبعثرى . تقول جبليان ومعطيان . ومصطفيان وحباريان . ومستدعيان وقبعثريان . وشذ من الرباعى قولهم لطرفى الألية : مذروان ، والأصل مذريان لأن تثنية مذرى فى التقدير . ومن الخماسى قولهم : قهقران وخوزلان بالحذف فى تثنية قهقرى وخوزلى (**كذَا الَّذِى آليَا أصلهُ**) أى أصل ألفه

ما لا ينصرف للضرورة فى الجواز بالاجماع وفى مدّ المقصور للضرورة ثلاثة أقوال الجواز مطلقا والمنع مطلقا والتفصيل بين ما يخرج إلى عدم النظير فيمتنع وما لا فيجوز كما أن الأقوال الثلاثة فى منع صرف المصروف للضرورة .

[كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا]

بجرّ جمعهما عطفا على تثنية وتصحيحا تمييز محول عن جمع أى وكيفية تصحيح جمعهما أو مصدر فى موضع الحال من جمع أى مصححا . (**قوله إنما اقتصر عليهما**) أى المقصور والممدود . (**قوله لوضوح إلخ**) ولم يذكر هنا جمعهما تكسيرا لأنه عقد لجمع التكسير بابا فناسب ذكره فيه . سم . (**قوله إن كان عن ثلاثة مرتقيا**) لأن ما زاد على الثلاثة من ذوات الياء يرد إلى أصله وما زاد عليها من ذوات الواو يرد الفعل فيه إلى الياء نحو : ألهيت. واستدعيت واصطفيت فلذلك جعل الاسم الزائد على الثلاثة فى التثنية ياء وإن كان من ذوات الواو . قاله الشارح على التوضيح . (**قوله وقعبثرى**) هو الجمل الضخم والفصيل المهزول . ا هـ قاموس قال سم : هلا قال الشارح أم سابعا نحو أربعاوى . (**قوله لطرفى الألية**) بفتح الهمزة كما فى التصريح . (**قوله مذروان**) بكسر الميم وسكون الذال المعجمة أما المدرى بالمهملة فشىء كالمسلة يصلح به قرن النساء نطق به هكذا بصيغة الافراد فإذا ثنيتها قلت مدريان على الأصل وأما مذروان الذى نحن فيه فبنى على صيغة المثنى . قاله الدمامينى .

(**قوله فى التقدير**) إنما قال ذلك لما علمت من أنه موضوع على صيغة المثنى ولم ينطقوا له بمفرد والظرف متعلق بتثنية ومعنى كونها تقديرية أنها واقعة على مفرد مقدر وتسمى أيضا تثنية صورية كما فى كلام شيخنا فالتثنية الحقيقية لابد لها من مفرد مستعمل . (**قوله قولهم قهقران وخوزلان**) والقياس قهقريان وخوزليان . سم . (**قوله بالحذف**) أى بحذف الياء . (**قوله حموان**) والقياس حميان لأن ألفه

(نَحْوُ الفتَى) قال تعالى : ﴿ **وَدخلَ معه السجن فَتَيان** ﴾ [يوسف : ٤٦] ، وشذ قولهم فى حمى : حموان بالواو **(والجامِدُ الذى أُميلَ كَمتَى)** وبلى إذا سمى بهما فإنك تقول فى تثنيتهما متيان وبليان . و **(فِى غيرِ ذَا)** المذكور أنه تقلب ألفه ياء **(تُقلَبُ واواً الألِفْ)** وذلك شيئان : الأول أن تكون ألفه ثالثة بدلا من واو نحو : عصا وقفا ، ومنا ــ لغة فى المن الذى يوزن به ــ فتقول : عصوان وقفوان ومنوان . قال :

[١٢٢١] **وقد أَعْدَدتُ للعُذَّالِ عندى عَصاً فى رأسِها مَنَوا حَديدِ**

وشذ قولهم فى رضا رضيان بالياء مع أنه من الرضوان . والثانى : أن تكون غير مبدلة ولم تمل نحو ألا الاستفتاحية وإذا ، تقول إذا سميت بهما ألوان وإذوان .

(تنبيهان)*: **الأول** : فى الألف التى ليست مبدلة وهى الأصلية ، والمراد بها ما كانت فى حرف أو شبهه ، والمجهولة الأصل ثلاثة مذاهب : **الأول** : وهو المشهور أن يعتبر حالهما بالامالة ، فإن أميلا ثنيا بالياء ، وإن لم يمالا فبالواو ، وهذا مذهب سيبويه وبه جزم هنا . **والثانى** : إن أميلا أو قلبا ياء فى موضع ما ثنيا بالياء ، وإلا فبالواو ، وهذا

بدل من ياء تقول حميت المكان أحميه حماية . **(قوله والجامد)** المراد به ما ليس له أصل معلوم يرد إليه ويدخل فيه ما ألفه أصلية وما ألفه مجهولة الأصل كما قاله شيخنا وقوله الذى أميل أى قبل الامالة ووجه قلب ألفه ياء أن الامالة انحاء الألف إلى الياء . **(قوله إذا سمى بهما)** أى ليصح تثنيتهما ووصفهما بالقصر إذ التثنية والقصر من خصائص الأسماء المتمكنة كما مر وهما قبل التسمية بهما ليسا اسمين متمكنين بل متى اسم مبنى وبلى حرف .

(قوله تقلب واوا الألف) اعتبارا للأصل حقيقة أو حكما مع خفة الثلاثى ا هـ سم وقوله حقيقة أى كما فى القسم الأول أو حكما كما فى القسم الثانى . **(قوله أن تكون غير مبدلة)** أى عن حرف معلوم بعينه فدخلت المجهولة الأصل كما هو مقتضى صنيعه بعد . **(قوله ولم تمل)** أى لم تقبل الإمالة . **(قوله التى ليست مبدلة)** أى عن أصل معلوم بأن لا تكون مبدلة بالكلية أو تكون مبدلة عن أصل مجهول عينه . **(قوله ما كانت فى حرف)** كبلى أو شبهه كمتى وظاهر كلام ابن المصنف أن التى فى حرف وشبهه من المجهولة الأصل أيضا . سم . **(قوله والمجهولة الأصل)** عطف على الأصلية كما يدل عليه قول الشارح بعد والثالث الألف الأصلية والمجهولة إلخ ومثل المرادى المجهولة الأصل بنحو الددا وهو اللهو قال : لأن ألفه لا يدرى أهى عن ياء أو واو ا هـ وإنما قال عن ياء أو واو لما قاله زكريا أن الألف فى الثلاثى المعرب لا تكون إلا منقلبة عن إحداهما .

(قوله ثلاثة مذاهب) بل أربعة رابعها قلبهما واوا أميلتا أو لا كما فى الهمع . **(قوله حالهما)** أى

[١٢٢١] الشاهد فيه فى قوله : منوا حديد ــ فإن منوا تثنية منا ــ وهو لغة فى المن الذى يوزن به .

اختيار ابن عصفور، وبه جزم فى الكافية، فعلى هذا يثنى على وإلى ولدى بالياء لانقلاب ألفهنّ ياء مع الضمير، وعلى الأول يثنين بالواو، والقولان عن الأخفش، والثالث الألف الأصلية والمجهولة يقلبان ياء مطلقا. الثانى قد يكون للألف أصلان باعتبار لغتين فيجوز فيها وجهان كرحى فإنها يائية فى لغة من قال رحيت، وواوية فى لغة من قال رحوت، فلمن ثناها أن يقول رحيان ورحوان، والياء أكثر **(وأوّلِها ما كانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ)** أى أول الواو المنقلبة إليها الألف ما ألف فى غير هذا من علامة التثنية المذكورة فى باب الإعراب **(وما كصَحْرَاءَ)** مما همزته بدل من ألف التأنيث **(بواوٍ ثُنِّيا)** نحو: صحراوان وحمراوان بقلب الهمزة واوا. وزعم السيرافى أنه إذا كان قبل ألفه واو يجب تصحيح الهمزة لئلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا الألف، فتقول فى عشوء عشوآن بالهمز، ولا يجوز عشواوان. وجوّز الكوفيون فى ذلك الوجهين. وشذ حمرايان بقلب الهمزة ياء، وحمرآن بالتصحيح، كما شذ قاصعان وعاشوران فى قاصعاء وعاشوراء بحذف الهمزة والألف معا. والجيد الجارى على القياس قاصعاوان وعاشوراوان **(ونحوُ عِلباءٍ)** وقوباء مما همزته بدل من حرف الالحاق، والعلباء عصبة العنق، وهما علباوان بينهما منبت العرف، والقوباء داء معروف ينتشر ويتسع ويعالج بالريق، وأصلهما علباى وقوباى بياء زائدة لتلحقهما بقرطاس وقرناس، ونحو **(كِساءٍ)** مما همزته بدل من أصل هو واو إذ أصله كساو **(وَ)** نحو **(حَيَا)** مما همزته بدل من أصل هو ياء إذ أصله حياى يثنى **(بواوٍ أوْ هَمزٍ)** فتقول علباوان وكساوان

الأصلية والمجهولة. **(قوله الألف الأصلية والمجهولة)** لا حاجة إلى التصريح بهما هنا لأن الكلام ليس إلا فيهما وقوله مطلقا أى سواء أميلا أم لا قلبتا ياء فى موضع أم لا. **(قوله رحيت)** أى أدرت الرحى. **(قوله ما كان قبل)** يعنى فى باب المعرب والمبنى قد ألف من ألف ونون مكسورة فى حالة الرفع وياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة فى حالة الجر والنصب. **(قوله أى أول الواو)** فيه قصور إذا لحكم المذكور لا يختص بالواو بل يجرى فى الياء المنقلبة إليها الألف أيضا فكان الأولى أن يقول أى أول اللفظة المنقلبة إليها الألف من ياء أو واو. أفاده سم. وكلام الفارضى يفيد رجوع الضمير من أولها إلى الألف المنقلبة ياء أو واوا وبه صرح الشيخ خالد فى إعرابه وما قاله سم أظهر. **(قوله عشواء)** بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة وهى التى لا تبصر ليلا وتبصر نهارا تصريح.

(قوله بحذف الهمزة والألف معا) أى الألف التى قبل الهمزة ولو قال بحذف الألف والهمزة معا لكان أوضح وإن كانت الواو لا تقتضى ترتيبا. **(قوله ونحو)** مبتدأ خبره بواو أو همز. **(قوله وهما)** أى العصبتان المدلول عليهما بقوله عصبة. **(قوله وقرناس)** تقدم الكلام عليه آخر باب التأنيث.

وحياوان ، وعلبآن وكسآن وحيآن ، نعم الأرجح فى الأول الإعلال وفى الأخيرين التصحيح ، هكذا ذكره المصنف وفاقا لبعضهم ، ونص سيبويه والأخفش وتبعهما الجزولى على أن التصحيح مطلقا أحسن ، إلا أن سيبويه ذكر أن القلب فى التى للإلحاق أكثر منه فى المنقلبة عن أصل مع اشتراكهما فى القلة ، وشذ كسايان بقلب الهمزة ياء كما شذ ثنايان لطرفى العقال . قالوا : عقل بعيره بثنايين والقياس بثناوين أو بثناءين ، لأنه تثنية ثناء على وزن كساء تقديرا **(وغَيْرَ ما ذُكِرْ)** من المهموز وهو ما همزته أصلية أى غير مبدلة من نحو قرّاء ووضّاء **(صَحِّحْ)** فى التثنية فتقول قرّآن ووضآن . والقراء الناسك ، والوضاء الوضىء . وشذ قراوان بقلب الهمزة الأصلية واوا **(وما شَذَّ)** فى تثنية المقصور والممدود مما تقدم التنبيه عليه فى مواضعه **(عَلَى نقلٍ قُصِرْ)** فلا يقاس عليه .

(تنبيه)*: جملة ما شذ من المقصور ثلاثة أشياء . **الأول** : قولهم مذروان والقياس مذريان كما تقدم ، وعلة تصحيحه أنه لم يستعمل إلا مثنى ، فلما لزمته التثنية صارت الواو كأنها من حشو الكلمة ، ومثله فى الممدود ثنايان . قال فى التسهيل : وصححوا مذروين وثنايين تصحيح شَقاوة وسِقاية للزوم علمى التثنية والتأنيث ، يعنى أنه لم ينطق

(قوله نعم الأرجح فى الأول الإعلال) تشبيها لهمزته بهمزة حمراء من جهة أن كلا منهما بدل من حرف زائد . تصريح . **(قوله وفى الأخيرين التصحيح)** لأن الهمزة فيهما أقرب إلى الأصلية لكونها بدلا عنها . سم . **(قوله مطلقا)** أى فى الثلاثة . **(قوله إلا أن سيبويه إلخ)** أى لكن سيبويه إلخ ودفع بهذا توهم استواء الثلاثة فى قلة القلب . **(قوله ثنايان)** بكسر الثاء المثلثة . **(قوله تقديرا)** إنما قال ذلك لأنه لم يسمع لثنايين مفرد وتقديرا بمعنى مقدرا حال من ثناء أو على نزع الخافض معمول لتثنية كما مر . **(قوله وغير ما ذكر إلخ)** وتلخص أن الممدود أربعة أضرب لأن همزته إما أصلية أو مبدلة من أصل أو من ياء الالحاق أو من ألف التأنيث هذا هو التحقيق وإن أفاد كلام ابن الناظم خلافه .

(قوله نحو قراء) بضم القاف ووضاء بضم الواو كلاهما بوزن رمان. **(قوله الناسك)** أى المتعبد وقوله الوضىء أى الحسن الوجه. **(قوله مما تقدم التنبيه عليه فى مواضعه)** وسيجمله فى قوله تنبيه جملة ما شذ إلخ. **(قوله وعلة تصحيحه)** أى عدم تغييره عما نطقوا إلى ما هو القياس وإلا فلا تصحيح فيه فليست هذه العلة علة لنطقهم بخلاف القياس لأنها لا تصلح علة له كما لا يخفى على المتيقظ ويظهر لى فى علته أن يقال لما أرادوا رفض المفرد والاقتصار على استعمال المثنى خالفوا القياس والتزموا الواو تنبيها بمخالفته على الفرق بين تثنية ماله مفرد تحقيقا وما له مفرد تقديرا فتدبر. **(قوله ومثله)** أى فى مخالفة القياس وعدم استعمال مفرده. **(قوله تصحيح شقاوة)** بفتح الشين المعجمة وسقاية بكسر السين المهملة والقياس لولا التاء إبدال الواو والياء همزة ولذلك إذا حذفوا التاء قالوا شقاء وسقاء.

بمذروين وثنايين إلا مثنى ، ولم ينطق بشقاوة وسقاية إلا بتاء التأنيث ، فلما بنيت الكلمة على ذلك قويت الواو والياء لكونهما حشوا ، وبعدا عن التطرف فلم يعلا لكن حكى أبو عبيد عن أبي عمرو : مذرى مفردا ، وحكى عن أبي عبيدة مذرى ومذريان على القياس . **الثاني** : خوزلان وقهقران ، وقاس عليه الكوفيون . **الثالث** : رضيان وقاس عليه الكسائي فأجاز تثنية رضى وعلا من ذوات الواو المكسور الأول والمضمومة بالياء . والذى شذ من الممدودة خمسة أشياء : **الأول** : حمرآن بالتصحيح ، حكى ابن النحاس أن الكوفيين أجازوه . **والثاني** : حمرايان بالياء وحكى بعضهم أنها لغة فزارة . **والثالث** : نحو قاصعان بحذف الهمزة والألف وقاس عليه الكوفيون . **والرابع** : كسايان وقاس عليه الكسائي ونقله أبو زيد عن لغة فزارة . **والخامس** : قراوان بقلب الألف الأصلية واواً . وفي كلام بعضهم ما يقتضى أنه لم يسمع (**وَٱحْذِفْ مِنَ ٱلْمَقْصُورِ فِى جَمْعٍ عَلَى * حَدِّ الْمُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلاَ**) يعنى إذا جمعت المقصور الجمع الذى على حد المثنى ـ هو جمع المذكر السالم ـ حذفت ما تكمل به وهو الألف لالتقاء الساكنين (**والفتحَ**) أى الذى قبل الألف المحذوفة (**أَبْقِ مُشْعِراً بِمَا حُذِفْ**) وهو الألف نحو : ﴿ **وأنتم الأعلون** ﴾ [آل عمران : ١٣٩ ، محمد : ٣٥] ، ﴿ **وإنهم عندنا لَمِنَ ٱلمصطفين** ﴾ [صٓ : ٤٧] .

(تنبيهات): **الأول** : أفهم إطلاقه أنه لا فرق فيما ذكره بين ما ألفه زائدة وما ألفه غير زائدة ، وهذا مذهب البصريين . وأما الكوفيون فنقل عنهم أنهم أجازوا ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء مطلقاً . ونقله المصنف عنهم فى ذى الألف الزائدة نحو حبلى

(قوله أبو عبيد) هذا بلا تاء بخلاف الآتى فإنه بالتاء فهما اثنان كما بخط الشارح . **(قوله من ذوات الواو)** حال من رضا وعلا . **(قوله المكسور الأول)** لا يصح أن يكون بالإضافة على أنه نعت حقيقى لذوات الواو لوجوب مطابقة النعت الحقيقى لمنعوته تذكيرا وتأنيثا ولا أن يكون برفع الأول نائب فاعل المكسور والرابط محذوف أى الأول منهما على أنه نعت سببى لأنه يمنع منه قوله والمضمومة بالإضافة إلى الضمير فتعين أن يكون نعتا للواو بتقدير مضاف أى المكسور أول كلمته فعلم ما فى كلام البعض فتفطن . **(قوله فى جمع)** أى فى حال إرادة جمع اسم منه . **(قوله على حد المثنى)** أى طريقه فى أنه أعرب بحرفين وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون تحذف للإضافة . زكريا . **(قوله لالتقاء الساكنين)** أى الألف المقصورة وواو الجمع أو يائه . **(قوله والفتح أبق)** وإنما لم يبقوا الكسر فى المنقوص مشعرا لثقله اهـ سم أى لثقله قبل الواو . **(قوله مشعرا)** حال من الفتح أو من فاعل أبق . شاطبى .

(قوله وأنتم الأعلون إلخ) والأصل الأعلوون والمصطفوين قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين وقول شيخنا الأصل الأعليون والمصطفيين سهو . **(قوله زائدة)** كحبلى مسمى به وقوله غير زائدة كالمصطفى أى فى ذى الألف الزائدة وغيره . **(قوله ونقله المصنف عنهم إلخ)** الضمير فى قوله ونقله يرجع إلى ما ذكر من الضم قبل الواو والكسر قبل الياء فى ذى الألف

مسمى به . قال فى شرح التسهيل : فإن كان أعجمياً نحو عيسى أجازوا فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها . **الثانى** : إنما يذكر حكم الممدود إذا جمع هذا الجمع إحالة على ما عِلم فى التثنية فإن الحكم فيهما فيه على السواء ، فتقول فى وضاء وضاءون بالتصحيح ، وفى حمراء ـ علما لمذكر ـ حمراوون بالواو ، ويجوز الوجهان فى نحو علباء وكساء على مذكر . **الثالث** : كان ينبغى أن ينبه على أن ياء المنقوص تحذف فى هذا الجمع وكسرُها : فيضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء ، نحو جاء القاضون ورأيت القاضين **(وإنْ جَمعتَهُ)** أى المقصور **(بتاءٍ وألِف . فالألِفَ اقْلِبْ قَلبَهَا فى التثنيةْ)** الألف مفعول به لا قلب مقدماً ، وقلبها نصب على المصدرية يعنى أن المقصور إذا جمع بالألف والتاء قلبت ألفه مثل قلبها إذا ثنى ، فتقول حبليات ، ومصطفيات ، ومستدعيات ، وفتيات ، ومتيات فى جمع متى

الزائدة لا بقيد كونه جائزا لما أفاده عبد القادر المكى من أن نقل المصنف ذلك عنهم على سبيل الوجوب لا الجواز كما هو ظاهر كلام ابن المصنف وكلام والده فى شرح التسهيل الذى نقله عنه الشارح لكن الوجوب فى غير الأعجمى لأن غيره هو الذى تعلم زيادة ألفه الزائدة وهذا بخلاف نقل غير المصنف عنهم الجواز . **(قوله فى ذى الألف الزائدة)** أى بخلاف الأصلية فيجب بقاء الفتح قبلها عندهم لأن الاعتناء بالأصلى أشد من الاعتناء بالزائد . **(قوله نحو حبلى مسمى به)** أى مذكر أما غير المسمى به مذكر فجمعه بالألف والتاء لا بالواو أو الياء والنون . **(قوله فإن كان)** أى المقصور . **(قوله فإن الحكم فيهما)** أى فى التثنية والجمع فيه أى فى الممدود والظرف الثانى حال من ضمير التثنية والجمع فلا يعترض بأن فى عبارته تعلق حرفى جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد .

(قوله ويجوز الوجهان) أى التصحيح الذى هو الهمز والواو . **(قوله كان ينبغى إلخ)** وجه ترك المصنف ذلك أنه لم يتعرض فى هذا الباب لغير المقصور والممدود . **(قوله وكسرها)** عطف على الضمير المستتر فى تحذف لوجود الفصل بقوله فى هذا الجمع أو هو بالنصب مفعول معه والإضافة فى كسرها لأدنى ملابسة لأن الكسرة لما قبلها لا لها وظاهر كلامه أن الكسر يحذف ولو مع ياء الجمع وأن الكسرة مع يائه غير الكسرة السابقة وهو تكلف دعا إليه توافق الكسر مع الياء والضم مع الواو فى الاجتلاب ويمكن أن يكون قول الشارح وكسرها أى مع الواو وقوله ويكسر ما قبل الياء أى يبقى على كسره .

(قوله وإن جمعته بتاء وألف إلخ) تقدم منا فى باب المعرب والمبنى التكلم على ما يجمع بالألف والتاء قياسا وكان المنا سب للمصنف التكلم عليه هنا أو فى باب المعرب والمبنى . **(قوله أى المقصور)** تبع فيه المكودى والشاطبى قال خالد : ولو رجعاه إلى الاسم المختتم بالألف مطلقا لشمل المقصور والممدود وطابق قوله فى الترجمة وجمعهما تصحيحا . **(قوله فتقول حبليات إلخ)** أى فى جمع حبلى ومصطفاة ومستدعاة وفتاة ومتى اسما لأنثى سميت متى . وأنت خبير بأن الكلام فى المقصور ومصطفاة ومستدعاة وفتاة ليست منه لأنه كما مر ما حرف إعرابه ألف لازمة وحرف إعراب ما ذكر التاء

مسمى بها أنثى بالياء . وتقول فى جمع عصا وألا وإذا ــ مسمى بهن أناث ــ: عصوات وألوات وأذوات ، بالواو لما عرفت فى المثنى .

(تنبيه): حكم الممدود والمنقوص ــ إذا جمعا هذا الجمع ــ كحكمهما إذا ثنيا أيضاً ، فلم يذكرهما إحالة على ذلك ، وإنما ذكر المقصور وإن كان كذلك لاختلاف حكمه فى جمعى التصحيح كما عرفت **(وتَاءَ ذِى التَّا أَلْزِمَنَّ تَنحِيَهْ)** تاء مفعول أول بالزمن ، وتنحية مفعول ثان : أى ما آخره تاء من المقصور وغيره تحذف تاؤه عند جمعه هذا الجمع لئلا يجمع بين علامتى تأنيث ، ويعامل الاسم بعد حذفها معاملة العارى منها : فتقول فى مسلمة مسلمات ، وإذا كان قبلها ألف قلبت على حد قلبها فى التثنية ، فتقول فى فتات فتيات وفى قناة قنوات ، وفى معطات معطيات . وإذا كان قبلها همزة تلى ألفاً زائدة صححت إن كانت أصلية نحو : قراءة وقرا آت ، وجاز فيها القلب والتصحيح إن كانت بدلا من أصل ، نحو : نَباءة فيقال نبا آت ونباوات كما فى التثنية **(والسالِمَ العينِ**

لا الألف فالتمثيل بمصطفيات ومستدعيات وفتيات خروج عن الموضوع إلا أن يقال المراد ما حرف إعرابه ولو بحسب الأصل أى بحسب التذكير قبل لحوق التاء فتدبر . **(قوله مسمى بها)** أى بهتى . **(قوله بالياء)** متعلق بتقول . **(قوله أيضا)** أى كما أن حكم المقصور إذا جمع هذا الجمع كحكمه إذا ثنى . **(قوله فلم يذكرهما)** أى لم يذكر حكم جمعهما إحالة على ذلك أى على حكمهما إذا ثنيا وفيه أنه لم يذكر حكم تثنية المنقوص فاحالة حكم جمعه على حكم تثنيته إحالة على غير مذكور إلا أن يقال أنه لظهوره فى حكم المذكور فتدبر .

(قوله وإن كان كذلك) أى حكمه إذا جمع كحكمه إذا ثنى . **(قوله لاختلاف حكمه إلخ)** لك أن تقول المنقوص كذلك لأنه يحذف آخره فى جمع المذكر ويبقى فى جمع المؤنث كما فى التثنية فتأمل . سم . **(قوله وتاء ذى التا)** ولو عوضا عن أحد أصول الكلمة كما فى بنت وعدة لكن تارة يرد المعوض عنه فى الجمع كما فى أخوات وسنوات وهنوات وتارة لا كما فى بنات وهنات وعدات وذوات . **(قوله أى ما آخره تاء من المقصور وغيره)** فيه أنه لا شىء من المقصور آخره تاء وأما توهم كون نحو فتاة مقصورا فباطل لما تقدم أن المقصور ما حرف إعرابه ألف لازمة ويمكن الجواب بما مر ولو قال ما آخره تاء سواء كان قبلها ألف أو لا لكان أحسن . **(قوله لئلا يجمع بين علامتى تأنيث)** يدل على أن التاء فى جمع المؤنث علامة تأنيث . سم . **(قوله نحو نباءة)** بفتح النون والباء الموحدة بعدها ألف زائدة فهمزة بدل من واو . قال الجوهرى : النبوة والنباوة ما ارتفع من الأرض وأما ضبط عبد القادر المكى لها بفتح النون وسكون الموحدة بعدهما همزة فتاء تأنيث وهى الصوت الخفى فلا يوافق قول الشارح وإذا كان قبلها همزة تلى ألفا زائدة مع أنها بضبطه لا يجوز فيها إبدال الهمزة واوا كما قاله الإسقاطى .

(قوله ونباوات) أى برد الهمزة إلى أصلها وهو الواو ويقال فى نحو بناءة بفتح الموحدة وتشديد

الثُّلاَثِي اسْماً أَنِلْ * إتْبَاعَ عيْنٍ فَاءَهُ بما شُكِلْ . إنْ ساكنَ العينِ مُؤَنَّثاً بَدَا) يعنى أن ما جمع بالألف والتاء وحاز هذه الشروط المذكورة تتبع عينه فاءه فى الحركة مطلقا . والشروط المذكورة خمسة :

الأول : أن يكون سالم العين ، واحترز به عن شيئين : **أحدهما** المشددة نحو : جَنة وجِنة وجُنة فليس فيه إلا التسكين ، **والآخر** ما عينه حرف علة وهو ضربان : ضرب قبل حرف العلة فيه حركة مجانسة ـ نحو : تارة ودولة وديمة ـ فهذه يبقى على حاله . وضرب قبل حرف العلة فيه فتحة ـ نحو : جوزة وبيضة ـ وهذا فيه لغتان : لغة هذيل فيه الاتباع ، ولغة غيرهم الإسكان وسيأتى ذكره .

الثانى : أن يكون ثلاثياً ، واحترز به من الرباعى نحو : جعفر وخرنق وفستق أعلاماً لإناث فإنه يبقى على حاله .

الثالث : أن يكون اسماً واحترز به من الصفة ـ نحو : ضخمة وجلفة وحلوة ـ فليس فيه إلا التسكين .

الرابع : أن يكونَ ساكن العين ، واحترز به من متحركها نحو : شجَرة ونبِقة

النون مؤنث بناء بنا آت وبنايات برد الهمزة إلى أصلها وهو الياء لأنه من بنى يبنى كما فى التصريح . **(قوله والسالم العين)** أى من الإعلال والتضعيف والثلاثى نعت للسالم واسما حال واتباع مفعول ثان لأنل ومفعوله الأول السالم وهو مصدر مضاف لمفعوله الأول وفاءه مفعوله الثانى والباء فى بما بمعنى فى . والمعنى أعط الاسم الثلاثى السالم العين اتباعك عينه لفائه فى الحركة التى شكلت بها الفاء وذكر ضمير الفاء لتأولها بالحرف ولم يبرز الضمير مع جريان الصلة على غير ما هى له لأمن اللبس وفى كلامه حذف العائد المجرور مع عدم مماثلة جاره لجار الموصول معنى ومتعلقا وهو نادر كما سلف فى باب الموصول . **(قوله مؤنثا)** قيل لا حاجة إليه إذ الكلام فى المؤنث لأنه المقسم وهو مبنى على ربط قوله والسالم العين إلخ بقوله وتاء ذى التاء ألزمن تنحيه فيكون المعنى : والسالم العين من ذى التاء وهذا أمر لا دليل عليه بل يمنعه قوله مختتما بالتاء أو مجردا فلهذا قال مؤنثا فتدبر .

(قوله تتبع عينه فاءه) أى جوازا فى مكسور الفاء ومضمومها ووجوبا فى مفتوحها كما يؤخذ مما يأتى فأنل فى كلام المصنف مستعمل فى الوجوب والجواز معا . **(قوله مطلقا)** أى فتحة أو ضمة أو كسرة . **(قوله خمسة)** بل ستة باعتبار تضمن سلامة العين شرطين أن لا يكون معتلها وأن لا يكون مضعفها . **(قوله نحو جنة إلخ)** الجنة بالفتح البستان وبالكسر الجنون والجن وبالضم الوقاية . **(قوله فليس فيه إلا التسكين)** لأن تحريك العين يستلزم الفك المؤدى إلى الثقل **(قوله وجِلْفَة)** بكسر الجيم مؤنث جلف وهو الرجُل الجافى **(قوله فليس فيه إلَّا التسكين)** لأن الصفة ثقيلة بالاشتقاق وتحمل الضمير اهـ فارضى ومحل التسكين فى جمع الصفة ما لم تحرك عينها وإلا حركت عين الجمع كما يؤخذ مما

وسُمرة فإنه لا يغير . نعم يجوز الإسكان فى نحو : نبقات وسمرات كما كان جائزاً فى المفرد ، لا أن ذلك حكم تجدد حالة الجمع .

الخامس : أن يكون مؤنثاً ، واحترز به من المذكر نحو بكر فإنه لا يجمع هذا الجمع فلا يكون فيه الاتباع المذكور ، ولا يشترط للاتباع المذكور أن يكون فيه تاء التأنيث كما أشار إلى ذلك بقوله : (**مُختتِماً بالتاءِ أوْ مُجرَّدَا**) فمثال المستكمل للشروط المذكورة مختتما بالتاء : جفنة وسدرة وغرفة ، ومثاله مجرداً منها : دعد وهند وجُمْل ، فتقول فى جمعها الجمع المذكور : جفنات وسدرات وغرفات ودعدات وهندات وجملات (**وسكّنِ التالِيَ غيرَ الفتحِ أوْ * خفِّفْهُ بالفتحِ فكُلاً قد رَوَوْا**) أى يجوز فى العين بعد الفاء المضمومة أو المكسورة وجهان مع الاتباع وهما الإسكان والفتح ، ففى نحو : سدرة وهند ـ من مكسور الفاء ، وغرفة وجُمْل من مضمومها ـ ثلاث لغات : الاتباع والاسكان والفتح .

(**تنبيهان**)*: **الأول** : أشار بقوله فكلا قد رووا إلى أن هذه اللغات منقولة عن العرب خلافاً لمن زعم أن الفتح فى غرفات إنما هو على أنه جمع غرف وردّ بأن العدول إلى الفتح تخفيفاً أسهل من ادعاء جمع الجمع ، ورده السيرافى بقولهم ثلاثة غرفات بالفتح . **الثانى** : أفهم كلامه أن نحو : دعد وجفنة لا يجوز تسكينه مطلقا ، واستثنى من ذلك فى التسهيل معتل اللام كظبيات ، وشبه الصفة نحو : أهل وأهلات فجوز فيهما التسكين اختياراً (**ومَنعوا إتْباعَ**) الكسرة فيما لامه واو ، واتباع الضمة فيما لامه ياء كما فى (**نحوِ**

أجاب به فيما يأتى عن الجبات . أفاده سم . (**قوله فإنه لا يغير**) بل تبقى عينه على حركتها الثابتة لها فى الإفراد وإنما جاز الإسكان فى نحو : سمرات ونبقات لجواز ذلك فى المفرد تخفيفا من ثقل الضمة والكسرة لا أن ذلك حكم تجدد فى حالة الجمع . أفاده الشارح على التوضيح ثم رأيت فى بعض نسخ الشارح بعد قوله فإنه لا يغير ما نصه نعم يجوز الإسكان فى نحو نبقات وسمرات كما كان جائزا فى المفرد لا أن ذلك حكم تجدد حالة الجمع .

(**قوله غير الفتح**) بالنصب على المفعولية أو الجر على الإضافة . (**قوله ورده السيرافى إلخ**) هذا رد ثان للزعم المذكور ووجه الرد أنه لو كان غرفات بضم الغين وفتح الراء جمع الجمع والفتح فيه لكونه أصليا فى مفرده لا للتخفيف لما قيل ثلاث غرفات لأن لفظ ثلاث ظاهر فى الآحاد الثلاثة وأقل ما يصدق عليه جمع الجمع تسعة آحاده . أفاده سم . (**قوله لا يجوز تسكينه**) بل يجب فتحه اتباعا للفاء فرقا بين الصفة والاسم وإنما كانت الصفة بالسكون أليق لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها الفعل ولذلك كانت إحدى علل منع الصرف . دمامينى . (**قوله مطلقا**) أى معتل اللام أو لا شبه الصفة أو لا . (**قوله وشبه الصفة**) أى فى الجرى على الموصوف كما يفيده قول الفارضى وتسكين العين

ذِرْوَه * وزُبْيَهْ) لاستثقال الكسرة قبل الواو والضمة قبل الياء ، ولا خلاف فى ذلك (**وشَذَّ كسْرُ جِرْوه**) فيما حكاه يونس من قولهم جروات بكسر الراء وهو فى غاية الشذوذ لما فيه من الكسرة قبل الواو .

(**تنبيهات**)*: **الأول** : قد ظهر أن لاتباع الكسرة والضمة شرطا آخر غير الشروط السابقة . **الثانى** : فهم من كلامه جواز الاسكان والفتح فى نحو : ذروة وزبية إذ لم يتعرض لمنع غير الاتباع ، وبه صرّح فى شرح الكافية . **الثالث** : فهم منه أيضاً جواز اللغات الثلاث فى نحو : خطوة ولحية ، ومنع بعض البصريين الاتباع فى نحو لحية لأن فيه توالى كسرتين قبل الياء ، وعليه مشى فى التسهيل . ومنع الفراء اتباع الكسرة مطلقا فيما لم يسمع ، والصحيح الجواز مطلقا .

قال ابن عصفور : كما لم يحفلوا باجتماع ضمتين والواو كذلك لم يحفلوا باجتماع كسرتين والياء (**ونَادِرٌ أوْ ذُو آضْطِرارٍ غيرُ مَا * قَدَّمْتُهُ أوْ لِأُناس آنتمَى**) أى ما ورد من هذا الباب مخالفاً لما تقدم فهو إما نادر وإما ضرورة وإما لغة قوم من العرب : فمن النادر قول بعضهم كهلات بالفتح حكاه أبو حاتم ، وقياسه الإسكان لأنه صفة ولا يقاس عليه خلافا لقطرب ، ولا حجة فى قولهم لجبات وربعات فى جمع لجْبة وربْعة لأن من

أيضا فى شبه الصفة نحو : امرأة كلبة ونساء كلبات . ذكره فى التسهيل . (**قوله اتباع نحو ذروة وزبية**) أى اتباع جمع نحو إلخ أى الاتباع فيه .

(**قوله كما فى نحو**) أى كالإتباع فى جمع نحو ذروة بكسر الذال المعجمة وضمها كما فى القاموس وهى أعلى الشىء وزبية بضم الزاى وسكون الموحدة وفتح التحتية وهى حفرة الأسد . (**قوله جروه**) هى بكسر الجيم لا غير وأما قول التصريح : وشذ جروات بالكسر فى الراء اتباعا للجيم على إحدى اللغات فعلى إحدى اللغات يرجع لكسر الراء لا لكسر الجيم فقول الإسقاطى بكسر الجيم على إحدى اللغات ناشىء عن عدم فهم عبارة التصريح . والجروة الأنثى من ولد الكلب والسبع والصغيرة من القثاء . (**قوله شرطا إلخ**) وهو أن لا تكون اللام واوا فى اتباع الكسرة ولا ياء فى اتباع الضمة . سم . (**قوله والفتح**) أى تخفيفا ولا يضركون الياء أو الواو متحركة مفتوحة ما قبلها فى هذه الأمثلة لأن الألف الساكنة التى بعدها كفت الاعلال كما سيأتى فى محله . (**قوله فى نحو خطوة ولحية**) أى من كل اسم لامه واو بعد ضمة أو ياء بعد كسرة . (**قوله اتباع الكسر مطلقا**) أى قبل الياء أو قبل غيرها . (**قوله الجواز مطلقا**) أى فيما سمع وما لم يسمع قبل الياء أو غيرها مما سوى الواو . (**قوله لم يحفلوا**) بحاء مهملة ساكنة وفاء مكسورة أى لم يبالوا . (**قوله كهلات**) جمع كهلة وهى التى جاوزت ثلاثين سنة . تصريح .

(**قوله فى جمع لجبة**) بلام مثلثة وجيم ساكنة وباء موحدة . قال فى القاموس : اللجبة مثلثة الأول

العرب من يقول لجبة وربْعة فاستغنى بجمع المفتوح عن جمع الساكن . ومن النادر أيضا قول جميع العرب عيرات بكسر العين وفتح الياء جمع عير وهى الإبل التى تحمل الميرة ، والعير مؤنثة ، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه عيرات بفتح العين . قال المبرد : جمع عير وهو الحمار ، وقال الزجاج : جمع عير الذى فى الكتف أو القدم وهو مؤنث ، ومنه أيضا جروات كما تقدم . ومن الضرورة قوله :

[١٢٢٢] **وحُمِّلْتُ زفْرَاتِ الضُّحى فأطقتها ... ومَا لِى بزفْراتِ العَشىِّ يَدانِ**

وقول الراجز :

[١٢٢٣] *** فَتسْتَريحُ النَّفسُ مِن زَفْرَاتها ***

وقياسه الفتح . ومن المنتمى إلى قوم من العرب الاتباع فى نحو : بيضة وجوزة من المعتل العين فإنها لغة هذيل . ومنه قول شاعرهم :

[١٢٢٤] *** أخُو بَيَضَاتٍ رائحٌ متأوِّبُ ***

واللجبة محركة واللجبة بكسر الجيم واللجبة كعنبة الشاة قل لبنها والغزيرة ضد أو خاص بالمعزى والجمع لجاب ولجبات وقد لجبت ككرم ولجبت تلجيبا اهـ . **(قوله وربعة)** بفتح الراء وسكون الموحدة هو المعتدل الذى لا طويل ولا قصير . **(قوله عيرات بكسر العين)** أى المهملة وفتح الياء أى والقياس تسكين الياء لأن مفرده معتل العين مكسور الفاء فليس فى عينه إلا التسكين وفيه شذوذ آخر وهو الجمع بالألف والتاء لأن مفرده ليس مما يجمع بهما قياسا . **(قوله الميرة)** بكسر الميم وهو الطعام المجلوب . **(قوله جمع عير وهو الحمار)** وعلى هذا أيضا الفتح نادر لأن اتباع العين للفاء إنما هو فى المؤنث والعير بمعنى الحمار مذكر . **(قوله جمع العير الذى فى الكتف أو القدم)** أى العظم الناتىء الشاخص فى وسطهما . اهـ دماميني وعلى هذا فليس فتح الياء من النادر بل المنتمى لقوم لأنه حينئذ كبيضة وجوزة . **(قوله ومن الضرورة)** أى الحسنة لأن العين قد تسكن للضرورة مع الإفراد والتذكير فمع الجمع والتأنيث أولى لثقلهما . **(قوله وحملت زفرات الضحى إلخ)** الزفرات جمع زفرة وهى خروج النفس بأنين . تصريح . **(قوله أخو بيضات إلخ)** تمامه :

[١٢٢٢] قاله أعرابى من بنى عذرة ـ من قصيدة من الطويل ـ وحملت مجهول : أى كلفت . والشاهد فى زفرات الضحى ، حيث سكنت الفاء فيها للضرورة ، وهى جمع زفرة ـ من زفر يزفر إذا خرج نفسه بأنين . وإنما أضاف الزفرات إلى وقتين لأن من عادة المقيم أن يقوى الهيام فيه فى هذين الوقتين ، ولهذا ينقطع عن الأكل لأن الأكل غالبا يكون فى هذين الوقتين .

[١٢٢٣] ذكر مستوفى فى شواهد إعراب الفعل . والشاهد فيه فى : زفراتها حيث سكن الفاء فيها لإقامة الوزن والقياس تحريكها .

[١٢٢٤] تمامه :

* رَفِيقٌ بِمَسْحِ المَنكِبَيْنِ سَبُوحُ *

قاله شاعر هذيل . من الطويل . أى هو أخو بيضات ، وهو تشبيه بليغ ، أى هو كأخى بيضات . قال الجابر بردى : هذا فى صفة النعامة . قلت : هذا غلط لأن البيت فى مدح جمله ، شبهه بالظليم : أى جملى فى سرعة سيره كالظليم الذى له بيضات يسير ليلا ليصل إليها . والشاهد فى بيضات حيث جاءت مفتوحة العين فى جمع بيضة ، وهى معتل العين ، والقياس فيه تسكين العين ، ولكنه جاء بالفتح على لغة =

وبلغتهم قرىء : ﴿ ثلاثُ عَوَرات لكم ﴾ [النور : ٥٨] . ومن المنتمى إلى قوم أيضا نحو : ظبْيات وأهْلات بإسكان العين كما تقدم .

(خاتمة)*: يتم فى التثنية والجمع بالألف والتاء من المحذوف اللام ما يتم فى الإضافة ، وذلك نحو : قاض وشج وأب وأخ وحم وهن من الأسماء الستة : تقول قاضيان وشجيان وأبوان وأخوان وحموان وهنوان ، كما تقول هذا قاضيك وشجيك وأبوك وأخوك وحموك وهنوك . وشذ أبان وأخان ، وما لا يتم فى الإضافة لا يتم فى التثنية ، وذلك نحو : اسم وابن ويد وم وحر وغد وفم : فتقول اسمان وابنان ويدان ودمان وحران وغدان وفمان ، كما تقول اسمك وابنك ويدك ودمك وحرك وغدك وفمك . وشذ فموان وفميان ، وأما قوله :

[١٢٢٥] ★ يَديان بَيضاوانِ عندَ مُحَلِّمٍ ★

وقوله :

★ رفيق بمسح المنكبين سبوح ★

أخو بمعنى صاحب أى هو صاحب أى كصاحب بيضات مدح جمله بما ذكره من وصفه لذكر النعام المسمى بالظليم أى جملى فى سرعة سيره كالظليم الذى له بيضات يسير ليلا ونهارا ليصل إليها وبما تقرر علم رد تغليط من قال إن البيت فى وصف الظليم . ورائح من راح إذا ذهب وسار بالليل . ومتأوب من تأوب إذا جاء أول الليل . ورفيق بمسح المنكبين أى عالم بتحريكهما فى السير . وسبوح أى حسن الجرى ا هـ زكريا ببعض اختصار ورفيق من الرفق . **(قوله وبلغتهم قرىء)** أى شاذا كما قاله شيخنا السيد . **(قوله والجمع بالألف والتاء)** كسنة وسنوات وكان الأنسب ذكر مثال له . **(قوله من المحذوف اللام)** بيان لما يتم مقدم عليه مشوب بتبعيض . **(قوله يديان)** يصح فتح الدال وسكونها بناء على القولين فى أصل يد وهو يدى هل هو بفتح الدال أو سكونها وقوله محلم بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد اللام المكسورة كما نقله شيخنا عن شرح نوابغ الزمخشرى للسعد . وفى المصباح : حلمته بالتشديد نسبته إلى الحلم وباسم الفاعل سمى الرجل ا هـ وفى الصحاح أنه اسم لنهر أيضا . وفى القاموس : حلمه تحليما وحلاما ككذابا جعله حليما أو أمره بالحلم .

= هذيل . ورائح من راح إذا ذهب . وسار بالليل : صفة ما قبله . وكذا متأوب ـ إذا جاء أول الليل ـ وهو وما بعده صفات أيضا . ومعنى رفيق بمسح المنكبين : عالم بتحريك المنكبين فى السير . وسبوح حسن الجرية ، أو اللين اليدين فى الجرى . ومن فسره بأنه المتصرف فى معاشه فقد غلط .

[١٢٢٥] عجزه :

★ قد يمنعانك أن تضامَ وتُضْهَدا ★

والبيت من الكامل ، وهو بلا نسبة فى خزانة الأدب .

[١٢٢٦] * جَرَى الدَّمَيَانِ بِالخبرِ اليقينِ *

فضرورة .

[جَمعُ التكسير]

جمع التكسير هو الاسم الدال على أكثر من اثنين بصورة تغيير لصيغة واحده لفظا أو تقديرا . وقسم المصنف التغيير الظاهر إلى ستة أقسام : لأنه إما بزيادة كصنو وصنوان ، أو بنقص كتخمة وتخم ، أو تبديل شكل كأسد وأسد ، أو بزيادة وتبديل

[جمع التكسير]

(قوله هو الاسم الدال إلخ) قال البعض تبعا لشيخنا : قد يقال هذا التعريف صادق على جمع المذكر السالم فلا يكون مانعا فإن أخرج بأن تغييره لآخر واحده لا لصيغته ورد صنوان فى صنوا لا أن يقال ذاك التغيير فى نية الانفصال لأنه إعراب الكلمة بخلاف صنوان فليتأمل ا هـ وقوله ذاك التغيير أى الذى فى جمع المذكر السالم وقوله فى نية الانفصال أى فكأنه لم يلحق جمع المذكر السالم تغيير أصلا وقوله لأنه إعراب الكلمة أى لأجل إعرابها أى وإعرابها عارض عليها لا منها ثم قال البعض : ومع هذا فالتعريف صادق على جمع المؤنث السالم ا هـ وأنا أقول : الباء فى قوله بصورة باء الآلة كما يفيده كلام الشارح بعد وحينئذ لا يرد الجمع لأن التغيير فيهما لا دخل له فى الدلالة على الجمعية بل الدال ما لحقه من الزيادة وإن لزمها التغيير لا يقال يرد حينئذ صنوان لأن الدلالة فيه على الجمعية بما لحقه من الزيادة لأنا نقول دلالته على الجمعية بالصيغة التى منها تلك الزيادة .

(قوله إلى ستة أقسام) بقى سابع وهو التغيير بالزيادة والنقص فقط وكأنه لم يذكره لعدم وجوده فتدبر . (قوله كصنو وصنوان) إذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحدة منهن صنو والاثنان

[١٢٢٦] عجزه :

* جَرَى الدَّمَيَانِ بالخبرِ اليَقينِ *

والبيت من الوافر ، وهو للمثقب العبدى فى ملحق ديوانه .

شكل كرجل ورجال ، أو بنقص وتبديل شكل كقضيب وقضب ، أو بهن كغلام وغلمان . وإنما قلت بصورة تغيير لأن صيغة الواحد لا تتغير حقيقة لأن الحركات التى فى الجمع غير الحركات التى فى المفرد ، والتغيير المقدر فى نحو : فلك ودلاص وهجان وشمال للخلقة . قيل : ولم يرد غير هذه الأربعة . وذكر فى شرح الكافية من ذلك عِفتان وهو القوى الجافى ، فهذه الألفاظ الخمسة على صيغة واحدة فى المفرد والمجموع . ومذهب سيبويه أنها جموع تكسير فيقدر زوال حركات المفرد وتبدلها بحركات مشعرة بالجمع ، ففلك إذا كان مفردا كقفل وإذا كان جمعا كبدن ، وعفتان إذا كان مفردا كسرحان ، وإذا كان جمعا كغلمان وكذا باقيها . ودعاه إلى ذلك أنهم ثنوها فقالوا فلكان ودلاصان ، فعلم أنهم لم يقصدوا بها ما قصدوا بنحو جنب مما اشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا هذا جنب ، وهذان جنب ، وهؤلاء جنب ، فالفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجود التثنية وعدمها ، وعلى هذا مشى المصنف فى شرح الكافية ، وخالفه فى التسهيل فقال : والأصح كونه ـ يعنى باب فلك ـ اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير .

(تنبيه)*: لا يرد على التعريف المذكور نحو : جفنات ومصطفين فإن التغيير فيهما لا دخل له فى الدلالة على الجمعية ، فإن تقدير عدمه لا يخل بالجمعية . واعلم

صنوان بكسر النون غير منون والجمع صنوان بتحريك النون بحسب العامل منونة . **(قوله أو بهن كغلام وغلمان)** فإن غلمانا زيد فى آخره ألف ونون ونقص منه الألف التى بين اللام والميم فى غلام وتبدل شكله بكسر فائه وإسكان عينه . **(قوله غير الحركات التى فى المفرد)** أى وإنما يكون التغيير حقيقيا إذا كانت حركات الجمع حركات المفرد ثم تبدلت . قاله شيخنا وتبعه البعض دفعا لقول سم : لك أن تقول هذه المغايرة لا تمنع تغير صيغة الواحد حقيقة بل تحققه فلعل الأوجه أن يقال لأن لفظ الجمع غير لفظ المفرد ا هـ وفى الدفع نظر فتأمل . **(قوله ودلاص)** بدال وصاد مهملتين أى براق يقال للواحد والجمع من الدروع . **(قوله وهجان)** يقال للواحد والجمع من الإبل . **(قوله للخلقة)** أى الطبيعة .

(قوله عفتان) بعين مهملة ففاء ففوقية وحكى ابن سيده : ناقة كناز ونوق كناز أى مكتنزة اللحم وزاد ابن هشام : إمام تقول هذا إمام وهؤلاء إمام وهذان إمامان فتكون الألفاظ سبعة . **(قوله كقفل)** أى فى أن حركاته لا دلالة لها على الجمعية وكذا يقال فيما بعد . **(قوله وكذا باقيها)** فإنها فى حالة الإفراد نظير لجام وفى حالة الجمع نظير كرام . **(قوله ودعاه)** أى سيبويه إلى ذلك أى كونها جموع تكسير ولم تكن مما اشترك فيه الواحد وغيره كجنب . **(قوله مستغنيا عن تقدير التغيير)** أى كما هو شأن اسم الجمع فاللفظ حينئذ مشترك بين المفرد واسم الجمع لا بينه وبين الجمع . دمامينى . **(قوله فإن التغيير فيهما)** أى بتحريك ثانى الأول وحذف ألف الثانى . **(قوله فإن تقدير عدمه لا يخل بالجمعية)** لأنك لو قلت جفنات بسكون الفاء ومصطفيين لتحققت الجمعية أيضا . قال شيخنا : لكن

أن جمع التكسير على نوعين : جمع قلة وجمع كثرة ، فمدلول جمع القلة بطريق الحقيقة ثلاثة إلى عشرة ، ومدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له ويستعمل كل منهما موضع الآخر مجازا كما سيأتي . وللأول أربعة أبنية ، وللثاني ثلاثة وعشرون بناء ، وقد بدأ الأول فقال : **(أَفعِلَةٌ أفعُلُ ثم فِعلَةْ * ثُمَّتَ أفعالٌ جُموعُ قِلَّهْ)** أي كأسلحة وأفلُس وفتية وأفراس .

(تنبيهات): **الأول** : ذهب الفراء إلى أن من جموع القلة فعل نحو ظلم ، وفعل نحو نعم ، وفعلة نحو قردة . وذهب بعضهم إلى أن منها فعلة نحو بررة ، نقله ابن الدهان وذهب أبو زيد الأنصاري إلى أن منها أفعلاء نحو أصدقاء نقله عنه أبو زكريا التبريزي والصحيح أن هذه كلها من جموع الكثرة . **الثاني** : ذهب ابن السراج إلى أن فِعلة اسم

في كلام ابن هشام في القطر وكلام الشيخ خالد ما يقتضي أن مثل جفنات وحبليات جمع تكسير فليراجع .

(قوله فمدلول جمع القلة إلخ) قد فرق السعد التفتازاني بين جمع القلة والكثرة بأن جمع القلة من الثلاثة إلى العشرة وجمع الكثرة من الثلاثة إلى ما لا يتناهى فالفرق بينهما من جهة النهاية لا من جهة المبدإ بخلاف ما ذكره الشارح . قيل : فعلى ما فرق به السعد تكون النيابة من جانب القلة عن الكثرة لا العكس اهـ زكريا . قال ابن قاسم : وممن أطنب في أن كلا من الجمعين يطلق حقيقة على الثلاثة ونحوها وفي رد ما يخالف ذلك كالشمس الأصبهاني في شرح المحصول وعلى ما ذكر عن السعد والأصبهاني يندفع ما أورد على قول الفقهاء فيمن أقر بدراهم أنه يقبل تفسيره بثلاثة من أن دراهم جمع كثرة وأقله أحد عشر فكيف يقبل التفسير بالمجاز مع إمكان الحقيقة . **(قوله إلى عشرة)** بإدخال الغاية كما يعلم مما بعده . **(قوله مجازا)** أي إن كان للمفرد الجمعان أما إذا لم يكن له إلا جمع قلة أو جمع كثرة فلا تجوز لأنه حينئذ من قبيل المشترك كما سيأتي في قول المصنف : وبعض ذي بكثرة وضعا يفي ، وكما يصرح به كلام الرضي وغيره وعلى هذا أيضا يندفع الايراد المتقدم على الفقهاء في الاقرار بدراهم نعم يبقى الايراد في الاقرار بجمع كثرة لمفرده جمع قلة أيضا كالثياب والسيوف فيدفع بما مر عن السعد والأصبهاني .

(قوله أفعلة) نون للضرورة لأنه غير منصرف للعلمية على الوزن والتأنيث اهـ خالد وأفعل أيضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل . قال في التصريح : وإنما اختصت هذه الأوزان الأربعة بالقلة لأنها تصغر على لفظها نحو : أكيلب وأجيمال وأحيمرة وصبية بخلاف غيرها من الجموع وتصغير الجمع يدل على التقليل اهـ وعلل الرضي بغلبة استعمالها في تمييز الثلاثة وإيثارها فيه على سائر الجموع إن وجدت . **(قوله ثم فعله)** ثم بمعنى الواو وقوله ثمت لغة في ثم . **(قوله جموع قله)** اعترض بأن جموع من أبنية جمع الكثرة وهو هنا واقع على أربعة ألفاظ فكان المناسب التعبير ببناء القلة وأجاب ابن هشام بجوابين : الأول أن مفرد جموع لم يجمع جمع قلة وحينئذ فاستعمال جموع في القلة حقيقة . الثاني

جمع لا جمع تكسير وشبهته أنه لم يطرد . **الثالث** : يشارك هذه الأبنية فى الدلالة على القلة جمعا التصحيح . **الرابع** : إذا قرن جمع القلة بأل التى للاستغراق أو أضيف إلى ما يدل على الكثرة انصرف بذلك إلى الكثرة نحو : ﴿ **إن المسلمين والمسلمات** ﴾ [الأحزاب : ٣٥] . وقد جمع الأمرين قول حسان :

[١٢٢٧] **لَنا الجفَنَاتُ الغرُّ يَلمعْنَ فى الضُّحى ... وأسيافُنا يَقْطُرْنَ مِن نَجدَةٍ دَما**

(**وبعْضُ ذِى بِكَثْرَةٍ وَضعاً يَفِى**) أى بعض هذه الأبنية يأتى فى كلام العرب للكثرة (**كأرجُلٍ**) فى جمع رجل ، فإنهم لم يجمعوه على مثال كثرة ، ونظيره عنق وأعناق وفؤاد وأفئدة (**والعكْسُ**) من هذا وهو الاستغناء ببناء الكثرة عن بناء القلة (**جَاءَ**) وضعاً (**كالصُّفِى**)

أن القليل هذه الألفاظ وأما موزوناتها فكثيرة فالتعبير بجمع الكثرة بهذا الاعتبار . (**قوله أنه لم يطرد**) أى فى زنة مفرد مخصوص كبقية أخواته بل هو مقصور على السماع .

(**قوله يشارك هذه الأبنية إلخ**) فيكون استعمالهما فى القلة حقيقيا وفى الكثرة مجازيا واستظهر الرضى تبعا لابن خروف أن جمعى التصحيح لمطلق الجمع من غير نظر إلى قلة أو كثرة فيصلحان لهما ولى بهما أسوة وأما قول البعض الظاهر ما أشار إليه الشارح لأن اللفظ إذا دار بين المجاز والاشتراك كان المجاز أولى ففاسد لأن ما ذكره فى الاشتراك اللفظى والاشتراك هنا معنوى فعليك بالانصاف .

(**قوله أو أضيف إلى ما يدل على الكثرة**) أى ما تدل الإضافة إليه على الكثرة وهو المعرفة مفردة أو جمعا لأن الإضافة إلى المعرفة تعم ما لم توجد قرينة تخصيص فاندفع ما ذكره شيخنا .

(**قوله انصرف بذلك إلى الكثرة**) استشكله أبو حيان بما حاصله أنه وضع للقليل وهو من ثلاثة إلى عشرة فإذا اقترن بأداة الاستغراق ينبغى أن يكون الاستغراق فيما وضع له فجمع القلة بعد احتماله لما دون العشرة يصير بأداة الاستغراق متعينا للعشرة ثم أجاب بما حاصله أنه وضع بوضع آخر مع أداة الاستغراق للكثرة قال البعض : وقد يقال دلالته على الكثرة حينئذ بالوضع لا بأل والإضافة وهو خلاف ما تدل عليه عبارتهم ا هـ وهو ساقط لأن معنى كون الدلالة بأل أو الإضافة توقفها على وجود إحداهما لكون الواضع شرط فى دلالة جمع القلة على الكثرة وجود إحداهما أو معناه أن وجود إحداهما علامة لنا على كون هذا الجمع للكثرة لأن الواضع وضعه مع إحداهما للكثرة وكل من المعنيين لا ينافى كون الدلالة وضعية كما هو واضح . (**قوله لنا الجفنات**) جمع جفنة بفتح الجيم وهى القصعة والغر بضم الغين المعجمة جمع غراء وهى البيضاء عينى .

(**قوله وبعض ذى**) أى بعض موزونات ذى . (**قوله جاء وضعًا**) أخذه من التقييد به فى المقابل

[١٢٢٧] قاله حسان بن ثابت الأنصارى ، من قصيدة من الطويل . والجفنات : مبتدأ . ولنا : خبره . جمع جفنة وهى القصعة ، وفيه الشاهد : فإن المراد به التكثير ، وكذا فى الأسياف حيث أريد به التكثير . والقياس : الجفان والسيوف . والغر ـ بضم الغين المعجمة ـ جمع غراء وهى البيضاء . وتلمعن من لمع إذا أضاء . ومن للبيان . ودما واحد وضع موضع الجمع لأنه جنس .

جمع صفاة وهى الصخرة الملساء ، وكرجل ورجال ، وقلب وقلوب ، وصرد وصردان .

(تنبيهان): **الأول** : كما يغنى أحدهما عن الآخر وضعا ، كذلك يغنى عنه أيضا استعمالا لقرينة مجازا نحو : ﴿ **ثلاثة قروء** ﴾ [البقرة : ٢٢٨] . **الثانى** : ليس الصفى مما أغنى فيه جمع الكثرة عن جمع القلة لورود جمع القلة ، حكى الجوهرى وغيره : صفاة وأصفاء . واعلم أن اصطلاح النحويين فى الجموع أن يذكروا المفرد ثم يقولون يجمع على كذا وكذا ، وعكس المصنف واصطلح على أن يذكر الجمع فيقول هذا الوزن يطرد فى كذا وكذا ولكل وجه . وقد شرع فى ذلك على طريقته المذكورة فقال : **(لِفَعْلٍ آسماً صَحَّ عيْناً أفعُلُ * ولِلرُّباعِىِّ آسماً أيْضاً يُجعَلُ)** يعنى أن أفعلا أحد جموع القلة يطرد فى نوعين من المفردات : الأول ما كان على فَعل بشرطين : أن يكون اسما وأن يكون صحيح العين ، فشمل نحو فلس وكف ودلو وظبى ووجه ، فتقول فى هذه : أفلس وأكف وأدل وأظب وأوجه . واحترز بقوله اسما من الصفة نحو ضخم فلا يجمع على أفعل . وأما عبد وأعبد فلغلبة الاسمية . وبقوله صح عينا عن معتل العين نحو : باب وبيت وثوب فلا يجمع على

ولو لم يقيد به بل عمم بأن قال وضعا أو استعمالا لم يرد على المصنف ما ذكره الشارح فى التنبيه الثانى . **(قوله كالصفى)** أصله صفوى اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء وكسرت الفاء للمناسبة . زكريا . **(قوله لقرينة)** وهى إضافة الثلاثة إليه فى الآية . دمامينى . **(قوله وأصفاء)** بهمزة آخره على وزن أفعال وما يوجد فى بعض النسخ من هاء فى آخره فتحريف كما لا يخفى . **(قوله أن اصطلاح النحويين)** لعل المراد اصطلاح أكثرهم وإلا فما سلكه المصنف طريقة جماعة منهم كما أفاده السيوطى . **(قوله وعكس المصنف واصطلح على أن يذكر الجمع)** أى أو لا ولو رتبة فقط كما فى قوله لفعل اسما إلخ لكن ما ذكره الشارح عن المصنف أغلبى لأنه قد يذكر المفرد أو لا لفظا ورتبة كما فى قوله :

* فعل وفعلة فعال لهما *

(قوله ولكل وجه) وجه الأول أن المفرد سابق على الجمع فى الوجود ووجه الثانى أن الجمع هو المقصود بالذات لأن الكلام فيه . **(قوله يعنى أن أفعلا)** كان عليه منع صرف أفعل للعلمية على الزنة ووزن الفعل كما مر فاعرفه . **(قوله فتقول فى هذه)** أى فى جمع هذه . **(قوله وأكف)** أصله أكفف نقلت ضمة الفاء الأولى وأدغمت . **(قوله وأدل وأظب)** أصلهما أدلو وأظبى فقلبت ضمة اللام والباء كسرة والواو ياء وحذفت الياء الأصلية فى أظبى والمنقلبة فى أدلو على حد الحذف فى قاض وغاز وقالوا فى أمة بفتح الهمزة والميم آم بهمزة فألف فميم مكسورة منونة وأصل أمة أموة فهو على وزن فعل لأن الهاء فى تقدير الانفصال فإذا جمع على أفعل كان أصله أأمو بهمزة ساكنة بعد مفتوحة فأبدلت الثانية مدا كما فى آثر ثم فعل به ما فعل بأدل . فارضى ملخصا .

(قوله فلغلبة الاسمية) فى هذا الجواب دون أن يقول بشذوذه إشارة إلى أن كل وصف غلبت

أفعل ، وشذ قياساً قولهم أعين ، وقياساً وسماعا قوله :

[١٢٢٨] * لكُلِّ دَهْرٍ قد لبستُ أثْوُبا *

وقوله :

[١٢٢٩] * كأنهمْ أسيُفٌ بيضٌ يَمانِيةٌ *

والثانى : ما كان رباعياً بأربعة شروط : أن يكون اسما ، وأن يكون قبل آخره مدة ، وأن يكون مؤنثا ، وأن يكون بلا علامة . وقد أشار إلى بقية هذه الشروط بقوله : **(إنْ كانَ)** أى الاسم الرباعى **(كالعَنَاقِ والذِّراعِ فى * مَدٌّ وتأنيثٍ وعَدِّ الأحرُفِ)** فشمل ذلك نحو : عناق وذراع وعقاب ويمين ، فيقال فيها أعنق وأذرع وأعقب وأيمن ، فإن كان الرباعى صفة نحو شجاع ، أو بلا مدة نحو خنصر ، أو مذكرا نحو حمار ، أو بعلامة التأنيث نحو سحابة لم يجمع على أفعل . وندر من المذكر طحال وأطحل ، وغراب وأغرب ، وعتاد وأعتد ، وجنين وأجنن ، وأنبوب وأنبب ونحوها .

(تنبيهات): **الأول** : ما ذكرته من الشروط وغيرها مأخوذ من كلامه ، ففهم من تمثيله بالعناق والذراع أن حركة الأول لا يشترط أن تكون فتحة ولا غيرها لتمثيله بالمفتوح والمكسور ، وفهم من إطلاقه قوله فى مدّ أن الألف وغيرها من أحرف المد فى ذلك سواء . وفهم الشرط الرابع وهو التعرى من العلامة من قوله وعد الأحرف ، إذ

عليه الاسمية اطرد فيه هذا الجمع . سم . **(قوله وشذ قياسا)** أى لا استعمالا لكثرته استعمالا ومنه فى القرآن : (وأعينهم تفيض من الدمع) (وتلذ الأعين) . **(قوله كالعناق)** بفتح العين المهملة وهى أنثى المعز . **(قوله وعقاب)** بضم العين المهملة . **(قوله فيقال فيها)** أى فى جمعها . **(قوله طحال)** بكسر الطاء . **(قوله وعتاد)** بعين مهملة ففوقية آخره دال مهملة كسحاب العدة بضم العين كما فى القاموس . **(قوله وأنبوب)** بضم الهمزة وهو من القصبة والرمح كعبهما اهـ دمامينى ونظر فى التمثيل به بأنه خماسى والكلام فى الرباعى . **(قوله ونحوها)** كشهاب وأشهب . **(قوله وغيرها)** أى كإطلاق حركة الأول وإطلاق المد .

[١٢٢٨] قاله معروف بن عبد الرحمن ، وقيل حميد بن ثور ـ من قصيدة مرجزة ـ والشاهد فى أثوبا ، فإنه جمع ثوب وهو شاذ ، والقياس : أثواب أو ثياب ، وأراد بالدهر : الزمان المؤبد .

[١٢٢٩] تمامه :

* عضبٌ مَضارِبُها بَاقٍ بها الأُثُـرُ *

هو من البسيط . والشاهد فى أسيف ، فإنه جمع سيف وهو شاذ ، والقياس : سيوف وأسياف . والبيض ـ بكسر الباء ـ جمع أبيض . ويمانية : نسبة إلى يمان . وعضب : قاطع . والمضارب : جمع مضرب السيف ، وهو نحو من شبر من طرفه . والأثر ـ بضم الهمزة والثاء المثلثة ـ وهو أثر الجرح يبقى بعد البرء . ومنهم من يحمل هذا على الفرند وهو وشيه وجوهره ، وهو مرفوع بباق .

لولا غرض التنبيه على ذلك لم تكن له فائدة لأنه صرح أوّلا بالرباعى . **الثانى** : مما حفظ فيه أفعل من الأسماء فَعَل نحو : جبل وأجبل ، وفعُل نحو : ضبع وأضبع ، وفُعْل نحو : قفل وأقفل ، وفُعُل نحو : قرط وأقرط ، وفِعَل نحو : ضلع وأضلع ، وفَعَلة نحو : أكمة وآكم ، وفِعْله نحو : نعمة وأنعم ، وفى فِعْل مطلقا أى اسما وصفة نحو : ذئب وأذؤب ، وجلف وأجلف فلا يقاس عليها . ولم يسمع فى فعل بكسر الفاء والعين ، ولا فى فعل بضم الفاء وفتح العين إلا قولهم رُبَع وأربع . **الثالث** : ليس التأنيث مصححا لاطراد أفعل فى فعل نحو قدم خلافا ليونس ، ولا فى فِعْل نحو قدر ، ولا فى فِعَل نحو ضلع ، ولا ما قبله نحو : قدم وضبع وغول وعنق خلافا للفراء **(وغيرُ ما أفعُل فيه مُطَّرِدْ * مِنَ الثُّلاَثِى آسماً بأفعالٍ يَرِدْ)** يعنى أن أفعالا يطرد فى جمع اسم ثلاثى لم يطرد فيه أفعل ، وهو فعل الصحيح العين ، فاندرج فى ذلك فعل المعتل العين نحو : باب وثوب وسيف ، وغير فعل من أوزان الثلاثى وهو فِعْل نحو : حزب وأحزاب ، وفُعل نحو : صلب وأصلاب ، وفَعَل

(قوله نحو قرط وأقرط) صوابه نحو عنق وأعنق لأن القرط ساكن الراء لا مضمومها . اهـ شنوانى . **(قوله نحو ضلع)** بكسر الضاد المعجمة وفتح اللام وقد تسكن اللام وهى مؤنثة . كذا فى القاموس . **(قوله نحو أكمة)** هى ما ارتفع من الأرض . وآكم بمد الهمزة وأصله أأكم بهمزتين ثانيتهما ساكنة فقلبت ألفا . **(قوله وفى فعل مطلقا)** أى وحفظ فى فعل وخالف الشارح الأسلوب فلم يقل وفعل بالرفع عطفا على فعل فى قوله من الأسماء فعل تنبيها على رجوع قوله مطلقا إلى فعل فقط . **(قوله إلا قولهم ربع وأربع)** راجع للثانى والربع بضم الراء وفتح الموحدة الفصيل ينتج فى الربيع كما فى القاموس . **(قوله نحو قدر)** بكسر القاف وسكون الدال المهملة . **(قوله ولا ما قبله)** أى ما قبل فعل بكسر ففتح أى ما ذكر قبله فى التنبيه الثانى وهو أربعة أوزان أشار إليها بالتمثيل حيث قال نحو قدم إلخ . **(قوله خلافا للفراء)** راجع للأوزان الستة . **(قوله وغير)** مبتدأ وفيه متعلق بمطرد ومن الثلاثى بيان لغير مشوب بتبعيض فهو حال منه على مذهب سيبويه أو حال من ضمير غير المستتر فى يرد وأما جعله بيانا لما حالا منها كما اختاره شيخنا وجزم به البعض ففيه نظر أما أولا فلأنه ليس المقصود هنا بيان ما اطرد فيه أفعل لأنه تقدم بل بيان غيره لأنه المتكلم عليه هنا وأما ثانيا فلأن ما اطرد فيه أفعل ليس الثلاثى فقط كما علم سابقا فتدبر واسما حال من غير أو ضميره أو من الثلاثى وبأفعال متعلق بيرد ويرد خبر غير .

(قوله وهو فعل الصحيح العين) فيه حزازة لأن الضمير راجع إلى الاسم الثلاثة الذى اطرد فيه أفعل وهو غير مذكور فى عبارته وإن أرجع إلى قول المصنف ما أفعل فيه مطرد لزم تفكيك عبارة الشارح ولو قال وهو غير فعل الصحيح العين بارجاع الضمير إلى الاسم الثلاثى الذى لم يطرد فيه أفعل لكان أولى . **(قوله فاندرج فى ذلك)** أى فى غير ما أفعل فيه مطرد . **(قوله نحو باب إلخ)** ونحو يوم فجمعه أيام وأصله أيوام قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون . **(قوله وغير فعل)** معطوف على فعل . وحاصل ما ذكره تسعة أوزان وعدها فى التوضيح ثمانية بإسقاط فعل بضم ففتح

نحو : جمل وأجمال ، وفَعْل نحو : وعل وأوعال ، وفَعُل نحو : عضد وأعضاد ، وفُعُل نحو : عنق وأعناق ، وفُعَل نحو : رطب وأرطاب ، وفِعِل نحو : ابل وآبال ، وفِعَل نحو : ضلع وأضلاع . واحترز بقوله اسما من الوصف فإنه لا يجمع على أفعال إلا ما شذ مما سيأتى التنبيه عليه .

(تنبيهات): **الأول** : جعل فى التسهيل أفعالا قليلا فى فعل للمعتل العين نحو : باب ومال ، ونادرا فى فعل نحو : رطب وربع ، ولازما فى فعل نحو إبل وغالبا فى الباقى . **الثانى** : لا يؤخذ من كلامه هنا حكم جمع فعل الصحيح العين على أفعال ، وقد سمع منه قوله :

[١٢٣٠] **مَاذا تَقولُ لِأَفْرَاخٍ بِذِى مَرَخٍ ... زُغْبِ الحَوَاصِلِ لاَ مَاءٌ ولا شَجَرُ**

وقوله :

تبعا لما فى التسهيل من أن جمعه على أفعال شاذ كما سيأتى . **(قوله نحو صلب)** بضم الصاد المهملة كل ظهر له فقار . والغليظ الشديد كذا فى المصباح . **(قوله نحو وعل)** بفتح الواو وكسر العين المهملة وهو التيس الجبلى . **(قوله رطب)** فى كلام شيخنا فيما يأتى ما نصه : رطب عند سيبويه اسم جنس لأنه يختم بالتاء فى المفرد تقول رطبة ا هـ وتعليله منقوض بوجوده فى الجمع ومفرده نحو تخمة وتخم فالأولى التعليل بتذكير ضمير رطب فافهم . **(قوله من الوصف)** كضخم وحسن وقوله فإنه لا يجمع على أفعال بل نحو هذين الوصفين يجمع على فعل بكسر الفاء كما سيذكره المصنف بقوله :

*** فعـــل وفعلـــة فعـــال لهمـــا ***

قال الشارح : اسمين كانا أو وصفين . **(قوله مما سيأتى التنبيه عليه)** أى فى التنبيه الثالث . **(قوله ونادرا)** أى شاذا فى فعل نحو رطب وربع . قال شيخنا : يمكن أن يستثنى من كلام المصنف بدليل قوله الآتى :

*** وغالبـــا أغناهـــم فعـــلان ***

فى فعل . قال الشارح هناك وأشار بقوله غالبا إلى ما شذ من ذلك نحو رطب وأرطاب ا هـ وفيه أن مقابل الغالب قليل لا شاذ فتأمل . **(قوله لا يؤخذ من كلامه هنا)** أى صريحا وإلا فيؤخذ بمفهوم المخالفة أنه ممنوع . **(قوله ماذا تقول إلخ)** الخطاب لعمر ابن الخطاب وكان قد سجن الشاعر الذى هو الحطيئة وأراد بالأفراخ الأولاد . وذو مرخ بميم وراء مفتوحتين وخاء معجمة واد كثير الشجر . وزغب الحواصل بضم الزاى وسكون الغين المعجمة جمع زغباء كحمر وحمراء من الزغب بالتحريك وهو أول ما ينبت من الريش والشعر . والحواصل جمع حوصلة الطير وقوله لا ماء أى لا ماء هناك

[١٢٣٠] قاله الحطيئة ـ من قصيدة من البسيط . وماذا : مبتدأ وخبر . والخطاب فى تقول لعمر رضى الله عنه ، وكان قد سجنه . وأراد بالأفراخ : الأولاد ، وفيه الشاهد ، فإنه جمع فرخ وهو شاذ ، لأن القياس : فراخ أو أفرخ . وذو مرخ : واد باليمامة ، وهو أيضا واد كثير الشجر ، قريب من فدك ، بفتح الميم والراء وبالخاء المعجمة . وزغب الحواصل ـ بضم الزاى المعجمة وسكون الغين المعجمة ـ من الزغب وهو الشعيرات الصفر على ريش الفرخ . ويروى : حمر الحواصل ، جمع حوصلة الطير . قوله لا ماء ، أى لا ماء هناك ولا شجر .

[١٢٣١] وُجِدْتَ إِذَا اصْطَلَحُوا خَيْرَهُمْ وزَنْدُكَ أَثْقَبُ أَزْنَادِهَا

فجمع فرخ على أفراخ وزند على أزناد ، ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس وعليه مشى في التسهيل . وذهب الفراء إلى أنه ينقاس فيما فاؤه همزة نحو ألف أو واو نحو وهم . وظاهر كلامه في شرح الكافية موافقته على الثاني فإنه قال إن أفعالا أكثر من أفعل في فعل الذي فاؤه واو كوقت وأوقات ، ووصف وأوصاف ، ووقف وأوقاف ، ووكروا أوكار ، ووعر وأوعار ، ووغد وأوغاد ، ووهم وأوهام ، فاستثقلوا ضم عين أفعل بعد الواو فعدلوا إلى أفعال كما عدلوا إليه فيما عينه معتلة ، وكما شذ في المعتل أعين وأثوب كذلك شذ فيما فاؤه واو ، وأوجه . هذا لفظه بحروفه .

ثم قال إن المضاف من فعل كالذى فاؤه واو في أن أفعالا في جمعه أكثر من أفعل كعم وأعمام ، وجدّ وأجداد ، ورب وأرباب ، وبر وأبرار ، وشت وأشتات ، وفن وأفنان ، وفذ وأفذاذ هذا أيضا لفظه . **الثالث** : مما حفظ فيه أفعال فعيل بمعنى فاعل نحو :

ولا شجر . قاله العينى إلا تفسير الزغب بما مر فعبد القادر وإلا قولى جمع زغباء كحمر وحمراء وبما ذكر يعلم فساد جعل البعض تباعا لعبد القادر الزغب بالضم فالسكون جمع زغب بالتحريك وفى قول العينى وغيره أى لا ماء هناك ولا شجر منافاة لتفسير ذى مرخ بواد كثير الشجر فتأمل .

(قوله وزندك) بفتح الزاى وسكون النون وهو العود الأعلى الذى يقدح به النار . والزندة بالهاء العود الأسفل . كذا فى العينى والتصريح . **(قوله فجمع فرخ إلخ)** والقياس فيهما أفرخ وفراخ وأزند وزناد . **(قوله أكثر من أفعل إلخ)** يقتضى أن أفعل فى واوى الفاء كثير وهو مناف لقوله آخرا شذ فيما فاؤه واو أوجه ولعل هذا هو الحامل للشارح على قوله هذا لفظه بحروفه وأما جواب شيخنا عن التنافى بأن أكثر بمعنى كثير فينافيه اقترانه بمن وأما جواب البعض عنه بأن معنى أكثر من أفعل أكثر بالنسبة إليه فغير دافع . **(قوله ووعر)** كصعب وزنا ومعنى . مصباح . **(قوله ووغد)** بغين معجمة ساكنة وهو الدنىء الذى يخدم بطعام بطنه . **(قوله كما عدلوا إليه فيما عينه معتلة)** لثقل الضمة على حرف العلة . **(قوله أوجه)** أى وكان من القياس جمعه على أفعال لكن المسموع كثيرا وجوه وأوجه فالذى يقتضيه صنيعه أن القياس يقتضى جمع وجه على أفعال لا أن جمعه على أفعال واقع فى استعمالهم حتى يرد اعتراض البعض تبعا لشيخنا بأنه لم يسمع أو جاه فتأمل . **(قوله وفذ)** بفاء وذال معجمة الواحد وجاء القوم فذاذا بالضم مع التخفيف والتشديد وأفذاذا أى فرادى . مصباح .

[١٢٣١] هو من المتقارب . ووجدت : مجهول . وخيرهم : مفعول ثان . والواو فى وزندك : للحال ، والزند ـ بفتح الزاى المعجمة وسكون النون ـ وهو العدد الذى يقدح به النار ، وهو العود الأعلى ، والزندة هى السفلى . والشاهد فى ازنادها فإنه جمع زند ، والقياس فيه زناد ، لأن فعلا ـ بالتسكين ـ يجمع على فعال ـ بكسر الفاء ـ وقد جمع على أفعال تشبيها بفعل ـ بفتح العين ـ فافهم .

شهيد وأشهاد ، وفاعل نحو : جاهل وأجهال ، وفعال نحو : جبان وأجبان ، وفعول نحو : عدوّ وأعداء ، وفعلة نحو : هضبة وأهضاب ، وفعلة نحو : نضوة وأنضاء ، وفُعلة نحو : بركة وأبراك ، والبركة طائر من طير الماء ، وفَعِلة نحو : نمرة وأنمار ، وقالوا أيضا جلف وأجلاف ، وحرو أحرار ، وقماط وأقماط ، وغثاء وأغثاء ، وأغيد وأغياد ، وخريدة وأخراد ، ووأد وأوآد ، وذُوطة وأذواط ــ لضرب من العناكب تلسع ــ وقالوا أيضا أموات لجمع ميت وميتة ، وكل ذلك شاذ لا يقاس عليه **(وغالباً أغناهُمْ فِعْلاَنُ * فى فُعَلٍ كقَوْلهم صِرْدَانُ)** أى أن الغالب فى فعل بضم الفاء وفتح العين أن يجمع على فعلان بكسر الفاء كقولهم فى صرد صردان وفى جرذ جرذان وفى نغر نغران ، وأشار بقوله غالباً إلى ما شذ من ذلك نحو : رطب وأرطاب .

(تنبيه): نص فى غير هذا الكتاب على أن فعلان مطرد فى فعل وكلامه هنا غير موف بذلك **(فى آسْمٍ مُذكَّرٍ رُباعىٍّ بمَدّ * ثالِثٍ آفْعِلَةٌ عنهُمُ آطَّرَدْ)** أفعلة مبتدأ ،

(قوله نحو هضبة) بضاد معجمة ساكنة فموحدة الجبل المنبسط على وجه الأرض . والأكمة القليلة النبات والمطر وجمعها هضاب . مصباح . **(قوله نحو نضوة)** بكسر النون وسكون الضاد المعجمة المهزيلة من النوق . زكريا . **(قوله نحو بركة)** بضم الموحدة وسكون الراء . **(قوله نحو نمرة)** بفتح النون وكسر الميم نوع من البسط . **(قوله وقالوا)** أى شذوذا ووجه الشذوذ فى جلف وحر أنهما وصفان . **(قوله وقماط)** قال فى المصباح : القماط خرقة عريضة يشد بها الصغير وجمعه قمط مثل كتاب وكتب وقمط الصغير بالقماط قمطا من باب قتل ثم أطلق على الحبل فقيل قميط الأسير قمطا من باب قتل إذا شد يديه ورجليه بالحبل ا هـ . **(قوله وغثاء)** بغين معجمة مضمومة فثاء مثلثة الهالك من ورق شجر يخالط زبد السيل . **(قوله وأغيد)** قال فى الصحاح : الغيد النعومة ثم قال : والأغيد الوسنان المائل العنق .

(قوله وخريدة) بفتح الخاء المعجمة المرأة الحسنة وذات الحياء والعذراء واللؤلؤة التى لم تثقب . **(قوله وذوطة)** قال الدماميني : بذال معجمة مضمومة فواو ساكنة فطاء مهملة عنكبوت صفراء الظهر ا هـ ومقتضى صنيع القاموس أنه بفتح الذال وسكون الواو فقول البعض بكسر الذال المعجمة وفتح الواو غير موافق لواحد من الضبطين . **(قوله أغناهم فعلان إلخ)** ذكر هذا الجمع هنا مع أنه جمع كثرة لأنه لما كان هو المطرد فى هذا الوزن دون أفعال استدرك به على قوله وغير ما أفعل إلخ . **(قوله فى فعل)** قال شيخنا : والبعض هل يشمل نحو عمر وأدد فيجمعان على عمران وإدان وأقول : صرح الدماميني وابن عقيل على التسهيل بجمع أدد على إدان كما يجمع صرد على صردان . **(قوله فى صرد)** بالصاد المهملة والراء طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير قيل وهو أول طير صام لله تعالى . **(قوله وفى جرذ)** بالجيم والراء والذال المعجمة قال الجوهرى : ضرب من الفأر . **(قوله وفى نغر)** بالنون والغين المعجمة والراء جمع نغرة . قال الجوهرى : كهمزة وهو طير كالعصافير حمر المناقير . ا هـ تصريح وقال زكريا هو العصفور . **(قوله وكلامه هنا غير موف بذلك)** فيه أن معنى غلبة وزن جمع فى وزن مفرد

واطرد خبره ، وفى اسم وعنهم يتعلقان باطرد ، وبمدّ فى موضع جر صفة لاسم ، وثالث صفة لمدّ : يعنى أن أفعلة يطرد فى جمع اسم مذكر رباعى بمدّ قبل آخره نحو : طعام وأطعمة ورغيف وأرغفة وعمود وأعمدة . واحترز بالاسم من الصفة ، وبالمذكر من المؤنث ، وبالرباعى من الثلاثى ، وبالمد الثالث من العارى عنه : فلا يجمع شىء من ذلك على أفعلة إلا ما شذ من قولهم شحيح وأشحة ، وهو صفة ، وعقاب وأعقبة ، وهو مؤنث ، وقدح وأقدحة ، وهو ثلاثى ، وجائز وأجوزة ، وليس مده ثالثا ، والجائز الخشبة الممدودة فى أعلى السقف . ومما شذ من ذلك مما لم يستكمل الشروط فيحفظ ولا يقاس عليه قولهم : نجد وأنجدة ، وصلب وأصلبة ، وباب وأبوبة ، ورمضان وأرمضة ، وعَيِّل وأعولة ، وجِزة وأجزة ، ونضيضة وأنضة ، وقنّ وأقنة ، وخال وأخولة ، وقفا وأقفية ، والجزة صوف شاة مجزوزة ، والنضيضة المطرة القليلة **(وَالْزَمْهُ)** أى الجمع على أفعلة **(فى فَعالٍ)** بالفتح **(أوْ فِعالٍ)** بالكسر **(مُصاحِبَى تَضْعِيفٍ أوْ إعلالٍ)** فالأول نحو : بَتات وأبتة وزمام وأزمة ، والثانى نحو قباء وأقبية وإناء وآنية ، وشذ من الأول عنان وعنن وحجاج وحجج . ومن الثانى قولهم فى جمع سماء بمعنى المطر سُمِىّ وسمع أيضاً أسمية على القياس ، وسيأتى تقيد

كونه أكثر فيه من غيره وأكثريته فيه دليل اطراده فيه فتعليل البعض كلام الشارح بأن الإغناء فى الغالب لا يستلزم الاطراد ممنوع .

(قوله وثالث صفة لمد) غير متعين بل يصح أن يكون مضافا إليه . **(قوله وبالمد الثالث)** كذا فى نسخ وهو الموافق لما قدمه من كون ثالث صفة لمد وفى نسخ وبمد الثالث وهى مخالفة لما قدمه وكذا ما فى نسخ وبالمد للثالث ولعل نكتة المخالفة الإشارة إلى جواز كون التركيب إضافيا . **(قوله شحيح)** وقياس جمعه أشحاء وشحاح . **(قوله وعقاب)** وقياس جمعه أعقب وعقبان . **(قوله قدح)** بكسر القاف وسكون الدال المهملة وهو السهم قبل أن يراش وقياس جمعه قداح وأقداح . **(قوله وجائز)** بجيم أوله وزاى آخره . **(قوله نجد)** بفتح النون وسكون الجيم وهو ما ارتفع من الأرض . **(قوله وعيل)** بفتح العين المهملة وتشديد التحتية المكسورة واحد العيال وقياس جمعه عيايل .

(قوله وجزة) بكسر الجيم . **(قوله ونضيضة)** بنون مفتوحة وضادين معجمتين ووجه شذوذ جمعه على أنضة زيادته على أربعة أحرف . تصريح . **(قوله فالأول)** وهو المضاعف ومضاعف الثلاثى ما كان عينه ولامه من جنس واحد . تصريح . **(قوله بتات)** بموحدة مفتوحة ففوقيتين متاع البيت . **(قوله وأبتة)** أصله أبتتة فالتقى مثلان فنقلت حركة أولهما إلى الساكن قبله ثم أدغم أحد المثلين فى الآخر وكذا يقال فى أزمة ونحوه . **(قوله والثانى)** وهو معتل اللام بأن تكون لامه ياء أو واوا . **(قوله عنان)** بكسر العين المهملة ما يقاد به الفرس وبفتحها السحاب كما فى المصباح والمراد هنا المكسور كما يؤخذ من قول الدمامينى فى مبحث فعل بفتحتين . وندر عنن جمع عنان بالكسر . ووطط جمع وطاط بفتح الواو . **(قوله وحجاج)** بفتح الحاء وكسرها وجيمين العظم الذى ينبت عليه الحاجب ذكر ذلك الجوهرى وزكريا . **(قوله بمعنى المطر)** أى ليكون مذكرا . **(قوله سمى)** بضم السين وكسر الميم وتشديد

كلامه هنا بما ذكرته فى قوله : ما لم يضاعف فى الأعم ذو الألف **(فُعْلٌ)** بضم الفاء وسكون العين جمع كثرة ، وهو على قسمين : قياسى وسماعى : فالقياسى ما كان جمعا **(لِنحوِ أحْمرٍ وحَمْرَا)** وصفين متقابلين فتقول فيهما حمر ، أو لأفعل وفعلاء وصفين منفردين لمانع فى الخلقة نحو : أكمر للعظيم الكمرة ، وآدر ورتقاء وعفلاء : فتقول فيها كمر وأدر ورتق وعفل ، فإن كانا منفردين لمانع فى الاستعمال خاصة نحو ـ رجل آلى وامرأة عجزاء ، إذ لم يقولوا رجل أعجز ولا امرأة ألياء فى أشهر اللغات ـ ففى اطراد فعل حينئذ خلاف : نص فى شرح الكافية على اطراده وتبعه الشارح ، ونص فى التسهيل على أن فعلا فيه

التحتية كما ضبطه الشارح بخطه أصله سموى فعل به ما تقدم فى الصفى . واعلم أن نحو : سبيل وطريق ولسان وسلاح مما يذكر ويؤنث فإن اعتبر التذكير قيل فى جمع القلة أسبلة وأطرقة وألسنة وأسلحة وإن اعتبر التأنيث قيل فى جمع القلة أسبل وأطرق وألسن وأسلح والبعير يقع على الذكر والأنثى سمع صرعتنى بعيرى فيقال على الأول أبعرة وعلى الثانى أبعر . فارضى .

(قوله وسيأتى تقييد كلامه هنا بما ذكرته فى قوله إلخ) فهم شيخنا وتبعه البعض أن مراده بما ذكره فيما يأتى اطراد جمع فعيل وفعول المضاعفين كسرير وذلول على فعل بضمتين لا على أفعلة ثم اعترض بأنه لا حاجة إلى هذا التقييد لا غناء كلام المصنف هنا عنه لأنه قال فى فعال أو فعال فكلامه ليس إلا فيما مدته ألف فيخرج المضاعف الذى مدته ياء أو واو ويمكن أن يكون مراده بما ذكره هناك جمع عنان على عنن وحجاج على حجج ووطاط عى وطط شذوذا يعنى أن ما ذكره المصنف هنا من لزوم أفعلة فى فعال أو فعال المضاعفين ليس على إطلاقه بل مقيد بغير هذه الثلاثة لورود جمعها على فعل بضمتين شذوذا كما يؤخذ من قول المصنف بعد ما لم يضاعف فى الأعم ذو الألف . **(قوله لنحو أحمر)** قال ابن هشام : يستثنى منه أجمع وأكتع وأبتع وأبصع فإنهم التزموا فى جمعها جمع السلامة ولا يجيزون تكسيرها و لم يستثنها المصنف لقلتها . سيوطى . **(قوله وصفين متقابلين)** أى أحدهما للمذكر والآخر للمؤنث . **(قوله وصفين منفردين)** بأن يكون للمذكر أفعل وليس للمؤنث فعلاء أو بالعكس . **(قوله لمانع فى الخلقة)** بأن تكون خلقة المذكر أو المؤنثة غير قابلة للوصف . **(قوله للعظيم الكمرة)** بفتح الكاف وسكون الميم وهى حشفة الذكر .

(قوله وآدر) بفتح الهمزة الممدودة والدال المهملة لعظيم الأدرة بضم الهمزة وسكون الدال وهى الخصية المنتفخة . **(قوله ورتقاء)** براء ففوقية فقاف من الرتق بالتحريك وهو انسداد الفرج باللحم . **(قوله وعفلاء)** بعين مهملة ففاء من العفل بفتح العين والفاء وهو شيء يجتمع فى قبل المرأة يشبه الأدرة للرجل . تصريح . **(قوله آلى)** بهمزة ممدودة ثم ألف بعد اللام أى كبير الألية والأصل أألى بهمزتين ثانيتهما ساكنة وتحتية بعد اللام فقلبت الهمزة الثانية ألفا وكذا التحتية لتحركها وانفتاح ما قبلها . **(قوله عجزاء)** بالجيم والزاى أى كبيرة العجز . **(قوله فى أشهر اللغات)** وحكى امرأة ألياء ورجل أعجز فعلى هذا يقال رجال ألى ونساء ألى ورجال عجز ونساء عجز . تصريح . **(قوله يوافق الأول)** قال

محفوظ ، وإطلاقه هنا يوافق الأول .

(تنبيهات): **الأول** : يجب كسر فاء هذا الجمع فيا عينه ياء نحو بيض لما سيذكر في التصريف . **الثاني** : يجوز في الشعر ضم عينه بثلاثة شروط : صحة عينه وصحة لامه وعدم التضعيف كقوله :

[١٢٣٢] * وَأَنْكَرَتْنِى ذَوَاتُ الأَعْيُنِ النُّجُلِ *

وهو كثير ، فإن اعتلت عينه نحو : بيض وسود ، أو لامه نحو : عمى وعشو ، أو كان مضاعفاً نحو : غرّ جمع أغرّ ، لم يجز الضم . **الثالث** : من قسم السماعى من هذا الجمع قولهم : بدنة وبدن ، وأسد وأسد ، وسقف سقف ، وثنى وثنى ، وعفو وعفو ، ونموم ونمّ ، وعَميمة وعم ، وبازل وبزل ، وعائذ وعوّذ ، وحاج وحج ، وأظل

المرادى : فإن خص كلامه بالمتقابلين أخذا من المثال لم يستقم لخروج المنفردين لمانع فى الخلقة فتعين التعميم ا هـ قال سم : وما ادعاه من عد الاستقامة ممنوع لأنه إذا خص كلامه بالمتقابلين كان فى المفهوم تفصيل وذلك جائز ا هـ لكن لا يخفى أن عدم التخصيص أولى . **(قوله ذوات الأعين النجل)** بنون وجيم جمع نجلاء وهى العين الواسعة .

(قوله وثنى) بكسر المثلثة وفتح النون مع القصر . كذا فى التصريح والفارضى ثم حكى الفارضى قولا بأنه بتشديد الياء التحتية كصبى والذى فى الدمامينى أنه بضم المثلثة وكسرها مع إسكان النون فيهما وسيذكر الشارح أنه الثانى فى السيادة . **(قوله وعميمة)** بعين مهملة مفتوحة . **(قوله وبازل)** بموحدة ثم زاى يقال بعير بازل وناقة بازل إذا انشق نابهما وذلك فى السنة التاسعة وربما كان فى الثامنة وقوله وبزل فى القاموس أن بازلا تجمع على بزل ككتب يعنى بضمتين وهذا يضعف ما قاله الشارح من جمع بازل على بزل بسكون الزاى لجواز أن يكون سكونها للتخفيف والأصل الضم كسكون كتب ورسل ونحوهما كذا قال شيخنا والبعض لكن قول الصحاح يجمع حاج على حج مثل بازل وبزل وعائذ وعوذ يؤيد كلام الشارح . **(قوله وعائذ)** بالذال المعجمة . **(قوله وحاج)** بحاء مهملة وجيم مشددة من حج الكعبة .

(قوله وأظل) بفتح الهمزة والظاء المعجمة وتشديد اللام ولا وجه لما نقله شيخنا عن الشارح وأقره من ضبط اللام بقلمه بالفتح إلا أن يدعى أنه فى الأصل وصف فيمنع من الصرف للوصف فى الأصل ووزن الفعل . **(قوله ونقوق)** بنون وقافين على وزن صبور . **(قوله وثيرة)** وأصله ثورة

[١٢٣٢] هو من البسيط وصدره :

* طَوَى الجَدِيدَانِ مَا قَدْ كُنْتُ أَنْشُرُهُ *

والجديدان : الليل والنهار . وذوات الأعين : فاعل أنكرتنى . والنجل ـ بضم النون ـ جمع نجلاء ، من النجل ، وهو سعة شق العين ، والرجل أنجل ، والعين نجلاء . والشاهد ، حيث حرك الجيم للضرورة ، والقياس تسكينها .

وظل ، ونقوق ونق ـ والنقوق الضفدعة الصياحة ـ والنموم النمام ، والعميمة النخلة الطويلة ، والأظل باطن القدم ، والعائذ الناقة القريبة العهد بالنتاج ـ **(وفِعلَةٌ جمعاً بِنقلٍ يُدْرَى)** فعلة مبتدأ خبره يدرى ، وجمعا مفعول ثان بيدرى : أى من جموع القلة فعلة كما عرفت ، ولم يطرد فى شيء من الأبنية بل محفوظ فى ستة أوزان : فَعِيل نحو : صبى وصبية ، وفَعَل نحو : فتى وفتية ، وفَعْل نحو : شيخ وشيخة ، وثور وثيرة ، وفُعَال نحو : غلام وغلمة ، وفَعَال نحو : غزال وغزلة ، وفَعِل نحو : ثنى وثنية ـ والثنى هو الثانى فى السيادة ـ ومرجع ذلك كله النقل لا القياس كما أشار إليه بقوله : بنقل يدرى .

(تنبيهان)*: **الأول** : فائدة قوله جمعا التعريض بقول ابن السراج المنبه عليه أول الباب ولذلك لم يقل مثل هذا فى غيره من جموع القلة إذ لا خلاف فيها . **الثانى** : لو قدم قوله : وفعلة جمعا بنقل يدرى ، على قوله : فعل لنحو أحمر وحمرا لكان أنسب لتوالى جموع القلة **(وفُعُلٌ لِاسْمٍ رُباعِىٍّ بمَدْ * قَدْ زِيدَ قبلَ لامٍ اَعْلالاً فقَدْ . ما لَمْ يُضَاعَفْ فى الأعَمِّ ذُو الألِف)** أى من أمثلة جمع الكثرة فُعُل بضمتين وهو يطرد فى اسم رباعى بمدة قبل لامه صحيح اللام ، وهو المراد بقوله اعلالا فقد ، فإعلالا مفعول مقدم ، فإن كانت مدته ياء أو واوا لم يشترط فيه غير الشروط المذكورة ، نحو : قضيب وقضب وعمود وعمد ، وإن كانت ألفا اشترط فيه مع ذلك أن لا يكون مضاعفا ، نحو : قذال وقذل وحمار وحمر . واحترز بالاسم عن الصفة فإنها لا تجمع على فعل ، وشذ فى وصف على فَعَال نحو : صناع وصنع ، وفِعَال نحو : ناقة كناز ونوق كنز . وحكى ابن سيدة أن من العرب من يقول نوق كناز بلفظ الافراد فيكون من باب دلاص ، وقد سبق الكلام عليه أوّل الباب ، وعلى فعيل نحو : نذير ونذر ، ويرد عليه فعول لا بمعنى مفعول نحو : صبور وغفور فإنه يطرد فيه فُعُل نحو : صبر وغفر وسيأتى التنبيه عليه .

قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها . **(قوله الثانى فى السيادة)** كالوزير بالنسبة للسلطان . **(قوله التعريض بقول ابن السراج)** أنه اسم جمع وقد حصل التعريض بقوله فى النظم أول الباب جموع قلة فكأنه خشى هنا الغفلة عن ذلك . سم . **(قوله المنبه عليه)** يحتمل منا وهو ظاهر ويحتمل من المصنف فالمراد المنبه عليه تعريضا ولا يخفى بعده . **(قوله من جموع القلة)** يفهم منه أنه قال مثل ذلك فى بعض جموع الكثرة وهو كذلك كقوله : وفعل جمعا لفعلة عرف . **(قوله لاسم رباعى)** مذكرا كان أو مؤنثا . **(قوله بمد)** الباء للمصاحبة وجملة قد زيد قبل لام نعت لمد وجملة اعلالا فقد نعت للام . **(قوله فى الأعم)** أى فى الاستعمال الغالب المطرد .

(قوله نحو قضيب إلخ) من هنا وما تقدم يعلم أن نحو قضيب وعمود وحمار يطرد فى جمعه كل من فعل وأفعلة . **(قوله نحو قذال)** للمذكر وهو بفتح القاف والذال المعجمة جماع مؤخر الرأس . ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية . تصريح . **(قوله نحو صناع)** بفتح الصاد المهملة المرأة المتقنة

واحترز بالرباعي من غيره نحو : نار وفيل وسور ، ونحو : قنطار وقطمير وعصفور فإنه لا يجمع على فعل شيء منها . واحترز بالمدّ عن الخالي منه فإنه لا يجمع على فعل ، وشذ نمرة ونمر ، وبكونه قبل اللام من نحو : دانق وعيسى وموسى فلا يجمع على فعل ، وبصحة اللام عن المعتلها نحو : سقاء وكساء فإنه لا يجمع على فعل ، وبعدم التضعيف في ذي الألف عن نحو : بتات وزمام فإن قياسه أفعلة كما مر ، وشذ عنان وعنن وحجاج وحجج ووطاط ووطط كما أشار إليه بقوله في الأعم ، وفهم من تخصيص ذلك بذي الألف أن المضاعف من ذي الياء نحو : سرير وذي الواو نحو ذلول يجمع على فعل نحو سرر وذلل .

(تنبيهات): **الأول** : لا فرق في الاسم الرباعي الجامع للشروط بين أن يكون مذكرا كما مثل أو مؤنثا مثل : أتان وأتن وقلوص وقلص وكلاهما يطرد فيه فعل . **الثاني** : ما مدته ألف على ثلاثة أقسام : مفتوح الأول ومكسوره ومضمومه . أما الأول والثاني : ففعل فيهما مطرد وتقدم تمثيلهما . وأما الثالث فظاهر إطلاقه هنا اطراد فعل فيه ، وبه صرّح في شرح الكافية فإنه مثل بقراد وقرد وكراع وكرع في المطرد وتبعه الشارح ، وذكر في التسهيل أن فعلا نادر في فعال وهو الصحيح فلا يقال في غراب غرب ولا في عقاب عقب ، وإذا قلنا باطراده فيشترط أن لا يكون مضاعفا كما شرط ذلك في أخويه . **الثالث** : يجب في غير الضرورة تسكين عين هذا الجمع إن كانت واواً نحو : سوار وسور ، ومن ضمهما في الضرورة قوله :

[١٢٣٣] **أَغَرُّ الثَّنَايَا أَحَمُّ اللِّثَاتِ ... يُحَسِّنُهَا سُوُكُ الإِسْحَلِ**

ما تصنعه النساء . **(قوله ويرد عليه إلخ)** أجاب عنه سم بأن في مفهوم قول المصنف لاسم تفصيلا فلا يعترض . **(قوله لا بمعنى مفعول)** بل بمعنى فاعل كما عبر به ابن المصنف . سم . **(قوله وسيأتي التنبيه عليه)** أي في التنبيه الرابع . **(قوله عنان)** بكسر العين المهملة . دماميني . **(قوله ووطاط)** بواو مفتوحة وطاءين مهملتين وهو الضعيف . تصريح . **(قوله مثل أتان)** هي أنثى الحمير . **(قوله وقلوص)** بفتح القاف الناقة الشابة . **(قوله وكلاهما يطرد فيه فعل)** المناسب فاء التفريع . **(قوله فظاهر إطلاقه)** أي حيث قال لاسم رباعي إلخ فإنه شامل لمفتوح الأول ومكسوره ومضمومه أو حيث قال ذو الألف من غير تقييد . **(قوله فإنه مثل بقراد إلخ)** أي وكل من قراد وكراع مضموم الأول . والكراع بكاف وراء وعين مهملة في الغنم والبقر بمنزلة الوظيف في الفرس والبعير وهو مستدق الساق يذكر ويؤنث

[١٢٣٣] هو من المتقارب . أغر أي أبيض ، أي هي أغر الثنايا ـ جمع ثنية ـ واحم اللثات : خبر آخر من الحمة وهو لون بين الدهمة والكمتة ـ واللثات : جمع لثة ، وهي اللحمة المركبة فيها الأسنان ، وتحسنها أي تجملها . وسوك الأسحل : فاعله ، وفيه الشاهد حيث ضم فيه الواو للضرورة ، والقياس تسكينها : وهو جمع سواك . والإسحل ـ بكسر الهمزة ـ شجر يتخذ منه المساويك .

ويجوز تسكين عينه إن لم تكن واوا نحو : قذل وحمر ، وإن كانت ياء كسرت الفاء عند التسكين فتقول فى سيال سُيُل وسِيل ، فإن كان مضاعفا لم يجز تسكينه لما يؤدى إليه من الإدغام ، وندر قولهم ذباب وذب والأصل ذبب . **الرابع** : فُعُل يطرد فى نوعين أحدهما المتقدم ، والآخر وصف على فعول لا بمعنى مفعول نحو : صبور وصبر ، فإن كان بمعنى مفعول لم يجمع على فعل نحو ركوب ، ولم يذكره هنا فأوهم أنه غيره مقيس ، وليس كذلك **(وفُعَلٌ جمعاً لِفُعْلَةٍ عُرِفْ . ونحوِ كُبْرَى)** أى من أمثلة جمع الكثرة فُعَل بضم ثم فتح ، ويطرد فى نوعين الأول فُعْله بضم الفاء اسما نحو : غرفة وغرف ، فإن كان صفة نحو ضحكة لم يجمع على فعل ، وشذ قولهم رجل بهمة ورجال بهم . الثانى الفعلى أنثى الأفعل نحو الكبرى والكبر ، فإن لم يكن أنثى الأفعل نحو : بهمى ورجعى لم يجمع على فعل .

(تنبيهات): **الأول** : أخل باشتراط الاسمية فى فعلة ، وهو شرط كما عرفت ، وأما اشتراط كون فعلى أنثى الأفعل فأعطاه بالمثال . **الثانى** : اقتصر هنا وفى الكافية على هذين النوعين وقال فى شرحها بعد ذكرهما : وشذ فيما سوى ذلك يعنى فعلا ، وزاد فى التسهيل نوعا ثالثا وهو فُعُلة اسما نحو : جُمُعة وجمع ، فإن كان صفة نحو : امرأة شُلُلة وهى السريعة لم يجمع على فعل ، واستثقل بعض التميميين والكلبيين ضم عين فعل فى المضاعف وجعلوا مكانها فتحة فقالوا : جدد وذلل بدل جدد وذلل ، فهذا نوع رابع على

والجمع أكرع ثم أكارع والكراع أيضا اسم لجماعة الخيل . اهـ زكريا .

(قوله أغر الثنايا) أى أبيضها أحم من الحمة وهى لون بين الدهمة والكمتة ودون الحوة كما فى القاموس وفيه أن الدهمة السواد . والكمتة شدة الحمرة . والحوة سواد إلى خضرة أو حمرة إلى سواد . واللثات جمع لثة وهى اللحمة المركبة فيها الأسنان . والسوك جمع سواك . والأسحل بكسر الهمزة والحاء المهملة بينهما سين مهملة شجر تتخذ منه المساويك . **(قوله فى سيال)** بسين مهملة مكسورة كما فى خط السيوطى قال فى الصحاح : السيال بالفتح ضرب من الشجر له شوك اهـ وكذا فى الدمامينى . **(قوله سيل)** أى بضمتين وسيل أى بكسر فسكون . **(قوله فإن كان مضاعفا)** مقابل لمحذوف تقديره هذا أى تسكين عين الجمع إذا لم يكن مضاعفا . **(قوله ذباب)** بذال معجمة مضمومة وموحدتين . **(قوله ولم يذكره)** أى النوع الآخر . **(قوله نحو ضحكة)** بضم فسكون وهو من يضحك منه كثيرا وأما بضم ففتح فهو من يضحك كثيرا . **(قوله بهمة)** بضم الموحدة الشجاع الذى لا يدرى من أين يؤتى . زكريا . **(قوله بهمى)** بضم الموحدة وسكون الهاء اسم لنبت معروف كما فى القاموس . **(قوله يعنى فعلا)** تفسير للضمير فى شذ . **(قوله وهو فعلة)** أى بضمتين . **(قوله شللة)** بضم الشين المعجمة واللام الأولى وقوله وهى السريعة أى فى حاجتها . **(قوله وجعلوا مكانها فتحة)** سواء عندهم

هذه اللغة يطرد فيه فعل. **الثالث**: اختلف فى ثلاثة أنواع أخر أولها فعلى مصدرا نحو رجعنى. وثانيها فعلة فيما ثانيه واو ساكنة نحو جوزة، فقاسه الفراء فى هذين النوعين فتقول فى جمعهما رجع وجوز كما قالوا فى رؤيا ونوبة رؤى ونوب، وغيره يجعل رؤى ونوب مما يحفظ ولا يقاس عليه. وثالثها فُعْل مؤنث بغير تاء نحو جُمْل فهذا يجمع على فعل قياسا عند المبرد، وغيره يقصره على السماع، وكلامه فى الكافية وشرحها يقتضى موافقة المبرد فإنه قال فيها:

وَهِنْدُ مِثْلُ كَسْرَةٍ فى فُعَـلِ وجُمْلُ مِثْلُ بُرْمَةٍ فى فَعَـلِ

وقال فى شرحها: ويلحق فعل وفعل مؤنثين بفعلة وفعلة، فيقال هند وهند وجمل وجمل. **الرابع**: مما حفظ فيه فعل قولهم تخمة وتخم، وقرية وقرى، وعدوّ وعدى، ونقوف ونقق، وحكى ابن سيدة فى جمع نفساء نفسا بالتخفيف ونفسا بالتشديد، وعلامة جمعية فعل الذى له واحد على فعلة أن لا يستعمل إلا مؤنثا نص على ذلك سيبويه، فرطب عنده اسم جنس لقولهم هذا رطب وأكلت رطبا طيبا وتخم عنده جمع لأنه مؤنث اهـ **(ولِفِعْلَةٍ فِعَلٌ)** أى من أمثلة جمع الكثرة فعل بكسر أوّله وفتح ثانيه وهو مطرد فى فعلة اسما تاما كما قيده فى التسهيل بذلك نحو: كسرة وكسر، وحجة وحجج، ومرية ومرى. والاحتراز بالاسم عن الصفة نحو: صِغْرة وكبرة وعجزة فى ألفاظ ذكرت فى المخصص، وذكر أنها تكون هكذا للمفرد والمثنى والمجموع، وشذ رجل صِمّة ورجال صمم، وامرأة ذربة ونساء ذرب، والصمة الشجاع والذربة الحديدة اللسان، وبالتام عن نحو رقة فإن

فى ذلك الاسم والصفة كما قاله أبو الفتح والشلوبين. **(قوله فهذا نوع رابع)** قد يجاب عن هذا الرابع بأن الجمع فيه محول عن أصله تخفيفا والكلام فى الأصل سم.

(قوله كما قالوا فى رؤيا ونوبة) بنون ثم موحدة وفيه مع ما قبله لف ونشر مرتب. **(قوله رؤى)** كهدى لانقلاب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها. **(قوله يجعل رؤى ونوب)** الظاهر ونوبا بالنصب كما فى بعض النسخ عطفا على مفعول يجعل لكنه رفع رؤى ونوبا على حكايتهما حال الرفع. **(قوله مما يحفظ ولا يقاس عليه)** لأن رؤيا ليست أنثى أفعل ونوبة مفتوحة الأول والكلام فى مضمومته ومثله جمع قرية على قرى. **(قوله وثالثها فعل)** أى بضم فسكون. **(قوله وعلامة جمعية فعل إلخ)** هذا متعلق بقوله مما يحفظ فيه فعل قولهم تخمة وتخم أى علامة كونه جمعا لا اسم جنس جمعيا. **(قوله تاما)** أى مشتملا على جميع أصوله. سم. **(قوله نحو صغرة)** بكسر الصاد المهملة وسكون الغين المعجمة. **(قوله فى ألفاظ إلخ)** أى حالة كونها من جملة ألفاظ ففى بمعنى من أو الظرفية من ظرفية الجزء فى الكل ويصح أن تكون بمعنى مع والمخصص اسم كتاب فى اللغة لابن سِيْدَة. **(قوله صمة)** بكسر الصاد المهملة وتشديد الميم. **(قوله ذربة)** بكسر الذال المعجمة وسكون الراء وبالموحدة اهـ تصريح وهو لغة فى ذربكة كنبقة. **(قوله فإن أصله ورق)** كذا فى بعض النسخ وهو الصواب وفى بعضها ورقة

أصله ورق ولكن حذفت فاؤه فإنه لا يجمع على فعل ، وإنما لم يقيد فعلة هنا بهذين القيدين لقلة مجيئها صفة حتى ادعى بعضهم أنها لم تجيء صفة وإن كان الأصح خلافه كما عرفت ، ولأن نحو رقة لم يبق على وزن فعلة فلا حاجة للاحتراز عنه .

(تنبيهات): **الأول** : قاس الفراء فعلا فى فعلى اسما نحو : ذكرى وذكرى ، وفى فعله يائى العين نحو : ضيعة وضيع كما قاس فعلا فى نحو : رؤيا ونوبة ، وقاسه المبرد فى نحو هند كما قاس فعلا فى نحو جمل وقد تقدم . ومذهب الجمهور أن ما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه . **الثانى** : قال فى التسهيل : ويحفظ يعنى فعلا باتفاق فى فعلة واحد فعل أى نحو : سدرة وسدر ، والمعوض من لامه تاء أى نحو : لثة ولثى وفى نحو : معدة وقشع وهضبة وقامة وهِدْم وصُورة وذربة وعدوّ وحدأة ، والقشع الجلد البالى ، والهدم الثوب الخلق . **الثالث** : لا يكون فِعَل ولا فِعال لما فاؤه ياء إلا ما ندر كيعار قاله فى التسهيل ، واليعار جمع يَعْر ويَعْرة واليعر الجدى يربط فى الزبية للأسد **(وقد يَجىءُ جَمْعُهُ)** أى فعلة بالكسر **(عَلَى فُعَلْ)** بالضم قال فى شرح الكافية : وقد ينوب فعل عن فعل وفعل عن فعل فالأول كحلية وحلى ولحية ولحى . والثانى كصورة وصور وقوة وقوى **(فى نَحْوِ رَامٍ ذُو اطِّرادٍ فُعَلَهْ)** فعلة مبتدأ خبره ذو اطراد أى من أمثلة جمع الكثرة فعلة بضم الفاء وهو مطرد فى فاعل وصفا لمذكر عاقل معتل اللام نحو : رام ورماة ، وقاض وقضاة وغاز

وليس بصواب لأن الهاء عوض من الواو فلا يجمع بينهما . **(قوله لم يبق على وزن فعلة)** بل ولا كان على وزن فعلة خلافا لما تقتضيه عبارته فى بعض النسخ كما عرفت .

(قوله الثانى قال فى التسهيل إلخ) فيه تقييد لكلام الناظم بفعلة التى ليس لها اسم جنس جمعى على وزن فعل بكسر فسكون . **(قوله وسدر)** أى بكسر ففتح أما سدر بكسر فسكون فاسم جنس جمعى لا جمع . **(قوله أى نحو لثة)** فإن أصله لثى كعنب . **(قوله وقشع)** بقاف مفتوحة فشين معجمة ساكنة فعين مهملة **(قوله وهضبة)** أسلفنا تفسيرها قبيل الكلام على قوله وغالبا أغناهم فعلان إلخ . **(قوله وهدم)** بكسر الهاء وسكون الدال المهملة . **(قوله وصورة)** بضم الصاد المهملة . **(قوله الثوب الخلق)** بفتحتين أى البالى . **(قوله لا يكون فعل)** أى بكسر ففتح ولا فعال بكسر الفاء .

(قوله إلا ما ندر كيعار) راجع لقوله ولا فعال فقط . قال الدمامينى : وتخصيص المصنف لفظة يعار بالتمثيل يدل على أنه لم يسمع فى فعل . **(قوله جمع يعر)** بفتح التحتية وسكون العين المهملة . **(قوله وقد ينوب فعل إلخ)** قال الفارضى : ولعل هذا خاص بما لامه ياء أو واو . **(قوله ولحى)** أى بضم اللام وكسرت أيضا على القياس . **(قوله وصور)** أى بكسر الصاد المهملة وضمت أيضا على القياس . **(قوله وقوى)** أى بكسر القاف وضمت أيضا على القياس . **(قوله نحو رام ورماة وقاض وقضاة وغاز وغزاة)** والأصل فيهن رمية وقضية وغزوة قلبت الياء والواو ألفين لتحركهما وانفتاح

وغزاة ، وقد أشار إلى ذلك بالتمثيل ، فخرج نحو : مشتر وواد ورامية وضار وصف أسد وضارب ، فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة وشذ كمي وكماة ، وباز وبزاة ، وهادر وهدرة ـ وهو الرجل الذى لا يعتد به ـ كما ندر غوى وغواة وعريان وعراة وعدو وعداة ورذى ورذاة **(وشاع نحوُ كاملٍ وكَمَلَهْ)** أى من أمثلة جمع الكثرة فعلة بفتح الفاء وهو مطرد فى فاعل وصفا لمذكر عاقل صحيح اللام ، نحو : كامل وكملة وبار وبررة ، وقد أشار أيضا بالمثال إلى الشروط ، فخرج نحو : حذر وواد وحائض وسابق وصف فرس ، ورام فلا يجمع شيء منها على فعلة ، وشذ سيد وسادة وخبيث وخبثة وبر وبررة وناعق ونعقة وهى الغربان .

(تنبيه)*: لا يلزم من كونه شائعا أن يكون مطردا ، فكان الأحسن أن يقول كذاك نحو : كامل وكمله **(فَعْلَى لِوصفٍ كَقتيلٍ وزَمِنْ * وهالِكٍ وميِّتٍ به قَمِنْ)** أى من أمثلة جمع الكثرة فعلى وهو مطرد فى وصف على فعيل بمعنى مفعول دال على هلك أو توجع أو تشتت ، نحو : قتيل وقتلى ، وجريح وجرحى ، وأسير وأسرى ، ويحمل عليه ما أشبهه فى المعنى من فعل : كزمن وزمنى ، وفاعل : كهالك وهلكى ، وفيعل : كميت

ما قبلهما وقيل إنها فعلة بفتح الفاء وأن الفتحة حولت ضمة للفرق بين معتل اللام وصحيحها . تصريح . **(قوله وضار)** بتخفيف الراء كقاض من الضراوة لا بتشديدها من الضرر وإلا كان صحيح اللام . **(قوله وباز)** أى لأنه اسم لا وصف . **(قوله وهادر)** بدال مهملة وقوله وهدرة أى بضم الهاء وسيذكر الشارح أنه يجمع على هدرة بكسرها أيضا وفى القاموس أنها تفتح أيضا فهى مثلثة . **(قوله وهو الرجل إلخ)** ويطلق أيضا كما فى القاموس على اللبن الذى خثر أعلاه وأسفله رقيق . **(قوله كما ندر غوى إلخ)** انظر لم لم يقل وغوى إلخ . **(قوله وعدوّ وعداة)** عندى فيه نظر لجواز أن يكون العداة بضم العين جمع عاد لا جمع عدو حتى يكون مما ندر بل قال بذلك غير واحد فى نحو قول الشاعر :

لا يبعدن قومى الذين هم ... سمّ العداة وآفة الجزر

كما مر وكذا يقال فى قوله : غوى وغواة وعريان وعراة . **(قوله ورذى)** براء فذال معجمة فتحتية مشددة بوزن فعيل وهو البعير المنقطع من الإعياء ومن أثقله المرض . **(قوله أن يكون مطردا)** أى مع أنه فى الواقع مطرد . **(قوله لوصف كقتيل إلخ)** أى فى الزنة والدلالة على هلك أو توجع أو تشتت . **(قوله قمن)** بكسر الميم بمعنى حقيق خبر عن ميت . قاله الشاطبى وعليه فزمن وهالك بالجر عطفا على قتيل . قال المكودى : ويصح أن يكون زمن مبتدأ وهالك وميت معطوفين عليه وقمن خبر وعلى هذا يتعين فتح ميمه فإن قمنا المفتوح الميم يستوى فيه الواحد والمثنى والجمع اهـ وفى قول الشارح ويحمل عليه إلخ ميل إلى الإعراب الثانى . **(قوله ما أشبهه فى المعنى)** قال شيخنا والبعض تبعا لزكريا أى فى الدلالة على هلك أو توجع أو تشتت ولو فى غير الموصوف ليدخل فى ذلك ما سيمثل به الشارح

وموتى ، وفعيل لا بمعنى مفعول : كمريض ومرضى ، وأفعل كأحمق وحمقى ، وفعلان : كسكران وسكرى ، وبه قرأ حمزة والكسائى : ﴿ **وترى الناس سكرى وما هم بسكرى** ﴾ [الحج : ٢] ، وما سوى ذلك محفوظ كقولهم : كيس وكيسى فإنه ليس فيه ذلك المعنى ، وسنان ذرب وأسنة ذربى ، ومنه قوله :

إِنِّي آمْرُؤٌ مِنْ عُصْبَةٍ سَعْدِيَّةٍ ذَرِبُ الأَسِنَّةِ كُلَّ يَوْمِ تَلَاقِ

(**لِفُعْلٍ آسماً صَحَّ لاماً فِعَلَهْ * والوَضْعُ فى فَعْلٍ وفِعْلٍ قَلَّلَهْ**) أى من أمثلة جمع الكثرة فعلة ، وهو لاسم صحيح اللام على فعل كثيرا نحو : درج ودرجة ، وكوز ، وكوزة ، ودب ودببة ، وعلى فَعل وفِعل قليلا . فالأول نحو : غرد وغردة وزوج وزوجة . والثانى نحو : قرد وقردة وحسل وحسلة والحسل الضب ، وهو محفوظ فى هذين كما يحفظ فى غير ذلك كقولهم لضدّ الأنثى : ذكر وذكرة ، وقولهم : هادر وهدرة ، واحترز بالاسم من الصفة ، وندر فى علج علجة ، وبالصحيح اللام من نحو : عضو وظبى ونحى فلا يجمع شىء من ذلك على فعلة (**وفُعَّلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَهْ * وَصْفَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وعَاذِلَهْ**) أى من أمثلة جمع الكثرة فعل ، وهو مطرد فى وصف صحيح اللام على فاعل أو فاعلة نحو : عاذل وعذل ، وعاذلة وعذل ، واحترز بوصفين من الاسمين نحو : حاجب العين وجائزة البيت

من نحو : أحمق وسكران فإن كلا منهما قد يهلك غيره أو يوجعه ا هـ وأنت خبير بأنه لا حاجة إلى هذا التكلف لأن شأن الأحمق أن يهلك نفسه أو يوجعها . والسكران كذلك مع أنه لو صح لم يكن جمع ذرب على ذربى شاذا لأن شأن السنان الذرب أن يهلك غيره أو يوجعه فتأمل . (**قوله كميت**) أصله ميوت فعل به ما فعل بسيد .

(**قوله وترى الناس سكرى**) أى مع الإمالة . (**قوله ذلك المعنى**) أى الهلاك أو التوجع أو التشتت . (**قوله وسنان ذرب**) أى حاد . (**قوله والوضع إلخ**) يعنى أن وضع العرب قلل فعلة فى جمع فعل وفعل أى جعله قليلا والإسناد مجاز عقلى لأن المقلل حقيقة صاحب الوضع . (**قوله نحو درج**) بضم الدال المهملة وسكون الراء وبالجيم وهو وعاء المغازل . (**قوله نحو غرد**) بفتح الغين المعجمة وسكون الراء وبالدال المهملة وهو نوع من الكمأة وحكى جماعة كسر الغين وقالوا إن غردة جمع مكسورها كما فى التصريح . (**قوله وحسل**) بحاء وسين مهملتين . (**قوله هادر**) تقدم معناه قريبا . (**قوله من الصفة**) كحلو ومرّ . (**قوله وندر فى علج**) أى شديد علجة كان ينبغى اسقاطه لأنه لم يقيد بالاسم إلا فعلا المضموم الفاء وكذا لم يقيد بصحة اللام إلا إياه فكان ينبغى إسقاط قوله وظبى ونحى أيضا على أن جمع المفتوح والمكسور على فعلة سماعى مطلقا فلا أثر للتفصيل فيه إلا أن يجعل كلام المصنف من الحذف من غير الأول لدلالة الأول ويجعل التفصيل فى غير مضموم الفاء لتمييز القليل من النادر والمعدوم فافهم . (**قوله ونحى**) بكسر النون وسكون الحاء المهملة وهو وعاء السمن . (**قوله صحيح اللام**) خرج معتلها كرام وقاض . (**قوله نحو حاجب العين وجائزة البيت**) احترز بالإضافة عن حاجب

فلا يجمعان على فعل (**ومِثْلُهُ**) أى مثل فعل (**الفُعَّالُ فِيما ذُكِّرَا**) أى فى المذكر خاصة فيطرد فى وصف صحيح اللام على فاعل نحو: عاذل وعذال، وندر فى المؤنث كقوله:

[١٢٣٤] **أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَـةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنى غيْرَ صُدَّادِ**

وتأوّله بعضهم على أن صداد فى البيت جمع صادّ وجعل الضمير للأبصار لأنه يقال بصرصاد كما يقال بصرحاد (**وذَانِ**) أى فعل وفعال (**فِى الْمُعَلِّ لاماً نَدَرَا**) نحو: غاز وغزى وغزاء، وندر أيضا فى سخل سخل وسخال، وفى نفساء نفس ونفاس، وندر فعل أيضا فى نحو: أعزل وعزل، وسَروء وسرّأ، وخريدة وخرد.

(**تنبيه**)*: سمى فى التسهيل المعتل اللام منهما قليلا وما بعده نادرا (**فَعْلٌ وفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا**) باطراد اسمين كانا أو وصفين نحو كعب وكعاب، وصعب وصعاب، وقصعة وقصاع، وخدلة وخدال (**وقَلَّ فِيما عَيْنُهُ الْيَا منهُمَا**) أى نحو: ضيف وضياف، وضيعة وضياع.

(**تنبيه**)*: قل أيضا فيما فاؤه الياء منهما، ومن القليل قولهم فى جمع يعر ويعرة

بمعنى مانع وجائزة بمعنى مارة فإنهما وصفان فيقال فيهما حجب وجوز. (**قوله غير صداد**) فيه الشاهد لأنه جمع صادة بناء على أن الضمير للنسوة.

(**قوله نحو غاز وغزى**) والأصل غزو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها. (**قوله فى سخل**) بفتح السين المهملة وسكون الخاء المعجمة وهو الرجل الرذل. كذا فى الفارضى. (**قوله وندر فعل أيضا**) قيد بفعل إشارة إلى أن فعالا لم يأت فى ذلك. سم. (**قوله فى نحو أعزل**) بعين مهملة وزاى وهو الذى لا سلاح له. (**قوله وسروء وسرأ**) ضبط الأول فى نسخ بهمزة بعد واو ساكنة والثانى بهمزة بعد الراء وضبط الأول فى نسخ أخرى بواو مشددة بعد الراء والثانى بألف بعد الراء محذوفة لالتقائها ساكنة مع التنوين بعدها وعلى كل فوزن الأول فعول بفتح الفاء والثانى فعل إلا أن لام الثانى على النسخ الأولى ثابتة وعلى النسخ الأخرى محذوفة لالتقاء الساكنين وأما سراء بوزن فعال فجمع سار كما فى كلام ابن الناظم لا جمع سروء فلا مخالفة بين كلام الشارح وكلام ابن الناظم. (**قوله وخريدة**) بفتح الخاء المعجمة يقال امرأة خريدة أى حسنة أو ذات حياء أو عذراء كما تقدم. (**قوله وخدلة**) بخاء معجمة ودال مهملة أى ممتلئة الساقين والذراعين. (**قوله وضيعة**) بضاد معجمة وتحتية وهى العقار.

[١٢٣٤] قاله القطامى ـ من قصيدة من البسيط ـ وأولها هو قوله:

مَا اعْتَادَ حُبُّ سُلَيْمَى حِينَ مُعْتَادِ وَمَا تَقَضَّى بَوَاقِى دَيْنِها الطَّادِى

وقبل البيت المذكور:

مَا لِلْكَوَاعِبِ وَدَّعْنَ الحَيَاةَ كَمَا وَدَّعْنَنِى واتَّخَذْنَ الشَّيْبَ مِيعَادِى

والواو فى وقد: للحال. والشاهد فى: صداد فإنه جمع صادة، وهو نادر لأن فعالا ـ بضم الفاء وتشديد العين ـ يجىء جمع فاعل، كصوام جمع صائم: من صد عنه إذا أعرض.

يعار كما قدمته ، وقد ذكره فى التسهيل وشرح الكافية **(وفَعَلٌ أيضاً لَهُ فِعَالُ * مَا لَم يَكُنْ فى لَامِهِ اعْتِلَالُ)** أى يطرد فعال أيضا فى فعل نحو : جبل وجبال ، وجمل وجمال . وإنما يطرد فعال فى فعل بشروط ثلاثة : **الأول** : أن يكون صحيح اللام ، فلا يطرد فى نحو فتى ، وإلى ذلك أشار بعجز البيت . **والثانى** : أن لا يكون مضعفا فلا يطرد فى نحو طلل . **والثالث** : أن يكون اسما لا صفة نحو بطل ، وإلى الثانى الإشارة بقوله **(أَوْ يَكُ مُضْعَفاً)** وأما الثالث فذكره فى التسهيل **(ومِثْلُ فَعَلٍ * ذُو التَّا)** منه نحو فعلة فيجمع على فِعال باطراد نحو : رقبة ورقاب ، ويشترط فيها ما يشترط فى فعل **(وفِعْلٌ مَعَ فُعْلٍ)** أى يطرد فيهما أيضا فعال **(فَاقْبَلِ)** نحو : قِدح وقداح ، ورمح ورماح . ويشترط لاطراده فيهما أن يكونا اسمين كما مثل احترازا من نحو : جلف وحلو ، ويشترط فى ثانيهما أن لا يكون واوى العين كحوت ، ولا يائىَّ اللام كمدى **(وفى فَعِيلٍ وَصْفَ فَاعِلٍ وَرَدْ)** أيضا فعال **(كَذَاكَ فى أُنْثَاهُ)** أى أنثى فعيل يعنى فعيلة **(أَيضاً اطَّرَدْ)** بشرط صحة لامهما نحو : ظريف وظراف وظريفة وظراف ، واحترز عن فعيل وصف مفعول وأنثاه نحو : جريح وجريحه فلا يقال فيهما جراح ، والاحتراز بصحة اللام عن نحو : قوى وقوية فلا يقال فيهما قواى **(وَشَاعَ)** أى كثر فعال **(فِى وَصْفٍ عَلَى فَعْلانا)** بفتح الفاء **(وَأُنْثَيَيْهِ)** أى أنثى فعلان وهما فعلى وفعلانة نحو : غضبان وغضاب وغضبى وغضاب ، وندمانة وندام **(أَوْ)** وصف **(عَلَى**

(قوله نحو بطل) مثال للصفة . **(قوله منه)** أى من فعل أى على وزنه بدون التاء وأشار به إلى أن مراد المصنف ذو التاء الموازن بدونها لفعل لا مطلق ذى التاء ولم يصرح المصنف بذلك اتكالا على وضوح المراد فاندفع اعتراض ابن هشام بأن ظاهر النظم يقتضى أن ما فيه التاء فهو كفعل فى أنه يجمع على فعال وإن لم يكن بوزن فعل بدون التاء . **(قوله نحو فعلة)** كان عليه أن يقول وهو فعلة . **(قوله نحو قدح)** بكسر فسكون وهو السهم قبل أن يراش كما مر . **(قوله كمدى)** هو القفيز الشامى وهو غير المد وقياس جمعه أمداء . **(قوله ورد)** أى باطراد أخذا من قوله كذاك فى أنثاه أيضا اطرد . **(قوله وأنثييه)** اعترضه ابن هشام بأن المصنف نطق بفعلان ممنوعا من الصرف وفعلان الممنوع من الصرف ليس له إلا أنثى واحدة وهى فعلى كما أن المصروف ليس له إلا أنثى واحدة وهى فعلانة وأجاب بأن مراده فعلان من حيث هو وإنما نطق به ممنوعا من الصرف لعلمية على الوزن وزيادة الألف والنون وفى بعض النسخ : أو أنثييه بأو التى بمعنى الواو .

فُعْلاَنا) بضم الفاء **(ومِثْلُهُ)** أنثاه **(فُعْلاَنَةٌ)** نحو : خمصان وخماص وخمصانة وخماص .

(تنبيه)*: أفهم بقوله وشاع أنه لا يطرد فيها وهو ما صرح به في شرح الكافية ، وكلامه في التسهيل يقتضي الاطراد **(وَٱلْزَمْهُ)** أي فعالا **(فِي * نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي)** والمراد بنحوهما ما كان عينه واوا ولامه صحيحة من فعيل بمعنى فاعل وفعيلة أنثاه فتقول فيهما طوال ، ومعنى اللزوم أنه لا يجاوز في نحو : طويل وطويلة إلا إلى التصحيح نحو : طويلين وطويلات .

(تنبيه)*: قد اتضح مما تقدم أن فعالا مطرد في ثمانية أوزان : فَعْل كصعب ، وفَعْلة كقصعة ، وفَعَل كجبل ، وفَعَلة كرقبة ، وفِعْل كذئب ، وفُعْل كرمح ، وفعيل وفعيلة ، وشائع في خمسة أوزان : فعلان كغضبان ، وفعلى كغضبى ، وفعلانة كندمانة ، وفعلان كخمصان ، وفعلانة كخمصانة ، ومما يحفظ فيه : فعول كخروف وخراف ، وفِعْلة كلقحة ولقاح ، وفِعْل كنمر ونمار ، وفَعَالة كعباءة وعباء ، وفي وصف على فاعل كصائم وصيام ، أو فاعلة كصائمة وصيام ، أو فعلى كرُبَّى ورباب ، أو فعال كجواد وجياد ، أو فعال كهجان للمفرد والجمع ، أو فيعل كخير وخيار ، أو أفعل كأعجف وعجاف ، أو فعلاء كعجفاء وعجاف ، أو فعيل بمعنى مفعول كربيط ورباط ، وفي اسم على فُعلة كبرمة وبرام ، أو فَعْل كربع ورباع ، أو فعل كجُمُد وجماد ، أو فعلان

(قوله نحو خمصان) يقال رجل خمصان الحشا وخميص الحشا أي ضامر البطن . **(قوله لا يطرد فيها)** أي في المذكورات . **(قوله يقتضي الاطراد)** وبه صرح في العمدة كما قاله السيوطي . **(قوله والزمه)** أي بالنسبة لصيغ التكسير فلا ينافي التصحيح اهـ سم وسيشير الشارح إليه . **(قوله تفي)** بالفوقية مجزوم في جواب الأمر والياء إشباع أي تفي بحق اللغة . **(قوله أنه لا يجاوز إلخ)** أي بخلاف الأبنية المتقدمة التي تجمع على فعال فإنها تتجاوزه إلى غيره من صيغ التكسير . **(قوله كلقحة)** بكسر اللام وسكون القاف قال في المصباح : اللقحة بالكسر الناقة ذات لبن والفتح لغة والجمع لقح مثل سدرة وسدر أو قصعة وقصع . واللقوح بفتح اللام مثل اللقحة والجمع لقاح مثل قلوص وقلاص . وقال ثعلب : اللقاح جمع لقحة اهـ فعلم أن ما في كلام الشارح قول ثعلب . **(قوله كربى)** بضم الراء وتشديد الموحدة . ورباب بكسر الراء كأنثى وأناث والربى الشاة إذا ولدت أو مات ولدها قال في القاموس : وجمعها على رباب بالضم نادر قال شيخنا السيد : ولا منافاة بينه وبين ما في الشرح لأن كلا الجمعين نادر . **(قوله كأعجف)** أي هزيل . **(قوله كربيط)** أي مربوط . **(قوله كربع)** بضم الراء وفتح الموحدة الفصيل ينتج في الربيع . **(قوله كجمد)** بجيم وميم مضمومتين وتسكن الميم أيضا لكن جمع الساكن الميم على فعال مطرد كما علم مما مر وبهذا يعلم ما في كلام البعض من الإيهام . والجمد المكان الصلب المرتفع . كذا في الصحاح . **(قوله كسرحان)** بكسر السين الذئب .

كسرحان وسراح ، أو فعيل كفصيل وفصال ، أو فَعل كرجل ورجال (**وبِفُعُولٍ فَعِلٌ نَحْوُ كَبِدْ * يُخَصُّ غَالِباً**) أى من أمثلة جمع الكثرة فعول ، وهو مطرد فى اسم على فَعِل نحو : كبد وكبود ونمر ونمور ، وأشار بقوله يخص إلى أنه لا يجاوز فعولا إلى غيره من جموع الكثرة غالبا ، وأشار بقوله غالبا إلى أنه قد يجمع على غير فعول نادرا نحو : نمر ونمر ونمار أيضا كما مر (**كَذَاكَ يطَّرِدْ . فِي فَعْلٍ آسْماً مُطْلَقَ آلفَا**) أى يطرد أيضا فعول فى اسم على فَعل أو فُعل أو فِعل ، وهو معنى قوله مطلق الفا نحو : كعب وكعوب ، وحمل وحمول ، وجند وجنود . واحترز بالاسم عن الوصف نحو : صعب وجلف وحلو ، فلا يجمع على فعول إلا ما شذ من ضيف وضيوف .

(**تنبيه**)*: اطراد فعول فى فعل مشروط بأن لا تكون عينه واوا كحوض وشذ فووج فى فوج ، ومشروط فى فعل بأن لا تكون عينه أيضا واوا كحوت ، ولا لامه ياء كمذى ، وأن لا يكون مضاعفا نحو : خف ، وشذ نئى فى نؤى ، ومنه قالت : خِلْتُ الأَيَاصِرَ أَوْ نِئِيًا . والنؤى حفيرة حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر . وشذ حص

(**قوله وبفعول**) الباء داخلة على المقصور عليه . (**قوله يخص غالبا**) لا منافاة بين الخصوصية والغلبة وإن ادعاها ابن هشام معترضا بها على المصنف لأن معنى تخصيص فعل بفعول جعله بحيث لا يتجاوزه إلى غيره من أوزان جمع الكثرة كما قاله الشارح وعدم المجاوزة يستقيم تقييده بالغلبة ألا ترى أنه يصح أن يقال زيد لا يفارق عمرا فى الغالب . (**قوله من جموع الكثرة**) قيد بذلك لأن نحو كبد يجمع فى القلة على أكباد قياسا كما يفيده كلامهم فى أفعال حتى الشارح خلافا لما ذكره شيخنا والبعض تبعا للتصريح من أنه غير قياسى وأن قوله من جموع الكثرة ليس بقيد فعلم أن لنمر جمعين قياسيين وهما نمور وأنمار وجمعين سماعيين وهما نمر ونمار هذا هو تحقيق المقام .

(**قوله كذاك يطرد فى فعل اسما إلخ**) يؤخذ من هنا ومن قوله : فعل وفعلة فعال لهما أن فعلا المفتوح الفاء الصحيح العين يجمع على فعال وفعول وفى كلام أبى حيان أن العرب إذا جمعته على واحد منهما أو على غيرهما من أبنية الجموع اتبع فإن لم يثبت عن العرب فيه شىء جمع على واحد منهما على التخيير ويؤخذ منه أنه إذا سمع فيه غير قياسه امتنع النطق بقياسه وهو أحد قولين فى المصدر الوارد على خلاف قياسه وهو نظير ما نحن فيه . أفاده سم . (**قوله فى فوج**) هم الجماعة من الناس . (**قوله وشذنئى**) بضم النون وسكون الهمزة وتشديد التحتية أصله نؤوى اجتمعت الواو والياء إلخ وقوله فى نؤى بضم النون وسكون الهمزة . (**قوله أياصر**) بتحتية وصاد مهملة جمع أيصر وهو حبل قصير يشد فى أسفل الخباء إلى وتد . (**قوله بالمهملتين**) أى مع ضم أولاهما وأما الخص بخاء معجمة مضمومة وصاد مهملة فالبيت من القصب أو البيت يسقف بخشب كالأزج فيجمع على فعول كالأول ويزيد بفعال

وحصوص والحص بالمهملتين وهو الورس (**وَفَعَلٌ * لَهُ**) فعل مبتدأ وله خبره ، والضمير لفعول أى فعل من أفراد فعول ، نحو : أسد وأسود ، وشجن وشجون ، وندب وندوب ، وذِكر وذكور .

(**تنبيهات**)*: **الأول** : تردد كلام المصنف فى أن فعولا مقيس فى فعل أو محفوظ ، فمشى فى التسهيل على الأول ، وفى شرح الكافية على الثانى وبه جزم الشارح ، وظاهر كلامه هنا موافقة التسهيل فإنه لم يذكر فى هذا النظم غالبا إلا المطرد ولما يذكر غيره يشير إلى عدم اطراده غالبا بقد أو نحو قلّ أو ندر ، وأما قول الشارح ويحفظ فعول فى فعل ولذلك قال ــ يعنى المصنف ــ: وفعل له يعنى له فعول ولم يقيده باطراد فعلم أنه محفوظ ، ففيه نظر : لأن مثل هذه العبارة إنما يستعملها المصنف فى الغالب فى المطرد على ما هو بين من صنيعه . **الثانى** : إذا قلنا إن فعولا مقيس فى فعل فذلك بشرطين : أن يكون اسما وأن لا يكون مضاعفا ، فلا يقال فى نَصَف نصوف ، ولا فى لبب لبوب ، وشذ فى طلل طلول . **الثالث** : جعل المصنف فعولا فى التسهيل على ثلاث مراتب : مقيسا فى الأوزان الأربعة المذكورة فى النظم بشروطها المذكورة ، ومسموعا فى فاعل وصفا غير مضاعف كراد ولا معتل العين كقائم نحو : شاهد وشهود وفى نحو : فسل وفوج وساق

فيقال خصوص وخصاص . قاله فى القاموس .

(**قوله وهو الورس**) ويقال الزعفران صحاح . (**قوله من أفراد فعول**) يعنى من مفرداته ولو عبر به لكان أوضح . (**قوله وشجن**) بشين معجمة وجيم الحاجة حيث كانت والجمع شجون والشجن أيضا الحزن والجمع أشجان . زكريا . (**قوله وندب**) بنون ودال مهملة مفتوحتين وموحدة الخطر وأثر الجرح إذا لم يرتفع عن الجلد . زكريا . (**قوله ولما يذكر غيره إلخ**) تركيب فاسد لأن لما الحينية لا تدخل إلا على ماض . (**قوله يشير إلى عدم اطراده غالبا إلخ**) وقد لا يشير إلى عدم اطراده كما فى قوله بعد وشاع فى حوت وقاع فإن فعلانا مطرد فى نحو حوت نحو قاع ولم يشر المصنف إلى عدم اطراد الثانى . (**قوله أو نحو قل أو ندر**) أى كشذ . (**قوله يعنى له فعول**) هذا الحل يقتضى أن ضمير له لفعل وأن له خبر مبتدأ محذوف أى له فعول وهو خلاف ما قدمه الشارح فتأمل . (**قوله فى الغالب**) ينبغى حذفه فإن المصنف لم يستعمل مثل هذه العبارة فى غير المطرد أصلا فاعرفه فإنه مما غفل عنه . (**قوله على ما هو بين من صنيعه**) منه قوله أول الباب :

* لفعل اسما صح عينا أفعل *

فإن أفعل مطرد فى فعل اسما صحيح العين اتفاقا كما سبق . (**قوله فى نصف**) بفتح النون والصاد المهملة المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر . (**قوله فى الأوزان الأربعة**) صوابه الخمسة . (**قوله وفى نحو فسل**) بفتح الفاء وسكون السين المهملة هو الرجل الرذل الذى لا مروءة له ووجه شذوذه كونه صفة .

وبدرة وشعبة وقنة ، وشاذا فى نحو : ظريف وأنسة وحص وأسينة (**وَلِلْفَعَالِ فِعْلاَنٌ حَصَلْ**) أى من أمثلة جمع الكثرة فعلان بكسر الفاء ، وهو مطرد فى اسم على فعال نحو : غراب وغربان وغلام وغلمان وقد تقدم عند قوله وغالبا أغناهم فعلان فى فعل التنبيه على اطراده فى فُعل نحو : صرد وصردان (**وَشَاعَ**) أى كثر فعلان (**فِى حُوتٍ وقاعٍ مَعَ مَا * ضاهَاهُمَا**) من كل اسم على فُعل أو على فعل واوى العين ، فالأول نحو : حوت وحيتان ، ونون ونينان ، وكوز وكيزان . والثانى نحو : قاع وقيعان ، وتاج وتيجان ، وجار وجيران .

(**تنبيه**)*: هو مطرد فى الأول من هذين كما صرح به فى شرح الكافية واقتضاه كلام التسهيل (**وَقَلَّ فِى غَيرِهِما**) أى مجىء فعلان فى غير ما ذكر قليل يحفظ ولا يقاس عليه ، فمن ذلك فى الأسماء قنو وقنوان ، وصوار وصيران ــ والصوار قطيع بقر الوحش ــ

(**قوله وبدرة**) بفتح الموحدة وسكون الدال المهملة عشرة آلاف درهم وقياس جمعها بدار بكسر الموحدة . (**قوله وشعبة**) بشين معجمة فعين مهملة كما بخط الشارح وهى بضم فسكون القطعة وفى بعض النسخ بسين مهملة مفتوحة وقاف ساكنة وهى الجحشة وولد الناقة أول ساعة يولد . وسقوب الإبل أرجلها جمع سقب بفتح فسكون فقول البعض وفى نسخة سبقة بسين مهملة فقاف مفتوحتين وهى الرحل خطأ من وجهين فتنبه . (**قوله وقنة**) بضم القاف وتشديد النون وهى أعلى الجبل . (**قوله وشاذا**) هذا يقتضى أن الشاذ غير المسموع ويمكن أنه أراد بالشاذ ما خالف القياس مع قلة وبالمسموع ما خالف القياس مع كثرة كما للبعض . (**قوله وأنسة**) ضبطه الإسقاطى بفتح الهمزة والنون والسين المهملة ضد الوحشة قال شيخنا : ورأيت بخط الشارح علامة المد على الألف فتكون آنسة كقائمة اهـ . (**قوله وحص**) بالمهملتين مضموم الأول كما مر . (**قوله وأسينة**) بفتح الهمزة وكسر السين المهملة وبعد التحتية نون . قال فى القاموس : القوة من قوى الوتر وسير من سيور تضفر جميعا نسعا أو عنانا اهـ . والنسع بكسر النون وسكون السين المهملة آخره عين مهملة سير ينسج عريضا على هيئة أعنة البغال يشد به الرحال قاله فى القاموس فقول البعض هى سير من سيور الوتر تخليط .

(**قوله على فعل**) أى بضم فسكون أو على فعل أى بفتحتين . (**قوله واو العين**) راجع لكل من فعل بالضم وفعل بفتحتين فألف قاع وتاج وجار منقلبة عن واو مفتوحة . (**قوله وحيتان**) أصله حوتان قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة ومثله نينان . (**قوله ونون**) هو الحوت . (**قوله فى الأول من هذين**) مفهومه أنه غير مطرد فى الثانى وصريح كلام ابن المصنف أنه مطرد فيه أيضا وأما كلام المتن فلا يقتضى الاطراد وإن زعمه بعضهم لما صرح به الشارح من أنه لا يلزم من الشيوع الاطراد .

(**قوله وقل فى غيرهما**) أى غير نحو حوت ونحو قاع وأورد عليه ابن هشام أنه يدخل فى الغير فعال بالضم وفعل بضم ففتح مع أن فعلانا مطرد فيهما كما ذكره المصنف وأجاب سم بأن الغير عام مخصوص بسوى هذين بدليل قوله وللفعال فعلان حصل وقوله وغالبا أغناهم فعلان فى فعل .

وغزال وغزلان ، وخروف وخرفان ، وظليم وظلمان ـ والظليم ذكر النعام ـ وحائط وحيطان ، ونسوة ونسوان ، وعيد وعيدان ، وبُركة وبركان ـ والبركة بالضم اسم لبعض طير الماء ـ وقضفة وقضفان ـ والقضفة بالفتح الأكمة ـ. وفى الأوصاف : شيخ وشيخان ، وشجاع وشجعان .

(تنبيه): مقتضى كلامه هنا وفى شرح الكافية ـ وعليه مشى الشارح ـ أن فعلانا لا يطرد فى فعل صحيح العين كخرب وخربان ، وأخ واخوان ومقتضى كلامه فى التسهيل اطراده فيه ـ والخرب ذكر الحبارى ـ (**وَفَعْلاً اسْماً وَفَعِيلاً وَفَعَلْ * غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ فُعْلاَنٌ شَمَلْ**) أى من أمثلة جمع الكثرة فعلان بضم الفاء وهو مقيس فى اسم على فعل نحو : بطن وبطنان ، وظهر وظهران . أو فعيل نحو : قضيب وقضبان ، ورغيف ورغفان . أو فعل صحيح العين نحو : ذكر وذكران ، وجمل وجملان . وخرج بقوله اسما نحو : ضخم وجميل وبطل ، وبقوله غير معل نحو فود ، فلا يجمع شىء منها على فعلان .

(تنبيهات): **الأول** : ذكر المصنف فى شرح الكافية وتبعه الشارح فى أمثلة فعل نحو : جذع وجذعان وذكر فى التسهيل أن فعلان يحفظ فى جذع ولا يقاس عليه لأنه صفة . **الثانى** : اقتضى كلامه أن نحو : ذئب وذؤبان غير مقيس ، وصرح فى شرح الكافية بأنه قليل لكنه فى التسهيل عدّه من المقيس . **الثالث** : اقتضى كلامه أيضا أن فَعلان مقيس

(قوله قنو) قال فى القاموس : القنو بالكسر والضم والقنا بالكسر والفتح الكباسة جمعه أقناء وقنوان وقنيان مثلثين اهـ . **(قوله وصوار)** بكسر الصاد المهملة وتضم أيضا لكن جمع المضموم على فعلان مطرد كما علم مما مر . **(قوله وظليم)** بفتح الظاء المعجمة . **(قوله وبركة)** بضم الموحدة . **(قوله والقضفة بالفتح)** أى بفتح القاف وفتح الضاد المعجمة وفتح الفاء . **(قوله لا يطرد فى فعل)** أى بفتحتين صحيح العين أى كما لا يطرد فى فعل بفتحتين معتل العين كقاع وتاج كما تقدم . **(قوله كخرب)** بفتح الخاء المعجمة والراء . **(قوله وأخ وأخوان)** أصل أخ أخو بفتحتين حذفت اللام اعتباطا وظاهره أن أخا يجمع على أخوان مطلقا ونقل الفارضى عن بعضهم أن الأخ فى النسب يجمع على أخوة وفى الصداقة على اخوان ولا يرد عليه ﴿ **إنما المؤمنون إخوة** ﴾ [الحجرات : ١٠] لأن المعنى كالأخوة أو كلامه أغلبى . **(قوله والخرب ذكر الحبارى)** سمى بذلك لسكونه فى الخراب . تصريح .

(قوله وفعلا اسما إلخ) اعترضه ابن هشام بأن الوصف الجارى مجرى الاسم كالاسم نحو : عبد وعبدان وبأن تقييده فعلا الساكن العين بالاسمية واطلاقه فعيلا وفعلا المتحرك العين يقتضى عدم اشتراط الاسمية فى الأخيرين وليس كذلك لاشتراطها فى الثلاثة كما صرح به فى التسهيل وشرح العمدة وأجاب سم عن الأول بأن قوله اسما صادق بما كانت اسميته بالغلبة وعن الثانى بأنه حذف القيد مما بعد الأول لدلالة تقييد الأول عليه . **(قوله وفعل)** وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة . **(قوله نحو فود)** بفتحتين

فى نحو : سيف وقوس وقاع وعويل لأنه لم يشترط صحة العين إلا فى الأخير وهو فعل بفتحتين . **الرابع** : مما يحفظ فيه فعلان فاعل كحاجز وحجزان ، وأفعل فعلاء كأسود وسودان وأعمى وعميان ، وفعال كحوار وحوران وزقاق وزقان ذكرها سيبويه ، وفعلة كقضفة وقضفان ، وفعول كقعود وقعدان (**وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُعَلاَ * كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلاَ**) أى من أمثلة جمع الكثرة فعلاء ، وهو مقيس فى فعيل وصفا لمذكر عاقل بمعنى اسم فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام ، فشمل الذى بمعنى اسم الفاعل ما كان بمعنى فاعل ، نحو : كريم وبخيل وظريف ، وما كان بمعنى مفعل نحو : سميع بمعنى مسمع ، وما كان بمعنى مفاعل نحو خليط بمعنى مخالط ، فكلها تجمع على فعلاء فيقال كرماء وبخلاء وظرفاء وسمعاء وخلطاء ، وخرج بالوصف الاسم نحو : قضيب ونصيب فلا يقال قضباء ولا نصباء ، وبالمذكر المؤنث نحو : رميم وشريفة فلا يقال عظام رمماء ولا نساء شرفاء ، وأما خلفاء فى جمع خليفة ونساء سفهاء فبطريق الحمل على المذكر ، وبالعاقل غير العاقل نحو مكان فسيح فلا يقال فى جمعه فسحاء ، وبكونه بمعنى فاعل نحو قتيل وجريح فلا يقال قتلاء ولا جرحاء . وشذ دفين ودفناء ، وسجين وسجناء ، وجليب وجلباء ، وستير وستراء ، حكاهنّ اللحيانى . وندر أسير وأسراء ، وبكونه غير مضاعف نحو : شديد ولبيب فلا يقال شدداء ولا لبباء ، وبكونه غير معتل اللام نحو غنى وولى فلا يجمع على فعلاء ، وندر تقى وتقواء ، وسخى وسخواء ، وسرى وسرواء .

وهو القصاص . (**قوله لأنه صفة**) هذا بحسب الأصل ثم غلبت عليه الاسمية كعبد وعبدان فلا اعتراض على ما فى شرح الكافية . (**قوله وقاع**) كان ينبغى إسقاطه لأن وزنه فعل بفتحتين كما مر . قال شيخنا : إلا أن يقال النظر هنا للحال اهـ وفيه ما فيه . (**قوله وعويل**) هو رفع الصوت بالبكاء كما فى المختار . (**قوله كحوار**) بضم الحاء المهملة وتخفيف الواو . قال الجوهرى : وهو ولد الناقة ولا يزال حوارا حتى يفصل عن أمه فإذا فصل عنها فهو فصيل . (**قوله وزقاق**) بزاى وقافين وهو السكة . (**قوله كقعود**) هو بالفتح من الإبل ما يقتعده الراعى فى كل حاجة . قاموس . (**قوله ولكريم وبخيل فعلا**) يعنى أن فعلاء يطرد فيما جمع ثمانية شروط أن يكون على وزن فعيل أو فاعل أو فعال بضم الفاء وأن يكون وصفا لمذكر عاقل وأن يكون بمعنى اسم فاعل وأن يكون غير مضاعف ولا معتل اللام وأن يدل على سجية مدح أو ذم .

(**قوله لما ضاهاهما**) أى فى اللفظ والمعنى أو فى المعنى فقط كما سيأتى . (**قوله نحو سميع بمعنى مسمع**) وأليم بمعنى مؤلم . (**قوله نحو خليط بمعنى مخالط**) وجليس بمعنى مجالس . (**قوله فبطريق الحمل على المذكر**) وقال الفارسى : خلفاء جمع خليف وأما خليفة فجمعه خلائف ولم يسمع سيبويه خليفا قال الفارسى ولو سمعه لم يقل ما قال ورده بعضهم بأن سيبويه سمع خلفاء ممن يقول خليفة اهـ دمامينى وإنما ينهض الرد إذا كان المسموع منهم يلتزمون خليفة ولا يقولون خليف . (**قوله فلا يقال قتلاء**) أى إلا شذوذا كما فى التصريح . (**قوله وسجين**) بالجيم أى مسجون . (**قوله وندر أسير وأسراء**) صنيعه يقتضى أنه غير شاذ وليس كذلك إلا أن يريد هنا بالشاذ ما خالف القياس وقل استعماله وبالنادر

(تنبيهات)*: **الأول** : أشار بذكر المثالين إلى استواء وصف المدح والذم مما استكمل الشروط فى الجمع على فعلاء . **الثانى** : قوله كذا لما ضاهاهما أى شابههما يشمل ثلاثة أمور : المشابهة فى اللفظ والمعنى نحو : ظريف وشريف وخبيث ولئيم ، والمشابهة فى اللفظ دون المعنى نحو : قتيل وجريح ـ وهذا غير صحيح لما عرفت ـ والمشابهة فى المعنى دون اللفظ نحو : صالح شجاع وفاسق وخُفاف بمعنى خفيف ، من كل وصف دلّ على سجية مدح أو ذم ، وهذا صحيح أيضا وعليه حمل الشارح معنى كلام الناظم ، لكنه يوهم أن كل وصف دلّ على سجية مدح أو ذم يجمع على فعلاء وأن ذلك مطرد فيه ، وليس كذلك فيهما .

أما الأول فواضح البطلان .

وأما الثانى فإن المصنف ذكر فى التسهيل أنه لا يقاس منه إلا ما كان على فاعل أو فعال كما مثلت ، وذكر فيه وفى شرح الكافية أن نحو : جبان وسمح وحِلم وهو الصديق

ما خالف القياس وكثر استعماله فتأمل . **(قوله وهذا)** أى الأمر الثانى وهو المشابهة فى اللفظ دون المعنى أى شمول كلام الناظم له غير صحيح لما عرفت من عدم اطراد جمع فعيل بمعنى مفعول على فعلاء . **(قوله وخفاف)** بضم الخاء المعجمة .

(قوله وعليه) أى على الأمر الثالث وهو المشابهة فى المعنى فقط لكن بقطع النظر عن تمثيله وبيانه بقوله من كل وصف إلخ لنقل الشارح عنه فيما يأتى أنه اقتصر على فاعل الدال على المدح وحينئذ فلا تنافى بين كلامه هنا وكلامه فيما يأتى هذا وتقديم الجار والمجرور يقتضى أن ابن الناظم حصر المراد بما ضاهاهما فيما شابههما فى المعنى فقط وهذا يؤدى إلى قصور كلام المصنف لعدم شموله على هذا لغير كريم وبخيل مما شابههما فى اللفظ والمعنى كظريف ولئيم فالظاهر أن الحصر المستفاد من التقديم إضافى أى بالنسبة إلى المشابهة فى اللفظ فقط فاعرف ذلك . **(قوله لكنه)** أى كلام الناظم يوهم أى بقطع النظر عن حمل ابن الناظم بل ومع النظر إليه لكن يكون مراد الشارح كل وصف مشابه فى المعنى فقط دل على سجية إلخ . **(قوله يجمع على فعلاء)** أى بقطع النظر عن كون الجمع قياسا أو شاذا فلا يغنى هذا عن قوله وأن ذلك مطرد فيه نعم صنيعه يقتضى أو ضحية بطلان الأول عن بطلان الثانى والأمر بالعكس فافهم .

(قوله أما الأول) أى أن كل وصف دل على سجية مدح أو ذم يجمع على فعلاء فواضح البطلان إذ لم يقل أحد بأن كل وصف مدح أو ذم يجمع على فعلاء لا سماعا ولا قياسا . **(قوله وأما الثانى)** أى أن ذلك مطرد فيه . **(قوله أو فعال)** أى بضم الفاء بدليل قوله كما مثلت أى بصالح وشجاع وفاسق وخفاف وما نقله الشارح عن التسهيل من الحصر فى فاعل وفعال بالضم هو ما رأيته فى التسهيل وشرحه لابن عقيل وشرحه لعلى باشا لكن فى النسخة التى شرح عليها الدمامينى زيادة فعال بفتح الفاء كما

مما ندر جمعه على فعلاء ، وكذلك قولهم فى جمع رسول رسلاء ، وفى جمع ودود ودداء ، فكل هذا مقصور على السماع .

الثالث : ما ذكرته من أن كل وصف دلّ على سجية مدح أو ذم وهو على فاعل أو فعال حكمه حكم فعيل المذكور فى الجمع على فعلاء هو ما فى التسهيل كما تقدم ، واقتصر فى شرح الكافية وتبعه الشارح على فاعل وعلى معنى المدح بل ذكر فى الكافية أن فعالا مما يقتصر فيه على السماع انتهى **(ونَابَ عَنْهُ)** أى عن فعلاء **(أَفْعِلاَءُ فِي المُعَلْ * لاَماً ومُضْعَفٍ)** من فعيل المتقدم ذكره ، فالمعتل نحو : غنى وأغنياء وولى وأولياء ، والمضعف نحو : شديد وأشداء وخليل وأخلاء ، وهذا لازم إلا ما ندر ، وتقدم أنه ندر تقى وتقواء وسخى وسخواء وسرى وسرواء ، وأشار بقوله **(وغيرُ ذَاكَ قَلْ)** إلى أن ورود أفعلاء فى غير المضعف والمعتل قليل ، نحو : صديق وأصدقاء وظنين وأظناء ونصيب وأنصباء وهين وأهوناء ، فلا يقاس عليه بخلاف الأول **(فَوَاعِلٌ لِفَوْعَلٍ وفَاعَلٍ * وفَاعِلاَءَ مَعَ نَحْوِ كاهِلٍ . وحَائِضٍ وصَاهِلٍ وفَاعِلَهْ)** أى من أمثلة جمع الكثرة فواعل ، وهو مطرد فى هذه الأنواع السبعة : **أوّلها** فوعل نحو : جوهر وجواهر . **وثانيها** فاعل بفتح العين نحو : طابع وطوابع . **وثالثها** فاعلاء نحو : قاصعاء وقواصع . **ورابعها** فاعل اسما علما أو غير علم

ضبطه الدماميني ومثل له بجبان وعلى هذه النسخة اقتصر الإسقاطى وتبعه شيخنا والبعض فاعترضوا نقل الشارح . **(قوله وذكر فيه وفى شرح الكافية إلخ)** لعل الكلام على التوزيع أو المراد بالذكر ما يشمل غير الصريح فإنه لم يصرح فى التسهيل بأن نحو جبان مما ندر جمعه على فعلاء وإن كان يؤخذ منه . **(قوله وسمح)** بفتح السين المهملة وسكون الميم وبالحاء المهملة وهو الكريم . **(قوله وخلم)** بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام كما فى القاموس والصحاح والفارضى والدماميني وابن عقيل وعلى باشا ثلاثتهم على التسهيل فضبط شيخنا والبعض الخاء بالفتح خطأ ونقل شيخنا الفتح عن الفارضى غير صحيح فإن الذى فى الفارضى هو الكسر كما مر ولعل عذره أن النسخة الواقعة له من الفارضى حرّف الناسخ فيها لفظ الكسر بلفظ الفتح والله الموفق للصواب .

(قوله وظنين وأظناء) إنما كان جمع ظنين على أظناء غير مقيس مع أنه مضعف لأنه ليس من فعيل المتقدم ذكره بل من فعيل بمعنى اسم المفعول أى المتهم . **(قوله مع نحو)** عبر هنا بنحو دون ما قبله لأنه ذكر هنا جزئيات . سم . **(قوله كاهل)** هو مقدم أعلى الظهر مما يلى العنق وهو الثلث الأعلى وفيه ست فقرات . مصباح . **(قوله نحو طابع)** بفتح الموحدة الخاتم وكسرها لغة . **(قوله نحو قاصعاء)** هو جحر اليربوع الذى يقع فيه أى يدخل . زكريا . **(قوله نحو جابر إلخ)** نشر على ترتيب اللف .

نحو : جابر وجوابر وكاهل وكواهل ، وإلى هذا التنويع الإشارة بلفظ نحو . **وخامسها** فاعل صفة مؤنث عاقل نحو : حائض وحوائض . **وسادسها** فاعل صفة مذكر غير عاقل نحو : صاهل وصواهل . **وسابعها** فاعلة مطلقا نحو : ضاربة وضوارب وفاطمة وفواطم وناصية ونواص ، وزاد فى الكافية ثامنا وهو فاعلة نحو : صومعة وصوامع ، وذكر فى التسهيل ضابطا لهذه الأنواع فقال : فواعل لغير فاعل الموصوف به مذكر عاقل مما ثانيه ألف زائدة أو واو غير ملحقة بخماسى ، واحترز بقوله غير ملحقة بخماسى من نحو خورنق ، فإنك تقول فى جمعه خرانق بحذف الواو ، ولا خلاف فى اطراد فواعل فى هذه الأنواع إلا السادس ، فقال جماعة من المتأخرين إنه شاذ ، ونسبهم فى شرح الكافية إلى الغلط فى ذلك ، وقال : نص سيبويه على اطراد فواعل فى فاعل صفة لمذكر غير عاقل ، قال : وإنما الشاذ فى نحو : فارس وفوارس ، يعنى فيما كان الفاعل صفة لمذكر عاقل ، وقد أشار إلى هذا بقوله : (**وَشَذَّ فِى ٱلْفَارِسِ مَعْ مَا مَاثَلَهْ**) وذلك قولهم فى فارس وناكس وهالك وغائب وشاهد : فوارس ونواكس وهوالك وغوائب وشواهد ، وكلها صفات للمذكر العاقل ، وتأول بعضهم ما ورد من ذلك على أنه صفة لطوائف فيكون على القياس ، فيقدر فى قولهم هالك فى الهوالك : فى الطوائف الهوالك ، قيل وهو ممكن إن لم يقولوا رجال هوالك .

(**تنبيه**)*: شذ أيضا فواعل فى غير ما ذكر نحو : حاجة وحوائج ودخان ودواخن وعثان وعواثن (**وَبِفَعَائِلَ اجْمَعَنْ فَعَالَهْ * وَشِبْهَهُ ذَاتَاءٍ**) ثابتة (**أَوْ مُزَالَهْ**) أى من

(**قوله فاعلة مطلقا**) أى علما أو غيره اسما أو صفة لعاقل أو غيره . (**قوله نحو صومعة**) هى بيت للنصارى كما فى القاموس . (**قوله لغير فاعل إلخ**) دخل فى غير فاعل ما ليس وزن فاعل من فوعل وفاعل بفتح العين وفاعلاء وفوعلة وفاعلة وبتقييد فاعل بما بعده دخل فاعل اسما أو صفة لمؤنث أو غير عاقل . (**قوله مما ثانيه ألف زائدة**) بيان لغير واحترز به من نحو ألف آدم فإنها أبدلت من فاء الكلمة فلا يجمع على فواعل بل على أفاعل نحو أوادم . سم .

(**قوله غير ملحقة**) بكسر الحاء . (**قوله من نحو خورنق**) فإن الواو فيه لإلحاقه بسفرجل والخورنق قال فى القاموس قصر للنعمان الأكبر . (**قوله خرانق**) بزنة فعالل كما سيأتى لا فواعل . تصريح . (**قوله إلا السادس**) وهو فاعل صفة مذكر غير عاقل . (**قوله فى نحو فارس وفوارس**) كان عليه حذف فى . (**قوله وناكس**) هو المطأطىء رأسه . (**قوله فى الطوائف الهوالك**) فيكون جمع فاعلة لا جمع فاعل . (**قوله نحو حاجة**) سمع فى هذا المفرد حائجة فيجوز أن يكون حوائج جمعا لها واستغنى عن جمع حاجة . دمامينى . (**قوله ودواخن**) والقياس دخنان كغربان . دمامينى . (**قوله وعثان**) بالعين المهملة فالمثلثة كغراب الدخان . (**قوله أو مزاله**) يحتمل أنه عطف على ذاتاء والهاء ضمير مضاف إليه عائد على التاء

أمثلة جمع الكثرة فعائل وهو لكل رباعى مؤنث بمدة قبل آخره مختوما بالتاء أو مجردا منها، فتلك عشرة أوزان: خمسة بالتاء، وخمسة بلا تاء: فالتى بالتاء فَعَالة نحو: سحابة وسحائب، وفِعَالة نحو: رسالة ورسائل، وفُعَالة نحو: ذؤابة وذوائب، وفَعُولة نحو: حمولة وحمائل، وفَعِيلة نحو: صحيفة وصحائف. والتى بلا تاء: فَعَال نحو: شمال وشمائل، وفُعال نحو: عقاب وعقائب، وفَعُول نحو: عجوز وعجائز، وفَعيل نحو: سعيد ـ علم امرأة ـ يقال فى جمعه سعائد، قال فى شرح الكافية: وأما فعائل جمع فعيل من هذا القبيل فلم يأت اسم جنس فيما أعلم، لكنه بمقتضى القياس يكون لعلم مؤنث كسعائد جمع سعيد اسم امرأة.

(تنبيهات): **الأول**: شرط هذه المثل المجردة من التاء أن تكون مؤنثة، فلو كانت مذكرة لم تجمع على فعائل إلا نادرا. كقولهم جزور وجزائر وسماء بمعنى المطر وسمائى ووصيد ووصائد.

الثانى: شرط ذوات التاء من هذه المثل سوى فعيلة الاسمية كما فى المثل المذكورة،

والتذكير باعتبار أن التاء حرف ويحتمل أنه عطف على محذوف نعت لتاء والهاء للتأنيث أى ذاتاء ثابتة أو مزالة. **(قوله ذؤابة)** بضم الذال المعجمة مهموز الضفيرة من الشعر إذا كانت مرسلة فإن كانت ملوية فهى عقيصة. والذؤابة أيضا طرف العمامة وطرف السوط. مصباح. **(قوله وذوائب)** أصله ذآئب بهمزتين استثقلوا أن تقع ألف الجمع بين همزتين فأبدلوا من الأولى واوا.

(قوله نحو شمال) بكسر الشين مقابل اليمين وبفتحها ريح تهب من ناحية القطب وكل يجمع على شمائل كما فى الشرح والتصريح ويطلق الشمال بالكسر على الطبع أيضا وجمعه شمائل كما فى القاموس. **(قوله من هذا القبيل)** أى قبيل المؤنث بدون علامة ظاهرة. **(قوله فلم يأت اسم جنس)** أى جمع اسم جنس. **(قوله لكنه بمقتضى القياس إلخ)** يؤخذ منه أنه لم يسمع جمعا لعلم مؤنث أيضا وكأنه لم يجوز بمقتضى القياس كونه جمعا لفعيل اسم جنس مؤنث لعدم فعيل اسم جنس مؤنث ودفع بالاستدراك ما يوهمه قوله فلم يأت اسم جنس من أنه سماعا جمع علم مؤنث أو من أنه لا يجوز جعله جمع علم مؤنث بمقتضى القياس فاندفع اعتراض شيخنا وتبعه البعض بأنه لا موقع للاستدراك لأن العلم لم يدخل فى اسم الجنس.

(قوله كقولهم جزور وجزائر) قال فى القاموس: الجزور البعير أو خاص بالناقة المجزورة اهـ وقال فى المصباح: الجزور من الإبل خاصة يقع على المذكر والأنثى اهـ وحينئذ فقول الشارح كقولهم جزور أى واقعا على الذكر لا مطلقا لأن جمع جزور واقعا على أنثى على جزائر قياسى فاندفع بذلك اعتراض البعض تبعا لشيخنا لأن فى كلام الشارح مؤاخذة لأن الجزور يقع على المذكر والأنثى. **(قوله بمعنى المطر)** أى ليكون مذكرا. سم. **(قوله ووصيد)** الوصيد يطلق على معان ذكرها فى القاموس منها فناء البيت وعتبته. وبيت كالحظيرة من الحجارة وكهف أصحاب الكهف والجبل الذى يختن مرتين. **(قوله سوى فعيلة)** أما فعيلة فتجمع على فعائل وإن كانت صفة كلطيفة ولطائف.

كذا فى التسهيل ، ولعله للاحتراز عن امرأة جبانة وفروقة وناقة جلالة بضم الجيم أى عظيمة ، فلا تجمع هذه الأوصاف على فعائل . وشرط فعيلة أن لا تكون بمعنى مفعولة احترازا من نحو : جريحة وقتيلة فلا يقال جرائح ولا قتائل ، وشذ قولهم ذبيحة وذبائح .

الثالث : ظاهر كلامه هنا وفى الكافية اطراد فعائل فى هذه الأوزان العشرة ، وذكر فى التسهيل أن المجردات من التاء سوى فعيل يحفظ فيها فعائل وأن أحقهن به فعول ، وأما فعيل فلم يذكره فى التسهيل لأنه لم يحفظ فيه فعائل كما تقدم ، وهذا يدل على أن فعائل غير مطرد فى الأوزان المجردة وتبعه فى الارتشاف .

الرابع : ذكر فى التسهيل أن فعائل أيضا لنحو جُرائض . وقَريثاء وبَراكاء وجَلولاء وحبارى وحَزابية إن حذف ما زيد بعد لاميهما ، ولنحو : ضَرة ، وطَنة وحرة ، وظاهره الاطراد فيما وازن هذه الألفاظ ، وإنما قيد حبارى وحزابية بحذف ثانى زائديهما للاحتراز عن حذف أول الزائدين فتقول عند حذفهما حبائر وحزائب وإن حذفت الأول فقط قلت

(قوله الاسمية) لم يقيد فى التوضيح بالاسمية فى ذى التاء ولا فى المجرد منها وصرح شارحه بالاطلاق . **(قوله وفروقة)** من الفرق بفتحتين وهو الخوف . **(قوله بضم الجيم)** أى وتخفيف اللام كما فى القاموس . **(قوله وإن أحقهن)** أى المجردات به أى بفعائل فعول لكثرته فيه .

(قوله لأنه لم يحفظ) بالبناء للمفعول والضمير فى لأنه لفعيل أو للفاعل والضمير فيه وفى لأنه للمصنف وقول البعض لأنه أى الناظم لم يحفظ فيه فعائل وإن كان غيره حفظه كما يؤخذ مما تقدم اهـ ممنوع كما لا يخفى على المتيقظ . **(قوله كما تقدم)** أى عن شرح الكافية . **(قوله جرائض)** بجيم مضمومة فراء فألف فهمزة مكسورة فضاد معجمة وهو العظيم البطن . دماميني . **(قوله وقريثاء)** بقاف مفتوحة فراء مكسورة فتحتية فمثلثة فألف ممدودة التمر والبسر الجيدان كما فى القاموس . **(قوله وبراكاء)** بفتح الموحدة والراء مع المد الثبات فى الحرب . صحاح . **(قوله وجلولاء)** بفتح الجيم وضم اللام مع المد قرية بناحية فارس . صحاح . **(قوله وحزابية)** بحاء مهملة مفتوحة فزاى فألف فموحدة فتحتية فهاء تأنيث وهو الغليظ إلى القصر . دماميني . **(قوله إن حذف ما زيد بعد لاميهما)** أى لامى حبارى وحزابية وهما الراء من حبارى والموحدة من حزابية . **(قوله ضرة)** بفتح الضاد المعجمة وهى إحدى زوجتى الرجل أو زوجاته . **(قوله وطنة)** بفتح الطاء المهملة وتشديد النون رطبة حمراء شديدة الحلاوة . دماميني .

(قوله وإنما قيد حبارى وحزابية إلخ) ولعله لم يذكر هذا القيد فى قريثاء وبراكاء وجلولاء مع أنها إذا جمعت على فعائل حذفت زيادتها الأخيرة لأنه ليس فيها إلا هذا الوجه بخلاف حبارى وحزابية فإن فيهما وجهين بينهما الشارح أو لأن ألف التأنيث الممدودة كتائه فحذفها عند التكسير واضح لا يحتاج إلى بيان . **(قوله عند حذفهما)** أى الزائدين بعد اللامين وليس مراده حذف الزائدين من كل

حبارى وحزابى ا هـ (**وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالَى جُمِعَا * صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاء وَالْقَيْسَ اتْبَعا**) أى من أمثلة جمع الكثرة الفعالى ـ بالكسر ـ والفعالى ـ بالفتح ـ ولهما اشتراك وانفراد : فيشتركان فى أنواع : **الأول** فعلاء اسما نحو : صحراء وصحار وصحارى . **والثانى** فعلى اسما نحو : عَلقى وعلاق وعلاق . **والثالث** فعلى اسما نحو : ذِفرى وذفار وذفارى . **والرابع** فعلى وصفا لا لأنثى أفعل نحو : حبلى وحبال وحبالى . **والخامس** فعلاء وصفا لأنثى نحو : عذراء وعذار وعذارى ، وهذه كلها مقيسة كما أشار إليه بقوله : والقيس اتبعا ، إلا فعلاء وصفا لأنثى نحو : عذراء فإن الفعالى والفعالى غير مقيسين فيه بل محفوظان كما نص عليه فى التسهيل . بخلاف ما اقتضاه كلامه هنا ، وفى شرح الكافية : ويشتركان أيضا فى جمع مَهرى قالوا مهار ومهارى ولا يقاس عليهما ، ولا ينفرد الفعالى بالكسر فى نحو : حِذرية وسِعلاة وعَرقُوة والمأق ، وفيما حذف أول زائديه من نحو : حَبَنْطَى وعَفَرْنى وعَدَوْلى

منهما كما يوهمه قوله الآتى فقط فإن حبائر لم يحذف فيه إلا الزائد الثانى وأما الأول أعنى الألف فقد قلب همزة بعد ألف فعائل كما سيأتى فى قوله :

والمد زيد ثالثا فى الواحد همزا يرى فى مثل كالقلائد

ومثل حبائر فيما ذكر حزائب إلا أنه حذف فى حزائب مع الزائد الثانى وهو التحتية الهاء . (**قوله وإن حذفت الأول**) أى الزائد الأول من كل منهما . (**قوله وبالفعالى**) بكسر اللام وقدمه لأنه أصل فعالى بفتحها . (**قوله علقى**) بفتح العين والقاف اسم نبت وألفه للالحاق بجعفر . (**قوله ذفرى**) بكسر الذال المعجمة وسكون الفاء الموضع الذى يعرق من قفا البعير خلف الأذن وألفه للالحاق بدرهم . (**قوله لا لأنثى أفعل**) كان الأولى أن يقول لأنثى غير أفعل لشمول عبارته فعلى لمذكر كبهمى لنبت معروف كذا قيل وفيه أن نحو بهمى خرج بقوله وصفا . (**قوله وصفا لأنثى**) كان عليه أن يقول لأنثى غير أفعل ليخرج نحو حمراء إذ لا يقال فيه حمار ولا حمارى كما فى المرادى وقد يجاب بأنه حذف من الثانى لدلالة الأول عليه . (**قوله فى جمع مهرى**) بفتح الميم وسكون الهاء . قال المرادى : أصل المهرى بعير منسوب إلى مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الإبل . (**قوله ولا يقاس عليهما**) أى على مهار ومهارى فلا يقال فى قمرى قمار وقمارى مثلا . (**قوله حذرية**) بحاء مهملة مكسورة فذال معجمة ساكنة فراء مكسورة فتحتية مخففة وهى القطعة الغليظة من الأرض . والأكمة الغليظة . قاموس . (**قوله وسعلاة**) بكسر السين وسكون العين المهملتين . قال فى القاموس : السعلاة والسعلاء بكسرهما الغول أو ساحرة الجن ا هـ وفسره شيخنا وغيره بأخبث الغيلان . (**قوله وعرقوة**) بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف وهى الخشبة المعترضة على رأس الدلو . تصريح . (**قوله والمأق**) بفتح الميم وسكون الهمزة وكسر القاف وهو طرف العين مما يلى الأنف ويقال له الموق والماق وأما طرفها مما يلى الصدغ فاللحاظ قال فى المصباح : قال ابن القطاع :

وقَهْوباة وبُلَهْنِيَة وقلنسوة وحبارى ، وندر فى أهل وعشرين ليلة وكيكة وهى البيضة ، وينفرد فعالى بالفتح فى وصف على فعلان نحو : سكران وغضبان ، وعلى فعلى نحو : سكرى وغضبى ، ويحفظ فى نحو : حَبِطٍ ويتيم وأيِّم وطاهر وشاة ورئيس وهى التى أصيب رأسها . واعلم أن فعالى بضم الفاء فى جمع نحو : سكران وسكرى راجح على فعالى بفتحها ، وفى غير يتيم من نحو : قديم وأسير مستغنى به عنه ، وفى غير ذلك مستغنى عنه .

ما فى العين فعلى وقد غلط فيه جماعة من العلماء فقالوا هو مفعل وليس كذلك بل الياء فى آخره للالحاق . **(قوله من نحو حبنطى إلخ)** تبع الشارح ابن الناظم فى انفراد فعالى بالكسر بحبنطى وقلنسوة فتبع المرادى فى انفراد فعالى بالفتح فى نحو سكران وسكرى قال زكريا وجعل الشارح يعنى ابن الناظم حبنطى وقلنسوة مما اختص به فعالى أى بالكسر مخالف لجعل ابن هشام لهما مما اشترك فيه فعالى وفعالى ولم يختص فعالى أى بالفتح بشىء كما قاله ابن هشام ولذا تركه الشارح وذكر المرادى أنه مختص بفعلان وفعلى كسكران وسكرى وفيه نظر ا هـ ثم رأيت ما مر عن ابن الناظم لأبيه فى التسهيل .

(قوله حبنطى) بفتح الحاء المهملة والموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وهو العظيم البطن وزيد فيه النون والألف ليلتحق بسفرجل فإذا حذف أول زائديه وهو النون قيل فى جمعه حباطى . ا هـ تصريح . وفى زكريا أنه يقال بهمزة بعد الطاء كما يقال بألف بعدها . **(قوله وعفرنى)** بعين مهملة وفاء مفتوحتين فراء ساكنة فنون مفتوحة وهو الأسد وأول زائديه النون . دمامينى . **(قوله وعدولى)** بعين ودال مهملتين مفتوحتين فواو ساكنة فلام مفتوحة وهى قرية بالبحرين وأول زائديه الواو . دمامينى . **(قوله وقهوباة)** بقاف وهاء مفتوحتين فواو ساكنة فموحدة وهو سهم صغير وأول زائديه الواو . دمامينى . **(قوله وبلهنية)** بموحدة مضمومة فلام مفتوحة فهاء ساكنة فنون مكسورة فتحتية وهى السعة يقال فلان فى بلهنية من العيش أى فى سعة وأول زائديه النون . **(قوله وقلنسوة)** بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين المهملة ما يلبس على الرأس وزيد فيه النون والواو ليلتحق بقمحدوة وأول زائديه النون . تصريح . **(قوله وكيكة)** بكافين بينهما تحتية .

(قوله فى نحو حبط) بحاء مهملة مفتوحة فموحدة مكسورة فطاء مهملة وهو البعير المنتفخ البطن لوجع . دمامينى . **(قوله وأيم)** بفتح الهمزة وتشديد التحتية وهو من لا زوجة له ولا زوج لها . دمامينى . **(قوله وطاهر)** بطاء مهملة . **(قوله وشاة ورئيس)** كذا فى غالب نسخ الشارح وفى بعض النسخ وشاة وتيس وكذا وقع فى النسخة الواقعة للدمامينى من التسهيل فقال : يقال فى جمع شاة شواهى وفى جمع تيس وهو الذكر من الظبى والمعز أو إذا أتى عليه سنة تياسى بألف بعد الهاء والسين هذا مقتضى كلام المصنف ولم أقف على ذلك ا هـ ملخصا والذى رأيته فى التسهيل وشرحه لابن عقيل : وشاة رئيس قالوا شياه رآسى والشاة الرئيس التى أصيب رأسها ا هـ ولا يبعد أن الصواب هذا وما عداه تحريف ويؤيد ذلك أن صاحب القاموس لم يذكر شواهى وتياسى فى جمع شاة وتيس وذكر ما نصه : وشاة رئيس أصيب رأسها من غنم رآسى ا هـ . **(قوله وفى غير يتيم)** أى وأن فعالى بضم الفاء

(تنبيهات): **الأول** : إنما لم يذكر هنا ما ينفرد به فعالى من نحو : حذرية وما بعدها لأنه مستفاد من قوله بعد :

*** وبفعالــل وشبهه انطقــا ***

وسيأتى بيانه ، ولكنه أخل بفعالى ـ بضم الفاء ـ فلم يذكره . **الثانى** : قالوا فى جمع صحراء وعذراء أيضا صحارىّ وعذارىّ بالتشديد وسيأتى . **الثالث** : فعالى بالتشديد هو الأصل فى جمع صحراء ونحوها وإن كان محفوظا لا يقاس عليه : لأن وزن صحراء فعلال فجمعه على فعاليل بقلب الألف التى بين اللامين ياء لانكسار ما قبلها ، وبقلب ألف التأنيث ـ وهى الثانية فى نحو صحراء ـ ياء وتدغم الأولى فيها ، ثم أنهم آثروا التخفيف فحذفوا إحدى الياءين ، فمن حذف الثانية قال : الصحارى ـ بالكسر ـ وهذا هو الغالب ، ومن حذف الأولى قال : الصحارى ـ بالفتح ـ وإنما فتح الراء وقلب الياء ألفا لتسلم من الحذف عند التنوين **(وَٱجْعَلْ فَعَالِىَّ لِغَيْرِ ذِى نَسَبْ * جُدِّدَ كَالْكُرْسِىِّ تَتْبَعِ ٱلْعَرَبْ)** أى من أمثلة جمع الكثرة فعالى ، وهو لثلاثى ساكن العين مزيد آخره ياء مشددة لغير تجديد نسب ، نحو : كرسى وكراسى ، وكركى وكراكى ، واحترز بقوله : لغير ذى نسب جدد : من نحو تركى فلا يقال فيه تراكى ، وأما أناسى فجمع إنسان لا إنسى وأصله

فى غير يتيم من نحو قديم وأسير مستغنى به عن فعالى بفتحها فقالوا فى قديم وأسير فعالى بضم الفاء مستغنين به عن فعالى بفتح الفاء وإنما استثنى يتيما لأنهم لم يجمعوه على فعالى بضم الفاء .

(قوله وفى غير ذلك مستغنى عنه) أى وأن فعالى بضم الفاء فى غير نحو سكران وسكرى ونحو قديم وأسير مستغنى عنه بفعالى بفتح الفاء نحو حباطى ويتامى وأيامى . **(قوله لم يذكر هنا ما ينفرد به فعالى)** أى بكسر اللام و لم يذكر أيضا ما ينفرد به فعالى بفتحها . **(قوله لأن وزن صحراء إلخ)** تعليل لقوله هو الأصل . **(قوله فعلال)** هذا مردود وكذا قوله على فعاليل لأن همزة التأنيث لا تقابل باللام لأنها زائدة ولأنه لا يوافق قوله بعدو بقلب ألف التأنيث إلخ ولو قال : ولأن وزن صحراء فعلاء فجمعه على فعالى بتشديد الياء بقلب الألف الأولى ياء إلخ لأصاب . **(قوله ومن حذف الأولى إلخ)** كان تخصيص الفتح بحذف الأولى لأن الثانية محركة فإذا فتح ما قبلها قلبت ألفا من غير تصرف فيها بتغييرها عن حالها . سم .

(قوله لغير ذى نسب جدد) بأن لا يكون فيه نسب أصلا كعلباء وقوباء وحولايا وكرسى أو فيه نسب غير مجدد أى غير ملحوظ الآن لكونه صار منسيا أو كالمنسى فالتحق بما لا نسب فيه بالكلية كمهرى كما سيذكره الشارح وبتقرير كلامه على هذا الوجه يندفع اعتراض ابن هشام بأن مقتضى كلامه أن نحو كرسى فيه نسب غير مجدد مع أنه لا نسب فيه أصلا ولا يحتاج إلى تكلف شيخنا والبعض الجواب بأنه قوله جدد صفة كاشفة . **(قوله وأما أناسى إلخ)** قال أبو حيان : ولو ذهب ذاهب إلى

أناسين فأبدلوا النون ياء كما قالوا ظربان وظرابى ، وعلامة النسب المتجدد جواز سقوط الياء . وبقاء الدلالة على معنى مشعور به قبل سقوطها .

(تنبيهات): **الأول** : قد تكون الياء فى الأصل للنسب الحقيقى ثم يكثر استعمال ما هى فيه حتى يصير النسب منسيا أو كالمنسى فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا ، كقولهم فى مهرى مهارى ، وأصله البعير المنسوب إلى مهرة قبيلة باليمن ، ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الإبل .

الثانى : ذكر فى التسهيل أن هذا الجمع أيضا لنحو : علباء وقوباء وَحَوْلايا ، وأنه يحفظ فى نحو : صحراء وعذراء وإنسان وظربان .

الثالث : هذا آخر ما ذكره فى النظم من أمثلة تكسير الثلاثى المجرد والمزيد فيه غير

أن الياء فى أناسىّ ليست بدلا وأن أناسى جمع إنسى وأناسين جمع إنسان لذهب إلى قول حسن واستراح من دعوى البدل إذ العرب تقول إنسى فى معنى إنسان كما قالوا بختى وقمرى وبخاتى وقمارى وكأنه يشير إلى تناسى النسب فى ذلك كما يعلم من قوله فى معنى إنسان فتأمل . سندوبى . **(قوله فجمع إنسان لا إنسى)** وحينئذ فلا يكون مما نحن فيه لأن وزنه حينئذ فعالين بناء على أنه من الإنس لا فعالى . قال الشيخ خالد : ولو كان أناسى جمع إنسىّ لقيل فى جمع جنّى جنانى وفى جمع تركى تراكى قاله ابن مالك فى شرح الكافية زاد ابنه : وهذا لا يقول به أحد .

(قوله فأبدلوا النون ياء) ثم أدغموا الياء المبدلة من ألف إنسان فيه ومن العرب من يقول أناسين وظرابين على الأصل من غير إبدال . **(قوله ظربان)** بالظاء المعجمة على وزن قطران دويبة منتنة الريح قيل تشبه الهرّ وقيل تشبه القرد وقيل تشبه الكلب قاله ابن عقيل فى شرح التسهيل . قال الجوهرى : تزعم الأعراب أنها تفسو فى ثوب أحدهم إذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب . **(قوله على معنى مشعور به)** وهو المنسوب إليه وقوله قبل سقوطها متعلق بمشعور . **(قوله منسيا)** أى إذا لم يلاحظ النسب أصلا أو كالمنسى أى إذا لوحظ فى بعض الأحيان . **(قوله وحولايا)** بفتح الحاء المهملة وسكون الواو مع القصر . قال الدمامينى : اسم موضع وقال فى القاموس : قرية من عمل النهروان . **(قوله وأنه يحفظ)** وإن كان هو الأصل فهو أصل لا يقاس عليه كما صرح به الشارح سابقا والمرادى . **(قوله وإنسان وظربان)** أى على القول بأن أناسى وظرابى ليس أصلهما أناسين وظرابين .

(قوله والمزيد فيه) أى والثلاثى المزيد فيه وقوله وغير الملحق بكسر الحاء أى غير الحرف الملحق نائب فاعل المزيد و أخرج به المزيد فيه حرف ملحق كصيرف وصيارف بوزن فياعل وقوله والشبيه به معطوف على الملحق وأخرج به المزيد فيه حرف شبيه بالحرف الملحق كإصبع وأصابع بوزن أفاعل ويظهر لى أن التقييد بغيرهما لكونه الغالب فى مفردات الجموع السابقة وإلا فمنها ما زيادته للالحاق

الملحق والشبيه به ، وجملة الأبنية الموضوعة للكثرة منها أحد وعشرون بناء ، وزاد فى الكافية أربعة أبنية : فُعالى وفعيل وفُعال وفعلى ، أما فعالى فنحو سكارى وهو لوصف على فعلان ، وفعلى وقد تقدم ذكره وأنه يرجح على فعالى بالفتح فى هذين الوصفين ، وأما فعيل وفعال بضم الفاء نحو عبيد جمع عبد وظؤار جمع ظئر ففيهما خلاف ذكر بعضهم أنهما اسما جمع على الصحيح ، وقال فى التسهيل : الأصح أنهما مثالا تكسير لا اسما جمع ، فإن ذكر فعيل فهو اسم جمع لا جمع كما سيأتى بيانه ، وأما فعلى فلم يسمع جمعا إلا فى حجلى جمع حجل وظربى جمع ظربان ، ومذهب ابن السراج أنه اسم جمع لا جمع . وقال الأصمعى : الحجلى لغة فى الحجل ، وذهب الأخفش إلى أن نحو ركب وصحب جمع تكسير ، ومذهب سيبويه أنه اسم جمع وهو الصحيح لأنه يصغر على لفظه .

وذهب الفراء إلى أن كل ما له واحد موافق فى أصل اللفظ نحو : تمر وتمار جمع تكسير وليس بصحيح (**وَبِفَعَالِلَ وَشِبْهِهِ انْطِقَا * فِى جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى**) أى من أمثلة جمع الكثرة فعالل وشبهه . والمراد بشبهه ما يماثله فى العدة والهيئة وإن خالفه فى الوزن نحو مفاعل وفياعل . أما فعالل فيجمع عليه كل ما زادت أصوله على ثلاثة . وأما

كجوهر وعلقى فافهم . (**قوله منها**)أى من أمثلة تكثير الثلاثى المجرد إلخ . (**قوله جمع ظئر**) بظاء معجمة مكسورة وهمزة ساكنة الناقة تعطف على ولد غيرها ومنه قيل للمرأة الحاضنة ولد غيرهاظئر وللرجل الحاضن ولد غيره ظئر والجمع أظآر مثل حمل وأحمال وربما جمعت المرأة على ظئار بكسر الظاء وضمها . كذا فى المصباح . (**قوله فإن ذكر فعيل**) أى ككليب وحجيج ويؤخذ منه تقييد قوله فى التسهيل بجمعية فعيل بتأنيثه . والحاصل أن المصنف مشى فى التسهيل على التفصيل المقابل للقول بأن فعيلا اسم جمع مطلقا . قال المرادى : وفى كلام بعضهم ما يقتضى أنه جمع تكسير مطلقا .

(**قوله كما سيأتى بيانه**) أى فى الخاتمة . (**قوله جمع حجل**) بفتح الحاء المهملة والجيم طائر معروف . (**قوله وبفعالل وشبهه إلخ**) أى على التفصيل الذى سيذكره الشارح وليس المراد تجويز جمع ما ارتقى فوق الثلاثة على فعالل وعلى شبهه . (**قوله ما فوق الثلاثة ارتقى**) شمل الرباعى كجعفر وصيرف وإصبع والخماسى كسفرجل وخورنق ومنطلق والسداسى كقبعثرى ومستخرج . والسباعى كاستخراج . (**قوله كل ما زادت أصوله على ثلاثة**) يشمل الرباعى المجرد كجعفر والمزيد فيه كمدحرج ومتدحرج والخماسى المجرد كسفرجل والمزيد فيه كقبعثرى فهذه أنواع أربعة يطرد جمعها على فعالل فالرباعى المجرد لا يحذف منه شىء كجعفر وجعافر والخماسى المجرد بحذف خامسه كسفرجل وسفارج نعم إن كان رابعه يشبه الحروف التى تزاد كنت بالخيار فى حذف الرابع أو الخامس كفرزدق وفرازد أو فرازق وأما الرباعى والخماسى المزيد فيهما فيجب حذف زائدهما حرفا واحدا أو أكثر مع حذف خامس الثانى فتقول فى جمع مدحرج ومتدحرج وقبعثرى دحارج وقباعث إلا إذا كان زائد الرباعى المزيد فيه لينا قبل الآخر

شبهه فيجمع عليه كل ثلاثى مزيد إلا ما أخرجه بقوله (**مِنْ غَيرِ مَا مَضَى**) أى وهو باب كبرى وسكرى وأحمر وحمراء ورام وكامل ونحوها مما استقرّ تكسيره على غير هذا البناء . وشمل قوله ما فوق الثلاثة الرباعى وما زاد عليه : أما الرباعى فإن كان مجردا جمع على فعالل نحو : جعفر وجعافر ، وزبرج وزبارج ، وبرثن وبراثن ، وسبطر وسباطر ، وجَحدب وجحادب ، وإن كان بزيادة على شبه فعالل سواء كانت زيادته للالحاق نحو : جوهر وجواهر ، وصيرف وصيارف ، وعلقى وعلاق ؛ أم لغيره نحو : اصبع وأصابع ،

رابعا فيثبت فتقول فى جمع عصفور وقرطاس وقنديل عصافير وقراطيس بقلب الواو والألف ياء وقناديل كما سيأتى ذلك كله .

(**قوله من غير ما مضى**) يرجع لقوله وشبهه كما أشار إليه الشارح . (**قوله مما استقر تكسيره على غير هذا البناء**) أى فعالل وشبهه وخرج بقوله مما استقرّ إلخ نحو سحابة مما يجمع على فعائل ونحو جوهر مما يجمع على فواعل فإنهما وإن كانا مما مضى لكنهما استقر تكسيرهما على هذا البناء لأن فعائل وفواعل من شبه فعالل فهو تقييد لمفهوم قول الناظم من غير ما مضى أشار إلى بعض ذلك . زكريا . (**قوله أما الرباعى**) أى ما حروفه أربعة لا ما أصوله أربعة بدليل قوله بعد وإن كان أى الرباعى بزيادة أى بسببها وبدليل قوله جمع على شبه فعالل فإن الذى يجمع على شبهه إنما هو الثلاثى المزيد فيه . (**قوله نحو جعفر**) هو النهر الصغير . (**قوله وزبرج**) بزاى مكسورة فموحدة ساكنة فراء مكسورة فجيم وهو الزهر والسحاب الرقيق الذى فيه حمرة . (**قوله وبرثن**) بموحدة مضمومة فراء ساكنة فمثلثة مضمومة فنون . قال فى القاموس : الكف مع الأصابع ومخلب الأسد أو هو للسبع كالأصبع للإنسان وقبيلة اهـ وما مر من أنه بمثلثة قبل آخره وهو ما صرح به زكريا وبها رسم فى نسخ الصحاح والقاموس وقال فى التصريح بمثناة فوقية قبل آخره وهو غير موثوق به . (**قوله وسبطر**) بسين مهملة مكسورة فموحدة مفتوحة فطاء مهملة ساكنة فراء الماضى اللسان كما فى القاموس .

(**قوله وجحدب**) بجيم وحاء ودال مهملتين وموحدة كجعفر هو القصير كما فى القاموس وبجيم مضمومة وخاء معجمة ساكنة ودال مهملة مضمومة ضرب من الجراد أخضر طويل الرجلين والجمل الضخم كما فى الصحاح وغيره وبجيم مضمومة وخاء معجمة ساكنة ودال مهملة مضمومة أو مفتوحة الأسد كما فى القاموس . (**قوله نحو جوهر إلخ**) مقتضى كون الزيادة فى هذه الأمثلة للالحاق أن يكون وزنها فعلل فتجمع على فعالل كجعفر وجعافر فكيف جعل جمعها شبه فعالل إلا أن يكون المراد شبه فعالل مع قطع النظر عن الالحاق اهـ سم أى لم ينظر إلى كون الزيادة للالحاق وإنما نظر إلى مجرد الزيادة . (**قوله وصيرف**) هو المحتال فى الأمور . قاموس . (**قوله وعلقى وعلاق**) فى ذكر هذا نظر وإن أقروه لأنه من جملة ما مضى واستقر تكسيره على غير هذا البناء لذكر الشارح له سابقا فيما يجمع على الفعالى بكسر اللام والفعالى بفتحها .

(**قوله نحو اصبع إلخ**) وزن أصابع أفاعل ومساجد مفاعل وسلالم فعاعل . (**قوله مما تقدم**

ومسجد ومساجد ، وسلم وسلالم ، ما لم يكن مما تقدم استثناؤه . وأما الخماسى فهو أيضا إما مجرد وإما بزيادة : فإن كان مجردا فقد أشار إليه بقوله **(وَمِنْ خُمَاسِى * جُرِّدَ ٱلآخِرَ ٱنْفِ بِالْقِيَاس)** الآخر مفعول مقدم لأنف ، ومن خماسى متعلق بأنف ، وكذلك بالقياس : أى أنف الآخر أى احذفه من الخماسى المجرد عند جمعه قياسا لتتوصل بذلك إلى بناء فعالل ، فتقول فى سفرجل سفارج ، وفى فرزدق فرازد ، وفى خورنق خوارن . ثم إن كان رابع الخماسى شبيها بالزائد لفظا أو مخرجا جاز حذفه وإبقاء الخامس ، وإلى ذلك الإشارة بقوله : **(وَٱلرَّابِعُ ٱلشَّبِيهُ بالمَزِيدِ قَدْ * يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ ٱلعَدَدْ)** أى دون الخامس : مثال ما رابعه شبيه بالزائد لفظا خورنق ، فإن النون من حروف الزيادة . ومثال ما رابعه شبيه بالزائد مخرجا فرزدق ، فإن الدال من مخرج التاء وهى من حروف الزيادة ، فلك أن تقول فيهما خوارق وفرازق ، لكن خوارن وفرازد أجود ، وهذا مذهب سيبويه . وقال المبرد لا يحذف فى مثل هذا إلا الخامس ، خوارق وفرازق غلط .

وأجاز الكوفيون والأخفش حذف الثالث كأنهم رأوه أسهل لأن ألف الجمع تحل محله فيقولون خوانق وفرادق . وأما الخماسى بزيادة فإنه يحذف زائده آخرا كان أو غير

استثناؤه) وهو باب كبرى وما عطف عليه . **(قوله ومن خماسى)** اعلم أن الرباعى المجرد لما لم يحتج فى جمعه على فعالل إلى حذف لم يخصه المصنف ببيان ولما احتاج الخماسى المجرد إلى حذف ذكره فى قوله ومن خماسى إلى آخر البيتين ولما احتاج المزيد من الرباعى والخماسى إلى ذلك أشار إليه بقوله وزائد العادى الرباعى إلخ وذكر الحذف فى الثلاثى المزيد فى قوله والسين والتاء إلخ ثم ذكر بعد ذلك الأولى بالحذف من الزوائد . أفاده سم . **(قوله وفى فرزدق)** اسم جنس جمعى لفرزدقة وهى القطعة من العجين وقولهم جمع فرزدقة فيه مسامحة أو مرادهم الجمع اللغوى . **(قوله وفى خورنق خوارن)** كذا فى النسخ والصواب خدرنق بالدال المهملة مكان الواو كما فى ابن الناظم وشرح التوضيح لأن واو خورنق مزيدة للالحاق كما قدمه والكلام فى خماسى الأصول . والخدرنق بالدال المهملة العنكبوت كما فى زكريا نقلا عن الجوهرى . **(قوله قد يحذف)** أشار بقد إلى أن حذف الخامس أجود كما نبه عليه الشارح . **(قوله فإن النون)** أى من حيث هى لا فى المثال بدليل قوله قبل شبيه بالزائد . **(قوله وقال المبرد إلخ)**

ومحل الخلاف إذا لم يكن الخامس يشبه لفظ الزائد فإن أشبهه تعين حذفه قولا واحدا نحو قذعمل فتقول فى جمعه قذاعم اهـ تصريح . والقذعمل بضم القاف وفتح الذال المعجمة وسكون العين المهملة وكسر الميم الجمل الضخم كما فى القاموس . **(قوله لأن ألف الجمع تحل محله)** أى فيكون كالحذف لعوض . **(قوله وأما الخماسى بزيادة)** لم يرد به الخماسى الأصول بل أعم منه ومن الرباعى المزيد فيه

آخر ، نحو : سبطرى وسباطر ، وفدوكس وفداكس ، ومدحرج ودحارج كما أشار إليه بقوله : **(وَزَائِدَ ٱلعَادِي ٱلرُّبَاعِي ٱحْذِفْهُ)** أى احذف زائد مجاوز الرباعى **(مَا * لَمْ يَكُ لَيِّناً إِثْرَهُ ٱللَّذْ خَتَمَا)** اللذ لغة فى الذى وهو مبتدأ وصلته ختما ، وإثره ظرف هو الخبر ، أى إنما يحذف زائد الخماسى إذا لم يكن حرف لين قبل الآخر كما رأيت ، فإن كان كذلك لم يحذف بل يجمع على فعاليل ونحوه نحو : عصفور وعصافير ، وقرطاس وقراطيس ، وقنديل وقناديل ، وشمل قوله وزائد العادى الرباعى نحو قبعثرى مما أصوله خمسة ، فهذه ونحوه إذا جمع حذف منه حرفان الزائد وخامس الأصول ، فتقول فيه قباعث .

بدليل أمثلته فإن مدحرج رباعى ولذا مثل به فى التوضيح للرباعى المزيد وبدليل أنه جعل ذلك هو المشار إليه بقوله وزائد العادى الرباعى وقال فى شرحه وشمل قوله وزائد العادى الرباعى نحو قبعثرى مما أصوله خمسة وحينئذ فقوله بزيادة أى معها أعم من أن تكون الزيادة بواسطتها صار خمسة أو كان خمسة بدونها . سم . **(قوله سبطرى)** مشية فيها تبختر واسبطر اضطجع وامتد والإبل أسرعت والبلاد استقامت . قاموس . **(قوله وفدوكس)** بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف آخره سين مهملة قال فى القاموس : هو الأسد والرجل الشديد وقال زكريا : هو العدد الكثير واسم من أسماء الأسد ا هـ وسبق قلم شيخنا فكتب العدد مكان الأسد وتبعه البعض والذى فى زكريا لفظ الأسد كما ذكرنا .

(قوله العادى الرباعى) أى سواء كانت مجاوزته للرباعى بزائد فقط كأمثلة الشارح الثلاثة المتقدمة قريبا أو بزائد وأصلى كقبعثرى فالمراد الرباعى هنا ما زادت أصوله على ثلاثة بأن كانت أربعة أو خمسة والرباعى مفعول العادى أو مضاف إليه . **(قوله ما لم يك)** أى الزائد لينا بفتح اللام مخفف لين بتشديد الياء وكسر اللام مع مخالفته الرواية يحتاج تصحيحه إلى تكلف تقدير مضاف أى ذالين وشرط عدم حذفه أن يكون رابعا كما فى التسهيل فلو كان غير رابع كفدوكس وخيسفوج حذف وشرط فى العمدة وشرحها أن لا يكون مدغما فيه إدغاما أصليا فإن كان كذلك حذف فيقال فى مصور مصاور لا مصاوير وأغفل هذا الشرط فى سائر كتبه ولم ينبه عليه أبو حيان فى شرح التسهيل ولا غيره نقله سم عن السيوطى وأقره ثم قال : وقوله إدغاما أصليا أخرج العارض كجريل تصغير جرول ا هـ ونقل هذا كله شيخنا والبعض وأقراه . وأنت خبير بأن قول المصنف لينا يخرج المدغم فيه لأنه ليس لينا لتحركه كما يصرح به إخراج الشارح به نحو : كنهور وهبيخ وحينئذ فلا حاجة إلى هذا الشرط ومقتضى ما ذكرناه الحذف فى جمع جريل أيضا وإن اقتضى ما ذكره سم الاثبات فاعرف ذلك . والخيسفوج بخاء معجمة مفتوحة ثم فاء مضمومة ثم جيم حب القطن والخشب البالى والجرول بجيم وراء ثم لام كجعفر الأرض ذات الحجارة . قاله فى القاموس .

(قوله هو الخبر) أى وجملة المبتدأ والخبر نعت لينا ومفعول ختم محذوف أى ختم الكلمة . **(قوله زائد الخماسى)** أى الذى هو رباعى الأصول . **(قوله بل يجمع على فعاليل)** أى بقلب كل من الواو

وشمل قوله لينا ما قبله حركة مجانسة كما مثل ، وما قبله حركة غير مجانسة نحو : غُرْنَيْق وفردوس : فتقول فيهما غرانيق وفراديس . وخرج عن ذلك ما تحرك فيه حرف العلة نحو : كنهور وهَبيخ فإن حرف العلة فيه لا يقلب ياء بل يحذف : فتقول كناهر وهبائخ لأن حرف العلة حينئذ ليس حرف لين ، وخرج أيضا نحو : مختار ومنقاد فإنه لا يقال فيهما مخاتير ومناقيد بقلب الألف ياء لأنها ليست زائدة بل منقلبة عن أصل : فيقال مخاتر ومناقد لما سبق **(وَٱلسِّينَ وَٱلتَّاءِ مِنْ كَمُسْتَدْعٍ أَزِلْ * إِذْ بِنَا ٱلْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلْ)**

والألف ياء لانكسار ما قبله كما فى التوضيح . **(قوله الزائد وخامس الأصول)** علم حذف الزائد من هنا وخامس الأصول من قوله السابق ومن خماسى إلخ وانظر هل يأتى هنا التخيير بين الخامس والرابع بشرطه ولا يبعد الإتيان فليراجع . قاله سم وأقره شيخنا والبعض وفيه أن الخماسى فى قول المصنف ومن خماسى قيده بقوله جرد ونحو قبعثرى غير مجرد إلا أن يراد العلم بطريق المقايسة . **(قوله غرنيق)** بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق ويقال له غرنوق كعصفور وغرنوق كفردوس كما فى القاموس . **(قوله وفردوس)** هو بستان يجمع ما بين البساتين . قاموس . **(قوله نحو كنهور)** كسفرجل المتراكم من السحاب والضخم من الرجال . قاله فى القاموس . **(قوله وهبيخ)** بفتح الهاء والموحدة وتشديد التحتية المفتوحة بعدها خاء معجمة الغلام الممتلىء .

(قوله وخرج أيضا نحو مختار ومنقاد) نظر فيه سم بأنه يقتضى أن نحو مختار ومنقاد داخل فى قوله العادى الرباعى وليس كذلك لأنه من الثلاثى المزيد المشار إليه بقول المصنف الآتى والسين والتاء إلخ لا من العادى الرباعى الذى الكلام فيه وهو ما زاد على أربعة أحرف وكان رباعى الأصول أو خماسيها فكان الأولى بل الصواب اسقاط ذلك كما فعل المرادى .

(قوله لما سبق) قال سم : انظر فى أى موضع سبق ا هـ قال شيخنا : وأقره البعض فكان ينبغى للشارح أن يقول لما سيأتى لما تقدم من أن نحو مختار ومنقاد من الثلاثى المزيد المشار إليه بقوله الآتى والسين والتاء إلخ ا هـ وأنت خبير بأنه لا يصح أيضا أن يقول لما سيأتى لأن المبين بقول المصنف والسين والتاء إلخ إنما هو حذف الزائد فى الثلاثى المزيد وكلام الشارح الآن فى حذف ألف مختار ومنقاد وهى غير زائدة كما قال فكيف يعلله بما سيأتى من حذف الزائد فتدبر . **(قوله والسين والتا إلخ)** تقدم عن سم أن هذا البيت بيان لما يحذف من مزيد الثلاثى لأن مستدعيا كذلك لأن أصوله ثلاثة الدال والعين والياء وحينئذ ففى قول الشارح يعنى نظر لأن ما ذكره الشارح قاعدة تشمل بعض ما تقدم كالرباعى والخماسى المزيدين وهذا البيت لا يدل على هذه القاعدة بل على بعض أفرادها فكان الأولى إسقاط يعنى ولهذا قال المرادى : اعلم أن الاسم إذا كان فيه من الزوائد ما يخل إلخ وقد يجاب بأن تعليل المصنف يفيد هذه القاعدة .

(قوله إذ بنا الجمع إلخ) حذف من التعليل شيئا يعلم من قوله والميم أولى من سواه بالبقا والأصل إذ بناء الجمع بقاؤهما معا مخل وبقاء أحدهما مع حذف الآخر والميم خلاف الأولى فاندفع ما أورد

يعنى أنه إذا كان فى الاسم من الزوائد ما يخل بقاؤه بمثالى الجمع ، وهما فعالل وفعاليل ، توصل إليهما بحذفه ، فإن تأتى أحد المثالين بحذف بعض وإبقاء بعض أبقى ما له مزية فى المعنى أو اللفظ : فتقول فى مستدع مداع بحذف السين والتاء معا لأن بقاءهما يخل ببنية الجمع ، وأبقيت الميم لأن لها مزية فى المعنى عليهما لكون زيادتها لمعنى مختص بالأسماء بخلافهما فإنهما يزادان فى الأسماء والأفعال .

وكذلك تقول فى استخراج تخاريج فتؤثر استخراج بالبقاء على سينه لأن التاء لها مزية فى اللفظ على السين لأن بقاءها لا يخرج إلى عدم النظير لأن تفاعيل موجود فى الكلام كتماثيل بخلاف السين فإنها لا تزاد وحدها ، فلو أفردت بالبقاء لقيل سخاريج ولا نظير له لأنه ليس فى الكلام مفاعيل . ومن المزية اللفظية أيضا قولك فى جمع مرمريس مراريس ، بحذف الميم وابقاء الراء ، لأن ذلك لا يجهل مع كون الاسم ثلاثيا فى الأصل ؛ ولو حذفت

على التعليل من أن دفع الاخلال يحصل بحذف الميم مع بقاء أحدهما بأن يقال سداع أو تداع . **(قوله ما يخل بقاؤه إلخ)** بأن يخرجه عن فعالل وفعاليل وما يشبههما فى العدة والهيئة . **(قوله بمثالى الجمع)** كأنه أراد مثالى الجمع وما شابههما فى العدة والهيئة وإن خالفهما فى الوزن بدليل الأمثلة التى ذكرها فإن نحو مداع ليس على فعالل ولا فعاليل . سم . **(قوله أبقى ما له مزية)** وتحصل المزية بواحد من سبعة أمور التقدم والتحرك والدلالة على معنى ومماثلة الأصول وهى كونه للالحاق والخروج عن حروف سألتمونيها وأن لا يؤدى إلى مثال غير موجود وأن لا يؤدى حذفه إلى حذف الآخر الذى ساواه فى جواز الحذف وردها فى التسهيل إلى ثلاثة أمور المزية من جهة المعنى والمزية من جهة اللفظ وأن لا يغنى حذفه عن حذف غيره والشارح مشى على ما فى التسهيل . **(قوله فى مستدع)** أى فى جمع مستدع . **(قوله لمعنى مختص بالأسماء)** لأنها تدل على اسم فاعل . سم أى أو اسم مفعول . **(قوله فى استخراج)** أى فى جمع استخراج علما لأن المصدر لا يجمع . **(قوله على سينه)** متعلق بتؤثر . **(قوله مرمريس)** من أوصاف الداهية يقال داهية مرمريس أى شديدة والمرمريس الأملس أيضا قاله الجوهرى ووزنه فعفعيل بتكرار الفاء والعين فهو ثلاثى الأصول مزيد فيه كما ذكره الشارح . **(قوله مراريس)** فيه ابقاء الياء مع أنها خامسة فيؤخذ من ذلك أن ما قدمناه من اشتراط كون اللين الذى يبقى رابعا إنما هو فى غير ما تكررت فاؤه وعينه وبه صرح الفارضى فقال : واشتراط اللين الرابع يخرج غير الرابع كقرطبوس وعضرفوط فيحذف مع الأخير نحو : قراطب وعضارف وهذا العمل لا يكون فيما كررت فاؤه وعينه كمرمريس وهى الداهية فالميم والراء الثانيتان زائدتان . فيقال مراريس بإبقاء الياء وإن كانت غير رابعة فى مرمريس ولا يجوز أن يجرى مجرى قرطبوس وعضرفوط بأن يقال مرامر ولك أن تقول الياء رابعة بعد حذف ما يحذف وهو الميم الثانية قياسا على ما يأتى للشارح فى حيزبون فاعرفه وقوله كقرطبوس الذى فى القاموس قطربوس قال : بفتح القاف وقد تكسر الشديدة الضرب من العقارب والناقة السريعة أو الشديدة ا هـ وبه يعلم ما فى كلام البعض وقوله وعضرفوط بعين مهملة مفتوحة وضاد معجمة ساكنة وفاء مضمومة ثم طاء مهملة دويبة بيضاء ناعمة يشبه بها أصابع الجوارى كما فى القاموس .

الراء وأبقيت الميم فقلت مراميس لأوهم كون الاسم رباعيا فى الأصل وأنه فعاليل لا فعافيل **(وَٱلمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالبَقَا)** لما له من المزية على غيره من أحرف الزيادة . وهذا لا خلاف فيه إذا كان ثانى الزائدين غير ملحق كنون منطلق ، فتقول فى جمعه مطالق بحذف النون وإبقاء الميم . أما إذا كان ثانى الزائدين ملحقا كسين مقعنسس فكذلك عند سيبويه ، فيقال مقاعس ، وخالف المبرد فحذف الميم وأبقى الملحق وهو السين لأنه يضاهى الأصل ، فيقال قعاسس . ورجح مذهب سيبويه بأن الميم مصدرة وهى لمعنى يختص الاسم فكانت أولى بالبقاء .

(تنبيه)*: لا يعنى بالأولوية هنا رجحان أحد الأمرين مع جوازهما لأن إبقاء الميم فيما ذكر متعين لكونه أولى فلا يعدل عنه **(وَٱلهَمْزُ وَٱليَا مِثْلُهُ)** أى مثل الميم فى كونهما أولى بالبقاء **(إِنْ سَبَقَا)** أى تصدرا كما فى ألندد ويلندد فتقول فى جمعهما ألادّ ويلادّ بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء لتصدرهما ولأنهما فى موضع يقعان فيه دالين على معنى

(قوله لأن ذلك لا يجهل إلخ) لأنه إذا كان بين المكررين فاصل احتملت أصالتهما كمراميس بخلاف ما إذا لم يكن فاصل كمراريس فإنه يحكم بزيادة أحدهما . **(قوله فتقول فى جمعه مطالق)** هل يقال فى مصطفى ومحتفظ مصافى ومحافظ . سم . **(قوله أما إذا كان ثانى الزائدين)** أراد بهما الحرف الملحق وما عداه من أحرف الزيادة وإلا فالسين فى مقعنسس ليس ثانى زائدين بل ثالث زوائد وهى الميم والنون وأحد السينين . **(قوله ملحقا)** يؤخذ من تمثيله ومن عبارة الفارضى تقييد الملحق بكونه ضعف أصلى وعبارته والمبرد يقول فى جمع مقعنسس قعاسس فيراعى الأصل وهو قعس فيحذف الميم والنون ويبقى أحد المثلين لأنه وإن كان زائدا هو ضعف حَرْف أصلى والزائدِ إذا كان ضعف حرف أصلى يحكم له بما للأصلى كما سيأتى فى التصريف فكان أصل مقعنسس عنده قعسس كجعفر اهـ . **(قوله مقعنسس)** أى متأخر إلى خلف من القعس وهو خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدب . جوهرى .

(قوله فيقال قعاسس) كذا فى بعض النسخ بلا ياء بين السينين وهو الأشهر وفى بعضها بياء على لغة من يعوضها عما حذف . **(قوله لا يعنى بالأولوية)** أى فى قوله والميم أولى من سواه بالبقاء وقال السندوبى : فكلام المصنف على حد قوله تعالى : ﴿ **أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا** ﴾ [الفرقان : ٢٤] وقولهم الصيف أحر من الشتاء اهـ وقد قيل فى نحو الآية : وقولهم المذكور أنه على فرض وجود أصل الفعل فى المفضل عليه فيكون كلام المصنف على فرض استحقاق غير الميم البقاء . **(قوله لكونه أولى)** أى والعمل بالأولى هنا واجب . **(قوله كما فى ألندد ويلندد)** بفتح أولهما وثانيهما وسكون نونيهما وإهمال داليهما وهما بمعنى الألد أى الشديد الخصومة كما فى الصحاح . **(قوله ألادّ ويلادّ)** والأصل ألادد ويلادد فأدغم أحد المثلين فى الآخر . **(قوله فى موضع)** وهو الأول وقوله على

بخلاف النون فإنها فى موضع لا تدل فيه على معنى أصلا .

(تنبيه): إبقاء الميم والياء والهمز فى المثل المذكورة من المزية المعنوية **(وَٱلْيَاءَ لاَ ٱلْوَاوَ ٱحْذِفِ انْ جَمَعْتِ مَا * كَحَيْزَبُونٍ)** وعيطموس **(فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا)** فتقول حزابين وعطاميس ، بحذف الياء وإبقاء الواو فتقلب ياء لانكسار ما قبلها . وإنما أوثرت الواو بالبقاء فى ذلك لأن الياء إذا حذفت أغنى حذفها عن حذف الواو لبقائها رابعة قبل الآخر فيفعل بها ما فعل بواو عصفور ، ولو حذفت الواو أولا لم يغن حذفها عن حذف الياء لأنها ليست فى موضع يؤمنها من الحذف **(وَخَيِّرُوا فِي زَائِدَيْ سَرَنْدَى)** وهما النون والألف **(وَكُلِّ مَا ضَاهَاهُ)** أى شابهه فى تضمن زيادتين لالحاق الثلاثى بالخماسى **(كَالعَلَنْدَى)** والحبنطى والعفرنى ، فلك أن تحذف ما قبل الألف وتبقى الألف فتقلب ياء : فتقول سراد وعلاد

معنى هو التكلم فى الهمزة والغيبة فى الياء .

(قوله بخلاف النون فإنها فى موضع لا تدل فيه على معنى) فسر البعض الموضع هنا بالأثناء وحينئذ يرد على كلام الشارح أن النون فى الأثناء قد تدل على المطاوعة كما فى منكسر ومنهشم فاللائق تفسيره بما بين ثالث الكلمة ورابعها . **(قوله من المزية المعنوية)** من سببية وإنما اقتصر على المعنوية مع وجود اللفظية أيضا وهى التصدر لأن المعنوية أقوى فهى أحق بالاعتبار متى وجدت . **(قوله ما كحيزبون)** مما حذف أحد زائديه مغن عن حذف الآخر دون العكس والحيزبون بحاء مهملة متفوحة فتحتية ساكنة فزاى مفتوحة فموحدة مضمومة العجوز . والعيطموس بعين وطاء وسين مهملات قال فى القاموس : التامة الخلق من الإبل والمرأة الجميلة أو الحسنة الطويلة التارة العاقر كالعطموس بالضم والناقة الهرمة والجمع عطاميس وعطامس نادر .

(قوله لبقائها رابعة) أى بعد حذف الياء فتكون داخلة فى قوله ما لم يك لينا أثره اللذى ختما . **(قوله ما فعل بواو عصفور)** من قلبها ياء . **(قوله لم يغن حذفها عن حذف الياء)** لأنك لو حذفت الواو وقلت حيازبن بسكون الموحدة أو تحركها لفاتت صيغة الجمع واحتيج إلى أن تحذف الياء أيضا ويقال حزابن . **(قوله لأنها ليست فى موضع إلخ)** لما علمت من أن بقاءها مفوت لصيغة الجمع ولو قال الشارح كالمرادى لأن بقاء الياء مفوت لصيغة الجمع لكان أوضح . **(قوله سرندى إلخ)** السرندى بسين مهملة وراء مفتوحتين ونون ساكنة ودال مهملة مفتوحة قال فى القاموس : هو السريع فى أموره أو الشديد . والعلندى بعين مهملة ولام مفتوحتين ونون ساكنة ودال مفتوحة قال فى القاموس : الغليظ من كل شىء ويضم وشجر من العضاه له شوك واحده بهاء . **(قوله فتقلب ياء)** وتعلل الكلمة حينئذ اعلال قاض وغاز . ا هـ سم .

(فائدة): لا يجمع جمع تكسير نحو : مضروب ومكرم وشذ ملاعين جمع ملعون ويستثنى مفعل للمؤنث نحو : مرضع ومراضع ذكره ابن هشام فى شرح بانت سعاد ومثل مضروب ومختار

وحباط وعفار ، وللك عكسه : فتقول سراند وعراند وحبانط وعفارن ، وإنما خيروا فى هذين الزائدين لثبوت التكافؤ بينهما لأنهما زيدا معا لالحاق الثلاثى بالخماسى فلا مزية لأحدهما على الآخر .

(خاتمة)*: تتضمن مسائل : **الأولى** : يجوز تعويض ياء قبل الطرف مما حذف أصلا كان أو زائدا : فتقول فى سفرجل ومنطلق سفاريج ومطاليق ، وقد ذكر هذا أول التصغير كما سيأتى . **الثانية** : أجاز الكوفيون زيادة الياء فى مماثل مفاعل وحذفها من مماثل مفاعيل فيجيزون فى جعافر جعافير وفى عصافير عصافر ، وهذا عندهم جائز فى الكلام . وجعلوا من الأول : ﴿ **ولو ألقى معاذيره** ﴾ [القيامة : ١٥] ، ومن الثانى : ﴿ **وعنده مفاتح الغيب** ﴾ [الأنعام : ٥٩] ، ووافقهم فى التسهيل على جواز الأمرين . واستثنى فواعل فلا يقال فيه فواعيل إلا شذوذا كقوله :

[١٢٣٥] * **سوابيغُ بِيضٌ لا يُخرِّقُها النَّبل** *

ومنقاد فيقال مختارون ومنقادون ولا يجمع مكسرا ذكره الشيخ فى العمدة ا هـ فارضى وفيه مخالفة لما أسلفه الشارح أنه يقال مخاتر ومناقد . **(قوله يجوز تعويض ياء إلخ)** أى إن لم يستحقها اللفظ لغير تعويض كما فى لغاغيز جمع لغيزى فإنه حذفت ألفه بلا تعويض لثبوت يائه التى كانت للمفرد كما سيذكره الشارح فى التصغير . **(قوله فى مماثل مفاعل إلخ)** المراد بمماثل مفاعل ومماثل مفاعيل ما وافقهما فى العدة والهيئة وإن خالفهما فى الوزن وإلا فجعافر على وزن فعالل لا مفاعل وعصافير على وزن فعاليل لا مفاعيل . **(قوله وحذفها من مماثل مفاعيل)** قال بعض المتأخرين : ينبغى أن يقيد ذلك بأن لا يؤدى إلى التقاء مثلين كقوله :

* **اللابسات من الحرير جلابيا** *

فإنه مخالف للأصل من وجهين فلا ينبغى تجويزه إلا للمضطر لمثله . دمامينى . **(قوله فى الكلام)** أى النثر . **(قوله معاذيره)** لأنه جمع معذرة وقياسه معاذر . **(قوله مفاتح الغيب)** لأنه جمع مفتاح فقياسه مفاتيح بقلب ألفه ياء . **(قوله واستثنى فواعل)** أى الوصف بقرينة التمثيل بسوابيغ فلا يقال فى ضارب ضواريب أما الاسم فليس كذلك فقد حكى سيبويه عن بعض العرب دوانيق وطوابيق وخواتيم . أفاده الدمامينى ولك أن تعمم وتجعل نحو : دوانيق وخواتيم مما شذ ثم رأيت ابن عقيل على التسهيل صدر بهذا الاحتمال الذى قلته فتأمل . **(قوله سوابيغ)** جمع سابغة وهى الدرع الواسعة . دمامينى .

[١٢٣٥] قاله زهير بن أبى سلمى . وصدره :

* عَلَيْهَا أُسُودٌ ضَارِيَاتٌ لَبُوسُهُمْ *

من قصيدة من الطويل ، أى على الخيل أسود جمع أسد . والضاريات : جمع ضارية ـ من ضرى إذا اجترأ ـ ولبوسهم مبتدأ ، وسوابيغ : خبره ، أى كوامل . وفيه الشاهد : فإنه شاذ ، والقياس سوابغ ـ بدون الياء ـ لأنه جمع سابغة . وبيض : صفته ، أى صقيلة . ولا يخرقها النبل : صفة أخرى . والنبل السهم .

ومذهب البصريين أن زيادة الياء فى مثل مفاعل وحذفها فى مثل مفاعيل لا يجوز إلا للضرورة . **الثالثة** : قد تدعو الحاجة إلى جمع الجمع كما تدعو إلى تثنيته : فكما يقال فى جماعتين من الجمال جمالان كذلك يقال فى جماعات جمالات . وإذا قصد تكسير مكسر نظر إلى ما يشاكله من الآحاد فيكسر بمثل تكسيره ، كقولهم فى أعبد أعابد ، وفى أسلحة أسالح ، وفى أقوال أقاويل ، شبهوها بأسود وأساود وأجردة وأجارد وإعصار وأعاصير . وقالوا فى مصران مصارين ، وفى غربان غرابين تشبيها بسلاطين وسراحين . وما كان من الجموع على زنة مفاعل أو مفاعيل لم يجز تكسيره لأنه لا نظير له فى الآحاد فيحمل عليه ،

(قوله لا يجوز إلا للضرورة) والمعاذير والمفاتح فى الآيتين جمعا معذار ومفتح . دماميني . **(قوله جمالات)** ظاهر أنه جمع جمال وقال الفارضى : قالوا فى جمع جمل أجمل ثم أجمال ثم جامل ثم جمال ثم جمالة ثم جمالات فهى جمع جمع جمع جمع الجمع وعن يعقوب أنه قرأ ﴿ **جمالات** ﴾ [المرسلات : ٣٣] بضم الجيم . **(قوله وإذا قصد تكسير مكسر إلخ)** ظاهره أن جمع الجمع غير المستثنى ينقاس وقال أبو حيان : إن جموع الكثرة لا تجمع قياسا اتفاقا واختلف فى جمع القلة فالأكثرون أنه ينقاس واختار ابن عصفور عدم انقياسه اهـ دماميني وكجمع الكثرة فى أنه لا يطرد جمعه اتفاقا اسم الجنس الذى لم تختلف أنواعه سواء كان له واحد مميز بالتاء أو لا فإن اختلفت فالجمهور على عدم إطراد جمعه لقلة ما جاء منه والمبرد والرمانى وغيرهما على الاطراد وأما اسم الجمع فظاهر كلام سيبويه أنه لا يطرد جمعه ومن المسموع منه قوم وأقوام ورهط وأراهط . كذا فى الهمع .

(فائدة): قال الجارد بردى فى شرح الشافية : اعلم أن جمع الجمع لا ينطلق على أقل من تسعة كما أن جمع المفرد لا ينطلق على أقل من ثلاثة إلا مجازا انتهى . **(قوله إلى ما يشاكله)** أى فى عدة الحروف ومطلق الحركات والسكنات وإن خالفه فى نوع الحركة كضمة أعبد مع فتحة أسود . **(قوله وأجردة وأجارد)** مقتضى كلامه أن أجردة مفرد ولم أقف عليه والظاهر أنه جمع جراد أو جريد . **(قوله وإعصار)** بكسر الهمزة وهو الريح تثير السحاب أو التى فيها نار أو التى تهب من الأرض كالعمود نحو السماء أو التى فيها العصار وهو الغبار الشديد كالعصرة محركة . قاموس . **(قوله فى مصران)** قال فى القاموس : المصير كأمير المعى والجمع أمصرة ومصران وجمع الجمع مصارين . **(قوله تشبيها بسلاطين وسراحين)** نشر على ترتيب اللف أو كل راجع لكل كما علم مما كتبناه على قوله إلى ما يشاكله .

(قوله على زنة مفاعل أو مفاعيل) زاد فى التسهيل أو فعلة بضم الفاء وفتح العين أو فعلة بفتحتين . قال الدماميني : فما كان موازنا لشىء من هذه الأمثلة الأربعة لم يجمع اهـ والمراد بزنة

ولكنه قد يجمع بالواو والنون كقولهم فى نواكس نواكسون ، وفى أيامن أيامنون ، أو بالألف والتاء كقولهم فى حدائد حدائدات وفى صواحب صواحبات ، ومنه الحديث : « **إنكنّ لأنتنّ صَواحباتُ يوسف** » . **الرابعة** : إذا قصد جمع ما صدره ذو أو ابن من أسماء ما لا يعقل قيل فيه ذوات كذا وبنات كذا : فيقال فى جمع ذى القعدة ذوات القعدة ، وفى جمع ابن عرس بنات عرس . ولا فرق فى ذلك بين اسم الجنس غير العلم كابن لبون وبين العلم كابن آوى . والفرق بينهما أن ثانى الجزءين من علم الجنس لا يقبل أل بخلاف اسم الجنس . وإذا قصد جمع علم منقول من جملة كبرق نحره توصل إلى ذلك بأن يضاف إليه ذو مجموعا : فيقال هم ذوو برق نحره ، وفى التثنية هما ذوا برق نحره ، ويساوى الجملة فى هذا المركب دون إضافة على الصحيح : فيقال هذان ذوا سيبويه ، وهؤلاء ذوو سيبويه ، وهما ذوا معديكرب ، وهم ذوو معديكرب . وما صنع بالجملة المسمى بها يصنع بالمثنى والمجموع على حده إذا ثنيا أو جمعا : فيقال فى تثنية زيدين مسمى به : هذان ذوا زيدين كما يقال فى تثنية كلبتى الحداد : هاتان ذواتا كلبتين . ويقال فى الجمع ذوو زيدين وذوات كلبتين وعلى هذا فقس . **الخامسة** : الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعى من وجهين : معنوىّ ولفظى . أما المعنوى فهو أن الاسم الدالّ على أكثر من اثنين إما أن يكون موضوعا لمجموع الآحاد المجتمعة دالا عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف ، وإما

مفاعل أو مفاعيل ما يوافقهما فى العدة والهيئة وإن خالفهما فى الوزن الاصطلاحى بدليل تمثيله بنواكص وحدائد وصواحب . **(قوله فى حدائد حدائدات)** كذا فى نسخ وفى نسخ خرائد وخرائدات . **(قوله ذو أو ابن)** لم يقل أو أخ كما فى التسهيل لأنه لم يقع لكن لو وقع لكان هذا قياسه فلو سمى جنس بأخى كذا لقيل فى جمع ما لا يعقل أخوات كذا . **(قوله بين اسم الجنس غير العلم إلخ)** المتبادر أن قوله غير العلم لاخراج اسم الجنس العلم وأن قوله وبين العلم معناه وبين اسم الجنس العلم فيكون أراد باسم الجنس اللفظ الدال على الجنس أعم من أن يكون فى اصطلاحهم اسم جنس أو علم جنس بقرينة التقسيم إلى علم جنس وغير علم جنس وليس المراد باسم الجنس ما قابل غير الجنس .

(قوله هم ذوو برق نحره) أى أصحاب هذا الاسم . **(قوله المركب دون إضافة)** هو المركب المزجى وأما الإضافى فيثنى ويكسر صدره . **(قوله على الصحيح)** مقابله ايقاع التثنية والجمع على لفظه فتقول سيبويهان وبعلبكان وسيبويهون وبعلبكون . **(قوله بالمثنى والمجموع على حده)** أى مسمى بهما . **(قوله وعلى هذا فقس)** فيقال فى تثنية الجمع مسمى به هذان ذوا زيدين وفى جمعه هؤلاء ذوو زيدين . **(قوله إما أن يكون موضوعا لمجموع الآحاد المجتمعة)** لا حاجة إلى لفظ مجموع ولهذا أسقطه المرادى

أن يكون موضوعا لمجموع الآحاد دالا عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه ، وإما أن يكون موضوعا للحقيقة ملغى فيه اعتبار الفردية : **فالأول** هو الجمع وسواء كان له واحد منم لفظه مستعمل كرجال وأسود أم لم يكن كأبابيل . **والثانى** هو اسم الجمع سواء كان له واحد من لفظه كركب وصحب أم لم يكن كقوم ورهط . **والثالث** هو اسم الجنس الجمعى ويفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا نحو : تمر وتمرة ، وجوز وجوزة ، وكلم وكلمة ، وربما عكس نحو الكمء ؛ والجبء للواحد والكمأة والجبأة للجنس . وبعضهم يقول للواحد كمأة وللجنس كمء على القياس . وقد يفرق بينه وبين واحده بياء النسب نحو : روم ورمى ، وزنج وزنجى : أما اسم الجنس الإفرادى نحو : لبن وماء وضرب فإنه ليس دالا على أكثر من اثنين ، فإنه صالح للقليل والكثير ، وإذا قيل ضربة فالتاء للتنصيص على الوحدة .

وابن الناظم بل هو مضر لإيهامه أن الجمع دائما من باب الكل لا الكلية مع أن الغالب كونه من باب الكلية واعترض عبد القادر التعبير بالوضع فى تعريف الجمع بأن ظاهره أن المراد وضع الواضع وليس كذلك لقول المصنف فى التسهيل فى تعريف الجمع ما نصه : الجمع جعل الاسم القابل دليل ما فوق اثنين وقوله فى شرحه المراد بالجعل تجديد الناطق حالة للاسم لم يوضع عليها ابتداء فبذلك يخرج أسماء المجموع ونحوها وقوله فى التثنية : ليس المراد بالجعل وضع الواضع بل المراد بالجعل تصرف الناطق بالاسم على ذلك الوجه ويمكن دفعه بأن المراد بالوضع فى التعريف الوضع النوعى وهو حاصل من الواضع كما بيناه فى محله .

(قوله ملغى فيه اعتبار الفردية) أى غير منظور فى وضعه إلى الفرد كما بسطناه فى مبحث الكلام وهذا لا يدل على اعتبار الثلاثة فأكثر فى استعماله فكان الأولى أن يقول معتبرا فى استعماله لا وضعه ثلاثة أفراد فأكثر ويرد أيضا عليه أنه يصدق على اسم الجنس الافرادى ودفع البعض له بأن المقسم الاسم الدال على أكثر من اثنين يرد بأن الإخراج إنما هو بأجزاء التعريف لا بخارج عنه كما صرحوا به . **(قوله كأبابيل)** بمعنى فرق فهو جمع لا واحد له من لفظه كما قاله الناظم وقيل له واحد من لفظه مستعمل فقيل أبول بفتح الهمزة وتشديد الموحدة المضمومة وقيل إبالة بكسر الهمزة وتشديد الموحدة أو تخفيفها وقيل إبيل بكسر الهمزة والموحدة المشددة وقيل ايبال كدينار وفسر فى القاموس الأربعة بالقطعة من الطير والخيل والإبل . **(قوله وربما عكس)** مقابل لمحذوف بعد قوله بالتاء غالبا تقديره وتكون التاء فى الواحد غالبا نحو تمر إلخ وإنما حذفه للعلم به من السياق .

(قوله وبعضهم يقول للواحد كمأة إلخ) هذا القول فى جبأة وجبء أيضا . **(قوله وقد يفرق إلخ)** مقابل لقوله بالتاء غالبا . **(قوله نحو لبن)** بفتح الباء أما بكسرها فاسم جنس جمعى واحده لبنة فقول شيخنا بكسر الباء خطأ . **(قوله وضرب)** مثله سائر المصادر . **(قوله فإنه ليس دالا على أكثر من اثنين)** أى ولا على اثنين وإنما اقتصر على نفى الدلالة على أكثر لأنه المعتبر فى اسم الجنس الجمعى .

وأما اللفظى فهو أن الاسم الدال على أكثر من اثنين إن لم يكن له واحد من لفظه فإما أن يكون على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه أولا ، فإن كان على وزن خاص بالجمع نحو : أبابيل وعباديد ، أو غالب فيه نحو أعراب فهو جمع واحد مقدر ، وإلا فهو اسم جمع نحو : رهط وإبل . وإنما قلنا إن أعرابا على وزن غالب لأن أفعالا نادر فى المفردات كقولهم برمة أعشار . هذا مذهب بعض النحويين . وأكثرهم يرى أن أفعالا وزن خاص بالجمع ، ويجعل قولهم برمة أعشار من وصف المفرد بالجمع ، ولذلك لم يذكر فى الكافية غير الخاص بالجمع ، وليس الأعراب جمع عرب لأن العرب يعم الحاضرين والبادين ، والأعراب يخص البادين خلافا لمن زعم أنه جمعه ، وإن كان له واحد من لفظه ، فإما أن يميز من واحده بياء النسب نحو روم ، أو بتاء التأنيث ولم يلتزم تأنيثه نحو تمر أولا : فإن ميز بما ذكر ولم يلتزم تأنيثه فهو اسم الجنس الجمعى ، وإن التزم تأنيثه فهو جمع نحو : تخم وتهم حكم سيبويه بجمعيتهما لأن العرب التزمت تأنيثهما . والغالب على اسم الجنس الممتاز واحده بالتاء التذكير . وإن لم يكن كذلك فإما أن يوافق أوزان الجموع الماضية أولا : فإن وافقها فهو جمع ما لم يساو الواحد فى التذكير والنسب إليه فيكون اسم جمع ، فلذلك حكم على غَزِىّ بأنه اسم جمع لغاز لأنه يساوى الواحد فى التذكير ،

(**قوله وعباديد**) قال فى القاموس : العبابيد والعباديد بلا واحد من لفظهما الفرق من الناس . والخيل الذاهبون فى كل جهة . والآكام والطرق البعيدة . (**قوله برمة أعشار**) أى مكسرة قطعا . (**قوله من وصف المفرد بالجمع**) تنزيلا لأجزاء المفرد منزلة أجزاء الجمع ا هـ دماميني . قيل من وصف المفرد بالجمع قوله تعالى : ﴿ **ثياب سندس خضر** ﴾ [الإنسان : ٢١] على قراءة جرّ خضر وقيل اسم جنس جمعى لسندسة واسم الجنس يوصف بالجمع . (**قوله وإن كان له واحد من لفظه فإما أن يميز إلخ**) عبارة المرادى وإن كان له واحد من لفظه فإما أن يوافقه فى أصل اللفظ دون الهيئة أو فيهما فإن وافقه فيهما وثنى فهو جمع يقدر تغييره نحو فلك وإن لم يثنّ فليس بجمع نحو جنب والمصدر إذا وصف به وإن وافقه فى أصل دون الهيئة فإما أن يمتاز إلخ . (**قوله بياء النسب**) أى بحذف ياء النسب لأن تمييز الجمع بحذف ياء النسب التى فى واحده منه ولهذا قال المرادى بنزع ياء النسب وكذا يقال فى قوله أو بتاء التأنيث أو يعمم فى هذا بأن يقال المراد أو بحذف تاء التأنيث غالبا وإثباتها قليلا كما فى كمأة وجبأة على أحد القولين .

(**قوله وإن لم يكن كذلك**) بأن لم يميز من واحده بما ذكر . (**قوله ما لم يساو الواحد فى التذكير والنسب إليه**) أى دون قبح وإنما قلنا دون قبح لأن الجمع قد يساوى الواحد فيما ذكر بقبح فيقال الرجال قام . (**قوله حكم على غزى**) بفتح الغين المعجمة وكسر الزاى مخففة وتشديد الياء وأصله غزيو على زنة فعيل فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء ساكنة طلبا للتخفيف وأدغمت الياء فى الياء فصار غزيا إلا أن الجوهرى ذكر أنه جمع ونصه : ورجل غاز والجمع غزاة مثل قاض وقضاة وغزا مثل سابق وسبق وغزى مثل حاج وحجيج وقاطن وقطين وغزاء مثل فاسق وفساق ا هـ وقال فى

وحكم أيضا على ركاب بأنه اسم جمع لركوبة لأنهم نسبوا إليه فقالوا ركابى والجموع لا ينسب إليها إلا إذا غلبت أو أهمل واحدها كما سيأتى فى بابه . وإن خالف أوزان الجمع الماضية فهو اسم جمع نحو صحب وركب لأن فَعلا ليس من أبنية الجمع خلافا لأبى الحسن . والله أعلم .

[التصغير]

إنما ذكر هذا الباب إثر باب التكسير لأنهما ــ كما قال سيبويه ــ من واد واحد لاشتراكهما فى مسائل كثيرة يأتى ذكرها (**فُعَيْلاً اجْعَلِ الثُّلاثِيَّ إذَا * صَغَّرْتَهُ نَحْوُ**) فُليس فى تصغير فلس ، ونحو (**قُذَىٌّ فِي**) تصغير (**قَذَا**) و(**فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا * فَاقَ**) الثلاثى (**كَجَعْلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهِمَا**) وجعل دينار دنينيرا . والحاصل أن كل اسم متمكن قصد تصغيره فلابد من ضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده : فإن كان ثلاثيا لم يغير بأكثر

القاموس فى مادته : والغزى كغنى اسم جمع ا هـ وهو صريح فى موافقة كلام الشارح وكلام الجوهرى يحتمل أن يكون أطلق فيه الجمع على اسم الجمع تجوزا ويحتمل أن يكون على حقيقته واللفظ مختلف فيه . ا هـ عبد القادر . (**قوله خلافا لأبى الحسن**) حيث ذهب إلى أن فعلا من أبنية الجمع وجعل منه صحبا وركبا . والحاصل أن اسم الجنس هو ما يتميز واحده بالتاء أو الياء و لم يلتزم تأنيثه واسم الجمع ما لا واحد له من لفظه وليس على وزن خاص بالجمع ولا غالب فيه أوله واحد ولكنه مخالف لأوزان الجمع أو غير مخالف ولكنه مساو للواحد دون قبح فى التذكير والنسب وإذا عرفا عرف الجمع . مرادى .

[التصغير]

هو لغة التقليل واصطلاحا تغيير مخصوص يأتى بيانه . تصريح . (**قوله من واد واحد**) لأن كلا يغير اللفظ والمعنى وقد يبحث فى تعليل الشارح بأنه إنما ينتج ذكر أحدهما عقب الآخر أعم من أن يكون المقدم التكسير أو التصغير ولا ينتج تأخر التصغير عن التكسير ولعل نكتته أن التكسير أكثر وقوعا من التصغير فتقديمه أولى . (**قوله إذا صغرته**) أى أردت تصغيره . (**قوله فى تصغير قذى**) أى برد الألف إلى أصلها وهو الياء ثم ادغام ياء التصغير فيها لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ومثله فتى فى فتى . (**قوله دنينيرا**) أى برد الياء إلى أصلها وهو النون إذ أصله دنار كما يأتى . (**قوله فلابد من ضم أوله وفتح ثانيه**) مما علل به ذلك أنهم لما فتحوا فى التكسير أول الرباعى والخماسى و لم يبق إلا الكسر والضم كان الضم أولى لقوته وفتحوا ثانيه لأن ياء التصغير وألف التكسير فى نحو مفاعل متقابلان فحمل ما قبل الياء على ما قبل الألف . ا هـ مرادى مع بعض تغيير . وقال بعضهم : جعلوا

من ذلك . وإن كان رباعيا فصاعدا كسر ما بعد الياء . فالأمثلة ثلاثة : فُعيل نحو فليس ، وفُعيعل نحو دريهم ، وفُعيعيل نحو دنينير .

(تنبيهات): **الأول** : للمصغر شروط : أن يكون اسما : فلا يصغر الفعل ولا الحرف لأن التصغير وصف فى المعنى . وشذ تصغير فعل التعجب . وأن يكون متمكنا :

الفتح والألف للجمع لثقله فطلبوا فيه الخفة والضم والياء للمصغر لخفته وجعلوا علامة التصغير ياء لمشابهتها ألف الجمع فى اللين وأقر بيتها إليها من الواو فلو كان أوله مضموما كغراب أو ثانيه مفتوحا كغزال أو ما قبل آخره مكسورة كزبرج فهل نقول إن الحركة زالت وجاء غيرها أو الأصلية باقية احتمالان ذكرهما أبو حيان وجزم ابن إياز بالأول اهـ سيوطى ويؤخذ مما جزم به ابن إياز أن المكبر لو كان على هيئة المصغر كمسيطر فإنه يصغر بتقدير الحركات وبه صرح السهيل اهـ تصريح وسيأتى بسط كلام السهيلى . قال المرادى : وظاهر التسهيل أن مثل هذا لا يصغر لأنه شرط فى المصغر خلوه من صيغ التصغير وشبهها اهـ وسيأتى فى الشرح أيضا ويعكر على قول الشارح فلابد من ضم أوله ما فى الهمع عن البصريين من جواز كسر الأول فى تصغير ما ثانيه ياء كبيت وشيخ وميت إلا أن يكون الكلام باعتبار الغالب والأصل .

(قوله وزيادة ياء ساكنة بعده) أى الثانى قال فى التسهيل : يحذف لها أى لأجل تلك الياء أول ياءين ولياها فيقال فى تصغير على علىّ بحذف أول الياءين اللتين وليتاها ويقلب ياء ما وليها من واو وجوبا إن سكنت فيقال فى تصغير عجوز عجيز أو أعلت فيقال فى تصغير مقام مقيم أو كانت لاما فيقال فى تصغير دلو دلى واختيارا إن تحركت لفظا فى إفراد وتكسير ولم تكن لاما فالراجح أن يقال فى تصغير جدول جديل ويجوز جديول حملا على الإفراد والتكسير وهو جداول فإن كانت الواو لاما قلبت ياء فيقال فى تصغير كروان كرين وإن تحركت فى الإفراد والتكسير وهو كراوين اهـ بزيادة من الدمامينى وانظره .

(قوله فالأمثلة ثلاثة) إن كان تفريعا على المتن فظاهر أو على الشرح فلا وإن زعمه البعض . قال فى التصريح : الأمثلة الثلاثة من وضع الخليل قيل له لم بنيت المصغر على هذه الأبنية فقال لأنى وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار اهـ . وفى النكت أن هذه الأوزان فى المثنى والجمع والمركب المزجى والعددى راجعة إلى ما قبل علامة التثنية والجمع وإلى الجزء الأول من التركيبين اهـ ولا يخفى أن مثل علامة التثنية والجمع وعجز المركبين بقية الأشياء الثانية الآتية فى قول المصنف وألف التأنيث حيث مدا إلخ . **(قوله فلا يصغر الفعل)** وكذا الأسماء العاملة عمله كاسم الفاعل لأن شرط عملها عدم تصغيرها كما مر . **(قوله لأن التصغير وصف فى المعنى)** والفعل والحرف لا يوصفان . **(قوله فعل التعجب)** فى قوله :

* يا ما أميلح غزلانا شدن لنا *

وجوز بعضهم القياس عليه كما فى الهمع . **(قوله وأن يكون متمكنا)** عبارته فى شرحه على

فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوهما ، وشذ تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات كما سيأتى . وأن يكون قابلا للتصغير فلا يصغر نحو كبير وجسيم ولا الأسما المعظمة . وأن يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها : فلا يصغر نحو الكُميت من الخيل والكُعيت وهو البلبل ، ولا نحو مُبيطر ومهيمن . **الثانى** : وزن المصغر بهذه الأمثلة الثلاثة اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا بتقليل الأبنية ، وليس جاريا على

التوضيح وأن يكون غير متوغل فى شبه الحرف اهـ وهى المناسبة لما يأتى من جواز تصغير المركب العددى كخمسة عشر فافهم . **(قوله ولا من وكيف ونحوهما)** كمتى وأين قال فى الهمع : ولا غير وسوى بمعنى غير بخلاف مثل لأن المماثلة تقل وتكثر دون المغايرة أعنى كونه ليس إياه ولا عند وبين ووسط وأمس وأول والبارحة وغد وحسبك والأسماء المختصة بالنفى وكل وبعض ومع وأى وأسماء الشهور كالمحرم وصفر وكذا أيام الأسبوع كالسبت والأحد على مذهب سيبويه وابن كيسان ومذهب الكوفيين والمازنى والجرمى جواز تصغيرها اهـ مع زيادة من الشاطبى . قال سم : يؤخذ من كلام الشاطبى أن أمس إذا كان نكرة جاز تصغيره .

(قوله فلا يصغر نحو كبير وجسيم) لأنه لو صغر مثل ذلك لحصل التناقض وفيه أن مراتب القلة والكثرة تتفاوت ومن الأعلام كثير وهو منقول من تصغير كثير والذى سوغ أن يقال قليل وأقل وكثير وأكثر وأقل من القليل يسوغ التصغير . اهـ دمامينى . **(قوله ولا الأسماء المعظمة)** كأسماء الله وأنبيائه وملائكته وكتبه والمصحف والمسجد اهـ فارضى لأن تصغيرها ينافى تعظيمها والمراد الأسماء المعظمة مرادا بها مسمياتها العظيمة فإن أريد بها غيرها جاز تصغيرها كما صرح به الشاطبى . **(قوله خاليا من صيغ التصغير)** بأن لا تكون صيغته للتصغير لا بحسب الأصل ولا فى الحال فخرج نحو : الكميت والكعيت مما وضع على التصغير ثم تنوسى فيه ونحو : رجيل وزييد مما عرض تصغيره بلا تناسيه وقوله وشبهها بأن لا تكون صيغته على هيئة صيغة المصغر أى على حركاتها وسكناتها فخرج نحو مبيطر ومهيمن مما ليس مصغرا لكن على هيئة المصغر . **(قوله نحو الكميت من الخيل)** هو الفرس الذى تضرب حمرته إلى سواد . **(قوله والكعيت)** بالعين المهملة كما فى القاموس وغيره وما فى النسخ من رسمه بالفاء تصحيف .

(قوله وهو البلبل) أى الطائر المعروف وفى أكثر النسخ : البليد وهو تحريف والصواب الذى فى القاموس وغيره هو الأول . **(قوله ولا نحو مبيطر)** وقال السهيلى : إنه يصغر فتحذف ياؤه الزائدة كما تحذف ألف مفاعيل ثم يلحق ياء التصغير فيبقى اللفظ بحاله ويختلف التقدير ويظهر الفرق بين المصغر والمكبر فى الجمع فالمكبر تحذف ياؤه ويجمع على مباطر والمصغر لا يجوز فيه إلا مبيطرون لأنه لو كسر حذفت ياؤه لأنه خماسى ثالثه زائد فيزول علم التصغير اهـ تصريح ويؤخذ منه عدم جواز تكسير كل مصغر لزوال علم التصغير عند التكسير ويؤيده أنهم لم يذكروا المصغر فيما يكسر على الجموع المتقدمة فى باب جمع التكسير فتأمل ثم رأيت الدمامينى صرح فى باب إعراب المثنى والمجموع بأن تكسير المصغر

اصطلاح التصريف ، ألا ترى أن وزن أحيمر ومكيرم وسفيرج فى التصغير فُعيل ، ووزنها التصريفى أفيعل ومفيعل وفعيلل . **الثالث** : فوائد التصغير عند البصريين أربع : تصغير ما يتوهم أنه كبير نحو جبيل ، وتحقير ما يتوهم أنه عظيم نحو صبيع ، وتقليل ما يتوهم أنه كثير نحو دريهمات ، وتقريب ما يتوهم أنه بعيد زمنا أو محلا أو قدرا نحو قبيل العصر ، وبعيد المغرب ، وفويق هذا ، ودوين ذاك ، وأصيغر منك ، وزاد الكوفيون معنى خامسا وهو التعظيم كقول عمر رضى الله عنه فى ابن مسعود : كُنَيف ملىء علما . وقول بعض العرب : أنا جُذَيلها المحكك وعُذَيْقها المرجّب . وقوله :

[١٢٣٦] **وَكُلُّ أُناسٍ سوفَ تَدخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَةٌ تصفَرُّ منه الأنامِلُ**

وقوله :

كرجيل متغذر . **(قوله ومهيمن)** اسم فاعل هيمن إذا كان رقيبا على الشىء ومثل مبيطر ومهيمن مسيطر وهو المسلط على الشىء . **(قوله مجرد اللفظ)** أى من غير نظر إلى مقابلة أصلى بأصلى وزائد بمثله . **(قوله أنه كبير)** أى ذاتا وقوله أنه عظيم أى رتبة . **(قوله وتقليل ما يتوهم)** أى تقليل عدد ما يتوهم . **(قوله زمنا)** كما فى المثالين الأولين أو محلا كما فى المثالين التاليين لهما أو قدرا كما فى المثال الأخير . **(قوله وزاد الكوفيون إلخ)** وفى الفارضى زيادة التحبب كيا بنى والترحم كمسيكين . **(قوله كنيف)** تصغير كنف بكسر الكاف وسكون النون تليها فاء وهو كما فى القاموس وعاء أداة الراعى أو وعاء أسقاط التاجر شبه به ابن مسعود بجامع حفظ كل لما فيه . **(قوله أنا جذيلها)** تصغير جذل بكسر الجيم وسكون الذال المعجمة وهو العود الذى ينصب للإبل الجربى لتحتك به والمحكك بفتح الكاف الأولى مشددة هو الذى كثر الاحتكاك به أى أنا ممن يستشفى برأيه كما تستشفى الإبل الجربى بالاحتكاك بهذا العود وقوله وعذيقها تصغير عذق بفتح العين المهملة وسكون الذال المعجمة تليها قاف النخلة والمرجب بفتح الجيم المشددة من رجبته أى عظمته أو من الرجبة بسكون الجيم وهى أن يبنى حول النخلة الكريمة بحجارة أو خشب إذا خيف عليها لطولها أو كثرة حملها أن تقع وتحوط بشوك لئلا يرق إليها وإنما كان التصغير فى ذلك التعظيم لأن المقام للمدح . **(قوله دويهية إلخ)** فتصغيرها للتعظيم بقرينة وصفها بالجملة بعدها التى هى كناية عن الموت بها .

[١٢٣٦] قاله لبيد من قصيدة من الطويل . ودويهية فاعل تدخل . وفيه الشاهد ، فإن الكوفية احتجت به على أن التصغير قد يأتى للتعظيم فإن دويهية تصغير داهية وهى الموت ، والمعنى دويهية عظيمة . وأجيب بأنها وإن كانت عظيمة فى نفسها ولكنها سريعة الوصول ، فبالنظر إلى هذا صغرت ، إشارة إلى تقليل المدة وتحقيرها . وفيه نظر لا يخفى .

[١٢٣٧] فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شامخِ الرأس لم يكن لتبلُغه حتى تكلَّ وتعملا

ورد البصريون ذلك بالتأويل إلى تصغير التحقير ونحوه (وَمَا بِهِ) من الحذف (لِمُنْتَهَى آلجمْعِ وُصِلْ) فيما زاد على أربعة أحرف (بِهِ إلى أَمْثِلَةِ آلتَّصْغِيرِ صِلْ) وللحاذف هنا من ترجيح وتخيير ماله هناك : فتقول فى تصغير فرزدق فريزد بحذف الخامس ، أو فريزق بحذف الرابع لما سبق فى قوله : والرابع الشبيه بالمزيد إلخ . وتقول فى سبطرى سبيطر ، وفى فدوكس فديكس ، وفى مدحرج دحيرج . وتقول فى عصفور وقرطاس وقنديل وفردوس وغرنيق : عصيفير وقريطيس وقنيديل وفريديس وغرينيق . وتقول فى قبعثرى قبيعث لما سبق فى قوله : وزائد العادى الرباعى احذفه إلخ . وتقول فى مستدع مديع ، وفى استخراج تخيريج لما سبق فى قوله : والسين والثامن كمستدع أزل إلخ . وتقول فى منطلق ومقعنسس : مطيلق ومقيعس ، وفى ألندد ويلندد أليد ويليد بالإدغام لما سبق فى قوله : والميم أولى من سواه بالبقاء إلخ . وتقول فى حيزبون وعطيموس : حزيبين وعطيميس بحذف الياء وابقاء الواو مقلوبة ياء لما مر . وتقول فى سرندى وعلندى سرين وعليند أو

(قوله إلى تصغير التحقير) أى كما فى دويهية إيذانا بأن حتف النفوس قد يكون بصغار الدواهى وقوله ونحوه أى كتصغير ما يتوهم أنه كبير الذات كما فى جبيل إيذانا بأن الجبل دقيق العرض وإن كان عاليا شاق المصعد وكما فى كنيف وجذيل وعذيق إيذانا بأن كثرة المعنى قد تكون مع صغر الذات . **(قوله من ترجيح)** أى تعيين لما مر فى التكسير وذلك كما فى مستدع وقوله وتخيير أى بين أمرين جائزين أعم من أن يكون أحدهما أرجح كما فى فرزدق أو متساويين كما فى سرندى وعلندى كذا قال شيخنا والبعض ويحتمل أنه أراد بالترجيح ما يشمل التعيين والأحسنية وبالتخيير بين أمرين متساويين فى الجواز . **(قوله فتقول فى تصغير فرزدق إلخ)** كان عليه أن يقول فتقول فى تصغير سفرجل سفيرج لما سبق فى قوله ومن خماسى جرد إلخ وتقول فى تصغير فرزدق إلخ لتتم الأقسام . **(قوله فريزد بحذف الخامس)** أى وهذا أحسن من فريزق بحذف الرابع ولو ذكر الشارح هذا لكان أولى لأنه بذكره تظهر مقابلته لقوله بعد وتقول فى سرندى وعلندى إلخ فتنبه .

(قوله لما سبق فى قوله إلخ) راجع لجميع ما ذكره من سبطرى إلى هنا . **(قوله ومقيعس)** قال شيخنا : انظر هل يأتى هنا خلاف المبرد المتقدم . **(قوله أو سريد وعليد)** بحذف النون وقلب الألف ياء لوقوعها بعد كسرة ولم تصحح ويفتح ما قبلها لأنها للالحاق بسفرجل كما مر وألف الالحاق

[١٢٣٧] البيت من الطويل ، وهو لأوس بن حجر فى ديوانه .

سريد وعليد لعدم المزية بين الزائدين كما سبق .

(تنبيه)*: يستثنى من ذلك هاء التأنيث وألفه الممدودة وياء النسب والألف والنون بعد أربعة أحرف فصاعدا ، فإنهن لا يحذفن في التصغير ، ولا يعتد بهن كما سيأتى **(وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ ٱلطَّرَفْ)** عن المحذوف **(إِنْ كَانَ بَعْضُ ٱلِاسْمِ فِيهِمَا)** أى فى الجمع والتصغير **(ٱلْحَذَفْ)** وسواء فى ذلك ما حذف منه أصل نحو سفرجل فتقول فى جمعه سفارج وإن عوضت قلت سفاريج ، وفى تصغيره سفيرج وإن عوضت قلت سفيريج . وما حذف منه زائد نحو منطلق فتقول فى جمعه مطالق ومطاليق ، وفى تصغيره مطيلق ومطيليق على الوجهين . وعلم من قوله : وجائز أن التعويض غير لازم .

(تنبيه)*: قال فى التسهيل : وجائز أن يعوض مما حذف ياء ساكنة قبل الآخر ما لم يستحقها لغير تعويض. واحترز بقوله لغير تعويض من نحو لغاغيز فى جمع لغيزى ، فإنه حذفت ألفه ولم يحتج إلى تعويض لثبوت يائه التى كانت فى المفرد **(وَحَائِدٌ عَنِ ٱلْقِيَاسِ كُلُّ مَا * خَالَفَ فِى ٱلْبَابَيْنِ)** أى باب التكسير وباب التصغير **(حُكْماً رُسِمَا)** مما جاء مسموعا فيحفظ ولا يقاس عليه : فمما جاء حائدا عن القياس فى باب التصغير قولهم فى المغرب مغيربان ، وفى العشاء عشيان ، وفى عشة عشيشية ، وفى إنسان أنيسيان ،

لا تبقى فى التصغير كما يأتى ثم أعلت اعلال قاض . تصريح . **(قوله هاء التأنيث)** كدحرجة وألفه الممدودة كقاصعاء وياء النسب كلوذعى والألف والنون بعد أربعة أحرف فصاعدا كزعفران وكعبوثران . سم . **(قوله بعد أربعة أحرف فصاعدا)** إنما قيد بذلك لأنه الذى يجمع منتهى الجمع أما نحو سكران فلا وإن كان لا يحذف منه أيضا الألف والنون عند تصغيره . **(قوله فإنهن لا يحذفن فى التصغير)** فتقول دحيرجة وقويصعاء ولويذعى وزعيفران وعبيثران بخلاف الجمع فإنك تقول فيه دحارج وقواصع ولواذع وزعافر وعباثر . **(قوله ولا يعتد بهن)** بل يتركن على حالهن فى التكبير ويصغر ما قبلهن كما يصغر غير متمم بهن . سم . **(قوله كما سيأتى)** فى قوله وألف التأنيث حيث مد إلخ . **(قوله على الوجهين)** أى التعويض وعدمه .

(قوله قال فى التسهيل إلخ) مراده تقييد كلام الناظم هنا بكلامه فى التسهيل . **(قوله لغير تعويض)** كوجودها أو وجود ما انقلبت عنه فى المكبر . **(قوله من نحو لغاغيز فى جمع لغيزى)** أى ومن نحو لغيغيز فى تصغير لغيزى ومن نحو حراجيم وحريجيم فى جمع احرنجام وتصغيره إذ لا يمكن التعويض لاشتغال محله بالياء المنقلبة عن الألف الكائنة قبل الميم . **(قوله ولم يحتج إلى تعويض)** بل التعويض غير ممكن وإن أوهمت عبارة الشارح خلافه لاشتغال محله بالياء التى كانت فى المفرد . **(قوله قولهم فى المغرب مغيربان)** وقياسه مغيرب وفى العشاء عشيان وقياسه عشية وقول التصريح قياسه عشى فيه نظر لقول

وفى بنون أبينون ، وفى ليلة لييلية ، وفى رجل رويجل ، وفى صبية أصيبية ، وفى غلمة أغيلمة . فهذه الألفاظ مما استغنى فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل . ومما جاء حائدا عن القياس فى التكسير فجاء على غير لفظ واحده قولهم رهط وأراهط ، وباطل وأباطيل ، وحديث وأحاديث ، وكراع وأكارع ، وعروض وأعاريض ، وقطيع وأقاطيع ، فهذه جموع لواحد مهمل استغنى به عن جمع المستعمل . هذا مذهب سيبويه والجمهور ، وذهب بعض النحويين إلى أنها جموع للمنطوق به على غير قياس ، وذهب ابن جنى إلى أن اللفظ يغير

المصنف : واختم بتا التأنيث ما صغرت من : * **مؤنث عار ثلاثى** * قال الشارح : فى الحال كسن أو فى الأصل كيد أو فى المآل وهذا نوعان أحدهما ما كان رباعيا بمدة قبل لام معتلة فإنه إذا صغر تلحقه التاء نحو سماء وسمية وذلك لأن الأصل فيه سميّ بثلاث ياءات الأولى ياء التصغير والثانية بدل المدة والثالثة بدل لام الكلمة فحذفت إحدى الياءين الأخيرتين على القياس المقرر فى هذا الباب فبقى الاسم ثلاثيا فلحقته التاء اهـ .

(قوله وفى عشية عشيشية) وقياسه عشية بحذف إحدى الياءين من عشية لتوالى الأمثال وادغام ياء التصغير فى الأخرى كذا فى الفارضى وغيره والأصل عشيية بثلاث ياءات ففعل ما مر فعلم بطلان قول البعض قياسه عشيية بثلاث ياءات . **(قوله وفى إنسان أنيسيان)** بياء قبل الألف وقياسه أنيسين إن اعتبر جمعه على أناسين وأنيسان إن لم يعتبر وهو ما سيصرح به الشارح بعد وقال الكوفيون : أنيسيان تصغير إنسان لأن أصله إنسيان على وزن افعلان بكسر الهمزة والعين وإذا صغر فعلان قيل أفيعلان وهو مبنى على قولهم إنسان مأخوذ من النسيان فوزنه افعان ومذهب البصريين أنه من الإنس فوزنه فعلان . أفاده الفارضى . **(قوله وفى بنون أبينون)** وقياسه بنيون وفى ليلة لييلية وقياسه لييلة وفى رجل رويجل وقياسه رجيل وفى صبية بكسر الصاد وسكون الموحدة جمع صبى أصيبية وقياسه صبية وفى غلمة بكسر الغين المعجمة وسكون اللام جمع غلام [اغيلمة] وقياسه غليمة .

(قوله فهذه الألفاظ إلخ) هذا التفريع لا يناسب المتن لأن المتن يقتضى أن مثل هذه الألفاظ شاذ وهذا التفريع يقتضى أنه تصغير قياسى لمهمل والمناسب للمتن ما سينقله الشارح عن بعض النحويين وكذا يقال فى قوله فهذه جموع إلخ . **(قوله بتصغير مهمل)** بالإضافة وكذا قوله عن تصغير مستعمل أى فمغيربان وما بعده كأنه تصغير مغربان وعشيان وعشاة بتشديد الشين وانسيان وليلاة وراجل وأصبية وأغلمة وأبنون . **(قوله على غير لفظ واحده)** أى على غير ما يقتضيه لفظ واحده من الجموع . **(قوله رهط وأراهط)** وقياسه رهوط وقول التصريح : وأرهاط ممنوع لأن أفعالا غير مطرد فى فعل الصحيح العين الساكنها وشذ أفراخ فى فرخ كما مر . **(قوله وباطل وأباطيل)** قال الشيخ خالد : وقياسه بواطل لأنه من باب كاهل . سم . **(قوله وحديث وأحاديث)** وقياسه أحدثة وحدث وكذا كراع بضم الكاف وهو مستدق الساق وقطيع بفتح القاف . **(قوله وعروض)** بفتح العين وقياسه عرائض كعجوز

إلى هيئة أخرى ثم يجمع فيرى فى أباطيل أن الاسم غير إلى أبطيل أو أبطول ثم جمع (**لِتِلْوِيا التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ * تَأْنِيثٍ اَوْ مَدَّتِهِ**) أى مدة التأنيث (**اَلْفَتْحُ انْحَتِمْ**) يعنى أن الحرف الذى بعد ياء التصغير إن لم يكن حرف إعراب فإنه يجب فتحه قبل علامة التأنيث وهى التاء وألف التأنيث المقصورة نحو : قصعة وقصيعة ، ودرجة ودريجة ، وحبلى وحبيلى ، وسلمى وسليمى ، وكذا ما قبل مدة التأنيث وهى الألف الممدودة التى قبل الهمزة نحو : صحراء وصحيراء ، وحمراء وحميراء .

(**تنبيهات**)*: **الأول** : أفهم كلامه أن الألف الممدودة فى نحو حمراء ليست علامة التأنيث وهو كذلك عند جمهور البصريين ، وإنما العلامة عندهم الألف التى انقلبت همزة ، وقد تقدم بيان ذلك فى بابه ، ولذلك قال فى التسهيل : أو ألف التأنيث أو الألف قبلها . وأما قوله فى شرح الكافية : فإن اتصل بما ولى الياء علامة تأنيث فتح كنميرة وحبيلى وحميراء حيث يقتضى أن المدة فى نحو حمراء مندرجة فى قوله علامة تأنيث فإنه قد تجوز فيه ، والتحقيق ما تقدم .

الثانى : المراد بقوله من قبل علم تأنيث ما كان متصلا كما مثل ، فلو انفصل كسر

وعجائز . (**قوله وذهب ابن جنى إلخ**) قال الفارضى : وهو قريب من الأول . (**قوله إلى هيئة أخرى**) أى تجمع على ذلك الجمع قياسا . (**قوله لتلويا التصغير إلخ**) هذا البيت والذى بعده تقييد لقول المصنف فعيعل مع فعيعيل لما فاق يعنى يستثنى من كسر تلو ياء تصغير ما زاد على ثلاثة أحرف هذه الأشياء وزاد الشارح عجز المركب فإنه يفتح التلو الذى قبله أيضا ولتلو متعلق بانحتم ومن قبل إلخ حال من تلو والمراد بعلم التأنيث تاؤه وألفه المقصورة .

(**قوله أى مدة التأنيث**) الأولى رجوع الضمير لعلم التأنيث أى مدة علم التأنيث أى المدة التى قبله كما قاله سم لأنه أدل على أن المدة ليست للتأنيث . (**قوله إن لم يكن حرف إعراب**) فإن كان حرف إعراب أجرى على مقتضى العامل لكن كونه حرف إعراب إنما يتأتى فى تصغير الثلاثى لا فى تصغير ما فوقه الذى الكلام فيه فلهذا قال شيخنا والبعض القيد لبيان الواقع . (**قوله وألف التأنيث**) خرج ما ألفه للالحاق مقصورة أو ممدودة كعزهى وعلباء فيقال فى تصغيرهما عزية وعليب بكسر ما بعد ياء التصغير مع التنوين كذا قال الفارضى أى ومع حذف الياء المنقلبة عن الألف لالتقاء الساكنين وحذف همزة الممدودة . (**قوله أفهم كلامه أن الألف إلخ**) أى لكونه عطفها على علم التأنيث والعطف يقتضى المغايرة . (**قوله فى بابه**) أى باب ألف التأنيث أى الباب الذى ذكر فيه ألف التأنيث وهو باب ما لا ينصرف وليس المراد باب التأنيث لأنه لم يذكر ذلك فى باب التأنيث بل فى باب ما لا ينصرف . (**قوله أو الألف قبلها**) فيه استخدام فإنه ذكر ألف التأنيث بمعنى المقصورة وأعاد عليها الضمير بمعنى الممدودة . (**قوله قد تجوز فيه**) حيث أطلق اسم الشىء على مجاوره .

على الأصل نحو دحيرجة .

الثالث : عجز المركب منزل منزلة تاء التأنيث كما قاله فى التسهيل فحكمه حكمها : فتقول بعيلبك بفتح اللام (**كَذَاكَ مَا مَدَّةَ أَفْعَالٍ سَبَقْ * أَوْ مَدَّ سَكْرَانَ وَمَا بِهِ ٱلْتَحَقْ**) أى يجب أيضا فتح الحرف الذى بعد ياء التصغير إذا كان قبل مدة أفعال أو مد سكران وما به التحق مما فى آخره ألف ونون زائدتان لم يعلم جمع ما هما فيه على فعالين دون شذوذ ، فتقول فى تصغير أجمال أجيمال ، وفى تصغير سكران سكيران لأنهم لم يقولوا فى جمعه سكارين ، وكذلك ما كان مثله نحو غضبان وعطشان ، فإن جمع على فعالين دون شذوذ صغر على فعيلين نحو : سرحان وسريحين ، وسلطان وسليطين ، فإنما يجمعان على سراحين وسلاطين ، وإن كان جمعه على فعالين شاذا لم يلتفت إليه بل يصغر على فعيلان مثاله غرثان وإنسان ، فإنهم قالوا فى جمعهما غراثين وأناسين على جهة الشذوذ ،

(**قوله ما كان متصلا**) أى التلو الذى كان متصلا بعلم التأنيث . (**قوله عجز المركب**) أى الذى ليس آخر صدره ياء إذ ما آخر صدره ياء كمعديكرب لا يفتح ما قبل عجزه لأنه ليس تلو ياء التصغير بل يبقى على سكونه ويبقى التلو على كسره . (**قوله بعيلبك**) بفتح اللام ومعيديكرب بسكون الياء كما مر . (**قوله أو مد سكران إلخ**) يؤخذ من تمثيله بسكران وما التحق به شرطان أحدهما ما ذكره الشارح بقوله لم يعلم جمع ما هما فيه إلخ ثانيهما أن لا يكون ما فيه الألف والنون المزيدتان جمع كثرة فإن كان جمع كثرة كعقبان لم يصغر على لفظه لا بفعيلان ولا بفعيلين وإن كان يجمع على عقابين بل يرد إلى القلة ثم يصغر فيقال فيه أعيقب . ذكره فى التسهيل . (**قوله وما به التحق**) ضابطه أن يكون مؤنثه على فعلى فيخرج نحو سيفان مما مؤنثه على فعلانة فيقال فى تصغيره سييفين . (**قوله مما فى آخره ألف ونون زائدتان**) شامل لنحو عمران وعثمان ومروان فيقال فى تصغيرهما عميران وعثيمان ومريوان وخرج ما نونه أصلية فإنه يكسر فى تصغيره ما قبل الألف . قال الدمامينى : نحو حسان إذا أخذته من الحسن فتقول حسين بحذف إحدى السينين وقلب الألف ياء وادغامها اهـ . قال سم : وانظر لم حذفت إحدى السينين وهلا بقيت وفك ادغامه فقيل حسيسين على فعيعيل اهـ أى كما قيل فى تصغير لغيزى لغيغيز .

(**قوله لم يعلم إلخ**) دخل تحت منطوقه ثلاث صور أن يعلم جمعه على غير فعالين وأن يعلم جمعه على فعالين شذوذا وأن لا يعلم شىء ومفهومه صورة واحدة وهو أن يعلم جمعه على فعالين دون شذوذ وقد تعرض الشارح لجميع ذلك إلا أنه ذكر صورة المفهوم فى أثناء صور المنطوق . (**قوله لأنهم لم يقولوا فى جمعه سكارين**) لأن الألف والنون فيه شابها ألفى التأنيث بدليل منع الصرف فكما لا يتغير ألفا التأنيث لا يتغير ما أشبههما ولما لم يكن الألف والنون فى سرحان وسلطان كذلك حصل التغير . تصريح . (**قوله غرثان**) بغين معجمة مفتوحة فراء ساكنة فمثلثة وجمعه غراثى كسكارى من غرث كفرح جاع اهـ قاموس. والظاهر جواز ضم غين غراثى وفتحها وإن كان الضم أرجح كجوازهما

فإذا صغرا قيل فيهما غريثان وأنيسان ، فإن ورد ما آخره ألف ونون مزيدتان و لم يعرف هل تقلب العرب ألفه ياء أو لا حمل على باب سكران لأنه الأكثر .

(تنبيه): أطلق الناظم أفعالا ولم يقيده بأن يكون جمعا فشمل المفرد ، وفي بعض نسخ التسهيل : أو ألف أفعال جمعا أو مفردا ، فمثال الجمع ما ذكر ، وأما المفرد فلا يتصور تمثيله على قول الأكثرين إلا ما سمى به من الجمع لأن أفعالا عندهم لم يثبت فى المفردات . قال سيبويه : فإذا حقرت أفعالا اسم رجل قلت أفيعال كما تحقرها قبل أن تكون اسما ، فتحقير أفعال كتحقير عطشان فرقوا بينها وبين أفعال لأنه لا يكون إلا واحدا ولا يكون أفعال إلا جمعا . هذا كلامه . وقد أثبت بعض النحويين أفعالا فى المفردات وجعل منه قولهم برمة أعشار وثوب أخلاق وأسمال ، وهو عند الأكثرين من وصف المفرد بالجمع كما تقدم ، فإن فرعنا على مذهب من أثبته فى المفردات فمقتضى إطلاق الناظم هنا وقوله فى التسهيل جمعا أو مفردا أنه يصغر على أفيعال ، ومقتضى قول من قال من النحويين : أو ألف أفعال جمعا كأبى موسى وابن الحاجب أنه يصغر على أفيعيل بالكسر ، وقال بعض شراح تصريف ابن الحاجب : قيد بقوله جمعا احترازا عما ليس بجمع نحو أعشار فإن تصغيره أعيشير ، وقال الشارح : أو ألف أفعال جمعا ، وعلى هذا نبه بقوله سبق . هذا لفظه ، فقيد ، وحمل كلام الناظم على التقييد ، وكأنه جعل سبق قيداً لأفعال أى ألف أفعال السابق فى باب التكسير وهو الجمع ، أما تقييده فتبع فيه أبا موسى ومن وافقه .

فى سين سكارى مع رجحان الضم كما تقدم فى شرح قول المصنف وبالفعالى والفعالى جمعا إلخ فاقتصار البعض على الضم تقصير .

(قوله هل تقلب العرب ألفه ياء) أى بجمعه على فعالين . **(قوله فإذا حقرت أفعالا)** أى صغرته . **(قوله فرقوا بينها)** أى بين أفعال بفتح الهمزة وبين إفعال أى بكسرها حيث صغروا الأول على أفيعال والثانى على أفيعيل فقالوا تصغير أجمال أجيمال وفى تصغير إخراج أخيريج ولا حاجة لتقييد إخراج بالعلمية كما صنعه شيخنا وتبعه البعض . **(قوله ولا يكون أفعال إلا جمعا)** أى فى الحال أو فى الأصل بأن يكون علما منقولا من جمع فلا تنافى بين هذا وقوله فإذا حقرت أفعالا اسم رجل . **(قوله هذا كلامه)** أى كلام سيبويه . **(قوله وأسمال)** بالسين المهملة عطف مرادف يقال سمل الثوب سمولا خلق فهو ثوب أسمال . كذا فى القاموس . **(قوله فإن فرعنا على مذهب إلخ)** إنما قيد الاختلاف الذى سيذكره بالتفريع على مذهب من أثبت أفعالا فى المفردات لأن الاختلاف الذى سيذكره جار فى غير أفعال الجمع من أفعال المفرد كأعشار وأفعال اسم رجل بدليل كلام بعض شراح تصريف ابن الحاجب ورد الشلوبين على أبى موسى بكلام سيبويه وأما الاختلاف المتفرع على مذهب من لا يثبت أفعالا فى المفردات فليس

وقال الشلوبين مشيرا إلى قول أبي موسى : هذا خطأ لأن سيبويه قال : إذا حقرت أفعالا اسم رجل قلت فيه أفيعال كما تحقرها قبل أن تكون اسما ، وأما حمل كلام الناظم على التقييد فلا يستقيم لأن قوله سبق ليس حالا من أفعال فيكون مقيدا به ، بل هو صلة ما ، ومدة مفعول لسبق تقدم عليه ، والتقدير كذاك ما سبق مدة أفعال ، وأيضا فإن الناظم أطلق فى غير هذا الكتاب ، بل صرّح بالتعميم فى بعض نسخ التسهيل فعلى ذلك يحمل كلامه (**وَأَلِفُ ٱلتَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا * وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا . كَذَا ٱلْمَزِيدُ آخِراً لِلنَّسَبِ * وَعَجُزُ ٱلْمُضَافِ وَٱلْمُرَكَّبِ . وَهٰكَذَا زِيَادَتَا فَعْلَانَا * مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَزَعْفَرَانَا وَقَدِّرِ**

إلا فى أفعال اسم رجل هكذا حقق المقام . (**قوله أنه**) أى أفعالا المفر يصغر علىٰ أفيعال وهذا هو الراجح . (**قوله لأن سيبويه قال إلخ**) إنما يتجه هذا التعليل إذا كان تقييد أبي موسى بالجمع لاخراج المفرد بالمعنى الشامل لأفعال المسمى به كما أشرنا إليه آنفا أخذا بإطلاق مفهوم تقييده بالجمع وإلا فقد يقال كلام سيبويه فى المفرد الذى كان فى الأصل جمعا كإجمال اسم رجل وكلام أبي موسى فى المفرد أصالة كثوب أسمال ولا يلزم من تصغير الأول على أفيعال كتصغيره قبل التسمية تصغير الثانى على أفيعال فتأمل .

(**قوله وأيضا فإن الناظم أطلق فى غير هذا الكتاب**) أى كما أطلق هنا . (**قوله وألف التأنيث حيث مدا إلخ**) قال سم : ليس مقصود المصنف استثناء هذه الثمانية من قوله السابق وما به لمنتهى الجمع وصل إلخ حتى يكون المعنى أنه يتوصل فى الجمع بحذف هذه الأشياء الثمانية لا فى التصغير فيرد عليه أن عجز المضاف لم يحذف لا هنا ولا هناك فلا يليق عده فى المستثنيات وإنما مقصوده أنه اكتفى مع هذه الأشياء الثمانية بحصول صيغة التصغير تقديرا لتقدير انفصال ما يخل بالصيغة معها وهو هى أعم من أن يكون قد فعل مثل ذلك فى الجمع أولا ومعلوم أن أكثرها وهو السبعة منها لم يفعل مثل ذلك معه فى الجمع فيعلم استثناؤه من قول المصنف السابق وما به لمنتهى الجمع إلخ فاستثناء السبع مرتب على المقصود من قول المصنف وألف التأنيث حيث مدا إلخ وعجز المضاف ليس حذفه فى الجمع لازما من كلامه حتى يرد الاعتراض به فاندفع ما فى التوضيح وشرحه وعلى هذا فقول الشارح الآتى الأول هذا تقييد إلخ فيه نظر وكان الأولى أن يقول فيه تقييد فليتأمل ا هـ وليس قوله وألف التأنيث إلخ تكرارا مع قوله آنفا لتلويا التصغير من قبل علم تأنيث أو مدته إلخ لأن ذكره هناك من حيث استثناؤه من كسر ما بعد ياء التصغير وهنا من حيث أنه يصغر الاسم بتقدير خلوه منه وأخرج بقوله حيث مدا المقصورة لأنها لا تعد منفصلة ولذلك تحذف إذا وقعت خامسة فأكثر وتبقى إذا كانت رابعة لأنها لا تخل حينئذ بصيغة التصغير ويفتح ما قبلها لأجلها .

انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى * تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلاَ) يعنى لا يعتد فى التصغير بهذه الأشياء الثمانية بل تعد منفصلة ، أى تنزل منزلة كلمة مستقلة فيصغر ما قبلها كما يصغر غير متمم بها :

الأول : ألف التأنيث الممدودة نحو حمراء . **الثانى** : تاء التأنيث نحو حنظلة . **الثالث** : ياء النسب نحو عبقرى . **الرابع** : عجز المضاف نحو عبد شمس . **الخامس** : عجز المركب تركيب مزج نحو بعلبك . **السادس** : الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعدا نحو زعفران وعبوثران ، واحترزا من أن يكونا بعد ثلاثة نحو سكران وسرحان وقد تقدم ذكرهما . **السابع** : علامة التثنية نحو مسلِمَين . **الثامن** : علامة جمع التصحيح نحو مسلِمِين ومسلمات . فجمع هذه لا يعتد بها ويقدر تمام بنية التصغير قبلها ، فتقول فى تصغيرها : حميراء وحنيظلة وعبيقرى وعبيد شمس وبعيلبك وزعيفران وعبيثران ومسيلمان ومسيلمين ومسيلمات .

(تنبيهات): **الأول** : هذا تقييد لاطلاق قوله وما به لمنتهى الجمع وصل وقد تقدم التنبيه عليه . **الثانى** : ليست الألف الممدودة عند سيبويه كتاء التأنيث فى عدم الاعتداد بها من كلّ وجه ، لأن مذهبه فى نحو : جلولاء وبراكاء وقريثاء مما ثالثه حرف مد حذفُ الواو والياء فيقول فى تصغيرها : جليلاء وبريكاء وقريثاء بالتخفيف ، بخلاف فروقة فإنه

(قوله جلا) يحتمل أنه بمعنى ظهر صفة لجمع تصحيح احترز به عن نحو سنين فإن زيادته لا تعد منفصلة حتى تبقى حين التصغير لما سيأتى فى الخاتمة أنه لا يقال فى تصغير سنين سنيون بل سنيات وسيأتى وجهه ويحتمل أن جلا بمعنى أظهر عطف على دل وجمع مفعول جلا مقدما عليه . **(قوله كما يصغر غير متمم بها)** فلا يعتقد أن أبنية التصغير خرجت من أصلها اهـ فارضى . **(قوله عبقرى)** بعين مهملة مفتوحة فموحدة ساكنة فقاف مفتوحة فراء نسبة إلى عبقر تزعم العرب أنه اسم بلد الجن فينسبون إليه كل شيء عجيب . تصريح . **(قوله تركيب مزج)** بخلاف الإسنادى قال الفارضى : لأن الإسنادى كتأبط شرا لا يصغر وشمل المركب تركيب مزج العددى كخمسة عشر فتقول خميسة عشر بتصغير الصدر فقط سواء أردت العدد أو سميت به . فارضى . **(قوله ومسيلمان ومسيلمين)** كذا فى بعض النسخ وإثبات الألف فى الأول يقتضى رفع المتعاطفات وإثبات الياء فى الثانى يقتضى عدم رفعها كما أن رسم عبقرى بغير ألف بعد الياء التحتية يقتضى عدم النصب ويمكن جعل المتعاطفات كلها بالرفع واجراء مسيلمين على لغة من يجرى جمع المذكر السالم مجرى حين أو بالجر حكاية لحالها فى الجر وإجراء مسيلمان على لغة من يلزم المثنى الألف ويوافق هذا ما فى أكثر النسخ : ومسيلمين ومسيلمين فتأمل .

(قوله هذا تقييد إلخ) تقدم ما فيه . **(قوله فى عدم الاعتداد بها من كل وجه)** بل من بعض الوجوه كعدم السقوط فى التصغير . **(قوله لأن مذهبه فى نحو جلولاء إلخ)** فتكون هذه مستثناة من قول المصنف وألف التأنيث حيث مدا . **(قوله حذف الواو والألف والياء)** اعتدادا بألف التأنيث

يقول فى تصغيرها فريقة بالتشديد، ولا يحذف، فقد ظهر أن الألف يعتد بها من هذا الوجه بخلاف التاء، ومذهب المبرد إبقاء الواو والألف والياء فى جلولاء وأخويه، فيقول فى تصغيرها: جليلاء وبريكاء وقريثاء فالإدغام مسويا بين ألف التأنيث وتائه لأن ألف التأنيث الممدودة محكوم لما هى فيه بحكم ما فيه هاء التأنيث، وحجة سيبويه أن لألف التأنيث الممدودة شبها بهاء التأنيث وشبها بالألف المقصورة، واعتبار الشبهين أولى من إلغاء أحدهما.

وقد اعتبر الشبه بالهاء من قبل مشاركة الألف الممدودة لها فى عدم السقوط وتقدير الانفصال بوجه ما، فلا غنى عن اعتبار الشبه بالألف المقصورة فى عدم ثبوت الواو فى جلولاء ونحوها، فإنها كألف حبارى الأولى، وسقوطها فى التصغير متعين عند بقاء الثانية فكذا يتعين سقوط الواو المذكورة ونحوها فى التصغير. واعلم أن تسوية الناظم هنا بين ألف التأنيث الممدودة وتائه تقتضى موافقة المبرد، ولكنه صحح فى غير هذا النظم مذهب سيبويه. **الثالث**: اختلف أيضا فى نحو ثلاثين علما أو غير علم، وفى نحو: جدارين

الممدودة كما اعتد بالمقصورة فى نحو حبارى إذا صغرته على حبيرى فحذفت من أجلها الألف. **(قوله بخلاف فروقة)** أى ونحوها مما فيه تاء التأنيث وثالثه حرف مد. **(قوله من هذا الوجه)** وهو حذف الواو والألف والياء إذ لو لم يعتد بالألف لم تحذف المدة قبلها بل تبقى مع قلب الألف والواو ياء كما فى تصغير جلول وبراك وقريث بلا ألف تأنيث. **(قوله ومذهب المبرد إلخ)** وعليه فألف التأنيث الممدودة كتائه فى عدم الاعتداد بها من كل وجه. **(قوله فى جلولاء وأخويه)** مع قلب الواو والألف ياء.

(قوله بوجه ما) قال البعض: متعلق بالشبه فكان الأولى تقديمه وجعل قوله من قبل أى من جهة بيانا لذلك الوجه كما لا يخفى اهـ وهو ناشىء عن عدم فهم عبارة الشارح والذى يتجه أنه متعلق بتقدير الانفصال فمعنى أن تقدير انفصال ألف التأنيث الممدودة فى غير ما ثالثه حرف مد لا مطلقا وإلا لم يحذف لأجلها حرف المد فيما ثالثه حرف مد فلا تغفل. **(قوله فلا غنى إلخ)** الفاء إما فصيحة أى وإذا اعتبر الشبه بالهاء من هذا الوجه فلا غنى إلخ أو تفريعية على قوله واعتبار الشبهين إلخ. **(قوله ونحوها)** أى نحو الواو فى جلولاء كالألف فى براكاء والياء فى قريثاء. **(قوله عند بقاء الثانية)** بأن يقال حبيرى بتخفيف الياء وإثبات ألف بعد الراء. **(قوله أن تسوية الناظم إلخ)** أى حيث أطلق فى قوله:

وألف التأنيث حيث مدا وتاؤه منفصلين عدا

(قوله فى نحو ثلاثين علما أو غير علم إلخ) وجه التعميم فيه وتقييده ما بعده بالعلم أن نحو ثلاثين زيادته غير طارئة مطلقا لأنه لا مفرد له بخلاف نحو جدارين وما ذكر معه فإنما تكون زيادته غير طارئة إذا كان علما بخلاف ما إذا لم يكن علما لأن له حينئذ مفردا. **(قوله لأن زيادته)** هى علامة التثنية والجمع غير طارئة على لفظ مجرد أى منها أما ثلاثون فلوضعه على الزيادة وأما ما بعده

وظريفين وظريفات أعلاما مما فيه علامة التثنية وجمع التصحيح وثالثه حرف مد : فمذهب سيبويه الحذف ، فتقول : ثليثون وجديران وظريفون وظريفات لأن زيادته غير طارئة على لفظ مجرد فعومل معاملة جلولاء ، ومذهب المبرد إبقاء حرف المدّ فى ذلك والإدغام كما يفعل فى جلولاء ، واتفقا فى نحو : ظريفين وظريفين وظريفات إذا لم يجعلن أعلاما على التشديد ، ولم يذكر هنا هذا التفصيل .

(**وَأَلِفُ ٱلتَّأْنِيثِ ذُو ٱلْقَصْرِ مَتَى * زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا**) أى إذا كانت ألف التأنيث : خامسة فصاعدا حذفت لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال فعيعل وفعيعيل لأنها لم يستقل النطق بها فيحكم لها بحكم المنفصل ، فتقول فى نحو قرقرى ولغيزى وبردرايا : قريقر ، ولغيغز ، وبريدر ، فإن كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة وإبقاء ألف التأنيث وجاز عكسه ، وإلى هذا أشار بقوله : (**وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيِّرِ * بَيْنَ ٱلحُبَيْرَى فَادْرِ وٱلْحُبَيِّرِ**) ومثله قريثا ، تقول فيه قريثا أو قريث : أى إن حذفت المدة قلت

فلوجود الزيادة حال الجمعية قبل العلمية وقوله فعومل معاملة جلولاء لعدم طرو الزيادة على كل . (**قوله زاد على أربعة**) أى و لم يتقدم على الخامسة مدة كما سيأتى . (**قوله لن يثبتا**) خبر المبتدأ وهو ألف وجواب الشرط محذوف دل على عليه الخبر أو هو الجواب على تقدير الفاء ومجموع الشرط والجواب الخبر .

(**قوله أى إذا كانت ألف التأنيث**) أى المقصورة كما قيد به المتن أما الممدودة فعلى تقدير الانفصال كما مر وكألف التأنيث المقصورة ألف الإلحاق المقصور كحبركى فتقول فى تصغيره : حبيرك كقريقر والحبركى بفتح الحاء المهملة والموحدة وسكون الراء القراد وليست ألفه للتأنيث لقولهم حبيركات فهو منون وعن الجرمى أن ألفه للتأنيث فهو ممنوع من الصرف . كذا فى الفارضى . (**قوله لأن بقاءها يخرج إلخ**) قال فى التصريح : فإن قلت فحبيلى فعيلى وليست من أبنية التصغير الثلاثة . قلت : نعم ولكنها توافق فعيعلا فيما عدا الكسرة التى منع منها مانع الألف ا هـ وقد حرفه البعض ثم استشكله . (**قوله لأنها لم يستقل النطق بها إلخ**) قال شيخنا : لعله تعليل لمحذوف تقديره وفارقت الممدودة لأنها إلخ أى لأنها لا يمكن النطق بالمقصورة وحدها فهى بعيدة عن تقدير الانفصال بخلاف الممدودة .

(**قوله فتقول فى نحو قرقرى**) بقافين وراءين مهملتين اسم موضع . تصريح . (**قوله وبردرايا**) بموحدة مفتوحة فراء ساكنة فدال مهملة فراء فألف فتحتية اسم موضع وزنه فعلعايا . (**قوله لغيغز**) كذا بخط الشارح بلا ياء قبل الزاى وفى بعض النسخ لغيغيز بياء قبل الزاى قال شيخنا وهو القياس . (**قوله وبريدر**) بحذف ألف التأنيث ثم حذف الألف والياء لأنهما زائدتان . (**قوله فإن كانت خامسة إلخ**) أشار به إلى أن قول المصنف وعند تصغير حبارى إلخ تقييد لاطلاق قوله متى زاد على أربعة إلخ . (**قوله وإبقاء ألف التأنيث**) لأنها بعد حذف المدة صارت أربعة . (**قوله بين الحبيرى**) وهو أجود . (**قوله ومثله قريثا**) يقتضى أن قريثا بالقصر والذى قدمه أنها بالمد وهو ما فى القاموس فلعل مراده

الحبيرى وقريثا ، وإن حذفت ألف التأنيث قلت الحبير وقريث بقلب المدة ياء ثم تدغم ياء التصغير فيها (**وَٱرْدُدْ لِأَصْلٍ ثَانِيَاً لَيِناً قُلِبْ * فَقِيمَةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ**) ثانيا مفعول لاردد ، ولينا نعت لثانيا ، وقلب فى موضع النعت لثانيا أيضا ، يعنى أن ثانى الاسم المصغر يرد إلى أصله إذا كان لينا منقلبا عن غيره ، فشمل ذلك ستة أشياء :

الأول : ما أصله واو فانقلبت ياء نحو قيمة فتقول فيه قويمة .

الثانى : ما أصله واو فانقلبت ألفا نحو باب فتقول فيه بويب .

الثالث : ما أصله ياء فانقلبت واوا نحو موقن فتقول فيه مييقن .

الرابع : ما أصله ياء فانقلبت ألفا نحو ناب فتقول فيه نييب .

الخامس : ما أصله همزة فانقلبت ياء نحو ذيب فتقول فيه ذؤيب بالهمزة .

السادس : ما أصله حرف صحيح غير همزة نحو دينار وقيراط فإن أصلهما دنار وقراط والياء فيهما بدل من أول المثلين ، فتقول فيهما دنينير وقريريط . وخرج عن ذلك

مثله قريثا على قصرها لضرورة أو نحوها أو أنه لغة فيها . (**قوله بقلب المدة ياء**) أى فى الحبارى فقط لأن مدة القريثا ياء فلا تحتاج للقلب .

(**قوله ثانيا لينا**) لم يخص فى الهمع الرد بالثانى اللين حيث قال : يرد إلى أصله البدل إن كان آخرا مطلقا سواء كان لينا كملهى أو غير لين كماء وسقاء فإن ألف ملهى بدل من واو لأنه مشتق من اللهو وهمزة ماء بدل من هاء لقولهم مياه وأمواه وهمزة سقاء بدل من ياء لأنه مشتق من السقى فيقال مليهى برد الألف إلى الواو وقلبها ياء لتطرفها إثر كسرة ومويه وسقى كما يقال فى التكسير ملاهى ومياه وأمواه وأسقية لأن التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها فإن لم يكن البدل آخرا اشترط فيه شرطان أن يكون لينا وأن يكون بدلا من غير همزة تلى همزة كقال وقيل وريان وميزان وموقن فيقال مويل وقويل ورويان ومويزين ومييقن لزوال موجب الإبدال لأن الواو إنما أبدلت فى مال لتحركها وانفتاح ما قبلها وفى قيل وميزان لكسر ما قبلها وفى ريان لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون وإنما أبدلت الياء واوا فى موقن لضم ما قبلها وكقيراط وذيب بالياء فيقال قريريط وذؤيب بالهمزة فلو كان غير الآخر حرفا صحيحا بدلا من صحيح أو من لين لم يرد إلى أصله بل تصغر الكلمة على حالها كتخمة وتخيمة وتراث وتريث وأرباب فى عباب وأبيب وقائم وقويئم بالهمز وكذا لو كان بدلا من همزة تلى همزة كآدم فيقال أو يدم من غير رد للألف إلى أصلها وهو الهمز اهـ ببعض زيادة واختصار .

(**قوله ولينا نعت لثانيا**) قال شيخنا : وتبعه البعض ويصح أن يكون مفعولا ثانيا لقلب لأنه يتعدى لمفعولين اهـ وفيه نظر لاقتضائه أن الثانى المردود إلى أصله هو المحول لينا مع أنه المحول إليه كالياء فى قيمة لا المحول كالواو فتدبر . (**قوله فتقول فيه ذؤيب**) ووجهه زوال مسوغ البدل وهو

ما ليس بلين فإنه لا يرد إلى أصله ، فتقول فى متَّعد متيعد بإبقاء التاء خلافا للزجاج فإنه يرده إلى أصله فيقول مويعد ، والأول مذهب سيبويه وهو الصحيح لأنه إذا قيل فيه مويعد أوهم أن مكبره مُوعِد أو مُوعَد أو مَوْعد ، ومتيعد لا إيهام فيه .

(تنبيهات): **الأول** : مراده بالقلب مطلب الإبدال كما عبر به فى التسهيل لأن القلب فى اصطلاح أهل التصريف لا يطلق على إبدال حرف لين من حرف صحيح ولا عكسه ، بل على إبدال حرف علة من حرف علة آخر . ويستثنى من كلامه ما كان لينا مبدلا من همزة تلى همزة كما استثناه فى التسهيل كألف آدم وياء أيمة فإنهما لا يردان إلى أصلهما ، أما آدم فتقلب ألفه واوا ، وأما أيمة فيصغر على لفظه . وقد ظهر بما ذكرناه أن قوله فى شرح الكافية وهو ــ يعنى الرد ــ مشروط بكون الحرف حرف لين مبدلا من لين غيرُ محرر ، بل ينبغى أن يقول مبدلا من غير همزة تلى همزة كما فى التسهيل .

الثانى : أجاز الكوفيون فى نحو ناب مما ألفه ياء نويب بالواو ، وأجازوا أيضا إبدال الياء فى نحو شيخ واوا ، ووافقهم فى التسهيل على جوازه جوازا مرجوحا ، ويؤيده أنه سمع فى بيضة بويضة وهو عند البصريين شاذ .

سكون الهمزة . دمامينى . **(قوله فتقول فى متعد)** هو اسم فاعل من اتعد وأصله موتعد أبدلت الواو تاء وأدغمت التاء فى التاء . تصريح . **(قوله بإبقاء التاء)** أى الأولى المبدلة من الواو التى هى فاء الكلمة وحذف تاء الافتعال . سم . **(قوله فإنه يرده إلى أصله)** لزوال موجب قلبها وهو تاء الافتعال . تصريح . **(قوله موعد)** أى اسم فاعل أو موعد أى اسم مفعول أو موعد أى مصدرا ميميا أو اسم زمان أو مكان . **(قوله لا إيهام فيه)** أى وإن كان فيه إجمال من حيث احتماله أنه تصغير اسم فاعل أو اسم مفعول وأورد فى التصريح أن سيبويه لم يلتفت للإلباس فى مواضع كثيرة وقد يقال الموجود فيها إجمال لا إلباس فتأمل . **(قوله مراده بالقلب إلخ)** الحامل له على ذلك تعميمه القلب فى كلامه بحيث يشمل نحو الخامس والسادس وإلا فيمكن إبقاء القلب على ظاهره اصطلاحا وغاية الأمر أنه ترك بعض المسائل . سم . **(قوله من حرف صحيح)** كما فى دينار وقيراط اهـ سم وكما فى ذئب بناء على أن الهمزة حرف صحيح .

(قوله ولا عكسه) أى ولا على عكسه كما فى متعد . **(قوله فيصغر على لفظه)** فيقال أييمة ولا يضر التقاء الساكنين فيه لأنه على حده لأن الأول حرف لين والثانى مدغم فيه فهو كخويصة تصغير خاصة . سم . **(قوله غير محرر)** لأنه يخرج عنه اللين المنقلب عن صحيح غير الهمزة كما فى دينار والمنقلب عن همزة لا تلى همزة كما فى ذئب مع أنهما يردان . **(قوله فى نحو شيخ واوا)** فيقال شويخ . **(قوله على جوازه)** أى جواز الإبدال واوا فى نحو ناب ونحو شيخ كما هو صريح التسهيل . **(قوله وهو)** أى ما سمع من بويضة بقرينة قوله شاذ المقتضى للسماع فإرجاع البعض الضمير إلى ما تقدم من قلب

الثالث : إذا صغر اسم مقلوب صغر على لفظه لا أصله نحو جاه لأنه من الوجاهة فقلب ، فإذا صغر قيل جويه دون رجوع إلى الأصل لعدم الحاجة إلى ذلك **(وَشَذَّ فِي عِيدٍ عُيَيْدٌ)** حيث صغروه على لفظه و لم يردوه إلى أصله ، وقياسه عويد لأنه من عاد يعود فلم يردوا الياء لئلا يلتبس بتصغير عود بضم العين ، كما قالوا فى جمعه أعياد و لم يقولوا أعوادا لما ذكرنا **(وَحُتِمْ * لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ)** يعنى أنه يجب لجمع التكسير من رد الثانى إلى أصله ما وجب للتصغير : فيقال فى ناب وباب وميزان : أنياب وأبواب وموازين إلا ما شذ كأعياد . وقوله :

[١٢٣٨] **حمًى لا يُحَلُّ الدَّهْرَ إلا بإذْنِنا ... ولا نُسْأَلُ الأقْوَامُ عَقْدَ المَيَاثِقِ**

يريد المواثق .

(تنبيه): هذا الحكم فى التكسير الذى يتغير فيه الأول ، أما ما لا يتغير فيه فيبقى على ما هو عليه نحو : قيمة وقيم وديمة وديم **(وَٱلْأَلِفُ ٱلثَّانِى ٱلْمَزِيدُ يُجْعَلُ ***

ألف ناب وياء شيخ وبيضة واوا غير مناسب إلا لو سمع القلب فى ياء ناب وشيخ أيضا وهو خلاف المتبادر من تعبيره بالإجازة نعم سمع فى ناب للمسنة من الإبل نويب كما فى الهمع فاعرفه . **(قوله اسم مقلوب)** أى قلبا مكانيا . **(قوله لأنه من الوجاهة)** فأصله وجه فقلب قلبا مكانيا بأن قدمت العين على الفاء ثم قلبت الفاء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها .

(قوله وقياسه عويد) قال سم : هل يمتنع النطق بالقياس اهـ . قال الإسقاطى : وقد يخرج على الخلاف فى المصدر إذا ورد على خلاف القياس ولم يرد القياسى هل يجوز استعمال القياسى اهـ وجزم البعض بالمنع أخذا من التعليل بالإلباس بتصغير عود . **(قوله فلم يردوا الياء)** أى إلى أصلها وهو الواو . **(قوله وحتم للجمع إلخ)** قال أبو حيان : أحال الجمع على التصغير وقد تقدم الجمع والحوالة إنما تكون على المتقدم فى الذكر لا على المتأخر اهـ سيوطى . قال سم : وهو عجيب لأن الواجب فى الحوالة تقدم حكم المحال عليه وهو حاصل هنا . **(قوله عقد المياثق)** كذا بخط الشارح وفى بعض النسخ عهد والأول هو ما فى الشواهد للعينى وقوله المياثق دون المياثيق بياء بعد المثلثة موافقة لمذهب الكوفيين من جواز حذف المدة قبل الآخر بلا تعويض الياء عنها فى نحو قرطاس وعصفور كما مر . **(قوله المزيد)** يدخل فيه ألف حائض فيقال فيه حويض وسيأتى أن تصغيره تصغير ترخيم حييض اهـ اسقاطى وقوله فيقال فيه حويض أى برد الهمزة إلى أصلها وهو الياء فيصير على مثال فعيعل هذا هو الصواب وما فى كلام البعض مما يخالف ذلك خطأ .

[١٢٣٨] قاله عياض ابن أم درة الطائى ، شاعر جاهلى ، من الطويل . حمى : خبر مبتدأ محذوف ، أى حمانا حمى ، أو نحو ذلك مما يناسب . ولا يحل ، مجهول : صفته . والدهر : نصب على الظرف . والشاهد فى عقد المياثق ، فإن القياس فيه المواثق لأنه جمع ميثاق ، وفى نوادر أبى زيد على الأصل .

وَاواً) نحو : ضارب وضويرب ، وماش ومويش (كَذَا مَا ٱلأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ) كألف صاب وعاج فتقول فيهما صويب وعويج .

(تنبيهان)*: **الأول** : مما يجعل واوا أيضا الألف الثانى المبدل من همزة تلى همزة كآدم تقول فيه أويدم كما تقدم التنبيه عليه . **الثانى** : حكم التكسير فى إبدال الألف الثانى كحكم التصغير فتقول : ضوارب وأوادم (وَكَمِّلِ ٱلْمَنْقُوصَ) وهو ما حذف منه أصل بأن ترد إليه ما حذف منه (فِي ٱلتَّصْغِيرِ) لتتأتى بنية فعيل ، ومحل هذا (مَا * لَمْ يَحْوِ غَيْرَ ٱلتَّاءِ ثَالِثاً كَمَا) أصله موه فتقول فيه مويه برد اللام ، وكذا تفعل فى خذ وكل ومذ أعلاما . وسه ويد وحر فتقول فيها أخيذ وأكيل برد الفاء ، ومنيذ وستيه برد العين ، ويدية وحريح برد اللام . وإن كان على ثلاثة . **والثالث** : تاء التأنيث لم يعتد بها ويكمل أيضا كما يكمل الثنائى ، نحو عدة وسنة : فتقول فيهما وعيدة وسنية برد فاء الأول ولام الثانى .

(قوله صاب) بصاد مهملة وموحدة اسم شجر مر .

(قوله الألف الثانى المبدل إلخ) ومنه أيضا الألف المنقلبة عن واو كباب كما مر فالألف الثانية تقلب عند التصغير واوا فى أربعة مواضع كما تقلب ياء فى موضع واحد وهو ما ثانيه ألف منقلبة عن ياء . **(قوله وكمل المنقوص)** أى الناقص منه شىء ولو مبدلا بآخر بدليل تمثيله بالماء على ما سيأتى لا المصطلح عليه . **(قوله ومحل هذا)** أى التكميل المذكور . **(قوله ما لم يحو إلخ)** أى ما لم يحو بعد الحذف حرفا زائدا ثالثا غير التاء وقولنا زائدا هو ما يؤخذ من التنبيه الثانى الآتى فى كلام الشارح أى وغير همزة الوصل ليدخل نحو ابن وسيأتى فى الشرح الاعتذار عن ترك المصنف هذا والنفى صادق بأن لا يحوى ثالثا أصلا كيد أو يحوى ثالثا هو ما ذكر كسنة وابن وقول البعض أو يحوى ثالثا غير التاء خطأ كجعل شيخنا النفى صادقا بأن لا يحوى ثالثا أصلا وهو ثنائى الوضع لأن موضوع المسألة الاسم المنقوص وغير التاء حال من ثالثا على قاعدة أن نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالا منها .

(قوله كما) مثال للمنقوص إن جعل بمعنى المشروب إلا أن المصنف قصر للضرورة وتنظير فى التكميل إن جعل ما الاسمية والحرفية . واعلم أن الشارح أولا جزم بأن مراده اسم المشروب حيث قال : أصله موه إلخ وثانيا جزم بأن مراده ما الاسمية أو الحرفية حيث قال : وأشار بقوله كما إلى أن الثنائى إلخ وثالثا تردد حيث قال الرابع قوله كما إلخ فهذا عجيب فليتأمل . سم . **(قوله فى خذ وكل ومذ أعلاما)** أصل خذ وكل أؤخذ وأؤكل بهمزتين حذفت الثانية التى هى فاء الكلمة فتبعها همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها حينئذ وأصل مذ منذ وإنما قال أعلاما ليصح تصغيرها إذ لا يصغر إلا الاسم المتمكن كما مر . **(قوله وسه)** أصله سته وهو الدبر . ويد أصلها يدى بسكون الدال أو فتحها على الخلاف . وحر أصله حرح وهو الفرج . **(قوله ويدية)** كذا فى غالب النسخ وفى نسخة ويدى بلا تاء والصواب الأول . **(قوله لم يعتد بها)** لكونها فى حكم المنفصل . **(قوله فتقول فيهما وعيدة وسنية)** اعترضوه

وإن كان للمنقوص ثالث غير الياء لم يرد إليه ما حذف لعدم الحاجة إليه لأن بنية فعيل تتأتى بدونه ، فتقول فى هار وشاك وميت : هوير وشويك ومييت ، وشذ هوير برد المحذوف . وأشار بقوله كما إلى أن الثنائى وضعا يكمل أيضا فى التصغير كما يكمل المنقوص توصلا إلى بناء فعيل إلى أن هذا النوع لا يعلم له ثالث يرد إليه بخلاف المنقوص ، وأجاز فى الكافية والتسهيل فيه وجهين أحدهما أن يكمل بحرف علة فتقول فى عن وهل مسمى بهما عنى وهلى والآخر أن يجعل من قبيل المضاعف فتقول فيهما عنين وهليل ، وصرح فى التسهيل بأن الأول أولى وبه جزم بعضهم ، لكنه لا يظهر لهذين الوجهين أثر فى ما الاسمية أو الحرفية إذا سمى بها فإنك تقول على التقديرين موى .

بأن فيه جمعا بين العوض والمعوض عنه ويمكن دفعه بأن تاء المصغر تمحضت للتأنيث ولم يقصد بها عوضية أصلا فهى ليست التى كانت عوضا بل التى تظهر عند تصغير المؤنث .

(قوله وسنية) برد لامه وهو الواو وقلبها ياء لاجتماعها مع ياء التصغير وسبق إحداهما بالسكون ومن جعل لامها هاء صغرها على سنيهة . **(قوله فى هار وشاك)** اعلم أن أصلهما هاور وشاوك فحذفت الواو على غير القياس فوزنهما فال وكان القياس قلبها همزة وقد جاء على القياس أيضا فقيل هائر وشائك بوزن فاعل وقال بعضهم : حذفت الألف الزائدة وقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فوزنهما فعل بسكون العين باعتباره بعد القلب وبكسرها باعتباره قبله وعلى أن المحذوف الواو جرى الشارح حيث قال : وشذ هوير برد المحذوف يعنى الواو لأن الكلام فى رد المحذوف الأصلى لا الزائد وفيهما لغة ثالثة وهى جعل عينهما بعد لامهما ثم قلب العين ياء وضمة اللام كسرة لتناسب الياء فوزنهما فالع وإعرابهما على هذا إعراب المعتل كداع وغاز وعلى غيره مما تقدم إعراب الصحيح فتحرك الراء والكاف بحركات الإعراب الثلاث وتصغيرهما على هذا فى الرفع والجر هوير وشويك بكسر الراء والكاف من غير رد المحذوف لئلا يلتقى ساكنان هو والتنوين وفى النصب شويكيا برده وعلى لغة هائر وشائك هوير وشويك بتشديد التحتية وعلى غيرهما هوير وشويك بتخفيف الياء من غير رد المحذوف . **(قوله وميت)** بتخفيف الياء وهذه الياء ياء فيعل فالمحذوف عين الكلمة . **(قوله بحرف علة)** بأن يزاد عليه ياء وقيل إن شئت ألحقته بما لامه ياء فقلت فى هل هلى أو واو فقلت هليو ثم أعللته اعلال سيد وفيه زيادة عمل والأظهر الأول وبه جزم الآبدى واقتضاه كلام التسهيل وحجة الثانى أن ما حذفت لامه واوا أكثر مما حذفت لامه ياء . تصريح مع بعض زيادة من المرادى .

(قوله فإنك تقول إلخ) لأنك على الوجه الأول إن كملت بياء وجب إدغام المثلين أو بواو وجب قلبها ياء ثم ادغامها وعلى الوجه الثانى تزاد ألف وتبدل ياء وتدغم فيها ياء التصغير وأما ألف ما فتبدل واوا بكل حال عملا بقوله : والألف الثانى المزيد يجعل واوا إلخ ا هـ سم وفى كلام الفارضى ما يشعر بالفرق حيث قال إذا سمى بحرفين ثانيهما ألف أو واو أو ياء وجب التضعيف فى التصغير وغيره فلو سمى شخص بما وجب تضعيف الألف ثم تقلب الألف الثانية همزة لاجتماعهما ساكنتين فيصير ماء فإذا

(تنبيهات): **الأول** : إنما قال غير التاء و لم يقل غير الهاء ليشمل تاء بنت وأخت فإنها لا يعتد بها أيضا ، بل يقال بنية وأخية برد المحذوف .

الثانى : يعنى بقوله ثالثا ما زاد على حرفين ولو كان أولا أو وسطا : فالأول كقولك فى تصغير يرى مسمى به يرى من غير رد اعتدادا بحرف المضارعة ، وأجاز أبو عمرو والمازنى الرد فيقولان يرىء ، ويونس يرد ولا ينون على أصل مذهبه فى يعيل تصغير يعلى ونحوه ، وتقدم مثال الوسط .

الثالث : لا يعتد أيضا بهمزة الوصل بل يرد المحذوف مما هى فيه ، وإنما لم يذكر ذلك لأن ما هى فيه إذا صغر حذفت منه فيبقى على حرفين لا ثالث لهما نحو اسم وابن : تقول فى تصغيرهما سمى وبنى بحذف همزة الوصل استغناء عنها بتحريك الأول .

الرابع : قوله كما : إن أراد به اسم الماء المشروب فهو تمثيل صحيح وهذا هو الظاهر كما مر الشرح عليه ، وإن أراد بما الكلمة التى تستعمل موصولة ونافية فهو تنظير لا تمثيل لأن ما اسمية كانت أو حرفية من الثنائى وضعا لا من قبيل المنقوص ، فيكون مراده أن نحو ما يكمل كما يكمل المنقوص لا أنه منقوص ، وتمام القول فى هذا أنه إذا سمى بما وضع

صغر يقال موىّ بتشديد الياء الأولى ياء التصغير والثانية أصلها الهمزة قلبت ياء جوازا اهـ فقوله جوازا يقتضى أنه يقال موىء بهمزة بعد ياء التصغير فيحصل الفرق . **(قوله برد المحذوف)** أى وحذف التاء والإتيان بهاء التأنيث والمحذوف الواو المنقلبة فى التصغير ياء لاجتماعها مع ياء التصغير وسبق إحداهما بالسكون . **(قوله مسمى به)** قيد به لأن الفعل والحرف لا يصغران إلا إذا سمى بهما . **(قوله من غير رد)** أى لعينه وهى الهمزة إذ أصله يرأى . **(قوله فيقولان يرىء)** بهمزة بعد ياء التصغير وبتنوين عوض عن الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين .

(قوله على أصل مذهب فى يعيل) أى من إثبات الياء وعدم تنوين العوض كما مر فى باب ما لا ينصرف فما يوجد فى بعض النسخ من كتابة يعيلى بالياء وما يوجد فى بعضها الآخر من كتابته بلا ياء صحيحان لأن الأول على مذهب يونس المحدث عنه والثانى على مذهب غيره الأرجح فما ذكره شيخنا وتبعه البعض من أن معنى قول الشارح ولا ينون أنه لا ينون تنوين الصرف وينون تنوين العوض وما ذكره البعض من أن كتابة يعيل فى بعض النسخ بالياء تحريف كلاهما خبط منشؤه الغفلة عن مذهب يونس المتقدم فى الشرح فى باب ما لا ينصرف والله تعالى هو الهادى . **(قوله وتقدم مثال الوسط)** وهو نحو هار وشاك وميت . **(قوله حذفت منه)** لأنه يضم أوله فيستغنى عنها بتحرك أوله . تصريح . **(قوله كما مر الشرح عليه)** أى فى قوله أصله موه إلخ عقب قول المصنف كما . **(قوله فهو تنظير)** أى فى مطلق التكميل وإلا فتكميل المنقوص برد ما حذف منه إليه وهذا لا يعلم له محذوف فيرد إليه . أفاده المرادى . **(قوله حتى يصغر)** أى إلى أن يصغر . **(قوله وجب التضعيف)** قال البعض : لئلا يلزم

ثنائيا فإن كان ثانيه صحيحا نحو هل وبل لم يزد عليه شيء حتى يصغر فيجب أن يضعف أو يزاد عليه ياء فيقال هليل أو هلى ، فإن كان معتلا وجب التضعيف قبل التصغير فيقال فى لو وكى وما ـ أعلاما ـ لو وكىّ بالتشديد وماء بالمد ، وذلك لأنك زدت على الألف ألفا فالتقى ألفان فأبدلت الثانية همزة ، فإذا صغرن أعطين حكم دوّ وحىّ وماء : فيقال لوى كما يقال دوى ، وأصلهما لويو ودويو ، ويقال كيىّ بثلاثِ ياءات كما يقال حُيىّ ، ويقال موى كما يقال فى تصغير الماء المشروب مويه ، إلا أن هذا لامه هاء فردت إليه كما تقدم .

الخامس : قال فى شرح الكافية : وقد يكون المحذوف حرفا فى لغة وحرفا آخر فى لغة فيصغر تارة بردّ هذا وتارة برد هذا ، كقولك فى تصغير سنة : سنية وسنيهة ، وفى تصغير عضة : عضية ، وعضيهة ا هـ **(وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى ★ بِالأَصْلِ كَالْعُطَيْفِ يَعْنِى الْمِعْطَفَا)** أى من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم ، وهو تصغير الاسم

إثبات اسم معرب على حرفين آخره حرف لين متحرك وهذا لا نظير له ا هـ وقد يقال عدم النظير لازم على القسم الأول لأن أقل وضع الاسم المعرب على ثلاثة أحرف وهل وبل مسمى بهما مخالفان لذلك على أن الثنائى وضعا إذا سمى به لا يتعين فيه الإعراب بل تجوز فيه الحكاية فتأمل .

(قوله فأبدلت الثانية همزة) كما قالوا فى حمراء . **(قوله أعطين)** ماض مجهول مبنى على سكون الياء لاتصاله بنون الإناث . **(قوله دوّو حى)** بفتح أولهما وتشديد ثانيهما والدو البادية . والحى القبيلة ا هـ تصريح . ودال الدوّ مهملة . **(قوله وأصلهما لويو ودويو)** أى فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون . **(قوله ويقال موى)** أى بإبدال الهمزة ياء وادغام ياء التصغير فيها وتقدم عن الفارضى ماي يفيد جواز إبقاء الهمزة بلا إبدال . **(قوله فى تصغير الماء المشروب إلخ)** ويقال فى تثنيته ما آن وما وان قرأ الجحدرى فالتقى الما آن والحسن فالتقى الماوان وجمعة فى القلة أمواه ا هـ فارضى أى وفى الكثرة مياه وأصله مواه فقلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة . **(قوله لامه هاء)** وأصله موه قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم الهاء همزة .

(قوله ومن بترخيم) أى معه ومن موصولة أو موصوفة فيصغر بالرفع واكتفى خبر من أو شرطية فيصغر بالجزم وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين واكتفى جواب الشرط . **(قوله بالأصل)** وهو ما كان فى مقابلة الفاء والعين واللام . سندوبى . **(قوله المعطفا)** قال الشاطبى : المعطف فى اللغة العطف وهو الجانب من كل شيء وعطفا الرجل جانباه من لدن رأسه إلى وركيه وقال المكودى : المعطف بكسر الميم هو الكساء . خالد . **(قوله بتجريده من الزوائد)** أى الصالحة للبقاء كما فى التوضيح ليخرج متدحرج ومحرنجم لامتناع بقاء الزيادة فيهما لا خلالها بالزنة عند تصغير غير الترخيم أى فلا يسمى تصغيرهما على دحيرج وحريجم تصغير ترخيم ا هـ زكريا وقوله الصالحة للبقاء أى فى تصغير غير الترخيم وفى

بتجريده من الزوائد ، فإن كانت أصوله ثلاثة صغر على فعيل ، وإن كانت أربعة فعلى فعيعل ، فتقول فى معطف عطيف وفى أزهر زهير وفى حامد وحمدان وحماد ومحمود وأحمد : حميد وتقول فى قرطاس وعصفور : قريطس وعصيفر .

(تنبيهات)*: **الأول** : إذا كان المصغر تصغير الترخيم ثلاثى الأصول ومسماه مؤنث لحقته التاء ، فتقول فى سوداء وحبلى وسعاد وغلاب : سويدة وحبيلة وسعيدة وغليبة .

الثانى : إذا صغر نحو حائض وطالق ـ من الأوصاف الخاصة بالمؤنث ـ تصغير الترخيم قلت : حييض وطليق لأنها فى الأصل صفة لمذكر .

الثالث : حكى سيبويه فى تصغير إبراهيم وإسمعيل : بريها وسميعا ، وهو شاذ لا يقاس عليه ، لأن فيه حذف أصلين وزائدين لأن الهمزة فيهما والميم واللام أصول ، أما الميم واللام فباتفاق ، وأما الهمزة ففيها خلاف : مذهب المبرد أنها أصلية ، ومذهب سيبويه أنها زائدة ،

قوله من الزوائد إشارة إلى أن نحو جعفر وسفرجل لا يصغر تصغير الترخيم لعدم الزوائد وبه صرح فى التوضيح فلابد من أمرين أن يكون فى الاسم زيادة وأن تكون هذه الزيادة صالحة للبقاء فى تصغير غير الترخيم .

(قوله حميد) وإن صغرت لا بترخيم قلت فى حامد حويمد وفى حمدان حميدين إن ثبت له جمع على حمادين وإلا فحميدان وفى محمود محيميد وفى حمدون حميدين اهـ فارضى أى وفى حماد حميميد وكان على الشارح أن يذكر مع الأسماء الخمسة محمدا فإن تصغيره بترخيم أيضا حميد . قال خالد : ولم يلتفت للإلباس ثقة بالقرائن اهـ وقال سم : وتبعه البعض هو من باب الإجمال لا الإلباس اهـ وفيه أن المتبادر من حميد كونه مصغر حمد وهو خلاف المراد وتبادر خلاف المراد إلباس وقد يمنع التبادر لقلة التسمية بحمد فيبقى الأمر على الإجمال أو يقال مراد سم أن حميدا محتمل للأسماء الخمسة على السواء فلا ينافى تبادر غيرها منه فتأمل . **(قوله لحقته التاء)** لأنه من المؤنث الثلاثى فى المآل أى إذا صغر تصغير الترخيم كما ستعرفه . **(قوله وغلاب)** بالغين المعجمة وفى القاموس أنهم سموا بغلاب كسحاب وغلاب ككتان وغلاب كقطام وعلى ضبطه هنا كقطام اقتصر شيخنا السيد .

(قوله الثانى إذا صغرت نحو حائض إلخ) لو جعله استثناء مما قبله وقال : إلا إذا كان وصفا خاصا بالمؤنث فلا تلحقه التاء لكان أنسب . **(قوله لأنها فى الأصل صفة لمذكر)** والأصل شخص حائض وشخص طالق أى فضعفت عن نحو سوداء وسعاد فى اقتضاء التاء فروعى فيها الأصل ولولا ذلك للحقته التاء لأنه مؤنث ثلاثى فى المآل وذلك إذا صغر تصغير الترخيم فهو كحبلى . أفاده الإسقاطى . **(قوله فى تصغير إبراهيم وإسمعيل)** أى تصغير ترخيم . **(قوله وهو شاذ)** أى باتفاق من سيبويه والمبرد وقياسه على رأى سيبويه بريهيم وعلى رأى المبرد أبيريه . **(قوله لأن فيه حذف أصلين)** أى والأصول لا يحذف

وينبنى عليهما تصغير الاسمين لغير ترخيم ، فقال المبرد : أبيريه وأسيميع ، وقال سيبويه : بريهم وسميعيل ، وهو الصحيح الذى سمعه أبو زيد وغيره من العرب ، وعلى هذا ينبنى جمعهما فقال الخليل وسيبويه : براهيم وسماعيل ، وعلى مذهب المبرد : أباريه وأساميع ، وحكى الكوفيون براهم وسماعل ، بغير ياء ، وبراهمة وسماعلة ، والهاء بدل من الياء ، وقال بعضهم : أباره وأسامع ، وأجاز ثعلب : براهٍ ، كما يقال فى تصغيره : بريه ، والوجه أن يجمعا جمع سلامة فيقال : إبراهيمون وإسماعيلون .

الرابع : لا يختصّ تصغير الترخيم بالأعلام خلافا للفراء وثعلب ، وقيل : وللكوفيين ، بدليل قول العرب : يجرى بليق ويذم مصغر أبلق ، ومن كلامهم : جاء بأم الرُّبَيق على أُرَيق ، قال الأصمعى : تزعم العرب أنه من قول رجل رأى الغول على جمل أورق ، فقلبت الواو فى التصغير همزة .

الخامس : لا فرق بين الزوائد التى للالحاق وغيرها ، فتقول فى خفندد ، ومقعنسس وضفندد : خفيد وقعيس وضفيد ، بحذف الزوائد للالحاق ، والخنفدد ، الظليم السريع ، والضفندد : الضخم الأحمق (وَٱخْتِمْ بِتَا ٱلتَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ * مُؤَنَّثٍ عَارٍ) من التاء

منها أكثر من واحد كما مر . **(قوله أنها أصلية)** لأن بعدها أربعة أصول ولا تكون الهمزة زائدة أولا فى بنات الأربعة فهو خماسى فلا يحذف منه فى التصغير إلا ما يحذف من نحو سفرجل وهو الخامس . شرح التوضيح للشارح . **(قوله أنها زائدة)** لأنه اسم أعجمى لا يعرف له اشتقاق فيقدر فيه زيادة الهمزة . شرح التوضيح للشارح . **(قوله أبيريه وأسيميع)** بحذف الخامس وتعويض الياء عنه . **(قوله بريهم وسميعيل)** بحذف زائدهما .

(قوله براه) بكسر الهاء منونة وأصله براهى بالياء فحذفت لالتقائها ساكنة مع التنوين ثم أجازه ثعلب براه إن كانت بالقياس على بريه كما أشعر به كلام الشارح وصرح به الفارضى ورد عليه أنه قياس على شاذ والشاذ لا يقاس عليه مع أنه قياس مع الفارق وهو أن التصغير يكون للترخيم بخلاف الجمع ومع أنه يلزمه إجازة سماع أيضا قياسا على سميع وإن كانت بالسماع ولم يسمع سماع فالأمر ظاهر . **(قوله كما يقال فى تصغيره)** أى تصغير ترخيم . **(قوله والوجه أن يجمعا جمع سلامة)** لعدم الخلاف فيه . **(قوله جاء بأم الربيق)** بضم الراء وفتح الموحدة أى بالداهية وانظر ما مرجع الضمير فى جاء ولعله الرجل ويكون من إقامة ضمير الغيبة مقام ضمير المتكلم ومعنى مجيئه بها إخباره برؤيتها أو الله تعالى أو تكون الإضافة فى قول رجل على معنى فى أى من قول الناس فى شأن رجل إلخ لكن يمنع الأول والأخير قول القاموس : رأى رجل الغول على جمل أورق فقال جاءنا بأم الربيق على أريق اهـ فتدبر . **(قوله أورق)** هو من الإبل ما فى لونه بياض إلى سواد وهو أطيب الإبل لحما لا عملا وسيرا . قاموس . **(قوله فى خفندد)** بخاء معجمة فنون فدالين مهملتين كسفرجل ومثله ضفندد

(ثُلاَثِيّ) فى الحال (كَسِنٍ) ودار فتقول فى تصغيرهما : سنينة ودويرة ، أو فى الأصل كيد ، فتقول فى تصغيره يدية ، أو فى المآل وهذا نوعان : أحدهما ما كان رباعيا بمدة قبل لام معتلة ، فإنه إذا صغر تلحقه التاء نحو سماء وسمية ، وذلك لأن الأصل فيه سميى ، بثلاث ياءات : **الأولى** ياء التصغير ، **والثانية** بدل المدة ، **والثالثة** بدل لام الكلمة ، فحذفت إحدى الياءين الأخيرتين على القياس المقرّر فى هذا الباب ، فبقى الاسم ثلاثيا ، فلحقته التاء كما تلحق الثلاثى المجرد . والآخر ما صغر تصغير الترخيم مما أصوله ثلاثة . نحو حبلى ، وقد تقدم بيانه ، ثم استثنى من الضابط المذكور نوعين لا تلحقهما التاء أشار إلى الأول منهما بقوله : (مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْسٍ * كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ) فى لغة من أنثهما (وَخَمْسٍ) أى فإنه يقال فيها : شجير وبقير وخميس ، بغير تاء ، ولا يقال : شجيرة وبقيرة وخميسة ، بالتاء لأنه يلتبس بتصغير شجرة وبقرة وخمسة ، ومثل خمس بضع وعشر فيقال فيهما : بضيع وعشير ولا يقال : بضيعة وعشيرة لأنه يلتبس بعدد المذكر . وأشار إلى الثانى بقوله (وَشَذَّ تَرْكُ دُونَ لَبْسٍ) أى شذ ترك التاء دون لبس فى ألفاظ مخصوصة لا يقاس عليها ، وهى ذود وشوك وناب ، للمسن من الإبل ، وحرب وفرس وقوس ودرع ، للحديد ،

إلا أن أوله ضاد معجمة . **(قوله الظليم)** بفتح الظاء المعجمة وهو ذكر النعام . **(قوله ثلاثى)** خرج نحو سعاد وزينب فتصغيرهما سعيد بتشديد الياء وزيينب واختص ثلاثى المؤنث بلحاق التاء لخفته وعدم طوله .

(قوله بدل لام الكلمة) هى الواو المنقلبة همزة فى سماء لأن أصله سماو لأنه من سما يسمو فقول شيخنا والبعض : أصله سماى سهو ومثل سماء كساء . **(قوله فحذفت إحدى الياءين الأخيرتين)** هى الثالثة لام الكلمة عند الجمهور ومقتضى كلام الناظم فى التسهيل أنها الثانية المنقلبة عن الألف . قاله الشارح على التوضيح . **(قوله على القياس)** وهو حذف إحدى الياآت الثلاث عند اجتماعها فى الطرف وبعد عين الكلمة فلا يرد تصغير مهيام على مهيم وحى على حيى . **(قوله ذا لبس)** أى متبادرا منه خلاف المراد . **(قوله بضع وعشر)** أى وست وسبع وتسع . **(قوله وذود)** بذال معجمة مفتوحة فواو ساكنة فدال مهملة من ثلاثة أبعرة إلى عشرة وقيل غير ذلك . **(قوله وشول)** بفتح الشين المعجمة وسكون الواو اسم جمع شائلة وهى من الإبل ما أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فخف لبنها وجمع الجمع أشوال وأما شول كركع فجمع شائل وهى الناقة التى تشول بذنبها أى ترفعه للقاح ولا لبن لها أصلا . كذا فى القاموس وغيره والمراد هنا الأول لأن شول كركع رباعى والكلام فى الثلاثى ولهذا قال البعض قوله : وشول جمع شائلة إلخ وأما شيخنا السيد فبعد تصريحه بفتح الشين ذكر ما لا يناسب إلا الثانى وهو خلط .

(قوله وحرب) قد يقال تصغير حرب مع لحوق التاء يوقع فى اللبس بمصغر حربة الحديد اهـ سم أى فيكون من النوع الأول . **(قوله وفرس)** قال فى القاموس : الفرس للذكر والأنثى وهى

وعرس وضحى ونعل وعرب ونصَف ، وهى المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر ، وبعض العرب يذكر الدرع والحرب فلا يكونان من هذا القبيل ، وبعضهم ألحق التاء فى عرس وقوس فقال : عريسة وقويسة .

(تنبيهات): **الأول** : لم يتعرض فى الكافية وشرحها والتسهيل لاستثناء النوع الأول نحو شجر وخمس .

الثانى : لا اعتبار فى العلم بما نقل عنه من تذكير وتأنيث بل تقول فى رمح ـ علم امرأة ـ: رميحة ، وفى عين ـ علم رجل ـ: عيين ، خلافا لابن الأنبارى فى اعتبار الأصل ، فتقول فى الأول : رميح وفى الثانى عيينة ، ويونس يجيزه ، واحتج لذلك بقول العرب : نويرة وعيينة ، وأذينة وفهيرة ، وهى أسماء رجال ، وليس ذلك بحجة لامكان أن تكون التسمية بها بعد التصغير .

الثالث : إذا سميت مؤنثا ببنت وأخت ، حذفت هذه التاء ، ثم صغرت وألحقت تاء التأنيث فتقول : بنية وأخية ، وإذا سميت بهما مذكرا لم تلحق التاء فتقول : بنى وأخى **(وَنَدَرْ * إلْحَاقُ تَا فِيمَا ثُلاَثِيًّا كَثَرْ)** ثلاثيا مفعول بكثر ، وهو بفتح الثاء بمعنى فاق ، أى ندر لحاق التاء فى تصغير ما زاد على ثلاثة ، وذلك قولهم فى وراء وأمام وقدام : وريئة

فرسة ا هـ فعلم أن الفرس يقع على الذكر والأنثى وحينئذ يحتاج المثال إلى التقييد بالواقع على الأنثى . **(قوله للحديد)** احترز به عن درع المرأة بمعنى قميصها فإنه مذكر وجمع درع الحديد أدراع وأدرع ودروع وجمع الدرع بمعنى القميص أدراع . كذا فى القاموس . **(قوله وعرس)** قال فى القاموس : العرس بالكسر امرأة الرجل ورجلها ولبوة الأسد ثم قال : وبالضم وبضمتين طعام الوليمة ثم قال : والنكاح ا هـ فعلم أن المناسب هنا العرس بالكسر وأن ضبط شيخنا له بالضم وضبط البعض له بالضم والكسر فيهما نظر فتدبر . **(قوله وعرب)** بفتحتين وبضم فسكون خلاف العجم . **(وقوله ونصف)** بفتحتين كما فى القاموس والتصريح وقال الفارضى بفتح النون وكسر الصاد المهملة . **(قوله ويونس يجيزه)** أى اعتبار الأصل كما يجيز اعتبار الحال . **(قوله واحتج)** بالبناء للمجهول أو للفاعل ولعله ضمير من ذكر من ابن الأنبارى ويونس .

(قوله إذا سميت مؤنثا ببنت وأخت إلخ) مثله ما إذا لم تسم بهما أصلا كما فى الدمامينى وإنما قيد بالتسمية ليفرق بين تسمية المؤنث وتسمية المذكر . **(قوله فى وراء وأمام وقدام إلخ)** قضيته أن هذه الظروف الثلاثة مؤنثة وكأنه على اعتبار الجهة لكن فى الفارضى عن ابن عصفور أن الظروف كلها مذكرة إلا وراء وقدام وعليه يكون لحاق التاء أما ما شاذا من وجهين كونه مذكرا وكونه رباعيا ولا تصغر الظروف غير المتمكنة كمتى وأين وفى الفارضى أيضا عن ابن بابشاذ ولا تصغر عند لأن المراد بتصغير الظروف القرب وعند فى غاية القرب فلا فائدة فى تصغيرها قال : وكذا لا تصغر غد

بالهمزة وأميمة وقديديمة .

(تنبيه)*: أجاز أبو عمرو أن يقال فى تصغير حبارى ولغيزى : حبيرة ولغيغزة ، فيجاء بالتاء عوضا من الألف المحذوفة ، وظاهر التسهيل موافقته ، فإنه قال : ولا تلحق التاء دون شذوذ غير ما ذكر إلا ما حذفت منه ألف التأنيث خامسة أو سادسة ، ومراده المقصورة لقوله بعد ذلك : ولا تحذف الممدودة فيعوض منها خلافا لابن الأنبارى ، أى فإنه يجيز فى نحو باقلاء وبرناساء : بويقلة وبرينسة ، والصحيح بويقلاء وبرينساء **(وَصَغَّرُوا شُذُوذاً ٱلَّذِى ٱلَّتِى * وَذَا مَعَ ٱلْفُرُوعِ مِنْهَا تَاوَتِى)** يعنى لما كان التصغير بعض تصاريف الأسماء المتمكنة ناسب ذلك أن لا يلحق اسما غير متمكن ، ولما كان فى ذا والذى وفروعهما شبه بالأسماء المتمكنة ، بكونها توصف ويوصف بها ، استبيح تصغيرها ، لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن ، فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير ، وعوض من ضمه ألف مزيدة فى الآخر ، ووافقت المتمكن فى زيادة ياء ساكنة ثالثة بعد فتحة فقيل فى الذى والتى : اللذيا واللتيا ، وفى تثنيتهما : اللذيان واللتيان ، وأما الجمع فقال سيبويه فى جمع الذى : اللذيُون رفعاً ، واللذيِين جراً ونصباً ، بالضم قبل الواو ، والكسر

حملا على نقيضه وهو أمس لأن أمس غير متمكن بما تضمنه من معنى الحرف اهـ ومر أول الباب زيادة بيان . **(قوله وريئة)** بتشديد الياء قبل الهمزة . **(قوله وقديديمة)** بوزن فعيعيلة . **(قوله حبيرة)** بتشديد الياء . **(قوله باقلاء)** بتخفيف اللام إذا مدت كما هو الفرض قال فى القاموس: الباقلى وتخفف والباقلاء مخففة ممدودة الفول الواحدة بهاء أو الواحد والجمع سواء اهـ . **(قوله وبرناسا)** هم الناس كما مر فى التأنيث .

(قوله مع الفروع) حال من الذى والتى وذا أى مع بعض الفروع . **(قوله بكونها توصف ويوصف بها)** وتذكر وتؤنث وتثنى وتجمع . فارضى . **(قوله خولف به إلخ)** ذكر وجهين للمخالفة وبقى ثالث فى ذيا وتيا وتيان وهو وقوع ياء التصغير ثانية فقوله بعد فى زيادة ياء ثالثة يعنى فى غير ما ذكر ومن المخالفة يعلم أن جعل أمثلة التصغير فعيلا وفعيعلا وفعيعيلا فى الأسماء المتمكنة . **(قوله فترك أولها)** كاللام المتحركة فى الذى والتى على ما كان عليه من الفتح كما فى الذى والتى وذا وتا وضمت لام اللذيا واللتيا فى لغة كما فى التسهيل أو الضم كما فى أولى وأولاء . **(قوله وعوض من ضمه)** أى المجتلب للتصغير فلا يرد أن أوليا وأوليا زيد فيهما ألف مع ضم أولهما ولا يجمع بين العوض والمعوض وبيان عدم الورود أن الضمة فيهما أصلية والألف فيهما كما قاله يس عوض عن الضمة التى كان ينبغى أن تكون فيهما حال التصغير و لم تكن بل أبقيت الضمة الأصلية فتدبر وهذا التعويض فى غير المختوم بزيادة تثنية أو جمع أما فيه فلا تعويض لطوله بالزيادة فخفف فيه .

(قوله ووافقت المتمكن إلخ) ذكر وجهين للموافقة وبقى ثالث فى اللذين واللتين والذين وذيا وتيا وذيان وتيان وهو رد الأصل المحذوف من مكبراتها إليها ولا يضر حذفه ثانيا من الأربع الأخيرة لأنه لعلة تصريفية وهى توالى ياآت ثلاث كما سيأتى فى الشرح والمحذوف لعلة كالثابت فتأمل .

قبل الياء ، وقال الأخفش : اللذيون واللذيين بالفتح كالمقصور . ومنشأ الخلاف من التثنية ، فسيبويه يقول : حذفت ألف اللذيا فى التثنية تخفيفا ، وفرق بين المتمكن وغيره . والأخفش يقول : حذفت لالتقاء الساكنين ، وقالوا فى جمع التى : اللتيان ، وهو جمع اللتيا تصغير التى . ولم يذكر سيبويه من الموصولات التى صغرت غير اللذيا واللتيا ، وتثنيتهما وجمعهما ، وقال فى التسهيل : واللتيان واللويتا فى اللاتى ، واللويا واللويون فى اللائى واللائين ، فزاد تصغير اللاتى واللائى واللائين ، وظاهر كلامه أن اللتيات واللويتا كلاهما تصغير اللاتى : أما اللويتا فصحيح ذكره الأخفش . وأما اللتيات : فإنما هو جمع اللتيا كما سبق ، فتجوّز فى جعله تصغيراً للاتى . ومذهب سيبويه أن اللاتى لا يصغر استغناء بجمع اللتيا ، وأجاز الأخفش أيضا اللويا فى اللاى ، غير مهموز ، وصغروا من أسماء الإشارة

(قوله وفى تثنيتهما) المتبادر من العطف ومن قوله بعد فى جمع الذى إلخ رجوع الضمير للذى والتى وحينئذ يكون فى كلامه تقدير مضاف أى فى تثنية مصغرهما وكذا يقال فى نحو قوله بعد فى جمع الذى إلخ ثم المراد التثنية والجمع الصوريان لما تقدم فى محله أن اللذين والذين ليسا مثنى وجمعا حقيقة على الأصح من اشتراط الإعراب فى المثنى والجمع بل هما صيغتان موضوعتان للاثنين والجماعة بقى شيء آخر وهو أن المفهوم من هذا أنه يؤخذ المفرد المصغر ويثنى ويجمع وليس هذا تصغيرا للمثنى والجمع كما هو ظاهر كلام المصنف وكلام الجار بردى يفيد ما هو ظاهر كلام المصنف من وقوع التصغير على المثنى والجمع فتدبر .

(قوله فى جمع الذى اللذيون) جرى فيما قاله على لغة من أعرب الذين رفعا بالواو وأما على لغة الجمهور فلا فرق بين الرفع والنصب والجر . زكريا . **(قوله كالمقصور)** أى فى فتح ما قبل علامة الجمع كالمصطفين . **(قوله ومنشأ الخلاف من التثنية)** أى الخلاف فى الجمع مفرع على الخلاف فى التثنية فيكون فيه ما فيها قال فى التصريح : والذال على القولين مفتوحة . **(قوله حذفت ألف اللذيا فى التثنية)** أى ولم تقلب ياء وقوله تخفيفا أى فهى غير معتبرة . **(قوله وفرقا بين المتمكن)** أى الذى تقلب ألفه المختوم بها ياء عند التثنية كحبلى . **(قوله لالتقاء الساكنين)** أى فيكون حذفها لعلة تصريفية والمحذوف لعلة كالثابت فكذا فى الجمع عنده فتبقى الفتحة دليلا عليها وقد يقال للأخفش هلا تخلصت من التقاء الساكنين بقلب الألف ياء فى التثنية كما هو قياس تثنية ما آخره ألف زائدة وله أن يجيب بالفرق بين المتمكن وغيره ولا يضره ذلك فى كون حذف الألف لالتقاء الساكنين فتأمل . **(قوله جمع اللتيا)** بحذف ألفه لالتقائها ساكنة مع ألف الجمع . **(قوله واللويتا)** بقلب ألف اللاتى واوا وفتحها لأجل ياء التصغير وحذف الياء الأخيرة وزيادة ألف التعويض عن الضمة وإنما حذفت الياء الأخيرة لأنه لو صغر على التمام وقيل اللويتيا لزم أن يكون المصغر خماسيا بزيادة الألف فى آخره سوى ياء التصغير وذلك لا يكون فى المصغر . أفاده سم .

(قوله واللويا) بقلب ألف اللائى واوا وفتحها لأجل ياء التصغير وقلب الهمزة ياء وحذف الياء

ذا وتا فقالوا : ذيا وتيا وفى التثنية ذيان وتيان . وقالوا فى أولى بالقصر : أوليا وفى أولاء بالمد أولياء ، ولم يصغروا منها غير ذلك .

(تنبيهات): لأسماء الإشارة فى التصغير من التثنية والخطاب ما لها فى التكسير قاله فى التسهيل . **الثانى** : قال فى شرح الكافية : أصل ذيا وتيا ذييا وتييا ، بثلاث ياءات : الأولى عين الكلمة ، والثالثة لامها ، والوسطى ياء التصغير ، فاستثقل توالى ثلاث ياءات فقصد التخفيف بحذف واحدة ، فلم يجز حذف ياء التصغير لدلالتها على معنى ، ولا حذف الثالثة لحاجة الألف إلى فتح ما قبلها ، فلو حذفت لزم فتح ياء التصغير ـ وهى لا تحرك لشبهها بألف التكسير ـ فتعين حذف الأولى مع أنه يلزم من ذلك وقوع ياء التصغير ثانية ، واغتفر لكونه عاضدا لما قصد من مخالفة تصغير ما لا تمكن له لتصغير ما هو متمكن . **الثالث** : قول الناظم : وصغروا شذوذا البيت ، معترض من ثلاثة أوجه : **أولها أنه** لم يبين

وزيادة ألف التعويض هذا قياس ما مر فى اللويتا لكن فى الفارضى أن المحذوف من هذه الهمزة . **(قوله واللويون)** أى مطلقا أو فى حالة الرفع واللويين فى حالة النصب والجر لغتان والياء المشددة ياء التصغير مدغمة فى الياء المبدلة من همزة اللائين . قال عبد القادر : ورأيت فى نسخة محررة من شرح الشافية للمصنف اللويئون بإثبات الهمزة بعد المثناة التحتية الساكنة . **(قوله فى اللائى واللائين)** نشر على ترتيب اللف . **(قوله فتجوز فى جعله تصغير اللاتى)** لأن اللتيان بمعنى تصغير اللاتى وهو اللويتا . **(قوله أولياء إلخ)** ضمة أوليا بالقصر وأوليا بالمد ليست الضمة المجتلبة للتصغير بل هى الضمة الموجودة حال التكبير كما قاله الشارح على التوضيح . **(قوله من التثنية والخطاب)** كان عليه أن يقول ولام البعد . **(قوله بثلاث ياءات إلخ)** تقريره إنما يأتى على أن ذا ثلاثى وأن أصله ذيى بياءين وأن المحذوف منه عينه لا على قول الكوفيين أنه وضع على حرف هو أصل وهو الذال وحرف زائد لبيان حركة الحرف الأصلى وهو الألف كما لا يخفى ولا على قول السيرافى إنه وضع على أصلين كما لأن الثنائى وإن كان يكمل على التصغير كما تقدم إلا أن أصل ذيا عليه ذويا لا ذييا ولا على القول بأن أصله ذوو لأن أصل ذيا عليه ذويوا فحذفت العين وقلبت اللام ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ولا على القول بأن أصله ذوى لأن أصل ذيا عليه ذويا فحذفت عين الكلمة ولا على أن المحذوف من ذا لامه لأن المحذوف من ذيا عليه اللام هذا هو تحقيق المقام وبه يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من التساهل والقصور . **(قوله فاستثقل توالى ثلاث ياءات)** أورد عليه شيخنا السيد تصغير حى على حيى مع أن فيه تواليها وأجاب بأن تصغير اسم الإشارة لما كان على خلاف القياس لم يحتمل فيه ذلك التوالى بخلاف المتمكن . **(قوله من ثلاثة أوجه)** بقى رابع وهو أن قوله وصغروا شذوذا يقتضى أنه لا يقاس على ما سمع منه وليس كذلك بل قاس جمع من كبار النحاة كالمازنى وغيره على ما سمع منه وحينئذ لا يوصف بالشذوذ وأجيب عن هذا بأن المصنف لم يتبع القائلين بالقياس بل تبع سيبويه القائل بعدم القياس . غزى . **(قوله لم يبين كيفية تصغيرها إلخ)** أجيب بأن سكوته عن كيفية التصغير لأنه أحال

كيفية تصغيرها ، بل ظاهره يوهم أن تصغيرها كتصغير المتمكن . **ثانيها** أن قوله مع الفروع ليس على عمومه لأنهم لم يصغروا جميع الفروع كما عرفت . **ثالثها** أن قوله : منها تاوتى يوهم أن تى صغر كما صغرتا ، وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا تا ، وهو المفهوم من التسهيل فإنه قال : لا يصغر من غير المتمكن إلا ذا والذى وفروعهما الآتى ذكرها ، ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غير تا . **الرابع** : لم يصغر من غير المتمكن إلا أربعة : اسم الإشارة ، واسم الموصول كما تقدم ، وأفعل فى التعجب ، والمركب المزجى كبعلبك . وسيبويه فى لغة من بناهما ، فأما من أعربهما فلا إشكال ، وتصغيرهما تصغير المتمكن نحو : ما أحيسنه وبعيلبك وسييبويه .

(خاتمة): يصغر اسما لجمع لشبهه بالواحد فيقال فى ركب ركيب وفى سراة سرية ، وكذلك الجمع الذى على أحد أمثلة القلة ، كقولك فى أجمال أجيمال ، وفى أفلس أفيلس ، وفى فِتية فُتية ، وفى أنجدة أنيجدة . ولا يصغر جمع على مثال من أمثلة الكثرة ، لأن بنيته تدل على الكثرة وتصغيره يدل على القلة فتنافيا ، وأجاز الكوفيون تصغير ما له نظير من أمثلة الآحاد فأجازوا أن يقال فى رُعفان رُعَيفان ، كما يقال فى عثمان عثيمان ، وجعلوا من ذلك أصيلانا ، زعموا أنه تصغير أُصلان وأصلان جمع أصيل ، وما زعموه مردود من وجهين : **أحدهما** أن معنى أصيلان هو معنى أصيل ، فلا يصح كونه تصغير جمع لأن تصغير الجمع جمع فى المعنى . **الثانى** : أنه لو كان تصغير أصلان

الأمر فى ذلك على السماع . غزى . **(قوله يوهم أن تى صغر)** إنما عبر بالإيهام لاحتمال أن معنى قوله منها أى من الفروع لا بقيد التصغير . **(قوله غيرتا)** علل فى التوضيح عدم تصغير ذى بالباسه بتصغير ذا وعدم تصغيرتى بالاستغناء عنه بتصغيرتا .

(قوله إلا أربعة) زاد فى الهمع المنادى وأوّه فيقال أويه كما قالوا رويدا زيدا . **(قوله والمركب المزجى)** ولو عدديا . **(قوله فى لغة من بناهما)** أى بعلبك وسيبويه . **(قوله وبعيلبك وسييبويه)** أى بتصغير صدرهما كما تقدم . **(قوله يصغر اسم الجمع)** كرهط وقوم ونفر فيقال رهيط وقويم ونفير ولا تلحقه التاء إن كان للآدميين وإن جاز تأنيثه بخلاف ذود وإبل فيقال ذويد وأبيلة قاله الجوهرى وأما ركب فعلى كونه اسم جمع وهو المشهور فيقال ركيب وعلى كونه جمع راكب كما عند الأخفش فيرد إلى مفرده ويصغر ثم يجمع فيقال رويكبون . كذا فى الفارضى وكاسم الجمع اسم الجنس الجمعى فيقال فى تمر تمير كما فى الهمع ويمكن أن الشارح أراد باسم الجمع ما يشمله . **(قوله فتنافيا)** قد يقال لا تنافى لأن الكثرة والقلة مقولان بالتشكيك . **(قوله إنه تصغير أصلان)** بضم الهمزة وقوله جمع أصيل هو العشى . **(قوله لأن فعلان)** أى بالضم وفعلان أى بالكسر يعنى الجمعين بقرينة التمثيل الآتى فلا يرد تكسير عثمان وعمران على عثامين وعمارين مع تصغيرهما على فعيلان . **(قوله وخشمان)** فى القاموس

لقيل أصيلين لأن فُعلان وفِعلان إذا كسرا قيل فيهما فعالين ، كمصران ومصارين ، وخشمان وخِشامين ، وعقبان وعقابين ، وغربان وغرابين ، وكل ما كسر على فعالين يصغر على فعيلين ، فبطل كون أصيلان تصغير أصلان جمع أصيل ، وإنما أصيلان من المصغرات التى جىء بها على غير بناء مكبرها ، ونظيره قولهم فى إنسان أنيسيان ، وفى مغرب مغيربان ، ولا استبعاد فى ورود المصغر على بنية مخالفة لبنية مكبره ، كما وردت جموع مخالفة أبنيتها لأبنية آحادها .

والحاصل أن من قصد تصغير جمع من جموع الكثرة رده إلى واحده وصغره ثم جمعه بالواو والنون إن كان لمذكر عاقل ، كقولك فى غلمان غليمون ، وبالألف والتاء إن كان لمؤنث أو لمذكر لا يعقل ، كقولك فى جوار ودراهم : جويريات ودريهمات ، وإن كان لما قصد تصغيره جمع قلة جاز أن يُرَدَّ إليه مصغرًا ، كقولك فى فتيان فُتية ، ويقال فى تصغير سنين ـ على لغة من أعربها بالواو والياء ـ سنيات ، ولا يقال سنيون لأن إعرابها

فى فصل الخاء المعجمة من باب الميم . والخشام كغراب الأسد والعظيم من الأنوف والجبال اهـ فلعل الخشمان فى عبارة الشارح بكسر الخاء المعجمة جمع خشام بضمها كغراب وغربان .

(قوله وإنما أصيلان إلخ) يعنى أنه تصغير أصيل على خلاف القياس . **(قوله كما وردت جموع إلخ)** أى كجمع رهط على أراهط وباطل على أباطيل . **(قوله رده إلى واحده)** فلو كان واحد القياس مهملا فإن لم يكن له واحد مستعمل بأن لم ينطق له بمفرد أصلا لا قياسى ولا غيره رد إلى واحده القياسى المهمل فيقال فى جاء إخوتك شماطيط جاءوا شميطيطين وفى جاءت جواريك شماطيط جاءت شميطيطات وإن كان له واحد مستعمل رد إليه لا إلى المهمل القياسى خلافا لأبى زيد فيقال فى ملامح ومذاكير لميحات وذكيرات ردا إلى لمحة وذكر لا إلى ملحمة ومذكار لئلا يلزم تصغير لفظ لم تتكلم به العرب من غير داعية إلى ذلك وكأن أبا زيد لما لم ينطق له بواحد قياسى جعل الواحد الذى ليس على القياس كالمعدوم فسوى بين ملامح وشماطيط اهـ همع ببعض اختصار . ومفاد القاموس أن شماطيط له واحد قياسى مستعمل حيث قال : والشمطوط بالضم الطويل والفرقة من الناس وغيرهم كالشمطاط والشمطيط بكسرهما وقوم شماطيط متفرقة اهـ واللائق التمثيل بعبابيد أو عباديد ففى القاموس العبابيد والعباديد بلا واحد من لفظهما الفرق من الناس والخيل الذاهبون فى كل وجه .

(قوله ثم جمعه بالواو والنون) إن كان لمذكر عاقل لأنه حينئذ فى معنى الصفة وإن كان قبل التصغير لا يجمع بالواو والنون . قال الفارضى : وهذا العمل لا يكون إلا فى نحو سكارى وهو جمع كثرة لأن مفرده لا يجمع بواو ونون على المشهور اهـ ومراده سكارى جمع سكران كما هو ظاهر فلا ينافى أن سكارى جمع سكرى يرد إلى مفرده ويصغر ويجمع بالألف والتاء فيقال سكيريات كما فى الهمع . **(قوله غليمون)** بتشديد الياء . **(قوله جاز أن يرد إليه مصغرا)** كما جاز أن يرد إلى المفرد . **(قوله فتية)** بتشديد الياء . **(قوله ويقال فى تصغير سنين إلخ)** هذه مسألة مستقلة . **(قوله ذا علامة)** أى لكن

بالواو والياء إنما كان عوضا من اللام . وإذا صغرت ردت اللام ، فلو بقى إعرابها بالواو والياء مع التصغير لزم اجتماع العوض والمعوّض منه ، وكذا الأرضون لا يقال فى تصغيره إلا أريضات ، لأن إعراب جمع أرض بالواو والياء إنما كان تعويضا من التاء ، فإن حق المؤنث الثلاثى أن يكون بعلامة ، ومعلوم أن تصغير الثلاثى المؤنث يرده ذا علامة ، فلو أعرب حينئذ بالواو والياء لزم المحذور المذكور . ومن جعل إعراب سنين على النون قال فى تصغيره سنين ، ويجوز سنين على مذهب من يرى أن أصله سنى بياءين أولاهما زائدة والثانية بدل من واو هى لام الكلمة ثم أبدلت نونا ، فكما أنه لو صغر سنيا لحذف الياء الزائدة وأبقى الكائنة موضع اللام ، كذا إذا صغر سنينا معتقدا كون النون بدلا من الياء الأخيرة فعامل الكلمة بما كان يعاملها لو لم تكن بدلا ، وإن جعل سنون علما وصغر فلا يقال إلا سنيون رفعا وسنيين جرّا ونصبا برد اللام ، ومن جعل لامها هاء قال سنيهون . والله أعلم .

حذفت لأجل علامة الجمع . **(قوله لزم المحذور المذكور)** أى الجمع بين العوض وهو الإعراب بالحرف والمعوض عنه وهو التاء الموجودة بالقوة لوجود مقتضيها وهو التصغير لكن حذفت لفظا لعلة وهى وجود علامة الجمع والمحذوف لعلة كالثابت . **(قوله قال فى تصغيره سنين)** أى على وزن فعيعل . **(قوله ويجوز سنين)** أى على وزن فعيل بحذف الياء الزائدة بين النونين . **(قوله أن أصله)** أى الثانى أما أصله الأول فسنيو فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون وإلى هذا يشير قوله والثانية بدل من واو .

(قوله لحذف الياء الزائدة) أى لتوالى ثلاث ياءات . **(قوله وكذا إذا صغر سنينا إلخ)** أى فيحذف الياء الزائدة معاملة للفرع بحكم الأصل كما أشار إليه الشارح ولاجتماع ثلاث ياءات بالقوة لأن بدل الياء فى قوتها فاندفع اعتراض البعض بأن حذف الياء الزائدة من سنى لكراهة توالى ثلاث ياءات وهذه العلة لا تتأتى فى تصغير سنين لأنها لو ثبتت فيه لاجتمع ياءان فقط . **(قوله فعامل الكلمة)** وهى سنين وقوله بما كان أى بحذف الياء الزائدة الذى كان وقوله ولو لم تكن بدلا أى لو لم تكن النون بدلا عن الياء الأخيرة أو لو لم تكن الكلمة ذات بدل عن يائها الأخيرة بأن بقيت ياؤها الأخيرة ولم تبدل نونا وفى بعض النسخ لو لم يكن بدل أى لو لم يوجد بدل عن الياء الأخيرة بالنون والمعنى فعامل سنينا بعد إبدال يائها الأخيرة نونا بما كان يعاملها به قبل هذا الإبدال من حذف يائها الزائدة فى تصغيرها وإن كان آخر مصغر سنى قبل الإبدال ياء ومصغرها بعده نونا . **(قوله فلا يقال إلخ)** أى لأن العلم ينظر فيه إلى حالته الراهنة لا إلى ما نقل عنه . **(قوله قال سنيهون)** أى فى الرفع وسنيهين أى فى النصب والجرّ .

(تتمة): قد تبدل ياء التصغير ألفا تخفيفا إذا وليها حرف مشدد سمع فى دوية وشوية تصغير دابة وشابة دوابة وشوابة كما نقله شيخنا السيد وغيره .

[النَّسَـبُ]

هذا هو الأعرف فى ترجمة هذا الباب . ويسمى أيضا باب الإضافة ، وقد سماه سيبويه بالتسميتين . ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات : **الأول** لفظى وهو ثلاثة أشياء : إلحاق ياء مشددة آخر المنسوب وكسر ما قبلها ونقل إعرابه إليها . **والثانى** معنوى وهو صيرورته اسما لما لم يكن له . **والثالث** حكمى وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة فى رفعه المضمر والظاهر باطراد . وقد أشار إلى التغيير اللفظى بقوله : **(يَاءً كَيَا الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبْ * وكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ)** يعنى إذا قصدوا نسبة شىء إلى أب أو قبيلة أو بلد أو نحو ذلك جعلوا حرف إعرابه ياء مشددة مكسورا ما قبلها كقولك فى النسب إلى زيد زيدى .

(تنبيه): أفهم قوله كيا الكرسى أمرين : **أحدهما** التغيير اللفظى المذكور **والآخر**

[النسـب]

هو كما يؤخذ من الشافية إلحاق ياء مشددة فى آخر الاسم لتدل على نسبته إلى المجرد عنها . قال يس : ويقال فيه نسبة بضم النون وكسرها ولم تلحق الألف لئلا يصير الإعراب تقديريا ولا الواو لثقلها وشددت الياء ليجرى عليها وجوه الإعراب الثلاثة ولو أفردت لاستثقلت الضمة والكسرة عليها ولئلا تلتبس بياء المتكلم ولأن الخفيفة تحذف لالتقاء الساكنين . **(قوله باب الإضافة)** أى اللغوية قال الفارضى : واعلم أن هذه الياء حرف عليه الإعراب ونقل القواس عن الكوفيين أنها اسم مضاف إليه فى محل جر واحتجوا بقول بعض العرب رأيت التيمى تيم عدى بجرّ تيم فقالوا أنه بدل من ياء النسب . وأجيب بأن التقدير صاحب تيم عدى فحذف المضاف وبقى المضاف إليه على حاله وإن كان مثل هذا قليلا كما سبق فى الإضافة ا هـ والظاهر أن الإضافة على قولهم مقلوبة بحسب المعنى كالإضافة الفارسية فإنهم يقدمون المضاف إليه على المضاف وأن ظهور إعراب المضاف على قولهم على المضاف إليه لكون هذا المضاف إليه بصورة الحرف وكالجزء من المضاف .

(قوله بالتسميتين) الباء زائدة فى المفعول المطلق . **(قوله آخر المنسوب)** صوابه المنسوب إليه . **(قوله اسما لما لم يكن له)** وهو المنسوب وقد كان قبل ذلك اسما للمنسوب إليه . **(قوله زادوا للنسب)** أورد عليه أن قوله ياء إلخ يتضمن تعريف النسب بأنه زيادة ياء مثل ياء الكرسى للنسب فيكون أخذ النسب فى تعريف النسب وأخذ المعرف فى التعريف يوجب الدور وأجاب سم بأن قوادح التعريف إنما ترد على التعريف الصريح دون المضمن لغيره . والغزى بأن النسب فى قوله للنسب بمعناه اللغوى لا الاصطلاحى . **(قوله أو نحو ذلك)** كحرفة . **(قوله التغيير اللفظى المذكور)** فيه أن من جملته كسر ما قبل الياء فيلزم عليه التكرار فى قوله وكل ما تليه إلخ فالمناسب جعل التشبيه بياء الكرسى فى كونها

أن ياء الكرسى ليست للنسب لأن المشبه به غير المشبه ، وقد ينضم إلى هذه التغييرات فى بعض الأسماء تغيير آخر أو أكثر . فمن ذلك ما أشار إليه بقوله : **(وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ وَتَا * تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتَهُ لاَ تُثْبِتَا)** يعنى أنه يحذف لياء النسب كل ياء تماثلها فى كونها مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا وتجعل ياء النسب مكانها ، كقولك فى النسب إلى الشافعى شافعى وإلى المرمى مرمى يقدر حذف الأولى وجعل ياء النسب فى موضعها لئلا يجتمع أربع ياءات . ويظهر أثر هذا التقدير فى نحو بخاتى فى جمع بختى إذا سمى به ثم نسب إليه ، فإنك تقول هذا بخاتى مصروفا ، وكان قبل النسب غير مصروف . ويحذف

مشددة آخرا منقولا إليها الإعراب فقط صونا لكلامه عن التكرار . **(قوله لأن المشبه به غير المشبه)** ناقش سم فى هذا التعليل بأن المغايرة بالكلية والجزئية كافية وحينئذ لا يدل التشبيه على أن ياء الكرسى ليست للنسب وإن كان الواقع أنها ليست للنسب .

(قوله وقد ينضم إلخ) لأن التغيير يأنس بالتغيير . همع . **(قوله أو أكثر)** أى من تغيير واحد كما فى خلفى نسبة إلى خليفة فإن فيه حذف الياء وحذف التاء زيادة على التغييرات الثلاثة . **(قوله ومثله مما حواه حذف)** قال ابن هشام : فإن قلت من قال فى يمنى يمان إذا نسب إليه هل يقول يمنى ويحذف الألف كما يحذف الياء لأن الألف مع الياء بمنزلة الياءين قلت : لا نص على ذلك ولك أن تقول إنما حذفوا الياء كراهة توالى ياءات وهذا المعنى مفقود فى مسألة يمان فإن قلت ما ناب عن الثقيل ثقيل بدليل مررت بجوار قلت الثقل فى اجتماع الياءات لا فى وجودها غير مجتمعة فافهم الفرق . سيوطى باختصار . **(قوله كل ياء تماثلها إلخ)** سواء كانت للنسب كشافعى أو لغيره كمرمى وكرسى وقمرى وسيأتى ما إذا كانت بعد حرف واحد فى قوله :

*** ونحو حى فتح ثانيه يجب ***

وما إذا كانت بعد حرفين فى قوله :

*** وألحقوا معل لام عريا ***

إلخ . سم . **(قوله مرمى)** أى على الأفصح وسيأتى مقابله فى قوله :

*** وقيل فى المرمى مرموى ***

(قوله يقدر حذف الأولى إلخ) فيه أن حذف الأولى وجعل ياء النسب مكانها واقع لا مقدر . **(قوله لئلا يجمع أربع ياءات)** فيه أن اجتماع أربع ياءات أولاها وثالثها ساكنان جائز بل وارد كما فى محيى وأميى على ما سيأتى فى شرح قوله كذاك ياء المنقوص إلخ فتدبر . **(قوله إذا سمى به)** قيد بالتسمية لأن جمع التكسير إذا لم يكن علما ولا جاريا مجرى العلم لا ينسب إليه على لفظه بل يرد إلى مفرده ثم ينسب إليه وقيد فى التوضيح التسمية بكونها لمذكر احترازا عما إذا سمى به امرأة فإن مانعه من الصرف العلمية والتأنيث لا صيغة منتهى الجموع . كذا فى التصريح . **(قوله مصروفا)** لفقد مفاعيل لأن ياء النسب فى تقدير الانفصال . شرح التوضيح للشارح . **(قوله غير مصروف)** استصحابا لما

لياء النسب أيضا تاء التأنيث ، فيقال فى النسب إلى فاطمة فاطمى وإلى مكة مكى لئلا تجتمع علامتا تأنيث فى نسبة امرأة إلى مكة . وأما قول المتكلمين فى ذات ذاتى ، وقول العامة فى الخليفة خليفتى فلحن ، وصوابهما ذووى وخلفى ، ويحذف لها أيضا مدة التأنيث والمراد بها ألف التأنيث المقصورة وهى إما رابعة أو خامسة فصاعدا ، فإن كانت خامسة فصاعدا حذفت وجها واحدا ، كقولك فى حبارى حبارى وفى قبعثرى قبعثرى كما سيأتى ، وإن كانت رابعة فى اسم ثانيه متحرك حذفت كالخامسة كقولك فى جمزى جمزى ، وإن كان ثانيه ساكنا فوجهان : قلبها واوا وحذفها ، وإلى هذا أشار بقوله : **(وَإِنْ تَكُنْ تُرْبَعُ)** أى تصيره ذا أربعة **(ذَا ثَانٍ سَكَنْ * فَقَلْبُهَا وَاواً وَحَذْفُهَا حَسَنْ)** ومثال ذلك حبلى تقول فيها على الأول حبلوى وعلى الثانى حبلى .

(تنبيهان): **الأول** : يجوز مع القلب أن يفصل بينها وبين اللام بألف زائدة تشبيها بالممدودة ، فتقول حبلاوى .

الثانى : ليس فى كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين على الآخر وليسا على حد سواء بل الحذف هو المختار ، وقد صرّح به فى غير هذا النظم وكان الأحسن أن يقول تحذف

كان عليه من الجمعية قبل العلمية . تصريح . **(قوله لئلا يجتمع إلخ)** ولئلا يؤدى إلى وقوع تاء التأنيث حشوا . **(قوله فى نسبة امرأة إلى مكة)** لأنه كان يقال مكتية . **(قوله فلحن)** أى من وجوه فى ذاتى لأن القياس قلب ألفه واوا ورد لامه وقلبها واوا وحذف التاء ومن وجهين فى خليفتى لأن القياس حذف الياء والتاء . **(قوله المقصورة)** وأما الممدودة فستأتى فى قوله :

* وهمز ذى مد ينال فى النسب *

إلخ . **(قوله وفى قبعثرى إلخ)** ظاهره أن ألف قبعثرى للتأنيث والذى فى القاموس خلافه وعبارته القبعثرى مقصورا الجمل الضخم والفصيل المهزول ودابة تكون فى البحر والعظيم الشديد والألف ليست للتأنيث ولا للالحاق بل قسم ثالث ا هـ وفى كلام غير واحد كالشارح فيما يأتى قريبا أنها للتكسير . **(قوله جمزى)** بفتح الجيم والميم والزاى أى سريع . **(قوله أى تصيره ذا أربعة)** الضمير يرجع إلى قوله ذاثان سكن ولو أخر التفسير عن قوله ثان سكن لكان أليق كما لا يخفى . **(قوله فقلبها واوا)** تشبيها بألف نحو ملهى وحذفها تشبيها بتاء التأنيث لزيادتها . كذا فى التصريح . **(قوله ليس فى كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين إلخ)** قال سم : هذا ممنوع بل قوله الآتى وللأصلى قلب يعتمى كالتصريح فى أن الأجود فيها الحذف لأن هذا بيان لمخالفة الأصلى لها وإلا لم يحتج إليه ا هـ ورده الإسقاطى بأن بيان مخالفة الأصل لها حاصل مع كون الوجهين فيها على السواء . **(قوله بل الحذف هو المختار)** لأن شبهها بتاء التأنيث أقوى من شبهها بالمنقلبة عن أصل . تصريح .

إذن وقلبها واوا حسن (**لِشِبْهِهَا ٱلْمُلْحَقِ وَٱلأَصْلِيّ مَا * لَهَا**) يعني أن الألف الرابعة إذا كانت للإلحاق نحو ذفرى، أو منقلبة عن الأصل نحو مرمى فلها ما لألف التأنيث في نحو حبلى من القلب والحذف: فتقول ذفرى وذفروى، ومرمى ومرموى إلا أن القلب في الأصل أحسن من الحذف، فمرموى أفصح من مرمى وإليه أشار بقوله (**وَلِلأَصْلِيّ قَلْبٌ يُعْتَمَى**) أي يختار: يقال اعتماه يعتميه إذا اختاره، واعتامه يعتامه أيضا. قال طرفة:

[١٢٣٩] **أرى الموتَ يَعتامُ الكرامَ ويَصطفى عَقيلةَ مالِ الفاحِشِ المتشدِّدِ**

(**تنبيهات**)*: **الأول**: أراد بالأصلي المنقلب عن أصل واو أو ياء لأن الألف لا تكون أصلا غير منقلبة إلا في حرف وشبهه. **الثاني**: تخصيصه الأصلي بترجيح القلب يوهم أن ألف الإلحاق ليست كذلك بل تكون كألف التأنيث في ترجيح الحذف لأنه مقتضى قوله مالها. وقد صرح في الكافية وشرحها بأن القلب في ألف الإلحاق الرابعة أجود من الحذف كالأصلية، لكن ذكر أن الحذف في ألف الإلحاق أشبه من الحذف في الأصلية لأن ألف الإلحاق شبيهة بألف حبلى في الزيادة. **الثالث**: لم يذكر سيبويه في ألف الإلحاق والمنقلبة عن أصل غير الوجهين المذكورين وزاد أبو زيد في ألف الإلحاق ثالثا وهو الفصل بالألف كما في حبلاوى، وحكى أرطاوى وأجازه السيرافي في الأصلية فتقول مرماوى (**وَٱلأَلِفَ ٱلجَائِزَ أَرْبَعاً أَزِلْ**) أي إذا كانت ألف المقصور خامسة فصاعدا حذفت مطلقا سواء كانت أصلية نحو مصطفى ومستدعى، أو للتأنيث نحو حبارى وخليطى،

(**قوله لشبهها**) أي في كونها رابعة ثاني كلمتها ساكن كما يؤخذ من التوضيح وإن لم يفصح الشارح باعتبار سكون الثاني. (**قوله الملحق**) بكسر الحاء أي الملحق كلمته بكلمة أخرى. (**قوله نحو ذفرى**) بذال معجمة مكسورة ففاء ساكنة. (**قوله ويصطفى عقيلة مال الفاحش المتشدد**) عقيلة الشيء أحسنه ولعل المراد بالفاحش المتشدد البخيل المتكلف للشدة بمعنى الفقر أي المقتر على نفسه وباصطفاء الموت أحسن ماله أنه يميته ويذهبه بلا نفع. (**قوله إلا في حرف**) كما الحرفية أو شبهه كما الاسمية. (**قوله لأنه مقتضى قوله مالها**) أي في الواقع وقد ثبت لألف التأنيث في الواقع رجحان الحذف وإن لم يعلم رجحانه فيها من قول المصنف وإن تكن تربع إلخ كما ذكره الشارح هناك. (**قوله لكن ذكر إلخ**) دفع به توهم كون الحذف فيهما على السواء في الضعف. (**قوله في الزيادة**) أي وحذف الزائد خير من حذف الأصلي. (**قوله وحكى**) أي أبو زيد وقوله أرطاوى لعله رفعه حكاية لرفعه في تركيب سمع هو كذلك فيه. (**قوله والألف الجائز**) بالجيم أي المجاوز وضبطه الشاطبي بالحاء المهملة أي الحائز إليه أربعة أحرف بأن كان هو خامسا أو سادسا أو سابعا. (**قوله أو للتأنيث**) لا حاجة

[١٢٣٩] قاله طرفة بن العبد من قصيدة من الطويل: يعتام أي يختار: يقال اعتامه واعتماه أي اختاره. وعقيلة كل شيء خياره وأنفسه. والفاحش السيىء الخلق. والمتشدد البخيل الممسك. والكرام منصوب بقوله يعتام. وعقيلة بقوله يصطفى. وإنما جعل الموت يختار كرام الناس ويصطفى خيار المال وإن كان لا يخص شيئا دون شيء في الحقيقة لأن فقد الكريم وفقد خيار المال أشهر وأعرف من غيره، فكأنه لشهرته لم يكن غيره ولا حدث شيء سواه. والشاهد في قوله يعتام فإنه يقال فيه يعتمى أيضا، كما ذكرنا.

أو للإلحاق أو التكسير نحو حبركى وقبعثرى : فتقول فيها مصطفى ومستدعى وحبارى وخليطى وحبركى وقبعثرى .

(تنبيه): إذا كانت الألف المنقلبة عن أصل خامسة بعد حرف مشدد نحو معلى فمذهب سيبويه والجمهور الحذف وهو المفهوم من إطلاق النظم ، وذهب يونس إلى جعله كملهى فيجوز فيه القلب وهو ضعيف ، وشبهته أن كونها خامسة لم يكن إلا بتضعيف اللام ، والمضعف بإدغام فى حكم حرف واحد فكأنها رابعة ، وسيأتى بيان حكم الألف إذا كانت ثالثة **(كَذَاكَ يَا ٱلْمَنْقُوصِ خَامِساً عُزِلْ)** أى إذا كانت ياء المنقوص خامسة فصاعدا وجب حذفها عند النسب إليه فتقول فى معتد ومستعل معتدى ومستعلى .

(تنبيه): إذا نسبت إلى محيى اسم فاعل حيا يحيى قلت محوى بحذف الياء الأولى لاجتماع ثلاث ياءات ، وكانت أولى بالحذف لأنها ساكنة تشبه ياء زائدة فتلى الفتحة الياء التى كانت الياء المحذوفة مدغمة فيها فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وبعد ذلك الياء التى هى لام الكلمة ساكنة فتسقط عند دخول ياء النسب لالتقاء الساكنين

إلى إدخال ألف التأنيث فى قوله والألف الجائز إلخ لدخولها فى قوله قبل ذلك : وتا

* تأنيث أو مدته لا تثبتا *

(قوله نحو حبركى) بحاء مهملة فموحدة فمهملة وهو القراد . وقال الزبيدى : الطويل الظهر القصير الرجلين وألفه للإلحاق بسفرجل . **(قوله وقبعثرى)** مثال لما فيه ألف التكثير وليست ألفه للتأنيث لقولهم قبعثراة ولا للإلحاق إذ ليس لهم اسم سداسى مجرد يلحق هو به إذ نهاية المجرد خمسة كما سيأتى . كذا فى الفارضى وبحث فيه بأنهم ألحقوا بالسداسى المزيد كإلحاق اقعنسس باحرنجم . **(قوله فتقول فيها مصطفى)** قال المرادى : قد ظهر أن قولهم مصطفوى خطأ . سم . **(قوله نحو معلى)** استشكله سم بأن معلى ليس ثانيه ساكنا ومسألة ملهى مقيدة بسكون الثانى فكيف يلحق نحو معلى بملهى . **(قوله وشبهته أن كونها إلخ)** كذا بخطه وفى بعض النسخ وهو ضعيف لأن كونها إلخ وعليه فاللام لتعليل مذهب يونس لا للضعف . **(قوله وسيأتى بيان إلخ)** أى فى قوله وحتم قلب ثالث يعن .

(قوله محيى) هو داخل فى عبارة المصنف من حيث حذف خامسه غاية الأمر أن فيه عملا آخر . سم . **(قوله لاجتماع ثلاث ياءات)** لأن الأصل محيى أعلّ اعلال قاض . سم أى فاجتماعها بحسب الأصل . **(قوله تشبه ياء زائدة)** أى فى الصورة اللفظية . **(قوله فتلى)** أى بعد حذف الياء الأولى . **(قوله فتقلب ألفا)** فتصير محاى . **(قوله ساكنة)** حال من الضمير المستكنّ فى الظرف الخبر . **(قوله فتسقط عند دخول ياء النسب)** استشكله سم بأنها محذوفة قبل النسب لالتقاء الساكنين هى والتنوين قال : وكلام المبرد متجه لسلامته من هذا فليتأمل ا هـ . قال البعض : وقد يقال التنوين يحذف لياء النسب فتعود الياء فيتجه ما ذكر ا هـ وفيه أن ياء النسب مانعة كالتنوين من عود الياء فكان ينبغى

وتنقلب الألف واوا فيصير محويا . قال الجرمي : وهذا أجود كما تقول أُموى وفيه وجه آخر . وهو محيى كما تقول أمي . قال المبرد : وهو أجود لأنا نحذف الياء الأخيرة لاجتماع ساكنين ووقوعها خامسة فتصير إلى محى كأمى ثم تضيف ياء النسبة فتقول محيى فيجتمع أربع ياءات لسكون الأولى والثالثة (**وَٱلحَذْفُ فِي ٱليَا**) من المنقوص حال كون الياء (**رَابعاً أَحَقُّ مِنْ * قَلْبِ**) فقولك في النسب إلى قاض قاضى أجود من قاضوى . ومن القلب قوله :

[١٢٤٠] **فكيفَ لنا بالشُّربِ إنْ لَم يَكُن لنا دراهمُ عِندَ الحانوىِّ ولاَ نَقْدُ**

جعل اسم الموضع حانية ونسب إليه . قال السيرافي : والمعروف في الموضع الذى يباع فيه الخمر حانة بلا ياء .

(**تنبيه**)*: ظاهر كلام المصنف أن القلب في هذا ونحوه مطرد ، وذكر غيره أن القلب عند سيبويه من شواذ تغيير النسب قيل ولم يسمع إلا في هذا البيت (**وَحَتْمٌ**

للشارح أن يقول بدل قوله وبعد إلخ واستمر سقوط الياء الساكنة التى هى لام الكلمة عند دخول ياء النسب لأن أحد الساكنين اللذين حذفت لام الكلمة لالتقائهما قبل ياء النسب وهو التنوين وإن زال بدخول ياء النسب لكن خلفه ياء النسب لسكون صدرها . فإن قلت : قد أعادوا ألف فتى وياء شج عند النسب إليهما بدليل قلب الألف واوا والياء ألفا ثم واوا مع وجود ياء النسب وهذا يؤيد ما ذكره الشارح قلت : لم يعيد وهما حقيقة وإنما لحظوهما لأجل مجىء الواو المتحركة فهى الجامعة لياء النسب دونهما ولا حاجة في محوى إلى لحظ الياء الأخيرة هذا ما ظهر لى هنا فتأمل .

(**قوله وتنقلب الألف واوا**) لوجوب كسر ما قبل ياء النسب والألف لا تقبل الحركة و لم تقلب الألف ياء لئلا يجتمع الكسر والياءات كما سينبه عليه الشارح في شرح قوله وحتم قلب ثالث يعن . (**قوله قال الجرمى وهذا أجود**) أى لعدم توالى الياءات . (**قوله كما تقول أموى**) بضم الهمزة نسبة إلى أمية قبيلة من قريش وشذ أموى بفتح الهمزة ا هـ شرح الشافية . (**قوله كما تقول أميى**) قال المرادى في تنظيره : به نظر لأن أميبا شاذ وأما محيى فهو وجه قوى ا هـ وقد يقال التنظير به إنما هو في مجرد الهيئة واجتماع أربع ياءات . (**قوله قال المبرد وهو أجود**) قال لأنى لا أجمع حذفا بعد حذف على كلمة واحدة . (**قوله لاجتماع الساكنين**) هما على هذا الوجه الياء والتنوين . (**قوله فيجتمع أربع ياءات إلخ**) أى اجتماعا جائزا فقوله لسكون الأولى إلخ تعليل لمحذوف أى وجاز هذا الاجتماع لسكون إلخ . (**قوله حانية**) وهى فاعلة من حنوت إذا عطفت كأنه جعل البقعة الجامعة للشراب حانية عليهم كما

[١٢٤٠] قاله الفرزدق . قاله ثعلب . وقيل قائله مجهول ، من قصيدة من الطويل . وكيف للتعجب . ولنا خبر مبتدأ . وقيل محذوف أى كيف لنا التلذذ بالشرب . وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام الأول . والشاهد في الحانوى فإنه نسبة إلى الحانية تقديرا ، وقلبت الياء واوا كما في النسبة إلى القاضى قاضوى . وقال سيبويه : والوجه الحانى لأنه منسوب إلى الحانة وهى بيت الخمار . وإنما جاز أن يقال حانوى لأنه بنى واحده على فاعلة : من حنى يحنو إذا عطف .

قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنْ) سواء كان ياء منقوص أو ألف مقصور نحو عَمٍ وفتى فتقول فيهما عموى وفتوى ، وإنما قلبت الألف فى فتى واوا وأصلها الياء كراهة اجتماع الكسرة والياءات **(وَأَوْلِ ذَا ٱلْقَلْبِ ٱنْفِتَاحاً)** أى أن ياء المنقوص إذا قلبت واوا فتح ما قبلها والتحقيق أن الفتح سابق للقلب وذلك أنه إذا أريد النسب إلى نحو شج فتحت عينه كما تفتح عين نمر وسيأتى ،

كنحو الأم على بنيها . نقله شيخنا عن الشارح . **(قوله يعن)** أى يعرض والجملة نعت ثالث .

(قوله سواء كان ياء منقوص أو ألف مقصور) بقى ما إذا كان ثالث الكلمة ياء ساكنا ما قبلها كظبى وظبية فمذهب سيبويه النسب إليه على حاله بلا قلب فيقال ظبيى ومذهب يونس والزجاج فتح ما قبل الياء فتنقلب هى ألفا ثم تقلب الألف واوا فيقال ظبوى واحتجا بقول بعض العرب قروى بفتح الراء نسبة إلى قرية . كذا فى الفارضى وقول البعض : ظاهر كلام المصنف القلب فيما إذا كان الثانى ساكنا كظبى لا يناسب حمل الشارح كلام المصنف على المنقوص والمقصور والذى فى الهمع أن نحو ظبى وغزو لا يغير اتفاقا وأن الخلاف فى المؤنث بالتاء كظبية وغزوة فمذهب سيبويه والخليل أنه لا يغير أيضا بعد حذف التاء ووافقهما ابن عصفور فى الواوى ومذهب يونس والزجاج فتح ما قبل الياء وقبلها واوًا فى اليائى وفتح ما قبل الواو فى الواوى ووافقهما ابن عصفور فى اليائى وأن فى نحو غاية مما ثالثه ياء بعد ألف ثلاثة أوجه : عدم تغييره بعد حذف التاء وإبدال الياء همزة وإبدال الهمزة المبدلة من الياء واوا وأوسطها أجودها وأن فى نحو سقاية وحولايا وجهين إبدال الياء همزة لأن التاء والألف يحذفان فتتطرف الياء وقبلها ألف زائدة فتقلب همزة كما هو قاعدة باب الإبدال وإبدال هذه الهمزة واوا وأما نحو سقاوة فتبقى الواو فيه بحالها ولا تقلب همزة .

(قوله نحو عم) بكسر الميم كشج ليكون مثالا للمنقوص وإن كان رسمه بالياء فى كثير من النسخ يأبى ذلك . **(قوله وأول ذا القلب)** أى صاحب القلب أى الحرف المقلوب ويحتمل أن ذا إشارية والقلب بمعنى المقلوب نعت أو بدل أو عطف بيان . **(قوله إذا قلبت واوا)** أى بعد ردها إن كانت محذوفة وقلبها ألفا مطلقا والشارح أطلق كالناظم القلب فشمل الواجب كما فى الشجى والجائز كما فى القاضى فتقول الشجوى والقاضوى بفتح ما قبل الواو كما صرح به الفارضى . **(قوله والتحقيق أن الفتح سابق للقلب)** أى لأجله أى وكلام المصنف غير واف بذلك لأنه إنما يفيد تبعية الحرف المقلوب للفتح وأما سبق الفتح على نفس القلب فمسكوت عنه وإن كان ظاهر قول الشارح أى أن ياء المنقوص إذا قلبت واوا فتح ما قبلها أن عبارة المصنف تفيد سبق القلب على الفتح وإنما قلنا ظاهر لإمكان حمل قوله إذا قلبت واوا على معنى إذا أريد قلبها واوا أعم من أن تقلب بالفعل أولا هذا ولو أبقى القلب على معناه المصدرى نعتا أو بدلا أو بيانا من ذا الإشارية لأفاد سبق الفتح على نفس القلب لأن المفعول الأول فاعل فى المعنى فيكون كلامه صريحا فى أن القلب ولى الفتح هكذا ينبغى تقرير هذا المحل وبه تعلم

فإذا فتحت انقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصير شجى مثل فتى ، ثم تقلب ألفه واوا كما تقلب فى فتى (**وَفَعِلٌ * وَفِعِلٌ عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَفُعِلْ**) يعنى أن المنسوب إليه إذا كان ثلاثيا مكسور العين وجب فتح عينه سواء كان مفتوح الفاء كنمر أو مكسورها كإبل أو مضمومها كدئل : فتقول فيها نمرى وإبلى ودئلى كراهة اجتماع الكسرة مع الياء ، وشذ قولهم فى النسب إلى الصعق صِعِقى بكسر الفاء والعين ، وذلك أنهم كسروا الفاء اتباعا للعين ثم استصحبوا ذلك بعد النسب شذوذا .

(تنبيه)*: فهم من اقتصاره على الثلاثى أن ما زاد على الثلاثة مما قبل آخره كسرة لا يغير ، فاندرج فى ذلك صور : **الأولى** ما كان على خمسة أحرف نحو جحمرش . **والثانية** ما كان على أربعة أحرف متحركات نحو جُنَدِل . **والثالثة** ما كان على أربعة وثانيه ساكن نحو تغلب فالأولان لا يغيران . وأما الثالث ففيه وجهان أعرفهما أنه لا يغير والآخر أنه يفتح ، وقد سمع الفتح مع الكسرة فى تغلبى ويحصبى ويثربى ، وفى القياس عليه خلاف : ذهب المبرد وابن السراج والرمانى ومن وافقهم إلى اطراده وهو عند الخليل وسيبويه شاذ مقصور على السماع . وقد ظهر بهذا أن قول الشارح وإن كانت الكسرة مسبوقة بأكثر

ما فى كلام شيخنا والبعض . **(قوله شج)** بالشين المعجمة أى حزين .

(قوله فتحت عينه) تخفيفا وتوصلا إلى القلب . سم . **(قوله وجب فتح عينه)** خالف فى وجوبه طاهر القزوينى فجوز بقاء كسرة العين كما نقله عنه أبو حيان . قاله فى الهمع . **(قوله كراهة اجتماع الكسرة مع الياء)** أل فى الكسرة للجنس الصادق بكسرتين كما فى نمرى وثلاث كما فى إبلى ويرد عليه أن هذا الاجتماع موجود فى نحو جحمرش وجندل وقال ابن هشام : لئلا تستولى الكسرات على أكثر حروف الكلمة ومن ثم وجب بقاء الكسرة فى نحو علبط وإنما جاز الوجهان فى تغلب على ما ذكروا لأن الساكن منهم من يعتد به ومنهم من لا يعتد به فعلى الأول هو بمنزل علبط وعلى الثانى هو بمنزلة نمر اهـ وهذا سالم مما مر . **(قوله إلى الصعق)** هو فى الأصل بفتح الصاد وكسر العين فكسروا الفاء اتباعا للعين قبل النسب كما فى الفارضى ثم استصحبوا كسرها بعد النسب كما فى الشرح وحينئذ فالمنسوب إليه الصعق بكسر الصاد والعين .

(قوله ثم استصحبوا ذلك) أى كسر الفاء والعين بعد النسب شذوذا وكان القياس أن يفتحوا عينه فتفتح فاؤه لزوال سبب كسرها وهو اتباع كسر العين وليس اسم الإشارة راجعا إلى كسر الفاء فقط لأن مجرده ليس بشاذ . **(قوله جحمرش)** بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء بعدها شين معجمة وهى العجوز الكبيرة والمرأة السمجة . **(قوله جندل)** أى بضم الجيم وفتح النون وكسر الدال وهو الموضع الذى تجتمع فيه الحجارة . قاله فى القاموس وسيأتى للشارح فى التصريف جعله بفتح الجيم فيكون فيه الوجهان . **(قوله وفى القياس عليه)** أى على الفتح قال الفارضى : فتقول

من حرف جاز الوجهان ليس بجيد لشموله الصور الثلاث ، وإنما الوجهان فى نحو تغلب **(وَقِيلَ فِي الْمَرْمِيِّ مَرْمَوِيُّ * وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيُّ)** هذه المسألة تقدمت فى قوله : ومثله مما حواه احذف ، لكن أعادها هنا للتنبيه على أن من العرب من يفرق بين ياآه زائدتان كالشافعى وما إحدى ياءيه أصلية كمرمى فيوافق فى الأول على الحذف فيقول فى النسب إلى شافعى شافعى ، وأما الثانى فلا يحذف ياءيه بل يحذف الزائدة منهما ويقلب الأصلية واوا فيقول فى النسب إلى مرمى مرموى وهى لغة قليلة المختار خلافها . قال فى الارتشاف : وشذ فى مرمى مرموى.

(تنبيه): هذا البيت متعلق بقوله : ومثله مما حواه احذف ، فكان المناسب تقديمه إليه كما فعل فى الكافية ، ولعل سبب تأخيره ارتباط الأبيات المتقدمة بعضها ببعض فلم يمكن ادخاله بينها بخلاف الكافية **(وَنَحْوُ حَيٍّ فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبْ)** أى إذا نسب إلى ما آخره ياء مشددة فإما أن تكون مسبوقة بحرف أو بحرفين أو ثلاثة فأكثر : فإن كانت مسبوقة بحرف لم يحذف من الاسم شيء عند النسب ولكن يفتح ثانيه ويعامل معاملة المقصور الثلاثى ، فإن كان ثانيه ياء فى الأصل لم تزد على ذلك كقولك فى حى حيوى فتحت ثانيه فقلبت الياء الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم قلبت واوا لأجل ياء النسب . وإن كان ثانيه فى الأصل واوا رددته إلى أصله : فتقول فى طى طووى لأنه من طويت . وقد أشار إلى هذا بقوله : **(وَارْدُدْهُ وَاواً إنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ)** وإن كانت مسبوقة بحرفين فسيأتى حكمها ، وإن كانت مسبوقة بثلاثة فأكثر فقد تقدم حكمها **(وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ**

أى على القول بقياسيته فى النسب إلى مغرب مغربى بفتح الراء . **(قوله واختير فى استعمالهم مرمى)** وقال بعضهم : مرموى أحسن من جهة أمن اللبس . **(قوله هذه المسألة تقدمت إلخ)** قال سم : فيه مساهلة اهـ ووجهها أن الذى تقدم فى قوله ومثله مما حواه احذف أنه يقال فى النسبة إلى مرمى مرمى بحذف ياءيه معا وأما أنه يقال مرمومى وأن المختار مرمى فلا . **(قوله بل يحذف الزائد منهما)** وهى الأولى لا نقلا بها عن واو مفعول .

(قوله وشذ فى مرمى مرموى) تعبير الارتشاف بالشذوذ ينافى ما يتبادر من تعبير الشارح بقلة مرموى وتعبير المصنف والشارح باختيار مرمى من اطراد مرموى مع مرجوحيته فلعل فى المسألة خلافا فتأمل . **(قوله ويعامل معاملة المقصور الثلاثى)** أى من قلب ثالثه ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله ثم واو لأجل ياء النسب . **(قوله حيوى)** ولم يقلب حرف العلة الأوّل فى حيوى وطووى ألفا لما يلزم من زيادة التغيير مع اللبس أو لأن حركته عارضة ولا الثانى لسكون ما بعده ووجوب كسر متلو ياء النسب . **(قوله رددته إلى أصله)** أى زيادة على ما تقدم من فتح ثانيه فقلب ثالثه ألفا فواوا . **(قوله واردده)** أى الثانى . **(قوله فسيأتى حكمها)** أى فى قوله :

*** وألحقوا معلّ لام عريا ***

سم . **(قوله فقد تقدم حكمها)** أى فى قوله ومثله مما حواه احذف سم . **(قوله وعلم التثنية)**

آحْذِفْ لِلنَّسَبْ * وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ) فتقول فى النسب إلى مسلِمَين ومسيلِمين ومسلمات ومسلمى ، وفى النسب إلى تمرات تمرى بالإسكان ، وحكم ما سمى به من ذلك على لغة الحكاية كذلك ، وعلى هذا يقال فى النسب إلى نصيبين نصيبى ، وإلى عرفات عرفى . وأما من أجرى المثنى مجرى حمدان والجمع المذكر مجرى غسلين فإنه لا يحذف ، بل يقول فى النسب إلى من اسمه مسلمان مسلمانى ، وفى النسب إلى نصيبين نصيبينى ، ومن أجرى الجمع المذكر مجرى هرون ، أو مجرى عربون ، أو ألزمه الواو وفتح النون ، قال فيمن اسمه مسلمون مسلمونى ، ومن منع صرف الجمع المؤنث نزل تاءه منزلة

أى علامته احذف للنسب أى لأجله لأن المثنى والجمع قبل التسمية بهما إنما ينسب لمفردهما كما فى التوضيح . قال الفارضى : فإن خيف لبس جىء بقرينة اهـ فأما إذا كان المخوف الإجمال فلا تجب القرينة . **(قوله فى جمع تصحيح)** أى لمذكر أو مؤنث كما سيأتى فى الشرح . **(قوله مسلمى)** أى هذا اللفظ والمفرد المراد منه لفظه يعمل فيه القول فلا حاجة إلى ما تكلفه البعض من جعله خبر مبتدأ محذوف أى هذا مسلمى والجملة مقول القول نعم رفعه حكاية لحاله فى جملة وقع فيها مرفوعا . **(قوله إلى تمرات)** بالفوقية وقوله تمرى بالإسكان أى للميم لأنه الموجود فى المفرد المردود إليه الجمع عند النسب إليه . **(قوله على لغة الحكاية)** أى لغة إعرابه بعد التسمية كإعرابه قبلها . **(قوله كذلك)** أى كالمثنى والجمع غير المسمى بهما فى حذف العلامة والرد إلى المفرد ثم لحاق ياء النسب . **(قوله مجرى حمدان)** أى فى لزوم الألف والمنع من الصرف لزيادة الألف والنون وفى الفارضى أن منهم من يجريه مجرى سرحان فى لزوم الألف والصرف وأن النسب إليه على هذا الوجه بثبوت الألف والنون ويمكن إدراجه فى قوله مجرى حمدان بأن يراد مجراه فى لزوم الألف وجعل الإعراب على النون أعم من أن يكون مصروفا أولا لكن صرفه مشكل مع اجتماع العلمية وزيادة الألف والنون . **(قوله مجرى هرون)** أى فى لزوم الواو والمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة .

(قوله أو مجرى عربون) أى فى لزوم الواو والصرف . **(قوله أو ألزمه الواو وفتح النون)** أى فيكون معربا عنده بحركات مقدّرة على الواو منع من ظهورها حكاية أصله حالة رفعة التى هى أشرف أحواله كما أن لزوم فتح النون لحكاية أصله لا الثقل لأنه لا ينهض حالة النصب لخفة الفتح على الواو . **(قوله ومن منع صرف إلخ)** لما فرغ من التثنية وجمع المذكر السالم المسمى بهما أخذ يتكلم على جمع الإناث السالم المسمى به . **(قوله نزل تاءه إلخ)** هذا فيما ثانيه متحرك وألفه رابعة وأما نحو مسلمات وسرادقات فهو وإن كان كذلك فى حذف الألف والتاء إلا أنه سيذكره فلو أدخلناه هنا لزم فى كلامه تكرار وأما نحو ضخمات ففيه الحذف والقلب كما سيأتى يعنى وأما من أعربه إعراب أصله الذى هو جمع المؤنث السالم فيحذف الألف والتاء أيضا لكن لا لأجل التنزيل المذكور بل لأن علامة جمع التصحيح تحذف عند النسب كما مر ويقول تمرى بسكون الميم كما هو مقتضى قول الشراح سابقا وحكم

تاء مكة وألفه منزلة ألف جمزى فحذفهما : فيقول فيمن اسمه تمرات تمرى بالفتح . وأما نحو ضخمات ففى ألفه القلب والحذف لأنها كألف حبلى ، وليس فى ألف نحو مسلمات وسرادقات إلا الحذف ، وحكم ما ألحق بالمثنى والمجموع تصحيحا حكمهما: فتقول فى النسب إلى اثنين : اثنى وثنوى ، وإلى عشرين : عشرى ، وإلى أولات أولى **(وَثَالِثٌ مِنْ**

ما سمى به من ذلك إلخ وبما ذكره من التنزيل يظهر وجه حذف علامة جمع المؤنث السالم المسمى به على غير لغة حكاية أصله وإبقاء علامة المثنى وجمع المذكر السالم المسمى بهما على غير لغة حكاية أصلهما فتدبر . **(قوله وأما نحو ضخمات)** أى مما ثانيه ساكن وألفه رابعة لا فرق بين الصفة كضخمات والاسم كهندات فتقول هندى وهندوى . كذا فى الفارضى وبه يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من القصور .

(قوله ففى ألفه القلب) أى مع الفصل بالألف وبدونه فتقول ضخماوى وضخموى كما فى حبلى . **(قوله والحذف)** قال الفارضى وهو المختار . **(قوله وليس فى ألف نحو مسلمات وسرادقات)** أى مما ألفه خامسة فصاعدا سواء كان جمعا لاسم أو صفة ومعلوم من تصدير الشارح كلامه فى الجمع المؤنث بقوله ومن منع صرف الجمع المؤنث أن فرض كلامه هنا فى لغة من منع صرفه وإن وجب حذف الألف والتاء فى نحو مسلمات وسرادقات على لغة من حكى أيضا كما فهم من قوله سابقا وحكم ما سمى به من ذلك على لغة الحكاية كذلك اهـ فتقول على اللغتين مسلمى وسرادقى لأنك على اللغة الأولى تحذف التاء وتجرى مسلما وسرادقا مجرى قرقرى ومستقصى فى حذف الألف وعلى الثانية تحذف الألف والتاء لأن علامة جمع التصحيح تحذف عند النسب كذا فى الفارضى فعلم أن نحو تمرات مما ألفه رابعة وثانيه متحرّك كنحو مسلمات وسرادقات مما ألفه خامسة فصاعدا فى وجوب حذف الألف والتاء وإن أوهم تغييره أسلوب التعبير خلافه .

(قوله اثنى وثنوى) أى بالرد إلى المفرد المقدّر لكن الأوّل نسب إليه على لفظه بإبقاء همزة الوصل وعدم ردّ اللام لأن همزة الوصل عوض عنها والثانى نسب إليه على أصله لأن أصل اثن المقدر ثنو يؤخذ ما قررناه من قول الشارح فى شرح قول المصنف واجبر برد اللام إلخ ما نصه : إذا نسب إلى ما حذفت لامه وعوض منها همزة الوصل جاز أن يجبر وتحذف الهمزة وأن لا يجبر وتستصحب فتقول فى ابن واسم واست بنوى وسموى وستهى على الأوّل وابنى واسمى واستى على الثانى اهـ فعلم بطلان ما نقله شيخنا والبعض عن سم وأقراه من أنه إذا سمى باثنان قيل اثنى اعتبارا بلفظه وإذا لم يسم به قيل ثنوى ردا إلى أصله ثم ما ذكره الشارح من أنه يقال اثنى أو ثنوى إنما هو فى النسب إلى اثنان غير مسمى به أو مسمى به على لغة حكاية ما قبل التسمية أما المسمى به على غير لغة الحكاية من إجرائه مجرى حمدان أو سرحان فيقال اثنانى بلزوم الألف والنون هذا مقتضى قول الشارح وحكم ما ألحق بالمثنى والمجموع تصحيحا حكمهما .

لنحو طَيِّبٍ حُذِفْ) أى إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها ــ حذفت المكسورة ، فتقول فى طيب : طيبى ، وفى ميت ميتى كراهة اجتماع الياءات والكسرة **(وَشَذَّ)** فى النسب إلى طيىء **(طَائِيٌّ مَقُولاً بِالأَلِفْ)** إذ قياسه طيئى بسكون الياء كطيبى ، فقلبوها ألفا على غير قياس لأنها ساكنة ، ولا تقلب ألفا إلا المتحركة ؛ فإن كانت الياء مفردة نحو مُغْيِل أو مشددة مفتوحة نحو هبيخ أو فصل بينها وبين المكسور

(قوله وإلى أولات أولى) قد يقال هلا قيل أو لوى لأن الألف إما زائدة كالتاء ولام الكلمة محذوفة والأصل أوليات كما قيل فترد اللام وتقلب ألفا ثم واوا عند النسب إليه وتحذف الألف والتاء المزيدتان كسائر الجموع بهما المحذوفة اللام لا فرق فى ذلك على هذا الوجه بين أن ينسب إليه قبل التسمية به أو بعدها على لغة الحكاية وهو ظاهر أو على لغة منع الصرف لأنك ترد اللام وتحذف تاء التأنيث ثم الألف إجراء لها مجرى ألف جمزى كما سبق فى الجمع أو منقلبة عن اللام والأصل ألية كما قيل أيضا بل رجح على الأوّل لضعفه بأن أولات عليه جمع حقيقى والمقرّر أنه ملحق فتقلب ألفا ثم واوا عند النسب وتحذف التاء لا فرق فى ذلك على هذا الوجه أيضا بين أن ينسب إليه قبل التسمية به أو بعدها على لغة الحكاية أو منع الصرف لأنه على هذا الوجه كفتاة نعم يظهر على الوجه الأوّل جواز أولى أيضا لجواز عدم رد اللام التى لم ترد فى تثنية وجمع ويصدق على لام أولات على الأوّل أنها لم ترد فى تثنية أو جمع هكذا ينبغى تقرير هذا المحل ومنه يعلم خلل تقرير الحواشى للايراد وخلل ما أجابوا به عنه فتنبه والله الموفق .

(قوله إذا وقع إلخ) حاصله أن الشروط ثلاثة : كون الياء مشددة وكونها مكسورة وكونها متصلة بالحرف الأخير . **(قوله حذفت المكسورة)** وهى الياء الثانية . **(قوله فى طيب إلخ)** مثل بمثالين إشارة إلى أنه لا فرق بين أن تكون الياء المكسورة أصلية كما فى طيب أو منقلبة عن أصل كما فى ميت . **(قوله كراهة اجتماع الياءات والكسرة)** أل للجنس إذ فيه كسرتان وعبارة الفارضى لاجتماع كسرتين وأربع ياءات . **(قوله فإن كانت الياء مفردة)** محترز قوله مدغم فيها مثلها وقوله أو مشددة مفتوحة محترز قوله مكسورة وقوله أو فصل إلخ محترز قوله قبل الحرف المكسور ففيه لف ونشر مشوش . **(قوله نحو مغيل)** ضبطه سم بضم الميم وسكون الغين المعجمة وكسر التحتية اسم فاعل من أغليت المرأة ولدها أرضعته وهى تؤتى أو وهى حامل وفى القاموس ما يشهد له ويؤيده بقية قوافى القصيدة فيكون عدم إعلاله كمقيم ومبين سماعيا .

(قوله نحو هبيخ) هو الغلام الممتلىء شحما وقيل الغلام الناعم . **(قوله نحو مهيم)** لا يقال اجتمع

نحو مهيم ـ تصغير مهيام فعال من هام ـ لم تحذف ، بل يقال فى النسب إلى هذه : مغيلى وهبيخى ومهييمى لنقص الثقل بعدم الإدغام وبالفتح وبالفصل بالمدّ .

(تنبيه)*: دخل فى إطلاق الناظم نحو غزيل تصغير غزال فتقول فيه : غزيلى ، وقد نص على ذلك جماعة ، وإن كان سيبويه لم يمثل إلا بغير المصغر ؛ ودخل فيه أيضا أَيِّم ، فيقال فيه : أَيْمِى ، وهو مقتضى إطلاق سيبويه والنحاة ؛ وقال أبو سعيد فى كتابه المستوفى : وتقول فى أَيِّم أَيْمِى ، لأنك لو حذفت الياء المتحركة لم يبق ما يدل عليها ، قيل وليس بتعليل واضح ، ولو علل بالالتباس بالنسب إلى أَيْم لكان حسنا **(وَفَعَلِىٌّ فِى فَعِيلَةَ ٱلْتُزِمْ)** أى التزم فى النسبة إلى فعيلة حذف التاء والياء وفتح العين كقولهم فى النسبة إلى حنيفة : حنفى وإلى بجيلة بجلى وإلى صحيفة صحفىّ ، حذفوا تاء التأنيث أولا

ثلاث ياءات ولم تحذف إحداها فيخالف ما تقدم لأنا نقول ذاك إذا اجتمعت طرفا حقيقة أو حكما . سم . **(قوله تصغير مهيام)** أو تصغير مهوم من هوم الرجل إذا هز رأسه من النعاس أو تصغير مهيم اسم فاعل من هيمه الحب إذا جعله هائما . تصريح . **(قوله من هام إذا عطش)** أو من هام على وجهه إذا ذهب من شدة العشق . تصريح . **(قوله دخل فى إطلاق الناظم)** أى نحو طيب حيث لم يقيده بكون يائه متأصلة أو عارضة بسبب تصغير مثلا ولا ينافى الدخول قوله ثالث لما سأذكره من أنه بيان للواقع فى طيب . **(قوله وقد نص على ذلك جماعة)** فلا يشترط كون هذه الياء المحذوفة ثالثة بل الرابعة فأكثر كذلك كما قاله الفارضى ونقله عن غير واحد كابن عقيل فى شرح التسهيل فقول المصنف وثالث ليس تقييدا بل بيان الواقع فى طيب إذ الواقع أن الياء فى طيب ثالثة وإن وقعت فى بعض صور نحوه رابعة مثلا كغزيل وإليه يشير قول الشارح دخل فى إطلاق الناظم ولو قال المصنف : ونحو ثالث لطيب حذف . لكان أوفى بالمراد . **(قوله أيم)** هو من لا زوج لها ومن لا امرأة له كما فى القاموس .

(قوله لم يبق ما يدل عليها) أى فيلتبس بالنسب إلى أيم بسكون الياء فهذا التعليل فى الحقيقة بمعنى التعليل الثانى لكن لما حذف منه محط العلة وهو ما يترتب على عدم الدلالة على حذف الياء من الالتباس المذكور اعترضه بعضهم بعدم الوضوح . **(قوله ولو علل بالالتباس إلخ)** يرد عليه أنه موجود فى ميتى بالتخفيف نسبة إلى ميت بالتشديد لالتباسه بالمنسوب إلى ميت بالتخفيف على أن سم جعل اللازم فى أيم بسكون الياء إجمالا لا إلباسا فلا يرد على مقتضى إطلاق سيبويه وقد ينازع فيه فتأمل . **(قوله إلى أيم)** بفتح الهمزة وسكون التحتية مصدر آم بمد الهمزة كباع أى صار أيما بالتشديد . **(قوله وفعلى فى فعيلة التزم)** ذكر الشيخ خالد أن كلا من فعيلة وفعيلة ممنوع من الصرف للعلمية على الوزن والتأنيث كما قدمه فى نظيرهما أفعلة .

(قوله حذفوا تاء التأنيث أولا) أى لأنها لا تجامع ياء النسب . **(قوله ثم حذفوا الياء)** أى فرقا بين المؤنث والمذكر كحنيفى وشريفى فى النسب إلى حنيف وشريف كما سيأتى ولم يعكسوا لأن المؤنث حذفت منه تاء التأنيث فى النسب فحذفت الياء تبعا لها ا هـ فارضى ويقال مثل هذا فى حذف ياء

ثم حذفوا الياء ثم قلبوا الكسر فتحا ؛ وأما قولهم فى سليمة سليمى وفى عميرة ــ كلب ــ عميرى وفى السليقة سليقى ــ والسليقى الذى يتكلم بأصل طبيعته معربا ــ قال الشاعر :

[١٢٤١] وَلَسْتُ بِنحوىّ يَلُوكُ لِسانَه ولكن سَلِيقِىٌّ أَقُولُ فَأُعْرِبُ

فإن هذه الكلمات جاءت شاذة للتنبيه على الأصل المرفوض ، وأشذ منه قولهم : عبدى وجذمى بالضم فى بنى عبيدة وجذيمة .

(تنبيه): ألحق سيبويه فعولة بفعيلة صحيح اللام كان أو معتلها ، فتقول فى النسب إلى فروة وعدوّة : فرقى وعدوى ، وحجته فى ذلك قول العرب فى النسب إلى شنوءة ؛ شنئىّ ، وهذا عند المبرد من الشاذ فلا يقاس عليه ، بل يقول فى كل ما سواه من فعولة فعولى ، كما يقول الجميع فى فعول ، صحيحا كان كسلول ، أو معتلا كعدو ، إذ لا يقال فيهما باتفاق إلا سلولى وعدوّى ، وإنما قاس سيبويه على شنئىّ ولم يسمع فى ذلك غيره لأنه لم يرد ما يخالفه **(وَفَعَلِىٌّ فِى فُعَيْلَةٍ حُتِمْ)** أى حتم فى النسبة إلى فعيلة حذف الياء والتاء أيضا كقولهم فى النسب إلى جهينة : جهنى وإلى قريظة قرظى وإلى مزينة

فعيلة بضم الفاء . فإن قلت هذا مقتض لا بقاء ياء فعيل وفعيل المعتل اللام فلم حذفت . قلت : اجتمع مع هذا المقتضى مانع وهو اجتماع أربع ياءات كما سيأتى فلذا حذفوا الياء تغليبا للمانع ولذا لم يحذفوا فى نحو طويلة وجليلة . **(قوله ثم قلبواالكسر فتحا)** أى لئلا تتوالى كسرتان وياء النسب . **(قوله فى سليمة)** يعنى سليمة الأزد أما سليمة غير الأزد فيقال سلمى على القياس . تصريح . **(قوله معربا)** حال من ضمير يتكلم . **(قوله يلوك لسانه)** لاك الشىء فى فمه علكه . عينى . **(قوله فإن هذه الكلمات)** خبر عن قولهم والعائد محذوف أى فيه . **(قوله وأشذ منه قولهم عبدى وجذمى)** أى بضم العين والجيم فى بنى عبيدة وجذيمة أى بفتحها وإنما كان أشذ مما قبله . قال المرادى : لأن ما تقدم رجوع إلى أصل مرفوض وأما الضم فلا وجه له .

(قوله فرقى) أى بفتح الراء وعدوى أى بفتح الدال كما صرح بذلك الفارضى وعبارته إذا نسب إلى اسم فيه واو رابعة فصاعدا قبلها ضمة حذفت الواو فتقول فى النسب إلى مرموة وقمحدوة : مرمى وقمحدى فإن كانت الواو ثالثة وقبلها ضمة حذفت كذلك عند سيبويه كفرقى وعدوى فى فروقة وعدوة بفتح عين الكلمة كما يقال حنفى فى حنيفة اهـ مع بعض حذف فعلى مذهب سيبوية يفارق النسب إلى عدوة النسب إلى عدوّ لأن النسب إلى عدو باتفاق كما يأتى عدوى بضم الدال وتشديد الواو . **(قوله شنوءة)** حى من اليمن . اهـ خالد . **(قوله كسلول)** فى القاموس : وسلول فخذ من قيس وهم بنو مرة ابن صعصعة ، وسلول أمهم . **(قوله ولم يسمع)** أى سيبويه والجملة حالية .

[١٢٤١] هو من الطويل . وبنحوى خبر ليس : أى لست بمنسوب إلى النحو . ويلوك لسانه فى محل الجر صفته : من لكت الشىء فى فمى إذا علكته . والشاهد فى سليقى . فإن القياس فيه سلقى بدون الياء لأنه نسبة إلى السليقة وهى الطبيعة ، وفى النسبة إليه تحذف الياء والهاء كما فى حنيفة حنفى ، ولكنه جاء على خلاف القياس . وفأعرب عطف على أقول : أى أبين .

مزنى ، حذفوا تاء التأنيث ثم حذفوا الياء ، وشذ من ذلك قولهم فى ردينة : ردينى وفى خزينة خزينى ، وخزينة من أسماء البصرة .

(تنبيهان)*: **الأول** : لو سمى باسم شذت العرب فى النسب إليه لم ينسب إليه إلا على ما يقتضيه القياس . **الثانى** : ما تقدم من أنه يقال فى فَعلى وفى فُعيلة فُعلى له شرطان : عدم التضعيف ، وعدم اعتلال العين واللام صحيحة ، وسيأتى التنبيه على هذين الشرطين وهما معتبران أيضا فى فعولة على رأى سيبويه **(وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيَا)** من التاء **(مِنَ الْمِثَالَيْنِ)** أى فعيلة وفعيلة **(بِمَا أَلتَّا أُولِيَا)** منهما فى حذف الياء وفتح ما قبلها إن كان مكسورا ، فقالوا فى النسب إلى عدى وقصى : عدوى وقصوى ، كما قالوا فى النسب إلى غنية وأمية : غنوى وأموى ، وظاهر كلامه أن هذا الالحاق واجب وقد صرح بذلك فى الكافية وصرح به أيضا ولده ؛ وذكر بعضهم فيهما وجهين : الحذف كما مثل ، والإثبات نحو قصيى وعديى وهو أثقل لكثرة الدال ، وتناول كلامه نحو كسى تصغير كساء وفيه وجهان : قال بعضهم : يجب فيه الإثبات فيقال فيه كسيّى بياءين مشددتين ، وأجاز

(قوله فى ردينة) أى فى النسب إلى ردينة وهى امرأة السمهرى كانا يقومان الرماح . **(قوله شرطان)** فى التصريح أن عدم اعتلال العين يعنى إذا كانت اللام صحيحة ليس شرطا فى فعيلة بالضم لأن حرف العلة إذا انضم ما قبله لا ينقلب ألفا فلا يلزم المحذور يعنى كثرة التغيير مع اللبس كما سيأتى . **(قوله عدم التضعيف)** خرج نحو جليلة وقليلة مما عينه ولامه من جنس حرف واحد وقوله وعدم اعتلال العين إلخ خرج نحو طويلة .

(قوله واللام صحيحة) الجملة حالية فلو كانت اللام معتلة لم يؤثر اعتلال العين فتقول فى النسب إلى طوية وحيية طووى وحيوى كما قاله الدمامينى وسيأتى فى الشرح . **(قوله وسيأتى التنبيه إلخ)** أى فى قوله وتمموا إلخ . **(قوله معل لام)** يعنى معتلها وقوله من المثالين أى من موازنهما حال من معل لام أو من ضميره فى عريا . **(قوله فى حذف الياء)** أى الزائدة وقلب الأخرى واوا بدلي أمثلته الآتية . سم . **(قوله وظاهر كلامه أن هذا الالحاق واجب)** و لم تقلب الواو فى المنسوب هنا ألفا مع أنها تحركت وانفتح ما قبلها لئلا يتوالى إعلالان على الكلمة الواحدة أو لأن الياء المشددة تكف الإعلال كما سيأتى فى التصريف . فارضى . **(قوله فيهما)** أى فى فعيل وفعيل . **(قوله وهو)** أى عديى أثقل من قصيى . **(قوله قال بعضهم إلخ)** هو الراجح .

(قوله يجب فيه الإثبات) قال أبو حيان : وعلة ذلك أنه اجتمع ثلاث ياءات : ياء التصغير والياء المنقلبة عن الألف والياء المنقلبة عن لام الكلمة فحذفت الياء المنقلبة عن الألف وهى الوسطى يعنى تخفيفا وإلا فإبقاؤها لا يخل ببناء التصغير كما لا يخفى وأدغمت ياء التصغير فى الياء الأخيرة فبقى كسى كأخى فإذا دخلت ياء النسبة قيل كسيى ولا يجوز أن تحذف إحدى الياءين الباقيتين لأنك إذا حذفت ياء التصغير لم يجز لأنها لمعنى والمعنى باق وإن حذفت الياء الأخيرة لم يجز لما فيه من توالى إعلالين

بعضهم كسوى ، فإن كانا صحيحى اللام اطرد فيهما عدم الحذف ، كقولهم فى عقيل وعقيل ، عَقيلى وعُقيلى ، هذا مذهب سيبويه وهو مفهوم قوله معل لام ، وذهب المبرد إلى جواز الحذف فيهما ، فالوجهان عندهما مطردان قياسا على ما سمع من ذلك ، ومن المسموع بالحذف قولهم فى ثقيف ثقفى ، وقولهم فى سليم سلمى وفى قويم قومى وفى قريش قرشى وفى هذيل هذلى وفى فقيم كنانة فقمى ، ليفرقوا بينه وبين فقيمى فى فقيم تميم ، وفى مليح خزاعة ملحى ، ليفرقوا بينه وبين مليحى فى مليح بنى عمرو بن ربيعة ومليح بن الهون بن خزيمة ، ووافق السيرافى فى المبرد وقال : الحذف فى هذا خارج من الشذوذ وهو كثيرا جداً فى لغة أهل الحجاز .

قيل : وتسوية المبرد بين فَعيل وفُعيل ليست بجيدة ، إذ سمع الحذف فى فعيل كثيرا ولم يسمع فى فعيل إلا فى ثقيف ، فلو فرق بينهما لكان أسعد بالنظر **(وَتَمَّمُوا)** أى لم يحذفوا **(مَا كَانَ)** من فعيلة معتل العين صحيح اللام **(كَالطَّوِيلَهْ)** أى مما هو صحيح اللام فقالوا طويلى ، لأنهم لو حذفوا الياء وقالوا طولى ـ لزم قلب الواو ألفا لتحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح ما قبلها ؛ وألحق بفعيلة فى ذلك فعيلة بالضم من نحو لويزة ونويرة فقالوا : لويزى ونويرى ، ولم يقولوا لوزى ونورى لنبت ، والطويلة حى ؛ والاحتراز بصحيح اللام من نحو طوية وحيية فإنه يقال فيهما طووى وحيوى **(وَهٰكَذا)** تمموا **(مَا كَانَ)** من فعيلة وفعيلة مضاعفا **(كَالجَلِيلَهْ)** والقليلة فقالوا جليلى وقليلى ، ولم يقولوا : جللى وقللى كراهة اجتماع المثلين .

(تنبيه) ومثل فعيلة ـ فيما ذكر ـ فعولة نحو قوولة وصرورة ، فيقال فيهما : قوولى وصرورى لا قولى وصررى لما ذكر **(وَهَمْزُ ذِى مَدٍّ يُنَالُ فِى النَّسَبْ * مَا كَانَ**

لأنه قد حذفت الياء المنقلبة عن ألف كساء مع ما يلزم عليه من تحريك ياء التصغير وهى لا تحرك فلهذا التزم فيه التثقيل قال : وما كان مثل الكساء مصغرا ثم نسب إليه فإنه لا يحذف أصلا . سيوطى .

(قوله وأجاز بعضهم كسوى) أى بحذف ياء التصغير وقلب الثانية ألفا ثم قلبها واوا إلخ هذا ضعيف . **(قوله فيهما)** أى فى فعيل وفعيل . **(قوله قويم)** بقاف وقوله فقيم بفاء فقاف وقوله مليح بحاء مهملة وقوله الهون قال شيخنا السيد بضم الهاء كما يفهم من القاموس . **(قوله فقيم كنانة)** أى فقيم الذين هم من كنانة وكذا يقال فيما بعد . **(قوله ليفرقوا إلخ)** هذا الفرق كنظيره الآتى حكمه بعد الوقوع لا علة وإلا لم يحذفوا حيث لا تعدد وحذفوا كلما وجد التعدد وكلاهما منتف كما يؤخذ من أمثلة الشارح . **(قوله أسعد)** يصح قراءته بصيغة الماضى المبنى للمجهول أى سوعد وبصيغة أفعل التفضل . **(قوله كالطويلة * وهكذا ما كان كالجليله)** وظاهر أن مجردهما كذلك اهـ سم أى لأنه مما خرج بقوله معل لام .

فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ ٱلنَّسَبُ) أى حكم همزة الممدود فى النسب كحكمها فى التثنية القياسية ، فإن كانت بدلا من ألف التأنيث قلبت واوا كقولك فى صحراء : صحراوى ، وإن كانت أصلية سلمت تقول فى قراء : قرائى ، وإن كانت بدلا من أصل أو للالحاق جاز فيها أن تسلم وأن تقلب واوا ، فتقول فى كساء وعلباء : كسائى وعلبائى وإن شئت قلت كساوى وعلباوى ، وفى الأحسن منهما ما سبق ؛ وإنما قيدت التثنية بالقياسية احترازا من التثنية الشاذة نحو : كسايين ، فإنه لا يقاس على ذلك فى النسب كما صرح به فى شرح الكافية فلا يقال : كسايى .

(تنبيهات)*: **الأول** : مقتضى كلامه هنا وفى شرح الكافية أن الأصلية تتعين

(قوله أى مما هو صحيح اللام) هذا مكرر مع قوله قريبا صحيح اللام . **(قوله لزم قلب الواو ألفا)** فيكثر التغيير مع اللبس ولو لم يقلبوا لزم الاستثقال . قاله الجار بردى ، تصريح . **(قوله وألحق بفعيلة فى ذلك فعيلة)** هذا يخالف ما مر عن التصريح ونقله سم عن السيوطى من اختصاص شرط صحة العين إذا كانت اللام صحيحة بفعيلة وفعولة دون فعيلة بالضم لأن التعليل المتقدم لا يأتى فيه لأن حرف العلة إذا انضم ما قبله لا يقلب ألفا فلا يلزم المحذور لكن ما فى الشرح هو الموافق لما فى الهمع . **(قوله لنبت)** كذا فى النسخ ولم أجد فى القاموس أن لويزة أو نويرة أو لويزى أو نويرى اسم لنبت والذى فيه أن نويرة اسم لناحية بمصر فجعل البعض قوله لنبت راجعا للثانى يحتاج لنقل صحيح . **(قوله والطويلة حى)** كذا فى بعض النسخ ولم أجده فى القاموس والذى فيه أن الطويلة اسم لروضة مخصوصة .

(قوله فإنه يقال فيهما طورى وحيوى) قدمنا فى الكلام على شرح قول المصنف ونحو حى إلخ علة عدم قلب حرف العلة فيهما ألفا مع تحركه وانفتاح ما قبله . **(قوله كراهة اجتماع المثلين)** لما فيه من الثقل مع عدم الإدغام لأن الإدغام فيما ذكر ممتنع لأن وزن الأول فعل بفتحتين وهو واجب الفك كلبب . والثانى فعل بضم ففتح وهو واجب الفك أيضا كصفف جمع صفة . **(قوله لما ذكر)** أى من لزوم قلب الواو ألفا بالنسبة لقولى وكراهة اجتماع المثلين بالنسبة لصررى ولا شك فى تقدم ذكر اللزوم والكراهة المذكورين وإن كان اللزوم فيما سبق مرتبا على حذف الياء وهنا على حذف الواو فجعل البعض التقدير لنظير ما ذكر غير محتاج إليه . **(قوله ينال)** بالبناء للمفعول أى يعطى فما مفعول ثان أو بالبناء للفاعل أى يصيب فما مفعوله . **(قوله قلبت واوا)** لكون الهمزة أثقل من الواو ولم تقلب ياء لئلا يجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة . تصريح . ومن العرب من يقر هذه الهمزة قال فى التوشيح : وذلك قليل ردىء . اهـ همع . **(قوله سلمت)** أى من القلب لقوّتها بأصالتها . **(قوله فى قراء)** بضم القاف وتشديد الراء مع المدّ المتنسك كما فى المختار . **(قوله وفى الأحسن منهما ما سبق)** من أن القلب أولى فيما ألفه للالحاق كعلباوى والتصحيح أولى فيما همزته بدل من أصل كحيائى وكسائى .

سلامتها ، وصرح بذلك الشارح فقال : وإن كانت أصلا غير بدل وجب أن تسلم ؛ وذكر في التسهيل فيها الوجهين ، وقال أجودهما التصحيح . **الثاني** : إذا لم تكن الهمزة للتأنيث ولكن الاسم مؤنث نحو : السماء ، وحراء ، وقباء ، إذا أردت البقعة ففيه وجهان : القلب ؛ والإبقاء وهو الأجود ، للفرق بينه وبين صحراء ، وإن جعلت حراء وقباء مذكرين كانا كرداء وكساء . **الثالث** : إذا نسبت إلى ماء وشاء فالمسموع قلب الهمزة واوا ، نحو : ماوى وشاوى ومنه قوله :

[١٢٤٢] **لا ينفَعُ الشَّاوِيَّ فيها شاتُه ولا حِمارُه ولا أداتُه**

فلو سمى بماء أو شاء ـ لجرى في النسب إليه على القياس فقيل مائى وماوى ، وشائى وشاوى (**وَٱنْسُبْ لِصَدْرِ**) ما سمى به من (**جُمْلَةٍ**) وهو المركب الإسنادى ، نحو : برق نحره ، وتأبط شرا ، فتقول : برقى وتأبطى ، وأجاز الجرمى النسب إلى العجز ، فيقول :

(**قوله تتعين سلامتها**) فتقول في النسب إلى قراء قرائى . (**قوله الوجهين**) أى التصحيح والقلب واوا . (**قوله إذا لم تكن الهمزة للتأنيث**) بأن كانت لام الكلمة كما في الأمثلة فإن سماء فعال بالفتح وحراء فعال بالكسر وقباء فعال بالضم وفي كل من حراء وقباء المد والقصر والتذكير باعتبار المكان فيصرف والتأنيث باعتبار البقعة فيمنع من الصرف . (**قوله إذا أردت البقعة**) راجع للأخيرين فقط وأما السماء فليس فيها إلا التأنيث كما يؤخذ من اقتصاره على الأخيرين في قوله وإن جعلت إلخ . (**قوله كانا كرداء وكساء**) فيجوز فيهما التصحيح والقلب واوا والتصحيح أجود كما تقدم وحينئذ فلا معنى لهذا التفصيل إذ لا فرق حينئذ بين أن يكونا مؤنثين أو مذكرين . (**قوله إذا نسبت إلى ماء إلخ**) قال ابن هشام : إذا نسب إلى ماء نسب إليه كما ينسب إلى كساء فتقول مائى وماوى لأن الهمزة بدل غاية ما فيه أن المبدل منه مختلف فيهما فهو في كساء واو وفي ماء هاء لأن أصله موه اهـ يس أى فأطلق ابن هشام جواز الوجهين وفصل الشارح بين ما قبل التسمية فيتعين القلب وقوفا على ما سمع وما بعدها فيجوز الوجهان . (**قوله ولا أداته**) بفتح الهمزة أى آلته .

(**قوله على القياس**) أى قياس ما همزته بدل من أصل من جواز الوجهين . (**قوله وانسب لصدر إلخ**) بقى أنهم قالوا لو سمى بعامل ومعمول كقائم أبوه أعرب قائم بحسب العوامل وبقى معموله بحاله وأنه لو سمى بتابع ومتبوع نحو رجل عاقل أعرب الأول وتبعه الثاني في إعرابه وسكتوا فيما علمت عن بيان النسبة إليهما ولا يبعد أن ينسب إلى الجزء الأول منهما كما في الجملة والمركب المزجى وقالوا لو سمى بعاطف ومعطوف نحو وزيد أو ثم زيد حكى فانظر كيف النسبة إليه . سم باختصار . (**قوله وأجاز الجرمى إلخ**) وأجاز أبو حاتم السجستاني النسب إليهما معا فيقال تأبطى شرى كما أجازه في

[١٢٤٢] الرجز لمبشر بن هذيل الشمخى في لسان العرب .

نحرى وشرى وشذ قولهم فى الشيخ الكبير : كنتى نسبة إلى كنت ؛ ومنه قوله :

* فأصْبَحْتُ كنتِيًّا وأصبحْتُ عاجِناً *

والقياس كونى (وَ) انسب إلى (صَدْرِ مَا * رُكِّبَ مَزْجاً) نحو بعلبك وحضرموت ، فتقول : بعلى وحضرى ، وهذا الوجه مقيس اتفاقا ، ووراءه أربعة أوجه : **الأول** : أن ينسب إلى عجزه ، نحو بكى ، أجازه الجرمى وحده ولا يجيزه غيره . **الثانى** : أن ينسب إليهما معا مزالا تركيبهما ، نحو بعلى بكّى ، أجازه قوم منهم أبو حاتم قياسا على قوله :

[١٢٤٣] * تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً *

الثالث : أن ينسب إلى مجموع المركب ، نحو : بعلبكى . **الرابع** : أن يبنى من جزءى المركب اسم على فعلل وينسب ، نحو : حضرمى ، وهذان الوجهان شاذان لا يقاس عليهما .

المزجى والعددى . كذا فى الهمع . قال سم : الظاهر أن معنى كل منهما حينئذ المنسوب إلى تأبط شرا إلا أن الأول منسوب إلى تأبط والثانى إلى شرا وحينئذ فهما مترادفان فلو قيل هذا تأبطى شرى فهل كل منهما خبر أو الخبر أحدهما والثانى تأكيد له ويحتمل أن مجموعهما هو المنسوب إلى تأبط شرا لا كل منهما فيكونان خبرا واحدا كما فى هذا حلو حامض فليراجع اهـ ويلزم على الاحتمال الأخير وقوع ياء النسب حشوا وما ذكره يجرى فى النسب إلى جزءى المزجى والعددى معا .

(قوله كنتى) سمى الشيخ الكبير بذلك لكثرة قوله كنت وكنت والعاجن الذى يعتمد على ظهر أصابع يديه عند قيامه من الكبر . **(قوله نسبة إلى كنت)** أى إلى هذا اللفظ وما قصد لفظه يصير علما لنفسه فصح كونه من أفراد ما سمى به من جملة كما هو موضوع المسألة **(قوله والقياس كونى)** بضم الكاف المنقول إليها من الواو بعد نقل الفعل عند إرادة إسناده إلى ضمير الرفع المتحرك من فعل بالفتح وزن كان أصالة إلى فعل بالضم وإنما كان القياس كونيا برد الواو لزوال سبب حذفها وهو التقاؤها ساكنة مع النون المسكنة لاتصال ضمير الرفع المتحرك بها . **(قوله مزجا)** أى تركيب مزج أو حالة كون ما ركب ممزوجا . **(قوله فتقول بعلى)** وتقول فى معدى كرب معدى ومعدوى لأنه كقاض ، وينبغى أن يكون الراجح هنا الحذف كما هناك . زكريا . **(قوله وهذا الوجه مقيس اتفاقا)** قد يشعر هذا مع قوله الآتى وهذان الوجهان شاذان إلخ بأن الوجهين الأولين من الأربعة مختلف فى شذوذهما وقياسيتهما لا برجحان قياسيتهما أيضا وإن ادعى ذلك شيخنا والبعض . **(قوله رامية هرمزية)** نسبة إلى رامهرمز بلدة بنواحى خورستان .

[١٢٤٣] هو من الطويل وتمامه :

* بِفَضْلِ الذِى أعْطَى الأميرُ مِنَ الرِّزْقِ *

والضمير فى تزوجتها يرجع إلى امرأته . قوله رامية هرمزية نصب على الحال . والباء فى بفضل يتعلق بقوله تزوجتها . والشاهد فيه فى قوله رامية هرمزية ، فإنه نسبة إلى رامهرمز بلدة من نواحى خورستان . والنسبة إليها رامى لأن المركب ينسب إلى صدره . ويجوز أن يقال هرمزى . وجاءت النسبة ههنا إلى الجزأين على الندرة والضرورة .

(تنبيهان): **الأول** : حكم لولا وحيثا مسمى بهما حكم المركب الإسنادى فى النسب إليهما ، فتقول : لوى ــ بالتخفيف ــ وحيثى ، وحكم نحو خمسة عشر حكم المركب المزجى ، فتقول : خمسى . **الثانى** : قوله : وانسب لصدر جملة ، أجود من قوله فى التسهيل : ويحذف لها ــ يعنى ياء النسب ــ عجز المركب ، لأنه لا يقتصر فى الحذف على العجز ، بل يحذف ما زاد على الصدر ، فلو سميت بخرج اليوم زيد قلت : خرجى (وَ) انسب **(لِثَانٍ تَمَّمَا إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِابْنٍ أَوَ ٱبْ * أَوْ مَا لَهُ ٱلتَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ)** هذا الأخير من عطف العام على الخاص أى يجب أن يكون النسب إلى الجزء الثانى من

(قوله حكم لولا وحيثا) أى ونحوهما كلوما وأينا وقوله فى النسب إليهما متعلق بقوله حكم لولا وحيثا فكان الأحسن تقديمه على قوله حكم المركب الإسنادى . **(قوله بالتخفيف)** أى تخفيف الواو ولا ينافى هذا قوله الآتى وضاعف الثانى من ثنائى لأن المراد بالثنائى فيه الثنائى وضعا كما صرح به الشارح ثم والمنسوب إليه هنا رباعى وضعا وصيرورته هنا ثنائيا عرضت له عند النسب . **(قوله وحكم نحو خمسة عشر)** أى مسمى به نقله شيخنا عن ابن غازى وفى الفارضى ما يقتضى الاطلاق وقوله حكم المركب المزجى أى حكم بقية أفراد المركب المزجى فوافق ما فى المرادى من أن العددى من المزجى . **(قوله فتقول خمسى)** أى وإن ألبس بالنسبة إلى خمسة وخمس لأنهم لا يراعون الإلباس فى هذا الباب كما ستعرفه .

(قوله وانسب لثان إلخ) شروع فى النسب إلى المركب الإضافى وعبارة التسهيل مع شرحه للدماميني ويحذف لها صدر المضاف أن تعرف بالثانى تحقيقا كابن الزبير وابن عمر فتقول : زبيرى وعمرى أو تقديرا كأبى بكر وأبى حفص حيث لا بكر ولا حفص وإلا فهما من القسم الأول فتقول بكرى وحفصى وإلا يتعرف بالثانى لا تحقيقا ولا تقديرا فعجزه أى فيحذف لها عجزه وينسب إلى صدره وذلك مثل امرىء القيس فتقول امرئى ومرئى لأنه لم يتعرف صدره بعجزه إذ لم يسبق له إضافة قبل استعماله علما وقد يحذف صدره خوف اللبس أى لأجل خوف اللبس كالنسبة إلى عبد القيس وعبد الأشهل وعبد مناف فإنهم قالوا فى ذلك قيسى وأشهلى ومنافى ومراد المصنف بالمضاف ما كان علمًا أو غالبا لا مثل غلام زيد مما ليس علما فإنه ينسب فيه إلى غلام وإلى زيد فيكون من قبيل النسبة إلى المفرد لا إلى المضاف إذ ليس للمجموع معنى مفرد ينسب إليه بخلاف ابن الزبير ونحوه. كذا قال الشارح اهـ يعنى المرادى.

(قوله أو اب) بنقل حركة همزة أب إلى الواو أى أو أم قال السيوطى فى البهجة : وهل يلحق بما ذكر المبدوء ببنت إذا قلنا إنه كنية أو لا لم أر من ذكره ا هـ ثم رأيته بخط بعض الأفاضل عن تصريح الشاطبى فيقال فى النسب إلى بنت غيلان غيلانى . **(قوله أو ما له)** أى أو مبدوءة بما ثبت له فى التعريف بالثانى قبل العلمية بالغلبة . **(قوله هذا الأخير من عطف العام على الخاص)** أى لشموله الابن والأب وغيرهما من كل ما يتعرف بالإضافة والمناسب لعدم ارتضائه فيما بعد كونه من عطف العام على الخاص اسقاط هذا الكلام هنا كما فى كثير من النسخ ولعل ذكره فى نسخ أخرى مجاراة لما

المركب الإضافى فى ثلاثة مواضع ، ذكر منها هذا البيت موضعين ، وسيذكر الثالث . **الأول** : أن تكون الإضافة كنية ، كأبى بكر وأم كلثوم . **والثانى** : أن يكون الأول علما بالغلبة ، كابن عباس وابن الزبير ، فتقول بكرى وكلثومى ، وعباسى وزبيرى .

(تنبيه)*: كان الأحسن أن يقول :

إضافة من الكنى أو اشتهر مضافها غلبة كابن عمر

لأن عبارته توهم أن ما له التعريف بالثانى قسم برأسه ، فشمل نحو غلام زيد وليس كذلك ؛ قال فى شرح الكافية : وإذا كان الذى ينسب إليه مضافا ، وكان معرفا صدره بعجزه ، أو كان كنية ، حذف صدره ونسب إلى عجزه ، كقولك فى ابن الزبير : زبيرى ، وفى أبى بكر : بكرى ؛ هذا كلامه . وكذا قال الشارح ، إلا أنه زاد فى المثل غلام زيد ، وعلى هذا فقول الناظم : أو ماله التعريف بالثانى من عطف العام على الخاص ، لاندراج

مشى عليه ابن الناظم بقى أنه يرد عليه أن عطف العام على الخاص إنما يكون بالواو .

(قوله الأول أن تكون الإضافة كنية) أى والمصنف ذكر هذا بقوله أو أب وقوله والثانى أن يكون الأول إلخ أى والمصنف ذكر هذا بقوله إضافة مبدوءة بابن وبقوله أو ماله إلخ فالمراد منهما واحد على ما قاله شيخنا وسيأتى ما فيه وفى كلامه مسامحة إذ الكنية والعلم بالغلبة المركب الإضافى لا الإضافة ولا الأول وحده . **(قوله لأن عبارته توهم إلخ)** ولأنها ليست صريحة فى المراد بالإضافة المبدوءة بالابن أو الأب كهذا البيت . **(قوله قسم برأسه)** أى مغاير للكنية والعلم الغلبى المبدوء بابن لأن العطف خصوصا بأو يقتضى المغايرة . **(قوله فشمل نحو غلام زيد)** اعلم أن كونه قسما برأسه صادق بأن يكون عاما يشمل نحو غلام زيد والإضافة المبدوءة بابن أو أب وصادق بأن يكون مباينا مرادا منه جميع ما عدا المبدوءة بابن أو أب أو مرادا منه بعض لا يشمل نحو غلام زيد وحينئذ فتفريع الشارح الشمول المذكور على كونه قسما برأسه لا يخلو من نظر .

(قوله وليس كذلك) أى ليس قسما برأسه بل المراد منه خصوص العلم الغلبى المبدوء بابن الذى ذكره المصنف بقوله إضافة مبدوءة بابن لتعرف أوله بثانيه قبل صيرورته علما بالغلبة وإن كان تعرف المجموع الآن بالعلمية بالغلبة فالمراد من قوله إضافة مبدوءة بابن وقوله أو ماله إلخ واحد على ما قاله شيخنا وسيأتى ما فيه . **(قوله قال فى شرح الكافية)** استدلال على قوله وليس كذلك لأن مراد شارح الكافية بالمعروف صدره بعجزه خصوص العلم بالغلبة كما يشعر به التمثيل . **(قوله وكان معرفا صدره بعجزه)** يعنى قبل صيرورته علما أما بعدها فتعرف المجموع بالعلمية . **(قوله وعلى هذا)** أى زيادة ابن الناظم فى المثل غلام زيد وليس المراد على ما فى شرح الكافية وإن مشى عليه شيخنا والبعض .

المصدر بابن فيه ، وهو تمثيل فاسد ، لأنهم يعنون بالمضاف هنا ما كان علما أو غالبا ، لا مثل غلام زيد فإنه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب إليه ، بل يجوز أن ينسب إلى غلام وإلى زيد ويكون ذلك من قبيل النسب إلى المفرد لا إلى المضاف ، وإن أراد غلام زيد مجعولا علما ــ فليس من قبيل ما تعرف فيه الأول بالثانى ، بل هو من قبيل ما ينسب إلى صدره ما لم يخف لبس . **(فِيما سِوَى هذَا)** المذكور أنه ينسب فيه إلى الجزء الثانى من المركب الإضافى **(اَنْسُبَنْ لِلأَوَّلِ)** منهما ، نحو : عبد القيس وامرىء القيس ــ وهما قبيلتان ــ تقول : امرىء وعبدى ، وإن شئت قلت : مَرَئِىّ . قال ذوم الرمة :

[١٢٤٤] **وَيَسْقُطُ بينها المرئِىُّ لَغْـوا كما أَلْغَيْتَ فِى الدِّيَةِ الحُوارا**

وهذا **(مَا لَمْ يُخَفْ)** بالنسب إلى الأول **(لَبْسٌ)** فإن خيف لبس نسب إلى الثانى

(قوله لأنهم يعنون بالمضاف هنا) أى فى المركب الإضافى الذى ينسب إلى عجزه وقوله ما كان علما أى كنية وقوله أو غالبا أى علما بالغلبة وحينئذ فالمناسب أن يراد بماله التعريف بالثانى وجب خصوص العلم بالغلبة المبدوء بابن لتعرف أوله بثانيه قبل الغلبة فيكون المراد من قوله مبدوءة بابن وقوله أو ماله إلخ وحدا كذا قال شيخنا والأولى أن يراد بالإضافة المبدوءة بابن الكنية المصدرة بابن لمغايرة المعطوف أعنى المبدوءة بما تعرف بالثانى المراد منها العلم الغلبى المبدوء بابن والفرق بينهما أن علمية الكنية بالوضع وعلمية العلم الغالب بالغلبة فتدبر .

(قوله بل يجوز أن ينسب إلى غلام وإلى زيد) أى بحسب الحال . **(قوله فليس من قبيل ما تعرف فيه الأول بالثانى)** أى بل مما تعرف فيه المجموع بالعلمية وأورد عليه شيخنا أن المراد تعرف الأول بالثانى قبل العلمية كما مر وأشار البعض إلى جوابه بأن المراد ليس منه فى هذا المقام لأن المراد به خصوص العلم بالغلبة فتأمل . **(قوله نحو عبد القيس إلخ)** قضية صنيعه أن النسب إلى صدر عبد القيس لا لبس فيه بخلاف النسب إلى صدر عبد الأشهل وعبد مناف ففيه لبس ولا يخفى فساده فإن النسب إلى الصدر فى جميع ما بدىء بعبد فيه لبس فالصواب عندى اسقاط التمثيل بعبد القيس كما فى كثير من النسخ ونصها كامرىء القيس فتقول امرئى ومرئى وهذا ما لم يخف إلخ ولا اعتراض عليها . **(قوله مرئى)** قال المصرح والفارضى بفتح الميم والراء . **(قوله ويسقط إلخ)** قال البعض : ليس بنظم وانظر ما ضبطه وما معناه فإنى لم أقف عليه ا هـ لكن وجد فى بعض النسخ على وجه كونه نظما من بحر الوافر ولفظه :

ويسقـط منهمـا المرئى لقـوا كماء العنب فى الدبـة الحواء

بضمير التثنية فى منهما وضبط لقوا كغزو وسكون نون العنب وتخفيف باء الدبة وواو الحواء

[١٢٤٤] البيت من الوافر ، وهو فى ديوان ذى الرمة .

(**كَعَبْدِ آلأَشْهَلِ**) وعبد مناف ، حيث قالوا فيهما : أشهلى ومنافى ولم يقولوا عبدى .

(**تنبيه**)*: شذ بناء فعلل من جزءى الإضافى منسوبا إليه كما شذ ذلك فى المركب المزجى ، والمحفوظ من ذلك : تيملى وعبدرى ومرقسى ، وعبقسى ، وعبشمى ، فى تيم اللات وعبد الدار وامرىء القيس ابن حُجر الكندى وعبد القيس وعبد شمس وإنما فعلوا ذلك فرارا من اللبس ، وقالوا تعبشم ، وتقعيس ، وأما عبشمس بن زيد مناة فقال أبو عمرو بن العلاء : أصله عب شمس ، أى حب والعين مبدلة من الحاء ، وحب الشمس ضوؤها . وقال الأعرابى : أصله عبء شمس ، والعبء والعدل واحد ، أى هو نظير شمس . (**وَآجْبُرْ بِرَدِّ آللاَّمِ مَا**) اللام (**مِنْهُ حُذِفْ * جَوَازًا آنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ**) أى اللام (**أُلِفْ . فِي جَمْعَي آلتَّصْحِيحِ أَوْ فِي آلتَّثْنِيَهْ * وَحَقُّ مَجْبُورٍ**) برد لامه إليه (**بِهٰذِى**) المواضع الثلاثة أى فيها (**تَوْفِيَهْ**) بردها إليه فى النسب إليه ، ويحتمل أن يكون هذى ــ إشارة إلى اللام ، أى حق المجبور بهذى اللام أى بردها إليه فى المواضع المذكورة

وفى كثير من النسخ إسقاطه كما قدمناه فى القولة قبله . (**قوله ما لم يخف لبس**) قال ابن هشام : ينبغى بل يجب أن لا يجتنب اللبس بل يقال عبدى كما قال الشاعر :

* وهــم صلبــوا العبـــدى *

وذلك لأنهم لم يجتنبوه فى النسب إلى مصطفى ومصطفين وإلى ضارب وضاربين وإلى مسجد ومساجد وإلى زيد وزيدين وإلى خمسة وخمسة عشر ثم قال : وبالجملة فالقول بمراعاة الإلباس هادم لقواعد الباب أو مقتض لترجيح أحد المتساويين وفى المقرب مثل ما قال الناظم وفى كلام ابن الخباز ما يخالفه . كذا فى يس . (**قوله ولم يقولوا عبدى**) أى للإلباس وفيه أن هذا إجمال لا إلباس وقد يقال القصد بالنسب إيضاح المنسوب فلا يليق الإجمال أيضا لأن محل عدم كون الإجمال عيبا إذا لم يكن المقام مقام بيان فاعرفه . (**قوله بناء فعلل**) أى منحوتا من الكلمتين وقوله كما شذ ذلك أى بناء فعلل فى المركب المزجى أى فى النسب إليه حيث قالوا حضرمى فى النسب إلى حضرموت . (**قوله ابن حجر**) بحاء مهملة فجيم قال فى القاموس : حجر بالضم وبضمتين والد امرىء القيس وجده . (**قوله وقالوا تعبشم**) أى فكما وقع النحت فى النسب وقع فى الفعل ومعنى تعبشم انتسب إلى عبد شمس وقوله وتقعيس كذا فى النسخ بتقديم القاف والقياس تقديم العين لأنه نسبة إلى عبد القيس . (**قوله وأما عبشمس**) بسكون الباء وقوله أصله عب شمس بتشديد الباء أى فخفف بحذف الباء الثانية وليس من باب النحت وقوله وقال ابن الأعرابى : أصله عبء شمس لعله بكسر العين مع الهمزة آخره واحد الأعباء فخفف بقلب الكسرة فتحة وحذف الهمزة وليس من باب النحت على هذا أيضا .

(**قوله واجبر برد اللام إلخ**) يجوز تقييد المسألة بما إذا لم يعوض عن اللام بدليل قوله الآتى وبأخ أختا إلخ ويجوز أن يطلق بحيث يشمل هذا الآتى ويكون ذكره للتنبيه على خلاف يونس . سم .

التوفية بردها إليه فى النسب . اعلم أنه إذا نسب الثلاثى المحذوف منه شيء فلا يخلو : إما أن يكون المحذوف الفاء ، أو العين ، أو اللام ، فإن كان محذوف الفاء أو العين فسيأتى ؛ وإن كان محذوف اللام : فإما أن يجبر فى تثنية أو جمع تصحيح أولا ، فإن جبر كما فى أب وأخ ، فإنهما يجبران فى التثنية ، وكعضة وسنة ، فإنهما يجبران فى الجمع بالألف والتاء وجب جبره فى النسب ، فتقول : أبوى ، وأخوى ، وعضوى أو عضهى ، وسنوى أى سنهى ، على الخلاف فى المحذوف ، لأنك تقول أبوان وأخوان ، وعضوات وسنوات ، أو عضهات وسنهات ، على الوجهين ؛ وإن لم يجبر لم يجب جبره فى النسب ، بل يجوز فيه الأمران نحو : حر وغد ، وشفة وثُبة ، فتقول فيها : حرى وغدى ، وشفي وثبى ، بالحذف وحرحى وغدوى ، وشفهى وثبوى ، بالجبر برد المحذوف ، وهو من حر الحاء ، ومن غد الواو ومن شفة الهاء ، ومن ثبة الياء .

(تنبيهات): **الأول** : لا تظهر فائدة لذكر جمع تصحيح المذكر ، وقد اقتصر فى التسهيل وشرح الكافية على التثنية والجمع بالألف والتاء .

الثانى : أطلق قوله : جوازا إن لم يكن رده ألف ، وهو مقيد بأن لا تكون العين معتلة ، فإن كانت عينه معتلة وجب جبره ، كما ذكره فى الكافية والتسهيل ، وإن لم يجبر فى التثنية وجمع التصحيح ، احترازا من نحو شاة ، وذى بمعنى صاحب ، فتقول فى شاة : شاهى ، وعلى أصل الأخفش الآتى بيانه : شوهى ، وفى ذى : ذووى ، اتفاقا . لأن وزنه

(قوله جوازا) أى جبرا جائزا أو ذا جواز . **(قوله فى جمعى التصحيح)** أى جمع التصحيح لمذكر وجمع التصحيح لمؤنث . **(قوله ويحتمل أن يكون إلخ)** فعلى هذا يكون المجبور به مذكورا صريحا والمجبور فيه محذوفا للعلم به من قوله فى جمعى إلخ وعلى الأول يكون المجبور فيه مذكورا صريحا والمجبور به محذوفا للعلم به من قوله يرد اللام . **(قوله فسيأتى)** أى فى قوله وإن لم يكن كشية ما الفا عدم إلخ وفى شرحه . **(قوله بل يجوز فيه الأمران)** أى الجبر وعدمه . **(قوله وحرحى وغدوى)** بفتح الراء فى الأول والدال المهملة فى الثانى عند سيبويه والأكثر وإسكانهما عند الأخفش كما يأتى . **(قوله وثبوى)** أى سواء قلنا إن لامها ياء وهو ما سيقتصر عليه فتكون الياء قلبت ألفا ثم الألف واوا أو لامها واوا وهو ظاهر . **(قوله ومن شفة الهاء)** أى على الراجح بدليل شافهت والشفاه قال الموضح ومن قال إن لامها واو قال إذا رد شفوى . **(قوله ومن ثبة الياء)** أى على أحد الوجهين وقيل الواو كما مر .

(قوله لا تظهر فائدة لذكر جمع تصحيح المذكر) أى لإغناء ذكر التثنية عن ذكره لأن كل ما يرد فيه يرد فيها من غير عكس كلام أب وأخ فإنها ترد فى التثنية دون الجمع إلا أن يدعى أنها ردت فيه ثم حذفت للإعلال . **(قوله احترازا)** علة لقوله مقيد . **(قوله شاهى)** برد اللام وهى الهاء لأن الأصل شوهة بسكون الواو بدليل شياه فحذفت الهاء تخفيفا ففتحت الواو لأجل التاء ثم قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كذا فى الفارضى ويرد عليه أن حركة الواو عارضة وإنما تقلب الواو

عند الأخفش فعل بالفتح .

الثالث : إذا نسب إلى يد ، ودم ، جاز الوجهان عند من يقول يدان ودمان ، ووجب الرد عند من يقول يديان ودميان .

الرابع : إذا نسب إلى ما حذفت لامه وعوض منها همزة الوصل جاز أن يجبر وتحذف الهمز ، وأن لا يجبر وتستصحب ، فتقول فى ابن واسم واست : بنوى وسموى وستهى على الأول ، وابنى واسمى واستى على الثانى .

الخامس : مذهب سيبويه وأكثر النحويين أن المجبور تفتح عينه وإن كان أصله السكون ، وذهب الأخفش إلى تسكين ما أصله السكون ؛ فتقول فى يد ودم وغد وحر على مذهب الجمهور : يدوى ودموى وغدوى وحرحى بالفتح ؛ وعلى مذهب الأخفش

والياء ألفا للحركة الأصلية . **(قوله وعلى أصل الأخفش)** هو تسكين ما أصله السكون . **(قوله شوهى)** أى بسكون الواو كما فى التصريح فترد الألف إلى أصلها وهو الواو الساكنة . **(قوله ذو وى)** برد اللام وفتح العين والفاء لأن أصلهما الفتح كما تقدم بسطه فى باب الإعراب فقلبت اللام ألفا ونسب إليه كما نسب إلى فتى . قاله الدمامينى . **(قوله جاز الوجهان)** فتقول يدى ويدوى . سم .

(قوله ووجب الرد عند من يقول يديان ودميان) أى برد اللام بالتثنية قال الفارضى : هكذا أطلقوا والوجه أن يدا ودما يلزمان الألف مطلقا فى لغة كفتى فيكون يديان ودميان تثنيتهما على هذه اللغة كما تقول فى فتى فتيان اهـ . **(قوله ودميان)** قال البعض : بفتح الميم اتفاقا فعد الشارح دما فيما سيأتى فيما أصله السكون سبق قلم اهـ ويبطله قول التصريح ما نصه : وأصل يد ودم وشفة فعل بسكون العين أما يد فلا خلاف فيها وأما دم فعلى الصحيح عند سيبويه والأخفش وذهب المبرد إلى أنه فعل بفتح العين وضعفه الجار بردى وأما شفة فنص صاحب الضياء على أنها بسكون الفاء وإذا ثبت أن هذه الثلاثة أصلها السكون فيأتى فيها الخلاف بين سيبويه والأخفش من الرد إلى السكون الأصلى وعدمه اهـ وكما قيل دميان قيل دموان كما فى التسهيل . **(قوله وتحذف الهمزة)** أى وجوبا لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض . **(قوله فتقول فى ابن واسم إلخ)** وتقول فى ابنم ابنمى وابنى وبنوى . همع . **(قوله وسموى)** بكسر السين وضمها وأما الميم فمفتوحة على رأى سيبويه ساكنة على رأى الأخفش كما ستعرفه من التنبيه الخامس .

(قوله أن المجبور) أى برد اللام بقرينة الأمثلة وأن الكلام فيه فسقط اعتراض أرباب الحواشى تبعا للدمامينى على إطلاق قوله تفتح عينه وإن كان أصله بالسكون بأن ذلك مقيد بما إذا لم يكن مضعفا فإن كان مضعفا لم تفتح عينه كرب بتخفيف الباء فإنك إذا نسبت إليها قلت ربى بتشديد الباء اتفاقا ووجه سقوطه أن رب المخففة محذوفة العين كما سيصرح به الشارح فجبرها عند النسب إليها برد عينها لا برد لامها والكلام فى المجبور برد لامه فتنبه . **(قوله ودم)** صريح فى أنه ساكن العين وهو الصحيح عند سيبويه والأخفش كما مر عن التصريح وبه تعلم سقوط اعتراض شيخنا والبعض تبعا لسم بأن دما

يدىي ودميى وغدوى وحرحى بالسكون ، لأنه أصل العين فى هذه الكلمات ؛ والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد السماع قالوا فى غد : عدوى ، وحكى بعضهم عن الأخفش أنه رجع إلى مذهب سيبويه انتهى **(وَبِأخٍ أُختاً وَبِابْنٍ بِنْتا * ألْحِقْ وَيُونُسٌ أبَى حَذْفَ آلتَّا)** أى اختلف فى النسب إلى بنت وأخت ، فقال سيبويه : كالنسب إلى أخ وابن بحذف التاء وزد المحذوف ، فتقول : أخوى وبنوى ، كما يقال فى المذكر . وقال يونس : ينسب إليهما على لفظهما ولا تحذف التاء ، فتقول : أختى وبنتى ، وألزمه الخليل أن ينسب إلى هنْت ومنْت بإثبات التاء ، وهو لا يقول به ، وله أن يفرق بأن التاء فيهما لا تلزم ، بخلاف بنت وأخت ، لأن التاء فى هنت فى الوصل خاصة ، وفى منت فى الوقف خاصة ، وحكم نظائر أخت وبنت حكمهما ، وهى ثنتان وكلتا ، وذيت وكيت ، فالنسب إليهما عند

ليس أصله السكون فافهم . **(قوله يدوى)** برد المحذوف وهو الياء وقلبه ألفا ثم واوا كراهة اجتماع الكسرة والياءات . اهـ تصريح . **(قوله ألحق)** أى فى ثبور الجبر برد اللام بقطع النظر عن وجوبه وجوازه فلا اعتراض بأن مقتضى إلحاق بنت بابن جواز الجبر وعدمه فى بنت كما فى ابن مع أن جبر بنت واجب كجبر أخت . **(قوله أخوى وبنوى)** أى بفتح أولهما وثانيهما لأنه أصلهما .

(قوله ولا تحذف التاء) أى لأنها وإن أشعرت بالتأنيث أشبهت تاء جبت وسحت فى سكون الحرف الصحيح قبلها والوقف عليها بالتاء لا بالهاء وكتابتها مجرورة فكأنها لم تشعر بالتأنيث وأورد عليه أنهم عاملوا بنتا وأختا معاملة المؤنث بالهاء حيث جمعوهما على بنات وأخوات دون بنتات وأختات والفرق بين النسب والجمع بأن الجمع لا لبس فيه بخلاف النسب إذ حذف التاء فيه يلبس المنسوب إلى المؤنث بالمنسوب إلى المذكر إنما ينهض إذا قلنا بضرر اللبس فى هذا الباب وقد أسلفنا ما فيه . **(قوله إلى هنت ومنت)** بسكون النون فيهما كما ضبطه الشارح بخطه وهنت كناية عن المرأة وقيل عن الفعلة القبيحة وقضية كلام الشارح كغيره أن هنت ومنت مما حذفت لامه وعوض عنها التاء وهو ظاهر فى هنت لأن أصله كالهن هنو وأما منت فأصلها من فهى ثنائية وضعا .

(قوله وهو لا يقول به) بل يقول فى النسب إلى هنت هنوى وانظر ماذا يقول فى النسب إلى منت ومقتضى ما سيصرح به الشارح من جواز تضعيف ثانى الثنائى الصحيح وعدمه أن يقال منى بالتخفيف ومنى بالتشديد . **(قوله فى الوصل خاصة)** أى وتبدل هاء فى الوقف فليست بلازمة اهـ تصريح وظاهر سكونه على النون عند إبدال التاء هاء فى الوقف بقاؤها على السكون كما فى الوصل فتأمل . **(قوله فى الوقف خاصة)** أى على غير اللغة الفصحى إذ اللغة الفصحى فى الوقف على منت إبدال التاء هاء كما تقدم فى قول المصنف وقل لمن قال أتت بنت منه أى وأما فى الوصل فتذهب التاء فيقال من يا هذا كما مر فى الحكاية .

(قوله كالنسب إلى مذكراتها) مقتضى التشبيه فتح المثلثة من ثنوى لأنه حركة النسب إلى المذكر

سيبويه كالنسب إلى مذكراتها ، فتقول : ثنْوى وكلوى وذَيوى وكَيوى ، وعند يونس تقول : ثنتى وكلتى أو كلتوى ، وذَيتى وكَيتى ، وذكر بعضهم فى النسب إلى كلتا على مذهب يونس ، كلتى وكلتوى وكلتاوى ، كالنسب إلى حبل بالأوجه الثلاثة ؛ وذهب الأخفش فى أخت وبنت ونظائرهما إلى مذهب ثالث، وهو حذف التاء وإقرار ما قبلها على سكونه ، وما قبل الساكن على حركته ، فتقول : أُخوى وبِنْوى وكِلْوى وثِنْوى ؛ وقياس مذهبه فى كيت وذيت ــ إذا رد المحذوف ــ أن ينسب إليهما كما ينسب إلى حى ، فتقول : كيوى وذيوى .

(تنبيهان): **الأول** : قد اتضح مما سبق أن أختا وبنتا حذفت لامهما ، لأن النحويين ذكروهما فيما حذفت لامه فالتاء إذن فيهما عوض من اللام المحذوفة ، وإنما حذفت فى النسب على مذهب سيبويه لما فيها من الإشعار بالتأنيث ، وإن لم تكن متمحضة

كما تقدم وهو كذلك كما يدل عليه قول التسهيل مع شرحه للدماميني ما نصه : والنسب إلى أخت ونظائرها كبنت وثنتان وكلتا وكيت وذيت كالنسب إلى مذكراتها فتقول فى أخت أخوى وفى بنت بنوى كما تقول ذلك فى النسب إلى أخ وابن وكذا البواق والقرائن تدفع اللبس ا هـ فضبط البعض ثنويا نسبة إلى ثنتان بكسر أوله خطأ ثم مقتضى قوله إلى مذكراتها أى لكيت وذيت أيضا مذكرا ولعل مراده به أصلهما قبل لحوق التاء . **(قوله فتقول ثنوى)** ما ذكره من الخلاف فى النسب إلى ثنتان إنما يظهر فى ثنتان قبل التسمية به وكذا بعدها على لغة الحكاية أما بعدها على لغة إجرائه مجرى حمدان فى لزوم الألف والمنع من الصرف أو مجرى سرحان فى لزوم الألف والصرف فينبغى أن يقال فيه قولا واحدا ثنتانى كما يؤخذ من النظائر السابقة . **(قوله وكلوى)** مقتضى صنيعه أن هذه الواو هى لام كلتا المحذوفة منها فتكون ألف تأنيثهما حذفت عند النسب قاله سم ويظهر لى توجيه حذفها بأن سيبويه يفتح عين المجبور وهى فى كلتا اللام فلو لم تحذف بل قلبت واوا لزم اجتماع أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وقيل وجهه أن سيبويه يفتح العين وإذا فتحت مع ردّ اللام صار اللفظ كلوى بثلاث حركات قبل الألف فتكون الألف رابعة فيما ثانيه متحرك كجمزى وشأنها السقوط عند النسب كما مر .

(قوله وهو حذف التاء) أى مع ردّ اللام المحذوفة . **(قوله وإقرار ما قبلها على سكونه)** أى إن لم تقتض القواعد تحريكه كما فى النسب إلى كيت وذيت كما سيبينه وقد أشار إلى هذا القيد بقوله وقياس إلخ . **(قوله فتقول كيوى وذيوى)** أى لأنك إذا حذفت التاء لإظهارها بالتأنيث ثم رددت اللام أعنى الياء المحذوفة صارا كيا وذيا كحى وإنما فتحت الياء لاقتضاء سكونها قلب الواو ياء لأن الواو والياء إذا اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء فيلزم اجتماع أربع ياءات مع الكسرة . **(قوله لما فيها من الإشعار بالتأنيث)** أى وتاء التأنيث تحذف للنسب . سم . **(قوله وإن لم تكن متمحضة للتأنيث)** بل له وللعوضية وللالحاق بقفل وجذع كما فى التصريح . **(قوله كتاء بنت وأخت)** أى فى العويضة عن اللام المحذوفة وفى الاشعار بالتأنيث كما سيصرح به ويرد عليه أنه يلزم اجتماع علامتى

للتأنيث ، وظاهر مذهب سيبويه أن تاء كلتا كتاء بنت وأخت ، وأن الألف للتأنيث ، وعلى هذا ينبنى ما سبق ، وذهب الجرمى إلى أن التاء زائدة ، والألف لام الكلمة ، ووزنه فعتل وهو ضعيف ، لأن التاء لا تزاد وسطا ، فإذا نسب إليه على مذهبه قيل : كلتوى ، والمشهور فى النقل عن جمهور البصريين ، ونقله ابن الحاجب فى شرح المفصل عن سيبويه — أن التاء فى كلتا بدل من الواو التى هى لام الكلمة ، ووزنها : فعلى ، أبدلت الواو تاء إشعارا بالتأنيث ، وإذا كان هذا مذهب الجمهور فالذى ينبغى أن يقال فى النسب إليه كلتاوى ، وأيضا لا ينبغى على هذا القول أن يعد فيما حذفت لامه ، لأن ما أبدلت لامه لا يقال فيه محذوف اللام فى الاصطلاح ، وإلا لزم أن يقال فى ماء محذوف اللام ، والذى يظهر من مذهب سيبويه ومن وافقه أن لام كلتا محذوفة كلام أخت وبنت ، والتاء فى الثلاثة عوض من اللام المحذوفة كما قدمته أولا ؛ ولا يمتنع أن يقال هى بدل من الواو إذا قصد هذا المعنى ، كما قال بعض النحويين فى تاء بنت وأخت : أنها بدل من لام الكلمة ، وأما إن أريد البدل الاصطلاحى فلا ، لأن بين الإبدال والتعويض فرقا يذكر فى موضعه .

الثانى : النسب إلى ابنة : ابنى وبنوى ، كالنسب إلى ابن اتفاقا ، إذ التاء فيها ليست عوضا كتاء بنت ا هـ **(وَضَاعِفِ آلثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِي * ثَانِيهِ ذُولِينٍ كَلاَ وَلاَئِي)** إذا نسب

تأنيث إلا أن يقال المتنع اجتماع علامتين متمحضين للتأنيث مع أن الألف تقلب ياء حال النصب والجر فيحتاج إلى التاء .

(قوله وعلى هذا) أى ظاهر مذهب سيبويه ينبنى ما سبق من أن سيبويه يقول فى النسب إلى كلتا كلوى برد اللام وحذف التاء وأما حذف ألف التأنيث فقد أسلفنا توجيهه . **(قوله إلى أن التاء زائدة)** أى لا عوض عن أصل هو اللام . **(قوله والمشهور فى النقل إلخ)** مغاير لما سبق أنه ظاهر مذهب سيبويه لأن اللام على هذا موجودة أصلها واو فأبدلت تاء وعلى ما سبق محذوفة والتاء عوض . **(قوله التى هى لام الكلمة)** فأصلها كلوى وقيل كليا فأصلها ياء . فارضى . **(قوله إشعارا بالتأنيث)** ولم يكتفوا فى التأنيث بالألف لأن الألف تقلب ياء فى النصب والجر . فارضى . **(قوله فالذى ينبغى إلخ)** فيه أنه حينئذ مثل حبلى فيجوز فيه كلتوى وكلتاوى أيضا إلا أن يقال الحصر إضافى بالنسبة إلى منع كلوى . **(قوله ولا يمتنع أن يقال إلخ)** يحتمل أن يكون جوابا عما وقع فى كلام من جرى على ظاهر مذهب سيبويه من التعبير بالبدل ويحتمل أنه توفيق بين هذا المذهب وما قدمه عن جمهور البصريين ونقل أيضا عن سيبويه وقوله إذا قصد هذا المعنى أى العوضية .

(قوله فرقا يذكر فى موضعه) حاصل هذا الفرق الآتى أن العوض يكون فى غير موضع المعوّض عنه كهمزة ابن وياء سفيريج بخلاف البدل . قال شيخنا : هذا وإن كان حاصل ما يأتى إلا أنه لا يناسب هنا لأن التاء فى كلتا فى موضع الواو سواء قلنا إنها بدل أو عوض ولعل المناسب هنا الفرق بأن الحرف إذا حذف وجعل موضعه حرف آخر كان عوضا وإن لم يحذف بل قلب إلى حرف آخر كان بدلا . **(قوله كلا ولائى)** تمثيل للمنسوب والمنسوب إليه .

إلى الثنائىّ وضعا ، فإن كان ثانيه حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه ، فتقول فى كم : كمِّى وكِمى ، وإن كان ثانيه حرف لين ضعف بمثله إن كان ياء أو واوا ، فتقول فى كى ولو : كيوى ولووى ، لأن كى لما ضعف صار مثل حى ، ولو لما ضعف صار مثل دوّ ؛ وإن كان ألفا ضوعفت وأبدل ضعفها همزة ، فتقول فيمن اسمه لا : لائىّ ، وإن شئت أبدلت الهمزة واوا فقلت : لاوى **(وَإنْ يَكُنْ كَشِيَة)** معتل اللام **(مَا آلفَا عَدِمْ** ★

(قوله فإن كان ثانيه حرفا صحيحا إلخ) اعلم أنه قد تقرر أن الكلمة الثنائية إذا جعلت علما للفظ وقصد إعرابها شدد الحرف الثانى منها سواء كان حرفا صحيحا أو حرف علة نحو أكثر من الكم ومن الهل ومن اللو لتكون على أقل أوزان المعربات وأما إذا جعلت علما لغير اللفظ قصد إعرابها فلا يشدد ثانيها إذا كان صحيحا نحو جاءنى كم ورأيت منا لئلا يلزم التغيير فى اللفظ والمعنى معا من غير ضرورة فإن كان الثانى حرف علة كلو وفى ولا زيد حرف من جنسه وإن لزم منه التغيير فى اللفظ والمعنى معا للاضطرار إلى الزيادة لأن عدمها يؤدى إلى سقوط حرف العلة لا لبقائه ساكنا مع التنوين فيبقى المعرب على حرف واحد وهو مرفوض فى كلامهم وإن جعلت علما للفظ أو لغيره ولم يقصد إعرابها فيهما فلا زيادة أصلا هذا ملخص ما فى الرضى وشرح اللباب للسيد مع زيادة . إذا علمت ذلك ظهر لك أن قوله فإن كان ثانيه حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه فيه نظر إذ الثنائىّ الذى جعل علما للفظ وقصد إعرابه يجب تضعيف ثانيه صحيحا أو معتلا فيجب حينئذ فى النسب إليه التضعيف والثنائىّ الذى جعل علما لغير اللفظ وقصد إعرابه يجب فيه عدم التضعيف إذا كان ثانيه حرفا صحيحا فيجب حينئذ فى النسب إليه عدم التضعيف ويمكن الاعتذار بتوزيع كلام الشارح على الحالين المذكورين لكن مر عن الفارضى فى باب الحكاية تقييد وجوب تضعيف ثانى المجعول علما للفظ بما إذا كان حرف علة ففى المسألة خلاف فتأمل .

(قوله ولووى) عبارة المرادى والتوضيح والدمامينى على التسهيل : لوى كما يقال فى النسبة إلى دو وجو دوى وجوى ووجه الإدغام اجتماع المثلين بخلاف كيوى لعدم اجتماعهما كحيوى وإنما لم يدغم طووى لأنه نسبة إلى طى وما آخره ياء مشددة مسبوقة بحرف يجب فتح ثانيه ويعامل معاملة المقصور كما تقدم فى قول المصنف :

★ ونحو حى فتح ثانيه يجب ★

والاعتذار عن الشارح بأن قصد بيان الأصل قبل الإدغام غير ناهض . **(قوله مثل دو)** الدو بفتح الدال المهملة وتشديد الواو الفلاة كما فى القاموس . **(قوله فقلت لاوى)** لأن الهمزة إذا كانت بدلا من أصل جاز فيها التصحيح والقلب واوا . قال فى التصريح نقلا عن ابن الخباز : وأما من قال زدنا همزة من أول الأمر فيقول لائىّ لا غير ولا يجوز عنده لاوى إلا على قول بعضهم قراوى . **(قوله كشية)** هى كل لون يخالف معظم لون الفرس وغيره وأصلها وشى نقلت كسرة الواو إلى الشين بعد سلب سكونها ثم حذفت الواو وعوض عنها هاء التأنيث . **(قوله معتل اللام)** خبر ثان ليكن بين به

فَجَبْرُهُ) برد فائه إليه **(وَفَتْحُ عَيْنِهِ ٱلْتُزِمْ)** عند سيبويه ، فتقول على مذهبه فى شية ودية ، وِشَوى ووِدَوى ، لأنه لا يرد العين إلى أصلها من السكون ، بل يفتح العين مطلقا ويعامل اللام معاملة المقصور ، والأخفش يرد العين إلى سكونها إن كان أصلها السكون ، فتقول على مذهبه : وِشْيى ووِدْيى ، فإن كان المحذوف الفاء صحيح اللام لم يجبر فتقول فى النسب إلى عدة : عدى ، وإلى صفة : صفى .

(تنبيه): بقى من المحذوف قسم ثالث لم يبين حكمه وهو محذوف العين ؛ وحكمه أنه إن كانت لامه صحيحة لم يجبر ، كقولك فى سه ومذ ـ مسمى بهما ـ سهى ومذى ، وأصلها سته ومنذ ، كذا أطلق كثير من النحويين ، وليس كذلك ، بل هو مقيد بأن لا يكون من المضاعف نحو رب المخففة بحذف الباء الأولى إذا سمى بها ونسب إليها ، فإنه يقال : ربى برد المحذوف ، نص عليه سيبويه ولا يعرف فيه خلاف ؛ وإن كانت لامه معتلة نحو المرى ويرى ـ مسمى بهما ـ جبر ، فتقول فيهما :

وجه الشبه ولو قال فى اعتلال اللام لكان أوضح . **(قوله وشوى)** بكسر الواو وفتح الشين . **(قوله بل يفتح العين مطلقا)** أى سواء كان أصلها السكون أو الفتح . **(قوله ويعامل اللام معاملة المقصور)** أى بقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم واوا كالمقصور . **(قوله وشيى ووديى)** بكسر أولهما وسكون ثانيهما . **(قوله لم يبين حكمه)** أى لقلته جدا فى كلام العرب . شاطبى . **(قوله وحكمه أنه إن كانت إلخ)** أى فهو على حد محذوف الفاء . **(قوله سه)** بسين مهملة مفتوحة وهاء هو الدبر . **(قوله بحذف الباء الأولى)** فيكون محذوف العين . **(قوله المرى ويرى)** المرى اسم فاعل أرى ويرى مضارع رأى وأصلهما المرئ ويرأى نقلت حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت الهمزة وهى العين .

(قوله فتقول فيهما المرئى) أى برد المحذوف واعترضه الدمامينى بأنه لا وجه لرد العين إذ ينبغى جعل المرى كالشجى فيكون النسب إليه بقلب كسرة الراء فتحة والياء ألفا ثم هذه الألف واوا فيقال مروى . لا يقال قاسوه على دية وشية لأنا نقول هذا قياس مع الفارق لأن دية وشية بقيا على حرفين ثانيهما لين وهذا بقى على ثلاثة ثالثها لين فلا حاجة لرد الهمزة ولئن سلمنا ردها لكان اللائق جواز قلب الياء واوا لأنه حينئذ كالقاضى وهو يجوز فيه الوجهان ولا نعلم أحدا أوجب رد العين المحذوفة بحال إلا المصنف ومن قلده وكأنه نزل الميم لزيادتها منزلة العدم فبقى الاسم على حرفين ثانيهما لين فوجب رد المحذوف وهذا كما قال فى لم يع بوجوب هاء السكت اهـ ويمكن أيضا أن يقال الاقتصار على المرئى بحذف الياء لرجحانه على المرأوى بقلبها واوا لا لتعينه ومثل ما ذكر يجرى فى يرئى أيضا فيقال ينبغى جعله كفتى فيكون النسب إليه بقلب ألفه واوا بلا رد الهمزة .

(قوله واليرئى) أى بفتحتين على الياء والراء ورد العين على قول سيبويه من إبقاء الحركة بعد

المرئى والبَرَئى برد المحذوف ، وفى فتح العين وسكونها المذهبان (وَٱلْوَاحِدَ ٱذْكُرْ نَاسِباً لِلْجَمْعِ ★ إنْ لَمْ يُشَابِهْ) الجمع (وَاحِداً بِالْوَضْعِ) الواحد مفعول باذكر ، وناسبا حال من الضمير المستتر فى اذكر ؛ يعنى أنك إذا نسبت إلى جمع له واحد قياسى وهو معنى قوله إن لم يشابه واحدا بالوضع ، جىء بواحده ، وانسب إليه ، فتقول فى النسب إلى فرائض وكتب وقلانس : فرضى وكتابى وقلنسى ، وقول الناس : فرائضى وكتبى وقلانسى خطأ ؛ فإن شابه الجمع واحدا بالوضع نسب إلى لفظه ، وشمل ذلك أربعة أقسام .

الأول : ما لا واحد له كعباديد ، فتقول فيه : عباديدى ، لأن عباديد بسبب إهمال

رد المحذوف وذلك لأنه يصير بعد الرد يرأى بوزن جمزى فيجب حينئذ حذف الألف لأنها رابعة كلمة ثانيها متحرك وقياس قول أبى الحسن الأخفش من عدم إبقاء الحركة بعد الرديرئى بسكون الراء وحذف الألف أو يرأوى بسكون الراء وقلب الألف واوا كما تقول ملهى وملهوى . كذا فى التصريح . **(قوله وفى فتح العين وسكونها)** لا يخفى أن عين المرئى واليرئى الهمزة وهى لكونها قبل ياء النسب واجبة الكسر اتفاقا وإنما الوجهان فى فاء الكلمة وهى الراء فكان الصواب التعبير بالفاء بدل العين كما فى التصريح وغيره إلا أن يقال أراد بالعين الراء وسماها عينا لتوسطها كالعين . **(قوله المذهبان)** أى مذهب سيبويه ومذهب الأخفش . **(قوله والواحد اذكر إلخ)** قال أبو حيان بشرط أن لا يكون رد الجمع إلى الواحد يغير المعنى فإن كان كذلك نسب إلى لفظ الجمع كأعرابى إذ لو قيل فيه عربى ردا إلى المفرد لتبادر الأعم والقصد الأخص لاختصاص الأعراب بسكان البوادى وعموم العرب . ا هـ همع وتمثيله مبنى على أحد القولين أن الأعراب جمع عرب .

(قوله للجمع) قاله الشاطبى وتبعه أرباب الحواشى أراد بالجمع الجمع اللغوى فيدخل التثنية كالمكسر والسالمين ا هـ وفيه أنه لا حاجة إلى ذلك لعلم حكم التثنية بل والسالمين من قوله وعلم التثنية احذف للنسب إلخ مع أنه يدخل فى الجمع اللغوى اسم الجمع والنسب إليه على لفظه كما فى التسهيل واسم الجنس الجمعى . قال الدمامينى : ولا يعلم ما المنسوب إليه منه أهو المفرد أم الجمع إلا الله تعالى لأن تاء التأنيث لابد من سقوطها ألبتة . **(قوله بالوضع)** متعلق بيشابه والباء بمعنى فى . **(قوله له واحد قياسى)** أى بحسب الآن ليخرج ماله واحد قياسى بحسب الأصل وهو الجمع المسمى به واحد أو الغالب على الواحد فصح كلامه بعده فافهم . **(قوله فرضى)** لأن واحد الفرائض فريضة ومر أن النسب إلى فعيلة فعلى . **(قوله وقلنسى)** نسبة إلى قلنسوة بحذف الواو كما هو قاعدة المنسوب إلى اسم فيه واو رابعة فصاعدا قبلها ضمة كما قدمناه عن الفارضى . **(قوله خطأ)** فيه نظر بالنسبة إلى الأول فقد نقل الدنوشرى عن بعض الأفاضل أن الفرائض من قبيل العلم كأنمار وكلام الآتيين بل قال فى الهمع : أجاز قوم أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقا أى سواء كان له واحد قياسى من لفظه أو لا وخرج عليه قول الناس فرائضى وكتبى وقلانسى ا هـ . **(قوله كعباديد)** هم الفرق من الناس . والخيل الذاهبون

واحده شابه نحو : قوم ، ورهط ، مما لا واحد له .

والثاني : ما له واحد شاذ كملامح ، فإن واحده لمحة وفى هذا القسم خلاف : ذهب أبو زيد إلى أنه كالأول ينسب إلى لفظه ، فتقول ملامحى ، وحكى أن العرب قالت فى المحاسن : محاسنى ، وغيره ينسب إلى واحده وإن كان شاذا ، فيقول فى النسب إلى ملامح : لمحى ، وعلى ذلك مشى الناظم فى بقية كتبه . وعبارته فى التسهيل : وذو الواحد الشاذ كذى الواحد القياسى لا كالمهمل الواحد خلافا لأبى زيد ، وقد يحتمله كلامه هنا .

والثالث : ما سمى به من الجموع نحو : كلاب وأنمار ومدائن ومعافر ، فتقول فيه : كلابى وأنمارى ، ومدائنى ومعافرى ، وقد يرد الجمع المسمى به إلى الواحد إذا أمن اللبس ، ومثال ذلك الفراهيد ــ علم على بطن من أسد ــ قالوا فيه الفراهيدى بالنسب إلى لفظه ، والفرهودى ، بالنسب إلى واحده لأمن اللبس لأنه ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود ، وإنما

فى كل وجه . والآكام والطرق البعيدة واسم موضع . وكعباديد أبابيل وأعراب وقيل إن أعربا جمع عرب .

(قوله ما له واحد شاذ) فى نسبة الشذوذ إلى الواحد تسمح فيما يظهر إذ الواحد هو الأصل والجمع فرع عنه فاللائق نسبة الشذوذ إليه بأن يقال ملامح جمع شاذ للمحة ويشهد لما قلناه صنيعهم فى غير هذا الموضع فتدبر . **(قوله لمحة)** بفتح اللام كما يؤخذ من القاموس . **(قوله ذهب أبو زيد إلى أنه كالأول إلخ)** يتبادر منه أن أبا زيد يوجب النسب إلى لفظه وهو خلاف المتبادر من قول الهمع وأجازه أى النسب إلى لفظ الجمع أبو زيد فيما له واحد شاذ كمذاكير ومحاسن ا هـ . **(قوله فى المحاسن)** جمع حسن على غير قياس وقيل جمع لا واحد له كأعراب وأبابيل ذكر ذلك المصنف فى العمدة . ا هـ فارضى . **(قوله وقد يحتمله كلامه هنا)** بأن يكون المراد بما شابه الواحد ما لا واحد له لا قياسا ولا شذوذا أو سمى به أو غلب . سم .

(قوله والثالث ما سمى به) اعترض بأن هذا ليس مما نحن فيه لأنه واحد لا جمع يشابه الواحد ويجاب بأنه جمع بحسب الأصل ومشابه الآن للواحد أصالة فهو مما نحن فيه بالاعتبار المذكور . **(قوله نحو كلاب وأنمار)** اسمان لقبيلتين ومدائن اسم بلد بالعراق ومعافر بعين مهملة ثم فاء هو ابن مرّ أخو تميم بن مرّ . **(قوله لأنه ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود)** كذا قال الشارح وغيره وتعقبه الدماميني بأنه قد نقل غير واحد من أهل اللغة أن الفرهود ولد الأسد وولد الوعل واللبس يحصل إذا كانت كلمة فرهود مستعملة لشيء آخر وإن لم يكن قبيلة إذ لا دليل على أن الفرهودى نسبة إلى القبيلة لجواز أن يكون نسبة إلى غيرها وحينئذ فاللبس باق وتعقبه المصرح أيضا بأن فى الصحاح أن الفرهود بالضم الغليظ وحىّ من نجد وهو بطن من الأزد فاللبس حاصل . **(قوله وإنما قالوا إلخ)** قال البعض : هذا جواب عما يرد على قولهم إن الجمع المسمى به ينسب إلى لفظه . وحاصل الجواب أنه باق على جمعيته ا هـ وفيه أن ظاهر قوله فلما اجتمعوا وصاروا يدا واحدة قيل لهم الرباب أن الرباب صار علما

قالوا فى النسب إلى الرِّباب : رُبِى ، لأن الرباب ليس باسم لواحد ، وإنما الرباب ضبة ، وعكل وتميم ، وثور ، وعدى . والربة : الفرقة فلما اجتمعوا وصاروا يدا واحدة قيل لهم الرباب . .

والرابع : ما غلب فجرى مجرى الاسم العلم ، كقولهم فى الأنصار : أنصارى ، وفى الأنبار ـ وهم قبائل من بنى سعد بن عبد مناة بن تميم ـ أنبارى .

(تنبيه): إذا نسب إلى تمرات وأرضين وسنين باقية على جمعيتها ، قيل : تمْرى ، وأرضى وسنَهى أو سنَوى ، على الخلاف فى لامه . وإذا نسب إليها أعلاما التزم فتح العين فى الأولين وكسر الفاء فى الثالث **(وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِلْ ☆ فِى نَسَبٍ**

بالغلبة على مجموع القبائل الخمس ويؤيده أن لفظ الرباب إذا أطلق لا ينصرف إلا إليهم فينبغى أن حاصل الجواب أن الرباب لما لم يصر علما لواحد بل لمجموع قبائل خمس أشبه ما لم يصر علما مما هو باق على جمعيته فعومل معاملته لكن يرد أنه يكون حينئذ من القسم الرابع كالأنصار والأنبار فهلا قالوا ربابى كما قالوا أنصارى وأنبارى تدبر .

(قوله إلى الرباب) بكسر الراء جمع ربة بضمها كما فى الصحاح . **(قوله ربى)** بضم الراء كما فى الصحاح . **(قوله تنبيه إلخ)** قال شيخنا : هذا تقدم فى شرح قوله وعلم التثنية إلى آخره فلينظر ما حكمة إعادته اهـ قال البعض : أعاده هنا تمهيدا لقوله وإذا نسب إليها أعلاما إلخ لأن هذا لم يتقدم اهـ وهو باطل لتقدم حكم النسب إلى ما سمى به من ذلك أيضا نعوذ بالله من التساهل ويمكن أن يقال المقصود بالذات فيما تقدم بيان حذف علامة التثنية والجمع وهنا بيان غير ذلك فتأمل . **(قوله إذا نسب إلى تمرات إلخ)** وكذا إذا نسب إلى سدرات وغرفات باتباع عينهما لفائهما باقيين على الجمعية قيل سدرى وغرفى بالإسكان أو علمين قيل سدرى وغرفى بالتحريك لكن مع إبدال كسرة عين الأول فتحة كما تقول إبلى بكسر الهمزة وفتح الموحدة . كذا فى الهمع . **(قوله قيل تمرى إلخ)** أى بسكون عين الأولين وفتح فاء الثالث بوجهيه لأن النسب إلى الجمع يرده إلى واحده . قال الإسقاطى وتبعه غيره : وينبغى أن الحكم كذلك إذا نسب إليها أعلاما بناء على لغة الحكاية كما علم مما مر .

(قوله وسنهى أو سنوى إلخ) هذا إذا أعربت سنين كالجمع فإن جعلت الإعراب على النون مثل حين نسبت إليه على لفظه لأنه حينئذ مفرد لفظا جمع معنى فصار مثل قوم فتقول سنينى . سم . **(قوله التزم فتح العين إلخ)** أى لأنه لا يتصرف فى العلم المنقول عن جمع التصحيح أو الملحق به إلا بحذف علامة الجمع كلها أو بعضها على ما مر تفصيله للفرق بين النسبة إليها أعلاما والنسبة إليها جموعا وقد علم تقييد ما ذكره فى صورة العلمية بغير لغة الحكاية وأن صورة العلمية على لغة الحكاية كصورة الجمعية . **(قوله ومع فاعل إلخ)** فعل مبتدأ خبره أغنى ومع فاعل حال من الضمير فى أغنى أو من فعل على قول سيبويه بجواز الحال من المبتدإ والمعية فى الحكم وفى نسب متعلق بأغنى والفرق بين اسم

أَغْنَى عَنِ آلْيَا فَقُبِلْ) أى يستغنى عن ياء النسب غالبا بصوغ فاعل ، مقصودا به صاحب الشيء ، كقوله :

وَغَرَرْتِنِى وزَعَمْـتَ أنـ ـكَ لابِنٌ فِى الصَّيْفِ تَامِرِ

قال سيبويه : أى صاحب لبن وتمر . وقالو فلان طاعم كاس ، أى ذو طعام وكسوة ، ومنه قوله :

[١٢٤٥] *** واقعُد فإنك أنتَ الطَّاعِمُ الكَاسِى ***

وقوله :

[١٢٤٦] *** كِلِينِى لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ ***

أى ذى نصب ، ويصوغ فعال مقصودا به الاحتراف كقولهم : بزاز وعطار ، وقد

الفاعل وفاعل فى النسب العلاج وقبول تاء التأنيث فى الأول دون الثانى . نقله شيخنا السيد عن شرح الشافية . **(قوله غالبا)** سيأتى محترزه أى فى قوله وقد يؤتى بياء النسب فى بعض ذلك إلخ .

(قوله أى صاحب لبن وتمر) أى عنده لبن وتمر وليس المراد أنه يبيعهما ويحترف فيهما وإلا كان من معنى فعال . **(قوله أى ذو طعام وكسوة)** أى عنده ذلك وليس المراد أنه يأكل ويكسو وإلا كانا اسمى فاعل وتعبيره تارة بصاحب وتارة بذى للتفنن . **(قوله ومنه قوله إلخ)** إن أرجع الضمير فى منه إلى طاعم كاس فى قوله وقالوا فلان إلخ كان وجه الفصل بمنه ظاهرا وكان قوله وقوله كلينى إلخ بالجر عطفا على مجرور الكاف السابق وإن أرجع إلى فاعل المقصود به صاحب الشيء لم يظهر وجه الفصل وكان قوله وقوله كلينى إلخ بالرفع عطفا على قوله فى قوله ومنه قوله إلخ . **(قوله كلينى لهمّ يا أميمة ناصب)** تقدم الكلام على هذا البيت فى النداء . **(قوله أى ذى نصب)** أى يتسبب عنه النصب فليس هو اسم فاعل لأن الهم متعب لا تاعب .

[١٢٤٥] صدره :

* دَعِ المكـارمَ لا ترحـل لبُغْيَتِهـا *

والبيت من البسيط ، وهو للحطيئة فى ديوانه .

[١٢٤٦] عجزه :

* وليـلٍ أقاسيـه بطـىءِ الكـواكب *

والبيت من الطويل ، وهو للنابغة الذبيانى فى ديوانه .

يقوم أحدهما مقام الآخر ، فمن قيام فاعل مقام فعال قولهم : حائك فى معنى حواك ، لأنه من الحرف ، ومن العكس قوله :

[١٢٤٧] وَلَيْسَ بِذِى رُمحٍ فَيَطْعُنَنِى بِهِ وَلَيْسَ بِذِى سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَّ

أى وليس بذى نبل . قال المصنف : وعلى هذا حمل المحققون قوله تعالى : ﴿ **وما ربك بظلام للعبيد** ﴾ [فصلت : ٤٦] ، أى بذى ظلم وقد يؤتى بياء النسب فى بعض ذلك ، قالوا لبياع العطر ولبياع البتوت - وهى الأكسية - عطار وعطرى ، وبتات وبتى ، وبصوغ فِعل مقصودا به صاحب كذا ، كقولهم : رجل طعِم ولبِس وعمِل ، بمعنى ذى طعام وذى لباس وذى عمل ، أنشد سيبويه :

[١٢٤٨] * وَلَسْتُ بِلَيْلِىٍّ ولكِنِّى نَهِرْ *

أراد : ولكنى نهارى ، أى عامل بالنهار .

(تنبيهات): **الأول** : قد يستغنى عن ياء النسب أيضا بمفعال ، كقولهم : امرأة

(قوله بزاز) بزايين كما فى أكثر النسخ أى بياع البز وهو القماش . **(قوله قولهم حائك)** مثله صائغ فى معنى صوّاغ . قال الدمامينى : أى ضرورة دعت إلى صرف هذين اللفظين عن كونهما اسمى فاعل من صاغ وحاك إلى النسب .

(قوله فيطعننى) بضم العين وبالنصب فى جواب النفى . فى المختار أن الطعن فى السن وبالرمح وبمعنى القدح من باب نصر وأن الفراء أجاز فتح عين المضارع فى الكل . **(قوله أى وليس بذى نبل)** أى وليس المراد أنه ليس بصانع نبل بدليل ما قبله . **(قوله وعلى هذا حمل المحققون إلخ)** أى فرارا من الحمل على صيغة المبالغة الموهم انصباب النفى عليها ثبوت أصل الظلم مع أن الله تعالى منزه عن ذلك . وأجيب أيضا على تسليم الحمل على صيغة المبالغة بأن المراد بها اسم الفاعل لكن عدل عنه إليها تعريضا بأن ثم ظلاما للعبيد من ولاة الجور وبأن العبيد جمع كثرة فجىء فى مقابلته بالكثرة .

(قوله فى بعض ذلك) أى فى بعض ما استعمل فيه فاعل وفعال للنسب . **(قوله ولبياع البتوت)** بموحدة ففوقيتين بينهما واو . **(قوله نهارى أى عامل بالنهار)** تفسير نهر بنهارى بمعنى عامل بالنهار تفسير بما يئول إليه المعنى إذ معنى نهر ذو نهار أى ذو عمل بالنهار . **(قوله كقولهم امرأة معطار أى ذات**

[١٢٤٧] قاله امرؤ القيس الكندى من قصيدة من الطويل . وأراد من ليس بذى رمح : ليس بفارس . وفيطعننى بالنصب لأنه جواب النفى . والشاهد فى وليس بنبال ، فإنه على وزن فعال - بالتشديد - بمعنى صاحب نبل ، فاستغنى بهذا الوزن عن ياء النسب ، وليس المراد منه المبالغة .

[١٢٤٨] تمامه :

* لاَ أُدْلِجُ الليلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرْ *

هو من أبيات الكتاب ، من الرجز . وبليلى خبر ليس : أى لست بعامل فى الليل . وفى رواية الجوهرى : إن كنت ليليا فإنى نهر . والشاهد فى نهر فإنه استغنى بهذا الوزن عن ياء النسب حيث لم يقل ولكنى نهارى . والنهر بفتح النون وكسر الهاء هو العامل بالنهار . وأدلج القوم إذا ساروا من أول الليل . والاسم الدلج بالتحريك . فإن ساروا من آخر الليل فقد ادّلجوا بتشديد الدال . والابتكار هو الأخذ بأول الأشياء .

مِعطار أى ذات عطرٍ ، ومِفعيل ، كقولهم : ناقة محضير ، أى ذات حُضر ، وهو الجرى .

الثانى : هذه الأبنية غير مقيسة . وإن كان بعضها كثيرا . هذا مذهب سيبويه . قال : لا يقال لصاحب الدقيق دقاق ، ولا لصاحب الفاكهة فكاه ، ولا لصاحب البر برار ، ولا لصاحب الشعير شعار ، والمبرد يقيس هذا . انتهى . **(وَغيرُ مَا أسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا * عَلَى الَّذِى يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا)** يعنى أن ما جاء من النسب مخالفا لما تقدم من الضوابط شاذ ، يحفظ ولا يقاس عليه وبعضه أشذ من بعض ، فمن ذلك قولهم فى النسب إلى البصرة : بصرى ــ بكسر الباء ــ وإلى الدهر : دهرى ــ بضم الدال ــ وإلى مرو : مروزى ، وإلى الرَّىّ : رازى ، وإلى خراسان : خرسى وخرسى ، وإلى جلولاء وحروراء ــ موضعين ــ جلولى وحرورى ، وإلى البحرين : بحرانى ، وإلى أمية : أموى ــ بفتح الهمزة ــ وإلى السهل : سهلى ــ بضم السين ــ وإلى بنى الحبلى ــ وهم حى من الأنصار

عطر) هذا لا ينافى أنهم يقولون أيضا امرأة معطار أى كثيرة التعطر حتى يتجه اعتراض الدمامينى بقول الصحاح رجل معطير كثير التعطر وامرأة معطير كثيرته وكذلك معطار اهـ وقد ذكر فى الصحاح أن المعطير جاء بمعنى العطار أيضا . **(قوله أى ذات حضر)** بضم الحاء المهملة وسكون الضاد المعجمة . **(قوله وإن كان بعضها كثيرا)** فيه إشارة إلى ما صرح به سابقا من أن الكثرة لا تثبت القياس . **(قوله يقيس هذا)** أى نحو دقاق وفكاه وبرار وشعار على ما سمع كعطار وبزاز . **(قوله مقررا)** حال من الهاء فى أسلفته واقتصرا بصيغة الماضى المبنى للمفعول خبر عن غير ونائب الفاعل قوله على الذى ينقل منه قدم للضرورة أو على قول أو ضمير مستتر فى اقتصر يعود على مصدره المفهوم منه أو بصيغة الأمر والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة لأجل الوقف وعلى هذا فغير إما مبتدأ خبره فعل الأمر أو منصوب على الاشتغال واقتصر مفسر لناصب غير بطريق اللزوم أى اقصد غير إلخ مثلا .

(قوله وبعضه أشذ من بعض) لعله لكثرة التغيير المخرج عن القياس أو قوته فمروزى أشذ من بصرى بالكسر لأن التغيير بالحرف أقوى من التغيير بالحركة ونحو رقبانى أشذ منهما لأن التغيير فيه بزيادة حرفين . **(قوله بصرى بكسر الباء)** اعلم أن باء البصرة مثلثة والفتح أفصح وسمع فى المنسوب إليها الفتح والكسر ولم يسمع الضم لئلا تلتبس النسبة إليها بالنسبة إلى بصرى الشام كما قيل وإن كان المتجه عندى جواز الضم بناء على عدم المبالاة باللبس فى باب النسب كما مر . إذا علمت ذلك علمت أنه يجوز حمل البصرى بالكسر على النسبة إلى البصرة بالكسر والبصرى بالفتح على النسبة إلى البصرة بالفتح فلا يكون ثم شذوذ أصلا وأفصحية الفصح لا تمنع النظر إلى الكسر فتدبر . **(قوله جلولاء)** بفتح الجيم وتخفيف اللام المضمومة وبالمد وحروراء بفتح الحاء المهملة وتخفيف الراء المضمومة وبالمد . **(قوله جلولى وحرورى)** أى وكان القياس جلولاوى وحروراوى بإبدال همزة المد واوا . **(قوله بحرانى)** لك أن تقول لم لا يكون بحرانى على لغة من جعل المثنى المسمى به جاريا مجرى سلمان . زكريا . **(قوله أموى بفتح الهمزة)** والقياس ضمها .

منهم عبد الله بن أبى سلول المنافق . وسمى أبوهم الحبلى لعظم بطنه ــ حبلى ــ بضم الحاء وفتح الباء ــ ومنه قولهم : رقبانى ، وشعرانى ، وجمانى ، ولحيانى ، للعظيم الرقبة والشعر والجُمَّة واللحية . وقولهم فى النسب إلى الشأم واليمن وتهامة : رجل شآم ويمان وتهام ، وكلها مفتوحة الأول ، وقد تقدم من ذلك ألفاظ فى أثناء الباب .

(خاتمة): ألحقوا آخر الاسم ياء كياء النسب للفرق بين الواحد وجنسه ، فقالوا زنج وزنجى ، وترك وتركى ، بمنزلة تمر وتمرة ، ونخل ونخلة ، وللمبالغة فقالوا فى أحمر وأشقر : أحمرى وأشقرى ، كما قالوا : راوية ونسابة . وزائدة زيادة لازمة نحو : كرسى وبرنى ، وهو ضرب من أجود التمر ، ونحو بردى بالفتح وهو نبت ، وهذا كإدخال التاء فيما لا معنى فيه للتأنيث ، كغرفة وظلمة ، وزائدة . زيادة عارضة كقوله :

[١٢٤٩ــ] أَطَرَبــاً وَأَنْتَ قِــنَّسْرِىُّ والدهــرُ بــالإنسان دَوَّارِىّ

(قوله ابن أبى سلول) اعلم أن اسم أبيه أبى واسم أمه سلول فالذى ينبغى ابن أبى ابن سلول وتكتب ألف ابن سلول والذى بخط الشارح ابن أبى رأس المنافقين . **(قوله والجمة)** بضم الجيم وتشديد الميم شعر الرأس إذا وصل إلى المنكب . **(قوله شآم إلخ)** الأصل شامى ويمنى وتهامى بكسر التاء فحذفوا إحدى ياءى النسب وعوضوا منها فى الأولين الألف وفى الأخير فتحة التاء لتأدية التعويض فيه بالألف إلى اجتماع ألفين فيضطر إلى حذف إحداهما وحينئذ فلا معنى للتعويض بها وسمع شذوذا شآمى ويمانى بتشديد الياء جمعا بين العوض والمعوض . قال الدمامينى نقلا عن المرادى ولا يجىء ذلك إلا فى الشعر . **(قوله وكلها مفتوحة الأول)** لا حاجة إلى بيان فتح أول شآم ويمان إذ لا شبهة فيه . **(قوله للفرق بين الواحد وجنسه)** أى اسم جنسه الجمعى واستظهر الدمامينى أن الياء فى نحو زنجى وتركى للنسب . **(قوله كما قالوا راوية ونسابة)** أى بتاء زائدة لأصل المبالغة فى الأول وتأكيدها فى الثانى . **(قوله وزائدة)** أى لا للنسب ولا للفرق ولا للمبالغة ومعطوف هذه الواو محذوف لدلالة ما قبلها عليه ناصب زائدة على الحال أى وتلحق زائدة إلى آخره . **(قوله وبرنى)** أى بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وبالنون وقوله ونحو بردى بالفتح أى بفتح الباء فقط وبسكون الراء وبالدال . قال فى القاموس عقب ذكره أن البردى بفتح الباء وسكون الراء وبالدال نبات معروف ما نصه : وبالضم تمر جيد اهـ وظاهره أن ياء البردى بالضم أيضا زائدة لازمة وصنيع الشارح يوهم خلافه وبما ذكرته يعلم ما فى كلام البعض من الخلل .

(قوله زيادة عارضة) أى غير مقارنة للوضع على ما قاله البعض أو غير لازمة على ما تفيده مقابلتها اللازمة وسيأتى التعبير به فى كلام الدمامينى . **(قوله أطربا)** أى أتطرب طربا والهمزة للتوبيخ

[١٢٤٩] الرجز للعجاج فى ديوانه .

أى دوار . ومنه قول الصلتان :

[١٢٥٠] أنا الصَّلَتانِيّ الذِى قد عَلِمْتُمُ إذَا ما تحكَّم فَهْوَ بالحُكم صَادِعُ

والله أعلم .

[الوَقْـــفُ]

(تَنوِيناً آثْرَ فَتْحٍ آجْعَلْ أَلِفَا * وَقْفاً وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ آحْذِفَا) الوقف قطع النطق عند آخر الكلمة ، والمراد هنا الاختيارى ، وهو غير الذى يكون استثباتا ، وإنكارا ، وتذكرا ،

وقوله قنسرى نسبة إلى قنسرين بفتح النون وكسرها كورة بالشام كما فى القاموس وقال فى المغنى : وأنت شيخ كبير . **(قوله دوارى)** قال الدماميني : يحتمل كون الياء فيه لتأكيد المبالغة كالتاء فى علامة والمثال الجيد للزائدة غير اللازمة قول الصلتان المذكور . **(قوله قول الصلتان)** بفتح اللام . **(قوله تحكم)** بالفوقية أوله وسكون الميم آخره للوزن .

[الوقـــف]

(قوله تنوينا أثر فتح) بنقل حركة الهمزة إلى التنوين ومراده بالفتح ما يشمل الحركة الإعرابية . قال فى التصريح : وإنما أبدل التنوين بعد الفتحة ألفا لأن التنوين يشبه الألف من حيث أن اللين فى الألف يقارب الغنة فى التنوين ولم يبدل بعد الضمة واوا بعد الكسرة ياء لثقل الواو والياء فى أنفسهما وإذا اجتمعا مع الضمة والكسرة زاد الثقل اهـ باختصار . **(قوله وقفا)** أى لأجل الوقف أو واقفا أو فى الوقف . **(قوله قطع النطق عند آخر الكلمة)** أحسن من قول ابن الحاجب قطع الكلمة عما بعدها لأنه قد لا يكون بعدها شيء . **(قوله والمراد هنا الاختيارى)** بالتحتية أى لا الاضطرارى ولا الاختبارى بالموحدة وبيان ذلك أن الوقف إن قصد لذاته فاختيارى بالتحتية وإن لم يقصد أصلا بل قطع النفس عنده فاضطرارى وإن قصد لا لذاته بل لاختبار حال الشخص هل يحسن الوقف على نحو : عم وفيم وبم أولا فاختبارى .

(قوله وهو) أى الاختيارى المراد هنا غير الذى يكون استثباتا إلخ أى لا مطلق الاختيارى فالاستثباتى هو الواقع فى الاستثبات والسؤال المقصود به تعيين مبهم نحو : منو ومنا ومنى لمن قال جاءنى

[١٢٥٠] البيت من الطويل ، وهو فى أمالى القالى .

وترنما . وغالبه يلزمه تغييرات ، وترجع إلى سبعة أشياء : السكون ، والروم ، والإشمام ، والإبدال ، والزيادة ، والحذف ، والنقل ، وهذه الأوجه مختلفة فى الحسن والمحل ، وستأتى مفصلة . واعلم أن فى الوقف على المنون ثلاث لغات : **الأولى** : ـ وهى الفصحى ـ أن يوقف عليه بإبدال تنوينه ألفا إن كان بعد فتحة ، وبحذفه إن كان بعد ضمة أو كسرة بلا بدل ، تقول : رأيت زيدا وهذا زيد ومررت بزيد . **والثانية** : أن يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقا ، ونسبها المصنف إلى ربيعة . **والثالثة** : أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفا بعد الفتحة ، وواوا بعد الضمة ، وياء بعد الكسرة ، ونسبها المصنف إلى الأزد .

(تنبيهات): **الأول** : شمل قوله إثر فتح فتحة الإعراب ، نحو : رأيت زيدا . وفتحة البناء نحو : أيها وويها ، فكلا النوعين يبدل تنوينه ألفا على المشهور .

الثانى : يستثنى من المنون المنصوب ما كان مؤنثا بالتاء نحو قائمة ، فإن تنوينه لا

رجل ورأيت رجلا ومررت برجل وأيون وأيين لمن قال جاءنى قوم ورأيت قوما ومررت بقوم والإنكارى هو الواقع فى السؤال المقصود به إنكار خبر المخبر أو إنكار كون الأمر على خلاف ما ذكر فإن كانت الكلمة منونة كسرت التنوين وتعينت الياء مدة نحو أزيدنيه بضم الدال وكسر النون لمن قال جاءنى زيد وأزيدنيه بفتح الدال وكسر النون لمن قال : رأيت زيدا وأزيدنيه بكسرهما لمن قال مررت بزيد وإن لم تكن منونة أتيت بالمدة من جنس حركة آخر الكلمة نحو : أعمروه وأعمراه وأحذاميه لمن قال : جاءنى عمرو ورأيت عمرا ومررت بحذام والتذكرى هو المقصود به تذكر باق اللفظ فيؤتى فى آخر الكلمة بمدة من جنس حركة آخرها نحو قالا وتقولوا وفى الدارى ولو قصد الوقف لا للتذكر لم يؤتث بها والترنمى كالوقف فى قوله :

*** أقلى اللـوم عـاذل والعتابـــن ***

بالتنوين المسمى تنوين الترنم . **(قوله وغالبه)** احترز بالغالب عن المقصور غير المنون كالفتى وحبلى والمنقوص غير المنون كالقاضى إذ لا تغيير فيهما وجمع التغييرات باعتبار أفراد الوقف . **(قوله وترجع إلى سبعة أشياء)** من رجوع الجزئيات إلى كلياتها ولا يرد التضعيف لأنه زيادة حرف مع إسكان فلم يخرج عن السبعة كما يشير إلى ذلك تعبيره بالرجوع . **(قوله وهى الفصحى)** ولهذا اقتصر المصنف عليها . **(قوله مطلقا)** أى ليجرى الباب مجرى واحدا اهـ . سم . **(قوله ونسبها المصنف إلى ربيعة)** قال ابن عقيل : والظاهر أن هذا غير لازم فى لغة ربيعة ففى أشعارهم كثير الوقف على المنصوب المنون بالألف فكأن الذى اختصوا به جواز الإبدال . سم . **(قوله شمل قوله أثر فتح فتحة الإعراب)** هذا الشمول باعتبار المراد من الفتح هنا لا باعتبار ظاهره . **(قوله على المشهور)** مقابله الحذف بعد فتحة البناء فيقال ويه . **(قوله يستثنى إلخ)** قد يقال لا يرد هذا على المصنف لأنه نبه عليه بعد بقوله :

*** فى الوقف تا تأنيث الاسم ها جعل ***

يبدل بل يحذف ، وهذا فى لغة من يقف بالهاء ، وهى الشهيرة ، وأما من يقف بالتاء فبعضهم يجريها مجرى المحذوف فيبدل التنوين ألفا فيقول : رأيت قائمتا ، وأكثر أهل هذه اللغة يسكنها لا غير .

الثالث : المقصور المنون يوقف عليه بالألف ، نحو : رأيت فتى وفى هذه الألف ثلاثة مذاهب : **الأول** أنها بدل من التنوين فى الأحوال الثلاث ، واستصحب حذف الألف المنقلبة وصلا ووقفا ، وهذا مذهب أبى الحسن والفراء والمازنى وهو المفهوم من كلام الناظم هنا لأنه تنوين بعد فتحة . **والثانى** أنها الألف المنقلبة فى الأحوال الثلاثة وأن التنوين حذف فلما حذف عادت الألف ، وهو مروى عن أبى عمرو والكسائى والكوفيين ، وإليه ذهب ابن كيسان والسيرافى ، ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل ، وإليه ذهب المصنف فى الكافية . قال فى شرحها : ويقوى هذا المذهب ثبوت الرواية بإمالة الألف وقفا والاعتداد بها رويّا وبدل التنوين غير صالح لذلك . ثم قال : ولا خلاف فى المقصور غير المنون أن لفظه فى الوقف كلفظه فى الوصل ، وأن ألفه لا تحذف إلا فى ضرورة كقول الراجز :

[١٢٥١] *رَهطُ ابنِ مَرْجُومٍ ورَهطُ ابنِ المُعَلْ*

ورده سم بأنه يحتمل أن يكون ذكر حكم آخر لتاء التأنيث زيادة على ما هنا فلا ينافى دخولها فى الحكم المذكور هنا ونظيره أن المنصوب يجوز فيه الروم فهو داخل فى قوله الآتى أوقف رائم التحرك مع دخول المنون منه فى قوله تنوينا إثر فتح إلخ . **(قوله ما كان مؤنثا بالتاء)** المراد الهاء فخرج المؤنث بالتاء نحو بنت وأخت فإنه يبدل فيه التنوين ألفا فى النصب كغير المؤنث . سيوطى سم . **(قوله بل يحذف)** لثقل المؤنث بالتاء فخفف بحذف تنوينه فى الوقف الذى هو موطن تخفيف . **(قوله يجريها مجرى المحذوف)** أى يجرى الكلمة التى فيها هاء التأنيث مجرى الكلمة المحذوف منها هاء التأنيث فى إبدال التنوين ألفا نصبا وفى بعض النسخ مجرى الحروف وهكذا فى المرادى أى مجرى باقى الحروف فى ذلك الإبدال . **(قوله ثلاثة مذاهب)** ثمرة هذا الخلاف تظهر فى الإعراب فعلى أنها بدل التنوين يعرب بحركات مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين وعلى أنها المنقلبة عن الياء يعرب بحركات مقدرة على الموجودة لأنها حينئذ محل الإعراب فاحفظه . **(قوله ووقفا)** كان ينبغى حذف العاطف ليكون معمولا لاستصحب إذ المعنى واستصحب فى الوقف حذفها فى الوصل .

(قوله ويقوى هذا المذهب) يقويه أيضا كتابة الألف فى الإمام بالياء . إسقاطى . **(قوله بإمالة الألف وقفا)** كسدى بالإمالة قراءة حمزة والكسائى . **(قوله غير صالح لذلك)** أى للمذكور من الإمالة والروىّ . **(قوله رهط ابن مرجوم)** بالجيم كما هو فى شواهد العينى قال : ومن رواه بالحاء المهملة فقد

[١٢٥١] قاله لبيد . وصدره :

* وقَبِيلٌ من لُكَيْزٍ حاضرٌ مِن الرَّمَلْ *

والقبيل القبيلة . ولكيز ـ بضم اللام وفتح الكاف وسكون الياء آخر الحروف ـ وفى آخره زاى معجمة ـ وهو لكيز بن أفصى ابن عبد القيس . ورهط مرجوم بدل من قبيل أو عطف بيان . وهو بالجيم . ومن قال بالحاء فقد صحفه . والشاهد فى ابن المعل حيث حذف منه التشديد والألف فى الوقف إذ أصله المعلى وهو شاذ .

أراد ابن المعلى . انتهى . ومثال الاعتداد بها رويا قول الراجز :

* إنكَ يا بنَ جَعْفَرٍ نِعْمَ الْفَتَى *

إلى قوله :

[١٢٥٢] * وَرُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَيَّ سُرَى *

والثالث : اعتباره بالصحيح فالألف فى النصب بدل من التنوين ، وفى الرفع والجر بدل من لام الكلمة ، وهذا مذهب سيبويه فيما نقل أكثرهم . قيل وهو مذهب معظم النحويين وإليه ذهب أبو على فى غير التذكرة ، وذهب فى التذكرة إلى موافقة المازنى **(وَٱحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى ٱضْطِرَارِ * صِلَةَ غَيْرِ ٱلْفَتْحِ فِي ٱلْإِضْمَارِ)** يعنى إذا وقف على هاء الضمير فإن كانت مضمومة أو مكسورة حذفت صلتها ووقف على الهاء ساكنة تقول له وبه بحذف الواو والياء ، وإن كانت مفتوحة نحو رأيتها وقف على الألف ولم تحذف . واحترز بقوله فى سوى اضطرار من وقوع ذلك فى الشعر وإنما يكون ذلك آخر

صحفه . **(قوله سرى)** هو بضم السين السير ليلا فالكلام على حذف مضاف أى زمن السرى أو المراد به الليل على التجريد وهذا محل الشاهد لا الفتى لأنه غير منون والكلام فى المنون وإنما ذكر الشطر الأول دفعا لتوهم أن الروى الراء ولا حاجة إلى ما تكلفه البعض . **(قوله اعتباره بالصحيح)** أى قياسه عليه . **(قوله واحذف)** أى وجوبا وقوله لوقف إيضاح لعلم كون الحذف للوقف من المقام وقوله فى سوى اضطرار أى وأما فى الاضطرار فلا يجب الحذف بل يجوز الإثبات ومن هذا يعلم رد توجيه الغزى قول المصنف لوقف وإن تبعه شيخنا والبعض .

(قوله صلة غير الفتح) أى المفتوح وقوله فى الإضمار فى بمعنى من البيانية الغير مشوبة بتبعيض والإضمار بمعنى المضمر هذا هو الأحسن . **(قوله فإن كانت مضمومة أو مكسورة)** أى وكان ما قبلها متحركا فخرج ما إذا كان قبل الهاء ساكن ثابت أو محذوف للجزم أو للبناء فإنه يجوز حذف صلتها فى الاختيار وإثباتها فتقول منه ومنهو وعليه وعليهى ولم يدعه ولم يدعهو ولم يرمه ولم يرمهى وادعه وادعهو وارمه وارمهى . شاطبى . **(قوله حذفت صلتها ووقف على الهاء ساكنة)** أفاد أن الكلام فى هاء الضمير المتصلة فلا يجوز حذف واو هو وياء هى لتعاصيهما بالحركة عن الحذف بل يوقف عليهما بسكون الواو والياء . **(قوله من وقوع ذلك)** أى ثبوت صلة غير الفتح وقفا . **(قوله وإنما يكون ذلك)** أى ثبوت صلة غير الفتح وقفا فى الشعر وقوله آخر الأبيات إنما خصه بآخر الأبيات

[١٢٥٢] قاله الشماخ . وصدره :

* وخيرُهُـــــمْ لِطَـــــارِقٍ إذا أتى *

والشاهد فى سرى فإنه منون مقصور . والمقصور المنون يوقف عليه بالألف .

الآبيات . وذكر فى التسهيل أنه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولا فتحه إلى ما قبله اختيارا كقول بعد طيىء : والكرامة ذات أكرمكم الله بَهْ يريد بها ، واستشكل قوله اختيارا فإنه يقتضى جواز القياس عليه وهو قليل (**وَأَشْبَهَتْ إِذًا مُنَوَّناً نُصِبْ * فأَلِفاً فِى ٱلْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ**) اختلف فى الوقف على إذاً فذهب الجمهور إلى أنه يوقف عليها بالألف لشبهها بالمنون المنصوب ، وذهب بعضهم إلى أنه يوقف عليها بالنون لأنها بمنزلة أن ، ونقل عن المازنى والمبرد . واختلف فى رسمها على ثلاثة مذاهب :

أحدها : أن تكون بالألف قيل وهو الأكثر . وكذلك رسمت بالمصحف . **والثانى** : أنها تكتب بالنون . قيل وإليه ذهب المبرد والأكثرون وصححه ابن عصفور . وعن المبرد أشتهى أن أكوى يد من يكتب إذن بالألف لأنها مثل أن ولن ، ولا يدخل التنوين الحروف . **والثالث** : التفصيل فإن ألغيت كتبت بالألف لضعفها ، وإن أعملت كتبت بالنون لقوتها . قاله الفراء . وينبغى أن يكون هذا الخلاف مفرعا على قول من يقف بالألف ، وأما من

لأنه المعد للوقف اتفاقا بخلاف آخر الأشطار الأول فليس معدا للوقف اتفاقا وإن كان حكمه فى الوقف عليه كحكم آخر الأبيات عند المبرد ومن تبعه كما أسلفته فى عوامل الجزم فاندفع اعتراض يس وتبعه شيخنا والبعض بأن كلامه يقتضى أنه لا يكون فى آخر المصراع الأول مع أنه قد يكون فيه كقوله :

ومهمه مغبرة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه

على أنه يجوز أن يكون ما استشهد به من مشطور الرجز فيكون أرجاؤه آخر بيت لا آخر شطر أول . (**قوله يريد بها**) أى فحذف الألف ونقل حركة الهاء إلى الباء . (**قوله واستشكل قوله اختيارا إلخ**) لا إشكال عندى أصلا ودعواه اقتضاء قوله اختيارا جواز القياس عليه ممنوعة فكم لفظ شاذ وقع اختيارا وقوله وهو قليل جملة حالية أى والحال أنه قليل كما يفيده التعبير بقد الداخلة على المضارع . (**قوله وأشبهت إلخ**) كان اللائق أن يلصق هذا البيت بالبيت الأول . يس . (**قوله اختلف**) أى فى غير القرآن أما فيه فيوقف عليها وتكتب بالألف إجماعا كما فى الاتقان وغيره . (**قوله يوقف عليها بالنون**) اختاره ابن عصفور وإجماع القراء السبعة على خلافه . توضيح . (**قوله بمنزلة أن**) أى الناصبة للمضارع . (**قوله أشتهى أن أكوى إلخ**) قال سم وأقره غيره كيف هذا مع رسمها فى المصحف بالألف كما تقدم ا هـ ولك أن تقول خط المصحف لا يقاس عليه بل هو طريقة متبعة وكلام المبرد فيما يطلب فيه اتباع القياس . (**قوله لأنها مثل أن ولن إلخ**) صريح فى أنها حرف وهو الصحيح قال المصرح : وذهب أبو سعيد على ابن مسعود فى المستوفى إلى أن أصل إذن إذا لما يستقبل ثم ألحق النون عوضا عن المضاف إليه كما فى يومئذ وعلى هذا يتضح وجه الوقف عليها بالألف ا هـ أى ووجه كتابتها بها .

(**قوله فإن ألغيت كتبت بالألف إلخ**) مثله فى الهمع فى خاتمة الخط والذى فى المغنى وفى باب النواصب من هذا الشرح عن الفراء هو العكس لأنها عند إلغائها تلتبس بإذا الشرطية وعند إعمالها لا تلتبس بها فافهم . (**قوله وينبغى أن يكون هذا الخلاف**) أى الجارى فى رسمها مفرعا على قول من

يقف بالنون فلا وجه لكتابتها عنده بغير النون (**وَحَذْفُ يا ٱلْمَنْقُوص ذِى ٱلتَّنوِينِ مَا ★ لَمْ يُنصَبَ أَوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا**) أى إذا وقف على المنقوص المنون فإن كان منصوبا أبدل من تنوينه ألف نحو رأيت قاضيا ، وإن كان غير منصوب فالمختار الوقف عليه بالحذف فيقال هذا قاض ومررت بقاض ، ويجوز الوقف عليه برد الياء كقراءة ابن كثير : ﴿ **ولكل قوم هادى** ﴾ [الرعد : ٧] ، ﴿ **وما لهم من دونه من والى** ﴾ [الرعد : ١١] ، ﴿ **وما عند الله باق** ﴾ [النحل : ٩٦] ، ومحل ما ذكر إذا لم يكن المنقوص محذوف العين ، فإن كان تعين الرد كما سيأتى فى قوله : وفى .

★ **نحو مر لزوم رد الياء اقتفى** ★

وأما غير المنون فقد أشار إليه بقوله (**وَغَيْرُ ذِى ٱلتَّنوِينِ بِالعَكْسِ**) أى المنقوص غير

يقف بالألف فيه عندى نظر لأن المبرد من أهل هذا الخلاف وهو قائل بالوقف عليها بالنون ولأن من يقف بالألف لا يسعه أن يكتبها بالنون لأن العبرة فى الرسم بحال الوقف كما أن من يقف بالنون لا يسعه أن يكتبها بالألف كما قاله الشارح للعلة المذكورة وبهذا يبحث فيما حكى عن الجمهور من كتابتها بالنون مع قولهم بالوقف عليها بالألف ولعل هذا وجه تصدير الشارح حكايته عنهم بقيل وقد عزا الشارح فى باب النواصب كتابتها بالألف إلى الجمهور فالذى ينبغى أن القولين الأولين فى رسمهما مبنيان على الخلاف الأول فمن يقف بالألف يكتبها بالألف ومن يقف بالنون يكتبها بالنون وأما القول الثالث المفصل فلا يظهر تفريعه على قول من قولى الخلاف بل هو قول مستقل غير مبنى على قول آخر . نعم هو لا يتجه إلا أن وقف قائله بالألف إن أهملت وبالنون إن أعملت فليراجع وبما ذكرته يعلم ما فى كلام البعض .

(**قوله وحذف يا المنقوص**) أى عدم ردها كما سيشير إليه الشارح وإلا فهى محذوفة قبل الوقف لالتقاء الساكنين وأما ياء الفعل المعتل وواوه فإن كانتا متحركتين نحو لن يرمى و لم يدعو سكنا وقفا أو ساكنتين نحو يرمى وينفى ويدعو بقيا بحالهما ولا يحذفان إلا فى قافية أو فاصلة كوقف نافع وأبى عمرو على ﴿ **والليل إذا يسر** ﴾ [الفجر : ٤] بحذف الياء وسكون الراء مراعاة للفواصل وأما ياء المتكلم فإن كانت ساكنة أو محذوفة بقيت بحالها وسكن ما قبل المحذوفة وإن كانت متحركة سكنت وقفا أو بقيت بحركتها ملحقا بها هاء السكت . همع باختصار وزيادة . (**قوله ما لم ينصب أولى**) بنقل حركة همزة أولى إلى ما قبلها وأفهم بتقييد الأولوية بعدم النصب أنه إذا نصب لا يكون الحذف أولى بل حكمه فى قوله سابقا :

★ **تنوينا إثر فتح اجعل ألفا** ★

وقفا . لأن هذا منه . (**قوله فالمختار الوقف عليه بالحذف**) هذا مذهب سيبويه والمتأخرين لأن الياء غير ثابتة وصلا فلما قصد الوقف عليه حذفت حركته وتنوينه قياسا على الصحيح ولأن الوقف محل راحة فلا يليق أن يؤتى فيه بما لم يكن فى الوصل . يس . (**قوله محذوف العين**) أى أو محذوف الفاء كما سيذكره الشارح فى شرح قوله وفى نحو مر إلخ . (**قوله وغير ذى التنوين بالعكس**) أى فإثبات

المنون بالعكس من المنون ، فإثبات الياء فيه أولى من حذفها ، وليس الحذف مخصوصا بالضرورة خلافا لبعضهم . وقد دخل تحت قوله غير ذى التنوين أربعة أشياء :

الأول : المقرون بأل وهو إن كان منصوبا فهو كالصحيح نحو رأيت القاضى فيوقف عليه بإثبات الياء وجها واحدا ، وإن كان مرفوعا أو مجرورا فكما ذكر ، فالمختار جاء القاضى ومررت بالقاضى بالإثبات ، ويجوز القاض بالحذف .

والثانى : ما سقط تنوينه للنداء نحو يا قاض : فالخليل يختار فيه الإثبات ، ويونس يختار فيه الحذف ، ورجح سيبويه مذهب يونس لأن النداء محل حذف ، ولذلك دخل فيه الترخيم ، ورجح غيره مذهب الخليل لأن الحذف مُجاز ولم يكثر فيرجح بالكثرة .

والثالث : ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رأيت جوارى نصبا فيوقف عليه بإثبات الياء كما تقدم فى المنصوب .

والرابع : ما سقط تنوينه للإضافة نحو قاضى مكة ، فإذا وقف عليه جاز فيه الوجهان الجائزان فى المنون . قالوا لأنه لما زالت الإضافة بالوقف عليه عاد إليه ما ذهب

يائه ما لم ينصب أولى من حذفها وإنما قلنا ما لم ينصب لأن الأصل مقيد به فيكون العكس كذلك فاندفع اعتراض الشارح الآتى بأن المصنف لم يستثن المنصوب . **(قوله فهو كالصحيح)** أى غير المنون كالرجل فى إسكان آخره للوقف . **(قوله وجها واحدا)** قال المرادى : وينبغى لمن قدر فتحة الياء فى النصب أن يقف بالوجهين . **(قوله فكما ذكر)** أى فى المتن من جواز الأمرين وأولوية الإثبات ولذا قال فالمختار جاء القاضى إلخ ولا ترد قراءة غير ابن كثير بالحذف فى قوله تعالى : ﴿ **الكبير المتعال** ﴾ [الرعد : ٩] وقوله : ﴿ **يوم التناد** ﴾ [غافر : ٣٢] لأن الأكثر قد يتفقون على الوجه المرجوح بل جوز بعضهم اتفاق السبعة على المرجوح . **(قوله فالخليل يختار فيه الإثبات)** لعل المصنف وافق الخليل فأطلق رجحان الإثبات فلا يرد هذا القسم على المصنف .

(قوله لأن الحذف مجاز) بضم الميم أى أجازه النحاة على خلاف الأصل وقوله ولم يكسر أى حتى يكون راجحا . **(قوله نحو رأيت جوارى)** المناسب لصنيعه فى القسم الأول أن يقول وهو إن كان منصوبا نحو رأيت جوارى وقف عليه إلخ . **(قوله نصبا)** وأما رفعا وجرا ففى الهمع أن الإثبات والحذف جائزان وأن الأفصح الإثبات **(قوله بإثبات الياء)** أى وجوبا وقوله كما تقدم فى المنصوب أى المقرون بأل نحو رأيت القاضى . **(قوله قالوا لأنه لما زالت الإضافة إلخ)** وبنوا على ذلك فرعا وهو أن ما سقطت نونه للإضافة إذا وقف عليه ردت نونه نحو هؤلاء قاضو زيد فإذا وقفت عليه قلت قاضون لزوال سبب حذفها فأما وقف القراء على قوله تعالى : ﴿ **غير محلى الصيد** ﴾ [المائدة : ١] بحذف النون فاتباع للرسم قلت : وفى هذا نظر . مرادى .

(قوله عاد إليه ما ذهب بسببها) وهو التنوين وحينئذ لا يكون داخلا فى قوله وغير ذى التنوين

بسببها وهو التنوين فجاز فيه ما جاز فى المنون . فقد بان لك أن كلام الناظم معترض من وجهين : **أحدهما** أن عبارته شاملة لهذه الأنواع الأربعة وليس حكمهما واحدا ، **والآخر** أنه لم يستثن المنصوب وهو متعين الإثبات كما ذكر ذلك فى الكافية **(وَفِى * نَحْوِ مُرٍ لُزُومُ رَدِّ ٱلْيَا ٱقْتُفِى)** يعنى إذا كان المنقوص محذوف العين نحو مُرٍ اسم فاعل من أرأى يُرئِى : أصله مرئى على وزن مُفعل ، فأعل إعلال قاض وحذفت عينه وهى الهمزة بعد نقل حركتها فإنه إذا وقف عليه لزم رد الياء ، وإلا لزم بقاء الاسم على أصل واحد وهو الراء ، وذلك إجحاف بالكلمة . ومثله فى ذلك محذوف الفاء كيف علما : فتقول هذا مرى ويفى ، ومررت بمرى ويفى **(وَغَيْرَهَا ٱلتَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكِ * سَكِّنْهُ أَوْ قِفْ رَائِمَ**

بل يدخل فى قوله وحذف ياء المنقوص ذى التنوين إلخ فلا اعتراض عليه بهذا القسم . قال سم قال : وقضية ذلك أى عود ما ذكر أنه يبدل التنوين فى النصب ألفا والسابق إلى الفهم أنه غير مراد ا هـ أى لضعف التنوين العائد بعدم ظهوره عن التنوين الظاهر الذى يبدل فى النصب ألفا . **(قوله فجاز فيه ما جاز فى المنون)** أى مع رجحان الحذف كالمنون . **(قوله معترض من وجهين)** قد عرفت اندفاع الاعتراض بالوجه الأول بمنع شمول عبارته للرابع وعدم ضرر شمولها للثلاثة الأولى غاية ما فيه أنه مشى فى الثانى على مذهب الخليل الذى رجحه غير سيبويه واندفاع الاعتراض بالوجه الثانى بأنه أخرج المنصوب فى ضمن قوله بالعكس كما مر بيانه .

(قوله أحدهما أن عبارته إلخ) فيه أن كون عبارته شاملة للأنواع الأربعة مع أن حكمها ليس واحدا يتضمن وجهى الاعتراض لدخول منصوبها فيها فكان ينبغى أن يقول أحدهما أن عبارته شاملة لهذه الأنواع الأربعة رفعا وجرا وليس حكمها واحدا ثانيهما إلخ . **(قوله فأعل إعلال قاض)** أى حذفت ياؤه لالتقائها ساكنة مع التنوين . **(قوله بعد نقل حركتها)** أى إلى الراء . **(قوله وذلك إجحاف بالكلمة)** فإن قلت هذا لازم فى حال الوصل أيضا قلت لا يمكن إثباتها وصلا لما يلزم من الجمع بين ساكنين مع أن فى إبقاء التنوين وصلا جبرا للكلمة بخلاف الوقف . مرادى . **(قوله ومثله)** أى مثل محذوف العين من المنقوص فى ذلك أى فى لزوم رد يائه وقفا محذوف الفاء من المنقوص وإن لم ينون فليس الكلام فى خصوص المنقوص المنون حتى يرد على تمثيله بيف علما اعتراض الدمامينى بأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل فلا تنوين فيه والكلام فى المنقوص المنون على أنا لو سلمنا أن الكلام فى المنقوص المنون فلا نسلم أن نحو يف علما غير منون بل هو وإن كان ممنوعا من الصرف منون تنوين عوض كما يفيده قول الناظم فيما سبق :

وما يكون منه منقوصا ففى إعرابه نهج جوار يقتفى

فاعرفه . **(قوله وغيرها التأنيث إلخ)** لما ذكر الناظم حكم الوقف على ما ينبغى ذكره من الساكن أخذ يذكر المتحرك فقال وغير إلخ ا هـ مرادى ودخل فى الغير تاء بنت وأخت فيجوز فيها غير الإسكان وقول البعض فيتعين فيها الإسكان خطأ واضح ودخل أيضا ميم الجمع إذا وصل بها واو أو ياء نحو

ٱلتَّحَرُّكِ) فى الوقف على المتحرك خمسة أوجه : الإسكان ، والروم ، والإشمام ، والتضعيف ، والنقل . ولكل منها حدّ وعلامة : فالإسكان عدم الحركة وعلامته خ فوق الحرف ، وهى الخاء من خف أو خفيف ، والإشمام ضم الشفتين بعد الإسكان فى المرفوع والمضموم للإشارة للحركة من غير صوت ، والغرض به الفرق بين الساكن والمسكن فى الوقف ، وعلامته نقطة قدام الحرف هكذا . والروم وهو أن تأتى بالحركة مع إضعاف صوتها ، والغرض به هو الغرض بالإشمام إلا أنه أتم فى البيان من الإشمام ، فإنه يدركه الأعمى والبصير ، والإشمام لا يدركه إلا البصير ، ولذلك جعلت علامته فى الخط أتم . وهو خط قدام الحرف هكذا ــ والتضعيف تشديد الحرف الذى يوقف عليه ، والغرض به الإعلام بأن هذا الحرف متحرك فى الأصل ، والحرف المزيد للوقف هو الساكن الذى

بكم وبهم لكن قال ابن الحاجب : الأكثر أن لا روم ولا إشمام فيها كهاء التأنيث . قال زكريا : وفى معنى ميم الجمع الضمير المذكر إذا ضم ما قبله أو كسر أو كان واوا أو ياء نحو يضربه وبه وضربوه وفيه . **(قوله من محرك)** أى من حرف موقوف عليه محرك أى قبل الوقف أى حركة غير عارضة كما قيد بذلك فى العمدة لأن ذا الحركة العارضة فى حكم الساكن فلا يوقف عليه إلا بالسكون المحض كتاء تأنيث الفعل فى ﴿ **اقتربت الساعة** ﴾ [القمر : ١] وذال يومئذ كما فى شرح العمدة . **(قوله رائم التحرك)** أى آتيا فى التحرك بالروم .

(قوله فى الوقف على المتحرك) أى جنس المتحرك بقطع النظر على خصوص كونه هاء التأنيث أو غيرها بدليل تفصيله هذا الإجمال بعد بقوله فإن كان المتحرك هاء التأنيث إلخ وقوله وإن كان غيرها إلخ فافهم والمراد المتحرك غير المنصوب المنون عند من يبدل تنوينه ألفا إذ هو لا يأتى فيه شىء من الخمسة على خلاف فى النقل يأتى . كذا فى الهمع وغيره . **(قوله وعلامة)** أى وجودية أو عدمية فلاءم قوله فى الخامس وعلامته عدم العلامة وفى عبارته حذف الواو مع ما عطفت أى وغرض لكنه سكت عن الغرض من الإسكان وهو مزيد الاستراحة لظهوره . **(قوله وعلامته خ إلخ)** وقال الموضح : إنما هى رأس جيم أو رأس ميم وكلاهما مختصر من اجزم اهـ والظاهر أنها رأس حاء مهملة مختصرة من استرح لما مر من أن الوقف استراحة . تصريح . **(قوله ضم الشفتين)** أى مع بعض انفراج بينهما يخرج من النفس . دمامينى . **(قوله قدام الحرف)** أى بعده ولم تكن فوقه كسابقه لدفع توهم أنها جزمة كما أن علامة الروم لم تكن فوقه لدفع توهم أنها نصبة وإنما قال هنا هكذا لصدق النقطة بالصغيرة جدا وغيرها وبالمجوفة وغيرها كما أنه قال هكذا فى علامة الروم لصدق الخط بالقائم والنائم . **(قوله مع إضعاف صوتها)** أى اخفائه لأنك تروم الحركة مختلسا لها ولا تتمها . نقله المصرح عن الجار بردى قال فى الهمع : فيكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون .

(قوله يدركه الأعمى والبصير) لأن فيه مع حركة الشفة صوتا يكاد الحرف يكون به متحركا . دمامينى ، أى متحركا حركة محضة فلا ينافى أنه متحرك حركة غير محضة . **(قوله المزيد للوقف)** أى لتضعيف الوقف أى للتضعيف المأتى به للوقف وقوله قبله أى قبل الحرف الذى يوقف عليه وهو المدغم

قبله وهو المدغم ، وعلامته ش فوق الحرف وهى الشين من شديد . والنقل تحويل الحركة إلى الساكن قبلها ، والغرض به إما بيان حركة الإعراب أو الفرار من التقاء الساكنين ، وعلامته عدم العلامة ، وسيأتى تفصيل ذلك : فإن كان المتحرك هاء التأنيث لم يوقف عليه إلا بالإسكان ، وليس لها نصيب فى غيره ، ولذلك قدم استثناءها ، وإن كان غيرها جاز أن يوقف عليه بالإسكان وهو الأصل وبالروم مطلقا أعنى فى الحركات الثلاث ، ويحتاج فى الفتحة إلى رياضة لخفة الفتحة ، ولذلك لم يجزه أكثر القراء فى المفتوح ووافقهم أبو حاتم . ويجوز الإشمام والتضعيف والنقل لكن بالشروط الآتية . وقد أشار إلى الإشمام بقوله **(أَوْ أَشْمِمِ ٱلضَّمَّةَ)** أى إعرابية كانت أو بنائية ، وأما غير الضمة وهو الفتحة والكسرة فلا إشمام فيهما . وأما ما ورد من الإشمام فى الجر عن بعض القراء فمحمول على الروم لأن بعض الكوفيين يسمى الروم إشماما ولا مشاحة فى الاصطلاح . ثم أشار إلى التضعيف بقوله **(أَوْ قِفْ مُضْعِفًا * مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلاً إِنْ قَفَا)** أى تبع **(مُحَرَّكًا)** كقولك فى

فيه . **(قوله وعلامته ش)** عبارة التصريح : رأس ش وقوله من شديد المناسب لقوله سابقا من خف أو خفيف أن يزيد أو شدد . **(قوله أو الفرار إلخ)** قال شيخنا .وتبعه البعض : أو لمنع الخلو فتجوز الجمع اهـ وما ادعياه من منع الخلو ممنوع لأن من لغة لخم كما سيأتى فى الشرح الوقف على هاء الغائبة بحذف الألف ونقل فتحة الهاء إلى المتحرك قبلها وهذا النقل ليس لواحد من الأمرين . فإن قيل كلامهما باعتبار اللغة المشهورة قلنا لم يصح حينئذ قولهما فتجوز الجمع لتلازمهما على اللغة المشهورة فالجمع واجب لا جائز وإنما يكون جائزا على لغة لخم من نقل الحركة إلى المتحرك لأن الغرض من هذا النقل بيان الحركة فقط إلا أن يقال المراد بجواز الجمع عدم امتناعه فتدبر . **(قوله وسيأتى تفصيل ذلك)** أى بذكر الشروط والمحال .

(قوله فإن كان المتحرك هاء التأنيث) تسميته هاء مجاز باعتبار حالة الوقف التى هو فيها ساكن وإن كان باعتبار حالة الوصل التى هو فيها متحرك تاء لا هاء . **(قوله ولذلك قدم استثناءها)** لأن تقديمه يؤذن بأن المستثنى لم يحكم عليه بجميع الأحكام المذكورة وهذا صادق بالحكم عليه ببعضها وهو هنا التسكين . **(قوله وهو الأصل)** إنما كان الاسكان أصلا لأن الحرف الموقوف عليه ضد المبدوء به فينبغى أن تكون صفته مضادة لصفته أو لأن المقصود من الوقف الاستراحة وسلب الحركة أبلغ فى تحصيل هذا المقصود . دمامينى . **(قوله إلى رياضة)** أى تؤدة وتأن . **(قوله لخفة الفتحة)** وسرعتها فى النطق ولا تكاد تخرج إلا على حالها فى الوصل . دمامينى . **(قوله أو اشمم الضمة)** أى أشمم الحرف الضمة أى اجعله شاما لها بأن تهيىء العضو للنطق بها على الحرف .

(قوله ما ليس همزا إلخ) زاد بعضهم شرطا آخر وهو أن لا يكون منصوبا منونا وقيل لا يحتاج إلى اشتراطه لأن المنصوب المنون يبدل تنوينه ألفا فيكون الحرف الموقوف عليه الألف لا ما قبلها والكلام

جعفر جعفرّ ، وفى وعل وعلّ وفى إضارب ضاربّ . واحترز بالشرط الأول من نحو بناء وخطاء فلا يجوز تضعيفه لأن العرب اجتنبت ادغام الهمزة ما لم تكن عينا ، وبالشرط الثانى من نحو سرو وبقى والقاضى والفتى فلا يجوز تضعيفه ، وبالثالث من نحو بكر فلا يجوز تضعيفه . ثم أشار إلى النقل بقوله : **(وَحَرَكَاتِ ٱنْقُلاَ * لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلاَ)** أى يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله بشرطين : أحدهما أن يكون ساكنا والآخر أن يكون تحريكه لن يحظل أى لن يمنع : فتقول فى نحو بكر هذا بكر ومررت ببكر ، ومنه قوله :

[١٢٥٣] **عَجِبْتُ والدّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُـهْ مِنْ عَنَزِىٍّ سَبَّنِى لَمْ أَضْرِبُهْ**

أراد لم أضربه ، فنقل ضمة الهاء إلى الباء . فإن لم يكن المنقول إليه ساكنا ، أو كان ولكن غير قابل للتحريك إما لكون تحريكه متعذرا كما فى نحو ناب وباب ، أو متعسرا كما فى نحو قنديل وعصفور وزيد وثوب لثقل الحركة على الياء والواو أو مستلزما لفك

فى الموقوف عليه المحرك وفيه أن المراد بالمحرك فى قول المصنف وغيرها التأنيث من محرك المحرك وصلا فهو المتكلم عليه بالأوجه الخمسة وهو بإطلاقه يشمل المنصوب المنون فلابد من قيد يخرجه كما أسلفنا ويمتنع فى المنصوب المنون الروم أيضا . قاله السيوطى ولم ينقل التضعيف عن أحد من القراء إلا عن عاصم فى ﴿ **مستطر** ﴾ [القمر : ٥٣] فى سورة القمر كما فى شرح التوضيح للشارح وكما فى الهمع للسيوطى عن أبى حيان ثم قال السيوطى : قال أبو حيان ولم ينقل النقل عن أحد من القراء إلا ما روى عن أبى عمرو أنه قرأ ﴿ **وتواصوا بالصبر** ﴾ [البلد : ١٧] بكسر الباء وعن سلام أنه قرأ ﴿ **والعصر** ﴾ [العصر : ١] بكسر الصاد قال : بخلاف الإسكان والروم والإشمام فإنها مروية عنهم . **(قوله ما لم تكن عينا)** نحو سأل . **(قوله والقاضى والفتى)** الأولى حذفهما لأن الكلام فى المحرك وهما ساكنان . **(قوله لن يحظلا)** أى لن يمنع لغة سواء أمكن نطقا كالمتعسر تحريكه والمستلزم تحريكه فك إدغام تمنع اللغة فكه أو لم يكن نطقا كالمتعذر تحريكه كما سيذكره الشارح . **(قوله هذا بكر ومررت ببكر)** ولم يمثل بالمنصوب لأن فيه خلافا يأتى فى قوله ونقل فتح إلخ . **(قوله من غير عنزى)** أى قصير .

(قوله فإن لم يكن المنقول إليه ساكنا) لو قال فإن لم يكن ما قبله ساكنا لكان أولى لأن ما قبله إذا لم يكن ساكنا لا يكون منقولا إليه إلا أن يؤول المنقول إليه بما يراد النقل إليه . **(قوله كما فى نحو قنديل إلخ)** مثل بأربعة أمثلة لأن ما قبل الياء أو الواو تارة يجانسهما وتارة لا .

[١٢٥٣] الرجز لزياد الأعاجم فى ديوانه .

إدغام ممتنع الفك فى غير الضرورة كما فى نحو جد وعم امتنع النقل .

(تنبيهان)*: **الأول** : يجوز فى لغة لخم الوقف بنقل الحركة إلى المتحرك كقوله :

[١٢٥٤] **مَنْ يَأْتَمِرْ لِلْخَيْرِ فيمَا قَصَدُهْ تُحْمَدْ مَسَاعِيهِ وَيُعْلَمْ رَشَدُهْ**

ومن لغتهم الوقف على هاء الغائبة بحذف الألف ونقل فتحة الهاء إلى المتحرك قبلها كقوله :

[١٢٥٥] *** كنتُ فِى لَخْمٍ أخافَـه ***

أراد أخافها ففعل ما ذكر . **والثانى** : أطلق الحركات وهو شامل للإعرابية والبنائية والذى عليه الجماعة اختصاصه بحركة الإعراب ، فلا يقال من قبل ولا من بعد ولا مضى أمس لأن حرصهم على معرفة حركة الإعراب ليس كحرصهم على معرفة حركة البناء . وقال بعض المتأخرين : بل الحرص على حركة البناء آكد لأن حركة الإعراب كحرصهم

(قوله أو مستلزما إلخ) ظاهر ذكره بعد المتعذر والمتعسر مغايرته لهما وصريح كلام المصرح أنه من المتعذر إلا أن التعذر فى الألف ذاتى وفى المدغم عرضى ولجعله من المتعسر وجه . **(قوله تنبيهان إلخ)** ترك الشارح من المرادى تنبيهين لا بأس بذكرهما . الأول : الذى يظهر فى حركة النقل أنها الحركة التى فى الحرف الأخير نقلت إلى الساكن نص على ذلك قوم من النحويين وقال أبو البقاء العكبرى : لا يريدون أنها حركة الإعراب صيرت على ما قبل الحرف إذ الإعراب لا يكون قبل إنما يريدون أنها مثلها . الثانى : لم يؤثر الوقف بالنقل عن أحد من القراء إلا ما روى عن أبى عمرو أنه وقف على قوله تعالى : ﴿ **وتواصوا بالصبر** ﴾ [البلد : ١٧] بكسر الباء . **(قوله يجوز فى لغة لخم إلخ)** كذا فى التسهيل واستشهد له المصنف بقول الشاعر من يأتمر إلخ واعترض بأنه لا حجة فيه لاحتمال أن يكون الأصل قصدوه حملا على معنى من ثم حذف الواو اكتفاء بالضمة كقوله :

*** فلو أن الأطبا كان حولى ***

ويجاب بأنه لم يراع المعنى فى مساعيه ورشده اهـ سم أى ولو كان راعى المعنى فى قصده لراعاه بعد إذ لا تجوز مراعاة اللفظ بعد مراعاة المعنى كما تقدم فى باب الموصول . **(قوله فيما قصده)** هذا هو محل الشاهد لأنه نقل حركة الهاء إلى الدال وهى متحركة قبل . **(قوله لأن حرصهم إلخ)** المناسب أن يقول لأن حرصهم على معرفة حركة البناء ليس كحرصهم على معرفة حركة الإعراب

[١٢٥٤] رجز لم يدر راجزه : أى من يباشر الخير فيما قصده يحمد مساعيه وهو جمع مسعى بمعنى السعى . والرشد ـ بفتحتين ـ التهدى إلى طريق الصواب : والشاهد فى قصده بضم الدال فإنه فى الأصل بالفتح لأنه ماض من القصد ، ولكنه لما وقف عليه نقل حركة الهاء إلى الدال وهى متحركة .

[١٢٥٥] تمامه :

فـإنى قـد رأيتُ بـدارِ قومـى نـوائبَ كـنت فى لخمٍ أخافُـه

والبيت من الوافر ، وهو بلا نسبة فى الإنصاف .

على معرفة حركة البناء . وقال بعض المتأخرين : بل الحرص على حركة البناء آكد لأن حركة الإعراب لها ما يدل عليها وهو العامل انتهى وقد بقى للنقل شرط مختلف فيه أشار إليه بقوله : (**وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى ٱلْمَهْمُوزِ لاَ * يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوفٍ نَقَلاَ**) يعنى أن البصريين منعوا نقل الفتحة إذا كان المنقول عنه غير همزة فلا يجوز عندهم رأيت بكَر ولا ضربت الضرَب لما يلزم على النقل حينئذ فى المنون من حذف ألف التنوين وحمل غير المنون عليه ، وأجاز ذلك الكوفيون . ونقل عن الجرمى أنه أجازه . وعن الأخفش أنه أجازه فى المنون على لغة من قال رأيت بكَر . وأشار بقوله من سوى المهموز إلى أن المهموز يجوز نقل حركته وإن كانت فتحةً فيقال رأيت الخبَأ والردَأ والبَطأ فى رأيت الخبء والردء والبطء ، وإنما اغتفر ذلك فى الهمزة لثقلها . وإذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب (**وَٱلنَّقْلُ إنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ**) فلا تنقل ضمة إلى مسبوق بكسرة ، ولا كسرة

أى لشرفها . (**قوله شرط مختلف فيه**) وهو أن لا تكون الحركة فتحة غير همزة . (**قوله وكوف**) أصله كوفى فحذف الياء الأخيرة تخفيفا ثم الأولى لالتقاء الساكنين أو حذف الأولى ثم سكن الثانية لثقل الضمة ثم حذفها لالتقاء الساكنين والأول أقل كلفة والثانى أقيسة هكذا ظهر لى . (**قوله لما يلزم على النقل إلخ**) هذا وإن جرى فى المهموز المنون نحو رأيت ردءا إلا أنهم اغتفروا ذلك فيه لشدة ثقل الهمزة الساكنة التى قبلها ساكن . (**قوله حينئذ**) أى حين إذ نقلت الفتحة وقوله من حذف ألف التنوين أى الألف المبدلة من تنوين المنون المنصوب لأنك إذا نقلت الفتحة إلى ما قبلها فى نحو رأيت عبدا تحذف الألف وتنقل فتحة الدال إلى الباء .

(**قوله وحمل غير المنون**) من الممنوع الصرف كهند على الأفصح من صرفه والمحلى بأل . (**قوله ونقل عن الجرمى أنه أجازه**) أى مطلقا كالكوفيين . (**قوله وعن الأخفش أنه أجازه فى المنون إلخ**) يعلم منه أنه يجيزه فى غير المنون لانتفاء المحذور فيه . (**قوله على لغة من قال رأيت بكر**) وهم ربيعة كما مر أى لانتفاء المحذور السابق على لغة هؤلاء ومقتضى كلام الشارح أن الأخفش يتوق هذا المحذور وكلام الموضح يخالفه حيث قال وأجاز ذلك يعنى نقل الفتحة عن غير الهمزة للكوفيون والأخفش اهـ فجعل الأخفش مطلقا للجواز كالكوفيين . (**قوله رأيت الخبء إلخ**) الخبء بفتح الخاء المعجمة وسكون الموحدة ما خبىء . والردء بكسر الراء وسكون الدال المعين . والمهموز المنون كغير المنون فى جواز نقل فتحة همزته كما مر وإن لم يمثل للمنون .

(**قوله وإذا سكن إلخ**) من تمام العلة . (**قوله إن يعدم نظير**) أى أصلا كما فى فعل بكسر فضم وفعل بضم فكسر على القول بإهماله أو نظير كثير كما فى فعل بضم فكسر على القول بندوره وهو التحقيق لوجوده فى الوعل بضم فكسر لغة فى الوعل بفتح فكسر وهو التيس الجبلى .

إلى مسبوق بضمة ، فلا يجوز النقل فى نحو هذا بِشْر بالاتفاق لما يلزم عليه من بناء فعل ، ولا فى نحو انتفعت بقفل خفا للأخفش لما يلزم عليه من بناء فعل وهو مهمل فى الأسماء أو نادر ، هذا فى غير المهموز ، وأما المهموز فيجوز فيه ذلك كما أشار إليه بقوله **(وَذَاكَ فِى ٱلْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ)** فتقول هذا ردُء ومررت بكفُء لما مر التنبيه عليه من ثقل الهمزة ، وهذه لغة كثير من العرب منهم تميم وأسد ، وبعض تميم يفرون من هذا النقل الموقع فى عدم النظير إلى اتباع العين للفاء فيقولون هذا ردىء مع كفىء وبعضهم يتبع ويبدل الهمزة بعد الاتباع فيقول هذا ردى مع كفو .

(تنبيهان): **الأول** : لجواز النقل شرط رابع وهو أن يكون المنقول منه صحيحا ، فلا ينقل من نحو ظبى ودلو .

الثانى : إذا نقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيون واقفين على حامل حركتها كما يوقف عليه مستبدا بها ، فيقولون هذا الخب بالإسكان والروم والإشمام وغير ذلك بشروطه . وأما غير الحجازيين فلا يحذفها ، بل منهم من يثبتها ساكنة نحو هذا البُطُؤْ ورأيت البَطأْ ومررت بالبطِىءْ ومنهم من يبدلها بمجانس الحركة المنقولة فيقول هذا البطو ورأيت البطا ومررت بالبطا . وقد تبدل الهمزة بمجانس حركتها بعد سكون باق نحو هذا البطْوْ

(قوله فى الأسماء) أى غير الأعلام فخرج الفعل كضرب والعلم كدئل . **(قوله أو نادر)** أو لتنويع الخلاف وهذا القول هو الراجح لوجوده فى الاسم غير العلم كما أسلفناه . **(قوله هذا)** أى امتناع النقل المؤدى إلى عدم النظير . **(قوله وذاك)** أى النقل المؤدى إلى عدم النظير . **(قوله من ثقل الهمزة)** أى وزيادة الصعوبة بسكون ما قبل الهمزة الساكنة . **(قوله منهم تميم)** أى بعض تميم بدليل ما بعده . **(قوله يتبع ويبدل الهمزة)** أى بمجانس حركة الاتباع قبلها . **(قوله شرط رابع)** لم يقل خامس الغاء للشرط الثالث المختلف فيه . **(قوله فلا ينقل من نحو ظبى ودلو)** لتأديته إلى تلو الياء ضمة وكون الآخر واوا قبلها ضمة فى المرفوع وقلب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة فى المخفوض وحمل اليائى المخفوض على غيره . **(قوله على حامل حركتها)** أى بالقوة لأنه لم يحمل بالفعل عند الحجازيين إلا السكون فتنبه .

(قوله كما يوقف عليه) كذا فى بعض النسخ بتذكير الضمير أى على حامل الحركة وفى بعضها كما بخط الشارح عليها بتأنيث الضمير الراجع إلى حامل الحركة لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه كذا قال شيخنا وفيه أن شرط الاكتساب وهو صلاحية المضاف للحذف غير موجود هنا فتأمل . **(قوله مستبدا بها)** حال من مجرور على الراجع إلى الحامل وضمير بها للحركة أى مستقلا بها بأن كانت له أصالة . **(قوله وغير ذلك)** لو قال والتضعيف لكان أولى لشمول الغير للنقل مع أنه غير مراد لأنه لا يجرى فيه على اللغة المشهورة أما على لغة لخم من النقل إلى المتحرك فلا يبعد الجواز فراجعه . **(قوله وقد تبدل الهمزة الخ)** على هذا الوجه والذى بعده لا يكون فى الكلمة نقل أصلا . **(قوله باق)** احتراز

ومررت بالبطْيِ . وأما فى الفتح فيلزم فتح ما قبلها ، وقد يبدلونها كذلك بعد حركة غير منقولة فيقولون هذا الكلو ومررت بالكلى ، وأهل الحجاز يقولون الكلا فى الأحوال كلها لأنهم لا يبدلون الهمزة بعد حركة إلا بمجانسها ، ولذلك يقولون فى أكمؤ أكمو ، وفى ممتلىء ممتلى (**فِى ٱلْوَقْفِ تا تأْنِيثِ ٱلْاَسْمِ هَا جُعِلْ * إنْ لَمْ يكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ**) نحو فاطمة وحمزة وقائمة . واحترز بالتأنيث من تاء لغيره فإنها لا تغير : وشذ قول بعضهم قعدنا على الفراء . وبالاسم من تاء الفعل نحو قامت فإنها لا تغير . وبعدم الاتصال بساكن صحيح من تاء بنت وأخت ونحوهما فإنها لا تغير . وشمل كلامه ما قبله متحرك كما مثل

عن النقل والاتباع ا هـ سم لكن صرح الفارضى بأن السكون على هذه اللغة لا يبقى بل يبدل بمثل حركة الهمزة فقال ولا أثر لكون ما قبل الهمزة ساكنا كما فى الخبء فيقولون مررت بالخبى بإبدال الهمزة المكسورة ياء فتكسر الباء الساكنة لأجلها ورأيت الخبا بإبدال الهمزة ألفا وفتح الباء لأجلها وهذا الخبو بإبدال الهمزة واوا ضم الباء لأجلها ا هـ .

(**قوله وأما فى الفتح**) أى وأما إبدالها بمجانس حركتها فى الفتح ولو قال فى النصب لكان أحسن وفى بعض النسخ وأما فى غير الفتح وهو خطأ . (**قوله فيلزم فتح ما قبلها**) أى فيلزم فيه فتح ما قبلها لمناسبة الألف لا للنقل لعدمه على هذه اللغة كما فى الدماميني . (**قوله وقد يبدلونها كذلك**) أى بمجانس حركتها . (**قوله فيقولون**) أى فى الوقف على الكلأ الذى هو الحشيش هذا الكلو ومررت بالكلى أى بفتح اللام وسكون الواو والياء . (**قوله إلا بمجانسها**) أى مجانس هذه الحركة . (**قوله فى الوقف إلخ**) هذا مفهوم قوله وغيرها التأنيث . سندوبى . (**قوله تا تأنيث الاسم**) أى ولو بحسب الوضع فقط لتدخل تاء المبالغة كما فى راوية وتاء زيادتها كما فى علامة وقيد فى التسهيل التاء بكونها فى آخر الاسم احترازا من نحو قائمتان ويغنى عنه كون الكلام فى الحرف الموقوف عليه وينبغى أن يراد بالاسم هنا ما يعم جمع التصحيح والملحق به وغيرهما وبالجعل ما يعم الجعل القليل والجعل الكثير فيكون قوله بعد وقل ذا البيت تفصيلا للإجمال هنا .

(**قوله من تاء الفعل**) وكذا تاء الحرف نحو ربت عند الجمهور كما سيشير إليه الشارح وإنما التزمت التاء فى الفعل والحرف خوف اللبس بالضمير نحو ضربه وربه وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس وفى الخاطريات لا بن جنى قال سيبويه : لو سميت رجلا بضربت ثم حقرته لقلت ضريبه فيوقف عليها بالهاء لأنه قد انتقل من الفعل إلى الاسم ا هـ تصريح وقوله خوف اللبس بحث فى التعليل بخوف اللبس بأنه يقتضى أن لا يوقف على نحو ضاربة بالهاء لوجود لبسها بالضمير وقوله ثم حقرته إلخ قال يس : أما قبل التحقير فهل يوقف عليه بالهاء ظاهر تعليله نعم وظاهر كلامه لا وانظر ما الحكم إذا سمى بثمت وربت ولات وقد يقال لا يوقف قبل التحقير بالهاء لتقوى جانب الفعلية والحرفية حينئذ فيبقى على سكون التاء وقفا ا هـ .

(**قوله من تاء بنت وأخت**) كون تائهما للتأنيث لا ينافى كونها للتعويض عن لام الكلمة أيضا

وما قبله ساكن غير صحيح ولا يكون إلا ألفا نحو الحياة والفتاة ، والأعرف فى هذين النوعين إبدال التاء هاء فى الوقف ، وإنما جعل حكم الألف حكم المتحرك لأنها منقلبة عن حرف متحرك **(وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تصحيح وَمَا * ضَاهَى)** أى قل جعل التاء هاء فى جمع تصحيح المؤنث نحو مُسلمات وما ضاهاه أى شابهه ، وأراد بذلك هيهات وأولات كما صرح به فى شرح الكافية ، فالأعرف فى هذا سلامة التاء ، وقد سمع إبدالها هاء فى قول بعضهم : دفن البناه من المكرماه ، يريد دفن البنات من المكرمات . وكيف بالاخوه والأخواه . وسمع هيهاه وأولاه . ونقل بعضهم أنها لغة طيىء . وقال فى الإفصاح : شاذ لا يقاس عليه .

(تنبيه): إذا سمى رجل بهيهات على لغة من أبدل فهى كطلحة تمنع من الصرف للعلمية والتأنيث . وإذا سمى به على لغة من لم يبدل فهى كعرفات يجرى فيها وجوه جمع المؤنث السالم إذا سمى به **(وَغَيْرُ ذَيْنِ بالعكْسِ ٱنْتَمَى)** الإشارة إلى جمع التصحيح ومضاهيه : يعنى أن غيرهما يقل فيه سلامة التاء بعكسهما ، سواء كان مفردا كمسلمة أو جمع تكسير كغلمة . ومن اقرارها تاء قول بعضهم : يا أهل سورة البقرت ، فقال مجيب : ما أحفظ منها ولا آيت . وقوله :

[١٢٥٦] **اللهُ أَنْجَاكَ بِكَفَّىْ مَسْلَمَتْ ... مِن بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَتْ**

وقوله ونحوهما أى كهنت . **(قوله ولا يكون)** أى الساكن الذى هو غير صحيح الواقع قبل التاء . **(قوله والأعرف فى هذين النوعين)** أى ما قبله متحرك وما قبله ساكن غير صحيح إبدال التاء هاء فى الوقف وهذا مستغنى عن ذكره بقول المصنف وغير ذين إلخ . **(قوله وقل ذا)** أى جعل التاء هاء فى جمع تصحيح يعنى ما جمع بألف وتاء مزيدتين . **(قوله وما ضاهى)** أى شابه جمع التصحيح فى الدلالة على متعدد حالا كأولات وفى الأصل كعرفات أو فى التقدير كهيهات فإنه فى التقدير جمع هيهيا ثم سمى به الفعل وهو بعد كما فى التوضيح فقوله وأراد بذلك هيهات وأولات قاصر عن نحو عرفات وأذرعات . **(قوله فى قول بعضهم دفن البناه من المكرماه)** يوهم أنه ليس بحديث وفى تمييز الطيب من الخبيث حديث : « **دفن البنات من المكرمات** » رواه الطبرانى فى الكبير والأوسط وغيرها عن ابن عباس إلا أن يقال راعى الشارح خصوص الوقف بالهاء . يس .

(قوله وكيف بالاخوه والأخواه) الباء زائدة فى المبتدأ وأسقطها فى التوضيح . **(قوله إذا سمى رجل بهيهات)** الظاهر أن مثله أولات لجريان اللغتين الإبدال وعدمه فيه أيضا . **(قوله من بعدما)** أى من بعد ما كادت وما بين ذلك توكيد وقوله وبعدمت أصل مت قال ابن جنى : ما فأبدل الألف

[١٢٥٦] رجز لم يدر راجزه وبعده من بعدما وبعدما وبعدمت . وبعدمت أى بعدما فأبدل من الألف هاء ثم أبدل الهاء تاء لتوافق بقية القوافى . والشاهد فى مسلمت حيث وقف عليها التاء والقياس الهاء .

كَادَتْ نُفُوسُ القَوْمِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ وكادتِ الحرَّةُ أن تدعَى أمَتْ

وأكثر من وقف بالتاء يسكنها ولو كانت منونة منصوبة . وعلى هذه اللغة بها كتب فى المصحف : (إن شجرت الزقوم) ، (وامرأت نوح وامرأت لوط) وأشباه ذلك ، فوقف عليها بالتاء نافع وابن عامر وعاصم وحمزة ، ووقف عليها بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائى ، ووقف الكسائىّ على لات بالهاء ، ووقف الباقون بالتاء . قال فى شرح الكافية : ويجوز عندى أن يوقف بالهاء على ربت وثمت قياسا على قولهم فى لات لاه (**وَقِفْ بِهَا ٱلسَّكْتِ عَلَى ٱلْفِعْلِ ٱلْمُعَلْ * بِحَذْفِ آخِرٍ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ**) يعنى أن هاء السكت من خواص الوقف ، وأكثر ما تزاد بعد شيئين : **أحدهما** : الفعل المعتل المحذوف الآخر جزما نحو لم يعطه ، أو وقفا نحو أعطه . **والثانى** : ما الاستفهامية إذا جرت بحرف نحو على مه وله ، أو باسم نحو اقتضاء مه ، ولحاقها لكل من هذين النوعين واجب وجائز أما الفعل المحذوف الآخر فقد نبه عليه بقوله (**وَلَيْسَ حَتْماً فِى سِوَى مَاكَعِ أَوْ * كَيَعِ مَجْزُومًا**

هاء ثم أبدل الهاء تاء تشبيها لها بهاء التأنيث فوقف عليها بالتاء وقوله عند الغلصمت بفتح الغين المعجمة والصاد المهملة أى رأس الحلقوم . (**قوله وأكثر من وقف بالتاء إلخ**) وبعضهم يقف على المؤنث بالهاء المنون المنصوب كما يقف على المنون المنصوب المجرد . (**قوله وأشباه ذلك**) نقل شيخنا السيد أن كل امرأة ذكرت فى القرآن مع زوجها ترسم بالتاء المجرورة . (**قوله فوقف عليها بالتاء إلخ**) اعلم أن التاء إن رسمت هاء وقف عليها كل القراء بالهاء وإن رسمت تاء فمنهم من يقف بالهاء مراعاة للأصل ومنهم من يقف بالتاء موافقة للرسم العثمانى . قاله شيخنا السيد . (**قوله على لات بالهاء**) مثلها ذات كما قاله الفارضى وغيره .

(**قوله قياسا على قولهم إلخ**) فيه أن الوقف على لات بالهاء ليس قياسا فكيف يقاس عليه . حفيد . (**قوله وقف بها السكت إلخ**) أى للتوصل إلى بقاء الحركة فى الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل إلى بقاء السكون فى الابتداء وسميت هاء السكت لأنه يسكت عليها دون آخر الكلمة اهـ تصريح ومواضع اطرادها ثلاثة تأتى فى النظم الفعل المعتل المحذوف الآخر وما الاستفهامية والمبنى على حركة بناء لازم . (**قوله بحذف آخر**) أى فقط كما فى أعط أو مع حذف الفاء كما فى لم يف ولم يع أو العين كما فى لم ير . (**قوله المعتل**) أخذه من المثال ومن لزوم الاعتلال للإعلال . (**قوله أو وقفا**) ليس المراد به هنا مقابل الوصل إذ يلزم عليه أن الحكم المذكور فى المحذوف الآخر جزما لا يختص بالوقف وليس كذلك بل المراد به البناء وبه عبر ابن هشام . زكريا . (**قوله فقد نبه عليه**) أى على حكم لحاق الهاء له من الوجوب والجواز وقوله بقوله أى بمنطوقه فى الجواز ومفهومه فى الوجوب . (**قوله مجزوما**) حال من يع .

قَرَاعِ مَا رَعَوْا) يعنى أن الوقف بهاء السكت على الفعل المعل بحذف الآخر ليس واجبا فى غير ما بقى على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد ، فالأول نحو عه أمر من وعى يعى ، ونحو ره أمر من رأى يرى ، والثانى لم يعه ولم يره لأن حرف المضارعة زائد فزيادة هاء السكت فى ذلك واجبة لبقائه على أصل واحد ، كذا قاله الناظم . قال فى التوضيح : وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على (لم أكُ) (ومن تقِ) بترك الهاء .

(قوله نحو عه) أصله أوعه حذفت الواو التى هى فاء الكلمة فحذفت همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها فالباقى عين الكلمة وقوله **(ونحو ره)** أصله إرأه نقلت حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت وحذفت همزة الأصل لما مر فالباقى فاء الكلمة وفى الدمامينى على المغنى أن حذف هاء السكت فى مثل هذين الفعلين حال الوصل إنما هو فى اللفظ لا فى الخط ومثلهما اء أمر من وأى يئى وأيا بمعنى وعد وإذا وقع قبله ساكن من كلمة ونقلت حركة الهمزة إليه على غير قياس تخفيف الهمزة قلت : قل بالخير يا زيد وهند . قالت بالخير يا عمرو فلم يبق من الفعل إلا الكسرة فى لام قل وتاء قالت وتقول على هذا يا زيد قلى بالخير يا هند فلم يبق إلا حركة وأما الياء فضمير الفاعل الذى كان متصلا بالهمزة وقد قيل فى ذلك :

فى أى لفظ يا نحاة الملـه حركـة قـامت مقـام الجملـه

ومن ذلك اللغز المشهور :

إن هنـد المليحـة الحسنـا وأى من اضمرت لخل وفـاء

فأصل إن أين حذفت ياء الفاعل لالتقائها ساكنة مع نون التوكيد . وهند منادى . والمليحة نعت له على اللفظ . والحسناء نعت له على المحل وأى مصدر مبين للنوع أى عدن يا هند وعد امرأة أضمرت وفاء لخلها . **(قوله واجبة)** قد يقال هلا كانت جائزة فقط فى الثانى لأن حرف المضارعة كالجزء كما جازت فقط فى ما الاستفهامية المجرورة بالحرف لأنه كالجزء ا هـ سم بل كون حرف المضارعة كالجزء أقوى من كون حرف الجر كالجزء من ما لأن حرف المضارعة لا تقوم بنية المضارع إلا به . **(قوله قال فى التوضيح وهذا مردود بإجماع المسلمين إلخ)** أجيب بأجوبة مردودة منها أن أك ليس معتل الآخر والكلام فيه ومنها أن القراءة سنة متبعة فلا ينهض حجة على المصنف ويرد الأول بأن كون أك غير معتل الآخر لا يفيد لأن المصنف علل ببقاء الفعل على أصل واحد وهو موجود فى أك وكونه غير معتل الآخر لا أثر له على أن كون الكلام فى معتل الآخر غير مسلم بل هو فى المعل بحذف الآخر وأك منه ويرد الثانى بأن القراءة الصحيحة لا تخالف العربية ولا تأتى على ما تمنعه وحينئذ فوقف جميع المسلمين على لم أك ومن تق بترك الهاء دليل قاطع على عدم وجوبها نعم يرد على ابن هشام أنه وافق المصنف فى أواخر باب كان من شرح القطر وقال بمقالته فيرد عليه ما أورده على المصنف .

(قوله على وجوب الوقف) أى حيث أريد الوقف وجب ما ذكر وإلا فالوقف على موضع بخصوصه ليس واجبا . حفيد . **(قوله بترك الهاء)** وإنما يوقف على أك وتق بسكون الكاف والقاف .

(تنبيه): مقتضى تمثيله أن ذلك إنما يجب فى المحذوف الفاء وإنما أراد بالتمثيل التنبيه على ما بقى على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد كما سبق، فمحذوف العين كذلك كما سبق فى التمثيل بنحوره ولم يره . وفهم منه أن لحاقها لما بقى منه أكثر من ذلك نحو أعطه ولم يعطه جائز لا لازم **(وَمَا فِي ٱلِٱسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ * أَلِفُهَا)** وجوبا سواء جرت بحرف أو اسم . وأما قوله :

[١٢٥٧] * عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِى لَئِيمٌ *

فضرورة . واحترز بالاستفهامية عن الموصولة والشرطية والمصدرية نحو مررت بما مررت به ، وبما تفرح أفرح ، وعجبت مما تضرب فلا يحذف ألف شيء من ذلك . وزعم المبرد أن حذف ألف ما الموصولة بشئت لغة ونقله أبو زيد أيضا . قال أبو الحسن فى الأوسط : وزعم أبو زيد أن كثيرا من العرب يقولون سل عم شئت كأنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إياه . وفهم من قوله أن جرت أن الموفوعة والمنصوبة لا تحذف ألفها ، وهو كذلك . وأما قوله :

(قوله مقتضى تمثيله إلخ) أى لأن عادته الغالبة اعطاء الحكم بالمثال . **(قوله جائز لا لازم)** لكن الأجود الاتيان بالهاء محافظة على دليل اللام المحذوفة أعنى حركة ما قبل اللام . **(قوله سواء جرّت بحرف)** نحو (**عم يتساءلون**) أو اسم نحو مجىء من جئت وقال الشاطبى : حذف الألف من المجرورة باسم جائز لا لازم ونقله عن سيبويه . تصريح . **(قوله على ما قام يشتمنى)** من باب ضرب ونصر كا فى القاموس . **(قوله فضرورة)** أى بناء على أنها ما وقع فى الشعر مما لا يقع مثله فى النثر وإلا فللشاعر مندوحة عن إثبات الألف بحذفها غاية ما يلزم عليه العقل وهو جائز فى الوافر بصلوح وحكاه الشيخ خالد لغة وعليها قراءة بعضهم (**عما يتساءلون**) .

(قوله قال أبو الحسن فى الأوسط) دليل لقوله ونقله أبو زيد أيضا . **(قوله لكثرة استعمالهم إياه)** أى التركيب المذكور . **(قوله أن المرفوعة)** نحو ما هذا والمنصوبة نحو ما اشتريت قال سم : وقد يفرق بين المجرورة وغيرها بأن الجار يتصل بها اتصال الجزء فكان كالعوض من حذف الألف ولا كذلك غير المجرورة اهـ وهو واضح فى المجرورة بالحرف دون المجرورة بالاسم إلا أن يقال حملت

[١٢٥٧] صدره :

* كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِى تُرَابٍ *

قاله حسان بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه من قصيدة من الوافر لبنى عائذ بن عمرو بن مخزوم . ومن نسبه إلى الفرزدق فقد أخطأ . والشاهد فى على ما قام حيث أثبت ألف ما الاستفهامية المجرورة للضرورة . ويروى فى دمان . موضع رماد . ويروى فى دمال ، وكل هذا ليس بشىء ، فإن القصيدة دالية . وقوله كخنزير تعريض بكفره أو بقبح منظره فلذلك خص الخنزير لأنه مسيخ قبيح المنظر سمج الخلق أكال للعذرات وقوله تمرغ فى رماد تتميم لذمه لأنه يدلك حلقه بالشجر ثم يأتى للطين فيتلطخ به وكلما تساقط منه عاد إليه .

[١٢٥٨] **أَلاَمَ تَقُولُ النَّاعِيَاتُ أَلاَمَهْ   أَلاَ فَانْدُبَا أَهْلَ النَّدَى والكَرَامَهْ**

فضرورة .

(تنبيهات): **الأول** : أهمل المصنف من شروط حذف ألفها أن لا تركب مع ذا فإن ركبت معه لم تحذف الألف نحو على ماذا تلومونني . وقد أشار إليه فى التسهيل نقله المرادى . **الثانى** : سبب هذا الخلاف إرادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية ، وكانت أولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية فإنها متعلقة بما بعدها ، وبخلاف الموصولة فإنها والصلة اسم واحد . **الثالث** : قد ورد تسكين ميمها فى الضرورة مجرورة بحرف كقوله :

[١٢٥٩] *** يَا أَسَدِ يَا لِمْ أَكَلْتَهُ لِمَهْ ***

(وَأَوْلِهَا الْهَا إنْ تَقِفْ) أى جوازا إن جرت بحرف نحو عمه ووجوبا إن جرت باسم نحو اقتضاء مه . ولهذا قال **(وَلَيْسَ حَتْماً فِى سِوَى مَا انْخَفَضَا * بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى)** أى وليس إيلاؤها الهاء واجبا فى سوى المجرورة بالاسم وقد مثله ، وعلة ذلك أن الجار الحرفى كالجزء لاتصاله بها لفظا وخطا بخلاف الاسم فوجب إلحاق الهاء

المجرورة بالاسم على المجرورة بالحرف . **(قوله ألام)** فما مفعول تقول لأنه فى معنى الجملة أى أى كلام تقول والناعيات جمع ناعية وفى بعض النسخ الناعيان بصيغة تثنية ناعى وهى الأنسب بقوله ألا فاندبا نعم العرب تخاطب الواحد والجمع بصيغة التثنية **(قوله فضرورة)** أى بناء على ما مر وإلا فللشاعر مندوحة عن حذف الألف بإثباتها ولا يلزم شىء بل يكون الجزء سالما من الزحاف .

(قوله أهمل المصنف) قد يقال لا إهمال لأن المصنف أشار إليه بكون المحدث عنه فى كلامه لفظ ما فيخرج لفظ ماذا لأن لفظ ما غير لفظ ماذا لما تقرر أن الشىء مع غيره غيره فى نفسه . **(قوله وبين الموصولة والشرطية)** أى والمصدرية أو أراد بالموصولة ما يعمها فكلامه هنا على نمط قوله سابقا واحترز بالاستفهامية إلخ . **(قوله اسم واحد)** أى كالاسم الواحد . **(قوله تسكين ميمها)** أى وصلا إذ تسكين ميمها وقفا جائز نظما ونثرا . أفاده سم . **(قوله يا أسد يا لم أكلته لمه)** كأنه لم يقصد معينا من بنى أسد فنسب ونكر . قال العينى : وأنشده أبو الفتح يا فقعسى والشاهد فى لم أكلته حيث سكن الميم وصلا للضرورة . **(قوله وقد مثله)** أى الاسم الجار . **(قوله لاتصاله بها لفظا)** أى اتصالا قويا بدليل عدم وقفهم على الجار بدون مجروره بخلاف المضاف . **(قوله وخطا)** أى غالبا فلا يرد حتام

[١٢٥٨] هو من الطويل . وهو مصرع . وألا للتنبيه . وم أصلها ما فى محل الرفع على الابتداء . والجملة خبره . والناعى الذى يأتى بخبر الميت . والشاهد فى ألامه فإن الألف حذف فى ما الاستفهامية مع أنها غير مجرورة للضرورة إلا أنه أراد التصريع فلم يمكن ذلك إلا بإدخال هاء السكت فى آخرها وأراد بالندى الفضل والعطاء .

[١٢٥٩] أنشده أبو الفتح هكذا :

يَا فَقْعَسِىُّ لِمْ أَكَلْتَهُ لِمَهْ   لَوْ خَافَكَ اللهُ عَلَيْهِ حَرَّمَهْ

والشاهد فى لم أكلته حيث جاء ميم لم ساكنة وأصلها لما وهى استفهامية دخل عليها حرف الجر فحذفت الألف ثم سكنت الميم ضرورة .

للمجرورة بالاسم لبقائها على حرف واحد .

(تنبيه)*: اتصال الهاء بالمجرورة بالحرف وإن لم يكن واجبا أجود فى قياس العربية وأكثر . وإنما وقف أكثر القراء بغيرها اتباعا للرسم **(وَوَصْلُهَا بِغَيْر تَحْرِيكِ بِنَا * أُدِيمَ شَذَّ فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا)** يعنى أن هاء السكت لا تتصل بحركة إعراب ولا شبيهة بها فلذلك لا تلحق اسم لا ولا المنادى المضموم ، ولا ما بنى لقطعه عن الإضافة كقبل وبعد ، ولا العدد المركب نحو خمسة عشر لأن حركات هذه الأشياء مشابهة لحركة الإعراب . وأما قوله :

[١٢٦٠] **يَا رُبَّ يَوْمٍ لِى لاَ أُظَلَّلُهْ أُرْمَضُ مِنْ تَحتُ وأُضْحَى مِنْ عَلُهْ**

فشاذ لأن حركة على حركة بناء عارضة لقطعه عن الإضافة فهى كقبل وبعد وإلى

وإلام وعلام . **(قوله وإن لم يكن واجبا)** جملة حالية . **(قوله أجود فى قياس العربية)** لتكون الهاء عوضا عن الألف المحذوفة . **(قوله ووصلها بغير إلخ)** يوجد فى بعض النسخ قبل هذا البيت بيت آخر وهو :

ووصل ذى الهاء أجز بكل ما حرك تحريك بناء لزما

فيكون قوله ووصلها بغير إلخ تفصيلا لإجمال هذا البيت . **(قوله مشابهة لحركة الإعراب)** أى فى العروض عند مقتضياتها وزوالها عند عدمها . سم . **(قوله لا أظلله)** بالبناء للمجهول أى لا أظلل فيه ففيه حذف وايصال وقوله أرمض إلخ قال زكريا : أرمض مجهول من رمضت قدمه إذا احترقت من حر الرمضاء وهى الأرض التى بها حرارة الشمس وأصل تحت تحتى وأضحى مجهول أيضا من ضحيت للشمس بالكسر والفتح ضحى إذا برزت لها اهـ وسبقه إلى ذلك العينى وتبعهما أرباب الحواشى ولا يخفى ما فيه من الخلل لأن جعل الفعلين من رمضت قدمه وضحيت للشمس ينافى كونهما مجهولين لأن رمض بهذا المعنى وضحى أوضحا لازمان كما يدل عليه كلام القاموس وغيره والمجهول الذى نائب فاعله غير ظرف وجار ومجرور ومصدر لا يكون إلا من المتعدى بنفسه فالذى ينبغى بناؤهما للفاعل وناقش الدمامينى فى الاستشهاد بالبيت لاحتمال أن الهاء ضمير وبنى على لإضافته إلى مبنى وأجاب عنه سم بأنه خلاف الظاهر وعندى فى صحة ما ذكره من الاحتمال نظر إذ المعهود فى المبنى لإضافته إلى مبنى البناء على الفتح لا الضم ومنه قوله :

*** إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر ***

[١٢٦٠] قاله أبو ثروان . ويا إما للتنبيه وإما المنادى محذوف : أى يا قوم رب يوم . ولى صفة ليوما : ولا أظلله مجهول : أى لا أظلل فيه . هكذا كان القياس . ولكنه حذف الجار توسعا . وهو الشاهد على ما ذكره ابن الناظم . وأما ابن هشام وابن أم قاسم فإنهما استشهدا فى الشطر الأخير فى قوله من عله . فإن هاء السكت دخل فيه والحال أن بناءه عارض . قوله أرمض مجهول من رمضت قدمه إذا احترقت من شدة الرمضاء ، وهى الأرض التى تقع عليها حرارة الشمس . وأصل من تحت من تحتى بالإضافة إلى ياء المتكلم ، فلما قطع عنها بنى على الضم . وأضحى مجهول أيضا : من ضحيت الشمس ـ بالكسر ـ ضحاء إذا برزت . قوله من عله بفتح العين وضم اللام وسكون الهاء . قال الفارسى : الهاء فيه مشكلة لأنها لو كانت ضميرا وجب الجر لأن الظرف لا يبنى فى الإضافة . ولو كانت للسكت فلا يجوز لأنها لا تبنى بها حركة بناء تشبه حركة الإعراب . وأجيب بأنها بدل من الواو والأصل من علو فافهم .

هذا أشار بقوله ووصلها بغير تحريك بنا أديم شذ فحركة على غير حركة بناء مدام بل حركة بناء غير مدام وأشار بقوله فى المدام استحسنا إلى أن وصل هاء السكت بحركة المدام البناء أى الملتزم جائز مستحسن وذلك كفتحة هو وهى وكيف وثم فيقال فى الوقف هوه وهيه وكيفه وثمه .

(تنبيهان)*: **الأول** : اقتضى قوله ووصلها بغير تحريك بنا أديم شذ أن وصلها بحركة الإعراب قد شذ أيضا لأن كلامه يشمل نوعين : **أحدهما** تحريك البناء غير المدام **والآخر** تحريك الإعراب وليس ذلك إلا فى الأول . **الثانى** : قوله فى المدام استحسنا يقتضى جواز اتصالها بحركة الماضى لأنها من التحريك المدام ، وفى ذلك ثلاثة أقوال : **الأول** المنع مطلقا ، والثانى الجواز مطلقا ، والثالث الجواز إن أمن اللبس نحو قعده . والمنع إن خيف اللبس نحو ضربه . والصحيح الأول وهو مذهب سيبويه ، واختاره المصنف لأن حركته وإن كانت لازمة فهى شبيهة بحركة الإعراب لأن الماضى إنما بنى على حركة لشبهه بالمضارع

بفتح مثل فتأمل . **(قوله فحركة على إلخ)** الفاء تعليلية . **(قوله وثم)** بفتح المثلثة وضمها فيما يظهر لجواز لحوقها كل متحرك حركة بناء دائمة إلا الماضى . **(قوله اقتضى قوله ووصلها بغير تحريك بنا أديم إلخ)** دفع بجعل النفى راجعا للقيد فقط وهو أديم فكأنه قال ووصلها بتحريك بناء غير مدام وبجعل إضافة غير إلى ما بعده للجنس على أن سيبويه حكى أعطنى أبيضه بلحوق الهاء للمعرب شذوذا واقتضى أيضا أن وصلها بحركة ليست بناء ولا إعرابا كما فى الزيدانه والمسلمونه شاذ لشمول غير تحريك البناء المدام لها مع أنه يجوز أن تلحقها الهاء بلا شذوذ كما فى الهمع وغيره واقتضى أن وصلها بالمبنى على غير حركة شاذ لشمول عبارته غير الحركة مع أن منه ما يجوز وصله بالهاء باطراد كما يدل عليه قول الهمع قال أى أبو حيان : وكل مبنى آخره ألف نحوها وأولا وهنا يجوز فيه ثلاثة أوجه : إبقاؤها ألفا كما فى الوصل وإبدالها همزة وإلحاق هاء السكت بعدها وشذ قلب الألف هاء فى قوله من ههنا ومن هنه إلا فى الاسم المندوب فيتعين فيه الوجه الثالث نحو يا زيداه ولا يوقف عليه بالألف فقط ولا تبدل ألفه همزة أما المعرب فتلحقه هذه الهاء فلا يقال موساه ولا عيساه لئلا يلتبس بالمضاف إلى الضمير ا هـ والذى فى باب الندبة من الشرح والهمع وغيرهما أن الوقف على المندوب بالألف فقط جائز وأن الجمع بين الألف والهاء غالب لا واجب .

(قوله يشمل نوعين) بل ثلاثة بل أربعة كما عرفت **(قوله وليس ذلك)** أى الشذوذ إلا فى الأول أى فلم يرد فى الثانى ا هـ سم وقد عرفت ما فيه مما مر عن سيبويه . **(قوله إن أمن اللبس)** أى لبس هاء السكت بهاء الضمير وقوله نحو قعده أى لأن قعد لازم فلا يتعدى للمفعول به حتى تلتبس هاء السكت بضمير المفعول به بخلاف ضربه وقد يقال هاء قعده وإن لم تلتبس بضمير المفعول به تلتبس بضمير المصدر إلا أن يقال هو احتمال بعيد أو الحاصل معه إجمال لا لبس بخلاف ضربه .

المعرب فى وجوه تقدمت فى موضعها ، فكان من حق المصنف أن يستثنيه كما فعل فى الكافية فقال فيها :

ووصل ذى الهاء أجز بكل ما … حرك تحريك بناء لزمـــا

ما لم يكن ذلك فعلا ماضيا (**وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ ٱلْوَصْلِ مَا * لِلْوَقْفِ نَثْرًا وَفَشَا مُنْتَظِمَا**) أى قد يحكم للوصل بحكم الوقف ، وذلك فى النثر قليل كما أشار إليه بقوله : وربما ، ومنه قراءة غير حمزة والكسائى : ﴿**لم يتسنه وانظر**﴾ [البقرة : ٢٥٩] ، ﴿**فبهداهم اقتده قل**﴾ [الأنعام : ٩٠] ، ومنه أيضا : ﴿**ماليه * هلك عنى سلطانيه * خذوه**﴾ [الحاقة : ٢٩] ، ﴿**ما هيه * نار حامية**﴾ [القارعة : ١١] ، ومنه قول بعض طيىء : هذه حبلو يا فتى لأنه إنما تبدل هذه الألف واوا فى الوقف فأجرى الوصل مجراه وهو فى النظم كثير ، من ذلك قوله :

[١٢٦١] * **مِثْلَ الحرِيقِ وَافَقَ القَصَبَّا** *

فشدد الباء مع وصلها بحرف الأطلاق وقوله :

[١٢٦٢] * **أَتَوْا نارِى فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ** *

(**قوله فى وجوه إلخ**) أى فى وقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا . (**قوله لفظ الوصل**) الإضافة على معنى فى أى اللفظ فى الوصل وقوله ما للوقف أى للفظ فى الوقت فحسنت المقابلة . (**قوله ما للوقف**) أى من إسكان مجرد أو مع الروم أو مع الإشمام ومن تضعيف ونقل ومن اجتلاب هاء السكت . تصريح . (**قوله وفشا**) أى الاعطاء المفهوم من أعطى وقوله منتظما حال سببية على تقدير مضاف من فاعل فشا أى منتظما محله وهو اللفظ الذى حصل فيه الإعطاء أو الضمير راجع للفظ الوصل المعطى حكم لفظ الوقف والحال على هذا ظاهرة .

(**قوله لم يتسنه وانظر**) قال شيخنا السيد : أشار بذكر وانظر إلى أن الخلاف فى إثبات الهاء إنما هو فى الوصل أما فى الوقف فثابتة وفاقا ا هـ وكذا يقال فيما بعد . (**قوله إنما تبدل هذه الألف واوا فى الوقف**) أى عند بعض طيىء المذكور وعبارة الهمع ربما قلبت الألف الموقوف عليها همزة أو ياء أو واوا نحو هذه أفعال أو أفعى أو أفعو فى هذه أفعى وهذه عصاً أو عصى أو عصو والأولى والأخيرة لغة بعض طيىء والثانية لغة فزارة ونص سيبويه على أن هذه اللغات الثلاث فى كل ألف فى آخر اسم سواء كانت أصلية أو غير أصلية . وحكى الخليل أن بعضهم يقول رأيت رجلأ فيهمز لأنها ألف فى آخر الاسم . (**قوله منون أنتم**) والقياس من أنتم لأن من لا يختلف لفظها وصلا فأجراها وصلا مجراها وقفا .

[١٢٦١] صدره :

* لَقَــدْ خشيتُ أنْ أرَى جَدَبَّــا *

عزى فى الكتاب لرؤبة : وعزاه أبو حاتم لأعرابى . وابن يسعون لربيعة بن صبح من قصيدة مرجزة . والشاهد فى جدبا حيث شدد الباء فيه للضرورة . والقياس جدبا . وهو نقيض الخصب . وأما قوله القصبا فالقياس فيه القصب ، لكنه اضطر فحرك فى الوصل ما كان ساكنا ، وترك التضعيف على حاله فى الوقف تشبيها للوصل بالوقف فى حكم التضعيف .

[١٢٦٢] ذكر مستوفى فى شواهد الحكاية . والشاهد فى منون حيث ألحق الواو والنون بهما فى الوصل وهو شاذ .

وقد تقدم فى الحكاية .

(خاتمة): وقف قوم بتسكين الروى الموصول بمدة كقوله :

★ أقِلّى اللومَ عاذلَ والعتابْ ★

وأثبتها الحجازيون مطلقا فيقولون العتابا ، وإن ترنم التميميون فكذلك ، وإلا عوضا منها التنوين مطلقا كقوله :

★ سُقِيتِ الغَيْثَ أيَّتها الخِيَامَنْ ★

وكقوله :

★ يا صَاحِ مَا هَاجَ العُيونَ الذُّرَّفَنْ ★

وكقوله :

★ لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِنْ ★

والله أعلم .

[الإمالـــة]

وتسمى الكسر والبطح والاضجاع وقدمها فى التسهيل والكافية على الوقف وما هنا أنسب لأن أحكامه أهم ، والنظر فى حقيقتها وفائدتها وحكمها ومحلها وأصحابها وأسبابها : أما حقيقتها فأنْ يُنحى بالفتحة نحو الكسرة فتميل الألف إن كان بعدها ألف

(قوله بتسكين الروى) أى حقيقة أو حكما فدخل فى الروى المعروض المصرعة فلا اعتراض بأن العتاب فى البيت المستشهد به ليس رويا بل هو عروض . **(قوله بمدة)** أى ألف أو واو أو ياء . **(قوله وأثبتها الحجازيون مطلقا)** أى قصدوا الترنم أى مد الصوت فوق حركتين أولا بقرينة قوله وإن ترنم التميميون إلخ أى قصدوا الترنم فعلم أن الترنم غير لازم للمدة وأن إبطال شيخنا تفسير الاطلاق بما ذكر بأن الترنم لازم للألف باطل مع ما فيه من القصور . **(قوله فكذلك)** أى أثبتوا المدة . **(قوله وإلا عوضوا منها)** أى من المدة التنوين أى ليقطعوا به الترنم مطلقا أى بعد ضمة أو فتحة أو كسرة بقرينة التمثيل .

[الإمالـــة]

(قوله وتسمى الكسر) أى لما فيها من الإمالة إلى الكسر وقوله والبطح أى لما فيها من بطح الفتحة إلى الكسر أى إمالتها إليه وأصل بطح الشىء إلقاؤه ورميه ويلزمه إمالته . **(قوله أهم)** لأنه لابد منه بخلاف الإمالة . **(قوله والنظر)** مبتدأ وقوله فى حقيقتها إلخ خبر وكان عليه أن يزيد الموانع وموانع الموانع . **(قوله فأن ينحى إلخ)** شامل لإمالة الألف لأن فيها أيضا إمالة الفتحة نحو الكسرة كما يفيده تقريره وقضية صنيعه أنها عمل واحد يلزمه عند وجود الألف عمل آخر وهو ظاهر بخلاف قول ابن الناظم هى أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء مع أن قوله المذكور يخرج عنه إمالة الفتحة

نحو الياء . وأما فائدتها فاعلم أن الغرض الأصلى منها هو التناسب ، وقد ترد للتنبيه على أصل أو غيره كما سيأتى . وأما حكمها فالجواز . وأسبابها الآتية مجوزة لها لا موجبة . وتعبير أبى على ومن تبعه عنها بالموجبات تسمح ، فكل ممال يجوز فتحه . وأما محلها فالأسماء المتمكنة والأفعال . هذا هو الغالب . وسيأتى التنبيه على ما أميل من غير ذلك . وأما أصحابها فتميم ومن جاورهم من سائر أهل نجد كأسد وقيس ، وأما أهل الحجاز فيفخمون بالفتح وهو الأصل ، ولا يميلون إلا فى مواضع قليلة . وأما أسبابها فقسمان : لفظى ومعنوى ، فاللفظى الياء والكسرة والمعنوى الدلالة على ياء أو كسرة ، وجملة أسباب إمالة الألف على ما ذكره المصنف ستة : **الأول** انقلابها عن الياء . **الثانى** مآلها إلى الياء . **الثالث** كونها بدل عين ما يقال فيه فلت . **الرابع** ياء قبلها أو بعدها . **الخامس** كسرة قبلها أو

التى ليس بعدها ألف . **(قوله هو التناسب)** أى تناسب الأصوات وصيرورتها من نمط واحد . بيان ذلك أنك إذا قلت عابد كأن لفظك بالفتحة والألف تصعدا واستعلاء وبالكسرة انحدارا وتسفلا فيكون فى الصوت بعض اختلاف فإذا أملت الألف قربت من الياء وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة فتقارب الكسرة الواقعة بعد الألف وتصير الأصوات من نمط واحد وهذا نظير إشمامهم الصاد زايا فى نحو يصدر للتناسب لأن الصادر حرف مهموس والدال حرف مجهور فبينهما نفرة والزاى تشاكل الصاد فى الصفير والدال فى الجهر فإذا أشربوا الصاد زايا حصل تناسب الأصوات . حفيد . **(قوله أو غيره)** كقلبها ياء فى التثنية وإن لم يكن أصلها الياء . **(قوله فكل مما يجوز فتحه)** أى رجوعا إلى الأصل قال البعض : وكان الأحسن أن يقول يجوز عدم إمالته ليشمل الألف اهـ وجوابه ما سيصرح به الشارح عند قول المصنف :

*** والكف قد يوجبه ما ينفصل ***

من أن المراد بالفتح ترك الإمالة . **(قوله فيفخمون بالفتح)** أى وجوبا فى غير المواضع القليلة الآتية . **(قوله وجملة أسباب إمالة الألف)** أى تفصيلا بخلاف ما قبله فإجمال . **(قوله على ما ذكره المصنف)** فيه أنه لم يذكر فى النظم بعض الرابع وهو الياء بعد الألف إلا أن يقال المراد ذكره فى الجملة أولا بقيد هذا النظم . **(قوله الأول انقلابها عن الياء إلخ)** الأول والثانى يرجعان إلى الدلالة على ياء لأن انقلاب الألف عن الياء أو إلى الياء فى بعض الأحوال سبب للدلالة على الياء ثم لا يخفى أن سبب السبب سبب فلا تنافى بين جعله أولا الدلالة سببا وجعله ثانيا الانقلاب سببا والثالث يرجع إلى الدلالة على الكسرة لأن كون الألف بدل عين ما يقال فيه عند إسناده إلى ضمير المتكلم قلت سبب للدلالة على الكسرة ثم سبب السبب سبب فلا تنافى أيضا والرابع والخامس يرجعان إلى قسمى السبب اللفظى والسادس لا يرجع إلى خصوص واحد من قسمى اللفظى ولا خصوص واحد من قسمى المعنوى بل يرجع فى كل موضع بواسطة سبب إمالة ما لأجله التناسب إلى هذا السبب أيا كان فتدبر .

بعدها . **السادس** التناسب . وهذه الأسباب كلها راجعة إلى الياء والكسرة . واختلف فى أيهما أقوى : فذهب الأكثرون إلى أن الكسرة أقوى من الياء وأدعى أن الإمالة وهو ظاهر كلام سيبويه ، فإنه قال فى الياء لأنها بمنزلة الكسر ، فجعل الكسر أصلا .

وذهب ابن السراج إلى أن الياء أقوى من الكسرة والأول أظهر لوجهين : **أحدهما** أن اللسان يتسفل بها أكثر من تسفله بالياء . **والثانى** أن سيبويه ذكر أن أهل الحجاز يميلون الألف إلى الكسرة ، وذكر فى الياء أن أهل الحجاز وكثيرا من العرب لا يميلون للياء ، فدل هذا من جهة النقل أن الكسرة أقوى . وقد أشار المصنف إلى السبب الأول بقوله (**اَلْأَلِفَ اَلْمُبْدَلَ مِنْ يَا فِى طَرَفْ * أَمِلْ**) أى سواء فى ذلك طرف الاسم نحو مرمى ، والفعل نحو رمى . واحترز بقوله فى طرف من الكائنة عينا وسيأتى حكمها . وأشار إلى السببي الثانى بقوله (**كَذَا اَلْوَاقِعُ مِنْهُ اَلْيَا خَلَفْ . دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُذُوذٍ**) أى تمال الألف إذا كانت صائرة إلى الياء دون زيادة ولا شذوذ ، وذلك ألف نحو مغزى وملهى من كل ذى ألف متطرفة زائدة على الثلاثة ، ونحو حبلى وسكرى من كل ما آخره ألف تأنيث مقصورة فإنها تمال لأنها تئول إلى الياء فى التثنية والجمع فأشبهت الألف المنقلبة عن الياء . واحترز بقوله دون مزيد من رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة كقولهم فى تصغير قفا

(**قوله مآلها**) أى أيلولتها أى رجوعها . (**قوله راجعة إلى الياء والكسرة**) قال البعض : كان الأولى إلى الدلالة على الياء أو الكسرة اهـ وهو ساقط لأن ما ادعى أولويته لا يشمل الرابع والخامس بخلاف عبارة الشارح وقد بينا آنفا وجه الرجوع فلا تغفل .

(**قوله وأدعى إلى الإمالة**) لعله عطف تفسير . (**قوله يميلون الألف للكسرة**) أى لأجل الكسرة .
(**قوله لا يميلون للياء**) أى لأجل الياء أى فمن يميل الألف للكسرة أكثرة ممن يميلها للياء فكانت أقوى .
(**قوله من الكائنة عينا**) أى ففيها تفصيل فإن كانت عين فعل كالألف فى دان أميلت وإن كانت عين اسم كالألف فى ناب لم تمل على خلاف سيأتى ولأجل التفصيل والخلاف قال : وسيأتى حكمها .
(**قوله دون مزيد**) أى مزيد ليس على تقدير الانفصال فلا يرد أن ألف نحو ملهى إنما تقلب ياء بزيادة علامة التثنية والجمع لأنها زيادة على تقدير الانفصال . (**قوله فإنها**) أى ألف نحو مغزى وملهى ونحو حبلى وسكرى . (**قوله والجمع**) أى بالألف والتاء .

(**قوله فأشبهت الألف المنقلبة عن الياء**) أى بجامع الارتباط بالياء فى كل . (**قوله فى تصغير قفا قفى إلخ**) أصل المصغر قفيو اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وأصل الجمع قفوو قلبت الواو الأخيرة ياء كراهة اجتماع واوين فصار قفوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وقلبت ضمة الفاء كسرة لأجل الياء وضمة القاف كسرة لاتباع كسرة الفاء ومثله عصا . قاله المصرح .

قفى وفى تكسيره قفى فلا يمال قفا لذلك . واحترز بقوله أو شذوذ من قلب الألف ياء فى الإضافة إلى ياء المتكلم فى لغة هذيل فإنهم يقولون فى عصا وقفا : عصى وقفى ، ومن قلب الألف ياء فى الوقف عند بعض طيىء نحو عصى وقفى فلا تسوغ الإمالة لأجل ذلك . وخلف فى كلامه حال من الياء ووقف عليه بالسكون لأجل النظم ، ويجوز فى الاختيار على لغة ربيعة .

(تنبيهات)*: **الأول** : هذا السبب الثانى هو أيضا من الألف الواقع طرفا كالأول .

الثانى : قد علم مما تقدم أن نحو قفا وعصا من الاسم الثلاثى لا يمال لأن ألفه عن واو ولا يئول إلى الياء إلا فى شذوذ أو بزيادة . وقد سمعت إمالة العشا مصدر الأعشى وهو الذى لا يبصر ليلا ويبصر نهارا . والمكا ـ بالفتح ـ وهو جحر الثعلب والأرنب ، والكبا ـ بالكسر ـ الكناسة ، وهذه من ذوات الواو لقولهم ناقة عشواء ، وقولهم المكو والمكوة بمعنى المكا . ولقولهم كبوت البيت إذا كنسته ، والألفاظ الثلاثة مقصورة ، وهذا شاذ . لا يقال لعل إمالة الكبا لأجل الكسرة فلا تكون شاذة لأن الكسرة لا تؤثر فى المنقلبة عن واو ، وأما الربا فإمالتهم له وهو من ربا يربو لأجل الكسرة فى الراء وهو مسموع مشهور ، وقد قرأ به الكسائى وحمزة .

الثالث : يجوز إمالة الألف فى نحو دعا وغزا من الفعل الثلاثى ، وإن كانت عن

(قوله من قلب الألف ياء فى الإضافة إلى ياء المتكلم فى لغة هذيل) نظر فيه الشاطبى بأنه كيف يصح إطلاق الشاذ على لغة شهيرة واستقرب أنه احتراز عن قلب الألف ياء فى الوقف عند بعض طيىء ومن تثنية رضا على رضيان لندور كل . **(قوله مما تقدم)** أى من التقييد بعدم الشذوذ . **(قوله من الاسم الثلاثى)** أى المنقلبة ألفه المتطرفة عن الواو بخلاف نحو ملهى ومغزى من الاسم المجاوز ثلاثة أحرف المنقلبة ألفه المتطرفة عن الواو لرجوعها ياء دون زيادة وشذوذ . **(قوله العشا)** بالفتح والقصر . **(قوله لقولهم)** تعليل لقوله وهذه أى الثلاثة من ذوات الواو . **(قوله لأن الكسرة)** أى كسرة غير الراء بدليل ما بعده . **(قوله لأجل الكسرة فى الراء)** أى لأنها لا تؤثر فى إمالة الواوى سواء تقدمت على الألف كما فى الربا أو تأخرت عنها كما فى الدار . نقله سم عن الجار بردى . **(قوله مسموع مشهور)** قد يوهم أنه غير مقيس وليس كذلك وممن صرح بأنه مقيس شيخ الإسلام فى شرح الشافية .

(قوله يجوز إمالة الألف فى نحو دعا إلخ) قال الموضح : على هذا يشكل قول الناظم إن إمالة ألف تلاقى قوله تعالى : ﴿ **والقمر إذا تلاها** ﴾ لمناسبة ألف جلا وقول ابنه إن إمالة ألف سجا لمناسبة ألف قلا بل إمالتهما لقولك تلا وسجا وسيأتى فى الشرح عند قول المصنف وقد أمالوا لتناسب إلخ أن تمثيله بتلا إنما هو على رأى غير سيبويه كالمبرد وطائفة فلا تغفل وفى القاموس : سجا سجوا سكن اهـ وحينئذ ففى الآية مجاز عقلى لأن السكون فى الحقيقة للناس فى الليل لا له .

واو لأنها تئول إلى الياء فى نحو دعى وغزى من المبنى للمفعول ، وهو عند سيبويه مطرز وبهذا ظهر الفرق بين الاسم الثلاثى والفعل الثلاثى إذا كانت ألفهما عن واو . وقال أبو العباس وجماعة من النحاة : إمالة ما كان من ذوات الواو على ثلاثة أحرف نحو دعا وغزا قبيحة ، وقد تجوز على بعد ا هـ . وأشار بقوله : **(وَلِمَا * تَلِيهِ هَا ٱلتَّأْنِيثِ مَا الْهَا عَدِمَا)** إلى أن للألف التى قبل هاء التأنيث فى نحو مرماة وفتاة من الإمالة لكونها منقلبة عن الياء ما للألف المتطرفة ، لأن هاء التأنيث غير معتد بها ، فالألف قبلها متطرفة تقديرا . وأشار إلى السبب الثالث بقوله **(وَهٰكَذَا بَدَلُ عَيْنِ ٱلْفِعْلِ إنْ * يَؤُلْ إلى فِلْتُ)** أى تمال الألف أيضا إذا كانت بدلا من عين فعل تكسر فاؤه حين يسند إلى تاء الضمير سواء كانت تلك الألف منقلبة عن واو مكسورة **(قوله كَمَاضِى خَفْ)** وكد ، وهو خاف وكاد ، أم عن ياء نحو ماضى بع **(وَدِنْ)** وهو باع ودان : فإنك تقول فيها خفت وكدت وبعت ودنت ، فيصيران فى اللفظ على وزن فلت ، والأصل فعلت فحذفت العين وحركت الفاء بحركتها ؛

(قوله ظهر الفرق إلخ) لأن الفعل الثلاثى الواوى تئول ألفه إلى الياء دون مزيد وشذوذ بخلاف الاسم الثلاثى الواوى .

(قوله وقال أبو العباس) أى المبرد وهذا مقابل قوله وهو عند سيبويه مطرد فقوله وقد تجوز على بعد أى عن القياس فهى غير مطردة ودفع به ما قد يوهمه قوله قبيحة من عدم سماعها أصلا يدل على كونه مقابله قول الشارح فى شرح قول المصنف وقد أمالوا لتناسب إلخ ليس بخاف أن تمثيله بتلا إنما هو على رأى غير سيبويه كالمبرد وطائفة أما سيبويه فقد تقدم أنه يطرد عنده إمالة نحو غزا ودعا إلخ فقول البعض إن هذا تأييد لما قبله غفلة عن صريح كلام الشارح فيما يأتى وأيضا كيف يقال فى المطرد أنه قبيح وقد يجوز على بعد . **(قوله ولما تليه إلخ)** يرجع للألف المنقلبة عن ياء والألف الصائرة ياء وإن أوهمت عبارة الشارح قصره على الأولى وقوله ما الها على تقدير مضاف أى حكم ما الها والها مفعول مقدم لعدم بفتح فكسر أى فقد . **(قوله من الإمالة)** بيان لما للألف المتطرفة فقوله لكونها أى الألف المتطرفة منقلبة عن الياء تعليل لثبوت الإمالة للألف المتطرفة وقوله لأن هاء التأنيث إلخ تعليل لثبوت ما للألف المتطرفة من الإمالة للألف التى قبل هاء التأنيث فاستقامت عبارته لكن فى قوله لكونها منقلبة عن الياء قصور ولو قال منقلبة عن الياء أو تئول إلى الياء لشمل نحو مغزاة وملهاة فتدبر . **(قوله أن يئول إلى فلت)** من ذلك مات على لغة من يقول مت بكسر الميم بخلافه على لغة من قال مت بضمها .

(قوله وهو خاف وكاد) والدليل على أن ألفها منقلبة عن واو الخوف والكود . قال فى الصحاح : كاد يفعل كذا يكاد كودا ومكادة . **(قوله أم عن ياء)** أى مفتوحة كما فى باع ودان أو مكسورة كما فى هاب . **(قوله فيصيران فى اللفظ على وزن فلت)** هذا لا يتفرع على مجرد حذف العين لصدقه مع ضم الفاء أيضا فكان الأولى أن يقول بحذف عين الكلمة ونقل حركتها إلى الفاء فيصيران إلخ

وهذا واضح فى الأولين . وأما الأخيران فقيل يقدر تحويله إلى فعل بكسر العين ثم تنقل الحركة . هذا مذهب كثير من النحويين . وقيل لما حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجتلبة للدلالة على أن العين ياء ، ولبيان ذلك موضع غير هذا . واحترز بقوله إن يؤل إلى فلت من نحو طال وقال فإنه لا يئول إلى فلت بالكسر ، وإنما يئول إلى فلت بالضم نحو طلت وقلت . والحاصل أن الألف التى هى عين الفعل تمال إن كانت عن ياء مفتوحة نحو دان ، أو مكسورة نحو هاب ، أو عن واو مكسورة نحو خاف ، فإن كانت عن واو مضمومة نحو طال أو مفتوحة نحو قال لم تمل .

(تنبيهات): **الأول** : اختلف فى سبب إمالة نحو خاف وطاب : فقال السيرافى وغيره أنها للكسرة العارضة فى فاء الكلمة ، ولهذا جعل السيرافى من أسباب الإمالة كسرة تعرض فى بعض الأحوال وهو ظاهر كلام الفارسى . قال : وأمالوا خاف وطاب مع المستعلى طلبا للكسر فى خفت ، وقال ابن هشام الخضراوى : الأولى أن الإمالة فى طاب لأن الألف فيها منقلبة عن ياء ، وفى خاف لأن العين مكسورة أرادوا الدلالة على الياء والكسرة .

الثانى : نقل عن بعض الحجازيين إمالة نحو خاف وطاب وفاقا لبنى تميم ، وعامتهم

ولو اقتصر على قوله فإنك تقول فيهما خفت ودنت على وزن فلت والأصل إلخ لو فى بالمراد وسلم مما مر . **(قوله فحذفت العين)** لأنها لما نقلت حركتها إلى الفاء التقت ساكنة مع اللام فحذفت لالتقاء الساكنين فعلم أن الحذف بعد النقل لكن الشارح نظر إلى أن الواو لا تقتضى الترتيب فعطف بالواو النقل على الحذف . **(قوله وهذا)** أى تحريك الفاء بحركة العين واضح فى الأولين أى خاف وكاد لأن أصلهما خوف وكود بكسر الواو وقوله وأما الأخيران أى باع ودان وقوله فقيل يقدر تحويله مقتضى الظاهر تحويلهما ولعله أفرد باعتبار كل أو المذكور .

(قوله فقيل إلخ) فى تقديمه على القول بعده وعزوه لكثير من النحويين إشعار بترجيحه ويرجحه أيضا ظهور سبب حذف العين عليه دون ما بعده فتأمل . **(قوله ثم تنقل الحركة)** يصح قراءته بالنصب بأن مضمرة عطفا على تحويله أى ثم يقدر نقل الحركة وبالرفع عطفا على يقدر أى ثم تنقل الحركة المقدرة والمآل واحد . **(قوله لما حذفت العين)** أى بلا نقل حركتها . **(قوله عن ياء مفتوحة إلخ)** لعل اقتصاره فى الياء على الفتح والكسر مع ذكرهما وذكر الضم فى الواو لعدم الضم فى الياء ثم رأيت شيخنا السيد جزم به . **(قوله إنها للكسرة)** أى لوجودها فى بعض أحوال الكلمة . **(قوله مع المستعلى)** أى الخاء والطاء وهذا القيد لبيان الواقع فى المثالين وللإشارة إلى أن حرف الاستعلاء غير مانع هنا من الإمالة وإن منع منها فى مواضع أخر كما سيأتى . **(قوله طلبا للكسرة)** أى للدلالة عليها وقوله فى خفت أى وطبت .

يفرقون بين ذوات الواو نحو خاف فلا يميلون ، وبين ذوات الياء نحو طاب فيميلون .

الثالث : أفهم قوله بدل عين الفعل أن بدل عين الاسم لا تمال مطلقا . وفصل صاحب المفصل بين ما هى عن ياء نحو ناب وعاب بمعنى العيب فيجوز ، وبين ما هى عن واو نحو باب ودار فلا يجوز ، لكنه ذكر بعد ذلك فيما شذ عن القياس إمالة عاب ، وصرح بعضهم بشذوذ إمالة الألف المنقلبة عن ياء عينا فى اسم ثلاثى وهو ظاهر كلام سيبويه ، وصرح ابن إياز فى شرح فصول ابن معطى بجواز إمالة المنقلبة عن الواو المكسورة كقولهم رجل مال أى كثير المال ، ونال أى عظيم العطية والأصل مول ونول ، وهما من الواوى لقولهم أموال وتمول والنول ، وانكسار الواو لأنهما صفتان مبنيتان للمبالغة ، والغالب على ذلك كسر الغين . وأشار إلى السبب الرابع بقوله : (**كَذَاكَ تَالِى اليَاءِ وَالفَصْلُ اغْتُفِرْ * بِحَرْفٍ أوْ مَعْ هَا كَجَيْبَهَا أدِرْ**) أى تمال الألف التى تتلو ياء أى تتبعها متصلة بها : نحو سيال بفتحتين لضرب من شجر العضاه ، أو منفصلة بحرف نحو شيبان ، أو بحرفين ثانيهما هاء نحو جيبها أدر ، فإن كانت منفصلة بحرفين ليس أحدهما هاء ، أو بأكثر

(**قوله إمالة نحو خاف وطاب**) أى لأجل الكسرة العارضة فى بعض أحوالهما لا لأجل الياء فى طاب لما أسلفه الشارح من أن أهل الحجاز يميلون لأجل الكسرة لا لأجل الياء وبهذا يترجح مذهب السيرافى المتقدم على مذهب ابن هشام الخضراوى . (**قوله فلا يميلون**) لعله لعدم تقوى الكسرة العارضة فى بعض أحوال الكلمة بالياء بخلاف الكسرة فى ذوات الياء فإنها متقوية بالياء . (**قوله لا تمال مطلقا**) أى سواء كانت منقلبة عن ياء أو واو وسواء كانت منقلبة عن حرف مكسور أو غير مكسور . (**قوله وصرح بعضهم**) تأييد للاستدراك . وقوله وصرح ابن إياز إلخ قول ثالث . (**قوله وتمول**) بصيغة الماضى أو المصدر وإن اقتصر شيخنا والبعض على الأول . (**قوله والنول**) بفتح النون وسكون الواو . (**قوله والغالب على ذلك كسر العين**) كأنه احتراز من الوصف بالمصدر الساكن العين للمبالغة نحو رجل عدل ولعل المانع منه فى نال انقلاب عينه ألفا إذ لو كانت عينه وهى الواو ساكنة لكان قلبها ألفا خلاف القياس فتدبر . (**قوله كذاك**) أى كالسابق فى جواز الإمالة الألف تالى الياء . (**قوله أو مع ها**) قال المكودى : معطوف على مقدر التقدير بحرف وحده أو مع ها وقال الشاطبى : معطوف على حرف لكن على تقدير أو حرف مع ها كأنه قال مع حرف واحد أو حرف مع ها . (**قوله لضرب من شجر العضاه**) بكسر العين المهملة آخره هاء جمع عضاهة . قال فى القاموس : العضاهة بالكسر أعظم الشجر أو الخمط أو كل ذات شوك أو ما عظم منها وطال كالعضه كعنب والعضهة كعنبة والجمع عضاه وعضون وعضوات اهـ .

(**قوله ثانيهما هاء**) هذا التعبير مخالف لعبارة الناظم هنا موافق لعبارته فى التسهيل الآتية فى كلام الشارح ولو قال أحدهما هاء لكان أولى لأنه الموافق لعبارة المصنف هنا ولقول الشارح بعد والظاهر جواز إمالة إلخ فعلم فساد جعل شيخنا قوله ثانيهما هاء من المبادرة بالإصلاح وهى من الصلاح .

من حرفين امتنعت الإمالة .

(تنبيهات): **الأول** : إنما اغتفر الفصل بالهاء لخفائها فلم تعد حاجزا .

الثانى : قال فى التسهيل أو حرفين ثانيهما هاء ، وقال هنا أو مع ها فلم يقيد بكون الهاء ثانية ، وكذا فعل فى الكافية . والظاهر جواز إمالة هاتان شويهتاك لما سيأتى من أن فصل الهاء كلا فصل ، وإذا كانت الهاء ساقطة من الاعتبار فشويهتاك مساو لنحو شيبان .

الثالث : أطلق قوله أو مع ها وقيده غيره بأن لا يكون قبل الهاء ضمة نحو هذا جيبها فإنه لا يجوز فيه الإمالة .

الرابع : الإمالة للياء المشددة فى نحو بياع أقوى منها فى نحو سيال، والإمالة للياء الساكنة فى نحو شيبان أقوى منها فى نحو حيوان .

الخامس : قد سبق أن من أسباب الإمالة وقوع الياء قبل الألف أو بعدها و لم يذكر هنا إمالة الألف لياء بعدها وذكرها فى الكافية والتسهيل ، وشرطها إذا وقعت بعد الألف أن تكون متصلة نحو بايعته وسايرته ، و لم يذكر سيبويه إمالة الألف للياء بعدها ، وذكرها ابن الدهان وغيره ، وأشار إلى السبب الخامس بقوله : (**كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِى * تَالِىَ كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ**) أى أو يلى تالى سكون (**قَدْ وَلِى . كَسْراً وَفَصْلُ آلهَا كَلاَ فَصْلِ**

(**قوله بحرفين ليس أحدهما هاء**) نحو بيننا أو بأكثر من حرفين نحو عيشتنا . (**قوله بأن لا يكون قبل الهاء ضمة**) أى عند تأخر الهاء عن الحرف الآخر ولا يبعد كما قاله سم أن يكون ضم الهاء عند تقدمها كضم ما قبلها فى اقتضاء المنع له . (**قوله فإنه لا يجوز فيه الإمالة**) لأن الضمة فيها ارتفاع فى النطق والإمالة فيها انخفاض فتدافعتا . همع . (**قوله الإمالة للياء المشددة إلخ**) أى لتكرر السبب وهو الياء وقوله والإمالة للياء الساكنة إلخ أى لأن انخفاض الصوت بالساكنة أظهر منه فى المتحركة اهـ تصريح أى فالساكنة أقرب من المتحركة للكسرة . (**قوله أو بعدها**) قال الحفيد : مراده بالياء بعد الألف الياء المفتوحة لأن المكسورة كما فى مبايع لا تأثير لها فى الإمالة وإنما التأثير فيها للكسرة بدليل جواز الإمالة مع وجود الكسرة وعدم الياء اهـ و لم يصرح فى المضمومة بشىء وظاهر كلامه أولا أنها لا تؤثر الإمالة وظاهر كلامه آخرا تأثيرها ويرد على تعليله أنه يجوز اجتماع السببين وانفرادهما فتدبر . (**قوله أن تكون متصلة**) ينبغى أو منفصلة بالهاء كشاهين . سم .

(**قوله ولم يذكر سيبويه إلخ**) أى فالناظم تبع سيبويه . (**قوله كذاك ما**) أى ألف والهاء فى يليه والضمير فى أو يلى يرجعان إلى ما والضمير فى ولى يرجع إلى السكون . (**قوله فدرهما إلخ**) وذكر ابن الحاجب أن إمالة ذلك شاذة وهو ظاهر لأن أقلّ درجات الساكن والهاء أن ينزلا منزلة حرف واحد متحرك غيرهما ولا إمالة مع الفصل بمتحركين . قاله المصرح . (**قوله إذا وليها كسرة**) أى ظاهرة

يُعَدْ * فَدِرْهَمَاكَ مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدّ) أى كذا تمال الألف إذا وليها كسرة نحو عالم ومساجد ، أو وقعت بعد حرف يلى كسرة نحو كتاب ، أو بعد حرفين وليا كسرة أولهما ساكن نحو شملال ، أو كلاهما متحرك ولكن **أحدهما** هاء نحو يريد أن يضربها ، أو ثلاثة أحرف أولها ساكن **وثانيها** هاء نحو هذان درهماك ، وهذا والذى قبله مأخوذان من قوله : وفصل الها كلا فصل يعد . فإنه إذا سقط اعتبار الهاء من الفصل ساوى أن يضربها نحو كتاب ودرهماك نحو شملال . وفهم من كلامه أن الفصل إذا كان بغير ما ذكر لم تجز الإمالة .

(تنبيه): أطلق فى قوله : وفصل الها كلا فصل ، وقيده غيره بأن لا ينضم ما قبلها احترازا من نحو هو يضربها فإنه لا يمال ، وقد تقدم مثله في الياء . ولما فرغ من ذكر الغالب من أسباب الإمالة شرع فى ذكر موانعها فقال **(وَحَرْفُ آلِاَسْتِعْلاَ يَكُفُّ مُظْهَرَا)** أى يمنع تأثير سبب الإمالة الظاهر **(مِنْ كَسْرٍ آوْ يَا وكَذَا تَكُفُّ رَا)** يعنى أن موانع الإمالة ثمانية أحرف ، منها سبعة تسمى أحرف الاستعلاء ، وهى ما فى أوائل هذه الكلمات : « قد صاد ضرار غلام خالى طلحة ظليما » . والثامن الراء غير المكسورة فهذه الثمانية تمنع إمالة الألف وتكف تأثير سببها إذا كان كسرة ظاهرة على تفصيل يأتى . وعلة ذلك أن السبعة الأولى تستعلى إلى الحنك فلم تمل الألف معها طلبا للمجانسة ، وأما الراء فشبهت بالمستعلية لأنها مكررة . وقيد بالمظهر للاحتراز من السبب المنوى فإنها لا تمنعه

كما مثل أو مقدرة كما فى حاد إذ أصله حادد . **(قوله نحو شملال)** بالشين المعجمة وهى الناقة الخفيفة . تصريح . **(قوله من ذكر الغالب)** قيد به لأن من أسباب الإمالة التناسب وسيذكره بعد والياء بعد الألف و لم يذكرها . **(قوله أى يمنع تأثير)** أشار إلى أن قول المصنف يكف مظهرا على حذف مضاف أى يكف تأثير مظهر .

(قوله وكذا تكف را) أى عند جمهور العرب وبعضهم يميل ولا يلتفت إلى الراء . همع . **(قوله وهى ما فى أوائل هذه الكلمات)** اعترضه البعض تبعا لشيخنا بأن فيه ظرفية الشيء فى نفسه ويمكن دفعه بأن المراد بالأوائل ما قابل الأواخر فتكون الظرفية من ظرفية الجزء فى الكل . **(قوله ظليما)** مفعول صاد والظليم كأمير ذكر النعام . **(قوله إذا كان كسرة ظاهرة)** اقتصر عليها مع ذكر المصنف للياء أيضا للنزاع فيها كما سيأتى . **(قوله لأنها مكررة)** أى قابلة للتكرير إذا شددت أو سكنت فكأنها أكثر من حرف واحد فلها قوة . **(قوله من السبب المنوى)** هو فى قاض وقفا وماص كسرة زائلة للوقف والإدغام فى خاف وطاب كسرة تعرض فى بعض أحوالهما أو كسرة الواو المنقلبة ألفا فى خاف والياء المفتوحة المنقلبة ألفا فى طاب على الخلاف السابق فى الشرح والمراد بكون الكسرة والياء فى خاف وطاب منويتين كونهما غير ظاهرتين واعتبارهما لكن إجراء كلامه هنا على الوجه الأول هو الموافق لاقتصار الشارح على الكسرة وإجراؤه على الثانى هو الموافق لذكر المصنف الكسرة والياء . **(قوله فإنها لا تمنعه)**

فلا يمنع حرف الاستعلاء إمالة الألف فى نحو هذا قاض فى الوقف ، ولا هذا ماص أصله ماصص ولا إمالة باب خاف وطاب كما سبق .

(تنبيهات): **الأول** : قوله أويا ، تصريح بأن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع الإمالة إذا كان سببها ياء ظاهرة ، وقد صرح بذلك فى التسهيل والكافية لكنه قال فى التسهيل : الكسرة والياء الموجودتين وفى شرح الكافية الكسرة الظاهرة والياء الموجودة ولم يمثل لذلك . وما قاله فى الياء غير معروف فى كلامهم ، بل الظاهر جواز إمالة نحو طغيان وصياد وعريان وريان . وقد قال أبو حيان : لم نجد ذلك يعنى كف حرف الاستعلاء والراء فى الياء وإنما يمنع مع الكسرة فقط .

الثانى : إنما يكف المستعلى إمالة الاسم خاصة . قال الجزولى : ويمنع المستعلى إمالة الألف فى الاسم ولا يمنع فى الفعل من ذلك نحو طاب وبغى ، وعلته أن الإمالة فى الفعل تقوى ما لا تقوى فى الاسم ، ولذلك لم ينظر إلى أن ألفه من الياء أو من الواو ، بل أميل مطلقا .

الثالث : إنما لم يقيد الراء بغير المكسورة للعلم بذلك من قوله بعد : وكف مستعل

لأنه خفى فلو منعته لانتفى ما يدل عليه من الإمالة بخلاف الظاهر فإنه غنى بظهوره عن دلالة الإمالة عليه .

(قوله ولا إمالة باب خاف وطاب) كذا فى بعض النسخ ولا إشكال فيها وفى أخرى ولا إمالة ناب وخاف وطاب فيكون ذكر ناب بناء على ما قدمه عن الزمخشرى من جواز إمالة عين الاسم إذا كانت عن ياء . **(قوله لكنه قال فى التسهيل إلخ)** استدراك على قوله صرح دفع به إيهامه أن المصنف فى التسهيل والكافية عبر بالظهور فى جانبى الكسرة والياء والمراد بالوجود الظهور كما يصرح به مقابلته فى التسهيل الموجودتين بالمنويتين فالاختلاف فى العبارة فقط وعبارة التسهيل فإن تأخر عن الألف مستعل متصل أو منفصل بحرف أو حرفين غلب فى غير شذوذ الياء والكسرة الموجودتين إلى أن قال لا المنويتين اهـ . قال الدمامينى : المراد بغلبته منه من الإمالة . **(قوله ولم يمثل لذلك)** عبارة الفارضى ولم يمثل للياء بشىء . **(قوله نحو طغيان إلخ)** وكذا نحو بياض وهذه أبيارك مما تأخر فيه حرف الاستعلاء والراء عن الألف .

(قوله وإنما يمنع) أى ما ذكر من حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة مع الكسرة فقط هذا يقتضى أن الياء أقوى من الكسرة وتقدم أن الراجح العكس ويمكن أن يكون هذا هو الحامل للناظم على زيادة الياء . **(قوله من ذلك نحو طاب وبغى)** استشكله سم بأن السبب فيهما مقدر ولا يمنع المانع الإمالة لأجله لا فى الاسم ولا فى الفعل حتى يفرق بين الاسم والفعل وإنما الكلام فى السبب الظاهر فما ذكره الجزولى لا يخالف ما قاله المصنف . **(قوله تقوى ما لا تقوى فى الاسم)** يكفى دليلا على ذلك ما ذكره بعد وقول البعض إنه لا يجدى نفعا غير مسلم . **(قوله إلى أن ألفه)** أى الفعل . **(قوله للعلم بذلك من قوله إلخ)** وجه العلم أن المكسورة مانعة للمانع فلا تكون مانعة للإمالة .

ورا ينكف * بكسر را . وأشار بقوله : (**إنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ * أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ**) إلى أنه إذا كان المانع المشار إليه ـ وهو حرف الاستعلاء أو الراء ـ متأخرا عن الألف فشرطه أن يكون متصلا نحو فاقد وناصح وباطل وباخل ، ونحو هذا عذارك ، ورأيت عذارك أو منفصلا نحو منافق ونافخ وناشط . ونحو هذا عاذرك ورأيت عاذرك ، أو بحرفين نحو مواثيق ومنافيخ ومواعيظ ، ونحو هذه دنانيرك ورأيت دنانيرك ، أما المتصل والمنفصل بحرف فقال سيبويه لا يميلهما أحد إلا من يؤخذ بلغته . وأما المنفصل بحرفين فنقل سيبويه إمالته عن قوم من العرب لتراخى المانع . قال سيبويه : وهى لغة قليلة . وجزم المبرد بالمنع فى ذلك ، وهو محجوج بنقل سيبويه . وقد فهم مما سبق أن حرف الاستعلاء أو الراء لو فصل بأكثر من حرفين لم يمنع الإمالة . وفى بعض نسخ التسهيل الموثوق بها : وربما غلب المتأخر رابعا ، ومثال ذلك يريد أن يضربها بسوط ، فبعض العرب يغلب فى ذلك حرف الاستعلاء وإن بعد ، وأشار بقوله (**كَذَا إذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ * أَوْ يَسْكُنِ اثْرَ الْكَسْرِ كَالمِطْوَاعِ مِرْ**) إلى أن المانع المذكور إذا كان متقدما على الألف اشترط لمنعه أن لا يكون مكسورا ولا ساكنا بعد كسرة ، فلا تجوز الإمالة فى نحو طالب وصالح وغالب وظالم وقاتل وراشد ، بخلاف نحو طلاب وغلاب وقتال ورجال ، ونحو إصلاح ومقدام ومطواع وإرشاد .

(**تنبيهان**)*: **الأول** : من أصحاب الإمالة من يمنع الإمالة فى هذا النوع وهو الساكن إثر الكسر لأجل حرف الاستعلاء ، ذكره سيبويه . ومقتضى كلامه فى التسهيل والكافية أن الإمالة فيه وتركها على السواء . وعبارة الكافية :

(**قوله بعد**) حال ومتصل خبر كان وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة هذا ما قاله شيخنا تبعا لغيره وهو أنسب بالمقصود من العكس الذى صنعه البعض . (**قوله أو بحرفين**) هل يغتفر هنا الفصل بحرفين وهاء أخذا مما سبق أولا أخذا من إطلاقه وإطلاق الشارح توقف فى ذلك شيخنا وغيره وتطلبته فى همع الهوامع وشرح التسهيل وغيرهما فلم أجده .

(**قوله فنقل سيبويه إلخ**) أى فيكون قول المصنف أو بحرفين اعتبار لغة الجمهور . (**قوله قال سيبويه**) من وضع الظاهر موضع المضمر . (**قوله وجزم المبرد بالمنع فى ذلك**) أى عند جميع العرب بقرينة قوله وهو محجوج إلخ . (**قوله كذا متعلق بمحذوف**) أى يمنع ما يكف إذا قدم كذا أى كالمتأخر المفهوم من قوله إن كان ما يكف بعد إذا قدم أى ما يكف وأو لنفى الأمرين معا كما هو شأنها بعد النفى والنهى . (**قوله كالمطواع**) أى كثير الطوع مر من ماره أى أتاه بالميرة وهى الطعام أو أعطاه مطلقا وهو أشهر . قاله الشاطبى . (**قوله ورجال**) الصواب إسقاطه إذ لا مانع فيه لأن الراء المانعة هى الراء غير المكسورة كما مر ولو قال بدله ورشاد لكان مناسبا . (**قوله ظاهر قوله إلخ**) أى حيث

كذا إذا قدم ما لم ينكسر وخير إن سكّن بعد منكسر

وقال فى شرحها : وإن سكن بعد كسر جاز أن يمنع وأن لا يمنع ، نحو إصلاح ، وهو يخالف ما هنا . **الثانى** : ظاهر قوله ــ كذا إذا قدم ــ أنه يمنع ولو فصل عن الألف ، والذى ذكره سيبويه وغيره أن ذلك إذا كانت الألف تليه نحو قاعد وصالح (**وكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرًا يَنْكَفُّ * بِكَسْرِ رَاكَغَارِمًا لاَ أَجْفُو**) يعنى أنه إذا وقعت الراء المكسورة بعد الألف كفت مانع الإمالة سواء كان حرف استعلاء أو راء غير مكسورة : فيمال نحو على أبصارهم وغارم وضارب وطارق ، ونحو دار القرار . ولا أثر فيه لحرف الاستعلاء ولا للراء غير المكسورة لأن الراء المكسورة غلبت المانع وكفته عن المنع فلم يبق له أثر .

(تنبيهات): **الأول** : من هنا علم أن شرط كون الراء مانعة من الإمالة أن تكون غير مكسورة لأن المكسورة مانعة للمانع فلا تكون مانعة .

الثانى : فهم من كلامه جواز إمالة نحو إلى حمارك بطريق الأولى ، لأنه إذا كانت الألف تمال لأجل الراء المكسورة مع وجود المقتضى لترك الإمالة ــ وهو حرف الاستعلاء أو الراء التى ليست مكسورة ــ فإمالتها مع عدم المقتضى لتركها أولى .

الثالث : قال فى التسهيل : وربما أثرت ــ يعنى الراء منفصلة ــ تأثيرها متصلة ،

أطلق بل هو صريح مثاله واشتراطه عدم كسر المانع وعدم سكونه بعد كسر إذ لو شرط الاتصال للغا اشتراطه ما ذكر إذ لا يتصور مع اتصال المانع انكساره ولا سكونه بعد كسر حتى يشترط عدمهما . **(قوله إذا كانت الألف تليه)** فالفصل لا يغتفر فى المتقدم ويغتفر فى المتأخر على ما مر لأن المنع بالمتأخر أقوى من المنع بالمتقدم لصعوبة التصعد بعد التسفل بخلاف العكس. **(قوله ورا)** أى وكف را بالتنوين ولابد كقولهم شربت ما وترك تنوينه خطأ . كذا قال الشاطبى وتقدم عند قوله وبيا اجرر وانصب إلخ نحو ذلك وأنه لا يحذف التنوين إلا ضرورة وقدمنا أنه يحذف أيضا للوصل بنية الوقف وسيأتى عند قوله :

*** ذو اللين فاتا فى افتعال أبدلا ***

مزيد كلام فيه . **(قوله ينكف بكسررا)** لأن الراء المكسورة بمنزلة حرفين مكسورين فقوت جنب الإمالة وهذا عند جمهور العرب وبعضهم يجعل الراء المكسورة مانعة من الإمالة كالمفتوحة والمضمومة . همع . **(قوله بعد الألف)** فإن كانت قبلها لم تؤثر كما فى ﴿ **ومن رباط الخيل** ﴾ [الأنفال : ٦٠] لئلا يلزم التصعد بعد التسفل . سم . **(قوله كفت مانع الإمالة)** محل كف الراء المكسورة حرف الاستعلاء إذا تقدم على الألف دون ما إذا تأخر عنها لسهولة التسفل بعد التصعد وصعوبة العكس . كذا فى همع الهوامع وغيره قال سم : وحينئذ يشكل تمثيل الشارح بطارق اهـ ولم يتعرضوا لهذا التقييد فى الراء غير المكسورة وقضية تعليلهم عدم التقييد فيها لعدم استعلائها فتأمل . **(قوله ونحو دار القرار)** الشاهد فى القرار . **(قوله وربما أثرت إلخ)** هذه العبارة تفيد أن الراء إذا انفصلت لم تؤثر غالبا وأنها

وأشار بذلك إلى أن الراء إذا تباعدت عن الألف لم تؤثر إمالة فى نحو بقادر ، أى لا تكف مانعها وهو القاف ، ولا تفخيماً فى نحو هذا كافر . ومن العرب من لا يعتد بهذا التباعد فيميل الأول ويفخم الثانى . ومن إمالة الأول قوله :

[١٢٦٣] * عَسَى اللهُ يُغْنِى عَنْ بِلاَدِ ابنِ قَادِرٍ *

قال سيبويه : والذين يميلون كافر أكثر من الذين يميلون بقادر **(وَلاَ تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ)** بأن يكون منفصلا من كلمة أخرى ، فلا تمال ألف سابور للياء قبلها فى قولك رأيت يدى سابور ، ولا ألف مال للكسرة قبلها فى قولك لهذا الرجل مال . وكذلك لو قلت : ها إن ذى عذرة . لم تمل ألف ها لكسرة إن لأنها من كلمة أخرى . والحاصل

قد تؤثر مع الفصل وقد ذكر الشارح الأول بقوله أن الراء إذا تباعدت إلخ وذكر الثانى بقوله ومن العرب إلخ . **(قوله يعنى الراء)** أى سواء كانت مانعة للإمالة وهى غير مكسورة أو كافة لمانع الإمالة وهى المكسورة كما يدل عليه ما بعده . **(قوله إذا تباعدت عن الألف)** أى ولو بحرف كما يفهم من المثال ومن هنا يعلم أن كلام المتن فى راء متصلة . سم .

(قوله ولا تفخيما فى نحو هذا كافر) أى لا تمنع هذه الراء المضمومة إمالة الألف لكسرة الفاء بل تمال ومقتضى كلام التسهيل المذكور وتقرير الشارح له أن الإمالة فى نحو هذا كافر هى اللغة المشهورة وأن التفخيم لغة قليلة ولا يخفى وإن لم ينتبه له شيخنا والبعض أن هذا مصادم لما ذكره الشارح نقلا عن سيبويه عند قول المصنف إن كان ما يكف إلخ من أن المانع المتصل بالألف نحو ناصح وهذا عذارك والمنفصل بحرف نحو ناشط وهذا عاذرك لا يميل معهما أحد إلا من يؤخذ بلغته وقول شيخنا السيد : الكثرة هنا إضافية فلا تنافى ما مر لا يخفى ما فيه لكن المصرح به فى التوضيح وحواشى زكريا وغيرهما أن الاتصال شرط أى أغلبى فى منع الراء غير المكسورة للإمالة وفى كف المكسورة لمانع الإمالة وهو موافق لما فى الشرح هنا .

(قوله والذين يميلون كافر) برفع كافر على الحكاية . **(قوله لسبب لم يتصل)** أى سواء كان كسرة أو ياء وسواء تقدم على الألف أو تأخر ولهذا عدد الشارح الأمثلة لكن ترك مثال الياء المتأخرة . **(قوله ها إن ذى عذرة)** قال شيخنا السيد نقلا عن المختار : العذرة بكسر العين المهملة العذر وبضمها

[١٢٦٣] قاله سماعة النعمانى يهجو رجلا من بنى نمير ، ثم احل بنى عجرد . وتمامه :

* بمنهمر جَوْنِ الرَّباب سَكُوب *

وهو من الطويل . وقادر اسم رجل . والشاعر يهجو ابن هذا . والشاهد فيه فى إمالة قادر حيث أميل فيه مع وجود الفاصل بين الراء والألف .

أن شرط تأثير سبب الإمالة أن يكون من الكلمة التى فيها الألف .

(تنبيهان): **الأول** : يستثنى من ذلك ألف ها التى هى ضمير المؤنثة فى نحو لم يضربها ، وأدر جيبها فإنها قد أميلت وسببها منفصل أى من كلمة أخرى .

الثانى : ذكر غير المصنف أن الكسرة إذا كانت منفصلة عن الألف فإنها قد تمال الألف لها ، وإن كانت أضعف من الكسرة التى معها فى الكلمة . قال سيبويه : وسمعناهم يقولون لزيد مال فأمالوا للكسرة ، فشبهوه بالكلمة الواحدة . فقد بان لك أن كلام المصنف ليس على عمومه فكان اللائق أن يقول :

*** وغيرها ليا انفصال لا تمل ***

وإنما كان ذلك دون الكسرة لما سبق من أن الكسرة أقوى من الياء **(وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ)** من الموانع ، كما فى نحو يريد أن يضربها ، قيل فلا تمال الألف لأن القاف بعدها وهى مانعة من الإمالة ، وإنما أثر المانع منفصلا ولم يؤثر السبب منفصلا لأن الفتح ــ أعنى ترك الإمالة ــ هو الأصل فيصار إليه لأدنى سبب ، ولا يخرج عنه إلا لسبب محقق .

(تنبيهات): **الأول** : فهم من قوله قد يوجبه أن ذلك ليس عند كل العرب ، فإن من العرب من لا يعتد بحرف الاستعلاء إذا ولى الألف من كلمة أخرى فيميل ، إلا أن الإمالة عنده فى نحو مررت بمال ملق أقوى منها فى نحو بمال قاسم .

الثانى : قال فى شرح الكافية : إن سبب الإمالة لا يؤثر إلا متصلا ، وإن سبب المنع

البكارة . **(قوله ألف ها إلخ)** قال سم : هذه الألف يعلم استثناؤها من قول المصنف السابق كجيبها أدر فذاك مخصص لهذا بغير ألف ها كما أن هذا مخصص لذاك بغير المنفصل اهـ . وقال ابن غازى : لا حاجة إلى استثنائها إذ مثل هذا يعد متصلا . **(قوله فإنها قد تمال الألف لها)** للمصنف أن يحمله على الشذوذ . **(قوله وإن كانت أضعف)** أى فى اقتضاء الإمالة ولا وجه لأفعل التفضيل إذ لا ضعف فى الكسرة المتصلة واعتذار شيخنا عنه بأنه على غير بابه يمنع منه اقترانه بمن . **(قوله ليس على عمومه)** أى بل دخله تخصيصان . **(قوله وغيرها ليا انفصال لا تمل)** أى لا تمل غير كلمة ها لأجل ياء منفصلة . **(قوله لسبب محقق)** المناسب لسبب قوى .

(قوله نحو مررت بمال ملق) استشكل هذا التمثيل بأن السياق لمن لا يعتد من العرب بحرف الاستعلاء مع اعتداد غيره به وحرف الاستعلاء فى هذا المثال لا يعتد به من يعتد بحرف الاستعلاء لانفصاله بأكثر من حرفين ولا اعتداد بما هو كذلك كما تقدم كذا قال شيخنا وتبعه البعض وزاد أن عدم الاعتداد بالمنفصل بالأكثر مجمع عليه وهو غفلة عما أسلفه الشارح نقلا عن بعض نسخ التسهيل الموثوق بها من أنه قد يؤثر حرف الاستعلاء منع الإمالة مع كونه رابعا نحو يريد أن يضربها بسوط وحينئذ يستقيم كلام الشارح هنا فتدبر . **(قوله قال فى شرح الكافية إلخ)** المقصود منه قوله فيقال أتى

قد يؤثر منفصلا ، فيقال أتى أحمد بالإمالة ، وأتى قاسم بترك الإمالة ، وتبعه الشارح فى هذه العبارة ، وفى التمثيل بأتى قاسم نظر ، فإن مقتضاه أن حرف الاستعلاء يمنع إمالة الألف المنقلبة عن ياء وليس كذلك ، فلعل التمثيل بأيا التى هى حرف نداء فصحفها الكتاب بأتى التى هى فعل .

الثالث : فى إطلاق الناظم منع السبب المنفصل مخالفة لكلام غيره من النحويين . قال ابن عصفور فى مقرّبه : وإذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الإمالة إلا فيما أميل لكسرة عارضة . نحو بمال قاسم ، أو فيما أميل من الألفات التى هى صلات الضمائر نحو أراد أن يعرفها قبل ، انتهى . ولولا ما فىْ شرح الكافية لحملت قوله فى النظم : والكف قد يوجه إلخ على هاتين الصورتين ، لاشعار قد بالتقليل (**وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلاَ ★ دَاعٍ سِوَاهُ كَعِمَادَا وَتِلاَ**) هذا هو السبب السادس من أسباب الإمالة وهو التناسب ،

أحمد بالإمالة وأتى قاسم بترك الإمالة (**قوله أتى أحمد**) اعترض بأن السبب لا يقال فيه متصل أو منفصل إلا إذا كان خارجا عن الألف الممالة بأن كان قبلها أو بعدها والسبب هنا قائم بنفس الألف وهو إبدالها عن الياء فى الطرف وبأنه لا حاجة لذكر أحمد بل ذكره يوهم توقف الإمالة عليه كتوقف منع الإمالة على قاسم مع أنه ليس كذلك .

(**قوله وليس كذلك**) لما مر من أن حرف الاستعلاء لا يكف مع اتصاله السبب المقدر فكيف يكفه مع انفصاله والمثال الجيد كتاب قاسم . (**قوله بأيا التى هى حرف نداء**) أى فقاف قاسم تمنع إمالة الألف للياء الظاهرة قبلها لكن هذا إنما يصح على ما مر فى النظم لا على ما قدمه الشارح من أن حرف الاستعلاء إنما يكف الكسرة الظاهرة ولا يكف الياء مطلقا بقى أنه سيأتى أن الحروف لا تمال إلا ألفاظ سمعت إمالتها شذوذا ذكروا منها يا كما سيذكره الشارح و لم أر بعد المراجعة من ذكر منها أيا ومن المعلوم أن الشاذ لا يقاس عليه فحينئذ لا تصح إمالة ألف أيا حتى يستقيم كلام الشارح وبهذا يعلم ما فى كلام البعض من الخلل فتأمل . (**قوله فى إطلاق الناظم إلخ**) تبع فيه صاحب التوضيح ولا يخفى أن مجرد كلام ابن عصفور لا ينهض حجة على المصنف ولا يقتضى أن نصوص النحويين بخلاف ما قاله ا هـ سم . (**قوله إلا فيما أميل لكسرة عارضة نحو بمال قاسم**) فإن الكسرة فيه عارضة بدخول عامل الجر وإنما غلب المنفصل الكسرة العارضة لضعفها فيكفها أدنى مانع وقوله أو فيما أميل إلخ أى لأن الضمير مع ما قبله كالكلمة الواحدة . (**قوله ولولا ما فى شرح الكافية إلخ**) هذا كلام الموضح عقب نقله كلام ابن عصفور ولا يخفى أن ما فى شرح الكافية لا يمنع صحة حمل كلامه هنا على الصورتين لجواز أن يكون الناظم مخالفا هنا لما فى شرح الكافية كما يقع ذلك كثيرا له ولغيره من الأئمة .

(**قوله على هاتين الصورتين**) أى صورة الكسرة العارضة وصورة الألفات التى هى صلات الضمائر . (**قوله بلا داع سواه**) فائدته بيان أن التناسب سبب مستقل إذ لو اقتصر على ما قبله لم

وتسمى الإمالة ، للإمالة والإمالة بجاورة الممال . وإنما أخره لضعفه بالنسبة إلى الأسباب المتقدمة . ولإمالة الألف لأجل التناسب صورتان : إحداهما أن تمال لمجاورة ألف ممالة كإمالة الألف الثانية فى رأيت عمادا فإنها لمناسبة الألف الأولى ، فإنها ممالة لأجل الكسرة ، والأخرى أن تمال لكونها آخر مجاور ما أميل آخره كإمالة ألف تلا من قوله تعالى : ﴿ **والقمر إذا تلاها** ﴾ [الشمس : ٢] ، فإنها إنما أميلت لمناسبة ما بعدها مما ألفه عن ياء أعنى جلاها ويغشاها .

(تنبيهان)*: **الأول** : ليس بخاف أن تمثيله بتلا إنما هو على رأى سيبويه كالمبرد وطائفة . أما سيبويه فقد تقدم أنه يطرد عنده إمالة نحو غزا ودعا من الثلاثى ، وإن كانت ألفه عن واو لرجوعها إلى الياء عند البناء للمفعول ، فإمالته عنده لذلك لا للتناسب ، وقد مثل فى شرح الكافية لذلك بإمالة ألفى ﴿ **والضحى * والليل إذا سجى** ﴾ [الضحى : ١] ، فأما سجا فهو مثل تلا ففيه ما تقدم ، وأما الضحى فقد قال غيره أيضا : إن إمالة ألفه للتناسب ، وكذا ﴿ **والشمس وضحاها** ﴾ [الشمس : ١] ، والأحسن أن يقال : إنما أميل من أجل أن من العرب من يثنى ما كان من ذوات الواو إذا كان مضموم الأول أو مكسوره بالياء نحو الضحى والربا فيقول : ضحيان وربيان ، فأميلت الألف لأنها قد صارت ياء فى التثنية ، وإنما فعلوا ذلك استثقالا للواو مع الضمة

يفد ذلك صراحة وإنما قال سواه ليصح نفى الداعى إذ التناسب داع فلا يصح نفيه على الاطلاق . سم . **(قوله كعمادا)** بالنصب بلا تنوين على إرادة الوقف كما نبه عليه المكودى وقد قرىء اليتامى والنصارى بإمالتين فأميلت الألف الأخيرة لقلبها ياء فى التثنية على إرادة الجماعتين وأميلت الأولى لمناسبة الثانية عكس ما سبق فى عمادا . **(قوله لمجاورة الممال)** سواء كان فى كلمتها كما فى الصورة الأولى أولا كما فى الثانية إذ آخر المجاور مجاور فبان دخول الصورة الثانية من صورتى التناسب واندفع ما للبعض فتدبر .. **(قوله لمجاورة ألف ممالة)** أى فى كلمتها . **(قوله لكونها آخر مجاور ما أميل إلخ)** أى آخر تركيب مجاور لتركيب أميل آخره كذا قال البعض : ويحتمل أن المعنى لكونها آخر لفظ مجاور للفظ أميل آخره إذ المجاورة هنا تصدق مع عدم التلاصق .

(قوله على رأى غير سيبويه) لو حمل قوله بلا داع سواه على معنى بلا اعتبار داع سواه أعم من أن يكون داع أولا أمكن كونه على مذهب سيبويه ا هـ سم ومقتضاه صحة اعتبار السبب الضعيف فقط مع وجود القوى ولا يخفى بعده . **(قوله لا للتناسب)** أى لأن التناسب سبب ضعيف إنما يعتبر عند عدم غيره فاندفع قول البعض قد يقال ما المانع من كونها للسببين معا نعم يؤيده كلام سم السابق قريبا مع ما فيه . **(قوله إن إمالة ألفه)** أى مع أنها عن واو بدليل الضحوة وقوله للتناسب أى لمناسبة ألف سجا وقلى وما بعدهما . **(قوله والأحسن أن يقال إلخ)** فيه نظر وإن أقره أرباب الحواشى فإن تثنية هؤلاء الجماعة ما كان من ذوات الواو مضموم الأول أو مكسوره بالياء شاذة وانقلاب الألف ياء فى بعض أحوال الكلمة إنما يكون سببا فى الإمالة إذا لم يكن شاذا كما تقدم فى قوله كذا الواقع منه الياء خلف دون مزيد أو شذوذ . **(قوله والربا)** إنما أتى به للتمثيل لمكسور الأول من ذوات الواو

والكسرة ، فكان الأحسن أن يمثل بقوله تعالى : ﴿ **شديد القوى** ﴾.[النجم : ٥] .

الثانى : ظاهر كلام سيبويه أنه يقاس على إمالة الألف الثانية فى نحو رأيت عمادا لمناسبة الأولى ، فإنه قال : وقالوا مغزانا فى قول من قال عمادا فأمالهما جميعا وذا قياس **(وَلاَ تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا ★ دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَهَا وَغَيْرَنَا)** أى الإمالة من خواص الأفعال والأسماء المتمكنة فلذلك لا تطرد إمالة غير المتمكن نحو إذا وما ، إلا هاونا : نحو مرّ بها ونظر إليها ، ومرّ بنا ونظر إلينا ، فهذا تطرد إمالتهما لكثرة استعمالهما . وأشار بقوله :

لا للتمثيل لما أميل لانقلاب ألفه ياء فى التثنية على لغة بعض العرب كما لا يخفى فسقط قول البعض قد يقال أن سبب إمالته أى الربا كسرة الراء فلا حاجة إلى اعتبار رجوع ألفه إلى الياء فى التثنية .

(قوله فكان الأحسن أن يمثل) أى لما أميل للتناسب بقوله تعالى : ﴿ **شديد القوى** ﴾ [النجم : ٥] فيه نظر فإن الجمع قد يثنى فيجرى فيه ما جرى فى الضحى بل فى هذا مقتض آخر لقلب ألفه فى التثنية ياء وهو استثقال توالى واوين . **(قوله ظاهر إلخ)** قال سم : لم عبر بالظاهر مع قوله وذا قياس اهـ وتبعه أرباب الحواشى جازمين بأنه كان ينبغى أن يقول صريح كلام سيبويه وقد يقال يحتمل أن الواو فى قول سيبويه وقالوا مغزانا راجعة إلى العرب فيكون المعنى وقال العرب مغزانا بإمالة الألفين جريا على قولهم عمادا بإمالة الألفين ويكون قوله فى قول من قال من وضع الظاهر موضع المضمر وهذا أى الإمالة للإمالة فى المثالين أمر مقيس عليه مطرد ويحتمل أن المعنى وقالوا أى الناس أو النحاة مغزانا بإمالة الألفين جريا منهم على قول العرب عمادا بإمالة الألفين وهذا أى الإمالة للإمالة فى مغزانا قياس منهم على ما سمع من العرب وعلى الثانى يكون سيبويه حاكيا للقياس ولا يلزم من حكايته أن يكون قائلا به نعم إقراره ظاهر فى قوله به فلأجل ما ذكر قال ظاهر دون صريح وعلى الأول يكون مصرحا بقياسية الإمالة للإمالة فتأمل . **(قوله لمناسبة إلخ)** علة لإمالة .

(قوله وقالوا مغزانا) أى بإمالة الألفين الأولى لرجوعها إلى الياء فى التثنية والثانية لمناسبة الأولى وقوله فى قول أى جارين على قول وقوله فأمالهما أى ألفى عمادا عطف على قال . **(قوله مغزانا)** قال البعض بكسر الميم اهـ والذى فى المختار مغزانا بفتح الميم مقصدنا من الكلام . **(قوله ولا تمل ما لم ينل تمكنا)** أى من الأسماء بقرينة قوله السابق ★ وهكذا بدل عين الفعل إلخ وقوله كعمادا وتلا . **(قوله غيرها وغيرنا)** مقتضاه أن إمالتهما ليست من قسم المسموع مع أنها منه وإن كثرت فكان الأولى أن يقول إلا الذى سمع نحوها ونا . **(قوله نحو مر بها إلخ)** مثل بمثالين فى كل إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون سبب الإمالة الكسرة أو الياء . **(قوله فهذان تطرد إمالتهما)** قال سم : إن أراد به جواز إمالتهما فى غير التركيب الذى سمعت إمالتهما فيه فالظاهر أن هذا ثابت فى كل مسموع وأن وزانهما فى الإمالة وزان غيرهما مما لم يتمكن وإن أوهمت عبارة الناظم خلافه وإن أراد به أن إمالتهما لا ضعف

دون سماع ، إلى ما سمعت إمالته من الاسم غير المتمكن وهو ذا الإشارية ومتى وأنى ، وقد أميل من الحروف بلى ويا فى النداء ولا فى قولهم إمالا ، لأن هذه الأحرف نابت عن الجمل فصار لها بذلك مزية على غيرها . وحكى قطرب إمالة لا لكونها مستقلة ، وعن سيبويه ومن وافقه إمالة حتى ، وحكيت إمالتها عن حمزة والكسائى .

(تنبيهات): **الأول** : لا تمنع الإمالة فيما عرض بناؤه ، نحو يا فتى ويا حبلى ، لأن الأصل فيه الإعراب .

الثانى : لا إشكال فى جواز إمالة الفعل الماضى وإن كان مبنيا خلاف ما أوهمه كلامه . قال المبرد : وإمالة عسى جيدة .

الثالث : إنما لم تمل الحروف لأن ألفها لا تكون عن ياء ولا تجاور كسرة ، فإن سمى بها أميلت ، وعلى هذا أميلت الراء من المرّ الرّ ، والهاء والطاء والحاء فى فواتح السور

فيها فالظاهر خلافه وأن إمالة غير المتمكن مطلقا ضعيفة إلا الفعل الماضى كما يأتى ا هـ ويمكن أن يكون أراد بالاطراد الكثرة . **(قوله إمالة لا)** أى الجوابية وقوله لكونها مستقلة أى فى الجواب كما فى المرادى .

(قوله فيما عرض بناؤه) لا يرد هذا على المصنف لأنه إنما منع الإمالة فيما لم ينل تمكنا أى بالكلية كما يقتضيه وقوع النكرة فى سياق النفى وهذا نال تمكنا فى غير حالة ندائه مثلا . **(قوله خلاف ما أوهمه كلامه)** يجاب بأن قوله وهكذا بدل عين الفعل إلخ وقوله كعمادا وتلا قرينة على استثناء الماضى من كلامه هنا . **(قوله ولا تجاور)** بالراء المهملة وكلامه باعتبار الغالب وإلا فألف إلى مجاورة لكسرة الهمزة . **(قوله فإن سمى بها)** الضمير راجع إلى الحروف باعتبار عموم كونها كلمات لا باعتبار خصوص كونها حروفا لصيرورتها بالتسمية بها أسماء لا حروفا أو يقال سماها بعد التسمية بها حروفا باعتبار ما كان . **(قوله أميلت)** أى إذا وجد سبب الإمالة فلو سمى بحتى أميلت لأن الألف الرابعة فى الاسم تقلب ياء فى التثنية بخلاف ما لو سمى بإلى لأن التسمية تجعله من الواوى لأنه أكثر من اليائى ولهذا تقول فى تثنيته إلوان . نقله شيخنا السيد عن شرح الشافية . **(قوله وعلى هذا)** أى وبناء على ما ذكر من إمالة الحروف بعد التسمية بها أميلت الراء من المرّ والرّ وكما أميلت حروف المعانى بعد التسمية بها أميلت حروف المبانى بعد التسمية بها وإن افترقتا ببقاء حروف المعانى بعد التسمية على صورتها قبل التسمية وعدم بقاء حروف المبانى لزيادة ألف مقصورة أو ممدودة فى أسماء حروف التهجى ومن هذا يؤخذ أنه كان على الشارح أن يقول أميلت را من المرّ والرّ وها وطا وحا فى فواتح السور بقصر الأربعة أى لفظة را ولفظة ها إلخ لأن الراء والهاء والطاء والحاء أسماء لا حروف أحادية وهى ر هـ ط ح مع أن الممال أحرف ثنائية هى را ها طا حا وقوله والرّ ينطق به كما ينطق به فى أول السور فهو عطف على المرّ وقوله والهاء عطف على فاعل أميلت وكان عليه أن يزيد والياء . واعلم أنه سيأتى

لأنها أسماء ما يلفظ به من الأصوات المتقطعة فى مخارج الحروف ، كما أن غاق اسم لصوت الغراب ، وطيخ اسم لصوت الضاحك فلما كانت أسماء أصوات لهذه الأصوات ولم تكن كما ولا ، أرادو بالإمالة فيها الإشعار بأنها قد صارت من حيز الأسماء التى لا تمتنع فيها الإمالة . وقال الزجاج والكوفيون : أميلت الفواتح لأنها مقصورة والمقصور يغلب عليه الإمالة وقد رد هذا بأن كثيرا من المقصور لا تجوز إمالته . وقال الفراء : أميلت لأنها إذا ثنيت ردت إلى الياء ، فيقال طيان وحيان ، وكذلك إمالة حروف المعجم نحو با وتا وثا ا هـ (**وَٱلْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ * أَمِلْ**) كما تمال الألف لأن الغرض الذى لأجله تمال الألف وهو مشاكلة الأصوات وتقريب بعضها من بعض موجود فى الحركة كما أنه موجود فى الحرف . ولإمالة الفتحة سببان : الأول أن تكون قبل راء مكسورة متطورفة (**كَلِلأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الكُلَفْ**) ترمى بشرر ، غير أولى الضرر . والثانى سيأتى .

(**تنبيهات**)*: **الأول** : فهم من قوله والفتح أن الممال فى ذلك الفتح لا المفتوح ، وقول سيبويه : أمالوا المفتوح فيه تجوز .

الثانى : لا فرق بين أن تكون الفتحة فى حرف استعلاء نحو من البقر ، أو فى راء نحو بشرر أو فى غيرهما نحو من الكبر .

الثالث : فهم من قوله قبل كسر راء أن الفتحة لا تمال لكسرة راء قبلها ، نحو

فى الخاتمة أن الإمالة فى فواتح السور وأسماء حروف التهجى شاذة فليحمل ما هنا عليه وإن أوهم صنيعه هنا خلافه فاعرف هذه التدقيقات .

(**قوله فى فواتح السور**) نحو كهيعصّ حمعسقّ طه حمّ . (**قوله فلما كانت**) أى الراء والهاء والطاء والحاء فى فواتح السور . (**قوله ولم تكن كما ولا**) أى فى الحرفية . (**قوله أرادوا بالإمالة فيها الإشعار إلخ**) حاصل ما ذكره فى علة إمالتها ثلاثة أقوال . (**قوله وكذلك إمالة حروف المعجم**) أى أسماء حروف المعجم التى ليست فى فواتح السور على لغة قصر تلك الأسماء . (**قوله كسر راء**) من إضافة الصفة إلى الموصوف كما سيشير إليه الشارح . (**قوله وتقريب بعضها من بعض**) عطف تفسير . (**قوله موجود فى الحركة**) أى فى إمالة الحركة وقوله كما أنه موجود فى الحرف أى فى إمالة الحرف . (**قوله كللأيسر**) أى الأمر الأيسر ا هـ خالد أى الأسهل . (**قوله ظاهر صنيعه**) أى حيث عبر بالقبلية المتبادر منها الاتصال وأتى بمثال فيه الفتحة متصلة بالراء ومن عادته اعطاء الحكم بالمثال وعبر بالظاهر لصدق القبلية مع الانفصال وجواز مخالفة تمثيله هنا لعادته إذ هى أغلبية لا كلية وبهذا التحقيق يعلم سقوط ما اعترض به سم وتبعه أرباب الحواشى .

(**قوله أن الفتحة لا تمال إلخ**) فرق شيخنا السيد بين الفتحة والألف حيث لم تمل الفتحة لكسرة راء قبلها وأميلت الألف لياء قبلها أو بعدها كسرة كذلك بأن الألف أقبل للإمالة من الفتحة أى فاحتمل

رم ، وقد نص غيره على ذلك .

الرابع : ظاهر صنيعه أن الفتحة لا تمال إلا إذا كانت متصلة بالراء ، فلو فصل بينهما لم تمل ؛ وليس ذلك على إطلاقه بل فيه تفصيل : وهو أن الفاصل بين الفتحة والراء إن كان مكسورا أو ساكنا غير ياء فهو مغتفر ، وإن كان غير ذلك منع الإمالة فتمال الفتحة فى نحو أشر ، وفى نحو عمرو ، لا فى نحو بجير ، نص على ذلك سيبويه ، ونبه عليه المصنف فى بعض نسخ التسهيل .

الخامس : اشتراط كون الراء فى الطرف هو بالنظر إلى الغالب ، وليس ذلك باللازم فقد ذكر سيبويه إمالة فتحة الطاء فى قولهم رأيت خَبَط رياح ، وذكر غيره أنه يجوز إمالة فتحة العين فى نحو العرد ، والراء فى ذلك ليست بلام .

السادس : أطلق فى قوله أمل فعلم أن الإمالة فى ذلك وصلا ووقفا بخلاف إمالة الفتحة للسبب الآتى فإنها خاصة بالوقف ، وقد صرح به فى شرح الكافية .

السابع : هذه الإمالة مطردة كما ذكره فى شرح الكافية .

الثامن : بقى لإمالة الفتحة لكسرة الراء شرطان غير ما ذكر : أحدهما أن لا تكون على ياء فلا تمال فتحة الياء فى نحو من الغير ، نص على ذلك سيبويه وذكره فى بعض نسخ التسهيل ، والآخر أن لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو من الشرق فإنه مانع من الإمالة . نص عليه سيبويه أيضا ، فإن تقدم حرف الاستعلاء على الراء لم يمنع لأن الراء المكسورة تغلب المستعلى إذا وقع قبلها ، فلهذا أميل نحو من الضرر .

التاسع : منع سيبويه إمالة الألف فى نحو من المحاذر إذا أميلت فتحة الذال ، قال :

فيها ما لم يحتمل فى الفتحة . **(قوله غير ياء)** يرجع لساكنا فقط كما تفيده عبارة شرح التسهيل لعلى باشا . **(قوله لا فى نحو بجير)** مثال للفاصل بين الفتحة والراء إذا كان ياء ساكنة ولم يمثل للفاصل بينهما إذا كان غير مكسور بأن كان مضموما نحو سمر وهو نوع من الشجر أو مفتوحا نحو شجر فلا تمال الفتحة الأولى . **(قوله فى قولهم رأيت خبط رياح)** لعله بفتح الخاء المعجمة والباء الموحدة آخره طاء مهملة أى ورقا نفضته الرياح من الشجر كما يستفاد من القاموس ويؤخذ من الإمالة فى المثال أنه لا يشترط فى إمالة الفتحة بكسرة راء بعدها كونهما فى كلمة واحدة . **(قوله والآخر أن لا يكون إلخ)** قال سم وتبعه أرباب الحواشى هذا الآخر قد يؤخذ من قوله فى طرف اهـ سم وإنما يتم الأخذ إذا كان حرف الاستعلاء لا يمنع إمالة الفتحة إلا إذا كان فى كلمتها وهو خلاف قياس إمالة الفتحة على إمالة الألف التى قد يمنعها المنفصل كما مر فى قول الناظم والكف قد يوجبه ما ينفصل فحرره . **(قوله لأجل إمالتها)** أى الفتحة .

ولا تقوى على إمالة الألف ، أى ولا تقوى إمالة الفتحة على إمالة الألف لأجل إمالتها ، وزعم ابن خروف أن من أمال ألف عمادا لأجل إمالة الألف قبلها أمال هنا ألف المحاذر لأجل إمالة فتحة الذال ، وضعف بأن الإمالة للإمالة من الأسباب الضعيفة ، فينبغى أن لا ينقاس شىء منها إلا فى المسموع وهو إمالة الألف لأجل إمالة الألف قبلها أو بعدها (كَذَا) الفتح (ٱلَّذِى تَلِيهِ هَا ٱلتَّأْنِيثِ فِى * وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفِ) هذا هو السبب الثانى من سببى إمالة الفتحة : فتمال كل فتحة تليها هاء التأنيث إلا أن إمالتها مخصوصة بالوقف ، وبذلك قرأ الكسائىُّ فى إحدى الروايتين عنه ، والرواية الأخرى أنه أمال إذا كان قبل الهاء أحد خمسة عشر حرفا يجمعها قولك : « فجثت زينب لذود شمس » وفصل فى أربعة يجمعها قولك « أكهر » فأمال فتحتها إذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة على ما هو معروف فى كتب القرا آت . وشمل قوله ها التأنيث هاء المبالغة ، نحو علامة ، وإمالتها جائزة . وخرج بها التأنيث هاء السكت نحو كتابيه فلا تمال الفتحة قبلها على الصحيح . واحترز بقوله إذا ما كان غير ألف عما إذا كان قبل الهاء ألف فإنها لا تمال نحو الصلاة والحياة .

(تنبيهات): **الأول** : الضمير فى قوله يليه راجع إلى الفتح ، لأنه الذى يمال لا

(قوله أمال هنا ألف المحاذر إلخ) ظاهر العبارة أن إمالة الألف لإمالة الفتحة مسموعة وحينئذ لا ينهض التضعيف الآتى . **(قوله فينبغى أن لا ينقاس)** أى لا يطرد شىء منها أى من أنواعها إلا فى المسموع أى لكن الاطراد فى المسموع من أنواعها يقبل ولو قال فينبغى أن لا ينقاس شىء منها على المسموع لكان أوضح . **(قوله قبلها)** أى كما فى عمادا أو بعدها أى كما فى اليتامى . **(قوله مخصوصة بالوقف)** لأنها فى الوصل تاء والتاء لا تشبه الألف . **(قوله فجثت إلخ)** قال فى القاموس : جثا كدعا ورمى جثوا وجثيا بضمهما جلس على ركبتيه وقام على أطرافه أصابعه ا هـ والذود بذال معجمة مفتوحة وواو ساكنة ودال مهملة من معانيه السوق والطرد أى لأجل سوق الشمس ودفعها زينب بحرها هذا ما ظهر لى . **(قوله أكهر)** قال فى القاموس : الكهر القهر والانتهار والضحك واستقبالك إنسانا بوجه عابس تهاونا به واللهو وارتفاع النهار واشتداد الحر والمصاهرة والفعل كمنع ا هـ فقول الشارح أكهر كأكرم من باب التعدية بالهمزة أو أفعل تفضيل . **(قوله هاء المبالغة)** لأنها هاء تأنيث فى الأصل .

(قوله فإنها لا تمال) إلا إذا كان فيها ما يوجب الإمالة نحو إمالة مرضاة وتقاة ا هـ همع . وارتضى البعض مما قيل فى علة عدم إمالة الألف قبل هاء التأنيث أن وقوع الألف قبل الهاء أزال شبهها بألف التأنيث لأن هاء التأنيث لا تقع بعدها ثم قال : ووقع فى بعض الحواشى التعليل بغير هذا مما لا معنى له فاحذره ا هـ وفيه أن ما ارتضاه لا يصح إلا لو جعلنا علة إمالة الألف شبهها بألف التأنيث ولا قائل به فهو أيضا لا معنى له فاللائق فى التعليل ما ظهر لى ولله الحمد من أن سبب إمالة الفتحة قبل

الحرف الذى تليه هاء التأنيث ، وإذا كان كذلك فلا وجه لاستثنائه الألف بقوله إذا ما كان غير ألف إذ لم يندرج الألف فى الفتح ، وهو إنما فعله لدفع توهم أن هاء التأنيث تسوغ إمالة الألف كما سوغت إمالة الفتحة ، فكان حق العبارة أن يقول عاطفا على ما تقدم :

وقبل ها التأنيث أيضا أن تقف ولا تمل لهذه الهاء الألف

الثانى : إنما قال ها التأنيث ولم يقل تا التأنيث لتخرج التاء التى لم تقبل هاء فإن الفتحة لا تمال قبلها .

الثالث : ذكر سيبويه أن سبب إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث شبه الهاء بالألف فأميل ما قبلها كما يمال ما قبل الألف ، ولم يبين سيبويه بأى ألف شبهت والظاهر أنها شبهت بألف التأنيث .

(خاتمة)*: ذكر بعضهم لإمالة الألف سببين غير ما سبق : أحدهما الفرق بين الاسم والحرف وذلك فى را وما أشبهها من فواتح السور . قال سيبويه : وقولوا را ويا وتا يعنى بالإمالة لأنها أسماء ما يلفظ به ، فليست كإلى وما ولا وغيرها من الحروف المبنية على السكون ، وحروف التهجى التى فى أوائل السور إن كان فى آخرها ألف

هاء التأنيث كما سيأتى شبهها بألف التأنيث وألف التأنيث لا يقع قبلها ألف فلما وقع قبل الهاء ألف ضعف شبه الهاء بألف التأنيث فلم تقتض إمالة ما قبلها . **(قوله فلا وجه لاستثنائه الألف)** أى إخراجه إياه من الفتح الراجع إليه هاء يليه بقوله إذا ما كان إلخ لعدم شمول الفتح للألف فعلم أن الاستثناء فى كلامه بالمعنى اللغوى نعم لو جعل المستثنى منه الضمير فى كان صح جعل الاستثناء اصطلاحيا لكنه خلاف ظاهر صنيع الشارح ثم ما ذكره الشارح من عدم وجه الاستثناء قال سم : مبنى على أن موصوف الموصول الفتح وليس بلازم لجواز أن يكون موصوفه الشىء الشامل للفتح والألف اللذين لا يكون قبل الهاء إلا أحدهما فيتجه الاستثناء على أنه يمكن جعل كان تامة بمعنى وجد وغير ألف حال على معنى المغايرة فى الحكم والتقدير يمال الفتح إذا وجد حال كونه مغايرا للألف فى هذا الحكم فلا يكون هناك استثناء أصلا .

(قوله التى لم تقلب هاء) يشمل تاء نحو فاطمة ورحمة عند من يقف بالتاء فلا يمال حينئذ كما صرح به غيره وتاء التأنيث المتصل بالفعل نحو باعت . **(قوله أنها شبهت بألف التأنيث)** أى المقصورة لاتفاقهما فى المخرج وهو أقصى الحلق وفى المعنى وهو الدلالة على التأنيث وفى الزيادة على أصول الكلمة وفى التطرف فى آخرها وفى الاختصاص بالأسماء الجامدة والمشتقة . تصريح . **(قوله قال سيبويه إلخ)** استدلال على قوله أحدهما الفرق إلخ . **(قوله لأنها أسماء ما يلفظ به)** أى من الحروف ويؤخذ منه أن ذا الألف من أسماء حروف التهجى كالباء يقصر كما يمد وبه صرحوا بل قال فى الهمع : يجوز قصره ومده بالإجماع وجمعه على القصر بيات مثلا بقلب الألف المقصورة ياء وعلى المد با آت بإقرار الهمزة .

فمنهم من يفتح ومنهم من يميل ، وإن كان فى وسطها ألف نحو كاف وصاد فلا خلاف فى الفتح والآخر كثرة الاستعمال وذلك إمالتهم الحجاج علما فى الرفع والنصب وكذلك العجاج فى الرفع والنصب ذكره بعض النحويين . وإمالة الناس فى الرفع والنصب . قال ابن برهان فى آخر شرح اللمع : روى عبد الله ابن داود عن أبى عمرو بن العلاء إمالة الناس فى جميع القرآن مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ، قاله فى شرح الكافية . قال : وهذه رواية أحمد بن يزيد الحلوانى عن أبى عمرو الدورى عن الكسائى ورواية نصر وقتيبة عن الكسائى انتهى . واعلم أن الإمالة لهذين السببين شاذة لا يقاس عليها بل يقتصر فى ذلك على ما سمع والله أعلم .

[التصريف]

اعلم أن التصريف فى اللغة التغيير ، ومنه ﴿ **تصريف الرياح** ﴾ [البقرة : ١٦٤ ، الجاثية : ٥] ، أى تغييرها . وأما فى الاصطلاح فيطلق على شيئين : الأول تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعانى كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول ، وهذا القسم جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف كما فعل الناظم ، وهو فى الحقيقة من التصريف . والآخر تغيير الكلمة لغير معنى طارىء عليها ، ولكن لغرض آخر . وينحصر

(قوله وحروف التهجى) مبتدأ خبره قوله إن كان فى آخرها ألف فمنهم إلخ وفى كلامه حذف مضاف أى وأسماء حروف التهجى وقول البعض إن حروف التهجى معطوف على را وما أشبهها إن لم يكن فاسدا بالكلية فهو تعسف لا حاجة إليه فتأمل . **(قوله من يفتح)** أى لا يميل . **(قوله علما)** بخلاف ما إذا كان صفة للمبالغة فإنه لا يمال لأنه لم يكثر استعماله . دمامينى . **(قوله فى الرفع والنصب)** أى لا فى الجر فإن الإمالة فيه قياسية لوجود سببها وهو الكسرة . **(قوله شاذة)** أى قياسا فلا ينافى قراءة بعض السبعة بالإمالة فى فواتح السور . قاله شيخنا السيد .

[التصريف]

(قوله على شيئين) بل على ثلاثة ثالثها العلم بأحكام بنية الكلمة كما سينقله عن ابن الناظم . **(قوله إلى أبنية)** أى صيغ . **(قوله كالتصغير إلخ)** إن كان تمثيلا للضروب من المعانى احتاج قوله واسم الفاعل واسم المفعول إلى تقدير مضاف أى ودلالة اسم الفاعل إلخ وإن كان تمثيلا للأبنية المختلفة كان التصغير والتكسير بمعنى الصيغتين المعروفتين . **(قوله بذكره)** أى بذكر متعلقه الذى هو تلك الأبنية المختلفة إذ هى المذكورة قبل هذا الباب لا نفس التحويل وقوله قبل التصريف بالمعنى الآخر الآتى فافهم . **(قوله وهو فى الحقيقة من التصريف)** إن أراد من التصريف اللغوى فهو غير محتاج إليه لوضوحه من تعريف التصريف لغة واصطلاحا وإن أراد من التصريف بالمعنى الاصطلاحى الآتى فباطل لتغاير المعنيين

فى الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام . وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم : التصريف . وقد أشار الشارح إلى الأمرين بقوله : تصريف الكلمة هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى ، كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع ، وتغيير المصدر إلى بناء الفعل واسمى الفاعل والمفعول . ولهذا التغيير أحكام كالصحة والاعلال . ومعرفة تلك الأحكام وما يتعلق بها تسمى علم التصريف فالتصريف إذن هو العلم بأحكام بنية الكلمة

الاصطلاحيين كما ينطق به كلامه أو بالمعنى الاصطلاحى السابق فباطل أيضا إذ لا معنى لكون الشيء من نفسه فتدبر . **(قوله تغيير الكلمة)** أى عن أصل وضعها . **(قوله ولكن لغرض آخر)** كالالحاق والتخلص من التقاء الساكنين والتخلص من اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون . **(قوله وينحصر)** أى هذا التغيير .

(قوله وقد أشار الشارح إلى الأمرين بقوله إلخ) نظر فيه سم بأن هذا القول ليس فيه أن التصريف يطلق بمعنى تغيير الكلمة لغير معنى إلخ وعارضه البعض فقال : أشار إلى الأول بقوله هو تغيير بنيتها إلخ وإلى الثانى بقوله ولهذا التغيير أحكام فإن تلك الأحكام ما عدا الصحة تغييرات مخصوصة لأغراض فسقط تنظير بعضهم بأنه ليس فيه إشارة إلى المعنى الثانى ا هـ وأنت خبير بأن المعنى الثانى تغيير الكلمة لغير معنى طارىء عليها ولكن لغرض آخر وينحصر فى الأنواع الستة المتقدمة فليس هو لمعنى طارىء للتغيير لمعنى طارىء على الكلمة وليس منه الصحة . والأحكام التى جعل ابن الناظم معرفتها علم التصريف جعلها أحكاما لأنه المشار إليه بقوله ولهذا التغيير أحكام وأدخل فيها الصحة حيث قال كالصحة والإعلال فمن أين يكون قوله ولهذا التغيير أحكام إشارة إلى المعنى الثانى فالحق مع من نظر فى كلام الشارح بما ذكر نعم يمكن أن يتكلف تصحيح كلام الشارح بجعل اسم الإشارة راجعا إلى التغيير لا بقيد كونه لمعنى طارىء بل مطلقا وجعل الصحة والإعلال حكمين للتغيير لمعنى طارىء والإعلال فقط بأنواعه الستة حكما للتغيير لغرض آخر والله الموفق للصواب .

(قوله هو تغيير بنيتها) أى تحويل بنيتها إلى صيغ مختلفة ولا يخفى أن هذا التعريف بمعنى التعريف الأول فى كلام شارحنا . **(قوله إلى التثنية والجمع)** قال زكريا : الأنسب إلى المثنى والمجموع ا هـ والجواب أن التثنية والجمع يطلقان على المثنى والمجموع . **(قوله ولهذا التغيير)** أى ولمتعلق هذا التغيير من المغير والمغير إليه إذ الصحة مثلا صفة للفظ لا للتغيير ولا للتغير وبهذا يعرف ما فى كلام شيخنا والبعض . **(قوله كالصحة والإعلال)** الظاهر أن الكاف استقصائية إذ الإعلال التغيير وهو صادق بالأنواع الستة المتقدمة . **(قوله وما يتعلق بها)** كشروطها . **(قوله فالتصريف)** أى فعلم التصريف ليطابق قوله تسمى علم التصريف بمعنى العلم وقوله إذن على إذا استعمل بمعرفة تلك الأحكام ثم إذا أطلق التصريف بمعنى العلم ففيه الأوجه الثلاثة فى غيره من أسماء الفنون وهى كونه بمعنى الملكة أو المسائل أو الادراكات وعلى هذا الثالث قول الشارح فالتصريف إذن هو العلم بأحكام بنية الكلمة إلخ .

بما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك ا هـ . ولا يتعلق التصريف إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة . وأما الحروف وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف بها كما أشار إلى ذلك بقوله : (**حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ ٱلصَّرْفِ بَرِى * وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِى**) أى حقيق الحرف الأسماء المبنية والأفعال الجامدة ، وذلك عسى وليس ونحوهما فإنها تشبه الحرف فى الجمود . وأما لحوق التصغير ذا والذى ، والحذف سوف وإن ، والحذف والإبدال لعل . فشاذ يوقف عندما سمع منه .

(**تنبيه**)*: التصريف وإن كان يدخل الأسماء والأفعال إلا أنه للأفعال بطريق الأصالة لكثرة تغيرها ولظهور الاشتقاق فيها (**وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلاَثِيٍّ يُرَى * قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى ما غُيِّرَا**) يعنى أن ما كان على حرف واحد أو حرفين فإنه لا يقبل التصريف إلا أن يكون ثلاثيا فى الأصل ، وقد غير بالحذف فإن ذلك لا يخرجه عن قبول التصريف . وقد فهم من ذلك أمران : أحدهما أن الاسم المتمكن والفعل لا ينقصان فى أصل الوضع عن ثلاثة أحرف لأنهما يقبلان التصريف ، وما يقبل التصريف لا يكون فى أصل الوضع على حرف واحد ولا على حرفين . والآخر أن الاسم والفعل قد ينقصان عن الثلاثة بالحذف : أما الاسم فإنه قد يرد على حرفين بحذف لامه نحو يد ، أو عينه نحو سه ، أو فائه نحو عدة ، وقد يرد على حرف واحد نحو م الله عند من يجعله محذوفا من أيمن الله ، وكقول بعض العرب : شربت مًا ، وذلك قليل . وأما الفعل فإنه قد يرد على حرفين

(**قوله بما لحروفها**) بدل من قوله بأحكام . (**قوله وشبه ذلك**) قال زكريا وأقره شيخنا والبعض أى كالإخفاء والإظهار والإدغام ا هـ وفيه أن الإخفاء والإدغام من الإعلال والإظهار من الصحة إلا أن يخصا فتدبر . (**قوله ولا يتعلق التصريف**) أى بمعناه المقصود بقولهم التصريف كما سبق بقرينة كلامه فى التنبيه الآتى فلا ينافى أن بعض الأسماء المبنية يثنى ويجمع ويصغر كأسماء الإشارة والموصولات على أن تصغيرها شاذ وتثنيتها وجمعها صوريان لا حقيقيان على التحقيق . (**قوله والأفعال المتصرفة**) أى غير الجامدة . (**قوله الأسماء المبنية**) ككم ومن ولم يمثل لها لكثرتها . (**قوله ونحوهما**) كنعم وبئس . (**قوله وأما لحوق التصغير ذا والذى**) فيه أن هذا لا يرد إلا لو أريد بالتصريف المتكلم عليه التغيير لمعنى طارىء وقد أسلف الشارح أن المقصود هنا التصريف بمعنى التغيير لغير معنى طارىء فليس منه التصغير حتى يرد علينا تصغيرا ذا والذى . (**قوله وليس أدنى من ثلاثى إلخ**) إن قلت هذا البيت مستغنى عنه بما قبله لاستلزام نفى قبول الحرف للتصريف نفى قبول أدنى من ثلاثى وضعا له لأن الأدنى المذكور لا يكون إلا حرفا . قلت : ليس مستغنى عنه بالنسبة إلى المبتدئ الذى لا يعرف أن الأدنى المذكور لا يكون إلا حرفا . (**قوله ثلاثيا فى الأصل**) أى فصاعدا نحو م عند من يجعله مختصرا من أيمن . (**قوله عند من يجعله محذوفا**) أى مختصرا . (**قوله شربت مًا**) أى بالقصر منونا ليكون على حرف

نحو قل وبع وسل ، وقد يرد على حرف واحد نحو ع كلامى وق نفسك ، وذلك فيما أعلت فاؤه ولامه فيحذفان فى الأمر **(وَمُنْتَهَى آسْمٍ خَمْسٌ إنْ تَجَرَّدَا * وَإنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعاً عَدَا)** أى ينقسم الاسم إلى مجرد وهو الأصل ، وإلى مزيد فيه وهو فرعه : فغاية ما يصل إليه المجرد خمسة أحرف نحو سفرجل ، وغاية ما يصل إليه المزيد فيه بالزيادة سبعة أحرف : فالثلاثى الأصول نحو اشهيباب مصدر اشهابّ ، والرباعى الأصول نحو احرنجام مصدر احر نجمت الإبل : أى اجتمعت . وأما الخماسى الأصول فإنه لا يزاد فيه غير حرف مد قبل الآخر أو بعده مجرّدا أو مشفوعا بهاء التأنيث نحو عضرفوط وهو العضاءة الذكر ، وقبعثرى وهو البعير الذى كثر شعره وعظم خلقه ، والمشفوع نحو قبعثراة ، وندر قَرَعْبلانة لأنه زيد فيه حرفان وأحدهما نون . قيل إنه لم يسمع إلا من كتاب العين فلا يلتفت إليه . والقرعبلانة دويبة عريضة عظيمة البطن محبنطية ، وقالوا فى تصغيرها قريعبة . وذكر بعضهم أنه زيد فى الخماسى حرفا مد قبل الآخر نحو مغناطيس ، فإن صح ذلك وكان عربيا جعل نادرا ، وقد حكاه ابن القطاع أعنى مغناطيس .

واحد . **(قوله ومنتهى اسم)** أى حروف اسم . **(قوله فالثلاثى الأصول)** أى فالمزيد فيه الثلاثى الأصول . **(قوله مصدر إشهاب)** بتشديد الموحدة إذا صار أشهب من الشهبة بضم الشين وهى بياض يخالطه سواد . **(قوله مجرّدا إلخ)** حال من ضمير حرف المد المستكن فى بعده فهو راجع إلى بعده فقط . **(قوله وهو العظاءة الذكر)** عبارة القاموس : العضرفوط العذفوط أو ذكر العظاء أو هو من دواب الجن وركائبهم والجمع عضارف وعضرفوطات ا هـ . وقال فى محل آخر : العذفوط بالضم دويبة بيضاء ناعمة تشبه بها أصابع الجوارى ا هـ . وقال فى محل آخر : العظاية دويبة كسامّ أبرص والجمع عظاء ا هـ . وسامّ أبرص بتشديد الميم قال فى القاموس : من كبار الوزغ ا هـ وفى المصباح أن العظاءة بالمد لغة أهل العالية والعظاية لغة تميم وأن جمع الأولى عظاء وجمع الثانية عظايا .

(قوله والمشفوع نحو قبعثراة) الأنسب بقوله نحو عضرفوط أن يقول ونحو قبعثراة . **(قوله قرعبلانة)** بفتح القاف والراء وسكون العين المهملة وفتح الموحدة . **(قوله لأنه زيد فيه حرفان)** أى غير الهاء .

(قوله إلا من كتاب العين) المحشوّ بالخطأ . **(قوله محبنطية)** بضم الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الموحدة وسكون النون وكسر الطاء المهملة وتخفيف التحتية أى منتفخة البطن كما فى القاموس ولعل المراد بمنتفخة البطن عظيمة البطن فيكون تأكيدا لما قبله . **(قوله قريعبة)** أى بحذف الخامس كما هو قاعدة تصغير الخماسى الأصول . **(قوله وذكر بعضهم إلخ)** مقابل قوله لا يزاد فيه غير حرف مد . **(قوله نحو مغناطيس)** بفتح الميم كما يفيده صنيع القاموس . **(قوله وكان عربيا)** يظهر أنه عطف سبب على مسبب . **(قوله أعنى مغناطيس)** لعله منعه من الصرف ميلا إلى احتمال عجمته مع كونه علما

(تنبيهان)*: **الأول** : إنما لم يستثن هنا هاء التأنيث وزيادتى التثنية وجمع التصحيح والنسب كما فعل فى التسهيل فقال : والمزيد فيه إن كان اسما لم يجاوز سبعة إلا بهاء التأنيث أو زيادتى التثنية أو التصحيح لما علم من أن هذه الزوائد غير معتد بها لكونها مقدرة الانفصال .

الثانى : إنما قال خمس وسبعا ولم يقل خمسة وسبعة لأن حروف الهجاء تذكر وتؤنث : فباعتبار تذكيرها تثبت الهاء فى عددها ، وباعتبار تأنيثها تسقط التاء من عددها . **(وَغَيْرَ آخِرِ ٱلثُّلَاثِى ٱفْتَحْ وَضُمْ * وَاكْسِرْ وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعُمْ)** تقدم أن المجرد ثلاثى ورباعى وخماسى : فالثلاثى تقتضى القسمة العقلية أن تكون أبنيته اثنى عشر بناء لأن أوله يقبل الحركات الثلاث ولا يقبل السكون ، إذ لا يمكن الابتداء بساكن : وثانيه يقبل الحركات الثلاث ويقبل السكون أيضا ، والحاصل من ضرب ثلاثة فى أربعة أثنا عشر ، فهذه جملة أوزان الثلاثى من المجرد كما أشار إلى ذلك بقوله تعم **(وَفِعُلٌ)** بكسر الفاء وضم العين **(أُهْمِلَ)** من هذه الأوزان لاستثقالهم للانتقال من كسر إلى ضم ، وأما قراءة بعضهم ﴿ **والسماء ذات الحبك** ﴾ [الذاريات : ٧] ، بكسر الحاء وضم الباء فوجهت على تقدير صحتها بوجهين : أحدهما أن ذلك من تداخل اللغتين فى جزءى الكلمة لأنه يقال حبك بضم الحاء والباء وحبك بكسرهما فركب القارىء منها هذه القراءة . قال ابن جنى : أراد أن يقرأ بكسر الحاءِ والباءِ فبعد نطقه بالحاءِ مكسورة مال إلى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة . قال فى شرح الكافية : وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة له لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة ، ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه لإمكان عروض ذلك له ، والآخر أن يكون بكسر الحاء اتباعا لكسرة تاء ذات ، ولم يعتد باللام الساكنة لأن الساكن حاجز غير حصين ، قيل وهذا أحسن **(وَٱلْعَكْسُ)** وهو فعل بضم

على اللفظ لأن المراد لفظه . **(قوله إلا بهاء التأنيث)** كقرعبلانة . سم . **(قوله أو زيادة التثنية)** كقولك فى تثنية اشهيباب اشهيبابان وفى جمعه اشهيبابون عند التسمية به وفى النسب نحو اشهيبابى . دمامينى .

(قوله إلى ضم) أى ضم لازم فخرج نحو يضرب إذ الضمة تزول نصبا وجزما . **(قوله وأما قراءة بعضهم)** هو أبو السمال بفتح السين وتشديد الميم آخره لام . **(قوله والسماء ذات الحبك)** فى القاموس : الحبك من السماء طرائق النجوم واحدها حبيكة . **(قوله على تقدير صحتها)** إنما قال ذلك لأنه قد قيل أنها لم تثبت . **(قوله من تداخل اللغتين إلخ)** اعترض بأن التداخل فى جزءى الكلمة الواحدة غير معهود إنما المعهود التداخل فى الكلمتين نحو كدت بضم الكاف أكاد فإن كدت بالضم على لغة من قال كاد يكون وأكاد عى لغة من قال كاد يكاد . **(قوله قيل وهذا أحسن)** قائله أبو حيان واعترض بأن أداة التعريف كلمة منفصلة ومن ثم امتنع القراء من ضم أول الساكنين اتباعا لضم

الفاء وكسر العين (**يَقِلّ**) فى لسان العرب (**لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ**) فيما لم يسم فاعله نحو ضرب وقتل ، والذى جاء منه دئل اسم دويبة سميت بها قبيلة من كنانة وهى التى ينسب إليها أبو الأسود الدؤلى ، وأنشد الأخفش لكعب بن مالك الأنصارى :

[١٢٦٤] **جاءوا بجيش لو قيس مُعْرَسُه ما كان إلا كمُعْرَس الدُّئِلِ**

والرُّئِم اسم للاست ، والوَعِل لغة فى الوَعِل ، حكاه الخليل : فثبت فى هذه الألفاظ أن هذا البناء ليس بمهمل خلافا لمن زعم ذلك . نعم هو قليل كما ذكر .

(تنبيه)*: قد فهم من كلامه أن ما عدا هذين الوزنين مستعمل كثيرا : أى ليس بمهمل ولا نادر وهى عشرة أوزان : **أولها** فَعْل ويكون اسما نحو فلس ، وصفة نحو سهل . **وثانيها** فَعَل ويكون اسما نحو فرس ، وصفة نحو بطل . **وثالثها** فَعِل ويكون اسما نحو كبد ، وصفة نحو حذر . **ورابعها** فَعُل ويكون اسما نحو عضد ، وصفة نحو يقظ . **وخامسها** فِعْل ويكون اسما نحو عدل : وصفة نحو نِكِس . **وسادسها** فِعَل ويكون اسما نحو عنب ، قال سيبويه : ولا نعلمه جاء صفة إلا فى حرف معتل يوصف به الجمع وهو قولهم عدا . وقال غيره : لم يأت من الصفات على فعل الأزِيَم بمعنى متفرق ، وعدا اسم جمع . وقال السيرافى : استدرك على سيبويه قيما فى قراءة من قرأ : ﴿ **دينا قِيما** ﴾ [الأنعام : ١٦] ، ولعله يقول إنه مصدر بمعنى القيام اهـ . واستدرك بعض النحاة على سيبويه ألفاظا أخر

ثالثه فى نحو : ﴿ **إن الحكم** ﴾ و ﴿ **قل الروح** ﴾ و ﴿ **غلبت الروم** ﴾ ولم يلحقوها بقل انظروا فالساكن المذكور حاجز حصين على أنه لا يجرى فى غير الآية اهـ وقد يقال اعتراضه بما ذكر لا ينافى أحسنيته مما قبله مع أن قوله على أنه لا يجرى فى غير الآية لا يرد إذ لم يسمع فى غير الآية . **(قوله تخصيص فعل بفعل)** الباء داخلة على المقصور .

(قوله فيما لم يسم فاعله) صفة لفعل أى الكائن فى أوزان ما لم يسم فاعله . **(قوله جاءوا بجيش إلخ)** قاله كعب بن مالك الأنصارى يصف جيش أبى سفيان حين غزا المدينة بالقلة والحقارة وقوله معرسه بضم الميم وسكون العين المهملة وفتح الراء أى مكان نزوله ويقال معرس كمحمد لأن الفعل أعرس وعرس بالتشديد والشاهد فى الدئل فإنه بضم فكسر فيكون هذا الوزن مستعملا . **(قوله والرئم)** براء فهمزة وقوله اسم للاست أى الدبر . **(قوله لغة فى الوعل)** أى بفتح الواو وهو التيس الجبلى . **(قوله الأزيم)** بزاى فتحتية وقوله بمعنى متفرق يقال منزل زيم أى متفرق النبات . **(قوله فى قراءة من قرأ)** وهو الكوفيون وابن عامر . **(قوله ولعله يقول إلخ)** ظاهر صنيعه أن مثل ذلك لا يأتى

[١٢٦٤] قاله كعب بن مالك الأنصارى يصف جيش أبى سفيان حين غزا المدينة بالقلة والحقارة . من الوافر . ولو قيس أى لو قدر معرسه بضم الميم وسكون العين المهملة وفتح الراء وهو المنزل الذى ينزل به الجيش . والشاهد فى الدئل فإنه بضم الدال وكسر الهمزة . فذهب جماعة إلى أن هذا الوزن مستعمل واحتجوا به وخالفهم الجمهور إلى أن هذا مهمل وهو نادر .

وهى سوى فى قوله تعالى : ﴿ مكانا سوى ﴾ [طه : ٥٨] ، ورجل رِضًى ، وماء رِوًى ، وماء صِرًى ، وسَبى طِيَبَة . ومنهم من تأولها . **وسابعها** فِعِل ويكون اسما نحو إبل . ولم يذكر سيبويه من فعل إلا إبلا ، وقال لا نعلم فى الأسماء والصفات غيره . وقد استدرك عليه ألفاظ : فمن الأسماء إطل وهى الخاصرة ذكره المبرد . وروى قول امرىء القيس له إطِلاَ ظبى بالكسر . وقيل كسر الطاء اتباع ووِتِد ومِشِط ودِ بِس لغة فى الأطل والوتد والمشط والدبس . وقالوا بأسناه حِبِرة أى قلح . وقالوا للعبة الصبيان حِلِج بِلِج وجِلِن بِلِن . وقالوا حبك لغة فى الحبك كما تقدم ، وعيل اسم بلد . ومن الصفات قولهم أتان إبد وأمة إبد أى ولود وامرأة بِلِز أى ضخمة . قال ثعلب : ولم يأت من الصفات على فعل إلا حرفان : امرأة بِلِز وأتان إبِد ، وأما قوله :

[١٢٦٥] **عَلَّمها إخوانُنا بنو عِجِل شرب النبيذ واصطفاقا بالرِّجِل**

فهو من النقل للوقف ، أو من الاتباع فليس بأصل . **وثامنها** فُعْل ويكون اسما نحو قفل ، وصفة نحو حلو . **وتاسعها** فُعَل ويكون اسما نحو صرد ، وصفة نحو حطم . **وعاشرها** فُعُل ويكون اسما نحو عنق ، وصفة وهو قليل . والمحفوظ منه جنب وشلل ، وناقة سُرُح

فى زيم . **(قوله وماء روى)** أى كثير مرو ويقال رواء كسماء . **(قوله وماء صرى)** كذا فى نسخ بكسر الصاد المهملة وفتحها أى طال مكثه . كذا فى القاموس وفى نسخة هرى بالهاء ولعله تحريف فإنى لم أجده فى اللغة .

(قوله وسبى) بسين مهملة فموحدة فى المصباح سبيت العدوّ سبيا والاسم السباء مثل كتاب والقصر لغة اهـ وفى القاموس : السبى ما يسبى والجمع سبى والنساء لأنهن يسبين القلوب أو يسبين فيملكن اهـ وقوله طيبة بوزن عنبة كما فى القاموس وفيه الشاهد ومعناه نالوه بلا غدر ونقض عهد كما فى القاموس وتوهم البعض أن الشاهد فى سبى فقال بعد نقل عبارة المصباح : وأنت خبير بأن هذا لا دلالة فيه على كونه وصفا . **(قوله ومنهم من تأولها)** أى بأنها مصادر وصف بها . **(قوله اطل)** بالطاء المهملة . **(قوله فى الاطل)** أى بكسر فسكون والوتد أى بفتح فكسر أو فتح والمشط أى بتثليث أوله فسكون وبفتح فكسر وبضمتين مع تخفيف الطاء وتشديدها كما فى القاموس والدبس أى بكسر فسكون وجعل البعض المشط كالدبس بكسر فسكون قصور . **(قوله حبرة)** أى بحاء مهملة فموحدة وقوله أى قلح بقاف فلام فحاء مهملة هو صفرة الأسنان . **(قوله حلج)** بحاء مهملة فلام فجيم بلج بموحدة فلام فجيم على ما فى النسخ ولم أرهما فى القاموس وجلن بجيم فلام فنون بلن بموحدة فلام فنون كما فى القاموس . **(قوله عيل)** بعين مهملة فتحتية .

(قوله وأما قوله إلخ) ليس متعلقا بكلام ثعلب لأن عجلا ورجلا ليسا وصفين بل هو دفع لتوهم

[١٢٦٥] رجز لم يدر راجزه . والشاهد فى عجل وبالرجل ، حيث حرك الجيم فيهما للضرورة . والاصطفاق بالقاف فى آخره : الرقص .

أى سريعة ، (وَٱفْتَحْ وَضُمَّ وَٱكْسِرِ ٱلثَّانِىَ مِنْ * فِعْلٍ ثُلاَثِىٍّ) أى للفعل الثلاثى المجرد ثلاثة أبنية لأنه لا يكون إلا مفتوح الأول ، وثانيه يكون مفتوحا ومكسورا ومضموما ، ولا يكون ساكنا لئلا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع . **الأول** : فعل ويكون متعديا نحو ضرب ولازما نحو ذهب ويرد لمعان كثيرة ويختص بباب المغالبة ، وقد يجىء فعل مطاوعا لفعل بالفتح فيهما ، ومنه قوله :

* قَدْ جَبَرَ الدينَ الالهُ فَجَبـر

والثانى : فعل ويكون متعديا نحو شرب ولازما نحو فرح ، ولزومه أكثر من تعديه ،

استدراكهما أيضا على سيبويه . **(قوله من فعل ثلاثى)** أى مبنى للفاعل بدليل قوله وزد نحو ضمن . **(قوله لا يكون إلا مفتوح الأول)** أى لا ساكنا لرفضهم الابتداء بالساكن ولا مقصورا ولا مضموما إلا عند البناء للمفعول كما سيأتى لثقلهما وثقل الفعل . **(قوله ولا يكون ساكنا)** أى أصالة فلا يرد نحو رد وشم ولب ولا نحو قال وخاف وطال ولا نحو علم بالسكون مخفف ولا نعم وبئس وليس لأن أصل عين الكل الحركة لأن الكلام فى الأفعال الغير الجامدة والثلاثة الأخيرة جامدة فلا ينالها التصريف .

(قوله الأول فعل) ولا تفتح عين مضارعه دون شذوذ كأبى يأبى وسلايسلى وقلا يقلى وقيل الفتح لكسر عين الماضى فى لغة فيكون ذلك من تداخل لغتين إلا إذا كانت العين أو اللام حرفا حلقيا كسأل يسأل ومدح يمدح بل يخير فيها بين الكسر والضم ولا يشتهر أحد الأمرين فإن اشتهر أحدهما تعين كالكسر فى يضرب والضم فى يقتل وقال ابن عصفور : بل يجوز الأمران مع اشتهار أحدهما وقال ابن جنى : يتعين الكسر عند عدم الاشتهار وما لم يلتزم أحدهما لسبب يقتضى ذلك كالتزام الكسر عند غير بنى عامر فيما فاؤه واو كوجد يجد أما بنو عامر فلم يلتزموا الكسر فى ذلك فقالوا يجد بالضم وعند الجميع فيما عينه ياء كباع يبيع وفيما لامه ياء وعينه غير حلقية كرمى يرمى فإن كانت عينه حلقية فتحت كسعى يسعى ونهى ينهى وفى المضاعف غير المسموع ضمه كحن يحن وأن يئن بخلاف ما سمع ضمه فقط كمر يمر ورد يرد أو مع كسره كصد يصد ويصد وشط يشط ويشط وكالتزام الضم فيما عينه واو كقام يقوم وشذتاه يتيه وطاح يطيح فى لغة من قال ما أتوهه وما أطوحه وفيما لامه واو وليست عينه حلقية كغزا يغزو بخلاف ما عينه حلقية كمحا يمحى فى إحدى لغاته وفى المضاعف المتعدى غير المسموع كسره كرد يرد بخلاف ما سمع كسره فقط وهو حبه يحبه أو مع ضمه كشده يشده ويشده وفيما هو للغلبة كسابقنى فسبقته أسبقه ما لم يكن فيه ملزم الكسر كواعدنى فوعدته أعده وبايعنى فبعته أبيعه ورمانى فرميته أرميه ولا تأثير لحلقى فى ذى الغلبة خلافا للكسائى فتقول فاخرنى ففخرته أفخره بالضم وقد يجىء ذو الحلقى غير ذى الغلبة بكسر كنزع ينزع أو بضم كدخل يدخل وبكسر وفتح كمنح يمنح ويمنح وبضم وفتح كمحا ويمحو ويمحاو بالتثليث كرجح يرجح ويرجح ويرجح والمعتمد فى ذلك السماع فإذا فقد رجع إلى الفتح . دمامينى باختصار .

(قوله ويكون متعديا) وتعديه أكثر من لزومه عكس فعل بكسر العين . دمامينى . **(قوله ويرد**

ولذلك غلب وضعه للنعوت اللازمة والأعراض والألوان وكبر الأعضاء نحو شنب وفلج ، ونحو برىء ومرض ، ونحو سود وشهب ، ونحو إذن وعين . وقد يطاوع فعل بالفتح نحو خدعه فخدع . **والثالث** : فعل نحو ظرف ولا يكون متعديا إلا بتضمين أو تحويل : فالتضمين نحو رحبتكم الدار ، وقول عليّ : إن بشرا قد طلع اليمن ضمن الأول معنى وسع والثانى معنى بلغ . وقيل الأصل رحبت بكم فحذف الخافض توسعا . والتحويل نحو سدته فإن أصله سودته بفتح العين ثم حوّل إلى فعل بضم العين ونقلت الضمة إلى فائه عند حذف العين ، وفائدة التحويل الإعلام بأنه واوى العين ، إذ لو لم يحول إلى فعل وحذفت عينه لالتقاء الساكنين عند انقلابها ألفا لالتبس الواوى باليائى . هذا مذهب

لمعان كثيرة) منها السلب يقال قررته وأقررته أى أزلته عن مقره ومنها الغلبة والمطاوعة ونبه الشارح على هذين . **(قوله ويختص بباب المغالبة)** الباء داخلة على المقصور والمراد بباب المغالبة إسناد الغلبة فى فعل بين اثنين إلى الغالب فيه منهما نحو ضاربنى زيد فضربته أى غلبته فى الضرب . **(قوله مطاوعا)** أى مشعرا بتأثر فاعله بفعل آخر ملاق له فى الاشتقاق . **(قوله فجبر)** أى انجبر . **(قوله والثانى فعل)** وحق عين مضارعه الفتح وكسرت فى ألفاظ قليلة كورث يرث وومق يمق وأما فضل بالكسر يفضل بالضم من الفضلة فمن باب التداخل . **(قوله ولذلك)** أى لكون لزومه أكثر من تعديه وقوله للنعوت اللازمة أى الصفات اللازمة للذوات القائمة هى بها فالمراد النعت اللغوى وقوله والأعراض إلخ أى وكل من المذكورات لا يطلب زيادة على قيامه بمحله فلم يتعد . **(قوله نحو شنب إلخ)** فى كلامه لف ونشر مرتب . والشنب بالتحريك ماء ورقة وبرد وعذوبة فى الأسنان وشنب كفرح فهو شانب وشنيب وأشنب وهى شنباء . قاموس . **(قوله وفلج)** بالفاء والجيم كما رأيته فى نسخ وهو كفرح من الفلج وهو تباعد الأسنان وقضية كلام شيخنا بل صريحه أنه بالقاف والحاء المهملة كفرح من القلح وهو صفرة الأسنان ولعل الأول هو المناسب لكونه مثالا للنعوت اللازمة .

(قوله إلا بتضمين أو تحويل) قال الدمامينى وتبعه شيخنا والبعض وشيخنا السيد أى مصاحبا لذلك فالباء للمصاحبة ولا يجوز أن تكون سببية لعطفه التحويل على التضمين والتحويل ليس سببا للتعدى قطعا ولا يعطف على السبب إلا سبب اهـ ومنشؤه ملاحظتهم فى قوله أو تحويل المحول عنه إليه دون المحول والأنسب بالسياق العكس بأن يكون المراد أو تحويل عن فعل بالفتح وحينئذ يصلح سببا لأن حاصله مراعاة الأصل والله الهادى . **(قوله ثم حول)** أى واستصحب التعدى الثابت له قبل التحويل . دمامينى . **(قوله عند حذف العين)** أى عند إرادة حذفها وإلا فالنقل متقدم على الحذف . **(قوله لالتقاء الساكنين)** هما الألف المنقلبة عن العين لتحركها وانفتاح ما قبلها وآخر الفعل الساكن عند اتصال تاء المتكلم به . **(قوله لالتبس الواوى باليائى)** أى واوى العين بيائيها لأن الفتح لا يدل على أحدهما ولعل المراد بالالتباس هنا الإجمال وهو أيضا معيب فى مقام البيان كما حققناه سابقا .

قوم منهم الكسائى ، وإليه ذهب فى التسهيل . وقال ابن الحاجب : وأما باب سدته فالصحيح أن الضم لبيان بنات الواو لا للنقل ، ولا يرد فَعُل إلا لمعنى مطبوع عليه من هو قائم به نحو كرم ولؤم ، أو كمطبوع نحو فقه وخطب ، أو شبهه نحو جنب شبه بنجس ، ولذلك كان لازما لخصوص معناه بالفاعل . ولا يرد يائى العين إلا هيؤ ، ولا متصرفا يائى اللام إلا نهو لأنه من النهية وهو العقل ، ولا مضاعفا إلا قليلا مشروكا ، نحو لبب وشرر ، وقالوا لبب وشرر بكسر العين أيضا ، ولا غير مضموم عين مضارعه إلا بتداخل لغتين كما فى كُدت تكاد ، والماضى من لغة مضارعه تكود حكاه ابن خالويه ، والمضارع ماضيه كدت بالكسر فأخذ الماضى من لغة والمضارع من أخرى . وأشار بقوله **(وَزِد نَحْوَ ضُمِنْ)** إلى أن من أبنية الثلاثى المجرد الأصلية فعل ما لم يسم فاعله نحو ضمن ، فعلى هذا تكون أبنية الثلاثى المجرد أربعة ، وإلى كون صيغة ما لم يسم فاعله أصلا ذهب المبرد وابن الطراوة

(قوله هذا) أى ما ذكر من أن ضم فاء نحو سدته لنقل حركة عينه إليها بعد تحويله إلى فعل بالضم . **(قوله أن الضم)** أى ضم الفاء وقوله لبيان بنات الواو أى فروعها أى الكلمات الواوية العين . **(قوله أو كمطبوع)** أى أو لمعنى غير مطبوع بل طرأ بالاكتساب لكنه كالمطبوع فى عدم المفارقة . **(قوله أو شبهه)** الضمير يرجع إلى الكاف الاسمية التى بمعنى مثل فى قوله أو كمطبوع أى أو شبه مثل المطبوع ووجه الشبه طروه كمثل المطبوع هذا هو اللائق فى حل عبارته ولا ينافيه قوله شبه بنجس لأن المراد النجاسة المعنوية اللازمة بعد اكتسابها كملكة اتقان المكر فسقط ما للبعض وأما ارجاع شيخنا والبعض الضمير إلى نحو فقه . والمعنى أن مثل المطبوع قسمان ما لا يزول نحو فقه وما يزول نحو جنب فغفلة عما يلزم ذلك من كون نحو جنب كالمطبوع فيكون غير زائل والفرض أنه زائل كما اعترفا به فاعرفه .

(قوله ولذلك) أى لكون فعل لا يرد إلا لمعنى مطبوع عليه إلخ وقوله لخصوص معناه بالفاعل أى اختصاصه به وعدم طلبه زائدا عليه وهذا علة للعلية . **(قوله ولا يرد يائى العين)** أى استثقالا للضمة على الياء . دمامينى . **(قوله إلا هيؤ)** أى حسنت هيئته . **(قوله ولا متصرفا إلخ)** احترز بمتصرفا من نحو قضو بمعنى ما أقضاه فإنه مطرد فى باب التعجب كما مر وذكر شيخنا والبعض زهو مع قضو تبعا للدمامينى غير مناسب لأن زهو واوى اللام والكلام فى يائيها . **(قوله إلا نهو)** أصله نهى كما يشير إليه قول الشارح لأنه من النهية أبدلت الياء واوا لمناسبة الضمة قبلها . **(قوله مشروكا)** بالشين المعجمة كما فى عبارة التسهيل أى مشروكا بغيره من الأوزان كما بينه الدمامينى ونبه عليه الشارح بقوله وقالوا لبب إلخ ووقع فى نسخ متروكا بالفوقية وهو تحريف مناف لقوله قليلا . **(قوله لبب)** أى صار لبيبا وشرر أى صار ذا شر . **(قوله كما فى كدت)** أى بضم الكاف وقوله تكاد أى وقياس مضارع كدت بالضم تكود إلا أنهم استغنوا بمضارع كدت بالكسر وهو تكاد عن مضارع كدت بالضم وهو تكود كما فى ابن عقيل على التسهيل . **(قوله والماضى)** المناسب فاء التعليل وقول البعض فاء التفريع غير ظاهر .

والكوفيون ، ونقله فى شرح الكافية عن سيبويه والمازنى . وذهب البصريون إلى أنها فرع مغيرة عن صيغة الفاعل ، ونقله غير المصنف عن سيبويه وهو أظهر القولين ، وذهب إليه المصنف فى باب الفاعل من الكافية وشرحها .

(تنبيهات): **الأول** : لما لم يتعرض لبيان حركة فاء الفعل فهم أنها غير مختلفة وأنها فتحة لأن الفتح أخف من الضم والكسر فاعتباره أقرب .

الثانى : ما جاء من الأفعال مكسور الأول أو ساكن الثانى فليس بأصل بل مغير عن الأصل نحو شهد وشهد وشهد .

الثالث : مذهب البصريين أن فعل الأمر أصل برأسه وأن قسمة الفعل ثلاثية . وذهب الكوفيون إلى أن الأمر مقتطع من المضارع فالقسمة عندهم ثنائية : فعلى الأول الصحيح كان من حق المصنف إذ ذكر فعل ما لم يسم فاعله أن يذكر فعل الأمر أو يتركهما معا كما فعل فى الكافية ، قال فى شرحها : جرت عادة النحويين أن لا يذكروا فى أبنية الفعل المجرد فعل الأمر ولا فعل ما لم يسم فاعله مع أن فعل الأمر أصل فى نفسه اشتق من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضى والمضارع منه ، ومذهب سيبويه والمازنى أن فعل ما لم يسم فاعله أصل أيضا فكان ينبغى على هذا إذا عدت صيغ الفعل المجرد من الزيادة أن يذكر للرباعى ثلاث صيغ : صيغة للماضى المصوغ للفاعل كَدَحْرَجَ ، وصيغة له مصوغا للمفعول كدُحرج ، وصيغة للأمر كدَحرِج ، إلا أنهم استغنوا بالماضى الرباعى المصوغ للفاعل عن الآخرين لجريانها على سنن مطرد ولا يلزم من ذلك انتفاء أصالتهما

(قوله وذهب البصريون) أى جمهورهم . **(قوله ما جاء من الأفعال إلخ)** وارد على قوله هنا وأنها فتحة وقوله سابقا ولا يكون أى ثانى الفعل الثلاثى ساكنا . **(قوله أو ساكن الثانى)** أو مانعة خلوّ فتجوّز الجمع كما فى شهد بكسر فسكون .

(فائدة): تسكين عين فعل المكسور العين أو المضمومها من الأفعال كعلم وظرف والأسماء ككتف ورجل للتخفيف لغة تميمية كما فى التسهيل . **(قوله كما فعل فى الكافية)** راجع لقوله أو يتركهما معا . **(قوله أبنية الفعل المجرد)** ثلاثيا كان أو رباعيا . **(قوله ومذهب سيبويه والمازنى)** المناسب قراءته بالنصب عطفا على فعل الأمر . **(قوله أن يذكر)** بالبناء للمفعول وقوله للرباعى كان عليه أن يقول للمجرد أو يزيد والثلاثى لأن الأمر من الثلاثى قد يكون مجردا نحو قم وبع ودع . **(قوله إلا أنهم إلخ)** اعتذار عن عدم ذكر النحويين الماضى المصوغ للمجهول وفعل الأمر لا عن ترك المصنف فعل الأمر دون المصوغ للمجهول لأنه لا يصلح اعتذارا عنه كما هو واضح . **(قوله لجريانها)** أى الصيغ الثلاث للرباعى على سنن مطرد أى طريق غير مختلف بخلافها فى الثلاثى فبيان إحداها بيان للآخرين . **(قوله ولا يلزم من ذلك)** من الاستغناء بالماضى وجعل بيانه بيانا للآخرين . **(قوله كما لم يلزم من**

كما لا يلزم من الاستدلال على المصادر المطردة بأفعالها انتفاء أصالتها هذا كلامه (**وَمُنْتَهَاهُ**) أي الفعل (**أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا**) وله حينئذ بناء واحد وهو فعلل ، ويكون متعديا نحو دحرج ولازما نحو عربد . وقال الشارح له ثلاثة أبنية : واحد للماضي المبني للفاعل نحو دَحرج ، وواحد للماضي المبني للمفعول نحو دُحرج ، وواحد للأمر نحو دحرج ، وفيه ما تقدم من أن عادة النحويين الاقتصار على بناء واحد وهو الماضي المبني للفاعل كما سبق (**وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا**) أي جاوز ، لأن التصرف فيه أكثر من الاسم فلم يحتمل من عدة الحروف ما احتمله الاسم ، فالثلاثي يبلغ بالزيادة أربعة نحو أكرم ، وخمسة نحو اقتدر ، وستة نحو استخرج . والرباعي يبلغ بالزيادة خمسة نحو تدحرج وستة نحو احر نجم .

(تنبيهات): **الأول** : قال في التسهيل : وإن كان فعلا لم يتجاوز ستة إلا بحرف التنفيس أو تاء التأنيث أو نون التوكيد ، وسكت هنا عن هذا الاستثناء وهو أحسن لأن هذه في تقدير الانفصال .

الثاني : لم يتعرض الناظم لذكر أوزان المزيد من الأسماء أو الأفعال لكثرتها ، ولأنه سيذكر ما به يعرف الزائد . أما الأسماء فقد بلغت بالزيادة في قول سيبويه ثلثمائة بناء وثمانية أبنية ، وزاد الزبيدي عليه نيفا على الثمانين إلا أن منها ما يصح ومنها ما لا يصح . وأما الأفعال فللمزيد فيه من ثلاثيها خمسة وعشرون بناء مشهورة ، وفي بعضها خلاف وهي : أفعل نحو أكرم ، وفعّل نحو فرّ ، وتفعل نحو تعلم ، وفاعل نحو ضارب ، وتفاعل نحو

الاستدلال على المصادر إلخ) كاستدلالنا بكون الفعل على وزن فعل بفتح العين لازما على كون مصدره الفعول وقوله انتفاء أصالتها أي المصادر . **(قوله ومنتهاه أربع)** وإنما لم يتجاوزها إلى الخمس لئلا يساوى الاسم وهو نازل عنه بدليل احتياجه إليه واشتقاقه منه . قاله الدماميني . **(قوله كما سبق)** الكاف بمعنى لام التعليل أي لما سبق من جريانها على سنن واحد .

(قوله لأن التصرف فيه أكثر) لعل مراده بالتصرف التغير ويشهد له كلامه قبيل قول المصنف وليس أدنى من ثلاثي يرى إلخ . **(قوله من الاسم)** أي من التصرف فيه . **(قوله نحو احرنجم)** أي اجتمع . **(قوله وإن كان)** أي المزيد فيه . **(قوله سيذكر ما به يعرف الزائد)** أي وهذا يغني عن ذكر أوزانها لتضمنه معرفتها . **(قوله نيفا على الثمانين)** أي قدرا زائدا عليها أي أكثر منها . **(قوله وهي أفعل)** يجيء لمعان منها التعدية كأخرج زيد عمرا وللكثرة كأضب المكان أي كثر ضبابه وأعال الرجل أي كثرت عياله وللصيرورة كأغدّ البعير أي صار ذا غدة والإعانة على ما اشتق الفعل منه كأحلبت زيدا أي أعنته على الحلب والتعريض له كأبعت العبد أي عرضته للبيع ولسلبه كأقسط زيد أي أزال عن نفسه القسوط وهو الجور . وأشكيت زيدا أي أزلت شكايته ووجدان المفعول متصفا به كأبخلت زيدا أي وجدته بخيلا وبلوغه كأمأت الدراهم أي بلغت مائة . وأنجد زيد أي بلغ نجدا والمطاوعة ككببته فأكب . دماميني باختصار .

تضارب ، وافتعل نحو اشتمل ، وانفعل نحو انكسر واستفعل نحو استغفر ، وافعلّ نحو

(قوله وفعل) بتشديد العين واختلف فى الزائد منه فالخليل وسيبويه على أنه الأول لأنه فى مقابلة الياء من بيطر وقال آخرون الزائد هو الثانى لأنه فى مقابلة الواو فى جهور وكلا الوجهين حسن قيل وهذا الخلاف فى الزائد من كل مكرر ويجيء فعل لمعان منها تعدية اللازم أوذى الواحد كفرّحت زيدا وخوفته عمرا والتكثير فى الفعل كطوف زيد أى كثر طوافه أو الفاعل كبركت الإبل أو المفعول كغلقت الأبواب والسلب كقرّدت البعير أى أزلت قراده والتوجه كشرق وغرب أى توجه إلى الشرق والغرب ونسبة المفعول إلى ما اشتق الفعل منه كفسقته أى نسبته إلى الفسق والصيرورة كعجزت المرأة أى صارت عجوزا ولأصل الفعل كفكر أى تفكر ومن فعل ما صيغ من المركب لاختصار حكايته نحو هلل إذا قال لا إله إلا الله . وأمن إذا قال آمين . وأيه إذا قال أيها الرجل ونحوه . دمامينى باختصار .

(قوله وتفعل) يجيء لمعان منها المطاوعة ككسرته فتكسر وعلمته فتعلم وفى المثال الثانى كلام أسلفناه فى باب تعدى الفعل ولزومه والتكلف أى معاناة الفاعل الفعل ليحصل كتشجع أى تكلف الشجاعة وعاناها لتحصل فهو يريد وجودها وإرادة حصول الأصل هنا وعدمها فى تفاعل هى الفارقة بينهما مع كون كل لإظهار الأصل بلا حقيقة والتجنب كتأثم أى تجنب الإثم والصيرورة كتأيمت المرأة أى صارت أيما والاتخاذ كتبنيته أى اتخذته ابنا والطلب كتعجل الشيء أى طلب عجلته وتبينه أى طلب بيانه . دمامينى باختصار ولأصل الفكر كتفكر أى فكر . **(قوله وفاعل)** هو لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظا والاشتراك فيهما معنى فزيد وعمرو من ضارب زيد عمرا قد اقتسما الفاعلية والمفعولية بحسب اللفظ فإن أحدهما فاعل والآخر مفعول واشتركا فيهما بحسب المعنى إذ كل منهما ضارب لصاحبه ومضروب له ولهذا جوز بعضهم اتباع مرفوعه بمنصوب والعكس وقد جاء لأصل الفعل كبا عدته أى أبعدته وسافر زيد وقاتله الله وبارك فيه .

(قوله وتفاعل) هو للاشتراك فى الفاعلية لفظا وفيها وفى المفعولية معنى وقد جاء لأصل الفعل كتعالى الله وتخييل الاتصاف به كتجاهل والمطاوعة كباعدته فتباعد . **(قوله وافتعل)** يجيء لمعان منها التسبب فى الشيء والسعى فيه تقول اكتسبت المال إذا حصلته بسعى وقصد وتقول كسبته إن لم يكن بسعى وقصد كالمال الموروث ولأصل الفعل كالتحى أى طلعت لحيته والمطاوعة كأوقدت النار فاتقدت ومعنى تفاعل كاقتتلوا واختصموا . دمامينى باختصار .

(قوله وانفعل) هو لمطاوعة الفعل ذى العلاج أى التأثير المحسوس كقسمته فانقسم فلا يقال علمت المسألة فانعلمت ولا ظننت ذلك حاصلا فانظن لأن العلم والظن مما يتعلق بالباطن وليس أثرهما محسوسا وأما نحو فلان منقطع إلى الله تعالى وانكشفت لى حقيقة المسألة وحديث : « **أنا عند المنكسرة قلوبهم من أجلى** » فمن باب التجوز سلمنا أنه حقيقة لكن لا نسلم أنه مطاوع بل هو من باب انطلق زيد وجاء لأصل الفعل كانطلق أى ذهب ولبلوغ الشيء كانحجز أى بلغ الحجاز واستغنوا عن انفعل بافتعل فيما فاؤه لام كلويته فالتوى أو راء كرفعته فارتفع أو واو كوصلته فاتصل أو نون كنقلته فانتقل

احمرّ ، وافعالّ نحو إشهابّ الفرس ، وافعوعل نحو اغدودن الشعر ، وافعوّل نحو اعلوّط فرسه إذا اعروراه ، وافعولل نحو اخشوشن ، وافعيّل نحو اهبيخ ، وفوعل نحو حوقل إذا أدبر عن النساء ، وفعول نحو هرول ، وفعلل نحو شملل إذا أسرع ، وفيعل نحو بيطر ، وفعيل نحو طشياً رأيه ، ورهياً إذا غلط ، وفعلى نحو سلقاه إذا ألقاه عى قفاه ، وافعنلى

وكذا الميم غالبا كملأته فامتلأ وسمع محوته فامحى ومزته فاماز والأصل انمحى وانماز فقلبت النون ميما وأدغمت وقد يستغنون عنه به فى غير ذلك كاستتر واستد وقد يتشاركان فى غير ذلك كحجبت الشىء فانحجب واحتجب . دمامينى باختصار .

(قوله واستفعل) يجىء لمعان منها الطلب كاستغفرت الله وعد الشىء متصفا بالفعل كاستسمنت زيدا أى عددته سمينا والصيرورة كاستحجر الطين أى صار حجرا ولوجدان الشىء متصفا بالفعل كاستوبأت الأرض وجدتها وبيئة والمطاوعة كأرحته فاستراح وتقدم فى باب تعدى الفعل ولزومه مزيد . **(قوله وافعلّ)** بتشديد اللام وكذا افعال وأكثر مجيئهما للألوان ثم العيوب الحسية وقد يجيئان لغيرهما كانقض الطائر أى سقط واملاس الشىء من الملامسة والأكثر فى ذى الألف العروض وفى ساقطها اللزوم وقد يكون الأول لازما كقوله تعالى فى وصف الجنتين : ﴿ **مد هامتان** ﴾ [الرحمٰن : ٦٤] والثانى عارضا كاحمر وجهه خجلا . دمامينى باختصار واختلف فى أيهما الأصل كما فى الهمع .

(قوله نحو اشهاب الفرس) أى غلب سواده على بياضه ومثله أشهب . نقله شيخنا السيد عن شرح الشافية . **(قوله افعوعل)** يجى لمعان منها المبالغة نحو اخشوشن الشعر أى عظمت خشونته واعشوشب المكان كثر عشبه والصيرورة نحو احلولى الشىء أى صار حلوا . دمامينى . **(قوله نحو اغدودن)** بغين معجمة فدال مهملتين بينهما واو أى طال . **(قوله وافعول)** بتشديد الواو وقوله نحو اعلوط فرسه بعين وطاء مهملتين وقوله إذا اعروراه أى ركبه عريا والذى فى القاموس اعلوط البعير تعلق بعنقه وعلاه أو ركبه بلا خطام أو عريا ا هـ . **(قوله وافعولل نحو اخشوشن)** فيه أن اخشوشن كاغدودن وهو بوزن افعوعل كما مر فى كلام الشارح لا افعولل بل مر عن الدمامينى أن اخشوشن بوزن افعوعل ومعنى اخشوشن الشعر عظمت خشونته كما مر . **(قوله نحو اهبيخ)** بخاء معجمة يقال اهبيخ الغلام أى امتلأ . **(قوله نحو شملل)** بالشين المعجمة فالميم فاللامين كما فى القاموس . **(قوله نحو بيطر)** أى عمل صنعة البيطرة وهى معالجة الدواب . **(قوله إذا غلط)** بالطاء المهملة وهو راجع إلى الفعلين قبل كما قاله شيخنا السيد ولم يذكر فى القاموس الفعل الأول أصلا وإنما ذكر الرهيأة وفسرها بمعان منها الضعف والتوانى وفساد الرأى . **(قوله وافعنلى)** مذهب سيبويه عدم تعدى هذا البناء وخالفه أبو عبيدة وابن جنى فقالا قد يجىء متعديا كقوله :

قد جعل النعاس يغرندينى ... أدفعه عنى ويسرندينى

قال الزبيدى : أحسب هذا مصنوعا ومعنى هذين الفعلين واحد أى يغلبنى . دمامينى .

نحو اسلنقى وافعنلاً نحو احبنطأ لغة فى احبنطى إذا نام على بطنه ، وافعنلل نحو اخرنطم إذا غضب ، وفنعل نحو سنبل الزرع وتمفعل نحو تمندل إذا مسح يده بالمنديل والكثير تندل ، ويجىء كل واحد من هذه الأوزان لمعان متعددة لا يحتمل الحال إيرادها هنا ، والمزيد من رباعيها ثلاثة أبنية : تفعلل نحو تدحرج ، وافعنلل نحو احرنجم ، وافعلّل نحو اقشعر وهى لازمة . واختلف فى هذا **الثالث** : قيل هو بناء مقتضب ، وقيل هو ملحق باحرنجم زادوا فيه الهمزة وأدغموا الأخير فوزنه الآن افعلل ويدل على إلحاقه باحرنجم مجىء مصدره كمصدره (**لِاَسْمٍ مُجَرَّدٍ رُباعٍ فَعْلَلُ * وَفِعْلِلٌ وَفِعْلَلٌ وفُعْلُلُ . وَمَعْ فِعَلٍّ فُعْلَلٌ**) أى للرباعى المجرد ستة أبنية : الأول فعلل بفتح الأول والثالث ويكون اسما نحو جعفر وهو النهر الصغير ، وصفة ومثلوه بسهلب وشجعم ، والسهلب الطويل ، والشجعم الجرىء . وقيل إن الهاء فى سهلب والميم فى شجعم زائدتان ، وجاء بالتاء عجوز شهربة وشهبرة للكبيرة ، وبهكنة للضخمة الحسنة . الثانى فعلل بكسر الأول والثالث ويكون اسما نحو زبرج وهو السحاب الرقيق ، وقيل السحاب الأحمر وهو من أسماء الذهب أيضا ، وصفة نحو

(**قوله وافعنلاً نحو احبنطأ**) بهمزة بعد اللام وبعد الطاء . (**قوله نحو اخرنطم**) بخاء معجمة فراء فنون فطاء مهملة ويظهر لى أنه كاحرنجم فيكون من مزيد الرباعى . (**قوله بالمنديل**) بفتح الميم وكسرها . (**قوله والكثير تندل**) بل هو الفصيح وأما تمندل وتمنطق ونحوهما فشاذ . ذكره شيخنا السيد . (**قوله ويجىء كل واحد إلخ**) يرد عليه أن منها ما لم يوضع لإفادة معنى من المعانى التى تفاد بالأبنية كفعول وفعول وفيعل وفعيل . (**قوله من رباعيها**) أى الأفعال . (**قوله وقيل هو ملحق باحرنجم**) فأصله قشعر كحرجم زادوا فيه الهمزة وإحدى الراءين فصار اقشعرر ثم نقلوا إلى العين فتحة الراء الأولى توصلا إلى إدغامها فى الثانية ورد هذا القول بأن الملحق به إذا كانت فيه زيادة يجب اشتمال الملحق عليها واقعة فيه موقعها فى الأصل والنون من احرنجم منتفية من اقشعر وبأنه لا يجوز فى الملحق الإدغام مطلقا ولا الإعلال فى الآخر ومجرد مجىء مصدره كمصدر احرنجم لا يدل على الإلحاق بل لابد من استيفاء شرائط الإلحاق .

(**قوله وأدغموا الأخير**) لو قال : والراء وأدغموا الأخير فيها لكان أوضح وفى قوله وأدغموا الأخير إشارة إلى أن الراء الأولى هى الأصلية وفى ذلك خلاف . (**قوله فوزنه الآن افعلل**) ووزنه قبل ذلك فعلل كدحرج . (**قوله رباع**) بحذف الثانية من ياءى النسب تخفيفا ثم حذف الأولى لالتقاء الساكنين وإن شئت قلت حذفت ياء النسب برمتها للضرورة . (**قوله ومع فعل فعلل**) الواو عاطفة لفعلل على المبتدأ ومع فعل حال من فعلل أو من مجموع الأوزان الخمسة . (**قوله ستة أبنية**) ومقتضى القسمة أن تكون ثمانية وأربعين بضرب اثنى عشر فى أربعة أحوال اللام الأولى لكن لم يأت أكثرها لالتقاء الساكنين أو للثقل أو لتوالى أربع متحركات ومقتضى القسمة أن تكون أبنية الخماسى مائة واثنين وتسعين بضرب ثمانية وأربعين فى أربعة أحوال اللام الثانية لكن لم يأتِ أكثرها لما مر . همع . (**قوله وبهكنة**) بموحدة فهاء فكاف فنون . (**قوله نحو حرمل**) بخاء معجمة فراء فميم فلام كما فى القاموس .

خُرمل . قال الجرمى : الخرمل المرأة الحمقاء مثل الخذعل ، ونحو ناقة دلقم ، قال الجوهرى هى التى أكلت أسنانها من الكبر . الثالث فعلل بكسر الأول وفتح الثالث ، ويكون اسما نحو درهم ، وصفة نحو هبلع للأكول . الرابع فعلل بضم الأول والثالث ، ويكون اسما نحو برثن وهو واحد براثن السباع وهو كالمخلب من الطير ، وصفة نحو جرشع للعظيم من الجمال ويقال الطويل . الخامس فعلّ بكسر الأول وفتح الثانى ويكون اسما نحو قمطر وهو وعاء الكتب ، وفطحل وهو الزمان الذى كان قبل خلق الناس . قال أبو عبيدة : والأعراب تقول زمن كانت الحجارة فيه رطبة ، قال العجاج :

[١٢٦٦] **وقد أتاهُ زَمَنُ الفِطَحْلِ والصخرُ مبتلٌّ كَطين الوحْلِ**

وقال آخر :

*** زَمَنَ الفِطَحْلِ إذِ السِّلاَمُ رِطابُ ***

وصفة نحو سبطر وهو الطويل الممتد ، وجمل قمطر أى صلب ، ويوم قمطر أى شديد . السادس فعلل بضم الأول وفتح الثالث ويكون اسما نحو جخدب لذكر الجراد ، وصفة نحو جرشع بمعنى جرشع بالضم .

(تنبيهات)*: الأول : مذهب البصريين غير الأخفش أن هذا البناء السادس ليس

(قوله المرأة الحمقاء) أى وصف المرأة الحمقاء .

(قوله مثل الخذعل) بخاء معجمة مكسورة فذال معجمة ساكنة فعين مهملة فلام كما فى القاموس وما فى كلام شيخنا مما يخالف ذلك فيه نظر . **(قوله دلقم)** بدال مهملة فلام فقاف . **(قوله التى أكلت أسنانها)** من باب فرح أى تكسرت . كذا فى القاموس . **(قوله نحو هبلع)** بهاء فموحدة فلام فعين مهملة وقيل الهاء فيه زائدة . **(قوله نحو برثن)** بموحدة فراء ففوقية على ما فى التصريح وضبطه زكريا بالمثلثة بدل الفوقية وصوّبه يس . **(قوله نحو جرشع)** بجيم فراء فشين معجمة فعين مهملة . تصريح . **(قوله وهو وعاء الكتب)** قال الشاعر :

ليس بعلم ما حوى القمطر ما العلم إلا ما وعاه الصدر

(قوله وفطحل) بالفاء والطاء والحاء المهملتين . تصريح . **(قوله وهو الزمان إلخ)** وقال المصرح : وهو زمن الطوفان وزمن خروج نوح من السفينة . **(قوله قال العجاج)** تبع فيه المرادى قال العينى وهو غير صحيح وإنما قاله رؤبة **(قوله إذ السلام)** بكسر السين المهملة أى الحجارة جمع سلمة بفتح فكسر والرطاب بكسر الراء جمع رطبة بفتحها كقصاع وقصعة . **(قوله نحو جخدب)** بجيم فخاء معجمة فذال مهملة تصريح . **(بالضم)** أى ضم اللام وقوله لأن جميع ما سمع فيه الفتح أى فتح اللام .

[١٢٦٦] قاله رؤبة ، ونسبه ابن أم قاسم إلى العجاج وهو غير صحيح . الفطحل ـ مثال هِزَبْر ـ زمن لم يخلق فيه بعد الناس . والشاهد فيه فى قوله الفطحل : فإن وزنه فعل ، بكسر الفاء وفتح العين وتشديد اللام .

بناء أصلى ، بل هو فرع على فعلُل بالضم فتح تخفيفا لأن جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم ، نحو جخدب وطحلب وبرقع فى الأسماء ، وجرشع فى الصفات . وقالوا للمخلب برثن ، ولشجر البادية عرفط ولكساء مخطط برجد ، ولم يسمع فيها فعلل بالفتح . وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه بناء أصلى واستدلوا لذلك بأمرين : أحدهما أن الأخفش حكى جؤذرا ولم يحك فيه الضم فدل على أنه غير مخفف ، وهو مردود فإن الضم فيه منقول أيضا ، وزعم الفراء أن الفتح فى جؤذر أكثر . وقال الزبيدى إن الضم فى جميع ما ورد منه أفصح والآخر أنهم قد ألحقوا به فقالوا عندد ، يقال مالى عن ذلك عند دأى بدّ . وقالوا عاطت الناقة عوططا إذا اشتهت الفحل ، وقالوا سودد فجاءوا بهذه الأمثلة مفكوكة وليست من الأمثلة التى استثنى فيها فك المثلين لغير الإلحاق فوجب أن يكون للإلحاق . وأجاب الشارح بأنا لا نسلم أن فك الإدغام للإلحاق **(قوله عندد)** بإهمال العين والدالين وقوله عاطت بإهمال العين والطاء وقوله سود د وفى داله الأولى الضم أيضًا ، فلا نسلم أنه لا يلحق إلا بالأصول ، فإنه قد ألحق بالمزيد فيه فقالوا اقعنسس فألحقوه باحرنجم ، فكما ألحق بالفرع بالزيادة فكذا يلحق بالفرع بالتخفيف . **الثانى** : ظاهر كلام الناظم هنا موافقة الأخفش والكوفيين على إثبات أصالة فعلل . وقال فى التسهيل : وتفريع فعلل على فعلل أظهر من أصالته . **الثالث** : زاد قوم من النحويين فى أبنية الرباعى ثلاثة أوزان وهى : فعلل بكسر الأول وضم الثالث ، حكى ابن جنى أنه يقال لجوز القطن

(قوله عرفط) بعين مهملة فراء ففاء فطاء مهملة . **(قوله برجد)** بموحدة فراء فجيم فدال مهملة .

(قوله ولم يسمع فيها) أى الثلاثة المذكورة فى قوله وقالوا إلخ فعلل بالفتح أى فقد انفرد الضم دون الفتح وذلك يدل على أصالة الضم . **(قوله حكى جؤذرا)** أى بفتح الذال المعجمة وهو ولد البقرة الوحشية كالجيذر بالياء والجوذر بالواو مع ضم الجيم أو فتحها أو مع فتحها وكسر الذال . كذا فى القاموس . **(قوله وزعم الفراء إلخ)** دليل لكون الضم منقولا كما قاله شيخنا وكذا قوله وقال إلخ لكن كان الأنسب حذف الواو من وزعم . **(قوله أنهم قد ألحقوا به)** أى والإلحاق به يدل على أصالته إذ لا يلحق إلا بالأصلى . سم . بنحو جخدب وإنما هو لأن فعللا من الأبنية المختصة بالأسماء فقياسه الفك كما فى جدد وظلل وحلل ، وإن سلمنا أنه للإلحاق **(قوله التى استثنى فيها)** أى من وجوب إدغام المثلين فى غير الملحق .

(قوله وأجاب الشارح) أى عن الاستدلال بالأمر الآخر قال سم : وكأن حاصل الجواب الأول منع أنه ليس من الأمثلة التى استثنى فيها فك المثلين لغير الالحاق . **(قوله بالزيادة)** الباء سببية متعلقة

الفاسد خرفع ، ويقال أيضا لزئبِر الثوب زئبُر ، وللضِّئبِل ـ وهو من أسماء الداهية ـ ضِئبُل ، وفعل بضم الأول وفتح الثانى نحو خبعث ودلمز ، وفعلل بفتح الأول وكسر الثالث نحو طَحرِبَة ؛ ولم يثبت الجمهور هذه الأوزان وما صح نقله منها فهو عندهم شاذ ، وقد ذكر الأول من هذه الثلاثة فى الكافية فقال : وربما استعمل أيضا فعلل والمشهور فى الزئبر والضئبل كسر الأول والثالث . **الرابع** : قد علم بالاستقراء أن الرباعى لابد من إسكان ثانيه أو ثالثه ، ولا يتوالى أربع حركات فى كلمة ، ومن ثم لم يثبت فُعَلِل . وأما عبلط للضخم من الرجال وناقة علبطة أى عظيمة فذلك محذوف من فعالل وكذلك دودم وهو شىء يشبه الدم يخرج من شجر السمر ، ويقال حينئذ حاضت السمرة ، وكذلك لبن عثلط وعجلط وعكلط أى ثخين خاثر ولا فَعَلُل وأما عرثن لنبت يدبغ به فأصله عرنثن مثل قرنفل ثم حذفت منه النون كما حذفت الألف من علابط واستعملوا الأصل والفرع وكذلك عَرَقُصَان أصله عرنقصان حذفوا النون وبقى على حاله وهو نبت ولا فَعَلِل . وأما جندل فإنه محذوف من جنادل ، والجندل الموضع فيه حجارة . وجعله الفراء وأبو على فرعا على فعليل وأصله جنديل ، واختاره الناظم لأن جندلا مفرد فتفريعه على المفرد أولى . وقد أورد بعضهم هذه الأوزان على أنها من الأبنية الأصول وليست محذوفة ، وليس بصحيح

بالفرع وكذا قوله بالتخفيف . **(قوله خرفع)** بخاء معجمة فراء ففاء فعين مهملة كما فى التصريح . **(قوله لزئبر الثوب)** بكسر الزاى وسكون الهمزة وكسر الموحدة وهو ما يعلو الثوب الجديد وقوله زئبر أى بضم الموحدة . **(قوله وللضئبل)** بكسر الضاد المعجمة وسكون الهمزة وكسر الموحدة وقوله ضئبل أى بضم الموحدة . **(قوله نحو خبعث)** بخاء معجمة فعين مهملة فمثلثة اسم للضخم وقيل الشديد العظيم الخلق . **(قوله ودلمز)** بدال مهملة فلام فميم فزاى اسم للصلب الشديد . **(قوله نحو طحربة)** بطاء فحاء مهملتين فراء فموحدة وفيه ثلاثة أوجه أخرى هى التى اقتصر عليها صاحب القاموس فقال بفتح الطاء والراء وهو الأشهر وبكسرهما وبضمهما القطعة من الغيم . **(قوله ولا يتوالى)** المناسب التفريع . **(قوله لم يثبت فعلل)** أى بضم ففتح فكسر .

(قوله فذلك محذوف) أى مختصر . **(قوله دودم)** بدالين مهملتين . **(قوله عثلط وعجلط وعكلط)** بإهمال عين كل من الثلاثة وطائه وقيل اللام من الأول مثلثة ومن الثانى جيم ومن الثالث كاف . **(قوله أى ثخين خاثر)** يرجع لكل من الثلاثة قبله وفى القاموس : خثر اللبن ويثلث خثرا وخثورا وخثارة وخثورة وخثرانا غلظ اهـ فقول الشارح خاثر تأكيد لقوله ثخين . **(قوله ولا فعلل)** أى بفتح الفاء والعين وضم اللام الأولى **(قوله عرثن)** بعين فراء مهملتين فمثلثة **(قوله عرقصان)** بعين فراء مهملتين مفتوحتين فقاف مضمومة فصاد مهملة **(قوله ولا فعلل)** أى بفتح الفاء والعين وكسر اللام الأولى . **(قوله على فعليل)** أى عنه . **(قوله وليست محذوفة)** أى مختصرة من شىء آخر . **(قوله لما سبق)** أى

لما سبق (**وَإِنْ عَلاَ**) الاسم المجرد عن أربعة وهو الخماسي (**فَمَعْ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلاَ . كَذَا فُعَلِّلٍ وَفِعْلَلٍّ**) فالأول من هذه الأبنية فعلل وهو بفتح الأول والثانى والرابع يكون اسما نحو سفرجل وصفة نحو شمردل للطويل ، والثانى وهو بفتح الأول والثالث وكسر الرابع . قالوا : لم يجئ إلا صفة نحو جحمرش للعظيمة من الأفاعى . وقال السيرافى : هى العجوز المسنة ، وقهبلس للمرأة العظيمة ، وقيل لحشفة الذكر وقيل لعظيم الكمرة فيكون اسما . والثالث وهو بضم الأول وفتح الثانى وكسر الرابع يكون اسما نحو خزعبل للباطل وللأحاديث المستطرفة ، وقذعمل يقال ما أعطانى قذعملا أى شيئا ، وصفة يقال جمل قذعمل للضخم والقذعملة من النساء القصيرة ، وجمل خبعثن وهو الضخم أيضا وقيل الشديد الخلق العظيم ، وبه سمى الأسد . والرابع وهو بكسر الأول وفتح الثالث يكون اسما نحو قرطعب وهو الشىء الحقير ، وصفة نحو جردحل وهو الضخم من الإبل ، وحنزقر وهو القصير .

(**تنبيه**)*: زاد ابن السراج فى أوزان الخماسى فعلال نحو هندلع اسم بقلة ولم

من امتناع توالى أربع متحركات فى كلمة . (**قوله الاسم المجرد**) فيه إشارة إلى أن الضمير فى علا يرجع إلى الاسم المجرد مجردا عن وصفه بالرباعى ليصح الإسناد فافهم .

(**قوله عن أربعة**) عن بمعنى على . (**قوله فمع فعلل**) الظرف حال من مفعول حوى والضمير فى حوى يرجع إلى الاسم الخماسى الأصول . (**قوله نحو شمردل**) بإعجام الشين فقط . (**قوله جحمرش**) بجيم فحاء مهملة فميم فراء فشين معجمة . (**قوله وقهبلس**) بقاف فهاء فموحدة فلام فسين مهملة . (**قوله لعظيم الكمرة**) أى للرجل العظيم الكمرة أى حشفة الذكر ليناسب قوله فيكون اسما . (**قوله فيكون اسما**) أى على القولين الأخيرين . (**قوله خزعبل**) بخاء معجمة فزاى فعين مهملة فموحدة . (**قوله المستطرفة**) يحتمل ضبطه بالطاء المهملة وبالظاء المشالة . (**قوله وقذعمل**) بقاف فذال معجمة فعين مهملة . (**قوله وجمل خبعثن**) بخاء معجمة أوله لا قاف كما وقع فى بعض النسخ فموحدة فعين مهملة فمثلثة (**قوله قرطعب**) بقاف فراء فطاء فعين مهملتين فموحدة .

(**قوله وهو الشىء الحقير**) هذا التفسير على وزان تفسيره القهبلس بالمرأة العظيمة فلم جعل قرطعب بمعنى الشىء الحقير اسما وقهبلس بمعنى المرأة العظيمة صفة إلا أن يدعى عدم اعتبار الحقارة فى مفهوم قرطعب دون العظم فى مفهوم قهبلس ولا يخفى ما فيه . (**قوله جردحل**) بجيم فراء فدال فحاء مهملتين . (**قوله وحنزقر**) بحاء مهملة فنون فزاى فقاف فراء كما فى القاموس . (**قوله فعللل**) بضم فسكون فثلاث لامات أولاها مفتوحة وثانيتها مكسورة وكان مقتضى الظاهر نصبه بزاد ولعله رفعه حكاية لحالة رفعه . (**قوله هندلع**) بهاء فنون فدال مهملة فلام فعين مهملة .

يثبته سيبويه ، والصحيح أن نونه زائدة وإلا لزم عدم النظير ، وأيضا فقد حكى كراع في الهندلع كسر الهاء فلو كانت النون أصلية لزم كون الخماسي على ستة أوزان فيفوت تفضيل الرباعي عليه وهو مطلوب ، ولأنه يلزم على قوله أصالة نون كنهبل لأن زيادتها لم تثبت إلا لأن الحكم بأصالتها موقع في عدم النظير مع أن نون هندلع ساكنة ثانية فأشبهت نون عنبْر وحنظل ونحوهما ، ولا يكاد يوجد نظير كنهبل في زيادة نون ثانية متحركة ، فالحكم على نون هندلع بالزيادة أولى . وزاد غيره للخماسي أوزانا أخر لم يثبتها الأكثرون لندورها واحتمال بعضها للزيادة فلا نطيل بذكرها (**وَمَا * غَايَرَ**) من الأسماء المتمكنة ما سبق من الأمثلة (**لِلزَّيْدِ أَوِ ٱلنَّقْصِ ٱنْتَمَى**) نحو يد وجَنَدِل واستخراج ، وكان ينبغي أن يقول أو الندور لأن نحو طحربة مغاير للأوزان المذكورة و لم ينتم إلى الزيادة ولا النقص ولكنه نادر كما سبق ، ولهذا قال في التسهيل : وما خرج عن هذه المثل فشاذ أو مزيد فيه أو محذوف منه أو شبه الحرف أو مركب أو أعجمي (**وَٱلحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ**) الكلمة في

(**قوله وإلا لزم عدم النظير**) حاصل ما ذكره في توجيه زيادة النون ثلاثة أوجه . (**قوله كراع**) بضم الكاف اسم عالم لغوي . (**قوله فيفوت تفضيل الرباعي عليه**) لأنه على ستة أوزان كما مر . (**قوله ولأنه يلزم**) لو قال وأيضا يلزم لناسب ما قبله . (**قوله كنهبل**) بفتح الكاف والنون وسكون الهاء وفتح الموحدة وضمها قال في القاموس : الكنهبل وتضم ياؤه شجر عظام كالكهبل والشعير الضخم السنبلة .

(**قوله لم تثبت إلا لأن الحكم بأصالتها إلخ**) فيه أن الحكم بزيادتها موقع أيضا في عدم النظير كما سيذكره بقوله ولا يكاد إلخ إلا أن يقال في التعليل حذف تقديره مع كون باب الزيادة أوسع كما سيأتي في الشرح . (**قوله وزاد غيره**) أي غير ابن السراج . (**قوله واحتمال بعضها للزيادة**) أي لكون بعض حروفه زائدا . (**قوله من الأسماء المتمكنة**) هكذا قيد غيره أيضا وعمم بعض الشراح فجعل المراد ما غاير من الأسماء والأفعال لأنه تكلم فيما سبق على الأفعال أيضا وهو أوجه وإن وجه سم الأول بما فيه نظر ظاهر وإن أقره شيخنا والبعض . (**قوله نحو يد وجندل واستخراج**) نقص من يد أصل وهو الياء إذ أصله يدي ومن جندل بفتح الجيم والنون وكسر الدال زائد وهو الألف أو الياء إذ أصله جنادل أو جنديل على الخلاف السابق في الشرح وزيد في استخراج همزة الوصل والسين والتاء والألف . (**قوله أو الندور**) أي الشذوذ . (**قوله نحو طحربة**) تقدم ضبطها وتفسيرها .

(**قوله أو محذوف منه**) أي فاؤه كعدة أو عينه كسه أو لامه كيد أو شبه الحرف كمن أو مركب كحضرموت أو أعجمي كبلخش بفتح الموحدة واللام وسكون الخاء المعجمة وبالشين المعجمة اسم حجر معروف وإنما لم ينبه المصنف على هذه الثلاثة لأن كلامه هنا في الأسماء المتمكنة البسيطة العربية ولهذا لم يعترض الشارح عليه إلا بعدم التنبيه على النادر . (**قوله والحرف**) مبتدأ وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر . (**قوله حذا حذوه**) قال في القاموس : حذا حذو زيد فعل فعله . (**قوله ويقال**

جميع تصاريفها (**فَأَصْلٌ وَٱلَّذِى * لاَ يَلْزَمُ**) بل يحذف فى بعض التصاريف فهو (**ٱلزَّائِدُ مِثْلُ تَا ٱحْتُذِى**) لأنك تقول حذا حذوه ، فتعلم بسقوط التاء أنها زائدة فى احتذى ، يقال احتذى به أى اقتدى به ، ويقال أيضا احتذى أى انتعل . قال :

*** كلَّ الْحِذَاءِ يَحْتَذِى الحافِى الوقع ***

والحذاء النعل . وأما الساقط لعلة من الأصول كواو يعد فإنه مقدر الوجود ، كما أن الزائد اللازم كنون قرنفل وواو كوكب فى تقدير السقوط ، ولذا يقابل الزائد ما هو ساقط فى أصل الوضع تحقيقا أو تقديرا . واعلم أن الزيادة تكون لأحد سبعة أشياء : للدلالة على معنى كحرف المضارعة وألف المفاعلة ، وللإلحاق كواو كوثر وجدول ، وياء صيرف وعثير ، وألف أرطى ومعزى ، ونون جحنفل وزعشن ، وللمد كألف رسالة وياء صحيفة

أيضا احتذى أى انتعل) ويقال أيضا احتذاه أى ألبسه الحذاء أى النعل . قال فى القاموس : حذا النعل حذوا وحذاء قدرها وقطعها والرجل نعلا ألبسه إياها كاحتذاه ا هـ . (**قوله كل الحذاء**) مفعول مطلق إن جعل مصدرا بمعنى الاحتذاء ومفعول به إن جعل بمعنى النعل وهو الأقرب وقول البعض مده للضرورة خطأ محض إذ هو ممدود وضعا كما مر فى باب المقصور والممدود . (**قوله وأما الساقط إلخ**) دفع به الاعتراض على المصنف بأن كلا من تعريفى الأصل والزائد غير جامع وغير مانع أما عدم جمع تعريف الأصل فلخروج نحو واو وعد مما هو أصل ويسقط فى بعض تصاريف الكلمة لعلة وأما عدم منعه فلدخول نحو نون قرنفل مما هو زائد ولا يسقط أصلا وأما عدم جمع تعريف الزائد ومنعه فلخروج الثانى عنه ودخول الأول فيه . وحاصل الجواب أن المراد باللزوم اللزوم لفظا أو تقديرا والساقط لعلة كالثابت وبالسقوط السقوط لفظا أو تقديرا ونحو نون قرنفل فى تقدير السقوط . (**قوله من الأصول**) حال من الساقط .

(**قوله فإنه مقدر الوجود**) أى فلا يرد على تعريف الأصل جمعا والزائد منعا . سم . (**قوله فى تقدير السقوط**) أى فلا يرد على تعريف الأصل منعا الزائد جمعا . سم . (**قوله ولذا**) أى لكون الساقط لعلة كالثابت والزائد اللازم فى تقدير السقوط . (**قوله وللإلحاق**) هو جعل ثلاثى أو رباعى موازنا لما فوقه كما فى التسهيل . قال الدمامينى : والمراد الموازنة بحسب الصورة وإلا فالوزن مختلف بحسب الحقيقة ألا ترى أن وزن جعفر مثلا فعلل ووزن كوثر فوعل ا هـ وقد أفرد الناظم فى تسهيله الزائد للإلحاق بفصل ينبغى مراجعته مع شرحه للدمامينى . (**قوله كواو كوثر وجدول**) الكوثر يطلق على معان منها الخير الكثير ونهر فى الجنة والجدول كجعفر ودرهم النهر الصغير . كذا فى القاموس . (**قوله وياء صيرف وعثير**) الصيرف والصير فى المحتال فى الأمور والعثير التراب والعجاج والأثر الخفى . كذا فى القاموس . (**قوله وألف أرطى ومعزى**) الأرطى نبت والمعزى بالقصر ويمد خلاف الضأن . كذا فى القاموس وميمه مكسورة كما يفيده قول الدمامينى أن ألفه للإلحاق بدرهم . (**قوله ونون جحنفل وزعشن**) الجحنفل بفتح الجيم والحاء المهملة وسكون النون وفتح الفاء الغليظ الشفة والجيش العظيم

وواو حلوبة ، وللعوض كتاء زنادقة وإقامة وسين يستطيع وميم اللهم وللتكثير كميم ستهم وزرقم وابنم زيدت لتفخيم المعنى وتكثيره ، ومن هذا المعنى ألف قبعثرى وكمثرى وللإمكان كألف الوصل ، لأنه لا يمكن أن يبتدأ بساكن وهاء السكت فى نحو عه وقه لأنه لا يمكن أن يبتدأ بحرف ويوقف عليه ، وللبيان كهاء السكت فى نحو ماليه ويا زايده زيدت لبيان الحركة وبيان الألف .

(تنبيهان): **الأول** : الزائد نوعان : **أحدهما** أن يكون تكرير أصل لالحاق أو لغيره فلا يختص بأحرف الزيادة وشرطه أن يكون تكرير عين إما مع الاتصال نحو قتّل أو مع الانفصال بزائد نحو عقنقل ، أو تكرير لام كذلك نحو جلبب وجلباب ، أو فاء

كما يأتى فى الشرح والرعشن المرتعش . **(قوله كتاء زنادقة)** فإنها عوض عن ياء زنديق . سم .

(قوله وإقامة) فإن التاء عوض عن عين الكلمة المنقلبة ألفا أو عن ألف الإفعال الزائدة على الخلاف السابق فى المحذوف من الألفين . **(قوله وسين يستطيع)** فإنها عوض عن حركة العين كما سيأتى قبيل فصل فى زيادة همزة الوصل فى شرح قوله واللام فى الإشارة المشتهرة . سم . **(قوله وللتكثير)** أراد بالتكثير ما يشمل تفخيم المعنى وتكثير اللفظ بقرينة قوله بعد لتفخيم المعنى وتكثيره أى تكثير داله . **(قوله ستهم)** فى القاموس : الستهم بالضم الكبير العجز ا هـ وفيه أيضا الزرق محركة والزرقة لون معروف زرقت عينه كفرح ثم قال : والزرقم بالضم الشديد الزرق للمذكر والمؤنث . **(قوله ألف قبعثرى وكمثرى)** القبعثرى الجمل الضخم والفصيل المهزول ودابة تكون فى البحر . ا هـ قاموس . والكمثرى بضم الكاف وفتح الميم . **(قوله ويوقف عليه)** أى وقفا جاريا على وجهه السابق فى بابه فلا يقال يمكن أن يبتدأ بحرف ويوقف عليه باقيا على حركته دون زيادة . **(قوله ويا زيداه)** عطفا على ما ليه كما لا يخفى وإن جعله الإسقاطى عطفا على هاء السكت .

(قوله لبيان الحركة وبيان الألف) فيه لف ونشر مرتب والمراد كال بيان الألف . **(قوله أو لغيره)** كالتعدية . **(قوله فلا يختص بأحرف الزيادة)** أى المصطلح عليها وهى حروف أمان وتسهيل . **(قوله إما مع الاتصال)** أى اتصال الزائد بالأصل الذى هو تكرير له . **(قوله نحو قتل)** أى بالتشديد وهل الزائد التاء الأولى أو الثانية خلاف كما فى التصريح والخلاف فى اقعنسس أيضا كما فى الهمع واختار ابن مالك فى التسهيل أن الثانى أولى بالزيادة فى باب اقعنسس والأول أولى فى باب علم . **(قوله نحو عقنقل)** بفتح العين المهملة والقافين بينهما نون ساكنة وهو الكثيب العظيم المتداخل : الرمل وربما سموا مصارين الضب عقنقلا . قاله الجوهرى . **(قوله أو تكرير لا كذلك)** أى مع الاتصال أو الانفصال ولا يأتى فيه التفصيل بين الانفصال بزائد والانفصال بأصل لأن تكرير اللام لا يفصل بأصل أبدا . **(قوله جلبب)** بزيادة الباء الثانية للإلحاق بدحرج . قال فى القاموس : الجلباب كسرداب وسنمار القميص

وعين مع مباينة اللام نحو مرمريس وهو قليل أو عين ولام مع مباينة الفاء نحو صمحمح ، أما مكرر الفاء وحدها كقرقف وسندس ، أو العين المفصولة بأصلى كحدرد فأصلى ، **والآخر** أن لا يكون تكرير أصل وهذا لا يكون إلا أحد الأحرف العشرة المجموعة فى أمان وتسهيل ، وهذا معنى تسميتها حروف الزيادة ، وليس المراد أنها تكون زائدة أبدا لأنها قد تكون أصولا وذلك واضح ، وأسقط المبرد من حروف الزيادة الهاء وسيأتى الرد عليه .

الثانى : أدلة زيادة الحرف عشرة : **أولها** سقوطه من أصل كسقوط ألف ضارب فى أصله أعنى المصدر . **ثانيها** سقوطه من فرع كسقوط ألف كتاب فى جمعه على كتب . **ثالثها** سقوطه من نظيره كسقوط ياء أيطل فى إطل والأيطل الخاصرة ، وشرط الاستدلال بسقوط الحرف من أصل أو فرع أو نظير على زيادتها أن يكون سقوطه لغير علة ، فإن كان سقوطه لعلة كسقوط واو وعد فى يعد أو فى عدة لم يكن دليلا على الزيادة . **رابعها** كون الحرف مع عدم الاشتقاق فى موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق وذلك كالنون إذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو ورنتل وهو الشر ، وشَرَنْبَث وهو الغليظ الكفين والرجلين ، وعَصَنْصَر وهو جبل فالنون فى هذه ونحوها زائدة لأنها فى موضع لا تكون فيه مع المشتق إلا زائدة نحو جحنفل من الجحفلة ، وهى لذى الحافر كالشفة

وثوب واسع للمرأة دون الملحفة أو ما تغطى به ثيابها من فوق كالملحفة أو هو الخمار وقد جلببه فتجلبب ا هـ ويطلق الجلباب مصدرا أيضا لجلبب كما فى التصريح مثل الجلببة . **(قوله مع مباينة اللام)** أى للمكرر وقوله نحو مرمر يس بفتح الميمين وسكون الراء الأولى هو الداهية ووزنه فعفعيل . **(قوله نحو صمحمح)** بمهملات على وزن سفرجل وهو الشديد الغليظ ووزنه عند البصريين فعلعل وستأتى بقية الأقوال فيه . **(قوله كقرقف)** بقافين متفوحتين بينهما راء ساكنة وهو الخمر ووزنه فعفل . **(قوله وسندس)** هو رقيق الديباج ووزنه فعلف . **(قوله كحدرد)** بمهملات على وزن جعفر اسم رجل . قال فى التصريح : ولم يجىء على فعلع بتكرير العين غيره . **(قوله المجموعة فى أمان وتسهيل)** الواو من جملة المجموع فيه وجمعها فى التسهيل بقوله قال الدماميني وهذه العبارة وقعت لبعض النحاة وقد سأله أصحابه عن حروف الزيادة فقال سألتمونيها فقالوا نعم فقال أجبتكم .

(قوله وهذا) أى كون الزائد غير تكرير الأصل لا يكون إلا أحد الأحرف العشرة معنى تسميتها إلخ هكذا أفهم العبارة واستغنى به عما وقع للبعض من التعسف البارد المبني على الفهم الكاسد . **(قوله فى أطل)** أى وهو كأيطل معنى ومادة . **(قوله فى يعد أو فى عدة)** الأول نظير وعد والثانى أصله ولم يمثل للسقوط من فرع . **(قوله مع عدم الاشتقاق)** أى اشتقاق الكلمة التى هو فيها . **(قوله ورنتل)** بفتح الواو والراء وسكون النون وفتح الفوقية وقوله وشرنبث بفتح الشين المعجمة والراء وسكون النون

للإنسان ، والجحنفل العظيم الشفة ، وهو أيضا الجيش العظيم ، **خامسها** كونه مع معدم الاشتقاق فى موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق كالهمزة إذا وقعت اولا وبعدها ثلاثة أحرف فإنها يحكم عليها بالزيادة ، وإن لم يعلم الاشتقاق فإنها قد كثرت زيادتها إذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه وذلك نحو أرنب وأفكل يحكم بزيادة همزته حملا على ما عرف اشتقاقه نحو أحمر والأفكل الرعدة . **سادسها** اختصاصه بموضع لا يقع فيه إلا حرف من حروف الزيادة كالنون من كنتأو ، ونحو حنطأو ، وسندأو ، وقندأو : فكالنتأو الوافر اللحية ، والحنطأو العظيم البطن ، والسندأو والقندأو الرجل الخفيف . **سابعها** لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة فى تلك الكلمة نحو تتفل بفتح التاء الأولى وضم الفاء وهو ولد الثعلب فإن تاءه زائدة لأنها لو جعلت أصلا لكان وزنه فعلل وهو مفقود . **ثامنها** لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة فى نظير الكلمة التى ذلك الحرف منها نحو تتفل على لغة من ضم التاء والفاء ، فإن تاءه أيضا زائدة على هذه اللغة وإن لم يلزم من تقدير أصالتها عدم النظير فإنها لو جعلت أصلا كان وزنه فعلل وهو موجود نحو برثن لكن يلزم عدم النظير فى نظيرها أعنى لغة الفتح ، فلما ثبتت زيادة التاء فى لغة الفتح حكم بزيادتها فى لغة الضم أيضا إذا الأصل اتحاد المادة . **تاسعها** دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة . وألف اسم الفاعل .

وفتح الموحدة آخره مثلثة وقوله وعصنصر بفتح العين والصادين المهملات وبين الصادين نون وآخره راء . **(قوله مع المشتق)** أى ولو من اسم عين لا مصدر بدليل ما بعده فالاشتقاق بمعنى مطلق الأخذ . **(قوله نحو جحنفل)** تقدم ضبطه قريبا .

(قوله وإن لم يعلم الاشتقاق) الواو للحال فلا ينافى قوله كونه مع عدم الاشتقاق . **(قوله فإنها قد كثرت زيادتها إلخ)** مقتضاه أنها قد تكون فى هذا الموضع أصلية فانظره . **(قوله سادسها اختصاصه إلخ)** لا وجه للتعبير بالاختصاص إلا أن يراد به الوجود ولو قال كونه بموضع إلخ كما عبر به فى نظائره لكان واضحا وقوله بموضع إلخ إن أجرى على إطلاقه الشامل للمشتق نحو كنثأو بمثلثة بعد النون الزائدة من كثأت لحيته كمنع أى طالت وكثرت كما فى القاموس وغير المشتق كما فى الأمثلة الأربعة التى فى الشرح وأريد بنحو الأربعة ما يتناول كنثأوا بالمثلثة كان الدليل الرابع مندرجا فى السادس وإن قصر على غير المشتق أخذا من الأمثلة التى ذكرها وأريد بنحو الأربعة مثل حنظأو بالظاء المشالة المعجمة وهو الحنطأو بالطاء المهملة كان الدليل الرابع نفس السادس فتأمل ففى المقام صعوبة ما وإن أهملوه . **(قوله من كنتأ)** بفوقية بعد النون الزائدة ويرادفه الكنثأو بمثلثة بعد النون لكن الذى بالفوقية غير مشتق والذى بالمثلثة مشتق كما يستفاد من القاموس كما مر فلا تغتر بما يقتضى خلاف ذلك وقوله ونحو حنطأو وسندأو بإهمال أولهما وثالثهما ولو قدم الشارح على نحو كنتأو لكان أجزل وقوله وقندأو بقاف ثم دال مهملة وأول كل من الألفاظ المذكورة مكسور وثالثه مفتوح . **(قوله فى تلك الكلمة)** متعلق بلزوم . **(قوله نحو برثن)** تقدم ضبطه وتفسيره .

عاشرها الدخول فى أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير ، وذلك فى كنهبل فإن وزنه على تقدير أصالة النون فعلل كسفرجل بضم الجيم وهو مفقود وعلى تقدير زيادتها فعنلل وهو مفقود أيضا ولكن أبنية المزيد فيه أكثر ، ومن أصولهم المصير إلى الكثير ، ذكر هذا ابن إياز وغيره . وقال المرادى هو مندرج فى السابع انتهى . (**بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ آلأُصُولَ فِى * وَزْنٍ**) يعنى إذا أردت أن تزن كلمة لتعلم الأصل منها والزائد فقابل أصولها بأحرف فعل الأول بالفاء والثانى بالعين والثالث باللام مسويا بين الميزان والموزون فى الحركة والسكون : فتقول فى فلس فعل ، وفى ضرب فعل بفتح الفاء والعين ، وكذلك فى قام وشد لأن أصلهما قوم وشدد ، وفى علم فعل وكذلك فى هاب ومل ، وفى ظرف فعل وكذلك فى طال وحب (**وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ آكْتُفِى**) عن تضعيف أصله من الميزان فتقول فى أكرم وبيطر وجوهر وانقطع واجتمع واستخرج وانقطاع واجتماع واستخراج : أفعل وفيعل وفوعل وانفعل وافتعل واستفعل وانفعال وافتعال واستفعال ، واستثنى من الزائد نوعان لا يعبر عنهما بلفظهما : **أحدهما** المبدل من تاء الافتعال فإنه يعبر عنه بالتاء التى هى أصله ، فيقال فى وزن اصطبر افتعل وذلك لأن المقتضى للإبدال مفقود فى الميزان **والآخر** المكرر

(**قوله عند لزوم الخروج عن النظير**) أى على تقدير الأصالة وعلى تقدير الزيادة . (**قوله وذلك فى كنهبل**) أى على لغة من ضم الباء بدليل ما بعد وقد تقدم ضبطه وتفسيره . (**قوله فعلل كسفرجل بضم الجيم**) لو قال فعلل بضم اللام الأولى لسلم من تكلف الخطأ فى ضم الجيم . (**قوله فعنلل**) كذا فى النسخ بتقديم العين على النون والصواب فنعلل بتقديم النون على العين . (**قوله ومن أصولهم**) أى قواعدهم . (**قوله هو مندرج فى السابع**) أى لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة بأن يراد به ما هو الأعم من أن يعدم النظير بتقدير الزيادة أيضا أو يوجد فاندفع ما ذكره شيخنا . (**قوله بضمن فعل**) أى ما تضمنه من الحروف ولم يقل بفعل لأن المقصود مادة فعل دون هيئته إذ الميزان لا يلزم هذه الهيئة وقوله فى وزن المراد به المعنى المصدرى أى فى وقت وزن . قال فى الهمع : وإنما اصطلحوا على الوزن بهذه المادة لتناولها جميع الأفعال من أكل وشرب ومشى وغيرها وحمل ما لا يدل عليها من الأسماء كرجل وأسد على ما يدل عليها اهـ بإيضاح . (**قوله لتعلم الأصل منها والزائد**) فيه نظر لأن الوزن فرع معرفة الأصل والزائد فإن قرىء لتعلم بوزن تكلم صح . سم . (**قوله وكذلك فى قام وشد**) فيوزنان بفعل بفتح العين نظرا لأصلهما قبل الإعلال والإدغام . (**قوله وكذلك فى هاب ومل**) أى أصلهما هيب وملل بكسر ثانيهما .

(**قوله وكذلك فى طال وحب**) أى لأن أصلهما طول وحبب بضم ثانيهما . (**قوله وزائد**) أى حرف زائد فى الموزون وقوله عن تضعيف أصله أى عن مقابلته بضعف أصل من ميزان الكلمة التى هو منها فإضافة الأصل إلى ضمير الزائد لأدنى ملابسة فلا يقال فى وزن أكرم مثلا ففعل . (**قوله لأن المقتضى للإبدال**) أى لابدال تاء الافتعال طاء وهو وقوعها بعد حرف من حروف الاطباق .

لإلحاق أو غيره فإنه يقابل بما يقابل به الأصل كما يأتى بيانه (**وَضَاعِفِ ٱللاَّمَ**) من الميزان (**إِذَا أَصْلٌ بَقِى**) من الموزون بأن يكون رباعيا أو خماسيا (**كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافِ فُسْتُقِ**) وجيم ولام سفرجل ، وميم ولام قذعمل : فتقول فى وزن الأول فعلل ، وفى الثانى فعلل ، والثالث فعلل ، والرابع فعلل (**وَإِنْ يَكُ ٱلزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ * فَاجْعَلْ لَهُ فِى ٱلْوَزْنِ**) من أحرف الميزان (**مَا لِلأَصْلِ**) الذى هو ضعفه منها فإن كان ضعف الفاء قوبل بالفاء وإن كان ضعف العين قوبل بالعين وإن كان ضعف اللام قوبل باللام ، فتقول فى حلتيت فعليل ، وفى سحنون فعلول ، وفى مرمريس فعفعيل ، وفى اغدودن افعوعل ، وفى جلبب فعلل . وأجاز بعضهم مقابلة هذا الزائد بمثله فتقول فى حلتيت فعليت ، وفى سحنون فعلون ، وفى مرمريس فعمريل ، وفى اغدودن افعودل ، وفى جلبب فعلب . ويلزم من هذا المذهب أمران مكروهان : **أحدهما** تكثير الأوزان مع إمكان الاستغناء بواحد فى نحو صبّر وقتر وكثّر فإن وزن هذه وما شاكلها على القول المشهور فعل ، ووزنها على القول المرغوب عنه فعبل وفعتل وفعثل وكذا إلى آخر الحروف وكفى بهذا الاستثقال منفرا ، **والآخر** التباس ما

(**قوله أو غيره**) أى كالتعدية . (**قوله كما يأتى بيانه**) أى فى قوله وإن يك الزائد ضعف أصل إلخ . سم . (**قوله وضاعف اللام إلخ**) هذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن نهاية أصول الكلمة ثلاثة وما زاد عليها حكموا بزيادته فيزنون ما كان ثلاثيا بلفظ فعل وما زاد عليه نحو جعفر اختلفوا فيه فقيل لا يوزن لأنه لا يدرى كيفية وزنه وقيل يوزن ويقابل آخره بلفظه وقيل يوزن ويقابل ما قبل آخره بلفظه فوزن جعفر أما فعلل كما يقول البصريون أو فعلر بزيادة الراء أو فعفل بزيادة الفاء أو لا يدري ما هو أقوال أربعة . كذا فى التصريح . (**قوله فستق**) بضم الفوقية وفتحها كما نقله الفارضى عن الجلال المحلى . (**قوله قذعمل**) تقدم ضبطه وتفسيره فى الشرح .

(**قوله فاجعل له إلخ**) لا يقال يلزم التباس الأصل بالزائد حينئذ لأنا نقول نعم ولكن يزول بالضابط السابق فى قوله والحرف إن يلزم إلخ . (**قوله من أحرف الميزان**) من تبعيضية حال من ما للأصل فقوله ثانيا منها تأكيد هذا هو التحقيق ومن جعل قوله من أحرف الميزان متعلقا باجعل كشيخنا والبعض فقد تسمح فتأمل وقوله الذى هو أى ذلك الحرف الزائد ضعفه أى ضعف الأصل منها أى من أحرف الميزان . (**قوله فى حلتيت**) بحاء مهملة مكسورة ففوقيتين بينهما تحتية وهو صمغ الانجذان بفتح الهمزة وضم الجيم وإعجام الذال نبات جيد لوجع المفاصل . (**قوله وفى سحنون**) بضم السين المهملة وسكون الحاء المهملة بعدها نونان بينهما واو وهو أول المطر والريح . قاله شيخنا السيد . (**قوله وفى مرمريس**) تقدم ضبطه وتفسيره . (**قوله وفى اغدودن**) بإعجام الغين وإهمال الدالين يقال اغدودن الشعر إذا طال واغدودن النبت إذا أخضر . تصريح . (**قوله وما شاكلها**) كفجر وفحر وفخر وهكذا إلى آخر حروف الهجاء .

(**قوله إلى آخر الحروف**) فيقال فى نحو فجر فعجل وهكذا . (**قوله التباس ما**) أى فعل يشاكل

يشاكل تفعيلا بما يشاكل مصدره فعللة وذلك أن الثلاثى المعتل العين قد تضعف عينه للالحاق ولغير الالحاق ويتحد اللفظ به كبين مقصودا به الالحاق ومقصودا به التعدية ، فعلى القصد الأول مصدره تبنية مشاكل دحرجة ، وعلى القصد الثانى مصدره تبيين ، ولا يعلم امتياز المصدرين إلا بعد العلم باختلاف وزنى الفعلين ، واختلاف وزن الفعلين فيما نحن بصدده ليس إلا على المذهب المشهور .

(تنبيهات): **الأول** : إذا لم يكن الزائد من حروف أمان وتسهيل فهو ضعف أصل كالباء من جلبب ، وإن كان منها قد يكون ضعفا نحو سأل وقد يكون غير ضعف بل صورته صورة الضعف ولكن دل دليل على أنه لم يقصد به تضعيف فيقابل فى الوزن بلفظه نحو سمنان وهو ماء لبنى ربيعة فوزنه فعلان لا فعلال ، لأن فَعلالا بناء نادر لم يأت منه غير المكرر نحو الزلزال ، إلا خزعال وهو ناقة بها ظَلْع ، وقهقار للحجر ، وأما بهرام وشهرام فعجميان .

مصدره تفعيلا على حذف مضاف أى موازن تفعيل أخذا من قوله الآتى مصدره تبينة مشاكل دحرجة . **(قوله أن الثلاثى المعتل العين)** أى كبان . **(قوله مشاكل دحرجة)** أى كمصدر الملحق به كدحرج . سم . **(قوله واختلاف وزنى الفعلين فيما نحن بصدده)** أى نحو بين بوجهيه ليس إلا على المذهب المشهور . قال سم : وأقره شيخنا والبعض كأن مقصوده أن وزن المقصود به التعدية فعل لأنه يذكر الزائد إذا كان تكرير أصل بما يذكر به ذلك الأصل وأما المقصود به الإلحاق بالرباعى فعلى المشهور يكون وزنه فعلل لأن الملحق وزنه وزن الملحق به وحينئذ يختلف وزن الفعلين وعلى غير المشهور وزنه فعيل فى الحالين فلم يختلف الوزن فتأمل اهـ وفيه عندى نظر لتصريح الشارح سابقا بأن المكرر للإلحاق أو لغيره يقابل بما يقابل به الأصل وحينئذ فوزن بين مطلقا فعل فلم يختلف وزن فعلين على المذهب المشهور أيضا فتدبر . **(قوله فقد يكون ضعفا نحو سأل)** بتشديد الهمزة . سم .

(قوله وقد يكون غير ضعف إلخ) ليس فى كلامه حصر فى القسمين فلا ينافى وجود قسم ثالث وهو ما ليس ضعفا ولا على صورته كالهمزة فى أكرم مثلا . **(قوله ولكن دل الدليل)** كندور فعلال غير مكرر الفاء والعين . **(قوله على أنه لم يقصد به تضعيف)** أى بل قصد مجرد زيادة الحرف وإن وافق لفظه لفظ أصلى . **(قوله فيقابل فى الوزن بلفظه)** مفرع على قوله وقد يكون غير ضعف إلخ . **(قوله نحو سمنان إلخ)** الذى فى القاموس أن مفتوح السين المهملة موضع ومكسورها بلد ومضمومها جبل فلعل مراده موضع فيه الماء الذى ذكره الشارح فيتوافق كلامهما . **(قوله لأن فعلالا)** أى بفتح الفاء . **(قوله غير المكرر)** المراد بالمكرر ما كررت فاؤه وعينه فخرج نحو قهقار لأنه مكرر الفاء فقط **(قوله الاخزعال)** بخاء معجمة فزاى فعين مهملة بدل من غير المكرر على المختار كما قال المصنف :

★ وبعد نفى أو كنفى انتخب ★

اتباع ما اتصل . **(قوله بها ظلع)** بإعجام الظاء وإهمال العين أى عرج . **(قوله وقهقار)** بقافين

الثاني : المعتبر في الوزن ما استحقه الموزون من الشكل قبل التغيير فيقال في وزن ردّ ومردّ فعل ومفعل لأن أصلهما ردد ومردد . **الثالث** : إذا وقع في الموزون قلب تقلب الزنة لأن الغرض من الوزن التنبيه على الأصول والزوائد على ترتيبها ، فتقول في وزن آدُر أعفل لأن أصله أدور قدمت العين على الفاء ، وتقول في ناء فلع لأنه من النأى ، وفي الحادى عالف لأنه من الوحدة ، وكذلك إذا كان في الموزون حذف وزن باعتبار ما صار إليه بعد الحذف فتقول في وزن قاض فاع ، وفي بع فل ، وفي يعد يعل ، وفي عدة علة ، وفي عه أمر من الوعى عه ، إلا إذا أريد بيان الأصل في المقلوب والمحذوف فيقال أصله كذا ثم أعلّ انتهى . (**وَآحْكُمْ بِتَأْصِيلِ**) أصول (**حُرُوفِ**) الرباعى التى تكررت فاؤه وعينه وليس أحد المكررين فيه صالحا للسقوط كحروف (**سِمْسِمِ** ★ **وَنحْوِهِ**) لأن أصالة أحد المكررين فيه واجبة تكميلا لأقل الأصول ، وليس أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر فحكم بأصالتهما معا (**وَآلخُلْفُ فِي**) الرباعى المذكور الذى أحد المكررين فيه صالح

زاد في القاموس القسطال بالقاف فالسين فالطاء المهملتين وهو الغبار . والخرطال بالخاء المعجمة فالراء فالطاء المهملة وهو حب معروف . (**قوله وأما بهرام وشهرام فعجميان**) أى علمان عجميان فالأول علم لرجل ولفرس النعمان بن عتبة العتكى كما في القاموس وذكر شيخنا السيد أن في بائه الموحدة الفتح والكسر . (**قوله الثاني المعتبر إلخ**) هذا التنبيه مكرر مع ما أسلفه في شرح قول الناظم بضمن فعل إلخ حيث قال : وكذا في قام وشد لأن أصلهما قوم وشدد وكذلك في هاب ومل ثم قال : وكذلك في طال وحب فاعرفه فإنه مما لم يتنبه له . (**قوله قلب**) أى مكانى كأن قدمت العين على الفاء أو اللام على الفاء والعين . (**قوله على ترتيبها**) أى الواقع في الموزون .

(**قوله فتقول في وزن آدر**) بمدة قبل الدال المضمومة جمع دار أصله أدور على وزن أفعل استثقلت الضمة على الواو فقدمت العين على الفاء ثم قلبت الواو ألفا فصار وزنه أعفل وقيل أبدلت الواو قبل التقديم همزة ثم قدمت فأبدلت ألفا قياسا . قاله الفارضى . (**قوله قدمت العين على الفاء**) أى وقلبت ألفا . سم . (**قوله وتقول في ناء**) بنون فألف فهمزة وأصله نأى فقدمت اللام وهى الياء على العين وهى الهمزة فصار نيأ على وزن فلع فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ناء كذا في التصريح والظاهر أنه يجوز كون قلب الياء ألفا قبل تقديمها على الهمزة . (**قوله وفي الحادى**) أصله واحد فأخرت الفاء وهى الواو عن اللام وهى الدال ولا يمكن الابتداء بالألف فقدمت الحاء عليها فصار حادو فقلبت الواو ياء لتطرفها أثر كسرة فصار حادى . (**قوله بتأصيل أصول حروف**) لا وجه لزيادة الشارح أصول . (**قوله الرباعى الذى تكررت فاؤه وعينه**) سواء كان اسما كمثاله أو فعلا كزلزل ووسوس . (**قوله المكررين**) هما في مثاله السين الثانية والميم الثانية .

(**قوله كحروف سمسم**) بكسر السينين الحب المعروف وبفتحهما الثعلب . قاله الفارضى . (**قوله والخلف إلخ**) ظاهره أنه لا خلاف في القسم الأول مع أن فيه خلافا أشار إليه بعضهم . سيوطى .

للسقوط (كَلْمَلِمِ) أمر من لملم ، وكفكف أمر من كفكف فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحة كف ولم فقيل إنه كالنوع الأول حروفه كلها محكوم بأصالتها وإن مادة لملم وكفكف غير مادة لم وكف ، وزن هذا النوع فعلل كالنوع الأول وهذا مذهب البصريين إلا الزجاج . وقيل إن الصالح للسقوط زائد فوزن كفكف على هذا فعكل وهذا مذهب الزجاج . وقيل إن الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين فأصل لملم لمّم فاستثقل توالى ثلاثة أمثال فأبدل من أحدها حرف يماثل الفاء ، وهذا مذهب الكوفيين واختاره الشارح ، ويرده أنهم قالوا فى مصدره فعللة ولو كان مضاعفا فى الأصل لجاء على التفعيل ، فإن تكرر فى الكلمة حرفان وقبلهما حرف أصلى كصمحمح وسمعمع حكم فيه بزيادة الضعفين الأخيرين لأن أقل الأصول محفوظ بالأولين والسابق ، كذا قاله فى شرح الكافية . وقال فى التسهيل : فإن كان فى الكلمة أصل غير الأربعة حكم بزيادة ثانى المتماثلات . وثالثها نحو صمحمح ، وثالثها ورابعها فى نحو مرمريس . انتهى . فاتفق كلامه فى نحو مرمريس واختلف فى نحو صمحمح ، فوزنه فى كلامه الأول على طريقة من يقابل الزائد بلفظه فعلمح ، وفى كلامه الثانى فعحمل ، واستدل بعضهم على زيادة الحاء الأولى

(قوله فى الرباعى المذكور) أى الذى تكررت فاؤه وعينه . **(قوله حروفه كلها محكوم بأصالتها)** أورد عليه أن هذا مناف لقوله فى بيان محل الخلاف الذى أحد المكررين فيه صالح للسقوط . وأجيب بأن قوله صالح للسقوط أى ولو فى مادة أخرى من المعنى أو أنه مبنى على غير القول الأول . **(قوله وقيل إن الصالح للسقوط)** أى الذى هو الحرف الثالث . **(قوله فوزن كفكف على هذا فعكل)** جرى الشارح هنا على المذهب المرغوب عنه من مقابلة تكرير الأصل بلفظه ولو جرى على المشهور لقال فعلل وكذا يقال فى نظائره الآتية .

(قوله ولو كان مضاعفا فى الأصل إلخ) قال أبو حيان : يمكن الجواب عن هذا بأنه إنما كان يلزم ذلك لو بقى على إدغامه فأما بعد الإبدال والتفكيك فقد أشبه فى الصورة ما ألحق بالرباعى نحو جلبب فجاء مصدره على وزان مصدره . **(قوله فإن تكرر فى الكلمة حرفان إلخ)** محترز قوله الرباعى الذى تكررت فاؤه وعينه . **(قوله كصمحمح وسمعمع)** بإهمال حروفهما . والصمحمح الشديد الغليظ كما مر . والسمعمع صغير اللحية والرأس ويطلق على غير ذلك كما فى القاموس . **(قوله ثانى المتماثلات وثالثها)** يعنى الحاء الأولى والميم الثانية . **(قوله فاتفق كلامه فى نحو مرمريس)** إنما كان يحسن هذا لو نقل الشارح كلاما للمصنف فى نحو مرمريس غير كلامه فى التسهيل . **(قوله واستدل بعضهم على زيادة الحاء الأولى إلخ)** قال شيخنا والبعض : هذا إشارة إلى قول مغاير للقولين قبله لأنه اقتصر على أن الزائد هو الحاء الأولى فقط فوزن صمحمح عى هذا فعحلل ولا دليل عليه بل الأقرب أنه تأييد لكلام المصنف فى التسهيل وإنما خص الحاء الأولى بالذكر لأنها التى ينتج دليله زيادتها إذ لا يحذف

فى نحو صمحمح والميم الثانية فى نحو مرمريس بحذفهما فى التصغير حيث قالوا صميمح ومريريس . ونقل عن الكوفيين فى صمحمح أن وزنه فعلّل وأصله صمحح أبدلوا الوسطى ميما . ولما فرغ من بيان ما يعرف به الزائد من الأصلى شرع فى بيان ما تطرد زيادته من الحروف العشرة فقال : **(فَأَلِفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ * صَاحَبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ)** ألف مبتدأ والجملة بعده صفة له ، وزائد خبره . والمين الكذب : أى إذا صحبت الألف أكثر من أصلين حكم بزيادتها لأن أكثر ما وقعت الألف فيه كذلك دل الاشتقاق على زيادتها فيه ، فيحمل عليه ما سواه ، فإن صحبت أصلين فقط لم تكن زائدة بل بدلا من أصل ياء أو واو نحو رمى ودعا ورحا وعصا وباع وقال وناب وباب . وما ذكره إنما هو فى الأسماء المتمكنة والأفعال ، أما المبنيات والحروف فلا وجه للحكم بزيادتها فيها لأن ذلك إنما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود ، وكذلك الأسماء الأعجمية كإبراهيم وإسحق . واعلم أن الألف لا تزاد **أولا** لامتناع الابتداء بها وتزاد فى الاسم **ثانية** نحو ضارب ، **وثالثة** نحو كتاب ، **ورابعة** نحو حبلى ، وسيرداح ، **وخامسة** نحو انطلاق ، وجِلبلاب ، **وسادسة** نحو قبعثرى ،

فى التصغير غيرها . **(قوله أن وزنه فعلل)** بثلاث لامات .

(قوله من بيان ما يعرف به الزائد من الأصلى) اعترض بأن ما يعرف به ذلك هو قوله والحرف أن يلزم البيت وما عداه زائد على ما يعرف به ذلك فكان المناسب أن يزيد وما يتبعه . **(قوله فألف)** أراد الألف اللينة وأما الهمزة فستأتى . **(قوله كذلك)** أى مصاحبة أكثر من أصلين . **(قوله فيه)** أى فى أكثر ما وقعت فيه الألف كذلك . **(قوله فيحمل عليه ما سواه)** أى على الأكثر ما سوى الأكثر . **(قوله نحو رمى ودعا)** لا تخفى على نبيه حكمة تعداد الأمثلة . **(قوله وما ذكره)** أى من منطوق قوله فألف أكثر إلخ ومفهومه وملخصه أن كون الألف إما زائدة أو منقلبة عن أصل إنما هو فى الأسماء المتمكنة والأفعال أما الحروف والمبنيات نحو بلى وإلى وعلى ونحو متى ومهما فليست الألف فيها زائدة ولا منقلبة عن أصل إذ لا اشتقاق فيها بل هى أصلية غير منقلبة . كذا قال شيخنا عازيا للطبلاوى وتبعه البعض وفيه أن اقتصار الشارح على نفى زيادتها فى قوله فلا وجه للحكم إلخ ظاهر فى أن مراده ما ذكره المصنف من منطوق قوله فألف أكثر إلخ فقط وكون المعنى فلا وجه للحكم بزيادتها فيها ولا بانقلابها عن أصل لا دليل عليه من كلامه إلا أن يقال تعليله بقوله لأن ذلك إلخ يشعر بهذه الضميمة .

(قوله فى الأسماء المتمكنة) أى المعربة وكان عليه أن يزيد العربية إلا أن يقال تركه اتكالا على أخذه مما بعده . **(قوله لأن ذلك إنما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود)** فيه أن مقتضى قوله فيحمل عليه ما سواه أن يحمل على المشتق ما ليس مشتقا ولو حرفا أو اسما غير متمكن أو اسما أعجميا إلا أن يراد بما سواه خصوص ما ليس مشتقا من الأسماء المتمكنة العربية . **(قوله وسرداح)** بإهمال حروفه وكسر

وسابعة نحو أُربُعاوى . وتزاد فى الفعل ثانية نحو قاتل ، وثالثة نحو تغافل ، ورابعة نحو سلقى ، وخامسة نحو اجأوى ، وسادسة نحو اغرندى .

(تنبيهان)*: **الأول** : يستثنى من كلامه نحو عَاعَى وضوضى من مضاعف الرباعى فإن الألف فيه بدل من أصل وليست زائدة . **الثانى** : إذا كانت الألف مصاحبة لأصلين والثالث يحتمل الأصالة والزيادة ، فإن قدرت أصالته فالألف زائدة ، وإن قدرت زيادته فالألف غير زائدة ، لكن إن كان المحتمل همزة أو ميما مصدرة أو نونا ثالثة ساكنة فى خماسى كان الأرجح الحكم عليه بالزيادة ، وعلى الألف بأنها منقلبة عن أصل نحو أفعى وموسى وعقنقى إن وجد فى كلامهم ، ما لم يدلَ دليل على أصالة هذه الأحرف ، وزيادة

أوله الناقة الطويلة . **(قوله وحلبلاب)** بكسر الحاء المهملة واللام وهو اللباب . كذا فى القاموس ولا وجود له فيه بالجيم . **(قوله نحو أربعاوى)** بضم الهمزة والموحدة قعدة المتربع كما فى القاموس وقد أسلفنا فى باب ألفى التأنيث عن السيوطى والدمامينى ضبطه بفتح الهمزة . **(قوله نحو سلقى)** فى القاموس سلق فلانا طعنه كسلقاه . **(قوله نحو اجأوى)** قال فى الصحاح : الجُؤوة حمرة تضرب إلى سواد وفى القاموس أنه يقال جؤوة كحمرة وجؤة كثبة وجأى كجوى والفعل جئى الفرس وجأى واجأوى والنعت أجوى وجأواء . **(قوله نحو اغرندى)** بالغين المعجمة فالراء أى علا .

(قوله نحو عاعى) بعينين مهملتين أى زجر الضأن فقال عا أوعو أوعاى ويقال أيضا فى الفعل عوعى وعيعى كما فى القاموس . **(قوله وضوضى)** بضادين معجمتين قال فى القاموس فى باب الهمزة : الضأضاء والضوضاء أصوات الناس فى الحرب ورجل مضوض مصوت وقال فى باب الألف اللينة الضوّة الجلبة كالضوضاة اهـ والجلبة بفتح الجيم واللام الأصوات . **(قوله من مضاعف الرباعى)** يعنى ما لامه الأولى من جنس فائه ولامه الثانية من جنس عينه . **(قوله فإن الألف)** أل للجنس إذ كل من ألفى عاعى الأولى والثانية وألف ضوضى بدل من أصل لأن وزنهما فعلل . **(قوله الثانى إذا كانت الألف إلخ)** يؤخذ من هذا التنبيه أن قول المصنف أكثر من أصلين أى محققا أصالة جميعه .فإن كان فيه ما ليس محققها بل محتملها فقط ففيه تفصيل . **(قوله والثالث يحتمل الأصالة والزيادة)** كما فى أبان فإنه يحتمل أن وزنه فعال بزيادة الألف وأصالة الهمزة أو أفعل بالعكس . **(قوله مصدرة)** يرجع لكل من الهمزة والميم . **(قوله منقلبة عن أصل)** قال شيخنا : انظر هل هو ياء أو واو .

(قوله نحو أفعى) نظر الدمامينى فى التمثيل به بأن منع صرفه أى للوصفية المتخيلة ووزن الفعل دل على زيادة همزته أى فليس مما زيادة همزته راجحة الذى الكلام فيه بل مما زيادة همزته متعينة . **(قوله وموسى)** مراده موسى الحديد لا اسم النبى اهـ دمامينى أى لأنه أعجمى . **(قوله وعقنقى)** لم أجده فى القاموس ولعل ذلك نكتة قول الشارح إن وجد فى كلامهم ومقتضى الحكم على ألفه بأنها منقلبة عن أصل أن وزنه فعنعل . **(قوله ما لم يدل دليل إلخ)** قيد فى قوله كان الأرجح الحكم عليه

الألف كما فى أرطى عند من يقول أديم مأروط أى مدبوغ بالأرطى ، وكما فى معزى لقولهم معز ومعز ، وإن كان المحتمل غير هذه الثلاثة حكمنا بأصالته وزيادة الألف . انتهى . **(وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ)** أى مثل الألف فى أن كلا منهما إذا صحب أكثر من أصلين حكم بزيادته **(إنْ لَمْ يَقَعَا)** مكررين **(كَمَا هُمَا فِي يُؤْيُؤ)** اسم طائر ذى مخلب يشبه الباشق **(وَوَعْوَعَا)** إذا صوّت ، فهذا النوع يحكم فيه بأصالة حروفه كلها كما حكم بأصالة حروف سمسم ، والتقسيم السابق فى الألف يأتى هنا أيضا . فتقول كل من الياء والواو له ثلاثة أحوال : فإن صحب أصلين فقط فهو أصل كبيت وسوط ، وإن صحب ثلاثة فصاعدا مقطوعا بأصالتها فهو زائد إلا فى الثانى المكرر كما تقدم فى المتن ، وإن صحب أصلين وثالثا محتملا فإن كان المحتمل همزة أو ميما مصدرة حكم بزيادة المصدر منهما وأصالة الياء والواو نحو أيدع ، ومزود إلا أن يدل دليل على أصالة المصدر وزيادتهما كما فى أولق عند من يقول ألق فهو مألوق : أى جن فهو مجنون ، وكما فى أيطل لما تقدم من قولهم فيه اطل ، أو أصالة الجميع كما فى مريم ومدين فإن وزنهما فعلل لا فعيل لأنه ليس فى الكلام ، ولا مفعل وإلا وجب الإعلال .

بالزيادة . **(قوله عند من يقول أديم مأروط)** بخلاف عند من يقول أديم مرطى لدلالة الدليل عنده على زيادة الهمزة وأصالة الألف . **(قوله حكمنا بأصالته وزيادة الألف)** ظاهر تعين ذلك ا هـ إسقاطى وأقره غيره وفيه أنه كيف تتعين أصالته مع فرض أنه يحتمل الأصالة والزيادة إلا أن يقال معنى احتماله للزيادة أنه من الأحرف العشرة التى قد تزاد .

(قوله إذا صحب أكثر من أصلين) كما فى قتيل ومقتول . **(قوله إن لم يقعا إلخ)** أى ولم تصدر الواو مطلقا عند الجمهور ولا الياء قبل أربعة أصول فى غير المضارع كما سيذكر الشارح كل ذلك . **(قوله كما هما إلخ)** أى وقوعا مثل الوقوع الذى هما واقعان عليه فى يؤيؤ ووعوعا إن جعلت ما موصولا اسميا أو وقوعا كوقوعهما فى يؤيؤ ووعوعا إن جعلت موصولا حرفيا . **(قوله إلا فى الثانى المكرر)** هو المعبر عنه آنفا بمضاعف الرباعى . **(قوله مصدرة)** راجع لكل من الهمزة والميم ولم يقل أو نونا ثالثة ساكنة فى خماسى كما قال فى الألف لعله لعدم الظفر بمثاله هنا . **(قوله نحو أيدع)** بفتح الهمزة وسكون التحتية وفتح الدال المهملة بعدها عين مهملة له معان منها الزعفران . **(قوله ومزود)** المزود كمنبر وعاء الزاد وهو طعام المسافر . **(قوله كما فى أولق)** هو اسم على وزن جوهر بمعنى الجنون . **(قوله عند من يقول ألق)** بالبناء للمجهول لزوما كما فى القاموس أى وأما عند من يقول ولق بالبناء للفاعل أى أسرع كما فى القاموس فالواو أصلية والهمزة زائدة . **(قوله كما فى مريم)** مقتضاه أن مريم اسم عربى وإلا لم يأت فيه حكم بأصالة أو زيادة لما قدمه الشارح . **(قوله وإلا وجب الإعلال)** بأن يقال مرام ومدان بنقل حركة الياء إلى الساكن قبلها ثم قلبها ألفا لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن .

وإن كان المحتمل غيرهما حكم بأصالته وزيادة الياء والواو ما لم يدل دليل على خلاف ذلك كما فى نحو يهيرّ وهو الحجر الصلب . وقال ابن السراج : اليهيرّ اسم من أسماء الباطل ، قال وربما زادوه ألفا فقالوا يهيرّى . وقيل هو السراب ، يقال أكذب من اليهيرّ أى من السراب ، فإنه قضى فيه بزيادة الياء الأولى دون الثانية لأنه ليس فى الكلام فعيل ، ولا خفاء فى زيادتها فى نحو يحمر وكما فى عِزويت وهو اسم موضع . وقيل هو القصير أيضا فإنه قضى فيه بأصالة الواو وزيادة الياء والتاء لأنه لا يمكن أن يكون وزنه فعويلا لأنه ليس فى الكلام ، ولا فعويتا لأن الكلمة تصير بغير لام فتعين أن يكون وزنه فعليتا مثل عفريت . واعلم أن الياء تزاد فى الاسم : أولى نحو يلمع ، وثانية نحو ضيغم ، وثالثة نحو قضيب ، ورابعة نحو حِذرية ، وخامسة نحو سُلَحْفِية . قيل وسادسة نحو مَغناطيس ، وسابعة نحو خُنزوانية . وتزاد فى الفعل : أولى نحو يضرب ، وثانية نحو بيطر ، وثالثة عند من أثبت فعيل فى أبنية الأفعال نحو رهيأ ، ورابعة نحو قلسيت ، وخامسة نحو تقلسيت ، وسادسة نحو اسلنقيت . والواو تزاد فى الاسم : ثانية نحو كوثر ، وثالثة نحو عجوز ، ورابعة نحو عَرُقوة ، وخامسة نحو قلنسوة ، وسادسة نحو أربعاوى . وتزاد فى الفعل : ثانية نحو حوقل ،

(قوله وإن كان المحتمل غيرهما) أى غير الهمزة والميم المصدرتين . **(قوله كما فى نحو يهير)** بتشديد الراء مثال للمنفى أعنى ما دل الدليل على خلاف ما تقدم أى على أصالة الياء أو الواو وزيادة المحتمل والمحتمل فيه لولا دليل الزيادة هو الياء الأولى . **(قوله ولا خفاء إلخ)** كأنه تعليل فى المعنى لمحذوف والتقدير لأنه ليس فى الكلام فعيل بخلاف يفعل إذ لا خفاء فيه إلخ . **(قوله وكما فى عزويت)** عطف على قوله كما فى نحو يهيرّ وهو بكسر العين المهملة وسكون الزاى آخره فوقية . **(قوله بأصالة الواو وزيادة الياء والتاء)** أى لا بأصالة الواو والتاء معا على وزن فعليل ولا بزيادتهما معا على وزن فعويت ولا بالعكس على وزن فعويل فالقسمة رباعية وذكره زيادة الياء التحتية غير ضرورى إذ لا تتوهم أصالتها .

(قوله نحو يلمع) بالعين المهملة وهو السراب . **(قوله نحو حذرية)** بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وكسر الراء وتخفيف التحتية القطعة الغليظة من الأرض . **(قوله نحو سلحفية)** بضم السين المهملة وفتح اللام وسكون الحاء المهملة وكسر الفاء حيوان معروف . **(قوله مغناطيس)** بفتح الميم كما يفيده صنيع القاموس . **(قوله نحو خنزوانية)** بضم الخاء المعجمة وسكون النون وضم الزاى وبعد الألف نون مكسورة فتحتية مخففة التكبر . **(قوله نحو رهيأ)** أى غلظ كما قدمه الشارح وفسر فى القاموس الرهيأ بمعان منها الضعف والتوانى وفساد الرأى . **(قوله نحو قلسيت إلخ)** يقال قلسيته فتقلسى أى ألبسته القلنسوة فلبسها ويقال أيضا قلنسته فتقلنس كما فى القاموس . **(قوله نحو اسلنقيت)** أى نمت على ظهرى . **(قوله عرقوة)** بعين مهملة مفتوحة فراء ساكنة فقاف مضمومة إحدى خشبتى الدلو اللتين على فمه كالصليب . **(قوله نحو أربعاوى)** تقدم تقريبا ضبطه وتفسيره . **(قوله نحو جهور)** أى رفع صوته وأما

وثالثة نحو جهور ، ورابعة نحو اغدودن .

(تنبيهان): **الأول** : مذهب الجمهور أن الواو لا تزاد أوّلا ، قيل لثقلها ، وقيل لأنها إن زيدت مضمومة اطرد همزها أو مكسورة فكذلك وإن كان همز المكسورة أقل ، أو مفتوحة فيتطرق إليها الهمز لأن الاسم يضم أوله فى التصغير والفعل يضم أوله عند بنائه للمفعول ، فلما كانت زيادتها أولا تؤدى إلى قلبها همزة رفضوه لأن قلبها همزة قد يوقع فى اللبس . وزعم قوم أن واو ورنتل زائدة على سبيل الندور لأن الواو لا تكون أصلا فى بنات الأربعة وهو ضعيف لأنه يؤدى إلى بناء وفنعل وهو مفقود . والصحيح أن الواو أصلية ، وأن اللام زائدة مثلها فى فحجل بمعنى فحج ، وهِدْمِل بمعنى هدم ، فإن لزيادة اللام آخرا نظائر بخلاف زيادة الواو أولا .

الثانى : إذا تصدرت الياء وبعدها ثلاثة أصول فهى زائدة كما سبق فى يلمع وإذا تصدرت وبعدها أربعة أصول فى غير المضارع فهى أصل كالياء فى يستعُور وهو اسم مكان بالحجاز وهو أيضا اسم شجر يستاك به لأن الاشتقاق لم يدل على الزيادة فى مثله إلا فى المضارع . انتهى **(وَهٰكَذَآ هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا * ثَلَاثَةً تَأْصِيلُها تَحَقَّقَا)** أى الهمزة والميم

جهور كجعفر فاسم موضع . **(قوله نحو اغدودن)** تقدم تقريبا ضبطه وتفسيره . **(قوله اطرد همزها)** أى قلبها همزة .

(قوله قد يوقع فى اللبس) أى بما همزته أصلية غير منقلبة كما فى وكل بالتخفيف فإنه إذا بنى للمجهول تطرق إليه قلب الواو همزة فيلبس بأكل الذى همزته أصلية وجعل شيخنا اللبس باعتبار احتمال انقلاب الهمزة عن ياء وعن واو غير ظاهر إذ مثل هذا إجمال لا لبس . **(قوله ورنتل)** تقدم ضبطه وتفسيره فى شرح قول المصنف والحرف إن يلزم إلخ . **(قوله فى فحجل)** بفاء فحاء مهملة فجيم كجعفر وقوله بمعنى فحج عبارة القاموس ذكر النحاة الفحجل وفسروه بالأفحج وقال فى محل آخر فحج كمنع تكبر وفى مشيته تدانى صدور قدميه وتباعد عقباه ا هـ وقال شيخنا : الفحج المتباعد الساقين واللام للالحاق أى بجعفر وعبارة الشارح بعد فى مبحث زيادة اللام وقد سمع من كلامهم قولهم فى عبد عبدل وفى الأفحج وهو المتباعد الفخذين فحجل ا هـ . **(قوله وهدمل)** بكسر الهاء وسكون الدال المهملة وكسر الميم واللام للالحاق بزبرج . وقوله بمعنى هدم هو الثوب الخلق .

(قوله فإن لزيادة اللام إلخ) تعليل لقوله والصحيح إلخ . **(قوله فى يستعور)** بفتح التحتية وسكون السين المهملة وفتح الفوقية وضم العين المهملة آخره راء على وزن فعللول كما فى التصريح . **(قوله إلا فى المضارع)** كيدحرج . **(قوله وهكذا همز إلخ)** اعترض بأنه كان ينبغى أن يقول ثلاثة فقط ليخرج ما سبق أكثر كاصطبل ومرزجوش وبأنه كان مقتضى استثنائه فيما سبق نحو يؤيؤ ووعوع بعد تنصيصه أولا على مسألة سمسم أن يستثنى هنا نحو مرمر وبأنه كان ينبغى أن ينص على أن الميم التى فى أول

متساويتان فى أن كلا منهما إذا تصدر وبعده ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها فهو زائد نحو أحمد ومسجد لدلالة الاشتقاق فى أكثر الصور على الزيادة فحمل عليه ما سواه فخرج بقيد التصدر الواقع منهما حشوا أو آخره فإنه لا يقضى بزيادته إلا بدليل كما سيأتى بيانه ، وبقيد الثلاثة نحو أكل ومهد ، ونحو إصطبل ومرزجوش ، وبقيد الأصالة نحو أمان ومعزى ، وبقيد التحقق نحو أرطى فإنه سمع فى المدبوغ به مأروط ومرطى ، فمن قال مأروط جعل الهمزة أصلية والألف زائدة ، ومن قال مرطى جعل الهمزة زائدة والألف بدلا من ياء أصلية فوزنه على الأول فعلى وألفه زائدة للإلحاق ، فلو سمى به لمن ينصرف للعلمية وشبه التأنيث ووزنه على الثانى أفعل فلو سمى به لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل ، والقول الأول أظهر لأن تصاريفه أكثر فإنهم قالوا أرطت الأديم إذا دبغته بالأرطى وأرطت الإبل إذا أكلته

اسم فاعل الفعل الحاوى أربعة أحرف فأكثر واسم مفعوله والمصدر الميمى واسمى الزمان والمكان زائدة سواء كان بعدها ثلاثة أصول أم أكثر وأن الهمزة تقع فى أول الفعل زائدة ولو كان بعدها أكثر من ثلاثة أصول . **(قوله فإنه لا يقضى بزيادته إلا بدليل)** كميم دلامص وزرقم لقيام الدليل على زيادتها فيهما كما سيذكره الشارح بخلاف ميم ضرغام مثلا لعدم قيام الدليل على زيادتها .

(قوله كما سيأتى) أى فى التنبيه الثانى . **(قوله نحو أكل ومهد إلخ)** أى فلا يحكم بزيادتهما بل يحكم بأصالتهما أما إذا سبقا أصلين فقط فتكميلا لأقل الأبنية وأما إذا سبقا أربعة فإن الاشتقاق لم يدل على الزيادة فى نحو ذلك إلا فى فعل أو محمول عليه نحو أدحرج ومدحرج فوزن إصطبل فعلل ووزن مرزجوش فعللول وقياس إبراهيم وإسماعيل أن تكون همزتهما أصلية ولو كانا غير عربيين اهـ مرادى فإن سبقا أربعة أحرف وكان بعضها زائدا فهما أيضا زائدان كإكرام وانطلاق ومضروب ومنطلق . **(قوله ونحو إصطبل ومرزجوش)** أى لأن قيل الثلاثة يخرج الأقل منه والأكثر والإصطبل بقطع الهمزة معروف . والمرزجوش بفتح الميم وسكون الراء وفتح الزاى وضم الجيم آخره شين معجمة وهو المردقوش بميم وراء ودال مهملة وقاف ثم شين معجمة على وزن الأول بقلة طيبة الرائحة وكلا اللفظين فارسى معرب كما فى زكريا ويقال للمرزجوش مرزنجوش بزيادة نون ساكنة قبل الجيم كما فى القاموس .

(قوله وبقيد التحقق نحو أرطى إلخ) وقوله فيما يأتى الثالث أفهم قوله تأصيلها تحققا إلخ كلامهما يتعلق بمفهوم قوله تأصيلها تحققا فكان ينبغى ذكر حاصلهما فى محل واحد ثم عبارته توهم أن أحد الأحرف الثلاثة التى بعد همزة أرطى يحتمل الأصالة والزيادة وهو ممنوع لتحقق أصالة الثلاثة عند من يقول مرطىّ وتحقق زيادة الألف عند من يقول مأروط كما يؤخذ ذلك من قوله فمن قال مأروط إلخ إلا أن يراد باحتمال الحرف لهما ما يشمل اختلاف العرب فى أصالته وزيادته . **(قوله ومرطىّ)** أصله مرطوى اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وكسر ما قبلها لمناسبتها وأدغمت الياء فى الياء . **(قوله وشبه التأنيث)** أى شبه ألف التأنيث وهو ألف الإلحاق .

وآرطت الأرض إذا أنبتته ، وقيل أيضا أرطت الأرض إذا أنبتت الأرطى ، وكذا الأولق لأنه قيل هو من أُلِق فهو مألوق إذا جن ، فالهمزة أصل والواو زائدة ، وقيل هو من وَلق إذا أسرع فالهمزة زائدة والواو أصل ووزنه أفعل والأول أرجح ، وكذا الاوتكى لنوع من التمر ردىء دائر بين أن يكون وزنه أفعلى كأجفلى وفوعلى كخوزلى ، ويخرج به أيضا نحو موسى فإن ميمه محتملة الأصالة والزيادة ولكن الأرجح الزيادة كما مر .

(تنبيهات): **الأول** : محل الحكم بزيادة ما استكمل القيود المذكورة من الحرفين المذكورين ما لم يعارضه دليل على الأصالة من اشتقاق ونحوه فإن عارضه دليل على الأصالة عمل بمقتضى الدليل ، كما فى ميم مِرجل ومُغفور ومرعزى حكم بأصالتها على أن بعدها ثلاثة أصول ، أما مِرجل فمذهب سيبويه ، وأكثر النحويين أن ميمه أصل لقوله مرجل الحائك الثوب إذا نسجه موشى بوشى يقال له المراجل ، قال ابن خروف : الممرجل ثوب

(قوله وأرطت الإبل) لم أر نصا فى ضبطه وكتب شيخنا عقبه اسم الفاعل آرط . **(قوله وآرطت الأرض)** أى بهمزة فألف مبدلة من همزة ساكنة وبهذا يحصل الفرق بينه وبين ما بعده وقول البعض بهمزتين تسمح فى القاموس آرطت الأرض أخرجت الأرض كأرطت ارطاء أو هذه لحن للجوهرى ا هـ ولعل اللغة الثانية هى مراد الشارح بقوله وقيل أيضا أرطت الأرض .

(قوله وكذا الأولق لأنه قيل إلخ) على هذا القول اقتصر فى القاموس فقال : الأولق الجنون أو شبهه ألق كعنى فهو مألوق ومؤلق ا هـ . **(قوله من ألق)** بالبناء للمجهول كما مر . **(قوله وقيل هو من ولق)** بالبناء للفاعل قال فى القاموس : ولق يلق أسرع وفلانا طعنه خفيفا وبالسيف ضربه وفى السير أو الكذب استمر . **(قوله ووزنه أفعل)** أى على الثانى وأما على الأول فوزنه فوعل . **(قوله وكذا الأوتكى)** بفوقية بين الواو والكاف وألفه زائدة قطعا فليس الكلام فيها وإنما الكلام فى الهمزة مع الواو . **(قوله كأجفلى إلخ)** تقدم ضبط أجفلى وخوزلى وتفسيرهما فى باب ألف التأنيث . **(قوله فإن ميمه إلخ)** كان المناسب للسياق أن يقول فإن ألفه محتملة للأصالة والزيادة ولكن الأرجح الأصالة فيكون الأرجح زيادة ميمه . **(قوله ونحوه)** كالتصغير والجمع واللغات كما سيأتى فى دلامص .

(قوله كما فى ميم مرجل ومغفور ومرعزى) المرجل بكسر الميم وسكون الراء وفتح الجيم المشط والقدر من الحجارة والنحاس والمغفور بضم الميم وسكون الغين المعجمة وضم الفاء شىء ينضحه الثمام والعشر والرمث كالعسل والمرعزى والمرعز بكسر الميم وسكون الراء وكسر العين المهملة وتشديد الزاى فإن خففتها مددت وقد تفتح الميم فى الكل الزغب الذى تحت شعر العنز . كذا فى القاموس وبه يعلم ما فى كلام البعض من الخلل . **(قوله على أن)** أى مع أن . **(قوله لقولهم مرجل إلخ)** أى ولو كانت الميم زائدة لقالوا رجل الحائك الثوب بحذفها . **(قوله موشى)** حال من ضمير الثوب أى مزينا .

يعمل بدارات كالمراجل وهى قدور النحاس ، وقد ذهب أبو العلاء المعرى إلى زيادة ميم مرجل اعتمادا على الأصل المذكور وجعل ثبوتها فى التصريف كثبوت ميم تمسكن من المسكنة وتمندل من المنديل وتمدرع إذا لبس المِدرعة والميم فيها زائدة ، ولا حجة له فى ذلك لأن الأكثر فى هذا تسكن وتندل وتدرع ، قال أبو عثمان : هو الأكثر فى كلام العرب . وأما مغفور فعن سيبويه فيه قولان أحدهما أن الميم زائدة ، والآخر أنها أصل لقولهم ذهبوا يتمغفرون أى يجمعون المغفور وهو ضرب من الكمأة . وأما مرعزى فذهب سيبويه إلى أن ميمه زائدة ، وذهب قوم منهم الناظم إلى أنها أصل لقولهم كساء ممرعز دون مرعز ، وكما فى همزة إمعة وهو الذى يكون تبعا لغيره لضعف رأيه والذى يجعل دينه تبعا لدين غيره ويقلده من غير برهان حكم بأصالة همزته على أن بعدها ثلاثة أصول فوزنه فعلة لا أفعلة لأنه صفة وليس فى الصفات أفعلة . وإمرة مثل إمعة وزنا ومعنى وحكما وهو الذى يأتمر لكل من يأمره لضعف رأيه ، ويقال أيضا إمع وإمر .

الثانى : أفهم قوله سبقا أنهما لا يحكم بزيادتهما متوسطتين ولا متأخرتين إلا بدليل ، ويستثنى من ذلك الهمزة المتأخرة بعد الألف وقبلها أكثر من أصلين كما سيأتى فى كلامه :

(**قوله يقال له المراجل**) أى يطلق عليه ذلك أى على طريق المجاز أو حذف أداة التشبيه كما تفيده عبارة ابن خروف الآتية . (**قوله وهى قدور النحاس**) أى أو قدور الحجارة كما يدل عليه ما نقلناه آنفا عن القاموس . (**قوله اعتمادا على الأصل المذكور**) أى القاعدة المذكورة فى قول الناظم وهكذا همز وميم سبقا إلخ . (**قوله إذا لبس المدرعة**) بكسر الميم وسكون الدال المهملة وفتح الراء نوع من الثياب الصوف كما فى القاموس .

(**قوله لأن الأكثر فى هذا تسكن إلخ**) أى فليست الميم فى هذا ثابتة فى التصريف لزوما بخلاف الميم فى مرجل فقياس مرجل على هذا قياس مع الفارق . (**قوله لقولهم ذهبوا يتمغفرون**) أى ولو كانت ميمه زائدة لقالوا يتغفرون . (**قوله منهم الناظم**) أى فى غير هذا الكتاب قال المرادى : وألزم المصنف سيبويه أن يوافق على الأصالة فى مرعزى أو يخالف فى الجميع . (**قوله ممرعز دون مرعز**) بتشديد الزاى فيهما (**قوله وكما فى همزة إمعة**) عطف على قوله كما فى ميم مرجل وهو بهمزة مكسورة فميم مشددة فعين مهملة . (**قوله وهو الذى يكون تبعا لغيره إلخ**) زاد الشارح فى شرح التوضيح والذى يتبع الناس إلى الطعام من غير أن يدعى والذى يقول أنا مع الناس . (**قوله على أن بعدها**) أى مع أن بعدها . (**قوله وحكما**) فيحكم بأصالة همزته كإمعة .

(**قوله وهو الذى يأتمر إلخ**) لا حاجة إليه بعد قوله ومعنى إلا أن يجعل معنى آخر أخص مما سبق لإمعة فتأمل . (**قوله بعد ألف وقبلها أكثر من أصلين**) أى كما فى حمراء فإن همزته زائدة وإن

فمثال ما حكم فيه بزيادة الهمزة وهى غير مصدرة ، شمأل واحبنطأ ، ومثال ما حكم فيه بزيادة الميم وهى غير مصدرة دلامص ، وزرقم وبابه ، أما الشَّمْأل فالدليل على زيادة همزتها سقوطها فى بعض لغاتها ، وفيها عشر لغات : شَمْأَل وشَأْمَل بتقديم الهمزة على الميم ، وشَمَال على وزن قذال ، وشمول بفتح الشين ، وشَمَل بفتح الميم وشَمْل بإسكان الميم ، وشَيْمل على وزن صيقل ، وشِمَال على وزن كتاب ، وشَمِيل على وزن طويل ، وشَمْأَلّ بتشديد اللام ، واستدل ابن عصفور وغيره على زيادة همزة شمأل بقولهم شملت الريح إذا هبت شمالا ، واعترض بأنه يحتمل أن يكون أصله شمألت فنقل فلا يصح الاستدلال به . وأما احبنطأ فالدليل على زيادة همزته سقوطها فى الحبط يقال حبط بطنه إذا انتفخ ، وأما دلامص ويقال فيه دمالص ودملص ودميلص وهو البرّاق فلقولهم درع دلاص ودليص ودلصته أنا ، وذهب أبو عثمان إلى أن الميم فى دلامص أصل وإن وافق دلاصا فى المعنى فهو عندهم من باب سبط وسبطر ، وأما زرقم وبابه نحو ستهم ودلقم وضيرزم وفُسحم

كانت فى الآخر وقوله كما سيأتى فى كلامه أى فى قوله كذاك همز آخر بعد ألف إلخ . **(قوله واحبنطأ)** بالحاء والطاء المهملتين أى انتفخ بطنه . **(قوله دلامص)** بضم الدال المهملة وتخفيف اللام آخره صاد مهملة وسيفسره الشارح . **(قوله وفيه عشر لغات)** زاد فى القاموس شوملا كجوهر . **(قوله وزن قذال)** بفتح القاف وتخفيف الذال المعجمة مؤخر الرأس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية كما فى القاموس . **(قوله على وزن صيقل)** بفتح الصاد المهملة وسكون التحتية وفتح القاف جلاء السيوف . **(قوله بتشديد اللام)** أى مع فتح الشين وسكون الميم وفتح الهمزة . **(قوله شملت الريح)** أى تحولت شمالا وبابه دخل . اهـ مختار . **(قوله فنقل)** أى نقل حركة الهمزة إلى الميم ثم حذفت الهمزة . **(قوله فى الحبط)** بفتحتين وهو أن تأكلك الماشية فتكثر حتى تنتفخ لذلك بطونها ولا يخرج عنها ما فيها وقال ابن السكيت : هو أن ينتفخ بطنها من أكل الزرق وهو الحندقوق . صحاح . **(قوله حبط بطنه)** من باب فرح .

(قوله ويقال فيه دمالص ودملص) كذا فى نسخ وفى نسخ أخرى ودلمص بتقديم اللام وكل صحيح إذ كل منهما لغة في دلامص كما سيعلم من كلامه فى التنبيه الرابع فكان ينبغى ذكرهما معا هنا وكل بضم الأول وفتح الثانى مخففا وكسر ما قبل الآخر . **(قوله وهو البراق)** بفتح الموحدة وتشديد الراء . **(قوله دلاص ودليص)** الأول ككتاب والثانى كأمير كما فى القاموس . **(قوله ودلصته أنا)** ظاهر قول القاموس : التدليص التليين والتمليس أن لام دلصته مشددة . **(قوله فى دلامص)** زاد المرادى : وأخواته . **(قوله من باب سبط وسبطر)** الأول ككتف والثانى كهزبر كما فى القاموس أى من المترادفات المتفقة فى معظم الحروف فليست الراء زائدة بل هى أصلية إذ هى ليست من حروف سألتمونيها ولا ضعف أصل .

(قوله وأما زرقم وبابه) أى كل ثلاثى زيد فى آخره ميم تكثيرا للفظ ومبالغة فى المعنى . والزرقم بضم الزاى وسكون الراء وضم القاف الشديد الزرقة والستهم بوزن الزرقم الكبير العجز والدلقم بدال

ودِرْدِم فلأنها من الزرقة والسته والاندلاق وهو الخروج والضِرِّز وهو البخيل يقال ناقة ضرزة أى قليلة اللبن ، والانفساح والدرد وهو عدم الأسنان والوصف منه أدرد ودرد .

الثالث : أفهم قوله تأصيلها تحققا أنهما إذا سبقا ثلاثة لم يتحقق تأصيل جميعها بل كان فى أحدها احتمال أنه لا يقدم على الحكم بزيادتهما إلا بدليل ، وهو ما جزم به فى التسهيل وهو المعروف من أن الهمزة والميم إذا سبقا ثلاثة أحرف أحدها يحتمل الأصالة والزيادة أنه يحكم بزيادة الهمزة والميم وأصالة ذلك المحتمل إلا أن يقوم دليل بخلاف ذلك ، ولذلك حكم بزيادة همزة أفعى وأيدع وميم موسى ومزود ، وجاء فى ميم مجن عن سيبويه قولان أصحهما أنها زائدة فإن دل الدليل على أصالة الهمزة والميم وزيادة ذلك المحتمل حكم بمقتضاه كما حكم بأصالة همزة أرطى فيمن قال أديم مأروط وهمزة أولق فيمن قال ألق فهو مألوق كما سبق ، وبأصالة ميم مهدد ومأجج ، وزيادة أحد المثلين إذ لو كانت ميمه

مهملة مكسورة ولام ساكنة وقاف مكسورة العجوز . والناقة المسنة المتكسرة الأسنان . والضرزم بضاد معجمة فراى فزاى . قال فى القاموس : كزبرج وجعفر المسنة من النوق أو وفيها بقية شباب أو الكبيرة القليلة اللبن وأفعى ضرزم كزبرج شديدة العض . وقال فى الصحاح : قال ابن السكيت : الضرزم من النوق القليلة اللبن مثل الضمرز قال : ونرى أنه من قولهم رجل ضرز إذا كان بخيلا والميم زائدة وقال غيره : الضمرز الناقة القوية وأما الضرزم فالمسنة وفيها بقية شباب اهـ فعلم من كلام القاموس أن قول البعض بكسر الضاد والراء وتشديد الزاى خطأ . والفسحم بضم الفاء وسكون السين المهملة وضم الحاء المهملة يقال مكان فسح كقفل وفسحم متسع ورجل فسح كقفل وفسحم واسع الصدر . والدردم بالإهمال وكسر الدالين وسكون الراء المرأة التى تجىء وتذهب بالليل والناقة المسنة .

(قوله والسته) بفتحتين وهو الدبر . **(قوله والضرز)** ضبطه الشارح بخطه بكسر الضاد والراء وتشديد الزاى وكذا هو فى القاموس . **(قوله والدرد)** بفتحتين . **(قوله ودرد)** على وزن فرح . **(قوله أنه لا يقدم إلخ)** الصواب حذف أنه كما فى عبارة المرادى لأن جواب إذا لا يصدر بأن المفتوحة والتكلف لتصحيحه بأنه على حذف الفاء وجعل أن المفتوحة ومعموليها فى تأويل مصدر مبتدأ والخبر محذوف أو على حذف الفاء وقراءة إن بالكسر يعكر عليه أن حذف الفاء فى مثله لا يجوز فى الاختيار . **(قوله أنه يحكم إلخ)** فيه ما قدمناه . **(قوله ولذلك)** أى للحكم بزيادة الهمزة والميم وأصالة المحتمل عند عدم الدليل على خلاف ذلك . **(قوله وأيدع)** تقدم ضبطه وتفسيره فى شرح قوله إن لم يقعا كما هما إلخ . **(قوله مجن)** بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد النون الترس . **(قوله فيمن قال)** أى فى لغة من قال أديم مأروط أى وأما فى لغة من قال أديم مرطى فبالعكس .

(قوله وبأصالة ميم مهدد ومأجج) الأول بدالين مهملتين من أسمائهن والثانى بجيمين موضع

زائدة لكان مفعلا فكان يجب إدغامه ، وأجاز السيرافى فى مهدد ومأجج أن تكون الميم زائدة ويكون فكهما شاذا كما فك الأجلل فى قوله :

* الحمد لله العلى الأجلل *(١)

الرابع : تزاد الهمزة فى الاسم أولى كأحمر ، وثانية كشأمل ، وثالثة كشمأل ، ورابعة كحطائط وهو القصير ، وخامسة كحمراء ، وسادسة كعقرباء وهى بلد ، وسابعة كبرناساء والبرناساء الناس. والميم تزاد أولى كمرحب ، وثانية كدملص ، وثالثة كدلمص ، ورابعة كزرقم ، وخامسة كضبارم لأنه من الضبر وهو شدة الخلق ، وذهب ابن عصفور إلى أنها فى ضبارم أصلية ، قال فى الصحاح : الضبارم بالضم الشديد الخلق من الأسد اهـ **(كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ * أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ)** أى يحكم بزيادة الهمزة أيضا باطراد إذا وقعت آخرا بعد ألف قبل تلك الألف أكثر من حرفين نحو حمراء وعلباء وقرفصاء ، فخرج بقيد الآخر الهمزة الواقعة فى الحشو ، وبقيد قبلها ألف الواقعة آخرا وليست بعد ألف فإنه لا يقضى بزيادة هاتين إلا بدليل كما سبق فى حطائط واحبنطأ ، وبقيد أكثر من حرفين نحو : ماء وشاء وكساء ورداء فالهمزة فى ذلك ونحوه أصل أو بدل من أصل لا زائدة.

وكلاهما بوزن جعفر . كذا فى القاموس . **(قوله وزيادة أحد المثلين)** أى للالحاق بجعفر ولو قال ثانى المثلين لكان أوضح . **(قوله إذ لو كانت ميمه)** أى المذكور من مهدد ومأجج . **(قوله كحطائط)** بضم الحاء المهملة وتخفيف الطاء المهملة . **(قوله كعقرباء)** بفتح العين المهملة وسكون القاف وفتح الراء بعدها موحدة . **(قوله كبرناساء)** بفتح الموحدة وسكون الراء بعدها نون ثم سين مهملة . كذا فى الدمامينى وغيره فقول البعض بضم الباء وفتح الراء غير صحيح **(قوله كضبارم)** بضم الضاد المعجمة وفتح الموحدة مخففة وكسر الراء . **(قوله وهو شدة الخلق)** بفتح الخاء المعجمة وسكون اللام . **(قوله من الأسد)** على صيغة الجمع . **(قوله أكثر)** مفعول ردف وقوله لفظها أى الألف . **(قوله بزيادة الهمزة)** إما للإلحاق كعلباء وقوباء أو للإبدال من ألف التأنيث لالتقائها ساكنة مع الألف قبلها كصحراء وحمراء . **(قوله نحو حمراء إلخ)** عدد الأمثلة إشارة إلى أنه لا فرق بين همزة الإلحاق وهمزة التأنيث ولا بين ما قبل ألفه ثلاثة أصول وما قبل ألفه أربعة ولا بين مفتوح الأول ومكسوره ومضمومه .

(قوله كما سبق فى حطائط) الذى سبق له فى حطائط إنما هو ذكر زيادة همزته دون الدليل على زيادتها كما توهمه عبارته والدليل على زيادة همزته سقوطها فى بعض التصاريف كالحط والمحطوط وقوله واحبنطأ هذا سبق له ذكر زيادة همزته وأن الدليل على زيادة الهمزة والنون قولهم حبط بطنه . **(قوله فالهمزة فى ذلك ونحوه أصل)** كما فى شاء جمع شاة أو بدل من أصل كما فى ماء وكساء ورداء فإن همزة ماء بدل من هاء وهمزة كساء بدل من واو وهمزة رداء بدل من ياء كذا قال سم وأقره شيخنا والبعض وفى كون همزة شاء أصلا غير منقلبة عن شىء نظر فإن الظاهر أنها منقلبة عن هاء والأصل

---

(١) صدر بيت وعجزه :

* أنت مليك الناس ربا فاقبل *

(تنبيه)*: مقتضى قوله أكثر من حرفين أن الهمزة يحكم بزيادتها فى ذلك سواء قطع بأصالة الحروف التى قبل الألف كلها أم قطع بأصالة حرفين واحتمل الثالث وليس كذلك ، لأن ما آخره همزة بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشدد نحو سُلاّء وحواء ، أو حرفان أحدهما لين نحو زِيزاء وقوباء ، فإنه محتمل لأصالة الهمزة وزيادة أحد المثلين أو اللين وللعكس ، فإن جعلت الهمزة أصلية كان سلاء فعالا وحواء فعالا من الحواية وإن جعلت زائدة كان سلاء فعلاء وحواء فعلاء من الحوة فإن تأيد أحد الاحتمالين بدليل حكم به وألغى الآخر ، ولذلك حكم على حواء بأن همزته زائدة إذا لم يصرف ، وبأنها أصل إذا صرف نحو حواء للذى يعانى الحيات ، والأولى فى سلاء أن تكون همزته أصلا لأن فعالا فى النبات أكثر من فعلاء ، فلو قال الناظم أكثر من أصلين لكان أجود ا هـ **(وَٱلنُّونُ فِى ٱلآخِرِ كَٱلهَمْزِ)** أى فيقضى بزيادته بالشرطين المذكورين فى الهمزة وهما أن يسبقها ألف وأن يسبق تلك الألف أكثر من أصلين نحو عثمان وغضبان ، بخلاف نحو أمان وزمان ومكان ، ويشترط لزيادة النون مع ما ذكر أن تكون زيادة ما قبل الألف على حرفين ليست بتضعيف أصل ، فالنون فى نحو جنجان أصل لا زائدة . وهذا الشرط

شوه قلبت الواو ألفا والهاء همزة بدليل قوله فى المفرد أصله شوهة وحينئذ يكون قول الشارح أصل بالنظر إلى بعض نحو ذلك لا إلى ذلك أو يقرأ شاء فى عبارته بصيغة الفعل الماضى فتدبر . **(قوله نحو سلاء)** بضم السين المهملة وتشديد اللام شوك النخل واحده سلاءة . قال الدمامينى : ولا يصح التمثيل بسلاء لزوال الاحتمال عنه بحكاية أبى زيد سلأت النخل سلأ إذا نزعت سلاءه أى شوكه . **(قوله زيزاء)** بزايين معجمتين مكسور أولاهما الأرض الغليظة .

(قوله وزيادة أحد المثلين) أى فى نحو سلاء وحواء أو اللين أى فى نحو زيزاء وقوباء . **(قوله من الحواية)** لم أظفر بنص فى ضبط الحاء وقول البعض بفتح الحاء لا يعتمد عليه وحده لكثرة تساهله كما لا يخفى على ممارس حاشيتنا بل النفس الآن أميل إلى الكسرة لكثرته فى أمثال هذه اللفظة كالهداية والوقاية والحماية والعناية والرماية والسراية والولاية . **(قوله من الحوة)** بضم الحاء المهملة وتشديد الواو سواد إلى خضرة أو حمرة إلى سواد . **(قوله إذا لم يصرف)** لأن منع الصرف يدل على كونها همزة التأنيث وهى زائدة . **(قوله فلو قال الناظم أكثر من أصلين لكان أجود)** أى ليخرج ما ردفت فيه الألف ثلاثة أحدها محتمل واعترضه البعض بأن هذا أيضا لا يفيد اشتراط احقق أصالة الثلاثة لأن قوله أكثر من أصلين صادق لكون الثالث غير محقق الأصالة ويدفع بأن المعنى أصولا أكثر من أصلين بقرينة قوله من أصلين فيستفاد منه الاشتراط المذكور فتأمل .

(قوله أن تكون زيادة إلخ) الظاهر إتيان هذا الشرط فى الهمزة أيضا مع أنه لم يذكره فيها .

(قوله ليست بتضعيف أصل) يعنى الفاء لا مطلق أصل وإلا لم يتم قوله وهذا الشرط مستفاد إلخ فتأمل .

مستفاد من قوله سابقا :

* واحكم بتأصيل حروف سمسم *

وقد اقتضى إطلاقه أنه يقضى بزيادة النون عينا فيما يتوسط فيه بين الألف والفاء حرف مشدد نحو : حسان ورمان أو حرف لين نحو : عقيان وعنوان وهذا الاطلاق على وفق ما ذهب إليه الجمهور فإنهم يحكمون بزيادة النون فى مثل حسان وعقيان إلا أن يدل دليل على أصالتها ، بدلالة منع صرف حسان على زيادة نونه فى قول الشاعر :

[١٢٦٧] أَلاَ مَنْ مُبْلِغٌ حَسَّانَ عَنِّى مُغَلْغَلَةً تَدُبُّ إِلَى عُكَاظِ

لكنه ذهب فى التسهيل والكافية إلى أن النون فى ذلك كالهمزة فى تساوى الاحتمالين ، فلا يلغى أحدهما إلا بدليل فكان ينبغى له أن يقيد إطلاقه بذلك وهذا مذهب لبعض المتقدمين ، وزاد بعضهم لزيادتها آخرا شرطا آخر وهو أن لا تكون فى اسم مضموم الأول مضعف الثانى اسما لنبات نحو رمان فجعلها فى ذلك أصلا لأن فعالا فى أسماء النبات أكثر من فعلال وإلى هذا ذهب فى الكافية حيث قال :

فمل عن الفعلان والفعلاء فى النبت للفعّال كالسلاء

ورد بأن زيادة الألف والنون آخرا أكثر من مجىء النبات على فعال ، ومذهب الخليل وسيبويه أن نون رمان زائدة ، قال سيبويه : وسألته يعنى الخليل عن الرمان إذا سمى به فقال لا أصرفه فى المعرفة وأحمله على الأكثر إذ لم يكن له معنى يعرف به ، وقال الأخفش

(قوله فى نحو جنجان) بكسر الجيم الأولى وأصله جنجن كسمسم قال فى القاموس : الجناجن عظام الصدر الواحد جنجن وجنجنة بكسرهما ويفتحان وجنجون بالضم . **(قوله وهذا الشرط مستفاد من قوله إلخ)** أى لأن أصل جنجان جنجن كسمسم على ما مر . **(قوله بزيادة النون عينا)** أى زيادة متعينة . **(قوله نحو عقيان)** بكسر العين المهملة وسكون القاف وفتح التحتية ذهب ينبت كما فى القاموس . **(قوله بدلالة)** متعلق بيحكمون وفى بعض النسخ باللام وفى بعضها بالكاف وهى للتعليل أو مجردا لتنظير . **(قوله ألا من مبلغ إلخ)** قاله أمية بن خلف الخزاعىّ من قصيدة من الوافر يهجو بها حسانا رضى الله تعالى عنه وألا للتنبيه ومن استفهامية مبتدأ ومبلغ خبره . والرسالة المغلغلة المحمولة من بلد إلى بلد . وعكاظ سوق من أسواق الجاهلية اهـ عينى . ومغلغلة بغينين معجمتين وتدب بضم الدال المهملة تسير .

(قوله فكان ينبغى له) أى على ما ذهب إليه فى التسهيل والكافية وقوله بذلك أى بأن لا يتوسط بين وا الألف والفاء حرف مشدد أو لين وقوله وهذا أى ما ذهب إليه فى التسهيل والكافية . **(قوله لزيادتها)** أى النون . **(قوله وأحمله على الأكثر)** عطف علة على معلول أى إنما منعته الصرف إذا كان

[١٢٦٧] قاله أمية بن خلف الخزاعى ـ من قصيدة من الوافر يهجو بها حسانا رضى الله عنه ـ وألا للتنبيه . ومن استفهامية مبتدأ . ومبلغ خبره . والشاهد فى حسان حيث منعه من الصرف الدال على زيادة نونه . قوله مغلغلة : مفعول مبلغ أيضا ، يقال رسالة مغلغلة إذا كانت محمولة من بلد إلى بلد . وعكاظ سوق من أسواق الجاهلية .

نونه أصلية مثل قُرّاص وحُمّاض لأن فعالا أكثر من فعلال يعنى فى النبات ، والصحيح ما ذهب إليه لا لما ذكره بل لثبوتها فى الاشتقاق قالوا أرض مرمنة لكثرة الرمان ولو كانت النون زائدة لقالوا مرمة (وَ) النون (**فِي * نَحْوِ غَضَنْفَرٍ**) وعقنقل وقرنفل وحبنطا ووَرَنتل مما هو فيه متوسط وتوسطه بين أربعة أحرف بالسوية وهو ساكن وغير مدغم (**أَصَالَةً كُفِي**) كفى مجهول فيه ضمير النون هو المفعول الأول عن الفاعل ناب وأصالة نصب بالمفعول الثانى أى اطردت زيادة النون فيما تضمن القيود المذكورة لثلاثة أمور : **أولها** : أن النون فى ذلك واقعة موقع ما تيقنت زيادته كياء سَميذع وواو فدوكس وألف عُذافر وجُخادب . **ثانيها** أنها تعاقب حرف اللين غالبا لقولهم للغليظ الكفين شَرنبث وشُرابث ، وللضخم جَرنفش وجرافش ولنبت ، عَرنقصان وعُريقصان ، **ثالثها** : أن كال ما عرف

علما حملا على الأكثر وهو زيادة الألف والنون وقوله إذ لم يكن إلخ كذا بخط الشارح على أنه تعليل للحمل على الأكثر أى لأنه ليس له علامة يعرف بها حال نونه وفى نسخ إذا . (**قوله مثل قراص**) بضم القاف وتشديد الراء آخره صاد البابونج وعشب ربعى والورس . قاله فى القاموس . (**قوله وحماض**) بضم الحاء المهملة وتشديد الميم آخره ضاد معجمة . (**قوله لا لما ذكره**) أى لرده كما مر بأن زيادة الألف والنون آخرا أكثر من مجيء النبات على فعال . (**قوله لقالوا مرمة**) نقل شيخنا عن الشارح أنه ضبطه بخطه بفتح الميم والراء والميم الثانية مع تشديدها قال : وقياسه ضبطه مرمنة بفتح الميمين وسكون الراء اهـ وبه جزم شيخنا السيد . (**قوله وعقنقل**) بعين مهملة وقافين بينهما نون يطلق على الوادو العظيم المتسع وعلى الكثيب المتراكم . (**قوله وورنتل**) بفتح الواو والراء وسكون النون وفتح الفوقية الداهية والأمر العظيم وموضع . كذا فى القاموس .

(**قوله لثلاثة أمور**) ليس من مدخول أى لعدم تضمن كلام المصنف أن الاطراد لتلك الأمور الثلاثة وقول البعض إلا أن يقال هو مستفاد من لفظ نحو لا يخفى فساده . (**قوله كياء سميذع**) بفتح السين المهملة والميم وسكون التحتية وفتح الذال المعجمة بعدها عين مهملة السيد الكريم الموطأ الأكناف والشجاع والذئب والخفيف فى حوائجه والسيف . (**قوله وواو فدوكس**) بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف بعدها سين مهملة الأسد والرجل الشديد . كذا فى القاموس وفى محل آخر منه أن الأسد يقال له دوكس أيضا بلا فاء فعلم ما فى كلام البعض من الخبط . (**قوله وألف عذافر**) بضم العين المهملة وتخفيف الذال المعجمة وكسر الفاء بعدها راء الأسد والعظيم الشديد من الإبل . (**قوله وجخادب**) بضم الجيم وتخفيف الخاء المعجمة وكسر الدال المهملة بعدها موحدة عظيم الخلق . (**قوله شرنبث**) بفتح الشين والراء وسكون النون وفتح الموحدة بعدها مثلثة . (**قوله وشرابث**) بضم الشين وتخفيف الراء وكسر الموحدة كعلابط . (**قوله جرنفش**) بفتح الجيم والراء وسكون النون وفتح الفاء بعدها شين معجمة . (**قوله وجرافش**) على وزن علابط . (**قوله عرنقصان**) بفتح العين

له اشتقاق أو تصريف وجدت فيه زائدة فيحمل غيره عليه ، وقد خرج بالقيد الأول النون الواقعة أولا فإنها أصل نحو نهشل إلا أن يقضى بزيادتها دليل كما فى نحو نرجس لأنها لو كانت أصلا لكان وزنه فعلل وهو مفقود ، وبالقيد الثانى نحو قنطار وقنديل وعنقود وخندريس وعندليب فإنها أصل إلا أن يقضى دليل بالزيادة كما فى نحو عنبس لأنه من العبوس وحنظل لقولهم حظلت الإبل وعنسل لأنه من العسلان وعَرند لأنه من قولهم شيء عرد أى صلب وكنهبل لقولهم فيه كهبل ولعدم النظير على تقدير الأصالة ، وبالقيد الثالث نحو غرنيق وهو السيد الرفيع وخرنوب وكُنأبيل فالنون أصلية إذ ليس فى الكلام فعنيل ولا فعنول ولا فنعليل ، وبالرابع نحو عَجَنّس فإنه تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف فغلب التضعيف لأنه أكثر وجعل وزنه فعلل كعَدَبّس ، قال أبو حيان : والذى أذهب

المهملة والراء وسكون النون وفتح القاف بعدها صاد مهملة . **(قوله وعريقصان)** بضم العين وفتح الراء وسكون التحتية وكسر القاف .

(قوله أن كل ما عرف له اشتقاق إلخ) نحو جحنفل فإن اشتقاقه من الجحفلة كما مر يدل على زيادة نونه فيحمل عليه غيره كشرنبث . **(قوله نحو نهشل)** بنون فهاء فشين معجمة كجعفر الذئب . **(قوله لكان وزنه فعلل)** بكسر اللام الأولى . **(قوله وخندريس)** بفتح الخاء المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها تحتية فسين مهملة من أسماء الخمر . **(قوله وعندليب)** بفتح العين المهملة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر اللام بعدها تحتية فموحدة طائر يصوت أنواعا يقال له الهزار جمعه عنادل وعنادب كما فى القاموس . **(قوله حظلت الإبل)** فى القاموس حظل البعير كفرح أكثر من أكل الحنظل . **(قوله وعنسل)** بفتح العين المهملة وسكون النون وفتح السين المهملة . **(قوله من العسلان)** بالتحريك وهو الاضطراب . **(قوله وعرند)** بفتح العين المهملة وسكون الراء وفتح النون بعدها دال مهملة . **(قوله شيء عرد)** بفتح العين وسكون الراء . **(قوله وكنهبل)** بفتح الكاف والنون وسكون الهاء وفتح الموحدة وضمها شجر عظيم والشعير الضخم السنبلة . قاله فى القاموس .

(قوله لقولهم فيه كهبل) أى بفتح الباء . **(قوله ولعدم النظير)** أى مع دخول أضيق البابين وإلا فعدم النظير لازم على تقدير الزيادة أيضا إذ كما ليس فى الأوزان فعلل بضم اللام الأولى المشددة ليس فيها فنعلل بضم اللام الأولى لكن باب الزيادة أوسع كما مر . **(قوله نحو غرنيق)** بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون وسكون التحتية بعدها قاف طير من طيور الماء ويطلق على غير ذلك كما فى القاموس . **(قوله وكنأبيل)** بكاف مضمومة فنون مفتوحة فهمزة ساكنة فموحدة مكسورة فتحتية ساكنة فلام اسم موضع باليمن . كذا فى التصريح . **(قوله عجنس)** بفتح العين المهملة والجيم وتشديد النون بعدها سين مهملة الجمل الضخم الشديد . **(قوله كعدبس)** بفتح العين والدال المهملتين وتشديد الموحدة بعدها سين مهملة الشديد من الإبل وغيرها والشرس الخلق والضخم الغليظ وضبطه شيخنا

إليه أن النونين زائدتان ووزنه فعنل والدليل على ذلك أنا وجدنا النونين مزيدتين فيما عرف له اشتقاق نحو ضَفَنّط وزَوَنّك ألا ترى أنه من الضفاطة والزوك فيحمل ما لا يعرف له اشتقاق على ذلك .

(تنبيهات)*: **الأول**: بقى مما تزاد فيه النون باطراد ثلاثة مواضع: المضارع كنضرب، والانفعال وفروعه كالانطلاق، والافعنلال كالاحرنجام وإنما سكت عنها لوضوحها .

الثانى : إنما لم يذكر التنوين ونون التثنية والجمع وعلامة الرفع فى الأمثلة الخمسة ونون الوقاية ونون التوكيد لأن هذه زيادة متميزة ومقصود الباب تمييز الزيادة المحتاجة إلى تمييز لاختلاطها بأصول الكلمة حتى صارت جزءا منها .

الثالث : اعلم أن النون تزاد أولى نحو نضرب ، وثانية نحو حنظل ، وثالثة نحو غضنفر ، ورابعة نحو رعشن ، وخامسة نحو عثمان ، وسادسة نحو زعفران ، وسابعة نحو عَبَوْثران **(وَٱلتَّاءُ)** تزاد فى أربعة مواضع **(فِى ٱلتَّأْنِيثِ)** كضربت وضاربة وضربة وأنت وفروعه على المشهور **(وَ)** فى **(ٱلْمُضَارَعَهْ)** كتضرب **(وَ)** فى **(نَحْوِ ٱلِاَسْتِفْعَالِ)** من المصادر

السيد بنون بدل الموحدة وهو خلاف ما فى نسخ القاموس الصحيحة . **(قوله نحو ضفنط)** بفتح الضاد المعجمة والفاء وتشديد النون آخره طاء مهملة كما فى القاموس والدمامينى وصحفه البعض فضبطه بالغين المعجمة بدل الفاء . **(قوله وزونك)** بفتح الزاى والواو وتشديد النون بعدها كاف . **(قوله من الضفاطة)** وهى الجهل وضعف الرأى وضخامة البطن والفعل ككرم . ا هـ قاموس. **(قوله والزوك)** بفتح الزاى وسكون الواو مشى الغراب وتحريك المنكبين فى المشى والتبختر . **(قوله عبوثران)** بفتح العين والموحدة وسكون الواو وفتح المثلثة وضمها ويقال له عبيثران بالتحتية مكان الواو نبات طيب الرائحة .

(قوله والتاء فى التأنيث إلخ) قد يفهم اقتصاره على ما ذكر أن تاء ترجمان بفتح التاء والجيم وضمهما وفتح التاء وضم الجيم وهو المفسر للسان أصلية وهو الأصح الذى يدل عليه ثبوتها فى بقية تصاريف الكلمة وهو معرب وقيل عربى . **(قوله كضربت)** حمل الشارح التأنيث فى النظم على ما يعم تأنيث الاسم وتأنيث الفعل وكان عليه حينئذ أن يدخل فيه تأنيث الحرف أيضا كربت وثمت ولات . قال ابن هشام : عندى أن تاء قامت ونحوها لا تعد فى هذا الباب لأنها كلمة مستقلة قائمة بنفسها بخلاف تاء مسلمة ومسلمات فإنها جزء كلمة ولهذا يحلها الإعراب . **(قوله وضربة)** كذا فى نسخ بالتاء المربوطة بمعنى المرة من الضرب وفى نسخ بتاء مجرورة على أنه فعل مبنى للمجهول وقوله قبله كضربت بالبناء للفاعل فلا تكرار وأما ما يتوهم من أنه بتاء خطاب مكسورة فغلط إذ هذه التاء اسم لأنها فاعل والكلام فى الحروف الزائدة .

(قوله على المشهور) مقابله قولان الأول أن التاء هى الاسم الضمير وأن حرف عماد وكون التاء على هذا ليست حرفا زائدا ظاهر الثانى أن المجموع هو الضمير فتكون التاء جزءه وقد يقال كونها جزء الاسم لا ينافى زيادتها كما لا يخفى فتأمل . **(قوله والمضارعة)** قال ابن هشام : لم يعد من حروف

وذلك الافتعال كالاستخراج والاقتدار وفروعهما والتفعيل والتفعال كالترديد والترداد دون فروعهما (وَ) فى نحو (**الْمُطَاوَعَهْ**) كتعلم تعلما وتدحرج تدحرجا وتغافل تغافلا ولا يقضى بزيادتها فى غير ما ذكر إلا بدليل . واعلم أنه قد زيدت التاء أولا وآخرا وحشوا : فأما زيادتها أولا فمنه مطرد وقد تقدم ، ومنه مقصور على السماع كزيادتها فى تنضب وتتفل وتُدرأ وتِحْلِيء . وأما زيادتها آخرا فكذلك منه مطرد وقد تقدم ، ومنه مقصور على السماع كالتاء فى رغبوت ورحموت وملكوت وجبروت وفى تَرَنْموت وهو صوت القوس عند الرمى لأنه من الترنم ووزنه تفعلوت وفى عنكبوت ، ومذهب سيبويه أن نون عنكبوت أصل لقولهم فى معناه العنكب فهو عنده رباعى وذهب بعض النحاة إلى أنه ثلاثى ونونه زائدة ، وأما زيادتها حشوا فلا تطرد إلا فى الإستفعال والإفتعال وفروعهما ، وقد زيدت حشوا فى ألفاظ قليلة ولقلة زيادتها حشوًا ذهب الأكثر إلى أصالتها فى يستعور وإلى كونها بدلا من الواو فى كلتا (**وَالْهَاءُ وَقْفًا كَلِمَهْ وَلَمْ تَرَهْ**) أى الهاء من حروف الزيادة كما سبق

المضارعة إلا التاء ولا فرق بينها وبين غيرها ا هـ . (**قوله وذلك**) أى نحو الاستفعال فاندفع قول ابن هشام إنها بقيت عليه نعم فاته التنبيه على زيادة السين فى الاستفعال وسيجيب الشارح عن هذا . (**قوله وفروعهما**) من الفعل والوصف . (**قوله دون فروعهما**) لأن فروعهما كردد ومردد بدون تاء . (**قوله وفى نحو المطاوعة**) كان ينبغى حذف نحو وجعل المطاوعة عطفا على نحو الاستفعال إذ لا نحو لتاء المطاوعة تطرد زيادته وأما تاء نحو ترمسه بمعنى رمسه فزيادتها غير مطردة فتدبر .

(**قوله فى تنضب وتتفل وتدرأ وتحلىء**) الأول بفتح التاء وسكون النون وضم الضاد المعجمة آخره موحدة شجر حجازى شوكه كشوك العوسج وقرية قرب مكة . والثانى بتاءين ففاء كتنضب وقنفذ ودرهم وجعفر وزبرج وجندب ويقال تفل كسكر الثعلب أو جروه وكتنضب ما يبس من العشب أو الشجر أو نبات أخضر . والثالث ضم الفوقية وسكون الدال المهملة وفتح الراء يقال رجل ذو تدرأو وتدرأة مدافع ذو عز ومنعة . والرابع بكسر الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر الحاء المهملة وكسر اللام شعر وجه الأديم ووسخه وسواده كالتحلئة وما أفسده السكين من الجلد إذا قشر ا هـ قاموس مع زيادة من الدمامينى وبه يعلم ما فى كلام البعض من الخطأ تارة والقصور أخرى . (**قوله وفى ترنموت**) بفتح فسكون ففتح فضم . قاله شيخنا السيد . (**قوله فلا تطرد إلا فى الاستفعال إلخ**) وتغييره الأسلوب يوهم أن زيادتها حشوا باطراد أقل من زيادتها أولا وآخرا باطراد وليس كذلك كما هو ظاهر . (**قوله والهاء وقفا**) قال ابن هشام : قد تقرر فى باب الوقف أن التاء فى نحو طلحة ومسلمة أصل وأنها منقلبة إلى الهاء فلا تعد هاء طلحة ومسلمة وقفا فيما زيدت فيه الهاء بل تعد فيما زيدت فيه التاء لأنها الأصل . (**قوله كلمه**) ألغز فيه بعضهم فقال :

يا قارئا ألفية ابن مالك   وسالكا فى أحسن المسالك

إلا أن زيادتها قليلة فى غير الوقف ولم تطرد إلا فى الوقف على ما الاستفهامية مجرورة نحو لمه ، وعلى الفعل المحذوف اللام جزما أو وقفا وعلى كل مبنى على حركة لازمة إلا ما تقدم استثناؤه فى باب الوقف ، وهى واجبة فى بعض ذلك وجائزة فى بعضه على ما تقدم فى بابه وأنكر المبرد زيادتها . وقال إنها إنما تلحق فى الوقف بعد تمام الكلمة للبيان كما فى نحو ماليه ويا زيداه وللإمكان كما فى نحو عه وقه كما قدمته فهى كالتنوين وباء الجر ، والصحيح أنها من حروف الزيادة وإن كانت زيادتها قليلة ، والدليل على ذلك قولهم فى أمات أمهات ، ووزنه فعلهات ، لأنه جمع أم ، وقد قالوا أمات . والهاء فى الغالب فيمن يعقل وإسقاطها فيما لا يعقل ، وقالوا فى أم أمهة ووزنها فعلهة وأجاز ابن السراج أن تكون أصلية ، وتكون فعلة مثل قبرة وأبهة ويقوى قوله ما حكاه صاحب كتاب العين من قولهم تأمهت أما بمعنى اتخذت ، ثم حذفت الهاء فبقى أُم ووزنه فع فإن ثبت هذا فأم وأمهة

فى أىّ بيت جاء فى كلامه لفظ بديع الشكل فى نظامه
حروفه أربعة تضم وإن تشأ فقل ثلاث واسم
وهو إذا نظرت فيه أجمع مركب من كلمات أربع
وصار بالتركيب بعد كلمه وقد ذكرت لفظه لتفهمه

(قوله أو وقفا) أراد بالوقف البناء لا مقابل الوصل . **(قوله وعلى كل مبنى على حركة لازمة)** أى للكلمة نحو هوه وكيفه بخلاف المبنى على حركة عارضة لسبب قد يزول كالمنادى واسم لا . **(قوله إلا ما تقدم استثناؤه)** وهو الفعل الماضى . **(قوله وهى واجبة فى بعض ذلك)** يعنى الوقف على ما الاستفهامية المجرورة بالاسم المضاف إليها نحو اقتضاء مه والفعل الباقى بعد الحذف على حرف أو حرفين نحو عه ولم يعه وقوله وجائزة فى بعضه يعنى ما عدا ذلك . **(قوله وأنكر المبرد زيادتها)** أى جنس الهاء لا خصوص هاء السكت بدليل قوله فيما يأتى ولا جواب للمبرد عن زيادتها فى إهراق إلخ . **(قوله للبيان)** أى بيان الحركة وبيان الألف أى كمال بيانها كما تقدم فى محله وقوله وللإمكان أى إمكان الوقف الذى لا يكون إلا على ساكن . **(قوله فهى كالتنوين وباء الجر)** أى فهى زيادة متميزة ومقصود الباب تمييز الزيادة المختلطة بأصول الكلمة حتى صارت جزءا منها لأنها المحتاجة للتمييز . **(قوله والصحيح أنها)** أى جنس الهاء لكن فى ضمن غير هاء السكت فلا ينافى قوله الآتى التحقيق أن لا تذكر هاء السكت مع حروف الزيادة . **(قوله لأنه جمع أم)** تعليل لدلالة قولهم المذكور على ذلك . **(قوله وقد قالوا أمات)** لما لم يكن قوله فى أمات نصا فى سماعه نص على سماعه بقوله وقد قالوا أمات تأييدا لكون هاء أمهات زائدة لأن سقوط الحرف فى بعض التصاريف من علامات الزيادة كما مر .

(قوله وقالوا فى أم أمهة) يعنى فكما زادوا الهاء فى الجمع زادوها فى المفرد . **(قوله قبرة)** طائر . وأبهة هى العظمة والبهجة والكبر والنخوة . ا هـ قاموس . **(قوله ويقوى قوله إلخ)** وجه التقوية أن الهاء لو لم تكن أصلية لقالوا تأممت بميم مشددة فميم ساكنة . **(قوله ثم حذفت الهاء إلخ)** لعله عطف

أصلان مختلفان كَسِبط وسِبَطر ودَمِث ودُمَثِر فتكون أمهات على هذا جمع أمهة وأمات جمع أم . وما ذهب إليه ابن السراج ضعيف لأنه خلاف الظاهر ، وأما حكاية صاحب العين فلا يحتج بها لما فيه من الخطأ والاضطراب . قال أبو الفتح : ذاكرت بكتاب العين يوما شيخنا أبا على فأعرض عنه ولم يرضه لما فيه من القول المردود والتصريف الفاسد . وزيدت الهاء فى قولهم أهرقت الماء فأنا أهريقه اهراقة ، والأصل أراق يريق إراقة ، وألف أراق منقلبة عن الياء . وأصل يريق يؤريق ثم أبدلوا من الهمزة هاء ، وإنما قالوا يهريقه وهم لا يقولون أأريقه لاستثقالهم الهمزتين ، وقالوا أيضا أهرق الماء يهرقه إهراقا ، ولا جواب

على محذوف والتقدير فأصل أم أمهة ثم حذفت الهاء إلخ وجوز البعض أن يكون عطفا على قوله وقالوا فى أم أمهة وهو سهو ظاهر لما يلزم عليه من التنافى الواضح بين المتعاطفين لأن الشارح قال فى جانب المعطوف عليه ووزنها فعلهة فصرح بأن الهاء زائدة وقال فى جانب المعطوف فبقى أم ووزنه فع فصرح بأن الهاء أصلية . **(قوله فبقى أم)** أى بقى هذا اللفظ ولو قال فبقى أما بالنصب أى فصار اللفظ أما لكان أوضح .

(قوله فإن ثبت هذا) المتبادر رجوع اسم الإشارة إلى ما حكاه صاحب كتاب العين وحينئذ ففى كلامه نظر لأن ثبوت ما حكاه يقتضى أن أما فرع أمهة وأن أمهة فقط هو الأصل وعبارة المرادى عقب قوله ووزنه فع أو تكون أمهة وأم من باب سبطة وسبطر ا هـ وهى ظاهرة لتعبيره بأو نعم إن أرجع اسم الإشارة إلى ما حكاه وما يدل عليه الكلام السابق من أن وزن أم فعل صحت عبارته **(قوله كسبط وسبطر)** السبط ككتف الطويل وكذا السبطر كهزبر كما فى القاموس وأما السبط بفتح فسكون وبفتحتين أو بفتح فكسر فليس بمعنى السبطر بل هو نقيض الجعد كما فى القاموس فلا يناسب أن يكون مراد الشارح وبهذا التحقيق تعلم ما فى كلام شيخنا . **(قوله ودمث ودمثر)** الدمث بمثلثة ككتف السهل وكذا الدمثر بضم الدال المهملة وفتح الميم وكسر المثلة وبكسر الدال وفتح الميم وسكون الميم وفتح المثلثة . كذا فى القاموس .

(قوله لأنه خلاف الظاهر) لوجود ما يفيد الزيادة فى أمهة وهو أم دون قبرة وأبهة مع قلة باب سبط وسبطر . قاله شيخنا السيد . **(قوله فى قولهم أهرقت الماء)** بفتح الهاء وسكونها كما فى زكريا على الشافية . **(قوله والأصل)** أى أصل أهراق يهريق إهراقة . **(قوله منقلبة عن الياء)** أى لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن . **(قوله وأصل يريق يؤريق)** إن كان مراده الأصل الأول كان يؤريق بسكون الراء وكسر الياء بعدها وعليه يكون الشارح حذف تمام التصريف وهو نقل كسرة الياء إلى الراء وإن كان مراده الأصل الثانى كان يؤريق بكسر الراء وسكون الياء بعدها وعليه يكون الشارح تاركا للأصل الأول وهذا أقرب إلى اقتصاره على قوله ثم أبدلوا من الهمزة هاء بدون أن يقول ونقلوا كسر الياء إلى الراء . **(قوله ثم أبدلوا من الهمزة هاء)** هذا يفيد أن الهاء لم تزد فى المضارع من أول وهلة وإنما هى فيه بدل من مزيد بخلاف الماضى والمصدر فتدبر .

للمبرد عن زيادتها فى إهراق إلا دعوى الغلط من قائله لأنه لما أبدل الهمزة هاء توهم أنها فاء الكلمة فأدخل الهمزة عليها وأسكنها . وادعى الخليل زيادة الهاء فى هِرْكَولة وأنها هفعولة وهى العظيمة الوركين لأنها تركل فى مشيها ، والأكثرون على أصالتها وأنها فعلولة ، وقال أبو الحسن : إنها زائدة فى هِبْلَع وهو الأكول ، وهِجْرَع وهو الطويل ، فهما عنده هفلع لأن الأول من البلع والثانى من الجرع وهو المكان السهل . وحجة الجماعة أن العرب تقول فى الهجر عين هذا أهجر من هذا أى أطول ، وكذلك تقول فى هلقامة وهو الأسد والضخم الطويل أيضا . ويجوز أن تكون زائدة فى سَهْلَب وهو الطويل لأن السلِيب أيضا الطويل ، يقال : قرن سهلب وسَلِب أى طويل ، ويجوز أن يكون من باب سبطر وسبط .

(قوله وإنما قالوا يهريقه إلخ) فى عبارته عندى حزازة لأن هذا الكلام إن كان جواب سؤال حاصله لم أتوا بالهاء بدلا من الهمزة مع رفضهم الهمزة بالكلية فى مثل يريق ويجيز ويكرم فحق العبارة أن يقول وإنما قالوا يهريقه وهم لا يقولون يؤريقه لخفة الهاء وإن كان جواب سؤال حاصله لم أبدلوا من الهمزة هاء و لم يبقوا الهمزة فحق العبارة أن يقول وإنما قالوا يهريقه و لم يقولوا يؤريقه استثقالا للهمزتين فى أأريقه وطردا للباب فى بقية الصور فتأمل . **(قوله وقالوا أيضا إلخ)** بيان للغة ثالثة جاءت على وزن أفعل يفعل افعالا . **(قوله لما أبدل الهمزة)** أى التى فى المضارع للعلة السابقة وقوله فأدخل الهمزة عليها أى فى الماضى والمصدر .

(قوله وأسكنها) قدمنا عن زكريا أن فى هاء أهراق السكون والفتح . **(قوله فى هركولة)** بكسر الهاء وسكون الراء وفتح الكاف كبرذونة كما فى القاموس فضبط شيخنا السيد والبعض له بغير ذلك فيه نظر . **(قوله لأنها تركل)** فى القاموس : الركل ضربك الفرس برجلك ليعدو ا هـ وبابه نصر كما يفيده قاعدة القاموس فى ضبط مثل ذلك ولا يخفى أن الركل بهذا المعنى لا يسند حقيقة إلى الدابة فلعل الفعل فى عبارة الشارح مبنى للمجهول وأما قول البعض قوله لأنها تركل فى مشيها أى تتأتى ففيه نظر كما علمت من كلام القاموس . **(قوله فى هبلع)** كدرهم وبفتح الهاء والباء وتشديد اللام ويقال هبلاع كقرطاس . **(قوله وهجرع)** بالراء كدرهم وجعفر وأما هجزع بالزاى كدرهم فالجبان هفعل من الجزع . كذا فى القاموس وهذا مما يرد على منكر زيادة الهاء **(قوله فهما هفلع)** صوابه هفعل كما فى بعض النسخ . **(قوله من الجرع)** قال فى الصحاح : الجرعة بالتحريك واحدة الجرع وهى رملة مستوية لا تنبت شيئا وكذلك الجرعاء والأجرع . **(قوله وحجة الجماعة)** أى فى أصالة هاء هجرع ووجه الحجية أن الهاء لو كانت زائدة لقالوا أجرع بحذف الزائد وإبقاء الأصل فلما قالوا أهجر علمنا أن الهاء أصل وإنما حذفوا العين مع أنها أيضا أصل بلا خلاف لأن الحذف أليق بالأواخر .

(قوله وكذلك تقول فى هلقامة) أى كما قلته لك فى هجرع من الخلاف تقول أنت فى هلقامة بكسر فسكون . **(قوله فى سهلب)** كذا فى النسخ بتقديم الهاء على اللام والذى فى القاموس تقديم اللام على الهاء وكذا الصلهب بالصاد المهملة بمعنى السلب أيضا وكل منهما بوزن جعفر وأما ضبط

(تنبيه)*: التحقيق أن لا تذكر هاء السكت مع حروف الزيادة لما تقدم **(وَٱللَّامُ فِى ٱلْإِشَارَةِ ٱلْمُشْتَهِرَهْ)** أى من حروف الزيادة اللام ، والقياس يقتضى أن لا تزاد لبعدها من حروف المد فلهذا كانت أقل الحروف زيادة ، ولم تطرد زيادتها إلا فى الإشارة نحو ذلك وتلك وهنالك وأولالك ، وما سواها فبابه السماع ، وقد سمع من كلامهم قولهم فى عبد عبدل ، وفى الأفحج وهو المتباعد الفخذين فحجل ، وفى الهَيْق وهو الظليم هيقل ، وفى الفَيْشة وهى الكمْرة فيشلة ، وفى الطّيس وهو الكثير طيسل ونقل عن أبى الحسن أن لام عبدل أصل وهو مركب من عبد الله كما قالوا عبشمى ، ويبعده قولهم فى زيد زيدل ، على أنه قال فى الأوسط : اللام تزاد فى عبدل وحده وجمعه عبادلة فيكون له قولان ، نعم البواقى يحتمل أن تكون من مادتين كسبط وسبطر .

(تنبيهان)*: **الأول** : حق لام الإشارة أن لا تذكر مع أحرف الزيادة لما قلناه

البعض سهلب بكسر اللام فخطأ . **(قوله لأن السلب)** بفتح السين وكسر اللام كما فى القاموس . **(قوله واللام فى الإشارة المشتهرة)** يصح أن يكون خبر المبتدأ جملة فعلية تقديره تزاد فى الإشارة المشتهرة وإلى هذا أشار الشارح فى قول المصنف والتاء فى التأنيث إلخ وعليه يتعين كون المشتهرة صفة لازمة للإشارة ولا يصح كونها صفة للام لامتناع الاخبار قبل النعت وأن يكون الخبر جارا ومجرورا تقديره من أحرف الزيادة وإلى هذا أشار الشارح هنا بقوله أى من حروف الزيادة اللام وعليه يصح أن يكون المشتهرة صفة لازمة للإشارة وأن يكون صفة ثانية لازمة للام أى اللام الكائنة فى الإشارة المشتهرة هى أى تلك اللام وعلى هذا يكون المراد المشتهرة فى الجملة لئلا يخرج اللام فى أولى لك ولا يصح على هذا عندى أن تكون للاحتراز عن اللام التى شذت زيادتها كما فى عبدل وزيدل وإن نقله السيوطى عن ابن هشام وأقره أرباب الحواشى لخروج هذه اللام بالصفة الأولى أعنى قوله فى الإشارة فاعرفه .

(قوله لبعدها من حروف المد) قد يمنع بأن ما فيها من الاستطالة يقربها من حروف المد . **(قوله وأولالك)** بقصر أولى لأن أولاء الممدود لا تلحقه اللام . **(قوله وما سواها)** أى الإشارة . **(قوله وفى الأفحج)** بتقديم الحاء المهملة على الجيم . **(قوله وفى الهيق)** بفتح الهاء وسكون التحتية أخره قاف **(قوله وهو الظليم)** بالظاء المعجمة كأمير ذكر النعام **(قوله وفى الفيشه)** بفتح الفاء وسكون التحتيه بعدها شين معجمة . **(قوله وهى الكمرة)** بسكون الميم أى حشنة الذكر . **(قوله وفى الطيس)** بفتح الطاء المهملة وسكون التحتية آخره سين مهملة . **(قوله وهو الكثير)** أى الرمل الكثير كما فى نسخ . **(قوله وحده)** أى دون البواقى من زيدل وغيره وكأن أبا الحسن يقول البواقى من باب سبط وسبطر . **(قوله فيكون له)** أى فى عبدل . **(قوله نعم البواقى)** أى ما سوى عبدل وقوله يحتمل أن تكون من مدتين إلخ أى فيصبح قوله تزاد فى عبدل وحده .

فى هاء السكت من أنها كلمة برأسها . **الثانى** : ذكر فى النظم من أحرف الزيادة تسعة وسكت عن السين وهى تزاد باطراد مع التاء فى الاستفعال وفروعه ، قيل وبعد كاف المؤنثة وقفا نحو أكرمتكس وهى الكسكسة ، ويلزم هذا القائل أن يعد شين الكشكشة نحو أكرمتكش ، والغرض من الإتيان بهما بيان كسرة الكاف فحكمهما حكم هاء السكت فى الاستقلال ، ولا تطرد زيادتها فى غير ذلك بل تحفظ كسين قُدموس بمعنى قديم وأسطاع يسطيع بقطع الهمزة وضم أول المضارع فإن أصله عند سيبويه أطاع يطيع ، وزيدت السين عوضا عن حركة عين الفعل لأن أصل أطاع أطوع ، والعذر للناظم أن السين لا تطرد زيادتها إلا فى موضع واحد وقد مثل به فى زيادة التاء إذ قال : ونحو الاستفعال . فكأنه اكتفى بذلك ، ولهذا قال فى الكافية فى ذكره زيادة التاء :

ومع سين زيد فى استفعال وفرعه كاستقص ذا استكمال

انتهى . (**وَٱمْنَعْ زِيادَةً بِلاَ قَيْدٍ ثَبَتْ**) أى متى وقع شىء من هذه الحروف العشرة خاليا عما قيدت به زيادته فهو أصل (**إِنْ لَمْ تَبِينْ حُجَّةٌ**) على زيادته (**كَحَظِلَتْ**) الإبل إذا تأذت من أكل الحنظل ، فسقوط النون فى الفعل حجة على زيادتها فى الحنظل مع أنها خلت من قيد الزيادة وهو كونها آخرا بعد ألف مسبوق بأكثر من أصلين أو واقعة كما هى فى نحو غضنفر كما سبق بيانه ، وقد تقدمت أمثلة كثيرة مما حكم فيه بالزيادة لحجة مع خلوه من قيد الزيادة فليراجع .

(**قوله والغرض من الإتيان بهما إلخ**) اعتراض ثان على هذا القائل . (**قوله قدموس**) بضم القاف والميم وبينهما دال ساكنة وفى آخره سين مهملة العظيم وهو ملحق بعصفور وفى خط ابن المرحل قدموس على وزن قربوس . ا هـ تصريح أى فيكون بفتح القاف والدال . (**قوله بقطع الهمزة إلخ**) احتراز من اسطاع يسطيع بوصل الهمزة وفتح أول المضارع بمعنى استطاع يستطيع . (**قوله وزيدت السين إلخ**) اعترض عليه المبرد بأن حركة العين لم تذهب وإنما نقلت إلى الفاء لأن أصله أطوع فنقلت حركة العين وهى الواو إلى فاء الكلمة فسكنت العين ثم قلبت حركته ألفا لتحركها فى الأصل وانفتاح ما قبلها الآن . وأجيب بأن التعويض إنما وقع من ذهاب حركة العين من العين لا من ذهاب الحركة مطلقا . (**قوله ومع سين زيد**) أى التاء . (**قوله إن لم تبين**) بفتح التاء الفوقية مبنيا للفاعل بحذف إحدى التاءين وحجة فاعله ويجوز ضم التاء على أنه مضارع بين فيكون مبنيا للمفعول وحجة نائب الفاعل . ا هـ غزى . (**قوله حجة**) أى دليل . (**قوله كحظلت**) مثال للحجة على الزيادة وبابه فرح كما مر عن القاموس . (**قوله فسقوط النون فى الفعل**) لم يقل فقولهم حظلت بسقوط النون مع أنه أنسب بقول المصنف كحظلت إشارة إلى أن الحجة فى الحقيقة سقوط النون فى حظلت لا نفس حظلت .

[فصل في زيادة همزة الوصل]

هو من تتمة الكلام على زيادة الهمزة . وإنما أفرده لاختصاصه بأحكام ، وقد أشار إلى تعريف همزة الوصل بقوله : (**لِلَوصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لاَ يَثْبُتُ * إلاَّ إذَا آبْتُدِى بِهِ كَاسْتَثْبِتُوا**) أى همز الوصل كل همز ثبت فى الابتداء وسقط فى الدرج ، وما يثبت فيهما فهو همز قطع . وقد اشتمل كلامه على فوائد : **الأولى** أن همزة الوصل وضعت همزة لقوله للوصل همز ، وهذا هو الصحيح ، وقيل يحتمل أن يكون أصلها الألف ألا ترى إلى ثبوتها ألفاً فى نحو آ الرجل فى الاستفهام لما لم يضطر إلى الحركة . **الثانية** أن همزة الوصل لا تكون إلا سابقة لأنه إنما جىء بها وصلة إلى الابتداء بالساكن إذ الابتداء به متعذر . **الثالثة**

[فصل فى زيادة همزة الوصل]

قال الفارضى : تعرف همزة الوصل بسقوطها فى التصغير كبنى وسمى فى ابن واسم بخلاف همزة القطع كما تقول أبى وأخى فى أب وأخ وإن كان أول المصارع مفتوحا كيكتب ويستخرج فالهمزة من أمره وصل نحو اكتب واستخرج وإن كان مضموما كيكرم ويعطى فقطع نحو أكرم وأعط ولا تحذف همزة القطع إلا فى الضرورة كقوله :

* إن لم أقاتل فالبسونى برقعا *

وإذا استفهمت عما هى أى همزة القطع فيه تقول أأكرمت يا زيد عمرا أو أاكرمت بألف بين همزتين كراهة اجتماعهما أو آكرمت بألف بعد همزة الاستفهام وتقول أأعطيك يا زيد بهمزتين أو أو أعطيك بقلب الثانية واوا أو آأعطيك بألف بين همزتين أو آوعطيك بألف بين همزة وواو وقرىء بالأوجه ﴿ أأنزل عليه الذكر ﴾ [صٓ : الآية ٨] . وتقول أإنك ذاهب بهمزتين أو أينك بقلب الثانية ياء أو آإنك بألف بين همزتين أو آينك بألف بين همزة وياء وقرىء بالأوجه أئنا لمبعوثون اهـ باختصار . (**قوله لاختصاصه**) أى الفصل أى اختصاص المتكلم عليه فيه وهو الهمزة أو الضمير راجع للهمزة وذكرها باعتبار أنها حرف ولو قال لاختصاصها لكان أوضح . (**قوله كاستثبتوا**) ضبطه ابن المصنف بفتح التاء الأولى على أنه أمر ويجوز ضمها على البناء للمفعول اهـ غزى ويصح فتح التاء الأولى والموحدة أيضا على أنه ماض مبنى للفاعل .

(**قوله وما يثبت فيهما**) يشمل همزة نحو أكل وأخذ فتكون همزتهما مع كونها فاء الكلمة همزة قطع وفى كلام الفارضى السابق ما يدل عليه ويحتمل أن يكون الوصل والقطع من عوارض الهمز الزائد فلا تسمى همزة نحوهما همزة قطع كما لا تسمى همزة وصل ويمكن إخراجها على هذا بإيقاع ما على همز زائد . (**قوله لقوله للوصل همز**) أى دون أن يقول ألف . (**قوله وقيل يحتمل إلخ**) عبارته فى شرح التوضيح وقيل وضعت ألفا لثبوتها ألفا فى نحو آلرجل فى الاستفهام اهـ وبين العبارتين فرق فانظر الموافق

أنها لا تختص بقبيل بل تدخل على الاسم والفعل والحرف أخذ ذلك من إطلاقه والمثال لا يخصص . الرابعة امتناع إثباتها فى الدرج إلا لضرورة كقوله :

[١٢٦٨] **أَلا لاَ أَرَى إِثْنَيْنِ أَحْسَنَ شِيمَةً ... عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّى ومِنْ جُمْلِ**

واختلف فى سبب تسميتها بهمزة الوصل مع أنها تسقط فى الوصل : فقيل اتساعا ، وقيل لأنها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها ، وهذا قول الكوفيين ، وقيل لوصول المتكلم بها إلى النطق بالساكن ، وهذا قول البصريين ، وكان الخليل يسميها سلم اللسان . ثم أشار إلى مواضعها مبتدئا بالفعل لأنه الأصل فى استحقاقها لما سأذكره بعد فقال : (**وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ آحْتَوَى عَلَى * أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ**) إما بها (**نَحْوُ آنْجَلَى**) وانطلق ، أو سواها نحو

للواقع منهما . (**قوله إذ الابتداء به متعذر**) أى محال فى كل لغة إجماعا فى الألف وأما فى غيرها فعلى ما نص عليه أبو الفتح وأبو البقاء العكبرى وذهب السيد الجرجانى والكافيجى إلى أنه ممكن إلا أنه مستثقل . قاله السيوطى . (**قوله والحرف**) يعنى أل وأم فى لغة حمير على القول بأن الهمزة فيهما للوصل .

(**قوله والمثال**) أى قوله كاستثبتوا وقوله لا يخصص أى ليس نصا فى التخصيص فلا ينافى تبادر التخصيص من أمثلة المتن بسبب أن عادة المصنف الغالبة إعطاء الحكم بالمثال . (**قوله على حدثان الدهر**) بفتح الحاء والدال أى ما يحدث فيه من النوائب والنوازل وجمل بضم الجيم وسكون الميم اسم امرأة . قاله العينى . (**قوله مع أنها تسقط فى الوصل**) أى فكان المناسب أن تسمى همزة الابتداء . (**قوله فقيل اتساعا**) أى تجوزا لعلاقة الضدية فيما يظهر . (**قوله فيتصل ما قبلها بما بعدها**) اعلم أن الوصول مصدر وصل المتعدى والوصول مصدر وصل اللازم بمعنى اتصل ومقتضى عبارة الشارح فى هذا القول والذى بعده أنها للوصل فكان ينبغى حينئذ تسميتها بهمزة الوصول لا بهمزة الوصل ولو قيل فى هذا القول لأنها تسقط فيصل المتكلم ما قبلها بما بعدها لوافق تسميتها بهمزة الوصل فاعرف ذلك فإنه مما غفل عنه مع وضوحه . (**قوله لما سأذكره بعد**) من أصالة الفعل فى التصريف وبناء أوله فى بعض الأمثلة على السكون . (**قوله لفعل ماض إلخ**) ليس المراد لكل فعل ماض احتوى إلخ فإن من الخماسى ما لا تدخل همزة الوصل فيه ولا فى الأمر والمصدر منه نحو تدحرج وتعلم ثم المراد كما هو ظاهر الفعل الماضى وفعل الأمر الباقيان على فعليتهما وأل الباقية على حرفيتها فلو سميت شخصا بشىء من ذلك أو قصدت به لفظه وجب قطع الهمزة على قياس همزات الأسماء الصرفة غير العشرة المستثناة الآتية

[١٢٦٨] هو من الطويل . وألا للتنبيه . والشاهد فى اثنين حيث لم يدرج همزة الوصل فيها للضرورة . وشيمة نصب على التمييز ، وهى الخلق والطبيعة . وحدثان الدهر الذى يحدث فيه من النوائب والنوازل . قوله منى صلة لأحسن ، لأنه أفعل التفضيل فلابد له من أحد الأمور الثلاثة . وجمل ـ بضم الجيم ـ اسم امرأة .

استخرج (**وَٱلْأَمْرِ وَٱلْمَصْدَرِ مِنْهُ**) أى من المحتوى على أكثر من أربعة : نحو انجلى انجلاء ، وانطلق انطلاقا ، واستخرج استخراجا (**وَكَذَا * أَمْرُ ٱلثُّلَاثِى**) الذى يسكن ثانى مضارعه لفظا ، سواء فى ذلك مفتوح العين ومكسورها ومضمومها (**كَٱخْشَ وَٱمْضِ وَٱنْفُذَا**) فإن تحرك ثانى مضارعه لم يحتج إلى همزة الوصل ، ولو سكن تقديرا كقولك فى الأمر من يقوم قم ، ومن يعدعد ، ومن يرد رد . ويستثنى ، خذ وكل ومر فإنها يسكن ثانى مضارعها لفظا ، والأكثر فى الأمر منها حذف الفاء والاستغناء عن همزة الوصل (**وَفِى ٱسْمٍ ٱسْتٍ ٱبْنٍ ٱبْنِمٍ سُمِعْ * وَٱثْنَيْنِ وَٱمْرِىءٍ وَتأْنِيثٌ تَبِعْ . وَأَيْمُنٍ**) فهذه عشرة أسماء ، لأن قوله وتأنيث تبع عنى به ابنة واثنتين وامرأة ، ونبه بقوله سمع على أن افتتاح هذه الأسماء العشرة بهمز الوصل غير مقيس وإنما طريقه السماع ، وذلك أن الفعل لأصالته فى التصريف استأثر بأمور : منها بناء أوائل بعض أمثلته على السكون فإذا اتفق الابتداء بها صدرت

وبقولنا الصرفة أى التى ليست جارية مجرى الفعل لا يرد نحو الانطلاق والاقتدار والاستخراج وإنما أبقيت همزة الوصل على حالها فيما إذا سميت أو قصدت اللفظ بنحو الانطلاق أو اسم من العشرة مع تغير المعنى لأن الكلمة لم تنقل من قبيل إلى قبيل فاستصحب ما كان بخلاف مثل انجلى واستمع واضرب وأل فإن فيه نقل الكلمة من الفعلية أو الحرفية إلى الاسمية . قاله الدماميني .

(**قوله نحو انجلى وانطلق أو سواها نحو استخرج**) كذا فى نسخ وهو الصواب وفى نسخ نحو انجلى أو سواها نحو انطلق واستخرج وهو خطأ . (**قوله وهو الأمر والمصدر**) مخفوضان بالعطف على فعل . (**قوله الذى يسكن ثانى مضارعه لفظا**) لم يقيد بمثل ذلك كأمر ما زاد على أربعة لعله لأن مضارعه لا يكون إلا ساكنا بالاستقراء فيحتاج دائما إلى همزة الوصل كذا قال سم وأقره أرباب الحواشى ويرد عليه نحو تدحرج وتعلم فتدبر . (**قوله فإن تحرك ثانى مضارعه**) أى لفظا كما عرف .

(**تنبيه**): ذكر أمر ما زاد على أربعة وأمر الثلاثى وسكت عن أمر الرباعى كأنه لأن ثانى مضارعه لا يكون إلا متحركا كقاتل يقاتل ودحرج يدحرج فلا حاجة إلى همزة الوصل . سم . (**قوله ويستثنى**) أى من قوله وكذا أمر الثلاثى الذى يسكن ثانى مضارعه لفظا . (**قوله خذ وكل ومر**) فالقياس فى الثلاثة أؤخذ واؤكل واؤمر لكنهم حذفوا الهمزة الأصلية لكثرة الاستعمال ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها لزوال الابتداء بالساكن وهذا حذف غير قياسى . (**قوله والأكثر فى الأمر منها إلخ**) جملة حالية وما ذكره الشارح من أن الحذف فى كل وخذ أكثر فقط لا واجب يخالفه ما فى شرح تصريف العزى لسعد الدين التفتازانى أن الحذف فيهما واجب بخلاف مر لأنهما أكثر استعمالا .

(**قوله وفى اسم است إلخ**) وكمفردها مثناها فتقول اسمان واستان بهمزة الوصل وكذا البقية .

(**قوله لأصالته فى التصريف**) تقدم تعليله فى أول التصريف . (**قوله بعض أمثلته**) هو الخماسى

بهمزة الوصل للإمكان ثم حملت مصادر تلك الأفعال عليها فى إسكان أوائلها واجتلاب الهمز ، وهذه الأسماء العشرة ليست من ذلك فكان مقتضى القياس أن تبنى أوائلها على الحركة ويستغنى عن همزة الوصل ، وإنما شذت عن القياس لما سأذكره : أما اسم فأصله عند سيبويه سِمْوٌ كقنو . وقيل سُمْوٌ كقفل فحذفت لامه تخفيفا وسكن أوله ، وقيل نقل سكون الميم إلى السين وأتى بالهمزة توصلا وتعويضا ، ولهذا لم يجمعوا بينهما بل أثبتوا أحدهما فقالوا فى النسبة إليه : اسمى أو سموى كما عرف فى موضعه . واشتقاقه عند البصريين من السمو ، وعند الكوفيين من الوَسْم ولكنه قلب فأخرت فاؤه فجعلت بعد اللام وجاءت تصاريفه على ذلك ، والخلاف فى هذه المسألة شهير فلا نطيل بذكره . وأما است فأصله سَتَةٌ لقوله ستيهة وأستاه . وزيد أسته من عمرو ، حذفت اللام وهى الهاء تشبيها بحروف العلة ، وسكن أوله وجيء بالهمزة لما ذكر ، وفيه لغتان أخريان : سَهٌ بحذف العين فوزنه فل وسَتٌ بحذف اللام فوزنه فع ، والدليل على كون الأصل سته بفتح الفاء فتحها فى هاتين اللغتين ، والدليل على التحريك والفتح فى العين ما يذكر فى ابن . وأما ابن فأصله

والسداسى وأمر الثلاثى بشرطه السابق . **(قوله فإذا اتفق الابتداء بها)** أى بهذا البعض وأنث ضميره مراعاة للمعنى لأن بعض الأمثلة أمثلة ثلاثة كما عرفت . **(قوله للإمكان)** أى إمكان الابتداء بها . **(قوله عليها)** أى على ذلك البعض وفى تأنيث الضمير ما قلناه . **(قوله ليست من ذلك)** أى من مصادر تلك الأفعال وتذكير اسم الإشارة باعتبار المذكور . **(قوله فأصله عند سيبويه سمو إلخ)** بدليل جمعه على أسماء وتصغيره على سمى وقوله فى فعله سميت والأصل أسماو وسميو وسموت فاقتضى القانون التصريفى قلب الواو همزة فى الأول وياء فى الأخيرين ولو كان أصله وسما بكسر الواو كما يقول الكوفيون لقيل أوسام ووسيم ووسمت وادعاء القلب المكانى بعيد .

(قوله وقيل سمو كقفل) مقتضى صنيعه أن لا قائل بأن أصله سمو بفتح السين ووجهه أن فعلا بالفتح لا يجمع على أفعال . **(قوله فحذفت لامه تخفيفا)** وقيل لثقل تعاقب الحركات الإعرابية على الواو . قال الدمامينى : وهو غير مستقيم بدليل دلو وقنو وشلو ونحوها . **(قوله وسكن أوله)** يعلم منه ومن قوله فأصله عند سيبويه سمو أن قولهم اسم من الكلمات العشر التى بنيت أوائلها على السكون معناه وضعت وضعا ثانويا لا أوليا . **(قوله وتعويضا)** أى عن اللام المحذوفة . **(قوله ولهذا لم يجمعوا بينهما)** أى بين اللام والهمزة . **(قوله أو سموى)** أى بكسر السين أو ضمها مع فتح الميم فيهما وأجاز بعضهم سكونها كما مر فى محله . **(قوله واشتقاقه)** قال شيخنا السيد : المراد به اللغوى وهو مجرد الأخذ . **(قوله من السمو)** لعلوه على قسيميه الفعل والحرف بوقوعه فى ركنى الإسناد . **(قوله من الوسم)** لأنه علامة على مسماه . **(قوله لقولهم ستيهة)** ظهور تاء التأنيث فى التصغير يدل على أن الإست مؤنث وهو ما يفيده صنيع القاموس . **(قوله على كون الأصل سته)** برفع ستة حكاية لقوله سابقا فأصله سته .

بَنَوٌ كقلم فعل به ما سبق فى اسم واست ، ودليل فتح فائه قولهم فى جمعه بنون ، وفى النسب بنوى بفتحها ، ودليل تحريك العين قولهم فى جمعهم : أبناء ، وأفعال إنما هو جمع فعل بتحريك العين ، ودليل كونها فتحة كون أفعال فى مفتوح العين أكثر منه فى مضمومها كعضد وأعضاد ، ومكسورها ككبد وأكباد ، والحمل على الأكثر . ودليل كون لامه واوا لا ياء ثلاثة أمور : **أحدها** أن الغالب على ما حذف لامه الواو لا الياء . **والثانى** أنهم قالوا فى مؤنثه بنت فأبدلوا التاء من اللام ، وإبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء كما ستعرفه فى موضعه . **والثالث** قولهم البنوة . ونقل ابن الشجرى فى أماليه أن بعضهم ذهب إلى أن المحذوف ياء واشتقه من بنى بامرأته يبنى ، ولا دليل فى البنوة لأنها كالفتوة وهى من الياء . ولو بنيت من حميت فعولة لقلت حموة . وأجاز الزجاج الوجهين . وأما ابنم فهو ابن زيدت فيه الميم للمبالغة كما زيدت فى زرقم . قال الشاعر :

[١٢٦٩] **وَهَلْ لِىَ أُمٌّ غَيْرَهَا إنْ ذَكَرْتُهَا أبَى اللهُ إلاَّ أنْ أكُونَ لَهَا ابْنَمَا**

وليست عوضا من المحذوف وإلا لكان المحذوف فى حكم الثابت ولم يحتج لهمزة الوصل . وأما اثنان فأصله ثنيان بفتح الفاء والعين لأنه من ثنيت ، ولقولهم فى النسبة إليه

(قوله والفتح) عطف خاص على عام . **(قوله فأصله بنو كقلم إلخ)** قال فى المصباح : وقيل أصله بنو بكسر الباء مثل حمل بدليل قولهم بنت وهذا القول يقل فيه التغيير وقلة التغيير تشهد بالأصالة ا هـ يعنى تغيير بنت فافهم . **(قوله ما سبق فى اسم واست)** أى من حذف لامه وتسكين فائه واجتلاب الهمزة . **(قوله بفتحها)** أى فى الجمع والنسب . **(قوله ودليل تحريك العين)** أى بعد ثبوت فتح الفاء فلا يرد ما اعترض به شيخنا على الدليل وتبعه البعض من أن جمع اسم أسماء ولم يدل على تحريك عينه . **(قوله والحمل على الأكثر)** مبتدأ وخبر . **(قوله واشتقه من بنى بامرأته)** لأن الابن مسبب عن بناء الأب بالأم . **(قوله وهى من الياء)** لكن قلبت الياء واوا لمناسبة الضمة والواو اللتين قبلها وأدغمت الواو فى الواو . **(قوله للمبالغة)** لأن تكثير الحروف يدل على زيادة المعنى .

(قوله وإلا لكان المحذوف فى حكم الثابت) أى للتعويض عنه بالميم . **(قوله لم يحتج لهمزة الوصل)** أى للتعويض بالميم وعدم تسكين الفاء حينئذ . **(قوله لأنه من ثنيت)** تعليل لكون اللام ياء وقوله ولقولهم فى النسبة إليه ثنوى أى بفتحتين تعليل لفتح الفاء والعين ويرد عليه أن قولهم ثنوى

[١٢٦٩] قاله المتلمس ــ من قصيدة من الطويل ــ ولى أم : مبتدأ وخبر . وغيرها . بالرفع ــ صفة لام ، وجواب إن محذوف دل عليه الكلام السابق . وأن مصدرية والتقدير إلا كونى ابنا لها أى لأمى . وابنما منصوب لأنه خبر أكون ، وفيه الشاهد فإن أصله ابن زيدت فيه الميم للمبالغة كما زيدت فى زرقم وشجعم .

ثنوى ، فحذفت لامه وسكن أوله وجىء بالهمز . وأما امرؤ فأصله مرء فخفف بنقل حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت الهمزة وعوض عنها همزة الوصل ثم ثبتت عند عود الهمزة لأن تخفيفها سائغ أبدا فجعل المتوقع كالواقع . وأما تأنيث ابن واثنين وامرىء فالكلام عليها كالكلام على مذكراتها ، والتاء فى ابنة واثنتين للتأنيث كالتاء فى امرأة كما أفهمه كلامه ، بخلاف التاء فى بنت وثنتين فإنهما فيهما بدل من لام الكلمة إذ لو كانت للتأنيث لم تسكن ما قبلها ، ويؤيد ذلك قول سيبويه : لو سميت بهما رجلا لصرفتهما يعنى بنتا وأختا ، وإفهام التأنيث مستفاد من أصل الصيغة لا من التاء . وأما أيمن المخصوص بالقسم فألفه للوصل عند البصريين ، والقطع عند الكوفيين لأنه عندهم جمع يمين ، وعند سيبويه اسم مفرد من اليمن وهو البركة فلما حذفت نونه فقيل أيم الله أعاضوه الهمزة فى أوله ولم يحذفوها لما أعادوا النون لأنها بصدد الحذف كما قلنا فى امرىء . وفيه اثنتا عشرة لغة جمعها الناظم فى هذين البيتين :

همزَ آيم وآيمن فافتح واكسرَ آو إمُ قل ... أو قل مِ أو منُ بالتثليث قد شكلا

لا يمنع سكون العين فى الأصل لأنك تقول فى النسبة إلى اسم سموى بفتح الفاء والعين على الصحيح كما تقدم فى باب النسب فتأمل . **(قوله ثم حذفت الهمزة وعوض عنها همزة الوصل)** أى وسكنت الميم كما فى نظائره . **(قوله لأن تخفيفها)** أى الهمزة التى هى اللام بنقل حركتها إلى الساكن قبلها مع أل كما فى التصريح ثم حذفها . **(قوله فجعل المتوقع)** أى التخفيف المتوقع كالواقع فاستصحبت همزة الوصل . **(قوله وأما تأنيث ابن واثنين وامرىء)** أى مؤنثاتها يعنى ابنة واثنتين وامرأة وقوله فالكلام عليها إلخ أى فالأصل بنوة وثنيتان ومرأة . **(قوله لو سميت بهما رجلا لصرفتهما)** فلو سميت بهما امرأة لجاز الصرف وعدمه وهو أولى كما مر فى محله .

(قوله وإفهام التأنيث إلخ) هذا ينافى ما أسلفه فى غير هذا الباب من أن تاء بنت وأخت للتعويض والإشعار بالتأنيث إلا أن يحمل ما هنا على أنها لا تفهم التأنيث أصالة أو صراحة فلا ينافى أنها تفهمه عروضا وإشعار فتأمل . **(قوله المخصوص بالقسم)** احترازا عن أيمن فى نحو قولهم بر القوم فى أيمنهم فليس فيه الخلاف الآتى بل هو جمع يمين اتفاقا . **(قوله لأنه عندهم جمع يمين)** رد بأن همزته سمع كسرها وحذفها وصلا وميمه سمع فتحها . **(قوله وعند سيبويه)** أى وغيره من البصريين قال فى المغنى : ويلزمه أى أيمن الرفع بالابتداء وحذف الخبر أى أيمن الله قسمى وإضافته إلى اسم الله تعالى وجوز ابن درستويه جره بواو القسم وابن مالك إضافته إلى الكعبة وكاف الضمير والذى وابن عصفور كونه خبرا والمحذوف مبتدأ أى قسمى أيمن الله اهـ بتلخيص وزيادة من الدمامينى .

(قوله أعاضوه الهمزة فى أوله) إن كانت الهمزة موجودة قبل الحذف فالمعنى قصدوا كونها عوضا وإن كان أصله يمن بلا همزة فحذفت النون واجتلبت الهمزة عوضا عنها فينبغى أن يقول فلما حذفت

وإيمن اختم به والله كلا آضف إليه فى قسم تستوف ما نقلا

ثم أشار إلى ما بقى مما يدخل عليه همزة الوصل بقوله : (**هَمْزُ آلْ كَذَا**) أى همز وصل معرفة كانت أو موصولة أو زائدة . ومذهب الخليل أن همزة أل قطع وصلت لكثرة الاستعمال واختاره الناظم فى غير هذا الكتاب ، ومثل أل أم فى لغة أهل اليمن .

(**تنبيهان**)*: **الأول** : علم من كلامه أن همزة الوصل لا تكون فى مضارع مطلقا ، ولا فى حرف غير أل ، ولا فى ماض ثلاثى ولا رباعى ، ولا فى اسم إلا مصدر الخماسى والسداسىّ والأسماء العشرة المذكورة .

الثانى : كان ينبغى أن يزيد أيم لغة فى أيمن فتكون الأسماء غير المصادر اثنى عشر . فإن قيل : هى أيمن حذفت اللام ، يقال : وابنم هو ابن وزيدت الميم . انتهى (**وَيُبْدَلُ**)

نونه أعاضوه الهمزة فى أوله فقيل أيم الله . (**قوله همز إيم وإيمن**) بنصب همز على المفعولية ووصل همزة إيم وإيمن ونقل حركة همزة أو إلى راءا كسر وكسر همزة إم وضم ميمها وقوله فافتح واكسر أى من ضم الميم فيهما وقوله أو من بضم النون وقوله بالتثليث أى تثليث الميم راجع لم ومن وقوله وإيمن اختم به أى بكسر الهمزة وفتح الميم والحاصل أن همزة أيمن إن فتحت تعين ضم الميم وإن كسرت جاز ضمها وفتحها ا هـ يس على الفاكهى مع زيادة من الفارضى ونقل شيخنا السيد عن شرح الشافية أم بفتح الهمزة وضم الميم وأيمن بفتح الهمزة والميم بدل إيمن بكسر الهمزة وفتح الميم وعلى هذا لا يتعين فى أيمن مفتوح الهمزة ضم الميم وتحصل من مجموع ذلك أربع عشر لغة وقد أسلفنا فى أول حروف الجر عن الهمع عدها عشرين وقوله كلا اضف بنقل حركة أضف إلى تنوين كلا .

(**قوله وبالخليل إلخ**) مقابل لقول المصنف همز إل كذا . (**قوله فى غير هذا الكتاب**) أى وأما فى هذا الكتاب فلم يصرح باختيار قول . (**قوله ولا فى حرف غير أل**) أى المعرفة أو الزائدة وأما الموصولة فهى اسم على الراجح ولهذا قال الشارح فتكون الأسماء غير المصادر اثنى عشر . (**قوله كان ينبغى أن يزيد أيم**) خص أيم بالزيادة دون أم وهذا يوهم أن همزتها همزة قطع فتأمل . (**قوله اثنى عشر**) هى الأسماء العشرة المذكورة فى قوله وفى اسم إلخ وأل الموصولة الداخلة فى قوله همز أل كذا وأيم . (**قوله يقال وابنم هو ابن إلخ**) لهم أن يتخلصوا بالفرق بأن ابنا حدث له بزيادة الميم اتباع النون للميم فى حركاتها بحسب العوامل فصار كالكلمة الأصلية حتى ذهب الكوفيون إلى أنه معرب من مكانين بخلاف أيم فى لغة أيمن فإنه لم يصر حينئذ بهذه المثابة ثم لا خصوصية للمعارضة بذكر ابنم فإن مؤنثات هذه الأسماء هى مذكراتها بزيادة التاء ا هـ تصريح . وعندى فى هذا الفرق وإن أقروه نظر لأن أيما أيضا حدث له بالنقص جعل الإعراب على الميم فكل من ابنم وايم تغير محل إعرابه لكن الأول بسبب الزيادة والثانى بسبب النقص وتخالفهما بهذا غير مؤثر فتدبر .

همز الوصل المفتوح (مَدًّا فِي ٱلِاَسْتِفْهَامِ) وهو الأرجح (أَوْ يُسَهَّلْ) بين الهمزة والألف مع القصر ولا يحذف كما يحذف المضموم من نحو قولك أضطر الرجل، وكما يحذف المكسور فى نحو : ﴿أتخذناهم سخريا﴾ [ص: ٦٣] ، ﴿أستغفرت لهم﴾ [المنافقون : ٦] ، لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ولا يحقق لأن همز الوصل لا يثبت فى الدرج إلا لضرورة كما مر ، فتقول : آلحسن عندك وآيمن الله يمينك ، بالمد راجحا ، وبالتسهيل مرجوحا ، ومنه قوله :

[١٢٧٠] آلحَقُّ إنْ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ أو آنْبَتَّ حَبْلٌ أنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ

وقد قرىء بالوجهين فى مواضع من القرآن نحو ﴿آلذكرين﴾ ﴿آلآن﴾ .

(خاتمة): فى مسائل : **الأولى** اعلم أن لهمزة الوصل بالنسبة إلى حركتها سبع حالات : وجوب الفتح وذلك فى المبدوء بها أل ، ووجوب الضم وذلك فى نحو انطلق واستخرج مبنيين للمفعول ، وفى أمر الثلاثى المضموم العين فى الأصل نحو اقتل واكتب ،

(قوله همز الوصل المفتوح) وذلك فى أل وأم بدلها فى لغة حمير وأيمن وأيم ولعل الشارح أرجع الضمير فى يبدل إلى همز الوصل المفتوح مع أن الظاهر من صنيع المصنف رجوعه إلى همز أل فقط لأن ما فعله الشارح أكثر فائدة . **(قوله أو يسهل)** أو هذه للتخيير والتسهيل وإن كان مرجوحا هو القياس لأن الإبدال مدا شأن الهمزة الساكنة . كذا فى التصريح قال شيخنا السيد : لا يتوهم من كون التسهيل مرجوحا أنه لم يقرأ به إذ لا منافاة بين كونه مرجوحا وكونه فصيحا وقد صرح السعد فى حواشى الكشاف بأن القراء قد يجمعون على وجه مرجوح عربية كما فى قوله تعالى : ﴿وجمع الشمس والقمر﴾ [القيامة : ٩] . **(قوله أضطر الرجل)** بالاقتصار على همزة الاستفهام المفتوحة وحذف همزة الوصل المضمومة بعدها . **(قوله لئلا يلتبس إلخ)** علة لقوله ولا يحذف . **(قوله ولا يحقق)** بقافين عطف على قوله يبدل . **(قوله وبالتسهيل مرجوحا)** لكنه القياس كما مر . **(قوله ومنه)** أى من التسهيل **(قوله آلحق إلخ)** ألحق مرفوع بالابتداء وإن شرطية وأن قلبك طائر خبره وجواب الشرط محذوف للعلم به من جملة المبتدأ والخبر وقيل منصوب بالظرفية فى محل الخبر والرباب براء وموحدتين كسحاب اسم امرأة وانبتّ انقطع والحبل العهد . **(قوله وذلك فى المبدوء بها أل)** أى لكثرة الاستعمال . **(قوله وفى أمر الثلاثى إلخ)** أى كراهة للخروج من الكسر إلى الضم لأن الحاجز الساكن غير حصين وربما كسرت قبل الضمة الأصلية حكاه ابن جنى فى المنتصف عن بعض العرب ووجهه أنه الأصل ولم تلتق الكسرة والضمة لفصل الساكن بينهما والوجهان مرجعهما الاعتداد بالساكن وعدم الاعتداد به اهـ تصريح وفى الفارضى أن الكسر لغة رديئة . **(قوله فى الأصل)** متعلق بالمضموم ومعنى كون الضم فى الأصل أنه أصل غير عارض .

[١٢٧٠] من الطويل . ءآلحق بهمزتين الأولى للاستفهام والثانية هى همزة أداة التعريف . وفيه الشاهد فإنه بتسهيل الهمزة الثانية بين بين . وألحق مبتدأ ، وخبره قوله إن قلبك طائر . والعائد محذوف أى طائر له أى لأجله أى لأجل بعد دار الرباب ، وهى امرأة . قوله أو انبت أى انقطع من البت وهو القطع ، وأراد بالحبل حبل المودة وهى الوصلة التى كانت بينهما .

بخلاف امشوا وامضوا ، ورجحان الضم على الكسر وذلك فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة نحو اغزى قاله ابن الناظم ، وفى تكملة أبى على أنه يجب إشمام ما قبل ياء المخاطبة وإخلاص ضمة الهمزة ، وفى التسهيل أن همزة الوصل تشم قبل الضم المشم ، ورجحان الفتح على الكسر وذلك فى أيمن وإيم ، ورجحان الكسر على الضم وذلك فى كلمة اسم ، وجواز الضم والكسر والإشمام وذلك فى نحو اختار وانقاد مبنيين للمفعول ، ووجوب الكسر ، وذلك فيما بقى وهو الأصل . **الثانية** قد علم أن همزة الوصل إنما جىء بها للتوصل إلى الابتداء بالساكن . فإذا تحرك ذلك الساكن استغنى عنها نحو استتر إذا قصد ادغام تاء الافتعال فيما بعدها نقلت حركتها إلى الفاء فقيل ستر ، إلا لام التعريف إذا نقلت حركة الهمزة إليها فى نحو الأحمر ، فالأرجح إثبات الهمزة ، فتقول ألحمر قائم ، ويضعف لحمر قائم ، والفرق أن النقل للإدغام أكثر من النقل لغير الادغام . **الثالثة** إذا اتصل بالمضمومة ساكن صحيح أو جار مجراه جاز كسره وضمه نحو أن اقتلوا أو انقص . **الرابعة**

(قوله بخلاف امشوا وامضوا) فإن الهمزة فيهما مكسورة لأن عينهما فى الأصل مكسورة والأصل امشيوا وامضيوا استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم الياء لالتقاء الساكنين وضمت العين لمناسبة الواو وإن شئت قلت فنقلت منها إلى ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين فالضمة على الأول مجتلبة وعلى الثانى منقولة تصريح باختصار والثانى أشهر .

(قوله نحو اغزى) بضم الهمزة راجحا وكسرها مرجوحا لأن الأصل اغزوى استثقلت الكسرة على الواو فنقلت ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فالضم نظرا إلى الأصل والكسر نظرا إلى الحالة الراهنة ومرجع الوجهين الاعتداد بالعارض وعدم الاعتداد به ولم يجز هذان الوجهان فى امشوا لأن الأصل كسر الهمزة وقد عضد بأصل كسر العين فألغى العارض لمعارضة أصلين ولا كذلك اغزى لأن هذا العارض داع لأصل هو الكسر فجاز الاعتداد به دون الضم فى امشوا . اهـ تصريح باختصار . **(قوله وفى تكملة أبى على إلخ)** مخالف لما قاله ابن الناظم فى حكم الهمزة . **(قوله أنه يجب إشمام إلخ)** المراد بالإشمام هنا ما يسمى عند القراء روما وهو أن ينحى بالضمة نحو الكسرة لا ما تقدم من ضم الشفتين من غير صوت وإنما وجب ذلك تنبيها على الضم الأصلى .

(قوله أن همزة الوصل تشم قبل الضم المشم) يعنى إذا أشممت الثالث أشممت الهمزة وإلا فلا ففيه مخالفة لكلام أبى على من وجهين الإشمام وإخلاص ضم الهمزة . اهـ تصريح . **(قوله فى نحو اختار وانقاد مبنيين للمفعول)** فتقول اختير وانقيد بضم الهمزة والثالث وكسرهما وإشمامهما . قاله الدمامينى . **(قوله فيما بقى)** أى من الأسماء العشرة والمصادر والأفعال . تصريح . **(قوله وهو الأصل)** أى الكسر هو الأصل . **(قوله فقيل ستر)** أى بفتح السين وتشديد التاء ويظهر الفرق بين هذا وستر من التستير فى المضارع والمصدر لأنك تفتح حرف المضارعة من هذا وتضمه فى الثانى وتقول فى مصدر هذا ستار

مذهب البصريين أن أصل همزة الوصل الكسر وإنما فتحت فى بعض المواضع تخفيفا وضمت فى بعضها اتباعا ، وذهب الكوفيون إلى أن كسرها فى اضرب وضمها فى اسكن اتباعا للثالث ، وأورد عدم الفتح فى اعلم . وأجيب بأنها لو فتحت فى مثله لالتبس الأمر بالخبر . والله أعلم .

[الإبـــدال]

الغرض من هذا الباب بيان الحروف التى تبدل من غيرها إبدالا شائعا لغير ادغام فإن إبدال الإدغام لا ينظر إليه فى هذا الباب لأنه يكون فى جميع حروف المعجم إلا

بكسر السين وفى مصدر الثانى تستيرا . **(قوله إن النقل للإدغام أكثر)** أى فلم يعتبر معه ما كان قبل النقل . **(قوله أو جار مجراه)** أى أو ساكن معتل جار مجرى الصحيح بأن تكون حركة ما قبله غير مجانسة له فخرج نحو قالوا اقتلوا . **(قوله نحو أن اقتلوا أو انقص)** على اللف والنشر المرتب .

(قوله مذهب البصريين إلخ) عبارة الهمع اختلف البصريون فى كيفية وضعها فقال الفارسى وغيره : اجتلبت ساكنة لأن أصل المبنى السكون وكسرت لالتقاء الساكنين وقيل اجتلبت متحركة لأن سبب الإتيان بها التوصل إلى الابتداء بالساكن فوجب كونها متحركة كسائر الحروف المبدوء بها وأحق الحركات بها الكسرة لأنها راجحة على الضمة بقلة الثقل وعلى الفتحة بأنها لا توهم استفهاما اهـ فمراد الشارح الأصل الثانى أو الأول على القولين . **(قوله وأورد)** أى على قول الكوفيين . **(قوله بالخبر)** أى بالمضارع حالة الوقف اهـ تصريح والمضارع ليس بقيد لأنه قد يلتبس أيضا بالماضى المعدى بالهمزة كما فى مثال الشارح فإن فتح همزة أعلم يلبس بالمضارع وقفا وبالماضى المعدى بالهمزة وقفا والله أعلم .

[الإبـــدال]

هو فى الاصطلاح جعل حرف مكان حرف آخر مطلقا فخرج بقيد المكان العوض فإنه قد يكون فى غير مكان المعوض عنه كتاء عدة وهمزة ابن وبقيد الاطلاق القلب فإنه مختص بحروف العلة اهـ تصريح ومقتضاه أن الإبدال يجرى فى جميع الحروف وهو كذلك إن كان هذا تعريفا لمطلق الإبدال الشامل لإبدال الإدغام وكذلك إن كان هذا تعريفا للإبدال غير إبدال الإدغام لكن أعم من أن يكون شائعا أو غير شائع . **(قوله إبدالا شائعا)** أى فى التصريف لما ستعرفه أن الشائع فى كلام العرب أعم من الشائع فى التصريف المراد هنا . **(قوله حروف المعجم)** قيل المعجم صفة موصوف محذوف أى الخط المعجم اسم مفعول أعجمت الحرف نقطته وقيل مصدر ميمى بمعنى الإعجام أى النقط فتكون إضافة الحروف من إضافة الشىء إلى ما هو من متعلقات ذلك الشىء وفى العبارة الوجهين تغليب أكثر الحروف وهو ما ينقط وقيل المعجم من أعجمت الكتاب أى أزلت عجمته أى

الألف ، كما أن الزائد للتضعيف لا ينظر إليه فى حروف الزيادة لذلك . وأراد بالإبدال ما يشمل القلب إذ كل منهما تغيير فى الموضع ، إلا أن الإبدال إزالة والقلب إحالة ، ومن ثم اختص بحروف العلة والهمزة لأنها تقارب حروف العلة بكثرة التغيير وذلك كما فى قام أصله قوم فألفه منقلبة عن واو فى الأصل ، وموسى ألفه عن الياء وراس ألفه عن الهمزة وإنما لينت لثبوتها فاستحالت ألفا والبدل لا يختص كما ستراه ويخالفهما التعويض فإن العوض يكون فى غير موضع المعوض منه كتاء عدة وهمزة ابن وياء سفيريج . ويكون عن حرف كما ذكر وعن حركة كسين اسطاع كما تقدم . وقد ضمن الناظم هذا الباب أربعة أحكام من التصريف : الإبدال والقلب والنقل والحذف ، وأشار إلى حصر حروف البدل الشائع فى التصريف بقوله (**أَحْرُفُ ٱلإِبْدَالِ هَدأْتَ مُوطِيَا**) وخرج بالشائع البدل الشاذ نحو إبدال اللام من نون أصيلان تصغير أصيل على غير قياس كما فى مغرب ومغيربان فى قوله :

[١٢٧١] **وَقَفْتُ فيها أُصَيْلاَلاً أُسَائِلُهَا أَعْيَتْ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ**

خفاءه بما يوضحه كالنقط كما فى المصباح وغيره وعليه لا تغليب لأن الخفاء كما يزول عما ينقط كالجيم بنقطه يزول عما لا ينقط كالحاء المهملة بترك نقطه وهذا ما نقله ابن جنى عن أبى على الفارسى وارتضاه كما فى حاشية السيوطى على المغنى .

(**قوله وأراد بالإبدال ما يشمل القلب**) أى مجازا فالإبدال على هذا جعل حرف مكان حرف آخر أعم من أن يكون على وجه الاحالة أو الازالة وقوله إذ كل منهما أى من الإبدال بالمعنى الخاص الحقيقى المباين للقلب والقلب ففى كلامه استخدام وقوله إلا أن الإبدال أى بالمعنى الخاص الحقيقى فلا تنافى بين جعله أولا الإبدال أعم من القلب وجعله ثانيا الإبدال مباينا له وقوله ومن ثم أى من أجل أن القلب إحالة اختص إلخ لأن الإحالة إنما تكون بين الأشياء المتشاكلة المتقاربة ثم أخصية أحد الشيئين من الآخر محلا لا تنافى تباينهما مفهوما وإن توهمه شيخنا والباء فى قوله بحروف العلة داخلة على المقصور عليه . (**قوله إلا أن الإبدال إلخ**) انظر ما الدليل على هذه الدعوى . (**قوله وموسى**) أى الذى هو اسم للحديد المعروف . (**قوله لثبوتها**) عبارة بعضهم لنبرتها وعبارة المرادى لشدتها .

(**قوله ويخالفهما التعويض**) سكت عن الإعلال وهو كما فى شرح الغزى تغيير حرف العلة بقلب أو حذف أو إسكان للتخفيف . (**قوله كتاء عدة إلخ**) فإن التاء عوض عن فاء الكلمة والهمزة عوض عن لامها والياء عوض عن خامس سفرجل . (**قوله كسين اسطاع**) فإن السين بدل من حركة عين أطاع عند سيبويه ومن وافقه كما مر ذلك مع بيان الخلاف فيه . (**قوله الشائع فى التصريف**) أما الشائع فى كلام العرب ولو قوما منهم فحروفه أكثر من تسعة . (**قوله تصغير أصيل**) وقال الجوهرى : تصغير

[١٢٧١] قاله النابغة الذبيانى . ذكر مستوفى فى شواهد أسماء الأفعال والأصوات . والشاهد فى أصيلالا ، فإنه تصغير أصلان جمع أصيل على غير قياس ، وإبدال اللام فيه من النون ، وهذا إبدال غير شائع .

ومن ضاد اضطجع فى قوله :

[١٢٧٢] * مَالَ إلَى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فالطَجَعْ *

والقليل نحو إبدال الجيم من الياء المشددة فى الوقف كقوله :

[١٢٧٣] خالِى عُوَيْفٌ وأبو عَلِجٌ المُطعِمان اللحمَ بالعشِجّ
وبالغداةِ كُتَلَ البَرْنجّ يُقْلَعُ بالوَدِّ وبالصِّيصِجّ

وربما أبدلت دون وقف كقولهم فى الأَيِّل أَجِّل . ودون تشديد كقوله :

[١٢٧٤] لا هُمَّ إن كنت قبلت حَجَّتِجْ فَلاَ يَزَالُ شَاحِجٌ يأتِيكَ بِجْ

أصلان جمع أصيل على غير قياس أيضا لأن الجمع إنما يصغر على لفظ واحده ا هـ والأصيل الوقت بعد العصر إلى المغرب كما فى الصحاح . ا هـ تصريح . **(قوله أعيت جوابا)** أى عجزت دار الحبيبة عن الجواب وقوله وما بالربع أى المنزل . **(قوله ومن ضاد اضطجع)** لأن بعض العرب كما قاله المزنى يكره الجمع بين حرفى اطباق ويبدل من الضاد أقرب حرف إليها وهو اللام . **(قوله مال إلى أرطاة حقف فالطجع)** الضمير يرجع إلى الذئب . والأرطاة شجر من شجر الرمل . والحقف بكسر الحاء

[١٢٧٢] قاله منظور بن حبة الأسدى . وصدره :

* لَمَّا رَأَى أَنْ لاَ دَعَةً وَلاَ شِبَعْ *

أى أن لا دعة أى لا راحة . والضمير فى رأى يرجع إلى الذئب . ومال جواب لما . والأرطاة شجر من شجر الرمل . والحقف بكسر الحاء المهملة وسكون القاف بعدها فاء ، وهو من الرمل المعوج ، والجمع أحقاف . والشاهد فى فالطجع ، فإن أصله اضطجع ، فأبدل الضاد فيه لاما وهو شاذ ، وروى فاضطجع وفاطجع . ذكره أبو الفتح .

[١٢٧٣] قاله أعرابى من أهل البادية . خالى مبتدأ وعويف خبره . وأبو علج عطف عليه ، وفيه الشاهد : فإن أصله أبو على ، فأبدلت الجيم من الياء المشددة ، وكذا أصل العشج العشى ، والبرنج البرنى ، والصيصج الصيصى . والكتل جمع كتلة وهى القطعة المجتمعة ، والبرنى ضرب من التمر ، والودّ الوتد ، والصيصى قرن البقر .

[١٢٧٤] قاله رجل من اليمانيين . من الرجز . وأنشده الزمخشرى لاهم[1] إن كنت قبلت . والشاهد : فى حجتج ، وبج ، ووفرتج . فإن أصلها : حجتى ، ولى ، ووفرتى ، فأبدل من الياءآت جيما . وقوله بج بتخفيف الجيم ومن شدده فقد غلط . قوله فلا يزال جواب الشرط وشاحج اسمه ـ بالحاء المهملة بعدها الجيم ـ وهو البغل . ويأتيك بج ، خبرها . قوله أقمر أى أبيض صفة لشاحج ، وكذا نهات أى صياح ونهاق . وينزى أى يحرك وهذه الجملة صفة أيضا .

(١) رواية العينى : يارب بدل : لاهم .

* أقْمرُنَّهاتٌ يُنـزّى وَفْرَتِـجْ *

وتسمى هذه عجعجة قضاعة . ومعنى هدأت سكنت . وموطيا من أوطأته جعلته وطيئا ، فالياء فيه بدل من الهمزة . وذكره الهاء زيادة على ما فى التسهيل إذ جمعها فيه فى طويت دائما . ثم أنه لم يتكلم عليها هنا مع عده إياها ، ووجهه أن إبدالها من التاء إنما يطرد فى الوقف عى نحو رحمة ونعمة وذلك مذكور فى باب الوقف . وأما إبدالها من غير التاء فمسموع كقولهم هِيّاك ولهنك قائم ، وهرقت الماء ، وهردت الشيء وهرحت الدابة .

(تنبيهات): **الأول** : ذكر فى التسهيل أن حروف البدل الشائع يعنى فى كلام العرب ، اثنان وعشرون حرفا ، وهذه التسعة المذكورة هنا حروف الإبدال الضرورى فى

المهملة وسكون القاف بعده فاء المعوج من الرمل . عينى .

(قوله فى الوقف) أى على الكلمة المشتملة على الجيم المبدلة من الياء وإن لم يكن على نفس الجيم كما فى الشعر الذى استشهد به فإن الجيم فى أشطاره الأربعة مشددة وبعدها ياء الاطلاق فلم يكن الوقف على الجيم حتى يستشكل بتشديدها بل على حرف الاطلاق كما فى سائر القوافى المطلقة وأما ما نقله المصرح عن السيد فى شرح الشافية وأقره وتبعه شيخنا والبعض من أن هذا من إجراء الوصل مجرى الوقف ففيه نظر لأن الضروب وما فى حكمها من الأعاريض المقصود موافقتها للضروب محال للوقف ولا ضرورة إلى دعوى الوصل فتدبر .

(قوله كتل البرنج إلخ) الكتل بضم الكاف وفتح الفوقية جمع كتلة بضم الكاف وسكون الفوقية وهى القطعة المجتمعة . والبرنى بفتح الموحدة وسكون الراء ضرب من التمر . والود بفتح الواو وتشديد الدال الوتد سكنت التاء تخفيفا وأبدلت دالا وأدغمت فى الدال . والصيصى بكسر الصادين المهملتين قرن البقرة . **(قوله الأيل)** بضم الهمزة وكسرها مع فتح التحتية المشددة وبفتح الهمزة مع كسر التحتية المشددة الوعل . كذا فى القاموس . **(قوله شاحج)** بشين معجمة وحاء مهملة بعدها جيم هو البغل وقوله أقمر أى أبيض صفة لشاحج وكذا نهات بفتح النون وتشديد الهاء آخره فوقية أى صياح وكذا جملة ينزى بفتح النون وتشديد الزاى أى يحرك . والوفرة شعر الرأس إذا بلغ شحمة الأذن . **(قوله وذكره الهاء)** أى فى إجمال العدد هنا زيادة إلخ ووجهه أنها تقع بدلا من التاء وقفا باطراد ووجه اسقاط التسهيل لها فى إجمال العدد وتفصيله علم ذلك من باب الوقف . **(قوله ولهنك قائم)** بفتح اللام وكسر الهاء ولم يبالوا بتوالى حرفين مؤكدين لتغيير صورة الثانى بهذا الإبدال .

(قوله الشائع يعنى فى كلام العرب) منه يعلم أن الشائع فى التصريف وهو الإبدال الضرورى فى التصريف أقل من الشائع فى كلام العرب كلهم أو قوم منهم . **(قوله وهذه التسعة إلخ)** ليس المعنى وذكر أن هذه التسعة الخ لأنه لم يذكر فيه التسعة بل ثمانية وأسقط الهاء كما أسلفه الشارح وكما سينقله

التصريف ، فقال يجمع حروف البدل الشائع فى غير إدغام قولك : لجدّ صرف شكس آمن طى ثوب عزته ، والضرورى فى التصريف : هجاء طويت دائما . هذا كلامه . **فأفهم** أن باق حروف المعجم وهى الحاء والخاء والذال والظاء والضاد والغين والقاف قد تبدل على وجه الشذوذ . وقد قال ابن جنى فى قراءة الأعمش ﴿ **فشرذ بهم** ﴾ [الأنفال : ٥٧] ، بالذال المعجمة أن الذال بدل من الدال كما قالوا لحم خراذل وخرادل . والمعنى الجامع لهما أنهما مجهوران ومتقاربان ، وخرّجها الزمخشرى على القلب بتقديم اللام على العين من قولهم شذر مذر . وأفهم أيضا أن من الشائع ما تقدم من إبدال اللام من النون ومن الضاد ، ومن إبدال الجيم من الياء وكذا إبدال النون من اللام كقولهم فى الرِّفَلّ ـ وهو الفرس الذّيال ـ رفن ، ومن الميم كقولهم فى أمغرت الشاة ـ إذا خرج لبنها أحمر كالمغرة ـ أنغرت . وينبغى أن لا يسمى ذلك شائعا ، بل الشائع فى ذلك ما اطرد أو كثر فى بعض اللغات كالعجعجة فى لغة قضاعة ، والعنعنة كقولهم : ظننت عنَّك ذاهب : أى أنك . والكشكشة فى لغة تميم ، كقولهم ـ فى خطاب المؤنث ـ ما الذى جاء بِشِ ، يريدون

عنه بقوله فقال : يجمع حروف البدل إلى أن قال والضرورى فى التصريف هجاء طويت دائما بل هذه جملة معترضة بين المعطوف عليه وهو قوله ذكر فى التسهيل والمعطوف وهو قوله فقال ولو حذفها لكان أحسن . **(قوله لجد صرف شكس إلخ)** الشكس بفتح الشين المعجمة وضم الكاف أو كسرها الصعب الخلق . كذا فى القاموس . **(قوله وهى الحاء والخاء إلخ)** كلها بالإعجام إلا الحرف الأول فبالإهمال . **(قوله لحم خراذل وخرادل)** فى القاموس : خردل اللحم قطع أعضاءه وافرة أو قطعه وفرقه ولحم خراديل مخردل ثم قال : وخرذل اللحم أى بإعجام الذال لغة فى خردل أى بإهمالها ولم يذكر فيه خرادل بلا تحتية والمتبادر من صنيع القاموس أن الخاء مفتوحة .

(قوله والمعنى الجامع لهما) أى للدال والذال . **(قوله وخرجها)** أى قراءة الأعمش وقوله على القلب أى المكانى . **(قوله شذر مذر)** كلمتان مبنيتان على الفتح للتركيب قال فى القاموس : وتفرقوا شذر مذر ويكسر أولهما ذهبوا فى كل وجه وتشذر الجمع تفرقوا . **(قوله إن من الشائع)** يعنى فى كلام العرب ولو قوما منهم فلا ينافى ما أسلفه من إخراج ما ذكر بالشائع فى التصريف . **(قوله فى الرفل)** بكسر الراء وفتح الفاء وتشديد اللام كما فى القاموس . **(قوله الذيال)** بفتح الذال المعجمة وتشديد التحتية أى طويل الذيل . **(قوله كالمغرة)** المغرة بفتح الميم وسكون الغين المعجمة وبفتحتين طين أحمر والمغرة بضم الميم والمغر بفتحتين لون ليس بناصع الحمرة أو شقرة بكدرة . كذا فى القاموس . **(قوله أن لا يسمى ذلك)** أى المذكور من إبدال اللام من النون وما بعده . **(قوله كالعجعجة)** هى إبدال الجيم من الياء . **(قوله والعنعنة)** هى إبدال العين من الهمزة كما سيذكره الشارح بعد فقول شيخنا أو من الحاء فى حتى أو نحو ذلك فيه نظر . **(قوله فى لغة تميم)** راجع للعنعنة أيضا بدليل كلام شرح الكافية الآتى قريبا .

بك ، وقراءة بعضهم : « قد جعل ربش تحتش سريا » والكسكسة فى لغة بكر ، كقولهم — فى خطاب المؤنث — أبوس وأمّس يريدون أبوك وأمك . قال فى شرح الكافية : وهذا النوع من الإبدال جدير بأن يذكر فى كتب اللغة لا فى كتب التصريف ، وإلا لزم أن تذكر العين لأن إبدالها من الهمزة المتحركة مطرد فى لغة بنى تميم ، ويسمى ذلك عنعنة ، وكان يلزم أيضا أن يذكر الكاف لأن إبدالها من تاء الضمير مطرد كقول الراجز :

[١٢٧٥] **يا ابن الزُّبَيْرِ طالما عَصَيْكَا وطالما عَنيتَنا إليكا**

أراد عصيت ، وأمثال هذا من الحروف المبدلة من غيرها كثيرة وإنما ينبغى أن يعد فى الإبدال التصريفى ما لو لم يبدل أوقع فى الخطأ أو مخالفة الأكثر ، فالموقع فى الخطأ كقولك فى مال مول ، والموقع فى مخالفة الأكثر كقولك فى سقاءة سقاية هذا كلامه .

الثانى : عد كثير من أهل التصريف حروف الإبدال اثنى عشر حرفا ، وجمعوها فى تراكيب كثيرة منها : طال يوم أنجدته ، وأسقط بعضهم اللام وعدها أحد عشر ، وجمعها فى قوله : أجد طويت منها . وزاد بعضهم الصاد والزاى وعدها أربعة عشر ، وجمعها فى قوله : انصتَ يوم زل طاهٍ جدٌّ . وعدها الزمخشرى ثلاثة عشر ، وجمعها فى استنجده يوم طال . قال ابن الحاجب هو وهم لأنه أسقط الصاد والزاى وهما من حروف الإبدال ،

(قوله وهذا النوع) أى العجعجة وما بعدها إلا أنه لم يذكر فى شرح الكافية قبل اسم الإشارة العنعنة ولهذا قال وإلا لزم أن تذكر العين إلخ . **(قوله وإلا لزم أن تذكر إلخ)** فيه إشعار بأن من ذكر فى كتاب التصريف جميع الحروف التى تبدل من غيرها باطراد أو كثرة ولو عند قوم من العرب لا اعتراض عليه وإنما الاعتراض على ما ذكر البعض وترك البعض ويخالفه أول كلامه وآخره فتدبر . **(قوله ما لو لم يبدل)** أى إبدال ما أى حرف لو لم يبدل إلخ ولك أن تستغنى عن التقدير وتوقع ما على الإبدال . **(قوله كقولك فى مال مول)** لوجوب قلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . **(قوله كقولك فى سقاءة)** بفتح السين وتشديد القاف تأنيث سقاء وكذا قوله سقاية إلا أن الأول بالهمز على الكثير والثانى بالياء على القليل لما سيأتى فى شرح قول الناظم فأبدل الهمزة من واو وياء إلخ .

(قوله حروف الإبدال) أى الأعم من الضرورى . **(قوله طال يوم أنجدته)** بإضافة الظرف إلى الجملة . **(قوله أجد)** فعل أمر من الإجادة . **(قوله طاه)** بالطاء المهملة اسم فاعل من طها يطهو أى طبخ وهو فاعل زل وجد فاعل أنصت . **(قوله فإن أورد)** أى الزمخشرى على وجه التمثيل لوقوع السين

[١٢٧٥] قاله راجز من حمير وتمامه :

* لنضرِبَنْ بسيْفنا قفيكا *

وأراد بابن الزبير عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما . والشاهد فى عصيكا فإن أصله عصيت . فأبدلت الكاف من التاء لأنها أختها فى الهمس .

كقولهم زِراط وزقَر فى صراط وسقر ، وزاد السين وليست من حروف الإبدال ، فإن أورد اسمَّع ورد اذّكر واظلّم لأنه من باب الإدغام لا من باب الإبدال المجرد هذا كلامه . قلت : قد أجاز النحاة فى استخذ أن يكون أصله اتخذ فأبدلوا من التاء الأولى السين كما أبدلوا التاء من السين فى ستّ إذ أصله سدس ، فلعله نظر إلى ذلك . والذى ذكره سيبويه أحد عشر حرفا : ثمانية من حروف الزيادة وهى ما سوى اللام والسين ، وثلاثة من غيرها وهى الدال والطاء والجيم .

الثالث : يعرف الإبدال بالرجوع فى بعض التصاريف إلى المبدل منه لزوما أو غلبة ، فالأول نحو جدف فإن فاءه بدل من ثاء جدث لأنهم قالوا فى الجمع أجداث بالثاء فقط ، والثانى نحو أفلط أى أفلت فإن طاءه بدل من التاء ، لأن التاء أغلب فيه فى الاستعمال وكذا قولهم فى لِصّ لَصت التاء بدل من الصاد لأن جمعه على لصوص أكثر من لصوت ، فإن لم يثبت ذلك فى ذى استعمالين فهو من أصلين نحو أرخ ورخ ووكد وأكد لأن جميع التصاريف جاءت بهما فليس أحدهما بدلا من الآخر وقال ابن الحاجب : يعرف البدل بكثرة اشتقاقه كتراث فإن أمثلة اشتقاقه ورث ووارث وموروث ، وبقلة استعماله

بدلا وقوله اسمع أى بتشديد السين وتخفيف الميم وعلى وزنه اذكر واظلم . **(قوله اذكر واظلم)** والأصل إذ تكر واظتلم فأبدلت التاء فى الأول دالا والدال ذالا وأدغم وفى الثانى طاء والطاء ظاء وأدغم أى فكان ينبغى أن يذكر الذال المعجمة والظاء المشالة . **(قوله لأنه من باب الإدغام إلخ)** علة لمحذوف أى مع أنه لا يصح ايراد اسمع لأنه من باب الإدغام أى من باب الإبدال للإدغام لا من باب الإبدال المجرد عن الإدغام . **(قوله فى ستّ)** اسم العدد المخصوص قال فى القاموس : الستّ بالكسر معروف أصله سدس فأبدلت السين تاء وكذا الدال وأدغم . **(قوله فلعله)** أى الزمخشرى . **(قوله فى بعض التصاريف إلخ)** أى فى بعض تصاريف الكلمة التى فيها البدل فيكون محل الرجوع إلى المبدل منه لزوما أو غلبة غير تلك الكلمة من تصاريفها وبهذا تعلم أنه لا يصح التمثيل الثانى الذى هو الرجوع غلبة بأفلط لأن غلبة الرجوع إلى التاء هى نفس أفلط فإن استعمالها بالتاء أكثر من استعمالها بالطاء لا فى غيرها من تصاريفها كمفلت ومفلت أى وافلات للزوم التاء بقية تصاريفها كما قاله الدمامينى فكان عليه أن يمثل به للأول أيضا ويقتصر فى التمثيل للثانى على نحو لصت وتعلم أيضا أن التعليل بقوله لأن التاء أغلب فيه أى فى أفلط فى الاستعمال غير مناسب لأول كلامه فتنبه .

(قوله فى لص) بكسر اللام أفصح من الضم والفتح وقوله لصت بفتح اللام نقل ذلك شيخنا السيد عن شرح الشافية . **(قوله فإن لم يثبت ذلك)** أى الرجوع لزوما أو غلبه وقوله فى ذى استعمالين أى فى لفظ ذى استعمالين وقوله فهو أى ذو الاستعمالين . **(قوله بكثرة اشتقاقه)** على تقدير مضافين أى بكثرة أمثلة اشتقاق مبدله أى بكثرة الأمثلة الملاقية للفظ البدل فى الاشتقاق المشتملة على الحرف الأصلى المبدل منه . **(قوله كتراث)** هو المال الموروث . **(قوله وبقلة استعماله)** على تقدير مضاف أى

كقولهم : الثعالى فى الثعالب ، والأرانى فى الأرانب . وأنشد سيبويه :

[١٢٧٦] **لها أشَارِيرُ من لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ من الثَّعالى ووخزٌ من أرانِيها**

قال ابن جنى : ويحتمل أن يكون الثعالى جمع ثعالة ثم قلب ، فيكون كقولهم : شراعى فى شرائع . والذى قاله سيبويه أولى ليكون كأرانيها . وأيضا فإن ثعالة اسم جنس ، وجمع أسماء الأجناس ضعيف يعنى بقوله اسم جنس علم جنس ، وبكونه فرعا والحرف زائد كضويرب تصغير ضارب ، لأنه لما علم الأصل علم أن هذه الواو مبدلة من الألف وبكونه فرعا وهو أصل كمويه فإنه تصغير ماء ، فلما صغر على مويه علم أن الهمزة مبدلة

استعمال لفظه أى اللفظ المشتمل على البدل . **(قوله لها أشارير إلخ)** الضمير يرجع إلى فرخة عقاب والأشارير بالشين المعجمة قطع قديد من اللحم . والتتمير بفوقيتين التجفيف . ووخز بالخاء والزاى المعجمتين شيء قليل وهو عطف على أشارير . **(قوله ثم قلب)** أى الجمع قلبا مكانيا بتقديم اللام على الهمزة والأصل ثعائل كذؤابة وذوائب إلا أن الهمزة لما أخرت عن محلها أبدلت ياء تخفيفا . **(قوله ضعيف)** لأن الجمع للإفراد وموضوع علم الجنس الماهية باعتبار حضورها ذهنا وقطع النظر عن الافراد .

(قوله يعنى بقوله اسم جنس إلخ) أى وبقوله أسماء الأجناس أعلام الأجناس . **(قوله وبكونه)** أى البدل أى لفظه أى اللفظ المشتمل عليه فرعا أى عن لفظ آخر . **(قوله والحرف)** أى المبدل منه زائد أى على أصول الكلمة من فائها وعينها ولامها وأتى بهذه الجملة الحالية وبنظيرتها أعنى قوله بعد وهو أصل تقسيما للفرع قسمين . **(قوله لأنه لما علم الأصل)** وهو المكبر . **(قوله وبكونه فرعا وهو أصل إلخ)** هذه العبارة عندى غير مستقيمة لأنها إن أجريت على نسق ما قبلها بأن كان المراد وبكون لفظ البدل فرعا عن لفظ آخر والحرف المبدل منه أصل من أصول الكلمة ورد أن الفرع الذى هو مويه ليس لفظ البدل بل لفظ الحرف الأصلى المبدل منه كما سيذكره بقوله فلما صغر على مويه علم أن الهمزة مبدلة من هاء . فإن قلت : كون همزة المكبر بدلا من هاء لا ينافى كون هاء المصغر بدلا من همزة مكبرة ولا دور لأنا لم ندع أن همزة المكبر بدل من نفس هاء التصغير قلت : لو أراد الشارح بيان بدلية هاء المصغر من همزة المكبر لقال على نسق ما قبله لأنه لما علم الأصل وهو المكبر علم أن هاء مويه بدل من همزة ماء وإن كان أصل همزته هاء مع أنه يرد عليه أيضا أنه لا وجه لتخصيص

[١٢٧٦] قاله أبو كاهل النمر بن تولب اليشكرى ، يصف فرخة عقاب تسمى غبة كان لبنى يشكر . وهو بالغين المعجمة المضمومة وفتح الباء الموحدة المشددة وفى آخره هاء . وهو من البسيط . والضمير فى لها يرجع إلى الفرخة . وأشارير مبتدأ ، ولها خبره ـ وهى قطع قديد من اللحم . ومن للبيان . قوله تتمره من تمرات اللحم . والتمر بالتاء المثناة من فوق إذا جففتهما ، وهى صفة اللحم . والشاهد فى من الثعالى وأرانيها ، فإن أصلهما من الثعالب ، ومن أرانبها جمع أرنب ، فأبدلت الباء الموحدة فيهما ياء . قوله ووخز ـ بالخاء والزاى المعجمتين ـ معناه شيء قليل ، وهو عطف على أشارير .

من هاء وبلزوم بناء مجهول نحو هراق يحكم بأن أصله أراق ، لأنه لو لم يكن كذلك لوجب أن يكون وزنه هفعل وهو بناء مجهول (**فَأَبْدِلِ ٱلهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا . آخِرًا آثْرَ أَلِفٍ زِيدَ**) أى تبدل الهمزة من الواو والياء وجوبا فى أربع مسائل : الأولى هذه ، وهى إذا تطرفت إحداهما بعد ألف زائدة نحو : كساء وسماء ودعاء ، ونحو : بناء وظباء وقضاء ، بخلاف نحو قاول ، وبايع وتعاون وتباين لعدم التطرف ، ونحو : غزو وظبى لعدم الألف ، ونحو واو وآى لعدم زيادة الألف لأنها أصلية فيهما فلا إبدال ، وإلا لتوالى إعلالان وهو ممنوع .

(**تنبيهان**)*: **الأول** : تشاركهما فى ذلك الألف فى نحو حمراء فإن أصلها حمرى كسكرى ، فزيدت الألف قبل الآخر للمد كألف كتاب وغلام ، فأبدلت الثانية همزة فكان الأحسن أن يقول كما قال فى الكافية :

الهمزة بالذكر لأن واو المصغر بدل من ألف المكبر كما أن ألف المكبر أيضا بدل من واو فتأمل .

(**قوله وهو بناء مجهول**) أى لا يعرف فى الأوزان . (**قوله آخرا**) جعله حالا من المتعاطفين قبله وإن أحوج أفراده إلى تأويلهما بالمذكور وإلى ارتكاب الحال من النكرة بلا مسوغ وهو نادر هو السالم مما يلزم على جعل آخرا ظرفا لصفة محذوفة أى كائنتين فى آخر من ظرفية الشىء فى نفسه المستفاد من نصب لاما فى قول الشارح بعد فلو أتى موضع قوله آخرا بلاما فقال لاما باثر ألف زيد لاستقام فاعرف ذلك . (**قوله أى تبدل الهمزة إلخ**) كان ينبغى حذف أى إلا أن يدعى أنه تفسير لقول الناظم فأبدل الهمزة إلخ مع ما بعده من بقية كلامه على المسائل الأربع . (**قوله إذا تطرفت إحداهما**) بأن كانت لاما أو زائدة بعدها للإلحاق على ما ستعرفه . (**قوله بعد ألف زائدة**) سواء كسر أول كلمتها أم فتح أم ضم اهـ تصريح وهذا نكتة تمثيل الشارح لكل من الواو والياء بثلاثة أمثلة ومبنى ذلك أن ظباء بضم الظاء المعجمة ولم أجد فى القاموس ظباء بالضم والمدبل جمع الظبية بالكسر والمد وجمع الظبة التى هى حد السيف ونحوه بالضم والقصر وكذا اسم الموضع على ما فى نسخ القاموس . (**قوله ونحو بناء إلخ**) قال فى التصريح : ونحو علباء وقوباء فالهمزة فيهما مبدلة من ياء زائدة للإلحاق بقرطاس وقرناس . (**قوله لعدم التطرف**) أى لوقوعهما عينا . (**قوله ونحو واو**) أى اسم الحرف المخصوص وآى بمد الهمزة جمع آية بمعنى العلامة أو القطعة من السورة .

(**قوله لأنها أصلية فيهما**) أى منقلبة عن أصل وهو فى الكلمة الأولى واو عند أبى على وياء عند أبى الحسن وفى الثانية ياء ووزن كل فعل بفتحتين قلبت العين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . قاله المصرح . (**قوله وإلا**) بأن أبدلت لامهما وقوله لتوالى إعلالان هما قلب عينهما ألفا وقلب لامهما همزة ومن تذكر ما تقدم عن شرح الغزى من أن الإعلال تغيير حرف العلة بقلب أو حذف أو إسكان علم أن قول شيخنا والبعض الأولى أن يقول وإلا لتوالى إعلال وإبدال إلا أن يجعل فى كلامه تغليب أو يقال مراده بالإعلال مطلق التغيير فيه نظر ظاهر . (**قوله تشاركهما**) أى الواو والياء .

من حرف لين آخر بعد ألف مزيد ابدل همزة وذا ألف

الثاني : هذا الإبدال مستصحب مع هاء التأنيث العارضة نحو : بناء وبناءة ، فإن كانت هاء التأنيث غير عارضة امتنع الإبدال نحو : هداية وسقاية وإداوة وعداوة ، لأن الكلمة بنيت على التاء أى أنها لم تبن على مذكر . قال فى التسهيل : وربما صح مع العارضة وأبدل مع اللازمة : فالأول كقولهم فى المثل : اسق رقاش ، فإنها سَقّاية لأنه لما كان مثلا والأمثال لا تغير أشبه ما بنى على هاء التأنيث . ومنهم من يقول فإنها سقاءة بالهمز كحاله فى غير المثل . والثانى كقولهم صلاءة فى صَلاية . وحكم زيادتى التثنية حكم هاء التأنيث فى استصحاب هذا الإبدال نحو كساءين ورداءين ، فإن بنيت الكلمة على التثنية امتنع الإبدال وذلك كقولهم عقلته بثنايين ، وهما طرفا العقال . **الثالث** : قد أورد على الضابط المذكور مثل غاوىّ فى النسب إذا رخمته على لغة من لا ينوى فإنك تقول يا غاو بضم

(قوله فكان الأحسن أن يقول إلخ) أمر لشموله الأحرف الثلاثة . **(قوله مع هاء التأنيث العارضة)** أى على صيغة المذكر قال سم : وعبارة المصنف صادقة على ذلك بأن يراد الآخر ولو تقديرا لأن هاء التأنيث فى تقدير الانفصال . **(قوله نحو بناء وبناءة)** كلاهما صيغة مبالغة . **(قوله وسقاية)** بكسر السين وضمها موضع السقى كما فى القاموس . **(قوله وإداوة)** بكسر الهمزة وهى المطهرة كما فى القاموس . **(قوله لم تبن على مذكر)** أى لم تصغ بغير تاء لمذكر من المعنى بأن لم تصغ لمذكر أصلا كهداية أو صيغت له من معنى آخر كسقاية فإن السقاء جلد السخلة المهيأ للماء أو اللبن كما فى القاموس وهو غير معنى السقاية الذى هو محل السقى كما مر . **(قوله وربما صح)** أى حرف اللين أى أبقى من غير قلب . **(قوله اسق رقاش فإنها سقاية)** بفتح السين وتشديد القاف ويروى سقا بلا ياء وهاء وعليه فلا شاهد فيه وهو مثل يضرب للمحسن أى أحسن إليه لإحسانه . **(قوله لأنه لما كان مثلا إلخ)** فيه عندى نظر لأنه إنما يصلح تعليلا لتصحيح الياء بعد صيرورة هذا التركيب مثلا لا لتصحيحها فى النطق به أولا . **(قوله كقولهم صلاءة فى صلاية)** بفتح الصاد وتخفيف اللام فيهما قال فى القاموس : الصلاية ــ ويهمز ــ الجبهة ومدق الطيب والجمع صلى وصلى . **(قوله فى استصحاب هذا الإبدال)** أى جوازا فلا ينافى قول الناظم السابق :

*** ونحو علباء كساء وحيا ***

بواو أو همز . **(قوله نحو كساءين ورداءين)** أى مما همزته بدل من أصل أو من حرف إلحاق لا من ألف تأنيث لأن الهمزة المبدلة من ألف التأنيث يجب فى التثنية قلبها واوا . **(قوله على الضابط المذكور)** أى فى قوله فأبدل الهمزة من واو وياء إلخ لأن التقدير من كل واو وياء . **(قوله فى النسب)** ليس بقيد فإنه إذا رخم غاوى بلا نسب كان حكمه كذلك ومن ثم لما نقل السيوطى فى النكت عبارة المرادى أسقط هذه اللفظة منها نعم الشرط فى ترخيمه أن يكون علما كما هو مصرح به وأجيب عن إيراد ما ذكر بأنه لا يرد لأن واو غاو ليست آخرا بل هى حشو والحذف عارض . سم .

الواو من غير إبدال مع اندراجه فى الضابط المذكور . وإنما لم يبدل لأنه قد أعلّ بحذف لامه فلم يجمع فيه بين إعلالين فلو أتى موضع قوله آخرا بلاما فقال لا ما باثر ألف زيد لاستقام . **الرابع** : اختلف فى كيفية هذا الإبدال : فقيل أبدلت الياء والواو همزة وهو ظاهر كلام المصنف . وقال حذاق أهل التصريف : أبدل من الواو والياء ألف ثم أبدلت الألف همزة وذلك أنه لما قيل كساو ورداى تحركت الواو والياء بعد فتحة ولا حاجز بينهما إلا الألف الزائدة وليست بحاجز حصين لسكونها وزيادتها ، وانضم إلى ذلك أنهما فى محل التغيير وهو الطرف ، فقلبا ألفا حملا على باب عصا ورحا ، فالتقى ساكنان فقلبت الألف الثانية همزة لأنها من مخرج الألف . انتهى .

(قوله بحذف لامه) أى لأجل ياء النسب كما أفصح به المرادى . **(قوله لاستقام)** لأنه يخرج غاو لأن الواو فيه عين ا هـ سم ويرد على التعبير بلاما أنه لا يشمل نحو علباء وقوباء مما الهمزة فيه مبدلة من ياء زائدة للإلحاق ولهذا قال المراد بإصلاح الضابط أن يقال من واو وياء هى لام أو ملحق بها ويرد أيضا على تعبير الشارح بلاما وعلى اصلاح المرادى الضابط أنهما لا يشملان نحو حمراء مما الهمزة فيه مبدلة من ألف التأنيث . **(قوله فقلبت الألف الثانية همزة)** ولم تقلب الأولى لأن قلبها يفوت الغرض منها وهو المد ولأن التغيير أليق بالأواخر ولأن فى تحريك الثانية تحصيلا لظهور الإعراب الذى يحصل به الفرق بين المعانى . **(قوله لأنها من مخرج الألف)** فيه تساهل لأن الهمزة من أقصى الحلق والألف من الجوف فهما متقاربا المخرج .

(فائدة): فى حاشية السيوطى على المغنى أن الفراء يرى ترادف الهمزة والألف فيقول الهمزة هى الأصل والألف الساكنة هى الهمزة ترك همزها وفرق سيبويه بينهما فقال الهمزة حرف كالعين يحتمل الحركة والسكون ويكون فى أول الكلمة وآخرها ووسطها والألف حرف آخر لا يكون إلا ساكنا ولا يكون فى أول الكلمة ولذلك وضع واضع حروف المعجم الهمزة أول الحروف والألف مع اللام قبل الياء وقال ابن جنى فى سر الصناعة : اعلم أن حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفا بعد الهمزة والألف اللينة حرفين وعدها أبو العباس ثمانية وعشرين بإسقاط الهمزة لأنها لا تثبت فى الخط على صورة واحدة كبقية الحروف وهو غير مرضى وبيان ذلك أن الألف التى فى أول حروف المعجم هى صورة الهمز فى الحقيقة وإنما كتبت الهمزة واوا مرة وياء مرة على مذهب أهل الحجاز فى التخفيف ولو أريد تحقيقها ألبتة لوجب أن تكتب ألفا على كل حال يدل على صحة ذلك أنك إذا أوقعتها موقعا لا يمكن فيه تخفيفها لم يجز أن تكتب إلا ألفا مفتوحة كانت أو مضمومة أو مكسورة وذلك إذا وقعت أولا نحو أخذ وأحد وإبراهيم وأن كل حرف سميته فأول حروف اسمه لفظه بعينه وكذلك ألف حروفه همزة فهذان دليلان على أن صورة الهمزة مع التحقيق ألف . أما الألف فى نحو قام وكتاب فصورتها أيضا صورة الهمزة المحققة إلا أن هذه الألف لا تكون

ثم أشار إلى الثانية بقوله : (**وَفي * فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتُفِى**) أى اتبع : ذا إشارة إلى إبدال الواو والياء همزة ، أى يجب إبدال كل من الواو والياء همزة إذا وقعت عينا لاسم فاعل أعلت عين فعله نحو قائل وبائع الأصل قاول وبايع ، فحملا على الفعل فى الإعلال ،

إلا ساكنة ولا ينافى اتحاد صورتها وصورة الهمزة المحققة اختلاف مخرجيهما بدليل أن النون الساكنة من نحو من وعن والمحركة من نحو نعم ونفر تسمى كل واحدة منهما نونا ويكتبان شكلا واحدا مع أن المتحركة من طرف اللسان مع ما يليه من الحنك الأعلى والساكنة من ذلك مع الخيشوم وأما إخراج أبى العباس لها من الحروف محتجا بعدم ثباتها على صورة واحدة فليس بشىء لأن جميع هذه الحروف إنما أثبتت لوجودها فى اللفظ الذى هو قبل الخط والهمزة موجودة فى اللفظ كغيرها من الحروف وانقلابها فى بعض أحوالها لعارض كتخفيف وإبدال لا يخرجها عن كونها حرفا ألا ترى أن انقلاب غيرها فى بعض أحواله لعارض لا يخرجه عن كونه حرفا ا هـ وقال التفتازانى فى حاشية الكشاف : الألف اسم للمدة التى هى أوسط حروف جاء والهمزة التى هى آخرها بدليل قولهم الألف واللام للتعريف وألف الوصل تسقط فى الدرج وقولهم الألف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى ألفا والمتحركة تسمى همزة والهمزة اسم مستحدث لا أصلى وإنما يذكر فى حروف التهجى اسم الألف لا الهمزة ا هـ .

فعلم أن الألف تطلق بمعنى عام يشمل الهمزة والألف اللينة وبمعنى خاص باللينة ا هـ ما فى حاشية السيوطى بتلخيص وبعض زيادة وفى الهمع عن ابن جنى لما لم يمكن أن يلفظ بالألف اللينة فى أول اسمها كما فعل فى أخواتها توصل إلى النطق بها باللام وقيل فى اسمها لا كما توصل إلى النطق بلام التعريف بالألف وقيل فى الابتداء الغلام ليتقارضا وقول المعلمين لام ألف خطأ لأن كلا من اللام والألف مضى ذكره وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد أسماء الحروف البسائط ا هـ ويرد عليه أن تقارض اللام فى نحو الغلام مع الهمزة لا مع الألف اللينة وقد يجاب بأنه يكفى فى تحقق تقارض اللام مع الألف اللينة أن كلا من الهمزة والألف اللينة يسمى ألفا وقوله لأن كلا من اللام والألف مضى ذكره يرد عليه أن الألف الماضى ذكرها صدر الحروف الهمزة لا الألف اللينة المشار إليها بلا كما مر فيوجه قول المعلمين لام ألف بأن ذكرهم الألف تنبيه على أن لا إشارة إلى الألف اللينة وذكرهم اللام لأنها المتوصل بها إلى النطق بالألف اللينة فى قولهم لا فاعرف ذلك .

(**قوله ثم أشار إلى الثانية**) أى من مسائل إبدال الهمزة من الواو والياء . (**قوله وفى فاعل ما أعل عينا**) أى وفى اسم فاعل فعل أعلت عينه ولا فرق فى اسم الفاعل المذكور بين أن يتجرد من علامة التأنيث والتثنية والجمع أولا . (**قوله إذا وقعت**) أى كل منهما . (**قوله فحملا على الفعل فى الإعلال**) قال فى التصريح ما ذكره تبعا لغيره من أن اسم الفاعل فرع الفعل فى الإعلال والتصحيح مشكل لوجهين أحدهما أنه قد يدخله الإعلال وإن لم يكن له فعل أصلا كما سيذكره من جائز وجائزة فإن ادعوا أنهما منقولان من أسماء الفاعلين فقد كثروا النقل فى أسماء الأجناس وهو قليل بل قيل ممنوع

بخلاف نحو عور فهو عاور وعين فهو عاين .

(تنبيهات)*: **الأول** : هذا الإبدال جار فيما كان على فاعل وفاعلة و لم يكن اسم فاعل كقولهم جائز وهو البستان ، قال :

[١٢٧٧] **صَعْدَةٌ نابِتَةٌ فِى جَائِزٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ**

وكقولهم جائزة وهى خشبة تجعل فى وسط السقف . وكلام الناظم هنا وفى الكافية لا يشمل ذلك ، وقد نبه عليه فى التسهيل . **الثانى** : اختلف فى هذا الإبدال أيضا : فقيل أبدلت الواو والياء همزة كما قال المصنف . وقال الأكثرون : بل قلبتا ألفا ثم أبدلت الألف همزة كما تقدم فى كساء ورداء ، وكسرت الهمزة على أصل التقاء الساكنين . وقال المبرد : أدخلت ألف فاعل قبل الألف المنقلبة فى قال وباع وأشباههما فالتقى ألفان وهما ساكنان فحركت العين لأن أصلها الحركة ، والألف إذا تحركت صارت همزة . **الثالث** : يكتب

والوجه الثانى أن الصحيح أن الوصف فرع عن المصدر لا عن الفعل اهـ وقد يجاب عن الأول بالتزام النقل ومنع التكثير وعن الثانى بأن فرعية الوصف عن المصدر على الراجح من حيث الاشتقاق وهذا لا ينافى ما قالوه هنا من أن فرعيته عن الفعل من حيث الإعلال والتصحيح فافهم . **(قوله فى الإعلال)** أى فى مطلق الإعلال وإن كان الإعلال فيهما بقلب العين همزة وفى الفعل بقلبها ألفا . **(قوله نحو عور إلخ)** فى القاموس : العور ذهاب حس إحدى العينين . عور كفرح وعار يعار واعور واعوار فهو أعور والجمع عور وعيران وعوران . وفيه عين كفرح عينا وعينة بالكسر عظم سواد عينه فى سعة فهو أعين .

(قوله هذا الإبدال جار) بالراء من الجرى كما فى عبارة المرادى وفى نسخ من الشرح جائز بالزاى من الجواز بمعنى عدم الامتناع لوجوب الإبدال فى هذا القسم أيضا كما هو صريح التسهيل واغتر شيخنا السيد بظاهر ما فى هذه النسخ فقال ما قال . **(قوله كقولهم جائز)** ضبطه الشيخ خالد بالجيم والزاى وفسره بالبستان وضبطه العينى فى البيت بالحاء المهملة والراء وفسره بمجتمع الماء . **(قوله صعدة)** هى القناة المستوية تنبت كذلك . قاموس . **(قوله لا يشمل ذلك)** لأنه لا فعل له بل ليس اسم فاعل حقيقة . **(قوله كما قال المصنف)** لو قال : وهو ظاهر كلام المصنف كما قال فى نظيره السابق لكان أحسن .

(قوله قلبتا ألفا) لتحرك كل منهما بعد فتحة مفصولة بحاجز غير حصين . **(قوله قبل الألف إلخ)** عبارة التصريح على ألف قال وباع ونحوهما اهـ أى فلم يلحظ الواو والياء فى اسم الفاعل على قول المبرد بخلافهما على القولين قبله هذا ما ظهر لى وبه يفارق قول المبرد قول الأكثرين فتأمل . **(قوله بالياء)** أى مع رسم همزة فوقها وبها استغنى عن النقطتين . **(قوله التخفيف)** أى بتسهيل الهمزة بين

[١٢٧٧] ذكر مستوفى فى شواهد عوامل الجزم . والشاهد فى حائر فإنه على وزن فاعل اسم البستان ، وليس باسم فاعل فيجوز فيه إبدال الياء همزة كما يجوز فى فاعل الذى هو اسم فاعل .

نحو قائل وبائع بالياء على حكم التخفيف لأن قياس الهمزة فى ذلك أن تسهل بين الهمزة والياء فلذلك كتبت ياء ، وأما إبدال الهمزة فى ذلك ياء محضة فنصوا على أنه لحن ، وكذلك تصحيح الياء فى بائع ولو جاز تصحيح الياء فى بائع لجاز تصحيح الواو فى قائل ، ومن ثم امتنع نقط الياء من قائل وبائع ، قال المطرازى : نقط الياء من قائل وبائع عامى ، قال : ومرّ بى فى بعض تصانيف أبى الفتح ابن جنى أن أبا على الفارسى دخل على واحد من المتسمين بالعلم فإذا بين يديه جزء مكتوب فيه : قائل ـ بنقطتين من تحت ـ فقال أبو علىّ لذلك الشيخ : هذا خطا من ؟ فقال : خطى ، فالتفت إلى صاحبه وقال : قد أضعنا خطواتنا فى زيارة مثله ، وخرج من ساعته . انتهى . ثم أشار إلى الثالثة بقوله : **(وَٱلْمَدُّ زِيدَ ثَالِثًا فِى ٱلْوَاحِدِ * هَمْزًا يُرَى فِى مِثْلِ كَٱلْقَلَائِدِ)** أى يجب إبدال حرف المد الزائد الثالث همزة إذا جمع على مثال مفاعل : نحو رعوفة ورعائف ، وقلادة وقلائد ، وصحيفة وصحائف ، وعجوز وعجائز ، وسليق وسلائق ، وشمال وشمائل ، بخلاف نحو قسورة وقساور ، لعدم المد ، وبخلاف نحو مفازة ومفاوز ، ومعيشة ومعايش ، ومثوبة ومثاوب ،

الهمزة المحضة والياء المحضة بدليل ما بعده . **(قوله فلذلك كتبت ياء)** مكرر مع ما قبله . **(قوله تصحيح الياء)** أى الإتيان بها على أنها الأصلية لا مبدلة من الهمزة فهى غير ما قبله . **(قوله ومن ثم)** أى من أجل أن ما ذكره من الإبدال والتصحيح لحن . **(قوله هذا خط من)** كان الواجب أن يقول خط من هذا الوجوب صدارة الاستفهام وما أضيف إليه . **(قوله والمد)** أى حرف المد واوا أو ياء أو ألفا وجملة زيد حال من ضمير يرى وثالثا حال من ضمير زيد فهى حال متداخلة أو من ضمير يرى فهى مترادفة وقوله فى الواحد بيان للواقع لا للاحتراز ولهذا لم يذكر له الشارح محترزا .

(قوله أى يجب إبدال إلخ) وذلك لأنك لما جمعت قلادة على مفاعل وقعت ألف الجمع ثالثة ووقع بعدها ألف قلادة فاجتمع ألفان فلم يكن بد من حذف إحداهما أو تحريكها فلو حذفوا الأولى فاتت الدلالة على الجمع ولو حذفوا الثانية تغير بناء الجمع لأن هذا الجمع لابد أن يكون بين ألفه وحرف إعرابه حرف مكسور ليكون كمفاعل فتعين تحريك الثانية بالكسر ليكون كعين مفاعل والألف إذا حركت قلبت همزة ثم شبهت واو عجوز وياء صحيفة بألف قلادة لسكونهما أثر حركة من جنسهما كالألف هذا تعليل ابن جنى وقال الخليل : إنما همزت الألف والياء والواو فى رسائل وصحائف وعجائز لأن حروف اللين فيهن ليس أصلهن الحركة وإنما هى حروف ميتة لا تدخلهن الحركة فلما وقعن بعد الألف همزن ولم يظهرن إذ كن لا أصل لهن فى الحركة . كذا فى التصريح .

(قوله نحو رعوفه) بالراء والعين المهملة والفاء من رعف كنصر ومنع وكرم وعنى وسمع خرج من أنفه الدم . كذا فى القاموس . **(قوله وسليق)** كأمير يطلق على معان منها ما تحات من صغار الشجر وسليق الطريق جانبه . **(قوله قسورة)** هو الأسد ويقال فيه قسور بغير تاء . **(قوله وشذ مصائب ومنائر)**

لعدم الزيادة ، وشذ مصائب ومنائر ، والأصل مصاوب ومناور ، وقد نطق فيهما بهذا الأصل ، وبخلاف نحو صيرف وعوسج وحائط ومفتاح وقنديل ، ومكوك لعدم كونه ثالثا . ثم أشار إلى الرابعة بقوله : (**كَذَاكَ ثانِى لَيِّنَيْنِ آكْتَنَفَا * مَدّ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَيِّفَا**) نيفا نصب على المفعول به بالمصدر المنون وهو جمع ، وأضافه فى الكافية للفاعل : فقال كجمع شخص نيفا . أى يجب أيضا إبدال كل من الواو والياء همزة إذا وقع ثانى حرفين لينين بينهما ألف مفاعل ، سواء كان اللينان ياءين كنيائف جمع نيف ، أو واوين كأوائل جمع أول ، أو مختلفين كسيائد جمع سيد وأصله سيود ، وصوائد جمع صائد ، والأصل سياود وصوايد . واعلم أن ما اقتضاه إطلاق الناظم هو مذهب الخليل وسيبويه ومن وافقهما ، وذهب الأخفش إلى أن الهمزة فى الواوين فقط ولا يهمز فى الياءين ولا فى الواو مع الياء ، فيقول نيايف وسياود وصوايد على الأصل ، وشبهته أن الإبدال فى الواوين إنما كان لثقلها ولأن لذلك نظيرا وهو اجتماع الواوين أول كلمة ، وأما إذا اجتمعت الياءان أو الياء والواو فلا إبدال لأنه إذا التقت الياءان أو الياء والواو أول كلمة فلا همز نحويَيْن ويَوم اسم موضع ،

وشذ أيضا همزة معايش فى رواية عن نافع والمشهور عنه الياء كما فى المرادى . (**قوله وقد نطق فيهما**) الضمير راجع لمصائب ومنائر بقطع النظر عن همزهما . (**قوله نحو صيرف وعوسج**) فيه أن صيرفا وعوسجا خرج بقيد المد . والصيرف المحتال فى الأمور كالصيرفى والعوسج شوك واسم فرس . كذا فى القاموس . (**قوله اكتنفا**) أى أحاطا . (**قوله نيفا**) هو الزيادة على العقد من ناف ينيف وقول الشاطبى أصله نيوف مبنى على أن من ناف ينوف وتقدم فى العدد بيانه . كذا فى التصريح . (**قوله بالمصدر المنون**) تصريح بأن لفظ جمع فى قوله كجمع ليس عبارة عن اللفظ الدال على جماعة وحينئذ لا يصح التمثيل به لمفاعل لأنه لفظ فلا يمثل له بالحدث ولا للإبدال لأن الجمع ليس إبدالا ويجاب بأنه مثال لمفاعل على حذف مضاف أى كحاصل جمع نيفا أى الحاصل به أى كاللفظ الحاصل بسبب جمعك نيفا وهو نيائف فقد مثل بنيائف وهو لفظ سم .

(**قوله أو مختلفين**) تحته صورتان تقديم الياء على الواو وعكسه وقد مثل لهما . (**قوله وصوائد**) الواو بدل ألف صائد اهـ سم لما تقدم فى قوله فى التصغير الذى مثله التكسير والألف الثانى المزيد يجعل * واوا . (**قوله فى الواوين**) أى فى صورة الواوين . (**قوله ولأن لذلك نظيرا**) الإشارة للإبدال فى الواوين وقوله وهو اجتماع أى الإبدال عند اجتماع الواوين أول الكلمة نحو أواصل فإن أصله وواصل ومناظرة هذا لمسألتنا فى مطلق إبدال إحدى الواوين همزة وإن كانت المبدلة فى مسألتنا الثانية وفى النظير الأولى . (**قوله وأما إذا اجتمعت الياءان أو الياء والواو**) أى فى جمع مفاعل نحو نيائف وسيائد ولو حذف قوله وأما إلخ واقتصر على قوله وإذا التقت الياءان إلخ لكان أخصر وأسبك . (**قوله نحويين ويوم**) الأول بفتحتين قرية باليمن وعين أو واد بين ضاحك وضويحك وهما جبلان بالحجاز والثانى بفتح فكسر يقال يوم أيوم ويوم كفرح شديد كذا فى القاموس ومنه يعلم أنه كان الأولى أن يقدم الشارح قوله

واحتج أيضا بقول العرب فى جمع ضَيْوَن وهو ذكر السنانير ضياون من غير همز، والصحيح ما ذهب إليه الأولان للقياس والسماع: أما القياس فلأن الإبدال فى نحو أوائل إنما هو بالحمل على كساء ورداء لشبهه به من جهة قربه من الطرف وهو فى كساء ورداء لا فرق بين الياء والواو فكذلك هنا، وأما السماع فحكى أبو زيد فى سيِّقة سيائق بالهمز وهو فعيلة من ساق يسوق، وحكى الجوهرى فى تاج اللغة جيّد وجيائد وهو من جاد، وحكى أبو عثمان عن الأصمعى فى جمع عيل عيائل، وأما ضياون فشاذ مع أنه لما صح فى واحده صح فى الجمع فقالوا ضياون كما قالوا ضيون وكان قياسه ضين، والصحيح أنه لا يقاس عليه.

(تنبيهات): **الأول**: فهم من قوله مد مفاعل اشتراط اتصال المد بالطرف، فلو فصل بمدة شائعة ظاهرة أو مقدرة فلا إبدال، فالأولى نحو طواويس، والثانية نحو قوله:

[١٢٧٨] * وكَحَلَ الْعَيْنَيـنِ بَالعَـوَاوِرِ *

أراد بالعواوير لأنه جمع عوار وهو الرمد، فحذفت الياء ضرورة فهى فى تقدير

اسم موضع على قوله ويوم كما صنع المصرح.

(قوله فى جمع ضيون) بفتح الضاد المعجمة وسكون التحتية وفتح الواو كصيقل كما نقله يس عن شرح الشافية. **(قوله ذكر السنانير)** جمع سنور بكسر السين المهملة وتشديد النون مفتوحة وسكون الواو. **(قوله من جهة قربه)** من سببية وإضافة جهة إلى قرب للبيان وفى الكلام حذف أى قرب حرف العلة منه. **(قوله وهو)** الإبدال بالهمزة. **(قوله سيقة)** بياء مشددة ما استاقه العدو من الدواب. والدريئة يستتر فيها الصائد فيرمى الوحش كما فى القاموس وأصله سيوقة بوزن فيعلة اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء فقول الشارح وهو فعيلة صوابه فيعلة بتقديم الياء على العين كما فى المرادى. **(قوله مع أنه إلخ)** كان المناسب أن يجعله تعليلا لقولهم ضياون شذوذا. **(قوله والصحيح أنه يقاس عليه)** أى على ضياون فى تصحيح الواو وما أشبهه فى صحة واحده إذا وجد وذهب أناس إلى القياس. كذا فى المرادى. **(قوله مد مفاعل)** أى ألفه وقوله اتصال المد أى اللين الثانى الذى ينقلب همزة ووجه فهم ما ذكر من قوله مد مفاعل أن المفصول مفاعيل لا مفاعل. **(قوله بمدة شائعة)** أى قياسية.

(قوله وكحل) الضمير فيه يرجع إلى الدهر وضبطه المصرح بتخفيف الحاء ولعله الرواية وإلا فالتشديد صحيح معنى. **(قوله جمع عوار)** قال العينى: بضم العين وتخفيف الواو وهو الرمد الشديد

[١٢٧٨] قاله جندل بن المثنى الطهوى من الرجز، وأوله:

غَـرَّكِ أَنْ تقـارَبَت أَبَـا عِـرِى وأَنْ رأيت الدَّهْـر ذا الدَّوائـرِ
* حَنَا عِطامى وأَراهُ ثَاغِرى *

وكحل إلخ والضمير فى كحل يرجع إلى الدهر، وحنا: قوّس، وثاغرى: من ثغرت أسنانه إذا كسرتها. والشاهد =

الموجودة . أما الفصل بمدة غير شائعة فلا أثر له ، ويجب الإبدال كقوله :

[١٢٧٩] * فِيها عَيَائِيلُ أُسُودٍ ونُمُـرْ *

الأصل عيائل لكنه أشبع الهمزة اضطرارا فنشأت الياء كقوله تنقاد الصياريف ، لأنه جمع عيل واحد العيال ، قال الصغانى : واحد العيال عيل والجمع عيائل مثل جيد وجياد وجيائد .

الثانى : لا يختص هذا الإبدال بتالى ألف الجمع كما أوهمه كلامه ، بل لو بنيت من القول مثل عوارض قلت : قوائل بالهمز هذا مذهب سيبويه والجمهور وعليه مشى فى التسهيل ، وخالف الأخفش والزجاج فذهبا إلى منع الإبدال فى المفرد لخفته .

الثالث : حكم هذه الهمزة فى كتابتها ياء ومنع النقط كما سبق فى قائل وبائع . ثم أشار إلى تقييد ما أطلقه من الحكم فى الهمز المبدل مما بعد ألف مفاعل فى النوعين

وقيل هو كالقذى ا هـ وتبعه المصرح فى هذا الضبط قال سم وضبطه المكى بتشديد الواو وهو الظاهر ا هـ . **(قوله فهى فى تقدير الموجودة)** ولذلك صحت فيه الواو لبعدها من الطرف فى التقدير . **(قوله تنقاد)** بفتح التاء أى نقد وإضافته إلى الصياريف من إضافة المصدر لفاعله . **(قوله لأنه قد جمع عيل واحد العيال)** يؤخذ منه ومما بعده أن للعيل جمعين عيالا وعيائل . **(قوله كما أوهمه كلامه)** قد يقال مراد المصنف موازن مفاعل فى مجرد عدد الحروف والهيآت فيشمل المفرد ولا ينافيه قول كجمع نيفا لأن المثال لا يخصص ا هـ سم وقولهم عدد المصنف إعطاء الحكم بالمثال غير مطرد . **(قوله مثل عوارض)** أى مفردا على وزن عوارض . **(قوله ثم أشار إلى تقييد ما أطلقه إلخ)** فيه شىء لأن الحكم الذى أطلقه فيما سبق إطلاقه معتبر لأن الإبدال همزة ثابت فى هذه الصورة أيضا غير أنه بين هنا زيادة حاصلها أن الهمزة المبدلة لا تبقى فيما إذا كانت اللام معتلة بل تغير وتصير ياء إلا أن يريد بالاطلاق الإطلاق باعتبار بقاء الحكم فحينئذ يتضح التقييد لأنه بين هنا أن ذلك الحكم وهو الإبدال همزة لا يبقى بل يغير . قاله سم .

(قوله فى النوعين المذكورين) أى المشار إلى أولهما بقوله والمد زيد إلخ وإلى ثانيهما بقوله كذاك

= فى بالعواور فإن أصله بالعواوير ، فلذلك صحت الواو لبعدها من الطرف ، ثم حذف الياء وبقى الصحيح بحاله ، لأن حذف الياء عارض ، وهو جمع عوار بضم العين وتخفيف الواو ، وهو الرمد الشديد ، وقيل هو كالقذى .

[١٢٧٩] قاله حكيم بن معية الربعى . والضمير فى فيها يرجع إلى الغيطان فى البيت الذى قبله . والشاهد فى عيائيل حيث أبدلت الهمزة من الياء . وقال الصاغانى : واحد العيال عيل والجمع عيايل ، مثل جيد وجياد وجيايد ، وقد جاء عيايل ثم أنشد البيت ، وهو مضاف إلى أسود إضافة الصفة إلى موصوفها . وادعى ابن الأعرابى أن الصواب غيائيل بالغين المعجمة جمع غيل على غير قياس ــ وهو الأجمة ــ قوله ونمر ــ بضمتين ــ جمع نمر .

المذكورين ، أعنى ما استحق الهمز لكونه مدا مزيدا فى الواحد وما استحق الهمز لكونه ثانى لينين اكتنفا مد مفاعل بقوله : (**وَٱفْتَحْ وَرُدَّ ٱلْهَمْزَ يَا فِيمَا أُعِلّ * لاَمًا**) فالألف واللام فى الهمز للعهد ، أى يجب فى هذين النوعين إذا اعتلت لامهما أن يخففا بإبدال كسرة الهمزة فتحة ثم بإبدالها ياء فيما لامه همزة أو ياء أو واو ولم تسلم فى الواحد ، فالنوع الأول مثال ما لامه همزة منه : خطيئة وخطايا ، ومثال ما لامه ياء منه : هدية وهدايا ، ومثال ما لامه واو منه لم تسلم فى الواحد : مطية ومطايا ، فأصل خطايا خطايىء ، بياء مكسورة ، وهى ياء خطيئة ــ وهمزة بعدها هى لامها ثم أبدلت الياء همزة على حد الإبدال فى صحائف فصار خطائىء ــ بهمزتين ــ ثم أبدلت الثانية ياء لما سيأتى من أن الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء وإن لم تكن بعد مكسورة فما ظنك بها بعد المكسورة ، ثم فتحت الأولى تخفيفا ، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خطاءا ــ بألفين بينهما همزة ــ، والهمزة تشبه الألف فاجتمع شبه ثلاث ألفات ، فأبدلت الهمزة ياء فصار خطايا بعد خمسة أعمال . وأصل هدايا هدايى ــ بياءين الأولى ياء فعيلة والثانية لام هدية ــ ثم أبدلت الأولى همزة كما فى صحائف ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة ، ثم قلبت الياء ألفا ، ثم قلبت الهمزة ياء ، فصار هدايا بعد أربعة أعمال . وأصل مطايا مطايو ، لأن أصل مفرده وهو مطية مطيوة ــ فعيلة من المطا وهو الظهر ــ أبدلت الواو ياء ، وأدغمت الياء فيها ، على حد ما فعل بسيد وميت ، فقلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة كما فى الغازى والداعى ،

ثانى إلخ . (**قوله أعنى ما استحق**) أى جمعا استحق الهمز بكونه أى الهمز فى الأصل مدا مزيدا فى الواحد وكذا يقال فيما بعده . (**قوله فيما**) أى جمع أعل لاما وأراد به ما يشمل المهموز كما سينبه عليه الشارح ولو قال فيما اعتل لاما لكان أوفق باصطلاحهم . (**قوله للعهد**) أى الذكرى فالمراد بالهمز الهمز المذكور سابقا فى النوعين . (**قوله كسرة الهمزة**) أى الوالية لألف مفاعيل (**قوله فيما لامه إلخ**) ما واقعة على جمع والجار والمجرور بدل من قوله فى هذين النوعين (**قوله ولم تسلم فى الواحد**) حال من الواو فقط أى بل انقلبت ياء و سيأتى محترزه فى قوله وفى مثل هراوة جعل واوا ولو حذف الواو كما فى نظيره الآتى لسلم من إتيان الحال من النكرة بلا مسوغ . (**قوله فالنوع الأول**) أى من النوعين . (**قوله بهمزتين**) الأولى المبدلة من الياء والثانية لام الكلمة . (**قوله لما سيأتى**) أى فى قوله ما لم يكن لفظا أتم فذاك ياء مطلقًا جاء .

(**قوله والهمزة تشبه الألف**) لقرب مخرجها وهو أقصى الحلق من مخرج الألف وهو الجوف فقول شيخنا والبعض لكونها من مخرجها فيه تساهل (**قوله وهو مطية**) المطية الراحلة . (**قوله من المطا وهو الظهر**) أو من المطو وهو المد يقال مطوت بهم فى السير أى مددت . تصريح . (**قوله أبدلت الواو إلخ**) راجع للمفرد وقوله فقلبت الواو إلخ راجع للجمع .

ثم قلبت الياء الأولى همزة كما فى صحائف ، ثم أبدلت الكسرة فتحة ثم الياء ألفا ثم الهمزة ياء ، فصار مطايا بعد خمسة أعمال . وإن كانت الهمزة أصلية سلمت نحو المرآة والمرائى ، فإن الهمزة موجودة فى المفرد ــ فإن المرآة مفعلة من الرؤية ــ فلا تغير فى الجمع ، وشذ مرايا كهدايا سلوكا بالأصلى مسلك العارض ، كما شذ عكسه وهو السلوك بالعارض مسلك الأصلى فى قوله :

[١٢٨٠] **فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا فِى مَكَانِنَا ثَلاَثَتِنَا حَتَّى أُزِيرُوا المَنَائِيَا**

وقول بعض العرب : اللهم اغفر لى خطائئى ــ بهمزتين ــ. والنوع الثانى مثاله زاوية وزوايا أصله زوائى بإبدال الواو همزة لكونها ثانى لينين اكتنفا مدا مفاعل ، ثم خفف بالفتح فصار زوائى ، ثم قلبت الياء ألفا فصار زواءا ، ثم قلبت الهمزة ياء على نحو ما تقدم فى هدايا .

(تنبيه): أدرج الناظم هنا الهمزة فى حروف العلة حسبما حمل الشارح كلامه على ذلك ، ولكنه غاير بينهما فى التسهيل . وفى الهمزة ثلاثة أقوال : **أحدها** حرف صحيح ، **والثانى حرف علة وإليه ذهب الفارسى ، والثالث** أنها شبيهة بحرف العلة . انتهى . وأشار بقوله : (**وَفِى مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِلْ . وَاوًا**) إلى أن المجموع على مثال مفاعل

(قوله وإن كانت الهمزة) أى الوالية لألف مفاعل أصلية هذا محترز القيد الذى تضمنه قول المصنف الهمز بلام العهد لأن المعهود الهمز السابق فى كلامه وهو الهمز المبدل من مدة الواحد الزائدة أو ثانى لينيه أو القيد الذى فى قول الشارح أعنى ما استحق الهمز لكونه أى الهمز فى الأصل مدا مزيدا فى الواحد . **(قوله مفعلة)** بكسر الميم . تصريح . **(قوله فلا تغير فى الجمع)** بل تبقى هى وكسرتها والياء بعدها . **(قوله سلوكا بالأصلى)** أى الهمز الأصلى مسلك العارض العارض بسبب الجمع . **(قوله فما برحت أقدامنا إلخ)** قاله عبيدة بن الحرث بن عبد المطلب ابن عم النبى ﷺ من قصيدة قالها فى شأن يوم بدر وما جرى له يومه من قطع رجله ومبارزته هو وحمزة وعلىّ وهم المراد من قوله ثلاثتنا ومات رضى الله عنه بالصفراء وهم راجعون وثلاثتنا بدل من ناف أقدامنا .

(قوله وقول بعض العرب) بجر قول عطفا على المجرور بفى قبله . **(قوله والنوع الثانى)** أى الجمع الذى ألفه بين لينين . **(قوله مثاله زاوية وزوايا)** لم يقل قياس صنيعه فى النوع الأول مثال ما لامه ياء منه زاوية وزوايا ومثال ما لامه واو منه لم تسلم فى الواحد كذا وكذا لعدم هذا القسم فيما يظهر فتدبر . **(قوله أصله زوائى)** أى أصله الثانى كما يؤخذ من بقية كلامه وأصله الأول زواوى . **(قوله حسبما)** بفتح السين . **(قوله غاير بينهما فى التسهيل)** لعطفه الهمزة على حرف العلة والعطف يقتضى المغايرة . **(قوله وفى مثل هراوة)** أى فى جمع مثل هراوة وهى العصا الضخمة كما فى التصريح .

[١٢٨٠] ذكر مستوفى فى شواهد البدل . والشاهد فيه ههنا فى المنائيا حيث أثبت فيه حرف العلة فى الموضع الذى يجب حذفه فيه من سعة الكلام إجراء للمعتل مجرى الصحيح ، وكان الوجه فيه أن يكون المنايا ، ولكن أظهر الياء للضرورة .

إذا كانت لامه واوا لم تعل في الواحد بل سلمت فيه كواو هراوة جعل موضع الهمزة في جمعه واوا، فيقال هراوى والأصل هرائو، بقلب ألف هراوة همزة، ثم هرائى بقلب الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة، ثم خففت بالفتح فصار هراءى، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا، فكرهوا ألفين بينهما همزة لما سبق فأبدلوا الهمزة واوا طلبا للتشاكل لأن الواو ظهرت في واحده رابعة بعد ألف فقصد تشاكل الجمع لواحده، فصار هراوى، بعد خمسة أعمال.

(تنبيهات): **الأول**: إنما ترد الهمزة ياء فيما أعل لاما من الجمع المذكور إذا كانت عارضة كما رأيت فإن كانت أصلية سلمت.

الثاني: شذ جعل الهمزة واوا فيما لامه ياء، وذلك قولهم في هدايا هداوى، وفيما لامه واو أعلت في الواحد، وذلك قولهم في مطايا مطاوى، وقاس الأخفش على هداوى وهو ضعيف إذ لم ينقل منه إلا هذه اللفظة.

الثالث: مذهب الكوفيين أن هذه الجموع كلها على وزن فعالى صحت الواو في هراوى كما صحت في المفرد، وأعلت في مطايا كما أعلت في المفرد وهدايا على وزن الأصل، وأما خطايا فجاء على خطية بالإبدال والإدغام على وزن هدية، وذهب البصريون إلى أنها

(قوله جعل موضع الهمزة) لو قال أبدلت الهمزة فيه واوا أو جعلت الهمزة فيه واوا كما قال الناظم لكان أخصر وأظهر في كون الواو مبدلة من الهمزة. **(قوله لما سبق)** أي من اجتماع شبه ثلاث ألفات وهم يكرهون اجتماع الأمثال. **(قوله لأن الواو ظهرت في واحده إلخ)** إلا أن الواو في الواحد لام الكلمة وفي الجمع بدل من الهمزة الزائدة المبدلة من ألف الواحد. **(قوله فقصد تشاكل الجمع لواحده)** قد يستغنى عنه بقوله طلبا للتشاكل على أن صوابه أن يقول تشاكل الجمع وواحده أو مشاكلة الجمع لواحده لأن التشاكل تفاعل يقتضي التعدد ولازم لا يتعدى ولا بلام التقوية. **(قوله إنما ترد الهمزة ياء إلخ)** هذا التنبيه متعلق بقوله وافتح ورد الهمزة إلخ فكان المناسب ذكره في شرحه مع التنبيه المذكور ثم مع أنه مكرر مع قوله سابقا وإن كانت الهمزة أصلية إلخ نعم في بعض النسخ إسقاط ما سبق وعليه لا تكرار هنا.

(قوله وقاس الأخفش على هداوى) أي بالدال ورسمه في بعض النسخ بالراء تحريف ولا يبعد عندي أن يقيس على مطاوى أيضا فإنه أولى بأن يقاس عليه من هداوى لأن الإتيان بالواو في مطاوى له وجه وهو الرجوع إلى الأصل فراجع. **(قوله وهو ضعيف)** وقال الدماميني لا يظهر لقياسه على هداوى وجه. **(قوله على وزن فعالى)** فما بعد ألف الجمع لام الكلمة والألف للتأنيث. **(قوله وهدايا على وزن الأصل)** أي على طبق المفرد أي صحت لامه كما صحت لام المفرد فقوله هنا على وزن الأصل بمنزلة قوله في هراوى صحت الواو فيه كما صحت في المفرد وقوله في مطايا أعلت الواو فيه كما أعلت

فعائل حملا للمعتل على الصحيح ويدل على صحة مذهب البصريين قوله : حتى أزيروا المنائيا ، وأما ما نقل عن الخليل من أن خطايا وزنها فعالى فليس كقول الكوفيين لأن الألف عندهم للتأنيث وعنده بدل من المدة المؤخرة ، وذلك لأنه يقول أن مدة الواحد لا تبدل فى هذا همزة لئلا يلزم اجتماع همزتين ، بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء فيصير خطائى ثم يعل كما تقدم . انتهى طائى **(وَهَمْزًا آوَّلَ ٱلْوَاوَيْنِ رُدْ * فِى بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ وُوفِىَ ٱلْأُشُدْ)** أى هذه مسألة خامسة اختصت بها الواو ، يعنى أن كل كلمة اجتمع فى أولها واوان فإن أولاهما يجب إبدالها همزة بشرط أن لا تكون الثانية منهما مدة غير أصلية ، فخرج أربع صور : **الأولى** أن تكون الثانية مدة بدلا من ألف فاعَل نحو ووفى الأشد ، ووورى عنهما .

فى المفرد إلا أنه خالف الأسلوب تفننا فى التعبير فلا يرد الاعتراض بأن هراوى ومطايا على وزن الأصل . **(قوله فجاء على خطية بالإبدال والإدغام)** يرد أنه على هذا يكون خطايا أيضا على وزن الأصل كهراوى ومطايا وهدايا فلا تحسن مقابلة الثلاثة بخطايا فى قوله وأما خطايا إلخ إلا أن يقال المقابلة من حيث ظهور كون الثلاثة على وزن الأصل من غير احتياج إلى شيء بخلاف خطايا فإنهم احتاجوا فى كونها على وزن الأصل إلى جعلها جمع خطية بالإبدال والإدغام فافهم .

(قوله وذهب البصريون إلخ) وهو الذى ذهب إليه المصنف حملا للمعتل كهدية وهدايا على الصحيح كصحيفة وصحائف . **(قوله لأن الألف عندهم للتأنيث)** أى زائدة للتأنيث وأما اللين الزائد فى المفرد فحذف فى الجمع للتخلص من التقاء الساكنين . **(قوله بدل من المدة)** أى التى كانت فى المفرد وقوله المؤخرة أى التى عرض تأخيرها فى الجمع بعد أن كانت مقدمة فى المفرد وهى المدة التى تقلب همزة فى فعائل . **(قوله لا تبدل فى هذا)** أى فيما لامه همزة كخطيئة . **(قوله لئلا يلزم اجتماع همزتين)** اعترض بأن القياس قلب الياء همزة وإذا اجتمع همزتان فعل فيهما ما يقتضيه القياس وبأنهم قد نطقوا به على الأصل سمع من بعض العرب اللهم اغفر لى خطائى ولو كان كما قال الخليل لم يكن ثم همزة ألبته . كذا فى المرادى والتصريح . **(قوله بل تقلب)** أى مدة الواحد قلبا مكانيا فقوله على الياء من وضع الظاهر موضع المضمر وكان مقتضى الظاهر أن يقول عليها أى المدة . **(قوله وهمزا)** مفعول ثان لرد وأول مفعوله الأول . **(قوله الأشد)** نائب فاعل ووفى والأشد ويضم أوله القوة وهو ما بين ثمانى عشرة إلى ثلاثين سنة واحد جاء على صيغة الجمع أو جمع لا واحد له من لفظه أو واحده شدة بالكسر على غير قياس أو شد ككلب وأكلب أو شد كذئب وأذؤب قاله فى القاموس وعن ابن عباس فى قوله تعالى : ﴿ بلغ أشده ﴾ [يوسف : ٢٢] أن الأشد ثلاث وثلاثون سنة .

(قوله أى هذه مسألة خامسة) أى للمسائل الأربع المذكورة فى قوله فأبدل الهمزة من واو ويا إلخ لكن هذه الخامسة مختصة بالواو بخلاف الأربع ولم يقدمها على قوله وافتح ورد الهمزة إلخ لتعلقه بالثالثة والرابعة فسقط ما اعترض به شيخنا وتبعه البعض . **(قوله أن لا تكون الثانية منهما مدة غير**

والثانية أن تكون مدة بدلا من همزة كالوولى مخفف الوؤلى بواو مضمومة فهمزة ، وهى أنثى الأوأل أفعل تفضيل من وأل إذا لجأ . **والثالثة** : أن تكون عارضة كأن تبنى من الوعد مثال فوعل ثم ترده إلى ما لم يسم فاعله . **والرابعة** أن تكون زائدة كأن تبنى من الوعد مثال طومار فتقول ووعاد فهذه الصور الأربع لا يجب فيها الإبدال بل يجوز ، وخالف قوم فى الرابعة فأوجبوا الإبدال لاجتماع واوين وكون الثانية غير مبدلة من زائد ، فإن الضمة التى قبلها غير عارضة ، وإلى هذا ذهب ابن عصفور ، واختار المصنف القول بجواز الوجهين لأن الثانية وإن كان مدها غير متجدد لكنها مدة زائدة فلم تخل عن الشبه بالألف المنقلبة ، ودخل صورتان يجب فيهما الإبدال :

الأولى أن تكون الثانية غير مدة نحو قولك فى جمع الأولى أنثى الأوّل أوّل الأصل وول ، وقولك فى جمع واصلة وواقية أواصل وأواق ، والأصل وواصل ووواق بواوين أولاهما فاء الكلمة ، **والثانية** بدل من ألف فاعلة كما تبدل فى التصغير نحو أويصل وأويق ،

أصلية) بأن تكون غير مدة أو تكون مدة أصلية . **(قوله من ألف فاعل)** بفتح العين . **(قوله وهى أنثى الأوأل)** إن قرئ الأوأل بواو ساكنة فهمزة فالضمير فى وهى راجع للوؤلى بالهمز وإن قرئ بواو مشددة فالضمير راجع للوولى بلا همز . **(قوله أن تكون عارضة)** أى لا لإبدال لتباين هذه الصورة ما قبلها . **(قوله مثال فوعل)** بفتح فسكون ففتح . **(قوله ثم ترده إلى ما لم يسم فاعله)** فتقول ووعد فالثانية مدة عارضة لعروض الضمة قبلها كما يفهم من كلامه الآتى والعارضة غير أصلية . سم . **(قوله مثال طومار)** بضم الطاء المهملة الصحيفة ويقال لها الطامور أيضا . كذا فى القاموس . **(قوله غير مبدلة من زائد)** أى وإن كانت مدة زائدة بخلاف واو نحو ووفى . **(قوله فإن الضمة إلخ)** تعليل لكون الثانية غير مبدلة من زائد أى بخلاف الضمة قبل مدة نحو ووف واعترض البعض التعليل بأنه يفيد أن الضمة إذا كانت عارضة تكون الثانية مبدلة دائما وليس كذلك كما يشهد له ما تقدم فى الثالثة وفيه نظر لأنه إنما يفيد أن الضمة إذا كانت عارضة لا يلزم أن تكون الثانية غير مبدلة وهذا صادق بكونها فى بعض الصور غير مبدلة كما فى المثال المتقدم للثالثة .

(قوله وإن كان مدها غير متجدد) أى لبناء الكلمة ووضعها عليه . **(قوله بالألف المنقلبة)** أى الصائرة واوا ثانية فى نحو ووفى ولو قال بالواو المنقلبة عن الألف لكان واضحا . **(قوله وأواق)** هو مما أعل إعلال قاض فتثبت الياء إذا حلى بأل . **(قوله ووواق)** بثلاث واوات أولاها عاطفة والثانية والثالثة من بنية الكلمة وهما مراد الشارح بقوله بواوين إلخ . **(قوله كما تبدل)** أى ألف فاعلة واوا فى التصغير لأن التكسير كالتصغير فى ذلك . **(قوله نحو أويصل وأويق)** تصغير واصل وواق قالوا وفى تصغيرهما بدل من ألفهما كما تقول فى ضارب ضويرب ولو قال نحو أزيصلة وأويقية لكان أنسب بما قبله .

وكذا لو بنيت من الوعد مثال كوكب قلت أوعد والأصل ووعد . والثانية أن تكون مدة أصلية نحو الأولى أنثى الأول أصلها وولى بواوين أولاهما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة . وإنما وجب الإبدال حينئذ كراهة ما لا يكون فى أول الكلمة من التضعيف إلا نادرا كددن ، وخرج بتقييده بالبدء نحو هووى ونووى .

(تنبيهات): **الأول** : ظهر أن فى كلام المصنف أمورا : **أحدها** أنه يوهم قصر المستثنى على نحو ووفى مما مدته زائدة بدل من ألف فاعل ، وأن ما سواه مما مدته زائدة يجب فيه الإبدال وليس كذلك كما عرفت . **ثانيها** أنه يوهم أيضا أن المستثنى ممتنع الإبدال وليس كذلك لما عرفت أن الصور الأربع المخرجة يجوز فيها الإبدال . **ثالثها** أن كلامه ليس صريحا فى وجوب الإبدال فيما يجب فيه مما سبق ، فلو قال :

واوا وهمزا بدءُ واوى مَبدا ۔ حتما سوى ما الثان طارٍ مَدا

(قوله حينئذ) أى حين إذ كانت الواو الثانية غير مدة أو مدة أصلية . **(قوله كراهة إلخ)** ولأنهم لما أجازوا البدل فى وجوه وهى واو مفردة لثقلها بالضمة التزموه عند توالى واوين لأنه أثقل من واو مفردة مضمومة . **(قوله من التضعيف)** قال سم : قد يقال التضعيف موجود فى الصور الثلاث الأول من الصور الخارجة السابقة إلا أن يقال هو عارض فلا يعتبر ا هـ وأقره شيخنا وتبعه البعض وهو مشكل سؤالا وجوابا أما الأول فلأن التضعيف موجود فى الصورة الرابعة من الصور الخارجة فلا وجه لتخصيص السؤال بالثلاث الأول منها وأما الثانى فلأن الصورة الثالثة لم يعرض فيها التضعيف وإنما العارض فيها المد فتأمل . **(قوله كددن)** بفتح الدالين المهملتين اللعب . **(قوله نحو هووى ونووى)** أى فى المنسوب إلى هوى ونوى فلا تبدل الواو الأولى همزة لعدم تصدرها . تصريح . **(قوله يوهم قصر المستثنى)** اعترض بأن فيه قصر الشىء على نفسه وأجيب بأن المراد بالمستثنى الاستثناء أو أل فى المستثنى للجنس فالمعنى المستثنى فى كلام النحاة لا فى خصوص المتن وما أجاب به البعض عن هذا الإيهام من أن المراد بشبه ووفى الأشد ما مدته عارضة أو زائدة إنما يصحح عبارة المصنف لا يدع إيهامها .

(قوله يوهم أيضا أن المستثنى إلخ) أجاب سم بأن رد فعل أمر لا ماض مجهول والأصل فى الأمر الوجوب فالمفهوم حينئذ أنه لا يجب الإبدال فيما خرج لا أنه لا يجوز . قال شيخنا وتبعه البعض : ومنه يعلم جواب الأمر الثالث وفيه نظر إذ الصريح ما لا يحتمل غير المراد ورد على تسليم أنه فعل أمر ظاهر فى الوجوب لا صريح فيه كما لا يخفى على من له مسكة . **(قوله واوا)** معمول جعل فى قول المصنف وفى مثل هراوة جعل واوا إلخ وهمزا عطف على واوا وبدء بالرفع عطف على نائب فاعل جعل والمعنى وجعل أول واوين وقعا مبدأ كلمة أى صدرها همزا حتما وخفف الشارح مبدأ بإبدال همزته ألفا كما خفف طار بإبدال همزته ياء وأعله إعلال قاض وقوله سوى ما الثان إلخ استثناء من مبدأ وما موصول عائده محذوف أى سوى الصدر الذى الثانى منه أو أل عوض عن الضمير أى ثانيه ومدا

لخلص من ذلك كله لما عرفت .

الثانى : زاد فى التسهيل لوجوب الإبدال شرطا آخر وهو أن لا يكون اتصال الواوين عارضا بحذف همزة فاصلة ، مثال ذلك أن تبنى افعوعل من الوأى فتقول ايأوأى والأصل اوأوأى فقلبت الواو الأولى ياء لسكونها بعد كسرة وقلبت الياء الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فإذا نقلت حركة الهمزة الأولى إلى الياء الساكنة قبلها حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ، ورجعت الياء إلى أصلها وهو الواو لزوال موجب قلبها ، فتصير الكلمة إلى ووأى ، فقد اجتمع واوان أول الكلمة ، ولا يجب الإبدال ولكن يجوز الوجهان ، وكذلك لو نقلت حركة الهمزة الثانية إلى الواو فصارت ووا جاز الوجهان وفاقا للفارسى . قيل : وذهب غيره إلى وجوب الإبدال فى ذلك سواء نقلت الثانية أم لا .

الثالث : بقى مما تبدل منه الهمزة خمسة أشياء : **أحدها** الواو المضمومة ضمة لازمة غير مشددة ولا موصوفة بموجب الإبدال السابق . **ثانيها** الياء المكسورة بين ألف وياء مشددة . **ثالثها** الواو المكسورة المصدرة . **رابعها وخامسها** الهاء والعين وقد ذكرتين فى التسهيل ، وإنما لم يذكر هذه الخمسة لأن إبدال الهمزة منها جائز لا واجب وإنما تعرض هنا للواجب وإن تعرض لغيره فعلى سبيل الاستطراد ، فأما إبدالها من الواو المضمومة المذكورة فحسن مطرد نحو أُجوه جمع وجه وأدؤر جمع دار وأنؤر جمع نار ، الأصل وجوه وأدور وأنور ، ونحو سؤوق جمع ساق وغؤور مصدر غار الماء يغور غورا وغؤورا ، وليس القلب فى هذا لاجتماع الواوين لأن الثانية مدة زائدة ، والاحتراز بالمضمومة عن المكسورة

بفتح الميم تمييز محول عن فاعل طار والأصل طارىء مده لا يقال لا يخرج بهذا الاستثناء نحو ووفى لأن مد ثانيه لم يطرأ غاية الأمر أن الثانى بعد عروض البناء للمجهول واو وقبله ألف لأنا نقول شخص مد ووفى طارىء والمد الموجود قبل ذلك غيره . **(قوله أن تبنى افعوعل)** أى موازن افعوعل . **(قوله من الوأى)** بفتح الواو وسكون الهمزة وهو الوعد .

(قوله فإذا نقلت إلخ) فيه وفيما بعده مخالفة لما سيأتى فى كلام المصنف لساكن صح إلخ من أن النقل إنما يكون لحرف صحيح فتأمل . **(قوله إلى ووأى)** بواو مفتوحة فواو ساكنة فهمزة مفتوحة فألف . **(قوله فصارت ووا)** بواوين مفتوحتين فألف . **(قوله الوجهان)** إقرار الواو وإبدالها همزة . سم . **(قوله نقلت الثانية)** أى حركة الهمزة الثانية . **(قوله أحدها الواو المضمومة إلخ)** مصدرة كالمثال الأول أو لا كباقى الأمثلة . **(قوله لازمة)** مما خرج به ضمة واو سور جمع سوار لأنها يجوز إسكانها تخفيفا . **(قوله وقد ذكرتين)** فى بعض النسخ ذكرهن وهى الأولى لذكر الخمسة فى التسهيل . **(قوله وإن تعرض لغيره)** أى كما يأتى فى قوله وأؤم ونحوه وجهين فى ثانيه أم . **(قوله لأن الثانية مدة زائدة)** أورد شيخنا وتبعه البعض على التعليل أنه لا ينافى جواز الإبدال لما تقدم من أنه يجوز إذا كانت الثانية

والمفتوحة وسيأتى الكلام عليهما . وبكون الضمة لازمة من ضمة الإعراب نحو هذه دلو وضمة التقاء الساكنين نحو : ﴿ **اشتروا الضلالة** ﴾ [البقرة : ١٦] ، ﴿ **ولا تنسوا الفضل** ﴾ [البقرة : ٢٣٧] ، والاحتراز بغير مشددة من نحو التعوذ والتحول فإنه لا يبدل فيه ، والاحتراز بالقيد الأخير من نحو أواصل وأواق فإن ذلك واجب كما مر ، وأما إبدالها من الياء المذكورة فنحو رائى وغائى فى النسب إلى راية وغاية الأصل رايىّ وغايىّ بثلاث ياءات فخفف بقلب الأولى همزة ، وأما إبدالها من الواو المكسورة المصدرة ، فنحو اشاح وافادة واسادة فى وشاح ووفادة ووسادة .

وقرأ أبىّ وابن جبير والثقفى ﴿ **من إعاء أخيه** ﴾ [يوسف : ٧٦] ، ورأى أبو عثمان ذلك مطردا مقيسا وقصره غيره على السماع ، والاحتراز بالمصدرة عن نحو واو طويل فلا تقلب لأن المكسورة أخف من المضمومة فلم تقلب فى كل موضع والوسط أبعد من التغيير وأما الواو المفتوحة فلا تقلب لخفة الفتحة إلا ما شذ من قولهم امرأة أناة والأصل وناة لأنه من الوَنية وهو البطء ، قال ابن السراج : وأسماء اسم امرأة لأنه فى الأصل وسماء من الوسامة وهو الحسن ، وأحد المستعمل فى العدد ، أصله وحد من الوحدة بخلاف أحد فى ما جاءنى أحد ، فقيل همزته أصلية لأنه ليس بمعنى الوحدة . وأما إبدال الهمزة من الهاء والعين فقليل ، فمن أبدلها من الهاء قولهم ماء والأصل ماه ، وأصل ماه موه بدليل أمواه ومويه فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، وإعلال حرفين متلاصقين من الشاذ ، ومن ذلك أيضا قولهم : أل فعلت وألا فعلت . بمعنى هل فعلت وهلا فعلت . ومن إبدالها من العين قوله :

مدة زائدة فالصواب تعليل سم بأنهما ليسا فى المبدإ ولك دفعه بأن الذى تقدم الجواز فقط والذى ذكره الشارح هنا أن إبدال الواو المضمومة المذكورة حسن والحسن أخص من الجائز . **(قوله وسيأتى الكلام عليهما)** أى فى قوله وأما إبدالها من الواو المكسورة إلخ وقوله وأما الواو المفتوحة إلخ . **(قوله من نحو أواصل وأواق)** سبقه إلى هذا المرادى فى شرح التسهيل قال الدمامينى وهو سهو لأن الكلام فى الواو المضمومة لا المفتوحة .

(قوله ورأى أبو عثمان إلخ) عبارة الدمامينى : وهذا مطرد عند الجمهور وبعض النحاة يجعل ذلك مقصورا على السماع والصحيح اطراده ثم نقل عن المرادى أنه قال فى بعض الكتب إنه لغة هذيل **(قوله أناة)** بالنون بوزن قناة **(قوله من الونية)** بفتح الواو وسكون النون كما يفهم من القاموس . **(قوله اسم امرأة)** احترز به عن أسماء جمع اسم . **(قوله فقيل همزته أصلية)** وقيل بدل من الواو . **(قوله فقليل)** أى شاذ . **(قوله وإعلال حرفين إلخ)** استئناف نبه به على أن فى ماء شذوذا من وجهين **(قوله وألا فعلت)** هذا أحد قولين ثانيهما أن الهمزة أصلية كما أن الهاء أصلية فألا وهلا مادتان مستقلتان .

[١٢٨١] وماجَ ساعات ملاَ الوَدِيق أُبابُ بحر ضاحكٍ هَروق

فأصل أباب عباب . وقال بعضهم : ليست الهمزة فيه بدلاً من العين وإنما هو فعال من أبّ إذا تهيأ ، لأن البحر يتهيأ للارتجاج فالهمز على هذا أصل . ومما شذ إبدالها من الألف فى قولهم دأبة وشأبة وابيأض ، وما روى عن العجاج من همز العألم والخأتم وإبدالها من الفاء فى قولهم قطع الله أديه أى يديه ، يريد يده . فردت اللام وأبدلت الياء همزة ، وقالوا فى أسنانه ألل أى يلل ، واليلل قصر الأسنان ، وقيل إحديدا بها إلى داخل الفم . يقال رجل أيّل وامرأة يلاء ، وهمز بعضهم الشيمة وهى الخلقة وكذلك رئبال وهو الأسد . انتهى (وَمَدًّا ٱبْدِلْ ثَانِيَ ٱلهَمْزَيْنِ مِنْ * كِلْمَةٍ انْ يَسْكُنْ كَآثِرْ وَٱئْتَمِنْ) أى إذا اجتمع همزتان فى كلمة كان لهما ثلاثة أحوال : أن تتحرك الأولى وتسكن الثانية ، وعكسه ،

(قوله وماج ساعات إلخ) قال فى القاموس : الملاة كقناة فلاة ذات حر وسراب والجمع ملا وقال أيضا الوديقة شدة الحر وذكر من معانى العباب الموج وقال أيضا ضحك السحاب برق والقرد صوت . (قوله من أب) بتشديد الموحدة .

(قوله دأبة وشأبة وابيأض) بفتح الهمزة فى الثلاثة للساكن . قاله شيخنا السيد . (قوله أديه) بفتح الهمزة وسكون الدال المهملة وقال الفارسى هى لغة فيديه وأديه بمنزلة يلملم وألملم ونازعه تلميذه أبو الفتح ابن جنى . اهـ فارضى . (قوله فى أسنانه ألل) يقال أللت أسنانه من باب فرح . (قوله احديدا بها) أى ميلها . (قوله رجل أيل) بفتح الهمزة والتحتية وتشديد اللام وقوله وامرأة يلاء بفتح التحتية وتشديد اللام مع المد . كذا فى القاموس . (قوله الشيمة) بشين معجمة . (قوله وكذلك رئبال) براء مكسورة فهمزة أو تحتية ساكنة فموحدة . (قوله ومدا ابدل) بنقل فتحة همزة إبدال إلى التنوين . (قوله إن يسكن) أى الثانى أى والأول متحرك لوضوح تعذر سكونهما معا . (قوله وائتمن) بفتح التاء على أنه فعل أمر كما نقل عن خط ابن هشام لأنه مقتضى رسمه بالتحتية لا بضمها على أنه ماض مجهول وإن أوهمه صنيع الشارح بعد وصنيع الفارضى لأنه لو كان كذلك لرسم بالواو ونكتة تعداد المثال الإشارة إلى أنه لا فرق بين أن تكون أولى الهمزتين همزة قطع أو همزة وصل ثم التمثيل بائتمن باعتبار حالة الابتداء به إذ لا يلتقى الهمزتان إلا حينئذ لا باعتبار حالة وصله بما قبله كما فى عبارة الناظم حيث عطفه على ما قبله ولو حذف المصنف واو العطف ليكون قوله ائتمن بهمزة وصل مكسورة فياء مبدلة من همزة ساكنة على أنه جملة مبتدأة غير موصولة بما قبلها لكان واضحا . (قوله أى إذا اجتمع) المناسب حذف أى كما لا يخفى .

(قوله همزتان) لم يتعرض المصنف والشارح لتفصيل الهمزة المفردة وفى الهمع يجوز تخفيف الهمزة

[١٢٨١] الرجز بلا نسبة فى سر صناعة الإعراب .

وأن يتحركا معا . وأما الرابع وهو أن يسكنا معا فمتعذر ، فإن تحركت الأولى وسكنت الثانية وجب ـ فى غير ندور ـ إبدال الثانية حرف مد يجانس حركة ما قبلها نحو آثرت أوثر إيثارا الأصل أأثرت أؤثر إئثارا ، ومن الإبدال ألفا بعد الفتحة قول عائشة رضى الله عنها : (وكان يأمرنى أن آتزر) بهمزة فألف ، وعوام المحدثين يحرفونه فيقرءونه بألف وتاء مشددة ، وبعضهم يرويه بتحقيق الهمزتين ولا وجه لواحد منهما ، وإنما وجب الإبدال لعسر النطق بهما ، وخص بالثانية لأن إفراط الثقل حصل بها وشذت قراءة بعضهم : ﴿ **ائلافهم رحلة الشتاء والصيف** ﴾ [قريش : ٢] بتحقيق الهمزتين ، والاحتراز بكونهما من كلمة عن نحو أأتمن زيدا أم لا وأ أنت فعلت هذا وأأتمر بكر أم لا فإنه لا يجب فيه

المفردة الساكنة بإبدالها بمجانس حركتها فتبدل ألفا فى رأس وياء فى ذئب وواوا فى بؤس والمتحركة بعد ساكن بحذفها ونقل حركتها إلى الساكن قبلها كقولك فى اسأل سل ما لم يكن الساكن قبلها مدا زائدا غير ألف كخطيئة ومقروءة أو ياء تصغير كخطيئة فتبدل الهمزة بمثل المد وتدغم فيه أو نون انفعال كانأطر أى اعوج فتقر الهمزة أو ألفا فتسهل بجعلها بينها وبين مجانس حركتها كالهباءة وهى أرض لغطفان وكذا تسهل إن تحركت بعد فتح مطلقا مفتوحة كسال أو مكسورة كسئم أو مضمومة كلؤم أو كانت بعد كسر أو ضم وهى فى الصورتين مكسورة أو مضمومة كمئين وسئل ويستهزىء ورؤوس فإن كانت مفتوحة أبدلت بعد الكسرة ياء كمير فى مئر جمع مئرة وهى التميمة وبعد الضم واوا كجون فى جؤن جمع جؤنة وهى سل مغشى بجلد يجعله العطار ظرفا لطيبه ورجل سولة فى سؤلة وخالف الأخفش فى صورتين المضمومة بعد كسر كيستهزىء والمكسورة بعد ضم كسئل فأبدل الأولى ياء والثانية واوا ا هـ بزيادة من القاموس . قال الرضى فى شرح الشافية : وقد تبدل الهمزة ألفا إذا انفتحت وانفتح ما قبلها كسال وياء ساكنة إذا انكسرت وانكسر ما قبلها كمستهزئين وواوا ساكنة إذا انضمت وانضم ما قبله كرؤوس . قال سيبويه : وهذا سماعى وليس بقياسى إلا فى الضرورة ا هـ ملخصا وإذا أبدلت ياء ساكنة فى مستهزئين وواوا ساكنة فى رؤوس التقى ساكنان فيحذف أحدهما للتخلص .

(قوله فى غير ندور) احترازا من قراءة ائلافهم بهمزتين شذوذا . **(قوله وكان)** أى النبى ﷺ يأمرنى أى إذا حضت أن آتزر أى لحرمة ما وراء الإزار من الحائض . **(قوله بألف)** أى يابسة وهى الهمزة . **(قوله ولا وجه لواحد منهما)** لأن التاء لا تبدل من الهمزة الساكنة وتحقيق الهمزتين ممنوع قال شيخنا السيد : لكن أجاز البغداديون اتزر واتمن واتهل واتهل من الإزار والأمانة والأهل بقلب الثانية تاء وإدغامها فى التاء وحكى الزمخشرى اتزر بالإدغام وقال الناظم إنه مقصور على السماع .

(قوله عن نحو أأتمن زيد) بصيغة المعلوم وبهمزة استفهام مفتوحة فهمزة ساكنة هى فاء الكلمة وحذفت همزة الوصل المكسورة التى كانت بينهما للاستغناء عنها لعدم الابتداء بكلمتها بعد دخول همزة الاستفهام وقوله وأأنت بهمزتين مفتوحتين فإن قلت هذا المثال لا يناسب فرض كلامه وهو سكون

الإبدال ، بل يجوز التحقيق كما رأيت والإبدال فتقول أوتمن زيد أم لا ، وآنت فعلت ، وإيتمر بكر أم لا لأن همزة الاستفهام كلمة والهمزة التى بعدها أول كلمة أخرى . وأما قول القراء فى همزة الاستفهام وما يليها همزتان فى كلمة ، فتقريب على المتعلمين . وإن سكنت الأولى وتحركت الثانية فإن كانتا فى موضع العين أدغمت الأولى فى الثانية نحو سآل ولآل ورآس ، ولم يذكر هذا القسم لأنه لا إبدال فيه . وإن كانتا فى موضع اللام فسيأتى الكلام عليهما عند قوله : ما لم يكن لفظا أتم . وإن تحركتا معا فأما أن يكون ثانيهما هذا فى موضع اللام أو لا فهذان ضربان : فأما الأول فسيأتى بيانه ، وأما الثانى فله تسعة أنواع : لأن الثانية إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وعلى كل حال من هذه الثلاثة فالأولى أيضا إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ، فثلاثة فى ثلاثة بتسعة ، وقد

الهمزة الثانية . قلت : لعل الشارح أراد بالضمير فى قوله والاحتراز بكونهما الهمزتين لا بقيد كون ثانيتهما ساكنة إشارة إلى أن كونهما من كلمة شرط لوجوب الإبدال فى غير صورة سكون ثانيتهما أيضا وقوله وأأتمر بكر بصيغة المعلوم وهمزة استفهام مفتوحة فهمزة ساكنة هى فاء الكلمة وحذفت همزة الوصل المكسورة التى كانت بينهما لما مر .

(قوله فتقول أوتمن إلخ) كذا فى النسخ برسم أوتمن بألف فواو ورسم ايتمر بألف فياء وفيه كما قال سم توقف لأن همزة الاستفهام مفتوحة وإبدال الهمزة الثانية إنما يكون من جنس حركة الأولى فما وجه قلب الثانية فى أوتمن واوا وفى ايتمر ياء واعتذر شيخنا وتبعه البعض بأن الإبدال واوا وياء فيما ذكر مبنى على فرض ضم همزة الاستفهام أو كسرها فيقرأ أوتمن بضم همزة الاستفهام وايتمر بكسرها والمثال لا يشترط صحته وأنا أقول هذا فرار من خطأ إلى خطأ وإزالة لضرر بضرر والذى ينبغى قراءة أوتمن وايتمر بهمزة استفهام مفتوحة فألف لينة وإنما رسم الشارح هنا الألف فى الأول واوا وفى الثانى ياء اعتبار لما يرسم فى بعض أحوال الكلمتين قبل دخول الاستفهام وهو حال قراءة أوتمن بالبناء للمجهول وايتمر بصيغة الأمر ولا يخفى بعده فتأمل. **(قوله وآنت فعلت)** بهمزة استفهام مفتوحة فألف لينة بدل من همزة أنت وقول البعض بإبدال همزة أنت ياء لا واوا خلافا لما فى الحواشى خطأ فاحش وتقول باطل.

(قوله وأما قول القراء) بالقاف جمع قارىء كقول الشاطبى منهم باب الهمزتين من كلمة وعد من ذلك نحو أأنذرتهم . **(قوله فإن كانتا فى موضع العين إلخ)** ولا تكونان فى موضع الفاء لتعذر الابتداء بالساكن . سم . **(قوله نحو سآل)** أى كثير السؤال ولآل أى بائع اللؤلؤ ورآس أى بائع الرؤوس . سم **(قوله فسيأتى الكلام عليهما)** عند قوله ما لم يكن لفظا أتم فإنه سيصرح ثم بأنك إذا بنيت من قرأ مثال قمطر قلت قرأى بإبدال الهمزة الثانية ياء . **(قوله فإما أن يكون ثانيهما)** لم يقل فأما أن يكونا على صنيعه فى الهمزتين الساكنة أولاهما لأن الهمزتين الساكنة أولاهما كالحرف الواحد بخلاف المتحركتين . **(قوله فسيأتى بيانه)** أى فى الكلام على قوله ما لم يكن لفظا أتم فإنه سيصرح ثم بأن الثانية تبدل ياء مطلقا سواء فتحت الأولى أو كسرت أو ضمت . **(قوله أن يفتح اخ)** هذا تصريح

أخذ فى بيان ذلك بقوله : (**إنْ يُفْتَحِ**) أى ثانى الهمزتين (**أَثْرَ ضَمٍّ أَوْ فَتْحٍ قُلِبْ * وَوًا**) فهذا اثنان من التسعة . **الأول** : نحو أويدم تصغير آدم ، والثانى نحو أوادم جمعه ، والأصل أُءيدم وأآدم بهمزتين ، فالواو بدل من الهمزة وليست بدلا من ألفه كما فى ضارب وضويرب وضوارب لأن المقتضى لإبدال همزته ألفا زال فى التصغير والجمع ، وذهب المازنى إلى إبدال المفتوحة إثر فتح ياء فيقول فى أفعل التفضيل من أنَّ : زيد أينّ من عمرو ، ويقول الواو فى أوادم بدل من الألف المبدلة من الهمزة لأنه صار مثل خاتم ، والجمهور يقولون هو أونّ من عمرو (**وَيَاءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ**) ثانى الهمزتين المفتوح وثانيهما (**ذُو الكَسْرِ مُطْلَقاً كَذَا**) أى ينقلب ياء سواء كان إثر فتح أو كسر أو ضم ، فهذه أربع أنواع ، مثال الأول أن تبنى من أم مثل إصبع بكسر الهمزة وفتح الباء ، فتقول ائمم بهمزتين مكسورة فساكنة ثم تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة قبلها لتتمكن من إدغامها فى الميم الثانية فيصير ائم ، ثم تبدل الهمزة الثانية ياء فتصير الكلمة ايم ، ومثال الثانى والثالث والرابع أن تبنى من أم مثل أصبع بفتح الهمز أو كسرها أو ضمها والباء فيهن مكسورة وتفعل ما سبق فتصير الكلمة إيَمْ وأيم وأيم ، وأما قراءة ابن عامر والكوفيين أئمة بالتحقيق فمما يوقف عنده

بمفهوم قوله إن يسكن لما فيه من التفصيل . (**قوله نحو أويدم إلخ**) قال المصرح : التمثيل بجمع آدم وتصغيره مبنى على أنه عربى وقد اضطرب فيه كلام الزمخشرى فذهب فى الكشاف إلى أنه أعجمى على وزن فاعل كآزر وذهب فى المفصل إلى أنه عربى على وزن أفعل ا هـ وأقره أرباب الحواشى . وأنت خبير بأن هذا الخلاف إنما هو فى آدم العلم لا آدم الصفة المشتقة من الأدمة وهى اللون المعروف فإنه عربى باتفاق ولا ضرورة إلى حمل المثال على العلم حتى يجعل التمثيل به مبنيا على أحد القولين فافهم .

(**قوله وليست**) أى الواو فى التصغير والجمع بدلا من ألفه أى ألف آدم . (**قوله كما فى ضارب**) راجع للمنفى . (**قوله لأن المقتضى**) هو وقوعها ساكنة بعد همزة مفتوحة . (**قوله بدل من الألف إلخ**) أى لا من الهمزة حتى يرد على المازنى وقوله لأنه صار إلخ علة لقوله بدل من الألف وقوله صار مثل خاتم أى فأشبهت ألفه المبدلة من همزة ألف خاتم الغير المبدلة . (**قوله وياء إثر كسر ينقلب**) معطوف على جملة قوله أن يفتح إلخ أى وينقلب الهمز الثانى المفتوح ياء بعد كسر للهمز الأول . (**قوله وثانيهما**) هذا تقدير لمنعوت ذو . (**قوله مطلقا**) حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور أعنى كذا . (**قوله من أم**) بفتح الهمزة وتشديد الميم أى قصد . (**قوله حركة الميم الأولى**) وهى الفتحة وقوله فتصير الكلمة إيم أى بكسر الهمزة وفتح الياء . (**قوله وما يضم إلخ**) لم يقل مطلقا كما فى سابقه ولاحقه اكتفاء بترك

ولا يتجاوز (**وَمَا يُضَمّ**) من ثانى الهمزين المذكورين (**وَاواً أصِرْ**) سواء كان الأول مفتوحا أو مكسورا أو مضموما ، فهذه ثلاثة أنواع بقية التسعة المذكورة . أمثلة ذلك أوب جمع أب وهو المرعى ، وأن تبنى من أم مثل إصبع بكسر الهمزة وضم الباء أو مثل أبلم فتقول إوم بهمزة مكسورة وواو مضمومة ، وأوم بهمزة وواو مضمومتين ، وأصل الأول أأبب على وزن أفلس . وأصل الثانى والثالث ائمم وأؤمم فنقلوا فيهن ثم أبدلوا الهمزة واوا وأدغموا أحد المثلين فى الآخر .

(**تنبيه**)*: خالف الأخفش فى نوعين من هذه التسعة وهما المكسورة بعض ضم فأبدلها واوا والمضمومة بعد كسر فأبدلها ياء والصحيح ما تقدم انتهى . ثم أشار إلى الضرب الأول من ضربى اجتماع الهمزتين المتحركتين وهو أن يكون ثانيهما فى موضع اللام بقوله (**مَا لَمْ يَكُنْ**) أى ثانى الهمزتين (**لَفظًا أتِمّ**) أتم فعل ماض ولفظا إما مفعول به مقدم والجملة خبر يكن ، أو خبر يكن ومفعول أتم محذوف أى أتم الكلمة أى كان آخرها والجملة نعت للفظا (**فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقًا جَا**) أى سواء كان إثر فتح أو كسر أو ضم أو سكون ، أمثلة ذلك أن تبنى من قرأ مثل جعفر وزبرج وبرثن وقمطر ، فتقول فى الأول قرأى على وزن سلمى والأصل قرأ أفأبدلت الهمزة الأخيرة ياء ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وتقول فى الثانى قرء على وزن هند والأصل قرئء أبدلت الهمزة الأخيرة

التقييد ببعض الأحوال عن التصريح بالإطلاق . (**قوله واوا أصر**) أى صيره واوا . (**قوله جمع أب**) بفتح الهمزة وتشديد الموحد . (**قوله أو مثل أبلم**) بضم الهمزة واللام وبينهما موحدة ساكنة وهو سعف المقل . تصريح .

(**قوله ما لم يكن إلخ**) تنازعه كل من قوله قلب واوا وقوله واوا أصر لأنه تقييد لهما . (**قوله إما مفعول به مقدم**) ولفظا على هذا واقع على الكلمة المختومة بالهمزة وعلى الثانى واقع على نفس الهمزة فيكون عليه من الأخبار الموطئة لما بعدها كما فى بل أنتم قوم تجهلون فاعرفه . (**قوله أو سكون**) فيه أن فرض كلام المصنف فى الهمزتين المتحركتين فكان ينبغى أن يقول وكذا إذا سكنت الأولى وتحركت الثانية . (**قوله وتقول فى الثانى قرء**) أى بكسر الهمزة لأنه منقوص وكذا الثالث كما سيذكره الشارح . (**قوله ثم أعل إعلال قاض**) أى سكنت الياء تخفيفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين . (**قوله أيد**) وأصله أيدى كأفلس . (**قوله أى سكنت الياء**) أى تخفيفا وأبدلت الضمة قبلها كسرة أى لتناسب الياء أى ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وهل التسكين قبل إبدال الضمة أو بعده كل محتمل ولعل الثانى أولى ثم ما صنعه الشارح أقرب مسافة مما صنعه الدمامينى وعبارته وإذا بنيت مثل برثن قلت قرؤو أصله قرؤؤ قلبت الثانية ياء فقيل قرءى فاستثقلت الضمة على الياء فسكنت فانقلبت الياء واوا لانضمام ما قبلها فصار آخر الاسم واوا ساكنة قبلها ضمة فقلبت الضمة كسرة والواو ياء فأعل إعلال قاض اهـ .

ياء ثم أعل إعلال قاض ، وتقول فى الثالث قرء على وزن جمل ، والأصل قرؤؤ أبدلت الهمزة الأخيرة ياء ثم أعل إعلال أيد أى سكنت الياء وأبدلت الضمة قبلها كسرة ، فهذا والذى قبله منقوصان كل منهما على هذا الوزن رفعا وجرا ، وتعود له الياء فى النصب فيقال رأيت قرئيا وقرئيا ، وتقول فى الرابع قرأى والأصل قرأأ بهمزتين ساكنة فمتحركة أبدلت المتحركة ياء وسلمت لسكون ما قبلها . وإنما أبدلت الهمزة الأخيرة ياء ولم تبدل واوا ، قال فى شرح الكافية : لأن الواو الأخيرة لو كانت أصلية ووليت كسرة أو ضمة لقلبت ياء ثالثة فصاعدا ، وكذلك تقلب رابعة فصاعدا بعد الفتحة ، فلو أبدلت الهمزة الأخيرة واوا فيما نحن بصدده لأبدلت بعد ذلك ياء فتعينت الياء (**وَأُؤُمْ * وَنَحْوُهُ**) مما أولى همزيته للمضارعة (**وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمْ**) أى اقصد وهما الإبدال والتحقيق ، فتقول فى مضارع أمّ وأن أوم وأين بالإبدال ، وأؤم وأئن بالتحقيق تشبيها لهمزة المتكلم بهمزة الاستفهام ، نحو ﴿ **أأنذرتهم** ﴾ لمعاقبتها النون والتاء والياء .

(تنبيهات): **الأول** : قد فهم من هذا أن الإبدال فيما أولى همزتيه لغير المضارعة واجب فى غير ندور كما سبق .

(قوله كل منهما على هذا الوزن) الكلام على التوزيع أى الأول على وزن هند والثانى على وزن جمل وإنما أعاده توطئة لقوله رفعا وجرا إلخ . **(قوله وقرئيا)** همزته مكسورة كهمزة ما قبله لا مضمومة كما توهم بدليل اقتصار الشارح على عود الياء وبدليل (فكف أيدى الناس عنكم) . **(قوله أبدلت المتحركة ياء)** أى فرارا من الثقل وسأل أبو عثمان أبا الحسن : هلا أدغموا فى مثال قمطر من قرأ كما أدغموا فى سآل فأجاب بأن العينين لا يكونان إلا من جنس واحد بخلاف اللامين بدليل درهم وقردد أى فالعينان أحرى بالإدغام من اللامين وبأن الحشو يجوز فيه ما لا يجوز فى الطرف بدليل توالى الواوين فى هووى وامتناعه فى جمع واقية . **(قوله وإنما أبدلت الهمزة الأخيرة ياء إلخ)** توجيه لقول المصنف فذاك ياء مطلقا جا وسكت عن توجيه الإبدال بعد سكون الهمزة الأولى ولعله الحمل على الإبدال بعد الحركة فتدبر . **(قوله لو كانت أصلية)** أى غير منقلبة عن همزة وقوله ووليت كسرة أو ضمة أى كشمى فى ثمو . **(قوله رابعة)** أى كمعطعيان فإن ياء منقلبة عن الواو التى هى أخيرة تقديرا لأن علامة التثنية فى تقدير الانفصال .

(قوله وأؤم إلخ) تقييد لبعض الصور المتقدمة فتأمل . **(قوله تشبيها إلخ)** تعليل لجواز الوجهين والجامع دلالة كل من الهمزتين على معنى زائد على أصل معنى الكلمة . **(قوله لمعاقبتها إلخ)** تعليل لتشبيه همزة المتكلم بهمزة الاستفهام أى إنما شبهنا همزة المتكلم بهمزة الاستفهام دون الهمزة التى من كلمة الهمزة الثانية لمعاقبتها بقية أحرف المضارعة التى يجوز فى الهمزة بعدها الوجهان كما فى يؤمن من الإيمان ويؤمن من التأمين ولو جعله علة ثانية لجواز الوجهين فى همزة المتكلم لكان أحسن . **(قوله أن الإبدال)** أى المذكور سابقا من إبدال المفتوحة أثر همزة مفتوحة أو مضمومة واوا وأثر مكسورة ياء وهكذا .

الثانى : لو توالى أكثر من همزتين حققت الأولى والثالثة والخامسة وأبدلت الثانية والرابعة ، مثاله لو بنيت من الهمزة مثل أترجة قلت أُوْ أُوأة والأصل أأأأأة .

الثالث : لا تأثير لاجتماع همزتين بفصل نحو آآ وآآة . انتهى . **(وَيَاءً اَقْلِبْ أَلِفاً كَسْراً تَلاَ ★ أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ)** ألفا مفعول أول باقلب ، وياء مفعول ثان قدم ، وكسرا مفعول بتلا ، وياء تصغير عطف عليه ، وتلا ومعموله فى موضع نصب نعت لألف ، والتقدير : اقلب ألفا تلا كسرا أو تلا ياء تصغير ، أى يجب قلب الألف ياء فى موضعين : الأول أن يعرض كسر ما قبلها كقولك فى جمع مصباح ودينار مصابيح ودنانير ، وفى تصغيرهما مصيبيح ودنينير . والثانى أن يقع قبلها ياء التصغير كقولك فى تصغير غزال غزيل **(بِوَاوٍ ذَا)** القلب **(اَفْعَلاَ . فِي آخِرٍ)** أى تفعل بالواو الواقعة آخرا ما تفعل بالألف من قلبها ياء إذا عرض قبلها كسرة أو ياء التصغير ، فالأول نحو رضى وغزى وقوى وغاز ، أصلهن رضو وغزو وقوو وغازوٌ لأنهن من الرضوان والغزو والقوة فقلبت الواو ياء لسكر ما قبلها وكونها آخرا لأنها بالتأخير تتعرض لسكون الوقف وإذا سكنت تعذرت سلامتها فعوملت بما يقتضيه السكون من وجوب إبدالها ياء توصلا إلى الخفة وتناسب اللفظ ، ومن ثم لم تتأثر الواو بالكسرة وهى غير متطرفة كعوض وعوج ، إلا إذا كان مع الكسرة ما يعضدها

(قوله حققت الأولى إلخ) أى فيما إذا كانت الهمزات خمسا وقس على ذلك ما إذا كانت أقل من خمس أو أكثر . **(قوله قلت أو أوأة)** أى بهمزة مضمومة فواو ساكنة فهمزة مضمومة فواو ساكنة فهمزة مفتوحة فتاء تأنيث فقوله والأصل أأأأأة أى بخمس همزات الثانية والرابعة ساكنتان والأولى والثالثة مضمومتان والخامسة مفتوحة . **(قوله نحو آ أ)** بهمزة مفتوحة فألف ساكنة فهمزة اسم نوع من الشجر كما فى الدماميني مفرده آ أة . **(قوله ذا القلب)** أى إلى الياء لا بقيد كونه قلب ألف . **(قوله فى آخر)** أعربه بعضهم صفة لواو وهو ما يشير إليه صنيع الشارح وعليه فالفصل بين النعت والمنعوت للضرورة وأعربه بعضهم ظرفا لغوا متعلقا بأفعل والأول أظهر معنى .

(قوله إذا عرض قبلها إلخ) فى التعبير بالعروض هنا تغليب ياء التصغير وكسرة غزى المبنى للمجهول على كسرة رضى وقوى وغاز . **(قوله وقوى)** إنما رجحوا الإبدال فى قوى ويقوى على الإدغام كما فى قوة مع تحقق مقتضى الإدغام أيضا وحصول التخفيف به أيضا لأن التخفيف بالإبدال أكثر من التخفيف بالإدغام لأن التلفظ بالهمزة فالبدل أسهل من التلفظ بالهمزة المدغمة فالهمزة المدغم فيها . نقله الدنوشرى . **(قوله وإذا سكنت)** أى للوقف وقوله تعذرت سلامتها أى صناعة لوقوعها ساكنة إثر كسرة والقاعدة تقتضى قلبها ياء وقوله فعوملت أى وهى متحركة فى غير الوقف بما يقتضيه السكون أى للوقف والذى يقتضيه سكونها مع كسر ما قبلها قلبها ياء كما قال من وجوب إلخ . **(قوله وتناسب اللفظ)** أى الملفوظ من الكسرة والياء **(قوله ما يعضدها)** أى وهو الألف الذى هو فى حكم الياء كما يأتى سم .

كحياض وسياط كما سيأتى بيانه . والثانى كقولك فى تصغير جرو جرى ، والأصل جريو فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون وفقد المانع من الإعلال فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء .

(تنبيه): هذا الثانى ليس بمقصود من قوله بوا وذا افعلا فى آخر ، إنما المقصود التنبيه على الأول لأن قلب الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون لا يختص بالواو المتطرفة ولا بما سبقها ياء التصغير على ما سيأتى بيانه فى موضعه ، ولذلك قال فى التسهيل : تبدل الألف ياء لوقوعها إثر كسرة أو ياء تصغير ، وكذلك الواو الواقعة إثر كسرة متطرفة ، فاقتصر فى الواو على ذكر الكسرة ، فلو قال :

باثر يا التصغير أو كسر ألف تقلب يا والواو ان كسرا ردف .

فيآخر .. لطابق كلامه فى التسهيل . انتهى **(أَوْ قَبْلَ تَا ٱلتَّأْنِيثِ أَوْ * زِيَادَتَىْ فَعْلاَنَ)**

(قوله كما سيأتى) أى فى شرح قوله وجمع ذى عين إلخ . سم . **(قوله وفقد المانع من الإعلال)** هو كونهما من كلمتين كالقاضى ولى وكون السابق غير متأصل ذاتا وسكونا كديوان لأن أصله دووان قلبت الواو الأولى ياء كما يأتى ذلك . **(قوله وأدغمت فى الياء)** فى العبارة قلب والأصل وأدغمت فيها الياء . **(قوله لا يختص إلخ)** قد يقال عدم الاختصاص المذكور لا يمنع من كون الثانى أيضا مقصودا بكلام المصنف لا يقال يلزم على قصده تكراره مع ما سيأتى لدخوله فى عموم ما سيأتى لأنا نقول ذكر العام بعد الخاص لا تكرار فيه نعم قد يجاب بأن المراد ليس بواجب القصد وأما جواب الحواشى بأن المراد ليس بمقصود بالذات فلا يدفع الاعتراض بالكلية فتأمل . **(قوله متطرفة)** حال من الضمير فى الواقع . **(قوله أو قبل تا التأنيث)** عطف فى آخر قال المصرح : ولم يفرقوا بين كون تاء التأنيث بنيت الكلمة عليها أو لا وكان ينبغى فى عريقية أن لا تقلب الواو ياء لأن الكلمة قد بنيت على التاء بدليل أنه ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة ا هـ . **(قوله أو زيادتى فعلان)** ليس المراد خصوص فعلان بهذه الهيئة بل هو تمثيل لموضع الزيادتين لأن الواو تقلب ياء فى فعلان ساكن العين بل فى مكسورها كما سيصرح به الشارح ولهذا عبر الموضح بقوله أو قبل الألف والنون الزائدتين .

(قوله أى نحو شجية) بتخفيف الياء أى حزينة وإنما خص الشارح الكلام بالواو بعد كسرة كما هو ظاهر صنيعه مع أن ظاهر المتن يشمل الواو قبل ياء التصغير أيضا كجرية تصغير جروة جريا على ما أسلفه من أن قلب الواو ياء بعد ياء التصغير غير مقصود هنا وتقدم ما فيه . **(قوله وعريقية)** قال المصرح : كان ينبغى فى عريقية أن لا تقلب الواو ياء لبناء عرقوة على التاء إذ ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة وحينئذ فعرقوة بمنزل عنفوان . **(قوله تصغير عرقوة)** بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف كما فى القاموس أحد الخشبتين المعترضتين على فم الدلو . **(قوله وشجيان)** قال المصرح

أي نحو شجيّة وأكسية وغازية وعريقية تصغير عَرقوة ، الأصل شجوة وأكسوة وغازوة وعريقوة ، ونحو غزيان وشجيان من الغزو والشجو ، والأصل غزوان وشجوان ، فعلة القلب ياء هو تطرف الواو بعد كسرة لأن كلا من تاء التأنيث وزيادتي فعلان كلمة تامة ، فالواقع قبلها آخر في التقدير ، فعومل معاملة الآخر حقيقة ، وشذ تصحيحا من الأول مقاتوة بمعنى خدام وسواسوة جمع سواء ، ومن الثاني إعلالا قولهم رجل عليان ، مثل عطشان من علوت ، وناقة عيان ، وقولهم صبيان بضم الصاد ، وأما صبية وصبيان بكسر الصاد فسهل أمره وجود الكسرة والفاصل بينه وبين الواو ساكن وهو حاجز غير حصين . ثم أشار إلى موضع ثان تقلب فيه الواو ياء بقوله : **(ذَا)** أي الإعلال المذكور في الواو بعد الكسرة **(أَيْضًا رَأَوْ . فِي مَصْدَرِ)** الفعل **(الْمُعْتَلّ عَيْنًا)** إذا كان بعدها ألف كصيام وقيام وانقياد واعتياد بخلاف سواك وسوار لانتفاء المصدرية ، ونحو لاوذ لواذا وجاور جوارا لصحة عين الفعل ، وحال حولا وعاد المريض عودا لعدم الألف ، والأصل : صوام وقوام وانقواد واعتواد ، لكن لما أعلت عينه في الفعل استثقل بقاؤها في المصدر فعلّوها في المصدر

على وزن قطران بفتح القاف وكسر الطاء اهـ ويؤخذ منه أن الألف والنون فيه ليستا للتثنية بل هما زائدتان كما هما في قطران . **(قوله مقاتوة)** بقاف ثم فوقية . قال الدماميني : جمع مقتو اسم فاعل من اقتوى بمعنى خدم اهـ وأصله كما في التصريح مقتو وقلبت الواو الثانية ياء لتطرفها أثر كسرة ثم أعل إعلال قاض .

(قوله وسواسوة) قال الدماميني : هم الجماعة المستوون في السن اهـ وقوله جمع سواء بفتح السين والمد بمعنى مستوو قالوا سواسية على الأصل في الإعلال ووزنه فعافلة وفيه شذوذ من جهات أخرى . أحداها تكرار الفاء في الجمع مع عدم تكرارها في الواحد وهو نظير تكرار العين في تصغير عشية على عشيشية مع عدم تكرارها في المكبر . الثانية جمع فعال على هذا الوزن فإن قياس جمعه أسوية كقباء وأقبية الثالثة تكرار الفاء زائدة مع عدم تكرار العين معها فإن قياس تكرارها زائدة أن تكرار العين معها كمرمريس فإن كانت أصلية فتكرارها وحدها قياس كقرقف وسندس . كذا في التصريح . **(قوله ومن الثاني إعلالا)** أي وشذ من الثاني إعلالا إلخ ووجه الشذوذ أن الكلام في الواو المكسور ما قبلها والواو في المذكورات لم يكسر ما قبلها بل سكن فيكون الإعلال شاذا .

(قوله لصحة عين الفعل) أي عدم إعلالها وإلا فهي معتلة . يس . **(قوله لعدم الألف)** كان عليه أن يزيد ونحو رواح وعوار لعدم الكسرة قبل الواو إذ ما قبلها في الأول مفتوح وفي الثاني مضموم ليستكمل محترزات الشروط الأربعة . **(قوله فعلوها في المصدر)** صوابه فأعلوها . **(قوله وقبل حرف)** هو الألف وقوله يشبه الياء أي يقرب منها قربا أكثر من قربه من الواو . **(قوله فأعلت)** مكرر مع قوله فعلوها قال البعض : وفي النسخ الصحيحة اسقاط قوله فعلوها في المصدر . **(قوله ليصير العمل في اللفظ)** أي المادة من وجه واحد وهو الإعلال وإن كان في الفعل بالقلب ألفا وفي المصدر بالقلب ياء .

بعد كسرة وقبل حرف يشبه الياء فأعلت بقلبها ياء حملا للمصدر على فعله فقلبها ياء ليصير العمل فى اللفظ من وجه واحد . وشذ تصحيحا مع استيفاء الشروط قولهم نار نوارا أى نفر ولا نظير له ، وكان الأحسن أن يقول المعل عينا ، لأن لاوذ يطلق عليه معتل العين إذ كل ما عينه حرف علة فهو معتل وإن لم يعل . وقد أشار إلى الشرط الأخير بقوله : **(وَٱلْفِعَلْ * مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ ٱلْحِوَلْ)** يعنى أن كل ما كان على فعل من مصدر الفعل المعل العين فالغالب فيه التصحيح نحو الحول والعود . قال فى شرح الكافية : ونبه بتصحيح ما وزنه فعل على أن إعلال المصدر المذكور مشروط بوجود الألف فيه حتى يكون على فعال . انتهى . وفى تخصيصه بفعال نظر فإن الإعلال المذكور لا يختص به لما عرفت من مجيئه فى الانفعال والافتعال كما سبق ، واحترز بقوله منه أى من المصدر عن فعل من الجمع فإن الغالب فيه الإعلال كما سيأتى ، لكن قال فى التسهيل وقد يصحح ما حقه الإعلال من فعل مصدرا أو جمعا وفعال مصدرا فسوى بين هذه الثلاثة فى أن حقها الإعلال ، وهو يخالف ما هنا من أن الغالب على فعل مصدرا التصحيح . ثم أشار إلى موضع ثالث تقلب فيه الواو ياء بقوله : **(وَجَمْعُ ذِى عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ * فَاحْكُمْ بِذَا ٱلْإِعْلَالِ)** أى المذكور وهو القلب ياء لكسر ما قبلها **(فِيهِ حَيْثُ عَنْ)** أى إذا وقعت الواو عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة ، وهى فى الواحد إما معلة ، وإما شبيهة بالمعل وهى الساكنة وجب قلبها ياء : فالأولى نحو دار وديار وحيلة وحيل وقيمة وقيم ، الأصل :

(قوله قولهم نار) بنون ثم راء . **(قوله وكان الأحسن)** لم يقل الصواب لإمكان الجواب بأنه أراد بالمعتل المعل وقد وقع من المصنف ذلك غير مرة . **(قوله إلى الشرط الأخير)** وهو أن يكون بعد العين ألف . **(قوله منه)** أى من مصدر الفعل المعل عينا . **(قوله فى الانفعال والافتعال)** أى كالانقياد والاعتياد . **(قوله كما سيأتى)** أى فى قوله وفى فعل وجهان والإعلال أولى كالحيل .

(قوله من فعل مصدرا) هذا محل مخالفة التسهيل للنظم . **(قوله وجمع)** أى وأما جمع كما قيل فى ﴿ **وربك فكبر** ﴾ [المدثر : ٣] اهـ سم وجعل خالد الفاء فى فاحكم زائدة . **(قوله ذى عين)** أى مفرد ذى عين . **(قوله بذا الإعلال)** يؤخذ منه أن العين واو وأن قبلها كسرة . **(قوله حيث عن)** أى ظهر هذا الجمع . غزى . **(قوله فالأولى)** أى الواو المعلة ولا يشترط أن يكون بعدها فى الجمع ألف كما يؤخذ من التمثيل بحيلة وحيل وقيمة وقيم ومن ذكر هذا الشرط فى الثانية وتركه هنا لكن هذا الصنيع إنما يوافق ما مر عن التسهيل من أن حق فعل مصدرا أو جمعا الإعلال والموافق لقوله هنا بذا الإعلال وقوله وفى فعل وجهان إلخ تقييد الواو المعلة أيضا بأن يكون بعدها فى الجمع ألف ولم يجر الشارح على ما يوافقه لأنه سيرده .

(قوله لأنه لما انكسر إلخ) تعليل لقلب الواو ياء فى نحو ديار وقوله وإعلال الباق إلخ تعليل لقلبها

دوار وحول وقوم ، لأنه لما انكسر ما قبل الواو فى الجمع فى نحو ديار وكانت فى الإفراد معلة بقلبها ألفا ضعفت فسلطت الكسرة عليها ، وقوى تسلطها وجود الألف وإعلال الباقى لإعلال واحده ولوقوع الكسرة قبل الواو ، وشذ من ذلك حاجة وحوج ، والثانية وشرطها أن يكون بعدها فى الجمع ألف نحو سوط وسياص وحوض وحياض وروض ورياض ، والأصل : سواط وحواض ورواض لأنه لما انكسر ما قبلها فى الجمع وكانت فى الإفراد شبيهة بالمعل لسكونها ضعفت فسلطت الكسرة عليها وقوّى تسلطها وجود الألف لقربها من الياء وصحة اللام لأنه إذا صحت اللام قوى إعلال العين . فتلخص أن لقلب الواو ياء فى هذا ونحوه خمسة شروط : أن يكون جمعا ، وأن تكون الواو فى واحده ميتة بالسكون ، وأن يكون قبلها فى الجمع كسرة ، وأن يكون بعدها فيه ألف ، وأن يكون صحيح اللام : فالثلاثة الأول مأخوذة من البيت ، والرابع يأتى فى البيت بعده ، والخامس لم يذكره هنا وذكره فى التسهيل : فخرج بالأول المفرد فإنه لا يعل ، نحو خوان وسوار إلا المصدر وقد تقدم ، وشذ قولهم فى الصوان والصوار صيان وصيار ، وبالثانى نحو طويل وطوال وشذ قوله :

[١٢٨٢] تَبَيَّنَ لِى أنَّ القَمَاءَةَ ذِلَّـةٌ وأنَّ أعِزَّاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَـا

ياء فى نحو حيل وقيم . **(قوله فى نحو ديار)** أى مما كان بعد عينه ألف وقلبت عين مفرده ألفا وقوله وكانت أى الواو . **(قوله فسلطت الكسرة عليها)** أى غلبت عليها . **(قوله وجود الألف)** أى لما مر من أن الألف تشبه الياء . **(قوله فى هذا)** أى المذكور من سياط وحياض ورياض ونحوه أى من كل جمع كان بعد عينه ألف فقوله فتلخص إلخ مرتبط بالواو الثانية فقط أعنى الشبيهة بالمعل ولهذا اقتصر على قوله وأن تكون الواو فى واحده ميتة بالسكون ولم يقل أو معلة وذكر من الشروط أن يكون بعدها ألف وهذا إنما يشترط فى الثانية . قاله سم . **(قوله ميتة بالسكون)** أى بسبب السكون . **(قوله مأخوذة من البيت)** محل أخذ الثالث منه اسم الإشارة فى قوله بذا الإعلال كما مر . **(قوله يأتى فى البيت بعده)** أى يؤخذ من البيت بعده . **(قوله نحو خوان)** الخوان ككتاب وغراب ما يؤكل عليه الطعام . قاموس . **(قوله فى الصوان)** صوان الثوب وصيانه مثلثين ما يصان فيه . اهـ قاموس . **(قوله والصوار)** بالصاد المهملة ككتاب وغراب قطيع من البقر . قاموس .

(قوله أن القماءة) بفتح القاف والمد أى القصر . **(قوله قيل ومنه)** أى من شذوذ إعلال الواو المتحركة فى المفرد وهو مبنى على أن الجياد جمع جواد . **(قوله الصافنات)** أى الخيل الصافنات وهى

[١٢٨٢] هو من الطويل . والقماءة : قمؤ الرجل إذا صغر . والشاهد فى طيالها حيث جاء بالياء . والقياس طوالها . ورواه القالى على الأصل .

قيل ومنه ﴿**الصافنات الجياد**﴾، وقيل أنه جمع جيد لا جواد، وبالثالث نحو أسواط وأحواض، وبالرابع ما أشار إليه بقوله: (**وَصحَّحُوا فِعَلَةْ**) أى جمعا لعدم الألف، فقالوا كوز وكوزة وعود وعودة، وشذ الإعلال فى قولهم ثور وثيرة. قال المبرد: أرادوا أن يفرقوا بين الثور الذى هو الحيوان والثور الذى هو القطعة من الأقط فقالوا فى الحيوان ثيرة وفى الأقط ثورة، وذهب ابن السراج والمبرد فيما حكاه عنه الناظم أن ثيرة مقصور من فعالة وأصله ثيارة كحجارة، حذفت الألف وبقيت الفتحة دليلا عليها، وقيل جمعوه على فعلة بسكون العين فقلبت الواو ياء لسكونها ثم حركت وبقيت الياء، وقيل حملا على ثيران ليجرى الجمع على سنن واحد. وبالخامس نحو رواء فى جمع ريان وأصله رويان لأنه لما أعلت اللام فى الجمع سلمت العين لئلا يجتمع إعلالان، ومثله جواء جمع جوّ بالتشديد أصله جواو، فلما اعتلت اللام سلمت العين (**وَفى فِعَلْ**) جمعا (**وَجْهَانِ**) الإعلال والتصحيح (**وَالْإِعْلاَلُ أَوْلَى كَالحِيَلْ**) جمع حيلة والقيم جمع قيمة والديم جمع ديمة، وجاء التصحيح أيضا نحو حاجة وحوج.

(**تنبيهان**)*: **الأول**: اقتضى تعبيره بأولى أن التصحيح مطرد، وليس كذلك،

التى تقوم على ثلاث قوائم وطرف حافر الرابعة وهو من الصفات المحمودة فى الخيل لا تكاد تكون إلا فى العراب الخلص الجياد أى المسرعة فى جريانها وقيل التى تجود بالركض ويظهر أن الأول مبنى على أن الجياد جمع جيد من الجودة والثانى على أنه جمع جواد من الجود ووصفها بالأمرين ليجمع لها بين الوصفين المحمودين واقفة وسائرة. (**قوله وقيل أنه جمع جيد لا جواد**) عبارة التصريح: وقيل الجياد فى الآية ليس بشاذ وإنما هو جمع جيد بتشديد الياء لا جمع جواد اهـ أى وأصل جيد جيود فيكون من أفراد الواو المعلة. (**قوله وعود**) بعين مفتوحة ودال مهملتين وهو المسن من الإبل والشاء كما فى القاموس.

(**قوله فى قولهم**) أى فى الجمع من قولهم. (**قوله فقالوا فى الحيوان ثيرة إلخ**) ولم يعكسوا مع حصول الفرق بالعكس أيضا لأنهم لما قالوا فى جمع ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها حملوا ثيرة فى جمعه عليه وليس لثور من الأقط ما يحمل جمعه فى القلب عليه. نقله المصرح عن الجار بردى. (**قوله فيما حكاه إلخ**) إنما قال ذلك لمخالفة هذه الحكاية للحكاية قبلها. (**قوله نحو رواء**) كرجال وأصله رواى أبدلت الياء همزة لتطرفها إثر ألف زائدة. تصريح. (**قوله فى جمع ريان**) نقيض عطشان. (**قوله وأصله رويان**) اجتمع فيه الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء واكتفى هنا باستفادة أصل الجمع من ذكر أصل المفرد عن التصريح بأصل الجمع الذى سلكه فى لاحقه. (**قوله إعلالان**) إعلال العين بإبدالها ياء للكسرة قبلها وإعلال اللام بإبدالها همزة لوقوعها طرفا إثر ألف زائدة فاقتصر على إعلال اللام لأنها محل التغيير. تصريح. (**قوله كما تقدم**) أى فى قوله وشذ من ذلك حاجة وحوج. (**قوله فحتم أن يعل**) تصريح

بل هو شاذ كما تقدم ، فكان اللائق أن يقول :

وصححوا فعلة وفى فعــل قد شذ تصحيح فحتم أن يعل

وقد تقدم نقل كلامه فى التسهيل .

الثانى : إنما خالف فعل فعلة لأن فعلة لما عدمت الألف وخف النطق بالواو بعد الكسرة لقلة عمل اللسان انضم إلى ذلك تحصين الواو ببعدها عن الطرف بسبب هاء التأنيث فوجب تصحيحها بخلاف فعل . ثم أشار إلى موضع رابع تقلب فيه الواو ياء بقوله : **(وَٱلْوَاوُ لاَمًا بَعْدَ فَتْحٍ يا ٱنْقَلَبْ * كَٱلْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ)** أى إذا وقعت الواو طرفا رابعة فصاعدا بعد فتح قلبت ياء وجوبا ، لأن ما هى فيه حينئذ لا يعدم نظيرا يستحق الإعلال فيحمل هو عليه ، وذلك نحو أعطيت أصله أعطوت لأنه من عطا يعطو بمعنى أخذ ، فلما دخلت همزة النقل صارت الواو رابعة فقلبت ياء حملا للماضى على مضارعه ، وقد أفهم بالتمثيل أن هذا الحكم ثابت لها سواء كانت فى اسم كقولك المعطيان وأصله المعطوان فقلبت الواو ياء حملا لاسم المفعول على اسم الفاعل ، أم فى فعل كقولك يرضيان أصله يرضوان لأنه من الرضوان فقلبت الواو ياء حملا لبناء المفعول على بناء الفاعل ، وأما يرضيان المبنى للفاعل من الثلاثى المجرد فلقولك فى ماضيه رضى .

بما فهم من قوله قد شذ . تصحيح .

(قوله وقد تقدم) أى فى شرح قوله والفعل منه صحيح غالبا نحو الحول وقوله نقل كلامه فى التسهيل أى الدال على ما قلنا من شذوذ التصحيح . **(قوله لما عدمت الألف وخف إلخ)** لعل العطف من عطف المسبب على السبب إذ بفقد البعيد من الواو وهو الألف يخف النطق بالواو ولا يخفى أن انعدام الألف وخفة النطق جهة جمع وموافقة لا جهة فرق ومخالفة فكان اللائق أن يقتصر على قوله لأن فى فعلة تحصين الواو إلخ . **(قوله لاما)** حال من ضمير انقلب وقوله كالمعطيان بفتح الطاء يرضيان بفتح الضاد مع فتح أوله أو ضمه وعلى هذا حل الشارح . **(قوله طرفا)** أخذه من قوله لاما وقوله رابعة فصاعدا أخذه من التمثيل بجعله قيد اسم . **(قوله لأن ما هى فيه)** أى لأن اللفظ الذى تلك الواو فيه . **(قوله نظيرا)** كمعطيان اسم فاعل فإنه نظير معطيان اسم مفعول . **(قوله فيحمل)** بالرفع هو أى ما هى فيه عليه أى على النظير **(قوله وذلك)** أى المستوفى للشروط . **(قوله على مضارعه)** لأنها قلبت فى مضارعه وهو يعطى ياء لوقوعها بعد كسرة . **(قوله كقولك يرضيان)** بضم أوله على البناء للمفعول أخذا مما بعده . **(قوله على بناء الفعل)** وهو يرضيان بكسر الضاد مع ضم أوله . **(قوله وأما يرضيان)** أى بفتح أوله وثالثه .

(قوله فلقولك فى ماضيه رضى) أى وأصل رضى رضو فقلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة . **(قوله نحو المعطاة)** فألفه منقلبة عن ياء لتحركها وانفتاح ما قبلها وهذه الياء منقلبة عن واو لوقوعها

(تنبيهان)*: **الأول** : يستصحب هذا الإعلال مع هاء التأنيث نحو المعطاة ، ومع تاء التفاعل نحو تعازينا وتداعينا مع أن المضارع لا كسر قبل آخره . قال سيبويه : سألت الخليل عن ذلك فأجاب بأن الإعلال ثبت قبل مجيء التاء فى أوله وهو غازينا وداعينا حملا على نغازى ونداعى ، ثم استصحب معها .

الثانى : شذ قولهم فى مضارع شأو بمعنى سبق يشأيان والقياس يشأوان لأنه من الشأو ، ولا كسرة قبل الواو فتقلب لأجلها ياء ولم تقلب فى الماضى فيحمل مضارعه عليه ، نعم إن دخلت عليه همزة النقل قلت يشأيان حملا على المبنى للفاعل . وأشار بقوله : **(وَوَجَبْ . إِبْدالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ * وَيا كَمُوقِنٍ بِذَالَهَا اَعْتُرِفْ)** إلى إبدال الواو من أختيها الألف والياء : أما إبدالها من الألف ففى مسألة واحدة وهى أن ينضم ما قبلها نحو بويع وضورب ، وفى التنزيل ﴿ **ما وُورِىَ عنهما** ﴾ [الأعراف : ٢٠] ، وأما إبدالها من الياء لضم ما قبلها ففى أربع مسائل : الأولى أن تكون ساكنة مفردة أى غير مكررة

رابعة إثر فتحة وفى التسهيل وشرحه للدمامينى بعد مبحث إبدال الواو الواقعة إثر كسرة ياء ما نصه : وكذلك الواو الواقعة إثر فتحة فى الاسم نحو ملهى أو فى الفعل نحو عاديت فصاعدا نحو مصطفى واصطفيت طرفا كما مثلنا أو قبل هاء التأنيث نحو مدعاة ومصطفاة ا هـ فقلب الواو ياء أعم من الظاهر والمقدر فحمل شيخنا التمثيل بنحو المعطاة على ما إذا ثنى أو جمع فإنه يقال فيه حينئذ المعطيتان والمعطيات والمعطيات غير محتاج إليه بل غير ملائم للتعبير بهاء التأنيث إذ المستصحب معه حينئذ تاء التأنيث لا هاؤه لأن تاءه هى الموجودة فى تثنية المعطاة وجمعه بل دعوى أن تثنيته المعطيتان غير صحيح لأن تثنيته المعطاتان لا غير فاعرف ذلك والله الموفق . **(قوله مع أن المضارع)** وهو نتغازى ونتداعى . **(قوله وهو)** عائد على معلوم من السياق وهو المعل المجرد من التاء . **(قوله فى مضارع شأو)** بفتح الهمزة وكذا المضارع . **(قوله لأنه من الشأو)** بسكون الهمزة أى فهو واوى . **(قوله فتقلب)** بالنصب أى حتى تقلب وكذا قوله فيحمل . **(قوله قلت يشأيان)** بالبناء للمفعول وقوله حملا على المبنى للفاعل أى المقلوبة واوه ياء لأجل الكسرة قبلها وفى بعض النسخ . قلت : يشئيان وكان قياسا وتقول فيه مبنيا للمفعول يشأيان بالقلب أيضا إلخ وعليه يقرأ قلت يشئيان بالبناء للفاعل .

(قوله ووجب إبدال إلخ) اعترضه الغزى بأن فيه العيب المسمى بالتضمين وهو أن يتصل آخر البيت بأول البيت بعده وقوله من ألف متعلق بإبدال . **(قوله ويا كموقن)** أى باعتبار أصله فلا يقال موقن لا ياء فيه . **(قوله بذا)** الإشارة راجعة إلى الإبدال واوا لا بقيد كون المبدل منه ألفا . **(قوله إلى إبدال الواو)** أى إبدالا غير ما تقدم فى محله من إبدال الواو من الألف فى جمع نحو ضاربة على ضوارب وتصغير نحو ضارب على ضويرب وكذا قوله أما إبدالها من الألف فصح قول الشارح ففى مسألة واحدة واندفع الاعتراض عليه بمسألة الجمع أما التصغير فداخل فى عموم هذه المسألة الواحدة وإن أوهم اقتصاره فى التمثيل لها على نحو بويع وضورب خلافه . **(قوله نحو موقن وموسر)** هذا فى

فى غير جمع نحو موقن وموسر أصلهما ميقن وميسر لأنهما من أيقن وأيسر فقلبت الياء واوا لانضمام ما قبلها ، وخرج بالساكنة المتحركة نحو هيام فإنها تحصنت بحركتها فلا تقلب إلا فيما سيأتى بيانه ، وبالمفردة المدغمة نحو حيض فإنها لا تقلب لتحصنها بالإدغام ، وبغير الجمع من أن تكون فى جمع فإنها لا تقلب واوا بل تبدل الضمة قبلها كسرة فتصح الياء وإلى هذا أشار بقوله : **(وَيُكْسَرُ ٱلْمَضْمُومُ فِى جَمْعٍ كَمَا * يُقَالُ هِيمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمَا)** أو هيماء فأصل هيم هيم بضم الهاء ، لأنه نظير حمر جمع أحمر أو حمراء ، فخفف بإبدال ضمة فائه كسرة لتصح الياء ، وإنما لم تبدل ياؤه واوا كما فعل فى المفرد لأن الجمع أثقل من المفرد والواو أثقل من الياء فكان يجتمع ثقلان ، ومثل هيم بيض جمع أبيض أو بيضاء .

(تنبيهات): **الأول** : سمع فى جمع عائط عوّط بإقرار الضمة وقلب الياء واوا وهو شاذ ، وسمع عيط على القياس .

الثانى : سيأتى فى كلامه أن فعلى وصفا كالكوسى أنثى الأكيس يجوز فيها الوجهان عنده ، فكان ينبغى أن يضمها إلى ما تقدم فى الاستثناء من الأصل المذكور .

الثالث : حاصل ما ذكره أن الياء الساكنة المفردة المضموم ما قبلها إذا كانت فى

الاسم ومثاله من الفعل يوقن ويوسر . **(قوله نحو هيام)** بضم الهاء وتخفيف الياء يطلق على العطش الشديد وعلى اختلال العقل من العشق وعلى ما يأخذ الإبل فتهيم فى الأرض ولا ترعى .

(قوله إلا فيما سيأتى بيانه) أى فى قوله وواوا أثر الضم رد اليا متى إلخ . **(قوله نحو حيض)** بتشديد الياء جمع حائض فهذا المثال خارج بقوله فى غير جمع أيضا . قال المصرح : والمثال الجيد أن يبنى من البيع مثل حماض فتقول بياع ولا يعل لما ذكرنا . **(قوله فكان يجتمع ثقلان)** اسم كان ضمير الشأن . **(قوله عائط)** بعين وطاء مهملتين الناقة التى لا تحمل . تصريح . **(قوله كالكوسى أنثى الأكيس)** والكياسة تطلق على معان منها العقل وخلاف الحمق . **(قوله عنده)** أى المصنف أما عند سيبويه والجمهور فيتعين فيه إقرار الضمة وقلب الياء واوا كما سيأتى . **(قوله فكان ينبغى أن يضمها)** أى باعتبار أحد وجهيها وهو إبدال الضمة كسرة وإقرار الياء ويجاب بأن ضمها إلى ذلك معلوم مما يأتى . سم .

(قوله إلى ما تقدم) أى الجمع الذى تقدم وقوله فى الاستثناء : أراد الاستثناء بالمعنى اللغوى وهو مطلق الإخراج وقوله من الأصل المذكور أى القاعدة المذكورة فى قوله ويا كموقن إلخ لأنه فى قوة قولك كل ياء قبلها ضمة تقلب واوا . **(قوله فى اسم مفرد)** قيد بالاسم مع أن كلام المصنف يشمل الفعل نحو يوقن ويوسر كما مر فلو قال فى فعل أو اسم مفرد إلخ لكان موافقا . **(قوله مثل برد)**

اسم مفرد غير فعلى الوصف تقلب واوا ، تحت ذلك نوعان : أحدهما ما الياء فيه فاء الكلمة نحو موقن وقد مر ، والآخر ما الياء فيه عين الكلمة كما إذا بنيت من البياض مثل برد ، فتقول بيض ، وفى هذا خلاف : فمذهب سيبويه والخليل إبدال الضمة فيه كسرة كما فعل فى الجمع ، ومذهب الأخفش إقرار الضمة وقلب الياء واوا ، وظاهر كلام المصنف موافقته ، فتقول على مذهبهما بيض ، وعلى مذهبه بوض ، ولذلك كان ديك عندهما محتملا لأن يكون فِعلا وأن يكون فُعلا ، ويتعين عنده أن يكون فعلا بالكسر . وإذا بنيت مفعلة من العيش قلت على مذهبهما معيشة وعلى مذهبه معوشة ، ولذلك كانت معيشة عندهما محتملة أن تكون مفعَلة وأن تكون مفعِلة ، ويتعين عنده أن تكون مفعلة بالكسر واستدل لهما بأوجه : **أحدها** قول العرب أعيش بين العيسة ولم يقولوا العوسة ، وهو على حد أحمر بين الحمرة ، **ثانيها** قولهم مبيع والأصل مبيوع ، نقلت الضمة إلى الباء ثم كسرت لتصح الياء وسيأتى بيانه . **ثالثها** أن العين حكم لها بحكم اللام فأبدلت الضمة لأجلها كما أبدلت لأجل اللام ، واستدل الأخفش بأوجه : **أحدها** قول العرب مضوفة لما يحذر منه ، وهى من ضاف يضيف إذا أشفق وحذر . قال الشاعر :

[١٢٨٣]   **وكُنْتُ إذَا جَارِى دَعَا لمَضُوفَةٍ   أُشَمِّرُ حَتّى يَبْلُغَ السَّاقَ مِئْزَرِى**

أى اسما مفردا على وزن برد . **(قوله وظاهر كلام المصنف موافقته)** لدخوله فى قوله كموقن مع كونه لم يستثن إلا الجمع . **(قوله أن يكون فعلا بالكسر)** إذ لو كان فعلا بالضم لوجب أن يقال فيه دوك . **(قوله قلت)** أى بعد نقل ضمة العين إلى الفاء ثم قلبها كسرة . **(قوله أن تكون مفعلة بالكسر)** إذ لو كانت مفعلة بالضم لوجب أن يقال فيه معوشة . **(قوله بين العيسة)** بعين وسين مهملتين بياض يخالطه شقرة كما فى القاموس . **(قوله على حد أحمر بين الحمرة)** أى على طريقته فيكون أصل العيسة بضم العين . **(قوله نقلت الضمة إلى الباء)** أى الموحدة أى فحذفت الواو لالتقاء الساكنين وقوله ثم كسرت أى الباء الموحدة لتصح الياء أى التحتية .

(قوله إن العين حكم لها إلخ) حاصله أن الضمة أبدلت كسرة لأجل اللام فى نحو أظب جمع ظبى إذ أصله أظبى كأرجل فكسرت الموحدة لتسلم التحتية فيقاس على ذلك إبدالها كسرة لأجل العين فيما إذا بنيت من البياض مثل برد ولو قال الشارح ثالثها قياس العين على اللام فى إبدال الضمة كسرة لأجلها لكان أوضح . **(قوله مضوفة)** بضاد معجمة وفاء . **(قوله إذا أشفق وحذر)** العطف للتفسير

[١٢٨٣] قاله أبو جندب الهذلى . من الطويل . واشمر خبر كان ، وجعل الجوهرى كان زائدة ههنا ، قال : لأنه يخبر عن حاله وليس يخبر بكنت عما مضى من فعله ، وليس كذلك لأنه لا تقع زائدة أولا إذا رفعت ونصبت . والمضوفة ما ينزل به من حوادث الدهر ونوائب الزمان . وفيه الشاهد ، فإن القياس فيه مضيفة ، وحكم سيبويه بشذوذه . وقال أبو سعيد : يروى لمضوفة ولمضيفة ولمضافة . وحتى للغاية ، وأن بعدها مضمرة ، ويبلغ منصوب به . والساق مفعول . ومئزرى فاعل ، وهذا كناية عن شدة قيامه واهتمامه فى نصرة جاره عند حلول النوائب .

ثانيها أن المفرد لا يُقاس على الجمع لأنا وجدنا الجمع يقلب فيه ما لا يقلب فى المفرد ، ألا ترى أن الواوين المتطرفتين يقلبان ياءين فى الجمع نحو عتى جمع عات ، ولا يقلبان فى المفرد نحو عتو مصدر عتا . **ثالثها** أن الجمع أثقل من المفرد فهو أدعى إلى التخفيف ، وصحح أكثرهم مذهب الخليل وسيبويه ، وأجابوا عن الأول من أدلة الأخفش بوجهين : **أحدهما** أن مضوفة شاذ فلا تبنى عليه القواعد ، **والآخر** أن أبا بكر الزبيدى ذكره فى مختصر العين من ذوات الواو ، وذكر أضاف إذا أشفق رباعيا ، ومن روى ضاف يضيف فهو قليل . وعن الثانى والثالث بأنهما قياس معارض للنص فلا يلتفت إليه ا هـ . ثم أشار إلى ثلاث مسائل أخرى ثانية وثالثة ورابعة تبدل فيها الياء واوا لانضمام ما قبلها

كما يفيده كلام القاموس . **(قوله أشمر إلخ)** كناية عن شدة قيامه واهتمامه فى نصرة جاره عند حلول النائبة به والساق بالنصب مفعول مقدم ومئزرى فاعل مؤخر . **(قوله نحو عتى)** بضم العين وكسرها واقتصار البعض على الكسر قصور . **(قوله جمع عات)** أصله عتوو بواوين فاستثقل اجتماعهما بعد ضمتين فكسرت التاء فانقلبت الواو الأولى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فاجتمعت واو وياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وكسرت العين فى إحدى اللغتين اتباعا لما بعدها . **(قوله ولا يقلبان فى المفرد)** أى لا يجب ذلك بل هو قليل لما سيأتى عند قوله كذاك ذو وجهين جا الفعول إلخ أنه يقل الإعلال المذكور نحو عتا عتيا . **(قوله أن الجمع أثقل من المفرد)** لو جعله علة ثانية لكون المفرد لا يقاس على الجمع لكان أحسن . **(قوله أن مضوفة شاذ)** أى والقياس مضيفة وحكى أبو سعيد سماعه وسماع مضافة أيضا كما فى العينى . **(قوله من ذوات الواو)** فيكون مضوفة من ضاف يضوف فلا شاهد فيه لأن الواو حينئذ أصل لا بدل ياء . **(قوله وذكر أضاف إذا أشفق رباعيا)** هذا زيادة فائدة ولا دخل له فى الجواب . **(قوله بأنهما قياس)** لعل مراده بالقياس ما كان من جهة نظر العقل لا من جهة النقل وقوله للنص هو قول العرب أعيس بين العيسة وقولهم مبيع .

(قوله ثم أشار إلى ثلاث مسائل إلخ) قال الإسقاطى : جعل الشارح هذا البيت إشارة إلى ثلاث مسائل وقياس ما أسلفه فى قول النظم قبل بواو ذا افعلا فى آخر أو قبل تا التأنيث أو زيادتى فعلان من جعل ذلك مسألة واحدة أن يجعل ما هنا مسألة واحدة ا هـ ويمكن توجيه المخالفة بأنها إشارة إلى جواز الاعتبارين . **(قوله وواوا أثر الضم إلخ)** أى رد أى صير الياء إثر الضم واوا متى ألفى أى وجد الياء لام فعل أو من قبل تاء التأنيث كتاء شخص بان من رمى كلمة كمقدرة بفتح الميم وضم الدال كذا رد الياء إثر الضم واوا إذا صير البانى لفظ رمى مثل سبعان بفتح السين المهملة وضم الموحدة وأضاف التاء للباق لملابسته لها لأنه المتكلم بها وسبعا قال ابن هشام الصواب فتح نونه على لغة من أجرى المثنى مسمى به مجرى سلمان ولو كسرت النون لزم أن يقال كسبعين ا هـ وعندى فيما ذكره

بقوله : (**وَوَاوًا اثْرَ الضَّمِّ رُدَّ الْيَامَتَى * أُلْفِيَ لاَمَ فِعْلٍ اوْ مِنْ قَبْلِ تا . كَتَاءِ بانٍ مِنْ رَمَى كَمَقْدُرَهْ * كَذَا إِذَا كَسَبُعَانَ صَيَّرَهْ**) فالأولى من هذه الثلاثة أن تكون الياء لام فعل نحو قضو الرجل ورمو ، وهذا مختص بفعل التعجب ، فالمعنى ما أقضاه وما أرماه ، ولم يجىء مثل هذا فى فعل متصرف إلا ما ندر من قولهم نهو الرجل فهو نهى إذا كان كامل النهية وهو العقل ، والثانية أن تكون لام اسم مختوم بتاء بنيت الكلمة عليها كأن تبنى من الرمى مثل مقدرة فإنك تقول مرموة ، بخلاف نحو توانى توانية فإن أصله قبل دخول التاء توانيا بالضم كتكاسل تكاسلا فأبدلت ضمته كسرة لتسلم الياء من القلب لأنه ليس فى الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة لازمة ، ثم طرأت التاء لإفادة الوحدة وبقى الإعلال بحاله لأنها عارضة لا اعتداد بها ، والثالثة أن تكون لام اسم مختوم بالألف والنون كأن تبنى من الرمى مثل سبعان اسم الموضع الذى يقول فيه ابن أحمر :

[١٢٨٤] **أَلَا يَا دِيارَ الحَىِّ بالسَّبُعَانِ أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالبِلَىٰ المَلَوَانِ**

فإنك تقول رموان والأصل رميان فقلبت الياء واوا وسلمت الضمة لأن الألف

من اللزوم نظر لأن الزام المثنى وما ألحق به الألف لغة كما سبق .

(**قوله وهذا**) أى كون الياء المنقلبة واوا لوقوعها إثر ضم لام فعل مختص إلخ . (**قوله فإنك تقول مرموة**) ولا يرد قولهم ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة لازمة لأن التاء لما كانت لازمة لبناء الكلمة عليها كانت الواو كأنها حشو لا لام ولهذا لم يقل توانوة لأن تاءها ليست لازمة كما سيذكره الشارح . (**قوله بخلاف نحو توانية**) هذا محترز قوله بنيت الكلمة عليها . (**قوله لأنه ليس إلخ**) علة لسلامة الياء من القلب . (**قوله وبقى الإعلال بحاله إلخ**) جواب عما يقال لا يلزم بعد طروّ الياء من إعادة الضمة وقلب الياء واوا ووقوع اسم معرب آخره واو قبلها ضمة لازمة فهلا قيل توانوة وإطلاق الإعلال على إبدال الضمة كسرة مجاز لأن الإعلال كما فى الشافية تغيير حرف العلة للتخفيف بحذف أو قلب أو إسكان .

(**قوله ابن أحمر**) رده العينى بأن قائله تميم ابن أبى مقبل لا ابن أحمر . (**قوله أمل**) إملال الكتاب وإملاؤه أن يقوله فيكتب عنه ولعله ضمن أمل معنى كر فعداه بالباء والبلى بكسر الموحدة والقصر مصدر بلى الثوب إذا خلق والملوان الليل والنهار . (**قوله لا يكونان أضعف إلخ**) لك أن تقول إذا بنى

[١٢٨٤] ذكر مستوفى فى شواهد النسب . والشاهد فيه أنه إذا أريد أن يبنى من الرمى مثل السبعان الذى هو اسم موضع أن يقال فيه رموان .

والنون لا يكونان أضعف حالا من التاء اللازمة فى التحصين من الطرف **(وَإِنْ تَكُنْ)** الياء الواقعة إثر ضم **(عَيْنًا لِفُعْلَى وَصْفًا * فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ)** أى عن العرب **(يُلْفى)** أى يوجد كقولهم فى أنثى الأكيس والأضيق الكيسى والضيقى والكوسى والضوقى بترديد بين حمله على مذكره تارة وبين رعاية الزنة أخرى ، واحترز بقوله وصفا عما إذا كانت عينا لفعلى اسما كطوبى مصدرا لطاب ، أو اسما لشجرة فى الجنة تظلها فإنه يتعين قلبها واوا ، وأما قراءة طيبى لهم فشاذ .

(تنبيه): فعلى الواقعة صفة على ضربين : **أحدهما** الصفة المحضة وهذه يتعين فيها قلب الضمة كسرة لسلامة الياء ولم يسمع منها إلا قسمة ضيزى أى جائرة يقال ضازة حقه يضيزه إذا بخسه وجار عليه ، ومشية حِيكى أى يتحرك فيها المنكبان ، يقال حاك فى مشيه يحيك إذا حرك منكبيه ، **والآخر** غير المحضة وهى الجارية مجرى الأسماء وهى فعلى أفعل كالطوبى والكوسى والضوقى والخورى مؤنثات الأطيب والأكيس والأضيق والأخير ، وهذا الضرب هو مراد المصنف ، وهو فيما ذكره فيه مخالف لما عليه سيبويه والنحويون فإنهم ذكروا هذا الضرب فى باب الأسماء فحكموا له بحكم الأسماء ، أعنى

من الغزو مثل ظربان فإنه يقال غزيان فيعطى ما قبل الألف والنون حكم ما وقع آخرا محضا كرضى أى من قلب الواو ياء لتطرفها إثر كسرة ومقتضى هذا أنه لا يقال فى مثل سبعان من الرمى رموان لأنه لا يجوز أن يقال فى مثل عضد من الرمى رمو لأنه ليس لنا اسم متمكن آخره واو لازمة بعد ضمة بل يجب أن تقلب الضمة كسرة فتسلم الياء فيقول رم فكذا يجب أن يقال رميان بإعلال الحركة دون الحرف . قاله الموضح اهـ تصريح . وقوله فى التحصين متعلق بأضعف أى تحصين الواو وقوله من الطرف أى من أن تكون طرفا فيلحقها الإعلال أى بل هما كالتاء أو أقوى فى هذا التحصين .
(قوله فذاك) أى الياء الواقع إثر ضم .

(قوله بالوجهين) أى السابقين وهما إبدال الضمة التى قبل الياء كسرة وإبقاء الضمة فتقلب الياء واوا . **(قوله بترديد)** أى لفعلى المذكور والباء سببية وفى نسخ ترديدا وقوله بين حمله على مذكره أى فى وجود الياء وتعبيره بالحمل أولا وبالرعاية ثانيا تفنن ولو.قال رعاية لمذكره تارة وللزنة أخرى لكان أوضح وأخصر . **(قوله مصدرا)** عبارة المرادى اسم مصدر من الطيب . **(قوله ومشية حيكى)** بحاء مهملة مكسورة فتحتية ساكنة فكاف ويقال فيها حيكى بفتحات كجمزى كما فى القاموس . **(قوله كالطوبى)** تمثيله هنا بالطوبى للصفة الجارية مجرى الأسماء لا ينافى تمثيله به سابقا للاسم لأن الممثل به هنا طوبى مؤنث الأطيب كما سيصرح به وسابقا طوبى المصدر أو اسم الشجرة كما صرح به .

(قوله هو مراد المصنف) أى وإن صدق كلامه على الأولى أيضا . **(قوله فى باب الأسماء)** أى نوعها لجريانه مجراها وقوله فحكموا الأحسن وحكموا بالواو وقوله أعنى من إقرار الضمة ينبغى حذف أعنى أو من فتأمل . **(قوله كما فى طوبى)** أى كالعمل الذى فى طوبى والكاف للتنظير وقوله مصدرا

من إقرار الضمة وقلب الياء واوا كما فى طوبى مصدرا ، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز فيه غير ذلك . والذى يدل على أن هذا الضرب من الصفات جار مجرى الأسماء أن أفعل التفضيل يجمع على أفاعل فيقال أفضل وأفاضل وأكبر وأكابر ، كما يقال فى جمع أفكل وهى الرعدة أفاكل ، والمصنف ذكره فى باب الصفات وأجاز فيه الوجهين ، ونص على أنهما مسموعان من العرب فكان التعبير السالم من الإيهام الملاق لغرضه أن يقول :

وإن يكن عينا لفعلى أفعلا فذاك بالوجهين عنهم يجتلى

[فصـــل]

مِنْ لَامِ فَعْلَى ٱسْمًا أَتَى ٱلْوَاوُ بَدَلْ * يَاءٍ كَتَقْوَى غَالِبًا جَاذَا ٱلْبَدَلْ) أى إذا اعتلت لام فعلى بفتح الفاء فتارة تكون لامها واوا وتارة تكون ياء : فإن كانت واوا سلمت فى الاسم نحو دعوى ، وفى الصفة نحو نشوى ، ولم يفرقوا فى ذوات الواو بين الاسم والصفة . وإن كانت ياء سلمت فى الصفة نحو خزيا وصديا مؤنثا خزيان وصديان ، وقلبت

أى أو اسم الشجرة لأن طوبى الاسم ليس محصورا فى طوبى المصدر كما مر . **(قوله كما يقال فى جمع أفكل)** أى الذى هو اسم لا صفة . **(قوله وأجاز فيه الوجهين)** أى فيكون مخالفا لسيبويه والنحويين من وجهين . **(قوله السالم من الإيهام)** أى إيهام الشمول للصفة المحضة وقوله الملاق لغرضه أى من خصوص الصفة الجارية مجرى الأسماء . **(قوله وإن يكن)** بالياء التحتية كما فى قول المصنف وإن يكن عينا لفعلى وصفا بقرينة إشارة المذكر فى قوله فذاك .

[فصـــل]

(قوله اسما) حال من فعلى وقوله بدل ياء حال من الواو . **(قوله كتقوى)** أصله وقيا قلبت واوه تاء كما فى تراث وياؤه واوا وهو غير منصرف لأن ألفه للتأنيث وفى الكشاف عن عيسى بن عمر أنه قرأ على تقوى بالتنوين بجعل الألف للإلحاق كتترى ولا يمتنع اجتماع إعلالين غير متواليين فى كلمة كما هنا وكما فى يفون ومصطفى إذ أصلهما يوفيون ومصتفو إنما الممتنع تواليهما بلا فاصل . صرّح به زكريا فى فصل لساكن صح إلخ ولا يرد تواليهما فى نحو ماء لشذوذه . **(قوله غالبا)** إن جعل متعلقا بجا كان لقوله جا ذا البدل فائدة من حيث تقييده بغالبا وإن جعل متعلقا بأتى كان تكرارا . **(قوله نحو نشوى)** فى المصباح : النشوة السكر ورجل نشوان مثل سكران اهـ بحروفه أى وامرأة نشوى مثل سكرى والفعل منه نشى كما فى القاموس لانشو لوجوب قلب الواو ياء على قياس رضى ونحوه كما مر فقول شيخنا والبعض فى المصباح نشو سكر خطأ نقلا ومنقولا والله الموفق . **(قوله مؤنثا خزيان وصديان)** أى وهما مؤنثا إلخ . **(قوله وشروى)** بشين معجمة فراء بمعنى مثل يقال لك شرواه أى مثله .

واوا فى الاسم نحو تقوى وشروى وفتوى، فرقا بين الاسم والصفة، وأوثر الاسم بهذا الإعلال لأنه أخف فكان أحمل للثقل، وإنما قال غالبًا للاحتراز من الريا للرائحة وطغيا لولد البقرة الوحشية وسعيا لموضع كما صرح بذلك فى شرح الكافية، وفى الاحتراز عن هذه نظر: أما ريا فالذى ذكره سيبويه وغيره من النحويين أنها صفة غلبت عليها الاسمية، والأصل رائحة ريا أى مملوءة طيبا، وأما طغيا فالأكثر فيه ضم الطاء، ولعلهم استصحبوا التصحيح حين فتحوا للتخفيف، وأما سعيا فعلم فيحتمل أنه منقول من صفة كخزيا وصديا.

(تنبيه): ما ذكره الناظم هنا وفى شرح الكافية موافق لمذهب سيبويه وأكثر النحويين أعنى فى كون إبدال الياء واوا فى فعلى الاسم مطردا وإقرار الياء فيها شاذ، وعكس فى التسهيل فقال: وشذ إبدال الواو من الياء لفعلى اسما. وقال أيضا فى بعض تصانيفه: من شواذ الإعلال إبدال الواو من الياء فى فعلى اسما كالنشوى والتقوى والعنوى والفتوى، والأصل فيهن الياء، ثم قال: وأكثر النحويين يجعلون هذا مطردا فألحقوا

تصريح. **(قوله لأنه أخف)** أى من الصفة لتركب معناها.

(قوله للاحتراز من الريا) قيل لا شذوذ فى الريا لأنها إنما لم تقلب ياؤها واوا لمانع وهو أن قلب يائها واوا يستلزم قلب الواو ياء عملا بقاعدة أخرى وهى أنه إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء ونظر فيه الدنوشرى بأن شرط هذه القاعدة أن تكون الواو أصلية كما يأتى وهى هنا عارضة بالإبدال من الياء وسيأتى ما فيه فى أول الفصل الآتى. **(قوله للرائحة)** وأما ريا من الرى ضد عطشى فعدم القلب فيها واضح لكونها صفة. دنوشرى. **(قوله وطغيا)** بطاء مهملة فغين معجمة. **(قوله وسعيا لموضع)** هذا بالإهمال فقط أما مسعيا اسم النبى الذى بشر بعيسى فبإهمال السين وإعجامها كذا فى القاموس وحكى الدنوشرى أن اسم الموضع بإعجام الشين واقتصر عليه البعض. **(قوله وفى الاحتراز عن هذه نظر إلخ)** أى فكان الأولى اسقاط قوله غالبا لخروج الأول والثالث بقوله اسما والثانى بقوله فعلى أى بالفتح. **(قوله أنها صفة)** أى وتصحيح الصفة ليس بشاذ. **(قوله منقول من صفة)** أى واستصحب التصحيح بعد جعله علما. تصريح. **(قوله أعنى فى كون إلخ)** ينبغى حذف فى. **(قوله وإقرار الياء فيها شاذ)** جملة مستأنفة استئنافا بيانيا وفى بعض النسخ شاذا بالنصب فيكون إقرار بالجر عطفا على إبدال أى وكون إقرار إلخ. **(قوله كالنشوى)** ينافى ما مر أنها صفة نعم نشوى بدون أل بلد بأذربيجان كما فى القاموس. **(قوله والعنوى)** فى النسخ رسم هذا المثال بعين مهملة فنون ولم أجد له ذكرا فى القاموس ولا فى المصباح ولا فى غيرهما والذى كتب فى كتب اللغة العنوة بتاء التأنيث وفسرت بالقهر وبالمودة فحرره.

(قوله يجعلون هذا) أى الإبدال المذكور. **(قوله والطغوى)** بطاء مهملة فغين معجمة بمعنى الطغيان كما فى القاموس. **(قوله واللقوى)** كذا فى النسخ بالقاف ولم أجد له ذكرا فى القاموس وغيره

بالأربعة المذكورة الشروى والطغوى واللقوى والدعوى زاعمين أن أصلها الياء ، والأولى عندى جعل هذه الأواخر من الواو سدا لباب التكثير من الشذوذ ، ثم قال : ومما يبين أن إبدال يائها واوا شاذ تصحيح الريا وهى الرائحة ، والطغيا وهى ولد البقرة الوحشية ـ تفتح طاؤها وتضم ، وسعيا اسم موضع فهذه الثلاثة الجائية على الأصل والتجنب للشذوذ أولى بالقياس عليها ، هذا كلامه . وقد مر تعقب احتجاجه بهذه الثلاثة ، وهذه المسألة خامس مسألة تبدل فيها الياء واوا . ثم أشار إلى موضع خامس تقلب فيه الواو ياء بقوله : (**بِالعَكْسِ جَاءَ لاَمُ فُعْلَى وَصْفَا * وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِراً لاَ يَخْفَى**) أى إذا اعتلت لام فعلى بضم الفاء فتارة تكون لامها ياء وتارة تكون واوا : فإن كانت ياء سلمت فى الاسم نحو الفتيا ، وفى الصفة نحو القصيا تأنيث الأقصى ، فلم يفرقوا فى فعلى من ذوات الياء بين الاسم والصفة كما لم يفرقوا فى فعلى بالفتح من ذوات الواو كما سبق ، وإن كانت واوا سلمت فى الاسم نحو حزوى اسم موضع . قال الشاعر :

[١٢٨٥] **أَدَارًا بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً ... فَماءُ الهَوَى يَرْفَضُّ أَوْ يَتَرَقْرَقُ**

والذى فيه اللغوى بالغين المعجمة بمعنى اللغو وهو ما لا يعتد به من كلام أو غيره فلعل ما فى النسخ تحريف وإن لم يتنبه له أرباب الحواشى . (**قوله هذه الأواخر**) أى الشرى والثلاثة بعده وقوله من الواو أى من ذوات الواو وهذا هو الموافق لما أسلفه الشارح قريبا فى دعوى ولما فى القاموس فى طغوى حيث قال : طغا يطغوا طغوا وطغوانا بضمهما كطغى يطغى والاسم الطغوى ﴿ **كذبت ثمود بطغواها** ﴾ اهـ وقوله كطغى يطغى أى بمعنى طغى يطغى كرضى يرضى . (**قوله سدا لباب التكثير من الشذوذ**) هذا لا يرد على أكثر النحويين لأنهم لا يقولون بشذوذ هذه الأربعة .

(**قوله أن إبدال يائها**) أى النشوى والثلاثة بعده . (**قوله تصحيح الريا إلخ**) فى استدلاله بتصحيح الألفاظ الثلاثة نظر لاحتمال أن يكون تصحيحها هو الشاذ وبتسليم عدم شذوذه عليه ما قدمه الشارح فى قوله وفى الاحتراز عن هذه نظر إلخ وسينبه الشارح على هذا . (**قوله وقد مر تعقب احتجاجه بهذه الثلاثة**) أى مر ما يؤخذ منه تعقب احتجاجه بها وهو تعقب الاحتراز عنها بقول الناظم غالبا . (**قوله تبدل فيها الياء واوا**) والأربعة تقدمت فى قوله ويا كموقن إلخ . (**قوله تقلب فيه الواو ياء**) وتقدمت الأربعة فى قوله بواو ذا افعلا إلى قوله يرضيان . (**قوله بالعكس**) أى عكس لام فعلى بالفتح اسما . (**قوله تأنيث الأقصى**) قال شيخنا والبعض احترازا من القصيا الآتى الخلاف فيها بين الحجازيين والتميميين فإن أصلها الواو وهذه أصلها الياء اهـ وما ذكراه من التفرقة هو صريح كلام الشارح ومقتضاه أن القصيا المختلف فيها ليست تأنيث الأقصى وفيه توقف فتأمل . (**قوله نحو حزوى**) بحاء مهملة فزاى . (**قوله أدارا إلخ**) الهمزة للنداء ونصب المنادى مع أنه نكرة مقصودة لوصفه بما بعده والنكرة المقصودة

[١٢٨٥] قاله ذو الرمة . وذكر مستوفى فى شواهد النداء . والشاهد فى حزوى فإنه فعلى بالضم ـ وهو اسم موضع ، فلذلك لم يتغير ، وإلا فالأصل فيه إذا كانت صفة تقلب الواو فيه ياء كما فى الدنيا .

وقلبت ياء فى الصفة نحو : ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا ﴾ ونحو قولك : للمتقين الدرجة العليا ، وأما قول الحجازيين القصوى فشاذ قياسا فصيح استعمالا ، نبه به على الأصل ، وتميم يقولون القصيا على القياس ، وشذ أيضا الحلوى عند الجميع .

(تنبيه): ما ذهب إليه الناظم مخالف لما عليه أهل التصريف ، فإنهم يقولون إن فعلى إذا كانت لامها واوا تقلب فى الاسم دون الصفة ، ويجعلون حزوى شاذا . قال الناظم فى بعض كتبه : النحويون يقولون هذا مخصوص بالاسم ثم لا يمثلون إلا بصفة محضة أو بالدنيا والاسمية فيها عارضة ، ويزعمون أن تصحيح حزوى شاذ كتصحيح حيوة ، وهذا قول لا دليل على صحته ، وما قلته مؤيد بالدليل وموافق لأئمة اللغة . حكى الأزهرى عن الفراء وابن السكيت أنهما قالا : ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فإنه بالياء فإنهم يستثقلون الواو مع ضمة أوله ، وليس فيه اختلاف إلا أن أهل الحجاز أظهروا الواو فى القصوى وبنو تميم قالوا القصيا . انتهى . وأما قول ابن الحاجب : بخلاف الصفة كالغزوى ، يعنى تأنيث الأغزى ، فقال ابن المصنف : هو تمثيل من عنده وليس معه نقل ، والقياس أن يقال الغزيا كما يقال العليا . انتهى .

إذا وصفت ترجح نصبها على ضمها كما فى حديث : « **يا عظيما يرجى لكل عظيم** » والعبرة بفتح العين المهملة الدمع وماء الهوى دمعه أضيف إليه لكونه سببه ويرفض بسكون الراء وفتح الفاء وتشديد الضاد المعجمة يسيل بعضه فى إثر بعض ويترقرق برائين وقافين يبقى فى العين متحيرا يجيء ويذهب . **(قوله الدنيا إلخ)** الأصل الدنوى والعلوى لأنهما من الدنوّ والعلو قلبت الواو فيهما ياء لاستثقال الواو مع الضمة وعلامة التأنيث فى الصفة . تصريح .

(قوله فصيح استعمالا) لوروده فى قوله تعالى : ﴿ **وهم بالعدوة القصوى** ﴾ . **(قوله على الأصل)** وهو الواو . **(قوله يقولون هذا)** أى قلب واو فعلى ياء . **(قوله ثم لا يمثلون إلخ)** أى فتمثيلهم ينافى دعواهم **(قوله أو بالدنيا)** أى المراد بها ما قابل الآخر لأنها التى عرضت لها الاسمية لا الواقعة صفة موصوف كالتى فى قوله تعالى : ﴿ **إنا زينا السماء الدنيا** ﴾ لأنها محضة بدليل النعت بها فتأمل . **(قوله كتصحيح حيوة)** بفتح الحاء المهملة وسكون التحتية والد رجاء المحدث أى وكان القياس قلب الواو ياء كما سيأتى فى الفصل الآتى . **(قوله مؤيد بالدليل)** قال شيخنا والبعض كالبيت السابق وهو قوله أدارا بحزوى إلخ أى وكون حزوى شاذا خلاف الأصل . **(قوله يستثقلون الواو مع ضمة أوله)** أى ومع ثقل النعت فلا يرد أن ذلك القدر موجود فى الاسم . **(قوله أظهروا الواو)** أى مخالفين للقياس تنبيها على الأصل كما مر .

[فصـــــل]

(إِنْ يَسْكُنِ آلسَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا * وَآتَّصَلاَ وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيا . فَيَاءً آلْوَاوَ آقْلِبَنَّ مُدْغِمَا) أى هذا موضع سادس تقلب فيه الواو ياء ، وهو أن تلتقى هى والياء فى كلمة أو ما هو فى حكم الكلمة ، كمسلمى والسابق منهما ساكن متأصل ذاتا وسكونا ، ويجب حينئذ ادغام الياء فى الياء . مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء : سيد وميت ، أصلهما سيود وميوت ، ومثاله فيما تقدمت فيه الواو : طى ولى ، مصدرا طويت ولويت ، وأصلهما طوى ولوى . ويجب التصحيح إن لم يلتقيا كزيتون ، وكذا إن كانا من كلمتين نحو يدعو ياسر ويرمى واعد ، أو كان السابق منهما متحركا نحو طويل وغيور ، أو عارض الذات نحو روية مخفف رؤية ، وديوان إذ أصله دوان ، وبويع إذ واوه بدل من ألف بايع ، أو

[فصـــــل]

(قوله واتصلا) بأن كانا من كلمة و لم يفصل بينهما فاصل فتحت قوله واتصلا شرطان . (قوله ومن عروض) أى جائز كما فى روية مخفف رؤية بالهمز بخلاف العروض الواجب فإنه لا يمنع الإبدال كما فى أيم الله فإنه على مثال أبلم بضم الأول والثالث وأصله أؤيم أبدلت الهمزة الثانية واوا وجوبا لسكونها وضم ما قبلها فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء للقاعدة . كذا فى المرادى والتصريح . (قوله ومن عروض عريا) المتبادر من صنيع الناظم أن الألف للتثنية والمفهوم من كلام الموضح والشارح أنها للإطلاق وقضيته أن الثانى لو كان عارضا جاءت هذه القاعدة وهو كذلك كما فى ريا للرائحة فإنها قلبت ياؤها الثانية واوا عملا بالقاعدة المتقدمة فى الفصل السابق ثم قلبت الواو ياء عملا بالقاعدة المذكورة فى قوله إن يسكن السابق إلخ هذا ما ارتضاه شيخنا وتبعه البعض وقد يقال لا حاجة إلى هذا التكلف وما المانع من أن يقال محل القاعدة المتقدمة فى الفصل السابق إذا لم يمنع منها مانع كلزوم قلب الواو ياء كما مر .

(قوله فياء الواو اقلبن) لأنها أثقل من الياء . (قوله أو ما هو فى حكم الكلمة كمسلمى) أى حالة الرفع لأن المتضايفين كالشىء الواحد لا سيما إذا كان المضاف إليه ياء المتكلم . (قوله ويجب حينئذ) أى حين إذ قلبت الواو ياء . (قوله أصلهما سيود وميوت) لأنهما من ساد يسود اتفاقا ومات يموت على إحدى اللغتين ووزنهما على الراجح عند البصريين فيعل بكسر العين وقال البغداديون : فيعل بفتحها كضغيم وصيرف نقل إلى فيعل بكسرها قالوا لإنه لم يوجد مكسور العين فى الصحيح حتى يحمل عليه المعتل ورد بأن المعتل نوع مستقل قد يأتى فيه ما لا يأتى فى الصحيح فيجوز أن يختص هذا البناء بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه بفعلة بضم الفاء كقضاة ورماة . كذا فى التصريح . (قوله ويجب التصحيح) الأولى فاء التفرع . (قوله نحو روية) أى بالواو مخفف رؤية أى بالهمز .

عارض الذات نحو وية مخفف رؤية، وديوان إذ أصله دوان، وبويع إذ واوه بدل من ألف بايع، أو عارض السكون نحو قوى فإن أصله الكسر ثم سكن التخفيف كما يقال فى علم علم.

(تنبيه): لوجوب الإبدال المذكور شرط آخر لم ينبه عليه هنا وهو أن لا يكون فى تصغير ما يكسر على مفاعل، فنحو جدول وأسود للحية يجوز فى مصغره الإعلال نحو جديل وأسيد، وهو القياس، والتصحيح نحو جديول وأسيود حملا للتصغير على التكسير، أما أسود صفة فتقول فيه أسيد لا غير لأنه لم يجمع على أساود **(وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا)** وذلك ثلاثة أضرب: ضرب أعل و لم يستوف الشروط كقراء بعضهم: ﴿**إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّيَّا تَعْبُرُونَ**﴾ [يوسف: ٤٣]، بالإبدال، وحكى بعضهم اطراده على لغة، وضرب صحح مع استيفائها نحو ضيون، وهو السنور الذكر، ويوم أيوم، وعوى الكلب عوية، ورجاء بن حيوة. وضرب أبدلت فيه الياء واوا وأدغمت الواو فيها نحو: عوى الكلب عوة، وهو نهو عن المنكر. ثم أشار إلى إبدال الألف من أختيها بقوله: **(مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ * أَلِفًا ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ)** أى يجب إبدال الواو والياء ألفا بشروط أحد عشر:

(قوله نحو قوى) أى بسكون الواو قال المصرح: وأجاز بعضهم قىّ بالإدغام بعد القلب.

(قوله كما يقال فى علم) أى بكسر اللام علم أى بسكونها. **(قوله وهو أن لا يكون)** أى اجتماع الواو والياء فى تصغير ما يكسر على مفاعل أى فى مصغر مفرد محرك الواو ويجمع جمع تكسير على مفاعل واحترزنا بقولنا محرك الواو من نحو عجوز لأن إعلال مصغره واجب وإن جمع على مفاعل والفرق ضعف الساكن وقوة المحرك. تصريح. **(قوله بالإبدال)** أى والإدغام مع أن الواو عارضة الذات. **(قوله وحكى بعضهم اطراده)** أى الإبدال فى نحو الريا مما واوه بدل من همزة هكذا يظهر. **(قوله نحو ضيون)** بفتح الضاد المعجمة وسكون التحتية وفتح الواو. **(قوله أيوم)** أى كثير الشدة. تصريح. **(قوله ورجاء)** براء فجيم ممدودة وقوله ابن حيوة بفتح الحاء المهملة وسكون التحتية. **(قوله وهو نهوّ)** قال المصرح بضم النون وتشديد الواو والقياس نهى لأن أصله نهوى لأنه فعول من النهى اهـ. قال شيخنا: انظر هل هو مصدر وصف به الواحد للمبالغة أو هو جمع زاد البعض وظاهر عبارة الشارح أنه مصدر أى حيث عبر بضمير الواحد فى قوله وهو نهوّ والوجه عندى أنه بفتح النون مبالغة الناهى فهو على فعول بفتح الفاء ويؤيده أنه يقال على القياس نهى عن المنكر أمور بالمعروف كما فى القاموس ثم رأيت فى كلام يس ما يؤيده.

(قوله أصل) ضبطه الشيخ خالد بالبناء للمجهول وأقره غيره وفيه عندى نظر لأنه إنما يصح إذا كان له من هذا المعنى فعل متعد مبنى للفاعل و لم أجده بعد مراجعة القاموس وغيره وحينئذ ينبغى قراءته فى المتن ككرم بمعنى تأصل وإن لزم عليه اختلاف حركة ما قبل الروى المقيد وهو عيب من عيوب القافية يسمى سناد التوجيه فاعرف ذلك ثم رأيت هذا الضبط منقولا عن خط ابن النحاس تلميذ الناظم فلله الحمد. **(قوله ألفا ابدل)** بنقل همزة ابدل إلى تنوين ألفا. **(قوله لسكونهما)** علة

الأول أن يتحركا فلذلك صحتا فى القول والبيع لسكونهما ، **والثانى** أن تكون حركتهما أصلية ولذلك صحتا فى جيل وتوم مخففى جيئل وتوأم وفى ﴿ **اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ** ﴾ [البقرة : ١٦] ، و﴿**لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ**﴾ [آل عمران : ١٨٦] ، ﴿ **ولاَ تَنسَوُا الفَضْلَ بَيْنَكُمْ** ﴾ [البقرة : ٢٣٧] ، **والثالث** أن ينفتح ما قبلهما ولذلك صحتا فى العوض والحيل والسور ، **والرابع** أن تكون الفتحة متصلة أى فى كلمتيهما ، ولذلك صحتا فى أن عمر وجد يزيد ، **والخامس** أن يكون اتصالهما أصليا ، فلو بنيت مثل عُلَبِط من الغزو والرمى قلت فيه غزو ورمى منقوصا ، ولا تقلب الواو والياء ألفا لأن اتصال الفتحة بهما عارض بسبب حذف الألف . إذ الأصل غزاوى ومايى ، لأن علبطا أصله علابط ، **والسادس** أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين وإلى هذا أشار بقوله : (**إِنْ حُرِّكَ ٱلتَّالِي**) أى التابع (**وَإِنْ سُكِّنَ كَفّ** ★ **إِعْلاَلَ غَيْرِ ٱللاَّمِ وَهْيَ لاَ يُكَفّ . إِعْلاَلُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِف** ★ **أَوْ يَاءِ ٱلتَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِف**) ولذلك صحت العين فى نحو بيان وطويل وغيور وخورنق واللام فى نحو رميا وغزوا وفتيان وعصوان وعلوى وفتوى ، وأعلت العين فى قام وباع وناب وباب لتحرك ما بعدها ، واللام فى غزا ودعا ورمى وتلا إذ ليس بعدها ألف ولا ياء مشددة ، وكذلك

لعلية اشتراط التحرك أى واقتضى اشتراط التحرك الصحة فى القول والبيع لسكونهما . (**قوله مخففى جيئل وتوأم**) أى حال كونهما مخففى إلخ ا هـ تصريح وإنما جعله حالا لا صفة لأن المراد لفظ جيئل ولفظ توأم فهما معرفتان والجيئل بالجيم الضبع والتوأم بالفوقية معروف .

(**قوله والحيل**) بالحاء المهملة . (**قوله أى فى كلمتيهما**) لم يقل أى فى كلمتيهما من غير فاصل مع أن المراد بالاتصال مجموع الأمرين كما مر اقتصارا على الخفى . (**قوله فى أن عمر وجد يزيد**) إنما كان ذلك فى حكم المنفصل لجواز الوقف بين الكلمتين . (**قوله والخامس**) هذا لا يؤخذ من المتن . (**قوله علبط**) بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الموحدة الضخم . (**قوله غزو ورمى**) أصلهما غزوو بواوين ورمى بيا أين وقوله منقوصا أى فتون الواو والياء الموجودتان مكسورتين ويكون إعلال الكلمتين كإعلال قاض وأفرد منقوصا مع أن صاحب الحال اثنان للتأويل بما ذكر ..

(**قوله إن حرك التالى**) إن كان هناك تال وإلا لم يتأت هذا الاشتراط . (**قوله إعلال**) بالنصب مفعول كف وقوله غير اللام هو العين . (**قوله أو ياء إلخ**) أى أو نون توكيد ولم يذكر ذلك لعلمه من باب نون التوكيد . (**قوله وخورنق**) بفتح الخاء المعجمة قصر بالعراق كما فى التصريح وعبارة القاموس قصر للنعمان الأكبر . (**قوله وعلوىّ وفتوىّ**) جمع بين هذين المثالين لأن الواو فى الأول منقلبة عن ياء على الثانية المنقلبة عن واو وفى الثانى منقلبة عن ألف فتى المنقلبة عن ياء . (**قوله فى قام إلخ**) الألف فى الفعل الأول والاسم الثانى منقبلة عن واو وفى الفعل الثانى والاسم الأول عن ياء . (**قوله ورمى**)

يخشون ويمحون وأصلهما يخشيون ويمحوون ، فقلبتا ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفتا للساكنين ، وكذلك تقول فى جمع عصا مسمى به قام عصون والأصل عصوون ففعل به ما ذكر ، وعلى هذا لو بنيت من الرمى والغزو مثل عنكبوت قلت : رمَيُوت وغزَوَوْت والأصل رمييوت وغزوووت ثمّ قلبتا وحذفا لملاقاة الساكن ، وسهل ذلك أمن اللبس إذ ليس فى الكلام فعلوت ، وذهب بعضهم إلى تصحيح هذا لكون ما هو فيه واحدا ، وإنما صححوا قبل الألف والياء المشددة لأنهم لو أعلوا قبل الألف لاجتمع ألفان ساكنان فتحذف إحداهما فيحصل اللبس فى نحو رميا لأنه يصير رمى ولا يدرى للمثنى هو أم للمفرد ، وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس لأنه من بابه ، وأما نحو علوى فلأن واوه فى موضع تبدل فيه الألف واوا . **والسابع** أن لا تكون إحداهما عينا لفعِل الذى

ألفه عن ياء وألفات الاثنين قبله والرابع بعده عن واو فالجمع بين الثلاثة للإيضاح . **(قوله ويمحون)** أى بفتح الحاء المهملة على لغة من قال محاه يمحاه محوا لا على لغة من قال محاه يمحاه محيا كما زعم البعض لأنه يرده قول الشارح ويمحوون بواوين لأن أصله على هذه اللغة يمحيون بياء فواو نعم وجد هكذا فى بعض النسخ فلعل كتابة البعض على هذه ولا على لغة من قال محاه يمحيه محيا لأن حاء يمحون على هذه مضمومة ولأن أصله عليها يمحيون لا يمحوون ولا على لغة من قال محاه يمحوه محوا وهى الأشهر لضم حاء يمحون على هذه أيضا نعم إن قرىء بالبناء للمفعول صح عليها فتبين أن فيها أربع لغات كما فى القاموس واندفع اعتراض المصرح بأن يمحى لم يثبت لغة وإنما الثابت يمحو فلا يصح التمثيل بيمحون بفتح الحاء إلا أن يقرأ بالبناء للمفعول .

(قوله مسمى به) أى مسمى به مذكر عاقل والتقييد بذلك ليصح جمعه بالواو والنون . **(قوله وعلى هذا)** أى ما ذكر فى يخشون ويمحون وعصون . **(قوله قلت رميوت وغزووت)** أى بفتح أولهما وثالثهما وسكون ثانيهما . **(قوله أمن اللبس)** أى لبس المعل بالأصل . **(قوله إذ ليس فى الكلام فعلوت)** أى فيفهم أنه معل والأصل فعللوت . **(قوله إلى تصحيح هذا)** أى حرف العلة فى المبنى على عنكبوت من الرمى والغزو بقرينة قوله لكون ما هو فيه واحدا أى لكون اللفظ الذى حرف العلة فيه واحدا ولو كان اسم الإشارة راجعا إلى نفس المبنى المذكور لقال لكونه واحدا يعنى والواحد دون الجمع أى الدالّ على جماعة كيخشون ويمحون وعصون فى الثقل فناسب فى الجمع التخفيف بالإعلال المذكور . **(قوله ولا يدرى إلخ)** لو قال : ويتبادر منه المفرد لكان أولى لاقتضاء عبارته أنه إجمال لا لبس . **(قوله ما لا لبس فيه)** نحو فتيان وعصوان . **(قوله لأنه من بابه)** أى على طريقه فى أن بعد الياء والواو ألفا ساكنة . **(قوله فلأن واوه إلخ)** أى لأن ياء النسب تستوجب قلب الألف واوا فلو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لقلبت الألف واوا لأجل ياء النسب ولزم التسلسل ولم تزل فى قلب إلى الألف وقلب إلى الواو .

الوصف منه على أفعل ، **والثامن** أن لا تكون عينا لمصدر هذا الفعل ، وإلى هذين الشرطين الإشارة بقوله : **(وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلِ)** أى نحو الغيد والحول **(وَفَعِلاَ)** أى نحو غيد وحول **(ذَا آفْعَلٍ)** أى صاحب وصف على أفعل **(كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلاَ)** وإنما التزم تصحيح الفعل فى هذا الباب حملا على أفعل نحو أحول وأعور لأنه بمعناه ، وحمل مصدر الفعل عليه فى التصحيح ، واحترز بقوله ذا أفعل من نحو خاف فإنه فعل بكسر العين بدليل أمن واعتل لأن الوصف منه على فاعل كخائف لا على أفعل ، **والتاسع** وهو مختص بالواو أن لا تكون عينا لافتعل الدال على معنى التفاعل أى التشارك فى الفاعلية والمفعولية ، وإلى هذا أشار بقوله : **(وَإِنْ يَبِنْ)** أى يظهر **(تَفَاعُلٌ مِنِ آفْتَعَلْ * وَآلعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلْ)** أى إذا كان افتعل واوى العين بمعنى تفاعل صحح حملا على تفاعل لكونه بمعناه نحو اجتوروا وازدوجوا بمنى تجاوروا وتزاوجوا . واحترز بقوله وإن يبن تفاعل من أن يكون افتعل لا بمعنى تفاعل فإنه يجب إعلاله مطلقا نحو اختان بمعنى خان واجتاز بمعنى جاز ، وبقوله والعين واو من أن تكون عينه ياء فإنه يجب إعلاله ولو كان دالا على التفاعل نحو امتازوا وابتاعوا واستافوا أى تضاربوا بالسيوف ، بمعنى تمايزوا وتبايعوا وتسايفوا ، لأن الياء أشبه بالألف من الواو فكانت أحق بالإعلال منها ، **والعاشر** أن لا تكون إحداهما متلوة بحرف يستحق هذا الإعلال وإلى هذا أشار بقوله : **(وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا آلإِعْلاَلُ آسْتَحَقْ * صُحِّحَ أَوَّلٌ)** أى إذا اجتمع فى الكلمة حرفا علة واوان أو ياءان أو واو وياء وكل منهما يستحق أن يقلب ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله فلابد من تصحيح إحداهما لئلا يجتمع إعلالان فى

(قوله لفعل) بكسر العين . **(قوله ذا أفعل)** حال من المعطوف . **(قوله كأغيد)** هو بالغين المعجمة الناعم البدن ويقال فى الأنثى غيداء وغادة . **(قوله حملا على افعل)** قال شيخنا السيد هو بتشديد اللام وقوله لأنه بمعناه فعور بمعنى اعورّ بتشديد الراء وهكذا . **(قوله وحمل مصدر الفعل عليه)** أى على الفعل فهو مقيس على المقيس . **(قوله بدليل أمن)** أى وأمن ضد خاف والشىء يعرف بضده . **(قوله لأن الوصف منه)** أى من نحو خاف . **(قوله ولم تعل)** عطف على سلمت . **(قوله لكونه بمعناه)** أى فحركة تاء اجتوروا فى حكم السكون . **(قوله نحو اجتوروا)** بالجيم وقوله وازدوجوا أصله ازتوجوا أبدلت التاء دالا . **(قوله مطلقا)** أى يائيا نحو ارتاب أو واويا نحو اجتاز ومثله اختان لأنه وإن كان من الخيانة فأصل الخيانة الخوانة بدليل خان يخون وإن أوهم صنيع الشارح خلافه .

(قوله أشبه بالألف) أى أقرب إليها فى الخفة وقوله فكانت أى الياء . **(قوله ذا الإعلال)** بنقل حركة الهمزة إلى اللام وحذف ألف ذا إبقاء لما كان حذفها لالتقاء الساكنين وإن زال هذا الالتقاء

كلمة ، والآخر أحق بالإعلال لأن الطرف محل التغيير ، فاجتماع الواوين نحو الحوى مصدر حوى إذا اسود ، ويدل على أن ألف الحوى منقبلة عن واو قولهم فى مثناه حووان وفى جمع أحوى حو ، وفى مؤنثه حواء ، واجتماع الياءين نحو الحيا للغيث وأصله حيى لأن تثنيته حييان فأعلت الياء الثانية لما تقدم ، واجتماع الواو والياء نحو الهوى وأصله هوى فأعلت الياء ، ولذلك صحح فى نحو حيوان لأن المستحق للإعلال هو الواو وإعلاله ممتنع لأنه لام وليها ألف ، وأشار بقوله : (**وَعكْسٌ قَدْ يَحِقُ**) إلى أنه أعل فيما تقدم الأول وصحح الثانى كما فى نحو غاية أصلها غيية أعلت الياء الأولى وصحت الثانية ، وسهل ذلك كون الثانية لم تقع طرفا ، ومثل غاية فى ذلك ثاية وهى حجارة صغار يضعها الراعى عند متاعه فيثوى عندها ، وطاية وهى السطح والدكان أيضا ، وكذلك آية عند الخليل أصلها أيية فأعلت العين شذوذا إذ القياس إعلال الثانية وهذا أسهل الوجوه كما قال فى التسهيل ، أما من قال أصلها أيية بسكون الياء الأولى فيلزمه إعلال الياء الساكنة ، ومن قال أصلها

بعد نقل حركة الهمزة إلى اللام هذا ما ظهر لى فاحفظه فإنه نفيس . (**قوله وكل من منهما إلخ**) فلو كان المستحق للإعلال أحدهما ولكن لزم من إعلاله إعلال الآخر لم يكن ذلك من توالى الإعلالين الممنوع فلا إشكال فى نحو معدى وعصى جمع عصا وعتى مصدر عتا قاله البعض . (**قوله إحداهما**) أى الواو والياء . (**قوله لئلا يجتمع إعلالان**) أى بلا فاصل وإلا فاجتماعهما جائز مع الفاصل نحو يفون إذ أصله يوفيون بل رد فى شرح الكافية أن توالى الإعلالين اجحاف ينبغى اجتنابه على الإطلاق فمنع تواليهما إذا اتفقا واغتفره إذا اختلفا كماء وشاء وترى فإن الأصل موه وشوه وترأى وقد يجاب بأن هذه الألفاظ شاذة . قاله يس .

(**قوله والآخر**) بكسر الخاء . (**قوله نحو الحوى**) بفتح الحاء المهملة وقوله مصدر حوى أى على وزن قوى . (**قوله حوّ**) بضم الحاء وتشديد الواو (**قوله نحو الحيا**) بالقصر . (**قوله قد يحق**) أى يثبت شذوذا . (**قوله فيما تقدم**) أى فى اجتماع حرفى علة فى الكلمة . (**قوله أصلها غيية**) أى بفتح الياءين . (**قوله ثاية**) بفتح الثاء المثلثة كما يؤخذ من قوله فيثوى عندها وأما التاية بالفوقية فهى الطاية كما فى القاموس . (**قوله فيثوى بوزن يرمى**) أى يقيم .

(**قوله وهذا أسهل الوجوه**) أى الستة على ما فى التصريح وأقره شيخنا والبعض وغيرهما الأربعة التى ذكرها الشارح ، الخامس أن أصلها أيية بضم الياء الأولى كسمرة قلبت العين ألفا . قال المصرح : وردّ بأنه إنما كان يجب قلب الضمة كسرة اهـ وفيه نظر لا يخفى وإن أقروه وعبارة الفارضى وقيل أيية بضم الياء الأولى فإعلالها على القياس اهـ ، السادس أن أصلها أيية بفتح الأولى كالقول الأول اهـ أنه أعلت الثانية على القياس فصار أياة كحياة فقدمت اللام إلى موضع العين فوزنها حينئذ فلعة بثلاثة فتحات وفى تفسير القاضى البيضاوى وجهان آخران أوية بسكون الواو وأوية بفتحها فتكون

آيية على وزن فاعلة فيلزمه حذفه العين لغير موجب ، ومن قال أيية كنبقة فيلزمه تقديم الإعلال على الإدغام والمعروف العكس بدليل إبدال همزة أئمة ياء لا ألفا ، والحادى عشر أن لا تكون عينا لما آخره زيادة تختص بالأسماء ، وإلى هذا أشار بقوله : **(وَعَيْنٌ مَا آخِرَهُ قَدْ زِيدَ مَا * يَخُصُّ ٱلِاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا)** يعنى أنه يمنع من قلب الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما كونهما عينا لما فى آخره زيادة تختص الأسماء لأنه بتلك الزيادة بعد شبهه بما هو الأصل فى الإعلال وهو الفعل ، وذلك نحو جولان وسيلان ، وما جاء من هذا النوع معلا عد شاذا نحو داران وماهان ، وقياسهما دوران وموهان ، وخالف المبرد فزعم أن الإعلال هو القياس والصحيح الأول وهو مذهب سيبويه .

(تنبيهات): **الأول** : زيادة تاء التأنيث غير معتبرة فى التصحيح لأنها لا تخرجه عن صورة فعل لأنها تلحق الماضى فلا يثبت بلحاقها مباينة فى نحو قالة وباعة ، وأما تصحيح

الأوجه ثمانية . **(قوله فيلزمه حذف العين لغير موجب)** أى لحذفها لأن المعهود فى مثله قلب الياء الأولى همزة كما فى بائعة وقاتلة . **(قوله فيلزم تقديم الإعلال إلخ)** فيه أن هذا لازم على الوجه الأول أيضا وأنه قد ثبت فى كلامهم تقديم الإعلال على الإدغام كما فى قوى والمراد بالتقديم الترجيح أى اختيار الشيء على شيء أخر كما فى تقديم الإعلال على الإدغام . فى آية وقوى أو البدء به أو لا قبل غيره كما فى تقديم الإدغام على الإعلال فى أئمة **(قوله بدليل إبدال همزة أئمة ياء لا ألفا)** وجه الدلالة أن إبدال الهمزة ياء إنما هو لتقديم الإدغام على الإعلال وبيان ذلك أن أصل أئمة أأممة فلم يقدموا الإعلال ويبدلوا أولا الهمزة الثانية الساكنة ألفا من جنس حركة الهمزة الأولى بل قدموا الإدغام فنقلوا لأجله أولا كسرة الميم الأولى إلى الساكن قبلها وهو الهمزة الثانية وأدغموا ثم أبدلوا الهمزة الثانية ياء من جنس حركتها وهذا منهم يدل على أن عنايتهم بالإدغام فوق عنايتهم بالإعلال وذهب الجار بردى إلى تقديم الإعلال وبعضهم إلى تقديم الإدغام فى العين وتقديم الإعلال فى اللام كما بسطه المصرح فانظره . **(قوله أن لا تكون)** أى إحدى الواو والياء . **(قوله زيادة تختص بالأسماء)** كالألف والنون وألف التأنيث . تصريح . **(قوله ما آخره)** بنصب آخر على الظرف متعلق بزيد وما فى قوله ما يخص الاسم نائب فاعل زيد وواجب خبر عين . **(قوله من هذا النوع)** أى نحو جولان وسيلان مما عينه واو أو ياء وفى آخره ألف ونون . **(قوله داران وماهان)** قال شيخنا السيد : قيل إنهما أعجميان فلا يحسن عدهما فيما شذ .

(قوله فزعم أن الإعلال) أى فيما عينه واو أو ياء وفى آخره ألف ونون وقوله هو القياس أى لأن الألف والنون لا يخرجان الاسم عن مشابهة الفعل لكونهما فى تقدير الانفصال . قال الفارسى : ويؤيده قولهم فى زعفران زعيفران فبقيا فى التصغير ولم يحذفا . تصريح . **(قوله لا تخرجه)** أى لا تخرج ما هى فيه .

(قوله لأنها تلحق الماضى) الضمير يرجع لتاء التأنيث لا بقيد اللاحقة للأسماء وهى المتحركة

حوكة وخونة فشاذ بالاتفاق .

الثاني : اختلف في ألف التأنيث المقصورة في نحو صَوَرَى ، وهو اسم ماء ، فذهب المازني إلى أنها مانعة من الإعلال لاختصاصها بالاسم ، وذهب الأخفش إلى أنها لا تمنع الإعلال لأنها لا تخرجه عن شبه الفعل لكونها في اللفظ بمنزلة فعلى ، فتصحيح صورى عند المازني مقيس ، وعند الأخفش شاذ لا يقاس عليه ، فلو بنى مثلها من القول لقيل على رأى المازني قولى ، وعلى رأى الأخفش قالى ، وقد اضطرب اختيار الناظم في هذه المسألة : فاختار في التسهيل مذهب الأخفش ، وفي بعض كتبه مذهب المازني ، وبه جزم الشارح . واعلم أن ما ذهب إليه المازني هو مذهب سيبويه .

الثالث : بقى شرطان آخران **أحدهما** وذكره في التسهيل وشرح الكافية : أن لا تكون العين بدلا من حرف لا يعل ، واحترز به عن قولهم في شجرة شيرة فلم يعلوا لأن الياء بدل من الجيم . قال الشاعر :

[١٢٨٦] **إذَا لَمْ يَكُنْ فِيكُنَّ ظِلٌّ ولاَ جَنَى فَأَبْعَدَكُنَّ اللهُ مِنْ شِيَـرَاتِ**

والآخر أن لا تكون في محل حرف لا يعل وإن لم تكن بدلا ، والاحتراز بذلك عن نحو أيس بمعنى يئس فإن ياءه تحركت وانفتح ما قبلها ولم تعل لأنها في موضع الهمزة ، والهمزة لو كانت في موضعها لم تبدل ، فعوملت الياء معاملتها لوقوعها موقعها ، هكذا

يعني أن جنس تاء التأنيث يلحق الماضي فلا يختص بالأسماء فلهذا لم تمنع الإعلال إذا لحقت آخر الاسم المستحق للإعلال وإن كانت تاء التأنيث المتحركة تختص بالأسماء فاندفع تنظير الإسقاطي وأقره شيخنا والبعض بأن اللاحقة للماضي هي الساكنة والكلام فيما يخص الأسماء وهي المتحركة . **(قوله في نحو قالة وباعة)** جمعي قائل وبائع أصلهما قولة وبيعة ككملة جمع كامل وكذلك حوكة وخونة جمعا حائك وخائن . **(قوله في نحو صورى)** بفتح الصاد المهملة والواو والراء . تصريح . **(قوله اسم ماء)** مثله في شرح المرادي وقال الصغاني : اسم واد وقد خلا عنه الصحاح والقاموس كذا في التصريح والذي في القاموس صورى كسكرى ماء ببلاد مزينة . **(قوله بمنزلة فعلا)** أي بمنزلة ألف فعلا الدالة على اثنين . **(قوله مثلها)** أي مثل هذه الكلمة التي هي صورى . **(قوله لا يعل)** أي لا يجوز إعلاله قياسا . **(قوله شيرة)** بفتح الشين وكسرها أجود . نقله شيخنا السيد عن شرح الكافية .

(قوله وإن لم تكن بدلا) الواو للحال . **(قوله لو كانت موضعها)** الظاهر أن الضمير للهمزة ويصح رجوعه للياء أي موضع الياء الذي حدث لها بسبب التأخير وقوله لم تبدل أي لعدم توفر شروط

[١٢٨٦] هو من الطويل . والخطاب للأشجار التي ليس لها ظل ولا ثمرة . قوله فابعدكن الله أي لعنكن الله : يقال أبعده الله أي لعنه . والشاهد في قوله من شيرات فإن الياء فيه بدل من الجيم لأن أصله شجرات .

قال فى شرح الكافية . قال : ويجوز أن يكون تصحيح ياء أيس انتفاء علتها فإنها كانت قبل الهمزة ثم أخرت فلو أبدلت لاجتمع فيها تغييران : تغيير النقل وتغيير الإبدال ، هذا كلامه . وذكر بعضهم أن أيس إنما لم يعل لعروض اتصال الفتحة به ، لأن الياء فاء الكلمة فهى فى نية التقديم والهمزة قبلها فى نية التأخير ، وعلى هذا فيستغنى عن هذا الشرط بما سبق من اشتراط أصالة اتصال الفتحة .

الرابع : ذكر ابن بابشاذ لهذا الإعلال شرطا آخر وهو أن لا يكون التصحيح للتنبيه على الأصل المرفوض ، واحترز بذلك عن القود والصيد والجيد ، وهو طول العنق وحسنه ، والحيدى يقال حمار حيدى إذا كان يحيد عن ظله لنشاطه ، والحوكة والخونة ، وهذا غير محتاج إليه لأن هذا مما شذ مع استيفائه الشروط ، ومثل ذلك فى الشذوذ قولهم : روح وغيب جمع رائح وغائب ، وعفوة جمع عفو وهو الجحش ، وهيوة ، وأُوو جمع أوة وهو الداهية من الرجال ، وقروة جمع قرو وهى ميلغة الكلب ، انتهى . **(وَقَبْلَ با اقْلِبْ مِيمًا النُّونَ إذَا ★ كَانَ مُسَكَّنًا)** أى تبدل النون الساكنة قبل الباء ميما وذلك لما فى النطق بالنون

إبدالها القياسى . **(قوله انتفاء علتها)** لئلا ينتفى إعلالها لو أعلت إذ لو أبدلت ألفا لزال القلب لامتناع توالى إعلالين وإذا زال القلب لم يكن لإبدالها ألفا سبب فيؤدى إعلالها إلى عدمه وما أدى وجوده إلى عدمه كان باطلا من أصله وفى نسخة إبقاء علتها بالموحدة فالقاف أى ليبقى إعتلالها بالقلب المكانى . **(قوله النقل)** أى القلب المكانى **(قوله والصيد)** بالصاد المهملة له معان منها التكبر وميل العنق وداء يصيب الإبل . **(قوله والجيد)** بالجيم والوصف منه للذكر أجيد وللأنثى جيداء وجيدانة والجمع جود . قاله فى القاموس . **(قوله والحيدى)** بحاء مهملة وكون الحيدى شاذا إنما يتمشى على مذهب الأخفش أن ألف التأنيث لا تمنع الإعلال لا على مذهب المازنى أنها تمنعه . **(قوله روح وغيب)** الأول براء ثم حاء مهملة والثانى بغين معجمة ثم موحدة وقوله جمع رائح وغائب أى وجمع غائب ومراده هنا وفيما بعده الجمع اللغوى .

(قوله وعفوة) صريح كلامه أنه بفتح الفاء وعليه فهل العين المهملة مفتوحة ككملة أو مكسورة كقردة حرره والذى فى القاموس عفوة بفتح العين المهملة وسكون الفاء وقوله جمع عفو بتثليث العين وسكون الفاء كما فى القاموس . **(قوله وهيوة)** كذا فى النسخ بهاء فتحتية فوا وفهاء تأنيث ولم أجد لها ذكرا فى القاموس[1] والمصباح وغيرهما والذى وجدته فى التسهيل هيُؤ بهاء مفتوحة فتحتية مضمومة فهمزة مرسومة واوا على صيغة الفعل الماضى فالظاهر أن ما فى النسخ تحريف وإن لم يتنبه له أحد من المحشين والله الهادى . **(قوله وأوو)** بضم الهمزة كصرد وقوله جمع أوة بضم الهمزة وتشديد الواو . كذا فى القاموس . **(قوله وقروة)** بقاف فراء وقوله جمع قرو بتثليث القاف كما فى القاموس وانظر حركة قاف الجمع فإنى لم أر لهذا الجمع ذكرا فى القاموس . **(قوله ميلغة الكلب)** ميلغ الكلب وميلغته بكسر

---

(١) فى آخر ورقة من القاموس ما نصه : وهو بالضم بلد بالصعيد ، وهيوه حصن باليمن . قاله نصر .

الساكنة قبل الباء من العسر لاختلاف مخرجيهما مع تنافر لين النون وغنتها لشدة الباء، وإنما اختصت الميم بذلك لأنها من مخرج الباء ومثل النون فى الغنة، ولا فرق فى ذلك بين المنفصلة والمتصلة وقد جمعهما فى قوله : (**كَمَنْ بَتَّ ٱنْبِذَا**) أى من قطعك فألقه عن بالك واطرحه، وألف انبذا بدل من نون التوكيد الخفيفة .

(**تنبيهات**)*: **الأول** : كثيرا ما يعبرون عن إبدال النون ميما بالقلب كما فعل الناظم والأولى أن يعبر بالإبدال لما عرفت أول الباب .

الثانى : قد تبدل النون ميما ساكنة ومتحركة دون ياء وذلك شاذ، فالساكنة كقولهم فى حنظل حمظل، والمتحركة كقولهم فى بنان بنام، ومنه قوله :

[١٢٨٧] **يَا هَالُ ذَاتَ ٱلْمَنْطِقِ ٱلتَّمْتَامِ وَكَفِّكِ ٱلْمُخَضَّبِ الْبَنَامِ**

وجاء عكس ذلك فى قولهم أسود قاتن وأصله قاتم .

الثالث : أبدلت الميم أيضا من الواو فى فم إذ أصله فوه بدليل أفواه، فحذفوا الهاء تخفيفا ثم أبدلوا الميم من الواو، فإن أضيف رجع به إلى الأصل فقيل فوك، وربما بقى الإبدال نحو : « **لخلوف فم الصائم** » .

الميم فيهما الإناء الذى يلغ فيه . قاله فى القاموس . (**قوله بين المنفصلة**) أى النون المنفصلة عن الباء بأن كانت فى كلمة والباء فى أخرى مع تلاقيهما . (**قوله كمن بت**) فى نسخة بالفوقية وعليها شرح الشارح وفى نسخة بالمثلثة أى من أفشى أسرارك . (**قوله انبذا**) بكسر الموحدة .

(**قوله لما عرفت أول الباب**) أى من أن القلب اصطلاحا إنما يكون فى حروف العلة أو الهمزة . (**قوله يا هال**) منادى مرخم هالة علم امرأة والتمتام من التمتمة وهى تكرير التاء والميم . والبنام أطراف الأصابع وكفك إما بالرفع مبتدأ والمخضب البنام تركيب إضافى خبر والجملة حال من المنادى أو من الضمير فى ذات لأنه بمعنى صاحبه أو بالجرّ عطفا على المنطق والمخضب نعت له أو بالنصب مفعولا لمقدر ولا يصح نصبه عطفا على المنادى لما مرّ فى النداء أنه لا يصحّ يا غلامك . قال يس : والجر هو المضبوط به فى النسخ المصححة والله أعلم .

[١٢٨٧] قاله رؤبة . وهال منادى مرخم أى يا هالة ـ اسم امرأة ـ ويجوز فى ذات المنطق الرفع، حملا على اللفظ، والنصب حملا على المحل . والتمتام الذى فيه التمتمة . والشاهد فى البنام فإن أصله البنان فأبدلت الميم من النون .

[فصــــل]

(لِسَاكِنٍ صَحَّ ٱنْقُلِ ٱلتَّحْرِيكَ مِنْ * ذِى لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ) أى إذا كان عين الفعل واوا أو ياء وقبلهما ساكن صحيح وجب نقل حركة العين إليه لاستثقالها على حرف العلة ، نحو يقوم ويبين ، الأصل يقوم ويبين بضم الواو وكسر الياء ، فنقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما وهو قاف يقوم وباء يبين فسكنت الواو والياء . ثم اعلم أنه إذا نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها فتارة تكون العين مجانسة للحركة المنقولة ، وتارة تكون غير مجانسة : فإن كانت مجانسة لها لم تغير بأكثر من تسكينها بعد النقل وذلك مثل ما تقدم ، وإن كانت غير مجانسة لها أبدلت حرفا يجانس الحركة كما فى نحو أقام وأبان ، أصلهما أقوم وأبين ، فلما نقلت الفتحة إلى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها فقلبت ألفا لتحركها فى الأصل وانفتاح ما قبلها ، ونحو يقيم أصله يقوم فلما نقلت الكسرة إلى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها فقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، ولهذا النقل شروط **الأول** : أن يكون الساكن المنقول إليه صحيحا ، فإن كان حرف علة لم ينقل إليه نحو قاول وبايع وعوق وبين ، وكذا الهمزة لا ينقل إليها نحو يأيس مضارع أيس لأنها

[فصــــل]

اعلم أن نقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله فى أربع مسائل . إحداها : أن يكون حرف العلة عين فعل وذكرها بقوله لساكن صح إلخ . الثانية : أن يكون عين اسم يشبه المضارع فى وزنه دون زيادته أو عكسه وذكرها بقوله ومثل فعل إلخ . الثالثة : أن يكون عين إفعال أو استفعال وذكرها بقوله وألف الإفعال إلخ . الرابعة : أن يكون عين مفعول وذكرها بقوله وما لا فعال إلخ . **(قوله انقل التحريك)** أى أثره وهو الحركة . **(قوله ذى لين)** أى أو همزة كما سيأتى فى الشرح . **(قوله كأبن)** فعل أمر أصله أبين نقلت حركة الياء إلى الباء الموحدة وحذفت الياء لالتقائها ساكنة مع النون وهذا العمل مع زيادة فى نحو قل والأصل أقول نقلت ضمة الواو إلى القاف وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بالحركة والواو لالتقاء الساكنين . **(قوله لاستثقالها إلخ)** أى إذا كانت الحركة ضمة أو كسرة فإن كانت فتحة فنقلها حملا على أختيها وطردا للباب وإنما لم تستثقل الضمة والكسرة على الواو والياء فى نحو دلو وظبى فتنقلا إلى الساكن قبلهما لأن حركة الإعراب متنقلة لا لازمة ولأنها دالة على معنى فكانت قوية .

(قوله مجانسة للحركة المنقولة) بأن كانت واوا والحركة ضمة أو ياء والحركة كسرة . **(قوله مثل ما تقدم)** أى من يقوم ويبين . **(قوله وانفتاح ما قبلها)** أى الآن . **(قوله نحو يأيس)** بتحتيتين

معرضة للإعلال بقلبها ألفا ، نص على ذلك فى التسهيل . وإنما لم يستثنها هنا لأنه قد عدها من حروف العلة فقد خرجت بقوله صح . **الثانى** : أن لا يكون الفعل فعل تعجب نحو ما أبين الشىء وأقومه وأبين به وأقوم به ، حملوه على نظيره من الأسماء فى الوزن والدلالة على المزية وهو أفعل التفضيل . **الثالث** : أن لا يكون من المضاعف اللام نحو أبيضّ وأسودّ ، وإنما لم يعلوا هذا النوع لئلا يلتبس مثال بمثال ، وذلك أن أبيض لو أعل الإعلال المذكور لقيل فيه باضّ ، وكان يظن أنه فاعل من البضاضة وهى نعومة البشرة . **الرابع** : أن لا يكون من المعتل اللام نحو أهوى فلا يدخله النقل لئلا يتوالى إعلالان ، وإلى هذه الشروط الثلاثة أشار بقوله : (**مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ وَلاَ * كَابْيَضَّ أَوْ أَهْوَى بِلاَمٍ عُلِّلاَ**) وزاد فى التسهيل شرطا آخر وهو أن لا يكون موافقا لفَعِل الذى بمعنى أفعل ، نحو يعور ويصيد مضارعا عور وصيد ، وكذا ما تصرف منه نحو أعوره الله ، وكأنه استغنى عن ذكره هنا بذكره فى الفصل السابق فى قوله : وصح عين فعل وفعلا * ذا أفعل . فإن العلة واحدة (**وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا ٱلإِعْلاَلِ اسْمٌ * ضَاهَى مُضَارِعاً وَفِيهِ وَسْمٌ**) أى الاسم المضاهى

مفتوحتين بينهما همزة ساكنة . (**قوله بقلبها ألفا**) أى تخفيفا أى فكأنها ألف والألف لا ينقل إليها لأنها لا تقبل الحركة والباء للتصوير . (**قوله فى الوزن**) لا يخفى أن الموازن لأفعل التفضيل إنما هو ما أفعله لا أفعل به لكنه حمل على ما أفعله . قال الفارضى : وحكى أبو حيان عن الكسائى جواز النقل فى التعجب نحو أقوم به فتقول أقم به وهو ضعيف اهـ . (**قوله وهو أفعل التفضيل**) إنما لم يعلّ أفعل التفضيل لكونه اسما أشبه المضارع فى الوزن والزيادة وسيأتى أن ما كان كذلك يصحح . (**قوله نحو أبيضّ وأسودّ**) بتشديد الضاد والدال . (**قوله لو أعل الإعلال المذكور**) بأن نقلت حركة الياء إلى الباء ثم قلبت ألفا لتحركها فى الأصل وانفتاح ما قبلها الآن حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها وكذلك يلتبس اسودّ بسادّ من السد . تصريح . (**قوله باضّ**) بتشديد الضاد . (**قوله أنه فاعل**) بفتح العين . (**قوله بلام عللا**) أى حكم بأنه حرف علة . قال ابن غازى : إنما قال بلام عللا لئلا يظن خصوص افعل فيخرج استهوى ونحوه . (**قوله موافقا**) أى فى المعنى بأن يدل على خلقة أو لون وقوله بمعنى افعل بتشديد اللام وقوله نحو يعْور ويصيد تمثيل للموافق .

(**قوله وكذا ما تصرف منه**) أى من الموافق المذكور . (**قوله بذكره**) أى ضمنا لا صريحا ولو قال بفهمه لكان أوضح . (**قوله فإن العلة**) أى علة التصحيح هنا وهناك واحدة وهى الحمل على افعل بتشديد اللام . (**قوله ضاهى مضارعا**) إنما اشترط فى إعلال الاسم مشابهته للمضارع من وجه لأن الفعل هو الأصل فى الإعلال فلا يحمل عليه فيه إلا إذا أشبهه من وجه واشترط مخالفته له من وجه لدفع التباسه به الحاصل على تقدير إعلال الاسم مع المشابهة من كل وجه . (**قوله وفيه وسم**) أى

للمضارع وهو الموافق له فى عدد الحروف والحركات يشارك الفعل فى وجوب **الإعلال** بالنقل المذكور بشرط أن يكون فيه وسم يمتاز به عن الفعل ، فاندرج فى ذلك نوعان : **أحدهما** ما وافق المضارع فى وزنه دون زيادته كمقام فإنه موافق للفعل فى وزنه فقط وفيه زيادة تنبىء على أنه ليس من قبيل الأفعال وهى الميم فأعل ، وكذلك نحو مقيم ومبين ، وأما مَدْيَن وَمَرْيَم فقد تقدم أن وزنهما فعلل لا مفعل وإلا وجب الإعلال ، ولا فعيل لفقده فى الكلام . ولو بنيت من البيع مفعلة بالفتح قلت مباعة أو مفعِلة بالكسر قلت مبيعة أو مفعُلة بالضم فعلى مذهب سيبويه تقول مبيعة أيضا ، وعلى مذهب الأخفش تقول مبوعة ، وقد سبق ذكر مذهبهما . **والآخر** ما وافق المضارع فى زيادته دون وزنه كأن تبنى من القول أو البيع اسما على مثال تِحْلِىء بكسر التاء وهمزة بعد اللام فإنك تقول تِقيل وتِبيع ، بكسرتين بعدهما ياء ساكنة ، وإذا بنيت من البيع اسما على مثال تُرْتُب قلت على مذهب سيبويه تُبيع بضم فكسر ، وعلى مذهب الأخفش تُبُوع ، فالوسم الذى امتاز به هذا النوع عن الفعل هو كونه على وزن خاص بالاسم وهو أن تفعلا بكسر التاء وضمها لا يكون فى الفعل ولذلك أعل ، أما ما شابه المضارع فى وزنه وزيادته أو باينه فيهما معا فإنه يجب تصحيحه : **فالأول** نحو أبيضّ وأسودّ لأنه لو أعل لتوهم كونه فعلا ، وأما نحو

علامة يمتاز بها عن المضارع . **(قوله فإنه موافق للفعل فى وزنه فقط)** لأن أصله مقوم بفتح الميم والواو وسكون القاف كيعلم فنقلوا وقلبوا .

(قوله وجب الإعلال) أى بالنقل ثم القلب . **(قوله ولو بنيت من البيع مفعلة إلخ)** إنما أعلت مفعلة بأوجهها الثلاثة لمشابهتها المضارع فى الوزن دون الزيادة لأن تاء التأنيث فى تقدير الانفصال فلا تمنع الوزن ولدفع توهم مخالفتها له فى الوزن أيضا بسبب التاء نبه الشارح على إعلالها . **(قوله فعلى مذهب سيبويه)** أى من إبدال الضمة فى مثل ذلك كسرة وقوله وعلى مذهب الأخفش أى من إقرار الضمة وقلب الياء واوا . **(قوله وقد سبق ذكر مذهبهما)** أى فى شرح قول المصنف ويكسر المضموم فى جمع إلخ . **(قوله بكسر التاء)** أى الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام يطلق على شبعر وجه الأديم ووسخه وقشره . **(قوله بكسرتين إلخ)** راجع لكل من الكلمتين وقوله بعدهما ياء ساكنة أى أصلية فى تبيع ومنقلبة عن الواو فى تقيل فإعلال تبيع بالنقل فقط وإعلال تقيل بالنقل والقلب . **(قوله على مثال ترتب)** بفوقيتين مضمومتين وتفتح الثانية بينهما راء آخره موحدة الشىء المقيم الثابت .

(قوله وهو) أى كونه على وزن خاص بالاسم أى بيان ذلك . **(قوله بكسر التاء)** أى والعين وهذا راجع إلى ما على مثال تحلىء وقوله وضمها أى مع ضم العين وهذا راجع إلى ما على مثال ترتب . **(قوله لا يكون فى الفعل)** أى فلا يتوهم كون موازنه فعلا . **(قوله نحو أبيض وأسود)** هما وصفان

يزيد علما فمنقول إلى العلمية بعد أن أعل إذ كان فعلا . **والثانى** كمخيط ، هذا هو الظاهر ، وقال الناظم وابنه : حق نحو مخيط أن يعل لأن زيادته خاصة بالأسماء وهو مشبه لتعلم أى بكسر حرف المضارعة فى لغة قوم لكنه حمل على مخياط لشبهه به لفظا ومعنى ، انتهى . وقد يقال لو صح ما قالا للزم أن لا يعل مثال تحلىء لأنه يكون مشبها لتحسب فى وزنه وزيادته ، ثم لو سلم أن الإعلال كان لازما لما ذكرا لم يلزم الجميع ، بل من يكسر حرف المضارعة فقط . وقد أشار إلى هذا الثانى بقوله : (**وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالمِفْعَالِ**) يعنى أن مفعالا لما كان مباينا للفعل ، أى غير مشبه له فى وزن ولا وزيادة استحق التصحيح كمسواك ومكيال وحمل عليه فى التصحيح مفعل لمشابهته له فى المعنى كمقول ومقوال ومخيط ومخياط ، والظاهر ما قدمته من أن علة تصحيح نحو مخيط مباينته الفعل فى وزنه وزيادته لأنه مقصور من مخياط فهو هو لا أنه محمول عليه ، وعلى هذا كثير من أهل التصريف (**وَأَلِفُ ٱلإِفْعَالِ وَٱسْتِفْعَالِ . أَزِلْ لِذَا ٱلإِعْلاَلِ وَٱلتَّا ٱلْزَمْ عِوَضْ**) أى إذا كان

على وزن أحمر فهذان أشبها أعلم فى الوزن والزيادة . (**قوله وأما نحو يزيد إلخ**) جواب عما يقال نحو يزيد علما شابه المضارع وزنا وزيادة مع أنه أعل وحاصل الجواب أن علميته بعد إعلاله لأن إعلاله حين فعليته . (**قوله نحو مخيط**) بكسر الميم فإنه مباين للمضارع فى كسر أوله وكون أوله ميما زائدة . (**قوله هذا**) أى كون تصحيح نحو مخيط لمباينته المضارع وزنا وزيادة بدون التفات إلى من يكسر حرف المضارعة لقلته .

(**قوله لكنه حمل على مخياط**) لم يعكسوا لأصالة التصحيح دون الإعلال والضمير فى لكنه حمل إن أرجع إلى نحو مخيط كان قوله على مخياط على تقدير مضاف أى على نحو مخياط وإن أرجع إلى مخيط فلا والمراد بالحمل القياس وأما ما فى التصريح وأقره شيخنا والبعض من أن المراد به أن مخيطا مقصور من مخياط ففى غاية البعد من العبارة . (**قوله لفظا**) أى لعدم الفرق بين لفظهما إلا بالألف ومعنى أى لاتحاد معناهما . (**قوله لو صح ما قالا إلخ**) أجيب بأن صحته فى مخيط لم يعارضها شذوذ فى الفعل بخلافها فى مثال تحلىء لأن كسر العين فى تحسب شاذ . كذا ذكره زكريا وأقره شيخنا والبعض وفيه أنه إنما ينفع فى خصوص تحسب دون غيره من الأفعال المضارعة المكسورة العين قياسا كتجلس وتضرب وتعرف لموازنة تحلىء لها على لغة من يكسر حرف المضارعة بدون شذوذ كسر العين . (**قوله مشبها لتحسب**) أى بكسر التاء فى لغة قوم . (**قوله لم يلزم الجميع**) أى جميع العرب . تصريح .

(**قوله إلى هذا الثانى**) أى المباين للمضارع وزنا وزيادة كمخيط . (**قوله لأنه مقصور إلخ**) لعل احتياجه إلى تعليل المباينة بذلك لدفع دعوى موازنة مخيط لتعلم فى لغة من يكسر حرف المضارعة . (**قوله لا أنه محمول عليه**) عطف على مباينة . (**قوله عوض**) حال من التاء ووقف عليه بالسكون

المصدر على إفعال أو استفعال مما أعلت عينه حمل على فعله فى الإعلال فتنقل حركة عينه إلى فائه ثم تقلب ألفا لتجانس الفتحة فيلتقى ألفان فتحذف إحداهما لالتقاء الساكنين ثم تعوض عنها تاء التأنيث ، وذلك نحو إقامة واستقامة أصلهما إقوام واستقوام ، فنقلت فتحة الواو إلى القاف ثم قلبت الواو ألفا لتحركها فى الأصل وانفتاح ما قبلها فالتقى ألفان الأولى بدل العين والثانية ألف افعال واستفعال فوجب حذف إحداهما. واختلف النحويون أيتهما المحذوفة . فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوفة ألف إفعال واستفعال لأنها الزائدة ولقربها من الطرف ، ولأن الاستثقال بها حصل ، وإلى هذا ذهب الناظم ، ولذلك قال : وألف الإفعال واستفعال أزل . وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوفة بدل عين الكلمة . والأول أظهر . ولما حذفت الألف عوض عنها تاء التأنيث فقيل إقامة واستقامة . وأشار بقوله : **(وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ)** أى بالسماع **(رُبَّمَا عَرَضْ)** إلى أن هذه التاء التى جعلت عوضا قد تحذف ، فيقتصر فى ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه ، من ذلك قول بعضهم : أراه إراء ، وأجابه إجابا ، حكاه الأخفش . قال الشارح : ويكثر ذلك مع الإضافة كقوله تعالى : ﴿ **وإقام الصلاة** ﴾ [الأنبياء ٧٣] ، قيل وحسن حذف الياء فى الآية مقارنته لقوله بعد

على لغة ربيعة . **(قوله مما أعلت عينه)** خبر ثان لكان أو حال من افعال واستفعال أى كائنين مما أعلت عينه أى مما عينه حرف علة وأعل فى فعله . **(قوله لتحركها فى الأصل إلخ)** علل الانقلاب هنا بهذا وعلله قبله بمجانسة الفتحة إشارة إلى صحة التعليلين وإن كان الثانى أقوى وأورد كعلى كلامه أن شرط قلب الواو ألفا إذا كانت عينا أن لا يقع بعدها ساكن كما مر وأجيب بأن محل ذلك فى غير الافعال والاستفعال لأن الإعلال فيه بالحمل على الفعل والاشتراط المذكور إنما هو فى استحقاق الكلمة لذاتها هذا الإعلال ويمكن دفعه أيضا بأن هذا الساكن لما كان يحذف بعد الإعلال بناء على مذهب الخليل وسيبويه واختاره الناظم كان وجوده كالعدم .

(قوله ولأن الاستثقال) نظر فيه الدنوشرى بأنه لا يمكن الجمع بين الألفين حتى يحصل الاستثقال وزيفه الإسقاطى بأن الجمع بين الألفين ممكن بل واقع كما هو صريح كلام القراء والنحويين أى عند المد بقدر أربع حركات . **(قوله بدل عين الكلمة)** يؤيد هذا المذهب تعويض التاء لأن المعهود فى التاء أنها لا تعوض إلا من الأصول كما فى عدة وثبة وسنة . **(قوله بالنقل)** الباء للملابسة متعلقة بعرض . **(قوله اراء)** أصله ارآى نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها ثم حذفت الهمزة وتطرفت الياء أثر ألف زائدة فقلبت همزة ولم يؤت بتاء التعويض لا يقال المتحرك فيه همزة لا حرف علة لأنا نقول قد تقدم أن الناظم عدها من حروف العلة ا هـ زكريا وأقره غيره لكن ظاهر قوله ثم حذفت الهمزة أنها حذفت ابتداء بدون قلبها ألفا لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن وهو خلاف صورة المسألة فلعل المراد حذفت بعد قلبها ألفا بناء على أن المحذوف بدل عين الكلمة .

(قوله ويكثر ذلك مع الإضافة) أى لسدها مسد التاء . أفاده المصرّح . **(قوله أعول إعوالا)**

﴿ وإيتاء الزكاة ﴾ [الأنبياء : ٧٣] .

(تنبيه)*: قد ورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما فى ألفاظ : منها أعول إعوالا ، وأغيمت السماء إغياما ، واستحوذ استحواذا ، واستغيل الصبى استغيالا ، وهذا عند النحاة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه . وذهب أبو زيد إلى أن ذلك لغة قوم يقاس عليها . وحكى الجوهرى عنه أنه حكى عن العرب تصحيح أفعل وقام واستفعل تصحيحا مطردا فى الباب كله . وقال الجوهرى فى مواضع أخر : تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة . وذهب فى التسهيل إلى موضع ثالث وهو أن التصحيح مطرد فيما أهمل ثلاثيه ، وأراد بذلك نحو استنوق الجمل استنواقا ، واستتيست الشاة استتياسا : أى صار الجمل ناقة وصارت الشاة تيسا ، وهذا مثل يضرب لمن يخلط فى حديثه ، لا فيما له ثلاثى نحو استقام ، انتهى . **(وَمَا لإفْعَالٍ)** واستفعال المذكورين **(مِنَ ٱلحَذْفِ وَمِنْ * نَقْلٍ فَمَفْعُولٌ بِهِ أيْضًا قَمِنْ)** أى حقيق **(نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ)** والأصل مبيوع ومصوون فنقلت حركة الياء والواو إلى الساكن قبلهما فالتقى ساكنان الأول عين الكلمة والثانى واو المفعول الزائدة فوجب حذف إحداهما . واختلف فى أيتهما المحذوفة على حد الخلف فى إفعال واستفعال المتقدم . ثم ذوات الواو نحو مصون ومقول ليس فيها عمل غير ذلك ، وأما ذوات الياء نحو مبيع ومكيل فإنه لما حذفت واوه على رأى سيبويه بقى مبيع ومكيل بياء ساكنة بعد

هو بالعين المهملة يطلق بمعنى رفع صوته بالبكاء وبمعنى كثر عياله . **(قوله وأغيمت السماء)** بالغين المعجمة أى صارت ذات غيم أى سحاب وقوله واستحوذ أى غلب . **(قوله واستغيل الصبى)** أى بالغين المعجمة أى شرب الغيل بفتح الغين المعجمة وسكون التحتية وهو اللبن الذى ترضعه المرأة ولدها وهى تؤتى أو وهى حامل . **(قوله تصحيح أفعل إلخ)** الظاهر أن مثل أفعل واستفعل ما تصرف منهما كالمصدر واسم الفاعل . **(قوله وقام)** كذا فى بعض النسخ وفى بعضها إسقاطه وكذا أسقطه المرادى واعترض أرباب الحواشى ذكره بأنه ليس فيه نقل والكلام فيما فيه نقل وقد يقال بل المراد فيما حكاه الجوهرى عن أبى زيد الأعم مما فيه نقل بأن يراد ما عينه حرف علة مطلقا . **(قوله فى الباب كله)** أى سواء أهمل ثلاثيه أولا . **(قوله وهذا مثل إلخ)** يحتمل رجوع اسم الإشارة إلى مجموع الجملتين وإلى كل منهما . **(قوله من الحذف ومن نقل)** أى دون التعويض بالتاء وقوله فمفعول أى فاسم مفعول الفعل الثلاثى المعتل وقوله به متعلق بقمن .

(قوله لما حذفت واوه على رأى سيبويه) أورد عليه أمران الأول أن الواو علامة اسم المفعول فلا تحذف . وأجيب بمنع أنها علامة بدليل عدمها فى اسم مفعول المزيد كالمنتظر وإنما جىء بها لرفضهم مفعلا إلا فى مكرم ومعون ومألك ومهلك وإنما العلامة الميم الثانى أن المحذوف من نحو قاض الأصلى وهو الياء دون الزائد وهو التنوين ومن نحو قل وربع وخف الساكن الأول لا الثانى . وأجيب بأن

ضمة فجعلت الضمة المنقولة كسرة لتصح الياء ، وأما على رأى الأخفش فإنه لما حذفت ياؤه كسرت الفاء وقلبت الواو ياء فرقا بين ذوات الواو وذوات الياء ، وقد خالف الأخفش أصله فى هذا ، فإن أصله أن الفاء إذا ضمت وبعدها ياء أصلية باقية قبلها واوا لانضمام ما قبلها إلا فى الجمع نحو بيض ، وقد قلب ههنا الضمة كسرة مراعاة للعين التى هى ياء مع حذفها ، ومراعاتها موجودة أجدر .

(تنبيه): وزن مصون عند سيبويه مَفُعْل ، وعند الأخفش مَفُول ، وتظهر فائدة الخلاف فى نحو مسو مخففا . قال أبو الفتح : سألنى أبو على عن تخفيف مسوء فقلت : أما على قول أبى الحسن فأقول رأيت مسوّا ، كما تقول فى مقروء مقروّ ، لأنها عنده واو مفعول . وأما على مذهب سيبويه فأقول رأيت مسوا ، كما تقول فى خبء خب فتحرك الواو لأنها فى مذهبه العين ، فقال لى أبو على كذلك هو ا هـ **(وَنَدَرْ * تَصْحِيحُ ذِى ٱلْوَاوِ)** من ذلك فى قول بعض العرب ثوب مصوون ، ومسك مدووف ، وفرس مقوود ، ولا يقاس على ذلك خلافا للمبرد **(وَ)** التصحيح **(فى ذِى ٱلْيَا)** من ذلك **(ٱشْتَهَرْ)** لخفة الياء كقولهم خذه مطيوبة به نفسا ، وقوله :

*** كَأَنَّهَا تُفَّاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ ***

وقوله :

محل ذلك كله إذا كان ثانى الساكنين حرفا صحيحا وهما هنا حرفا علة . ا هـ تصريح بإيضاح وزيادة . **(قوله وقد خالف الأخفش إلخ)** فيه عندى نظر وإن أقروه لأنا لا نسلم أن قلبه ههنا الضمة كسرة والواو ياء مراعاة للعين المحذوفة بل الفرق بين ذوات الواو وذوات الياء كما قدمه الشارح فافهم . **(قوله فى هذا)** متعلق بخالف أى فى نحو مبيع ومكيل . **(قوله عند سيبويه مفعل)** بضم الفاء وسكون العين . **(قوله مخففا)** أى بإبدال همزته واوا ثم إدغام واو مفعول فيها على رأى الأخفش وبنقل حركتها إلى الواو التى هى عين ثم حذفها على رأى سيبويه ولا يخفى أن أصل مسوء مسووء بوزن مفعول . **(قوله أما على قول إلخ)** وجه ذلك أن الهمزة المتحركة إذا كانت الواو التى قبلها زائدة لغير إلحاق قلبت الهمزة واوا وأدغمت الواو فيها وإن كانت أصلية نقلت حركة الهمزة إليها وحذفت . **(قوله خب)** أى بحذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى الباء .

(قوله كذلك هو) أى تخفيف مسوء . **(قوله ومسك مدووف)** بدال مهملة ثم فاء آخره أى مبلول وقيل مسحوق وسمع مدوف على القياس كذا فى المختار وغيره ورسمه بنون كما فى بعض النسخ تحريف . **(قوله خذه مطيوبة)** اسم مفعول طابه يقال طابه وأطابه أى طيبه ، ولعل الصواب مطيوبة به نفس برفع نفس على النيابة عن الفاعل ، أو مطيو بابه نفسا بالتذكير وإنابة الضمير فى مطيوبا العائد على فاعل خذ عن الفاعل فتأمل . **(قوله كأنها)** أى الخمرة . **(قوله معيون)** اسن مفعول عانه من باب

[١٢٨٨] * وأخالُ أنَّكَ سَيِّدٌ مَعْيُونُ *

وقوله :

[١٢٨٩] حَتَّى تَذَكَّرَ بَيْضَاتٍ وهَيَّجَـهُ يَوْمُ الرَّذَاذِ عليْهِ الدَّجْنُ مَغْيُومُ

وهذه لغة تميمية.

(تنبيه): قالوا : مشيب في المختلط بغيره والأصل مشوب ، ولكنهم لما قالوا في الفعل شيب حملوا عليه اسم المفعول ، وكما قالوا مشيب بناء على شيب قالوا مهوب

باع أى أصابه العين .

(قوله حتى تذكر) الضمير يرجع لذكر النعام ويوم فاعل هيجه والرذاذ بذالين معجمتين كسحاب المطر الضعيف ويروى يوم رذاذ بالتنكير ويظهر أن الهاء فى عليه لليوم وأن على بمعنى فى والدجن بفتح الدال المهملة وسكون الجيم كما فى كتب اللغة إلباس الغيم السماء ودجن يومنا من باب نصر صار ذا دجن وقوله مغيون أى ذو غيم مطبق صفة ثانية ليوم الرذاذ بعد الصفة الجملة أعنى فيه الدجن بناء على أن أل جنسية مدخولها فى معنى النكرة بدليل الرواية الثانية فإن جعل خبرا عن الدجن والجملة صفة أو حال من يوم احتيج إلى جعل الدجن بمعنى الغيم وإلى ادعاء المبالغة فى وصف الغيم بأنه مغيوم ثم صريح كلام القاموس وغيره أن غام لازم بمعنى صار ذا غيم وحينئذ فبناء اسم المفعول منه خلاف القياس ولك أن تجعله على الحذف والايصال أى مغيوم فيه أى اليوم السماء أو مغيوم به أى الدجن هذا ما ظهر لى فى تقرير البيت فتأمله . **(قوله قالوا مشيب)** أى بقلب ضمته كسرة وواوه ياء بعد صيرورته مشوبا فرع مشووب بنقل ضمة واوه إلى شينه وحذف إحدى الواوين الساكنين على الخلاف .

(قوله والأصل) أى القياس مشوب لا مشيب لأنه واوىّ العين وليس مراده الأصل التصريفى إذ هو مشووب بواوين . **(قوله قالوا مهوب)** أى بإبقاء الضمة بعد نقلها من الياء وحذف الياء بناء على مذهب الأخفش أن المحذوف العين وبإبقاء الضمة بعد نقلها من الياء وقلب الياء واوا بناء على مذهب سيبويه أن المحذوف واو مفعول فعلم ما فى كلام الحواشى من القصور .

[١٢٨٨] صدره :

* قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسَبُونَكَ سَيِّدًا *

قاله العباس بن مرداس ، من قصيدة من الكامل . وإنك سيد : إن فيه مع اسمه وخبره سدت مسد مفعول أخال . والشاهد فى معيون فإن القياس فيه معين ، ولكنه أخرجه على الأصل : من عنت الرجل بعينى فأنا عاين وهو معين على النقص ، ومعيون على التمام .

[١٢٨٩] قاله علقمة بن عبدة من قصيدة من البسيط . وحتى للغاية . وفاعل تذكر هو الظليم ـ ذكر النعامة المذكورة فيما قبله ـ والبيضات جمع بيضة . ويوم رذاذ : كلام إضافى مرفوع على أنه فاعل هيجه . والرذاذ ـ بذالين معجمتين ـ المطر الخفيف . والدجن الباس الغيم السماء . والشاهد فى مغيوم فإنه جاء على أصله بدون الإعلال . والقياس فيه مغيم من الغيم ، السحاب .

بناء على هوب الأمر فى لغة من يقول بوع المتاع ، والأصل مهيب (**وَصَحِّحِ ٱلْمَفْعُولَ مِنْ**) كل فعل واوى اللام مفتوح العين كما فى (**نَحْوِ عَدَا**) ودعا فانك تقول فى المفعول منهما معدو ومدعو حملا على فعل الفاعل . هذا هو المختار . ويجوز الإعلال مرجوحا كما أشار إليه بقوله : (**وَأَعْلِلِ آنْ لَمْ تتحَرَّ**) أى لم تقصد (**ٱلْأَجْوَدا**) فتقول معدى ومدعى ، ويروى بالوجهين قوله :

[١٢٩٠] * **أنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وعَادِيَا** *

أنشده المازنى معدوّا بالتصحيح ، وأنشده غيره بالإعلال . واختلف فى علة الإعلال : فقيل حملا على فعل المفعول ، وهو قول الفراء وتبعه المصنف واعترض بوجود القلب فى المصدر نحو عتا عتيا ، والمصدر ليس مبنيا على فعل المفعول ، وقيل أعل تشبيها بباب أدل وأجر ، لأن الواو الأولى ساكنة زائدة حقيقة بالإدغام فلم يعتد بها حاجزا ، فصارت الواو التى هى لام الكلمة كأنها وليت الضمة فقلبت ياء على حد قلبها فى أدل

(**قوله والأصل**) أى القياس مهيب لأنه يائى العين وليس مراده الأصل التصريفى إذ هو مهيوب بياء فواو . (**قوله وصحح المفعول**) أى اسم المفعول . (**قوله حملا على فعل الفاعل**) وهو عدا فإنه صحيح بمعنى أنه لم يعل بقلب واوه ياء وإن قلبت ألفا . زكريا . (**قوله ويجوز الإعلال مرجوحا إلخ**) كلام المصنف والشارح يفيد عدم شذوذ الإعلال وصرّح ابن هشام بشذوذه (**قوله وأعلل إن لم**) بنقل حركة الهمزة إلى اللام وحذف الهمزة . (**قوله حملا على فعل المفعول**) وهو عدى ودعى .

(**قوله والمصدر ليس إلخ**) يجاب بجواز تعدد العلل فيجوز أن تكون العلة فى المصدر شيئا آخر وبأن المصدر يصلح للفاعل والمفعول فاعل مصدر المفعول وحمل عليه مصدر الفاعل طردا لباب المصدر . يس . (**قوله ليس مبنيا**) أى محمولا . (**قوله لأن الواو الأولى**) أى من معدوو ومدعوو . (**قوله كأنها وليت الضمة**) أى وليس فى الأسماء العربية المعربة بالحركات ما آخره واو قبلها ضمة لثقل ذلك وقوله

[١٢٩٠] صدره :

* وقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِى مُلَيْكَةُ أَنَّنِى *

قاله عبد يغوث الحارثى ، من الكامل . وعرس الرجل امرأته . ومليكة عطف بيان أو بدل من عرسى . وأننى مع اسمه وخبره سد مسد مفعولى علمت . والشاهد فى معديا حيث جاء على الإعلال فإن أصله معدوّ ، وانتصابه على الحال . والمعنى قد علمت زوجتى ، أنى بمنزلة الأسد ، فمن ظلمنى فإنما ظلم الأسد ، فلابد أنى أهلكه . ووقع فى رواية الزمخشرى معريا عليه وعاريا .

وأجر ، والاحتراز بواوى اللام من يائيها ، فإنه يجب فيه الإعلال نحو رمى وقلى ، فإنك تقول فى المفعول منه مرمى ومقلى والأصل مرموى ومقلوى ، قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون وأدغمت فى لام الكلمة وكسر المضموم لتصح الياء ، وقد سبق الكلام على هذا . وبكونه مفتوح العين من مكسورها وهو على قسمين : ما ليس عينه واوا ، وما عينه واو : فأما الأول نحو رضى فإن الإعلال فيه أولى من التصحيح لأن فعله قد قلبت فيه الواو ياء فى حالة بنائه للفاعل وفى حالة بنائه للمفعول فكان إجراء اسم المفعول على الفعل فى الإعلال أولى من مخالفته له ، ولهذا جاء الإعلال فى القرآن دون التصحيح فقال تعالى : ﴿ **ارجعى إلى ربك راضية مرضية** ﴾ الفجر : ٢٨] ، ولم يقل مرضوة مع كونه من الرضوان ، وقرأ بعضهم مرضوة وهو قليل . هذا ما ذكره المصنف أعنى ترجيح الإعلال على التصحيح فى نحو مرضى . وذكر غيره أن التصحيح فى ذلك هو القياس وأن الإعلال فيه شاذ ، فإن كان فعل بكسر العين واويها نحو قوى تعين الإعلال وجها واحدا ، فتقول مقوى والأصل مقووو ، فاستثقل اجتماع ثلاث واوات فى الطرف مع الضمة فقلبت الأخيرة ياء ثم قلبت المتوسطة ياء ، لأنه قد اجتمع ياء وواو

فقلبت ياء أى والضمة التى قبلها كسرة يشير إلى ذلك كله قوله على حد قلبها إلخ وعدم ذكر المصنف هذا فى أسباب قلب الواو ياء لا ينهض الاعتراض به على الشارح وإن اعترضوا به مع أنه يمكن تقديم قلب الضمة كسرة على قلب الواو ياء فيكون من الأسباب التى ذكرها المصنف فتأمل . **(قوله على حد قلبها فى أدل وأجر)** أى على طريقته من قلب الضمة التى قبل الواو كسرة دون بقية اعمال أدل وأجر وكأنهم لم يستثقلوا الضمة والكسرة على الياء فيحذفوها ثم يحذفوا الياء لالتقاء الساكنين كما فعلوا فى أدل وأجر نظرا إلى كون الواو تلت فى الوقع ساكنا فخففت .

(قوله فإنه يجب فيه) أى فى اسم مفعول الإعلال سواء كانت عينه مفتوحة أو مكسورة وسواء كانت واوا أو غيرها . **(قوله وقد سبق الكلام على هذا)** أى فى عموم قوله إن يسكن السابق من واو ويا إلخ . **(قوله وبكونه)** أى الفعل الواوى اللام إذ الكلام فيه . **(قوله فإن الإعلال فيه)** أى فى اسم مفعوله . **(قوله وقرأ بعضهم مرضوة)** أى شذوذا . **(قوله ما ذكره المصنف)** أى فى غير هذا الكتاب كالتسهيل . **(قوله فإن كان فعل إلخ)** مقابل قوله فأما الأول نحو رضى إلخ ولو قال وأما الثانى نحو قوى فيتعين إعلاله لكان أخصر وأحسن فى المقابلة وقد علم من كلام المصنف والشارح أن الفعل الذى لامه واو ثلاثة أقسام ما يختار تصحيح اسم مفعوله وهو ما ذكره الناظم بقوله وصحح المفعول إلخ وما يختار إعلال اسم مفعوله وهو مكسور العين غير واويها كرضى وما يتعين إعلال اسم مفعوله وهو مكسور العين واويها كقوى .

(قوله ثم قلبت المتوسطة ياء) ولا يضر عروضها لأن اشتراط الأصالة ذاتا وسكونا إنما هو فى

وسبقت إحداهما بالسكون ، ثم قلبت الضمة كسرة لأجل الياء وأدغمت الياء فى الياء فقيل مقوى .

(تنبيه)*: باب مرضى ، ومقوى سابع موضع تقلب فيه الواو ياء (**كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا ٱلْفُعُولُ مِنْ * ذِى ٱلْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يَعِنّ**) هذا موضع ثامن تقلب فيه الواو ياء ، أى إذا كان الفعول مما لامه واو لم يخل من أن يكون جمعا أو مفردا ، فإن كان جمعا جاز فيه الإعلال والتصحيح إلا أن الغالب الإعلال نحو عصا وعصى وقفا وقفى ودلو ودلى ، والأصل : عصوو وقفوو ، ودلوو ، فأبدلت الواو الأخيرة ياء حملا على باب أدل ، وأعطيت الواو التى قبلها ما استقر لمثلها من إبدال وإدغام ، وقد ورد بالتصحيح ألفاظ ، قالوا : أبوّ وأخوّ ، ونحو جمعا لنحو وهى الجهة ، ونجوّ ، بالجيم جمعا لنجو وهو السحاب الذى هراق ماؤه ، وبهو جمع لبهو وهو الصدر . وإن كان مفردا جاز فيه الوجهان إلا أن الغالب التصحيح ، نحو : ﴿**وعتوا عتوا كبيرا**﴾ [الفرقان : ٢١] ، ﴿**لا يريدون علوا فى الأرض ولا فسادا**﴾ [القصص : ٨٣] وتقول : نما المال نموًّا وسماز يدسموّا ، وقد جاء الإعلال فى قولهم : عتا الشيخ عتيا وعسا عسيا ، أى ولى وكبر ، وقسا قلبه قسيا ، وإنما كان الإعلال فى الجمع أرجح والتصحيح فى المفرد أرجح لثقل الجمع وخفة المفرد .

(تنبيهان)*: **الأول** : فى كلامه ثلاثة أمور : أحدها أن ظاهره التسوية بين فعول

السابق من الواو والياء كما مر والسابق هنا أصلى . نقله شيخنا السيد عن الدنوشرى . **(قوله باب مرضى ومقوى إلخ)** لم يقل ومعدى لقلة قلب واوه ياء كما مر . **(قوله ذا وجهين)** حال من الفعول بضم الفاء والعين مؤكدة لما يستفاد من التشبيه وقوله لام جمع حال من الواو . **(قوله أى إذا كان الفعول)** لا يخفى أنه ينبغى إسقاط أى . **(قوله حملا على باب أدل)** وجهه ما أسلفه الشارح قريبا فى قوله وقيل أعل أى اسم مفعول نحو عدا تشبيها بباب أدل وأجر إلخ . **(قوله ما استقر لمثلها)** أى فى قول المصنف إن يسكن السابق إلخ وقوله من إبدال وإدغام أى وكسر ما قبل الياء . **(قوله أبو وأخو)** جمعين لأب وأخ حكاهما ابن الأعرابى . تصريح . **(قوله ونحوّ)** بالحاء المهملة حكى سيبويه إنكم لتطيرون فى نحو كثيرة . تصريح . **(قوله هراق ماؤه)** كذا فى النسخ والذى فى القاموس وغيره أن هراق متعد فالصواب نصب ماءه أو بناء الفعل للمجهول . **(قوله جمعا لبهو)** بفتح الموحدة وسكون الهاء . تصريح . **(قوله أى ولى وكبر)** راجع لكلا الفعلين والعطف للتفسير هذا ما تفيده كتب اللغة .

(قوله التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع فى الوجهين) لا يخفى أن التسوية بينهما فى الوجهين صادقة بتساوى الوجهين فى كل منهما وبكون التصحيح أولى فى كل وبكون الإعلال أولى فى كل وحينئذ لا يغنى هذا الأمر الأول عن الأمر الثانى المذكور بقول الشارح . ثانيها : ظاهره أيضا التسوية بين الإعلال والتصحيح فى الكثرة أى إعلال الجمع والمفرد وتصحيحهما نعم الأمر الثانى يغنى عن الأول

المفرد وفعول الجمع فى الوجهين ، وليس كذلك كما عرفت . ثانيها ظاهره أيضا التسوية بين الإعلال والتصحيح فى الكثرة وليس كذلك كما عرفت ، وقد رفع هذين الأمرين فى الكافية بقوله :

ورجح الإعلال فى الجمع وفى مفرد التصحيح أولى ما قفى

ثالثها : أطلق جواز التصحيح فى فعول من الواوى اللام وهو مشروط بأن لا يكون من باب قوى ، فلو بنى من القوة فعول وجب أن يفعل به ما فعل بمفعول من القوة وقد تقدم ، فكان التعبير السالم من هذه الأمور المناسب لغرضه أن يقول :

كذا الفعول منه مفردا وإن يعن جمعا فهو بالعكس يعن

والضمير فى منه يرجع لنحو عدًا فى البيت قبله **الثانى** : ظاهر كلامه هنا وفى الكافية وشرحها أن كلا من تصحيح الجمع وإعلال المفرد مطرد يقاس عليه أما تصحيح الجمع فذهب الجمهور إلى أنه لا يقاس عليه وإليه ذهب فى التسهيل قال : ولا يقاس عليه خلافا للفراء هذا لفظه ، وأما إعلال المفرد فظاهر التسهيل اطراده ، والذى ذكره غير أنه شاذ **(وَشاعَ)** أى كثر الإعلال بقلب الواو ياء إذا كانت عينا لفعل جمعا صحيح اللام **(نحْوُ نُيَّمٍ فِى نُوَّمٍ)** جمع نائم ، وصيم فى صوم جمع صائم ، وجيع فى جوع جمع جائع ، ومنه قوله :

[١٢٩١] **ومُعَرَّصٍ تَغْلِى المَراجِلُ تحْتَهُ عجِلْتُ طبيخَتَهُ لِقَوْمٍ جُيَّعِ**

لاستلزام الثانى للأول لكن ليس من عادتهم الاعتراض بإغناء الثانى عن الأول كما هو مشهور فعلم ما فى كلام شيخنا والبعض نعم يرد على الشارح أنا لا نسلم الأمر الثانى لأن قول المصنف كذاك ناف لاستواء التصحيح والإعلال مقتض لرجحان التصحيح فى الجمع والمفرد لرجوع اسم الإشارة إلى المفعول من نحو عدا المتقدم فى قوله وصحح المفعول إلخ فكان ينبغى للشارح أن يقول فى كلامه أمران . أحدهما : أن ظاهره التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع فى رجحان التصحيح على الإعلال وليس كذلك كما عرفت . ثانيهما : أطلق جوازا لتصحيح إلخ .

(قوله المناسب لغرضه) قد يمنع بأن ما ذكره من البيت لا يشمل الفعول من باب رضى لارجاعه الضمير فى منه لنحو عدا . **(قوله جمع نائم)** أصله ناوم لأنه من النوم فأبدلت الواو همزة على القاعدة وكذا صائم وجائع . **(قوله ومعرّص)** بضم الميم وفتح العين المهملة والراء المشددة وبالصاد المهملة وهو اللحم الملقى فى العرصة للجفاف ويروى بغير هذا الوجه كما فى العينى وتغلى كترمى كما فى القاموس .

[١٢٩١] قاله الحادرة واسمه قطبة . وهو من الكامل . قوله ومعرص ـ بضم الميم وفتح العين المهملة والراء المشددة والصاد المهملة ـ وهو اللحم الملقى فى العرصة للجفوف : ويروى بالمعجمتين ، وهو اللحم الطرى ، ويروى ومجيش بالمعجمتين رواه ابن الأعرابى من جاشت القدر إذا غلت ، والمراجل جمع مرجل وهو القدر من النحاس . والمعنى ظاهر . والشاهد فى قوله جيع فإن أصله جوع لأنه من الأجوف الواوى فأبدلت الياء من الواو وهو جمع جائع .

ووجه ذلك أن العين شبهت باللام لقربها من الطرف فأعلت كما تعل اللام فقلبت الواو الأخيرة ياء ثم قلبت الواو الأولى ياء وأدغمت الياء فى الياء ، ومع كثرته التصحيح أكثر منه نحو نوم وصوم ، ويجب إن أعتلت اللام لئلا يتوالى إعلالان وذلك كشوى وغوى جمع شاو وغاو ، أو فصلت من العين كنوام وصوام لبعد العين حينئذ من الطرف **(وَنَحْوُ نُيَّامٍ شُذُوذُهُ نُمِى)** أى روى فى قوله :

[١٢٩٢] * **فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إلاَّ كَلاَمُهَا** *

(تنبيهات): **الأول** : قوله شاع ليس نصا فى أنه مطرد ، وقد نص غيره من النحويين على اطراده . وقد بان لك أن قوله شاع نحو نيم هو بالنسبة إلى نيام لا إلى نوم .

الثانى : يجوز فى فاء فعل المعل العين الضم والكسر ، والضم أولى ، وكذلك فاء نحو دلى وعصى وألى جمع ألوى وهو الشديد الخصومة .

الثالث : هذا الموضع تاسع موضع تقلب فيه الواو ياء ، وبقى عاشر لم يذكره هنا وهو أن تلى الواو كسرة وهى ساكنة مفردة نحو ميزان وميقات الأصل موزان وموقات فقلبوا الواو ياء استثقالا للخروج من كسرة إلى الواو كالخروج من كسرة إلى ضمة ، ولذلك لم يكن فى كلامهم مثل فِعُل ، وخرج بالقيد الأول نحو موعد ، وبالثانى نحو طِوَل

والمراجل جمع مرجل وهو القدر من النحاس .

(قوله ويجب إن أعتلت اللام) هذا محترز قوله صحيح اللام وقوله أو فصلت من العين محترز اتصال اللام بالعين المفهوم من التمثيل بنحو نيم فى نوم . **(قوله كشوى وغوى)** بإعجام أولهما وضمه وتشديد ثانيهما والأصل شوى وغوى قلبت ياؤهما ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين . **(قوله جمع شاو وغاو)** اسمى فاعل شوى يشوى كرمى يرمى وغوى يغوى كرمى يرمى غيا وغوى يغوى كعمى يعمى غواية بالفتح كما فى القاموس والأول أفصح كما فى التصريح . **(قوله أى روى)** وقال السندوبى : أى نسب لعلماء العربية . **(قوله جمع ألوى)** ضبط فى نسخ القاموس كأفعل التفضيل . **(قوله مثل فعل)** أى بكسر الفاء وضم العين . **(قوله نحو طول)** بكسر الطاء المهملة وفتح الواو مخففة حبل تشديد به قائمة الدابة كما فى القاموس . **(قوله وصوان)** هو وعاء الشىء **(قوله نحو**

[١٢٩٢] قاله أبو الغمر الكلابى . وصدره :

* ألا طَرَقَتْنَا مَيَّةُ ابْنَةُ مُنْذِرٍ *

من الطويل . وطرق إذا أتى أهله ليلا . والشاهد فى النيام فإن أصله النوام ـ بضم النون ـ جمع نائم ، وأصله النيوام قلبت الياء واوا وأدغمت فى الواو وقلبت الواو ياء ، وإدغام الياء فى الياء شاذ .

وعوض وصوان وسوار ، وبالثالث نحو اجلواذ واعلواط .

[فصـــــل]

(ذُو آللِّينِ فَاتَا فِى آفْتِعَالٍ أُبْدِلاَ) تا مفعول ثان لأبدل والأول ضمير مستتر نائب عن الفاعل يعود على ذى اللين ، وفا حال منه ، أى إذا كان فاء الافتعال حرف لين يعنى واوا أو ياء وجب فى اللغة الفصحى إبدالها تاء فيه وفى فروعه من الفعل واسمى الفاعل والمفعول لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من مقاربة المخرج ومنافاة الوصف ، لأن حرف اللين من المجهور والتاء من المهموس . مثال ذلك فى الواو اتصال واتصل ويتصل واتصل ومتصل ومتصل به ، والأصل اوتصال واوتصل ويوتصل وايوتصل وموتصل وموتصل به ، ومثاله فى الياء اتسار واتسر ويتسر واتسر ومتسر ومتسر ، والأصل ايتسار وايتسر وييتسر وايتسر وميتسر وميتسر ، وإنما أبدلوا الفاء فى ذلك تاء لأنهم لو أقروها لتلاعب بها حركات ما قبلها فكانت تكون بعد الكسرة ياء وبعد الفتحة ألفا وبعد

اجلواذ) بالجيم والذال المعجمة دوام السير مع السرعة . تصريح . **(قوله واعلواط)** بالعين والطاء المهملتين التعلق بالعنق يقال اعلوط بعيره أى تعلق بعنقه . تصريح والله أعلم .

[فصـــــل]

(قوله فاتا) تقدم للشاطبى أن ما لم يضف وقصر من أسماء هذه الحروف منون على حد شربت ما بالقصر ونقل ابن غازى عن بعضهم أن الصواب عدم تنوينها لأنها مبنية لوضعها وضع الحروف وعندى أنه يجوز الوجهان التنوين على أن مقصور تلك الأسماء مختصر من ممدودها وعدمه على أنه موضوع أصالة فافهم . **(قوله فاء الافتعال)** أى وفروعه بدليل ما بعد . **(قوله يعنى واوا أو ياء)** إنما أتى بالعناية لأن حرف اللين يشمل الألف مع أنه ليس مرادا كما سيذكره الشارح . **(قوله إبدالها ياء)** و لم تقلب الواو ياء تحتية على ما هو مقتضى القياس لأنها إن قلبت ياء لزم قلبها تاء فى هذه اللغة فالأولى الاكتفاء بإعلال واحد . كذا ذكره ابن الحاجب . قال التفتازانى : وفيه نظر إذ لو قلبت الواو ياء تحتية لم يجز قلب التحتية فوقية كما فى الياء التحتية المنقلبة عن الهمزة . وأجيب بأنه يجوز هنا للفرق بين الياء المنقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة لأن الهمزة لا تبدل فوقية بخلاف الواو . كذا فى التصريح . **(قوله اتسار)** فسره الفارضى بالقمار وأقره شيخنا ووجه أخذه من اليسر بأن أهل الجاهلية كانوا يظنون أنه يورث اليسار وفى المصباح الميسر مثال مسجد قمار العرب يقال منه يسر الرجل يسرا من باب وعد فهو ياسر . **(قوله لتلاعبت بها حركات ما قبلها)** أى طلبا للمجانسة .

(قوله فكانت تكون) لا حاجة إلى تكون وقوله ياء أى أصلية إن كانت الفاء ياء ومنقلبة عن

الضمة واوا ، فلما رأوا مصيرها إلى تغيرها لتغير أحوال ما قبلها أبدلوا منها حرفا يلزم وجها واحدا وهو التاء وهو أقرب الزوائد من الفم إلى الواو ، وليوافق ما بعده فيدغم فيه . وقال بعض النحويين : البدل فى باب اتصل إنما هو من الياء لأن الواو لا تثبت مع الكسرة فى اتصال وفى اتصل ، وحمل المضارع واسم الفاعل واسم المفعول منه على المصدر والماضى .

(تنبيهان)*: **الأول** : ذو اللين يشمل الواو والياء كما تقدم ، وأما الألف فلا مدخل لها فى ذلك لأنها لا تكون فاء ولا عينا ولا لاما .

الثانى : من أهل الحجاز قوم يتركون هذا الإبدال ، ويجعلون فاء الكلمة على حسب الحركات قبلها فيقولون : ايتصل ياتصل فهو موتصل وايتسر ياتسر فهو موتسر ، وحكى الجرمى أن من العرب من يقول ائتصل وائتسر بالهمز وهو غريب **(وَشَذَّ)** إبدال فاء الافتعال تاء **(فِى ذِى ٱلْهَمْزِ نَحْوُ)** قولهم فى **(ٱئْتَكَلاَ)** وايتزر افتعل من الأكل والإزار اتكل واتزر

واو إن كانت الفاء واوا وكذلك يقال فى قوله وبعد الضمة واوا . **(قوله وبعد الفتحة ألفا)** يرد عليه أن شرط قلب الياء والواو ألفا تحركهما كما مر فى قوله من ياء أو واو بتحريك أصل إلخ إلا أن يقال هذا الشرط لم تجمع عليه العرب كما يستفاد من التنبيه الثانى . **(قوله وهو أقرب الزوائد)** فى معنى التعليل لمحذوف يل عليه قوله وهو التاء تقديره واختاروا التاء لأنه أقرب إلخ والمراد الأقربية فى المخرج لأن التاء من بين طرف اللسان والثنيتين العليين والواو من الشفة إن لم تكن حرف مد فإن كانت حرف مد فمن الجوف وأقربية التاء إليها حينئذ من حيث مرور الحرف الجوفى على مخرج التاء وغيره لا فى الصفة إذ صفة التاء الهمس وصفة حرف اللين الذى منه الواو ا لجهر فهما متباعدان صفة ويرد على دعواه أقربية التاء إلى الواو الميم فإنها أقرب إلى الواو مخرجا من التاء لأنها من الشفة إلا أن يقال مراده الأقربية فى الجملة ولما كان يرد حينئذ أن يقال هلا جعلوا البدل الميم دفعه بقوله ليوافق ما بعده فيدغم فيه والمراد بالزوائد حروف الزيادة المجموعة بقول بعضهم سألتمونيها وقوله من الفم أى الخارجة من الفم والمراد مقدم الفم من الشفتين والثنايا وطرف اللسان أو ما يعم جميع المخارج وقوله إلى الواو متعلق بأقرب وقوله ليوافق المناسب أنه على حذف العاطف على قوله وهو أقرب إلخ بقرينة التصريح به فى نسخة ولما كان التعليل بالأقربية قاصرا على إبدال التاء من الواو دون إبدالها من الياء أتى بالتعليل بالموافقة الجارى فيهما فتأمل .

(قوله وقال بعض النحويين إلخ) للأول أن يقول محل قولهم أن الواو لا تثبت مع الكسرة إذا أريد ثبوتها دائما وهنا ليست كذلك فتثبت ثم تبدل تاء . زكريا . **(قوله ولا عينا ولا لاما)** أى مع أصالة الألف فلا ينافى أنها تكون عينا ولاما وهى بدل كما فى قام ورمى . **(قوله من أهل الحجاز إلخ)** هذا مع قوله وحكى الجرمى إلخ محترز قوله سابقا فى اللغة الفصحى . **(قوله نحو ايتكلا)** قال المرادى : ظاهر تمثيله بايتكلا أنه مما سمع فيه الإبدال شذوذا وهو ما يدل عليه كلام بعضهم وفى كلام الشارح

بإبدال الياء المبدلة من الهمزة تاء وإدغامها فى التاء . وكذا قولهم فى أوتمن افتعل من الأمانة اتمن بإبدال الواو المبدلة من الهمزة تاء ، واللغة الفصيحة فى ذلك كله عدم الإبدال وإلا توالى إعلالان ، وقول الجوهرى فى اتخذ إنه افتعل من الأخذ وهم ، وإنما التاء أصل وهو من تخذ كاتبع من تبع . قال أبو على : قال بعض العرب تخذ بمعنى اتخذ ، ونازع الزجاج فى وجود مادة تخذ ، وزعم أن أصله اتخذ وحذف وصح ما ذهب إليه الفارسى بما حكاه أبو زيد من قولهم تخذ يتخذ تخذا وذهب بعض المتأخرين إلى أن تخذ مما أبدلت فاؤه تاء على اللغة الفصحى لأن فيه لغة وهى وخذ بالواو وهذه اللغة وإن كانت قليلة إلا أن بناءه عليها أحسن لأنهم نصوا على أن اتمن لغة رديئة (**طَاتَا ٱفْتِعَالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقٍ**) طا مفعول ثان لردّ والمفعول الأول تا إن كان رد أمرا وضميره إن كان رد مجهولا أى إذا بنى الافتعال وفروعه مما فاؤه أحد الحروف المطبقة وهى الصاد والضاد والطاء والظاء وجب إبدال تائه طاء فتقول فى افتعل من صبر اصطبر ومن ضرب اضطرب ومن طهر اططهر ومن ظلم اظطلم والأصل اصتبر واضترب واطتهر واظتلم فاستثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما

يعنى ابن الناظم خلافه حيث قال ولا يريد أنه يقال فى افتعل من الأكل اتكل ا هـ أى بل المراد أن الإبدال سمع فيما هو من جنسه وإن كان لم يسمع فيه ا هـ ملخصا وقول شارحنا نحو قولهم صريح فى الأول . (**قوله اتكل واتزر**) مقول قولهم . (**قوله فى أوتمن**) بالبناء للمجهول كما يدل عليه قوله بإبدال الواو إلخ إذ لو كان مبنيا للفاعل لقال بإبدال الياء . (**قوله وإلا توالى إعلالان**) فيه نظر وإن أقروه لأن توالى الإعلالين الممنوع تواليهما على حرفين لا على حرف واحد كما هنا فتأمل . (**قوله وهم**) علله التفتازانى كما فى التصريح بأنه لو كان من الأخذ لوجب أن يقال ايتخذ بغير إبدال وإدغام . (**قوله وإنما التاء**) أى الأولى أما الثانية فتاء الافتعال قطعا وقوله أصل أى لا بدل من ياء مبدلة من همزة كما زعم الجوهرى .

(**قوله وزعم أن أصله اتخذ**) يحتمل أنه يقول أصل تخذ اتخذ افتعل من الأخذ كما يقول الجوهرى أو من الوخذ كما سيحكيه الشارح عن بعض المتأخرين وهو الأولى واقتصار شيخنا والبعض على ترجى أنه يقول بالأول قصور (**قوله وحذف**) أى حذف منه همزة الوصل وتاء الافتعال وفتحت التاء التى هى فاء الكلمة وكسرت الخاء . (**قوله تخذ يتخذ تخذا**) من باب تعب وقد تسكن خاء المصدر . قاله فى المصباح . (**قوله إلا أن بناءه**) أى اتخذ عليها بأن يكون افتعل من الوخذ والأصل اوتخذ قلبت الواو تاء وأدغمت فى تاء الافتعال على القياس وقوله أحسن أى من جعله افتعل من الأخذ . (**قوله تا افتعال**) وقد تجرى تاء الضمير مجرى هذه التاء تشبيها بها فى نحو حصط من الحوص وهو الخياطة حكاه الجار بردى . فارضى .

(**قوله وضميره**) أن ضميرتا . (**قوله المطبقة**) بفتح الموحدة على الحذف والإيصال أى المطبق عندها اللسان بأعلى الحنك فاندفع ما قيل هنا ويجوز كسرها كما فى زكريا على الجزرية .

بينهما من تقارب المخرج وتباين الصفة إذ التاء مهموسة مستفلة والمطبق مجهور مستعل ، فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء .

(تنبيه)*: إذا أبدلت التاء طاء بعد الطاء اجتمع مثلان والأول منهما ساكن فوجب الإدغام . وإذا أبدلت بعد الظاء اجتمع متقاربان فيجوزن البيان والإدغام مع إبدال الأول من جنس الثاني ومع عكسه . وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله :

[١٢٩٣] **وهْوَ ٱلْجَوَادُ الَّذِى يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْوًا ويُظْلَمُ أُحْيَانًا فَيَظْطَلِـمُ**

روى فيظطلم وفيّظلم وفيّطلم ، وقد روى أيضا فينظلم بالنون وليس مما نحن فيه . وإذا أبدلت بعد الصاد اجتمع أيضا متقاربان فيجوز البيان والإدغام بقلب الثانى إلى الأول دون عكسه فتقول اصطبر واصبر ولا يجوز اطبر لما فى الصاد من الصفير الذى يذهب فى الإدغام ، وإذا أبدلت بعد الضاد اجتمع أيضا متقاربان فيجوز البيان والإدغام بقلب الثانى إلى الأول دون عكسه ، فتقول اضطرب واضرب ولا يجوز اطرب لأن الضاد حرف مستطيل فلو أدغم فى الطاء لذهب ما فيه من ذلك . وقد حكى فى الشذوذ اطجع وهو فى الندور والغرابة مثل الطجع باللام . وقد روى بالأوجه الأربعة قوله :

[١٢٩٤] *** مَالَ إلَى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَٱلْطَجَعْ ***

(قوله من تقارب المخرج) أى فى الجملة وإلا فمن المطبق الطاء وهى من مخرج التاء كما سيذكره الشارح قريبا على أن مخرجيهما الشخصين مختلفان فى الحقيقة كما قرر فى محله . **(قوله حرف استعلاء)** أى وجهر كما لا يخفى فتم تباين الصفة . **(قوله من مخرجها)** عبارة التصريح من مخرج المطبق واختيرت الطاء لكونها من مخرج التاء . **(قوله ومع عكسه)** قال التفتازانى : هذا عكس الإدغام أى المشهور الذى هو ادخال الحرف الأول فى الثانى لأن هذا ادخال الثانى فى الأول وقال شيخنا لا يسمى هذا إدغاما عند القراء . **(قوله وهو الجواد)** الضمير لهرم بن سنان والنائل العطاء وقوله عفوا أى سهلا بلا منّ ولا مطل وقوله ويظلم أحيانا بالبناء للمجهول أى يطلب منه فى أوقات لا يطلب من مثله فيها فيظطلم أى يتحمل ذلك ولا يرد سائله . نقله المصرح عن الجار بردى .

[١٢٩٣] قاله زهير بن أبى سلمى ، من قصيدة من البسيط يمدح بها هرم بن سنان . وهو يرجع إليه . ونائله أى عطاءه . وعفوا نصب على المصدرية كسهلا . ويظلم مجهول . والشاهد فى فيظلم أى يحتمل الظلم . وأصله يظطلم ـ وهو يفتعل من الظلم ـ قلبت التاء ظاء لمجاورتها إياها فإذا أدغم فمنهم من يقلب الطاء ظاء ويدغم الظاء فى الظاء ، ومنهم من يدغم الظاء فى المهملة على القياس فيصير يطلم بالمهملة المشددة . والبيت يروى على الوجهين . وقيل : يروى بالإظهار أيضا . فافهم .

[١٢٩٤] البيت من الرجز ، وهو لمنظور بن حبة الأسدي .

(فِي آدَّانَ وَآزْدَدْ وآدَّكِرْ دَالاً بَقِي) أى إذا بنى الافتعال مما فاؤه دال نحو دان ، أو زاى نحو زاد ، أو ذال نحو ذكر وجب إبدال تائه دالا فيقال ادان وازداد وادكر والأصل ادتان وازتاد واذتكر فاستثقل مجىء التاء بعد هذه الأحرف لأن هذه الأحرف مجهورة والتاء مهموسة ، فجىء بحرف يوافق التاء فى مخرجه ويوافق هذه الأحرف فى الجهر وذلك الدال .

(تنبيهان): **الأول** : إذا أبدلت تاء الافتعال دالا بعد الدال وجب الإدغام لاجتماع المثلين وإذا أبدلت دالا بعد الزاى جاز الإظهار والإدغام بقلب الثانى إلى الأول دون عكسه : فيقال ازدجر وازجر ولا يجوز ادجر لفوات الصفير وإذا أبدلت دالا بعد الذال جاز ثلاثة أوجه : الإظهار والإدغام بوجهيه فيقال اذدكر ، ومنه قوله :

[١٢٩٥] ★ والهَرْم تُذريه آذدِراء عجبا ★

(قوله الذى يذهب فى الإدغام) أى إدغامها فى الطاء بعد قلبها طاء . **(قوله مال)** أى الذئب والأرطاة شجرة من شجر الرمل . والحقف بكسر الحاء المهملة وسكون القاف بعدها فاء الرمل المعوج . عينى .

(قوله دالا بقى) دالا خبر بقى فإنها بمعنى صار والضمير فى بقى يعود على التاء اهـ فارضى وأعرب المكودى دالا حالا من فاعل بقى . **(قوله ويوافق هذه الأحرف إلخ)** فيه أن من جملة هذه الأحرف الدال ولا معنى لموافقة الشىء نفسه إلا أن يقال التعبير بالموافقة باعتبار الجملة .

(قوله والهرم تذريه اذدراء عجبا) صدره :

★ تنحى على الشوك جرازا مقضبا ★

والضمير فى تنحى يرجع إلى الناقة وهو بالنون فالحاء المهملة إما مبنى للفاعل من أنحى على الشىء أى أقبل عليه كما فى القاموس أو للمفعول من أنحاه أى أماله كما فى القاموس . وجرازا بجيم فراء ثم زاى كغراب السيف القاطع كما فى القاموس وأما قوله البعض المراد بالجراز بكسر الجيم أسنان الناقة فلم أر له مساعدا فى كتب اللغة وهو حال من الضمير فى تنحى على تقدير أداة التشبيه ومقضبا بقاف فضاد معجمة فموحدة كمنبر السيف القاطع والمنجل كما فى القاموس وهو بدل من جرازا والهرم بفتح الهاء وسكون الراء قال فى القاموس : نبت وشجر أو البقلة الحمقاء اهـ وقوله تذريه بضم الفوقية من أذرى . قال فى القاموس : ذرت الريح الشىء ذروا وأذرته وذرنه أطارته وأذهبته وذرا هو بنفسه اهـ وأخبرنى بعض من أثق به من فضلاء الطلبة أن فى شرح دلائل الخيرات للفاسى أنه يقال ذرت

[١٢٩٥] البيت من الرجز ، وهو لأبى حكاك فى سر صناعة الإعراب .

وادكر واذكر بذال معجمة وهذا الثالث قليل . وقد قرىء شاذا ﴿ **فهل من مذكر** ﴾ بالمعجمة .

الثانى : مقتضى اقتصار الناظم على إبدال تاء الافتعال طاء بعد الأحرف الأربعة ودالا بعد الثلاثة أنها تقر بعد سائر الحروف ولا تبدل وقد ذكر فى التسهيل أنها تبدل ثاء بعد الثاء فيقال اثرد بثاء مثلثة وهو افتعل من ثرد ، أو تدغم فيها الثاء فيقال اترد بتا مثناة . قال سيبويه : والبيان عندى جيد ، يعنى الإظهار فيقال اثترد ولم يذكر المصنف هذا الوجه . وذكر فى التسهيل أيضا أنها قد تبدل دالا بعد الجيم كقولهم فى اجتمعوا اجدمعوا ، وفى اجتزا جذر . ومنه قوله :

[١٢٩٦] **فَقُلْتُ لِصَاحِبِى لاَ تَحْبِسَانَا بِنَزْعِ أُصُولِهِ وَآجدَزَّ شِيحَا**

وهذا لا يقاس عليه . وظاهر كلام المصنف فى بعض كتبه أنه لغة لبعض العرب ، فإن صح أنه لغة جاز القياس عليه وهذا آخر ما ذكره الناظم من باب الإبدال وما يتعلق به من أوجه الإعلال .

(خاتمة)*: قد علم مما ذكر أن حروف الإبدال منقسمة إلى ما يبدل ويبدل منه كالهمزة وحروف العلة الثلاثة ، وكالهاء فإنها تبدل من الهمزة أولا كهراق وتبدل منها الهمزة آخرا كماء فإن أصله موه ، وإلى ما يبدل ولا يبدل منه وهو الميم والطاء

الريح الشيء ذروا وذريا وعلى هذا يصح فتح تاء المضارعة فى البيت وقوله اذدراء مفعول مطلق لتذريه موافق له فى أصل الاشتقاق نحو : ﴿ **والله أنبتكم من الأرض نباتا** ﴾[نوح : ١٧] هذا ما ظهر لى فى ضبط البيت وحله وتكلم شيخنا السيد عليه بما هو بمعزل عنه معنى ولفظا . **(قوله وهذا الثالث)** أى اذكر بذال معجمة . **(قوله ثاء بعد الثاء)** أى ثاء مثلثة بعد الثاء المثلثة . **(قوله أو تدغم فيها)** أى فى التاء الفوقية الثاء أى المثلثة أى بعد قلبها تاء فوقية كما هو معلوم . **(قوله وفى اجتز)** بالزاى بقرينة ما بعد . **(قوله لا تحبسانا)** من خطاب الواحد بما للاثنين كما قد تفعله العرب أى لا تحبسنا عن شىّ اللحم بقلع أصول الكلأ بل جز الشيخ وأسرع لنا فى الشىّ . قاله العينى . **(قوله إلى ما يبدل)** أى يكون بدلا وقوله ويبدل منه أى يكون مبدلا منه . **(قوله وكالهاء إلخ)** فيه أن هذا لم يعلم مما ذكره الناظم ولا يدفع الاعتراض إعادة الكاف وإن زعمه البعض . **(قوله أولا)** حال من الهمزة وقوله بعد آخرا حال من الضمير فى منها العائد على الهاء وإنما قلنا ذلك اعتبارا بالأصل فى الموضعين .

[١٢٩٦] قاله يزيد بن الطثرية . قاله الجوهرى . وقال ابن بردى : قاله مضرس بن ربعى . من الوافر . ولا تحبسا من الحبس – وفى رواية الجوهرى لا تحبسانا ثم قال : وربما خاطبت العرب الواحد بلفظ الاثنين يعنى لا تحبسنا عن شىّ اللحم بأن تقلع أصول الشجر بل خذ ما تيسر من قضبانه وعيدانه – وأسرع لنا فى الشىّ . والضمير فى أصوله يرجع إلى الكلأ . والشاهد فى اجدز فإن أصله اجتز من جززت الصوف ، فقلبت التاء دالا . وشيحا مفعوله – وهو بكسر الشين – نبت مشهور .

والدال ، وإلى ما يبدل منه ولا يبدل وهو التاء . أما إبدال الحروف المتقاربة بعضها من بعض لأجل الإدغام فلم يعدوها فى باب الإبدا لعروضها وعلم أيضا أن الهمزة تبدل من ثلاثة أحرف وهى الألف والواو والياء ، وأن الياء تبدل من ثلاثة أحرف وهى الهمزة والألف والواو ، وأن الواو تبدل من ثلاثة أحرف وهى الهمزة والألف والياء ، وأن الألف تبدل من ثلاثة أحرف وهى الهمزة والواو والياء ، وأن الميم تبدل من النون ، وأن التاء تبدل من حرفين وهما الواو والياء ، وأن الطاء تبدل من التاء ، وأن الدال تبدل من التاء ، وأن الثاء تبدل من التاء على ما سبق مفصلا . وقد تقدم أول الباب أن ما قصد الناظم ذكره هنا هو الضرورى فى التصريف ، وأن حروف الإبدال الشائع اثنان وعشرون حرفا ، وأن الإبدال قد وقع فى غيرها أيضا ولكنه ليس بشائع . وقد رأيت أن أذيل ما سبق ذكره باستيفاء الكلام على إبدال جميع الحروف على سبيل الإيجاز مرتبا للحروف على ترتيبها فى

(قوله وهو التاء) إن قرئ بالفوقية كما فى غالب النسخ ورد أنه قد علم من النظم كما سيعترف به الشارح أن الفوقية ... منها الأول من قوله :

*** ذو اللين فاتا فى افتعال أبدلا ***

والثانى من قوله

*** طاتا افتعال رد اثر مطبق ***

وإن قرئ بالمثلثة كما فى بعض النسخ ورد أن كلامه فى حروف الإبدال التى ذكرها المصنف بدليل قوله قد علم مما ذكره إلخ مع أن المثلثة وقعت بدلا ومبدلا منها كما أفاده الشارح فيما مر قريبا وفيما يأتى وبهذا التحقيق يعرف ما فى كلام البعض من الخطأ .

(قوله أما إبدال الحروف المتقاربة إلخ) مقابل لمحذوف تقديره هذا فى غير إبدال الحروف المتقاربة للإدغام أما إلخ . **(قوله فلم يعدوها)** أنث الضمير مع رجوعه إلى إبدال الحروف المتقاربة لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه . **(قوله وعلم أيضا)** أى من كلام الناظم حيث قال :

أحرف الإبدال هدأت موطيا فأبدل الهمزة من واو ويا

إلخ إلا أن الشارح لم يذكر هنا أول الأحرف التى يجمعها هدأت موطيا وهو الهاء اكتفاء بذكره لها قريبا فى قوله وكالهاء إلخ واقتداء بالمصنف فى عدم ذكره لها فى تفصيل أحرف الإبدال استغناء بما ذكره فى باب الوقف من إبدالها من تاء التأنيث وقفا . **(قوله وهى الألف)** فيه أن إبدال الهمزة من الألف لم يعلم من المصنف وإنما ذكره الشارح فى شرح قول المصنف فأبدل الهمزة من واو ويا إلخ واعترض هناك على المصنف بعدم شمول عبارته الألف . **(قوله الضرورى فى التصريف)** أى اللازم بمقتضى قاعدة التصريف . **(قوله الشائع)** أى فى كلام العرب كلهم أو قوم منهم على ما مر فى أول باب الإبدال .

المخارج فأقول وبالله التوفيق : الهمزة أبدلت من سبعة أحرف وهى الألف والياء والواو والهاء والعين والخاء والغين ، وقد تقدم الكلام عليها سوى الأخيرين ، فأما إبدالها من الخاء فقولهم فى صرخ صرأ حكاه الأخفش عن الخليل ، ومن الغين قولهم فى رغنه رأنه حكاه النضر بن شميل عن الخليل ، وإبدالها من هذين الحرفين غريب جدا . الألف أبدلت من أربعة أحرف وهى الياء والواو والهمزة والنون الخفيفة ، وقد تقدم الكلام عليها سوى الأخيرة ، فأما إبدالها من النون الخفيفة فنحو لنسفعا . الهاء أبدلت من ستة أحرف وهى الهمزة والألف والواو والياء والتاء والحاء ، فإبدالها من الهمزة قد تقدم أول الباب ، وأما إبدالها من الألف ففى قوله :

[١٢٩٧] قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَهْ مِنْ هَهُنَا وَمِنْ هُنَهْ
★ إِنْ لَمْ أَرُوِّها فَمَهْ ★

فأبدل الهاء فى هنه من الألف ، وأما قوله فمه فيجوز أن يكون من ذلك أى فما أصنع أو فما انتظارى لها ، ويجوز أن يكون فمه بمعنى اكفف أى أنها قد وردت من كل جانب وكثرت فإن لم أروها فلم تلمنى واكفف عنى ، ومن ذلك قولهم فى أنا أنه ، ويجوز أن تكون ألحقت لبيان الحركة ، وقالوا فى حيهله إن الهاء الأخيرة بدل من الألف فى حيهلا . وأما إبدالها من الواو ففى قوله :

(قوله ما سبق ذكره) أى متنا وشرحا . **(قوله فى رغنه)** الرغن كالمنع الإصغاء للقول وقبوله . **(قوله وقد تقدم الكلام عليها)** أى فى باب الإبدال فلا يعترض قوله سوى الأخيرة بتقدم الكلام عليها فى باب نونى التوكيد .

(قوله قد وردت) أى الإبل . **(قوله ومن ذلك)** أى من إبدال الهاء من الألف . **(قوله أن تكون)** أى الهاء ألحقت أى فى الوقت بعد حذف الألف لبيان الحركة أى حركة النون إذ لو وقف عليها بعد حذف الألف بدون الهاء لسكنت لا أن الهاء بدل من الألف وإيضاح ذلك أن ألف أنا زيدت عند البصريين وقفا لبيان حركة النون وقد تحذف الألف ويؤتى بالهاء فيحتمل أن يكون الإتيان بها لإبدالها من الألف ويحتمل أن تكون لبيان حركة النون كالألف إذا لم تحذف وعلى هذا الاحتمال اقتصر الدمامينى فى باب الضمير من شرح التسهيل حيث قال بعد ذكره إن ثبوت الألف فى الوقف لبيان الفتحة ما نصه : وقد تبين فتحتها بهاء السكت كقول حاتم هكذا فزدنى أنه . **(قوله وقالوا فى حيهله إلخ)** لعل وجه التبرى أنه يجوز أن تكون الهاء لبيان الحركة كما جاز حذف هذا فى أنه .

[١٢٩٧] البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة .

[١٢٩٨] **وقد رابنِى قَوْلُهَا يَا هَنَـا ... هُ وَيْحَكَ ألحَقْتَ شَرًّا بِشَرّ**

وقد اختلف فى ذلك فذهب الجماعة إلى أنها مبدلة من الواو والأصل يا هناو ، وقال أبو الفتح : ولو قيل إن الهاء بدل من الألف المنقلبة من الواو الواقعة بعد الألف لكان قولا قويا إذ الهاء إلى الألف أقرب منها إلى الواو ، وإبدالها من الياء فى قولهم هذهْ فى هذى وهنيهة فى هنية ، وإبدالها من التاء فى نحو طلحة فى الوقف على مذهب البصريين وقد تقدم ، وحكى قطرب عن طيىء أنهم يقولون كيف البنون والبناه وكيف الإخوة والأخواه وهو شاذ . ومن الشاذ أيضا قولهم فى التابوت تابوه ، قال ابن جنى وقد قرىء بها يعنى فى الشواذ ، قال : وسمع بعضهم يقول قعدنا على الفراه يريد على الفرات ، وإبدالها من الحاء فى قولهم طهر الشىء بمعنى طحره أى أبعده ، ومته الدلو بمعنى متحها ، ومدهه بمعنى مدحه ، وفرق بعضهم بين ذى الحاء وذى الهاء فجعل المدح فى الغيبة والمده فى الوجه ، والأصح كونهما بمعنى واحد إلا أن المدح هو الأصل . العين أبدلت من حرفين الحاء والهمزة ، فالحاء فى قولهم ضبع بمعنى ضبح ، والهمزة فى نحو عن زيدا قائم بمعنى إنَّ زيدا قائم وهى عنعنة تميم وقد تقدم . الغين أبدلت من حرفين وهما الخاء والعين ، فالخاء نحو قولهم غطر بيديه يغطر بمعنى خطر يخطر حكاه ابن جنى . والغين فى قولهم لغن فى

(قوله ولو قيل أن الهاء بدل من الألف) الظاهر أن مراده بالألف الهمزة لأنها المبدلة من الواو فى باب كساء وغطاء . **(قوله فى قولهم هذه)** أى بإسكان الهاء . **(قوله وهنيهة فى هنية)** هى الشىء اليسير . **(قوله ومته الدلو بمعنى متحها)** بفوقية فيهما قال فى القاموس : مته الدلو كمنع متحها وفسر المتح فى موضع آخر بالنزع وفسر الميح بالتحتية فى موضع آخر بدخول البئر لملء الدلو لقلة مائها وفى المصباح متحت الدلو من باب نفع إذا استخرجتها ثم قال فى موضع آخر : ماح الرجل ميحا من باب باع انحدر فى الركية فملأ الدلو وذلك حين يقل ماؤها ولا يمكن أن يستقى منها إلا بالاغتراف باليد فهو مائح اهـ ولم أجد فيهما ولا فى غيرهما الميه بمعنى الميح بالتحتية فيهما وإنما الميه كما فى القاموس طلاء السيف وغيره بماء الذهب وميه الركية وموها كثرة مائها فعلم ما فى كلام شيخنا من الخطأ والله الهادى . **(قوله وفرق بعضهم إلخ)** قال البعض : الظاهر أنه على هذا لا إبدال إلا أن يكون التخصيص فى كل استعماليا لا وضعيا اهـ وهو متجه . **(قوله ضبح)** بضاد معجمة فموحدة يقال ضبح الفرس كمنع أى صوت صوتا ليس بصهيل ولا همهمة .

[١٢٩٨] البيت من المتقارب ، وهو لامرىء القيس .

لعن . الحاء أبدلت من العين قالوا ربح بمعنى ربع وهو قليل . الخاء أبدلت من الغين قالوا الأخن يريدون الأغن فقد وقع التكافؤ بينهما وذلك فى غاية القلة . القاف أبدلت من الكاف قالوا فى وكنة الطائر ـ وهى مأواه من الجبل ـ وقنة حكاه الخليل . الكاف أبدلت من حرفين القاف والتاء ، فالقاف فى قولهم عربى كح أى قح ، وفسر الأصمعى القح فقال هو الخالص من اللؤم ، فقد وقع التكافؤ بينهما لكن إبدال الكاف من القاف أكثر عكسه والتاء فى قوله :

* يا ٱبْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا *

وقد تقدم . الجيم أبدلت من الياء وقد تقدم . الشين أبدلت من ثلاثة أحرف : الكاف التى للمؤنث والجيم والسين ، فالكاف فى نحو أكرمتك قالوا أكرمتش وهى كشكشة تميم كما تقدم ، والجيم كما فى قوله :

[١٢٩٩] * إذْ ذَاكَ إذْ حَبْلُ الوِصَالِ مُدْمَشُ *

أى مدمج

قال ابن عصفور : ولا يحفظ غيره ، وسهل ذلك كون الجيم والشين متفقين فى المخرج . والسين قالوا جعشوش فى جعسوس وهى القمىء الذليل ، ويجمع بالمهملة دون

(قوله بمعنى خطر يخطر) فى القاموس خطر بباله وعليه يخطر ويخطر خطورا ذكره بعد نسيان . والفحل بذنبه يخطر خطرا وخطرانا وخطيرا اضرب به يمينا وشمالا والرجل بسيفه ورمحه رفعه مرة ووضعه أخرى وفى مشيته رفع يديه ووضعهما خطرانا والرمح اهتز ا هـ وقاعدته أنه إذا ذكر المضارع مرة واحدة و لم يقيده صراحة بضبط فهو بكسر العين وحينئذ تفيد عبارته أن مضارع خطر بباله بكسر العين وضمها ومضارع غيره بالكسر لا غير فاحفظه . **(قوله فى لعنّ)** أى التى هى لغة فى لعل . **(قوله ربع)** قال فى القاموس ربع كمنع وقف وانتظر ثم ساق معانى أخر . **(قوله يريدون الأغن)** هو الذى يخرج صوته من خيشومه . **(قوله فقد وقع التكافؤ بينهما)** أى إبدال كل منهما من الأخرى . **(قوله وذلك)** أن التكافؤ بينهما . **(قوله وكنة الطائر)** بتثليث الواو وسكون الكاف بعدها نون وأما وقنة بالقاف فبالضم لا غير وفى نسخ رسمها بفاء بدل النون وهو تحريف . نقله شيخنا السيد . **(قوله أى مدمج)** أى مدخل بعضه فى بعض لشدة فتله وإحكامه . **(قوله جعشوش)** بوزن عصفور وقوله وبذلك أى بجمعه بالمهملة دون المعجمة . **(قوله وهو القمىء)** بقاف مفتوحة فميم مكسورة فياء ساكنة فهمزة قال فى القاموس : قمأ كجمع وكرم قمأ وقماءة وقماء بالضم وبالكسر ذل وصغر فهو قمىء ا هـ .

[١٢٩٩] هو من الرجز . والشاهد فى قوله مدمش حيث أبدلت الشين فيه من الجيم ، لأن أصله مدمج . وقال ابن عصفور : أبدل الجيم شينا لتتفق القوافى . ولا يحفظ من ذلك إلا قوله : *** إذ ذاك إذ حبل الوصال مدمش *** يريد مدمج . وسهل ذلك كون الجيم والشين متقاربين فى المخرج .

المعجمة وبذلك علم الإبدال . الياء وهى أوسع حروف الإبدال ، أبدلت من ثمانية عشر حرفا من الألف فى نحو مصابيح وغليم تصغير غلام ، ومن الواو فى نحو أغزيت وما تصرف منه ، ومن الهمزة فى نحو بير فى بئر ، ومن الهاء قالوا دهديت الحجر فى دهدهته . وقالوا صهصيت بالرجل أى صهصهت به إذا قلت له صه صه ، ومن السين فى قوله :

[١٣٠٠] **إذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَةٌ فِسَالٌ فَزَوْجُكِ خَامِسٌ وَأَبُوكِ سَادِى**

أى سادس . ومن الباء فى قولهم الأرانى والثعالى والأصل الأرانب والثعالب وقد مر ، ومن الراء فى قيراط وشيراز والأصل قراط وشراز لقولهم فى الجمع قراريط وشراريز . وقال بعضهم فى شيراز شواريز فيكون البدل من الواو والأصل شوراز ؛ ومن النون فى أناسى وظرابى والأصل أناسين وظرابين لأنهما جمعا إنسان وظربان وكذلك تظنيت أصله تظننت من الظن ، وكان أبو عمرو ابن العلاء يذهب إلى أن قوله تعالى : ﴿ **لم يتسنه** ﴾ أصله يتسنن أى لم يتغير من قوله تعالى : ﴿ **من حمإ مسنون** ﴾ [الحجر : ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٣] ، وكذلك دينار أصله دنار لقولهم دنانير ودنينير ، وقالوا فى إنسان إيسان بالياء ،

وفى بعض النسخ وهو المقمأ بالهمزة على صيغة اسم مفعول أقمأ قال فى القاموس : قمأه كمنعه وأقمأه صغره وأذله ا هـ وعلى كل فقول الشارح الذليل صفة كاشفة وإن كان أنسب بالنسخة الأولى . **(قوله فى نحو أغزيت)** بغين معجمة فزاى يقال أغزيته إذا بعثته يغزو . مصباح . **(قوله وما تصرف منه)** أى من مصدره نحو يغزى ومغزى . **(قوله دهديت الحجر)** أى دحرجته . **(قوله فسال)** بكسر الفاء جمع فسل بفتحها وسكون السين المهملة أى ردى . كما فى المصباح . **(قوله فزوجك)** بكسر الكاف بقرينة تذكير خامس . **(قوله وشيراز)** فى المصباح : الشيراز مثل دينار اللبن الرائب يستخرج منه ماؤه وقال بعضهم : لبن يغلى حتى يثخن ثم ينشف حتى يتقفف ويميل طعمه إلى الحموضة ، وشيراز بلد بفارس ا هـ . **(قوله فى شيراز)** أى فى جمعه . **(قوله لم يتسنه)** لم يتغير بمر السنين عليه . **(قوله أصله يتسنن)** أى فأبدلت النون الأخيرة ياء ثم الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت للجازم وزيدت هاء السكت وغير قول أبى عمرو قولان أحدهما أن أصله يتسنو بناء على أصل سنة سنو لقولهم سانيت قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت للجازم وزيدت هاء السكت ثانيهما أن الهاء أصلية بناء على أن أصل سنة سنه لقولهم سانهت . **(قوله من حمأ)** أى طين أسود مسنون أى متغير . **(قوله فى قولهم قصيت أظفارى)** بتشديد الصاد قال فى المصباح : قصصته قصا من باب قتل قطعته وقصيته بالتثقيل مبالغة والأصل قصصته فاجتمع ثلاثة أمثال فأبدل من أحدها ياء للتخفيف ا هـ .

[١٣٠٠] البيت من الوافر ، وهو لامرىء القيس .

ومن الصاد فى قولهم قصيت أظفارى . والأصل قصصت وقيل إن الياء ههنا أصلها الواو وأن المعنى تتبعت أقصاها ، ومن الضاد فى قوله :

[١٣٠١] إِذَا الكِرَامُ ابْتَدَرُوا البَاغَ بَدَرْ   تَقَضِّىَ البَازِى إِذَا البَازِى كَسَرْ

أى تقضض البازى من الانقضاض ، ومن اللام فى أمليت وأصله أمللت ، ومن الميم فى قوله :

[١٣٠٢] تَزُورُ امْرَأً أَمَّا الإِلَهَ فَيَتَّقِى   وَأَمَّا بِفِعْلِ الصَّالِحِينَ فَيَأْتَمِى

قال ابن الأعرابى أراد فيأتم . ومن العين فى قوله :

[١٣٠٣] وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ   وَلِضَفَادِى جَمِّهِ نَقَانِقُ

يريد ولضفادع . وقالوا تلعيت من اللعاعة وهى بقلة والأصل تلععت . ومن الدال

(قوله ابتدروا الباغ) بدر إلى الشىء من باب قعد وابتدر وبادر أسرع والباغ بموحدة ثم غين معجمة الكرم كما فى العينى والمصباح وعبارته الباغ الكرم لفظة أعجمية استعملها الناس بالألف واللام ا هـ والضمير فى بدر يرجع إلى الممدوح وقوله تقضى البازى فى القاموس انقض الطائر هوى ليقع كتقضض وتقضى ا هـ ومنه يؤخذ أن التقضى مصدر تقضى فيكون بكسر الضاد المعجمة المشددة كالتدلى والتجلى والتحلى والتخلى وهو مفعول مطلق لبدر ملاق له فى المعنى كفرح جذلا . **(قوله من الانقضاض)** أى مأخوذ من الانقضاض وبجعل هذا أخذا لا اشتقاقا يندفع ما يقال لا يشتق مصدر مزيد من أزيد منه . **(قوله حَوَازِق)** بحاء مهملة وقبل القاف زاى أى جوانب تحزق الماء أى تحبسه وقوله ولضفادى جمه ضفادى مضاف وجم مضاف إليه وجم مضاف والهاء مضاف إليه أى لضفادى عظمه وكثرته كما نقله شيخنا السيد عن الجار بردى وقوله نقانق بفتح النون الأولى وقافين أى أصوات وهو مبتدأ مؤخر خبره لضفادى .

(قوله تلعيت إلخ) ضبط فى القاموس اللعاعة بضم اللام وفسرها بمعان منها الهندبا فلعلها مراد الشارح بالبقلة ثم قال وتلعى تناولها ويؤخذ منه أن العين فى قول الشارح تلعيت مشددة وكذا العين الأولى من قوله تلععت .

[١٣٠١] قاله العجاج يمدح به عمر بن عبد الله بن معمر . والمراد بالباغ ههنا الشرف والكرم . وبدر أسرع . والشاهد فيه قوله تقضى البازى ، إذ أصله تقضض البازى ، فاجتمع فيه ثلاث ضادات فابدلوا من إحداهن ياء ، كما قالوا فى تظنى من الظن . يقال انقض الطائر هوى فى طيرانه .

[١٣٠٢] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة .

[١٣٠٣] البيت من الرجز ، وهو لخلف الأحمر .

فى التصدية وهى التصفيق والصوت ، والأصل تصددة لأنها من صددت أصد ، قال تعالى : ﴿ إذا قومك منه يصدون ﴾ [الزخرف : ٥٧] ، ومن التاء فى قوله :

[١٣٠٤] قَامَ بِهَا يَنْشُدُ كُلَّ مَنْشَدِ وَآيْتَصَلَتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الفَرْقَدِ

أى واتصلت . ومن الثاء فى قوله :

[١٣٠٥] * قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهذا الثَّالِى *

أى الثالث . ومن الجيم فى قوله :

[١٣٠٦] * فَأَبْعَدَكُنَّ اللهُ مِنْ شِيَرَاتِ *

أى من شجرات ، وقالوا دياجى فى جمع ديجوج والأصل دياجيج . ومن الكاف فى قولهم مكوك ومكاكى ، والأصل مكاكيك ، وهو مكيال . الصاد أبدلت من حرفين : من السين فى قولهم صراط فى السراط ، ومن اللام فى قولهم رجل جصد أى جلد . اللام

(قوله فى التصدية) أقول وكذا فى التصدى قال فى المصباح : تصديت للأمر تفرغت له وتبتلت والأصل تصددت فأبدل للتخفيف . **(قوله من صددت أصد)** من باب ضرب يضرب كما فى المصباح . **(قوله فى جمع ديجوج)** بدال مهملة وتحتية وجيمين يقال ليلة ديجوج أى مظلمة . **(قوله والأصل دياجيج)** قال البعض أى فحذفت ياء الجمع ثم أبدلت الجيم ياء ا هـ والقياس أن يقال مثل هذا فى قوله والأصل مكاكيك وهو إنما يصح إذا كانت الياء من دياجى ومكاكى مخففة فإذا كانت مشددة كما ضبطت به ياء مكاكى فيما رأيته من نسخ القاموس الصحيحة فلا بل تكون الياء الساكنة ياء الجمع والتى تليها بدل الجيم والله أعلم . **(قوله مكوك)** كتنور وقوله وهو مكيال أى يسع صاعا ونصفا على أحد أقوال . ذكرها فى القاموس . **(قوله الصاد أبدلت من حرفين من السين فى قولهم صراط فى السراط ومن اللام إلخ)** كذا فى بعض النسخ قال السندوبى كل كلمة فيها سين بعدها طاء أو خاء أو غين أو قاف جاز إبدال سينها صادا سواء كانت هذه الأحرف ثانية أو ثالثة أو رابعة نحو صراط وبصط والصخب والمصغبة وصيقل فى سراط وبسط وسخب ومسغبة وسيقل ا هـ وعلى هذه النسخة يكون قوله بعد الصاد أبدلت من السين فى نحو صراط مكررا وفى بعض النسخ الضاد

[١٣٠٤] البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة .

[١٣٠٥] البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة .

[١٣٠٦] والبيت من الطويل ، وهو لجعيثنة البكائي .

أبدلت من حرفين وهما النون فى أصيلان ، والضاد فى اضطجع كما مر . الراء أبدلت من اللام فى قولهم نثره بمعنى نثله ، ورعلّ بمعنى لعل . النون أبدلت من أربعة أحرف : من اللام فى قولهم لعنّ فى لعل ، ونَابَنْ فعلت كذا فى لا بل لم فعلت كذا ، ومن الميم فى قولهم للحية أيم وأين . وقالوا أسود قاتم وقاتن ، ومن الواو فى صنعانى وبهرانى نسبة إلى صنعاء وبهراء والأصل صنعاوى وبهراوى لأن همزة التأنيث فى النسب تقلب واوا كما تقدم فى بابه . ومن الهمزة ، حكى الفراء حِنّان فى حناء وهو الذى يخضب به ، وأما قول الخليل وسيبويه أن نون فعلان الذى مؤنثه فعلى بدل من همزة فعلاء كنون سكران وغضبان فليس المراد به هذا البدل وإنما المراد أن النون عاقبت الهمزة فى هذا الموضع كما عاقبت لام التعريف التنوين . الطاء أبدلت من حرفين : من التاء فى الافتعال بعد حروف الإطباق وقد تقدم ، ومن الدال ، حكى يعقوب عن الأصمعى مط الحرف فى مده ، والإبعاد فى الأبعاد . الدال أبدلت من ثلاثة أحرف : من التاء فى الافتعال بعد الدال والذال والزاى والجيم كما مر ،

أى المعجمة أبدلت من اللام فى قولهم رجل جضد أى جلد وعلى هذه النسخة لا تكرار ولا يخفى أن النسختين متعارضتان فى رجل جضد لاقتضاء النسخة الأولى أنه بالصاد المهملة واقتضاء الثانية أنه بالمعجمة فحرره فإنى لم أجد فى كتب اللغة بعد المراجعة شيئا من اللفظين .

(قوله النون فى أصيلان) رسمه بالنون التى هى مبدل منها دون اللام التى هى بدل مع أن رسمها باللام قياس صنيعه فى النظائر ليتعين للناظر أن اللام المبدلة نونا هى اللام الثانية لا الأولى . **(قوله نثره بمعنى نثله)** بنون فمثلثة فيهما على ما رأيت فى النسخ وفيه أن نثله بمعنى استخرجه وليس نثره بهذا المعنى فلعلهما فى كلامه بنون ففوقية لتشاركهما حينئذ فى معنى الجذب .

(قوله أيم وأين) بفتح همزتهما وسكون يائهما التحتية . قال فى الصحاح : قال ابن السكيت أصل أيم أيم فخففت مثل لين ولين وهين هين اهـ وما نقله عن ابن السكيت هو قضية صنيع القاموس . **(قوله أسود قاتم وقاتن)** قال فى القاموس : القتام كسحاب الغبار ثم قال والأقتم الأسود كالقاتم اهـ وحينئذ فالقاتم تأكيد للأسود .

(قوله ومن الواو فى صنعانى وبهرانى إلخ) إنما جعلوا النون بدل الواو لا بدل همزة التأنيث إجراء للنسب إلى ذى الهمزة على وتيرة واحدة فى قلب الهمزة واوا . **(قوله كنون سكران وغضبان)** تمثيل لنون فعلان .

(قوله هذا البدل) أى الاصطلاحى الذى الكلام فيه . **(قوله عاقبت الهمزة)** لأن الهمزة للمؤنث والنون للمذكر فلا يجتمعان وفى إطلاق المعاقبة على ذلك تجوز الحرفين المتعاقبين يكونان فى كلمة واحدة وما هنا ليس كذلك إذ مؤنث سكران سكرى بالقصر لا سكراء بالمد .

ومن الطاء ، قالوا المردى فى المرطى وهو حيث يمرط الشعر خول السرة ، ومن الذال فى قولهم دكر فى جمع ذكرة . التاء أبدلت من سبعة أحرف : من الطاء فى فستاط والأصل فسطاط ، لقولهم فى الجمع فساطيط دون فساتيط ، ومن الدال فى قولهم ناقة تَرَبوت والأصل دربوت ، أى مذللة لأنه من الدُّربة ، ومن الواو فى تراث وتجاه ونحوهما ، ومن الياء فى نحو اتسر الأصل ايتسر كما مر . وفى قولهم ثنتان الأصل ثَنيان لأنه من ثنَّيت الواحد ثنيا ، وفى قولهم كيت وذيت الأصل كيّة وذيّة ، فحذفت تاء التأنيث وأبدلت من الياء الأخيرة وهى لام الكلمة تاء لقولهم كان من الأمر كية وكية وذية وذية ، ومن الصاد فى قولهم فى لص لصت ، ومن السين فى قولهم فى طس طَست وقولهم فى العدد ست والأصل سدس ، لقولهم سديسة ثم أبدلت الدال تاء وأدغمت ، ومن الباء فى قولهم ذعالت فى ذعالب والذعالب والذعاليب الأخلاق من الثياب ، الواحد ذعلوب ، قال فى التسهيل : وربما أبدلت من هاء السكت ومثاله ما تأوله بعضهم فى قوله :

* العَاطِفُونَةُ حِينَ مَا مِنْ عاطِفٍ *

أنه أراد العاطفونه بهاء السكت ، ثم أبدلها تاء وحركها للضرورة ، ومثله بعضهم

(قوله فى المرطى) لم أقف على نقل صحيح فيه بالمعنى المذكور فى الشرح والذى فى القاموس مرطى كجمزى ضرب من العدو والمريطاء كالغبيراء ما بين السرة أو الصدر إلى العانة وساق معانى أخر ثم قال : وما اكتنف العنفقة من جانبيها كالمرطاوان با لكسر والإبط وبالقصر اللهاة ا هـ ولم يزد فى الصحاح على ما فى القاموس بل لم يستوعبه فحرر . **(قوله وهو حيث يمرط الشعر)** براء وطاء مهملتين قال البعض : أى المكان الذى ينبت في الشعر ا هـ وانظر ما سنده فى ذلك فإن الذى رأيته فى الصحاح والقاموس وغيرهما أن مرط الشعر نتفه بنون ففوقية ففاء وضبط شيخنا السيد تمرط فى عبارة الشارح بالفوقية وفتح الميم وشد الراء على صيغة الماضى وفسره بتحات . **(قوله دكر فى جمع ذكرة)** هما كعبرة وعبر كما قاله شيخنا السيد وقال فى الصحاح : الذكر والذكرى نقيض النسيان وكذلك الذكرة ا هـ ونقل صاحب القاموس عن الليث أن المعجمة تبدل بالمهملة فى الذكر جمع ذكرة إذا دخلت عليه أل فإذا جرد منها قيل ذكر بالمعجمة . **(قوله فستاط)** بضم الفاء الخيمة . **(قوله تربوت)** بوزن ملكوت وقوله أى مذللة يعنى سهلة وقوله من الدربة بضم الدال وسكون الراء وهى اعتياد الشىء والجراءة عليه ويلزم من اعتياد الحيوان شيئا وجراءته عليه سهولته فيه . **(قوله الأصل ثنيان)** ضبطه البعض بفتحات . **(قوله من ثنيت الواحد)** من باب رمى أى صرت معه ثانيا كذا فى المصباح وبه يعرف ما فى كلام البعض . **(قوله ذعالت)** بذال معجمة فعين مهملة وقوله الواحد ذعلوب أى كعصفور . **(قوله الأخلاق)** أى الباليات . **(قوله وحركها للضرورة)** فيه أن الوزن صحيح بدون تحريكها فلا ضرورة إليه كما لا يخفى على من له أدنى إلمام بالعروض .

بنحو جنت ونعمت لأنه جعل الهاء أصلا . الصاد أبدلت من السين فى نحو صراط . الزاى أبدلت من حرفين من السين الساكنة قبل دال نحو يُزدل فى يسدل ويزدر فى يسدر ، يقال سدر البعير يسدر سدرا إذا تحير من شدة الحر ، ومن الصاد الساكنة قبل الدال نحو يزدق فى يصدق ، ونحو القزد فى القصد ، فإن تحركت الصاد لم تبدل وفى كلامهم : لم يحرم الرفد من قزدله ، أى من قصدله ، فأسكن الصاد وأبدلها زايا . السين أبدلت من ثلاثة أحرف من التاء فى استخذ على أحد الوجهين وأصله اتخذ ، ومن الشين فى قولهم فى مشدود مسدود ، ومن اللام فى قولهم استقطه فى التقطه ، وهو فى غاية الشذوذ . الظاء لم أر فى إبدالها شيئا . الذال أبدلت من حرفين : من الدال فى قراءة من قرأ ﴿ فشرذ بهم ﴾ بالمعجمة ، ومن الثاء فى قولهم تلعذم الرجل أى تلعثم إذا أبطأ فى الجواب . الثاء أبدلت من حرفين من الفاء فى مغثور والأصل مغفور ، ومن الذال فى قولهم فى الجذوة من النار جثوة . الفاء أبدلت من حرفين من الثاء فى قولهم قام زيد فُمّ عمرو أى ثم عمرو حكاه يعقوب . وقولهم فوم بمعنى ثوم ، ومن الباء فى قولهم خذه بإفّانه أى بإبّانه . الباء أبدلت من حرفين من الميم فى قولك، بَا اسمك يريدون ما اسمك ، ومن الفاء فى قولهم البسكل

(قوله نحو يزدل فى يسدل إلخ) سدل باللام من باب ضرب ونصر أى أرخى وسدر بالراء من باب فرح . كذا فى القاموس . **(قوله ونحو القزد)** بقاف فزاى . **(قوله فإن تحركت الصاد لم تبدل)** وكذا السين وإنما اقتصر على الصاد لأنه إنما أتى بهذا الكلام توطئة لما بعده . **(قوله لم يحرم الرفد)** بكسر الراء وسكون الفاء أى العطاء والهاء فى من قزد له ترجع إلى الممدوح . **(قوله على أحد الوجهين)** قال البعض : والوجه الثانى أن السين أصلية ا هـ أى فيكون استخذ افتعل من سخذ ولست على وثوق منه فإنى لم أجد فى القاموس ولا فى غيره وجودا لمادة سخذ فلعل الوجه الثانى أن السين بدل من واو هى فاء الكلمة بناء على ما نقله الشارح سابقا عن بعض المتأخرين أن الأصل قبل تاء الافتعال وخذو بعدها اوتخذ فأبدلت الواو سينا تارة وتارة أخرى . **(قوله وهو فى غاية الشذوذ)** أى إبدال اللام من السين . **(قوله فى مغثور والأصل مغفور)** الذى يؤخذ من القاموس أنهما بميم مضمومة وغين معجمة فإنه قال فى فصل الغين المعجمة من باب الراء المغثور بالضم والمغثر كمنبر شيء ينضحه الثمام إلى أن قال والجمع مغاثير ثم قال : والمغافير المغاثير الواحدة بغفر منبر ومغفر ومغفور بضمهما ومغفار ومغفير بكسرهما ا هـ ولم يصنع مثل ذلك فى عثر وعفر بالعين المهملة وحينئذ فرسم معثور ومعفور فى كلام الشارح بالعين المهملة تصحيف وإن لم يتنبه له أرباب الحواشى . **(قوله بافانه)** بكسر الهمزة وتشديد الفاء أى فى وقته . **(قوله فى الفسكل)** كقنفذ وزبرج الفرس الذى يجيء فى الحلبة آخر الخيل ورجل فسكل كزبرج رذل وقد فسكل فى القاموس فى فصل الفاء من باب اللام وفسكله غيره لازم ومتعد ا هـ وفيه فى فصل الباء الموحدة البسكل بالضم الفسكل من الخيل ا هـ .

فى الفسكل . الميم أبدلت من أربعة أحرف : من الواو فى فم عند الأكثر أصله فوه مثل فوج فحذفت الهاء تخفيفا لأنه قد يضاف إلى الضمير فيقال فوهه ، فيستثقل ذلك ، ثم أبدلت الميم من الواو ، ومن النون في نحو عمبر ، والبنام فى نحو البنان ومن البناء فى قولهم بنات مخر فى بنات بَخْر للسحاب لأنه من البخار . وقولهم ما زلت راتما على هذا أى راتبا ، وعن ابن السكيت رأيته من كثب ومن كثم أى قرب ، فالميم بدل من الباء لأنهم قالوا كثب الفقيه الأمر و لم يقولوا كثم . ومنه قوله :

[١٣٠٧] **فَبَادَرَتْ سِرْبَهَا عَجْلَى مُثَابِرَةً ... حَتَّى اسْتَقَتْ دون مَحْيَا جِيدِهَا نَغَمَا**

أراد نغبا والنغبة الجرعة . ومن لام التعريف فى اللغة اليمنية . الواو أبدلت من ثلاثة أحرف الألف والياء والهمزة وقد تقدمت . والله أعلم .

[فصل فى الإعلال بالحذف]

وهو على ضربين : مقيس وشاذ ، فالمقيس هو الذى تعرض لذكره فى هذا الفصل وهو ثلاثة أنواع ، وقد أشار إلى الأول منها بقوله : (**فَا أَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدْ** *

(**قوله فى بنات بخر**) بفتح الموحدة وسكون الخاء المعجمة كما فى القاموس .

(**قوله من كثب ومن كثم**) بكاف ومثلثة مفتوحتين فيهما كما فى المصباح والقاموس فكتابتهما بالفوقية تصحيف وإن لم يتنبه له شيخنا والبعض وغيرهما وقوله لأنهم قالوا كثب الفقيه الأمر إن كان بالفوقية كما فى النسخ فهو تصحيف أو تعليل باطل لخروجه عن الموضوع وإن كان بالمثلثة فلعل معناه قرب من الأمر .

(**قوله فبادرت سربها**) أى أسرعت إلى جماعتها وقوله مثابرة بمثلثة ثم موحدة أى مواظبة على العجلة والسرعة يقال ثابر على كذا أى واظب كما فى القاموس وقوله دون محيا جيدها لعله حال من نغما أى حال كونه دون القدر الذى به حياة عنقها يعنى نفسه وقوله نغما بفتح النون وسكون الغين المعجمة وكذا النغب وفعله نغب كمنع ونصر وضرب كما فى القاموس .

(**قوله والنغبة الجرعة**) فى القاموس : النغبة أى بالفتح الجرعة وتضم أو الفتح للمرة والضم للاسم اهـ .

[فصل فى الإعلال بالحذف]

(**قوله ثلاثة أنواع**) ما يتعلق بفاء الكلمة وما يتعلق بحرف زائد فيها وما يتعلق بعينها أو لامها على الخلاف الآتى وقد ذكرها على هذا الترتيب .

احْذِفْ وَفِى كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدْ) أى إذا كان الفعل ثلاثيا واوى الفاء مفتوح العين فإن فاءه تحذف فى المضارع ذى الياء نحو وعد يعد والأصل يوعد ، فحذفت الواو استثقالا لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ، وحمل على ذى الياء أخواته نحو أعدو تعدو نعد ، والأمر نحو عد ، والمصدر الكائن على فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو عدة فإن أصله وعد على وزن فعل ، فحذفت فاؤه حملا على المضارع وحركت عينه بحركة الفاء وهى الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلا عليها وعوضوا منها تاء التأنيث ولذلك لا يجتمعان ، وتعويض التاء هنا لازم وقد أجاز بعضهم حذفها للإضافة تمسكا بقوله :

[١٣٠٨] * وَأَخْلَفُوكَ عِدَا الأَمْرِ الَّذِى وَعَدُوا *

يعنى عدة الأمر وهو مذهب الفراء وخرجه بعضهم على أن عدا جمع عدوة أى ناحية أى وأخلفوك نواحى الأمر الذى وعدوا .

(تنبيهات): **الأول** : فهم من قوله من كوعد أن حذف الواو مشروط بشروط :

(قوله إذا كان الفعل) أى الماضى وقوله مفتوح العين فى مفهومه تفصيل لأن مضمومها لا تحذف فاء مضارعه نحو وضؤ يوضؤ ووسم يوسم ومكسورها إن كسرت عين مضارعه حذفت فاء مضارعه نحو وثق يثق وومق يمق وورث يرث وإن فتحت فقد تحذف فاء مضارعه نحو وسع يسع ووطىء يطأ وقد لا تحذف نحو وجل يوجل ووجع يوجع وإن استعملت بالكسر والفتح جاز حذف فاء مضارعه وعدم حذفها كوله فإنه جاء من باب تعب فلم تحذف فاء مضارعه ومن باب وعد فحذفت لكن هذه لغة قليلة كما فى المصباح . **(قوله لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة)** أى وهما ضدان للواو والواقع بين ضديه مستثقل . **(قوله وتعويض التاء)** أى التعويض بالتاء وقوله هنا لعله احتراز عن التعويض بالتاء فى باب إقامة واستقامة فإنه غالب لا لازم . **(قوله لازم)** فحذفها شاذ على الراجح . **(قوله وقد أجاز بعضهم إلخ)** مقابل قوله وتعويض التاء هنا لازم وقوله للإضافة أى لقيامها مقام التاء . **(قوله وخرجه بعضهم إلخ)** اعلم أن احتمال ما فى البيت لأن يكون مفردا وأن يكون جمعا إنما هو بقطع النظر عن رسمه وإلا فهو إن رسم بألف بعد الدال تعين كونه جمعا أو لا تعين كونه مفردا فاندفع ما ذكره شيخنا والبعض . **(قوله إن حذف الواو)** أى من المضارع .

[١٣٠٨] صدره : * إِنَّ الخَلِيطَ أَجَدُّوا البَيْنَ فَانْجَرَدُوا *

قاله أبو أمية الفضل بن عباس بن عتبة بن أبى لهب . والخليط صاحب الرجل الذى يخالطه فى جميع أموره ، ويستوى فيه الواحد والجميع . والبين الفراق . وفانجردوا اندفعوا . والشاهد فى عدا الأمر فإن أصله عدة الأمر ، ولا يختص ذلك بالنظم وهو كثير جدا .

أولها أن تكون الياء مفتوحة فلا تحذف من يوعد مضارع أوعد ، ولا من يوعد مبنيا للمفعول ، وشذ من ذلك قولهم يُدَع ويُذَر فى لغة . **ثانيها** أن تكون عين الفعل مكسورة فإن كانت مفتوحة نحو يوجل أو مضمومة نحو يوضؤ لم تحذف الواو ، وشذ قول بعضهم فى مضارع وجد يجُد ، ومنه قوله :

[١٣٠٩] **لَوْ شِئْتِ قَدْ نُقِعَ الفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ ... تَدَعُ الصَّوَادِىَ لاَ يَجُدْنَ غَلِيلاَ**

وهى لغة عامرية ، وأما حذف الواو من يقع ويضع ويهب فللكسر المقدر لأن الأصل فيها كسر العين إذ ماضيها فعل بالفتح فقياس مضارعها يفعل بالكسر ففتح لأجل حرف الحلق تخفيفا فكان الكسر فيه مقدرا ، ويسع كذلك لأنه وإن كان ماضيه وسع بالكسر وقياس مضارعه الفتح إلا أنه لما حذفت منه الواو دل ذلك على أنه كان مما يجىء على يفعل بالكسر نحو ومق يمق ، وإلى هذا أشار فى التسهيل بقوله : بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كيعد أو مقدرة كيقع ويسع . **ثالثها** أن يكون ذلك فى فعل فلو كان فى اسم لم تحذف الواو فتقول فى مثال يقطين من وعد يوعيد لأن التصحيح أولى بالأسماء من الإعلال .

الثانى : فهم من قوله كعدة أن حذف الواو من فعلة المشار إليها مشروط بشرطين :

(قوله يدع ويذر) بنائهما للمفعول وشذوذهما كما فى التصريح من وجهين ضم يائهما وفتح عينهما فقد انتفى فيهما الشرط الأول والثانى والقياس يودع ويوذر لكن حمل فعل المفعول على فعل الفاعل وحسنه أن هذه الواو لم ينطق بها فى شىء من تصاريف هذين الفعلين إلا نادرا . **(قوله أن تكون عين الفعل)** أى المضارع فالمدار على كسر العين فيه لا على فتحها فى الماضى وإن أوهمه كلامه السابق . **(قوله يجد)** أى بضم الجيم أما على اللغة المشهورة من كسرها فلا شذوذ . **(قوله لو شئت)** خطاب لأمامة وتقع بالنون والقاف والعين المهملة أى روى . والصوادى جمع صادية وهى العطشى وغليلا بالغين المعجمة مفعول لا يجدن بمعنى لا يصبن ولهذا اقتصر على مفعول واحد والجملة حال من الصوادى ا هـ عينى وفى القاموس نقع بالشراب كمنع اشتفى منه وفيه أيضا الغليل كأمير العطش أو شدته أو حرارة الجوف . **(قوله دل ذلك)** أى حذف الواو منه وقوله على أنه كان إلخ قد يبحث فيه بأنه يحتمل أن يكون الحذف مجرد شذوذ كما يشير إليه قول المصرح وشذيسع من وجهين كون ماضيه مكسور العين وكون مضارعه مفتوحها ا هـ .

[١٣٠٩] قاله جرير من قصيدة من الكامل . وشئت خطاب لامامة المذكورة فى البيت الثانى . ونقع - بالنون والقاف والعين المهملة - من نقعت بالماء إذا رويت . وتدع الصوادى صفة لشربة ، وهو جمع صادية وهى العطشى . وغليلا - بالغين المعجمة - مفعول لا يجدن بمعنى لا يصبن . ولهذا اقتصر على مفعول واحد . والجملة حال من الصوادى . والشاهد فى لا يجدن - بضم الجيم - فإنه لغة بنى عامر .

أحدهما أن تكون مصدرا كعد وشذ من الأسماء رقة للفضة وحشة للأرض الموحشة ، ومن الصفات لدة بمعنى ترب ، ويقع على الذكر فيجمع بالواو والنون ، وعلى الأنثى وبالألف والتاء قال :

[١٣١٠] رَأَيْنَ لِدَاتِهِنَّ مُؤَزَّرَاتٍ وَشَرْخُ لِدِيِّ أَسْتَارُ الْهِرَامِ

وفيها احتمال وهو أن تكون مصدرا وصف به . ذكره الشلوبين . وقوله فى التسهيل : وربما أعل بذا الإعلال أسماء كرقة وصفات كلدة فيه نظر لأن مقتضاه وجود أقل الجمع من النون عين ، أما الأسماء فقد وجد رقة وحشة وجهة عند من جعلها اسما ، وأما الصفات فلا يحفظ غير لدة . وقد أنكر سيبويه مجىء صفة على حرفين . **ثانيهما** أن

نعم الوجه الأول لا ينهض مع كون المدار على كسر عين المضارع كما قدمنا وبأن القياس على ومق يمق فى كسر عين المضارع قياس على ما هو خلاف القياس لأن قياس الماضى مكسور العين فتح عين مضارعه فتدبر ثم رأيت فى المصباح كلاما آخر حسنا لا يرد عليه ما ذكر وعبارته قيل الأصل فى المضارع الكسر ولهذا حذفت الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ثم فتحت بعد الحذف لمكان حرف الحلق ومثله يهب ويقع ويدع ويلغ ويطأ ويضع ويلع ا هـ . **(قوله للفضة)** أى المضروبة . **(قوله للأرض الموحشة)** بكسر الحاء المهملة أى الخالية التى لا أنيس بها كما يستفاد من الصحاح والقاموس . **(قوله ومن الصفات لدة بمعنى ترب)** بفوقية مكسورة فراء ساكنة فموحدة من ساواك سنا و لم أجد للدة سواء قلنا إنه صفة أو مصدر فعلا بهذا المعنى والذى فى القاموس ولدت تلد ولادا وولادة وإلادة ولدة ومولدا ثم قال : واللدة الترب ثم قال ووقت الولادة كالمولد والميلاد . **(قوله رأين)** أى النسوة لداتهن أى أترابهن مؤزرات أى مستورات بالأزر وشرخ لدى بشين معجمة مفتوحة فراء ساكنة فخاء معجمة قال البعض : أى ستر أترابى ا هـ و لم أجد فى القاموس ولا الصحاح ولا غيرهما الشرخ بمعنى الستر وعبارة الصحاح : الشارخ الشاب والجمع شرخ مثل صاحب وصحب ثم قال : وشرخ الأمر والشباب أوله ثم قال وهما شرخان أى مثلان والجمع شروخ وهم الأتراب ا هـ وانظر هل الهرام جمع هرم ككتف يطلق على النفس والعقل وكبير السن كما فى القاموس وتأمل المعنى . **(قوله عند من جعلها)** أى جهة اسما أى لا مصدرا كما يأتى عن الشلوبين . **(قوله وقد أنكر سيبويه مجىء صفة على حرفين)** المناسب للسياق أن المراد استعمال صفة على حرفين أصليين وإن وضعت فى الأصل على ثلاثة أحرف حذف أحدها وعوض عنه ثم يحتمل أن المراد أنكر سيبويه مجىء صفة كذلك غير لدة فيكون تأييدا لما قبله ويحتمل أن المراد أنكر ذلك بالكلية حتى منع كون لدة صفة فيكون مقابلا له .

[١٣١٠] البيت من الوافر ، وهو للفرزدق .

لا تكون لبيان الهيئة نحو الوعدة والوقفة المقصود بهما الهيئة فإنه لا يحذف منهما كما اقتضاه كلام الكافية .

الثالث : قد ورد اتمام فعلة شاذا قالوا وتره وِترا ووترة بكسر الواو حكاه أبو على فى أماليه . قال الجرمى : ومن العرب من يخرّجه على الأصل فيقول وعدة ووثبة ووجهة ، وذهب المازنى والمبرد والفارسى إلى أن وجهة اسم للمكان المتوجه إليه فعلى هذا لا شذوذ فى إثبات واوه لأنه ليس بمصدر ، وذهب قوم إلى أنه مصدر وهو ظاهر كلام سيبويه ونسب إلى المازنى أيضا ، وعلى هذا فإثبات الواو فيه شاذ قال بعضهم والمسوغ لإثباتها فيه دون غيره من المصادر أنه مصدر غير جار على فعله إذ لا يحفظ وجه يجه فلما فقد مضارعه لم يحذف منه إذ لا موجب لحذفها إلا حمله على مضارعه ولا مضارع ، والفعل المستعمل منه توجه واتجه والمصدر الجارى عليه التوجه فحذفت زوائده ، وقيل وجهة ، ورجح للشلوبين القول بإنه مصدر قال لأن وجهة وجهة بمعنى واحد ، ولا يمكن أن يقال فى جهة إنها اسم للمكان إذ لا يبقى للحذف وجه .

الرابع : ربما فتحت عين هذا المصدر لفتحها فى مضارعه نحو سعة وضعة ، وقد تضم . قالوا فى الصلة صلة بالضم وهو شاذ .

الخامس : ربما أعل بهذا الإعلال مصدر فعل بالضم نحو وقح قحة .

(قوله لا يحذف منهما) أى لا تحذف واوهما للإلباس . تصريح . **(قوله قالوا وتره)** يقال وترت العدد أفردته والصلاة جعلتها وترا وزيدا حقه نقصته إياه والكل من باب وعد . كذا فى المصباح . **(قوله بكسر الواو)** راجع للثانى فقط . **(قوله من يخرجه)** أى فعلة المصدر أن ينطق به على الأصل الذى هو الاتمام شذوذا ليوافق ما قبله وما بعده ويحتمل أن مراد الجرمى أن ذلك لغة مطردة لبعض العرب فيكون قولا آخر . **(قوله إلى أنه مصدر)** أى غير جار على فعله وهو توجه أو اتجه لحذف زوائده . قال الطبلاوى : وهذا هو المراد بقول بعضهم اسم مصدر لأن اسم المصدر هو المصدر الجارى على غير فعله ا هـ . **(قوله لإثباتها فيه)** أى شذوذا وقوله دون غيره من المصادر لعل هذا القائل لم يطلع على ورود وترة ووعدة ووثبة أو لم يثبت عنده ورودها . **(قوله التوجه)** أى أو الاتجاه . **(قوله ولا يمكن أن يقال فى جهة أنها اسم)** قدم الشارح أن منهم من جعلها اسما حذفت واوها شذوذا كرقة وحشة . **(قوله إذ لا يبقى للحذف وجه)** أى لأن الاسم لا يحذف منه وإنما يحذف من المصدر والقائل باسميتها يقول المصدرية شرط لاطراد الحذف والحذف فى وجهة شاذ . **(قوله نحو سعة وضعة)** بفتح أولهما ويكسر فى لغة وبالكسر قرأ بعض التابعين ﴿ **ولم يؤت سعة من المال** ﴾ [البقرة : ٢٤٧] كما فى المصباح . **(قوله وقد تضم)** أى عين المصدر وإن كانت فى مضارعه مكسورة . **(قوله وقح قحة)** القحة والوقاحة قلة الحياء كما فى المصباح .

السادس : فهم من تخصيص هذا الحذف بما فاؤه واو أن ما فاؤه ياء لاحظ له فى هذا الحذف إلا ما شذ من قول بعضهم فى مضارع يسر يسر والأصل ييسر ، وفى مضارع يئس يئس والأصل ييئس انتهى . ثم أشار إلى النوع الثانى بقوله : (**وَحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ آسْتَمَرَ فِى * مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَى مُتَّصِفِ**) أى مما اطرد حذفه همزة أفعل من مضارعه واسمى فاعله ومفعوله وهما المراد بقوله وبنيتى متصف فتقول أكرم يكرم فهو مكرم ومكرم ، والأصل يؤكرم ومؤكرم ومؤكرم ، إلا أنه لما كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حذفت همزة أفعل معها لئلا يجتمع همزتان فى كلمة واحدة وحمل على ذى الهمزة أخواته واسما الفاعل والمفعول ، ولا يجوز إثبات هذه الهمزة على الأصل إلا فى ضرورة أو كلمة مستندرة فمن الضرورة قوله :

[١٣١١] * فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا *

والكلمة المستندرة قولهم أرض مؤرنبة بكسر النون أى كثيرة الأرانب ، وقولهم كساء مؤرنب إذا خلط صوفه بوبر الأرانب ، هذا على القول بزيادة همزة أرنب وهو الأظهر .

(**تنبيه**)*: لو أبدلت همزة أفعل هاء كقولهم فى أراق هراق أو عينا كقولهم فى أنهل الإبل عنهل لم تحذف لعدم مقتضى الحذف فتقول هراق يهريق فهو مهريق ومهراق وعنهل الإبل يعنهلها فهو معنهل وهى معنهلة ا هـ .

(**قوله يسر يسر**) كوعد يعد أى لعب القمار كما فى المصباح . (**قوله وفى مضارع يئس**) اعلم أن كلا من مضارع يئس بتحتية فهمزة مكسورة ومضارع ييس بتحتية فموحدة مكسورة جاء كيمنع اطرادا وكيضرب شذوذا كما فى القاموس وأن كلا من المضارعين سمع فيه الحذف شذوذا كما فى شرح على باشا على التسهيل فيضح ضبط يئس فى عبارة الشارح بالهمزة وبالموحدة والظاهر أن سماع الحذف فيهما على لغة كسر عينهما وإلا كان شذوذ الحذف فيهما من وجهين كون المحذوف الياء وكون عينه مفتوحة . (**قوله وبنيتى متصف**) أى صيغتى الذات المتصف أى الصيغتين الدالتين على الذات المتصف بذلك المعنى على جهة القيام به والوقوع عليه . سم . (**قوله أخواته**) نحو نكرم وتكرم ويكرم . (**قوله كساء مؤرنب**) بفتح النون كما فى القاموس . (**قوله هذا**) أى استندار قولهم أرض مؤرنبة وكساء مؤرنب على القول إلخ أما على القول بأصالة همزة أرنب فلا يكون قولهم ذلك مستندرا .

[١٣١١] ذكر مستوفى فى شواهد النعت وفى شواهد نونى التوكيد . والشاهد فى يؤكرما حيث أخرجه على الأصل للضرورة . والقياس حذف الهمزة .

ثم أشار إلى النوع الثالث بقوله : (**ظِلْتُ وَظَلْتُ فِى ظِلِلْتُ آسْتُعْمِلاَ**) أى كل فعل ثلاثى مكسور العين ماض عينه ولامه من جنس واحد يستعمل فى إسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه : تاما كظللت ، ومحذوف اللام مع نقل حركة العين إلى الفاء كظِلْت، ودون نقلها كظَلْت . وكذا تفعل فى ظللن فإن زاد على الثلاثة لعين الإتمام نحو أقررت وشذ أحست ، فى أحسست ، وكذا يتعين الإتمام إن كان مفتوح العين نحو حللت ، وشذ همت فى هممت حكاه ابن الأنبارى . وإن كان الفعل مضارعا أو أمرا واتصل بنون نسوة جاز الوجهان الأولان فقط نحو يقررن ويقرن واقررن وقرن ، وإلى ذلك الإشارة بقوله : (**وَقِرْنَ فِى آقْرِرْنَ**) أى استعمل قرن فى اقررن . قال تعالى : ﴿ **وقرن فى بيوتكن** ﴾ [الأحزاب : ٣٣] وهو أمر من قررت بالمكان أقر بالفتح فى الماضى والكسر فى المستقبل ، فلما أمر منه اجتمع مثلان وأولهما مكسور فحسن الحذف كما فعل بالماضى ، وقيل هو أمر من الوقار يقال وقر يقر فيكون قرن محذوف الفاء مثل عدن ، ورجح الأول لتتوافق القراءتان فإن كان أول المثلين مفتوحا كما فى لغة من قال قررت بالمكان بالكسر أقر بالفتح فالتخفيف قليل وإليه أشار بقوله : (**وَقَرْنَ نُقِلاَ**) أى فى قراءة نافع وعاصم لأنه تخفف لمفتوح ، وقد أفهم بقوله نقلا أن ذلك لا يطرد وصرح به فى الكافية ، وأما الذى قبله فصرح فى الكافية باطراده فقال :

★ وقرن فى اقررن وقس معتضدا ★

وذكر غيره أنه لا يطرد وهو ظاهر كلام التسهيل ، بل ذهب ابن عصفور إلى أن الحذف فى ظللت ونحوه غير مطرد وقد صرح سيبويه بأنه شاذ وأنه لم يرد إلا فى لفظتين من الثلاثى وهما ظلت ومست وفى لفظ ثالث من الزوائد على ثلاثة وهو أحست فى أحسست ، وإلى الاطراد ذهب الشلوبين ، وحكى فى التسهيل أن الحذف لغة سليم

(**قوله أو عينا**) أى مهملة . (**قوله يهريق**) بفتح الهاء وكذا مهريق ومهراق . (**قوله استعملا**) ألفه للتثنية . (**قوله تاما**) هو وما بعده بدل من قوله على ثلاثة أوجه الواقع حالا فلا إشكال فى نصب تاما . (**قوله فإن زاد إلخ**) محترز ثلاثى وقوله وكذا يتعين الإتمام إن كان إلخ محترز مكسور العين وقوله وإن كان الفعل إلخ محترز ماض و لم يذكر محترز قوله عينه ولامه إلخ لوضوحه . (**قوله نحو أقررت**) فلا يقال أقرت . (**قوله وشذ أحست فى أحسست**) حذف منه العين أو اللام ونقلت حركة العين إلى الفاء . (**قوله جاز الوجهان الأولان فقط**) أى الإتمام وحذف اللام مع نقل حركة العين وهى الكسرة إلى الفاء لكن العين هنا عين المضارع أو الأمر وفيم سبق عين الماضى . (**قوله من وقر يقر**) كوعد يعد . (**قوله فالتخفيف**) أى بحذف الهمزة مع نقل حركة العين وهى الفتحة إلى الفاء . (**قوله لأنه تخفيف لمفتوح**) تعليل لقوله فالتخفيف قليل وجوز فى شرح الكافية أن يكون المفتوح من قار يقار إذا اجتمع ومنه القارة وهى الأكمة لاجتماعها . (**قوله وإلى الاطراد**) أى اطراد الحذف فى ظللت ونحو فهو مقابل لقوله بل ذهب ابن عصفور إلخ .

وبذلك يرد على ابن عصفور .

(تنبيهان)*: **الأول** : اختلف كلام الناظم فى المحذوف فذهب فى شرح الكافية إلى أن المحذوف اللام ، وذهب فى التسهيل إلى أن المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيبويه . **الثانى** : أجاز فى الكافية وشرحها إلحاق المضموم العين بالمكسور فأجاز فى اغضضن أن يقال غضن قياسا على قرن ، واحتج له بأن فك المضموم أثقل من فك المكسور ، وإذا كان فك المفتوح قد فر منه إلى الحذف فى قرن المفتوح القاف ففعل ذلك بالمضموم أحق بالجواز ، قال ولم أره منقولا اهـ .

[فصل فى الإدغـــام]

يعنى اللائق بالتصريف كما قيده فى الكافية . وهو لغة : الإدخال ، واصطلاحا : الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل ، والإدغام بالتشديد افتعال منه ، وهو لغة سيبويه ، وقال ابن يعيش : الإدغام بالتشديد من ألفاظ البصريين والإدغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين . ويكون الإدغام فى المتماثلين وفى المتقاربين وفى كلمة

(قوله على ابن عصفور) أى وعلى سيبويه أيضا . **(قوله فى اغضضن أن يقال غضن)** بنون النسوة فيهما هذا هو الصواب وإسقاطها تحريف لأن الكلام فى الفعل المسند إلى نون النسوة كما قاله الشارح فيما مر . **(قوله فك المفتوح)** أى الذى هو أخف من فك المكسور الذى هو أخف من فك المضموم . **(قوله أحق بالجواز)** لما فيه من مزيد الثقل .

[فصل فى الإدغـــام]

(قوله اللائق بالتصريف) وهو إدغام المثلين فى كلمة والاحتراز به عن الإدغام اللائق بالقراء فإنه أعم . **(قوله وهو)** أى الإدغام لا بقيد اللائق بالتصريف حتى يرد أن التعريف أعم من المعرف . **(قوله لغة الإدخال)** يقال أدغمت اللجام فى فم الفرس الذى أدخلته . **(قوله الإتيان إلخ)** وسمى هذا ادغاما لخفاء الساكن عند المتحرك كخفاء الداخل فى المدخول فيه . **(قوله من مخرج واحد)** صفة لحرفين وخرج به الإخفاء لأن الحرف المخفى ليس من مخرج ما بعده وقوله بلا فصل يظهر أنه متعلق بالإتيان وأن المراد به دفعة واحدة بدليل تعريف كثيرين الإدغام بأنه رفع اللسان بالحرفين رفعا واحدا ووضعه بهما كذلك وخرج به الفك . **(قوله افتعال منه)** فأصله ادتغام فقلبت التاء دالا لوقوعها بعد الدال وأدغمت الدال فى الدال . **(قوله ويكون الإدغام)** أى لا بالقيد السابق . **(قوله وفى المتقاربين)** أى باعتبار الأصل وإلا فليس إلا فى المتماثلين لأن المتقاربين لابد من قلب أحدهما مماثلا للآخر .

وفى كلمتين وهو باب متسع ، واقتصر الناظم فى هذا الفصل على ذكر إدغام المثلين فى كلمة فقال : (**أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي * كِلْمَةٍ ادْغِمْ**) أى يجب إدغام أول المثلين المتحركين بشروط وهى أحد عشر : **أحدها** أن يكونا فى كلمة نحو شد ومل وحب أصلهن شدد بالفتح وملل بالكسر وحبب بالضم ، فإن كانا فى كلمتين مثل جعل لك كان الإدغام جائزا لا واجبا بشرطين : أن لا يكونا همزتين نحو قرأ آية فإن الإدغام فى مثله ردىء ، وأن لا يكون الحرف الذى قبلهما ساكنا غير لين نحو شهر رمضان ، فإن هذا لا يجوز إدغامه عند جمهور البصريين ، وقد روى عن أبى عمرو إدغام ذلك ، وتأولوه على إخفاء الحركة وأجازه الفراء .

(قوله أول مثلين محركين) أما المثلان الساكن أولهما المتحرك ثانيهما فيجب إدغام أولهما بثلاثة شروط أحدها أن لا يكون أول المثلين هاء سكت فإن كان هاء سكت لم يدغم لأن الوقف على الهاء منوى الثبوت وقد روى عن ورش إدغام ماليه هلك وهو ضعيف من جهة القياس والثانى أن لا يكون همزة منفصلة عن الفاء نحو لم يقرأ أحد فإن الإدغام فى ذلك ردىء فلو كانت الهمزة متصلة بالفاء وجب الإدغام نحو سآل والثالث أن لا يكون مدة فى الآخر أو مبدلة من غيرها دون لزوم فإن كان أول المثلين مدة فى الآخر لم يدغم نحو يعطى ياسر ويدعو واقد لئلا يذهب المد بسبب الإدغام بخلاف ما لو كان لينا فقط نحو اخشى ياسرا واخشوا واقدا فيدغم فإن لم تكن فى الآخر وجب الإدغام نحو مغزو أصله مغزوو على وزن مفعول واغتفر زوال المدة فى هذا لقوة الإدغام فيه وإن كان مدة مبدلة من غيرها دون لزوم لم يجب الإدغام بل يجوز إن لم يلبس نحو ﴿ **أثاثا وريا** ﴾ [مريم : ٧٤] فى وقف حمزة ويمتنع أن ألبس نحو قوول بالبناء للمفعول لأنه لو أدغم لالتبس بقول وإن كانت المدة مبدلة من غيرها إبدالا لازما وجب الإدغام كما لو بنيت من الأوب على مثال أبلم فتقول أوّب بهمزة مضمومة وواو مشددة مضمومة أصله أأوب بهمزتين مضمومة فساكنة أبدلت الثانية واوا وأدغمت فى الواو الثانية ويمتنع الإدغام إذا تحرك أول المثلين وسكن ثانيهما نحو ظللت ورسول الحسن لأن شرط الإدغام تحرك المدغم فيه اهـ تصريح مع زيادة من الدماميني وقد ذكر هذا فى الكافية فقال :

أول مثلين ادّغم إن سكنا ... وليس همزة نأت عن فا البنا
وليس ها سكت ولا مدا ختم ... أو مبدلا إبداله لم يلتزم

(قوله نحو شهر رمضان) ﴿ **خذ العفو وأمر** ﴾ [الأعراف : ١٩٩] ونحو ﴿ **الشمس سراجا** ﴾ [نوح : ١٦] . ﴿ **عن أمر ربهم** ﴾ [الأعراف : ٧٧] . ﴿ **ذكر رحمة** ﴾ [مريم : ٢] . ﴿ **لبحر رهوا** ﴾ [الدخان : ٢٤] . ﴿ **من خزى يومئذ** ﴾ [هود : ٦٦] . **(قوله لا يجوز إدغامه عند جمهور البصريين)** لما يلزم عليه من اجتماع الساكنين على غير حده وصلا ومقابل جمهورهم أبو عمرو فإنه منهم كل فى الهمع عن أبى حيان وعبارته لم يجزه البصريون غير أبى عمرو وهو رأس فى البصريين . **(قوله وتأولوه على إخفاء الحركة)** أى فيكون تسميته إدغاما لقربه منه ومقتضاه أن أبا عمرو لا يقرأ بالإدغام المحض وليس كذلك بل يقرأ به كما نقله شيخنا وغيره وقد نقل ابن الحاجب هذا التأويل عن الشاطبى وأنه جمع به بين منع النحاة هذا

الثانى : أن لا يتصدرا نحو ددن ، قال المصنف فى بعض كتبه : إلا أن يكون أولهما تاء المضارعة فقد تدغم بعد مدة أو حركة نحو ﴿ **ولا تيمموا** ﴾ [البقرة : ٢٦٧] ، و﴿ **تكاد تميز** ﴾ [الملك : ٨] ، انتهى . ويجوز الإدغام فى الفعل الماضى إذا اجتمع فيه تاءان والثانية أصلية نحو تتابع ، ويؤتى بهمزة الوصل فيقال اتابع وسيأتى الكلام عليه و لم يذكر هنا هذا الشرط لوضوحه وقد ذكره فى الكافية وغيرها . **الثالث والرابع والخامس والسادس** ، أن لا يكونا فى اسم على فعل بضم أوله وفتح ثانيه كصفف جمع صفة وجدد جمع جدد وهى الطريق فى الجبل ، أو فعل بضمتين نحو ذلل جمع ذلول بالمعجمة ضد الصعبة وجدد جمع جديد ، أو فعل بكسر أوله وفتح ثانيه نحو كلل جمع كلة ولمم جمع لمة ، أو فعل بفتحتين نحو لبب وطلل ، فكل هذه يمتنع إدغامها . وإلى ذلك أشار بقوله : (**لاَ كَمِثْلِ صُفَفٍ . وَذُلَلٍ وَكِلَلٍ وَلَبَبٍ**) وعلة امتناع الإدغام فى هذه الأمثلة الأربعة أن

هذا الإدغام وتجويز القراء له ثم رده بأن القراء لا يمتنعون من الإدغام المحض بل كان الشاطبى نفسه يقرأ به فلا يصح الجمع بذلك ثم قال : والأولى الأخذ بقول القراء إذ ليس قول النحاة حجة إلا عند إجماعهم و لم يجمعوا على المنع ولأنهم ناقلون عمن ثبتت عصمته عن الغلط فى مثله وهو رسول الله ﷺ ولثبوت القرآن تواترا وما نقله النحاة آحاد ولو سلم أن مثل ذلك بمتواتر فالقراء أعدل وأكثر ا هـ باختصار وعبارة اتحاف فضلاء البشر فى القراآت الأربعة عشر إذا كان ما قبل المدغم ساكنا صحيحا عسر الإدغام معه لكونه جمعا بين ساكنين ليس أولهما حرف علة وذلك نحو (شهر رمضان) وفيه طريقان صحيحان طريق المتقدمين إدغامه إدغاما صحيحا وطريق أكثر المتأخرين إخفاؤه بمعنى اختلاس حركته وهو المسمى بالروم وهو فى الحقيقة مرتبة ثالثة لا إدغام ولا إظهار وليس المراد به الإخفاء المذكور فى باب النون الساكنة والتنوين لأن الجمع بين ساكنين أولهما صحيح لا يجوز إلا وقفا لعروضة لا وصلا وأجاب المجوزون للإدغام المحض بأنا لا نسلم أن الجمع بين الساكنين غير جائز بل هو غير مقيس وما خرج عن القياس وثبت سماعه يقبل ويكون شاذا قياسا فقط ولا يمتنع وقوعه فى القرآن وبأن الوصل هنا كالوقف إذ لا فرق بين الساكن للوقف والساكن للإدغام ا هـ باختصار . (**قوله نحو ددن**) بدالين مهملتين وهو اللعب ويقال فيه ددى كفتى ودد كدم . (**قوله وسيأتى الكلامُ عليه**) أى فى شرح قوله كذاك نحو تتجلى واستتر . (**قوله جمع صفة**) اسم لبناء والصفة أيضا الظلة كالسقيفة . غزى . (**قوله جمع جدة**) بضم الجيم وتشديد الدال . تصريح . (**قوله جمع كلة**) هى بكسر الكاف وتشديد اللام الستر الرقيق يخاط كالبيت يتقى به من البعوض ويسمى فى عرفنا الناموسية . تصريح . (**قوله جمع لمة**) بكسر اللام وتشديد الميم الشعر المجاوز شحمة الأذن . ا هـ تصريح وعبارة المصباح الشعر يلم بالمنكب أى يقرب ا هـ . (**قوله نحو لبب**) هو موضع القلادة من المصدر وما يشد على صدر المركوب ليمنع الرحل من الاستئخار وما استدق من الرمل . زكريا . (**قوله وطلل**) هو الشاخص من آثار الديار . تصريح .

الثلاثة الأول منها مخالفة للأفعال فى الوزن والإدغام فرع عن الإظهار فخص بالفعل لفرعيته ، وتبع الفعلَ فيه ما وازنه من الأسماء دون ما لم يوازنه ، وأما الرابع فإنه وإن كان موازنا للفعل إلا أنه لم يدغم لخفته وليكون منبها على فرعية الإدغام فى الأسماء حيث أدغم موازنه فى الأفعال نحو رد ، فيعلم بذلك ضعف سبب الإدغام فيه وقوته فى الفعل .

(تنبيهات): **الأول** : يمتنع الإدغام أيضا فيما وازن أحد هذه الأمثلة بصدره لا بجملته نحو خششاء لعظم خلف الأذن ، ونحو رُدُدان مثل سلُطان بمعنى سلْطان من الرد ، ونحو حِببة جمع حُب ونحو الدُّجَجان مصدرَ دج بمعنى دب .

الثانى : كان ينبغى أن يستثنى مثالا خامسا يمتنع فيه الإدغام وهو فعل نحو إبل لكونه مخالفا لأوزان الأفعال ، فلو بنيت من الرد مثل إبل قلت ردد بالفك ، ولعل عذره فى عدم استثنائه أنه بناء لم يكثر فى الكلام ولم يسمع فى المضاعف ، وقد استثناه فى بعض نسخ التسهيل .

الثالث : اعلم أن أوزان الثلاثى التى يمكن فيها اجتماع مثلين متحركين لا تزيد على تسعة وقد سبق ذكر خمسة منها ، وبقيت أربعة منها واحد مهمل فلا كلام فيه وهو فعل بكسر الفاء وضم العين ، وثلاثة مستعملة وهى : فعل نحو كتف ، وفعل نحو عضد ، وفعل نحو دئل ، فإذا بنيت من الرد مثل كتف أو عضد قلت رد أورد بالإدغام لأنهما موافقان لوزن الفعل وليسا فى خفة فعل نحو لبب ، هذا مذهب الجمهور ، وخالف ابن كيسان فقال : ردد وردد بالفك ووافقه الناظم فى التسهيل فى الأول دون الثانى . وإذا بنيت من الرد مثل دئل قلت : ردد بالفك ، ومن رأى أن فعل أصل فى الفعل ينبغى أن تدغم وقياس مذهب ابن كيسان الفك بل هو فى هذا أولى وعليه مشى فى التسهيل ،

(قوله وتبع الفعل فيه إلخ) الفعل مفعول مقدم وما فاعل مؤخر . **(قوله وإن كان موازنا للفعل)** الواو للحال . **(قوله وقوّته فى الفعل)** أى لثقله بتركب مدلوله فاحتاج للتخفيف بالإدغام بخلاف الاسم . **(قوله نحو خششاء)** بمعجمات فإنه موازن بصدره لفعل بضم ففتح وفى المصباح ما يخالف كلام الشارح كالموضح فإنه قال الخشاء أصله الخششاء على فعلاء فأُدغم . نبه عليه المصرح . **(قوله ونحو رددان)** من الرد فإنه موازن بصدره لفعل بضمتين وقوله مثل سلطان بضم اللام فى المصباح السلطان بضم اللام للاتباع لغة . **(قوله ونحو حببة)** بحاء مهملة وموحدتين جمع حب بضم الحاء وهو الخابية كما فى الدمامينى فإنه موازن بصدره لفعل بكسر ففتح . **(قوله ونحو الدججان)** بدال مهملة فجيمين فإنه موازن بصدره لفعل بفتحتين . **(قوله قلت رد أورد)** بفتح الراء فيهما ولا يصح ضم راء أحدهما لأن حركة المدغم لا تنقل لما قبله إلا إذا كان ما قبله ساكنا كما يأتى وكان يكفيه الاقتصار على أحدهما كما فى عبارة المرادى .

انتهى . **السابع** من الشروط أن لا يتصل بأول المثلين مدغم فيه وإليه أشار بقوله : **(وَلاَ كَجُسَّسٍ)** وهو جمع جاس اسم فاعل جس الشيء إذا لمسه ، أو من جس الخبر إذا فحص عنه ، وهو الجاسوس ، وإنما وجب الفك لأنه لو أدغم فيه المدغم لالتقى ساكنان . **الثامن** أن لا يعرض تحريك ثانيهما وإليه أشار بقوله : **(وَلاَ كَاَخْصُصَ آبِى)** لأن الأصل اخصص بالإسكان فنقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها فلم يعتد بها لعروضها . **التاسع** أن لا يكون ما هما فيه ملحقا بغيره وإليه أشار بقوله : **(وَلاَ كَهَيْلَلِ)** وهذا نوعان :

أحدهما ما حصل فيه الإلحاق بزائد قبل المثلين مثل هيلل إذا أكثر من لا إله إلا الله ، فإن الياء فيه مزيدة للإلحاق بدحرج ، **والآخر** ما حصل فيه الإلحاق بأحد المثلين نحو جلبب فإن إحدى باءيه مزيدة للإلحاق بدحرج ، وإنما امتنع فى هذين النوعين لاستلزامه فوات ما قصد من الإلحاق . **العاشر** أن لا يكون مما شذت العرب فى فكه اختيارا وهى ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها ، وإلى هذا أشار بقوله : **(وَشَذَّ فِى أَلِلْ * وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ)** أى شذ الفك فى ألفاظ : منها قولهم ألل السقاء إذا تغيرت رائحته ، وكذلك الأسنان إذا فسدت ، والأذن إذا رقت ، وقولهم دبب الإنسان إذا نبت الشعر فى جبينه ، وصككت

(قوله بل هو) أى الفك أولى فى هذا لأن ابن كيسان فك فيما هو على الوزن المتفق على أصالته فى الفعل وهو ردد بفتح فكسر وردد بفتح فضم فلأن يفك فيما هو على الوزن المختلف فى أصالته فى الفعل وهو ردد بضم فكسر بالأولى . **(قوله مدغم فيه)** أى حرف مدغم فى أول المثلين وهو مساو لقول الموضح أن لا يتصل أول المثلين بمدغم . **(قوله وهو الجاسوس)** الضمير يرجع إلى الجاس من جس الخبر وقال جماعة : الجاسوس بالجيم صاحب خبر الشر والحاسوس بالحاء المهملة والناموس صاحب خبر الخير . **(قوله حركة الهمزة)** أى من أبى . **(قوله كهيلل)** فعل ماض ملحق بدحرج وهو أحد الألفاظ المنحوتة من المركبات كبسمل إذا قال بسم الله وسبحل إذا قال سبحان الله وبحوقل إذا قال لا حول ولا قوة إلا بالله وحيعل إذا قال حى على كذا وحمدل إذا قال الحمد لله وجعفل إذا قال جعلت فداءك وطلبق إذا قال أطال الله بقاءك ودمعز إذا قال أدام الله عزك وحسبل إذا قال حسبى الله والباب سماعى وقد أوسعنا الكلام فيه فى آخر رسالتنا الكبرى على البسملة. **(قوله وهذا)** أى ما المثلان فيه ملحق بغيره المشار إليه بقوله كهيلل . **(قوله نوعان)** بل ثلاثة ثالثها ما حصل فيه الإلحاق بأحد المثلين وغيره نحو اقعنسس أى تأخر ورجع فإنه ملحق باحرنجم والإلحاق حصل فيه بالسين الثانية على المختار وبالهمزة والنون . قاله المصرح . **(قوله ما قصد من الإلحاق)** هو موازنة الملحق للملحق به . **(قوله فى ألل)** بوزن فرح . **(قوله دبب)** بدال مهملة فموحدتين قال شيخنا : والبعض بابه ضرب وقد يؤخذ من كلام القاموس كونه من باب فرح . **(قوله إذا نبت الشعر فى جبينه)** مثله فى الصحاح وعبارة الفارضى فى جبهته .

الفرس إذا اصطكت عرقوباه ، وضبِبت الأرض إذا كثر ضِبابها ، وقطِط الشعر إذا اشتدت جعودته ، ولحِحت العين ولخخت إذا التصقت بالرمص ، ومشِشت الدابة إذا شخص فى وظيفها حجم دون صلابة العظم ، وعزِزت الناقة إذا ضاق إحليلها وهو مجرى لبنها فشذوذ ترك الإدغام فى هذه الأفعال كشذوذ ترك الإعلال فى نحو القود والحيد والصيد والحوكة والخونة مما سبق فى موضعه . فلا يجوز القياس على شىء من هذه المفكوكات كما لا يقاس على شىء من تلك المصححات ، وما ورد من ذلك فى الشعر عد من الضرورات كقول أبى النجم :

[١٣١٢] * الحَمْدُ لِلهِ العَلِىِّ الأَجْلَـلِ *

(قوله وصكك الفرس) جعله شيخنا نقلا عن المختار من باب دخل وتبعه البعض فى هذا الضبط وقد راجعت المختار فلم أجد فيه صكك بالمعنى الذى ذكره الشارح وإنما فيه ما نصه : صكه ضربه وبابه رد ومنه قوله تعالى : ﴿ **فصكت وجهها** ﴾ [الذاريات : ٢٩] ا هـ والذى فى القاموس رجل أصك مضطرب الركبتين والعرقوبين وقد صككت يا رجل كملت صككا ا هـ وهو يفيد أن بابه فرح . **(قوله عرقوباه)** العرقوب من الإنسان عصب غليظ فوق عقبه ومن الدابة فى رجلها بمنزلة الركبة فى يدها . قال الأصمعى : كل ذى أربع عرقوباه فى رجليه وركبتاه فى يديه ومن القطا ساقها . كذا فى الصحاح وغيره . **(قوله وضببت)** بضاد معجمة فموحدتين بوزن فرح كما فى القاموس وقوله ضبابها بكسر الضاد جمع ضب كما فى القاموس . **(قوله وقطط)** بقاف فطاءين مهملتين بوزن فرح وجاء بالإدغام أيضا . كذا فى القاموس . **(قوله ولححت العين)** بلام فحاءين مهملتين قال شيخنا السيد والبعض من باب فرح . **(قوله ولخخت)** بلام فخاءين معجمتين ولم يذكره صاحب الصحاح والقاموس إلا مدغما . **(قوله ومششت)** بميم فشينين مُعْجَمَتَيْنِ بوزن فرج كما فى الصحاح والقاموس . **(قوله إذا شخص)** قال البعض بضم الخاء وهو خطأ لأن المضموم الخاء بمعنى بدن وضخم وهو لا يناسب هنا وأما شخص بغير هذا المعنى كالذى بمعنى ارتفع والذى بمعنى طلع فبفتح الخاء كمنع . كذا فى القاموس . **(قوله فى وظيفها)** الوظيف بظاء معجمة ثم فاء مستدق الذراع والساق من الخيل والإبل وقوله حجم أى شىء ذو حجم وقوله دون صلابة العظم أى ليس لهذا الشىء الشاخص صلابة العظم الصحيح هكذا تفيد عبارة الصحاح . **(قوله وعززت)** بعين مهملة فزايين معجمتين قال شيخنا وتبعه البعض : بابه دخل والذى فى القاموس العزوز الناقة الضيقة الإحليل والجمع عزز وقد عزت كمدت عزوزا وعزازا بالكسر وعززت ككرمت وأعزت وتعززت ا هـ . **(قوله كشذوذ ترك الإعلال فى نحو القود إلخ)** فيه نظر وإن سكتوا عليه لأن تصحيح العين فى ذلك مطرد مستثنى من قاعدة قلب الواو والياء ألفا عند تحركهما وانفتاح ما قبلهما كما مر فى قول الناظم وصح عين فعل وفعلا إلخ .

[١٣١٢] تمامه : * الواهِبِ الفَضْلِ الوَهُوبِ المُجْزِلِ *

قاله أبو النجم العجلى . والشاهد فى الأجلل حيث لم يدغم الموجب للضرورة . والوهوب مبالغة واهب . والمجزل من أجزل إذا أعطى عطاء كثيرا .

(تنبيه)*: قد شذ الفك أيضا فى كلمات من الأسماء منها قولهم رجل ضَفِف الحال ومحبب ، وحكى أبو زيد طعام قَضَضَ إذا كان فيه يبس (وَحَيِّي) وعيى ونحوهما مما عينه ولامه ياءان لازم تحريكهما (ٱفْكُكْ وَٱدَّغِمْ دُونَ حَذَرْ) فى واحد منها لوروده ، فمن أدغم نظر إلى أنها مثلان فى كلمة وحركة ثانيهما لازمة وحق ذلك الإدغام لاندراجه فى الضابط المتقدم ، ومن فك نظر إلى أن حركة الثانى كالعارضة لوجودها فى الماضى دون المضارع والأمر والعارض لا يعتد به غالبا ، ومن ثم لم يجز الإدغام فى نحو لن يحيى ورأيت محييا ، وأما قوله :

[١٣١٣] وَكَأَنَّهَا بَيْنَ النِّسَاءِ سَبِيكَةٌ   تَمْشِي بِسُدَّةِ بَيْتِهَا فَتُعِي

(قوله رجل ضفف الحال) بضاد معجمة ففاءين بوزن كتف من الضفف بفتحتين وهو الضيق والشدة والحاجة والذى فى القاموس والصحاح رجل ضف الحال بالإدغام فليس ضفف فى عبارة الشارح كلبب حتى يتجه توقف البعض فى شذوذ فك ضفف فى قولهم رجل ضفف الحال بأنه كلببك نعم يتجه التوقف فى طعام قضض بقاف فضادين معجمتين لأن كلبب على ما فيه القاموس وعبارته قض الطعام يقض بالفتح وهو طعام قضض محركة ثم قال : وقض المكان يقض بالفتح قضضا فهو قض وقضض ككتف صار فيه القضض كأقض واستقض اهـ وقوله صار فيه القضض بفتحتين أى الحصا الصغار كما فى القاموس والصحاح . **(قوله ومحبب)** بحاء مهملة فموحدتين على وزن اسم المفعول . **(قوله لازم تحريكهما)** صوابه تحريك ثانيهما كما عبر به الموضح وغيره وكما سيعبر به فى قوله وحركة ثانيهما لازمة لأن اللازم تحريكه من نحو حيى الياء الثانية فقط لأنه فعل ماضى مبنى على الفتح الظاهر أما الأولى فيجوز تحريكها على الفك وإسكانها على الإدغام . **(قوله كالعارضة)** أى بجامع عدم اللزوم فى جميع التصاريف . **(قوله والعارض لا يعتد به غالبا)** أى فكذا ما هو كالعارض . **(قوله ومن ثم)** أى من أجل عدم الاعتداد بالعارض . **(قوله فى نحو لن يحيى)** مضارع أحيا ورأيت محييا اسم فاعل أحيا لأن حركة الثانية فيهما عارضة بعروض الناصب وهو لن ورأيت . **(قوله سبيكة)** أى قطعة مستطيلة من فضة وسدة البيت بضم السين بابه اهـ عينى بزيادة وقوله فتعى ضبطه البعض بفتح التاء الفوقية وهو خطأ لأن الكلام فى المثلين العارض تحريك ثانيهما وتعى بفتح التاء مضارع عيى عار عنهما لأنه بياء تحتية فألف متعذرة التحريك بل هو بضم الفوقية وكسر العين المهملة مضارع أعيا كما قاله الدماميني وكسرة العين منقولة إليها من الياء الأولى

[١٣١٣] هو من الكامل . شبه محبوبته بالسبيكة وهى القطعة من الفضة وغيرها إذا استطالت . وسدة البيت بابه ، وكذلك سدة الدار . والشاهد فيه فى قوله : فتعى حيث جاء مدغما ، وهو شاذ لا يقاس عليه ، بل طعن على قائله لأن الإدغام فى مثل هذا إنما يأتى إذا كان ماضيا ، وأما إذا كان مضارعا فالفك فيه أظهر بل واجب ، وقد جوز الفراء فيه الإدغام . واستدل بقول الشاعر ، وإذا دخله الناصب أو الجازم لا يجوز فيه الإدغام أيضا .

فشاذ لا يقاس عليه خلافا للفراء .

(تنبيه)*: الفك أجود من الإدغام وإن كان كل منهما فصيحا مقروءا به فى المتواتر ، ولعل الناظم أومأ إلى ذلك بتقديم الفك فى النظم ا هـ **(كذاك)** يجوز الفك والإدغام فيما اجتمع فيه تاءان إما فى أوله أو وسطه **(نَحْوُ تَتَجَلَّى وَآسْتَتَرْ)** أما الأول فقال فى شرح الكافية إذا أدغمت فيما اجتمع فى أوله تاءان زدت همزة وصل تتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكنة للإدغام فقلت فى تتجلى اتجلى . هذا كلامه ، وفيه نظر لأن تتجلى فعل مضارع واجتلاب همزة الوصل لا يكون فى المضارع ، والذى ذكره غيره من النحاة أن الفعل المفتتح بتاءين إن كان ماضيا نحو تتبع وتتابع جاز فيه الإدغام واجتلاب همزة الوصل فيقال اتبع واتابع ، وإن كان مضارعا نحو تتذكر لم يجز فيه الإدغام إن ابتدىء به لما يلزم من اجتلاب همزة الوصل وهى لا تكون فى المضارع بل يجوز تخفيفه بحذف إحدى التاءين ، وسيأتى فى كلامه ، وإن وصل بما قبله جاز إدغامه بعد متحرك أو لين نحو : ﴿ **تكاد تميز** ﴾ [الملك : ٨] ، ﴿ **ولا تيمموا** ﴾ [البقرة : ٢٦٨] ، لعدم الاحتياج فى ذلك إلى الاحتياج فى ذلك إلى اجتلاب همزة الوصل . وأما الثانى وهو استتر ونحوه من كل فعل على افتعل اجتمع فيه تاءان فهذا يجوز فيه الفك وهو قياسه لبناء ما قبل المثلين على السكون ، ويجوز فيه الإدغام بعد نقل حركة أول المثلين إلى الساكن فتقول ستر بطرح همزة الوصل من أوله لتحرك الساكن بحركة النقل .

(تنبيهات)*: **الأول** : إذا أوثر الإدغام فى استتر صار اللفظ به كاللفظ بستر الذى

عند إرادة إدغامها فى الياء الثانية وأعيا يستعمل لازما ومتعديا ومن الأول ما هنا والشاهد فى فعى حيث أدغم اعتدادا بالحركة العارضة فى البيت لأجل الروىّ مع أنها فى غيره أيضا عارضة لأجل الناصب . **(قوله لأن تتجلى إلخ)** عبارة التوضيح و لم يخلق الله همزة وصل فى أول المضارع وإنما إدغام هذا النوع فى الوصل دون الابتداء وبذلك قرأ البزى فى الوصل نحو : ﴿ **ولا تيمموا** ﴾ ﴿ **ولا تبرجن** ﴾ [الأحزاب : ٣٣] . **(قوله واجتلاب همزة الوصل لا يكون فى المضارع)** قد يقال مرادهم أنها لا تكون فيه على وجه اللزوم له عند الابتداء به كما فى الماضى والأمر والمصدر ولا يظن بالمصنف أن يقدم على ذلك بمجرد التشهى من غير سند كسماع واستنباط من لغة العرب وقياس ليس فى لغتهم ما ينافيه ويناهيه بمن نقل الثقات عنه أنه قال : طالعت الصحاح جميعا فلم أستفد منه إلا ثلاث مسائل ولا يضره عدم ذكر السند صريحا . قال يس : ونص ابن الناظم على أن الناظم ذكر المسألة فى بعض كتبه على ما يوافق الجمهور . **(قوله فيقال اتبع)** أى بتشديد الفوقية والموحدة . **(قوله ونحوه)** كاقتتل واكتتب . **(قوله وهو قياسه)** فيه عندى نظر وإن سكتوا عليه لأنه يقتضى أن الإدغام خلاف القياس وليس كذلك لتوفر ضابط الإدغام فيه ولو قال وهو الأحسن لكان مستقيما . **(قوله لبناء ما قبل المثلين على السكون)** أى فيحوج الإدغام إلى تكلف نقل حركة أول المثلين إلى الساكن .

وزنه فعل بتضعيف العين ولكن يمتازان بالمضارع والمصدر لأنك تقول فى مضارع الذى أصله افتعل يستر بفتح أوله وأصله يستتر فنقل وأدغم ، وتقول فى مضارع الذى وزنه فعل يستر بضم أوله ، وتقول فى مصدر الذى أصله افتعل سِتَّارا وأصله استتارا فلما أريد الإدغام نقلت الحركة فطرحت الهمزة ، وتقول فى مصدر الذى وزنه فعّل تستيرا على وزن تفعيل .

الثانى : يجوز فى استتر ونحوه إذا أدغم وجه آخر وهو أن يقال ستر بكسر فائه وذلك أن الفاء ساكنة وحين قصد الإدغام سكنت التاء الأولى فالتقى ساكنان فكسر أولهما على أصل التقاء الساكنين ، ويجوز على هذه اللغة كسر التاء اتباعا لفاء الكلمة فتقول فعل والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مبنية على ذلك إلا أن اسم الفاعل يشتبه بلفظ اسم المفعول على لغة من كسر التاء اتباعا فيصير مشتركا كمختار فيحتاج إلى قرينة .

الثالث : ما ذكره فى هذا البيت كالمستثنى من الضابط المتقدم اهـ **(وَمَا بِتَاءَيْنِ ٱبْتُدِى قَدْ يُقْتَصَرْ * فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيَّنُ ٱلْعِبَرْ)** الأصل تتبين بتاءين الأولى تاء المضارعة والثانية تاء تفعل وعلة الحذف أنه لما ثقل عليهم اجتماع المثلين ولم يكن سبيل إلى الإدغام لما يؤدى عليه من اجتلاب همزة الوصل وهى لا تكون فى المضارع عدلوا إلى التخفيف بحذف إحدى التاءين ، وهذا الحذف كثير جدا ومنه فى القرآن مواضع كثيرة نحو : ﴿ **تنزل الملائكة والروح** ﴾ [القدر : ٤] ، ﴿ **لا تكلم نفسًا** ﴾ [هود : ١٠٥] ، ﴿ **نارا تلظى** ﴾ [الليل : ١٤] .

(تنبيهات): **الأول** : مذهب سيبويه والبصريين أن المحذوف هو التاء الثانية لأن الاستثقال بها حصل ، وقد صرح بذلك فى شرح الكافية ، وقال فى التسهيل : والمحذوفة

(قوله بفتح أوله) أى وثانيه وتشديد ثالثه مع كسره ولم يذكر الشارح ذلك لأنه قدر مشترك بين المضارعين . **(قوله ستارا)** بكسر أوله وتشديد ثانيه . **(قوله بكسر فائه)** وهى السين . **(قوله على أصل التقاء الساكنين)** فليست الكسرة منقولة إذ لا كسر فى التاء المدغمة . **(قوله مبنية على ذلك)** أى فإن فتحت سين الماضى فتحت سين المضارع واسم الفاعل واسم المفعول وكانت التاء على ما يقتضيه الحال فهى مكسورة فى المضارع واسم الفاعل ومفتوحة فى اسم المفعول وإن كسرت سين الماضى وتاؤه كسرتا فى الثلاثة وحينئذ يشتبه اسم الفاعل واسم المفعول كما قاله الشارح . **(قوله من الضابط المتقدم)** أى ضابط وجوب الإدغام المتقدم فى قوله أول مثلين إلخ . **(قوله قد يقتصر إلخ)** قد للتحقيق أو للتقليل النسبى وفى قول الشارح وهذا الحذف كثيرا جدا رمز إلى الأول . **(قوله نارا تلظى)** فأصله تتلظى فحذفت إحدى التاءين ولو كان ماضيا لقيل تلظت لوجوب التأنيث مع المجازى إذا كان ضميرا متصلا . **(قوله لأن الاستثقال بها حصل)** ولدلالة الأولى على المضارعة والحذف مخل بها .

هى الثانية لا الأولى خلافا لهشام ، يعنى أن مذهب هشام أن المحذوفة هى الأولى ونقله غيره عن الكوفيين .

الثانى : قد أرشد بالمثال إلى أن هذا إنما هو فى المضارع الواقع فى الابتداء لأنه الذى يتعذر فيه الإدغام وأن الماضى نحو تتابع فلا يتعذر فيه الإدغام ، وكذا المضارع الواقع فى الوصل كما سبق بيانه .

الثالث : قال فى شرح الكافية : وقد يفصل ذلك يعنى التخفيف بالحذف بما تصدر فيه نونان ، ومن ذلك ما حكاه أبو الفتح من قراءة بعضهم : ﴿ **ونزلُ الملائكةَ تنزيلا** ﴾ [الفرقان : ٢٥] ، وفى هذه القراءة دليل على أن المحذوفة من تاءى تتنزل حين قال تنزل إنما هى الثانية لأن المحذوفة من نونى نزل فى القراءة المذكورة إنما هى الثانية . هذا كلامه ، قال الشارح : ومنه على الأظهر قوله تعالى : ﴿ **كذلك نجى المؤمنين** ﴾ [الأنبياء : ٨٨] ، فى قراءة عاصم أصله ننجى ولذلك سكن آخره انتهى . الحادى عشر من شروط وجوب الإدغام أن لا يعرض سكون ثانى المثلين إما لاتصاله بضمير رفع وإما لجزم وشبهه وقد أشار إلى الأول بقوله : (**وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ * لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ ٱلرَّفْعِ ٱقْتَرَنْ**) لتعذر الإدغام بذلك والمراد بمضمر الرفع تاء الضمير ونا ونون الإناث (**نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتُهُ**) حللنا والهندات حللن فالإدغام فى ذلك ونحوه لا يجب بل لا يجوز ، قال فى التسهيل : والإدغام قبل الضمير لغية ، قال سيبويه : وزعم الخليل أن ناسا من بكر بن

(**قوله خلافا لهشام**) أى الضرير ودليله أن الثانية لمعنى كالمطاوعة وحذفها مخل بهذا المعنى . (**قوله بما تصدر فيه نونان**) أى متحركان . (**قوله ونزل الملائكة**) برفع اللام ونصب الملائكة . (**قوله دليل إلخ**) وجه الدلالة ضم النون إذ لا وجه لضم الثانية . ابن غازى . (**قوله من نونى نزل**) الأوضح والأنسب بقوله قبل من تاءى تتنزل أن يقول من نونى نزل . (**قوله ومنه**) أى حذفت إحدى النونين . (**قوله على الأظهر**) مقابله قولان الأول أن نجى فعل ماض مجهول سكنت ياؤه للتخفيف على لغة وأنيب عن الفاعل ضمير المصدر قال فى المغنى : وفيه ضعف من جهات إسكان آخر الماضى وإنابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل فلا فائدة فى ذكره وإنابة غير المفعول به مع وجوده ا هـ الثانى أن أصله ننجى بسكون النون الثانية فأدغمت فى الجيم كإجاصة وإجانة أصلهما انجاصة وانجانة فأدغمت النون فى الجيم وهذا أضعف مما قبله لأن إدغام النون فى الجيم لا يكاد يعرف كما فى التصريح . (**قوله أصله ننجى**) بفتح النون الثانية وتشديد الجيم . (**قوله وفك**) ماض مجهول نائب فاعله ضمير يرجع إلى أول المثلين أو فعل أمر وقوله لكونه علة سكن وقوله بمضمر الرفع أى البارز المتحرك . (**قوله بل لا يجوز**) أى عند جمهور العرب كما يفيده قوله قال فى التسهيل إلخ وقوله قال سيبويه إلخ وهؤلاء الجمهور يلتزمون إسكان ما قبل الضمير بدون زيادة حرف .

وائل يقولون ردنا ومرنا وردت وهذه لغة ضعيفة كأنهم قدروا الإدغام قبل دخول النون والتاء وأبقوا اللفظ على حاله . وأشار إلى الثانى بقوله : (وَفِى * جَزْمٍ وَشِبْهِ ٱلجَزْمِ) والمراد به الوقف (تَخْيِيرٌ) أى بين الفك والإدغام (قُفِى) أى تبع نحو لم يحلل ولم يحل واحلل وحل ، الفك لغة أهل الحجاز والإدغام لغة تميم .

(تنبيهات) و **الأول** : المراد بالتخيير استواء الوجهين فى أصل الجواز لا استواؤهما فى الفصاحة لأن الفك لغة أهل الحجاز وبها جاء القرآن غالبا نحو : ﴿**إن تمسسكم حسنة**﴾ [آل عمران : ١٢٠] ، ﴿**ومن يحلل عليه غضبى**﴾ [طه : ٨١] ، ﴿**واغضض من صوتك**﴾ [لقمان : ١٩] ، ﴿**ولا تمنن**﴾ [المدثر : ٦] ، وجاء على لغة تميم : ﴿**ومن يرتد**﴾ [المائدة : ٥٤] ، فى المائدة ﴿**ومن يشاق الله**﴾ فى الحشر .

الثانى : إذا أدغم فى الأمر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها ، وحكى الكسائى أنه سمع من عبد القيس ارد واغض وامر بهمزة الوصل ولم يحك ذلك أحد من البصريين .

الثالث : إذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو ردوا أو ياء مخاطبة نحو ردى أو نون توكيد نحو ردن ، أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب لأن الفعل حينئذ مبنى على هذه العلامات مفيلس تحريكه بعارض .

الرابع : التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل ها الغائبة نحو ردها ولم يردها ، والتزموا ضمة قبل هاء الغائب نحو رده ولم يرده لأن الهاء خفية فلم يعتدوا بوجودها فكان الدال

(قوله لغية) أى لقوم لا يلتزمون إسكان ما قبل الضمير وحكى ردن بزيادة نون ساكنة قبل نون الإناث مدغمة فيها وردات بزيادة ألف قبل تاء الضمير كذا فى شرح التسهيل لعلى باشا والمحكى عنهم هذا يلتزمون الإسكان المذكور مع زيادة الحرف الساكن . **(قوله قبل دخول النون والتاء)** أى ونا . **(قوله وأبقوا اللفظ على حاله)** أى بعد دخولهما . **(قوله والمراد به الوقف)** أى البناء لا ما قابل الوصل . **(قوله والإدغام لغة تميم)** عبارة الهمع : والإدغام لغة غير الحجازيين من العرب نظراً إلى عدم الاعتداد بالعارض . **(قوله الثالث إذا اتصل بالمدغم فيه إلخ)** وجه تعلقه بما نحن بصدده من اشتراط أن لا يعرض سكون ثانى المثلين أنه مما صدق عليه هذا النفى وكان الأنسب كما قال البعض ذكره فى شرح قوله ولا كاخصص أبى المشار به إلى اشتراط عدم عروض حركة ثانى المثلين . **(قوله أدغم الحجازيون وغيرهم)** أى أبقوا الإدغام . **(قوله مبنى على هذه العلامات)** لو قال متحرك قبل هذه العلامات لكان واضحا فتأمل . **(قوله التزم المدغمون فتح المدغم فيه إلخ)** أى على قول بدليل ما سيأتى . **(قوله قبل ها الغائبة)** بقراءة ها بالقصر على إرادة اللفظ المركب من الهاء والألف لأن المجموع هو ضمير الغائبة وإضافته إلى الغائبة من إضافة الدال للمدلول وهذا بخلاف قوله هاء الغائب فإنه بالمد .

قد وليها الألف والواو ، وحكى الكوفيون ردها بالضم والكسر ورده بالفتح والكسر وذلك فى المضموم الفاء ، وحكى ثعلب الأوجه الثلاثة قبل هاء الغائب وغلط فى تجويزه الفتح . وأما الكسر فالصحيح أنه لغية سمع الأخفش من ناس من عقيل مده وعضه بالكسر ، والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا رد القوم لأنها حركة التقاء الساكنين فى الأصل ومنهم من يفتح وهم بنو أسد ، وحكى ابن جنى الضم وقد روى بهن قوله :

[١٣١٤] * فَغُضِّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ *

نعم الضم قليل ، قال فى التسهيل فى باب التقاء الساكنين : ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح . هذا لفظه ، فإن لم يتصل الفعل بشىء مما ذكر ففيه ثلاث لغات : الفتح مطلقا نحو ردّ وفرّ وعضّ هى لغة أسد وناس غيرهم ، والكسر مطلقا نحو ردّ وفرّ وعضّ وهى لغة كعب ونمير ، والاتباع لحركة الفاء نحو رد وفر وعض وهذا أكثر فى كلامهم اهـ (وَفَكُّ أفْعِلْ فِى التَّعَجُّبِ الْتُزِمْ) قال فى شرح الكافية بإجماع ، وكأنه أراد إجماع العرب لأن المسموع الفك ومنه قوله :

[١٣١٥] وَقَالَ نَبِىُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وَأَحْبِبْ إلَيْنَا أنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا

(قوله ورده بالفتح والكسر) ظاهره بقاء ضم الهاء مع كسر الدال وهو إنما يأتى على لغة الحجازيين الذين يضمون هاء الغائب وإن وليت كسرة أو ياء ساكنة لا على لغة غيرهم لأن غيرهم يكسرها بعد هاتين كما تقدم فى باب الضمير . (قوله وغلط فى تجويزه الفتح) لا وجه لتغليطه بعد حكاية الكوفيين له ومن حفظ حجة على من لم يحفظ . (قوله فالصحيح أنه لغية) أى فى مضموم الفاء ومفتوحها بدليل قوله سمع الأخفش إلخ . (قوله فغض الطرف إنك من نمير) قاله جرير وتمامه :

* فلا كعبا بلغت ولا كلابا *

ونمير بضم النون من قيس عيلان . اهـ عينى . (قوله قال فى التسهيل إلخ) استدلال بإنكار المصنف الضم على قلته لأن شأن ما ينكره كثير الاطلاع مع وجوده أن يكون قليلا . (قوله مما ذكر) أى واو الجمع وياء المخاطبة ونون التوكيد وها الغائبة وهاء الغائب . (قوله مطلقا) أى مضموم الفاء أو مكسورها أو مفتوحها وقد مثل للثلاثة على هذا الترتيب .

[١٣١٤] قاله جرير وتمامه : * فَلاَ كَعْبًا بَلَغْتَ وَلا كِلاَبًا *
من قصيدة من الكامل . والشاهد فى فغض فإنه يجوز فيه الأوجه الأربعة : الفتح لخفته ، والضم للاتباع ، والكسر لأنه الأصل ، والفك كما فى قوله تعالى : ﴿ واغضض من صوتك ﴾ [لقمان : ١٩] . والخطاب فيه لعبيد الراعى . ونمير - بضم النون - فى قيس غيلان ، وكان الرجل منهم إذا قيل له ممن انت ؟ قال : نميرى كما ترى إدلالا بنسبه وافتخارا لمنصبه .
[١٣١٥] ذكر مستوفى فى شواهد التعجب . والشاهد فيه فى أحبب حيث لم يدغم مع الموجب .

وإلا فقد حكى عن الكسائى إجازة إدغامه (**وَٱلْتَزَمَ ٱلإِدْغَامُ أَيْضًا فِى هَلُمْ**) بإجماع كما قاله فى شرح الكافية فلم يقل فيه هلمم .

(تنبيهات): **الأول** : هذا البيت استدراك على ما قبله أى يستثنى من فعل الأمر صيغتان لا تخيير فيهما الأولى أفعل فى التعجب فإنه ملتزم فكه ، والثانية هلم فى لغة تميم فإنه ملتزم إدغامه ، وقد سبق فى باب أسماء الأفعال أن هلم عند الحجازيين اسم فعل بمعنى احضر أو أقبل ، وعند بنى تميم فعل أمر وباعتبار هذه اللغة ذكرها هنا .

الثانى : التزموا أيضا فتح هلم وحكى الجرمى الفتح والكسر عن بعض تميم وإذا اتصل بها هاء الغائب نحو هلمه لم يضم بل يفتح ، وكذا إذا اتصل بها ساكن نحو هلم الرجل ، وقد تقدم أن لكونها عند تميم فعلا اتصلت بها ضمائر الرفع البارزة فيقال هلما وهلموا وهلمى بضم الميم قبل الواو وكسرها قبل الياء ، وإذا اتصل بها نون الإناث فالقياس هلممن ، وزعم الفراء أن الصواب هلمن بفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعدها وقاية لفتح الميم ، ثم تدغم النون الساكنة فى نون الضمير . وحكى عن أبى عمرو أنه سمع هلمين يا نسوة بكسر الميم مشددة وزيادة ياء ساكنة قبل نون الإناث ، وحكى عن بعضهم هلمُّن بضم الميم وهو شاذ .

(قوله وفك أفعل) بكسر العين . تصريح . **(قوله إجازة إدغامه)** فيقول أحب بزيد . **(قوله فى هلم بإجماع)** لثقلها بالتركيب وفى كيفية تركيبها خلاف سيذكره الشارح . **(قوله من فعل الأمر)** أى ولو صورة فدخل فعل التعجب فصح استثناؤه من فعل الأمر . **(قوله ذكرها هنا)** أى على وجه استثنائها من فعل الأمر . **(قوله التزموا أيضا)** أى كما التزموا الإدغام . **(قوله فتح هلم)** تخفيفا لثقلها بالتركيب ولم يجيزوا فى آخرها ما أجازوا فى آخر نحو رد من الضم للاتباع والكسر على الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين . **(قوله هاء الغائب)** مثلها بالأولى ها الغائبة . **(قوله لم يضم)** أى تبعا لضم الهاء . **(قوله بل يفتح)** هل يأتى هنا ما حكاه الجرمى عن بعض تميم من الكسر . **(قوله أن لكونها)** اسم إن ضمير الشأن محذوف . **(قوله وكسرها قبل الياء)** لم يقل وفتحها قبل الألف لمجيئه على الأصل فيها فلم يحتج للتنبيه عليه . **(قوله وإذا اتصل بها نون الإناث إلخ)** حاصل ما ذكره فيها حينئذ أربعة أقوال . **(قوله وقاية لفتح الميم)** لأن نون النسوة تستدعى سكون ما قبلها كغيرها من ضمائر الرفع البارزة المتحركة فلولا زيادة النون لسكنت الميم . **(قوله بكسر الميم)** أى لمناسبة الياء بعدها وقوله وزيادة ياء ساكنة أى محافظة على ما تستدعيه نون النسوة من ساكن قبلها .

الثالث : مذهب البصريين أن هلم مركبة من ها التنبيه ومن لم التى هى فعل أمر من قولهم : لم الله شعثه أى جمعه ، كأنه قيل اجمع نفسك إلينا فحذفت ألفها تخفيفا ، وقال الخليل : ركبا قبل الإدغام فحذفت الهمزة للدرج إذ كانت همزة وصل وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام . وقال الفراء : مركبة من هل التى للزجر وأم بمعنى اقصد فخففت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هلم . ونسب بعضهم هذا القول إلى الكوفيين . وقول البصريين أقرب إلى الصواب . قال فى البسيط : ومنهم من يقول أنها ليست مركبة ا هـ .

(خاتمة فى النون الساكنة ومنها التنوين): اعلم أن للنون الساكنة أربعة أحكام : **أولها** الإدغام ، وهو بلا غنة فى اللام والراء ، وبغنة فى حروف ينمو . ما لم تكن مواصلتها فى كلمة واحدة كالدنيا وصنوان وأنمار فإن الفك فى ذلك لازم . **الثانى** : الإظهار وهو فى حروف الحلق الستة : العين والغين والحاء والخاء والهاء والهمزة لبعد مخرج النون من مخرجها . **والثالث**: القلب ميما عند الباء ، ويستوى كونها فى كلمة نحو ﴿ **أنبئهم** ﴾ أو كلمتين نحو ﴿ **أن بورك** ﴾ ، وموجب هذا القلب أن الباء بعدت من النون وشابهت أقرب الحروف إليها وهى الميم ، لأن النون والميم حرفا غنة ، فلما بعدت

(قوله وحكى عن بعضهم هلمن بضم الميم) أى مع تشديدها ولعل ضمها اتباع لضم اللام وهل مع زيادة نون ساكنة قبل نون الإناث كما تقدم عن الفراء أولا الأقرب الأول فراجعه . **(قوله اجمع نفسك إلينا)** هذا إنما يناسب استعمالها بمعنى أقبل والمناسب لاستعمالها بمعنى احضر اجمع كذا إلينا . **(قوله تخفيفا)** أى ونظرا إلى أن أصل لام لم قبل الإدغام السكون كما فى التصريح أى فالحذف للتخفيف وللتخلص من التقاء الساكنين باعتبار الأصل . **(قوله فحذفت الهمزة)** أى همزة الميم الذى هو أصل لم قبل الإدغام . **(قوله ثم نقلت حركة الميم الأولى)** أى وأدغمت فى الميم الثانية بعد تحريكها تخلصا من الساكنين . **(قوله بإلقاء حركتها على الساكن قبلها)** أى ثم حذفها . **(قوله قال فى البسيط إلخ)** بهذا يرد ادعاء بعضهم الإجماع على تركيبها وإن كان تركيبها هو الأصح . **(قوله ما لم تكن مواصلتها إلخ)** أنت خبير بأن هذا التقييد بالنسبة إلى الياء والميم والواو دون النون ولهذا لم يمثل لمواصلة النون للنون فى كلمة لأن إدغام إحدى النونين فى الأخرى واجب ولو كان اجتماعهما فى كلمة واحدة نحو : ﴿ **فمنّ الله علينا** ﴾ [الطور : ٢٧] وإضافة مواصلتها من إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله . **(قوله ويستوى)** أى فى القلب ومثله الإظهار والإخفاء كونها أى النون مع الباء وقوله أو كلمتين أو بمعنى الواو لأن الاستواء إنما يكون بين متعدد . **(قوله أن الباء بعدت من النون)** أى فى الصفة لأن النون حرف لين أغن والباء حرف شديد مع أن مخرجيهما مختلفان وقوله وشابهت أى النون وكذا الضمير فى بعدت وإدغامها .

عن الباء لم يمكن إدغامها فيها ولما قربت بمشابهة القريب منها لم يحسن إظهارها فأوجب التخفيف أمرا آخر وهو قلبها ميما لأنها أختها فى الغنة . **والرابع** : الإخفاء وذلك إذا وليها شىء من الحروف غير المذكورة وذلك خمسة عشر حرفا يجمعها أوائل هذا البيت :

ثَرَى جَارَ دَعْدٍ قَدْ ثَوَى زَيْدُ فِى ضَنَى   كَما ذَاقَ طَيْرٌ صِيدَ سُوءَ شَبَا ظُفُرِ

وإنما أخفيت عند هذه الحروف لأنها قربت منها قربا متوسطا لأن حروف الحلق بعدت منها فأظهرت . وحروف لم يرو قربت منها قربا شديدا فأدغمت ، وهذه الخمسة عشر لم تبعد بعد تيك ولم تقرب قرب هذه فأخفيت . والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ولما يسر الله له إكمال ما وعد به فى الخطبة من قوله :

*** مقاصد النحو بها محويه ***

أخبر بذلك فقال :

(وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ   نَظْمًا عَلَى جُلِّ ٱلْمُهِمَّاتِ ٱشْتَمَلْ)

(قوله ولما قربت) أى النون من الباء وقوله بمشابهة إلخ أى بسبب مشابهة النون الحرف القريب من الباء وهو الميم لكون الميم والباء من مخرج واحد ووجه المشابهة كما أسلفه أن كلا من النون والجيم حرف أغن ويصح أن يكون قوله منها تنازعه كل من قربت والقريب . **(قوله لأنها أختها)** أى لأن النون أخت الميم فى الغنة . **(قوله قد ثوى)** بالمثلثة أى أقام وقوله زيد فى ضنى حال من فاعل ثوى بتقدير قدو يحتمل غير ذلك وقوله كما ذاق راجع لقوله زيد فى ضنى وقوله صيد بالبناء للمجهول نعت لطير وقوله سوء مفعول ذاق وقوله شبا ظفر بشين معجمة مفتوحة فموحدة أى حدة ظفر الصائد من كلب وصقر ونحوهما . **(قوله لأن حروف الحلق إلخ)** علة لقوله قربت منها قربا متوسطا . **(قوله وحروف لم يرو)** من الرواية أو الرى أو الارواء لا الرؤية وإلا كان حقه أن يكتب بألف بعد الواو لأنها واو جماعة وكتابته بها مخل وحروف لم يرو هى حروف الإدغام أعم من أن يكون بغنة أولا وأسقط منها النون لأنه لا يصح أن يقال قربت النون من النون ولأن وجوب إدغام النون الساكنة فى النون فى غاية الوضوح . **(قوله إكمال ما وعد به)** لو قال إكمال ما استعان الله فيه لكان أوفق بما سلف فى الخطبة . **(قوله وما بجمعه عنيت)** الواو للاستئناف أو لعطف قصة على قصة وما موصولة واقعة على الألفاظ على ما هو الأقرب والأليق بقوله نظما إلخ وقوله أحصى إلخ وتذكير ضمير ما باعتبار لفظها أو لأن المراد مجموع الألفاظ لأنه المناسب لقوله بجمعه . **(قوله قد كمل)** بتثليث الميم والكسر أضعف اللغات والفتح أفصحها وأولى هنا لسلامة البيت عليه من عيب سناد التوجيه اللازم على الضم وهو اختلاف حركة ما قبل الروى المقيد

يقال عنى بكذا أى اهتم به ويلزم بناؤه للمفعول ، وبناؤه للفاعل لغية حكاها فى اليواقيت وأنشد عليها :

[١٣١٦] * عَانٍ بِأُخْرَاهَا طَوِيلُ الشُّغْلِ *

ونظما حال من الهاء فى بجمعه أو تمييز محول عن الفاعل واشتمل نعت لنظما وعلى

والكمال والتمام بمعنى واحد لغة كالتكميل والتتميم وأما فى اصطلاح علماء المعانى فالتكميل ويسمى بالاحتراس أيضا هو أن ما يؤتى فى كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه كما فى قوله :

فسقى ديارك غير مفسدها صوب الربيع وديمة تهمى

والتتميم أن يؤتى فى كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة من مفعول أو حال أو نحوهما لنكتة كالمبالغة فى نحو : ﴿ **ويطعمون الطعام على حبه** ﴾ [الإنسان : ٨] أى مع حبه . (**قوله على جل المهمات**) فيه إشارة إلى أن قوله فى الخطبة مقاصد النحو على حذف مضاف كما تقدم بسطه . والمهمات جمع مهم أو جمع مهمة فتقدير الموصوف على الأول الأحكام المهمات وعلى الثانى المسائل المهمات لكن يلزم على الثانى وصف جمع الكثرة لما لا يعقل بالمطابق مع أن الأفصح فيه الإفراد كما أن الأفصح فى غيره المطابقة إلا أن يقال لما حذف ضعف عن المراعاة وقوله اشتمل أى اشتمال الدال على المدلول والجملة يحتمل أن تكون فى محل نصب صفة لنظما وعليه اقتصر الشارح فيما يأتى لأنه أقرب أو حالا أخرى أو فى محل رفع خبرا آخر لما وكذا جملة أحصى فافهم . (**قوله ويلزم بناؤه للمفعول**) أى وإن كان بمعنى المبنى للفاعل كما تفيده عبارته وإنما يلزم ذلك إذا كان بمعنى اهتم إما عنا عنوا من باب قعد بمعنى خضع وذل وعنا يعنو عنوة بمعنى أخذ الشيء قهرا أو صلحا وعنى من باب رمى بمعنى قصد وعناه كذا من باب رمى شغله وعنى من باب تعب أصله مشقة فبالبناء للفاعل . كذا فى المصباح . (**قوله وبناؤه للفاعل**) أى مجعولا كرمى يرمى عناية كما فى المصباح وقوله لغية أى قليلة . (**قوله وأنشد عليها**) وجهه أن اسم الفاعل إنما يصاغ من المبنى للفاعل فعلى اللغة المشهورة إنما يقال أنا معنى بكذا . (**قوله حال**) أى فيكون مصدرا بمعنى اسم المفعول أما على كونه تمييزا فباق على مصدريته وقوله من الهاء فى بجمعه فيه عندى نظر لما يلزم عليه من الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبى وهو قد كمل وذلك ممنوع فينبغى جعله حالا من الضمير فى كمل ثم الحال هنا موطئة لما بعدها لانفهام كونه نظما من قوله وما بجمعه عنيت لأن الذى عنى بجمعه ألفية فى النحو والألفية إنما تكون نظما وكذا يقال فى احتمال التمييز . (**قوله أو تمييز إلخ**) رجح هذا بأن مجيء المصدر حالا مع كثرته سماعى وقد ترجح الحالية بأنها أوفق بوصف نظما بالجملتين بعده لأن الاشتمال على المهمات واحصاء خلاصة الكافية أليق بالنظم بمعنى المنظوم من النظم بالمعنى المصدرى فتدبر .

[١٣١٦] هو من الرجز . والشاهد فى قوله عان حيث بنى الشاعر من هذه مادة بناء الفاعل والأصل فيه أن يبنى للمفعول يقال : عنى بكذا بضم العين وكسر النون أى اهتم به .

جل المهمات متعلق باشتمل . ثم وصف نظما بصفة أخرى فقال (**أَحْصَى مِنَ آلكَافِيَةِ آلخُلاَصَهْ**) أى جمع هذا النظم من منظومة المصنف المسماة بالكافية الخالص الصافى مما يكدره (**كَمَا آقْتَضى**) أى أخذ (**غِنًى بِلاَ خَصَاصَهْ**) تشوبه والخصاصة ضد الغنى وهو كناية عما جمع من المحاسن الظاهرة . ثم قابل بالشكر نعمة الإتمام ، وأردفه بالصلاة على سيدنا محمد سيد الأنام وعلى آله وأصحابه الكرام لاحراز أجر ذلك ويمنه فى البدء والختام ،

(**قوله من الكافية**) أى من معانيها ومن تبعيضية حال من الخلاصة أو ابتدائية متعلقة بأحصى وإلى هذا الثانى أشار الشارح بعد وبالخلاصة اشتهر هذا النظم أعنى الألفية . (**قوله أى جمع هذا النظم إلخ**) أشار به إلى أن أحصى فعل ماضى ومن الكافية صلته والخلاصة مفعوله قال جماعة : ولا يجوز أن يكون أحصى أفعل تفضيل خبرا مقدما والخلاصة مبتدأ مؤخرا لأن بناء أفعل التفضيل من الرباعى شاذ على الصحيح ولتكذيب الحس له إذ الكافية مشتملة على أبواب كاملة ليست فى الخلاصة كباب ضمير الشأن وضمير الفصل والتاريخ والتقاء الساكنين وتصحيحه بإرادة كافية ابن الحاجب تكلف بارد ومما يؤيد كون أحصى فعلا إسناد الفعل إلى ضمير النظم فى قوله كما اقتضى وإلا لقال كما اقتضت ثم إن كانت أل فى الخلاصة للاستغراق كما هو المناسب للمدح كان فى الكلام مبالغة لأن المقام مقام مدح وإلا فقد فات الألفية كثير من زبد الكافية كما علم . (**قوله كما اقتضى**) ما مصدرية والجار والمجرور صفة لمصدر محذوف أى احصاء كاقتضائه الغنى بجامع حصول السرور والنفع بكل . فإن قلت : مقتضى جعله احصاء الألفية خلاصة الكافية مشبها واقتضائها الغنى مشبها به أن الاقتضاء أقوى من الإحصاء فما وجه ذلك قلت : وجهه أنه يلزم من إغنائها الطالبين إحصاؤها خلاصة الكافية وإلا لم تغنهم لاحتياجهم حينئذ إلى ما فى الكافية ولا يلزم من الاحصاء الاغناء لاحتمال احتياجهم إلى زيادة على خلاصة الكافية مع أن الكاف قد تأتى لمجرد التشريك بين شيئين فى أمر من غير اعتبار كون المشبه به أقوى كما فى كل من زيد وعمرو كصاحبه . (**قوله أى أخذ غنى**) المناسب لتفسيره الاقتضاء بالأخذ أن يكون المراد بالغنى القدر المغنى كما يفيده قوله وهو أى الغنى كناية أى لغوية عما جمع من المحاسن الظاهرة وعبر عنه بالمصدر مبالغة فإن فسر الاقتضاء بالاستلزام لم يحتج لذلك والغنى بالكسر والقصر الاستغناء وبالكسر والمد التغنى وبالفتح والمد النفع وقوله بلا خصاصة أى فقر دفع به توهم تخلل الفقر بين أزمنة الغنى وفى كلامه تشبيه العلم بالمسائل الكثيرة بالغنى والجهل بها بالفقر ووجه الشبه ظاهر وقد قيل العلم محسوب من الرزق وإنما مدح هذا النظم باقتضائه الغنى بلا خصاصة لأنها لصغرها تقبل الناس عليها فيحصل لهم الغنى بما فيها والكافية لكبرها تقصر عنها همم كثير من الناس فلا يشتغلون بها فلا يحصل الغنى بمسائل العربية . (**قوله ويمنه**) أى بركته وقوله فى البدء والختام يرد عليه أن المناسب لاقتصاره أولا على مقابلة نعمة الاتمام أن يقال فى الختام كالبدء إلا أن يقدر قبل التعليل كما فعل ذلك فى الابتداء . (**قوله وجمعنى وإياه فى دار السلام**) اعترض الشارح سابقا على تخصيص الناظم فى الخطبة الدعاء بنفسه وبابن معطى بأن الأولى تعميم الدعاء فيعترض على الشارح هنا بمثل ذلك .

فقال رحمه الله وجمعني وإياه في دار السلام :

(فَأَحْمَدُ ٱللهَ مُصَلِّيًا على مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلاَ
وَآلِهِ ٱلْغُرِّ ٱلْكِرَامِ ٱلْبَرَرَهْ وَصَحْبِهِ ٱلْمُنْتَخَبِينَ ٱلْخِيَرَهْ)

الحمد لله أولا وآخرا باطنا وظاهرا ، وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين ، وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وصحبه أجمعين ، صلاة وسلاما دائمين متلازمين إلى يوم الدين .

(قوله فأحمد الله) أي فبسبب كمال هذا النظم على الوجه المذكور إلخ . **(قوله مصليا)** في كون هذه الحال مقدرة أو مقارنة ما سلف في نظيره في الخطبة . **(قوله خير نبي)** بدل من محمد لا نعت له ولا عطف بيان لاختلاف محمد وخير نبي تعريفا وتنكيرا **(قوله وآله)** الأولى أن يراد بهم أتباعه كما تقدم بسطه . **(قوله الغر)** جمع أغر وهو في الأصل الأبيض الجبهة من الخيل ففي الكلام استعارة تصريحية أو تشبيه بليغ ويحتمل أن يكون تلميحا إلى ما وصف به نبينا ﷺ أمته بقوله : « **أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من أثر الوضوء** » . **(قوله المنتخبين)** أي المختارين . **(قوله الخيرة)** بكسر الخاء المعجمة وفتح التحتية وسكونها بمعنى الاختيار كما في المصباح فهو مصدر أو اسم مصدر على الخلاف وصف به مبالغة ولهذا التزم إفراده وحيث كان المراد من الخيرة هنا المختارين فذكره بعد المنتخبين تأكيد لأن المقام مقام مدح . قال ابن غازي : ويحتمل أن يضبط هنا بفتح الخاء على أنه جمع خير حكى الفراء قوم خيرة بررة ا هـ . **(قوله أولا وآخرا)** ظرف عامله الاستقرار الذي هو متعلق الجار والمجرور قبله أو محذوف تقديره أقول ذلك أولا وآخرا والله أعلم .

تمّ بعون الله تعالى ما قصدته من حاشية نطقت بدقائق هذا الشرح ونكاته ، وكشفتُ النقاب عن وجوه مخدراته ومخبآته ، وأوضحت من مكنونات أسراره ما خفي على الواقفين ، وأبرزت من عرائس أبكاره ما احتجب عن الناظرين ، فهي جديرة بأن يرد عذب مناهل تحقيقاتها الظامئون ، حقيقة بأن يهتدي بأنوار شموس تدقيقاتها الحائرون ، ومع ذلك لم أبعها بشرط البراءة من كلّ عيب ، لأن الإنسان محل الخطأ والنسيان بلا ريب ، غير أن كثير الحسنات يمحو قليل السيآت ، فالحمد لله على ما أولاه والصلاة والسلام على نبيه الخاتم .

(قال مؤلفها) : خاتمة المحققين وتتمة المدققين كان الفراغ من رقم هذه الحاشية ضحوة يوم الثلاثاء لأربع عشرة ليلة مضت من صفر سنة ١١٩٣ ثلاثة وتسعين ومائة وألف على يد مؤلفها الفقير إلى عفو مولاه **(محمد بن علي الصبان)** عاملهما مولاهما بمزيد الإحسان آمين .

تمّ بحمد الله تعالى طبع كتاب «حاشية العلامة الصبان» على شرح الشيخ الأشموني : على ألفية الإمام ابن مالك